

المعلوماتيــــة والعلاقــــات الدوليــــة

ملف العدد إشراف : د . أسامة الغزالى حرب - عمرو الجويلى

أزمــــة الغــذاء فى الوطــن العــربى

د. حسن حمدان العلكيم

التعــاون الإقليــمى فى الشــرق الأوســط

د . حسن أبو طالب

انتخابات "الدوما" وحركة التحول الديمقراطى فى روسيا الاتحادية

نبية الأصفهانى

اتفاق "دايتون" هل ينهى الصراع فى البوسنة

عمـــاد جـاد

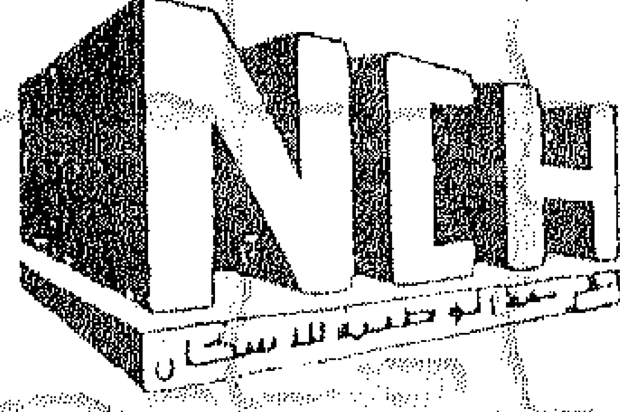
هــونج كــونج والعــد التنــازلى للعــودة الى الوطــن الأم

سوسن حسين

١٢٣

يناير ١٩٩٦

ملحق العدد : الكشاف
التحليلى لعام ١٩٩٥



الشركة الوطنية للإسكان

ش . م . م

المالكة لفندق مريديان هليوبوليس ـ رأس المال ١٢٠ مليون جنيه

(المؤسسون : بنوك مصر الكبرى / النقابات المهنية / شركات التعمير والتأمين / هيئة قناة السويس)

عمارة جاردن سيتي

٩ ش عبد القادر حمزة / جاردن سيتي

بمشيئة الله تعالى تعلن الشركة عن فتح باب الحجز للمشروع **شقق سكنية وفيلات ومكاتب مكيفة مركزياً** مساحات ٣٠٠ م إلى ٤٠٠ م

الفاخر على أعلى مستوى ، الدور الأرضي والأول تم تخصيصهما للسفارات والشركات والإسكان الاستثمارية الكبرى تطل على ميدان سيمون دى بولفار والنيل وفندق سميراميس . لأحد البنوك



رخصة إسكان ناصر رقم ٨٠/٩٢

للاستعلام والحجز : المركز الرئيسي : ١٨ ش شريف / متفرع من شارع الأهرام مصر الجديدة

ت : ٤٥٢٤٥١٧ / ٤٥٢٤٥١٨ / ٤٥٢٤٦٠٥ فاكس : ٤٥٢٤٥٣١ - الإسكندرية : ١١٦ طريق الحرية ت : ٤٨٢٧٨٨٣ / ٠٣

عدد خاص ...

عـــن

صناعـــة التأمـــين

فى مصـــر

اعداد / عصام السيد

مصر للتأمين الأمان
الأفضل والأرباح الأعلى



عبد العزيز مصطفى

يتعرض الانسان أثناء حياته للكثير من المخاطر التى تؤثر عليه ومن منطلق حرص الفرد على تحقيق الأمان لنفسه ولأسرته وضمان مستقبل أفضل له ولأسرته قدمت شركة مصر للتأمين وثيقة التأمين المختلط مع الاشتراك فى الأرباح والتى تحقق له أفضل تغطية تأمينية وأعلى استثمار لأمواله لتلبى هذه الاحتياجات فهذه الوثيقة تضمن:

١- دفع مبلغ التأمين فى نهاية المدة المتفق عليها + الأرباح التى يتم تعليتها على مبلغ التأمين.

أو

٢- دفع مبلغ التأمين والأرباح إلى المستفيدين فى حالة وفاة المؤمن عليه (لا قدر الله) قبل نهاية مده التأمين.

وبمناسبة أعتماد الجمعية العمومية لميزانية شركة مصر للتأمين والتى تعتبر أكبر ميزانية على مستوى قطاع التأمين عن العام المالى ٩٤ / ١٩٩٥

قدمت الشركة هديتها لعملائها حيث تقرر زيادة الأرباح المعلاه على مبالغ التأمين إلى ٩٠ جنيها (عن كل مبلغ تأمين قدره ألف جنيه) هذا فى الوقت الذى خفضت فيه كافة الأوعية الادخارية معدلات العائد على الأموال.

وبالتالى فأنك اذا كنت من عملاء الشركة وامنت على حياتك بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه لمده ٢٥ سنة فستدفع قسطا شهريا قدره ٣٠.٦ جنيه اى ستدفع طوال المدة مبلغ ٩١٨٠ جنيها بينما ستحصل على مايلى:

أولا- مبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه + ٢٢,٥٠٠ أرباح = ٣٢,٥٠٠ جنيه فى حاله الحياة حتى نهاية مدة التأمين

أو

ثانيا- حماية تأمينية طوال مدة التأمين تضمن لاسرتك الحصول على مبلغ التأمين + الأرباح المتحققة حتى تاريخ الوفاة (لا قدر الله)

إن وثيقة التأمين المختلط مع الاشتراك فى الأرباح هى أكثر الأنواع انتشارا وشيوعا فى الوقت الحاضر. إذ أنها تجمع بين تأمين الحياة والادخار والاستثمار الذى يساعد كثيرا على الحد من تأثير التضخم ويفضله أرباب الاسر إذ يسمح لهم بتكوين رأسمال لأيام الكبر. حيث يصل الانسان إلى سن لاتسمح له بالعمل فيقل دخله وبالحصول على مبلغ التأمين والأرباح المضافة فأنه يستطيع أن يعيش فى طمأنينة دون أن يمد يده إلى الغير لمساعدته. كما يضمن لأسرته توفير العيش الكريم وبجانب التأمين المختلط فأن وثيقتى الوالد والطفل والمعلم الجديدة تمنح نفس الأرباح.

ومن هذا يتبين أن مصر للتأمين تقدم لك الأمان

الأفضل.... والاستثمار الأعلى

التأمين

كيف يساهم في التنمية الإقتصادية ؟
كيف يحمي أموالك وممتلكاتك ومنزلك ؟

التامين هو حمايه الاقتصاد القومي من ثروات وممتلكات ومؤسسات ومنشآت .. بل هو حمايه أيضاً للافراد الذين هم يديرون هذه الثروات ووثائق التامين التي تصدرها شركات التامين في السوق المصريه تغطي كافة الاخطار من حوادث شخصيه .. وحريق وسطو .. وزلزال .. وشغب .. وتامينات هندسيه وبحريه وبتروليه وغيرها ..

وقد نتساءل اين تذهب الاموال التي تقوم شركات التامين بتحصيلها كاقساط من هذه الوثائق .. والاجابه على هذا التساؤل واضحه امامنا .. اولا .. ان الهدف الاول من تجميع هذه الاموال هو سداد تعويضات التي تستحق للافراد او المؤسسات الذين يستحقون التعويض نتيجه وقوع الخطر (لاقدر الله) وتحرص شركات التامين ان تكون سريعه في اجراءاتها وفي سدادها لهذه التعويضات حتى تكسب مزيداً من ثقه عملاءها .

وعلى الجانب الاخر فان الطريق الثاني لاستغلال هذه الاموال بعد تجنيب جزء منها لسداد التعويضات هو الاستثمارات .. ونجد ان الارقام تؤكد ان حجم استثمارات قطاع التامين في المشاريع المختلفه بالسوق المصريه بلغ هذا العام نحو ٥ ,٦ مليار جنيه مما يؤكد اهميه دور قطاع التامين في تنميه الاقتصاد القومي ومنها اقامه الثروات الصناعيه مثل الاثاث والمصنوعات الجلديه والملابس الجاهزه وقطاع التعمير والانشاء الذي يساهم في تغيير مستلزمات البناء والتشييد وايضا في قطاع الزراعه وتدعيم الثروه الخضراء وايضا النشاط الصحي والسياحي وغيرها .

وحول أهميه قطاع التامين ودوره في تنميه الاقتصاد القومي .. كان لنا حوار مع **الدكتور برهام عطا الله أستاذ القانون المدني بحقوق الاسكندريه ورئيس شركه الشرق للتامين** حيث يؤكد .. ان التامين يلعب دور كبير على مستوى الاقتصاد القومي فمن ناحيه يساعد التامين على اعاده تكوين الثروه القوميه التي تكون قد نزلت بها الكوارث .. فالتامين احد وسائل الضمان التي بها يعاد بناء الاقتصاد القومي في حاله تهدم اوفناء احدى وحداته .. كذلك يسمح التامين من ناحيه اخرى تكوين اموال طائله تستخدم في الاستثمار وفي تمويل المشروعات الانتاجيه المختلفه وخاصه المشروعات العامه منها .. كما ان هيئات التامين المختلفه تستوعب قدرا من القوى العامله الموجوده توزع عليها دخولا تستخدم بالتالي في الانفاق مما يساعد على تنشيط الدوره الاقتصاديه ..

قطاع التامين ودور ذو اهميه خاصه

ويستكمل **الدكتور برهام** حديثه حول الدور الهام الذي يقوم به التامين.. حيث يمكننا القول ان قطاع التامين وان لم يكن قطاعا ثانويا فانه قطاع تال او تابع بمعنى ان هذا القطاع يتطور وينمو تبعا للنمو الاقتصادي العام وتبعا لنمو القطاع الصناعي بالذات .. فقطاع التامين وهو ياخذ مكانه بين قطاع الخدمات (القطاع الثالث) لاينمو الا في ظل اقتصاد بلغ فيه القطاع الصناعي (القطاع الثاني) شوطا عظيما والسبب في ذلك ان الاقتصاد التقليدي الذي يتميز بنمو (القطاع الاول) القطاع الزراعي يتمتع بتركيب اجتماعي وتضامن لا يجعل هناك مجالا لظهور نظام التامين الحديث ..

توقع ازدهار التامين في الدول النامية

ويمكننا القول ان ازدهار نظام التامين في العالم مرتبط بنشاه الثوره الصناعيه ولاغرابه اذا نما هذا النظام وتطور اولا في الدول الغربيه حيث بدا العصر الصناعي .. وعموما فان درس الماضي يسمح لنا بتوقع لازدهار قطاع التامين في بلاد العالم الثالث تبعا لزياده تصنيعها .. والتامين يستطيع ان يلعب دورا اقتصاديا هاما في هذه البلاد اذ ان التامين اذا كان قطاعا تابعا فانه ينمو مع اول زياده في الدخل القومي الناتج عن عمليه التنميه الاقتصاديه ثم يدفع معه هذا الدخل القومي الى الزياده نتيجه الاستثمارات التي تتحقق باستخدام ادخارات قطاع التامين ..

اهميه قطاع التامين في داخل الاقتصاد القومي

ويستكمل **الدكتور برهام** حديثه بان هناك خمس طرق لقياس أهميه قطاع التامين في اقتصاد معين ..

الطريقه الاولى

تتعلق بالعماله اي بمعرفه نسبه ما يستوعبه قطاع التامين من موظفين وعمال الى السكان العاملين الذين يقومون بنشاط معين وللحصول على هذه النسبه نقارن عدد السكان العاملين المنتجين الى عدد الافراد الذين يعملون في قطاع التامين مع معرفه مهاراتهم وتخصصاتهم . وهذه الطريقه واضحه وموضوعيه الا انه يصعب غالبا الاعتماد عليها في جميع السنوات . اذ لا تتوافر الاحصاءات الدقيقه للسكان العاملين الا في السنوات التي يتم فيها الاحصاء العام .

الطريقه الثانيه

تتعلق بالقيمه المضافه اي بمقارنه القيمه المضافه في قطاع التامين مع القيمه المضافه لقطاع اخر او مع الناتج القومي .. والقيمه المضافه في قطاع تتمثل في مجموع العمليات النهائيه التي حققت ارقام البيع مطروحا منها ثمن الشراء اي اثمان المواد الاوليه والاجور والمصروفات العامه .. ولما كان قطاع التامين يعتبر من قطاع الخدمات وكانت عاده الاقتصاديين قد جرت على اعتبار ان القيمه المضافه لهذه القطاعات تحسب بالاجور التي وزعت على العاملين فيها .. لذا يمكن القول بان القيمه المضافه في قطاع التامين تتمثل في الاجور التي قبضها العاملون في هذا القطاع .. وهذه الطريقه ترتبط على الاساس بالطريقه الاولى اذ ان نتيجه الثانيه تتاتى بضرب عدد العاملين بشركات التامين في اجورهم مضافا اليها الارباح وحتى يتسنى معرفه الدخول التي يحصل عليها الافراد الذين يعيشون في مهنه التامين وبمعرفه القيمه المضاعفه يمكن مقارنتها بالدخل القومي ومعرفه مدى تطورهما تبعا لذلك

الطريقه الثالثه

هي اسهل هذه الطرق وان كانت نتائجها غير كامله الدقه وتتلخص في الحصول على النسبه بين الاقساط التي دفعت وحصلتها شركات اتلتامين في سنه من السنين الى الناتج القومي وهذه الطريقه تعطي لنا صوره حيه عن نشاط شركات التامين ومدى تقدمها او نموها بالنسبه الى نمو وتزايد الاقتصاد القومي ..

الطريقه الرابعه

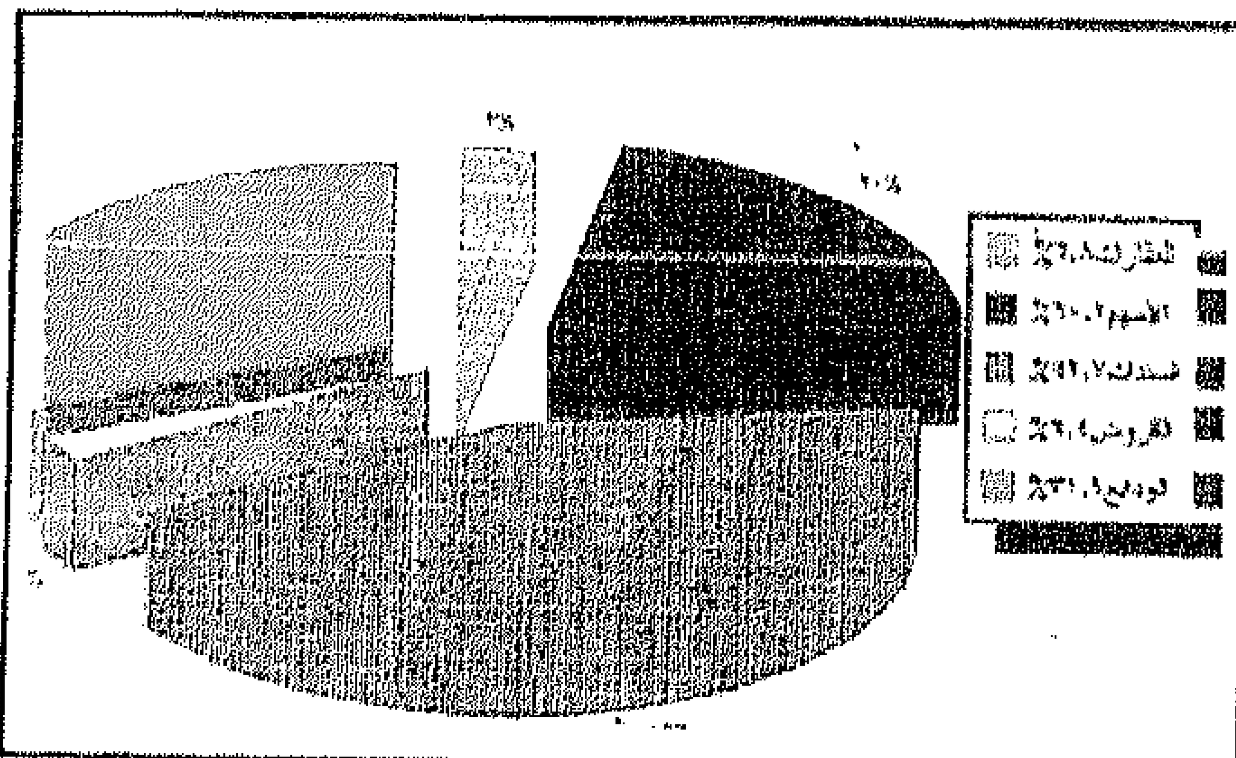
وهي تتلخص في استخدام معيار مالي يتعلق بالاستثمارات التي تقوم بها شركات التامين وهنا قد ينسب مجموع الاستثمارات التي تقوم بها شركات التامين الى مجموع الاستثمارات المقيمه في البورصه لكي نعرف المكان الذي تشغله شركات التامين في السوق الماليه ومدى اسهامها في النشاطات المختلفه كما يمكن ان ننسب مبالغ الاستثمارات التي يقوم بها شركات التامين باعتبارها مدخرات الى مجموع ما يودعه مواطنو بلد معين في صناديق التوفير والادخار كما يمكن ايضا نسبه الادخار الذي قامت بتحقيقه شركات التامين في سنه معينه واستثمرته الى مجموع الاستثمارات المتحققه في نفس السنه .

الطريقه الخامسه

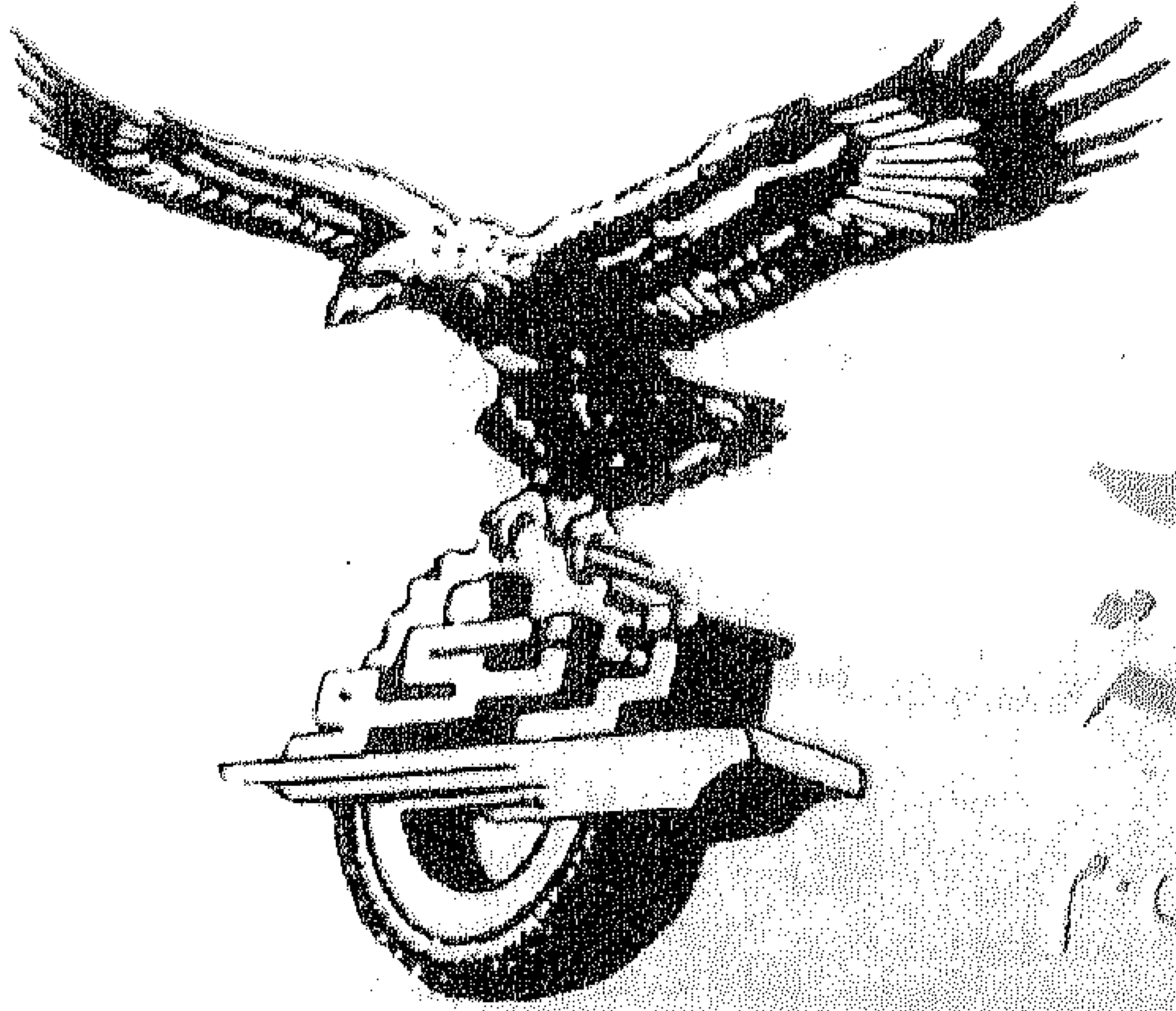
وتتعلق بالخساره التي لحقت الثروه القوميه في سنه من السنين ويكون ذلك بتقدير قيمه الاضرار التي عوضها المؤمنون ونسبتها الى الانتاج القومي .. اذ ان هذه الاضرار تعتبر خساره اصابت الثروه القوميه .



الدكتور برهام عطاالله رئيس شركة الشرق للتامين

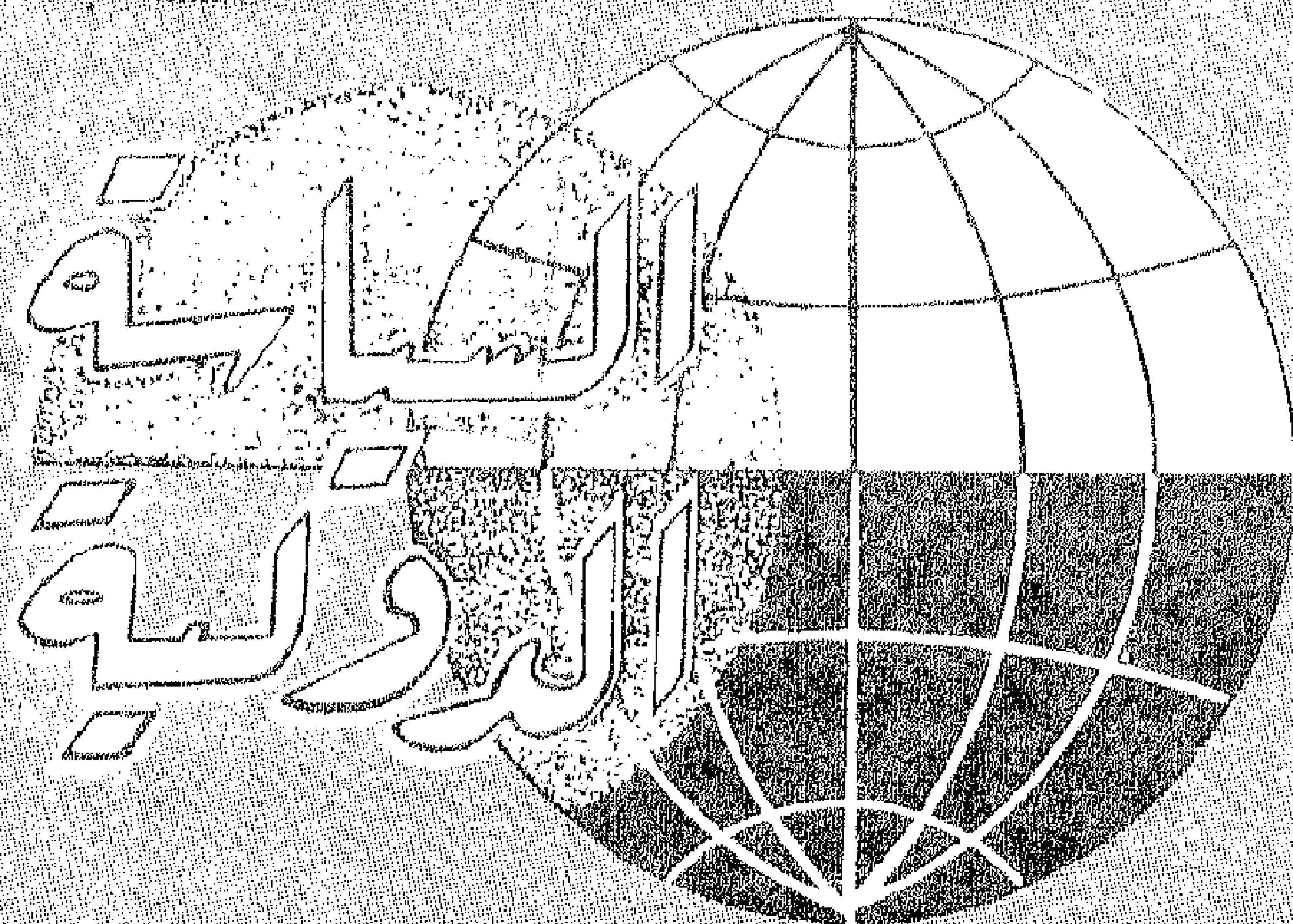


توزيع استثمارات شركات التامين على قنوات الاستثمار لعام ٩٣ / ٩٤



الأهرام



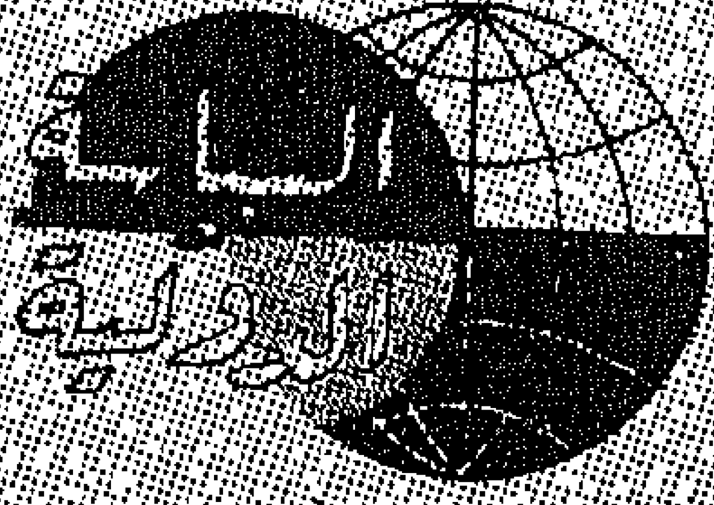


السنة الثانية والثلاثون
العدد (١٢٣)
يناير ١٩٩٦

الأهرام

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير :

إبراهيم نافع



أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)

د. بطرس بطرس غالى

السياسة الدولية

☐ دورية علمية محكمة تصدر عن مؤسسة الاهرام أوائل يناير ، أبريل ، يوليو ، أكتوبر

☐ صدر العدد الأول فى أول يوليو ١٩٦٥

☐ تقديم الموضوعات للنشر :

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها.
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم .
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية .

☐ المراسلات :

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة- مجلة السياسة الدولية - الدور الثانى عشر بالمبنى الجديد
تليفون ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الاهرام : ٥٧٨٦١٠٠ ، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠
فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣ تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦ - TELEX : 2-185 - 92544

☐ سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ٦ جنيهات .
- سوريا ١٥٠ ليرة، لبنان ٥٠٠٠ ليرة ، الأردن ٢,٧٥٠ دينار ، الكويت ٢ دينار ، السعودية ٢٥ ريالا ، تونس ٦,٠٠ دينارات ، المغرب ٥٠ درهماً البحرين ٢,٥ دينار ، قطر ٢٥ ريالاً ، دبى ٢٥ درهماً ، أبو ظبى ٢٥ درهماً ، مسقط ٢,٥ ريال ، غزة / القدس / الضفة ٣,٥٠ دولار ، الجمهورية اليمنية ٤٠٠ ريال ، لندن ٦,٠٠ جك ، الولايات المتحدة ١٥ دولاراً

☐ الاشتراكات السنوية :

داخل مصر ٢٤ جنيها مصريا. فى الدول العربية واتحاد البريد العربى والأفريقى ٤٠ دولارا امريكيا. فى باقى دول العالم ٥٠ دولارا امريكيا وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة .

☐ الاعلانات :

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام (تليفون داخلى : ٥٦٤٩) دكتور محسن عبد الخالق

كيفية الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة

تم تسجيل أعداد السياسة الدولية على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ما استحدث من استخدام للتقنيات الحديثة فى مجال حفظ واسترجاع المعلومات

وتتاح الآن المجموعة الكاملة لأعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ جم للسنة الواحدة كما تتاح للنسخ الورقية بسعر خمسون جنيها للسنة الواحدة . وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم أيضا بإعداد نظام للاسترجاع الموضوعى من أعداد مجلة « السياسة الدولية » يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد أو لفترة زمنية محددة . وذلك نظير أجور رمزية خدمة للبحث العلمى وتيسيرا على الدارسين والباحثين . ولاشك أن مثل هذا العمل سوف يوفر كثيرا من جهد ووقت القراء .

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ الدكتور أحمد السعيد مدير عام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ، شارع الجلاء القاهرة . ت : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ تلكس U N / ٩٣٣٤٦ / ٩٢٠٠٢

المحتويات

☐ التقارير :

الافتتاحية

١٩٩٦ : دور ايجابى لسلام العالم وأمانه !

مع انقضاء عام ١٩٩٥ وبداية عام ١٩٩٦ تتبدى أكثر وأكثر ملامح الحقبة المثيرة التى نعيشها : حقبة السنوات الأخيرة من القرن العشرين واستهلال القرن الواحد والعشرين ، بل السنوات الأخيرة للالفية الثانية للميلاد وبدء الالفية الثالثة . انها سنوات ميلاد متعسر لعصر جديد من رحم عصر قديم. ويبدو أن أحداث ١٩٩٥ كانت ساطعة الدلالة على ظروف هذه الحقبة الصعبة ، فقد تزامنت فيها علامات للعنف والارهاب .. مع انجازات نحو الأمن والسلام ، وعلامات للتفكك والتحلل مع علامات للاندماج والتلاحم الكونى . فعام ١٩٩٥ الذى شهد انفجار أوكلاهوما فى الولايات المتحدة وأعمال التطرف فى اليابان وانفجار الرياض فى السعودية وتفجير السفارة المصرية فى باكستان ، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى اثيوبيا ، واغتيال اسحق رابين فى اسرائيل .. هذا العام هو نفسه الذى شهد عقد اتفاق السلام فى البوسنة والهرسك وانتخاب زروال رئيسا للجزائر ، وتقدم القضية الفلسطينية خطوة كبيرة على الطريق الطويل للتسوية السلمية .

وفى حين شهد عام ١٩٩٥ تكرس أوضاع التفكك التى هزت أقاليم عديدة فى العالم فى السنوات القليلة الماضية، خاصة فى بلاد الاتحاد السوفيتى القديم وشرق ووسط أوروبا فإن التوجه - على مستوى آخر - نحو مزيد من الاندماج والتوحد الكونى أصبح سمة متزايدة لنهاية هذا القرن . وليس مؤتمر القمة الاجتماعية فى كوبنهاجن ، ثم المؤتمر الدولى للمرأة فى بكين فى عام ١٩٩٥ . إلا حدثين بارزين فى هذا الاتجاه.

وهكذا ، وعلى الطريق نحو إيجاد عالم أكثر سلاما ، وأكثر أمنا ، يسلم عام ١٩٩٥ الى عام ١٩٩٦ عدة تحديات سوف تشغل الحيز الأكبر من اهتمامات قادة العالم وصانعى القرار فيه . وهنا يثور التساؤل : ما هو إسهامنا، وما هو دورنا فى تحقيق هذا العالم الأكثر سلاما وأمانا ؟ ان الاجابة يمكن استخلاصها بسهولة من تأمل التحديات والمشكلات التى تفجرت فى العام الماضى والتى برزت فيها منطقة الشرق الأوسط - ونحن فى القلب منها- من خلال تطورات عملية السلام المصرية الاسرائيلية أولا - ومن خلال أحداث الارهاب والعنف التى شهدتها ثانيا . وبناء عليه ، فان اسهامنا فى تحقيق عالم أفضل يستلزم التقدم الجاد على طريقين متوازيين : الاسهام الايجابى فى عملية التسوية العربية الاسرائيلية، ومكافحة الارهاب والحد من انتشاره .

وفى واقع الأمر ، فربما كان توقيع الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى لتوسيع نطاق الحكم الذاتى الفلسطينى بواشنطن فى ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥ أهم أحداث عام ١٩٩٥ على الاطلاق . لقد كان حدثا عالميا بمعنى الكلمة ، وليس مجرد توقيع اتفاق بين أطرافه المحليين : أى اسرائيل ومنظمة التحرير ، فقد تم التوقيع فى واشنطن بشهادة الرئيس حسنى مبارك والعاهل الأردنى الملك حسين ورئيس الوزراء الأسبانى جونزاليس فضلا عن شهادة وزيرى خارجية روسيا واليابان . ووجود هؤلاء الأطراف لم يكن لمجرد استيفاء الشكل "الاحتفالى" ولكنه كان يعبر عن مدى اهتمام العالم كله بانهاء ذلك الصراع المزمن - أى الصراع الفلسطينى الاسرائيلى - الذى يشكل جوهر "أزمة الشرق الأوسط" . ولقد جعلت تلك الأزمة من منطقة الشرق الأوسط (ذات الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية الفائقة) احدى نقاط

التوتر الملتهبة خلال سنوات الحرب الباردة . وبعد سقوط الاتحاد السوفيتى ظل الاهتمام بالأزمة مستمرا ، ولكن تهيأت ظروف أفضل لحلها ، وبالتالى لطمأنة القوى الكبرى ذات المصالح الحيوية فيها .

وجاء الاتفاق فى توقيته ليحسم مسار عملية السلام الفلسطينية - الاسرائيلية بعد أن بدأت خطوتها الأولى الكبرى قبل عامين فى أوسلو ثم واشنطن (أغسطس وسبتمبر ١٩٩٣) . ولقد ولدت هذه الخطوة الأولى تحديا كبيرا وشحذت القوى الرافضة للسلام التى راهنت على أن اتفاق ١٩٩٣ لن يكتمل أبدا ! ولذلك ، وعندما تم توقيع اتفاق توسيع نطاق الحكم الذاتى فى ١٩٩٥ خسرت هذه القوى رهانها وفقدت أعصابها ، وكان اغتيال اسحق رابين أبرز علامات الحالة الهستيرية التى انتابتها !

لقد حمل اتفاق توسيع الحكم الذاتى الى الشعب الفلسطينى الأمل الحقيقى - لأول مرة - فى أن يحصل على استقلاله ، ويمارس حقه المشروع فى تقرير مصيره .

وشهدت الأسابيع الأخيرة أفراح الشعب الفلسطينى فى مدن الضفة الغربية التى توالى جلاء المحتل الاسرائيلى عنها لتدشن أسس دولة فلسطينية قادمة لا محالة .

وبتلك التطورات فتح الباب واسعا للانتقال الى المسار الآخر الصعب فى عملية السلام العربية - الاسرائيلية : أى المسار السورى - الاسرائيلى . ويبدو أن عام ١٩٩٦ سوف يكون غالبا هو عام التسوية السورية - الاسرائيلية ، خاصة بعد أن تجددت - قبل بداية العام بأيام قليلة - المفاوضات بين الجانبين فى ولاية ميريلاند الأمريكية .

أما عن مواجهة الارهاب الدولى - فيعزز من أهمية هذه القضية أن منطقتنا كانت هى المسرح الذى شهد بعضا من أخطر أحداثها فى العام المنصرم . وليس من الصعب على المراقب أن يرصد ثلاث جبهات يتعين تكثيف العمل الجاد عليها فى مواجهة الانتشار السرطانى للظاهرة الارهابية فى العام الجديد : فهناك أولا : جبهة العمل الأمنى - الدولى القائم على التنسيق بين أجهزة الأمن فى الدول التى تعانى من المشكلة ، وسد الثغرات القانونية والتشريعية التى تحول دون تعاونها السريع والفعال . وهناك ثانيا: جبهة العمل السياسى والدبلوماسى لمحاصرة الدول والمنظمات الداعمة للارهاب وفضحها وعزلها . وهنا ، فإن التورط السودانى - الذى أصبح ثابتا تقريبا - فى جريمة محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى اثيوبيا ، يقدم مثالا فجا للدولة التى ترعى الارهاب ، وتستخدمه ضاربة عرض الحائط بالقيم والقواعد المستقرة فى التعامل بين الدول المتحضرة . وأخيرا ، هناك الجبهة الفكرية والاعلامية التى تتوجه - ليس فقط لبلادنا ، وإنما أيضا للعالم كله كى تقدم الصورة الحقيقية السمحة للدين الاسلامى وللدعوة الاسلامية ، وتبعد عنهم تهم العنف والارهاب ومشاعر العداء والتناقض مع الآخرين .

ولاشك أن تلك المهمة الأخيرة ليست باليسيرة ولا بالهينة ، ولكنها تظل فى مقدمة الأولويات التى ينبغى العمل الجاد على تحقيقها فى العام الجديد ، عام ١٩٩٦ .

وكل عام ونحن جميعا بخير

د . أسامة الغزالى حرب

دراسة

أزمة الغذاء فى الوطن العربى

التحديات وآفاق المستقبل

د . حسن حمدان العلكيم

أستاذ مساعد فى العلوم السياسية

جامعة الامارات العربية المتحدة

نشأت مشكلة الغذاء مع الانسان ولازمته فى مختلف مراحله وعصور تطوره .وكان الانسان ولايزال يصرف جزءا كبيرا من وقته لتأمين غذائه فمسألة توفير الغذاء لبنى البشر من أخطر المشاكل التى يعانى منها عالم اليوم ، الذى يواجه الكثير من التحديات الخطيرة ومشكلة الغذاء ليست تحديا للنظام الاقتصادى فحسب وإنما لكافة الأنظمة الاجتماعية ، والسياسية والأمنية اذ لا استقرار ولا أمان فى عالم تهدده المجاعة أو تنهكه أمراض سوء التغذية . والمتتبع لمشكلة الغذاء فى العالم العربى يلاحظ أنها اتخذت خلال السنوات الاخيرة اشكالا متعددة منها عدم كفاية السلع الغذائية ، انخفاض نسبة الإكتفاء الذاتى ، واتساع الفجوة الغذائية .

وتقوم الدراسة على فرضية مؤداها أن الوطن العربى اصبح اليوم يعانى من خلل واضح فى امنه الغذائى وذلك نتيجة للاختلال الذى حدث بين الطلب والعرض على السلع الغذائية المنتجة محليا ، حيث أخذ الطلب فى زيادة فى حين أخذ العرض فى التناقص ، مما دفع الدول العربية الى استيراد الغذاء لسد حاجات السكان ، وأوجد فجوة غذائية كبيرة حولت الازمة من كونها مشكلة تجارية واقتصادية فى مراحلها المبكرة الى مشكلة سياسية فى مرحلتها الراهنة . ذلك أن توفير بالكميات المطلوبة من المواد الغذائية المستوردة قد أصبح معرضا فى الوقت الحاضر لكثير من احتمالات الضغوط السياسية ، ولاسيما اذا علمنا أن النقص بالنسبة للوطن العربى يكمن فى السلع الاستراتيجية ، مثل الحبوب التى تمثل اهم ما يستهلكه المواطن العربى فى غذائه .

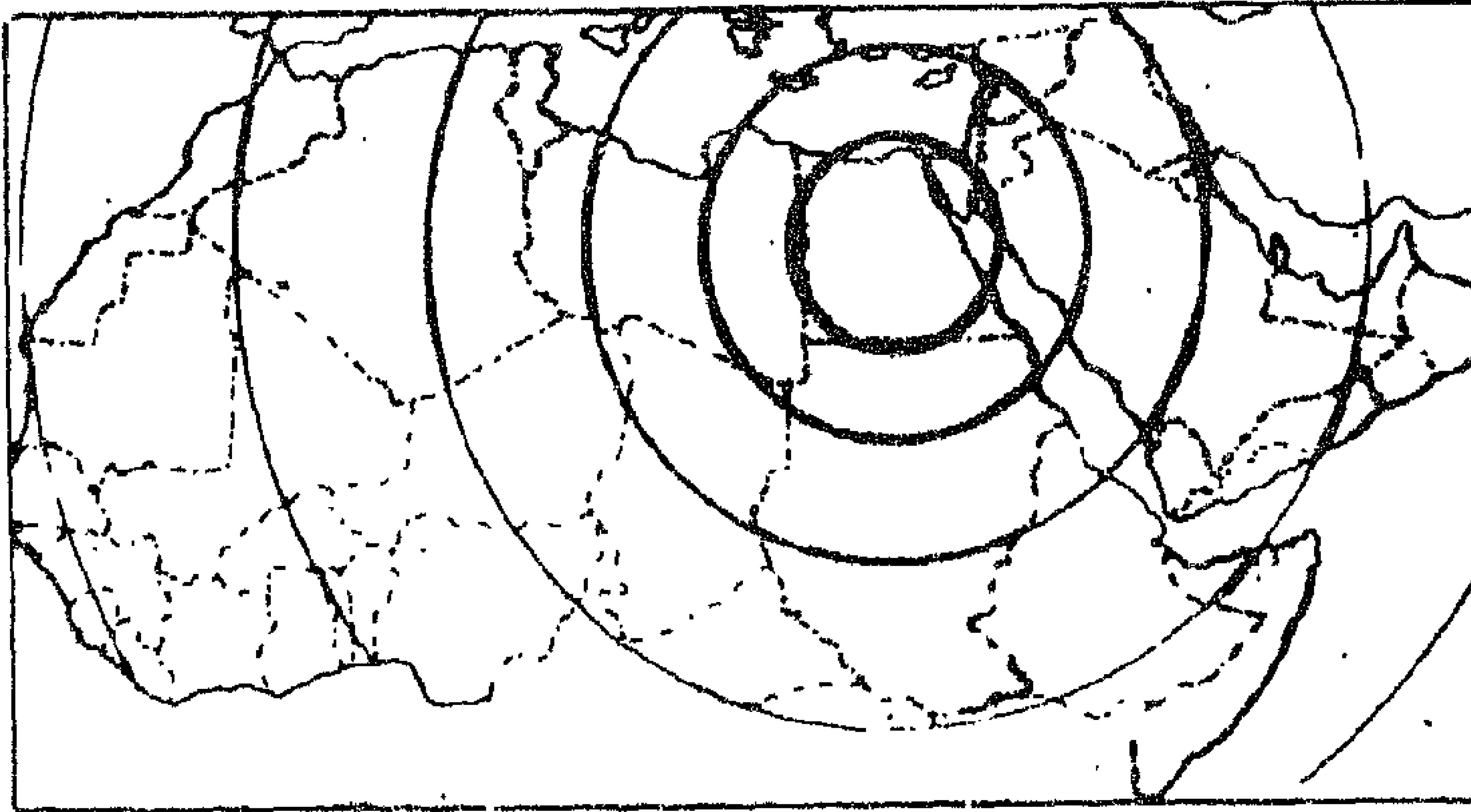
وتهدف الدراسة الى قياس مدى الفجوة الغذائية عن طريق ابراز الكميات المنتجة ومقارنتها بالكيمات المستهلكة ومعرفة أسباب هذه الفجوة الغذائية وآثارها السياسية والاستراتيجية وكيفية مواجهة هذا الخلل الغذائى والاستراتيجية المطلوبة لتحقيق الأمن الغذائى واهمية العمل العربى المشترك لتحقيق الاهداف القومية فى هذا المجال .

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلى (١) والمنهج الاستقرائى (٢) للوقوف على اهم المعضلات التى تواجه الأمن الغذائى فى الوطن العربى والتى بدورها تشكل اهم

---

١ – يقصد بالمنهج التحليلى الكشف عن جوهر الظاهرة وتحديد العلاقة بين العناصر المكونة لها وكيفية تآلفها داخل الاطار العام وكشف المراحل المتعددة التى تمر بها الظاهرة فى حركتها وتطورها، (ربيع ١٩٨٧ ص ٢٤٦) .

٢ – يقصد بالمنهج الاستقرائى اتباع أسلوب تجريبى فى دراسة الظواهر ينتقل فيه من الحقائق الفردية الى الفروض العامة بهدف استشراف المستقبل (ربيع ١٩٨٧) ص ٢٥٣ .



المشكلات التى يعانى منها الانسان العربى . وتم كذلك اتباع الاسلوب الكمى من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية لتعزيز التحليل وتدعيم النتائج .

وتكمن أهمية الدراسة فى الجدلية القائمة بين تعاظم الزيادة السكانية وتدنى مستوى النمو الغذائى . ولم تعد أزمة الغذاء مشكلة اقتصادية بحتة وانما أصبح لها أبعاد سياسية وأمنية فى غاية الخطورة والأهمية ، فالبلاد العربية تعتمد فى تلبية ما لا يقل نصف غذائها الاساسى ـ وبخاصة القمح ـ على الخارج كالولايات المتحدة وكندا واستراليا . وهنا يكمن الخطر وبخاصة بعد أن أصبح الغذاء سلاحا استراتيجيا فى يد الأقطار المنتجة له والمصدرة .

وبناء على ما تقدم نجد أن وجود استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائى ، لخطورة الموقف العربى بسبب استيراده المتزايد للغذاء تشكل أهمية قصوى فى الوقت الحاضرة . ولأهمية هذا الموضوع فان العمل العربى المشترك فى التنمية الغذائية يصبح هدفا استراتيجيا لا بد من تحقيقه فما هى الاستراتيجية المطلوبة ؟ وماهى المتطلبات اللازمة لتحقيقها ؟ ثم ماهى حقيقة الجهود العربية المبذولة حاليا لتحقيق الأمن الغذائى العربى ؟

تنقسم الدراسة الى عدة محاور هى ملامح الأوضاع العربية فى انتاج الغذاء ، وتطور الفجوة الغذائية فى العالم العربى ، وأبعاد الفجوة الغذائية العربية والصادرات والواردات الغذائية ، والآثار السياسة والاستراتيجية ، والاستراتيجية العربية للغذاء .

ملامح الاوضاع العربية فى انتاج الغذاء (٣) :

قبل الحديث عن الافكار الاخرى المتعلقة بهذا البحث وجب الحديث عن بعض الملامح الاساسية لاقتصاديات الغذاء العربى وبعض العوامل الاساسية التى تلعب دورا موثرا فى تحديد مساره . وتشير الدراسات المتخصصة التى تمت فى هذا المجال من قبل بعض الهيئات المتخصصة الى الحقائق الهامة التالية :

١ ـ تواجه الاقطار العربية أوضاعا غذائية حرجة نتيجة لشحة الموارد مثل ندرة المياه والتصحر وانخفاض رأس المال المخصص للتنمية الزراعية وندرة اليد العاملة فى هذا القطاع اضافة الى ماتسببه الكوارث الطبيعية كالفيضانات والسيول من تلف لمساحات شاسعة من الحبوب والخضار وخصوصا فى السودان ومصر والعراق وسوريا ولبنان وبلدان المغرب

٣ – مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، بحث اعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية وقدمته الى مجلس المنظمة فى دور انعقاده العادى العاشر (دمشق ديسمبر ١٩٨٠) ، شؤون عربية (العدد ١١) ، يناير ١٩٨٢ .

عدنان هزاع البياتى ، التصحر وأزمة الغذاء فى الوطن العربى شؤون عربية ، (العدد ٧٤) ١٩٩٣ .

العربى (٤) من ناحية . ومن ناحية أخرى فان غالبية البلدان العربية تواجه زيادة سكانية سريعة فى الوقت الذى لا ينمو معدل انتاج الغذاء بالوتيره نفسها . ففى الوقت الذى ينمو فيه السكان بمعدل ٣٪ سنويا ، حيث سيرتفع عدد سكان الوطن العربى بين عامى ١٩٩٥ و٢٠٣٠ من ٢٥٦ مليون الى ٧٣٤ مليون نسمة ، لا يتجاوز فيه النمو الزراعى ٢٪ (٥) . وتتجسد المشكلة فى المفارقة بين الطاقة القومية لانتاج الغذاء وبين احتياجات الاستهلاك الغذائى للسكان . وتتطور هذه المشكلة وفقا لتطور معدلات نمو الانتاج ومعدلات نمو الاستهلاك على مدى السنوات . فالطاقة الانتاجية الحالية لا تغطى الاحتياجات الاستهلاكية ، ويقتضى الامر الاعتماد على استيراد جميع سلع الغذاء الاساسية بكميات كبيرة . ولما كان متوسط معدل نمو الاستهلاك يصل الى أكثر من ضعف معدل نمو الانتاج الغذائى ، بواقع ٣٪ تقريبا ، فقد تزايدت الواردات الغذائية لتسد الفجوة المتزايدة بين انتاج الغذاء واستهلاكه ، ولتحل مشكلة التدنى المطرد فى معدلات الاكتفاء الذاتى من السلع الغذائية الأساسية . وتأسيسا على ما سبق فان البلدان العربية المستوردة للغذاء ستظل تخضع لضغط البلدان الصناعية المصدرة للاغذية ، خاصة اذا ما أصرت هذه البلدان الاخيرة على تحقيق سيادتها التامة على مواردها .

٢ ـ ضيق المجال الحيوى الزراعى : فبينما تصل مساحة الاراضى الزراعية فى البلاد العربية الى نحو ٥٠ مليون هكتار (٦) لا يزرع منها سواء ٣٠ر٥٪ فقط ، وصل عدد السكان الى نحو ٢٥٦ مليون نسمة عام ١٩٩٥ ، ويتطلب تحسين النسبة السكانية الارضية زيادة مساحة الرقعة المزروعة بالاضافة الى تكثيف الانتاج ورفع مستوى الغلات . وتجدر الاشارة هنا الى أن هذا الأمر يصعب تحقيقه نظرا لعدم قدرة الدول العربية على استغلال الرقعة المزروعة فكيف يمكنها استغلال الرقعة التى تزرع بعد . ويعود عدم القدرة فى زيادة المساحة المزروعة التى وجود العديد من المعوقات التى سنتحدث عنها لاحقا .

٣ ـ تشكل ندرة المياه معضلة اخرى فى طريق التنمية الزراعية حيث لا تتجاوز موارد الوطن العربى المائية ٧٤ر٠٪ من الموارد المائية فى العالم . وإن ٦٧٪ من هذه الموارد تنبع من خارج الاراضى العربية . واذا كان نصيب الانسان العربى من المياه لايتجاوز ١٧٤٤ م٣ (٧) فإن الامر يزداد تعقيدا بالنسبة للزراعة ، وعليه فإن الزراعة العربية فى أغلبها تقوم على الأمطار حيث تصل الرقعة الزراعية المطرية الى نحو ٨٠٪ من الرقعة الزراعية الاجمالية . وننوه هنا الى أن المزروعات التى تعتمد على مياه الامطار تكون دائما غير متوازنة فى الكمية والجودة . ويعود ذلك الى مدى انتظام سقوط الامطار ووفرتها ومدى مناسبتها للانتاج فالامطار غالبا متذبذبة فى مواسمها وكمياتها . وعليه فإن مستوى الغلة المطرية يكون منخفضا بالمقارنة مع الغلات الزراعية التى تعتمد على الرى . وقد ترتب على تنامى الحاجة للانتاج الغذائى أن امتدت زراعات القمح والشعير الى مساحات غير كافية الأمطار وكان من الأجدى تركها كمراعى ، كما امتدت زراعتها فى الاراضى المروية فى مساحات لاتجد كفايتها من مياه الرى مما يؤثر فى مستوى الغلة وفى خصوبة التربة . ومن ناحية اخرى تتصف الاراضى الزراعية فى دول العالم العربى بمعدل استخدام متدن نظرا لهيمنة الاراضى البلعية الديمية أو المطرية .

٤ – على الرغم من أن غالبية العمالة تعتمد على الزراعة إذ تقدر بـ ٦٣٪ من جملة السكان فإن العدد الفعلى للذين يعملون فيها لا يتجاوز ٢٥٪ وتعكس هذه النسب التدنى الشديد لانتاجية المزارع العربى وللبطالة المقنعة فى الريف(٨).

٥ – إن متوسط نصيب الفرد من الرقعة الزراعية منخفض جدا إذا ماقورن بالمتوسطات العالمية . ويقدر هذا بحوالى ٣ر٣ دونم (٩) فى الوقت الحالى ، ومن المتوقع أن ينخفض هذا المتوسط إلى أقل من ٥ر٢ دونم فى نهاية القرن ، وهذا يعنى أن نصيب الفرد من الانتاج الزراعى دون المعدل العالمي وسوف يزداد انخفاضا (١٠) إن صغر حجم الملكية اضافة الى تعدد نظم الحيازة الزراعية وعدم استقرارها فى البلدان العربية فضلا عن غياب التنسيق كلها تؤثر سلبا على انتاجية المزارع العربى حتى وإن توافرت لديه الامكانيات التى تساعده على التوسع فى الانتاج . ويتضح هذا فى أن ما ينتجه المزارع العربى لايكفي سوى ثلاثة افراد فى حين أن انتاجية نظرائه فى الدول المتقدمه تصل الى مايكفى لغذاء مائة وخمسين فردا تقريبا .

ولايعزى ذلك دائما الى قصور المزارع العربى فقط لان خصوبة الارض ومساحتها وعدم توفر التقنية الحديثة تلعب كلها دورا لاينكر فى تعميق هذا العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتى .

٦ – ضيق الرقعة الزراعية حيث أن مساحة الارض التى

---

٤ – الاسبوع العربى ٢٩ /١١ /١٩٩٣ .

٥ – التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ ، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ .

٦ – الهكتار وحدة الارض الزراعية وكل هكتار يساوى ١٠٠٠٠م٢.

٧ – حسن حمدان العلكيم ، أزمة المياه فى الوطن العربى والحرب المحتملة ، بحث مقبول للنشر فى مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

٨ – جورج فؤاد ، ازمة الأمن الغذائى العربى ، الاتحاد ٢٤ /٢ /١٩٩٤

٩ – الدونم وحدة قياس الارض الزراعية وكل دونم يساوى ١٠٠٠م٢.

١٠ – عبدالتنيان الثنيان ، الامن الغذائى والعمل العربى المشترك ، بيروت : دار الفكر المعاصر ، ١٩٩٠ ، ص ٣٠ .

تزرع بانتظام تبلغ ٣٠ر٤٥ مليون هكتار وهي تعادل ٣ر٤٪ من المساحة العالمية أي انها تساوى ٨ر٢٪ من جملة الاراضى الصالحة للزراعة في الوطن العربي الامر الذى يعنى أن ٣٢ر٠٪ فقط من مساحة الارض العربية الكلية يستغل في الزراعة بانتظام (١١) من ناحية ثانية فإن نظام التبوير(١٢) السائد في الدول العربية يقلص من مساحة الاراضى المزروعة نظرا لحاجة هذه الدول للاراضى في عملية التوسع العمراني . فهناك مشاريع تنموية عديدة تقوم بها هذه الدول وهي في أمس الحاجة الى مثل هذه الاراضى لقربها من مراكز الاستيطان البشرى ، وذلك بالرغم من أن هناك اراضى غير صالحة من الاساس للزراعة يمكن ان يقام عليها مثل هذه المشاريع وبدون ماحاجة لعملية التصحر المنظمة المتبعة حاليا . وإذا كانت الحجج تخص المواصلات وصعوبة التعامل مع الصحراء فالحل هو ايجاد البنية التحتية لإمكان السكن والعمران فيها عوضا عن الاخلال بالاراضى الزراعية .

٧ – تسود الزراعة الخفيفة معظم المساحات الزراعية ، وفيها يعتمد الانتاج في الغالب على الامكانات العملية المتاحة ومن أهمها : العمل اليدوى والعمل الحيوانى والبذور والتسميد الاخضر . ويتضح من ذلك أن المزارع العربى لايميل الى التطوير في انتاجه الزراعى فهو لايزال معتمدا على الموارد الأولية المتاحة لديه من اليد العاملة والحيوانات والبذور والارض الزراعية . ولم يحاول على سبيل المثال شراء الآلات الحديثة وادخال التقنيات المتطورة واستصلاح الاراضى غير المزروعة .

٨ – نلاحظ هبوط الانتاجية الزراعية العربية الى مادون مستواها اذا ماقورنت بالانتاج العالمى . ويعود الهبوط في الانتاج الزراعى الى تخلف القاعدة الزراعية المنتجة . وتتمثل في هبوط انتاجية العامل الزراعى ، تدهور . التربة الزراعية عدم كفاية مياه الرى ، وعدم كفاية الاستثمارات اللازمة للمشروعات والتنمية الزراعية (١٣) . فبالنسبة لمحاصيل الحبوب ، مثلا وهي من أهم المحاصيل العربية حيث تستهلك زراعتها حوالى ٦٤٪ من الاراضى الزراعية ، فإن متوسط الانتاج العربى لايتجاوز ١و١ طنا للهكتار في حين يصل متوسط الانتاج العالمى للهكتار الى ٩و١طن أى بانخفاض قدره ٤٢٪ ويصل متوسط انتاج الهكتار العربى الواحد للقمح ، وهو أهم محصول زراعى عربى ، الى طن واحد في الوقت الذى يزيد فيه انتاج البلدان النامية بواقع ٢٠٪ والانتاج العالمى بواقع ٦٥٪ كما تقل انتاجية الذرة الرفيعة والتبغ بنحو ٢٥٪ لكل منهما عن المتوسط العالمى ، فيما تقل إنتاجية الشعير الى نحو ٥٠٪ عن هذا المتوسط (١٤) وتشير الدراسات الى ان التركيب المحصولى سوف يستمر في المستقبل قريبا من النمط الحالى وستظل الحبوب تشكل المحصول الرئيسى (١٥) . وعلى الرغم من أن مساحة زراعة الحبوب في ١٩٩٢ كانت حوالى ٧٢٪ من المساحة المحصولية في الوطن العربى فإن التقديرات تشير الى انخفاض انتاج معظم محاصيل الحبوب بنحو ٨و١٣٪ نظرا لانخفاض المساحة بنسبة ٢و٤٪ والغلة بنسبة ٧ر٥٪ (١٦) . وعليه فإن ضعف انتاجية الحبوب مقرونا بنسبتها الكبيرة كشاغل للاراضى الزراعية ستنعكس سلبا على انخفاض الانتاجية الزراعية العربية بشكل عام . وعلى الرغم من ذلك فإن حاجة الدول العربية للحبوب ، التى لاتزال تستورد نصف ما تستهلكه ، يجعل التحول الى زراعة محاصيل اخرى امرا في غاية الاهمية . وإن الخطوة الاولى في هذا الشأن يمكن أن تتمثل في إرشاد المستهلك إلى أغذية أخرى بديلة للتقليل من اجمالى الاستهلاك العربى من الحبوب ومن ثم يمكن الدعوة الى تنويع المحاصيل الزراعية التى تنتج عربيا لتخفيف اعباء ميزانية الدولة المترتبة على سياستى الدعم والاستيراد وتقليص تبعيتها للدول المصدرة من ناحية وعدم ارهاق الارض بزراعة محصول واحد من ناحية اخرى .

٩ – يعانى الانتاج الحيوانى في الدول العربية من مشاكل مشابهة لتلك التى يواجهها الانتاج النباتى ، وتتمثل في تدنى معدل الانتاجية للوحدة ، وكذلك تدنى نمو الانتاج العام . و يقدر متوسط حجم وحدة الماشية بحوالى ١٣٥ كيلو جراما مقارنا بحوالى ١٨٢ كيلو جراما في بعض الدول الاوروبية والامريكية ونيوزيلندا واستراليا . وكما أن نسبة نمو أعداد الحيوانات منخفضة ولايزيد متوسطها عن ٣٠و٦٪ سنويا(١٧) . وتكمن اهمية الانتاج الحيوانى في عدم القدرة على استثنائه من القائمة الغذائية ومسألة الامن الغذائى .

علاوة على ذلك فإن السياسة المتبعة في مجال الانتاج الحيوانى في الدول العربية لا تقوم اساسا على دعم الانتاج الحيوانى القابل للتسويق . وإن تربية الحيوانات بشتى انواعها ، في العديد من البلدان العربية تقوم على اساس المبادرة الفردية او العشائرية لأهداف هي في مجملها قبلية

---

١١ – جورج فؤاد ، أزمة الأمن الغذائى ، الاتحاد ١٩٩٤/١/٢٤ .

١٢ – تترك فيه الاراضى المطرية أو المروية لمدة سنة أو اكثر بدون زراعة .

١٣ – الخليج ١٩٩٣/٤/١٥ .

١٤ – مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧.

١٥ – عبدا الثنيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ .

١٦ – التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ ، ص ص ٨٠ – ٨٢ .

١٧ – عبدا الثنيان مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠ .

أو اجتماعية وليست اقتصادية ، للتصدير مثلا ، او حتى من اجل التغذية الذاتية . وإن استغلال الحيوانات اقتصاديا يتمثل فى الاستخدامات الأولية كحمل الاثقال والمعدات أو جرها . وتستخدم كذلك فى حراثة وتنعيم الاراضى . وكنتيجة لهذه العوامل فإن الاقتصاد العربى يتحمل اعباء كبيرة لتغطية العجز فى ميزان المدفوعات لتأمين الاحتياجات من السلع الحيوانية .

لقد ترتب على غياب السياسة الفاعلة والواعدة فى مجال الانتاج الحيوانى انخفاض معدل نمو إنتاج اللحوم فى البلاد العربية حيث يصل فى المتوسط الى نحو ٢٪ سنويا بسبب نقص الاعلاف المركزة وإفتقار المراعى وانتشار الامراض وضعف انتاجية التراكيب الوراثية . ونتيجة لهذه العوامل ينخفض معدل المسحوبات للذبح ليصل الى نحو ٢و١٣٪ للابقار بينما يبلغ هذه المعدل عالميا ٣ر١٨٪ فى المتوسط . وينخفض وزن الذبيحة العربية الى نحو ١٢٠ - ١٣٠ كيلو جراما بينما يصل متوسطه العالمى الى نحو ١٧٩ كيلو جراما .

ويعانى إنتاج الألبان من الانخفاض وجمود النمو . فمنذ أوائل السبعينات وصل إنتاج الألبان فى البلاد العربية الى نحو ٢ر٧ مليون طن ، وقد تجمد نمو الانتاج تقريبا خلال السنوات القليلة التالية . فقد كشفت التقارير ان الطاقات المستخدمة فعلا فى المصانع العربية لانتاج الالبان تقدر بحوالى ٤٠٪ فقط (١٨) . ويرجع انخفاض الانتاج وجمود نموه الى انخفاض أعداد الابقار الحلوب الذى يصل الى نحو ٦و٦مليون رأس والى ضآلة نمو أعدادها وانخفاض الانتاج السنوى للرأس . فبينما يصل متوسط إنتاج الرأس عالميا فى السنة الى ١٩١٠ كيلو غرامات يصل الانتاج فى مصر والسودان وموريتانيا ، على سبيل المثال ، الى نصف وثلث وسدس الانتاج العالمى للرأس على التوالى (١٩).

وتعكس الاحصائيات هبوطا فى معدلات الاكتفاء الذاتى فى الغذاء منذ عام ١٩٧٠ . والجدول رقم (١) يبين النسبة المئوية للاكتفاء الذاتى فى أهم المجموعات الغذائية فى الوطن العربى فيما بين عامى ١٩٧٠ - ١٩٨٩ .

ويلاحظ من الجدول رقم (١) هبوط مستوى الاكتفاء الغذائى للفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٩ - كما يلاحظ أن الهبوط كان فى جميع المجموعات الغذائية ، عدا السكر والبيض. ونجد ان الوطن العربى منذ عام ١٩٧٠ حقق اكتفاء ذاتيا مع فائض تصديرى صغير فى البقول والفواكه والخضر .

وبدأ فى عام ١٩٨٩ يحقق اكتفاء ذاتيا مع فائض تصديرى صغير من الفواكه والاسماك .

تطور الفجوة الغذائية فى العالم العربى :

تعرف الفجوة الغذائية بانها مقدار الفرق بين الانتاج المحلى وصافى الواردات لمختلف السلع الغذائية . وتطورات الفجوة هى محصلة لتفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الانتاج . إن قصور الانتاج عن مواكبة الاستهلاك فى مجال الغذاء فى العالم العربى أدى الى عجز كبير فى الميزان التجارى لجميع السلع الغذائية الهامة - كما اتضح فى الجدول السابق - مما أدى الى استنزاف الموارد العربية وتحويلها الى قوة شرائية تهدر فى سبيل تأمين ضروريات الغذاء ولاتجد طريقها الى تنمية القطاع الانتاجى الزراعى مما يبعدها عن التنمية الذاتية ويجعل الوطن العربى فى عجز غذائى دائم وتحت رحمة الاحتكارات العالمية .

وفى مواجهة نمو الانتاج الغذائى بمعدل منخفض يتراوح مابين ٥ر١٪ - ٢٪ سنويا ينمو استهلاك الغذاء بمعدل يصل الى ٥٪ سنويا . وإن مفارقة معدل النمو التى يزيد فيها الاستهلاك بنحو ضعف معدل الانتاج أدى الى اتساع الفجوة الغذائية وتناقص معدلات الاكتفاء الذاتى وتزايد الاعتماد على الخارج لتأمين الاحتياجات الغذائية .(٢٠)

ونجد أن غالبية مناطق العالم تسودها حركة تبادلية بين العجز والفائض (Deficit and surplus) بحيث تتأثر وتؤثر فيما بينها وبين العالم ، الا أن المنطقة العربية هى منطقة مدينة لصافى الميزان التجارى والسبب هو عدم امتلاكها للسلع الاستراتيجية ولا سيما الحبوب التى يفوق استهلاكها منها استهلاك أى منطقة مماثلة من حيث عدد السكان . ويمثل ذلك بطبيعة الحال عبئا دائما على موازين الدولة ومدفوعاتها . وإذا استمرت الظروف الحالية دونما إحداث طفرات فى الانتاج فإن هذا العجز سوف يستمر بل ستتعاظم حدته (٢١).

ومن ناحية أخرى فإن صادرات الوطن العربى من السلع الغذائية الاستراتيجية محدودة وأن صادراتها تمثل فوائض ضئيلة جدا فى السلع الثانوية مثل الفواكة التى يمكن الاستغناء عنها من قبل الدول المستوردة دونما عناء ولا تمثل ورقة رابحة فى مجابهة الاحتكار العالمى للسلع الاستراتيجية والضرورية لحياة الشعوب .

وتخصص الدول العربية الكثير من مواردها لتوفير

---

١٨ - الخليج ١٥/٣/١٩٩٤ .

١٩ - مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٧٩ - ٨٠ .

٢٠ - مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ .

٢١ - عبدا الثنيان ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٤ .

جـدول رقم (١)

النسبه المئويه للاكتفاء الذاتي العربي من الغذاء

المجموعة الغذائية / السنة	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٩
جملة الحبوب	٪ ٨٠،٩	٪ ٥٨،٤	٪ ٤٩،٢
القمح	٪ ٨٢،٣	٪ ٥٠،٥	٪ ٤٥،١
بقول	٪ ١٢٢،٩	٪ ٩٢،٣	٪ ٨١،٦
زيوت نباتية	٪ ٧٠،٥	٪ ٧٧،١	٪ ٣٠،٨
سكر	٪ ٣٤	٪ ٢٦،٢	٪ ٣٥
خضر	٪ ١٠٢،٥	٪ ١٠٠،١	٪ ٩٧،٧
فواكه	٪ ١١٢،٦	٪ ١٠٢،٤	٪ ١٠٠،٨
جملة اللحوم	٪ ٩٧،٥	٪ ٦٩،٣	٪ ٧٧،٨
اللحوم الحمراء	٪ ٩٦،٥	٪ ٨٢،٣	٪ ٧٦،٩
لحوم الدواجن	٪ ٩٢،٥	٪ ٥٢،٩	٪ ٧٩،٣
أسماك	٪ ١٠٨،٢	٪ ١٠٠،٤	٪ ١٠٧،١
ألبان	٪ ٨٤،٣	٪ ٦٠،٣	٪ ٥٩،١
البيض	٪ ٩٠،٧	٪ ٧٦،٧	٪ ٩٢،٨

المصدر: عدنان هزاع البياتي، التصحر وأزمة الغذاء في الوطن العربي، شؤون عربية (العدد ٧٤) ١٩٩٣، ص١٩٥.

جـدول رقم (٢)

تطور الفجوه الغذائيه في الوطن العربي ١٩٨٥- ١٩٩٢ (مليون دولار)

	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
حبوب	٦٠٢٢	٤٦٠٤	٤٤١٤	٥٩٠١	٦٣٩١	٥٥٥٢	٣٩٦٠	٤٦٠٧
بطاطس	٨٧	٦٧	٧١	٦٠	٧٧	٢٢	٨١	٢٤-
سكر	٧٤٨	٨٣٣	٨٧٨	١٢٥٦	١٢٥٤	١٩١١	١١٧٤	١٠٧٨
بقوليات	١٥٤	٢٢٦	١٦٥	١٨١	٢٠٠	١٨٨	٣٠٠	٢٦٠
خضر	١١٠	٢١١	٢٦٩	١٩٥	٤٨٤	٢٠٣	١٥٠	٨٢
فاكهة	١٢٨	١٠٥	٢٨	٧٧	٦٧	١٨٢-	١٦-	٢٢
زيوت	١٤٨٨	٩٤٢	٩٦٩	١٣٤٧	١٢٤١	١١٢٨	١٠٣٣	١٢٨٥
لحوم	٢٠٢٦	٢٢٩١	١٣٢٧	٢٣٧٢	١١٩٢	١١٩٢	١٠٨٧	١١٨١
البان	١٧٧٥	١٦٣٤	١٦٦٧	٢٠٢٢	١٩٩٥	٢٠٣٦	١٨٥١	١٩٥٣
بيض	١٧٣	١٥٨	١٥٧	٢٠٣	١٧٣	٨٦	٨١	٨٦
اسماك	١٧٦-	٣٦٦-	٣٧٩-	٥٠٧-	٤٣٤-	٤٣٦-	١٠٤٩-	٧٥٣-
الاجمالي	١٢٥٣٥	١٠٧٠٥	٩٥٦٤	١٣١٠٨	١٢٦٤٣	١١٧٠٠	٨٦٥١	٩٧٧٦

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤، ص ٢٤٩.

الاحتياجات الغذائية وتتجه المدفوعات نحو الزيادة من سنة الى اخرى . وأن منحنى الطلب على المواد الغذائية فى ارتفاع مستمر وينعكس ذلك فى تزايد قيمة الواردات من المنتجات الزراعية حيث ازدادت الفجوة الغذائية ، بين عامى ١٩٧١ - ١٩٩٠ ، من حوالى ٢و٢ مليار دولار الى حوالى ٢٨ مليار دولار . ومن المتوقع أن تصل هذه الفجوة الى ٥ر٣١ مليار دولار عام ٢٠٠٠ . ولو افترض أن جميع العوامل المؤثرة سوف تستمر بأوضاعها السابقة نفسها فإن المنطقة العربية سوف تنفق حوالى ٣٧٥ مليار دولار خلال الفترة المتبقية من القرن الحالى (مقدرة على أساس الاسعار الثابتة لعام ١٩٨٥) وهذه المبالغ خيالية ، وبالذات إذا قورنت بما يتم استثماره استثمارا حقيقيا فى التنمية الزراعية فى الاقطار العربية .

ابعاد الفجوة الغذائية :

بدأ عجز السلع الغذائية الرئيسية يظهر بصورة ملحوظة منذ أوائل الستينات حيث قدر صافى الواردات من القمح ٤ر٢ مليون طن ، ولكن سرعان ما زاد العجز ليصل الى ٨و٨ مليون طن فى عام ١٩٧٥ أى بمعدل عجز سنوى بلغ ١٠٪ خلال تلك الفترة . وارتفعت واردات السكر خلال نفس الفترة من ١و٣ مليون طن الى ٢و٢ مليون طن أى بمعدل عجز سنوى مقداره ٤٪ وزادت الفجوة بالنسبة للحوم من ٦٢ ألف طن الى ٣٣٠ ألف طن خلال نفس الفترة أى بمعدل زيادة سنوية قدرها ٧ر١٢٪ . ومن الناحية القيمية ارتفعت قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية لمجموعات السلع الغذائية من حوالى ١١و١ مليار دولار فى متوسط الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٣ الى حوالى ٧ر٤ مليار دولار فى ١٩٧٥ أى بمعدل نمو سنوى حوالى ٤٨٪ . وقد قفز معدل نمو الفجوة الغذائية العربية خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ مقارنا بالفترات السابقة ، فبلغ ٧ر١٣٪ للقمح ، و٥ر١٪ للسكر ، وحوالى ٦ر٣٤٪ للحوم ، وحوالى ٣٥٪ للألبان . ومع زيادة الوعى الغذائى وتغير أنماط الاستهلاك بدأت معدلات نمو الفجوة الغذائية فى اللحوم والألبان تتزايد منذ أوائل السبعينات بمعدلات أعلى من معدلات زيادة القمح والسكر فقد قدر معدل زيادة الفجوة فى الالبان ومنتجاتها خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٧ بـ ٧ر١٣٪ سنويا . وبالنسبة لتطور الفجوة الغذائية العربية فى المستقبل يتبين من دراسة خطط التنمية الزراعية القطرية واحتمالات نمو الانتاج وكذلك من دراسة نمو السكان والدخل والعلاقات الاستبدالية داخل المجموعات السلعية ، أن حدة العجز فى سلع الغذاء الاساسية كالقمح والزيوت واللحوم والالبان والسكر ستزداد على امتداد الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ . ويقدر أن العجز فى الحبوب سيرتفع من ٢ر١١ مليون طن فى عام ١٩٧٥ الى ١ر٢٦ مليون طن فى عام ٢٠٠٠ . كما ينتظر أن تزيد الفجوة القمحية من ٨ر٨ مليون طن فى ١٩٧٥ الى نحو ٢ر١٩ مليون طن فى عام ٢٠٠٠ . أما الفجوة فى السكر فمن المقدر أن تزيد من ٢و٢ مليون طن فى عام ١٩٧٥ الى ٥ر٣ مليون طن فى عام ٢٠٠٠ وكذلك الحال بالنسبة للعجز فى اللحوم حيث يتوقع أن يرتفع الى مليون طن فى عام ٢٠٠٠ ، ومن المقدر أن يزداد عجز الميزان التجارى من الاغذية المرتفعة القيمة كالمنتجات الحيوانية والزيوت بسبب قصور انتاجه فى مواجهة الطلب المتزايد عليها . ويعكس الجدول رقم (٢) حدوث تحسن فى منتجات بعض السلع الغذائية كالبطاطس والفاكهة والخضر من ناحية وارتفاع واردات الدول العربية من السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب والسكر على الرغم من انخفاض القيمة الاجمالية لواردات الحبوب .

ومن ناحية القيمة يقدر أن تصل قيمة العجز فى السلع الغذائية الى ٣ر١٤ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ (على أساس أسعار عام ١٩٧٧) . كما يقدر أن تصل مدفوعات الدول العربية لسد قيمة الفجوة الغذائية حتى نهاية القرن الحالى نحو ٢٠٠ مليار دولار (على أساس أسعار عام ١٩٧٥)(٢٢) ويعكس الجدول رقم (٣) رقميا حقيقة الفجوة الغذائية فى الوطن العربى .

وزادت قيمة الفجوة الغذائية من ١٣٣ ر١٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ والى ١٦٤١ر١٦ مليار دولار عام ١٩٨٩ . ولقد بلغت القيمة التراكمية للواردات الغذائية فى عقد الثمانينات حوالى ١٩٠ مليار دولار . هذا عدا قيمة مستلزمات الانتاج الزراعى والتى تم استيرادها خلال نفس الفترة حيث بلغت نحو ٤٦ مليار دولار ، الامر الذى يزيد المسألة خطورة وتعقيدا (٢٣) .

وبلغت قيمة الفجوة الغذائية الاجمالية للبلاد العربية عام ١٩٩١ حوالى ٣ر١٠ مليار دولار أى بانخفاض قدره ٦ر٢١ مليار دولار عن عام ١٩٩٠ . ويعود ذلك الى انخفاض أسعار بعض السلع الغذائية كالحبوب والسكر والزيوت فى حين بلغ متوسط تلك الفجوة خلال الثمانينات ٧ر١٢ مليار دولار سنويا أى بمعدل نمو سنوى قدرة ٥ر٣٪ . ويوضح الشكل رقم (١) تطور الفجوة الغذائية فى الوطن العربى خلال عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٢ .

ونلاحظ أن الفجوة الغذائية أخذت فى التزايد خلال الثمانينات لمعظم السلع الزراعية . فقد تأرجحت ، خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢ ، لارتباطها بالتفاوت بين معدلى الانتاج والطلب على السلع الغذائية . ففى حين بلغ متوسط الغذائية خلال الثمانينيات حوالى ٧ر١٢مليار دولار سنويا أى بمعدل نمو سنوى قدره ٥ر٣٪ بلغت الفجوة الغذائية الاجمالية للدول العربية عام ١٩٩١ نحو ٣ر١٠ مليار دولار أى بانخفاض قدره ٦ر٢١٪ عن عام ١٩٩٠ . ويعود ذلك الى عوامل منها انخفاض اسعار بعض السلع الغذائية كالحبوب

---

٢٢ - مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٨٠ - ٨١ .

٢٣ - عدنان هزاع البياتى ، التصحر وأزمة الغذاء فى الوطن العربى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩١ .

جـدول رقـم (٣)

الفجـوة الغذائيـة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠

السلعـة	العجز قبل ١٩٧٥	العجز بعد ١٩٧٥	العجز لعام ٢٠٠٠
القمـح	٤و٢مليون طن	٨و٨ مليون طن	٢و١٩ مليون طن
السكـر	٣و١ مليون طـن	٢و٢ مليون طـن	٥و٣ مليـون طـن
اللحوم	٦٢ ألـف طـن	٣٣٠ ألـف طـن	مليـون طـن
الالبـان	-	٦٠٠و١ مليـون	٥و٥ مليـون طـن

المصدر:عدنان الهزاع البياتي، التصحر وأزمة الغذاء في الوطن العربي، **شؤون عربية**(العدد ع٧٤) ١٩٩٣، ص١٩١.

جـدول رقم (٤)

الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائيه الرئيسيه ١٩٨٠-١٩٩٢

(الف طن)

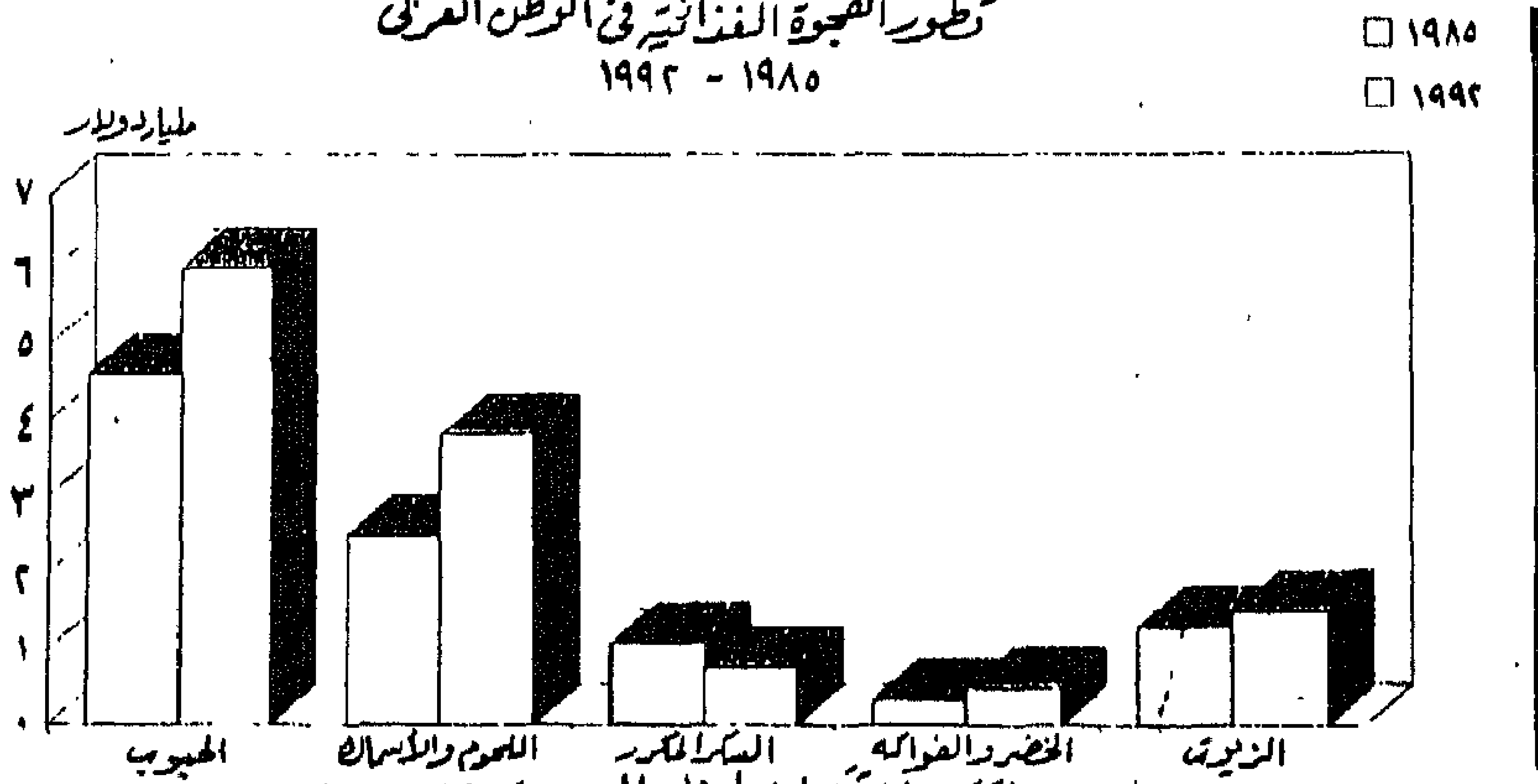
	متوسط الانتاج		صافي الواردات		الطلب		الاكتفاء الذاتي (٪)		متوسط النمو السنوي (٪)		
	٨٠-٨٥	٨٦-٩٢	٨٠-٨٥	٨٦-٩٢	٨٠-٨٥	٨٦-٩٢	٨٠-٨٥	٨٦-٩٢	الانتاج	صـــالي الوارد	الطلب
الحبوب	٢٦و٨	٣٦و٧	٣٣و٤	٢٦و٧	٥٩و١	٦٣و٥	٤٥	٥٨	٢و٧	-٦و١	٦و٠
السكر	٢و١	٢و٠	٢و٤	٣و٣	٥و٦	٥و٣	٢٢	٣٨	٣و٩	-٠و٢	-٤و٠
بقوليات	٢و١	٣و١	٣٠١	٥٧٨	١و٥	١و٩	٨٠	٧٠	٠و٩	٦و٥	١و٢
خضر	١٦و٧	٢٢و٦	٢٠٠	٣٩١	١٦و٩	٢٣و٠	٩٩	٩٨	٢و٦	٥و٧	٢و٦
فاكهة	١٤و٣	٢١و٤	-١٦٣	٨٢	١٤و١	٢١و٥	١٠١	١٠٠	٣و٤	-٦و٥	٣و٦
زيوت	٢و١	١و٥	١و٩	٢و٤	٣و١	٣و٩	٣٩	٣٨	١و٧	١و٩	١و٨
لحوم	٣و٠	٣و٧	١و١	٨٤٨	٤و١	٤و٥	٧٣	٨٢	١و٧	١و٩	١و٨
البان	١٢و٦	١٣و٧	١١و١	٨و٣	٢٣و٨	٢٢و١	٥٣	٦٢	٠و٧	-٤و٢	-٦و٠
بيض	٦٩٠	٩٤٠	١١٧	٣٧	٨٠٧	٩٧٧	٨٦	٩٦	٢و٦	-١و٩	١و٦
اسماك	١و٥	١و٨	-١٩١	-٣٢٩	١٢٥٩	١٤٩١	١١٥	١٢٢	١و٩	٤و٦	١و٤

المصدر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤**، ص ٢٥٠.

شكل رقم(١)

تطور الفجوة الغذائية في الوطن العربي

١٩٨٥ - ١٩٩٢



المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤، ص ٤٢

والسكر والزيوت . وتكشف الاحصاءات ان العالم العربي يعاني من عجز في معظم سلع الغذاء باستثناء الاسماك . وانخفضت نسبة العجز من الحبوب في عام ١٩٩٢ الى ٤٧٪ ، والقمح الى ٤٣٪ والألبان ٢٠٪ والزيوت الى ١٣٪ واللحوم حوالي ١٢٪ ، والسكر حوالي ١١٪ . وتشير البيانات ان القيمة التراكمية للفجوة الغذائية بلغت خلال نفس الفترة حوالي ٨٨ مليار دولار منها حوالي ٤٢ مليار دولار للحبوب و١٥ مليار دولار للالبان و ١٣ مليار دولار للحوم و ٩ مليار دولار للزيوت و ٩ مليار دولار للسكر (٢٤) وبالمقابل حققت الفواكه والخضر فائضا ، بينما سجلت المحاصيل السكرية زيادة في نسبة الاكتفاء بلغت ٥٪ واللحوم ١٠٪ وخلال عامي ١٩٨٠ - ١٩٩٢ اتجهت الفجوة بين الاحتياجات الاستهلاكية والانتاج المحلي للتقلص بمعدلات متباينة لغالبية المجموعة السلعية الغذائية . وشهد انتاج السلع الزراعية الرئيسية نموا متوسطا قدر بحوالي ٢ر٧٪ سنويا مقابل نمو في الطلب على تلك السلع بلغ متوسطه نحو ١٪ سنويا ، ففي عام ١٩٩١ طرأ تحسن ملحوظ على نسبة الاكتفاء الذاتي حيث ارتفعت لمعظم السلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب من ٥٢٪ الى ٥٧٪ واللحوم من ٨٤٪ الى ٨٨٪ ويوضح الجدول رقم (٤) الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في الوطن العربي خلال عام ١٩٨٠ و ١٩٩٢ .

نلاحظ من الجدول رقم (٤) أن الوطن العربي مازال يعاني من غياب الاكتفاء الذاتي في السلع الضرورية ولاسيما الحبوب . وتعكس الصادرات والواردات من السلع الغذائية وتفاوتا في الارقام حسب السلعة الغذائية المستهلكة لمقدار الصادرات والواردات من الغذاء وبالتالي توضح بشكل أفضل مدى العجز الغذائي لبعض السلع . وفي عام ١٩٩٢ شهد الانتاج الزراعي العربي انخفاضا بحوالي ٢٪ نتيجة لتقلص المساحة المحصولية بنسبة ٤و٢٪ بسبب الظروف المناخية غير المواتية ، وانخفاض معدلات سقوط الامطار(٢٥) . وقد بلغت الفجوة الغذائية في عام ١٩٩٢ حوالي ٨ر٩ مليار اى بزيادة قدرها ١٣٪ عن عام ١٩٩١(٢٦) .

الواردات والصادرات الغذائية العربية :

سجلت الواردات العربية من السلع الغذائية في عام ١٩٩١ انخفاضا بواقع ١ر١٥٪ من حيث القيمة و٢٪ من حيث المقادير . وشكلت الواردات الغذائية حوالي ٧٢٪ من الواردات الزراعية الكلية . وتتفاوت الدول العربية في نسبة اعتمادها على الخارج في تأمين غذائها . ولقد تذبذبت قيمة الواردات العربية من السلع الغذائية بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٢ حيث بلغت اعلى مستوى لها عامي ٨٨ - ١٩٨٩ بواقع ٢ر١٧مليار دولار وادنى مستوى في عام ١٩٩١ بواقع ٩٦ر١٣مليار دولار(٢٧) وتشير التقديرات أن قيمة الواردات الزراعية العربية سجلت في عام ١٩٩٢ ارتفاعا نسبيا بسيطا قدر بحوالي ٤٪ مقارنة مع عام ١٩٩١ حيث بلغت كلفة واردات تلك السلع في عام ١٩٩٢ حوالي ٧ر١٤ مليار دولار وهو مايساوي ٧٠٪ من كلفة *الواردات الزراعية الكلية* (٢٨) . وتعكس *الارقام* في الجدول رقم (٥) حجم *الصادرات والواردات لبعض السلع* الغذائية بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٢ .

ويعكس الشكل رقم (٢) تطور الصادرات والواردات الزراعية في الوطن العربي خلال القدره ١٩٨٠ - ١٩٩٢ .

إن أكثر إنتاج الدول العربية يتركز في الحبوب حيث تنتج ٩٠ر٢٩ مليون طن ولكن مع ذلك فإن أكبر وارداتها ايضا من الحبوب حيث تستورد ٢٠ر١١ مليون طن بقيمة ١٩٠٠ مليون دولار . وعلى الرغم من أن الجدول رقم (٤) يوضح أن إنتاج الوطن العربي من الفواكه والخضروات يقل عن إنتاج الحبوب فإن حجم صادرات الدول العربية من الفواكه والخضار يفوق حجم صادرات الحبوب . وتعتبر الفواكه والخضر السلعة الوحيدة التي تجاوزت صادراتها المليون . أما بالنسبة لقيمة الصادرات والواردات الغذائية في فترة الثمانينات فنجدها ايضا مختلفة كما يتضح من الجدول رقم (٥) حيث تتباين قيمتها من سلعة الى أخرى ، ويمكننا أن نتعرف على الاتجاهات التي سارت بها التجارة الخارجية السلع الغذائية في الاقطار العربية من خلال النقاط التالية:

(١) تطور الواردات الغذائية :

لقد اتجهت جميع الدول العربية الى استيراد السلع الزراعية والغذائية من أجل تقليص الفجوة الغذائية . وتشير البيانات الى أن الدول العربية كانت تدفع ، خلال النصف الاخير ، ما بين ٧ و ١٠ مليار دولار سنويا لقاء استيراد السلع الغذائية فقط . وشهد النصف الاول من فترة الثمانينات ارتفاعا كبيرا في مدفوعات الدول العربية لاستيراد الغذاء بلغت حوالي ١٧ مليار دولار سنويا على الرغم من سياسة التقشف التي اتبعتها في استيراد الغذاء

---

٢٤ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ ، ص ٤٢

٢٥ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣ ، ص ص ٨٠ - ٨٢ .

٢٦ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ ، ص ٤٢ .

٢٧ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٣ ، ص ٨٩ .

٢٨ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ ، ص ٣٨ .

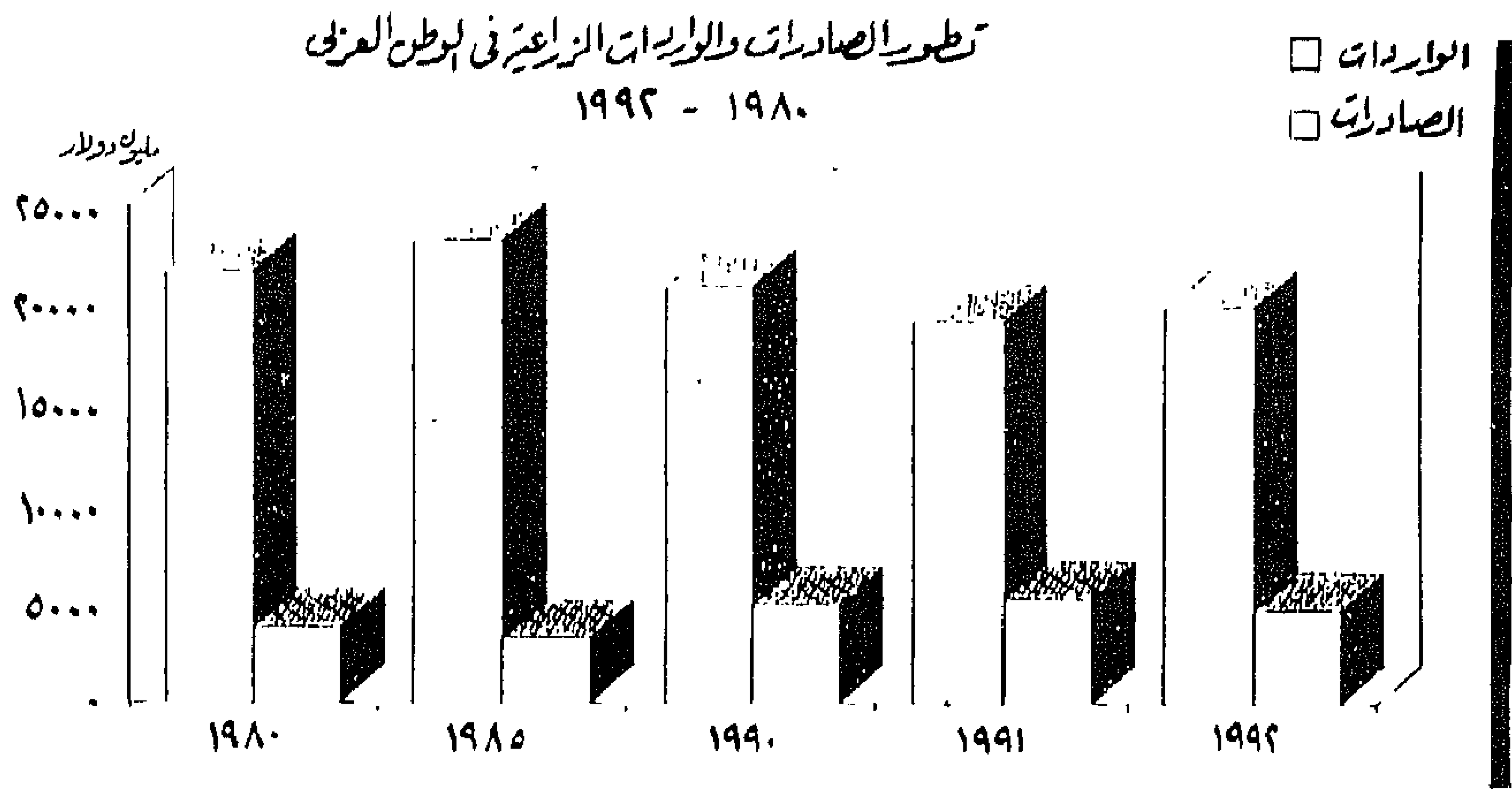
جدول رقم (٥)

الصـــادرات والـــواردات الزراعية العربية ١٩٨٠- ١٩٩٢ (مليون دولار)

	الصادرات الزراعيه			٪ النمو		الواردات الزراعيه			٪ النمو	
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٢	٩٠-٨٠	٩٢-٩١	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٢	٩٠-٨٠	٩٢-٩١
العالم	٣و٣٣٩ ٠٥	٢و٣٩٢ ٧٦	٣و٨٨١ ٨٧	١و٧	٥و٦	٣و٤٤٩ ٣٣	٣و٨٩١ ٠٧	٤و٦٣٥ ٢٦	١و٦	٧و٤
العرب	٣٧٠٢	٣٢٢٣	٤٦٥٤	٢و٩	-٨و١٠	٢١٦٥٥	٢٣٢٣٠	١٩٩٤٧	-٣و٠	٤و٠
م. الاولى	٦٨٤	٦٧٧	١٢٣٥	٤و٨	-٨و٢	١٣٨١٨	١٣٨٢٧	١١٥٧٢	-٦و٠	٠و٢
الامارات	١٩١	٢٤٥	٥٥٢	٤و٩	٠و٧	٩٤١	١١٣٠	١٨٠٩	٦و٥	١و١
البحرين	٢٢	٣	١٢	-٦و٩	٠و٠	٢٦٠	٢٨٤	٢٩٠	٠و٩	٠و٧
الجزائر	١٢١	٥٨	٥٤	-٣و٨	-٦و٣	٢٤٨٧	٢٨٢٤	٢٢٥٢	-٢و٠	٣و٥
السعوديه	١١٤	١١٤	٤٥٤	١٢و٣	-٧و١	٤٨٦٢	٤٣٩٩	٣٥٢٢	-٣و٢	-٣و١٨
العراق	٧١	٧٩	٢٢	-٧و٢٠	-٤و٢١	٢١٨٧	٢٢٤٣	١٠٧١	-٩و١	٦٦و٠
عُمان	٣٠	٦٣	١٠٦	١٢و٢	-٢و١٧	٣١٢	٤٩٢	٥٣٣	٤و٦	-٠و١٠
قطر	...	...	١٥	...	-٣و٦	٢٣٥	٢٢٩	٣٠٦	٢و٥	٢و٠
الكويت	١٣٥	١١٥	١٧	-٠و١١	-٦و٥	١١٣٤	١١٥٦	٦٤٧	-٧و٣	٩٧و٩
ليبيا	...	...	٣	...	...	١٤٠٠	١٠٧٠	١١٣٢	-٠و١	٢و٤
م. الثانيه	٣٠١٨	٢٥٤٦	٣٤١٩	٢و٤	-٤و١٣	٧٨٣٧	٩٤٠٣	٨٣٧٥	٠و٢	٩و٦
الاردن	٨٣	١١١	١٣٨	٠و٩	٦و٢	٤٢٠	٤٧١	٦٦٧	٤و٣	٢و٩
تونس	١٦٧	١٨١	٤١١	٨و٩	-٥و٢٦	٥٩٥	٥٤٤	٥٩٤	٠و٩	٢٨و٦
جيبوتي	٣	٥	٨	١١و٦	٠و٠	٧٧	٧٨	١٠٨	٠و٩	٢٨و٦
السودان	٥٥٣	٣٥٩	٣٦٤	-٦و٠	-١و١٢	٤١٠	٤٦١	٢٢٦	-٤و٥	-٩و٣٠
سوريا	٢٨٥	٢٠٦	٦٦٤	١و١٠	٢و٤	٧٦١	٨٩٤	٧١١	٠و١	-٩و١
الصومال	١٢٥	١٠٢	١٣	-٩و٣	-٥و٧٣	١٥٤	٩١	١٠٧	٠و١	-٩و١
فلسطين	...	...	٦٣	...	-٠و١٠	...	...	٤٢	...	١٣و٥
لبنان	٢٦٢	١٣٢	١٤٨	-١و٧	٢و٤	٦٩٩	٦٢٥	١٠٢٨	-٤و٠	١٩و٨
مصر	٦٧٨	٦٦٢	٤١٠	-٢و٤	٢و٠	٢٧٧٤	٤٥٨٠	٢٧٠٠	١و٣	١و٦
المغرب	٧٦١	٦٠٥	٩٤٢	٤و٤	٢٦و٣	١٠٧٧	٨٦٨	١١٥٨	٢و٩٠	٣٧و٥
موريتانيا	٤٧	١٦٢	١٩٠	١٤و٦	٠و٥	٩٠	١١٩	١٤٧	٤و٣	٢و٦
اليمن	٥٤	٢١	٦٨	٢و٨	٤و٢	٧٨٠	٦٧٢	٨٨٧	٠و٣	١٥و٣

المصدر : **التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤**، ص ٢٤٥

شكل رقم (٢)



المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٤ ، ص ٣٨

كما ينعكس في الجدول رقم (٥) . ولكي نتعرف على ثقل المدفوعات الخاصة بالواردات الغذائية للدول العربية يمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاث مجموعات قطرية هي :

– المجموعة الاولى : تشمل كلا من المملكة العربية السعودية ومصر وليبيا والمغرب ، حيث شكلت هذه المجموعة القطرية خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ ثقلا في اجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية يقدر بحوالي ٧٥٪ .

– المجموعة الثانية : تشمل كلا من الامارات والكويت والاردن وسوريا ولبنان وما كان يعرف باليمن الجنوبي سابقا . وتشكل هذه المجموعة القطرية ثقلا في اجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية قدر نصيبها خلال نفس الفترة بحوالي ١٥٪ وذلك خلال الفترة المذكورة نفسها .

– المجموعة الثالثة : تشمل كلا من البحرين وعمان وقطر وتونس وجيبوتي والسودان والصومال وموريتانيا وما كان يعرف باليمن الشمالي سابقا . وتشكل هذه المجموعة القطرية ثقلا في اجمالي قيمة الواردات الغذائية العربية وكان نصيبها حوالي ١٠٪ فقط خلال الفترة المذكورة .

(ب) تراجع الصادرات الغذائية العربية :

إن حاجة الدول العربية الى المنتجات الزراعية المحلية لم تعد تسمح إلا بالقليل من الصادرات والتي تتناقص تدريجيا مع الزمن . وتعكس البيانات انخفاضا في مجمل صادرات الدول العربية من السلع الغذائية ، ففي حين كانت مجمل صادراتها خلال النصف الثاني من السبعينات مابين ٤ – ٥ مليار دولار سنويا ، مثلت قيمة اجمالي الصادرات الغذائية العربية ٣ر٨ مليار دولار في عام ١٩٨٥ . وتنقسم الدول العربية الى ثلاث مجموعات قطرية استنادا الى الاهمية النسبية للصادرات الغذائية للدول العربية :

– المجموعة الاولى : تشمل كلا من الصومال والسودان والمغرب ومصر وتونس وسوريا ولبنان ، حيث شكلت صادراتها خلال الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٥ ، ٧٠٪ من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية والغذائية العربية .

– المجموعة الثانية : تشمل كلا من المملكة العربية السعودية والامارات والكويت وعمان واليمن والاردن والعراق والجزائر وموريتانيا التي بلغت صادراتها خلال نفس الفترة ٣٠٪ .

– المجموعة الثالثة : تشمل كلا من ليبيا وقطر والبحرين وجيبوتي وتتسم هذه المجموعة القطرية بعدم تصديرها لأية مادة زراعية أو غذائية ، وذلك خلال الفترة المذكورة نفسها(٢٩) .

يلاحظ مما سبق أن مصر والمغرب تحتلان المجموعة الأولى سواء في الصادرات أو الواردات . فعلى الرغم من كون هاتين الدولتين زراعيتين وتصدران الكثير من السلع الغذائية فإنها في حاجة الى استيراد سلع أخرى لسد حاجات التزايد السكاني . كما يلاحظ أيضا أن البحرين وقطر وجيبوتي تحتل كل منها المجموعة الثالثة في الصادرات والواردات ، فهي على الرغم من عدم تصديرها للغذاء فإنها لاتستورد الكثير نظرا لقلة عدد سكانها وبالتالي قلة المستهلكين للغذاء .

وفيما يتعلق بنوعيات السلع الداخلة في عملية الاستيراد

٢٩ – خالد السبع النجار ، اصلاح الزراعة الداخلية المدخل الوحيد الى الامن الغذائي ، شؤون عربية (العدد ٥٩) سبتمبر ١٩٨٩ ، ص ص ٢٦ – ٢٧ .

والتصدير فيمكن ملاحظة مايلي :

١ - لقد سجلت الواردات من السلع الغذائية عام ١٩٩١ انخفاضا بنسبة ١ر١٥٪ من حيث القيمة و ٢٪ من حيث المقادير . ولقد تذبذبت قيمة الواردات العربية حيث سجلت أعلى معدل لها عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ قدر بـ ٢ر١٧ مليار دولار وأدنى مستوى لها عام ١٩٩١ عندما بلغت ١٣ر٩٦ مليار دولار .

٢ - شهدت الواردات العربية من الحبوب بين عامي ١٩٨٠ - ١٩٩١ زيادة مطردة وصلت الى ٢ر٨٪ سنويا من حيث الكمية و ٤ر٤٪ سنويا من حيث القيمة . في حين تغير الوضع عام ١٩٩١ حيث انخفضت قيمتها بحوالي ٢٠٪ وكميتها بنسبة ١ر١٪ .

وعلى الرغم من انخفاض واردات الوطن العربي من القمح في عام ١٩٩١ بنحو ١ر٢٤٪ بسبب هبوط الاسعار وعدم ارتفاع حجمها بأكثر من ٣ر٠٪ فإن القمح لايزال يتصدر قائمة الواردات العربية من الحبوب . فقد تجاوزت نسبته في نفس العام ٥٦٪ وتستورد مصر والجزائر نصف واردات الوطن العربي من القمح . وتحتل مجموعة الألبان ومنتجاتها المرتبة الثانية في قائمة استيراد السلع الغذائية ، حيث قاربت في عام ١٩٩١ نسبتها الى إجمالي تلك الواردات ١٦٪ عام ١٩٩١ . كما زادت بنحو ٦ر١٠٪ من حيث القيمة و٣ر٥٪ من حيث الكمية . وتشكل واردات الجزائر حوالي ثلث الواردات العربية تليها السعودية بحوالي الربع .

وسجلت واردات السكر التي تحتل المركز الثالث في قائمة واردات السلع الغذائية خلال عام ١٩٩١ انخفاضا كميا بنسبة ٤ر٧٪ من حيث الكمية وبنحو ٧ر٢٤٪ من حيث القيمة .

وبالرغم من زيادة الكميات المستوردة من السكر خلال الثمانينات بنسبة ٢٪ فإن كلفة استيرادها قد انخفض بحوالي ٣٪ ، نظرا لانخفاض أسعار السكر عالميا . وتعتبر الجزائر وسوريا ومصر في طليعة الدول العربية المستوردة للسكر ، حيث بلغت وارداتها عام ١٩٩١ حوالي ٥٥٪ من قيمة الواردات العربية .

وتأتي مجموعة الزيوت في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية للواردات الغذائية . حيث شكلت عام ١٩٩١ حوالي ١٥٪ من إجمالي الواردات الغذائية . وقد تزايدت الواردات العربية من الزيوت خلال الثمانينات وارتفعت قيمتها عام ١٩٩١ بنسبة ٢٪ بينما زادت كميتها بنسبة ٧ر٤٪ . وتستورد مصر حوالي ثلث قيمة الزيوت .

ولقد تزايدت واردات اللحوم خلال الثمانينات ، إلا أنها انخفضت عام ١٩٩١ بحوالي ٥ر٨٪ من حيث القيمة و ٧٪ من حيث الكمية . وتأتي السعودية في مقدمة الدول العربية المستوردة للحوم تليها الامارات ثم مصر إذ بلغت وارداتها عام ١٩٩١ حوالي ثلثي قيمة الواردات العربية من اللحوم .

وسجلت واردات البيض عام ١٩٩١ انخفاضا بنسبة ١١٪ من حيث القيمة و ٦٪ من حيث الكمية . وتشكل واردات الوطن العربي من الخضر والفواكه حوالي ٤٪ من كلفة واردات السلع الغذائية . وقد انخفضت الكميات المستوردة منها عام ١٩٩١ بنسبة ٣٨٪ مقابل انخفاض قدره ٥٧٪ بالنسبة للقيمة . ومثلت واردات الدول العربية من مجموعة الشاي والقهوة والتبغ ، عام ١٩٩١ ، حوالي ٧٪ من قيمة واردات السلع الغذائية حيث سجلت الكميات المستودة منها زيادة بنسبة ٩ر٧٪ بينما لم تسجل قيمتها زيادة تذكر .

أما فيما يتعلق بالصادرات من السلع الغذائية العربية فقد سجلت عام ١٩٩١ انخفاضا بنسبة ٥ر٣٧٪ . وتحتل الفواكه المركز الاول في قائمة الصادرات الغذائية العربية حيث شكلت حوالي ٢٦٪ من الاجمالي تلتها الحبوب بنحو ٨ر١٨٪ ثم الزيوت النباتية بحوالي ٤ر١٥٪ والدرنيات بنسبة ٥ر٧٪ ، والخضر بحوالي ٧ر٦٪ والسكر بنسبة ٩ر٢٪ (٣٠) .

يؤكد العرض السابق للصادرات والواردات العربية من السلع الغذائية حقيقة انكشاف وضع الامن الغذائي العربي مما يثير تساؤلات عديدة تتمحور حول معوقات التنمية الزراعية .

الآثار السياسية والاستراتيجية :

انعكس انكشاف واقع الامن الغذائي في الوطن العربي في جملة اثار سياسية واقتصادية واجتماعية فما هو مدى كفاية المؤسسات الاقليمية العربية الراهنة في تدبير حلول فعالة لهذه الأزمة على المدين القريب والبعيد ؟ وماهي طبيعة المعوقات السياسية التي تعيق استراتيجية عربية مشتركة لمواجهة الأزمة

حاضرا ومستقبلا ؟ وماهي النتائج السياسية والاستراتيجية التي ستترتب على تدهور أزمة الغذاء في الوطن العربي ؟

إن تعاظم حجم الفجوة الغذائية بنسبة تتروح بين ١٦٪ الى ١٧٪ في الدول العربية حول الوطن العربي الى اول منطقة عاجزة غذائيا في العالم فهو يعتمد على الاستيراد والمساعدات الخارجية(٣١) ولكون البلدان العربية من أكثر مناطق العالم اعتمادا على الخارج في الحصول على الغذاء أصبح الامن الغذائي الهم الاكبر بين القضايا العربية المعاصرة ، وأشدها تحديا واكثرها الحاحا في طلب المزيد من الجهد المشترك والفعال بين الاقطار العربية . إذ أن قضايا الزراعة والغذاء لم تعد قاصرة على بعض الأقطار العربية دون غيرها بل غدت أزمة مشتركة بين كافة أرجاء العالم العربي . لهذا اختصت الدراسة بعرض أبعاد هذه الازمة وانعكاساتها على مستقبل الوطن العربي . فما مدى كفاية المؤسسات الاقليمية العربية الراهنة في تدبير الحلول الناجعه لهذه الأزمة على المدين القريب والبعيد ؟

---

٣٠ - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٩٢ ، ص ص ٨٩ - ٩٠ .

٣١ - جورج فؤاد ازمة الأمن الغذائي العربي ، الاتحاد ١٩٩٤/١/٢٤ .

مدى كفاية المؤسسات الاقليمية العربية :

عرفت ساحة العمل العربي المشترك العديد من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف المتعلقة بالتعاون والتنسيق الزراعي العربي . ففي مجال تحرير السلع الزراعية من القيود وتسهيل تبادلها ، نصت اتفاقية عام ١٩٥٣ ، على تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت وإعفاء مجموعة هامة من المنتجات الزراعية والحيوانية بنسبة مئة بالمئة من الرسوم الجمركية وهو مايعد سابقة هامة في مجال التنسيق الزراعي . كما تم إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية العربية ، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة والاتحادات النوعية ذات العلاقة ، وفي مقدمتها اتحاد المهندسين الزراعيين العرب . واقيمت كذلك عدة شركات عربية للاستثمار المشترك . فقد تم إقامة الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية ، والشركة العربية لمصائد الاسماك والهيئة العربية للاستثمار والانماء الزراعي والعديد من الشركات الثنائية التي يشمل نشاطها التنمية الزراعية . وأقيمت هذه الشركات كمشاريع استثمارية مشتركة (Joint Venture) بين الدول النفطيـــة ذات الموارد المالية والدول العربية الاخرى التي تتوافر فيها إمكانيات الاستثمار الزراعي والصناعي . ولعل أبرز التشريعات العربية في هذا المجال وأحدثها الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية التي تم إقرارها في مؤتمر قمة عمان عام ١٩٨٠ . ونصت الاتفاقية على "توفير مناخ ملائم للاستثمار لتحريك الموارد الاقتصادية العربية في ميدان الاستثمار العربي المشترك الذي يتطلب وضع قواعد الاستثمار القانونية في إطار نظام قانوني واضح وموحد ومستقر يعمل على تسهيل انتقال رؤوس الاموال العربية وتوظيفها داخل الدول العربية بما يخدم التنمية والتحرر والتطور فيها ، وبما يرفع مستوى معيشة مواطنيها(٣٢)" .

وتعزيزا للامن الغذائي العربي وضعت برامج تنمية انتاج السلع الغذائية الاساسية بالاضافة الى برنامج التعزيز الاستراتيجي القومي للحبوب. وتستند برامج التنمية السلعية على توافر الموارد الارضية المائية فيما بين البلاد العربية وعلى إزالة ما يعانية الانتاج القائم من معوقات تحد من طاقاته ونموه ، وبالتالي تقوم مشروعات هذه البرامج على التوسع الافقي والتوسع الرأسي التي تساندها مشروعات البحوث والخدمات الزراعية ومشروعات التنمية الريفية وتعزيز البنية الهيكلية . وقد شملت برامج التنمية السلعية برنامج تنمية الحبوب الذي ركز على المحاصيل الزيتية ، وبرنامج تنمية السكر ، وبرنامج تنمية الانتاج الحيواني والداجني وبرنامج تنمية الانتاج السمكي .

ومع تحقيق الزيادة في الانتاج ستتحقق فوائض في بعض السلع تزيد عن الاستهلاك المحلي في عدد من البلاد العربية كالعراق والسودان وسوريا واليمن والصومال وتونس والمغرب وموريتانيا . ومع استخدام هذه الفوائض في البلاد العربية ذات العجز سيزيد التبادل التجاري بين البلاد العربية وتقل أعباء موازين المدفوعات العربية مع البلاد الخارجية ، وفي هذا الصدد يقدر أن تصل قيمة الزيادة التراكمية في إنتاج البرامج من ١٣ الى ١٦ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٨٥ – ٢٠٠٠ وأن ينخفض حجم الفجوة الغذائية في عام ٢٠٠٠ الى حوالي النصف من ١٤٫٢٦٨ مليار دولار الى ٧٫٣٦٦ مليار دولار نتيجة تنفيذ البرامج (٣٣) .

أما في مجال الاستثمارات العربية الخاصة في المشاريع الزراعية فما زال حجمها ونطاقها محدودا الى درجة كبيرة . ويعود ذلك الى عدة اسباب اهمها إحجام أصحاب رؤوس الأموال عن الدخول في مثل هذه الاستثمارات الزراعية ، وندرة الخبرات والمهارات العلمية والتطوير الرزراعي ، وعدم توافر التكنولوجيا المتقدمة الملائمة للبيئة الزراعية العربية ، وأخيرا بسبب القوانين والاجراءات التي تحكم الاستثمارات الوافدة في المجال الزراعي (٣٤) . ونجد أن الجهود العربية المبذولة في هذا المجال ، مع أهميتها وتعاظمها ، مازالت قاصرة عن تحقيق الأمن الغذائي وذلك لأسباب عدة منها بعض المعوقات التي من شأنها أن تحد التنمية العربية المشتركة في مجال الغذاء.

ومن الملاحظ انه على الرغم من الجهود العربية المشتركة فإن واقع الانتاج الغذائي السائد في الدول العربية يعكس تباين الوضع الغذائي من قطر لآخر . ففي عام ١٩٨٨ لم يتجاوز نصيب الفرد في الصومال ١٧٣٦ سعرا حرارية يوميا . وانخفض ، بطبيعة الحال ، هذا المعدل في ظل الحرب الأهلية الدائرة هناك الى درجة الكارثة تمثلت في وفاة اكثر من ربع الاطفال دون سن الخامسة لعدم تمكنهم من الحصول على الغذاء (٣٥). كما أثرت الحرب العراقية الايرانية على الوضع الغذائي في العراق حيث انخفض نصيب الفرد الى ٢٩٦٢ سعرة حرارية يوميا في عام ١٩٨٨ . في حين يصل نصيب الفرد الى اكثر من ٣٠٠٠ سعرة حرارية في اليوم الواحد في كل من الامارات وسوريا والكويت ولبنان وليبيا ومصر(٣٦) . وتجدر الاشارة هنا الى أن هذه الارقام

٣٢ – عبد الله الثنيان الثنيان ، مرجع سبق ذكره ص ٤٨٨ – ٤٨٩ .

٣٣ – مشكلة الغذاء في البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٣ – ٧٩ .

٣٤ – محمد العمادي ، الامن الغذائي والتعاون العربي ، شؤون عربية (العدد ٢٣) فبراير ١٩٨٣ ، ص ٣٧ .

٣٥ – جورج فؤاد ، الاتحاد ٢٤/١/١٩٩٤ .

٣٦ – عدنان هزاع البياتي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩٠ – ١٩١ .

والاحصائيات لاتعكس حقيقة الوضع المأساوى الذى يعيشه الشعب العربى فى بعض الدول العربية مثل الصومال التى مزقتها الحرب الاهلية أو السودان التى لاتزال تعانى من مشكلة الجنوب . وتشير التقديرات الى انه خلال عامى ١٩٨٠ و ١٩٩١ انخفض نصيب الفرد من الانتاج الغذائى المحلى فى السودان بنسبة ٢٠٪ وقد ادت الحرب الاهلية الى تدمير الانتاج الزراعى حيث زرعت الالغام فى الاراضى الزراعية . ويستخدم كلا الجانبين الأغذية كسلاح من خلال منع وصول امدادات الاغاثة الى من يحتاجون اليها . وتبلغ معدلات نقص الاغذية فى بعض مناطق السودان حوالى ٨٠٪ وتصل معدلات الوفيات الى اكثر من ٢٥٠ شخص لكل ١٠٠٠ شخص . ونتيجة للحصار الاقتصادى المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ ، فقد انخفض نصيب الفرد من الانتاج الغذائى المحلى بنسبة ٣٢٪ ولم يغط الانتاج المحلى سوى ٢٠٪ من الاحتياجات فى عام ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . وعليه اصبح يتعين إستيراد خمسة ملايين طن من الاغذية لسد الفجوة (٣٧) .

إن الوضع الغذائى العربى يدعو الى القلق فيما يتعلق بمصير الانسان العربى لأنه سيدفع كفريسة للجوع وسوء التغذية من ناحية وللنظم العربية التى ستعانى نقصا فى سيادتها نتيجة لاعتمادها على الخارج فى تامين احتياجاتها من السلع الغذائية من ناحية ثانية . ويتضح من كل ماسبق أن الجهود العربية مازالت وليدة وأن المؤسسات الاقليمية لم تتمكن بعد من تحقيق الاهداف التى وضعت من أجلها . فما هى طبيعة المعوقات التى تعترض تحقيق استراتيجية الغذاء العربية :

طبيعة المعوقات أمام تحقيق استراتيجية عربية :

على الرغم من أن الوطن العربى يشغل مساحة كبيرة تقدر بنحو ١٤ مليون كم ٢ أى ما يعادل ٩٪ من مساحة العالم فإن الاراضى المزروعة تبلغ نحو ٤٧٫٣ مليون هكتار أو نحو ٣٫٥٪ فقط من جملة مساحة الوطن العربى وهو مايساوى ٣٫٢٪ من مساحة الاراضى الزراعية فى العالم . وتحتل المراعى والمروج الخضراء نحو ٢٥٦ مليون هكتار أو مايعادل ١٩٪ من المساحة الكلية للوطن العربى فى حين تحتل الغابات ١٢٧ مليون هكتار أو حوالى ١٠٪ من مساحة الاقطار العربية ، وتمثل الصحراء نسبة كبيرة تقدر بـ ٤٣٪ ويمكن القول أن سبب قلة الاراضى الزراعية فى الوطن العربى يعود الى تفاعل العوامل الطبيعية والبشرية .

تختلف طبيعة المعوقات التى تواجه تحقيق الأمن الغذائى فى الدول العربية، التى يمكن تقسيمها الى عوامل طبيعية وبشرية وسياسية :

اولا : العوامل الطبيعية :

تشتمل العوامل الطبيعية على عدة جوانب لعل أهمها الظروف المناخية وخصوبة التربة والموارد المائية :

١ - المناخ : للمناخ دور أساسى فى الزراعة فقد يكون أحد المقومات أو أحد المعوقات للانتاج الزراعى ، وبما أن معظم البلاد العربية تقع ضمن الأقاليم الحارة فإن ارتفاع الحرارة يؤدى الى فقدان التربة للرطوبة المخزنة فيها نتيجة لحالة تبخر الماء من ناحية . كما يساعد المناخ الرطب على نمو الحشرات والطفيليات التى تتغذى على النباتات فتهاجمها وتفتك بها من ناحية أخرى . وتعتبر الامطار من أهم عناصر المناخ بالنسبة للزراعة فى البلاد العربية فهى التى لاتزال تحدد المناطق الزراعية وأنماط الانتاج ومقدار الانتاجية . ويعكس الانخفاض فى انتاج القمح المغربى فى عام ١٩٩٢بواقع ٦٦٫٥٪ والشعير بنسبة ٦٧٪ مدى تأثر الزراعة العربية بالتغيرات المناخية(٣٨) . وبالنظر الى الانماط المناخية السائدة فى الوطن العربى يلاحظ انخفاض معدلات سقوط الامطار على مختلف أرجاء الوطن العربى لشيوع المناخ الصحراوى حيث تمتد الصحراء على شكل حزام من المحيط الاطلسى غربا الى الخليج العربى شرقا . ولاتتعدى كمية الامطار الساقطة سنويا فى أكثر الاقطار العربية ٢٥٠ مليمتر ووجود مناطق لاتحظى بنصيبها من المطر ولاسيما فى الداخل الصحراوى .

إن غزارة الامطار تكون نسبية خاص على المرتفعات وفى الأطراف الشمالية الجنوبية للوطن العربى . فعلى الجبال التى تحد الوطن العربى من الشمال تتراوح كمية الامطار الساقطة مابين ٧٥٠ - ١٠٠٠ ملم فى السنة . ولكن يقابلها مناطق خلفية يقل فيها المطر عن ذلك كثيرا حيث يصل معدل سقوطها الى ٤٠٠ أو ٥٠٠ ملم وغالبا فى بعض السنين ماتنخفض عن ذلك فى سنين أخرى حتى تصل إلى ٢٥٠ أو ٢٠٠ ملم فقط .

وهناك علاقة وثيقة بين كمية الامطار الساقطة والانتاج الزراعى فى الوطن العربى .

فكلما كانت الامطار غزيرة وموزعة على فترات طويلة من السنة جاءت الارض بالمزروعات والعكس صحيح . ولكن بالرغم من قلة الامطار فى البلاد العربية فإن الانسان العربى لم يستغلها على الوجه الصحيح . فمعظم الامطار الساقطة تجرى فى مسيلات تمتصها التربة العطشى أو تتبخر بفعل الحرارة العالية أو تتجمع فى مسيلات أكبر ونهيرات وأنهار تصب فى البحار وتضيع سدى . ومن الملاحظ أن الامطار

---

٣٧ - تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، ص ص ٤٢ - ٤٣ .

٣٨ - التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٣ ، ص ص ٨٠ - ٨٢ .

وحدها لاتكفى للزراعة فى البلاد العربية ولابد والحالة هذه من الاستعانة بالرى من مختلف المصادر المائية الاخرى .

٢ – الموارد المائية : إذا كانت التربة ضرورية لنمو النباتات فإن الماء لايمكن الاستغناء عنه بأى حال من الاحوال والوطن العربى بصفة عامة يشكو نقصا فى موارده المائية نظرا لوقوع جميع أراضيه فى الأقاليم الجافة من العالم وبناء عليه فإن قلة المياه أكبر عقبة تقف أمام التوسع الزراعى فى الوطن العربى . (٣٩)

٣ – التربة : تشكو معظم تربة الوطن العربى نقصا فى النتروجين وكثيرا من المواد العضوية فيما عدا كميات من الطمى موجودة فى المناطق الرسوبية وبخاصة وادى النيل ودلتاه والاراضى المحاذية لنهرى دجلة والفرات . وفيما يتعلق بالخصائص الفيزيائية للتربة العربية فإنها فى مجملها وسط بين النوع الجيد والردئ ، ذلك لإنها تحتوى على مكونات عالية من ذرات لحجم الطين مما يجعل العمل الزراعى اليدوى أو المعتمد على الحيوانات صعبا نظرا لأن التربة تصبح لزجة إذا أصابتها الرطوبة أو تعرضت للمياه ، تتشقق الى شقوق عميقة حالما تجف . وكثيرا من تربات الوطن العربى رقيقة كما فى المنطقة الواقعة بين سوريا والعراق حيث لاتزيد سمك التربة عن ٩٠سم وأغلبها دون مستوى ٥٠ سم . ومن المعلوم بأن التربة التى لايزيد عمقها عن ٩٠ سم تكون ضحلة جدا ولاتستطيع الاحتفاظ بالرطوبة الكافية من محصول سنوى الى آخر فى نظام الزراعة الجافة.

ثانيا: العوامل البشرية (٤٠):

(١) التنمية الانفرادية القطرية : ساد الوطن العربى فى منتصف السبعينات ، تنمية زراعية على اساس قطرى إذ اعتمدت كل دولة عربية على مواردها الطبيعية والمالية والبشرية فى وضع وتنفيذ خطة لتنميتها الاقتصادية . ولما كانت الموارد الزراعية الطبيعية والبشرية والعلمية والتنفيذية موزعة توزيعا شديد التفاوت بين الاقطار العربية لذلك لم تتكامل جميع المواد اللازمة لتحقيق معدلات نمو قطرية مرتفعة . وبسبب استمرار تخطيط التنمية الزراعية على مستوى قطرى استمرت معدلات النمو منخفضة واستمرت الفجوة الغذائية فى الاتساع .

(٢) قصور التمويل الزراعى المتاح من صناديق التمويل العربية اقترنت الانفرادية القطرية فى التنمية الزراعية بتأخر أولوية التمويل الزراعى التى أقامتها صناديق التمويل العربية مما ترتب عليه وجود فجوة تمويلية ضخمة أدت ومازالت تؤدى الى ضآلة معدلات نمو الاستثمار والانتاج فى البلاد التى تتوافر فيها الموارد الزراعية ولكنها تفتقر الى الموارد المالية .

(٣) تأخر أولوية قطاع الزراعة فى خطط التنمية الوطنية : فعلى الرغم من محدوية معدل نمو الانتاج الزراعى نتيجة التنمية الانفرادية القطرية وقصور التمويل فإن خطط التنمية الوطنية لم تخصص للقطاع الزراعى حجما كافيا من الاستثمارات من مجموعة الموارد المخصصة للتنمية الوطنية ويعكس ذلك الأولوية المتأخرة التى توليها البلاد العربية للزراعة .

(٤) ضآلة مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار الزراعى : إن مساهمة القطاع الخاص فى الاستثمار الزراعى ضئيلة للغاية فضلا عن أن جانبا منها مستمد من المصارف الزراعية التابعة للقطاع العام . وإن أكثر مايوجه اليه التمويل العام هو المشروعات الكبرى كمشروعات الرى والصرف وأصلاح الاراضى فى حين أن هناك استثمارات على جانب هام من الجدوى الاقتصادية يمكن تنفيذها فى نطاق الزراعة .

إضافة الى العوامل البشرية المذكورة أعلاه فإن هناك معضلات أخرى يمكن أيجازها فى التخلف التكنولوجى للانتاج ونقص اليد العاملة المدربة ذات الخبرة فى مجال الزراعة وحيازة الاراضى الزراعية نظرا لصغر حجمها مما لايساعدها فى التوسع الافقى وهى لاتكفى الا لاشباع الحاجات العائلية للمزارع وقصور البنية الاساسية من طرق وتخزين وطاقة وغيرها مما يشكل عقبة تحول دون الاستغلال الكامل لتلك الموارد (٤١) .

ثالثا: العوامل السياسية (٤٢):

يتحقق الأمن الغذائى عندما يكون لدى جميع الناس وفى جميع الاوقات إمكانية الحصول ، ماديا واقتصاديا ، على الغذاء الاساسى . وعليه فإن الأبعاد السياسية تشكل محورا هاما فى تحقيق الأمن الغذائى . وعلى الرغم من التداخل الواضح بين العوامل البشرية والعوامل السياسية فإنه يمكن تقسيم العوامل السياسية الى :

١ – غياب الاستقرار السياسى فى عدد من الدول العربية والزراعية .

٢ – سيطرة القطاع العام على معظم الانشطة الاقتصادية .

٣ – عدم توفر حماية للمنتجات المحلية .

٤ – إلزام المستثمر الوافد بالمشاركة مع مستثمر محلى .

---

٣٩ – لمزيد من التفاصيل انظر حسن حمدان العلكيم ، أزمة المياه فى الوطن العربى والحرب المحتملة ، مرجع سبق ذكره .

٤٠ – جورج فؤاد الاتحاد ١٩٩٤/١/٣٠ .

٤١ – مشكلة الغذاء فى البلدان العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٥ – ٩٨ .

٤٢ – محمد العمادى مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ – ٤٠ .

٥ – القيود المفروضة على حركة رأس المال فى عدد من البلدان العربية الزراعية .

٦ – انعدام استقرار الاوضاع الاقتصادية .

٧ – عدم إمكانية الحصول على نسبة عالية من السيطرة على المشروع .

٨ – عدم وضوح سياسات الاعفاء من الضرائب .

٩ – عدم امكانية تحقيق عائد مرتفع على الاستثمار .

١٠ – عدم توفر عناصر الانتاج .

١١ – عدم توفر النقد الاجنبى .

١٢ – عدم ثبات سعر صرف العملة المحلية .

١٣ – ضعف البنية التحتية .

١٤ – عدم وجود أجهزة لترويج الاستثمار .

١٥ – عدم توافر دراسات مسبقة عن فرص الاستثمار المتاحة . وتشير الدراسات الى أن حجم الانفاق العربى على البحث العلمى فى مجال الزراعة لم يتجاوز ٣ر٠٪ فى الوقت الذى يصل فى الدول المتقدمة حوالى ٣ر٨٪ (٤٣) .

١٦ – يمثل تزايد الانفاق العسكرى على حساب المشاريع التنموية الاخرى عاملا سياسيا اخر ، نتيجة لطبيعة النظم العربية والتى فى غالبيتها عسكرية اضافة الى الوضع السياسى القائم فى الوطن العربى والمتمثل فى النزاعات والصراعات العربية العربية من ناحية والعربية مع دول الجوار من ناحية ثانية ، يقوض الأمن البشرى بالتهام الموارد الثمينة التى يمكن استخدامها فى اغراض التنمية البشرية وعلى رأسها تحقيق الأمن الغذائى . وعلى الرغم من أن الدول التى تنفق اكثر على التنمية البشرية هى الاكثر استقرارا والأنجح فى الدفاع عن سيادتها الوطنية من تلك التى تفرط فى انفاقها العسكرى فإن بعض الدول العربية كالعراق والصومال واليمن تنفق على مؤسستها العسكرية مايفوق انفاقها على التنمية الاجتماعية (٤٤) .

يعكس ما سبق أهم ما يمكن أن يؤثر سلبا على الاستثمار العربى فى البلدان العربية لان توافر بعض العناصر الانتاجية فى بلد معين يواجه فى كثير من الاحيان بعوامل أخرى معوقة للانتاج فى البلد نفسه ، كعدم الاستقرار السياسى مثلا ، مما يجعل المستثمر العربى يعزف عن الاستثمار فى هذا البلد لعدم ضمانه للنتائج المترتبة على استثماره فى المستقبل .

فالاستقرار السياسى والاقتصادى ، والحرية الاستثمارية ، والعائد المرتفع ، وإلتزام الدول والحكومات بما تعقده من اتفاقيات فى هذا المجال تأتى فى مقدمة العوامل التى ستستقطب أو تعيق الاستثمار (٤٥) إن سهولة الاجراءات فى الحصول على التراخيص وتنفيذ الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية تعتبر من العوامل التى تدخل فى العناصر المؤثرة على اتخاذ القرار من قبل المستثمرين بشكل مباشر .

النتائج السياسية والاستراتيجية لأزمة الغذاء :

يمكن ايجاز اهم النتائج السياسية والاستراتيجية لأزمة الغذاء فى النقاط التالية :

١ – تكريس تبعية الدول العربية للدول المصدرة للسلع الغذائية خاصة اذا اخذت المتغيرات الدولية الراهنة وسرعتها ومحدودية الدول المنتجة المصدرة الرئيسية للمحاصيل الغذائية وفى مقدمتها الحبوب ، وطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية السائدة فيها وقدرتها على المناورة السياسية اضافة الى تحكم الشركات متعددة الجنسية فى تجارة وصناعة الغذاء فى العالم بعين الاعتبار . وإن استمرار إعتماد الاقطار العربية على استيراد الغذاء من الخارج يعزز من تبعيتها للدول المصدره سواء كانت أقطارا نفطية أو غير نفطية (٤٦) فبالنسبة للأقطار النفطية فإنه على الرغم من قدرتها على شراء الغذاء فإنها يمكن أن تتعرض فى المستقبل لأية هزة عالمية أو لضغوط من قبل الدول المصدرة مثلما حدث للعراق . وقد سبق للولايات ، إبان حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، أن هددت البلاد العربية النفطية ولاسيما الخليجية بحظر تصدير المنتجات الغذائية لها بعد أن استخدمت تلك الدول النفط كسلاح استراتيجى لخدمة القضايا العربية . أما عن الدول غير النفطية فهى مدينة فى الاصل وتشكو موازناتها من عجز دائم ، وأن إعتمادها على الخارج فى الغذاء سوف يعيق عملية التنمية الاقتصادية لأنها ستحول أموالها الى تلبية احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسية .

٢ – ارتفاع العجز فى الميزان التجارى للسلع الزراعية الغذائية من ١ر١ مليار عام ١٩٧٠ الى ٧ر٢١ مليار دولار عام ١٩٨٩ . ويعكس الجدول رقم (٦) تزايد اعتماد الدول العربية فى تأمين احتياجاتها من الغذاء على الخارج .

٣ – تخلف قطاع الصناعات الغذائية واضعاف علاقات التشابك بين قطاعى الزراعة والصناعة من ناحية وبين هذه القطاعين والقطاع الخدمى من ناحية اخرى .

٤ – تدهور مستويات دخول الفلاحين وقوتهم الشرائية الامر الذى يعزز التباين الطبقى وتعميق التناقض بين الريف والحضر فى المجتمع العربى (٤٧) ويعكس الجدول رقم (٦)

---

٤٣ – توفيق عبد العظيم ، السفير ١٩٩٤/١/١ .

٤٤ – تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، ص ص ٥٠ – ٥١ .

٤٥ – انظر مثلا المقابلة مع رجل الاعمال الاماراتى فى الشروق (العدد ١٦٣) ١٩٩٥/٥/٢٢ ، ص ص ٣٠ – ٣٥ .

٤٦ – د . محمد على الفرا ، نحو استراتيجية موحدة لمواجهة مشكلة الانتاج العربى من الغذاء ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ .

٤٧ – توفيق عبد العظيم ، الامن الغذائى العربى ، السفير ١٩٩٤/١/١

تزايد نسبة اعتماد معظم الدول العربية على الخارج باستثناء السعودية والسودان التي وصلت نسبة النمو فيها الى ٣ر١٠٪ و ٩ر٧٪ على التوالي (٤٨) وانخفاض واردات كل من مصر والمغرب والصومال من ناحية وتبعية الدول العربية للدول المصدرة للسلع الغذائية من ناحية أخرى .

الاستراتيجية العربية للغذاء :

إن المبررات الاساسية لأهمية العمل العربي المشترك فى قضية التنمية الزراعية تستند على الحقائق الاساسية التالية :

١ - تحقيق الامن الغذائي للمنطقة العربية ككل ، ذلك أن مجموعة الاقطار العربية ، خلافا لغيرها من المجموعات الدولية الاقليمية ، تختص بظاهرة مميزة فى هذا المجال وهى أن المجال الاقطار العربية ذات الامكانيات الزراعية الكبيرة ، عدا العراق والجزائر ، لا تملك الفوائض المالية اللازمة لتحقيق نمو سريع فى الانتاج الغذائي ، وعلى العكس من ذلك فإن غالبية الاقطار ذات الفائض المالي لا تمتلك الموارد الزراعية لانتاج الاحتياجات الغذائية .

٢ - إن الحاجة الى توطين الفوائض المالية العربية أصبحت الآن أكثر الحاحا من أى وقت مضى بعد أن ثبت مدى تعرضها للمخاطر فى العالم الخارجي .

٣ - والحقيقة الثالثة ، أن الابعاد الاجتماعية والسياسية لقضية التنمية الزراعية والأمن الغذائي بحاجة الى العمل العربي المشترك حيث أن السكان فى الوطن العربي بالرغم من أن غالبيتهم مزارعون فإن دخولهم أقل بكثير من أقرانهم فى المدن . لهذا يفترض أن العمل العربي المشترك فى هذا المجال سيحسن من المستوى الاجتماعي والاقتصادي لهؤلاء المزارعين (٤٩) من ناحية ويساعد على تدعيم الاستقرار السياسي للدول العربية من ناحية أخرى .

٤ - القضاء على الفجوة الغذائية العربية لمعظم المحاصيل بالذات المحاصيل الاستراتيجية كالحبوب واللحوم .

٥- تحقيق توزيع غذائي عادل ، ويتم ذلك عن طريق تبادل المنافع والخدمات والموارد ، بحيث تكون المحصلة أن الموارد العربية لخدمة التنمية العربية .

٦ - تدعيم وتطوير البنية التحتية حيث يهدف العمل العربي المشترك الى قيام بنى أساسية تعمل على خدمة وتنمية المجتمعات العربية وتعمل على ايجاد تنمية متكاملة ومتوازنة

٧ - تحقيق الديناميكية والمرونة حيث لا بد من أن تصل الزراعة العربية الى مرحلة من الديناميكية والمرونة بحيث تكون قادرة على التفاعل والتكيف لمواجهة المتغيرات الدولية سواء داخل النظام الاقليمي العربي أو النظام الاقليمي العالمي (٥٠) .

٨ - بالتعاون العربي سيستطيع المزارع العربي الحصول على مستلزمات الزراعية بأسعار مخفضة وبكميات كبيرة فعلى سبيل المثال نجد أن انخفاض الانتاج الزراعي للأراضي العربية يرجع الى حاجة هذه الأراضي الى الآلات الحديثة وإدخال التقنية الزراعية والأسمدة فى الوقت الذى نجد فيه الوطن العربي ينتج ما يزيد عن حاجته من الأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية والبوتاسيوم فلو تعاونت الاقطار المنتجة للأسمدة مع المزارعين فى الاقطار الفقيرة فى السماد يمكن أن يحصل المزارع العربي على ما يحتاجه بكميات كبيرة وبأسعار أقل مما لو استورد السماد من الخارج (٥١) .

كل هذه الاهداف تؤكد على ضرورة العمل العربي المشترك فى تحقيق الأمن الغذائي . ولاسيما أن هناك ظروفا تتيح للعرب الاستفادة من هذا العمل منها (٥٢) :

١ - ضخامة الموارد الارضية الصالحة للزراعة فى البلاد العربية فى مجموعها ويمكن التوسع فى مساحة الرقعة الزراعية بنحو ١٥ مليون هكتار حتى نهاية القرن الحالي .

٢ - امكانية زيادة الموارد المائية التى يمكن أن تتاح حتى نهاية القرن الحالي بنحو ٨٢ مليار متر مكعب تكفى لرى مساحة ١٠ ملايين هتكار ، وبالتالي مضاعفة المساحة المروية الحالية .

٣ - امتداد البلاد العربية فى أحزمة بيئية متعددة مما يمكن من انتاج المحاصيل الزراعية المتنوعة ويزيد من فرص التكامل ويقلل من اعتمادها على الخارج .

٤ - الامكانيات الكبيرة لتكثيف الانتاج الزراعي عن طريق التوسع فى استخدام مستلزمات الانتاج الحديثة كالأسمدة والالات الميكانيكية الزراعية والتقنية المحسنة ، بالاضافة الى الحد من نظام تبوير الاراضي الشائع فى البلاد العربية .

٥ - توافر القوى العاملة الزراعية التى تصل الى نحو ٨ر٢١ مليون وحدة عمل تستطيع استيعاب وسائل الانتاج الحديثة بالتدريب والارشاد .

٦ - توافر الكوادر الفنية فى عدد من الدول العربية وبمزيد من التدريب والحوافز ويمكن رفع المستوى

---

٤٨ - نفس المصدر .

٤٩ - خالد تحسين على ، الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك ، ملف الامن القومي العربي ، شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، يناير ١٩٨٤ ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

٥٠ - د . عبد الله ثنيان الثنيان ، الامن الغذائي والعمل العربي المشترك ، ط ١ ، سنة ١٩٩٠ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ص ٤٨٠ .

٥١ - د . محمد على الفرا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٣ .

جـدول رقم (٦)

الواردات العربية من الغذاء ٨٦-١٩٩٠

الدولة	٨٦-١٩٨٨٪	٨٨-١٩٩٠٪	الدولة	٨٦-١٩٨٨٪	٨٨-١٩٩٠٪
الامارات	٩٨	٥و١٣٦	سوريا	١و٢٩	٧و٣١
ليبيا	٨٩,٧	٧٧,٩	المغرب	٢٨,١	٢١,١
الاردن	٨٥,٢	٨٧,٢	الصومال	٢٣,٧	١٧
السعودية	٨١,٨	٧٢,٤	السودان	١٤,٥	١٤,٨
الكويت	٧٢,٧	٩٧,٣	العراق	غير متوفر	٦٤,٥
الجزائر	٧٠,٧	٧٦,٨	لبنان	غير متوفر	٧٤,٩
اليمن	٦٢,١	٦٦	عمان	غير متوفر	غير متوفر
تونس	٥٩,٣	٥٩,٤	البحرين	غير متوفر	غير متوفر
موريتانيا	٥٧,٢	٥٩,٤	قطر	غير متوفر	غير متوفر
مصر	٤٥,٢	٤٢,٦	جيبوتي	غير متوفر	٨٧,٧

المصدر : Human Development Report 1992, pp. 152-153

Human Development Report 1994, pp.154-155

التكنولوجى للانتاج والقيام بالابحاث العلمية الزراعية المتقدمة .

٧ ـ توفير الفوائض المالية الكبيرة فيما بين البلاد العربية وإمكانٌ تنفيذ جميع المتطلبات الاستثمارية لتعزيز التنمية الغذائية . ونظرا لأهمية أهداف العمل العربي المشترك ولوجود إمكانيات لتحقيق ذلك تبذل الدول العربية جهودا لا بأس بها، بالرغم من قصورها ، فى تحقيق الامن الغذائي .

الخاتمــة :

تؤكد الدراسة صحة ما جاء فى الفرضية التى اوردناها فى المقدمة ويتبادر الى الذهن تساؤلات عدة حول المستقبل الامن الغذائى فى الوطن العربى . فإذا لم تستطع الدول العربية فى ظل ارتفاع دخولها تقليص الفجوة الغذائية فهل يمكن للدول العربية بمواردها المالية التى بدأت تتراجع نتيجة تراجع عائدات النفط أن تمول هذه الفجوة ؟ وإذا تمكنت من هذا فهل ستتمكن من الحصول على معظم السلع الغذائية فى أسواق الاحتكارات العالمية ومنافسة المشترين ؟

الاجابة تبدو عسيرة والازمة تنذر بالخطر والمستقبل لا يزال مجهولا لانه سيصبح من الصعب الحصول على السلع الغذائية لا سيما وأن هذه السلع ستزداد تنوعا لتشمل أنواعا أكثر من السلع الأساسية مثل اللحوم والحبوب . والأمر يزداد تعقيدا فى ظل السياسات الاحتكارية للكثير من السلع فى الأسواق العالمية والعالم العربى لا يتمع بأفضلية تسويقية بل على العكس ، الأمر الذى سينعكس سلبا على سياسات الدول العربية والخارجية وسيكرس تبعيتها للدول المصدرة . فقد تضطر الدول العربية الى شراء نوعيات متأخرة من السلع الغذائية بل يمكن أن تضطر لشراء نفايات الأسواق العالمية خاصة اذا اخذ بعين الاعتبار الوضع السياسى القائم فى العالم العربى اضافة الى عدم امتلاك الوطن العربى السلع الاستراتيجية التى تمكنه من التفاوض بعد عودة اسواق النفط الى سيطرة المستوردين (٥٣) .

ويتطلب الخروج من هذا النفق المظلم جهودا عربية مشتركة وفعالة وربما مكلفة على المدى القصير. ويمكننا أن نجمل هنا السياسات (٥٤) والواجب اتباعها فى الآتى:

---

٥٣ - Bernard Lewis, Rethinkng The Middle East, Foreign Affairs, vol 75 no . 4, Autumn 1992 .

٥٤ – محمد العمادى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩ – ٤٠ .

١ ـ توفير البنيةالتحتية الممثلة فى تشييد الطرق وإقامة منشآت التخزين وتوفير الماء والكهرباء والعناية الصحية .

٢ـ تبنى سياسات سعرية محلية تنسجم مع أهداف تنمية الانتاج وزيادة دخل المزارع .

٣ ـ توفير التمويل اللازم الموسمى والمتوسط والطويل الأجل ليتمكن المزارع العربى من القيام بمهامه .

٤ ـ تكثيف الارشاد الزراعى وتقديم الخدمات التى تبين للمزارع طبيعة تربته وأنسب الأسمدة والزراعات لها .

٥ ـ لا بد من تحقيق ديمقراطية اتخاذ القرار فى نوعية الزراعة بالتوافق مع حملات التوعية لاقناع المزارع بمصلحته والمصلحة القومية .

٦ ـ لابد من تدعيم البحث العلمى ونشر نتائجه وتعميم فوائده .

٧ ـ لابد من إقامة نظام للمعلومات يسمح بإنتقال المعلومات المتعلقة بالأحوال الجوية والآفات الزراعية والتعليمات والارشادات فى الاوقات المناسبة .

٨ ـ القيام بدراسات للتربة وتحسينها ومكافحة التملح والتصحر .

٩ ـ إعداد كوادر الادارة الزراعية .

١٠ ـ تنسيق الخطط والاستراتيجيات الزراعية .

١١ ـ التسويق الجيد للزراعة .

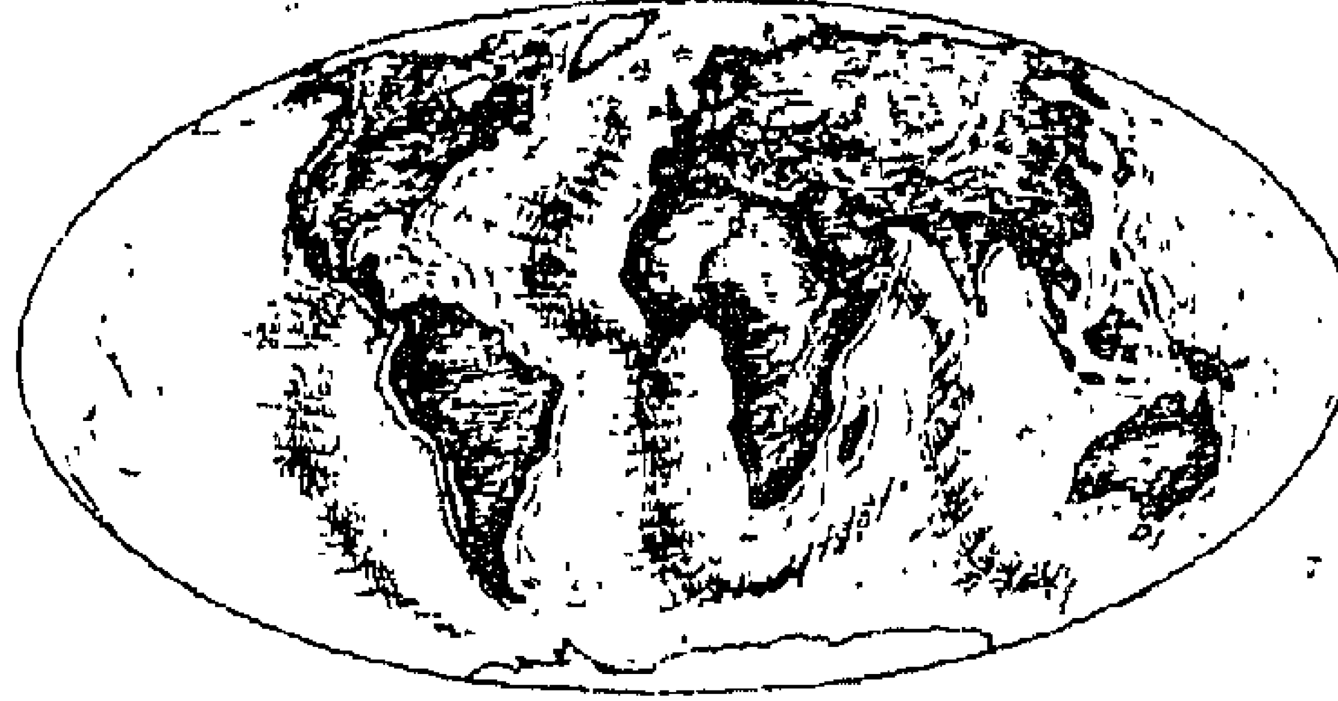
١٢ ـ تنفيذ مشاريع الرى واستصلاح الأراضى المشتركة .

١٣ ـ تنفيذ المشاريع المشتركة المتعلقة بالأسمدة والمبيدات الزراعية .

١٤ ـ حسن تعبئة الثروات المادية والبشرية العربية من أجل التنمية الزراعية .

١٥ ـ قيام صناديق النقد العربى والمراكز العاملة على التنمية الغذائية فى الوطن العربى بتكثيف أعمالها فى دعم الجهود القطرية والقومية فى مختلف مجالات التنمية .

إذا قامت الدول العربية بهذه الاعمال فسوف توفر افضل جو للعمل العربى المشترك فى مجال التنمية الزراعية وبالتالى سوف تحقق أمنها الغذائى عربيا دون الحاجة الى الاستيراد من الخارج ، مما سيقلل من تبعيتها للدول المصدرة للغذاء ويتيح لها استقلالية اكبر فى اختيار القرار دون الضغط من أية جهة سياسية أخرى .



دراسة

الشيعة في المجتمع الكويتي

(دراسة اجتماعية - سياسية)

د. فلاح المديرس
جامعة الكويت

أضحت دراسة الاقليات فى العالم من اهم المجالات التى اهتم بها علماء السياسة والاجتماع لما لهذه الاقليات من تاثير مباشر على الاستقرار السياسى حيث تسعى دول كثيرة الى تغذية واستخدام ولاءات ما تحت الدولة لخلق اوضاع تؤدى الى زعزعة الاستقرار السياسى داخليا فى هذه الدولة أو تلك . كما اصبحت بعض الاقليات التى لها امتدادات خارجية تستخدم من قبل الدولة الام لبسط سياستها الخارجية على المنطقة (١) من الامثلة الدالة على ذلك استخدام النظام الاصولى الاسلامى فى ايران ورقة الاقليات الطائفية لزعزعة الاستقرار السياسى لدول مجلس التعاون الخليجى بسبب تأييد بعض دوله للعراق فى حربه مع ايران (١٩٨٠ - ١٩٨٨) ، حيث شهدت منطقة الجزيرة والخليج العربى بعد انبثاق الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩والتى اطاحت بالنظام الشاهنشاهى ، موجات من التطرف الطائفى خاصة بعد التشجيع والدعم الذى ابداه النظام الاسلامى في ايران بقيادة اية الله الخمينى والذى رفع لواء تصدير الثورة الاسلامية خارج الحدود الايرانية ، وكان نتيجة ذلك قيام الاقليات الشيعية المنتشرة فى المنطقة العربية بتنظيم صفوفها فى تنظيمات سياسية طائفية متخذة من النموذج الاصولى الثورى فى ايران مثالا لها لمعارضة الحكم الاسروى (٢) . وساهمت الحرب العراقية الايرانية فى تعميق الانقسام الطائفى فى الجزيرة والخليج العربى ، وبدأ الشعور الطائفي يبرز بشكل واضح خاصة في الكويت بحكم اتساع هامش الحرية السياسية.

ونظرا لأهمية الموضوع سوف نقوم بدراسة الوضع الاجتماعى والسياسى للشيعة فى الكويت مع التركيز على الجماعات السياسية داخل الطائفة الشيعية من خلال تتبع

---

١ - د . نيفين عبد المنعم مسعد ، الاقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربى (القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٨٨) ، ص ١٢

٢ - لمزيد من الاطلاع حول التنظيمات السياسية الشيعية التى ظهرت فى منطقة الجزيرة والخليج العربى انظر :

- د . محمد وصفى ابو مغلى " التحدى الايرانى للأمن القومى العربى " مجلة آفاق عربية ، ايلول ١٩٩٥ .

- Fred H . Lawson , Opposition Movements and U . S . Policy Towards the Arab Gulf States (New York : Council on Foreign Relations Press . 1992) , p.p . 7 - 32 .

- Department of Defense , Terrorist Group Profiles (Washington DC : USGPO , 1988) , pp. 5 - 30 .



الجذور التاريخية للتيار السياسي لهذه الطائفة منذ العشرينات من هذا القرن وحتى الوقت الراهن .

الاوضاع الاجتماعية :

على الرغم من ان الطائفة الشيعية فى الكويت تمثل جزءا اساسيا من المجتمع الكويتى الا ان العدد الحقيقى لافرادها ليس معروفا فالمقيم السياسى البريطانى فى الثلاثينات قدر عددهم بـ ١٨ الف نسمة من اصل عدد سكان مدينة الكويت البالغ ٦٥٠٠٠ بما فيهم " الفوادرة " والذين بلغ عددهم حوالى ١٠٠٠ وهم كويتيون سنة من اصول ايرانية هاجروا من بلاد العرب الى فارس ومنها الى الكويت (٣) حاليا لا توجد احصائية رسمية لعدد الشيعة فى الكويت ، الا ان البعض قدر عددهم بالنسبة لسكان الكويت ، فيما يتراوح بين ١٥ - ٢٥ ٪ (٤) استوطن الشيعة الكويت منذ فترة طويلة ، وتعد عائلات معرفى ، بهبهانى ، قبازرد من العائلات التى هاجرت الى الكويت منذ اواخر القرن التاسع عشر (٥) . ينقسم الشيعة فى الكويت على اساس عرقى الى : شيعة من اصل عربى ، وشيعة من اصل ايرانى . الشيعة العرب المنحدرون من الجزيرة العربية وبالتحديد من المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية . ويطلق عليهم " الحساوية " نسبة الى منطقة الاحساء ، وكذلك هناك شيعة من اصل عربى هاجروا الى الكويت من البحرين ويطلق عليهم " البحارنة " بالاضافة الى فئة قليلة من الشيعة العرب الذين وفدوا من جنوب العراق (٦) . اما الشيعة الذين جاءوا من ايران فيطلق عليهم " العجم " ، وهم يشكلون نسبة كبيرة من شيعة الكويت . وقد توالت هجرة هذه الجماعات منذ القرن التاسع عشر . وقد شجع الاستعمار البريطانى انذاك هذا النوع من الهجرة لاهداف سياسية واقتصادية (٧) . وعلى الرغم من تعريبهم ، الا انهم احتفظوا ببعض العناصر الثقافية لاصولهم التاريخية ، خاصة اللغة واللهجات العامية الفارسية والفلكلور الشعبى . الى جانب ذلك توجد نسبة بسيطة من هذه الاقلية ما عادت تذكر اللغة الام (الفارسية) ، ويطلق على افرادها اسم (الطراريح) لعملهم فى سوق الخضار والذى يطلق عليه فى الكويت سوق الطراريح (٨) .

3 - I . O . R . L / P & S / 12 / 3894 A , Confidential No . 5415 the Resid Bushire to Peel , 29 Oct . 1938 .

4 - James A . Bill , " Resurgent Islam in the Persian Gulf " . Foreign Affairs , (Fall 1984) p . 120 .

5 - Zahra Freeth , A New Look at Kuwait (London : George Allen and Unwin , 1972) , p34 .

٦ - مجلة الازمنة العربية ، العدد ٢٩ ، ٢٦ / ٩ / ١٩٧٩ ، الامارات العربية المتحدة .

٧ - عبد المالك خلف التميمى ، الاستيطان الاجنبى فى الوطن العربى ، (الكويت : مؤسسة الشراع العربى ، ١٩٨٩) ، ص ١٨٩

الشيعة في الكويت ينقسمون الى اربعة مدارس مذهبية : اولا : الشيخية : نسبة الى الشيخ احمد بن زين الدين الأحسائي ، الذي يحمل نظرة مقدسة لاهل البيت . وهم يعتقدون ان الله قد فوض اهل البيت وانهم يوزعون الارزاق . لكن لم يعد هذا الاعتقاد سائدا الآن ، ويطلق عليهم في الكويت حاليا جماعة " الميرزا " ويعتبر المجتهد الميرزا حسن الاحقاقي ، وهو كويتي الجنسية امامهم ، ومسجد الامام الصادق الواقع في قلب العاصمة مركز تجمعهم . ومعظم مقلديه من الشيعة العرب الذين هاجروا من الاحساء الى الكويت ، واهم العائلات البارزة من هذه الجماعة الاربش ، خريبط ، الشواف ، والوزان . وتوجهت انتقادات لجماعة الميرزا من قبل المدارس الشيعية الاخرى والى زعامتهم الدينية بسبب المواقف المحايدة التي يتخذونها من الاحداث السياسية المحلية والاقليمية .

ثانيا : الاخبارية : وهم " البحارنة " من مقلدي ميرزا ابراهيم جمال الدين ، الذي يعد امام الشيعة البحارنة ، واهم العائلات التي تنتمي الى هذه الجماعة القلاف ، الخياط مكي جمعة ، وحجي حامد

ثالثا : الاصولية : وتركز هذه المدرسة على علمية الحديث، بمعنى ان يخضع الحديث النبوي للدراسة وان لا يؤخذ على علاته . وتنتشر هذه المدرسة بين شيعة العراق ، ايران ، ولبنان .

رابعا : الخوئية : وهم بقية من شيعة الكويت من اصول ايرانية ، ويعدون من مقلدي المجتهد السيد ابو الحسن الخوئي الذي يعيش في النجف والذي توفي مؤخرا ، وتعد مساجد زين العابدين ، ومسجد مقامس ، ومسجد نقي في الكويت مراكز تجمع لهذه الجماعة وأهم العائلات الموسوي ، قبازرد ، دشتي ، اشكناني ، بهمن ، بهبهاني ، ومعرفي (٩).

ان التوزيع الديموغرافي لسكان الكويت يبين ان عائلات الشيعة بشكل عام ، تحرص على السكن في مناطق وأحياء خاصة بها بحيث يشكلون اغلبية عددية فيها . ومن أشهر المناطق ذات الكثافة الشيعية منطقة الشرق ، وبنيد القار ، قبل ظهور النفط ، وبعد حركة الاستملاكات التي قامت بها الحكومة والناتجة عن العوائد البترولية ، انتقلت اغلبية الشيعة الى مناطق جديدة مثل القادسية ، المنصورية ، الدعية ، الدسمة ، الرميثية ، السالمية ، حولي ، الجابرية . وتتميز هذه المناطق بانتشار المساجد الخاصة بالشيعة والحسينيات حيث بلغت عدد المساجد الشيعية اكثر من ٢٨ مسجدا و٦٠ حسينية (١٠) . والحسينية بالنسبة للشيعة لها شأن كبير ، فهي اشبه ما تكون بناد اجتماعي ومدرسة ومكتبة يتم من خلالها احياء المناسبات الدينية مثل ذكرى عاشوراء في شهر محرم ، كما ان للحسينية دورا هاما في التحركات السياسية مثلما حدث في الكويت عام ١٩٣٨ عندما عقد الشيعة اجتماعات داخل الحسينية احتجاجا على المجلس التشريعي ، كذلك للحسينية دور هام في تجنيد الشيعة في التنظيمات السياسية كما حدث في البحرين منذ بداية الخمسينات حيث كانت مركزا لانطلاق المسيرات الجماهرية والتحريض السياسي وتعبئة المعارضة ضد الحكم(١١) .

لقد كان للوضع الاقتصادي في الكويت دور هام في تقليص الفجوة بين الشيعة والسنة من الناحية الاجتماعية والثقافية ، حيث استفاد الشيعة من توزيع الثروة النفطية . ففي بداية الخمسينات شهدت الكويت عملية استملاكات ضخمة ساعدت على تحسين المستوى الاقتصادي للمواطنين الكويتيين ، الامر الذي وفر المجال للشيعة ان يعملوا في المجال الاقتصادي حتى اصبحت بعض العائلات الشيعية من كبار الفئة التجارية في الكويت ، كما اتاحت التغييرات الاقتصادية – الاجتماعية التي شهدتها الكويت في تلك الفترة المجال بان يتولى ابناء الشيعة مناصب قيادية هامة في الدولة، كذلك ساهم تطور التعليم في الكويت والذي استفاد منه الشيعة والسنة على حد سواء ، حيث ضمنت الدولة مجانية التعليم في جميع المراحل الدراسية بما في ذلك الدراسات العليا ، ساهم في تطوير الوضع الاجتماعي والعلمي . اما في الجانب الديني فان حرية إقامة المساجد والحسينيات مكفولة حتى في الاحياء والمناطق ذات الكثافة السنية (١٢) . كما لا يوجد قيود على الشيعة بجلب رجال الدين من قم والنجف ما عدا اثناء الحرب العراقية الايرانية ، خلافا لاوضاع الشيعة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاني من بعض القيود على ممارسة الشعائر الدينية (١٣).

---

٨ – مقابلة شخصية مع الدكتور يوسف غلوم مدرس علم الاجتماع في جامعة الكويت والسكرتير السابق لجمعية الثقافة الاجتماعية ، شتاء ١٩٨٣ ، لندن .

٩ – مجلة الازمنة العربية ، مصدر سابق ذكره .

١٠ – عبد الله محمد الغريب ، وجاء دور المجوس : الابعاد التاريخية والعقائدية والسياسية للثورة الايرانية ، (القاهرة : دار الجيل للطباعة ، ١٩٨١) ، ص ٣٢٠ ، ٣٢٦ .

١١ – يوسف الحسن ، " موقفنا تجاه الحركات الدينية في البحرين " ، مجلة النهج العدد ١٥ ، ١٩٨٧ ، قبرص ، ص ٥٧ ، وكذلك :
Fuad i . Khuri , TRIBE ANDSTATE IN BAHRAIN : The Transformation of Social and Polit-- ical Authority in an Arab State Chicago and London , The University of Chicago Press , 1980) , P . 173

١٢ – نجد مثلا المناطق التي يغلب عليها الكثافة السكانية من الطائفة السنية مثل ضاحية عبد الله السالم ، العمرية ، الصليبيخات ، وغيرها من المناطق يوجد فيها حسينيات ومساجد خاصة للشيعة .

الوضع السياسي للشيعة في مرحلة ما قبل الاستقلال:

نقطة البداية للمشاركة السياسية في الكويت كانت عام ١٩٢١ ، حيث شهدت تلك الفترة تأسيس اول مجلس استشاري ، الذى سعى الى تأسيسه مجموعة من التجار واصحاب الرأى . وقد اقتصرت العضوية فيه على ممثلين عن الطائفة السنية من اصول عربية ، على الرغم من أن ميثاق المجلس الاستشارى ينص على ان يكون هناك اثنان من الاعضاء من الكويتين من ذوى الاصول الايرانية وان يتم انتخابهم من قبل الكويتيين من ذوى الاصول الايرانية . وقد جاء ذلك فى ميثاق المجلس الاستشارى وفقا للنص التالى : " يشكل المجلس من الحاكم ونائب عنه اذا غاب واثنين من الصباح وعشرة من الاهالى منهم اثنان من العجم الوطنيين . نائب الحاكم يكون من الصباح ينتخبه الحاكم والاثنان اللذان من آل الصباح تنتخبهم عائلة الصباح وبقية اعضاء المجلس تنتخبهم الامة ويتبع فى ذلك كثرة الاصوات وللذان من العجم ينتخبهم اهل الوطن من العجم (١٤) . ويتضح من صياغة النص ان هناك اشارة واضحة الى الكويتين من ذوى الاصول الايرانية وهذا يشمل الشيعة والسنة معا ، كما يلاحظ ان المجلس الاستشارى لم يضم فى عضويته أى ممثل عن الشيعة من ذوى الاصول العربية مثل البحارنة والحساوية (١٥) وهذا يعنى ان التصنيفات الاثنية فى المجتمع الكويتى لها جذورها التاريخية . ونظرا لأن المجلس الاستشارى لم يدم سوى قرابة شهرين ، غدا من الصعب ان تتبع رد الفعل للشيعة تجاه هذا الاستبعاد المتعمد ، كما ان قصر المدة الزمنية قد حال دون توفر الفرصة للشيعة لاظهار عدم رضاهم عن ذلك . خاصة اذا ما قورن هذا الوضع مع ما حدث عام ١٩٣٨ عند قيام المجلس التشريعى كما سنشرح لاحقا ، ويبدو ان السبب وراء استبعاد الشيعة يعود الى عدم الرضى والسخط من الجانب السنى على الموقف الذى اتخذه الكويتيون من اصول ايرانية والذى تمثل فى امتناعهم عن المشاركة فى معركة الجهراء عام ١٩٢١ بين الكويت وابن سعود حيث ذهبت مجموعة منهم الى المقيم السياسى البريطانى وعبروا لهم على عدم استعدادهم للمشاركة فى هذه الحرب على اساس انهم ليسوا مواطنين كويتيين بل ايرانيون (١٦) .

عام ١٩٣٤ ظهرت اول مجالس ادارية منتخبة تمثلت بمجلس البلدية ، ومجلس المعارف ، واقتصرت عضوية هذه المجالس على الكويتيين السنة من اصول عربية ، وتم استبعاد الكويتيين من اصول ايرانية بمن فيهم من السنة من حق الترشيح والانتخاب واستمرت هذه المجالس حتى عام ١٩٣٨ دون مشاركة الكويتيين من اصول ايرانية (١٧).

الشيعة والحركة الاصلاحية عام ١٩٣٨:

شهد المجتمع الكويتي أول محاولة إصلاح سياسي قام بها أعضاء " الكتلة الوطنية " من ذوى الاتجاه القومى العربى . وقد تبنت " الكتلة الوطنية " مواقف متشددة من الهجرة الايرانية الي الكويت ، كما يتبين من البرنامج الاصلاحى الذى نشر في صحيفة الزمان العراقية والذى تضمن عدة مطالب تتعلق بالاصلاح السياسى للأوضاع الداخلية للكويت وكان من بين هذه المطالب التصدى للهجرة الاجنبية فى الكويت والذى وصفهم برنامج " الكتلة الوطنية " باللاجئين الذين لا تربطهم أية علاقات مع الوطن الكويت (١٨) . ويبدو ان المقصود بذلك الكويتيين من اصول ايرانية بدليل أن (الكتلة الوطنية) استبعدت الشيعة من الترشيح للمجلس التشريعى الذى اسس عام ١٩٣٨ ، والذى اقتصر حقهم على التصويت دون الترشيح ، وقد اعتبر الشيعة هذا الموقف متحيزا وأعلنوا عن عدم رضاهم على هذا التوجه وتداعوا الى عقد اجتماع احتجاجى فى الحسينية بقيادة إمام الشيعة فى الكويت آنذاك السيد مهدى القزوينى ، وطرحت فى هذا الاجتماع فكرة القيام بمظاهرات واعلان الاضراب ، ولكن

---

١٣ – لمزيد من الاطلاع حول الاحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشيعة فى دول مجلس التعاون الخليجى انظر مثلا :
– حمزة الحسن ، الشيعة فى المملكة العربية السعودية ، (لندن : مؤسسة البقيع لاحياء التراث ، ١٩٩٣) .
– رابطة عموم الشيعة فى السعودية ، الواقع الصعب والتطلعات المشروعة ، (لندن : " د . ن " ، ١٩٩١) .
– Jacob Goldberg " The Shi,i MinOrity in Saudi Arabia " in : Jaun R . I . Cole and Nikki R . Keddie ,ed ., Shi,ism and Social Protest (New Haven and London Yale University Press , 1986) , pp . 230 - 246 . Lawson , op . cit , pp . 7 - 32

١٤ – ميثاق المجلس الاستشارى ، مكتوب بخط اليد وغير منشور .

١٥ – من خلال استعراض اسماء اعضاء المجلس الاستشارى يتبين ان جميع الاعضاء ينتمون الى اصول عربية سنية مثل الصقر ، والخالد ، والنقيب ، والبدر ، والسيف ، والمطيرى ، والمضف ، والغانم .

١٦ – عبد الله الحاتم ، من هنا بدأت الكويت ، (الكويت : دار القبس ، ١٩٨٠) ص ٥٩ .

١٧ – كان وراء فكرة المجالس الادارية مجموعة من الشباب الذين لعبوا دورا كبيرا فى تأسيس " الكتلة الوطنية " و " كتلة الشباب الوطنى " ، بموافقة الشيخ احمد الجابر تم اجراء انتخابات محدودة لهذه المجالس مثل المجلس البلدى ومجلس المعارف . وكانت العضوية مقتصرة على وجهاء وأعيان البلد السنة المنتمين الى التيار القومى . وقد نشط اعضاء المجلس البلدى بالقيام بحملة ابعاد المهاجرين الايرانيين تحت مبرر حماية عروبة الكويت من الخطر الايرانى . هذا ما صرح به عضو كتلة الشباب الوطنى التى تأسست عام ١٩٣٨ ، جاسم حمد الصقر ، خلال مقابلة الباحث له بتاريخ ٢ / ٤ / ١٩٩٣ .

١٨ – نجاة عبد القادر الجاسم ، التطور السياسى والاقتصادى للكويت بين الحربين ١٩١٨ – ١٩٣٩ ، (القاهرة ١٩٧٣) ، ٢١٦ .

المجتمعين توصلوا الى ارسال كتاب إحتجاجي بإسم السيد مهدى القزويني الي المجلس التشريعي يتضمن مطالب الشيعة الاتية :

١ – رفض استبعاد الشيعة عن عضوية المجلس التشريعي ، وان يكون لهم ممثلون فى هذا المجلس .

٢ – فتح مدرسة خاصة لابناء الشيعة .

٣ – ان تكون لهم محكمة خاصة للشيعة .

٤ – ان يكون لهم ممثلون فى المجلس البلدى .

٥ – ان تكون هناك عدالة فى سياسة التوظيف فى الاجهزة الحكومية .

بعد اطلاع المجلس التشريعي على المطالب التى رفعها الشيعة قرر المجلس رفض جميع هذه المطالب ، وعلى اثر ذلك تقدم عدد كبير من الشيعة المنحدرين من أصول ايرانية الي المقيم السياسى البريطاني فى الكويت بطلب منحهم الجنسية الانجليزية والذى اعتبره المجلس التشريعي تحديا لهيبة المجلس مما أدى الى أن يصدر المجلس التشريعى قرارا بإبعاد كل كويتى يتجنس بجنسية اجنبية وان يغادر الكويت خلال شهرين مع حرمانه من كافة حقوقه ، وتم توزيع هذا القرار فى جميع نواحي الكويت . ويتمثل رأى اعضاء المجلس التشريعي الذين التقوا بممثل عن الحكومة البريطانية ، بانه فى حال اقدام الحكومة البريطانية على منح هؤلاء الجنسية الانجليزية يصبح لهؤلاء امتيازات على السكان الكويتيين الاصليين داخل الكويت ، وانه فى حالة منحهم الجنسية الانجليزية يجب عليهم مغادرة الكويت . وتعاطف القنصل الانجليزى في الكويت مع الكويتيين من اصول ايرانية وأبدى ممثلو المجلس التشريعي للقنصل الانجليزي بأن المجلس التشريعي لا يعترف بالذين هاجروا الي الكويت بعد الحرب العالمية الاولي في اكتساب الجنسية الكويتية . وكانت وجهة نظر المجلس التشريعى فى رفضهم تنفيذ المطالب التى رفعها الشيعة فى الكويت ترتكز على ما يلى :

١ – تخوف أعضاء المجلس التشريعى من الهجرة المتزايدة من قبل الايرانيين الى الكويت .

٢ – ان المقصود بذلك ليس الشيعة ولا الكويتيين من اصول ايرانية الذين استوطنوا الكويت قبل الحرب العالمية الاولى وانما المهاجرين من الايرانيين الذين هاجروا الى الكويت بعد الحرب العالمية الاولى (١٩) .

لقد ساهم تجاهل المجلس التشريعي للاقلية الشيعية واستبعادهم من المشاركة فى اتخاذ القرار السياسى بقيام الطائفة الشيعية بتأييد آل الصباح فى معارضتهم للمجلس التشريعي . وقد استغل الشيخ احمد الجابر والانجليز موقف المجلس التشريعى لتحريض الشيعة ضد (المجلس التشريعي) ، وتزعمت الطائفة الشيعية فى الكويت قوى المعارضة للمجلس التشريعي وخرجوا فى مظاهرات رافعين شعارات تنادى بسقوط المجلس التشريعي الذى لا يمثل جميع فئات المجتمع فى الكويت . وتعد المظاهرات التى قام بها الشيعة في الكويت فى عام ١٩٣٨ اول مظاهرة تسجل فى تاريخ الكويت السياسى (٢٠) . بانضمام الأقلية الشيعية الى القوى المعارضة للمجلس التشريعى مثل اسرة آل الصباح والانجليز والمحافظين من كبار العائلات السنية ، شكل هؤلاء مجتمعين ، معرضة قوية ادت فى النهاية الى سقوط اول محاولة للاصلاح السياسى عرفتها الكويت (٢١) . وبعد القضاء على المجلس التشريعى تم افتتاح مدرسة ايرانية جلبت مناهجها الدراسية من ايران . وقد حضر حفل الافتتاح كبار افراد الاسرة الحاكمة من الشيوخ والعائلات المحافظة التى وقفت ضد المجلس التشريعى كما تم جمع التبرعات الماليةلدعم المدرسة الايرانية (٢٢) .

الوضع السياسى للشيعة فى الكويت المعاصرة

ظهور الجماعات الشيعية المنظمة :

١ – جمعية الثقافة الاجتماعية :

فى عام ١٩٦٣ ظهر اول وجود علني للتنظيم الدينى الشيعى فى الكويت حيث استفاد الشيعة من الانفراج الديمقراطى الذى انتهجه الشيخ عبد الله السالم الصباح ، الذى اتبع سياسة ليبرالية منذ عام ١٩٥٠ تجاه السماح للقوى السياسية والاجتماعية بالتعبير عن ارائها من خلال

---

١٩ – خالد العدساني ، مذكرات مطبوعة على الاله الكاتبة غير منشورة ، ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .

– نجاة الجاسم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

٢٠ – عبد الله الحاتم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٩ . خالد العدساني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ .

٢١ – العائلات المحافظة التى اتخذت موقفا مضادا من حركة المجلس التشريعى تقطن فى القطاع الشرقى من مدينة الكويت والتى تتمثل فى عائلات الروضان ، الرومى ، المضف ، العسعوسى والغانم حيث انقسمت عائلة الغانم على نفسها حيث شاركت البعض فى حركة المجلس التشريعى والبعض الأخر عارض هذه الحركة وتعتبر هذه العائلات حلفاء تقليديين للاسرة الحاكمة وكانت جميع الحركات السياسية فى تلك الفترة تنطلق من القطاع القبلى فى غرب الكويت ووقفت كذلك بعض العائلات التى تضررت مصالحها من جراء الاصلاحات التى اقدم عليها المجلس التشريعى فى القطاع القبلى من مدينة الكويت . مثل عائلة الخالد ، الخرافى ، البحر ، الشايع .

٢٢ – جريدة النهار ١٣ / ٥ / ١٩٣٩ ، بيروت .

الاندية والروابط الشعبية وعزز الشيخ عبد الله السالم هذا الاتجاه في مرحلة ما بعد استقلال الكويت عن بريطانيا عام ١٩٦١ (٢٣) . وتعتبر " جمعية الثقافة الاجتماعية " التي ظهرت في عهد الاستقلال والتي تمثل مختلف الجماعات الشيعية ، تعتبر هيئة شبه سياسية ، ووقد اتخذها الشيعة واجهة اجتماعية ودينية على الرغم من انها مسجلة رسميا كهيئة خيرية كما هو حال جمعيات النفع العام الاخرى مثل " جمعية الاصلاح الاجتماعي " ، " نادي الاستقلال الثقافي " ، " جمعية احياء التراث الاسلامي ، و التي اسست على انها جمعيات خيرية وثقافية وهي في الحقيقة بمثابة واجهات دينية واجتماعية لجماعات ذات نشاط سياسي .

أهداف " جمعية الثقافة الاجتماعية " المعلنة تتمثل في نشر الوعي الثقافي والاجتماعي والتربوي ، والارشاد والتوجيه الديني . وقد بلغ عدد المنتسبين لجمعية " الثقافة الاجتماعية " حتى عام ١٩٨٥ (٩٠٠) عضو عامل و (٢٤) في مختلف لجان الجمعية مثل لجنة الارشاد والتوجيه الديني ، اللجنة الرياضية ، والنادي الصيفي ، ومركز تحفيظ القرآن ، حيث يتم تثقيف وتنظيم الشباب الشيعي داخل الجمعية كما هو الحال في الجمعيات الدينية ذات التوجه السني . وعلى الرغم من ان " جمعية الثقافة الاجتماعية " من ضمن جمعيات النفع العام التي تشرف عليها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل الا انها لا تتمتع بنفس الامتيازات التي تتمتع بها الجمعيات الدينية السنية الاخرى مثل " جمعية الاصلاح الاجتماعي " و " جمعية احياء التراث " ، فالجمعيات الدينية السنية لها فروع في جميع أنحاء الكويت ، ولها منابر اعلامية تعبر عن الايدلوجية الدينية من المنظور السني مثل مجلة (المجتمع) والتي تصدر عن جمعية " الاصلاح الاجتماعي " والتي تعبر عن لسان حال " جماعة الاخوان المسلمين " ومجلة (الفرقان) والتي تعبر عن الحركة السلفية في الكويت ممثلة في " جمعية احياء التراث الاسلامي " بالاضافة الى مجلة (النور) التي تصدر عن بيت التمويل الكويتي وهي مؤسسة مالية اسلامية يترأس مجلس ادارتها احد قيادي " جماعة الاخوان المسلمين " في الكويت ، ومجلة (الخيرية) التي تصدر عن " الهيئة الخيرية الاسلامية العالمية " والتي يترأسها احد قيادي جماعة " الاخوان المسلمين " أيضا(٢٥) . فقد رفض طلب " جمعية الثقافة الاجتماعية " عام ١٩٦٣ الذي تقدمت به باصدار مجلة ناطقة باسم الجمعية ، وتم منع اصدار نشرة داخلية خاصة " بجمعية الثقافة الاجتماعية " كما رفضت وزارة التربية والتعليم اعارة الجمعية احدى المدارس التي تشرف عليها وزارة التربية والتعليم لاقامة مركز لتحفيظ القرآن (٢٦) . مع العلم ان الجمعيات الاسلامية السنية تشرف على عدد كبير من مراكز تحفيظ القرآن حيث بلغ عدد هذه المراكز التي تخص " جمعية الاصلاح الاجتماعي " ٤٧ مركزا (٢٧) .

منذ تأسيس جمعية " الثقافة الاجتماعية " في اوائل الستينات اقتصر نشاطها على المطالبة بانشاء مزيد من المساجد الشيعية والحسينيات ، ولم يشارك اعضاء الجمعية بأي نشاط سياسي محلي ، كما لم يشاركوا في الامضاء على اي بيان سياسي يتعلق بالاوضاع المحلية والقومية وكان موقفهم موقف المتفرج .

٢ـ جماعة الشيرازي :

سميت هذه الجماعة بجماعة الشيرازي تيمنا باسم مؤسس هذه الجماعة السيد محمد الشيرازي الذي بدأ ينشط في السبعينات بعد ان ابعد عن العراق الى الكويت . ويعتبر الشيرازي الاب الروحي لـ " منظمة العمل الاسلامي " في العراق . ويعد تيار الشيرازي تيارا عاطفيا واغلب مقلدية من الاعضاء المؤسسين " لجمعية الثقافة الاجتماعية " الذين خرجوا من الجمعية وانضموا الى الشيرازي بعد الثورة الاسلامية في ايران . ويعتبر الشيرازي عنصرا متحركا استطاع ان ينظم بعض العناصر الشيعية النشطة من خلال مسجد الشيرازي في منطقة بنيد القار وحسينية الرسول الاعظم في منطقة الدعية والتي تعد بمثابة مراكز التجمع والاستقطاب . واستخدمت جماعة الشيرازي اسلوب

---

٢٣ – بعد وفاة الشيخ احمد الجابر الذي حكم الكويت حكما مطلقا بعد قضائه على الحركة الاصلاحية في عام ١٩٣٨ تولى الحكم الشيخ عبد الله السالم في عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٥ حيث شهدت فترة حكمه انفراجا ديمقراطيا . فقد سمح الشيخ عبد الله السالم بافتتاح الاندية الثقافية والرياضية وبدأت الجرائد والمجلات بالصدور من الكويت حيث ساهمت هذه الاندية والصحافة بتطور الوعي السياسي لدى المواطنين ، وتحولت هذه الاندية الى واجهات سياسية للقوى السياسية في الكويت .

٢٤ – مقابلة مع أمين سر جمعية الثقافة الاجتماعية السابق باقر اسد عبد الباقي ، منشورة في جريدة الوطن ١٥ / ٢ / ١٩٨٦ .

٢٥ – لقد نشطت الجماعات الاسلامية السنية من خلال تحالفها مع السلطة على السيطرة على وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية وتعاقب عدد من قيادي هذه الجماعات على تولي حقيبة هذه الوزارة يوسف الحجي ، سعد الجاسر ، سمعان العازمي وزير الاوقاف الحالي الذي ينتمي الى " جماعة الاخوان المسلمين " في الكويت والتي تعمل الان تحت مسمى " الحركة الدستورية الاسلامية " كذلك يلاحظ ان معظم المراكز القيادية في الوزارة من وكيل الوزارة والوكلاء المساعدين ومدراء الادارات ينتمون لهذا الاتجاه .

٢٦ – باقر اسد عبد الباقي ، مصدر سبق ذكره . كذلك الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الاشارة اليها .

٢٧ – جمعية الاصلاح الاجتماعي ، جمعية الاصلاح الاجتماعي في عشرين عاما ، الكويت (د . ن ، د . ت) ص ١٢

الانشطة الثقافية والدينية فى جذب الشباب الشيعي الى صفوفهم ونجحوا فى ذلك . وقد انعكست الخلافات بين جماعة الشيرازى وتيار جمعية الثقافة الاجتماعية على الساحة الطلابية فى جامعة الكويت الامر الذى ادى الى انقسام الطلبة الشيعة بين مؤيدين ومعارضين لكلتا الجماعتين ، وبذلك ظهرت قائمتان طلابيتان تمثلان المجاميع الطلابية من الشيعة : " القائمة الاسلامية الحرة " ومعظم اتباعها من جماعة " جمعية الثقافة الاجتماعية " و " القائمة الحرة " التى تضم الطلبة الشيعة من مؤيدى " جماعة الشيرازى " .

لم تستطع جماعة الشيرازى السيطرة على الشيعة فى الكويت وذلك نتيجة للاسباب التالية :

١ – تركيز " جماعة الشيرازى " على الاختلافات فيما بينهم وبين جماعة " جمعية الثقافة الاجتماعية " وقد ادى ذلك الى القطيعة وتبادل الاتهامات .

٢ – تشتت الشيعة فى مناطق مختلفة بسبب التوسع العمرانى ، وخاصة بالنسبة لمنطقة بنيد القار التى يمثل قاطنوها من الشيعة القاعدة الشعبية لاتباع " جماعة الشيرازى " .

٣ – الخلافات التى ظهرت بينهم وبين جماعة السيد الخوئى حول قضية الاعلمية والاجتهاد وتوحيد المرجعية .

٤ – ابعاد مؤسس الجماعة السيد محمد الشيرازى من الكويت فى اوائل الثمانينات عندما طلبت منه السلطات الامنية مغادرة الكويت خاصة بعد اغتيال شقيقه حسن الشيرازى فى لبنان (٢٨) .

التواجد السياسى (١٩٦٢ - ١٩٧٥) :

فى ٣٠ ديسمبر عام ١٩٦١ تكون اول مجلس تأسيسى بعدما نالت الكويت استقلالها عن بريطانيا فى يونيو عام ١٩٦١ وقد كفل قانون الانتخاب حق التصويت والترشيح لكافة الكويتيين بغض النظر عن الانتماء الطائفى . وقد مثل الشيعة فى المجلس التأسيسى نائبان من اصل عشرين نائبا وكانت المهمة الاساسية لهذا المجلس وضع دستور للبلاد المعروف بدستور ١٩٦٢ ، والذى ساوى بين الكويتيين فى الحقوق والواجبات (٢٩) ، وبذلك اصبح للشيعة تواجد برلمانى شهدته المجالس النيابية المختلفة كما سنشرح لاحقا .

لم تكن الكتلة البرلمانية الشيعية تمثل تكتلا سياسيا متميزا كما لم تكن جزءا من المعارضة السياسية داخل البرلمان ، بل كانت جزءا اساسيا من المجموعة الموالية للسلطة السياسية متمثلة بأسرة آل الصباح . وتتكون هذه المجموعة الموالية والتى تشكل غالبية اعضاء المجلس النيابى ، من نواب البادية والنواب الشيعة التى تعتمد عليها الحكومة اعتمادا كليا فى تمرير القوانين والمشاريع التى تواجه بمعارضة قوية من كتلة القوميين العرب والناصريين . ولم تتخذ الكتلة البرلمانية الشيعية موقفا واضحا من تزوير الحكومة لانتخابات مجلس الامة الثانى عام ١٩٦٧ (٣) . حيث شاركت الكتلة البرلمانية الشيعية فى اعمال هذا المجلس المزور (٣١) .

يمكن القول بشكل عام انه منذ الثلاثينات من هذا القرن وحتى انبثاق الثورة الاسلامية فى ايران ، لم يشكل الشيعة فى الكويت جزءا من المعارضة السياسية ، خلافا للشيعة فى البحرين والسعودية الذين كانوا جزءا اساسيا من المعارضة السياسية لنظام الحكم . (٣٢)

لقد كان للمواقف القومية المعادية لغير العرب من العجم دور بارز فى عزوف الشيعة عن الانخراط فى العمل السياسي كمعارضة ، وكذلك باتخاذهم مواقف معادية من الحركة القومية التى كانت تمثل احدى اهم الحركات الوطنية انذاك . وتواصلت هذه المواقف المعادية للشيعة فى الخمسينات عندما بدأت تتشكل احزاب وحركات قومية عربية كما انها ساعدت على تعزيز الانقسامات الطائفية والعرقية ، فمن خلال الموقف المناهض الذى اتخذته حركة القوميين العرب – فرع الكويت – تجاه الهجرة الايرانية الى الكويت ومنطقة الخليج العربى ، لم يتم التمييز بين الكويتيين من اصول ايرانية الذين ساهموا فى تطوير الكويت ، وبين المهاجرين الايرانيين الجدد . وقد قامت حركة القوميين العرب – فرع الكويت – بتعبئة الشارع الكويتى بالادعاء ان هناك مؤامرة مشتركة بين الاستعمار البريطانى والاسرة الحاكمة

---

٢٨ – عواطف الغريب ، " التغييرات التى طرأت على علاقة السلطة السياسية فى الكويت بالشيعة ما بين عامى ١٩٨٠ – ١٩٩٠ ، بحث غير منشور مكتوب بخط اليد ، ١٩٩٢ ، ص ٩ – ١٠ ، وكذلك الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الاشارة اليها .

٢٩ – وكالة الانباء الكويتية " مسيرة الديمقراطية فى الكويت " ، فبراير ١٩٨١ ، ص ٨ .

٣٠ – شاركت اغلب الجمعيات والهيئات الشعبية فى اصدار بيانات تستنكر عملية تزوير الانتخابات ولم تتخذ " جمعية الثقافة الاجتماعية " اى موقف تجاه تزوير الانتخابات بل على العكس من ذلك شارك المرشحون المدعومون من الجمعية فى اعمال المجلس المزور . كذلك انسحب الاعضاء المحسوبون على القوى القومية وغرفة التجارة من عضوية المجلس ووقع المرشحون لهذه الانتخابات بيان يدين عملية التزوير ولم يشارك اى مرشح شيعى بالتوقيع على هذا البيان .

٣١ – عبد الله فهد النفيسى ، الكويت والرأى الآخر ، (لندن : دار طه للنشر ١٩٧٨) ، ص ٩٥ الى ١١٣ .

وايران لمحو عروبة الخليج . لقد ارتبط نضال الحركة ضد الوجود البريطاني ، بنضال مماثل ربما اخذ الجزء الاكبر من عملها السياسي ، وهو العمل ضد الوجود الايراني بكافة الوسائل وعلى جميع الاصعدة . لقد رأت الحركة في وجود الجالية الايرانية المتزايدة خطرا على العروبة من خلال :(٣٣)

١ – ايجاد اغلبية اجنبية في الكويت وبقية منطقة الخليج العربي تكون قوة ضاغطة على سكانها العرب .

٢ – استخدام بعض عناصرها لمواجهة القوى التقدمية العربية التي تهدد الامتيازات الاستعمارية في المنطقة .

٣ – التخلص من الافواه الجائعة التي تشكل خطرا على النظام الشاهنشاهي (السابق) .

٤ – تحقيق حلم الامبراطورية الايرانية التوسعية في منطقة الخليج العربي .

وشن ممثلوا الكتلة البرلمانية لحركة القوميين العرب داخل مجلس الامة حملة شديدة على الكويتيين من اصول ايرانية وطالبوا بتشكيل لجنة تحقيق في ملفات الذين يحملون الجنسية الكويتية ، كما اقترحوا عدم اعطاء الجنسية الكويتية الا للعرب وسحب الجنسية من الكويتيين من اصل ايراني ، وطالب ممثلوا الحركة في مجلس الامة بأن تكون اللغة العربية هي المعيار في منح الجنسية الكويتية (٣٤) . لقد خلقت مواقف حركة القوميين العرب في الكويت سواء التي اعلنتها داخل البرلمان او من خلال ادبيات الحركة ردة فعل عنيفة عند الشيعة الكويتيين من اصول ايرانية او عربية على حد سواء خاصة عندما نجحت العناصر المتطرفة من الشيعة من اصل ايراني في " جمعية الثقافة الاجتماعية " في تعزيز هذا الانقسام بين السنة والشيعة من اصول عربية وايهامهم بان المقصود ليس الهجرة الايرانية غير القانونية والمنظمة من قبل حكومة الشاة فقط انما المقصود كذلك الكويتيين من الشيعة من اصول ايرانية وفي نفس الوقت شجعت عناصر " جمعية الثقافة الاجتماعية " الشيعة الكويتيين من اصول عربية على السكن في مناطق يغلب عليها الطابع الطائفي ، كما كان للجمعية دور في الترويج بأن الشاة هو حامي الشيعة في الكويت .

لقد تاثرت الحركة الوطنية الكويتية بشكل سلبي بسبب المواقف التي اتخذتها الحركة من الكويتيين من اصول ايرانية على اساس انهم مجموعة من الغزاة وان هناك صراعا تاريخيا بين العرب والفرس . لقد خدمت هذه المواقف السلطة السياسية في الكويت ، التي نجحت في استغلال الشيعة

---

٣٢ – في البحرين انخرط عدد كبير من ابناء الطائفة الشيعية في صفوف المعارضة السياسية ضد حكم آل خليفة من خلال مسيرات العزاء التي تنطلق من الحسينيات ، وشارك الشيعة والسنة في تأسيس " الهيئة التنظيمية العليا " عام ١٩٥٤ والتي تزعمت حركة الاصلاح السياسي و في عام ١٩٥٦ انتظم الشباب الشيعي في الاحزاب العقائدية التي بدأت تظهر في بداية الخمسينات و تعلن معارضتها لحكم آل خليفة مثل جبهة التحرير البحرينية ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، حركة القوميين العرب ، وساهم الشيعة والسنة في مناطق الخليج العربي في تاسيس المنظمات الماركسية مثل الجبهة الشعبية في عمان والخليج العربي . وفي المملكة العربية السعودية شارك بعض الشيعة في تأسيس وقيادة الحركات الثورية ذات النزعة العربية الوحدوية مثل حزب البعث العربي الاشتراكي واتحاد شعب الجزيرة العربية ، كما ساهم الشيعة والسنة في تأسيس المنظمات الماركسية مثل جبهة التحرير الوطني في عام ١٩٥٨ والتي تحولت في عام ١٩٧٥ الى الحزب الشيوعي في السعودية وفي بداية السبعينات تم تأسيس الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية ، خلافا للشيعة الكويتيين الذين اقتصر نشاطهم منذ الثلاثينات وحتى ما قبل الثورة الاصولية في ايران على مناهضة المعارضة السياسية في الداخل وموالاة نظام الشاه في ايران .

٣٣ – لقد وجدت حركة القوميين العرب في الكويت ان هناك ثالوثا تتكون اطرافه من الاستعمار البريطاني والاسرة الحاكمة والمتسللين الايرانيين ، ولذلك لم يغفل عدد من اعداد مجلة (الطليعة) لسان حال الحركة في الكويت عن الحديث عن الهجرة الايرانية التي ينظمها الاستعمار البريطاني بالتعاون مع الاسرة الحاكمة ونظام الشاه في ايران وان المهمات المركزية للحركة هي التصدي لهذا الخطر وقد حفلت مجلة (الطليعة) بالتعليقات والصور الكاريكاتيرية تجاه الكويتيين من اصل ايراني . ولمزيد من الاطلاع حول مواقف حركة القوميين العرب في الكويت انظر مثلا :

– الهيئة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت ، ماذا يجري في خليجنا العربي ، (بيروت دار برادي للطباعة ، ١٩٦٧) .
– الهيئة التنفيذية ، الخليج وفلسطين ثانية (بيروت : دار البيان ١٩٦٩) .
– اعداد مجلة الطليعة منذ اصدارها في عام ١٩٦١ وحتى عام ١٩٧٠
– مجلة الاتحاد ، العدد ٣ ، نوفمبر ١٩٦٥ ، القاهرة ، كذلك انظر الى العدد ١٧ ، مارس ١٩٦٧ والعدد ١٨ ابريل ١٩٦٧ .
– جريدة الفجر ، ٩ / ٨ / ١٩٥٨ . – احمد الخطيب ، نحن وايران ، الايمان ، العدد ، ٥ مايو ١٩٥٣ ، ص ٦ ، ٨ .

٣٤ – محاضر جلسات مجلس الامة رقم٢٣ ، ٢٢ / ١١/ ١٩٦٣ ، ص ١٦ – ١٧ ، رقم ٤٢ ، ٤ / ٦ / ١٩٦٤ ، ص ٥

لاتخاذ مواقف مضادة للحركة الوطنية الكويتية (٣٥) .

الثورة الاسلامية فى ايران وتاثيرها على شيعة الكويت :

مع استقرار الثورة الاسلامية فى ايران بقيادة آية الله الخمينى بدأت تسود اوساط الشيعة فى العالم العربي روحا ثورية معادية للانظمة المحافظة والدين الرسمى . وقد أنعكس ذلك على التجمعات الشيعية فى الجزيرة و الخليج العربى . ففى السعودية برزت منظمة " الثورة الاسلامية لتحرير الجزيرة العربية " بقيادة حسن الصفار المؤيد من قبل ايران . وقد شاركت هذه المنظمة فى العديد من المؤتمرات التى عقدت فى ايران ، وفى البحرين ظهرت "الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين " (٣٦) . ولم تكن الساحة الكويتية بعيدة عن هذه الموجة الثورية ، حيث انقسم الشيعة الى تيارين : التيار المحافظ ويتمثل فى الطبقة الارستقراطية من التجار والمرتبطين من خلال المصالح المشتركة مع اسرة آل الصباح . ويهدف هذا التيار الى تحقيق بعض الاصلاحات الاجتماعية لتحسين الوضع الدينى - الاجتماعى فى المجتمع الكويتى . والتيار الشيعى الثورى الذى بدأ يتشكل فى الكويت من الشباب الشيعى خاصة المنتمين الى الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى . هذا التيار يطمح الى الاطاحة بالانظمة المحافظة واستبدالها بنظام جمهورى اسلامى متخذا من النموذج الايرانى مثلا له . وتحولت الثورة الاسلامية فى ايران الى مصدر وعى والهام لهذا التيار المعبر عن الاغلبية الساحقة لشيعة الكويت وحقق التيار الشيعى الثورى المؤيد لخط الخمينى اول انتصار له بالاطاحة بالتيار المحافظ الذى هيمن قياديا على " جمعية الثقافة الاجتماعية " وفى الحقيقة كانت بوادر الصراع بين التيارين قد بدأت قبل انبثاق الثورة الاسلامية فى ايران . ففى عام ١٩٦٨ تحرك عدد من الشباب الشيعى الاعضاء فى الجمعية ودعوا الى التجديد وضرورة استلام الشباب قيادة الجمعية (٣٧) . واستمر هذا الصراع بين تيار الشباب وتيار المؤسسين المدعوم من كبار العائلات التجارية الشيعية حتى عام ١٩٦٩ حين تمكن تيار الشباب من ازاحة تيار المؤسسين وتولية قيادة الجمعية . ورغم التجديد الذى اصاب الجمعية وخروج المؤسسين استمرت جمعية " الثقافة الاجتماعية " فى سياسة الانعزال عن المعارضة السياسية فى الكويت ، ويبدو أن الهدف من وراء سيطرة تيار الشباب يتمثل فى تغيير الوجه الذى استهلك فى نظر هذا التيار ، والذى لم يعد لدية ما يقدمه فى ظل الظروف المتلاحقة على الساحة السياسية الكويتية لكن مع اندلاع الثورة الاسلامية فى ايران عام ١٩٧٩ استطاع تيار اخر ذو توجه مختلف تماما السيطرة على قيادة الجمعية

---

٣٥ - ان الفكر العنصرى الذى كانت تتبناه حركة القوميين العرب فى الكويت قد خلق وضعا سيئا للحركة الوطنية الكويتية اذ استعدت القوى الثورية الاخرى كالشيوعيين من الشيعة بالاضافة الى اعضائها النظام الحاكم والاستعمار البريطانى .

٣٦ - لمزيد من الاطلاع حول تاثير الثورة الاصولية فى ايران على الشيعة فى منطقة الجزيرة والخليج العربي انظر : - راشد حماد ، قصة اول انقلاب عسكرى فى البحرين ، (لندن : الصفاة للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠) .

- عبد اللطيف عامر ، الحركة الاسلامية الجزيرة العربية ، (لندن : منظمة الثورة الايرانية الجزيرة العربية ، (د . ت)

- احمد حسين ، الحركة الاسلامية واليسار فى البحرين ، (لندن : الصفاة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٩) .

Shireen Hunter , " Arab - Iranian Relations and Stability in the Persian Gulf " The Washington Quarterly , - vol .7 . no . 3 (Summer 1984) , pp . 76 , 67 .

- Dilip Hiro , Inside the Middle Est (New York , McGraw Hill Book Company , 1982) pp . 19 - 22 and 97 - 99 .

- R . K Ramazani , Revolutionary Iran ; Challeng and Response in the Middle Est (Baltimore and London : The Johns Hopkins University Press , 1986) , pp . 32 - 35 , and 42 - 48 .

- Joseph Kostiner , " Shii Unrest in the Gulf " in Martin Karmer , ed , Shiism Resistance and Revolution (boudler , Co : Westview Press , 1987) , pp . 173 - 186 . - Dilip Hiro , " Faces of Fundamentalism , " The Middle East (May 1988) , pp 9 - 14 .

- David E . Long , " The Impact of the Arabian Peninsula and the Gulf States , " in : John L . Esposito , ed , The Iranian Revolution its Global Impact (Miami : Florida International Univrsity Press , 1990) , pp . 100 - 115 .

- R. K . Ramzani , " Shi,ism the Persian Gulf " in : Jaun R . I Col and Nikki R . Keddie , ed , Shi ,ism and Social Protest (New Haven and London , Yale University Press , 1986) , pp . 30 - 54 .

- Dilip Hiro , " Faces of Fundamentalism , " The Middle East (May 1988) , pp 9 - 14 .

- David E . Long , " The Impact of the Arabian Peninsula and the Gulf States , " in : John L . Esposito , ed , The Iranian Revolution its Global Impact (Miami : Florida International Univrsity Press , 1990) , pp . 100 - 115 .

- R. K . Ramzani , " Shi,ism the Persian Gulf " in : Jaun R . I Col and Nikki R . Keddie , ed , Shi ,ism and Social Protest (New Haven and London , Yale University Press . 1986) , pp . 30-54 .

٣٧ - الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الاشارة اليها .

ويبدو ان هذا التيار كان متأثرا بخط الخوميني .

عملت الثورة الاسلامية فى ايران على بث الروح الثورية بين شيعة الكويت ، خاصة فى القطاع الشبابى باقناعهم بالمشاركة فى المظاهرة التى انطلقت من منزل السيد عباس المهرى الممثل الروحى لآية الله الخميني في الكويت متوجهة الى السفارة الايرانية حيث تم نزع العلم الشاهنشاهى ورفع علم آخر كتبت عليه عبارة الله اكبر (٣٨) . وتعتبر هذه المظاهرة اول تحرك جماهيرى تدعو اليه القيادة الدينية الشيعية فى الكويت منذ عام ١٩٣٨ ، بل ان هذا التحرك السياسى يمثل قفزة نوعية بالنسبة للشيعة خاصة وانه نتج عن هذه المظاهرة صدام بين الشيعة والقوات الخاصة التى حاولت التصدى لها واعتقال عدد من المشاركين فيها . وترأس السيد عباس المهرى وفدا شعبيا بعد الاطاحة بنظام الشاه لزيارة ايران شارك فيه عدد من قيادة " جمعية الثقافة الاجتماعية " وبعض الصحفيين السنة ، حيث قدم هذا الوفد التهانى والتأييد للثورة الاسلامية فى ايران وتم عقد لقاء مع قائد الثورة اية الله الخمينى فى طهران (٣٩) .

حركة مسجد شعبان :

لم يمض على الثورة الاسلامية فى ايران أكثر من ستة اشهر حتى دعا احمد عباس المهرى ابن عباس المهرى الى اجتماعات حاشدة فى مسجد شعبان الذى يقع داخل مدينة الكويت فى حى الشرق والذى يعد تاريخيا موطن تركز الشيعة فى الكويت . واتصفت حركة مسجد شعبان فى بداية تحركها بطابع طائفى سواء بنسبة الحضور الذى اقتصر على بعض المجاميع الشيعية فى الكويت او بنسبة الموضوعات التى طرحت فى هذه الاجتماعات مثل المطالبة بفتح مزيد من المساجد والحسينيات واعطاء حريات اكثر ومساواة الشيعة الكويتيين بالسنة من حيث الحقوق على اساس ان الشيعة يشعرون بهضم حقوقهم فى تقلد المناصب القيادية فى الدولة . اما التيار الشيعى الثورى المتأثر بخط الخمينى فيرى ان القضية ليست موضوع حقوق الشيعة المتعلقة ببناء الحسينيات والمساجد وانما الموضوع الاساسى هو موضوع الوضع غير الديمقراطى الذى تعيشه الكويت ويجب ان تكون المطالب والشعارات التى ترفع فى هذه المرحلة شعارات ومطالب وطنية تشمل كل القوى السياسية والاجتماعية فى الكويت . ويعد هذا تطورا جديدا بالنسبة لشيعة الكويت (٤٠) . ومن المفارقات ان حدثت حركة مسجد شعبان فى ظل فترة مصادرة الحريات العامة بدءا بحل مجلس الامة الرابع والذى لم يستمر الا سنة ونصف حيث تم تعطيل الحياة البرلمانية فى اغسطس من عام ١٩٧٦ وتعليق مجموعة من المواد الدستورية ، وانتهاء بتعديل قانون المطبوعات باضافة المادة ٣٥ مكرر لقانون الصحافة مما اتاح المجال لاتخاذ اجراءات شديدة تجاه الصحافة التى لا تلزم الصمت ازاء اجراءات الحكومة المعادية للحريات العامة . ومما تجدر الاشارة اليه ان التيار القومى التقدمي قد اخذ فى التحول تدريجيا بالنسبة لموقفه من الكويتيين من اصول ايرانية فى عام ١٩٧٠ كما يتبين من خلال النقد الذاتى حيث بدأت " حركة القوميين العرب " مراجعة مواقفها المتشددة من الهجرة الايرانية الى الكويت متأثرة بالافكار الماركسية اللينينية التى بدأت تغزو تنظيمات الحركة بعد هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ ويستدل على ذلك من قيام مجلة (الطليعة) لسان حال " حركة القوميين العرب " فى الكويت بالدعوة للحوار حول المسألة الايرانية ، الامر الذى ادى الى شيء من التقارب بين الطرفين على اساس المصلحة الوطنية(٤١) .

وفى ظل هذه الاجواء السياسية اضحت حركة مسجد شعبان المتنفس الوحيد ليس للشيعة فقط وانما للاطراف السياسية المعارضة الاخرى من اليساريين والقوميين والليبراليين لابداء معارضتهم لاجراءات اغسطس ١٩٧٦ خاصة وان المطالب الوطنية قد طغت على المطالب الطائفية عندما شاركت بعض القوى السياسية بممثلين عنها مثل " التجمع الديمقراطى " حيث القى ممثل التجمع الديمقراطى الدكتور احمد الخطيب خطابا فى احدى هذه التجمعات على اساس ان المطالب الوطنية المطروحة فى الساحة السياسية فى الكويت تمثل جميع القوى السياسية والاجتماعية . وقد اضافت مشاركة الخطيب وبعض رموز التيار الوطنى السنى فى هذه الاجتماعات بعدا اخر على حركة مسجد شعبان . وفى هذا الصدد يقول السيد عباس المهرى " بعد انتصار الثورة الاسلامية اتفق بعض الشباب الثورى مع اخوانهم من اهل السنة وباشراف من ابنى على عقد محاضرات فى المسجد تبحث فيها مشاكل العامة وقد اخبرتهم ان المسجد

---

٣٨ – مجلة النصر ، السنة الثانية ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١

٣٩ – نفس المصدر السابق .

– الدكتور عبد الله النفيسي ، (المحرر) ، الحركة الاسلامية : رؤية مستقبلية فى النقد الذاتى (الكويت (د . ن ١٩٨٩) ، ص ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

٤٠ – الدكتور يوسف غلوم ، مقابلة سبقت الاشارة اليها .

٤١ – لمزيد من التفاصيل حول التغيير الذى طرأ على موقف حركة القوميين العرب تجاه الهجرة الايرانية انظر مثلا :

– اعداد مجلة الطليعة ، ابتداء من ٢٥ مارس ١٩٧٠ الى ٢٢ يوليو ١٩٧٠ .

– الحركة الثورية الشعبية فى عمان والخليج العربى ، " فرع الكويت ، " مسالة جبهة القوى الوطنية الديمقراطية التقدمية " يونيو ١٩٦٩ .

– الحركة الثورية الشعبية فى عمان والخليج العربى ، " كيف يتوجب علينا فهم الخطر الايرانى " ، ١٩٧٠ .

هو الموقع الذى تعالج فيه المشاكل وان من حق جميع الناس بكل طبقاتهم ان يعرضوا مطالبهم " (٤٢) . وكان محور الخطب والمحاضرات التى القيت فى مسجد شعبان تتعلق بقضايا مختلفة مثل المساواة فى الاسلام ، والحقوق المشروعة للشيعة الكويتيين مثل توحيد الجنسية ومشكلة الاسكان ، وحرية الصحافة واعادة الحياة البرلمانية والمظالم التى ترتكبها السلطة ضد الشعب (٤٣) . وعندما اصبح مسجد شعبان مركزا لتجمع الشيعة وعدد من قوى المعارضة بما فيها بعض القوى غير الشيعية فى ظل غياب المؤسسات الشعبية والتى كانت بمثابة القنوات التى تعبر منها القوى السياسية عن ارائها ، شعرت السلطة السياسية بخطورة الموقف وان هذه الاجتماعات ليست مجرد اجتماعات مقتصرة على الطائفة الشيعية ومحصورة فى مطالب طائفية ولكنها يمكن ان تتحول الى تحرك جماهيرى ترفع شعارات وطنية للسنة والشيعة عندئذ بدأت السلطة السياسية بتحريك العائلات الشيعية التقليدية الموالية لها والمثقفين الشيعة الذين يمثلون وجهة نظر الحكومة ، من اجل ايقاف حركة مسجد شعبان . ودعا هؤلاء الى اجتماع حضره الشيعة المؤيدون لحركة مسجد شعبان والذين يمثلون التيار الشيعى الثورى وعرض عليهم تعهد من رئيس الوزراء الشيخ سعد العبد الله بفتح مزيد من المساجد والحسينيات للشيعة ، الا ان هذا العرض ووجه بالرفض من قبل منظمى حركة مسجد شعبان على اساس ان تحرك مسجد شعبان ليست له علاقة بمطالب طائفية انما هى مطالب وطنية تخص الشيعة مثلما تخص السنة ، ولم يسمح منظموا حركة مسجد شعبان بدخول مندوب رئيس الوزراء جاسم القطان النائب السابق فى مجلس الامة المنحل واحد اقطاب الشيعة فى الكويت ، حيث اعطاهم مهله قصيرة لانهاء اجتماعهم ، وينظر التيار الشيعى الثورى الى هؤلاء على انهم مجرد واجهات من المثقفين الشيعة لهم مصالح مشتركة مع السلطة .

وفى الحقيقة ان اغلبية الشيعة (الحساوية) لم يشاركوا فى تحرك مسجد شعبان والذين يشكلون جزءا هاما من الشيعة فى الكويت سواء على مستوى قياداتهم الاجتماعية والسياسية مثل ابراهيم خريبط وهو عضو مجلس امة سابق ، او قيادتهم الدينية التى تتمركز فى مسجد الصحاف حيث اتخذوا موقفا مضادا من حركة مسجد شعبان وذلك نظرا لاختلافات الاصول العرقية ، حيث ينتمى (الحساوية) الى اصول عربية .

بعد فشل الحكومة فى ايقاف حركة مسجد شعبان بالطرق السلمية اقدمت الحكومة فى التاسع من سبتمبر على اعتقال احمد عباس المهرى (٤٤) منظم حركة مسجد شعبان لمخالفته قانون التجمعات العامة . والذى ينص على منع اى تجمع يزيد على اكثر من عشرين شخصا (٤٥) ، ورغم اعتقال احمد عباس المهرى استمرت اجتماعات مسجد شعبان . وكان منظم هذا التجمع السيد عدنان عبد الصمد الذى انتقد الصحافة الموالية للسلطة التى صورت هذه الاجتماعات على اساس تجمع طائفى كما تحدث فى هذا الجمع الدكتور محمد نصير الوكيل المساعد الاسبق لوزارة النفط حيث اتهم الصحافة الموالية للسلطة بشن حملة تضليل عن طبيعة اجتماعات مسجد شعبان وطالب باطلاق الحريات العامة واحترام الدستور واعادة مجلس الامة (٤٦) . وعندما اقدم السيد عباس المهرى فى يوم الاحد وهو اليوم الرسمى لاجتماعات مسجد شعبان ليؤم المصلين والقاء خطبته تمت محاصرة مسجد شعبان من قبل قوات الامن الخاصة وابلغ المهرى بأن هناك اوامر بإطلاق النار على تجمع مسجد شعبان ، وتم منع المهرى من الدخول الى المسجد ، وعلى اثر هذا اذيع من راديو الجمهورية الاسلامية من طهران بيانا لآية الله الخمينى بان يتولى السيد عباس المهرى اقامة صلاة الجمعة فى الكويت وهى اول صلاة جمعة يأمر الخمينى باقامتها خارج الجمهورية الاسلامية ودعا الخمينى الشعب الكويتى للمشاركة فى صلاة الجمعة (٤٧) . فى المقابل سارعت الحكومة الى سحب الجنسية من السيد عباس المهرى وجميع افراد عائلته البالغ عددهم ١٨ شخصا وابعادهم الى ايران وسحب جوازات ثلاثة من منظمى حركة

---

٤٢ - مجلة النصر ، السنة الثانية ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١ ، وكذلك

Middle East Contemporary Survey 1978 - 80 , pp . 403 - 404 .

٤٣ - نفس المصدر السابق .

٤٤ - مجلة الطليعة ، العدد ٦٢٠ ، ١٩ / ٩ / ١٩٦٩ .

45- Abdul - Reda Assiri , Kuwait,s Foreign Policy : City - State in World Politics Westview Press , Boulder San Francisco & London, 1990, p . 68

٤٦ - الطليعة ، العدد ٦٢٠ ، ١٩ / ٩ / ١٩٧٩ .

٤٧ - النصر ، السنة الثالثة ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١ هـ

Middle East Contemporary Survey 1978 - 79 , pp 450 - 451 , and Assiri , op . cit . , p . 68 .

مسجد شعبان بتهمة تنظيم تجمعات سياسية واثارة الشيعة في الكويت (٤٨) . ورغم الاجراءات المتشددة التي اتخذتها السلطة بحق التيار الشيعي الثوري واصل هذا التيار تحديه للحكومة . ففي يوم الجمعة الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٧٩ والذي صادف العاشر من محرم في ذكرى استشهاد الحسين ، نظم التيار الشيعي الثوري مسيرة جماهيرية انطلقت من الحسينيات وتوجهت الى السفارة الامريكية حيث رفعت الجماهير شعارات تدين السياسة الامريكية تجاه ايران وتضامنهم مع الشعب الايراني في معركة استرداد الشاة الى ايران ومحاكمته ، وحدث صدام بين المتظاهرين ورجال الامن والجيش حول السفارة الامريكية وتم تفريق المتظاهرين من قبل القوات الخاصة بالهروات والغاز المسيل للدموع وتم اعتقال عشرين شخصا ممن شاركوا في هذه التظاهرة (٤٩) .

التحول نحو العنف :

اتخذ التيار الشيعي الثوري في الكويت موقفا متشددا من السياسة التي اتخذتها الحكومة الكويتية تجاه تأييد النظام العراقي في حربه مع ايران ، وتمثل هذا التأييد في المساعدات المالية والاعلامية والعسكرية فقد وصل مجموع المساعدات المالية التي حصل عليها العراق في الفترة من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٨ ما يقارب ١٥ مليار دولار امريكي وسمحت الحكومة الكويتية للعراق باستخدام ميناءي الاحمدي والشعيبة لنقل المواد الغذائية وتم تزويد الجيش العراقي بالسلاح (٥٠) . وتحولت معظم الصحافة الكويتية ووسائل الاعلام الرسمي الى وسائل اعلامية دعائية للعراق في حربه مع ايران (٥١) . وقد ادى هذا الموقف المؤيد من قبل الحكومة الكويتية الى سخط الشيعة الكويتيين الذين ينظرون الى ايران على انها حامية للشيعة ، وقد استغل النظام الاسلامي في ايران هذا التأييد والتعاطف الذي ابداه الشيعة ليس في الكويت فحسب بل وفي عموم مناطق الجزيرة والخليج العربي التي تتواجد فيها اقليات من الشيعة بايجاد قاعدة له بين بعض الشيعة الكويتيين ممن ينتمون الى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسطى وقد سعى النظام الاصولي في ايران تحت شعار تصدير الثورة الى تنظيم وتجنيد عدد من الشيعة الكويتيين في تنظيمات ارهابية كان هدفها الاساسي زعزعة الاستقرار السياسي في الكويت ردا على مساعدات الكويت للعراق . وشهدت الساحة الكويتية من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٨ موجات من اعمال العنف السياسي تمثلت في انتشار العمليات الارهابية وتوزيع المنشورات التي تحرض على القضاء على النظام السياسي في الكويت واقامة جمهورية اسلامية على النمط الايراني ومحاولة اغتيال الامير في عام ١٩٨٦ وتفجيرات يناير ومايو ، ويوليو عام ١٩٨٧ والاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقة مشرف في ٣٠ يناير ١٩٨٧ اثناء محاولة القوات الخاصة القاء القبض على بعض المتهمين في حوادث التفجيرات من الشيعة وتصدى اهالي المطلوبين لرجال القوات الخاصة (٥٢) وكانت وراء هذه العمليات الارهابية عدة منظمات اسلامية مؤيدة للنظام الاسلامي في ايران مثل " طلائع تغيير النظام للجمهورية الكويتية " ، " صوت الشعب الكويتي الحر " ، " منظمة الجهاد الاسلامي " و " قوات المنظمة الثورية للرسول محمد في الكويت " ويرى البعض ان الاخيرة هي المسئولة عن العمليات الارهابية التي وقعت في الثمانينات (٥٣) ويعتقد ان اسماء هذه المنظمات اسماء وهمية وان مجمل الحوادث التي حدثت في الكويت كان وراءها " حزب الله – الكويت " هذا الحزب الذي تأسس بعد الثورة الاسلامية في ايران على يد مجموعة من الشباب الشيعي الكويتي الذين ينتمون الى التيار الشيعي الثوري والذين تلقوا دراستهم في الحوزة العلمية في قم . ويرتبط معظم أعضاء " حزب الله – الكويت " باللجان الثورية لحراس الثورة في ايران . حيث عمل الحرس الثوري الاسلامي في ايران على تشكيل فروع لهذا الحزب في الاقطار العربية التي تتواجد فيها اقليات شيعية مثل المملكة العربية السعودية حيث تم تأسيس " حزب الله – الحجاز " وفي لبنان تم تأسيس " حزب الله – لبنان " . وينشط " حزب الله – الكويت " في ايران من خلال التسهيلات التي اعطيت له من قبل النظام الاسلامي في ايران مثل المركز الكويتي للاعلام الاسلامي الذي يشرف على اصدار مجلة " النصر " والتي تعبر عن ايدلوجية " حزب الله – الكويت " والتي تطلق على نفسها الصوت المحمدي الخالص في الكويت .

يعد " حزب الله – الكويت " جزء لا يتجزأ من الحركة الاسلامية العالمية بقيادة آية الله الخامنئي ويدعو " حزب الله – الكويت " الى اجراء استفتاء شعبي ليقرر الشعب الكويتي بنفسه نظام الحكم الذي يختاره وان حكم آل الصباح لا مكان له في الكويت ويجب أن تكون الكويت جمهورية حره

٤٨– الطليعة ، العدد ٦٢٠ ، ١٩ / ٩ ١٩٧٩ .

٤٩ – النصر ، السنة الثانية ، العدد ٢٥ ، رمضان ١٤١١ هـ .

– الطليعة ، العدد ٦٣٠ ، ٥ / ٢ ١٩٧٩ .

50 - Assiri , op . cit , pp . 70 - 71 .

51 - Assiri , Ibid . , p 71 .

52 - Middle East Contemporary Survey 1983 - 84 , pp . 405 - 406 , and 1984 - 85 . pp . 404 - 405 , and 1987 , pp . 370 - 371 , and Assiri , Ibid . pp . 69 , 72 - 73 .

53 - Assiri , Ibid ,p.72 .

مستقله ليس لآل الصباح فيها اى دور الا كمواطنين عاديين ، ويرى " حـزب الله – الكويت " ان حكم آل الصبـاح فى الكويت يمعن فى عزلة الشيعة عن المشاركة فى صنع القرار السياسي للكويت عن طريق ابعادهم عن المناصب الوزارية ، وإنتـقـد " حـزب الله – الكويت " طريقـة توزيع الدوائر الانتاخبية ، وحرمان الشيعة من امتيازات الصحف و المجلات ومنع دعوة المقرئين والعلماء الشيعة من دخول الكويت وعدم تسمية المرافق العامة من الشوارع والمدارس بأسماء ائمة وعلماء وشخصيات شيعية ويعتقد " حزب الله – الكويت " بأن هذه السياسة الطائفية من قبل السلطة فى الكويت ستؤدى فى النهاية الي ان تكون الكويت لبنان ثانية .

يتقاطع " حزب الله – الكويت " مع القوى السياسية الكويتية ويرفض دعواها التمسك بدستور ١٩٦٢ حيث يعتقد حزب الله ان المعارضة السياسية الكويتية ارتكبت خطأ تاريخيا بذلك الموقف والذى جعلته سقفا أعلى لمطالبها . ودعى " حزب الله – الكويت " المعارضة السياسية الى القضاء على النظام القائم فى الكويت . كما حمل حزب الله المعارضة السياسية فى الكويت تعاملها الحذر مع القوى الاسلامية الشيعية دون السنيه وان هذا التوجه من قبل المعارضة السياسية فى الكويت يمثل ترسيخا للممارسة الطائفية فى المجتمع الكويتي ويخدم فى النهاية السلطة فى الكويت التى تعمل على عدم الاتصال بين الشيعة والسنة(٥٤) .

تلقى " حزب الله – الكويت " ضربات شديدة على يد جهاز أمن الدولة فى الكويت حيث اعتقل عددا من اعضائه بتهمة وضع متفجرات فى اماكن مختلفة من البلاد والسعى لقلب نظام الحكم فى الكويت . كذلك اقدمت السلطات الحكومية على حل مجلس ادارة "جمعية الثقافة الاجتماعية "المنتخب وتعيين مجلس صورى يتولى ادارة الجمعية (٥٥) . وتقدر مصادر " حزب الله – الكويت " وفق احصائياتها انها قدمت ٢١ شهيدا و ٥٢٧ معتقلا سياسيا منذ فترة تأسيس " حزب الله – الكويت " حتى الاحتلال العراقى للكويت فى الثانى من اغسطس ١٩٩٠ (٥٦) بعد حرب تحرير الكويت سمحت الحكومة الكويتية بعودة عدد من اعضاء ومؤيدى الحزب الى الكويت من الذين صدرت عليهم احكام بتهمة وضع المتفجرات فى الكويت تقديرا للدور الذى قام به الشيعة الكويتيون فى مقاومة سلطات الاحتلال العراقى والحملة التي شنتها الطائفة الشيعية فى الكويت من اجل عودة هؤلاء الى الكويت . وقدساهمت التغييرات التى حدثت بعد وفاة اية الله الخميني وتولى القيادة الجديدة بزعامة هاشمى رفسنجانى الحكم والتي ليست على وفاق مع التيار الاسلامى المتشدد داخل النظام الاصولى فى ايران ، ساهمت فى اضعاف هذا التيار حيث سعى رفسنجانى الى تحسين علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجى على حساب هذا التيار ، حين قام بإبعاد اعضاء " حزب الله – الكويت " ، واغلاق المركز الكويتى للاعلام الاسلامى فى طهران ومنع صدور مجلة (النصر) من ايران ، ويمكن تلمس هذا الخلاف بين " حزب الله – الكويت " والقيادة الجديدة من خلال الانتقادات التى وجهها " حزب الله – الكويت " فى مجلة (النصر) التى بدأت تصدر من بيروت ثم انتقلت الى لندن " الى كل من يريد ان يغير التنظيمات الجهادية ويحولها الى سياسية برسم تنظيم الساحة الاسلامية فى الكويت ... " (٥٧) .

ولقد ادى التغيير الاسلامى الثوري فى ايران الى التأثير بشكل مباشر على الاوضاع السياسية فى الكويت خاصة وان من المعروف ان اى تغييرات تحدث فى دول الجوار الجغرافى لها تأثيرات مباشرة على الوضع الداخلى فى الكويت ، لهذا اقدمت الحكومة الكويتية على مراجعة سياستها السابقة بالمزيد من الانفتاح السياسي فى عهد ما بعد التحرير .

الشيعة والتجربة البرلمانية : فى الثالث والعشرين من يناير عام ١٩٦٣ جرت اول انتخابات نيابية لانتخاب اعضاء لمجلس الامة شارك فيها الشيعة تصويتا وترشيحا ، ويعد هذا اليوم يوما مشهودا بالنسبة للشيعة فقد استطاع خمسة من مرشحيهم الفوز بمقاعد مجلس الامة عن الدائرة الانتخابية الاولي - الشرق والدائرة الانتخابية السابعة – الدسمة اللتان تعدان من اهم معاقل الشيعة نظرا لكثافتهم السكانية فيها . وقد كان دور ممثلى الشيعة فى الفصل التشريعى الاول لمجلس الامة هامشيا حيث كانت مواقفهم لا تتعدى الموافقة

---

٥٤ – مجلة النصر السنة الثالثة ، العدد ٢٦ شوال ١٤١١ هـ .

٥٥ – اقدمت السلطات الامنية على اعتقال عدد من الكويتيين الشيعة ووجه لهم اتهامات بانهم وراء اعمال العنف التى حدثت فى الكويت واتهامهم بإنتمائهم الى حزب الله – الكويت ، وحزب الدعوة وأودع عدد منهم ممن صدرت احكام عليهم فى السجن المركزى . وقد تمكنوا من الهرب اثناء فترة الاحتلال العراقى ، وشارك البعض منهم فى مقاومة الاحتلال والبعض الاخر هرب الى ايران ، وعندما اعتقلت السلطات السعودية مجموعة من الحجاج الكويتيين الشيعة واتهمتهم بتورطهم بالتفجيرات التى حدثت في السعودية وبانتمائهم الي حزب الله الكويت ، تم اعدام ستة عشر مواطنا كويتيا . على ضوء هذه التطورات اقدمت السلطات الامنية فى الكويت على اعتقال عددا من الشيعة الكويتيين .

ولمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر مثلا :

Lawson , op . cit , p . 29 .

– مجلة الكويتى ، المركز الكويتى الحر : العدد السادس ، ١٠ نوفمبر ١٩٨٩ .

– مجلة النصر ، السنة الرابعة ، العدد ٢٩ ، صفر ١٤١٢ هـ .

٥٦ – مجلة النصر ، السنة الرابعة ، العدد ٢٨ ذو الحجة – محرم ١٤١٢ هـ .

٥٧ – النصر ، السنة الثالثة ، العدد ٢٧ ذو القعدة – ١٤١١ هـ .

على تمرير القوانيين التي تتقدم بها الحكومة والمتعلقة بتقييد الحريات الهامة مثل قانون الاندية ، وقانون التجمعات ، قانون الوظائف العامة ، وقانون الصحافة من جهة ، ومن جهة ثانية التصدي للمعارضة السياسية داخل المجلس المتمثلة في كتلة القوميين العرب وبعض ممثلي غرفة التجارة المتعاطفين معهم . وشكل النواب الشيعة مع نواب البادية الاغلبية البرلمانية الموالية للحكومة مما ادى بكتلة القوميين العرب في عام ١٩٦٥ ان تقرر الاستقالة من المجلس متهمة الحكومة " بتحويل السلطة التشريعية من وسيلة في يد الشعب لتحقيق مزيد من الحريات ... الى اداة في يد الحكومة ووسيلة للضغط وخنق الحريات الشخصية والعامة(٥٨) .

وشارك المرشحون الشيعة في انتخابات الفصل التشريعي الثاني في عام ١٩٦٧ ووصل عدد ممثلي الشيعة الى تسعة نواب واقدمت الحكومة على تزوير نتائج هذه الانتخابات التي كانت من المتوقع ان تسفر نتائجها عن اكتساح مرشحي الجبهة الشعبية وهو التحالف الذي يضم القوى القومية والتجار ، وايدت الكتلة الشيعية البرلمانية موقف الحكومة من هذه الانتخابات كما اشرنا اليه من قبل . وفي الفصل التشريعي الثالث عام عام ١٩٧١ شارك الشيعة بعدد من المرشحين واستطاع ستة منهم الفوز في مقاعد المجلس واستمر ممثلوا الشيعة مع نواب البادية بتشكيا الاغلبية الموالية للحكومة .

وفي انتخابات الفصل التشريعي الرابع عام ١٩٧٥ فاز عشرة مرشحين من الشيعة ، وهذه اعلى نسبة يحققها النواب الشيعة ، ولاول مرة يدخل وزير من الطائفة الشيعية الوزارة حيث اصبح النائب عبد المطلب الكاظمي وزيرا للنفط وكذلك لاول مرة يحدث ان تخوض الانتخابات مجموعة من الشباب الشيعي كمنافسين للمرشحين التقليديين الموالين للسلطة وتمثل هذا بمجموعة من الشيعة الليبراليين تحت اسم " الشباب الوطني الدستوري " الذي اعلن عن برنامجه الانتخابي ومن ابرز ما جاء فية :

١ - تطوير الدستور والحفاظ على الحياة الديمقراطية .

٢ - تعزيز الفصل بين السلطات .

٣ - تعزيز الوحدة الوطنية القائمة على العدل (٥٩) .

واستطاع تجمع " الشباب الوطني الدستوري " ان يخترق المرشحين التقليديين بفوز خالد خلف من مؤسسي هذا التجمع (٦٠) . ،لم يستمر هذا المجلس طويلا ففي عام ١٩٧٦ اقدمت السلطة الحاكمة على حله ، ورفع عدد من اعضاء المجلس المنحل عريضة للامير تناشده بارجاع الحياة البرلمانية وقد شارك اربعة من النواب الشيعة في التوقيع على هذه العريضة (٦١) .

في عام ١٩٧٩ اعلنت الحكومة عن تشكيل لجنة " تنقيح الدستور " مكونة من ٣٥ عضوا معينا من الحكومة وشارك في هذه اللجنة ٨ اعضاء من الشيعة (٦٢) . كان الهدف من وراء هذه اللجنة هو افراغ الدستور من المواد المتعلقة بالحريات العامة واعطاء سلطات دستورية للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية ، ووجهت " لجنة تنقيح الدستور " بمعارضة شعبية تزعمتها المعارضة السياسية وشارك في هذه المعارضة التيار الشيعي الثوري باستثناء القوى القوى السياسية الدينية السنية التي تطمح الى تغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الاسلامية " المصدر الرئيسي للتشريع " بدلا من " مصدر رئيسي للتشريع " (٦٣) . ونتيجة للضغط الشعبي اقدمت الحكومة على انهاء اعمال " لجنة تنقيح الدستور " دون الاعلان عن ذلك رسميا (٦٤) . وفي نفس العام اصدرت الحكومة قانونا جديدا بشأن قانون الانتخاب بدلا من قانون الانتخاب المعمول به ، ويعتقد الشيعة ان الهدف من ذلك التعديل الذي تم اقراره في ظل غياب الحياة البرلمانية هو تقليص ممثلي

---

٥٨ - الطليعة في معركة الديموقراطية ، (الكويت : د . ن) ، ١٩٨٤) ، ص ١٧ ، ١٨ .

٥٩ - البرنامج الانتخابي للشباب الوطني الدستوري ، الكويت ، ١٩٧٥ .

٦٠ - يعد خالد خلف من ابرز العناصر التي شاركت في تأسيس تجمع " الشباب الوطني الدستوري " وهو من الشخصيات الوطنية التي لعبت دورا في مرحلة الخمسينات من خلال جريدة (الشعب) ذات الاتجاه الناصري ، وتم تجريده من الجنسية الكويتية بعد ان اتخذ موقفا مؤيدا للثورة الاسلامية في ايران وبعد عامين من تحرير الكويت ارجعت الجنسية اليه .

٦١- وقع على هذه العريضة بجانب النواب السنة من اعضاء مجلس الامة المنحل في عام ١٩٧٦ ، كل من خالد خلف ، عبد الله يعقوب الوزان ، حسن جواد محمد معرفي وعيسى عبد الله بهمن .

٦٢ - وكالة الانباء الكويتية ، مصدر سبق ذكره ص ٦٣

٦٣ - لمزيد من الاطلاع على الحملة الشعبية ضد لجنة تنقيح الدستور ومواقف الجماعات الاسلامية السنية التي عبرت عن موقفها من لجنة تنقيح الدستور من خلال " اسبوع الدستور الاسلامي " انظر مثلا :

- الدكتور غانم النجار ، مذكرات في الاقتصاد السياسي الكويتي ، (الكويت رابطة الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٦) ، ص ٩٥ ، ٩٧ .

- الطليعة في معركة الديموقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٠ ، ١٩٩ .

٦٤ - النجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

الشيعة في المجالس النيابية خاصة وان الشيعة كانوا يتمتعون بعشرة مقاعد في مجلس الامة الرابع عام ١٩٧٥ عن دائرة الشرق ودائرة الدسمة . وفي ظل القانون الجديد اصبح عدد ممثلي هاتين الدائرتين اربع نواب . في الحقيقة ان التغييرات التي طرأت على قانون الانتخابات اعطت مجالا للشيعة بأن يتنافسوا على دوائر كانت مغلقة في وجه الشيعة مثل الدائرة الخامسة - القادسية والدائرة العاشرة وتشمل العديلية والسرة والجابرية ، كذلك بالنسبة للدائرة الثانية - الضاحية حيث اصوات الناخبين الشيعة هي التي ترجح كفة الفائزين من المرشحين السنة . وقد قدمت الحكومة بعض المبررات منها ان التغييرات التي حدثت في التركيبة السكانية حتمت اجراء هذا التعديل (٦٥) .

في الخامس والعشرين من فبراير عام ١٩٨١ جرت انتخابات الفصل التشريعي الخامس لانتخابات اعضاء مجلس الامة واسفرت نتائج الانتخابات عن سقوط جميع الوجوه التقليدية الشيعية الموالية للسلطة تاريخيا (٦٦) وحل محلها وجوه جديدة تمثل التيار الشيعي الثوري . فقد شهد المجتمع الكويتي ظاهرة الانتخابات الفرعية التي شجعتها ورعتها الحكومة بالتعاون مع القوى الطائفية داخل التيار السني (٦٧) لاسقاط مرشحي التيار الشيعي الثوري ، ومع ذلك استطاع التيار الشيعي الثوري ان يحقق فوزا عبر ممثلية السيد عدنان عبد الصمد والدكتور ناصر صرخوه . وتكررت ظاهرة الانتخابات الفرعية في انتخابات الفصل التشريعي السادس لعام ١٩٨٥ ولكن لم يستمر مجلس الامة السادس في ممارسة دوره التشريعي حيث اقدمت السلطة على حل هذا المجلس في يوليو عام ١٩٨٦(٦٨).

بعد حل مجلس الامة السادس شهدت البلاد تصاعدا في الحركة الشعبية التي طالبت بعودة الحياة البرلمانية ، حيث تنادت مجموعة من الشخصيات الاكاديمية والعمالية والاجتماعية والاقتصادية المتباينة التوجهات السياسية والاجتماعية والطائفية الى تشكيل مجموعة الـ ٤٥ والتي تمثل فيها معظم الدوائر الانتخابية باثنين من المواطنين واخذت مجموعة الـ ٤٥ على عاتقها قيادة الحملة من اجل عودة المجلس المنحل واعادة العمل بدستور ١٩٦٢ وشارك التيار الثوري الشيعي وكذلك مجموعة الليبراليين من الشيعة في مجموعة الـ ٤٥ . كذلك ساهم هذان التياران في تأسيس " الحركة الدستورية " (حد) التي تزعمها رئيس مجلس الامة الحالي احمد السعدون والمكونة من ٣١ نائبا ممن يمثلون المعارضة السياسية . ونشطت الحركة الدستورية في تصعيد المعارضة ضد السلطة السياسية عبر اجتماعات ديوانيات الاثنين (٦٩) . وسادت الكويت اجواء بوليسية مع تصاعد الحركة الشعبية المطالبة بعودة العمل بدستور ١٩٦٢ وعودة المجلس المنحل وقد واجهت السلطة ذلك بتصعيد العنف ضد المواطنين واعتقال بعض قيادات " الحركة الدستورية " (٧٠) ، واقدمت السلطة على دعوة الناخبين

---

٦٥ - عبد الرضا اسيري ، كمال المنوفي ، " الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت : تحليل سياسي ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٤ ، العدد ١ ربيع ١٩٨٦ ، ص ٩٩ .

٦٦ - اصبح تمثيل الشيعة في مجلس الامة الخامس مقتصرا على التيار الشيعي الثوري مثل السيد عدنان عبد الصمد ، الدكتور ناصر صرخوه وعبد المحسن جمال واختفت الوجوه التقليدية والذين لهم علاقة وثيقة مع آل الصباح مثل عبد المطلب الكاظمي ، عبد اللطيف الكاظمي ، ابراهيم خريبط ، جاسم القطان اسماعيل دشتي .

٦٧ - لعبت السلطة دورا كبيرا مع الجماعات الدينية السنية والزعامات القبلية في الترويج للانتخابات الفرعية واضحت الانتخابات الفرعية ظاهرة طبيعية في الكويت تجرى تحت نظر وسمع السلطة قبل الانتخابات الرسمية وتقوم قوات السلطة بالاشراف علي هذه الانتخابات فمن خلال الانتخابات الفرعية يتم تقليص عدد المرشحين الذين سوف يرشحون انفسهم للانتخابات الرسمية ، ونجحت السلطة والجماعات الدينية السنية في التقليل من وصول العناصر اليسارية والقومية والليبرالية الى مجلس الامة ، وبعد اشتداد قوة التيار الشيعي الثوري اقدمت الجماعات الحكومية والجماعات الاسلامية السنية في منطقة الدعية على اجراء انتخابات فرعية طائفية للوقوف ضد هذا التيار وكانت هناك محاولات في تعميمها في الدوائر الاخرى مثل القادسية والعديلية ولكن قوة التيار اليساري والقومي والليبرالي فوت الفرصة على هذه المحاولات حيث تصدى هذا التيار لهذه المحاولات في حين كان الامر طبيعيا بالنسبة للمناطق القبلية .

٦٨ - لمزيد من الاطلاع حول الاحداث التي رافقت حل مجلس الامة ١٩٨٥ انظر :

- هادي راشد ، حل مجلس الامة والحركة الدستورية في الكويت (د . ن) ، ١٩٩٢ .

- الدكتور احمد البغدادي ، الدكتور فلاح المديرس ، " دراسة تحليلية لاتجاهات الراي العام الكويتي حول مختلف القضايا السياسية المحلية " المستقبل العربي ، العدد ١٦٩ ، السنة الخامسة عشرة ، مارس ١٩٩٣ ، ص ٨٩ الى ٩٢ .

٦٩ - لمزيد من التفاصيل حول اجتماعات ديوانية الاثنين انظر :

- هادي راشد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧ الى ٥٨ .

- الكتور احمد البغدادي ، والدكتور فلاح المديرس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ الى ٩٢ .

- خالد محمد مقامس ، الديوانية الكويتية : تاثيرها السياسي والاجتماعي والثقافي ، (الكويت : دار السياسة ، ١٩٩٢) ، ص ٧٨ الى ٨٧

٧٠ - اقدم جهاز امن الدولة على اعتقال زعماء الحركة الدستورية " من نواب مجلس ١٩٨٥ وهم الدكتور احمد الخطيب ، الدكتور عبد الله فهد النفيسي ، جاسم القطامي ، احمد باقر والدكتور احمد الربعي .

لانتخابات المجلس الوطني لعام ١٩٨٩ والذي ووجه بمقاطعة شاملة من قبل جميع القوى السياسية بما فيها التيار الشيعي الثوري ، ولم يشارك في الترشيح للمجلس الوطني سوى المجاميع الشيعية الموالية للنظام السياسي ولم يستمر هذا المجلس سوى اشهر معدودة نتيجة الغزو العراقي . ومن الجدير بالذكر ان عددا كبيرا من شيعة الكويت ساهم بفاعلية ضد قوات الاحتلال . من خلال المقاومة المدنية بدعوة الشعب الكويتي على التمسك بالبقاء في الكويت ، ورفض دعوات الخروج من البلاد ، كما نشط الشيعة مع السنة من الكويتيين بتكوين لجان شعبية تتولى مهمة حماية الاحياء والمناطق ، وتوزيع التموين على المواطنين ، وتقديم الخدمات الطبية والبلدية ، وعدم التعاون مع قوات الاحتلال او اى سلطات تقيمها وافشال اية محاولات تقوم بها السلطات المحتلة في تجنيد الشباب الكويتي في الجيش الشعبي . اما على صعيد المقاومة العسكرية فقد لعب الشيعة دورا بارزا في تريب الشباب السني على حمل السلاح واستخدامه ضد قوات الاحتلال . وفي خارج الكويت نشط الشيعة الكويتيون في تأسيس اللجان والمنظمات السياسية مثل " الرابطة الاسلامية الكويتية " والتي تعتبر (مجلة منبر الحرية) التي تصدر في لندن معبرة عن افكارها . وفي ايران قام حجة الاسلام محمد باقر المهري في تأسيس " التجمع الاسلامي الكويتي " (٧١) . لقد ساهمت المواقف التي اتخذها الشيعة من الاحتلال العراقي للكويت في تجسيد الوحدة الوطنية بين فئات الشعب الكويتي .

الوضع السياسي للشيعة بعد التحرير :

بعد تحرير الكويت في السادس والعشرين من فبراير ١٩٩١ على يد قوات التحالف ظهرت في الساحة الكويتية ظاهرة التجمعات السياسية العلنية ، ويعتبر الاعلان عن هوية هذه التجمعات وافصاح بعضها عن برامجها السياسية والتوقيع على بيانات سياسية علنية نقلة نوعية في تطور عمل واساليب القوى السياسية في الكويت التي اتسم عملها التنظيمي بالسرية منذ الخمسينات من هذا القرن (٧٢) . وساعد على هذا التطور المناخ السياسي الذي افرزته حرب تحرير الكويت ، وكذلك الدور الذي قامت به بعض القوى السياسية في انخراطها في المقاومة المدنية واحيانا العسكرية في تصديها لقوات الاحتلال العراقي ، وضعف السلطة السياسية بعد التحرير .

في ظل هذا المناخ السياسي الجديد انبثق " الائتلاف الاسلامي الوطني " كاطار سياسي يضم في صفوفه القوى السياسية والاجتماعية والدينية الشيعية على اختلاف توجهاتها السياسية . يضم " الائتلاف الاسلامي الوطني " في صفوفه جماعة " الجمعية الثقافية الاجتماعية " والشخصيات الشيعية المستقلة ، وممثلي مساجد الشيعة في الكويت (٧٣) . ومن اهم شروط العضوية للانضمام للائتلاف ان يمثل المنضم الى هذا الائتلاف نفسه وفكره الخاص به ، لا المجموعة التي ينتمي اليها سياسيا فالعضو الذي ينضم الى " الائتلاف الاسلامي الوطني " لا يعبر بالضرورة عن انتمائه الي " حزب الله – الكويت " أو " جمعية الثقافة الاجتماعية " بل عن افكاره الخاصة به ، وذلك لضمان عدم تشتت الجهود وضمها في اطار وطني دون اى امتداد خارجي (٧٤) .

اما العناصر المتشددة من " حزب الله – الكويت " فقد ظلت بعيدة عن " الائتلاف الاسلامي الوطني " على اساس ان " حزب الله – الكويت " يرفض العمل على الساحة السياسية ويعتبر الحزب نفسه الاكثر فاعلية في الوسط الشيعي في الكويت ويصر على اداء دوره وفق المنهج الثوري،

---

٧١ – بيان حزب الله – الكويت منشور في مجلة النصر ، السنة الثالثة العدد ٢٤ ، رجب ، شعبان ١٤١١ هـ .

٧٢ – شهدت الساحة الكويتية بعد تحرير الكويت ظهور سبع تجمعات سياسية وهم :

– " المنبر الديمقراطي الكويتي " وهو عبارة عن تحالف سياسي يضم القوى اليسارية والقومية مثل " حركة التقدميين الديمقراطيين " ، " حزب اتحاد الشعب " ، " التجمع الوطني " ومجموعة من الشخصيات الوطنية المستقلة .

– الحركة الدستورية الاسلامية (جماعة الاخوان المسلمين)

– " تكتل النواب " ويضم نواب مجلس ١٩٨٥ المنحل بزعامة رئيس مجلس الامة الحالي احمد السعدون .

– التجمع الاسلامي الشعبي (جماعة السلف)

– " المستقلون " ويضم مجموعة من الوزراء السابقين .

– التجمع الدستوري ويضم مجموعة من التجار اعضاء في غرفة التجارة والصناعة .

– الائتلاف الاسلامي الوطني ، ويضم القوى السياسية الشيعية ولمزيد من الاطلاع حول التجمعات السياسية في الكويت انظر :

– د . فلاح المديرس ، التجمعات السياسية الكويتية (مرحلة ما بعد التحرير) ، السياسة الدولية العدد ١١٤ ، اكتوبر ١٩٩٣ ص ٥٢ الى ٧٣ .

٧٣ – ابرز مؤسسي الائتلاف الاسلامي الوطني السيد عدنان عبد الصمد ، الدكتور ناصر صرخوه ، والتاجر عبد الوهاب الوزان الذي كسب تأييد الشيعة والسنة من خلال الدور الذي لعبه اثناء الاحتلال عندما فتح مخازنه التجارية والتي تحتوي على المواد الغذائية وتوزيعها على الشيعة والسنة ، عبد العزيز محمود بوشهري من الشيعة غير المنتسبين سياسيا .

٧٤ – مقابلة مع عبد الوهاب الوزان ، احد مؤسسي الائتلاف الاسلامي الوطني ، الكويت في اكتوبر ١٩٩٢ .

الا ان " حزب الله – الكويت " يرى ان " الائتلاف الاسلامى الوطنى " يمثل الشيعة ككل من حيث المجموع ، وعلى الرغم من هذا الموقف المتشدد الذى اتخذه " حزب الله – الكويت " من " الائتلاف الاسلامى الوطنى " الا ان الحزب يتعاطف مع بعض مؤسسى الائتلاف وينظر اليهم بعين الرضى وان كان لا يتفق معهم سياسيا (٧٥) وينفى " الائتلاف الاسلامى الوطنى " ان يكون له اى علاقات او ارتباط بتنظيم خارجى من الناحية التنظيمية الا ان " الائتلاف الوطنى الاسلامى " لم يعلن هذا النفى بشكل رسمى ، وان كان الائتلاف يؤكد على الارتباط الفكرى الدينى مع الشيعة فى الخارج (٧٦) . ان اشتراك الشيعة بشكل رسمى مع القوى السياسية الاخرى فى الكويت بعد التحرير مباشرة يمثل مؤشرا قويا على التقارب الذى حدث بين السنة والشيعة فى ظل فترة الاحتلال العراقى للكويت . وقد حدث هذا التقارب حتى قبل " تأسيس الائتلاف الاسلامى الوطنى " بعدة اشهر عندما شارك عدد من المواطنين الشيعة فى التوقيع علي بيان " رؤية مستقبلية لبناء الكويت " الصادر فى ١٣ مارس ١٩٩١ والذى صدر داخل الكويت المحررة ، ووقع على هذا البيان عدد من المواطنين يمثلون جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من مثقفين واكاديميين وتجار وقيادات عمالية وطلابية . وفى منتصف ديسمبر لعام ١٩٩١ انضم " الائتلاف الاسلامى الوطنى " الى " اللجنة الدائمة لقيادة العمل الشعبى " والتى تضم ممثلى القوى السياسية على اختلاف اتجاهاتها الدينية والسياسية وقد تبنت هذه اللجنة المبادىء الواردة فى بيان " رؤية مستقبلية لبناء الكويت " فى ٣١ مارس١٩٩١ ، ويمثل هذا البيان الارضية المشتركة التي اتفقت عليها جميع القوى السياسية فى الكويت وهو بمثابة برنامج مرحلى يوجه تحرك القوى السياسية فى الكويت ورؤية مستقبلية لبناء الكويت الجديدة

يتمثل بيان " الرؤية المستقبلية لبناء الكويت " فى التأكيد على المشاركة الشعبية وتوطيد الممارسات والحقوق الدستورية والتمسك التام بالدستور ومذكرته التفسيرية وتحديد موعد لانتخابات حرة ونزيهه للفصل التشريعى السابع والعمل على اصلاح السلطة التنفيذية واستقلال السلطة القضائية (٧٧)

وعلى الرغم من ان الائتلاف الاسلامى الوطنى يلتقى مع القوى السياسية فى القضايا التى تتعلق بالدستور والحريات العامة الا انه يتعارض مع القوى السياسية الدينية مثل " الحركة الدستورية الاسلامية " (الاخوان المسلمون) و " التجمع الاسلامى الشعبى " (جماعة السلف) فيما يتعلق بتعديل المادة الثانية من الدستور والتى تنص على ان الشريعة الاسلامية مصدر رئيسى للتشريع وكذلك تتقاطع المفاهيم الشيعية مع مفاهيم التنظيمات السياسية الدينية فيما يتعلق بالمسائل الفقهية وبعض القضايا الاقتصادية (المواريث والخمس) واعطاء المرأة حق الترشيح والانتخاب ومشروع القوى السياسية الدينية السنية فيما يتعلق بهيئة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر (٧٨) ويمكن القول ان " الائتلاف الاسلامى الوطنى " أقرب لتجمع " المنبر الديمقراطى الكويتى " ذى التوجه العلمانى خاصة وان المنبر يضم فى عضويته عناصر من الشيعة غير المتدينين ويحتل بعض اعضاء المنبر من الشيعة مراكز قيادية فى الهيئة التنفيذية لتجمع " المنبر الديمقراطى الكويتى " .

تنفيذا لقرارات مؤتمر جدة الشعبى الذي انعقد فى جدة فى الثالث عشر من اكتوبر ١٩٩٠ والذى أكد فى قراراته على العودة بالعمل بدستور ١٩٦٢ واجراء انتخابات عامة لانتخاب اعضاء لمجلس الامة بعد تحرير الكويت جرت اول انتخابات عامة فى الكويت المحررة فى الخامس من اكتوبر

---

٧٥ – مجلة النصر السنة الرابعة ، العدد ٢٨ ، ذو الحجة – محرم ١٤١٢ هـ .

٧٦ – رغم نفى اى علاقة تربط " الائتلاف الاسلامى الوطنى " مع التنظيمات السياسية الشيعية فى الخارج الا انه لم يعلن الائتلاف بشكل رسمى اى موقف تجاه حزب الله – الكويت و حزب الدعوة .

٧٧ – بيان " رؤية مستقبلية لبناء الكويت " ، ١٢ ديسمبر ١٩٩٠ .

٧٨ – يمكن التعرف على مواقف الشيعة تجاه مشروع " هيئة الامر بالمعروف والنهى عن المنكر " الذى تقدمت فيه الجماعات الاسلامية السنية والمتبنى من قبل " التجمع الاسلامى الشعبى " و " الحركة الدستورية الاسلامية " فى مجلس الامة . فقد ووجه هذا المشروع بالهجوم من قبل الشيعة ، واعلن الشيعة تخوفهم من اقرار هذا القانون من قبل مجلس الامة ووزعت منشورات داخل جامعة الكويت تهاجم هذا المشروع ووصفه بانه مشروع يصادر الحريات ويمارس ارهابا طائفيا دون مراعاة للوحدة الوطنية . ولمزيد من الاطلاع حول مواقف الشيعة من هذا المشروع انظر مثلا :

– رسالة الحرة ، نشرة تصدرها القائمة الحرة فى جامعة الكويت ، ٢٩ مارس ١٩٩٣ .
– مجلة رسالة الكويت ، العدد ٢٣ ، ١٧ ابريل ١٩٩٣ ، لندن .
– مجلة منبر الحرية ، العدد ٢٨ ، ابريل ١٩٩٣ ، لندن .
– مجلة النصر ، السنة الخامسة ، العدد ٣٣ ، ذو الحجة ١٤١٣ هـ .

عام ١٩٩٢ لانتخاب اعضاء لمجلس الامةالسابع ، وشارك " الائتلاف الاسلامي الوطني " في هذه الانتخابات باربعة مرشحين وفي نفس الوقت دعم الائتلاف بعض المرشحين الشيعة كما ترشح بعض الشيعة الليبراليين ، وبعض الشيعة المحسوبين على الاتجاه اليساري (٧٩) وبجانب هؤلاء اعلن عدد كبير من مرشحي الشيعة والمحسوبين على السلطة السياسية من اعضاء المجالس النيابية السابقة واعضاء المجلس الوطني ترشيح انفسهم .

اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز اثنين من مرشحي " الائتلاف " واثنين من المدعومين من " الائتلاف " (٨٠) وسقوط جميع اعضاء المجلس الوطني وجميع المرشحين الشيعة الموالين للحكومة وساهم " الائتلاف الاسلامي الوطني " في دعم مرشحي المنبر الديمقراطي الكويتي في الدوائر الانتخابية التي لا يوجد بها مرشحون للائتلاف او مرشحون مدعومون من " الائتلاف " بشكل رسمي .

بعد ظهور نتائج مجلس الامة السابع عقد جميع النواب المنتخبين اجتماعا غير رسمي بناء على الدعوة التي وجهها ممثل " التجمع الاسلامي الشعبي " جاسم العون في ديوانيته وتم الاتفاق على التنسيق بين مختلف الكتل النيابية والنواب المستقلين بشأن التشكيل الوزاري وانتخاب رئيس مجلس الامة الجديد وشارك " الائتلاف الاسلامي الوطني " وممثل المجموعة الليبرالية من الشيعة في هذا الاجتماع ، وكذلك في الاجتماعات اللاحقة التي عقدت في ديوانية النائب ناصر الصانع ، وتم انتخاب احمد السعدون رئيسا لمجلس الامة بشكل غير رسمي ، كما تم الاتفاق على تركيبة الوفد المؤلف من النواب لمفاوضة رئيس مجلس الوزراء المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة ، واسفرت هذه المفاوضات عن دخول ستة نواب الوزارة الجديدة يمثلون اغلب الكتل النيابية مثل علي البغلي المدعوم من " الائتلاف الاسلامي الوطني " على الرغم من ان التشكيل الوزاري الجديد تضمن وجوها تمثل التيار المحافظ من الشيعة من الموالين للسلطة مثل وزير المواصلات حاليا ، واتخذ " الائتلاف الاسلامي الوطني " منهج مهادنة السلطة السياسية مثل بقية التجمعات السياسية الاخرى ، كما يتجلى ذلك من خلال القبول بالحكومة الجديدة التي ضمت بعض الوزراء الذين كانوا يتولون تسيير الامور حتى الثاني من اغسطس عام ١٩٩٠ ، وكذلك بعدم التشدد في مواجهة الحكومة في القضايا الساخنة مثل المديونيات الصعبة وقضايا الاختلاسات من المال العام

الخاتمة :

ادت السياسة التي اتبعتها القوى السياسية من القوميين تجاه الشيعة سواء الشيعة من اصل ايراني او الشيعة العرب ، ادت الى خلق شرخ كبير بين الشيعة والسنة فاستبعاد الشيعة من التمثيل السياسي منذ العشرينات وحتى الخمسينات من هذا القرن ادى الى خلق شعور بعدم الرضى لدى الشيعة في الكويت وتبع ذلك الحملة العنصرية التي اضطلع بها تنظيم " حركة القوميين العرب " فرع الكويت طوال الخمسينات وحتى الستينات تجاه الكويتيين من اصل ايراني والذين يشكلون اغلبية الشيعة الكويتيين حيث لم تفرق " حركة القوميين العرب" بين المواطنين من اصل ايراني والهجرة المنظمة غير القانونية التي غذاها نظام الشاة في ايران ، مما ادى الى تأثر العمل الوطني في الكويت وبالتالي الى انعزال الشيعة عن المشاركة في العمل السياسي مع السنة . وقد ادى هذا الى نجاح العناصرالكويتية من اصول ايرانية باقناع الشيعة العرب من الكويتيين بأن الاهداف النهائية للسياسة العنصرية من قبل القوميين العرب في الكويت تهدف الى محاربة الشيعة وليس فقط مقاومة الهجرة غير القانونية التي تتدفق من ايران الى الكويت ، ولكن في نهاية الستينات بدأت حركة " القوميين العرب " فرع الكويت مراجعة مواقفها المتشددة من الهجرة الايرانية الى الكويت.

لقد استثمرت الاسرة الحاكمة في الكويت هذا الوضع لمصلحتها السياسية ووظفت الشيعة لخدمة مخططها لضرب المعارضة السياسية سواء عبر معارضة الشيعة للمجلس التشريعي في عام ١٩٣٨ او عبر المجالس الادارية المنتخبة والتي ظهرت في الثلاثينات والخمسينات ، وكذلك عبر التكتل الشيعي في المجالس النيابية التي شهدتها الكويت في الفترة من عام ١٩٦١ وحتى الثورة الاصولية في ايران عندما استلم الاصوليون السلطة بعد انهيار نظام الشاة .

انعكس التغيير الثوري في ايران على تحول في موازين القوى داخل المجتمع الشيعي في الكويت من الزعامة الشيعية التقليدية الموالية لأسرة آل الصباح الى التيار الشيعي الثوري المتأثر بالثورة الاصولية في ايران والذي يرفض الطريقة التي سارت عليها الزعامة التقليدية للشيعة في الكويت في دفاعها عن حقوق الشيعة ، كما عمقت الحرب العراقية الايرانية ارتباط الشيعة في الكويت بالثورة الاصولية في ايران وانعكس هذا الوضع بشكل خطير على

---

٧٩ – كان من ابرز مرشحي الائتلاف الاسلامي الوطني " السيد عدنان عبد الصمد ، الدكتور ناصر صرخوه ، الدكتور عبد الله جزاع ، وعبد الهادي الصالح كما اعلن الائتلاف عن دعم مجموعة من المرشحين الشيعة مثل عبد المحسن جمال ، وعلي البغلي .

٨٠ – استطاع اثنان من مرشحي الائتلاف في الوصول الى مجلس الامة وهما السيد عدنان عبد الصمد والدكتور ناصر صرخوة ، واثنان من المدعومين من قبل الائتلاف وهما عبد المحسن جمال وعلي البغلي .

تماسك الجبهه الداخلية والوحدة الوطنية ، وكان شعور شيعة الكويت بعدم الرضى عن دعم حكومة الكويت للنظام العراقي ووضع كافة الامكانيات تحت تصرف هذا النظام مما اتاح الفرصة للنظام الاصولي في ايران بتجنيد بعض الشيعة الكويتيين في منظمات ارهابية حيث سعت هذه المنظمات الى زعزعة الجبهة الداخلية مما خلق ردة من الجانب السني تمثلت بقيام بعض العناصر المتطرفة من الجماعات الدينية السنية بالاعتداء على مشروع بناء مسجد جديد للشيعة في منطقة بيان حيث قامت هذه العناصر بحرق المسجد (٨١) . واستمر هذا التوتر بين الشيعة والسنة حتى بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية ولم تخف حدة هذا التطور الا بعد الاحتلال العراقي للكويت في الثاني من اغسطس عام ١٩٩٠ حيث تجسدت الوحدة الوطنية بين الشيعة والسنة في مقاومة هذا الاحتلال .

على الرغم من مصادرة الحقوق السياسية للشيعة في الكويت منذ العشرينات من هذا القرن حتى عام ١٩٦١ والمواقف العنصرية التى اتخذتها القوى القومية تجاه الشيعة الكويتيين من اصول ايرانية ، الا ان الشيعة الكويتيين لم يعانوا من التمييز الاجتماعي مثلما يحدث للشيعة في بعض دول مجلس التعاون الخليجي فقد كفلت لهم الدولة منذ الاستقلال وحتى الوقت الحاضر الكثير من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية . على الصعيد الاجتماعي لا يوجد تمييز في الحرية المذهبية والمتمثلة في المحاكم الخاصة للشيعة وحق العبادة ونشر المطبوعات الخاصة بالمذهب الشيعي وبناء المساجد والحسينيات في مختلف مناطق الكويت وتحويل اموال الخمس الى المراجع الدينية في قم والنجف ، وعلى الصعيد السياسي افسح المجال للشيعة لتقلد اعلى المناصب القيادية فنجد منهم الوزراء ، ومنهم من اصبحوا سفراء ووكلاء ووزراء ويتولون عددا لا بأس به من مناصب قيادية سواء في سلك الشرطة او الجيش ، رئيس اركان الجيش الكويتي الحالي من الشيعة وهناك ممثلون للشيعة في جميع المجالس النيابية والمجالس البلدية . وعلى الصعيد الاقتصادى نجد عددا كبيرا من الشيعة من كبار التجار . وعلى الرغم من عدم وجود تفرقة واضحة تجاه الشيعة في الكويت الا انه من اجل المحافظة على الوحدة الوطنية وتنمية الشعور الوطني الذى تجسد في تلاحم الشيعة والسنة اثناء الاحتلال العراقي للكويت ولسد الطريق على الجماعات الطائفية المتطرفة في الجانبين الشيعي والسني يجب العمل على تحقيق التالي :

اولا : العمل من اجل تخفيف حدة الشعور بالظلم الاجتماعي الناتج من الاحساس بالتمييز الطائفي في مجال التوظيف الحكومي ، كما هو ملموس من خلال التعامل غير الرسمي .

ثانيا : احترام جميع المقدسات الدينية واماكن العبادة والشعائر الخاصة لكل الطوائف بما لا يتعارض وتطور المجتمع .

ثالثا : ضبط الجماعات الدينية السنية عناصرها المتشددة من الطرح الطائفي وتكفير الشيعة (٨٢) .

رابعا : محاربة الجماعات الطائفية المتطرفة داخل المجتمع الشيعي من قبل انصار الوحدة الوطنية من الشيعة .

خامسا : الوقوف في وجه المؤسسات الطائفية القائمة ومحاربة صحافتها وزعامتها المتسترة وراء الاطروحات الطائفية مهما كان مصدرها .

سادسا : عدم التمييز في المجال الاعلامي وعدم حرمان الشيعة من امتلاك امتيازات الصحف . فجميع امتيازات الصحف اليومية تملكها افراد من الطائفة السنية ولا توجد اى صحيفة يومية تعبر عن الشيعة في الكويت .

سابعا : فتح المجال امام الجميع لتسلم المناصب القيادية في الدولة بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية وان يكون المعيار لشغل هذه المناصب الكفاءة وليس الولاء السياسي وهي السياسة التي تتبعها الحكومة في شغل المناصب القيادية في مختلف مؤسسات الدولة ، دون نفي لحقيقة تعرض السنة ايضا لنفس الموضوع .

ثامنا : تعميق العمل المشترك بين القوى السياسية السنية والشيعية ، ومحاربة الانتخابات الفرعية التى تسعى اليها بعض الفئات الدينية المتعصبة والتى حدثت بشكل سافر في انتخابات مجلسي الامة الخامس والسادس في عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ على التوالي .

ان سوء حظ الكويت يتمثل في موقعها الجغرافي . حيث انها محاصرة جغرافيا بدول لها مصالح في توتير الجو الطائفي داخل المجتمع الكويتي بحكم تركيبتها السكانية . ومن هنا تنبع اهمية تعاون انصار الوحدة الوطنية من اجل الوقوف ضد الدعوات الطائفية التى تغذيها هذه الدول والتى تهدف من ورائها تأجيج حالة الصراع والانقسام الطائفي بين فئات الشعب الكويتي .

---

٨١ – نشرة الشبيبة ، واتحاد الشبيبة الديموقراطية في الكويت ، العدد ٥١ ، اكتوبر ١٩٨٣ ، وكذلك :

Lawson , op . cit . pp . 15 - 16 .

٨٢ – مثلما حدث عندما تحدث احد قيادى " التجمع الاسلامي الشعبي " في ندوة " مستجدات الفكر الاسلامي " التى اقيمت في الكويت تحت رعاية وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية مهاجما المذهب الشيعي مما خلق ردود فعل عند الجانب الشيعي ، ولمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع انظر " رسالة الحرة " ، مصدر سبق ذكره .

السيادة الوطنية فى ظل التغيرات العالمية

د. أحمد عبد الله

لاشك أن " السيادة الوطنية" (١) Am-bivalence كلمة كبيرة بالدلالة اللغوية . أما دلالتها الاستعمالية فتثير قدرا من التناقض الوجدانى فالتنظيم البشرى المسمى "الدولة" والذى صاحب " السيادة أو مالكها قد يكون مناطا للفخار الوطنى ، أو على الجملة " الوطنية " -Patriot-ism فتكون السيادة بذلك كلمة " مجيدة" لدى الخاضعين لها . لكنها بما أن الدولة هى أيضا الجهة المنوط بها فى ظل السيادة أن تستخدم " العنف " المشروع فى الإدارة المجتمعية ، فقد تكون السيادة أيضا كلمة " ثقيلة " على أسماع الناس خصوصا فى الدول القمعية وذات السلطة المشخصة .

وقد انتقلت البشرية من عصور الإمبراطوريات الكبرى إلى عصر الدولة الوطنية الحديثة من خلال عملية " تفكيك " تاريخية كان آخرها تفكيك الإمبراطورية العثمانية فى أوائل العشرينيات ثم تفكيك الإمبراطورية السوفيتية فى أوائل التسعينيات من القرن العشرين . وإذ جلست الدولة الوطنية فوق ركام الإمبراطورية ، بدت كما لو كانت نهاية التاريخ وأحاطتها هالات قدس الأقداس .

لكن مفهوم سيادة الدولة الوطنية ولد منذ البداية عاريا فى جوهره من المطلقية الظاهرية التى يتشح بها . فالمعاهدات الدولية التى نظمت مترتبات تفكيك الإمبراطوريات رسمت مبكرا رتوش النسبية على وجه السيادة الوطنية . وكذا فعلت غيرها من المعاهدات متعددة الأطراف إلى أن قنن أمر " نسبية السيادة " فى إطار المنظمات الدولية مثل " عصبة الأمم " و " الأمم المتحدة " . وبذا بقيت كلمة "كاملة السيادة" توكيدا لغويا لمفهوم يتآكل تدريجيا فى البيئة الدولية .وبينما كانت جمهرة دول العالم الثالث حديثة الاستقلال تحصل على "وثيقة" كونها دولا مستقلة كاملة السيادة ، كانت فى نفس اللحظة تسلم طواعية قدرا من سيادتها وهى توقع "وثيقة" أخرى تطلب فيها عضوية المنظمات الدولية . ولم يختلف الأمر فيما إذا كانت هذه الدول قد حصلت على استقلالها دفعة واحدة أو على مراحل . ففى الحالتين كان ثمن عضوية المجتمع الدولى المنظم مدفوعا من سيادتها .

ويذكر المصريون أنه فى نفس سنوات الفورة الوطنية الممهدة للمرحلة الأولى من استقلال مصر (١٩١٩-١٩٢٢) كانت " منظمة العمل الدولية تتأسس وتصوغ معاهدات دولية وقعت عليها الحكومة المصرية ومازالت تسبب لها حتى اللحظة (١٩٩٤) مشاكل متعلقة بقوانين العمل المحلية . وحين أحرزت مصر خطوة أخرى على طريق اكتمال سيادتها من خلال معاهدة ١٩٣٦ كانت عملية "المقاصة" تتواصل من خلال اشتمال بنود المعاهدة على انضمام مصر لعصبة الأمم .على أن الأهم من التقنين والتنظيم الدولى فى مجال تآكل السيادة الوطنية هو " ميزان القوى " الدولى بمعانيه الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية . فالفارق منطقى بين من يتلقى المعونات ومن يعطيها ، وبين من يستورد سلعا استراتيجية ومن يصدرها ... الخ . وهو وضع نجده مقننا فى حالة العضوية الدائمة بمجلس الأمن الدولى . لكن الأهم من ذلك أنه يتخلل كل مظاهر الحياة الدولية والتعامل بين الدول خصوصا فى الأطر الثنائية .

إن التساوى فى السيادة بين الدول سواء فى عضوية الجمعية العامة للأمم المتحدة أم فى بروتوكولات التعامل فيما بينها هو مسألة تتعلق بالشكل والمظهر أكثر مما تتعلق بجوهر العلاقات الدولية القائمة على موازين القوى . ومن هنا تختلف سيادة دولة عن أخرى من الناحية العملية فى المضمار الدولى . والدول الضعيفة فى هذا المضمار ليس شرطا أن تكون ضعيفة بنفس الدرجة داخل حدودها الإقليمية ومع مواطنيها .

بل الأرجح أن ينطبق عليها المثل القائل :" أسد على وفى الحروب نعامة " !

إن مجرد وجود الدولة الوطنية فى الإطار المعاصر للحياة الدولية إنما يؤثر فى سيادتها بالنقصان منذ البداية . وحتى الدول التى ارتأت العزلة عن بقية العالم – مثل نموذج ألبانيا الفريد حتى زمن قريب – بقيت فى اللاشعور راغبة فى التواصل مع الآخرين وهى تدافع عن سيادتها المطلقة . ومن الطريف أن معتزلة ألبانيا كانوا يسكبون كل يوم فى آذان البشرية مفردات خطابهم الستالينى عبر موجات الأثير ! ، ثم انتهى الأمر بالمشهد الدرامى لركاب القوارب الألبان الباحثين عن الملاذ فى ايطاليا القريبة !.

ومن المهم توضيح أن السيادة الوطنية لا تتأثر فقط بالبيئة الدولية ، وإنما تؤثر فيها أيضا . فمحتوى السيادة – وهو غير فحواها القانونى– هو شرعية نظم الحكم والإيديولوجية التى تطبقها باستخدام الصولجان القانونى للسيادة . والتغيرات التى تطرأ على أوضاع الشرعية والإيديولوجية ونظم الحكم على وجه الإجمال إنما تنتقل تأثيراتها من المحلى إلى الاقليمى إلى العالمى . ويتم ذلك بدرجات متفاوتة حسب الحالة ومقدار تفاعل الوضع المحلى مع الأوضاع والتغيرات العالمية .

ولننظر مثلا إلى أهمية التغيرات التى عرفتها دول مثل بولندا وأفغانستان منذ مطلع الثمانينات وتمهيدها لعملية تفكيك الإمبراطورية السوفيتية . أو فلننظر لما دشنته الحالتان الإيرانية والجزائرية من توتر فى العلاقة بين الغرب والعالم الإسلامى ساهم فكريا فى صياغة مفهوم "صراع الحضارات" (صمويل هنتنجتون) وقد يساهم عمليا فيما هو أخطر ، بدلالة المؤشرات المبكرة لحرب الخليج .

وتشير تلك الحرب الأخيرة إلى أهمية المستوى الوسيط فى تفاعل التغير المحلى مع التغير العالمى . ويقصد بذلك المستوى الإقليمى الواقع ما بين الإثنين (٢) . فتحرك محلى معين بقرار سيادى من سلطة دولة وطنية (مثل قرار العراق بغزو الكويت) قد يؤدى لقلب المنضدة الإقليمية ويستنفر القوى الدولية لإعادة ترتيب المنضدة أو استبدالها بأخرى تحفظ لها مصالحها(٣). كذلك فإن تبدل ميزان القوى العالمى إنما يطرح مخططات جديدة بشأن مختلف الأقاليم الإستراتيجية فى العالم من شبه الجزيرة العربية إلى شبه الجزيرة الكورية . وهذا بدوره يفرض نفسه على الأوضاع المحلية للدولة الوطنية المنتمية للإقليم المعنى . وسواء تم المساس بسيادة الدولة الوطنية من خلف سور الإقليم الذى تقع فيه أو مباشرة من الفضاء الدولى ، فهى فى جميع الأحوال ليست فى مأمن بل هى عرضة دائما للمناوشة بل والمصارعة ولما كانت المصارعة الدولية مثل المصارعة الرومانية " لعبة القوة " فإن لها بالتالى " قواعدها " وإذا أصبحت القواعد أقل صرامة نكون قد دخلنا فى دائرة " المصارعة الحرة " الأكثر قسوة ، حتى إذا كادت القواعد أن تتلاشى نكون فى الطريق إلى عالم الغاب أو "المصارعة الوحشية" . وتتعايش أنواع المصارعة الثلاثة فى عالمنا المعاصر وهو بصدد الانتقال من نظام القطبية الثنائية الأمريكى – الروسى إلى نظام جديد تتضح معالم اضطرابه Volatile بأكثر مما يتضح رسمه وكسمه للعين الناظرة .

وعبر الحقبة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى ما يقرب من نصف قرن من الزمان احتفظ النظام الدولى بنوع من " التوازن الحقبى " الذى دارت الصراعات البشرية فى حدوده . لقد حمل ثور التوازن الكرة الأرضية على قرنيه وإن بقى الحمل ثقيلا والتوازن حرجا . وإذ تضعضع القرن الروسى بدت الكرة محمولة على القرن الأمريكى وحده ليصبح الوضع أكثر حرجا . وهو الوضع الذى يتصوره البعض فى سذاجة نظاما عالميا أحادى القطبية . بينما هو بطبائع الأشياء حالة مؤقتة لا نظاما مستقرا . وحتى تأتى الموازين المتأرجحة بتوازن حقبى جديد ، ستستمر حالة الاضطراب والتغيرات السريعة التى يشهدها العالم اليوم . لقد سقط العالم القديم ، أما العالم الجديد فمازال قيد التشكل .

والدلالة الأعمق لسقوط النظام القديم لا تقع فى مجال الإيديولوجيا -أى سقوط إحدى الإيديولوجيتين السائدتين- وإنما هى تقع بالأحرى فى مجالات الجيولوجيا والسيكولوجيا والتكنولوجيا . ولكل من التغيرات الحادثة فى هذه المجالات على سيادة الدول الوطنية التى زادت عددا بعد تفكك الإمبراطورية السوفيتية .

إن المسألة المحورية فى سقوط الإمبراطورية السوفيتية ليست هى سقوط الإيديولوجية الاشتراكية (التى ستستمر جوهريا بصياغات مختلفة) وإنما هى تغير الجيولوجيا السياسية الناجمة عن تفتت هذه الإمبراطورية الكبيرة إلى شظايا صغيرة بجانب الكتلة الروسية الضخمة . فستظل الشظايا تبحث عن مجال لتدعيم ضعفها سواء أئتلفت إقليميا فيما بينها أم التفت حول قطب إقليمى مثل تركيا أو إيران أو روسيا مرة أخرى طوعا . وستدفع ثمن ذلك من سيادتها الوطنية الهشة . أما روسيا المضطربة فسيظل فريق من أهلها يبحث عن تعويض لتآكل سيادتها إزاء الغرب بأكل قدر من سيادة الجيران . ونتائج الانتخابات الروسية تشير إلى جدية نمو النزعة التوسعية فى كبرى الأمم الأوربية . وشراسة العملية العسكرية الروسية فى جمهورية الشيشان تقدم مؤشرا مماثلا . أما دول العالم الثالث ذات النزعة الاشتراكية والتى كانت ترهن جزءا من سيادتها الوطنية لدى الاتحاد السوفيتى فى خضم معاركها مع الغرب، فلم تتحرر وتسترد القسط المرهون من سيادتها بقدر ما غيرت المرابى وارتمت بفجاجة فى أحضان الغرب .

ويقودنا ذلك إلى تغيرات السيكولوجيا الحادثة فى هذه الدول عقب سقوط الاتحاد السوفيتى . فباستثناء جيوب المقاومة (والمنقسمة بدورها إلى جيوب جامدة وجيوب مجددة من الناحية الفكرية) اتجهت الصفوة السياسية فى الدول

التابعة إلى التعلق الطفولى بأهداب الغرب ، بدرجة جعلت السيادة الوطنية فكرا وممارسة أمرا مشكوكا فى وجوده من الأصل داخل منظومتها العقائدية والسلوكية . وعلى أرضية سيكولوجيا التسليم الطوعي راحت هذه الصفوة تبرر وتفلسف خضوعها للهيمنة الأمريكية بخطاب - تنظيرى أو غوغائى - فحواه أن " الأمريكان أسياد العالم " (كانت الريادة للرئيس السادات الذى قال " أنا لا أحارب أمريكا "). إن سقوط إمبراطورية " الحتمية التاريخية " قد قدم ذخيرة جاهزة لتبرير الموقف " اللاتاريخي " للصفوة التابعة فى دول العالم الثالث ، تلك الصفوة التى جعلت مجرد الحديث عن "السيادة الوطنية" أضحوكة ومثارا للسخرية ! .

ولئن مثل السبق الغربى فى مجال التكنولوجيا تمهيدا للإسقاط الأخير لإمبراطورية الحتمية التاريخية(٤) ، فقد مثل هذا السبق أساسا لولوج الأمم إلى العالم الجديد وهو بعد قيد التشكيل . وربما كانت طلقة البداية فى السباق الجديد هى تلك التكنولوجيا التى استخدمت فى تدمير "بغداد" والتى مثلت فى نفس الوقت طلقة إنذار لعالم بغداد ، أى عالم المتمردين على الهيمنة الغربية . وكان المفترض أن تستخدم هذه التكنولوجيا فى تدمير وإنذار عالم "برلين " (الشرقية) من المتمردين السابقين .

ومن هذا المدخل أصبحت كلمة "التكنولوجيا" عفريتا يتم به تخويف دول السيادة الهشة التى تعاودت تمرير الأمر لمواطنيها صراحة أو مواربة بالحديث عن نقل التكنولوجيا(٥) . ولقد أصبحت السيادة الوطنية هدفا هشا فى مرمى نيران التكنولوجيا ، وصارت بذلك مفرغة من أى محتوى معنوى أو قيمة راسخة . لقد ذهبت أيام عبدالقادر الجزائرى وعمر المختار ، فالبقاء للأعلى تقنية وإن كان أدنى قيمة ! .

ولما كان ملاك التكنولوجيا هم أيضا ملاك السوق والقسط الأعظم من عوامل الإنتاج (وما يعوزهم يقدرون على إحضاره بالتكنولوجيا الحربية كما حدث لنفط الخليج) فلم يعد الأمر مجرد تحديد جرعات ونوعيات التكنولوجيا التى تحصل عليها دول السيادة الهشة ، وإنما أيضا تحديد النظم الاقتصادية الكلية لهذه الدول وقواعد إدارة أسواقها . ومن هنا الحديث - والفعل - المتواتر بقوة هذه الأيام حول الخصخصة، والتكييف الهيكلى ، والتحرير... الخ . وقد تدعم هذا الاتجاه بالتوجيهات القادمة من نادى الأغنياء (الجات GATT) لتحرير المزيد من تجارة الخدمات(٦) .

ويبدو الأمر طريفا فى حالة أحدث الدول الوطنية المستقلة (شظايا الاتحاد السوفيتى) التى لم تكد تستقل وتتسلم صك الحق الثلاثى فى "العلم والنشيد والمقعد الدولى" حتى سلمت من فورها الحق الثلاثى فى تحديد " نظام الملكية ، ونظام إدارة السوق ، ونظام التجارة". أى أن ما أخذته من سيادة سياسية قد دفعت ثمنه فورا من سيادتها الاقتصادي والحرية الاقتصادية اللامتناهية التى تحبذها القوى المتنفذة فى الاقتصاد العالمى تفترض أيضا تحبيذ صنوها الحرية السياسية . وهو أمر تدفع إليه بالفعل نفس القوى . لكن قوة الدفع تختلف . فبينما الضغط شديد على الدول الوطنية فى اتجاه الخصخصة والتحرير الاقتصادى ، فهو أقل كثيرا فى حالة الدفع نحو الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. وهو يختلف من حالة إلى حالة ، بحيث لا يزيد فى بعض الحالات عن مجرد الهمس فى الآذان . بل قد يتطور من زمن إلى زمن فى الحالة الواحدة . فالذين لم يلتفتوا كثيرا لاستخدام صدام حسين للأسلحة الكيماوية ضد شعبه الكردى فى مرحلة سابقة أصبحوا يلتفتون لكل ما يفعل فى مرحلة لاحقة ، باعتبارات الصدام العسكرى معه لا بالاعتبار المبدئى للدفاع عن حقوق الإنسان .

إن قضية حقوق الإنسان تستأثر بالدرجة الأعلى من الضجيج القادم من ناحية الغرب تعليقا على أوضاع النظم السياسية فى الدول الوطنية بالعالم الثالث (والعالم الشيوعى سابقا) . على أن الضجيج - وإن أثر أحيانا على طغاة العالم الثالث - لا يمثل دائما ضغطا حقيقيا . لأن بيت القصيد بالنسبة للغرب هو ضمان مصالحه الاقتصادية والاستراتيجية فى الدول الأخرى(٧) ، ولو على يد حكام طغاة قد يصعب ترشيدهم (بل قد يستلزم الأمر التستر على فسادهم المعروف للدوائر الغربية). وكلما كان الحاكم المعنى مناوئا - أو مناوشا فقط - للمصالح الغربية كلما تعرض لانتقاد انتهاكات حقوق الإنسان فى بلاده . وبرغم هذه الذرائعية تضطر القوى المعارضة فى هذه البلدان للترحيب بأى قدر من الضغط الغربى لتحسين أوضاع حقوق الإنسان المنتهكة بمقادير من الهمجية ، حتى لو كان فى ذلك مظهر أو جوهر التدخل فى الشؤون الداخلية للدولة الوطنية المستقلة . ويشمل ذلك الدعم المادى والمعنوى لمنظمات حقوق الإنسان المحلية، بما قد يثير حفيظة السلطات المحلية بل وبما قد يثير الصراع الفكرى داخل هذه المنظمات نفسها حول حدود التعامل مع الخارج(٨) . والصراع الفكرى على أى حال مثار على نطاق أوسع من قضية حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان(٩) . فهو مثار على نطاق النظام السياسى فى الدولة الوطنية المستقلة ومدى تأثره - وتأثر سيادتها - بالمؤثرات والتغيرات القادمة عبر الحدود . فالمفاهيم المطروحة حول "الليبرالية" و"المجتمع المدنى" إنما تطرح صياغة للنظام السياسى الكلى يفترض فيها تجسيد الديمقراطية(١٠) . وفحوى الأمر أن يكون النظام السياسى "هنا" صورة - كربونية أو تقريبية - من النظام السياسى "هناك" .أى إذابة الحواجز بين الشرق والغرب ، وبين العالم الغنى والعالم الفقير أو العالم المتقدم والعالم النامى . وهذه بالطبع مسألة صعبة فى ظل اختلاف التطور التاريخى للطرفين على الصعيدين الاقتصادى والسياسى . لكن الأهم هو صعوبتها فى ظل الاختلافات الثقافية . هذا مع الإقرار بأن الاختلافات الثقافية الموضوعية إنما يساء استخدامها ذاتيا لتبرير طغيان الحكام المحليين وإهدارهم لحريات مواطنيهم أفرادا وجماعات .

إن الاختلافات الثقافية هى الصخرة المحلية التى تتحطم عليها المؤثرات الخارجية ، وهى تتبلور على وجه الإجمال فى مسألة "الهوية" ولم تعد الدولة الوطنية بالحدود الإقليمية

لسيادتها مستودعا للهوية بحد ذاتها ، فلم تعد حدود الهوية متطابقة مع حدود الدولة الوطنية . إذ تفرض مسألة الهوية نفسها من زاويتين مختلفتين . زاوية "تكبيرية" تجعل للهوية أبعادا أممية أو عابرة للحدود مثلما هو الحال بالنسبة للهوية الإسلامية . وزاوية "تصغيرية" تربط الهوية بانتماء ذرى لجماعة عرقية قد تكون متناهية فى الصغر كما هو الحال بالنسبة لبعض الانتماءات القبلية فى القارة الإفريقية . وفى هذا السياق يتعرض الانتماء الوطنى - ومعه السيادة الوطنية - لتحديات حقيقية . ويبلغ الأمر مستوى المأساة حين تنتشر الحروب الأهلية والإقليمية حول مشكلة أو ذريعة الهوية على «اتساع المسافة فيما بين البوسنة وبوروندى بل وعلى اتساع العالم كله (١١) .

وكما هو معلوم فإن الدفاع عن الهوية يتخذ شكل الحركات السياسية التى تختلط لديها الدعوة بالادعاء ، والثقافى بالسياسى ، والدينى بالدنيوى ، والسلمى بالعنيف ، ما إلى ذلك من أبعاد تفرض تحديات على السلطات المحلية وتطرح إشكالية نوعية وشرعية النظم السياسية للدول الوطنية على بساط البحث . وحين تكون لهذه الحركات وشائج أو عواطف خارج الحدود - كما هو الأمر فى العادة- فإن مسألة السيادة الوطنية نفسها تكون محلا للبحث . ولا يقتصر التحدى بالطبع على الحركات السياسية ذات الأبعاد الأممية ، وإنما هو يشمل كذلك كل التكوينات العابرة للحدود والقارات مثل عصابات الإجرام وتجارة المخدرات. ولننظر مثلا إلى التحدى الذى تتعرض له السيادة الوطنية لدولة مثل كولومبيا، سواء من عصابات المخدرات ذات المناطق المحررة داخل الحدود أم من التدخل الأمريكى من خارج الحدود لمواجهة المخدرات المصدرة إلى الولايات المتحدة فى منبعها الكولومبى .

ولقد أصبحت مسألة الحدود نفسها -قدس أقداس الوطنية والسيادة الوطنية - موضعا للتحدى فى العالم المعاصر ، حتى أنها تكاد أن تصبح حقيقة جغرافية أكثر منها حقيقة سياسية وإنسانية . ففى كثير من الحالات أصبحت الحدود مناطق اتصال لا مناطق انفصال (١٢) ، وذلك بسبب الحقائق الإنسانية التى تجعل صلة القربى - العرقية أو الثقافية - جامعة للناس على الجانبين . وإذ تفرض الاستحكامات العسكرية والسياسية ضد الحقائق الإنسانية ، يصبح الأمر مسخا كاريكاتوريا على النحو الذى صوره الفنان دريد لحام فى فيلم "الحدود".

وفى بعض الحالات تفرض الاتفاقات السياسية قدرا من الانفتاح الحدودى بل وتقنن السيادة المنقوصة قرب المناطق الحدودية (مثلا وضع سيناء المصرية بالنسبة للسياحة الإسرائيلية ومقدار حضور الجيش المصرى فيها) .

على أن التحدى الأكبر الذى يجعل الحدود "ملغاة" تقريبا هو تحدى وسائل الإعلام الدولية المتنقلة عبر موجات الهواء أو الهابطة من سماء الأقمار الصناعية . وهو التحدى الذى تلتقى عنده شبكة إشكاليات التكنولوجيا والإيديولوجيا ، العالمية والخصوصية ، الثقافية والسياسية ... الخ . ولا يتعلق الأمر هنا بالنخبة الحاكمة أو المعارضة فى الدول الوطنية المستقلة . وإنما هو يتعلق بعموم الناس الذين يتفرج أكثرهم على المسلسل الأمريكى "الجرئ والجميلات" أو الذين يتفرغ أكثرهم للتسلية الليلية بما تجود به الأطباق الهوائية(١٣) . إن التحدى المطروح على الهوية والسيادة الوطنية معا يكون هنا أكثر عمقا وشمولا ولا يفيد فى مواجهته طعن الهواء بسيف دون كيشوت !! .

إن التغيرات العالمية - الهوائية والأرضية - إنما تفرض نفسها بالفعل على السيادة الوطنية للدولة المفترض أنها مستقلة وكاملة السيادة . وبعض التغيرات لا مهرب من استيعابه وهضمه ولو على طريقة "بيدى لا بيد عمرو" . لكن ليس ثمة حتمية للخضوع لكل التغيرات واستسهال تبرير كل أشكال المهانة الوطنية والقومية بأنها تعامل مرن مع المتغيرات . فالمتغيرات لا تبيح المحظورات . ومفهوم السيادة الوطنية - الذى ولد نسبيا من الأصل- يلزم الحفاظ عليه وعدم إلقائه فى سلة المهملات . لكن يلزم مع ذلك اجتهاد فكرى كاف لحسن صياغة التعريفات والمقاصد وبالتالى الواجبات والمسئوليات - بل والتضحيات - اللازمة للحفاظ على السيادة الوطنية القادرة فى نفس الوقت على التعامل مع - بل والتأثير فى - التغيرات العالمية .

ويبقى أن موضوع سيادة الدولة الوطنية إنما يحمل وزنا خاصا فى الحالة المصرية . ذلك أننا هنا بصدد الحديث عن أقدم أمة فى التاريخ البشرى ، أمة كانت للدولة التى انتظمتها - فى حدودها الإقليمية الثابتة نسبيا - ملامح الدولة الوطنية وسيادة الدولة الوطنية قبل أن تعرف البشرية هذه الظاهرة الحديثة بأعوام ألفية . وقد احتفظت الثقافة المصرية -بثنائيتها الدينية- بعراقة تاريخية لأمة تشعر بالوحدة والتجانس لدرجة جعلت الغزوات الأجنبية الطويلة لها تمر كحلم ليلة صيف . وحين أصبحت مصر مسلمة فى أغلبها وعربية كلها ظل أهلها على شعور الصرح المتميز فى الإطار العربى الإسلامى . أما الاستعمار الأوروبى لها فقد مر كنتوء فى تاريخها، ولم يكن استقلالها الإسمى فى ١٩٢٢ منشئا لدولة بقدر ما كان مقررا لواقع تاريخى عريق .

وقد ارتبطت الدولة المصرية العريقة بألوهية الحاكم وكهانة جهاز الحكم . وشئ من هذه الروح ما زال باقيا معنا حتى اليوم ، إلى درجة أن المرادفة بين الحاكم والوطن تعد أمرا مقبولا . أما مسألة أن الحاكم هو الدولة فمسألة مفروغ منها فى مصر قبل أن يقول أحد ملوك فرنسا " أنا الدولة" . وقد دأب حكام مصر المحدثون على اعتبار أن الخلاف فى الرأى معهم يعد بمثابة مروق على الوطن نفسه (" إنهم يهاجمون مصر" - هكذا قال السادات عن خصومه المصريين) .

وإذ يحلو للمصريين المفاخرة بعراقتهم الحضارية فمن الضرورى لهم مع ذلك تقدير أن الفارق بين العراقة ، والعتاقة خيط رفيع . فالدولة المصرية تحتاج تحديثا

واسعا يمتد ما بين تقنية إدارة البيروقراطية الحكومية وأسلوب التعبير السياسى عن الإرادة الشعبية . وعلى رأى بنود التحديث يأتى بندان : ضبط الحاكم مثل ضبط النهر (بتعبير جمال حمدان) ، وتنظيف جهاز الحكم من الأيدى غير النظيفة . أى بعبارة أخرى الديمقراطية والفعالية . وإذا لم تحسن مصر السير على هذا الطريق فإن سيادتها الوطنية - الأعرق فى التاريخ البشرى - ستكون فى مهب الريح باعتبارها دولة متضخمة سكانيا ، ومتراجعة إنتاجيا ، ومتلقية للمعونات، وفوق ذلك تحمل أعباء استراتيجية هائلة فى إقليمها . ومن إقليمها - لا من العالم الواسع وحسب - تأتى بعض التغيرات المؤثرة على سيادتها الوطنية بل ومكانتها المعنوية . فالرياح القادمة من الخليج قد أطالت انحناء مصر ، وبعد ما قدمت من تنازلات الفكر والسياسة ، فى الثقافة والفن ، لم يعد أمامها أن تتنازل عن المزيد سوى الورقة الأخيرة من السيادة الوطنية . فإن فعلت ستصبح كلها تمثالا فرعونيا محنيا ... قد لا يجد حتى سائحا شجاعا يزوره ، لئلا تصيبه القنابل الإرهابية المتفجرة على أنقاض الدولة الوطنية .. ذات السيادة !

الهوامش :

(١) انظر : موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت ، ١٩٩٤ ، الجزء الأول ، ص ٧٩٨ . وتستخدم الموسوعة كلمة " السيادة القومية " بينما نفضل كلمة " الوطنية " مبقين على كلمة "القومية" للدلالة على الإطار العربى الأشمل من الدول الوطنية العربية المفرد .

(٢) انظر : محمد محمود الإمام ، الكوكبية والإقليمية والقومية ، الأهرام، ١٩٩٤/٢/١٦ .

(٣) حول حرب الخليج انظر مثلا : عبد العليم محمد ، حرب الخليج - حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق ، بيروت ، ١٩٩٣ . وانظر للكاتب : ثلاثيات حرب الخليج الثانية - رؤية من الجيل الذى سيدفع الثمن ، الدار العربية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

(٤) انظر : العمل المبكر :

(٥) انظر على سبيل المثال : منتدى الفكر العربى ، التكنولوجيا المتقدمة وفرصة العرب الدخول فى مضمارها ، عمان ، ١٩٨٦ . وكذلك: حسام عيسى ، نقل التكنولوجيا -دراسة فى الآليات القانونية للتبعية الدولية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٦) انظر : تقرير الدكتور خلاف عبدالجابر المرفق بطلب مناقشة موضوع الجات فى مجلس الشورى ، ١٩٩٤/١/١٦.

(٧) نادر فرجانى ، الغرب يوظف حقوق الإنسان لخدمة مصالحه ، الشعب، ١٩٩٢/١٢/١ .

(٨) انظر مثلا الخلاف داخل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، سواء حول التمويل الأجنبى أم حول برقية أرسلتها الرئيس الأمريكي كلنتون تدعوه لدعم حقوق الإنسان فى سورية . هذا بخلاف خلافات أخرى تكاد تقوض البنيان المادى والمعنوى لهذه المنظمة .

(٩) حول الجدل الفكرى والصراع الحركى فى قضية حقوق الإنسان ، انظر للكاتب : حقوق الإنسان - محاولة للفهم ودعوة للاهتمام ، الدار العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

(١٠) انظر : سعيد النجار ، الديمقراطية والمتغيرات الدولية ، الوفد ، ١٩٩٤/١/٢٧ . ومحمد سيد أحمد ، إشكالية الديمقراطية ، الأهرام، ١٩٩٤/٢/١٧ .

وكذلك :

(١١) انظر مثلا : السيد يسن ، الفوضى الدولية وبداية الحروب الثقافية ، الاهرام ، ١٩٩٤/٢/٢١ . وكذلك : صلاح الدين حافظ ، مذابح الأبرياء وأزمة الضمير الميت ، الأهرام، ١٩٩٤١/٣/٢ .

(١٢) التعبير للدكتور أحمد صدقى الدجانى .

(١٣) انظر النموذج الطريف لما حدث فى محافظة دمياط : حمدى قنديل ، فرمان ، محافظ دمياط ، أخبار اليوم، ١٩٩٣/٦/١٢ / .انظر كذلك حديث محمد يونس مع الدكتور محمد سليم العوا حول "الدش" وتجديد الفكر الإسلامى : الأهرام ، ١٩٩٤/٢/٢١ .

الجذور التاريخية للسلام العربى الاسرائيلى [النقد الذاتى للتجربة]

د . شفيق ناظم الغبرا

منذ أن بدأت مفاوضات مدريد فى ديسمبر ١٩٩١ بين اسرائيل وكل من سوريا ولبنان والاردن والفلسطينيين وبمشاركة دولية يمكن القول ان منطقتنا دخلت مرحلة جديدة من الصراع والسلام بين العرب واسرائيل . فالسلام الذى تشهده منطقتنا سوف يصل فى نهاية المرحلة لتأمين سلام شبه شامل بين اسرائيل ومعظم الدول العربية . لكن عملية السلام ما كانت لتكون لولا عوامل آنية وتجارب تاريخية عميقة ومكثفة . فأسبابه تقع فى أماكن عديدة من تطور الصراع العربى الاسرائيلى منذ بدأ وحتى اليوم . أى أن مسيرة الفشل والنجاح وتجارب الهزيمة والصمود على مدى العقود شكلت معا إرثا سياسيا وعسكريا تحول بحد ذاته ليكون الأساس الذى يقوم عليه سلام اليوم . بل أن هذا الإرث من حيث النجاح والفشل أصبح مرآة العرب وتعبيرا عن الطريقة التى يقيمون بها موقعهم السياسى ونقاط ضعفهم أو قوتهم . فالإرث التاريخي يتحكم بنظرتهم لأنفسهم ، ولحالهم ولما هو ممكن لهم ولما هو صعب عليهم . لهذا يصبح فهمنا للحاضر مرتبطا بالتعامل نقديا مع تجربة الأمس .

إن هذه الدراسة تتعامل مع الاطار التاريخي والتراكمات التاريخية التى تتحكم اليوم بالخيار السلمي . بل ينطلق الباحث أساسا من أن معارضة المسيرة السلمية الراهنة التى لا تأخذ التاريخ الحقيقي ، لا الخطابى والانفعالى للصراع ، هى مقتل حقيقي للعرب ودولهم ومجتمعاتهم . فالاستمرار فى صراع مسلح أو سياسى رافض ، فى ظل قدرات محدودة وتراجعات مستمرة ، يؤدى الى مزيد من الخسائر والتراجعات العربية . وهذا لا يعنى من جهة أخرى أن الحل هو بالتفريط بكل شيء حتى بالأمور التى من الممكن كسبها لصالح الأطراف العربية . ولكن لمعرفة الممكن وغير الممكن فى الصراع العربى الاسرائيلى ، ولفهم التوازن الحساس بين الرفض وبين القبول ، لابد من زيارة للتاريخ ورؤية لأخطاء العرب فى ادارة هذا الصراع إبان مراحله المختلفة . ولاندعى أن هذا العمل هو عمل نهائي وأن الرأى فيه لا يحتمل الصواب والخطأ ، ولكن علينا أن نبدأ فى مكان لنقد تجربتنا السابقة . وكأى نقد قد تكون ملامحه قاسية ، إلا أنه ضرورى لنا فى هذه المرحلة وذلك للوقوف على الجديد وللولوج بمرحلة لها سماتها ولها أبعادها الجديدة .

الهجرة اليهودية وسوء تقدير الوضع الدولى : الأخطاء الأولى فى الصراع :

ومنذ أن وضع أول مهاجر صهيوني قدمه على أرض فلسطين العربية فى أواخر القرن التاسع عشر بدأت حالة الاستكشاف تنتقل من حالة الوعى بوجود خطر الى حالة التصادم الشعبى والمسلح مع تعبيرات هذا الخطر المختلفة . ففى تلك الأزمان ، بدأت الهجرة الصهيونية مستغلة ضعف العثمانيين وتردى نفوذهم ، ولكنها اكتسبت زخما وقوة فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عندما ساهمت بريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة على فلسطين بتشجيع الهجرة اليهودية وتأمين أسس التسلح والبناء الذاتى اليهودى . وقد قاوم الشعب العربى الفلسطينى هذه الهجرة أشد مقاومة ، وتصدى لمحاولات شراء الأراضى ، كما صنع الثورة وراء الثورة بانيا أنماطا من المجد الوطنى فى مواجهة عدو (الحركة الصهيونية ، وبريطانيا الدولة المنتدبة) أكثر قدرة وسلاحا وتجربة وخطة . وشكلت ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ واحدة من الثورات التى اقلقت بريطانيا وحشدت لها الجيش والقوة لخمدها وانهائها .(١)

وفى عام ١٩٤٨ عندما قامت اسرائيل لم يمتلك اليهود سوى من ٦ الى ٧٪ من الأراضى فى فلسطين ، وبقيت الزراعة اليهودية لا تزيد عن ٤٠٠ ألف دونم مقابل ما يتجاوز الخمسة ملايين دونم من الأراضى العربية الزراعية .(٢) ولكن

علينا أن ننتبه الى أن اليهود امتلكوا (بالحيلة أو عبر عمل صفقات مع أقلية صغيرة من الملاك العرب من دول عربية مجاورة لفلسطين ، أو مع فئة قليلة ومحدودة من المتعاونين من سماسرة الأرض العربية في فلسطين أو عن طريق مساعدة بريطانيا) بعضا من أفضل أراضي فلسطين الزراعية مثل سهل مرج ابن عامر وسهل الحولة ، أى أنهم امتلكوا مناطق هامة على الساحل الفلسطيني ، كما حققوا انتاجا صناعيا يجب عدم التقليل منه واستثمروا في قطاعاتهم اليهودية الكثير من الأموال.(٣) وكان في فلسطين بحلول عام ١٩٤٨ حوالى ٦٠٠ ألف يهودى ، أغلبهم جاء الى فلسطين على مدى ثلاثة عقود فى ظل الحكم البريطاني منذ نهاية الحرب العالمية الأولى بعد هزيمة الدولة العثمانية.(٤)

ان الحركة الصهيونية التى برزت فى فلسطين فوق موجة كثيفة من الهجرة اليهودية التى بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر واستمرت حتى تشكيل الدولة عام ١٩٤٨ انتجت ، فى ظل الانتداب البريطاني وفى ظل تشجيعه ، ومع مرور الوقت ، مجتمعا يهوديا وصهيونيا يتمتع بنسبة من التجانس ، ويمتلك مؤسسات دولة كاملة النمو والتأثير . فالحركة الصهيونية أسست الدولة عمليا قبل اعلانها ، وامتلكت كل مقومات الدولة بدءا من مؤسسات حكومية مثل الوكالة اليهودية ، مرورا بالتعليم الى بناء الجامعة العبرية ، الى قطاع اقتصادى وصناعى نشط ، الى مدينة جديدة بجانب مدينة يافا (تل أبيب) الى خدمات صحية وقوة عسكرية ، وقوة استخبارات ، وميناء ، ومؤسسات للشؤون الاجتماعية ، ونقابات للعمال وللطلاب وبنوك وكل ما يتطلب بناء دولة . اذن وجدت الدولة قبل أن تعلن بسنوات ، وأعلنت فقط عندما تأمنت الفرصة الدولية والعسكرية والسياسية لاعلانها.(٥) وهذا الأمر فات العرب فى فلسطين وفى خارجها طوال فترة الصراع السياسى والمسلح قبل حرب ١٩٤٨ .

وقد يكون من المفيد التأكيد بأن موجات الهجرة اليهودية الى فلسطين كانت فى نهاية القرن التاسع عشر أو فى العشرينات أو بصفة مكثفة فى الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين ، قد تأثرت تأثرا مباشرا بموجات العداء لليهود فى أوروبا . بل أن صعود هتلر وتبلور دور النازية فى أوروبا والفاشية فى ايطاليا أصبح بحد ذاته سببا فى تضاعف الهجرة اليهودية الى فلسطين . بل دخل الى فلسطين بين أعوام ١٩٣٢-١٩٣٦ ١٧٤ ألف مهاجر يهودى وهذا يساوى عدد كل اليهود فى فلسطين حتى عام ١٩٣٢(٦) . ويمكن الجزم بأنه لولا الحرب العالمية الثانية التى اندلعت عام ١٩٣٩ بكل مجازرها التى حصدت ملايين اليهود لما قامت اسرائيل ، ولما ضرب العالم الحقوق العربية بعرض الحائط وذلك لصالح مجموعة مهاجرة الى أرض ليست لهم بالأساس . بل وجدت دول العالم القوية والمنتصرة فى الحرب العالمية الثانية اليهود شعبا مظلوما ، ووجدت أن قيام دولة يهودية سوف يساهم فى تخليص اليهود من العذاب الدائم الذى يتعرضون له ، ووجدت فى نفس الوقت أن قيام دولة يهودية سوف يخلص الغرب من الشعور بالعذاب لما حصل لليهود فى ظل النازية. فإبان النازية فشلت دول الغرب فى استيعاب اليهود المهددين بالقتل وفشلت الولايات المتحدة فى فتح باب الهجرة لهم الى أراضيها .

ويمكن القول أن كل هذا ساهم فى تقوية الحركة الصهيونية التى اعتبرت أن حل المشكلة اليهودية يتطلب اقامة دولة خاصة باليهود فى أى مكان تنضج الظروف لهذه الدولة ، ووجدت بالتالى فى فلسطين ، بعد تردد استمر عدة سنوات فى أوائل القرن العشرين ، ولأسباب تاريخية وسياسية ونفسية ودينية ، ذلك المكان المناسب . فى كل هذا أصبح الشعب العربى الفلسطينى ضحية لجرم لم يرتكبه والكارثة لم يساهم بها بل نشأت أساسا فى أوروبا . لقد تحولت فلسطين الى ضحية النازية، وضحية اللاسامية فى أوروبا ، وضحية فشل الغرب فى انقاذ اليهود من مجازر هتلر ، وضحية الظروف والزمن والواقع العربى المتردى والضعيف وفوق كل شيء ضحية الحركة الصهيونية .

ولا يخفى أن القيادة الفلسطينية فى ذلك الوقت والتى جسدها الحاج أمين الحسينى ومعه الأجواء السياسية فى الشارع الفلسطينى والعربى أيضا قد سعت فى صراعها مع كل من الحركة الصهيونية وبريطانيا لتحقيق حل للصراع يسمح لها بايقاف الهجرة اليهودية الى فلسطين . وأنها سعت بقوة لإيقاف المشروع الصهيونى وتحقيق مطلب استقلال فلسطين . ولكن فى ثنايا الصراع على مدى السنوات ، بقى الموقف الفلسطينى قويا فى هذا الأمر وثابتا ، ولهذا لم يستطع أن يناور كثيرا لتحقيق بعض المكاسب أو القبول ببعض المقترحات التى ربما جعلت نتيجة الصراع مختلفة بعض الشيء . لهذا فعلى مدى السنوات ، أى منذ رفض أو تردد الفلسطينيين المشاركة بمجلس تشريعى منتخب فى ظل الحكم البريطانى عام ١٩٢٠ بحجة أن الأصوات العربية ستكون خاسرة أمام تضامن الأصوات الرسمية البريطانية مع الأصوات اليهودية(٧) ، مرورا برفض الكتاب الأبيض البريطانى عام ١٩٣٩ الذى جاء بعد الثورة الفلسطينية الشهيرة والذى كان فى بعض أجزائه لمصلحة العرب ، تشكل رأى شبه مطلق لا يقل قوة عن الرأى المطلق الصهيونى الذى كان يراهن على الرفض العربى أو تأخر العرب بقبول أى اقتراح . فالكتاب الأبيض أكد التزام بريطانيا بدولة فلسطينية بعد عشر سنوات من ضمنها وطن لليهود على شكل حكم ذاتى لهم فى فلسطين المستقلة ، وأكد الكتاب الأبيض موقفا يحد من الهجرة اليهودية الى فلسطين الى ١٥ ألف فى السنة لمدة خمس سنوات ، ثم تتوقف كلية ولا تستمر إلا بإذن من الأغلبية العربية . وأكد الكتاب الأبيض البريطانى منع بيع الأراضى لليهود تحت طائلة القانون إلا فى مناطق ساحلية محددة .

ولكن فى المقابل كان هناك رأى أقلية فى الساحة الفلسطينية تشكل من عائلة النشاشيبى القوية والقيادية والقريبة من الملك عبدالله ، وإلى حد ما حزب الاستقلال إبان الحرب العالمية الثانية ، وبعض الوطنيين الذين خشوا من أساليب الحاج أمين وسياسة اغتيال المعارضين بتهم الخيانة . إذ برز رأى أقلية يقول ببعض المرونة فى التعامل السياسى

وفى الرد على المقترحات ، وقد انتعش هذا الرأى فى أوساط وطنية عديدة ، ولكنه لم يصمد أمام الموجة الشعبية ، ورأى الشارع ، وثقة الأغلبية فى القاعدة والقيادة .

وربما نستطيع أن نقول الآن بأنه لو توفر بعض من الاستشراف لما هو قادم كان من الممكن على الأقل من خلال بعض المرونة فى بعض الامور والمناورة فى أمور أخرى تصعيب مهمة الحركة الصهيونية بما يجعل انتصارها أقل دويا وبما يضع دولتها فى جغرافية أصغر وضمن توازن سكانى ديمغرافى أفضل للعرب . بل ربما كان العنف الفلسطينى الصادر ضد اليهود على مدى سنوات الانتداب مبررا فى ظل موازين أخرى للقوة ، وأن الحركة الفلسطينية فى حينها احتاجت الى تكتيكات أقل عنفا ، واضرابات أقل طولا ، وثورات أقل امتدادا . بل هناك رأى كان نقديا تجاه أطول اضراب فى التاريخ والذى امتد فى القطاع العربى لمدة ستة شهور عام ١٩٣٦ ونتج عنه ازدهار القطاع اليهودى وميناء تل أبيب واضمحلال القطاع العربى . فكل هذا كما تثبت التجربة ساهم فى تفتيت المجتمع الفلسطينى وساهم فى اثارة الخلافات العائلية ، وساهم فى تحجيم الاقتصاد الفلسطينى بينما ازدهر العمل والاقتصاد اليهودى الذى استمر فى التوسع على حساب العرب . بمعنى آخر كان هناك تناقض بين شعار الحركة الوطنية الفلسطينية وبين قدراتها ، ووقع تناقض أكبر بين أهداف الحركة الفلسطينية الوطنية فى نيل الاستقلال الوطنى الكامل ووسائلها المتبعة وبين التطورات الدولية والاقليمية الناشئة.(٨)

ولكن هذه المرونة التى كانت ستفيد الحركة الفلسطينية كانت أمرا يصعب تحقيقه معطيا درجة الظلم الشديدة التى كان يتعرض لها الجانب العربى الفلسطينى ، بالاضافة الى المنافسة الداخلية بين التيارات السياسية لكسب تأييد الشارع عبر أخذ مواقف أكثر قوة تجاه بريطانيا وتجاه التعاون معها . بل كان التفكير الفلسطينى القيادى إبان الانتداب البريطانى واثقا من أن موازين القوى الراهنة فى العشرينات والثلاثينات من هذا القرن سوف تتغير لصالح العرب ، تماما كما حصل فى مجتمعات عربية أخرى حققت استقلالها . ونشأ فكر وممارسة فى السياسة الوطنية واثق أيضا بأن التدخل العربى فى النهاية والتدخل الدولى وآثار الحرب العالمية الثانية ستحدث معطيات تؤدى الى هزيمة المشروع الصهيونى جذريا من الناحية السياسية والديمغرافية فى فلسطين . بل أن بريطانيا سعت لأخذ قبول من الحاج أمين الحسينى بالكتاب الأبيض خاصة وأن بريطانيا أرادت ألا يستغل الحاج أمين موقعه وتأثيره لتحريض العرب ضد بريطانيا وهى على أبواب حرب عالمية . ولكن الحاج أمين أضاع تلك الفرصة معتقدا بامكان هزيمة بريطانيا فى الحرب وبامكان ضمان استقلال العراق بالتحديد كمدخل لهزيمة بريطانيا فى فلسطين وأماكن أخرى . لهذا تحالف الحسينى ، الذى امتلك شعبية كبيرة فى العالم العربى والاسلامى ، بقوة مع ثورة رشيد الكيلانى فى العراق فى ابريل ١٩٤١ ضد بريطانيا ، وعندما فشلت الثورة هرب من العراق عبر ايران الى المانيا ، حيث أعلن موقفا مؤيدا لألمانيا ولهتلر ، وظهر علنا مع هتلر وساند المجهود الألمانى لمدة ثلاث سنوات من عمر الحرب . وفى هذه التحركات فقد الحسينى الكثير من المصداقية التى تساعده على المناورة فى شرق تسيطر عليه بريطانيا وحلفاؤها ، وكان هذا الأمر مدعاة فائدة كبيرة للحركة الصهيونية خاصة بعد هزيمة هتلر وانتصار الحلفاء.(٩)

لهذا يمكن القول بأن الجانب الفلسطينى ووراءه الجانب العربى لم يكن قد قرأ موازين القوى الدولية بدقة، ولم يكن قد فهم اللعبة الدولية، والظروف العالمية المتحكمة بالهجرة اليهودية والصهيونية والحرب العالمية الثانية والأوضاع العربية بحيث يتصرف بطريقة تخفف من الخسائر والهزائم وتجعل الرقعة الصهيونية أصغر . ان الموقف الفلسطينى ثم العربى القوى فى تمسكه بثوابته السياسية التاريخية بدءا من الحق التاريخى وانتهاء بعدم القبول بأية صيغة أو مساومة ، والقناعة الفلسطينية بأنهم مرتبطون بأمة عربية ممتدة الأطراف سوف تهب لنجدتهم فى ساعة محددة ، اقترن مع ضعف العرب وتشرذمهم وسوء استشرافهم ومحدودية فهمهم للواقع السياسى الدولى . واقترن ذلك أيضا مع حقيقة أن القوى الصهيونية من مهاجرين امتلكت سلاحا، وتنظيما ، وخطة لم تكن متوفرة لدى الفلسطينيين أو لدى العرب . هذا الحاجز والفارق جعل الفلسطينيين ومعهم العرب فى مقاومتهم المستمرة ضحايا دائمين للصهيونية المتمددة ، وساهم بنفس الوقت بمساعدة القوى الصهيونية على تحقيق مكاسب لم تكن فى حسباتها وانتصارات لم تكن تتوقعها . إن سوء قراءة العرب للميزان السياسى ساعد الحركة الصهيونية فى كافة المجالات .

العرب وخطيئة حرب ١٩٤٨: قيام اسرائيل وسقوط الحلم العربى :

منذ أوائل (ابريل) ١٩٤٨ ، أى قبل ٤٠ يوما من اعلان قيام دولة اسرائيل ودخول الجيوش العربية الى فلسطين ، شنت القوات الصهيونية هجوما مسلحا كان جزءا من خطة عرفت باسم داليت . وقد شمل الهجوم منطقة الساحل الفلسطينى والمناطق الأخرى الواقعة غرب القدس . وضمن خطة داليت ارتكبت القوات الصهيونية مجزرة دير ياسين ، وهزمت القوات الفلسطينية القليلة العدد والضعيفة التدريب بعد استشهاد قائدها عبد القادر الحسينى فى معركة القسطل . وفى نفس الفترة شنت القوات اليهودية هجومها على مدينة يافا فسقطت ، ولحقتها حيفا ، وطبريا ، بينما طوقت عكا . هكذا وفى ظل فترة امتدت من أول ابريل وانتهت فى ١٤ مايو (قبل اعلان قيام اسرائيل وانسحاب بريطانيا) ، نجحت الحركة الصهيونية فى انشاء دولتها على معظم أراضى الساحل الفلسطينى . وقد نتج عن هذا اقتلاع ما يقارب من ٣٠٠ ألف مواطن فلسطينى من مدنهم وقراهم ، خرجوا بحالة فزع وهلع شديدين ، بعد رؤية ما حل بأبناء قرية دير ياسين وأبناء المناطق التى سقطت بأيدى القوات الصهيونية .(١٠)

فقد تركت تلك المجازر أثرا نفسيا عميقا على مجتمع عربى

أعزل من السلاح ، ينقصه الكثير من التنظيم والاستعداد بعد أن أرهقته أشكال القمع البريطاني على مدى ٢٨ عاما . ومما لاشك فيه أنه لم تكن للفلسطينيين أية قوة منظمة ، سوى جيش الجهاد المقدس الذى ينقصه التدريب والعتاد والمكون من مجموعات من الأهالي المتطوعين والذى قتل قائده الجرىء والفعال عبد القادر الحسيني فى معركة القسطل فى بداية ابريل ١٩٤٨ . وفى الجليل تواجد ٣٠٠٠ آلاف جندى عربى متطوع مع قوات فوزى القاوقجى (كان قائدا عديم الفعالية) القليلة التدريب والامكانيات.(١١) ولا يخفى أن هذه القوات الى جانب قوات جيش الجهاد المقدس بقيادة عبد القادر الحسيني سعت لأخذ المبادرة والهجوم على المواقع اليهودية فى فبراير ومارس ١٩٤٨ دون أن تحقق أى نتيجة تذكر . وهكذا لم تكن فى فلسطين أى قوة قادرة على تحدى أكثر من ٦٠ ألف جندى يهودى تدربوا قبل وابان الحرب العالمية الثانية وتخرجوا من مدرستها القتالية . كانت هذه الضربة الأولى هى المرحلة الأولى من النكبة .

وحينما دخلت القوات العربية الحرب فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، أى بعد اعلان قيام اسرائيل ، دخلت متأخرة بعد أن أحكمت القوات الاسرائيلية سيطرتها على الساحل الفلسطيني وبعد أن نظمت دفاعاتها . إذ تدخلت الجيوش العربية على اثر اعلان قيام دولة اسرائيل وليس على أثر احتلالها الفعلى للساحل الفلسطيني الذى تم قبل ذلك بأسابيع . ومنذ بداية المعركة بدا جليا أن حدثا غير طبيعى فى طريقه للتبلور . إذ تدخلت القوات العربية بحوالى ٢٠ الى ٢٥ ألف جندى عربى تابعين لسبع دول عربية وذلك لمواجهة ما يزيد عن ٦٠ ألف جندى صهيونى (العدد التقريبى للقوات العربية المهاجمة : مصر ٩ آلاف ، العراق ٣ آلاف ، الأردن ٤٥٠٠ ، سوريا ٣٥٠٠ ، لبنان ١٥٠٠ ، اضافة لبعض الوحدات الصغيرة العدد من المملكة العربية السعودية واليمن).(١٢)

ومن البداية فان معركة فلسطين كانت خاسرة ، وصناع القرار السياسى العربى دخلوا الحرب وهم يخشون أطرافا عربية أخرى ويخشون الرأى العام العربى بأكثر من خشيتهم من الدولة الاسرائيلية الجديدة . وتقول لنا أوراق هذه الحرب على سبيل المثال ، أن الملك عبدالله المسؤول عن أكثر الجيوش العربية تدريبا وتسليحا فى ذلك الوقت، خشى من الملك فاروق وقواته ، وخشى من الحاج أمين الحسيني زعيم الحركة الفلسطينية الوطنية ، وخشى من تمدد اسرائيل الجديدة مما دعاه للقاء جولدا مائير عدة مرات فى محاولة للاتفاق على صيغة سياسية تحكم الوضع بعد انسحاب بريطانيا .(١٣) بل أن الملك عبداله بالتحديد فى الاردن كان من أكثر من استوعب طبيعة الحركة الصهيونية ولم يكن لديه أية أوهام عن امكانية هزيمتها ، وكان على معرفة بالتوازنات الدولية ، وكان يطمح بنفس الوقت بالاستفادة من هذه التطورات لصالح توسيع مملكته غربا أى باتجاه الضفة الفلسطينية من النهر ، أى أنه كان ينتظر فشل القيادة الفلسطينية ليكون ممثل العرب هناك .(١٤)

وفى ظل ظروف مثل هذه ، تميزت بدخول الجيوش العربية الى فلسطين ، كان من الصعب على قيادة الحاج أمين الحسيني أن تعلن كما أعلنت اسرائيل قيام دولة فلسطينية يوم الانسحاب البريطاني ، أو أن تأخذ المبادرة السياسية فى هذا المجال ، بل كانت القيادة فى تلك الفترة ، ونتاج تراكمات فشل ثورة ٣٦-٣٩ البطولية ، والخسائر الناتجة عن الحرب العالمية الثانية وتأييد المانيا ، أضعف من أن تأخذ المبادرة السياسية فى فلسطين . لقد خسر الفلسطينيون المعركة منذ بدايتها لأنهم والعرب سويا لم يدركوا حجم المشكلة ولم يكونوا مؤهلين للتصدى لها نتاج تداخل الخلافات العربية العربية على كل المستويات . وحينما دخلت الجيوش العربية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وجدت نفسها تقبل الهدنة بعد مضى ما يقارب الأربعة أسابيع على بدء القتال . والجدير بالذكر أن الأمم المتحدة اضافة للاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة والرأى العام العالمى اعتبروا دخول الجيوش العربية الى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨انتهاكا لقرار التقسيم وضربا للسلام العالمى . وحقيقة الموقف أن القوات العربية لم تكن قادرة على هزيمة الاسرائيليين عام ١٩٤٨ . ولو أرادت الجيوش العربية أن تحقق نصرا لاحتاجت لتوحيد جهودها والى ادخال معظم القوات العربية التى كان تعدادها ما يقارب ٨٠ ألف جندى فى المعركة . وحتى هذا كان أقل من أن يحسم المعركة، وان كان بامكانه أن يقلل من الخسائر العربية ورقعة الاحتلال الاسرائيلي . فبينما بدا على السطح أن القوات الاسرائيلية فى خطر ابان المرحلة الأولى من الحرب أى من ١٥ مايو الى ١١ يونيو ، الا أن الحقائق كانت عكس ذلك ، فقد انهكت القوات الاسرائيلية فى البداية ولكنها لم تكن على وشك أن تهزم ، وان كانت قد تقلصت الى رقعة أرض صغيرة . فالقوات العربية لم تستطع بالرغم من سيطرتها على قسم كبير من الأراضى الفلسطينية فى المرحلة الأولى من احتلال المواقع الاسرائيلية الرئيسية المرتبطة بعصب التواجد اليهودى فى فلسطين وعلى الأخص فى منطقة الساحل وتل أبيب . وهذا يعنى أن القوات العربية لم تستطع توجيه ضربة قاضية الى ٦٠ ألف جندى صهيونى المتواجدين فى العمق الساحلى لاسرائيل ، ولكنها نجحت فى الحد من تمدد اسرائيل . ومع ذلك فان القوى اليهودية احتاجت لهدنة لتستجمع قواتها وهذا ما حصل عندما قبل العرب بعمل هدنة فى ١١ يونيو ١٩٤٨. (١٥)

ولكن ذلك كان مؤقتا ، إذ لم يترجم لمكاسب سياسية أو اتفاق سلام ينهى الحرب عند تلك الخطوط أو يؤدى لقبول العرب بالتقسيم فى اطار معدل أو سياسى جديد . فاللعبة السياسية الوحيدة فى تلك الفترة كانت التقسيم ، وكان من الصعب على القيادات العربية مصارحة النفس والشارع والفلسطينيين بالحقيقة . لهذا تحول رفض التقسيم لسلاح اسرائيلى ودولى مشرع ضد العرب والفلسطينيين ، ومن خلال ذلك الرفض استعدت اسرائيل لجولات جديدة ووقف العرب ليفقدوا المزيد من الأرض والمزيد من الحقوق .

وقد شكلت الهدنة بداية تغير مجرى الحرب وبداية تحول المبادرة للقوات الاسرائيلية الأكثر عددا . وإبان الهدنة منعت اسرائيل اللاجئين الفلسطينيين من العودة الى مناطقهم .

كما أن اسرائيل نجحت بجلب كميات كبيرة من السلاح من تشيكوسلوفاكيا . ونجحت باستقبال الوف المتطوعين اليهود مما رفع قوتها الى ما يقارب ١٠٠ ألف جندى . كما أن الطائرات (بداية من سلاح الطيران الاسرائيلى) وحتى بعض السفن الحربية والبحرية ، والأسلحة المهربة بدأت تصل بجهود يهودية هائلة من الولايات المتحدة وبريطانيا . وقد تم ذلك بالرغم من فرض حظر سلاح غربى شامل على المنطقة العربية واسرائيل . وفى المقابل رفع العرب من عدد قواتهم فى فلسطين لحدود ٣٥ ألف الى ٤٥ ألف جنديا ، لكنهم لم ينجحوا فى كسر حظر السلاح الغربى الذى فرض عليهم (١٦).

وخلال الهدنة بدأت تظهر الخلافات العربية على السطح ، خاصة بين الملك عبدالله من جهة والملك فاروق والحاج أمين الحسينى من جهة أخرى . فبينما كان هدف الملك عبدالله ابان الحرب قد ضم بعض أجزاء فلسطين نهائيا الى الاردن ، كان هدف مصر وبعض الدول العربية الأخرى تشكيل حكومة فلسطينية بقيادة الحاج أمين الحسينى . وقد أثرت هذه الخلافات على السلوك العربى ابان الحرب .(١٧) فبينما كان العرب دولاً وأطرافا كانت اسرائيل طرفا واحدا ذا قيادة وخطة واحدة .

ونتيجة الضغط الشعبى العربى الذى لم يكن على علم بحقيقة الأوضاع فى فلسطين وثقة القيادة السورية والعراقية والمصرية بأنها سوف تسحق القوات الاسرائيلية فور تجدد المعارك ، رفضت القوات العربية استمرار الهدنة الأولى أو تمديدها . وتجدد القتال من ٧ الى ١٨ يوليو ، بل بدأ القتال فى ٧ يوليو بهجوم مصرى حقق بعض التقدم فى البداية ثم انقلب كل شىء الى هزيمة. مرة ثانية تقدير الموقف الخاطىء ساهم فى هزيمة القوة العربية وتقليص رقعة فلسطين العربية لصالح اسرائيل الناشئة . بل أن الأردن انطلق من أن عودة القتال سوف يكون خسارة للعرب ، وفضل الوصول لحل وسط يسمح له بالاحتفاظ بما حققه فى المرحلة الأولى من الحرب ، ولكن هذا لم يتم ، اذ تشككت القوى العربية الأخرى فى نوايا الملك عبدالله .(١٨) هكذا بدأ العرب المعركة بعد الهدنة الأولى دون تقدير لحقيقة قوة العدو . ومع بدء المعارك أخذت اسرائيل ما تريد ، إذ انتقلت اسرائيل الى الهجوم وسط التفوق فنجحت فى المرحلة الثانية من القتال الذى استمر لعشرة أيام فى احتلال اللد والرملة ، اضافة لهزيمة قوات فوزى القاوقجى (جيش الانقاذ المكون من المتطوعين العرب) فى الجليل الأوسط واحتلاله . هكذا أضافت اسرائيل الى احتلالها ٧٨٠ ميلا مربعا من أراضى فلسطين . لقد حققت اسرائيل فى تلك المرحلة من القتال نسبة كبيرة من أهدافها فى فلسطين ، بينما استمرت السيطرة العربية على النقب اضافة للجليل الأعلى وشرق فلسطين (الضفة الغربية اضافة للمثلث المجاور لها) . وكان التقدم الوحيد والمحدود فى المرحلة الثانية من القتال من نصيب القوات السورية فى الشمال الشرقى .(١٩)

وقد حدثت تحولات مهمة فى المجتمع الفلسطينى بعد تدخل الجيوش العربية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، إذ مع انتهاء فترة القتال الأولى وبداية الهدنة الأولى فى ١١ يونيو بدأ الفلسطينيون يعون حدود الامكانات العربية العسكرية والسياسية. كما أنهم رأوا ما حل باللاجئين الأوائل ، وشاهدوا بأعينهم كيف صدت القوات الاسرائيلية محاولات الكثيرين منهم للعودة الى قراهم بعد الهدنة . وهكذا قررت بقية أجزاء المجتمع الفلسطينى الأعزل ، وعلى الرغم من المجازفة ، البقاء فى قراها ومدنها . لقد قرر الفلسطينيون لأول مرة منذ الثامن من (أبريل) طرد شبح دير ياسين خوفا من مصير مجهول.

وتشكل الأحداث الواقعة بمدينتى اللد والرملة ، فى الفترة ما بين التاسع والثالث عشر من يوليو ١٩٤٨ ، مثالا واضحا لبداية هذه المرحلة الهامة . فقد شنت القوات الاسرائيلية هجوما بالمدفعية والطيران هدفه اخراج سكان المدينتين البالغ عددهم ٨٠ ألف نسمة (بما فى ذلك الاجئون الذين جاءوا من مدن وقرى أخرى). وفى اليوم الثالث للهجوم انسحبت أغلبية القوات الأردنية المرابطة فى المدينتين والبالغ عددها ١٥٠ مقاتلا ، مما أساء لمعنويات سكان المدينتين . كما نجحت القوات الاسرائيلية ، باعتقال بعض وجهاء الرملة خارج المدينة مجبرة إياهم على توقيع وثيقة استسلام مقابل عدم مساس السكان بالأذى . وبالفعل دخلت القوات الاسرائيلية المدينة وقامت قواتها باقتحام مدينة اللد التى استمر فصيل من الجيش الأردنى وعدد من سكان البلدة بالمقاومة فيها .

وفى الساعات الأولى من احتلال اللد والرملة بدا الوضع طبيعيا لكن مغلفا ببعض التوتر . وفى مدينة اللد بالتحديد ، وبعد ساعات من احتلالها ، إدعت القوات الاسرائيلية بأن قواتها تعرضت لرمايات قنص ، فنتج عن هذا أن بدأت هذه القوات فى الرماية بكل الاتجاهات . وقد أدت هذه الرمايات فى المنازل وخارجها الى مجزرة كبيرة قتل خلالها ٢٥٠ طفلا وامرأة ورجلا وشيخا . وعلى الرغم من حجم المجزرة رفض سكان اللد والرملة مغادرة مدينتهم . فى ظل هذا الوضع أصدر بن جوريون قراره لاسحاق رابين وايجال الون (بإشارة من يده وليس كتابة أو قولا) بطرد سكان المدينتين . وتم وضع جزء من السكان بالشاحنات الاسرائيلية واخراجهم ، وفرض على البقية السير على أقدامهم . وقد قامت القوات الاسرائيلية باضطهاد اللاجئين فسرقت ممتلكاتهم الشخصية وقطع نقودهم ونزعت الحلى من أيدى النساء . ومات الكثير من الأطفال عطشا خلال رحلة السير الى الخطوط العربية . وقامت القوات الاسرائيلية وسكان المستعمرات القريبة ، بعد اخراج السكان ، بنهب المدينتين نهبا شاملا.(٢٠)

هكذا بدأت القوات الاسرائيلية ، منذ شهر يوليو ، الا فى حالات استثنائية (الناصرة مثلا، وذلك نتيجة تردد القائد الاسرائيلى بطرد السكان) فى الدخول الى القرى الفلسطينية العزلاء والقيام بقتل بعض الشباب فى الساحات العامة وتهديد بقية السكان بمصير مشابه اذا لم يغادروا ، وبلغ عدد المجازر المرتكبة بحق المدنيين ابان الحرب وحتى

نهايتها فى أواخر ١٩٤٨ ما يزيد على ٣٠ مجزرة من بينها مجزرة الدوايمة التى أودت بحياة ما يقارب ٢٥٠ مواطنا مدنيا فلسطينيا رمى الكثير منهم فى آبار البلدة أو دفنوا بمغاراتها .(٢١)

وأيضا رفض اليهود السماح بعودة اللاجئين بعد بدء الهدنة الثانية التى بدأت فى ١٩ يوليو واستمرت حتى أواخر سبتمبر . وابان تلك الفترة استمر العرب فى موقف لفظى تجاه اسرائيل ، بينما أصرت اسرائيل فى المقابل على مفاوضات مباشرة مع العرب . بل طرحت فكرة مفاوضات وصلح تتضمن تسوية لأمور الأرض ولقضية اللاجئين ، وقد رفض العرب العرض الاسرائيلى انطلاقا من امكانية اعادة الأمور الى سابق عهدها ومسح آثار ما حصل منذ بدء الحرب فى ١٥ مايو ١٩٤٨.(٢٢) فى ظل هذا الوضع أصر الكونت برنادوت الوسيط الدولى على أهمية عودة اللاجئين الفلسطينيين وبدأ يثير هذه القضية . لهذا عدل برنادوت مشروعه الذى طرحه أول مرة ابان الهدنة الأولى فى يونيو والذى رفض من قبل جميع الأطراف وأصبح مشروعه .

تعديل مشروع التقسيم الأصلى بحيث تذهب النقب ، التى كانت مازالت بأيدى القوات المصرية ، الى العرب ، اضافة لعودة اللد والرملة التى تعتبر جزءا من المناطق العربية فى التقسيم الى العرب . وفى المقابل يذهب الجليل بما فيه من مناطق محددة حسب التقسيم الى الاسرائيليين ، وتتحول حيفا الى ميناء حر ، ويتم تدويل القدس حسب التقسيم الأصلى . لكن برنادوت أضاف فى مشروعه فقرة تتعلق بمصير الأراضى العربية وهى : ضم الجزء العربى من فلسطين الى الأردن ، أى أن برنادوت سعى لقرار يعكس الحقائق على الأرض .(٢٣)

وكانت موافقة الولايات المتحدة ثم رفضها للمشروع الذى تقدم به برنادوت إرضاء للضغط اليهودى ، أساس فشله . وقد أدى المشروع الى مقتل برنادوت فى ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ . لقد رفض الاسرائيليون المشروع لأنهم شعروا أنهم حسب موازين القوة قادرون وفى ظل جو الحرب على تحقيق المزيد من التقدم على الأرض ، وهذا هو الذى حصل . وقد عارضت بالتحديد مصر وسوريا والسعودية العربية ضم الجزء العربى الى الأردن ، مما خلق شرخا عربيا جديدا ومنع تنسيق المواقف العربية ، ونتيجة لهذا اشتد التنافس بين الأردن من جهة ومصر وسوريا والسعودية وقيادة الحاج أمين الحسينى من جهة أخرى . وقد قامت مصر بتشجيع الفلسطينيين على اعلان حكومة فلسطينية فى غزة تشمل على الورق كل فلسطين . والجدير بالذكر أن هذا الاعلان كان يجب أن يكون فى فلسطين بنفس اليوم الذى انسحبت به قوى الانتداب البريطانى ، أى بنفس الوقت الذى أعلنت به دولة اسرائيل ، ليكون ذلك متماشيا مع القرارات الدولية ومع سعى الفلسطينيين لأخذ المبادرة . ولكن هذا الاعلان المتأخر تم وسط رفض أردنى قوى وخلاف اردنى مصرى عميق الجذور (٢٤) ويمكن القول بانه لو تورفر تمثيل فلسطينى سياسى فى تلك الفترة مع نسبة اكبر من القوة العربية المرتبطة ببعض الحنكة السياسية لكان العرب والفلسطينون قد نالوا تعديلات جوهرية على مشروع التقسيم وعلى مشروع برنادوت . لكن امام الأداء العربى السياسى والعسكرى الهزيل والمتشرذم كانت الهزيمة فى طريقها الى ان تكون شاملة واكثر بكثير مما حلمت به الصهيونية . (٢٥)

مع حلول شهر سبتمبر ١٩٤٨ وكما يؤكد خورى KHOURI ، فى دراسته الموضوعية الخاصة بتلك الحقبة من الصرع العربى الاسرائيلى ، أصبحت القوات العربية فى فلسطين حوالى ٥٠ الى ٥٥ الف بينما اليهودية الاسرائيلية ١٠٠ الى ١٢٠ الف . (٢٦) وكان بن جوريون قد اعطى موافقته على الهجوم على القوات الاردنية فى القدس والضفة الغربية وذلك ليضمن منع او خنق اى مبادرة تتعلق بتدويل المدينة حسب مشروع التقسيم وليضمن مساحة اكبر لدولته . لكن مقتل برنادوت فى ١٧ سبتمبر ١٩٤٨ غير الموقف وخاصة بعد رؤية ردة الفعل الدولية على اسرائيل . هذا ضيع الفرصة التاريخية على اسرائيل لاحتلال الضفة الغربية او اجزاء منها اضافة للقدس العربية عام ١٩٤٨ ، اذ تحولت اسرائيل الى النقب لتستبق اى محاولة دولية لنزع النقب منها . اذن منذ ٢٩ سبتمبر ١٩٤٨ بدأت المعارك وسط الاختلافات العربية العربية ، ونجح الاسرائيليون بتحقيق تقدم فعلى فى ١٤ اكتوبر حيث نجحوا فى احتلال صحراء النقب بعد دفع القوات المصرية للخلف ومحاصرة بعضها فى الفالوجا . وقد سعى بن جوريون لتحويل قوته نحو القدس العربية الا ان الضغط من القيادات الاسرائيلية والعسكريين الذين خشوا ردة الفعل الدولية لم يسمح له بذلك . (٢٧)

ووسط الهزيمة فى النقب طلبت مصر المساعدة من كل القوى العربية المشاركة فى الحرب ، لكن المساعدة لم تأت مما انتج شعورا مصريا سلبيا تجاه القوى العربية الاخرى . فالجهد لمساعدة مصر ابان القتال لم يتجاوز بعض القصف المدفعى من جيش الانقاذ (القاوقجى) فى الشمال ، وتحريك الملك عبد الله لحوالى ٣٥٠ جندى لمواجهة رتل اسرائيلى متقدم حول منطقة الخليل فى الضفة الغربية . وقد دخلت تلك الجولة ، التى خسرت خلالها مصر معظم اراضى صحراء النقب ، فى حيز وقف اطلاق النار فى ٢٥ اكتوبر ١٩٤٨ . لكن القتال عاد وتجدد فى اواخر اكتوبر عندما بدأت اسرائيل بهجوم شامل فى الجليل الغربى ضد بقايا قوات القاوقجى . وخلال ايام سقط الجليل الغربى ، ولم تستطع اى قوات عربية المساعدة .(٢٨)

امام هذا الوضع وامام توسع اسرائيل الشامل فى كل الاتجاهات بما يتجاوز التقسيم وحدوده ، بدأت الامم المتحدة بعمل مشروع قرار انسحاب إسرائيلى من النقب . والجديد بالذكر ان قرارات الاتحاد السوفيتى وحركته السياسية فى الامم المتحدة كانت فى تلك المرحلة معادية تماما للعرب . وقد حددت الولايات المتحدة مواقفها حسب الحملة الانتخابية والضغط اليهودى . على سبيل المثال تقدمت الصين وبريطانيا بقرار فى ٤ نوفمبر ١٩٤٨ يدين اسرائيل ويطالبها بضرورة الانسحاب من النقب، الا ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى اللذين وقعا على القرار اكدا أنهما لن

يسمحا بعقوبات ضد اسرائيل بحالة عدم موافقتها على القرار . (٢٩)

وفي ديسمبر ١٩٤٨ وامام التقدم العسكرى الاسرائيلى ، وفى ظل جو الهزيمة ، طالب العرب لاول مرة رسميا من الامم المتحدة بتطبيق قراراتها بما فيها قرار التقسيم الذى اصبح جميلا جدا نسبة لما آل اليه الحال بعد الحرب من امتداد اسرائيل الى ماوراء حدود التقسيم . هكذا كان القبول بهذا القرار متأخرا عن حركة الواقع . لكن إسرائيل عادت فى ٢٢ ديسمبر ١٩٤٨ للعمل العسكرى بالهجوم على القوات المصرية المحاصرة فى الفالوجا . ودخلت القوات الاسرائيلية سيناء وواصلت التقدم فى ٢٩ ديسمبر . وطلبت مصر بعد ذلك المساعدة من الأشقاء العرب . البعض لم يرد على الطلب ، بينما البعض الاخر وعد بارسال القوات ، لكن المسافات والخلافات بين الاردن ومصر حالت دون ارسال شيئ . فى ظل هذه الاوضاع فكرت مصر فى عقد اتفاق منفصل مع اسرائيل وقامت الولايات المتحدة بالضغط على اسرائيل للانسحاب من سيناء .

بعد هذا عقدت اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩ التى رسخت شكليا على الاقل المواقع التى وصلتها الجيوش المتحاربة وبالتالى الحدود التى انتزعتها اسرائيل على مراحل فى العام ١٩٤٨ . والجدير بالذكر ان المفاوضات الخاصة بالهدنة اعطت اسرائيل منطقة المثلث الزراعية بكل سكانها العرب ، وذلك بعد اتفاق بين الملك عبد الله والمفاوضين الاسرائيليين . وكانت هذه المناطق هى التى حافظت عليها القوات العراقية ابان الحرب . ولكن حينما انسحبت القوات العراقية جاءت اسرائيل لتأخذ مكانها . اذ سبق وان هددت الملك عبدالله بانها قادرة على اخذ هذه الاراضى منه وايضا اراضى الضفة الغربية اذا لم يقدم لها هذا التنازل.(٣١)

ومع حلول ديسمبر (كانون الاول) ١٩٤٨ تحول تسعمائة الف فلسطينى من اصل ١,٤ مليون الى لاجئين . ونتج عن هذه الحرب فقدان الفلسطينيين أولا لدورهم المستقل كعامل سياسى له رأى فى قضيته . فقد كانوا فى هذه الحرب الهدف وبنفس الوقت الضحية التى قررت كل الاطراف اولا الاسرائيلية ثم العربية مصيرها . فى هذه الحرب فقد الفلسطينيون أراضيهم ومزارعهم وقراهم ومدنهم ودمرت محلاتهم وبنوكهم ، ومستشفياتهم ومدارسهم ، واحزابهم ونواديهم ، اى انهم فقدوا وطنا كاملا . بل انهم دفعوا ثمن الوعود العربية بنجدتهم . ودفعوا ثمن الهزيمة العربية وسوء التقدير العربى . كما دفعوا ثمن سوء تقديرهم للموازين العربية والدولية ، واخطأت القيادات الفلسطينية والعربية المتفائلة فى الكثير من حساباتها . ومع نهاية الحرب وتوقيع اتفاقات الهدنة (رودوس) احتلت اسرائيل ، وكان عدد اليهود فيها ٦٠٠ الفا ، ٧٧,٤٪ من اراضى ومياه فلسطين (٨٥٠, ٢٠ كيلو متر) مع انها لم تمتلك عمليا قبل بدء العمليات العسكرية سوى ٦ الى ٧٪ من اراضى فلسطين . وخضعت بقية اراضى فلسطين ٢٢,٦٪ الى جهتين إذ ضمت الضفة الغربية والقدس الى حكم الاردن وسط انقسام ومعارضة عربية رسمية ، بينما خضعت غزة للادارة المصرية

أما دولة اسرائيل فقد اقرت فور قيامها ، حق كل يهودى بالهجرة لفلسطين ، ومنعت الفلسطينيين بعد طردهم من ممارسة حق العودة . ابان السنوات الاولى من قيام الدولة ، جاء مئات الالوف من المهاجرين اليهود ليملأوا المدن والقرى والاحياء الفلسطينية الخاوية . اذ قطن ما يقرب من ٣/١ من سكان اسرائيل فى مساكن فلسطينية ومدن فلسطينية إبان السنوات الاولى لنشوء الدولة . وتأكيدا على سياسة الامر الواقع قامت اسرائيل باستباق اى ضغوط عليها فدمرت ٤٠٠ من القرى الفلسطينية فى الاراضى التى احتلتها عام ١٩٤٨ . وصدرت قوانين إسرائيلية بمصادرة كل أملاك اللاجئين باعتبارها املاك غائب.(٣٢) كما سنت اسرائيل قوانين على مراحل نتج عنها مصادرة أغلبية اراضى الاقلية الفلسطينية التى إستطاعت البقاء على الارض عام ١٩٤٨، وهكذا تحولت اسرائيل منذ انشائها الى اداة الحركة الصهيونية مهمتها تهويد الارض والغاء الوجود الفلسطينى ، وتحقيق حلم الدولة اليهودية القوية الممتدة والمسيطرة . ولم يكن هناك مقابل كل هذا فى الجانب العربى من يستطيع ، عبر ممارسة بعض الحنكة او السياسة او التفاوض او بعد النظر او القوة او الحرب ، الوقوف حاجزا بين اسرائيل وبين استكمالها لمشروعها فى اتجاهات نؤكد انها لم تكن تتوقع تحقيقها بهذه السرعة وبهذه السهولة والى هذا المدى والحد الذى حققته عام ١٩٤٨ .

ردود الفعل على نكبة عام ١٩٤٨: بين تصحيح الخطأ والتعمق في تكراره :

لم تستطع القوى العربية الخارجة من حرب فلسطين ان تستجمع نفسها بعد الحرب وتعقد اتفاقا مع اسرائيل يؤدى لعودة بعض الاراضى او لعودة بعض اللاجئين مقابل سلام شامل . بل كان هذا الامر مستحيل التطبيق ولا مكان له فى التفكير العربى والاسرائيلى بنفس الوقت . فهذه الرؤية لم تكن ممكنة قبل الحرب رغم اكتمال مظاهر الدولة لدى اليهود قبل قيامها بسنوات طويلة . لهذا استحال عمل ذلك بعد الحرب اى بعد ان اصبحت الجراح اعمق والخوف من اسرائيل اشمل ، اذ كان الصرع فى اوله وكان لابد من تجربة حظ العرب فى حروب قادمة . بل ربما لو جلس مفكر او فيلسوف او منجم او فلكى عربى يتسشف المستقبل لربما نصح العرب بعمل اى شيئ لمنع الهزيمة قبل وقوعها او لعقد سلام يؤدى لعودة بعض اللاجئين وبعض الاراضى والحقوق مقابل حل المشكلة والاعتراف ببعض نتائج ما حصل عام ١٩٤٨ لقاء تنازلات اسرائيلية جوهرية . وقد فكرت بعض القيادات السياسية العربية فى هذا الاتجاه ولكن الاطار السياسى العربى والشعبى الفلسطينى والعربى لم يكن ليتقبل هذا الامر . إذ أن ذلك لم يحصل لانه كان مستحيل التطبيق ، فالعرب اعتقدوا بانهم قادرون على التحرير الشامل ، واسرائيل اعتبرت ان ما أخذ اصبح لها وان عليها ان تتهيأ لتهزم العرب فى كل جولة . هكذا وضع الاساس العام لصراع مطلق بين العرب واسرائيل ، وقد اكتسب ذلك

أهمية خاصة ودولية مع بدء نشوء وتطور الحرب الباردة بين الغرب والشرق وبين السوفيات وامريكا .

ولكن من وجهة النظر العربية الشعبية والمعارضة للأنظمة القائمة فان ماتم كان خيانه ، وان العرب لم يقاتلوا ، بل انهم لو قاتلوا لانتصروا ، بل شاع الرأى بان قتالا حقيقيا سوف يهزم اسرائيل ويعيد الحق الى نصابه ، بل انطلق العرب من فكرة ان الذى يستطيع تحرير كل الارض لا يحتاج للتفاوض او لتقديم تنازلات فى المدى المنظور ، لهذا كانت اتفاقات رودس للهدنة أقصى ما استطاع الرسميون العرب عمله ريثما يتهيأون لمنازلة قادمة .

وبعد نكبه ١٩٤٨ ، بدأ الفلسطينيون يسعون للعودة الى بلدهم المحتل وذلك عبر عبورالحدود ، وبدأت تنمو اشكال من المقاومة المسلحة ، وظهرت الى العلن تيارات عربية تدعو للانتقام والعودة . (٣٣) هكذا تشكلت حركة القوميين العرب ذات القاعدة الفلسطينية والعربية بنفس الوقت ، وبدأت الحركة العربية الداعية للتصدى والقتال تنتشر من المحيط للخليج وانبثق عصر القومية وعصر عبدالناصر الذى دشن بداية مرحلة تاريخية لتدعيم استقلال مصر والعرب من النفوذ البريطانى والفرنسى . وبدأ عصر الانقلابات العربية والعسكرية ، وارتفع معه شعار (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة) وتركزت السياسات حول الشعارات الكبرى وعلى رأسها الوحدة العربية وتحرير فلسطين كمفتاحين رئيسيين للنهضة العربية المنتظرة . ولكن شيئا حقيقيا ل يحصل فى التعامل مع الخطر الاسرائيلى تجاه العرب .

ان الفرضية الرئيسية فى عصر الانقلابات العربية انطلقت اساسا من هزيمة عام ١٩٤٨ . فقد انطلق العقل العربى من أن سبب الهزيمة الاساسى يعود الى خيانة الملوك والرؤساء العرب، وان الهزيمة نتجت عن وجود ملوك ورؤساء يسمعون كلام بريطانيا ، ولايقوون على معارضتها فى أمر من أمورهم الأمنية والوطنية . هكذا انطلق الفكر القومى من ان تغير الأنظمة وتغير الملوك سوف يؤدى الى تحقيق استقلال الارادة الكاملة وبالتالى الوصول الى تحرير فلسطين . فقوة اسرائيل ، من وجهة النظر الثورية والقومية ، كمنت اساسا فى خيانات العرب وليس نتاج عوامل أخرى يهودية واسرائيلية أو دولية . بل انطلق العرب بانهم ما إن يقرروا خوض المعركة حتى النهاية إلا وتكون النتيجة مضمونة . لهذا عاد عبد الناصر الى مصر وهو على استعداد لقيادة انقلاب ضد ملكه ، ولهذا بدأ الشارع العربى والفلسطينى برفع شعارات ضد الأنظمة العربية معتبرا أنها سبب الهزيمة فكانت النتيجة التى خلص اليها عبد الناصر المحاصر فى الفالوجا :

أن " الواقع الاسرائيلى " لايمكن مواجهته الا بواقع عربى جديد . والجيوش العربية القادرة فعلا على مواجهة اسرائيل وهزيمتها لايمكن بناؤها فى ظل الواقع العربى الراهن .. الواقع الفاسد المفسخ الممزق .. " من هنا يجب أن نبدأ " . (٣٤)

ولكن الحقائق كانت مختلفة ، اذ لم يكن هناك ما يضمن أن الانظمة العربية الثورية ستكون افضل حالا فى القتال من نظام فاروق فى مصر او الملك عبدالله فى الاردن او الملك الهاشمى فى العراق . ومع تشييد عصر الانقلابات العربية وارتفاع الوتيرة بامكان تحقيق التحرير والعودة ، لم يحصل شيئ على ارض الواقع يغير المعادلة . فقد انشغل العالم العربى بقيادة عبدالناصر والتيار العربى القومى فى مواجهة مع الاستعمار البريطانى والفرنسى هدفها تحقيق استقلال بقية الدول العربية وطرد نفوذ بريطانيا من مصر أولا . ومن بقية الاقطار العربية ثانيا . كانت الحرب الباردة قد بدأت تستعر ، وكان الاستعمار القديم الى أفول . ولكن أفوله تطلب مقاومة وتطلب موقفا . لهذا كان أهم ما قام به عبد الناصر فى بداية عهده هو تدشين تلك المرحلة فى مصر ثم نقلها لبقية الاقطار العربية بما فيها تبنيه للثورة الجزائرية . ولكن هذا وضع مصر فى تصادم مع القوى الكبرى .

وشنت اسرائيل منذ الخمسينات عمليات عسكرية بواسطة وحدات كوماندوز على قرى عربية آمنة فى الضفة الغربية من الاردن (غارتا قبيا ، ونحالين) وهاجمت مركز البوليس المصرى فى غزة ، وهاجمت إحدى القرى السورية تاركة وراءها عشرات القتلى العرب الآمنين بعد كل غارة . وقد ارتبطت تلك الغارات بسعى اسرائيل لايقاف عمليات التسلل العربية والفلسطينية الى اراضيها ، وارتبطت ايضا بمحاولات اسرائيل تجفيف بحيرة الحوله وبناء محطة توليد كهرباء فى المنطقة المنزوعة السلاح بين سوريا واسرائيل . وقد تلبدت إبان تلك الأحداث سماء الشرق ، وهددت الادارة الامريكية (التى لم تكن مرتبطة باسرائيل بقدر ارتباط اسرائيل بذلك الوقت بفرنسا) اسرائيل ان استمرت فى مشروع تجفيف بحيرة الحوله مما جعل اسرائيل توقف الأمر فى ذلك الوقت على الاقل . (٣٥)

لكن ذلك شكل جزءا من توتر استمر بالتصاعد على الجبهة المصرية الاسرائيلية ، حيث اعتبرت اسرائيل ان مواقف عبد الناصر وتسلحه يستلزم ضربة وقائية تضمن عدم قيامه بمباغتتها . هكذا توافقت المصلحة الاسرائيلية مع البريطانية والفرنسية اللتين ارادتا تحطيم عبد الناصر لكى يحافظا على نفوذهما فى مصر وفى قناة السويس الذى أممها ناصر . وانتقلت اسرائيل عام ١٩٥٦ للاعتداء على مصر فى العدوان الثلاثى والذى شاركت فيه فرنسا وبريطانيا مما انتج احتلال كل من سيناء وقطاع غزة لعدة شهور . (٣٦) وفى تلك الحرب حقق عبدالناصر نصرا سياسيا كبيرا ، اذ كان التدخل السياسى الامريكى والسوفيتى لصالحه ، وكانت تلك الحرب إيذانا بنهاية نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا فى الشرق وبداية حقيقية للنفوذ الامريكى السوفيتى الأوسع وغير المباشر .

ورغم هذه الهجمات الاسرائيلية ورغم مقدرة اسرائيل على احتلال اراضى واسعة من مصر الا ان الواقع العربى بق ينظر لهذه الضربات بعين الشك فى حقيقتها . فمن جهة حجم الاعلام العربى حقيقة ما حصل نافيا ان يكون النصر الاسرائيلى فى سيناء عام ١٩٥٦ نتاج تفوق اسرائيلى ، بل انه نتاج دور فرنسا وبريطانيا الداعم الاسرائيلى . لهذا

اصبح منطق عزل فرنسا وبريطانيا عن اسرائيل (مثل عزل امريكا فيما بعد عن اسرائيل) مثل منطق عزل الحكام العرب وجلب حكام جدد يؤمنون بالقتال يكرر نفسه . وفى كل الحالات لم تتغير النتيجة ، اذ استمر التفوق الاسرائيلى على العرب.

ولكن بنفس الوقت برزت وتألقت فكرة الوحدة العربية *اى الفكرة التى تؤكد ان وحدة العرب ممكنه وانها سوف تؤدى* لتحرير فلسطين من الصهيونية. هذا شعار تبنته الحركة القومية العربية وتبنته الحركة السياسية فى الاقطار العربية وتبناه عبد الناصر . اى انه على العرب الاستعداد لمعركة التحرير عبر التوحد اولا . هكذا انتظر الفلسطينيون فى *الخيام العام تلو العام وانتظر العرب العام تلو العام* . ووقعت الوحدة العربية بين مصر وسوري عام ١٩٥٨ ثم دب الخلاف بينهما وانسحبت سوريا من الوحدة عام ١٩٦١. من جهة اخرى عندما هدد عبد الكريم قاسم بغزو الكويت فور استقلالها عن بريطانيا كان واضحا ان التنافس العربى على شعار الوحدة أصبح بحد ذاته مجالا للصراعات العربية العربية . ووقت حرب اليمن فى العام ١٩٦٢ بعد ان تدخلت مصر لدعم الجمهوريين وتدخلت المملكة العربية السعودية لدعم الملكيين . واستمر القتال فى اليمن كحرب استنزاف دائمة للجيش المصرى حتى هزيمة مصر فى حرب ١٩٦٧.. ان سياسة عبد الناصر العربية والدولية فى مجال عدم الانحياز وسياساته السوفياتية التى اعتقد انها تساهم فى حماية مصر وتنميتها وسياسته تجاه اسرائيل التى شعر انها تشكل خطرا على أمن مصر أوقعت توترات كبيرة بين عبدالناصر والولايات المتحدة التى كانت تسعى لبسط دورها العالمى ومواجهة تمدد الاتحاد السوفيتى فى أوج الحرب الباردة . (٣٧)

وقد انتهى الامر الى مصر متحالفة مع الكتلة الشرقية بقيادة عبد الناصر ، والعالم العربى مستنزف فى صراعات بين دول عربية مستقلة ومحافظة وملكية اقرب لبريطانيا او للولايات المتحدة وبين دول عربية متحالفة مع الاتحاد السوفيتى . وفى ظل هذا الانقسام خسرت قضية فلسطين وخسرت قضية التحرير ، بل فاتت الفرصة لتحرير فلسطين او لاقرار اى من حقوق شعبها . هكذا اختفت الآمال الخاصة بالوحدة العربية وبدأت الفكرة تدور فى فلك لا نهاية له . لقد عاش العرب مرحلة القومية والوحدة فى الوجدان وبينما كانوا فى الممارس بعيدين عن هذه الوحدة ، وبالتالى بعيدين كل البعد عن تحرير فلسطين .

وعندما جاء الحبيب بورقيبه رئيس تونس فى زيارة له للقدس فى ١٩٦٥ ودعا العرب والفلسطينين من إحدى مخيمات اللاجئين لان يختاروا بين خيارين : اما ان يقاتلوا ويحرروا ارضا ويفوا بوعودهم او أن يسالموا اسرائيل ويشرعوا في عقد صلح يأخذوا بمقتضاه ما يمكن أخذه وفق فرضية المراحل ، كان الرد العربى حاضر البديهة ، كما هو حاضر البديهة دائما ، اتهم بورقيبه بالانحراف ليسيطر صوت المقاومين والمجاهدين . (٣٨) فقد انطلق بورقيبة من الواقع الصعب ألا وهو ان كيان اسرائيل اصبح واقعا يصعب تدميره ، وان الحرب غير مسموحة على العرب لتدمير هذا الكيان او إضعافه ، وان الأفضل البحث عن خيارات اخرى قد تسمح بتحصيل نتائج أفضل للفلسطينيين او للعرب . بل انطلق من واقع ان تلك المخيمات التى انشئت للفلسطينيين اللاجئين ، وان تلك الوعود التى تعطى للفلسطينيين يجب ان تحل فى اطار حل يحقق تقدما فى وضع الفلسطينيين ويحقق بعض الوعود التى كان الخيار العسكرى عاجزا عن تحقيقها.

الطريق الى حرب ١٩٦٧ مفروش بالنوايا الحسنة :

ونشأت منظمة التحرير عام ١٩٦٤ رسميا فى مؤتمر للقمة عقد فى القاهرة لتصبح الألية التى تعبئ وتنظم الفلسطينيين . وقد اقترب العرب من بعضهم مؤقتا للبحث فى الخطر الاسرائيلى الناتج عن محاولة تحويل مجرى نهر الاردن . ونشأت منظمات فلسطينية أخرى اهمها حركة فتح في اوائل الستينات وقاعدتها سوريا . وبدأت تلك الحركة الشابة تقوم بعمليات عسكرية منذ عام ١٩٦٥ عبر الحدود المتاخمة لاسرائيل من الضفة الغربية ومن سوريا ومن لبنان . هكذا كانت فتح مثل حماس والجهاد الاسلامى اليوم تمثل الجناح المقاوم بينما منظمة التحرير بقيادة الشقيرى ومركزها القاهرة تمثل الجانب الرسمى والمقيد بحدود وسقف السياسة العربية الرسمية . فبينما تبنت مصر منظمة التحرير ، تبنت سوريا المعارضة (فتح) وكلا الدولتين في حينهاكانتا فى صراع وتنافس . (٣٩)

وقد استند فكر حركة فتح، التى قادت العمل الوطنى الفلسطينى ومنظمة التحرير فيما بعد الى عناصر هي فى جوهرها رد مطلق على الطابع المطلق للصراع . وقد إعتبرت حركةفتح، أولى الحركات الفلسطينية الفدائية ، بان عدم مقدرة العرب على تحرير الارض التى قامت عليها اسرائيل عام ١٩٤٨ هو نتيجة طبيعية لعدم الاستعداد العربى وللخلافات العربية العربية . لهذا جسدت فتح قلب للشعار العربى "الوحدة طريق فلسطين" وحولته : فلسطين طريق الوحدة . لهذا وفى ظل عدم قيام الدول العربية بتحرير فلسطين قام فكر فتح كما قامت سياستها في المرحلة الاولى على تحقيق احد احتمالين :

الاحتمال الاول إستند الى سيناريو الحرب الفدائية المنطلقة من الحدود العربية مع فلسطين والتى تقود بدورها الى ردود فعل اسرائيلية *على الدول العربية ومواقع التواجد الفلسطينى* . وقد اعتبرت حركة فتح ان ردود الفعل الاسرائيلية ، فى ظل العجز العربى الرسمى ، ستتحول الى عامل إحراج كبير للسياسة العربية وشعاراتها . واعتبرت ان هذا العجز سيفرض على الدول العربية التعامل مع التحدى الاسرائيلى بالمثل . هذا التصوراستند على تحويل الحرب الفدائية الفلسطينية الى عامل تسخين ومفجر للحرب العربية الاسرائيلية الجديدة . إن هذا التصور تم تنفيذه نسبيا فى عام ١٩٦٧ عندما أدت العمليات الفلسطينية المنطلقة من سوريا وبموافقة سوريا التى كانت تتنافس مع مصر على

الدورالقيادى القومى والثورى فى المنطقة العربية ، الى ردود اسرائيلية عنيفة وتهديدات أدت فى مجملها الى تصعيد الموقف وصولا الى حالة الحرب . لكن هذه الحرب لم تنتج التحرير المنشود بل انتجت هزيمة شاملة لجميع الجيوش العربية المشاركة وضربة كبرى لقيادة المشروع العربى القومى الممثلة فى دور الرئيس عبد الناصر .

اما تصور فتح الثانى فقد اخذ بالاعتبار إمكان فشل السيناريو الاول . لهذا طرحت الحركة بانه فى حالة عدم قيام النظام العربى او الجيوش العربية بالرد على الضربات الاسرائيلية فسوف يؤدى هذا الى تعبئة الجماهير العربية والفلسطينية التدريجى والذى يؤدى بدوره الى حالة نهوض عربية تكون فيها المبادرة السياسية والعسكرية للشعب العربى لا لحكوماته . وقد سميت هذه النظرة بنظرية التفجير المتسلسل . (٤٠)

اذن ووفق النظريتين فى ادارة الصراع مع اسرائيل كانت هذه الطلائع الفلسطينية الشابة التى تجسدها حركة فتح تسعى للمشاركة العربية الرسمية وفق السيناريو الاول والشعبية وفق السيناريو الثانى ، ولم تكن تمانع تداخل وتكامل السيناريوهين فى الجهد لتحرير فلسطين . إذ نظرت هذه الحركة الشابة الى الصراع مع العدو كما نظر العدو اليه ، فى اطار نفى كل طرف للاخر فى ظل مواجهة تناحرية اساسها الاحتكام الى الحرب ووسائل القتال . ولكن الحركة الوطنية الفلسطينية تميزت فى كلا السيناريوهين ، ايضا فى سعيها الى إعتبار دور القوى الخارجية العربية هاما أو أساسيا من اجل نيلها لحقوقها . فى هذا خصوصية كبيرة للحركة الوطنية الفلسطينية .

والحركة الفلسطينية لم تكن فى حالة تنافس مع دولة استعمارية كفرنسا او بريطانيا يتوقع منها بعد ان اصبح الاستعمارمكلفا ماليا ونفسيا وعسكريا العودة الى اراضيها ووطنها الأم البعيد جغرافيا . وهذا لم يفتح المجال الى امكان تبلور حل يقوم على الانسحاب مقابل علاقات حسنة مع اسرائيل . فالصراع الوجودى والمطلق على الارض التى احتلتها اسرائيل عام ١٩٤٨ بين الفلسطينيين والاسرائيليين عن أن على الفلسطينيين الاستمرار فى المعاناة الناتجة عن غياب القدرة على تحديد تصور اخر للاستقلال او للتحرير يكون بديلا (ولو مؤقتا) عن التصور المطلق . لهذا وجد الفلسطينيون انفسهم قبل عام ١٩٦٧ (وبعده لفترة طويلة) فى طريق مسدود اساسه طبيعة الصرع المطلقة فى ظل معادلات سياسية وعسكرية وعربية ودولية فى غير صالحهم . ومع ذلك استمروا يحملون فى فكرهم نظرة الحقوق الفلسطينية تطورت عبر الصراع واللجوء تناقضت جذريا مع التصور الصهيونى لجميع المدارس السياسية والحزبية .

لهذا بقى الفلسطينيون ، نسبة لحركات استقلالية عربية او فى العالم الثالث فى حالة شك وضعف وحتى عدم ثقة تجاه نتيجة نضالهم . لهذا كثرت فى الحركة الوطنية الفلسطينية الوقفة التاريخية ، والموقف التاريخى، والشهادة التاريخية ، او حتى الفكر الحسينى (نسبة لاستشهاد الحسن والحسين فى كربلاء) . فكل معركة وقفة، وكل مواجهة موت اثناء الوقوف ورفض للركوع . وامام تداخل العوامل والاوضاع المحيطة بالقضية الفلسطينية وجد الفلسطينيون انفسهم بلا أمان فيما يتعلق بمطالبهم وامكان تحقيق اهدافهم .

وقد عكس سعى حركة فتح فى اوائل الستينات الى قلب الشعار العربى " الوحدة طريق فلسطين " الى " فلسطين طريق الوحدة " حالة القلق السائدة فى الساحة الفلسطينية وامكان فى خضم السعى نحو الوحدة العربية اولا الى نسيان فلسطين مما يعطى الفرصة لاسرائيل لبناء مجتمعها ودولتها وقوتها . (٤١) فقد إمتلك الشبان الذين اسسوا هذه الحركة شعورابالاستعجال والسرعة عكس هذه المخاوف . بل شكلت تلك المرحلةبداية الخوف من ان تقود الخلافات العربية وعدم القدرة على فعل جدى مع إسرائيل الى تشريع وجودها وبالتالى فرضه كامرواقع . بل اكدت فتح فى تلك المرحلة المبكرة بانه اذا لم يتحرك الفلسطينيون بسرعة فالوقت سيساعد الحركة الصهيونية على بناء مجتمعها وتوحيده .(٤٢) بل لو حصل هذا فسوف تصبح امكانية عودة اللاجئين الى وطنهم حدثا يصعب حدوثه.

وقد أدت عمليات فتح ودعم سوريا لها ، والتى كان يحكمها فى حينها نظام ثورى يتبنى شعارات حرب الشعب الطويلة الأمد ، الى ردود اسرائيلية قاسية . وقد سعت اسرائيل فى تلك الفترة لجر سوريا الى معركة على الحدود وخاصة فى المنطقة المنزوعة السلاح . وقد أدى القصف الاسرائيلى للقرى السورية ثم التصريحات الاسرائيلية حول تغير النظام فى سوريا ان استمرت فى تصعيدها ودعمها المنظمات الفلسطينية ، الى وضع الرئيس عبدالناصر الزعيم القومى فى موقف الدفاع . (٤٣) وكانت مصر فى حينها تعانى من نتائج تدخل جيشها فى حرب اليمن ، وكانت فى ادنى حالات الاستعداد للحرب ، وكان العالم العربى مقسما بين ملكيين محافظين وجمهوريين ثوريين قوميين . هكذا تورط عبد الناصر واضطر لتهديد اسرائيل اذا استمرت فى اعمالها ضد سوريا . وكانت اسرائيل تبحث فى حينها عن فرصة لامتحان اتفاق الدفاع المشترك بين سوريا ومصر ، وعن فرصة لاعادة العرب الى الوراء فى شعاراتهم وفرص تهديدهم العسكرى لكيانها . وكانت تبحث بنفس الوقت عن طريقه لتغيير دورها وجلب اكثر الدول قوة وعلى رأسها الولايات المتحدة للاعتراف لها بدورها وقيمتها وأهميتها العسكرية والسياسية الاقليمية .

ومع ازدياد التوتر على الحدود السورية الاسرائيلية ومع تدفق المعلومات السوفيتية المتتالية بان القوات الاسرائيلية تقوم بوضع حشود على الجبهة السورية ، حشد الرئيس عبد الناصر القوات المصرية فى سيناء. ثم طلب الرئيس عبد الناصر فى ١٨ مايو من الأمم المتحدة سحب قواتها من المنطقة الفاصلة بين مصر واسرائيل ، وبدأت القوات المصرية تحتل تلك المواقع . وسعى الرئيس عبد الناصر لضبط النفس من حيث وضع قواته فى شرم الشيخ مقابل مضائق تيران . لكن حالة الهياج الشعبى فى العالم العربى ومطالبة الفئات العربية الاكثر قومية فى اطروحاتها لعبد الناصر إضافة

لدولة عربية اخرى بإجراءات اكثر قوة، دفع عبد الناصر الى منع الملاحة الاسرائيلية فى ميناء العقبة . (٤٤) هكذا ارتفعت معنويات العرب من المحيط للخليج ، وبدأ العرب يشعرون انهم فى القمة ، وان حلمهم التاريخي يقترب من التحقيق . كان العرب في تلك الايام يشعرون بالنصريون ان يحققوه ، فقد كانت كلمات عبد الناصر كافية لكى يشعروا بنشوة الانتصار ، لكن الرئيس عبد الناصر كان يعرف ان العرب غير مهيأين ، وكان يغامر لارضاء الشارع ولحماية موقعه العربى الشعبى ، ولجعل اسرائيل توقف هجماتها وتهديداتها ، وكان يعتقد ان فرصة للقتال افضل سوف تأتى بعد سنوات ، وان الموقف السوفيتي والامريكى ، كما كان الامر عام ١٩٥٦ ، قد يمنع هذه المرة القتال ويخرج عبدالناصر بنصر قومي وسياسي كبيرمن هذه المواجهة ، وهذا ما أنتبهت له اسرائيل وسعت لمنع تحقيقه ولاجهاضه.

وأتت المفاجأة القاسية ، هزيمة للعرب فى ٦ يونيو ١٩٦٧ ، اذ خلال ايام سقطت مدينة غزة الفلسطينية والتابعة منذ حرب ١٩٤٨ للادارة المصرية وسقطت سيناء المصرية وسقطت قناة السويس المصرية وسقطت القدس الفلسطينية التابعة للاردن منذ حرب ١٩٤٨ ، وسقطت الضفة الغربية الفلسطينية والتابعة للاردن من حرب ١٩٤٨ ، وسقطت الجولان السورية ، وذهل الشارع العربي ، وذهل الجميع . بل ان سكان الضفة الغربية خرجوا للشوارع فى البداية لاستقبال الجيوش العربية معتقدين ان القادم هو الجيش العربى واذا بهم يجدون امامهم الجيش الاسرائيلى .

ولكن كيف نجحت اسرائيل فى خداع ثلاث دول عربية رئيسية (ومن ورائها العالم العربى) ؟ المشكلة كانت أعمق من مفاجأة ، بل تعود لأساليب الادارة ، والتنظيم ، وحداثة التجربة العربية مع مجال الدولة ، والحرب ، اضافة لفقدان القدرة بالتالى علي تعبئة الموارد ونقص القدرة الصناعية ، وضعف التعليم ، والتكنولوجيا ، وحالة عدم الاستقرار التى تسود الأنظمة السياسية والتى تضمنت الخوف من الجيوش التى كان من المناط بها انجاز مهمة التحرير . كما ساهم في تلك الهزيمة وجود عزلة بين فئات اجتماعية كبيرة ، ونقمة بين فئات اخرى من الطبقة الوسطى علي الدولة . وكانت فى تلك الفترة الأنظمة الاشتراكية والمتخمة بأنظمة المخابرات التى تحد من الحوافز هى سيدة الموقف . لهذا كان من الصعب ان تنتصر أمة هذه هى قاعدتها امام أمة تأخذ بعقيدة سياسية واجتماعية تميل للمشاركة والاستقرار السياسى والتجانس الاجتماعي واحترام الفرد والقانون والبناء الصناعى والعلمى .

اكتشاف دولة ومجتمع اسرائيل:

لم يكن واضحا لدى العقل العربى بان المعركة فى فلسطين لها طابع حضارى وسياسى واجتماعي ونفسى واقتصادى ، وانها اكثر من مجرد مواجهة بين عصابات صهيونية وبين أمة عربية . هكذا شاع فى الفكر العربى شعار القتال بعد تغير الانظمة ، وان اليهود عصابات وانهم لا يشكلون شيئا قادرا على البقاء .. بل تعمقت رؤية مفادها كتاب بروتوكولات حكماء صهيون . وان هذا الكتاب الخرافى غير الصحيح اصبح لسان حال الخبراء العرب فى شؤون اسرائيل . هكذا اصبحت الخبرة تعتمد على الدعاية والتمنى عوضا عن الحقائق مما خلق عقلا عربيا تجاه اسرائيل شديد الثقة بقدراته وشديد الاستخفاف بعدوه الذى يهدد امنه . هكذا كان العرب يخلقون كارثة دون أى دراية لحجمها وحدودها .(٤٥)

بل الاسوأ فى الفكر السياسى العربى انه ركز كثيرا علي عدم معرفة اسرائيل ونظامها وحياة سكانها . فمن الواضح ان العرب حينما دخلوا الصراع فى مواجهة اسرائيل ركزوا على منع الكتب ومنع مرور المعلومات عن الكيان الاسرائيلى، وهذا امر مارسته بجدارة وبجهل معظم اجهزة الرقابة والمقاطعة العربية . وفى هذا جهل المسئولين العرب والمؤسسات العربية بالشأن الاسرائيلى وذلك نتاج قلة المعلومات وقلة المعرفة في امور وشؤون العدو . ويبدو ان المنطلق كان أساسا يقوم على أن منع المعلومات عن العدو ومجتمعه وجيشه وسكانه هو افضل لتفادى الاحراج وهو الافضل لتأكيد انهياره وعدم وجوده وانه فى طريقه للفناء . فبينما تقول الدعاية الرسمية بان اسرائيل على وشك الانهيار ، تقول الحقائق بانها اطلقت قمرا صناعيا ، او انها تفوقت في مجال البحث . ان الرسميين العرب لهذا سعوا لمنع هذه المعلومات عن شعوبهم ظنا منهم بان فى هذه المعلومات تقوية لاسرائيل وتشريع لوجودها ، واضعاف لهم . بل اعتقدوا ان المواطن الذى يدخل الحرب وهو جاهل بكل لأبعاد الانسانية والسياسية والعسكرية عن عدوه هو اكثر قدرة على التضحية والقتال من مواطن يمتلك معلومات دقيقة عن نقاط قوة الخصم .

ولكن المسئولين العرب لم ينتبهوا ان هذا المنطق هو الذى مهد لكارثة ١٩٦٧ العربية الاسرائيلية. ان المنطق الذي ادي الى سواد عقلية الجدار الحديدى فى الاتحاد السوفيتى وشرق اوروبا هو نفسه الذى ساد فى العالم العربى فى التعامل مع المعلومات والمعرفةعن العدو . والحقيقة الصعبة انه حتى في التلفزة العربية دارت نقاشات مطولة حول هل يتم وضع صورة جندى اسرائيلى او شرطى او مسؤول او رئيس اسرائيلى على التلفزة ؟ وهل هذا دعاية لاسرائيل ام لا؟ نعم مارست وسائل الاعلا م العربي الرقابة ومسحا لأشرطة لأنه ظهر فيها مسؤول اسرائيلى ؟ وقد ظل هذا الوضع على حاله حتى عام ١٩٦٧ بل وحتى بعد ذلك بفترة .

فى هذا الاطار التاريخى والتعامل الغيبى العربى مع اسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ ، استغلت اسرائيل عامل الوقت ، اذ قامت فى الاعوام الاولى لنشوئها بجلب مايزيد عن ٦٠٠ الف يهودى مهاجر ، والجدير بالذكر ان معظم من شكلوا تلك الهجرات اليهودية الكثيفةكانوا من يهود البلاد العربية من المغرب ، اليمن ، العراق ، الجزائر، تونس ، ليبيا ، مصر ، اضافة الى ايران وتركيا . (٤٦) وربما كان منطق العرب فى ذلك الوقت ، ان ارسال كل اليهود الى فلسطين يسهل من هزيمة اليهود الذين يصعب إعالتهم. ولكن الذى حصل ان

هؤلاء شكلوا العمود الفقرى الشعبى لدولة اسرائيل الحديثة ، وهؤلاء بنفس الوقت فقدوا املاكهم وحقوقهم فى البلد العربية ، وتحولوا على مر السنوات لاكثر اليهود نقمة على العرب واكثرهم تأييدا لليكود . ففى اسرائيل وفى الخمسينات كانت تنجز أسس مجتمع ، وفيها ايضا كانت وحدة هذا المجتمع امتن من وحدة المجتمعات العربية بسبب بناء مؤسسات سياسية لها مصداقية وإستمرارية واستقرار .

وهكذا على مر السنوات اتت اسرائيل بخبرات جديدة وبنت الجيش وبدأت بالتصنيع النووى ، كما بنت الجامعات ، ورتبت قوتها بحيث يصعب هزيمتها . وأهم ما قامت به اسرائيل انهخا سعت لبناء مجتمع مدنى شبه متجانس وبنت نبفس الوقت قاعدة شبه صناعية علمية . وقد شكل هذا البناء مضمون قوة هذه الدولة وسر مقدرتها على البقاء . بل انها نجحت فى تحويل اليهود غير القادرين على التكيف مع المجتمع شبه الصناعى والاكثر تنظيما الذى اقامته بما فيهم يهود المغرب واليمن والعراق الى علماء ومفكرين ومتخصصين بالتالى نجحت مع سكانها باكثر مما نجحنا نحن العرب مع أبناء الريف أو البادية من ابنائنا.(٤٧)

لقد نجحت اسرائيل فى بناء مجتمع متساو نسبي ومنسجم نسبيا تغلب عليه المواطنة الاسرائيلية بينما نحن فى العالم العربى واجهنا صعوبات كبيرة (ومازلنا) فى بناء هوية واضحة وولاء قوى لدولنا وانسجام اجتماعى وسلوك مدنى ومجتمع مدنى يهدم الاسوار التى بنيناها فى المجتمع الواحد ، هنا وفى هذا المجال كانت كارثتنا الحضرية الاكبر .

مابعد هزيمة ١٩٦٧ : اعباء جديدة وتناقضات عميقة :

ومع هذه الهزيمة كبرت الفاتورة : الآن على العرب تحرير أراضى ١٩٤٨ اضافة لعودة لاجئى ١٩٤٨ المنتشرين فى العالم العربى والعالم ، وان يضيفوا للفاتورة اراضى ١٩٦٧ وعودة لاجئى ١٩٦٧ الجدد . بعض المتفائلين اعتبر ما حصل يسهل على العرب تحرير فلسطين كاملة ومرة واحدة ، بل ساد منطق يقول : لو تقوم اسرائيل باحتلال كل البلاد العربية يكون من السهل تحرير فلسطين مرة واحدة . من جهة أخرى اعتبر المتشائمون ان الفاتورة اصبحت كبيرة والوضع اصبح صعبا . ولكن الكثير من العرب اعتبر ان الهزيمة نتاج خدعة ونتاج عوامل خارجية ، ونتاج مؤامرة دولية شارك بها السوفيات ، ونتاج مؤامرة ضد العرب ومصر ، لا نتاج عوامل داخلية صارخة تقع فى صلب البنيان العربى .

وخسرت الاقتصاديات العربية المصرية السورية الاردنية مرة ثانية في حرب ١٩٦٧ ، وجاء الدور لاستنزاف النفط العربى فى معركة فلسطين ، اذ بدأت المملكة العربية السعودية ودول الخليج الالتفات لاعادة بناء القاعدة العسكرية العربية لتحرير اراضى ١٩٦٧ . اذ مال الخطاب العربى بعد تلك الحرب للتركيز على مسح اثار العدوان الاسرائيلى لعام ١٩٦٧ ، عوضا عن الانغماس فى السعى لتحرير اراضى ١٩٤٨ . فكما اصبح العرب فى حالة تأخر عن إللحاق بشعار رفض التقسيم الى القبول به بعد فوات الأوان ، فإن رفع شعار التحرير الشامل تم التراجع عنه بعد فوات الأوان ايضا فى حرب ١٩٦٧ . اذ اصبح من الملح اعادة بناء الجيش الاردنى والسورى والمصرى ، واصبح من الضرورى دعم الجيش المصرى فى حرب الاستنزاف الضرورية فى حينها لاعادة الثقة للجيوش العربى، واصبح من الضرورى بنفس الوقت تأمين دعم عربى دائم لقوات المقاومة الفلسطينية التى نهضت بقوة بعد ان توحدت فى اطار منظمة التحرير الفلسطينية . وانبثقت بعد حرب ١٩٦٧ موجة عربية جديدة للثأر والتحرير والعودة قادتها أساسا المقاومة الفلسطينية على الصعيد الشعبى ، اما على الصعيد الرسمى فتثملت باعادة بناء الجيوش العربية وبحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، والمناوشات على الجبهة السورية .

ولكن تناقضات الواقع العربى ، وغياب القاعدة العلمية والتكنولوجية، وغياب ثقافة الحرية والعدالة ، ساهمت فى تحويل القتال ضد اسرائيل بعد عام ١٩٦٧ لكابوس جديد . ولضعف بنية المجتمع الاردنى ولضعف التجربة الاردنية فى الدولة التى بدأت مع الملك عبد الله فى العشرينات من هذا القرن، شعر الاردن ان حمل الفلسطينيين للسلاح فى وسط الاردن خطر على الهوية الاردنية وعلى مستقبل الاردن . وتعزز هذا الامر السلبى نتيجة ضعف التجربة الفلسطينية مع الدولة والتنظيم ايضا . وأمام حالة المد الشعبى الكبير والشعارات والسلوكيات التى ترافقه وجدت المقاومة الفلسطينية انها دون المقدرة على استيعاب هذا المد . ونتج عن الأمر الالتهاء بصراع وحرب اهلية أردنية فلسطينية بدأت مناوشاتها فى عام ١٩٦٨ واستمرت بعنف طوال أعوام ١٩٧٠- ١٩٧١ . وقد قتل اباتها الالوف ودمرت أحياء فى المدن الاردنية ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين . هكذا تحولت المخيمات التى كانت رمزا لعدوان اسرائيل لموقع للاقتتال العربي العربي والأهلى الأهلى وهذا افقد العرب الكثير من مصداقيتهم . (٤٨)

ومع انغلاق فرص القتال عبر الحدود الاردنية ومع خروج الفدائيين الفلسطينيين من الاردن انطلق العمل الفدائى بقرار عربى وبدعم شعبى من لبنان . فمن جهة تألقت بطولة المقاومة، اذ صدق جيل من المقاومين العرب واساسا من اللبنانيين والفلسطينيين فى عمل جاد فى محاولة لاقرار الحقوق العربية . ولكن الصدق والنية الطيبة لم يشكلا عنصرا كافيا لصنع التغيير . فلبنان منقسم ، ولديه تجربة هو الاخر هشه وضعيفة مع الدولة منذ ان وجد لبنان الكبير عام ١٩٢٠ كوحدة جديدة لكيان ناشئ . ان لبنان الطرى العود لم يكن ليتحمل ، فى ظل هدوء كل الجبهات العربية ، تحوله لمركز الصراع العربى الاسرائيلى. لهذا اصطدمت الدولة فى لبنان مع العمل الفدائى المنطلق من اراضيها منذ عام ١٩٦٩ لسبب رئيسى : ان لبنان الرسمى والاقتصادى لا يستطيع ان يتحمل ضربات اسرائيلية دائمة لمطاراته واقتصاده واراضيه .

ولكن من جهة اخرى كانت الانقسامات فى لبنان وازمة الهوية فيه تؤكد وجود شرخ كبير حول مشروعية الدولة او

حتى مشروعية الكيان اللبناني ، وهذا شرخ قائم في كل دولة عربية نظرا لحداثة عهدنا بالكيان العصرى الحديث . لهذا فعندما وقع اشتباك بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين تدخل الشارع اللبناني المسلم لصالح الفلسطينيين ووقف قطاع كبير من الشارع المسيحي مع الدولة . هكذا انقسم لبنان ، وبدأت مشكلاته وتناقضاته الداخلية تتفاعل الى ان انفجر في حرب اهلية اكلت منه مئات الالوف من القتلى والجرحى . وكان هذا الانفجار للحرب الاهلية اللبنانية دليلا اخر على التناقض بين الفكر والواقع وبين مبادئ التحرير وحقائق الكيانات والشعوب وتناقضاتها . (٤٩)

اما الصراع عبر جنوب لبنان فتحول هو الاخر الى حالة استنزاف دائمة . وكان الثمن كبيرا ، اذ سقط القتلى بالالوف ، ووقعت قوافل من الشهداء ابان المواجهات التى لم تنقطع منذ عام ١٩٦٩ . ان غارة الطيران الواحدة التى تنتقم لمقتل اسرائيلى كانت تحصد مئات القتلى من اللبنانيين والفلسطينيين ، وهناك مخيمات فلسطينية وقرى لبنانية تم محوها من على الخارطة واعيد بناؤها المرة تلو المرة . ان قصة الصراع المسلح والشعبى بين العرب واسرائيل من جنوب لبنان والتى اصبحت المحرقة والمعبر عن الصراع العربى الاسرائيلى لم تكتب بعد فهناك سقطت قرى واستعيدت ، وهناك تصدت لاسرائيل كل الحركات السياسية والعقائدية العربية والفلسطينية ، وهناك واجه العرب كل احزاب واجهزة اسرائيل واستخباراتها . فى الجنوب كانت حربا مفتوحة وقتالا لا يتوقف وتجارب لاحد لها للعلاقة بين الفكر والواقع بين الممكن وغير الممكن ، ربما انطلقت الحرب لسنوات من هناك ولكن افكار التسوية كانت ايضا تنمو هناك امام حالة الجمود والافاق المسدودة وحجم المعاناة والخسائر وأرتال الشهداء والجرحى .

وامام حالة الجمود والضربات المتتالية للاقتصاد والامكانيات بدأت الطلائع الفلسطينية تكتشف حدود قدراتها ، وبدأت تكتشف ان العدو أكثر رسوخا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وسكانيا مما كانت تعتقد . وبدأت القوى الفلسطينية ممثلة بحركة فتح وبمنظمة التحرير تتحلى بمنطق واقعى اكتسبته من الحروب الاهلية التى تورطت بها ، ومن الصراعات المسلحة مع اسرائيل ومع الدول العربية التى خشيت من ردة فعل اسرائيل عليها من جراء الاعمال الفدائية . (٤٧) هكذا بدأ العالم العربى يبحث عن الحل الوسط والتسوية مع اسرائيل ، اذ شكل حرب ١٩٧٣ الناجحة والفعالة والتى عبرت عن الشراكة المصرية السورية فى مواجهة مهام التصدى بداية جدية لهذا الطرح . ولكن مصر خشيت فى ظل ظروفها الاقتصادية واعبائها الداخلية من ان تعود للحرب ثانية وتواجه مصيرا شبيها كالذى واجهته عام ١٩٦٧ ، فأسرع السادات بعد عدة اتفاقات لفصل القوات نحو التسوية عام ١٩٧٩فيما عرف باتفاقات كامب ديفيد التى نتج عنها انسحاب اسرائيل من سيناء وبداية سلام اسرائيلى مصرى هو الأول منذ قيام اسرائيل .

لكن بقية العرب بمن فيهم الفلسطينيون تابعوا الصراع على اعتبار بأن ما قامت به مصر هو انحراف عن المسار لايمكن ان يكون الا مؤقتا ، وان المطلوب تسوية ولكن تتضمن تنازلات عربية اقل ، اى تسوية لاتشتمل على عناصر التطبيع وفتح السفارات . لكن العرب في استمرارهم للصراع بعد عام ١٩٧٩ وصلوا بالمحصلة لطريق مسدود . فقد قامت اسرائيل رسميا فى زمن الليكود عام ١٩٨١ بضم الجولان السورية رسميا الى دولتها . وهذا خلق وضعا يهدد بانسداد اى افق لتسوية متفاهم عليها فى المستقبل . ووقع الغزو الاسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ موديا بألوف الضحايا ، واضطرت منظمة التحرير لترك لبنان الى تونس، واحتلت اسرائيل معظم لبنان بما فيها بيروت .(٥٠) ووقع خلاف حاد سورى فلسطينى عام ١٩٨٣ وتطور الى اقتتال فلسطينى فلسطينى وحصار مخيمات وقصف بالمدفعية وسقوط خسائر حين حوصر عرفات فى مدينة طرابلس اللبنانية . كما وقعت حرب فعليه بين حركة امل اللبنانية وقوات فلسطينية تابعة لمنظمة التحرير فيما عرف باسم حرب المخيمات التى أودت بحياة المئات من الجانبين . (٥١)

ولانستطيع ان نقول بان الوضع فى الاراضى المحتلةكان افضل . فمع عدم تحقيق حسم عسكرى عربى منذ هزيمة ١٩٦٧ ومنذ تحقيق حالة اللاسلم واللاحرب (اى الجمود ا لذى يعمل لمصلحة اسرائيل) ، والخسائر الفلسطينية تتزايد يوميا هناك . فرغم الجرأة الفلسطينية والصمود الفلسطينى الدائم فى وجه اسرائيل ، الا ان اسرائيل استغلت عامل الوقت وعدم حصول تسوية لتقوم بتهويد الضفة الغربية على مستويات عديدة ، فقد صادرت من الارض اكثر من ٤٠ بالمائة وقامت ببناء عشرات المستوطنات (يقطنها الان ما يزيد عن ١٢٠ الف مستوطن) . كما ان تهويد القدس سار بنفس السرعة ونتج عنه توطين ما يزيد عن ١٦٠ الف مستوطن فى القدس العربية . هكذا ضمت اسرائيل الضفة الغربية بالممارسة مستغلة عامل الوقت وعجز العرب عن الحسم العسكرى او السياسى . وهذا عن انه بغياب تسوية قد تكون الضفة الغربية فى طريقها للاختفاء وسط مشاريع التهويد الاسرائيلية .(٥٢)

وباستثناء المدرسة الرسمية المصرية فى تسوية الصراع وفى اكتشاف حدود الصراع مع سرائيل ، فان العالم العربى استمر فى الصراع مع اسرائيل فى ظل خطاب سياسى ينقصه ادنى استعداد لقراءة موازين القوة وفن الممكن وفهم اسس التفاوض وشكل الاتفاقات . اذ بقى الخطاب العربى يتحدث عن دولة فلسطينية دون فهم لكيفية تحقيق الدولة وبأى شروط وظروف ؟ وبقى الخطاب العربى يتحدث عن عودة اراضى ١٩٦٧ وتسوية عادلة دون اى فهم بان عودة اراضى ١٩٦٧ سوف تعنى التطبيع مع اسرائيل لأن اسرائيل لن تعيد أراضى بلا سلام كامل واعتراف وسفارات واتصالات طبيعية وبدرجة من درجات السياحة . لهذا وفى ظل تصورات متناقضة للسلام ، وفى ظل العجز العربى عن القيام بتحرير فعلى لاراضى ١٩٦٧ وعجز ايضا فى فهم متطلبات ما قد ينتج عن انسحاب متفاهم عليه مع اسرائيل ، استمرت حالة

اللاسلم واللاحرب العربية الاسرائيلية . وهذا أدى لاستنزاف العرب واقتصادهم وابقائهم أسرى أستمرار الصراع مع اسرائيل .

ان هذا الطريق المسدود بدأ ينفتح بعض الشيئ عندما جاءت الانتفاضة الفلسطينية لتشير لقدرات المجتمع فى مواجهة الاحتلال ولقدرات الروح فى مواجهة الاله العسكرية الاسرائيلية . اذ اكدت الانتفاضة على مقدرة المجتمع على الصراع من أجل حقوقه ومستقبله واكدت بنفس الوقت على دور سكان الداخل الفلسطينى وتخلصهم من الكثير من العجز الذى يسيطر على الواقع العربى المقاوم فى الخارج . ولكن بينما لم تحقق الانتفاضة تحريرا مباشرا للارض، وهذا ما لاتستطيع انتفاضة تواجه كيانا استيطانيا مباشرا اكثف منها سكانيا واعمق منها جغرافيا ان تقوم به ، الا انها اعادت الثقة للمجتمع الفلسطينى . (٥٣) ولكن بالمقابل كان المجتمع الفلسطينى يدفع ثمنا كبيرا لادامة انتفاضة تستمر سنوات بلا نتيجة مباشرة . وكان ثمن الانتفاضةالنفسى على الجيل الفلسطينى الصاعد كبيرا . اذ برز عن الانتفاضة ذلك الجانب الذى ينتج عنفا داخليا كما ينتج عنفا خارجيا والذى يلازم كل الانتفاضات الطويلة والثورات الشعبية . وسيطرت على اجواء الانتفاضة مجموعات تبنت الانتقامات العائلية التى احتكمت الى المواقف القبلية والقروية والطائفية . وفى النهاية وفى ظل الصراع حرم جيل كامل ولسنوات فاقت السبع من المدرسة والتعليم .

وفى ظل الانتفاضة بدأ الخطاب العربى فى اعلاء صوته خوفا من هجرة اليهود السوفيات ، ومن راقب احاديث وخطب ذلك الوقت لا عتقد ان كارثة ضخمة ستقع . فقرع الطبول ضد هجرة اليهود السوفيات ، ولا نقلل من انها قضية جدية ، كان تكرارا لصراخ العرب ضد وعد بلفور وسايكس بيكو ، ثم النكبة نفسها . ومع طرح هجرة اليهود السوفيات ، برز أمامنا سيناريو قديم جديد . اسرائيل تأخذ المبادرة والعرب يلملمون مواقفهم وسط المفاجأة . وفى تلك الفترة من عامى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ لم يبد ان احدا فى العالم العربى امتلك حلا او رؤية تعالج هذا الامر بعيدا عن الصراخ والاعلام ولدرجة ان نقاشا موضوعيا واحدا حول قضية هجرة اليهود السوفيات لم يعد من الممكن تأمينه . لم يعد أحد يعرف الفارق بين الخطر الذى يشكله اليهود السوفيات والجانب الاعلامى والتهويلى . هكذا اختفت الفواصل وسيطر الهلع .

ومع الفراغ الكبير الدائم فى سماء العرب السياسى كان من الطبيعى ان يبادر احد ، فكان ان بدأ نجم صدام حسين فى الصعود . هكذا شكل العراق فى تحدى الولايات المتحدة والغرب واسرائيل فى ظل خطاب سياسى مفعم بالتحدى بتشكيل الرأى العام العربى . هكذا تمهدت الاجواء لنمط جديد من المغامرة التى ساهم بها الشارع العربى واحزابه وقواه السياسية دون ان يدرى.ولكن العجز هذه المرة عن مواجهة العدو الذى شحنت الاجواء به والعجز عن ايقاف اليهود السوفيات ، والطموحات الداخلية والخارجية العراقية حول كل شيئ عن مساره ، اذ التهم العراق الكويت فى يوم وليلة .

ولكن ايضا فى الانتفاضة كما فى كل حروب الصراع العربى الاسرائيلى فى كل مواجهات المقاومة العربية الفلسطينية واللبنانية سقط فى القتال خيرة الشبان العرب وخيرة المؤمنين بمستقبل مشرق . بل خطف القتال الافضل والاكثر وطنية ، والاكثر جدية والاكثر جرأه . ولكن قيمة اى تجربة لأى أمة تقع فى التعلم منها واكتشاف اسباب فشلها ونقط ضعفها . نعم كانت تجربة مواجهة ومقاومة اسرائيل تجربة غنية ، نعم امتحن العرب عبرها قدراتهم ، وامتحن عبرها العرب امكانياتهم ، وجربوا الهزيمة والانتصارات الجزئية وجربوا الانتفاضة والمقاومة ، وجربوا الوحدة وجربوا الحروب الأهلية وانقلبوا على بعضهم البعض ، نعم كانت تجربة عربية غنية اكدت عبرها الدول العربية وشعوبها انها تمتلك الجرأه والصمود والحس الوطنى وحس التضحية فى سبيل المشروع الوطنى ومن اجل حقوقها من عدو مغتصب . نعم العرب قاتلوا من اجل حقوقهم وهذا شيئ مارسوه ببطولة وقوة ، ولكن الظروف الدولية والاقليمية المحيطة والظروف الداخلية بدءا من اساليب العمل والقيادة والتنظيم فى كل دولة عربية كانت تمنع تحقيق نصر حقيقى فى هذه المواجهة يتجاوز وضع القيود على مشروع التمدد الاسرائيلى . وقد نجح المقاوم العربى عبر تاريخ الصراع فى فرض الكثير من القيود السياسية والعسكرية والنفسية على اسرائيل ، ونجد هذه القيود فى الاراضى المحتلة كما نجدها فى جنوب لبنان او فى احتلال اسرائيل للبنان واضطرارها للتخلى عن معظم الاراضى التى احتلتها . بل هناك شواهد تؤكد ان جزءا كبيرا من اتجاه اسرائيل للعملية السلمية مع العرب مرتبط بقناعة قادتها وتياراتها فشل الخيار العسكرى مع الفلسطينيين والعرب ، وانها من اجل السلم مضطره لتقديم تنازلات تلامس جوهر مشروعها التوسعى . لقد كانت كارثة المقاومين العرب هى نبفس الوقت وسامهم الاكبر (٥٤)

ولكن المسيرة السلمية ما كانت لتبدأ لولا حدثين متلازمين . الاول هو سقوط الاتحاد السوفيتى المدوى على جميع الأصعدة بما فيها العسكرية . اذ فقد العرب ذلك الداعم الاستراتيجى لقضاياهم ومواقفهم وقدراتهم . ولكن من جهة اخرى عندما اقتحم العراق حدود الكويت باسم كل القضايا العربية تحولت كل الأبعاد . فالولايات المتحدة تحولت من الحياد او موقع العداوه الى الحامى والضامن للأمن وللدول فى مواجهة سلوكيات المغامرة المنطلقة من بغداد . وقام العراق من جهته برمى صواريخ سكود على كل من المملكة العربية السعودية واسرائيل بنفس الوقت ، وكأنه تمنى ان يتحد البلدان ويتصافحان فى المصيبة . واصبح وقوف اسرائيل على الحياد فى هذا الصراع العربى العربى مطلبا عربيا ودوليا واحدث الموقف الفسطينى الرسمى الذى اقترب من الموقف العراقى ابان الازمة حالة صدمة فى دول الخليج والكويت . ونتج عن هذا ردة فعل سلبية تجاه الفلسطينيين مما عاد وأضعف الوضع الفلسطينى جديا . لقد احدث الغزو العراقى للكويت المتلازم مع انهيار الاتحاد السوفيتى تغيرا كبيرا فى واقعنا السياسى فى مسائل كثيرة على رأسها الصراع العربى الاسرائيلى .

بين الرفض والقبول : التعلم من التجربة :

وقد احتكم العرب في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي لمعادلة علينا ان نتتقدها لنتخلص منها مفادها : امتشاق السلاح فجأة والذهاب الى الحرب فجأة ثم الاسترخاء فجأة وكان شيئا لم يكن . هذه الهبات المفاجئة التي صبغت عملنا وحربنا وإنتفاضاتنا الجماهيرية وردود فعلنا ومعارضتنا هي أكثر الصفات سلبية لانها تعبر عن قصر نفس في كل شيئ . هكذا نرفض بلا دراسة وخوفا من بعضنا البعض ، ثم نقبل من كثرة الضربات التي تأتينا مضطرين وبلا خطة حتى لما نقبل . ولاشك ان المواقف غير الواقعية ايضا كثيرا ما تؤتي على صاحبها ضربات أكثر مما يجعل انتقاله أيضا الى الواقعية سريعا ومبالغا به في سرعته . اما التصرف المسؤول ، والقول بموقف في أوانه وتنازل في لحظته وخسارة في حينها لقاء مكسب مقبول في حينه ايضا فهذا ما تفادته السياسة العربية والمعارضة العربية على مدى العقود من الصراع العربي الاسرائيلي . والملاحظ ان الرفض السريع والمعارضة السريعة تنم عندنا عن غلبة الانفعال بين القادة كما بين المعارضة فتأتي المواقف وجدانية غير مدروسة . وكل ما يأتي غير مدروس ومستند الى الوجدان لا الى الميزان وحقائق المرحلة فهو سريعا ما ينهار امام الضغوط والصراعات الحقيقية .

لهذا كان علينا نحن العرب وسياسينا ومفكرينا ان نرفض اليوم شيئا ونقبله غدا . اليس مؤسفا ، اننا اليوم نتصرف في بعض الامور كما كان لابد ان نتصرف منذ ٣٠ او ٤٠ سنة ؟ عارضنا سياسة مصر في كامب ديفيد ، والآن نعود عن تلك المعارضة . ولكن السؤال هل تغيرت المعاهدة التي عارضنا مصر وقاطعناها من اجلها؟ بل على العكس ازددنا اقتناعا بان ما عملته مصر يجب ان يعم المنطقة ؟ وينطبق نفس الشيئ على موقفنا من الدولة الفلسطينية . الم يكن الصحافي المعروف أحمد بهاء الدين اول من قال بالدولة الفلسطينية في اكثر من مقال له في اكتوبر ١٩٦٧؟ . (٥٥) او لم تقم الدنيا على رأس الرجل من جراء ما كتب وقال ؟ ثم ماذا حصل ، أصبحت الدولة الفلسطينية اقصى ما يتمناه العرب ؟ ثم نتساءل لماذا لا نعارض ونقبل بوسطية ؟ ثم لماذا لا نتعلم الوسطية في مواقفنا وافكارنا وتحيزاتنا حتى وان إنتقلنا من موقع الي آخر . (٥٦)

واليوم بعد كل هذا الفشل المميز مازالت الدعوة للاستمرارفي القتال والجهاد والكفاح وفق الطريقة السابقة مستمرة . ومازال البعض ينتظر صلاح الدين او المخلص المنتظر . ويتناسى الناس انه في غمرة القتال مثلا في الاراضي الفلسطينية المحتلة يتخرج اليوم جيل فلسطيني لم يذهب الى المدرسة لانه كان يمارس الانتفاضة. ويتناسى البعض ان عالم العرب لم يعد يحتمل استمرار الصراع بلا نتيجة مع اسرائيل . وتغيب عن الذهن انه ولا دولة عربية او مجتمع عربي مستعد أن يتحمل نفقات ونتائج حرب قادمة لا تكون سوى مقدمة لكوارث جديدة . بل ان الدول العربية تضيق ذرعا بفلسطينييها ، وتضيق ذرعا بلاجئيها ، فماذا عن حروب جديدة تضيف الى الدول العربية لاجئين جددا ؟ وهل نعرف مثلا ان خوض حرب بكفاءة يتطلب تبديل سلاح الطيران وتحديث على الاقل مرة واحدة كل ٧ سنوات ، وان اسلحة الدبابات تحتاج تغيرا وتبديلا ايضا كل عدة سنوات ؟ من يتحمل مسؤولية كل هذا على المدى البعيد ؟

ان بداية عقد المساومة التاريخية بين العرب واسرائيل قد تشكل بداية لبروز دور المدرسة السياسية في الواقع العربي . اي بروز تلك المدرسة التي تفهم جيدا موازين القوة وتتعامل مع الممكن والمتغير وفق اساليب مرنة وسياسات بناءة . وهذا هو المدخل الوحيد للانخراط بشكل حقيقي في النظام الدولي الراهن والتأثير عليه بما يخدم المصالح العربية القطرية والجماعية . ففي زمن يؤسس عبره العرب واقعا جديدا تتبلور حاجتهم الماسة من اجل تأسيس خطاب عقلاني جديد . والجديد لن يبرز فجأة ، بل بحاجة للتفكير والبلورة . فالأمم العاقلة والذكية هي الأمم التي تقر بانها اخطأت التقدير وتعترف بواقعها لكي تبدأ بعلاج مشكلاتها المتراكمة البعيدة والقريبة الأمد . والامم التي لا تقر بالواقع تمهيدا للتعامل معه كثيرا ما تصطدم بواقع اسوأ . فبدلا من القتال تقع الهزيمة ، وعوضا عن العودة تكون الهجرة ومسيرة الفشل ، وبدل الوحدة يقع التفتت ، وطريق التحرير يتحول الى طريق الاحتلال والكوارث . ان الخوف اساسا من امكانية ان تقودنا الاطروحات الزخمة التي لم تدرس الماضي او تستوعبه الى نفس الكوارث السابقة التي طوقتنا مازال جاثما في العالم العربي .

ولنتذكر انه في الصراع التاريخي انتصر راكب الالة على راكب الخيل ، وانتصر صاحب الفكر الاكثر استنارة وتسهيلا على صاحب التزمت . الشيوعية المتزمتة هزمت امام الرأسمالية المنفتحة . والديمقراطية تقدمت على التسلط بل عندما انتصر الاسلام في زمن الفتوحات كان انتصارا للمرونة والاستنارة علي التعصب والانغلاق السائد حينذاك . لكن في مجتمعاتنا العربية ، وبسبب الارهاب الفكري الذي تمارسه الاقلية بحق الاغلبية الصامتة ، اصبح الخوف والتردد هو المسيطر على اصحاب الفكر المستنير ودعاة العقل .

ان المرحلة الراهنة تتطلب وحدة كل العقلانيين والحكماء سواء اكانوا سياسيين ام اقتصاديين ، اعضاء في الحكومات ام من نقادها ، سواء كانوا رجال دين وشيوخ ام مفكرين ومجتهدين وذلك لانجاز سلام يحول الصراع العربي الاسرائيلي من صراع استنزاف الى تنافس سياسي واقتصادي مشروع ، ويحول العرب من موقع التبعية والضعف الى بناء الاستنارة والخروج من نفق الانغلاق . وهذا لايعني القبول بالشروط الاسرائيلية ، بل انه يعني اتقان ثقافة وفن التفاوض، ويعني التمسك باهم الابعاد التي تسمح للعرب بتحقيق شروط افضل في سلام اليوم . ان الولوج بالسلام لايعني القبول ، بل يعني ان التفاوض يحوي اساسا خلافاته وتناقضاته ، وهو معركة تخاض بحد ذاتها لتحقيق اعلى سقف سياسي ممكن . هذه هي الطريقة

الوحيدة للبدء بتأسيس الجديد وبالتالى ملء الفراغ ونشل الامة من العزلة .

ولكن فوق كل شئ ، ان التفاوض بلا معرفة التاريخ ، وبلا نقده وتقييمه تعنى عمليا امكانية تكراره ، وتعنى امكانية تكريس الفشل فى التفاوض كما كرسنا الفشل فى القتال . ان نقد التجربة التاريخية فى الصراع العربي الاسرائيلى لاتكتمل فى هذه الدراسة المتواضعة ، بل يجب ان تبدأ الان . ان نقد التاريخ لا يستكمل الا اذا توجهت جهود الباحثين والمتسائلين نحوه بكل عقل حر ورغبة صادقة فى المعرفة . وتبقى معنا فى نهاية الدراسة الاسئلة الكبرى : لماذا فشلنا فى تحقيق شعاراتنا واعلاناتنا ، ولماذا نجح العدو؟ اين مكمن الاخطاء فى كل جولة وحرب ومواجهة وفى كل تفاوض او فصل قوات او ارتباط بتعهدات دولية ، وفى كل فترة امتدت بين حرب واخرى ومواجهة واخرى ؟ كيف نتعلم من كل هذا وما معناه لنا فى المستقبل ؟ بمعنى آخر اننا نحتاج لفتح ملفات الماضى بدقه وبشيئ من التفصيل فى كل مرحلة ولكن علينا ان نعمل ذلك بلا اتهام فى وطنية او تجريح فى نوايا . اى علينا ان نقيم ايجابيات وسلبيات أعمالنا وشعاراتنا وتوجهاتنا ونجاحاتنا وانكساراتنا السابقة . هذا المفتاح قد يفتح لنا الطريق لنجاح في المرحلة الصعبة القادمة . فبلا استيعاب مكامن الخطأ والصواب فى الماضى لن ننجح فى التحول نحو بناء ايجابى فى ظل السلام فى المستقبل .

الهوامش :

1- Ann Mosely Lesch, Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement, (Ithaca & London: Cornell University Press, 1979), pp. 190-227.

2- John Ruedy, "Dynamics of Land Alienation", in "The Transformation of Palestine", Ibrahim Abu-Lughod, ed. (Evanston: Northwestern University Press, 1971), p. 125, 134; Walid Khalidi ed. "From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem Until 1948", (Washington: The Institute for Palestine Studies, 1987), p. 844.

٣- أنظر الى الوثيقة التاريخية التى تعكس اقتصاد تلك المرحلة للقطاع العربى اليهودى والتى نشرت عام ١٩٣٨ Sa'id B. Himadeh (ed.), Economic Organization of Palestine, (Beirut:: American University of Beirut, 1938); Walid Khalidi (ed.), "From Haven to Conquest", p. 850.

4- Janet L. Abu-Lughod, "The Demographic Transformation of Palestine", in "The Transformation of Palestine", Ibrahim Abu-Lughod (ed.), (Evanston: Northwestern University Press, 1971), pp. 139-163.

5- J.C. Hurewitz, The Struggle for Palestine, (New York: Norton, 1950); Howard Sachar, "A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time" (New York: Alfred A. Knopf, 1979), pp. 64-88, 138-162.

انظر أيضا ، الثورة العربية الكبرى فى فلسطين ١٩٣٦–١٩٣٩: الرواية الاسرائيلية الرسمية ، ترجمة أحمد خليفة (بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت ، ١٩٨٩)، ص ٥٢٦.

6- Janet L. Abu-Lughod, "The Demographic "Transformation of Palestine", in the Transformation of Palestine, p. 150.

7- Ann Mosely Lesch, Arab Politics in Palestine, pp. 179-197.

٨- نفس المصدر ، ص ص ٢٢٧، ٢٢٥.

9- Charles D. Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, (New York: St. Martin's Press, 1988), pp. 122-123.

10- Erskine B. Childers, The Worldless Wish: From Citizens to Refugees, in "The Transformation of Palestine", p. 193; See also Nafez Nazzal, "The Palestinian Exodus from Galilee", 1948, (Beirut: The Institute of Palestine Studies, 1978), pp. 14-17; Rosemary Sayigh, "Palestinians from Peasants to Revolutionaries" (London: Zed Press, 1979), pp. 73-75; Walid Khalidi, "Plan Dalet", The Arab World (October-November 1969): pp. 15-20.

11- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, 3rd edition, (Syracuse: Syracuse University Press, 1985), p. 69.

12- John Bagot Glubb, Peace in the Holy Land (London: Hodder and Stoughton, 1971), p. 307.

13- Mary C. Wilson, "King Abdullah, Britain and the Making of Jordan", (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 151-186.

14- Avi Shlaim, "Collusion Across the Jordan: King Abdullah, The Zionist Movement and the Partition of Palestine", (New York: Columbia University Press, 1988), pp. 41-43.

١٥– الهيثم الأيوبي وآخرون (محرر) الموسوعة العسكرية، الجزء الأول ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٧) ، ص ٦٥٨ .

16- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, pp. 77-78.

17- Avi Shlaim, Collusion Across the Jordan, pp. 251-261.

18- Ibid., p. 257.

19- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, p. 80.

٢٠– حول أحداث اللد والرملة أنظر دراسة موريس المميزة- Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949, (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 203-212.

٢١– من أجل كل هذه التفاصيل أنظر Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949.

٢٢– أنظر محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثاني ، ط ٣ (منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة الاعلام والثقافة ، ١٩٨٤) ، ص ص ٢٠١–٢٠٣ .

٢٣– حسن نافعة ، مصر والصراع العربي الاسرائيلي : من الصراع المحتوم الى التسوية المستحيلة ، ط ٢ (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦) ، ص ص ٢٠–٢١ .

٢٤– أنظر محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثاني ، ص ص ٢١٠–٢١٦ .

25- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, pp. 85-86.

٢٦– نفس المصدر ، ص ٨٥ .

٢٧– محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، ص ٢١٧ .

28- Fred J. Khouri, The Arab Israeli Dilemma, pp. 88 & 91 .

٢٩– نفس المصدر ، ص ٩٢ .

٣٠– نفس المصدر ، ص ص ٩٢–٩٥ .

31- Mary C. Wilson, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan, (Cambridge: Cambridge University Press, 1987), pp. 187-189.

٣٢– أنظر دراسة Ian Lustick, Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority, (Austin: University of Texas Press, 1980).

٣٣– أنظر دراسة بلاسكوف القيمة ، Avi Plascov, The Palestinian Refugees in Jordan: 1948-1957, (London: Frank Cass, 1981).

٣٤– محمد عابد الجابري ، الخطاب العربي المعاصر : دراسة تحليلية نقدية ، ط ٢ (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٥) ؛ أنظر أيضا مجدي حماد ، العسكريون العرب وقضية الوحدة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو ١٩٨٧) .

35- George Lenczowski, The Middle East in World Affairs, 4th. ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1980), pp. 424-426.

٣٦– أنظر Donald Neff, Warriors at Suez: Eisenhower Takes America into the Middle East, (New York: The Linden Press & Simon & Schuster, 1981).

37- George Lenczowski, The Middle East in World Affairs, 4th ed., pp. 553-557.

38- David Hirst, "The Gun and the Olive Branch: Roots of Violence in the Middle East", (Great Britain: Faber & Faber Limited, 1977), pp. 325-326.

39- Alan Hart, Arafat: Terrorist or Peacemaker, (Great Britain: Sidgwick & Jackson Limited, 1984), p. 203.

٤٠– أنظر Shafeeq Ghabra, National Independence in the Arab World, Journal of Arab Affairs, Vol. II, Spring 1992, No. 1, pp. 68-90. ، وقد عبرت فتح عن هذه السياسة في كراريس عدة كتبت في فترة ١٩٦٥–١٩٦٦ ، أنظر : حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ، "من منطلقات العمل الفدائي :

تحرير الأقطار المحتلة" ، وأنظر أيضا "الجلسات الحركية" الأعداد ١-١٢، ١٩٦٥ .

٤١- مثل هذا التفكير (الوحدة طريق فلسطين) كل من حركة القوميين العرب وحزب البعث والناصرية ، أنظر : Yazid Sayigh, "Reconstructing the Paradox: The Arab National Movement, Armed Struggle and Palestine, 1951-1966", Middle East Journal, 45(Autumn 1991).

٤٢- "من منطلقات العمل الفدائي : تحرير الأقطار المحتلة" ، ص ٨٤ .

43- Charles D. Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict, p. 198.

٤٤- نفس المصدر ، ص ص ١٩٨-١٩٩.

45- Fouad Ajami, "The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967" Updated Print (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), pp. 53-54.

46- Nadav Safran, Israel the Embattled Ally, (Cambridge: Harvard University Press, 1979) p. 89.

٤٧- انظر Amos Elon, The Israelis: Founders and Sons, (Amos Elon & Adam Publishers 1981).

٤٨- ميلينا كوبان ، المنظمة تحت المجهر ، ترجمة سليمان الفرزلي ، (لندن: منشورات هاى لايت ، ١٩٨٤)، ص ص ٨٦-٩٤ .

٤٩- نفس المصدر .

50- Rashid Khalidi, Under Siege: P.L.O. Decision Making During the 1982 War, (New York: Columbia University Press, 1986), Ze'ed Schiff & Ehud Ha'ari, Israel's Lebanon War, (New York: Simon & Schuster, 1984).

51- Emile F. Sahliyeh, "The PLO After the Lebanon War", (Boulder: Westview Press, 1986).

52- Geoffrey Aronson, Creating Facts: Israel, Palestinians and the West Bank, (Washington D.C.: Institute for Palestine Studies, 1987).

٥٣- شفيق الغبرا ، الانتفاضة الفلسطينية : الأسباب والاستمرار والأهداف ، المستقبل العربي ، العدد ١١٣، يوليو ١٩٨٨ ، ص ص ٥٩-٧٤، وأنظر أيضا الغبرا ، الفلسطينيون وصراع القوة ، السياسة الدولية ، عدد ٩٧ ، يوليو ١٩٨٩ .

٥٤- شفيق الغبرا ، السياسة الاسرائيلية : التحالف الحاكم وصراعات التيارات ، مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد ١٨ ، العدد ٢ ، صيف ١٩٩٠ ، ص ص ٤٩-٧٧.

55- Alain Gresh, The PLO: The Struggle Within, Towards an Independent Palestinia State, (London: Zed Books Ltd., 1985), pp. 26-27.

٥٦- أنظر شفيق الغبرا ، نقد العقل العربي المغامر : حالة أزمة الخليج ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥، ص ص ١٨-٣٨.

التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط : حدوده وآفاقه

د . حسن ابو طالب

فى المحاضرة المنشورة للدكتور عبدالمنعم سعيد فى باب (تعليقات وأفكار للمناقشة) بالعدد رقم ١٢٢ من (السياسة الدولية) بعنوان " الاقليمية فى الشرق الاوسط : نحو مفهوم جديد "يطرح تصوره للنظام الشرق أوسطى القادم ، والذى يقوم على فكرة التعاون بين دوله المختلفة ، وفق صيغ ومستويات مختلفة من حيث كثافة التعاون وطبيعته ومداه المنتظر ، ووفقا للهدف الذى حدده الكاتب لمحاضرته فهو ادخال مفهوم التعاون الاقليمى فى منطقة الشرق الاوسط . والمحاضرة تحتوى على ثلاثة اقسام فرعية متصلة مع بعضها ، وهى : تعريف بمفهوم الشرق الاوسط ، التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط ، والسلام والتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط . وفى كل قسم فرعي توجد مقولات واضحة أحيانا وضمنية أحيانا اخرى ، ولكنها فى مجموعها تحاول ان تستكشف آفاق التطورات الجارية فى المنطقة ، وكيف يمكن لها ان تقود الى نظام جديد من التفاعلات الجماعية تحل فيه تفاعلات التعاون - كما يرى الكاتب- محل تفاعلات الصراع التى هيمنت بدورها على المنطقة طوال الفترة الماضية .

يمكن صياغة المقولة الرئيسية فى النص المنشور على النحو التالى : ان عملية السلام الجارية الآن من شأنها تعيد صياغة نمط التفاعلات الصراعى بين دول منطقة الشرق الاوسط الى آخر تعاونى ، خاصة وأنها - أى عملية السلام- قد اهتمت بالأبعاد الاقتصادية مثلما اهتمت بمعالجة الأبعاد السياسية والأمنية والاستراتيجية التقليدية . ومثل هذه المقولة تستند الى الشواهد الحاصلة بالفعل سواء فى المفاوضات المتعددة أو الثنائية . غير ان المقولة على رغم صحتها وتماسكها بصفة عامة ، فهى تثير تساؤلات عديدة تدور فى جوهرها حول طبيعة التحول المنتظر القائم على التعاون وآفاقه ، وقدرته على انشاء نظام تفاعلات اقليمى شرق أوسطى يتسم بكثافة التفاعلات التعاونية وبالمؤسسية والقدرة على الاستمرار . والاجابة على هذه التساؤلات وغيرها هى التى محل الاجتهاد ، وليست المقولة في حد ذاتها .

ومما يلفت النظر ان الكاتب لم يشـــر الى المناظرة السياسية / الفكرية / الاكاديمية التى تدور رحاها منذ فترة حول العلاقة بين النظام الشرق أوسطى الجارى بناء قواعده ومرتكزاته ، والنظام العربى الذى يواجه تعثرات عدة وتحديات متراكمة . ومع ذلك فإن مجرى التحليل المقدم ونتائجه المنتظرة كما وردت فى المحاضرة تناولت هذه العلاقة على نحو جلى بدا فيه توقع انتهاء فكرة النظام العربى ، أو على الأقل التبشير بتغير أحد أهم مرتكزات هذا النظام العربى هو المرتكز المؤسسى الممثل فى الجامعة العربية ، وذلك اذا ما وصلت التطورات مستقبلا الى حد فتح باب العضوية على أسس غير العروبة ، وسمح بعضوية قوى اقليمية تنتمى جغرافيا الى المنطقة المحيطة مباشرة بحدود النظام العربى ، سواء أخذت صيغة عضوية الانتساب أو صيغة المراقب .

فى الجزء الاول من المحاضرة تناول الكاتب مفهومى التعاون الاقليمى ، وتعريف الشرق الاوسط مستندا فى ذلك الى الأدبيات الكثيرة التى تناولت كلا منهما ، والدراسات الامبريقية التى تناولت بالتحليل المعمق تجارب التعاون الاقليمى المعروفة سواء فى آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وغيرهم. ونقط التركيز هنا هى استخلاص تعريف للتعاون الاقليمى ، وقد حدده الكاتب بأنه مفهوم وسيط بين التعاون الدولى من ناحية والتعاون الثنائى من ناحية اخرى وانه " يهيئ المناخ لحل الصراعات وتغيير وجهات النظر العدائية بين الدول وتحرير عمليات التأقلم والتعليم من قيود البغض والكراهية ، وذلك للوصول بالدول المعنية الى مرحلة التقدم الانسانى " . أما عن الخصائص التى يجب توافرها للوصول الى تعاون اقليمى صحيح ، فهى كما حددها الكاتب : القرب الجغرافى ، التوافق الثقافى والسياسى والاجتماعى ، زيادة التعاملات والاعتماد المتبادل ، اقامة منظومة مؤسسية مكثفة

تسهل الوصول الى حل وسط والقضاء على الاختلافات ، ونمو اقتصادى فعال ومؤثر للدول المشاركة .

واقع الامر ، ان مفهوم التعاون رغم كثرة استخدامه فى الأدبيات السياسية، فهو من اكثر المفاهيم غموضا ، ويتداخل مع غيره من المفاهيم الاخرى ، لاسيما الاقليمية سواء الجديدة او القديمة ، والتكامل الاقليمي ، والتكامل السياسي، والتفاعلات السلمية الوظيفية أو غير الوظيفية . والمعنى المباشر له يكمن فى كونه نقيض الصراع والتعارض ، وبالتالى فهو تأكيد لمعانى التعاضد والسلم والبناء والتقدم . واختصارا يمكن تعريف التعاون بأنه مجموعة مكثفة من التعاملات والاتصالات فى المجالات المختلفة التى تسمح بالبناء وتحقيق التقدم وتعظيم درجة الأمن بين عدة أطراف ، ليسوا بالضرورة متقاربين مكانيا أو جغرافيا أو منتمين الى دين واحد أو ذوى أصول عرقية واحدة . واذا ما تم ربط التعاون بالاقليمية ، فالأمر هنا يتصل بتفاعلات فى اقليم جغرافى معين وبين عدة دول تنتمى الى هذا الاقليم الجغرافى . وعادة ما يشتمل التعاون الاقليمى على الاتصالات والتعاملات الحكومية والتفاعلات الشعبية غير المقيدة بتوجيهات معينة ، أى المتحررة من القيود الرسمية والنابعة من أسس اجتماعية ومصلحية حقيقية . وهنا يصعب الاختلاف مع ما ذكره الكاتب حول شروط التعاون الاقليمى الصحيح، غير أن هناك ثلاثة شروط أخرى يجب اضافتها حتى تكتمل الشروط الدافعة الى تعاون اقليمى صحيح ومستقر ، وهى : وجود نخب سياسية تلتزم التعاون الاقليمى وتؤمن بمسئولياته الجماعية وعوائده المتوازنة ، ورأى عام ضاغط من أجل التحل الى التفاعلات الاقليمية المفتوحة ، وثالثا تدخلات خارجية ايجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار التعاون الاقليمى فى منطقة جغرافية معينة .

وفى اعتقادى ان هذه الشروط الثلاثة لا تقل أهمية عن الشروط الاخرى التى وردت فى المحاضرة المنشورة ، بل ربما كانت شروطا لازمة ولاغنى عنها . وفى تجربة النظام الاقليمى العربى ما يؤكد تلك الأهمية الفائقة . فقد تحققت كافة الشروط المتعارف عليها فى الادبيات السياسية من قرب جغرافى ، واعتماد متبادل ومنظومة مؤسسية وغير ذلك من شروط ، الا أن غياب النخب السياسية المؤمنة بأهمية التعاون فى الاطار العربى ، وضعف الرأى العام العربى الضاغط من أجل التفاعلات الاقليمية المفتوحة ، فضلا عن التدخلات الخارجية المعوقة ، تعد من الأسباب الجوهرية وراء قلة المردود الحقيقى للتعاون العربى / العربى . كذلك فهى من الأسباب التى يمكن ان تعود اليها عمليات التحلل الخارجية التى يتعرض لها النظام العربى المتعارف عليه منذ منتصف الاربعينات وحتى الوقت الراهن .

اذا انتقلنا الى الجزء الثانى فى المحاضرة ، والخاص بالشرق الاوسط ، سوف نجد أمرين متكاملين ، اولهما استعراض للتعريفات المختلفة لهذا التعبير ، والتى وردت فى دراسات لباحثين عرب وغير عرب ، وهو الاستعراض الذى ينتهى فيه الكاتب الى نتيجة لا خلاف عليها ، وهى انعدام الاتفاق العام على مفهوم الشرق الاوسط. هذا الانعدام فى الاتفاق يعنى ان الامر مرهون أولا واخيرا بتقديرات الجهة – باحث اكاديمى أو مؤسسة أو جهة حكومية أو منظمة اقليمية أو دولية – صاحبة التعريف . ومن جانبنا يمكن الاستنتاج بأن اختلاف التقديرات لا يؤكد غموض المفهوم وحسب ، بل يثير الكثير من المشكلات العملية امام اية محاولة لاقامة تعاون اقليمى حقيقى وفعال تحت عنوان الشرق الاوسط . فحين يلتبس التحديد الجغرافى ، يلتبس ايضا تحديد الأطراف المؤهلة للدخول فى أية صيغة تعاونية ، وهذا بدوره يقود الى غياب تحديد المسئوليات والأعباء بصورة مناسبة . ومن ثم تختلط الادوار ، ويصبح الامر مرهونا بقوة خارجية عن الاقليم ذاته تعمل على فرض صيغ التعاون الاقليمى، والتى – اى الصيغ التعاونية المفروضة من الخارج – بدورها ستفتقد الى زخم البيئة الحاضنة لها . ومثل هذه الصيغ الفاقدة الى دفء بيئتها المباشرة لا تكون مؤهلة للاستمرار والبقاء . بعبارة اخرى ان عدم تحديد بيئة التعاون الاقليمى وحدودها المكانية / الجغرافية لا يعنى فقدان أحد شروط التعاون وحسب ، بل يمهد الى عدم فعاليتها ، ويفقدها عنصرا هاما من عناصر الاستمرار . وهذه النتيجة تجد ما يثبتها فى ثنايا التاريخ المعاصر للمنطقة العربية وجوارها الاقليمى . ذلك ان كل مشروعات وصيغ فرض " التعاون الاقليمى " من قبل بريطانيا والولايات المتحدة فى عقدى الاربعينات والخمسينات بين أطراف عربية وأخرى غير عربية ، لم تجد السند الكافى للاستمرار والبقاء . هذا السند الغائب يمكن تعريفه بأنه عدم توافر الدافعية والقبول من اطراف الاقليم انفسهم للمشاركة فى مثل هذه المشروعات ، فضلا عن طبيعة المرحلة الدولية ذاتها والتى تأثرت بعاملى الانقسام الدولى بين معسكريين متواجهين يسعى كل منهما الى محاصرة الآخر ، وبروز حركات التحرر الوطنى فى مواجهة الاستعمار . ولهذه الاسباب ماتت فى مهدها الأفكار الخاصة بإنشاء مجلس اقتصادى للشرق الاوسط ، ومنظمة الدفاع المشترك ، ومشروعات تطوير نهر الاردن وغيرها من المشروعات .

وفقا لهذا الاستنتاج يمكن الاختلاف مع ما ورد فى المحاضرة حول اعتبار هذه المشروعات المفروضة من قبل قوى كبرى دولية من خارج المنطقة فى الاربعينات والخمسينات ، كمشروعات للتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط . وهنا فنحن امام اعادة قراءة لأحداث تاريخية لم تكن ابدا مشروعات للتعاون الاقليمى ، بل كانت مشروعات للهيمنة على مقدرات المنطقة أمنيا وسياسيا واستراتيجيا . وحتى فى حال افتراض ان مشروعات الهيمنة الاجنبية هذه كانت بهدف تأسيس صيغ للتعاون الاقليمى ، فالتساؤل الذى يفرض نفسه هو لماذا فشلت هذه المشروعات ؟ . والاجابة يمكن تلخيصها فى ان هذه المشروعات لم تكن وليدة حاجات حقيقية من رحم المنطقة ذاتها ، ولكنها كانت مفروضة من قبل اطراف بعيدة تحركت بدافع من مصالحها الخاصة ، ولذا كانت المنطقة اقل قبولا لمثل هذه المشروعات . ولاشك ان فقدان التأييد من الاطراف الرئيسية فى المنطقة كان كفيلا

بأن يفشلها تماما .

وبالرغم من الاتفاق التام مع ما ورد فى النص المنشور حول الاسباب – مثل ضعف القاعدة الانتاجية العربية والاسباب السياسية وغيرها – التى ادت الى فشل صيغ التعاون العربى كما يحدث فى السبعينات ، فإن الاستناد الى قلة التبادل التجارى العربى البينى – وقدره ٨٪ – كدالة للفشل ، يمكن ان يخضع لقدر من الجدل وفق اكثر من مستوى .

وجدير بالذكر ان ترتيبات التعاون الاقليمى لها اكثر من صيغة ، وهناك صيغتان رئيسيتان فيما يتعلق بالاهداف المتوخاة لكل مستوى على الصعيد الاقتصادى . الأولى ذات اهداف متواضعة وتأخذ أحد شكلين ، إما ترتيبات التجارة التفضيلية ، اى الاتفاق على تعريفات اصغر للواردات من الشركاء الآخرين فى نفس الاقليم مقارنة بالتعريفات التى يتم اقرارها بالنسبة للواردات من باقى الأطراف الدولية الاخرى ، وإما اتفاقات للتجارة الحرة حيث تنعدم فيها التعريفات على الواردات بين الأطراف الشركاء . اما الصيغة الثانية فهى تسعى الى تكامل وتداخل مصلحى اكبر بين الشركاء وفق صيغة السوق المشتركة الواحدة التى تتاح فيها الحريات الاربع المعروفة من حرية تحركات العمالة ، حرية الاستثمارات ، الخدمات ، حرية انتقال رأس المال . والقاسم المشترك بين هذه الصيغ على اختلاف مستوياتها يكمن فى تسهيل وتنشيط التجارة البينية . بيد ان هناك عوامل تحد من التجارة البينية أو تدفعها الى الامام وترتبط أولا وأخيرا بمستوى التقدم الصناعى والتكنولوجى بين الاطراف المشكلة للاقليم ، وتنوع الانتاج ، واتساع السوق، ومدى المساهمة فى التجارة الدولية ككل .

وإذا نظرنا الى تجارب التعاون الاقليمى المعروفة كالتجربة الاوروبية أو رابطة امم جنوب شرق آسيا ، أو رابطة تكامل امريكا اللاتينية ، أو منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا ، وغيرها ، فسوف يتضح ان هدف تنشيط التجارة البينية بين الشركاء هو هدف مشترك بين كل التجارب . الا ان تحقيق هذا الهدف اختلف من تجربة الى اخرى . فعلى سبيل المثال ، ووفقا لبيانات صندوق النقد الدولى ، فإن نسبة التجارة البينية بين دول الجماعة الاوروبية عبرت عن اتجاه صاعد ، اذ ارتفعت من ٥.٤٣٪ عام ١٩٦٠ ، الى ٥١٪ ، فإلى ٥٠٪ ، ثم ٥٤٪ ثم ٦٠,٤٪ للاعوام ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ ، و ١٩٩٠ على التوالى . وقد عبرت منطقة التجارة الحرة الاوروبية التى تشكلت عام ١٩٦٠ عن نفس الاتجاه المتنامى للتجارة البينية ولكن بنسب اقل من تلك التى حققتها تجربة الجماعة الاوروبية ، وكانت النسب التى حققتها فى تجارتها البينية ٢١,١٪ ، ٢٨٪ ، ٣٥,٢٪ ، ٣٢,٦٪ ، ٣١,٦٪ و ٢٨,٢٪ لنفس الاعوام . اما تجربة الآسيان التى تشكلت عام ١٩٦٧ فتكشف عن اتجاه متذبذب بين الصعود والهبوط ، ففى سنة ١٩٦٠ ، اى قبل تكون الرابطة – كانت نسبة التجارة البينية بين دول الاسيان الست ٤,٤٪ من جملة تجارتها مع العالم الخارجى ، ثم ارتفعت هذه النسبة الى ٢٠,٧٪ عام ١٩٧٠ ولكنها انخفضت الى ١٥,٩٪ ثم ارتفعت ببطء لتصل الى ١٦,٩٪ ثم ١٨,٤٪ للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ على التوالى .

فى نفس السياق تقدم تجربتا افريقيا نموذجا مختلفا ، فبالنسبة لمنطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا PTA التى تأسست ١٩٨٧ ، فقد كانت نسبة التبادل التجارى البينى بين اعضائها عام ١٩٧٠ هى ٨,٤٪ ، ووصلت الى ٩,٤٪ عام ١٩٧٥ ، ثم سجلت ٨,٩٪ ، ٧٪ و ٨,٥٪ للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٠ على التوالى . اما تجربة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ECOW-AS التى تأسست عام ١٩٧٥ ، فقد سجلت التجارة البينية بين اعضائها العام ١٩٧٠ ٣٪ ثم ارتفعت الى ٤,٢٪ عام ١٩٧٥ ، ثم سجلت ٣,٥٪ ، و ٥,٣٪ و ٦٪ للاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨٥ و ١٩٩٥ على التوالى . والمقارنة هنا توضح ان تجربة منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا هى افضل حالا ، غير ان التجربتين بأرقامهما المتواضعة فى مجال التجارة البينية ، وباعتبارهما من تجارب دول الجنوب ، هما اقل بكثير مما حققته التجارة البينية بين شركاء فى تجربة اقليمية تشكلت فى منطقة الشمال المتقدم .

لايقف الامر عند تجارب اقليمية افريقية ، فهناك ايضا تجربة امريكا اللاتينية فى مرحلتيها ، الاولى التى تأسست عام ١٩٦٠ كمنطقة تجارة حرة لدول LAFTA ، والثانية التى تشكلت عام ١٩٨٠ باسم رابطة تكامل امريكا اللاتينية ALIA . حيث سجلت التجارة البينية عام ١٩٦٠ نسبة ٧,٩٪ ، ٩,٩٪ ، و ١٣,٦٪ ، و ١٣,٧٪ ، و ٨,٣٪ ، و ١٠,٦٪ للاعوام ١٩٧٠ ، و١٩٧٥ ، و١٩٨٠ ، و ١٩٨٥، ١٩٩٠ على التوالى . وهى نسب توضح موقعا وسطا بين ما حققته التجاب الافريقية والتجارب الاوروبية والآسيوية .

والمعنى الواضح هنا ان ضعف التجارة البينية بين شركاء فى تجربة اقليمية معينة يجب ان ينظر اليه من زاوية اكثر تكاملا ، توضح موضع التجربة ذاتها بالمقارنة الى التجارب الاخرى المماثلة ، وموضعها فيما يتعلق بتجارب الشمال المتقدم أو الجنوب المتخلف أو النامى ، فضلا عن قدرات الاقليم الاقتصادية ومدى تكاملها بالفعل مع حاجات النمو الاقتصادى ، ثم موقعها فى اجمالى التجارة الدولية ككل .

وإذا نظرنا الى النسبة التى حققتها التجارة البينية العربية وهى ٨٪ فى عقد السبعينيات ومطلع الثمانينات بمقارنتها مع النسب المشار اليها فى التجارب الاقليمية الاخرى ، يتضح أمران ، اولهما ان التجارة العربية البينية هى أضعف مقارنة بالتجارب الاوربية والى حد ما بتجربة الآسيان ، وثانيهما انها قريبة من النسب التى حققتها تجرب امريكا اللاتينية ، وهى نفسها النسب التى حققتها تجربة منطقة التجارة التفضيلية لشرق وجنوب افريقيا ، وأفضل كثيرا مما حققته تجربة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا . ومجمل الامرين يوضح ان التجربة العربية رغم القيود الموضوعية التى تحكمها كتخلف الاقتصادات العربية ، وسيطرة المواد الاولية على الصادرات العربية ، والمواد

الصناعية والآلات على الواردات ، وسطوة العامل النفطى ، هى فى موقع وسط بين التجارب الاقليمية التى قامت أساسا على تشجيع التجارة البينية ، وبالتالى فإن قلة النسبة ، ليست دالة للفشل بقدر ما هى عاكسة للخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية فى مرحلة زمنية معينة .

فى الجزء الثالث والأخير بعنوان السلام والتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط ، وهو الاهم لكونه جوهر المحاضرة من ناحية ، ولأنه يتضمن تصور الكاتب لما قد ينتهى اليه الشرق الاوسط فى المستقبل وبعد تحقق مجموعة من الشروط .

تكمن الفكرة الجوهرية فى هذا الجزء فى العلاقة بين عملية التسوية وبين تغيير طبيعة التفاعلات بين الأطراف المشكلين المنطقة . وفى البداية يمهد الكاتب ذهن القارئ الى العلاقة الجوهرية بين السلام وبين المستقبل المتوقع وعنوانه التعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط ، وذلك من خلال استعراض بعض جوانب التحول الجارية هنا وهناك ، ومن أهمها العوامل التى ادت الى تبلور فرصة للسلام فى المنطقة، وهى حسب ما ورد فى النص : " أن العالم قد اتجه الى التفاعلات الجيو- اقتصادية وناء عن التفاعلات الجيو- سياسية والجيو - استراتيجية"، و " أن حرب الخليج الثانية وانتهاء الحرب الباردة كانا ن اهم الدوافع وراء انطلاق عملية السلام العربى الاسرائيلى " ، فضلا عن أن اطراف الصراع غيرت مواقفها .

ولاشك ان هذه العوامل ليست محل خلاف . غير ان اطلاق القول بأن العالم قد ناء عن التفاعلات الجيو - سياسية والجيو - استراتيجية لصالح التفاعلات الجيو - اقتصادية يبدو محلا للاختلاف الكبير . ذلك ان المحددات الجيو - اقتصادية لم تتوار من قبل كأحد محددات التفاعلات الدولية أو الاقليمية، ربما احتلت موقعا متدنيا فى لحظة تاريخية أو فى موقع اقليمى أو فى حالة صراع معينة ، غير انها كانت موجودة بالفعل . ونفس الامر ينطبق على المحددات الاخرى سواء كانت سياسية / ايديولوجية أو استراتيجية / امنية . وفى الوقت الراهن ، خاصة منذ التغيرات التى لحقت ببنية النظام الدولى فى منتصف الثمانينات وتعمقت فى مطلع التسعينات ، فإن المحددات الجيو - اقتصادية ظهرت على السطح أو زادت قيمتها ودورها فى تفاعلات واحد أو أكثر من الأقاليم الدولية المختلفة ، غير انها لم تحل محل المحددات الاخرى ، ولم تلغها ابدا ، وليس لها ان تكون المحدد الوحيد فى صياغة أية علاقة تفاعلية تعاونية كانت أو صراعية، وإلا كيف يمكن تفسير ظاهرة الصراعات العرقية التى حدثت فى الشمال والجنوب معا ، والاهتمام بحقوق الانسان والتحول الديمقراطى ، والاصرار- كما فى حالات علاقات دول آسيوية - على انهاء ملفات الاعتداءات التاريخية المتبادلة وتقديم الاعتذارات السياسية والمعنوية ، فضلا عن بروز ظاهرة الارهاب الدولى ، واتجاهات العنصرية والعنف ، والاسلام السياسى ، والحديث المتواتر عن صراع الحضارات ، والدور الكبير الذى تلعبه التكنولوجيا وتطور فنون الانتاج ، والتنافس حول السيطرة على نظم المعلومات الدولية ، وغير ذلك من الظواهر التى تعكس محددات جيو - سياسية وجيو - استراتيجية فى آن واحد ، ولا يمكن تصور التفاعلات الدولية دون وضعها فى الحسبان ، أو التقليل من دورها وأهميتها الفائقة فى تحديد مسارات معينة للتفاعلات الدولية أو الاقليمية .

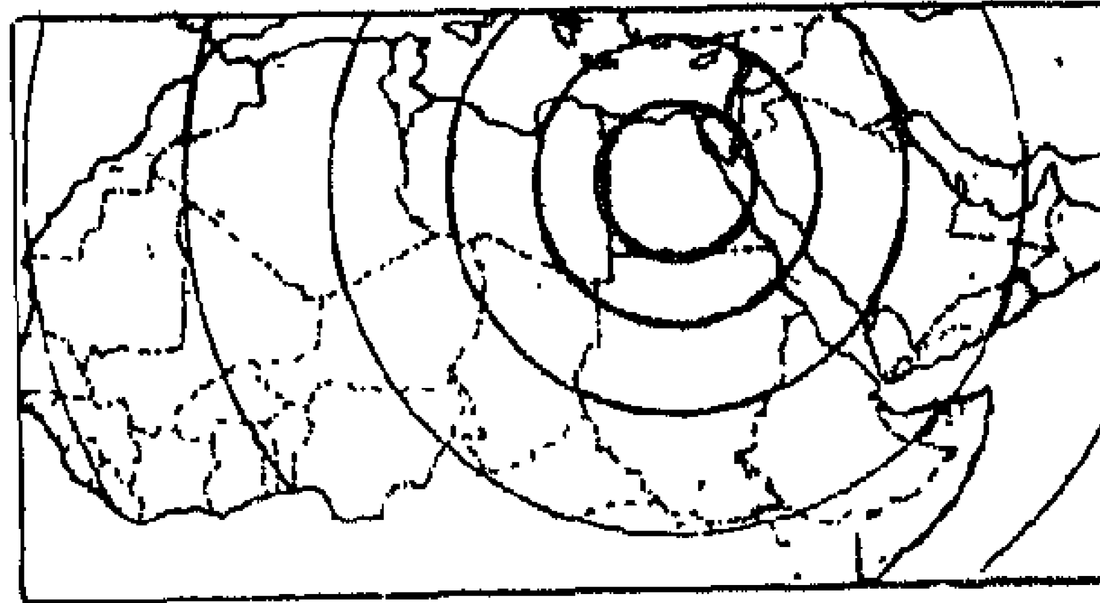
ومما يلاحظه الكاتب " ان المهم فى عملية الصلح العربية الاسرائيلية الجديدة هو انها اضافت بعدا جيو - اقتصاديا جديدا لاهتماماتها الجيو - سياسية التقليدية الخاصة بالمناطق والامن " ؛ ويستند فى ذلك الى حقيقة وجود مفاوضات متعددة خاصة بالنمو الاقتصادى ، وتوقيع اتفاقات اسرائيلية مع كل من الفلسطينيين والأردن تتضمن تعاونا اقتصاديا واضحا فى مجالات مختلفة . وبعد اشارة الى التعثر الذى يواجه مسار التفاوض السورى الاسرائيلى و الاسرائيلى الفلسطينى يؤكد الكاتب على " ان التعاون الاقليمى هو أحد الطرق لتسهيل المفاوضات وخلق مناخ ملائم لها للتعويض عن الخسارة الجسيمة التى تعرضت لها الاطراف اثناء عملية المساومة ، كما أنه احد الطرق لتسهيل عملية تخليق نظم أمنية مشتركة من خلال ترتيبات امنية ايجابية تتخذ من الطرق غير العسكرية او الاستعمارية وسيلة لتحقيق الأمن " . وهنا يجد القارئ نفسه امام تقييم ايجابى كبير لفكرة التعاون الاقليمى وما يمكن ان تقدمه لتجاوز التعثر الذى يواجه المفاوضات العربية الاسرائيلية فى اكثر من مسار ، وتحقيق انفراجات على صعيد الامن . والمعنى الظاهر هنا هو الربط الزمنى والعضوى بين مسار التفاوض وبين الدخول فى مشروعات للتعاون الاقليمى ، وذلك على عكس وجهة النظر الاخرى القائلة بضرورة تحقيق تقدم حقيقى وملموس فى مسارات التفاوض ، والاقرار بالحقوق العربية ، والاتفاق على مجمل الجوانب الأمنية قبل الدخول فى مشروعات للتعاون الاقليمى تكون فيها اسرائيل طرفا رئيسيا . ولا شك ان لكل مقولة أسسها ، ويبدو التفضيل بينهما غاية فى الصعوبة ، خاصة وان الواقع يموج بالظواهر التى تؤيد كل مقولة بدرجة معينة . ويبقى المحك العملى ليس فى تأييد أى من المقولتين ، ولكن فيما تقدمه بالفعل أى منهما لصالح عملية سلام متوازنة بحق فى المستويات المختلفة الأمنية والسياسية والاقتصادية. والبادى للعين حتى الآن ماتم اقراره من حيث المبدأ فى مجال التعاون الاقليمى بين الأطراف العربية والاقليمية والدولية ، سيظل مرهونا من حيث التنفيذ والفاعلية بجانب سياسى وأمنى هام ، يمكن اختصاره فى تحقيق سلام متوازن بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من معانى التوازن فى الأعباء والمسئوليات ، وتقلص فرص الهيمنة من طرف على طرف او أطراف آخرين ، وتحقيق شرط المردودات المتناسبة . وهنا فنحن أمام شروط سياسية وأمنية وسيكولوجية ، قبل ان تكون شروطا اقتصادية مثالية . ومن الانصاف الاشارة الى ان الكاتب قد وضع عدة شروط لنجاح التعاون الاقليمى فى المستقبل من بينها إكمال الأجندة الخاصة بعملية السلام فى الجبهتين السورية والفلسطينية .

وفى جزء هام يفصل الكاتب تصوره للتعاون الاقليمى فى الشرق الاوسط ، ويشير الى انه يمكن تخيل أربع مناطق

متداخلة ، وهى دول معنية بالمسألة الفلسطينية ، ودول مشاركة بثقل بالصراع العربى الاسرائيلى ، ودول مؤثرة بشكل أو بآخر فى الصراع المذكور ، وأخيرا دول مجاورة للدول السابقة . ووفقا لهذه الدوائر الأربع يتخيل الكاتب أربعة مستويات متداخلة للتعاون الاقليمى ، اولها اقامة سوق مشتركة او ترتيبات كونفيدرالية بين الدول المعنية بالقضية الفلسطينية ، وهى اسرائيل والاردن وفلسطين ، وثانيها اقامة منطقة تجارة حرة بين السوق المشتركة والدول المشاركة بثقل فى الصراع وهى مصر وسوريا ولبنان والعراق ، وثالثا اقامة نظم أمنية للسلاح والمياه تشمل الدول السابق ذكرها الى جانب تركيا والدول الخليجية ، وقد تنضم اليها ايران فيما بعد ، ثم رابعا اقامة اتفاقات تعاونية فى القطاعات المختلفة كالزراعة والسياحة والطاقة وغيرها .

والواضح ان الكاتب يقيم تصوره للتعاون الاقليمى وفقا لدرجة الانخراط فى الصراع العربى الاسرائيلى ، فكلما كانت درجة الانخراط اكبر كلما كانت صيغة التعاون الاقليمى مع اسرائيل اكبر . وثانيا ان مستويات التعاون الاقليمى تبدو فى صور دوائر اربع ، مركزها سوق مشتركة ، يحيط بها منطقة تجارة حرة ، ثم نظامان أمنيان للسلاح والمياه ، ثم اتفاقات للتعاون لباقى دول المنطقة . وهذه المستويات تجمع ما بين تعاون اقتصادى ووظيفى فى آن واحد . وثالثا ان هذا التصور يخلو من اية اشارة الى دور أو ادوار خارجية سواء بالسلب او بالايجاب ، ومعروف ان مجمل عملية اعادة صياغة تفاعلات المنطقة ليست بعيدة عن التدخل الامريكى المباشر والمكثف ، وبالتنسيق الاكبر مع اسرائيل . وأخيرا فان هذا التصور يستعيد بعض رؤى نظرية حول التفاعلات الاقليمية من حيث وجود مركز يمثل جوهر التفاعل وركيزته ومحيطا يتفاعل مع هذا المركز بدرجات مختلفة وفقا لطبيعة القضية محل التفاعل .

وتبقى كلمة ، أن هناك تصورات كثيرة لمستقبل المنطقة اتت بها دراسات وأبحاث لمؤسسات رسمية وأكاديمية خاصة فى اسرائيل والولايات المتحدة ، وهى جميعها تنطلق اساسا من ضرورة دمج اسرائيل فى نسيج المنطقة ، وإنهاء النظام العربى بكل ما يعنيه من قيم ومؤسسات وقدرة على المقاومة الذاتية، والعمل على استغلال حالة الانهزام الذاتى التى تمر بها كل الرموز العربية، وتوظيفها لصالح خلق منظومة تفاعلات جديدة لا يكون للعرب - كنظام وكهوية - فيها دور او تأثير . والمشكلة ليست فى هذه التصورات ولكن فى الارادة العربية الجماعية الرسمية التى لم تعد موجودة .



تحت الطبع

الكشاف التحليلى لمجلة السياسة الدولية في ٣٠ عاماً

- أول كشاف جامع يتضمن محتويات المجلة تفصيلا بشكل منهجى منظم كأداة بحث .
- بيانات مادة الكشاف تشمل اسم الكاتب ، رأس الموضوع، وعنوان المادة ، تاريخ النشر، ورقم الصفحة والعدد .
- اعتمد على اختيار رؤوس موضوعات وترتيب المداخل فى ترتيب هجائى على طريقة القاموس .
- قام بإعداده مجموعة من المتخصصين فى مجال المعلومات .

ملف السياسة الدولية

المعلوماتية والعلاقات الدولية

إشراف : د . أسامة الغزالى حرب

عمر الجويلى

المحتويات



تقديم

د. أسامة الغزالى حرب

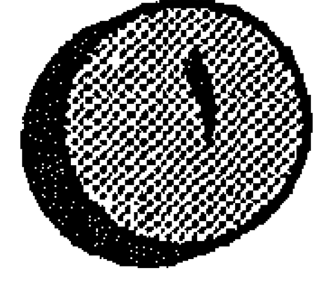
ملف هذا العدد ملف غير تقليدى !

ويسعد مجلة السياسة الدولية أن تكون - بهذا الملف - من أوائل المنابر التى يقدم من خلالها موضوع "المعلوماتية" على صعيد العلاقات الدولية الى الباحثين والدارسين العرب فى علوم السياسة ، والاتصال ، والاستراتيجية .

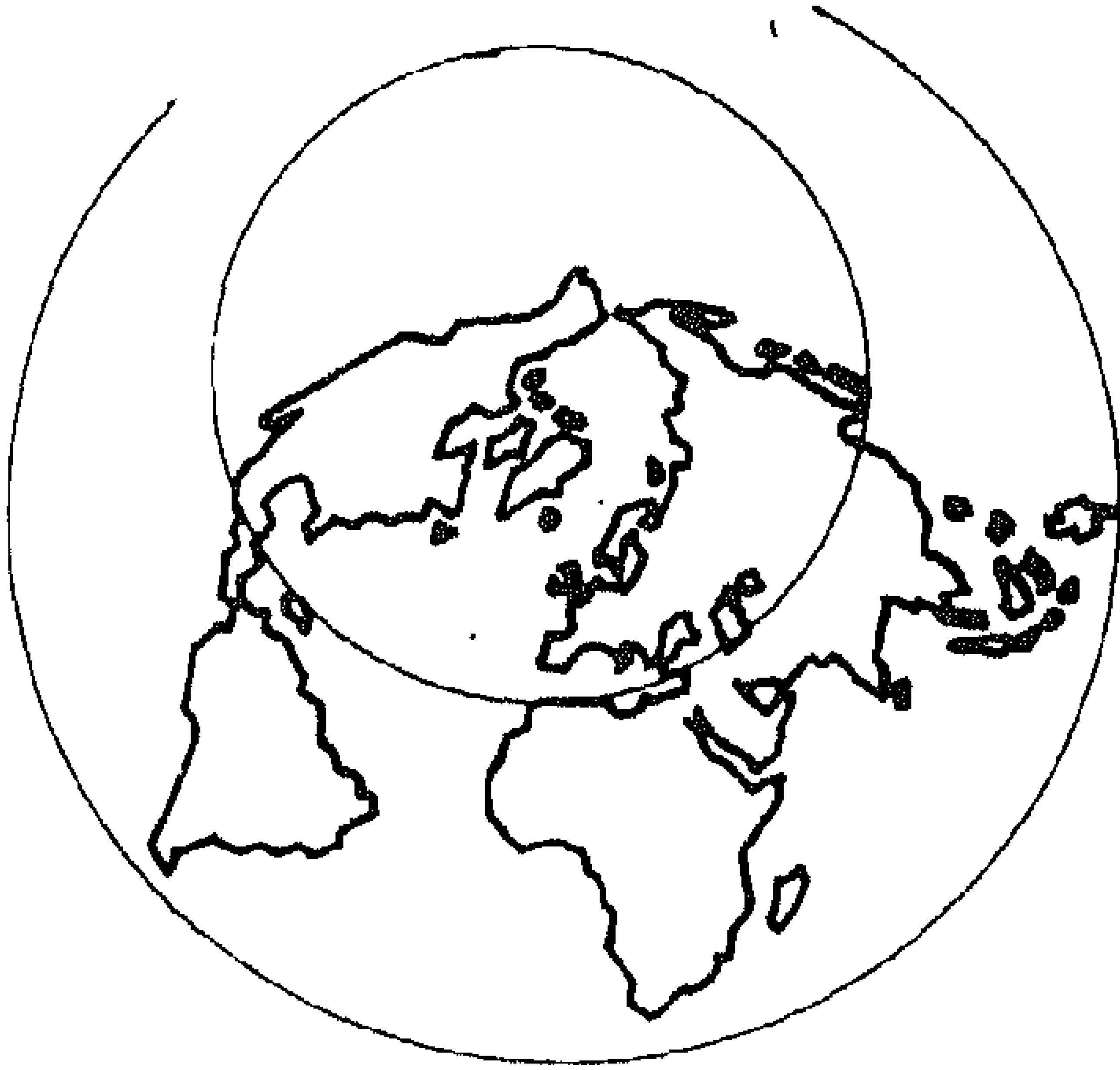
غير أن جدة هذا الملف لا ترتبط فقط بموضوعه ، وإنما أيضا بمن قاموا بإعداده ! ففى حين يسهم فيه بعض كبار الأساتذة المتخصصين الذين نعتز كثيرا بمشاركتهم ، فإن الإسهام الأكبر هو لكتاب شباب ينتمى نصفهم الى وزارة الخارجية المصرية . انه لأمر يدعو للأمل، والتفاؤل أن يشترك مجموعة من شباب الدبلوماسيين والباحثين المصريين الموهوبين والمتميزين ، فى الإعداد لهذا الملف الجديد والخطير فى موضوعه ! ومن حق هؤلاء الشباب أن أسجل أنهم هم الذين اقترحوا الموضوع ، ونبهوا الى أهمية وضرورة أن يلقى المزيد من الضوء عليه . وكان من الطبيعى - بل ومن الواجب - أن تفتح السياسة الدولية صفحاتها لهذه التجربة الرائدة.

وعليه ، يسعدنا أن نقدم فى هذا العدد اسهامات الدبلوماسيين : عمرو الجويلى وكريم حجاج وأحمد السعيد رجب وياسر علوى وعبير بسيونى وحازم حنفى والباحثين : سامر القرنشاوى وحنان دويدار وهبة سمير ولؤى الشواربى ورانيا الرزاز وسهى رضوان وهم باحثون شباب بمعنى أن أعمارهم جميعا تقل عن خمسة وعشرين عاما !

فإذا كنا بهذا الملف ، وأيا كانت الهنات أو الملاحظات التى ترد عليه ، نقدم موضوعات جديدة ، وكتابا جددا ، فإننا نقدم أيضا معه أملا وتفاؤلا عظيما بمستقبل وطننا العزيز : مصر .



ثــورة المعلومــات بين الواقع والأسطورة



د. حســـن حنـــفى

يحاول البحث بيان حدود ثورة المعلومات وآثارها السلبية على العقل وقدرته على التفكير، وخلطها بين المعلومات والعلم وبين الكم والكيف و بين النقل والابداع وبين العلم الداخلي والعلم الخارجي، وارتباطها بالفاعلية والأثر وترتيب المعلومات وليس بتصور للعالم او بأنساق القيم ومعايير السلوك. كما ترتبط ثورة المعلومات بقوة المركز وسيطرته على الاقتصاد والسياسة والعلم على الاطراف، وايهامها بالتخلف والتقليدية والسلفية مما يشق ثقافاتها الوطنية الى شقين: جديد وقديم، وافد وموروث، مستقبل وحاضر، فنستبدل سحرا بسحر وخرافة بخرافة. كما تؤدى الى الانعزالية والفردية والقضاء على العلاقات الاجتماعية المباشرة لصالح جهاز المعلومات في مواجهة الوجه بديلا عن الآخر. وتظل ثورة المعلومات مشروطة بالمرسل والمرسل اليهم، والرسالة وليست فقط بأدوات الاتصال. من الصعب السباحة ضد التيار والتوقف امام الافكار الشائعة، والتشكك فى المسلمات الاجتماعية والثقافية التى كادت ان تصبح علمية في مجتمعات يغلب علها التسليم ويغيب عنها النقد وتشعر بالتقاعس أمام الآخر المتفوق علميا والغزير معلوماتيا، ومع ذلك وبقدر من التأمل والشجاعة الادبية يمكن تحليل ثورة المعلومات تحليلا نقديا بناء على التجارب المعيشية وبعض الاحصائيات لمعرفة الوجه الآخر للحقيقة بين الواقع والاسطورة. ومنهج تحليل الخبرات الفردية والجماعية وهو ما اصطلح على تسميته في الغرب بالمنهج الظاهرياتي قادرا على ادراك الماهيات ورؤية المعاني على نحو مباشر وبديهي لا فرق بين تطابق التجربة بين عديد من الاشخاص وبين تطابقها مع الواقع الحي الذى يتجلى من خلال الشعور. وذلك لا يغنى بطبيعة الحال عن الواقع الاحصائي الكمي الدقيق الذى يعطى صورة للواقع ومكوناته لتطابق المعنى دون أن يكون هذا الواقع الاحصائي الكمى نفسه موضع الدراسة فالواقع مجرد حامل للفكر دون رد الفكر اليه. كما انه لا يغنى بطبيعة الحال عن استعمال المراجع والدراسات السابقة في الموضوع. فتراكم الخبرات نوع من الخبرة المشتركة بين عديد من الباحثين لضمان " الموضوعية " مرة ثانية التطابق مع الواقع اولا كما هو الحال في مبدأ التحقق في المنطق الحديث، والتطابق مع الآخر، ثانيا كما هو الحال في " الظاهريات " المعاصرة. وقد يقوى ذلك في الباحث منهج التأمل الخالص والاعتماد على الذات والتفكير المستقل، فالتركيز على القلب يخلق موضوعه ويتخلق الموضوع في الشعور بالتأمل فيه.

كان الدافع على " ثورة المعلومات " في الغرب كثرتها لدرجة عجز العقل عن استعمالها وتنظيمها وسرعة الانتقاء بينها، فقد زاد معدل تراكم المعلومات بحيث اصبح ما يحدث في ثانية واحدة يعادل ما يحدث في مائة عام مضت. كان الدافع هو الناحية العملية والسرعة في الانجاز وترشيد القرار على اكبر قدر ممكن من الدراسة وترافر المعلومات. كان الدافع هو " التسهيل " او " الفاعلية " وليس العلم. ثورة المعلومات أقرب الى روح البراجماتية، وتعبيرا عن النزعة العملية، ولكن بالمعنى النظرى، تعديلا في نظرية العلم. هي اقرب الى تشارلزبيرس منها الى وليم جيمس

وجون ديوى ، البرجماتية كنظرية فى العلم وليس فقط كأداتية واستعمال .

وتقوم ثورة المعلومات على خلط بين المعلومات " و " العلم " فالمعلومات معروفه سلفا اما العلم فهو الجديد فى المعلومات . كانت المعلومات علما اولا عند مكتشفه ثم عرفت وذاعت ودونت وأصبحت معلومات تضاف الى رصيد البشرية . أما العلم فهو المجهول الذى لم يكن معروفا من قبل ثم تم اكتشافه فأصبح علما ، يتحول بدوره بعد ذيوعه الى رصيد المعلومات السابق . وقد تكون المعلومات هى المنطق ، ويكون العلم هو المسكوت عنه ، المعلومات سطور والعلم قراءة ما بين السطور ، المعلومات كم والعلم كيف ، المعلومات فى الخارج ، والعلم فى الداخل ، المعلومات عامة ، والعلم خاص . لذلك ارتبطت المعلومات فى أجهزتها بمقدار ما يوضع فيها In Put وأصبح ما يخرج منها Out Put مشروطا بما يدخل فيها . بل توجد مطابقة كاملة بين الاثنين ، ما يدخل وما يخرج . انما الفرق فى المقدار . فما يخرج هو تكبير قد يصل الى ما لا نهاية لما يدخل ، وكما هو الحال فى المنظار المكبر . لا يضيف جهاز المعلومات شيئا جديدا بل ينظم وينسق ويكبر ويصغر ، يرتب ويعيد الترتيب لما هو معروف سلفا . يتعامل مع الشكل دون المضمون ، ويتناول الالفاظ دون المعانى ، ولا يتجاوز هندسة الكلام .

وتتحول المعلومات فى " ثورة المعلومات " الى عالم من الرموز ، ولا تحيل الى عالم خارجى كما هو الحال فى المنطق الرمزى . فتضيع الصلة المباشرة بين العالِم والعالَم ، بين الفكر والواقع ، بين الذهن والأشياء يغيب الفكر الطبيعى ويحضر عالم الرموز . وتغيب البساطة لصالح التركيب ، وتزاح البداهة ويحضر التعقيد . ويتوقف الحدس عن العمل لصالح العقل كما يصف برجسون طبيعة المعرفة العلمية التى تقوم على تصور مادى للحياة بعيدا عن المعرفة الاخلاقية والروحية . ويفقد الوعى المعلوماتى الوعى بالعالم شيئا فشيئا كما يفقد الوعى بالوعى ذاته وبإمكانياته الابداعية وبآفاقه المتعددة ويصبح وعيا بالآلة وبالأرقام . ولغة الرمز فى النهاية لغة أحادية الطرف ، لكل رمز معنى مطابق ودون سياق ودون اشتباه لفظى بين حقيقة ومجاز ظاهر ومؤول ، محكم ومتشابه ، مجمل ومبين ، مطلق ومقيد كما هو الحال فى ثقافات النص وتأويل الكتب المقدسة طبقا لمستويات عدة فى الفهم ولطبقات من الناس ولتبدل ظروف العصور والازمان . فيتم تسطيح المعرفة ويغيب العمق اللازم للابداع وقراءة معان جديدة فيما يوحى اليه اللفظ من ايماء واشارة . وتغيب الصورة الفنية كعالم متوسط بين الذهن والاشياء ، فيغيب عالم الاقناع والايحاء والتأثير واقتضاء الفعل وتوجيه السلوك

ومن كثرة الاعتماد على الخارج دون الداخل ، وعلى الكم دون الكيف ، وعلى نقل المعلومات دون ابداع العلم يتولد الكسل العقلى وتغيب القدرة على التفكير و " عصر الذهن " و " اعمال النظر " و " بذل الجهد " و " افراغ الطاقة " حتى البديهيات والمعارف المباشرة تحتاج الى سؤال الجهاز وضغط الزر حتى تظهر الاجابة . اصبح الجهاز هو العقل المفكر وبديلا عنه ، وهو ما اراده علم " السبرنيطيقا " فى نشأته ، تحويل المخ الى آلة تفكر له أولا ثم بديلا عنه ثانيا . كل سؤال يأتى من الخارج يجيب عليه الجهاز من الخارج . وتقلص دور الانسان فى التساؤل وفى ابداء الدهشة والتعجب . كما غاب دوره فى العثور على الاجابة وايجاد الاحتمالات والاختيار بينها طبقا لمنطق التعارض والتراجيح كما يقول الاصوليون القدماء . واصبح لكل سؤال جواب ، ولكل جواب سؤال . وانمحى الفرق بين السؤال والتساؤل ، السؤال ما له جواب ، والتساؤل ليس له جواب . واصبح الخطأ فى التكيف الآلى وفى الخروج على النظام وليس فى مضمون الجواب .

وبالرغم من التركيز على كم المعلومات وعلى مقدار تغذية أجهزتها وقدرتها على التخزين والاستعادة ونظم البرامج المتعددة ، فالأخطاء البشرية عديدة تؤدى الى ضياعها كلية فى حالة عدم الحفظ وانقطاع التيار ، وسريان الفيروس ، وسرقة المعلومات أو التلاعب بها وتغييرها وادخال الخطأ اليها . فكل تقنية تقابلها تقنية مضادة ، كما هو الحال فى حرب النجوم ، وكم من افلام الخيال العلمى قامت على اخطاء أجهزة المعلومات وما تسببه من كوارث على البشرية فى عصر الرعب النووى . كما ان الذاكرة شىء والعقل شىء آخر ، والحفظ فى الحافظة كما سماها القدماء شىء والنطق اى التفكير شىء آخر . بل ان النسيان نعمة للبشر حتى لا تثقل الذاكرة والقوة الحافظة على العقل والقوة المفكرة على العقل ، ولو تذكر الانسان كل شىء لتحولت حياته الى جحيم ولعجز عن رؤية الحاضر والتنبؤ بالمستقبل وعاش فى الماضى كما لاحظ برجسون . وهو نفس الموقف السلفى الذى ينهل من الماضى الذى حوى كل العلوم ، وهو مقياس شرعية الحاضر ونمط التطور فى المستقبل . وبدون استعادة المخزون لا يمكن لجهاز المعلومات التفكير فتم ارتهان الحاضر فى الماضى وحصار المستقبل فيه . ويتحول التقدم الى نكوص ، وتصبح " ثورة المعلومات ردة الى الماضى ، وطالما اعتبرها الناس شرط الحداثة والتقدم نحو المستقبل .

ولا تستطيع " ثورة المعلومات " ان تعطى تصورا عاما للكون ، فالجزء لا يكون الكل ، والأجزاء المتناثرة لا تعطى رؤية للعالم . بل ان المعلومات ذاتها تفتقد الى كل ينتظمها ، والى رؤية تحدد مسارها واتجاهها ومن الطبيعى ان يكون البديل هو اهواء البشر وقوى الشر وقانون الغاب . فتقع الحروب والكوارث نظرا لغياب منظومة من القيم تضع مبادىء عامة لتوجيه المعلومات . ليست المعلومات قيمة فى حد ذاتها بل هى امكانيات فعل وقدرة على السلوك . ولكن قيم الفعل بمعايير السلوك تأتى من منظومة القيم ورؤية العالم التى لا تعطيها المعلومات . فبالرغم من امكانيات ثورة المعلومات فى التسهيل والفاعلية الا انها كالقوة العمياء التى تحتاج الى رؤية وبصيرة .

وفى المعلومات تغيب البواعث والمقاصد والاهداف ، وتغيب الارادة الانسانية التى تستخدمها وتنظمها . المعلومات كم مصمت لا ينطق ، انما الانسان هو الذى يحولها الى دلالة طبقا لغاياته ومقاصده . فالطائرة بدون طيار طيارها على الارض وليس فى السماء ، والصواريخ التى تنطلق آليا الى اهدافها يحدد الانسان برامجها ومساراتها واوقات انطلاقها . ويظل العامل الانسانى الفاعلية الاولى فى المعلومات فى البداية عن طريق تغذية جهاز المعلومات وفى الوسط عن طريق صياغة البرامج المتعددة وفى النهاية عن طريق تحديد المقاصد والغايات . صحيح ان الانسان يتحول الى انسان قادر على اتخاذ القرار بعد برمجته ولكنه لا يغنى عن الانسان الحى فى مقابل جهاز المعلومات الذى يأمر ويطيع . وبعد مدة بفعل التكرار يتحول الانسان الحى الى انسان آلى أيضا بعد ذلك يمكن الاستغناء عنه وتحويله الى انسان آلى بالفعل .

ويتحول العالم كله الى انسان آلي Robotization بعد الحركة الذاتية Automation وتظل الحاجة الى انسان اول غير آلي يقوم بفعل اول كي تنطلق الحركة الذاتية حتى يتم الاستغناء عنه بالاستجابة الذاتية مثل انذار الحريق . ويصبح فعل الخلق والعناية داخل العالم وليس خارجه . ومن ثم لا تحتاج الساعة الى صانع الساعات ولا يحتاج النظام الى منظم كما هو الحال في في مذهب التأليه الطبيعي Deum في القرن الثامن عشر في الفكر الغربي . يصبح المعلول علة ، والعلة معلولا في تصور دائري للعلة والمعلول دونما حاجة الى علة اولى ليست معلولا لعلة اخرى كما حاجج القدماء انصار النزعة المادية الآلية للكون .

ونظرا للاعتماد الكامل على نظم المعلومات والبرامج والتخزين ورقائق التسجيل Chips تزداد درجة البيروقراطية وانتظار توفر المعلومات ونقلها من مركز الى مركز وربطها من شبكة الى شبكة . فالبيروقراطية الانسانية التي تعتمد على الارشيف والملفات والنظم واللوائح والقوانين وانتظار الاوامر من الاعلى الى الادنى وعدم قدرة الادنى على اتخاذ القرار تتحول الى بيروقراطية آلية تقوم على نفس النمط مع تحول الاشخاص الى رقائق اسطوانية وبرامج متداخلة وشبكات المعلومات التي يبحث فيها " الفأر " عن البداية فيضيع بين البرامج ويتوه بين الانظمة ، والقرار لا ينتظر والحياة تسير . وقد يضيع الباحث عن المعلومات وسط امبراطوريات المعلومات ، ويتمنى لو عاد الى الحياة البسيطة والمعرفة المباشرة والثقة بالمحسوسات واعمال العقل البديهي انقاذا له من جداول البورصة .

ونظرا لطول المواجهة مع جهاز المعلومات ، الوجه امام الشاشة الضوئية والتعامل معها والتراسل بين الوعي والاله ، وأحكام السؤال والجواب كما يقول الاصوليون القدماء غاب الاخر الانساني ، والتراسل الوجداني ، وتقطعت العلاقات الانسانية ، لا ينظر وجه في وجه ، ولا يسأل احد وانسان آخر يجيب . فازداد الفرد عزلة على عزلة ، وتحول المجتمع الى مجموعة من الافراد لا يعرف بعضهم بعضا . وبقدر ما تتصل شبكات المعلومات في شبكة واحدة ام بقدر ما تنقطع العلاقات الاجتماعية بين الافراد . ففي محيط المعلومات يتحول الافراد الى جزر منعزلة لا رابط بينها الا الامواج . غابت علاقات الوجه للوجه Face to Face . واصبح الانسان في مواجهة نفسه ينقسم الى شطرين " كريمر ضد كريمر " Kramer Vedu Kramer . وانتشرت الرسائل الاليكترونية بلا خط شخصي وبلا ساعي بريد وبلا انتظار . فانمحت العواطف ، وتبخرت الانفعالات ، ومات الوجدان . ويزداد تفكك المجتمع خاصة لو كان مفككا من قبل كما هو الحال في المجتمعات الاوروبية ويتحول الواقع الى واقع متخيل Virtual Reality ويحضر الى الجهاز ويختار البشر من خلال الجهاز . ينقل الجهاز العالم الخارجي الى الجهاز ، وينقل الانسان الى العالم الخارجي المتخيل . وشيئا فشيئا يتحول العالم الى وهم ويصبح الوهم حقيقة بديلة . وبدلا من ان يتعامل الانسان مع الاشياء يتعامل مع ظلالها وخيالاتها كما لاحظ برجسون في نقده للتصورات والنزعات المثالية التجريدية التي تبعد الانسان عن عالم الادراك المباشر والالتحام بالاشياء وجدانيا لادراك ماهياتها والتفاعل معها .

والحقيقة ان " ثورة المعلومات " انما نشأت في المجتمعات الغربية الحديثة التي كانت نشأتها منذ بداية النهضة الاوربية بناء على دافع السيطرة والغزو بعد اكتشاف " العالم الجديد " في نهاية القرن الخامس عشر ، والسيطرة البحار ثم الرغبة في الاستيلاء على العالم القديم في افريقيا وآسيا . ولما احتاج الغزو الى اكبر قدر ممكن من المعلومات عن الغزو وتراكمت المعلومات عبر الاستشراق والتبشير وقواد الجيش بدأت الحاجة الى تنظيم المعلومات وتراكمها وترتيبها في دوائر المعارف الكبرى اولا ، ثم بعد ثورة المعلومات ثانيا في النظم الحديثة والاجيال المتعاقبة لأجهزة المعلومات . واصبح الشعور المعلومة قوة Information is Power . ومن يحصل على المعلومات فانه قد حصل على العالم . وتكاثرت مراكز تجميع المعلومات وتحولت الى معامل الى مراكز البحث العلمي . وازدادت قوة في المراكز الاقتصادية والسياسية الكبرى في العالم ، في امريكا واليابان واوروبا الغربية . وازداد التقابل بين المراكز والاطراف ، بين من يسيطر على المعلومات في المركز وبين موضوع المعلومات في الاطراف . وأصبحت الاطراف تأخذ معلوماتها عن انفسها من المركز كما هو الحال في الطيران من افريقيا الى افريقيا عبر اوروبا وازدادت حدة التقابل بين الشمال والجنوب ، بين الغرب والشرق ، بين من يعلم اكثر ومن يعلم اقل او بلغة الفلاسفة ، بين الذات والموضوع ، بين العقل والمادة ، بين النفس والبدن ، وبلغة المتدينين بين الله والعالم .

وتحولت المعلومات الى تجارة ، والعلم الى صناعة ، والمعرفة الى اقتصاد والتعليم الى ربح ، ونشر المعرفة الى احتكار لها من الشركات الكبرى لاجهزة المعلومات . لم يعد العلم متاحا للجميع بل فقط لمن لديه القدرة على شراء المعلومات والاشتراك في شبكاتها . وتتحول السيطرة العملية والمعلوماتية الى سيطرة اقتصادية . وتتنافس الشركات العملاقة فيما بينها على تصنيع المعلومات . وتصبح اسماء IBM , Macintosh لا تقل اهمية عن الشركات العابرة للقارات المتعدد الجنسيات في الانتاج الصناعي Mitsubishi Panasonic , Sanyo , Sony , نيسان ، هوندا ، تيوتا . وتختلط اسماء العربيات مع اسماء شركات اجهزة المعلومات . كلاهما انتاج وتصنيع . ولا فرق بين صناعة الذهن وصناعة السيارة ، بين صناعة العلم والصناعات الاستهلاكية . الكل يبغي الربح والسيطرة على الاسواق لا فرق بين الاذهان والابدان ، بين استهلاك المعرفة واستهلاك السلع .

وتم الاتجار بكل شيء بما في ذلك الحياة الخاصة ، بالدخول فيها بوسائل التصنت والتصوير الحديث واذاعة اسرار الناس على الملأ سياسيين وفنانين ورجال اعمال وقادة . فلم تبق هناك حرمة امام اجهزة الاعلام ووسائل الاتصال الحديثة ، كل شيء عرضة للاعلام . بل لم تعد هناك حقيقة انما هناك الخبر والاخبار عنها . واستخدمت ثورة المعلومات في اذاعة الاخبار وتلوينها والايحاء بما يريده الاعلامي . وقد تجلى ذلك في الاعلان وتبرير الزيف وتزويق الفساد باسم المنافسة الحرة والصراع المتكافيء والاختيار الحر بين البدائل في الظاهر والاجبار قسرا وتوجيها للرأي العام كما لاحظ هربرت ماركوز في " الانسان ذو البعد الواحد " واصفا دور الاعلام في المجتمع الصناعي المتقدم . فالاعلان هو الرواج ، والصمت هو الكساد . وانفقت الملايين للترويج ايهاما للناس وتوجيها للرأي العام واعتمادا على قدرة وسائل الاتصال على الاقناع اكثر من الاعتماد على القيمة الموضوعية للأشياء ، فالرأسمالية حرية ، والاستغلال منافسة ، والاحتكار تجارة ، والربح عرض وطلب ، ورأس المال الاجنبي عمالة ، والاستهلاك تسويق ،

والانتاج وفرة ، وحماية الصناعات الوطنية انغلاق ، والخصخصة انفتاح ، والدولة تطغى على المجتمع المدنى ، والمجتمع المدنى بديل عن الدولة . كما تركز رأس المال فى الشركات العابرة للقارات كذلك تركز الاعلام فى نفس المراكز الاقتصادية والقوى السياسية لا فرق بين رأس المال والقوة الكبرى والقمر الصناعى .

وازدادت ثقة المركز بالنفس اعتمادا على تركيز القوى الاقتصادية والسياسية والمعلوماتية فيه . وظن انه قادر على السيطرة على العالم وتحريكه طبقا لرغباته ومصالحه . وانكر الارادات المستقلة للشعوب وحقها فى الحرية والاستقلال ، فاندلعت حرب اكتوبر ١٩٧٣ بالرغم من توافر المعلومات حول قدرات الجيش المصرى الذى اصبح جثة هامدة ووجود قرائن على وجود شىء ما يتحرك لا يتجاوز التمرينات الروتينية المألوفة . واندلعت الثورة الاسلامية فى ايران بالرغم من توافر المعلومات عن استقرار نظام الشاه ، وان ايران واحة أمان فى المنطقة التى يتربع عليها عرش الطاووس . فالواقع الاجتماعى والمسار التاريخى ليس بهذه الحتمية والضرورة من خلال المعطيات المعلوماتية يمكن التنبؤ بحركة الواقع ومسار التاريخ . هناك الارادات الانسانية الحرة التى لا تخضع للتنبؤ ولا حتى عند صاحبها ، ارادة الافراد والشعوب ، ارادة الزعماء والجماهير فالتغيير الكيفى الانسانى لا يمكن رصده بالتراكم الكمى والقفزة النوعية لا يمكن معرفتها مسبقا من خلال التطور الآلى .

وكلما ذاعت قيم المركز فى الاطراف من خلال وسائل الاتصال الحديثة وثورة المعلومات فى قنوات الفضاء والاقمار الصناعية والأطباق الهوائية انتشر التغريب ، وتحيز الثقافات والمجتمعات فى الاطراف الى الغرب ، والميل نحوه والاعجاب به ، وتقليده ، واعتباره نموذجا للثقافة العالمية ، ونمطا للحداثة ، وما سواه المحلية والفولكلور والأساطير الشعبية . وانتشرت قيم الغرب فى العنف والجريمة والجنس والشهرة والثروة والقوة . وظهرت نماذج " الاب الروحى " God Father والبطل مثل جيمس بوند ، روكو الأول والثانى والثالث يقلدها شباب الأطراف فيندفع نحو الهجرة مستأصلا نفسه من مجتمعه وثقافته أو يعيش فى الداخل ممثلا للخارج . وانتشرت قيم الاستهلاك والفرة والفردية والأنانية وعزت قيم الانتاج والتقشف وروح الجماعة والتضحية . فولد ذلك كله رد فعل على الغرب وحداثته فى النزعة السلفية ترفض الغرب ، وتحتقر الحداثة ، وتنفر من المعلومات ، وتفضل تراث الانا على علم الآخر وتقليدية الانا على حداثة الآخر . وساوت بين الأصالة والجهل ، والحداثة والانحلال .

١٦ - وقد ساعدت ثورة المعلومات فى المركز على تقوية النزعة السلفية فى مجتمعات الأطراف ليس فقط عن طريق رد الفعل بل عن طريق الفعل المباشر فوهم المركز الأطراف ان طرقها فى المعرفة ووسائلها فى العلم مساويه للتخلف ، فلا احد يكتب الآن بيده أو يقتفى الأثر أو ينقل العلم شفاها عن طريق الرواية أو الكتاب . ولا أحد يستعمل حواسه المباشرة فى العلم والمعرفة سواء فى نظم المكتبات التقليدية أو فى وسائل التعليم الموروثة أو فى نقل التراث الشفاهى . والهدف من ذلك نزع مجتمعات الأطراف عن ثقافاتها الوطنية من أجل ادخالها فى ثقافة المركز باسم التثاقف Acculturation أو المثاقفة مع التركيز على ما يظن انه الايجاب فى التحديث والمعاصرة دون السلب وهو نزع المجتمعات عن ثقافاتها المحلية واغترابها فى الآخر ، الكفر بالنفس والايمان بالآخر . وقد تم بناء الحضارات القديمة بوسائل المعرفة فى عصر ما قبل ثورة المعلومات . وما زالت محط الانظار واعجاب انصار الحداثة . والمعلوماتية الحديثة نفسها لم تبن حضارة مثل القدماء بل احدثت صناعة . وبناء الاهرامات وتشييد سور الصين العظيم لا يقل علما واتقانا عن توابع الأفلاك Sattalites والهبوط على سطح القمر . ونحت الحجارة لا يقل علما عن الموجات الاليكترونية على الشاشة الضوئية ، انما الاختلاف فقط فى ادوات الاتصال .

١٧ - ونتيجة لذلك تم شق الثقافة الوطنية الى نزعتين متعارضتين : العلمانية والسلفية ، الحداثة والقدامة بتعبير أدونيس ، والجديد والقديم ، المعاصرة والاصالة ، المستقبل والماضى . تحولت النزعتان الى حزبين سياسيين وقوتين اجتماعيتين تتصارعان من أجل الوصول الى السلطة لدرجة الاقتتال بين الأخوة الاعداء . فانتصار الجديد ضد انصار القديم ، ودعاة المعاصرة على النقيض من دعاة الاصالة . المستقبل ضد الحاضر والماضى عند انصار الحداثة . والماضى ضد الحاضر والمستقبل ضد انصار القديم . والحقيقة ان كلتا النزعتين ، ثقافة الصور ، وثقافة الكتاب تبعية تقليد الاولى تبعية وتقليد للغرب والثانية تبعية وتقليد للسلف . الاولى تبعية وتقليد للغرب والثانية تجاوز للحاضر نحو وهم الماضى . والحاضر وحده وهو الواقع المعاش ، هو الحقيقة التى تند عن الوهمين . غاب الحاضر الذى يتم فيه جدل القديم والجديد ، وتتفاعل فيه الاصالة والمعاصرة ، ويتداخل فيه الماضى والمستقبل . فالماضى تراكم فى الحاضر والمستقبل ارهاصات فيه .

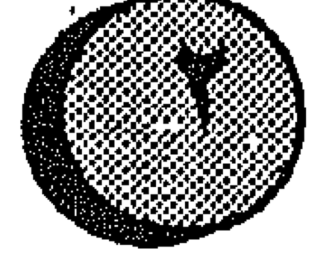
ووقعت عديد من المجتمعات التقليدية فى وهم الحداثة وهى لم تطور بعد تراثها القديم . فاستبدلت وهما بوهم ، اسطورة بأسطورة . لا يستطيع الطالب التعامل مع المكتبات التقليدية ، والكتب على الرفوف للاطلاع بالقراءة المباشرة وتستبدل بها الفهارس الاليكترونية المربوطة بفهارس عواصم العالم وأعرق الجامعات وأقدم مراكز الابحاث وهو لا يعرف اللغات الاجنبية ، بل ولا يدرك قيمة العلم كما يدرك قيمة التجارة كما هو الحال فى المجتمعات التقليدية فى شبه الجزيرة العربية . وتصورت هذه المجتمعات ان ثورة المعلومات عصا سحرية تغير من حال الى حال ، تعادل النبوة والوحى فى الماضى . فدخلت العصر بعقلية السحر والمعجزة القادرة على كل شىء الخيمة والقصر متجاوران ، ولكن البدو يشعر بالسعادة فى الخيمة فى البر اكثر مما يشعر بها فى القصر فى المدينة " المرسيدس " والجمل متوافران ، ولكن البدوى يشعر بسعادة اعظم فى سباق الهجن اكثر مما يشعر فى سباق السيارات . ينتظر الحساب الجارى آخر الشهر كما ينتظر المطر للاستسقاء . ويعد الأوراق المالية كما يعد الغنم . ويضعها فى الآنية الفخارية كما يضع الاغنام فى الحظائر . ويضارب فى اسواق المال كما يلعب على موائد القمار .

واحيانا تقوم المجتمعات التقليدية باستثمار ثورة المعلومات الى اقصى حد لتدعيم نظمها التقليدية فتجمع بين الحسنيين بطريقتها ، بين الدنيا والاخرة ، بين الدنيا والدين . فيوضع القرآن فى الفهارس الضوئية فى أجهزة المعلومات الحديثة ، وتصنف أياته وموضوعاته ، الفاظه ومعانيه ، مكية ومدنية ، ناسخة ومنسوخة ، محكمة ومتشابهة ، ظاهرة ومؤولة ، حقيقة ومجازه ، مطلقة ومقيدة

، مجملة ومبينة ، أمره ونهيه ، خاصة وعامة بحيث يسهل معرفتها بمجرد الضغط على الازرار ومعرفة المداخل والمخارج . فيتحول القرآن الى فهارس حديثة مثل باقي النصوص الدينية والادبية . وبتوضع الدوائر التليفزيونية المغلقة في اروقة المساجد الغاصة بالمصلين حتى لا يفوتن احدا منهم رؤية الامام الخطيب . وتستعمل شركات توظيف الاموال ثورة المعلومات ونظمها الحديثة في الاستثمار والمضاربات في اسواق الاموال وفي المعاملات البنكية . فالدين تجارة ، ولغة المكسب والخسارة تنطبق في الدنيا لنيل الثروة والمال ، وفي الآخرة لنيل النعيم والجزاء . ويضع البدوي سماعة الخلايا الضوئية Cellular والباجر Pager تحت عباءته فتجعله قادرا على الاتصال بالعالم كله وهو في قلب الصحراء . ويتحول الامر من الاقتصاد الى السياسة اذ تستعمل الحركات الاسلامية وسائل الاتصال الحديثة بما في ذلك البريد الاليكتروني لتبادل الرسائل واعطاء الاوامر لتدبير الانقلابات في الداخل والاغتيالات في الخارج كما يفعل عمر عبد الرحمن في امريكا مستفيدا بثورة المعلومات . ويستعمل الامراء في القصور ثورة الاتصالات من اجل التمتع بمباهج الحياة ونعمها . ومن ثم يحصل المؤمنون على الحسنيين ، نعيم الدنيا ونعيم الآخرة ، نعيم الدنيا من الغرب ونعيم الآخرة من النبوة وكأن الله قد سخر الغرب ومخترعاته الحديثة لزيادة نعيم المؤمنين . فيأخذ المؤمنون نقطتين بينما يأخذ الغرب نقطة واحدة تضيع منه في نسبيته وعدميته وشكه وماديته والحاده . وهنا تتحول ثورة المعلومات الى ستار يخفي أبشع أنواع الحسية والمادية ، وتبررها باسم الايمان في مجتمع العلم والايمان .

والحقيقة ان ثورة المعلومات الكاملة لا تتم لا بأربعة أطراف : مرسل ومرسَل اليه وأدوات الاتصال ، والرسالة ذاتها . فالمرسل وحده قد يكون قويا مثل كبار الزعماء ، الخميني نموذجا ، وبوسائل اتصال فعالة مثل شرائط التسجيل ، ولجماهير عريضة ، ملايين في الشوارع ، ولكن الرسالة نفسها في حاجة الى ترشيد وتعقيل وتحديث . فتنشأ الدعوات المحافظة بالرغم من توافر معظم أطراف عملية الاتصال . وقد يكثر المرسَل اليهم ولكن يضعف المرسل اليهم لنقص في الزعامة كما تضعف أدوات الاتصال لغياب المنابر الحرة وتقوى الرسالة نظرا لعقلانيتها واستنارتها ولكن لا تتم عملية الاتصال نظرا لنقصان طرفين في عملية الاتصال وكما هو الحال في دعوات الاسلام المستنير أو اليسار الاسلامي . وقد تقوى أدوات الاتصال وتؤثر في المرسَل اليهم ولكن الرسالة نفسها مادية استهلاكية لا تمس اعماق القلب ولا تخاطب في الانسان الاحساس بالرسالة والبطولة والمرسل نفسه مشكوك فيه لأنه من المركز حيث تتركز قوى السياسة والاقتصاد والاعلام . وقد يقوى المرسَل اليهم دون مرسل اى زعيم قادر على التعبير عنهم دون ادوات اتصال بالرغم من حضور الرسالة وهي المصالح العامة فتندلع المظاهرات الصاخبة او تظل بين جنبات الاغلبية الصامتة ، قنبلة موقوتة تتحين وقت الانفجار . ولا يوجد طرف واحد من الاطراف الاخرى . فالمرسل وحده اشبه بالصراخ والعويل دون مرسَل اليه أو قنوات اتصال أو رسالة . وأدوات الاتصال وحدها مجرد شفرة لا مرسل لها ولا مرسَل اليه ولا رسالة . والمرسَل اليهم مجرد جماهير صامتة . والرسالة دون اعلام بها تبقى في الذهن لا يعلم عنها احد شيئا .

هذا التحليل النقدي لثورة المعلومات من الضفة الجنوبية للبحر الابيض المتوسط لا يعني على الاطلاق أي تنكر لها أو رفضا لنتائجها واستعمالاتها دفاعا عن الهوية والأصالة والذاتية في مواجهة الأخر المستعمر الغازي حيث تتعدد وسائل الغزو من القوة العسكرية الى السيطرة الاقتصادية الى الهيمنة الثقافية والاعلامية . كما لا يعني أي عجز في استيعاب وسائل الاتصال الحديثة ، فالناس أعداء ما يجهلون . انما هو تذكرة بالوجه الآخر للقضية وتنبيه على ما قد ينتج عن ثورة المعلومات من آثار سلبية على الثقافة والمجتمع في المركز والأطراف على حد سواء . فالتقدم ، كما لاحظ روسو من قبل ، يحتوي على عناصر فنائه . فالتقدم في النهاية مصطنع يبتعد عن الطبيعة . لذلك كانت حركات العود الى الطبيعة Retour à là Nâture حركات تحرر مما صنعته الحضارة . وقد لاحظ ابن خلدون أيضا أن الانتقال من البداوة الى الحضارة باسم العمران يحتوي ايضا على عناصر فنائه بانتفاء روح التضامن الاجتماعي والابتعاد عن قيم الطبيعة . هذا التحليل انما هو مجرد تنبيه على الخطر الذي يدركه البعض في المركز قبل الاطراف حماية للمركز ، وينبه البعض الآخر عليه في الاطراف قبل المركز حماية للأطراف .



العلاقات الدولية في عصر المعلومات: مقدمة نظرية



عمرو الجويلى(*)

« السرعة الفائقة أهم عناصر الفعالية حيث أنها العامل الرئيسى لنجاح أى قرار فى تحقيق أهدافه .» هذه هى باختصار أهم النتائج التى أفرزتها ثورة المعلومات والاتصالات .إن التحول الذى يشهده العالم المعاصر كنتيجة لولوج عصر المعلومات يعيد تعريف أهم عنصرين محددين لأى فعل ألا وهما الزمان والمكان مما يولد بيئة قرار جديدة تفرض على الفاعلين الدوليين التكيف معها .ويعد هذا التطور الحادث فى محيط صناعة القرار أبرز تأثيرات الثورة المعلوماتية على السياسة الدولية وهى المشكلة البحثية الرئيسية لهذه الدراسة .ولكن قبل أن نستكشف آثار ثورة المعلومات على العلاقات السياسية الدولية لابد أن نحدد أهم ملامح الثورة المعلوماتية .

الموجات الثلاث للتطور الاجتماعى :

قدم ألفين وهيدى توفلر وهما من أشهر علماء المستقبليات فكرة الموجات الثلاث للحضارة الإنسانية فى كتب عدة آخرها كتاب "خلق حضارة جديد : سياسة الموجة الثالثة » (Toffler, 1995) ومنتهى هذه الفكرة أن تطور الحياة الاجتماعية الإنسانية يمكن تقسيمها إلى ثلاث موجات(١) رئيسية تعكس فى الأساس التطور الذى يطرأ على وسيلة الإنتاج الرئيسية فى المجتمع .ولذا فقد مرت الحضارة طبقا لتحليل قمة الأمواج الاجتماعية الذى يتبناه توفلر بمرحلتين رئيسيتين وهما الموجة الأولى التى تميزت بانشغال القوة العاملة فى المجتمع بالفلاحة والزراعة ثم الموجة الثانية وهى تلك التى استقرت الصناعة فيها كالنشاط الاقتصادى الرئيسى فى العالم .تجدر الإشارة هنا إلى تفاوت الدول والمناطق المختلفة فى اجتياز هذه المراحل المختلفة فما تزال توجد دول لم تدخل بعد عصر الصناعة وتظل الزراعة النشاط الرئيسى لسكانها .أما عن الوقت الذى استغرقته هذه المراحل فيبدو أنه فى تناقص مستمر حيث دامت الموجة الأولى آلاف السنين فى حين استقرت الصناعة كالعماد الرئيسى للاقتصاد فى فترة لم تزد على ثلاثمائة سنة .(Ibid)

وحالياً تخترق بعض الدول حاجز الموجة الثانية الصناعية لكى تنضم إلى حضارات الموجة الثالثة فى الوقت الذى لا تنأى أى دولة فى العالم حتى وإن كانت فى مرحلة أخرى من التطور الاجتماعى عن أضواء شروق عصر المعلومات .إن العالم المتقدم فى الأساس يمر الآن بمرحلة استبدال العمل بالصناعة بالعمل بالمعلومات كالنشاط الرئيسى للاقتصاد

(*) الرأى الشخصى للكاتب

وذلك نتيجة للاختراعات التقانية فى مجال تقانة المعلومات والاتصالات(٢)يم ويصاحب هذه الفترة الانتقالية عملية إعادة تشكيل وهيكلة للحياة الاجتماعية بمجملها قوامها علو مكانة المعلومات ومن ثم المعرفة فى المجتمع الجديد.

المفاهيم النظرية الأساسية للموجة الثالثة :

وقد اجتهد الباحثون فى استشفاف أبرز سمات المجتمع المعلوماتى بالرغم من اعترافهم أنه لم يستتب كاملاً بعد فى أى من الدول حيث أنها ما زالت فترة انتقال بل وتصارع فى بعض الأحيان بين نمط الموجتين الثانية والثالثة .ولعل من أبرز هذه السمات هى أن لثورة المعلومات أثر تفكيكى يؤثر على كل الخدمات والأنشطة الجموعية الجماهيرية وهو ما يطلق عليه اللاجموعية Demassification ومن هذه الأنشطة اقتصاد الجملة، الإعلام والتعليم .ويرجع ذلك فى الأساس إلى القدرة الهائلة للتقانة التى هى أحد أعمدة عصر المعلومات حيث يمكنها مضاعفة القدرة على التنوع Di-versity دون تحميل ذلك على التكلفة .ففى الاقتصاد يسمى ذلك الإنتاج العميلى (المستهلكى) Customized Pro-duction. ذلك الإعلام ومع ما يطلق عليه التلفزيون التفاعلى Interactive TV يستجيب من خلاله صاحب الخدمة الإعلامية لطلبات المستهلك المحددة .وهكذا الأمر أيضاً فى التعليم، حيث يتيح التوافر الهائل للمعلومات، والممكن استقاؤها عن بعد، الفرصة لطالب العلم أن يحصل على ما يشاء من التعليم فى التخصص الذى يريده .وقد أشرنا هنا إلى سمة التفاعلية Interactivity والتى هى من أهم سمات المجتمع المعلوماتى الذى يمتاز بالتشبيك Net-working.ويتضمن مفهوم التشبيك عدة أبعاد أخرى فى غاية الأهمية .إن الجديد الذى يقدمه مفهوم التشبيك هو عملية الربط الكامل بين مستخدمى الشبكة .فمفهوم الشبكة يعنى مشاركة المستخدمين للمكان الفضاء بالرغم من التباعد الجغرافى .كما أن مفهوم التشبيك يعنى أيضاً إمكانية رد الفعل السريع وما يسمى بدائرة التغذية الاسترجاعية Feed-back Loop والأخيرة هى من أكثر آثار ثورة المعلومات والاتصالات ثورية حيث أنها تمكن أطراف الشبكة من التغيير المستمر لمعلومات ومكونات هذه الشبكة طبقاً لما يرونه من رد الفعل .وهذا هو بالضبط ما يتعلق بالسرعة أو ما يسمى بالوقت الحاسوبى Cyber time الذى ينتج عنه تغير شبه دائم فى المحيط والبيئة يصعب فيه التفريق بين القديم والحديث بين الأصل والصورة .ولعل المتتبع للتغيرات التى تطرأ على قواعد البيانات على الشبكة البينية الإنترنت يدرك ذلك تمام الإدراك عند تتبعه للتحديث الدائم الذى يطرأ على الفهارس والمحتويات .

ومن الخواص الأخرى للشبكات ما يمكن أن نطلق عليه اللاشخصانية Non-personalizaiton أى أن طرف الشبكة لا يعرف بمكانته الاجتماعية وإنما ينحدر إلى مستخدم عادى قيمته وقوته مرتبطة بوجوده على الشبكة .وتندرج تحت هذا إمكانية التخاطب المباشر بين المستخدمين كاسرين فى ذلك أية قواعد اجتماعية أخرى قد يجب اتباعها فى نظم أخرى. ولذا فإن للشبكات آثار عميقة على الهرميات hierarchies معظمها سلبى إذ أن طبيعة الشبكة تتخطى قيود الهرميات البيروقراطية والإدارية .هذا بالطبع إن لم يكن هناك خطة مسبقة تساعد فيها الشبكة على تقوية بدلاً من هدم السلم الإدارى ولكن بالرغم من ذلك فإن الطبيعة الذاتية للشبكة هى أنها تميل إلى كسر الحواجز الإدارية الهرمية .وينبع من ذلك ما يطلق عليه ميل الشبكات إلى التفكيك واللامركزية De-centralization. وهنا تتضح أحد السمات الأساسية للثورة التقانية ألا وهى القوى المتعارضة التى توردها .فكما يمكن أن تسهم تقانة المعلومات فى التوحيد والمركزة Central-ization يمكنها أيضاً أن تساعد على التفكك واللامركزية. فالتقانة أصلاً عامل محايد تقتصر آثاره على طريقة وأسلوب استخدامه .ومع ذلك فهو يضع قيوداً ويفرض وضعاً جديداً لابد على الفاعلين فى بيئة ما أن يستجيبوا له .

يتصل بهذا الحديث حول الآثار المركزية أو اللامركزية لثورة المعلومات الحديث عن أثرها على طريقة حفظ النظام. لقد اعتدنا على الاعتماد على سلطة مركزية تقوم بحفظ النظام وفرض القانون .ومع ذلك فهناك طرق كثيرة أخرى لحفظ النظام منها وجود مجموعة من الأعراف والقوانين يتفق عليها الأطراف المتفاعلة ويلتزموا بها دون وجود سلطة مركزية تفرض عليهم ذلك .ولعل مصطلح الأناركية، كما درج على استخدامه منظرو العلاقات الدولية، هو أنسب مصطلح لتعريف هذه الحالة التى يطلق عليها الحكم دون حكومة(٣) Governance without Govenment. هكذا الحال فى شبكة علاقة مثل الانترنت التى لا تحكمها جهة مركزية ومع ذلك هناك بعض القيود والأعراف التى تحظى بالالتزام الإرادى. والقانون الحاسوبى Cyberlaw مستجدات كثيرة سنقوم بإلقاء بعض الضوء عليها فى قسم لاحق.

إن مسألة حفظ النظام هذه ترتبط هى الأخرى بمفهوم آخر نتج عن "الشبكنة Networkization" التى تتسم بها الثورة المعلوماتية وهو خاصية الاضطراب Turbulence. فهناك العديد من الكتابات التى تجادل بأن من آثار التطورات الاتصالية والمعلوماتية الاضطراب ومعناه أن تسارع الأحداث Acceleration وزيادة توافر (إتاحية) (Availability) المعلومات عنها يعطى صورة شبه فوضوية لهذا التتابع .ولذا ظهرت مجموعة من النظريات يطلق عليها نظريات الفوضى Chaos Theory أو نظريات الاضطراب(٤) الذى يرجع جزء منه إلى حدوث عدد من التطورات المستقلة فى وقت متزامن يصعب استبيان الربط بينهم بالرغم من التأكد من وجود ربط ما .ويرجع ذلك فى الأساس إلى الترابط الهائل الناتج عن الشبكنة والذى يتيح لعدد هائل من التفاعلات أن يحدث فى وقت متزامن .ويقودنا ذلك إلى استكشاف مفهوم آخر وهو التعقد Complexity.

إن أحد الإفرازات الأساسية لتوافر المعلومات هو التعقد. فإذا عدنا إلى أحد التعريفات البدائية لمفهوم المنظوكه وهى وجود نمط منتظم من التفاعلات بين وحدات مندمجة In-

tegrated في علاقة معقدة .أما الشبكة فتزيد من عدد التفاعلات بين وحدات المنظوم مع مضاعفة عدد مرات التغذية الاسترجاعية .أى أنه باختصار تبدو الشبكة كمنظوم متقدم غاية فى النشاط .ويقتضى هذا التعقد وما يوازيه من سرعة فى التفاعلات أن يكون مضمون الرسائل المتبادلة رمزيا إلى حد كبير ولذا شكلت الشبكات العملاقة المصاحبة لثورة المعلومات والاتصالات عالماً من الرموز يمكن أن نطلق عليه

"الرمزية Symbolism (٢٦) فنخبة عالم اليوم هى طائفة من محللى الرموز Symbol Analysts يتعاملون مع رسائل ومعلومات وفيرة يومياً ويمثل ذلك الجانب الأكبر إن لم يكن الوحيد من عملهم اليومى .يتوقع البعض أن يرتفع الحجم الإجمالى للرموز من مستوى ١٠القوة(١١) إلى ١٠ لقوة (١٦) مع نهاية القرن الحالى(٢٧).

ومن الرمزية تنبع الخاصية التالية لمجتمع المعلومات وهى التجريدية Abstraction فهناك أشياء كثيرة فى عالم المعلومات غير ملموسة وغير مرئية .ولذا تصبح الحقيقة أيضاً جزءا من هذه التجريدية .ويرتبط بهذا إحدى أبرز سمات مجتمع المعلومات وأكثرها ظهوراً للعامة وهى الخلط والتداخل الشديد بين الواقع والمتخيل الافتراضى(٢٨) -Vir

tual and Real . إن القدرة الهائلة لتقانة المعلومات على محاكاة الواقع (Simulation) تصنع واقعاً متخيلاً وافتراضياً يصعب معرفته من الواقع الحقيقى .وهذه هى تجربة من "يسبح "فى الفضاء الحاسوبى -Cy

berspace.فالعالم فى عصر المعلومات أصبح مزيجاً من الواقع والافتراض، من الحقيقة والمتخيل .وتجدر الإشارة فى هذا المجال إلى نظريات ما بعد الحداثة Post Modernism فلديها الكثير لتقدمه من أجل شرح المنظومة القيمية لمجتمع ما بعد الصناعة Post Industrial.

حاولنا فى هذا الجزء إلقاء بعض الضوء، فى عجالة وتبسيط شديدين على أهم المفاهيم النظرية التى تحكم مجتمع المعرفة .Knowledge Societyولكل من هذه المفاهيم بالطبع أثر كبير على العلاقات الدولية حيث أن التطور الحادث فى هذه المجتمعات يقع فى وقت متزامن بالرغم من عدم الالتصاق الجغرافى ولذا ينعكس على العلاقات بين المجتمعات بالإضافة إلى أن طبيعة هذه الثورة أنها لها بعد عالمى أساسى.

ثورة المعلومات على النطاق الدولى:

لا تقتصر ثورة المعلومات الحالية على شق التطور الهائل الذى طرأ على تقانة المعلومات التى يلعب الحاسوب الآلى، وما له من أدوات مساعدة مثل الأقراص المدمجCompact Discs، الدور الرئيسى فيها .فيقترن بها التطور المصاحب فى تقانة الاتصالات Communications Tech nology. ولذا فإن التسمية الأدق لوصف هذا التطور المعلوماتى هى ما أطلق عليه فى اللغة الإنجليزية(٩) Compunications ونقترح لها مصطلح "المعلواتصالية"(١٠). إن الحديث عن البعد الدولى لثورة المعلومات لابد وأن يفسح مجالاً واسعاً بطبيعة الأمر للشق المتعلق بتقانة الاتصالات وذلك لأن العامل الأساسى يكمن فى تباعد المسافة بين المجتمعات .إن سرعة نقل المعلومة من مكان إلى آخر قد زادت من ترابط وتشابك العالم .إلا أن العامل الرئيسى وراء تقريب الدول بعضها ببعض هو العنصر والمكون الاقتصادى للمعلومة .

الاقتصاد السياسى الدولى فى عصر المعلومات:

كثيرة هى الكتابات التى تؤكد أن المعلومة والمعرفة أصبحت المكون الأساسى للثروة .ولذا فإن الوظائف التى تعتمد على المعرفة وعلى معالجة المعلومات Information Processing أصبحت أكثر الوظائف التى تدر دخلاً على صاحبها وأعلى الوظائف على سلم المكانة الاجتماعية .ويحل عامل المعرفة Knowledge Worker (Drucker, 1992) محل عامل المصنع فى العصر الصناعى ومكان الفلاح والمزارع فى العصر الزراعى .والمثير للاهتمام على النطاق الدولى هو أثر الثورة المعلواتصالية على هجرة العمالة الدولية .فالآن ومع انتشار شبكات المعلومات على مستوى العالم، أصبح من الممكن الاستفادة من العمالة الرخيصة دون الحاجة إلى تنقل مادى وهذا ما يطلق عليه العمالة عن بعد (البُعدية-Tele work.واتصالاً بهذا، يعتقد البعض فى بزوغ تقسيم دولى جديد للعمل(١١) تتخصص فيه بعض الدول فى انتاج الصناعات الخفيفة والبعض الآخر فى الصناعات عالية التقانة High Tech industryوالأخير فى الزراعة .وهكذا ينقسم العالم إلى ثلاثة عوالم كل مازال فى طور موجة من موجات التطور الحضارى .وسيكون لهذا الأمر بالطبع عواقب اجتماعية وسياسية جمة .

وكما أثرت المعلومات على أحد عوامل الانتاج الأساسية وهى العمالة فقد أثرت كذلك على باقى العناصر وهى الأرض، رأس المال والإدارة .فبالنسبة للأرض نعود إلى كيف أن الثورة المعلواتصالية قد غيرت مفهوم البعد والمكان نظراً لقدرتها الهائلة على كسر الحواجز الجغرافية لدرجة أن تعريف المكان الآن أصبح هو الفضاء الحاسوبى أى الجغرافيا الافتراضية المتخيلة التى يشترك فيها أطراف الشبكة .أما بالنسبة لرأس المال والذى يعتبره البعض العامل الأهم فى عملية الانتاج، فنجد أن بعض المستقبليين -Futur ists يجادلون أن المعرفة قد حلت محل رأس مال نظراً لانخفاض تكلفة أجهزة معالجة المعلومات وقدرتها الكبيرة على الانتاج المتنوع واختصار مراحل عديدة كانت تكلف الكثير فيما مضى وهو ما يطلق عليه اختصارا دوائر الانتاج Production Cycles. ويجادل هؤلاء بأن ذلك يحمل فى طياته الآثار الإيجابية بالنسبة للدول الفقيرة فى رأس المال، الغنية فى القدرات الإنسانية والبشرية، حيث يميل وزن الإهمية إلى العنصر البشرى(١٢) وفى هذا أطلق توفلر على المعرفة "لقب البديل الحتمى "حيث أنها يمكنها أن تقوم بدور العديد من العناصر الأخرى بما فيها المواد الأولية (Tof-fler, 1995).وبما أن المعلومات والمعرفة لا تعترفان بحدود سياسية سيادية للدولة فإن السمة الأساسية للاقتصاد "الدولى" المعاصر هى دولنة(١٣) الاقتصاد -Inter

nationalization of Economies أى أنه أصبح من الصعب جداً ترسيم حدود الاقتصاد القومى أو الوطنى فهناك تشابك هائل بين الاقتصادات خاصة وأن معظم السلع المركبة تنتج مجزأة فى مناطق شتى .ويتوازى مع هذه ما أطلق عليه عولمة الأسواق Globalization of Markets التى تفيد بأنها أصبحت أيضاً متشابكة إلى حد كبير وأن الفاعلين الاقتصاديين يمكنهم الالتقاء ببعضهم البعض لعرض منتجاتهم وللاتفاق على الصفقات وهذا ما يسمى السوق الإفتراضى المتخيل Virtual Marketالذى لا يلتزم بحواجز جغرافية أيضاً.

ومع إنشاء السوق المتخيلة، ظهرت وسائل جديدة لقضاء المعاملات التجارية خاصة ما يتعلق بالتمويل الدولى عبر شبكات الحاسوب .و يعكس هذا جلياً عامل السرعة أهم سمات الثورة المعلواتصالية .ولكن لهذا التطور سلبيات كثيرة ومخاطرات عديدة منها صعوبة ضمان سلامة هذه المعاملات خاصة المالية منها فى ضوء مشاكل التأمين التى تعانى منها التحويلات على الشبكة .Markoff, 1995) وفى تطور لمعالجة هذا الأمر، اتجهت معظم الشركات المتعددة الجنسية إلى إقامة شبكات خاصة بها تتمتع بأمان كامل فيما يخص التحويلات(١٤).

لقد كانت الشركات متعددة الجنسية من أهم المستفيدين من الثورة المعلواتصالية لعدة أسباب .أولها يتعلق بطبيعة هذه الشركات التى تعبر وتتخطى الحدود السياسية للدول. فطبيعة هيكل هذه الشركات هى وجود مقر أو عدة مقار رئيسية يتبعها أفرع عديدة متوزعة على أنحاء العالم المختلفة .ثانى هذه الأسباب هى كبر حجم العوائد المالية التى تدرها أنشطة هذه الشركات بما يتيح لها فرصة تخصيص قدر هائل منها للبحث والتطوير Research and Development وهما عنصران رئيسيان فى عملية التكيف مع البيئة الجديدة لعصر المعلومات .ولا تملك أى مؤسسة أخرى قدرة مماثلة بإستثناء المؤسسة العسكرية والمعروف أنها أيضا متقدمة جداً فى مجال تطبيق تقانة المعلومات. ولعل ثالث هذه الأسباب هى مرونة الهيكل الإدارى للشركات متعددة الجنسيات والتى أتاحت لهذه الشركات فرصة تطوير نظمها الإدارية لتعظيم الكفاءة والفاعلية .إن النتيجة النهائية هى أن قوة الشركات متعددة الجنسية قد زادت حتى احتلت موقعاً متميزاً فى ساحة العلاقات الدولية لا يمكن إغفاله عند دراسة تطور العلاقات الدولية(١٥).

السياسة الدولية فى عصر المعلومات :

تحدث ثورة المعلومات والاتصالات تغييرات جوهرية كما تبين فى الدول التى تنتقل من حضارة الموجة الثانية إلى حضارة الموجة الثالثة .وبما أن الدولة كانت لوقت طويل الفاعل الرئيسى فى العلاقات الدولية فمن المتوقع أن تنعكس هذه التطورات على المنظوم الدولى أيضاً .ومن أفضل الطرق لاستبيان التحولات التى طرأت وتطرأ على المنظوم الدولى من جراء الثورة المعلوماتية هى مقارنة طبيعة العلاقات بين الفاعلين الدوليين أثناء العصر الصناعى وبين تلك المتوقعة فى أثناء العصر المعلوماتى .ولذا نحاول هنا استكشاف التحولات المتوقعة لثورة المعلومات والاتصالات على العلاقات الدولية مع التركيز على الجوانب السياسية أكثر من الأبعاد العسكرية والاقتصادية والثقافية التى تتطرق إليها أبحاث أخرى فى هذا الملف .

إن التركيز الرئيسى هنا سيكون على آليات الضبط فى المنظوم الدولى وبالتالى سيكون للقانون الدولى والمنظمات الدولية نصيب من البحث والتنقيب .فالمشكلة البحثية الأساسية هى كيف سيكون حفظ النظام فى المنظوم الدولى الجديد .ومن أجل التوصل إلى إجابة عن هذا السؤال، نحاول استكشاف تأثير الثورة المعلوماتية على بعض أوجه المنظوم الدولى الرئيسية .وفى البداية نتجه إلى أهم مكونات هذا المنظوم وهو الوحدات المكونة له.

وحدات المنظوم : نوعية العضوية :

يفترض مصطلح المنظوم وجود أكثر من وحدة مكونة له بينهم علاقة مركبة وتشابك ولذا فهناك نوعا من الاندماج بين وحدات المنظوم .وعادة ما تسود العلاقات بين الوحدات حالة نظام لتكرار نمط معين من الأحداث مما يعطى نوع من القدرة التنبؤية للأحداث نتيجة التكرار . وبالنسبة للمنظوم الدولى، نجد أن أهم أشخاصه ووحداته على الإطلاق هى الدول منذ صلح وستفاليا عام ١٦٤٨، ولذا من شأن أى تغيير يطرأ على نوعية هذه الدول أو على علاقتها ووزنها وأهميتها النسبية بالمقارنة بأى وحدات أخرى أن يكون له أثر كبير وربما مركب على المنظوم الدولى نفسه .وفى هذا الإطار، نجد أن أول ما أثرت ثورة المعلواتصالات كان على الدولة وبصفة خاصة على الدولة القومية أو الدولة الأمة Na-tion-State.

لقد كانت الدول هى اللاعب والفاعل الرئيسى فى المنظوم الدولى وقد ساهمت بفاعلية فى وضع آليات الضبط والتنظيم للعلاقات فيما بينها ومن هنا المصطلح (العلاقات الدولية) الذى يرمز بطريق غير مباشر إلى أن العلاقات الأساسية هى بين الدول وليس بين أى وحدات أخرى حتى وإن وجدت إلى جانبها .وقد مثلت المدرسة الواقعية هذه الفرضية فى المقام الأول .فتركز المدرسة الواقعية (سواء المدرسة الواقعية الكلاسيكية أو الواقعية البنيوية)(١٦) على الدولة كالفاعل الرئيسى فى العلاقات فيما بينها وعانت المدرسة الواقعية من نقد واسع مع تطور المنظوم الدولى وخاصة من جانب مفكرى الاعتماد المتبادل والذين يرون ضرورة عدم إغفال الفاعلين الدوليين الآخرين .

لقد احتكرت الدول فى عصر العلاقات الدولية إبان العصر الصناعى السياسة الدولية .ونبعت قوة الدولة فى الخارج من قوتها فى الداخل أى أن قوة الدولة على الساحة الدولية ما كانت إلا انعكاسا لقوتها فى مواجهة مجتمعها. ولذا فإن من الأهمية بمكان أن نستكشف تأثير الثورة المعلواتصالاتية على قوة الدولة فى الداخل .وتكاد تجمع معظم الكتابات فى هذا المجال أن من شأن ثورة الاتصالات وما ينتج عنها من مجتمع المعرفة Knoweldge Society

إضعاف للدولة حيث ستقوم جماعات ومؤسسات أخرى بمعظم وظائفها .فقد كان على الدولة فى العصر الصناعى حماية مصالح الطبقة الصناعية التى وجدت فى تحالفها مع الدولة القومية مصالح جمة ولذا نشأ حلف بين الدولة والطبقة الصناعية .فقد كانت طبيعة الانتاج الصناعي تكتفي بالدولة القومية التى كانت توفر لها الحماية عند اللزوم .كما أن الاتصالات فى المجتمع الصناعى التقليدى كانت تتطابق إلى حد كبير مع الحدود المرسومة للدولة القومية فقد كان فى امكان الدولة التحدث عن السيادة الإعلامية وعن التحكم شبه الكامل أو شبه المطلق فى عملية تدفق المعلومات إلى داخلها وبالتالى تشكيل عقول شعبها وضمان الولاء التام من ناحيتهما .أما الآن ومع تعاظم فرص الاتصال بدون تكلفة تذكر عن طريق شبكة شبكات المعلومات الانترنت وما يشابها من تقانات المعلومات والاتصالات فقد أصبح من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع وكم المعلومات التى تصل إلى عقول المواطنين.

إن الدولة طبقاً للقانون الدولى تتكون من إقليم وشعب وحكومة فى أبسط التعريفات .ونجد أن تأثير ثورة المعلواتصالات سلبى على العناصر الثلاثة المذكورة عالية. فالإقليم لم يعد محدداً كما كان من قبل نظراً لاختراع طرق متعددة لاختراق هذا الإقليم وهى الأساليب التى لم تكن موجودة من قبل .ففى العصر الصناعى كانت الوسيلة الوحيدة لاختراق الإقليم هى الاختراق المادى وبالتالى كان من السهل معرفة هذا الاختراق ووقفه إذا ما توافرت القدرات .وكان من الطبيعي فى العصر الصناعى الذى مجد المادة أن يكون الاهتمام الرئيسى هو وقف اختراق المادة وحمايتها .أما الآن ومع الموجة الثالثة، فلم تعد للمادة مكانتها المرموقة التقليدية فمعظم الموارد التى تعتمد عليها هذه الحضارة هى موارد غير ملموسة وغير مرئية In-tangible and Invisible ومنها المعرفة نفسها وهى عماد تكوين وحجر زاوية الثورة المعلوماتية .وبطبيعة هذه العناصر غير المرئية، يسهل تنقلها ويسهل اختراقها لأى إقليم مهما كانت نوعية ودرجة الحماية المتوافرة .

أما بالنسبة للعنصر الثانى وهو الشعب فنجد أن تأثيرات الثورة المعلواتصالاتية هى أيضاً سلبية بالنسبة له. فالمهم فى الشعب ليس كونه مجموعة من البشر كما قد يوحى التفسير القانونى للمصطلح .المهم فى عنصر الشعب وما له من تأثير مباشر على قوة الدولة هو مدى تماسك هذا الشعب وإيمانه وولاؤه للدولة التى يقطنها ينتمى نظرياً إليها. وهذا ما يسميه علماء السياسة بالشعور القومى .وفى هذا المجال توجد نظريات عديدة فى العلوم السياسية تنظر لمفهوم القومية ولا مجال لسردها أو مناقشة كافة أبعادها فى هذا التقرير ولكننا نشير فقط إلى نظرية بنديكت أندرسون والتى يقر فيها بأن أحد أهم العوامل التى أدت إلى ظهور القومية هى رأسمالية الطباعة أو فى بساطة وعجالة التأثير الكبير الذى كان للصحافة المطبوعة فى جعل الشعوب تشعر بالمشاركة فى عنصرى الزمان والمكان عن طريق قراءة نفس المطبوع كل مدة زمنية محددة .إن عملية قراءة صحيفة تتحدث نفس اللغة وتعتمد على نفس التقسيمات (ومنها عناوين الصفحات شئون أجنبية، الوطن الخ..) أعطت الإيحاء للشعوب بتزامنهم فى الوقت والموضع مما دعم من شعورهم بالتشابه وأدى فى النهاية إلى تدعيم القومية حتى وإن كانت عناصر هذه القومية هى عناصرخيالية وهو ما يحدث فى الغالب فلهذا الأمر عنون أندرسون كتابه "الجماعات المتخيلة. Imagined Communities.

أما عن الثورة المعلوماتية الحالية فإن أهم تأثير لها هو على إدراك المرء للزمان والمكان .فمن نتائج الموجة الثالثة تقليص التباعد الجغرافى فقد أصبح من المتاح الاتصال بأشخاص يقعون على مسافة كبيرة، كان يصعب فى السابق قطعها، متيحاً القيام بمهمات اتصالية عديدة كان يستحيل القيام بها إلا إذا كان الشخصان على مقربة من بعضهما البعض .وقد أسهم هذا التحكم فى المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية فى خلق نوع من الاحساس بالولاء والمشاركة وهو ما يطلق عليه المجتمعات الإليكترونية أو الجماعات المتخيلة Electronic or Virtual Commmunities ومن شأن ذلك أن يضعف من ولاء الشعوب للدولة التى توجد داخل حدودها فالتلاصق الجغرافى لم يعد الفيصل فى توفير امكانية الاتصال والتواصل .

ويجدر بنا هنا مناقشة مسائل الزمان والمكان فى الشبكات الإليكترونية (Katsch, 1995) هما ما يطلق عليهما Cybertime, Cyberspace. لقد ساهمت الشبكات الحاسوبية فى تخطى حاجز الزمان والمكان حيث أصبح عدد هائل من الأشخاص مرتبطين معا عن طريق أجهزة الحاسب الآلى ففى الواقع الذى تخلقه ثورة المعلومات والاتصالات يتغير معنى الوقت والفضاء .أما عن الوقت أو الزمان الحاسوبى فيتغير معناه ومنظورنا إلى الوقت كمحدد لأفعالنا وذلك نظراً لقدرة المعلواتصالات على توفير قدر هائل من الوقت للوصول إلى نتيجة معينة تعيد تشكيل معنى الزمان من منطلقات الماضى والحاضر والمستقبل .(Ibid) وذلك على العكس من أن الصناعة الطباعية تعنى امكانية تجميد ما تم فى وقت ما طبقاً للوضع الذى وصل إليه Status Quo الوضع الراهن .أما الطباعة الإليكترونية فتوفر امكانية التحديث المستمر دون وجود نموذجين للمقارنة بين الحديث والقديم ولذا يصعب التفرقة بين السابق واللاحق لصالح اللاحق .وإذا ما نظرنا إلى الثقافة غير المكتوبة، يتضح لنا أنها عانت دوماً من صعوبة تحديد أى الأشياء هو الأصلى وأيها المزور .ولعل هذا ما عانت منه الثقافة العربية البدوية وخاصة قبل دخول الإسلام حيث انتشر النحل والانتحال وحتى بعد دخول الاسلام يصعب علينا التيقن من أى الروايات أدق فى بعض الأحاديث والسير.

وكما تعيد ثورة المعلواتصالات تشكيل رؤيتنا للزمان فهى تفعل ذلك بالنسبة للمكان أيضاً .فتقانة المعلومات تسهل التغلب على الحاجز أو العائق المكانى الذى يفصل بين شيئين مختلفين فلم يعد الفاصل المكانى يعوق الاتصال والتواصل. ولكن بصفة عامة يلعب عامل الوقت دوراً أكثر أهمية من الموقع، فالتحول الآن هو من الجغرافيا السياسة إلى

الكرونوسياسة . Geopolitics and Chronopolitis. وأخيراً بالنسبة للعنصر الثالث من عناصر الدولة طبقاً للتعريف القانوني وهو وجود حكومة فاعلة تحكم الشعب المقيم في إقليم محدد، فلقد كان للثورة المعلواتصالاتية أثر كبير على تغيير طبيعة وظائفها أيضاً .إن المتتبع لمعظم الكتابات على ثورة المعلومات يجد أن الفرضية الأساسية هي قلة الحاجة إلى الحكومة ومحاولة ترشيد دورها في الحياة العامة إلى درجة التخلي عنها في بعض الأحيان .إن محاولة الإقلال من دور الحكومة في الحياة الاقتصادية يعود إلى النظرية الليبرالية الاقتصادية والتي تعول على قوى السوق للاضطلاع بالدور الرئيسي في تنظيم الاقتصاد .وكان ذلك في العصر الصناعي .إلا أنه مع قدوم عصر المعلومات، أخذت الآراء المنادية إلى تقليل دور الحكومة في التزايد مما يهدد وجود الدولة بصفة أساسية خاصة وأن الحكومة هي أحد الأركان الأساسية للتعريف السياسي للدولة والذي يحفظ للدولة احتكار الحق الشرعي في استخدام القوة وبالطبع لا يمكن إلا للحكومة في الدولة أن تقوم بهذا الدور .

إن معظم الكتابات تدعي بعدم امكانية مجاراة الحكومة للمتطلبات التي تفرضها الموجة الثالثة .فالبعض يجادل بأن الحكومة ما هي إلا تجسيد للفساد وتشجيع له (Ohmae, 1995). وتعتمد هذه المدرسة في الأساس على فكرة أن أجهزة الدولة لا قوة لها على مجاراة والتكيف مع مقتضيات السرعة التي تفرضها ثورة المعلومات أي التعامل مع الزمان الحاسوبي .Cybertimeويرجع ذلك لكون أجهزة الدولة مبنية في الأساس على النظام البيروقراطي الهرمي الذي توافق أساساً مع العصر الصناعي ولكنه يعجز عن البقاء حياً في العصر المعلوماتي .لقد تخلفت أجهزة الدولة عن موكب التطور الإداري الذي صاحب ثورة المعلومات والاتصالات في حين سارت الشركات الخاصة وقطعت شوطاً طويلاً يصعب على الأجهزة البيروقراطية في الحكومة أن تلحق به .ولا عجب بعد هذا أن نسمع عن مسئولين في البرلمانات وخططهم لإلغاء بعض الوزارات أو عن برامجهم لتخفيض شامل في العمالة الحكومية .وهذا ما يقوم به نيوت جينجرش وروبرت دول رئيسا مجلسي النواب والشيوخ في الولايات المتحدة الأمريكية(١٧). ومن أبرز المؤيدين للإقلال من دور الدولة من الكتاب الأكاديميين الكاتب المستقبلي الشهير الفين توفلر .ومما يساعد على اكساب هذه الآراء قدراً من المصداقية أن الأجهزة البيروقراطية بطبيعتها لا تتقبل التغيير بسهولة وخاصة إذا ما كان التغيير ثوريا ويقتضي التخلص من عدد هائل من الميزات التي طالما تمتع بها العاملون في هذه المؤسسات البيروقراطية.

وفي حين تفتقد الدولة إلى العديد من عناصر القوة التي تمتعت بها لأزمنة طويلة، يظهر على الشاشة دور متنام لفاعلين آخرين اعتبروا في الماضي ثانويين بل حرمت عنها عضوية المنظوم الدولي لفترة طويلة حيث اعتبر حكراً على الدولة .ولعل من أبرز الفاعلين الدوليين الشركات متعددة الجنسية الآخذة في النمو والكبر والتي تجد لها مساحة متزايدة للعب دور كان يستحيل عليها لعبه في الماضي.

وبالرغم من أن مصدر قوة هذه الشركات كان ولا يزال القوة الاقتصادية وليس العسكرية أو السياسية إلا أن التغيير الذي حدث والذي أضاف إلى القوة النسبية لهذه الشركات هو أن طبيعة العلاقات العالمية قد تغيرت لصالح الاقتصاد وعلى حساب السياسة والاستراتيجية .ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن السياسة والعسكرية قد أصبحتا بلا أهمية ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر الدور المتنامي في الأهمية للاقتصاد في العلاقات بين المجتمعات .وقد أدى ذلك منطقياً لزيادة أهمية الشركات العملاقة الاقتصادية التي قادت حملة تطوير هائلة من أجل تطوير هياكلها للتوائم مع متطلبات الثورة المعلواتصالاتية ولتعظم الاستفادة من قدراتها وامكاناتها .

والغريب أن تأثير الموجة الثالثة على الشركات متعددة الجنسيات غير مفهوم حتى الآن .فهناك من الظواهر ما يؤكد أن الشركات ستتجه إلى العملقة Giantism والمثال على ذلك هو الاندماجات الأخيرة بين عدد من شركات الإعلام مثل شركتي سي ان ان ووالت ديزني وهناك أمثلة أخرى .إلا أن معظم الكتابات الأخرى ترجح أن العالم يمر من مرحلة الانتاج الجماهيري أو الجموعي Mass Production إلى الانتاج العميلي أو المستهلكي المفصل Customized Production نظراً للفرص التي تتيحها ثورة تقانة المعلومات من امكانية تنوع المنتج دون تكلفة إضافية تذكر ولذا فإن الاتجاه هو ناحية التنوع وليس الواحدية إلى الانتاج بالتفصيل وليس بالجملة .كما أن حجم المعلومات المتاح يزداد بشدة مما يصعب من عملية التنسيق في الإدارة خاصة في المستويات الوسطى ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التعقد Complexityواستحالة التعامل معها مركزياً. ولذا يصبح من الحتمي تفكيك الشركة إلى شركات متخصصة صغيرة قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة على العكس من الشركات الديناصورات التي يستحيل أن تساير سرعة الإيقاع في عالم الموجة الثالثة (Toffler, 1995). يصعب الجزم حالياً أي من السيناريوهات سينتصر ولكن الأرجح أن الاتجاه إلى العملقة له من الخصوصية ما لصناعة الإعلام من خصوصية أما الشركات التي تنتج ماديات فمن الصعب أن تستمر في خطوات العملقة .وسيتأثر الدور الدولي للشركات بطبيعة الأمر بمدى حجم هذه الشركات وقوتها .ففي حين تكمن قوتها حالياً في كبر عوائدها إلا أن عدداً كبيرا من شركات صغيرة ولكن مؤثرة وفي مجالات حساسة قد يحفظ لهذه الشركات مكانة رئيسية في العلاقات العالمية.

وبالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسية، نجد أنه أصبح للأفراد دور متنام في العلاقات المجتمعية فلم تعد الدول هي قنوات الاتصال الوحيدة المتاحة للأفراد والشعوب المتواجدة في دول مختلفة .لقد أتاحت تقانة المعلواتصالات الفرصة أمام الفرد لكي يتواصل ويتصل مع آخرين في دول أخرى دون الحاجة إلى المرور عبر القنوات التقليدية التي كانت تحتكرها الدولة .وفي هذا تعظيم لقدرة الأفراد على التصرف والفعل وإن كانت محدودة حتى الآن ومازالت تخضع لقيود عديدة .

وهناك أيضاً بالطبع لاعبون آخرون في العلاقات الدولية مثل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية .إلا أن حجم هذه الورقة لا يسمح بالتطرق لدورهم المتوقع في عالم المعلومات .

العولمة والمحلية : عدد الوحدات :

لا يقتصر الاهتمام فقط على تغير طبيعة العضوية في المنظوم الدولي بل أن عدد وحدات المنظوم من المتوقع أن يتغير .لقد حذر الأمين العام للأمم المتحدة عدة مرات من امكانية تضاعف عدد الدول في العالم نظراً لموجة التفكك التي تصيب الدول المصطنعة وأبرزها الاتحاد السوفيتي السابق ويوغوسلافيا وتشيكسلوفاكيا وغيرها .وهناك من يتوقع أن تستمر هذه الموجة لكي تتفكك دول كثيرة أخرى وتتكون دول أخرى محلها .والغريب أن ذلك يحدث في تزامن مع قوى العولمة أو الكونية بل ومع حركات الاندماج الاقتصادي والتكتل والأسواق العملاقة القارية .ويبدو هذا متناقضاً للوهلة الأولى حيث أن قوى الإندماج وقوى التشرذم والتفكك تتواجد جنباً إلى جنب .وهذا ما يطلق عليه المحلية إن نفس العوامل التي تدفع الدول إلى التفكك هي في حقيقة الأمر العوامل التي تدفع العالم إلى الإندماج ولكن الفرق هو أن وحدات الإندماج لم تعد الدول فقط بل تشمل المناطق والمدن أيضاً .ولذا نجد هناك من يعتقد أن المستقبل يحمل في طياته ما يطلق عليه الدولة المنطقة Region State (Oh-mae, 1995). ويذكرنا ذلك بالدولة المدينة أو Polis في عصر الإغريق(١٨).

وبما أن الدول لم تعد هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بالرغم من الدفاع الشديد للمدرسة الواقعية في العلاقات االدولية عن مركز الدولة فيوجد إلى جانب الدولة فاعلون آخرون مثل الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الدولية غير الحكومية .وكذلك وفي وقت متزامن، هناك اتجاه لزيادة عدد الدول في المنظوم الدولي نظراً لقوى التفكك التي أصابتها والتي نبعت من مصادر مختلفة أزكتها ثورة المعلومات .ويلعب هذان التطوران دوراً هاماً في عملية تعقد Complexity العلاقات الدولية إلى درجة تحويلها نوعياً عن المسار الذى دارت فيه منذ صلح وستفاليا .

لقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات إلى مضاعفة قدر التفاعل داخل المنظوم الدولي فلم تعد تقتصر كما ذكرنا على الدول بل أصبحت هناك قنوات اتصال عديدة مباشرة بين المجتمعات نفسها دون المرور بوسيط .إن هذا الأمر ليدفعنا للتساؤل حول مدى دقة مصطلح العلاقات الدولية فمصطلح العلاقات الدولية يعني ضمناً أن العلاقات هي بين الدول في أساسها .إذا ما قارنا بين المصطلح العربي وبين المصطلح الفرنسي أو الإنجليزي International نجد أن المعنى الضمني مختلف تماماً عنه في العربية والذى تكون ترجمته الدقيق Interstate أو Interetats وليس International الذى يفضل ترجمته بالأممية أو حتى في تجاوز المجتمعية .وفي فحصنا لأثر ثورة المعلومات على المنظوم الدولي، نجد أن قدرة التواصل والاتصال التى توفرها الموجة الثالثة للأفراد والشعوب تحفزنا على تبني مصطلح العلاقات الأممية بدلاً من العلاقات الدولية حيث أن الأمم سواء أن وجدت في دول قومية أو مركبة هي الى أصبحت تتفاعل مباشرة ولم يعد ذلك قاصراً على الدول فقط .إن ما يحدث يشبه إلى حد كبير عملية خصخصة للعلاقات الدولية Privatizaiton of International Relations فالشركات والأفراد أصبحوا يقومون بدور لا يستهان به.

تماسك المنظوم:

إن إحدى أهم الخواص لأى منظوم هي درجة التماسك بين وحداته وبين البنية التي يشكلونها .والاهتمام هنا هو بتأثير ثورة المعلومات على درجة تماسك المنظوم في ضوء زيادة عدد الفاعلين والوحدات المكونة له كما أوضحنا في القسم الذى سبق .إن النتيجة المتوقعة لأول وهلة هي أن المنظوم قد يعاني من التشرذم والتفكك إلا إذا سادت علاقات جذب بين وحدات هذا المنظوم .ولذا يجب إعطاء قدر عال من الاهتمام لطبيعة العلاقات التفاعلية بين وحدات المنظوم العالمي المتوقعة بعد ثورة المعلومات .إن مدى استقرار هذه العلاقات يعكس سمة النظام Order التى تسود هذا المنظوم .وهذا ما دفعنا منذ البداية إلى تبني مصطلح المنظوم بدلاً من النظام(١٩). فالنظام يصف طبيعة ونوع العلاقات السائدة بين وحدات أى منظوم System قد تقل أو تزيد في فترات مختلفة وقد تختلف من منظوم إلى آخر .

لقد كان حفظ النظام هو الشاغل الأول للدول في العلاقات الدولية حيث أمضت وقتاً طويلاً في خلق مؤسسات Institutions وظيفتها حفظ النظام .ومن أشهر الأعمال في هذا المجال كتاب Hedley Bull الذى كرسه لدراسة مؤسسات حفظ النظام في المنظوم الدولي .وقد حدد Bull خمس مؤسسات مهمتهم حفظ النظام منها توازن القوى الدبلوماسية والقانون الدولي .ويكون من المفيد هنا محاولة استكشاف تأثير ثورة المعلواتصالات على هذه المؤسسات. إن المهم هنا هو أن الدول قد أمضت وقتاً طويلاً لكي تصل إلى هذه المؤسسات عن طريق وسائل عديدة منها التجربة والفشل Trial and Error حتى توصلت إلى مؤسسات قادرة على لعب دور غير قليل في مجال حفظ النظام.

وإذا كان المنظوم المستقبلي للعلاقات الأممية يحوى فاعلين دوليين جددا لم يتمرسوا من قبل في قواعد اللعبة، فإنه من البديهي أن يسود العالم فترات من عدم الاستقرار حتى يتعلم الفاعلون الجدد القواعد والقوانين السائدة. والأغلب أن كل فاعل جديد سيحاول أن يحسن من موقعه مما يؤدى إلى تصارعه مع منافسيه مما يجعل فترات العنف تحتدم أكثر .والمنطقى أن هذه كلها فترات انتقالية حتى يتم التعرف والتعود على القواعد القديمة أو حتى إرساء قواعد جديدة .لكن الجديد هنا هي النقطة المتعلقة بمدى مسؤولية Responsibility كل فاعل . فالدول من خلال خبرتها التراكمية وطبيعة تكوينها، كونها تمثل شعوباً لها حضارة ومعنويات، طورت نوعا من المسئولية وهو ما يسميه البعض

فى المدرسة الليبرالية للعلاقات الدولية "معنوية الدول Mo-rality of States" والتى لا ترقى اطلاقاً إلى معنوية الأفراد ولكنها تشبهها فى مجالات معينة .والسؤال هنا هو هل تكونت لدى الشركات متعددة الجنسيات ولدى الفاعلين الدوليين الجدد الآخرين - فى زمن تدهور مكانة الدولة الامة(٢٠) كما يتوقع معظم المؤلفين - خبرة تراكمية تصبغ تصرفاتهم بالمسؤولية .إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب معرفة طبيعة تكوين الفاعلين الجدد وخاصة الشركات المتعددة الجنسية .إن هدف الشركات الرئيسى هو بالطبع تعظيم الربح والبقاء فى السوق .ولذا قد يكون من المتوقع الا تعير هذه الشركات أى اهتمام لمسألة حفظ النظام والصالح العام فى العلاقات الدولية .ولكن الأمر قد يكون مختلفاً أيضاً حيث أن الإستقرار من صالح الشركات التى تبغى الحفاظ على القدرة على تعظيم الربح .كما أن الشركات تتمتع بكفاءة عالية فى الإدارة مما قد يؤهلها للتعامل مع القضايا الحساسة بدقة كبيرة.

الثقافة القومية والأيديولوجيا وتماسك المنظوم الدولى:

وبغض النظر عن الفاعلين فى العلاقات الأممية، ينبغى دراسة أثر زيادة المعلومات على عملية حفظ النظام، كما سبق وأن ذكرنا من قبل . فتوافر كم هائل من المعلومات حول عدد كبير من الأحداث فى وقت واحد قد يعطى انطباعاً بوجود حالة اضطراب أو فوضى معينة ومن هنا نظريات الفوضى .وأكثر من هذا فللمعلومات دور آخر فى غاية الأهمية متعلق بتماسك المنظوم الدولى وهو أثرها على الثقافة العالمية(٢١).

لقد أفرد عدد من الباحثين جزءاً من كتاباتهم لدراسة دور العلاقات الثقافية الدولية فى العلاقات الدولية بل أن بعضهم جادل بوجود ثقافة عالمية ينتمى إليها معظم شعوب العالم ولذا فضلوا مصطلح المجتمع الدولى International Society أو عند درجة أعلى من التناغم الثقافى "الجماعة الدولية International Community" . وهذا الموضوع معقد جداً ويخرج عن الإطار المطلوب لهذه المقدمة إلا أننا نلقى بعض الضوء على بعض جوانبه .فالثقافة العالمية تفترض وجود منظوم موحد للقيم الإنسانية(٢٢) مرتبة طبقاً لأولوية واحدة .وإذا أردنا استكشاف أثر ثورة المعلومات على الثقافة العالمية، وجب علينا دراسة أثرها على عملية ترتيب القيم من منظور مقارن .ولا شك أن المعلومات تلعب دوراً رئيسياً فى هذا المضمار فالثقافة السياسية يتم تبنيها عن طريق الأجتمعنة السياسية (التنشئة السياسية Political Socialization) على المستوى المحلى من خلال وكلاء Agents أبرزهم العائلة، المدرسة، الأصحاب، المؤسسات الدينية، والإعلام بطبيعة الحال .فإذا مااعتبرنا شعوب العالم وصلت إلى درجة من الترابط تسمح لها بتلقى الأجتمعن السياسية عن طريق مؤسسات اجتماعية(٢٣) عالمية النطاق مثل السفر، الإعلام الدولى وحالياً الطرق السريعة للمعلومات .ولم يتضح بعد هل هذه الطرق السريعة للمعلومات تساعد على الإندماج الثقافى العالمى أم أنها قد تساهم فى حالة تشرذم ثقافى عالمى جديد .والقرائن كلها متناقضة، ففى حين نجد أن اللغة الإنجليزية، واللغة بالطبع عنصر هام جداً فى تكوين الثقافة، أصبحت لغة شبه عالمية ويزداد المتحدثون باستمرار خاصة وأن الشبكة البينية الانترنت بدأت أول ما بدأت فى الولايات المتحدة التى تعتبر من أشد المشجعين على بناء ما تطلق عليه الإدارة الأمريكية "البنية التحتية الكونية للمعلومات Global Information In-frastructure" نجد أيضاً أن مشروعات تكييف الاستخدامات لهذه الوسائل الاتصالية الحديثة لكى تناسب اللغات الأخرى فى تطور مستمر(٢٤) ومن المثير أن المرة الوحيدة، على حد متابعتى، التى ظهرت فيها كلمة الإنترنت كعنوان لمقال رئيسى على الصفحة الأولى من الجريدة الدولية International Herald Tribune كان فى عنوان "الحرب الثقافية للكلمات تلوح على الإنترنت" فى المقال الذى تطرق لتخوف العديد من الشعوب من هيمنة اللغة الإنجليزية الأمريكية (Pollack, 1995). وهناك من ينظر إلى هذا من منطلق الغزو الثقافى حيث يعتبر أنه "محاولة الثقافة الغازية فك الارتباط بين الثقافة المعرضة للغزو من ناحية، والأفراد من أصحاب هذه الثقافة تاريخية التجذر من ناحية أخرى (الدعمى، ١٩٩٥، ص١٧٩) .

يقودنا هذا الموضوع بطبيعة الحال إلى مفهوم القومية Nationalism فى عصر المعلومات .وقد تطرقنا بطريقة غير مباشرة إلى هذه النقطة من خلال مناقشة مستقبل الدولة الأمة .فقد اقترن مفهوم القومية بمؤسسة الدولة الأمة لفترة طويلة .ولذا فإن المتوقع أن ينعكس أى تغير فى قوة الدولة على تغيرات فى مفهوم القومية فكلما ضعفت مؤسسات الدولة ضعف الاحساس بالانتماء إليها خاصة وأن الطبقة التى ساندت الدولة الأمة ووجدت فى تحالفها معها مصالح اقتصادية كما سبق وأن ذكرنا تجد مصالحها الآن فى العبر قومية Transnationalism. هذا بالاضافة إلى أن أحد العوامل الرئيسية التى ساهمت فى بناء وتكوين الدولة الأمة وهى رأسمالية الطباعة الموحية بمشاركة أفراد الشعب للزمان والمكان، تتحول الآن إلى رأسمالية الطباعة ليس المكتوبة بل الاليكترونية وهى بطبيعتها عابرة للحدود السياسية الحالية .ومع ذلك فلا يعنى ذلك الاتجاه حتماً إلى هياكل عبر قومية وتكتلات من الدول، فهناك اتجاه مضاد وإن كان متزامنا وهو المحلية يأخذ شكله الاقتصادى فى مفهوم الدولة الإقليم أو الدولة المدينة على غرار الوضع فى اليونان القديمة، فالمدن باستطاعتها الاتصال ببعضها البعض الآن ولذا فإن الحركات القومية الانفصالية التى يشهدها العالم الآن قد يمكن تفسيرها من خلال هذا الاقتراب .وقد أدى هذا التيار الانفصالى المعاصر الحاد إلى توجيه بعض الباحثين جهودهم لمناقشة حق ومبدأ تقرير المصير فى عصر المعلومات (Crawford & Crawford, 1995). ومن مفهوم القومية نتجه إلى مفهوم أوسع ألا وهو الأيديولوجية وهى أحد العناصر الباعثة على تماسك بعض أو كل المنظوم الدولى . إن الأيديولوجية فى تعريف مبسط وسريع، هى بعض الأفكار(٢٥) الخاصة بكيفية تحسين المجتمع مع

برنامج لوضع هذه الأفكار موضع التنفيذ .ومن هنا العلاقة الأساسية بين المعلومات والمعرفة والأيديولوجية فالأفكار لابد وأن تعتمد على معلومات وأن تتبلور فى صورة معرفة وقد ترقى إلى مرتبة الحكمة .ومع عصر المعلومات لابد من التفكير فى ماهية الأيديولوجية فهناك رأى يقول بموت الإيديولوجيات الكبرى في عصر توافر المعلومات وتنوع المصادر ونزول "الحقيقة" إلى مرتبة النسبيات والبعد عن المطلقات .إلا أن هناك من ينظر إلى عصر المعلومات نفسه ومن يعدون ويبشرون بفرصه بأنهم يشكلون أيديولوجية ذاتهم حيث تنتقل مهمتهم من البحث العلمى إلى العمل الحركى المدفوع بمصالح اقتصادية وسياسية من أجل تشكيل منظوم معرفى يدافع عن القيم المصاحبة لمجتمع المعلومات حتى أن بعض هؤلاء المؤلفين عنونوا كتابهم(٢٦).

The Ideology of the Information Age. وإذا اتبعنا مفهومهم للأيديولوجيا يتوقع أن ينقسم العالم إلى تكتلات أيديولوجية طبقاً لمدى توافق نسقهم القيمية مع "أيديولوجية ثورة المعلومات ." وسيكون لذلك تبعات بطبيعة الحال على تماسك المنظوم الدولى ولن تكون كلها سلبية.

طبيعة العلاقات التفاعلية : الصراع والتعاون :

إن مسألة مدى تماسك المنظوم ومسألة حفظ النظام تقودنا مباشرة إلى طبيعة العلاقات التفاعلية بين وحدات المنظوم فهناك علاقة ارتباطية بين درجة النظام وبين طبيعة التعاون أو الصراع الظاهر .وهنا لابد أن ننوه أن التعاون لا يمكن اعتباره مرادفا للاستقرار الذى قد ينتج عن هيمنة لدولة أو لمجموعة من الدول وهذا ما يعرف بنظرية "الاستقرار الهيمنى "Hegemonic Stability". التى ركزت عليها كتابات(٢٧) R. Keohane. وR. Gilpin وهذا أمر يتعلق بهرمية القوى فى النظام الدولى بعد التطورات الراهنة المتعلقة بصعود مكانة المعلومات والمعرفة فى حساب القوة. فلم يظهر بعد هل أن النظام الدولى الجديد سيكون ثنائى القطبية، وأحادى القطبية أم متعدد القطبية فى ما يخص القوة المعرفية وإن كان واضحاً أن الولايات المتحدة تتمتع بمكانة الصدارة حتى الآن وتحاول اليابان اللحاق بها ثم تلهث أوروبا خلفهما (Cohen, 1993)و(Morton, 1995) والجدير بالاهتمام هنا هو أن تعريف القوة ومعايير قياسها لابد أن يعاد النظر والتفكير فيهما .ولعل التقسيم الذى أتت به حنا أرندت Hannah Arendt والتى قسمت فيه مستويات القوة إلى ثلاثة فى هذا الترتيب التنازلى :الأول يعنى باستخدام العنف والقهر يمكن للمراقبين ملاحظته وهو يشبه فى العلاقات الدولية الحرب المسلحة والغزو العسكرى، أما الثانى فيختص بالتحكم فى البدائل المتاحة والتحكم فى جدول الأعمال وهو يشبه فى العلاقات الدولية المناورات الدبلوماسية فى المفاوضات الدولية، وأخيراً الثالث وهو أعلى مراحل القوة مع أنه أقلها استخداماً للعنف وهو تشكيل عقائد Shaping Beliefs وتكوين رؤى الخصم بحيث يأتى بالفعل المراد دون أن يدرى أنه فى غير مصلحته وذلك عن طريق الاقناع والحقائق والمعلومات(٢٨).

وبما أن تعريف القوة قد اختلف أو على الأقل تغير الوزن النسبى لبعض العناصر الأساسية فيه، فإن طبيعة الصراع على القوة لابد وأن تتغير كذلك .لقد أفردت المدرسة الواقعية(٢٩) والواقعية البنيوية(٣٠) معظم وقتها لدراسة صراعات القوة فى النظام الدولى .واختلفت الأولى فى أنها ترجع الصراع الدولى على القوة بأنه نتيجة الطبيعة الإنسانية فى حين قدم الاتجاه الثانى تفسيرا بنيويا للصراع مفاده أن غياب سلطة مركزية فى المنظوم الدولى وهيكل التفاعلات الدولية يحتم الصراع الذى عادة ما يتصاعد إلى المواجهة العسكرية .

ومع قدوم عصر المعلومات وأفول العصر الصناعى لابد من دراسة أثر ذلك على نمط الصراعات المستقبلية فمن غير المتوقع أن يعم سلام وتعاون أبدى ودائم بين الدول فتلك كانت بعض مجادلات المدرسة المثالية فى العلاقات الدولية(٣١) وقد ثبت صعوبة التسليم بها كلها .ولا يعنى ذلك أن الصراع المسلح والمواجهات العسكرية الدامية قدر على الدول أن تتعامل معه .فهناك دراسات عديدة حول أثر الثورة المعلوماتية على طبيعة ونمط الصراع بين الدول .ولعل الزوجان توفلر هما أول من قدما هذه الفكرة فى شرح مبسط وواضح للقراء بناء على مقابلات عديدة مع مسؤولين أمنيين أمريكيين فى كتابهم الحرب وتقيض الحرب(٣٢) War and Anti-War ومفاد الكتاب أن هناك علاقة ارتباطية مباشرة بين الموجة الحضارية ونمط الصراع ففى حين تتجه أفول التى تنتمى إلى الآن إلى العصر الصناعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل، تقوم الحرب الجديدة باستخدام الأسلحة الذكية التى يمكنها تحديد الدمار والإصابة المباشرة .كما أن من أساسيات حرب المعلومات شل حركة ودائرة معالجة المعلومات فى أجهزة القيادة والتحكم فى القوات المسلحة. ولن أتفرع الآن فى هذه النقطة حيث يتعمق فيها البحث الخاص بحرب المعلومات لكريم حجاج فى هذا الملف.

آفاق التعاون والسلام:

وكما يدعم عصر المعلومات القوة العسكرية ويوفر لها من الأدوات ما لم يسبق أن يتوافر من قبل لأى قوات مسلحة، فهناك من يرى فى هذا العصر بذرة لعلاقات تعاونية وسلامية بين الدول .وكانت هناك بالفعل خطوات، بعضها بدأ منذ فترة نحو تقنين وتنظيم المعلومات فى الساحة الدولية .إن أهم نقطة يعتمد عليها المتفائلون هى أنهم يفسرون أسباب الحروب أنها تنبع من عدم توافر معلومات صحيحة كافية عن الطرف الآخر .ولذا عندما تتاح للمجتمعات فرصة عبور الجهل المتبادل من خلال تطبيق مبدأ التدفق الحر للمعلومات يستتب السلام . وعادة ما تقرن هذه المدرسة من التفكير التدفق الحر للمعلومات بالتبادل الحر للسلع، والتجارة الدولية الحرة، من منطلق ليبرالى (٣٣) ومع صحة بعض الفرضيات لهذا الاتجاه، نجد أنه لا يعير أى اهتمام لمسألة نوعية المعلومات المتوافرة فالتقدم الحادث فى التقانة المعلواتصالية هو تقدم فى الوسائط Media فى المقام الأول ولا يعنى بالضرورة تحسينا فى نوعية المعلومة المنقولة .إن أهم ما يختص به المهندسون هى مسألة كمية المعلومات فيكون تركيزهم على محدودية قدرة الحوامل Carriers أى الوسائط

التى تحمل المعلومة .ويحاول المهندسون التوصل إلى حوامل أكثر قدرة على إيصال عدد أكبر من المعلومات بتكلفة أقل وبشوشرة أخف .أما العلوم الاجتماعية فتعنى بما يسميه Zorkoczy و Heap بنوعية المعلومات(٣٤) Quality of In-formation ويعدد المؤلفان بعض المعايير التى من خلالها يمكن الحكم على المعلومة وهى أن تكون، دقيقة، حديثة، كاملة، مختصرة، يمكن الاعتماد عليها فى حين أن المعلومة متدنية النوعية مضللة، مشوشة Distorted، متناقضة، وغير مفهومة .ولابد أن تكون المعلومة كذلك ذات علاقة بالموضوع محل الفحص Relevant، أن يتم الحصول عليها فى التوقيت الصحيح، وأن يتم التعامل معها بالطريقة المناسبة، وأن تحتوى على درجة التفصيل المطلوبة، وأن يتم حمايتها الحماية الكافية المتناسبة مع مضمونها .وإذا ما تم تطبيق بعض أو كل هذه المعايير على نوعية المعلومات المتداولة فى العالم حالياً، نجد أن قدراً هائلاً من المعلومات لا يعضد من فرص السلام خاصة وأن عملية "توليد"، معالجة وتوزيع المعلومات يتحكم فيها عدد قليل من مؤسسات الإعلام العملاقة وما عمليات الإندماج الأخيرة(٣٥) إلا تأكيد على المضى قدماً فى هذا الاتجاه الذى ساهم هو الآخر فى عملية *خصخصة السياسة الدولية* عن طريق زيادة قوة الشركات متعددة الجنسية *الأمر الذى سبق التطرق إليه* .وقد حاول القانون الدولى منذ زمن أن يعالج وينظم ويضبط مسألة تدفق المعلومات .وبالتأكيد فإنه كلما ارتفعت درجة الإذعان للقانون انعكس ذلك على الحالة السلمية والتعاونية فى العلاقات الدولية .

القانون الدولى فى عصر المعلومات :

إن أحد الأهداف الأساسية لأى قانون هى معاقبة مرتكب جريمة تدخل ضمن ولاية محكمة قضائية متعارف عليها وذلك ضمنياً من أجل ردع الآخرين . والجريمة فعل ممنوع يرتكب فى وقت ومكان محددين يلعبان دوراً هاماً للغاية فى تحديد جهة الاختصاص فى معاقبة الجانى . وتزداد أهمية هذين العاملين عند وجود بعد دولى نظراً للحدود السيادية التى تفصل بين الدول. ومع عصر المعلومات ، أدخلت تغيرات جوهرية على رؤيتنا للوقت والموضع، للزمان والمكان . من الممكن فى هذا العصر، ارتكاب جريمة دون التواجد المادى أو البدنى فى موقع الجريمة .وتمثل تلك التغيرات تحديات شديدة الأهمية للقانون الدولى بقدر ما تمثل تحديات للسيادة الوطنية .وبما أن المعلومات بطبيعتها غير ملموسة وغير مرئية، فإن الجرائم التى ترتكب عن طريقها عادة ما تكون غير ملموسة وغير مرئية .ولذا يصعب أن نقر بوجود قانون معلوماتى .فكما يقول حامد مولانا، عضو اللجنة التوجيهية لمائدة ماكبرايد المستديرة عن عام ١٩٩١-١٩٩٢(تريبر ونوردنسترينج، ١٩٩٤، ص ٦)

اليوم ببساطة لا توجد شريحة معترف بها عامة تحت عنوان "قانون المعلومات" . فى كثير من الحالات، اقترن "قانون المعلومات "بحقوق الإنسان فقط .وفى أحيان أخرى عنى المصطلح بقانون الاتصالات البعدية، وقانون الفضاء، والقانون البريدى، وحقوق الملكية الفكرية، أو مجموعة من القواعد الخاصة المؤقتة الضابطة تم الوصول إليها فى ظروف مؤسسية وتاريخية معينة» (Mowlana, 1986, p207)."

إن *القانون الدولى للمعلومات* فى حقيقة الأمر ينقسم إلى القانون الدولى المنظم لمادة البث الإذاعى والإعلام والقانون الدولى المنظم للاتصالات البُعدية وقانون تنظيم وتنسيق استخدام الفضاء، والقانون الدولى الاقتصادى فيما يتعلق بحقوق الملكية المعرفية الفكرية ، وتنظيم تجارة الخدمات ونقل التقانة ، وأخيراً بزوغ ما يمكن أن نطلق عليه "قانون الشبكات العالمية للمعلومات."

وبما أن أشخاص القانون الدولى هم الدول فى الأساس، فقد إنشغل لفترة فى عدة موضوعات متعلقة بالسيادة خاصة فيما يتعلق بالتدفق عبر الحدودى للبيانات Transborder Data Flow. كما كان لمسألة المدار الجغرافى الموضعى Geostationary Orbit حظ وافر من المفاوضات الدولية. وظهر ذلك فى إعلان بوجوتا ١٩٧٦ الذى تبنته الدول العشر الإستوائية حيث كانت هناك أربعة مواقف رئيسية حول مسألة استخدام المدارات .ففى حين تمحور الموقف الأول بقيادة الولايات المتحدة حول مبدأ "من حضر أولاً يستحق الخدمة أولاً» "First Come, First Served"، دافع الاتحاد السوفيتى السابق عن ضرورة وجود نقطة فصل واضحة بين الفضاء الجوى والفضاء الخارجى Outerspace and Air-space. أما دول العالم الثالث فنادت بتخصيص عالمى مسبق للمواقع المدارية والذبذبات ساندته أيضاً الدول الإستوائية وإن أضافت بالمطالبة بحقوق تفضيلية لها بالنسبة للمدارات الجغرافية الموضعية .

وقد إستحوذ موضوع أقمار الاستشعار عن بعد (الاستشعار البُعدى Remote Sensing Satteli) على اهتمام الدول كذلك .فجرت مناظرة ساخنة بين الدول المستشعرة والدول المستشعَرة (Sensing and Sensed) انتهت بإعلان المبادئ حول الاستشعار عن بعد للأرض من الفضاء الخارجى Principles Relating to Remote Sensing of the Earth From Outer Space عام ١٩٨٦ .ويعود هذا الموضوع ليكتسب أهمية كبرى الآن مع ظهور الأقمار التجارية لتجميع الأخبار .ومن المتوقع أن تؤدى هذه التطورات إلى استخدام تجارى خاص غير مسبوق (٣٦) وسيؤدى ذلك بالطبع إلى احتكاك بين الحكومات والشركات الخاصة حتى بين تلك الشركات وبين دول الأصول إذا ما تعارضت المصلحة بينهم فى حالة الرغبة المقرونة بالقدرة لهذه الشركات فى الحصول على ونشر معلومات فى وقت حرب مثلاً .

وقد لخص فريدريك ما إعتبره المبادئ الأساسية للقانون الدولى للاتصال والمعلومات (١) وسائط الاتصال لا يجب أن تستخدم فى الحرب والعدوان (٢) وسائط الاتصال لن تستخدم فى التدخل فى الشؤون الداخلية لدولة أخرى؛ (٣) كل تسريب لمعلومات مبنية على فكرة التمييز العرقى أو

الكراهية أو التمييز العنصرى قابلة للعقاب بالقانون . (٤) التشجيع المباشر والعام لتدمير أى مجموعة دينية، إثنية، عنصرية أو قومية قابلة للعقاب بالقانون الدولى.(٥) لابد على الإعلام أن يلعب دوراً إيجابياً فى تعليم وتنوير الجماهير تجاه السلام . (٦) تتمتع الشعوب بحقوق متساوية وحق لتقرير المصير فيما يتعلق بالاتصال والمعلومات . (٧) تتمتع الدول بمساواة فى السيادة فى البنى التحتية للمعلومات والاتصال. (٨) يجب تسوية النزاعات الخاصة بالاتصال والمعلومات سلمياً . (٩) إن الاتصال والمعلومات تتطلب تعاوناً دولياً. (١٠) تتطلب إلتزامات النية الحسنة من الدول أن تلتزم وتعلىuphold من القانون الدولى للاتصال والمعلومات. (١١) تحريم بعض الأنواع من مضمون المعلومات. (١٢) يشجع التدفق الحر غير المقيد للمعلومات.

(Frederick, 1995, pp 238-241)

لقد مثلت مشكلة تطبيق وتنفيذ أحكام وقواعد القانون الدولى مشكلة رئيسية فى تحديد مدى إلزاميته . ومع ثورة المعلواتصالات، نجد أن هناك بعداً جديداً لم تتضح كل أبعاده بعد، وهومن سيصنع القوانين الحاكمة للشبكات العالمية اللامركزية ويقوم بالعمل على إنفاذها؟ هناك اقتراحات باستخدام البروتوكولات التقنية ولكن شبكة مثل الانترنت تتيح تغيير الولاية بسهولة شديدة وبالتالى الخروج exit من نطاق الاختصاص ولذا فإن القواعد الحاكمة هى فى الأساس السوق كاملة الحرية .(Post,1995) ومع ثورة المعلومات، تظهر فى الأفق إمكانيات تحسين مسألة التطبيق ومراقبة التعهدات الدولية عن طريق استخدام شبكات المعلومات .وقد بدأت الدوائر الأكاديمية بالفعل فى طرح هذه المسألة خاصة فى قضايا حقوق الإنسان وهناك مجهودات فكرية لدراسة كيفية وضع اتفاقية بعينها موضع المراقبة عند التنفيذ (Cohen Hart and Kosloskc, 1992) كما أن هناك دراسات ومحاولات لإنشاء قواعد بيانات أكثر عمومية حول انتهاكات حقوق الإنسان (Finke, Fitchett, Koh and Slye,1994 كما بدأت اجتماعات لإنشاء شبكة معلومات عربية عن حقوق الإنسان (حلمى، ١٩٩٥).

لقد اهتم قانون حقوق الإنسان دائماً بموضوعات ذات صلة بالمعلومات خاصة فيما يتعلق بالحق فى الاتصال حيث عددت اتفاقيات وإعلانات دولية حق الفرد فى استقاء المعلومات والاتصال واعتبرته من حقوق الإنسان المتعارف على وتظهر حالياً الحاجة إلى دراسة حق الخصوصية نظراً للتقدم الهائل فى الحصول على المعلومات وتخزينها . فالقانون سيعكس التحول فى نمط التفاعل الإنسانى سواء على المستوى الوطنى أو الدولى ولذا فإن تحول طبيعة الحرب على سبيل المثال لابد وأن يواكبه تحول متواز فى طبيعة قانون الحرب .وكذلك الأمر فى الجرائم مثلاً. فإذا أصبحت معظم الجرائم ترتكب على الشبكات، من المتوقع أن يظهر قانون دولى لشبكات المعلومات .وتعتبر مسألة القانون الدولى فى عصر المعلومات مسألة معقدة للغاية خاصة فى ما يتعلق بالجزء الخاص بالشبكات الدولية .لابد من التفكير فى أثر ترقيم Digitaliztion الوثائق على فهمنا للمصادر التقليدية للقانون الدولى من اتفاقيات وعرف.

وبما أن القانون يتعلق عادة بفعل ارتكب فى الماضى لابد من دراسة أثر سرعة ودقة استرجاع المعلومة لحدث تاريخى هل تؤثر إيجابياً على القانون ومنها التأثير على المبادئ القانونية المستقرة مثل التقادم .ويدعو ذلك إلى التفكير فيما يمكن القيام به من توثيق وحفظ الحالة قبل العدوان لسهولة التحقق مما يطرأ من تغيير لأمر واقع (٣٧) وقد عقدت بعض الندوات لمناقشة الآثار الإيجابية لاستخدام تقانة المعلومات على البحث فى القانون الدولى (٣٨) Righini, 1992وحيث أن المنظمات الدولية كانت ولا تزال أحد "المصانع" الرئيسية للقانون الدولى، فإننا نتجه إلى مناقشة بعض التغيرات الحادثة والمتوقعة على عملها وهياكلها.

المنظمات الدولية: بين السلم والأمن التقليديين والتعاون الفنى:

بين "الربط المفقود (٣٩) و"الأصوات القليلة فى العالم الواحد (٤٠) ، حاولت الوكالات المتخصصة (٤١) لعب دور فعال فى مجال المعلومات والاتصالات لم يواكبه مجهود مماثل من المنظمات الدولية العامة .فقد انشغلت الأخيرة بقضايا اعتبرتها أهم وأكثر أولوية وهى بالطبع مسائل السلام والأمن الدولى . ونتيجة لهذه الخبرة التاريخية، فإن أى استشراف لآثار الثورة المعلواتصالية على المنظمات الدولية لابد وأن يضع فى الاعتبار هذا الاختلاف فى الاقتراب من مسألة المعلومات والاتصالات بين المنظمات الدولية العامة والمتخصصة .

ونبدأ بالتأثير المحتمل على المنظمات الدولية العامة العاملة فى مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، فيثور التساؤل أى المنظمات الدولية ستكون أكثر عرضة للتأثر بثورة المعلومات؟العالمية أم الإقليمية، فى الدول المتقدمة أم المتخلفة؟ والإجابة على هذه الأسئلة فى غاية الصعوبة وتقع فى مضمار التنبؤ أكثر من البحث العلمى ولكن من الممكن ملاحظة بعض العناصر والعوامل ذات العلاقة . السؤال الثانى أسهل بكثير فيمكن القول بثقة أن المنظمات الدولية التى تضم فى عضويتها الدول المتقدمة ستتمكن من التكيف مع الوضع الجديد أكثر من تلك المشكلة من دول الجنوب الفقير لضعف الامكانات وانعدام الرؤى والإرادات .أما فيما يتعلق بالمنظمات العالمية العضوية والإقليمية الخصوصية، فعالمية عصر المعلومات يعطى انطباعاً بأن المنظمات ذات العضوية الواسعة هى المرشحة للقيام بدور أكبر إلا أن ذلك يغفل التأثير التشرذمى أو التفكيكى Fragmenting للثورة المعلواتصالية خاصة الاتجاه نحو تأصيل التنوع وما يليه من تشجيع على إثارة الانتماءات الأصلية Primordial Loyalties إلا أن الخوض فى هذا الموضوع يلزمه دراسة أوسع.

إقليمية كانت أو عالمية، يعتبر هدف المنظمات الدولية العامة هو حفظ السلم والأمن الدوليين .وعادة ما ينقسم عملها فى هذا المجال إلى شريحتين من الأعمال :*الأولى* هى التدابير القسرية لرد العدوان ومعالجة الاختراقات الصارخة للسلم والأمن الدوليين، والثانية هى جهود المنظمات الدولية

فى مجال التسوية السلمية للمنازعات الدولية .ولثورة المعلومات أثر على عمل المنظمات الدولية فى المجالين، فبالنسبة للتدابير القسرية والتى عادة ما تتضمن إستخدام القوات العسكرية، يمكن الاستفادة من الدراسات التى أجريت على أثر ثورة المعلومات على تكييف الجيوش الوطنية للطبيعة الجديدة للحرب .ومن المتوقع أن تمثل هذه التدابير قدراً كبيراً من عمل المنظمات الدولية إذا ما وضعنا التجربة التاريخية فى الاعتبار فلم يرتفع علم الأمم المتحدة على قوات متعددة الجنسية تقوم بعمليات لردع العدوان إلا مرات قليلة وكان لكل منها ظروف خاصة ولم تعتبر أى منها، فى رأى معظم فقهاء القانون الدولى، تطبيقاً كاملاً للمادة (٤٢) ولذا فمن المتوقع إذا ما قامت المنظمات الدولية بهذا الدول مستقبلاً أن تقوم الدول المشاركة بتولى هذه المهمة الخاصة بمعالجة وانسياب المعلومات فى القوات العاملة .ولعل ذلك ما بدأت ظواهره بالفعل مع تسلم الولايات المتحدة – من خلال قوات حلف شمال الأطلنطى التى خلفت قوات الأمم المتحدة للحماية فى البوسنة ، زمام الأمور المتعلقة بشبكات الاتصال والمعلومات(٤٢) . وفى هذا المجال يتسع الأفق لدراسة عمليات حفظ السلام فى عصر المعلومات لتوضيح الإمكانات التى توفرها تقانة المعلومات فى دعمها خاصة وأنها تقع بين التدابير القسرية والتسوية السلمية (٤٣) وقد قدمت بالفعل اقتراحات عدة تطالب بتطوير عمليات حفظ السلام ولعل تقانة المعلومات تمثل دعماً لها فى عالم تتنامى احتياجاته لهذه العمليات لما توفره من فرص عديدة يمكن أن تتعامل مع العوائق التقليدية لهذه القوات خاصة تلك المتعلقة بصعوبة الاتصالات والتنسيق بين قوات لم تتدرب جماعياً من قبل .

أما بالنسبة لنشاط المنظمات الدولية فى نطاق التسوية السلمية للمنازعات الدولية، فهناك أيضاً فرص عديدة .ويبرز فى هذا المجال كل ما يتعلق بما يسمى بالدبلوماسية الوقائية والتى يمثل توافر المعلومات فيها ركناً أساسياً ضرورياً لنجاحها فى تجنب نشوب أو احتدام المنازعات القائمة أو الصراعات المحتملة .وتقتضى الدبلوماسية الوقائية قدرة هائلة على ما يطلق عليه الإنذار المبكر (٤٤) ، ولذا فعلى المنظمات الدولية التى تبغى الفاعلية أن تكون لديها قواعد بيانات شاملة عن أماكن النزاع الواقعة فى نطاق اهتمامها. وبالطبع تفيد القدرة على سرعة استرجاع المعلومة فى عملية الوساطة التى عادة ما يناط بالمنظمات الدولية القيام بها.

الوكالات المتخصصة:

كما سبقت الإشارة، لا يقتصر أثر الثورة المعلوإتصالية على المنظمات الدولية العامة، بل من المتوقع أن تتأثر الوكالات المتخصصة ذات الطبيعة الفنية فى العمل بهذه الثورة أيضاً .وتتدرج اهتمامات هذه المنظمات فيما يتعلق بتقانة المعلومات من تدعيم التعاون العلمى ، فالبحث والتطوير، ؛ فنقل التقانة Technology Transfer ، فتنسيق السياسات، فوضع الاستراتيجية العامة، إلى توضيح إثبات المواقف العالمية .وقد حاولت دول الجنوب بشكل عام توظيف هذه الوكالات من أجل إرساء عدالة أكبر فى النظام الدولى للتقانة .ولذا شهدت معظم هذه الوكالات مشادات ومناظرات بين طرفى المنظوم الدولى : الشمال الغنى والجنوب الفقير، انتهت بعضها إلى انسحاب بعض الدول الكبرى من بعض هذه المنظمات (٤٥) ، ومن أبرز الوكالات والأجهزة الدولية التى تطرقت أنشطتها إلى تقانة المعلومات (Murphy, 1986,pp.124 -151): برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (٤٦) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (٤٧)UNESCO الاتحاد الدولى للاتصالات البعيدة(٤٨) International Tele-communications Union (ITU) وهناك وكالات أخرى تلعب دورا أقل أهمية مثل البنك العالمُ (٤٩) المجلس الدولى للمعالجة الميكنة للمعلومات فى الإدارة الحكومية وأخيراً المعهد الدولى للاتصالات.

وفى حين يقتصر دور بعض هذه الوكالات على أمور فنية، لم يخل أعمال بعض الوكالات الأخرى من مشاحنات سياسية شديدة السخونة كما سبق الإشارة .وتأتى اليونسكو على قمة المنظمات التى شهدت انقساما فى الرؤى والمواقف بين دول الجنوب والشمال .فقد حاولت دول الجنوب – وفى وقت شبه متطابق مع مطالبتهم بضرورة إعادة هيكلة بنية الاقتصاد العالمى من خلال طرح فكرة ما سمى بالنظام الدولى الاقتصادى العالمى الجديد(NIEO) – حاولت نفس الشيء بالنسبة للنظام الدولى للمعلومات والاتصال فنادت بنظام دولى جديد للاتصال والمعلومات (New World Communication and Information Order) مستخدمة فى ذلك اليونسكو كمنبر أساسى .وقد اتسمت المناقشات المصاحبة لهذه الطلبات بانقسام أيديولوجى حاد بين الغرب المنادى بضرورة حماية التدفق الحر للمعلومات Free Flow Doctrine وبين العالم الثالث آنذاك المطالب بضرورة إصلاح الخلل الواضح فى التوازن فى التدفق الدولى للمعلومات والأخبار مؤكداً على سيئات الاحتكار الذى تفرضه وكالات الأنباء الغربية .ومن ضمن الوثائق التى صدرت كنتيجة لهذه المناظرة الدولية تقرير لجنة ماكبرايد المعنون "أصوات عديدة، عالم واحد" الذى اختلفت التقديرات حوله حيث اعتبره الغرب مؤيد لموقفه المؤكد على أهمية التدفق الحر أما البعض الآخر، وخاصة الاتحاد السوفيتى السابق، فرأى أنه يساند موقف دول الجنوب .(Ayish, 1992, p 493)وخفت الحديث عن النظام الدولى الجديد للاتصال والمعلومات مع التطورات الدولية الأخيرة التى حرمت دول العالم الثالث من المساندة التقليدية من المعسكر الشرقى السابق .ولكن التطورات الأخيرة والتى أحدثت هذه الثورة حفزت بعض الدوائر الأكاديمية على المطالبة بضرورة إحياء هذا المطلب العادل مرة أخرى بضرورة إصلاح النظام الدولى فتحدث البعض عن نظام دولى جديد للاتصال والمعلومات يناسب القرن الحادى والعشرين (Mowlana, 1993) وتحدث البعض الآخر عن "موجة ثانية "للنظام الدولى الاتصالى والمعلوماتى الجديد .(Roach, 1990)وتركزت تلك الجهود الأكاديمية فى الأساس فى منتدى فكرى يحمل إسم "مائدة ماكبرايد المستديرة "إنعكست بعض أفكارها على كتاب معنون "أصوات قليلة وعوالم كثيرة (تريير، ١٩٩٤) ولم تتبين بعد ملامح الجيل الثانى من الأفكار المنادية بإعادة

تشكيل النظام المعلوماتي والاتصالي الدولي وإن كان من شبه المؤكد أنه لن يتسم بالمواجهة الأيديولوجية المعهودة في الجيل الأول كما أن جدول أعماله سيتبدل ليعكس سيادة مسألة التقانة المعلواتصالية على الساحة الإعلامية والتقانية الدولية ولذا فقد ينتقل ثقل المناقشة إلى وكالات دولية أخرى. والمرشح هي الوكالات التي تعمل في مجال الاتصالات والبعدية وتلك يتسع ويتركز نشاطها على مسألة التقانة.

يدفعنا هذا الحديث في عجالة عن النظام الدولي الحاكم للاتصالات البعدية والذي من المتوقع أن يكتسب أهمية كبيرة نظراً للحجم الكبير الذي بدأت في احتلاله على ساحة التجارة الدولية .لقد كانت الدولة هي اللاعب الأساسي في هذا النظام لفترة طويلة نظراً لأنها استمرت لفترة طويلة صاحبة الاحتكار في مجال الاتصالات على المستوى الوطني إلا أن الأمر بدأ يتغير مع اتجاه الولايات المتحدة بالخصخصة شبه الكاملة والتي دفعتها لتبني الموقف الداعي بالعمل على خصخصة النظام الدولي العالمي في هذا المجال أيضاً .(Cowhey)ونظراً لتمتع الولايات المتحدة بثقل كبير في هذا المضمار، فقد تمكنت من تغيير القواعد الرئيسية لهذا النظام من جراء عمل منفرد تقريباً ساندتها فيه بريطانيا .(Ibid) أما بالنسبة للمؤسسات الحاكمة لهذا النظام، فتمثلت أساساً في اللجنة الدولية الاستشارية للراديو (International Consultative Committee for Radio)، اللجنة الدولية الاستشارية للتليفونات والتلغراف (International Consultative Committee for Telephones and Telegraph) واللجنة الدولية لتسجيل الذبذبات International Frequency Registration Board (IFRB). ورغم أن الاتحاد الدولي للاتصالات البعدية هو أقدم وكالة عاملة بشكل مستمر في مجال الاتصالات إلا أن التطورات الناتجة عن تزايد استخدام الأقمار أدى إلى هجوم دول العالم المتقدم على الاتحاد الدولي للاتصالات البعدية واتهامه بعدم الفاعلية .(Ibid).

ونتيجة لذلك ظهرت منظمة الانتلسات عام ١٩٦٤م ومع الربط الذي تحدثنا عنه بين الاتصالات والمعلومات (المعلواتصالات)، يحتل مشروع البنية الأساسية الكونية للمعلومات قمة أولويات النظام الاتصالي والمعلوماتي العالمي. وتتبنى الولايات المتحدة هذا المشروع وقد حددت خمسة مبادئ تحكمه. ١ - (تنمية الاستثمار الخاص. ٢-(تشجيع المنافسة. ٣- خلق إطار تنظيمي مرن يمكنه مسايرة التحول التقاني السريع وتغيرات السوق. ٤ - توفير إمكانية استخدام (Access) مفتوحة للشبكة متاحة لجميع مقدمي المعلومات. ٥ - التأكيد على الخدمة الكونية (Gor 1994, p3) .وقد قامت الولايات المتحدة بالفعل بإعداد ما أطلق عليه "جدول أعمال التعاون" الدولي وطرحته للمناقشة بين الدول(٥٠)

(Brown, Irving, Prabhakar . and Katzen 1). وقد طرحت معظم هذه الأفكار أثناء المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات البعدية في بوينس أيرس عام ١٩٩٤ ومن المقرر أن يعقد مؤتمراً آخر مماثلا عام ١٩٩٨ في مالطا .إن كل هذه التطورات تحدث بسرعة هائلة ومعظمها يحدث بطبيعة الحال في الشمال الغني أما الجنوب الفقير فلا تحظى دوله إلا بالقليل وينعكس ذلك على القوة التفاوضية لدول الجنوب داخل أروقة المنظمات الدولية.

وأخيراً تظل هناك آثار أخرى للثورة المعلواتصالية على المنظمات الدولية حيث من المتوقع أن تؤثر على أجهزتها الإدارية وعلى الوزن النسبي للمنظمات المختلفة ولذا فقد تصعد الوكالات المختصة بموضوعات تتعلق بالمعلومات وقد تنخفض أهمية بعض الوكالات الأخرى بل هناك طرح دولي للاستغناء كاملة عن بعض الأجهزة التي تتبنى موقفاً مغايراً لمنظوم القيم الدولية السائدة الآن ويهمنا هنا الإشارة إلى أنه في نظر المؤمنين بالمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، فإن المنظمات الدولية تعتبر مرآة لتوزيع القوى بين الدول الأعضاء .فما زالت الدول هي صاحبة العضوية الأساسية وفي بعض الأحيان الوحيدة في العديد من المنظمات الدولية بالرغم من تصاعد دور الشركات متعددة الجنسية في المنظوم العالمي .ولذا نتجه الآن في القسم الأخير من هذا المقال إلى مناقشة بعض الأطروحات الخاصة بأثر ثورة المعلواتصالات على أجهزة الدولة المنوط بها إدارة السياسة الخارجية.

الدبلوماسية والثورة المعلوماتية الاتصالية:

لا تزال الدول بالرغم من التحديات التي تواجهها الفاعل الأهم، ولا نقول الأوحد أو الرئيسي، في العلاقات الدولية. وكما أشرنا في القسم السابق تظل الدول محتكرة، إلى حد كبير، العضوية في معظم المنظمات الدولية .ولذا فإننا نفرد هذا القسم لطرح بعض الأفكار حول أثر الثورة المعلواتصالية على وزارات الخارجية بصفتها المؤسسة الرئيسية في صنع وتنفيذ السياسة الخارجية وإن كانت تشاركها في هذه المهمة مؤسسات أخرى تتراوح قوتها النسبية بالمقارنة بوزارات الخارجية طبقاً لطبيعة النظام السياسي السائد في هذه الدولة .

وأهم ما أفرزته الثورة المعلواتصالية أنها أفرزت بيئة جديدة محيطة بنطاق عمل وزارات الخارجية . وفي بعض الأحيان، وفرت هذه الثورة لدوائر أخرى أدوات طالما احتكرتها وزارات الخارجية مما أدى إلى تغيير الوزن النسبي لهذه المؤسسات فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية لصالح جهات أخرى غير وزارات الخارجية كما قد يبدو للوهلة الأولى .وسنقوم هنا بعرض بعض تلك الرؤى التي ترى التأثير السلبي على الدبلوماسية ثم نحاول نطرح فكراً مغايراً نوضح فيه بعض الفرص الإيجابية المتاحة أمام الجهاز الدبلوماسي في عصر المعلومات .

بداية بالتيار الذي يتبنى منظور التأثير السلبي يرى البعض أن التغيرات السياسية التي نتجت عن " العصر الإليكتروني " في المجتمع الأمريكي، قد أضافت إلى قوة الرئيس في نفس الوقت الذي توزعت (Diffused) فيه القوة إلى المجالس التشريعية من خلال الإعلام الذي أشرك الجمهور في قضايا العلاقات الدولية، وهو ما يعتبر تناقضا داخليا حيث أن كلا من السلطة التشريعية والتنفيذية قد

تمتـعت بزيادة فى القـوة .(Solomon, 1993, p150)إلا أن زيادة قـوة السلطة التنفـيـذية لم توزع بالتـسـاوى بين كل مـؤسـسـاتـهـا بالطبع فـالإمكانات التى توافـرت للسلطة التشريعية هى فى حقيقة الأمر إعادة توزيع لبعض الإمكانات التى كانت قطاعات تنفيذية أخرى تملكها.

وفى تطور آخر، يرى سولومـون أن التقـانة، وعلى غيـر المألوف، قـد أدت إلى شـخـصـنة Personalization العلاقات الدوليـة حيث أتاحت فـرصـة الاتصـال المبـاشـر بين القـادة السـيـاسـيين (Solomon,1993, pp141-151) .ويضـرب فى ذلك مـثل قـيـام الرئيس الأمـريكى السـابق بوش بتـجـمـيع التحالف الدولى فى حرب الخليج الثانية:

" لقد استخدم الرئيس الهاتف كما لم يستخدم من قبل فى الدبلومـاسـيـة الدوليـة .كانت هناك أنواع مـخـتلفـة من المكالمات :المكالمة القـصـيرة من أجل اطلاع المخـاطبين على التطورات . والمكالمات الأكثر تفصيلاً . لقد وضعت القواعد الدبلومـاسـيـة جانباً .لم يعد وزراء الخارجية يمضـون ثلاثة أيام من أجل تحضـيـر مـحادثات رئيس الدولة لرئيس الدولة. لقد كان رؤسـاء الدول فى طور تشكيل شبكتهم الخاصـة – بقيادة جورج بوش "(٥١) (Weymouth, 1991)

كما يجادل البعض بأن الثورة الإعلامية نتج عنها تعدد الألسنة المتـحـدثة بإسم الدولة وذلك فـيـمـا يطلق عليـه الدبلوماسية العامة أوالإعلامية Public Di- (Alleyne, 1995) plomacy . ويتـحـدث هؤلاء من منطلق أن ذلك يضـعـف الأداة الدبلومـاسـية لأنها كانت القناة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة .كما أن هناك من يقول بأن دبلوماسية القمة والدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الرياضية إلى آخر ذلك من "الدبلوماسيات "قد أدت إلى توزيع فى المهام التى كانت تضطلع بـهـا الدبلـومـاسـيـة الرسـمـيـة الممثلة فى وزارات الخارجية حتى أن كاتباً ألف كتاباً كاملاً بعنوان (٥٢)

الضـد دبلومـاسـيـة :الجـواسـيس، الإرهـاب، السرعة والحرب "حذر فيه من نتائج الثورة المعلواتصالية التى تؤثر سلباً على الثقافة التقليدية للدبلوماسية مما أفسح المجال للحركات الإرهابيـة و للأنشطة الاسـتـخـبـاراتيـة . وقد رأى الكاتب أن فى ذلك خطراً كـبـيـراً على السـلام الدولى الذى تلعب الدبلوماسية فيه دوراً كبيراً .وفى كتاب آخر لنفس الكاتب وفى فصل عنوانه "الدبلومـاسـيـة التـقـانيـة"، يعدد دريان التحديات التى تواجه الدبلوماسية بأنها: ١ – ضعف الثقافة الدبلوماسية التقليدية . ٢ – اتجاه الرؤساء فمعاملة بعضـهـم البـعض كـأدوات للمعلومات وليس كـمـوضـوعـات للاتصال . ٣ – تحييد" اللغة الدبلوماسية نتيجة للزيادة الكبيرة Superfluity.

٤- للمصطلحات التقنية وبروز عامل تقانى سياسى وهو السرعة التى يقول عنها :

عندما تزداد سرعة الاتصالات ووسائل ايصال الأسلحة ووقت رد الفعل لتصل إلى مسـتـوى اللحظيـة أو الفـورية، تصبح الدبلومـاسـيـة مـحكومة بتسـارع Velocity الأحداث كما بالأحداث نفسها .وفى الوقت الذى يحل فيه الزمان محل المكان كالوسـاطة المهمة فى الدبلوماسية، تحل إدارة الأزمات محل صناعة القرار المتأنية Reflective Decision Making. (Derian, 1991, p.208)

والملاحظ فى هذه الكتـابات أنهـا مـع صـحـة بعض الاتجاهات العامة التى تشـير إليـها، تفـتـرض ضـمـن مـا تفترض شيئين هامين غير متفق عليهما :الأول هو أن صناع القرار، فى السلطة التنفيذية يستقون كل معلوماتهم ويبنون معظم قراراتهم على المادة وطبقاً للسياق الذى يفرضه جهاز تقانى هام مثل التلفزيون؛ والثانى أن وزارات الخارجية تظل جامدة ولا تكيف نفسـهـا مع الوضع الجديد لتضطلع فيه بمهام جديدة .وسنقوم هنا فى عجالة شديدة باستـعـراض بعض المقالات التى تعرضت لهذين الموضوعين .

بالنسـبـة لمدى تأثيـر السـيـاق الإعـلامى اللحظى على صناعة القرار فى السيـاسة الخـارجيـة، نشـيـر إلى مـقـالة معنونة "التلفزيون اللحظى الفورى والسياسة الخارجية" (Gowing, 1994,p187-190) يشكك فيها الكاتب فى أهمية الصـور التى تبث على التلفـزيون فى تحـريك السـيـاسـة الخارجية للدول خاصة فى الولايات المتحدة.ويقول أن الوزراء والدبلوماسيين لديهم إرادة حديدية لمقاومة ما أسماه "عامل السى .ان .ان (CNN Factor) حيث أنهم يعتبرون التغطية التلفزيونية عاطفية بشكل زائد ولا يمكن الاعتماد عليها فى مسائل حساسة مثل توجيه ضربات جوية (Gowing,1994, p188.) إلا أن الكاتب يقول أن الرئيس كلينتون يعير اهتماماً أكبر بكثير لمحررى الجرائد وأصحاب العواميد الصحفية الذين يراقـبـون التلفـزيون عن كـثب . فـعلى العكس من التلفـزيون الفـورى هناك اقـتناع فى الحكومـات الغـربيـة أن الكلمة المطبوعة أكثر مصداقية من صور التلفزيون المتقطعة والمشوشرة فى بعض الأحيان نتيجة الضغوط التى تفرضها التغطية اللحظية .(Gowing,1994,p189) يخلص الكاتب إلى أن الصـحـفـيين هم العـامل المسرع Catalyst فى السـيـاسـة الخارجية ويقلل من أثر التغطية التلفزيونية اللحظية .أيا كان رأى الكاتب، صـحيحاً كان أو مجانباً للصواب، فالضرورى عدم المبالغة فى تصـوير تأثيـر الإعلام الفـورى على صناعـة السياسة الخارجية مع الاقرار بأهمية السياق الذى تشارك فى صنعه وسائل الإعلام . والمتوقع أن يزداد أهمية مع قدوم عصر الشبكات .وقد عالجنا هذه النقطة فى اختصار شديد إلا أنها تحتـاج إلى بحث كامل للوصول إلى خلاصة موثقة ومنطقية.

وزارات الخارجية والثورة المعلوماتية :

وعلى العكس من المبالغة فى بعض الأحيان فى تأثير التلفزيون اللحظى على صناعة القرار بالنسبة للسيـاسـة الخـارجيـة، نلاحظ أهـمـيـة أن تتطور وزارات الخـارجـيـة لتواكب السـيـاق الأعم الذى شكلته الثـورة المعلومـاتيـة. ونشـيـر فى هذا المجـال إلى دراسـتين منشـورتين هامـتين كتبهمـا دبلوماسى بريطانى هو ستيوارت إلدون Stewart Eldon أحدهما بعنوان « وزارات الخارجية وثورة المعلومات (Eldon, 1994b, pp 175-178) والثـانيـة بعنوان "من

القلم الريشة إلى القمر الاصطناعي :وزارات الخارجية في عصر المعلومات " (Eldon,1994a) يستعرض فيهما الأثر المتوقع لإدخال تقانة المعلومات فى عمل أجهزة الدبلوماسية (٥٣) .

إن المدخل الأصح فى دراسة أثر الثورة المعلواتصالية على وزارات الخارجية هو التعرف على طبيعة عملها، فنجد أن بنية الجهاز الدبلوماسى تؤهله ليكون من أكثر المؤسسات المرشحة للتأثر بالمعلوماتية . فهيكله مبنى على وجود مقر واحد مع وجود بعثات عديدة فى أنحاء العالم، وتحتاج إلى الاتصال الدائم فيما بينهما .ولذا فإن أى تقدم فى مجال تقانة الاتصالات يكون له أثر مباشر على سرعة وكفاءة العمل فى هذه المؤسسة . وإذا ما استرجعنا أحد أهم وظائف الدبلوماسية، نجد أنها حماية المصلحة القومية (للدولة وليس لقطاع بعينه كما الحال فى مكاتب التمثيل (وهى مصلحة مركبة تتكون من عدد من المصالح الجزئية) اقتصادية، ثقافية، عسكرية، سياسية الخ) ولذا فهناك حاجة دائمة إلى تشكيل صورة شاملة (Big Picture) ومن هنا كان فائدة أى آلة قادرة على تربيط ومعالجة المعلومات وهو لب العمل والهدف من اختراع تقانة المعلومات .لقد أوضحنا هنا كيف أن شقى الثورة المعلواتصالية (تقانة المعلومات وتقانة الاتصالات) يستجيبان فى حقيقة الأمر لأهم متطلبات الجهاز الدبلوماسى المبنية على وظيفته وبنيته.

بالإضافة إلى العوامل الذاتية التى تشجع وزارات الخارجية على إدخال تقانة المعلومات فى منظومها، فقد ضاعفت العوامل الخارجية، والتى تتمثل فى تغير البيئة المحيطة، من أولوية وأهمية هذا الاتجاه .فقد تغير السياق الدولى العام المحيط بصناعة القرار الدبلوماسى مع تسارع الأحداث وكثرة المعلومات المتوافرة عنها .ولذا فقد تقلصت المدة المتاحة أمام عملية صناعة القرار فهناك حاجة دائمة للاستجابة للبيئة المتغيرة كما توضح الفقرة المقتبسة من Derian. وقد زاد من تغير البيئة شيوع استخدام تقانة المعلومات فى أوجه مختلفة من الحياة العامة فى شكل يشبه التسابق بين الجهات المختلفة .ومن العوامل الخارجية الأخرى التى شجعت الوزارات هو الاستفادة من التقدم الذى طرأ على الإمكانات التقانية . فالسلوك تجاه استخدام تقانة المعلومات فى الحكومة يتغير كلما أصبحت نظم المعلومات أكثر تطوراً خاصة وأنه من الممكن التكيف مع بعض نظم المعلومات المستخدمة بالفعل فى المؤسسات التجارية (Eldon, 1994b). ويقول إلدون أن تطبيق وتفعيل مناظيم المعلومات كانت إحدى الطرق لتمكين وزارات الخارجية من المنافسة وإثبات ذاتها نظراً لقيام الوزارات الأخرى بمشاركة أكبر فى القضايا الدولية نظراً لتمكنهم بالاتصال مباشرة بنظرائهم الأجانب (Eldon, 1994a). ومن العوامل الذاتية/الخارجية هى "زيادة الوعى بتقانة المعلومات ضمن الدبلوماسيين الشباب من خلال استخدامهم لها أثناء الدراسة (Eldon, 1994a, p 47)

ولكن كما أن هناك مزكيات ذاتية وخارجية لاستقدام تقانة المعلومات فى العمل الدبلوماسى، توجد أيضا عوائق وحواجز عديدة نقسمها إلى عوائق مادية ، وعوائق أمنية، وعوائق بنيوية، وعوائق فنية وعوائق بيئية محيطية .فالعوائق المادية تتمثل فى محدودية توافر الأجهزة وضعف ميزانيات وزارات الخارجية بالمقارنة بالشركات العملاقة المتعددة الجنسية ووزارات الدفاع مما يصعب القيام بالبحث والتطوير (Research and Development) اللازمين فى عصر المعلومات (Eldon, 1994b). ومما يفاقم من هذه المشكلة هو أن هيكل الجهاز الدبلوماسى يتكون من مقر دائم وبعثات فى الخارج مما يزيد من تكلفة عملية إدخال التقانة المعلواتصالية نظراً "لتمدد" الجهاز الإدارى عبر مواضع متباعدة جغرافياً.

كما أن هناك معوقات بيئية تتمثل فى عمل جانب هام من الجهاز الدبلوماسى وسط محيط أجنبى يمكن الدولة المضيفة من فرض قيود ويزيد من اعتمادية البعثات فى الخارج على المساعدة الفنية الأجنبية وقت الحاجة .(Eldon, 1994b) وهناك أيضاً عوائق فنية تتمثل فى صعوبة المعالجة الإليكترونية لمعظم المعلومات التى تضطلع بها وزارات الخارجية حيث أنها معلومات "مرنة" وغير مهيكلة (Ibid) . ومن العوائق البنيوية صعوبة الوصول إلى إستراتيجية عامة لميكنة وربط المقر بالبعثات نظراً لاختلاف أحجام السفارات واختلاف المعايير الفنية .(Ibid)

إلا أن المشكلة الأكبر تتمثل فى العوائق الأمنية فطبيعة المعلومات التى تتداولها وزارات الخارجية معلومات سرية . وبما أن هناك مخاطرة دائماً فى شبكات المعلومات بأنها يمكن إقتحامها إليكترونياً، فقد كانت المعوقات الأمنية أحد أهم الأسباب وراء الإبطاء فى ميكنة العمل فى الأجهزة الدبلوماسية. وتطورت نظريتان للتعامل مع هذا العائق .الأول تقنى فنى يعنى باستخدام تقانة متقدمة يصعب الدخول عليها وكسرها .أما الثانى فتمثل فى إعادة تقييم معيار السرية. ونستعيد هنا تحليل توفلر الذى يجادل أن التحدى الأكبر الماثل أمام أجهزة المخابرات المعاصرة هو أزمة "شلل التحليل" Analysis Paralysis الدال على عدم تمكن توصيل التحليلات الهامة إلى الشخص المناسب فى الوقت المناسب وذلك حتى يتسنى إتخاذ القرارات الهامة مما حتم تبنى رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على إنسياب المعلومات وتبادلها .وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على

تبنى رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على إنسياب المعلومات وتبادلها .وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على المعلومات الهامة من مصادر مفتوحة" للاستخدام العام حتى أن الإعتماد على المصادر السرية فقط يقود حتما إلى الوقوع فى فخ عدم الكفاءة والفاعلية(٥٤) وتعد نوهة نظر الدون متطابقة حيث يجادل بأن النظرة إلى الأمن ومفهوم السرية لابد وأن تتغير ضارباً المثل بوزارتى الخارجية فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة واللتين قامتا بتخفيض درجة السرية على عدد كبير من الوثائق.

وكما رأينا فإن هناك حلولا لكل هذه الحواجز ولكن هناك عائق رئيسى لم نتطرق إليه وسنشير إليه باختصار شديد هو العائق البيروقراطى الإدارى . فمن المتوقع أن تمثل الجوانب الاجتماعية والسياسية وليس الفنية الصعوبات الحقيقية أمام عملية استقدام نظم المعلومات الجديدة فى وزارات الخارجية .(Eldon, 1994a) ولم نتوسع فى أى موضع فى هذه الورقة فى مسألة أثر ثورة المعلواتصالات على الإدارة لكننا أشـــرنا إلى تأثيـــرها على الهرميات Hierarchies وخاصة اتجاه التفكيك واللامركزية وتحويلها المؤسسات إلى شبكات تتيح التخاطب المباشر. وستكون لعملية إدخال المعلوماتية Informatization فى *الجهاز الدبلوماسى آثاره الإدارية لكننا لن نخوض فى هذا الجانب أكثر من ذلك حيث أن ذلك يخرج عن نطاق البحث.*

ملامح الدور الجديد لوزارات الخارجية :

على العكس من بعض الكتابات التى تركز على تناقص أهمية الدبلوماسية الرسمية لوزارات الخارجية نتيجة للتطورات التى أحدثتها ثورة المعلواتصالات، نجد أن الفرص التى أتاحتها والإمكانات التى توفرها تفتح آفاقاً جديدة لدور مرموق تقوم به وزارات الخارجية فى عملية صنع اتخاذ وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية .هذا بالطبع إذا ما تم تطوير العمل بهذه الوزارات وتكييف هياكلها الإدارية للدور المرموق المتاح. خلاصة القول أنه أمام وزارات الخارجية فرصة لتوفير الوقت والجهد الموجهين لتجميع البيانات والمعلومات الخام Raw data فالإعلام ومؤسسات المعرفة المختلفة من جامعات ومراكز أبحاث يقومان بهذه المهمة الآن . والإمكانية متاحة لتوجيه الوقت والجهد إلى مهام أكثر إبداعا تتطلب طبعاً نوعاً خاصاً من العمالة للالتحاق بالعمل الدبلوماسى تتميز بروح المبادرة والقدرة على الإدارة، التعامل مع التقانة، والملكات الفكرية والمهارات البحثية العالية، والقدرة على الاتصال بكفاءة، وقيادة الفرق والمجموعات والثقافة المتنوعة الواسعة أى باختصار "عمالة الألفية الثالثة."

ويستلزم هذا بالطبع إعادة تنظيم داخل الهياكل الإدارية لتأهيلها للقيام بالمهمة الجديدة مثل إمكانية استحداث أو تدعيم إدارات مختصة بمتابعة التطور العلمى والتقانى وإدارات للعلاقات العامة وما إلى ذلك من تطوير إدارى .كما أنه من المحتمل أن تتجه وزارات كثيرة إلى إنشاء مراكز بحثية وبنوك التفكير ملحقة بها يمكن تكليفها ببحث ودراسة الموضوعات المطلوبة وذلك مع تمتعها بمرونة فى التحرك وحرية فى التعبير هى فى حاجة إليها للقيام بأبحاث إبداعية . أما عن كيفية التعامل مع المعلومات والبيانات الخام ، فهناك قابلية لتكييف مناظيم إدارة المعلومات التى طورتها مؤسسات الإعلام الدولية العملاقة .فى جملة واحدة، هناك إمكانية وفرصة لوزارات الخارجية أن تتحول من محصل للبيانات، ومجمع للمعلومات، ومنفذ للسياسات إلى متلق للمعرفة، ومنسق المجهودات، مفكر فى البدائل ومخطط للاستراتيجيات.

الخلاصة :

هدفت هذه الورقة إلى استكشاف الأبعاد المختلفة للعالم الجديد الآخذ فى التشكل نتيجة التطور الهائل فى تقانة المعلومات والاتصالات .إن العالم الذى نشهد عملية توليده الآن عالم متشابك ومترابط إلى درجة لم تشهدها البشرية من قبل .ولكن يجب التنويه أن معظم التيارات والاتجاهات التى تم الإشارة إليها فى هذا البحث تحدث فى الدول التقدمية فى المقام الأول، وينذر هذا بتقسيم الكرة الأرضية إلى "حقب تاريخية" تعانى من فقر معلوماتى محتدم، وكل تعيش زمن مختلف كما لم يحدث من قبل .ومن هنا ضرورة العمل الإيجابى الجاد لمعالجة هذا الخلل .*إن تاريخ البشرية* هو تاريخ التقدم فى العلم ولذا فإن التطور الحادث اليوم يعد بأن يكون أكثر التحولات ثورية فى تجربة الإنسانية .ولكن لكى يكون هذا العصر ذو طيات إيجابية وليس سلبية ، لابد أن تستخدم المعلومات المتاحة فى خدمة القيم الخالدة . إن المطلوب هو أن نعبر عصر المعلومات إلى عصر المعرفة ومنه إذا أمكن إلى عصر الحكمة .

المراجـع :

١- يستخدم توفلر ما يسميه تحليل قمة الأمواج الاجتماعية social wave front analysis وهو تحليل تتابع من الموجات الدائرة من التغير حيث يقوم بالتركيز على فترات الانقطاع التى يعتبرها فترات الابتكار بدلا من التواصل فى التاريخ.

٢- أستخدم هنا مصطلح التقانة كمرادف عربى للتكنولوجيا فى حين أن تقنية ترادف المصطلح الإنجليزى Technicality.

٣- يعتبر منظر العلاقات الدولية البريطانى الأسترالى الأصل هيدلى بوول أشهر الكتاب الذين تطرقوا لمسألة حفظ النظام فى النسق الدولى دون وجود سلطة مركزية ممثلة فى حكومة دولية. وقد استخدم بوول مصطلح الأناركية ليدل على ذلك. أنظر (Bull, ١٩٧٧) .

٤- لعل أول من بدأ هذا فى نظريات العلاقات الدولية هو James Rosenau الذى أضحى يستخدم مصطلح الاضطراب في عناوين العديد من مؤلفاته. كذلك أنظر (Mann, ١٩٩٢)

٥- أستخدم هنا مصطلح المنظوم ليدل على system حيث أن هناك فرق تحليلى واضح بين المنظوم والنظام. فالأخير هو صفة لطبيعة ونمط العلاقات التفاعلية بين وحدات المنظوم بمعنى أن منظوما ما قد يتسم بنظام أقل أو أكثر من منظوم أخر. وللأسف تغفل معظم الكتابات العربية هذا الفرق فتساوى بين الإثنين مع أن البعض يستخدم مصطلح المنظومة والأخر يستخدم النسق للإشارة إلى System. وتحفظى على الأول هو صعوبة استخدام الجمع "المنظومات" والثانى أنه غير مشتق من نفس الجذر حيث أنه من الأفضل أن ينتمى إلى نفس "العائلة" من المصطلحات حيث أن المنظوم فى الغالب يحكمه نظام للتفاعلات وهذا اجتهاد شخصى أرجو أن احظى بتعليقات ونقد عليه. سبق وأن أفردت جزءا أكبر من المناقشة فى عدة أبحاث أخرى. من أجل تعريف مبسط للمنظوم أنظر (Roskin, ١٩٩٤) ومن أجل مناقشة مستفيضة للفرق بين المنظوم والنظام راجع الكتاب المرجعى للعلاقات الدولية (Bull, ١٩٧٧).

٦- أستخدم هذا المصطلح لاختلافه من الرمزية symbolic

٧- وردت هذه الملاحظة فى (Luyken, ١٩٨٧, p٢٣١) وإن كان أصلها يرجع إلى Hans Baur

٨- أستخدم مصطلح المتخيل الافتراضى ليقابل مصطلح virtual بدلا من الخيالى الذى يقابل imaginary

٩- أول من استخدم هذا المصطلح هو (Oettinger, ١٩٨٠)

١٠- تفرض التطورات الهائلة لثورة الاتصالات مصطلحات جديدة مركبة ويصعب على البعض قبولها بل أن الشئ الوحيد الذى يجذبهم إلى أى بحث أو مقال فى موضوع مثل ذلك هو مهاجمة من يقوم بها ولكن لابد أن يتم تغيير ذلك وقد تطرقت إلى هذا الموضوع فى مقال أخر أقتبس منه " ولم يقتصر تأثير الشبكة البينية على تسهيل مهمة الاتصال بين مجموعات من البشر كان يستحيل عليها التواصل بهذا القدر وبهذه الحرية بل أنها، كما أشرنا من قبل، أثرت فى قناة التواصل الرئيسية بين الأفراد، وهى اللغة، إلى أن أصبح من الحتمى التخلى عن الموقف التقليدى المحافظ الذى لا يفضل إدخال مصطلحات جديدة على اللغة العربية واستبداله بمدرسة تحررية تتبنى ضرورة إيجاد مفردات مرنة قادرة على مسايرة التطور المستمر والتى عليها أن تتميز بالدقة حتى لا يكون لكل كلمة عدة معان تصعب توصيف الظاهرة أى ما كانت. وهناك بالفعل جهود عديدة من كتاب يقومون عبر الصحف باستخدام مصطلحات جديدة (معظمها مركبة) تستلزم التدوين والتأصيل مع الحاجة إلى مجهود متزامن لكتابة برامج حاسبية تمكن المستخدم من التخاطب بالعربية بدلا من الاعتماد الكامل على الحروف اللاتينية وهو ما يحدث الآن وله تداعيات سلبية على الهوية العربية." (الجويلى، ١٩٩٥)

١١- حول التقسيم الدولى الجديد للعمالة فى عصر المعلومات، أنظر (Castells, ١٩٩٣)

١٢ - بدأت الدول النامية فى دراسة الفرص التى توفرها الثورة المعلوماتصالية للتنمية ولعل مؤتمر التنمية فى عصر المعلومات الذى أقيم فى مصر فى يوليو الماضى وندوة "الجمارك والكفاءة فى التجارة الدولية" ومعرض "تبادل المعلومات الإليكترونية"، مواني وتجارة دبي، المركز التجاري الدولي، دبى، ١١-١٤ مارس ١٩٩٥ أمثلة على ذلك.

١٣- بالرغم من عدم شيوع هذا المصطلح لكنه أدق من تدويل التى تقابل Internationalizing أما دولنة فهى أقرب مرادف للعملية التى يتم من خلالها التدويل Internationalization

١٤- إذا ما حدث تقدم فى هذا، من المتوقع أن تتوسع بعض المؤسسات الأخرى، التى تعنى بموضوع الأمن فى الاتصالات، فى تطبيق واستخدام التقانة المعلواتصالية.

١٥- حول دور الشركات المتعددة الجنسية فى عصر المعلومات، أنظر (Carnoy, ١٩٩٣)

١٦- Classical Realism and Structural Realism

١٧- أحد الأمثلة على هذا الاتجاه حديثا فى هذا المجال المقال الذى كتبه دول عن عدم الحاجة لوزارة التجارة الامريكية وقد استشهد فى المقال بالتجارة العالمية فى عصر تقانة المعلومات،

١٨- هناك تشابه أخر بين العالم الذى يوشك على الظهور والعالم وقت الإغريق ألا وهو طريقة الحكم وبزوغ لمكانيات الديمقرطية المباشرة بما فيها من تشابه مع ديمقراطية أثينيا، حول الاتصال والديمقراطية، راجع عرض الكتاب الذى قام به سامر القرنشاوى فى هذا الملف.

١٩- ناقشت هذه الفكرة باستطراد أكبر فى عرضى لكتاب "الواقعية والمثالية فى العلاقات الدولية: إعادة تفسير"، السياسة الدولية ١٩٩٢.

٢٠- يجادل البعض بأن تدهور مكانة الدولة-الأمة لا يعنى بالضرورة استبدالها كاملة بمؤسسات أخرى فما زال هناك دور للدولة وإن شاركها فيه عدة مؤسسات أخرى، أنظر
(The Shape of the World: The Nation State is Dead. Long live the Nation-State, ١٩٩٥)

٢١- أنظر بحث د. حسن حنفى فى هذا الملف الذى يتناول فيه بعض الأبعاد الثقافية والفلسفية لثورة المعلومات.

٢٢- ترتبط مسألة القيم دائما بالديانات، لذا أنظر ندوة " رسالة الأديان وعصر المعلومات"، الهيئة القبطية الانجيلية المصرية، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٥ لمعلومات أكثر حول هذه النقطة.

٢٣- مصطلح مؤسسات لا يعنى بالضرورة مؤسسة ذات مقر وموظفين فهناك عدد كبير من المؤسسات الاجتماعية سواء الدولية أو المحلية. إن أكثر من تطرقوا لهذه المسألة هم منظرى الناظم Regime Theorists فى العلاقات الدولية ليدلوا بها عن سلوكيات وتقاليد شبه ملزمة، راجع (Young, ١٩٩١)

٢٤- هناك جهود مستمرة لإنشاء بريد إليكترونى باللغة العربية وقد نجحت بعضها وكذلك برامج لتمكين كاتبى اللغة العربية من وضع برامجهم على "الشبكة العالمية العنكبوتية World Wide Web لعل أحدثها برنامج الأكروبات.

٢٥- ولذا نجد أن جذر ideology قريب من idea (أفكار) فالإيديولوجية هى علم الأفكار

٢٦- أنظر (Slack and Fejes , ١٩٨٧)

٢٧- أنظر (Gilpin, ١٩٨٧) و(Keohane, ١٩٩٠) فى .(Acton, ١٩٨٩)

٢٨- يلاحظ أنه كلما ارتفع مستوى القوة من التأثير، انخفض مستوى العنف. وتجدر الإشارة إلى أنه فى الإنجليزية هناك فرق فى المصطلحات بين Power وForce وهذا غائب عن اللغة العربية ولعلنا نتفق على مصطلح يفى بالغرض.

٢٩- أبرز منظرى هذه المدرسة هو بالطبع Hans Morgenthau، أنظر (Morgenthau, ١٩٤٨) و(Russel, ١٩٩١)

٣٠- أبرز منظرى هذه المدرسة هو Kenneth Waltz ، أنظر (Waltz, ١٩٧٩)

٣١- من أشهر المنتمين إلى هذه المدرسة Woodrow Wilson الرئيس الأمريكى السابق.

٣٢- راجع عرض الكتاب الذى قامت به سها رضوان فى هذه الملف.

٣٣- يقوم مارك ألينى بضحد هذه الفرضيات الاقتصادية والمعلوماتية عن طريق إظهار عيوب النظام التجارى الدولى الحر وقصور التدفق الحر للمعلومات. أنظر (Alleyne, ١٩٩٥).

٣٤- راجع كتابهم (Zorkoczy & Heap, ١٩٩٥) .

٣٥- حول الإندماجات الأخيرة التى قد تنافس هيمنة شبكة الأخبار الأليافية (CNN) ، أنظر (جونسون ١٩٩٥) .

٣٦- من أجل تعرف الآفاق المتاحة حاليا أمام القطاع الخاص والمشاركة العربية المتوقعة والمطروحة أنظر (المعلوف ، ١٩٩٥) .

٣٧- فى فلسطين وبخاصة القدس ، وكذلك تدوين جرائم انتهاك حقوق الإنسان فى البوسنة على سبيل المثال .

٣٨- اتصالا بهذه النقطة حول الإمكانات البحثية التى توفرها ثورة المعلومات والاتصالات من أجل تخزين المعلومة وسرعة استرجاعها ، أنظر بحث د . أسامة السيد فى هذا الملف .

٣٩- هذا هو عنوان التقرير الذى أعدته لجنة ميتلاند استجابة للتكليف الصادر من اتحاد الاتصالات البعدية الدولى .

٤٠- هذا هو عنوان التقرير الذى أعدته لجنة ماكبرايد الناتجة عن مفاوضات داخل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونسكو) .

٤١- استخدم مطلح الوكالات المتخصصة للإشارة الى المنظمات الدولية ، العالمية أو الإقليمية منها ، التى تتخصص فى مجال أو أكثر من العلاقات الدولية الفنية عامة .

٤٢- حول الحاجة الى الاتصالات المتعددة Multiple Communications فى عمليات حفظ السلام متعددة الجنسية ، أنظر (Cooper, 1995) .

٤٣- اختلف الفقهاء القانونيون فى الأصل القانونى لعمليات حفظ السلام التى لم يرد ذكرها فى ميثاق الأمم المتحدة وإن ظهرت نتيجة للشلل الذى أصاب بعض أنشطة الأمم المتحدة نظرا للمواجهة بين المعسكرين الشرقى والغربى . وتستخدم عمليات حفظ السلام قوات عسكرية تساهم فيها دول عديدة طوعيا . ويطرأ على عمليات حفظ

السلام حاليا تطورات هامة منها الاتجاه الى ما أطلق عليه "إنقاذ السلم" وهو الميل نحو النشاط العسكرى أكثر من ذى قبل . وقد قام السكرتير العام بكتابة برنامجه للسلم المعروف الذى تطرق فيه لمعظم هذه الموضوعات .

٤٤- أنظر الدراسة الممتازة فى هذا المجال لرامتشاران (Ramcharan, 1992) .

٤٥- من أبرز الأمثلة على ذلك انسحاب الولايات المتحدة والملكة المتحدة من اليونسكو ، وأخيرا اعلان الولايات المتحدة عن عزمها على الانسحاب من اليونيدو .

٤٦- أهم البرامج والأنشطة التى قامت بها اليونيدو : الصناعة ٢٠٠٠ ، منظوم اليونيدو للتشاور ، منظوم تبادل المعلومات التقانية Technological Information Exchange System TIES ، التقرير السنوى لليونيدو، النموذج الحاسوبى لتحليل الجدوى والتقرير The Computer Model for Feasibility Analysis and Reporting (COMFAR) ، والأنشطة فى مجال صناعة الاليكترونيات ، التحليل الحاسوبى لأسهم التدفق التجارى Computerized Analysis of Trade Flow Shares ، منظوم المعلومات لتشجيع الاستثمار Investment Promotion Information System (INPRIS) ، التعاون الدولى فى مجال الأليكترونيات متناهية الصغر وبنك البيانات الصناعية والمعلوماتى .

٤٧- قسمت اليونسكو الدول الى شرائح تعكس تقدمها فى مجال تقانة المعلومات: ١- متقدمة ؛ ٢- عملية ؛ ٣- أساسى ؛ ٤- بدائى ؛ ومن أنشطتها برنامج تعليم تقانة المعلومات والتدريب كما انبثق عنها فى هذا المجال الاتحاد الدولى لمعالجة (تعميل) المعلومات International Federation for Information Processing IFIP؛ المكتب الحكومة للمعلوماتيات (م ح م) Inter-Governmental Bureau for Informatics IBI الذى صدرت عنه الاستراتيجيات والسياسات للمعلوماتيات .

٤٨- أفضل استخدام الاتصالات البعدية (مشتقة من بعد المسافة) لمقابلة Telecommunications وقصر كلمة الاتصالات على Communications وذلك حتى لا يختلط الأمر . هذا وقد انبثقت عن الاتحاد الدولى اللجنة الاستشارية الدولية للتلغراف والهاتف وشكلت بالتبعية له اللجنة المستقلة لتنمية الاتصالات البعدية العالمية فى عام ١٩٨٣ تحت رئاسة الدبلوماسى البريطانى Sir Donald Maitland وأصدرت التقرير المعنون "الربط المفقود" .

٤٩- أعتقد أن "البنك العالمى" أدق فى الإشارة الى World Bank فى حين يعطى اسم البنك الدولى ، وهو الأكثر شيوعا ، الانطباع أن الحديث يقتصر على البنك الدولى للإنشاء والتعمير وهو أحد المؤسسات التى تدخل فى إطار البنك العالمى .

٥٠- عقد الاتحاد الدولى للاتصالات البعدية معرضا هاما للغاية فى سبتمبر ١٩٩٥ تمت مناقشة بعض هذه الموضوعات خلاله ، وهو معرض "الاتصالات البعدية ١٩٩٥" Telecom 1995 .

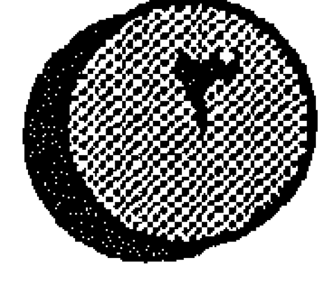
٥١- مقتبسة فى (Solomon, 1993, p. 144) .

٥٢- أنظر Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed, and War فى (Derian, 1992) .

٥٣- يبدو أن المؤلفين الأمريكيين قد قطعوا شوطا فى هذا المجال حيث يشير الدون الى عملين أخرين منشورين عن الدبلوماسية الأمريكية فى عصر المعلومات وهما : Dacor Bacon House Foundation, (1991) American Diplomacy in the Information Age, University Press of America;. "State 2000: A New Model for Managing Foreign Affairs" (1993), Report of the US Department of State Management Task Force, (Washington: Department of State Publication), January.

وهما غير متوفرين فى المكتبات المصرية وبالتالى لم يتسع لى الاطلاع عليهما .

٥٤- اعتمد هنا على قراءة سها رضوان لكتاب توفلر "الحرب وضد الحرب" والمنشور فى هذا الملف .





ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية

د. محمود علم الدين

مقدمة : المفاهيم والمصطلحات الاساسية :

يعيش العالم الآن مرحلة جديدة من التطور التكنولوجى امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات:

- ثورة المعلومات او ذلك الانفجار المعرفى الضخم المتمثل فى ذلك الكم الهائل من المعرفة فى اشكال تخصصات ولغات عديدة ،، والذى امكننا السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات .

- وثورة وسائل الاتصال المتمثلة فى تكنولوجيات الاتصال الحديثة التى بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مرورا بالتليفزيون والنصوص المتلفزة وانتهت الآن بالاقمار الصناعية والالياف البصرية

- وثورة الحاسبات الاليكترونية التى توغلت فى كل مناحى الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها

ولعل شبكة انترنيت الامريكية الشهيرة تمثل جوهر ذلك الامتزاج حيث يتم تخزين معلومات واردة من ٢١ ألف شبكة معلومات بشكل منظم منسق يسهل عملية استرجاعها بواسطة اى مستخدم ، وذلك من خلال الحاسبات الاليكترونية ، ثم تقوم بعد ذلك بواسطة تقنيات الاتصال المتطورة التى توظف التليفون والاقمار الصناعية فى توصيلها الى ٣٣ مليون مشترك فى جميع انحاء العالم (١)

وفى هذا الصدد يلاحظ ان ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازى مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، التى كانت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الانتاج الفكرى فى مختلف المجالات، وظهور الحاجة الى تحقيق أقصى سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفق وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذى القرارات فى اسرع وقت وباقل جهد، عن طريق استحداث اساليب جديدة فى تنظيم المعلومات تعتمد بالدرجة الاولى على الكمبيوتر، واستخدام التكنولوجيا الاتصالية لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل عبر القارات ، بعد أن أصبحت المعلومات تحتل الموقع الذى كانت تحتله الآلة فى المجتمع الصناعى، وهذه ظاهرة غير مسبوقة فى تطورها .فزيادة المعلومات تدفع الى المزيد من تطور تكنولوجيا المعلومات، وتطوير تكنولوجيا المعلومات يقود الى توالد المعلومات، وتوالد المعلومات يزيد من تنوع البشر وتمايزهم وخروجهم من قيود النمطية التى فرضها عليهم المجتمع الصناعى، وأخيرا فأن تنوع البشر وتمايزهم يقود بدوره الى المزيد من المعلومات وهكذا .

وبناء على ماسبق فانه لايمكن الفصل الان بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ، فقد جمع بينهما النظام الرقمى الذى تطورت اليه نظم الاتصال فترابطت شبكات الإتصال مع شبكات المعلومات وهو ما نلمسه واضحا من حياتنا اليومية من التواصل بالفاكس عبر شبكات التليفون، وفى بعض الاحيان مرورا بشبكات اقمار الاتصال وما نتابعه على شاشات التليفزيون من معلومات

تأتى من الداخل وقد تأتى من اى مكان فى العالم أيضا وبذلك انتهى عهد استقلال نظم المعلومات عن نظم الاتصال وتطور كل منهما فى طريق كما كان فى الماضى ودخلنا فى عهد جديد للمعلومات والاتصال يسمونه الآن--COMPUTR) COMMUNICATION). وتأسيسا على ما سبق ومن منظور اتصالى يمكن القول ان تكنولوجيا الاتصال (٢) هى ":مجموع التقنيات او الادوات او الوسائل او النظم المختلفة التى يتم توظيفها لمعالجة المضمون او المحتوى الذى يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيرى او الشخصى او التنظيمى او الجمعى او الوسطى، والتى يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة او المكتوبة او المصورة او المرسومة او المسموعة المرئيه او المطبوعة او الرقمية (من خلال الحاسبات الاليكترونية) ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات ، ثم استرجاعها فى الوقت المناسب ، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصاليه او الرسائل او المضامين مسموعة، او مسموعة مرئية ، او مطبوعة اورقمية ، ونقلها من مكان الى مكان آخر، وتبادلها، وقد تكون تلك التقنيات يدويه او اليه اواليكترونية او كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخى لوسائل الاتصال والمجالات التى يشملها هذا التطور.

النتيجة الراهنة لثورة المعلومات هى اندماج تقنياتها المختلفة مع وسائل الاتصال من اجل مزيد من التيسير على المستخدمين من الجمهور ، مما ادى الى ظهور مفهوم تكنولوجيا الاتصال ، الذى اثر بشكل ضخم على وسائل الاتصال وعظم من تأثيراتها المجتمعية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية .

تطورات تكنولوجيا الاتصال فى التسعينات :

أوضح تحليل التطورات الراهنه فى تكنولوجيا الاتصال منذ اوائل التسعينات وحتى الآن ، ان العالم يمر فى مرحلة تكنولوجية اتصالية جديدة تتسم بسمة اساسية وهى المزج بين اكثر من تكنولوجيا اتصالية تمتلكها اكثر من وسيله لتحقيق الهدف النهائى وهو توصيل الرسالة الاتصاليه الى الجمهور المستهدف ، لذا يمكن ان نطلق على هذه المرحلة مرحلة تكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط MULTIMEDIA او التكنولوجيا الاتصالية التفاعلية INTERACTIVE ، أو مرحلة التكنولوجية المهجنة HYPER MEDIA والمرتكزات الاساسية لنمو هذه المرحلة وتطورها هى الحاسبات الاليكترونية فى جيلها الخامس المتضمن انظمة الذكاء الاصطناعى ARTIFICIAL INTELIGENCE اضافة الى الالياف الضوئية OPTICAL FIBRES واشعة الليزر LASER BEAMS، والاقمار الصناعية(٣) SAT-ELLITES

فنحن نلمح اندماجا ثلاثيا وشيك الحدوث بين الحاسبات الاليكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية والتليفزيون قام على مجموعة من الاندماجات الثنائية مما اكسب هذا الاندماج الفوقى قوة مضاعفة هائلة :

فهناك اندماج الحاسبات الاليكترونية والتليفزيون : والذى تضمن استخدام شاشات الفيديو كوسيلة للتفاعل والتجاوب الايجابى بينه وبين المستخدم .

وهناك اندماج الحاسبات الاليكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال شبكات نقل البيانات التى تربط الفروع ونهاياتها بمركز الحاسب الاليكترونى الرئيسى.

وهناك اندماج التليفزيون والاتصالات السلكية واللاسلكية كما ظهر فى شبكات التليفزيون بقنواتها الفضائية ، وشبكات نقل الارسال التليفزيونى المختلفة التى اصبحت اليد الطولى لانتشار مدى هذة الاجهزة ، الى جانب انظمة التليفزيون السلكى وشتان مابين المجموع الحسابى لكل من والاندماج الثلاثى الكلى لها فى شبكة تبث وتمثل تجسيدا لهذا الاندماج والتى تجسدها فكرة الطرق السريعة للمعلومات (التى سيتحدث عنها الباحث فيما بعد بالتفصيل).

ويعتبر عام ١٩٩٣هو عام الـ Multimedia أو الوسائط المتعددة الذى تحول فيه الحاسب الاليكترونى الى وسيلة لتجسيد المعلومات بأبعادها الثلاثة.

والخطوة الحاسمة فى تحقيق قدرات تكنولوجيا الاتصالات الجديدة تتوقف على انشاء ما يسمى "طريق المرور الضوئى السريع "وهى شبكة الياف ضوئية تربط مثل – طرق المرور الخارجية السريعة– بين المدن والبلدان المختلفة(٤) .

***الطريق السريع للمعلومات* INFORMATION SUPER HIGHWAY*أو جادة المعلومات* (٥) :**

ويمثل اعلى مراحل دمج وسائل الاتصال التقليدية والجديدة معا .

والمقصود به وضع جميع التقنيات المتوافرة على صعيدى الاتصالات والمعلومات، من الهاتف والتليفزيون والكمبيوتر الشخصى والاقمار الاصطناعية والاطباق اللاقطة والكابلات والموجات الميكروبية فى منظومة مدمجة واحدة ووضعها بتصرف أفراد المجتمع للافادة منها فى حياتهم العملية والاجتماعية، وتعكس هذه التسمية الطريقة التى ستوضع فيها هذه الشبكة الواسعة من التقنيات والخدمات بتصرف الناس .

وهى بصورة عامة تتألف من خطوط اتصالية أشبه بالعمود الفقرى تتفرع منه نقاط ولوج وخروج على مدى الخطوط، مما يجعلها أشبه بجادة عامة مفتوحة للجميع. جادة كبرى بما عليها من مداخل ومخارج من أولها لاخرها. ومما يميز هذه المنظومة أنها تربط جميع جوانب الحياة المنزلية والعملية والاجتماعية والترفيهية .كما ستتيح لكل من يريد الاتصال بالاخرين اليكترونيا أن يجرى مداولاته مع السوق والزبائن والمؤسسات التى يتعامل معها، أو أن يلهو بالعاب الفيديو أو يشاهد البرامج التليفزيونية من أى نقطة يوجد فيها مسكنه أو مكتبه بل واينما كان بمجرد أن يكون مزودا بهاتف او كمبيوتر من النوع المحمول او المفكرة نظرا لما توفره هذه المنظومة من علاقة شبكية واسعة من كل نقطة وبواسطة أى أداة وعبر أى اتجاه .

ورغم أن جوهر هذا المفهوم ليس جديدا تماما اذ ان

ملامحه ظاهرة فى مصطلح تعاملنا معه على الاقل طوال العامين الاخيرين وهو مصطلح "الوسائط المتعددة "أى دمج الصوت والصورة فى أدوات التواصل والعمل والترفيه (الكمبيوتر والهاتف والتليفزيون) . الا انه من الواضح ان الذى يقصده الداعون الى خدمة "الطريق السريع للمعلومات "أو "جادة المعلومات "شئ أكثر من ذلك . .وقد ورد هذا التعبير لاول مرة على لسان ال جور نائب الرئيس الامريكي ليعبر بواسطته عن معنى هذه التطورات وهذا الاتجاه الذى ينبغى توجيهها اليه .وكان نائب الرئيس قد كشف عن اهتمامات مسبقة فى هذا الصدد مذ كان عضوا فى مجلس الشيوخ ، وكان يرى ان التكنولوجيا الرفيعة تعنى اكثر من صنع طائرات تستطيع تحاشى الرادار كالطائرة الشبح او صواريخ ذكية ، وقد طالب آنئذ باعتماد مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتوسيع شبكة انترنيت وهى واحدة من اكبر شبكات المعلومات فى الولايات المتحدة ويبلغ تعداد مشتركيها بالملايين ، وتتيح خدمات معلوماتية متنوعة ومتطورة بحيث تشمل المستشفيات والمدارس والمكتبات العامة وغيرها من المصالح ذات النفع العام .

وحينما اصبح نائبا للرئيس اخذ على عاتقه العمل على تحقيق هذا المشروع والذى من شأنه ان يسمح للولايات المتحدة بالإحتفاظ بزعامة التكنولوجيا .

وبحسب تقديرات ال جور فانه بحلول عام ٢٠٠٠سيصبح قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية Telecommunications أكبر سلعة تصدير امريكية واكبر ميدان للنشاط الاقتصادى فى العالم ، علما بان هذا القطاع يشكل حاليا ١٥٪ من الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة .

وعمليا تقتضى خطة جور تخفيف القيود والانظمة الامريكية التى تتحكم بقطاع الاتصالات البعدية والتى تعتبر مسئولة عن ابقاء مختلف شركات هذا القطاع منفصلة بدقة عن الاخرى .ويقضى مشروع نائب الرئيس الامريكي بازالة الحواجز بين هذه الشركات بحيث يكون لكل خدمة اكثر من شركة تسوقها ، وبحيث تتمكن كل شركة من اقتناء شركات بث وتوزيع الامر الذى سيؤدى الى تداخل هذه الخدمات وسهولة انتشارها واتاحة الفرصة للافادة منها مجتمعة من المصدرالارخص عملا باقتصاديات السوق ، هذا مع توقع المزيد من الاندماج بين الشركات وبالتالي تتوافر للمشترك فى شركة ما خدمات لم تكن بمتناوله قبلا. كما يتوقع جور ان ينتهى الامر الى ان يصبح الولوج الى هذه الشبكة مجانا للمستشفيات والمدارس والمكتبات ، الامر الذى يوفر للمستعملين علاقة تفاعلية من خلال النظام علما بان مجمل تكاليفه ستتعدى ٢٠٠ بليون دولار و المقصود بالعلاقة التفاعلية هو علاقة التواصل والتجاذب من خلال اجهزة الجادة.

شبكة انترنيت :

وتمثل شبكة انترنيت INTERNET (٦) الامريكية ابرز النماذج العالمية فى الاستفادة من الخدمات الرقمية المتكاملة للمعلومات ISDN وانترنيت شبكة اتصالات عالمية تربط الالاف من شبكات الكمبيوتر بعضها ببعض، ويستخدمها الملايين من مستخدمى الحاسبات الاليكترونية حاليا على مدار ٢٤ ساعة فى معظم انحاء العالم خاصة فى الجامعات ومراكز البحث العلمى والشركات الكبرى والبنوك والمؤسسات الحكومية.وقد بدأ العمل بهذه الشبكة فى السبعينات كمشروع لوزارة الدفاع الامريكية ولكنه سرعان ما تحول الى مشروع اكاديمى ثم اقتصادى يهدف الى الخدمة العامة مكونا الاساس لطريق معلومات دولى سريع -GLOBAL IN FORMATION SUPER HIGHWAY.

فقد بدأ العمل بهذه الشبكة عام ١٩٧٥ -وبعض المصادر تقول فى نهاية الستينيات -كتجربة قامت بها وكالة المشروعات للأبحاث المتقدمة للدفاع DARPA التابعة لوزارة الدفاع الامريكية بهدف انشاء نظام للاتصالات قادر على ربط جميع انظمة الاتصالات المختلفة وبروتوكولاتها مع شبكة مكتب الدفاع الامريكى ARPANET ومن ثم نقل المعلومات من نظام الى نظام آخر بسهولة ويسر، وكان الهدف من هذه الشبكة أو هذا النظام الاتصالى هو السماح للحاسبات الاليكترونية متصلة بالشبكة ان تكون قادرة على محاكاة أية شبكة حاسبات اليكترونية اخرى متصلة بها عن طريق انترنيت وتبادل المعلومات معها، وأن تبقى شبكة انترنيت قادرة على العمل حتى لو توقفت أى شبكة كمبيوتر اخرى كتصلة بها عن العمل ، فعلى سبيل المثال أذا كانت هناك خمس شبكات كمبيوتر متصلة بشبكة انترنيت ، يمكن لاى من هذه الشبكات الاتصال بالاربع الاخر واذا تعطلت احدى الشبكات الخمس عن العمل يجب أن تبقى شبكة انترنيت قادرة على وصل الشبكات الاخرى العاملة معا.

لم يكن الهدف بالطبع علميا او اعلاميا، بل كان خشية وزارة الدفاع الامريكية ان تتعرض مراكز الكمبيوتر الحربية الى ضربات نووية تدمرها وتضعف قدرة الالة العسكرية على الرد او التحرك بسرعة لذا كانت هناك حاجة الى البحث عن حل يستطيع العسكريون عن طريقه نقل المعلومات الى مراكز كمبيوتراتهم التى لم تتأثر بالعمليات العسكرية .

وخلال سنوات قليلة تمكن الخبراء الذين تولوا دراسة المشكلة من ايجاد حل مناسب ترجموه فى بناء شبكة عرفت باسم ARPANET (اربانيت) مولت وزارة الدفاع نفقاتها وضمت فى البداية اربعة مختبرات كمبيوترية تهدف الى تطوير بروتوكولات الاتصال الذى يمكن ان يدعم هذه الشبكة.

بعد ذلك انضمت جامعات ومختبرات عديدة ومراكز علمية عديدة الى هذه الشبكة وشكلت هذه المؤسسات العمود الفقرى لشبكة انترنيت التى لم يتعد عدد المشتركين فيها حتى عام ١٩٨٨ مليون مشترك، ولكنها تطورت ونمت وزاد عدد المصادر التى تعتمد عليها والشبكات الفرعية التى تتصل بها ليصل عدد مشتركيها عبر العالم الى حوالى ١٠مليون مشترك فى منتصف عام ;١٩٩٤، ثم ٣٣ مليون فى منتصف عام ١٩٩٥.

تاثيرات تكنولوجيا الاتصال:المحددات الاساسية :

يمكن تحليل التأثيرات المجتمعية التى احدثتها تكنولوجيا

الاتصال فى ضوء الحقائق والمتغيرات التالية:

اولا: الدور الذى لعبته تكنولوجيا الاتصال والمعلومات عبر التاريخ فى التأثير على المجتمع ، اضافة الى العلاقة التفاعلية التى زادت وتعقدت بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وبين سائر قطاعات المجتمع ، والتى تأكدت فى ربع القرن الاخير بعد ان أصبح قطاع الاتصال والمعلومات هو القطاع الاساسى فى المجتمع المعاصر ، واصبح يطلق على المجتمعات المتطورة تكنولوجيا مجتمعات المعلومات INFORMATION SOCIETIES تمييزا لها عن عصرين او نمطين سابقين للحياة او التطور هما نمطا الزراعة والصناعة ، فقد شكلت الاتصالات والمعلومات اذن سمة مجتمعات ما بعد الصناعة POST INDUSTRIAL SOCIETIES،فمنذ اوائل السبعينيات شكل ذلك القطاع المرتبط بانتاج المعلومات و ادارتها، بثها، وتوزيعها فى اشكالها المتعددة،، المعروف بقطاع تكنولوجيا الاتصال – وفى داخله قطاع تكنولوجيا المعلومات ، واحدا من اكثر القطاعات حيوية) ديناميكية (فى الاقتصاد العالمى .واذا عدنا الى الوراء وبالتحديد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث نجد ان توسع الرأسمالية قد تضمن تنظيم الانشطة المنتجة بشكل اقتصادى على مستوى كونى .اساسيا لعملية اعادة التنظيم هذه كان التوسع فى أنشطة المعلومات سواء فهمت كانتاج لتكنولوجيات الاتصالات والمعلومات وتوزيعها، وبوجه خاص تلك المبنية على الميكروشيب (رقائق الحاسب الاليكترونى الدقيقة Microchip) او انتاج السلع الثقافية وتوزيعها والتى تتدرج من الكتب، التسجيلات،الاشرطة، الافلام ، وبرامج التليفزيون، الى بيانات تتعلق بالاغراض الادارية، التجارية، والانتاجية .

وكان هذا التوسع للانشطة الاتصالية والمعلوماتية كما اكد العديد من الكتاب ، احد ردود افعال فعل الازمات المستمرة للتراكم فى راس المال والتدخل الحكومى لتثبيت اسعار السلع منذ نهاية الرواج الطويل فى أوائل السبعينات.

وقد شجعت الفرص المحدودة للاستثمار المربح فى مجالات التصنيع التقليدية، والتى جلبت بواسطة مزيج من الانتاج الزائد والتحولات فى مواقع الانتاج، بشكل غالب الاستثمار على مدى متسع فى قطاعات مثل الفراغ (الترفيه) السياحة ، والتسلية ،وايضا فى وسائل الاتصال الجماهيرية، والانتاج الثقافى، الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا المعلومات .

ويمكن ايضا ان يرى او يفسر هذا الاتساع الدولى للانشطة المعلوماتية أيضا كجزء من عمليتين مرتبطتين معا بشكل عالى highly Interrelated وهما عمليتا التخطى التجارى للحدود القومية transnationalization وعملية التخطى المعلوماتى للحدود القومية Informationalization العملية الاولى نجد اساسها ومحورها فى انشطة الشركات العابرة القارات او الشركات متعددة الجنسيات، بينما العملية الاخيرة تتضمن تغييرات (تحولات)جذرية فى وسائل تخزين، معالجة واسترجاع المعلومات، النمو السريع لتجهيزات الاتصالات السلكية واللاسلكية (الميكروويف,الالياف البصرية ,وتكنولوجيات الاقمار الصناعية) والبرامج، والتليفزيون (٧).

و ظاهرة التخطى المعلوماتى للحدود القومية او ظاهرة الثقافة عابرة القوميات هى عملية اساسية يحل فيها بدرجات متفاوتة وفى سياقات مختلفة ، تنظيم الشعوب فى مجموعات "افقية "محل تنظيمهم راسيا فى مجموعات وطنية ، بمعنى آخر ترتبط الشعوب بعضها ببعض باساليب اليكترونية وليس بالجوار الجغرافى (٨) ، وليس أيضا بالثقافة الوطنية او القومية.

ويذهب البعض الى ان ظاهرة التخطى المعلوماتى للحدود او الثقافة عابرة القوميات هى ظاهرة الامركة Americanization (٩)

ويثير امتزاج وتداخل ظاهرتى *التخطى التجارى للحدود القومية وكذلك التخطى المعلومات للحدود القومية تساؤلات محورية وأساسية ومهمة لكل المجتمعات، بغض النظر عن وضعها الاقتصادى الراهن اوالحالى او المشاكل التى تواجهها او الضغوط التى تتعرض لها* .

وتتصل التساؤلات بعدد من القضايا الاساسية :السيطرة الثقافية ، الانتاج الثقافى والتوزيع ، النفاذ للمعلومات السياسية والاقتصادية والاخرى،خلق نظام اعلامى دولى (عالمى) جديد،وتنظيم عمليات تدفق البيانات عبر الحدود والتحكم فيها وتحديد (تقرير) سياسة الدولة فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاخرى ، تنمية طاقة اهلية)وطنية (تكنولوجية وانتاجية ، والفهم والاعادة لبناء لما هو وطنى بالمعنى الثقافى والتاريخى وباى معان اخرى (١٠) .

ولهذه القضايا السابق طرحها بعدها العالمى وانعكاساتها على معظم دول العالم،الا انه بالنسبة للعديد من دول العالم الثالث تبدو اكثر ضغطا والحاحا بسبب أن الدول فى افريقيا وآسيا والشرق الاوسط هى بالمعنى الجوهرى معظمها قد حصل حديثا على استقلاله وما زال يعانى من مشاكل التخلف الموروثة منذ العهد الاستعمارى .

وفى اطار ما سبق فان التوغل الزائد لرأس المال الدولى فى شكل الشركات متعددة الجنسيات والتى تمثل التطبيق العملى لظاهرة التخطى التجارى للحدود القومية TRASNA-TIONALISATION، المتزاوجة مع نمو الصناعات الاتصالية والمعلوماتية والثقافية والتى اما مستوردة او مسيطر عليها من الخارج والتى تجسد على الجانب الاخر ظاهرة التخطى المعلوماتى للحدود القومية INFORMATIONALISATION، يعنى وببساطة شديدة تعميق الاعتمادية على الغير او المزيد من التبعية Sub-ordination (الاعتماد) التى تأسست فى عهود الاستعمار.

فالشركات متعددة الجنسيات اثناء توسعها على المستوى الدولى بحاجة الى فرض نماذج اقتصادية واجتماعية تشجع على قبول معايير وقيم ثقافية ملائمة لاحداث هذا التوسع ، حيث يشير ارجوميدو الى ان الاخبار المتعلقة بالشئون الداخلية والدولية بالاضافة الى الافلام واشرطة التسجيل والمجلات ومطبوعات المدارس وبرامج التليفزيون وغيرها تروج لانماط من الحياة تساعد فى عملية تحويل ونقل المعايير والقيم المحلية او الاقليمية لتصبح ذات صفة عالمية ، هذه العملية يرافقها انتشار وتركيز للمؤسسات الاقتصادية

والمالية المهيمنة داخل النظم التابعة (١١).

وتلك التبعية او الاعتماد المستمر على العالم الخارجي الصناعي وبالطبع هو العالم الغربي المستمر، حتى اذا كان قد أتى في شكل او قناع جديد، او جاء بتعبير مختلف فانه في النهاية سوف يؤدى امكانية ظهور بعض الاشكال المقيدة التابعة للنمو الاقتصادى لأن المستوردين لتكنولوجيات المعلومات والاتصال المتقدمة، وايضا مدى متسع من السلع الثقافية ، يبدو أنها لا قوتحقيقية لها للمقاومة وتأسيس مقياس حقيقى للسيطرة (التحكم) على عملية الانتاج الثقافى الخاصة بهم، التى تشمل تنمية وسائل الاتصال الجماهيرية (١٢) .

ثانيا : زيادة اهمية تكنولوجيا الاتصال فى الثمانينات والتسعينات نتيجة لامور تتصل بسمات العقدين او الاتجاهات الكبرى التى سادت ومازالت تسود العالم خلالهما ، اضافة الى عوامل مجتمعية اخرى .

فقد شهدت الثمانينات عدة تحولات كبرى فى العالم عمت معظمها ارجاء العالم الغربى واثرت على باقى دول العالم وابرزها وفقا لرؤية نايسبت :

- التحول من المجتمع الصناعى الى مجتمع ما بعد الصناعة(مجتمع المعلومات -التحول من التكنولوجيا البسيطة والمحدودة الى التكنولوجيا الاعلى .High Tech)

- التحول من الاقتصاد الوطنى المتغلق على نفسه الى الاقتصاد العالمى.

- التحول من اهتمامات المدى القصير الى اهتمامات المدى البعيد ومن ثم اهمية التخطيط الاستراتيجى.

- التحول من النظم المركزية الى النظم اللامركزية.

- التحول من الاعتماد على التبعية للمؤسسات والمنظمات الى وضع يسود فيه الفرد وتزداد اهمية الاعتماد على الذات.

- التحول من نظم الديمقراطية النيابية الى نظم ديمقراطيات المشاركة.

- التحول من التنظيمات الهرمية القائمة على السلطة المركزية وفوارق المستويات الى التنظيمات التداخلية Net-works القائمة على التفاعل والتكامل بين عناصر التنظيم .

- التحول من الشمال الى الجنوب.

- التحول من التفكير فى البدائل المتعارضة الى التفكير فى البدائل المتكاملة والمتداخلة (١٣) .

كما يحدد نايسبت ايضا تحولات التسعينيات فى المجالات التالية:

- -انطلاقة الاقتصاد العالمى.

- نهضة الاداب والفنون.

- ظهور اشتراكية السوق الحر Free market socialism

- ظهور انماط حياة متشابهة عالميا ، مع زيادة الضغط من اجل المحافظة على الثقافات القومية.

- انتشار وتعاظم الاتجاه نحو التخصيص .Privatization

- نهضة دول الحزام الباسيفيكى.

- تزايد دور المراة فى القيادة.

- تزايد اهمية البيولوجيا .

- الصحوة الدينية.

- انتصار الانسان الفرد.

وهذه التحولات وغيرها مرصودة فى العالم الغربى وتحدث اثار فى مختلف جوانب الحياة هناك ، ولكنها بالدرجة الاولى تحدث تغييرات فكرية هامة ،وتنتج مفاهيم وفلسفات ادارية جديدة تتناسب مع حركة التحول فى المجتمع وتساعد على استكمالها وصولا الى المستقبل (١٤) .

كمايرصد الدكتور نبيل على بعض الاسباب التى زادت من اهمية تكنولوجيا الاتصال فى المجتمع الحديث والمرتبطة ايضا بما سبق وهى(١٥) :

- تحول الاقتصاد الى العالمية.

- نموالحاجة لسرعة تبادل المعلومات بين مواقع العمل المختلفة داخل المؤسسة الواحدة ، وبين المؤسسات بعضها البعض بحيث اصبحت شبكات المعلومات بمثابة ضابط الايقاع الذى يضمن تزامن اداء شركاء سهل .

- الاتجاه لتفتيت الاعلام الجماهيرى ليصبح اكثر تصويبا من اجل تنويع الخدمة الاعلامية والاعلانية وبثها لفئات من الجماهير المستهدفة.

- ان عملية اتخاذ القرار لم تعد تعتمد على المعلومات المتوفرة داخل المنشأة فقط بل اصبحت تعتمد فى كثير من الاحيان على معلومات من خارجها .

- الاتجاه المتزايد لمؤسسات الاعمال حاليا نحو تقليل حركة الافراد والاستعاضة عنها بالاتصالات الهاتفية والفاكس وعقد المؤتمرات عن بعد ، بهدف توفير الطاقة وتخفيض كلفة الاقامة والوقت الضائع فى سفر الافراد لاغراض العمل

اضافة لما سبق نجد انه ليس هناك خلاف بين الباحثين فى مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية على أن هناك عالماجديدا يتخلق امام انظارنا .ويسود الاجماع على أن عام ١٩٨٩ كان هو نقطة الانقطاع الفاصلة والتى بدا فيها تداعى النظام العالمى الثنائى القطبية، انهار الاتحاد السوفييتى، وتفتت الكتلة الشرقية، وتوحدت المانيا، وانتهى عصر الحرب الباردة، وسقطت مفردات القاموس القديم ، وبالتدريج بدأت تصاغ مفاهيم ومصطلحات جديدة، وأصبح مفهوم الكونية globalism هو المصطلح الرمز الذى يشير الى العالم الجديد الذى هو بسبيله الى النشوء والارتقاء.

فقد اصدرت "اللجنة اليابانية لدراسة النظام الكونى ما بعد الحرب الباردة "عام ١٩٩٢ كتابا بالغ الاهمية بعنوان "اعادة بناء نظام كونى جديد :ما بعد ادارة الازمة ," واستطاعت اللجنة ان ترسم فى تقريرها خريطة واضحة

المعالم لبنية المجتمع الكونى الجديد، وكذلك رسم مجموعة من السيناريوهات المستقبلية لهذا المجتمع (١٦) .

والخريطة الكونية المرسومة تقوم على ركائز ثلاث رئيسية : المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكونى، والفواعل المتغيرة فى المجتمع الكونى، وبناء المجتمع الكونى .

واذا نظرنا الى المؤشرات المتغيرة للمجتمع الكونى كما حددها تقرير اللجنة اليابانية نجد المؤشر التاسع منها هو كونية العلم فى مقابل قومية التكنولوجيا، وسيصبح العلم والتكنولوجيا وليس الايديولوجيا هما المحرك الاساسى للمجتمع الكونى، ونتيجة لثورة الاتصالات اصبحت كونية العلم حقيقة واقعة بحكم سهولة الاتصال بين العلماء فى مختلف انحاء العالم، غير أنه فى مجال التكنولوجيا قد تميل بعض الدول الى سياسات قومية للتكنولوجيا وقد يؤدى ذلك – فى بعض جوانبه الى الصراع مع كونية العلم .

ثالثا : انه على الرغم من أن الوسائل الاتصالية التى افرزتها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تكاد تتشابه فى عديد من السمات مع الوسائل التقليدية، الا ان هناك سمات مميزة للتكنولوجيا الاتصالية الراهنة باشكالها المختلفة مما يلقى بظلاله ويفرض تأثيراته على الوسائل الجديدة ويؤدى الى تاثيرات معينة على الاتصال الانسانى، وابرز هذه السمات التى تتصف بها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة هى (١٧)

١- **التفاعلية** INTERACTIVITY

وتطلق هذه السمة على الدرجة التى يكون فيها للمشاركين فى عملية الاتصال تأثير على الادوار ويستطيعون تبادلها ويطلق على ممارستهم الممارسة المتبادلة أو التفاعلية وهى تفاعلية بمعنى ان هناك سلسلة من الافعال الاتصالية التى يستطيع الفرد (أ) ان يأخذ فيها موقع الشخص (ب) ويقوم بافعاله الاتصالية، المرسل يستقبل ويرسل فى الوقت نفسه، وكذلك المستقبل , ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين بدلا من مصادر، وبذلك تدخل مصطلحات جديدة فى عملية الاتصال مثل الممارسة الثنائية ، التبادل ،التحكم ، المشاركين ، ومثال على ذلك التفاعلية فى بعض انظمة النصوص المتلفزة .

٢- **اللاجماهيرية** DEMASSIFICATION

وتعنى أن الرسالة الاتصالية من الممكن ان تتوجه الى فرد واحد او الى جماعة معينة ، وليس الى جماهير ضخمة كما كان فى الماضى، وتعنى ايضا درجة تحكم فى نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة الى مستهلكها .

٣- **اللاتزامنية** ASYNCHRONIZATION

وتعنى امكانية ارسال الرسائل واستقبالها فى وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل المشاركين ان يستخدموا النظام فى الوقت نفسه، فمثلا فى نظم البريد الاليكترونى ترسل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة الى مستقبلها فى اى وقت دونما حاجة لتواجد المستقبل للرسالة(١٨) .

٤- **قابلية التحرك او الحركية** Mobility

فهناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة منها فى الاتصال من اى مكان الى اخر اثناء حركته مثل التليفون النقال ، تليفون السيارة او الطائرة، التليفون المدمج فى ساعة اليد ، وهناك الة لتصوير المستندات وزنها عدة اوقيات، وجهاز فيديو يوضع فى الجيب، وجهاز فاكسيميل يوضع فى السيارة، وحاسب الى نقال مزود بطابعة.

٥- **قابلية التحويل** Convertibility

وهى قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط لاخر، كالتقنيات التى يمكنها تحويل الرسالة المسموعة الى رسالة مطبوعة وبالعكس، وهى فى طريقها لتحقيق نظام للترجمة الالية ظهرت مقدماته فى نظام مينيتيل الفرنسى.

٦ - **قابلية التوصيل** Connectivity

وتعنى امكانية توصيل الاجهزة الاتصالية بتنويعة كبرى من اجهزة اخرى بغض النظر عن الشركة الصانعة لها او البلد الذى تم فيه الصنع.

٧- **الشيوع او الانتشار** Ubiquity

ويعني به الانتشار المنهجي لنظام وسائل الاتصال حول العالم وفى داخل كل طبقة من طبقات المجتمع ، وكل وسيلة تظهر تبدو فى البداية على انها ترف ثم تتحول الى ضرورة، نلمح ذلك فى التليفون ، وبعده الفاكسيميل ، وكلما زاد عدد الاجهزة المستخدمة زادت قيمة النظام لكل الاطراف المعنية، وفى رأى الفن توفلر ان من المصلحة القوية للاثرياء هنا ان يجدوا طرقا لتوسيع النظام الجديد للاتصال ليشمل لا ليقصى من هم اقل ثراء، حيث يدعمون بطريقة غير مباشرة الخدمة المقدمة لغير القادرين على تكاليفها.

٨ - **التدويل اوالكونية** Globalization

البيئة الاساسية الجديدة لوسائل الاتصال هى بيئة عالمية دولية ، وذلك حتى تستطيع المعلومة ان تتبع المسارات المعقدة تعقد المسالك التى يتدفق عليها رأس المال اليكترونياعبر الحدود الدولية جيئة وذهابا من اقصى مكان فى الارض الى ادناه فى اجزاء على الالف من الثانية، الى جانب تتبعها مسار الاحداث الدولية فى اى مكان فى العالم .

رابعا : أن الاخبار كابرز محتويات وسائل الاتصال قد افادت بشكل كبير من التطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال مما أدى الى زيادة فاعلية أداءوسائل الاتصال لمهامها الاخبارية على الصعيدين المحلى والدولى، وتتمثل ابرز مجالات الافادة الاخبارية من تكنولوجيا الاتصال فى الجوانب التالية (١٩) .

توسيع نطاق التغطية الاخبارية جغرافيا من خلال بث وقائع الحدث الاخبارى على الهواء خلال فترة لاتتجاوز دقائق من تواجد المندوبين فى موقع الحدث سواء داخل الدولة او خارجها، ولعل تغطية شبكة ال CNN الامريكية لاحداث مثل حرب الخليج واعتصام روتسكوى وحسب اللاتوف فى الكرملين وما تلا ذلك من احداث لخير دليل على ذلك الاتساع .

وفى يناير ١٩٩٢بدا اتحاد البث الاوروبى الذى يضم ٣٢ دولة اوروبية محطة جديدة لمواجهة ال C.N.N فى شبكة ال

EURO NEWS بست لغات وتشارك فيها ١١ قناة دولية من عدة دول اوروبية ، ومركزها الرئيسى مدينة ليون الفرنسية تصل ميزانيتها المبدئية الى ٤٠ مليون دولار تشكل الاعلانات ٢٥٪ منها .

وفى فرنسا تم تطوير محطة TV 5 التى تبث ارسالها بالاقمار الصناعية لتكون نواة لشبكة اخبارية فرنسية عالمية .

وفى بريطانيا وسعت محطة SKY NEWS التى يمتلكها روبرت مردوخ من تغطيتها الاعلامية لتشمل اوروبا باسرها ، كما طورت ال B B C شبكة عالمية جديدة اطلقت عليها الخدمة العالمية تعمل ٢٤ ساعة ويصل ارسالها الى جميع قارات العالم عدا استراليا و امريكا الجنوبية ، كما بدأت فى تقديم خدمة باللغة العربية.

– توسيع عدد قنوات الاخبار وزيادة سعة كل قناة، حتى فى الدول التى تعانى من ضعف فى الامكانات والتجهيزات التكنولوجية، وبذلك اصبحت وسائل الاعلام امام كم هائل من الاخبارالامر الذى يتيح لها حرية اختيار اوسع .

– تحسن الاداء المهنى للوظيفة الاخبارية لوسائل الاتصال وتطويره، من خلال ابتكار نظم لحفظ المعلومات واسترجاعها داخل البلد الواحد وخارجه على المستوى الدولى من خلال توظيف بنوك المعلومات وشبكاتها، وكذلك ابتدعت ادوات ونظم لتسريع عملية الحصول على المعلومات وتوصيلها الى مقر الصحيفة .

– استحداث وسائل وقنوات اخبارية جديدة تماما ومختلفة عن الوسائل والقنوات التقليدية مثل انظمة النصوص المتلفزة، الجرائد والمجلات الاليكترونية (كالطبعة الاليكترونية من مجلتى تايم ونيوزويك) .

وتأسيسا على ماسبق يمكن القول أن أبرز اثار التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تبدو فى عملية التغطية الاخبارية (NEWS COVERAGE (REPORTING، فقد الفت التكنولوجيا الاتصالية الحديثة الفواصل الدقيقة بين مراحل نشر الخبرالثلاثة وهى :مرحلة اندلاع الخبر NEWS BREAK، ومرحلة بث الخبر ,NEWS DIFFUSION ومرحلة التشبع الاخبارى NEWS SATURATION، وقد تم ذلك من خلال عملية تغطية الاخبار فور وقوعها بتوظيف نمطين مستحدثين من الاساليب الفنية فى التغطية الاخبارية التليفزيونية :النمط الاول هو التغطية الاخبارية الاليكترونية (ELECTRONIC NEWS GATHEring ENG) بواسطة توظيف الكاميرات التليفزيونية الاليكترونية المحمولة فى موقع الحدث سواء كانت تلك الكاميرات تنقل نقلا حيا اومباشرا على الهواء او تنتقل ليذاع بعد فترة، والتغطية الاخبارية بواسطة القمر الصناعى SATELLITE NEWS GATH- ERING (SNG) أى بواسطة الكاميرات التليفزيونية الاليكترونية المحمولة فى موقع الحدث والتى يتم بث منتجها مباشرة –ايضا – الى محطة الارسال القومية أو الى المقر الرئيسى للمحطة التليفزيونية الدولية التى تتولى عملية البث المباشر فى الوقت نفسه اوبعد فترة .

وقد أدى ماسبق الى جعل تعريف الخبر الآن وخاصة بعد ظهور شبكة ال CNN الامريكية التى يغطى ارسالها اكثر من ١٥٠ دولة، والـ EURONEWS الاوروبية والتى تبث بسبع لغات، أنه –أى الخبر –هو ذلك الحدث الذى نشاهده وهو يقع .

خامسا :ان وسائل الاتصال الجماهيرية قد اصبحت تتسم بالطابع الدولى او العالمى GLOBAL (٢٠) حيث احدثت الثورة المعاصرة فى تكنولوجيا الاتصال طفرة هائلة فى ظاهرة الاعلام الدولى أو عالمية الاتصال ,بحيث أصبح التعرض لوسائل الاتصال الدولية أو "عبر الوطنية ," جزءا من نسيج الحياة اليومية للمواطن، بما يمكن أن يحدثه هذا من أثار تتصل بادراكه واتجاهاته وقيمه، الامر الذى ينعكس على توجهات الرأى العام وما يتعرض له صناع القرار من ضغوط .

فقد اضفى كل من انفجار المعلومات وثورة الاتصال بشكل عام طابعا دوليا على كافة وسائل الاعلام الجماهيرية، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان التفرقة بين ماهو اعلام وطنى وما هو اعلام دولى، فالاعلام الوطنى الذى ينتجه مجتمع ما لمواطنيه، قد أصبح له بشكل من الاشكال مقصودا او غير مقصود بعدا دوليا، فالبرامج التى تبثها محطات التليفزيون فى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى وكندا واليابان ودول غرب اوربا والتى اعدت من الاساس لجمهورها المحلى، اصبحت تشاهد عبرالاقمار الصناعية فى انحاء متفرقة من العالم ، وقد اكتسبت بذلك بعدا دوليا لم تسعى اليه اصلا . ولكن تطور تكنولوجيا الاتصال جعل ذلك ممكنا، كذلك فان برامج محطات الراديو الوطنية فى معظم دول العالم، اصبحت تسمع فى اماكن ابعد من حدودها الوطنية، بفضل تطوير امكانات الموجات المتوسطة والقصيرة، وبرامج هذه المحطات – بخلاف الاذاعات الموجهة يستهدف فى الاصل المستمع المحلى، ولكن التطور التكنولوجى اضاف اليها بدرجة ما بعدا دوليا .

والظاهرة نفسها تنسحب ايضا على الصحف سواء منها الجرائد اليومية او المجلات الاسبوعية او الشهرية والفصلية، فان التقدم الكبير فى وسائل المواصلات قد اختصر الكثير من الوقت والجهد والمال اللازم للتوزيع خارج الحدود الوطنية، وقد شجع هذا التطور العديد من الصحف المحلية، وخاصة التى تصدر باللغات الاكثر تداولا فى العالم، على التواجد فى الاسواق العالمية، اما الصحف الدولية من الاصل! فقد زادت فعاليتها واتسع مجال انتشارها، ووصلت رسائلها ونسخها بالنسبة للجرائد –مثلا–الى اماكن لم تصل اليها من قبل بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال(٢١)

سادسا : أن التطور فى استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال فى مصر وعلى المستوى الاقليمى العربى اخذ يقفز بمعدلات غير مسبوقة منذ أوخر الثمانينات واوائل التسعينات وانظر فقط الى القفزات الهائلة فى مجال اقتناء واستخدام الكمبيوتر والتواصل بين الطرفيات ومع مراكز المعلومات الوطنية والدولية وظهور شبكات المعلومات عن طريق التليفزيون وتطورها واقتناء هوائيات استقبال الاقمار الصناعية والتهافت على استئجار القنوات القمرية والكم

الهائل من القنوات التليفزيونيةالفضائية العربية التى ظهرت خلال السنوات الاخيرة والتى يربو عددها على العشرين قناة، فى حين أن مصر عندما استاجرت قناة على القمر العربى عام ١٩٩٠ عد ذلك سبقا خطيرا واقتحاما للمجهول .

ويتوقع بعض الخبراء ان تكون هناك اكثر من خمسين قناة فضائية تبث ارسالها الى منطقة الشرق الاوسط والخليج العربى قبل نهاية عام ١٩٩٥ (٢٢)

التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال :

وفى ضوء المتغيرات السابقة يمكن رصد تأثيرات تكنولوجيا الاتصال على المستوى السياسى فى الجوانب التالية:

أولا: التأثير على العلاقات الدولية (٢٣)

يعد العامل التكنولوجى بعامة من العوامل التى تمارس نفوذا مسيطرا حيث يؤثر التقدم العلمى والتكنولوجى على كل الاشكال السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية فى العلاقات الدوليةحيث ساعد التقدم العلمى والتكنولوجى على تدعيم الاتصال الدولى فى كافة المجالات وقوى من سيطرة الانسان على البيئة بشكل عام .

ومنذ أوائل السبعينات كان من الامور البديهية –على حد تعبير ديفيد .ر.جيرجن مساعد الرئيس رونالد ريجان لشئون الاتصالات – كان من الامور البديهية ان التليفزيون يشكل قوة مستقلة فى الشئون الدولية وكان الرئيس ريتشارد نيكسون ينظم كل حركة بعناية للزيارة التى سيقوم بها الى الصين لكى تعرض فى افضل وقت فى وطنه ، كما انهمكت ادارة الرئيس جيمى كارتر فى مباراة بنج بونج كلامية مع طهران حيث كان الاثنان يبعثان الرسائل جيئة وذهابا من خلال قنوات التليفزيون ، وحول الرئيس ريجان اختيار الصور الى علم فى رحلاته الخارجية وحتى الرئيس جورج بوش وان كان بصوت اكثر انخفاضا قد اختار مالطة كمكان لاول قمة مع السوفييت باحثا عن التأثير البصرى الاكثر اتقانا .

وتلعب الكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية الان دورا كبيرا فى العلاقات الدولية، ومن آثارها الراهنة خلق نوع جديد من الدبلوماسية يطلق عليه البعض دبلوماسية الاقمار الصناعية SAT-ELLITE DIPLOMACY ، أو دبلوماسية الاعلام الاليكترونى ELECTRONIC COMMUNICATION DIPLOMACY بمعنى أن الوسيلة الرئيسية التى لعبت دورا مهما فى تحقيق نتيجة معينة على مستوى العلاقة بين دولتين ، او ساهمت فى التمهيد لها، او هيأت الرأى العام لقبولها كانت وسائل الاعلام الاليكترونية خاصة التليفزيون الذى تخطى حاجز المسافة باستخدام الاقمار الصناعية .

ففى الماضى كانت البعثات الدبلوماسية تقوم بمهام اساسية فى الدبلوماسية الدولية حيث كانت المسافات الطويلة تقف عائقا امام لقاء رؤساء الدول والحكومات وجها لوجه، ولكن مع التقدم التكنولوجى ضعف دور الدبلوماسية والبعثات الدبلوماسية وأصبحت كثير من المهام يقوم بها رؤساء الدول وجها لوجه وهذا ما يسمى بدبلوماسية القمة TOP-DIPLOMACY أوالدبلوماسية الشخصية PERSONAL DI-PLOMACY بمعنى أن كثير من القضايا الدولية أصبح من السهل أن تقرر من قبل رؤساء الدول وجها لوجه نتيجة التقدم التكنولوجى الذى تلعب تكنولوجيا الاتصال والمعلومات دورا اساسيا فيه بدءا من توفير مصادر اكثر واشمل واسرع للمعلومات، الى ابتكار وسائل اكثر كفاءة لحفظ هذه المعلومات بشكل منظم واسترجاعها فى الوقت المناسب، الى تأمين طرق نقلها وتبادلها من مكان الى اخر فى سرعة وكفاءة، الى تدعيم دبلوماسية القمة هذه بواسطة التغطية الدرامية المباشرة لمقدمات الحدث الدولى ووقائعه الراهنة ثم اثاره وردود افعاله بهدف خلق راى عام موات له على كل المستويات المحلية والدولية

بل ان بعض علماء السياسة والاجتماع يرون ان التليفزيون قد نجح من خلال ما قام بنقله من وقائع تتعلق بعمليات السلام فى ان يخلق روح السلام ويعد الاطار النفسى والتربة الصالحةلتقبل السلام بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد لمزيد من عمليات سلام اخرى سواء داخل المنطقة العربية او خارجها ويدللون على ذلك بانه خلال التسعينات حدثت اتفاقيات سلام وعلاقات دبلوماسية (بدأت بالاتفاق على فتح مكاتب اتصال فى المغرب وتونس) لم يحصل فيها اصحابها من العرب على جزء بسيط مما تم الحصول عليه فى كامب ديفيد ومع ذلك لم يكن هناك ردود فعل عنيفة لها مثلما احدثت اتفاقية كامب ديفيد من ردود افعال.

كما شهدت السنوات الاخيرة نموا مثيرا فى التغطية الحية لانباء الازمات وغيرها من الاحداث المهمة حول العالم ، ويعد البعض قوة وسائل الاعلام ، بما يدعمها من تقدم تقنى وسيلة فعالة جديدة من وسائل الدبلوماسية ، وهى ايضا قوة مثيرة للتمزق ولايمكن التنبؤ بها ، وتثير فوريتها وقابليتها للانتشار تحديات كبرى للزعماء السياسيين الذين يعكفون على تشكيل مجرى السياسة الخارجية .

ففى عصر الاعلام الحديث بتكنولوجياته الاتصالية المتطورة تغيرت معطيات كثيرة فى العمل السياسى والدبلوماسى ، حيث لم تعد البعثات الدبلوماسية قادرة على القيام بمهماتها التاريخية وهى اخبار حكوماتها عن احوال واحداث البلدان الموجودة فيها باسرع وقت ، ولم يعد فى استطاعة هذه البعثات ان تنافس قنوات التليفزيون ولا حتى الجرائد اليومية وهذا تطور ايجابى يحرر او من المفترض ان يحرر الكثير من الحكومات من منظار واحد واحيانا شخصى لرؤية الاحداث التى تجرى بعيدا ، ويعطى رؤى ومداخل مختلفة واكثر موضوعية او تعبيرا عن الواقع الفعلى احيانا .

ويرى بعض المحللين –جيمس ف.هوج الابن – ان قدرات وسائل الاعلام العصرية هذه على ان تكون فورية ومثيرة ومنتشرة تسبب عدم استقرار لادارة الشئون الخارجية ، فعلى الرغمم من ان تغطية وسائل الاعلام للاحداث العالمية بشكل فورى وحالى تتيح لصانعى السياسة الفرص فى حينها الاانها تسبب لهم شعورا بالقلق اكثر من شعورهم بالبهجة انهم يشعرون بالقلق على فقد السيطرة ويلقون

باللائمة على عدم توافر الوقت الهادىء للتفكير فى الخيارات والوصول الى اتفاقيات خاصة وتشكيل الفهم العام ، فوسائل الاعلام المنتشرة تزيد الضغط على السياسيين للاستجابة فورا للتقارير الاخبارية التى تكون غير كاملة ولون قرينة وخاطئة احيانا بسبب فوريتها !

ثانيا:دعم التوجه نحو الديمقراطية :

كما لعبت تكنولوجيا الاتصال الحديثة ادوارا سياسية مهمة خلال الثمانينات (٢٤)

ومن تلك الادوار دورها فى تهيئة ودعم الانتفاضة نحو الديمقراطية فى شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى ثم تسريع ايقاع حدوثها ، ثم فى التأثير على اتجاهات الراى العام العالمى نحوها ، كما سبق ان لعبت ادوارا متشابهة بالنسبة لايران والانتفاضة الفلسطينية وقبل ذلك كان لها دورها بالنسبة لعملية السلام فى الشرق الاوسط بدءا من معاهدة كامب ديفيد فى نهاية السبعينات حتى الاتفاق الاردنى الفلسطينى فى التسعينات .

فقد لعبت اجهزة الراديو والتليفزيون والفيديو وكذلك الفاكسيميل ادوارا عظيمة فى انتفاضة شعوب شرق اوروبا والاتحاد السوفيتى نحو الديمقراطية فى نهاية الثمانينات وبداية التسعينات .

- فخلال العقود الماضية قامت موجات الراديو القصيرة والمتوسطة بنقل اخبار وقيم على نمط المجتمع الغربى الى الاتحاد السوفييتى السابق وكتلة الدول الاشتراكية وجمهورية الصين الشعبية ،كما ان ملايين المواطنين التى كانت تعيش قرب الحدود الغربية لشرق اوروبا شاهدت برامج تليفزيونية من الدول الغربية، واصبحت التسجيلات الموسيقية الغربية المسموعة والمسموعة المرئية لها شعبية عالية ، حيث كان يتم تهريب الالاف من اجهزة التسجيل واجهزة الفيديو وكاميرات الفيديو المحمولة الى الدول الشيوعية ، وعندما يعاق دخولها كان البديل هو نسخ من القصص الاخبارية ترسل بواسطة اجهزة الفاكسيميل.

وتضمن القصف الاعلامى الغربى للاتحاد السوفييتى :ارسال صوت امريكا، وهيئة الاذاعة البريطانية،ومحطات اوروبية اخرى ، وراديو امريكا الحرية A.R.L الذى بث برامجه بأربع عشرة لغة من ميونيخ بالمانيا الغربية ، وعلى الرغم من التشويش الذى واجه ذلك القصف من قبل الاعلام السوفييتى وحتى نهاية الثمانينات ، الا ان الملايين من المواطنين السوفييت استمعوا لهذه الاذاعات واستقبل بعضهم الارسال التليفزيونى من دول مجاورة ، مما ساعد فى تهيئة المناخ لقبول البروسترويكا والجلاسنوست فى وسط ظروف الحرمان الاقتصادى المؤثرة.

وبالنسبة لبولندا نجد ليخ فاونسا زعيم حركة التضامن العمالية التى تبعت انتفاضة الاتحاد السوفييتى يعزو الكثير من نجاح حركته ووصوله الى السلطة الى الاستخدام المبدع لكاميرات الفيديو المحمولة، فى تصوير ما يحدث داخل بولندا والاستفادة به فى عمليات التعبئة الداخلية والاعلام الخارجى عن حركتهم مستفيدين من حوالى ٣ملايين جهاز عرض فيديو توفر لهم ، وهربوا عشرات الاشرطة السياسية الى داخل البلاد وخارجها فى حربهم من اجل اعتراف العالم بهم .

ثالثا :اختراق الحصار الاعلامى الداخلى ودعم الانشطة المعارضة :

كما كان لتكنولوجيا الاتصال الحديثة دورها فى تعريف الرأى العام الدولى ببعض الاحداث السياسية فى دول العالم الثالث مثل :مذبحة صابر أو شاتيلا والانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الحجارة) فى الارض المحتلة من خلال تهريب الافلام التى صورها الفلسطينيون بكاميرات الفيديو المحمولة الى الخارج وتسريبت الى وكالات الانباء العالمية التى قامت ببثها تليفزيونيا فاخترقت الحصار الاسرائيلى الاعلامى على انباء الانتفاضة خلال التسعينات .

وخلال جهود المعارضة الاسلامية الشيعية لتدمير حكم الشاه فى ايران خلال نهاية السبعينات والتى قادها الامام الخمينى من باريس استخدمت التسجيلات الصوتية استخداما سريا متسعا سواء اعدت داخل ايران ام هربت اليها من الخارج.

رابعا:التأثير على البناء السياسى الداخلى :

ويؤكد فاروق ابو زيد (٢٥) على وجود مظهر اخر لمخاطر الثورة التكنولوجية فى مجال المعلومات، على البناء السياسى داخل الدول المتقدمة نفسها، ثم على العلاقة بين هذه الدول، وغيرها من الدول النامية، فقد تضخمت امكانات المؤسسات الخاصة العاملة فى مجال انتاج المعلومات فى الدول المتقدمة، واصبح لها نفوذ كبير على عملية صنع القرار على المستوى النطنى، وغالبا ما يتعدى هذا النفوذ الحدود الوطنية الى المستوى الدولى وخاصة بالنسبة للمؤسسات ذات النشاطات الدولية، أوالمؤسسات المتعددة الجنسية، ألامر الذى يهدد ديمقراطية الاتصال والاعلام سواء على المستوى الوطنى او الدولى

حالة انور السادات :

وفى تدليله على الاثار السياسية والاجتماعية لتكنولوجيا الاتصال الحديثة يعرض محمد حسنين هيكل لتجربة الرئيس الراحل محمد انورالسادات كواحد من قادة العالم الثالث الذين فهموا امكانية ثورة وسائل الاتصال سواء على المستوى المحلى او المستوى العالمى .ففى بلد مثل مصر غير التليفزيون انماط الحياة بالنسبة للناس العاديين وبطريقة لايمكن التقليل من اهميتها ، فقبل عصر التليفزيون كان الناس يعرفون وجه اى حاكم من صور الجرائد ويسمعون صوته بين وقت واخر من اجهزة الراديو ، ولكن التليفزيون جاء به حيا الى بيوتهم ، لقد اصبح شخصا حيا فى حياتهم يشاركهم قاعات جلوسهم بل وغرف نومهم ايضا.

ويرى هيكل ان مشكلة السادات انه وهو ابن عصر التليفزيون لم يستطع مقاومة اغراء الافراط فى استغلاله ، ويصفه بانه اول فرعون فى تاريخ مصر جاء الى شعبه مسلحا بكاميرا ، وكان ايضا اول فرعون فى تاريخ مصر

يقتله شعبه ، لقد كان بطلا فى عصر الثورة الاليكترونية ولكنه ايضا كان ضحية لهذا العصر ، وعندما اختفى وجهه عن الظهور على شاشات التليفزيون بدا وكأن احد عشر عاما من حكمه قد تلاشت بلمسة على زرار (٢٦) .

ويصف هيكل تأثير الاعلام الدولى بتكنولوجياته العديدة على انور السادات بقوله: أن السادات كان نجما لامعا يبدو قادرا على القفز فوق حدود الزمان والمكان ، ويمد يده مباشرة الى ايدى وآذان ملايين من الناس لايعرفهم ومقياس النجاح والفشل بالنسبة لا يقاس بعدد الاصوات التى حصل عليها فى انتخابات او بحجم اغلبية تقف وراءه فى برلمان ولكن تقاس بعدد المرات التى ظهرت فيها صورته على اغلفة مجلات مثل "تايم "و"نيوزويك "وعدد المرات التى ظهر فيها على الشاشة فى احاديث مع امثال والتر كرونكايت"و"باربارا والترز"و"دافيد فروست " ، وبالرحلة الى القدس صنع لنفسه دائرة انتخابية عالمية ولكنه-على حد تعبير محمد حسنين هيكل -قد خسر القاعدة الطبيعية التى كانت له باعتباره رئيسا لمصر وفى العالم العربى (٢٧) .

و يرى هيكل ":ان الثورة الاليكترونية قد مدت اثرها الى العملية السياسية والى مستوى صنع القرار، ومن ذلك ان دخول البيت الابيض اصبح اقرب الى مؤثرات الصورة وايحاءاتها منه افى موجبات الاقتناع والاختيار، ثم ترتب على ذلك ان البيت الابيض وساكنيه قد اصبحوا ينامون على قنوات التليفزيون ويصحون عليها ، ثم ان استطلاعات الرأى العام اصبحت تقود القرار السياسى واحيانا تفرضه يضيف لعله لم يعد خافيا ان صور القناة الاخبارية C.N.N اصبحت اكثر نفوذا على قرار الرئيس الامريكى من مذكرات وزراء خارجيته ومستشاريه "(٢٨) .

وادراكا لقوة التليفزيون فقد حذا الزعماء فى العالم والدبلوماسيون والارهابيون -على حدتعبير ديفيد رجيرجين- حذوهم بتكييف رسائلهم لجمهور مشاهدى التليفزيون فى امريكا وفى كل مكان أخر وكان انور السادات من أوائل الزعماء الاجانب الذين استأجروا خبراء الاتصالات الامريكية ، كما أن جبهة الساندينست كانت فقط بين اكثرهم حداثة !(٢٩)

خامسا : زيادة كونية العالم:

كان من شأن التطورات الحديثة فى نظم المعلومات والاتصال حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكانا للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات حيث يلتقى الناس بصورة متزايدة فى حياتهم اليومية بثقافات اخرى ويكتشفون قيما متغايرة ويتعرفون على انسانية متعددة الوجوه (٢٩) .

وبالتالى يمكننا القول أن التطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال قد ساهمت فى زيادة كونية العالم glo-balism او زيادة الترابط والالتحام بين الاجزاء المكونة لكوكب الارض من النواحى السياسية والاقتصاديةوالثقافية والاعلامية بصورة لم تشهدها البشرية من قبل واصبح اتخاذ قرار سياسى اقتصادى فى بلد ما يمكن ان ان يؤثر فعلا على حياة ملايين البشر فى أماكن بعيدة ففى عصر الاتصالات السريعة من الطبيعى ان الاحداث السياسية او التطورات فى جزء من العالم سوف تؤثر بطريقة مباشرة او غير مباشرة على العملية السياسية فى مجتمعات اخرى بعيدة، ويتضح هذا الارتباط بصورة ادق فى حالات الازمات مثل حرب الخليج فى عام ١٩٩١ . أو ازمة الصواريخ الكوبية فى عام ١٩٦٢، عندما اثرت الاحداث البعيدة على السياسة الداخلية فى عدد من الدول وعندما كان لافعال عدد صغير لايتعدى عدد اصابع اليد الواحدة من صناع القرار نتائج كونية حقيقية (٣١) .

سادسا :التأثير على المشاركة السياسية :

ويتوقع أن يكون اساس النظام السياسى فى مجتمع المعلومات هو الديمقراطية القائمة على المشاركة PAR-TICIPANT DEMOCRACY بدلا من الديمقراطية النيابية التقليدية فى مجتمع الصناعة ، الى جانب المزيد من تدخل وسائل الاتصال فى الامور السياسية بدءا من تقديم المرشحين للانتخابات وانتهاء بعمليات الحشد والتعبئة السياسية وتسهيل مهمة الحكومة فى الحكم.(٣٢) ، مع استمرار توظيف تكنولوجيا الاتصال الحديثة عبر الوسائل المختلفة المحلية والاقليمية والدولية فى معالجة القضايا السياسية -خاصة التليفزيون عبر شبكاته الوطنيةوالدولية وقنواته الفضائية -التى ادخلت فى العلاقات الدولية ما اطلق عليه دبلوماسية الاعلام الاليكترونى ، ففى النرويج تمت أول تجربة _عام ١٩٩٣-انتخابات عامة اليكترونية ، حيث ادار الكمبيوتر الانتخابات فقد طبعت بطاقة لكل ناخب تشبه بطاقة الائتمان وسجل عليها اسمه وعنوانه فى شريحة اليكترونية، بجانب كل المعلومات المطلوبة عنه ، وعند دخول الناخب الى دائرة الانتخابات يضع بطامته فى مكان خاص متصل بجهاز كمبيوتر من بين ١٩٠ جهاز استخدمت لهذا الغرض فيقوم الكمبيوتر بمقارنة المعلومات المسجلة على البطاقة مع سجل الناخبين للتعرف على الناخب والغاء اسمه من قائمة الانتخاب هذه المرة حتى لايتكرر اعطاء الاصوات لمرشح معين من الناخب نفسه، كما يتعرف الكومبيوتر على ماإذا كان الناخب يقدم صوته فى دائرته أو هو فى دائرة اخرى .

وبمجرد اقفال ابواب الدوائر الانتخابية يقوم عشرون جهاز كمبيوتر مركزية بقراءة بطاقات الانتخابات واسماء المرشحين الذين اعطى لهم الناخبون اصواتهم ، وعدد الاصوات لكل مرشح بحيث تظهر نتائج الانتخابات بعد ثلاث ساعات من اقفال باب الدوائر الانتخابية .

وكانت شركة الكمبيوتر التى طورت نظام الانتخابات الاليكترونية الجديدة قد قدمت تصميما اليكترونيا كاملا لا يحتوى على اية اوراق انتخابية يكتب فيها الناخب او يضع علامة امام اسم المرشح بل يتم الانتخاب كله بطريقة تشبه عملية سحب النقود من ماكينات البنك دون اية اوراق ، ولكن البرلمان النرويجى قرر ان الوقت لم يحن بعد لهذا التطور الاليكترونى الجديد على الانتخابات ، وتبلغ طاقة اجهزة الكمبيوتر التى قامت بفرز اصوات الناخبين فرز ٢٠٠ الف بطاقة انتخابية فى الساعة

والحاسبات الاليكترونية التى دخلت لعبة المشاركة السياسية فى الانتخابات عبر بعض البرامج التى تفيد المرشحين والتى استخدم بعضها بالفعل فى العالم العربى فى الانتخابات النيابية الاردنية الاخيرة ، حيث طرحت برامج تطبيقية تسمح للمرشح بدراسة مسحية لسمات الناخبين الجغرافية والديموجرافية وغيرها مما يفيده فى برامجه الدعائية واتصاله السياسى .

وهناك مشروعات مستقبلية يخطط لها الان سوف تمكن المواطن من المشاركة فى قياسات الرأى العام ثم فى الانتخابات عبر اجهزة التليفزيون التفاعلية التى توظف الحاسبات الاليكترونية فى تحويل جهاز التليفزيون التقليدى احادى الاتجاه الهادف للتسلية اساسا الى جهاز تفاعلى ثنائى الاتجاه له دور اساسى فى دعم عملية المشاركة السياسية .

وفى اطار ماسبق تعتزم شركة "تى فى انسر" الامريكية تعميم نظام جديد لاجهزة الاستقبال التليفزيونى لايكتفى فيه المشاهد بمشاهدة ما يعرضه من برامج بل يختار هو مسبقا ما يريد مشاهدته وتنقسم الخدمات التى ستقدمها هذه الشركة لعملائها فى المرحلة الاولى الى ثمانية انماط هى:

١- البحث التليفزيونى الذى يتيح للمشاهد معرفة البرامج المقبلة من خلال الاطلاع على قائمة لهذه البرامج تعرض على الشاشة ليختار منها ما يشاء .

٢ - تسجيل البرامج اعتمادا على قوائم من تصميم الشركة تتيح للمشاهد برمجة مسجل الفيديو ليسجل ما يختاره من برامج عن طريق ادخال رقم معين فحسب .

٣ - الالعاب الرياضية التى يتجاوب معها المشاهد وتتجاوب معه ، كأن يتنبأ المشاهد بنتائج المباريات الرياضية وبحركات اللاعبين وغير ذلك من الامور .

٤ - برامج المسابقات التى سيشارك فيها المشاهد حسبما يشاء دون ان يغادر منزله.

٥-التسوق المنزلى الذى يتيح للمشاهد طلب ما يشاء من الاسواق وهو جالس امام شاشة التليفزيون مثل وجبات الطعام والملابس والخدمات من القنوات المختصةلهذة المواد .

٦- استطلاعات الراى السياسية التى ستتيح للمشاهد المشاركة فيها والادلاء برأيه حول القضايا السياسية التى تهمه .

٧- الخدمات المالية التى سيستخدمها المشاهد لدفع الفواتير المستحقة عليه او ارسال الحوالات المالية اليكترونيا .

٨-جمع المعلومات حول اى موضوع يهم المشاهد بما فيها الاخبار اليومية ذات العلاقة ببلد بعينه .

وستقتصر هذه الخدمة فى البداية على تسع من المدن الرئيسية ، ثم تنتشر بعد ذلك ، وللاستفادة منه هذه الخدمة يستعمل المشاهد صندوق تحكم جها للتحكم عن بعد ويعرض الصندوق الاليكترونى رموزا على الشاشة ليختار منها المشاهد الرمز الذى يعنيه من بينها مستعملا جهاز التحكم عن بعد ، حيث يشير كل رمز الى خدمة معينة من الخدمات المتوفرة .

كل ما سبق جعل البعض يصف ديمقراطيةالثمانينات والتسعينات بانها ديمقراطية التليفزيون أو الـ TELE-DEMOCRACY .

ومن الاثار الناجمة عن تكنولوجيا الاتصالات وتأثيرها على السياسة انها سهلت على السياسيين معرفة ما يفكر فيه الناخبون ، فاستطلاعات الرأى تعد بمثابة تكرار للسياسات المتفاعلة .

فالتليفزيون جعل استطلاعات الرأى اكثر سهولة وسرعة ، وهو لم يشجع على اجراء عمليات الاقتراع التى تم تحديدها بدقة فقط ، والتى تضم عينة عشوائية من الاسئلة المحددة بدقة وانما شجع ايضا ما يصفه روبرت ورسستر رئيس مؤسسة مورى وهى من اكبر مؤسسات استطلاع الرأى فى بريطانيا بأنه ":استطلاع الرأى المسحور " حيث يتم تشجيع قراء الصحف أو مشاهدى التليفزيون على الاتصال هاتفيا والاعراب عن ارائهم فى بعض الموضوعات اليومية الساخنة وتحصيل نسبة على المكالمات التليفونية يجلب ايضا بعض المال .

وجماعات الضغط ايضا تعرف كل شئ عن استخدامات استطلاعات الرأى فى عرض قضاياها والترويج لها.

سابعا :زيادة الفجوة الاتصالية:

أن الاثار التى نجمت عن تطورات تكنولوجيا المعلومات والاتصال، قد خيبت الامال التى عقدت عليها، واسكتت الاصوات المتفائلة، اذ ادى التطور التكنولوجى الى زيادة الفجوة بين الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية اخرى حيث وجدت دول تتمتع بوفرة فى الانتاج الاعلامى، ودول اخرى تعانى من مجاعة فى هذا الانتاج(٣٣)

ويؤدى ذلك الى مزيد من الاختلال فى التدفق الاعلامى وعدم وضع اية قيود على انتقال المعلومات من الدول الغربية المتقدمة الى الدول النامية فى العالم الثالث ، الامر الذى يكرس فى نظر البعض مبدأ التدفق الحر للمعلومات او ما يصفه البعض بالغزو الاعلامى مع جوانب الغزو الاخرى الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمكمل لها ، ذلك المبدأ الذى كاد يعصف بمنظمة اليونسكو عام ١٩٨٦ حين انسحبت الولايات المتحدة الامريكية من اليونسكو ، لان رأيا عاما ضاغطا تكون داخل المنظمة وقف ضد مفهوم التدفق الحرللمعلومات "وهو الركيزة الاولى فى المنظومة الفكرية للدفاع عن الغزو الاعلامى ، فالتدفق الحر يعنى عدم وضع اية قيود من طرف واحد هو الامبريالى نحو طرف ثالث هو العالم الثالث ، وفى حالة الدول النامية يعنى هذا المفهوم -من وجهة نظر أمبريالية- الرضوخ للغزو الاعلامى دونما اعتبار لواقع هذا البلد او ذاك ، هذه القومية او تلك ، والحاجات الملموسة لشعوب العالم الثالث ، وطبيعة مشكلاتها ومستوى تطورها.(٣٤) .

ثامنا: زيادة الهيمنة الاتصالية:

– والهيمنة الاتصالية وفقا لرؤية بويد باريت – تعنى العملية التى يخضع بموجبها نظام او نظم الاتصال من حيث الملكية والبناء والتوزيع والمضمون لدولة معينة او مجموعة من الدول لنفوذ وضغط المصالح الاتصالية لدولة او دول اخرى دون تاثير معاكس او متوازن من الدول التى خضعت للهيمنة (٣٥) .

يرى البعض ان تكنولوجيا الاتصال الحديثة تشكل احد المظاهر الرئيسية للهيمنة الاتصالية على المستوى الدولى الى جانب التدفق الاخبارى الدولى،البرامج والافلام المستوردة والاعلان الدولى .(٣٦) .

وهذه الهيمنة الاتصالية تتم على اكثر من مستوى بعض المؤسسات الاعلامية والتكنولوجية ذات الامكانات الاقتصادية والتكنولوجية التى تجعلها تتحكم فى نسبة كبيرة من الانتاج الثقافى والاعلامى وبالتالى حركة تدفق المعلومات فى المجتمع، وعلى المستوى الدولى حين يتحقق المزيد من الهيمنة الاتصالية للدول ذات الامكانات التكنولوجية الاتصالية الاقوى والاكثر انتشارا على الدول الفقيرة اقتصاديا وإعلاميا(٣٧) .

فقد أدى اكتساب انظمة الاتصال للطابع الدولى الى جعل الباحثين المعاصرين يركزون اهتمامهم على اشكال التدفق التجارى للمنتجات الثقافية بين بلدان العالم المختلفة ومنذ ما يقرب من عشرين عاما لم تكف هذه التحليلات عن اظهار مدى اهمية تأثير الصناعات الاعلامية الامريكية ، وكذلك ولكن بصورة اقل تأثير الصناعات الاعلامية البريطانية واليابانية على بقية العالم فى السوق الدولية للسلع الثقافية .

وتبرهن حركة التدفق التجارى للمنتجات الثقافية بين بلدان العالم ايضا على ان الدول ذات البنى الثقافية والاعلامية الاكثر فقرا ليست هى وحدها التى تستورد المنتجات الامريكية بكثافة عالية ، بل ان الدول الاوروبية القديمة التى كانت مهدا للحضارة الغربية ليست بمعزل عن حركة التأثر هذه بالصناعات الثقافية الاجنبية ، ويشير جيوسبى رشيرى فى هذا الصدد الى ان محطات التليفزيون الايطالية الخاصة قد اشترت فى عام ١٩٨١ من الخارج وبخاصة من الولايات المتحدة الامريكية اكثر من ٨٧٪ من برامجها ، ويعتقد البعض ان الغزو المستمر للتكنولوجيات الاتصالية الحديثة مثل التليفزيون السلكى والاقمار الصناعية واجهزة الفيديو سيجعل التليفزيونات الاوروبية اكثر خضوعا لضغط السوق الدولية الذى تسيطر عليه بوجه خاص المصالح الامريكية(٣٨) .

ولقد اثبتت المفاوضات التى سبقت توقيع اتفاقية الجات انه حتى الدول الاوروبية المتقدمة مثل فرنسا قد أصبحت هدفا للهيمنة الاقتصادية والاتصالية للولايات المتحدة الامريكية مثلها فى ذلك مثل أى دولة من دول العالم الثالث، لذلك رفضت فرنسا رفع الحماية الجمركية عن الانتاج الثقافى الامريكى وأصرت على الاستمرار فى سياساتها الهادفة الى دعم السلع والصناعات الثقافية الفرنسية (٣٩) .

فنحن حاليا نعيش فى عصر الوفرة التكنولوجية، وتعدد القنوات، وتحول السيطرة على التليفزيون من الدولة الى القطاع الخاص مما سيؤدى الى تزايد الطابع التجارى للوسيلة وازدياد المنافسة لجذب الجمهور والاهم من كل هذا أن انتشار المضمون الاجنبى لا يخضع لاى ضوابط فهو بعيد عن سيطرة الدولة وان كان ذلك يتم بالتسيق معها.

ولاشك ان المضمون الاجنبى الذى يصل الى أغلب المشاهدين يؤثر على الاتجاهات والسلوك، وبازدياد الطابع التجارى لذلك المضمون يزداد التأثير الثقافى واحتمالات ازدياد نمط الحياة الاستهلاكى، وطغيان قيم وعادات مجتمعات تختلف بشكل كبير عن المجتمعات التى تستقبل ذلك الارسال .

ويرى بعض علماء الاجتماع أن هذه القنوات الدولية ليست مجرد وسائل اخبارية، فهى دليل على التطور تجاه عالم بلا حدود، فبتحول المؤسسات الوطنية الى مشروعات متعددة الجنسية وبتدفق التجارة بحرية، وبتحول اوربا الى سوق يستخدم عملة واحدة، وزيادة التعاون الاقتصادى بين مناطق اخرى من العالم، وبانتشار ثقافة "البوب ," والانتقال بالطائرات، والهجرة، وايضا التليفزيون، أصبح العالم أصغر سيكولوجيا، ويقول اولئك العلماء ان مفهوم القومية أصبح حاليا فى تراجع، فكثير من الامور المرتبطة بالسيادة الوطنية لم يكن اساسها فقط السلطة والاسلاك الشائكة، بل كانت تقوم أيضا على السيطرة على المعلومات، وقد فقدت الدول حاليا السيطرة على الحدود المفروضة على المعلومات بسبب قنوات اتصال مثل "ستار " و"سى. ان. ان "(٤٠) .

تاسعا: انهيار السيادة الاعلامية للدولة :

ونتيجة للثورة الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال ، والطابع الدولى لوسائل الاتصال ، وتطور الوظيفة الاخبارية وازدهارها بعد استعانتها بالتغطية الاعلامية التليفزيونية المعتمدة على الاقمار الصناعية ، والمستفيدة من البث التليفزيونى المباشر عبر الاقمار الصناعية ، واتساقا مع مفهوم الحق فى الاتصال ، أصبح من الصعب حاليا اخفاء خبر محلى فى دولة ما ، فاذا قررت حكومة فى العالم الثالث مثلا ، ان تخفى عن مواطنيها واقعة معينة لاغراض تتعلق بامنها القومى او لاغراض تتعلق بهيبة النظام السياسى ، فان تفاصيل هذه الواقعة ستصل حتما الى مواطنيه عبر وسائل اخرى فقد تصل عبر صحف المعارضة ، او محطات الاذاعة الدولية التى تعتمد على الموجة القصيرة ، او محطات التليفزيون الدولية ، التى اصبح من الصعب التشويش على إرسالها ، لارتفاع التكلفة الان واستحالة ذلك تكنولوجيا فى المستقبل بعد انتاج اجهزة الاستقبال التليفزيونى المزودة بهوائى استقبال ارسال الاقمار الصناعية داخلها ، وبذلك – لم يعد امام اية دولة سوى اتباع سياسة اعلامية تقوم على الصدق والواقعية والموضوعية .

المصادر والمراجع:

١- لمزيد من التفصيلات عن شبكة انترنيت راجع :

- دكتور عارف رشاد :"انترنت :العالم رهن اشارتك "، مجلة عالم الكمبيوتر، العدد ٨٦،السنة الثامنة ، فبراير ١٩٩٥،ص ص ١٨-٢٢

-دكتور عارف رشاد :" التعامل مع انترنت "، مجلة عالم الكمبيوتر،العدد ٨٧، السنة الثامنة ، مارس ١٩٩٥، ص ص ١٨-٢٣

-"انترنت :نشاتها ، تطورها ،حجمها، وسبل الولوج اليها "،مجلة الكمبيوتر والاتصالات والاليكترونيات "،العدد ٧، المجلد ١٢، سبتمبر ١٩٩٥، ص ص ٣٦-٧٤

٢ - راجع فى مفهوم تكنولوجيا الاتصال وتكنولوجيا المعلومات والعلاقة بينهما المراجع التالية :

-نبيل على دكتور :" العرب وثورة المعلومات "، الكويت، سلسلة عالم المعرفة ، ع ١٨٤، ابريل ١٩٩٤،ص ص ٧٢ ,٧١

- احمد محمد الشامى، سيد حسب الله(دكتور) :"المعجم الموسوعى لمصطلحات المكتبات والمعلومات"، الرياض ، دار المريخ ١٩٨٨،ص ص ٢٨٤-٢٨٦،٥٧٣-٥٧٨

- حسنى الجبالى(دكتور) ":تكنولوجيا الاتصال فى المجالين :الاعلام التربوى وتكنولوجيا التعليم"،القاهرة ،مكتبة التيسير، ١٩٩٢،ص ص ٥٣،٥٤

- محمود علم الدين (دكتور) واخرون :" وسائل الاتصال "،جده، مكتبة دار زهران للنشر والتوزيع،ط١، ١٩٩٣، ص ص ١٠٥-١٠٨

- سعدلبيب :"عالمية الاتصالات والوطن العربى "، فى "الوطن العربى والمتغيرات العالمية "،القاهرة معه الدراسات العربية ، ١٩٩١، ص ١٩٥

- مصطفى المصمودى":النظام الاعلامى الجديد ،الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون ، ع ٩٤، اكتوبر ١٩٨٤، ص ص ١٤٠, ١٣٩

"World Communication Report", Unesco, Paris, 1989, pp. 45-66.

Everette M. Rogers: "Communication Technologies New Media in Society", California, Beverly Hills, Sage, 1988, pp. 43-46.

٣ - بالنسبة لمرتكزات الثورة الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال راجع

Warren K. Agee & Others: "Introduction to New Mass Communications", York, Harper Collins, College Publishers, 7th Ed., 1994, p.7.

٤ - بالتفصيل فى :

- محمد تيمور عبد الحسيب :" تكنولوجيا الحاسبات الاليكترونية فى مجالات الاعلام"، محاضرات غير منشورة ،معهد الاهرام الاقليمى للصحافة ,القاهرة ، ١٩٩٤،ص٢١

Roger Carter: "Information Technology", London, Biddles Ltd., Guild Ford & Kings Luynn, 1991, pp. 162, 164-166.

Video AV. Multimedia, February 1991, pp. 70-75.

- نبيل على (دكتور) :"شبكة الطرق السريعة للمعلومات: بين الحلم والواقع"، القاهرة ، الهلال، ديسمبر ١٩٩٤، ص ص ٧٨-٨١

-"دخلت التسويق بعد التدريب والتعليم : قيمة تطبيقات الوسائط المتعددة ترتفع الى خمسة بلايين دولار فى نهاية القرن" جريدة الحياة، 10/1993/١٦، ص ١٣

بالتفصيل فى :

٥ - انطون بطرس :"جادة المعلومات :خيار مستقبلى أم شر قادم ," الكويت، مجلة العربى، العدد ٤٣٠، سبتمبر ١٩٩٤، ص ص ٨٢-٨٥

Thomas W. "ISDN: Some Current Standard Difficulties", Telecommunications, 25 June 1991, pp. 40-42.

Wanders Willey: "The Wanders of ISDN Begin to Turn into Some Real World Benefits As Users Come on Line", Communications on News, January 1987, p. 29.

Bill Baldwin: "Integrating ISDN Lines for Financial Users", Telecommunications, 25 June 1991, p. 34.

٦ - لمزيد من التفاصيل عن شبكة انترنيت راجع كل من :

- محمد تيمور عبد الحسيب :مرجع سابق ،ص ص ٣٦-٤٦

Clark Giles, op.cit., pp. 30-32.

7- Geoffrey Reeves: "Communications and the Third World", London, Routledge, 1993, p. 1.

٨-ألفت حسن اغا(دكتوره) :"النظام الاعلامى الاوروبيفى عالم متغير"، مجلة السياسة الدولية ،ع ١٠٩، يوليو ١١٩٢، ٢١٨

٩ – المرجع السابق ، نفس الصفحة .

١٠ – راجع فى ذلك :

Josiane Jouet & Sylvie: "New Communication Technologies: Research Trends", Reports and Papers on Mass Communication, No. 105, Unesco, Paris, 1991, pp. 27-39.

١١ – محمد نجيب الصرايرة ":الهيمنة الاتصالية:المفهوم والمظاهر"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت ، مج ١٨، ع ٢، صيف ١٩٩٠ ص ١٣١

١٢- Geovery Reeves, op.cit., p. 2.

١٣– على السلمى (دكتور) :"الادارة الجديدة فى ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية "، القاهرة ، كتاب الاهرام الاقتصادى، ع ٣٥،يناير ١٩٩٥، ص ١٥

١٤– المرجع السابق نفسه ص ١٦

١٥– نبيل على (دكتور) :"العرب وثورة المعلومات "، مرجع سابق ص ص ١٠٠–١٠٢

١٦– السيد ياسين :"قراءة استشرافية لخريطة المجتمع الكوني الجديد،"التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٣،القاهرة،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ١٩٩٤ ص ص١٢–١٧ ١٧– بالتفصيل فى:

Fredrick Williams & others: "Research Methods and the Free Press, 1988, p. 4.

–الفن توفلر :" تحول السلطة بين العنف والثروة والمعرفة)":تعريب ومراجعة : فتحى عثمان (دكتور) ، نبيل عثمان مصرات"نالدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، ط ١ ١٩٩٢،ص ص ٤٦٧–٤٨٣

١٨– راجع فى ذلك :

– عصر ما بعد الـ :CNNحروب تليفزيونات العالم " مجلة اليمامة ، ٢٩ شوال ١٤١٤ .

Joseph R. Dominick, "The Dynamics of Mass Communication", New York, McGraw Hill, 4th ed., 1993, pp. 355-359.

وراجع ايضا فى هذا الصدد :

Yoakam D. Richard & Charles F. Corner, "E.N.G. Television News Technology", New York, McGraw Hill, 1989, pp. 55-87.

–حمدى حسن (دكتور) :"الوظيفة الاخبارية لوسائل الاتصال،"القاهرة , دار الفكر العربى . ١٩٩١، ص ص ٢٢٥–٢٢٧ –

١٩ – سعد لبيب :"عالمية الاتصالات والوطن العربى "، مرجع سابق ص ١٩٢

٢٠– فاروق ابو زيد (دكتور) :"انهيار النظام الاعلامى الدولى"، القاهرة ، د.ن ، مطابع الاخبار ،١٩٩١، ص ٢٢ ,٢١ .

٢١– "الخبير الاعلامى حمدى قنديل المشرف العام على محطة (صوت وتليفزيون العرب) :"البث المشفر قبل نهاية العالم الحالى و٥٠ قناة فضائية عربية قبل ٩٥"، جريدة الشرق الاوسط ، 1/1994٧/ ص ٢٠

٢٢ – راجع فى ذلك كل من :

–محمد على العوينى (دكتور) :"العلاقات الدولية المعاصرة : النظرية. التطبيق. الاستخدامات الاعلامية ". القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الاولى ، ١٩٨٢ . ص ص ٥٥– ٥٨

– قصى صالح الدرويش":عصر الC.N.N مرة اخرى"، جريدة الشرق الاوسط، 10/1993٨/، ص ٩

– جيمس.ف.هوج الابن ":انتشار وسائل الاعلام الوصول العالمى وقوة الصورة "،ترجمة حامد يوسف سليمة،الكويت ، مجلة الثقافة العالمية،ع ٧١،يوليو١٩٩٥ص ص ١٢٣–١٢٤

٢٣– بالتفصيل فى :

Warren K. Agee & Others, pp. 478-486.

– على شمو :"اثار التدفق الاعلامى الدولى على البناء السياسى"، الخرطوم ، سمنار دور الصحافة فى التنمية السياسية فى المجتمع الديمقراطى ، سبتمبر ١٩٨٨، ص ص١٢–١٧

٢٤ – فاروق ابو زيد (دكتور) :" انهيار النظام الاعلامى الدولى " ، مرجع سابق ص ٢٦

٢٥ – محمد حسنين هيكل:"خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر انور السادات "، د.ن،ط ٢، ١٩٨٣، ص ص ٢٣،٢٤

٢٦ – –المرجع السابق نفسه ، ص ٢٣

٢٧ – محمد حسنين هيكل:"مصر والقرن الواحد والعشرون:ورقة فى حوار"، القاهرة ، دار الشروق،ط٢،١٩٩٤، ص ص ٢٩ ,٢٩

٢٨ – سيمون سيرفاتى (محرر):" وسائل الاعلام والسياسة الخارجية "،ترجمة محمد مصطفى غنيم ،القاهرة ، الجمعية المصرية

لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٥، ص ص ٨٣-٨٥

٢٩ - دكتورخيرالدين عبد اللطيف :"بعض الاوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة "، مجلة السياسة الدولية ، ابريل ١٩٩٤، ص ٦٣

٣٠ - السيد ياسين :" اوراق ثقافية:الاصولية فى مواجهةالكونية"،جريدة الاهرام ، ٢٧/12/1993، ص

٣١ - راجع فى ذلك:

Arteton, F.C., "Teledemocracy Can Technology Protect Democracy", Newbury Park, Sage, 1987.

- انتخابات اليكترونية"،عالم ٢٠١٠، ابتكارات ، مجلة الشرق الاوسط،ع٣٨٢، ٢٠-٢٦ اكتوبر ١٩٩٣،ص٦٩

"تكنولوجيا الاتصال وعصر جديد من الديمقراطية "، مجلة الايكونوميست البريطانية ،١٧/5/1995، ترجمة بهاء شاهين ، جريدة الجرائد العالمية ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ،٤/7/1995، ص ص ٨-١٠:

-"ثمانية انواع من الخدمات فى المرحلة الاولى : التليفزيون ذى الاتجاهين حقيقة واقعة فى نهاية العام "، الشرق الاوسط ملحق الاليكترونيات صورة الغد وصوته ، ١٥/11/1993، ص ١٥

-"التليفزيون نحو ثورة جديدة وخدمات لمشاهد يتحول مشاركا "، جريدة الشرق الاوسط، ١٣/7/1993، ص١

٣٢ - فاروق ابو زيد (دكتور) :":انهيار النظام الاعلامى الدولى ،" مرجع سابق ،ص ٢٤

٣٣ - (موسى السيد":موقع الاعلام فى النموذج الشامل للغزو الامبريالى "، الرباط، مجلة الوحدة،ع٥٤، س ٥،مارس ١٩٨٩، ص ٤١

٣٤ - محمد نجيب الصرايرة مرجع سابق، ص١٣٢

٣٥ - بالتفصيل المرجع السابق نفسه ص ص١٣٧-١٥٠

٣٦ - محسن خضر(دكتور) :" الهيمنة الاتصالية الفضائية وتحدياتها الثقافية"، القاهرة ، مجلة الدراسات الاعلامية ،ع ٧٧،اكتوبر - ديسمبر ١٩٩٤،ص ص ١٠٨-١٢٣

٣٧ - سيرج برو، فيليب بروتون :"ثورة الاتصال"، ترجمة هالة عبد الرؤوف مراد ، تقديم خليل صابات ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣مرجع سابق، ص ص١٧٩، ١٨٠ .

٣٨ - لمزيد من التفاصيل حول قضايا الثقافة والاعلام فى اتفاقية الجات انظر:

- خالد القشطينى :"تاثير الجات على الثقافة)"جريدة الشرق الاوسط ٥ ,11/1993/،ص ٢١

- رضا محمد لارى :"الجات تقتل العالم الثالث)"جريدة الشرف الاوسط ٥1/1994/، ص ٦

- جاك اتالى :"هوليود فى مواجهة اوروبا جريدة الشرق الاوسط، ٥1/1994/

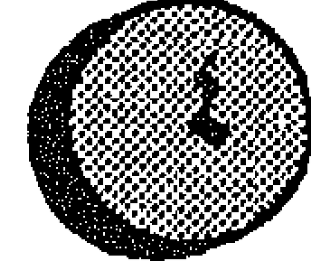
- برتيان :قطاعا السينما والتليفزيون يحتاجان لحماية فى اطار الجات، جريدة الشرق الاوسط،١٤/10/1993،ص ١١

٣٩ - جيهان أحمد رشتى (دكتورة) :" تكنولوجيا الاتصال والاتجاهات الحديثة فى التليفزيون ," مجلة تليفزيون الخليج، السنة ١٢, العدد ٢، ٣، ١٩٩٣، ص ٥٤

٤٠ - راجع فى ذلك :

Josiane Joouet & Sylvia Coudray, op.cit., p. 28.







حرب المعلومات: أثر التطور التكنولوجي على تداول المعلومات فى الحرب الحديثة

مراد ابراهيم الدسوقي

مقدمة :

يؤكد كثير من المؤرخين العسكريين أن السبب فى معظم الهزائم الكبرى التى منيت بها جيوش - كانت تحظى بكثير من الاحترام والتقدير النابعين من أدائها الجيد والمتميز فى ميادين المعارك - انما يرجع فى جانب كبير وأساسى منه إلى غياب المعلومات السليمة فى التوقيت المناسب . والمعلومات هى الشيء الوحيد الذى لا تتغير قيمته أو أهميته فى الحرب بتغير الظروف أو الاوضاع ، ففى معركة واترلو (يونيو ١٨١٥) لو كان نابليون يعلم بوجود قوات بروسية يزيد حجمها على عشرين ألف رجل على جناحه الايمن ، لكان ساند قائده الجنرال ناى (Ney) بالقوات الفرنسية الامبراطورية ولكن افتقاد هذه المعلومة الثمينة فى الوقت المناسب جعل نابليون يحجم عن اتخاذ مثل ذلك القرار فكانت النتيجة ان انهزم نابليون هزيمة تسببت فى القضاء على مستقبله كقائد عسكرى وكامبراطور (١) وبعد مائة عام من تلك المعركة عادت المعلومات لكى تؤكد انها بمثابة الخصم الذى لا يقهر بالنسبة لأى قائد يتخلى عن حرصه (الذى ينبغى الا يدانيه حرص) على تأكيد وتحديث معلوماته فى كل لحظة وذلك فى معركة المارن الاولى (Marne 1) بين المانيا من ناحية بقيادة الجنرال فون مولتكه وكان حجم قواته فيها ٩٠٠ ألف جندى وقوات الحلفاء (فرنسا وبريطانيا) بقيادة الفيلد مارشال جوزيف جوفريه وكان حجم قواته مليون و ٨٠ الف جندى ، وفى الوقت الذى كانت فيه تطورات المعركة تسير فى صالح فون مولتكه وقواته ، وكانت القوات البريطانية تنسحب الى خط دفاعى فيما وراء نهر السين والجيش السادس الفرنسى يتأهب للارتداد لتدعيم حامية باريس ، فإذا بالمعلومات تلعب دورها الخطير والحاسم ، حيث أفادت التقارير الواردة من طائرات الاستطلاع أن القوات الالمانية بدلا من ان تتحرك غربا طبقا لما كان مخططا لها فانها تتحرك شرقا وبذلك عرضت جانبها لقوات الحلفاء ، وبعد تردد قامت قوات الحلفاء بشن هجوم مضاد على الجانب المعرض للقوات الالمانية واحدثت بها خسائر فادحة وتحول الانتصار الذى كان حتميا لصالح الالمان الى هزيمة ساحقة لصالح الحلفاء (٢) وكل ذلك بسبب المعلومات التى وردت لهم فى لحظة مناسبة .

وفى الحروب المعاصرة أصبحت المعلومات مساوية لقيمة التدريب الجيد والتنظيم الجيد كما ازدادت أهمية الاعتماد على عناصر متخصصة لجمع المعلومات ، وذلك بعد أن أصبحت المعلومات مصدرا أساسيا من مصادر تحقيق ميزة نسبية فى ميدان المعركة وفى مسرح العمليات وفى الحرب بشكل عام ، وبعد ان دخلت البشرية عصر تكنولوجيا المعلومات (عصر ما بعد الصناعة) اصبحت المعلومات تشكل عالما قائما بذاته ، ولم يكن أحد يتصور عند اختراع أول حاسب اليكترونى (كومبيوتر) فى النصف الثانى من حقبة الاربعينات ان عالم المعلومات سوف يتحكم فى كل مظاهر الحياة وتطوراتها إلى الحد الذى يجعلنا نعتقد بأن هناك نمطا جديدا من أنماط الحرب تحت اسم حرب المعلومات ، والحقيقة أن أحدا لا يعلم حتى الآن ما هى هذه الحرب (حرب المعلومات) على وجه التحديد : أهى وليد

جديد ؟ أم أنها فن لم ينضج بعد ؟ وربما كانت فى نظر البعض موجة من موجات الاعلام الموجه تحظى بقدر من الاعجاب ازاء ما يحيط بها من غموض وجدة ، لكن برغم التساؤلات المثيرة للشك فإن الاعتقاد بأن حرب المعلومات هى شكل جديد من أشكال الصراعات (أو النزاعات) الذى يرجع تطوره الى الازدهار والنمو الكبيرين فى البنية الاساسية المعلوماتية على المستوى العالمى ، وأن جذور هذا النزاع تكمن فى مساحة غامضة من العقل الانسانى ، ومع دخول البشرية عصر المعلومات اكتسبت هذه الحرب دفعة جديدة قوية ، يعد هو أكثر التصورات وجاهة عن هذه الحرب . وفى كل الاحوال وأيا كان الاعتقاد عن هذه الحرب فانها تمثل ميدانا قائما بذاته له اصوله وقواعده التى تحكمه ، كما أنها تقوم فى الاساس على الحشد الموقوت لمهارات وامكانيات لم تكن متاحة للانسان فى أى عصر من قبل .

تطور حرب المعلومات :

عادة ما يكون مطلوبا من أولئك الذين يعملون فى مجال توفير المعلومات اللازمة لكل ما يتعلق بالانشطة العسكرية ان يعطوا وصفا دقيقا لجمل (مثلا) بينما هم لا يمسكون سوى بجزء من ذيله أولا يعلمون منه سوى لون صوفه ، وبالاضافة الى ذلك تعتبر " حرب المعلومات " شيئا غامضا حيث لا أحد يتوافر لديه تعريفا دقيقا شاملا لها . وربما كانت حرب القيادة والسيطرة (C2W) (٣) هى فى ذاتها حرب المعلومات وربما كانت هذه الحرب هى البعد الخامس لأى حرب (على أساس أنها بعد غير مرئى وغير محدد بأى علاقات) ، أو من المحتمل أن تكون هى الحرب القائمة على المعرفة الدقيقة بكل المقاييس وتحويلها الى معلومات رقمية اعتمادا على التكنولوجية الحديثة

وبصفة عامة تشتمل حرب المعلومات على شقين أساسيين ينبغى الحرص على تحقيق كل منهما على نحو متوازن ، وأول هذين الشقين يختص بجميع الانشطة والاعمال الخاصة بالحصول على المعلومات ، والقسم الثانى يختص بمنع الخصم من الحصول على ما يريده من معلومات ، وعلى هذا تعرف المصادر الغربية (الامريكية بصفة خاصة) حرب المعلومات بأنها كل عمل يهدف الى حرمان العدو من الحصول على المعلومات وافساد كل خطته التى تهدف الى تنظيم أنشطة جمع المعلومات لديه ، وذلك بالاضافة الى حماية جميع الانشطة التى تقوم بها قواتنا واستغلال نتائج عمليات المعلومات التى تقوم بها تلك القوات فى جميع الاوقات .

وعندما توصل المهندس الفرسى نشابيه (١٧٦٠ - ١٨٢٩) الى اختراعه الخاص بنقل الاشارات الذى عرف بإسم التلغراف المرئى (Visual Telegrph) (٤) فان ذلك اتاح فرصة أمام نابليون لكى يحقق اتصالا مستمرا مع قيادات قواته على مسافات تصل الى حوالى ١٥٠ كيلو متر وفى الظروف المناسبة يمكن أن تزداد هذه المسافة ، كما مكنه ذلك الاختراع من تنسيق حركة قواته . ،لكن بعد أن دخل التلغراف السلكى وخطوط السكك الحديدية مجال نقل المعلومات كنظامين متكاملين يغطى كل منهما على جوانب الضعف فى الآخر فان الثورة الاولى فى مجال المعلومات فى شكلها الحديث تكون قد بدأت حيث أتاح التلغراف فرصة نقل المعلومات حول ميدان المعركة بسرعة كبيرة

وهذه المعلومات ساعدت نظام القيادة والسيطرة فى اطاره الجديد على تحسين وحدة الجهود كما ضاعفت القدرات الكامنه فى مجال تنسيق الجهود وسرعة الحركة عبر مسرح العمليات . وكانت السكك الحديدية بمثابة الاداة التى مكنت من ادراك أهمية ما يتيحه التلغراف من مزايا كامنة ، حيث أصبح أمرا سهلا نقل أعداد ضخمة من القوات وكميات هائلة من المعدات العسكرية والامدادات العسكرية وأنظمة الاسلحة بسرعة كبيرة ، والاكثر من ذلك ان ادارة وتنظيم السكك الحديدية - ابتداء من عمليات التحميل وحسابات الوقت والمسافة اللازمة لتنظيم استخدام السكك الحديدية - قد اندمجت مع نظام المعلومات الذى يعتمد على التلغراف والنظام الذى تستخدمه السكك الحديدية لتسليم الشحنات ونظام القيادة والسيطرة الخاص بالمنظومة العسكرية فى اطار واحد .

ومع استخدام الاسلاك الميدانية لتوصيل ونقل المعلومات ثم التطور الى استخدام الموجات اللاسلكية والقوات الجوية لنقل المعلومات فان استخدام التكنولوجيا على نحو متكامل أدى الى توسيع نطاق آليات نقل المعلومات كما أدى الى توفير فيض من المعلومات على كافة مستويات عناصر القوات المسلحة كما ادى كل تحسين فى إمكانيات نقل وتوصيل المعلومات الى توسيع نطاق قدرات قائد القوات البرية فى مجال تنسيق كل امكانيات الاستخبارات المتوافرة لديه مع انظمة الاسلحة مع القوات المخصصة للقيام بعمليات المناورة مع الوحدات المخصصة للدعم اللوجيستيكى ، ولكن ذلك أدى من ناحية أخرى إلى تعقيد عمليات السيطرة على القوات كما أدى الى ظهور انواع جديدة من المشاكل فى مسرح العمليات ومن هنا اصبح وجود هيئة الاركان (وهى الهيئة التى تتولى مساعدة القائد فى حل تلك المشاكل) امرا ضروريا ، ونظرا لارتباط أعمال القوات بالوقت فإن أهم أعمال هيئة الاركان يتمثل فى تنسيق تحركات القوات بحيث تتم فى التوقيت المحدد فى خطة العمليات . وصاحب الكم الهائل - والمتميز - من الاختراعات الحديثة فى مجال نقل المعلومات والمترتبة على التطور التكنولوجى المستمر فى العالم كله بعض الاعتقادات الخاطئة أهمها اعتقادان :

الاول : أن هناك تطورا تكنولوجيا غير عادى وغير مألوف لم يحدث بعد ولكن ينتظر حدوثه فى المستقبل ، سوف يمكن قائد القوات البرية من الحصول على المعلومات السليمة والانية (اى فى نفس لحظة حدوثها) ، وهذه المعلومات يمكن ان تشكل القاعدة التى يستطيع القائد ان يستند عليها لاتخاذ قراره وتحريك قواته ووحداته المساعدة بدقة مما يجعلها قادرة على تنفيذ المهمة فى أقصر وقت وبأقل قدر - أو بدون - خسائر .

الثانى : ان توافر المعلومات على نحو غير مسبوق لدى القيادات الكبيرة سوف يجعلها تعتمد على القرارات المركزية الصادرة عنها فقط لادارة أعمال القتال ، وهذا سوف يحرر القيادات الصغرى من أعباء اتخاذ القرار ويسفر عن فاعلية قتالية اكبر فى ميدان المعركة .

ولكن الحقائق التى تسيطر على ميادين القتال ومسارح العمليات فى أى مكان من العالم تثبت عكس ذلك . فمن ناحية تتشكل الحرب ذاتها - كنشاط من انشطة الانسان - من مكونات يصعب وصف تأثيرها الحقيقى على نفس المقاتل -

الذى هو فى النهاية انسان – وهذه المكونات تبدأ بالخوف وتمر عبر الغبار والاتربة وعادم السيارات والدبابات الذى يتصاعد الى عنان السماء ، والاصوات المروعة والاشلاء والدماء فى احيان كثيرة وذلك الى جانب الخطر والغموض او عدم الوضوح والخداع والشك ، وكل هذه الامور يستحيل ان يتولد عنها ما يمكن ان نطلق عليه " معلومات دقيقة " وعادة ما تكون التقارير التى يتلقاها القائد (سواء من عناصر جمع المعلومات او من اى مصدر آخر) غير كاملة واحيانا غير دقيقة ، ولا يرجع ذلك الى عدم كفاءة هذه العناصر ولكنه يرجع الى تأثير المكونات السابقة عليها من ناحية كما انه يرجع من ناحية اخرى الى تأثير ما يقوم به القائد الخصم من جهود لخداع هذه العناصر واخفاء انشطته عنها ، ولذلك ينبغى ان يتم تفسير كل ما يمكن رؤيته أو سماعه أو ادراكه فى ميدان المعركة فى اطار التداخلات أو التأثيرات ، وهذا التفسير – أو التحليل – يواجه هو الاخر نفس ما تواجهه عمليات جمع المعلومات ، وهنا تستطيع التكنولوجيات الحديثة فى هذه المرحلة ان تلعب دورا له قيمته حيث يمكنها ان ترفع من مستوى الاعتماد على المعلومات وتسهم فى عمليات صنع القرار . ولكن سوف تظل حقائق ميدان المعركة وما يدور فيها من احداث يصعب التنبؤ بها سببا فى اثارة الذعر والقلق لكل من يبحث عن معلومات دقيقة وآنيه ، وكل من يأمل فى أن يحصل على التكنولوجيا القادرة على جمع واستخدام مثل المعلومات لتغذية قرار عسكرى مركزى سوف تذهب جهوده أدراج الرياح ، والبديل المنطقى لذلك هو اعداد نوع من القادة المرؤوسين الذين يمكنهم اتخاذ القرارات على ارض الواقع وفى البقعه المناسبة للحدث نفسه فى اطار ادراكهم الدقيق لنوايا وتوجهات القائد الذى يعملون تحت امرته (٥) ومن هنا فإن اللامركزية فى اتخاذ القرارات وليس المركزية – هى السمة التى سوف تميز معارك القرن الحادى والعشرين فى ظل التطور الذى ستشهده حرب المعلومات .

حرب المعلومات حقيقة ام خيال :

تشتمل حرب المعلومات على ثلاث مهام أساسية :

المهمة الاولى : منع الخصم من الحصول على المعلومات او السيطرة على المعلومات واستغلال كل ما هو متاح منها الاستغلال الامثل ، وذلك فى الوقت الذى يتم فيه حماية عمليات جمع المعلومات التى تقوم بها القوات الصديقة من أى هجوم عليها .

المهمة الثانية : استغلال المعلومات كسلاح هجومى .

المهمة الثالثة : تعظيم كفاءات القوات الى اقصى حد ممكن من خلال جمع واستخدام المعلومات اعتمادا على مجموعة من المصادر العالمية .

وحتى يمكن استغلال ما تتيحه المعلومات من ميزات على أفضل نحو ممكن ، فان السيطرة ينبغى ان تشمل مصادر المعلومات لدى قوات العدو ، وهذه السيطرة تتضمن وضع هذه المصادر تحت ضغوط مستمرة ومتوالية سواء بالنيران (نيران المدفعية والقوات الجوية) أو عمليات الازعاج المستمر بالكمائن والاغارات مثلا) وكذلك الحرب النفسية التى يمكن أن تؤثر تأثيرا سلبيا عميقا على عمل هذه المصادر ، وفى الوقت ذاته ينبغى حماية مصادر معلوماتنا على نحو كامل ومنع العدو من التأثير عليها بأى شكل . ويضم العالم حاليا عددا من المدارس العسكرية التى تنظر الى قضية المعلومات وأثرها على العمليات العسكرية على أنها قضية بالغة الاهمية والخطورة ليس فقط انطلاقا من التأثير التقليدى للمعلومات على اتخاذ قرار الحرب أو اتخاذ القرارات الاخرى فى ميدان المعركة او مسرح العمليات ، ولكن انطلاقا ايضا من التطور الكبير فى مجال تكنولوجيا جمع المعلومات . وتتفق هذه المدارس جميعها على ان المراحل التى مرت بها المجتمعات البشرية قد أثرت على أسلوب تعامل الانسان مع ظاهرة الحرب عموما ، ففى أثناء العصر الزراعى كانت المعلومات تخدم فقط الجيوش فى ميدان المعركة ، ولم يكن مطلوبا – على سبيل المثال – الحصول على معلومات عن امكانيات المجتمع ودرجة تماسكه أو مستوى الروح المعنوية أو غير ذلك من معلومات ، وفى هذا العصر كانت معركة واحدة تكفى لحسم الصراع وفى هذه المعركة كانت تتركز الامكانيات وكل القوات ولم تكن المعلومات المطلوبة تتعدى نطاق هذه المعركة ، وجاء العصر الصناعى بتغيراته الكبيرة والمتنوعة (والسريعة ايضا) لكى يحدث تغييرا جذريا على النظرة الى الحرب عموما والمعلومات على وجه الخصوص ، حيث أصبح من الضرورى حشد الجيوش إعتمادا على جبهة خلفية ممتدة ، وأصبحت هذه الجبهة (التى تشمل امكانيات الدولة بكاملها) هى الاساس فى استمرار هذه الجيوش فى العمل ، ومن هنا اصبح من الضرورى الحصول على معلومات تفصيلية وموقوتة ودقيقة عن الامكانيات الشاملة للدولة (البنية الاساسية ، حالة الانتاج الصناعى ، الروح المعنوية ... الخ) واختلف استخدام المعلومات فى حروب العصر الصناعى وتطورت الى حد كبير أجهزة الاستخبارات لدى كل طرف من الطرفين المتحاربين ووصل ذلك التطور الى الحد الذى أصبحت فيه هناك معارك مستقلة تجرى بين أجهزة جمع المعلومات (وهى الحروب التى عرفت بحروب الجواسيس) ، واصبحت أهمية المعلومات خطيرة الى درجة انها كانت تحسم المعركة (مسبقا) للطرف الذى " يعلم " اكثر عن الاخر ، وعلى العكس من الحرب فى عصر الزراعة أصبحت الحروب فى عصر الصناعة لا تعتمد على معركة واحدة ، ولكنها اصبحت تعتمد على سلسلة من المعارك (وهو ما عرف بإسم الحملات العسكرية) ، كما لم تقتصر الحرب على مكان واحد ولكن تعددت مسارح العمليات وتضخمت احجام الجيوش التى تعمل فيها ، كما اتسع نطاق جمع المعلومات وشمل كل شىء بدءا من تفاصيل الحياة اليومية للشعب فى الدولة الخصم والازمات التى يتعرض لها سواء فى الغذاء او فى العلاج او غير ذلك ، وحتى نوايا تغيير القيادات العسكرية فى ميدان المعركة .

أما فى عصر ما بعد الثورة الصناعية أو عصر المعلومات فان الامر سوف يستغرق بعض الوقت حتى تتضح التغييرات على نحو كاف كما أن تأثير هذا العصر لا يبدو واحدا على جميع الدول ونظرا لاختلاف درجة التقدم بين أجزاء العالم المختلفة فربما ظلت بعض الدول تعيش العصر الزراعى (معظم دول أفريقيا وعدد من دول أمريكا اللاتينية) وهناك دول أخرى ستظل أسيرة للعصر الصناعى ولا تستطيع ان تنتقل منه الى عصر المعلومات او ان انتقالها سيظل بطيئا بحكم ظروف معينة ، وفى الوقت نفسه ستظل دول معينه تعيش العصور الثلاثة فى آن

واحد (مثل الهند والصين) ، وسوف تجد الدول التى تنجح فى العبور الى عصر المعلومات (الولايات المتحدة الامريكية وبعض دول اوروبا) ان هناك إشكاليات جديدة فى ميدان المعركة عليها ان تواجهها . ومن ابرز تلك الاشكاليات صعوبة التمييز بين " الحرب الحقيقية " والعمليات الاخرى التى تستخدم فيها القوة العسكرية ولكنها ليست حربا ، وهذه العمليات ستنشأ من مواجهة تنظيمات معينة سوف يمكنها الاستفادة من تكنولوجيا عصر المعلومات (مثل المنظمات الارهابية وعصابات الاجرام المنظم مثل (المافيا وغيرها) وعصابات تهريب المخدرات والشركات ذات المصالح ... الخ) كما يمكن ان يتسع نطاق الحروب الاهلية وتتزايد حركات المطالبة بالانفصال داخل الوطن الواحد لاسباب عرقية او دينية اعتمادا على ما يستطيع القائمون على هذه الحركات احرازه من استفادة من جراء التطور التكنولوجى فى عصر المعلومات .

وسوف يجعل ذلك حروب عصر المعلومات تتميز بميزتين اولاهما الغموض وثانيهما التنوع وهذا بدوره سيحدث تغييرا اساسيا فى مجال الحرب بالمقارنة بعصر الصناعة ، اذ بينما لن تستطيع الدول الزراعية (او التى ظلت فى إطار عصر الزراعة وبدون تطور شامل ينقلها الى العصور التالية رغم حدوث وتطور هذه العصور) ان توفر الاستثمارات المالية اللازمة لبناء قوات مسلحة عصرية ، فان هذه الدول لن يكون امامها سوى احد الخيارات الآتية : ان تنهزم اوتستلم بالهزيمة عند مواجهة خصم متفوق عليها ، او تقيم تحالفا من نوع ما مع دول متفوقة وتستطيع ان تكفل لها الحماية الدائمة اما فى حالة نشوب الحرب بين دولتين احداهما دولة صناعية والاخرى متقدمة معلوماتيا فان الامر سوف يتطلب تدمير آلة الحرب لدى الدولة الصناعية (وهذا يشمل البنية الاساسية والقاعدة الصناعية) ولكن نشوب الحرب بين دولتين متقدمتين معلوماتيا سيجعل الطرف الذى يسعى لتحقيق النصر فى حاجة لكى يسيطر على نظام المعلومات لدى الدولة الخصم ، وبدون تحقيق هذه السيطرة فان حسم الحرب ربما اصبح امرا مستحيلا .

وفى إطار الحرب الاخيرة (الحرب بين دولتين متقدمتين معلوماتيا) سوف تتكون منظومة أى قوات مسلحة مشاركة فيها من قسمين أساسيين : القسم الاول هو التواجد العضوى لهذه القوات فى مسرح العمليات ، والقسم الثانى حرب المعلومات (I W) ، وهذا يعنى ان حرب المعلومات قد فرضت نفسها على الساحة الى الحد الذى اصبحت معه مساوية للتواجد العضوى للقوات المسلحة فى مسرح العمليات . وحرب المعلومات فى هذه الحالة تعنى توافر القدرة على تخليق المعلومات وتيسير سبل الحصول عليها وتوزيعها ، وذلك بالاضافة الى احتكارها بشكل مطلق وقصر الاستعانة بها على القوات الصديقة ، والسيطرة على تدفق المعلومات لقوات الخصم لتحقيق ميزة حاسمة عليه .

وتتكون آليات ووسائل حرب المعلومات من شبكة الحاسبات الاليكترونية ، وشبكات نقل المعلومات ، منظومات المستشعرات سواء تلك المتمركزة على سطح الارض أو الموجودة على متن سفن فضائية او اقمار صناعية على ارتفاعات (مدارات) مختلفة فوق سطح الارض وأى انظمة اخرى صممت للاستعانة بها حتى تغنى عن أى وجود عضوى للقوات المسلحة فى قطاع معين من الارض (٦) . وربما كانت المؤشرات العالمية فيما يختص بالحرب لا تعطى للعامل البرى او الارضى ذات الاهتمام الذى كان يحظى به من قبل ، ولكن المعلومات مع الثورة الحادثة فى الحقائق الجيوبولتيكية وبدء دخول الانظمة الميدانية الرقمية (سواء فى مجالات الاتصالات او نقل المعلومات او الملاحة البرية والبحرية والجوية) هى العوامل التى سوف تحكم أى حرب قادمة فى أى مكان فى العالم .

ومن الممكن ان تشمل حرب المعلومات على مكون دفاعى " حرب المعلومات الدفاعية "(Defensive Information Warfare) ويهدف هذا المكون الدفاعي الى اقامة منظومة من التكنولوجيات الامنية المتقدمة لحماية القدرات والامكانيات التى تعمل فى مجال حرب المعلومات ضد أى هجمات اليكترونية او دعم بنية الحاسبات فيها بحيث لا تصبح هذه البنية عرضه لاى تدخل معاد قائم على تطور تكنولوجي مفاجىء . ويشمل ذلك معدات تأمين شبكات الحاسبات وتأمين نظام التعامل مع البيانات ومشروعات ضمان بقاء استمرار البنية الاساسية لمنظومة المعلومات تحت ضغط وهجمات العدو . ومن الضرورى أن نشير فى هذا السياق الى ان الحرب المعلوماتية الدفاعية لا تكفى وحدها لخوض حرب المعلومات ، ولكن هناك امكانيات اخرى من الضرورى توافرها حتى يمكن خوض هذه الحرب وذلك مثل توافر خطة واحدة متكاملة الاجزاء والمكونات لحرب المعلومات للعمل ضد امكانيات هذه الحرب المتوافرة لدى العدو ، والتدريب المستمر على استخدام تكنولوجيا المعلومات وتوسيع نطاق العمل فى إطار الحرب التى تضم كافة المكونات والتى تعرف باسم (C4 & I) ، وكذلك التقويم المستمر لادق التفاصيل (طوليا وعرضيا وفى العمق) لخطط الحرب وسياسات الاستعداد لهذه الحرب .

وتعد السيطرة على المعلومات اساسا للنجاح فى الصراع من اجل السيطرة على الفضاء المحيط بأرض المعركة وهذا الفضاء هو المجال الحقيقى والاساسى لحرب المعلومات وتقوم هذه السيطرة على المستشعرات المتمركزة فى الفضاء كما سبق الاشارة الى ذلك . كما تعتمد على نظام إدارة متكامل للمعركة تتيح امكانية المتابعة الدقيقة والمتزامنه للاهداف ذات الاهمية الخاصة عبر العالم على مدار الساعة . وتختلف هذه الاهداف من دولة لاخرى اذ بينما يمكن ان تكون هذه الاهداف هى الصواريخ البالستيكية عابرة القارات بالنسبة للولايات المتحدة فى مواجهة روسيا والعكس ، فان هذه الاهداف بالنسبة لدول الخليج مثلا يمكن ان تكون قاذفات الصواريخ البالستيكية المتحركة طراز سكود لدى ايران .

ويمكن للمنظومة المتكاملة لادارة المعركة فى ظل حرب المعلومات ان تعتمد على الطائرات الموجهة بدون طيار (الانواع الحديثة منها والتى تستخدم تكنولوجيات متطورة ومعقدة) ونظام اتصالات متطور متعدد الانساق مثل نظام الاتصالات الكونى – المتحرك وهذا النظام يعتمد على طائرات الانذار المبكر والاقمار الصناعية كما انه سيستخدم تطبيقات الجيل التالى من الاكتشفات العلمية فى مجال المعلومات ، والالغام المضادة الآلية ، وانظمة البحث واسعة النطاق المتمركزة على سطح الارض ، والاسلحة التى تطلق من خارج المدى (Stand - off) ذاتية التوجية (Fire & Forget) .

اسلحة حرب المعلومات :

السلاح الاساسى فى حرب المعلومات هو المعلومات نفسها ، ومن هنا فان اسلحة حرب المعلومات تبدو مختلفة الى حد كبير عن اسلحة الحرب التقليدية ، وابرز هذه الاسلحة هو ما عرف " بفيروس الاسب الآلى " وتنقسم هذه الفيروسات الى قسمين رئيسيين ، الاول هو القسم الخاص بالفيروسات التى تصيب أطراف قاعدة حفظ البيانات (أو الهارد ديسك) التى تحتوى على البيانات اللازمة للنظام لكى يبدأ فى العمل والثانى هو القسم الخاص بفيروسات الملفات التنفيذية فى منظومة حرب المعلومات . ولا يزيد عدد الفيروسات فى نطاق القطاع الاول عن ٥٥٠ سلالة وهذه لا تمثل سوى ١٠ ٪ من ٧٥٠٠ فيروس معروف حتى الآن ، ولكن هذا العدد المحدود نسبيا من فيروسات الحاسب الآلى مسئول عن ٩٠ ٪ من الاصابات التى تصيب شبكة تداول المعلومات (طبقا لتقرير الجمعية الامريكية الوطنية لامن الحاسب الآلى) . وبينما يبلغ عدد الحاسبات الآلية التى يمكن ان تعمل فى مجال تداول المعلومات (قطاع الملفات التنفيذية) حوالى مليون جهاز تشكل فى مجموعها ما يعرف بالشبكة الكونية للحاسبات الآلية التابعة للولايات المتحدة (وهذه الشبكة هى المكون الرئيسى للبنية الاساسية لشبكة المعلومات الكونية وبدونها لا يمكن ان تكون هناك حرب معلومات) فان الاحصائيات تشير الى ان ٥٠ ٪ على الاقل من هذه الاجهزة قد اصيب بالفعل بفيروس من نوع ما . وتتمثل خطورة الفيروسات كسلاح من أسلحة حرب المعلومات فى ان عددها يتضاعف بمقدار ١٠٠ ٪ فى غضون فترة تتراوح بين ثمانية شهور وثمانية شهور ونصف ، وان هذه الفترة يمكن ان تتناقص فى المستقبل . ومعنى هذا ان شبكة الحاسبات الكونية سوف تحتاج الى شبكة حاسبات للحماية من الفيروسات ، وعلى الرغم من وجود بروتوكول دولى يحظر على الدول الموقعة عليه الاشتراك فى أى انشطة تهدف الى استحداث انواع جديدة من الفيروسات ، الا ان هذا البروتوكول لن تكون له قيمة فى حال نشوب اى حرب تقليدية او حتى حرب معلومات . ونظرا لان عنصر الوقت فى حرب المعلومات يعد العنصر الاكثر اهمية وخطورة ، فان فيروسا من نوع غير معروف قد يتسبب – حال نجاحه فى دخول شبكة حاسبات المعلومات – والتأثير على عملها جزئيا لمدة خمس دقائق فى احداث خسائر تعادل الخسائر الناجمة عن استخدام قنبلة نرية عيارية .

وفى العام ١٩٩٣ تمكن برنامج فيروس عرف باسم (Sa-tan Bug) من التسلل الى شبكة الحاسبات الآلية التابعة للخدمة السرية فى الولايات المتحدة وهذا الفيروس يعد أخطر انواع فيروسات الكومبيوتر ليس فقط لقدرته على استغلال شفرات برامج التشغيل ولا لقدراته الواسعة فى الدخول على شبكة الانترنيت ، ولكن ايضا بسبب انه يتمتع بالقدرة على التوافق مع الكثير من برامج الحماية من الفيروسات ، وفى حالة تطوير انواع مشابهة من الفيروسات التى يمكنها ان تعمل ضد شبكات الحاسبات فى البنية الاساسية لحرب المعلومات ، فان عمل هذه الشبكات سوف يتعطل ويمكن ان يكون هذا التعطل فى لحظات حاسمة ويتوقف عليها مصير حرب المعلومات باكملها . وثانى اسلحة المعلومات يتمثل فيما يمكن ان نطلق عليه السطو الالكترونى او القرصنة الاليكترونية على شبكات الحاسبات الآلية ، ونظرا لان المعلومات التى تتداولها تلك الحاسبات يتم نقلها فى الغالب عن طريق الاقمار الصناعية فان التقاط هذه الاشارات بعد معرفة الاسرار الفنية الخاصة باطوال الموجات المستخدمة وزوايا الالتقاط وغير ذلك سوف يتيح الفرصة امام من يملك الامكانيات لاعتراض البيانات المتداولة لصالح شبكة الحاسبات الالية والاستفادة منها او تعطيل عملها ، والى جانب ذلك هناك ايضا اساليب تكنولوجية متطورة تستخدم فى بعض مجالات حرب المعلومات مثل الحرب الاليكترونية حيث يجرى الاعتماد على وسائل مثل تأيين الهواء الجوى لمنع انتقال الموجات اللاسلكية أو التشويش لتقليل امكانيات الخصم فى مجال التقاط الاشارات . وهذه الوسائل وغيرها يمكن ان تؤثر تأثيرا عميقاً على مستقبل حرب المعلومات .

المصادر والمراجع :

1 - Geoffrey Regan , " The Guinness Book of Decisive Battles " , Guinness Publishing , 1992 , P . 155 .

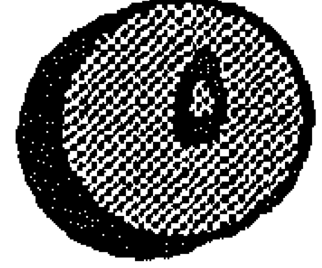
2 - Better Young " ADictionary of Battles : 1816 - 1976 " p 331

3 - C2W : Command and Control Warfare .

4 -Encyclopedia of Ideas , p . 195

5 - Gen Gordon R . Sullivan , " Land Warfare in the 2 st Century , " Military Review , sep . 1993 , pp 13 - 19 .

6 - Darrd Alexander , " Information Warfare and the Digitised battlefield , " Military Technology , sep . 1995 p . p 54 - 64 .



حرب المعلومات وتطور المذهب العسكرى الأمريكى



كريم حجاج

فى ذروة الحرب البرية ضد العراق أثناء عملية عاصفة الصحراء ذكر أحد المتحدثين باسم القوات المسلحة الأمريكية أن الهدف من وراء العمليات العسكرية الأمريكية هو "النفاذ إلى داخل دورة اتخاذ القرار للقيادة العراقية ." (١) ولم يتضح وقتها ما المقصود بهذا التصريح إذ ظنت وسائل الإعلام الغربية أنه يشير إلى نجاح أجهزة استخبارات دول التحالف فى كشف تفاصيل خطط الحرب العراقية .إلا أن الحقيقة هى أن فكرة التحرك داخل دورة صنع القرار للعدو تعتبر الفكرة المحورية التى يتبلور حولها مفهوم أطلق عليه " حرب المعلومات ."ويعد هذا المفهوم نتاج تطور فكرى تمخض داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية خلال الثمانينات كان أساسه اجتهاد فلسفى جاد - قل نظيره فى التاريخ العسكرى -هدف إلى كشف العلاقة بين الحرب والتطور التكنولوجى، وخاصة فى ظل الثورة التكنولوجية، التى أحدثتها تكنولوجيا المعلومات .

غير أن التحليل الدقيق لهذا المفهوم يظهر أن ظاهرة حرب المعلومات ليست قاصرة على الجوانب التقنية المعقدة لنظم الاتصال والكمبيوتر الحديثة المستخدمة فى إدارة العمليات الحربية، بل تتعدى ذلك لتشمل طبيعة الحرب نفسها مع قدوم عصر المعلومات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزها . فقد واكب الاهتمام المتزايد بحرب المعلومات داخل أروقة البنتاجون الأمريكى إدراكا متناميا فى أوساط المفكرين ورجال الأعمال بمدى عمق التحولات التى تشهدها مجالات السياسة والاقتصاد وأنماط التفاعل الاجتماعى، والتى تتمثل السمة المشتركة بينها فى زيادة الاعتماد على جمع وتحليل كم هائل من المعلومات للتعامل مع درجة التعقيد التى وصلت إليها البيئة الإنسانية والتكنولوجية فى نهاية القرن العشرين، والتى - بلاشك - ستكون السمة الغالبة التى ستميز القرن القادم .

هذا الاتجاه نحو التعقيد استمر فى التأثير على حركة التطور إلى أن أصبحت وظيفة تحليل المعلومات تفوق فى أهميتها الوظائف التقليدية التى ميزت العصر الصناعى . وهى ظاهرة برزت بوضوح فى تحول اقتصادات بأكملها من نمط صناعى يعتمد على الانتاج الشامل إلى اقتصاد المعلومات تدار فيه عمليات الإنتاج والتجارة عن طريق شبكات الاتصال وتبادل وتحليل المعلومات إلكترونيا . (٢)من هنا يتضح - ولو بشكل مبسط - طبيعة التحولات التى ستشهدها العمليات العسكرية من نمط كان يعتمد على التدمير الشامل اعتمادا على تكنولوجيا العصر الصناعى إلى شكل جديد من القتال تنتقل فيه الحرب إلى الفضاء الإلكترونى بحيث يصبح الهدف ليس التدمير وإنما إعاقة قدرة العدو على القيام بتلك الوظيفة الحيوية التى ستقوم عليها جميع أشكال التنظيمات المعقدة فى عصر المعلومات ، أى جمع وتحليل المعلومات .

والواقع أن هذا التشابه فى تطور المنظمات المعقدة نحو الاعتماد المتزايد على المعلومات هو الذى حدا بالمحللين العسكريين منذ منتصف الثمانينات إلى مقارنة المنظمات العسكرية والعمليات الحربية بالمجالات والمنظمات غير العسكرية التى تقوم على تحليل وبث المعلومات بشكل مكثف ، مثل نظم مراقبة حركة المرور الجوى وهندسة الكمبيوتر والشركات عبر القومية والهياكل البيروقراطية الكبيرة ، وذلك بهدف استكشاف طبيعة حركة المعلومات داخل مثل هذه الأنظمة المعقدة والعلاقة بين انسياب المعلومات عبر قنواتها المختلفة وأداء المنظمة ككل (٣) .

إذاً فإن محاولة فهم الأبعاد العسكرية لتكنولوجيا المعلومات لايمكن أن تقتصر على دراسة خواص التكنولوجيا ذاتها ، بل يجب أن تمتد إلى استكشاف جذورها وفروعها المتشعبة . ذلك أن التكنولوجيا لاتمثل تطبيقا عمليا لما وصلت إليه فروع العلم المختلفة فحسب ، وإنما هى فى جوهرها تعبر عن منظومة فكرية وفلسفية تتحدد وفقها رؤية الإنسان لطبيعة العالم المحيط به .من هنا نرى أن مايميز قدوم "ثورة "تكنولوجية " هو قدرتها على هدم أنماط الفكر السائدة واستبدالها بمنظور فلسفى جديد يترتب عليه ابتداع أساليب فريدة تحكم مفاهيم العمل والفكر فى كافة مجالات النشاط الإنسانى، ومن ضمنها بالطبع الحرب .الحقيقة هى أن هذا الطابع "الثورى " لتكنولوجيا المعلومات ينبع من قدرتها الخارقة على تحطيم الحواجز الجغرافية والزمانية التى كانت تحد من درجة كثافة التفاعل الإنسانى والآلى . ما يميز الفضاء الإلكترونى هو طبيعته المجردة التى تقع فى نطاق أوسع من دائرة الإدراك المادى وخلوه من الحدود الزمانية والمكانية التى اعتدنا عليها إبان العصر الصناعى . من ثم ، فإن انتقال أية علاقة تفاعلية إلى شبكة المعلومات يكسبها خواصاً فريدة حيث تتحرر من القيود التى تحكم مسارها التقليدى ويرتفع معدل حركتها إلى سرعات فائقة حتى يصبح عنصر السرعة ذاته هو السمة المحورية التى يتسم بها عصر المعلومات حيث يتقلص الفارق الزمنى بين الفعل ورد الفعل .وما قد ينتج عن هذه الزيادة المذهلة فى السرعة هو حالة شديدة الإضطراب يتعرض فيها الوضع الراهن إلى تغير مستمر ، الأمر الذى يجعل من الصعب الوقوف على منطق تسلسل الأحداث وتحليلها - سواء بالنسبة للفرد أو المنظمة - ، إلا عن طريق تسريع الأداء ليتواكب مع معدل التغيير فى البيئة المحيطة .وقد انعكس هذا الاتجاه فى المجال الاستراتيجى فى العمل على زيادة قدرة القوات العسكرية على ضغط العمليات الحربية التقليدية فى فترات زمنية آخذة فى التضاؤل مع تطور التكنولوجيا العسكرية ، وتوسيع دائرة القتال لتشمل العمق الاستراتيجى للعدو بأكمله وعليه .فإن ما سوف نشهده فى عصر المعلومات هو تحرر الحرب التقليدية من القيود الزمانية والمكانية التى فرضتها التكنولوجيا الصناعية ، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى مايسميه بعض المحللين بزيادة " تواتر "الحرب Frequency، وهو مايعنى مضاعفة درجة الاضطراب فى ساحة القتال بحيث تصبح المشكلة الرئيسية أمام مخططى العمليات الحربية هى تكوين صورة واضحة لما يدور حولهم وتسريع أداء المنظمة العسكرية ككل كى تتمكن من التكيف مع سرعة تواتر الأحداث . وربما تدل ندرة الكتابات الأكاديمية التى تتناول موضوع تأثير تكنولوجيا المعلومات فى المجال العسكرى من هذا المنظور الواسع على تريث أوساط المحللين العسكريين - باستثناء المؤسسة العسكرية الأمريكية - فى تقبل هذا المفهوم، حيث أن الجزء الأكبر من الاهتمام الأكاديمى ينصب على الجوانب التقنية لتكنولوجيا الكمبيوتر وتطبيقاتها فى إطار النمط الفكرى والتنظيمى التقليدى الذى لايزال يهيمن على التخطيط العسكرى. (٤)

ولعل هذا الاستثناء الهام هو الذى يقود إلى ضرورة دراسة كيفية تعامل مخططى الاستراتيجية العسكرية الأمريكية مع إشكالية الحرب فى عصر المعلومات . فمن خلال تحليل الوثائق والكتابات الصادرة عن القوات المسلحة الأمريكية يمكن رصد التحول التدريجى الذى شهده الفكر العسكرى الأمريكى عقب انتهاء حرب فيتنام من مذهب حربى قام على توظيف التفوق الكمى الذى كانت تتمتع به الولايات المتحدة لتدمير العدو فى رؤية شاملة - وصلت إلى درجة عالية من التطور- لمفهوم حرب المعلومات الذى يستهدف شل قدرة العدو على العمل عن طريق تخريب حركة انسياب المعلومات داخل هيكله التنظيمى . هذا بالطبع لايعنى غياب مثل هذا الفكر خارج الولايات المتحدة، إلا أن درجة النضج الذى وصل إليه هذا المذهب داخل المعاهد العسكرية الأمريكية خلال الخمسة عشر عاما الماضية جعل منه حالة فريدة وخاصة بالجيش الأمريكى إذ استطاع أن يلمس طبيعة العلاقة المعقدة التى تربط بين المكونات الثلاثة للمذهب العسكرى - التنظيم ، التكنولوجيا ، والفكر - وأن يدمج هذه العناصر فى عقيدة حربية بالغة القوة . (٥)

من ثم يشكل هذا الإطار الفكرى المنهج الأمثل لهذا البحث . فالمذهب الحربى لأية مؤسسة عسكرية هو نتاج عملية تفاعل مركبة بين التغير التكنولوجى وأساليب هندسة الهياكل التنظيمية والفكر العسكرى مما يجعل من الصعب دراسة هذا الموضوع دون الاعتماد على إطار نظرى شامل . غير أنه من الخطأ الاعتقاد بأن حداثة الموضوع تعنى افتقاده للبعد التاريخى . ففكرة الانتصار عن طريق استهداف عملية اتخاذ القرار للعدو لها جذور تاريخية فى الفكر العسكرى .كما أن الظروف والعوامل التى هيأت المناخ لبروز ثورة المعلومات ليست وليدة اللحظة ، وإنما هى نتاج طبيعى لتطور حضارى استمر منذ المراحل الأولى للعصر الصناعى .لذا فإن أية محاولة لفهم ظاهرة حرب المعلومات فى تطبيقها الأمريكى تتطلب تحليلا للاتجاهات التى أثرت على مراحل التطور لعناصر المذهب العسكرى الثلاثة .

ولعل أبرز تلك المراحل هو اتجاه المنظمات والعمليات العسكرية - مثلها مثل المنظمات الصناعية وعمليات الإنتاج والتسويق بصفة عامة - نحو مستويات أعلى من التعقيد مما زاد من صعوبة تنسيق العمليات التنظيمية التى تحكم أداء المكونات المترامية للجهاز التنظيمى . ولمواجهة هذا التزايد المطرد فى التعقيد اضطرت هذه المنظمات إلى رفع قدراتها

على جمع المعلومات وتوسيع قنواتها الاتصالية لبث هذا الفيضان المعلوماتي ، سواء في صورة معلومات تحليلية أو معلومات خالصة أو أوامر من القيادات التنظيمية العليا ، الأمر الذي أدى بدوره إلى تضاعف درجة تعقيد هياكلها التنظيمية . ومع استمرار هذا الاتجاه بدأت معايير الفعالية لهذه المنظمات تنتقل من تلك التي حكمت أداءها إبان العصر الصناعي ، والتي اعتمدت على تجزئة المعلومات والأوامر طبقا للتخصصات المحددة في الخريطة التنظيمية التقليدية ، إلى معيار يعتمد على كفاءتها في القيام بوظيفتها التحليلية لتكوين صورة متكاملة عن بيئتها المحيطة واتخاذ القرار المناسب للتكيف معها .

من هنا تأتي أهمية العنصر التكنولوجي - الركن الثاني في معادلة المذهب العسكري - إذ أن صفة الثورية لتكنولوجيا المعلومات تنبع من قدرتها الفائقة على أداء هذه الوظيفة من خلال تخزين واسترجاع وتحليل المعلومات بسرعة يتزايد معدلها مع التقدم المذهل الحاصل في مجال تقانة الإلكترونيات .لكن التأثير الفعلي لهذه التكنولوجيا يتوقف على كيفية استيعابها داخل الهيكل التنظيمي . فمن ناحية ، يمكن توظيفها لدعم العمليات التنظيمية التقليدية . ومن ناحية أخرى، يمكن استخدامها لإعادة هندسة التركيبة التنظيمية بأكملها بحيث تؤدي إلى تفعيل قدرة المنظمة على الاستجابة للتغيرات في مجال عملها الخارجي والداخلي . والواقع هو أن تاريخ استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية قد شهد اتجاها نحو الاستعانة بنظم الاتصال والكمبيوتر لإعادة رسم هيكل المنظمة العسكرية بحيث يدور الجزء الأكبر من عملياتها الداخلية حول هذه الوظيفة التحليلية وسرعة استجابة المنظمة للاضطرابات من حولها .

ومن الجدير بالملاحظة أن العامل الرئيسي وراء ظهور هذا النمط من توظيف تكنولوجيا المعلومات هو حدوث تحول فكري في مفهوم الاستخدام الأمثل للكمبيوتر والعلاقة التفاعلية بينه وبين المستخدم بما يقلب المفهوم الذي لايزال سائدا في المنظمات الهرمية ، والذي ينظر إلى الكمبيوتر كأداة لتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المفصلة لمراكز القيادة بهدف إحكام قبضتها على عمليات المنظمة وصنع القرار .أما النمط البديل والذي بدأ يظهر منذ أواخر السبعينات، فيوظف الكمبيوتر لتسريع أداء المنظمة للتكيف مع بيئتها، وذلك عن طريق توفير صورة مشتركة لأهداف المنظمة وموقعها من محيطها الخارجي لكافة مستويات الهيكل التنظيمي .

والواقع أنه رغم شيوع هذا المفهوم الآن - وخاصة في شركات الأعمال الغربية إضافة إلى المؤسسة العسكرية الأمريكية - إلا أن تطبيقه واجه معارضة شديدة عندما بدأ يروج له بعض مهندسي وسائل الاتصال منذ منتصف السبعينات ، وذلك بسبب التغيير الجذري الذي مثله بالنسبة لتنظيم حركة المعلومات داخل الهياكل التنظيمية .وكما سيتضح من خلال هذه الدراسة فإن تغيير نمط انسياب المعلومات بهذا الشكل يترتب عليه حدوث تغييرات عميقة الأثر في التركيبة التنظيمية بأكملها حيث أن تعميم القدرة على استرجاع البيانات المفصلة على من يرغب في الحصول عليها يعني كسر احتكار القيادة العليا للمعلومة وحركة سيرها داخل المنظمة، وبالتالي إضعاف النمط المركزي للهيكل التنظيمي . فمع تدفق المعلومات دون رقابة تكاد تنعدم الفجوة التي تفصل بين طوابق الخريطة التنظيمية ويتحول الهيكل التنظيمي من شكله الهرمي التقليدي إلى شبكة كثيفة تربط بين جميع وحدات المنظمة وترتقي فيها عمليات انتقال المعلومات واتخاذ وتنفيذ القرارات إلى سرعات فائقة .

من ثم يتضح أن القوة الحقيقية لتكنولوجيا المعلومات تكمن في قدرتها على قلب المفاهيم التقليدية الراسخة التي هيمنت على أنماط التفكير الإنساني طوال الحقبه الصناعية ، وليس فقط في مواصفاتها الحسابية أو الاتصافية، وهو مايبرز عند تحليل العنصر الثالث للمذهب العسكري ، أي الفكر أو العقيدة الحربية ذاتها .

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن تطور الفكر العسكري الأمريكي قد جاء مواكباً لتطور حرب المعلومات في التحول من عقيدة ترتكز على تدمير القدرات المادية للعدو معتمدة في ذلك على حشد الآلة العسكرية ، إلى مفهوم ينظر إلى العدو على أنه نظام معقد يمكن شل قدرته على المقاومة ليس عن طريق التدمير ، وإنما من خلال استهداف وظائفه الحيوية ، وأهمها وظيفة تحليل المعلومات واتخاذ القرار .هذا التحول الفكري تبلور تدريجيا داخل المعاهد العسكرية الأمريكية، ورغم حداثته إلا أنه قد بني على دراسة عميقة للأدبيات العسكرية القديمة .كما أنه اعتمد على مجالات فكرية خارج الإطار العسكري، وخاصة طبيعة عمل المنظمات الصناعية المعقدة وكيفية إدارتها لعمليات الإنتاج .

بناء على ما سبق فإن التركيز في هذا البحث سوف ينصب على رصد طبيعة التفاعل بين مراحل تطور هذه المكونات الثلاثة - من الهياكل التنظيمية الهرمية إلى الهياكل الشبكية ، من الاحتكار المركزي للمعلومات إلى إطلاق حرية حركتها لتسريع أداء المنظمة وقدرتها على الاستجابة للتغيرات البيئية الداخلية والخارجية ، ومن التدمير المادي للعدو الى خوض "حرب معلومات "ضده تستهدف تدمير قدرته على تكوين رؤية واضحة لمحيطه الخارجي .والهدف من ذلك هو محاولة كشف الكيفية التي استطاعت بها المؤسسة العسكرية الأمريكية صهر هذه التفاعلات في مذهب عسكري مازالت عملية تطويره مستمرة.

تطور المذهب العسكري الأمريكي والجذور الفكرية لحرب المعلومات :

مر المذهب العسكري الأمريكي بعدة مراحل في تطوره عكست البيئة الاستراتيجية للولايات المتحدة التي كان لها اثر عميق على رؤية وفلسفه القوات المسلحة الأمريكية تجاه الحرب . وخلال مراحل التطور هذه يولد تدريجيا لدى مخططي الاستراتيجية الأمريكية ادراك بأهمية التفكير في كيفيه التعامل مع المعلومات ودورها في العمليات العسكرية و استطاعت ان تتوصل إلى نظرة متكاملة للآثار العميقة التي ستشهدها الحرب الحديثة مع تطور عصر المعلومات . ومواكبة مع هذا التطور الفكري اتسع نطاق اهتمام المؤسسة العسكرية الأمريكية ليشمل مجالات أخرى غير عسكرية،

وخاصة التركيز على دور "المعلومة" وكيفية انسيابها فى مجالات التنظيم المعقده مثل السياسة والبنيان الاجتماعى والاقتصاد، وبصفة خاصة ادارة الأعمال . من ثم بدأ التفكير فى خوض الحرب ضد "نظام المعلومات "للعدو والذى لايقتصر على التكنولوجيا فقط بل يتمحور حول عملية انسياب المعلومات داخل تنظيمه العسكرى.

و ترجع جذور المذهب العسكرى الأمريكى الحديث الى فترة منتصف السبعينات إذ تبلور فى اطار عملية اعادة التنظيم الشامل التى خضعت لها المؤسسة العسكرية بعد انسحاب الولايات المتحدة من حرب فيتنام . وطوال فترة مابعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهد الفكر العسكرى الأمريكى نوعا من الهبوط نتيجة اتجاه الاستراتيجية الامريكية نحو الاعتماد على الردع النووى مما دعم من دور القيادة السياسية فى التدخل ليس فقط فى ادارة العمليات العسكرية بل وفى صياغة العقيدة الحربية ذاتها . فقد أدى هذا الاتجاه الى بروز ما أسماه البعض بـ "ثقافة استراتيجية "فريدة تميزت بالهيمنة شبه المطلقة للقيادة السياسية المدنية على المؤسسة العسكرية مما سمح بفرض الأساليب والمفاهيم المألوفة فى تلك المجالات التى كانت هذه النخبه المدنية تحتل فيها موقع الريادة وبصفة خاصة الاقتصاد وادارة الاعمال . (٦) هذه الثقافة الفريدة بلغت ذروتها فى عهد وزير الدفاع الأمريكى "روبرت ماكنامارا" الذى كان رئيسا لشركة فورد للسيارات قبل توليه منصبه فى البنتاجون تحت ادارة الرئيس كيندى ، وأشرف على الأداء العسكرى الأمريكى فى فيتنام خلال فترة الستينات . وقد اشتهر " ماكنامارا " بمنهجه الفكرى فى ادارته للمؤسسة العسكرية و الذى عرف وقتذاك بـ "تحليل النظم -Sys tems Analysis " و كانت تدار على أساسه الشركات الصناعية الكبرى . و قد قام هذا المنهج على تعظيم فاعلية استغلال وتخصيص الموارد داخل المنظمات الكبيرة لزيادة نسب الربح، وذلك عن طريق استخدام معادلات رياضية معقدة لتحليل مدى الكفاءة فى استخدام الموارد المالية والمادية فى العملية الانتاجية ككل .واجتهد " ماكنامارا " فى تأسيس هذا المنهج فى المؤسسة العسكرية واستطاع أن يجند خير علماء مراكز البحث والجامعات الذين اجادوا تطبيقه وكان أغلبهم من متخصصى علوم الادارة والاقتصاد ، الأمر الذى حول البنتاجون الى مايشبه "شركة "عسكرية تشرف على عملية ادارة مشاريع انتاج الأسلحة وعلى الميزانية العسكرية الضخمة التى توافرت لوزارة الدفاع آنذاك. (٧)

و اذا كان هذا المنهج قد حظى بقبول لدى قيادات وزارة الدفاع الا انه كان غريبا على تقاليد وفكر القوات المسلحة نظرا لابتعاده عن فنون الحرب وعجزه عن توفير اى ارشاد للتخطيط العسكرى . ورغم ذلك اضطرت القيادة العسكرية الى القبول بهذا الوضع وعجزت عن مقاومته لضعف موقفها داخل دوائر صنع القرار فى وزارة الدفاع و فى النظام السياسى الامريكى ككل .فإلى جانب خضوع المؤسسة العسكرية تقليديا لسلطة القيادة المدنية (٨) ، شهد موقفها مزيدا من التراجع بعد الثورة الاستراتيجية التى احدثها السلاح النووى وتثبيت استراتيجية الردع كركيزة اساسية تقوم عليها سياسة الأمن القومى الامريكى(٩) وقد نتج عن هذا التطور أثر مضاعف على مكانة القوات المسلحة فى عملية صياغة السياسة الاستراتيجية . فبينما أدت مخاطر التصعيد النووى الى إحكام قبضة القيادة السياسية على كافة مستويات العمل العسكرى ، تركت الثورة النووية اثرا عميقا على الفكر العسكرى الأمريكى و فتحت الباب امام المفكرين والسياسيين المدنيين لصياغة مذهب عسكرى جديد لايقوم على دراسة سبل استخدام القوة العسكرية فحسب بل على كيفية تجنبها .

فمنذ منتصف الخمسينات ، وبعد أن استقر وقف اطلاق النار فى شبه الجزيرة الكورية ، ترسخ الاعتقاد لدى أغلب المفكرين العسكريين بأن مستقبل الأمن القومى الأمريكى سيرتكز على هندسة الترسانة النووية بحيث تكون قادرة على اقناع القيادة السوفيتية بعدم التفكير فى شن ضربة نووية ضد الولايات المتحدة او حلفائها، او اللجوء الى هجوم عسكرى تقليدى لاجتياح القارة الأوروبية . ونتج عن هذا الوضع انتقال محور التخطيط العسكرى من العمليات التقليدية الى نظريات جمعت بين الإعتبارات الفنية المتعلقة بمواصفات الأسلحة النووية ، والعلوم الاجتماعية مثل علم النفس والسياسة بهدف ايجاد سبل للتأثير على صانع القرار السوفيتى (١٠) وقد ادى هذا الى تهميش دور القيادة العسكرية أمام الدور المتعاظم للعلماء ومهندسى نظم الاسلحة، اضافة الى الاكاديميين المتخصصين فى العلاقات الدولية ونظريات صنع القرار - اى تلك الفئات التى لم تكن معنية بعلوم الحرب .

و ظل هذا الاتجاه يؤثر على الاستراتيجية الامريكية حتى عندما بدأت الولايات المتحدة تفكر فى التدخل العسكرى فى جنوب شرق آسيا . فبينما أدى القلق المتزايد حول مصير الصراع فى فيتنام الى اعادة العمليات العسكرية التقليدية الى دائرة الاهتمام ، فان نفوذ الاكاديميين المعنيين بالدراسات الاستراتيجية أسفر عن صياغة المذهب الحربى الأمريكى بصورة تلاءمت مع النظريات السائدة فى مجالى العلاقات الدولية والعلوم الاجتماعية ، وتحديدا نظريات اتخاذ القرار السياسى ونظرية " التحديث" والتى هيمنت على مجال الدراسات الانمائية فى حقبة الستينات. وقد نتج عن هذا بلورة مفهومين عسكريين حكما الأداء العسكرى الأمريكى فى فيتنام، الأول رأى أن الاعتماد على القوة العسكرية يجب ان يقتصر على استخدامها المحدود لاجبار العدو على الاذعان للمطالب الامريكية، وهو ما عرف بنظرية الحرب المحدودة LIMITED WAR THEORY، والثانى ارتكز على اعتقاد بأن المخاطر التى تواجه المصالح الامريكية فى جنوب شرق آسيا تنبع أساسا، ليس من القوات غيرالنظامية الواقعة تحت تأثير الشيوعية ، وانما من ضعف البنيان المؤسسى للدول الحليفة للولايات المتحدة . وبالتالى فإن الوظيفة الرئيسية للقوات المسلحة الامريكية هى مساعدة تلك الدول فى مهام بناء الدولة وذلك ضمن مفهوم شامل

لاحتواء الصراعات غير التقليدية عرفته ادارة كينيدى بمصطلح . " COUNTER INSURGENCY "

ورغم هذا التركيز على أهمية دور القوات التقليدية في الفكر العسكرى الأمريكي، إلا أن مثل هذه النظريات لم تكن معنية بالإستخدام الفعلى للقوة العسكرية . ففكرة خوض حرب محدودة قامت على نفس المفهوم الذى تأسست عليه نظرية الردع الاستراتيجى ، وهو أن الاسلوب الامثل لتوظيف القوة العسكرية لايكمن في استخدامها وانما في التهديد باستخدامها لانتزاع التنازلات المطلوبة .

من ثم فإن نظرة هذا المفهوم للصراع العسكرى اقتصرت على الاشارات الدبلوماسية المتبادلة نتيجة تحركات عسكرية محدودة مما يعنى أن التخطيط الحربى نفسه أصبح يأتى فى مرتبة متأخرة عن دبلوماسية القوة وليس فى حد ذاته جديرا بالدراسة .هذا الفصل بين القوة العسكرية التقليدية والاستراتيجية العسكرية أدى إلى ان مهام بناء الدولة التى كلفت بها القوات الامريكية كان ينظر اليها من قبل القيادة العسكرية على انها خارجة عن الوظائف التقليدية للقوات الامريكية التى منذ نشأتها عرفت بخضوعها المطلق للقيادة المدنية وحيادها السياسى التام، وبالتالى افتقارها لأية خبرة فى مجال دعم مؤسسات الدولة (١١) بيد أن معارضة القوات المسلحة لهذا الاتجاه لم تمنع إدخال هذا المفهوم ضمن المنهج الفكرى الذى تم الاعتماد عليه فى فيتنام، وأيضا فى كتيبات المذهب العسكرى المختلفة وأبرزها الكتيب الرئيسى للجيش الذى يحدد فيه الإطار الفكرى للعمليات العسكرية Field Manual 100-5 (FM 100-5) حيث يرد فى النسخة الصادرة عام ١٩٦٨ أن "الهدف الأساسى للقوات المسلحة الأمريكية هو خلق أو إعادة أو الحفاظ على مناخ مستقر يمكن مؤسسات الدولة من العمل وفقاً لقواعد القانون " . (١٢)

والواقع أن هذا الاضطراب فى الفكر العسكرى الأمريكي وفرض مذاهب فكرية من خارج المؤسسة العسكرية نفسها اجتمعا لوضع المؤسسة العسكرية بأكملها على طريق الكارثة فى غابات فيتنام .فالاهتمام الاول الذى سيطر على أذهان متخذى القرار هو طبيعة "الاشارات" السياسية الناتجة عن أى عمل عسكرى والنظر إلى الامكانيات العسكرية الأمريكية باعتبارها اوراقا دبلوماسية يمكن المساومة بها - دون الاهتمام بقدراتها القتالية الفعلية - وفقا لمدى تجاوب العدو مع رغبات واشنطن، وهو الأمر الذى يفسر المركزية الشديدة التى اتسمت بها جميع اشكال النشاط العسكرى تحت سيطرة القيادة السياسية .(١٣)

ماشهدته المؤسسة العسكرية الأمريكية خلال الخمسينات والستينات اذا هو بلورة عقائد عسكرية فى غياب فكر عسكرى سليم نتج عن نوع من الانفصام بين القدرات العسكرية والمذهب الحربى .هذا الانفصام انعكس فى الموقع الثانوى الذى احتلته فكرة استخدام القوة العسكرية بعد مفاهيم الردع وبناء الدولة والحرب المحدودة مما ادى الى انتقاص فعالية قدراتها القتالية وابتعادها عن فكرة الانتصار من خلال ملاحقة وتدمير العدو ، وهو مايفسر التردد الشديد للقيادة الامريكية حتى الآن فى الدخول فى تلك العمليات العسكرية التى تتحمل فيها مهام خارج نطاق الحرب التقليدية . ونتيجة هذا الفراغ الفكرى اقتصر نطاق اهتمام المذهب العسكرى الأمريكي على المستوى التكتيكي وارتكز على الاعتبارات الفنية مستخدما فى ذلك منهجا تقنيا شابه الى حد كبير منهج تحليل النظم الذى هيمن على أسلوب عمل المؤسسة العسكرية إبان عهد ماكنامارا .فالجزء الاكبر من الاطار الفكرى للقوات المسلحة تأسس على اعتقاد بأن الاسلوب الأمثل للحرب يكمن فى الاعتماد على عناصر القوة الأمريكية - اى التفوق التكنولوجي والقدرة الانتاجية الفائقة للاقتصاد الأمريكي . من هنا، فإن السمة الغالبة على العمليات الحربية الأمريكية تمثلت فى التخطيط اللوجستى السليم لايصال العتاد الحربى اللازم الى مسرح العمليات، وتوظيف التكنولوجيا المتطورة لتعظيم القدرة على رفع كثافة النيران الموجهة ضد العدو بهدف إلحاق اكبر قدر من التدمير المادى فى صفوفه و هو الأمر الذى حول الحرب الى معادلات معقدة لحساب النتائج النهائية لتبادل النيران بين نظم الأسلحة المختلفة .(١٤)

ولم تدرك القوات المسلحة مدى خطورة هذا التدهور الفكرى إلا بعد انسحاب الولايات المتحدة من فيتنام ودخول المؤسسة العسكرية بأكملها فى عملية اعادة تنظيم كان لها أثر بالغ على تطور المذهب الحربى الأمريكي . فقد خرجت القوات الامريكية من حرب فيتنام فى أسوأ حالة لها منذ انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية من ناحية معنوياتها ودرجة استعدادها القتالى، ليس فقط نتيجة تجربة فيتنام وانما بسبب الفوضى الداخلية التى نبعت من زيادة معدلات الادمان والعنصرية وخاصة فى صفوف الجيش والتى كادت ان تؤدى فى بعض الوحدات الى العصيان العلنى. (١٥) وقد دفع هذا كله بالقوات الامريكية الى الدخول فى مرحلة طويلة من الانطواء و النقد الذاتى، الأمر الذى ضاعف من حاله اضطرابها الداخلى مع وقف العمل بنظام التجنيد واتجاهها نحو الاحتراف الكامل . وتزامن هذا مع تحول محور اهتمام الاستراتيجية الامريكية من كيفية احتواء انتشار قوى الشيوعية الى كيفية مواجهه التحدى العسكرى الخطير الذى اصبحت تمثله قوات حلف وارسو فى وسط اوروبا .

وحينما ادرك مخططو الاستراتيجية العسكرية ان الاتحاد السوفيتى قد استغل انشغال الولايات المتحدة فى فيتنام لتحديث قواته من ناحية الكم والكيف، بالاضافة الى تطوير اساليب عملياتها ، كانت عملية تحديث القوات الامريكية قد تأخرت عقدا كاملا مما انعكس فى تحول ميزان القوى العسكرية تدريجيا لصالح حلف وارسو خلال الستينات . (١٦) الى جانب هذا ادركت القوات المسلحة الامريكيه ان خبرتها الحربية فى فيتنام والتى تركز الجزء الاكبر منها على عمليات المشاه، لم تعد ذات جدوى فى مواجهة مع قوات حلف وارسو التى غلب عليها عمليات الوحدات الآلية التقليدية . من هنا تولد اقتناع لدى القياده العسكريه الامريكيه بضرورة اعادة النظر فى الأسس الفكرية للمذهب الحربى الامريكى اذ أن التطوير الذى شهدته

القوات السوفيتية قد أدى الى تفوقها فى تلك العناصر التى ارتكزت عليها العقيدة الامريكية - التفوق التكنولوجى والوفرة المادية .

لمواكبة هذه التطورات الخطيرة ولملء الفراغ الفكرى فى المذهب الامريكى اقدم رئيس اركان الجيش آنذاك الجنرال " كرايتون ابرامس " على تأسيس قيادة المذهب والتدريب TRAINING AND DOCTRINE COMMAND (TRADOC) فى يوليو ١٩٧٣ ، والتى شكلت الاطار التنظيمى الذى تمخضت داخله التيارات الفكرية من داخل وخارج الجيش و بدأت من خلاله عملية اعادة التقييم و إعادة النظر فى العقائد التى حكمت الأداء العسكرى الامريكى سابقا . ولعل أبرز دليل على قوة هذه التيارات وتأثيرها الراديكالى هو الرفض الذى قوبلت به افكار قائد قيادة TRADOC الأول الجنرال وليام دوبوى الذى اعتمد على منهج تحليل النظم كأساس لمحاولة تحديث المذهب الحربى الأمريكى .

كان الجنرال دوبوى قد اقتنع بضرورة تغيير المذهب العسكرى الامريكى بعد أن فوجىء بمدى التقدم الذى شهدته القدرات التدميرية لنظم الاسلحة الحديثة فى حرب اكتوبر١٩٧٣ و التى عكفت قيادة TRADOC على دراسة نتائجها بعناية . من واقع هذه الدراسات اقتنع دوبوى بأن اى اشتباك عسكرى تقليدى بين حلفى وارسو والاطلنطى سيبلغ مستوى من العنف والاستنزاف المادى يفوق كل التوقعات التى اعتمد عليها التخطيط الامريكى سابقا .ومن ثم فان قدرة القوات الامريكية على صد مثل هذا الهجوم سيتوقف على تعظيم كفاءة نظم الاسلحة على توليد القوة النارية اللازمة لموازنة التفوق العددى السوفيتى . لتحقيق هذا الغرض لجأ قائد TRADOC الى منهج تحليل النظم اذ كان من الضباط القلائل الذين لم يعارضوا اسلوب ماكنامارا فى ادارة اعمال وزارة الدفاع حين شغل منصب مساعد نائب رئيس اركان الجيش فى اواخر الستينات ، ورأى فى المنهج العلمى لهذا الاسلوب ما يمكن ان يعيد ميزان القوى فى وسط اوروبا اعتمادا على الكمبيوتر والاحصاءات والجداول المستخدمة لتوضيح القدرات التدميرية لنظم الاسلحة لدى الجانبين ،(١٧) وبالفعل جند دوبوى مجموعة من الضباط خدموا تحت ماكنامارا وأجادوا كيفية تطبيق المعادلات الرياضية المعقدة على السيناريوهات العسكرية بهدف تكوين مجموعة عمل لاعادة كتابة FM 100-5 والذى صدر فى صورته الجديدة فى يوليو ١٩٧٦ . (١٨) اعتبر المفهوم الفكرى الذى تجسد فى طبعة ١٩٧٦ من FM 100-5 نموذجا رائعا لمنهج تحليل النظم اذ صور ارض المعركة على انها خريطة وصفية هائلة مقسمة الى مناطق متشابكة طبقا لمواصفات نظم الاسلحة المتركزة فيها من حيث المدى وسرعة الرمى ونسبة اصابتها وذلك ضمن مفهوم متكامل سماه دوبوى بالدفاع الفعال ACTIVE DEFENSE ويمكن تلخيص هذا المفهوم فى عناصره الثلاثة الرئيسية :

١- تمركز قوات حلف الاطلنطى فى خطوط دفاعية طولية متتالية على خط المواجهة الفاصل بين الالمانيتين بحيث تتشابك ما بين الرمى للوحدات المجاورة وذلك بهدف خلق حائط من النيران الكثيفة يستحيل اختراقه دون تحمل خسائر فادحة .

٢ - فى حالة الاختراق تقوم قوات الحلف بالتراجع بهدف الحفاظ على تماسك خط الدفاع وتمكينه من اعادة تشكيل حائط النيران لصد الهجوم .

٣ - الاعتماد على التحرك على طول خط الدفاع بهدف تعزيز نقاط الاختراق المحتمل بعد ان تتضح المحاور الهجومية الرئيسية للقوات السوفيتية (١٩) .

الهدف الاساسى اذن لمفهوم الدفاع الفعال كان تأسيس خط دفاعى فريد يستطيع استنزاف اكبر قدر من العتاد الحربى للقوات السوفيتية لاضعاف قدرتها على مواصلة الهجوم .

فور صدور FM 100-5 قوبلت هذه الافكار بانتقاد شديد من داخل وخارج المؤسسة العسكرية مما ادى الى جدال مذهبى حاد حول الاسلوب الامثل لمواجهة التهديد العسكرى السوفيتى طرح لأول مرة اشكالات عميقة حول طبيعة الحرب والفكر السياسى لم تكن القوات الامريكية قد اعتادت على بحثها نظرا لطابعها النظرى المجرد وتركزت معظم هذه الانتقادات على النمط الدفاعى الذى إعتمد عليه مبدأ الدفاع الفعال . اذ ان مجرد اقامة خط نيران لصد هجوم حلف وارسو يعنى التنازل عن عنصر المبادرة للقوات السوفيتية - كما اشار بعض العسكريين الى صعوبة تنفيذ فكرة خط الدفاع الطولى لتعزيز مواقع خط الدفاع نظرا لتداخل ميادين الرماية وخطوط المد اللوجستى اضافة الى التعقيدات الناتجة عن تنسيق هذه التحركات مع قوات الدول الاخرى فى حلف الاطلنطى (٢٠). الا ان ما أثار حفيظة المحللين العسكريين وضباط الجيش تجاه هذا المبدأ هو تركيزه على المستوى التكتيكى متجاهلا بذلك التحديثات المذهبية التى ادخلتها القيادة السوفيتية على خطة عملياتها ولم تأخذها قيادة TRADOC فى الاعتبار عندما صاغت FM 100-5 فقد لاحظ هؤلاء المحللون انه منذ بداية السبعينات بدأ المذهب العسكرى السوفيتى يبتعد عن نمطه التقليدى الذى اعتمد على الهجوم الشامل على عدد محدود من المحاور السريعة بهدف تركيز التوازن على نقاط محددة فى خط دفاع العدو لاختراق صفوفه فى منطقة دفاعية تحدد مسبقا فى خطة العمليات . الا ان تجربة حرب أكتوبر ١٩٧٣ اثبتت مدى خطورة تركيز القوات المدرعة فى محاور ضيقة - وذلك لانكشافها امام الصواريخ المضادة للدبابات مما يدفع القيادة السوفيتية على توسيع نطاق الهجوم على عدة محاور بحيث تتمكن من تهديد نقاط الضعف فى جبهة الدفاع مستخدمة فى ذلك ما سميت آنذاك بوحدة التحرك العملياتى Operational Maneuver Group التى تستطيع العمل بشكل مستقل واستهداف اى نقطة فى التمركزات الدفاعية للعدو (٢١) . هذا التحول فى نمط العمليات السوفييتية هدد بتقويض الاسس التى ارتكز عليها مفهوم الدفاع الفعال ، اذ ان FM 100 - 5 بنى خطة

دفاع الاطلنطى على تحليل للعمليات السوفيتية وفقا لنمطها التقليدى وبالتالى تأسس على افتراض بامكانية كشف المحور الرئيسى للهجوم السوفيتى وتركيز النيران لصده . غير ان تحول القوات السوفيتية نحو الاعتماد على هجوم متعدد المحاور جعل من الصعب ان لم يكن من المستحيل تحصين خط الدفاع باكمله تحسبا لاحتمالات الخطأ فى تخمين النقاط الرئيسية المستهدفة من قبل وحدات التحرك السوفيتية (٢٢) والاخطر من ذلك لاحظ منتقدو مفهوم الدفاع الفعال ان قيادة TRADOC تجاهلت تماما التهديد المتمثل فى مدى القوات السوفيتية على استثمار تفوقها العددى لتنظيم عملية هجومية فى شكل موجات متتالية تتبع الطلائع الهجومية الاولى فانحصار نطاق اهتمام FM 100 - 5 على البعد التكتيكى لم يمكن TRADOC من توسيع مجال رؤية ساحة القتال لتحليل شكل العملية الحربية بعد وصول "الفوج الثانى SECOND ECHELON " من القوات السوفيتية الى خط دفاع الاطلنطى ، اى بعيدا عن الاعتبارات التى تحكم سير المعركة التكتيكية . من هنا استنتج نقاد TRADOL ان ارتكاز المذهب الامريكى على استنزاف القوات السوفيتية سينهار امام موجات هجومها المتتالية حيث ان وصولها الى المعركة الامامية سيؤدى الى استنفاد قدرة الدفاعات الامريكية على خطط تماسك حائط النيران حتى اذا تمكنت من التغلب تكتيكيا على الطلائع السوفيتية الاولى اتضح من هذا أن تركيز التخطيط الامريكى على كسب المعرفة التكتيكية اغفل تماما ما سمى بالمستوى العملياتى ككل (٢٣) .

وقد تركت هذه الانتقادات اثرا بالغا على عملية صياغة المذهب الامريكى حيث تكاثرت الاصوات المعارضة لنمط العمليات المقترح فى FM 100 - 5 واستمرت فى التنبيه بالخطورة التى تمثله الفوج الثانى السوفيتى على خطط الدفاع الامريكية الا أن جوهر هذه الانتقادات لم تكن موجهة ضد اغفال قيادة TRADOC لمواكبة التطور فى نمط العمليات السوفيتية وانما ضد الاطار الفكرى الذى تبلور فيه مفهوم الدفاع الفعال ، ومن ثم فان مواجهة التهديد العسكرى السوفيتى كان يجب ان يبدأ بتغيير المفاهيم التى حكمت صياغة المذهب الامريكى حتى الآن بحيث تمكنه من توسيع الابعاد المادية والفكرية التى تحدد تصورة للعمليات الحربية .

عكفت قيادة TRADOC على تسجيل هذه الملاحظات بعناية كما وضح فى معرض ردودها على منتقدى مبدأ الدفاع الفعال واستوعبها تدريجيا الضباط من الدرجات الوسطى الذين بدأوا فى وضع الاسس الفكرية لاعادة كتابة FM 100 - 5 وبصفة خاصة اللواء دون ستارى الذى خلف الجنرال دوبوى فى قيادة TRADOC فى يوليو ١٩٧٧ . كان ستارى يعتبر من ابرز خبراء الجيش فى العمليات المدرعة وساهم فى إعداد FM 100 - 5 بصفته قائدا لمركز الجيش للمدرعات فى الفترة من ١٩٧٣ حتى ١٩٧٦ عندما تولى قيادة الفيلق الخامس الامريكى فى اوروبا فى فبراير من ذلك العام . ومن موقعه كقائد للوحدة التى شكلت احدى اهم ركائز قوة الاطلنطى فى وسط اوروبا استطاع ستارى ان يشهد عن قرب عملية تطوير القوات السوفيتية من حيث التسليح والتخطيط العسكرى وبصفة خاصة بدأ اهتمام ستارى يتركز على مشكلة الفوج الثانى والتى طغت بقوة على حسابات التخطيط العسكرى الامريكية طبقا لاسس الدفاع الفعال . فقد ادرك ستارى مبكرا انه اذا سمحت القوات الامريكية للفوج الثانى بالوصول الى المعركة الامامية ستنهار دفاعات الاطلنطى تحت ضغط الهجوم المتواصل من جانب قوات حلف وارسو (٢٤) . ومن ثم وضح أن الاعتماد على مذهب عسكرى يقوم على مبدأ الاستنزال هو امر يفتقد الى المنطق فى مواجهة عدو تفوق قواته الضاربة وحجم قواته الاجمالية قدرة القوات الامريكية على تدميرها وخاصة اذا اقتصر اهتمامنا على خوض المعارك الأمامية وتحصين الدفاعات الطرفية دون ان تأخذ فى اعتبارها سير العملية العسكرية على مسرح العمليات ككل .

ظلت هذه الافكار تراود ستارى عندما تولى قيادة TRADOC حيث بادر بطرح بعض المفاهيم الاولية خلال عام ١٩٧٨ كان القاسم المشترك بينها هو محاولة تحرير المذهب الامريكى من تركيزه الضيق على المعركة التكتيكية فمع انتقال محور اهتمام قيادة TRADOC الى اعتراض الفوج الثانى تغيرت تدريجيا رؤية المخططين العسكريين لساحة المعركة من تصور قائم على خطوط طولية متشابكة فى مناطق تتكاثف فيها النيران الى نظرة تشمل مسرح العمليات باكمله تتحرك فيه القوات الامريكية بحرية فى كامل أبعاده بحيث تجتمع لضرب العدو فى أقصى أعماق دائرة عملياته من هنا ولدت فكرة المعركة العميقة DEEP BAT-TLE وتركزت على دمج جميع الارصدة العسكرية الجوية والبرية فى خطة عملية متناسقة هدفها ليس تدمير العدو فى حد ذاته، وانما اعاقة قدرته على تنفيذ خطته المستقبلية .(٢٥) فالفكرة وراء اعتراض الفوج الثانى قامت على افتراض بأن منع وصول الموجات الهجومية التابعة للضربة السوفيتية الاولى وفق الجدول الزمنى المحدد لها سيواجه نظام القيادة السوفيتى بوضع يصعب التكيف معه نظرا لمركزيته الشديدة ومذهبه العسكرى القائم على فرض خطته الحربية بالقوة دون الاعتبار للتغيرات التى قد تؤثر على مجرى العملية . هذه الفكرة تناقضت تماما مع نمط العمليات الدفاعية الطولية الذى قام عليه مبدأ الدفاع الفعال وذلك لسهولة توقع الخطوط العريضة للعملية بسبب طابعها الدفاعى البحت ، من ثم فقد ادرك الضباط المعنيين باعادة تقييم المذهب الامريكى داخل TRADOC ان الطريقة الوحيدة للتغلب على التفوق العددى السوفيتى يكمن فى مفاجأة قوات العدو بصفة مستمرة عن طريق خلق اوضاع عسكرية جديدة يصعب عليه التعامل معها بحيث تفقد القيادة السوفيتية توازنها مما ينتج عنه انهيار خطة الهجوم السوفيتية بالكامل . هذا بدوره يتطلب دمج القوات البرية والجوية فى خطة محكمة بحيث يتم تركيبهما فى عمليات تكميلية متنوعة على اتحاد مسرح العمليات باكمله لمواجهة قوات العدو بمفاجآت سريعة ومتلاحقة مما دفع قيادة TRA-DOC لاستحداث مصطلح الحرب الجوية البرية AirLand

Battle لوصف هذا المفهوم الجديد والذى مازال المصطلح الرسمى للمذهب العسكرى الامريكى حتى الآن . والواقع ان هذا الاجتهاد المذهبى فى الفكر العسكرى الامريكى لم يقتصر على قيادة TRADOC بل تقيدت هذه الاجهزة بالافكار والمفاهيم التى تولدت نتيجة حركة الاحياء الفكرى التى شهدتها المؤسسة العسكرية الامريكية بأكملها فى ذلك الوقت فقد تزامنت عملية اعادة تقييم المذهب العسكرى داخل TRADOC بمراجعة المناهج العسكرية التى كانت تدرس فى المعاهد والكليات الحربية . ولعل اكثر الاسباب التى دفعت هيئة ضباط القوات المسلحة الى رفض مبدأ الدفاع الاتجاه نحو الاهتمام المتزايد بمجالات فكرية متعددة المسائل الفنية التى طالما غلبت على التعليم العسكرى الامريكى مثل دراسة التاريخ العسكرى وفلسفة الحرب والتعليق فى المفاهيم المحيطة به . وكان اساس هذه الحركة الفكرية اعتكاف المؤسسات التعلمية وخاصة داخل الجيش على دراسة الادبيات العسكرية القديمة وبصفة خاصة كتابات المفكر العسكرى البروسى الشهير كلاوسفيتس -Clause witzالتى ساهمت فى صعود القوات العسكرية الالمانية ابتداء من النصف الثانى من القرن الماضى وطورها من قبل مفكرون عسكريين لتصبح احدى الركائز الفكرية لحرب المعلومات .(٢٦) عرف كلاوس فيتس بتحليله الثاقب للعلاقة الوثيقة بين الحرب والسياسة وكذلك اجتهاداته الفلسفية حول طبيعة ظاهرة الحرب التى تبنتها القوات المسلحة لبلورة الاطار الفكرى لتحليل الاهداف الاستراتيجية الامريكية ودور المؤسسة العسكرية فى تحقيقها اضافة الى تأثير ذلك على عملية صياغة المذهب العسكرى . ومن هذا الاطار النظرى الشامل انتقى الفكر العسكرى الامريكى مفهومين للاستفادة بهما فى صياغة المذهب الامريكى الحديث اولهما سماه الفكر الألمانى بالاحتكاك Frictio وهو مصطلح يشير الى كل مامن شأنه احداث فجوة بين الاهداف والمحصلات النهائية لتطور الواقع اى بين التخطيط العسكرى على الورق وبين المسار الفعلى للحرب على ارض الواقع وكان كلاوسفتس يعنى بذلك مجموعة عوامل ويستحيل التنبؤ بها مسبقا والتى تجتمع لتؤدى الى انحراف العملية الحربية عن مسارها المقصود مثل حالة الطقس او طبيعة الارض او معنويات الجيش او بالطبع عمليات العدو مما دفعه الى تشبيه الحرب بالحركة فى مجال عائق . اما المفهوم الثانى فهو فكرة وجود مركز ثقل او مركز جاذبية Center of Gravity فى جسم اى قوة عسكرية وعرفها كلاوسفتس بذلك القطب الذى ينبع منها كافة مصادر الحركة والقوة . وجوهر المفهوم يتمحور حول افتراض وجود نقاط او مواقع اساسية يرتكز عليها عمل المنظمة العسكرية ككل وبالتالى فان استهدافها بنجاح يترتب عليه انهيار كامل فى صفوف القوة العسكرية (٢٨).

هذه المفاهيم البسيطة للوهلة الاولى دفعت المثقفين العسكريين الى رفض فكرة امكانية اخضاع الحرب لمعادلات رياضية جامدة اذ ان تبنى هذه النظرة يتعارض جذريا مع طبيعة الحرب ذاتها إذ تحليلها وفق منطق الرياضيات. والواقع ان تنامى هذه الاتجاهات الفكرية فى المؤسسة العسكرية فجر جدلا فكريا حادا انعكس فى التحاليل والطروحات المقدمة بخصوص اختيار الاستراتيجية الأنسب لصد هجوم سوفيتى تقليدى على حلف الاطلنطى وقد انقسم هذا الجدال بين نظرتين للحرب. الاولى قامت على النمط الذى اعتادت عليه القوات الامريكية وسمى بحرب الاستنزاف ، والثانية استخدمت مفاهيمها من استقراء التاريخ العسكرى وتبنتها مجموعة من المفكرين من خارج وداخل المؤسسة العسكرية عرفت فيما بعد بحركة الاصلاح العسكرى واصطلح على تسميتها حرب المناورة .

حرب الاستنزاف – كما شرحنا – تتبنى على افتراض بأن الفوز فى الحرب يأتى من تدمير مواطن القوة للعدو والتى تتجسد فى قدراته المادية ومن ثم فان الجهد الرئيسى يجب ان يتركز على التدمير كما ان محور اهتمام التخطيط العسكرى يجب ان ينصب على كشف ثم استهداف نقاط القوة للعدو لتوجيه اكبر قدر من القوة النارية ضدها ومن الناحية النظرية على الاقل يصبح التدمير هدفا فى حد ذاته وفقا لهذه النظرة وتتحول المنظمة العسكرية الى آلة تدميرية هائلة تخطط عملياتها حول المعركة التكتيكية ومعدلات تبادل النيران بين الجانبين . انصار هذه النظرية دعوا الى تطبيقها فى مواجهة التهديد السوفيتى اذ ذكروا ان الطريقة الوحيدة لاقناع القيادة السوفيتية بوقف هجومها فى حالة فشل الردع هو تحميلها اكبر قدر من الخسائر المادية والبشرية وبالتالى فضلنا اتخاذ مواقع دفاعية متقدمة على الحدود الالمانية لمحاولة ايقاف القوات السوفيتية قبل عبورها الى المانيا الغربية وحرمانها من احتلال اراض تستغلها كأوراق عند التفاوض حول شروط وقف اطلاق النار .

اما حرب المناورة فتقوم على كشف نقاط الضعف فى بنيان العدو وتفادى نقاط قوته بدلا من مواجهتها اعتمادا على مركز الثقل ومن هنا اختلفت هذه النظرية فى نظرتها للمعركة التكتيكية فهى لاتراها كهدف فى حد ذاتها وانما كوسيلة لتحقيق هدف اشمل وهوالوصول لمراكز نقل العدو العدو وتخطيط العملية العسكرية بحيث تتمحور حول هذا الهدف – اذن لاتتساوى الاشتباكات التكتيكية فى قيمتها العسكرية حتى اذا ادت الى تدمير جزء من القدرات المادية للعدو بل ان قيمتها الحقيقية تكمن فى اثرها الاجمالى على مسار العملية العسكرية ككل . هذا الافتراض يفسر انتقال محور اهتمام نظرية حرب المناورة الى مستوى يتعدى البعد التكتيكى اصطلح على تسميته مستوى العلميات -OPERA TIONAL LEVELتدار فيه عملية تنسيق المعارك التكتيكية بحيث تمتد آثارها لتشمل مسرح العمليات بأكملة ،من ثم ارتكزت المفاهيم الرئيسية لتطور حرب المناورة على تصور مختلف للحرب إذ نظرت إليها على أنها عمل خلاق يعتمد على فن إدارة العملية الحربية وليس على المحصلة النهائية لمعادلات القوة بين خصمين (٣٠) . واستمر انصار هذه النظرية فى تطبيقاتها العملية من تحليل المذهب العسكرى الالمانى والمفاهيم التى حكمت عمليات حرب الصاعقة الالمانية Blitzkrieg إبان الحرب العالمية الثانية – إذ يرصد المؤرخون العسكريون اولى تجارب التطبيق

الحديث لهذه المفاهيم ابتداء من المراحل النهائية للحرب العالمية الاولى عندما اضطرت القيادة الالمانية الى تعديل اسلوب عملياتها لمواجهة التفوق الكمى لقوات الحلفاء ، فخلافا للنمط المعتاد التى اتسمت به عمليات الجبهة الغربية فى اوروبا والتى اعتمدت على تبادل النيران الكثيف وعمليات اقتحام المشاه على طول جبهة القتال - لجأت القيادة الالمانية الى استخدام وحدات مشاة صغيرة سريعة الحركة لاختراق نقاط الضعف فى دفاعات العدو ثم ضرب خطوط الامداد والتمركزات غير المحصنة بهدف احداث ارباك فى صفوفه الخلفية .(٣١) وخضعت هذه الفكرة لتطوير مستمر اثناء فترة مابين الحربين كى تتلاءم مع تطور التكنولوجيا العسكرية وخاصة ظهور الدبابة المدرعة ، فخلال هذه الفترة نجحت القيادة الألمانية فى دمج الاليات المدرعة فى اطار مذهب عسكرى متطور - كان صاحب الفضل الاكبر فى تطويره الجنرال Heinz Guderian ارتكز على توجيه ضربات سريعة متلاحقة ضد نقاط ضعف العدو وتنفيذ العملية بوتيرة تفوق قدرة نظام قيادته على التعامل معها (٣٢) ، ولاحظ المحللون ان القاسم المشترك لهذه العمليات كان يتمثل فى قدرتها على توليد الفوضى والارتباك فى الجسم العسكرى للعدو تتراكم كلما ازدادت وتيرة العمليات الموجهة ضده وتنتهى بانهيار شامل لمركز الثقل المحورى فى بنيان المنظمة العسكرية - ألا وهو هيكل القيادة . تفسير هذا الانهيار يرجع للتأثير الناتج عن ارتفاع وتيرة العملية الحربية على حركة سير المعلومات داخل التنظيم العسكرى للعدو وقدرته على تكوين صورة واضحة لمحيطه الخارجى الامر الذى يترتب عليه تآكل قدرة هيكل القيادة على اداء وظيفتها الرئيسية وهى السيطرة على حركة المنظمة العسكرية الواقعة تحت قيادتها وتبدأ عملية التآكل هذه فور اختراق الوحدات المدرعة الالمانية الدفاعات الامامية للعدو وتنتهى بضرب مواقعه الخلفية مما يدفع هيكل قيادته الى محاولة رصد تحركاتها السريعة وتجميع وتحليل التقارير الواردة عن عملياتها ومع استمرار هذه العمليات تتكاثر هذه التقارير وتزيد غموضا نتيجة السرعة التى تورد بها الى مراكز القيادة وإفتقادها للوقت الكافى لتحليل مضمونها بدقة لتأكيد صحتها ، فيبدأ الارتباك ينتاب نظام القيادة وينشط كلما وردت تقارير تفيد بقطع خطوط الانتظار حتى تتضح الصورة - اى الشلل - او ارسال وحدات لتعقب تحركات القوات المعادية التى تمكنت من اختراق دفاعاته بناء على تقارير غير مؤكدة مما يؤدى الى تقويض تناسق عملياته . والتأثير الناجح فى كلتا الحالتين هو انفلات سير العملية الحربية بشكل متسارع من سيطرة قيادة العدو وذلك نتيجة عجزها عن التكيف مع سيل المعلومات المتدفق بغزارة فى قنوات الاتصال المتفرعة من مراكز القيادة ، فوسط هذا السيل من المعلومات والتقارير يصعب انتقاء المعلومة المؤكدة من الاشارات المتضاربة مما يؤدى الى اخطاء فادحة فى قراءة مجرى العملية الحربية واحاطة نظام القيادة بأكمله بحاجز من الجهل عن واقع المعركة الحقيقى عن انظار القيادة العليا (٣٣).

هذا الاستقراء النظرى للتاريخ العسكرى الالمانى يقدم النواة الاولى التى تبلورت حولها فكرة حرب المعلومات وذلك رغم ان الشخصيات التى تزعمت حركة الاصلاح العسكرى فى أوائل الثمانينات لم تنظر الى هذا النموذج على انه عكس قدوم ثورة تكنولوجية او فكرية غير ان هذه المفاهيم المشتقة من التاريخ العسكرى خضعت للتطوير المستمر من قبل مفكرى حركة الاصلاح وبدأت تتخذ طابعا نظريا مجردا واتجهت نحو تحليل حركة المعلومة واتخاذ القرار داخل المنظمة العسكرية . وأوضح مثال لهذا الاتجاه برز فى فكر ضابط سلاح الجو المتقاعد العقيد جون بويد John Boyd والذى بدأ يروج لها منذ اواخر السبعينات من خلال مجموعة محاضرات لم تنشر حتى الآن . اشتهر بويد فى القوات الجوية من خلال افكاره حول القتال الجوى خلال الخمسينات والستينات والتى ساهمت فى تصميم الجيل الحالى من المقاتلات الجوية الامريكية. (٣٤) واستمد بويد الجزء الاكبر من فكره العسكرى من واقع تحليله للمعارك الجوية فى الحرب الكورية فلاحظ انه رغم تفوق طائرات العدو من حيث السرعة والقدرة على الدوران الا ان الطيارين الامريكيين نجحوا فى تحقيق معدلات انتصار أعلى خلال الاشتباكات الجوية المكثفة ويرجع ذلك الى عاملين رئيسيين فى تصميم المقاتلات الامريكية :

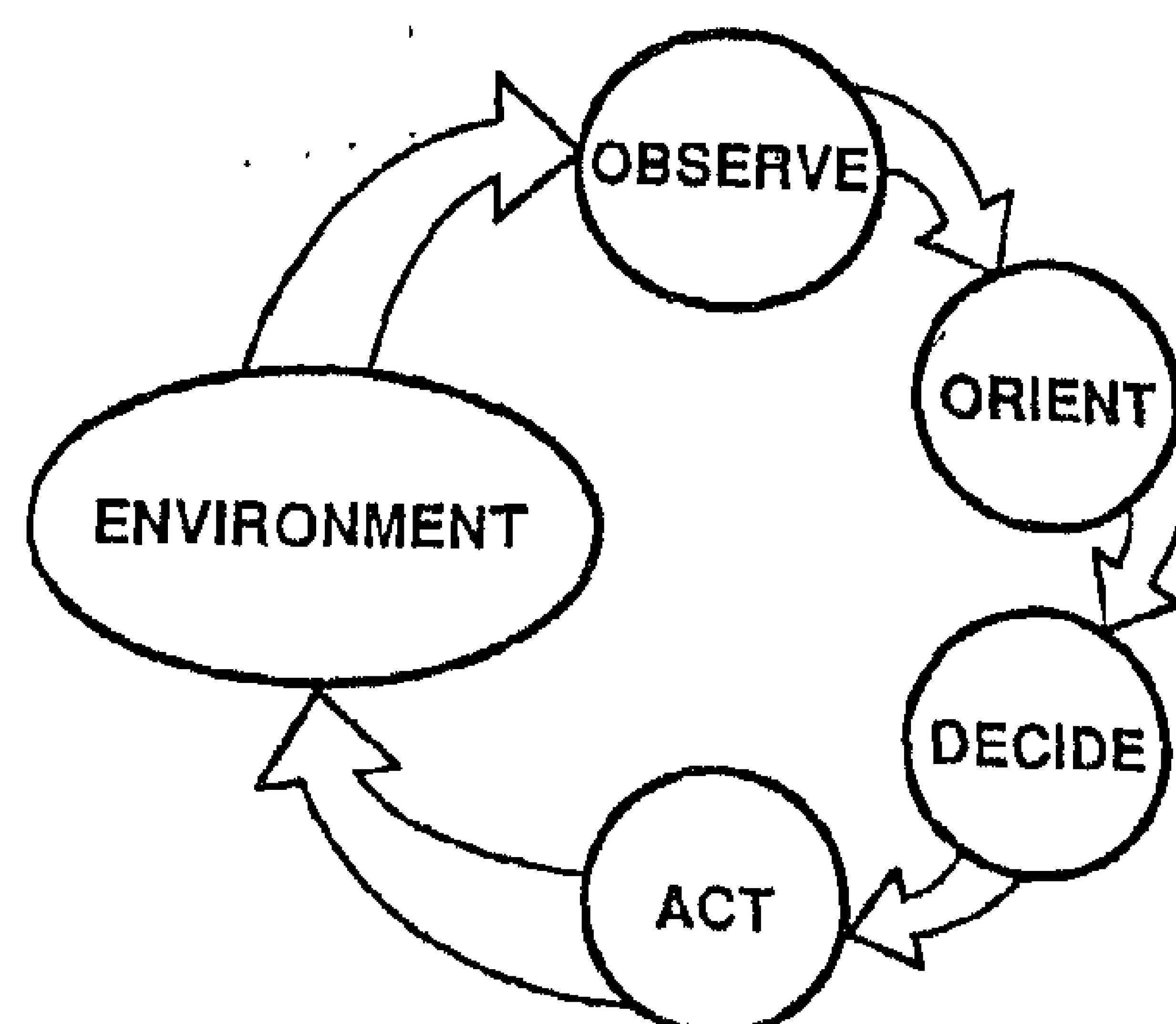
١- تطور نظم التحكم الهيدرولوجى التى مكنت الانتقال السريع من مناورة لاخرى .

٢ - سعة حجرة الطيار التى مكنته من توسيع مجال نظره ليشمل المعركة الجوية بأكملها .

واستنتج بويد من قدرة المقاتلات الامريكية على المناورة السريعة نتيجة هذه الميزات فى التصميم فسمحت له بتغيير سير المعركة الجوية بسرعة تفوق قدرة الطائرات المعادية للتكيف معها حيث كانت سرعة تحركاتها تتأخر باستمرار عن الوضع الجديد التى تفرضه المقاتلات الامريكية (٣٥) . ومن واقع دراساته التاريخية للمعارك البرية طور بويد هذا التحليل حتى ارتقى به الى مفهوم نظرى قابل للتطبيق على العمليات العسكرية بصفة عامة وشكل ركيزة المذهب العسكرى الامريكى الحديث القائم على فكرة حرب المعلومات .

رأى بويد ان اى عملية عسكرية بين متحاربين - او اى علاقة تفاعل تنافسى بين خصمين - يمكن تصورها باعتبارها تسير وفق دورات متتالية لاتخاذ القرار تمر كل منها باربع مراحل تبدأ بمرحلة المراقبة Observation والتى يتم فيها تجميع المعلومات عن وقائع المعركة وتطورها ، يعقبها مرحلة التحليل او التقييم Orientation تقوم فيها القيادة بتكوين صورة ذهنية عما يدور حولها من خلال دمج المعلومات المجمعة فى اطار تحليلى يكشف مسار العملية العسكرية ككل ، مرورا بمرحلة اتخاذ القرار Decision وقد يتم الاختيار من بين خطط العمل المطروحة بناء على نتائج مرحلة التقييم السابقة وتنتهى بمرحلة التنفيذ Action اى تطبق الخطة التى وقع عليها الاختيار . (أنظر الشكل رقم ١)

أشتهرت هذه الفكرة فى اوساط القوات المسلحة وبصفة



الشكل رقم ١

المصدر:

- Lt.Col. C. Kenneth Allard, ***Command, Control and the Common Defense*** (New Haven & London: Yale University Press, 1990).

خاصة في الجيش وسلاح الجو تحت مسمى دورة بويد Boyd Cycle أو دورة O - O - D - A اشارة للمراحل الاربع المكونة لها وشكلت الاساس الفكرى للنماذج التحليلية التى اعتمد عليها المخططون لنظم القيادة والتحكم (٣٦) ورغم أن هذه الفكرة مثلت نموذجا مبسطا لنظم القيادة والتحكم بصفة عامة التى تتسم عملياتها بالتعقيد البالغ الا انها ارست الأساس النظرى لتحليل طبيعة التفاعل بين المنظمة العسكرية والبيئة المحيطة بها ، فالفكرة التى قامت عليها نظرية بويد افترضت ان الطرف الذى يستطيع استكمال هذه الدورة والانتقال من دورة الى اخرى بشكل اسرع سيتمكن من وضع خصمه تحت ضغط نفسى هائل يؤدى الى انهيار العمليات الحيوية التى يدير بها تنظيمه العسكرى . فكل دورة تستكمل ينتج عنها وضع جديد قبل ان يستطيع الخصم استكمال دورته مما يعنى ان جميع قراراته وأفعاله تتخذ بناء على تحليل لوضع سابق لم يعد قائما على ارض الواقع – ومع توالى هذه الدورات يتسارع معدل التغيير بحيث تتسع الفجوة بين القرارات المتخذة وبين الوضع السائد فى لحظة ما وتبدأ المنظمة العسكرية ككل فى الانزلاق نحو التفكك الكامل نتيجة قدرة الطرف الآخر على توليد عنصر المفاجأة باستمرار بسرعة مطردة حتى تصبح رؤيته للمعركة عبارة عن سلسلة متصلة من الأزمات المفاجئة ويصبح تفسير عملية التدهور هذه عند تحليل اثرها على انسياب المعلومات واتخاذ القرار داخل الهيكل التنظيمى اذ ان الابقاء على سيولة المعركة ينتج عنه توليد معلومات جديدة تفد الى نظام القيادة قبل ان تستكمل دورتها وبالتالى لاتستطيع الدورة ان تصل الى مرحلة القرار . فسرعة التغيير فى بيئتها الخارجية يجمد تحركها عن مرحلة التقييم . وبمرور الوقت تتضاعف درجة الاضطراب داخل هيكل القيادة نتيجة تحميل قنوات الاتصال التى تربطها بالمنظمة العسكرية بكم هائل من المعلومات يفوق ما اعتادت عليه فى عملياتها التقليدية ولذا تصبح عاجزة عن انتقاء المعلومات والبيانات السليمة من وسط سيل التقارير الذى يصب فى مراكز القيادة . والواقع ان هذا التردى فى الوظيفة التحليلية لنظام القيادة هو الذى يؤدى الى تآكل التماسك الداخلى للمنظمة اذ ان افتقادها للقدرة على التحليل والتحكم فى حركة المعلومات ينتج عنه امتزاج المعلومة الصحيحة بالضجيج النابع من الفوضى التى تحول حولها وبالتالى فان ما يسيل فى قنوات اتصال المنظمة ليست المعلومات والاوامر الواضحة وانما كل من شأنه ان يزيد من درجة الاضطراب والشك والتشويش والارتباك الذى يتعاظم كلما تخلفت دورتها عن معدل تغير سير المعركة حتى يؤدى الى تصدع بنية المنظمة بأكملها . (٣٧)

اذن فإن ما طرحه "بويد " ليس الانتصار عن طريق التدمير المادى للعدو وانما تدمير رؤيته للبيئة المحيطة به من خلال تخريب إنسياب المعلومات داخل بنيته العسكرية . وهنا تتضح العلاقة بين هذه النظرية والمفاهيم المستمدة من الادبيات العسكرية القديمة اذ ان الأسس الفكرية وراء نظرية " بويد " بنيت على تحليل مطور لمفهوم الاحتكام ومركز الثقل الذين استحدثهما كلاوسفتس فبينما نظر المفكر الروسى الى الاحتكاك على انه سمة طبيعية لظاهرة الحرب تنشأ نتيجة لتجمع عدة عوامل تولد واقعا شديد الغموض سماه كلاوسفتس – بضباب الحرب – كشف "بويد" العلاقة الوثيقة بين الاحتكاك وحركة المعلومات. ومن واقع هذا التحليل كشف "بويد " ان مركز الثقل الرئيسى فى اى منظمة عسكرية يكمن فى تصميم نظام معلوماتها والذى يتركز فى نظم القيادة والتحكم (٣٨) والحقيقة ان جوهر حرب المعلومات الذى شكل أساس المذهب العسكرى الامريكى الحديث يقوم على دمج هذين المفهومين فى عقيدة حربية تهندس عملياتها حول هدف رئيسى وهو إحاطة نظام القيادة للعدو بغلاف سميك من الضباب وذلك عن طريق تقليص دورة عملياتها لرفع سرعة ادائها وعمل كل ما من شأنه ان يؤدى الى تطوير دورة العدو . فاذا نفذت هذه العملية بنجاح تكتسب القيادة الامريكية القدرة على العمل داخل دورة اتخاذ القرار للعدو بمعنى استطاعتها على قراءة وتوقع تحركاته بسبب الفارق الزمنى الهائل الذى يفصل بين دورة عمليات المتحاربين .

عندما بدأ "بويد " وأعضاء حركة الاصلاح العسكرى يروجون لهذه النظريات داخل المعاهدالعسكرية فى اواخر السبعينات كانت قيادة TRADOC فى مرحلة اعادة كتابة FM 100 - 5 بناء على دراساتها التحليلية لنظرية حرب المناورة . ورغم ان عملية انتقال افكار حركة الاصلاح الى TRADOC يصعب رصدها بالتفصيل الا انه اتجاه واضح نحو التفكير فى الاعتماد على مفهوم دورة " بويد " لاستهداف نظام القيادة والتحكم السوفيتى . ومحور هذا الاجتهاد الفكرى ارتكز على تحليلات لطبيعة هيكل القيادة للقوات السوفيتية توصلت لاستنتاج ان نقطة ضعفها تكمن فى تمسكها الشديد بخطة العمليات الموضوعة مسبقا وفرضها بالقوة تمشيا مع الطابع المركزى الذى تدار به العملية العسكرية بحيث لاتسمح بأى حياد

عن تعليمات القيادة العليا من هنا كشف مفكرة قيادة TRA-DOC ان مركز ثقل القوات السوفيتية يتمثل فى مدى تطابق سير المعركة مع خطة العمليات ، فطالما استمر هذا التطابق استطاعت القيادة السوفيتية ان تفرض رؤيتها على ارض الواقع الا ان مواجهة نظام القيادة السوفيتية بواقع عسكرى يحيد عن خطتها يضعها امام وضع ليست مهيأة ذهنيا ان تتكيف معه اذ ان مركزيتها الشديدة تحد من درجة رؤية النظام فى الاستجابة لهذا الظرف الجديد ، هذا التحليل حدا بمخططى الاستراتيجية العسكرية الامريكية الى تحويل محور اهتمامهم من استنزاف القدرات المادية للقوات السوفيتية الى التركيز على افساد الجدول الزمنى لخطة الحرب السوفيتية بدءا باعتراض الفوج الثانى فى طريقه إلى مسرح العمليات وأدركت قيادة TRADOC ان الآثار الناتجة عن تراكم هذه التأجيلات فى وصول الفوج الثانى ستمتد لتشمل جوانب عملية اخرى مثل عمليات دعم المدفعية والامداد اللوجستى والاسناد الجوى الامر الذى يؤدى الى اتساع درجة حياد المعركة عن خطة العمليات السوفيتية بحيث يتحلل الجدول الزمنى للعملية الحربية باكملها.(٤٠) ولعل ابرز مثال لهذا الاتجاه وضح فى فكر الجنرال ستارى نفسه وخاصة فى تركيزه على ضرورة دمج القدرات العسكرية الامريكية فى معركة برية جوية تستهدف ضرب التمركزات السوفيتية فى العمق بهدف اعاقة قدرتها على تنفيذ خطتها العسكرية وفقا للجدول الزمنى الموضح لها . وشرح ستارى تصوره فى مقاله الشهير تحت عنوان "مد ساحة المعركة Extending the Battlefield" حظى باهتمام واسع فى اوساط الجيش ومهد الطريق لقيام قيادة لاعلان مذهبها العسكرى الجديد . (٤١) وقام التحليل الذى قدمه ستارى على محاولة لترجمة فكرة دورة "بويد" الى مفاهيم تطبيقية يتم على اساسها بلورة خطة عملية لمواجهة القوات السوفيتية وأهمها فكرة توسيع نطاق التخطيط العسكرى بعيدا عن خط المواجهة الامامى والبعد التكتيكى للمعركة والهدف الذى اراد ستارى تحقيقه هو ايجاد فراغات فى التمركزات السوفيتية تسمح للقوات الامريكية بالمناورة السريعة لتفكيك جدول عمليات قوات حلف وارسو وينتج عنها ظهور ما اسماه بنوافذ وقتية Time Windows تفقد فيها القوات السوفيتية السيطرة على مسار العملية مما يعرضها لهجمات مضادة من قوات الاطلنطى . لذا فان محور التخطيط العسكرى الامريكى طبقا لتحليل "ستارى" يجب ان يرتكز على توسيع هذه النوافذ بعد ان تسمح للقيادة السوفيتية باغلاقها مرة اخرى من خلال اعادة مسار العملية الى جدولها السابق .

تمخضت هذه الافكار داخل قيادة TRADOC فى الفترة من ١٩٧٨ عندما بدأت تفكر فى اعادة كتابة FM 100 - 5 الى ١٩٨٢ عندما اعلنت عن عقيدة الحرب الجوية - البرية كأساس للمذهب العسكرى الامريكى وذلك فى الاصدار الجديد للكتيب فى شهر اغسطس من ذاك العام ،(٤٢) ويضمن هذا الاصدار المفاهيم النظرية الرئيسية لتحول المذهب الامريكى نحو التركيز على هدم نظام القيادة للعنصر ، فرغم عدم ذكر مفهوم "بويد" بالاسم الا ان الكتيب ركز بصفة خاصة على عنصر السرعة فى استكمال دورة اتخاذ القرار حيث يذكر "ان الهدف المحورى فى أية مواجهة مع العدو هو الحفاظ على حرية التصرف . هذا يتطلب ان تتخذ قراراتنا وأفعالنا بشكل سريع اسرع من العدو الى افتقاده لتوازنه (٤٣). وأشار الكتيب الى ان مفتاح نجاح هذا الهدف يكمن فى مدى استطاعة القوات الامريكية توليد عنصر المفاجأة باستمرار عن طريق مواصلة توجيه الضربات السريعة بمعدل يزيد عن فترة استكمال دورة العدو بحيث كلما بدأ فى التعامل مع تحركنا يفاجأ بتحرك جديد تفسد خطته مما يؤدى به الى ردود افعال متقطعة وغير منسقة وفى النهاية الى هزيمته .(٤٤)

حظيت النسخة الجديدة لـ FM 100 - 5 بقبول واسع فى اوساط ضباط الجيش وخضعت المفاهيم التى جاءت بها لتطوير مستمر خلال الثمانينات فى الاصدارات التالية للكتيب وأيضا فى الكتيبات الاخرى الصادرة عن الجيش عكست اتجاها متزايدا داخل المؤسسة العسكرية الامريكية بصفة عامة نحو تحليل العمليات العسكرية وفق تصور نظر الى الحرب على انها تنافس بين نظم معلومات مضادة كما سيتضح فى الاجزاء التالية لهذه الدراسة .(٤٥) الهدف من هذا الاستعراض لتطور الفكر العسكرى اذن كان ابراز عملية التحول الفكرى فى العقيدة الامريكية من نظرية سعت لتحقيق معدلات استنزاف افضل بهدف تدمير القدرات المادية للعدو الى عقيدة حربية اتجهت تدريجيا نحو التركيز على استهداف نظم معلومات العدو بهدف هدم بنيانه التنظيمى من الداخل ، ومع هذا الاتجاه تولد ادراك بأن العوامل الحاسمة فى الحرب أخذت تنتقل من الواقع المادى الى ابعاد غير مادية اذ ان فكرة شن الحرب على نظام معلومات معين تفترض ان النصر والهزيمة يقعان بالدرجة الاولى فى مستوى الادراك الذهنى وليس فى التجسيد المادى للقوة العسكرية ، وهو مفهوم يعكس احدى سمات ثورة المعلومات وهى اتخاذ التفاعلات الاجتماعية بصفة عامة أبعادا غير مادية .من هنا يتضح ان نظرية حرب المعلومات تشمل فى اطارها الفكرى طبيعة التفاعلات الداخلية للمنظمات العسكرية فهى فى جوهرها مبنية على تحليل نظرى دقيق لطبيعة الهياكل التنظيمية التى تدير عملية توزيع المعلومات واتخاذ القرار داخل المنظمات البيروقراطية المعقدة ولاسيما المنظمات العسكرية والحقيقة ان بروز نظم القيادة والتحكم كمركز الثقل الحيوى فى البنيان العسكرى عكس اتجاها فى تطور المنظمات الصناعية نحو الاعتماد المتزايد على المعلومات وهو ما حدا بالمخططين العسكريين الى التركيز على هدفها نظرا لمحوريتها فى ادارة العملية العسكرية ، ومن هنا تأتى أهمية تحليل العلاقة التفاعلية بين التنظيم والتكنولوجيا - اى المكون الثانى للمذهب العسكرى .

تفاعل التكنولوجيا والتنظيم العسكرى :

فيما يعتبر من أشهر الدراسات فى الأدبيات الاكاديمية عن ثورة المعلومات أوضح الباحث James Beniger أن جذور مجتمع المعلومات الحديث ترجع الى التطور التى شهدته المنظمات الصناعية منذ أواخر القرن التاسع عشر نحو التعقيد المتزايد مما صاحبه زيادة مضطردة فى حجم المعلومات الواجب تحليلها لادارة عمليات التصنيع.(٤٦) فمع دمج التكنولوجيا الصناعية فى الهياكل التنظيمية لشركات ادارة الأعمال ومصانع الانتاج بدأت هذه المنظمات تكتسب سمات التنظيم الحديث أبرزها تعقيد نظم ادارتها وتجزئة هياكل تنظيمها الداخلى طبقا لدرجة التخصصية فى

عمليات المنظمة وتوزيع الأدوار المحددة فى الخريطة التنظيمية . هذا الاتجاه نحو التعقيد ولد صعوبات جمة فى تنسيق عمليات المنظمة الأمر الذى نتج عنه زيادة احتياجها للمعلومات وتخصيص جزء أكبر من مواردها لتحليل وتوزيع هذه الزيادة للابقاء على مستوى فعالية الجهاز التنظيمى ككل . غير أن هذه الزيادة فى كم المعلومات التى تجمع وتحلل داخل المنظمة أدت بدورها لمضاعفة درجة التعقيد فى كيان المنظمة ذاتها حيث استوجب توسيع النظام الادارى القائم على رصد وتصنيف هذا الكم الهائل من المعلومات الأمر الذى تطلب بدوره أيضا زيادة المعلومات المطلوبة للتعامل مع هذا التعقيد المضاعف.

والواقع أن هذا الاتجاه نحو التعقيد فى المنظمات الصناعية وجد مثيله فى المنظمات العسكرية ، بل يمكن القول أن عملية التطورهذه تركت تأثيرها الأقوى على ادارة المنظمات العسكرية والعمليات الحربية أكثر منها على المنظمات المدنية. فمن واقع حجمها والامكانيات المتاحة لها توفر المنظمة العسكرية أبرز مثال على دمج التكنولوجيا المتطورة فى اطار تنظيمى بالغ التعقيد . الا أن تعقيد الهيكل التنظيمى لا ينبع فقط من مستوى تعقيد التكنولوجيا المستخدمة بل يرجع أيضا الى التنوع الهائل فى العتاد العسكرى ومتطلبات صيانتها التى تعتمد على قطع الغيار الخاصة بأعمارها الافتراضية المختلفة ، والتى عادة ما تتطلب مرافق تخزين خاصة بالاضافة الى الأعباء التنظيمية الناتجة على تجنيد وتدريب أعداد كبيرة من الافراد ذوى التخصصات المتنوعة القادرة على استخدام وصيانة هذه الترسانة التكنولوجية العملاقة .(٤٧)

هذه الاعتبارات مجتمعة توضح مدى ضخامة الصعوبات التنظيمية التى تواجهها المنظمات العسكرية عندما تقوم بدمج هذه التخصصات والمعدات فى وحدات قتالية متكاملة تستطيع البقاء وتنفيذ مهامها وسط الفوضى السائدة على أرض المعركة . ولم يقتصر تأثير هذا التعقيد على شكل الهياكل التنظيمية فقط بل امتد ليشمل طبيعة العمليات التنظيمية ذاتها وهو ما وضح فى ظاهرتين اتسمت بهما التفاعلات الداخلية للمنظمة ، أولاهما تمثلت فى اتجاه هذه التفاعلات نحو التشابك المكثف مما أدى الى نسج شبكة معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل داخل الكيان التنظيمى نفسه . فمع تطور المنظمات تجاه التخصصية والتمييز الداخلى تفقد العمليات التنظيمية استقلاليتها اذ أن تخصصها يحتم عليها الاعتماد على مجموعة عمليات أخرى لأداء مهامها وبالتالى تتزايد درجة ارتباطها العضوى بباقى أفرع المنظمة . ويرجع سبب هذا التشابك الى ازدياد القيمة النسبية للعتاد العسكرى كلما ارتفع مستوى تخصصه ، فزيادة درجة التمييز لنظام سلاح معين يؤدى الى زيادة ندرته داخل المنظمة وبالتالى الى تضاؤل نسبة توافر قطع غياره أو المتخصصين القادرين على صيانته . على سبيل المثال عندما دخلت الدبابة م - ١ الخدمة فى الجيش الأمريكى أدت ندرة قطع غيارها إلى قيام مخططى الدعم اللوجستى باجراء مسح شامل عن جميع مصادر قطع الغيار خارج الولايات المتحدة تحسبا لأى طارئ يستنفد مخزونها الأصلى من هذه القطع.(٤٨) . وهذا التمييز اذا يولد نفسه باستمرار وينتشر فى أجهزة المنظمة ليفقد ما تبقى من استقلاليتها ليربطها بتخصصات وعمليات أخرى تعتمد عليها اعتمادا شبه مطلق . ومن هنا تأتى التعقيدات الجمة التى تنتاب عمليات المنظمات العسكرية اذ تتحول العملية الحربية - ناهيك عن ادارة المنظمة وقت السلم - الى مشكلة لوجستية هائلة نابعة من الجهد التنظيمى المطلوب لتنسيق كميات ضخمة من العتاد العسكرى والأفراد بحيث يتم الربط بين نظم الأسلحة والوظائف التنظيمية المختلفة بالعمليات الداعمة لها . لذا فانه يمكن تصوير العملية العسكرية ذاتها على انها محاولة لصيانة شبكة علاقات الاعتماد المتبادل التى تقوم عليها العمليات التنظيمية الداخلية وتتطلب درجة عالية من الدقة فى الأداء وذلك فى هامش خطأ يضيق كلما ازدادت درجة الاعتماد بين مكوناتها . ومن ثم نتجت العلاقة بين زيادة التعقيد وتنامى دور المعلومات فى صون فعالية المنظمة العسكرية إذ أن قدرة هيكل القيادة على مؤازرة هذه الشبكة الدقيقة باتت تعتمد بصفة متزايدة على مدى كفاءتها فى أداء وظيفتها التحليلية أى تحليل وتوزيع كم هائل من المعلومات بهدف تكوين صورة واضحة عن عمليات المنظمة تمكنها من دمج مواردها فى اطار خطة منسقة .

أما الظاهرة الثانية والتى نتجت جزئيا عن هذا التشابك فتمثلت فى تسريع معدلات التفاعل بين العمليات التنظيمية نفسها مما أدى الى تضييق الدورة الزمنية التى حكمت أداء نظم السلاح والوظائف العسكرية المختلفة . وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة التقاء عاملين فى تطور التكنولوجيا العسكرية الأول كان الاتجاه نحو ربط نظم السلاح الكترونيا ، سواء عن طريق الربط المباشر اعتمادا على نظم آلية التحكم فى أدائها ، أو غير المباشر وذلك باستخدام وسائل الاتصال الحديثة لتمكين مراكز القيادة من القيام بهذا التحكم عن بعد ، والثانى تمثل فى تقليص المسافة والفارق الزمنى الفاصلين بين مناطق عمليات الوحدات العسكرية سواء الصديقة أو المعادية نتيجة زيادة مدى نظم السلاح ومعدلات سرعاتها فى الرمى لم يواكبها زيادة فى سرعة نظم القيادة على الاستجابة لهذا الواقع . وبدأ يظهر تأثير هذين العاملين مع بداية الستينيات عندما شهدت تكلفة عمليات التصنيع والتصميم العسكرى ارتفاعا متواصلا نتج عنه اتساع الفترات الزمنية بين انتاج نظم السلاح الجديدة وإدخالها فى الخدمة ، الأمر الذى دفع الى زيادة الاعتماد على الالكترونيات الدقيقة لتطوير النظم القائمة . وظل هذا الاتجاه يؤثر على تطوير نظم الأسلحة بحيث تحول الجزء الأكبر من الترسانات العسكرية الى منصات لحمل نظم الكترونية معقدة وعالية التكلفة الأمر الذى جعل من الصعب التوقف عن استخدامها رغم ادخال نظم سلاح جديدة أكثر تطورا . إلا أن توالى دخول هذه النظم الجديدة فى الخدمة أدى الى تنوع بالغ فى العتاد المستخدم - انعكس بالطبع فى الذخيرة والصيانة وأساليب التدريب - الأمر الذى كثف من الاعتماد على دمجها آليا فى نظم الكترونية مرتبطة بمراكز القيادة (٤٩) النتيجة لهذه التطورات كانت زيادة مطردة فى سرعة

أداء هذه النظم فاقت بكثير قدرة الجنود على استخدامها وبالتالى أدت الى استبدال العنصر الانسانى تدريجيا بوسائل تحكم آلية . ومما ساهم فى دفع هذا الاتجاه نحو السرعة كان التحسين المستمر فى دقة ومدى وسائل الاتصال والتوجيه ، فكلما أزداد مدى نظم السلاح ضاقت الفترة الزمنية اللازمة المتاحة للقوات المعادية لاتخاذ التدابير لمواجهتها – أى أنها تتطلب سرعات رد فعل أسرع من قبل القوات المستهدفة الأمر الذى أدى بدوره الى زيادة الاعتماد على النظم الآلية والالكترونيات لتحقيق السرعات المطلوبة مما أدى فى النهاية الى مضاعفة درجة تعقيد المنظمة العسكرية ككل .

هذه العوامل مجتمعة – اتجاه المنظمة العسكرية نحو التمييز الداخلى ، ربط العمليات التنظيمية ونظم السلاح آليا ، زيادة سرعة الفعل ورد الفعل فى العمليات العسكرية والاعتماد على المعلومات للتعامل مع التعقيد – تفاعلت لتولد دورة ذاتية حكمت تطور العلاقة بين التنظيم والتكنولوجيا بحيث أدى تغير أحد عناصرها الى سلسلة تفاعلات انعكست على حركة الدورة ككل . وظلت هذه الدورة تتسارع مواكبة مع معدل التقدم التكنولوجى نحو المزيد من التعقيد والسرعة والدقة فى نظم السلاح حتى وصلت الى درجة بدأت تؤثر على الأبعاد الزمانية والمكانية للحرب نفسها .

اذن ما يهمنا فى هذا التحليل ليس خصائص التكنولوجيا ذاتها وانما تأثيرها على العمليات التنظيمية الداخلية وبصفة خاصة طبيعة التفاعلات الناتجة عن التشابك بين مكونات وعمليات المنظمة وتسريع معدلات هذا التفاعل . فبينما أدى هذان العاملان الى زيادة الفعالية القتالية لنظم السلاح إلا أن التقاءهما يشكل احدى أهم نقاط الضعف للمنظمة العسكرية ونقطة التركيز الرئيسية لحرب المعلومات . ويطلق الدارسون لنظريات التنظيم الحديث على هذا الالتقاء صفة التلاحم والتزاوج الوثيق Tight Coupling اشارة الى درجة الاعتماد العالية بين وظائف المنظمة . وتنبع خطورة هذا التلاحم من تشعب العلاقات التفاعلية القائم داخل كيان المنظمة بحيث يصعب رصدها بدقة . فمع تكاثر العلاقات بين المكونات الرئيسية تقل القدرة على التنبؤ بمسار أية عملية تنظيمية ، وبالتالى يرتفع عدد النتائج المفاجئة التى تنحرف عن المسار المخطط لها . ومن واقع التلاحم الوثيق التى تتسم به النظم المتشابكة ينتشر تأثير هذا الانحراف فى هيكل المنظمة مرورا بقنوات الربط المتعددة بحيث يتعاظم مقدار قوته الأصلية وينتج عنه حياد عمليات أخرى عن مسارها . من هنا تتضح مدى هشاشة مثل هذه النظم اذا ووجهت بسلسلة من الاضطرابات المتتالية بتردد صدى تأثيرها فى أنحاء المنظمة بحيث يجعل من الصعب تحديد مصدر الاضطراب أو ايقافه بسبب تفرع المسارات التى يسلكها والسرعة التى ينتقل بها على قنوات الربط . ومن ثم يمكن تصور هذا التلاحم على أنه المصدر الرئيسى للاحتكاك الذى تواجهه المنظمة . فوفقا لمفهوم كلاوسفتس الذى عرف الاحتكاك بكل ما من شأنه أن يفصل بين التخطيط والواقع ، نجد أن السبب الحقيقى وراء هذا الفصل يكمن فى طبيعة التشابك الداخلى للنظم العسكرية التى تسمح بتشعب الاحتكاك – بغض النظر عن مصدره الأصلى – فى هيكلها التنظيمى .(٥٠)

وقد لاحظ عدد من المحللين تطور الأنظمة العسكرية فى هذا الاتجاه ، وبصفة خاصة فى تطور نظم القيادة والتحكم النووى مما حدا بهم الى التنبيه بالمخاطر المترتبة على استخدام مثل هذا النمط التنظيمى للتحكم فى الترسانات الاستراتيجية . فبحكم تعقيدها البالغ والسرعات الفائقة التى ستحكم أى اشتباك نووى مستقبلى ، اتسمت هذه النظم أكثر من غيرها بتلاحم شديد بين عملياتها المختلفة الأمرالذى يجعل من الصعب احتواء التأثير الناتج عن حدوث عطل فنى ما أو خطأ انسانى من قبل أحد المشرفين على أداء النظام .(٥١) ويمكن الاشارة الى مثال شهير يوضح طبيعة الآثار المترتبة عن هذا التلاحم ، ففى ٣ يوليو ١٩٨٠ تم رفع درجة استعداد القوات النووية الأمريكية نتيجة تلقى انذار من القيادة الاستراتيجية الجوية برصد اطلاق صاروخين من الغواصات النووية السوفيتية تبع رصد لعمليات اطلاق متفرقة من الأراضى السوفيتية . واكتشفت فيما بعد أن سبب هذه الانذارات الخاطئة كان يرجع الى عطل فى أحد المكونات الالكترونية إلا أن ما هو جدير بالملاحظة هو التطورات التى أحدثها هذا العطل البسيط . ففور تلقى الانذار فى قيادة SAC انتقل الى وزارة الدفاع والبيت الأبيض اضافة الى القيادات الأخرى نتج عنه : توجيه قيادة SAC أسراب القذائف B-52 بالاستعداد للاقلاع لتفادى تدميرها على الأرض ، رفع درجة استعداد الفرق المشرفة على الصواريخ النووية الأرضية ، اقلاع طائرة مركز القيادة لقيادة المحيط الهادى من هاواى ، واصدار البحرية الأمريكية تعليمات لغواصاتها النووية بالتوجه نحو السواحل السوفيتية . الى جانب ذلك فإن رصد هذه التحركات من قبل القيادة السوفيتية أدى الى رفع درجة استعداد قواتها الاستراتيجية الأمر الذى فسرته نظم القيادة الأمريكية على أنه تأكيد للإنذار الأول .(٥٢) ما حدث اذا هو أن التأثير الناتج عن عطل فنى فى أحد مكونات نظام القيادة تردد داخل الهيكل التنظيمى بل وخارجه أيضا ليشمل نظام القيادة السوفيتى الذى يمكن اعتباره على أنه يرتبط بمثيله الأمريكى بحيث أصبحا يشكلان منظومة متكاملة دمجت الترسانات ونظم القيادة للجانبين فى نظام شديد التلاحم .

من هنا تبدأ تتضح مدى حيوية الوظيفة التحليلية التى تقوم بها نظم القيادة لصيانة هياكلها التنظيمية الداخلية إذ أن رصد حركة التفاعلات الداخلية المعقدة والتحكم فيها يتطلب ليس فقط التعامل مع كم هائل من المعلومات وانما القدرة على حمل ما أسمته الباحثة Chris Demchak فى دراستها عن النظم العسكرية بعبء المعرفة Knowledge Burden وكانت تعنى بذلك قدرة نظم القيادة على تشخيص الحالات الفريدة التى تفاجأ بها المنظمة باستمرار ، وضمان وجود الخبرة العلمية اللازمة فى مواقع نشوء الاضطراب حتى تتمكن من كبح تأثيره . اذا فهناك ثمة علاقة عكسية بين درجة الاحتكاك التى تتعرض لها المنظمة ودرجة سيولة

المعلومات داخل قنواتها – ونقصد هنا ليس فقط المعلومات الخام وانما المعرفة Knowledge اللازمة للتعامل مع الآثار الناتجة عن التعقيد . فكلما طورت نظم القيادة من قدرتها على انتاج وبث المعلومات كلما اتسمت عمليات المنظمة بالاستقرار ، بينما أن عجزها عن القيام بهذه الوظيفة يرفع من درجة الاضطراب فى الجسم التنظيمى قد يؤدى بها للانهيار اذا لم يضم نظام القيادة باحتوائه .

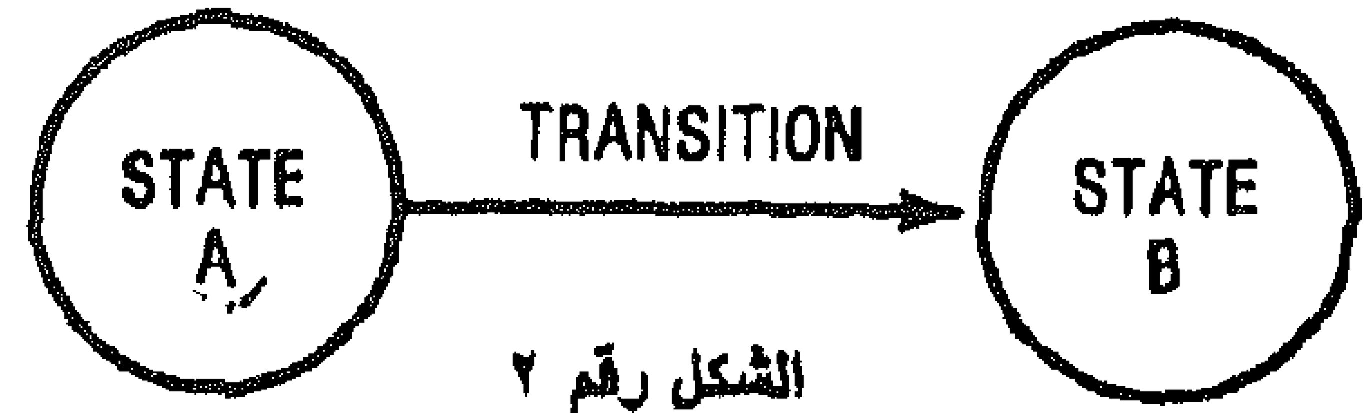
غير أن تطور المنظمات العسكرية نحو التعقيد واحتياجها المتزايد للمعلومات لم يواكبه تطور مماثل فى تصميم نظم القيادة لأداء هذه الوظيفة . فقد تمثل رد فعل الأنظمة العسكرية تجاه انكشافها أمام هذا الاضطراب – مثلها مثل المنظمات الصناعية الأخرى – فى الاعتماد على المركزية الشديدة فى عمليات اتخاذ القرار وتوزيع المعلومات وذلك من خلال هياكل هرمية بيروقراطية حكرت هذه الوظائف على المستويات العليا للهرم التنظيمى . استمد هذا النمط التنظيمى أساسه الفكرى من المنهج الذى عرف باسم نظرية الادارة العلمية Scientific Management Theory والذى يرجع الفضل فى تطويره الى عالم الادارة الشهير Fredrick Taylor الذى وضع أسس الادارة الحديثة للمنظمات الصناعية المعقدة أوائل القرن الحالى . ارتكزت هذه النظرية على تدعيم سيطرة الأجهزة الادارية على عمليات الانتاج وذلك عن طريق تقسيمها الى مجموعة عمليات فرعية موحدة المقاييس توكل الى قوة عاملة على درجة عالية من التخصص . هذه النمطية الشديدة التى اتسمت بها عمليات الأنظمة الصناعية وشركات ادارة الأعمال لم تترك أى مجال للحياد عن خطة الانتاج المفروضة من قبل الادارة المركزية التى على أساسها تقوم بتوزيع المعلومات اللازمة لوحدات الانتاج المختلفة . وبالتالى اذا ما حدث اضطراب يؤدى الى أى انحراف عن جدول الانتاج فإن مسئولية تصحيحه تقع على عاتق الجهاز الادارى المركزى وذلك لأن تصميم الهيكل التنظيمى نفسه يمنع مواجهة هذا الاضطراب إلا بأوامر من قمة الهرم البيروقراطى . إذا فإن الهدف من هذه المركزية تمثل فى محاولة عزل الجسم التنظيمى عن آثار الاضطرابات النابعة من محيطه الخارجى من خلال تقليل عدد متخذى القرار لضمان الالتزام بالخطة المركزية .(٥٣)

بيد أن تطبيق هذا المنهج على المنظمات العسكرية اصطدم بواقع الحرب المضطرب ، فالهياكل الهرمية بطبيعتها المركزية تتسم بالجمود والبطء فى الاستجابة للتغيرات فى محيطها الخارجى ومن ثم تتدنى فعاليتها النسبية فى ادارة العمليات العسكرية . لذا فقد نشأت علاقة توتر بين طبيعة الحرب ونمط التنظيم المركزى الذى ساد الأنظمة العسكرية واتخذ كأساس لتصميم نظم القيادة والتحكم . سبب هذا التوتر يرجع أساسا الى نمط توزيع المعلومات داخل الهياكل الهرمية وأثر ذلك على دورة اتخاذ القرار . فإحدى السمات الغالبية على النظم الهرمية هى توزيع المعلومات طبقا للتقسيم الادارى والوظيفى المحدد فى الخريطة التنظيمية ، بمعنى أن الحصول على المعلومة يتوقف على موقع الفرد فى النظام الهرمى بحيث يتضاءل كم ونوعية المعلومات المسموح بالاطلاع عليها كلما اتجه نحو القاعدة التنظيمية . وما ينتج عن هذا هو تجزئة نظام المعلومات بأكمله طبقا لتقسيم الخريطة الوظيفية للمنظمة بحيث يقتصر ادراك الفرد على وحدته التنظيمية فقط ولا تتعدى هذه الحدود إلا مع تدرجه الى مستوى أعلى فى الهيكل الهرمى . ويبرز جمود هذا الترتيب عندما يواجه بوضع يتطلب اعادة توزيع الوظائف والمعلومات على اختلاف ما هو محدد سلفا فى الخريطة التنظيمية إذ يجب على نظام القيادة أن تجتاز الحواجز الموضوعة أمام انسياب المعلومة كى تحصل على المعرفة اللازمة للتعامل مع هذا الظرف المفاجىء . ومن واقع مركزية هذا النظام تفد المعلومات المطلوبة من خارج وداخل المنظمة الى قمة الهيكل الهرمى حيث يتم تحليلها ووضع خطة للتعامل مع ما استجد فى بيئتها الخارجية توزع فى شكل أوامر جديدة للوحدات التنظيمية .

يعيب هذه العملية شيئان يعيقان قدرة هياكل القيادات الهرمية على الاستجابة لسيولة الحرب : أولا ، طول المدة الزمنية المطلوبة لإستكمال دورة اتخاذ القرار ، وثانيا تحمل قيادة المنظمة الجزء الأكبر من الجهد التنظيمى لتحقيق هذه المهمة . ويجتمع هذان العيبان ليشكلا نقطة الضعف الرئيسية للنظام ، إذ أن الامتداد الزمنى لدورتها يسمح بتوالى أزمات أخرى قبل أن يستطيع نظام القيادة وضع وتنفيذ خطة لمواجهة الأزمة الأولى وبسبب مركزية الهيكل الهرمى الذى لا يسمح الا للقيادة العليا باتخاذ قرار بمخرج عن الترتيبات التنظيمية القائمة حيث لا تملك المستويات التنظيمية الأخرى السلطة أو المعلومات للقيام بذلك ، تتعاقب الاضطرابات المتتالية ويتسرب الاحتكاك الناتج عنها الى المستويات التنظيمية العليا حيث يؤدى تراكمها الى شل قدرة نظام القيادة والتحكم فى ادارة العملية العسكرية .(٥٤)

من هنا نبعت العلاقة بين حرب المعلومات ودراسة طبيعة العمليات التنظيمية الحديثة اذ أن فكرة تدمير العدو من الداخل بنيت على استنتاج مفاده أن عمل الهياكل الهرمية تتطلب بيئة تتسم بدرجة عالية من الثبات والاستقرار يتلاءم مع دورة قرارها . هذا لا يعنى أن هذه الأنظمة المركزية لا تستطيع البقاء وسط عنف المعركة إذ أن ما نقصده بصفة الثبات ليس غياب العنف وانما ثبات معدله . هذا يفسر قدرة الأنظمة العسكرية الهرمية على التكيف مع حرب الاستنزاف التى تتسم بوتيرة منتظمة فى عملياتها وبالتالى لا تمثل ضغطا حقيقيا على نظم القيادة . أما حرب المعلومات فتقوم على تسريع هذه الوتيرة بحيث تدمر البيئة المستقرة التى اعتادت عليها الأنظمة المركزية ، وذلك من خلال بث الاحتكاك ضد عملياتها الحيوية تؤدى الى تفكك نظام القيادة من الداخل .

هذه الأفكار بدأت تؤثر تدريجيا على الفكر العسكرى الأمريكى ابتداء من منتصف السبعينات عندما بدأت قيادة TRADOC تعيد تقييم المذهب الأمريكى ، وبصفة خاصة انتقلت من خلال دراسة مجال نظرى لم يلق اهتماما آنذاك إلا فى دوائر علمية محدودة اطلق عليه اسم "السيبرناطيقا" Cybernetics .



الشكل رقم ٢

المصدر:

Maj. George G. Orr, ***Combat Operations C3I: Fundamentals and Interactions***, (Maxwell Air Force Base, Alabama: Air University Press, July, 1983) p. 36.

ترجع نشأة هذا المجال الى عالم الرياضة والفيلسوف الأمريكي Norbert Weiner الذى استمد أفكاره الرئيسية عندما ساهم في تصميم نظم الدفاع الجوى للجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية . وتركز مجال اهتمام واينر على نظم الاتصال والتحكم في الأنظمة الحية وغير الحية إذ لاحظ مدى التشابه بين آليات نظم المعلومات لجميع الكائنات المعقدة مما دفعه الى التفكير في بلورة اطار نظرى شامل لدراستها وخاصة دورها في مساعدة هذه الكائنات على التكيف مع محيطها الخارجي . والنظرية التى توصل اليها واينر ارتكزت على فكرة وجود دورة مرتدة Feed-back Loop تربط الأنظمة المعقدة بالبيئة المحيطة بها تمكنها من ضبط حركتها طبقا للمتغيرات التى تستجد حولها ، هذه الدورة يجب أن تستكمل باستمرار اذ أن وظيفة الارتداد Feedback هى التى تمكن من تقليل الفجوة بين الواقع الحالى Initial State الذى يفرض نفسه على الكائن التنظيمى ، والواقع المرجو Desired State الذى يريد أن يصل اليه .(٥٥) وبالتالى فإن عملية الوصول الى الواقع المرجو تتطلب سلسلة من الدورات المرتدة المتصلة ، اذ أن كل تحرك من جانب المنظمة يؤدى الى تغيير في بيئتها المحيطة ينتج عنه معلومات جديدة يجب أن ترد الى جهاز معلوماتها بهدف تكوين صورة واضحة الاتجاهات في بيئتها المحيطة .على سبيل المثال تقوم نظم الدفاع الجوى - طبقا لتصميم واينر - بحساب الفارق بين دقة ضرباتها المتتالية حتى تتمكن من اصابة الهدف بمعنى أن المعلومات عن محاولاتها الأولى في ضرب الهدف ترد الى أجهزة تحكمها لتقليل الفارق بين موقع ضرباتها وموقع الطائرة المستهدفة .

إذن تعتمد قدرة المنظمة على التكيف مع واقعها على مدى كفاءتها في أداء وظيفة التردد - أى الوظيفة التحليلية التى أشرنا اليها من قبل . من هنا كشفت السيبرناطيقا العلاقة بين المعلومات والقدرة على صيانة الجسم التنظيمى ، فكلما ازدادت درجة الاضطراب البيئى كلما زاد الاعتماد على دورة التردد لصيانة هيكلها الداخلى من تأثير هذه الاضطرابات . أما اذا عجزت عن ذلك فتتسع الفجوة بين الواقع الحالى والواقع المرجو وينتج عنه تضاؤل قدرة المنظمة على احداث تأثير في محيطها الخارجى مما يحمل مخاطر على بقاء النظام نفسه . ففى أفضل حال يؤدى هذا الوضع الى تهميش المنظمة ويحتم عليها التعامل مع ما يستجد في بيئتها دون أن تملك أى تأثير عليه . أما اذا كانت هذه البيئة تتسم بدرجة عالية من الفوضى فتبدأ مرحلة انحلال في أداء المنظمة بالتوازى مع انتقال الاضطراب من بيئتها الخارجية الى تفاعلاتها الداخلية تنتهى بانهيار كامل في الوظائف الحيوية التى تصون النظام ككل .(٥٦)

من هنا تطور مجال السيبرناطيقا خلال السيتينات لتشمل في نطاق دراساتها طبيعة التفاعلات الداخلية وآليات انسياب المعلومات داخل النظم المعقدة ، وركزت على المنظمات الصناعية بشكل خاص . وكانت نقطة انطلاق منظرى هذا المجال هى ضرورة دراسة طبيعة عمليات الانتاج والتصنيع باعتبارها نظما متكاملة تتلاحم مع جميع الوظائف التى تؤازر هذه العمليات منها التسويق والتسعير ونظم المحاسبة والتخزين - تتجمع لتكون نظاما بالغ التعقيد لا يمكن دراسة أحد مكوناته على حدة بدون التطرق للعلاقات المتشعبة التى تربطها بباقى مكونات النظام . من واقع هذا التحليل الشامل استنتجت السيبرناطيقا أن هذه النظم الصناعية ، مثلها مثل النظم الحية والبيئية ، تخضع لما يسمى في مجال الفيزياء بـ "الانتروبيا" Entropy والفوضى وهو مصطلح يستخدم لوصف الاتجاه الطبيعى نحو تردى درجة النظام Order في المنظومات المعقدة إلا بتدخل عامل خارجي يتصدى لهذا الاتجاه بالنسبة للمنظمات الصناعية والعسكرية على حد سواء يتمثل هذا العامل في الوظيفة التحليلية التى تقوم بها نظم القيادة والتحكم لصيانة شبكة التفاعلات الدقيقة داخل الجسم التنظيمى ، والتى بدونها لن يستطيع ايقاف تنامى درجة الانتروبيا في هيكله .(٥٧)

ورغم صعوبة رصد انتقال هذه الأفكار الى المذهب العسكرى الأمريكي - اذ أن هذا يتطلب المزيد من البحث - إلا أن تطور الفكر الأمريكى أظهر اتجاها واضحا للاعتماد على مفاهيم السيبرناطيقا كأحد الأطر الفكرية التى يتم فيها بلورة نظرية حرب المعلومات . ففكرة اعتراض الفوج الثانى السوفيتى بهدف تعطيله ثم تفكيك جدول عمليات القوات السوفيتية نبعت من افتراض وجود تلاحم وثيق بين الوظائف الحربية في النظام العسكرى السوفيتى . كما أن مفهوم دورة O-O-D-A يعتبر في جوهره تطبيقا عسكريا لفكرة الدورة المرتدة التى ابتكرها واينر.(٥٨) الى جانب هذا فإن المذهب العسكرى الألمانى الذى شكل الأساس لإحياء الفكر الأمريكي قام على افتراض بقابلية النظم المعقدة للإنهيار في مواجهة العمليات الحربية السريعة وهو افتراض انعكس في FM 100-S الصادر عام ١٩٨٥.(٥٩)

أبرز دليل على أثر الفكر العسكرى الأمريكي بنظريات السيبرناطيقا يتمثل في الدراسات غير الرسمية التى أعدت في الكليات العسكرية نركز هنا على اثنتين منها لوضوحهما الفكرى وتأثيرهما البالغ على عملية تطور المذهب الحربى الأمريكى .

أعد الدراسة الأولى الرائد George Orr من سلاح الجو أثناء فترة دراسته في الكلية الجوية عام ١٩٨٣ بعنوان "نظم القيادة والتحكم للعمليات القتالية : الأسس والتفاعلات" .(٦٠) والتى تأثرت بشكل واضح بنظريات جون بويد ، ارتكزت هذه الدراسة على افتراض بأن جوهر عملية القيادة والتحكم تكمن في الانتقال من الواقع الحالى السائد على أرض المعركة الى واقع مرجو يتم تحديده من قبل القيادة العليا (الشكل رقم ٢) .

هذا الانتقال يخضع لتعقيدات بالغة تتمثل فى صعوبة توضيح الواقعين الحالى والمرجو وحتى كيفية الانتقال بينهما بحيث يمكن تصور عدة تركيبات للخيارات المتاحة أثناء عملية الانتقال ممثلة فى الشكل رقم ٣ (ترمز الخطوط المنقطة الى واقع أو انتقال غير معروف بينما ترمز الخطوط الجامدة الى واقع أو انتقال معروف).

المشكلة التى تواجه نظام القيادة تتمثل فى الانتقال من الحالة رقم ١ التى تتسم بالغموض الشديد اذ لم توضح الواقع الحالى والمرجو أو كيفية الانتقال الى الحالة رقم ٨ التى تتضح فيها العناصر الثلاثة وبالتالى يتمكن من اتخاذ القرار . وخلال هذا الانتقال تمر عملية القيادة والتحكم بالحالات الأخرى التى تتفاوت درجة وضوحها طبقا للمعلومات التى تعتمد عليها وكيفية سير المعركة على الأرض . إذن فإنه يمكن النظر الى مهمة نظام القيادة على أنها محاولة للمرور بالحالات ٢-٧ بحيث تتضح تدريجيا صورة الوضع السائد حاليا والخطة المطروحة لتحقيق تصور القيادة العليا لمسار المعركة .(٦١)

العنصر الحيوى فى هذا التحليل هو الفترة الزمنية المطلوبة لاستكمال عملية الانتقال ، فالوقت الزمنى الذى تستغرقه نظام القيادة فى الانتقال من ١ الى ٨ يعتمد على السرعة التى تؤدى بها الوظيفة التحليلية . والواقع فان أهمية عنصر الوقت هذا يحوله الى مجال صراع رئيسى بين نظام قيادة المتحاربين فهدف حرب المعلومات هو حرمان نظام القيادة المعادى من الوقت اللازم لاستكمال عملية الانتقال وذلك من خلال خلق أزمة جديدة تتطلب اعادة هذه العملية مرة اخرى بينما لم يتم بعد توضيح الصورة الناشئة عن الازمة الاولى . من ثم يظل نظام القيادة المستهدف حبيسا فى الحالة رقم ١ بحيث لا يرى الا صورة شديدة الغموض يستحيل فيها توضيح وضعه الحالى او المرجو ، وبالتالى يفقد قدرته على التخطيط واتخاذ القرار الامر الذى يؤدى الى بداية انحلال نظامه العسكرى من الداخل .

غير أن أبرز مثال على انتقال مفاهيم السيبرناطيقا الى الفكر العسكرى الامريكى وضح فى فكر العقيد جون واردن (Col John Warden) الذى قام بوضع الخطوط العريضة للحملة الجوية ضد العراق . فى عام ١٩٩٠ تولى واردن قيادة وحدة تخطيط صغيرة باسم (CHECKMATE) داخل جهاز التخطيط الجوى التابع لهيئة اركان سلاح الجو الامريكى . وقد أنشئت هذه الوحدة عقب انتهاء حرب فيتنام واقتصرت مهامها على بلورة مفاهيم جديدة للعمليات الجوية اذ لم تكن معنية مباشرة بالتخطيط . ومنذ ان تولى واردن قيادة CHECKMATE بدأت هذه الوحدة تتأثر بمجموعة مفاهيم بلورها واردن فى كتابه بعنوان " الحملة الجوية " الذى صدر عام ١٩٨٨ ، لعل اهمها كانت فكرة النظر الى العدو على انه نظام متكامل يمكن تدميره من الداخل عن طريق استهداف مراكزه الحيوية وبصفة خاصة مراكز القيادة (٦٢) فقد رأى واردن ان اى نظام عسكرى يتكون من خمس حلقات او دوائر موحده المركز يتوسطها اهم هذه الحلقات وهى القيادة ، يليها فى الاهمية الصناعات الحيوية ، فالبنية التحتية ، فالتجمعات السكانية ، واخيرا القوات المسلحة (الشكل رقم ٤) .

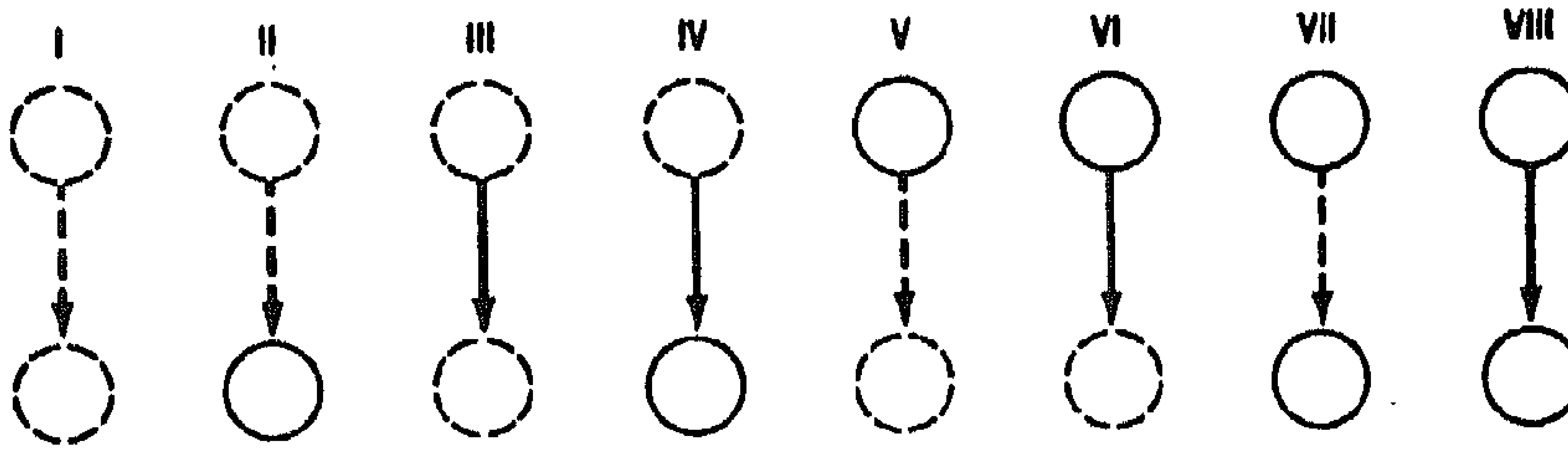
والجدير بالملاحظة ان هذا النموذج وضع القوة المسلحة فى المرتبة الخامسة من الاهمية وركز اهتمامه على استهداف مركز الثقل الرئيسى فى النظام المتمثل فى مراكز القيادة التى تدير عمليات النظام ككل . وربط واردن هذا المفهوم بفكرة الانتروبيا رغم عدم ذكره لهذا المصطلح صراحة – اذ افترض انه بدون هذه الحلقة المركزية يتجه أى نظام معقد حتميا نحو الفوضى الداخلية ينتج عنه تفكيك حلقات الوصل التى تضمن تماسك الهيكل التنظيمى باكمله (٦٣) .

هذا الاطار الفكرى شكل الاساس الذى اعتمد عليه لبلورة خطة العمليات الجوية الامريكية اثناء حرب الخليج عملية الرعد الفورى وذلك رغم الاختلاف على التفاصيل بين وحدة CHECKMATE هيئة العمليات الجوية التابعة للقيادة المركزية . فقد ارتكزت هذه الخطة على توجيه سلسلة متلاحقة من الضربات السريعة ضد مجموعة اهداف – حوالى ٨٤ ـ تم اختيارها طبقا للاهمية التى يمثلها كل هدف بالنسبة للنظام العسكرى العراقى بدءا بمراكز القيادة ثم منشآت الانتاج الحيوية وشبكات الكهرباء وبعض الاهداف الاخرى فى البنية التحتية مثل الطرق والكبارى والموانىء . ويلاحظ ان الخطة الاصلية لم تستهدف القوات العسكرية العراقية باستثناء نظم الدفاع الجوى ، وهو ما عكس تفكير واردن الذى اعتمد على مفهوم الحرب من الداخل Inside Out Warfare اذ ان ادراج الحرس الجمهورى العراقى ضمن قائمة الاهداف الجوية جاء بناء على اوامر مباشرة من الجنرال شوارزكوف . (٦٤) .

هذا الاتجاه الفكرى نحو تدمير العدو من الداخل عكس توجه المذهب العسكرى الامريكى بصفة عامة نحو حرب المعلومات فى اواخر الثمانينات ، وارتكزت اساسا على عزل هيكل القيادة عن باقى المنظمة العسكرية . الا ان تطبيق هذا المذهب تطلب تقليص دورة اتخاذ القرار بدرجة فاقت الوتيرة المعتادة للعمليات العسكرية . هنا يأتى دور التكنولوجيا الحديثة – الركن الثالث فى معادلة المذهب العسكرى اذ ان تحقيق هذه السرعة نتج عنه انتقال الحرب الى أبعاد زمنية ومكانية تختلف جذريا عن تلك التى حكمت التخطيط العسكرى .

ظهور شبكات المعلومات وانتقال الحرب الى الفضاء الاليكترونى :

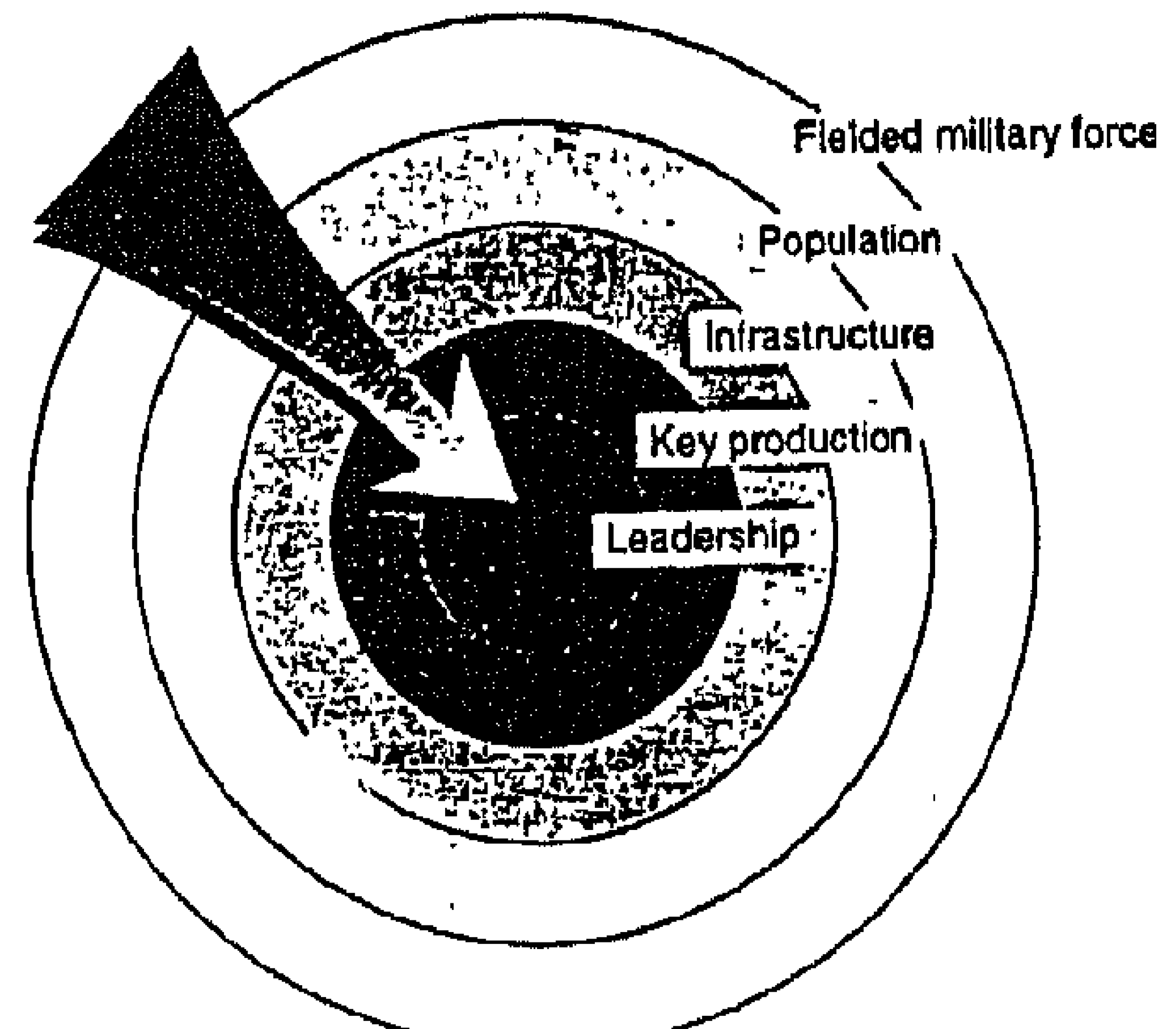
منذ أن بدأت عملية تحول المذهب العسكرى الامريكى الى عقيدة ترتكز على استهداف نظم معلومات العدو من الداخل ساد اقتناع لدى مخططى الاستراتيجية العسكرية الامريكية بأن ادارة العمليات الحربية وفقا لهذا المبدأ ستعتمد على نمط لتحليل وتوزيع المعلومات يختلف جذريا عن المعمول به سابقا . فاذا كان الهدف هو استكمال دورة اتخاذ القرار (Boyd Hue) اسرع من العدو فان هذا كان يتطلب أداء الوظيفة التحليلية من خلال نظام معلومات لا يضع اية حواجز امام انسياب المعلومة . والواقع ان هذا التحول فى



الشكل رقم ٣

المصدر:

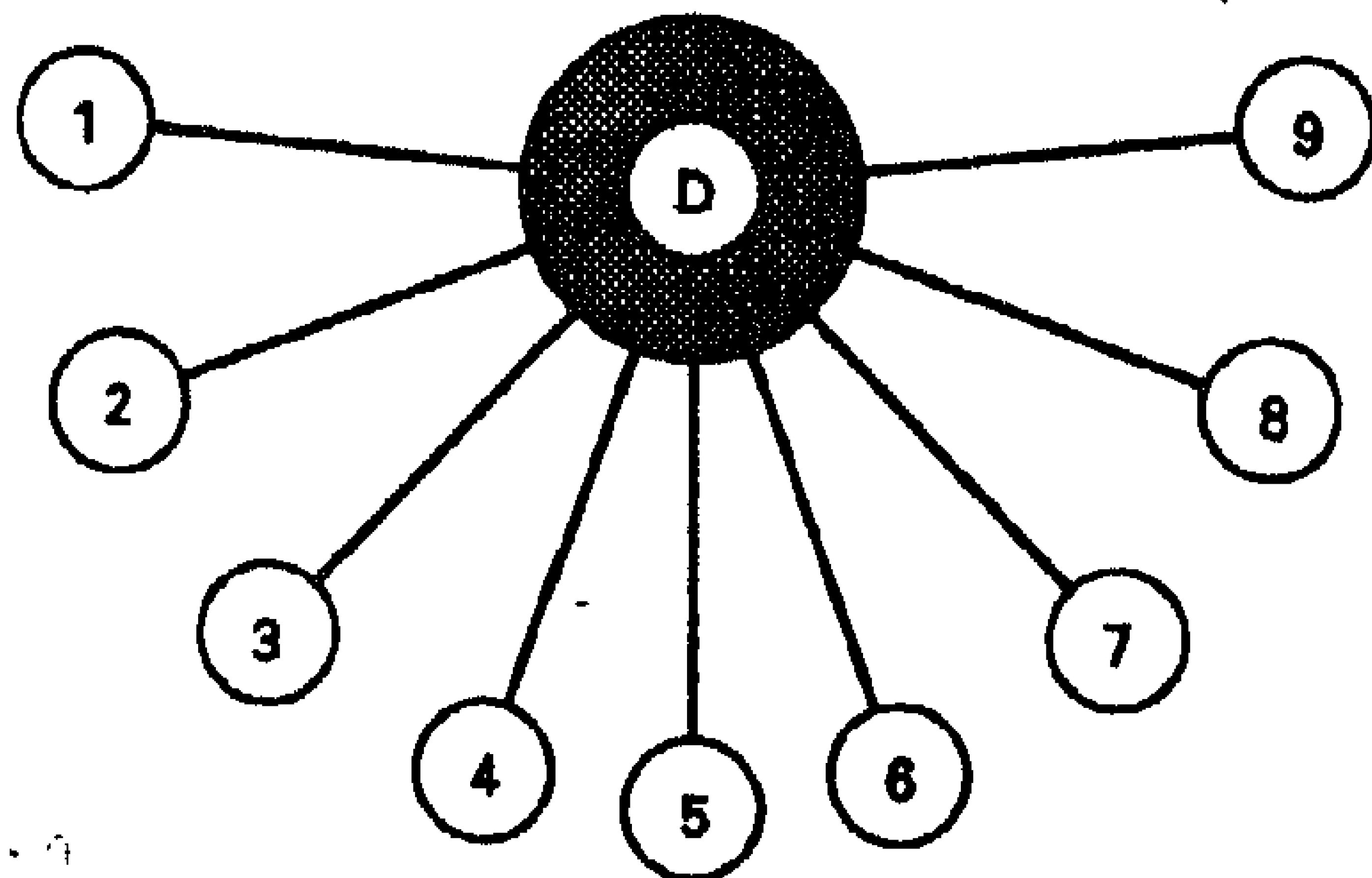
Maj. George G. Orr, ***Combat Operations C3I: Fundamentals and Interactions,*** (Maxwell Air Force Base, Alabama: Air University Press, July, 1983) p. 36.



الشكل رقم ٤

المصدر:

James A. Winnefeld, Preston Niblack, Dana J. Johnson, ***A League of Airmen: U.S. Air Power in the Gulf War,*** (Santa Monica, California: RAND, 1994), 67.



الشكل رقم ٥

المصدر:

M. A. Rice and A.J. Sammes. *Communications and Information Systems for Battlefield Command and Control* (London: Brassey's, 1989). p. 151.

تصميم نظم القيادة والتحكم نتج عن عاملين اساسيين اثرا على كيفية دمج نظم الكمبيوتر فى هياكل المنظمات العسكرية ، الاول تمثل فى التقدم المذهل الذى شهدته تكنولوجيا الحاسبات ووسائل الاتصال والثانى كان التحول الفكرى فى دور الكمبيوتر فى عملية اتخاذ القرار وتحليل المعلومات من نمط مركزى استخدم الكمبيوتر بفرض تركيز المعلومات فى قمة الهرم التنظيمى الى نمط اعتمد على توزيع القوة الحاسبية على جميع مستويات المنظمة بهدف دمجها فى نظام معلومات موحد .

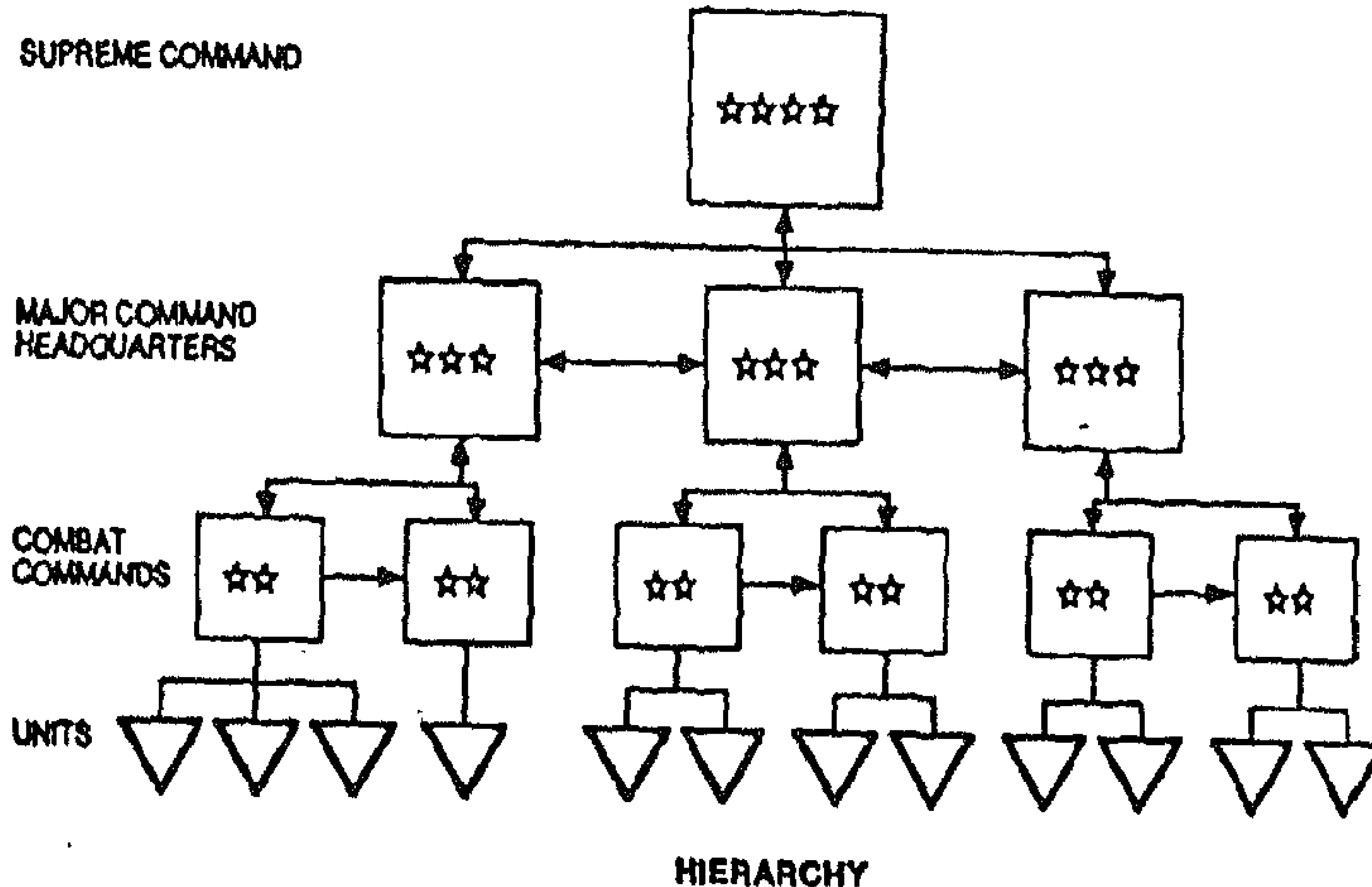
ويرجع هذا التحول الى بداية الستينات عندما بدأ التفكير فى هندسة نظم معلومات قادرة على الصمود فى مواجهة ضربة نووية ولكن لم يبدأ التفكير فى استخدامها فى نظم القيادة والتحكم للقوات التقليدية إلا فى منتصف السبعينات . فمنذ ان بدأ الاعتماد على الكمبيوتر فى ادارة العمليات الحربية انتصر استخدامه على القيادة العليا فقط مما ساهم فى تثبيت مركزية الهيكل التنظيمى وعملية اتخاذ القرار . هذا النمط المركزى ظهر بوضوح فى اداء نظام القيادة والتحكم الامريكى أثناء حرب فيتنام فرغم استخدام القيادة الامريكية لاقوى نظم الكمبيوتر الموجودة آنذاك الا انها لم تتمكن من التحكم فى مجرى احداث الحرب . تفسير هذا الامر يرجع الى الاطار الفكرى للمذهب العسكرى الذى تعرضنا له فى بداية هذه الدراسة فمنهج تحليل النظم الذى اسسه ماكنامارا ، والتى اعتمدت عليه القوات الامريكية فى تخطيط عملياتها ارتكز على تحليل سير الوضع العسكرى على الارض عن طريق جمع اكبر قدر من المعلومات المفصلة وارسالها لمراكز الكمبيوتر فى وزارة الدفاع لاخراجها فى صورة بيانات وجداول معقدة تفد الى القيادة العليا حتى تتخذ القرار المناسب بناء على هذه المعلومات (٦٥) . هذا المنهج اذا قام على اقتناع بضرورة دعم عمليات اتخاذ القرار بكم هائل من المعلومات حتى يتم اتخاذ القرار السليم - أى انه لا يمكن اتخاذ قرار ما الا بناء على معلومات موكدة مما يؤدى الى تعطيل عمليات المنظمة العسكرية بأكملها حتى تتوفر المعلومات اللازمة . . اتباع هذا المنهج فى فيتنام ولد ما أسماه الكاتب MARTIN VAN CREVELD فى دراسته الشهيرة عن نظم القيادة العسكرية بـ حالة مرض المعلومات INFORMATION PATHOLOCY وكان يقصد بذلك لجوء القيادة الى الاعتماد المفرط على البيانات الاحصائية والمعادلات الرياضية لتحليلها نتج عنها اغراق مراكز اتخاذ القرار بسيل من المعلومات لم تستطع استيعابها الا بعد فترات ممتدة من الدراسة والتحليل (٦٦) والواقع ان عملية دمج الكمبيوتر فى هذا الاطار التنظيمى ساهمت فى تثبيت هذه الحالة اذ أن المفهوم السائد لاستخدام وهندسة نظم الحاسبات فى المنظمات الكبيرة وقتذاك اعتمد عليها لامداد مراكز القيادة واتخاذ القرار باحصائيات مفصلة عن حالة المنظمة تقوم بتحليلها ثم توزيعها على باقى مستويات الهيكل التنظيمى طبقا لتقدير احتياجها والاوامر المعطاة (٦٧) (انظر الشكل رقم ٥)

هذا الجمع بين النمط المركزى لاستخدام الكمبيوتر واحتياج القيادة الامريكية الهائل للمعلومات اعتمادا على منهج تحليل النظم انعكس فى دورات اتخاذالقرار الممتدة التى اتسمت بها العمليات العسكرية الامريكية فى فيتنام الامر الذى نتج عنه عجز هيكل القيادة عن التكيف مع سيولة الوضع العسكرى على الارض ، فبسبب مركزية نظام القيادة والتحكم الامريكى كانت عملية التخطيط العسكرى تعتمد على تدفق سيل من المعلومات من مسرح الحرب الى مراكز الكمبيوتر فى وزارة الدفاع حيث انتجت كما وفيرا من التقارير الاحصائية عكفت القيادة العسكرية على تحليلها قبل اتخاذها لاى قرار (٦٨) هذا التحليل يفسر عجز القوات الامريكية عن استعادة عنصر المبادرة فى الحرب ، رغم انتصارها فى اغلب المعارك التكتيكية اذ ان امتداد دورات قرارها لم يمكنها من ترجمة هذه الانتصارات على المستوى العملياتى .

غير ان شيوع هذا النمط فى تصميم نظم القيادة والتحكم بدأ يتراجع بعد انتهاء الحرب ، فمع تحول محور اهتمام التخطيط العسكرى نحو مواجهة التهديد العسكرى السوفيتى فى اوروبا لاحظ عدد متزايد من مهندسى الاتصالات ونظم الكمبيوتر ان مثل هذا النظام المركزى يستحيل ان يتكيف مع الوتيرة السريعة التى ستتم بها العمليات العسكرية فى وسط اوروبا فى حال نشوب الحرب بين حلفى الاطلنطى ووارسو . من هنا تولد الادراك بأن نجاح القوات الامريكية فى ضد الاجتياح السوفيتى سيعتمد على تسريع حركة المعلومات وانتقالها افقيا بين الوحدات العسكرية خلافا للنمط المعتاد الذى اعتمد على تدرج المعلومات رأسيا من القيادة الى اسفل . ولعل ابرز من ادراك ضرورة اعادة تصميم نظم معلومات القيادة كان مهندسى الاتصالات البريطانى الاصل جوردان ولشمان الذى يعتبر صاحب الفضل فى بلورة الاطار الفكرى لهندسة نظم المعلومات العسكرية المعمول بها الآن فى القوات المسلحة الامريكية .

يرجع اهتمام ولشمان بنظم الاتصالات والعلومات لفترة خدمته مع المخابرات الحربية البريطانية اثناء الحرب العالمية الثانية حيث عمل ضمن المشروع السرى لحل نظام الشفرة الالمانى الذى عرف باسم ENIGMA وبعد انتهاء الحرب هاجر ولشمان الى الولايات المتحدة وعمل فترة طويلة فى مؤسسة MITRE وهى شركة خاصة تخصصت فى هندسة الاتصالات وقامت بتصميم الجزء الاكبر من نظم المعلومات فى سلاح الجو الامريكى خلال السبعينات .

وكان ولشمان من اول الذين ادركوا مدى هشاشة نظم المعلومات العسكرية المعمول بها فى القوات المسلحة الامريكية . فمن واقع خبرته فى هذا المجال كاستشارى لسلاح الجو استطاع ان يتعرف عن قرب على هندسة نظم المعلومات والتحكم الامريكية وخاصة فى مجال الدفاع الجوى والانذار المبكر ، ولاحظ ان السمة المشتركة فى تصميمها تمثلت فى تجزئة نظم معلوماتها الداخلية وطابعها المركزى الهرمى مما تسبب فى تقييد حركة المعلومات داخل هياكلها التنظيمية (٦٩) . هذه المركزية انعكست بوضوح فى اسلوب



الشكل رقم ٦

المصدر:

C. Kenneth Allard. *Command, Control and the Common Defense* (New Haven & London: Yale University Press, 1990), p. 207

إدارة نظم الاتصالات ، والمستخدم بشكل خاص في الجيش الامريكي ، والذى عرف باسم " تحويل الرسائل " MES-SAGE SWITCHING . اعتمد هذا الاسلوب على ربط قنوات الاتصال بين الوحدات العسكرية طبقا لتقدير القيادة للاحتياجات الاتصالية لهذه الوحدات او ما يعرف بـ خطوط الاحتياج NEED LINES بمعنى ان شكل خريطة الاتصال يتم تحديده مسبقا وغالبا ما يتخذ شكل التنظيم الهرمى (شكل رقم ٦) . وهذه الخريطة اذا تحدد قنوات الاتصال بين الوحدات العسكرية بناء على تصور مسبق لدور كل وحدة وبالتالي لاحتياجاتها الاتصالية مما يقوض من درجة مرونة المنظمة للاستجابة لتغيرات محيطها الخارجى اذ ان اغلب خطوط الاحتياج تربط هيكل المنظمة رأسيا دون ان تعطى اولوية لاقامة قنوات اتصال افقية بين وحدات من نفس مستوى القيادة (٧٠) . ولاحظ ولشمان ان هذا الجمود التنظيمي يمثل نقطة الضعف الرئيسية فى هذ النظام اذ ان مركزية نظام التحكم تمنع ادخال اى تغيير على خطوط الاحتياج الا من خلال القيادة العليا بناء على ما يفد اليها من معلومات . من ثم تصبح قدرة المنظمة على التعامل مع تغير الوضع العسكرى وهنا بكفاءة نظام القيادة المركزى على قراءة المعركة واقامة قنوات اتصال جديدة تمكن المنظمة من الاستجابة للوضع الجديد .

من هنا ادرك ولشمان عجز النظام عن التعامل مع فيض المعلومات الذى سيمر فى قنوات اتصال القوات الامريكية اذا ما واجهت نمط العمليات السريع الذى ستعتمد عليه القوات السوفيتية فى هجومها على حلف الاطلنطى . هذا الاستنتاج دفع ولشمان لطرح تصميم بديل يزيل جميع العقبات امام حرية حركة المعلومات داخل المنظمة العسكرية ، استند الي شيئين : ١ – دراساته لنظم الاتصال للجيش الالمانى اثناء الحرب العالمية الثانية و ٢ – تكنولوجيا الاتصالات الجديدة التي ظهرت اواخر الستينات نتيجة جهود مراكز البحث والتطوير العسكرية .

فمن واقع عمله السابق اثناء الحرب العالمية الثانية لاحظ ولشمان مدى الاختلاف في تصميم نظم القيادة بين النمط الهرمي الذى اعتمدت عليه القوات الامريكية والتصميم اللامركزى الذى تميز به الجيش الالمانى فى عملياته السريعة . هذا التباين دفعه لدراسة تصميم نظام الاتصال المعمول به فى القوات الالمانية لمحاولة ايجاد نموذج يمكن ان يساعد نظام القيادة الامريكى فى تسريع عملياته ، فوجد ان سرعة العمليات الالمانية استندت الى اعتمادها على نظام معلومات فريد من نوعه خلا من العقبات التنظيمية التقليدية التي كانت تعيق حركة انسياب المعلومات . فقد ارتكز هذا النظام على شبكة لاسلكية ربطت بين جميع افراد الوحدة العسكرية مما سمح لهم بسماع الرسائل المتبادلة بين القيادة والوحدة وبين افراد الوحدة ذاتهم – بمعنى ان امكانية الاطلاع على المعلومة لم تتوقف على الرتبة او الموقع داخل الهرم التنظيمى . هذه الشبكة اذا كانت بمثابة قاعدة معلومات مشتركة سوت

بين افرادها من حيث الاطلاع على مضمونها ، وكانت العامل الرئيسى فى قدرة الوحدات الالمانية على بلورة صورة مشتركة ليس فقط عن الوضع العسكرى على الارض وانما ايضا عن تصور القيادة العليا لكيفية التعامل معها ، الامر الذى مكنها من تقليص دورة قرارها والاستجابة السريعة لمتغيرات محيطها الخارجى دون انتظار المعلومات او الاوامر المفصلة من القيادة العليا . هذا التصميم اختلف جذريا عن نظام الاتصال الذى اعتمدت عليه قوات الحلفاء آنذاك والذى قام على ربط وحداتها مباشرة بمراكز القيادة الرئيسية طبقا لمفهوم شابه الى حد كبير فكرة خطوط الاحتياج ، وبالتالى ادى الى امتداد دورة قرارها رغم ان انظمة اللاسلكى لقوات التحالف كانت اكثر تطورا من تلك المعمول بها فى الجيش الالمانى .

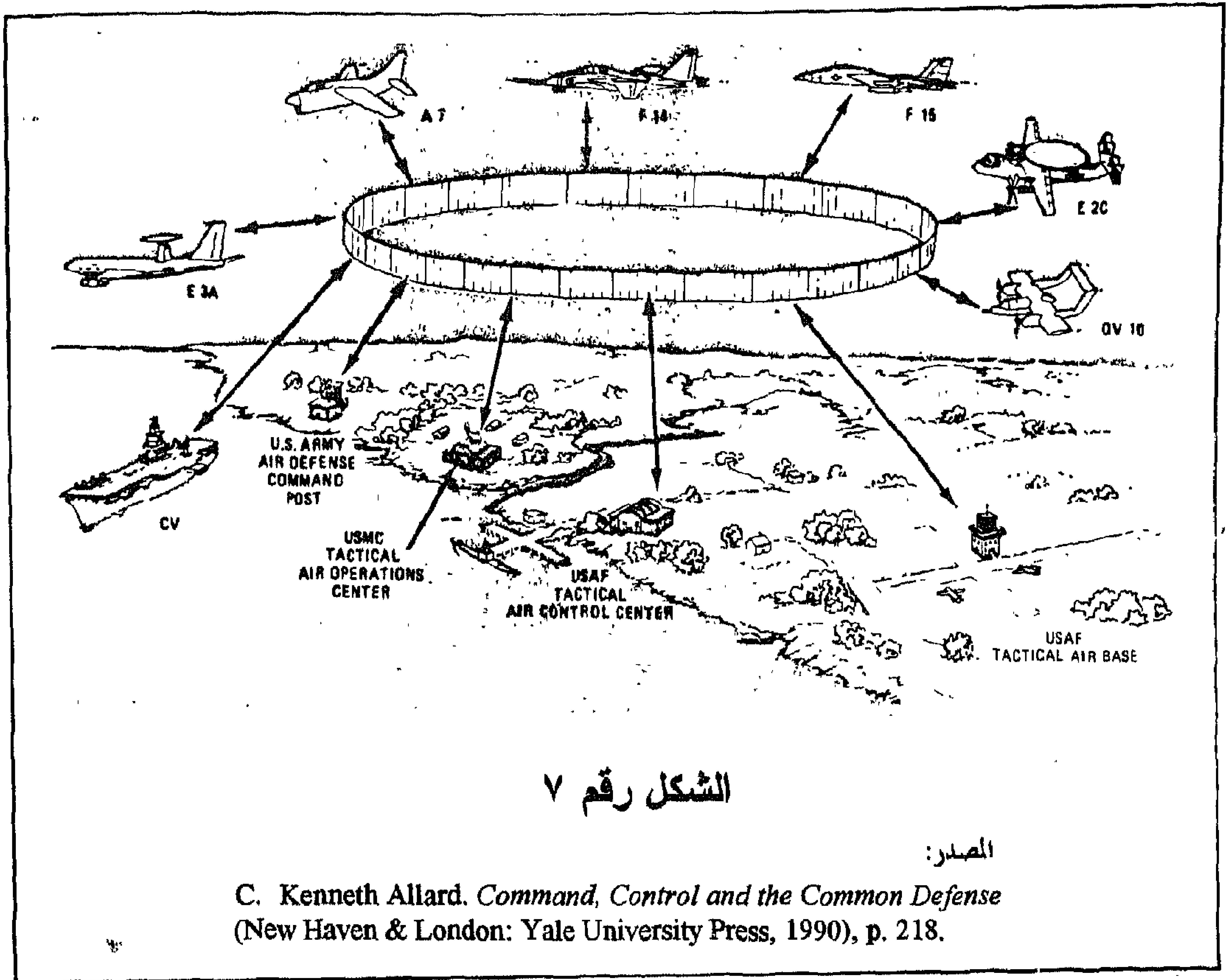
من هنا بدأ ولشمان يفكر فى امكانية تطبيق فكرة الشبكة المشتركة على نظم الكمبيوتر الحديثة وفى ذلك اعتمد على تكنولوجيا الاتصال الجديدة التى تم تطويرها فى مراكز البحث والتطور العسكرية وبصفة خاصة فى الجهة التى ارتبط تاريخها ارتباطا وثيقا بثورة المعلومات – وكالة مشروعات البحث المتطور (ARPA) ADVANCED RESEARCH PROJECTS AGENCY والتى لها الفضل فى تطوير الجزء الاكبر من تكنولوجيا الكمبيوتر المستخدمة الآن .

انشئت وكالة ARPA عام ١٩٥٨ من قبل ادارة الرئيس ايزنهاور كرد فعل لنجاح الاتحاد السوفيتى فى اطلاق اول قمر صناعى فى التاريخ SPUTNIK ومنذ نشأتها اتجهت ARPA الى الجهود البحثية ذات العائد العلمى المباشر دون انتظار لعملية مراجعتها من قبل الاوساط العلمية او الجامعات . وكان احد اهم المجالات التى اهتمت بها منذ بداية الستينات هو تصميم نظام اتصالات يستطيع الصمود فى مواجهة ضربة نووية . فقد شكل التصميم المركزى الذى اعتمد عليه نظام القيادة والتحكم النووى نقطة ضعف خطيرة فى استراتيجية الردع الامريكية نظرا لاحتمالات شل قدرتها على القيام برد نووى اذا تعرضت مراكز القيادة لضربة استباقية من الاتحاد السوفيتى . التصميم البديل الذى بدأت تفكر فيه ارتكز على تخفيف اعتماد نظم الانذار المبكر والقواعد الجوية على مراكز القيادة الرئيسية عن طريق ربط جميع عناصر نظام القيادة فى شبكة مشتركة تتساوى فيها من حيث امكانياتها الاتصالية واطلاعها على المعلومات . واعتمدت ARPA فى هندسة هذه الشبكات على تقدم تكنولوجى بالغ الاهمية فى وسائل الاتصال قام بتطويره مكتب تقنيات تحليل المعلومات INFORMATION PROCESSING TECHNIQUES OFFICE التابع لوكالة ARPA بالاشتراك مع مؤسسة RAND الشهيرة وتسمى بتكنولوجيا تحويل الحزم PACKET SWITCHING احدثت ثورة فى اساليب توزيع الرسائل والعلومات . تقوم تكنولوجيا تحويل الحزم على تقسيم الرسالة الاليكترونية الى حزم من المعلومات وتضمين العنوان الاليكترونى للجهة المرسل اليها فى كل حزمة بحيث تقوم بايجاد افضل واسرع طريق عبر خطوط الشبكة للوصول الى هذا العنوان . من ثم تكمن قوة هذه التكنولوجيا فى تحرير سير المعلومات من نمط التحكم المركزى التى اتسمت به الهياكل الهرمية ، وهو ما ظهر بوضوح فى اول شبكة تستخدم تكنولوجيا تحويل الحزم اقامتها ARPA عام ١٩٦٩ وسميت شبكة ARPA (ARPANET) والتى اتسعت بشكل مطرد فور انشائها لتشمل عددا متزايدا من شبكات الكمبيوتر وشكلت بذلك العمود الفقرى لشبكة العلاقات الدولية المعروفة باسم INTERNET عندما اوقف العمل بالشبكة الاصلية عام ١٩٨٩ (٧١) .

هذه التجربة مع تكنولوجيا تحويل الحزم اجتمعت فى فكر ولشمان مع فكرة الشبكات التكتيكية المأخوذة من تجربة الجيش الالمانى لتبلور المفهوم الذى تم على اساسه تصميم نظم المعلومات العسكرية الذى طرحه فى بداية السبعينات من خلال مؤسسة MITRE تحت اسم نظام توزيع المعلومات التكتيكية المشترك JOINT TACTICAL INFORMATION,DISTRIBUTION SYSTEM كان الهدف من وراء نظام JTIDS تحقيق معدل سريع لتوزيع المعلومات ليس من خلال القيادة العليا وانما طبقا لتقدير كل مستخدم لهذا النظام لاحتياجاته من المعلومات . فالفكرة التى بلورها ولشمان لتأسيس هذا النظام ارتكزت على خلق قاعدة بيانات واسعة تحتوى على جميع المعلومات المتوفرة لدى المنظمة العسكرية ويسمح بالاشتراك فيها لكل فرد اينما كان موقعه فى الهرم التنظيمى من خلال شبكة كثيفة تربط بين مراكز الكمبيوتر واجهزة الاحساس من خلال هذا التصميم يستطيع المستخدم ان يسحب فقط ما يحتاجه من معلومات لاداء مهمته وفقا لتقديره ، وفى نفس الوقت يساهم فى تحديث قاعدة العلومات ، بما يجمعه من معلومات عن محيطه التكتيكى حتى يمكن للمستخدمين الآخرين الاستفادة بها . على سبيل المثال اذا كان سرب من المقاتلات الحربية يقوم بمهمة دعم جوى للقوات البرية فيمكنها سحب ما يتوافر فى قاعدة البيانات عن نظم الدفاع الجوى للعدو .

اما اذا كانت مهمته تحقيق تفوق جوى فتسحب تلك المعلومات المتعلقة بمواقع اسراب الطائرات المعادية وقواعدها وكيفية تسليحها . (انظر الشكل رقم (٧)

مثل هذا التصميم اذا يسمح لحركة المعلومات بتفادى قنوات الاتصال الهرمية التى اعتمدت عليها نظم القيادة المركزية إذ تربط الوحدات العسكرية مباشرة بمصادر المعلومات الرئيسية فى المنظمة بحيث يتم توزيع المعلومة وفقا للاحتياج لها دون ان تمر عبر المستويات التنظيمية التى تفصل بين القوات على الأرض والقيادة العليا . من ثم تتحرر حركة المعلومة من قبضة نظام القيادة المركزى نتيجة ازالة العقبات التى تعيق كانت انسيابها الامر الذى يضعف من الطابع الهرمى للمنظومة العسكرية غير ان الاثر الحقيقى على الهيكل التنظيمى ينبع من قدرة هذه التكنولوجيا على تغيير نمط التفاعل بين أعضاء المنظمة إذا أن الجمع بين التصميم اللامركزى لنظم القيادة والقوة الاتصالية التى تربط اعضاء الشبكة بقاعدة البيانات المشتركة تسمح للواحدات العسكرية ليس فقط بالحصول على المعلومات المطلوبة بل



الشكل رقم ٧

المصدر:

C. Kenneth Allard. *Command, Control and the Common Defense* (New Haven & London: Yale University Press, 1990), p. 218.

ايضا تنسيق عملياتها بشكل مستقل عن مراكز القيادة العليا . فسهولة الاتصال وتبادل المعلومات عبر الشبكة تسمح بتخطيط الوظائف العسكرية مثل العمليات اللوجستية والدفاع الجوى وعمليات المناورة بشكل أسرع من أدائها من خلال نظم القيادة والتحكم الهرمية .

تأثير ذلك على المنظومة العسكرية يتعدى بكثير التخفيف من طابعها المركزى اذ ان قدرة المستويات التنظمية المختلفة على القيام بالمهام التقليدية لنظم القيادة والتحكم وبصفة خاصة الوظيفية التقليدية – يعنى ليس فقط الانتقال الى اسلوب لا مركزى فى ادراة العمليات العسكرية وانما انتقال محور التخطيط العسكرى نفسه الى الشبكة بعيدا عن تحكم القيادة العليا – فكلما زاد الاعتماد على الشبكة لتنسيق العملية العسكرية تنفصل عملية القيادة والتحكم عن الهيكل الهرمى وتنتقل الى ما اسماه رئيس هيئة الاركان السابق الجنرال كولين باول « دائرة المعلومات » أو ما اصطلح عليه فى الكتابات عن ثورة المعلومات باسم « الفضاء الالكترونى » (٧٢) .

يستخدم هذا المصطلح عادة تعبير عن الحرية المطلقة لحركة المعلومات داخل الشبكة إذ أن مايميز واقع الفضاء الالكترونى هو انتقاده للحواجز التنظمية التقليدية التى كانت تحد من انسياب المعلومة . هذه القدرة على تخطى الحواجز امام حركة المعلومة هى التى تكسب الشبكة خصائصها الفريدة . فقوتها الحقيقية تنبع من قدرتها الفائقة على تحطيم كل ما يعيق حرية انتقال المعلومة سواء كانت حواجز تنظمية تتمثل فى هياكل هرمية جامدة ، او طبيعة تتجسد فى حواجز الزمان والمكان التى كانت تشكل العقبة الرئيسية أمام حركة المعلومات إبان العصر الصناعى

من ثم ، تكمن خصوصية الشبكة فى قدرتها على تقليص الابعاد الزمنية والمكانية التى طالما حكمت التفاعل الانسانى والآلى وهو مايفسر السرعة الفائقة التى يكتسبها نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والعسكرية عندما تنتقل الى الفضاء الالكترونى . (٧٣)

وقد حظى موضوع تأثير تكنولوجيا المعلومات على هياكل المنظمات المعقدة باهتمام كبير من جانب المؤسسة العسكرية الأمريكية عكس اهتمام اوساط ادارة الاعمال والاقتصاد بالموضوع نفسه . فمنذ بداية الثمانينات ظهر عدد متزايد من الكتب والدراسات التى اشارت الى عجز شركات ادارة الأعمال المنظمة على النمط الهرمى عن التكيف مع الواقع

الاقتصادى الجديد الذى يتسم بسرعة تغير الاسواق وزيادة حدة المنافسة نتيجة تراجع دور الدولة فى ضبط الاقتصاد الوطنى الامر الذى أفرز بيئة اقتصادية شديدة الاضطراب . هذا الواقع الجديد دفع محللى نظم الادارة الى التركيز على تضييق دورات الانتاج بدلا من الاعتماد على الانتاج الشامل الذى شكل اساس القوة التنافسية خلال العصر الصناعى . من هنا نبع التركيز على ضرورة « اعادة هندسة » هيكل المنظمة عن طريق شبكة المعلومات حتى تتمكن من تسريع عملية الانتاج لمواكبة سرعة تغير السوق . والى جانب التركيز على عنصر السرعة تقوم عملية إعادة الهندسة على تفكيك الحواجز البيروقراطية التى تحد من درجة مرونة المنظمة فى الاستجابة لمتغيرات السوق وذلك اعتمادا على « فرق عمل » يتم تشكيلها بصفة مؤقتة من خلال إقامة شبكة خاصة بها بهدف معالجة مشكلة ما تطرأ نتيجة تقلب أوضاع السوق او فى عمليات الانتاج والتسويق نتيجة لتعقيد الهيكل التنظيمى الداخلى . من ثم يكون شيكل المنظمة فى حالة تغير دائم يعكس سيولة البيئة من حوله ، اذا بمجرد انتهاء المشكلة التى شكلت لحلها تتحلل الفرقة ليتم توزيع اعضائها فى فرق جديدة حسب طبيعة المشكلة التى تستجد . (٧٤) بهذه الطريقة تتعامل المنظمة مع « عبء المعرفة » إذ تعتمد على تجميع الموارد العلمية للمنظمة فى تركيبات متنوعة وفقا لطبيعة المشكلة التى تواجهها .

هذه الأفكار تركت اثرا عميقا على القوات المسلحة الأمريكية وخاصة فى خطة « أعادة هندسة » الجيش التى سميت « قوة ٢١ » تقوم هذه الخطة على ربط جميع وحدات الجيش ابتداء من مستوى اللواء بمجموعة من « نظم المعلومات الدورية » . تستطيع من خلالها « سحب » المعلومات اللازمة وفقا لتصميم ولشمان (٧٥) وبذلك تمتلك كل وحدة القدرة على تبادل المعلومات بسهولة بحيث لا ترتبط بموقع ثابت فى هيكل القيادة وبالتالى يمكن تركيبها فى « فرق » قتالية مرنة تنسق عملياتها من خلال شبكة خاصة بها . الى جانب ذلك هناك تركيز واضح على استخدام شبكة المعلومات لتنسيق عمليات الدعم اللوجستى والاسناد الجوى بحيث يتم الربط تلقائيا بين قيادات الوحدات الصغيرة بحيث تتمكن من تخطيط عملياتها دون انتظار الأوامر من القيادة العليا . (٧٦)

الهدف الاساسى من عملية إعادة الهندسة اذا هو تقليص دورة إتخاذالقرار العسكرى من خلال الربط المباشر بين مصادر المعلومات والوحدات المسئولة عن تنفيذ الخطة العسكرية وهو مايعنى تجاوز الدرجات المتوسطة فى سلسلة القيادة . هذا لا يعنى اختفاء دور الهياكل الهرمية كلية فوظيفتها الاساسية ستظل وضع الخطوط العامة لرؤية القيادة تجاه كيفية الانتقال من الواقع الحالى الى الواقع المراد . وإنما الاختلاف سيكون فى كيفية التنفيذ إذ أن مهمة التخطيط المفصل والتنفيذ ستنتقل الى الشبكة حيث تتم تلقائيا من قبل الدرجات الصغيرة فى سلسلة القيادة فى إطار التصور العام للقيادة العليا . ومن ثم سترتكز العمليات العسكرية على مزيج من التخطيط الهرمى والتنفيذ اللامركزى وهو ما سينعكس على تصميم نظم المعلومات التى ستجمع بين نمط لا مركزى يعتمد على سحب المعلومة ونمط هرمى وظيفته بلورة تصور مشترك للأهداف العسكرية العامة . (٧٧)

خاتمة : التفسير الامريكى لحرب المعلومات

بعد عام تقريبا من انتهاء حرب الخليج أصدر الباحثان الفين وهايدى توفلر كتابا بعنوان « الحرب والحرب المضادة » حظى باهتمام واسع من قبل المؤسسة العسكرية الامريكية التى اعتمدت على فكرته الرئيسية فى بلورة مذهبها العسكرى القائم على حرب المعلومات . (٧٨) تقوم فكرة الكتاب على افتراض بأن الحرب ماهى إلا إنعكاسا لنمط الانتاج السائد فى حقبة تاريخية معينة . وطرح الكاتبان فكرة تطور التاريخ وفقا لثلاث موجات حضارية إتسم كل منها بمنط تكنولوجى معين بدءا بالموجة الاولى التى سادت حتى منتصف القرن الثامن عشر واعتمدت على الزراعة كالمصدر الاساسى للثروة ، مرورا بالثورة الصناعية التى ارتكزت على الانتاج الشامل خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، وانتهاء بثورة المعلومات الحالية التى تقوم على تحليل وتبادل المعلومات كالمصدر الرئيسى لانتاج الثروة . ووفقا لطرح لكتاب واكب تطوير أسلوب الحرب هذه الموجات الثلاث نظرا لاعتماده عل تحويل مصادره الثروة الى طاقة تدميرية . فحروب الموجة الاولى قامت على تجييش الطاقة البشرية والحيوانية التى شكلت اساس الانتاج الزراعى ، مثلما ارتكزت حروب الموجة الثالثة على القوة التدميرية الهائلة للآلة الصناعية . أما حرب الموجة الثالثة – وتعتبر حرب الخليج اول مثال لها – فستشهد انتقال الصراع العسكرى الى « فضاء المعلومات » ، وسترتكز اساسا على القدرة الفائقة للشبكة على تحليل المعلومة .

ولكن كما أوضحنا من خلال هذا البحث فإن جوهراى ثورة عسكرية لا تكمن فقط فى التكنولوجيا التى تعتمد عليها وانما ايضا فى التغير الفكرى والفلسفى التى يصاحبها ولذا كان تركيزنا على تطور المذهب الامريكى الذى بدأ يتجه نحو الموجة الثالثة منذ أواخر السبعينات فمن خلال رصد التحول الفكرى الذى شهده الفكر العسكرى الامريكى تتضح لنا المعالم الرئيسية لحرب المعلومات لعل ابرزها الافتراض الاساسى التى تقوم عليها وهو ان الانتصار لا يأتى عن طريق التدمير المادى للعدو وانما من خلال تدمير عملياته التنظيمية من الداخل وأهمها تكمن فى قدرته على تحليل المعلومات . والواقع ان هذا الافتراضى يعكس الطبيعة اللامادية التى يتسم بها نمط التفاعلات فى عصر المعلومات ، فالشبكة نادرا ما تتجسد فى صورة مادية واستخدامها يعتمد اكثر على تحليل الرموز المجردة دون ان يتم ذلك عبر وسيط مادى . من هنا نبع تركيز المذهب الأمريكى على نظم

القيادة والتحكم بدلا من القوات العسكرية للعدو وهو ما عكس انتقال مركز ثقل المنظمات العسكرية الى الوظيفة التحليلية التى تقوم بها نظم القيادة .

هذا الادراك بأهمية الوظيفة التحليلية وفكرة تدمير العدو من الداخل حدا بمخططى الاستراتيجية العسكرية الامريكية الى التطرق لتلك المجالات الفكرية التى حاولت كشف العلاقة بين التكنولوجيا والتنظيم ودور المعلومات فى التفاعل بينهما .والواقع ان هذا الاهتمام عكس أهمية البعد التنظمى فى تحليل تأثير التكنولوجيا على الحرب ، اذ ان حرب المعلومات - فى جوهرها - هى حرب بين نمطين من التنظيم - نمط يعتمد على الهياكل الهرمية تقوم على المركزية الشديدة فى ادراتها للعمليات الحربية ، ونمط يتخذ شكل الشبكة اللامركزية التى تسمح بتنسيق هذه العمليات تلقائيا فى فضاء المعلومات .

ومن واقع هذا الاهتمام بالبعد التنظيمى لثورة المعلومات ادرك القائمون على إعادة تقييم المذهب العسكرى الأمريكى ان فعالية المنظمات الهرمية تتوقف على توافر بيئة مستقرة نسبيا تتناسب مع سرعة دورة قرارها ، وبالتالى فإن الوسيلة المثلى لتدميرها تكمن فى حرمانها من هذا الاستقرار من خلال رفع وتيرة العمليات العسكرية بحيث تفوق قدرة العدو على التعامل معها . هنا يتضح تفوق التنظيم الشبكى على الهياكل الهرمية إذ أن سر قدرتها على التعامل مع الاضطراب يكمن فى مرونتها التنظيمية وسرعتها الفائقة فى الاستجابة للمتغيرات فى محيطها الخارجى . والجدير بالملاحظة ان هذا التحليل لا ينطبق على المنظمات العسكرية فقط ، فقد لاحظ عدد متزايد من التحيلات الاستراتيجية اتجاها يشير الى تفوق المنظمات الشبكية بصفة عامة - مثل شركات ادارة الأعمال الصغيرة ومنظمات الأرهاب والجريمة المنظمة - على تلك التى لاتزال تعتمد على نمط التنظيم الهرمى مثل الدول والأجهزة البيروقراطية والشركات العملاقة .(٧٩) تفسير هذا الاتجاه يرجع لكفاءة نظم الشبكات فى رصد وتحليل التغير فى بيئتها الخارجية ، حتى وان اتسمت بالاضطرب والسرعة التى تتحرك بها لصد هذا الاضطراب قبل ان يتمكن من الانتشار فى الجسم التنظيمى من الداخل .

غير أن تفوق الشبكة لا يرجع فقط لقدرتها على مواجهة الاضطراب وانما ايضا لقدراتها على توليده . فالسمة الرئيسية للمنظومة الشبكية تتمثل فى قصور دورة قرارها مما يمكنها من الوصول الى سرعات فائقة فى أداء عملياتها . ومن واقع الطبيعة المتداخلة التى تسود الحرب فإن هذه السرعة تترجم مباشرة الى اضطراب فى البيئة المشتركة التى يتقاتل فيها الطرفان ، مما يعنى أن حرب المعلومات تعتمد فى الاساس على التحكم وليس التدمير - وبصفة خاصة التحكم فى انسياب المعلومات فى ساحة المعركة .

يبقى إذن السمة الرئيسية لحرب المعلومات وهى السرعة نفسها ولا نعنى بذلك فقط السرعة المطلقة لتتابع الأحداث العسكرية وانما تغيرالاطار الزمنى للحرب ذاتها . فالقوة الحقيقية لأى ثورة تكنولوجية - وانعكاسها على التكنولوجيا العسكرية - تكمن فى قدرتها على تقليص الأبعاد الزمنية والمكانية للتفاعل الانسانى الأمر الذى يظهر بوضوح فى تأثيره على مستويات العمل الاستراتيجى . فقد جرت الحاجة فى الدراسات العسكرية إلى تحليل الحرب على ثلاثة مستويات حكم كل منها فى اطار زمنى ومكانى محدد بدءا بالمستوى التكتيكى الذى يركز على تفاصيل المعركة على الارض مرورا بالمستوى العملياتى الذى تجتمع فيه نتائج هذه المعارك لتحدد الوضع العسكرى على مسرح العمليات ككل ، وانتهاء بالمستوى الاستراتيجى الذى تتحد فيه الاهداف السياسية من الحرب والميزان العسكرى بين الدول . والواقع ان هذا التصور كان انعكاسا للآثار الناتجة عن تقلص بعدى المكان والزمان ومواكبة تطور الحرب الصناعية . فالسمة الجوهرية التى ميزت التكنولوجيا الصناعية هى اعتمادها على نظام متكامل ليؤازرها - وهو ما أدى الى استحداث مجال السيبرناطيقا - الأمر الذى ميزها عن تكنولوجيا حروب الموجة الأولى التى كانت تستخدم بشكل مستقل ومن ثم أصبحت القوة العسكرية تعتمد ليس فقط على امتلاك التكنولوجيا وانما على دمجها فى منظومة حربية متكاملة . (٨٠) من هنا جاء ظهور المستوى العملياتى فى المراحل الأخيرة للحرب العالمية الأولى ليحدد مجالا للعمل العسكرى بتوسط المجالين الاستراتيجى والتكتيكى ارتكز على افتراض بأن تركيب الاشتباكات التكتيكية فى هامش زمنى ومكانى معين ويمكن ان يولد آثارا تتجاوز المستوى التكتيكى لتمتد الى المنظومة الحربية للعدو وتؤدى الى انهيارها .

غير أن قوة ثورة المعلومات سينتج عنها ضغط أبعاد الزمان والمكان فى هامش أضيق بسبب انتقال الحرب الى الشبكة الأمر الذى سيؤدى الى انهيار الحدود الزمانية والمكانية التى حكمت مستويات الحرب الثلاثة بحيث تتضاءل المسافات الفاصلة بينهم . هذا الدمج بين مستويات الحرب يعكس سهولة انتقال اثر الاحداث من المستوى التكيتكى الى المستوى الاستراتيجى والعكس . كذلك كما ان الفارق بين المستويين التكيتكى والعملياتى يكاد ينعدم بحيث يصعب التفريق بينهما (٨١) . ومن ثم تتحول الحرب الى عمل عسكرى متصلى نيتقل فيه أثر الاحداث عبر مستوياتها الثلاثة بسرعة فائقة .

وقد ظهر أثر هذا التحليل على المذهب العسكرى الامريكى فى فكرة التزامنية التى وضحت فى كتابات رئيس هيئة اركان الجيش السابق وهو يعتبر صاحب

الفضل فى وضع الاسس الفكرية لمشروع « قوه ٢١ » . يرتكز هذا المفهوم على ربط مستويات التخطيط العسكرى الثلاثة بحيث تظهر العملية الحربية للعدو فى صورة ضربة متواصلة على المستوى التكتيكى والعملياتى والاستراتيجى بالتوازى من ثم يستحيل على العدو الانتقال الى مستوى آخر لانقاذ موقفه إذ أن تزامن العمليات سيؤدى الى كسر حلقات الوصل التى كانت تربط بين المستويات الثلاثة . (٨٢)

اذاً يتضح مما سبق أن العامل الأساسى وراء نجاح وفاعلية أى خطة هو العامل الفكرى . وذلك نظرا لعلو مرتبة المعرفة فى سلم المواد الأولية . ويدعونا ذلك لإعادة التفكير حول التفريقات الكلاسيكية التقليدية بين ماهو أكاديمى وعملى ، وفكرى ويدوى ، ونظرى وتطبيقى . فكل هذه الخطوط الفاصلة التحكمية يعاد رسمها الآن بعد أن تولت البيانات والمعلومات والمعرفة مكان الصدارة للمؤسسات العسكرية والمدنية ، والاقتصادية والسياسية . فالثورة التى أحدثتها تكنولوجيا المعلومات هى فى الواقع ثورة فكرية بقدر ماهى تقنية .

الهوامش

1. Brig. Gen. Richard Neal (USMC), USCENTCOM Briefing, CNN Riyadh, Saudi Arabia, 15 February 1991.

2. Peter Drucker. *The New Realities: In Government and Politics, In Economics and Business, In Society and World View* (New York: Harper & Row Publishers, 1989); Scott Lash., John Urry. *The End of Organized Capitalism* (Cambridge: Polity Press, 1993).

3. S.J. Andriole "Leveraging Command and Control via Enhanced Decisionmaking: Prospects for a Behavioral Theory of Command and Control" *Defense Analysis* 4 (September 1988): 253-266.

4. Robert Leonhard. *Fighting by Minutes: Time and the Art of War* (London: Praeger, 1994).

5. Thomas P. Coakley, *Command and Control for War and Peace* (Washington: National Defense University Press, 1992)., pp. 58-62.

6. Gray, Colin S. "National Style in Strategy: The American Example" *International Security* 6 (Fall 1981): 21-47.; Edward Luttwak. "The American Style of Warfare" *Air Force Magazine* (August 1979); Edward Luttwak, "The American Style of War and the Military Balance" *Survival* 21 (March/April 1979): 2-60.

7. Archie D. Barrett, *Re-appraising Defense Organization* (Washington: National Defense University Press, 1983); Stuart W. Leslie. *The Cold War and American Science: The Military-Industrial-Academic Complex at MIT and Stanford* (New York: Columbia University Press, 1993).

8. Jeffrey P. Kimball, "The Stab in the Back Legend and the Vietnam War" *Armed Forces and Society* 14 (Spring 1988): 433-458; Deborah. D. Avant,. "The Institutional Sources of Military Doctrine: Hegemons and Peripheral Wars" *International Studies Quarterly* 37 (1993): 409-430.

9. Avant,. "The Institutional Sources of Military Doctrine".

10. Lawrence Freedman, *The Evolution of Nuclear Strategy* (N.Y. St. Martin's Press, 1981).

11. Robert Osgood, *Limited War* (Chicago: University of Chicago Press, 1957); Thomas Schelling. *The Strategy of Conflict* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963).

12. Field Manual (FM) 100-5 *Operations of the Army Forces in the Field* (Washington D.C.: Department of the Army, 1968), p. 1-6.

13. Harry G. Summers, "The United States Army Institutional Response to Vietnam" in Charles R. Shrader (Lt. Col.) ed. *The Impact of Unsuccessful Military Campaigns on Military Institutions, 1860-1980. Proceedings of the 1982 International Military History Symposium* (Washington D.C.: U.S. Army Center of Military History, 1984); Stephen Peter Rosen, "Vietnam and the American Theory of Limited War" International Security 7 (Fall 1982): 83-113.

14. Weigley, Russel F. *The American Way of War: A History of United States Military Strategy and Policy* (New York: Macmillan Publishing Company, 1973).

15. William Darryl Henderson, *The Hollow Army: How the U.S. Army is Oversold and Undermanned* (New York: Greenwood, 1990).

16. Carl - Christoph Schweitzer, (ed.) The Changing Western Analysis of the Soviet Threat (London: Pinter Publishers, 1990).

17. James Kitfield, *Prodigal Soldiers: How the Generation of Officers Born of Vietnam Revolutionized the American Style of War* (New York: Simon & Schuster, Inc., 1995) pp. 156-158.

18. Paul H. Herbert, (Maj.) *Deciding What Has to Be Done: General William E. DePuy and the 1976 Edition of FM 100-5, Operations* (Leavenworth Paper No. 16. Fort Leavenworth, Kansas.: U.S. Army Command and General Staff College, 1988), pp. 79-95.

19. Gabel, Christopher R. (Dr.) "Doctrine: Active Defense" in Roger J. Spiller (ed). *Combined Arms in Battle Since 1939* (Ft. Leavenworth, Kansas: US Army Command and General Staff College, 1992).; William S. Lind, "Some Doctrinal Considerations for the United States Army" Military Review 57 (March 1977): 54-65.; Saadia Amiel, "Deterrence by Conventional Forces" Survival 20 (March/ April 1978): 58-62.

20. R.S. Evans, (Maj. British Army). "The Need for Offensive Operations on Land" *Military Review* 57 (July 1977): 44-52.; Tate, Clyde J. (Col. USA), L.D. Holder (LTC. USA). "New Doctrine for the Defense" *Military Review* 61 (March 1981): 2-9.

21. Philip A. Karber, "In Defense of Forward Defense - The Frontline of Europe" *Armed Forces Journal International* (May 1984): 27-50.; Philip A. Karbwer, "NATO Doctrine and National Operational Priorities: The Central Front and the Flanks: Parts I, II" in Robert O'Neill (ed.) *Doctrine, The Alliance and Arms Control* (Hamden, CT.: Archon Books, 1987): 160-201.

22. Philip A. Karber, "Soviet Lessons of the Middle East War" in The 15th Annual Army Operations Research Symposium, Army Research and Development, November-December 1976.; Karber, "The Tactical Revolution in Soviet Military Doctrine" *Military Review* November 1977: 83-85.; George F. Steger, "More Dilemmas in Studying Soviet Tactics" *Military Review* February 1978: 88-91.

23. Romjue, John L. *From Active Defense to AirLand Battle: The Development of Army Doctrine, 1973-1982* (Ft. Monroe, Virginia: TRADOC Historical Office, June 1984), pp. 89-91.

24. James F Dunnigan, Raymond M. Macedonia. *Getting it Right: American Military Reforms After Vietnam to the Gulf War and Beyond* (New York: William Morrow & Co., Inc., 1995), pp. 59-67; James Kitfield, *Prodigal Soldiers: How the Generation of Officers Born of Vietnam Revolutionized the American Style of War* (New York: Simon & Schuster, Inc., 1995), pp. 49-60.

25. John L. Romjue, "AirLand Battle: The Historical Background" *Military Review* 66 (March 1986): 52-55; "The Evolution of the AirLand Battle Concept" *Air University Review* 35 (May-June 1984): 4-15.

26. Summer, pp. 90-95.

27. Carl Von. Clausewitz, *On War.* Trans. and ed. Michael Howard and Peter Paret. Princeton: Princeton University Press, 1984.

28. Ibid., pp. 15-37.

29. John Mearsheimer. "Why the Soviets Can't Win Quickly in Central Europe" *International Security* 7 (Summer 1982): 3-39.; "Maneuver, Mobile Defense, and the NATO Central Front" *International Security* 6 (Winter 1981-82): 104-122.

30. William S. Lind,. *Maneuver Warfare Handbook* (Boulder & London, 1985).; "The Case for Maneuver Warfare" in Asa A. Clark, Peter W. Chiarelli, Jeffrey S. McKitrick, James W. Reed (eds). The Defense Reform Debate: Issues and Analysis (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 1984): 88-100; Richard D. Hooker. (ed). *Maneuver Warfare: An Anthology* (Novato, CA.: Presidio Press, 1993).

31. Timothy Lupfer, *The Dynamics of Doctrine: The Changes in German Tactical Doctrine During the First World War* (Leavenworth: Combat Studies Institute, 1981).

32. James S. Corum. *The Roots of Blitzkrieg: Hans Von Seeckt and German Military Reform* (Lawrence, KA.:University Press of Kansas, 1992).

33. Edward Luttwak. "The Operational Level of War" *International Security* 5 (Winter 1980/81): 61-79.

34. Morton Kondracke, "Defense Without Mirrors: We Really Can Get More Bang for the Buck" *The New Republic* January 24, 1981: 11-13.

35. Robert R. Leonhard. *The Art of Maneuver: Maneuver Warfare Theory and AirLand Battle* (Novato, CA.: Presidio Press, 1991), p. 51.

36. Joel S. Lawson, Sr. , "The State Variables of a Command and Control System" Proceedings for Quantitative Assessment of the Utility of Command and Control Systems, Office of the Secretary of Defense with the Cooperation of the MITRE Corporation, C3 Division (Washington, D.C.: National Defense University, Ft. Leslie J. McNair, January 1980).

37. John R. Boyd, "A Discourse on Winning and Loosing" August 1987; "Briefing on the Boyd Theory: Competitive Observation - Decision - Action Cycles" With Introduction (Dated 25 June 1979) By William S. Lind (August 1, 1978).; "Patterns of Conflict." Briefing Presented to the Air War College. (Maxwell AFB., Al.: September 29, 1981).

38. James Fallows, *National Defense* (New York: Random House, 1981), pp. 28-32.

39. Stephen W. Richey, (Cadet. US. Military Academy) "The Philosophical Basis of AirLand Battle" *Military Review* 64 (May 1984): 48-53.

40. Wayne A. Downing. (Col. USA), James R. Riley (Lt. Col. USA), David M. Rodriquez (Capt. USA). "Training for Maneuver Warfare" *Military Review* 64 (January 1984): 16-27.; Anthony M. Coroalles, (Capt. USA). "Implementing a Maneuver Style of War" *Military Review* 62 (December 1982): 20-25.; "Maneuver to Win: A Realistic Alternative" *Military Review* 61 (September 1981): 35-46.; John S. Doerfel, (Lt. Col. USA). "The Operational Art of the AirLand Battle" *Military Review* 62 (May 1982): 3-10.

41. Don A. Starry, "Extending the Battlefield" *Military Review* 61 (March 1981): 32-50.

42. Field Manual (FM) 100-5, Operations (Department of the Army, Washington D.C., 20 August 1982).

43. Ibid, p. 2-2.

44. Ibid, p. 2-5.

45. FM 100-1, The Army, Department of the Army, Washington D.C. (14 August, 1982).

46. James R. Beniger, *The Control Revolution: Technological and Economic Origins of the Information Society* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1986).

47. Martin Van Crevald, *Technology and War: From 2000 B.C. to the Present* (New York: The Free Press, 1989), pp. 297-309; *Command in War* (Cambridge Mass.: Harvard University Press, 1985), pp. 240-253.

48. Chris Demchak. *Military Organizations, Complex Machines: Modernization in the US Armed Services* (Ithaca and London: Cornell University Press, 1991), pp. 101-107.

49. Gary Chapman, "The New Generation of High Technology Weapons"; Paul N. Edwards, "A History of Computers and Weapons Systems" in David Bellin and Gary Chapman (eds). *Computers in Battle: Will They Work?* (Boston: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, 1987).; Van Crevald, *Technology in War*, pp. 285-276.

50. Demchak, pp. 19-24; 90-98.

51. Paul Bracken. *The Command and Control of Nuclear Forces* (New Haven and London: Yale University Press, 1983), pp. 61-72.; Bruce Blair. *Strategic Command and Control: Redefining the Nuclear Threat* (Washington: Brooking's 1985).; Philip S. Kronenberg. "Command and Control as a Theory of Interorganizational Design" *Defense Analysis* 4 (September 1988): 229-252.

52. Alan Borning, "Computer Systems Reliability and Nuclear War" in David Bellin and Gary Chapman (eds). *Computers in Battle: Will They Work?* (Boston: Harcourt Brace Jovanovich, Publishers, 1987).

53. Demchak, pp. 154-158; Alfred D. Chandler, Jr. *The Visible Hand: The Managerial Revolution in American Business* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1977).

54. Van Crevald, *Command inWar*, pp. 152-173; Manuel DeLanda. *War in the Age of Intelligent Machines* (New York: Zone Books, 1991), pp. 74-91.

55. Norbert, Weiner. *Cybernetics: Or Control and Communication in the Animal and Machine* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1948).; Howard Rheingold. *Tools for Thought: The People and Ideas Behind the Next Computer Revolution* (New York: Simon & Schuster, 1985), pp. 52-61.;

56. Stafford Beer. *Decision and Control: The Meaning of Operational Research and Management Cybernetics* (New York: John Wiley and Sons, 1994), pp. 247-263.

57. Beer, pp. 180-191.

58. M.A Rice,., A.J. Sammes. *Communications and Information Systems for Battlefield Command and Control* (London: Brassey's, 1989), pp. 7-9.

59. Posen, Barry. *The Sources of Military Doctrine* (Ithaca: Cornell University Press, 1984), p. 36.

60. George E. Orr, (Maj. USAF). *Combat Operations C3I: Fundamentals and Interactions* (Maxwell AFB. Alabama: Air University Press, 1983).

61. Ibid, pp. 32-36.

62. John A. Warden, *The Air Campaign: Planning for Combat* (Washington D.C.: National Defense University Press, 1988).; James Winnefield, Preston Niblack, Dana J. Johnson, *A League of Airmen: US Airpower in the Gulf War* (Santa Monica, RAND, 1994), pp. 57-62.

63. Warden , "The Enemy as a System" Air Power Journal (Spring 1995).

64. Coyne 1992, RAND 65-73, Hallion.

65. Van Creveld, Command in War, pp. 250-263.;

66. Van Creveld, *Command in War*, pp. 288-294. Edward Bennett, James Degan, Joseph Spiegel (eds). *Military Information Systems: The Design of Computer Aided Systems for Command* (New York: Frederick A. Praeger, 1964).

67. Bennett, pp. 271-289.

68. Major General George S. Eckhardt. Command and Control, 1950-1969 (Washington: Department of the Army, 1974).

69. Gordon Welchman, *The Hut Six Story: Breaking the Enigma Codes* (London: Allen Lane, 1982).

70. Ibid, pp. 294-337.

71. Michael Hauben, "Behind the Net: The Untold Story of the ARPANET" (*http: // wuarchive. wustl. edu/doc/misc/acn/netbook/ch.6-untold-ARPA*).

72. General Colin Powell, "Information Age Warrior" *BYTE* July 1992.

73. Michael Benedikt (ed.) *Cyberspace: First Steps* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1992).

74. Michael Scott Morton (ed.) *The Corporation of the 1990s: Information Technology and Organizational Transformation* (New York: Oxford University Press, 1991).; Robert Reich, "Entrepreneurship Reconsidered: The Team as Hero" *Harvard Business Review* (May-June 1987): 77-83.; Lee Sprous, Sarah Kessler *Connections: New Ways of Working in the Networked Organization* (Cambridge, Mass.: The MIT Press, 1991).

75. TRADOC Pamphlet 525-5. *Force XXI Operations* (Fort Monroe, Virginia: HQ USATRADOC, August 1, 1994).

76. Ibid, pp. 5-14.

77. Ibid.

78. Alvin Toffler, Heidi Toffler, *War and Anti War: Making Sense of Today's Global Chaos* (London: Warner Books, 1992).

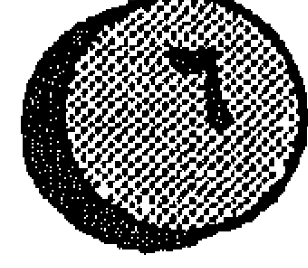
79. John Arquilla, David Ronfeldt, "Cyberwar is Coming" *Comparative Strategy* 12 (April - June 1993): 141-165.

80. Van Creveld, *Technology and War*, pp. 307-354.

Lt. Col. Douglas Macgregor. "Future Battle: The Merging Levels of War" *Parameters* 22 (Winter 1992): 33-47.; David Jablonsky, "US Military Doctrine and the Revolution in Military Affairs" *Parameters* 24 (Autumn 1994): 18-36.

82. Gordon R Sullivan. (Gen. USA). "Moving into the 21st Century: America's Army and Modernization" *Military Review* 73 (July 1993): 2-11. Sullivan and., James M. Dubik (Col. USA). "Land Warfare in the 21st Century" *Military Review* 73 (September 1993): 13-32. "War in the Information Age" *Military Review* 74 (April 1994): 46-62.







اتجاهات المستفيدين المصريين نحو استخدام الفهارس الالكترونية

دراسة ميدانية على بعض المكتبات المتخصصة فى العلاقات الدولية

د. أسامة السيد محمود

تخلو برامج التعليم الرسمى من تعليم التلاميذ والطلاب خلال مراحل تعليمهم المختلفة فى مهارات استخدام مصادر المعلومات أو الاعتماد عليها فى حل المشاكل اليومية واتخاذ القرارات ، باستثناء بعض التجارب الحديثة لإدخال تلك البرامج فى مصر بمكتبة الجامعة الأمريكية أو بعض المدارس الثانوية ، إلا أن مرور سنوات قليلة للغاية على تلك التجارب بالتعليم العام خصوصا يجعل من أمر دراسة نتائجها غير متاح فى الوقت الحاضر . وقد أدى غياب مثل تلك البرامج الى افتقاد المستفيد المصرى لمهارات تحديد أماكن مصادر المعلومات المتاحة ، أو مهارات التعامل معها ، مما انعكس بالتالى فى كثير من الأحيان على سرعة إتخاذ القرارات أو جودة وسرعة انجاز الأبحاث العلمية ، كما أنه من ناحية أخرى جعل من أمر تكوين مجموعات قوية من مصادر المعلومات عملية غير اقتصادية ، لقلة استخدامها وعدم فعالية هذا الاستخدام فى بعض الأحيان .

ومع استخدام تكنولوجيا الحاسبات الالكترونية المصغرة سهلة الاستخدام وقليلة التكاليف فى آن واحد ، للتعامل والوصول الى مصادر المعلومات المختزنة فى شكل قواعد وبنوك للمعلومات الببليوجرافية والرقمية والنصية ، أصبحت المهارات المطلوبة للتعامل مع مصادر المعلومات الالكترونية مهارات مركبة تجمع ما بين القدرة على تحديد مصادر المعلومات ، والقدرة على التعامل مع أجهزة الحاسبات الالكترونية، ثم القدرة على التعامل مع نظم استرجاع المعلومات نفسها .

ومن الملاحظ فى السنوات القليلة التى مضت من عقد التسعينيات انتشار عمليات تحويل نظم المكتبات المصرية من النظم اليدوية ، الى النظم التى تعتمد على الحاسبات الالكترونية المصغرة فى بعض أو كل عملياتها ، وهذا الانتشار فيما يرى كاتب هذه الدراسة انما يرجع الى بعض أو كل الأسباب التالية :

١- رخص وسهولة الحصول على أجهزة الحاسبات الالكترونية فى مصر .

٢- التحسن الواضح فى وسائل الاتصال عن بعد بين المكتبات المصرية بعضها وبعض ، أو بين المكتبات المصرية ومصادر المعلومات فى الخارج ، وهذا التحسن يرجع أساسا الى الاصلاح الملموس فى شبكة الاتصالات التليفونية فى مصر والتوسع فيها ، وربطها بشبكات الاتصالات الدولية .

٣- توافر نظم وبرامج جاهزة تستطيع التعامل مع المعلومات الببليوجرافية العربية واللاتينية ، وتستطيع أيضا تنفيذ عدة عمليات وأنشطة داخل المكتبات ، ويمكن تشغيلها على الحاسبات الالكترونية المصغرة ، ثم امكانية الحصول عليها والتدريب عليها مجانا ، وأخص بالذكر نظام CDS-Micro ISIS الذى عربته وتتولى توزيعه مجانا جامعة الدول

العربية ، وبرنامج LIS الذى صممه ويتولى توزيعه والتدريب عليه وتطويره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء فى مصر ، بل قد يصل الأمر بهذا المركز الى امداد بعض المكتبات الحكومية بالأجهزة والحاسبات نفسها مجانا والاشراف الفنى ودعم عملية التحويل بالمستشارين لتطوير هذه المكتبات ومراكز المعلومات .

٤- توفر جيل جديد من أمناء المكتبات وإخصائى المعلومات المصريين الذين لديهم المعرفة النظرية عن النظم الالكترونية فى المكتبات وفوائدها ، والبرامج والنظم المتاحة ، وذلك بعد التطوير الملموس الذى حدث على برامج ومقررات أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات فى مصر ، بل إن بعض الخريجين يسعى بصفة شخصية أو تتاح له الفرصة لتطوير هذه المهارات النظرية الى خبرات تطبيقية على استخدام الحاسبات الالكترونية والتعامل معها .

وعلى الرغم من الانتشار الملحوظ للنظم القائمة على الحاسبات الالكترونية المصغرة فى المكتبات المصرية ، الا أنه لم تجرى أى دراسات سابقة لرصد الاتجاهات أو التغيير الذى يحدث فى سلوك المستفيد نحو استخدام الحاسبات فى التعامل مع مصادر المعلومات ، وبالذات فى التعامل مع الفهارس والأدوات الاسترجاعية التى تعد العمود الفقرى واللبنة الأولى فى قيام أى نظام الكترونى رغم ظهور عدد كبير نسبيا من الدراسات فى الخارج أخضعت التغيير فى سلوك المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية المقامة للجمهور Open Access Catalogs والمعروفة اختصارا OPAC ورصدت اتجاهاته نحوها طوال العقد الحالى والعقد الماضى .
ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة التى تهدف الى رصد اتجاهات المستفيد المصرى فى مجالات العلوم الاجتماعية عامة والعلاقات الدولية خاصة نحو استخدام الفهارس الالكترونية ومعرفة مقدار التغيير الذى يمكن أن يحدث فى سلوك البحث عن المعلومات لديه اعتمادا على هذه الأدوات . وسوف تتبنى هذه الدراسة تعريف مصطلح الاتجاه بأنه "استجابة الفرد لموقف أو مشكلة معينة"(١) . ورغم قدم مفهوم المصطلح الا أن كل الدراسات التى حاولت رصد اتجاهات المستفيدين وخدمات المكتبات والمعلومات فى العالم العربى قد سارت عليه - المصطلح والتعريف ثم الاستعانة بهما من مجال علم النفس أساسا - وان كانت قد أضافت عليه ليلى كرم الدين(٢) مؤخرا بأن دراسة الاتجاه تشمل أيضا "استجابة وموقف الفرد نحو النظم والقواعد والمصادر والخدمات المعمول بها أو المقدمة من المكتبة كمؤسسة أو ككيان ، وموقفه كذلك من الأمناء العاملين بها" . ومن المسلم به أن رصد سلوك واتجاهات المستفيدين بوجه عام يؤدى الى تحسين مستوى تصميم نظم استرجاع المعلومات وجعلها أكثر قربا من المستفيد ، وتحسين مستوى وتصميم نظم ومقررات تدريب اخصائى المعلومات والمستفيدين على حد سواء على التعامل مع مصادر المعلومات عبر الحاسبات الالكترونية.(٣)

الدراسات السابقة :

يقع مجال دراسات المستفيدين داخل قطاع عريض من قطاعات دراسات المكتبات والمعلومات ، ألا وهو قطاع دراسة الإفادة من المعلومات ، وهى التى حددها حشمت قاسم(٤) بأنها التى تهتم "بدراسة الإفادة من مكتبات أو نظم استرجاع أو خدمات أو قنوات أو حتى مصادر معينة ، أو تهتم بفئات أو أوساط معينة من المستفيدين ، أو تدفق المعلومات فى مجال علمى أو مهنى معين". وقد حدد د . أحمد بدر(٥) دراسات المستفيدين على وجه التحديد بأنها "التعرف على سلوك المستفيدين الفعليين أو المحتملين واحتياجاتهم من أجل الاستجابة لهذه الاحتياجات" ، وقد أرجع تاريخ هذه الدراسات الى الثلاثينيات من القرن العشرين ، وأتفق معه سالم (٦) ، بينما عاد حشمت قاسم بدراسات الافادة بوجه عام الى مطلع القرن .(٧)

وقد رصد سالم(٨) تنوع دراسات الاستخدام بداية من الخمسينيات ، وعرضها للعوامل والأسباب التى تحكم الاستخدام خاصة تلك العوامل التى تتسبب فيها سمات المستفيد أو اتجاهاته من استخدام مرافق أو مصادر المعلومات ، ثم التحول الذى طرأ على تلك الدراسات فى جعل المستفيد وليس المجموعات هى محور الاهتمام . وتناول حشمت(٩) فى تتبعه للدراسات السابقة نمو وازدهار الدراسات وتنوعها فى الستينيات وما بعدها ، وقدر عدد الدراسات فى الفترة ما بين ١٩٥٠-١٩٧٠ بأكثر من ٦٠٠ عمل ، ومن الجدير بالذكر أن هذا التنوع والمصحوب بالزيادة الكمية قد استمر بعد ذلك ، وقدرت الدراسات الجادة والرائدة ما بين ١٩٨٦-١٩٨٩ بنحو ٨٠ دراسة سنويا(١٠)، ثم أصبحت نحو ١٠٠ دراسة جادة سنويا ما بين ١٩٩٠-١٩٩٣(١١) حتى أنه أصبحت احدى المشاكل الحقيقية للباحثين فى هذا المجال هو تتبع الانتاج الفكرى المتزايد والمتنوع والمتشتت فى أدوات الاسترجاع من كشافات ومستخلصات لكل موضوعات المعرفة لأنه ببساطة هناك مستفيدون من المعلومات ، وحاجة الى المعلومات فى كل مجالات المعرفة .(١٢)

ورغم التنوع الكبير فى دراسات الافادة من المعلومات ، إلا أنه من الممكن تقسيم هذه الدراسات طبقا لأنواع الدراسات ونقاط التركيز فيها ، وخاصة أن الانتاج الفكرى السابق نفسه قد حاول تقسيم أنواع الدراسات . فقد ميز حشمت قاسم(١٣) بين ثلاثة أنواع أساسية من دراسات الافادة وهى : أ- دراسات ترتبط بمؤسسة خدمات معلومات معينة كمكتبة أو قاعدة معلومات مثلا . ولعل أبرز مثال لها هى دراسة نبيل قمصانى(١٤) التى تناول فيها كيفية استخدام مجموعات وفهارس مكتبة كلية الهندسة بجامعة الملك عبد العزيز .

ب - دراسات ترتبط بفئة واحدة من فئات المستفيدين . وهناك عدد كبير منها أقدمها دراسة العبودى(١٥) عن الاتجاه المكتبى لطلبة جامعة بغداد والمستنصرية ، وهى من أولى الدراسات المتخصصة فى هذا الموضوع فى الانتاج الفكرى العربى ، ثم دراسة الصوينع(١٦) عن استخدام الموظفين للمكتبات الحكومية ومصادر المعلومات فى المملكة العربية السعودية . ثم تطورت مناهج إعداد هذه الدراسات بعد ذلك على يد جيل جديد من الباحثين العرب ، وخرجت مجموعة من الدراسات الميدانية التى اعتمدت على عينات حقيقية من المستفيدين العرب ، ولعل أقيمها - من وجهة نظر كاتب هذه

الدراسة – هى دراسة بو عزة وقدورة فى تونس (١٧) عن سلوك المدرسين الجامعيين فى العلوم الأساسية والتطبيقية تجاه المعلومات ، ودراسة ليلى كرم الدين(١٨) عن مقارنة اتجاهات الأطفال ما بين الريف والحضر تجاه المكتبة ، والتأثيرات الاجتماعية والنفسية لذلك ، ودراسة رجاء فايز(١٩) التى تعرضت لأساليب استخدام مكتبات الكليات المتوسطة فى المنطقة الغربية بالمملكة العربية السعودية من قبل الطالبات وعضوات هيئة التدريس، بينما قصر الغامدى(٢٠) دراسته على أعضاء هيئة التدريس فقط وكيفية استخدامهم للمكتبات الجامعية . وآخر الدراسات العربية الجديرة بالذكر ولعلها فى نفس الوقت الوحيدة التى تعرضت لمجال الدراسة التى بين أيدينا هى دراسة شطور(٢١) التى تعرف فيها على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس فى العلوم الاقتصادية نحو استخدام مصادر المعلومات المتاحة سواء داخل مكتبات كلياتهم ، أم خارجها والفروق النوعية بينهم وبين باقى فئات المستفيدين فى مجال العلوم التطبيقية نحو استخدام مصادر المعلومات .

أما بالنسبة للانتاج الفكرى الأجنبى ، فقد حصر سالم(٢٢) ويونس الخاروف(٢٣) الدراسات الأجنبية المميزة من ١٩٣٠–١٩٧٠ بالنسبة للأول ، بينما تعرض الثانى لهذه الدراسات مع ضم بعض الدراسات العربية حتى نهاية الثمانينات ، وتشابه معهما حسان ثابت(٢٤) فى استعراض بعض الدراسات الأجنبية حتى منتصف الثمانينيات أيضا وكان تركيز الثلاثة على الدراسات التى تناولت الطلبة والمكتبات الجامعية على وجه التحديد . ويمكن اعتبار دراسة أليس وزملائه(٢٥) هى أقرب الدراسات للدراسة التى بين أيدينا حيث قارن بين أسلوب وسلوك استخدام مصادر المعلومات لعلماء الفيزياء والكيمياء ، وعلماء العلوم الاجتماعية ، وأخذ عينة من أساتذة جامعة شيفلد فى انجلترا حيث تبين له أن علماء العلوم الطبيعية أكثر اعتمادا على قنوات المعلومات غير الرسمية (الزملاء) وعلى استخدام الحاسبات الالكترونية فى التعامل مع بنوك وقواعد المعلومات ، وعلى استخدام أبحاث المؤتمرات والمقالات وبراءات الاختراع ، بينما يعتمد علماء العلوم الاجتماعية أكثر على المقالات الاستعراضية Review Articles فى الدراية بما صدر حديثا من معلومات ، وعلى الكتب والرسائل الجامعية ، وهم أقل اعتمادا على الحاسبات الالكترونية فى التعامل والوصول الى مصادر المعلومات .

جـ – دراسات تركز على نوع واحد من مصادر المعلومات . وقد أدخل فيها حشمت قاسم(٢٦) دراسة الافادة من الاحاطة الجارية والبث الانتقائى ومراصد المعلومات وخدمات الاسترجاع على الخط المباشر On Line ، ونحن هنا أمام دراسات تعرضت لاتجاهات استخدام أنواع معينة من مصادر المعلومات كالمطبوعات الحكومية(٢٧) أو المصغرات الفيلمية(٢٨) ، ودراسات أخرى مختلفة تتعرض لسلوك المستفيدين تجاه استخدام نظم استرجاع المعلومات الالكترونية وهو موضوع الدراسة التى بين أيدينا ، ولا نجد منها فى العربية إلا مقالة سليمان مصطفى(٢٩) التى استعرضت الانتاج المنشور من ١٩٦٠ الى ١٩٩٠ تقريبا ، بينما نجد سلسلة من الدراسات الهامة الأجنبية أقربها لهذه الدراسة دراسة مارشينيونى(٣٠) عن محاور وعوامل تتدخل فى سلوك المستفيد فى اتصاله بقواعد وبنوك المعلومات النصية حيث حدد أربعة عوامل هى : الشخص الذى يبحث ومقدار تدريبه ، والمشكلة ، ومجال التخصص ، ونظام الاسترجاع نفسه ، واستخلص هذه العوامل من اجراء تجربة ميدانية على عينة من ١٦ من علماء الحاسب والاقتصاد والقانون و ١٦ من أخصائيى المعلومات ، و ١٥ من الطلاب فى المجالات الثلاثة السابقة . والدراسة الثانية قريبة الصلة بدراستنا هذه هى دراسة فورد وزملائه(٣١) ، الذى أراد معرفة تأثير المهارات العقلية والتخصص العلمى على البحث على الخط المباشر ، وكانت عينة من ٦٧ طالبا فى ماجستير المكتبات أجروا ٢٧٥ بحثا على "مستخلصات علم المكتبات والمعلومات" وكل الأبحاث مرتبطة برسائلهم وكانت النتائج عالية جدا من حيث القدرة على الاسترجاع مقارنة بنتائج أبحاث أخرى لمستفيدين طلب منهم البحث عن موضوعات ، أو فى أدوات استرجاع خارج تخصصاتهم . أما الدراسة الثالثة المباشرة عن موضوع اتجاهات المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية فهى دراسة اكيرويد(٣٢) حيث طلب من ١٠ من الطلاب فى السنوات النهائية لتخصصاتهم ، وكلهم ذو خبرة متساوية فى استخدام الحاسبات أن يبحثوا عن مصادر معلومات فى الفهارس الالكترونية لمكتبات ثلاث جامعات بريطانية بغرض معرفة درجة تعامل المستفيد مع كل نظام من النظم وتحسين القدرة الاسترجاعية لكل منهم . والدراسة الرابعة ذات الصلة الوثيقة بهذه الدراسة هى دراسة كيسترا وزملائها(٣٣) ، التى جمعت مجموعة من طلاب المرحلة الجامعية الأولى وقسمتهم الى قسمين : الأول تلقى تدريبا مبسطا على استخدام نظام استرجاع معين ، أما الثانية فلم تتلق هذا التدريب ، ثم طلب منهم جميعا البحث عن مصادر معلومات معينة ، فجاءت النتيجة بأن المجموعة التى تلقت التدريب كان عدد المصادر التى استرجعتها أكبر بكثير من المجموعة الثانية وفى وقت أقل ، وفى هذا السياق كتبت لنا تيفيل(٣٤) دراسة عن المهارات التى ينبغى أن يتعلمها المستفيد قبل أن يتعامل مع الفهارس الالكترونية وحددتها بأربع مهارات أساسية وهى استراتيجيات البحث العامة وأسس البحث الفورى فى الفهارس الالكترونية ، وأسس البحث الفورى فى بنوك وقواعد المعلومات ، ثم القدرة على التقييم السريع للمعلومات المسترجعة .

وبجانب الفئات الثلاث الأساسية التى سبق أن تعرضنا لها فى الصفحات الماضية ، نستطيع أن نميز فئة أخرى جديدة أهتمت أساسا بتحديد العوامل التى تتدخل فى سلوك المستفيدين للإفادة من مصادر المعلومات أو نظم الاسترجاع المختلفة ، وقد حصر فورد(٣٥) هذه العوامل فحددها بالعمر والغرض من الاستخدام ودرجة التعليم ، والجنس ، والتخصص ، والوقت الذى يخصصه المستفيد للبحث من المعلومات ومصادر المعلومات الأخرى المحيطة غير المكتبات ومراكز المعلومات ودرجة تدريب المستفيد وخبرته على استخدام المكتبة وتنظيم المكتبة ودرجة التكنولوجيا المستخدمة وتعقيدها ومساعدة أخصائى المعلومات له . بينما جمعت هونس(٣٦) هذه العوامل تحت سبع فئات هى السمات الشخصية للمستفيد ، وقدرته على تحديد المشكلة ، والسمات الشخصية

للوسيط (أخصائي المعلومات) واستراتيجيات البحث، وأنواع مصادر المعلومات وتصميم نظام المعلومات نفسه، ثم صياغة مشكلة البحث في شكل أسئلة بحثية مع العلم بأن آخر المقالات الاستعراضية(٣٧) *التي تتبعت العوامل التي يمكن أن تتدخل في سلوك المستفيد اعتمادا على الدراسات الميدانية* في أوائل التسعينيات قد حصرت ٤٨ عاملا مختلفا لهم علاقة بسلوك المستفيدين، أهمها من حيث الترتيب تعليم الفرد وقدرته العقلية وذكاؤه وخبرته بالموضوع وخبرته بنظام الاسترجاع وموضوع البحث وتخصصه وتركيبه وأنواع الوثائق المطلوبة وأهميتها للمستفيد واستراتيجيات البحث ونوع الأجهزة المستخدمة وحجم قاعدة المعلومات ومرونتها وسرعة الاسترجاع.

ولا يمكن أن ينتهي هذا الجزء من الدراسة قبل أن ننوه بفضل مقالتي حشمت قاسم(٣٨) وأحمد بدر(٣٩) المشار اليهما في تنبيه المتخصص العربي الى أهمية مجال الافادة من المعلومات والمساهمة في القاء الضوء على طبيعة هذه *الدراسات* وأنواعها وتاريخا ومناهجها ومشاكلها وأهميتها في ربط خدمات مرافق المعلومات باحتياجات المستفيد. كما أننا لا يمكن أن ننتقل الى الجزء التالي من هذه الدراسة قبل أن نستجمع معا في سطور قليلة ما جاء في *الصفحات الماضية عن معالجة القضية في الانتاج الفكري السابق*، حيث تبين لنا بجلاء بداية هذه *الدراسات* مع نهاية *الربع الأول من هذا القرن*، ثم تشعبها بعد ذلك وزيادتها الحادة في العقدين الماضيين، وأن الكتابات العربية فيها قليلة للغاية، ولعل معظمها مما ذكر من مصادر سابقة كان في المملكة العربية السعودية وقليل منها في مصر والأردن والعراق وتونس وخاصة الدراسات الميدانية التي تعرضت لعينات من المستفيدين وإخضاع سلوكهم واتجاهاتهم للقياس، وأن الجزء الخاص باتجاهات وسلوك المستفيدين نحو استخدام النظم الالكترونية لاسترجاع المعلومات لم يظهر منه في العالم العربي الا المقالة الاستعراضية لسليمان مصطفى والمشار اليها سابقا(٤٠)، بينما ظهرت الكتابات حول هذا الموضوع في الولايات المتحدة وانجلترا مع بداية تطبيق النظم الالكترونية وتحويل فهارس المكتبات الى شكل مقروء آليا.

مجتمع الدراسة:

جرت هذه الدراسة أثناء تطوير مكتبة المعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية من يناير الى مايو ١٩٩٥، وتطوير المكتبة الاقتصادية بوزارة الدولة للتعاون الدولي ما بين يوليو الى نوفمبر ١٩٩٥. وكان كاتب هذه الدراسة في ذلك الوقت يتولى الاشراف الفني على عمليات التطوير كجزء من عمله كمستشار في مشروعات المكتبات بمركز *المعلومات* ودعم اتخاذ القرار برئاسة *مجلس الوزراء*، ويعتمد هذا التطوير على وضع *سياسات للعمل في المكتبة وإدخال النظام الآلي المتكامل* Library and Information System والمعروف اختصارا بـ LIS-2 الذي يقوم بتحويل فهارس المكتبة الى شكل الكتروني وتكوين قاعدة معلومات ببليوجرافية يصبح ممكنا بعدها ميكنة عمليات ضبط الرصيد وتسجيل أعداد الدوريات وأعداد التقارير ونشرات المكتبة وقوائم الاضافات الجديدة، علاوة على ميكنة خدمات الإعارة بعد إدخال أسماء المستعيرين.

وكانت مكتبة معهد الدراسات الدبلوماسية تتكون في ذلك الوقت من نحو ١٧ ألف مجلد من الكتب والمراجع والدوريات والتقارير وأبحاث المتدربين والنشرات، وتستخدم أساسا من قبل *أعضاء الدورات التدريبية في المجالات الدبلوماسية* والاعلامية والتجارية والاقتصادية، التي تدخل في نطاق العلاقات الدولية. أما المكتبة الاقتصادية بوزارة الدولة للتعاون الدولي، فكانت تتكون من نحو ٤ آلاف من تقارير المنظمات والهيئات الاقتصادية الدولية، وأبرزها تقارير البنك الدولي، علاوة على نحو ألف من الكتب والمراجع والدوريات والاحصائيات، وتستخدم أساسا من قبل أعضاء المكتب الفني للسيد وزير الدولة للتعاون الدولي علاوة على الباحثين في قطاعات الوزارة المختلفة والتي يهتم كل منها بالنشاط الاقتصادي والتعاون مع منطقة جغرافية معينة من العالم.

وبسبب تردد كاتب هذه المقالة يوميا تقريبا على كل من المكتبتين لمتابعة سير العمل، كان من السهل عليه تتبع المستفيدين وسلوكهم واتجاهاتهم بشكل مباشر خاصة مع قلة عددهم سواء كان هذا السلوك نحو استخدام المجموعات والأدوات الاسترجاعية اليدوية التي كانت موجودة، ثم مع بدء تنفيذ النظام الالكتروني وتحويل الفهارس، أتيحت لكاتب هذه المقالة أيضا ملاحظة سلوك نفس هؤلاء المستفيدين نحو استخدام المجموعات ولكن *اعتمادا على الفهرس الالكتروني*، وبالتالي كان من الممكن من الناحية المنهجية قياس الفارق في الاستخدام وتأثير الفهرس الالكتروني على هؤلاء المستفيدين، ثم ملاحظة اتجاهاتهم نحوه. وقد افترض كاتب *الدراسة أن* هناك *تغييرا في السلوك سيحدث بعد انشاء الفهارس الالكترونية مما سينعكس بالطبع على اتجاهات* هؤلاء المستفيدين نحو استخدام المكتبة، ونحو استخدامها بواسطة الأدوات الاسترجاعية على وجه الخصوص.

ويمكن تقسيم الفترة الزمنية التي تم البقاء فيها في كل مكتبة وهي خمسة شهور الى ثلاث مراحل: الفترة الأولى وتستغرق الشهر الأول، ويتم فيها تركيب البرنامج وتدريب العاملين، *والفترة الثانية* وتمتد لنحو ثلاثة شهور ويتم فيها مراجعة الأدوات الاسترجاعية الموجودة وتوحيدها وادخال المعلومات الببليوجرافية وتكوين قاعدة المعلومات الببليوجرافية ودراسة احتياجات المستفيدين لوضع سياسات التزويد والخدمات، أما الشهر الخامس والأخير، فيتم فيه اختبار النظام وتنظيم المجموعات على الرفوف ووضع اللوحات الإرشادية وتجريب الفهرس الالكتروني على بعض المستفيدين الذين يترددون على المكتبة في ذلك الوقت، والشهر الأخير هذا هو الشهر الذي جرت فيه تجربة معرفة اتجاهات وسلوك المستفيدين بالنسبة للفهارس الالكترونية.

عينة الدراسة:

كان عدد المستفيدين في كل من المكتبتين صغيرا نسبيا ولا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة يوميا بالنسبة لمكتبة المعهد الدبلوماسي ولا يتجاوز أصابع هذه اليد أيضا ولكن اسبوعيا

فى المكتبة الاقتصادية ، ومع ذلك فان احتياجات المستفيدين كانت دقيقة وعميقة فى نفس الوقت ، وكانت التخصصات الموضوعية للمستفيدين كلها فى العلاقات الدولية والاقتصاد الدولى على وجه التحديد ، ولكنها كانت تغطى كل موضوعات العلوم الاجتماعية المعروفة تقريبا ، وشملت علم الاجتماع والأجناس والاحصائيات السكانية والاقتصادية والعلوم السياسية ونظم الحكم والأوضاع السياسية فى دول العالم والبنوك والتأمين والقانون الدولى والجنائى والادارى والعسكرى والادارة العامة والعلوم العسكرية والتجارة الداخلية والخارجية والعادات والتقاليد والنقل والملاحة الدولية وهى الدائرة الواسعة لموضوعات العلاقات الموضوعية لتخصص العلاقات الدولية .

لقد سهل قلة عدد المستفيدين من التعرف المباشر عليهم وملاحظة سلوكهم أو اهتماماتهم خلال الفترة التى قضاها كاتب الدراسة بكل مكتبة ، وقد طلب منهم التعاون مع كاتب الدراسة من أجل اختبار مصطلحات النظام ثم طلب منهم بعد ذلك استخدام الفهرس الالكترونى من أجل معرفة اتجاهاتهم نحوه ، وكانت موافقة المستفيد شرطا أساسيا لخضوعه للتجربة ، وبعد اعتذار مجموعة من المستفيدين لأسباب متعددة كان أهمها عدم وجود وقت لدى المستفيد أو الاعتراف الصريح بعدم خبرته فى التعامل مع الحاسبات الالكترونية وعدم رغبته فى التعامل معها فى ذلك الوقت أو أنه لا يستخدم المكتبة كثيرا ، وبالتالى فإن درجة اهتمامه بتطويرها قليلة وهكذا .

وبعد استقرار كاتب الدراسة على عدد المستفيدين الذين اعتبرهم عينة عشوائية من المستفيدين من خدمات كل من المكتبتين ، فإن سماتهم الشخصية والنوعية والعلمية يمكن عرضها فى الجدول رقم (١) حيث بلغ عدد المتعاونين ١٦ مستفيدا يجمعوا ما بين كل المتغيرات التى يمكن أن تؤثر على التجربة ما بين رجال ونساء ومختلف الأعمار والتخصصات والخلفيات الدراسية وأماكن التعليم سواء داخل أم خارج مصر وبعضهم تلقى دورات أو دراسات على الحاسبات الالكترونية وعلى كيفية استخدام المكتبة ومصادر المعلومات ، وبعضهم لم يتلق ، ومنهم من يستخدم الحاسبات الالكترونية فى العمل أو المنزل ومنهم من لا يستخدمه على الاطلاق هذا بالطبع علاوة على اختلاف موضوعات اهتماماتهم داخل نطاق العلاقات الدولية والتى تم بناء عليها صياغة أسئلة البحث التى سيقوم بها المستفيدون .

ومن الجدير بالذكر أن التجارب السابقة لقياس سلوك واجاهات المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية كان حجم عينات المستفيدين فيها أيضا مماثلا تقريبا لحجم عينة هذا الدراسة ، فقد كانت عينة كل من أكيرويد(٤١) وكيسترا(٤٢) وزملائها لا يتجاوز ١٠ مستفيدين بينما بلغت عينة مارشينيونى ١٦ مستفيدا(٤٣) وكانت عينة أليس(٤٤) وزملائها ١٨ مستفيدا فى مجال الفيزياء ثم ١٤ مستفيدا آخر فى مجال الكيمياء ، وصغر حجم عينات المستفيدين فى مثل هذه الدراسات يعد أمرا مألوفا ومقبولا فى آن واحد حتى يتمكن الباحث من السيطرة التامة على أدواته المنهجية وعلى المستفيدين معا ثم لكى يعمل على اكتشاف كل العوامل التى تؤثر على سلوك واتجاهات المستفيدين .

إجراء التجربة :

رغم قلة استخدام المنهج التجريبى الى حد الندرة فى دراسات المكتبات والمعلومات ، إلا أن كاتب هذه الدراسة أراد إخضاع دراسته لهذا المنهج بتجريب عدة أساليب وطرق تمكن المستفيد من التعامل مع الفهارس الالكترونية . ولم يكن الأمر يحتاج الى أى طرق لقياس اتجاهات المستفيدين نحو استخدام مصادر كل من المكتبتين بناء على الأدوات الاسترجاعية التى كانت موجودة قبل الفهرس الالكترونى، فقد كانت الملاحظة المباشرة كافية لمعرفة أن المستفيد فى مكتبة المعهد الدبلوماسى يعتمد أساسا على المرور بين الرفوف فى المنطقة التى يحددها له أمين المكتبة والتى تحتوى على كتب أو مصادر فى موضوع اهتمامه ، فيقوم بعملية استعراض Browsing للمصادر على الرفوف وينتقى منها ما يريد ، فإذا اكتفى به فإنه لا يعود للبحث عن مصادر أخرى فى نفس الموضوع ، أما إذا لم يجد فى هذه المصادر كفايته فإنه وعن طريق الإستشهادات المرجعية فى المصادر الأولى يعود مرة أخرى ويبحث فى الفهارس البطاقية عن وجود مصدر بعنوان معين أو مصادر لمؤلف معين ، أو ما أصدرته مؤسسة أو هيئة معينة . بينما كان الأمر مختلفا الى حد كبير فى مكتبة التعاون الدولى ، فلم تكن هناك فهارس بطاقية كما أن المكتبة لم تكن تتبع نظام تصنيف معياريا بل كانت التقارير ترتب إما بالدولة أو بالموضوع داخل ملفات ضخمة ، ثم ترتب داخل كل ملف برقم التقرير لدى الهيئة التى أصدرته ، وبالتالى فقد كان الاعتماد الأساسى بالنسبة للمستفيد على أمينات المكتبة فى الوصول الى التقرير أو التقارير المطلوبة .

وقد تم بالتعاون مع أمناء وأمينات كل من المكتبتين وضع مجموعة أسئلة من الأسئلة التى كانت توجه لهم بالفعل وفى نطاق اهتمامات المستفيدين ، وكانت قائمة أسئلة مكتبة المعهد الدبلوماسى تتضمن :

١- مصادر عن اتفاقيات المياه فى دول حوض نهر النيل

٢- مصادر فى القانون الدولى ومكافحة الإرهاب .

٣- مصادر عن اتفاقيات الجات وتأثيرها على التجارة العالمية .

٤- مصادر بعد عام ١٩٩٠ عن ادارة الصراع .

٥- مصادر عن تأثير وسائل الاعلام على العلاقات الدولية .

٦- مصادر عن اتفاقيات حظر التجارب النووية .

٧- مصادر عن تشابه واختلاف الأديان السماوية .

٨- أى مصادر موجودة للدكتور سليمان الطماوى .

٩- مصادر عن تاريخ النظم السياسية .

١٠- هل توجد بالمكتبة التقارير الاستراتيجية التى تصدر عن مؤسسة الأهرام .

١١- مصادر عن الحياة فى نيوزيلاندا .

١٢- هل توجد مصادر بالفرنسية عن القوانين الدولية التى

تحكم سير العمل بالمنظمات الدولية .

١٣- هل توجد مصادر عن الحزب الديمقراطى فى الولايات المتحدة .

أما الأسئلة التى تم توجيهها الى المستفيدين فى مكتبة التعاون الدولى فقد كانت من القائمة التالية :

١- احصائيات عن حجم التعامل التجارى بين مصر وكندا .

٢- تقارير عن الديون الخارجية للمكسيك .

٣- تقارير عن النمو الاقتصادى فى دول أمريكا الجنوبية

٤- تقارير حديثة عن النمو الاقتصادى فى كوريا الجنوبية .

٥- احصائيات عن التعاون الاقتصادى بين مصر ورومانيا .

٦- تقارير عن التنمية البشرية والبطالة والعمالة فى الدول العربية .

٧- أحدث تقارير البنك الدولى عن الديون فى الدول النامية .

٨- احصائيات وتقارير عن النمو الاقتصادى فى أندونيسيا - تايلاند - سنغافورة - هونج كونج .

٩- مصادر عن النظرية الاقتصادية .

وتم التأكد من وجود مصادر فى الموضوعات السابقة بكل مكتبة ، كما تم مراعاة صياغة مصطلحات كل سؤال لكى تتوافق مع المصطلحات الدالة التى حللت على أثرها كل وثيقة فى قاعدة المعلومات البيليوجرافية . وقد ترك لكل مستفيد حرية اختيار سؤالين من القائمة الموضوعة لكل مكتبة وترك له فترة ٤٥ دقيقة للبحث فى قاعدة المعلومات البيليوجرافية باستخدام الحاسبات الالكترونية لأول مرة ، وبدون أى شرح أو مساعدة من كاتب الدراسة ، ثم طلب منه عند عودته مرة أخرى أن يستخدم نفس النظام ، ولكن بعد شرح مبسط لكيفية الاسترجاع وأماكن المفاتيح الرئيسية التى تكفل الاسترجاع الدقيق علاوة على معلومات عامة من النظام فى مدة لا تتجاوز ١٠-١٥ دقيقة وطلب منه اختيار سؤال آخر غير السؤال الأول وترك له أيضا فترة ٤٥ دقيقة . وكان كاتب الدراسة يراقب المستفيد فى كل من الحالتين للتعرف على بعض جوانب الاتجاهات لديه نحو استخدام الفهارس الالكترونية لكى يتمكن من استخراج النتائج والمؤشرات.

نتائج الدراسة :

يمكن عرض نتائج الدراسة مع تفسيرها فى شكل النقاط الآتية :

١- لم يكن هناك تأثير للجنس (رجال/نساء) لا فى القابلية لخوض التجربة ولا فى زمن الاسترجاع سواء قبل أو بعد التعرف على نظام الفهرس الالكترونى ، ولا فى عدد المداخل المسترجعة فى الحالتين .

٢- لم يكن لدرجة التعليم أيضا تأثير على اتجاهات المستفيدين فلم يكن الحاصلون على درجة الدكتوراه أو الماجستير أفضل من حملة البكالوريوس أو الليسانس فى الترحيب والاقبال على التجربة أو زمن الاسترجاع أو عدد المداخل الاسترجاعية ، إلا أن حملة الدكتوراه كانوا أكثر ترددا فى استخدام الأجهزة لسبب غير التعليم هو العمر ، فقد كان أحدهما بين ٤٠-٥٠ عاما ، والثانى بين ٥٠-٦٠ عاما ، وسوف نتعرض لتأثير العمر فى نقطة لاحقة .

٣- مكان التعليم كان له تأثير طفيف على استخدام الفهارس الالكترونية فكلا المستفيدين اللذين أتما دراستهما فى الخارج كانا أكثر ثقة وأكثر سرعة فى الاستخدام ، بل أتما استعراض المداخل المسترجعة فى زمن أقل بنسبة ٤٠٪ من باقى المستفيدين .

ومن الطبيعى أن تكون هذه النتيجة واردة ، فجميع المؤسسات التعليمية والبحثية فى الخارج قد حولت فهارسها الى شكل مقروء آليا بداية من الستينيات وبالتالى فإن استخدام الفهارس الالكترونية يصبح أمرا واجبا على من يتم دراسته فى الخارج وبالتالى يصبح من الطبيعى أن تكون اتجاهاته أكثر ايجابية .

٤- كان هناك تأثير واضح فى اتجاهات المستفيدين نحو الفهارس الالكترونية طبقا للعمر ، فالمستفيد الأصغر عمرا كان أكثر ايجابية من حيث الرغبة فى خوض التجربة والرغبة فى معرفة خصائص النظام ، واستخدام الحاسب فى زمن أقل للوصول الى مداخل فى الموضوع المطلوب ثم الوصول الى عدد أكبر من هذه المداخل باستخدام امكانيات ربط عدة مداخل استرجاعية معا ، بينما كان المستفيدون فى مرحلة العمر من ٥٠-٦٠ عاما أقل ايجابية فى السمات السابقة يليهم من هم فى فئة العمر من ٤٠-٥٠ عاما .

والأمر بهذا الشكل أيضا غير متناقض مع نتائج دراسات سابقة (تيفيل(٤٥) على سبيل المثال) بأن المستفيد الأصغر عمرا هو المستفيد الأكثر قابلية لاستخدام الأدوات الالكترونية ، ومصادر المعلومات المستحدثة كما أنه الأكثر ايجابية نحو استخدام نظم الاسترجاع الالكترونية ، وتفسير ذلك معروف ألا وهو أن الشخص الأصغر سنا يكون فى العادة أكثر قابلية للتعليم وأكثر استعدادا للتغيير .

٥- كان العاملان اللذان لهما أكبر الأثر على سلوك واتجاهات المستفيدين تجاه الفهارس الالكترونية هما وجود أى دراسة سابقة للحاسبات الالكترونية ، أو العمل باستمرار عليها ، فقد كانت سرعة البحث عن مصادر المعلومات فى الموضوع المطلوب أقل عند المستفيدين الذين لم يتلقوا أى دورات فى الحاسب أو لا يعملون عليها بنسبة ٦ر٦٦٪ قبل اعطاء فكرة مبسطة عن طرق الاسترجاع فى النظام ، بينما بلغت ٥٥٪ أفضل من زملائهم بعد تعرضهم جميعا للشرح عن النظام ، أما بالنسبة للوصول الى المداخل المطلوبة فإن المستفيدين الخمسة الذين لهم دراية وخبرة سابقة بالحاسبات قد وصلوا الى ٩٠٪ من المداخل المطلوبة بالفعل ، بينما كانت النسبة لباقى المستفيدين تتراوح ما بين ٣٠٪ الى ٧٥٪ فقط قبل وبعد الشرح المبسط لهم عن طرق الاسترجاع فى النظام .

والنسب السابقة أيضا متفقة مع الدراسات السابقة

وخاصة دراسة "مارشينيوتى"(٤٦) فقد استنتج أيضا أن من تلقوا تدريبا سابقا على الحاسبات أو تخصصوا فيها فى دراستهم أسرع من باقى المستفيدين بنسبة ٥ر١٢٪ الى ٢٠٪ وانهم أكثر قدرة على الوصول الى كل المداخل المطلوبة بنسبة ١٥٪ من باقى المستفيدين .

٦- كان العامل الثالث الذى له تأثير على اتجاهات وسلوك المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية هو الحصول على أى دورات أو تعريف مبسط عن كيفية استخدام الفهارس والمكتبات ومصادر المعلومات ، فقد كانت اتجاهات المستفيدين الذين تلقوا هذا التعريف السابق - تلقوا ذلك بمكتبة الجامعة الأمريكية قبل التحاقهما ببرنامج الماجستير - أكثر ايجابية فى الاستخدام . وتمثل ذلك فى صياغة مصطلحات البحث بشكل أكثر دقة ، والقدرة على ربط أكثر من مصطلح معا للوصول الى المداخل الدقيقة المطلوبة . فقد كانت المداخل الدقيقة التى وصلا اليها بنسبة ٨٨٪ و ١٠٠٪ على التوالى ، بينما بلغت نسبة المداخل الدقيقة عند باقى المستفيدين الى متوسط ٥٥٪ قبل التعرف على النظام و ٧٥٪ بعد التعرف عليه .

وهذا يتفق أيضا مع ما لاحظه "فورد"(٤٧) من أن طلاب المكتبات أكثر قدرة على الاسترجاع من قواعد المعلومات الالكترونية وما لاحظته "كيسترا وزملاؤها"(٤٨) من أن من تلقوا تدريبا بسيطا على فكرة التحليل الموضوعى أو التصنيف يحصلوا فى العادة على نتائج أفضل فى البحث .

٧-كان التعريف بالنظام يشتمل على نحو ١٠-١٥ دقيقة لكل مستفيد يتناول بالتركيز كيفية الدخول الى نمط الاسترجاع فى أقل عدد من الشاشات (يحتوى النظام على نمط للاسترجاع ونمط للادخال وأنماط أخرى للدوريات والتقارير واعداد نسخ احتياطية لقاعدة المعلومات وصيانة النظام) ثم كيفية اختيار المدخل الاسترجاعى (الموضوع - المؤلف - رقم الطلب - رقم التصنيف - الناشر - السلسلة - العنوان - أكثر من مدخل) وما هى المفاتيح الوظيفية لعرض قائمة رؤوس الموضوعات أو المؤلفين أو العناوين أو الناشرين أو السلاسل أمام المستفيد لكى يختار منها ما يريده بدلا من كتابته بنفسه ، ثم كيفية الربط بين أكثر من مدخل استرجاعى معا (مؤلف / عنوان مثلا) .

وكان متوسط زمن البحث للمستفيدين يتراوح ما بين ٢٨-٤٥ دقيقة قبل التعريف ، ووصل الى ما بين ١٢-٣١ دقيقة بعد التعريف أى أن نسبة التحسن كانت ما بين ٥٨٪ الى ٣٢٪ ، وكان عدد المداخل المسترجعة قبل التعريف يتراوح ما بين ٨٨٪ الى ٥٥٪ من المداخل الموجودة بالفعل فى قاعدة المعلومات ، بينما وصلت بعد التعريف الى ما بين ١٠٠٪ الى ٧٥٪ ، بينما بلغت نسبة الدقة فى ربط مصطلحات البحث بعد التعريف الى ما بين ١٠٠٪ الى ٨٠٪ ، وفى هذا دلالة واضحة على أن أحد العوامل الحاسمة فى تحسين سلوك واتجاهات المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية هو حصولهم على تعريف مختصر بالنظام يحتوى على تعريف بأنماط الاسترجاع والمفاتيح الوظيفية واستراتيجيات البحث وفكرة مبسطة عن طرق تنظيم المعلومات .

وهنا ينبغى أن نطالب بضرورة توفير تعريف بكل نظام متكامل يصلح للتطبيق فى المكتبات المصرية والعربية ويكون هذا التعريف المختصر Orientation جزءا من النظام نفسه بحيث يمكن المستفيد بدون أن يضطر الى التعامل مع وسيط (أخصائى المعلومات) من أن يستخدم النظام ويتدرب عليه بنفسه وحتى الآن للأسف لا يوجد هذا الجزء فى حزم البرامج المتكاملة العربية أو التى تم تعريبها .

٨- أجمع كل المستفيدين على أن استخدام الفهارس الالكترونية أفضل من حيث الراحة الجسمانية والرؤية البصرية من استخدام الفهارس أو الأدوات الاسترجاعية الورقية وأن هذا يمكنهم من قضاء وقت أطول أمام الحاسب لاستعراض كل احتمالات الوصول الى المداخل المطلوبة .

٩- كان تأثير الراحة الجسمانية لاستخدام الأجهزة مباشرا فى رغبة كل مستفيد فى استعراض جميع مكونات قاعدة المعلومات البيليوجرافية ، فعندما كان المستفيد يصل الى ما يريده ، ولم يكن يكتفى بذلك ، بل كان يستعرض قائمة المصطلحات المطلوبة لعله يجد مداخل أخرى ولكن تحت مصطلحات بحث غير تلك التى بحث بها أول مرة (قام بذلك ١٣ مستفيدا بنسبة ٨١٪ من حجم عينة المستفيدين) بينما أجمع كل المستفيدين على أنهم كانوا يكتفون بالمصادر الأولى التى يصلوا اليها عند البحث بالطرق اليدوية أو بسؤال أخصائى المعلومات قبل استخدام الفهارس الالكترونية .

خاتمة :

تناول هذا البحث اتجاهات وسلوك المستفيدين فى مجال العلاقات الدولية نحو استخدام الفهارس الالكترونية ومجال العلاقات الدولية يشمل معظم مجالات العلوم الاجتماعية ، ولم يسبق فى العالم العربى أن تعرضت أى دراسات لاتجاهات وسلوك المستفيدين نحو استخدام الفهارس الالكترونية بشكل تجريبى ، فهناك نقص حاد فى دراسات الإفادة من المعلومات فى العالم العربى رغم وجود نشاط نسبى فى السنوات الأخيرة . وقد رصدت هذه الدراسة عدة عوامل اتفقت عليها الدراسات السابقة فى أنها قد تؤثر على اتجاهات وسلوك المستفيدين وكانت تلك العوامل هى الجنس ودرجة التعليم ونوعه والعمر ووجود سابق دراسة أو خبرة فى التعامل مع نظم استرجاع المعلومات ، علاوة على تأثير تدريب المستفيدين على ذلك . وقد تبين عدم وجود تأثير على هذه الاتجاهات بالنسبة للمستفيد المصرى فى هذا القطاع من المعرفة فيما يختص بالجنس أو درجة التعليم ، ووجود تأثير ايجابى بسيط فى مكان التعليم (مصر/خارج مصر) ووجود تأثير ايجابى واضح فى عامل العمر ، وتأثير أكثر وضوحا فى سابق الخبرة فى نظم الاسترجاع والحاسبات وتنظيم المعلومات بينما بلغ التأثير أشده عند تعريف كل مستفيد بشكل فردى بطرق الاسترجاع فى النظام .

مصادر الدراسة :

١- كريم ايدام العبودى . قياس الاتجاه المكتبى فى الدراسة والبحث عند طلبة جامعتى بغداد والمستنصرية ١٩٧١-١٩٧٢ ، بغداد ، مطبعة المعارف ، ١٩٧٣ ، ص ٢١ .

٢- ليلى أحمد كرم الدين . اتجاهات الأطفال نحو المكتبة ، دراسة مقارنة بين أطفال الريف والحضر . القاهرة ، مركز توثيق وبحوث أدب الطفل ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢١-٢٢.

٣- Ford, N. & Wood, F. & Walsh, C. Cognitiv Styles and Searching. Online and CD Rom Review, Vol. 18, No. 2, 1994, pp. 79-86.

٤- حشمت محمد على قاسم . دراسات الافادة من المعلومات ، طبيعتها ومناهجها . مكتبة الادارة ، ج ١١ ، ع ٣ ، رمضان ١٤٠٤ ، ص ص ٥٣-٨٨ .

٥- أحمد بدر . دراسات المستفيدين من المكتبات ومراكز المعلومات . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٦ ، ع ١ ، يناير ١٩٨٦ ، ص ص ٥-١٩ .

٦- سالم السالم . استخدام الطلبة للمكتبة ، دراسة للأدب المنشور ، مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ١٢ ، ع ٢ ، أبريل ١٩٩٢ ، ص ص ٥-٤٠ .

٧- حشمت قاسم ، المصدر السابق .

٨- سالم السالم ، المصدر السابق .

٩- حشمت قاسم ، المصدر السابق .

١٠- Hewins, Elizabeth. Information Needs and Use Studies in: Williams, Martha ed. Annual Review of Information Science and Technology, Vol. 25, 1990, pp. 145-172.

11- Schamber, Linda. Relevance and Information Behavior, in: Williams, Martha ed. Annual Review of Information Science and Technology, Vol. 29, 1994, pp. 3-48.

12- Hewins, Elizabeth, Ibid.

١٣- حشمت قاسم ، المصدر السابق .

١٤- نبيل عبدالله قمصانى . اتجاهات استخدام الطلاب وأعضاء هيئة التدريس لمكتبة كلية الهندسة بجامعة الملك عبد العزيز . اشراف عبد الرشيد حافظ ، جدة ، ١٤١٥ ، ١١٢ ص . رسالة ماجستير - قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الملك عبد العزيز .

١٥- كريم ايدام العبودى ، المصدر السابق .

١٦- على سليمان الصوينع . استخدام الموظفين للمكتبات الحكومية ، مكتبة الادارة ، مج ١٣ ، ع ٢ ، محرم ١٤٠٦/أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ص ١١٥-١٤٠.

١٧- عبد المجيد بوعزة و وحيد قدورة . سلوك المدرسين الباحثين التونسيين الجامعيين فى العلوم الأساسية والتطبيقية تجاه المعلومات ، عالم الكتب ، مج ١٤، ع ٤ ، يوليو- أغسطس ١٩٩٣ ، ص ص ٣٨٩-٤١٢ .

١٨- ليلى كرم الدين ، المصدر السابق .

١٩- رجاء محمد كامل حسين فايز . استخدام المستفيدات لمراكز مصادر التعلم بالكليا ت المتوسطة للبنات بامارة منطقة مكة المكرمة ، اشراف حورية مشالى ومحمد أمين مرغلانى ، جدة ، ١٩٩٣ ، رسالة ماجستير - قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الملك عبد العزيز .

٢٠- فالح الغامدى . استخدام أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك فيصل لمكتبة الجامعة . دراسة استطلاعية ، المجلة العربية للمعلومات ، مج ١٤ ، ع ٢، ١٩٩٣ ، ص ص ٥٦-٧٢ .

٢١- ماحوشطورو . استخدام مصادر المعلومات من قبل المدرسين الباحثين بكلية العلوم الاقتصادية والتعرف بصفاقس ، صفاقس ، ١٩٩١ ، رسالة ماجستير ، المعهد العالى للتوثيق - تونس .

٢٢- سالم السالم ، المصدر السابق .

٢٣- يونس أحمد اسماعيل الخاروف . صعوبات استخدام الطلبة للمكتبات الجامعية العربية ، مراجعة وعرض للدراسات المنشورة وغير المنشورة ، عالم الكتب ، مج ١٢ ، ع ٤ ، أكتوبر ١٩٩١ ، ص ص ٥١٣-٥١٩ .

٢٤- حسان جعفر ثابت . استخدام المعلومات والحاجة الى المعلوماتية ، عرض للأدب المنشور . مجلة المكتبات والمعلومات العربية ، س ٩ ، ع ٤ ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ص ٢١-٤١ .

٢٥- Ellis, D. & Cox, D. & Hall, K. A Comparison of the Information Seeking Patterns of Researcher's in the Physical and Social Sciences. Journal of Documentation, Vol. 49, No. 4, December 1993, pp. 356-369.

٢٦- حشمت قاسم ، المصدر السابق .

٢٧- عبد الجليل طاشكندى . استخدام أعضاء هيئة التدريس لمطبوعات حكومة المملكة العربية السعودية ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الملك عبد العزيز ، مج ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ص ٣٣٣-٣٤٣ .

٢٨- عباس عبد اللطيف سندى . قياس اتجاهات أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا للمصغرات الفيلمية فى مكتبة جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، اشراف هشام بن عبدالله عباس ، جدة ، ١٩٩١ ، رسالة ماجستير - قسم المكتبات والمعلومات - كلية الآداب والعلوم الانسانية - جامعة الملك عبد العزيز .

٢٩- سليمان حسين مصطفى . تطور لنظم المساعدة فى استرجاع المعلومات العلمية والعوامل المؤثرة على سلوك الباحثين والدارسين فى عملية الاسترجاع الآلى المباشر . المجلة العربية للادارة ، مج ١٦ ، ع ١ ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٠٦-١٤٩ .

٣٠- Marchionini, G. and Others. Information Seeking in Full Text and User Oriented Search Systems. Library and Information Science Research, No. 15, 1993, pp. 35-69.

31- Ford, N. & Wood, F. & Walsh, C. Ibid.

32- Akeroyd, John. Information Seeking in Online Cataloges. Journal of Documentation, Vol. 46, No. 1, March, 1990, pp. 33-52.

33- Kiestra, M.D. & Stokman, M.J. & Kamphus, J.E. End User Searching the Online Catalogue. Electronic Library, Vol. 12, No. 6, December 1994, pp. 335-343.

34- Tiefel Virginia. The Gateway to Information the Future of Information Access Today, Library Hi-Tech. Vol. 11, No. 4, 1993, pp. 57-65.

٣٥- فورد ، جيفرى . استخدام المكتبات ، عرض للأساليب المتبعة فى التعرف على حجم استخدام أرصدة المكتبات ، ترجمة محمد خلف الميمونى، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، ١٩٩٢ ، ص ص ٥٣-٥٦.

٣٦- Hewins, Elizabeth, Ibid.

37- Schamber, Linda, Ibid.

٣٨-حشمت قاسم ، المصدر السابق .

٣٩- أحمد بدر ، المصدر السابق .

٤٠- سليمان حسين مصطفى ، المصدر السابق .

٤١- Akeroyd, John. Ibid-

42- Kiestra, M.D. & Stokman, M.J. & Kamphis, J.E. Ibid.

43- Marchionini, G. & Others, Ibid.

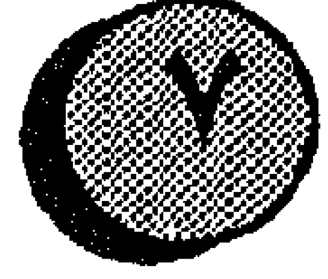
44- Ellis, D. & Cox, D. & Hall, K. Ibid.

45- Tiefel, Virginia. Ibid.

46- Marchionini, G. & Others. Ibid.

47- Ford, N. & Wood, F. & Walsh, C. Ibid.

48- Kiestra, M.D. & Stokman, M.J. & Kamphis, J.E. Ibid.



جامعة الدول العربية وقضية المعلومات



د. حسنى الشيمى

خلفية تمهيدية :

تعود مظاهر اهتمام جامعة الدول العربية بالمعلومات إلى سنواتها الأولى وبالتحديد سنة ١٩٤٦ حين أنشئت إدارة " الاستعلام والنشر " التى أطلق عليها فيما بعد اسم " إدارة الإعلام" لتقف على قدم المساواة مع الإدارات الأخرى للأمانة العامة ترجمة حية لهذا الاهتمام .

وكان من الطبيعى أن تقود الإدارة الجديدة الاتجاه نحو تطوير خدمات المعلومات بالجامعة ، والعمل الإعلامى بما ينطوى عليه من إعداد رسائل Messages إعلامية وتتعرف على مستقبلها ، ومتابعة للأحداث فى تطوراتها الجارية (أو الساخنة) ومواجهة الرسائل المضادة ... الخ يعد من أكثر الأنشطة - إن لم يكن أكثرها - حاجة للحقائق والبيانات معلومات . وهكذا كونت الإدارة وحدة المعلومات " محدودة " لتأدية بعض الأنشطة الملحة ، وبخاصة الإجابة على الأسئلة التى ترد من الأشخاص أو الهيئات .

وجاءت حرب عام ١٩٦٧ ، فلم تكن مفاجئة على الجانب العسكرى القتالى فحسب ، وإنما كانت مفاجئة بنفس القدر على الجانب الإعلامى ، حيث ووجه الاعتداء الجائر بفتور عام لدى الكثير من قطاعات الرأى العام فى الخارج ، بل وتحول بعضها نحو القبول بالسلوك الاسرائيلى وتقديم المبررات التى تدعمه . وقد حفز ذلك القائمين على العمل الإعلامى العربى والمهتمين به على مراجعة الأداء فى هذا المجال الحيوى سواء على المستوى الفردى للدول الأعضاء أو على المستوى الجماعى . كما يتمثل فى الدور الإعلامى لجامعة الدول العربية .

ومرة أخرى أخذت إدارة الإعلام بالأمانة العامة للجامعة المبادرة لمحاولة التصحيح إن صح التعبير ، حيث شرعت فى تكوين مركز معلومات اختارت له مجموعة من الكوادر الشابة المتخصصة على أسس تتسم بكثير من الموضوعية . ونجح المركز فى تغذية العمل الإعلامى من خلال إدارة الإعلام بتكوين قاعدة (تقليدية) من ملفات الموضوعات الجارية ، وإصدار عشرات من التقارير والدراسات عن القضايا ذات الأهمية . كما استطاع الوفاء باحتياجات بعض الادارات الأخرى بالأمانة العامة .

ولعل الطبيعة الكامنة فى مراكز المعلومات أو وحداتها ، والتى تتطلب مرونة تتجاوز خصائص الوحدات الإدارية المعروفة من جانب ، وحاجة الأمانة العامة لمستوى أكبر من وحدات المعلومات من جانب آخر (١) - كانا - مع اختلاف فى التوجه - سببا فى تجريد نشاط المركز ، حيث قوى الاتجاه نحو إنشاء مركز ذى وضعية إدارية تتناسب مع الدور المنوط به .

وشهدت الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٨ استدعاء خبراء من خارج الأمانة العامة لدراسة أوضاع المعلومات فى الأمانة العامة جاءوا بمشروعات أربعة (*) تفاوتت فى تشخيصها للمشكلة وتقديرها للاحتياجات المادية والبشرية إلا أنها اتفقت على أمرين :

١ - أن ينشأ مركز معلومات للأمانة العامة ككل ، وأن يتحقق له الاستقلال النسبى اللازم لأداء وظائفه .

٢ - أن يتمتع هذا المركز - من حيث الوضعية الإدارية - بمستوى يضاهى الادارات الأساسية فى الأمانة العامة . إ

نشاء مركز المعلومات (المركزى) :

ونتج عن التطورات السابقة على المستوى الدراسى (المشروعات المقترحة) وعلى المستوى التطبيقى وخدمات المعلومات التى بدأت فى الأمانه العامة اتخاذ مجلس جامعة الدول العربية عام ١٩٧٨ قرارا بانشاء مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة " ليقوم بتوفير المعلومات التى تساعد الأمانة العامة للجامعة وأعضاءها ومنظماتها المتخصصة على تحقيق أهدافها ، وذلك بالجمع الشامل والمعالجة الكاملة لوثائق الجامعة ومؤتمرات القمة ومجلس الجامعة والمجالس الوزارية واللجان الدائمة ، بالإضافة إلى الوثائق الأساسية للمنظمات العربية المتخصصة والدول العربية ، مع الجمع الانتقائى للمعلومات والوثائق ذات الصلة بالقضايا والأوضاع العربية والأحداث والمستجدات العالمية (٢) .

وحرصا على تقديم المركز لنظام عصرى للمعلومات يواكب أحدث التطورات الفنية والتقنية ، والاستفادة من الخبرات العالمية فى هذا المجال ، استعانت الجامعة بالبرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، الذى أدرك أهمية إنشاء هذا المركز كنموذج يقتدى به فى المنطقة العربية ، فبادر إلى تقديم مساعدة فنية فى شكل تجهيزات وخبرات وزمالات تدريبية . وقد بدأ المركز فى عمليات التأسيس عام ١٩٨١ ، وباشر بعض أنشطته التشغيلية عام ١٩٨٣ (٣) . خلال السنوات التالية قام المركز بمجموعة من الأنشطة التمهيدية الخاصة بمشروع الشبكة العربية للمعلومات ، وهو المشروع الجدير بأن يحظى - نظرا لأهميته - بتناول مفصل نسبيا فيما يلى ...

مشروع الشبكة العربية للمعلومات : الحاجة وبدايات العمل :

إذا كان تزايد المعلومات فى العصر الحديث وصولا إلى مايطلق عليه ظاهرة انفجار المعلومات ، قد جعل من المستحيل على الإنسان الفرد استيعاب ماينشر أو مايبث من معلومات وأفكار ولو على المستوى التخصصى الضيق ، فإن الأمر نفسه يصدق على الدول والمجتمعات ، فما تستطيع دولة بمفردها أو مجتمع ما من المجتمعات إحكام السيطرة على ما ينشر فى عالم اليوم فى موضوعات المعرفة المختلفة ، وباللغات البشرية المختلفة ، وفى أشكال الأوعية ، أيضا المختلفة ونظرا للتطورات الهائلة فى تقنيات الحاسوب والاتصالات ، والتى أطلق عليها البعض لفظ "ثورات " (٤) ، فقد نشأت حاجة ملحة لقيام نظم تستخدم الأساليب والتقنيات الحديثة لتجميع واختزان ومعالجة المعلومات بمعايير أو تقنينات موحدة ، تجعل من الممكن تحويل الكم المتكاثر والمتناثر من المعلومات إلى " كيف نوعى " من المعرفة (٥) وتتسم نظم المعلومات الحديثة بأنها عالية التكلفة ، أو إذا شئنا الدقة يحتاج الاستثمار فيها (أى الاستثمار المعرفى) إلى رأسمال مرتفع إلى أن تتمكن - فى التطبيق السليم - من تحقيق عوائد ملموسة .

ومن هنا لايختلف أحد من الدارسين على أنه يتحتم على البلدان العربية أن تتعاون وتنسق جهودها فى هذا المجال الحيوى لأجل إنشاء شبكة عربية للمعلومات تقوم بدورها باعتبارها بنية تحتية مشتركة لخدمة أغراض التنمية على المستويين القطرى والعربى ، وذلك تماشيا مع الاتجاه الذى يسود العالم اليوم والمتمثل فى تطوير شبكات المعلومات وخدمات الاتصال المباشر والاستخدام المكثف للاقمار الصناعية على الصعيدين العربى والعالمى (٦).

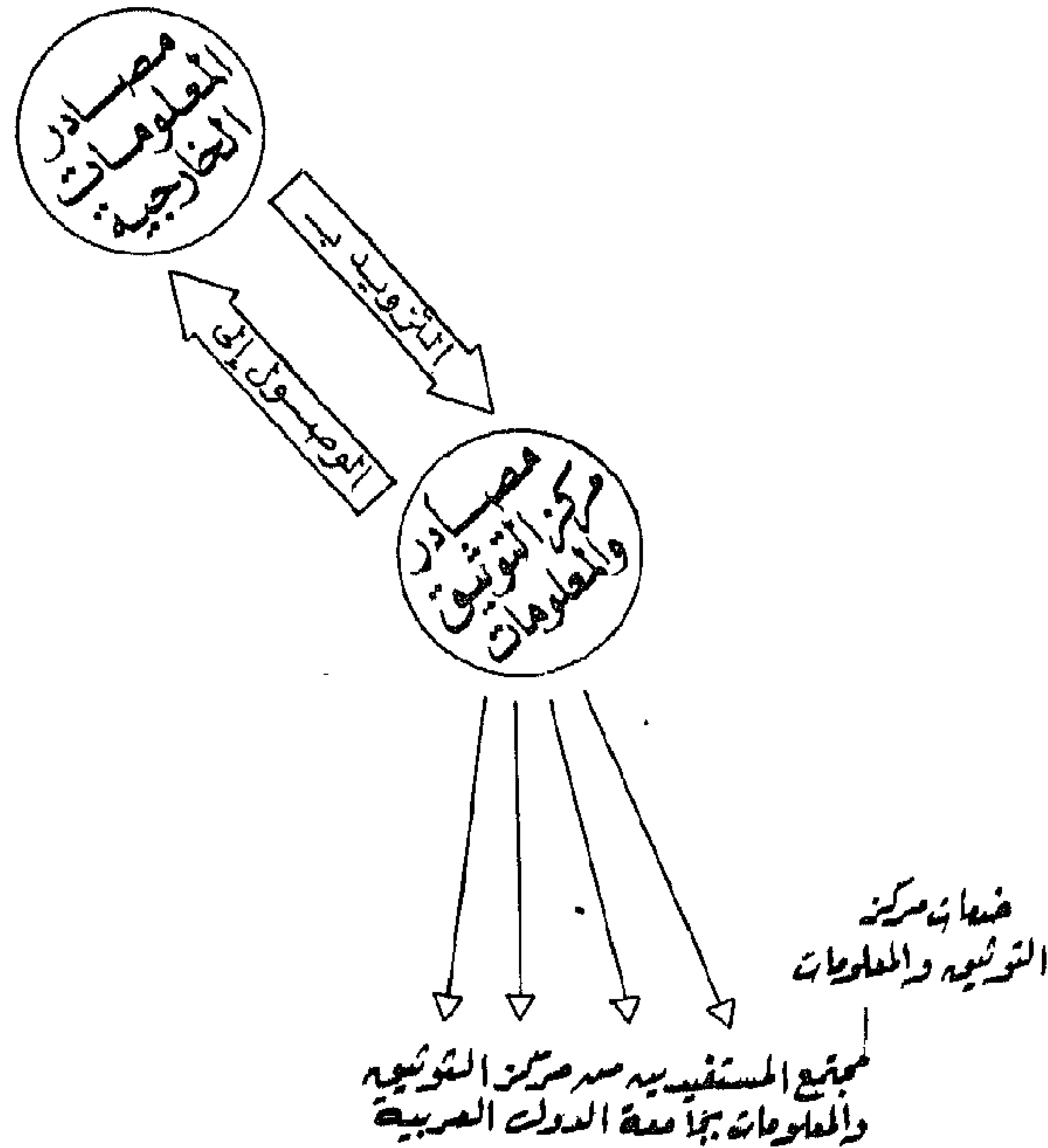
وقد عملت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالفعل فى إطار التعاون مع البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) والهيئات العربية المعنية على تصميم مشروع إنشاء شبكة عربية للمعلومات تغطى كامل الوطن العربى ، وتفى بنصيب رئيسى من احتياجاته المعلوماتية .

تعريف " الشبكة العربية للمعلومات " وأهدافها :

يمكن تعريف " الشبكة العربية للمعلومات " وكما يوحى اسمها بأنها شبكة تربط بين مصادر المعلومات ، ومراكز خدماتها ونظمها من جهة ، وبين مستخدمى البيانات والمعلومات فى الوطن العربى من جهة أخرى ، وهى مصممة بشكل يسهل معالجة البيانات والمعلومات ، وتبادلها ، والوصول إليها بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر (أى بالوصول إلى المصادر التى تتضمن تلك البيانات أو المعلومات) . ويعنى ذلك بطبيعة الحال أن يتم الربط بين المؤسسات ذات العلاقة بالمعلومات ، وأن تقوم هذه المؤسسات بجهود تعاونية لخدمة حاجات المستفيدين

(*) الحقيقة أن هؤلاء الخبراء تشكلوا من ثلاث فرق ، وخبير فرد على النحو التالى : فريق الأهرام (مركز التنظيم والميكروفيلم) وقدم تقريره عام ١٩٧٥ ، والدكتور أحمد كابش وقدم تقريره عام ١٩٧٦ ، وفريق من "محللى " النظم برئاسة الدكتور محمد فاروق الهيثمى وقدم تقريره عام ١٩٧٨ ، وأخيرا فريق مركز التنمية الصناعية (أحد الأجهزة التابعة للأمانة العامة فى ذلك الحين) وقدم تقريره عام ١٩٧٨ أيضا .

(شكل) يبين الخطوط العامة لأنشطة مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية[9]



. وهكذا ، فإن هدف المشروع يتمثل أساسا فى توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات التى تساند أو تدعم صانعى القرار والمسئولين فى قيادات الدول الأعضاء ، وكذلك المخططين والعاملين فى المجالات العلمية والتقنية الذين لاغنى لهم عن المعلومات فى واجباتهم البحثية والتطبيقية (٧).

ويعتزم مشروع الشبكة العربية للمعلومات ، الذى من المقرر أن يعتمد على الجهود التعاونية للدول الأعضاء والمنظمات العربية المتخصصة ، الإسهام فى تطوير شبكات ونظم معلومات وطنية بالإضافة إلى شبكات معلومات قطاعية (موضوعية) ترعاها المنظمات العربية المتخصصة ، وتغطى قطاعات التنمية ذات الأولوية للوطن العربى ، كما يتضمن المشروع خططا وبرامج تهدف إلى التكامل بين هذه الشبكات على المستوى الوطنى وعلى مستوى التجمعات العربية الفرعية ، فضلا عن المستوى العربى العام ، وبين شبكات ونظم المعلومات العالمية .

والحقيقة أن الأوراق التفصيلية الخاصة بالشبكة ، تحوى توصيفات واقية وطموحة ، وكان من الطبيعى أن يأتى زمن التنفيذ متوائما مع ذلك كما نلحظه فى الخطة التنفيذية للمشروع .

الخطة التنفيذية للمشروع :

يتضمن الخطة الخاصة بتنفيذ المشروع مرحلتين :

المرحلة الأولى ، وتنتهى عام ١٩٩٣ (يلاحظ هنا أنه لايوجد تاريخ لبداية المرحلة ولعل ذلك يعود إلى أن الجهود الخاصة بالشبكة بدأت بالتوازى مع إنشاء المركز) وهى مرحلة تمهيدية ترمى أساسا إلى وضع تصور لتطوير نظام نموذجى للمعلومات بغرض تعميمه فى المرحلة الثانية من المشروع ، وقد أسهم فى تمويل هذه المرحلة كل من الجامعة والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة .

المرحلة الثانية ، وتغطى فترة خمس سنوات تبدأ حيث تنتهى المرحلة الأولى ، وترمى أساسا إلى وضع خطة عمل لتطوير نظام الشبكة العربية للمعلومات ، وتنفيذها من خلال مجموعة مختارة من الأقطار والمنظمات العربية ليتم تعميمها تدريجيا فى سائر الأقطار العربية الأخرى .

وكان من المقرر أن يتم تمويل هذه المرحلة من خلال إسهام الجهات المشاركة فى المشروع بالتعاون مع البرنامج الانمائى للأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية .(٨) .

دور المركز فى تنفيذ مشروع الشبكة :

أكدت جميع الاجتماعات والمؤتمرات التى عقدت حول مشروع الشبكة العربية للمعلومات على ضرورة إسناد دور المنسق لمركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالإضافة إلى تكليفه بمهام السكرتارية الفنية للجنة الفنية للمشروع .

وبناء على ذلك ركز المركز على تطوير قدرات المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات العربية فى مجال معالجة المعلومات وإرساء بنياتها التحتية مستعينا فى ذلك بمجموعة من الخبراء العرب والدوليين فى هذا المجال ، وقد تضمنت أنشطته فى هذا الصدد مايلى :

١ - وضع المواصفات والمقاييس والتقنينات والأدلة والإرشادات القياسية لمعالجة المعلومات ، حيث أصدر المركز سلسلة من الأدلة العملية تناولت محاور المعالجة الفنية وإعداد التسجيلات الببليوجرافية والتكشيف وبناء المكانز وخطط تصنيف الملفات الصحفية والتصوير المصغر (الميكروفيلمى) والأدلة الإرشادية حول إعداد السياسات الوطنية لنظم المعلومات وخدماتها فى البلدان العربية ، بالإضافة إلى الأدلة الإرشادية حول ترتيب المداخل وبناء الملف الأستناد (الاستنادى) للهيئات والشخصيات والأسماء الجغرافية ، وحول التركيبة العربية الموحدة للتحليل والاتصال ، كما أصدر المركز أدلة عملية خاصة بخدمات المعلومات والبث الانتقائى للمعلومات واستراتيجيات البحث والبحث المباشر فى قواعد المعلومات والإحاطة الجارية . كل ذلك بالإضافة إلى مكنز الجامعة .

٢ - وضع منهج لتقييم وتطوير خدمات المعلومات ومنتجاتها فى مراكز التوثيق والمعلومات بالإضافة إلى الأسس العلمية اللازمة لتطوير قواعد المعلومات الخاصة به اعتمادا على المسوحات الميدانية التى أجراها على مراكز التوثيق والمعلومات فى بعض الدول العربية التى جرى اختيارها مثل المغرب وسوريا والكويت ، كما يعمل المركز فى هذا المجال على توفير خدمات المعلومات الأساسية مثل نشرات الإحاطة الجارية والإضافات ونشرات محتويات الدوريات .

٣ - قام المركز بعديد من الأنشطة التى استهدفت التعريف بأهمية مشروع الشبكة العربية للمعلومات فى تنفيذ الخطط التنموية للدول العربية ومنها القيام بزيارات ميدانية إلى بعض مراكز اتخاذ القرار والمسئولين فى الدول العربية لشرح أهداف المشروع الآنية والمستقبلية وحث الدول العربية على المشاركة فيه ، وبالرغم من التفاؤل الذى يبديه المركز حول استعداد الدول الأعضاء للانضمام ، فإنه لم يتلق موافقة رسمية إلا من ثلاث دول عربية فقط .

٤ - أسهم المركز فى تدريب مئات من الإخصائيين فى مجال المعلومات على المستوى العربى فى مختلف أنشطة التوثيق والمعلومات ، كما عقدت دورات تدريبية ، خارج مقر المركز فى عدد من الدول الأعضاء .

٥ - **قام المركز بتعريب برنامج** MINISIS, CDS/ISIS

برنامجان لمعالجة المعلومات حاسوبيا) وتوزيعهما على حوالى ٦٠٠ جهة (٦٠ جهة بالنسبة للأول ، وأكثر من ٥٠٠ جهة بالنسبة للثانى (١٠) .

استطاع المركز ، خلال السنوات الماضية أن يضيف إلى مجموعاته وأن ينشئ ، قواعد البيانات ، ويعد الأدلة وأدوات العمل وتعريب نظم كما أشرنا قبل قليل ،وهنا نلخص الوضع الحالى لموجودات أو مكونات المركز كما يعرضها أحد تقاريره على (١١) على النحو التالى :

- مجموعة الأوعية الورقية ، وتضم أكثر من ٦٥ ألف كتاب ومرجع ووثيقة ، كما تضم ١٠٠٠ عنوان من الصحف والدوريات والنشرات العربية والأجنبية .

- مجموعة المصغرات الفيلمية ، قام المركز بإعداد مصغرات فيلمية لوثائق الأمانة العامة الأساسية .

- مجموعة الأشرطة السمعية والمرئية ، بالمركز مجموعة من أفلام الفيديو والتسجيلات الصوتية لأنشطة مختارة من أنشطة الأمانة العامة .

- قواعد البيانات الببليوجرافية ، استطاع المركز بناء مجموعة القواعد الببليوجرافية وقد أطلق على القاعدة الأساسية اسم " أليف " وبها تسجيلات بمقتنيات المركز (أكثر من ٥١٫٠٠٠ تسجيلة) كما تضم تسجيلات لوثائق الجامعة والقرارات الصادرة عنها .

- قواعد البيانات غير الببليوجرافية (*) تم بناء قواعد بيانات لعدد من الموضوعات ذات الصلة المباشرة باهتمامات الجامعة .

مركز التوثيق والمرحلة الثانية من الشبكة .

قصدت فى الواقع أن أربط بين المركز والمرحلة الثانية من الشبكة لأن الارتباط بينهما أضحى وثيقا ، فاذا كان المركز قد شهد طفرة من النمو فى مقوماته تزامنت مع

(*) قواعد البيانات غير الببليوجرافية ، والتى يمكن أن يطلق عليها قواعد استرجاع النص الكامل لاتكتفى كما هو الحال فى قواعد البيانات الببليوجرافية باعطاء المستفيدين بيانات عن المحتوى المعلوماتى (مثل المؤلف والعنوان والطبعة وبيانات النشر ... الخ) وإنما توفر ، فضلا عن ذلك ، المحتوى المطلوب المعلومات بذاتها.

المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع الشبكة العربية للمعلومات ، فإنه يعانى من ركود نتيجة لما تعانيه المرحلة الثانية من مشروع الشبكة المذكورة .

ولعل متابعا مثلى لقضية المعلومات فى الجامعة لما يقرب من ربع قرن من عمر الجامعة ينظر إلى ماتحقق فى المرحلة الأولى باعتباره أملا طال انتظاره ، وكان ينتظر أن يتواصل نمو هذا الكيان المعلوماتى دون تردد أو توقف ليؤتى عائده الذى تؤهله له الانجازات الأساسية فى عملية التأسيس .

ولكن يبدو أننا دائما فى حاجة إلى التذكير بأن المشروعات بصفة عامة ، ومشروعات المعلومات بصفة خاصة لاتنجح فى أداء أدوارها بمجرد " البدء " وإنما تعد المتابعة والاستمرارية والتحديث والتطوير أمورا جوهرية . وإن افتقادها يضعضع بنية المشروع ، ومن ثم يهدر كثيرا من طاقاته وإمكاناته .

وتعكس السطور السابقة الانعكاس السلبى لدى الكاتب عند قراءته لاستعجالات المركز للدول الأعضاء لتمويل المرحلة الثانية ، ولما يجد ما يستطيع به البدء فى المرحلة الثانية من الشبكة ، أو المبالغ الضرورية لاستبدال أجهزته أو تحديثها .

ثم يفاجأ المركز بتخلى البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة عن المشروع ، وذلك من خلال وضع شروط تعجيزية ، حاول المركز التجاوب مع بعض منها ، إلا أن بعضها الآخر مثل تحديد بعض الدول الأعضاء فقط كمجالات وحيدة يمولها البرنامج ، يعد مخالفة جوهرية للأسس التى تقوم عليها الشبكة ، الأمر الذى يعد رفضا مهذبا من قبل البرنامج لتمويل المشروع .

إننا لسنا فى حاجة إلى تكرار أهمية المعلومات ، بالنسبة للمنطقة العربية ، وربما يجب فى هذا المقام أن نشير إلى صياغة "نبيل على " لحاجتنا الراهنة إليها حين يقول إنها " حصان طروادة " الذى يمكن أن نواجه به التحديات الحالية . وإذا كان البعض يتصور أن فى شبكات المعلومات العالمية المتطورة غنى عن الاسهام فى مشروع عربى حديث النشأة ، فإن هذا التصور يحتاج إلى تصحيح ، ذلك أن المركز ، باعتباره مركزا عربيا له قنواته الخاصة للتزود بالمعلومات .

إن وصف قنوات التزويد الخاصة بالمركز يعد أكثر انطباقا على الدول الأعضاء فى نوعيات معينة من الموضوعات فإذا كانت بعض البيانات الخاصة بالزراعة . أو الصناعة أو غيرها من أنشطة الإنتاج والخدمات فى الدول الأعضاء يمكن استيفاؤها فى بعض الأحوال من قنوات تزويد غير المؤسسات أو الهيئات الرسيمة فى تلك الدول ، فإن ذلك أمر يصعب قبوله بالنسبة للقضايا التى تدخل فى المجالات "غير المحايدة " مثل المجالات السياسية والاجتماعية

فالبيان الصادر عن حكومة ما ، أو المعاهدة المبرمة بين دولتين أو الموقف السياسى الذى تنحاز إليه هذه الدولة أو تلك كلها أمثلة تبين مدى التشدد المطلوب فى الاعتماد على الجهات المسئولة فى الدول الأعضاء بشكل مباشر ، وهذا التحديد لقنوات المعلومات الرسمية ينبنى على عاملين يمثلان معالجة المعلومات وطبيعة المجال على النحو التالى :

أ - تحقيق " موثوقية " المصدر باعتبار أن المصادر الأولية تمثل المرتبة الأولى فى الأهمية بالنسبة للحصول على المعلومات وصدقها ودقتها .

ب - " الحساسية " التى يتسم بها المجال السياسى أو المجالات القريبة منها ، بمعنى أن نقل معلومات أو مواقف للدول الأعضاء عن قنوات أخرى يمكن أن يكون مثارا للمساءلة بسبب ماترى فيه هذه الدول من تغيير أو تشويه يعترى البيانات أو المعلومات ، وأحيانا يعتبر نشر المعلومة أو استخدامها - بغض النظر عن مدى صدقها - أمرا لاتوافق عليه الدول الأعضاء (١٢).

وبطبيعة الحال فإن ذلك يقتضى أيضا وجود علاقة ذات اتجاهين بين الأمانة العامة ومركز المعلومات فيها من جانب ، وبين الدول الأعضاء من جانب آخر .

المعلومات " العربية " بين المنع والإتاحة

لابد أن نصارح أنفسنا ، بأننا تساورنا الخشية على تسرب المعلومات التى قد تعد ضارة بالدولة أو المواطن ، وهذا أمر يمكن معالجته بأسلوب علمى .

إننا فى حاجة على المستوى العربى العام ، وعلى المستوى الخاص بكل قطر ، إلى سياسة تحكم أو تنظم إتاحة المعلومات . وتتضمن هذه السياسة خطوطا واضحة تحدد نوع البيانات أو المعلومات التى ينبغى توفيرها وإذاعتها مما يهمنا تعريف المواطن العربى أو الأجنبى به ، كما تحدد فى الجانب المقابل - نوعية البيانات أو المعلومات التى تعتبر سريتها أمرا يقتضيه مايسمى بالأمن القومى أو الوطنى ، وتضع لهذه " السرية " درجاتها التى تتفق مع نوعية المعلومات (١٣) .

وهذه السياسة تجنبنا الوقوف عند أحد طرفى المعادلة (الاتاحة الكاملة أو المنع المطلق) ، وليكن واضحا لدينا أنه كما يتسبب افشاء بعض المعلومات فى الإضرار بأمن الدولة ومصلحة الأمة ، فإن إبقاء بعض المعلومات - على الجانب المقابل - فى طى الكتمان يسبب إضرارا بحق المعرفة ، بل يمكن أن يؤدى التمادى فى حجب البيانات والحقائق والمعلومات إلى أضرار تلحق أيضا بأمن ومصلحة الأمة . ذلك أنه فى ظل الافتقار إليها تظهر إلى الوجود بدائل مختلفة يشوبها التشويه والإساءة، مما يتطلب معالجة باهظة من حيث الجهد والتكلفة اللازمين لمواجهتها (١٤)

ولعلنا فى غير حاجة فى هذا المقام الى الاشارة إلى مايتسم به عصرنا من صعوبة الاستحواذ على المعلومات والحكم عليها " بالالغاء " أو الكتمان .

الهوامش :

١ – حسنى عبد الرحمن الشيمى . دور المعلومات فى تحقيق الوظائف السياسية والاتصالية للأمانة العامة لجامعة الدول العربية " دراسة للواقع وتخطيط لإنشاء مركز معلومات " رسالة دكتوراة غير منشورة . كلية الآداب – جامعة القاهرة ١٩٨٤ . ص ١٨٧ .

٢ – جامعة الدول العربية . الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) .
نبذة عن مركز التوثيق والمعلومات بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية (١٩٩٥) ص ١ .

٣ – جامعة الدول العربية . الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) .
(دليل تعريفى بـ) مركز التوثيق والمعلومات (ط ٢) القاهرة :
المركز ، ١٩٩٥ . ص ٣

٤ – حسنى عبد الرحمن الشيمى . اللاورقية أو الكتاب الورقى بين البقاء والزوال . القاهرة : المؤلف ، ١٩٩٢ ص ١٢ ، ١٣ .

٥ – جامعة الدول العربية . الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) . دراسة ملخصة حول مشروع الشبكة العربية للمعلومات .
القاهرة :
المركز (د . ت) ص ٣ .

٦ – نفس المصدر .

٧ – نفس المصدر .

٨ – جامعة الدول العربية : الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات ARENET ، وثيقة تعريفية . القاهرة : المركز ١٩٩٣ ص ١٧ .

٩ – Lancaster, F. w. Metholologies for the evaluation of the services and products of the Arab League Documentation and Information Contre (Aldoc) : areport to UNESCO and to ALDOC (Jan. 1993

١٠ – جامعة الدول العربية : الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) دارسة ملخصة .... (مصدر سابق) ص ١٤ ، ١٥ .

١١ – جامعة الدول العربية . الأمانة العامة (مركز التوثيق والمعلومات) .
نبذة عن مركز التوثيق والمعلومات ... مصدر سابق . ص ١ ، ٢ .

١٢ – حسنى عبد الرحمن الشيمى . مصدر سابق .

١٣ – حسنى عبد الرحمن " المعلومات " ودورها فى صناعة القرار " مجلة المكتبات والمعلومات العربية . س ٥ ، ع ٢ (رجب ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م) ص ٢٨ .



ملف السياسة الدولية

قراءة فى أدبيات المعلومات



تحديات الإدارة فى ظل تكنولوجيا المعلومات

كارولين دانيال

عرض : عبير بسيونى

Daniels, N. Carolin, Information Technology : the management Challenge , Addison Wesley publishers Ltd, Addison-Wesley publishing Co. Inc. and the Economist Intelligence Unit, 1994, P 2.

صدر هذا الكتاب فى سنة ١٩٩٤م بتعاون مع دورية EIu Economist Intellingen Unit والتى طورت دراسة للكاتبة كانت قد نشرت فى نفس العام عن نفس الموضوع نظرا لأهميته.

يركز الكتاب على ان ضرورة فهم تكنولوجيا المعلومات In-formation Technology حيوى لكل مدير لأن تكنولوجيا المعلومات أصبحت جزءا من وظيفته ، فالمدير الآن يجب أن يستخدم تكنولوجيا المعلومات ليزيد من دورها فى عمله ، ومن ثم يجب أن يكون على دراية بتكنولوجيا المعلومات ليقود الآخرين فى هذا المجال.

ولعل الإتجاه للعالمية فى المؤسسات والذى يتطلب أن تكون المؤسسة كفؤة وفعالة يدعم كلا البنية التحتية للتكنولوجيا ودورها محلياً وعالمياً ، وهذا هو المجال الخصب لعمل المدير الآن .

ومن ثم فهدف الكاتبة من هذا الكتاب هو تقديم خريطة Road-map للمدير الذى لم يلحق بعد بثورة المعلومات ، لعل هذا المدير يبدأ رحلته ويستفيد بامكانيات تكنولوجيا المعلومات.

والكاتبة Dr. Daniels لها خبرة عملية وأكاديمية على مستوى العالم وهى تقسم كتابها الى إحد عشر فصلاً ، تتناول فيها تكنولوجيا المعلومات وبيئة العمل الدولية والربط بينهم واستخدام تكنولوجيا المعلومات للحصول على ميزة نسبية مدعمة بدراسات حالة ، وتعرضت دانيال أيضاً الى بناء استراتيجية لتنمية تكنولوجيا المعلومات فى المؤسسة وألحقتها بالتعرض لأثر تكنولوجيا المعلومات على المؤسسة وعلى دور المدير وتنتهى بأهم الإتجاهات فى ادارة تكنولوجيا المعلومات وأهم اهتمامات المدير فى المستقبل .

وبداية لابد من فهم ثورة تكنولوجيا المعلومات التى حدثت والتى أثرت فى طرق ادارة الأعمال بما خلفته هذه الثورة من " عالمية Galobal "ومن ثم أصبح إمتلاك نظم اتصالات عالميه وتبادل المعلومات هو أمرا أساسيا فيها (١)

ونلاحظ هنا أن التقدم فى تكنولوجيا المعلومات هو تقدم تراكمى يشمل التقدم فى مجالات عديدة أهمها التقدم فى مجال الإتصالات . فلقد حدث تطور وتقدم كبير فى مجال الإتصالات من وحدات طرفية مرتبطة فى معالجتها للبيانات واختزان المعلومات بالوحدة المركزية فى نفس المبنى الى توسع فى النطاق (فأصبح ممكنا الإتصال بين الوحدات الطرفية والوحدة المركزية فى مدينة أخرى وكذلك دول أخرى) والى توسع فى نوع الإتصال فبعد أن كان مقصور على أجهزة من نوع واحد (٢) أصبح الآن الإتصال ممكنا بين أنواع مختلفة بل وبطرق اتصال مختلفة connec-tionless Conection .

ولم يقتصر دور الإتصال على نقل المعلومة بل وشمل نقل المعلومة والصوت والصورة مع مراعاة متطلبات كل منها (من) اشتراطات دقة المعلومات وتقليل نسبة الخطأ فى حالة نقل المعلومة خاصة فى تعاملات البنوك ، والسرعة فى حالة نقل الصوت والقدرة على تحمل حمل عالى Bandwidth فى حالة الصورة وفى كل الأحوال أهم عامل فى الإتصالات هو أن يتم الاعتماد عليها Reliable .

وهنا تجدر الإشارة الى أن أهم الإسهامات فى مجال الإتصالات لم يتم على المستوى الأكاديمى العملى فى الجامعات وإنما تمت فى معامل شركات الكمبيوتر الكبرى ومؤسسات أخرى مثل مركز تطوير الأبحاث التابع لوزارة الدفاع الأمريكية -DAR PA Defence Advanced Resarch Projects Agency، ولقد كان أهم تطور هو الوصول الى شبكة الشبكات Internet والتى بدأ تطويرها فى سنة ١٩٨٩م باستخدام طرق عشوائية لنقل المعلومات بين الولايات المتحدة الأمريكية و هاواى Aloha protocol والإتجاه الحالى فى مجال الإتصالات يهدف الى امكانية تجاوز أجهزة الحاسبات المختلفة In cterconnectivity ومن ثم ظهر الإتجاه الى ايجاد معايير عالية فى هذا المجال.

تطور آخر حدث فى مجال تكنولوجيا قواعد البيانات Data Base Technology أثر تأثيرا كبيرا فى تكنولوجيا المعلومات بتوفيره للوقت وامكانياته السريعة والتى قللت التكاليف وصيانة المعلومة وكفاءة التخزين.

إن أنظمة قواعد البيانات الحديثة تتميز بأنها متكاملة ومتاحة للإستخدام المتعدد من مستخدمين مختلفين (من مبرمجين ومشغلين ومسؤلين عن إدارتها) وبهذا ، فقواعد البيانات الحديثة تتصف بأنها تتجه لأن تتناسب مع المعايير الموضوعه وتتصف بالأمان وباستقلالية البيانات معها فى تناسقها وامكانيات استخدامها مع أنظمة مختلفة وبطرق إتصال مختلفة . وهنا يظهر مفهوم قواعد البيانات الموزعة Distributed database والذى ينبع من أن البيانات موزعة بطبيعتها جغرافياً على نطاق واسع ، والمعلومة مهمة فى اطارها وفى نطاقها وهى تستخدم فى هذا النطاق أكثر من غيرها وان كنا نحتاجها فى مواقع أخرى ، ومن ثم فيجب أن تتوافر المعلومة فى مكانها مع امكانية الوصول اليها بسهولة – عن طريق شبكة اتصالات – من مواقع أخرى بحيث تعمل كل المواقع سوياً كأنها متصلة كلها بقاعدة بيانات واحدة ، وهذا التوزيع يساعد على معالجة أسرع للبيانات ويؤكد استقلالية المواقع ويجنبنا مشاكل التأخير واحتمالات الخطأ فى حالة قاعة البيانات الواحدة وأن كانت أهم مشاكله هى مشاكل إدارة هذه القواعد للبيانات ومشاكل إصلاح الخطأ الذى قد يحدث (٣)

يضاف للتطورين السابقين تطورآخر فى انتاج أنظمة المعلومات المختلفة Information Systems، ولعل أهم أنظمة المعلومات الشاملة هو ادارة نظم المعلومات Managemet In-formation Systems وهو نظام معلوماتى يتيح للإدارة بمستوياتها المختلفة المعلومات الضرورية المطلوبة بالدقة والتوقيت الملائم لتسهيل عملية اتخاذ القرار ولتخطيط ومتابعة وحل المشاكل فى المنظمة بكفاءة ، ومن ثم فهو يعد تكاملا لمجموعة من الأنظمة الوظيفية فى المنظمة (٤)

وتوجد أنظمة معلوماتية أخرى عديدة أقل تكاملاً مثل نظم دعم إتخاذ القرار vss Decision Support system وهى تختلف عن ادارة نظم المعلومات فى أنها محددة بمشكلة معينة ومختصة بقرار معين ، فى حين أن ادارة نظم المعلومات هى عامة أكثر ومن ثم فأنظمة دعم اتخاذ القرار هى جزء من ادارة نظم المعلومات (٥) ، وهناك أيضا أنظمة ادارة الأزمات Crisis Management والتى تعد جزءا من مهام الإدارة ونظام إدارة نظم المعلومات.

وهناك أنظمة الميكنة Office Automation والتى تتعدى فى معظمها ادخال البيانات وعرضها بشكل مناسب وكذلك أنظمة معالجة البيانات Data processing والتى تزيد عن الميكنة قليلا هناك أنظمة أخرى تختص بتقديم الخبرة المميكنة وهى أنظمة الخبراء Expert System وأنظمة قواعد بيانات المعرفة Knowledge Base system وهى التى تعنى ببناء قواعد البيانات أو خبرة فى مجالات بعينها وقاصرة على المعرفة المنظمة والتى يمكن عمل علاقات منطقية فيها ، ومن ثم فهى لا تتطرق – الا على نطاق محدود – للمعارف أو العلوم الإجتماعية .

وكل الأنظمة السابقة هى متداخلة وتحتاج لتنفيذها قواعد بيانات وحاسبات آلية بمواصفات محددة واتصالات أفراد مدربين ....الخ.

ولقد اهتمت دانيال فى فصل كامل عن نظم المعلومات باعتبارها أداة لنقل المعلومات من شخص لآخر واعتبرت أن نظم المعلومات المختلفة تعتمد على مصادر رسمية وغير رسمية فمصادر بياناتها رسمية ولكن طريقة اعدادها غير رسمية ، ومن ثم فهى ليست ميكانيكية الأداء ولكنها مورد اساسى Resource يجب إدارته بكفاءة (٦) وهناك نلاحظ أن دانيال لم تتعرض لأنواع أنظمة المعلومات المختلفة ولم تفرق بينها . ونلاحظ على أنظمة المعلومات عموماً فى هذه الآونة عدة ملاحظات -:

أن أنظمة المعلومات المناسبة هى تلك التى تتناسب مع طريقة تفكير الإنسان مما يساعد على فهم الأشياء حتى بالنسبة لغير المتخصص وهو مايطلق عليه Oriented Methodology

والتى تتميز بدرجة عالية من التعميم حتى تقل الفجوة بين المتصور والواقع Semantic Gap (٧) .

إن أنظمة المعلومات المختلفة ليست بمنتج يتم انتاجه وينتهى دوره بذلك بل هى فى تطور مستمر وتعديل دائم ليلائم الواقع المتغير والمتطلبات الجديدة بإصدارات جديدة من هذا النظام ولهذا فصيانة هذه الأنظمة هى عملية ابداع مستمرة تدريجية (٨) .

ان أول خطوة للنضج التكنولوجى هى وضع قواعد لتطوير أنظمة المعلومات حتى لو كانت على مستوى المؤسسات ، وهو مالم تصل إليه مصر الى الآن – لتصل بعد ذلك لتوثيق هذه الخطوات وصولا لاتفاق عام عليها ثم نصل لاقصى درجة وهى الإستفادة المستمرة من التغذية الرجعية ، عن هذه الأنظمة (٩) .

ان دراسة المخاطر المحتملة وآثارها والخطوات التى يجب أن تتخذها لتقليل آثار هذه المخاطر هى ضرورية فى هذه المرحلة لتقديم التكنولوجيا الجديدة .

ان ملامح التطور التكنولوجى الذى ذكرنا بعض ملامحه جعل وجود ادارة خاصة فى كل مؤسسة لإدارة مورد المعلومات ضرورى ، فوجود هذه الإدارة يساهم فى الإدارة الكفء للمعلومات وهذه الادارة تسمى عادة بإدارة الموارد والمعلوماتية (١٠) .

نقطة محورية هامة تعرضت لها دانيل عن أثر هذه الثورة التكنولوجيه علينا ومدى أهميتها لنا (١١) فالثورة التكنولوجية المعلوماتيه – كما تقول دانيال – اثرت بشدة على الإقتصاد العالمى Global Economy وقضت على مفاهيم تقليدية عن المزايا الجغرافيه والإستراتيجية والتنافسية ولعل أبرز مثال على دور التكنولوجيا هو النظام المالى العالمى الآن وتحركات أسواق المال ومن ثم ظهر تحد ذهنى كبير لإدراك هذه التغيرات وضرورة ايجاد أساليب وطرق جديدة للتعامل مع هذه الإبتكارات والإستفادة منها لتحقيق قدرة على التنافس لتصبح منافسا قوى Competitive Player (١٢)

ولعل أهمية تكنولوجيا المعلومات الأساسية نابعة من الإتجاه العالمى أو حتى حماية السوق المحلى من المنافسين العالميين ليس بفرض سور والإنعزال وأنما باللحاق بالمنافسين العالميين ومن ثم

لايمكن لمؤسسة أن تتواجد بلا اتجاه للعالمية الذى يعنى تغيرات مؤسسية أهمها فى نظر دانيال (١٣)

– التحول من الإهتمام بتواجد المؤسسات جغرافيا الى الإهتمام بدورها على مستوى الأعمال (أى بأدائها لوظيفتها)

– التحول من الإهتمام بمركزية أو عدم مركزية الوظائف الى القيام بالعمل نفسه بأى مكان .

– غير النظرة من ميكانيكية جزئية قصيرة المدى الى نظرة كلية وطويلة المدى.

– عبور الحدود المؤسسية بل والتعامل كانها غير موجودة وكذلك عمل شبكات من الثقة بين الوظائف المختلفة لإنجاز العمل وبناء شبكات على كل المستويات وليس اتصالا رأسيا فقط.

التخلص من الخصوصية الجغرافية للمؤسسات وبناء ثقافة تلائم كل البلاد Cultural Fit In any Country وهى نقطة مردود عليها بأهمية فهم واستيعاب الخصوصية الثقافية لكل بلد لكى يتم استيعاب هذه المؤسسة داخل هذه الدولة .

– تخلى المديرين عن تصرفهم كمتحكم مركزى Central controller الى منسق اساسى للإتصالات Core connector .

لتحول لإقتصاديات الحجم الكبير .

وهنا تثير دانيال نقطة هامة هى كيفية التعامل مع هذه الثورة وتقترح (١٤) ضرورة وجود خطة قومية لتكنولوجيا المعلومات يقدم ميزة اقتصادية اساسية لإمكانية أنشاء مشروعات هامة تعتمد على التكنولوجيا بكثافة وتعطى قيمة مضافة عالية وتوفر فرصة لإنطلاق شركات هذه البلد للعالمية (مثل سنغافورة)

– وبناء خطة قومية يعنى توافر رؤية Vision متكاملة عن :-

– بناء ثقافة ملائمة لنشر تكنولوجيا المعلومات .

– أنشاء مصانع لهذه التكنولوجيا .

– توفير القدرات البشرية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات.– تطبيق هذه التكنولوجيا .

– توفير جو ملائم للإبداع فى هذا المجال (Creativity) وليس مجرد تقليد.

– توفير البنية الأساسية للإتصالات Communication وهى مفتاح التقدم فى هذا المجال والتنسيق مع الجهات العالمية لتوسيع تلك الشبكات (١٥) .

ثم فى عجالة تشير دانيال الى أهم التغيرات التى تراها حدثت على أثر انتشار تكنولوجيا المعلومات (١٦) .

–حدوث تغير أساسى فى العلاقة بين المنتج والمستهلك فلقد جعلت العلاقة مباشرة فى حالات عديدة ومن ثم سمحت باتصال فردى وشخصى بينهم .– أوجدت سلعا جديدة معظمها (خدمية) فى السوق العالمى اليوم .

– غيرت شكل وتركيب بعض الصناعات وغيرت قواعد المنافسة بما تخلقها حواجز اضافية للدخول فى هذه الصناعة وزيادة مقدرة المستهلكين على المساومة وحظر سهولة الإحلال بسلع بديلة.

– خلقت ميزة تنافسة لبعض المؤسسات . وفى هذه النقطة الأخيرة الميزة النسبية استطردت دانيال فى تحديد بعض مايمكن أن تقدمه تكنولوجيا المعلومات من مزايا تنافسية فى تحسين خدمة المستهلك وتحسين أداء الخدمة وسرعة أدائها ووصولها للسوق أو تقديم جودة عالية أو تحسين قوة شبكة اتصالات المديرين ومن ثم التوجه للعالمية (١٧) .

ولقد تعددت الكتابات عن هذه النقطة كلها تؤكد على أن قيمة تكنولوجيا المعلومات الأساسية تتضح من خلال الفوائد الإستراتيجية التى توفرها من مزايا تنافسية ومن قدرة على حل مشاكل قائمة وعلى تحقيق التكامل داخل المؤسسة بل حتى قد تكون أهمية التكنولوجيا هى كوسيلة دفاعية للإبقاء على المؤسسة فى ظل اتجاه العالمية (١٨) .

ولقد تعرضت دانيال للتقسيم التقليدى (منذ Mcfarlan فى ١٩٨٤) لمدى أهمية التكنولوجيا فى أى مؤسسة على أساس معيارين مدى أعتماد هذه الصناعة أو المؤسسة على التكنولوجيا وما هى آثار استخدام التكنولوجيا ، ومن ثم قسمت المؤسسات الى مؤسسات دور التكنولوجيا فيه على دعم المؤسسة أو حتى تعد عاملا أساسيا فيها ولكن أهم وضعين هما اللذان تجد المؤسسة فيه فرصة التحول والإنطلاق. ound Turnar بل وأصبح فى حالات أخرى الإهتمام بتكنولوجيا المعلومات الإستراتيجيا Strategic (١٩) .

ثم أنتقلت دانيال لكيفية تقديم تكنولوجيا المعلومات للمؤسسة فتشير بداية الى أنه يجب تقييم الإستثمارات فى مجال تكنولوجيا المعلومات على أساس تقييم المدير والمتخصص لمدى دورها، كما يجب تقييم مضمون وجودة ومرونة وأهمية ومدى قابلية إمتداد تأثير هذا الإستثمار (٢٠)

وتؤكد دانيال أنه لبناء بناء معلوماتى Information architecture جيد يجب أن تتوافر خريطة لطريقة انتقال المعلومات داخل هذه المؤسسة وأساس من الإتصالات والشبكات وخريطة للتكنولوجيا المطلوبة وامكانياتها (٢١) .

ومن أهم مهام ما أشارت اليه دانيال فى هذا المجال هو ضرورة استفادة المدير من الوضع الحالى للتكنولوجيا وتطويره ويجب الا يقتصر دور تكنولوجيا المعلومات على ما تتطلبه من حاسبات وأدوات للإتصال ...الخ .ولكن باستخدامها وبما تقوم به (٢٢) وادارة المعلومات هى فى جوهرها توفير المعلومات فى الوقت المناسب للمديرين ، هذه المعلومات الدقيقة الصحيحة التى تساعد على القرار السليم والإدارة الصحيحة (٢٣) .

ومن بناء استراتيجية مستقبلية Strategic Vision لأى مؤسسة ذكرت دانيال أنه يعتمد أساسا على تجميع وتكامل جهود التخطيط ومناقشة الإتجاهات الأساسية للمؤسسة ومراحل استخدام تكنولوجيا المعلومات (٢٤) والتى بدأت بالميكنة على المستوى التشغيلى على أن تنتقل العدوى Contagion الى المستويات الأخرى لتصل الى التحكم فى معالجة البيانات آليا على المستوى المؤسسى ككل مع زيادة وعى المديرين بدور التكنولوجيا ثم تبدأ عملية تكنولوجيا المعلومات الحقيقية بتحقيق التكامل والإدارة الكفؤه لأنظمة المعلومات لتصل أخيرا لمرحلة النضوج لإستخدامها (٢٥) .

وهنا نجد وجهة نظر أخرى لـ Earl حيث لا يؤمن بوجود استراتيجية واحدة لنظم المعلومات يمكن استخدامها ولكن مناهج متعددة تشمل افكار المديرين وتقييم العاملين وابداعات المؤسسة وخصوصياتها وتحليل خبراء من خارج المؤسسة لتكون له النظرة الكلية (٢٦)

ثم اهتمت دانيال على وجه الخصوص بدور المدير وأوضحت دوره فى جوانب متعددة بدءا من دوره فى الإتفاق على الإستثمار فى مجال تكنولوجيا المعلومات باعتباره صاحب المشروع ومسئولا

عن تطوير امكانيات المؤسسة فى هذا المجال وبانه شخصيا مشارك بخبرته ورؤيته لهذا المشروع ، وهو يسانده شخصياً ومن ثم فدعمه يعتبر سياسة المؤسسة وهو فى نفس الوقت يعين مديرا متخصصا فى مجال تكنولوجيا المعلومات تكون مسئوليته كمنسق المشروع ومدير للتكنولوجيا وعامل إتصال بينه وبين المدير الأعلى.(٢٧)

وتقييما لتكنولوجيا المعلومات ودورها لايجب ان يكون بأساس التكلفة العائد لأسباب عديدة اهمهما من وجهة نظر دانيال أن هناك تكلفة خافية لا نستطيع حسابها خاصة وان معظم منافع تكنولوجيا المعلومات هى طويلة الأمد ولا تظهر فورا (٢٨) .

ثم تحدد دانيال دور المدير بنقاط أساسية أهمها (٢٩) : –

خلق أجندة جيده للإدارة :يقع على صدارتها الحفاظ على القوة الدافعة Monentum للمؤسسه وانغماس الأشخاص الرئيسيين فى المؤسسة فى تكوين نموذج تكنولوجيا المعلومات المناسب لها ويعتبر مدى نجاح المؤسسة فى تبنى هذا المشروع هو مدى نجاح أجندة الإدارة له.

– خلق دور جديد للمدير يجمع بين دوره فى ادارة أعماله ودوره فى ادارة تكنولوجيا المعلومات.

– ادارة وتنظيم التغيير ، وهو يتطلب فهم التوقيت المناسب للتغيير وهو يتكون من ثلاث مراحل الأولى :هى مرحلة التجميد Freez للوضع القائم والنظر له وتقييمه ، والثانية :هى التغيير Unfreez لرؤية المدير لتكنولوجيا المعلومات ولدورها فى العمليات اليومية فى مؤسساته الثالثة :تثبيت Freez فكرة معينة لدى المدير عن الدور الجدى لتكنولوجيا المعلومات وتعليمه .

وفير التعليم والتدريب للعاملين : فهى وسيلة الإتصال الساسية فى البناء المعلوماتي وامكانية تطبيق مايتم تعلمه هى نقطه أساسية فى هذا التدريب .

ادارة الخبرات المطلوبة من خارج المؤسسة أو من داخلها على حسب أماكن توافر الخبرات وكذلك موازنة الطلب والعرض وتقييم المهارات المطلوبة (٣٠) .

وهناك أخرون(٣١) اقترحوا تقسيما أخر لدور المدير هو:

١ – دور فى التفاعل الإنسانى كقائد وحلقة ربط وموحد لمؤسسة

٢ – دور معلوماتى له نظرة كلية يراقب الموقف .

٣ – دور فى اتخاذ القرارت .

وادوار أخرى كمفاوض وموزع للأدوار والموارد .

وعموماً فان دانيال تؤكد على أهمية أن يكون للمدير رؤية جديدة بينهم فيها الدور الجديد للعاملين بالمؤسسة فى ظل العمليات المعلوماتية ويفضل دائما المدير الذى له خبرة فى مجال تخصصه وفى مجال تكنولوجيا المعلومات حيث يتمكن من مزج الإثنين مما يجعل الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات أقصى ما يمكن (٣٢) وهو مايركز عليه Earl

والتركيز على دور التعليم والتدريب للعاملين هو أساسى عند دانيال نظراً لما يولده من خلق أليات جديدة للعمل داخل المؤسسة وحتى لايرفضوا تكنولوجيا المعلومات الجديدة وحتى تتوفر إمكانيات عمل أليات جديدة لإدارة المؤسسة لكى تتكامل أنظمة تكنولوجيا المعلومات داخل ثقافة المؤسسة وكل هذا يجعل العاملين على دراية بما حدث فى المؤسسة ولايشعرهم بالغربة ومن ثم نكون بذلك قد قدمنا قنوات لتعليم أفكار وطرق جديدة فى العمل مع التدريب عليها

والنقطة الأساسية هنا هى اشتراك Involvement الجميع فى بناء رؤية مشتركة لتكنولوجيا المعلومات فى مؤسستهم مما يجعل هذا الدور ينشأ من أسفل الهرم المؤسسى ويتم تصفيته وأختيار الملائم من أعلاه الذى يحدد التغير المطلوب عمله (٣٣) .

ونظراً لأهمية دور المدير ومحوريته فى تقديم تكنولوجيا المعلومات فلقد تعرضت أدبيات عديدة له منها أكد على أن دور المدير أصبح يتطلب استخداما أكبر للتكنولوجيا وأهتماما بالتكامل والتقاطع الوظيفى ومن ثم أصبح دوره الغير روتينى كبير ومن ثم التركيز على دور المدير من خلال الفريق وليس من خلال التنظيم الهيراركى (٣٤) .

ولعل من المناسب هنا عرض لوجهة نظر تؤكد أنه فى عصر تكنولوجيا المعلومات أصبح ينجز أكثر ولكن لم يعد لديه وقت للتفكير ولإعطاء انطباعاته ومن هنا التضارب الذى يجب أن يحل فالتفكير المستقبلى ضرورى لتطوير المؤسسة وهنا يثور سؤال هام هو هل التكنولوجيا تقضى على المهارات والكفاءات ؟ (٣٥)

وعموما فلم يعد هناك هذا الفرق الكبير بين دور المدير ودور العاملين ، فاستخدام تكنولوجيا المعلومات يزيد من السلوك الذى يسلكه المديرون مثل المبادرة والمرونة ....الخ (٣٦) . ومن ثم هناك وجهة نظر تؤكد على دور غير المديرين وتضعهم فى منزلة مساوية لدور المديرين داخل المؤسسة فى عصر تكنولوجيا المعلومات . فالتفاعل هو بين هيكل المؤسسة والثقافه السائدة فيها والعمليات الإدارية وغير الإدارية وتكنولوجيا المعلومات (٣٧)

وهنا نجد أن تعدد الأدبيات التى أكدت على أن أثر التكنولوجيا هو فى الحد من طبقات معينة من الإدارة ، أو فى الإتجاه للمركزية أو اللامركزية ، ولكن المؤكد منه أن تكنولوجيا المعلومات أثرت على العديد من المؤسسات بطرق مختلفة وأهم مايجب التأكيد عليه هو الحرص على روح الفريق فى المؤسسة وعلى التعاون والتكامل فى المؤسسة ، وأن أثر التكنولوجيا على الأفراد يختلف باختلاف التكنولوجيا ومجال تطبيقها ولكنها لاشك تؤثر على وظائفهم وتوصيفها وطريقة تاديتها (٣٨) .

وهنا نلاحظ أن دانيال لم تتعرض لكل ما يحيط بالمدير فلعل أهم التحديات هو أن التنظيم الهيكلى (الهيراركى المؤسسة) التى يتعامل معها المدير والتى تطبق تكنولوجيا المعلومات فيها والتنظيم الهيكلى يشمل عدد القواعد وأسماء الوظائف وتقسيماتها الرأسية والأفقية والمهام والمسئوليات والسلطة ونمط القرارات وطريقة الإتصالات داخل المؤسسة ، ولعل من المؤكد أن تكنولوجيا المعلومات تغير هذا التنظيم خاصة فى ظل سقوط لدراسة ثبات هذا التنظيم الهيراركى (٣٩) .

والمؤسسة تعمل فى ظل بيئة داخلية وبيئة خارجية كلاهما يتأثر ويؤثر فى الآخر ، فالبيئة الخارجية – المحيطة بالمؤسسة من تنافس دولى والتطور التكنولوجى وتحسين الأداء والإنتاجية والإبداعية وابتكار أليات تسويقية وتوزيعية ، كل هذه العمليات تؤكد ضرورة وجود قائد وقيادة Leadership وليس مديرا عاديا (٤٠) .

أن الإستخدام المتزايد للتكنولوجيا المعقدة يزيد من تعقد المؤسسة مما يجعل التغيير المؤسسى الفعال والكفء – وهو ما تتطلبه البيئة الخارجية صعبا ، كما أن هذا المناخ يعرقل من مقدرة القائد الفعال على التكيف والقائد يختلف عن المدير العادى الذى يخطط ويضع الميزانية ويعين وينظم ، فالقائد يلهم العاملين معه ويحفزهم ويضع الإتجاهات العامة التى يسيرون عليها.

مما سبق نستطيع أن نؤكد أن عامل القيادة هو عامل اساسى فى نقل التكنولوجيا الجديدة من البيئة الخارجية وفى ظل

تعقد إستخدامات التكنولوجيا (٤١) ، هذا القائد يجب أن تتوفر له رؤية مستقبلية لدوره ولدور التكنولوجيا فى مؤسسته فيجب عليه حساب المخاطر التى يمكن أن تحدث وأن يتوافر لديه أمكانيات اتصال وتغذية رجعية جيدة ليتمكن من مكافأة المحسن ومعاقبة المسىء وأن يغير من الثقافة السائدة لتلائم التكنولوجيا وما تتطلبه من تغيرات فى المؤسسة والقدرة على الإبداع Creativity فى القائد هى أمر هام لكسر روتين الهيراركية ونشر المعلومات والتدريب على كل جديد ، يضاف لذلك ضرورة وجود لمسات شخصية من القائد مثل توجيهه للثقافة السائدة وتحفيز العاملين وربط المؤسسة ، وأخيراً على القائد الا يسمح لأى حالة فشل أن تستمر ، فكما أنه لايوجد نجاح كامل ، لايجب أن نركن الى الماضى وبأنه ليس بالامكان أحسن مما كان وأنما رفض الواقع يكون بمحاولة تغييره وذلك بالسماح للشباب الجديد اوالقادرين على التغيير والتلاؤم مع عصر التكنولوجيا بالوصول للمناصب العليا والسعى للعالمية ولتغيير الثقافة السائدة لتلائم التغيرات المطلوبة (٤٢)

وفى كل الأحوال نجد أن دور القائد يختلف باختلاف طبيعة المؤسسة واختلاف الشكل التنظيمى لها والثقافه السائدة بها.

ويلاحظ على تناول دانيال لموضوع الثقافة السائدة فى المؤسسة Organizational Culture، بأنها أكدت على أهمية هذا المفهوم دون أن تحدده أو تعرفه ، ولقد عرفه John Moss بأنه مجموعة توقعات وافتراضات - غير مكتوبة - يتفق عليها أعضاء المؤسسة (٤٣) ، والتركيز هنا على مدى قدرة أى مؤسسة على الحفاظ على ثقافتها بمرور الزمن ورغم التغيرات المحيطة بها وهناك من يؤكد على أن المهم هو الثقافات المهنية الصغيرة فى داخل المؤسسة والتى تكون ثقافة فرعية . Sub-Culture

الا أن هناك رأيا (٤٤) يقول بأن تكنولوجيا المعلومات تؤدى فى النهاية الى القضاء على الثقافة الشفوية والتركيز على مهارات الأفعال وتحل محلها نشر واسع للمعلومات بين أعضاء المؤسسة واهتمام بالمهارات الذهنية .

وعلى كل حال فان قمة تفهم واستيعاب تكنولوجيا المعلومات يكون بالإلتزام Commitment بها وفى تعلم على الأشياء وبطرق مختلفة ومتطورة (٤٥) .

وملاحظة أخيرة على دور المدير عند دانيال ، أنها لم تخرج بنتائج عن الإتجاهات الأساسية بالنسبة لدور المديرين فى الإدارة المتوسطة فى ظل تكنولوجيا المعلومات مثلاً، والذى هناك دلائل على اتجاهه للتناقص ، بل أن هذا الإتجاه للتناقص يشمل أعداد العاملين أيضاً، مع تزايد فى أعداد المتخصصين وأصحاب المهارات العالية الإهتمام بالكيف وليس الكم (٤٦) .

وفى كل الأحوال وكما تؤكد دانيال فان الأنظمة الكفؤة فى تكنولوجيا المعلومات تساعد على ادارة وتنسيق أحسن فى المؤسسة وفاعلية هذه الأنظمة تقاس بمدى استجابتها لمتطلبات المؤسسة (٤٧).

وفى اطار حديثها عن آثار التكنولوجيا على المؤسسة اهتمت بالتحول الذى ظهر فى المؤسسات والتغيير من مؤسسة وظيفية organization الى مؤسسة عملياتية Process organization Functional ومن ثم يحدث تكامل بين الوظائف وتقاطع وظيفى يخدم النظرة الكلية والتى أفتقدت مع التخصص الوظيفى وانقطاع الصلة بين الإدارات المختلفة ومن ثم فهذا التكامل يخلق لغة مشتركة وأحساسا زائدا بالمسئولية خاصة فى ظل التواصل والتبادل الذى تخلقه تكنولوجيا المعلومات ومن ثم يتم خلق ثقافة مشتركة لكل المؤسسة يتشارك الجميع فيها الأفكار .

وهنا نجد بعض الدراسات تقسم العمليات داخل أى مؤسسة الى عملية يدوية وعمليات تخابريه Intelligence لجمع المعلومات وعمليات تفاعل انسانية ودور تكنولوجيا المعلومات هو فى مجال العمليات التخابرية والتى تعد عصب أى مؤسسة (٤٨)

وعلى كل الأحوال فان الآراء تؤكد أن التقسيم الوظيفى لم يعد مناسباً للعصر الذى نحن فيه (٤٩)، بل يرفض التقسيم التقليدى الحاسم بين العمل اليدوى والعمل الذهنى فى مجال الصناعة مثلا ويرى أنه يتلاشى نظراً لتزايد المهارات الذهنية المطلوبة فى العمل اليدوى الحديث ، ومن ثم تسقط مقولة تقسيم العمل القديمة والقائلة على تقسيم التعليم Division of Learning، والتى كانت تكرس قيما مثل الطاعة للأوامر لعدم العلم ولعدم امكانية التعلم نظراً للوضع فى أسفل الهرم التنظيمى وعدم امكانية الوصول للمعلومات ومن ثم سقط هذا وأصبح فى عصر تكنولوجيا المعلومات يجب ان يشجع القادة التعليم لأعضاء المؤسسة وإعطاؤهم الفرصة المتساوية للتعليم (٥٠) .

وفى جميع الأحوال تكامل تكنولوجيا المعلومات مع المؤسسة هو أساس نجاحها ، ولايجب أن يكون الهدف من استخدام التكنولوجيا هو الميكنة وانما يجب أن يتم إعادة تصميم العمل بما يتناسب مع التكنولوجيا الجديدة ، مما يعنى الغاء بعض الوظائف وانشاء أخرى ، وإستيعاب تكنولوجيا المعلومات يتضمن بالضرورة اعادة هيكلة المؤسسة Re engineering والذى يراه Ham-mer فى جوهره بانه يركز على النتائج وليس المهام ويعمل على اهمال التوزيع الجغرافى للموارد فى ظل القدرة على تعبئة والتحكم فى هذه الموارد عن بعد وبكفاءه ، وضرورة ربط النشاطات بطريقة متوازية بدلا من السعى نحو تكامل النتائج ، والتأكيد على جعل اتخاذ القرار فى منطقة انجاز العمل وعدم تكرار الحصول على المعلومة بل يكون مرة واحدة وعند منبعها ، وأهم من هذا كله هو الإيمان بأهمية التكنولوجيا وتعليق الآمال الكبيرة عليها لأن هذا هو مايحفز وينتج فوائد أكبر التكنولوجيا(٥١) .

ثم تناولت دانيال - فى فصلها العاشر- الإتجاهات الحديثة الهامة فى ادارة الأعمال فى عصر تكنولوجيا المعلومات وحددتها بعشرة (٥٢) :-

١- تحسين قدرة الإدارة على التنسيق والسيطرة .

٢- تحقيق تكامل بين مدى المركزية واللامركزية فى المؤسسة ففى بدايات التكنولوجيا ومع ظهور الحاسبات والكبيرة والتى تطلبت مركزية فى الأداء حيث كانت هناك وحدات طرفية متصلة بمركز لمعالجة البيانات ، ثم ظهرت الحاسبات الصغيرة ووحدات المعالجة الصغيرة Micro processor فزادت المناداة باللامركزية وفوائدها ، والآن أصبح الإتجاه هو التكامل والإستفادة من مزايا كلا الإتجاهين وهو ما أتاحته التكنولوجيا أيضا بما يسمى بنظام الخادم والعميل /Client Server والذى يجمع بين المركزية واللامركزية (٥٣) .

ولتوضيح هذه الصيحة فى تكنولوجيا المعلومات والتى هى نتاج التطور فى قواعد البيانات وأنظمة الإتصال ، حيث يتم عمل برامج ذات كفاءة عالية فى العرض عند جانب العميل باستخدام وسائل العرض المختلفة (الصوت والصورة والرسوم البيانية) -Multi media ، ثم تصل كل ذلك بقواعد البيانات المتجمعة فى مكان واحد وهو الـ Server والذى تتغذى منه بالبيانات المختلفة .

وميزة هذا الإتجاه هى فى الإستفادة القصوى من مزايا كل جهاز على حدة ، فمثلا أجهزة الحاسب الشخصى تتميز بجاذبيتها

للأفراد وتآلفهم عليها ومن ثم يوضع عليها البرنامج المراد تشغيله ويستفاد من امكانيات الحاسب الشخصى الجذابة Graphical Vscr Interface ، ولكن يعيب هذا الحاسب الشخصى قله سعته مقارنة بالحاسبات الكبيرة أو المتوسطة ومن ثم توضع البيانات على تلك الحاسبات التى تتميز بسرعة معالجتها للبيانات وبهذا يتحقق الإستفاده القصوى من التكنولوجيا .

٣-الترابطية والتبادلية

Currency connectivity ويتحقق ذلك باقامة شبكات المعلومات وتبادل المعلومات بين الأفراد والشركات (٥٤) .

٤- ادارة أنظمة تكنولوجيا المعلومات بكفاءة سواء التى تمت داخل المؤسسة أو خارجها (٥٥) .

٥- دعم العمال الواعين والمستوعبين لدور التكنولوجيا لأن هذا يعتبر دعما أساسيا للتكنولوجيا (٥٦) .

٦- تطوير وتوسيع استخدام الوسائط المتعددة Multimedaa لأنها أقرب وأسهل فى الفهم ونقل المعلومة (٥٧) .

٧- تغيير تصميم ولوائح العمل لتتلاءم مع التكنولوجيا الحديثة مثلما حدث فى أسواق المال.

٨ – توليد انظمة خاصة بكل مجال عمل ويساعد على ذلك تعدد لغات البرمجة وسهولتها .

٩ – بناء أنظمة معلومات لأكثر من مؤسسه اذا ماثبتت كفاءتها

١٠ – التأكيد على حماية المعلومة Back-up، خاصة فى الحالات الطارئة (٥٨) .

من الإتجاهات السابقة التى قدمتها دانيال نجد التأكيد على الإهتمام بالتعليم لدوره فى سرعة تقبل المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات وكذلك التأكيد على النظرة الكلية Wholeness (٥٩) ، وأهم من هذا كله التخلى عن الفهم الخاطىء للتكنولوجيا من أنها تسحب السلطة من يد المديرين أو أنها ترفع من قدر الصغار وتحط من قدر الكبار أو حتى أنها وسيلة لإحكام السيطرة ومن ثم يكون رفض التكنولوجيا هو رد الفعل ، فبيل حماية الذات (٦٠) فهو اولا من الاحساس بفائدتها .

ان انتاجية اى تكنولوجيا تتوقف على التوقعات المنتظرة منها وكل هذا يتوقف على امكانيات المؤسسة والتكنولوجيا المستخدمة وتقبل العاملين بالمؤسسة له وطبيعة مؤسسات التعليم والتدريب خارج المؤسسة وداخلها والتقدم الصحيح للتكنولوجيا هو عامل اكيد فى تقبلها واقامة تحالف بينها وبين عمل المؤسسة الأساسى (٦١)

ويجب ان تؤكد ، كما يؤكد Eara ان عدم امكانية حساب قيمة صافية لفوائد تكنولوجيا المعلومات ينبع من صعوبة تحديد وتقييم البدائل لها وكذا ان معظم فوائد التكنولوجيا هى فوائد غير ملموسة كل هذا لايجب ان يعيق استخدامها

وتؤكد دانيال على أن امتلاك المعلومة لم يعد قوة ، فنحن فى عصر القوة فيه ليس فى احتكار المعلومة ولكن فى استخدامها الصحيح ، فالمجتمع المعلوماتى Information Society الذى نعيش فيه يتميز بانتشار المعلومة فى أيدى العديدين (٦٣) ، وأن العصر الحالى يتطلب مديراً مبدعا لا ينظر للخطة القائمة وانما يتطلع دائما للمستقبل وامكانياته ، ويوائم بين ذلك كله فى تكامل روعى (٦٤)..

المراجع :

1- Doniels, N. Caroline, Information Technology : The Management challenge, addison Wesley publishers Ltd, Addison - Wesley publshing Co. Inc. and the Economist Intelligence Unit, 1994, P-2.

2 - Mark A, Miller, P.E, Inter Net working: aguide to ntework Communications, Lan to lan, latno Wan, M&T Books, 1992 , PP 49-52 .

· Date, C.J., an Introduction to Database systems Sixth Edition, Massachusetts : addison - Wesley Publishing Co., 1995, P 5-9.

4- Abcer Bassiouny (ed.) al et., MIS solutions to the Organizational problems. Case study : the cabinet information & Decision Support cents, Unpublished Master project for MBA, Maastricht school of management (RVB/ MSM), Aug 1995, P37.

5 - Raymond Macheod J.R Management Innformation systems, A study of computer- based information systems, fifth edution (New York : Macmillan Publishing company, 1993)p. 458.

6 - Daniels Op. cit, p32

7- Jacobson Object Oriented software Engineering a use case driven approach, Massachusetts: addison-wesley co., 1992, pp32-40.

8 -Ibid , pp 50-55.

9 -Humphrey, Managing the software process, New jrsey : Prentic-Hall Inc., 1989. p90 .

10- Kanter, Jerome, Management Information systems, Third Edition, New Delhi : Prentic-Hall of India, 1984, P.41.

11- Daniels, Op. Cit, P2.

12- LOC. cit.

13- Ibid, P3.

14- Ibid, PP 9-10.

15- Loc . cit.

16- Ibid, pp 14-15.

17- Ibid, P55.

18- Tawfik Jelassi et. al., competing through Information Technology (France :- INSEAD, fontainblean, 1993). P 290.

19- Daniels, Op. Cit, P 26

20- Ibid, P 32

21- LOC. Cit.

22- Ibid, P33, P36.

23- Ibid, P66.

24- Ibid , P 75.

25- Ibid, PP 87-90.

26- Wearl, Michael J. Management strategies fo information technology, prentic-Hall, 1989, PP 69-80

27- Daniels, OP., cit, P 101.

28- Ibid, P106.

29- Ibid, 125.

30- Loc. cit.

31- Moss-Jones, John, Automating Managers : The Implication of information Technology for Managers, (Londond, printer publishers.

32- Daniels, Op.Cit, P124.

33- Ibid, P. 147.

34- Moss-Jones, Op. cit, P150.

35- LOC. Cit.
36- Ibid, P.151.
37- Ibid, P 12
38- Scott Morton, Michael S. (ed.), the corporations of 1990s', Oxford University press, 1990, PP 204-205.
39- Moss-Jones, OP. Cit, P 8.
40- Peter write et, al., Strategic management, text and cases, Allyn, & Bacon, 1993, PP17-19.
41- Ibid, PP 25-30
42- Ibid, PP 35.
43- Moss-Jones OP. Cit, p7.
44- Ciborra & Jelassi (eds.), strategic information systems , John wiley & sons, 1995, P392.
45- Ibid, P302, P392.
46- Moss-Jones, Op.Cit, P149.
47- Daniels , Op. Cit, P151.
48- Moss-Jones, Op. Cit,.PP29-31.
49- Cibora & Jelassi, Op.Cit, P 393.
50- Ibid, P 394.
51- Hammer, Michael , Reengineering Work: Don't automate, Obliterate, Harvard Business review, July - August 1990, PP 109 -112.
52- Daniels, Op. cit, P152.
53- Ibid, pp 153-155
54- Ibid, P 155.
55- Ibid, P 160.
56- Ibid, P161.
57- Ibid, P 162.
58- Ibid, PP 163-170
59- Cibora & Jelassi, Op. cit, P398, P405.
60- Ibid, PP 407-409.
61- Scott Marton (Ed.), Op cit.,P241, P247.
62- Earl, Op. Cit, PP 166-187.
63- Daniels, Op. Cit, P 168.
164- Ibid, P 182.



□ الاتصال والديمقراطية
□ سبيليكال . سلانكو . جانيت واسكو
□ عرض : مينامر القرنشاوى

Splichal, Slavko and Janet Wasko (eds) 1993 Communication and Democracy (New Jersey: Ablex Publishing Corporation).

يقع الكتاب فى ٢٨٥ صفحة من القطع المتوسط يحتوى الكتاب على مقدمة كتبها محرر الكتاب و ١٥ مقالاً ، وتنقسم المقالات بدورها الى قسمين واحد تحت عنوان «تصورات جديدة للاعلام والديمقراطية»، وآخر تحت عنوان «دراسات فى الاعلام والديمقراطية».

يبدأ الجزء الأول بمقدمة لأحد محررى الكتاب «سلافكو سبيلشال) يتناول فيها تصورات عديدة للعلاقة بين انتشار المعلومات، كماً وكيفا، وتطور النظم السياسية تجاه الديمقراطية او ابتعادها عنه. يؤكد الكاتب على أهمية الصحافة كوسيلة أساسية لانتشار المعلومات، ويتبع « كارل ماركس» حين يؤكد على ان الصراع من أجل حرية الصحافة هو فى حد ذاته صراع من أجل الحرية والديمقراطية. فى رأى الكاتب تستلزم الديمقراطية شروطاً معنية لا غنى عنها حسب صورتها الأولى كما قدمها الأغريق القدامى، من هذه الشروط.

١) انتشار المعلومات بين المواطنين

٢) تكافؤ الفرص بين المواطنين فى التعبير وصنع القرار

٣) خضوع كل القرارا ت للمناقشات العامة.

على ان تطور هذه الشروط كما وضعها الاغريق مر بمراحل عدة قبل صعود الليبرالية البرجوازية (فى الغرب) كانت هناك رقابة قوية للغاية تخضع اساسا لسلطة الكنيسة الكاثوليكية مرحلة الليبرالية البرجوازية حيث أضعفت الرقابة فى صورتها المادية المباشرة وظهرت طرق أخرى غير مباشرة بل وغير مرئية للحد من جهات التعبير والتفكير حيث تم استغلال المثل «العليا والعامة» والقومية بما يخدم مصلحة الطبقة الحاكمة بشكل يضمن استمرارية علاقات الانتاج القائمة على حد تعبير الكاتب المرحلة الثالثة وهى التى يرى الكاتب انها لم تتبلور بعد، يطاح فيها بالكثير من هذه «المثل» وتتاح فرصة اوسع لمشاركة أفراد المجتمع فى صنع علاقاتهم بالمجتمع وبالطبيعة.

حسب رأى الكاتب كانت هناك دوماً عوائق قوية وجدت فى

وجه التطور الديمقراطي بدءا من عهود الديمقراطية الاغريقية المباشرة وانتهاء بعالمنا الحالي وهذه ارتبطت اساسا بافتقاد (تكافؤ الفرص فيما يخص القدرة على التعبير (التنظيم، النصيب من التعليم الخ) او فرصة التعبير، وهذا أدى جزئيا الى اقتصار تداول المعلومات والمشاركة في صنع القرار بين فئات محدودة .

يعتبر الكاتب ان كل وسائل الاتصال لابد وان تخضع لاستغلال الفئات الحاكمة لخدمة مصالحها بشكل او بآخر فالكتابة مثلا لم تعن فقط القدرة على تسجيل المعلومات وحفظ الرسائل بل عنت ايضا خلق فئتين متعلمين واميين ونمت ايضا ظهور مؤسسات تتم فيها العملية التعليمية وتلك بدورها تخضع لسلطة الدولة وما انطبق على الكتابة في رأى الكاتب ينطبق على غيرها فكل وسائل الاعلام اما استخدمت للدعاية السياسية للطبقة او الفئة الحاكمة أو استخدمت لانتاج «سلع» اعلامية أو ثقافية» تباع في الأسواق وتجني الربح وهنا يلفت الكاتب الانتباه الى حقيقة بالغة الأهمية: طبيعة نمو الاعلام في اطار المجتمع البرجوازي .

يؤكد الكاتب على ان تحول الاعلام والانتاج الثقافي الى «صناعة» تخضع للعرض والطلب وكما أشار الى ذلك «ادورنو» وماركيوزى» من قبل ليس نتيجة حتمية للتطور التكنولوجي لوسائل الاعلام ولكنه نتاج لسيادة منطق العرض والطلب الذي يحكم عقلية المجتمع الرأسمالي المعاصر.

ان التطور التكنولوجي الهائلي انتقال المعلومات يوحي بان العالم يتوجه نحو الجوقراطية اكثر فيما يخص انتقال المعلومات وصحة الوعي السياسي والثقافي ولكن الكاتب يرينا ان هذا ليس بالضرورة صحيحا بل ربما يكون خاطئا ظهرت في الستينات ومع بوادر التطور السريع في وسائل الاعلام آراء تقول أن هذا التطور يدفع البشرية حتما نحو حرية» معلوماتية» أوسع وبالتالي وعي سياسي أعمق وديمقراطية أكثر ولكن حسبما يرى المحرر هذا الادعاء يفترض مسبقا قدرا اكبر من المساواة في الثروة الغاء السيطرة البيروقراطية على مختلف المؤسسات الاعلامية (سواء كانت من قبل مالكي وسائل الاعلام او الدولة) اختفاء القيود على الحريات السياسية وكذلك درجة اعلى من الوعي الثقافي النقدي النزعة وكل هذه الفروض بلاشك لم يبلغها اى مجتمع في تاريخ البشرية حتى هذه الحظة بدلا من هذه « الاحلام الطوباوية» تخضع وسائل الاعلام عموما لسيطرة عدد محدود من الافراد حيث لايعرض للنقاش الحر الا مالا يغير النظام الاجتماعي الاقتصادي السائد ولانغيره في عصرنا الحالي وبعد اختفاء الرقابة في العالم المتقدم في صورتها المعتادة تظهر امامنا صورتان من صور الرقابة «الرقابة المادية» والرقابة الفعلية الأولى تمثل سيطرة منطق السوق على «انتاج» المعلومات حيث تتحول الى سلعة بكل مايحمله ذلك من معان والثاني يتعلق بسيطرة الدولة في اطار قانوني على الاعلام.

عند هذه النقطة يدلف المحرر الى مايجب ان يكون موضحا ان ديمقراطية اوسع تقتضي اعلاما يعتمد على المشاركة الحقة لكل أفراد المجتمع حيث يملك الجميع حق «النشر» لما يعتقدون وحق المشاركة في ادارة وسائل الاعلام وحق تشكيل الروابط او الهيئات السياسية حسبما وكيفما يرون في مثل هذا الاطار لابد ان تختفي مختلف اشكال التفريق بين الافراد حيث تخضع الآراء المختلفة للتقدير المحايد ولمصالح مختلف الفئات لا للمعايير الاكاديمية التي تنتجها مؤسسات الفئة الحاكمة.

ان مثل هذه التصورات التي يقدمها الكاتب – حسب ماقاله هو نفسه تناقض الواقع حيث تعمل وسائل الاعلام على حفظ الحالة القائمة وتغيب اى بديل لها خالقة الرجل الاستهلاكي « ذا البعد الواحد» على حد تعبير » ماركيوزى» الذي يفتقد الوعي السياسي الصحي ذا القدرة على النقد الايجابي البناء على ان فشل هذه التصورات في مجاراة الواقع لايعني عدم جدواها حيث ان غرض هذا الكتاب هو عرض النقد الموجه لمثل هذه التصورات بغرض الاستفادة منها قدر المستطاع في سبيل الوصول الى اقصى درجة ممكنة من الديمقراطية بشكل يتيح استخداما ايجابيا للاعلام في صورته الحالية.

المقالة الثانية كتبها «مايكل ترابر» وهي بعنوان «التغيرات في حاجات وحقوق الاتصالات في الثورات الاجتماعية تناقش المقالة في اطار تاريخي ما حققته الثورات على صعيد حرية التعبير وبالتالي حرية النشر والاعلام يذكر الكاتب كيف اسهمت الثورة الامريكية في تأسيس مفهوم الحقوق المدنية وكيف تأثر الدستور الفرنسي الذي تبنته الثورة به، ويشدد على اهمية التعديل الأول للدستور الامريكي الذي تم تبنيه سنة ١٧٨٩ حيث شدد هذا التعديل تحديدا على حرية التعبير والصحافة يؤكد الكاتب على ان كلتا الثورتين الفرنسية والأمريكية كانتا من صنع الطبقات الوسطى على حد تعبيره حيث التزمت هذه الطبقات بأفكار ومثل قومية أدت الى الحد من حرية التعبير في فترات مختلفة على ان الحد من حرية التعبير لايحدث باسم المثل القومية وحدها فالثورتان المكسيكية (١٧ – ١٩١٠) والروسية ١٩١٧ واللتان كانتا من صنع العمال والفلاحين المعدمين في المدن (حسب رأى الكاتب) وعلى الرغم من اعلانهما الالتزام باحترام حرية التعبير قامتا باجراءات شديدة التعسفية ضد حرية التعبير حيث شكل تدخل الدولة قيدا هائلا حاولت الفئات الحاكمة تبريره باسم حقوق «البروليتاريا».

مع ظهور مفهوم «حقوق الانسان» في اطاره المعاصر وخاصة بعد توقيع اعلان حقوق الانسان سنة ١٩٤٨ اصبح من الضروري ضم حرية الاعلام الى هذه «الحقوق» حتى الان لم يتم وضع صيغة قانونية تضمن هذا الحق ولكن التصور السائد هو انه يجب تساوى الطرفين في اى عملية اعلامية حيث يتم توفير اكبر قاعدة ممكنة للمشاركة واعطاء المعلومات وحق الاستخدام.

هنا يبرز الحوار حول «النظام العالمي الجديد للمعلومات والاتصالات حيث تسيطر وسائل الاعلام الكبرى بشكل شبه مطلق على الاعلام العالمي وعلى تدفق المعلومات «وصناعتها» في مثل هذا الاطار يفتقد الاعلام العالمي أدنى قدر من الديمقراطية ويذكر الكاتب كيف تجاهلت ادارة الرئيس الأمريكي الأسبق «ريجان» نتائج دراسات «اليونسكو» التي أكدت هذه الحقوق وحتى يتم اخذ التفاوت بين الشمال والجنوب في الاعتبار سيظل الحال على ماهو عليه.

المقالة الثالثة بعنوان «محشورون في أخدود : لماذا لم يعد مفهوم توسيع ديمقراطية الاعلام صالحا» في هذه المقالة يحمل الكاتب بعنف على المفاهيم الطوباوية التي سادت في الستينات (مثل تلك المذكورة اعلاه) عن كيفية تحويل العملية الاعلامية الى عملية ديموقراطية.

في البداية يطرح الكاتب أسئلة عدة تبدو بالغة الوجاهة حيث يسأل أولا.

عن ماهية المشاركة الديموقراطية للانتاج الاعلامي التي يطالب بها البعض ؟ هل هي ممكنة اصلا ام لا ؟ اذا ماتمت مثل هذه الافتراضات فهل ستشكل ديمقراطية حقيقة ام انها ستتوقف عند كونها ديمراطية مظهرية لاتؤثر على سير العملية الاعلامية؟

يبدأ الكاتب بعد ذلك فيما يعتبره مغالطات يروجها البعض اولها الادعاء بالحاجة الى اعلام ديمقراطى اذ ان مثل هذا المفهوم لم يظهر الا فى الستينات وظل منذ ظهوره مفهوما نخبويا قلبا وقالبا، وهاما يضرب فى الصميم الادعاء بان المستقبل يجب ان يكون راسلا – مستقبلا اضف الى ذلك ان اعلاما يتحدث فيه الجميع ويستمع فيه الجميع هو بداهة فرض مستحيل الوجود مغالطة اخرى يشدد عليها الكاتب هى تجاهل السنوات المختلفة للاتصالات والعمل الاعلامى فالمنطق الذى يحكم الاتصال على مستوى الافراد يختلف عن ذلك الذى يحكمه على مستوى المجتمع ككل او على المستوى الدولى بناء على ذلك سيكون المنطق الذى يجب استخدامه وكذلك الامكانات المتاحة بتوسيع الديمقراطية فى اى من هذه السنوات مختلفا عما عداه مع مثل هذا التعقيد ومع عدم منطقية فكرة المشاركة الكاملة لجميع افراد المجتمع فى العملية الاعلامية قد يكون من الأجدى ان نحاول ومتكافىء من الفرص لكل المجموعات المختلفة الموجودة فى اى مجتمع.

مغالطة اخرى بالغة الاهمية هى الادعاء بان استغلال الاعلام امر سهل التحقيق (على فرض امكانيته اصلا) مما لا شك فيه ان كل عمليات التغير التى تمت مسبقا فى الاجهزة الاعلامية سواء فى الغرب او الشرق خضعت لسيطرة افراد معينين، وبالتالى فهى لابد أن تتأثر بأهواء هؤلاء الافراد ومصالحهم الشخصية بل ان الكاتب يدعى ان هذا التعبير عادة مايحدث لاستيعاب الخلافات المكتومة داخل المجتمعات الغربية بدلا من كبتها ودفعها الى نقطة الانفجار اضافة الى كل ماسبق فان اختفاء الرقابة فى صورتها التقليدية لايعنى اختفاء القيود على صحة التعبير بينما كان العدو فيما سبق هو «الدولة» اصبح القيد الآن اقل وضوحا واكثر قوة فعلى من يريد تحرير الاعلام الآن ان يجابه: ١) منطق سوق السوق السائد ٢) دولية الاعلام بطبيعتها التى تسحق المجال الاعلامى القوى ٣) العولمة المستمرة التى تكاد تخفى الخصوصيات الثقافية للشعوب.

فى مواجهة مثل هذا الموقف لابد من:١) الخروج بتعريف مقبول وقابل للتطبيق للمشاركة فى الاعلام ٢) لابد من تشكيل مؤسسات وسياسات تسمح لكل القوى الاجتماعية والسياسية بالتعبير عن نفسها ٣) الخروج بمفهوم نظرى الديمقراطية تقوم على المشاركة تسود العملية الاعلامية ٤) اعادة الاعتبار الى المناقشات التى دارت مسبقا عن ضرورة الأخذ فى الاعتبار بالتفاوت الاعلامى بين القوى الدولية المختلفة.

المقالة الرابعة تقع تحت عنوان «مفهوم لحرية التعبير فى المجتمعات السوبر – صناعية » وهى تبحث فيما قد تعنيه (حرية) الاعلام والاتصالات فى اطار المجتمع الرأسمالى المعاصر يؤكد الكاتب على اختياره الواعى لعنوانه، اذ يرفض تسمية المجتمع الصناعى الحديث «بما» بعد الصناعى اذ انه علاقات الانتاج التى سادت من قبل هى نفسها السائدة الآن وان كانت قد اخذت اشكالا مختلفة كذلك يرفض الكاتب تسمية المجتمع الرأسمالى المعاصر كمجتمع المعلومات اذ ان مثل هذه التسمية تفترض ان حقوق الافراد وانصبتهم من المعلومات قد سادت وهو امر غير صحيح.

بعد ذلك يدخل الكاتب فى مجالات مغرقة فى النظرية لتعريف الحرية فى المجتمع الرأسمالى المعاصر ثم يخلص منها لان الوضع الاقتصادى للافراد يؤثر مباشرة على قدرتهم على التعبير عن انفسهم (عن طريق التعليم والثقافة وعن طريق الملكية المباشرة او ماعداها) وحقهم فى استخدام هذا التعبير وهكذا حسب رأى الكاتب تعمل وسائل الاعلام كوسيلة لاعادة انتاج علاقات الانتاج السائد.(٥)

عند هذه النقطة يضرب الكاتب المثل بسيادة الاعلانات فى المادة الاعلامية حيث يتحتم على المواد الاعلامية غير الاعلانية ان تدخل فى منافسة تفتقد التكافؤ مع مادة اعلانية شديدة الجاذبية وموضوعة بغرض الاقناع ومن الواضح ان فرص الاعلانات اكبر فى شغل حيز اوسع فى فكر وعقل المشاهد مؤكدة بذلك على البعد الاستهلاكى اللاسياسى للمجتمع الرأسمالى المعاصر.

المقالة الخامسة بعنوان «رايموند ويليامز ونظرية توسيع ديمقراطية الاعلام»

والمقالة تدور اساسا حول افكار المفكر والجامعى اليسارى الاشهر ويليامز بقدرته على تقديم نقد أعمق لتكوين الاعلام المعاصر كما نعرفه وهو اذ ينقده لاينقد تقنياته او تركيبته فقط انما ينقد اولا وقبل كل شىء اغراضه التى تشكل طبيعة عمله، كما انه ينقد ايضا اللغة والمنطق المستخدمين فى التعبير عن هذا الاعلام او حتى نقده فمثلا يرفض «ويليامز مفهوم» الاعلام الجماهيرى Man Commumication اذن مصطلح Mnres (الجماهير) هو فى حد ذاته لفظ مهم يفصل ما بين المتحدث والمستمع او الراسل والمستقبل.

يؤكد «ويليامز على العلاقة مابين الثقافة والاعلام هما عنده وجهان لعملة واحدة وكلا الوجهين يرتبطان بالتطور السياسى والاقتصادى للمجتمع وعليه فلا يجوز دراسة وسائل الاعلام من الناحية التقنية بمعزل عن التطورات الأخرى التى تحدث فى المجتمع من ناحية أخرى فان «نخبوية» وسائل الاعلام فى اطار تعقيدها التكنولوجى الحالى ليس من قبل المصادفة التاريخية، وانما هو تعبير عن مصطلح فئات رأت ان استمرار هذا الوضع يخدم مصالحها حتى عندما تحاول بعض العناصر من النخب المختلفة الحديث عن الفئات الأخرى المختلفة (داخل المجتمع او فى مجتمعات اخرى) فان ماتقدمه من نتاج ثقافى ليس تعبيرا عن وضع هذه الفئات بقدر ماهو تعبير عما تراه الفئات الأقدر على التعبير ومن هنا تخرج مفاهيم الثقافات «الأفضل» و «الاكثر تعقيدا» وهى مفاهيم تتجاهل تماما خصوصيات ثقافات الفئات والطبقات الأخرى وتحاول ان تفرض عليها معايير غريبة عنها لايجوز استخدامها ويرى «ويليامز» ان طريق الخروج من هذه الدائرة المغلقة لابد ان يمر بالتعليم حيث لابد ان يفهم المجتمع طبيعة عمل وسائل الاعلام ولتحقيق هذا الغرض لابد من دور اساسى تلعبه الدولة.

المقالة السادسة بعنوان «تصورات مختلفة للديمقراطية: نظريات الثقافة والديمقراطية فى الولايات المتحدة فى هذه المقالة يستعرض الكاتب الاتجاهات التى سادت الدراسات الاعلامية والثقافية فى الولايات المتحدة ويعرض لها ناقدا ومحللا على رغم تباين التعريفات التى قدمت حتى الان وكلمة ثقافة فان تعريفها على مايبدو اقتصر داخل الولايات المتحدة على كونها «اى الثقافة) اداة للتأثير على الافراد او المجموعات فى مثل هذا الاطار بصدق تماما قولا عالم الانثروبولوجيا الامريكى الكبير «جيتز» بان المفهوم السائد للثقافة فى العلوم الاجتماعية الأمريكية هو مفهوم يساوى بين الثقافة والسلوك الملقن».

من الناحية النظرية لم تلق النظريات الماركسية او النظريات المتأثرة بها رواجا كبيرا فى الولايات المتحدة وانما سادت نظريات تركز على التوافق والانسجام الاجتماعى حيث سادته افكار مفكرين من امثال «تالكوت باسونز» Parsens معنيين بالتوافق اكثر من الاختلاف والصراع المجتمع اتساقا مع هذا الاطار ركز مفكرون كبار من امثال «ديوى» Deuy على دور التطور الاعلامى فى توسيع قاعدة المعلومات وبالتالى توسيع المشاركة الديمقراطية والوعى السياسى وركزت دراسات مختلفة على دور الاعلام فى

«تكوين» الثقافة وحتى الدراسات التى تناولت الاقليات داخل الولايات المتحدة لم تنظر اليها كمجموعات مهضومة الحقوق بشكل او بآخر وانما درست فقط مشاكل التكيف الثقافي والاجتماعي التي يواجهها المهاجرون الجدد داخل الولايات المتحدة من خلال دراسة صحافة هؤلاء المهاجرين.

هنا يأخذ الكاتب على الدراسات الاعلامية الامريكية تجاهلها للتيارات النقدية التي سادت القارة الأوروبية اذ ان هذه الدراسات ذات النزاعة الماركسية نجحت في تقديم مفهوم جديد لديمقراطية من خلال اعادة تعريف الوعي السياسي في اطار عمل وسائل الاعلام الحديثة التي تشكل الوعي السياسي فحسب وانما تلعب دورا كبيرا في تشكيل ثقافة الافراد عموما .

المقالة السابعة بعنوان «الاعلام والديمقراطية اختراع منهجية» والمقالة تعرض منهجا جديدا لدراسة عمل وسائل الاعلام يبدأ المقال بنقد الأساليب المتبعة عادة في التعامل مع دراسة وسائل الاعلام فالأساليب السابقة تركز على الكليات كالأوضاع السياسية الثقافية وارتباطها بتوازن القوى الاقتصادية داخل المجتمع باحثة عن «فن» يحكم العملية الاعلامية ولماذا يحكمها اسلوب آخر سائد هو الأسلوب الجزئي الذي يركز على الجزئيات التكنيكية متجاهلا السياق العام لاستخدام هذه التقنيات اسلوب ثالث سائد هو اعتبار الثقافة اساسا لتشكيل تعامل الافراد مع الاعلام انتاجا واستهلاكا.

امر واحد يجمع كل هذه الاساليب في نظر المؤلفين هو (لا) تجاهلها للفرد كحيز تتلاقى فيه كل هذه المؤثرات وتتفاعل لكل هذه الأساليب تتجاهل خصوصية الفرد وتفرده بينما يجب ان يكون هو محور الاهتمام فالمنهجان الكلي باعتماده على الوضع السياسي - الثقافي - الاقتصادي والثقافي استنادا على سيادة الثقافة ودورها الحاسم في تشكيل وعي الافراد «كلاهما» يتجاهل ان الفرد ليس بالضرورة نتاجا لما حوله وان سيادة النسق الاجتماعي (اي كانت فحوى هذا التفيير سواء ماركسية اقتصادية او ماعداها) أبعد ماتكون عن السيطرة الكاملة على وعي الناس وتصرفاتهم، هاهنا يبدو أثر المفكر والمفكر البريطاني الشهير «جيدبنر Gidbiner â» قويا للغاية اذ انه هو اشهر من نظر الفرد القائل بان العلاقة بين التركيبة الاجتماعية بكل جوانبها والافراد ليست علاقة ذات اتجاه واحد وانما هي علاقة ديناميكية يتبادل الطرفان فيها التأثير .

من نفس المنطلق النظري يرى الكاتب ان الاعلام يجب ان يدرس كحوار ويجب ان ينقد على اساس غياب هذا الحوار ويرى ايضا ان الاهتمام اولا وأخيرا لابد ان ينصب على دراسة «الافراد» في اطار تعاملهم مع العملية الاعلامية والاعلام عموما، وعليه فلابد من دراسة الاعلام كعملية يومية تحكمها طرفيات قد تتباين مابين مجتمع وآخر ولكن يجمعها ان من يحكمها افراد لهم قدر من الحرية والقدرة على الاختيار بالتالي يجب علينا دراسة الاعلام كنهج ، وكطريقة قد تختلف حينا وتتشابه احيانا ولكن في النهاية تخضع اولا وأخيرا لافعال الافراد وردود افعالهم.

المقالة الثامنة بعنوان «التبعية الثقافية» التعددية الثقافية، الهوية الثقافية الامبريالية الثقافية او التزامن يبحث المقال في علاقات النتيجة في ضوء التطور الثقافي وتبدأ المقالة بعرض سريع *للتيارين الاساسيين في دراسات التنمية : مدرسة التبعية* Depending والتحديث Modermigation ومن خلال عرض سريع لبعض النقد الذي وجه لهاتين المدرستين يؤكد على تجاهل هاتين المدرستين لدور الثقافة فالأولى (التبعية) ترى الثقافة كنتاج لوضع اقتصادي معين اما الثانية فلاترى ثقافة متطورة وتستحق «الحياة» الا تلك التي تحكم المجتمعات المتقدمة هنا يؤكد الكاتب على انه ليست هناك مجتمعات تستورد كل قيمها وافكارها من الخارج كما انه لم تعد هناك مجتمعات معزولة تماما ولكن العالم الذي فيه يجمع مابين الاثنين وفي خضم التبادل تلعب الثقافة دورا حيويا وعلى قدر من الاستقلال.

هنا يلفت المؤلف انتباهنا الى ان هناك الكثير من القيم والعادات والتقاليد وكذلك المؤسسات التي كانت موجودة منذ مئات السنين مازالت تمارس دورها المتعمد في كثير من دول العالم الثالث على رغم عمليات «التحديث» واسعة النطاق في مقابل هذه الثقافات العتيقة ، ماقبل الرأسمالية هناك امبرالية ثقافية تمارس دوراً فعالاً لارساء اكبر قدر ممكن من السيادة الغربية الثقافية تتخذ هذه «الامبريالية» الجديدة اشكالاً عديدة مباشرة وغير مباشرة التأثير على مجتمعات العالم الثالث اما من خلال تصدير افكار وقيم معينة فحكم الاعمال الاعلامية بشكل غير مباشر او عن طريق محتوى الانتاج الاعلامي بصورة دعائية مباشرة هناك ايضا المعايير التكتيكية التي تحكم العمل الاعلامي مصنفة اياه الى «جيد» وردئ والتي تغزو العالم الثالث عن طريق الاعلاميين المدربين في الغرب .

في اطار الفكر الماركسي هناك مدارس عدة لدراسة الامبريالية الثقافية :

١) التبعية الثقافية والتي ترى ان الثقافة ليست الا نتاجا واعيا للطبقات الحاكمة تحفظ من خلاله الوضع القائم.

٢) الاقتصاد السياسي ويركز هذا المفهوم على توزيع القوى الاقتصادية وحكم منطق الانتاج الرأسمالي بتركيبته الطبقية للانتاج الثقافي

٣) «البنيوية» وهي تعطي «للجهاز» الثقافي قدراً كبيراً من الاستقلال كأداة مستقلة للنظام الرأسمالي تعمل بمعزل عن أجهزة النظام الأخرى الى درجة ما السياسي الاقتصادي الخ » ويرى الكاتب ان ايا من هذه المدارس يتجاهل تماما دور المستقبل في التعامل مع مايأتيه من معلومات أو مفاهيم في المستقبل حسب رأي الكاتب يفسر مايستقبل ويفسره حسب خلفيته هو وبشكل معانيه هو حوله ليس ذلك فحسب «فالغزو الثقافي» الآتي من العالم المتقدم يؤدي الى ردات فعل قوية تقوم على احياء تراث هذه الأمم واعادة تقديمه وأحيائه ومثل هذا الموقف لايجب النظر اليه على انه فعل «رجعي» حسبما يرى اتباع «التحديث» والتبعية وانما كضرب من ضروب التخمية التي تنبع من الخصوصيات الثقافية للأمم المختلفة وتحترمها.

الجزء الثاني من الكتاب يضم ست مقالات من ضمنهم مقدمة قصيرة وهو تحت عنوان *«دراسات في الاعلام والديمقراطية»* المقدمة تعرض في عجالة التطورات التي شهدتها دول كثيرة في *البضع سنوات المنصرمة حيث يرى المحرر ان انتشار الكلمة* المقروءة أو المذاعة كان له اثر حاسم في سقوط الانظمة الشمولية في شرق اوروبا كما يؤكد على اهمية التطور التكنولوجي الهائل الذي شهدته وسائل الاعلام مؤخرا ومايقدمه ذلك من احتمالات وآفاق تؤثر سلبا او ايجابا في العملية الديمقراطية كل هذا جعل حرية الاعلام هدفا في حد ذاته تسعى من اجله منظمات وأفراد في دول عديدة.

المقال الأول في الجزء الثاني (العاشر في الكتاب) عنوان «حول الاعلام والحقوق الثقافية وحقوق الشعوب» والمقالة تعرض لتطور مفهوم حقوق الاعلام والحق في المعلومات والحق في الثقافة *مع التركيز مع الموقف الامريكي من هذه الحقوق حسبما يعلمنا*

الكاتب فان حق الاعلام او الحق في الاتصال Rigt to Com- municate ظهر في اوروبا في أواخر الستينات وجود ومنشأ ديمقراطي يعني بحقوق الانسان بل انه ينهل اساسا من الاعلام العالمي لحقوق الانسان الموقع في الأربعينات (مادة ١٩) خلال ظهور هذا المفهوم وتطوره خلال الستينات والسبعينات اي معارضة له اذ التزمت بموقف يلائم ادعائها الالتزام بحقوق الانسان وخاصة ادارة كارتر ولكن مع قدوم «ريجان» الجمهوري الى السلطة تغير الموقف.

اتهم مصطلح «الحق في الاتصال» بانه حق يبرر تدخل الدولة بصفتها ممثلا للمجتمع حتى تؤكد على حق الشعب في الاتصال ايضا وهو ما اعتبر تهديدا للملكية الخاصة لوسائل الاعلام عامة ولحرية على ان الادارة الامريكية حينئذ لم تقف عن هذا الحد وانما مدت معارضتها او على افضل الفروض تجاهلها يشمل الحقوق الاخرى كالحق في الثقافة والحق في العلم (Rignd to wfamation) ويرى الكاتب ان هذا لايمثل الا نزعة امبريالية مازالت تحكم بعض عناصر الادارة الامريكية.

على ان موقف الادارة حسب رأى الكاتب لايمثل رأى غالبية الامريكيين فهناك عناصر عديدة داخل الادارة ونفسها عارضت موقفها من حق الاتصال وغيره من الحقوق التي تبنتها بعض اجهزة اليونيسكو المذكورة اعلاه وعلى صعيد المجتمع الامريكي نفسه ظهرت حركات قوية ضد المركزية- الأوروبية داخل المجتمع الامريكي وقد نجحت هذه الحركات في تغيير المناهج في بعض المؤسسات التعليمية الأمريكية ايضا كانت هناك ومازال حركة قوية ومتصاعدة ضد العنصرية داخل المجتمع الامريكي في ختام مقالته يرى المؤلف ان هناك اتجاهين اساسيين يجب ان يسودا الدراسة النقدية للاعلام في العالم: دراسة مرحلة مابعد الدولة - الأمة ودراسة الحريات الثقافية والاعلامية (او بالاحرى اختفاء الحريات) في العالم الثالث اليوم.

المقالة الحادية عشرة عنوانها «السلطة ، الاعلام والديمقراطية والمقالة تدرس اساسا العلاقة بين الاعلام والسلطة السياسية يرى الكاتب ان الاعلام يلعب دورا واسعا في شكل الرأى العام وهذا بدوره يلعب دورا متزايدا في سياسات دول كثيرة بشكل او بآخر ففي الدول الديمقراطية اصبحت قدرة الحكومات على التعامل مع وسائل الاعلام سواء باستخدامها لصالحها او بالتفاعل معها امرا بالغ الاهمية لاستمرار هذه الحكومات في العالمين الثالث والأول في استخدام الاعلام كوسيلة اساسية لتسويق الزعماء وعرضهم بصورة معينة تضمن ولاء الرأى العام مما لاشك فيه مثلا أن التليفزيون يلعب دائما دورا بالغ الخطورة في الحملات الرئاسية الامريكية وهنا يلفت الكاتب النظر الى ان الاعلام يمكن ان يستخدم كوسيلة التضليل والخداع باستخدام اساليب وتقنيات الانتاج الاعلامي : يدعي الكاتب ان هناك اتجاها قويا للزيادة من تدفق المعلومات من الحكومات الى الشعوب ففي فرنسا مثلا يجاهد البعض من اجل اطلاع الجمهور على كل مايدور داخل اروقة البرلمان الفرنسي وهو اتجاه ليس محدودا بفرنسا وحدها.

المقالة الثانية عشرة نشرت تحت عنوان «التبادل والتفاعل : مبادىء الديمقراطية والتحكم في عصر المعلومات» تعرض المقالة لطبيعة الاتصال بين الأفراد الذين يستخدمون وسائل الاتصال الحديثة الالكترونية (الكمبيوتر) شبكات الانترميت والبريد الالكتروني .. الخ) او تلك التي تحكم فيها برامج الكمبيوتر مثل ثلاثيات الابعاد التي يتم تصميمها على الكمبيوتر. يرى الكاتب ان كثيرا من هذه الاتصالات (خاصة تلك التي تتم لاغراض عملية بين أفراد ومؤسسات) تعطي وهما خاطئا بالخصوصية بينما هي تقع في الاساس تحت تحكم افراد او مؤسسات معينة ويمكن من خلالها تغييب وعي الناس فمثلا هناك برامج صممت لاعاشة الناس في وهم بشكله الكمبيوتر يدخلهم في عالم آخر حسب المعنى الحرفي للكلمة وهذا في رأى الكاتب أمر بالغ الخطورة.

مثل هذه التفاعلات (كالسابق ذكره) يطلق عليه الكاتب الاعلام التفاعلي اما ذلك الذي يتم فيه تبادل الارسال والاستقبال بصفة مستديمة . الدور الذي لعبه المجتمع المدني ثم يقفز الكاتب للحديث عن التجربة الاعلامية النمساوية منذ العشرينات مروراً بفترة الاحتلال النازي للبلاد ثم باحتلال الحلفاء لها بعد الحرب العالمية الثانية .

يحدثنا الكاتب عن الدور الذي لعبته الدولة في مواجهة المجتمع المدني وتحكمها في الاذاعة النمساوية ثم يرى ان خصخصة الاذاعة النمساوية لن تخدم المجتمع المدني (وبالتالي الديمقراطية) ولكنها على العكس ستخضع الانتاج الاعلامي لمنطق السوق وهو مايضر بالمجتمع المدني والديمقراطية معا.

المقالة الرابعة عشرة تبحث في علاقة وسائل الاعلام بالديمقراطية في جنوب آسيا عموما والهند خصوصا. يبدأ الكاتب بالعرض في اسهاب لتطور الاعلام في هذا الجزء من العالم مع التركيز على الهند وخلال عرضه هذا يلفت الانتباه الى ان الديمقراطية شيء جديد للغاية على هذا الجزء من العالم اذ انه عادة ماحكمت الاقليات هذا الجزء من العالم رغم انف المحكومين.

انتهى تطور الاعلام في الهند الى انتشار واسع للتليفزيون والراديو واستخدام مكثف للقمر الصناعي على ان هذا الانتشار محكوم بشدة بالتركيبة الطبقية للبلاد ويغزوها كل وسائل الانتاج الاعلامي الخاصة وحده فهو مايطلق عليه الكاتب «اعلام تبادلي لـ "Reipsal medie" حيث يعبر فيه الافراد فعلاً عما يريدون. هنا يذكر الكاتب تحديداً البريد الالكتروني لمختلف اشكاله كوسيلة اساسية لآليات. مثل هذا النوع من الاتصالات هو بالفعل اكثر ديمقراطية من اي أداة أخرى للاتصال بل انه يتيح قدراً من التواصل والفردية بين الأفراد تسمح بتشكيل الجماعات والفكرية والسياسية كما يتيح ايضا تكوين علاقات فردية وفكرية حميمة وفي رأى الكاتب أن مثل هذه البيئة الاعلامية بذات الطابع التبادلي تمثل فرصة ذهبية للهروب من الاعلام العادي الخاضع لسلطة الوضع السياسي القائم الذي يعمل ابدا على تثبيت وجوده.

المقالة الثالثة عشرة تحت عنوان «سياسات خاطئة او ما الذي يجب فعله مع الديمقراطية على طريق اعلام المستقبل والمقالة تبدو بلا علاقة مع سياق الكتاب عموما بل انها الانسجام هي نفسها. تبدأ المقالة بالحديث عن دور الاعلام في إحكام سيطرة الانظمة الشمولية التي كانت سائدة في شرق أوروبا اهمية دراسة سقوط هذه الانظمة في ضوء مملوكة لاقل من ١٠٪ من اجمالي سكان البلاد كما ان معظم برامج التليفزيون تتطلب درجة معينة من الثقافة وتعدد اللغات وهو أمر لايتوفر الا بعدد محدود من الهنود (ناهيك عن القدرة على شراء جهاز تليفزيون اصلا) وعليه فانه انتشار المعلومات والقيم الديمقراطية عن طريق التليفزيون (حسب رأى الكاتب) محدود في فئة معينة مما يؤدي الى زيادة الهوة بين من يستطيعون التعامل مع هذه المادة الاعلامية والوصول لها ومن لايستطيعون وهو مايعتبر في حد ذاته تعويقا للتقدم الديمقراطي في البلاد.

المقالة الخامسة عشرة بعنوان تقييد الاعلام في جنوب المحيط الهادى تناقش المقالة علاقة الثقافة المحلية بطبيعة البناء السياسي للبلاد في علاقة الاخير بالديمقراطية بمفهومها الغربي في اطار

الاعلام بعرض الكاتب اولاً للطبقة الخاصة لهذا الجزء من العالم بجنوب الهادى المكتظ بالاف الجزائر الصغيرة وكل دوله دول صغيرة العدد والمساحة وكلها تحكمها تقاليد ثقافية عريقة وبالغة القوة ومفهوم الديمقراطية فى هذه الجزر شديد المحلية.

الديمقراطية فى اى من هذه الجزر هى حرية سياسية وشورى ولكن سيطرة مطلقة لرئيس القبيلة (حيث ماتزال) القبيلة هى النظام الاجتماعى السائد) مثل هذا النسق السياسي ديمقراطى الى حد كبير لان لكل فرد حرية التعبير والدفاع عما يراه فى اى قضية كذلك لايتخذ رئيس اى قبيلة اى قرار قبل مشاورة افراد قبيلته والمداولة معهم . ايضا يحتفظ رئيس القبيلة بمنزلة كبيرة فى قلوب وعقول افراده فهو بالنسبة لهم اكثر من انسان عادى هو رمز وقائد محبوب ومصون ولايجوز الحديث عنه كأى فرد عادى .

من البديهى ان كثيرين من الغربيين (أو ذوى النزعة الغربية من ابناء الجزر) لايرون فى هذا «ديمقراطية» وبالتالى يحاولون تقديم قيم وافكار اخرى، تناقض هذا التراث العريق وذلك بضمهم فى مواجهة معظم المجتمع. ان نشر « الديمقراطية» الغربية يعنى تهديدا لآليات للعمل السياسي ولحل الخلافات ظلت تعمل بنجاح لآلاف السنين وتهديد هذه القيم أمر لاتحمد عقباه بالنسبة للمجتمع ككل فى رأى المؤلف وعليه يرى الكاتب ان قدرا اكبر من التفهم الثقافى لهذا الجزء من العالم ضرورى من قبل يأتى اليه من خارجة ومن «تعرض» لتعليم غربى من داخله.

يعانى الكتاب من مشاكل تنسحب على كل الكتب المحررة وان برزت بشكل خاص فى سياق هذا الكتاب. أولا يبدو الكتاب كأنه كتابان فى كتاب واحد بينما يحتوى الجزء الأول على دراسات نظرية فى الأساس تعمل على تقديم تطورات محتملة لتوسيع قاعدة الديمقراطية من خلال / وفى وسائل الاعلام لايحتوى الجزء الثانى الا دراسات شبه تاريخية عن التجارب الاعلامية لشعوب او دول معينة، ناهيك عن ان الجزء الثانى يفتقد الترابط الى درجة يبدأ القارىء معها فى التساؤل عما هى علاقة هذه المقالات بعنوان الكتاب وغرضه.

«ان كان بعضها شيقا وغنيا بالمعلومات عن التطور الديمقراطى عموما».

ثانيا : يفتقد الكتاب عموما الانسجام بين مايحويه من مقالات (وهو امر متوقع فى مثل هذا النوع من الكتب) كما ان بعض المقالات تفتقد التناغم هى نفسها فى حد ذاتها (مثلا الثانية) فلايبدو واضحا غرض الكاتب او فحوى مايقول او كيفية اثباته لادعاناته (مثلاً المقالة الثانية).

بالنسبة للجانب النظرى للكتاب فهو بلاشك غنى بالافكار ذات الجدة والأصالة ولكنه عانى من تركيز شديد وشبه مطلق على الفكر الغربي والتجربة الاعلامية والسياسية الغربية – الرأسمالية فى معظم مقالاته وهو – اضافة الى كون ذلك عيبا فى حد ذاته – ما أفقد معظم مقالات هذا الجزء أى علاقة بالجزء الثانى للكتاب الذى يعنى بدراسة حالات معينة داخل وخارج العالم الأول ، وربما كان من الأجدى ان يقوم المحرران بكتابة خاتمة تحاول ان تربط مابين أجزاء الكتاب المختلفة بدلاً من ترك ذلك للقارىء وحده.

قيمة الكتاب تكمن فى بعض المقالات التى يحتويها بين دفتيه لبعضها ولاشك ذو قيمة كبيرة (مثلا المقالات ٣ . ٦ . ٧. ١٥) وهى دراسات عميقة لايتعرض فقط بالدرس والنقد لعمل الاعلام فى الغرب، ولكنها ايضا تستخدم تراثا نظريا هائلا (يسارى النزعة غالبا) لدراسة هذا الاعلام كما ان عديدا من مقالات الكتاب يخدم غرضه فعلا بتقديم تطورات عديدة لكيفية الاستفادة من تطور الاعلام والاتصالات لخدمة الديمقراطية.



☐ مجتمع ما بعد الرأسمالية
☐ ب. ف. دراكر
☐ عرض : رانيا الرزاز

Druker, P.F. Past Capitalist Society

(Oxford: Cloys Ltd., 1994)

يتناول هذا الكتاب الذى تحتويه ١٩٨ صفحة ، توضيحا لمعالم المجتمع الجديد الذى بدأت تتضح سماته مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وبشكل أوضح بعد انتهاء الحرب الباردة .

والمؤلف يرى أن أهم ما يميز ذلك المجتمع هو سيادة المعرفة والتقدم التكنولوجى ، فيما يطلق عليه اسم "مجتمع المعرفة" Knowledge Society .

وينقسم الكتاب الى ثلاثة اجزاء :

الجزء الاول : تاريخ تطور المعرفة :

فقديما كان هذا المفهوم مرتبطا بشكل مباشر بالمنفعة العامة أو Utility والتى تعنى باللاتينية Techne . إلا أن هذا المفهوم لم يتبلور

بشكل هام ومؤثر حتى عام ١٧٠٠ مع اختراع التكنولوجيا . ومنذ ذلك الحين أثرت ثلاثة أحداث جسام فى مفهوم المعرفة حتى وصل الى المرحلة الحالية وهذه الأحداث تتلخص فيما يلى :

١- الثورة الصناعية فى أوروبا:

وهى المرحلة التى تلت التقدم التكنولوجى الأولى مباشرة ومع أن التقدم كان مؤثرا فى ذلك الوقت ، لم تطبق المعرفة بشكل قوى على التكنولوجيا حتى عام ١٨٤٠ . فى تلك السنة اخترع الكيميائى الألمانى Justus Liebig أول سماد صناعى ليضع بذلك أهم الأسس فى الثورة الصناعية ، وهى تطوير المجتمع والصناعات المختلفة باستخدام تلك التكنولوجيا هذه الخطوة أدت بالضرورة الى ميلاد وتطور الرأسمالية فى الغرب حتى أنه مع بداية عام ١٨٨٣ اكتسحت المشروعات الرأسمالية معظم أنحاء أوروبا وأمريكا . هذا بالرغم من تطور مفهوم الماركسية فى ذلك الحين على يد Karl Marx.

٢- الثورة الانتاجية :

هذه الخطوة الثانية فى تطور مفهوم المعرفة ، بدأت بتطبيق التكنولوجيا المتطورة فى دراسة وتطبيق العمل ذاته ، بدلا من قصره على العلوم فقط .

ويعتبر الأمريكى Frederick Winslow Taylor الأب الروحى لهذه الفكرة . فقد استطاع تجنب الصراع الطبقى الذى تنبأ به Karl Marx فى وجود الرأسمالية بين الطبقات العاملة (Pro-letariat) والرأسماليين ، وذلك من خلال نظريات جديدة جعلت من العامل أداة انتاجية مؤثرة فى المجتمع ليزيد من دخله . وبهذا استفاد العامل من المجتمع الرأسمالى وليس العكس وقد استمرت الثورة الانتاجية للعامل حتى عام ١٩٥٠ . وفى ذلك الوقت كانت الثورة قد استنفدت جميع وسائل الاستفادة منها لتؤدى الى تطور أو ظهور الخطوة الثالثة والأخيرة فى تطور "مجتمع المعرفة" وهى :

٣- الثورة الادارية (Management Revolution):

وقد بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وهى تعنى استخدام المعرفة والمعلومة لتطوير المعرفة ذاتها أو خلق معلومات أخرى . وكما يرى المؤلف فان هذه الثورة جعلت المعرفة أهم وأكبر مصدر للانتاج حاليا ، لأنها تؤدى الى زيادة المعلومات . كما أنها أدت الى توسيع مفهوم المعرفة أو الـ Knowledge ليستوعب أى معلومة مفيدة للمجتمع .

ثم يستعرض المؤلف أسس أو ملامح الرأسمالية وكيفية تغييرها أو تطبيقها على المجتمع الجديد . وبالطبع فان أهم هذه الأسس هى الرأسمالية والقوى العاملة . فالأول لا يمكن زغفال دوره فى جعل المعرفة أسهل وأنفع عن طريق ايجاد وسائل أكثر تقدما وراحة فى مختلف المجالات . أما بالنسبة للقوى العاملة ، فللمؤلف رأى مختلف عن معظم الرأسماليين . فهو يرى أن - التركيز فى المجتمع الجديد يجب أن يكون على تحويل الصناعات بحيث تعتمد بشكل أولى على التقدم التكنولوجى بدلا من الاعتماد على عمالة غير متعلمة ، وذلك لأن التكنولوجيا تؤدى نفس الأغراض وبسرعة أكبر . كذلك يجب الاعتماد على تعليم العمال والمجتمع ككل ، وليس عليهم كقوى بشرية فى حد ذاتهم . فالعلم يؤدى الى خلق عامل أكفأ وأحسن وبالطبع أكثر فائدة .

بالاضافة الى ذلك هناك أسس علمية يجب تطبيقها لزيادة كفاءة العمالة أولها : تحديد الوظائف والمهام التى يجب تنفيذها فى أى مشروع ، خلق مناخ ملائم للعمل واختيار فريق موفق يصلح لهذه المهمة أو تلك . وأخيرا لزوم التخصص فى أى مجال لأن ذلك يساعد على تحديد المهمة المزمع القيام بها أو الـ Specialization فمثلا رعاية المرضى هى الدور الرئيسى للمستشفيات ، لكن الدراسات أثبتت أن العاملين بالمستشفيات يقضون أكثر من ثلاثة أرباع الوقت فى أعمال لا تتعلق بصحة المريض .

بالطبع الأمثلة المشابهة لذلك يجب أن تتغير فى المجتمع الجديد .

ولا يفوت الكاتب فى هذا الجزء تحليل دور المنظمات فى المجتمع الجديد ، واختلاف ذلك فى المجتمع الرأسمالى . فهو يتنبأ لها بدور أكبر وأكثر فاعلية ، وبالتالى أكثر مسئولية . ولكن ذلك يعتمد على بعض الروط التى يجب اتنفيذها مثل البعد الكلى عن المناخ السياسى وصراع السلطة وقصر دورها على الدور الاجتماعى فقط .

الجزء الثانى:

وهذا الجزء من الكتاب يركز على تأثير المجتمع الجديد على المفاهيم السياسية القديمة مثل مفهوم الدولة القومية ، والتوجهات الاقليمية أو القبلية المختلفة .

وبداية يطرح الكاتب تاريخ تطور مفهوم الدولة الحديثة . فبالرغم من تعدد المحاولات نحو انشاء امبراطوريات فى القرون الماضية إلا أن الدولة القومية اكتسحت الساحة السياسية منذ سنة ١٨٧٠ ، ولم يتبق من المحاولات الماضية لمختلف الدول مثل (فرنسا - بريطانيا - أسبانيا - البرتغال .. الخ) سوى تاريخ امبريالى .

وبالرغم من أن مفهوم الدولة القومية يعتمد على أسس المجتمع المدنى "Civil Society" إلا أن التطبيق العملى لهذا المفهوم أظهر تناقضا واضحا بين النظرية والممارسة . فكل الدول باستثناء اليابان تحولت الى ما يطلق عليه المؤلف "Mega-Society" ومن أهم سمات هذه الدولة :

سيطرة السلطة الرئيسية أو الحكومة على المجتمع بجميع فئاته ، ومسئولياتها عن تقدمه ورخائه سواء عن طريق التحكم فى سياسات الرخاء فيما يطلق عليه "Nanny-Society" . أو التحكم فى الاقتصاد عن طريق فرض ضرائب باهظة فيما يطلق عليه "Fiscal Society" ، وأخيرا سيطرة فكرة الدفاع على مفهوم الأمن القومى مما تسبب فى قيام حرب باردة ، مستمرة بين جميع الدول للتسلح العسكرى ، بدلا من قيام سلام شامل وعادل وهذا ما يطلق عليه "دولة الحرب الباردة" أو "Cold-War State" ، ومما لاشك فيه من وجهة نظر الكاتب أن قيام الـ "Mega-State" أثرا سلبيا على المجتمع العالمى ، كما أثبت فشلا ذريعا فى مختلف الأوجه والمجالات ، باستثناء نجاح محدود ظاهرى لدولة الحرب الباردة "Cold-War State" فى فرض سلام مؤقت .

وقد استمرت الـ "Mega-Society" فى الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية حتى بدأت فى فقدان الكثير من السيادة والتحكم المطلق فى شئون الدولة القومية مع بداية السبعينيات وذلك يرجع الى بزوغ ظواهر جديدة أدت الى تهديد سيادة الدولة "Mega-State" سواء من الخارج أو من الداخل .

فمن الخارج مثلا ، أدت ثورة الاعلام والاتصالات الى عدم تحكم الحكومات المختلفة فى حجم أو نوع المعلومة التى تصل الى الشعب . كما أدت الى أخطار جديدة مثل تدهور البيئة ، أو انتشار الأسلحة والإرهاب الدولى ، الى تفكير جديد نحو الاتحاد العالمى وتكثيف الجهود لمواجهة تلك المشاكل ، إما فى إطار عالمى أو ما يطلق عليه "Transnational" أو فى اطار اقليمى "Regional" .

ومن داخل الدولة ذاتها ، تواجه بعض الحكومات أخطار التفكك والانقسام الداخلى والاتجاه نحو تفكير قبلى "Tribal" مثل الذى يحدث فى البوسنة والهرسك بين المسلمين والصرب ، أو فى كندا بين الكوباك "Quebac" وبقية المناطق المتحدثة بالانجليزية .

والمؤلف يختتم هذا القسم من الكتاب بطرح عدة حلول أو خطوات والتي يجب على المجتمع الجديد تطبيقها ليتفادى أخطاء الدولة القومية السابق ذكرها .

أولا: يشير الى أهمية أو تغيير بعض السياسات التي اثبتت عدم فاعليتها وعلى رأسها تقديم المساعدات العسكرية من الدول المتقدمة لدول العالم الثالث أو ذلك لتفادى الانشقاقات والحروب.. كذلك يجب عدم تحكم السلطة التنفيذية في الدولة في الاقتصاد أو في اعادة توزيع الدخل بشكل جبرى.

ثانياً: ينبغي للمجتمع الجديد ايجاد سياسات بديلة وجديدة منها خلق مجالات للافراد ليؤثروا على المجتمع ايجابيا.

وهذا يطلق عليه المؤلف اسم المجال الاجتماعي أو "Social Sector" ومسئولية الفرد في هذه الفكرة هي التي ستحدد نجاح المجتمع، وليست الدوله كما كان الحال في الرأسمالية.

الجزء الثالث:

الجزء الثالث والاخير من الكتاب ويشرح باسهاب مفهوم الاقتصاد والتعليم في مجتمع المعرفة:

- بالنسبة للاقتصاد .. يرى المؤلف أن السياسات التي يحتاجها المجتمع الجديد تختلف اختلافا كلياً عن تلك التي كانت تطبق في المجتمع الرأسمالي ... فمثلا من آليات التجارة الحرة المنافسة المطلقة أو الـ "Perfect - Cometition" ولكن في مجتمع المعرفة الـ "Sowety – Knowledge" لها السيادة لان المنفعة "Irreversible" أيضا الانتاج تحت الرأسمالية يمكن تقيمة بالكم أى "Quantity" ولكن ذلك ليس صحيحا في المجتمع المعرفة لأننا نستطيع تحديد "ثمن" أو "تكلفة" شيء معين من التكنولوجيا أو المعرفة عموما لكننا لا نستطيع تقييم الكم من تلك المعرفة.

وإذا تحدثنا عن التعليم في المجتمع المطروح من المؤلف، فنرى أنه يقترح تغييرات كثيرة في تلك السياسة سواء في المدارس والجامعات أو فكر الشخص ذاته ..

فالامية مثلا يجب الا تشغل الشخص الذى لا يستطيع القراءة والكتابة فقط".. بل لابد وان تمتد الفرد الذى يواكب التغييرات التكنولوجية المختلفة، والتقدم العلمي – وكذلك اللغات .. يضاف الى ذلك التركيز على الفرد في وسائل التعليم حيث ان الفرد هو العامل الاساسي والمركزي في مجتمع المعرفة.

ويختتم الكاتب العمل بالتأكيد على جميع النقاط السابق ذكرها، مع ايضاح أن مجتمع المعرفة يحتاج الى وقت أطول ليتبلور في وضوح مثل الرأسمالية.

ثانياً- التحليل:

مما لاشك فيه أن هذا العمل يعد من الكتب المتميزة لاحد المفكرين الكبار .. فالكاتب " Peter Drucker" وهو أحد الاساتذة في جامعة Claremont في كاليفورنيا، يتميز بالاسلوب الواضح الواثق والمقنع في معظم الاحيان .. فهو يحلل بدقة التغييرات العالمية التي لايستطيع أحد نكرانها، مع عدم التقليل من شأن المفاهيم السياسية التقليدية – كالدوله القومية مثلا، التي تؤثر كل التاثير على الساحة العالمية وفي حياتنا كافراد.

فهو يرى أن أهمية الدوله لن تقل، بل فقط ستتأثر بالتغييرات بشكل أسرع وأوضح، أو ستكون "More Vulnerable" أكثر انكشافاً وقبل البدء في تحليل ذلك الكتاب، سيكون من المفيد شرح الجدل "Debate" القائم حاليا حول حول ثورة التكنولوجيا والمعرفة .. فمع اتساع وزيادة حجم الاتصالات، والكمبيوتر ومختلف الاختراعات العلمية، ترسب في ذهن البعض أن هناك مجتمعا عالميا جديدا مبنيا على عصر المعلومات في طريقة الى التبلور النهائي.

وهنا انقسم المفكرين والسياسيون في تأثير ذلك التغيير على العالم فمنهم من قضى بأهمية وفائدة الكبيرة للمجتمع العالمي، بينما البعض الأخر تقبل الامر بتردد وشكوك وتساؤلات لايستطيع تحديد نفع أو ضرر هذا التطور.

وبعد تلخيص الكتاب أصبح من يقين القارىء أن المؤلف Drucker ينتمي الى الحزب الاول .. فهو يرى ايجابيات مجتمع المعرفة بدون أى آثار جانبية.

ومع احترامي لوجهة نظرة واسلوبة الشيق في السرد، بل وايماني بالكثير من آرائه .. الا أن للكتاب بعض النقاط السلبية، ألخصها فيما يلي:

أ- لم يتعرض الكاتب مطلقا لمناقشة سلبيات المجتمع الجديد الذى يؤمن إيمانا كاملا بدوره ، في حين أنه لو كان فعل ذلك لرد على الكثير من التساؤلات حول هذا الموضوع وأظهر الاستعدادات التي ينبغي القيام بها لمواجهة الأخطار المحتملة .

فمثلا ، الكثيرون يرون ومنهم المفكر Michael Moodie ، أن التكنولوجيا والتطور المعرفي سلاح ذو حدين يعتمد على كيفية استخدامه ، فطبعا العلم قد يستخدم في الضرر وليس النفع فقط ، والتسلح العسكري أو ثورة التكنولوجيا العسكرية والتي لم يشر اليها Drucker خير مثال على ذلك . يقول أن تطور تلص تريخ البالبستية Ballistic Missiles والأسلحة النووية يرجع الى التقدم العلمي في مختلف المجالات وهذا يؤثر بالسلب على استقرار وأمن العالم .

ولا يمكن القول أن Drucker استبعد التطور العسكري المتمثل في الأسلحة من مجتمع المعرفة ، حيث أنه عرف تلك "المعرفة أو "Knowledge" بشكل عمومي يشمل أى معلومة جديدة في المجتمع .

أضف الى ذلك من سلبيات التقدم العلمي ما يقوله "Hamid Mowlana" عن احتمال اقتصار فوائد ثورة الاتصالات على الطبقة العليا والمتوسطة فقط من المجتمع . كذلك عن سيطرة بعض الشركات القليلة والتي تملك رأس المال اللازم لشراء تلك التكنولوجيا ، على أدوات المعرفة في المجتمع مثل شبكة CNN للاتصالات مثلا . وقد أثبتت الدراسات التي أجريت مؤخرا أن أكثر من ٨٠٪ ممن يستخدمون الكمبيوتر هم من الذكور تحت سن ٤٠ سنة ممن ينتمون الى الطبقة المتوسطة (Mowlana, p. 45) بل أن هذا الخطر لم يستبعده Drucker نفسه عندما أكد أن المنفعة التي يجنيها شخص بعينه من استخدام أى أداة من أدوات التكنولوجيا يصبح من الصعب تكرارها مع شخص آخر اذا استخدم نفس الأداة ، أى أن تلك المنفعة "Irreversible".

وأخيرا ، فإن هناك نقطة سلبية أخرى من ثورة الاتصالات الا وهي أنها تقلل من فرص الاتصال البشري ، فإذا أصبح لدى كل شخص في العالم جهاز كمبيوتر أو فاكس ، المقابلة الشخصية ستصبح بدون أهمية وقد يؤدى هذا الى الجمود في المشاعر الانسانية وعدم القدرة على التكيف مع البشر (Mowlana, p. 46).

ب – أوضح المؤلف في افتتاحية العمل أنه يستبعد دول العالم الثالث من تحليلاته الدقيقة ، إذ أن معظم أو كل هذه الدول غير متقدمة بالشكل الكافي . وهذا الاستبعاد في رأيي يحمل الكثير من علامات الاستفهام ، إذ كيف يتكلم Drucker عن المستقبل العلمي والتكنولوجي بكل تلك الثقة مع أن معظم سكان العالم حيث أن ثلثي تعداد الكون يقع في العالم

الثالث – مازالوا في مرحلة متأخرة من التقدم ، إنهم حتى لم يصلوا بعد الى مجتمع رأسمالي ناجح ! وكما أرى فإن العالم الأول أصبح أكثر تأثرا بمشاكل العالم الثالث ، كما تثبت بعض الأمثلة من حرب الخليج الى مأساة البوسنة والهرسك ، فكيف اذن يتطور بسرعة كبيرة من نظام رأسمالي الى مجتمع المعرفة بدون التأثر سلبيا بالدول الفقيرة وعدم تقدمها ؟

وحتى لو أثبت العالم الثالث مقدرة على مواجهة التحديات الجديدة للقرن ٢١ من حيازة التكنولوجيا اللازمة للتقدم ، هل يضمن Drucker العالم الثالث أن يقتصر ذلك على المعرفة المفيدة في العلم ، وليس في سباق التسلح ؟ أشك في ذلك كثيرا .

جـ – أسهب Drucker إسهابا شديدا في ابداء اعجابه بالتجربة اليابانية في جميع أجزاء الكتاب تقريبا ، ومع اقتناعي بنجاح اليابان الاقتصادي والعلمي التكنولوجي المذهل والذي حققته في زمن قياسي ، إلا أنني أرى أن هذه التجربة فريدة من نوعها ويصعب تطبيقها في باقي أنحاء العالم . فقد اعتمدت اليابان اعتمادا كليا في التكنولوجيا على الجانب المدني منها ولم تتطرق الى الجانب العسكري لظروف خاصة يعرفها العالم جميعا . فبعد الحرب العالمية الثانية ، فرض ذلك على الدولة ، وأصبحت الولايات المتحدة المسئولة الأولى والوحيدة عن أمن ودفاع اليابان . وكما يقول Drucker نفسه ، لم يكن هناك خيار أمام اليابانيين ، لذلك تقدمت الحياة المدنية تقدما مذهلا لاقتصاره على ناحية واحدة فقط.

أما اذا فكرنا في تطبيق ذلك المثال على دول أخرى ، فنجد صعوبة شديدة . فمن هي الدولة ، باستثناء ألمانيا ، التي تقبل ذلك الوضع ؟

ان الآلية العسكرية مازالت تحوز على أكبر الاهتمام في الأوساط السياسية ، واقناع أي حكومة بقصر نشاطها العلمي على المعرفة المفيدة بدون اللجوء لتكنولوجيا التسليح ، يعد ضربا من المستحيل .

د – وأخيرا وليس آخرا – فإن كثيرا من آراء المؤلف تعد مثالية جدا للتحقيق ، وان كنا نؤمن بفائدتها العظيمة ان تحققت . مثلا يقول "إن المساعدات العسكرية من الدول المتقدمة للأخرى الأقل تقدما يجب أن تتوقف" .

ولست أدري كيف يمكن تحقيق ذلك خصوصا بالنسبة لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على العائد العالي من تلك المساعدات لإنعاش اقتصادها الراهن . ففي السنوات الماضية اكتسبت أمريكا "احتكارا Monopoly" على الأسلحة التقليدية حتى أنها الآن تبيع أكثر من نصف انتاجها من هذه الأسلحة لدول الشرق الأوسط (Kupstein, pp. 13-14) . تغير ذلك قد يؤدي الى كارثة محققة للاقتصاد الأمريكي ككل ، وليس فقط التجارة العسكرية ، كما يزعم المؤلف وحتى لو فرضنا أن ذلك ممكنا ، لا يستطيع العالم منع دول صغيرة من بيع أسلحتها لزيادة الدخل القومي . فمثلا اسرائيل كانت تبيع جزءا من انتاجها العسكري من الأسلحة الى جنوب أفريقيا وقت الحصار الاقتصادي عليها . كذلك لا نضمن عدم استفادة دول الاتحاد السوفيتي السابقة ، والمتفككة الآن من الترسانة العسكرية المهولة الموجودة بها ، مع الأخذ في الاعتبار حالتهم الاقتصادية المتدهورة واحتياجهم الشديد للمال أي ان كانت وسيلته .

وفي الخاتمة ، أكرر قولي بأن هذا الكتاب وان زادت درجة مثاليته وصعوبة تطبيق ما جاء به ، يعد من الكتب الشيقة جدا والتي تغذي معلومات القارىء . فان صدق حس Drucker عن مجتمع المعرفة ، يكون العالم قد وثب وثبة علمية وإيجابية نحو التقدم والازدهار .

ولكن ذلك يظل سؤالا مطروحا يصعب الاجابة عنه الآن



□ الإقتصاد العالمي الجديد في ظل عصر المعلومات

□ كارنوي، مارتن، مانويل ، كاستل ، ستيفن كوهين، فرناندو هنريك كاردسو

□ حنان دويدار

Carnoy, Martin, Mannuel Castells, Stephen S. Cohen and Fernando Henrique Cardoso, The New Global Economy In The Information Age: Reflections On Our Changing World (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press, 1993)

هل تؤدي ثورة المعلومات إلى ثورة الجنوب على الشمال ليس إلا سؤال واحد يطرحه هذا الكتاب .فالعزلة الناتجة عن عدم الإندماج في موجة العالمية تؤدي إلى إضطراب الضعفاء . الإقتصاد العالمي الجديد في ظل عصر المعلومات :تأثيره على عالمنا المتغير يوضح الصفة اللاعالمية لثورة عرفت دائماً على أنها كذلك ألا و هي :ثورة المعلومات . يدور السؤال البحثيلهذا العمل الذي يقع في ١٧٠ صفحة حول محاولة اكتشاف مدى تأثير ثورة المعلومات على القوى الدافعة للاقتصاد من منظور ثقافي وسياسي .يقوم الباحثون في هذا الكتاب بمحاولة "توضيح النموذج

الاقتصاديالدولى الجديد الذيتعمل الدولة-الأمة Nation-State من خلاله، و كذلك الموضوعات الرئيسية التى تهدد مؤسسات الدولة القومية ، و كيف يمكن لسياسات التنمية أن تتغير بعد إنتهاء الحرب الباردة فيعصر المعلومات "من خلال "منظور دولى . "و كما توضح لنا الفقرة السابقة ، لا يمكن أن نعرف ما إذا كان الكتاب يحاول أن يختبر التنمية القومية للدول المتخلفة ، و هو يكون أكثر منطقية ، أم يبحث عن مدى إستمرارية إستراتيجيات التنمية القومية للدول المتقدمة و كما يتضح لنا فى النهاية فإن الكتاب لا ينجح فى توضيح أى من الاثنين.

يدور هذا الكتاب فيأربعة فصول منفصلة كل جزء لكاتب مختلف ، و هم بترتيب الفصول "مانيول كاستلز Manuel Castells" و "مارتين كارنوى" Martin Carnoy "ستيفن كوهن Stephen Cohen" "فرناندو كوردوسو Fernando Cordoso."

و من خلال هذه الفصول ، يبدأ الكتاب بمحاولة إستكشاف "التقسيم الجديد للعمل الدولى "، ثم يوضح الدور الذى تلعبه الشركات متعددة الجنسية فى الإقتصاد العالمى و تأثيرها على اللاعب الرئيسى فى النظام العالمى ، الا و هى الدولة-الأمة و فى الفصل المعنون "جيو إقتصاديات :دروس من الأخطاء الأمريكية" يحاول الكاتب أن يوضح البدائل المطروحة أمام الدول الأوروبية لكى تلحق بدول العالم الأكثر تقدم تكنولوجيا مثل الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان .و أخيراً يقوم الفصل الأخير من الكتاب بإلقاء الضوء على علاقة بين الشمال و الجنوب فى عصر المعلومات .

"العالم الرابع": شروط الإنضمام:

تظهر أهمية تقسيم العمل الدولى ، فى ثورة تؤدى إلى تغيرات جذرية، من خلال تأثره بأى تغيير فى نمط الإنتاج .فيقوم كاستلز فيالفصل الأول من الكتاب بإلقاء الضوء على أهمية ثورة المعلومات وكيف أدت إلى تغيير النموذج المعتاد لتقسيم العمل ، فهذا التقسيم الجديد يعتمد فيرأى الكاتب على تقنية المعلومات من خلال التكنولوجيا الحديثة على عكس التقسيم القديم والذيكان يعتمد على توافر الموارد الطبيعية والأيديالعاملة الرخيصة و رأس المال .

و هكذا لكى تنمو أى دولة يجب أن تهتم بمعالجة المعلومات "Information Processing"و لا يمكن لذلك أن يحدث إلا إذا إستطاعت تدريب الأيديالعاملة على العمل فيهذا المجال .أما إذا لم يكن هناك اهتمام بمواكبة ثورة المعلومات ، فستتحول هذه الدول إلى "دول عالم رابع "وهى تلك الدول التى سيؤدى عدم لحاقها بهذه الثورة إلى عزلها تماماً عن العالم.

يختم كاستلز الفصل بالإشارة إلى أن نماذج التنمية المعروفة مثل تشجيع الصادرات قد انتهيعصرها ، وأن الطريق الوحيد للنمو فيعالم اليوم يكون فقط عن طريق معالجة المعلومات .

كان يمكن للكاتب فيهذا الجزء أن يطرح العديد من الأفكار لكنه لم يتطرق لها و مثالا لهذه الأفكار ما ذكره رشيد حسن فى مقال فى جريدة الشرق الأوسط (١) عن ما يسمى بـ "العمل عن بعدTelework " أو "تصدير الوظائف ."ويعنى ذلك إنه من خلال ثورة المعلومات يمكن للشركات أن تلجأ إلى استخدام عمالة رخيصة فيدولة أخرى من خلال شبكات الاتصال "كالأنترنت "و ذلك نتيجة الإنخفاض المستمر فى تكلفة التكنولوجيا ، مما يقلب تماماً موازيين تقسيم العمل الدولى .

الدولة والشركات متعددة الجنسية :لا تغيير فيالأدوار

يقوم كارنوى فيالفصل الثانييتوضيح دور ثورة المعلومات فى زيادة دور الشركات متعددة الجنسية وأهميتهم خاصة لقيامهم بدور كبير فيتنمية البحث و التطوير . (R & D) ويحاول كذلك الكشف عن أهمية دور كل من الدولة والشركات متعددة الجنسية فيهذا العصر - عصر المعلومات .يتضح لنا من هذا الجزء أن مبيعات بعض هذه الشركات تكون فيأحيان كثيرة أكبر من الناتج القوميلعدة دول ، ولكن ذلك لا يجعل دورها أهم لأن للدولة الأمة تأثيرا قويا عليهم من خلال سياستها الداخلية و كذلك لإرتفاع تكلفة البحث العلمى مما يتطلب اللجوء إلى مساعدتها. وهكذا فإن زيادة دورها لا يجعلها تنفرد بالدور الأكبر على الساحة الدولية.

يرى كارنوى أنه لكيتكون الدولة فيوضع يسمح لها بالتفاوض مع هذه الشركات يجب أن تهتم بتكنولوجيا المعلومات .و يضيف أن للشركات المتعددة الجنسية عدة مميزات ومساوئ .و من أهم هذه المميزات تدريب الكوادر البشرية على استخدام التكنولوجيا الحديثة ، و كذلك الإستفادة من الأبحاث العلمية التى تقوم بها هذه الشركات ، لكن تأثيرها السلبى على سيادة الدولة الأمة يعتبر من أهم مساوئها ، طبقا لرأى الكاتب.

أخيراً يختتم كارنوى الفصل بالإشارة إلى الدور الهام الذييمكن أن تلعبه الشركات متعددة الجنسية فيالتنمية طويلة الأجل إذا استثمرت فيالأنواع الجديدة من البنية الأساسية مثل شبكات المعلومات وتنمية المهارات الضرورية للاختراع والإدارة و تتضح هذه الفكرة اكثر فى خاتمة الكتاب حيث يقترح الكاتب على القادة السياسيين ان يقصروا تفكيرهم على المستوى القومى ، أما العمل او التنفيذ لهذه الأفكار فيكون فى إطار عالمى وذلك يعنى أن محددات الاقتصاد (من ضمنها الشركات متعددة الجنسية)عالمية ، *أما السلوك السياسي(الذيتقوم به الدولة الأمة)* ما زال داخلياً Local . و هكذا يتضح لنا أن دور كل من الدولة الأمة والشركات متعددة الجنسية لم يتغير بعد.

من يحتاج اكثر لدروس اوروبا ام الدول المتخلفة؟

يحاول الفصل الثالث أن يعطى القارئ نبذة عن التجربة الأمريكية التى يرى كوهن أنها فاشلة وذلك لكيتكون درسا للدول الأوربية و يرى المؤلف أن من أهم أسباب عدم نجاح السياسة الأمريكية هو عدم اهتمامها بثورة المعلومات وعدم أخذ صانعيالقرار بها لهذه الثورة بالمأخذ الجاد .و لا تعد رؤية الكاتب هذه صحيحة تماما ، و مثال على ذلك أن الولايات المتحدة كانت اول من أدخل العالم شبكات المعلومات الإلكترونية التى أنشئت فى الأساس لأغراض أمنية. و كذلك يوضح الكاتب أن اليابان أخذت الدور القياديالذيكان فيالماضيللولايات المتحدة لأنها اهتمت بالتقدم فيمجال تكنولوجيا المعلومات.

و يضيف كوهن أنه *لكيتصل أوربا إلى ما وصلت إليه اليابان* يجب ألا تكرر ما قامت به الولايات المتحدة ، أى يجب أن تهتم بتكنولوجيا المعلومات وتستثمر فيمجال التعليم ولقد كان من الأجدى للكاتب أن يقوم فى هذا الفصل بمحاولة الاستفادة من هذه التجربة لتنمية الدول المتخلفة لأن هذه الدول هيالتى فيحاجة إلى دروس و ليس الدول الأوروبية فماذا يجب أن يكون فيالمقدمة ، نمو الدول المتخلفة أم زيادة تقدم الدول المتقدمة؟

الجنوب بلا امل :

إننا فيعصر تزاوج العلوم والتكنولوجيا والحرية فيالقطاع الخاص والحكومة والجامعات من خلال الشبكات التى أصبحت تربط العالم ببعضه وذلك يضع الأساس لعالمية الاقتصاد و كذلك يؤدى إلى توسيع الفجوة بين الشمال و الجنوب .فثورة المعلومات تترك للجنوب إختيارا واحدا :إعادة هيكلة المجتمع ككل .أما الجنوب فانه إذ لم يلحق بركب ثورة المعلومات فلن يكون له مكان

فيعالم اليوم .و هذا هو ما يشير إليه كوردوسو فيالفصل الأخير من الكتاب.

وتظهر شدة تشاؤم الكاتب فيهذا الجزء حين ينكر انه لا أمل لدول الجنوب و ذلك لإنهـا إذا أسـتطاعت اللحـاق بركب ثورة تكنولوجيـا المعلومات فإنها سوف تقابل صعوبة الإندماج مع الشمال.

ومن أسباب ضـعف هذا الفصل هو أنه لا يعطى حلولا بديلة لدول الجنوب .فكان يمكن لكوردوسو أن يشير إلى بعض السبل التى يمكن للشمـال أن يسـاعد بهـا الجنوب مثل توزيع المعلومات بدلا من توزيع الثروات كمـا أشار الكاتب "توفلر"Toffler(٢) فى احدث أعماله .كذلك فالكاتب لم يوضح إنه لن يكون فيمصلحة الشـمـال أن يدع الجنوب يغـرق وذلك لأن المشـاكل التى تواجـه الأخير تصدر بدورها إلى الشمال مثل الإرهاب والهجرة والعنف . أكـثر من ذلك فـإن هذه النظرة المتشـائمـة فـينهـاية الكتـاب تترك القاريءصورة سلبية عن ثورة المعلومات وهى تختلف عن الصـورة التى يحاول رسمها منذ البداية.

الخاتمة :

ينجح الكتاب فى إعطاء القارئ فكرة عن آثار ثورة المعلومات فى عدة مجالات مختلفة ، خاصة لقيام عدة مؤلفين بالمشاركة فيه .و إن أدى ذلك فـيبـعض الأحـيـان إلى عدم تجـانس هذه الآراء وهو مـا يفترض وجوده فى كتاب واحد

ينتهى الكتاب ويترك القارئ فيحيرة من أيمدرسة نظرية كان يتبناها .ففيالجزء الخاص بكاستلز يقوم بالإشارة عدة مرات إلى أهمـية السـوق الحـرة والمنافسـة مما جعل القارئ يسـتـخلص إنه يعتـقد فيالليبرالية .ولكن فـيخـاتمة الكتاب نقرأ "أن انتـخـاب كلينتون هو علامة لانتهاء العمل بنظرية "دعه يعمل- Laissez " Faireالتى أظهرت نتائج سلبية على الاقتصاد الأمريكي "مما يفهم منه عكس ما تركنا به كاستلز.

من ناحية أخرى ، فإنه من قراءة الكتاب يفهم أن السيادة الأمريكية فيتضاعف مستمر وأن اليابان أصبحت فيموقف أقوى وافضل من الموقف الأمريكيبكثير .وفى جزء من الكتاب نقرأ "أن الذيلم يتغير فيالاقتصاد العالميفيعصر المعلومات هو أن السياسة وليس الاقـتـصـاد هيالتى ترسم أحـلامنا "وذلك يدل على أن السيـاسـة مـا زالت أهم من الاقتصـاد فيرأى الكتاب، فكيف يتم التعبير عن زيادة فترة السيطرة اليابانية وتضاعف الأمريكية إذا كانت اليابان تمثل فيعالم اليوم القوى الاقتصادية وما زالت الولايات المتحدة تمثل القوى السياسية.

أخيراً مع نجاح الكتاب فيإثارة أسئلة عديدة إلا إنه لا يجيب عنها إجـابة كـافـيـة. هل أدت ثورة المعلومـات إلى زيادة قـوة أم ضـعـف الدولة-الأمة؟ كـيف يمكن أن نكون فـينظام عـالميـدون أن ينضم له الجنوب؟ ما مدى صلاحية نظريات النيو ماركسية التى تنادى بزيادة تدخل الدولة؟ هذه هى بعض الأسئلة التى تدور بذهن القارئ بعد قراءة هذا العمل.



☐ جغرافية إقتصاد المعلومات

☐ هيورت مارك

☐ عرض : هبة سمير

Hepworht, Mark E. (1989), Georgaphy of the Information Economy (London Belhaven)

يعد هذا الكتاب من أولى المحاولات البحثية لدراسة وكشف النقاب عن مجال بحثى جديد بدأ يظهر فى العقدين الأخيرين ، وهو ما أطلق عليه "اقتصاد المعلومات" . وهذا الكتاب عبارة عن رسالة دكتوراه قدمها الكاتب مارك هيبوارث فى جامعة تورنتو بكندا فى ١٩٨٧ .

والفكرة الرئيسية التى يتناولها بزوغ علم جديد وهو اقتصاد المعلومـات ، ويبـدأ بعـرض تعـريف أولى لهـذا العلم والأسـبـاب الرئيسية التى أدت لظهوره ، والأدوات الرئيسية لهذا العلم وهما أداتان رئيسيتان : شبكات المعلومات والاتصـالات اللاسلكية وان تقـدم هذا العلم الجـديد مـرتبط بمدى تطور هاتين الأداتين . ثم يتطرق الكاتب لمدى قـدرة هذا العلم على تخطى عـائق المكان أو ما أسمـاه بالأبعاد المكانية لهذا العلم ، ومدى قدرته على تخطى الحدود والعوائق المكانية من خلال أثره فى جانبين رئيسيين وهما : الشركات متعددة الجنسية ، وتكامل الاقتصاديات الاقليمية.

وينتقل الكاتب فى دراسة من الاطار التحليلى النظرى ، الى الإطار التطبيقى العملى على المستوى الاقليمى والدولى

وفى البداية يعرض الكاتب لتعريف أولى لمفهوم "اقـتـصـاد المعلومات" والمرتبط بتطور ونمو العديد من المناطق وخاصة المدن ، حيث أن الأنشطة الصناعية والخدمية تتساوى فى اعتمادهما على المعلومات وخاصـة فـاعلية تلك المعلومات . وان أهمية المدن

تتزايد كمراكز لإدارة المعلومات واعدادها . يتزامن التحول الاقتصادى مع التحول التكنولوجي حيث يمكن للمعلومات أن تعد وتؤرخ . ويمكن هذا التطور التكنولوجي في الالتقاء بين عاملين أساسيين وهما شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية الفعالة . وهذا الالتقاء يمكنه أن يتخطى عائق المكان والحدود . ومن خلال هذا *التطور الداخلي* ، يمكن أن ينتج عنه تكامل للاقتصاديات القومية والإقليمية .

يتناول الكاتب بالتحليل والدراسة ظهور وتطور هذا العلم وبداية الاهتمام به منذ منتصف القرن التاسع عشر ، وذلك أثناء مرحلة المد الصناعي في الدول الرأسمالية . وظهور ما سمى بالموارد المعلوماتية . وقد بدأ اهتمام المفكرين بهذا العلم الجديد من خلال اعترافهم بالضعف الكبير في النظرية الكلاسيكية الجديدة .

ومصطلح اقتصاد المعلومات نفسه تمت صياغته بواسطة محلل اقتصادى يسمى بورات Porat والذى قام بتحديد الوزن النسبى للاقتصاد المعلوماتي الأمريكي من خلال الدخل القومي الاجمالي والقوى العاملة ونصيبها في السلع والخدمات ، وتوصل الى أن الاقتصاد الأمريكي يمكن وصفه باقتصاد المعلومات .

ويتناول الكاتب التطورات الجارية في الدول الصناعية المرتبطة بالاهتمام الاقتصادى المتزايد بالمعلومات ، ولهذا ستكون أجهزة الكومبيوتر والاتصالات اللاسلكية من محاور اهتمامه .

ويركز على الجانب التحليلي لكيفية استخدام وليس انتاج تكنولوجيا المعلومات وأبعادها المكانية من حيث مدى قدرتها على تخطى حدود المكان .

ويتعرض الكاتب لما أسماه "بوظائف المعلومات" ، ويبدأ بالتركيز على أن أنشطة المعلومات أصبح لها أهمية اقتصادية متزايدة في الدول الصناعية ، من خلال عرض لآراء كاتب اقتصادى يسمى بنيجر Beniger حول "ثورة التحكم" وهو التغير الجوهرى في الشكل الوظيفي للقوى العاملة في الدول الصناعية ، وقد تزايد الاهتمام الاقتصادى بهذه الأنماط الجديدة من الأعمال خاصة في الولايات المتحدة وفي أوروبا .

وقد فرق الكاتب بين كل من قطاع العاملين بالمعلومات ، والأعمال الحرفية الأخرى ، وذلك بالاستعانة بأدلة واقعية مثل استعانته بتجمع الـ OECD "منظمة التنمية والتعاون الاقتصادى" . ويشير الى أن قطاع الوظائف المعلوماتية في دول الـ OECD قد تزايد باطراد في فترة ما بعد الحرب . وتوجد اختلافات في حجم هذا القطاع بين الدول الأعضاء ، والتى تتراوح ما بين ٥٣٪ من العمالة في النرويج ، الى ٤٦٪ منها في الولايات المتحدة ومن خلال استعراض عدة احصاءات يصل الكاتب الى وجود اختلافات كبيرة في معدلات النمو بين كل فئة وأخرى ، وان أسرع معدلات نمو تتمثل في الخدمات الادارية والاستشارية . وأن التطور في الوظائف المعلوماتية أحدث تغيرات جوهرية في الأطر الاقتصادية والمؤسسية العامة .

ويعرض الكاتب لمفهوم جديد في كتابه وهو "رأس المال المعلوماتي" على أساس أن تكنولوجيا المعلومات ببعديها الرئيسيين (شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية) تعد شكلا مميزا من أشكال رأس المال . حيث أنه منذ العقد الماضى ، ونحن نشهد تغيرات جوهرية في مكونات رأس المال على مستوى الاقتصاد والشركات بصفة عامة . وبالتالي تغير المفهوم التقليدى لرأس المال ، والذى انقسم الى رأس مال معلوماتي ، ورأس مال غير معلوماتي . وإن كان يجب التأكيد على أن رأس المال المعلوماتي لا يستطيع وحده أن يحقق الفاعلية المرجوة إلا من خلال تنفيذه على المستوى المادى .

ويركز الكاتب على كيفية تنظيم وترتيب تكنولوجيا المعلومات في تنظيمات مكانية (أى مرتبطة بالمكان أو الحيز) ، وأنه مع كثرة أعداد الكومبيوتر وتوزيعها الجغرافي الواسع خلال العقدين الماضيين ، تطورت الأجهزة وأصبحت في شكل شبكات معلومات مترابطة ومتصلة ببعضها البعض . وتوجد علاقة تكاملية بين كل من شبكات المعلومات الحديثة ، والاتصالات اللاسلكية وعدم امكانية فصلهما في الدراسة الجغرافية . حيث أن التوزيع المكاني للكومبيوتر يعتمد على امتداد الاتصالات اللاسلكية ، وأنه يمكن تحديد ومعرفة هذا التوزيع المكاني من خلال مدى تدفق المعلومات .

وقد تناول الكاتب أثر هذا التطور على الشركات الخاصة والمتعددة الجنسية ، حيث أن هذا التطور التكنولوجي ساعدها على تحقيق قدر كبير من المرونة الانتاجية وتدعيم مكانتها العبر قومية من جانب ، وتأثيرها القوى على شبكات المعلومات العامة والحكومية . وذلك لأن شبكات المعلومات الخاصة تساهم في تشكيل شبكات المعلومات الحكومية من خلال ما يسمى بـ Electronic Highways . وقد عرض الكاتب العديد من الأمثلة لتلك الشركات ، ويبرهن فيها على ما يمكن أن تحققه شبكات المعلومات من تطور في تلك الشركات ، وذلك من خلال تقليل نفقات الخدمات المتعلقة بإنتاج وتوزيع المعلومات ، وبذلك يمكن للشركات أن تزيد من مساحة تحكمها وسيطرتها في مجال السوق .

وبذلك فإن زيادة امكانية انتقال خدمات المعلومات مع غياب قيود جمركية وأى عوائق مكانية يزيد من مرونة الشركات على المستوى العالمي . وإن كان لذلك أثر على العمالة الموجودة في تلك الشركات ، حيث تقل العمالة في العديد من الوظائف ، وتقلل من الاتصال الشخصى المباشر ، وذلك بسبب وجود شبكات اتصال وسيطة بين الشركات .

أيضا الدور الذى تلعبه تكنولوجيا المعلومات في التكامل الاقليمي ، حيث أن شبكات المعلومات الخاصة تمثل جزءا أساسيا من مخزون رأس المال المعلوماتي ، وتعتبر عوامل ومكونات حقيقية لمخزون رأس المال الاقليمي .

ان مدى امكانية رأس المال المعلوماتي على الاتصال من خلال شبكات الكومبيوتر تمثل عنصرا هاما لنمو الاقتصاد الاقليمي وتطوره . أيضا من الأفكار الرئيسية التى تناولها الكاتب في دراسته مسألة الانتاج المرن ومدى ارتباطه بتكنولوجيا المعلومات من خلال الاهتمام المتزايد بتكنولوجيات ظهرت حديثا مثل أنظمة الصناعة المرنة ، والتى ترتبط بتطور شبكات المعلومات والاتصالات الحديثة ، ودورها في تطوير العمليات الصناعية .

ويخلص الكاتب الى أن تكنولوجيا المعلومات بأنواتها ، تلعب دورا هاما في القطاع الصناعي ، خاصة الصناعات التحويلية . وأن شبكات المعلومات لها دور مهيمن على الروابط بين المعلومات داخل الشركة الصناعية .

أيضا تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في تحقيق تكامل عالمي لأسواق رأس المال ، وذلك لأن هذه التكنولوجيا لا تساعد فقط على بناء نظم انتاجية مرنة ، ولكنه أيضا لها دور في وضع ترتيبات واجراءات أكثر مرونة لضمان حركة رأس المال على المستوى العالمي .

ويستعرض الكاتب عدة محاولات لتفسير ودراسة العلاقة

المتبادلة بين الانتاج والمرونة المالية وان كان تركيزه على المرونة المالية أكثر من تركيزه على المرونة الانتاجية . وقد عرض للتطور التاريخى والأزمات التى تعرضت لها أسواق رأس المال حتى أدى ذلك الى البحث عن أدوات مالية أكثر مرونة لمواجهة أعلى درجات المخاطرة . ونتيجة لهذا التطور ، حل معيار المعلومات Information Standard محل معيار الذهب . وبالتالى لعبت تكنولوجيا المعلومات دورا محوريا فى أسواق رأس المال العالمية .

وفى نهاية دراسته ، يتناول الكاتب مفهوما جديدا وهو مفهوم "مدينة المعلومات" ، والتى يعنى بها المدن الحضرية التى تتركز فيها شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية . ويقوم بوضع رسوم تخطيطية لتلك المدن وذلك لإلقاء الضوء على ما أطلق عليه "المعلومات كعلاقة اجتماعية" ، وأن "مدينة المعلومات" تركز على مفهومين شائعين يمثلان الملامح الأساسية التى تحدثها شبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية على الحضر ، وهذان المفهومان هما : الهاى واى الالكترونى Electronic Highways و The Wired City .

ويحلل الكاتب هذين المفهومين باعتبارهما الجانب التطبيقى للأيديولوجية الاقتصادية المسماة بعصر المعلومات .

ان تطور اقتصاد المعلومات يرتبط مكانيا بالحضر ، وبالتوزيع الوظيفى للقوى العاملة المعلوماتية (المشتغلة بالمعلومات) .

وان المعلومات تتضح ليس فقط من خلال كثافتها فى الاقتصاديات الحضرية ، ولكن أيضا من خلال الدرجة العالية فى تقسيم العمالة المعلوماتية ، ولذلك ، فشبكات المعلومات والاتصالات اللاسلكية تلعب دورا تاريخيا فى تطوير النظام الحضرى (المدنى) .

ويخلص الكاتب الى أن المدن الحضرية تمثل الأساس لاقتصاد المعلومات على المستويين المحلى والدولى ، حيث تعد مراكز الصناعات التكنولوجية للمعلومات ونقاط التقاء لها على المستوى العالمى .

وبذلك نجد أن الكاتب قد استطاع أن يحقق خطوات واسعة لكشف النقاب عن هذاالعلم الجديد وهو علم اقتصاد المعلومات من خلال تناوله للاطار النظرى لهذا العلم ثم الانتقال الى المستوى التطبيقى له وأثر تكنولوجيا المعلومات بأدواتها الرئيسية (شبكات المعلومات - الكومبيوتر والاتصالات اللاسلكية) على الاقتصاد بشقيه الداخلى والدولى ، والدور الذى تلعبه هذه التكنولوجيا الجديدة فى تخطى عائق المكان والحدود .

وبذلك ، تعد هذه الدراسة جديرة بالاهتمام والتحليل لمعرفة أبعاد هذا العلم الجديد ، وبالتالى هذا العصر الجديد "عصر المعلومات" الذى نعيش فيه .



الحقوق الثقافية التقنية والمشروعية والشخصية

سيليا لورى

عرض : حازم حنفى

Lury, Celia. Cultural Rights: Technology, legality, and personality.
London: Routledge, 1993

فى ظل التطورات التقنية المتلاحقة التى يشهدها العالم الان من حيث سرعة وحجم تبادل المعلومات وسهولة الاتصال والانتقال، يتصاعد الاهتمام بموضوعات الملكية الفكرية والحقوق الثقافية سواء على مستوى الافراد أو الجماعات. وتحاول سيليا لورى، وهى محاضرة فى قسم الاجتماع بجامعة لانكاستر فى المملكة المتحدة، ان تؤسس فى هذا الكتاب اطارا محددا للمقارنة بين نظامين للحقوق الثقافية regimes of rights. الاول قائم على اساس حقوق التاليف والملكية والاصالة، بينما الثانى قائم على اساس العلامات التجارية والمحاكاة.

يقع هذا الكتاب الصادر فى عام ١٩٩٣ فى ٢٤٠ صفحة ويضم قسمين وثمانية فصول بالاضافة الى المقدمة. يعالج القسم الاول موضوع انظمة الحقوق فى ثلاثة فصول تختص بالتقليد وإعادة الانتاج، التجديد والابتكار، والعلامات التجارية. والفكرة الاساسية التى تجمع فصوله الثلاثة هى ان التقنية الحديثة فى مجال الثقافة سمحت بامكانية لا نهائية للتقليد والنسخ، لم يتم تنظيمها الا عن طريقين: الاول هو نظام لحقوق النسخ، وخاصة حقوق التاليف والعلامات التجارية، والثانى هو الصراع الاقتصادى والسياسى والثقافى بين المشاركين فى عملية اعادة الانتاج الثقافى. أما القواعد المنظمة للانتاج الثقافى مثل قواعد تنظيم الابتكار فكانت محل تحليل واسع فى هذا القسم، واعتبر دور المؤلف وحقوق التاليف احدى الآليات الرئيسية فى اضفاء صفة الاصالة الى

الابتكار الثقافى.

أما القسم الثانى الذى يقع فى خمسة فصول فيعالج موضوعات انظمة الانتاج الثقافى المختلفة، ويختص بثلاثة منها هى: الانتاج الميكانيكى (الطباعة)، الاليكترونى (الاذاعة)، ثم انظمة المعلومات والاتصالات الحديثة. والفكرة الاساسية فى هذا القسم هى ان فصل الاعمال الثقافية عن البيئة التى انتجت فيها، بسبب التقنيات الحديثة، ادى الى فصل عملية الانتاج عن عملية التلقى، وظهور الدعاية كعامل انتاج وسيط، مما ادى الى نوع من الغموض فى العلاقة بين المنتج والمتلقى حيث حرم الاول من المعرفة المباشرة لرد فعل الاخير. ولمواجهة هذا الغموض، قام المنتجون بدولنة internationalization جمهور المتلقين، بما فى ذلك مخاطبتهم كجمهور عام pub-lic، وكسوق market، وكمستهلكين consumers. ولم يتوقف تأثير الدولنة عند حدود اعادة الانتاج الثقافى بل تعداه الى مجال إعادة الانتاج الاجتماعى، حيث تساهم هذه الدولنة فى انتاج اشكال ثقافية معينة وتشكيل الهوية الذاتية والتأثير على قوى اجتماعية معرفة بوسائل استقبالها الثقافية.

تبدأ لورى فى مقدمتها بتحديد المفاهيم المستخدمة فى هذا الكتاب، وخاصة مفهوم اعادة الانتاج الذى يشير بصفة عامة الى العملية الدائرية المتشابكة من الانتاج والتوزيع وتلقى الاعمال الثقافية سواء المواد او العروض او الخدمات التى تهدف الى خلق المعانى. وتركز لورى على مفهوم اعادة الانتاج لشرح العلاقات المتغيرة بين تلك العمليات (الانتاج والتوزيع والتلقى) من حيث استخدام النسخ او التقليد كجزء من عملية الانتاج، ليس الميكانيكى فحسب بل الاليكترونى والمعلوماتى ايضا. وقد ادى استخدام هذه التقنيات فى الثقافة الى امكانية فصل الاعمال الثقافية عن البيئة التى انتجت فيها وما يتبع ذلك من سهولة انتقالها وتداولها وشيوعها فى ايدى الجمهور المتلقى فى صور عديدة، وهو ما تصفه لورى فى "الفصل الثانى" بالانتقال من حالة الاعادة repetition الى حالة التقليد replication. ويمكن تحليل العلاقات بين المنتجين وجمهور المتلقين من خلال اطار نظم حقوق التأليف التى تحكم الحاجة الى تأمين التداول الحر للافكار من جانب، والمصالح التجارية فى احتكار حقوق التأليف وانشاء الاسواق للمنتجات الثقافية من جانب اخر، سواء كان ذلك فى شكل طباعة او اذاعة او اتصالات ومعلومات. فنظم الحقوق يمكن اعتبارها امكانيات للتوسع وقيود عليه فى ذات الوقت. كما ان انفصال المنتج الثقافى عن منتجه بسبب التقنيات الثقافية الحديثة ادى الى تغير فى طبيعة العلاقة بين المنتجين والمتلقين، وبالتحديد فى انتقال السلطة من الاول الى الثانى، وهو ما تم تقنينه فى الانتقال من حق التأليف الى العلامة التجارية كالقاعدة الاساسية فى تحديد الملكية الفكرية.

تفرق لورى فى الفصل الثانى بين مفهومى الاعادة والتقليد اولا من حيث تأثيرهما على الانتاج، وثانيا من حيث تأثيرهما على العلاقة بين المنتجين والمتلقين. فالاعادة، كشكل من اشكال الانتاج الثقافى، تقتضى وجود الشخص بذاته امام المتلقين، وقيامه بالانتاج الثقافى مباشرة امامهم سواء كان ذلك فى شكل القاء الاشعار والقصص، او الرقص او الغناء. وهنا يأخذ النسخ او التقليد copying شكل الاعادة الكاملة للنشاط البدنى للمنتج الذى يتشارك والمتلقى مباشرة فى المكان وردود الافعال. غير انه توجد عدة قيود على هذا النوع من اشكال الانتاج الثقافى منها: ضرورة الوجود المادى للشخص المنتج، العوامل الاجتماعية والثقافية التى تؤثر فى العمل الفنى، ثم تركيبة جمهور المتلقين المحددة بوقت ومكان العمل الفنى، وهى بذلك تؤدى الى استبعاد بعض الجماعات من المشاركة فى هذا النوع من الانتاج الثقافى. اما التقليد، كشكل اخر من اشكال الانتاج الثقافى نما ليواكب المصالح التجارية، فيقوم على امكانية نسخ العمل الفنى، بعد انتهاء المنتج الاصلى منه، اذا استطاع شخص اخر اعادة انتاج او اتباع الاساليب الاصلية المستخدمة فى خلقه المرة الاولى. كانت الاثار الاولى لهذا التحول متواضعة، ولم تتعد نسخ عدة كتب ومخطوطات فى الكنائس والجامعات، وتقليد عدة تماثيل ولوحات تباينت فيما بينها من حيث اقترابها من الكمال او من النموذج الاصلى. ولكن بعد منتصف القرن الخامس عشر واكتشاف اسلوب النحت المعدنى ثم فى مرحلة لاحقة التصوير الفوتوغرافى ثم السينمائى، ثم التسجيل الصوتى والمرئى حدث تحول فى تنظيم اعادة الانتاج الثقافى من محاولة انتاج عمل فنى واحد ونهائى فى ذاته الى انتاج عمل فنى اصيل ثم نسخه وتقليده بهدف التوزيع. ومثل هذا التحول تهديدا للاعادة كشكل من اشكال الانتاج الثقافى الموجود فعليا، والمؤسسات الاجتماعية الاقدم المسئولة عن اعادة الانتاج الثقافى والاجتماعى مثل الكنيسة والدولة بسبب الصراع حول وسائل الانتاج الثقافى، وتنظيم الرقابة والسيطرة فيما يختص بالمعلومات الرسمية. كان على التقنيات الحديثة فى الانتاج الثقافى ان تحظى بشرعية تفسر انتشارها المكانى ووصولها الى متلقين فى بيئات واسعة ومختلفة، وهو ما تم عن طريق التنظيم الاجتماعى لمفهوم الاصالة القائم على ثلاثة عوامل هى: دور المؤلف، الاطار القانونى لحقوق التأليف، واعتبار المنتجات الثقافية ملكية فكرية.

ويركز الفصل الثالث على طبيعة هذا التهديد الذى مثلته التقنيات الثقافية الحديثة لمفهوم الاعادة، وبخاصة التأثير الناتج عن قدرة السوق على توزيع المنتجات الثقافية بالنسبة للانتاج الثقافى نفسه فيما اصبح يسمى صناعة الثقافة The culture industry. هذا التأثير يظهر جليا، داخل اطار التقليد، فى العلاقة بين المنتجين والمتلقين، والتى تحكمها قوى التوزيع الوسيطة كالدعاية والاعلان من خلال عملية ديناميكية تهدف الى اعتبار جمهور المتلقين سوقا محتملا audi-ence-as-market. وبدلا من مفهوم الاصالة الذى كان المنظم الاساسى للانتاج الثقافى فى مؤسسات الثقافة العليا (الكنائس والجامعات)، ظهر مفهوم التجديد novelty ليواكب الانتاج الثقافى الواسع فى ضوء المصالح التجارية بزيادة حجم جمهور المتلقين اما بزيادة عدد افراده او بزيادة الاستهلاك لنفس عدد الافراد. ولكن مع اتساع السوق ظهرت تناقضات واضحة فى وظيفة الاعمال الثقافية، فبدلا من ان تصبح دليلا على مكانة اجتماعية معينة اصبحت تهدف الى زيادة انتشارها واستهلاكها من فئات السوق كافة على اختلاف تكويناتهم الاجتماعية والثقافية، ربما باستثناء صناعة نشر الكتب التى تطلب قدرا معينا من الثقافة. وكنتيجة لهذا التناقض ظهرت فكرة تقسيم السوق طبقا لفئات معينة حسب عوامل مختلفة اقتصادية-اجتماعية اولا ثم الاذواق الثقافية ثانيا ويتم تغذيتها عن طريق وسائل الدعاية والاعلان التى تقوم

بخلق قيم تتمشى مع المصالح التجارية. وبهذا يمكن تحويل المتلقين من كونهم سوقا market-as-audience يتم فيه عرض الانتاج الثقافي الى مستهلكين audi-consumer-as-ence فقط لهذا الانتاج. ولم يسلم المنتجون ايضا من هذا التحول، اذ بدأت الاحكام الحديثة فى مجال حقوق التأليف، كما حدث فى فرنسا والولايات المتحدة، تبتعد عن مفهوم الاصالة ودور المؤلف والتفرقة بين المنتجات الثقافية والمادية لتتجه اكثر الى تغليب المصلحة التجارية فى اعادة تحديد وتوظيف مفهوم الملكية الفكرية. واثباتا لذلك تقدم لورى فى فصلها الرابع عرضا للتطورات الاخيرة فى تنظيم صناعة الثقافة مستخدمة مجالات السينما، النشر، والتلفزيون والدعاية فى بريطانيا كامثلة تؤكد تنامى اهمية المصالح التجارية فى تحديد الملكية الفكرية عن طريق استخدام العلامات التجارية والتصنيف بدلا من قانون حقوق التاليف القائم على مفهوم الاصالة.

يتمثل الموضوع الرئيسي للفصل الخامس فى تطور الطباعة كأحد وسائل الانتاج الثقافى من حيث اتاحتها لامكانيات متزايدة للنسخ والتقليد وتأثيرها على العلاقة بين المنتجين والمتلقين. فالعوامل التى سمحت بتطور الطباعة فى اوخر العصور الوسطى مثل تطور تقنيات صناعة الورق، وزيادة عدد العاملين فى انتاج النصوص، واعادة تنظيم مجال النشر على يد الجامعات والمصالح التجارية للطبقة البرجوازية الجديدة شكلت تهديدا للسلطة الدينية البابوية التى كانت تحتكر انتاج المعرفة المكتوبة فى الكنائس. مثلت الطباعة ثورة فى وسائل تخزين واسترجاع ونقل المعرفة الى جمهور واسع من المتلقين لم يكن ممكنا اومطلوبا الوصول اليه عن طريق الوسائل القديمة التى سبقت الطباعة. غير ان هذا الامر لم يكن سهلا بسبب ان المعرفة بالكتابة لم تبدأ فى الانتشار، سواء على مستوى المنتجين او المتلقين وبسبب عوامل اقتصادية واجتماعية متعددة، الا فى المائة والخمسين عاما الاخيرة، مما اضعف من تأثر جمهور المتلقين باكتشاف الطباعة من جهة، وساهم فى نمو المكتبات الكبيرة من جهة اخرى. وقد حاولت المؤسسات التقليدية، مثل الكنيسة والدولة، ان تتحكم فى هذا التطور عن طريق الرقابة واصدار التراخيص وفرض الضرائب والعقوبات، الا ان محاولاتها هذه لم تنجح فى النهاية امام قوى السوق.

يتعامل الفصل السادس مع الانتاج الاليكترونى اى الاذاعة المسموعة والمرئية والتى تفاعلت المصالح العسكرية والتجارية والصناعية فى تطورها منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لتصل الى جمهور متلقين أكثر حجما واعقد تركيبا مما سبق. غير انه فى البداية اقتصر تأثيرها على الجماعات الاساسية فى المجتمعات بسبب العوائق التقنية والمادية التى حالت دون ايصالها الى كل الجماعات الفرعية الصغرى. كانت المهمة الاساسية للاذاعة هى معالجة آثار الحداثة فى المجتمعات الصناعية الحديثة ومنها تآكل النظام القيمى القديم من عادات وتقاليد اجتماعية دون التضحية بالمصلحة الاقتصادية المتمثلة فى ضرورة انتقال العمالة تبعا لمنظماتهم الاقتصادية. ولذلك اصبح مفهوم العائلة او المنزل هو الوحدة الاساسية التى يتشكل منها جمهور المتلقين بما عناه ذلك من تأثير على المنتجين فى صورة انعدام تمويل برامج الاذاعة، وضرورة البحث عن تمويل هذه البرامج من طرق اخرى كانت فى معظمها تجارية بالاتفاق مع الدولة. غير انه فى وقت لاحق نمت مؤسسات اذاعية نخبوية تعترف بالمسؤلية الاجتماعية لها، ودورها فى التعبير عن أراء الشعب، والحفاظ على مستوى عال من الثقافة، وليس المزيد من الربح.

ويركز الفصل السابع على موضوع انظمة الاتصالات والمعلومات الحديثة التى اتفق علماء الاجتماع والثقافة على انها اصبحت جانبا جوهريا فى التنظيم الاقتصادى والسياسى والادارى الحديث، ولكنهم اختلفوا فى تقييم مدى تأثيرها او خطورتها. ويعرف مجتمع المعلومات بانه ذلك المجتمع الذى يعمل ٨٠٪ من قوته العاملة فى مجال جمع وتنظيم ومراقبة ونشر المعلومات عن نشاطات الانتاج الاقتصادى، وهم بذلك يساهمون فى نجاح هذا النشاط مثل المحاسبين والمديرين والاعلاميين والاداريين. وعلى هذا الاساس فان النجاح والتوسع الاقتصادى يؤدى بصورة مباشرة الى الزيادة النسبية والفعلية فى حجم قطاع المعلومات. بدأ الكومبيوتر يحتل موقع القلب بالنسبة لتقنيات المعلومات منذ السبعينيات لقدراته الفائقة على السيطرة والتخزين واسترجاع ونقل المعلومات، سواء فى صورة كلمات او اصوات او صور، مستخدما نفس الطريقة الرقمية وهو ما يعنى امكانية معالجة كل صور واشكال المعلومات بطريقة واحدة ونقلها لجمهور المتلقين وذلك للمرة الاولى. وقد تأثرت صناعة الكومبيوتر اولا باعتمادها على الاتصالات السلكية فى الوصول الى اسواق جديدة ثم بالسياسات العلمية والعسكرية والتجارية التى اتبعتها الدول فى ذلك القطاع. ورغم هذا الاتفاق العام فى المصالح الا انه لم يمنع ظهور تناقضات بين قطاعات المعلومات المختلفة حول افضلية اسواق اجهزة او برامج المعلومات، حقوق الملكية الفكرية، المصالح التجارية لرجال الاعمال فى شبكات وانظمة متقدمة واحتياجات العامة فى انظمة اتصالات عادية.

اما الفصل الثامن فيركز على العلاقة بين اعادة الانتاج الثقافى والاجتماعى، وبخاصة القائمة على التفرقة على اساس الجنس، وما يتبع ذلك من نتائج اجتماعية وسياسية. فكان من نتائج الانتقال من حالة الاعادة الى حالة التقليد، فى حالة الفنون البصرية (الرسم والنحت)، ان انخفضت مساهمة المرأة فى الانتاج الفنى لحرمانها من التعليم الفنى وعدم السماح لها بالتعبير عن، او بالاقتباس من، صورة الجسم البشرى العارى، وهو ما كان يمثل امرا عاديا بالنسبة للرجال من القرن السادس عشر الى القرن التاسع عشر. وكان السبب فى ذلك يرجع الى المفاهيم السائدة عن طهارة المرأة والتحديد الفاصل بين الثقافة العليا والثقافة الشعبية الدنيا. وقد كافحت المرأة هذا الوضع حتى استطاعت فى القرن التاسع عشر ان تثبت وجودها الفنى سواء عن طريق العدد او المهارة. اما فى حالة الادب والفنون المطبوعة، فكان الموقف عكس ذلك تقريبا، اذ استطاعت المرأة، مؤلفة او قارئة ان تحافظ على مستوى عال من المشاركة بسبب عزف الرجال، حتى القرن التاسع عشر، عن المشاركة فى عالم الرواية، خاصة الذاتية، بسبب تقييمهم لها على انها من أشكال الثقافة الدنيا. ومع تطور تقنيات الانتاج الثقافى الحديث بما تميزت به من ارتباط بالمصالح التجارية، اصبح من الصعب تحجيم دور المرأة بسبب تشكيلها لنسبة كبيرة من جمهور المتلقين وسوق الانتاج الثقافى .



◻ الحرب ونقيض الحرب : محاولة لفهم اللانظام العالمي الحالي

◻ الفين د هيدى توفلر

◻ عرض : سهى رضوان

Alvin and Heidi Toffler. War and Anti-War :making sense of today's global chaos. USA : Little Brawn, 1993

إكتسب موضوع الثورة المعلوماتية و تأثيرها على الإقتصاد العالمي أهمية كبيرة في الأونة الأخيرة ،حيث قام كثير من المفكرين و الإقتصادين و السياسيين و رجال الأعمال بالكتابة في الموضوع كما إنشغل أخرون بمحاولة تحليل المتغيرات الدولية في إطار منطقي يمكن الباحثين و متخذى القرارمن توقع التغيرات المستقبلية للعالم ،خاصة بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وصعود قضايا التحول الديموقراطي إلى موقع الصدارة في أجندة الجماعة البحثيه الدولية و قد أسهمت كل هذه الدراسات في ظهور مجال جديد في العلوم السياسية و هو ما يسمى بالعلوم المستقبلية Futurology ويأتى هذا الكتاب في إطار بيئة خصبة من التحليلات التوقعية لمستقبل العلاقات الدولية و التنمية العالمية.

فقد إنشغل مؤلفاه بقضية الثورة المعلوماتية وآثارها على الأقتصاد ومن ثم آثارها على الحروب المستقبلية حيث يؤمن المؤلفان بأن أساليب صنع الحروب تعكس أساليب صنع المال المتبعه في أى مجتمع إنساني ولذا يجب على أساليب صنع السلام أن تواكب أساليب صنع الحروب .ذلك لإن صنع السلام يتطلب إستخدام التطبيقات الإستراتيجية و العسكرية والإقتصادية بالإضافة إلى الطاقة المعلوماتية المتاحة من أجل تخفيض مستوى العنف الذى يواكب التغيرات الدولية .

يتكون الكتاب من ستة أجزاء مقسمة إلى خمسة وعشرين فصلاً قصيراً في ثلاثة مائة صفحة تكون مادة شيقة وسهلة القراءة .وبالرغم مما يؤخذ على المؤلف من أسلوب يميل إلى التبسيط الساذج للتحديات الدوليه والقضايا الفكرية و الحلول المقترحة لها إلا أن مايحتويه الكتاب من أفكار ثورية يكون مادة خصبة للتفكير بتمعن في المتغيرات الدولية الحالية و إنعكاساتها على التحولات المستقبلية ويعترف الكاتبان بذلك حيث يذكران في مواقع متعددة أن النقد يمكن أن يوجه أليهما من الكثيرين بسبب تبسيطهما للأمور وخيالهما الخصب الذى ينطبع على معظم الأفكار المطروحة إلا أن الكتاب يطرح قضايا للتساؤل ،ومما يحث القارىء على أهمية التوجه إلى فهم جديد لواقع العلاقة بين الحروب و المتغيرات الإجتماعية حيث يقود ذلك إلى بلورة أساليب لمنع الحروب قائمة على وعى مستقبلي بما يمكن أن تحتويه تلك الحروب المستقبلية من إستخدامات تكنولوجية متقدمة.و يؤكد المؤلفان أن المحور الرئيسى للأفكار المطروحة هو ان أساليب صنع السلام المتبعة يجب أن تتساوى في إتجاهاتها مع أساليب نشوب الحروب التي تحاول منعها.

أما المأخذ الثاني فهو إستخدام المؤلفان العناوين فصولا سطحية تفتقد الدلالة على لب الموضوع محور الحديث كما أن الكتاب يقتصر إلى حد كبير في مصادره المعلوماتية على العسكرية الأمريكية و المؤسسات المختلفة المختصة بالتدريب و تكنولوجيا المعلومات في الولايات المتحده الأمريكيه مع أنه يتحدث عن متغيرات عالمية لذا فقد كان من الأحدى أن يستند إلى مصادر ،متنوعة مادام يتنبأ أن تكون الحروب المستقبلية حروباً إقتصادية وثقافية تنشب بين جنسيات مختلفة و في بلدان مختلفة .

يتناول الجزء الأول من الكتاب في فصوله الثلاثة المتغيرات الدولية الحالية حيث يقسم المؤلفان تطور الحضارات في العالم إلى ثلاث مراحل أو ما يسمونه بالموجات: الأولى هي الثورة الزراعية تليها الموجة الثانية متمثلةً في الثورة الصناعية و التي أحدثت تغيرات جذرية في الثقافة العالمية كما بلورت أفكاراً إقتصادية جديدة قائمة على معايير الأنتاج الكمى أما الموجة الثالثة فهي ثورة تكنولوجيا المعلومات و التي أدخلت المجتمعات الإنسانية في حيز متطور قائم على محورية المعرفة والمعلومات لكل المهام المتعلقة بالحياة ،بداية بالأقتصاد وحتى الممارسات العسكرية ومحاولات صنع السلام .ويعتقد المؤلفان أن كل ثورة من تلك الثورات أحدثت نظماً جديدة إجتماعية لمواكبة النظم الإقتصادية المتبعة و بذا فقد خلقت كل ثورة منهما حضارة جديدة بكل معاييرها الإنسانية .ولعل القارىء في مجال العلوم الإنسانية والإجتماعية يدرك أن الأفكار المطروحة ليست بجديدة على الساحة الفكرية حيث قام الكثير من الباحثين وفي مقدمتهم سامويل هانتنجتون Samuel Huntington بطرح أفكار مماثلة منذ الستينات كما قام المؤلفان بكتابة العديد من الكتب التى تتناول التغيير في المجتمعات الانسانية و طرحوا هذا التحليل بذاته في كتابهما

"الموجة الثالثة The Third Wave."

يدعو المؤلفان إلى إعادة تعريف مفهوم الحرب فى إطار المتغيرات المتعلقة بالموجة الثالثة و الذى يتجسد فيما يسمونه بالتحول من "قوة العضلات " إلى "قوة العقل ." ويأتى نقد المؤلفين للعسكرية الأمريكية فى هذا الإطار إستناداً إلى اثنين من قادتهم "دون موريللى "و "دون ستارى "على أساس أنها خضعت فى نموها إلى سيادة التكنولوجيا على الإستراتيجية بدلاً من صنع تكنولوجيا تواكب الإستراتيجيات الجديدة .وبذا يبدأ المؤلفان الحديث عن فترة ما بعد الحرب الباردة حيث يصفانها بأنها اتسمت بنشوة جماعية مضللة ،حينما بدأت الجماعة البحثية الدولية التغنى بفكرة السلام الدائم .أما المؤلفان فيريان أن حروب مابعد إنهيار الأتحاد السوفيتى حروب إقتصادية وليست حروباً عسكرية و أن القوة الإقتصادية أصبحت المؤدى الأصح للسلطة العالمية .ثم ينتقد المؤلفان النظرية الجيو-إقتصادية بسبب أنها تتمحور حول مبدأ عقلانية الإختيار الإقتصادى فى إتخاذ قرار الحرب وأن هذا يأتى مغالطاً للطبيعة البشرية التى تسببت فى نشوب حروب عالمية دونما الأخذ بعقلانية تلك الحروب وهنا يقترح المؤلفان أن البشرية تدخل الآن عهد النظرية الجيو - معلوماتية حيث يكون محددها الأساسيهو المدى المعرفيلدى كل طرف .وتحتل فيهاالحروب موقعا محوريا لكن ليس شموليا. فنجد حروباً كثيرة صغيرة تحدث بين دول صغيرة أو هويات إثنية مختلفة .

يتفق المؤلفان مع ساموبل هانتجتون فى نظرية صراع الحضارات ويبدو فى نظرياتهما الكثير من التطابق ولكن على أسس مختلفة حيث قام هانتجتون بتقسيم العالم إلى ثلاث موجات من منظور التحول إلى الديمقراطية والتغيرات الإجتماعية المواكبة له وفى كتابنا هذا يقوم المؤلفان كما ذكرنا بتقسيم العالم إلى ثلاثية حضارية متصارعة ومتنافسة يرمز إلى الأولى منها بالأرض الزراعية والثانية بخط الإنتاج ممثلاً للثورة الصناعية والثالثة بالكمبيوتر ممثلاً لتكنولوجيا المعلومات

كما يذكر المؤلفان أن التغير من أى من تلك المستويات الحضارية إلى الآخر لزاماً أن يواكبه الكثيرمن العنف بسبب فجوة السلطة التى تحدث خلال التحول ويجد القارئ فى هذا التقسيم الثلاثى على أساس النشاط الإقتصادى تقسيما للأدوار فى العالم .حيث تقوم حضارات الموجة الأولى بتوفير الغذاء الزراعى والمواد الخام .وتقوم حضارة الموجة الثانية على توفير العمالة الرخيصة والقيام بأعمال الإنتاج الكمى أما حضارة الموجة الثالثة فهى المهيمنة من خلال إحتكارها لأساليب صناعة وتصدير المعرفة حيث تقوم على بيع المعلومات والمستجدات فى مجالات شتى كالإدارات والتكنولوجيا وبرامج الكمبيوتر والتعليم ووالتدريب بالإضافة إلى تصدير الثقافة والخدمات الفنية والحماية العسكرية ثم يستطرد الكتاب فى الحديث عن ثقافة الموجة الثالثة من التحضر والتى تعتمد على اقتصاد مبنى على أساس "قوة العقل "حيث يتجه النشاط التجارى إلى التحول من الإنتاج الكمى إلى الإنتاج المفصل حسب احتياجات كل فرد وحيث يتسع قطاع الخدمات ويصبح المورد الرئيسى ممثلاً فى أصول غير ملموسة كالمعلومات .وفى هذه البيئة لا يجد من يفتقد المهارات أو العلم موقعاً فى البنية الإجتماعية .وتتحول الإهتمامات الإجتماعية من السياق الجماعى إلى السياق الفردى ومثالاً لذلك إتجاه الإعلانات التجارية إلى الإهتمام بالظهور فيالقنوات الخاصة الجديدة بدلاً من القنوات العامة .ومثل آخر هو تحول الأسرة النووية إلى أسرة الأقلية ففى العموم يتحول النظام الإجتماعيالمترابط الذى تتميز به حضارة الموجة الثانية إلى نظام إجتماعى أكثر تنوعاً واختلافاً وإعتماداً على صدارة مفهوم الفردية الإجتماعية فى كل المجالات كما تتسم اقتصاديات هذه الحضارة بسرعة الأداء فى التعاملات اليومية فينطبع ذلك على حياة الأفراد .

ثم يؤكد لنا الزوجان توفلر الأهمية التى تحتلها المعلومات فى حضارة الموجة الثالثة حيث يتغير البناء الإقتصادى وتستبدل المواد الخام والعمالة والمواد الأخرى بالمعلومات ويصبح الإقتصاد أقل اعتماداً على البلاد المنتمية للموجة الأولى والثانية إلا من أجل الأسواق .

وبهذا تصبح تلك الحضارة الجديدة القائمة على تكنولوجيا رأسمالية تعتمد على المعرفة ،مصدر خطر رئيسيا للعلاقات الإقتصادية القائمة بين الأغنياء والفقراء فى العالم .وبهذا يولد صراع بين الحضارة المعرفية الجديدة والحضارتين السابقتين يؤدى إلى الإصطدام بين الإحتياجات المختلفة لكل حضارة . فبينما يعتمد النظام الأقتصادى المتعلق بالحضارة الثالثة على الإعتماد المتبادل فى شتى المجالات ، الأمر الذى يحدث ذوباناً للحدود المتعارف عليها بين الدول ، نجد أن حضارة الموجة الثانية مازالت تمارس من أجل ترسيخ شرعيتها الدولية ولذا تتمسك تمسكاً شديداً بسيادتها على أراضيها ونظمها الداخلية سياسية كانت أو اقتصادية .يختتم المؤلفان هذا الجزء برؤيتهما أن حضارات الموجة الثالثة هى التى ستفوز فى السباق الدولى من أجل ترسيخ مراكز القوة العالمية وأنها ستقوم بذلك ببراعة مع تحمل أقل الخسائر الممكنة .

أما الجزء الثانى من الكتاب ، وهو مكون من ٦ فصول فيستعرض فيه المؤلفان النمو التاريخى لكل من الحضارات الثلاث وما يواكبها من أساليب حروب مستجدة .ويرى المؤلفان أن هناك ٣ محددات أساسية لعملية تطور أساليب الحرب ألا وهى قوة القتل ، والسرعة ، ومدى الدمار .وأن التحول فى أساليب الحرب يأتى نتيجة التغير الإجتماعى الشامل الذى يواكب كل حضارة جديدة .محدثاً بذلك علاقات جديدة بين المؤسسة العسكرية والنظام الإقتصادى والإجتماعى كما يؤثر على التوازن العسكرى القائم وذلك من خلال بلورة أربعة عوامل وهى :أولاً المقدرة التنظيمية المتطورة ، ثانياً الإستراتيجيات المستحدثة ، ثالثاً أساليب التدريب المتطورة ، رابعاً النظريات المتقدمة .

ويشير الكتاب إلى أن الحروب هى المرآة التى تعكس أساليب كسب الأموال المتبعة فى كل حضارة .حيث نجد أنه مع حدوث الثورة الصناعية إتجهت النظم الإقتصادية إلى الإنتاج الكمى فأصبحت الحروب أيضاً تهدف إلى الدمار الشامل ، أى أن تأثير الحرب يحكم عليه من خلال معايير كمية تقيس درجة ومدى إنتشار الخراب لدى العدو .ويستند المؤلفان فى هذا التحليل إلى الأب الروحى للاستراتيجية العصرية .كارل رون كلاسوتيز (1780-1831)حينما عرف الحرب فى العصر الصناعى بأنها "أحد أشكال العنف الذى يمد إلى أقصاه . "بالإضافة إلى ذلك يذكر الكتاب أن حروب العصر الصناعى تفتقد إلى نظرية ترتيب الأهداف حسب الأولوية .

ثم ينتقل بنا المؤلفان فى الفصل الثامن إلى مشروع بلورة

مفهوم جديد للحرب يواكب تطورات الموجة الثالثة من التحضر .وذلك من خلال عدة لقاءات مع كبار شخصيات العسكرية الأمريكية .ويتميز هذا الجزء من الكتاب بوجود الكثير من المعلومات عن المؤسسات العسكرية الأمريكية ، حيث يستعرض المؤلفان تطور "مركز قيادة التدريب وبلورة المفاهيم-TRA DOC" الذى أنشئ سنة ١٩٧٣ إبان الحرب الفيتنامية .فقد أحدثت تلك الحرب خللا نفسيا فى الصفوف الأمريكية أدى إلى توجه جديد فى وضع الإستراتيجية العسكرية من أجل الحفاظ على الموقع القيادى الأمريكى .يقوم المؤلفان بتوثيق محكم للمعلومات الواردة فى هذا السياق استناداً إلى مستندات رسمية مما يزيد من مصداقيتهما لدى القارئ .ومن الجدير بالذكر أن مشروع بلورة النظريات الحربية الجديدة الذيبدأ عام ١٩٧٣ فى الولايات المتحدة كان يمر بمراحل تعديل وتطوير فى فترات متباعدة تقرب من الخمس سنوات وقد أصبح الآن أحد الأنشطة التى تطور سنوياً على أسس تكنولوجية جديدة ويستشهد المؤلفان بالوثيقة الرسمية الأخيرة لسنة ١٩٩٣ ، التى وضعت النظرية العسكرية الأمريكية المستحدثة .وقد جاءت عاكسة لمبادئ حضارة الموجة الثالثة ، وذلك متمثلاً فى خمسة مبادئ :أولاً ،المرونة – أى إمكانية التحول من أى نوع من أنواع العنف إلى الآخر بسرعة .ثانياً ،التركيز على البؤرة العالمية بدلاً من البؤرة الأوروبية .ثالثاً ،التحول من قيمة تقدم الإنتشار العسكرى إلى مفهوم التقدم التنموى. رابعاً ،الإهتمام بالخلافات الإقليمية بدلاً عن فكرة الحرب العالمية . وخامساً ،المشاركة فى مهام غير عسكرية – كقوات حفظ السلام أو ردع الإضطرابات المدنية أو إنقاذ ضحايا الكوارث الطبيعية.

وتناقش الفصول الثلاثة المتبقية فى هذا الجزء أساليب كسب المال المستحدثة فى حضارات الموجة الثالثة ومرادفاتها من الأساليب الحربية .وهنا يناقش الكتاب عشر صفات رئيسية .أولاً ،عوامل الإنتاج الجديدة والتى تتمثل فى التركيز على المعرفة كمورد رئيسى لاينضب ويمكن الإستعاضة به عن العوامل الأخرى كالأرض والمواد الخام والموارد البشرية . حيث تقوم الأسبقية المعرفية على التخفيض من استخدامات الموارد الأخرى وإضافة عامل السرعة ، الأمر الذى يجعل لها قيمة تنافسية عليا .ويرادف ذلك فيالأساليب الحربية المستحدثة عوامل الدمار حيث تقوم أيضاً المعرفة وحيازة المعلومات على التخفيض من حجم الدمار المستلزم من أجل تنفيذ المهمة العسكرية ، حيث يمكن من خلال استخدام الكمبيوتر ميكنة معظم العمليات العسكرية ، الأمر الذى يقود إلى المزيد من الدقة فى تحديد الأهداف وبذا عزل العدو عن طريق شل أجهزته المعلوماتية .وهكذا أصبحت المعلومات أو التمكن من المعرفة عاملاً رئيسياً فى أساليب الحرب كما هيفى الممارسات الإقتصادية لحضارة الموجة الثالثة .ثانيا ،الإعتماد على القيم غير الملموسة ملموسة فقد أصبحت القيم الأقتصادية لحضارات الموجه الثانيه تتمثل فى القدرة على جمع وانتاج وتوزيع وتطبيق المعرفة إستراتيجيا وعمليا .كماهو الحال فى المجال العسكرى حيث أصبحت العمليات العسكرية ترتكز على عوامل غير ملموسة تتمثل فى سهولة وسرعة الإتصال المتاحة ، والقيمة التنافسية للتدريبات المتبعة .كما تعتمد على روح المبادرة والحماس لدى الجنود وتشجعها أكثر من أيوقت مضى

ثالثا ،يتحول المجال الأقتصادى فى الاتجاه إلى التركيز على الوحدات الشرائية الصغيرة بدلا من الأسواق الشامله .حيث بدأت الأنشطه الإ قتصادية فيالابتعاد عن نظرية الأنتاج الكمى و تحديد أسواق أصغر حجما من أجل ترويج منتجات مفصله بناء على الإحتياجات الفردية ويرادف ذلك فى المجال العسكرى الإبتعاد عن مفهوم الدمار الشامل والتركيز على الاختيارية والدقة فيالاستهداف .فأصبحت الأسلحه الحديثه مفصله من أجل التقليل من الدمار المتبادل لدى طرفى العمليه العسكريه وقد أصبح تطوير تلك الأسلحه ممكنا بفضل التطورات الإقتصادية الراهنه .حيث أن أدوات الإنتاج الذكية تسهم فى الحصول على أدوات حربية ذكية .

رابعاً ،حدث تغير شامل فى مبدأ العمل على المستوى الاقتصادى والعسكرى سواءً .حث أحتلت مهارات التعامل مع التكنولوجيا المتقدمة والمستوى التعليمى والمعرفى المرتفع المرتبه العليا فى عملية إختيار العاملين .وماعادت المعايير الكمية ذات أهمية كبرى ومن ثم أصبحت عملية الحصول على الشخص المناسب للوظيفه المناسبة عمليه شديدة الصعوبة وباهظة الثمن .كما أنتقل مركز الإهتمام من الأداء فى موقع العمل سواءكان المصنع أو الساحة الحربيه إلى موقع بلورة الإستراتيجة وتطوير أساليب الإنتاج .

خامساً ،حدث تغير واضح فى المفاهيم المعياريه حيث لم تعد المنظمه أو الوحده الأكبر تعنى بالضروره الأكثر نجاحاً بل أصبح الإتجاه إلى العمل فى وحدات أصغر حجماً عن ذى قبل سمه واضحه فى كل من المجالات الاقتصاديه والعسكرية .

سادساً ،أصبح مبدأ التجديد والتطوير المستمر لزاماًمن أجل الحصول على قيمة تنافسيه مرتفعه ولذا اتجه الاهتمام إلى تشجيع المبادرات الفكريه .

سابعاً ، ارتفع مستوى الإحتياج إلى الليونه فى البناء المؤسسى لإى من المنظمات العسكريه أو الأقتصاديه .ومن ثم إتجهت المنظمات إلى التقليل من البيروقراطيه فى نظامها الداخلى .وبلورة أفكار جديده كنظرية "الهندرة "أوالهندسة الإدارية Organizational Re-engineering

ثامناً ،أدى تشابك النظم الأداريه إلى الأحتياج لربط تلك النظم المختلفه عن طريق شبكات معلومات متطوره تستغل إستخدامات تكنولوجية مختلفة بداية من أجهزة الكمبيوتر وحتى الاقمار الصناعيه وبنوك المعلومات .فيؤدى كل ذلك إلى العامل التاسع ، والذى يتمثل فى حتمية تطوير نظم تكنولوجيه جديده تمثل البنيه الأساسيه فى صورة شبكات إلكترونيه تكون ما أ سماه المؤلفان بالجهاز العصبى للمؤسسات العسكرية أو الأقتصادية .أما العامل العاشر ، فيتمثل فىنشأة إستراتيجية تنافسية قائمة على سرعة الأداء بالمقارنة لسرعة العدو. والسرعة هنا لا تتمثل فيسرعة الهجوم فقط ، بل أيضاً فيسرعة الحصول على المعلومات وتداولها .وهنا تبرز أهمية أجهزة الإتصال حيث تسهم أجهزة الكمبيوتر والتليكوم والأقمار الصناعية فيالإسراع من عملية معالجة المعلومات وتداولها كما برز فىحرب الخليج التىمثلت شمولية النظام المبتكر فيإطار حضارة الموجه الثالثة .وهو نظام متكامل لا ينحصر فيأداء الجهاز العسكريفقط بل يشتمل على عوامل أخرى أيضاً كالقدرة على ضبط الإستراتيجيات حسب ما يستجد ، والاستفادة من ردود الأفعال وإمكانيات الإتصال.

يختتم المؤلفان هذا الجزء بتقسيم أشكال الحرب الجديدة

إلى ثلاثة مستويات: حروب ذات إستخدامات تكنولوجية منخفضة ، وأخرى متوسطة وأخرى مرتفعة وقد حلل المؤلفان حرب الخليج على أساس هذا التقسيم فوجدا أن حرب الخليج كانت مثالا لما يمكن أن تنطويعليه الحروب القادمة حيث أستخدم فيها نوعان من أساليب الحرب وهما الحرب التقليدية والحرب المستحدثة على أسس تكنولوجية ومعلوماتيه لذا فقد كانت حرب الخليج حرباً مزدوجة .بالإضافة إلى ذلك يرى المؤلفان أن أساليب الحرب الجديدة تواجه مشكلتين رئيسيتين ، وهما :أولاً ،صعوبة تقييم قوة الآخرين ،وذلك بسبب الإعتماد على أصول غير مرئية وثانياً ، الإبهام الذيبحيط عملية التخطيط ومحاولات منع الحرب .وهما مشكلتان تتعلقان تعلقاً وثيقاً بمسألة الإختلاف والتنوع التيتتسم بها مجتمعات الموجه الثانية ، ومن ثم الحروب المستخدمة من قبل تلك المجتمعات .

يتكون الجزء الثالث من خمسة فصول ، يستكشف خلالها المؤلفان أشكال الحروب المستقبلية .فيستعرضان خمسة أنواع من الحروب .النوع الأول يتكون من الحروب صغيرة المدى ، حيث يرى المؤلفان أنها الحروب الأكثر إحتمالاً فيالحدوث ومن ثم يستعرضان سيناريوهات مختلفة لأساليب الأداء المتوقعة . تتمثل تلك الأساليب فيتكوين قوات العمليات الخاصة Special Operationsحيث تتخصص تلك القوات فيعمليات ذات طابع خاص ولكنها تتولى أداء المهمة العسكرية كاملة لكونها وحدات عمليات متكاملة.

ويؤكد الكاتبان أن بلورة أساليب الحرب هذه تتم عن طريق تعاون وثيق بين القيادات العسكرية ورجال الأعمال وذلك من أجل تطوير تكنولوجيا متقدمة تناسب طبيعة تلك الحروب الصغيرة فتكون أكثر فاعلية مع إحداث أقل خسائر ممكنة وتستخدم تلك التكنولوجيا فيالتخطيط والإعداد والتدريب على الخطط العسكرية المختلفة عن طريق إستخدام الذكاء الصناعيوخلق مواقف حقيقية Virtual Reality تتيح محاكاة خطط مختلفة ، بالإضافة إلى إستخدامها فيساحة المعركة من أجل التحكم فيردود أفعال العدو كما تستخدم التكنولوجيا أيضاً فيإبتكار أسلحة ذات مهام متعدده وسهلة الإستخدام تتميز بثلاث صفات أساسية أولاً إمكانية إستخدامها تحت أسوأ الظروف الممكنة .ثانياً ،تتميز باحتمالات إعاقة منخفضة .وثالثاً ،تتميز بإحتمالات إكتشاف منخفضة ثم يستعرض الكتاب مشروع "التطور الزمنيللتكنولوجيا الحديثة "الذيبدأ سنة ١٩٩٢ والذييهدف إلى تحقيقه فيسنة ٢٠٢٠ وذلك إستناداً لحديث أجراه المؤلفان مع الجنرال سيدنيشاكنساو من القيادة الخاصة الأمريكية ويحتويهذا المشروع على عدة أفكار طموحة كفكرة إستخدام الجينات أو إستخدام توارد الأفكار الإصطناعي.

أما النوع الثانيفيتمثل فيالحرب الفضائية .ويحتل هذا النوع قدراً من الأهمية بسبب الإعتماد المتزايد على الصواريخ والإتصالات من خلال الأقمار الصناعية .

ويرى المؤلفان أن الفضاء يكون البعد الرابع للحرب حيث يمكن من خلاله التحكم فيعوامل تقنية متعدده ، ولذا يؤثر على ميزان القوة العسكرية كما يتخيل المؤلفان نشوب حروب من أجل السيطرة على الفضاء تحت قناع الإستخدامات المدنية ولكنها فيالأساس تقود إلى إستخدامات عسكرية .وبناءً على ذلك يصبح العالم مقسماً إلى قوتين :القوات الفضائية والقوات الغير فضائية ويقترح إنشاء منظمة لشئون الفضاء فيالأمم المتحده.

كما يرى المؤلفان أن الدخول فيحيز العمليات العسكرية الفضائية يثير العديد من المشكلات الخطيرة حيث تصبح عمليات التجسس أكثر سهولة وتظهر أنواع جديدة من أساليب الحرب الممتدة زمنياً مثال مايسمونه "بالقتل البطيء . "حيث يتمكن العدو من تدمير أو إعادة برمجة مراكز المعلومات بأيدولة من أجل أهدافه الخاصة وعلى المدى الطويل دونما الاشتباك فيحرب دموية ومتحاشياً التعرف على هويته .لذا إتضح أن من أهم إشكاليات إستخدام الفضاء التييجب أن تؤخذ فيالإعتبار خلال بلورة إستراتيجية نقيضه للحرب هيإمكانية متابعة ما يحدث فيالفضاء الخارجي.

أما النوع الثالث فيأتيمتمثلاً فيالحروب الآلية وهيالتيتعتمد فيالأساس على إستخدام الإنسان الآليفيالمهام الإستطلاعية أو الإصلاحية أو المهام ذات الخطورة العالية ، حينما يتم إستخدام أسلحة كيميائية أو بيلوجية أو نووية .وتتمثل الإشكالية الكبرى هنا فيإختيار إلى أيمدى يمكن أن يمد ذكاء الإنسان الآلي .فإن كان ذكاء تلك الآلات يستغل من أجل الصالح العام ، ألا يمكن باستخدام التكنولوجيا المتقدمة أيضاً أن يستغل ذلك الذكاء بطريقة عكسية؟ أو من قبل مجموعات إرهابية؟

يتمثل النوع الرابع من الحروب فيإستخدام ما يسمى بالأسلحة الذكيه ومن ضمنها يذكر الكتاب ثلاثة أنواع : الأولى ، هيدوائر الإستشعار والثانية ،الألغام الإلكترونية . والثالثة ،تتمثل فيالأجهزه الحربية الأخرى .ويرسم المؤلفان سيناريو مروعا لساحة حرب إليكترونية متنقلة يستعاض بها عن إستخدام الذخيرة الحية وفيهذا السياق تحدث ثورة فيمفهوم الجنديالواحد ، حيث قام الباحثون العسكريون بتطوير ما يسمى بالزيالعسكريالواقيالمتكامل Soldier Integrated Protective Ensemble .وهو زييمكن الجندي الواحد من القيام بعدة مهام ، بالإضافة إلى وقايته من أنواع مختلفة من الهجوم .وتأتيأيضاً فيهذا السياق ، الأسلحة ذات مقدرة التوالد الذاتيوهيالأكثر خطورة بسبب عدم تمكن أيجهة من حصر أعدادها بعد أن يتم إطلاق الدفعة الأولى منها.

أما النوع الخامس من الأسلحة فيتمثل فيإستخدامات طاقة الليزر من أجل التخفيض من حجم القتل الدموي. وإستخدام العوامل غير المرئية فيتشتيت صفوف العدو .

ويحتوى الجزء الرابع من الكتاب على ثلاثة فصول تناقش نظرية المعرفة فيحروب المستقبل .فيقدم لنا فكرة جنود المعلومات كأحد المكونات الأساسية لمفهوم الإستراتيجية المعرفيه .والتى تقام عليها نظرية الحرب المعرفية بأكملها. حيث يرى المؤلفان إستناداً إلى مصادر البنتاجون الأمريكي أن القيادة والتحكم هما العاملان الرئيسيان المؤثران فينجاح العمليات العسكرية ولذا فهيتعتمد أساساً على إرتفاع مستوى المعرفة لدى الأشخاص القائمين بتلك المهام .

ويرى المؤلفان أن الحرب المعرفية هيالتيتقوم فيها كل طرف بمحاولة التحكم فيأفعال العدو من خلال التلاعب فيتدفق المعلومات والأفكار إليه .ويؤكد المؤلفان أنه رغم كل هذا التقدم الذييشهده العالم فى المجال التكنولوجي إلا أن الإستراتيجية المعرفية العسكرية ما زالت فيحيز النمو وما

زالت تفتقد إلى التنظيم .

أما بخصوص قنوات الحصول على المعلومات فيرى المؤلفان أن هناك ٤ قنوات رئيسة وهم :الإعلام ، والمخابرات ، ومراكز الأبحاث والتنمية ، والثقافة .

كما يريان أن أى مؤسسة عسكرية يجب عليها القيام بأربع مهام أساسية بالنسبة للمعلومات ألا وهى : حيازة ، ومعالجة ، وتوزيع، وحماية تلك المعلومات عن طريق إستخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة .ولذا تصبح السياسات المحدده لتنمية وإستخدام تلك المعلومات أهم مكون من مكونات الإستراتيجية المعرفية . ومن ضمن هذه السياسات يذكر الكتاب نظرية الاتصالات التكنولوجية المتقدمة، ويحدد لها بعدين .الأول، بعد داخليا يتمثل فيالقدرة على ربط كل الأجهزة المعنية .والثانى ، بعد خارجي، يتمثل فى إمكانيات التنسيق والإرتباط بشبكات إتصال دولية و إقليمية .ولكن الكتاب يحذر من خطورة تلك الإمكانيات المتطورة رغم ضروراتها .حيث أنها تجعل النظام العسكرياكثر حساسية وضعفاً تجاه الحرب التكنولوجية .ولذا يتحتم تحصين تلك النظم إلى أقصى مدى .

ويدعو المؤلفان كل دولة إلى الإتجاه إلى تصميم الإستراتيجيات المعرفية المناسبة لها حيث أنهما يريان أن النظام المدنى السائد والنظام العسكرييتلاحمان فيإمكانية إستخدام الموارد التكنولوجية المتقدمة .

يقوم المؤلفان بعد ذلك بمناقشة دور الجاسوس المستقبلى حيث يرون أن أجهزة المخابرات تتطور تطوراً يعكس أساليب الحرب المستحدثة فى الموجة الثالثة وذلك من خلال القيام بدور جديد فى سياق التعامل مع المعلومات والإتصالات والمعرفة . حيث تصبح تلك المهام أكثر تحديداً وأدق مثلها مثل الأسلحة الحربية .أما عن المفارقة الكبرى فى هذا المجال بالنسبة لما يحدث من تطور فى المجال العسكرى فهى أنه على العكس من الآخر يتطلب الزيادة فى استخدام العامل البشرى بالاضافة إلى استخدام الأدوات التكنولوجية المتطورة ومن الجدير بالذكر أن الإشكالية الكبرى التيتواجه أجهزة المخابرات الحديثة هيأزمة "الشلل التحليلى Analysis Paralysis " حيث تفشل أحياناً التحليلات الهامة فى الوصول إلى الشخص المناسب فى الوقت المناسب ، من أجل إتخاذ القرارات المصيرية وقد أدى هذا إلى إعادة النظر فى مفهوم سرية المعلومات .والتوجه إلى التقليل من الضوابط الخانقة على سريان المعلومات وتبادلها .وقد أدى ذلك إلى إمكانية الحصول على المعلومات الهامة من مصادر مفتوحة للجميع و بذا أصبح الإعتماد على المصادر السرية فقط أمرا يقود إلى أخطاء تحليلية ويرى الكثيرون أن أجهزة المخابرات يجب أن توضع على قمة البنية الأساسية المعرفية لحضارة الموجة الثالثة .

كما يرى المؤلفان أن مجتمعات الموجه الثالثة تمر الآن بثورة إعلامية تقوم بإعادة تنظيم القوانين التيتخضع لها .وأنه بناء على ذلك التغيير يمكن تقسيم العالم إلى ثلاثة مجتمعات . الأولى ،مجتمعات ما قبل العصر الإلكترونيوهيالمجتمعات الفقيرة التيتفتقد إنتشار أجهزة التليفزيون .والثانية ،مجتمعات تقتصر على إستخدام البث التليفزيونيالتقليدى. والثالثة ،هيالمجتمعات المتقدمة التيتقوم على شبكات إتصال متطورة .وفيالمجال الإعلامىأيضاً تتضح أهمية مفهوم الدقة فيتحديد الأهداف حيث يطبق على المعلومات كما هو الحال بالنسبة للأسلحة فيالمجال العسكرى .ويتوقع المؤلفان أن يصبح الجمهور أيضاً متطوراً إعلامياً .كما يرجوان أن يصبح أكثر تساؤلاً عن المعلومات المقدمة إليه .ويتضح الدور الهام للإعلام فيمحاولات إستخدامه لأهداف دعائية سياسية أو ثقافية تبث من خلالها قيم معينه تماشياً مع أهداف كل قناة أو شبكة إعلامية .

أما الجزء الخامس ، فيأتيتحت عنوان "الخطر" ويحتويعلى أربعة فصول يستعرض فيها المؤلفان الأوجه القبيحة والمخيفة لأساليب حرب الموجه الثالثة ، فيحذران مما يسمى بـ "التحول المدنيللحرب Civilianization of War " . حيث يخشى المؤلفان أن تنتقل المحاكم العسكرية من المصانع الحربية إلى المصانع المدنيه وبذلك تنتشر المعرفة التقنية ،وتقع فيأيديالجماعات الإرهابية وتعطيمقدرة عسكرية لدول صغيرة وفقيرة وذات حكومات ضعيفة فيتفشى اللانظام العالمى .

ثم يشير الكتاب إلى ما أسماه "الإزدواجيه القاتلة " حيث تتجه جيوش الموجه الثالثه إلى إستخدام أسلحة شديدة الدقة ، من أجل التقليل من آثار الدمار الشامل وتحقيق الأهداف العسكرية دون الإشتباك فيحرب ميدانية فيحين تتجه جيوش الموجه الثانية إلى حيازة أكبر عدد ممكن من أسلحة الدمار الشامل ، الأمر الذى يشكل خطر الإشتباك المزدوج عن طريق إستخدام إسلوبين حربيين مختلفين .مما يزيد من إحتمالات الدمار الشامل والدموى لإحدى تلك الحضارات خاصة عندما تتدخل عوامل أخرى فيالمعادلة الحربية كدور سماسرة الحرب أو المنظمات المتطرفة .

يعنى الجزء السادس والأخير من الكتاب والذى يتكون من ثلاثة فصول بقضية السلام . حيث يناقش المؤلفان أشكال السلام المتوقعة وكيف أن أشكال السلام المستقبلية تستوجب القيام على نفس المبادئ التكنولوجية التى تقوم عليها أشكال الحرب ، كى تستطيع مواجهتها بخطوات وقائية فعالة .ويثرى المؤلفان هذا الجزء بالكثير من التخيلات التى تبدو الآن غير واقعية ، كإقتراحهم إنشاء شركة للسلام تقوم بمهام حفظ السلام فيأنحاء مختلفة من العالم .كما تقوم بمهمة تطوير تكنولوجية تتبع أعمال العنف وأساليب الحرب الجديدة من أجل وقاية العالم من الحروب المستقبلية .ويدعو المؤلفان إلى أهمية التفكير فيكيفية بداية الحروب بدلاً عن التركيز على كيفية إيقاف الحروب ، وذلك لأن فيالسلام كما فيالحرب تلعب المعرفه والمعلومات دوراً هاماً.

يختتم المؤلفان ، الفصل الأخير برسم صورة للنظام العالمى للقرن الواحد والعشرين ، حيث يقومان بتقديم فكرة نهاية الإتزان العالميبدلاً عن نظرية نهاية تاريخ العالم ، كما اقترحها الكثير من المفكرين مثال فرانسيس فوكوياما Francis Fukhuyama.ويقوم المؤلفان بإعادة تقييم الإفتراضات التى قامت عليها نظريات الأمن القومى المنتمية لحضارة الموجه الثانية تحت ضوء التغيرات المستعرضه خلال الكتاب .وفيهذا السياق يرى المؤلفان أن الإفتراض أن النظام والسلام والعقلانية هم الوضع الطبيعي للحياة ، والتى قامت نظرية ميزان القوة عليهم ، لم يعودوا ذوى مصداقية . وذلك لأن تاريخ الحروب أثبت الخلل التى تتضمنه تلك الإفتراضات وأن عوامل الحظ ، والمؤثرات الخارجية ، والتعصب الدينى، بالإضافة إلى عوامل أخرى ، قد أثبتوا

عكس الإفتراضات القائمة .وبناءً على ذلك يدعو المؤلفان إلى الإنطلاق من مبدأ "إفتقاد الإتزان" حيث أن الأحداث الدولية تتسم بصفات متنوعة وبعيده تمام البعد عن العقلانية الإنسانية المفترضه .

ولكن رغم كل تلك المخاطر المذكورة لأساليب الحرب المستحدثة فى طى حضارة الموجه الثالثه ، يرحب المؤلفان بالنظام العالمى الجديد ، المبنى على الثلاثة ركائز الحضارية الموصوفة فيالكتاب ، والذى يحتوى على الكثير من الإختلاف والتطور .وليس النظام العالميالمستقر الذى إقترحه الرئيس الإميريكى جورج بوش أو الذيتوقعه المفكرين والباحثون إبان إنتهاء الحرب البارده ويصف المؤلفان الحاضر على أنه لحظة رائعة فى التاريخ الإنسانى .ويختتمان كتابهما بنبرة تفاؤلية آملين أن يستطيع المدنيون والجنود على حد سواء فهم العلاقات الثورية الجديدة القائمة بين المعرفة والثراء والحرب بأن يقود هذا إلى تطوير نظرية جديدة لمجابهة الحرب .

وفيالنهاية يحث المؤلفان القارئ على أن يتذكر كلمات ليون تروتسكى Lyon Trotsky حينما قال "أنك يمكن ألا تهتم بالحرب ولكن الحرب مهتمة بك . "



◻ دور الاتصال فى الحرب والسلام

◻ كولين روش

◻ عرض :لؤى الشــواربى

Colleen Roach (ed.) 1993) Communication and Culture in War and Peace (California : Sage Publications).

تولت الدكتورة كولين روتش الأستاذة بجامعة سيتى يونيفيرسيتى بنيويورك تنظيم موضوعات هذا الكتاب الذى شارك الكثير من العلماء المتخصصين بكتابة فصوله للاسهام فى تكوين صورة شبه متكاملة عن واحدة من أهم الموضوعات وهى الاتصالات. وما يميز هذا لكتاب عن غيره أنه ينقب في مجال محدد وذى أهمية حيوية على البشرية ككل، فهو يتناول ثورة الاتصالات وعلاقاتها بكل من الحرب والسلام. .

والمؤلفون هم مجموعة من صفوة المفكرين في السلام على كل مستوياته. يتضمن الكتاب تسعة موضوعات متداخلة فيما بينها، فتبدأ كولين روتش بإعطاء فكرة عامة عن المعلومات الثقافية في الحرب والسلام بما يتضمنه هذا من توضيح لمعنى السلام بشقيه الإيجابي والسلبي . ترى روتش أن السلام الحقيقي يجب أن يكون ذا طابع إيجابي بمعنى أن يعالج مشاكل جميع الأطراف التي يتكون منها المجتمع . السلام على هذا النحو لا يعنى عدم الحرب ولكن يعنى أكثر من ذلك بكثير من ناحية المجتمع ، فهو يتطلب الحنكة السياسية والاجتماعية في تقوية صلب المجتمع من خلال إتاحة فرصة المشاركة لجميع عناصره. وهذه تعتبر الفكرة الرابطة لجميع المقالات الأخرى. لذا تتضافر مجهودات الكتاب وتنصب على محاولة نبيلة لإحداث ثورة فكرية يمكنها مواكبة الثورة المادية في مجال الاتصالات من أجل تغيير أذهان الغالبية العظمى من عقول البشر الذين قد يفتكوا بالكرة الأرضية وما عليها إذا ما تركوا لمواهبهم التدميرية التي ملأت صفحات تاريخنا البشرى بالدم وعدم الإنسانية. فمحور الانطلاقة لجميع فصول الكتاب هو نبذ الأفكار التمجيدية للحرب التي تكاد تخدم كعنصر مشترك بين جميع المجتمعات الإنسانية على مر العصور. جدير بالذكر هنا أن هذا الاتجاه الفكري يتزامن مع إجماع معظم علماء العلوم الاجتماعية في الوقت الحالي على بطلان ودحض نظرية الغريزة الإنسانية التدميرية التي قال بها سيجموند فرويد منذ حوالي قرن. يتضح لنا أن الهدف النهائي لهؤلاء المؤلفين هو إثبات أن السلام غريزة إنسانية وأن ما عداها كان من دواعي التلوث الفكري سواء جاء من خلال الأفراد أو الحكام على مر العصور، ثم إعادة برمجة الطبيعة البشرية على تشجيع السلام إلى أعلى درجاته بما في ذلك من خلق انعكاسات جديدة للعقل الباطن لكي تشجع السلام هي الأخرى حتى ولو كان من منطلق اللاشعور.

وإن كان ما تقدم هو الإطار التنظيمي التجريدي لغرض الكتاب، فان الفكر التطبيق يأتي في طيات صفحات الموضوعات على حدة. التقسيمة الجغرافية لموضوع الاتصالات تميز بين الغرب (أوربا وأمريكا) على وجه التحديد وبقية دول العالم (شرق أوربا و أسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية) . والتقسيمة الزمنية تبدأ منذ استعمار الأوربيين للأمريكتين في ١٤٩٢ . والنقطة الرئيسية هنا أن الغرب منذ هذا التاريخ فرض سيطرته المادية والثقافية على باقي أنحاء المعمورة كما هو معروف إلى هذه اللحظة وما استتبعه هذا من انسحاب ثقافات كثيرة أخرى مثل الإسلامية والهندية والبوذية ...إلخ من على الساحة مؤدياً كنتيجة

حتمية لإفقار المجتمع الإنساني من ثقافات كانت قائمة بالفعل. خير دليل على ذلك وقد تكون أسوأ حجة تساق ضد الأوربيين المستعمرين هي طحنهم حضارات السكان الأصليين للأمريكتين ، مثال ذلك الهنود الحمر. فمن المعروف إنه كان يوجد حوالي ألف لغة وهى ما تمثل كماً هائلاً من التراث الثقافي الهائل المتعايش مع بعضه البعض في ذلك الحين، !!؟

وهذا يرجعنا إلى نقطة هامة تبرزها روتش بالإضافة إلى هيربرت شيلر هي إصباغ صفة الشرعية على أعمال قد يكون من شأنها قتل حضارة كاملة فنرى هذه الخصلة تمتد إلى عصر حرب الخليج حينما قامت الولايات المتحدة ببسط حمايتها على الكويت وسفك دم الشعب العراقي وتدميره ككل . ففكرة الانتقال القومي هي أكثر الأفكار تأثيراً في فناء الشعوب وما يتبعه ذلك من عواقب على الإنسانية ككل . فلا يختلف الكثيرون على أن صدام حسين يستحق ما ناله من هزيمة في نفس الوقت الذي يجب ألا يختلف فيه الناس على بذاءة كولين باول رئيس الأركان السابق حين أباح قتل العراقيين حتى الفارين منهم من الكويت والتاركين المعارك ، فإن هذا ينافي كل الأعراف الدولية النبيلة بخصوص الحرب التي طالما دونت في معاهدات ثنائية وجماعية حتى صدر ميثاق الأمم المتحدة ليسد فجوات كبيرة في هذا الموضوع .

ولكن كيف يتأتى لحكومة أو لشعب أن تصعد في تجريم شعب أخر إلى تلك الدرجة التي تؤدى إلى الاشتباك في أبشع أنواع العنف المنظم (الحرب) أو غيره مثل طحن جنس أو ثقافة معينة. تقدم مقالة فنسنت موسكو أرضية صلبة وفكرا خاصا لفهم تلك العلاقة ما بين الاتصالات المرئية واللامرئية التي تكاد تتحكم في كل المجتمعات اليوم بأسلوب قد يصعب معه تمييز الحابل من النابل وتفريق ما هو غريزي عما هو مكتسب. فالاتصالات تتضمن الإذاعة والتليفزيون ودور السينما والكمبيوتر وأضخم دور النشر في العالم . إنها لا تتطلب عبقرية للتيقن في التو والحال أن عالم الاتصالات طبقاً لهذا التعريف قد توسعت آفاقه لتحتوى في داخلها معظم أن لم تكن جميع العلاقات البشرية ماعدا العاطفي منها التي لا تستطيع الآلة أن تتعامل معه . لذا فإن الإنسان يعتمد اعتمادا شبه كلي على هذه الوسائل في تكوين أفكاره .

من هنا تتضح أهمية النقاش حول توجيه وقيادة الرأي العام، ففي بداية حرب الخليج أوضحت الاقتراعات أن الرأي العام كان منقسما بنسبة خمسين في المائة بين مؤيدين ومعارضين لدخول أمريكا في تلك الحرب ، ومع بداية الحرب وبعد تناول الموضوع على شاشات التليفزيون تغيرت النسبة بشراسة لتصبح ٨٠٪ مؤيدين للحرب و٢٠٪ معارضين لها. وبخصوص هذا يجمع مؤلفو الكتاب على أن شاشات التليفزيون قد أنكرت إتاحة الفرصة أمام المتحدثين باسم السلام في ذات الوقت التي ضخمت فيه أصوات هؤلاء الذين تعولوا على الحرب وربما كان لهم فيها مصلحة خاصة . وقد أوصلت وسائل الإعلام ذلك التضخيم لحد سخيف حينما حشدوا معظم مجهوداتهم لإبراز عنصر التفوق العسكري الذي سيؤدى إلى حسم المعركة لصالحهم بخسائر قد تكون منعدمة لهم بعد تدمير وسحق العدو إلى الأرض. والاعلام الأمريكي قد ساهم على هذا النحو في ترغيب الناس في الحرب وجمع تأييدا شعبيا لحرب كانت جديدة من نوعها (حرب الكمبيوتر، النتندو ، النجوم) مهمة الإعلام لم تكن شاقة في هذا الصدد على حسب ظن هيربرت شيلر الذي يقدم ظاهرة ما يسميه بالمستمع النشط المهيأ للتفاعل مع ما يتلقى إلى هذه الدرجة. ويرى شيلر أن عصر ما بعد اللاامبريالية لم يأت بعد لأن الغرب وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية تمارس هيمنة شبه كاملة على العالم أجمع في مجال المعلومات وأن الثقافة الأمريكية قد غزت معظم الدول على مستويات عدة بداية من التكنولوجيا المعقدة إلى الكوكاكولا ورقص مايكل جاكسون المتكسر. في تصديه لإجابة السؤال المطروح إذا ما كانت الولايات المتحدة في طريقها إلى الفناء يستنجد شيلر برأي الدكتور جوزيف ناى الأستاذ في جامعة هارفارد الذي يقول بأن أمريكا قد بنت في داخلها قدرة ذات قوة دفع ذاتية تستطيع أن تستوعب وتشكل مسار المجتمعات الأخرى دون عنف موجه، وما كثرة الشركات العابرة القوميات التي تتبع سياسات أمريكية إلا إفرازة متشعبة لهذه القوة .

يجب الآن الوقوف على أهمية تلك العلاقة التي تربط وسائل الإعلام بالشعوب وبيان ماهية الذي يقلق منها إذا كانت هي المتحكم في تنظيم أفكارنا تجاه موقف معين كما يجب البحث أيضاً عن علاقة أكثر مباشرة بين الاعلام والحرب والسلام. وفي ذلك نجد الإجابة عن سؤال ترويج وسائل الإعلام للحرب بشكل منظم. يتعرض بيتر بروج مع كولين روتش إلى حقيقة الإعلام الغربي وهو السائد في العالم من الناحية التنظيمية ليبينوا لنا إنه منظم على خطوط رأسمالية تحبذ الملكية الخاصة لشركات عالية خاصة تتناقص في عددها بصفة مطردة . الهدف الأساسي لهذه المؤسسات ذات الطبيعة التجارية هو تحقيق مكاسب وربما قد يكون هذا هو السبب الأساسي لاختفاء الصغير منها مع الوقت. هذه المؤسسات لخبرتها الطويلة في مجال الاعلام من بث تليفزيوني مثال ABC – CBS – CNN أو ثقافية مثل نيويورك تايمز والهيرالد تريبيون اللتين ركبتا موجة الثقافة منذ إبان عهدها (الصحافة الصفراء) تعلمان تماماً أن الأخبار المسالمة لا تبيع مثل نظيرتها المدمرة، فإن الغالبية العظمى من الناس يرجحون قراءة الحوادث ومشاهدة أفلام العنف. وهذا هو ما دعا تلك المؤسسات إلى نشر المزيد والمزيد لأن المجتمعات الغربية الرأسمالية تقوم في صميم فكرها على إسعاد المنتفع من الخدمة وإشباع حاجته خاصة وإن قواعد اللعب التي لا تتخلى عن المنافسة لا تتيح مجالاً للمناورة مع متطلبات الجمهور بما قد ينتج عنها من تهذيب فكرى .

تزداد الصورة تعقيداً وربما اتضاحاً إذا ما ذكرنا أن العديد من وسائل الاعلام تعتمد بصفة غالبة على عوائدها من الإعلان ففي الولايات المتحدة بالأخص يتم قطع الإرسال العادي وبث إعلانات بالتليفزيون بمعدل كل ست أو سبع دقائق، وإن كانت الإعلانات أقل منها في أوربا عن أمريكا لامتلاك الحكومات العديد من القنوات لأن النتيجة تظل واحدة (مع خصخصة مؤسسات القطاع العام) وهي إنه بمجرد دفع ثمن الإعلان يتمكن المعلن سواء كان من هيئات أو أفراد من بسط أضواء فكرية . بطبيعة الحال نجد أن القدرة المالية تلعب دور الحكم الفيصل في عرض الأفكار وهذا بالقطع ما ينقص الداعين للسلام.

الوجه الآخر للموضوع ذاته (ترويج الحرب) تسهل قراءته من خلال دراسة الشركات العاملة في مجال تنمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. هذه الشركات على حد قول موسكو بدأت بدعم رهيب من الحكومة الأمريكية على مدار الحرب الباردة. فقد رصدت الإدارات الأمريكية المتوالية المليارات من الدولارات لجذب رغبة ورفع مستوى هؤلاء العمالقة مثال . فقد بلغ سخاء القوات الجوية في وقت من الأوقات إلى درجة إعطاء الأموال لأية شركة تعلن عن اهتمامها حتى لو انحسر هذا الاهتمام في نطاق ما تم إنجازه بالفعل. يجب التنويه هنا إلى أن تلك التكنولوجيا وذلك الدعم لم يكونا قط لمحض حب الولايات المتحدة للتكنولوجيا ولكن لتنمية تكنولوجيا الحرب التي كانت موجهة ضد ترسانة الاتحاد

السوفيتي العسكرية حينذاك ما لبثت تلك الشركات في نمائها حتى أصبح من المستحيل تغير مسارها الحربي أو حتى إعادة هيكلة خطوط إنتاجها النفع المدني. ببساطة شديدة، لقد اكتسبت تلك الشركات ميزة تصنيعية نسبية على غيرها وكدست الأموال التي يمكن استخدامها لخلق استثمارات أخرى من نفس النوع خاصة مع ما يسمى بظاهرة ثقافة الحرب. فلماذا المرجع والإفلاس من وجهة نظرهم إذا كان من الممكن التكملة والانتعاش .

رغم كل هذا تأتي مقالة هيورت فريدريك عن " الاتصالات، السلام ، القانون الدولى " لتذكرنا بأن قواعد قانون الاتصالات الدولي هي من أكثر مجالات القانون الدولي احتراماً ويسوق أمثلة كثيرة على هذا منها الخدمة البريدية ، التليفونية ، التلغرافية إضافة إلى تنسيق واحترام مجالات الأقمار الصناعية ...إلخ كما أن المقالة تعبر عن إيمان الكاتب الراسخ بان القانون الدولي يطور من نفسه بصفة مستمرة ليواكب ثورة الاتصالات . وخير دليل على ذلك هو توسيع نطاق اختصاص القانون الدولي لكي يضم تحت طياته الأفراد إذا ما خالفوا قواعده. لذلك يرى الكاتب أن هناك مجهودا ينتظر البذل يقع على كاهل العاملين في مجال السلام يتلخص فيما أشار إليه زميله بروك "بالأماكن المتاحة" وهى تعنى أحسن استغلال لتلك الفراغات التي يتركها أصحاب النفوذ والأموال من ورائهم.

توازن ريين أيسلر هذا التفاؤل من وجهة نظر نشاطها النسائي وتدعو العالم أجمع للعمل على إعادة تهذيب الأخلاق السائدة نحو السلام على أساس احتواء المرأة والتعلم منها ومن طبيعتها الناعمة التي تؤهلها للمشاركة بقدر أكبر للسلام عن الرجال ذوى الطبع الحاد. وإن كان مراجع هذا الكتاب لا يتفهم الهدف من التعمق التاريخي الذي أستعرضته الكاتبة لأنه يعمل في غير صالحها، لكن هذا المجهود يأتي في إطار موسع لنبذ العصبية الجنسية مما سيتيح الفرصة لتعايش سلمى أكثر شمولاً.

أخيراً يرى الدكتور ماجيد تهرينيان أن ثورة الاتصالات وما أدت إليه من عالمية في الفكر وسهولة في التعاون خاصة بين المتضررين . ستساعد بطبيعة الحال في تحرير كل المكبوتين وإضعاف كل الاستغلاليين لأن تحرير المعلومة والاعتراف بحق الإنسان في حوزتها ما هي إلا خطوة جريئة على سلم الرقي الكامل بالطبائع البشرية. تنظيم صفوف العالم الثالث مطلوب حالياً أكثر من أي وقت مضى خاصة وان عليهم مهمة شاقة وهى مواجهة الشمال بماله وتكنولوجياته لتغيير مسار اهتماماته العسكرية إلى أخرى ذات طابع سلمى وإحساسهم بالعظمة وموضوعاتهم الأوروبية إلى إحساسهم بالإنسانية عامة وموضوعية عالمية الحوار قد يكون خير الأساليب المتاحة مثل الحوار من خلال شركات السلام الموصولة بالكمبيوتر.

لذا يجمع الكتاب على أن الفرصة ما زالت سانحة ولكن البذل مطلوب والعطاء واجب على كل من يهتم بالسلم



□ التكنولوجيا في الخطاب التنموى العربى المعاصر: قراءة أولية في الأدبيات

□ عرض : ياسر علوى

يرى عالم المستقبليات الشهير ألفين توفلر (١) أن تطوير القوى الإنتاجية في تاريخ البشرية قد تم عبر ثلاثة عصور اقترنت بثلاث ثورات : الأولى هي ثورة العصر الحجري الجديد وتميزت بظهور المحاصيل وتربية الماشية ونشأة الحرف والتجارة مما وفر الأساس المادي للانتقال من الوضع المشاعي وبداية ظهور الملكية الفردية، أما الثورة الثانية فهي الثورة الصناعية والتي تميزت بظهور الإنتاج الآلي والصناعة وفقاً لخطوط الإنتاج مما كرس تبلور المجتمع الرأسمالي أما الثورة الثالثة فهي الثورة التكنولوجية، والتي تميزت بزيادة معدلات التقدم العلمي بمعدلات غير مسبوقة، ومن ثم زادت أهمية العلم كعنصر من عناصر الإنتاج.وقد تمثلت أهم نتائج الثورة التكنولوجية فيما يلي:

١– زيادة درجة الارتباط–ولا نقول التوحد–بين العلم والتكنولوجيا.فقد مرت ٥٦ سنة بين اكتشاف الهاتف وتطبيقه، و٣٥سنة بالنسبة للراديو،و١٤ سنة بالنسبة التليفزيون،و٦ سنوات فقط بالنسبة لقنبلة اليورانيوم !!

٢ – وترتب على ذلك حدوث تغير في هيكل القطاعات الإنتاجية، فصناعة المعلومات قد دفعت بقطاع الخدمات الى المقدمة على حساب القطاعات السلعية بوصفها القطاع القائد النمو.العمالة.فإذا كان مفهوم السلعة قد تغير ليصبح عمل الإنسان العقلي لا المادي هو السلعة الرئيسية،فإن نصيب القطاعات غير السلعية–بالمفهوم التقليدي للسلعة– في الاقتصاد القومي يزداد.

ومن هنا فإن المصدر الرئيسي للقيمة المضافة قد أصبح المكون التقني للسلعة،أو بعبارة أخرى فإن السلعة الرئيسية قد أضحت المعلومات أو ما يطلق عليه الأصول غير المنظورة(٢) Intangible Assets

وهي سلعة ذات صفات غريبة،فمن الممكن بيعها لأكثر من مشتر واحد في ذات الوقت دون أن ينتقص هذا من رصيد بائعها أو مشتريها،وهي سلعة لا يمكن حجبها عن السوق إذ تتدهور قيمتها مع مرور الزمن مما يدعو الى الإسراع في بيعها، وهي سلعة لا تخضع تماما لاعتبارات التسويق إذ أن تقدير قيمتها عملية شديدة الصعوبة،فمن أجل تحديد ثمنها لابد للمشتري من أن يتعرف على جوهرها، وهو ما يعني الحصول على قدر منها مما يؤدي الى تدهور قيمتها في السوق (٣) .

وليس المقام ملائما للاستطراد في وصف الخصائص النوعية للتكنولوجيا كسلعة،وإنما ما يعنينا هنا هو أن التطور التكنولوجي ليس مجرد عملية علمية منعزلة عن أي سياق اجتماعي وبلا تداعيات سياسية واقتصادية وثقافية..إلخ،ومن هنا فإن الاهتمام بدراستها لايقتصر– ولا ينبغي أن يقتصر– على علماء العلوم الطبيعية،المهتمين بطبيعة الحال بالجوانب الفنية للتطور التكنولوجي،وإنما يمتد ليشمل الباحثين في العلوم الاجتماعية الذين يولون عنايتهم إلى دراسة التداعيات السياسية والثقافية والاجتماعية للتطورات التكنولوجية .وسوف نخصص هذه الدراسة لاستكشاف موقع التكنولوجيا والتطور التكنولوجي في الخطاب التنموي العربي المعاصر من خلال تحليل مجموعة من الدراسات التي نشرت في هذا الموضوع في بعض الدوريات العربية

المعنية بدراسة العلوم الاجتماعية ،فهي إذا دراسات تخاطب جمهورا من غير المتخصصين في العلوم الطبيعية من ناحية،وتستهدف مناقشة الأبعاد الاجتماعية لظاهرة التطور التكنولوجي وليس الاعتبارات الفنية التي لا تتناولها هذه الأدبيات إلا في سياق تعريف القارئ غير المتخصص بهذه التطورات وإشاعة نوع من الثقافة العلمية.

والواقع أن أول مشكلة تواجهنا في هذا الصدد تتمثل في صعوبة الحديث عن خطاب تكنولوجي

عربي ، فالأدبيات التي تناولت هذا الموضوع قليلة ومتناثرة لا يجمعها تيار يحقق تراكما علميا بحيث نستطيع الحديث عن جماعة عربية تكنولوجية ذات إنجازات تحققت وأولويات للعمل المستقبلي .ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات:

أولا:تراجع مفهوم الثقافة العلمية في الأدبيات العربية،ففي دراسة لتحديد الوزن النسبي للثقافة العلمية تبين أنها لاتشكل أكثر من ٤٪ من المادة الثقافية المنشورة في المجلات ذات الطابع الثقافي العام (٤).

ثانيا:الطبيعة البينية Interdisciplinary للدراسات التي تتناول الأبعاد الاجتماعية للمسألة التكنولوجية،مما يستلزم لمعالجتها وجود باحثين يجمعون– إلى جانب تخصصهم في البحث الاجتماعي–قدرا معقولا من المعرفة بالعلوم الطبيعية، وهي مشكلة تواجه الجماعة البحثية العربية التي يغلب على تشكيلها وعملية إعدادها غياب التدريب الذي يؤهل الباحثين إلى العمل في مجال الدراسات البينية .

ومن هنا فإننا لا يمكن أن نطمح لأكثر من عرض للاتجاهات السائدة في الأدبيات التي تناولت المسألة التكنولوجية من منظور العلوم الاجتماعية،والتي يمكن تصنيفها إلى:

١ – الأدبيات الوصفية التي تستهدف التعريف بأحدث التطورات العلمية أو الإنجازات التكنولوجية

وتخاطب القارئ غير المتخصص والمثقف العام.

٢ – الأدبيات التي تتناول الأبعاد الفلسفية والحضارية للتطورات التكنولوجية.

٣ – الأدبيات التي تناولت المسألة التكنولوجية في سياق الحديث عن تطور النظام الاقتصادي العالمي وخاصة ظاهرة الشركات عابرة القومية Transnational Corporations.

٤ – الأدبيات التي تتناول علاقة التكنولوجيا بظاهرتي الصراع والتعاون الدوليين.

٥– الأدبيات التي اهتمت بدراسة التجارب العربية لنقل التكنولوجيا ومحاولات بناء قاعدة تكنولوجية.

وسنحاول فيما يلي إلقاء الضوء على أهم الاتجاهات السائدة في هذه الأدبيات.

أولا :الأدبيات الوصفية

تهدف هذه الدراسات إلى تعريف القارئ العادي–غير المتخصص– بالتطورات العلمية بهدف إشاعة ثقافة علمية،وتتراوح موضوعاتها بين القضايا شديدة العمومية ، كمناقشة حالة العلم والبحث العلمي في الوطن العربي (٥) ،إلى تناول قضايا معينة كالمعلومات والاتصالات (٦) أو الهندسة الوراثية(٧) إلخ.

وتحظى هذه الأدبيات–أي الأدبيات الوصفية– بتغطية أكثر انتظاما نسبيا،فيخصص لبعضها أبواب ثابتة في بعض الدوريات العربية (٨)، وهو ما لا يتاح لسائر الأدبيات التي تتناول قضايا العلم والتكنولوجيا .غير أن الملاحظ على هذا النوع من الأدبيات سيطرة حالة من النشوة المعلوماتية عليها بمعنى ميلها لإغراق القارئ بكم هائل من المعلومات عن قضايا كالتغيير في التركيبات الجينية أو الصراع بين شركتي IBM أو APPLE(٩) ، وهو الأمر الذي يحول دون إمكانية تحقيق هذه الأدبيات لهدفها الأصلي وهو إشاعة الثقافة العلمية.

فالمراد من ترسيخ الثقافة العلمية هو ترسيخ قيم المعرفة العلمية والبحث العلمي وهو ما لا يتحقق عن طريق سرد المعلومات على طريقة صدق أو لا تصدق بحيث تصبح الغاية العظمى هي إمداد القارئ بأرشيف ضخم لمعلومات متناثرة معزولة عن أي سياق ثقافي،الأمر الذي يؤدي إلى تكريس اغتراب القارئ علميا بل وربما يزيده،إذ أن العمل كما تقدمه هذه الأدبيات عبارة عن معلومات شديدة التعقيد منعزلة عن بعضها البعض وعن أي سياق أو نموذج إرشادي لتفسيرها .

ثانيا:التكنولوجيا والنظام الاقتصادي العالمي

على النقيض من الأدبيات الوصفية ، تحاول هذه الأدبيات– النادرة نسبيا مقارنة بالأدبيات الوصفية– ربط القضايا المتعلقة بالتكنولوجيا بالتطور العام للنظام الإقتصادي العالمي)إنتاجيا وتسويقيا .(وتركز هذه الأدبيات عادة على قضيتين أساسيتين:الأولى هي تأثير التطورات التكنولوجية على أنماط الإنتاج العالمي والاتجاه نحو تدويل الإنتاج وإعادة هيكلة نظام تقسيم العمل الدولي (١٠) والثانية هي قضية نقل التكنولوجيا وعلاقتها بالمشاريع التنموية في دول العالم الثالث . (١١)

وعلى الرغم من أن أغلب هذه الأدبيات تتعامل مع المسائل التكنولوجيا باعتبارها متغيرا مستقلا ينبغي دراسة تأثيره على عدد من المتغيرات التابعة،إلا أن التكنولوجيا في هذه الدراسات تحتل أهمية ثانوية،بمعنى أن هذه الدراسات لا تخصص لدراسة العلاقة بين التطور التكنولوجي وأي ظاهرة من ظواهر الاقتصاد العالمي،وإنما تناقش هذه القضايا بشكل ثانوي في سياق مناقشة قضايا التنمية بشكل عام .وتقودنا هذه الملاحظة إلى إدراك الإشكالية الرئيسية التي تواجه هذه الأدبيات،وهي أنها لم تعط القضايا التكنولوجية الاهتمام الذي تستحقه،على الرغم من امتلاكها الأدوات التي تمكنها من دراسة هذه القضايا بشكل علمي وشامل.

ثالثا: التطورات التكنولوجية وعلاقتها بظاهرتي الصراع والتعاون الدوليين

تمثل هذه الأدبيات محاولة الربط بين التطورات التكنولوجية والتفاعلات السياسية -الصراعية والتعاونية- بين الدول وذلك من خلال رصد التداعيات السياسية والاستراتيجية للتطورات العلمية والتكنولوجية.

وتتميز هذه الأدبيات بتركيزها على دراسة التداعيات السياسية للتطورات التكنولوجية بشكل مباشر بعكس أدبيات المجموعة السابقة التي تناولت القضايا التكنولوجية بشكل عرضي كما سبق وأن ذكرنا. ويمكن إجمال أهم القضايا و الإشكاليات التي تناولتها هذه الأدبيات فيما يلي:

١- التداعيات الاستراتيجية للتطورات التكنولوجية في مجالات التسلح وعلاقتها بظواهر الردع والتوازن الدولي الناجم عن الارتفاع الشديد في القدرة التدميرية للاسلحة وما ينتج عن ذلك من ظهور أنماط جديدة للصراع الدولي كالصراعات منخفضة الشدة Low- Intensity Conflicts والحروب المحدودة..إلخ(١٢).

٢- التغير في مكونات وعناصر قوة الدولة نتيجة للتطورات التكنولوجية والتي أدت إلى ازدياد أهمية المكون المعرفي للعمليات الإنتاجية على حساب المكون المادي.

٣- تأثير التطورات التكنولوجية على عملية صنع القرار السياسي وقد انقسمت الأدبيات في مناقشتها لهذه المسألة إلى قسمين، الأول ركز على الجوانب الإيجابية لهذه التأثيرات والمتمثلة في ثورة المعلومات التي تتيح لصانع القرار أن يقوم بإجراء تقدير دقيق لمواقف الأطراف المختلفة في أي تفاعل دولي معين، وما يترتب على ذلك من قدرة على صناعة قرار رشيد. بالإضافة إلى التطورات المؤسسية في عملية صنع القرار كنتيجة للتطورات التكنولوجية والتي تتمثل في ظهور ما يعرف بوحدات دعم اتخاذ القرار Decision Support Units(١٣). أما القسم الثاني فقد ركز على الصعوبات المتعلقة بعملية انتقاء المعلومات اللازمة لعملية صنع القرار في ظل بيئة تتسم بالوفرة البالغة لا الندرة النسبية للمعلومات (١٤).

وبالإضافة إلى الأدبيات النظرية السابقة توجد مجموعة من الدراسات التي تناولت الأبعاد التقنية للصراع الدولي من خلال دراسات تطبيقية للصراع العربي الإسرائيلي. وقد ركزت بعض هذه الدراسات على الأبعاد النووية لهذا الصراع، أي تأثير امتلاك أحد الأطراف للسلاح النووي ومدى إمكانية قيام ردع نووي في المنطقة. إلخ (١٥) والملاحظ أن كثيرا من هذه الدراسات ارتبط ظهوره بحدوث تطورات ذات مغزى تقني معين في الصراع العربي الإسرائيلي مما أغرى الكتاب بتناولها.

ولعل نجاح إسرائيل في إطلاق قمرها الصناعي "أفق-٣" كان من الأحداث ذات المغزى في هذا الصدد، إذ أنه دفع إحدى الدوريات العربية المتخصصة في العلوم الاجتماعية أن تخصص ملفا كاملا لدراسة تداعيات هذا الحدث وتأثيره على الفجوة العلمية والتقنية بين العرب وإسرائيل (١٦) بالإضافة إلى العديد من الدراسات التي نشرت في الصحف المصرية والعربية حول ذات الموضوع.

إلا أن الملاحظ أن الدراسات في هذا الشأن غلب عليها الطابع السردي التاريخي في شقها الوصفي، باستغراقها في حشد الوقائع والمعلومات حول تطور القدرات العسكرية والتكنولوجية الإسرائيلية، والطابع الإنشائي والخطاب الأيديولوجي في شقها التوصيفي Prescriptive

فإذا كان المأخذ على الدراسات التي تناولت الأبعاد الاقتصادية للتطورات التكنولوجية يتمثل في عدم إعطائها الأولوية لهذه القضايا على الرغم من امتلاكها الأدوات التحليلية اللازمة للتعامل مع هذه القضية، فإن الأدبيات التي تناولت الأبعاد السياسية لهذه القضية من خلال الدراسة التطبيقية للصراع العربي الإسرائيلي قد وعت -بشكل أوضح- لأهمية الموضوع غير أنها لم تكن موفقة كثيرا في استخدام الأدوات التحليلية اللازمة للتعامل معه.

رابعا: التكنولوجيا والتطورات التكنولوجية من منظور فلسفي وحضاري

الواقع أن الإشكالية التي تواجه الباحث عند مناقشة ظاهرة معينة تتمثل في كيفية تحقيق التوازن الدقيق بين التركيز على موضوعه وبين دراسة السياق العام للظاهرة محل بحثه. فإذا كان الإفراط في الوصف التفصيلي لظاهرة معينة قد يؤدي إلى تجريدها عن سياقها الزماني و/أو المكاني بشكل يصبح معه من المتعذر فهمها بشكل علمي، فإن الإغراق في الحديث عن السياق العام لتطور الظاهرة محل البحث قد يكون على حساب دراسة الظاهرة نفسها وهذا في الواقع هو ما تتسم به كثير من الأدبيات التي حاولت معالجة الأبعاد الفلسفية والحضارية للتطورات التكنولوجية.

فالواقع أن كثيرا من هذه الكتابات(١٧) التي تعد الأكثر عددا بعد الأدبيات الوصفية- يتخذ التطور التقني المعين مدخلا للحديث عن أزمة المجتمع العربي بشكل عام أو مناقشة لقضية التحدي الحضاري الغربي وإشكاليات الوافد والموروث وغيرها من الإشكالات التي -برغم أهميتها- لا يمكن أن تندرج بأي حال من الأحوال تحت مسمى الخطاب التكنولوجي، أي الذي يعالج قضايا التكنولوجيا وهو ما يقودنا من جديد إلى التساؤل عن مدى وعي الجماعة البحثية العربية بأهمية دراسة التطورات التكنولوجية من منظور مختلف العلوم الاجتماعية.

خامسا: التجارب العربية لنقل التكنولوجيا ومحاولات بناء قاعدة تكنولوجية

الواقع أن الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع تمثل بالفعل ما يمكن أن نطلق عليه خطابا تكنولوجيا. إذ أنها تتميز بتركيزها على دراسة القضايا التكنولوجية- وهو أمر نادر كما يتضح من استعراضنا للأدبيات السابقة- مع ربطها بالمتغيرات الاقتصادية والسياسية كنمط الإنتاج وأنماط التفاعلات وطبيعة العلاقات بين الدول وتأثير هذه العناصر على النمط التكنولوجي الذي تتبناه الدولة في فترة زمنية معينة. ويمكن تقسيم هذه الأدبيات موضوعيا إلى ثلاثة أقسام

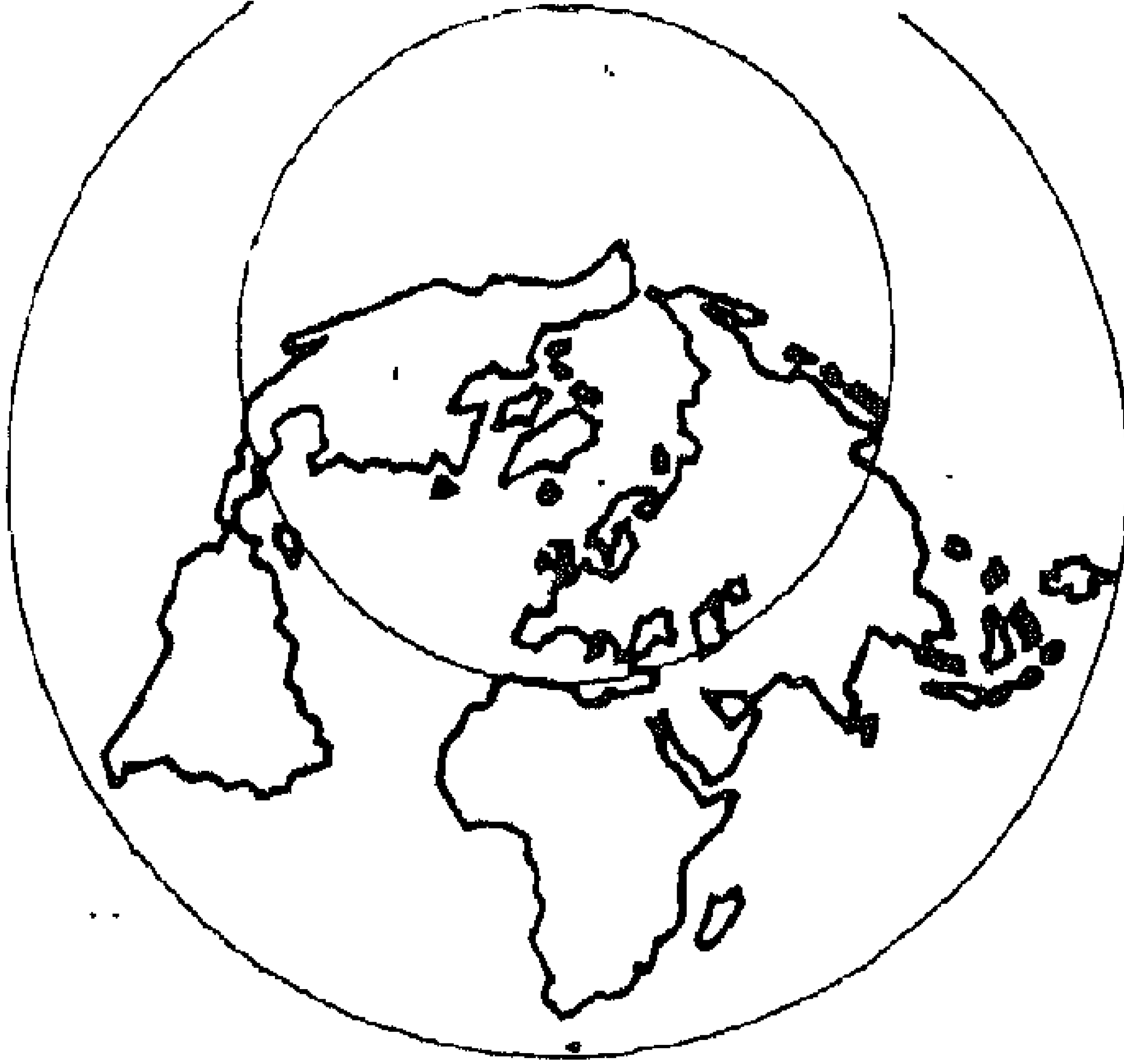
١- الأدبيات التي تتناول تجربة دولة معينة في التصنيع مع التركيز على النمط التكنولوجي الذي تبنته هذه الدولة وبيان الاسباب التي دعت هذه الدولة إلى تبني هذا النمط ومدى ملاءمته لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة..إلخ والواقع أن التجربة المصرية تكاد تنفرد بهذا النوع من الدراسات الشاملة والمتعمقة(١٨) ولعل ذلك يرجع إلى ما سبق وأن أشرنا إليه في بداية هذا المقال من غياب جماعة عربية تكنولوجية قادرة على القيام بدراسة شاملة للتجارب العربية في نقل التكنولوجيا واستكشاف الأنماط التكنولوجية المثلى لتحقيق الأهداف التنموية العربية.

٢- الدراسات التعريفية التي تستهدف التعريف بمؤسسات عربية أو تطورات معينة ذات مغزى تقني (١٩) وتحظى مصر أيضا بالنصيب الأساسي من هذه الدراسات.

٣ - الدراسات التي حاولت أن تقدم تصورا نظريا لقضايا التكنولوجيا ونقلها في دول العالم الثالث بصفة عامة (٢٠).

والواقع أن الندرة الشديدة في هذه الدراسات تعكس بوضوح الصعوبة التي تواجه إمكانية تحقق تراكم علمي يسمح بقيام ما يمكن أن نطلق عليه جماعة تكنولوجية عربية كخطوة نحو بناء قاعدة عربية ذاتية للمعرفة التقنية. □

مقابـــلات ومؤتمـــرات



البحـــث العلـــمى وتحديات القرن القادم

[حديث مع وزير البحث العلمى]

حوار : داليا فايز فرج

إن بناء قدرة تكنولوجية وطنية يعد هدفا قوميا يشكل أهم أسس التنمية الاقتصادية . فأى نظام إقتصادى يعتمد على الصناعة والانتاج ، لم يعد توافر المواد الخام والعمالة الرخيصة فقط هما أساس النجاح ، ولكن يحتاج الى القيمة المضافة الناتجة عن استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وهذا يعتمد بالأساس على البحث العلمى والتطوير التكنولوجى القادر ، وحسن ادارة التكنولوجيا .

وهنا يتطرق الى الذهن : سؤال : هو كيف ؟ وماذا قدم البحث العلمى فى مصر للوصول الى هذه الانطلاقة . لذا كان من الواجب أن تجرى السياسة الدولية حديثا مع الاستاذة الدكتورة فينيس كامل جودة وزيرة البحث العلمى للسؤال عم دور الوزارة فى الوصول الى التطوير التكنولوجى والدخول فى عصر المعلومات .

ومن خلال الحديث كان هناك العديد من النقاط التى ركزت عليها الوزيرة والتى تنحصر فى " محدودية تمويل أنشطة البحث العلمى التى لا تتعدى ٠٣, ٪ من الدخل القومى . وضع البعد الاجتماعى والتضامن فى محور إهتمام البحث العلمى بعد أن كان مهملا لفترة طويلة ، الاستفادة من خبرات الدول التى سبقتنا ووصلت الى مرحلة الثورة التكنولوجية ، دخول عصر المعلومات بناء على اسس وقواعد وسياسات استراتيجية مدروسة والبدء فى انشاء شبكة مصرية للمعلومات ، وانشاء مدينة مبارك العلمية لخلق التكنولوجيا الراقية ، واعداد الجيل القادر على مواجهة تحديات القرن القادم وفيما يلى نص الحوار :

سؤال : سيادة الوزيرة : ما هى نسبة ميزانية البحث العلمى لميزانية الدولة ، وما هى أولويات البحث العلمى الآن سواء إجتماعية ، ثقافية .... الخ ؟

بالنسبة للموارد هناك محدودية فى حالة تمويل أنشطة البحث والتطوير ، فهى تمثل فقط ٠٣, ٪ من الدخل القومى ، بالاضافة لاسهامات القطاع الخاص المحدودة للغاية . أما أولويات البحث العلمى فهى أن يفيد كل الدولة ، ويساند كافة المجالات ، من صحة ، بيئة ، صناعة ... كل شىء يجب أن يلبى بالفعل الاحتياجات من بحث وتطوير وتكنولوجيا ما نريده هو مفهوم جديد ، ليس فقط التطوير . منذ عام نقوم بدراسة مستفيضه ووقفة مع كل مركز ومعهد ولنسأل كيف تتغير الدنيا ونظم العلم ، وماذا يجب أن يقدم العلم فى المستقبل الملىء بالصراعات الرهيبة والغريبة ، لذا وجب علينا التغيير بطريقة مدروسة بواسطة رجال على أعلى مستوى سواء مستشارين مصريين ذوى اتصالات خارجية ، أجانب ، أو حتى مصريين مقيمين فى الخارج ، هذا بجوار التمويل المقدم من البنك الدولى للاستفادة من أشخاص على مستوى عالمى .

لقد بدأنا بالتشخيص وعرفنا السلبيات ، قطعا كانت هناك ايجابيات نعوزها ، وأما السلبيات فسنستبعدها وهذا ما نحن بصدده الآن ، نقبل الخطط والبرامج يجب أن نعرف أين نحن ؟ ماذا لدينا فى الواقع ؟ وماذا نحتاج من تشريعات ، تدريب كوادر ، تغيير فى نظم تشريعية من أجل تحقيق إنطلاقه كبرى والتى اشبهها بالدخول فى معركة حرب

؟ فيجب إعداد الصفوف ؟ أعرف المستوى ؟ ماذا ينقصنا ؟ يجب أن أتدرب على ماذا ، وأطعمها بماذا ؟ لكى اساعد الدولة على العبور الاقتصادى التنموى والاجتماعي وكيف يقدم البحث العلمى المساعدة ، والا فليس هناك جدوى من الاطراء على البحث العلمى ، فالعلم ليس من أجل العلم فقط ، بل لابد أن يوجه لخدمة الدولة ، اقتصادها ، كافة المجالات التى فى المستقبل سيكون لها Client فلا يجب القيام ببحث الا بمعرفة من المستفيد منه ، وفى حالة عدم وجود مستفيدين يلغى هذا البحث تماما ويستبعد تماما .

بالفعل المرحلة السابقة قدمت عملا جيدا ولكن هذا ليس الموضوع الآن ، فمحور الاهتمام فى الوقت الحالى هو المرحلة القادمة ، لذلك شكلت لجنة وزارية عليا ، تم استصدارها من رئيس الوزراء ليكون التعاون على مستوى الدولة ككل وليس فى داخل وزارة البحث العلمى فقط ، فالوزارة وحدها لا تستطيع التغيير ، لابد من التعاون مع الجامعات والوزارات التى بها مراكز بحثية مع المستفيدين من البحث العلمى كوزارة الاسكان والانتاج الحربى ، و الصحة كل هؤلاء فى اللجنة الوزارية العليا التى تتشكل من ١٤ وزيرا + رئيس الوزراء ، ويتولى وزير البحث العلمى أمانتها .

فى الاجتماع الاول تم وضع الاطر التى تحدد أولويات الدولة ، ثم نحاول الوصول لسياسة البحث العلمى ، واستراتيجية لتنفيذ هذه السياسة هذه الاستراتيجية تصاغ فى برامج للتنفيذ ، وتمول ، هذا التمويل يعطى للمراكز لتمويل هذه البرامج التى تم تحديدها اى تمويل مقرون ببرامج مدروسة ومحددة تشارك فيها المراكز البحثية ، الجامعات ، الوزارت كلا حسب امكانياته وقدراته ، وتتولى اللجنة الوزارية العليا الاشراف على وضع صندوق لتمويل هذه البحوث . لابد من تفكير جديد فنحن نستفيد من الدروس التى نتعلمها من الدول الاخرى التى نضجت ، قطعا هذه الدول كانت لديها سياسات محددة ، فنحن ندرس ما قدمته هذه الدول ونختار ما يتناسب وظروفنا وامكانياتنا .

بالنسبة للمعوقات فيمكن ادماجها فى محدودية الموارد المخصصة للبحث العلمى ، ضعف الارتباط بين أنشطة العلم والتكنولوجيا من جانب ، والحاجات الاقتصادية من جانب أخر ، اعتماد التنمية التكنولوجية على الاستيراد ، نقص المعلومات ، اتساع الفجوة بيننا وبين العالم المتقدم .

أما البعد الاجتماعى فقد كان يغيب عن مجال البحث العلمى ، ونحاول تقييمه الآن لابد من قيام مشاريع متكاملة ، إجتماعية ، انسانية ، حضارية . فالشعب ليس لديه الوعى التكنولوجى العلمى ، لهذا ننشىء مركزا للعلم والتكنولوجيا على مساحة ١٥ فدان ، تم تحديدها فى الهرم ، الارض من معهد المعايرة التابع لوزارة البحث العلمى ، لاقامة صرح كبير ذى تكلفة عالية ، ولكن هناك المساعدات المادية .

الجانب الثقافى والاجتماعى لابد من وجوده ، وإن كان تقبل الشعب للتكنولوجيا والعلم الجديد سوف يحتاج الى وقت ، الا أننا نؤيد عدم وجود رهبه بين الاطفال ، الناس والعلم ، لابد ان تأتى لهم المعلومة بصورة مبسطه فى وسائل مسموعة ، ملموسة ، يشعروا بها . فلدينا جنود تعمل من اجل تنمية تكنولوجية ، اجتماعية ، حضارية تحقق قفزة كبرى ، فهناك من يجرى حولنا ، لذلك نحاول القفز ، لكن ليس فى كل المجالات ، فمثل من الابرة الى الصاروخ لا يجدى ، سوف نختار عدة مجالات ندخل فيها ، ونستفيد من علمائنا فى الخارج ونجذب العديد من العلماء الذين يريدون العودة وقد نجحنا فى ارجاع العديد من العلماء للوطن والدليل فى مدينة مبارك العلمية التى ستقوم على بعض المغتربين الذين نجحنا فى اعادتهم ، فهناك الكثير الذى نقدمه من خلال المدينة العلمية .

وقد تم تقديم خطاب للجنة الوزارية للتنسيق بين المراكز الاخرى فى الجامعات و الوزارات ، وايضا تقديم دليل كامل وشامل لكل الافراد العلميين وتخصصاتهم على مستوى الدولة ، حتى يمكن العودة اليهم بسهولة عند احتياجهم ، وسوف يتم وضع هذه المعلومات على الكمبيوتر وهذا لأول مرة فى مصر .

■ : فى تقرير المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجى لسنة ٩١ / ٩٢ ، الدورة ١٩ - ٢١ : " كان الحديث عن الهندسة العكسية وان تكون فى حوزتنا نخبة من التكنولوجيا الحديثة سواء عن طريق الاستقدام او الهندسة العكسية . فماذا قدمنا ؟ استقدام أم هندسة عكسية ؟

□ □ لقد استفدنا من تجربة ماليزيا وحضر وزير البحث العلمى الذى قاد الحركة الكبيرة للتطوير والنمو الاقتصادى الذى بنى على التكنولوجيا واصبحت دولة تنتج High Tecknology تنافس العالم حاليا وعندما سألنا الوزير ماذا قدمتم فقال انه سار فى ٣ طرق متتاليه ولم ينتظر الدول المتقدمة لان الانتظار سوف يعطل المسيرة ، فقال اولا : استقدام التكنولوجيا المتقدمة ويتعلمها العلماء والمهندسون كشرط لاستقدام هذه التكنولوجيا .

ثانيا : فى نفس الوقت أو بعدها بفترة قليلة شارك فى بناء تكنولوجيا متقدمة مع دول أخرى

ثالثا : بعد فترة كان لديه أشخاص يفهمون ويستوعبون التكنولوجيا ، لذا قدمت تكنولوجيا متقدمة خاصة .

نحن فى مصر نستطيع ان نسبق ماليزيا ، فهى دولة بدأت من الصفر بدون علماء او مهندسين ، اما نحن فلدينا تكنولوجيا ومستوى مقبول منها ، مثلا فى الزقازيق نجحنا فى خلق تكنولوجيا وطنية ١٠٠ ٪ متقدمة لتصنيع السماد العضوى من القمامة ، وذلك بالهندسة الـ Forwod وليس العكسية فالشركة مصرية ، المهندسون مصريون ، العلماء مصريين ، وهذا المصنع سوف يعم على مستوى الجمهورية ، فهو انتاج مصرى بـ ١ / ٣ ثمن المستورد .

فنحن قادرون على خلق تكنولوجيا متقدمة بالهندسة Forwod ، ولكن هذا ليس فى كل المجالات ، المجالات التى نستطيع الدخول فيها ، اما المجالات الاخرى نستفيد من خبرة ماليزيا ، نستقدم التكنولوجيا لكن بشرط تعلم المكون التكنولوجى قبل حتى اختيار وشراء هذه الاجهزة ، فالباحثون والعلماء لدينا هم الذين يذهبوا لشراء هذه المنتجات سواء مع القطاع الخاص او القطاع العام . وقد طلب منا احد أفراد القطاع الخاص فريقا من العلماء لمساعدته فى اختيار التكنولوجيا ، وايضا لاول مرة فى مصر

، القطاع الخاص يطلب الدخول فى تكنولوجيا متقدمة لانتاج الخلايا الشمسية بالطرق المتقدمة ويصرف القطاع الخاص عليها وهذا لم يحدث من قبل عند قادرين على تقديم العديد ولكن يجب وجود الطلب والثقة ورفع الحواجز بيننا لابدمن الدخول فى التكنولوجيا المناسبة وظروفنا ، وذلك بأقصى سرعة ممكنة . بعض الشركات بالفعل بدأت فى ذلك ، ولكن عند مواجهة بعض الاعطال يتم استقدام الخبراء الاجانب فى حين اذا ما لجأوا من البداية لكان علماؤنا وباحثونا أقدر على فهم طبيعة المصنع واحتياجاته ونستوعب ذلك سريعا ، هذا هو الجديد الذى نسعى له تكنولوجيا جديدة بمساعدة الباحثين والعلماء المصريين .

■ : **سنة ١٩٨١ اليابان وضعت خطة دخلت بها عصر المعلومات ، تلتها بريطانيا التى وضعت خطة ونفذتها فى ٦ سنوات ، سنغافورة أكدت انه بحلول عام ٢٠٠٧ سوف يكون الكمبيوتر جهاز منزلى ، ماليزيا بدأت التطوير واصبحت اكبر مصدر للديسك فى العالم ، ومصر أين هى من عصر المعلومات ؟ ماذا قدمت وزارة البحث العلمى والهيئات التابعة لها ؟**

□ نحن فى البداية ، هناك مركز المعلومات الجغرافية ، فعندما نريد تنمية منطقة فى الصعيد مثلا ، ما هى البيانات التى لدى عن الثروات ، البشر ، كل ما أملك فى الواقع ، لدينا أيضا الاستشعار عن بعد ، تحليل البيانات ، نحن نسعى لكى تكون لدينا المعلومات كمجرد Data ، ولكن نريد تحليلا لهذه المعلومات حتى يسهل اتخاذ القرار .

لدينا معاهد ومراكز ابحاث اليكترونيات ، وفى مدينة مبارك ننشئ معهد المعلوماتية والذى سوف يفتتح قريبا بمساعدة الايطاليين ، نحن جاهزون للدخول فى عصر المعلومات ، توجد لدينا الشبكة القومية للمعلومات والتى يجب ربطها بالشبكات الاخرى للعمل معا ، وذلك حتى لا يتكرر نفس العمل فى عدة مراكز ، ولكن يكون البرنامج مكملا لبعضه . فالمعلومات موجودة فى كل دولة ، ولكن كل جهة بحثية تعمل بدون تنسيق مع الجهات الاخرى ، لذا يجب الربط والتنسيق بينهم وبالتالى نستطيع فى No time تقديم عمل جيد ، فلو تضافرت الجهود فالبرامج التى كانت تقدم من جهة بحثية واحدة فى عشر سنوات ، سوف نستطيع من خلال التعاون تقديمها فى عام واحد . اذن التنسيق واجب بين كل الهيئات التى نعمل على ايجاد قاعدة بيانات ، ويتم وضع هذه البيانات فى مكان واحد سهل الحصول عليها .

■ : **مصر ترتبط بمراكز المعلومات وقواعد البيانات فى الولايات المتحدة واوروبا الغربية من خلال الشبكة القومية للمعلومات العلمية والتقنية التابعة لأكاديمية البحث العلمى ، فنحن إذن نقوم بدور المتلقى السلبى وليس الشريك الفاعل ! !**

هل هناك خطة لكى يصبح هذا الشريك فاعلا ؟

ومتى نكون دولة منتجة للمعلومات وليس تابعا ؟

□ نحن لسنا بالشريك السلبى ، دخلنا الانترنيت ، وهناك مشروعات لقيام شبكات اتصال مع بعض الدول الاجنبية ، صحيح فى مجالات متفرقة وكل جهة تعمل بمفردها ، لكن على مستوى المراكز البحثية لدينا مشروع قائم لربط هذه المراكز ببعضها ثم باشبكة القومية للمجلس الاعلى للجامعات وهذا المشروع سوف يستكمل وقرب الانتهاء منه ، وفى النهاية يتم ربط هذه الشبكة بمركز دعم واتخاذ القرار .

اما بالنسبة للشبكة المصرية ، لقد بدأنا فى تجميع المعلومات على ديسك ، فهناك معلومات عن الابحاث الموجودة لدينا والمنتهية ، وايضا تجهيز بيانات عن الاجهزة الموجودة على مستوى الوزارات ، وايضا المجلس الاعلى بدأ يجهز بيانات عن الاجهزة الموجودة على مستوى الجامعات بحيث نربط بينهما لكى يتاح استخدام الاجهزة الكبرى الهامة للجميع بدلا من اغلاقها فى أماكن معينة . فالدوريات والكتب أيضا أصبحت موردا غاليا ويحتاج لميزانية مرتفعة ، وكيف استفيد منها من أجل تقديم ثورة معلومات ، لقد عقدنا عدة إجتماعات ووجدنا أن هناك بعض الدوريات الجديدة المتوافرة لدى الجميع وأخرى هامة جدا وليست لدى أحد ، المطلوب اذن هو نوع من التوزيع والتنسيق بين الهيئات ، فكل هيئة تحضر دوريات معينة وتتصل بالشبكات لتبادل هذه الدوريات ، وبدلا الحصول على الدورية كلها التى لا أكون فى حاجة إلا لأجزاء قليلة منها، عن طريق الشبكات احصل على الاجزاء التى اريدها فقط . من أهم العيوب الرئيسية لدينا عدم التنسيق بين المراكز ، وقد نفقد الموارد عن طريق عدم الترشيد ، وعدم التنسيق . كل شيء موجود لدينا ما عدا الاهتمام بالموارد والامكانيات والتنسيق .

■ : **الربط بين البحث والتطوير من جانب ، والسياسة الاقتصادية من جانب آخر شيء مهم ، مصر بلد زراعى ، يجب أن تضع التكنولوجيا الزراعية فى المرتبة الاولى ، ويصاحبها سياسة تصنيع مدروسة ، لذلك يجب الربط بين قطاع البحث العلمى وقطاع الصناعة ، وهذا يتطلب :**

الحفاظ على الثروة العلمية البشرية التى تعد أهم مقومات البحث العلمى .... فماذا قدمنا لمنع هجرة العقول ؟

□ اختلف فى موضوع هجرة العقول ،فهى ليست ضدنا ، فمن خلال هذه الهجرة كسبنا رصيداً بالخارج ، ورصيداً كبيراً ، فلو لم يهاجر هؤلاء العلماء لكنا مازلنا فى مكاننا ، فهؤلاء هم القادرون على مساعدتنا فى تغيير خريطة الـ Science Tecknology صحيح لن نستفيد منهم كليا فى وقت واحد ، لكن سوف ننتقى بعض التخصصات التى يتم الاستفادة فيها منهم وعلى مراحل متتالية فى المراكز البحثية الكبرى ، فسوف يحضروا ليس كمستشارين ولكن لتنفيذ برامج .

الآن لن نسمح بالهجرة ، فالرصيد الخارجي قد اكتفى ، ونحاول عمل حصر لهؤلاء العلماء بالخارج للاستفادة من خبراتهم وذلك على مراحل وفى تخصصات محددة ، هناك بالفعل من عاد الى مصر أو من يطلب الحضور لتقديم المساعدة ، وهناك من يستطيع الحضور والمشاركة بعض الوقت ، وعن طريق التنسيق ، ومتطلبات كل مرحلة والبرامج الموضوعة . فى نفس الوقت أعطى الباحثون المصريون فرصة التدريب فى الخارج ، نتحمل مصاريف التنقل ، تكاليف التدريب فى الخارج وبعد هذا من حق الدولة على هؤلاء

الباحثين العودة للاستفادة من خبرتهم بالخارج ، فهي ليست هجرة بل نوع من المهمات العلمية ، تبادل علمي ، سوف نرفع من مناخ العلم ، ومن سوف يعمل سوف يحصل على الكثير ومن لا يعمل لن يحصل على شيء ، بهذه الطريقة العديد من العلماء في الخارج سوف يعود للعمل في دولتهم .

■ : ب – يتطلب أيضا توفير الانفاق وهذا يجعلنا نتساءل عن منحة البنك الدولي وكيف تم الاستفادة منها ؟

□ منحة البنك الدولي ليست بالمبلغ الضخم ، هي شيء صغير فلدينا بعض الاجهزة أثمانها أكبر بكثير من هذه المنحه التي سوف تساعدنا في سفر الباحثين للخارج ، إحضار بعض العلماء من الخارج ، فأي مشروع يتكلف ٥ أو ٦ أضعاف هذه المنحه ،أهم شيء فيها هو الاستفادة من خبرات البنك ، الدراسات التي سوف يعطينا إياها عن الدول التي مثلنا ثم نمت وسبقتنا في تحقيق الثورة العلمية ، ايضا الحصول على الدراسات التي تمت تحت اشراف البنك الدولي عن كولومبيا ، والهند ، ودول اوروبا الشرقية .

الدراسة التي سوف يقوم بها البنك الدولي تحتوي على جزء تشخيصي يقدمه علماء مصريون ذوو رؤية شمولية . ثم نستضيف متخصصين من ماليزيا ، سنغافورة ، الهند لكي ينقلوا لنا خبراتهم ، فهي عملية تنظيمية تشرف عليها البنك الدولي ، وبعد الانتهاء من الدراسة التطويرية ، تبدأ برامج التنفيذ ، سوف يضع البنك الختم الخاص به على الدراسة مما يسهل لنا فرصة إيجاد Donners يساعدونا في التنفيذ ، فهؤلاء المانحون يحترمون دراسات البنك الدولي الذي يعطي أمواله هباء ، ولكن بشروط ما دام أعطى الاموال في صورة منحة اذا فالبنك يعرف أهمية البرامج ومقتنع به تماما ، فالبنك يعرف ان لدى برنامجا للاصلاح الاقتصادي الذي لن يدوم اذا لم يستند على بحث علمي ، لذلك تمت الموافقة على هذه المنحة، والموافقة على الشروط المرجعية للدراسة وما بعد الدراسة . ونتيجة هذه الدراسة سوف تعرض في مؤتمر علمي موسع يحضره كبار رجال العلم والفكر والرأى والصناعة .. المستفدون من البحث العلمي يتدارسون معنا البرنامج والفكر للمرحلة القادمة ، فقد عرفنا مشكلتنا وما نحتاج اليه الان البرامج القابلة للتنفيذ والمرتبطة بالسياسة العلمية الاقتصادية للدولة .

■ :ج ـ في الربط بين البحث العلمي وقطاع الصناعة يتطلب ايضا تركيز إمكانيات البحث العلمي المادية في وحدات ، وهذا يطرح سؤالا حول مدينة مبارك العلمية ، ماذا في وسع هذه المدينة أن تقدم ؟

□ هذه المدينة تحت الانشاء ، هي للتميز الفعلي والتطبيق التكنولوجي ، ولن تكون مثل المراكز الاخرى وفق قانون الجامعات ، فهذه المدينة لديها تشريع خاص يحررها ويتيح لها التحرك كهيئة علمية مستقلة ، لديها الحق في خلق شركات القطاع الخاص ، خلق منتجات ، نظام العمل بعقود ، الاستغناء عمن انتهت الاستفادة منهم ، لن يكون هناك اقسام بل هياكل ، اى اتخلص من الروتين والبيروقراطية اى تغير في التشريعات لتكون على هيئة مراكز تميز البحث والتطبيق التكنولوجي ، فالمخرجات تكون في صورة تطبيق تكنولوجي ، ليس مجرد رسائل ماجستير ودكتوراة سوف أحضر الخبراء من اجل خلق منتجات تحتاجها الدولة باقصى سرعة ممكنة ، كما تنفذ المدينة بعض استراتيجيات الدولة ، فقد وضعنا الاستراتيجية القومية للهندسة الوراثية ، والبحث العلمي قدم مجهود كبير لكي نخرج باستراتيجية تنفذ على مستوى الدولة تأخذ مدينة مبارك جزءا منها .

ويتوقع الخبراء ان تقوم المدينة في خلال عامين او ثلاثة بتمويل نفسها ذاتيا ، لانه من حق هذه المدينة ان تقوم بشركات القطاع الخاص ، وسوف تصبح مثلا يحتذى في باقي المراكز ، فالبحث العلمي يجب ان يكون سلعة لها طلب وتنافس السلع الاخرى التي ينتجها الفكر .

في يونيو القادم سوف يفتتح معهدان في المدينة العلمية وهما يتمشيان مع احدث متطلبات العصر ، وهما:

- معهد الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية .
- معهد بحوث المعلوماتية

هذه المدينة سوف تكون فخرا لنا ، تلعب دورا في النقلة التكنولوجية والحضارية لتمكنا من العبور للقرن القادم ، وتؤهلنا للعب دور قوى ومؤثر فلدينا اشياء مضيئة سوف تشد اشياء أخرى مضيئة معها .

خاتمة :

بعد استعراض الحديث مع وزيرة البحث العلمي ، تدرك ان هناك بالفعل خططا وبرامج وضعت للمستقبل : المطلوب الآن هو الاستفادة من هذه الخطط باقصى ما يمكن ، وعدم العودة الى اخطاء وسلبيات الماضي ، فالمتوقع ان تقوم مدينة مبارك العلمية بدور في أحداث نقلة تكنولوجية وحضارية . كما يساهم المركز المتوقع انشاؤه للعلم والتكنولوجيا في الهرم بتبسيط هذه التكنولوجيا الي المواطن العادى . والمتوقع ايضا إنشاء شبكة قومية مصرية للمعلومات .

بهذا ندرك اننا سوف نواجه القرن القادم بجيل جديد من الشباب قادر على استيعاب التكنولوجيا المتطورة ، وقادر على خلق تكنولوجيا وطنية متقدمة ١٠٠٪ فإذا كان العالم يتجه الى شبه معركة عالمية تقوم ادواتها على التكنولوجيا ، المعلومات ، الاقتصاد ، فنحن لدينا برنامج محدد لمواجهة هذه المعركة والدخول فيها كطرف فاعل يؤثر في سيرها وأحداثها . وهذا البرنامج يقوم على دعامتين :

- **الاصلاح الاقتصادى**
- **البحث العلمي المتطور**

في النهاية نقول : البرامج والخطط قد وضعت ، وأن الوقت لاخراجها في صورة تطبيقية .



مؤتمر الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات

أحمد السعيد

نظمت الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات بالتعاون مع مركز نظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء مؤتمرها العلمى الثالث لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات فى الفترة من ١٢-١٤ ديسمبر ١٩٩٥ . وقد ألقى المؤتمر مزيدا من الضوء والاهتمام على ضرورة تمهيد الطريق المصرى السريع للمعلومات لمواجهة تحديات التنمية القوية فى عالم متغير ومتداخل الى حد كبير . ويتناول هذا التقرير الأبعاد المختلفة للمؤتمر وأهدافه ، وموجزا عن أهداف وأغراض الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات .

لقد أصبحت التكنولوجيا الرقمية تتغلغل فى حياتنا المعاصرة وتحول صناعات الاتصالات والكمبيوتر والصناعات الرقمية والمسموعة الى صناعة واحدة متكاملة لها تأثير كبير على المجتمع والاقتصاد المعاصر . وعملت هذه التكنولوجيا الرقمية المتقدمة على تغيير الطرق والأساليب التى تعمل بها، وتحيا فيها ، وتنجز بها الأعمال ، ونتعلم بها ، ونروح بها عن أنفسنا ، ونتعامل بها مع عالمنا المعاصر . وأصبح هذا التطور يشغل فكر وجهود الدول المتقدمة والنامية على حد سواء خاصة فى إطار الأسواق المفتوحة والتنافس الشديد فى عالم اليوم والمستقبل الذى لن يبقى فيه إلا من يمتلك وسائل الوصول للمعلومات ومعالجتها وتداولها وانتاجها بصورة عالية الكفاءة وبجودة عالية . هذا وتشكل البنيات الأساسية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات معالم الطرق السريعة للمعلومات الإلكترونية ، وهى أساس مجتمع المعلومات المعاصر. وفى هذا العام على وجه الخصوص أرسيت بعض الجهود والمبادرات الجادة نحو تطوير وتحرير البنيات الأساسية المعلوماتية فى مصر . فعلى سبيل المثال طور مركز رجال الأعمال التابع لمجلس الوزراء طرق الاتصال ليربط بين رجال الأعمال والنشاط التجارى للدولة، كذلك فقد تم الانتهاء من إرساء قاعدة متكاملة تحتوى على كافة التشريعات والقوانين ، وبالطبع لابد من ذكر المجهودات التى بذلت فى سبيل وضع مصر على خريطة قواعد البيانات الدولية وعلى نفس النهج فى تطوير نظم الإتصال بالشبكات العالمية كشبكة Internet التى يحاول مركز دعم واتخاذ القرار دعمها وتوصيلها لكافة مستخدمى الحاسب الآلى فى مصر . هذه الخطوات العملاقة قد وضعت مصر على بداية طريق البنية المعلوماتية .

من هذا المنطلق فإن الجمعية المصرية لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات وهى جمعية ثقافية وعلمية ومهنية أنشئت عام ١٩٩٣ وهى تعمل لتحقيق الأهداف التالية :

١- القيام بالأبحاث الخاصة بنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات .

٢- إقامة فرصة التعليم والتدريب لأفراد المجتمع للدراسة العلمية والمهنية لعلوم المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها .

٣- توفير المعونة والإستشارة العلمية والفنية للمؤسسات ونظمها وتكنولوجياتها .

٤- تصميم وتطوير برامج النظم المختلفة طبقا لإحتياجات البنية المحلية وبما يساير التكنولوجيا المتاحة .

٥- تبادل المطبوعات والنشرات والإشتراك فى اللقاءات مع الجمعيات والهيئات المصرية ذات الإهتمام المشترك.

٦- الإعلام عن أنشطة واجتماعات الجمعية فى مصر والخارج من خلال إصدار النشرات والكتيبات وتنظيم المؤتمرات والندوات وحلقات البحث والمعارض .

٧- توعية أعضاء الجمعية والمتعاملين معها بالإتجاهات والأساليب الحديثة والمتغيرات التى تؤثر على أنشطتهم المرتبطة بإهتمامات وأهداف الجمعية .

ويعد المؤتمر الثالث لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات الذى نظمته الجمعية لمناقشة موضوع : "نحو تمهيد الطريق المصرى السريع للمعلومات وتحديات التنمية القومية" ، أحد منجزات الجمعية الهامة بهدف تمهيد المجتمع المصرى لتحرير البنيات الأساسية لمجتمع المعلومات ، وما يتفرع عنه من طرق إقليمية سريعة للمعلومات لمجابهة تحديات التنمية القومية لتحقيق ما يلى :

١- إعداد خدمات وتطبيقات خاصة بالمعلومات متوافقة معا وفى متناول المؤسسات والمواطنين .

٢- تأكيد تكامل الخدمات والتطبيقات وتأمينها .

٣- ملاحظة المتغيرات التكنولوجية المؤثرة على بنيات المعلومات في مصر .

٤- تزويد المواطن المصرى أينما وجد على أرض مصر وفي أى وقت بالمعرفة الحديثة لتنمية وتحسين مهاراته والتعلم عن بعد مدى الحياة .

٥- تحقيق العائد المضاف في زيادة الإنتاجية وتحسين جودة الإنتاج وفتح الأسواق للتصدير .

٦- رسم إطار خطة عمل لتمهيد الطريق المصرى السريع للمعلومات .

وقد تناول المؤتمر أربعة محاور رئيسية :

أولا : الإطار التنظيمى والقانونى .

ثانيا : الشبكات والخدمات والتطبيقات .

ثالثا : الأوجه الإجتماعية والمجتمعية والثقافية .

رابعا : أنشطة الترويج .

حيث تناول الإطار التنظيمي والقانوني حقوق المواطنين في الإتصال وحرية البحث وذلك انطلاقا من مبدأ حرية التفكير والتعبير ، كذلك تم التعرض الى حقوق الملكية الفكرية وخصوصية وأمن المعلومات وحرية البث الإعلامى المرئى والمسموع .

أما في إطار الشبكات والخدمات والتطبيقات فقد تعرض المتحدثون لحاجة المجتمع بمؤسساته وأفراده لدفع الجهود المرتبطة بتطوير شبكات المعلومات والخدمات والتطبيقات التى تهم كل فئات المجتمع . كما تم شرح كافة الوسائل الفنية والتقنية اللازمة لإنشاء الطريق المصرى السريع للمعلومات واللحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال .

وفي إطار الأوجه الإجتماعية والثقافية والمجتمعية ، فقد عالجت الندوات بيئة العلم والتعلم والتعليم والفروق بينهما ، كذلك تم توضيح أهم القضايا الاجتماعية المرتبطة بمجتمع المعلومات الحديث كالخدمات السمعية والبصرية والوسائط المتعددة والإستفادة منها في تنمية مهارات الإنسان المصرى في التعليم والتدريب عن بعد كحقيقة تفرضها المتغيرات وتوفرها التكنولوجيا الحديثة للإتصالات .

وتركزت مناقشات المؤتمر حول تاكيد أهمية الانتقال الى عصر المعلومات وأهمية توفير كافة الخدمات والتقنيات اللازمة لتطوير الإتصال بين المجتمع المصرى والخارجي . وإذا كان الإطار القانونى والتنظيمى المصرى يواكب الركب العالمى في حماية حقوق المواطن المصرى في الحصول على المعلومات فإنه لابد من ايجاد صيغة مماثلة لتوفير هذه الحقوق والتطبيقات .

من هنا يجب الإشارة الى أن بعض المتحدثين قد تناولوا عدة مواضيع هامة لتوضيح الفارق بين اتجاهات الدول المتقدمة والدول النامية ، هذا الفارق يأخذ صفتين :

أولا : تقنيا وفنيا بان البيئة العالمية للتكنولوجيا تنقسم الى نوعين : التصنيف الأول من الدول وهى الدول المنتجة والمطورة لتكنولوجيا الاتصالات ، وهو عدد محدود للغاية كالولايات المتحدة ، فرنسا ، انجلترا ، اليابان ، المانيا .

ويليهم في مرتبة أخرى الدول التى تعيد انتاج الوسائل السابق ذكرها دون تطوير أو استحداث وهى الهند ، البرازيل ، استراليا ، سنغافورة ، المكسيك . وذلك طبعا بالاضافة للدول السابق ذكرها .

ثانيا : دول متلقية للتكنولوجيا ، وذلك للاستفادة من التطبيقات في نطاق محدود ومصر تقع في هذا التصنيف .

وهنا يجدر الملاحظة أنه لابد من توضيح ماهية عمل الطرق السريعة للمعلومات "Information Superhighways" وهى أنها الوسيط "Medium" اللازم استخدامه لنقل مجموعة مختلفة من المعلومات سواء كانت هذه المعلومات ثقافية ، علمية أدبية ، تربوية ... الخ .

وفي هذا الشأن فلابد إذن من انشاء قاعدة متكاملة من المعلومات الدقيقة لتحضير المادة اللازمة للتنقل والتبادل على هذا الطريق . ولكن يسبق هذه النقطة عملية تحضير البيانات حيث أنه من الملاحظ أن مصر لم تصل بعد الى نقطة تصنيف وتوفير وترقيم البيانات اللازمة لإعداد المعلومات وذلك اعتبارا من أن المعلومات ما هى إلا عدة بيانات منسقة لتوضيح حقيقة ما عن موضوع ما .

فعلى سبيل المثال إذا تم تناول الأوجه الثقافية والتعليمية للطريق السريع للمعلومات ، وخاصة فيما يتعلق بمسألة التعليم عن بعد فإنه كما أشار السيد الدكتور حسين الطوبجى (الأستاذ بمعهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة) ، فإن عليه نقل الخامة العلمية عن طريق وسط الحاسبات الآلية قد حول المفهوم العام للتعليم لينتقل من النطاق التقليدى للتعليم الذى يتطلب وجود اهتمام بالتصميم للبيئة التعليمية وذلك لتوفير التفاعل "Interaction" اللازم بين الطالب والبيئة المحيطة به . هذا المفهوم يأخذ صورة أكثر تعقيدا في عملية التعليم عن بعد حيث يتم التركيز على عملية تصميم الرسائل "Message Design" العملية اللازم نقلها للطالب بحيث تصبح مستوفية الأركان لتسهل عملية نقل المعلومة الى الطالب ومن الطالب .

لذلك يرى البعض أن مصر ليست مستعدة لدخول هذا المجال المعقد في نظم المعلومات ، حيث أن الطريق السريع للمعلومات يتطلب دولة تمتلك متطلبات عصر المعلومات . وهى مرحلة أكثر تقدما وتقوم على أساس وجود "مجتمع معلومات" . هذا يعنى أنه يجب توفير الإمكانيات اللازمة لتحويل المجتمع المصرى الى مجتمع معلومات حيث يتم تناول البيانات والمعلومات بين الأفراد والهيئات . هذا الفارق بين المجتمع المصرى والمجتمعات الأخرى التى يمكن وصفها "بمجتمعات المعلومات" كالنمور الأسيوية يتجلى في عدد مستخدمى الحاسبات الآلية بين المجتمعين . من هنا ، فإنه ينبغى توسيع قاعدة المستخدمين وإنشاء البنية الأساسية اللازمة لتسهيل عملية الإتصالات مع توفير كافة البيانات والمعلومات للتمهيد لهذا الطريق .

Bibliography

"State 2000: A New Model for Managing Foreign Affairs" (1993), **Report of the US Department of State Management Task Force**,(Washington: Department of State Publication), January.

Acton, Philip (1989). "Regimes and Hegemony", **Paradigms**, 13,1, pp. 47-57

Alleyne, Mark (1995), "Thinking About the International System in the "Information Age": Theoretical Assumptions and Contradictions", **Journal of Peace Research**, Vol. 31, No. 4, Pp. 407-424.

Brown, Ronald H., Larry Irving, Arati Prabhakar and Sally Katzen (1995), " The Global Information Infrastructure: Agenda for Cooperation", **ITU Home Page, World Wide Web, The Internet .**

Buenos Aires Action Plan for the Global Development of Telecommunications" (1994), **World Telecommunication Development Conference**, Buenos Aires, March 21, **ITU Home Page, World Wide Web, The Internet .**

Bull, Hedley (1977), **the Anarchical Society: A Study in World Order** (London: Routledge)

Carnoy, Martin (1993), "Multinationals in a Changing World Economy: Wither the Nation-State?", in Martin Carnoy, Manuel Castells, Stephen Cohen and Fernando Henrique Cardoso, **The New Global Economy in the Information Age: Reflections on Our Changing World** (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press), pp. 45-96.

Castells, Manuel (1993), "the Informational Economy and the New International Division of Labor", in Martin Carnoy, Manuel Castells, Stephen Cohen and Fernando Henrique Cardoso, **The New Global Economy in the Information Age: Reflections on Our Changing World** (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press), pp. 45-96.

Cohen, Cyntia Price, Stuart N. Hart and Susan M. Kosloske (1992), "The UN Convention on the Rights of the Child: Developing an *Information Model* to Computerize the Monitoring of Treaty Compliance", **Human Rights Quarterly** 14, pp. 216-231.

Cohen, Stephen S. (1993), "Geo.-Economics: Lessons from America's Mistakes", in Martin Carnoy, Manuel Castells, Stephen Cohen and Fernando Henrique Cardoso, **The New Global Economy in the Information Age: Reflections on Our Changing World** (Pennsylvania: The Pennsylvania State University Press), pp. 97-148.

Cooper, Pat (1995), "Communications Hydra in Bosnia Challenges U.S.", **Defense News**, 10, 48, 4- 10 December.

Cowhey, Peter F. (1990), "The International Telecommunications Regime: The Political Roots of Regimes for High Technology", **International Organization** 44, 2, Spring, pp. 169-199.

Dacor Bacon House Foundation, (1991) **American Diplomacy in the Information Age**, University Press of America,.

Derian, James Der (1991), **On Diplomacy** (Chapter 9: Techno-Diplomacy pp199-246) (Oxford: Basil Blackwell)

Derian, James Der (1992), **Antidiplomacy: Spies, Terror, Speed, and War** (Cambridge: Blackwell Publishers)

Dole, Robert and Spencer Abraham,(1995), " Reinvent Commerce Department Out of Existence", **The Wall Street Journal**, December 5.

Drucker, Peter (1993) **Post Capitalist Society** (Oxford: Butterworth-Heineman Ltd.)

Eldon, Stewart (1994a), **From Quill Pen to Satellite: Foreign Ministries in the Information Age** (London: Royal Institute of International Affairs)

Eldon, Stewart (1994b), "Foreign Ministries and the Information Revolution", **the**

World Today, 50, 8-9, pp. 175-178.

Finke, Nicholas D., Taylor Fitchett, Harold Koh and Ronald Slye (1994), "DIANA: A Human Rights Database", **Human Rights Quarterly** 16, pp. 753-756.

Frederick, Howard (1993), "Communication, Peace and International law", in Colleen Roach (ed.) **Communication and Culture in War and Peace** (California: Sage Publications), Pp. 216-251

Gore, Al (1994), "Remarks", **World Telecommunication Development Conference**, Buenos Aires, March 21, **ITU Home Page, World Wide Web, The Internet .**

Katsh, Ethan (1995), "Cybertime, Cyberspace and Cyberlaw", **Journal of On-line Law**, **http://www.law.cornell.edu/jol/jol.table.html**, art. 1, par. 1-62.

Markoff, John (1995), "Virtual Vulnerability: New Thieves Menace Electronic Commerce", **International Herald Tribune**, 12 December.

Morgenthau, Hans (1973), **Politics Among Nations**, 5th edition (Chicago: Alfred A. Knopf)

Morton, Oliver (1995/6), "Must Europe Always Lag the United States", **Newsweek**, December 25-January 1, p25.

Mowlana, Hamid (1986), **Global Information and World Communication: New Frontiers in International Relations**, (New York: Longman)

Mowlana, Hamid (1993), "Toward a NWICO for the Twenty-First Century?, **Journal of International Affairs**, Vol. 47, No. 1, Summer, Pp. 59-72.

Murphy, Brian M. (1986), **The International Politics of New Information Technology** (London: Croom Helm).

Oettinger, Anthony (1980), "Information Resources: Knowledge and Power in the 21st Century", **Science**, 209, 4 July, pp. 191-198.

Ohmae, Kenichi (1995), **The End of the Nation-State: the Rise of Region Economies: How New Engines of Prosperity are Reshaping Global Markets** (New York: Free Press)

Pollack, Andrew (1995), "Cultural War of Words Looms on the Internet: Non-English-Speaking Countries Fear US Cyberspace Dominance", **International Herald Tribune**, 17 October.

Post, David G. (1995), "Anarchy, State and the Internet: An Essay on Law-Making in Cyberspace", **Journal of Online Law** **http://www.law.cornell.edu/jol/jol.table.html**

Ramcharan, B. G. (1992), **The International Law and Practice of Early Warning and Preventive Diplomacy: The Emerging Global Watch.** (London: Martinis Nijhoff Publishers)

Richardson, Robert P. (1984), "the US diplomatic Telecommunications System: its Role in US National Security, War Prevention and War Termination", **Harvard University Program on Information Resources Policy**, Incidental Paper I-84-4, November.

Righini, Marilou (1992), "Modern Technology and its Effects on Research and Communication", **Proceedings of the 80th Annual Meeting of the American Society of International Law",** pp. 604-622.

Roach, Colleen (1990), "The Movement for a New World Information and Communication Order: A Second Wave", **Media, Culture and Society**, July 1990, 1, 3, pp. 283-308.

Russell, Greg (1991), "Hans J. Morgenthau and the Normative Foundations of Diplomacy and Statesmanship"**, Diplomacy and Statecraft**, Vol. 2, No. 1, March, pp. ,130 -160.

Russell, Greg (1991), "Hans J. Morgnthau and the Normative Foundations of Diplomacy and Statesmanship", **Diplomacy and Statecraft**, 2, 1, March, pp. 130-160.

Shapiro, Martin (1995), **"the Globalization of Law", Journal of On-line Law,http://www.law.cornell.edu/jol/jol.table.html**

Solomon, Richard H. (1993), "Political Culture and Diplomacy in the Twenty-First Century", in J. Richard Samuels and Myron Weiner (eds.) **The Political Culture of Foreign Area and International Studies: Essays in Honor of Lucian W. Pye** (Washington: Brassey's)

The Shape of the World: The Nation State is Dead. Long live the Nation-State (1995/96), **The Economist**, 23 December - January 5, pp. 17-20.

Toffler, Alvin and Heidi Toffler (1995), **Creating A New Civilization: The Politics of the Third Wave** (Atlanta: Turner Publishing Inc.)

Watson, A. (1982), **Diplomacy: the Dialogue Between States** (Bristol: J. W. Arrowsmith)

Weymouth, L. (1991), "How Bush Went to War: From the Start, the President as the No. 1 Hawk," **Washington Post**, March 31.

Young, Oran (1991). "Political Leadership and Regime Formation: On the Development of Institutions in International Society", **International Organization**, 45,3 (Summer), Pp. 281-308

Zorkoczy, Peter, and Nicholas Heap. **Information Technology: An Introduction** (London: Pitman Publishing, (fourth edition)1995)

المراجع العربية

تريبر، مايكل وكارل نوردنسترينج (ترجمة عادل سيد أحمد) (١٩٩٤)، **أصوات قليلة وعوالم كثيرة** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات (كتب مترجمة ٨١٥)

جونسن، بيتر وألن باش (١٩٩٥)، "شبكة إخبارية جديدة قد تنافس سي. إن. إن: الموقع والنوعية يحددان نجاحهما"، **الشرق الأوسط**، ١١ ديسمبر.

الجويلي، عمرو (١٩٩٥)، "زلزال الإنترنت للمعلومات والاتصال(أصل العنوان: زلزال الإنترنت : إعادة تشكيل المجتمع والدولة"، **الأهرام**، ١٢ سبتمبر.

حلمي، مجدى (١٩٩٥)، "بدء اجتماعات الشبكة العربية للمعلومات الخاصة بحقوق الإنسان: ممثلو المنظمات العربية يطالبون بإلغاء القيود المفروضة على تداول المعلومات"، **الوفد** ١٢ ديسمبر.

الدعمي، محمد (١٩٩٥)، "الغزو الثقافي: حقيقة أم خيال؟" **شؤون اجتماعية**، ١٢، ٤٥، ربيع، صص ١٧٧-١٨١.

المعلوف، بتسى لاون (١٩٩٥)، "الكرة الأرضيــة تنفتـح أمــام أنظمــة المراقبــة والتصويـر الفضائي: مستثمر سعودى يساهم في تطوير تكنولوجيا ستغير استخداماتها المفاهيم الدولية لعمل القطاع الخاص"، **الحياة** ١٦ ديسمبر.

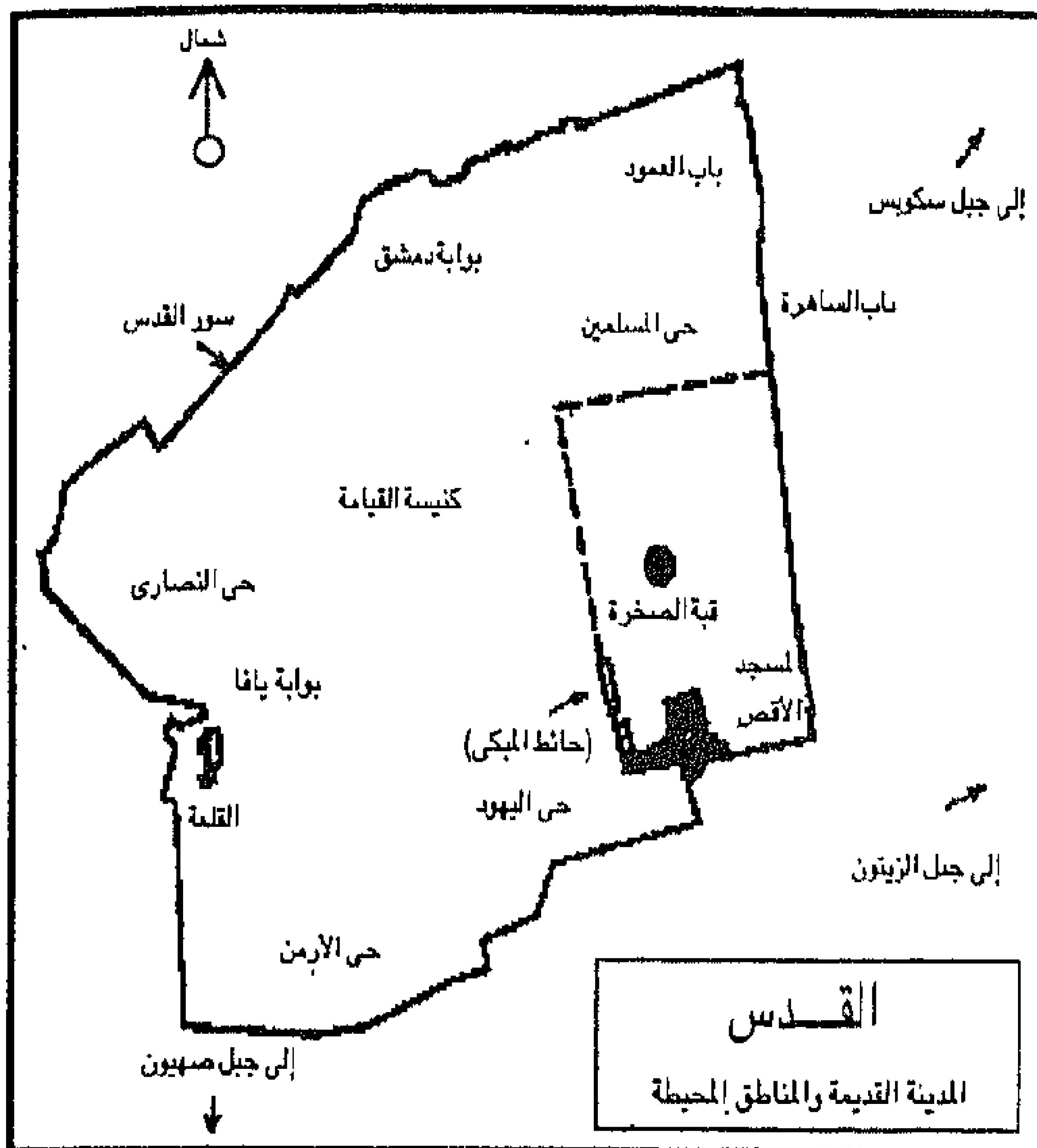
ندوة " رسالة الأديان وعصر المعلومات"، **الهيئة القبطية الإنجيلية المصرية**، القــاهرة، نوفمبر ١٩٩٥

ندوة "الجمارك والكفاءة في التجارة الدولية" ومعرض "تبـادل المعلومـات الإليكترونيـة"، **موانئ وتجارة دبى، المركز التجارى الدولى**، دبى، ١١-١٤ مارس ١٩٩٥.





المحتويات



القدس ١٩٩٥ .. وتحديات السنوات الثلاث القادمة

احمد يوسف القرعى

تضخم ملف القدس بأحداث قضيتها الشائكة والمثيرة خلال عام ١٩٩٥ وأكثر من أى وقت مضى منذ احتلال القدس الغربية عام ١٩٤٨ والقدس الشرقية عام ١٩٦٧ . وتكشفت منذ بداية العام معالم المخطط الاسرائيلى لاستكمال عملية تهويد "المدينة المقدسة" قبل أن تدخل مرحلة مفاوضات الوضع النهائى - وفقا لاتفاق أوسلو - فى مايو ١٩٩٦ . وكان من أبرز محاور المخطط الاسرائيلى مصادرة مزيد من أراضى الفلسطينيين بالمدينة والتحرش بمؤسسات بيت الشرق الفلسطينى والسماح للمتطرفين اليهود باقتحام المسجد الأقصى للصلاة فيه وإقامة احتفال القدس ٣٠٠٠ فى محاولة لاستقطاب اعترافات الدول بالقدس كعاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل .

ودفعت اسرائيل بمثل هذه الأحداث وغيرها على ساحة المدينة المقدسة خلال عام ١٩٩٥ فى محاولة لإلهاء المفاوض الفلسطينى وتشتيت جهده وبعثرة أوراقه على مائدة المفاوضات قبل أن تدخل المدينة أعوام الحسم الثلاثة (١٩٩٦-١٩٩٩) .

صدور وايقاف قرار مصادرة الأراضى الفلسطينية :

ولقد كشفت اسرائيل منذ الأيام الأولى لعام ١٩٩٥ النقاب عن قرار بمصادرة أكثر من ٥٣ هكتارات (نحو ١٣١ فدانا) من الأراضى التى يملكها فلسطينيون فى القدس الشرقية بهدف بناء مجمع اسكانى لليهود ومركز للشرطة . وكانت هذه هى المرة الأولى منذ عام ١٩٦٧ التى تعلن فيها الحكومة الاسرائيلية أنها تصادر أراض فلسطينية من أجل أحياء سكنية يهودية فى حين كانت فى السابق تعلل مصادرتها بأنها لأغراض عامة أو أمنية ، كما أنها كانت أيضا المرة الأولى التى تقوم فيها اسرائيل بأكبر عملية مصادرة للأراضى الفلسطينية منذ أكثر من ١٥ عاما . وهى كذلك المرة الأولى منذ انطلاق المسيرة السلمية فى مدريد ١٩٩١ التى تقوم فيها اسرائيل بمصادرة أراضى الفلسطينيين فى القدس الشرقية مصادرة مباشرة خلافا لكافة الاتفاقات والرسائل المتبادلة بين السلطة الفلسطينية واسرائيل .

أثار قرار المصادرة دويا كبيرا فى العالم العربى وتزداد صداه فى أوساط عديدة من الرأى العام العالمى واتضح هذا التجاوب جليا عند مناقشة القضية فى مجلس الأمن حيث تبنى مشروع القرار خمس دول هى (أندونيسيا وبتسوانا ورواندا وعمان ونيجيريا وهندوراس) ورغم أن مشروع القرار كان معتدلا جدا فى لغته وصياغته إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت حق الفيتو (١٧ مايو ١٩٥٥) وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠ لقتل القرار الذى نال موافقة الدول الأعضاء الدائمة وغير

الدائمة الأخرى بالمجلس (١٤ دولة) وبررت واشنطن موقفها المعارض لمشروع القرار بقول المندوبة الأمريكية بالمجلس (أننا لم نصوت ضد القرار لأننا نؤيد مصادرة اسرائيل لأراضي القدس ولكن حكومتي اضطرت لمعارضة القرار لأن المجلس سعى أن يقول رأيا في الوضع الدائم للقدس بينما يتحدد هذا بالمفاوضات بين الأطراف المعنية بالقضية) .

وأيا كان هذا التبرير الأمريكي الغامض فإن الدول العربية المعنية بتطورات القدس استشعرت أهمية عقد قمة عربية محدودة لمناقشة أبعاد قرار المصادرة الاسرائيلية للأراضي الفلسطينية واتخاذ موقف حرب موحد تجاهه لما يمثله من تهديد خطير لعملية السلام برمتها وقد أثمرت الاتصالات العربية عن تحديد موعد لقمة عربية في المغرب في أواخر مايو ١٩٩٥ إلا أن تراجع الحكومة الاسرائيلية عن تنفيذ قرار المصادرة وتعليقه أو تجميده (٢٤ مايو ١٩٩٥) أدى الى تعليق عقد القمة العربية .

التحرش ببيت الشرق الفلسطيني:

وإذا كان الموقف العربي القومي قد حال دون تنفيذ قرار مصادرة الأراضي الفلسطينية حيث تراجعت الحكومة الاسرائيلية عن تنفيذ قرار المصادرة فإن اسرائيل قد عادت للتحرش مرة أخرى بوضع القدس الشرقية عندما شنت هجمة شرسة لإغلاق نحو ١٥ مؤسسة فلسطينية تتمحور أساسا حول بيت الشرق الفلسطيني بالقدس الشرقية .

وبيت الشرق هو بمثابة مقر لوزارة الخارجية الفلسطينية - إذا صح لتعبير - وقد اتخذه فيصل الحسيني القيادي الفلسطيني المسئول عن حقيبة أو ملف القدس في السلطة الفلسطينية للحكم الذاتي منذ عام ١٩٩١ مقرا ثم حوله الى مقر للوفد الفلسطيني الى مؤتمر مدريد وكمقر رسمي لاستقبال الوزراء والرؤساء الضيوف من الخارج الذين يسعون الى لقاء مسئولين فلسطينيين أو ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية .

وشعرت اسرائيل منذ وقت مبكر بخطورة مكانة بيت الشرق بعد اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير ودخول السلطة الفلسطينية الى غزة إذ رأت فيه اسرائيل امتدادا لهذه السلطة في القدس الشرقية والتي تحاول اسرائيل اسقاطها من أية مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف .

في البداية لجأت اسرائيل الى عدد من التشريعات من قبل الكنيست لتحجيم مكانة بيت الشرق بالقدس من ناحية وتأكيد الهوية اليهودية للقدس كعاصمة لاسرائيل من ناحية أخرى ، وصدر قانون للكنيست في ٢١ أكتوبر ١٩٩٣ أي بعد أربعة أسابيع فقط من موافقة الكنيست على اتفاق أوسلو (٢٣ سبتمبر ١٩٩٣) ويلزم القانون الحكومة بالحصول على تأييد ٨٠ عضوا من أصل ١٢٠ عضوا (هم عدد أعضاء الكنيست) لإجراء أي تعديل على حدود مدينة القدس أو مكانتها . ومع احتدام المواجهة في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية لم يجد الكنيست مفرا حتى ١٠ مايو ١٩٩٤ من إقرار قانون آخر يزعم فيه بأن مدينة القدس ستبقى موحدة الى الأبد تحت سيادة اسرائيل . وما هي إلا شهور قليلة حتى صدر قانون آخر في ديسمبر ١٩٩٤ يحظر نشاط منظمة التحرير الفلسطينية في القدس الشرقية وذلك لسد كل ثغرة يحاول المفاوض الفلسطيني النفاذ منها لتأكيد بطلان وعدم مشروعية القانون الأساسي للقدس الذي أصدره الكنيست في يوليو ١٩٨٠ ليجعل من مدينتي القدس الغربية والشرقية عاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل وقانون ١٩٩٤ يعني أساسا ببيت الشرق . وعلى ضوء مثل هذه القوانين شنت اسرائيل طوال عام ١٩٩٥ حملات مكثفة على بيت الشرق منها حملة أغسطس ١٩٩٥ حيث قامت سلطات الاحتلال بإنذار ثلاث مؤسسات فلسطينية بالاغلاق وهي مكتب العرب للصحافة ومركز الصحة ومركز الإحصاء ، ولم تسمح السلطات الاسرائيلية لهذه المؤسسات بالعمل إلا بعد أن أخذت عليها تعهدا كتابيا بأنها تمارس عملها خارج اطار السلطة الفلسطينية ولا تتلقى منها دعما ماليا بطريق مباشر أو غير مباشر . وأكثر من هذا فقد جاء ايهود أولمرت رئيس بلدية القدس ليزعم أن بيت الشرق مسجل كفندق بينما البيت أصبح بالفعل مؤسسة ومسجل لدى الجهات المعنية بهذه الصفة وهدد أولمرت باللجوء الى المحاكم من أجل اغلاق بيت الشرق في محاولة لوضع حد لأنشطة الفلسطينيين المكثفة . وبعد أولمرت جاء موشيه شاحال وزير الشرطة الاسرائيلي في أواخر أغسطس ١٩٩٥ يهدد بدوره بيت الشرق بالاغلاق لأنه على حد تعبيره يهدد وضع المدينة كعاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل . وقد أمهل الوزير الاسرائيلي الفلسطينيين اسبوعين لإغلاق مكاتبهم . ثم جاء الدور بعد ذلك على رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق رابين الذي طالب وقتها من وزير العدل القيام بدراسة ما يمكن اتخاذه من أجراءات قانونية بشأن ما وصفه بتجاوزات بيت الشرق وتغير الغرض الذي يبنى من أجل بيت الشرق.

هكذا تحرشت أكثر من جهة اسرائيلية خلال عام ١٩٩٥ ببيت الشرق ولكن صمود الفلسطينيين في القدس حال دون ضياع هذا البيت .

اقتحام الجماعات اليهودية للحرم القدسي :

ولم يكن التحرش الاسرائيلي قاصرا على بيت الشرق بل امتد الى الحرم القدسي نفسه حيث خرجت المحكمة الاسرائيلية العليا في ٣ أغسطس ١٩٩٥ بحكم مثير يسمح لجماعة ما يسمى "أمناء جبل الهيكل" اليهودية المتطرفة لدخول الحرم الشريف والصلاة فيه . وتتكامل أبعاد المخطط الاسرائيلي عندما تقوم الشرطة الاسرائيلية يوم ٢٤ أغسطس ١٩٩٥ بإرسال عشرة متطرفين للصلاة داخل المسجد الأقصى المبارك وذلك لتنفيذ أهداف المستوطنين تحت حماية الشرطة .

وقرار المحكمة العليا الاسرائيلية هذا قرار خطير في مضمونه وأغراضه وتوقيت صدوره ، ويعني في التحليل

الأخير الخطوة قبل الأخيرة للاستيلاءعلى المسجد الأقصى وتهويده تمهيدا لهدمه وبناءالهيكل المزعوم مكانه.

وليس خافيا أن اسرائيل تقوم منذ فترة بالترويج لمشروع كبير لبناء هيكل سليمان بعد إزالة قبة الصخرة المشرفة، ويوجد ماكيت مجسم لذلك معروض فى أحد المتاحف الاسرائيلية .

والزعم الاسرائيلى بأن هيكل سليمان يقع تحت المسجد الأقصى كان أيضا وراء استمرار الحفريات خلال عام ١٩٩٥ أسفل العقارات الوقفية الأثرية التى تلاصق السور الخارجى للمسجد الأقصى من الجهتين الغربية والشمالية .

ولاشك أن قرار المحكمة العليا الاسرائيلية يعد انتهاكا خطيرا للمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة والمحافل الدولية ويؤكد أن اسرائيل غير قادرة على حماية المقدسات الاسلامية والمسيحية بالمدينة .

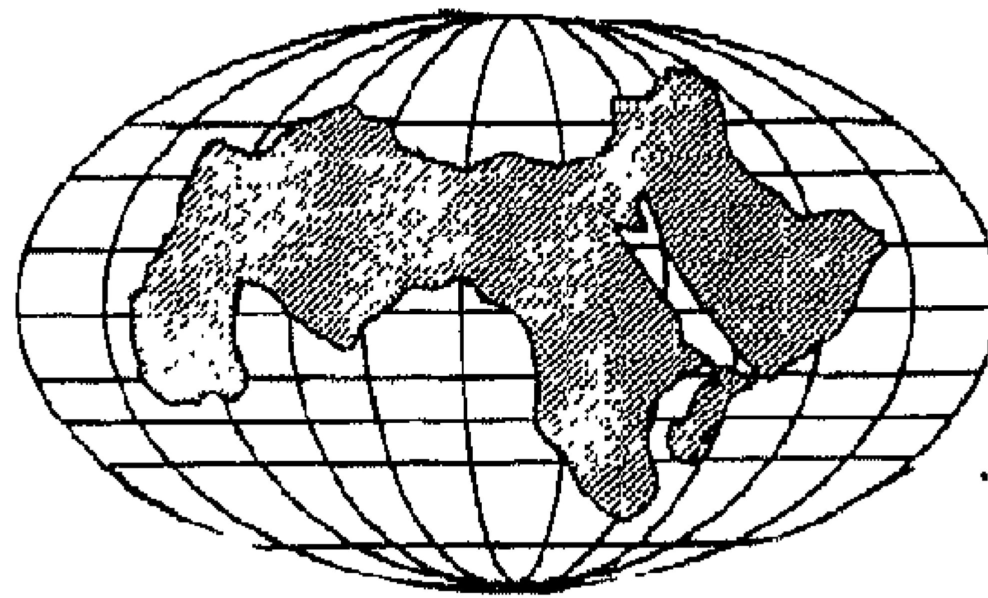
ألفية القدس .. والمزاعم الاسرائيلية :

واذا كانت اسرائيل قد أقدمت منذ أوائل العام (١٩٩٥) على استكمال عملية تهويد القدس التى بدأتها منذ عام ١٩٦٧ عبر خطوات ومراحل تشريعية وتنفيذية عديدة ومستمرة فإنها (أى اسرائيل) قد خططت لاحتفال القدس ٣٠٠٠ لتتويج المرحلة النهائية لتهويد المدينة المقدسة بزعم مرور ثلاثة آلاف عام على اتخاذ الملك داوود مدينة القدس عاصمة للملكة اليهودية عام ٩٩٦ قبل الميلاد .وإقدام اسرائيل على مثل هذا الاحتفال يوم ٤ سبتمبر ١٩٩٥ فيه مجافاة لحقائق التاريخ حيث لا تمثل حقبة المملكة اليهودية (٧٠ سنة) إلا برهة زمن عابرة من تاريخ طويل ومتصل تعرضت فيه المدينة للغزاة أكثر من ٤٠ مرة . ولقد عاصر العرب من أحداث القدس وتاريخها القديم والوسيط والحديث ما لم تعاصره أمة أو طائفة أخرى من الغزاة .

والحقيقة أن اسرائيل قد أقدمت على مثل هذا الاحتفال الذى يستمر نحو ١٦شهرا فى محاولة لاستدراج الرأى العام العالمى للاعتراف الرسمى والواقعى بالقدس الموحدة عاصمة أبدية لاسرائيل حيث يلاحظ أن الاحتفال يسبق بدء مفاوضات القدس (فى مايو ١٩٩٦) ويواكبها على أمل أن يشكل هذا ضغطا على المفاوض الفلسطينى تدفعه الى اليأس من نتيجة المفاوضات .

ولا عجب أن يكون الكونجرس الأمريكى بمجلسيه (النواب والشيوخ) هو أول ما يستجيب للمخطط الاسرائيلى عندما صوت (فى أكتوبر ١٩٩٥) بأغلبية مع نقل السفارة الأمريكية عام ١٩٩٩ من تل أبيب الى القدس رغم تحذيرات الادارة الأمريكية التى أعلنت مرارا من قبل اتفاقها مع مواقف الأغلبية العظمى من دول العالم حول أن الوضع النهائى للقدس لا يمكن تسويته إلا عن طريق المفاوضات .

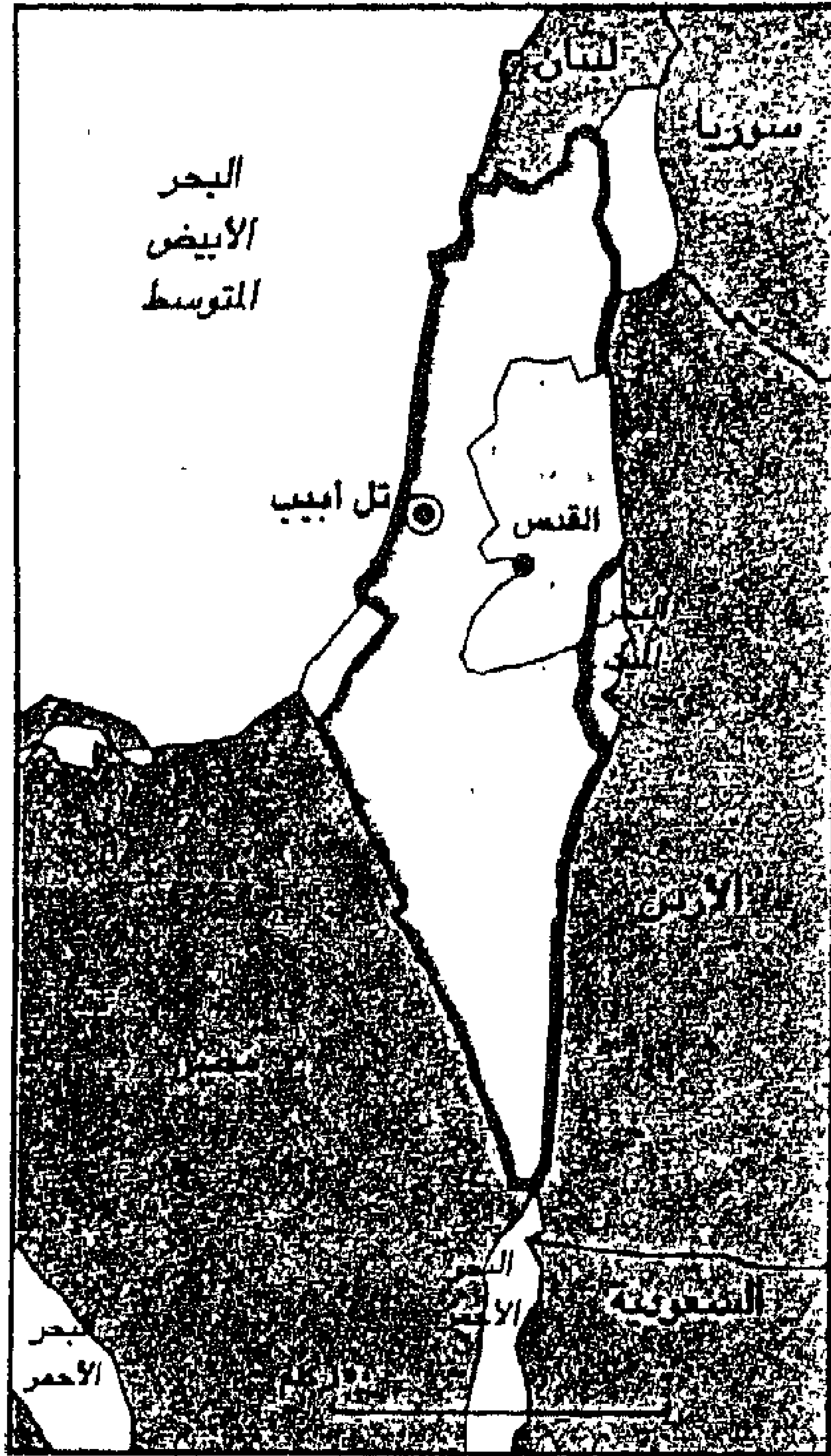
وأخيرا .. فقد كان عام ١٩٩٥ بالنسبة للقدس مليئا بالأحداث والتطورات السريعة والمثيرة قبل أن تدخل قضية المدينة المقدسة المرحلة النهائية للمفاوضات مع ثلاث قضايا رئيسية أخرى هى المستوطنات واللاجئين والحدود . وكل الدلائل تشير الى أن تحديات ١٩٩٦ بالنسبة لقضية القدس سوف تكون أكثر حدة وصعوبة فهو عام الانتخابات الاسرائيلية وأيضا عام الانتخابات الأمريكية وفى كلتاهما تصبح قضية القدس قضية المزايدات الأولى عند الاسرائيليين وعند الأمريكيين . ويبقى فى النهاية أن تصبح قضية القدس أيضا هاجسنا الأول والأخير طوال السنوات الثلاث القادمة للمفاوضات (١٩٩٦-١٩٩٩) .



اسرائيل ما بعد رابين : دوافع الاغتيال واحتمالات تطور العنف المسلح

احمد ابراهيم محمود

يعتبر اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين فى الرابع من نوفمبر ١٩٩٥ حدثا غير مسبوق على الاطلاق فى اسرائيل، ويمثل هذا التطور فى حد ذاته انعكاسا للعديد من الاعتبارات والمتغيرات الهيكلية التى دفعت نحو تفاقم واستشراء معدلات العنف الداخلى فى اسرائيل ووصولها الى درجة استخدام العنف المسلح ضد اعلى رمز سياسى فى الدولة بهدف تسجيل الاعتراض على سياسات معينة من جانب الحكومة الاسرائيلية، وبالتحديد السياسة المتعلقة بعملية التسوية العربية - الاسرائيلية . وواقع الامر، ان عملية اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي تمثل بهذا المعنى انقطاعا بالغ الاهمية بين مرحلتين فاصلتين فى عملية التطور السياسى الداخلى، وفى تطور ظاهرة العنف المسلح الداخلى فى اسرائيل . وعلى هذا الاساس، فان دراسة مختلف جوانب عملية اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين تقتضى التركيز على ثلاثة جوانب رئيسية، أولها يتعلق بالمتغيرات والدوافع الكامنة وراء الاغتيال، سواء المتعلقة بالنمو الملحوظ فى وزن وفاعلية الحركة اليمينية المتطرفة او المتعلقة بالاستقطاب الحاد فى المجتمع الاسرائيلي بشأن عملية التسوية .أما الجانب الثانى، فهو يتركز على تناول التغيرات التى طرأت على مختلف الجوانب السياسية الاسرائيلية، سواء المتعلقة بمستقبل التركيبة السياسية والحزبية او الخاصة بمستقبل ظاهرة العنف الداخلى . وأخيرا، فان الجانب الثالث يتمثل فى دراسة مختلف جوانب التطور المستقبلى المحتمل للسياسة الاسرائيلية فى عملية التسوية عقب اغتيال اسحق رابين.



اولا : المتغيرات الدافعة الى اغتيال اسحق رابين

يمثل اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين بحد ذاته دالة رئيسية على عمق التناقضات الداخلية فى اسرائيل، كما يشير الى ان هذه التناقضات دخلت طورا جديدا من اطوار النمو، وهو طور اكثر ميلا نحو ممارسة العنف المسلح واسع النطاق ضد ابرز رموز الدولة باعتبار ذلك اكثر الوسائل قوة للتعبير عن الاحتجاج السياسى. فى ظل هذه الوضعية، يعبر اغتيال اسحق رابين بالدرجة الاولى عن عمق المعارضة الداخلية فى اسرائيل لمسار عملية التسوية العربية - الاسرائيلية، وهو مسار بات واضحا ان قطاعات واسعة من الرأى العام والنخبة السياسية الاسرائيلية ليست موافقة عليه، ولايقتصر الامر هنا على مجرد قطاع اليمين المتطرف، وانما يمتد ايضا الى اليمين، بل والى شريحة عريضة من اليسار الاسرائيلي ذاته ممثلة فى بعض اجنحة حزب العمل الحاكم . وعلى هذا الاساس، لايعتبر اغتيال اسحق رابين مجرد عمل فردى اقدم عليه مهووس يمينى متطرف فى اسرائيل، ولكنه يمثل فى واقع الامر نتاجا للعديد من المتغيرات الهيكلية

الكامنة فى صميم بنية المجتمع الاسرائيلى، ويمكن الاشارة على وجه التحديد الى نوعين رئيسيين متلازمين من المتغيرات:

أولها، النمو الهائل فى حجم ووزن الحركة الاصولية اليمينية المتطرفة فى اسرائيل، لاسيما فى شقها الدينى، والتى استطاعت ان تستشرى فى المجتمع الاسرائيلى فى الوقت الراهن، بحيث اصبحت تضم مالايقل عن ١٠ فى المائة من تعداد السكان، وحوالى ٤٠ فى المائة من ضباط الجيش الاسرائيلى، وظلت هذه الحركة تتخذ مواقف رافضة وبالغة الحدة ضد العديد من سياسات حكومة رابين، الامر الذى لم يؤد فقط الى خلق المناخ المناسب لاقدام احد افراد هذه الحركة على اغتيال رابين، ولكنها باركت ايضا هذا الاغتيال بعد وقوعه.

ثانيا، الاستقطاب الحاد القائم فى المجتمع الاسرائيلى بشأن عملية التسوية العربية - الاسرائيلية، ذلك ان المجال الاول والرئيسى للخلاف بين الحركة الاصولية اليهودية والحكم فى اسرائيل كان متمحورا حول عدم رضا تلك الحركة عن المسارات الراهنة لعملية التسوية العربية - الاسرائيلية، وسعيها الى وقف هذه العملية بكافة السبل المتاحة، بما في ذلك اكثرها عنفا وخطورة .

فمن ناحية اولى، يتمثل العامل الرئيسى وراء اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين فى النمو الهائل الذى شهدته الحركة الاصولية الدينية اليهودية فى اسرائيل، وتشتمل الحركة اليمينية المتطرفة فى اسرائيل على العديد من العناصر التى تتباين بصورة مذهلة فى الحجم والتنظيم والفاعلية، الا ان من الممكن على وجه العموم رصد اكثر تلك الحركات فاعلية فيما يلى:

- حركة جوش امونيم، وقد نشأت عقب حرب يونيو ١٩٦٧، وكانت فى الاصل عبارة عن جماعة متطرفة منشقة عن الحزب القومى الدينى (المفدال) ، واتسم نشاط هذه الحركة بالتطرف والابتعاد عن التعاليم المعتدلة نسبيا التى كان الحزب القومي الديني يتسم بها .وقد اصبحت حركة جوش امونيم بمثابة معمل التفريخ الرئيسى للحركة اليمينية المتطرفة فى اسرائيل، وركزت هذه الحركة على توسيع دائرة الاستيطان فى الاراضى العربية المحتلة، واستفادت فى هذا الاطار من السياسة الحكومية التى نفذها ورعاها ايجال الون فى تلك الفترة والتى اعتمدت على دعم الحركة الاستيطانية فى القدس والخليل، وذلك فى اطار خطة امنية توسعية واسعة النطاق . وفى هذا الاطار، ظلت حركة جوش امونيم تنمو بسرعة مذهلة منذ اواخر السبعينات وحتى اوائل الثمانينات فى ظل حكم الليكود، حتى اصبحت تنظيما بالغ الخطورة من خلال ممارستها لاعمال عنف بالغة البشاعة ضد الفلسطينيين فى المناطق المحتلة، ومن ابرز العمليات التى كانت قد نفذتها عملية الاعتداء على رؤساء البلديات الفلسطينية فى يونيو ١٩٨٠، ولم تتعامل السلطات الاسرائيلية مع هذه العمليات بصورة حاسمة، وانما كانت تجرى محاكمات وهمية، وكان منفذو تلك العمليات يعاقبون عقوبات بسيطة للغاية، وكان السجن بالنسبة لهم مجرد فترة نقاهة، وكانوا يخرجون من السجن بوصفهم ابطالا قوميين ودينيين فى اسرائيل .

- حركة (كاخ) : تأسست هذه الحركة على يدى اليهودى الامريكى الحاخام مائير كاهانا، وتعتبر حركة كاخ وليدة التطرف الدينى والسياسى اليهودى فى الولايات المتحدة الامريكية، وكان قدومها الى اسرائيل بمثابة امتداد لـ (رابطة الدفاع اليهودية) التى كان قد انشأها وتزعمها كاهانا حتى مقتله عام ١٩٩٠، وتعتبر هذه الحركة بدورها مصدر تفريخ للعديد من الحركات اليمينية المتطرفة الاصغر شأنا فى الاراضى العربية المحتلة . وقد اهتم كاهانا بنشر اتباعه على مقربة من المدن والقرى العربية فى الضفة الغربية حتى اصبحوا يسيطرون بالكامل على اربع مستعمرات هى :كريات اربع ويرخاه والون مورى وتبوح . وفى اعقاب اغتيال كاهانا، آلت زعامة الحركة الى باروخ مرزال، بينما يتولى نوعام فادرمان منصب المتحدث بأسم الحركة، بينما تولى ابن كاهانا زعامة شق اخر من الحركة فى مستوطنة تبوح . وقد أدى التنافس على زعامة الحركة الى بروز تنظيمين اخريين موالين وموازيين لكاخ هما: اللجنة من اجل الامن فى الشوارع، وشرطة يهودا .

- المنظمات اليمينية المتطرفة الصغيرة، حيث اصبحت الحركات اليمينية المتطرفة تمثل جزءا من التكوين الطبيعى للحركة الاستيطانية فى الاراضى العربية المحتلة، ونشأ فى هذا الاطار العديد من الجماعات، مثل المنظمة اليهودية المقاتلة (ايال) التى يتزعمها افيشاى رفيف، وينتمى ايجال عامير قاتل اسحق رابين الى هذه المنظمة، وهناك ايضا جماعة سيف داوود التى تعمل ايضا فى الاراضى العربية المحتلة، وتعتبر مسئولة عن اغتيال عدد من الفلسطينيين فى منطقة جبل الخليل، وكذلك حركة بناة المعبد التى تكرس نفسها بالكامل لمهمة بناء الهيكل اليهودى على انقاض المسجد الاقصى فى القدس الشرقية، وحركة هذه ارضنا التى يتزعمها موشى بيجلين وتسعى الى وقف عملية التسوية العربية - الاسرائيلية لانها سوف تؤدى من وجهة نظرهم الى التنازل عما يعتقدون انه ارض اسرائيل التاريخية، وهو ماسوف يؤدى بالتالى الى القضاء النهائى على دولة اسرائيل . وهناك ايضا العديد من الجماعات اليمينية المتطرفة الاخرى فى الاراضى المحتلة، الا ان من الصعب اجراء حصر دقيق لها، نظرا لعدم وجود أية اطر قانونية او تنظيمية لها فى الساحة السياسية الاسرائيلية.

من ناحية اخرى، كانت عملية الاغتيال المذكورة نتاجا للاستقطاب والتوتر الحادين الناشئين فى الحياة السياسية الاسرائيلية بفعل عملية التسوية العربية - الاسرائيلية . وعلى الرغم من ان هذا الاستقطاب ليس جديدا فى حد ذاته، الا انه بات يكتسب ابعادا اخرى اكثر اهمية على الاطلاق خلال الاونة الاخيرة .فقد اكدت التطورات الجارية على الساحة الاسرائيلية ان هناك قطاعات واسعة للغاية

من النخبة السياسية والرأى العام فى اسرائيل تعارض بشدة المسارات الراهنة للتسوية العربية - الاسرائيلية . وتتدرج هذه المعارضة على مستويات مختلفة فى اسرائيل، حيث تتراوح بين اربعة مستويات : مستوى الحزب الحاكم ذاته، مستوى المعارضة الحزبية، مستوى المستوطنين الاسرائيليين فى الاراضى العربية المحتلة، مستوى الرأى العام الاسرائيلى .ففى داخل حزب العمل الحاكم، يعارض العديد من العناصر الفاعلة داخل الحزب من حيث المبدا عملية التسوية اذا انطوت على تنازلات اقليمية فى الضفة الغربية والجولان، وتبلورت هذه المعارضة فى اطار حركتين داخل الحزب، اولاهما المعروفة بـ (لوبى الجولان) الذى يتزعمه ثلاثة من اعضاء الكنيسيت عن حزب العمل هم : افيجدور كحلانى، ياكوف شيفى، عمانوئيل ريسمان، وتقوم الفكرة الرئيسية لاعضاء هذا اللوبى على رفض الانسحاب من هضبة الجولان، أيا كان مضمون اتفاق التسوية الذى سوف يجرى التوصل اليه بين سوريا واسرائيل ، وذلك استنادا الى ان الجولان تمثل بالنسبة لاسرائيل عمقا استراتيجيا لايمكنها الاستغناء عنه . أما الحركة الثانية، فهى حركة (الطريق الثالث) التى تضم مجموعة من جنرالات الاحتياط وبعض الرؤساء السابقين لجهاز الموساد، وتؤكد على انها سوف تعارض بقوة اى نية للانسحاب من الجولان لان مثل هذا الانسحاب سوف يعرض امن شمال اسرائيل كله للخطر . أما المستوى الثانى للمعارضة الاسرائيلية للتسوية وللانسحاب من الاراضى العربية المحتلة ، فهو يتمثل فى مستوى المعارضة الحزبية داخل الكنيسيت وخارجه، ويقود هذا الاتجاه تكتل الليكود اكبر الاحزاب الاسرائيلية المعارضة، ويضم فى عضويته ايضا الاحزاب الدينية . وتتدرج معارضة هذه الاحزاب عموما، وتكتل الليكود خصوصا، فى اطار الصراع الحزبى على السلطة، أى انه لايرتبط بالضرورة بالاحتياجات الامنية او السياسية المتعلقة بالتسوية، حيث يخشى قادة الليكود من ان يؤدى نجاح حزب العمل والاحزاب اليسارية المتحالفة معه فى انجاز عملية التسوية الى دعم موقفها فى الساحة السياسية الاسرائيلية لفترة طويلة قادمة . ولذلك ، حرص الليكود دوما على تصوير كافة التطورات التى تحققت على صعيد التسوية بين الدول العربية واسرائيل على انها كارثة على امن واحتياجات الدولة العبرية . أما المستوى الثالث للمعارضة الاسرائيلية للتسوية، فيتمثل فى مستوى المستوطنين الاسرائيليين فى الاراضى العربية المحتلة، وبالتحديد فى الضفة الغربية وهضبة الجولان ، حيث توجد العديد من التنظيمات اليمينية المتطرفة التى تشكل العماد الرئيسى للنشاط الاستيطانى الاسرائيلى فى الاراضى العربية المحتلة، والتى تتبنى موقفا مناوئا بالغ العنف ضد اية محاولات للتسوية تنطوى على التنازل عن أى جزء مما يعتقدون انه ارض اسرائيل التاريخية .واخيرا ، فان المستوى الرابع لمعارضة عملية التسوية فى اسرائيل، فهو يتمثل فى الرأى العام الاسرائيلى ذاته، حيث تشيع معارضة قوية فى اوساط الجمهور الاسرائيلى لمسار عملية التسوية مع الفلسطينيين والسوريين .فعلى المسار الفلسطينى - الاسرائيلى، ابدت قطاعات واسعة من الرأى العام الاسرائيلى معارضة قوية لاتفاق المرحلة الثانية لتنفيذ عملية الحكم الذاتى الفلسطينى المعروف اعلاميا باسم (اوسلو -٢) ، لأنه سوف يؤدى على نحو مباشر الى اقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، بالاضافة الى انه يدلل ايضا على امكانية ان تتنازل الحكومة الاسرائيلية ايضا عن مبدأ الحفاظ على وحدة مدينة القدس . أما فيما يتعلق بالمسار السورى - الاسرائيلى، فان استطلاعات الرأى العام الاسرائيلى التى تجرى بصورة اسبوعية على عينات من الجمهور الاسرائيلى تشير الى ان حوالى ٧٠ فى المائة من افراد العينة يرفضون الانسحاب من الجولان، وظلت هذه النسبة ثابتة منذ فترة طويلة نسبيا . وقد ادت هذه الوضعية الى خلق مناخ بالغ الحدة والتوتر فى اسرائيل بين الحكومة ومعارضى التسوية، وهو مامثل اجمالا الخلفية التى اغتيل فى سياقها اسحق رابين.

ثانيا: انعكاسات اغتيال رابين على السياسة الاسرائيلية

ترك اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين اثارا بالغة الاهمية على العديد من الدوائر والقضايا السياسية فى اسرائيل، لاسيما بالنسبة للقضايا الاكثر الحاحا والمرتبطة ارتباطا مباشرا بعملية الاغتيال . فقد برزت، أولا، اشكالية التشكيل الامثل للحكومة الاسرائيلية فى مرحلة مابعد رابين، والتى كان من الضرورى ان تأخذ فى الاعتبار العديد من التوازنات والمعطيات الداخلية، كما كانت هناك من ناحية ثانية اشكالية العنف الداخلى فى اسرائيل، والتى باتت بدورها قابلة للمزيد من التصعيد من جانب الجماعات اليمينية المتطرفة فى اسرائيل .

١ - تحولات التركيبة السياسية الداخلية فى اسرائيل:

ادى اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين الى نشوء حالة من الشلل والارتباك السياسى، سواء داخل حزب العمل او على امتداد الساحة السياسية والحزبية الاسرائيلية، وشهدت الساحة السياسية الاسرائيلية تطورات كثيفة للغاية فى المرحلة القصيرة التى اعقبت اغتيال رابين بهدف اعادة الاستقرار على المستويين الحكومى والامنى فى الداخل. وقد اظهرت هذه التطورات ان عملية استعادة الاستقرار قد تاثرت بعدد من المتغيرات والعوامل بالغة الاهمية يتمثل ابرزها: العمل على احتواء العنف الداخلى والحيلولة دون استفحاله، والحرص على ضمان اكبر قدر ممكن من الاغلبية للحكومة المقبلة فى الكنيسيت الاسرائيلى، والحرص على الحفاظ على صورة اسرائيل امام العالم الخارجى . وعلى هذا الاساس، تمحورت حركة التفاعلات الداخلية فى اسرائيل خلال الفترة القصيرة التى اعقبت الاغتيال حول النقطتين التاليتين:

أولا :التشكيل الحكومى الجديد .فقد تولى شيمون بيريز مهمة تشكيل الحكومة الاسرائيلية الجديدة باعتباره زعيم اكبر كتلة داخل الكنيسيت، علاوة على انه شغل

بالفعل منصب رئيس الوزراء بالوكالة، فضلا عن انه كان شريكا لرابين فى كافة التفاعلات السياسية . وفى اطار عملية اعادة ترتيب الحكومة الاسرائيلية ، ركز شيمون بيريز بالاساس على تشكيل فريق حكومى تكون مهمته مواصلة عملية السلام فى الشرق الاوسط واعادة الثقة الشعبية التى اهتزت اثر اغتيال اسحق رابين . ومن ثم، استهدفت الاتصالات الحزبية التى قام بها بيريز زيادة الاغلبية التى تتمتع بها الحكومة المقبلة فى الكنيسيت، بما يتيح لها ادارة شئون السياسة الداخلية والخارجية دون تعقيدات كبيرة. وكانت بعض التقديرات الاولية قد اشارت الى امكانية ان يعمد شيمون بيريز الى محاولة الافادة من الشعبية الجارفة التى تمتع بها حزب العمل ومعسكر السلام فى اطار الفورة العاطفية التى نشأت لدى الرأى العام الاسرائيلى عقب اغتيال رابين، ويلجأ الى الدعوة الى انتخابات مبكرة فى اسرائيل، الا ان شيمون بيريز ركز على ان الاولوية تتمثل فى دفع المسيرة السلمية . وقد اعربت مصادر حزب العمل عن اعتقادها بان فترة السنة المتبقية على موعد الانتخابات العامة المقبلة ربما تكفى لتعزيز شعبية الحزب عبر دفع عملية التسوية مع الفلسطينيين والسوريين، لاسيما من خلال تحقيق نجاحات على المسار السورى - الاسرائيلى، مما يلغى الحاجة الى اجراء انتخابات مبكرة .

وقد جابهت عملية اعادة التشكيل الحكومى العديد من الخلافات داخل حزب العمل الاسرائيلى بشأن العديد من القضايا، حيث برزت خلال الفترة القصيرة التى اعقبت الاغتيال خلافات بين رئيس الوزراء بالوكالة شيمون بيريز وزعماء اخرين داخل حزب العمل حول طبيعة التشكيل الوزارى المحتمل، فقد استاء بعض قادة الحزب من اتجاه بيريز الى تولى منصب وزير الدفاع بنفسه الى جانب منصب رئيس الحكومة، وكان هولاء القادة يفضلون اسناد منصب وزير الدفاع الى ايهود باراك الذى كان يشغل منصب وزير الداخلية، وهو ماسبب تعقيدات شديدة فى الساحة السياسية الاسرائيلية لفترة ليست بالقصيرة، وكانت هذه التعقيدات عائدة فى جانب منها الى ان اسناد منصب وزير الدفاع الى ايهود باراك كان سوف يمنح الحكومة ثقة اكبر من قبل الرأى العام الاسرائيلى الذى يبدى احتراما وتقديرا عاليا للسياسيين ذوى الخلفية العسكرية القوية، الا ان بعض الاوساط الاسرائيلية رأت ان بيريز ربما يجد فى اسناد منصب وزير الدفاع الى باراك اداة لاعطاء الاخير قاعدة نفوذ وقوة بالغى الاهمية، الامر الذى قد يتيح له منافسة بيريز ذاته على رئاسة الحزب والحكومة مستقبلا . أما بالنسبة لوزارة الخارجية، فقد تمحور الجدل حول امكانية اسناد هذا المنصب الى نائب وزير الاقتصاد يوسى بيلين الذى يعتبر من الحمائم، الا ان هذا الترشيح كان يثير تخوفا من جانب بعض اوساط حزب العمل من امكانية ان يؤدى وجود شيمون بيريز ويوسى بيلين معا فى حكومة واحدة الى اتهامها بانها "حكومة حمائم". أضف الى ذلك، ان الخلاف دار بصورة ضارية داخل الحزب حول محاولة بيريز الغاء قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، وتفضيله العودة الى النظام القديم الذى كان معمولا به، والذى يقوم على تكليف زعيم اكبر حزب يفوز فى الانتخابات بتشكيل الحكومة، ويخشى شيمون بيريز ان يؤدى تنفيذ هذا القانون الى خسارته فى الانتخابات القادمة نظرا لشعبيته الضئيلة نسبيا فى الشارع الاسرائيلى.

وعلى هذا الاساس، كانت الحكومة الجديدة التى شكلها شيمون بيريز عبارة عن توليفة وسيطة لتجاوز كافة الاشكاليات والمحاذير القائمة، حيث جاءت الحكومة عبارة عن ائتلاف بين كل من حزب "العمل" وحزب "ميريتس" اليسارى وكتلة "يعود" الدينية، وحظى هذا الائتلاف باغلبية حوالى ٥٨ نائبا فى الكنيسيت من اصل ١٢٠ عضوا، بالاضافة الى النواب العرب الخمسة الذين يدعمون الائتلاف من الخارج . وقد جرى الجمع بين حزب ميريتس اليسارى وكتلة يعود اليمينية فى ائتلاف واحد من خلال اتفاق يقضى بتعهد حزب العمل الحفاظ على الوضع القائم فى اسرائيل فيما يتعلق بتطبيق الشريعة اليهودية واشتراط الحصول على موافقة حزب ميريتس لسن اية قوانين دينية جديدة .وفى اطار التشكيل الجديد، جرى تعيين ايهود باراك وزيرا للخارجية ويوسى بيلين وزيرا فى رئاسة الوزراء وموشيه شاحال وزيرا لشئون الامن الداخلى وحاييم رامون وزيرا للداخلية .وفى نفس هذا الاطار، خصص بيريز لنفسه وزارة الدفاع، جنبا الى جنب مع رئاسة الحكومة، وذلك بهدف احكام سيطرته على كل مايتصل بتطبيق اتفاق اوسلو مع الفلسطينيين من ناحية، بالاضافة الى السيطرة على كافة الترتيبات الامنية المتعلقة باية اتفاقات يجرى التوصل اليها مستقبلا مع السوريين، فضلا عن رغبة بيريز فى توظيف هذا المنصب سياسيا عبر محاولة اقناع الرأى العام الاسرائيلى بانه قادر على توفير الامن على الرغم من خلفيته غير العسكرية . وفى نفس الوقت، كان التشكيل الحكومى الجديد يرمى الى ايجاد حوار بين اليسار واليمين داخل الحكومة، وجرى ذلك عبر اسناد منصب وزير بلاحقيبة للحاخام يهودا اميتال بهدف ايجاد قناة للاتصال بالمستوطنين اليهود سعيا الى رأب الصدع بين العلمانيين والمتدينين . وقد بدا واضحا على التشكيل الحكومى الاسرائيلى الجديد الحرص الشديد على انجاح عملية التسوية مع الفلسطينيين والسوريين، حيث اسندت الى يوسى بيلين مهمة التنسيق التام مع اورى سافير الامين العام لوزارة الخارجية ومنسق عملية السلام، مما يعنى ان ايهود باراك لن يتمتع بنفوذ كبير فى ادارة شئون السياسة الخارجية الاسرائيلية، وهو مايشير الى ان شيمون بيريز احتفظ لنفسه بأهم واوسع الصلاحيات فى التشكيل الجديد والمتمثلة فى : رئاسة الحكومة، ووزارة الدفاع، وقيادة عملية التسوية.

ثانيا :اعادة ترتيب الاوضاع الامنية الداخلية . فقد اظهرت جميع الاطراف الحكومية والحزبية فى اسرائيل حرصا على استعادة الاستقرار والتبرؤ من تهم التحريض على عملية الاغتيال .ومن ثم، فانه على صعيد اعادة ترتيب

البيت الداخلي في اسرائيل، واصلت اجهزة الامن الاسرائيلية حملة اعتقالات وتحقيقات واسعة النطاق، وجرى في هذا الاطار التحقيق مع العديد من المتطرفين والمستوطنين الاسرائيليين . أضف الى ذلك، ان العديد من المؤشرات الحت الى امكانية تشديد الاجراءات الامنية في الداخل بهدف السيطرة على الجماعات اليمينية المتطرفة وتفكيك حالة الاستقطاب الحادة في المجتمع الاسرائيلي، الا ان التطورات الفعلية التي جرت في هذا الشأن اقتصرت على مجرد تشكيل لجنة سياسية للتحقيق في ملابسات اغتيال اسحق رابين، وذلك على الرغم من ان التصريحات الصادرة عن كبار المسئولين الاسرائيليين كانت تشير الى امكانية اتخاذ اجراءات اشد واكثر حسما، حيث كان المستشار القانوني للحكومة الاسرائيلية ميخائيل بن يائير قد اشار الى ان اجهزة الامن الاسرائيلية سوف تفتح تحقيقا مع جميع اولئك الذين ايدوا اغتيال اسحق رابين، كما اعلن وزير العدل الاسرائيلي ديفيد لبعي انه سوف يتقدم بمشروع تشريع جديد الى الكنيسيت لتجريم كل من يدعو الى القتل او يشجع على العنف، بما في ذلك حظر المظاهرات امام منازل المسئولين المنتخبين ، الا ان الحكومة امتنعت لاحقا عن تنفيذ اى من هذه الافكار بهدف الحيلولة دون تصعيد الموقف الداخلي . وعلى اية حال، فان هذه الوضعية ادت اجمالا الى اجبار اليمين الاسرائيلي، وتحديدا بنيامين نتانياهو، على ادانة الاغتيال بقوة والموافقة الصريحة على استمرار حزب العمل في الحكم، فيما جاء بمثابة رد فعل تكتيكي لامتصاص ردود الفعل الغاضبة المشار اليها في الشارع الاسرائيلي، علاوة على ان ذلك كان يمثل محاولة ضمنية للحد من الشعبية المتنامية لتيار السلام ولحزب العمل في السياسة الاسرائيلية .

ومن ناحية اخرى، شهد جهاز الامن العام (الشاباك) حالة من الارتباك والفوضى، بعدما ادى اغتيال رابين الى اتساع نطاق الاتهامات المتبادلة فيما بين العناصر القيادية في ذلك الجهاز، علاوة على حدوث سلسلة من الاستقالات بين صفوف ابرز عناصر هذا الجهاز . والواقع، ان جملة هذا الارتباك كان عائدا الى اخفاق الجهاز في توفير الحماية للشخصيات العامة في اسرائيل، وفي المقدمة رئيس الوزراء، وبدا واضحا بصفة خاصة في هذا الصدد ان هناك ثغرات كبيرة نجمت عن عدم تنفيذ الاوامر والتعليمات الصادرة الى عناصر الحماية الميدانية، الامر الذي ساعد ايجال عامير قاتل رئيس الوزراء اسحق رابين على الاقتراب منه وتنفيذ عملية الاغتيال بسهولة . وفي نفس هذا الاطار، تشير العديد من التقارير الى ان اجراءات حماية الشخصيات الحكومية في اسرائيل شهدت كثافة غير عادية، لاسيما بالنسبة لرئيس الوزراء شيمون بيريز، لاسيما وان تهديدات عديدة بالقتل قد وصلته عقب اغتيال رابين.

٢-اغتيال رابين واشكالية العنف الداخلي في اسرائيل:

يمثل اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين حدثا غير مسبوق في السياسة الاسرائيلية في التاريخ اليهودي الحديث، وتشير هذه الحادثة في أهم دلالاتها على الاطلاق الى ان ظاهرة العنف الداخلي في اسرائيل شهدت تحولا بالغ الاهمية خلال الفترة الماضية، ويصب هذا التحول بصفة عامة في اتجاه المزيد من تفاقم هذه الظاهرة، علاوة انها باتت مدفوعة في المرحلة الراهنة بالاعتبارات التوراتية – الايديولوجية – السياسية في آن واحد معا، وهو مايمثل مزيجا استثنائيا كان من شأنه ان اباحت الجماعات اليمينية المتطرفة لنفسها الابتعاد عن المحاذير التي كانت قائمة فيما مضى، وهي المحاذير التي كانت تحد فيما مضى من الاندفاع في طريق استخدام العنف المسلح في حركة التفاعلات الداخلية . ومن ثم، يشير اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين الى استنفاذ الصيغة الاسرائيلية القديمة لاحتواء العنف السياسي طيلة العقود الاربعة الماضية التي كانت تقوم على انه بالرغم من ان اسرائيل تعيش في بيئة اقليمية من العنف والصراع المسلح مع الدول العربية المجاورة، وبالرغم ايضا من ان الكيان الاسرائيلي ظل يشهد دوما تباينات هائلة في الاراء بين الاسرائيليين انفسهم بشأن الدين وحدود الدولة وطابعها السياسي، الا ان العناصر الفاعلة والاكثر تأثيرا في النخبة السياسية الاسرائيلية اهتمت باقامة ميكانيزمات فاعلة للتصدي للعنف الداخلي عبر الاهتمام ببناء درجة عالية من التضامن الداخلي، جنبا الى جنب مع تطوير قواعد قانونية وتشريعية فاعلة ضد استخدام العنف في الداخل، الامر الذي ساعد الى حد كبير على اقامة شبكة نفسية – اجتماعية من السيطرة على الذات ضد اغراءات الانحدار الى دوامات العنف والانخراط في حروب اهلية في الداخل.

هذا التضامن الداخلي والقواعد القانونية المضادة للعنف في ساحة التفاعلات الداخلية في اسرائيل شكلا معا فيما مضى حواجز هامة في مواجهة العنف، وكانت فاعلية هذه الاليات عائدة الى انها لقيت تجاوبا من الجمهور الاسرائيلي الذي كان مدركا لمخاطر الانجراف نحو العنف، وهو ادراك تبلور من خلال التأمل في التاريخ اليهودي الطويل، والذي كان قد شهد – على سبيل المثال – انهيار عصر الهيكل الثاني عام ٧٠ بعد الميلاد بفعل الحرب الاهلية الشرسة التي قضت على الكيان اليهودي الذي كان قائما في ذلك الوقت .وبالتالي، فان دروس التاريخ اليهودي القديم قدمت ايضا لليهود المعاصرين دروسا قيمة بان العنف الداخلي يعني النهاية والفناء والضعف في مواجهة شعوب العالم الاخرى . ومع ذلك، فان اسرائيل شهدت العديد من حالات العنف السياسي المحدود، لاسيما في عام ١٩٥٩، وعامي ١٩٧١ – ١٩٧٢، حينما وقعت توترات طائفية عنيفة في وادي صليب وتل ابيب والقدس . والواضح ان هذه التوترات واعمال العنف السياسي لم تكن ترمي الى الاستيلاء على السلطة، بقدر ماكانت محاولة لجذب انتباه السلطة الى التحفظات والمواقف التي تتبناها الجماعات المستخدمة للعنف، وكانت جميع هذه التوترات ذات طابع ايديولوجي – سياسي، ولم تكن ذات طابع اقتصادي – اجتماعي، حيث ان اسرائيل لم تجابه

اضطرابات اجتماعية عنيفة بفعل التزام جميع الاحزاب الكبرى والقوى السياسية الفاعلة بالعمل على تحسين اوضاع الطبقات الكادحة .وبالتالى، فان الجماعات الدينية المتطرفة كانت دائما صاحبة اليد العليا فى ممارسة العنف المسلح فى اسرائيل، وكان العنف الذى مارسته بعض تلك الجماعات نابعا بالاساس من رفضها الايديولوجى - اللاهوتى للدولة الصهيونية، ولم يكن هذا العنف مرتبطا باحداث تاريخية تمثل محورا مركزيا للمجتمع الاسرائيلى كله، وكان للعنف الدينى الطائفى هنا ديناميكيته الخاصة النابعة من احتياجاته وتوتراته الداخلية، او من التطورات السياسية الداخلية غير المتوقعة، وكان هذا العنف فيما مضى محدودا الى ادنى درجة بفعل القيود التشريعية، كما ان هذا العنف كان مرتبطا بدرجة "التكفير" التى يحكم بها حاخامات الطوائف الدينية المتشددة على الاخرين، سواء كانوا من الساسة او من المواطنين العاديين.

ومن ثم، كانت محدودية ظاهرة العنف السياسى والايديولوجى والطائفى فى اسرائيل خلال الفترة المنصرمة منذ نشأة اسرائيل عائدة الى مجموعة متشابكة من الاعتبارات، بعضها يتمثل فى استمرار التهديد الخارجى، بينما يتمثل بعضها الاخر فى القيود التشريعية القاسية، فى حين يتمثل بعضها الثالث فى الكابح الذاتى الراسخ فى السيكولوجية الاسرائيلية والمكتسب من تجارب التاريخ القديم. . ومع ذلك، فان تطورات عملية التسوية العربية - الاسرائيلية ادت الى تقويض الاجماع الوطنى فى اسرائيل، وباتت هناك فجوة واسعة للغاية بين مواقف حزب العمل والائتلاف الحاكم من ناحية، وبين قوى اليمين واليمين المتطرف من ناحية اخرى، حيال العديد من قضايا التسوية، وهو ماكان مصدرا للعديد من المواجهات واعمال العنف الداخلى فى اسرائيل، ووصل هذا العنف الى اقصى درجاته خلال الفترة القصيرة الماضية مع اغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين، مما يعنى ان البنية الاجتماعية فى اسرائيل باتت تذخر بالعديد من المصادر المولدة للعنف المسلح واسع النطاق، واصبحت هناك امكانية واسعة للمرة الاولى على الاطلاق فى اندلاع مواجهات مسلحة واسعة بين قطاعات اجتماعية واسعة وبين الاجهزة الامنية الرسمية فى البلاد .

ثالثا: اغتيال رابين ومستقبل عملية التسوية

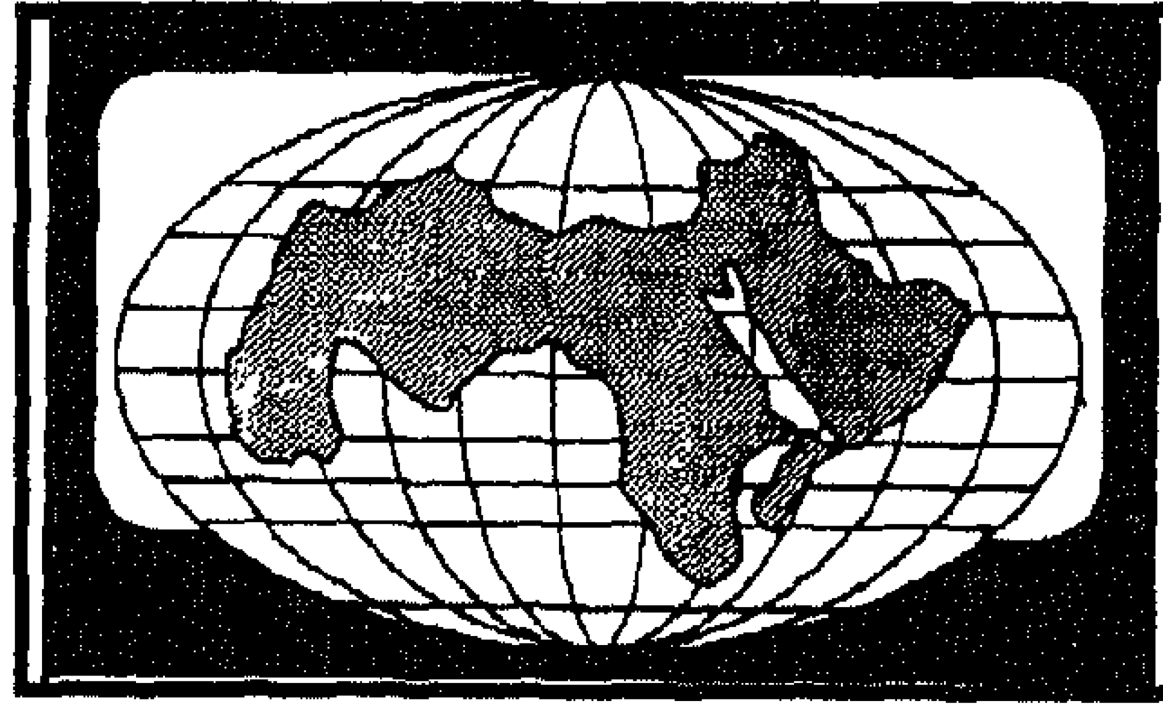
اكدت التطورات الاكثر حداثة على حرص الحكومة الاسرائيلية على الافادة من الدعم الهائل الذى لقيه معسكر السلام فى الاوساط السياسية الاسرائيلية عقب اغتيال اسحق رابين . فقد اصبح معسكر السلام فى اسرائيل فى اقوى موقف له على الاطلاق منذ بدء عملية التسوية العربية - الاسرائيلية، حيث أدى اغتيال رئيس الوزراء اسحق رابين، وكون هذا الاغتيال قد جاء فى اطار مظاهرة جماهيرية واسعة النطاق تأييدا للسلام، الى زيادة الغضب والحنق الجماهيرى على اليمين واليمين المتطرف، بمافى ذلك على زعيم تكتل الليكود بنيامين نتانياهو، علاوة على ان الاغتيال يمثل اول سابقة من نوعها فى اسرائيل، وسوف تظل هذه السابقة ترتبط فى الذهنية الاسرائيلية باليمين وايديولوجيته، مما جعل حزب العمل ومعسكر السلام باسره فى موقف بالغ القوة فى اسرائيل .ومن ثم، فان هذه الوضعية انعكست فى ثلاثة ملامح رئيسية طبعت السياسة الاسرائيلية من عملية التسوية على النحو التالى:

١ - التأكيد على اهمية ومحورية عملية التسوية فى سياسات الحكومة الاسرائيلية الجديدة، حيث شدد المسئولون الاسرائيليون على الالتزام بدفع عملية التسوية العربية - الاسرائيلية باعتبار ذلك اولوية قصوى، بل ان رئيس الوزراء بيريز ذهب الى ان عملية التسوية تفوق فى اهميتها انتخابات الكنيسيت القادمة .وعلى هذا الاساس، اهتم المسئولون الاسرائيليون بدعوة الاطراف العربية المعنية الى الاشتراك مع اسرائيل فى بذل المزيد من الجهد لدفع عملية التسوية، وقام بيريز فى اول خطاب له عقب تشكيل الحكومة الجديدة بدعوة سوريا الى بدء عهد جديد من المفاوضات مع اسرائيل، علاوة على ان المسئولين الاسرائيليين اعربوا عن رغبتهم فى ان تفضى الجهود المكثفة التى قامت بها الدبلوماسية الامريكية خلال شهر ديسمبر ١٩٩٥ الى طرح مبادرة غير عادية لتحريك المسار السورى - الاسرائيلى، فضلا عن دفع عملية التسوية باكملها قدما الى الامام ، وهو ماحدث بالفعل عقب زيارة شيمون بيريز الى العاصمة الامريكية ، وقيامه بطرح صيغة جديدة تماما للتفاوض مع سوريا تنطوى على استعداد اسرائيل للانسحاب من هضبة الجولان السورية فى مقابل سلام كامل مع سوريا ، مما ساهم فى اعادة قوة الدفع الى المسار السورى - الاسرائيلى .

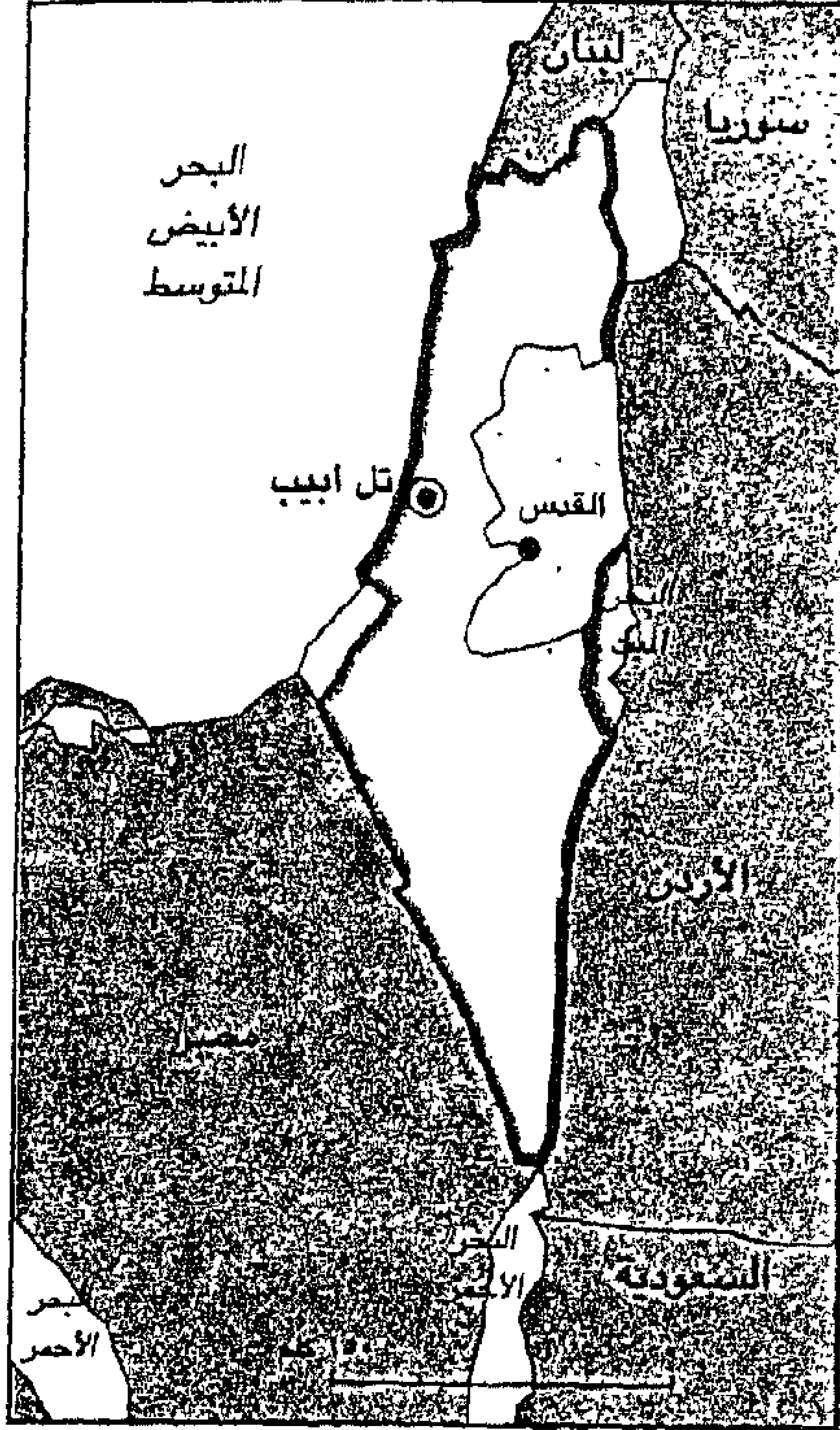
٢ - ابداء المزيد من التشدد فى ادارة العملية التفاوضية مع الاطراف العربية المعنية، وجرى فى هذا الاطار التشديد على عدم استعداد اسرائيل العودة الى حدود عام ١٩٦٧، حيث اشارت تصريحات وزير الخارجية الجديد ايهود باراك عقب توليه منصبه الى ان اسرائيل لن تعود الى حدود عام ١٩٦٧، وان اسرائيل تريد ضم اجزاء من الضفة الغربية، والابقاء على وجودها المدنى والعسكرى فى وادى الاردن والاحتفاظ بمجموعة المستوطنات اليهودية الواقعة جنوب بيت لحم التى يطلق عليها اسم (غوش ايتسيون) ومستوطنات غرب الضفة، مع الاحتفاظ ايضا بممر واسع فى تلك المنطقة، بالاضافة الى اقامة قدس كبرى موحدة تحت السيادة الاسرائيلية، جنبا الى جنب مع البحث عن حلول وسط مع الفلسطينيين والسوريين للمشكلات العالقة بما لايضر باسس الامن الاسرائيلى. وفى نفس هذا الاطار، انذر رئيس الوزراء الاسرائيلى شيمون بيريز منظمة التحرير الفلسطينية بوجوب تعديل ميثاقها الوطنى الذى ينص على ازالة دولة اسرائيل، والا سوف يتوقف تنفيذ اتفاقات السلام الفلسطينية - الاسرائيلية، وكان الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات قد تعهد منذ سبتمبر ١٩٩٣ بتعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى.

٣ - على صعيد الممارسة الواقعية، اهتمت الحكومة الاسرائيلية بمواصلة عملية تنفيذ البرنامج الزمنى لاعادة الانتشار فى الضفة الغربية . وفى هذا الاطار، قام ضباط فلسطينيون واسرائيليون منذ ٧ نوفمبر ١٩٩٥ باجراء مباحثات بشأن الترتيبات اللازمة لاستكمال عملية انتشار افراد الشرطة الفلسطينية فى منطقة جينين، ثم بدأت القوات الاسرائيلية الانسحاب فعليا من جينين عقب ذلك .وقد اكد رئيس الوزراء الاسرائيلى بالوكالة شيمون بيريز ان الحكومة الاسرائيلية سوف تواصل تطبيق ماتم الاتفاق عليه مع الفلسطينيين نصا وروحا، بحيث تستأنف خطط اعادة انتشار القوات الاسرائيلية فى مدن الضفة الغربية فى التوقيتات المحددة سلفا. وبشكل عام، فقد استهدفت هذه الاتصالات مواصلة انسحاب الجيش الاسرائيلى من المدن الفلسطينية فى الضفة الغربية دون مشكلات، بحيث يستمر هذا الانسحاب حتى نهاية عام ١٩٩٥ للسماح باجراء انتخابات فلسطينية عقب استكمال الانسحاب .

ومع ذلك، فان قوة الدفع هذه التى حصل عليها معسكر السلام الاسرائيلى لاتنفى ان هناك العديد من الاشكاليات التى مازالت تحيط بعملية استكمال مباحثات التسوية على المسارين الفلسطينى - الاسرائيلى والسورى - الاسرائيلى. ففى كلا هذين المسارين، شهدت عملية التسوية انتكاسات متوالية، بفعل تبنى اسرائيل لاستراتيجية تفاوضية تقوم على محاولة توظيف تفوقها الاستراتيجى على الدول العربية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وامنية ذات درجة عالية من الديمومة والاستمرارية، وهو مايلقى درجات متفاوتة من الرفض والمقاومة من جانب الاطراف العربية المعنية . وقد بدا نفس هذا التوجه واضحا فى سياسة الحكومة الاسرائيلية على نحو ماسبق ان ذكرنا، حيث اكد المسئولون الاسرائيليون على ان التسوية العربية - الاسرائيلية لايمكن ان تكون ابدا على حساب الاحتياجات الامنية الاسرائيلية، وان لدى اسرائيل القدرة على فرض تصوراتها لعملية التسوية بحكم انها الطرف الاقوى فى الميزان الاستراتيجى العام فى المنطقة، وبطبيعة الحال فان هذه العقلية تمثل السبب الرئيسى الذى حال دون الوصول الى اية نتائج عملية على المسار السورى - الاسرائيلى، كما يهدد هذا الموقف الاسرائيلى بامكانية وصول عملية التسوية على المسار الفلسطينى الى درجة الجمود، لاسيما لدى التفاوض بشأن مختلف جوانب الوضع النهائى.



اتفاق توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى : المضامين السياسية والمدلولات الواقعية



علاء سالم

بعد مفاوضات شاقة بين إسرائيل وسلطة الحكم الذاتى الفلسطينى ، توصل الجانبان الى إتفاق طابا ، الذى يدشن المرحلة الثانية من إعلان المبادىء الفلسطينى - الإسرائيلى ، الذى وقع فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، فقد تم التوقيع بالأحرف الأولى على إتفاق طابا فى ٢٤ سبتمبر ١٩٩٥ ، وبعد موافقة الجهات الرسمية فى الجانبين ، وقع الاتفاق فى صورته النهائية فى واشنطن ٢٨ سبتمبر . ويعنى إتفاق طابا بتنفيذ إجراءات المرحلة الثانية ، وتحديدا اعادة إنتشار الجيش الإسرائيلى فى المدن المأهولة بالسكان فى الضفة الغربية ، وإجراء الانتخابات الفلسطينية ، التى سوف تفرز السلطة ، التى تناط بها مسئولية التفاوض مع إسرائيل حول قضايا واجراءات المرحلة النهائية للتسوية .

ويحمل هذا الاتفاق فى طياته زخما اضافيا لمسار المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية ، وهو المسار الذى واجه فى الآونة الأخيرة العديد من الاخفاقات على الأصعدة كافة والتى كان أحد مظاهرها تصاعد وتيرة العنف والمصادمات ما بين الجانبين مما أعاد أجواء الانتفاضة الفلسطينية الى الأذهان . ويمكن إرجاع هذا الاخفاق فى أحد أهم محدداته الى التشدد الإسرائيلى فى قضايا واجراءات تمكين السلطة الفلسطينية من السيطرة على الضفة سياديا ، وهو تشدد يشير الى تردد رئيس الوزراء السابق رابين فى قضايا التسوية السياسية واستحقاقاتها من ناحية . والحساسية السياسية الشديدة للقضايا محل التفاوض بين الجانبين ومردودها على المركز السياسى وثقل الحكومة الإسرائيلية ، خصوصا وهى مقدمة على عام الانتخابات البرلمانية فى نوفمبر ١٩٩٦ من ناحية أخرى . وقد أتاح اتفاق طابا ، مد السيطرة الفلسطينية على قرابة ٣٠٪ من مساحة الضفة البالغة ٥ره مليون دونم ، وسلطات أوسع فى مجالات تسيير الشئون الحياتية للفلسطينيين ، دون أن تكون له أية مضامين أو مظاهر سيادية فلسطينية فى هذه المرحلة الانتقالية من الحكم الذاتى الفلسطينى .

وقد حمل الاتفاق أيضا فى طياته ، العديد من المضامين والأبعاد التى لا تخلو من مؤشرات خطيرة تجاه عمليات تصور وتوقع الأوضاع المستقبلية فى المرحلة النهائية ، ومن أبعاد دعائية هامة للحكومة الإسرائيلية وحزب العمل ذاته . وقد تجسدت تلك الأبعاد الدعائية بشكل أساسى فى الربط ما بين تنفيذ مضامين إتفاق طابا ، وضرورة اضطلاع الفلسطينيين وتحديدا من سوف ينتخبون فى مجلس الحكم الذاتى ، بالغاء الميثاق الوطنى الفلسطينى ، وبنوده التى تدعو الى "الكفاح المسلح ضد إسرائيل والعمل على تدمير وجودها المادى والمعنوى فى المنطقة" . ومن المعروف أن بنود هذا الميثاق ألغيت فعليا مع بدء عملية التسوية

السياسية فى مدريد أكتوبر ١٩٩١ ، والهدف هنا ، هو حرمان اليمين الإسرائيلى "بشقيه القومى والدينى" من ورقة طالما استخدمها فى مواجهة الحكومة الإسرائيلية وجهودها لإرساء تسوية مع الفلسطينيين .

ويمكن تحديد مضامين اتفاق طابا وأبعاده المختلفة ، فى شكل التسويات التى تمت بخصوص القضايا كافة ، ومدى التنازلات التى قدمها كل جانب للوصول لهذه التسويات ، وهذه القضايا هى :

القضايا المتعلقة بالترتيبات الأمنية :

تشير قضايا هذا الملحق ، الى إعادة انتشار الجيش الإسرائيلى فى المناطق المأهولة بالسكان فى الضفة الغربية ، وتشمل ثلاثة أنواع من المناطق : (أ) وتشمل المدن الفلسطينية الست جنين ، ونابلس ، وطولكرم ، وقلقيلة ، ورام الله ، وبيت لحم (فى مدينة الخليل ستطبق ترتيبات أمن خاصة) ، و ٤٥٠ بلدة وقرية . وفى هذه المناطق ستكون للمجلس الفلسطينى المسئولية الكاملة عن الأمن الداخلى والنظام العام ، والمسئوليات المدنية الكاملة . المنطقة (ب) ، وتشمل المدن والقرى الفلسطينية فى باقى الضفة . وفى هذه المناطق ، التى تضم نحو ٦٨٪ من السكان الفلسطينيين ، سيمنح المجلس سلطة مدنية كاملة ، كما سيناط بالمجلس الحفاظ على الأمن العام بينما تتولى إسرائيل سلطة الأمن العليا لحماية مواطنيها ومكافحة الارهاب . وستكون لهذه المسئولية الأسبقية على المسئولية الفلسطينية . وستقام ٢٥ نقطة شرطة فلسطينية فى مدن وقرى محددة لتمكين الشرطة الفلسطينية من ممارسة مسئوليتها عن النظام العام . وفى المنطقة (جـ) والتى تشمل المناطق غير المأهولة والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لإسرائيل والمستوطنات اليهودية ستحتفظ إسرائيل بالمسئولية الكاملة عن الأمن والنظام العام . وسيتولى المجلس فى هذه المنطقة المسئوليات المدنية فقط غير المتصلة بالأرض مثل الشئون الاقتصادية والصحة والتعليم . وسوف تنتهى إعادة الانتشار فى المنطقة (أ) قبل ٢٢ يوما من انتخاب مجلس الحكم الذاتى "المقرر له فى يناير ١٩٩٦". أما إعادة الانتشار فى المنطقتين (ب) و (جـ) فسوف تتم بعد إقامة المجلس ، ومدة كل مرحلة ستة أشهر أى أنه بعد ١٥ شهرا من أكتوبر ١٩٩٥ ، سوف تنقل جميع الأراضى فى الضفة للاختصاص الاقليمى لمجلس الحكم الذاتى ، باستثناء القدس الشرقية ، والمستوطنات والمواقع العسكرية "وتشكل فى مجموعها قرابة ٥٢٪ من مساحة الضفة".

ويحدد هذا الملحق بوضوح تام استمرار إسرائيل فى تحمل مسئولية الأمن الخارجى بكاملها فى الأراضى الفلسطينية ، والأمن العام للإسرائيليين والمستوطنين فى المنطقتين (ب) و (جـ) . ولكنه فى الوقت نفسه ، يبقى على جهاز تنسيق فلسطينى - إسرائيلى مشترك يجتمع مرة كل اسبوعين ، وتكوين لجنتين أمنيتين اقليميتين (أحداهما لغزة والأخرى للضفة) . وسيطرة إسرائيل على الممر الذى سوف يصل أراضى الضفة بالقطاع أمنيا "مدة فتحه ١٠ ساعات يوميا" . أما بالنسبة للمستوطنين فإن الاتفاق يمنع الشرطة الفلسطينية من إيقافهم أو اعتقالهم ، ولكنه يسمح باحتجازهم اذا خالفوا القانون ، الى حين قدوم الدورية المشتركة ، وحينها يحق للجنود الإسرائيليين فقط التحقيق معهم واعتقالهم . ورغم تلبية الاتفاق للمطلب الفلسطينى ، وهو زيادة حجم الشرطة الفلسطينية الى ١٢ ألف جندى ، فإنه أكد فى الوقت نفسه ، على حرية المستوطنين والجنود فى التنقل فى مناطق الضفة الغربية ، وأن هذه الشرطة ستكون مسؤولة عن مكافحة ما أسماه الاتفاق "الإرهاب وأعمال التحريض والعنف" . كما تم رفض معظم المطالب التى تقدم بها المفاوض الفلسطينى فى مفاوضات طابا والتى يمكن بلورتها فى :

– رفض توسيع مساحة أريحا الادارية ، إذ طالب الوفد الفلسطينى بأن يشمل الاتفاق الجديد توسيع المنطقة التى تقع تحت سيطرة السلطة الفلسطينية فى مدينة أريحا ، وذلك بهدف خلق تواصل جغرافى - اقليمى بينها وبين المدن الست فى المرحلة (أ) . ولكن المفاوض الإسرائيلى رفض ذلك بشدة انطلاقا من أن وضعية مدينة أريحا تم تحديدها فى إتفاق أوسلو ، ومن ثم فهى بذلك تختلف عن وضعية باقى مناطق الضفة الغربية .

– رفض تحديد حدود المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية على خرائط إعادة الانتشار ، وقد كان الهدف الفلسطينى من تثبيت هذه الحدود على خرائط رسمية هو الحيلولة دون توسيع هذه المستوطنات خلال سنوات المرحلة الانتقالية ، ولاسيما إذا وصل الليكود للحكم ، ولكن الجانب الإسرائيلى رفض التطرق الى كل ما من شأنه أن يمس بوضعية المستوطنات حاليا ومستقبليا ، وذلك لحين بدء مفاوضات المرحلة النهائية .

– رفض إزالة جميع نقاط التفتيش على الطرق الرئيسية ما بين المدن الفلسطينية ، وقد قرر الاتفاق فقط إختزالها كى يسمح للفلسطينيين بحرية التنقل نسبيا ما بين تلك المدن ، ولاسيما مع اقتراب موعد الانتخابات ، وما يعتريها من حملات انتخابية وتنقل للمرشحين بين أنحاء الضفة والقطاع .

– رفض الانسحاب الكامل من مدينة الخليل ، وإنما وضع ترتيب خاص لاعادة الانتشار فى المدينة وما حولها من قرى . وفيه سيبقى المستوطنون وتعدادهم ٤٢٥ مستوطنا تحت الحماية المباشرة للجيش الإسرائيلى "على المستوى العسكرى" ، كما أنهم سوف يبقون مواطنين إسرائيليين "على المستوى المدنى" ، ولكنهم سوف ينتمون لمدينة الخليل "على المستوى البلدى" . والوجود العسكرى الإسرائيلى فى المدينة ، سوف يكون فى الحى القديم ، ووسط المدينة ، حيث تجمعات المستوطنين ، وعلى الطرق الرئيسية التى يسلكونها من والى الخليل ، والحرم الابراهيمى ومستوطنة كريات أربع . وما عدا ذلك سيخضع

للاختصاص الاقليمي للفلسطينيين إذ سيرفع علمهم على مبنى الحاكمية العسكرية ، والتى شكلت حتى الآن رمزا للحكم العسكرى والاحتلال فى المدينة ، وذلك بعد أن تتحول الى مقر للادارة الفلسطينية ، كما ستعود القرى الفلسطينية المحيطة بالمدينة الى إشراف السلطة الفلسطينية على دفعتين كما أن الوجود الفلسطينى فى المدينة سوف يكون ذا طابع رمزى فى أساسه ، فرغم الاتفاق بين الجانبين على تحديد عناصر الشرطة الفلسطينية التى سوف تتواجد فى المدينة بنحو ٣٠٠ شرطى ، عوضا عن الـ ٥٠ شرطيا الذين كانت إسرائيل مبدئيا وافقت عليهم ، فإنه لن يسمح إلا لعشرة منهم فقط بحمل السلاح فى المدينة .

– رفض أية عمليات كاملة لنقل صلاحيات حماية والحفاظ على الأماكن المقدسة فى الضفة الغربية للفلسطينيين ، والاستمرار فى الترتيبات الراهنة فى هذه الأماكن ، والتى تتيح لإسرائيل الهيمنة على هذه الصلاحيات ، مع وجود قدر من التواجد الفلسطينى فى هذه الترتيبات . ففى مدينة الخليل سوف تبقى الترتيبات الأمنية الراهنة سارية المفعول ، وهى ترتيبات أدخلت بعد مجزرة الحرم الابراهيمى التى ارتكبها المستوطن باروخ جولدشتاين فى فبراير ١٩٩٤ ، والتى قسم بموجبها الحرم الى قسمين أحدهما يهودى والآخر إسلامى ، ولكل منهما مدخل خاص ، والجديد فى الاتفاق أنه سوف يسمح لشرطى فلسطينى بالوقوف عند المدخل الاسلامى فقط . أما فى بيت لحم ، فإن الطريق ما بين القدس وضريح راحيل "إحدى زوجات النبى يعقوب" ، والحفاظ على الأمن فى الضريح نفسه سوف يبقيان تحت السيطرة الإسرائيلية ، والشيء نفسه فى قبر النبى يوسف فى نابلس .

القضايا الخاصة بالانتخابات :

جرى التأكيد فى الاتفاق على أن عملية انتخاب مجلس الحكم الذاتى الفلسطينى ، سوف تبدأ بعد ستة أشهر من التوقيع النهائى على اتفاق طابا ولكن أعيد جدولتها لتكون فى يناير ١٩٩٦ ، وقبل انتهاء هذه المدة بنحو ٢٢ يوما سوف يكون الجيش الإسرائيلى قد أكمل إعادة انتشاره فى المدن الفلسطينية الست التى تشملها المنطقة (أ). وسوف يتكون مجلس الحكم الذاتى من ٨٢ عضوا ، وله اختصاصات تشريعية وتنفيذية وفى الوقت نفسه ، سوف يجرى انتخاب منفصل لرئيس المجلس ، ويتضمن الملحق الخاص بهذه القضايا العديد من المضامين ذات الطابع المقوض للمطالب والحقوق الفلسطينية .

فبعض هذه المضامين متعلق بالسلطة الفلسطينية ذاتها ، ففى بيانها الأول من تونس وقبل الرحيل الى غزة وأريحا ، قالت السلطة الفلسطينية أنها سوف تشرع قانونا للأحزاب السياسية فورا يمهد لمشاركة الشعب الفلسطينى فى الضفة والقطاع فى انتخابات حرة وقائمة على التعددية السياسية ، وحتى التوقيع على اتفاق طابا ، وبعد عامين ، لم يشرع هذا القانون ، وبالتالى لم تظهر أحزاب وقوى سياسية بصورة رسمية . أعلن القانون رسميا فى نوفمبر ١٩٩٥ فيه جرى بالفعل تقسيم المنطقة الانتخابية فى الضفة والقطاع الى ١٦ دائرة انتخابية "١١ منها فى الضفة و ٥ فى القطاع" ، وهذه الدوائر هى : القدس الشرقية ، وأريحا ، والخليل ، وبيت لحم ، ورام الله ، ونابلس ، وطولكرم ، وقلقيلية ، وجنين ، وسلفيتا ، وطوباس "فى الضفة الغربية" ، وجباليا ، وشمال القطاع ، ومدينة غزة ، ودير البلح بما فيها المخيمات الوسطى ، وخان يونس ، ورفح "فى قطاع غزة". ومن النواحى العملية ، لم يعد هناك الوقت الكافى لتدارك هذا الخلل . فالوقت غير كاف لتشكيل الأحزاب والترويج لبرامجها ، ناهيك عن كون االشهرين غير كافيين أساسا لأية حملة انتخابية معقولة سواء للأفراد أو الأحزاب والجماعات السياسية ، مما يتيح للمنظمة السيطرة على مجلس الحكم الذاتى .

أما المضامين الخاصة بإسرائيل ، واتفاق طابا ، فهى تتجاوز فى مدلولاتها المضامين الخاصة بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ، ويمكن بلورتها فى :

– أن المجلس لن تكون له أية صلاحيات تشريعية وتنفيذية ، إلا فى السياق الذى حددته إسرائيل فى اتفاق طابا ، ومن ثم لن يكون لهذا المجلس ورئيسه أية اختصاصات سيادية تتجاوز هذا السياق داخليا "السيطرة على الأرض والموارد الاقتصادية" وخارجيا "الاتصال واقامة أية روابط وعلاقات مع قوى خارجية" وهو ما جرى التأكيد عليه بشكل صريح فى الاتفاق "لن يكون للمجلس صلاحيات فى مجال العلاقات الخارجية" . بما يشمله ذلك من سلطة التوقيع على اتفاقيات المنح والمعونات الدولية لأراضى الحكم الذاتى ، إذ سوف تنوب المنظمة عن المجلس فى مجالات الاتصال الخارجى وتوقيع الاتفاقيات الدولية .أى أن المجلس لن تكون له الشخصية القانونية أو الاعتبارية فى مواجهة الآخرين ، وإنما فى مواجهة الفلسطينيين وحسب .

– فيما يتعلق بسكان مدينة القدس فعلى الرغم من الاقرار بحقهم فى ممارسة العمل الانتخابى ، فثمة قيد ورد فى اتفاق طابا يستثنى مواطنى القدس من عمليات الترشيح لانتخابات مجلس الحكم الذاتى . إذ لن يسمح لأى مواطن مقيم فى القدس الشرقية بالترشيح لهذه الانتخابات ، الا إذا كان له عنوان سكن آخر فى الضفة والقطاع وسارى المفعول . كما سوف يحق لمواطنى القدس الشرقية الاقتراع فى مراكز خارج النطاق الادارى للمدينة باستثناء مركز واحد للاقتراع ، سوف يوضع فى أحد المراكز البريدية فى المدينة .

– وفقا لمضامين اتفاق طابا ، يحق لإسرائيل رفض مشاركة أى مرشح أو حزب يبنى حملته الانتخابية على أساس معارضة مسيرة التسوية وتطبيقاتها ، على الرغم من كون إسرائيل فى إنتخاباتها القادمة "نوفمبر ١٩٩٦" سوف تسمح للأحزاب والقوى الدينية واليمينية التى

تعارض اتفاق أوسلو وتطبيقاته بالمشاركة فى هذه الانتخابات ، وهى قوى أعلنت صراحة رغبتها فى التحلل من الالتزامات الواردة فى اتفاق طابا ، إذا ما وصلت للحكم .

– فى اتفاق أوسلو ، تم إقرار انسحاب الجيش الإسرائيلى من كل المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين ، ليشاركوا بحرية وبدون احتلال فى هذه الانتخابات ، أما ما تم الاتفاق عليه فى طابا ، فيقر الانسحاب الفعلى من ست مدن فلسطينية فقط ، وهى مدن سوف تنعم بالسلطة الفلسطينية ، ولكن العشرات من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية ، سوف تبقى تحت الاحتلال. وكذلك أكدت اتفاقية أوسلو على حق النازحين فى العودة ومشاركتهم فى الانتخابات ، وعمليا لم يعد أحد ، كما لم يتفق على تعريف – خلال لجنة شؤون النازحين – من هو النازح ، أو تعدادهم ، وهم الذين تقر اتفاقية أوسلو لهم ولأبنائهم بحق الانتخابات والترشيح . وفى اتفاق طابا ، لم يتم التطرق لهذه المسألة ، وبهذا حرم أكثر من ٢ر١ مليون فلسطينى من حقهم الانتخابى وتحديد من يمثلهم فى مجلس الحكم الذاتى ، أى أن الذى سوف يقرر المصير النهائى للكيان الفلسطينى هم سكان الضفة والقطاع الذين يمثلون نحو ثلث السكان الفلسطينيين .

القضايا ذات الطابع القانوني - القضائي :

يعطى الملحق الخاص بهذه القضايا مسؤولية وصلاحيات القضاء الادارى والجنائى على الفلسطينيين للسلطة الفلسطينية . ويستثنى من هذا الاختصاص القانونى ، المستوطنات بما عليها من مستوطنين ، وقواعد الجيش الإسرائيلى وما عليها من جنود ، إذ سوف تحتفظ إسرائيل بمسؤليات الاختصاص الادارى والجنائى على هؤلاء ، دون تدخل من سلطة الحكم الذاتى ، حتى فى القضايا التى سوف يكون فرد أو مجموعة من الفلسطينيين أحد طرفيها .

أما فيما يتعلق بالافراج عن المعتقلين الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية والبالغ عددهم ٥٥٤٠ سجينا فقد رفضت إسرائيل المطلب الفلسطينى بالافراج الفورى عن هؤلاء كبادرة حسن نية تجاه الفلسطينيين وتدعيما للمكانة السياسية والاجتماعية لعرفات وسلطة الحكم الذاتى ، فمن المعروف أن مطلب الافراج عن المعتقلين ، يحظى باجماع كبير فى الشارع الفلسطينى ، إذ لا توجد أسرة فلسطينية إلا كان لها ابن رهن الاعتقال ، ومنذ العام ١٩٦٧ ، ذاق حوالى نصف مليون فلسطينى مرارة السجن الإسرائيلى ، والمصادمات الأخيرة فى الأراضى الفلسطينية كانت تعبيرا فى أحد أهم محدداتها عن الرغبة فى تسوية هذه القضية ، واطلاق سراح ٥٥٤٠ معتقلا فى السجون الإسرائيلية ، ويتم تصنيف هؤلاء أكثر من مستوى ، فهناك مستوى الأحكام الصادرة بحقهم ، فقد تم إصدار أحكام ضد ٣٧٠٢ معتقل ، وهناك ٣٣٢ معتقلا على ذمة التحقيق ، وهناك أيضا ١٣٢٠ معتقلا الى أن تنتهى الاجراءات القانونية ضدهم ، و ١٨٦ تم اعتقالهم اداريا ، ثم من ناحية ثانية مستوى السجن ، إذ يوجد قرابة ٣٥٤٥ معتقلا فى سجون مصلحة السجون ، ونحو ١٩٩٥ فى المعتقلات التابعة للجيش ، وثالثا على مستوى الانتماءات السياسية للمعتقلين ، فهناك ٢٠٠٠ ينتمون الى حركة فتح ، وقرابة ٢٠٠٠ تابعون لحركة حماس ، والباقون ينتمون الى حركة الجهاد الاسلامى ، وبقية جبهات المعارضة الصغيرة . وأخيرا ينتمى نحو ٣٨٥٣ معتقلا للضفة الغربية و ١٠٩٢ لقطاع غزة و ٥٩٥ القدس الشرقية .

وعوضا عن هذا الافراج الفورى ، تقرر تشكيل لجنة تضم من الجانب الفلسطينى نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولى ، ومن الجانب الإسرائيلى دافيد ليبائى وزير العدل ، وكان الاتجاه العام فى مداولات هذه اللجنة ، هو القبول الفلسطينى بالطرح الإسرائيلى القائم على النظر للاعتبارات السياسية لعملية إطلاق سراح المعتقلين وتقديم جدول زمنى من ثلاث مراحل للافراج عن هؤلاء . بدأت المرحلة الأولى عقب التوقيع على الاتفاق بشكله النهائى فى واشنطن ٢٨ سبتمبر ، وتشمل الافراج عن ما بين ١٠٠ – ١٥٠٠ معتقل ، ومعظمهم من كبار السن ومن تجاوزت مدة عقوبته عشر سنوات والنساء . وقد تدخلت الاعتبارات السياسية بكثافة فى هذه المرحلة ، إذ رفضت إسرائيل إطلاق سراح جميع المعتقلات الفلسطينيات البالغ عددهن ٣٨ معتقلة، والاصرار على الافراج عن ٣٤ فقط ، لأن الباقيات صدرت بحقهن أحكام قضائية طويلة زمنيا لقيامهن بقتل ومواجهة إسرائيليين . والمرحلة الثانية ، سوف تبدأ عشية انتخابات مجلس الحكم الذاتى ، أما المرحلة الثالثة والأخيرة ، فيترك تحديد موعدها للجنة الفرعية الفلسطينية – الإسرائيلية المناط بها بحث هذه القضية .

القضايا الاقتصادية :

الحقت بهذه القضايا ، الملاحق الاقتصادية الناجمة عن اتفاق أوسلو ، والخاصة بامكانيات التعاون المشترك فى المجالات الاقتصادية ، ولكن فى اتفاق طابا رفضت إسرائيل تقديم أية تنازلات جوهرية للفلسطينيين ، وتحديدا فيما يتعلق بالمطالبة الفلسطينية بالاشراف الكامل على مصادر المياه والكهرباء فى الضفة الغربية . وعوضا عن ذلك ، اتفق الجانبان على أن السلطات التى سوف تنقل من الادارة المدنية الإسرائيلية لمجلس الحكم الذاتى ، سوف تتعلق بالنواحى الحياتية والاقليمية "الأرض" فى المنطقتين (أ) و (ب) أما فى المنطقة (جـ) فالمسؤليات تشمل النواحى الحياتية فقط .

ومثل هذا النقل لن يكون من ناحية أتوماتيكيا ، وانما وفق شروط مفصلة تضمن حقوق الأرض للإسرائيليين واستمرار توفير الخدمات الخاصة بالمستوطنات "استمرار المستويات الحالية للاستهلاك المائى والكهربائى". ومن ناحية أخرى شاملا إذ اتفق الجانبان على تقاسم الإشراف على مصادر المياه فى الضفة ، مع زيادة الكمية المخصصة للفلسطينيين بما مقداره ٢٨ مليون متر مكعب سنويا ،

وقيام ادارة مشتركة لمصادر المياه ، بهدف منع الفلسطينيين من القيام من جانب واحد بزيادة حصتهم من المياه ، وذلك بالبحث عن مصادر مياه جديدة ، وحفر المزيد من الآبار . ومن المعروف أن حصة الإسرائيلي من مصادر المياه لا تقاس بأي حال من الأحوال بحصة الفلسطيني، إذ تتعدى العشرة أضعاف . فكمية المياه المتوفرة سنويا في الضفة تبلغ ٦٥٠ مليون متر مكعب ، لا ينال الفلسطينيون في الضفة البالغ عددهم ٢ر١ مليون نسمة "١٩٩٥" منها سوى ١٢٥ مليون متر مكعب سنويا ، والباقي يذهب للمستوطنين البالغ عددهم ١٢٠ ألف مستوطن "بدون القدس" والمدن الإسرائيلية داخل الخط الأخضر . أما السيطرة على الشبكة الكهربائية ، فإنها سوف تستمر لإسرائيل وسوف تبدأ مفاوضات خاصة حول هذه القضية ، بعد ثلاثة أشهر من التوقيع على اتفاق طابا .

ومن ثم ، فإن مضامين اتفاق طابا ، حملت في طياتها تدهورا في كم الاستحقاقات الفلسطينية من عملية التسوية ، اضافة الى حسن النية غير المبرر من المفاوض الفلسطيني تجاه الالتزامات والوعود الإسرائيلية ، وهي مسألة تثبت مع الزمن وخبرة التفاوض العربي مع إسرائيل فشلها .

****

المدلولات الواقعية :

تكاد تكون المضامين والمدلولات السياسية التي حملها اتفاق طابا في طياته تجسيدا موضوعيا لمقولة "أن الزمن يعمل في غير صالح العرب وقضاياهم الاستراتيجية" . ويكفي أن نلقي نظرة مقارنة على التمسك بالحقوق الفلسطينية والاصرار عليها طوال مراحل المفاوضات الزمنية مع إسرائيل لاستجلاء صدق هذه المقولة .

فمن المعروف أن حق التمثيل المستقل وحق تقرير المصير ، اللذين وردا في اتفاقيات كامب دافيد ، تم التراجع عنهما في إطار مدريد ، والذي تضمن بدوره حقوقا فلسطينية ، جرت بلورتها في مطلب الحكم الذاتي الشامل خلال الفترة الانتقالية ، سواء في النطاق والاختصاص الاقليمي "جميع الأراضي الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧" ، أو في الممارسات والاختصاصات السيادية ، تم التراجع عنها في إطار أوسلو ، والذي تضمن أيضا الاقرار بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي والمدن الفلسطينية ونقل كامل للصلاحيات لهم والذي تم التراجع عنه بشكل مثير في إتفاق طابا . ومن ثم يتضح أن الثوابت والمطالب الفلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل تم التراجع عنها بشكل مثير في اتفاق طابا . ومن ثم يتضح أن الثوابت والمطالب الفلسطينية في المفاوضات مع إسرائيل ، تم التراجع عنها بشكل متتابع ، وهو ما يجد تفسيره الوحيد في ضعف ووهن البيئة العربية المحيطة والمساندة للإطار الفلسطيني ، ولذا يشكل إتفاق طابا نتيجة منطقية للتراجع العربي المتواصل على الأصعدة كافة .

كما هو متوقع ، فقد أثار التوقيع على اتفاق طابا العديد من الهواجس والجدل الداخلي في الساحتين الفلسطينية والإسرائيلية ، وامتداداتهما في الاطار الاقليمي المميز لعملية السلام والتسوية السياسية العربية - الإسرائيلية ، بشكل أعاد انتاج وتأكيد ملامح دينامية الاستقطاب التي تميز المواقف السياسية من عملية السلام . ومن المستبعد أن يكون لهذا الجدل وتداعياته أية مردودات عملية على تنفيذ الاتفاق ، وخبرة اتفاق أوسلو خير مؤشر على صحة هذا التوجه .

ويكاد يكون هناك شبه تماثل في إدراكات ومنطلقات القوى المؤيدة والمعارضة لاتفاق طابا ، والاتفاق هنا يتمحور حول أنه يمثل نقلة نوعية متميزة في مسار التفاوض الفلسطيني - الإسرائيلي . ولكن اتجاهات هذه النقلة كانت محور خلاف وتباين ما بين هذه القوى . ففي حين اعتبرته القوى المؤيدة للتسوية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وامتداداتهما في السياق الاقليمي، بأنه نقلة تاريخية في مسار التفاوض ، تتيح تمكين الجانبين من إرساء دعائم الاستقرار والسلام المنشود ، وأنه اللبنة الأولى في صرح الدولة الفلسطينية القادمة سواء أكان ذلك بشكل صريح من جانب الفلسطينيين أو بشكل ضمني من جانب إسرائيل . في المقابل ، نظرت اليه القوى المعارضة والرافضة لمضامين التسوية على أنه بداية منحى خطير في التنازلات والتخلي عن الثوابت الأساسية وتحديدا في قضايا الأرض . فمضامين لغة خطاب المعارضة الإسرائيلية هي : "أن الاتفاق بداية وعد بلفور جديد للفلسطينيين ، وأن بيريز أوجد في طابا دولة فلسطينية ، ومنح قتلة اليهود شرعية ومكنهم من أن يلوذوا بمدن تحت سيطرتهم ، وأن الاتفاق أهدر المعاني الأساسية للقيم الصهيونية ، وأن اليمين الإسرائيلي اذا عاد للسلطة فلن يلتزم بمضامين اتفاق طابا والتنازلات التي قدمتها حكومة حزب العمل " .

أما مضامين لغة الخطاب المعارض للفلسطيني فتمحورت حول : "قناعة عرفات والسلطة الفلسطينية بالسيطرة الادارية على ٣٠٪ فقط من مساحة الضفة وأقل من ٢٪ من مساحة فلسطين التاريخية ، مما يشكل خيانة وإهدارا للحقوق الفلسطينية في التسوية مع إسرائيل ، وضرورة وقف عملية المفاوضات وما فيها من تنازلات" .

تظهر القراءة المتأنية للمضامين التي حملها اتفاق طابا في طياته ، والذي ضم أكثر من ٤٠٠ ورقة وتضمن ستة ملاحق رئيسية تتعامل مع : ترتيبات الأمن ، والانتخابات ، والشؤون المدنية "نقل السلطات" ، والمسائل القانونية والعلاقات الاقتصادية ، والتعاون الإسرائيلي - الفلسطيني ، العديد من المدلولات السياسية التي تتجاوز في تداعياتها المرحلة الآنية للمسار التفاوضي الإسرائيلي - الفلسطيني ، بكل ما حمله من تنازلات فلسطينية الى المرحلة النهائية للتسوية المحتملة على هذا المسار . إذ حاول اتفاق طابا رسم الملامح العامة لشكل التسوية النهائية الفلسطينية -

معلومات أساسية عن مدن المنطقة (أ)

المدن	سنة التأسيس	عدد السكان (١٩٩٠)	المساحة (دونم)	عدد المخيمات	مواعيد الانسحاب الجديدة
نابلس	١٨٦٩	١١٨,٧٠٠	٢٦,٥٠٠	٣	بدأ الانسحاب فى ١٦ نوفمبر واستكمل فى المنطقة القروية والمخيمات فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٥
جنين	١٨٨٥	٢٦,٦٠٠	٧,٥٠٠	١	بدأ الانسحاب فى٢٥ اكتوبر وانتهى بالمناطق القروية ١٩ نوفمبر ١٩٩٥
طولكرم	١٨٨٦	٤٨,٤٠٠	١٠,٢٥٥	٤	بدأ الانسحاب فى ١٩ نوفمبر واستكمل فى المنطقة المحيطة بها فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٥
قلقيلية	١٩٥١	٢٢,٣٠٠	٢,٤٩٢	—	ضمت مع مدينة نابلس فى مواعيد الانسحاب
رام الله	١٩٠٨	٢٩,٤٠٠	١١,٠٩٠	—	بدأ الانسحاب فى ١١ ديسمبر واستكمل ٣١ ديسمبر ١٩٩٥
بيت لحم	١٨٧٢	٤٢,٢٠٠	٨,٠٠٠	٢	بدأ الانسحاب فى ٢ ديسمبر فى مدينة المهد، واستكمل فى المخيمات فى ٢١ ديسمبر ،١٩٩٥
الخليل	١٨٩٠	٨٢,٤٠٠	٢٢,٠٠٠	—	بدأ الانسحاب فى ١٠ ديسمبر ويستكمل بشكل جزئى فى أواخر مارس ١٩٩٦ .

الإسرائيلية ، والخطوط الحمراء أمام المفاوض الفلسطينى والتى تجسدت فى العديد من الملفات التفاوضية ، مثل القدس وحدود الكيان الفلسطينى القادمة .

وعمليا يمكن بلورة العديد من المدلولات السياسية لاتفاق طابا فى :

(أ) أن الاتفاق بجميع المقاييس نقلة نوعية فى مسار المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية ولكنه أيضا وبالمقاييس نفسها فى غير صالح الفلسطينيين وقضاياهم التفاوضية مع إسرائيل . ففى إتفاق أوسلو الأول وعلى الرغم من كل مساوئه وردت التزامات إسرائيلية جرى التراجع عنها فيما بعد بشكل لا يقدم مؤشرا تفاؤليا عن صدق إسرائيل فى الالتزام بما ورد فى اتفاق "أوسلو – ٢" ، فالحديث عن الانسحاب الإسرائيلى من منطقتى بداية الحكم الذاتى فى غزة وأريحا جرى التراجع عنه لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلى فيهما ، وإعادة الانتشار فى المناطق المأهولة بالسكان الفلسطينيين فى الضفة الغربية ، جرى إختزالها فى إعادة الانتشار فى سبع مدن فلسطينية فقط (ست بشكل كامل وواحدة بشكل محدود) ، كما تراجعت فى "أوسلو – ٢" أية أحاديث عن النازحين الفلسطينيين وإمكانيات عودتهم ومشاركتهم فى تقرير المصير الفلسطينى فى الانتخابات القادمة ، أو إعادة توزيع المستوطنات والمستوطنين فى أراضى الحكم الذاتى الفلسطينى فى تجمعات إستيطانية ، تسهل حمايتها وتوفير الأمن لها خلال سنوات الفترة الانتقالية . وقد قدمت مدينة الخليل تجسيدا موضوعيا لاتجاهات التراجع الفلسطينى فى "أوسلو – ٢" والتى قد لا تقدم مؤشرات تفاؤلية خاصة بمدينة القدس . وإذا أضيفت الى ذلك اتجاهات التراجع الفلسطينى فى قضايا المياه والترتيبات الأمنية والاختصاص السيادى لمجلس الحكم الذاتى ، فإن الصورة تبدو غير مبشرة على الاطلاق للمستقبل .

(ب) لا يمكن فصل مخرجات ومضامين اتفاق طابا ، عن كم الضغوط التى مورست على المفاوض الفلسطينى ليس من قبل إسرائيل فحسب ، وانما أيضا من جانب الادارة الأمريكية ، والأسانيد إن كانت تبدو منطقية فى تفسير هذا الكم الهائل من الضغوط ، فإنها لم تعط اهتماما مماثلا للساحة الفلسطينية وقياداتها . فهى من ناحية ، تصب فى مساعدة الحكومة الإسرائيلية على إنجاز اتفاق بدعم فرصها فى انتخابات الكنيست القادمة ، مع التلويح بمخاطر هزيمة هذه الحكومة ، ومجيء حكومة بزعامة حزب الليكود واليمين الإسرائيلى ، وما يعنيه ذلك من وقف مسار التسوية وما يدعى من تنازلات إسرائيلية للفلسطينيين على أرضية معارضته لمضامين التسوية الراهنة . ومن ناحية أخرى ، تحقيق نصر دعائى وانتخابى للادارة الأمريكية يدعم من فرص الرئيس كلينتون الديمقراطية فى انتخابات الرئاسة القادمة . وما من شك فى أن استعجال التسوية والاتفاق فى طابا ، ونقل مكان التوقيع النهائى للاتفاق من القاهرة الى واشنطن صبا مباشرة فى هذا الاتجاه .

كما أن السرعة فى إنجاز اتفاق طابا ، سوف تتيح للادارة الأمريكية ، إعادة التركيز على المسار السورى – الإسرائيلى ، بغية تحقيق تقدم ملحوظ فى مفاوضاته ، ينتهى أيضا بتوقيع مماثل فى واشنطن يتيح نصرا دعائيا وانتخابيا آخر لادارة الرئيس كلينتون فى حملتها الانتخابية فى نوفمبر ١٩٩٦ . وقد أشار الى ذلك ضمنيا وزير الخارجية الأمريكى وارين كريستوفر فى كلمته أمام مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن فى ٢٢ سبتمبر الماضى ، "إذا تمكن الإسرائيليون من إتمام الاتفاق مع منظمة التحرير ، فسوف يمكنهم ذلك من تركيز قدر أكبر من

الجهود والنشاط فى المسار السورى . واعتقادى الدائم أن التقدم فى أحد المسارات التفاوضية يساهم فى تشجيع الأطراف فى المسارات الأخرى" .

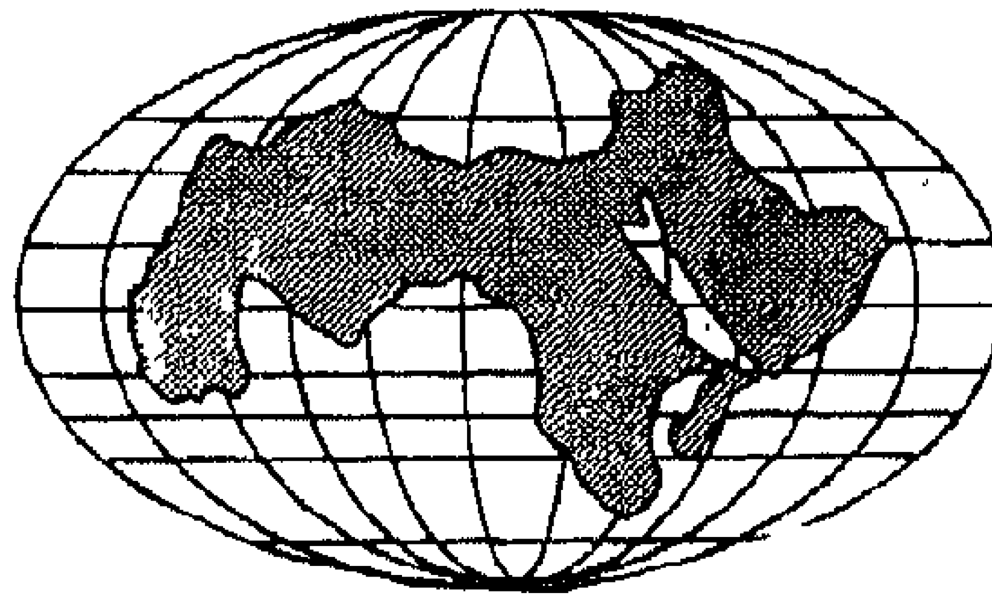
(جـ) لا يمكن توصيف اتفاق طابا ، سوى بأنه من ناحية كان ذا طابع توفيقى ، من حيث أنه سعى لوضع حلول وسط لجميع القضايا محل الخلاف والتفاوض مثل الترتيبات الأمنية والخليل . ومن ناحية أخرى ، كان ذا طابع تأجيلى ، من حيث كونه سعى لترحيل بعض القضايا المحورية التى كانت محل نقاش وجدل فى طابا الى مفاوضات لاحقة ، مثل النقل الكامل للسلطات للفلسطينيين ، والافراج الفورى عن جميع المعتقلين الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية . والتبرير هنا ، أن معظم هذه القضايا ذات طابع فنى تحتاج الى وقت ومفاوضات أطول ، ومن ثم أهمية البعد بها عن عامل الوقت ومدى ما يمثله من الحاحية وضغوط على المتفاوضين .

(د) تزايد أبعاد ومقومات الانفصال والتشتت الجغرافى - الاقليمى لمناطق الحكم الذاتى فى مراحل تطورها الثلاث (أ) و (ب) و (جـ) وهذا الانفصال الذى بدا واضحا فى إعلان أوسلو ما بين قطاع غزة ومدينة أريحا تدعم تدريجيا فى "أوسلو - ٢" إذا لا توجد أية مقومات جغرافية للاتصال الاقليمى سواء ما بين المدن الفلسطينية أو بينها وبين أريحا وقطاع غزة . ومن المعروف أن إسرائيل رفضت فى مفاوضات طابا تنفيذ الالتزام الشفهى الذى قدمه وزير خارجيتها السابق شمعون بيريز ، الى رئيس سلطة الحكم الذاتى ياسر عرفات بتوسيع الحدود الادارية لمدينة أريحا ، لإيجاد ترابط اقليمى ما بين مدن وقرى الحكم الذاتى . ومن ثم سوف تتحول هذه المدن الى عبارة عن جزر ، أو كانتونات فى محيط إسرائيلى .

(هـ) إن كان ثمة اتفاق مع ما ورد فى الديباجة التى تصدرت اتفاق طابا ، والتى تقول "أنه أصبح من الصعب التراجع عن المسيرة السلمية ، وأن هدف هذه المفاوضات ، هو إقامة حكم ذاتى فلسطينى فى التسوية الانتقالية" ، فإنه يكاد يكون من الصعب أيضا التعويل الكامل على حسن النوايا فى تنفيذ ما ورد فى اتفاق طابا ، كما أكدت كلمات عرفات فى طابا وواشنطن . إذ أن الخبرة الطويلة للمفاوض العربى والفلسطينى مع إسرائيل تفصح عن أنه لم يكن هناك دوما لا حسن نوايا ولا حتى التزام أدبى بما هو مكتوب أساسا فى الاتفاقيات الرسمية .

(و) إن الاتفاق يقدم فى صورته الاجمالية، صورة تشاؤمية أمام الجانب الفلسطينى لما سوف يكون عليه الجدل والتفاوض بشأن قضايا وترتيبات المرحلة النهائية ، والتى ستشمل قضايا وملفات أعقد من مثيلتها الراهنة ، ومبعث ذلك ، ليس فقط فى تأكيدات رابين عقب التوقيع الأولى فى طابا والتى نقلتها صحيفة "الجيروزاليم بوست" الإسرائيلية ذات التوجه اليمينى ومفادها أن الثوابت الإسرائيلية لن يتم التنازل عنها فى المفاوضات مع الفلسطينيين ، وفى مقدمتها رفض تقسيم القدس والتى سوف تظل عاصمة أبدية لدولة إسرائيل ، ورفض العودة الى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧ ، وأن نهر الأردن هو خط الحدود والأمن لإسرائيل ، وإنما أيضا فى طبيعة التنازلات الفلسطينية لانجاز الاتفاق ، وتحديدا فى ملفات الاستيطان والأماكن المقدسة ، وعودة النازحين . وإن كان الوضع هكذا ، ونحن على بعد زمنى من الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية ، فماذا سيكون عليه الحال فى مفاوضات مايو ١٩٩٦ ، بشأن قضايا المرحلة النهائية وتعقد مثل هذه القضايا والانتخابات قاب قوسين أو أدنى ؟

وفى النهاية ، فإن اتفاق "أوسلو - ٢" ومن قبله "أوسلو - ١" ما هما الا نتائج موضوعية لسياسة المنظمة الداعية للوصول الى تسوية مع إسرائيل أيا كانت طبيعة التنازلات المقدمة .





لبنان وأجندة مابعد التمديد

ايمن السيد عبد الوهاب

عبر مجموعة من التفاعلات المتشابكة والعاكسة لخصوصية الحالة اللبنانية ، انتهت معركة التمديد للرئيس الهرواى فى ١٩ أكتوبر ١٩٩٥، وهى المعركة التى بدأت فى اعقاب القمة السورية - اللبنانية فى ١٥ أبريل ١٩٩٥ رغم مساحة الغموض التى اضفت على نتائج القمة فى ذلك الوقت . والحقيقة ان طبيعة النظام اللبنانى كنظام تعددى طائفى تعطى اهمية خاصة لأى حدث يمكن ان يمس النمط المعروف فى الدول المنقسمة اثنيا وهو نمط التراضى المشروط. فالحرص على توازن المعادلة السياسية فى وقت يتصور فيه كثافة التفاعلات ، يتطلب القدرة على ادارة تنافس وسط مجموعة من الاحكام التى تحدد قواعد اللعبة السياسية .من هنا يمكن تفهم طبيعة الجدل الذى شهدته الساحة اللبنانية على مدار ستة اشهر ، وتراوحه ما بين الحاجة للتمديد للرئيس الهراوى وما يتطلبه ذلك من تغييرات دستورية، وبين الرغبة فى اجراء انتخابات رئاسية جديدة .وبالتالى كان التبكير بفتح هذا الملف ومحاولة حسم هذا الجدل امر طبيعيا فى ضوء الطبيعة المتشابكة للنظام اللبنانى ، وتعقد الوضع الاقليمى كما تطرحه عملية السلام مع اسرائيل والعلاقة المتداخلة مع سوريا .

على هذا النحو ، يمكن التاكيد على مجموعة من القضايا والمشكلات التى لم تكن عملية التمديد اكثرها تعقيدا ، وان كانت اكثرها اهمية من حيث التوقيت. من هنا فسوف يتناول هذا التقرير مرحلة مابعد التمديد من زاوية عملية الوفاق الوطنى التى سعت المعركة الرئاسية لترسخها ، الى جانب مناقشة الاجندة اللبنانية الراهنة فى ضوء انعكاسات التمديد والظروف المحلية والاقليمية .

عملية الاستحقاق الرئاسى :

ان حالة الضبابية التى شهدتها المسائل الاجرائية للاستحقاق تعكسها خصوصية الوضع اللبنانى، فليس هناك ترشيح بالمفهوم القانونى، ولايفترض فى المرشح الاعلان عن برنامج سياسى ولاينتخبه المواطنون بل ينتخبه مجلس النواب، وهى مسالة اقرب لعملية تراضى وتوافق بين الطوائف اللبنانية. وهى صورة للواقع السياسى تخالف الصورة الدستورية لمهام الرئيس وسلطاته كنظام رئاسى.

ومع ترسيخ هذا النمط من التفاعلات فى الساحة اللبنانية، نجد ان المعركة الرئاسية الاخيرة، قد افرزت نمط آخر يتمثل فى محاولة اعادة النظر فى التوازنات الرئيسية للمجتمع، الامر الذى فتح كافة الخيارات دون حسم - ولو ظاهريا - بين التأييد للتمديد من ناحية والمطالبة بالتعديل المزدوج للمادة ٤٩ من الدستور (التى توفر التمديد للرئيس الهراوى فى مقابل تمكين موظفى الفئة الاولى من الترشيح

للمنصب الرئاسي بما يتجاوز السنتين المنصوص عليهما في الدستور كشرط لتولي المناصب العليا وهو ما ينطبق على العماد اميل لحود قائد الجيش) من ناحية ثانية. والدعوة لانتخاب رئيس جديد من ناحية ثالثة. اما على المستوى الخارجي فمن الملاحظ ان التوزانات الاقليمية والدولية التي تعتبر عوامل ذات تاثير دائم في الانتخابات الرئاسية، قد شهدت تفاوتا في التاثير حيث تراجع الدور الدولي (الولايات المتحدة وفرنسا) نسبيا في مقابل الدور الاقليمي (سوريا) فجاءت الصورة كالتالي: تاييد ١١٠ من النواب في مقابل ١١ عارضوا وغياب ٧، وكان من ابرز المعارضين الرئيس سليم الحص، زاهر الخطيب، نسيب لحود، حيث تركزت معارضتهم على رفض المساس بالدستور ومخافة اتخاذ التمديد كسابقة. في حين يظهر كل من حسين الحسيني وميشال سماحة كأبرز الغائبين. كما كانت الظروف الاقليمية دافعا لتغير مواقف بعض النواب كعمر كرامي والنائب سليمان فرنجية فكان تاييدهم للتمديد. كما يلاحظ ان عملية التصويت جاءت علنية.

ومن ثم كان سيناريو عملية التمديد، رغم مجموعة المآخذ المحسوبة عليه، اكثر توافقا مع تلك الحسابات التي تفرضها الطبيعة المثلثية للحكم (الهراوي والحريري وبري) ، فكان الاتفاق على ادخال تعديل استثنائي ينص على التالي "لمرة واحدة، وبصورة استثنائية تستمر ولاية رئيس الجمهورية الحالي ثلاث سنوات تنتهي في الثالث والعشرين من نوفمبر ١٩٩٨" مخرجا للحيلولة دون الدخول في دوامة جديده للصراع على السلطة. وان لم يمنع ذلك حالة الاحباط التي اصابت البعض من هذا السيناريو ولاسيما وانه استبعد تلك المراهنة على التعديل المزدوج التي تتيح للآخرين المنافسة على منصب الرئاسة، وبالتالي استيفاء الشكل الديمقراطي.

انعكاسات التمديد :

اسفرت عملية التمديد للرئيس الهراوي عن مجموعة من المؤشرات والانعكاسات على الساحة اللبنانية سواء فيما يتعلق بطبيعة التوازنات الداخلية بين الترويكا الحاكمة (الهراوي وبري والحريري) أو في ماهية القضايا الخلافية. ويأتي في مقدمة تلك القضايا مسألة تعديل الدستور. وفي هذا الاطار يمكن رصد عدد من الخطوات الاجرائية التي لجأ اليها اطراف الترويكا:

– اثار السيناريو الذي خرجت به عملية التمديد، اكثر من علامة استفهام حول مستقبل العلاقة بين الرئيس الهراوي ونبيه بري رئيس مجلس النواب بسبب عدم ترحيب الاول باصرار الاخير على تقديم اقتراح التمديد ، الذي اصر عليه بري. وذلك على الرغم من خطوة الحكومة وبعض النواب في هذا الاطار، ومناشدتهم الهراوي التقدم باقتراح تعديل في المادة ٤٩من الدستور والقبول بتمديد ولايته لثلاث سنوات اخرى، ليتجاوز بذلك العديد من مواقفه السابقة والرافضة للتقدم بطلب التمديد (وقع الرئيس الهراوي على مشروع القانون في ١٦ أكتوبر ١٩٩٥) وهو ما انعكس في تصاعد لغة الحوار، ففي حين اعرب الهراوي والحريري عن الرغبة في ادخال تعديلات دستورية تشمل مسألة اصدار القرارات وعرض القوانين على مجلس النواب، أكد نبيه بري على رفضه لحدوث اية تعديلات، الى جانب مهاجمته لمجلس الوزراء، وذلك بالاشارة لاولوية قيام المجلس بتطبيق نظامة الداخلي اولا لتبدو عملية التعديلات الدستورية محصلة لحسابات القوى السياسية اللبنانية من عملية التمديد ولاسيما نبيه بري والوزراء المشاكسين الذين استبعدهم الحريري عند تشكيل حكومته الاخيرة.

– بروز بعض الاتجاهات المتباينة سواء تلك المشككة في قدرة الحكومة على الانجاز من ناحية. والمطالبة باصلاح الخلل في نظام الحكم بما يتجاوز حكم الترويكا (الذي يخالف الدستور) من ناحية ثانية والنظرة للتعديلات على كونها اعادة تقاسم لمغانم الطوائف ومهددة للاستقرار من ناحية ثالثة .الامر الذي جعل من الحديث عن التعديلات الدستورية مجالا لدى البعض للحديث غن تغييرات شاملة في النظام السياسي ، ذهب بعضها لاقتراح عدم استئثار طائفة واحده بمنصب الرئاسة (مثل عمر كرامي رئيس الحكومة السابق)

– هيأت عملية التمديد للهراوي الطريق للحديث عن تمديدات اخرى تشمل الحكومة من جانب ومجلس النواب من جانب آخر. ورغم التباين بين الحالتين حيث يعد استمرار حكومة الحريري امرا طبيعيا – نسبيا – وامتدادا لفترة الهراوي ، فان الصورة تبدو مختلفة كليا بالنسبة لمجلس النواب ، ذلك ان التمديد يعني ترسيخ حالة الركود السياسي التي تعاني منها الحياة السياسية اللبنانية منذ فترة ليست بالقصيره، فضلا عن عدم الرغبة في الاصلاح .والحقيقة ان اعلاء شعار الاستقرار كهدف وثمن لابد من دفعه للخروج بالدولة من المرحلة الانتقالية الراهنة ، ينتفي مع الحديث عن التمديد الذي يثير في الواقع صورة اقرب ماتكون للمقايضة السياسية فضلا عن ترسيخه لازمة الثقة في المؤسسات ، وتجاوزه لاي ايجابية اضفتها عملية التمديد الرئاسية. وتأكيدا للمخاوف التي سعت كافة الأطراف لنفيها، وربطها بحالة الركود التي دفعت المواطنين للتعلق بحدوث اية انتخابات ايا كان نوعها كمدخل للاصلاح. ومن ثم القفز لاستنتاجات الربط بين التمديد الرئاسي وتمديدات اخرى، وخاصة ان الانتخابات النيابية تظل المحك الرئيسي لكافة القوى الرئيسية لممارسة دورها السياسي على الارض .

شكل قانون الانتخابات مادة جديد للخلاف ولاستعراض القوى بين القوى السياسية اللبنانية ، وان كان الخلاف سابقا على عملية الاستحقاق ، حيث جرى الربط بين انتخابات الرئاسة والانتخابات النيابية (المزمع عقدها في العام القادم)، منذ بدايات العام الحالي مع بروز القانون الانتخابي كقاسم مشترك بينهما .فقد انطلق بري ومؤيدوه من قاعدة ان التطورات السياسية تحتم جعل لبنان دائرة واحدة، حيث ان القانون الراهن يجعل من العاصمة دائرة

واحدة .وهو مايرفضه رئيسى الجمهورية والحكومة معا .وفى هذا السياق تعارضت التصورات لتقسيم الدوائر الانتخابية ، انطلاقا مما ستفرضه التحالفات من توازنات للقوى ، قد تختلف عن الميزان الحالى .فمن ناحية نجد التقسيم القائم على المحافظات الخمسة (بيروت ، الجنوب ، البقاع ، الشمال ، الجبل) كما يعبرعنه التقسيم الراهن .ومن ناحية ثانية يتناول البعض امكانية تقسيم الجبل الى محافظتين او الابقاء عليه محافظة واحدة ، وفقا لما ستسفر عنه المفاوضات بين وليد جنبلاط والموقف المارونى كما يعبر عنه الهراوى والبطريرك المارونى. والجدير بالذكر هنا ، ان الحريرى قد سعى للحصول على تأييد البطريرك المارونى مار نصر الله صفير على الاقتراح الداعى لجعل المحافظة دائرة واحدة فى (الجنوب والشمال وبيروت) وتقسيم كل من محافظتى جبل لبنان والبقاع الى دائرتين بحيث يصير الاجمالى سبع دوائرانتخابية .ومحاولة تجاوز الموقف السابق للبطريرك ، الداعى الى المحافظة على الوضع القائم او المساواه بين المحافظات فى التقسيم .ومن ناحية ثالثة يبرز اقتراح الدائرة الصغيرة كسبيل لاخراج لبنان من النفوذ الطائفى والتقليدى ، ويعد الوزير وليد جنبلاط من اشد المتحمسين لهذا الاقتراح ، الذى يعتبر ان بقاء الجبل دائرة واحدة امر سلبى للتمثيل النيابى الدرزى ، يستتبعه تقليص النفوذ والتأثير على القرار السياسى .وهكذا تعددت الاقتراحات الفرديه والاقتراحات الساعية للمزج بين اكثر من اقتراح كتلك الساعية لتقليص الرقعة الجغرافية للدائرة الانتخابية وزيادة عدد المحافظات ،او تلك الهادفه لجعل لبنان دائرة واحدة مع انتهاج الانتخاب النسبى .وان ظلت المخاوف اكثر تأثيرا، حيث تبرر بعض القوى السياسية مثل مؤيدو برى وحسين الحسينى تحفظاتهم على التغيير ، بكونه حرص على الوفاق الوطنى وتجنبا لفتح الطريق امام حكومة الحريرى نحو مزيد من التغيير.

- حملت مجموعة الزيارات التى قام بها الرؤساء الثلاثة لدمشق فى اعقاب انتهاء عملية الاستحقاق ، عدداً من الاشارات المباشرة وغير المباشرة عن طبيعة التحديات التى تشهدها الساحة اللبنانية وفى مقدمتها العلاقة بين الرؤساء الثلاثة ، وأهمية البحث عن صيغة مشتركة للتفاعل الايجابى تجاه القضايا ذات الحساسية العالية ، كتلك التى تطرحها مسألة تعديل الدستور وقانون الانتخابات. والحقيقة ان الدور السورى لايمكن تجاهله فى تسيير العديد من القضايا الحيوية اللبنانية ، فالى جانب عملية ارتباط المسارين السورى واللبنانى فى محادثتهما مع اسرائيل وما استتبعه من جمود فى عملية السلام على المسارين ، نجد ان العلاقة مع سوريا تمثل ورقة جدل اساسية بين القوى السياسية اللبنانية وخاصة من جانب المعارضة المسيحية (مع استثناء حزب الكتائب). وان لم يمنع ذلك قيامها بدور الحكم والمرجع الذى يلجا اليه معظم الاطراف ، فقد شهدت الاشهر الثلاثة الاخيرة اكثر من لقاء واجتماع سواء بهدف التنسيق او تسوية الخلافات، فكان لقاء الحريرى الاسد (فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥) (وقمة الهراوى الاسد) فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥) وزيارة وفد من الكتائب (فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٥) ولقاء المصالحة الذى رعته سوريا وجمع نبيه برى ووليد جنبلاط فى حضور الحريرى (٤ ديسمبر ١٩٩٥)، وهى جميعا تشير الى تعدد قنوات الاتصال السورية بالاطراف اللبنانية وتنوعها .فضلا عن الرغبة فى استمرار الحشد وعدم اتاحة الفرصة امام الاطراف المعارضة لدورها فى لبنان للتحرك.

بعبارة اخرى ، تشير الانعكاسات السابقة الى مجموعة من النتائج المفهومة والمبررة فى نفس الوقت .من هذه النتائج اتخاد علاقةالهراوى وبرى منحنى جديدا يصعب تحديد مردوده فى الوقت الراهن ، وان ظهرت بعض المؤشرات الدالة على الرغبة فى اثبات الذات من جانب مؤيدى برى .كما ان قرار التمديد (فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥ للعماد اميل لحود لمدة ثلاث سنوات كقائد للجيش ، لايخرج عن السياق العام لعملية التمديد للهراوى .وان انحياز سوريا لسيناريوالتمديد ، كان الورقة الرابحة بالنسبة للهراوى .وبالتالى فان المحصلة تشير الى تباين عملية التقييم وفقا لموقع كل طرف من مسألة التمديد، فنجد دعاوى عدم دستورية الاجراءات ، تنطلق من ارضية التداخل الذى تم من جانب السلطة التنفيذية فى اختصاصات السلطة التشريعية وهو مايخالف مبدأ الفصل بين السلطات .كما نجد النظرة لعدم شعبية المجلس النيابى (لغياب المعارضة المسيحية عن المجلس) رغم امتلاكه لزمام المبادرة وتوجيه دفة الحركة - نسبيا - الى ساحة المجلس النيابى .وكذلك اعتبار التمديد اقل السيناريوهات المطروحه سوءا ، واكثرها قدره على تجنب الفراغ الدستورى ، رغم كونها السابقة الاولى التى تتم فيها عملية التمديد بدون انتخاب فى الحياة الدستورية اللبنانية

اولويات الاجندة:

تشير قراءة مسار الاحداث التى شهدتها الساحة اللبنانية الى حالة من الجدل الاعلامى والمزايدة السياسية، كسمة غالبة على كافة المعالجات التى تم بها تناول عدد من القضايا الحيوية ، والتى لاترتبط بالضرورة بتأثيرات عملية الاستحقاق .فالنظرة الاولى تشير الى صعوبات اقتصادية وسياسية كبيرة وتحديات اقليمية لاتقل اهمية عن تلك الداخلية .مثل :قضايا التوطين والتجنيس واعادة النظر فى الدستور وقانون الانتخابات والانتخابات النيابية والسلام مع اسرائيل ، وهى جميعا قضايا خلافية تتطلب درجة من الوفاق الوطنى .وفى هذا الاطار يمكن رصد عدد من القضايا العامة ، التى تتفرع منها بالضرورة قضايا افقية اكثر عمقا :

قضية الاصلاح السياسى :

واحدة من القضايا الرئيسية على جدول اعمال النخبة اللبنانية منذ امد طويل ، ورغم دعاوى التغيير التى تنطلق

بين الحين والاخر ، فالملاحظ ان النظام السياسى قد عجز منذ تشكيله على قاعدة دستور ١٩٣٠ ، فى تجاوز حاجز الطائفية والتى انعكست بدورها فى تقسيم السلطة والمؤسسات .وان كان قانون الانتخابات ولعبة المقاطعة كما حدث عام ١٩٩٢ للانتخابات ، تعد ابرز ترجمة على تقوقع النظام فى طائفيته .وبالتالي يصبح من الضرورى الشروع فى مجموعة من الاجراءات الداخلية الدافعة لتحريك الركود السياسى . وفى مقدمتها الحاجة لايجاد قناة اتصال دائما بين الرؤساء الثلاثة ، واستعادة العلاقة بين الهراوى واميل لحود (وزير الدفاع) وتوفير قانون انتخابى متوازن يضمن المساواة واستجلاء الصورة فيما يتعلق بموعد اجراء الانتخابات النيابية والبلدية والتقسيمات الادارية ،بالاضافة لتجنب الحرب الاعلامية بين كافة الاطراف . وتعد هذه الاجراءات جميعا روشتة عمل اولى ليس من جانب النخبة الحاكمة فقط ولكن من جانب كافة القوى السياسية اللبنانية ، لكى يخرج الجسد اللبنانى بعض علله الراهنة .

وعلى الصعيد الاقتصادى ، تبدو عمليات اعمار لبنان وانعاش الاقتصاد ابرز الاولويات التى تحرص عليها الحكومة والتى على اساسها رفع الحريرى شعار "حكومة متضامنة ومتجانسة " تعبيرا عن التحدى الذى يراه امام حكومته الثانية (كان قد شكل حكومته الاولى فى نوفمبرعام ١٩٩٢) التى شكلت فى مايو من العام الحالى .وفى هذا السياق يعدد الحريرى التحديات الاقتصادية فى: انهاء الاقتصاد غير المشروع الذى وجد فى فترة الحرب الاهلية ، تشجيع الاستثمارات ، اقامة مناطق صناعية ، الى جانب الانتهاء من توفير البنية الاساسية وتشجيع السياحة واعادة تاهيل الانسان. كما ان مجموعة الاخفاقات التى اخذت الحكومة على عاتقها انجازها ، كمحاربة الفساد والاستناد الى الكفاءة وخفض الاسعار لم تستطع تحقيقها حتى الآن، هذا بالاضافة للمشككين فى الحكومة والرافضين لاسلوب الاقتراض كسبيل للتنمية والمتحفظين على شخصية الحريرى وغلبة طابعه الشخصى على الاداء المؤسسى. جميعها تحديات تواجه حكومة الحريرى فى المرحلة القادمة.

اما على المستوى الاقليمى، فتأتى مشكلة الجنوب وحالة عدم الاستقرار الامنى ، فى مقدمة الضغوط التى تتعرض لها لبنان، ولاسيما مع استمرار أوجه المقاومة التى يقوم بها انصار حزب الله وحالة الجمود على المسار اللبنانى .الامر الذى يعكس قصور دور الدولة وقدرتها على توفير الحماية الكافية لاهل الجنوب. وكان الجنوب قد شهد انفجارا امنيا فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٥ اثر الهجوم على دورية للقوات الاسرائيلية وميليشيات جيش لبنان الجنوبى. مما ترتب عليه تصعيدا سياسيا وصل الى التهديد بتوسيع العمليات الاسرائيلية فى الجنوب ، وانجذاب سوريا الى هذا التصعيد .وكان لترافق هذا (والمرشح للاستمرار لفترة قادمة) مع ما افرزته عملية التمديد من مناخ غير مهيأ ، قد انعكس على الوضع الداخلى فى لبنان فى مرحلة مليئة بمخالفات الحرب الاهلية .اما عن تحديات مرحلة مابعد السلام وقدرة اسرائيل على الهيمنة على الاقتصاد اللبنانى فقد تم النظر الى قمة عمان من هذه الزاوية ، ولاسيما مع تحفظ لبنان وسوريا على اى تعاون مع اسرائيل قبل الانسحاب من الاراضى المحتلة. وهى صورة رسخت معها تفسير الازمة اللبنانية بزواياها المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فى ضوء تعقيدات الوضعين الاقليمى والدولى.

وهكذا تبدو مجموعة القيود والمشكلات السابقة محصلة للطبيعة المعقدة والمركبة للمجتمع اللبنانى ، اكثر من كونها مسؤولية الاداء الحكومى .كما أن تلك القضايا قد لاتعكس جديدا فى مضمونها باعتبارها مشاكل يمكن ان تواجهه اى حكومة لبنانية ، ولكن الجديد هنا هو ماافرزه متغير التمديد من توابع يصعب تجاوزها فى المرحلة القادمة التى سوف يغلب عليها طابع التجاذب السياسى.





استفتاء الرئاسة واحتمالات المستقبل العراقى

معتز محمد سلامة

إذا كانت الدول المتقدمة تعرف بمؤسساتها وتنظيماتها السياسية والمدنية الراسخة ، فإن الوضع بالدول الأدنى من حيث درجة التطور السياسى والاجتماعى يختلف ، حيث يتوارى دور المؤسسات لتبرز أدوار الأقاليم والمناطق ، والشلل والصراعات التنظيمية ، وتصبح الشخصيات فى غياب المؤسسات هى الأكثر فاعلية فى تحريك المجتمع والدولة . والوضع بالعراق هو أبرز نموذج على ذلك . حيث تتعاظم أدوار الطوائف والعشائر والقبائل والأقاليم السياسية والأشخاص وغيرها من ألوان التحالفات السياسية التى تتناسب وطبيعة المجتمعات التقليدية ، والتى تعبر عن درجة كبيرة من التحلل السياسى .

ومع الأزمات المتلاحقة التى تورطت فيها الدولة العراقية ، تقلصت الى حد كبير قبضة الرئيس صدام حسين على السلطة ليبرز أدوار بديلة تلعبها قوى أخرى لتسد الفراغ الناشىء فى جدار السلطة .

والدافع الى هذه المقدمة أن البعض ممن بحثوا فى الشئون العراقية دفعتهم كراهية صدام حسين الى تجاهل حقائق موضوعية تتصل بطبيعة تركيبة السلطة العراقية وأدوار القوى الوسيطة الناشئة فى الأغلب بعد أزمة الخليج ، والتى تتحكم بنسبة كبيرة من النفوذ والتأثير والقدرة على الاختراق

وبشأن الاستفتاء العراقى وأوضاع العراق تثور مجموعة تساؤلات حول دلالات عقده رغم سابق الاعلان عن تولية الرئيس صدام رئيسا مدى الحياة ، وما اذا كان بالإمكان اعتباره بالفعل مقدمة لتغييرات وتحولات سياسية سلمية تقودها السلطة ، وحول الوضع الراهن لتوازنات السلطة عقب الأحداث المتتالية والمتسارعة ، وحول سيناريوهات مستقبل العراق كدولة ، وانعكاسات ذلك كله على الموقف الدولى والاقليمى والعربى .

أولا : استفتاء الرئاسة :

رغم أن استفتاء الرئاسة العراقية لم يستقطب اهتماما كبيرا ، إلا أن الإطار الذى أجرى فيه الاستفتاء سواء اقليميا أو داخليا أو تاريخيا واللحظة الراهنة بالعراق قد أضفت على الاستفتاء كثيرا من الأهمية ، وقد برزت وجهتى نظر :

الأولى : ترى أن الاستفتاء ما هو إلا محاولة من قبل النظام العراقى لإصباغ مشروعية على نظامه غير الشرعى، وقد استقطبت وجهة النظر تلك الجانب الأكبر من المراقبين . وفى إطار ذلك نظر الى الاستفتاء على أنه محاولة من قبل النظام العراقى للإلتفاف على الوضع الاقليمى والداخلى والدولى الخانق ، ومواجهة لعوامل

الانقسام والتجزؤ ، وإقداما على إحداث تغييرات نحو مزيد من الإستبداد السلطوى . ونظر الى الاستفتاء أيضا على أنه مسعى نحو ضرب المعارضة الداخلية التى تتزايد باطراد .

الثانية : ترى أن الاستفتاء ما هو إلا استمرار لمسار كان النظام قد شرع فيه من قبل أزمة الخليج الثانية ، وفى إطار توجه طبيعى نحو استحداث آليات وتنظيمات للممارسة الديمقراطية ، بعد أن افتقدت المؤسسات التقليدية بريقها الثورى النقى . وفى تحرك نحو الانتقال من "الشرعية الثورية" الى "الشرعية الدستورية" . ويدللون على ذلك بإعلان القيادة العراقية قبل أزمة الخليج عن عزمها لإدخال تغييرات ثورية على نظام الحكم والتهيؤ لمرحلة من العمل الديمقراطى.

بالطبع ليس من الصعب التعرف على أنصار أى من وجهتى النظر السابقتين، وتجدر الاشارة الى أنهما غير متعارضتين تماما . فالعراق هو إحدى الدول العربية التى ليس لها خبرة طويلة فيما يتعلق بالتجربة الديمقراطية . فحتى عراق ما قبل الثورة لم تتعد انتخاباته البرلمانية كونها انتخابات النظام لذاته ، حيث افتقدت الى أى مضمون ديمقراطى تنافسى . فمثلا فى انتخابات البرلمان العراقى فى ١٩٥٨/٥/٦ فاز ١١٨ نائبا بالتزكية ، ولم تجر الانتخابات إلا فى ٢٧ دائرة من جملة عدد الدوائر البالغة ١٤٠ دائرة آنذاك . وظل العراق بلا برلمان منذ الاطاحة بالحكم الملكى عام ١٩٥٨ وحتى عام ١٩٨٠ أى لنحو اثنين وعشرين عاما .

ومنذ عام ١٩٨٩ وحتى ما قبل غزو العراق للكويت بقليل ١٩٩٠ وتحديدا فى ١٩٩٠/٧/٩ ، أعلنت القيادة العراقية عن سلسلة من الاصلاحات المستقبلية على طريق مزيد من الديمقراطية والتنافسية بالعراق . ففى ١٩٨٩/٢/٢٧ أعلن العراق عن العزم على اجراء أول انتخابات رئاسية ينتخب فيها الرئيس مباشرة من الشعب ويكون مسئولا أمامه بدلا من مسئوليته أمام مجلس الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث . وأعلن عن العزم على إدخال صيغة التعدد الحزبى ، وزيادة مشاركة المرأة ، وتقليص مشاركة الوزراء فى انتخابات المجلس الوطنى واعطاء المجلس الوطنى حق سحب الثقة من الوزارة ، وزيادة حرية الصحافة .

وفى ١٩٩٠/٧/٩ أعلن الرئيس العراقى عن انتخابات رئاسية لأول مرة وتطوير القطاع الخاص وإلغاء دور "الجبهة الوطنية القومية التقدمية" التى ظهرت فى السبعينات والتى ضمت البعث والشيوعى والديمقراطى الكردستانى والثورى الكردستانى وشكلت التحالف الحاكم منذ ذلك . وأعلن عن ضرورة الغاء "مجلس قيادة الثورة" وأن يحل محله مجلس استشارى يتكون من ٥٠ عضوا ، أو توزيع سلطاته على الرئاسة والمجلس الوطنى ومجلس الوزراء .

وقد ربط البعض بين كل اعلان للسلطة العراقية عن مزيد من التغييرات السياسية ، وبين عزمها على التغطية على تأزيم وضع اقليمى أو تفادى أزمة داخلية وخارجية .

وكان استفتاء الرئاسة فى ١٩٩٥/١٠/١٥ أول استفتاء بالعراق على رئيس الدولة ، إذ أنه حتى ذلك التوقيت كانت القيادة القطرية لحزب البعث تختار الرئيس ، وكان الدستور السابق ينص على أن يتولى أمين سر القيادة القطرية للحزب رئاسة مجلس قيادة الثورة الذى يشغل منصب رئيس الجمهورية ، وفى يوليو الماضى جدد الحزب انتخاب الرئيس صدام أمين سر القيادة القطرية .

نتائج الاستفتاء :

بعد استثناء محافظات الشمال الكردى الثلاث "السليمانية" و "دهوك" و "أربيل" الخاضعة لسيطرة المعارضة الكردية ، أجرى الاقتراع فى الـ ١٥ محافظة عراقية المتبقية من محافظات العراق الـ ١٨ وكانت حصيلة النتائج تصويت ٨ ملايين و ٣٤٨ ألف و ٧٠٠ مواطن عراقى بـ "نعم" للرئيس صدام حسين من بين جملة من لهم حق التصويت البالغة ٨ ملايين و ٤٠٢ ألف و ٣٢١ ناخب . وكانت نسبة المشاركة فى الاستفتاء ٩٩،٠٥٪ من الناخبين المسجلين . وبذلك حصل الرئيس صدام على ما يزيد عن ٩٩٪ من الأصوات .

بالطبع يرى الكثير من المراقبين أن تلك النتائج لا تعكس أى مدلول ديمقراطى فى ظل استفتاء على الرئاسة يفتقد الى بدائل واختيارات أخرى ، وفى ظل القيود النابعة من نظام تسلطى على حرية الرأى ، وفى اطار الثغرات العديدة التى شهدتها عملية التصويت حيث كانت البطاقات الانتخابية مسجلا عليها اسم وعنوان كل ناخب بطريقة يسهل معها معرفة من قال "نعم" ومن قال "لا" مما أدى الى تكريس المخاوف لدى الناخب العراقى ، واحساسه بافتقاد صوته الانتخابى لأهمية واستحالة التغيير .

وقد نظر البعض الى النتائج على أنها عبرت عن احساس العراقيين بكون الاستفتاء استفتاء على وحدة الدولة العراقية وليس على صدام حسين بشخصه . فالمخاطر هى الدافع الرئيسى للتكاتف خلف النظام خاصة مع غياب البدائل المأمونة التى تستطيع استبقاء العراق موحدا . وفى هذا الاطار يرون أن الرغبة الدولية فى التغيير والاصلاح قد ترافقت ، إن لم تكن قد أتت على السيادة الوطنية للعراق ، وأن صدام حسين – وبعد أربع سنوات من الأزمة – ربما يكون قد جسد إرادة التحدى أمام الروح الدولية المتآمرة – حسبما يرى البعض . وعقب الاستفتاء برزت موجة أخرى من التصريحات العراقية نحو مزيد من الانفتاح الديمقراطى . فأعلن عن اجراء انتخابات برلمانية فى فبراير ١٩٩٦ ، وأن انتخابات الرئاسة فيما بعد سيخوضها أكثر من مرشح ، وعن العزم لتشكيل "مجالس شعب محلية" على مستوى الناحية والقضاء والمحافظة فى كل أنحاء القطر ، وتتألف من أعضاء منتخبين ، كما برزت انتقادات علنية لبعض قضايا الفساد التى تورط فيها مسئولون بالحكومة من الوزراء ، ودعى الى انشاء أحزاب جديدة ، وتقليص صلاحيات مجلس قيادة الثورة . وتواصل الاعلان عن العفو العام عن العراقيين خارج وداخل العراق

ممن حوكموا لأسباب سياسية بمقتضى القانون رقم ٦٤ الصادر عن مجلس قيادة الثورة .

تركيبة السلطة العراقية :

هناك ثلاثة هياكل رئيسية تعتبر عماد الدولة العراقية والعنوان الرئيسى للتمركز السلطوى للقوة هذه القوى الثلاث هى (السلطة – الجيش – الحزب) . فالجيش هو قوة الحماية للنظام عسكريا وسياسيا ، والحزب هو أداة التعبئة والتحريك المجتمعى ، وتواصلا مع سياسات حزب البعث استمر الرئيس صدام حسين فى إحكام قبضته على هذه القوى الثلاث . وفى مقابل سلسلة الإجراءات والتصريحات الأخيرة التى تؤكد على نهج داخلى وخارجى جديد ، فإن هناك – وبالمثل – توجه أكثر نحو مزيد من شخصانية السلطة والقوة السياسية فى يد الرئيس وأبنائه . وقد تزايد هذا النهج الجديد مع تزايد الانقسام والتحلل بالدولة ، والذى اتخذ ملامح عديدة من قبيل الانقسام الكردى فى الشمال والشيعى فى الجنوب ، وتزايد التناقض المذهبى بين (سنة وشيعة) وبروز العنصر القومى (أكراد – عرب – تركمان – آشوريين) أو الدينى (مسلمين ومسيحيين) .

فمنذ بداية حكم البعث العراقى تمثل الوجه الرئيسى للاستبداد فى الاستبداد الحزبى النخبوى ثم ليميل أكثر نحو استبداد جغرافى (تكريتى) عشائرى ، ثم لينحو أخيرا الى استبداد عائلى أسرى بالمعنى الواسع لكلمة العائلة ، ينتهى الى استبداد شخصى من قبل الرئيس صدام وأبنائه ، ولتصبح المصادر غير الشرعية للقوة أوسع نفوذا من الهياكل الشرعية الرسمية . وقد شبه البعض ذلك بانتقال البعثية الأيديولوجية للمجتمع من "فكر الحزب الحاكم" الى فكر "القائد المستبد بالحكم" .

وأصبحت القيادات التقليدية فى النخبة العراقية من أمثال (طارق عزيز – عزة ابراهيم – طه ياسين رمضان – محمد حمزة الزبيدى) يأتون فى مرتبة تالية على مرتبة أبناء الرئيس وأشقائه. وتحول الجهاز المدنى فى الحكم (محمد حمزة الزبيدى – سعدون حمادى – طارق عزيز) الى فئة بيروقراطية تكنوقراطية لا تشارك فى اتخاذ القرار مهمتها تنفيذ قرارات الرئيس .

وقد اتبع النظام العراقى ثلاثة أساليب فى فترات تاريخية متعاقبة باختلاف الظروف يمكن ايرادها كالتالى:

١- الاصطفاء العشائرى :

بمقتضى ذلك سعى النظام العراقى الى توظيف التناقض العشائرى ، وذلك بتكوين ما يسمى بـ (مجتمعات الثقة) التى ظلت أساس استقرار النظام العراقى . وقد تزايد هذا التوجه بعد أزمة الخليج . فبعد أن أوشكت التناقضات العشائرية أن تذوب على أثر مسلك النظام المتفهم لقضايا العشائر الأقوى من بينها . وذلك بإغداق الأموال على رؤسائها وشيوخها الذين حققوا أوضاعا مالية متميزة فيما يشبه "رأسمالية العشيرة" . وبعد أن رقى عدد كبير منهم الى مراتب عليا فى الجيش العراقى ، علت ثانية النغمة العشائرية الانقسامية . وتعتبر عشائر الجبور والدليمى وشمر والدورى والمجيدى الحسانى من أكبر العشائر وأقواها بالعراق ، وأهمها وأقواها عشيرتا الجبور والدليمى اللتان عمل النظام على منحهما مزايا سياسية عديدة أثناء الحرب مع ايران ، ويتراوح عدد أفراد عشيرة الجبور ما بين مليون ومليون ونصف ، أما عشيرة الدليمى فعددها نحو مليون نسمة . وقد ارتبطت عشيرة الدليم بعلاقة وطيدة مع الحكم المركزى ببغداد منذ العشرينات من هذا القرن وتوترت علاقتها مع نظام البعث القديم لأن ولاءهم الأسمى كان للتيار الناصرى .

وقد برز الجبوريون والدليميون بصفة خاصة أثناء حرب الخليج الأولى حيث تكاتفوا مع النظام لاتفاقهم معه فى المذهب السنى بعد أن وعدهم بمراتب عليا فى مؤسسات الحكم .

ومع ضعف السلطة المركزية ببغداد عقب حرب الخليج الثانية عادت ثانية النزعة العشائرية وبشدة لتطالب بمزايا أكبر على حساب المركز مما جعلهم يتصادمون مع النظام ، وليس أدل على ذلك من أن أكبر محاولات التمرد والانقلاب أتت من قيادات من عشائر الجبور والدليمى فى أوساط الجيش العراقى ، أهمها المحاولة الفاشلة فى ١٩/٤/١٩٩٣ والتى ترأسها العميد / مزاحم الجبورى الذى كان يحتل موقعا بارزا فى حزب البعث الحاكم . وكان المخطط الرئيسى للعملية "حسين على الجبورى" ، هذا بخلاف محاولة الانقلاب التى قام بها "سطام غنام الجبورى" من قبل .

أما أكبر محاولات التمرد على الاطلاق – عقب أحداث التمرد الكبرى فى الشمال والجنوب عام ١٩٩١ – فكانت انتفاضة عشائر الدليم فى ١٧ و ١٨ مايو عام ١٩٩٥ فى مدينة الرمادى عاصمة محافظة الأنبار غربى العراق وكانت الحصيلة مصرع ١٧ واعتقال ٤٠٠٠ شخص من عشيرة الدليم .

وكانت محاولة الانقلاب العشائرية الأخيرة التى قام بها اللواء الركن (تركى اسماعيل الدليمى) الذى كان يقود كتيبة ١٤ تموز أكثر المحاولات دموية حيث نتج عنها مصرع ١٨٠ عراقيا بمحافظة "الأنبار" وصدامات عنيفة قتل على أثرها ١٢٠ مدنيا فى بلدة "أبو غريب" . وكانت هذه الانتفاضة متممة لإنتفاضة الدليميين فى الرمادى ورد فعل سريعا على اعدام اللواء محمد مظلوم الدليمى وعدد آخر من الضباط الدليميين فى منطقة الأنبار .

٢- الاصطفاء العائلى :

أعلن الرئيس العراقى صدام حسين منذ توليه السلطة بعد أحمد حسن البكر أن الخطر يأتى من ايجاد خونة داخل الحزب ، ولذلك قسم رفاقه الى "أهل الثقة" و "أهل

الخبرة" وملأ المسافة الفارغة بينه وبين الحزب والدولة بحزام أمني من أقارب الدرجة الأولى والثانية من أهل الثقة تاركا الوظائف المدنية بيد التكنوقراط الحزبيين من أهل الخبرة ، وبذلك أصبحت قرابة الدم أعلى من قرابة العقيدة .

وقد برز – وفى أعقاب أزمة الخليج مباشرة – توجه متزايد من قبل الرئيس صدام لإحلال الأقارب من أفراد عائلته ، ففى نوفمبر ١٩٩١ عين أخاه غير الشقيق وطبان ابراهيم حسن التكريتي وزيرا للداخلية ، بعد أن كان يشغل محافظ اقليم صلاح الدين ، وعين ابن عمه على حسن المجيد وزيرا للدفاع بعد أن كان يشغل منصب وزير الداخلية، كما عين سبعاوى الأخ غير الشقيق لصدام رئيسا لجهاز المخابرات العامة ، وهشام حسن المجيد ابن عمه فى منصب محافظ اقليم كركوك محور الخلاف بين الأكراد وحكومة العراق . ويشغل أخوه برزان التكريتي منصب مندوب العراق لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة ، كما عين ابن عمه صلاح كامل ياسين رئيسا لجهاز حزب البعث فى الجيش . ومن المعروف أن حسين كامل المجيد صهر الرئيس وابن عمه كان يشغل منصب وزير التصنيع العسكرى ، وكان من قبل يشغل منصب وزير الدفاع .

إلا أنه وفى الفترة الأخيرة أخذ الرئيس صدام يقلص من نفوذ أبناء عمومته واخوته غير الأشقاء ، ففى مايو ١٩٩٥ طرد أخاه وطبان من وزارة الداخلية ، وفى يوليو ١٩٩٥ أقال على حسن المجيد من وزارة الدفاع ، وبدا مؤخرا السعى نحو تقليص سلطات برزان التكريتي الذى يتمتع بنفوذ واسع . وقد رأى البعض فى ذلك انشقاقا داخل العائلة الحاكمة بين صدام حسين وأبنائه من ناحية وبين أبناء عمومته من آل المجيد وإخوته غير الأشقاء من الناحية الأخرى . وإن كان البعض يستنكر أن يكون ذلك الإنشقاق طبيعيا حتى بعد هروب حسين كامل وزير التصنيع العسكرى ، الذى تشكك البعض فى كيفية هروبه وتوقيت ذلك . وأيضا فإنه علاوة على رابطة القربى هناك رابطة النسب والمصاهرة بين أفراد عائلة صدام بما يجعل بينها رابطا مشتركا ومصالح أكبر من أى خلاف يبرز .

٣- اصطفاء الأبناء :

سعى الرئيس العراقى الى تكريس سلطة الأبناء مؤخرا على حساب سلطة إخوته وأبناء عمه ونخبة البعث التقليدية . وهناك حديث متواصل عن تزايد سلطات كل من عدى وقصى أبناء الرئيس العراقى . فقد خلق الأول مؤسسة ظل تقابل المؤسسة الرسمية والحزبية وتوازيها ولا تزيحها تأخذ منها مراكز نفوذها دون أن تتحمل تبعات عملها من خلال رئاسته "لنادى الرشيد الرياضى" و "صحيفة بابل" وأخيرا القوة ذات النفوذ المتزايد والتى تسمى بـ "كتائب فدائيى صدام" التى انشئت فى مارس ١٩٩٥ من عناصر موالية ولاءا خاصا للرئيس .

وهناك حديث عن ترك الرئيس العراقى الحكم لعدى لمدة يومين أثناء هروب حسين كامل ، وحديث عن دور عدى فى تقليص سلطات وإقصاء وطبان وإبعاد طارق عزيز نسبيا ، حيث حاول وطبان زيادة حصته من الـ ٧٠٠ مليون دولار المحظورة والتى يحققها العراق من صادرات بتروله . أما طارق عزيز فهو مرتبط بمدرسة للتفكير يتزايد أنصارها فى بغداد تعتقد أن العراق يجب أن يبذل كل جهده لينهى عزلته الدولية ، وتحت ضغط من عدى قلص الرئيس صدام سلطة عزيز بسحب اختصاصه بالتفاوض مع الأمم المتحدة . أما الإبن الثانى (قصى) فقد برز دوره فى الأونة الأخيرة بترؤسه لجهاز المخابرات العامة ، ودوره فى حماية والده .

وقد دعم من نفوذ أبناء الرئيس العراقى هروب وزير التصنيع العسكرى "حسين كامل" مؤخرا ، حيث اتخذت اجراءات صارمة تجاه الأقارب من جماعة تكريت فقبض على كبار القيادات المقربين من حسين كامل ، ووضع اللواء الركن "كمال مصطفى التكريتي" قائد الفيلق الأول للحرس الجمهورى تحت الاقامة الجبرية . كما استوعب النظام حادث هروب حسين كامل بإذاعة رسالة من أسرة حسين كامل نفسه وبتوقيع ابن عمه على حسن المجيد وزير الدفاع السابق جاء فيها "إن حسين كامل ارتكب جرما لا يغتفر وأن اسرته ترفض فعله وتعلن بإجماع أفرادها اهدار دمه بسبب مسلكه الخيانى".

احتمالات التغيير المستقبلى :

يطرح المستقبل العراقى سيناريوهات متعددة ، وإن كانت فى الغالب تتناقض فيما بينها ، بما يعنى عدم امكانية الحسم ، النابع من عدم التأكد التام بخصوص الصورة الحقيقية للداخل العراقى ، وتتمثل أهم المداخل لمعرفة احتمالات المستقبل العراقى فى التعرف على ما يلى :

ما مدى التغيير المحتمل ؟ ما نوعية التغيير ؟ ما هى القوى المرشحة لإحداث التغيير ؟ ما هى طبيعة توجهاتها الدولية ؟ ثم ما هى انعكاسات ذلك على المسألة العراقية والموقف الدولى والعربى ؟ . وتبقى حقيقة أن أى سناريو مقترح لن يكون سلميا إذا أخذنا فى الاعتبار حقيقة التوازن والتنافس والصراع والأقلمة المتبادلة بين الأجهزة المتحكمة بالقوة السياسية فى بغداد ، خاصة وأن قياداتها لديها الحافز الدائم للاستمرار فى خدمة النظام النابع من الخوف من احتمالات ما بعد التغيير أن يضر بامتيازاتها أو يعرضها للمحاكمة لتورطها مع النظام الحالى فى غزو الكويت وجرائم ما بعد الغزو .

ويمكن توقع أربعة احتمالات للمستقبل العراقى :

١- سقوط صدام حسين :

من خلال هذا السيناريو يمكن توقع استجابة من الرئيس صدام نفسه للمطلب الدولى والمصرى بالتخلى عن السلطة سلميا ، أو توقع قيام انقلاب عسكرى محدود على حكم الرئيس صدام وسط مجموعة من الجيش تنتمى مثلا الى

الحرس الجمهورى ، أو من فصائل داخل نخبة تكريت ذاتها أو من الأخوة غير الأشقاء أبناء العمومة ، بل يطرح البعض احتمال أن يتم ذلك من قبل أبناء الرئيس أنفسهم . وفى ظل هذا الاحتمال لا يتوقع حدوث تغيير كبير على تحالفات وتوازنات القوى فى بغداد، وفى حدود هذا التغيير يتوقع استمرار احكام الحصار الدولى المفروض على العراق ، خاصة إذا استمر من يخلف صدام على نفس الخط من الإندفاع، أو إذا ادعى الطهارة العقائدية والعودة بالأيديولوجية البعثية الى نقاوتها الأولى ، بما يتطلبه من استمرار رموز وشعارات العهد الماضى .

٢- سقوط القيادة السياسية :

والقيادة السياسية تعنى - فى هذا الطرح - سقوط شخص الرئيس وذوى المكانة والنفوذ على مستوى السلطة والحزب والجيش من أصحاب الرتب والقيادات العليا ، والقوى المهيمنة على المواقع الاستراتيجية بالدولة . ويتدعم هذا الاحتمال مع استمرار هروب النخبة من وزراء وقيادات بالجيش وسفراء ، أو خروج جماعات من الجيل الثانى بالجيش والحزب تسقط الجيل الحالى . وقد يكون من قبل ضباط ينتمون الى عشائر الموصل وسامراء التى تتوافر لديها الدوافع للانشقاق . وفى إطار هذا الاحتمال فإن سقوط نخبة تكريت وأسرة الرئيس العراقى والنخبة التقليدية من قدامى البعثيين متمثلة فى أشخاص(صدام حسين - طه ياسين رمضان - عزة ابراهيم - طارق عزيز ... وغيرهم) يصبح أمرا أكيدا .

ولا يمكن تصور حدوث تغيير كبير فى الموقف الدولى إلا بالقدر الذى يحمله الأشخاص الجدد من تصورات ورؤى عن الإصلاح فى هياكل الحزب والجيش والدولة ، وسيكون التجاوب معهم على قدر استعدادهم للتنازل عن سيادة واستقلال بلدهم طبقا للقرارات الدولية .

٣- سقوط النظام العراقى :

هذا الاحتمال هو أشمل من الاحتمالين السابقين ويحتويهما ، فسقوط النظام السياسى يعنى سقوط الأشخاص والأدوار والمؤسسات والأيديولوجيا بتوجهاتها ومضامينها ، علاوة على تغيير أدوار وهياكل وعقائد الجيش وطبيعة التركيبة الحزبية ، وقد يطال التغيير الأبنية والهياكل المدنية كالنقابات والاتحادات المهنية والعمالية ، وإعادة صياغة لأدوارها المجتمعية والسياسية ، فى إطار عملية كبرى لتبديل النخبة السياسية لقيادة ونخبة جديدة وقد تكون عملية الانتقال لذلك عملية داخلية عراقية أو يكون لها أبعاد خارجية . وهناك احتمال يتزايد قوة ويتمثل فى عودة الحكم الملكى بالعراق على أساس أنه الوحيد الذى يتمتع بشرعية تقليدية موروثة قد تنافس الشرعية الجمهورية للنظام الراهن . وقد دعا على بن الحسين حفيد الأسرة الهاشمية والذى يقيم فى لندن الى استعادة عرش آبائه . ويلقى هذا الاحتمال الملكى دعم الملك حسين ملك الأردن والولايات المتحدة واسرائيل بالطبع ، وإن كان الملك حسين يميل أكثر الى توحيد ودمج العراق بالأردن فى إطار مملكته الهاشمية . ويرى البعض فى ذلك مقدمة لإعادة خط العراق - الأردن - اسرائيل وتقسيم المشرق العربى قسمين تكون سوريا ولبنان فى الشمال ، ودول الخليج بالجنوب وإعادة رسم خرائط المنطقة .

٤- التجزئة السياسية والتناهش المجتمعى :

وفى اطار هذا السيناريو الجارى بالفعل يمكن تصور مزيد من الانقسام فى صفوف الجيش والنخبة والأقاليم السياسية للعراق ، وانقسام سنى - شيعى - كردى ، أو انقسام على أساس العنصر (عرب - أكراد - تركمان - آشوريون) أو غير ذلك من الانقسامات على أساس ولاءات تحتية أدنى درجة (العشائر - القبائل) ، لدرجة يصعب معها على الجيش العراقى المثقل بالأعباء منذ حرب الخليج تحمل ضربات أخرى تتعدد مصادرها وتتزايد خسائره من جرائها . خاصة إذا امتدت الانقسامات السابقة تلك على المستوى الاجتماعى المصفوف الجيش ، وهذا أمر وارد تماما .

ويدخل العراق مأزقا سبقه اليه من قبل لبنان والصومال عربيا ، ويوغوسلافيا على المستوى الدولى . وبالطبع لا يمكن توقع مستقبلات محددة للإقليم العراقى . فقد تنشب صراعات عنيفة فى المركز (بغداد) ، وقد تنفصل أقاليم الشمال الكردى ، وهناك مؤشرات على ذلك فى وثيقة باريس التى مهرها جلال طالبانى ومسعود برزانى زعيما أكبر حزبين كرديين فى ١٩٩٤/٧/٤ . وقد تقدم ايران على احتلال أقاليم الشيعة بالجنوب العراقى ، وتقوم جيوب عديدة للصراع الأهلى والمدنى فى كثير من مناطق العراق المختلفة .

والملاحظة الجوهرية أن كل احتمال من تلك الاحتمالات الأربعة هو مقدمة للاحتمال الذى يليه ، وأن العراق - الى الآن - قد شهد انصافا أو أجزاء أو أشباها من كل تلك الاحتمالات والسيناريوهات جميعها رغم عدم تحقق أحدها الى الآن - بدرجة مائة بالمائة . كما ليس من الصعب بروز سيناريوهات تداخلية تجمع بين أجزاء من كل الاحتمالات السابقة . وليس من بين الاحتمالات الأربعة السابقة احتمالان يمكن قبولهما لكن أحدهما لا يحتوى أى تغيير وهو احتمال بقاء النظام والوضع الراهن ، وقد يكون هو أقوى الاحتمالات فى إطار التركيبة الخاصة للسلطة بالعراق . والاحتمال الآخر لن يكون للتغيير فى إطاره أى معنى وهو احتمال التفجر أو الانهيار الشامل إذا استمرت الأوضاع الراهنة .

ولا يسهل - بالطبع - مع حجم التناقض فى الرؤى والتصورات المطروحة بشأن المستقبل العراقى التماس بديل أو سيناريو عليه اجماع ، فمن يطرحون احتمالات التفكك والسقوط يطرحون أيضا احتمال البقاء ومن يركزون على

عوامل التفسخ والمعارضة لا يفوتهم أيضا حقيقة التوحد والتماسك بين أركان السلطة المركزية الى الأبد .

والمشكلة ليست فى أى من الطرحين السابقين ، بل فى تأثيراته والمواقف المبنية عليه ، فمن يعولون على سقوط النظام يرون فى إحكام الحصار عليه الخيار الوحيد وأننا الآن فى المراحل النهائية ، ولا زال ذلك يتردد منذ أربع سنوات . ويؤكدون على مزيد من التعسف فى تطبيق القرارات الدولية والحصار ، ومن يرون أن النظام تتزايد شوكته يرون أن الحصار الدولى قد زاد من قوة وشوكة النظام بالداخل ، وأن انهاء العقوبات قد يمكن الشعب من اسقاط قيادته وإحداث التغيير حيث لن يتمكن النظام بعدئذ من ترويج مفاهيمه بشأن التآمر الدولى . وإلى الآن لا يعرف على وجه اليقين انعكاسات اتباع أى من هاتين الاستراتيجيتين على الداخل العراقى .

إذا كانت أوضاع الداخل العراقى لا تؤكد احتمال حدوث تغيير سريع للنظام السياسى ، فإن هشاشة وضعف تنظيمات المعارضة العراقية التى تربو على الـ ٧٥ حزبا وتنظيما وجماعة علاوة على ضعف أطروحاتها وحقيقة ميولها الاستبدادية وصراعاتها البينية لا ترشحها لأن تكون البديل الذى يراهن عليه الداخل العراقى أو الخارج الدولى والإقليمى والعربى . وقد دلت أطروحاتها على أنه يصعب القبول بها دوليا وإقليميا ، فقد طرح البعض منها فيدرالية أو كونفدرالية قائمة على ثلاثية الإثنية – الدين – المذهب على أساس الانفصال والتجزئة والحكم الذاتى ، ورشحت تسعة أقاليم يمكن أن يصرح لها بإدارة من هذا القبيل هى – كردستان – الموصل – بغداد – الأنبار – العتبات المقدسة – الإقليم الأوسط – الإقليم الجنوبى – اقليم البصرة . واقترح أن يمثل كل اقليم بمندوبين حسب مساحة الاقليم الجيوسياسية فى مجلس الدولة الأعلى الذى يتولى مهام الرئيس على أن تحقق النسب المقترحة التوازن بين الطوائف المختلفة (السنة – الشيعة – الأكراد – الآشوريين – التركمان – المسيحيين) . وبالطبع هذا الطرح علاوة على صعوبة تحققه ، فإنه – ولأسباب موضوعية – لا يمكن التعايش معه اقليميا وفى حاجة لمدة طويلة حتى يستقر داخليا .

الخلاصة :

إذا كانت العوامل الداخلية ترشح احتمال أن تطول فترة بقاء الوضع الراهن بالعراق ، فإن العوامل الاقليمية والدولية هى الأخرى تسير فى نفس الاتجاه ، ومن منطلق حسابات دقيقة للمكاسب والخسائر الناجمة عن أى تغيير . فقد توافرت مجموعة من الظروف الموضوعية للعراق فى كل فترات ما بعد أزمة الخليج جعلت من احتمال التغيير أو القدرة عليه من قبل القوى الاقليمية أمرا غير مطروح لإدراك تلك القوى أن أيا منها لن يكون الوحيد الذى يفرض مصالحه فى حالة الشروع الفعلى فى ذلك . فهناك تباين كبير بين رؤى كل الأطراف بخصوص المسألة العراقية . وإن كانت لدى الجميع رغبة فى التغيير ، إلا أنها تختلف تماما حول البديل الذى تطرحه . فبينما تتفق كل من الكويت والسعودية ومصر والأردن مؤخرا على ضرورة التغيير بالعراق حتى يتم إعادة العلاقات ورفع الحصار ، فإنها تختلف فيما بينها حول مدى هذا التغيير . ويختلف هذا الموقف بالطبع ويتناقض مع موقف القوى الثلاث الكبرى المجاورة والمحيطة بالعراق والتى بيدها بالفعل قدرة على التغيير إذا إتحدت ارادتها وهى سوريا وايران وتركيا حيث ترغب تلك القوى فعليا بالتغيير ، ولكن فى إطار الظروف الراهنة وتوازنات القوى فيما بينها ، وأخذا فى الاعتبار الأبعاد الاقليمية والدولية والداخلية فإنها توافقت على أن استبقاء الأوضاع الراهنة هو أقل الأوضاع ضررا بمصالحها . وهناك اجتماعات دورية بين وزراء خارجية ومندوبى الدولى الثلاث عقد منها الى الآن نحو ستة اجتماعات منذ عام ١٩٩١ كانت حصيلتها التأكيد المتواصل على رفض أى تدخل فى شئون العراق الداخلية وإبقاء العراق موحدا ، وليس من الصعب التعرف على مصالح ودوافع كل دولة من الدول الثلاث .

ورغم تباين وتعدد الاحتمالات فإن المؤكد أن أى تغيير سواء كان سلميا أوعنيفا ستكون انعكاساته عديدة خاصة إذا لم يتوافر اجماع خارجى وداخلى على قوة بديلة وهو ما ليس قائما بالفعل . ورغم صعوبة ترجيح احتمالات التغيير بالعراق ، إلا أن أى تغيير عنيف – إن حدث – ربما يجعل كل الخيارات مفتوحة . وليس مؤكدا لدى أى من القوى الاقليمية أو الداخلية أو الدولية أنها ستكون صاحبة اليد الطولى أو الكلمة النافذة إذا ما أريد تغيير بالفعل ، فالآن هناك توازن فى المصالح وتوازن فى النفوذ وأوراق الضغط .



الرئيس زروال والمهمة الصعبة

احمد مهابة

لم تحظ أية انتخابات رئاسية فى دول العالم الثالث حتى الآن، بما حظيت به الانتخابات الرئاسية فى الجزائر، من اهتمام ومتابعة وتعليق وتحليل.

ولعل ذلك يرجع إلى الملابسات التاريخية والتطوارت السياسية التى شهدتها الجزائر منذ تم وقف أطلاق النار مع فرنسا فى ١٩ مارس عام ١٩٦٢ بعد احتلال استيطانى فرنسى دام أكثر من مائه وثلاثين عاما، حاولت فرنسا جهدها خلالها طمس الهوية العربية والإسلامية للشعب الجزائرى، معتبرة الجزائر جزءا من فرنسا والمواطن الجزائرى مواطنا فرنسيا، حتى لقد وصل الأمر (بفرحات عباس) قبل أن ينضم لثورة الفاتح من نوفمبر عام ١٩٥٤ ويصبح رئيسا لأول حكومة جزائرية مؤقتة ، الى أن يقول قولته المشهورة (لقد بحثت فى التاريخ وبين المقابر والأحياء فلم أجد ما يزعمون أنه أمة جزائرية) .

كما يرجع ذلك الاهتمام بانتخابات الرئاسة الجزائرية الى أن أنظمة الحكم التى تعاقبت على الجزائر منذ استقلالها كان ينقصها الوعى والفهم الصحيحان للشخصية الجزائرية وطموحات الشعب الجزائرى ، وهو ما يعبر عنه بدقة (سعيد سعدى) أحد المرشحين الأربعة الذين خاضوا الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، إذ يقول (فى حديث صحفى للأهرام) إن الأزمة الحالية التى تتخبط فيها البلاد ناجمة عن فشل النظام الموجود منذ عام ١٩٦٢ ، لأن الجيل الذى حرر البلاد من الاستعمار يريد أن يبقى فى السلطة الى الأبد ، وذلك فى الوقت الذى تغيرت فيه التركيبة الاجتماعية للبلاد ، ويكفى أن نعرف ، كما يقول (سعيد سعدى) أن ٧٥٪ من الشعب الجزائرى الآن تحت سن الثلاثين عاما وقد انشغل هذا الجيل بمشاغله الشخصية ، وابتعد عن انشغالات الوطن والمواطن ، فظل النظام يراوح مكانه ولا يريد أن يكون هنكا بديل له ، حان الوقت لايجاده ، لأن الطبقة السياسية الحالية وأغلبها من العجائز تعيش فى بلد أغلبيته الساحقة من الشباب الذى لابد وأن يكون له مكان فى السلطة التى عجزت خلال أكثر من ثلاثين عاما عن تقديم مشروع اجتماعى أو اقتصادى أو أن يكون لها نظرة استراتيجية واضحة للمستقبل ، لأن السياسة الوطنية فى الجزائر ظلت طوال تلك السنين تدور حول الأشخاص ، ولا تدور حول البرامج.

كما يرجع هذا الاهتمام العالمى لانتخابات الرئاسة الجزائرية الى أن هذه هى المرة الأولى التى تجرى فيها فى الجزائر انتخابات تعددية ديمقراطية لا ينفرد فيها مرشح السلطة بالمعركة الانتخابية ، بل يشارك فيها زعماء سياسيون لثلاثة أحزاب أخرى بصرف النظر عما حصل عليه فيها كل منهم من أصوات الناخبين ، كما جاءت هذه الانتخابات التى وصفت بأنها حرة وشفافة ، على مسمع

ومرأى من مراقبين دوليين وعرب وصحفيين دوليين شهدوا بأنها كانت نزيهة ومحايدة ، وهو أمر يستحق التقدير لأنه جاء بعد أحداث دامية تشهدها الجزائر منذ ثورة الخبز عام ١٩٨٨ حتى الآن ، والتي شهدت خلالها الجزائر تطورات صاخبة حيث صدر دستور فبراير ١٩٨٩ ، والذى أدى الى تأسيس عشرات الأحزاب السياسية والجماعات الدينية ، وأقيل فيها رئيس الجمهورية الشاذلى بن جديد ، وألغيت فيها انتخابات تشريعية ، كان الفائز الأكبر فيها هى (جبهة الانقاذ الاسلامية) ، واغتيل فيها رئيس الجمهورية محمد بوضياف على يد أحد حراسه (بومعراف)، وحكمت بسلطات رئاسية غير دستورية ، وسط فرض حالة الطوارىء أو (الحصار) كما يسميها الجزائريون ، والتى تطبق فيها قوانين صارمة وسيئة السمعة ، بل وسالت خلالها بحار من الدماء غرق فيها نحو ٥٠ ألفا من أبناء الشعب الجزائرى ، الذى عصرته أزمات اقتصادية طاحنة وصلت بديون الدولة الخارجية الى ٢٦ مليار دولارا ، تدفع خدمة لها نحو ثمانية مليارات من الدولارات ، فى وقت تنهش فيه البطالة جموع الشباب الجزائرى الذى صدمته أنباء الفساد والرشوة وتهريب أموال الشعب الى الخارج ، تلك الأموال المهربة التى قدرها (عبد الحميد الإبراهيمى) أحد رؤساء الوزراء السابقين بنحو ٢٦ مليار دولار ، أى نفس قيمة ما تتحمله الجزائر من أعباء المديونية .

وليس هذا فحسب ، بل أن هذه الانتخابات تأتى والعسكريون هم الذين يحكمون البلاد منذ إقالة الرئيس الشاذلى بن جديد عام ١٩٩٢ حكما سافرا حينا ، ومن وراء ستار فى بعض الأحيان .

كما تأتى هذه الانتخابات بعد فشل العديد من مبادرات الحوار التى انهارت أمام تحفظات وشروط معجزة ، وبالتالى مرفوضة ، سواء من جانب القوى السياسية والحزبية الفاعلة ، أو من جانب رجال السلطة ، كالحوار الذى تم فى ١٣ مارس ١٩٩٣ ، كما تبودلت رسائل بعث بها الزعيم الاسلامى عباس مدنى فى ٢٣ ، ٢٧ أغسطس عام ١٩٩٤ ، بعد أن تمت ثلاثة لقاءات بين قادة جبهة الانقاذ الاسلامية فى سجن "البليدة" ، وبين مبعوثى الرئيس الجزائرى "الأمين زروال" لايجاد أرضية مشتركة للوفاق ، وصولا الى حقن دماء الشعب الجزائرى .

وعلى الرغم من أن الأحزاب الخمسة التى اشتركت فى الحوار مع الرئيس زروال قد لاحظت أن رسائل (عباس مدنى) بها بعض العناصر الايجابية التى تستحق المعالجة ، وهو نفس ما لاحظه الرئيس زروال ، الذى يقال أنه تعرض لضغط من القيادات العليا فى الجيش جعله يتحفظ عليها لأن كاتبها ، كما يقول الرئيس زروال ، يرفض كل نقاش ، ويضع شروطا مسبقة تعقد الأمور ، مما جعله يغير رأيه فيها (مجلة ESPRIT - العدد ٢٠٨) .

ولم يكن من الممكن عقلا ومنطقا وواقعيا أن يتم الوفاق بين النقيضين ، الجيش ، والجبهة الاسلامية للانقاذ ، حيث أن كلا منهما يعطى للدستور تفسيرا خاصا يخدم وجهات نظره ، وتتعارض تصورات كل جانب لهوية الشعب الجزائرى ، ومن هنا كان من الصعب الوصول الى تسوية بين العسكريين والمدنيين الجزائريين على نمط الطريقة السودانية والتحالف القائم بين الفريق البشير والزعيم الاسلامى حسن الترابى .

ثم جاءت وثيقة روما التى اشترك فى صياغتها أكبر ثلاث جبهات حزبية جزائرية معارضة وهى "جبهة التحرير الوطنى" و "جبهة القوى الاشتراكية" ثم "جبهة الانقاذ الاسلامية" وذلك فى شهر يناير ١٩٩٥ حيث تضمنت الوثيقة مشروعا لحل الأزمة وضع السلطة الجزائرية الحاكمة فى موقف الدفاع عن النفس ، إذ أنه جعل من المعارضة السياسية الجزائرية قوة قادرة على طرح الأفكار التوفيقية التى تضع كل أطراف الأزمة فى اعتبارها ، الأمر الذى لقى ترحيبا من الدول الكبرى التى تشغلها أحداث الجزائر ، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا والمانيا ، التى شجعتها "وثيقة روما" على إجراء اتصالات مع ممثلى "جبهة الانقاذ" فى الخارج مثل (رابح كبير) للحصول منها على بعض الضمانات ، وخاصة تأمين حقول البترول فى الجزائر ، وهو ما يعكس ضعف ثقة هذه الدول فى استمرار قدرة العسكريين الجزائريين على تأمين مصالحهم فى الجزائر ، الأمر الذى يشكل فى نفس الوقت ضغطا له وزنه على السلطات الحاكمة ، التى لم تستبعدها وثيقة روما، بل تقترح عليهم أن يكونوا شركاء فى المشروع الوطنى تطمينا للجيش باعتباره أحد العناصر الضرورية فى كل إئتلاف حكومى .

ولكن الواقع كان يقول أن قبول وثيقة روما من جانب الحكومة الجزائرية كان يعنى التوقيع على قرار بالإعدام فى حق العسكريين الموجودين فى السلطة ، ولذلك شرع هؤلاء فى تحويل منطق هذه الوثيقة لصالحهم من خلال اقتراح حوار ، ثم انتخابات رئاسية وتشريعية ، بشرط أن يتم ذلك تحت مراقبة السلطة وفى حراسة قواتها المسلحة لاقناع الدول صاحبة المصالح المتبادلة مع الجزائر ، وكذلك الرأى العام الجزائرى ، بأن النظام وحده هو الذى يتوفر على وسائل ملموسة لإعادة النظام العام فى الدولة الى وضعه الطبيعى فى يوم من الأيام ، دون أن يكون نظام الحكم مضطرا لتقديم أى تنازل للمعارضة ، وخاصة (جبهة الانقاذ الاسلامية) .

وقد اتهمت المعارضة النظام الحاكم فى الجزائر بأنه يرفض التعامل معها من خلال الحوار ، إلا اذا انصب على موضوعات عملية ومحددة تهدف الى مراجعة الدستور فى بعض فصوله لضمان تحقيق توازن بين السلطات وايجاد مراقبة فعلية للهيئات التنفيذية والحفاظ على المؤسسات من الاستبداد الفردى ، الذى يعنون به الرئيس المقال (الشاذلى بن جديد) .

وكان من الطبيعى أن يؤدى هذا الجدل بين السلطة

والمعارضة الى أن تبحث السلطات الجزائرية عن الأوراق الرابحة ، وقد رأت أن هذه الأوراق تتمثل في إجراء استفتاء رئاسي مؤكدا حسن نوايا النظام ، ورغبته الصادقة في البحث عن حل ، إذ أنه عن طريق هذا الاستفتاء ، يحصل العسكريون ، أمام الرأى العام الوطني والدولي ، على شرعية انتخابية ، ويعطى لنفسه ضمانة دستورية إذ تراءى له الدخول في مفاوضات مع الاسلاميين التى سيمثله فيها رئيس منتخب ومدعم من الجيش الذى سيستطيع حماية القيادة في حالة تحقق انتقال بطيء نحو نظام جديد ، كما تقول (لوموند دبلوماتيك) الفرنسية .

لماذا هذا الاقبال الكبير على التصويت ؟

لقد كان السؤال الملح الذى حاول المراقبون والمحللون أن يجدوا له جوابا مقنعا هو السبب وراء هذا الاقبال الشعبى الواسع النطاق من كافة الفئات ، رجالا ونساءا وشبابا وشيوخا على التصويت ، رغم التهديدات بالموت من جانب المعارضة ، وخاصة جبهة الانقاذ التى غمرت العاصمة الجزائرية باعلانات سوداء تصور فيها صناديق الاقتراع على أنها نعوش وتوابيت للموت ، كدعوة حاسمة لمقاطعة الانتخابات ، ومع ذلك وصلت نسبة المشاركة في التصويت الى ٧٤ر٩٢٪ ، أى حوالى ١٢ مليونا من جملة الناخبين المسجلين ، بينما لم تزد نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩١ عن ٥٨٪ ؟

إن ثمة أسبابا كثيرة تحيط بهذه الظاهرة ، أهمها الرغبة الشعبية الملحة في ايجاد مخرج وحل للأزمة ، حيث قدمت الانتخابات الرئاسية على أنها بداية للحل ، وأنها تعنى انقاذ البلاد ، لاسيما وأن الرئيس الأمين زروال نجح ، بتاريخه العسكرى وبتجربته العملية في السلطة ، كرجل الحوار ، الذى طالما حاول ايجاد سبيل ، غير العمل العسكرى الصارم ، لإنهاء العنف في البلاد ، واستعداده للسعى الى حلول للأزمة ، وأكد (زروال) عقب اختياره رئيسا للدولة قبل عامين على أنه كقائد للجيش يؤمن بالمؤسسات الديمقراطية والتبادل السياسى للسلطة والتعددية ودولة القانون ويضمن الحريات الفردية والجماعية ، ويضع حدا للهيمنة السياسية والاقتصادية والثقافية والأيديولوجية ، التى جسدها الحزب الوحيد (حزب جبهة التحرير) طوال ثلاثة عقود منذ استقلال الجزائر ، لذلك ساد اعتقاد بأن الأمين زروال هو المؤهل لفتح صفحة جديدة تختلف عما شهدته الجزائر في الماضى ، وأنه رجل حوار وحزم وغير متورط في أخطاء الفترة السابقة ، وأن من حقه أن يعطى مهلة وأن تقدم له المساندة حتى يستطيع اجراء حوار شامل يؤدى الى الوفاق الوطنى والعودة بنظام الحكم في الجزائر الى الديمقراطية والانتخابات (مقال الكاتب في السياسة الدولية ، أبريل ١٩٩٤) .

وقد أكد هذا الاحساس لدى الرأى العام الجزائرى ، أن نداء رئيس الوزراء (سيفى) عشية الانتخابات للمواطنين الجزائريين ، لقى لديهم صدى ايجابيا حين قال فيه : (بعد انتهاء التصويت سيعرف مصير البلاد ، فإما انتصار للجزائر على الوضع السيء الذى ساد طويلا ، وإما تحدث المقامرة والركود واستمرار معاناة الشعب الجزائرى) .

وقد ذكر عدد من السفراء الغربيين في الجزائر أن عقدة الخوف قد أزيحت عن كاهل المواطن الجزائرى ، وأن الهدوء الذى ساد إنما هو مؤشر على سيطرة العسكريين على الوضع العام ، وذلك بعد أن رأوا نحو ثلثمائة ألف من قوات الجيش والشرطة والحرس الوطنى تنتشر في كل المواقع .

ان ارتفاع وزيادة عدد الناخبين في الانتخابات الأخيرة يزيد بنحو أربعة ملايين مواطن على ما كان عليه الحال عام ١٩٩١ .

أن وجود مرشحين أربعة من اتجاهات مختلفة نشط الحملة الانتخابية في كافة أنحاء الجزائر .

يرى البعض أن ارتفاع نسبة المشاركة في التصويت يرجع الى أن الجزائريين قد رفضوا أن يظلوا رهائن لمناورات بعض السياسيين وحساباتهم الضيقة ، والتى كانت تضعف يوما بعد يوم إمكانية الحل .

ويرى بلعيد عبد السلام رئيس الوزراء الجزائرى السابق أن أهم دلالات هذه المشاركة هى أن الشعب الجزائرى يرفض الوصاية عليه من أحد أيا كان ، وأن من ظن أنه يملك أصوات الشعب قد أخطأ . فالجزائريون بطبيعتهم يعشقون الحرية ولا يقبلون من يتحدث باسمهم أو يضعهم على الهامش .

كما أن ثمة قناعة لدى العديد من المراقبين أن تصويت غالبية الشعب الجزائرى عام ١٩٩١ الى جانب جبهة الانقاذ لم يكن إيمانا بها واخلاصا لها في حد ذاتها ، وإنما كان بمثابة إدانة للفساد والاستغلال واحتكار السلطة ، وحكم الفرد منذ الاستقلال حتى الآن .

أن برنامج الرئيس زروال وخطابه الانتخابى كانا من الاعتدال والواقعية بحيث تجنبا الالتزام بوعود فضفاضة وعاملا مشجعا الشعب الجزائرى وفتحا لأبواب الأمل .

كما نجح أنصار الرئيس زروال ومستشاروه في خلق ديناميكية انتخابية حقيقية مثل حسن استخدامهم لصور الجالية الجزائرية في فرنسا وهى تتزاحم على التصويت على الرغم مما يقوله البعض من أن الغالبية الكبرى للمهاجرين الجزائريين من قبائل البربر وانهم خرجوا تأييدا لممثلهم (سعيد سعدى) ، وأن إقبال المهاجرين الجزائريين في فرنسا على التصويت يرجع الى أنه سيتم ختم جوازات السفر للذين شاركوا في التصويت ، الأمر الذى سيسهل لهم أعمالهم لدى القنصليات العامة الجزائرية في الخارج ، وهى نفس المزاعم التى قالها هؤلاء تبريرا لإرتفاع نسبة التصويت في الداخل ، فقد روجوا أقوالا ترجع ذلك الى أن

المواطن الجزائرى سيحتاج فى المستقبل الى إبراز بطاقته الانتخابية فى معاملاته الادارية مع الحكومة وقد ختم عليها بعد تصويته .

كما يزعم هؤلاء أيضا أن السلطات الجزائرية تمكنت من ضرب حصار محكم حول دعاة المقاطعة سياسيا واعلاميا ، حيث منعت جبهة التحرير من أن تعقد اجتماعا تنظيميا لكوادرها على مستوى وطنى كان مقررا يومى ٩ ، ١٠ من شهر نوفمبر ، كما ألقى القبض على من يدعى (جمال الزناتى) مسئول اللجان الوطنية ، وهو الجناح الموالى "لجبهة القوى الاشتراكية" ، وأخيرا أنها أحبطت مخطط المعارضة المسلحة التى كانت تحاول بالتهديد والعنف تعطيل العملية الانتخابية .

وتقول المعارضة أنها تعرضت لحصار اعلامى قامت به السلطات الجزائرية ، حيث أصبحت الوسائل الاعلامية مراقبة من طرف (خلية للاتصال) وهى لجنة مرتبطة بوزارة الداخلية ، ومكلفة بإمداد وسائل الاعلام بالبلاغات الرسمية بوصفها المصدر الوحيد للخبر الذى يتعلق بكل ما له ارتباط بالأمن لإثارة الانتباه لدى الرأى العام والتغلب على إشاعات ودعايات الخصوم ، من أجل الحفاظ على معنويات الشعب الجزائرى ، وذلك بتنقية الأخبار المتعلقة بالأعمال الإرهابية وتفادى تضخيم نتائجها .

كما أن الصحفيين ملزمون بمعالجة الخبر الذى يتعلق بالأمن فى الصفحات الداخلية ، أو فى حيز ضيق فى الصفحة الأولى ، إذا كان للخبر أهمية خاصة ، مع الزام الصحفيين بإبراز الطابع اللاإنسانى للمارسات الإرهابية وتضخيم خسائر الخصوم ولا أخلاقية جرائمهم .

كما تطلب وزارة الداخلية من المسئولين عن الصحافة الوطنية الامتناع عن نشر المقالات والتحقيقات الصحفية والأخبار ذات الطابع الأمنى والمتعلقة بالجزائر والمنشورة بالصحافة الأجنبية ، وهذا ما يفسر التعتيم الذى قامت به السلطات الجزائرية بخصوص بلاغات الجبهة الاسلامية التى كذبت فيها بعض الاغتيالات المنسوبة اليها مثل الاغتيال الذى تم فى أول نوفمبر ١٩٩٤ فى مقبرة (موستغانم) ، حيث مزقت قنبلة أجسام خمس أطفال ، وهو التكذيب الذى ظهر من خلال إدانة الجبهة الاسلامية لهذه الجريمة ، فى بلاغ لها نشره مكتب جريدة (لوموند) فى (بون) ، ونشر فى نفس الجريدة يوم ١٩٩٤/١١/٤ .

ويرتب المراقبون نتائج هامة على هذا الاقبال الكاسح للناخبين فى الاستفتاء على الرئيس الجزائرى ، وذلك على النحو الآتى :

إذ يرى البعض أن جماعات المعارضة وخاصة الجبهات الثلاث : جبهة التحرير ، وجبهة القوى الاشتراكية ، وجبهة الانقاذ ، التى باركت فوز الرئيس زروال ، تواجه الآن خطورة حقيقية على مستقبلها السياسى ، فحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة (سعيد سعدى) المعبر عن قطاع قبائل البربر ظهر الآن كبديل قوى لجبهة القوى الاشتراكية بزعامة (حسين آية أحمد) الذى يعتبر حزبه ممثلا لنفس هذه القوى ، وأن البربر أقبلوا على المشاركة حتى لا تؤدى مقاطعة حزب حسين آية أحمد الى حرمانهم من المشاركة فى صياغة مستقبلهم السياسى والاجتماعى .

وبالنسبة لجبهة التحرير الوطنى فهى فى نظر البعض أصبحت مهددة الآن ليس بالإنقسام فحسب ، بل بالانهيار بعد أن أبرزت الانتخابات ظهور انفصال قمة الحزب عن قواعده التى لم تستجب لمقاطعة الانتخابات احتجاجا على تعنت قيادات الجبهة فى الرأى .

أما "جبهة الانقاذ" فقد كانت فى نظر بعض المراقبين أكثر الجبهات الثلاث تعرضا للانقسام ، وهو ما اتضح من خلال تصريحات (أنور هدام) المتحدث باسمها فى الولايات المتحدة ، حيث رفض الانتخابات ودعا الى مواصلة الجهاد المسلح ، بينما أعلن (رابح كبير) المتحدث باسم الجبهة فى الخارج وزعيمها فى أوروبا أن الجبهة تعتبر الرئيس زروال سلطة فعلية سواء قبل الانتخابات أو بعدها ، وأكد أن الجبهة تبحث عن حل سياسى للأزمة ، مما يدل على أن جبهة الانقاذ ستسعى فى المرحلة المقبلة للبحث عن طريق المشاركة فى صياغة المستقبل السياسى الجزائرى خوفا من انفراد (الشيخ محفوظ نحناح) فى الحديث عن التيار الاسلامى ، حيث يعتبر نفسه بعدد حصوله فى الانتخابات الأخيرة على ٢٥٪ من أصوات الناخبين أنه هو الرجل الثانى فى الجزائر بعد الرئيس الأمين زروال .

من أهم النتائج التى ترتبت على فوز الرئيس الأمين زروال ، الذى أصبح الرئيس الشرعى للجزائر ، اقتناع الأمريكيين بضعف الجبهة الاسلامية فى الجزائر ، مما جعلهم يغيرون من موقفهم، حيث أسرع السفير الأمريكى فى الجزائر بمجرد اعلان النتائج الانتخابية الى تقديم التهانى الأمريكية الحارة الى الرئيس زروال ، بعد أن كانت الدبلوماسية الأمريكية تطالب الحكومة الجزائرية بالاتفاق والتحاور مع الاسلاميين لأنها كانت ترى أن النظام الجزائرى غير قادر على تحقيق استقرار الأمن فى البلاد ، لكنها سجلت بعد ذلك تحولا راديكاليا فى موقفها تجاه حكومة الجزائر (مجلة جون أفريك الفرنسية الأسبوعية) .

ويرى مستشاروا الرئيس زروال السياسيون والذين قادوا حملته الانتخابية ، أن خروج مئات الآلاف من الجزائرين فى مسيرات احتفالية ، وهم يهتفون قائلين : (معك يازروال) يمكن أن يؤدى الى تنفيذ انشاء حزب سياسى ، وهى الفكرة التى طرحتها لجان المسيرات الشعبية ، التى أيدت قرار الرئيس زروال لإجراء انتخابات رئاسية مسبقة ، وأن هذه الفكرة تمثل محور التفكير الرئيسى لدى معظم لجان المساندة للرئيس زروال ، ويرون أن مجال تطبيق هذه الفكرة يأتى بعد فوز المرشحين المستقلين الذين يدعمون برنامج الرئيس زروال فى الانتخابات التشريعية التى ستجرى فى الأشهر الستة الأولى من عام ١٩٩٦ ، فيعلن

الفائزون منهم فى الانتخابات انشاء حزب المساندة للرئيس زروال تجنبا للوقوع فى فخ تجمع الانتهازيين والوصوليين ، وقد لوحظ أن غالبية الداعمين لانشاء حزب يحمل توجهات الرئيس زروال يقيمون فى العاصمة ، وهم الذين يرون أنه من غير الطبيعى أن تتخلى اللجان عن سبعة ملايين صوت أعطت ثقتها للرئيس زروال مما يقتضى استثمار حماسها فى انشاء حزب بديل للأحزاب الراهنة ، وتوحيد الجزائريين حول مشروع زروال .

أن فرنسا التى تابعت باهتمام بالغ انتخابات الرئاسة الجزائرية ، اعتبرت أن ارتفاع نسبة الناخبين كان مؤشرا ايجابيا للغاية ، لكنها شددت على ضرورة الاستمرار فى المسيرة الديمقراطية عبر الحوار وتنظيم انتخابات تشريعية ، وقال الناطق باسم الخارجية الفرنسية ، أن فرنسا أخذت علما بنتيجة الانتخابات على أمل أن تفتح هذه الانتخابات طريق الحوار ، وأن تكون نقطة انطلاق لمسيرة ديمقراطية تؤدى الى انتخابات تشريعية تستعيد بها الجزائر السلام الاجتماعى ، وتكرس جهودها للاصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، وتتمنى فرنسا للرئيس زروال النجاح فى المهمة الثانية التى أوكلت اليه ، وهى مستعدة فى هذا الاطار لمواصلة علاقاتها التى ترتكز على الصداقة والتعاون مع الجزائر ، كما تمنى وزير الخارجية الفرنسى أن يواكب الانفتاح السياسى فى الجزائر جهدا اقتصاديا كبيرا .

على الرغم من هذا الفوز الساحق للأمين زروال الذى قابله الشعب الجزائرى بالحفاوة والترحاب ، ترك ردود فعل ايجابية وطيبة لدى الرأى العام الجزائرى والعربى والدولى ، ورحبت به المعارضة الجزائرية بمختلف فصائلها ، مما أشاع جوا من التفاؤل لدى الرأى العام الجزائرى والرأى العام الدولى ، وفتح باب الأمل فى خروج الجزائر من أزمتها ليستأنف الشعب الجزائرى حياته العادية ، ويعوض بعض ما فاته . ومع أن الرئيس زروال يستطيع أن يباهى بالشرعية التى اكتسبها من وراء هذا الفوز الكاسح الذى أصبح بمقتضاه ، وبرضا غالبية الشعب الجزائرى رئيسا دستوريا لكل الجزائريين ، إلا أن الرئيس زروال عليه أن يواجه الحقيقة ويتعامل مع الواقع ليقدم للشعب الجزائرى ما كان يأمله فيه حين منحه ثقته وتأييده .

ولكن المراقبين الذين هم على دراية بشبكة العلاقات وموازين القوى فى الجزائر يشفقون على الرئيس زروال من المهمة الصعبة التى أصبح من المحتم عليه أن يواجهها ، والأسئلة المطروحة التى يطلب منه أن يجيب عليها ، والقوى التى تتضارب مصالحها وتتصادم طموحاتها ، كل ذلك يحتاج الى قوة وشجاعة خارقة .

ذلك أن ثمة سؤالا يفرض نفسه ، وهو هل كان ترشيح الرئيس زروال فى انتخابات عامة متعددة الأطراف ، بدافع من زملائه فى القيادات العليا فى القوات المسلحة الجزائرية هو للحفاظ على سلطة ومصالح هذه القيادات ، التى أقالت الرئيس الجزائرى السابق الشاذلى بن جديد عندما أوشكت جبهة الانقاذ الاسلامية أن تصل الى قمة السلطة فى الجزائر ، وحكموا البلاد بالقوة المسلحة وبقوانين الطوارىء الاستثنائية ، وتريد الآن أن تتخذ من الرئيس زروال ساترا من الشرعية يكرس بقاءها فى السلطة ويمكنها من فرض شروطها ، كما فعلت مع كل رئيس جزائرى حاول أن يخرج بشعبه من المحنة ، كالرئيس محمد بوضياف ، الذى راح ضحية إصراره على اتباع الحلول الجذرية لحل المعادلة الصعبة ، سواء بالنسبة لمقاومة الفساد والتحرر من هيمنة العسكريين وتصلبهم ، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية ، التى أراد الرئيس (بوضياف) أن يضع حدا لانغماس الجزائر فيها ، انغماسا أصاب علاقاتها بالمغرب بالتوتر والتحفظ والحساسية ؟ أم على العكس ، كان قبول الرئيس زروال ترشيحه للرئاسة الجزائرية بطريقة دستورية وسيلته لكى يفلت من قبضة القيادات العليا فى الجيش ، ويخلع عن نفسه مساندتها له ، مستعيضا عنها بالشرعية الدستورية ، التى يحظى فيها بمبايعة وتأييد كافة طبقات الشعب الجزائرى ، مما يمنحه حرية الحركة ، وحرية اتخاذ القرار الذى يرى فيه مخرجا للشعب الجزائرى من أزمته الطاحنة ؟

ولكن هل ينسى الرئيس زروال ، أن الرئيس السابق الشاذلى بن جديد ، كان هو الآخر رئيسا منتخبا ، وأن لم يكن بهذه الطريقة التعددية الشفافة ، التى حظى بها الرئيس زروال ، لكنه مع ذلك عندما اصطدم بقيادات الجيش العليا لم يكن أمامه إلا أن يتلقى رغما عنه أوامرهم له بالتنحى ففعل ، ثم تبعه الرئيس محمد بوضياف .

كما لا ينسى الرئيس زروال أنه عندما جاء الى السلطة ، وقدم نفسه للرأى العام كرجل للحوار ومناصر لحيادة ديمقراطية تقوم على التعددية وتبادل السلطة ، وشرع بالفعل فى الحوار مع المعارضة الجزائرية ، وبصفة خاصة أكثرها عنادا وقوة ، وهى جبهة الانقاذ ، وتبادل الرسائل مع زعمائها ، وعلى الرغم من أنه وجد فيها بعض الايجابيات التى يمكن التعامل معها ، إلا أن ضغوط القيادات العسكرية عليه وعدم موافقتها على الاعتراف بجبهة الانقاذ ، أو حتى قبول مشاركتها فى حكومة ائتلافية انتقالية أرغمته على أن يتراجع ويكف عن الحوار متذرعا بما قد لا يكون مقتنعا به من ذرائع ومبررات .

ان الرئيس زروال لا يمكن أن يعتقد أن القوة وحدها لا يمكن أن تحسم الموقف بين الجيش والاسلاميين ، فقد ثبت بالتجربة وبالممارسة أنه لا يمكن لأحد الطرفين ، الجيش أو الانقاذ أن يسجل انتصارا حاسما على الطرف الآخر ، وأنه لابد من أن يتبادل الجانبان تقديم التنازلات الكفيلة بايجاد وفاق يساعد على استئناف الحوار والمشاركة فى السلطة .

وأنه لابد للرئيس زروال أن يقتنع بأن المواكب المسلحة ، والتى قيل أنها بلغت نحو ٣٠٠ ألف من رجال الجيش والشرطة والحرس الخاص والدبابات والرشاشات التى

انتشرت كخلية النحل لحماية عملية الانتخاب من تهديدات الاسلاميين ، أمر لا يمكن أن يدوم الى ما لا نهاية لأن الرأى العام الجزائرى نفسه لن يستسيغه أو يهضمه ، وسيضيق به ذرعا ، كما أن ذلك لن يمنع الاسلاميين المتطرفين من ممارسة العنف ، وأقرب دليل على ذلك اغتيالهم لاثنين من كبار القيادات العسكرية فى الجيش بعد أيام قليلة من انتهاء الحملة الانتخابية ، الأمر الذى يمكن أن يشكل رسالة بعث بها الاسلاميون الى الرئيس زروال وقادة الجيش بأنهم مازالوا قادرين على إثبات وجودهم .

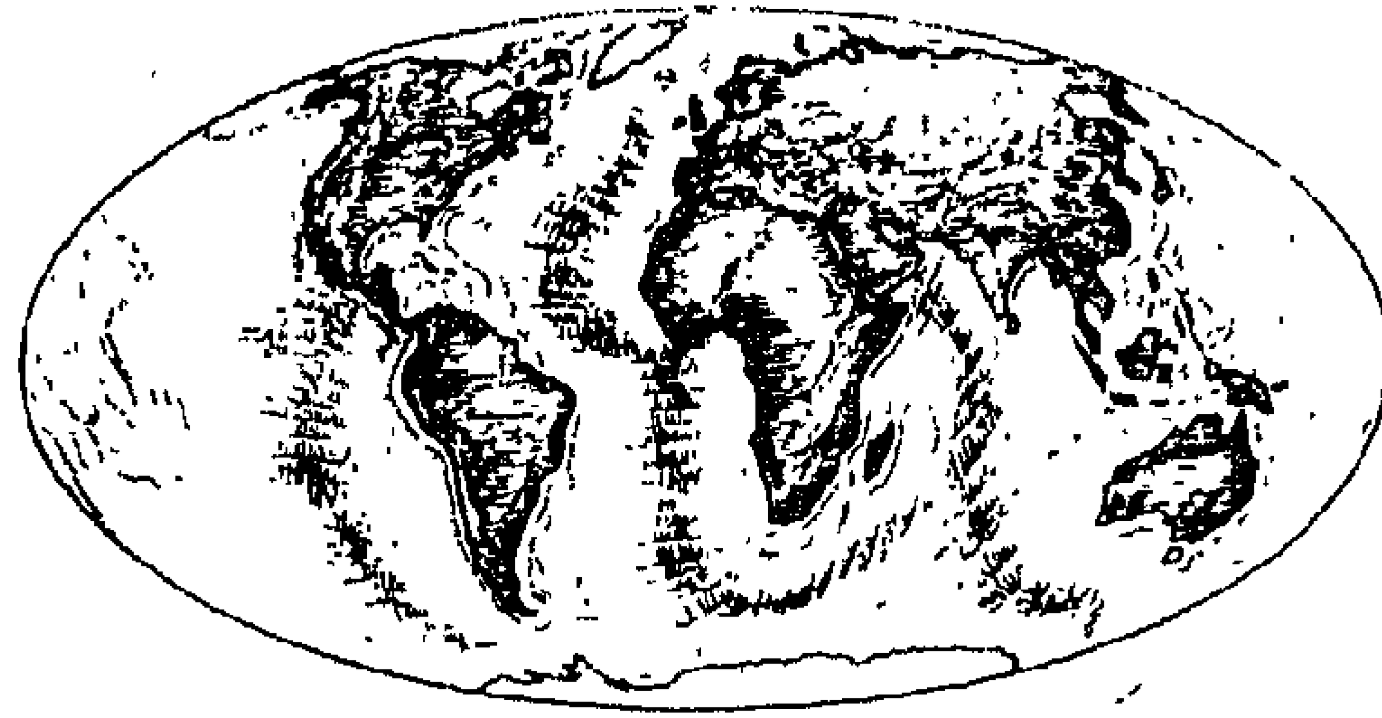
ولعل تلك الاعتبارات هى التى جعلت الرئيس زروال لا يقدم فى خطابه الانتخابى أى وعود بالتزامات محددة ، حتى لا يتورط فيما قد لا يستطيع الوفاء به .

ان المشكلة الكبرى التى تواجه الرئيس زروال وتكون محكا لصلابته واصراره وهى التحدى الأكبر الذى سيواجهه ، ونعنى به فتح الملفات الخاصة بالفساد التى وعد بفتحها بعد حصوله على التزكية الشعبية ، وهو أمر سبق أن نادى به أحد السياسيين والعسكريين البارزين ، وهو (قصدى مرباح) الذى فجر قنبلة الفساد فى القيادات العليا للجيش ، والتى كان أحد ضحاياها الجنرال (بلوصيف) والذى هدد بكشف الستار عن كثير من الفضائح والاختلاس والإثراء الفاحش والذى مس به الرئيس السابق الشاذلى بن جديد ، وطالب بوضع الضوابط الدقيقة والشفافة التى تحكم الرقابة على نفقات رئيس الجمهورية والحكومة والوزراء وكبار الضباط ، وأن ينشر (مجلس المحاسبة العامة) سنويا تقريرا حول الرقابة المالية للدولة ، وهو ما لم يفعله طوال الاثنى عشر عاما الماضية ، وأن يعلن كل وزير معين ، وكذلك كبار المسئولين فى الدولة عن ثرواتهم الشخصية قبل تحملهم المسئولية وبعد تركهم لها للحيلولة دون الإثراء غير المشروع ، وأكثر من هذا فتح الملفات ، ومحاكمة الماضى لأن ذلك وحده هو الكفيل باستعادة ثقة الشعب فى الحكومة . فهل يستطيع الرئيس زروال أن يخوض هذه المعركة ؟

أما ما عدا ذلك من الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ، فإن أمرها قد يكون أسهل من غيره بكثير .

إن التصريحات التى أدلى بها رابح كبير ، واعترف فيها بالرئيس زروال رئيسا شرعيا ، وطالبه بالحوار مرددا عبارة الشعب الجزائرى المشهورة عندما يرى بين الخصوم معارك لا ناقة له فيها ولا جمل (أربع سنوات بركات) أى يكفى الشعب الجزائرى أربع سنوات من العنف والإرهاب وخمسين ألف ضحية من أبناء الشعب الجزائرى ، ان هذا العرض من جانب (رابح كبير) له ثمنه ، وهو الاعتراف بجبهة الانقاذ واعتبارها طرفا متكافئا مع السلطة الحاكمة تشارك فى تحمل مسئولية الحكم باحدى الصور المقبولة ، وان يفرج عن كافة زعمائها السياسيين وأن تلغى حالة الطوارىء (الحصار) ، والغاء المحاكم الخاصة ، والسماح بالنشاط السياسى الحر ، وغيرها من مطالب الجبهة ، فى الوقت الذى صرح فيه أحد مستشارى الرئيس زروال وهو (عبد العزيز بلخادم) الذى كان رئيسا للمجلس الدستورى ، عندما سئل عن امكانية التحاور مع جبهة الانقاذ ، فأجاب (ليس هناك ما يسمى بجبهة الانقاذ ، انها محظورة وغير موجودة من الناحية القانونية) ، كما ذكر مستشار آخر للرئيس زروال عندما سئل عن رأيه فى تصريحات (رابح كبير) فقال (من هو هذا رابح كبير؟) .

هذا هو الواقع الذى يجابه الرئيس زروال والذى يحتاج منه الصبر والشجاعة والقدرة على مواجهة الواقع المعقد للجزائر .





المصالحة والحرب في جنوب السودان

محمد أبو الفضل

نجح قادة فصائل المعارضة السودانية المنضوية تحت مظلة "التجمع الوطنى الديمقراطى" خلال عقد مؤتمر أسمرا فى يونيو الماضى فى التوصل الى قناعة أن أزمات السودان ناجمة بالأساس من طبيعة التركيبة السودانية المحكومة بمنطق المركز والأطراف ، بينما فشلوا فى عدم وضع صيغة حوارية مقبولة للخروج من المأزق السودانى المتواصل على عدة أصعدة .

وجاءت التطورات الأخيرة على صعيد الحرب فى جنوب السودان لتضفى تعقيدا خطيرا ، حيث استطاعت الفصائل الجنوبية ، لاسيما قوات الجيش الشعبى لتحرير السودان ، تحقيق بعض المكاسب العسكرية التى خسرتها خلال العامين الماضيين . وذلك بمساعدة مباشرة أو غير مباشرة من قوى اقليمية لعبت دورا فى هذه التطورات ، على أثرها تفاقم القتال ، فى وقت درج على أن القوات الحكومية هى التى تسيطر على معظم ساحات المعارك للطبيعة الجغرافية المتشابكة فى جنوب السودان . غير أن شتاء هذا العام شهد تراجعا حكوميا واضحا . ولم تنجح قوات الخرطوم التى تم حشدها على الجانب الشرقى من الولاية الاستوائية فى استرداد مدينة "نيمولى" الاستراتيجية ، والتى تعتبر أقصى نقطة حدودية سودانية فى الجنوب وتسعى الخرطوم منذ فترة إلى استعادتها، باعتبارها خط الامداد الحيوى الوحيد لدى قرنق فى الأراضى السودانية بعد جلاء قواته عن غالبية المدن الجنوبية فى الآونة الأخيرة . علاوة على ارتفاع درجة التنسيق والتعاون بين بعض الفصائل الجنوبية والحركة الشعبية لتحرير السودان الذى انعكس ايجابا على أوضاعهما العسكرية .

من هذه الزاوية لم يعد الحديث عن المفاوضات والسلام يحتل مساحة واسعة فى الأوساط السياسية السودانية المعنية بمشكلة جنوب السودان . وأضحت الحرب وكأنها الخيار الأوحد حاليا ، بعد عودة العديد من العوامل الحاكمة فى تطورات الأوضاع فى مشكلة جنوب السودان وبروزها بصورة ملموسة ، الأمر الذى انعكس بوضوح على الحرب والسلام فى السودان .

لواء السودان :

أحدث اعلان جون قرنق عن توصله إلى اتفاق يقضى باعادة توحيد حركته مع حركة استقلال جنوب السودان بزعامة رياك مشار الكثير من ردود الأفعال فى الدوائر السياسية السودانية . حيث شكك البعض فى جدوى هذه الخطوة ، واعتبرت بمثابة مناورة سياسية فقط ، بينما وصفها آخرون بأنها نتيجة حتمية بعد توالى انتصارات قوات الخرطوم على فصائل الجنوبيين . حتى تم حصر مراكز قيادتهم فى المنطقة الواقعة قرب الحدود مع أوغندا ، الأمر

الذى جعل قادة الحركة الشعبية لتحرير السودان يفكرون أيضا فى تفعيل التنسيق مع المعارضة السودانية والبحث عن بدائل جديدة لإرهاق نظام الخرطوم .

وقد استطاع جون قرنق أن يقطع شوطا كبيرا تجاه العلاقة مع حزب الأمة والتى عبر عنها اتفاق " شقدوم " بجنوب السودان فى ديسمبر ١٩٩٤ ، الذى قضى بالتنسيق بينهما تمهيدا لتوحيد صفوف المعارضة السودانية والاطاحة بنظام الخرطوم . كما أنه استطاع بالاتفاق مع قيادات من الحزب الاتحادى الديمقراطى وحزب الأمة أيضا و ما يسمى بقوات التحالف السودانية أن يوقع فى أسمرا فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤ اتفاقا يقضى بقبول حق تقرير المصير لجنوب السودان ، بعد فترة انتقالية ، على أن تظل وحدة السودان الخيار الأول وتكليف دول منظمة " الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف " المعروفة باسم " ايجاد " بعقد مؤتمر دستورى سياسى تحت اشراف دولى يضم كل القوى السياسية لإحلال السلام والديمقراطية . غير أن تعثر مهمة " ايجاد " لأسباب سياسية وعسكرية متشابكة عاق تحقيق هذا الهدف . كما ان اتفاق اسمرا أحيط بضبابية وتعثر انجاز واحد من بنوده ، بسبب الطريقة التى صيغ بها ، والتى غلب عليها الطابع الارتجالى ودون مشاورات أو اجتماعات تحضيرية . لذلك حاول قرنق فى مؤتمر أسمرا الثانى فى يونيو ١٩٩٥ تدارك هذه الملاحظات .

ففى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر "كما فى جلسته الختامية" ناشد قرنق ، الذى ترأس كل جلساته ، حلفاءه فى " التجمع الوطنى الديمقراطى " بتكثيف العمل وتم اقرار مشروعية الكفاح المسلح الذى تخوضه الحركة الشعبية لتحرير السودان منذ عام ١٩٨٣ وأن هذا الكفاح هو مسئولية كل فصائل الشعب السودانى .. واعطاء دفعة قوية لمشروعه " لواء السودان الجديد " الذى طرحه من قبل لتطويق نظام الخرطوم .

اذ اقترح فى ابريل ١٩٩٥ تشكيل قوة عسكرية وسياسية تسمى " لواء السودان " تهدف إلى استيعاب العناصر الشمالية الراغبة فى الانضمام إلى حركته وخلق منبر سياسى لها لاسيما التى تبدو كأنها تتعاون مع الحركة بفاعلية للاطاحة بنظام الخرطوم المدعوم من قبل الجبهة القومية الاسلامية . وارساء القواعد لبناء السودان الجديد وخلق آلية عمل للنضال المسلح فى جميع أنحاء السودان .

بيد أن هذا الطرح لقى معارضة ورفضا من أكبر الأحزاب السياسية ، حزبى الأمة والاتحادى الديمقراطى فى ذلك الوقت . حيث أكدا على ضرورة مواصلة النظال بالطرق السياسية لاقتلاع النظام السودانى ، ورفضت القيادة الشرعية نقل الحرب الى الشمال وترويع المواطنين .

وعلى ذلك فإن فكرة " لواء السودان " على النحو الذى طرحت به والمعارضة التى وجدتها جعلها فكرة صعبة التنفيذ ، وربما تؤدى إلى توسيع نطاق الحرب الأهلية الأمر الذى يسعى قرنق لتحقيقه .

وبعد هذا الرفض ازدادت قناعة بعض العناصر المتشددة فى الحركة الشعبية بأن التأثير والضغط على حكومة الخرطوم يأتى بالأساس من الجنوب سواء بتوحيد الصفوف أو بالتعاون مع القوى الاقليمية التى يمكن الحصول منها على دعم لوجستى . ومن ثم بدأت قيادات فى الحركة اتصالات مكثفة - أشرف عليها قرنق بنفسه - مع حركة استقلال جنوب السودان وزعيمها رياك مشار لاتخاذ خطوات ايجابية نحو إعادة توحيد الحركتين . فى ذات الوقت كانت حركة استقلال جنوب السودان تعانى من خلخلات سياسية عميقة من جراء توالى انسحاب القيادات البارزة وتزايد حدة الخلافات حول أولويات التكتيك العسكرى . بالاضافة إلى تأكد فشل رياك مشار فى انجاز خطوة واحدة نحو الاتجاه الذى دشن انشقاقه من أجله فى اغسطس ١٩٩١ . فلم يستطع تحقيق شعار حركته ، لأنه كان يفتقر إلى الآليات المساعدة للوصول إليه ، وهو ما أفقده كثيرا من مصداقيته فى الأوساط السياسية داخل حركته والفصائل الجنوبية بصفة عامة .

كما بدا من الواضح تراجع الدعم السياسى من قبل بعض الدول الغربية ، التى كانت تؤيد الحقوق السياسية للجنوبيين بصورة قاطعة ، علاوة على تبرم بعض القوى الاقليمية من أوضاع الجنوبيين المتفسخة والتى تفضى فى النهاية إلى عدم جدوى تقديم الدعم المادى الذى قد يقود إلى احتدام الصدام بينهم .

اتفاق المصالح :

فى ظل التطورات المحلية والمتغيرات الاقليمية المتسارعة التقت وتقاطعت مصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان مع مصالح حركة استقلال جنوب السودان . وبدا من الضرورى التفكير فى اعادة التنسيق بين الحركتين تمهيدا لاتخاذ خطوات ايجابية تصب محصلتها فى إطار التوحيد والحيلولة دون تزايد حالة التشرذم التى يمكن أن تعوق حصول الجنوبيين على أية مكتسبات سياسية فى المستقبل المنظور .

ولم تكن هذه المرة الأولى التى يجرى فيها التفكير لتوحيد الجناحين . إذ سبق ذلك عدة محاولات ، لعل أبرزها قيام مجلس الكنائس الجديد بجنوب السودان بجهود قادها الأب جوزيف أوكيلو الراعى العام لأسقفية منطقة " توريت " لجمع فصائل الجنوبيين فى بوتقة واحدة، غير أنها فشلت . حيث أفرزت الانشقاقات المتتالية مساحات واسعة من الخلافات والاتهامات بين الجناحين ، جعلت من الصعوبة تسويتها والقضاء على ماخلفته من تداعيات وآثار سلبية . كما أن هذه المساعى لم تتوافر لها عوامل الدفع الذاتى ، التى تساعد فى خلق أرضية مشتركة للتفاهم بين المتحاورين .

ومن ثم حاولت جهود التنسيق الأخيرة تلافى كافة المثالب واحتواء الخلاف الحاد حول موقع الكوماندور وليم نيون بانى من الحركتين . فأكدت كل منهما انضمامه اليها ، حتى تم الاتفاق ضمنيا على أنه أحد قادة حركة استقلال جنوب

السودان .

لأن زعماء الجنوب أدركوا أن انعدام التنسيق والتمادى فى تباين الرؤى قد يؤدى على المدى البعيد الى القضاء على فصائل الجنوب .

من هنا حرصت الحركتان على توقيع اتفاق بينهما فى ٢٧ ابريل ١٩٩٥ ، سمى باعلان "لافون" تقديرا لذكرى العمل الذى نفذه ضباط الحركتين فى بلدة " لافون " ضد قوات الخرطوم فى ٣١ مارس . وقد وضح على ضوء البيانات التى أصدرها قرنق ومشار ، خلال الأيام السابقة على توقيع الاتفاق ، أن الحركتين تتجهان نحو التنسيق رغبة فى انهاء حالة الصراع التى راح ضحيتها المئات من المواطنين.

وحوى اتفاق " لافون " عدة نقاط رئيسية تضمنت : الوقف الدائم لاطلاق النار بين الحركتين وحرية تحرك قواتهما والسكان فى المناطق التى يسيطران عليها ، وكذلك حرية الحركة لوكالات الاغاثة والعاملين فيها ، ودعوة كل المجموعات الجنوبية المسلحة إلى الانضمام لوقف اطلاق النار .

وكان من نتائج هذا الاتفاق أن بدأت الحركة الشعبية لتحرير السودان تتخذ تدريجيا طابعا جبهويا واسعا يستطيع استيعاب اجتهادات عدة للتعبير عن استراتيجية موحدة أعطت الأولوية لحق تقرير المصير فى جنوب السودان . وهو ما يتيح لأى حركة تحرر استيعاب مختلف الطروحات المعبرة عن هدف واحد فى النهاية . يتعلق فى حالة السودان باسقاط النظام السياسى الحاكم والحصول على الحقوق السياسية التى تعد فى نظرهم مشروعة رغم بعض تجاوزاتها الملموسة .

رغم هذه الخطوة التى سعت إلى لملمة الجنوبيين تحت قيادة سياسية وعسكرية واحدة . بيد أن هناك بعض النقاط ذات الاهمية للحيلولة والتأثير المباشر على احتمالات اتمام المصالحة والتى لم يتفق عليها أو أخذها فى الحسبان بصورة تفصيلية والتى قد تثير العديد من المشكلات وربما تؤدى إلى عودة التشرذم إلى سابق عهده وتوالى الانشقاقات ، الأمر الذى ينعكس على القدرة على الوقوف امام هجمات الخرطوم المستمرة وفقد مساحات واسعة من الاراضى التى تم السيطرة عليها فى ظل هذا التنسيق وعوامل اخرى إقليمية . ومن أبرز هذه النقاط :

أولا : عدم وضوح الرؤية تجاه مستقبل جنوب السودان السياسى . فهل سيتم التمسك بخيار الاستقلال الذى طرحه مشار أم الوحدة فى اطار سودان علمانى ديمقراطى فيدرالى ، وهو ما كان يرفع شعاره قرنق ، أم التمسك بخيار تقرير المصير الذى يتردد منذ إعلانه فى واشنطن عام ١٩٩٣ ؟ وقد أثارت هذه الاشكالية خلافا بين الجناحين وعدم حسمها بصورة مفصلة سيؤثر سلبا على طبيعة وشكل العلاقة بينهما ، لاسيما أن تبنى رؤية مشار من المؤكد ان تشددا سيقابلها من قبل الخرطوم . وربما يعود عدم حسم هذه المعضلة إلى الرغبة فى تبديد مخاوف الخرطوم وبعض القوى الأخرى على الأقل فى الوقت الراهن وتركها معلقة حسب طبيعة المرحلة القادمة التى يمكن أن تشهد تقدما على المستوى السياسى والعسكرى لدى الجنوبيين ، خاصة وأن محاولات التقارب الحثيثة التى يقودها الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر والتى تعكسها زياراته المتعددة لجنوب السودان ونيروبى حتى يتم الضغط على الخرطوم لقبول التسوية الكاملة تهدف إلى عودة ادماج الحركتين .

ثانيا : صعوبة حدوث تعاون وتنسيق عملياتى كبير ضد قوت الخرطوم فى المرحلة الراهنة ، لابتعاد تمركز قوات كل حركة عن الأخرى ووجود قوات حكومية تفصل بين تواصل الحركتين ، علاوة على بروز نوعية جديدة من القيادات العسكرية لاتقبل التفريط فيما حققته من مكاسب ومواقع عسكرية فى الحركتين ، فضلا عن انعدام الثقة المتبادلة بين الجانبين ، وبالتالى صعوبة التنسيق الميدانى بدرجة عالية ، حيث أضحى معروفا عن قرنق كثرة مناوراته التى لا تجعل حلفاءه يثقون به كثيرا .

ثالثا : شيوع الفواصل والتعددية العرقية والاثنية وكثرة الاختلافات حول البنى السياسية والعسكرية داخل القبيلة الواحدة ، التى تمثل احدى السمات البارزة للتركيبة الاجتماعية فى جنوب السودان . وكانت أحد الأسباب الرئيسية فى انشقاق رياك مشار وجماعته ، عندما استشعروا اتساع نطاق السيطرة السياسية لقبيلة الدينكا على الحركة ، وبالتالى فاية تسوية سياسية أو مصالحة أو حتى تنسيق من الضرورى أن يأخذ فى الحسبان وضع ووزن كل قبيلة حتى تتلاشى الهيمنة التى أوجدها قرنق لقبيلته خلال الفترة الماضية لتعود من جديد المعادلات والتوازنات القبلية والمناطقية التى تحكم الأوضاع السياسية فى جنوب السودان .

رابعا : إحتمال قيام الخرطوم بشن حرب شاملة على المواقع التى تتمركز فيها قوات مشار فى منطقة جنوب شرق بحر الغزال والاقليم الاستوائى ، التى كانت بعيدة نسبيا عن الأهداف السودانية للحؤول دون أية محاولة لدمج قوات الجنوبيين .

اتفاق اسمرا:

فى ظل ظروف بالغة الحساسية بالنسبة للسودان عقد فى اريتريا خلال الفترة من ١٥- ٢٣ يونيو الماضى مؤتمر اطلق عليه " مؤتمر القضايا المصيرية " ناقش أوضاع السودان السياسية وكيفية اسقاط نظام الخرطوم الحالى . وهى المرة الأولى التى تلتقى فيها فصائل المعارضة السودانية بتنويعاتها المختلفة لاسيما المنضوية تحت لواء " التجمع الوطنى الديمقراطى " وتم مناقشة العديد من القضايا الحيوية . وقد أحدث المؤتمر وقراراته ردود فعل واسعة فى الأوساط السياسية السودانية وحقق الكثير من المكاسب للحركة الشعبية لتحرير السودان على وجه الخصوص .

وقرر المؤتمر اختيار محمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى رئيسا لهيئة القيادة ورئيس تنظيم "

القيادة الشرعية للجيش " الفريق المتقاعد فتحي أحمد علي نائبا له. وتضم الهيئة في عضويتها قادة الأحزاب المشاركة في التجمع وهم: الدكتور عمر نور الدائم الأمين العام لحزب الأمة والعقيد جون قرنق قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان والعميد عبدالعزيز خالد قائد قوات التحالف السودانية والبابا جيمس سرور رئيس تجمع الأحزاب الجنوبية والتيجاني الطيب عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ومحمد طاهر أبو بكر رئيس جبهة " البجا " وهاشم محمد أحمد رئيس التجمع النقابي .

وشكل المكتب التنفيذي الذي يتولى العمل اليومي للتجمع من مبارك المهدي أمينا عاما مكلفا متابعة الشئون العسكرية والاتصال بالداخل ونواب للأمين العام هم : فاروق أبو عيسى وهو مكلف بمهمة الناطق الرسمي وشئون التنظيم والادارة والشئون الدستورية والدكتور منصور خالد ، وكلف بملف العلاقات الخارجية والشئون الانسانية ، وممثل للحزب الاتحادي الديمقراطي يكون مسئولا عن المال والاعلام اضافة إلى السياسي الجنوبي بونا ملوال .

وأوضح البيان الختامي لـ "مؤتمر القضايا المصيرية" أن قوى المعارضة توصلت إلى صيغة توحد قواها وفق اتفاق شامل في شأن القضايا المتعلقة باستكمال برامجه الهادفة إلى اجتثاث النظام وايقاف الحرب واستعادة الديمقراطية وتوفير أرضية صلبة يتأسس عليها سودان المستقبل.. وفي شأن ايقاف الحرب ، أقر بمبدأ حق تقرير المصير كحق أساسي للشعوب وبأن ممارسة تقرير المصير " توفر حلا لانهاء الحرب الأهلية في السودان وتسهل استعادة الديمقراطية والسلام " . واعطى حق تقرير المصير للجنوب لكنه رأى أن يستطلع رأى سكان ثلث مناطق تسميها الحركة الشعبية لتحرير السودان مناطق مهمشة وتطالب بأن تضم إلى الجنوب في تقرير المصير .. وشدد المؤتمر على موقف موحد للتجمع في الاستفتاء في الجنوب فيكون الخيار بين الوحدة - كونفيدرالية، فيدرالية - والاستقلال وضروة العمل خلال الفترة الانتقالية على بناء الثقة واعادة صياغة الدولة حتى تأتي ممارسة تقرير المصير دعما لخيار الوحدة . ونص البيان على أن المساواة في البلاد تقوم على أساس " المواطنة واحترام المعتقدات .. والتسامح بين الأديان.. وقضى بأنه " لايجوز لأي حزب سياسي أن يؤسس على أساس ديني" .. وهي الفقرة التي أحدثت ردود فعل غاضبة في أوساط بعض قيادات حزبي الأمة والاتحادي . حيث يمثلان أكبر حزبين تقليديين في السودان . فيستند الاتحادي إلى طائفة الختمية الصوفية ويقوم الأمة على أعناق طائفة الأنصار السنية. كما أن حزب الاتحادي خاض انتخابات ١٩٨٦ على أساس برنامج الجمهورية الاسلامية في حين خاضها الأمة على أساس نهج الصحوة الاسلامية .

من هذه الزاوية حاولت الخرطوم توظيف انجازات مؤتمر أسمرا جماهيريا داخل السودان وهز القواعد الشعبية لأكبر حزبين في السودان واسقاط العلة الرئيسية لوجودهما وبات أن أفضل المكاسب حققها جون قرنق اذ إستطاع الحصول على كثير من الأهداف على المستوى المحلي والدولي أضفت عليه مشروعية سياسية كان في حاجة اليها بعد حالة التدهور التي كانت تعيشها حركته في الفترة الأخيرة .

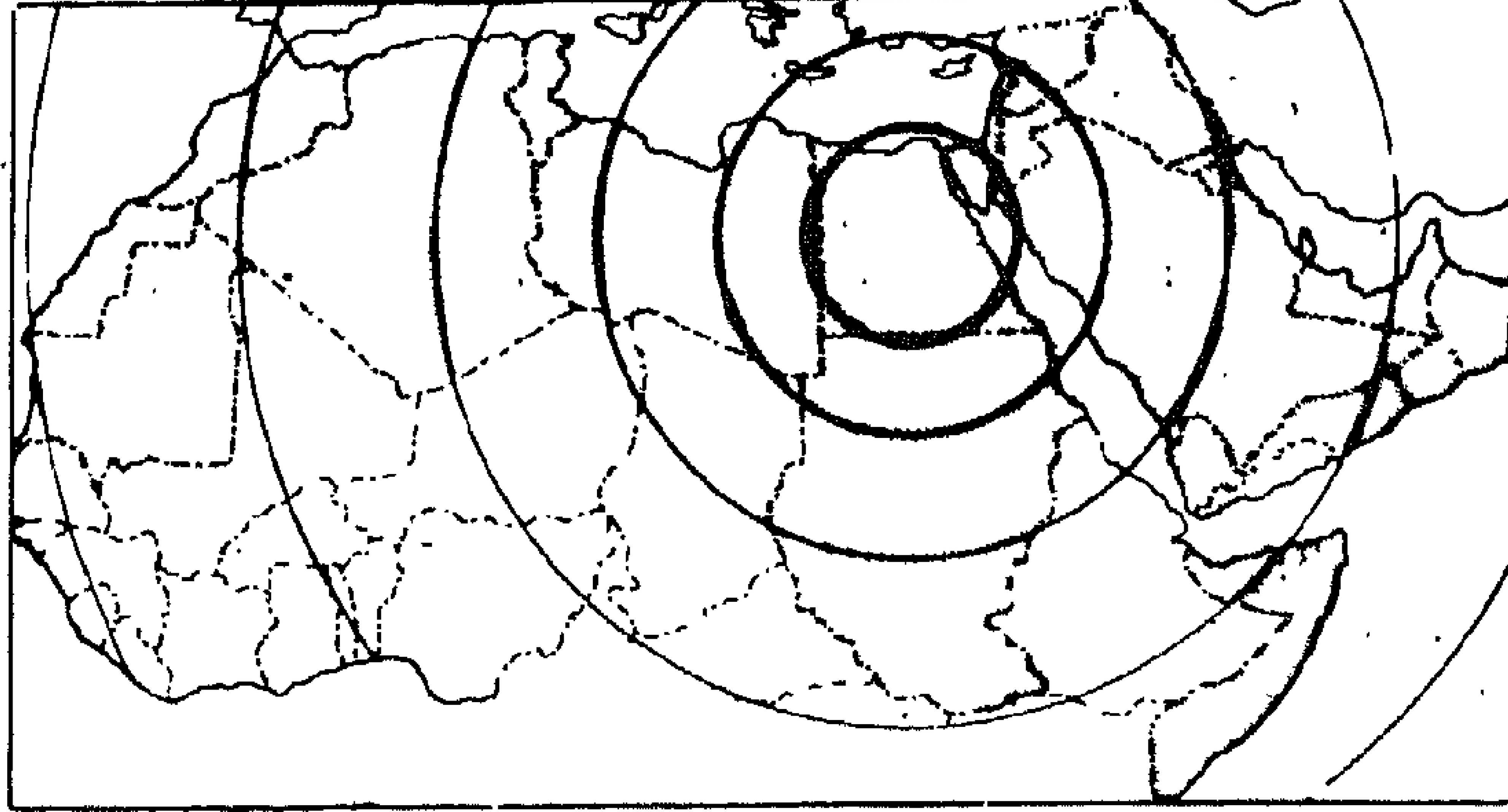
وقد استطاع قرنق بعد هذا المؤتمر أن يوثق علاقاته مع بعض الدول الاقليمية خاصة أوغندا التي تملك حدودا مشتركة واسعة مع السودان ، ويستفيد من تراكم الخلافات بين البلدين ليحقق انتصارات عسكرية ملحوظة خلال الشهرين الماضيين . ويحصل على الكثير من عوامل الدعم العسكري واللوجستي من حكومة كمبالا أولا للضغط على الخرطوم التي يتردد أنها تساعد بعض حركات المعارضة الأوغندية ، ثانيا لتطويق هذه الحركات التي بدأت تتوغل في الأراضي السوادنية الجنوبية ، الأمر الذي أدى إلى إتهام الخرطوم حكومة كمبالا بالتدخل في شئونها الداخلية . كما أصدرت السفارة السودانية في نيروبي بيانا أكدت فيه مشاركة جنود من رواندا وبوروندي وتنزانيا ، وأن ٣٠٠ من مقاتلي منظمة " الثامن عشر من فبراير الثورية " التي تعمل على إطاحة حكومة نيروبي الحالية عززوا القوات الأوغندية ، التي تقول تصريحات الخرطوم أنها غزت البلاد بانضمامها إلى قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي تتلق تدريبات أيضا على أيدي أوغنديين ومرتزقة أفارقة في معسكرات بأقصى جنوب السودان وشمال أوغندا .

في الوقت ذاته صعد الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني حملاته على السودان وهدد في أوائل ديسمبر الماضي بشن حرب عصابات ينفذها رجال "كوماندوز" أوغنديون في الأراضي السودانية. كما أوفدت الخرطوم وزير الداخلية ومستشاره الأمني في الوقت نفسه تقريبا إلى تشاد وافريقيا الوسطى لاطلاعهما على تطورات الموقف الأوغندي . غير أن جون قرنق اعتبر هذه الخطوة تصب في اتجاه اقناع السلطات في هاتين الدولتين بالسماح للقوات الحكومية السودانية بتجاوز حدودهما المشتركة لمهاجمة قوات الجيش الشعبي .

ومن الواضح أنه لم تعد هناك علاقات جيدة بين السودان وثلاث من الدول الأعضاء في اللجنة الرباعية كلفتها قمة منظمة "ايجاد" وهي كينيا واثيوبيا واريتريا وأوغندا وباتت الخرطوم قلقة من كل مسعى لاستئناف الوساطة وأكثر إقتناعا بأن خيارها الوحيد هزيمة قوات قرنق عسكريا .. لذلك تقوم بحملة واسعة لتجنيد الآلاف من الشباب وتحسين علاقاتها بأثيوبيا وتقويتها مع كينيا لقطع الطريق على قرنق واستغلاله حالة التدهور في علاقات السودان الاقليمية خلال الفترة القادمة .

تقارير

قمة عمان والتعاون الاقتصادى الإقليمى في الشرق الأوسط



نرمين السعدنى

يمثل انعقاد مؤتمر عمان فى أكتوبر ١٩٩٥، استكمالا لمرحلة بدأت بانعقاد مؤتمر الدار البيضاء فى أواخر عام ١٩٩٤ والذى يعتبر أولى خطوات تكثيف التفاعلات الاقتصادية فى اقليم الشرق الأوسط بحسب المنظومة الأمريكية – الاسرائيلية ، التى تهدف بشكل خاص الى تعزيز موقف اسرائيل داخل المنطقة العربية وتتيح الفرصة أمامها للاندماج فى شبكة علاقات اقتصادية مع العرب ومن ثم تسوية الصراع العربى – الاسرائيلى على أساس أن التزامن بين المحادثات السياسية والاقتصادية من شأنه أن يعجل بعملية السلام السياسى المطلوبة .

وجدير بالذكر ، أن المشاركة فى هذا المؤتمر لم تقتصر على رؤساء الدول والحكومات فحسب ، وانما امتدت أيضا لتشمل رجال الأعمال والبنوك والقطاع الخاص فى الدول المعنية . ولكن بالرغم من التشابه الواضح بين قمة الدار البيضاء وقمة عمان من حيث الإطار التنظيمى لكل منهما ، إلا أن الظروف المحيطة بمؤتمر عمان قد اختلفت كثيرا عن تلك التى أحاطت بقمة الدار البيضاء . فإنهيار التنسيق بين الدول العربية وترتيب أفكار الجانب الأمريكى – الإسرائيلى أدى الى تحقيق نجاح ملموس للرؤى الاسرائيلية والأمريكية فيما يخص معظم مجالات التعاون الاقليمى . ومن ثم ، يتطرق هذا التقرير الى مناقشة فكرة تمهيد الطريق أمام اسرائيل للاستحواذ على مكانة متقدمة فى منطقة الشرق الأوسط والتعزيز الأمريكى لها ، فيركز على الجوانب السياسية والاقتصادية للمؤتمر من مختلف الجوانب .

الأبعاد السياسية لمؤتمر عمان :

لايزال هدف دولة اسرائيل القديم فى انشاء الدولة الكبرى من النيل للفرات قائما وإن اختلفت أساليب تحقيقه . فالمناخ العالمى السائد الآن هو مناخ اقتصادى بالدرجة الأولى تظهر فيه التكتلات أو الإتحادات الاقتصادية ، وتكون القوة أو السيادة للدولة المتقدمة أو المتفوقة اقتصاديا ولذلك نرى أن إنشاء آلية للتعاون الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط واسرائيل أصبحت هى المحك الرئيسى للعقلية الاسرائيلية التى تحاول أن تدفع عملية التنمية الاقتصادية على حساب عملية الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة بالجولان وجنوب لبنان والضفة وغزة . ولذلك شهدت قمة عمان جدالا حادا بين الأطراف المشاركة فيها وخاصة بين مصر وفلسطين من جانب والأردن وإسرائيل من جانب آخر . فوجهة النظر المصرية رأت أن عملية الهرولة الاقتصادية غير مطلوبة فى هذا الوقت الى أن تحل المشاكل المعلقة بشأن استعادة الأراضى المحتلة ، فى حين تبنت الأردن فكرة تعويض ما خسرته وقت الحرب وأن عليها أن تسرع بالاستفادة من الأوضاع الراهنة لتحقيق

أكبر مكاسب اقتصادية ممكنة ، ومتهمة "مصر" بأنها كانت أول من "هرول" الى اسرائيل عند توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٩ . والأردن بذلك تكون قد تناست تماما المواقف الدامية التي اتخذتها اسرائيل قبيل انعقاد القمة مباشرة مثل اغتيال "فتحى الشقاقى" ، الأمين العام لمنظمة الجهاد الاسلامى ، وتأكيدات "اسحق رابين" ، رئيس وزراء اسرائيل الأسبق ، أن القدس هى عاصمة اسرائيل وأنه لديهم الاثباتات التاريخية التي تؤكد على ذلك ، ثم اتخاذ الكونجرس الأمريكي قرارا بنقل السفارة الأمريكية الى القدس فى موعد أقصاه ١٩٩٩ مؤيدا بذلك فكرة ابقاء القدس "كعاصمة" ومتجاهلا بالتالى قرارات مجلس الأمن التى تؤكد على ابقاء القدس كمنطقة محتلة شأنها فى ذلك شأن بقية الأراضى المحتلة فى الضفة الغربية أو قطاع غزة الى أن يتخذ قرار جماعي دولى تشترك فيه كافة الأطراف المعنية والمنظمات الدولية بشأنها .

ولعل القرار الأمريكى جاء بمثابة صفعة على وجه الحكومات العربية ، ففى الوقت الذى حاولت فيه الدول العربية أن تتناسى الاستعمار الاسرائيلى لها وأن ترسى أسس سلام فعلى شامل للمنطقة ، بل وأن تقتنع بأن النوايا الاسرائيلية أصبحت سليمة وتهدف للصالح العام ، صدم هذا القرار رؤساء الدول العربية ووضعهم فى موقف حرج جدا مع شعوبهم إذ تصاعد التساؤل حول كيفية اقامة علاقات اقتصادية بينهم وبين دولة لاتزال تراوغ بشدة حول الأراضى المحتلة والقدس الشريفة . ولكن بالرغم من هذه الخلافات ، والتى أضاعت يومين من قمة عمان ، أسفر اليوم الثالث عن نتائج مبشرة بنجاح المؤتمر.

المشروعات الإقتصادية المطروحة:

كما سبق الذكر ، جاءت قمة عمان لتستكمل مسيرة الدار البيضاء . فإذا كانت الأخيرة قد استعرضت أفكارا اقتصادية وسط هيمنة سياسية ، تبلورت فى الأول مشروعات محددة مثل "بنك الشرق الأوسط للتنمية" ، و "مؤسسة السياحة والسفر لمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط" ، وكذلك مجلس الأعمال الاقليمى للشرق الأوسط . وقبل الخوض فى تفاصيل هذه المؤسسات تجدر الاشارة الى أن عدد الدول المشاركة فى المؤتمر وصل الى ٦٣ دولة من بينها ١٣ دولة عربية و ١٠٠٠ من رجال الأعمال العرب ، بجانب الدول الأوروبية ، والولايات المتحدة واسرائيل .

وقد أظهر المؤتمر خلافا فى وجهة النظر العربية ، حيث يرى البعض إن الظروف قد حانت لتحقيق منافع اقتصادية وتعويض خسائر الحروب والاستعمار وهى وجهة النظر الأردنية وقطر . أما البعض الآخر فيرى أن التعاون الاقتصادى لابد أن يسير بنفس نمط التعاون السياسى فهو يمثل استكمالا لعملية السلام ولا يجب أن يكون أداة للضغط على هذه الدولة أو تلك للرضوخ لمطالب اسرائيلية قد تكون مجحفة بالنسبة لها . وطرحت فيه العديد من المشروعات ، فطرحت مصر ٨٥ مشروعا بتكلفة قدرها ٢٥ مليار دولار ، بينما طرحت الاردن ٢٧ مشروعا بقيمة ٥ر٣ مليار دولار والحكومة الفلسطينية قدمت مشروعات قيمتها ٣٣ر٦ مليار دولار ، أما الحكومة الاسرائيلية فقدمت ١٦٢ مشروعا بتكلفة قدرها ٣ر٢٥ مليار دولار . وتم الاتفاق بالفعل على عدد من المشروعات مثل مشروع استخدام مطارى العقبة ورأس النقب فى سيناء بعد تحديثهما ليكوُنا مطارين دولين ومشروع ريفيرا البحر الأحمر قرب رأس بناس بين مصر واسرائيل والأردن ، ومشروع انشاء منطقة حرة على الحدود بين مصر واسرائيل ، بجانب مشروع نقل الغاز الطبيعى بين دولة قطر واسرائيل . ويلاحظ أن معظم تلك المشروعات التى حصلت على موافقة عملية ترتبط بشكل وثيق مع مصلحة اسرائيل المباشرة حتى وإن تضمنت فائدة للدول العربية، وذلك لأنها تخدم ، فى المقام الأول ، فكرة كسر الحاجز النفسي بين اسرائيل والعرب من ناحية أخرى . أما المشروعات التى تتصف بطابعها التنموى لأقطار المنطقة العربية فلم تسفر مناقشات المؤتمر عن أية نتائج ايجابية بخصوصها ، مثل المشروعات الزراعية التى قدمتها مصر ، مشروعات البنية الأساسية لفلسطين ، مشروعات البوتاس لإستغلال مياه البحر الميت للأردن . وتؤكد على هذه الفكرة النتائج الحقيقية للمؤتمر وهى الخاصة بانشاء البنك الإقليمى ، ومنظمة السياحة الاقليمية، ومجلس الأعمال الإقليمى .

وبالنسبة لبنك تنمية الشرق الأوسط ، فقد حظى هذا المشروع بأكبر قدر من الخلافات . فكان المبلغ المحدد لرأسمال البنك هو ٢٥ مليار دولار ظلت تتناقص الى ٥ مليارات دولار ومع ذلك لم تتم الموافقة إلا على ١٢٥٠ مليون دولار فقط . حيث كان من المفترض أن تقوم الدول الصناعية الأوروبية بتحويل ٦٠٪ من الخمسة مليارات ، إلا أن المانيا رفضت ، ومن ثم الاتحاد الأوروبى ، فكرة انشاء بنك أو المشاركة فيه على أساس أن هذا البنك ما هو إلا مؤسسة سياسية تتحكم فى آلياتها الولايات المتحدة ، ويسود الدولار على معاملاتها الأمر الذى يرفض الاتحاد الأوروبى الخضوع له . أما النسبة المتبقية (٤٠٪) فكان من المفترض أن تمولها دول الخليج ، وقد رفضت السعودية أيضا فكرة المشاركة بسبب وجود بنوك وصناديق عربية بالفعل يمكن رفع كفاءتها وامكانياتها بحيث تخدم نفس أهداف البنك المقترح . أضف الى ذلك أن الموازنة السعودية – بشكل خاص – أصبحت مثقلة بأعباء ديون حرب الخليج وتكلفة وجود قوات أمريكية على أراضيها . أما بقية الدول العربية – باستثناء قطر – فقد اعترضت على آلية الإئتمان لهذا البنك بأن طالبت أن يتم منح القروض بشروط ميسرة وبسعر فائدة منخفض عن بقية المؤسسات المماثلة ولكن واقع الأمر يقول أنه لن يختلف فى كثير من شروطه عن البنوك التجارية الأخرى ومن ثم سوف تخدم آلياته المشروعات الاسرائيلية المشتركة بينها وبين الدول العربية ، فالهدف الأمريكي واضح من انشاء هذا البنك ، فالغاء المقاطعة العربية لاسرائيل وتطبيع العلاقات فيما بينهم يعد الهدف الأول للولايات المتحدة . وقد جاءت

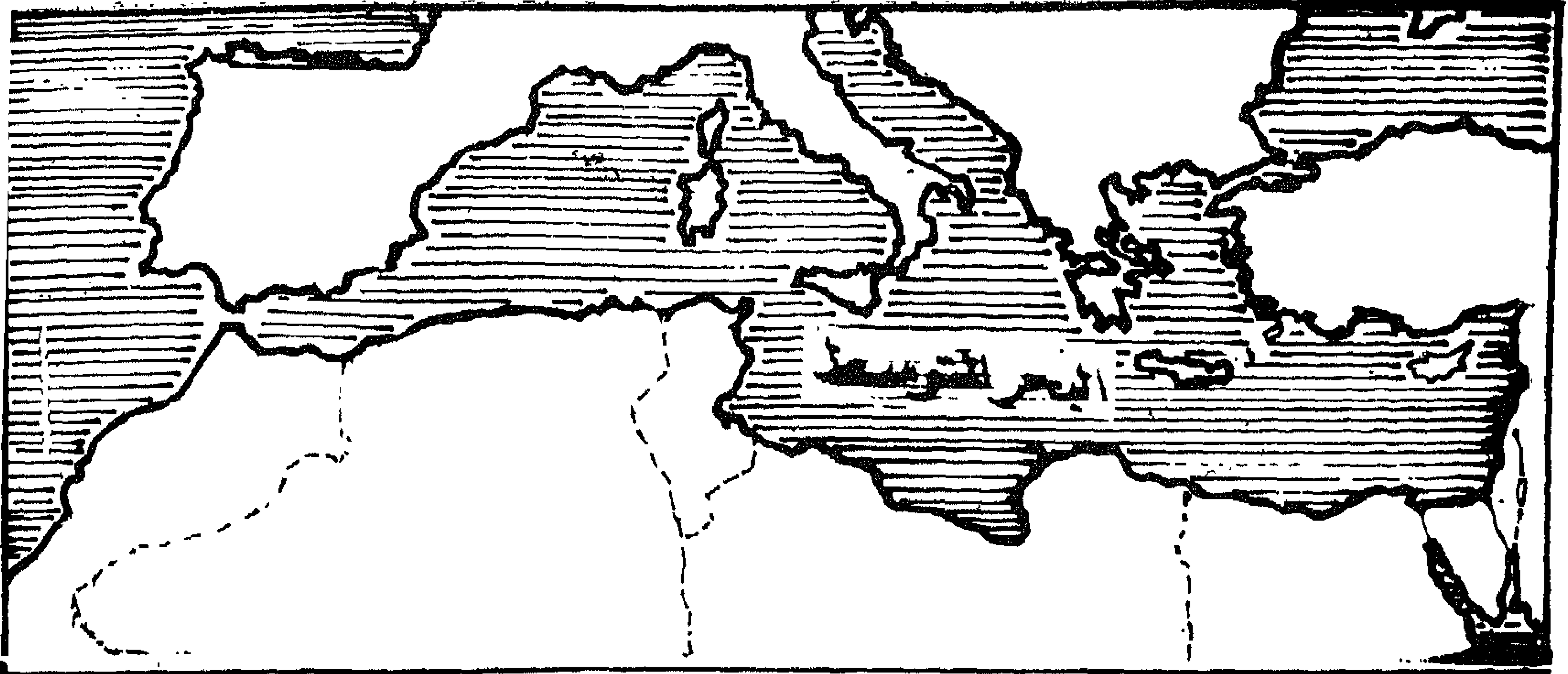
فكرة إنشاء البنك بهدف زرع اسرائيل فى وسط منطقة الشرق الأوسط كمركز متقدم تكنولوجيا وإداريا ، وأنها يمكن أن تشارك بخبرتها وامكانياتها مقابل الأموال والأيدى العاملة العربية . وتأكيدا على هذا جاءت شروط البنك تحتم التعامل مع القطاع الخاص فقط مما يؤدى الى تقوية مكانة القطاع الاسرائيلى – الذى يتفوق بالفعل على مثيله العربى – وسيطرته بالكامل على الأسواق . كما أن اسرائيل كانت محرومة – كنتيجة المقاطعة – من أموال الخليج والبنك الدولى ، أما بعد إنشاء البنك فسوف تتاح أمامها الفرصة للاستفادة من مختلف مصادر الأموال الدولية والعربية . معنى هذا أن النتيجة الأولى لقمة عمان تتضمن اعادة توزيع الثروة العربية بين العرب واسرائيل ليس حتى على أساس المساواة فيما بينهم ولكن على أساس أن الأموال العربية لابد أن توجه بشكل ينمى الاقتصاد الاسرائيلى من خلال تمويل المشروعات التى قدمتها اسرائيل للمؤتمر ، وبناء الكيان الشرق أوسطى الذى طالما سعت اسرائيل الى إنشائه .

أما فيما يتعلق بمؤسسة السياحة الإقليمية : فلا يخفى أن السياحة ، بمفهومها العام ، أصبحت إحدى الصناعات الأساسية التى تؤدى الى ترسيخ العلاقات وتوثيق التعاون بين الدول . ولذلك لم يغفل اسم خطة قمة عمان أهمية – بل وضرورة – إدراج قطاع السياحة فى الخطة بما أنه من شأنه أن يعزز الهدف الرئيسى للمؤتمر وهو تحقيق "التعاون الإقليمى" وتثبيت "الكيان الاسرائيلى" فى منطقة الشرق الأوسط ، وقد تقرر عقد اجتماع قريبا لمناقشة اجراءات التأسيس ومجلس الادارة الذى سيضم ممثلين حكوميين ومجلسا تنفيذيا يضم عضوين من القطاع الخاص عن كل دولة . وسوف يفتح باب العضوية لدول الشرق الأوسط وكذلك الدول الأجنبية باعتبار أن الهدف من انشائها هو خلق آلية لتنمية التبادل السياحى البينية (بين دول الإقليم) وكذلك ترويج السياحة الخارجية (بين الإقليم والدول الأجنبية) . فمنطقة الشرق الأوسط تعتبر من مناطق الجذب السياحى فى العالم ويستدعى الأمر ضرورة تواجد نوع من التعاون لتحقيق أكبر قدر من المنفعة . ولا مانع من تحقيق قدر من التعاون فى هذا المجال طالما أن مصطلح "التعاون الاقليمى" بات الأساس لأية مناقشات خاصة بالمنطقة العربية ولكن تستوجب الأوضاع السياسية وبخاصة تلك المتعلقة بالأراضى المحتلة ومشكلة الجولان التروى ، بل والتعامل بحذر مع الطرف الاسرائيلى حتى لا تتحول مهمة التعاون الإقليمى من كونها وسيلة فعالة لخدمة السياسيين فى تحقيق السلام الشامل الى الى أداة للضغط على العرب للموافقة أو الرضوخ لمطالب اسرائيلية ، كانت أو أمريكية قد تكون مجحفة بالنسبة لهم . وجدير بالذكر أن الورقة المصرية فى مجموعها قد راعت تلك النقطة بحيث اشتملت على مشروعات تحتاج لدراسات جدوى مستفيضة ، ووقت طويل لدراستها دراسة وافية بحيث تؤخر عملية التعاون الاقتصادى الكاملة بحيث تعطى فرصة يمكن أن تستغل للضغط على اسرائيل لتحقيق السلام الشامل والعادل بالمنطقة .

وتأكيدا لأهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه القطاع الخاص ، جاءت النتيجة الثالثة للمؤتمر والخاصة بمجلس الأعمال والتجارة الإقليمى والذى يفترض أن تخصص لفترة انشائه مدة ستة أشهر يبدأ بعدها النشاط الفعلى . ويشترط فى هذا المجلس أن يكون كافة أعضائه من رجال الأعمال والشركات بالمنطقة ويمنع تدخل الحكومات فى نشاطاته إلا عند الضرورة . معنى هذا أن المفهوم الاسرائيلى نحو "خصخصة السلام" يزداد تأكيدا فى كل مرحلة من مراحل التعاون الإقليمى ، إذ أن الاعتماد على القطاع الخاص ورجال الأعمال سوف يشكل أداة للضغط على الحكومات والتى من شأنها أن تؤدى الى الفصل بين السلام السياسى – الذى لاتزال اسرائيل تراوغ بشأنه – والسلام الاقتصادى – الذى تلح عليه بشدة فى جميع محادثاتها . وجدير بالذكر ، أن رجال الأعمال قد اعترضوا على هذا المفهوم حيث أنه يحولهم الى أدوات تخدم مصالح الاقتصاد الاسرائيلى بشكل خاص وفى ظل أكذوبة دعائية تعتمد على ترويج فكرة التقدم الاسرائيلى فى مجال التجارة والأعمال عن قرنائها العرب الأمر الذى يعنى أن زمام القيادة والمبادرة سيكون من نصيب الاسرائيليين ، أما العرب فيمكن أن يستغلوا كأيدى عاملة أو مادة خام تستخدم لتحديث قطاع الصناعة الاسرائيلى .

وإذا كان المؤتمر قد حقق نجاحا فى بعض المجالات ، إلا أن الأمر لا يخلو من عدة نقاط سلبية لعلها تعتبر سببا رئيسيا للمشكلات التى حدثت فى أول أيام المؤتمر . فغياب التنسيق العربى – العربى ومحاولة تهميش مصر أدى الى سهولة استغلال الفرصة وتفجر فكرة أن اسرائيل هى التى يمكن أن تقود المنطقة بأكملها مؤكدا بالتالى على مقدرتها الاقتصادية والادارية ، وأن العرب – فى ظل خلافاتهم المستمرة – يصعب عليهم أن يأخذوا بزمام الموقف أو قيادته حيث يستغرق العديد من الوقت فى مجرد حل الأزمات التى يمكن أن تحدث فيما بينهم . أضف الى ذلك، التبنى الأمريكى الواضح لموقف اسرائيل وتدعيمها له الى درجة إعلانها قرار نقل السفارة الى القدس قبيل انعقاد القمة بأيام قليلة . بمعنى أنها ترغم الدول العربية على الرضوخ الى أمر واقع يحتم وجود اسرائيل داخل المنطقة العربية وتطلب بوضوح ضرورة الغاء المقاطعة العربية لإسرائيل دون أن تستكمل عملية الانسحاب الكامل من الأراضى المحتلة والجولان وجنوب لبنان. معتبرة أنها مسألة وقت يمكن خلالها استكمال مناقشات السلام السياسى ولكن لا يخفى أن توطيد علاقات اقتصادية بين أية دول وإقحام القطاع الخاص بالشكل المطروح فى قمة عمان لا يمكن إلا أن يؤدى الى مزيد من الضغوط على الشعوب والحكومات العربية لترضى بأمر واقع يتنافى مع مبادئها ونضالها الذى عاشت تكافح من أجله سنوات كثيرة .

مستقبل العلاقات بين دول شمال وجنوب البحر المتوسط



خالد عبد اللطيف

منذ انتهاء الحرب الباردة ، تتعرض النظم الاقليمية لعملية تغير مكثفة هدفها استيعاب المتغيرات الناشئة والتكيف مع الحقائق الجديدة ، كذلك المساهمة فى تشكيل النظام الدولي ووضع قائمة أعماله . وإن كانت السياسات الاقليمية فى عهد الحرب الباردة جزءا من عملية المواجهة بين المعسكرين المتصارعين آنذاك ، فإن الوضع الراهن يأخذ أبعادا مختلفة ، وتبرز فيها الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدلا من الدوافع الايديولوجية والعسكرية . ولما كانت عملية إعادة تشكيل النظم الاقليمية لا تحدث بفعل الضغوط الدولية وحسب ، فهناك عوامل محلية خاصة بكل اقليم على حده تعمل إما على تطور الاقليم وتحقيق مزيد من التماسك بين اعضائه ، او تضع له حدودا لا يمكن تجاوزها ، أو ربما تدفع الى محاولة إنهاء وجود الاقليم ، والبحث عن صيغ إقليمية جديدة .

اذن فالعوامل المحلية اما ان تدفع الى تطوير الاقليم أو تؤدى الى انهياره والبحث عن بديل آخر له . والاختيار أولا وأخيرا هو مسئولية أعضاء هذا الاقليم انفسهم .

إن هذه العملية التى تحدث فى اقاليم شتى فى العالم المعاصر تختلف عن عملية اخرى يمكن تسميتها بتنظيم التعاون بين الاقاليم الفرعية التى تتجاوز معا بحكم الجغرافيا أو التاريخ أو عمق المصالح الاقتصادية والسياسة الامنية وهذه العملية تختلف جذريا عن بناء منظومة جديدة للتفاعل الاقليمى وتختلف ايضا فى قائمة القضايا التى تفرض تنظيم المنافع بين الاقاليم المتجاورة وبعضها . ولعل اكثر الجوانب اختلافا بين تنظيم التعاون بين الاقاليم الفرعية وبين تشكيل نظام اقليمى هى مسألة هوية الاقليم . فبينما يسمح تشكيل نظام اقليمى بالتأكيد على هوية معينة ، فان تنظيم التعاون بين الاقاليم يسمح بالحفاظ على هوية الاقاليم دونما تغيير ، بل انه ينطلق احيانا من تعدد الهوايات للبحث عن مزيد من التعاون ، ومزيد من الفهم المشترك بين الثقافات والتجارب .

هذه العملية الثانية أى تنظيم التعاون بين الاقاليم تنطبق تماما على حالة التعاون المتوسطى ، والذى يمكن تعريفه بأنه عملية تنظيم تبادل المنافع بين اعضاء من اقاليم قائمة على ضفاف المتوسط ، وهى متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية ، وتعيش حالة من الترابط الواقعى بفعل الجغرافيا والتاريخ والسياسة والاجتماع .

لقد ظل البحر المتوسط لمدة ألف عام مركزا للحضارة ، إلا أنه بمرور الوقت فقد موقعه كمركز للعالم ليصبح هامشيا . لكن وعلى الرغم من ذلك ، فقد شهد البحر المتوسط منذ عقدين من الزمان " صحوة " أنبأت بتطور هام . لقد بدأت شعوبه وحكامها يتنبهون للتهديدات التى

تضغط على شاطئيه حيث الاقدار ظلت دائما مترابطة . لقد بدأ التعاون ينظم لتحقيق المنفعة المشتركة لبلدان البحر المتوسط .

ان الاقاليم المعنية فى حالة التعاون المتوسطى عديدة ، وهى أقاليم فرعية محددة الهوية ، فهناك اوروبا الموحدة والنظام العربي وتحديدا الاقليم المغاربى وجناحه المشرقى ممثلا بسوريا ولبنان ، وهناك قوى شرق اوسطية كتركيا واسرائيل ودول متوسطية بحكم الجغرافيا كقبرص ومالطا . ومثل هذا التعدد يعكس امرين ، اولهما ثراء الخبرات سواء فى مجال تنظيم التعاون الاقليمى ذاته ، أو فى المدى الذى وصلت اليه كل تجربة على حدة هو ان البحر المتوسط ليس سوى وعاء الاقاليم وليس اقليما محددا .

١ - الاتحاد الاوروبى والبحر المتوسط :

لقد تأثرت سياسة الاتحاد الاوروبى فى الماضى .. بشكل خطير بالغموض الذي يحيط بتعريف الاقليم . وقد اتسمت تلك السياسة بوجود عدد من السياسات المختلفة الموجهة نحو دول بعينها أو مجموعة من الدول ، الامر الذى كرس فكرة وجود أقاليم مختلفة تحيط بالبحر المتوسط . وفى الماضى عانت سياسة الاتحاد الاوروبى تجاه المتوسط من الافتقار الى اتفاق عام حولها أدى فى معظم الاحيان الى شل هذه السياسات . ان المشكلات التى تحيط بسياسة الاتحاد الاوروبى المتوسطية لها مصادر عديدة ، الا أن تأثير الغموض المفاهيمى على صياغة السياسات يظل عاملا جوهريا . وفى ضوء التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية يبدو الاتحاد الاوروبى وكأنه يحاول التغلب على مشكلات الماضى من خلال اقامة سياسات متوسطية جديدة واحياء الحوار مع دول البحر المتوسط غير الاعضاء فى الاتحاد الاوروبى . ويعود الاهتمام بمنطقة المتوسط لما لها من أبعاد مهمة نذكر منها :

١ - أنها جزء لا يتجزأ من العالم ، يتعلق بتطوره مسيرة السلام والأمن الدوليين .

ب - ان مسائل الأمن والتعاون فى منطقة المتوسط تعتبر إحدى المسائل الهامة فى نشاط مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا التى يرتبط أمنها عضويا بالأمن فى المتوسط .

جـ - إن منطقة المتوسط تتحول الى منطقة لها خصائصها ومعالمها الخاصة وهو ما استندت اليه بعض الدول الاوروبية فى دعوتها عام ١٩٩٠ لعقد مؤتمر الأمن والتعاون فى المتوسط ، وكان الجديد في هذه المبادرة توسيعها حدود المتوسط الى ما يتجاوز حدوده الجغرافية ليضم معظم دول الشرق الاوسط وحتى بعض دول البحر الاسود ، الا أن مشكلة يوغسلافيا وعدم حماس الولايات المتحدة لهذه المبادرة جمدها لمدة من الزمن . لكن فى عام ١٩٩٤ انعقد فى الاسكندرية لقاء لوزراء خارجية الجزائر ومصر وفرنسا واليونان وايطاليا وتونس وتركيا ، حيث دعا المجتمعون لعقد لقاء بلدان المتوسط من اجل الحوار والتعاون . كما تسعى مالطا لتحقيق فكرة انشاء مجلس دول المتوسط على غرار مجلس اوروبا . ولأن بعض دول المتوسط تعيش حالة من الاضطراب السياسي والتراجع الاقتصادى والنمو السكانى واتساع البطالة ، فإن الاتحاد الاوروبى يولى اهتماما زائدا بأوضاع هذه المنطقة لما لهذه المشاكل من مخاطر كامنة على الاتحاد ذاته عبر موجة الهجرة اليه ، التى مازالت تولد توترا اجتماعيا داخل الاتحاد وتؤثر على وضعه السياسى ، على الرغم من الجهود المبذولة لتحديد الأطر القانونية لهذه الهجرة وتنظيمها . وعدا ذلك فإن علاقات الاتحاد مع جميع دول المتوسط علاقات تقليدية وواسعة ومتنوعة . وهو يعمل اليوم على صياغة وممارسة ما يسمي بالسياسة المتوسطية الجديدة الشاملة المتكونة من عدد كبير من الاتفاقيات الجماعية والثنائية فى مجال التجارة والانتاج والعمليات المختلفة وضعت أسسها فى اجتماعات الاتحاد فى جزيرة كورفو فى حزيران من عام ١٩٩٤ واجتماع آسن من العام نفسه .

ويطول هذا الأمر بالدرجة الأولى ، والعلاقات المكثفة مع بلدان المغرب والمشرق العربى التى تربطها علاقات قديمة بفرنسا وبريطانيا وهولندا وايطاليا . وتهتم الدول الاوروبية بأوضاع افريقيا الشمالية ، وأعلنت عن نواياها المساهمة فى تطورها الاقتصادى والاجتماعى وعن استعدادها لفتح اسواقها امام سلعها ودعم الاصلاحات وتعزيز القيم الديمقراطية فيها .

ويبقى موضوع علاقة الاتحاد ببلدان المتوسط نقطة دائمة على جدول أعمال لقاءات القمة المختلفة . من قمة لشبونة عام ١٩٩١ الى قمة كورفو وآسن عام ١٩٩٤ الى قمة كان عام ١٩٩٥ ، والى القمة المخصصة لموضوع المتوسط فى لشبونة خلال السنة الحالية .

ويسعى الاتحاد الاوروبى لوضع إطار متعدد الأطراف بين اوروبا وبلدان المتوسط الاخرى لتعزيز العلاقات الثنائية معها . وفى الوقت ذاته يعمل للاحتفاظ بالعلاقة الخاصة مع كل بلد . وهو يعطى أهمية خاصة للمؤتمر الوزارى الاوروبى المتوسطى الذى عقد فى برشلونة فى ٢٧ - ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ لتحديد العلاقات بين الطرفين ومازال الاتحاد يؤكد على أن أهدافه من هذه اللقاءات العمل مع تلك البلدان لتوفير الأمن والاستقرار والازدهار فى منطقة المتوسط . لذلك فهو يدعم الجهود الرامية لجعلها منطقة سلام وازدهار وشراكة وتعاون . وقد حقق الاتحاد دراسة ترمى لانشاء هذه الشراكة المرتكزة على الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ، على ان تتضمن هذه الشراكة محاور رئيسية هى :

- محور سياسى - امنى يرتكز العمل فيه على تحديد بعض المبادىء والمصالح المشتركة والمقبولة من الجميع .

- محور اقتصادى - مالى يهدف لانشاء منطقة ازدهار موزع على قاعدة اقامة المدى الاقتصادي الاوروبى

المتوسطى الشامل ، يؤمن التبادل الحر في جميع الميادين الاقتصادية والتنموية وإقامة مشاريع البنية التحتية .

– محور اجتماعى – انسانى يهدف لتعزيز العلاقات والتبادل الثقافى بين المجتمعات المدنية ، وهذا ما يعطى مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية طابعا شموليا .

وباشرت اللجنة الاوروبية فى وضع مجموعة من البرامج للتعاون مع الدول المتوسطية وأهمها برنامج التعاون بين المجموعات المحلية والجامعات ومؤسسات التعليم العالى والمحترفين والمؤسسات والمنظمات فى مجال الاعلام . وربما كان برنامج الاستثمار فى منطقة المتوسط أهم هذه المشاريع

• **مؤتمر برشلونة وآفاق جديدة :**

انعقد فى ٢٧ – ٢٨ نوفمبر مؤتمر برشلونة للبحر الابيض المتوسط فى وقت تشهد فيه الدول المطلة عليه تغيرات مثيرة فى كثير من الازمات الخطيرة التى تقصف بالمنطقة فهناك الاتفاق التاريخى الذى عقد فى " دايتون " بولاية اوهايو الامريكية حول البوسنة والذى أعلنت بمقتضاه نهاية الحرب فى يوجوسلافيا السابقة ، وهناك الانتخابات التى اجريت فى الجزائر و التى تعلق عليها آمال كبيرة فى ان تكون نقطة تحول نحو نهاية الازمة ، ثم هناك تشكيل الوزارة الاسرائيلية الجديدة عقب اغتيال " رابين " وما تنطوى عليه رئاسة " بيريز " لها من احتمالات فى ظرف لغت فيه الازمة الداخلية الاسرائيلية حدا لم يسبق له مثيل .

وربما كان الهدف الرئيسى من عقد مؤتمر برشلونة ان يكون لاوروبا دور أبرز فى تقرير عملية السلام فى الشرق الاوسط ، وربما بالذات فكرة السوق الشرق اوسطية التى دشنها مؤتمر عمان ، المعقود فى اكتوبر الماضى ومن قبله مؤتمر الدار البيضاء قد اشعرتا الاتحاد الاوروبى بان الولايات المتحدة هى التى بيدها مقدرات الشرق الاوسط ، وانه لا ينهض هو بدور يتناسب مع وزنه فى منطقة تمس مصالحه فى الصميم . ومما يزيد الطين بله ، فى نظر الاوروبيين انه قبل عقد مؤتمر برشلونه بأيام نجحت ادارة كلينتون عقب مفاوضات مضنية فى اتمام اتفاق بشأن البوسنة اتاح للفرقاء فيها ان يعلنوا ان الحرب قد وضع لها حد . كان للولايات المتحدة الفضل فى انجاز هذا الاتفاق التاريخى بينما عجز الاتحاد الاوروبى عن تحقيق شىء مماثل طوال سنوات .

لكل ما سبق كان حرص الرئيس الفرنسى " جاك شيراك " والاصرار الاوروبى عموما على استبعاد أى مشاركة أمريكية أو روسية فى برشلونة دليلا على أن الاوروبيين ينظرون الى " حوض البحر المتوسط " ولاسيما ضفته الجنوبية على أنه مجال توسعهم الاقتصادى والثقافى الطبيعى . واذا كانت الولايات المتحدة قد عززت سيطرتها على بلدان الخليج وعلى الامدادات النفطية هناك بعد حرب الخليج الثانية وتسعى لتقليص النفوذ الاقتصادى لاوروبا من منطقة المشرق العربى والهلال الخصيب ، من خلال المشروع " الشرق أوسطى " ولاسيما فى منطقة شرق المتوسط . ففى حالة المشروع الشرق اوسطى ستكون اسرائيل الدولة القائدة اقتصاديا فى شراكة مباشرة مع الولايات المتحدة ، بينما فى حالة المشروع المتوسطى ستكون اسرائيل واحدة من الدول المشاركة فى المشروع كأى دولة أخرى ، دون دور متميز أو قائد أو منظم ، وبالتالى سيكون للعرب مشرقا ومغربا قدرة اكبر على المساومة الاقتصادية فى اطار المشروع المتوسطى هذا اذا كانت لديهم استراتيجية موحدة للتفاوض والحركة بعيدا عن عمليات التنافس القطرى الضيقة . ويبقى نجاح مشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية فى خطوطه العريضة وفى تطوراته المستقبلية مشروطا ببعض العوامل الرئيسية والهامة وعلى رأسها :

١ – موقف " اوروبا ماستريخت " من مجمل مشروع الشراكة الاوروبى – المتوسطى لاسيما الموقف الالمانى الذى يركز على التوجه شرقا فى إتجاه بلدان أوروبا الشرقية وكذا بلدان الشمال الاوروبى غير المتوسطية لما لذلك من أهمية فى توفير الموارد والامكانات اللازمة لنجاح ودعم المشروع المتوسطى .

٢ – موقف الولايات المتحدة من مشروع نشوء تجمع اقتصادى " اوروبى – متوسطى " ومدى تعارض ذلك مع التوجهات الاستراتيجية الامريكية الاسرائيلية لبناء ما يسمى بالشرق الاوسط الجديد ليشمل بلدانا عربية هامة هى : سوريا ولبنان ، ولعله من قبيل الصدف أن ينعقد كل من مؤتمر " عمان " للشرق أوسطية ومؤتمر " برشلونة " للتجمع المتوسطى وبينهما " فاصل شهر " فى الزمان ، ولكن كلا منهما يرسم خطوطا وخرائط مستقبلية تعكس رؤى متنافسة ومتصارعة حول مصير بلدان جنوب المتوسط والمنطقة العربية عموما .

لكن ما يميز سياسة الاتحاد الاوروبى فى منطقة المتوسط ، كما وفى المناطق الاخرى ، هو أنها موضوعة لأجل بعيد وتمارس مرفقا لمصالح اعضائه وبشكل متميز حسب الدول التى تقام العلاقات معها على قاعدة قرب هذه الدول من معايير الحضارة الغربية ومن نمط ونموذج التطور الغربى . من هنا يوجد لدى الاتحاد نوعان من الشركاء : نوع تقام معه شراكة كاملة ونوع آخر تقام معه علاقات تعاون . ويبالغ البعض فى تقييم هذا الجانب من السياسة الاوروبية بنفى كونها جديدة واعتبارها مجرد رد فعل على إبعاد أوروبا عن المساهمة الفعلية فى عملية المفاوضات فى الشرق الاوسط . وأن أوروبا قد حولت نظرها فعليا عن هذه المنطقة باتجاه أوروبا الشرقية والوسطى وأوروبا الشمالية ودول البلطيق . ويبادر هؤلاء بالقول ان الرفض المستمر لعضوية تركيا فى الاتحاد الاوروبى هو مؤشر على إبقاء الاتحاد الاوروبى " مسيحيا " لا مكان للمسلمين فيه ، وبالتالى يحدد حجم أهمية منطقة المتوسط لدى الاتحاد الاوروبى . أما ما يسمى بالسياسة المتوسطية الجديدة ، فهدفها اضعاف النتائج السلبية لهذا الانعطاف فى توجهات الاتحاد الاوروبى وكل ما فى الامر الاستفادة

القصوى من امكانات التعاون الاقتصادى والتفاعل السياسى . ويأخذ أصحاب هذا الرأى على الاتحاد الاوروبى تساهله مع ظاهرة التمييز العنصرى تجاه المهاجرين التى اخذت ابشع صورها فى ممارسة مجموعة " لوبين " فى فرنسا . ومع ذلك فمن غير الصحيح التقليل من قدر الاهتمام الذي يوليه الاتحاد الاوروبى لمنطقة المتوسط ليس بسبب القرب الجغرافى منها فحسب وانما ايضا لاعتبارات جيوبوليتيكية وبسبب إرتقاء المنافسة بين المراكز الرأسمالية الى درجة جديدة فى مطلع القرن المقبل وهو ما سيبقى منطقة المتوسط مدى احتياطيا لدول الاتحاد الاوروبى .

ولابد من الاعتراف بأنه رغم العقبات ، والاختلافات السياسية والثقافية ، توجد امكانية لتقدم حقيقي في العلاقات بين الاتحاد الاوروبى ودول البحر المتوسط ، لكن يجب على الاتحاد الاوروبى ان يبذل الجهود فى هذا المجال.

خلاصة القول ان هناك مجالا واسعا لتحسين سياسة الاتحاد الاوروبى وعلاقته تجاه منطقة البحر المتوسط وان التغيير الجوهرى فى تلك السياسة هو المحك لأى تقدم فى المدى القصير والمدى البعيد على حد سواء وما كان مؤتمر برشلونة الا خطوة فى الالف ميل فهل ننتظر خطوات ؟



انتخابات "الدوما" وحركة التحول الديمقراطى في روسيا الاتحادية



نبيـة الاصفهانى

تأتى التخابات النيابية الروسية التى جرت فى ١٧ ديسمبر الماضى وهى مشحونة بذكريات أليمة . فمنذ تولى "بوريس يلتسين" مقاليد رئاسة الاتحاد الروسى بعد أن تغلب على "جورباتشوف" ، كانت البرلمان هو أول من دفع ثمنا غاليا لهذه المرحلة من التحول الديمقراطى . فلنذكر هنا المحاولات التى جرت تحت قيادة "رسلان حسبولاتوف" - الشيشانى الأصل - من أجل التصدى للبرامج الاصلاحية التى شرع فيها يلتسين ومعاونوه والتى انتهت بالأحداث الدامية التى جرت فى أكتوبر ١٩٩٣ والتى مازالت حتى اليوم عالقة بالأذهان . وكانت أهم نتائج هذه المواجهة أن أصبحت السلطة التنفيذية الممثلة فى الرئيس يلتسين هى التى تسيطر على السلطة التشريعية . وقد تلى ذلك تراجع ملموس فى منح الحريات الديمقراطية وليس أدل على ذلك من صياغة الدستور الجديد الروسى الذى به ينظم الرئيس "يلتسين" الحياة النيابية ويحكم قبضته على التمثيل النيابى للناخب داخل الاتحاد الروسى . فان "الدوما" أو مجلس النواب الذى قرره الرئيس يلتسين قد تم تفصيله على نحو لا يجعله قادرا على الوقوف فى وجه سياسة التحول التى يستهدفها رئيس السلطة التنفيذية .

وعلى الرغم من كافة القيود التى فرضت على السلطة التشريعية فان الحياة السياسية الروسية قد تميزت دائما بالمفاجآت وليس أدل على ذلك الكيفية التى بها فرضت الثورة البلشفية نفسها فى بداية هذا القرن على نحو غير متوقع . كذلك كان الحال بالنسبة للبروسترويكا وما تلاها من انهيار الاتحاد السوفيتى فى ١٩٩١ ثم أيضا ما أسفرت عنه نتائج الانتخابات التشريعية التى جرت داخل "الدوما" فى ديسمبر ١٩٩٣ . فعلى الرغم من تأكيد جميع استطلاعات الرأى العام فى روسيا بفوز ساحق للحزب الموالى للنظام وهو "اختيار روسيا" - الذى يتزعمه "ايجون جيدار" وعلى الرغم أيضا من النظام المعقد الذى طبق على هذه الانتخابات التشريعية - إذ أن نصف أعضاء الدوما فقط هم الذين ينتخبون بالقوائم النسبية - على الرغم من جميع هذه القيود فإن "فلاديمير جيرينوفسكى" كان الفائز الأول الذى حصل على أكثر من نصف الأصوات بالقوائم النسبية .

ان أهم ما أسفرت عنه نتائج انتخابات ديسمبر ١٩٩٣ هو أن أدخلت على الساحة السياسية الروسية "مبادىء قومية" تجسدت فى شخصية جيرينوفسكى الذى حصل على ٦٤ مقعدا داخل الدوما من مجموع ٤٤٩ ، فأصبح بذلك ثانى شخصية حزبية بعد حزب "اختيار روسيا" - الذى حصل على ٧٦ مقعدا . ومنذ أن لمس "يلتسين" مدى شعبية الأفكار التى يروجها جيرينوفسكى أدخل نوعا من الاتجاه القومى ليواكب سياسته القائمة على "التحول

الديمقراطي" ، وأصبح على الطاقم المسئول عن السياسة الروسية أن يبذل مجهودا لكي يتوافق نشاطه مع الاتجاهات الجديدة التي شرع فيها الرئيس يلتسين اذ عكف هذا الأخير على دعم سلطاته مندفعا في خطابات تشيد بعظمة الأمة ومناديا بدور "روسيا القوية" الى حد أن ساد القلق صفوف الغرب حول مدى هذا الاتجاه القومي وما أدى اليه من ظهور بوادر "سلطوية" تأكدت على مر الأيام .

واليوم ها هي الانتخابات التشريعية الجديدة تجرى في ظروف أكثر صعوبة بعد أن استفحل العديد من المشاكل العويصة طوال فترة حكم يلتسين ، ومن أهم هذه المشاكل :

– تصاعد أهمية مطالب الأقاليم منذ أن جرى تحلل السلطة الفيدرالية الذي نتج عن حركة الانقلاب في أغسطس ١٩٩١ وما استوجبه من معالجة دون ابطاء . فمنذ أن قام "جورباتشوف" بإلغاء المادة "٦" من الدستور قويت مطالب البرلمانات المحلية وأصبح الهم الشاغل لنوابها العمل على ابطال القرارات التي تتخذها الادارة المحلية . هكذا قام صراع اشتدت حدته بين السلطة التشريعية المحلية ممثلة في برلمانات الأقاليم وبين السلطات المحلية التابعة لموسكو .

ولمواجهة هذه المشكلة أجرى يلتسين تعديلا هاما في تركيبة السلطة التنفيذية استهدفت تقويتها وتمركزها مع مراعاة تفادى أي حركة أو انتفاضة تشرع فيها الأقاليم قد تقضي على السلطة الجديدة وفي الوقت نفسه احتفاظ يلتسين سيطرته على كافة عمليات "الخصخصة" . ولكي يتم له ذلك وضع ما سمى بسياسة "الديمقراطية بالاختيار الزمالي" ، وهكذا تم اختيار معظم المحافظين الاقليميين فيما بين موظفين قدامى من ذوى الاتجاهات الشيوعية الاصلاحية .

– مدى انعكاس حرب الشيشان على فشل الاصلاحات الاقتصادية . وعلى هذا الأساس اقتنع الحكم بأهمية تحقيق فوز عسكري سريع في الشيشان وقد نبع هذا الاقتناع عن تقليد شيوعي قديم تمثل في ضرورة تحقيق نصر عسكري سريع لكي يتم الاستيلاء على السلطة في الاقليم . ولكن الرياح أتت بما لا تشتهيه السفن . وحتى اليوم لم يتحقق هذا النصر العسكري وبقت انعكاسات حرب الشيشان تسيطر على ما جرى من احباطات في تحقيق الاصلاحات الاقتصادية . وان كان لابد من الاعتراف بأن التدخل العسكري الروسي للاقليم قد حد من التطلعات الانفصالية للأقاليم الأخرى . ولكن ما من شك في أن البعد الاقليمي سيقوم بدور رئيسي في توجيه الانتخابات التشريعية التي ستجرى في ١٧ ديسمبر ١٩٩٥ بل أنه قد يؤدى الى تعديل توازن القوى بين الـ ٨٩ العضوة في الاتحاد الروسي وخاصة بعد أن تأكد بأن موسكو لم تعد تشكل قوة جاذبة كما لم تعد تضمن حمايتها السياسية والمالية للمحيط الخارجي وما من شك في أن اللامركزية قد أصبحت تتحكم في صفوف حكام الأقاليم وبأنه لابد في المستقبل من تحديد ما يؤول من نصيب للمركز ما يمكن أن يخصص للاقليم . وقد ظهر هذا الاتجاه وقوى منذ أن ألغى جورباتشوف في ٥ فبراير ١٩٩٠ المادة السادسة من الدستور وهي التي كانت تمنح الحزب الشيوعي السوفيتي دورا قياديا وتجعله متفوقا في الأهمية على كافة عناصر الدولة . ومن أهم نتائج هذا الإلغاء التغيير الذي طرأ على الملكية مع توقف سياسة المركزية الاقتصادية واقرار مفهوم جديد، اللامركزية الادارية المحلية ، قد ينتج عنه مبدأ الاختصاص المحدد لكل برلمان والاستقلالية في الميزانيات المحلية.

تلك هي بعض المشاكل العويصة التي تواجه الرئيس يلتسين عشية الانتخابات التشريعية التي جرت في ١٧ ديسمبر الماضي .

انتخابات "الدوما" (١٧ ديسمبر ١٩٩٥)

شهدت الساحة الروسية خلال هذه الانتخابات تزايدا في عدد الأحزاب المرشحة وهذا على الرغم من أن "الدوما" لا تقوم داخل البرلمان الروسي سوى بدور لا أهمية له فيما يتعلق باتخاذ القرارات السياسية إذ أن رئيس السلطة التنفيذية قد احتفظ لنفسه بهذا الحق .

ولكن مع ذلك ، فان الحصول على مقعد داخل الدوما يمنح للفائز به امتيازا مزدوجا : أولا القدرة على الاثراء وذلك من خلال مجموعات الضغط – اللوبيات التي لم ينظم بعد أنشطتها ، وثانيا التمتع بحصانة قضائية شبه كاملة وهو مطلوب جدا في هذه المرحلة من تصاعد "الرأسمالية العشوائية" .

ففي ٢٣ أكتوبر ١٩٩٥ بلغ عدد الأحزاب المرشحة لهذه الانتخابات ما لا يقل عن ٣٠ حزب من مجموع الـ ٦٩ الذين قد أبدوا استعدادهم لخوض الحملة الانتخابية ولكن ٤٢ حزب فقط تمكنوا من جمع امضاءات الـ ٢٠٠ ألف ناخب التي تساند ترشيحهم . وقد تم ابعاد ١٠ أحزاب من هؤلاء لم يحترموا القواعد المطلوبة من قبل "اللجنة المركزية" المكلفة بالانتخابات . هكذا تمكنت اللجنة من اقصاء ٨ أحزاب – ومنهم حزب الديمقراطيين الراديكاليين" ، لأنهم تأخروا في تقديم قوائم الناخبين عن الميعاد المحدد .

وكانت هذه اللجنة المركزية تتطلع الى أن تكون لها السيطرة أخلاقيا على الأحزاب لكي تبرر ما اتخذه من اجراءات صارمة ضد ٨٥ مرشح تم اقصاءهم والمعروف بأن حزب "جرينوفسكي" يضم أكبر عدد من هؤلاء المرفوضين (١٥ مرشح) ويليهم حزب "الكسندر روتسكوى (٦) ثم الحزب الشيوعي (٤) ثم حزب وزير المالية السابق "بوريس فيدوروف" (٣) والحزب الديمقراطي الذي يرأسه "جريجورى يافلينسكي" وغيرهم من المرشحين الذي أمكن التخلص منهم خلال المرحلة التي سبقت الحملة الانتخابية . ويقود هذه الحركة التطهيرية "ميخائيل بارسوكوف" رئيس المخابرات الجديد والصديق الحميم لحارس الرئيس يلتسين .فخلال الفترة التي سبقت الانتخابات سجل الحزب الشيوعي (الذي يقوده "جينادى زيوجانوف" تقدما ملموسا عندما فاز بالعديد من المقاعد البرلمانية المحلية وبصفة

خاصة فى مدن صناعية عرفت برامج "الخصخصة" التى تمت على يد مجالس تابعة لأجهزة أجنبية . وكانت استطلاعات الرأى العام قد اتفقت على وضع المرشحين الشيوعيين فى مقدمة الأحزاب التى ستجنى أكبر عدد من الأصوات . هذا فى حين سجلت انخفاضا ملموسا لحركة "جيرينوفسكى" . ويضم الحزب الشيوعى العديد من مديرى البنوك ورؤساء المؤسسات الذين سبقوا الآخرين في ادراك المزايا التى يمكن أن تجنى من اقتصاديات السوق . وأخيرا جاءت فى أواخر نوفمبر ١٩٩٥ الانتخابات الرئاسية البولندية لتسجل فوز المرشح الشيوعى "الكسندر كافاسينيوسكى" وتؤكد الرأى العام الروسى بأن ما حققه اليسار فى أوروبا الشرقية سوف يمتد الى الانتخبات الروسية فى ١٧ ديسمبر.

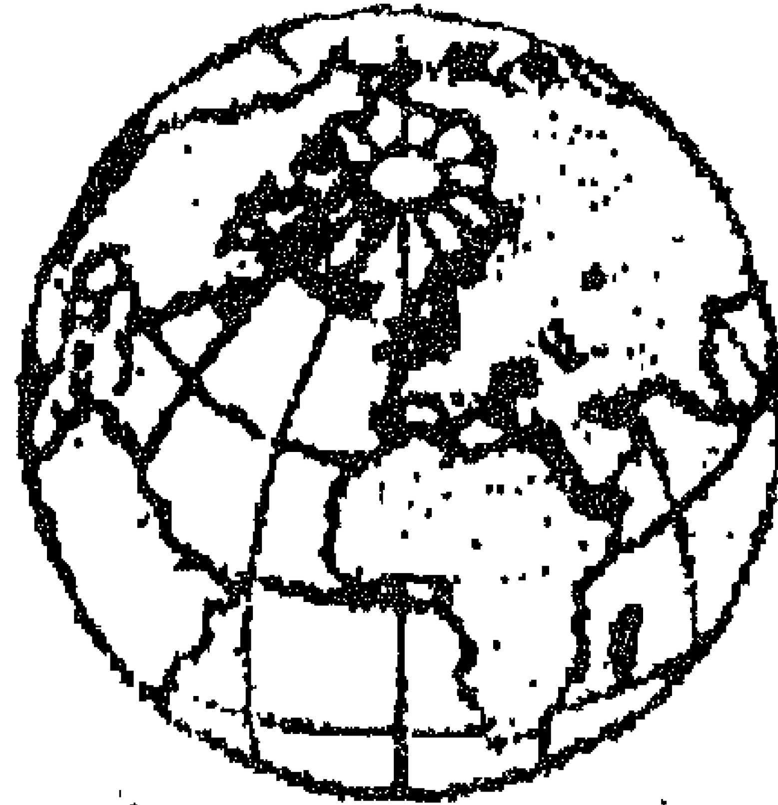
وعند مراجعة النتائج الأولية للانتخابات التشريعية الروسية والتى شملت ٨٩ مناطق وأقاليم أعلنت لجنة الانتخابات المركزية فوز الحزب الشيوعى الذى احتل المقدمة فى نسبة مجموع الأصوات التى حصل عليها بين ثلاث كتل وأحزاب أخرى أصبح لها أيضا - حق التمثيل فى مجلس الدوما - أى مجلس النواب . فإن هذه الكتل والأحزاب الأربع قد حصلت على أكثر من نسبة ٥٪ من مجموع الأصوات وذلك وفقا لما نص عليه الدستور الذى وضعه الرئيس يلتسين فى ١٩٩٣ . وقد جاء توزيعالأصوات على النحو التالى : الحزب الشيوعى (٢٢٪) ثم الحزب الديمقراطى الحر - وهو حزب جيرينوفسكى - (١ر١١٪) ثم الحزب الحكومى "روسيا بيتنا" الذى يتزعمه رئيس الحكومة "فيكتور تشيرنوميردين" (٦ر٩٪) وأخيرا حركة "يابلوكا" الذى يرأسها "جريجورى يافلينيسكى" (٥ر٨٪) . وقد سجلت نسبة المشاركة ٦٥٪ وهى نسبة أعلى عن تلك التى حصلت عليها الانتخابات البرلمانية السابقة (١٩٩٣) .

هكذا ، على الرغم من التحذيرات وكافة الاجراءات التى أطلقها يلتسين ضد الشيوعيين والقوميين المتطرفين فإن الناخبين قد أدلوا بأصواتهم فى حرية وتحت رقابة ٩٠٠ مراقب دولى ، وجاءت النتيجة معبرة حقا عن ارادة المواطنين.

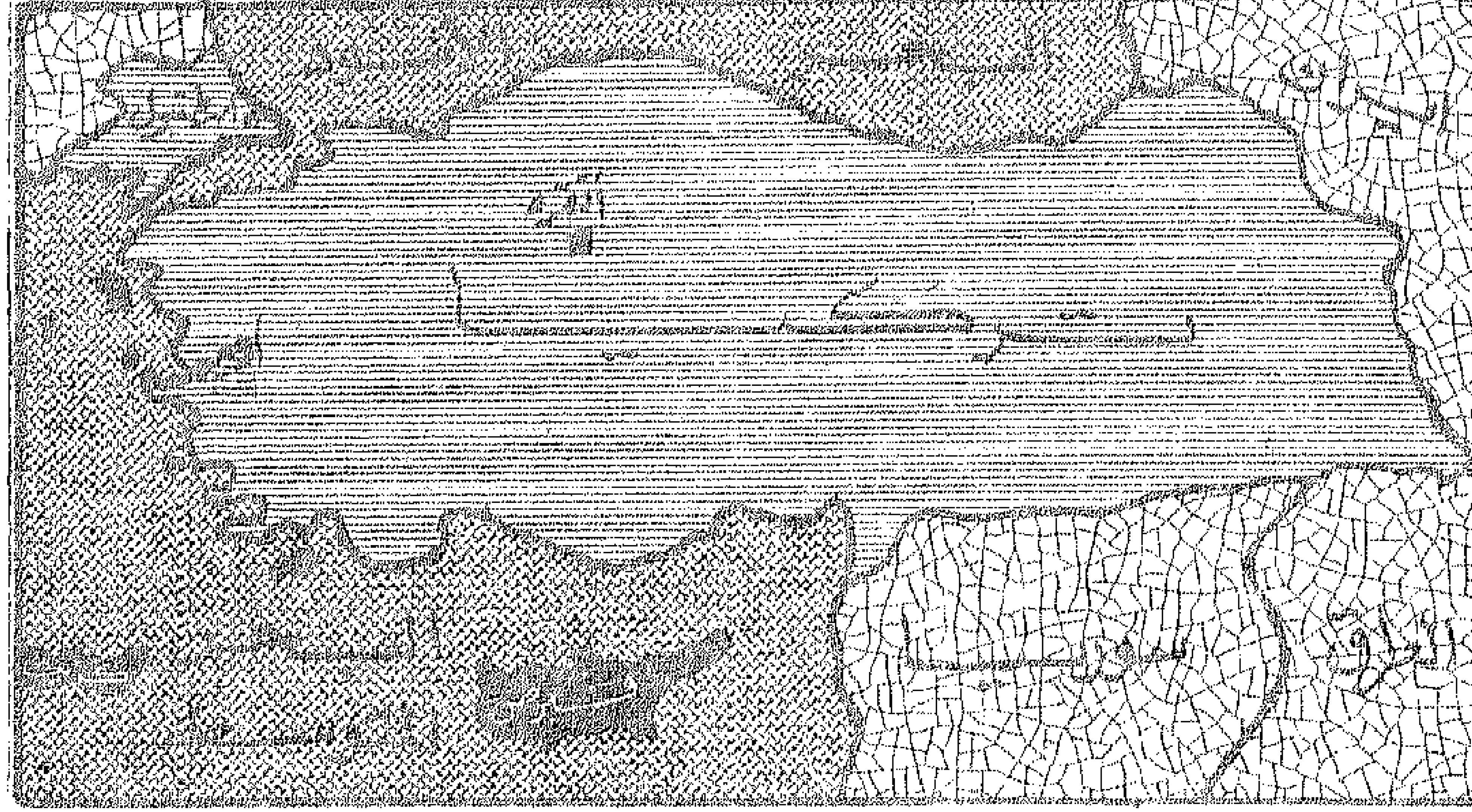
والملاحظ أيضا بأن الحزب الشيوعى الذى يتزعمه جينادى زيوجانوف قد نجح فى اعادة صياغة ما لديه من توجهات ومبادىء اشتراكية أى أحدث تجديدا مثل تقبله لبرامج اصلاحية فى كافة الميادين وأصبح أكثر تشبها بالحزب الشيوعى الصينى .

وأخيرا ان أهم ما تمثله هذه الانتخابات التشريعية التى جرت فى ١٧ ديسمبر الماضى هو أنها تمهد الطريق أمام الانتخابات الرئاسية التى ستجرى فى يونيو ١٩٩٦ . فإن الأزمات الصحية التى يواجهها حاليا الرئيس يلتسين قد فتحت شهية العديد ممن يريد أن يخلفه فى الرئاسة . فقد برز خلال الفترة التى سبقت الانتخابات التشريعية اسم "الكسندر ليبيد" ولكن النسبة الضئيلة من الأصوات (٤٪) التى حصل عليها حزبه قد كان مفاجأة العديد من المراقبين السياسيين .

هكذا بادرت الانتخابات التشريعية الأخيرة بفتح صراع ستؤكده الأيام المقبلة خلال هذه المرحلة من التحول الديمقراطى الذى تحياه روسيا الاتحادية وهو صراع بين المتطلعين الى تغيير والى البرامج الاصلاحية الجذرية مع عدم نبذ ما سمى بالعلاج بالصدمات وبين الذين يطالبون بالتريث والتحرك البطىء الذى يكفل الحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعى . مع الحفاظ على المكانة المرموقة التى كانت تتمتع بها روسيا . انه صراع بين الاصلاحيين الراديكاليين والقوميين والشيوعيين الجدد . ولاشك فى أن الانتخابات الرئاسية التى تحدد أجراءها فى يونيو ١٩٩٦ ستشكل مؤشرا جديدا عن اتجاه روسيا الاتحادية وتطلعها الى المستقبل .



تـــركيا : الانتخابات وأبعاد الأزمة الداخلية



طــارق دحــروج

أدت الإنتخابات النيابية والتشريعية التركية التى جرت فى ٢٤ ديسمبر الماضى إلى إحداث نقلة نوعية هامة فى الحياة السياسية التركية ولاسيما فيما يتعلق بالأوزان النسبية للقوى الحزبية والسياسية وأيضا فيما يتعلق باستمرار أزمة تشكيل حكومة إئتلافية جديدة فى ظل بقاء التناقضات السياسية والاقتصادية بين القوى السياسية المختلفة وبخاصة بين حزبى الوطن الأم والطريق القويم .

وقد أسفرت الانتخابات عن فوز حزب الرفاة الاسلامى بزعامة أربكان بأغلبية ضئيلة إذ حصل على ٣٢ر٢١٪ من الأصوات وسيشغل ١٥٨ مقعداً من اجمالى ٥٥٠ مقعدا فى البرلمان وجاء حزب الوطن الأم فى المرتبة الثانية بحصوله على ٦٦ر١٩٪ وسيشغل ١٣٢ مقعدا وحزب الطريق القويم على ٢٠ر١٩٪ وسيشغل ١٣٥ مقعدا . كما حصل حزب اليسار الديمقراطى على ٦٥ر١٤٪ والحزب الجمهورى الشعبى على ٦٩ر١٠٪ وسيتعين على أى حكومة ائتلافية الحصول على ثقة ٢٧٦ من اعضاء البرلمان الجديد فى الوقت الذى تدلل فيه المؤشرات على امكانية التحالف بين حزبى الطريق القويم والوطن الأم بعد رفض الحزبين التحالف مع حزب الرفاة الاسلامى بزعامة نجم الدين أربكان .

وفى وقت تتوزع فيه خيارات تركيا الخارجية على محاور عدة : الاتحاد الأوروبى والجمهوريات الإسلامية "التركية" ومنظمة التعاون الاقتصادى للبحر الأسود علاوة على الخيار الشرق أوسطى ، فإنه يبدو أنها إختارت المحور الأوروبى بهدف لعب دور الجسر بين أوروبا من جهة ، وبين كل من جمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية والشرق الأوسط من جهة أخرى بحيث تمسك بخيوط اللعبة بغرض تحقيق أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية . وعلى الرغم من الأهمية الإقليمية لتركيا إلا أنها تعانى من معوقات ذات تأثيرات سلبية على الدور الذى تريد أن تلعبه أنقرة فى ظل المعطيات الإقليمية والدولية الجديدة . فإضافة الى المعوقات الإقليمية المتمثلة فى علاقات الشد والجذب مع دول الجوار : سوريا والعراق وايران ، تأتى المعضلات الداخلية التركية كعامل حاسم يمكن أن يحد من القدرة التركية على السير فى اتجاه تحقيق الخيارات الجديدة ، وهى موضوع هذا التقرير الذى سنتعرض فى إطاره التطورات السياسية والأزمة الاقتصادية ، وللمعضلة الكردية لقضية صعود تيار الإسلام السياسى .

١- التطورات السياسية الداخلية :

وهى تتمثل فى التناقضات بين طرفى الإئتلاف الحاكم : حزب الشعب الجمهورى ممثل اليسار وحزب الطريق القويم ممثل اليمين الذى تتزعمه رئيسة الوزراء طانسو تشيلر ، إذ يعانى الأول من اختلالات حادة وبخاصة بعد انهيار الكتلة

الاشتراكية وما تمخض عن ذلك من عدم قدرته على الدفاع عن العمال فى وجه خطط الخصخصة التى وضعتها السيدة تشيلر . كما يعانى حزب الطريق القويم من التفكك والانشقاقات وعدم قدرته على مواجهة حزب الرفاة الاسلامى بزعامة نجم الدين أربكان .

وقد انهار الائتلاف الحاكم فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥ بعد انسحاب الحزب الشعبى الجمهورى بزعامة دينيز بيكال، وكلفت تشيلر برئاسة الحكومة المؤقتة بعد انهيار الإئتلاف الذى تشكل منذ انتخابات ١٩٩١ النيابية من حزب الطريق القويم الذى كان بزعامة سليمان ديميريل آنذاك وحزب الوطن الأم بزعامة مسعود يلماز والحزب الشعبى الاشتراكى الديمقراطى بزعامة ايردال اينونو . ثم أعيد تجديد الإئتلاف الحاكم فى يونيو ١٩٩٣ أثر انتخاب طانسو تشيلر رئيسة لحزب الطريق القويم خلفا لديميريل الذى تولى رئاسة الدولة إثر وفاة أوزال . وفى فبراير ١٩٩٥ قرر الحزب الشعبى الاشتراكى حل نفسه والإندماج فى حزب الشعب الجمهورى الذى كان فى صفوف المعارضة فأخذ بدوره مكان الحزب السابق فى الإئتلاف الحاكم . وأثر انهيار الإئتلاف تعين على تشيلر الحصول على ٢١٥ مقعدا فى البرلمان وهى أساسا لديها ١٨١ من الانتخابات النيابية . وبالتالى بذلت مساع وكونت حكومة اقلية مع حزب اليسار الديمقراطى بزعامة بولنت أجاويد وحزب الحركة القومية اليمينية المتطرفة بزعامة ألب أرصلان توركيش إضافة لبعض المستقلين . إلا أنه عند طرح الثقة بالحكومة حجب أجاويد وحزبه الثقة - بسبب عدم تنفيذ تشيلر لشروطه - مما أدى الى سقوط حكومة الأقلية فى ١٥ أكتوبر ١٩٩٥ . وأمام هذا المأزق أقرت تشيلر بعض التنازلات لحليفها السابق حزب الشعب الجمهورى وذلك على صعيد الاصلاحات الديمقراطية والأجور العمالية من أجل تشكيل إئتلاف جديد .

وعلى الجانب الآخر قام البرلمان التركى (بإجماع الأحزاب فيما عدا حزب الرفاة) فى يوليو الماضى بالتصديق على التعديلات الدستورية كمسعى من أنقرة لتقديم أوراق اعتمادها الى الاتحاد الأوروبى من خلال اتفاقية الوحدة الجمركية بين الطرفين . وتتمثل أهم هذه التعديلات - استجابة للشروط الأوروبية - فى تعديل المواد الخاصة باحترام حقوق الانسان من خلال السماح للعمال والموظفين بالعمل السياسى ، وخفض سن الانتخاب الى ١٨ سنة ، والسماح للمعتقلين بالمشاركة فى الانتخابات ، وزيادة عدد أعضاء البرلمان من ٤٥٠ الى ٥٥٠ عضوا . كذلك شملت التعديلات المادة السادسة الخاصة بالسيادة الوطنية وكذلك المواد المتعلقة بحرية التجارة وحقوق الإقامة والتنقل للأجانب وشروط العمل والضمان الاجتماعى وغيرها مما يمثل استجابة - بشكل أو بآخر - للشروط الأوروبية . كما تضمنت التعديلات ولأول مرة منذ انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ المواد المتعلق بوضع الجيش وتقليص نفوذه الى حد ما وهو ما لم يقدم عليه ديميريل نفسه ، الأمر الذى يحسب لطانسو تشيلر إذ تمكنت من المناورة وجمع الأحزاب فى صفها لإجراء هذه التعديلات، وذلك على الرغم من أنها لم تشمل المادة الثامنة الخاصة بقانون مكافحة الإرهاب الذى يعطى المؤسسة العسكرية وضعية خاصة بهذا الصدد ، وهو ما مثل حلا وسطا وتأجيلا للصدام المنتظر بين القيادة السياسية من ناحية والمؤسسة العسكرية من ناحية أخرى .

ويمكن اجمال أبعاد تطورات الأزمة الداخلية فى النقاط التالية :

١- الصراع بين المؤسسة العسكرية والقيادة السياسية إذ أن التعديلات الدستورية تحد من نفوذ الجيش وبخاصة تلك المتعلقة بحذف العبارات التى تعطى شرعية لإنقلاب سبتمبر ١٩٨٠ وكذلك الغاء المواد التى كانت تعطى الجيش حق التدخل فى الحياة السياسية فى حالة تهديد الدستور وتعرض وضع البلاد للخطر . وفى مناورة منها لم تمرر رئيسة الوزراء التعديلات على المادة الثامنة الخاصة بمكافحة الإرهاب بحيث ترضى الجيش جزئيا من خلال اعطائه الملف الكردى .

٢ - اصرار تشيلر على المضى فى تنفيذ برنامجها التقشف الاقتصادى الذى يمكن أن يؤدى الى مشاكل اجتماعية من خلال احتمال دخول اتحاد العمال التركى فى اللعبة السياسية ، هذا من جهة ومن الجهة الأخرى الصدام مع الحزب الشعبى حليفها فى الإئتلاف السابق بسبب عدم إقدامها على رفع الأجور بنسبة كبيرة وتنفيذ شروطه للدخول فى الإئتلاف مع حزبها .

٣- صعود الاسلام السياسى :

مع بداية عقد التسعينيات وما رافقها من تغيرات واسعة على الصعيد العالمى ، ثار الحديث بشكل واسع عن مسألة تنامى التيار الاسلامى داخل تركيا وعزز من المخاوف الغربية الانتصارات المتتالية التى أحرزها حزب الرفاة الاسلامى بزعامة نجم الدين أربكان فى الانتخابات البلدية ، وبخاصة عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٤ فى ظل انقسام كل من أحزاب اليمين واليسار فيما بينها . وقد ارتفعت الأصوات التى حصل عليها الرفاة الذى ينادى "بالنظام العادل" من ٨ر٩٪ عام ١٩٨٩ الى ٧ر١٩٪ عام ١٩٩٤ . إضافة إلى فوزه بالانتخابات التشريعية الأخيرة ويمكن إرجاع التقدم السريع للتيار الاسلامى الى الأسباب التالية :

أ- سعى تركيا خلال السبعينيات الى الاستفادة بالثورة النفطية وجذب الاستثمارات والرساميل الخليجية اليها فرض عليها اللعب بورقة الهوية الاسلامية والتخفيف من حدة توجهاتها العلمانية وهو ما تبلور فى انضمام تركيا الى منظمة المؤتمر الإسلامى عام ١٩٧٦ .

ب - محاولة قادة إنقلاب سبتمبر ١٩٨٠ بزعامة كنعان إيفيرين تقليم أظافر التيار اليسارى وبالتالى استخدم العسكريون التيار الإسلامى كسلاح فى وجه المجموعات الماركسية . فمثلا نجد أن دستور ١٩٨٢ يضع قيودا على

الأنشطة اليسارية فى حين يجعل تدريس الاسلام الزاميا فى المدارس .

جـ - دور العامل الخارجي ونقصد تحديدا السباق السعودى - الإيرانى لدعم حزب الرفاة وكيفية استفادة الحزب من كلتا الدولتين إذ أنه على الرغم من أن المحللين يرون أنه ممثل للإسلام السعودى نجد أنه على خلاف كامل مع الولايات المتحدة . هذا إضافة الى تعاملات الحزب مع جماعة الإخوان المسلمين فى كل من مصر والأردن والجماعة الاسلامية فى باكستان وجبهة الانقاذ فى الجزائر وبعض الجماعات فى أفغانستان . وهو مابرز بشكل واضح فى حصول الحزب على ١٥٨ مقعدا فى انتخابات ١٩٩٥.

د - القدرة التنظيمية للرفاة واستغلاله لفضائح الأحزاب الأخرى وعدم قدرتها على حل المشاكل الاقتصادية وأزمة البطالة جعلت الناخبين يصوتون لصالحه نتيجة فشل أحزاب اليمين واليسار . وهو مابرز بشكل واضح فى حصول الحزب على ١٥٨ معقدا فى انتخابات ١٩٩٥ .

وتجدر الاشارة الى أن حزب الرفاة ليس هو فقط الممثل الوحيد للتيار الإسلامي فى تركيا إذ يوجد حزب اسلامى آخر مرخص له بمزاولة النشاط السياسى وهو حزب "ديريليش" بزعامة سنرائى قراقوش ولكنه أشبه بالمنتدى الثقافى . يوجد أيضا حزب "الاتحاد الكبير" بزعامة محسن يازجى وحصل على ٧ مقاعد فى انتخابات ١٩٩١ . كما يوجد أيضا داخل حزبى اليمين : الطريق القويم والوطن الأم اتجاهات اسلامية قوية . وتعمل هذه الأحزاب والاتجاهات مع كل من حزب الرفاة (٤٠ مقعدا فى البرلمان) نظرا لتجربته السياسية وأيضا فى اطار النظام السياسى نفسه .

ومن الملاحظ أن أوروبا تلعب بورقة الاسلام السياسى أو التيار الاسلامى كعقبة أمام تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوروبى عام ٢٠٠١ كما هو مقرر . وكذلك لممارسة الضغوط على الحكومة التركية من آن لآخر . إذ أنه على الرغم من النجاحات الجزئية التى يحرزها حزب الرفاه إلا أن هناك عدة عقبات أمام وصوله بمفرده الى السلطة : أولا : أنه لا يملك برنامجا سياسيا واضحا . فمثلا لا يوجد تفسير واضح لما يسميه نجم الدين أربكان بالنظام العادل ، وكذلك فيمايتعلق بحل المشكلة الكردية على أسس أخوية اسلامية . ثانيا : أن الأصوات التى يحصل عليها هى فى الأساس لصالح الأشخاص المرشحين على قائمة الحزب دون التزام حزبى من قبل الناخبين . ثالثا: وجود مؤسسة عسكرية قوية تريد أن تفرض هيمنتها على الحياة السياسية فى مواجهة محاولات تقليص نفوذها وستكون جاهزة للإنقضاض فى هذه الحالة وربما تحظى بتأييد قوى من الغرب على الرغم من أنه إذا وصل حزب الرفاة الى السلطة فإن وجود مثل هذه المؤسسة وكذلك الأحزاب والقوى التقليدية لن يتيح له إحداث تغييرات جذرية .

وبصفة عامة ستكون تركيا مضطرة الى ايجاد صيغة ملائمة للتوفيق بين الأسلمة فى توجهها نحو آسيا الوسطى والشرق الأوسط وبين العلمنة فى توجهها نحو خيارها الأوروبى .

٣- المعضلة الكردية :

شهدت بداية العقد الحالى زيادة كمية لحدة الصراع فى الجنوب الشرقى للبلاد من حيث العمليات التى يقوم بها حزب العمال الكردستانى ومن حيث زيادة حجم دور الجيش التركى مقارنة بدور الشرطة فى قمع العمليات . وفى مسعى لأنقرة من أجل التخفيف من حدة الأزمة سعت من ناحية الى دمج السكان الأكراد فى الحياة الاقتصادية التركية من خلال الاهتمام بقضية التخلف الاقتصادى وكانت الأداة الرئيسية مشروع الجنوب الشرقى الأناضولى بتكلفة ٢٠ مليار دولار لإنشاء سد و ٢١ محطة توليد طاقة كهربائية لخلق بنية زراعية توسع من فرص العمل للسكان البالغ عددهم ٥ر٤ مليون نسمة . وعلى الجانب الآخر ومع اندلاع حرب الخليج الثانية أبدت السلطات التركية بعض المرونة إزاء المسألة الكردية من خلال قرارين للبرلمان التركى برفع القيود على حرية انشاء الأحزاب وبالسماح للأكراد بالتحدث بلغتهم القومية وأعقب ذلك اطلاق سراح آلاف الأكراد .

ونتيجة لهذه الحرية النسبية شنت الجبهة المتشددة داخل المؤسسة العسكرية هجوما شديدا على عناصر الحركة الكردية الأمر الذى دفع الأخيرة الى تصعيد القتال ضد الحكومة المركزية الأمر الذى يكلفها من ٧ الى ٨ مليار دولار سنويا .

وربما يكون أساس التصعيد بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستانى هو اللعبة الدائرة فى أنقرة بين المؤسستين العسكرية والسياسية ، حيث لعب الجيش الدور الأكبر فى تعميق المعضلة الكردية ، إذ لايقتنع المتشددون بـ "الحركة الكردية" نظر لأن الغاء دور الجيش يجعل القضية ذات أبعاد سياسية فقط وهو ما يمكن أن يؤدى الى تقويض الأسس الأتاتوركية للجمهورية التركية . ومن هنا كانت القيادة العسكرية تبدى عدم رضاها عن حوار أوزال -أوجلان والذى ساهم رحيل الرئيس التركى فى استعادة الجيش لحضوره على الساحة السياسية من خلال استخدامه ورقة الأكراد لفرض المواقف على المؤسسة السياسية التركية وبخاصة بعد الصدامات العلوية - السنية .

وعلى صعيد حزب العمال الكردستانى ألمح عبدالله أوجلان الى امكانية الحل الفيدرالى بين أكراد تركيا والعراق وايران بحيث تكون فيدرالية شاملة لكل شعوب المنطقة وذلك فى الوقت الذى رفع فيه حزبه خطابا اسلاميا عندما أعلن فى أكثر من مناسبة الى أن الحزب يسعى الى الاسلام الحقيقى كجوهر يعمل على ترسيخه فى خطوة تم تفسيرها من قبل البعض على أنها تلميح بامكانية التحالف

مع الحركات الاسلامية لتكثيف الضغوط على أنقرة . ومن خلال متابعة تطورات القضية الكردية يمكن القول إن حل أنقرة القاضي بالقضاء نهائيا على الإرهابيين الأكراد لا يبدو الأقرب الى التحقق لعدة أسباب :

١- مع قرب تطبيق الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي وما سوف يستتبعه ذلك من ضرورة تغيير الأداء السياسي التركي بحيث يشمل الحد من انتهاكات حقوق الانسان ودفع الديمقراطية كما ورد فى اتفاقية الاتحاد الجمركي بضرورة حل المشكلة الكردية .

٢-الخبرة القتالية التى اكتسبها الحزب من قتاله ضد الدولة التركية منذ ١٩٨٤ .

٣- تعمد حزب العمال تكثيف الضغوط على أنقرة من خلال ضرب المصالح التركية فى الخارج وهو بغرض اجبار القيادة التركية فى مرحلة ما على التخفيف من حدة الهجوم .

٤ - التكلفة العالية للحرب ضد الأكراد والتى تتراوح بين ٧ و ٨ بليون دولار سنويا الأمر الذى يزيد من تفاقم الأزمة الاقتصادية .

٤ - الأزمة الاقتصادية :

يعانى الاقتصاد التركي من اختلالات عديدة إذ إرتفع اجمالى العجز فى الموازنة التركية الى ١٢٩ تريليون ليرة تركى (الدولار = ٣٣ ألف ليرة) فى الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٥ مقارنة بالمدة نفسها من عام ١٩٩٤ ، وبلغ معدل التضخم ١٥٠٪ وانخفض دخل الفرد من ٣٠٠٤ دولار الى ٢١٩٢ دولار سنويا وانخفضت الاستثمارات العامة بنسبة ٣٥٪ . كما وصل حجم القروض الخارجية الى ٦٧ مليار دولار ووصلت نسبة البطالة الى ٣٦٪ . وتتواكب هذه المؤشرات السلبية مع سعى الحكومة التركية الى التخلص من المؤسسات الخاسرة ، وذلك من خلال قانون الخصخصة الذى أقره البرلمان التركى فى ٢٤ نوفمبر ١٩٩٤ والذى شارك فى صياغته كل الأحزاب وتضمن تشكيل مجلس أعلى للخصخصة يضم رئيس الوزراء و ٤ وزراء وتتخذ قراراته بالإجماع على أن تحتفظ الحكومة بالحصة الذهبية فى المشاريع الاستراتيجية مثل الخطوط الجوية التركية وشركة TPAO للبترول. وينص القانون على بيع جميع البنوك المملوكة للدولة خلال عامين فيما عدا البنك المركزى وبنك الإستيراد والتصدير والبنك الزراعى .

وكانت تشيلر تسعى من خلال خطتها التى عرفت بقرارات أبريل ١٩٩٤ الى جمع ٥ مليارات دولار من عائدات بيع المؤسسات وهو ضعف المبلغ الذى حصلت عليه الدولة منذ بدء برنامج الخصخصة عام ١٩٨٦ . وفى ظل التعثر الذى يعانى منه الاقتصاد التركى يأتى سعى تشيلر لتحقيق الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبى فى مطلع ١٩٩٦ حيث وقعت أنقرة اتفاقية الإتحاد الجمركي فى ٦ مارس ١٩٩٥ تتضمن ٦٤ مادة وملحقين ويتناول الملحقان توسيع التعاون بين الطرفين فى المجال الصناعى والعلمى وتعد هذه الاتفاقية الأولى من نوعها بالنسبة الى دول الاتحاد الأوروبى وهى تفتح المجال أمام الانضمام الكامل لتركيا فى الاتحاد عام ٢٠٠١ . وتتمثل المشكلة التى تواجه أنقرة فى كيفية تعظيم ايجابيات الاتفاقية وتقليل سلبياتها الى أدنى حد ممكن إذ يمكن أن تحقق مكاسب اقتصادية عديدة . إلا أنه على الصعيد السلبى نجد أن تركيا ستخسر حوالى ٣ مليار دولار سنويا نتيجة الغاء التعريفة الجمركية على السلع الأوروبية اضافة لعدم قدرة المصانع على منافسة المنتجات الواردة من حيث الجودة نتيجة الفارق التكنولوجى وهو ما يمكن أن يؤدى الى ارتفاع نسبة البطالة . وهناك نقطة سلبية مهمة أيضا وهى أن تركيا ستكون مجبرة على تنفيذ المقررات الأوروبية دون المشاركة فى اتخاذها نظرا لأنها لا تتمتع بالعضوية الكاملة فى الإتحاد . وبالتالى ، يمكن أن تدخل مسألة الاتحاد الجمركى فى اطار تصفية الحسابات السياسية بين الأطراف والقوى المختلفة .

خاتمة :

سيتحتم على النظام السياسى التركى تجاوز أزماته فى المرحلة القادمة حتى يسير فى اتجاه الخيار الأوروبى وكاحد أبرز التحديات تأتى مدى قدرة القوى السياسية على استغلال الفترة التى يتيحها الدستور التركى وهى ٤٥ يوما لتشكيل حكومة تحظى بأغلبية ٢٧٦ صوتا من أعضاء البرلمان (٥٠٪ + ١) وبخاصة فى ضوء رفض حزبى الطريق القويم والوطن الأم التحالف مع حزب الرفاة الاسلامى بزعامة أربكان فى ائتلاف جديد خاصة وأن خطوة فى هذا الاتجاه يمكن أن تهدد السياسة التركية . ويستلزم ذلك قيام الحزبين اللذاين يشغلان ٢٦٨ مقعدا فى البرلمان الجديد تجاوز خلافاتهما السابقة التى أدت إلى نشوب أزمات عديدة كما أن على تركيا مواجهة العديد من المشاكل التى يمكن أن تنجم عن الاتحاد الجمركى مع أوروبا اضافة للمشاكل التقليدية المتمثلة فى المعضلة الكردية وصعود الاسلام السياسى الذى يتعين على أطراف النظام السياسى اتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من صعوده المستمر وهو ماحدث فى الانتخابات خاصة وأن هذه المسألة يمكن أن تشكل عقبة " أوروبية " فى طريق الوحدة التركية مع أوروبا عام ٢٠٠١ . □



انتخابات البرتغال وإعادة الحسابات

نزيرة الأفندى

مع بداية يناير ١٩٩٦ ، تكون الحكومة الاشتراكية فى البرتغال قد أمضت ثلاثة أشهر منذ فوز الحزب الاشتراكى فى الانتخابات العامة التى أجريت فى أول اكتوبر ١٩٩٥ ، كما يكون أمامها ثلاثة أشهر أخرى ، ليتحدد ملامح موقفها العام فيما يتعلق بالموازنة بين التحديات الداخلية ومطالب الانتماء الكامل لتجمع الاتحاد الأوروبى ، بالإضافة الى صياغة سياساتها فى ظل ما تسفر عنه انتخابات الرئاسة .

لقد عاد الحزب الاشتراكى برئاسة أنطونيو جوتراس الى مقعد الحكم ، بعد أن ظل فى مقعد المعارضة لمدة عقد كامل من الزمان ، تولى خلالها الحزب الاشتراكى الديمقراطى رئاسة الحكومة . وعلى الرغم من عدم حصول الحزب الاشتراكى على الأغلبية فى التصويت ومن ثم فى مقاعد البرلمان البالغ عددها ٢٣٠ مقعدا ، إلا أن الانتخابات العامة أسفرت عن فوزه بأعلى نسبة تصويت لصالحه ، بالمقارنة مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، ناهيك عن الحزب الشيوعى ومنافسه ونقيضه فى ذات الوقت ، الحزب الشعبى ذى الاتجاهات اليمينية المتطرفة . لقد أسفرت الانتخابات العامة البرتغالية عن فوز الحزب الاشتراكى بنسبة ٩ر٤٢٪ من عدد الأصوات مقابل ١ر٢٩٪ فى انتخابات عام ١٩٩١ . وقد ترجم ذلك فى ارتفاع عدد مقاعده من ٧٢ مقعدا الى ١١٢ مقعدا .

فى حين أن الحزب الاشتراكى الديمقراطى الذى كان يتولى السلطة ، انكمشت نسبة التصويت لصالحه بصورة حادة ، حيث انخفضت من ٥٠٪ فى عام ١٩٩١ ، الى ٣٤٪ فى الانتخابات الأخيرة ، وارتبط بذلك تآكل مقاعده فى البرلمان من ١٣٥ مقعدا الى ٨٨ مقعدا .

أما الأحزاب الجانبية ممثلة فى أقصى اليمين واليسار ، أو الحزب الشعبى والشيوعى فقد حصلت على نسبتى ١ر٩٪ و ٦ر٨٪ على التوالى من التصويت فى انتخابات ١٩٩٥ ، مقابل ٤ر٤٪ و ٨ر٨٪ فى انتخابات عام ١٩٩١ ، وأصبح عدد مقاعدهما ثلاثين مقعدا مقابل اثنين وعشرين مقعدا . بينما توجد هناك عدة أحزاب أخرى ولكنها لا تمثل أى ثقل سياسى أو حزبى فى الواقع الفعلى .

فماذا تعنى هذه النتائج ؟

قد يبدو للوهلة الأولى ، أن فوز الحزب الاشتراكى فى البرتغال ، يعد بمثابة منعطف عن التحول العام الذى شهدته القارة الأوروبية ممثلا فى الاتجاه نحو أحزاب يمين الوسط . وهذا صحيح ، إلا أن التغلغل فيما وراء هذه النتائج قد يعطى دلالات مختلفة بعض الشىء .

فمن المعروف أن الانتخابات العامة التى أجريت فى أول أكتوبر ١٩٩٥ ، تعد السابعة والعشرون فى غضون ٢١

عاما ، أى منذ حدوث ثورة ١٩٧٤ . كما أن رئيس الوزراء أنطونيو جوتراس ، يعد رئيس الوزراءالحادى عشر خلال هذه الفترة . وهذا يعكس الصبغة العامة لعدم الاستقرار السياسى الذى ساد الحياة فى البرتغال خلال تلك السنوات، وتحديدا حتى منتصف الثمانينات .

وإذا عرفنا أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذى يمثل يمين الوسط ، قد ظل فى الحكم منذ منتصف الثمانينات ، نجد أن الدافع الى التحول الحزبى كان أقرب الى الرغبة فى التغيير أكثر منه رفضا للاداء ، وإن كانت هناك العديد من الانتقادات والتحفظات .إلا أن نسبة التصويت وعدد المقاعد التى فاز بها الحزب الاشتراكي تشير الى أن الذين أدلوا بأصواتهم فضلوا نقل التفويض من يمين الوسط الى اليسار، ولكن فى ظل شروط معينة .

فقد وثقوا فى النتائج التى يسفر عنها استقرار الحكومات، على غرار ما حدث فى الأعوام الثمانية الماضية ، ومن ثم أعطوا للحكومة الجديدة تفويضا مماثلا ، ترجم فى التصويت لصالحها ، إلا أنها لم ترق الى مستوى الأغلبية المطلقة . وذلك بغية ألا تتحول الحكومة الى اللاعب الرئيسى على مسرح السياسة ، ولكن تظل دائما فى حاجة الى دعم الرأى العام والى التوازن مع الأحزاب الأخرى فى مجال إقرار السياسات .

إذن اقترنت الرغبة فى التغيير مع المحافظة على الاستقرار، بالرغبة فى الاصلاح وتصحيح الذات بدلا من الوقوع فريسة الجمود واستغلال النفوذ .

كما أن استقراء النسب وعدد المقاعد الموزعة ، يوضح حقيقة أخرى ، وهى أن الحزب اليمينى أو الحزب الشعبى ، استطاع أن يستقطب أكثر من ضعف الأصوات التى صوتت لصالحه فى عام ١٩٩١ ، حيث ارتفعت من ٤ر٤٪ الى ١ر٩٪ وترجم ذلك فى زيادة عدد مقاعده بنسبة ثلاثمائة فى المائة . ومن ثم فان اليمين البرتغالى لم ينكمش ولكنه إزداد فى قوته ولو بصورة نسبية ، وعلى النقيض مما قد تعكسه زيادة قوة الحزب الاشتراكى .

ومن ناحية أخرى نجد أن الحزب الشيوعى البرتغالى قد أخذ فى الثبات نسبيا ، حيث أن نسبة التصويت لصالحه انخفضت ٢ر٪ ، كما أن عدد مقاعده انخفض بصورة طفيفة من ١٧ الى ١٥ ليتساوى بذلك مع الحزب اليمينى ، وليعكس فى ذات الوقت إمتداد موجة التحولات التى سادت دول القارة الأوروبية ، الى دول البحر المتوسط ، ممثلة فى تقلص نفوذ اليسار المتطرف .

وعلى الرغم من هذا الانكماش اليسارى ، والإمتداد اليمينى ، فإن الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، يظل متطلعا الى اليسار الشيوعى بغية دعم مواقفه وسياساته فى البرلمان ، طالما أنه لم يحصل على الأغلبية المطلقة . إلا أن هذا الدعم لابد وأن يستند الى شروط ومطالب خاصة بالحزب الشيوعى، ومن هنا يفتح باب الاحتمالات والاجتهادات الخاصة بحدوث التباين فى الآراء ووقوع المصادمات خاصة فى المجال الاقتصادى .

وهناك نقطة أخرى تتعلق بتداول السلطة فيما بين الحزبين الكبيرين ، وهى خاصة باستقطابهما للحياة السياسية ، مما كان له أثر واضح ، فى صياغة سلوك المواطن البرتغالى ، حيث يعزى الى هذا الوضع ، عزوف العديد من أفراد الشعب البرتغالى ، الذين لهم حق التصويت ، عن الإدلاء بأصواتهم ، وتتراوح هذه النسبة بين ٣٧ الى ٤٠ فى المائة .

ولكن تظل نقطة العلاقة فيما بين الحزب الحاك والرئيس البرتغالى ماريو سواريز ، نقطة ايجابية لصالح الحزب الاشتراكى الديمقراطى فكلاهما ينتمى الى ذات الاتجاه ، كما أن الرئيس البرتغالى يملك من السلطات ومساحة التدخل فى الحياة السياسية ما يتجاوز تلك المساحة المتاحة لعديد من الرؤساء الغربيين ، وبما يجعله أقرب الى نموذج سلطات الرئيس الفرنسى . ومن ثم ، فان الدور الرقابى الذى يتعين أن يقوم به الرئيس ، وبما يتفق والرؤية البرتغالية لنموذج الممارسة الديمقراطية سوف يكون أكثر يسرا وأقل مجابهة ، مقارنة بذات العلاقة مع الحزب الاشتراكى الديمقراطى ، إبان توليه السلطة . وحيث أن عمدة لشبونة هو الشخصية الأكثر ترجيحا لتولى منصب الرئاسة للدولة ، مع انتمائه للحزب الاشتراكى ، تكون الأمور مواتية ، إلا إذا دخل المنافسة كافاكوسيلفا زعيم الحزب الاشتراكى الديمقراطى .

التحدى الاقتصادى :

وبالانتقال الى التحديات الحقيقية التى تواجه الحكومة البرتغالية الجديدة ، سوف نجدها فى الجبهة الاقتصادية بصفة أساسية ، وخاصة قضية الانضواء تحت راية "الاتحاد الأوروبى ، والتأهيل للانضمام الى الاتحاد النقدى فى عام ١٩٩٩ .

وسوف نجد فى هذا الصدد مفارقة واضحة ، تتمثل فى أن مصدر العون والدعم السياسى للحزب الحاكم ، سوف يكون المصدر الأساسى للقلق الاقتصادى ، ألا وهو الحزب الشيوعى ، حيث أن موقف الحزب يتعارض مع موقف الحزب الاشتراكى ، ومع الحزب الاشتراكى الديمقراطى قبل ذلك ، فيما يتعلق بعضوية البرتغال فى الاتحاد الأوروبى ، كما أن الحزب الشيوعى يلتقى مع الحزب اليمينى "حزب الشعب" فيما يتعلق بهذه القضية ، بينما يتفق الحزبان الكبيران فى هذا الاتجاه المؤيد لتحمل تبعات الانضمام !!

ومن ثم فان القضية الأوروبية وإنعكاساتها الاقتصادية هى التحدى الأساسى أمام الحكومة البرتغالية الجديدة ، حيث أن عجز الميزانية يبلغ حاليا نسبة خمسة فى المائة من اجمالى الناتج المحلى ، بينما يتعين أن تنخفض النسبة الى ثلاثة فى المائة بحلول عام ١٩٩٧ ، تطبيقا لأحكام معاهدة

ماستريخت . ولكن كيف يتحقق ذلك ، إذا كان رئيس الوزراء قد قطع على نفسه تعهدات متعددة في الحملة الانتخابية تنصرف الى زيادة الانفاق في مجالات التعليم - الصحة والرفاهية الاجتماعية ؟!

بينما نجد أن سياسة الخصخصة وتشجيع الاصلاح الاقتصادى لا تثير ذات القدر من القلق والحساسيات . حيث أن الحزب الاشتراكى يتفق مع نظيره الاشتراكى الديمقراطى فيما يتعلق بهذه السياسة ، ولذا نجد أن دوائر المال المحلية والأجنبية لم تستشعر تهديدا من جراء تبادل مقاعد السلطة والمعارضة فيما بينهما ، بقدر ما تشعر بالقلق إزاء الانعكاسات الشعبية لرغبة الحكومة الجديدة الموازنة بين تعهداتها الانتخابية ومطالب الانضمام الكامل الى الوحدة النقدية الأوروبية .

ويتلخص التحدى الأوروبى ، أو مأزق الموازنة بين المتطلبات الشعبية الداخلية والالتزامات الخارجية تجاه معاهدة ماستريخت . حقيقة استطاعت الحكومة السابقة خفض عجز الميزانية الى الناتج المحلى الاجمالى من ٧ر٢٪ عام ١٩٩٣ الى ٥ر٨٪ عام ١٩٩٤ ، الى نسبة تتراوح بين ٥٪ - ٥ر٢٪ بالنسبة للعام الحالى . إلا أن الوصول الى نسبة ٣٪ بحلول عام ١٩٩٧ وتهيئة الاقتصاد البرتغالى لمتطلبات الوحدة النقدية فى عام ١٩٩٩ ، قد يبدو مكلفا من الناحية الشعبية ، ومن ثم قد يقتضى بعض التقديم والتأخير فى سلم الأولويات والبرنامج الزمنى للإنضمام الى الاتحاد النقدى وكذلك استخدام العملة الأوروبية الموحدة . كما أن "أسبانيا" بمثابة الحاضر الغائب ، بالنسبة لصياغة العلاقة فيما بين البرتغال والاتحاد الأوروبى . حيث أن تحركات العملتين "الاسكود" و "البيزيتا" ذات علاقة طردية ، نظرا للطبيعة التنافسية لاقتصاديات الدولتين على صعيد الساحة الأوروبية ، إضافة الى المنافسة على صعيد السوق المحلى البرتغالى ذاته .

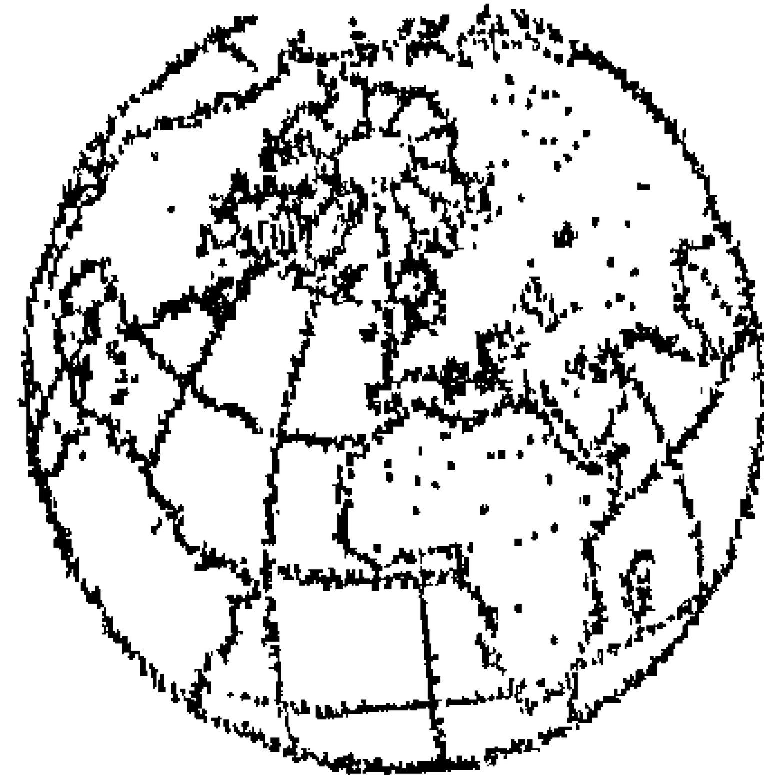
لقد استطاعت لشبونة خفض معدل التضخم الى نسبة لا تتجاوز أربعة فى المائة بل ودون هذه النسبة ، وذلك لأول مرة منذ عشرين عاما مضت . إلا أن ارتفاع معدل البطالة الى سبعة ونصف فى المائة من حجم القوة القادرة على العمل ، يعتبر نسبة مرتفعة بالمعايير البرتغالية ، وليست الأسبانية أو تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبى .

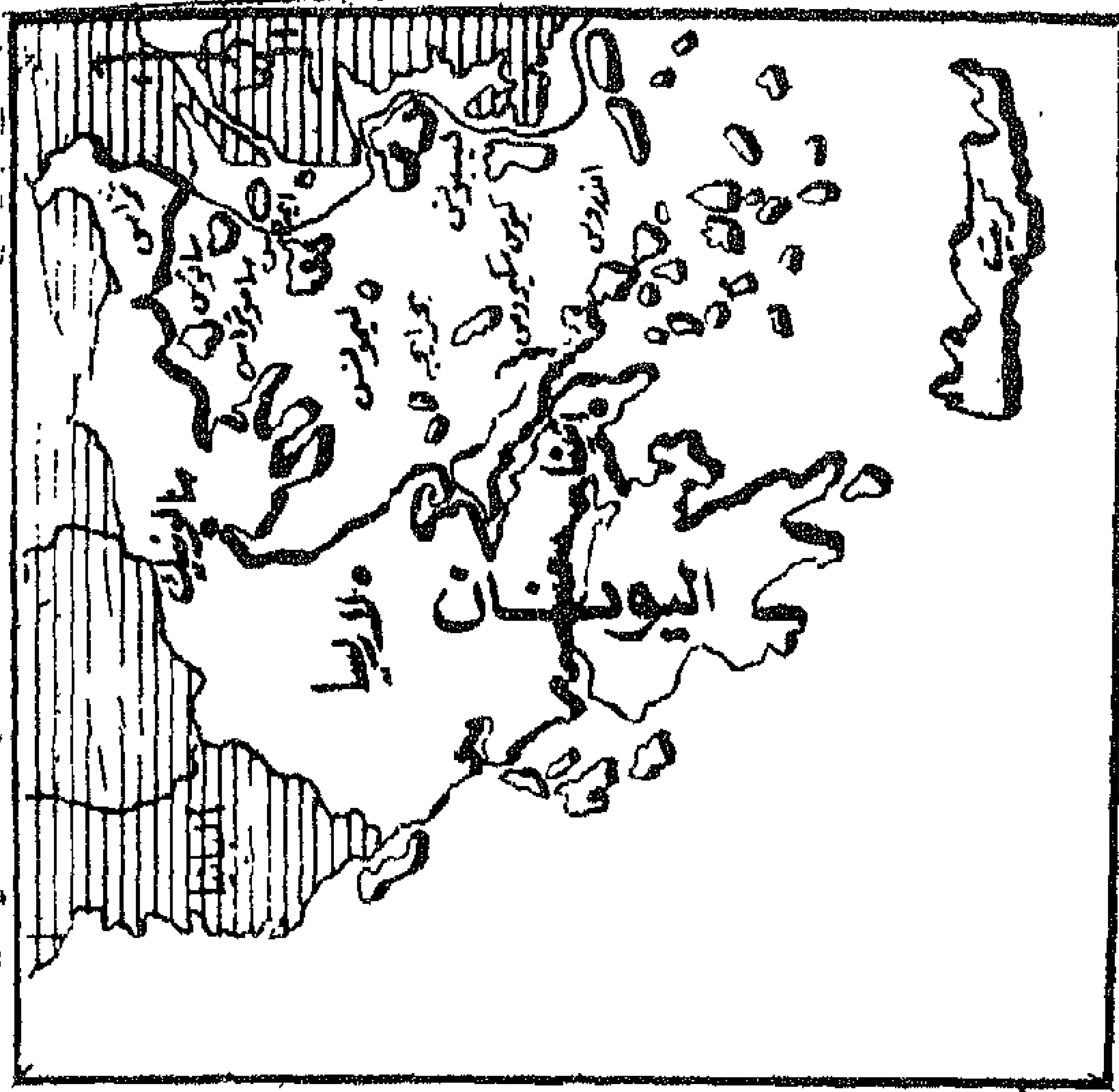
ومن ثم يكون المجال مفتوحا على مصراعيه أمام هجوم الحزب الشيوعى الذى يرى أن هذه النسبة غير حقيقية بالمرة ، لأنها لا تتضمن العمالة الموسمية المتضخمة ، وكذلك العمالة لفترات مؤقتة قد لا تتجاوز بضع ساعات فى الاسبوع .

بل يذهب الحزب الشيوعى - الذى يعتبر نظريا الحليف الأساسى المتوقع بالنسبة للحزب الاشتراكى - الى أن نصف سكان البرتغال الذين يتراوح عددهم بين عشرة و ٩ر٩ مليون نسمة ، يعيشون تحت خط الفقر ، ومن ثم لم يعد لديهم طاقة لمزيد من التقشف والحرمان، من أجل الانضواء تحت بوابة الوحدة الاقتصادية الأوروبية !!

ومن ناحية أخرى نجد أن الحزب اليمينى الذى تزايدت نسبة التصويت لصالحه ، وكذلك عدد المقاعد التى استحوذ عليها ، على أهمية الاستعداد لاستخدام هذه النسب والأرقام بما يدعم من موقفه ويثير المزيد من المتاعب للحكومة الاشتراكية ، خاصة اذا جاءت الميزانية المقرر إعلانها فى الرابع عشر من شهر يناير ١٩٩٦ ، متضمنة المزيد من الضرائب والاستقطاعات فى الانفاق العام وبخاصة فى مجال الاسكان أو المساس بالأجور ، إن لم يكن يهدف الى زيادتها فى اطار مفاوضات جماعية .

فى ظل هذه الصورة العامة التى تواجه الحكومة الاشتراكية البرتغالية ، يكون الاحتمال الأرجح هو تقديم الأوضاع الداخلية ، والمضى قدما فى سياسة الاصلاح الاقتصادى وتدعيم الصادرات الى الخارج ، مع التريث بالنسبة للوحدة الاقتصادية والعملة الأوروبية الموحدة ، بحيث لا تكون البرتغال من أوائل المتدافعين ، ولكن لتنتظر قليلا وتلحق بها فى مرحلة لاحقة .





تسوية الخلاف اليونانى المقدونى

غادة خضر

بانهيار الاتحاد السوفيتى ، اجتاحت العالم موجة من النزاعات القومية والصراعات العرقية ، نتج عن بعضها انفصال سملى كما فى حالة تشيكوسلوفاكيا ، والبعض الآخر شهد تفككا دمويا مثل يوغوسلافيا التى تحللت الى ست جمهوريات مستقلة هى سلوفينيا ، كرواتيا، صربيا والجبل الاسود ، البوسنة ، والهرسك ، مقدونيا .

وقد ترتب على تفكك الاتحاد اليوغوسلافى نشوب صراعات مسلحة تم احتواء بعضها سريعا كما حدث فى سلوفينيا والى حد ما فى كرواتيا فى حين مازال الصراع دائرا فى البوسنة والهرسك ، بخلاف احتمالات تفجر النزاعات فى اقاليم أو جمهوريات اخرى مثل كوسفو او مقدونيا .

والواقع ان الخلاف اليونانى المقدونى يعتبر من ضمن أخطر النزاعات البلقانية بسبب :

أ) الموقع الجغرافى الاستراتيجى لجمهورية مقدونيا التى تقع فى قلب المنطقة وتسيطر على طرق المواصلات من الشمال للجنوب (من بلجراد الى سالونيكا) ، ومن الغرب الى الشرق (من ديراس الى استنبول) .

ب) تداخل وتشابك مصالح العديد من الدول فى منطقة البلقان ، فإذا اشتعلت الحرب فلن تقتصر أطرافها على مقدونيا واليونان ، بل ستمتد لتشمل دولا اخرى مثل بلغاريا والبانيا وتركيا ، ناهيك عن صربيا .

جذور القضية المقدونية :

يضرب الخلاف اليونانى المقدونى بجذوره فى تاريخ مقدونيا حيث شهدت على مداره انقسامات وتوترات ، وخضعت أجزاء من مقدونيا - فى فترات مختلفة - لسيطرة بلغاريا وصربيا (يوغوسلافيا بعد ١٩٤٥) واليونان ، فيما يفسر المطالب الاقليمية لهذه الدول فى الإقليم .

فبعد انقسام الامبراطورية الرومانية فى عام ٣٩٥ م خضعت مقدونيا لسيطرة الإمبراطورية الشرقية البيزنطية ، وقامت القبائل السلافية بغزوات متكررة للمنطقة خلال القرنين السادس والسابع ، حيث استوطنوا واعتنقوا المسيحية الارثوذكسية .

وخلال القرن الرابع عشر هيمنت الدولة العثمانية على المنطقة ، مما أثر على الخصائص الدينية والقومية لمقدونيا بفعل اعتناق البعض للاسلام وهجرة الأتراك اليها .

وقد ظهرت بوادر التنافس اليونانى - البلغارى على مقدونيا فى عام ١٨٧٠ عندما انشئت الكنيسة البطريركية البلغارية ، خاصة وان اليونان سيطرت على، بطريركية

قسطنطينة ، واسفرت الحرب التركية الروسية (١٨٧٧ - ١٨٧٨) وما اعقبها من معاهدة سان ستيفانو عن تأسيس بلغاريا الكبرى ، وضمت مقدونيا لها ما عدا ميناء سولنيكا ، الا أن ذلك لم يدم طويلا ، حيث اعادتها القوى الكبرى في مؤتمر برلين الى الحكم العثمانى ، ومنذ ذلك التاريخ اعتبرت الحكومة البلغارية أن الهدف الأساسى لسياستها الخارجية هو إعادة حدود سان ستيفانو .

وردا على اتباع الصرب سياسة توسعية نشطة فى مقدونيا بعد هزيمة بلغاريا ١٨٨٥ وتأسيس جمعية " سانت سافا " بها للترويج للقومية الصربية ، انشأ اليونانيون جمعية مناظرة أطلقوا عليها اسم " ثنيل هيتريا " ، بهدف تحرير اليونانيين تحت الحكم العثمانى .

وتكونت العصبة البلقانية الى ضمت اليونان وبلغاريا وصربيا والجبل الاسود رغم التنافس والصراعات فيما بينهم ، حيث تحالفوا ضد الدولة العثمانية التى هزمت فى الحرب البلقانية الأولى.

لكنه نتيجة لاختلاف دول العصبة البلقانية على تقسيم مكاسب الحرب ، حيث ارادت صربيا تعويض ما فقدته من مكاسب اقليمية من ألبانيا بالتوسع فى مقدونيا من خلال احتفاظها بما احتلته من اراضى ، ومن ناحية اخرى تمكنت القوات اليونانية من احتلال ميناء سالونيكا على بحر إيجه مع رغبتها فى الاحتفاظ بجنوب مقدونيا لتلافى خسائرها فى جنوب ألبانيا . فقامت بلغاريا بالهجوم على صربيا واليونان بدون سابق انذار فى ١٩١٣ لتنشب الحرب البقانية الثانية التى انتهت بهزيمة بلغاريا وابرام صلح بوخارست الذى حصلت صربيا بموجبه على معظم اقليم مقدونيا واستولت اليونان على ما تبقى من الاقليم بما فيها ميناء سالونيكا وترك لبلغاريا جزء داخلى فى وادى نهر ستريما . بالاضافة الى ميناء كافالا الذى يقع على بحر إيجه بين سالونيكا الدردنيل .

وفى أعقاب هزيمة بلغاريا فى الحرب العالمية الاولى ، فقدت حيازتها للجزء الساحلى ، ثم عادت واحتلت معظم اقليم مقدونيا بعد الانتصارات الالمانية والايطالية فى يوغوسلافيا والبانيا واليونان اثناء الحرب العالمية الثانية الا انها عادت وتقلصت السيطرة البلغارية على مقدونيا مرة اخرى وتأسست جمهورية مقدونيا الشعبية داخل الدولة الفيدرالية اليوغوسلافية مع نهاية الحرب العالمية الثانية .

وبذلك أصبحت مقدونيا القديمة مقسمة على ثلاث دول ، فاحتفظت اليونان بـ ٥١٪ من اراضيها ، وسيطرت بلغاريا على ١١٪ فقط وتبقى نسبة ٣٨٪ بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية .

موقف اليونان فى أعقاب استقلال مقدونيا :

منذ ان اعلنت مقدونيا الاستقلال فى أعقاب تصويت شعبها على الانفصال عن الاتحاد اليوغوسلافى فى ٨ سبتمبر ١٩٩١ واليونان تعترض على تسمية مقدونيا بهذا الاسم حيث رأت ان مجرد اطلاق اسم مقدونيا يثير المخاوف من المطالبة بكل الأراضى التى تحمل هذا الاسم مما قد يترتب عليه إثارة نزاعات عرقية فى البلقان تصل الى حد المطالبة بضم الجزء المقدونى من اليونان الذى يثير مخاوفها إلى درجة تأسيس وزارة يونانية خاصة تحمل اسم مقدونيا واقليم آخر يقع فى اقصى الغرب بالقرب من الحدود التركية (تراكى) للاشراف عليهما ومتابعة أحوالهما ، ولإحكام الرقابة اليونانية على هذه الاقاليم .

وتطالب اليونان بتخلى مقدونيا عن هذا الاسم وتغييره الى " سكوبيا " اسم العاصمة ، كما تصر اليونان على إزالة شعار الاسكندر الاكبر من علم مقدونيا لما يتضمنه من رموز قومية يونانية ترجع الى القرن الرابع الميلادى ، بالاضافة الى مطالبة مقدونيا بتغيير بعض نصوص الدستور بحيث ينص بوضوح على نفى اى صلة بمقدونيا التاريخية ، والتأكد على أن الشعب المقدونى الحالى شعب سلافى لايمت بصلة الى الشعب المقدونى القديم .

وفى الواقع ان المخاوف اليونانية تجد لها سندا من الواقع فلأول مرة في العصر الحديث يؤسس كيان سياسى مقدونى مستقل ، ويوضع دستور للدولة ينص صراحة على القومية المقدونية وضرورة احترام الاقليات المقدونية المقيمة فى الدول المجاورة في إشارة واضحة لبلغاريا واليونان .

وفقا لهذا اتبعت اليونان سياسة عدائية تجاه مقدونيا فقامت بـ :

أ) تأليب الأقليات داخل مقدونيا بشكل غير مباشر للمطالبة بما تصفه " بحقوقهم الدستورية " وبالتحديد المقدونيين من أصل ألبانى مستغلة فى ذلك الهوة التى تفصل بين الأغلبية المقدونية السلافية والأقلية الألبانية التى تشكل ما بين ٢٠٪ من اجمالى السكان وفقا للتقديرات الرسمية الحكومية وبين ٤٠٪ وفقا للتقديرات الألبانية . وللألبان أحزابهم السياسية ونوابهم فى البرلمان - حوالى ٢٠ نائب حاليا - بل ويشاركون فى الائتلاف الحاكم ولهم ٥ مناصب وزارية فى الحكومة المقدونية ، ومع ذلك نجحت الى حد ما السياسة اليونانية فى إثارة اضطرابات عرقية كان اخرها المصادمات التى وقعت فى ١٧ فبراير الماضى بسبب افتتاح الألبان جامعة ناطقة باللغة الألبانية .

ب) فرض حظر اقتصادى على مقدونيا فى فبراير ١٩٩٤ ويشمل منع دخول المواد الاولية والصادرات المقدونية التى تقدر بـ ١,١ بليون دولار عبر الاراضى اليونانية ، وحرمانها من استخدام ميناء سالونيكا اليونانى الذى تمر ٨٠٪ من تجارتها عبره ولا يبعد عن مقدونيا باكثر من ٥٠ كم فقط ، وعن سكوبي العاصمة بـ ٥٠٠ كم . بالتالى اقتصرت البدائل المتاحة لمقدونيا مكلفة عبربلغاريا من خلال موانئ البحر الأسود حيث تقدر تكلفة نقل طن البترول بـ ٥٠ دولارا أو متعذرة بسبب توتر العلاقات كما هو الحال بالنسبة لألبانيا التى تطل موانيها على البحر الإدرياتيكى .

على الرغم من ان الحظر استثنى عبور المواد الغذائية

والأدوية الواردة لمقدونيا ، الا أنه اضر باقتصاد مقدونيا ضررا بالغا، وأضاف الى المشاكل الاقتصادية أزمة اخرى . فمقدونيا التى يبلغ عدد سكانها ٢,٢ مليون نسمة وفقا لتقديرات عام ١٩٩٤ تعانى من ارتفاع معدل التضخم الذى يبلغ ٧٠ – ٨٠٪ ويقدر عجز الميزانية رسميا بـ ١٠٪ من الدخل القومى ، وتقدر الديون الخارجية باجمالى ١,١ بليون دولار ، وحتى الآن لم يساعد الاتفاق الذى وقعته مع " صندوق النقد الدولى " فى تحسين الاوضاع بالرغم من خطوات الإصلاح الاقتصادى قد بدأت بالفعل ، وجاء الحصار اليونانى ليزيد الأوضاع الاقتصادية سوءا مما أدى الى انخفاض الانتاج الصناعى بنسبة ٣٣٪ مقارنة بعام ١٩٩٢ واغلقت بعض المصانع بسبب ندرة المواد الخام المستوردة .

ومن الملاحظ ان العقوبات الدولية المفروضة على صربيا ضرت بمقدونيا ، فصربيا كان السوق الرئيس للبضائع المصنعة والمنتجات الزراعية المقدونية ، وتقدر حجم الخسائر التى تكبدتها مقدونيا بـ ٣ ملايين دولار على مدى الثلاثة أعوام الماضية .

وعلى الجانب الآخر اتبعت مقدونيا سياسة متوازية تقوم على تمسكها باسمها الذى اعترفت به الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربى والامم المتحدة ، مع ترحيبها بأى مفاوضات او وساطات تهدف الى انهاء الخلاف مع اليونان .

محاولات التسوية :

نتيجة لإقناع الأطراف الاقليمية والدولية بخطورة امتداد الخلاف اليونانى المقدونى وضرورة احتوائه ، بذلت العديد من المحاولات للتقريب بين الطرفين ، الا أن معظمها باء بالفشل ما عدا الاتفاق الأخير ، فرفضت اليونان خطة الأمم المتحدة التى قدمها اللورد " ايفيد اوين " و " سايروس فانس " فى اوائل ١٩٩٣ لحل النزاع مع مقدونيا ، وفى المقابل اعترضت مقدونيا على عرض اليونان لتسوية المشكلة بين البلدين من خلال التحكيم مع تاكيدها على حقها فى اختيار الاسم الذى تريده .

وإيمانا منها بخطورة تفجر الوضع فى المنطقة سارعت الامم المتحدة بارسال ٧٠٠ جندى من قوات حفظ السلام الدولية الى مقدونيا كاجراء وقائى لمنع نشوب حرب . وكان هذا اول تطبيق للدبلوماسية الوقائية بالرغم من ان مقدونيا لم تكن فى ذلك الوقت عضوا فى المنظمة الدولية . فقد صوت مجلس الأمن بالاجماع لصالح طلب مقدونيا إلى لجنة العضوية بالمجلس ، وبناء عليه قبلت الجمعية العامة عضوا بها تحت اسم مؤقت هو " جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة " لتصبح العضو رقم ١٨١ فى تاريخ الأمم المتحدة ، ولعلها المرة الأولى من تاريخ المنظمة الدولية التى تقبل فيها عضوية دولة تحت اسم مؤقت مع الموافقة على عدم رفع علمها بين أعلام الدول الأعضاء .

وفى أعقاب ذلك اعترفت معظم دول الاتحاد الاوربى بمقدونيا – ماعدا اليونان – وكانت الدانمرك، المانيا وايطاليا والمملكة المتحدة من الدول التى سارعت بالاعتراف بالدولة الناشئة .

وفى الواقع أن دول الاتحاد الاوربى لم تكن راضية عن سياسة اليونان الاقليمية فى المنطقة خاصة تجاه مقدونيا . وبالفعل احالت دول الاتحاد الخلاف اليونانى المقدونى الى القضاء الاوربى لكى تحدد المحكمة العليا للاتحاد الاوربى فى مدى مشروعية قيام اليونان بفرض حظر اقتصادى على جارتها الشمالية ومنع تجارتها الخارجية من استخدام الأراضى والموانئ اليونانية ، وقد اصدرت المحكمة فى اوائل العام الحالى قرارا بادانة سياسة حكومة اثينا تجاه مقدونيا نظرا لمخالفتها لسياسة واهداف التجارة الحرة وقواعد السوق المشتركة فى هذا الصدد ، الا ان اليونان لم تذعن لهذا الحكم .

وبالنسبة للولايات المتحدة أرسلت ٥٠٠ جندى من مشاة البحرية الامريكية الى مقدونيا لحفظ السلام يخضعون لأوامر واشنطن مباشرة ، وليس لبعثة الأم المتحدة ، كما وعدت ادارة كلينتون مقدونيا بزيادة التعاون بين البلدين كمكافأة لها على سياسة ضبط النفس تجاه مقدونيا.

وبفضل السياسة والجهود التى اتبعها المبعوث الامريكى المفاوض " ريتشارد هو لبروك " وجولاته المتعددة بين اثينا وسكوبى امكن التوصل الى اتفاق حاسم وتاريخى وقعت البلدان عليه بالأحرف الاولى فى مدينة نيويورك فى ١٣ سبتمبر الماضى ، بعد أن اتفق على عدم ذكر اسميهما والاكتفاء بعبارة (الجانبين) و قد نص الاتفاق على : ١- موافقة الدولتين على احترام سيادة ووحدة اراضى الدولة الأخرى واستقلالها السياسى مع التاكيد على ان الجهود المشتركة الدولية الحالية هى حدود غير قابلة للمساس .

٢- ضمان حرية الحركة للاشخاص والممتلكات ورفع الحظر الاقتصادى الذى فرضته اثينا من جانب واحد على مقدونيا ، بالاضافة الى تقديم التسهيلات اللازمة لجارتها فى ميناء سالونيكا ، وبالفعل تم فتح الحدود فى اكتوبر المنصرم بعد حصار استمر ١٨ شهرا .

٣- تقوم حكومتا البلدين بفتح مكاتب تمثيل فى كل من سكوبى واثينا .

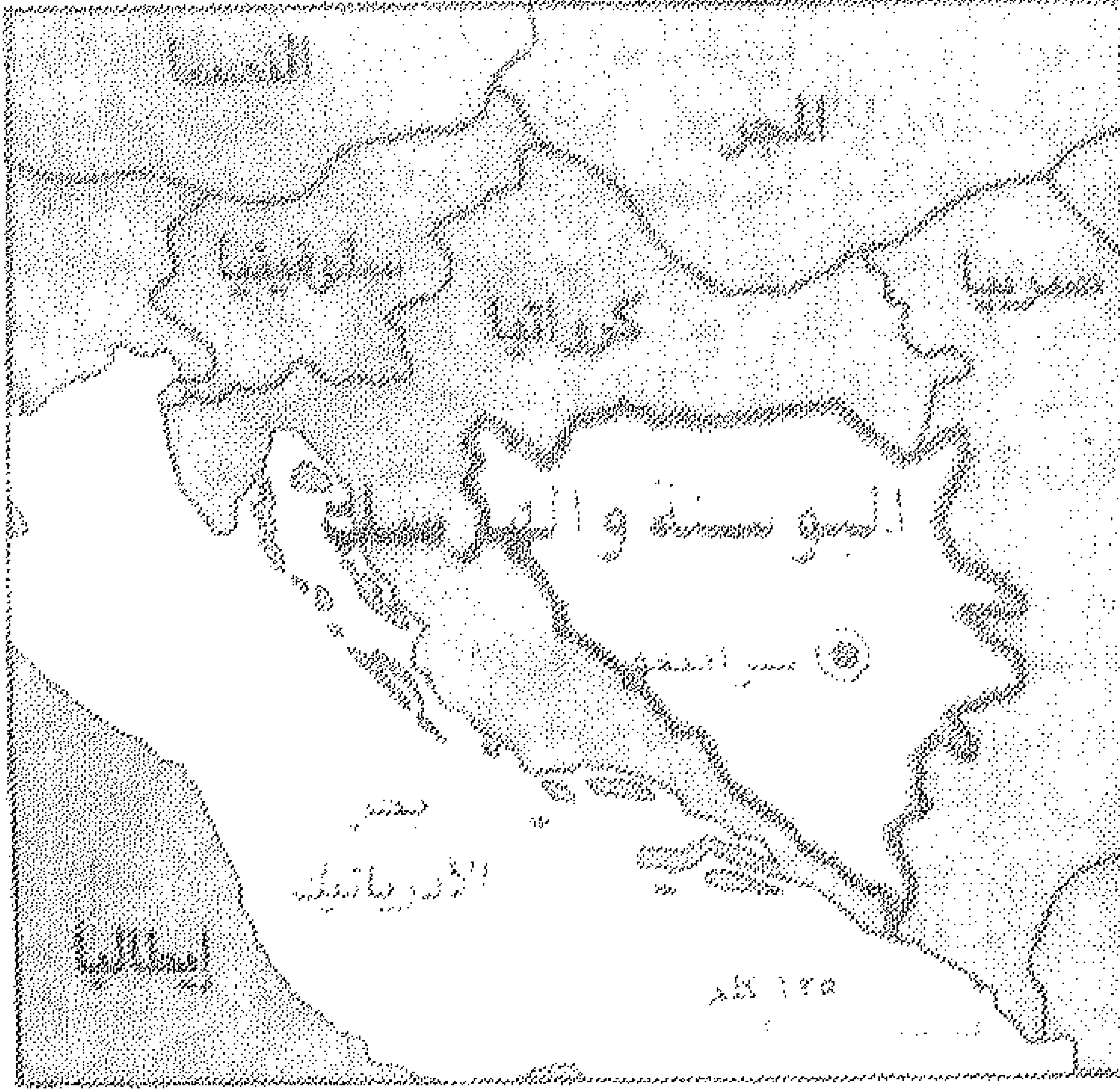
٤- وافقت مقدونيا على تغيير علمها وحذف الشعار الذى يعد رمزا يونانيا منه .

٥- تتنازل اليونان بموجب الاتفاق عن اعتراضاتها بخصوص انضمام مقدونيا للمنظمات الدولية خصوصا الاتحاد الاوروبى.

٦- حذف النصوص التى يتضمنها الدستور المقدونى والتى توصى بمزاعم اقليمية لمقدونيا داخل حدود اليونان .

من الملاحظ ان القضية الرئيسية وهى عائق الاسم قد تم تأجيلها الى المفاوضات المستقبلية، مما قد يثير خلافات بين الجانبين يترتب عليها توتر فى المنطقة وبخاصة بعد محاولة اغتيال الرئيس المقدونى جليجروف فى اكتوبر الماضى .

إتفاق " دايتون " : هل ينهى الصراع فى البوسنة ؟



عماد جاد

تمكنت الدبلوماسية الامريكية من انتزاع موافقة الاطراف المتحاربة فى البوسنة على وقف اطلاق النار الذي بدأ سريانه فى ١٠ / ١٠ / ١٩٩٥ ، وبدء مفاوضات متواصلة فى قاعدة عسكرية بمدينة " دايتون " الامريكية ، حتى توصل أطراف الصراع الى اتفاق شامل ينهي الحرب الاهلية في البوسنة وامتداداتها الاقليمية والدولية ، وفي الوقت الذى اعتبرت فيه قوى ومؤسسات دولية الاتفاق بأنه انجاز كبير للدبلوماسية الامريكية عوض الاخفاق الاوروبى فى وقف أطول وأقسى صراع دامى فى قلب القارة الاوروبية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، رأت أطراف محلية وإقليمية وايضا دولية أن الدبلوماسية الامريكية ركزت على محصلة المفاوضات النهائية ، اى توقيع الاتفاق على حساب الوصول الى تسوية شاملة لا تترك مجالا امام تعثر التطبيق واستمرار الدوافع للصراع من خلال عدم رضاء بعض الاطراف عن مضمون الاتفاق ، وهو الامر الذى أثار تساؤلات عديدة حول قدرة " اتفاق " دايتون " على انهاء الصراع والوصول بالبوسنة ثم البلقان الى سلام حقيقى ؟

عجز اوروبى متواصل :

دون العودة لتاريخ تفجر الصراع ومواقف الاطراف المحلية والاقليمية والدولية المختلفة يمكن القول أن استمرار الصراع فى البوسنة منذ ابريل ١٩٩١ ، كشف بوضوح عن حالة العجز السياسى والعسكرى للاتحاد الاوروبى ولكافة المؤسسات الاوروبية فى وقف هذا الصراع ، وانه عندما تركت الولايات المتحدة مهمة حل الصراع للامم المتحدة ثم الجماعة الاوروبية ، - الاتحاد الاوروبى - بدون تقديم الدعم السياسى والعسكرى المطلوب ، وصلت جهود هذه المنظمات الى طريق مسدود ، وكان كل اتفاق لوقف اطلاق النار يتهاوى بعد مرور ساعات على توقيعه . واستمر الوضع كذلك طالما كانت الولايات المتحدة مجرد عضو ضمن مجموعة دولية مجموعة الاتصال الدولية الممثلة للمجتمع الدولى أو للقوى المعنية بالصراع - ويمكن القول أن الامر لم يكن يخلو من تعمد امريكى لحسابات تتعلق برؤية علاقاتها المستقبلية مع اوروبا الغربية سواء فى اطار حلف شمالى الاطلنطى او خارجه ، وانتهى الامر بعجز كامل عن وقف الصراع فى البوسنة .

مبادرة امريكية منفردة :

بعد ان وصل الصراع الى مرحلة شككت كثيرا فى كل اطروحات انتهاء الحرب الباردة وتسوية الصراعات بالطرق السلمية وجعلت من الامم المتحدة منظمة عاجزة تماما عن حماية السكان المدنيين اثناء الصراع ، ناهيك عن قدرتها على وقف اطلاق النار ، بل وحماية الجنود والضباط الذين يعملون تحت رايتها ، بدأت الولايات المتحدة فى المبادرة

بالقيام بجهود دبلوماسية مكثفة ، استندت بالاساس على الرصيد الذى حققته مجموعة الاتصال الدولية - التى تضم الى جانب الولايات المتحدة كلا من روسيا الاتحادية والمانيا وفرنسا وبريطانيا - ورغم انطلاق المبادرة الامريكية من آخر نقطة وصلت اليها جهود مجموعة الاتصال الدولية ، الا ان الولايات المتحدة حرصت على الانفراد بإدارة عملية التسوية ، ولحسابات تتعلق بعلاقاتها المستقبلية مع اوروبا الموحدة ولصالح دورها العالمى بعد انتهاء الحرب الباردة . وفى هذا الاطار واصلت الولايات المتحدة جهودها الدبلوماسية عبر النشاط المكثف الذي قام به مساعد وزير الخارجية ريتشارد هولبروك ، وذلك على الرغم من احتجاجات موسكو وبعض العواصم الاوروبية الغربية . واعتمدت التحركات الدبلوماسية الامريكية على ما حققته الدبلوماسية الامريكية من قبل على صعيد الاتحاد الفيدرالى بين المسلمين والكروات .

من هنا ، وبعد جهود دبلوماسية مكثفة ، توصل مساعد وزير الخارجية الامريكي هولبروك الى اتفاق مع رؤساء البوسنة وكرواتيا ويوجسلافيا الجديدة فى الخامس من اكتوبر ١٩٩٥ ، الى اتفاق لوقف إطلاق النار ، بدأ سريانه فى العاشر من الشهر نفسه ، الامر الذى مهد لبدء المفاوضات المكثفة بمدينة " دايتون " الامريكية فى ظل اصرار امريكي على استمرار المفاوضات الى ان يتم توقيع اتفاقية تنهى الصراع وتبدأ مرحلة جديدة من تاريخ دولة البوسنة والهرسك .

إتفاق « دايتون » :

بدأت المفاوضات بمشاركة رؤساء البوسنة - على عزت بيكوفيتش - وكرواتيا - فرانيو تودجمان - والصربى - سلوبودان ميلو سيفيتش - فى اول نوفمبر ١٩٩٥ وبعد نحو عشرين يوما من المفاوضات المتواصلة ، اعلن الرئيس الامريكي فى ٢١ نوفمبر ١٩٩٥ ، توصل زعماء الدول الثلاث الى اتفاق سلام شامل ينهى الحرب فى البوسنة .

ومن ابرز المبادىء التى تم اقرارها :

- الحفاظ على البوسنة - الهرسك كدولة واحدة فى حدودها الراهنة المعترف بها دوليا .

- تقسيم الدولة الى قسمين متساويين تقريبا : الاتحاد الفيدرالى المسلم - الكرواتى ، وكيان مستقل لصرب البوسنة.

- الابقاء على مدينة سراييفو موحدة ، اذ ستكون هناك حكومة مركزية فاعلة تضم برلمانا ورئاسة ومحكمة دستورية تتولى السياسة والتجارة الخارجيتين ، والسياسة المالية والمسائل المتعلقة بالمواطنة والهجرة .

- ان اختيار الرئيس والبرلمان سيتم من خلال انتخابات ديمقراطية تحت اشراف دولى .

- عدم السماح للمتهمين بارتكاب جرائم حرب بالمشاركة فى الحياة السياسية ، وذلك فى اشارة الى زعيم صرب البوسنة السياسى رادوفان كاراجيتش والعسكرى راتكو ميلاديتش .

- يؤجر الصرب لحكومة البوسنة ممر بوسافينا - فى الشمال الشرقى - الذى يربط بين الاراضى الخاضعة لسيطرة صرب البوسنة شرقى وغربى البوسنة بعرض خمسة كيلو مترات لمدة ٩٩ عاما ، فى حين يتم اللجوء الى التحكيم بشأن مدينة بريتشكو .

وبمجرد إعلان الرئيس الامريكي توصل الاطراف المتصارعة الى هذا الاتفاق ، بادر الامين العام للامم المتحدة د . بطرس غالى بالاشادة بالاتفاق ، مؤكدا على ان الاتفاق " يعطينا املا بان السلام يمكن ان يصبح واقعا فى اراضى يوجوسلافيا السابقة التى مزقتها الحرب " واكد ان الامم المتحدة ستبذل قصارى جهدها ضمن الصلاحيات التى خولها لها مجلس الامن للمساعدة فى انهاء المعاناة والعودة إلى الحياة الطبيعية .

وأما الاتحاد الاوروبى فقد رحب بالاتفاق وأعلن إستعداده للمساعدة في تنفيذ الجوانب المدنية من الاتفاق والجهود الدولية لدعم عملية البناء والاستقرار فى المنطقة ، وقرر وزراء خارجية الاتحاد الاوروبى تقديم ١,٤ بليون مارك مساهمة فى اعادة إعمار البوسنة .

ومن جانبها رحبت روسيا الاتحادية بالاتفاق ، وطالبت برفع العقوبات عن بلجراد فورا ، مع ضبط التسلح فى المنطقة .

وكانت فرنسا الدولة الوحيدة من اعضاء مجموعة الاتصال الدولية التي طالبت بادخال بعض التعديلات على الاتفاق لاعطاء صرب البوسنة ضمانات خاصة فى العاصمة سراييفو التى وضعت بالكامل تحت سلطة الحكومة البوسنية .

وبعد توقيع الاتفاق بيوم واحد عقد مجلس الامن الدولى اجتماعا للنظر فى شأن تعليق العقوبات الاقتصادية المفروضة على يوجوسلافيا الجديدة ، ورفع الحظر العسكرى المفروض على دول يوجوسلافيا السابقة بما فيها البوسنة .

وفيما يتعلق بالعقوبات المفروضة على بلجراد أصدر مجلس الامن قرارا تضمن تعليق العقوبات لفترة غير محددة بشرط تسلم مجلس الامن تقريرا من الامين العام يفيد بأن الحكومة اليوجوسلافية تنفذ التزاماتها ، وتضمن القرار ان انهاء العقوبات سيتم بعد عشرة ايام من اجراء انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف دولى كما جاء فى اتفاق " دايتون " وانسحاب قوات صرب البوسنة الى المناطق المحددة لهم واحترام كافة بنود الاتفاق .

اما رفع الحظر العسكرى فجاء فى قرار المجلس انه سيبدأ من اليوم الذى يقدم فيه الامين العام تقريرا يتضمن

توقيع حكومات البوسنة وكرواتيا ويوجوسلافيا الجديدة رسميا على اتفاق السلام ويبقى الحظر ساريا الى حين دخول اتفاق ضبط التسلح الوارد في احد ملاحق الاتفاق العسكري حيز التنفيذ ، وبعد مرور ستة اشهر على تسلم مجلس الامن تقريرا يفيد تنفيذ الاتفاق الوارد في احد الملاحق العسكرية ، يرفع الحظر نهائيا الا اذا قرر مجلس الامن عكس ذلك .

ورغم اقرار برلمان البوسنة – الهرسك لاتفاق " دايتون " في ٣١ نوفمبر ١٩٩٥ ، والتوقيع النهائي على الاتفاق في باريس في ١٤ ديسمبر ١٩٩٥ الا ان ذلك لا يعني استقرار التسوية في البوسنة ، وذلك العديد من الاسباب بعضها يرجع الى توترات ومشاكل داخل البوسنة ، سواء من جانب صرب البوسنة ، أو داخل الاتحاد الفيدرالي المسلم – الكرواتي ، أو من جانب القوى الكبرى في مرحلة ما بعد الاتفاق ، أي فيما يتعلق بالاشراف على حفظ السلم والامن في البوسنة أو عمل القوات المتعددة الجنسيات ، وما يمكن ان يترتب على التسوية بعد ذلك من ترتيبات تتعلق بمستقبل العلاقات داخل منطقة البلقان .

البيئة المحلية : على الرغم من الاتجاه العام المؤيد للاتفاق ، الا انه لا يحظى في جميع جوانبه بالرضاء التام ، شأنه في ذلك شأن جميع اتفاقات التسوية التي تعتمد الحلول الوسط ، ويعتمد الامر في النهاية على نهج التعامل مع الخلافات والتحفظات التي تطرحها اطراف الصراع حول بعض جوانب الاتفاق .

صرب البوسنة : لم يرحب صرب البوسنة بالاتفاق بشكل عام حيث انه وإن لم ينه دولتهم المستقلة ، الا انه لم يعترف بها كدولة مستقلة ، كما لم ينص على حقهم في الالتحاق بالدولة الام – صربيا – ايضا نص الاتفاق على بقاء العاصمة سراييفو تحت سلطة الحكومة البوسنية ، وهو امر يتصادم ورغبة الصرب في ضم بعض أجزاء من العاصمة اليهم . كما نص الاتفاق على عدم السماح لمن وجهت اليهم اتهامات بارتكاب جرائم حرب بالمشاركة في الحياة السياسية بعد ذلك ، الامر الذي يعني ضرورة تنحي القائد السياسي كاراجيتش والعسكري راتكو ميلاديتش ، ايضا لم يحصل الصرب كما كانوا يأملون على ممر على البحر الادرياتيكي . ورغم اعلان صرب البوسنة في ٢٣ نوفمبر ١٩٩٥ – وبعد لقاء وفد بقيادة كاراجيتش مع الرئيس الصربي ميلوسيفيتش – سحب اعتراضاتهم المبدئية على الاتفاق ، فإن ذلك لا يعني رضاء صرب البوسنة عن الاتفاق، لاسيما اذا ما أعقب ذلك محاولة تعقب من وجهت لهم تهم بارتكاب جرائم حرب .

الاتحاد الفيدرالي المسلم - الكرواتي :

المعروف ان العلاقة بين المسلمين والكروات في البوسنة تحيط بها العديد من الشكوك المتبادلة ، كما أن التعاون العسكري بينهما في بعض مراحل الصراع في البوسنة ، امر فرضته ظروف الواقع الخاصة بالمواجهة مع الصرب ، وفيما عدا ذلك لا يوجد ما يربط العرقين من مصالح ، على نحو يساعد على بروز روح التعاون والرغبة في الحفاظ على الاتحاد الفيدرالي . فمن ناحية نجد أن قطاعا رئيسيا من كروات البوسنة يتحفظ على الاشتراك مع المسلمين في اتحاد فيدرالي لأن ذلك يعني طمس الهوية الكرواتية في سياق التفوق الاسلامي العددي ، والاتهامات الموجهة للرئيس البوسني على عزت بيجوفيتش بالرغبة في تكريس الهيمنة الاسلامية على الاتحاد .

من هنا شهدت العلاقات بين المسلمين والكروات توترات عديدة اتخذت في بعض مراحلها سمات المواجهة العسكرية في بعض المناطق ، وقد ترسخت شكوك حكومة البوسنة في نوايا كروات البوسنة وايضا كرواتيا في اكتوبر ١٩٩٥ ، عندما تقدمت حكومة البوسنة بطلب لحكومة زغرب لتسليم القائد المسلم المنشق فكرت عبد يتش الذي كان يستقل بإقليم بيخاتش حتى اغسطس ١٩٩٥ ، وذلك بناء على دعوى قضائية ضده في المحكمة العليا ، الا ان الحكومة الكرواتية رفضت ذلك ، بل ووقعت اتفاقا مع عبديتش في ٢٦ اكتوبر نص على تشكيل إقليم في مقاطعة بيخاتش يكون مقره فيليكا كلادوشا ، ويتولى عبديتش رئاسة الحكومة المحلية في هذا الاقليم ، اضافة الى ادارته لمجموعة شركاته الضخمة ، كما وافقت كرواتيا على منح جنسيتها لمن يريد من مسلمي بيخاتش انصار عبديتش (حوالي ٢٥ الف نسمة) الامر الذي فسرته سراييفو على انه عمل غير ودي ، يهدف الى الضغط عليها وتفتيت تجمع مسلمي البوسنة .

كذلك سمحت كرواتيا ، لكروات البوسنة بالاشتراك في الانتخابات الكرواتية التي جرت في ٢٩ اكتوبر ١٩٩٥ ، (حوالي ٣٠٠ الف ناخب) وهو الامر الذي رأته حكومة البوسنة مقدمة تمهيدية لضم مناطق الكروات في البوسنة الى كرواتيا . وتزداد خطورة الموقف اذا ادركنا ان الاتحاد الفيدرالي بين المسلمين والكروات لم يحدد نسب تقسيم الاراضي داخله ، وبالتالي يسيطر الكروات على اكثر من نصف الاراضي التي في حوزة الاتحاد في حين ان نسبة المسلمين تصل الى ثلاثة اضعاف الكروات وهناك ايضا الحذر الذي يسود صفوف حكومة البوسنة حول أفاق الاتحاد الفيدرالي مع الكروات وذلك بسبب التقسيمات الوظيفية التي نص عليها الاتفاق الاتحادي وابرزها نقل صلاحيات ووظائف الحكومة البوسنية الى الحكومة الفيدرالية ، وجعل الحكومة البوسنية محتفظة فقط بالامور التي تمكنها من العمل كحكومة دولة معترف بها دوليا في الشئون الخارجية والتجارة والجمارك والمالية ، اضافة الى التنسيق المدني للقوات المسلحة ، في حين أن الحكومة الفيدرالية تتولى شئون الدفاع و الداخلية والعدل واللجئين والمهجرين والشئون الاجتماعية والصحية والطاقة والصناعة والمؤسسات التعليمية والثقافية والعلمية والمواصلات كذلك جعل الاتفاق مدينة " موستار " موحدة – على ان تتكون من

٦ بلديات ، وبمثابة العاصمة الثانية للاتحاد بعد سراييفو ، اذ ان مدينة " موستار " سوف تكون مقرا لمكاتب مشتركة لرئيس الاتحاد والحكومة ونائبيهما ، اضافة الى الوزارات المعنية بالتجارة والمواصلات والطاقة والصناعة والتربية والتعليم ، وتعقد حكومة الاتحاد جلسة من بين كل اربع جلسات فى مدينة موستار .

البيئتان الاقليمية والدولية :

رغم الاحتفال بتوقيع اتفاق " دايتون " فى باريس فى ١٤ ديسمبر ١٩٩٥ ، ومشاركة القوى الدولية الفاعلة فى القوات متعددة الجنسيات التى ستتولى حفظ الأمن وضمان تنفيذ الاتفاق ، الا ان هناك العديد من المصادر التى يمكن ان تؤثر على السلام فى البوسنة فعلى الصعيد الاقليمى يمكن ان تؤدى التحركات الاقليمية لدعم الاعراق المختلفة فى البوسنة الى إعادة تأطير الانقسام من جديد ، فالمؤكد أن المانيا والنمسا ستسارعان بدعم مناطق الكروات ، فى حين ستعمل روسيا واليونان على دعم الكيان الصربي داخل البوسنة ، وتتجه الدول الاسلامية الى دعم مناطق المسلمين ، وهنا تظهر تمايزات فى معدلات النمو والتطور على نحو قد يؤدى الى إعادة رسم خيوط الانقسام الرسمى بعد ان تتشكل خيوط الانقسام الفعلى بمجرد بدء العمل باتفاق " دايتون " وتزداد الخطورة اذا ما صاحب ذلك سباق تسلح بين الاعراق المختلفة ، على نحو قد يفجر الصراع من جديد . كذلك قد تؤدى التسوية فى البوسنة الى تفجر توترات جديدة فى مناطق مجاورة ، سواء داخل الاتحاد اليوجوسلافى الجديد – مثل إقليم كوسوفو أو منطقة السنجق داخل صربيا – أو داخل مقدونيا ، اذا ما راهنت بعض الاعراق على تدخل دولى يؤدى الى حصولها على بعض مل تريد من مطالب وفى ظل إشراف دولى .

وأخيرا قد يأتى الخطر من توزيع الادوار بين القوات الدولية المختلفة التى سوف تشارك فى حفظ السلام فى البوسنة ويصل قوامها الى ٦٠ الف جندى من ٢٥ دولة بقيادة حلف شمال الاطلنطى ، ومشاركة روسيا الاتحادية وبلدان عربية وإسلامية ، اذ أن عمل هذه القوات حدد لمدة عام ، ويعتمد الامر فى النهاية على امكانية بقاء القوات الدولية الى حين ترسخ السلام فى البوسنة ، وهو أمر خارج السيطرة الدولية أي لا يخضع لسيطرة الامم المتحدة بل ولارادة الولايات المتحدة وبالتحديد الكونجرس الامريكى وهو أمر لا يمكن التعويل عليه كثيرا لتعقد وتشابك الاعتبارات التى تحكم مواقف وقرارات الكونجرس لاسيما فى المرحلة القادمة التى ستشهد انتخابات رئاسية وتشريعية فى الولايات المتحدة .

* * * *

وفى الختام يمكن القول انه رغم المحاذير المحيطة باتفاق " دايتون " الا انه يمثل خطوة متقدمة على طريق إنهاء الصراع فى البوسنة وإقرار التسوية الدائمة ، وكلما تحركت القوى الكبرى بجدية نحو تنفيذ إتفاق " دايتون " وعدم السماح بإدخال تعديلات عليه تفتح الباب لجدل ومطالب قد لا تنتهى وكلما ابتعدت عن التفاصيل الدقيقة التى تؤدى الى إثارة مشاكل جديدة ، كلما أدى ذلك الى وضع البوسنة على طريق التسوية الحقيقية ، فالمؤكد ان استقرار الاوضاع فى البوسنة وفق اتفاق " دايتون " يتطلب تولد رغبة حقيقية لدى أطراف الصراع فى التعايش معا من جديد ، أما اذا لم تتولد هذه الرغبة وبزغت من جديد النزعات العرقية – الدينية ، فلن يصمد هذا الاتفاق طويلا .





«كيبك» البركان الذى يهدد الوحدة الكندية

مختار شعيب

أصبحت مشكلة الميول الانفصالية من المشكلات الحادة فى العالم خلال السنوات الأخيرة ، فلقد شهدت عدة دول توجهات انفصالية من جانب بعض أقاليمها ، ووصل الأمر فى حالات مختلفة الى استخدام القوة المسلحة لتحقيق ذلك . وقد تركزت مثل هذه المشكلات تبعا لخبرة ما بعد الحرب الباردة فى دول العالم الثالث التى تعانى من هذه المشكلة المزمنة منذ استقلالها ، وفى دول الكومنولث المستقلة التى ورثت عن الاتحاد السوفيتى المنهار ما يقرب من ٣٠ مشكلة من هذه النوعية ، إلا أن دول الشمال المتقدم لن تكن بعيدة عن مثل هذه المشكلات كما فى تشيكوسلوفاكيا وبريطانيا وفرنسا وكندا .

ويصعب القول بأن هناك اتجاهات عامة للتعامل مع مشكلات الانفصال فى العالم . فكل حالة لها منطقها الخاص رغم وجود سمات مشتركة بين بعض الدول المنتمية لمناطق جغرافية محددة .

وتعانى كندا من مشكلة انفصالية ذات جذور قديمة تظهر من فترة لأخرى وهى مشكلة كيبك وتقدم كندا تجربة نموذجية لكيفية التعامل مع مثل هذه الظاهرة . والسؤال الهام هو : هل تستقل كيبك كأمة منفصلة عن المظلة الكندية؟ أم هل تستمر ضمن اتحاد اقتصادى وتنفصل سياسيا ؟ على ضوء نتائج استفتاء أكتوبر ١٩٩٥ .

وهنا نتناول فى الاجابة على هذا السؤال : مصادر الأزمة ، وكيف تمت ادارتها ومستقبل الاقليم .

مصادر الأزمة :

أدت عدة عوامل مجتمعة من متغيرات دولية وكندية ثقافية اجتماعية قومية تاريخية واقتصادية الى تطور الأزمة الى ما وصلت اليه باجراء استفتاء أكتوبر ١٩٩٥ للاجابة على سؤال محدد : نعم أم لا للانفصال وسيادة كيبك ؟

فعلى المستوى الدولى شهدت الأعوام الأخيرة بروز الدوافع القومية والشعور القومى مما أدى الى انفصال قوميات كثيرة بعضها أصغر من كيبك ولا يملك مقوماتها أو امكانياتها ، كما أثار التطرف القومى - العرقى عدة حروب أهلية شهدت مذابح لم ترتكب حتى فى الحرب العالمية الثانية . مما جعل جاك باريزو زعيم انفصاليى كيبك يتساءل فى عام ١٩٩٣ "إذا كانت جورجيا قد استقلت، فلماذا لا تستقل كيبك ؟!"

يلعب الصراع التاريخى بين القوميتين الانجليزية - والفرنسية على أرض كيبك دوره ، بل هو العامل الأساسى الذى يدفع بسكان كيبك كأقلية قومية فرنسية فى إطار الاتحاد الكندى الى محاولة الاحتفاظ بهويتها القومية والثقافية ، فطوال سنوات عمر الاتحاد الكندى فرضت

وضعية اقليم كيبك نفسها داخل التركيبة السياسية الكندية كمشكلة أساسية للفيدرالية . فهذا الاقليم يتسم بفاعلية فرانكوفونية حادة ويشكو سكانه من معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية وعمق هذا الشعور لديهم ممارسات الأغلبية الانجليزية وممارسات الحكومة الفيدرالية ضد الاقليم ومنها تمرير دستور ١٩٨٢ بدون موافقته .

ويخشى سكان كيبك ذوبان ثقافتهم ولغتهم وطريقة معيشتهم إزاء طغيان الثقافة الأنجلوساكسونية بتعبيراتها ورموزها ، لذا يسعون الى ابراز التمايز الثقافى للاقليم .

وتعد الحكومة المركزية مسؤولة عن جزء كبير من الأزمة حيث اتسم أسلوب معاملتها للأقاليم الفيدرالية بالتمييز بينها كأقليات لكل منها حقوق خاصة وليس كشعب واحد يتمتع بنفس الحقوق وعليه نفس الواجبات مما أدى الى تعزيز التوجهات الانفصالية لدى عدد من الأقاليم ومنها كيبك حيث أدت سياسات الحكومة الى عجز هائل فى ميزان المدفوعات الفيدرالى بلغ ٤٠ مليار دولار وارتفاع معدل البطالة ١٢٪ فى كندا والى ١٤٪ فى كيبك ، وهروب آلاف الشركات والمصانع من كندا الى الولايات المتحدة ، ومن ثم وضع اقتصادى متدهور انعكس على حياة المواطنين مما أدى الى تقوية موقف الانفصاليين فأفرز حزب كيبك الانفصالى بقيادة "لوسيان بوشار" فى الانتخابات البرلمانية الفيدرالية فى أكتوبر ١٩٩٣ فوزا كبيرا لأول مرة بحصوله على ٥٤ مقعدا مشكلا المعارضة الأساسية لحكومة حزب الأحرار الليبرالى فى مجلس النواب الفيدرالى. كما حصل حزب كيبك الانفصالى بقيادة "جاك باريزو" على الأغلبية (٧٧ مقعدا) فى الانتخابات المحلية فى كيبك فى سبتمبر ١٩٩٤ وشكل بذلك حكومة المقاطعة ومن ثم سيطر الانفصاليون على مؤسسات الاقليم وامكانياته ومن ثم تشكيل الرأى العام فى كيبك لصالحهم حيث ارتفعت شعبية التيار الانفصالى من ٢٥٪ عام ١٩٨٨ لتصل الى ٥٠٪ فى أحد استطلاعات الرأى فى عام ١٩٩٥ .

ويعكس الواقع الحزبى فى كيبك وجود استقطاب حاد بين تيارين : الأول دعاة الانفصال ويتمثل فى حزب كيبك ، وحزب العمل الديمقراطى علاوة على جبهة تحرير كيبك الراديكالية ، والثانى دعاة الوحدة والفيدرالية ويتمثل فى حزب الأحرار الليبرالى وحزب المحافظين والحزب الديمقراطى الجديد وحزب الاصلاح الدينى وحزب المساواة ، وعكس هذا الاستقطاب الحاد نفسه فى نتيجة الاستفتاء التى أكدت على وجود أزمة هوية فى الاقليم حيث أعلن ٤ر٤٩٪ انتماءهم للهوية القومية لكيبك الفرنسية أولا بينما أعلن ٦ر٥٠٪ انتماءهم لكندا الموحدة أولا ، ومن ثم أبرز الاستفتاء أزمة التكامل والاندماج التى يعانى منها الاقليم فى علاقته بباقى أقاليم كندا ، علاوة على أزمة التداخل بين الحكومة الفيدرالية وحكومة المقاطعة وتبلورت الأزمة فى صورة أزمة دستورية بسبب طبيعة النظام السياسى الديمقراطية .

والسؤال الهام كيف تمت ادارة هذه الأزمة بين كلا الاتجاهين ؟

عملية ادارة الأزمة :

شهد المجتمع فى "كيبك" استقطابا حادا ازاء قضية الانفصال أم الوحدة ؟ إذ أبرزته نتيجة الاستفتاء والتى أكدت على وجود اتجاهين يتصارعان حول الاجابة على هذا السؤال المصيرى .

الاتجاه الأول الانفصالى :

والذى يقوده حزب كيبك بزعامة "جاك باريزو - ولوسيان بوشار" حيث اتسم اسلوب ادارته للأزمة "بالتصعيد" إذ بمجرد حصول حزب كيبك على موقع المعارضة الأساسية فى مجلس النواب الفيدرالى بقيادة لوسيان بوشار قام الحزب بتقديم نفسه الى سكان كيبك فى انتخابات الاقاليم فى سبتمبر ١٩٩٤ على أنه المخلص لحقوق الاقليم الضائعة ورفع مقولة شارك ديجول "تحيا كيبك حرة" شعارا له ولعب على الوتر القومى ففاز فى الانتخابات المحلية وشكل حكومة المقاطعة بزعامة جاك باريزو ، وعبأ الحزب امكانيات الاقليم لتحقيق خططه الانفصالية ، حيث قام بعدة أنشطة انفصالية منها خطة الهجرة الى الاقليم والتى هدفت الى استقدام مواطنين من بلدان الفرانكوفون مع التركيز على المثقفين منهم ورجال الأعمال ، علاوة على الخطة الاعلامية لزيادة الوعى القومى لدى السكان بأصولهم الفرنسية وبقوميتهم الخاصة والتوعية بحجم المخاطر التى تواجهها الهوية الفرنسية ، كما قام المجلس التشريعى الاقليمى الذى يسيطر عليه الانفصاليون بمناقشة مشروع اعلان الاستقلال والذى كان نصه:

هل توافق على أن تصبح كيبك ذات سيادة بعد أن تعرض على كندا اقامة اتحاد اقتصادى - سياسى طبقا للقانون رقم "١" الذى يحترم مستقبل كيبك والوثيقة التى أقرت فى ٢ يونية ١٩٩٥" ، وتلك الوثيقة وقعها "لوسيان بوشار" زعيم كتلة كيبك الفيدرالية وزعيم حزب كيبك الانفصالى جاك باريزو ، وزعيم حزب العمل الديمقراطى الانفصالى ماريو دومون والتى تنص على ارتباط اقتصادى من مجلسى وزراء البلدين كندا وكيبك يتساوى عدد أعضائه من الطرافين ، وكل منهما له حق الاعتراض "فيتو" وبرلمان مشترك من البلدين ليس لديه سلطات تشريعية ملزمة ومحكمة لفض المنازعات بينهما .

مما أدى الى زيادة نسبة المؤيدين للانفصال فى استطلاع للرأى أجرى فى اليوم التالى لاعلان السؤال الى ٥٠٪ ونشرته جميع الصحف الانجليزية المعارضة للانفصال بعد ما كان أول استطلاع للرأى أجرى يؤكد أن نسبة المؤيدين للانفصال لا تتجاوز ٤٠٪ فانقلبت الموازين لصالح دعاة الانفصال، ففى آخر استطلاع للرأى رقم ١٤ حصل الانفصاليون على ٤٦٪ مقابل ٤٠٪ للفيدراليين و ١٤٪ للمترددين .

وسعى الانفصاليون بقيادة "جاك باريزو" و "لوسيان بوشار" الى الحصول على الدعم الخارجي . فلقد زار كل منهما الولايات المتحدة التى رفضت تقديم أية تعهدات لهما على حساب علاقاتها بكندا ، أما فرنسا فقد تعهدت لهما بالاعتراف بكيبك بمجرد التصويت فى الاستفتاء على نعم للانفصال بل وضمان اعتراف دول مجموعة الفرانكفون بدولة كيبك المستقلة ، علاوة على زيارة قادة الانفصال لكل من أسبانيا وبلجيكا وعدة دول فى أمريكا اللاتينية لهذا الغرض .

ويؤكد الانفصاليون على تمتع اقليم كيبك بمقومات الدولة الناجحة من اقتصاد صناعى وزراعى قوى ، علاوة على حجم مناسب من السكان "٧" ملايين نسمة وتوافر مصادر الطاقة والموارد الطبيعية فى اقليم مساحته ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا علاوة على ما يمكن أن يكتسبه من انضمامه لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية النافتا .

الاتجاه الثانى الفيدرالى :

الذى يقوده حزب الأحرار الليبرالى فى كيبك بزعامة "دانيل جونسون" ويدعم من الحكومة الفيدرالية وباقى المقاطعات الكندية الأخرى . ولقد اتسم أسلوب ادارته للأزمة باستخدام آلية الحوار والتفاوض مع الانفصاليين منذ ١٩٨٦ ، علاوة على مخاطبة الرأى العام فى كيبك مباشرة فى محاولة لإحتواء التيار الانفصالى ، حيث أكد الاتجاه الوحدوى على ايجابية الصيغة الفيدرالية المعتمدة التى تسمح لكل مقاطعة بقبول شؤون حكمها الذاتى وسلطاتها المحلية ، فضلا عما تتمتع به كيبك وحدها من نظام قانونى خاص ونظام ضرائبى ولها الحق فى اختيار المهاجرين اليها ، والحق فى ادارة شؤونها الثقافية والتعليمية وتتمتع بوضع الاقليم المتميز.

علاوة على ما تم طرحه من خلال الحوار والمفاوضات منذ ١٩٨٦ حتى الآن من أفكار تهدف الى تنشيط الفيدرالية والحيلولة دون انفصال كيبك خاصة ما ورد فى اتفاقتى ميتشى ليك عام ١٩٩٠ وشارلوت تاون عام ١٩٩٢ والتى أكدت على :

أولا : اجراء اصلاحات للنظام البرلمانى بمنح كيبك ٢٥٪ من مقاعد مجلس النواب الفيدرالى وثلث عضوية المحكمة العليا الكندية .

ثانيا : اجراء تقسيم جديد للسلطات بين الحكومة المركزية والمقاطعات العشر بنقل المزيد من السلطات اليها فى مجالات السكان والسياحة والشؤن المدنية والثقافية والاجتماعية والمواصلات والاتصال والتعليم والهجرة والتنمية المحلية والاعتراف بالخصوصية الثقافية لكل مقاطعة وحقها فى سن التشريعات والقوانين المحلية .

قام بمخاطبة الرأى العام فى كيبك مباشرة إذ حذره من مغبة الانفصال الذى سيؤدى الى عواقب وخيمة بالنسبة لكل من كيبك وكندا فمن شأن خروج اقليم كيبك عن الاتحاد بصورة مفاجئة آثاره العكسية خاصة وأن ٢٥٪ من صادرات كيبك تتجه الى كندا ومن شأن الانفصال أن يزيد من حجم الأعباء الملقاة على كاهل الكيبك من تحمل نصيبهم من المديونية الفيدرالية وتحمل نفقات العديد من الخدمات الصحية وغيرها وفقدان المساعدات والمعونات الفيدرالية ، فضلا عن أن الانفصال ستنتج عنه مشاكل خاصة بالنظام النقدى الذى ستتبعه المقاطعة فى ضوء فقدانها للسيطرة على أدوات السياسة النقدية ، وبعد انفصال كيبك سوف تخرج كندا من قمة الدول الصناعية السبع الكبرى لفقدانها ثلث دخلها القومى ، وسوف يختفى من المحافل الدولية تأثير كندابل قد يؤدى انفصال كيبك الى تفكيك كندا الفيدرالية فاحتمال انفصال أقاليم أخرى واردة مما قد يؤدى الى حالة من عدم الاستقرار السياسى الاقليمى فى أمريكا الشمالية أو الى حرب أهلية فى كندا حيث تتعدد الأقليات والأقاليم وتختلف فيما بينها على عدة محاور اجتماعية وسياسية واقتصادية ويعكس الصراع بين التيارين الوحدوى والانفصالى ذلك . ويعتبر مؤشر ما حدث للاقتصاد الكندى خلال عملية الاستعداد للاستفتاء خير دليل . فلقد انخفض سعر الدولار الكندى مقابل الدولار الأمريكى الى ٧٣ سنتا وهو أدنى معدل يصل اليه منذ ٧ سنوات وما صاحب ذلك من هروب رؤوس الأموال والشركات الى الولايات المتحدة خوفا من نتيجة الاستفتاء خير دليل على ذلك .

وشهدت مدينة مونتريال قبل أربعة أيام من الاستفتاء مظاهرة الوحدة الوطنية التى شارك فيها ١٥٠ ألف كندى تقدمهم رئيس الوزراء الفيدرالى جان كريتيان الذى كثف جهوده للحيلولة دون التفكك المرتقب ، فأعلن عن تأييده لإجراء تعديلات بالدستور لحماية اللغة والثقافة الفرنسية والاعتراف بخصوصية كيبك . وشارك فى المظاهرة رؤساء وزراء المقاطعات الأخرى علاوة على ١٥٠ ألف كندى جاؤا من مختلف الأقاليم يحملون أعلام كندا وأعلام كيبك وساهمت شركات الطيران والسيارات والنقل والسكك الحديدية وخطوط الأوتوبيس فى ذلك بتخفيضها لتذاكرها الى مونتريال بنسبة ٩٠٪ فى أول سابقة من نوعها كما فتحت خطوط التليفون خطوطها مجانا وفتحت الصحف صفحاتها للمواطنين ليخاطبوا أبناء كيبك ويحثونهم على التصويت بلا ؟ ومن ثم فإن لكل هذه الجهود الشعبية المخلصة لعبت دورا فى التأثير على عملية التصويت التى جاءت لصالح أنصار لا بنسبة ٦ر٥٠٪ .

الموقف الدولى :

القراءة السريعة للموقف الدولى ازاء هذه المسألة تبرز وجود اتجاهين : الأول وهو الذى أدى الى تعزيز موقف الرافضين للانفصال وتمثل فى الموقف الأمريكى أساسا ، علاوة على الموقف البريطانى حيث رفضت الولايات المتحدة اعطاء أية تعهدات لقادة الانفصال فى كيبك كما أعلنت عن خفض عدد الزوار الأمريكيين لكيبك ، وأعلنت عن أن كيبك فى حالة انفصالها لن تنضم الى اتفاقية التجارة الحرة

بسهولة ، كما عارض رجال الأعمال الأمريكيون انفصال كيبك وأعلنت الولايات المتحدة تخوفها من الانفصال الذى قد يؤدى الى اضطرابات اقليمية وعدم استقرار سياسى واقتصادى فى أمريكا الشمالية ، أما بريطانيا فقد أكدت على مساندتها مرارا للحكومة الفيدرالية ضد الانفصاليين .

الثانى : وهو الموقف الفرنسى الذى يشجع الانفصاليون حيث أعلن جاك شيراك أن فرنسا سوف تعترف بدولة كيبك إذا وافق شعبها على الانفصال كما أكد على دعم فرنسا للانفصاليين ، وعقب ظهور نتيجة الاستفتاء أعلنت الخارجية الفرنسية أنها تعترف بنتيجة الاستفتاء إلا أنها تؤكد على أنها ستنمى أواصر العلاقات المباشرة مع كيبك وأيد فى استطلاع للرأى أجراه معهد جالوب ٥٦٪ من الفرنسيين استقلال كيبك .

دلالات ونتائج :

١- لماذا سقط الانفصاليون ؟!

كان نتيجة لهذا الاستقطاب الحاد فى الموقف الداخلى وفى الموقف الدولى إزاء هذه المسألة تأثيره فى نتيجة الاستفتاء التى جاءت ٥٠٫٦٪ لأنصار الفيدرالية و ٤٩٫٤٪ لأنصار الانفصال . وتوضح عملية ادارة الأزمة التى تم تناولها لماذا جاءت النتيجة متقاربة ؟ إلا أن السؤال الهام هو : لماذا فشل الانفصاليون بالرغم من أن معظم استطلاعات الرأى الـ ١٤ التى أجريت أوضحت تفوقهم الذى وصل فى بعض الأحيان الى ٦٪ عن دعاة الوحدة . ويرجع ذلك الى عدة عوامل هى :

أولها : اسلوب ادارة الأزمة من قبل دعاة الوحدة .

ثانيها : الموقف الأمريكى المؤيد لوحدة كندا .

ثالثها : الخريطة الاجتماعية السكانية لكيبك حيث صوت معظم سكان المدن ضد الانفصال بينما صوت الريف لصالح الانفصال ، وصوت رجال الأعمال والمال والأقليات الأخرى غير الفرنسية وخاصة الانجليز والمهاجرين ضد الانفصال وهم يمثلون ٢٠٪ من سكان كيبك .

رابعها : ارتكاب الانفصاليون بعض الأخطاء أثناء ادارة الأزمة من أهمها صيغة السؤال المطروح التى حملت الغموض والصيغة التوفيقية مما جعلها تثير الشكوك فى نوايا الانفصاليين لدى قطاعات واسعة من السكان الذين يتساءلون لماذا عدم استخدام الفاظ واضحة ؟ ولماذا اقامة اتحاد مع كندا بعد الانفصال ؟ إذا كان الهدف هو الانفصال والاستقلال التام ؟!! مما أدى بهم الى رفض هذه الصيغة والتصويت عليها بلا .

٢- مستقبل كيبك :

والسؤال الهام هل يمكن أن ينفصل اقليم كيبك ؟

يرى عدد من المراقبين أن حصول الانفصاليين على تأييد ٤٩٫٤٪ مقارنة بـ ٤٠٪ فى استفتاء عام ١٩٨٠ يعد فوزا معنويا يؤكد أنهم يزدادون قوة بمعنى أن امكانية حصولهم فى الاستفتاء القادم على أكثر من ٥٠٪ ومن ثم تحقيق حلم الانفصال خاصة وأن الخبرة السابقة للتيار الانفصالى والمد القومى الذى ارتفعت شعبيته من ٥٠ فردا فى الستينات الى مليون فى الثمانينات والى أكثر من ٣ مليون فى التسعينات تؤكد أنه سيعاود الكرة مرة أخرى ويحصل على الدولة المستقلة وذلك ما أكد عليه زعيم الانفصاليين "جاك باريزو" .

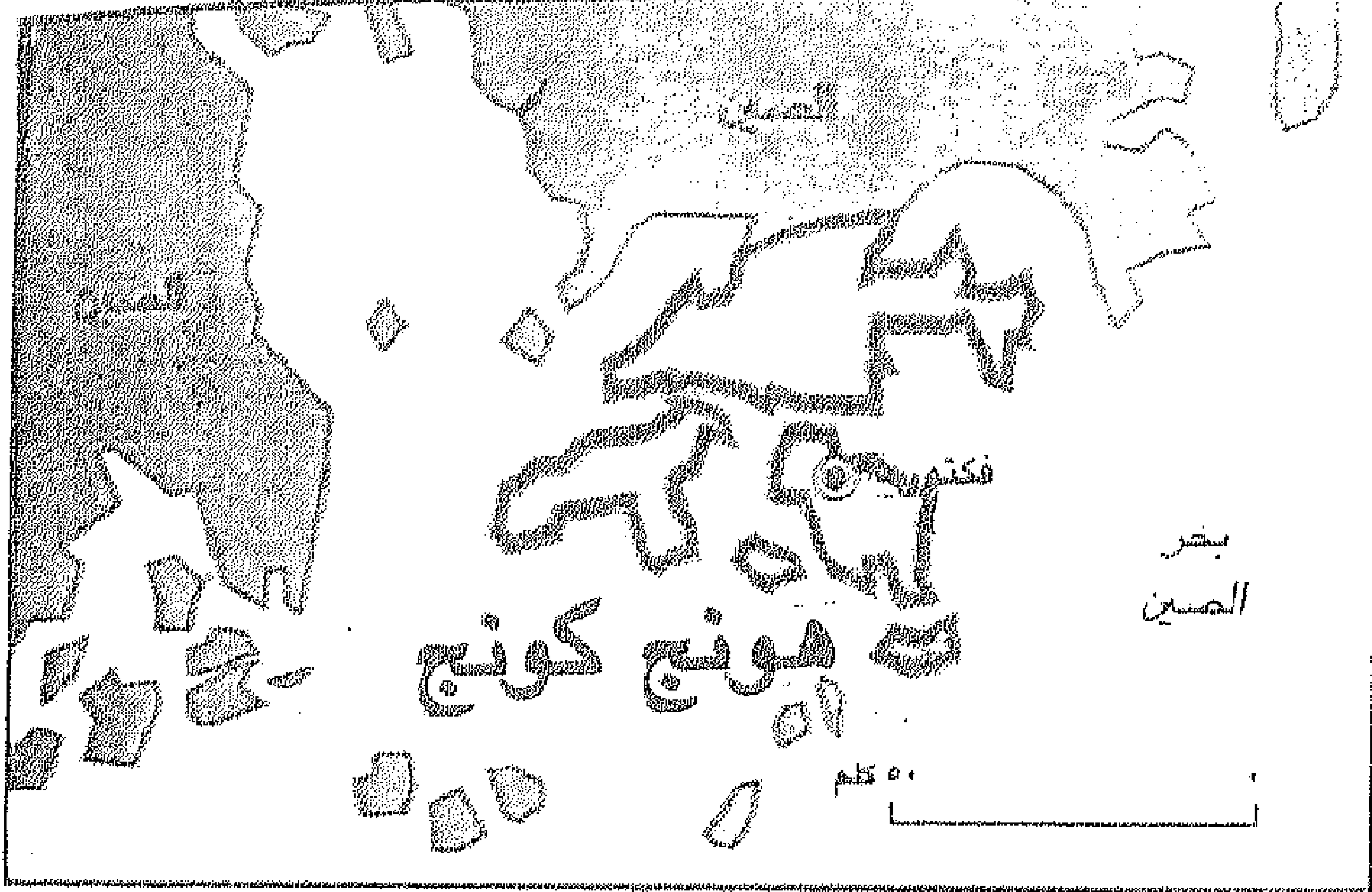
ويطرح الانفصاليون حلا للأزمة باقامة شراكة اقتصادية – سياسية مع كندا بعد حصول كيبك على سيادتها الكاملة وتكوين الدولة إلا أنه تم رفض هذا الحل من خلال الاستفتاء . ويرى البعض الآخر أن نتيجة الاستفتاء وسقوط جاك باريزو زعيم الانفصاليين قد تنعكس بالسلب على شعبية "حزب كيبك" الانفصالى الذى جاء الى السلطة تحت شعار "كيبك المستقلة" إلا أنه فقد الأساس الذى اعتمد عليه فى الوصول الى السلطة وأن الحل المطروح هو بقاء كيبك فى اطار كندا الفيدرالية وقبولها دستور ١٩٨٢ مع الاعتراف بوضعها كاقليم متميز كما طرحته اتفاقيتى ميتش ليك عام ١٩٩٠ وشارلتون تاون عام ١٩٩٢ ، إلا أن هذا الحل ترفضه أغلبية المقاطعات وكذلك الانفصاليون .

ويرى البعض أن دعاة الوحدة سوف يسرعون بمحاولة ضم كيبك الى الدستور الكندى ومعالجة الأسباب والدوافع الانفصالية بعد ادارة حوار انجليزى – فرنسى والاعتراف بخصوصية كيبك وتميزها واجراء التعديلات اللازمة على دستور ١٩٨٢ أو اقرار دستور جديد للبلاد يضع أطر تنظيمية للعلاقات الفيدرالية – المحلية أكثر وضوحا وذلك بتحقيق بعض مطالب الانفصاليين مع التأكيد على وحدة كندا والحفاظ عليها إلا أن هذا الحل يواجه عدة صعوبات أهمها هل سيقبل الانفصاليون بحوار مع دعاة الوحدة يهدف الى بقاء كيبك ضمن الاتحاد الكندى ؟ وهل يمكن اقناع الانفصاليين بعدم تحقيق حلم الانفصال ؟ وهل يمكن اقناع المقاطعات الأخرى باجراء المزيد من التعديلات الدستورية لصالح كيبك ؟

باختصار فإن الصراعات الداخلية والخلافات الثقافية والقومية الضيقة التى تصاعدت موجتها فى عدة دول مع حلول اللانظام الدولى الجديد لم تعد بعيدة عن كندا وقد تؤدى الى حالة من عدم الاستقرار السياسى والاقليمى فى الجزء الشمالى من قارة أمريكا الشمالية قد يؤدى الى دخول الشعب الكندى بمختلف طوائفه فى سلسلة من المنازعات على الأرض إلا أن امكانية احتواء الصراع قائمة فى ضوء امكانيات النظام السياسى هناك .

وأخيرا يمكن القول أن خطاب العولمة والخصوصية يتعديان الحدود الجغرافية الثقافية ويتواجهان داخل اطار دعوة العولمة كما هو خارجه .

هونج كونج والعد التنازلى للعودة إلى الوطن الام



سوسن حسين

إن بريطانيا تشد الرحال استعدادا لمغادرة آخر مستعمراتها فى آسيا وأشهرها قاطبة ، منهية بذلك أكثر من قرن ونصف من السيادة المطلقة على جزيرة هونج كونج .

لقد بدأ العد التنازلى بالفعل لعودة الجزيرة الى الوطن الام فلم يبق سوى ثمانية عشر شهرا وتسترد الصين هذا الجزء الذى فقدته ، وألحق بالتاج البريطانى بموجب معاهدة " نانكين " عام ١٨٤٢ بعد هزيمتها فى حرب الافيون . ومنذ ذلك الوقت استمرت هونج كونج نقطة سوداء فى تاريخ الصين وشوكة فى جنب العملاق الاصفر تؤله وتؤرقه ولا تسمح له بنسيان هذا العار ، عار بيعه لقطعه من أرضه ! ولم تستسلم الصين لهذه الحقيقة ، وظلت تطالب بهذا الجزء بلا كلل ، مؤكدة أن المعاهدات التى منحت بريطانيا حق السيادة على منطقة هونج كونج غير سليمة وقامت على أسس غير عادلة .

وقد مرت هونج كونج منذ ذلك الوقت بمراحل تاريخية عديدة ، فقد غزتها اليابان واحتلتها عام ١٩٤١ وأجبرت الادارة البريطانية على التسليم ولكن بريطانيا استردتها فى أغسطس ١٩٤٥ وحكمتها حكما عسكريا استعماريا فى البداية ، ثم حكمتها مدنيا بموجب دستور ١٩١٧ الذى يعطى الحاكم البريطانى صلاحيات مطلقة مع وعود بإقرار الحكم الذاتى . ولكن انفجار الثورة الشيوعية فى الصين عام ١٩٤٩ قد أدى إلى تبخر خطط الاصلاح الدستورى فى الجزيرة ، ولذلك لم تمر هونج كونج بأى مرحلة من مراحل التطور فى إتجاه الحكم الذاتى كغيرها من المستعمرات البريطانية ولم يطالب سكان الجزيرة بممارسة حقوقهم السياسية خوفا من المد الشيوعى ، وحتى لا يتأثر ازدهارهم الاقتصادى الذى جعل مستوى دخل الفرد فى الجزيرة يفوق مستوى دخل الفرد فى بريطانيا ، ولم يحدث أى تغيير فى نظام إدارة الجزيرة الا إبتداء من عام ١٩٨٥ فى أعقاب الاعلان الصينى البريطانى المشترك " الذى وقع عام ١٩٨٤ والذى بموجبه تسترد الصين هونج كونج فى نفس موعد استردادها للأراضى الجديدة " التى اجرتها لبريطانيا لمدة ٩٩ عاما تنتهى فى بداية يولية ١٩٩٧ . وقد تقرر الشكل العام لحكم الجزيرة فى المستقبل من خلال هذا الاعلان ، وأيضا من خلال " القانون الاساسى " الذى تم وضعه عام ١٩٩٠ بعد مفاوضات مضنية بين الطرفين الصينى والبريطانى ، وارتكز على أساس " بلد واحد ونظامين " أى حل وسط بين مطالب بكين وإصرار بريطانيا على أن تحكم المستعمرة حكما ذاتيا . ويعطى هذا " القانون الاساسى " صلاحيات لهونج كونج لا يعرفها شعب الصين من تمثيل سياسى جزئى فى المجلس التشريعى واستمرار النظام الاقتصادى الرأسمالى لمدة ٥٠ عاما بعد ١٩٩٧ ، والاحتفاظ بنظام الجزيرة القضائى وحرية الدخول والخروج

. ولكن مع اقتراب عقارب الساعة من الموعد المحدد للعودة وتقلص دور السلطة البريطانية فى المستعمرة ، هل ستفى الصين بالتزاماتها وبما تم الاتفاق عليه ؟ ان هناك مؤشرات كثيرة تنم على عكس ذلك .

الديمقراطية الوليدة فى هونج كونج :

الحقيقة ان بريطانيا تأخرت كثيرا فى ارساء المبادىء الديمقراطية فى مستعمرتها ، فلم يتعود شعب هونج كونج على الممارسة السياسية . وظل هذا الميناء التجارى العالمى متخلفا تماما سياسيا ودستوريا . وحتى عندما بدأت الادارة الاستعمارية فى وضع بعض الاهالى من الصينيين فى المجلس التشريعى المعين ، استمر هذا المجلس بلا أى دور سياسى على الاطلاق .

ولكن ردود فعل سكان هونج كونج تجاة أحداث ربيع ١٩٨٩ ومذبحة الطلاب فى ميدان تيانامن فى بكين قد أثبتت .ان الروح السياسية موجودة لدى هؤلاء السكان ، وأنهم قادرون على العمل السياسى إذا لزم الأمر . فقد تدفق أكثر من مليون شخص بشكل تلقائى فى مظاهرة احتجاج للتعبير عن غضبهم وسخطهم وأيضا عن مدى قلقهم على مستقبلهم . واستمر التظاهر ضد النظام الصينى كل عام فى نفس الميعاد لتأكيد ان شعب هونج كونج لم ينس هذا الحدث البشع وهذه الوصمة على جبين بكين ، بل إن المؤسسات المحلية المرتبطة بالحزب الشيوعى الصينى قد احتجت بدورها وأدانت النظام الصينى الهمجى ، لقد كانت هذه المذبحة بمثابة الجرس الذى نبه هونج كونج الى الخطر القادم وأهمية الاستعداد لمواجهته خلال المرحلة الانتقالية .

وبدأت ثلاثة اتجاهات رئيسية تتبلور :

الاتجاة الاول : وهو الاتجاه الليبرالى الذى يدعو إلى نظام ديمقراطى على غرار النظم الغربية ، وحامل لواء هذا الاتجاه هو المحامى الشهير مارتن لى زعيم الحزب الديموقراطى الليبرالى ، وهو الحزب الذى فاز فى أول انتخابات تتم فى الجزيرة فى سبتمبر ١٩٩١ ، وأيضا فاز للمرة الثانية فى الانتخابات التى تمت فى سبتمبر الماضى وهذا الحزب معاد تماما للصين ، وينادى باستقلال المستعمرة سياسيا واقتصاديا . ويضم هذا الاتجاه الطبقة المثقفة من خريجى جامعات لندن والولايات المتحدة كما يضم كثيرا من الهيئات المهتمة بالنواحى الاجتماعية والثقافية وخاصة التى تعمل فى مجال البيئة وغالبا ما تكون هذه الهيئات تابعة لهيئات مماثلة فى اوروبا والولايات المتحدة .

الاتجاة الثانى : وهو الاتجاه الموالى للصين وينادى بمهادنة بكين والتفاهم معها وشعاره " هونج كونج هى قلب الصين " ويضم معظم النقابات والاحزاب الشعبية اليسارية ويتزعم هذا الاتجاه تسانج يوك سيج رجل الاعمال الشهير وزعيم حزب التحالف الديموقراطى من أجل النهوض بهونج كونج ، وقد هزم هذا الحزب فى أول وثانى انتخابات للمجلس التشريعى فى المستعمرة .

الاتجاة الثالث : وهو اتجاه رجال الاعمال ويضم هذا الاتجاه البنوك والشركات التجارية والمؤسسات الصناعية ، وجميع هؤلاء يفضلون الاندماج فى الصين ويخشون من الدخول معها فى نزاعات قد تؤدى الى عواقب اقتصادية وخيمة ، وهذه الاوساط المالية والتجارية ليس لديها برامج سياسية محددة وترى ان الجزيرة لا يجب أن تكون مسرحا للمعارك السياسية .

إن جميع هذه التشكيلات السياسية مازالت حديثة جدا ولم تتغلل فى المجتمع الهونج كونجى بدرجة كافية . وربما كان ذلك سببا فى الاقبال الضعيف على عملية الانتخابات الجديدة تماما على شعب الجزيرة . ففى انتخابات عام ١٩٩١ أدلى ٢٩ ٪ فقط من الاصوات المقيدة فى الجداول ، وارتفعت هذه النسبة قليلا لتصبح ٣٦ ٪ فى انتخابات سبتمبر ١٩٩٥ . ومع ذلك ورغم التجربة المحدودة لشعب هونج كونج نجد أن نتائج الانتخابات الاولى والثانية لاختيار عدد محدود من مقاعد المجلس التشريعى (١٨ عام ١٩٩٢ و ٢٠ عام ١٩٩٥ من مجموع ٦٠ مقعدا) تحمل معان بالغة العمق والأهمية ، وخاصة انتخابات سبتمبر الماضى لقربها من موعد العودة . فقد عبر السكان من خلال هذه الانتخابات عن عدم ثقتهم فى نظام بكين وأعطوا أصواتهم لشخصيات سياسية معادية تماما للصين وترفض التعامل معها . هذا رغم مشاعر الحنين الى الارض الام الدفينة فى نفوسهم التى أرهقها الاغتراب، ولكنهم يرفضون النظام السياسى القائم فهم أبناء أجيال جاءت إلى الجزيرة هربا من الشيوعية وتطلعا الى الحرية والازدهار .

وقد أرادت الصين تطويق عملية الانتخابات فعمدت الى التسلل المنظم داخل المجتمع المحلى لاجتذاب شخصيات تتميز بسمعة طيبة ومعروفة بحيدتها وعدم تبعيتها الكاملة للحزب الشيوعى الصينى لكى تلعب بهم اللعبة الانتخابية مثل زعيم حزب " التحالف الديموقراطى للنهوض بهونج كونج " سانج يول سنج الذى رفع شعار الحوار بدل المواجهة . وكان من رأى تسانج أن انتخاب اشخاص ترضى عنهم بكين أفضل من ان تقوم هى بتعيين أشخاص من أتباعها وأكد فى حملاته الانتخابية على أن من مصلحة هونج كونج كسب ثقة بكين وليس من الحكمة أن يكون المجلس التشريعى الجديد معاديا للصين . وكان يمكن أن يكون هذا الحزب منافسا خطيرا للحزب الديموقراطى ، ولكن تصريحات بكين المتكررة بعدم الاعتراف بالمجلس الجديد واصرارها على حله فور توليها إدارة الجزيرة ، قد أضر تماما بحزب التحالف وساعد الحزب الديموقراطى المعادى للصين .

ومن المرجح أن ضغوط الديموقراطيين والحكومة البريطانية لن تفيد فى إثناء الصين عن عزمها . وقد أعلنت بكين عن عزمها على تشكيل مجلس تشريعى آخر، أى مجلس ظل ، وتعده ليحل محل المجلس المنتخب فى بداية يولية ١٩٩٧ وربما سيكون منطقها فى ذلك أن نسبة ٣٦ ٪

التى أدلت برأيها لا تشكل أغلبية ، بل إن الأغلبية هى التى لم تنتخب ، أى أنها ترفض الديموقراطية على الطريقة الغربية ! ! بل ربما تضع الصين نظرية جديدة للديموقراطية على غرار نظرية " اقتصاد السوق الاشتراكى " ! ! وفى الواقع أن نسبة كبيرة جدا من هذا الغياب مرجعها اليأس من إستمرار أى تغيير والاقتناع بأن الصين ستفعل ما تريده فى النهاية ، فلماذا المحاولة ؟ وهذا لا يعنى أن هؤلاء ضد الديموقراطية .

وقد اعتبرت الصين أن الديموقراطيين الفائزين خونة ، خانوا الوطن الام باعتناقهم " مبادىء البرجوازية الملوثة " ولكن الغريب أن الصين لم تقاطع الانتخابات ، بل شجعت المواطنين من الموالين لها على الاشتراك فيها . وقد قام زعيم التحالف الديموقراطى بزيارة بكين عدة مرات للتنسيق معها، هذا فى الوقت الذى لم تكف فيه عن التهديد بحل المجلس المنتخب ! إن المنطق الصينى محير وخاصة بالنسبة للدول الغربية .

وقد بلغت التوترات بين لندن وبكين أوجها عندما تولى كريستوفر باتن حكم الجزيرة عام ١٩٩٢ خلفا لرجل تاتشر هناك " دافيد ويلسون " وباتن سياسى محنك ومن زعماء حزب المحافظين . وقد اعلن عن اصلاحاته السياسية فور توليه إدارة هذه الجزيرة دون الرجوع الى بكين او أخذ رأيها ، ومن المؤكد أن حكومة ميجور قد أرادت تأمين مستقبل الجزيرة السياسى فقد تحرك الرأى العام البريطانى لاقتراب موعد عودة السيادة الصينية على الجزيرة ، وانعكس ذلك على الاعلام البريطانى ، فاحتلت أخبار هونج كونج صفحات الجرائد والمجلات وتصدرت نشرات الاخبار . وقد تخلصت حكومة ميجور من الفريق الدبلوماسى السابق الذى كان شعاره "مهادنة الصين ومحاولة إرضائها ". لقد ارادت حكومة ميجور ان تترك مستعمرتها بشكل مشرف ، وقد استشاطت الصين غضبا بسبب الاجراءات الاصلاحية التى اقدم عليها باتن واتهمته بانتهاك " الاعلان المشترك " و " القانون الاساسى " ولكى تضع حاكم المستعمرة فى موقف حرج أجبرت بريطانيا على نشر الخطابات المتبادلة بين دوجلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية السابق وبين نظيره الصينى . وقد دلت هذه الخطابات على ان لندن دخلت فى مفاوضات مع بكين مباشرة ، ودون استشارة المجلس التشريعى المحلى ، وهو ما ينسف جميع خطط كريس باتن الاصلاحية ويفضح الدبلوماسية البريطانية المزدوجة ذات الوجهين . وبالفعل عندما وقعت لندن وبكين " الاعلان المشترك " عام ١٩٨٤ لم تشترك المستعمرة فى المباحثات بل تمت المفاوضات بشكل سرى . ولم يهتم الرأى العام فى الجزيرة فى ذلك الوقت ولكن هذا الرأى العام ثار ضد النظام الصينى فى اعقاب مذبحة الطلاب وطالب بمقرطة مؤسساته عندما بدأ العمل على وضع القانون الاساسى عام ١٩٩٠ الذى يتقرر بموجبه مستقبل هذه الموسسات . وكان يمكن أن تتشدد بريطانيا فى ذلك الوقت وتفرض هذه المطالب على بكين التى كانت فى موقف ضعيف بعد هذه الواقعة السوداء، ولكنها تراجعت بسبب أساليب الضغط التى استخدمها زعماء الصين ومنها التهديد بعدم التصدى لموجات الهجرة الى الجزيرة ، وأيضا لأن الفريق البريطانى المفاوض كان من أنصار الليونة مع الصين لا التشدد ، وعادت مرة أخرى المفاوضات السرية غير آبهة برغبات السكان .

ان القضية الآن امام المجلس التشريعى المنتخب هى كيفية التعامل مع بكين اذا صممت على حله ؟ ان أمامه عاما ونصف هى كل عمره .. فما العمل خلال هذه الفترة ؟ إن النظام السياسى الصينى على اقتناع تام بأن هيمنة الحزب على سياسة البلاد هى الأسلوب الامثل للاستقرار وعدم الفوضى وبسبب بلوغ الصين هذه المكانة الاقتصادية الرفيعة ..لذلك فالامل ضعيف جدا فى تغيير هذه النظرية ، ولكنه ليس مفقودا تماما ، فنحن فى زمن تحدث فيه أمور لم نكن نتصور حدوثها على الاطلاق ، وربما تغير الصين موقفها من هونج كونج اذا شعرت أن مصالحها فى الجزيرة ستضار إذا أصرت على إخضاعها لنظامها الشمولى . وهذا ما يجب أن يركز على توضيحه المجلس التشريعى المنتخب بمساعدة الحكومة البريطانية فأسلوب التحدى لن يفيد مع الصين وربما أيضا تحدث تغييرات غير متوقعة فى الصين نفسها ! فالغرب بوجه عام وبريطانيا بوجه خاص على اقتناع تام بأن هونج كونج لن تتغير مهما حاولت الصين ، فهى كانت وستظل مركزا للقيم الغربية الليبرالية ، وستؤثر هى على النظام الصينى وليس العكس . فهى الجسر الصينى الى الغرب .

إقتصاد الجزيرة المزدهر .. إلى اين ؟

إذا كان المستقبل السياسى للمستعمرة لايزال غامضا ، فان المستقبل الاقتصادى أقل غموضا . فالصين متورطة تماما فى السيرة الاقتصادية للجزيرة ، وليس من الحكمة المجازفة بهذا الاستقرار الاقتصادى ، فذلك سينعكس عليها سلبا . ان التبادل التجارى بين الصين وهونج كونج قد تصاعدت معدلاته بشكل ضخم فى الحقبة الماضية وأصبحت الانشطة الاقتصادية فى المنطقتين متداخلة ومتشابكة ، وتزداد تداخلا وتشابكا يوما بعد يوم ، وقد استفادت الصين فى انطلاقتها الاقتصادية من الاستثمارات الهونج كونجية التى بلغت ٢٣ مليار دولار اى حوالى ثلثى مجموع الاستثمارات الاجنبية فى الصين . كما كانت الجزيرة معبرا لدخول رؤوس الاموال الاجنبية الى الصين ، فهونج كونج تعتبر احد أكبر المراكز التجارية والمالية فى العالم . كما استفادت الجزيرة أيضا من النمو الاقتصادى الهائل فى الصين ، وخاصة منطقة الصين الجنوبية وساعدت هذه الانطلاقة الاقتصادية التى رفعت معدل النمو الى ١٠ ٪ سنويا خلال الحقبة الماضية ساعدت هونج كونج على الاحتفاظ بمعدل نمو دخلها القومى فى نفس الفترة ، بسبب تضاعف صادرات المستعمرة الى الصين فيما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٤ ، التى قفزت من ٤,٩ إلى ٨,٢ مليار دولار ، وكانت القفزة الكبرى بحق فى مجال إعادة التصدير التى بلغت ٣٢,٥ مليار دولار بعد أن كانت

١٢,٨ عام ١٩٨٨ . وهذه الارقام تشير الى الدور الهام الذى تلعبه الجزيرة فى اقتصاديات الصين ، واصبحت مصالح جمهورية الصين فى هونج كونج متشعبة وبالغة الاهمية ، كما أن هونج كونج تسيطر على ٧٥ ٪ من المشروعات الكبرى فى الصين ومعظمها فى إقليم جواندونج .

ان هذا التدفق المالى بين الصين وهونج كونج يعكس مدى الاعتماد المتبادل بينهما ويشكل ضمانا للمؤسسات الاقتصادية المحلية ضد أى محاولة صينية لقلبها . فالصين هى ايضا تعتبر أكبر مستثمرة فى هونج كونج . فقد بلغت استثماراتها هناك ٣٠ مليار دولار بواقع عشرة أضعاف عام ١٩٨٥ فى قطاعات مختلفة مثل السياحة والمواصلات والنقل والعقارات والفندقة ... الخ ويقدر معهد البحوث اليابانى (نمورا) عدد الشركات الصينية فى هونج كونج بحوالى ١٥٠٠٠ و ٨٠ ٪ من المشروعات التى تمت فى هونج كونج نفذتها شركات صينية . وقام إقليم جواندونج المجاور بنقل رؤوس الأموال الهونج كونجية إلى البنوك الصينية بدون الرجوع الى الحكومة المركزية . ويحتل بنك الصين المركز الثانى بين المؤسسات المصرفية فى هونج كونج ويملك فى خزائنه ٢٠ ٪ من مدخرات المستعمرة ، وقد أصبح منذ مايو ١٩٩٤ أحد البنوك الثلاثة المسموح لها بصك العملة المحلية . وهناك مؤسسات صينية كبرى تعمل فى هونج كونج مثل مجموعة " موارد الصين " التى تضم ٢٠٠ شركة تعمل فى مجالات متعددة مثل التجارة والنقل والعقارات والزراعات الغذائية والاليكترونات وتعتبر هذه المجموعة فرعا مباشرا من وزارة التجارة والتعاون الاقتصادى ، وايضا مؤسسة الاتحاد الصينى الدولى ورابطة الاستثمارات " ويلعب هذا الاتحاد دورا كبيرا فى التكامل بين الصين وهونج كونج ، ويمتلك أنصبة كبيرة فى شركات الطيران فى المستعمرة ، ومجالات حيوية اخرى كثيرة ، وهذه المؤسسات تبتعد تماما عن أسلوب العمل المعتاد فى المؤسسات الصينية .

وتقوم التجربة الاقتصادية فى هونج كونج على أساس الاستقلال التام عن الادارة السياسية التى لا تتدخل فى وضع أى تخطيط للاقتصاد ، ويقتصر دورها على توفير البنية الأساسية فقط ، ويشرف على عملية التنمية الاقتصادية مجلسان مستقلان هما : مجلس الانتاج ، ويختص بدعم العملية الانتاجية والتأكد من جودة الانتاج وتوفير التكنولوجيا والأساليب المتطورة . ومجلس " تنمية التجارة والاستثمار " ومهمته تنشيط الصادرات والسياحة وتشجيع الاستثمار الاجنبى .

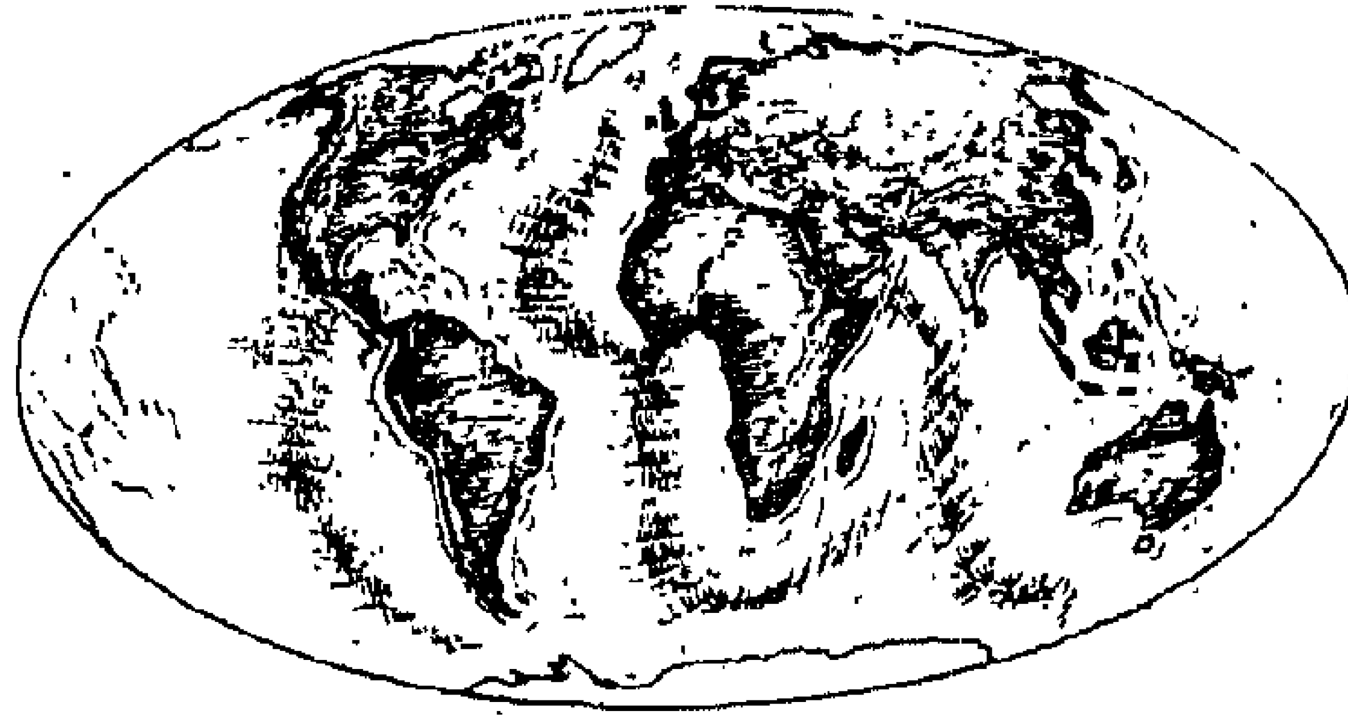
إن الامرالذى يثير مخاوف سكان هونج كونج هو الفارق الرهيب فى مستوى معيشة الفرد فى المستعمرة ومستوى معيشة الفرد فى الصين . لقد ارتفعت الأجور وازدهرت الأوضاع المعيشية فى الجزيرة نتيجة نموها الاقتصادى الضخم الذى جعلها ثامن سوق مالى وتجارى فى العالم . أما الصين فالبرغم من تفوقها الاقتصادى الا أن الظروف المعيشية للسكان تتدهور باستمرار بسبب الارتفاع المستمر فى عدد السكان الذى بلغ مليارا ومائتى مليون تقريبا . كما أن صناعات هونج كونج تتفوق على صناعات الصين من الناحية التكنولوجية ، فماذا ستجنى المستعمرة من عودتها الى الصين ؟ ان النتيجة المحتمة هي ان هذا الازدهار سيشهد تراجعا أو على الاقل جمودا ! وبالفعل بدأت مؤشرات التدهور فى الظهور بمجرد اقتراب موعد هذه العودة ! ! وبدأ الاقتصاد الذى ضرب رقما قياسيا فى النمو يتعثر . فقد عرفت هونج كونج لأول مرة إرتفاعا فى نسبة التضخم وارتفاعا فى نسبة البطالة . وتعرضت الجزيرة لمشاكل إجتماعية وأسرية خطيرة ، فارتفعت نسبة جرائم الانتحار والفساد والعنف والانحراف ، بل ولأول مرة يدور الحديث فى هونج كونج عن عائلات تعيش تحت خط الفقر . وبدأت الفوضى تنتشر وتعم ، وحتى الدوائر الامنية أصابها عدم الانضباط والتسيب ، فالحكومة التى تعمل فى ظلها تستعد للرحيل ، وصارت تتصرف كضيفة بعد أن انهكتها خلافاتها مع بكين . وقد ساد جو من الترقب والقلق فى الدوائر المالية والتجارية ، ولأول مرة منذ سنوات تسجل هونج كونج عجزا فى ميزانها التجارى عام ١٩٩١ ، واخذ هذا العجز فى الارتفاع سنويا بشكل يدعو إلى القلق .

وفى الواقع ان الجزيرة تنزلق الآن من المدار البريطانى الى المدار الصينى . وقد كان هذا النمو الخرافى الذى عرفته هونج كونج سببا أو أحد الاسباب الاساسية التى ساهمت فى القرار البريطانى لعودة الجزيرة الى الوطن الام ، فالسلطة البريطانية لم تعد تسيطر منذ وقت طويل على السلطة التى تتحكم فى مشروعات اقتصادية عملاقة أسست فى أقل من ثلاث أحقاب . إن هونج كونج قد خرجت من يد البريطانيين منذ فترة طويلة ، وهذه هى الحقيقة التى توصل إليها فريق مسز تاتشر قبل حلول موعد إنتهاء عقد إيجار الاراضى الجديدة بثلاثة عشر عاما ، لذلك قررت بريطانيا إعادة المستعمرة بأكملها إلى الصين . وهكذا بدأت المحادثات التى أدت إلى الاعلان المشترك عام ١٩٨٤ . ومن ضمن دوافع بريطانيا للاقدام على هذه الخطوة رغبتها فى توطيد علاقاتها بالصين ، وخاصة فى مجلس الامن . وتم التوصل الى القرارات الاقتصادية والسياسية لهذه العودة ومنها استمرار النظام الرأسمالى فى الجزيرة حتى عام ٢٠٤٧ واستمرار العمل بالعملة المحلية الى جانب العملة الصينية ، وتأسيس صندوق خاص يشكل الاحتياطى المالى لمستقبل الجزيرة ، وتقوم لندن وبكين على إدارة هذا الصندوق . وقد ثارت خلافات كبيرة بين الطرفين بشأن هذه الادارة وخاصة فيما يتعلق ببناء المطار الجديد فى هونج كونج الذى سيكون ثانى أكبر مطارات العالم تكلفة بعد مطار هوشوشيكوهو فى اليابان ، واحتجت الصين على الأموال التى ستنفق فى هذا المشروع وحاولت فرض رأيها بتعنت . رغم ان برنامج المشروعات العامة الكبرى الذى أقره دافيد ويلسون عام ١٩٨٩ لطمأنة شعب هونج كونج على مستقبل التنمية فى جزيرته يعطى هونج كونج استقلالية القرار فيما يتعلق بحقوق الطيران ، وبناء المطار الجديد هو الاساس فى هذا البرنامج ، ولكن الصين تتصرف من منطلق السيادة فى الوقت الحالى .

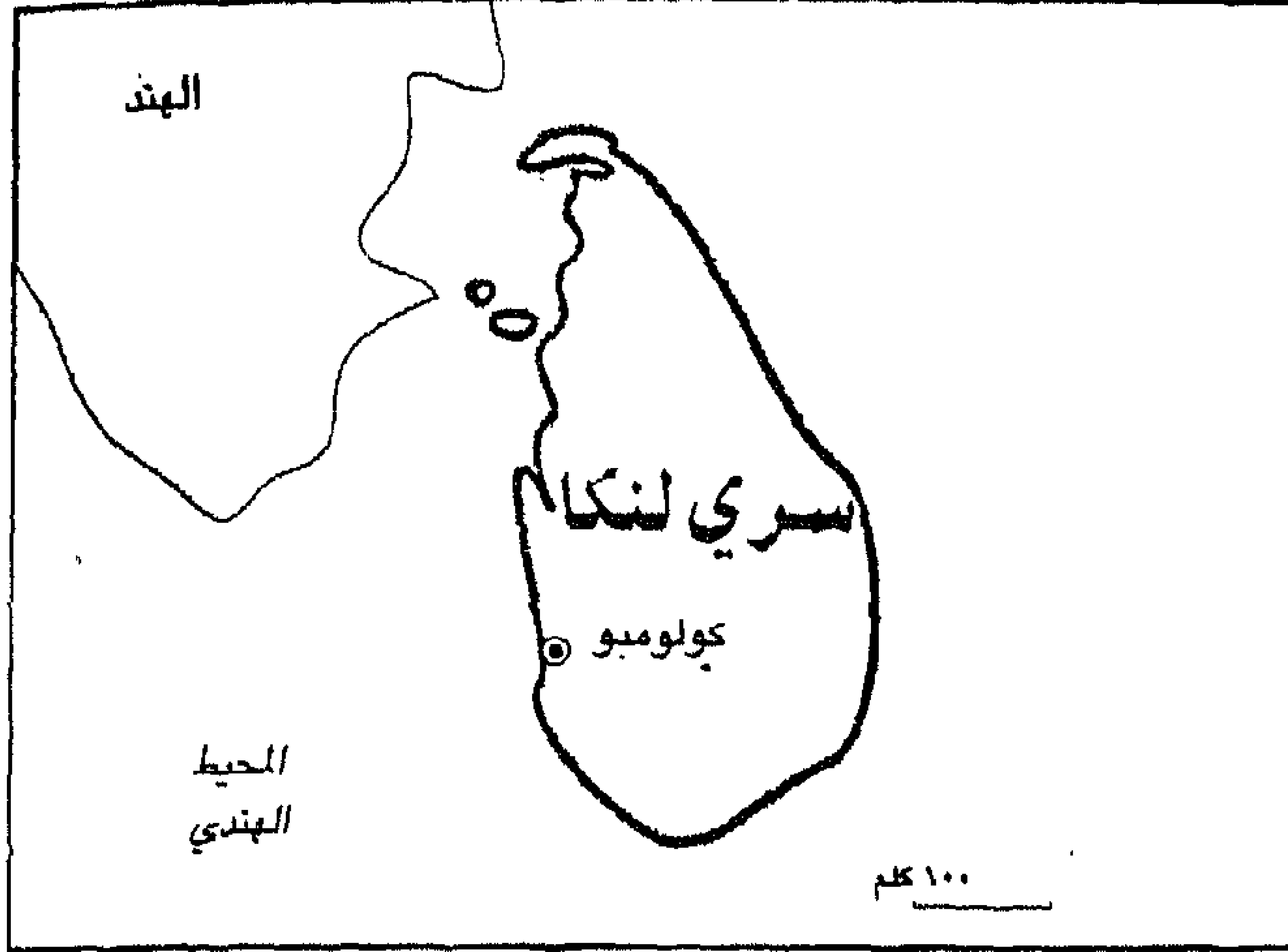
ومن هذا المنطلق قامت باختيار ٤٤ اخصائيا في مجال الاعمال والمشروعات الكبرى للتشاور معهم بشأن مستقبل الادارة الاقتصادية للمستعمرة ، وجميعهم بلا شك من المتحمسين لبكين . فى الواقع ان رجال الاعمال بصفة عامة يرون أن موضوع العودة لا يحتاج الى كل هذه المعارك وأن مصالح السكان الاقتصادية لن تمس ، فلامر لا يعدو أن يكون مجرد انتقال ملكية ! ولكن الطبقة المتوسطة والمثقفة ترى غير ذلك تماما ، وتتهم هؤلاء بالتحيز لبكين بسبب مصالحهم الشخصية هناك.

هل ستنحنى الصين لرياح التغيير وتوافق على منح الجزيرة نوعا من الحكم الذاتي ؟ أم ستدفعها مشاعر الانتقام من عار الماضى ومن الغرب الى اخضاعها لنظامها الشمولى وسجنها داخل أسوار المركزية والبيروقراطية ؟ وبذلك تذبح الدجاجة التى تبيض ذهبا ! !

فى الواقع ان الصين تخشى من انتقال عدوى الديموقراطية الى أماكن اخرى مثل التبت حيث تثور القلاقل باستمرار وحيث يطالب الدلاى لاما بحق الشعب فى قول كلمته . وتايوان التى يطالب رئيسها بمقعد فى مجلس الامن . إن الصين قد فقدت دورها بالنسبة للدول الغربية ، فلم تعد القوة الشيوعية الاخرى التى يلجأ اليها الغرب لمواجهة الاتحاد السوفيتى ، وهى الآن تخشى من عزلتها دوليا إن هى تفككت أجزاؤها الى نظم سياسية مختلفة متحالفة مع الغرب وبذلك يكتسب التطور السياسى فى هونج كونج معنى أعمق يتخطى مجرد مستقبل الجزيرة



سريلانكا مرحلة جديدة من الحرب الأهلية



هشام بدوى محمود

بسقوط مدينة جفنا مركز قيادة جبهة نمور تحرير تاميل ايلام (LTTE) أخذ الصراع العرقى الدائر بالجزيرة السريلانكية منذ اثنى عشر عاما منحنيات سياسية جديدة . وخلال هذا التقرير نستعرض الجوانب المختلفة للصراع ونتائجه المحتملة على تلك البقعة المضطربة من العالم .

رفعت تشندرنيكا كوماراتونغا أثناء حملتها الانتخابية لمنصب رئاسة الجمهورية عددا من الشعارات أبرزها وضع نهاية سلمية عادلة للصراع العسكرى الدائر بين السلطة المركزية وجبهة نمور تحرير تاميل ايلام الانفصالية . وبفوزها بالانتخابات فى نوفمبر ١٩٩٤ انتعشت الآمال بوجود امكانية حقيقية لاحلال السلام بالجزيرة . ولاظهار حسن النوايا والرغبة الصادقة فى حل النزاع رفعت الحكومة الحظر المفروض على شبه جزيرة جفنا معقل نمور التاميل وسمحت بدخول المواد الاستهلاكية اليهم باستثناء ما يمكن استخدامه فى انتاج المواد الحربية . ومثل هذا القرار خطوة ايجابية لبدء محادثات سلام بين الطرفين . وبرغم التشدد الذى أبداه الانفصاليون التاميل فان كوماراتونغا ظلت متمسكة برهانها الأساسى ، الا وهو التوصل الى حل سلمى وعادل للصراع . ولكن بعد مرور ١٠٠ يوم من بدء المحادثات السلمية أعلن النمور عن انسحابهم التام منها بدعوى فشل الحكومة فى الاستجابة لمطالبهم والرامية الى تشكيل دولة مستقلة للتاميل بشمال وشرق سريلانكا . وقد باءت كافة محاولات القوى الدولية كفرنسا وكندا بالتوسط لاستئناف المحادثات من جديد بالفشل الذريع . وفى غضون أيام من انهيار المباحثات كانت قوات الانفصاليين التاميل تقوم بتدمير عدد من قطع *الأسطول البحرى السريلانكى ، وأخذ الصراع* بين الطرفين منحنى خطيرا مع نجاح النمور للمرة الاولى منذ بدء أعمال العنف المسلح فى اسقاط طائرتى نقل حربيتين مستخدمين فى ذلك صواريخ SA - 7 روسية الصنع بالإضافة الى محاصرة بعض ثكنات الجيش السريلانكى والقيام بعمليات قتل وحشى ضد القرويين السنهال بشرق الجزيرة.

أدت هذه التطورات السلبية الى تصاعد حدة الغضب الشعبى ضد كوماراتونغا ومنهجها السلمى فى التعامل مع النمور ، وبدت الحكومة السريلانكية وكأنها تتمتع بمثالية سياسية فى التعامل مع واحدة من أخطر منظمات العنف السياسى بالعالم. واستغلت أحزاب المعارضة الفرصة فى محاولة لاسقاط الحكومة بطرح اقتراح لسحب الثقة منها . وأخذت الضغوط التى يمارسها قادة الجيش فى التصاعد وخاصة فى ضوء ماأبرهنت عليه تطورات الأحداث من صحة توقعاتهم السابقة بأن النمور لايعرفون غير لغة العنف . ومع تأزم الموقف الداخلى وادراك كوماراتونغا بأنه لا أمل لعودة الانفصاليين التاميل الى مائدة

المفاوضات فانها أعطت الضوء الأخضر لقوات الجيش بتوجيه ضربة عسكرية حاسمة للقوى الانفصالية وألتهم العسكرية . وبالفعل عقدت الحكومة السريلانكية عددا كبيرا من صفقات السلاح مع كل من الصين . اسرائيل . روسيا وأوكرانيا . كما قامت بتعبئة خمسين ألف مقاتل استعدادا " لتحرير شبه جزيرة جفنا " .

المعارك الحربية : خطوة للخلف وخطوتان للأمام :

بدأت المرحلة الاولى من الهجوم العسكرى الشامل فى ٩ يوليو ١٩٩٥ تحت اسم " قفزة للامام " وخلال أربعة أيام استعاد الجيش السريلانكى نحو ٧٨ كيلو مترا من الاراضى الواقعة تحت سيطرة النمور . الا أنه بحلول اليوم الخامس شن الانفصاليون التاميل هجوما مضادا أسفر عن وقوع خسائر فادحة فى صفوف القوات الحكومية وانسحابها من المواقع التى سبق وأن استعادتها .

وأدت هذه النتائج الى تراجع الروح المعنوية بين أفراد الجيش السريلانكى الا أنها اتاحت الفرصة للقيادة بعملية " جس نبض " ودراسة جوانب الضعف والقوة لديها . وفى محاولة أخيرة من الحكومة السريلانكية لانقاذ البلاد من معارك حربية طاحنة تقدمت كوماراتونغا " بصفقة سياسية " تتعهد بمقتضاها باعادة صياغة الهيكل السياسى العام بسريلانكا وتحويلها من دولة مركزية موحدة الى اتحاد فيدرالى يجمع بين عدد من المقاطعات الاقليمية . بما يعنيه من اتاحة الفرصة للتاميل بادارة المناطق التى يمثلون أغلبية سكانها ، وما يحققه لهم ذلك من مشاركة عادلة فى الهيكل السياسى العام بالبلاد. الا أن برابها كرن زعيم النمور رفض المبادرة بدعوى فشلها فى التجاوب مع آمال التاميل . وبرفض النمور الدعوة الاخيرة للسلام شن الجيش فى الاول من أكتوبر الماضى المرحلة الثانية من هجومه العسكرى ضد الانفصاليين وأسفرت هذه المعارك والتى استمرت الى السابع عشر من نفس الشهر عن مقتل أكثر من ٢٠٠ من كوادر النمور مما رفع الروح المعنوية لدى القوات الحكومية ، وخلق بالمقابل حالة من الارتباك داخل قيادة جبهة تحرير إيلام حيث تم ازاحة مدير مخابرات الجبهة من منصبه وتحميله مسئولية هذه الخسائر . وقامت القوات السريلانكية من جانبها بتطوير الهجوم وبدء مرحلة جديدة باسم " اشراقة الشمس " الا أنه بحلول ١٩٩٥/١٠/٣١ توقفت حدة المعارك الحربية بين الطرفين وذلك نتيجة لهطول الامطار والتى أصبحت تمثل عائقا أمام تقدم القوات الحكومية بالاضافة الى حرب الالغام التى بدأ النمور فى زرعها أمام القوات السريلانكية المتقدمة . وخلال فترة توقف الاعمال الحربية عملت قوات الجيش على تحصين المواقع التى استولت عليها وخاصة بعد نجاحها فى الإستيلاء على مدينة ترفيلى مما مثل تصرا عسكريا هاما للقوات الحكومية والتى اكتشفت نجاح الانفصاليين فى انشاء مستشفى عسكريا تحت سطح الارض من ثلاثة طوابق تسع لـ ٣٥٠ سريرا بالاضافة الى ٣٠ حجرة مخصصة لقيادات الصف الاول لنمور التاميل ، هذا بالاضافة الى عدة مصانع لانتاج الذخيرة والالومومنيوم وكذلك وحدة عسكرية للدفاع الجوى تستخدم لتخزين الصواريخ المضادة للطائرات .

مع تقدم قوات الجيش نحو جفنا والتى أصبح من الواضح أن سقوطها أمرا وشيك الوقوع . أصدر الانفصاليون تعليمات مشددة الى المواطنين بسرعة اخلاء المدينة والتوجه الى مناطق محددة بشمال جزيرة سريلانكا . وهدف النمور من اخلاء المدينة من سكانها إبطال الادعاءات الحكومية بأن قوات الجيش قد قامت "بتحرير" سكان جفنا من سيطرة النمور وثقافتهم الفاشية .

ولكن هل يعنى سقوط جفنا معقل النمور والمركز الادارى "لشبه الدولة " التى نجحوا فى اقامتها خلال السنوات الماضية انتهاء الصراع المسلح واستعادة السلام بالجزيرة ، أم ان الصراع قد دخل مرحلة جديدة ومنحنى أكثر تعقيدا بين الجانبين ؟ قد تبدو كلمات كوماراتونغا بهذا الصدد ذات مغزى عميق حيث أعلنت " ان توقف الحرب لايعنى إحلال السلام" بما يعنيه ذلك من أدراكها التام بأن توجيه ضربة قوية للآلة العسكرية للنمور لايعنى حل المشكلة التاميلية . ومن المرجح أن تعمل الحكومة السريلانكية خلال المرحلة القادمة بالتأكيد على عدد من النقاط الاساسية لضمان وضع حل سياسى دائم للمشكلة التاميلية ، وأهم هذه النقاط هى :

- جاء اندلاع المعارك الحربية على إثر رفض النمور لكافة المبادرات السلمية التى تقدمت بها الحكومة لوقف نزيف الحرب الأهلية . وعلى الرغم من النجاحات العسكرية التى حققها الجيش السريلانكى الا أن كوماراتونغا ترى هذه المعارك كمكمل للحل السياسى وليس بديلا له . وهنا يكمن جوهر الخلاف بين الحكومة الحالية والحكومات السابقة والتى رأت أن النصر العسكرى على النمور يعنى عدم الحاجة الى أى حوار سياسى مع التاميل ، واعتاد الرئيس السريلانكى السابق جواردين على القول " لايوجد لدينا مشكلة تاميلية ولكن توجد مشكلة النمور" .

- من المتوقع أن تعمل كوماراتونغا على استغلال النصر العسكرى الحالى لتعزيز موقعها السياسى الداخلى عن طريق عقد انتخابات مبكرة لدعم موقفها داخل البرلمان . ومن المعروف أن الحكومة الحالية تعتمد على دعم عدد من الاحزاب الصغيرة بما فى ذلك الاحزاب التاميلية لضمان بقائها فى السلطة إضافة الى أن إضفاء طابع دستورى على برنامجها السياسى بتحويل سريلانكا الى اتحاد فيدرالى يتطلب الحصول على موافقة ثلثى أعضاء البرلمان ، الأمر المستبعد حدوثه فى ضوء رفض الحزب الوطنى المتحد أكبر أحزاب المعارضة لهذه الخطة .

- تتخوف كوماراتونجا من أن يؤدى النصر العسكرى الى فتح شهية العسكريين للدخول فى المعترك السياسى أو المطالبة بدور أكبر فى الهيكل السياسى العام بالبلاد . وتنبع هذه المخاوف من الشعبية المتزايدة التى يحظى بها

وكيل وزارة الدفاع والعقل المدبر للمعارك الحربية الحالية الجنرال راتواتى . وتشير هذه الشعبية المتزايدة احتمال تبلور تحالف ثلاثى الأضلاع بين رجال الجيش والكهنة البوذيين والمتشددين السنهاليين للعمل على تعزيز مفاهيم شوفينية النزعة كتفوق العنصر السنهالى على التاميل مما يعنى عمليا اغلاق الباب أمام اية امكانية سلمية لحل الصراع الدائر بالجزيرة .

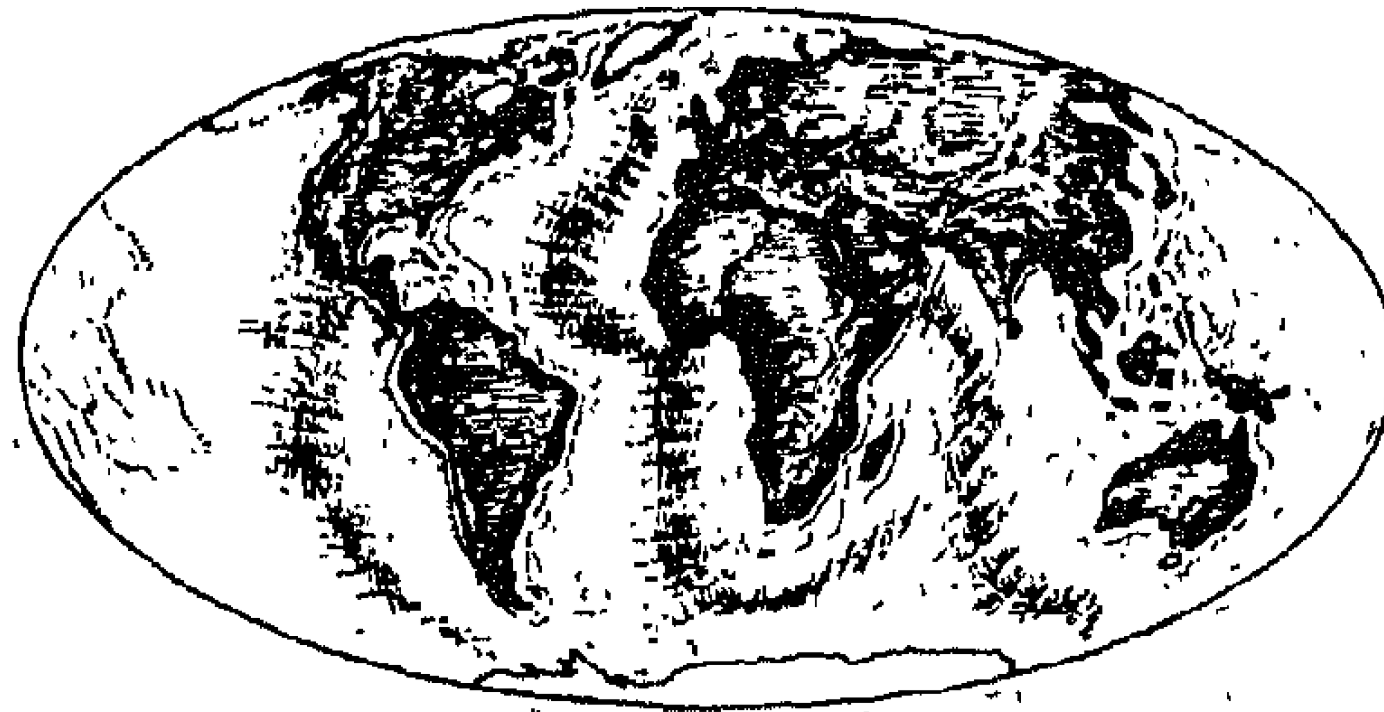
– محاولة استعادة الثقة المفقودة لدى المواطنين التاميل فى عدالة ومشروعية النظام السياسى بسريلانكا وتحتل هذه النقطة المرتبة الاولى على جدول أعمال الحكومة السريلانكية بوصفها المدخل الطبيعى لرأب الصدع الموجود بالهيكل الإجتماعى والثقافى الناجم عن أثنى عشر عاما من الحرب الاهلية . ولاشك أن سقوط جفنا يتطلب إسراع القيادة السريلانكية باتخاذ عدد من التدابير اللازمة لازالة الآلام النفسية لدى طائفة التاميل والناجمة عن سقوط المدينة والتى لم ينحصر دورها خلال سنوات الحرب الأهلية فى كونها مركزا للقيادة والتدريب للانفصاليين بقدر ماكانت رمزا للحلم التاميلى بانشاء دولة مستقلة .

اللاجئون والمعارك الحربية :

تعد مشكلة اللاجئين واحدة من أبرز الجوانب الوخيمة للحرب الاهلية بسريلانكا . وازدادت حدة المشكلة مع انفجار المعارك الحربية الأخيرة واجبار الانفصاليين التاميل لسكان مدينة جفنا على اخلائها . كما أن الموقف المتشدد والذى تبنته الحكومة السريلانكية برفض السماح لمنظمات الاغاثة الدولية بالعمل المنفرد وتقديم المساعدات الغذائية للاجئين قد فاقم من حدة المشكلة . ويأتى هذا الرفض مع تخوف الحكومة من تكرار التجارب السابقة والتى تسربت فيها تلك المساعدات الى كوادر المتمردين التاميل . وصرح وزير الخارجية السريلانكى بأن كافة المساعدات الانسانية والتى ترغب المنظمات الدولية فى التقدم بها ستتم من خلال القنوات الحكومية وتحت اشرافها .

كما أعربت الحكومة السريلانكية عن عدم ترحيبها بالتماس السكرتير العام للأمم المتحدة بطرس غالى على الاحتفاظ بها . ومن المعرف أن الجيش السريلانكى وقبل بدء هجومه الاخير قام بسحب معظم وحداته العسكرية من شرق البلاد واعاد توزيعها بالشمال لمواجهة الانفصاليين . وقد أتاح الفرصة لكوادر النمور بالاستيلاء على بعض المواقع العسكرية الهامة بشرق البلاد وشن عمليات قتل وحشى ضد القرويين السنهال على أمل تفجير حالة من العنف الطائفى بالبلاد تدفع بالحكومة لسحب عدد من وحداتها العسكرية من أرض المعركة لاستعادة السلام والأمن الداخلى بالبلاد مما يخفف من حدة الضغوط العسكرية على جفنا . كما أن العديد من المراقبين يتشككون فى مدى قدرة الاقتصاد السريلانكى على تحمل الآثار السلبية الناجمة عن استمرار المعارك الحربية وخاصة مع زيادة الميزانية العسكرية بنحو ٦٠٪ مقارنة بالعام الماضى فى الوقت الذى يبلغ فيه اجمالى العجز بالناتج المحلى الاجمالى ١٠٪ .

وبرغم النجاحات العسكرية للجيش السريلانكى فى مواجهة الانفصاليين التاميل فان ذلك لا ينفى بقاء الحل السياسى كامل وحيد لوضع حد نهائى للصراع العرقى الحاد الذى تشهده الجزيرة منذ اثنى عشر عاما . وحتى تبدأ مفاوضات جديدة وجادة بين أطراف النزاع فان السلام مايزال بعيدا عن سريلانكا .



مؤتمرات وندوات دولية

« ندوة » ممارسة الصحافة فى حوض البحر المتوسط

الاسكندرية : (٢٨ - ٣١ اكتوبر ١٩٩٥)

داليا أبو بكر

فى إطار الاهتمام بإقليم حوض البحر المتوسط ، عقدت مجلة السياسة الدولية بالتعاون مع برنامج " الميدنيوز " التابع لبرنامج " الميدميديا " مؤتمرا حول " ممارسة الصحافة فى حوض البحر المتوسط " فى الفترة من ٢٨ إلى ٣١ اكتوبر ١٩٩٥ . واستمرت جلسات المؤتمر لمدة ثلاثة أيام حيث تركز الاهتمام بشكل خاص على كيفية تغطية الصحافة فى هذه الدول لبعض القضايا الهامة مثل الصراعات بانواعها سواء فى الجزائر أو فى دول شرق المتوسط . وأفردت جلسة للصراع العربى الاسرائيلى وأخرى للعلاقات بين الشمال والجنوب المتوسطى متمثلة فى ظاهرة الهجرة من دول شمال أفريقيا إلى أوروبا .

فى بداية المؤتمر ألقى د . أسامة الغزالى حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية كلمة قال فيها أن مصر بلد عريق ذو تعدد ثقافى وحضارى ، فهى بلد أفريقى وعربى وإسلامى وشرق أوسطى وتعكس الاسكندرية بشكل خاص مدى عمق إنتماء مصر لعالم البحر المتوسط . كما عبر عن سعادته للحماس الذى لمسه من قبل مجلتى الميديتيرانية الفرنسية والمانيفستو الايطالية لعقد هذا اللقاء بالاسكندرية . وعن سعادته لتجاوب مؤسسة الاهرام العريقة والتى تنتمى اليها مجلة السياسة الدولية التى لم تتردد بالترحيب بالفكرة، وإن كان الموضوع الرئيسى فى هذا المؤتمر هو التغطية الصحفية للصراعات فى البحر المتوسط فإن هذا يعكس الاعتقاد بأن الطريقة العادلة والموضوعية فى تناول هذه الصراعات يمكن أن تسهم فى التخفيف من حدتها وفى تجنيب الشعوب ويلاتها وآلامها .

ودارت الجلسة الاولى حول التغطية الصحفية فى منطقة المتوسط وتحدث فيها كل من الاستاذ محمد سيد أحمد الكاتب المصرى المعروف و اندرياس كانوروسوس رئيس اتحاد الصحفيين القبارصه وبوريس ديسولوفيتش من الـ Feral Tribune بكرواتيا حيث ألقى السيد أندرياس كونوروسوس الضوء على أهمية الدور الحيوى والفعال الذى يقوم به الصحفيون فى منطقة البحر المتوسط فى تشكيل مصائر دول وشعوب المنطقة وأكد على أن التقييم الصحيح لوضع الصحافة فى المنطقة يتطلب الاجابة على تساؤلات من أهمها : موقف الصحافة إزاء النزاعات والازمات والتعبير عنها بصدق واستقلال . وتعرض الدور الذى لعبته الصحافة فى تغطية النظم الديكتاتورية فى أسبانيا واليونان وانتهاك حقوق الانسان لكثير من الشعوب العربية ، بجانب موقفها تجاه الوضع فى الجزائر وتركيا وقبرص والاكراد .

أما بوريس ديسولوفيتش فتحدث عن ظروف اندلاع الحرب فى يوجوسلافيا السابقة مؤكدا ان الحرب لم تندلع بالفعل عام ١٩٩١ كما هو معروف تاريخيا ولكن قبل ذلك باربعة أعوام حين بدأت وسائل الاعلام فى شن حملة قومية متعصبة وتسابقت الصحف فى نسج قصص خيالية عن ضحايا وهميين وعن اعتقال الصرب فى كوسفو وكرواتيا والبوسنة والهرسك وكان الغرض الحقيقى من وراء هذه الدعاية غير المسبوقة وهو تعبئة الشعب الصربى ضد العدو المختلق . ولم يمض وقت قليل حتى تحولت الحرب من على صفحات الجرائد الى إراقة حقيقية للدماء وبحلول عام ١٩٩١ كان كل طرف من الاطراف قد استعد ليودى بحياته فى سبيل الدفاع عن النظام الحاكم . وعند اندلاع الحرب كان الصحفيون فى مقدمة الصفوف وكان عليهم اثبات وطنيتهم عن طريق اختلاق الاكاذيب ومن ثم اخفيت جرائم واختلقت جرائم بحجة " صالح الامة " . والآن وبعد مرور أربعة سنوات على اندلاع الحرب يمكن القول ان السياسيين القوميين وليس الصحفيون كما يعتقد الكثيرون هم أول من أطلق شرارة الحرب وجاء

الصحفيون في مقدمة المقاتلين وفي أوائل المحاربين استعدادا للبرهنة على وطنيتهم . ومن ثم فإن الحرب في يوغسلافيا السابقة هي أكثر الأمثلة للدلالة على أن الصحفيين مازالوا هم أقدر من يستطيع مواجهة دعاة الحرب لذا كانت الصحافة المستقلة والتي تعد الـ Feral Tribune مثالا واضحا لها الاكثر عرضة للضغوط والاتهامات في يوغوسلافيا .

وخصصت الجلسة الثانية لمناقشة الصراعات القائمة في الجزائر فتحدث أكرم بلقايد عن التغطية التونسية لشئون الجزائر والتي يعد الحديث عنها صراحة محظورا في تونس ويؤكد على خضوع تناول القضايا الجزائرية الى قواعد ضمنية منها : عدم الايحاء بامكانية انتصار الاسلاميين ، وابراز وحشية الجماعات المسلحة بشكل عام فهناك رغبة أكيدة في التمييز بين الاخبار المتفائلة التي يتناقلها الاعلام الرسمي وبين الشائعات ومن هنا جاء دور الاعلام العربي في هذه القضية .

أما غانية موفق فقد تحدثت عن الصحافة بالجزائر سواء من قبل عنف الجماعات الاسلامية او من قبل الرقابة المفروضة من النظام الجزائري . فإن جرائم القتل البشعة التي يتعرض لها الصحفيون في الجزائر عادة ما تنسب الى الجماعات الاسلامية دون ابراز أدلة كافية من قبل القضاء على ذلك ، وهذه الحالة العامة من الذعر تسيطر على الصحفيين كافة الامر الذي يقلل من تحركاتهم وبالتالي يقلل من النشاط الاعلامي بوجه عام . وما يزيد الامر سوءا جملة القوانين التي اصدرتها الحكومة فيما يختص بشئون النشر مثل قوانين الطوارىء التي صدرت في فبراير عام ١٩٩٢ ، وقوانين سبتمبر ١٩٩٢ . هذا الى جانب ممارسات السلطة التي تقضي باحتجاز وتعطيل أي صحفي بمجرد امر وزير الداخلية بحجة المساس بأمن الدولة ، وفي ظل هذه الصراعات التي اسفرت حتى الآن عن مقتل ٤٠,٠٠٠ الف يصعب على الاعلام ان يقوم بدوره . ويصعب على الصحفيين الذين فضلوا البقاء في ديارهم القيام بعملهم الصحفي .

وقد دارت الجلسة الثالثة حول الصراعات في شرق البحر المتوسط وتحدثت فيها روبرت فيسك من جريدة الاندبندنت البريطانية عن التغطية البريطانية للصراعات في البحر المتوسط تلك التغطية التي تتميز بالطاعة العمياء للسياسات المتفق عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية فعلى مستوى الصراع العربي الاسرائيلي تأثرت الصحافة البريطانية بالتعاطف الامريكي تجاه اسرائيل ومن ثم تجاهلت الصحافة البريطانية النقاط غير العادلة التي اشتمل عليها اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل وبينما حظت الدول المساندة للاتفاقية باحترام الصحافة اظهرت نفس الصحافة معارضي الاتفاق في صورة " أعداء السلام " ولمدة عدة أشهر بعد توقيع إتفاق أوسلو لم يكن هناك أي نقاش جاد في الصحافة البريطانية حول عوائق هذا الاتفاق واتسمت التغطية التليفزيونية من ناحية أخرى بالتأييد الكامل لهذا السلام غير المدروس الامر الذي لم يعط الفرصة أمام المعارضين لابداء وجهة نظرهم . وبالمثل فشلت الصحافة البريطانية في تفسير ظاهرة أوسع في المنطقة وهي ظاهرة الحنق المتزايد في العالم الاسلامي ضد الغرب ولم تعط الصحافة البريطانية محاولات إقامة حكومات إسلامية في المنطقة حقها ولم تفرد الصحف مساحة للتعبير عن غضب العرب تجاه الغرب لفشله في حماية مسلمي البوسنة وشيشينا . فقد اتخذت الصحافة البريطانية موقف رد الفعل بمعنى انها تجاوبت مع الاحداث بعد وصولها لمرحلة العنف ، فعلى سبيل المثال لم تنشر الصحف البريطانية انباء الصراعات في الجزائر أو البوسنة إلا بعد الحدوث الفعلي للمذبحة وصورتها وكأنها كارثة طبيعية تفتقر الى التفسير العقلي بالرغم من انه كان هناك الكثير من المؤشرات للتنبؤ بها ولم يكن هناك تفسير لمثل هذه الصراعات من قبل الصحافة البريطانية سوى أنها " عداءات قديمة " وتحول نقل الاحداث الى مجرد شكل قصصي ومن هنا فإن الصحافة البريطانية قد عجزت عن إلقاء نظرة موضوعية للاحداث في منطقة حوض البحر المتوسط .

اما عن التغطية اليونانية للصراعات في المنطقة فقد وصفها خريستوس مقليدس بعنصر القومية موضحا ان اليونان تحتل مركز استراتيجي في وسط الكثير من الصراعات في المنطقة . ويلقي خريستوس الضوء على أهمية التمييز أيضا بين ممارسة الصحافة المكتوبة من ناحية والصحافة الاليكترونية من ناحية أخرى . فالصحف بوجه عام تنزع الى كونها اقل تعصبا وتحيزا . ويرى انه فيما يتعلق بالصحافة الخاصة بالشئون الخارجية فان العجز يكمن في افتقار الكثير من الصحفيين لقاعدة التعليم الاساسي .

وأخيرا فعلى الرغم من موقع اليونان الاستراتيجي في المنطقة الا أن الاعلام اليوناني لم ينجح في التقريب بين الشعب اليوناني وبين الشعوب الاخرى في حوض البحر المتوسط .

وتحدث باساران دازجن عن الصحافة التركية في قبرص والتي اتسمت حتى مشارف الثمانينات بسمة المدافع عن قضية النزاع العرقي في قبرص . بعد تجمع الاتراك القبارصة في الشمال وتأليفهم لنظم تشريعية وتنظيمية وقضائية خاصة بهم ظهرت اتجاهات جديدة إزاء المسألة القبرصية وقضايا الاقليم بشكل عام . فمن ناحية توافقت اتجاهات الصحافة التركية ازاء دول الاقليم مع مواقف هذه الدول تجاه المسألة التركية في قبرص بمعنى انها أيدت الدول التي ناصرت المسألة التركية ووقفت ضد الدول التي لا تمد لها يد العون ولكن بعد التحول الشامل الذي حدث في العالم بعد الثمانينات من انهيار الكتلة الشيوعية وظهور النظام العالمي الجديد ظهرت رؤى ومناظير مختلفة للصحافة التركية وتخلت عن هويتها كمساند لمسألة النزاع العرقي فتجدها على سبيل

المثال تؤيد حملة القوات المتحالفة فى العراق وتتساءل عن موقف الغرب من الصراع فى البوسنة والهرسك .

وقد أفردت الندوة جلسة كاملة للصراع العربى الاسرائيلى وتحدثت فى هذا الشأن ربى حصرى عن تغطية الصحف العربية لفلسطين وإسرائيل . فقد أكدت أن التغطية العربية لشئون إسرائيل سواء فى القدس الشرقية أو فى العالم العربى ككل خضعت لاعتبارات قومية . فقد إنصب الاهتمام لعدة سنوات على عدة نقاط من أهمها : المبادرات الاسرائيلية لفض النزاع ، محاولات الاعتداء على الفلسطينين ، مقاطعة إسرائيل التى امتدت عند البعض الى مقاطعة المناطق المحتلة . اما عن الصحافة الفلسطينية فقد اهتمت بمقالات الرأى المنشورة في الصحف الاسرائيلية والتى اعيد طبعها بالعربية للنشر فى الصحف الفلسطينية فقد اعتمدت العلاقات بين الصحفيين الفلسطينيين والاسرائيليين على المصلحة المتبادلة فى تبادل الاخبار ولم يتردد الكثير من الصحفيين الفلسطينيين فى زيارة الصحف الاسرائيلية للحصول على القصص التي لم يسمح بنشرها فى الصحف الفلسطينية وبعد نشرها فى الصحف الاسرائيلية كانت الصحف الفلسطينية تعيد نشرها اعتمادا على القصة المنشورة . وجاء مؤتمر مدريد ليشكل نقطة تحول فقد بدأت فكرة " العدو الصهيونى " فى التلاشى شيئا فشيئا واصبح هناك اهتمام من قبل القراء العرب لمعرفة المزيد عن المجتمع الاسرائيلى والهوية الصهيونية .

ومع اتفاق اوسلو انهارت باقى المحظورات ووجد الكثير من الصحفيين العرب طريقهم الى تل أبيب للحديث عن اسرائيل من داخل اسرائيل ومن الجانب الاسرائيلى تحدث جوزيف الجازى (هاآرتس) عن الصحافة الاسرائيلية منذ عام ١٩٦٧ فقد لعبت دور المتحدث الرسمى باسم دولة اسرائيل ، فيغلب على الصحف نشر مقالات المتحدثين الرسميين وأعضاء الجيش وباقى أعضاء الدولة الجديدة ولم يخرج عن هذا الاطار الا العدد القليل من الصحفيين الذين تناولوا امورا أخرى مثل انتهاك حقوق الانسان والتعذيب فى السجون ، وما إلى ذلك الامر الذى عرض هؤلاء الصحفيين الى النبذ والى مواجهة الرقابة . ومع ظهور الانتفاضة فى ديسمبر ١٩٨٧ تغير وضع الاعلام الاسرائيلى ككل فكان على الاعلام نقل صورة جديدة خلقتها الانتفاضة . ومع استمرار صورة الصحافة الاسرائيلية " كصحافة العدو " الا انها نجحت فى اعطاء مساحة واسعة لاوضاع الحياة فى فلسطين . وقد تمكن بالفعل بعض القادة الفلسطينين من الوصول الى الرأى العام الاسرائيلى عن طريق وسائل الاعلام العبرية . وهكذا فقد تغلب الضمير المهنى على المعتقدات السياسية والشخصية للصحفيين الاسرائيليين وقد ساهمت الصحافة الاسرائيلية في زيادة وعى الرأى العام بحقيقة الوجود الفلسطينى وفى نقل الصراعات القائمة بين الفلسطينين والاسرائيليين فى الاراضى المحتلة . ويضيف جوزيف الجازى ان الصحفيين الاسرائيليين قد حظوا بحرية للتعبير واسعة لا يتمتع بها زملاؤهم الفلسطينيون فى الاراضى المحتلة الذين لم يكن عليهم مواجهة الرقابة الاسرائيلية فحسب بل رقابة السلطات الفلسطينية ايضا .

وعقدت جلسة كاملة لمناقشة أوضاع الصحافة فى مصر ، وقد رأس هذه الجلسة السيد ياسين مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام وافتتحها بالتنوية الى اهمية دراسة وضع الصحافة الحالى فى مصر لما تعطيه من نموذج لصحافة الوطن العربى ولتطور حرية التعبير . وقد تحدث فيها الاستاذ سلامة احمد سلامة الذى تحدث عن تحول الصحافة من السلطوية للديموقراطية ، وقسم تطور الصحافة فى نصف القرن الاخير الى ثلاث مراحل :

– مرحلة ما قبل عام ١٩٦٠ حيث كانت الصحافة ليبرالية غير مملوكة لاحزاب أو لافراد ،

– مرحلة الثورة وتأميم الصحافة ، حيث اصبحت الصحافة تابعة للاتحاد الاشتراكى الذي اسسه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وظلت هكذا حتى جاء السادات وادخل التعددية الحزبية واصدر قانون سلطة الصحافة عام ١٩٨٠ .

– المرحلة الثالثة منذ نهاية السبعينات والتى يمكن القول ان الصحافة قد قطعت فيها شوطا كبيرا فى الانتقال من السلطوية الى الديموقراطية واتسع هامش حرية التعبير وقلت وطأة سيطرة الحكومة على الصحافة .

وتناول الاستاذ محفوظ الانصارى ، رئيس تحرير جريدة الجمهورية ، الصحافة القومية بمصر وبدأ حديثه بتقديم عرض تاريخى لتطور النشاط الصحفى فى مصر ، وصولا لعهد عبد الناصر الذى ترك الحكم وهناك خمس دور صحفية قومية ، وهى الاهرام ، أخبار اليوم ، التحرير او الجمهورية ، الهلال ، روز اليوسف ، ثم جاء السادات وبدأ عهد التعددية وعادت الصحافة الاهلية غير الرسمية من جديد ، وانتقلت ملكية الخمس دور الكبرى الى الدولة لتكون صحفا قومية تعبر عن الوطن لا عن حزب بذاته .

أما الاستاذ جمال بدوى ، رئيس تحرير الوفد فتحدث عن صحافة المعارضة " المشكلات وآفاق المستقبل " وقد بدأ حديثه بالتمييز بين الصحافة الحزبية وصحافة المعارضة ، ثم ركز على صحيفة الوفد مقدما عرضا تاريخيا لها ، ثم تعرض لما تعانيه من مشاكل مثل عدم المساواة في الحصول على الاخبار ، وعدم ملكية الموارد المالية الضخمة التى تؤهلها للمساواة مع دور الصحف التابعة للدولة وتحول شبابها للعمل فى الصحف القومية مما يشكل خطورة على صمودها .

فى حين تحدث الدكتور عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام عن التغطية

الصحفية للقضايا الاستراتيجية وقد بدأ حديثه بتعريف للقضايا الاستراتيجية وهى القضايا المتعلقة بالامن القومي ويشير الى انه خلال الاربع سنوات الماضية وحتى الآن لا يوجد اتفاق عام حول مفهوم الامن القومى .

وتحدث الاستاذ احمد يوسف القرعى عن الصحافة المتخصصة فى مصر وتنقسم نشأة الصحافة المتخصصة الى ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : بدأت بانشاء المجلة المصرية للعلوم السياسية عام ١٩٥٧ التى نشأت عن جمعية اهلية مصرية للعلوم السياسية ولكن رغم صدورها عن جمعية أهلية الا انها تعكس توجهات الدولة فى ذلك الوقت كما انها غطت معظم القضايا التى شغلت الفكر السياسي المصرى آنذاك مثل قضايا القومية العربية ، وتداعيات حرب السويس ، والوحدة مع سوريا ، وغيرها من القضايا ، وعلى الرغم من ان هذه المجلة قد ملأت الفراغ فى ذلك الوقت الا انه يؤخذ عليها انها لم تكون كوادر صحفية متخصصة كما انها لم تكن منتظمة فى الصدور

المرحلة الثانية : وبدأت بإنشاء مجلة السياسة الدولية عام ١٩٦٥ . وقد جاءت هذه الدورية استجابة لاحتياجات سياسة مصر الخارجية فى ذلك الوقت حيث مثلت الفكر المعاصر بمختلف اتجاهاته .

المرحلة الثالثة : وهى مرحلة التعددية الصحفية وانشاء الكثير من مراكز البحوث والدراسات السياسية التى واكبت المتغيرات السياسية فى المنطقة وواكبت التعددية السياسية محليا ومن اهمها التقرير الاستراتيجى العربى والذى بدأ اصداره عام ١٩٨٥ ثم تقرير الامة فى عام الصادر من مركز الدراسات الحضارية . وصدرت بعد ذلك الكراسات الاستراتيجية وهى مجلات استراتيجية متخصصة تصدر عن مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ودار موضوع الجلسة الختامية حول الهجرة من شمال افريقيا والشرق الاوسط الى اوروبا وتحدث جيدو مليتدو من جريدة المانيفستو الايطالية عن الهجرة من شمال افريقيا وخاصة المغرب الى ايطاليا . فالصحف لا تبذل جهدا فى التعريف بخصائص كل جماعة من الجماعات المهاجرة ولكن ينظر اليهم جملة كتهديد امنى على الرغم من قلة أعدادهم مقارنة بالدول الاوروبية الاخرى . ومن ناحية اخرى فان المهاجرين من شمال افريقيا والشرق الاوسط ، خاصة المسلمين منهم ، يواجهون بالفعل مشكلة كون ايطاليا مجتمعا كاثوليكيا وبالتالى فان كل العون والمساعدة التى يحصلون عليها تكون عن طريق تلك المنظمات الكاثوليكية ، وهو ما يشكل مشكلة حقيقية بالنسبة لهم .

تحدث يونس مجاهد من صحيفة الاتحاد الاشتراكى بالرباط عن هجرة المغاربة الى اوروبا وركز فى عرضه على طريقة تعامل الصحافة المغربية مع قضايا المهاجرين المغاربة فى اوروبا كنموذج لمنهجية تعامل الصحافة المغربية مع كل ما يمس اوروبا وتتلخص هذه المنهجية فى ارتكازها اساسا على التناول المشحون بالعواطف وقلما ترقى الى تناول موضوعى مستند الى المعطيات الملموسة والتقصى الميدانى وأول قضية تغطيها الصحافة المغربية هى مظاهر العنصرية التى تمارس ضد المهاجرين وتغطى بشكل رئيسى فى اغلب وسائل الاعلام خاصة فى الجرائد فى حين نجد ان وسائل الاعلام المرئية والمسموعة الرسمية تتجاهل مختلف الاخبار حول الاحداث العنصرية وكانت الصحافة المغربية تتابع باستمرار ما يحدث من مظاهر عنصرية . ،لكنها لم تنفرد بالتحقيق فى موضوع الاعتداءات العنصرية بهدف استجلاء مختلف جوانب الموضوع الا فى حالات خاصة ويرجع ذلك الى غياب الامكانيات وشروط العمل الصحفى الاحترافى . وقد كان ذلك دافعا لتأسيس لجنة داخل النقابة الوطنية للصحافة المغربية لتتبع موضوع الهجرة . وخلاصة القول فإن الصحافة المغربية تولى اهتماما لقضايا الهجرة والمهاجرين ولكن يجب على وسائل الاعلام بذل مجهود اكبر فى فهم الاشكالية فى عمقها فالهجرة لم تعد مجرد حوادث عنصرية فهى ظاهرة حضارية طرأت عليها العديد من التحولات وجعلت من المهاجرين جزءا من المجتمعات الاوروبية ويمكن للمجتمع الغربى ان يوظف هذه الظاهرة لخدمة تعاونهمع اوروبا وأن يستخدم هذا التواجد لخدمة تعاون وتبادل متكافىء بين ضفتى المتوسط .

«ندوة» جمهورية كوريا وجمهورية مصر فى القرن الحادى والعشرين :

التغيير والاستمرار فى السياسات ومجالات التعاون

سيول : (٢١ - ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥)

مراد ابراهيم الدسوقى

شهدت العاصمة الكورية خلال الفترة من ٢١ - ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥ انعقاد واحدة من أهم الندوات التى عقدت منذ بدأ التعاون فى مجال البحث العلمى بين مصر وجمهورية كوريا منذ قبل سبع سنوات ، وتعود أهمية هذه الندوة إلى انها أول ندوة تعقد بعد رفع مستوى التمثيل الديبلوماسى بين البلدين الى مستوى السفراء فى إبريل الماضى، كما أنها تمثل استمرارا لسلسلة الندوات التى تعقد بين القاهرة وسيول والتى بدأت أول ندوة منها فى شهر سبتمبر ١٩٩٤ فى القاهرة وحضرها وفد كورى كبير .

وعكس التطور الذى طرأ على الموضوعات التى ناقشتها تلك الندوة حدوث نمو محلوظ فى الاهتمام بالقضايا المشتركة ، ومع تركيز هذه الندوة على الموضوعات التى تتسم بالتخصص الدقيق يتضح أن الندوة الأولى قد أسهمت - وبسرعة كبيرة - فى عبور مرحلة استطلاع الآخر بعد طول انقطاع ، وباتت التوجهات والنوايا على قدر مناسب من الوضوح والتحديد ، وأصبح من الممكن بناء على ذلك تصور إطار عملى قائم على الفهم المتبادل للإمكانيات والإحتياجات للتعاون المستقبلى بين جمهورية كوريا ومصر .

ومن ناحية أخرى جاء انعقاد هذه الندوة كثمرة للتعاون بين المعهد الكورى لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا (KIMA) وجريدة كوريا هيرالد التى تعد من أوسع الجرائد الناطقة بالانجليزية فى جمهورية كوريا ، ومعهد الدراسات الأسيوية بجامعة القاهرة ، وعلى هذا فانها عكست مثالا نموذجيا لما يمكن أن يحدث بين مؤسسات البحث العلمى ومؤسسات الاعلام والنشر فى مصر وفى جمهورية كوريا لصالح تحقيق هدف استراتيجى مشترك ، والذى يتمثل فى تطوير العلاقات إلى الحد الذى يسمح لها بأن تسهم بدور ايجابى ومؤثر فى دفع ودعم المسيرة المصرية نحو الإصلاح الإقتصادى ويعطى جمهورية كوريا - فى الوقت ذاته - فرصة توسيع نطاق نشاطها الإقتصادى وتطوير علاقاته الإقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط فى المرحلة المقبلة .

وقد بدأت أولى جلسات الندوة وشارك فيها من الجانب المصرى د . هناء خير الدين رئيس الإقتصاد - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة بورقة عن تأثير جولة أوروجواى على كل من مصر وجمهورية كوريا وتطبيقات ذلك على العلاقات المصرية الكورية " ومن الجانب الكورى د . يونج تشو من معهد الشئون الخارجية والأمن الوطنى الكورى بورقة عن " الخبرة الكورية فى مجال نقل التكنولوجيا " ثم د . محمد السيد سليم مدير مركز الدراسات الاسيوية / جامعة القاهرة وقدم ورقة عن " الاستثمارات الكورية فى مصر " .

وبالإضافة إلى ماكشفت عنه ورقة د . هناء من تأثيرات مشتركة بين مصر وكوريا فان ورقة يونج تشو اكدت أن كوريا الجنوبية تعتمد اعتمادا شبه كامل على التكنولوجيا المستوردة ، وأن الصناعات الكورية تعتمد على التكنولوجيا عادية ومتوسطة المستوى ، أما بالنسبة للتكنولوجيا عالية المستوى (التكنولوجيا الإستراتيجية) مثل تكنولوجيا المستشعرات وتكنولوجيا تبسيط أدوات وعمليات الإنتاج وتكنولوجيا تحويل المواد فان كوريا الجنوبية لم تتطرق إليها بعد مثلها فى ذلك مثل بقية دول العالم الثالث . ثم كشف د . يونج تشو عن حقيقة هامة يجب أن تفطن إليها جميع الدول المندرجة تحت هذا التصنيف وهى أن عمليات نقل التكنولوجيا (حتى بعد تحويلها) لا يمكن أن تسفر عن نتائج ايجابية إلا بعد أن تتم عمليات إعداد مكثفة لذلك المجتمع الذى سيتلقى هذه التكنولوجيا حتى يكون قادرا على استيعابها . واشار د . يونج تشو فى هذا السياق إلى التجربة الكورية حيث كانت حقبة الستينيات والسبعينيات فترتى اعداد وتأهيل للمجتمع الكورى ، ثم بدأت فى الثمانينيات عملية التحول إلى الصناعات المتقدمة وخلالها قامت كوريا الجنوبية باستيراد وتقليد تكنولوجيا غربية ويابانية حتى تمكنت من اقامة القواعد التكنولوجية الخاصة بها فى أواخر الثمانينيات ، وفى فترة التسعينيات تسعى كوريا لتطوير تلك القواعد بحيث تستطيع كوريا أن تستوعب التكنولوجيا عالية المستوى فى أقرب وقت وفى الجلسة الثانية التى كان اطارها الاساسى التوجهات والسياسات المتبادلة بين جمهورية كوريا ومصر ، قام د . مصطفى كامل السيد بعرض الورقة التى أعدها د . عبد المنعم المشاط عن الادراك (الفهم) المصرى للقضايا الكورية ، ثم عرض د . عباس هونج (د. سون . نام هونج - الحاصل على درجة الدكتوراه من كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة) لورقته حول جمهورية كوريا ومصر فى المستقبل فى اطار تعاون الجنوب مع الجنوب ، والتى مثل فيها جامعة بوسان للدراسات الأجنبية . وفى آخر أوراق هذه الجلسة عرض د . جوها من جامعة بوسان للدرات الأجنبية ورقته حول " سياسة جمهورية كوريا تجاه الشرق الأوسط " ، وعكست مناقشات هذه الجلسة وجود اهتمام كورى كبير بالسوق المصرية ، ولكن هناك اعتقادا أيضا بأن حجم التجارة بين البلدين وكذلك مستوى التعامل الإقتصادى بينهما يقل كثيرا عن المستوى المطلوب والإمكانيات الكامنة لكل من البلدين .

وأثناء الجلسة الثالثة جرت مناقشة العلاقات الثقافية والإجتماعية العربية الأسيوية وبعد أن عرض د . مصطفى كامل السيد ورقته حول الرؤية العربية لكوريا ، قدم د . جونج وى كيم من جامعة هانكوك للدراسات الخارجية ورقته حول الرؤية الكورية للعرب ، ثم اختتمت هذه الجلسة بورقة د . نيفين عبد الخالق مصطفى والتى شارك فى اعدادها د . محمد السيد سليم حول الإسلام والحضارات الاسيوية ، وأكدت أوراق هذه الجلسة أن النظرة المصرية لجمهورية كوريا متأثرة تأثرا شديد بالتاريخ القديم لمنطقة آسيا ، وهو الأمر الذى يعكجث واحد من أهم وأخطر الموضوعات التى تحظى باهتمام مشترك بين الجانبين وهو موضوع الأمن الإقليمى وانتشار الاسلحة النووية فى آسيا . والشرق الأوسط . وقد ترأس هذه الجلسة البروفسور جونج يول ريو رئيس المعهد الكورى لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا (KIMA) ، ونوقشت فيه الورقة المقدمة من العميد أ ح (م) مراد ابراهيم الدسوقى رئيس الوحدة العسكرية مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام حول " الانتشار النووى فى الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية : دراسة مقارنة " ، وكذلك الورقة التى قدمها د . ديوك مين يون من معهد الشئون الخارجية والأمن القومى فى جمهورية كوريا حول الأمن الإقليمى والإنتشار النووى فى آسيا والشرق الأوسط .

وقد كشفت هذه الجلسة عن وجود قدر كبير من القلق المشترك بين كل من مصر وجمهورية كوريا من جراء الإنتشار النووى بفعل كوريا الشمالية فى شبه الجزيرة الكورية وإسرائيل فى الشرق الأوسط ، وعلى الرغم من الاتفاق على أن هناك تحسنا فى الظروف الأمنية على المستوى العام إلا أن تطور ونمو هذه التهديدات على المستوى الأقليمى (والتى على رأسها الانتشار النووى) باتت تهدد أمن الدول على نحو فردى وجماعىٍ ، وهى الأمور التى تتطلب تطوير التفاهم والمناقشة حول قضايا الأمن فى شرق آسيا والشرق الأوسط من منطلق المتغيرات التى جلبها انتهاء الحرب الباردة .

«مؤتمر» نموذج جامعة الدول العربية الدولى السادس

القاهرة :(٨-١٢ اكتوبر - ٨-١١ نوفمبر ١٩٩٥)

سمير محمد شحاتة

فى إطار احتفالات الجامعة الأمريكية "بنموذج جامعة الدول العربية الدولى السادس" بادرت اللجنة المنظمة باقامة هذا النموذج ايمانا منها بضرورة تعريف جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية تنتمى اليها الدول العربية، والتى من خلالها يتم عمل عربى مشترك ، ومناقشة القضايا والمشاكل التى تواجه الوطن العربى مما يزيد من القدرة على بلورة الفكر المشترك الذى يقوم على الوعى بوحدة الأمة العربية . ومنذ أن بدأ النموذج فى صيف عام ١٩٩٠ وهو يزداد اتساعا وعمقا من حيث عدد المشاركين على مستوى الوطن العربى وأفريقيا وأوروبا وأمريكا ، فقد بدأت الحوارات عام ١٩٩٣ بالحوار العربى – الأوروبى ومناقشة الموضوعات المشتركة وفهم أكثر لإختلافاتهم ، وفى عام ١٩٩٤ تم انشاء الحوار العربى – العربى كمنتدى للشباب العربى لمناقشة موضوعات ذات أهمية مشتركة . وبناء على النجاح الذى حققه الحواران ، فقد أقيم هذا العام الحوار العربى – الأفريقى ، وقد تزامن احتفال هذا العام مع الذكرى الخمسين لإنشاء جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، وكان شعار المؤتمر "المصارحة قبل المصالحة" والذى اختاره د . عصمت عبد المجيد خامس الأمناء عندما نادى باصلاح العلاقات العربية على أسس احترام السيادة والتعاون وتحريم الإعتداء بين الدول العربية وقد تضمن الاحتفال عدة حلقات نقاشية بدأت بالدكتور ناصيف حتى المستشار السياسى للأمين العام لجامعة الدول العربية والذى تحدث عن "المصالحة العربية" فقال : إن المصالحة العربية تقتضى أن تكون هناك مصالحة على المستوى الوطنى أو القطرى أى فى داخل كل قطر عربى ، لأن كثيرا من الدول العربية تعانى من حالة انقسام وتمزق على المستوى السياسى والإثنى والاجتماعى والاقتصادى ، ويعتبر عام ١٩٩٠ عاما فاصلا فى تاريخ العلاقات العربية العربية بحيث لم تقتصر آثاره السلبية على العلاقات العربية العربية فقط وإنما على المجتمعات العربية ذاتها من الداخل والتى ماتزال تعانى من آثار هذا الانقسام ، فقد كشفت الأزمة التى حدثت نتيجة الغزو العراقى للكويت عن أغراض دفينة أو كامنة فى العلاقات العربية العربية وأيضا كشفت عن حالة الخلل أو الإعتدال فى الجسد السياسى فى الدول العربية ، كما أظهرت نوعين من الخلل أو سقوط وعدم احترام القضايا التى كانت مقدسة أو بمثابة "التابو" وهما : أولا ، القضية الفلسطينية التى من المفروض أن تجمع شمل الأقطار العربية وهو ما لم يحدث ، وثانيا ، قضية الأمن القومى العربى . وأضاف د . ناصيف أن الجامعة العربية لا تستطيع أن تفرض جدول أعمال معينا على الأقطار العربية ، وأن دور الجامعة العربية هو مناقشة هذه القضايا الآن وليس التسوية لأن هذه تنبع من إرادات الدول العربية ، كما ذكر أن هناك قضيتين أساسيتين فى المصالحة العربية هما : الأولى ، شمولية المصالحة ، فهى ليست معالجة

دبلوماسية بل تتعدى ذلك الى تغيير حقيقي في العلاقات العربية – العربية ، والثانية ، التدرجية في المصالحة ، فلا نملك مظلة أو باراشوت لعمل مصالحة سريعة ، وتحدث عن غياب السلطة العليا للجامعة العربية .

ثم تحدث د . ناصيف عن الجوانب الفلسطينية في المصالحة العربية فقال : أنه يجب أن يتوافق منطق الدولة مع منطق المواطن ، وهناك أيضا حركات قومية تتجاوز برامجها وأفكارها وشعاراتها حدود الدولة القطرية ، وللأسف مازال الدولة القطرية كفكرة لم تترسخ في بعض الجوانب والأمور . وقال ، إن الهوية العربية باعتبارها سوسيولوجيا وليست أيديولوجيا ، فهي هوية اجتماعية أو سوسيولوجية، وأضاف بأن أهمية تفعيل دور الجامعة من خلال اصلاح النفوس أولا ثم تنقية الأجواء العربية ، وأن وجود دور فاعل ومبادر للأمين العام للجامعة العربية وضرورة توافر قدر من التراضي على المصالح بين الأقطار لها أهمية قصوى .

ثم تحدث السيد على النخيلان السكرتير الثالث المندوبية الدائمة لدولة الكويت لدى جامعة الدول العربية عن "العدوان العراقي والشرعية العربية" ، فاستعرض دور الكويت منذ استقلالها في ١١ نوفمبر ١٩٦٢ في مساندة الدول العربية في كل الحروب التي خاضتها ضد اسرائيل سواء بالمعدات العسكرية أو المساعدات المادية والسياسية والدبلوماسية ، ودعم الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة ومساعيه لتحرير أرضه ، وفتحت ذراعيها لإستقبال النازحين من الشعب الفلسطيني . كما استعرض دور الكويت في احتواء القضية اللبنانية من خلال ترؤسها للجنة السداسية والتي شكلت بقرار قمة الجزائر عام ١٩٨٩ . وأشار لدور الكويت في مساهمتها لتقريب وجهات النظر لكل من اليمنين الجنوبي والشمالي قبل الوحدة والتي أثمرت وضع مشروع دستور الوحدة بين شطري اليمن ، وأيضا أشار الى دعم العراق في حربه مع ايران خلال ثماني سنوات قدم خلالها الكويت الدعم بكافة أشكاله الى العراق .

كما تحدث عن الحصار المفروض على العراق فقال : إن مسألة الحصار واستمراره أو تخفيفه هي في يد العراق وحده ، إذ أن تنفيذه لكافة قرارات مجلس الأمن كفيل وحده برفع الحصار، ولكن العراق ينتهج في سعيه الى رفع الحصار نهجا شاذا يتحدى به مجلس الأمن تاركا شعبه تحت وطأة المعاناة ومستغلا هذه المعاناة لتحقيق أهداف إعلامية ، كما أن الكويت تتفهم المعاناة التي يتحملها الأبرياء والمحرومون من الشعب العراقي . كما كان للقرار رقم ٩٨٦ والذى سمح للعراق بتصدير ما قيمته بليون دولار من النفط لشراء الإحتياجات الأساسية للشعب العراقي ، والقرار رقم ٦٨٧ والخاص بوقف العمليات العسكرية لهما أثر ايجابي بالغ الأهمية في هذا المجال .

كما أكد أن هناك مطالب دولية تجاه العراق وفي مقدمتها :

– التأكد من نزع أسلحة الدمار الشامل ومنها البرنامج النووي والجرثومي والكيماوي .

– تأمين حقوق الانسان العراقي ووقف عمليات القمع ضد الشعب العراقي .

– ضمان آلية دفع التعويضات للمتضررين من دول أو أفراد

– ضمان عدم ارتكاب أو دعم أي عمل من أعمال الإرهاب الدولي .

– تقييد العراق بكل التزاماته بشأن خدمة ديونه الخارجية وسدادها .

– التأكد من النوايا السلمية ووضع ضمانات لعدم الإعتداء واستقرار المنطقة .

ثم تحدث د . نبيل نجم سفير العراق في القاهرة ومندوب العراق الدائم لدى جامعة الدول العربية عن "الحظر على العراق" فقال : إن الحصار المفروض على العراق له آثار سلبية وانعكاسات على مجمل الحياة المختلفة للشعب العراقي وبشكل خاص من الناحية الصحية في ظل الحصار الذى امتد الى ما يقرب من خمس سنوات ، ويعد هذا الحصار خرقا واضحا لحقوق الانسان ، وأشار الى التقارير التي تبين الأوضاع الصحية لدى الشعب العراقي والأخطار التي تهدد حياته بسبب العقوبات الدولية .

وأضاف د . نبيل نجم أنه منذ عام ١٩٩١ تم تدمير كل أسلحة الدمار الشامل بالعراق والى الآن لم توجد أي أسلحة أو مكونات لأى سلاح ممنوع ، وقد سمح للعراق بانتاج أسلحة "صواريخ متوسطة المدى" ولكنها تراقب من الجهات المعنية . ولكن بعض الدوائر الأمريكية تردد مؤخرا بأن العراق لازالت تمتلك أسلحة كيماوية وجرثومية ، كما تتهمها اللجنة الدولية المسئولة عن تدمير أسلحة الدمار الشامل بوجود ١٧ طنا من المواد الجرثومية بالرغم من انتهاء صلاحيتها في عام ١٩٩٣ ، وبالتالي وبالرغم من أن العراق قد نفذ كل الالتزامات والشروط الواجبة عليه ، ولكن مجلس الأمن تحت تأثير قوى أخرى لازال يشدد العقوبة على العراق ، ويستمر في فرض رقابة على كل المنتجات الحربية وفي حصاره الاقتصادي عليها .

وأشار الى أن العراق من خلال جامعة الدول العربية يناشد الدول العربية والصديقة بأن تسعى من أجل رفع الحصار المفروض عليها .

وفي المحاضرة التي ألقاها د . جلال أمين أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية أثار خمس مراحل من الحروب التي مرت بها الدول العربية مع اسرائيل بدءا من عام ١٩٤٨–١٩٥٦ والمرحلة الثانية من ١٩٥٦–١٩٦٧ والثالثة من حرب ١٩٦٧ الى زيارة السادات للقدس في ١٩٧٧ والمرحلة الرابعة من زيارة السادات القدس الى هجوم صدام حسين على ايران في فترة الثمانينات والخامسة فترة التسعينات وهي الفترة التي نعيشها الآن . وركز في محاضرته على النقاط التالية :

١– التحذير من قيام وسائل الإعلام العربية والمصرية وبعض المثقفين العرب من ترديد نفس المصطلحات والمفاهيم التي تطلقها أجهزة الإعلام الاسرائيلية والدوائر الحاكمة في اسرائيل مثل اطلاق كلمة الحروب على كافة المواجهات التي حدثت بين العرب واسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٢ فهي تسميها حروبا عربية – اسرائيلية لتثبت أن ما حدث من قبل اسرائيل لم يكن عدوانا منها أو هجوما على الدول العربية ، مثال ذلك ما حدث عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ .

٢– التأكيد على أن ما حدث في مسيرة التسوية منذ زيارة السادات للقدس وحتى الآن لم يكن سلاما حقيقيا وإنما كان الهدف منه إخراج مصر من ساحة الصراع العربي الاسرائيلي ، ثم إخراج الفلسطينيين والأردنيين وهكذا ، وصولا الى ما يحدث الآن مع سوريا .

٣– التأكيد على أن التنمية الحقيقية في مصر والمنطقة العربية تتحدد معالمها وبرامجها من واقع معرفة الاحتياجات

المحلية الفعلية مثل توفير مياه الشرب النقية والزراعة والتوظف فى محافظات مصر فى الدلتا والصعيد ، وليس تحديدها فى إطار قمة عمان أو مخطط الشرق أوسطية .

وخلال شهر نوفمبر عقدت بعض الجلسات والحوارات الهامة فى مختلف قاعات الجامعة الأمريكية ، ففى القاعة الشرقية نوقش موضوع "الحظر على العراق وليبيا" وفتح باب المداولات ، وحاول مندوبا ليبيا والعراق جذب أكبر عدد من الدول لمساندة قضيتهم ومحاولة رفع الحظر والمعاناة على شعبيهما . وفى جلسة أخرى بقاعة الهيل هاوس بدأ "المجلس الاقتصادى والاجتماعى" مناقشة الهجرة وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على الوطن العربى ، وبدأ المندوبون بالقاء كلماتهم الافتتاحية ، وقد دار معظمها حول إدانة قرار مد الحظر على العراق والعلاقات بين الدول المصدرة والمستوردة للعمالة العربية ، وبعدها تمت مناقشة قضية المبعدين الفلسطينيين فى ليبيا .

وفى قاعة الجميل سنتر بدأ "مجلس وزراء الداخلية العرب" مناقشة موضوع الإرهاب ، ودار الجزء الأول من الجلسة حول ايجاد تعريف مناسب للإرهاب والإرهابيين ، وتم تقديم مشروعى قرار : الأول عرف الحظر على العراق وليبيا كإرهاب دولى ، أما الثانى فقد أدان الإرهاب وتضمن سبل مكافحته فى الشرق الأوسط . وفى مبنى كلية العلوم السياسية دارت مناقشة عن "الحوار العربى الأفريقى" حول مكونات الشخصية وتعريفها ، وبدأ منسقوا الحوار بتعريف الشخصية من خلال التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية . ومن خلال "الحوار العربى - العربى" بالقاعة الزرقاء دار الحوار حول امكانية تطبيق الديمقراطية فى الوطن العربى ، ثم انتقل الحوار الى قائمة المتحدثين والتى أثير فيها كثير من النقاط الهامة منها أهمية الوعى السياسى فى الوطن العربى وكيفية ايجاد مثل هذا الوعى ، وقد أثير خلال المناقشة موضوع هام وهو علاقة الاقتصاد بالديمقراطية . وفى قاعة الجميل سنتر كان حول "الحوار العربى الأوروبى" ونوقش من خلاله موضوع "حرية الاختيار والتعبير والديمقراطية" ، وفتح باب المناقشة بطرح سؤال عما هى الخطوات التى يجب أن تتخذ نحو تكوين "شخصية ديمقراطية" وكيف يؤثر ذلك على حرية التعبير والإختيار ، وانتهت المناقشة بالتوصل الى توصيات لتدعيم الديمقراطية وذلك بالتطرق لبعض النقاط كدور التعليم والمجتمع .

المؤتمر الدولى حول أمن البحر المتوسط : قضايا وتحديات جديدة

بروكسل / بلجيكا (١٥ - ١٧ أكتوبر ١٩٩٥)

مراد ابراهيم الدسوقى

بعد أن قرر التحالف الغربى أن يركز معظم جهوده فى فترة مابعد انتهاء الحرب الباردة فى اتجاه شرق ووسط أوروبا ، فانه اكتشف بعد فترة قصيرة من ذلك القرار أن مصالحه فى البحر المتوسط تتطلب العمل بهدوء ولفترة زمنية طويلة لإقرار نوع من التعاون بين دول الحلف شمال المتوسط والدول الأخرى المطلة على الشواطئ الجنوبية والشرقية للبحر المتوسط .

وللتعرف على القضايا الأمنية والتحديات الجديدة فى هذه المنطقة الحيوية من العالم قامت مؤسسة راند (Rand) للأبحاث (الولايات المتحدة) بالاشتراك مع قيادة حلف الناتو بعقد مؤتمر دولى حول " أمن البحر المتوسط : قضايا وتحديات جديدة " خلال الفترة من ١٥/ ١٠ : ١٧/ ١٠/ ١٩٩٥ ، شارك فيها ممثلون عن جميع الدول الاعضاء فى الحلف بالاضافة إلى أربع دول عربية ثلاث منها متوسطية هى مصر وتونس والمغرب الى جانب موريتانيا ، وكذلك اسرائيل ، وهى الدول التى وجهت اليها الدعوة للحوار من قياة حلف الناتو قبل ذلك بنحو عام .

وفى الجلسة الافتتاحية للندوة قام السفير سيرجيو بالانزينو نائب سكرتير عام الحلف بعرض أهداف مبادرة حلف الناتو لتنظيم الحوار فى البحر المتوسط ، وأشار إلى أن هذه المبادرة تتم على أساس تجريبى ، وليس على أساس وضعها موضع التنفيذ فورا ، كما اكد على أن توجيه المبادرة سوف يتم طبقا لتطورات الأمور . ونظرا لأن البحر المتوسط هام لأنه يضم الوجود البحرى الروسى والجناح الجنوبى لحلف الناتو ، فان الاسهام فى تحقيق الأمن والاستقرار فى المتوسط وتحسين الفهم المتبادل بين دوله والسعى لبناء الثقة تعد أهدافا بالغة الأهمية ينبغى الحرص على تحقيقها فى المرحلة الأولى من مراحل مبادرة الحوار وهى المرحلة التى سوف تتحدد على أساس نتائجها معالم المرحلة الثانية للمبادرة .

وشهد جلسات المؤتمر نقاشا ساخنا بين أربعة اطراف متعارضة على نحو متوازن ، الطرف الأول منها حلف الناتو الذى يسعى لتحسين صورته التى طالها الكثير من الشك إبان عقود الحرب الباردة من قبل دول جنوب المتوسط ودول الشرق الأوسط عموما (وهو الشك الذى طال أيضا المؤسسات الغربية بشكل عام ، وذلك من خلال التحرك فيما وراء الدبلوماسية والتوجه للرأى العام .

والطرف الثاني الولايات المتحدة التي باتت تنظر إلى علاقاتها مع أوروبا عبر الاطلسي نظرة مختلفة بعد انتهاء الحرب الباردة ، وانطلاقا من هذا فانها تسعى لمعرفة تأثير متغيرات مابعد الحرب الباردة على فرص إقامة نمط أمني اقليمي مختلف

والطرف الثالث فرنسا التي ترى صعوبة التعامل مع اقليم البحر المتوسط كوحدة واحدة بعد أن فشلت جهود توحيد هذا الأقليم إبان العصر الاستعماري ، ونظرا لأن هذا الأقليم متعدد الثقافات ومتعدد الديانات وأيضا متعدد الحضارات فانه يحتاج الى أن يتعامل معه باسلوب مختلف حتى نتمكن من مواجهة العدد الكبير من القضايا والمشاكل التي يعاني منها ، ويمكن أن يسهم في تجديد معالم ذلك الأسلوب أن هناك بعض العلاقات الجيدة التي تربط بين دوله .

والطرف الرابع ويضم من ناحية الدول العربية التي دعيت إلى الحوار ، ومن الناحية الأخرى اسرائيل التي يوجد حول دعوتها خلاف كبير وبصفة خاصة بين الولايات المتحدة التي ترى أنها جزء أساسي في أي ترتيبات أمنية في اقليم المتوسط ، وايطاليا التي كانت ترى ضرورة تجميد موقف اسرائيل اذا كان التحالف الغربي يريد حقا النجاح لأي مبادرة حوار .

وعلى امتداد جلسات المؤتمر الذي لم يتم فيه تقديم أوراق بحثية تقليدية ولكن كانت كل جلسة من جلساته تشهد طرح الأفكار الاساسية التي يراها كل طرف من الاطراف تجاه المبادرة ومن خلال تلك الجلسات اتضح أن مبادرة حلف الناتو تجاه اقليم البحر المتوسط تتميز بسمات مختلفة عن مبادرات سبقتها وأن هذه السمات يمكن اجمالها في الآتي :

– تجمع هذه المبادرة بين فكرة التعاون الاقتصادي والتعاون الأمني على نمط متوازن مع الأقرار بأن الأمن ليس لعبة خاسر وفائز ، ولكن يمكن لجميع الاطراف أن تخرج فائزة اذا خلصت النوايا وأحسن استغلال الامكانيات .

– تقترح المبادرة الجديدة اطارا يمكن من خلاله اعطاء الثقة لشعوب دول الجوار (جوار حلف الناتو) لحل مشاكلهم بأنفسهم وذلك من خلال اتاحة سبل اعادة استثمار اموال تلك الدول داخل مجتمعاتها بالاستعانة بتجارب دول الحلف في ذلك المجال .

– تظهر المبادرة اقتناعا بأن يكون حلف الناتو شفافا الى اقصى حد ممكن أمام دول اقليم البحر المتوسط ، واعتمادا على خبرات وقدرات دول الحلف يمكن التعاون في المجالات الامنية ، وفي الوقت ذاته يمكن للحلف أن يجتذب الدول " المختلفة أيديولوجيا " للتباحث بدون حساسية حول القضايا التي تهم كلا الطرفين .

– تسعى المبادرة إلى وضع المشاكل والتحديات الخاصة باقليم البحر المتوسط في اطارها الصحيح ، وبرغم اعتراف المبادرة أن هناك العديد من النزاعات والصراعات التي تميز المنطقة ، إلا أن النجاح في عملية السلام بين العرب واسرائيل يدل – في تقدير المبادرة – على أن منطقة الشرق الاوسط التي تعد جزءا من اقليم المتوسط) لم تعد منطقة نزاع دائم.

وعلى الرغم من أن هذه المبادرة تعكس اهتماما اكبر من حلف الناتو والحلف الغربي باقليم البحر المتوسط التي تعد مصر والعالم العربي جزءا منه ، إلا أن هناك بعض جوانب الغموض – والضعف أيضا التي تكتنفها حتى الآن ، وهذه الجوانب تتمثل في الآتي :

– لم توضح المبادرة مصير المبادرات الأخرى التي سبق وأن تقدمت بها تجمعات أوروبية أخرى للحوار والتعاون .

– وجهت المبادرة الدعوة لعدد من الدول العربية في اقليم المتوسط من بينها موريتانيا (التي لاتعد دولة متوسطة جغرافيا) في حين لم توجه الدعوة لدول متوسطية أصيلة ولايمكن تجاهلها ، حيث لم توجه الدعوة مثلا الى سوريا أو لبنان ، كما لم توجه الدعوة الى ليبيا والجزائر ، وبينما تبدو دوافع الحلف واضحة في عدم توجيه الدعوة إلى هذه الدول المتوسطية ، فان دولا متوسطية من حقها أن تعارض هذه المبادرة – من حيث المبدأ – لانها ترى فيها محاولة لتهميش وجودها ، كما أن دعوة دول عربية جنبا إلى جنب مع اسرائيل وعدم دعوة دول اخرى دون سبب واضح ربما فسره البعض على أنه محاولة لتعميق حالة الانقسام في العالم العربي .

– يحتاج التعاون الذي تقترحه المبادرة إلى حدوث تغيير عميق قبل الاقدام على تنفيذها وبصفة خاصة في مجال التطور الاجتماعي والمستوى التكنولوجي ، وهذا التغيير يحتاج إلى فترة زمنية طويلة .

– تبدو احتمالات نجاح هذه المبادرة في التغلب على المتناقضات القائمة على الصعيد الأمني في اقليم البحر المتوسط في ظل انفراد اسرائيل بامتلاك السلاح النووي والوسائل المتطورة لايصاله من صواريخ بالستيكية دقيقة التوجيه ، ضعيفة الى حد كبير ، ومع استمرار هذا الانفراد وتزايد احتمالات سعي بعض الدول الآخرى لاحداث التوازن المطلوب في مجال امتلاك امكانيات الردع فإن هذه المبادرة تحتاج الى طرح منظور جديد يتيح فرصة أفضل لحل هذه المشكلة.

ومن ناحية أخرى ستكون الطبعة العسكرية لحلف الناتو ذات أثر كبير في اثارة تساؤل اساسي حول نوع المسئولية التي ستتحملها دول اقليم المتوسط (وبصفة خاصة الدول العربية) ومستوى هذه المسئولية وفي ظل وجود المثال التركي وماتعرضت له الهوية التركية واللغة التركية من تغيير على اثر انضمامها لحلف الناتو فان القلق تجاه هذه المبادرة – برغم كل محاولات ابداء الشفافية – يبدو قويا ، أما الاختلاف في مستويات التقدم التكنولوجي ومستويات التعامل مع المعلومات وانعكاسات ذلك على امكانيات الأداء العسكري فان تنفيذ المبادرة يبدو في صالح حلف الناتو ، وبرغم ذلك تستطيع الدول العربية في اقليم المتوسط أن تحقق مزيدا من الفهم من خلال مزيد من الاتصال والتباحث اعتمادا على هذه المبادرة بحيث تستطيع هذه المنطقة أن تخرج من حالة الجمود التي ظلت عليها طوال عقود الحرب الباردة .

«ندوة» الأمم المتحدة وقضايا الجنوب

القاهرة : (٢٤ اكتوبر ١٩٩٥)

سحر مسعود محمد

تشهد هذا الشهر الإحتفال بالعام الخمسين لمنظمة الأمم المتحدة – تلك المنظمة التي تعد بلا نزاع – النموذج الحي للمنظمات الدولية ، والتي تحمل على عاتقها حفظ السلم والأمن الدوليين ، ولاشك أن مجرد بقائها واستمرارها في تأدية عملها يعد بمثابة شهادة نجاح تحسب لها ، وبمناسبة هذا الحدث عقد مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوة بعنوان "الأمم المتحدة وقضايا الجنوب".

ولقد تضمنت هذه الندوة ثلاث جلسات للعمل بالإضافة الى الخطاب الإفتتاحي الذي ألقاه د . سعيد النجار والذي فرق بين ثلاث فترات شهدتها الأمم المتحدة على مدى خمسين سنة ماضية تواكبت مع فكر التنمية :

الفترة الأولى : وهي فترة صعود دور الأمم المتحدة وتمتد منذ أوائل الخمسينات حتى نهاية السبعينات ، وأكد فيها الفكر الإقتصادي أن السلام لن يتحقق إلا بتحقيق التنمية كما ذهب الى أن تنمية بلاد العالم الثالث هي مسئولية دولية . وقام فكر التنمية الذي قدمته الأمم المتحدة علي تصور نموذج للعالم ينقسم بين مركز وهامش ، ويدعو أيضا الى تقديم المنح والمعونة التيسيرية من دول الشمال الى دول الجنوب .

الفترة الثانية : وهي فترة التراجع وبدأت منذ أواخر السبعينات ، ولقد ساهم في تشكيلها عدة عوامل أهمها : معاناة البلاد الصناعية الرئيسية من إنخفاض معدلات النمو كما أن النموذج التنموي الذي طرحته الأمم المتحدة قام على أساس الإعتراف بدور المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الجات وطغت عليه مفاهيم التثبيت والتكيف الهيكلي التي طرحتها هذه المؤسسات .

الفترة الثالثة : وهي فترة إعادة التقييم ، فلقد بدأت منذ أوائل التسعينيات وطرحت فيها الأمم المتحدة مضمونا جديدا للتنمية ، وأكدت من خلاله على أهمية القطاع الخاص والسوق، وكذلك أهمية الإتجاه نحو الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وعلاقة ذلك وإرتباطه بتحقيق التنمية .

ولقد تلا ذلك ، الجلسة الأولى والتي إهتمت بمناقشة القضايا السياسية مثل (المنازعات المسلحة ، وحقوق الإنسان ، وديمقراطية التنظيم) وتناول أ. معتز أحمدين خليل (دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين منذ بداية قيامها في مراقبة الهدنة عام ١٩٤٨ مرورا بالحرب الباردة وما بعدها ، وخلص الى أنه كي تتحمل هذه المنظمة هذه المسئولية لابد وأن يقوم عملها على أساس تمويل متين ، ثم تحدث عن أهمية دور الأمم المتحدة في تنمية الوعي الدولي لحقوق الإنسان وخلق رأى عام دولي فعال ، كما أكد على أن تناول هذا الدور يثير جدلا واسعا حول تجاوز هذه المنظمة لدورها واختصاصها بالتفرقة في المعاملة بين الدول .

ثم تحدث د . سامي منصور ليؤكد على أن الأمم المتحدة مولود ولد مشوها، فميثاقها غير ديمقراطي وأعطى عدة براهين على ذلك منها أن الجمعية العامة أقل مستوى من مجلس الأمن حيث أن لها إصدار التوصيات في حين أن دور مجلس الأمن هو إتخاذ القرارات كما أن معظم قراراتها مرتبطة بدولة معينة ، ويرى أيضا أنه على الرغم من أن حقوق الإنسان هي أعظم إنجاز لهذه المنظمة إلا أن هناك دولا لم تناقش فيها هذه الحقوق ولو لمرة واحدة ، وينتهي الى أن الأمم المتحدة في مأزق وكل ما يقدم من اقتراحات للتطوير ما هو إلا مجرد تطويل لعمر مريض حانت وفاته ، إلا أن د . سمعان بطرس فرج الله يرى عكس ما يرى د . سامي منصور ، حيث ذهب إلى أن التشوه ليس في ميثاق هذه المنظمة ولكن التشوه في تقييمنا لدورها لأنه لا يقوم على أسس موضوعية سليمة .

أما الجلسة الثانية : فكانت بعنوان (الأمم المتحدة وقضايا الجنوب) تناول فيها أ. محمود المراغي العلاقة بين الأمم المتحدة والتنمية من مدخلين :

الأول : يعتمد على ميثاق الأمم المتحدة وهيكلها وتساءل بخصوصه: ما هو المرجو من هذه المنظمة وهل استطاعت تحقيقه أم لا ؟

الثاني : يهتم بتحديد القضايا الرئيسية وما الدور الذي قامت به الأمم المتحدة حيالها ، ثم ركز على هذا المدخل في حديثه بإعتباره من وجهة نظره أنه الأكثر جدوى في هذه الندوة ولقد حدد المشاكل التي تعاني منها الدول النامية وحصرها في مشاكل التخلف وارتفاع المديونية واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء في هذه الدول والأخطر من ذلك هو كيفية إظهار دور هذه الدول في ظل تكتل الدول الغربية في تنظيمات دولية ، ويرى أن القضية السلبية الكبرى تظهر من خلال العلاقة غير المتكافئة بين دول الشمال والجنوب.

وتناول د . ابراهيم العيسوي الحديث بعد ذلك ليؤكد أن المعضلة الرئيسية تكمن في التنظيم الدولي الذي تعمل فيه الأمم المتحدة حيث هناك قلة من الدول الكبرى تسيطر على زمام الأمور ، كما أن هذه المنظمة تتيح الفرصة لتحقيق التحاور والتعاون بين دول الشمال والجنوب وأنه على دول الجنوب أن تستفيد من دور الأونكتاد وإتفاقية الجات وغيرها

من فروع المنظمة الأم. بالإضافة الى ما سبق فيجب على دول الجنوب أن تحاول جاهدة أن تحصل على المعونات الخارجية فى شكل جماعى أو عبر منظمة دولية .

أما بالنسبة لجلسة العمل الثالثة ، والتى كان عنوانها (نحن والأمم المتحدة) فقد تحدث فيها د . حسن نافعة ليطرح تساؤلا الا وهو ما الذى استطاع أن يقوم به العالم الثالث خلال الخمسين سنة الماضية، وما هو موقفه الآن فهل تدهور أم إزداد موقفه صلابة فى الأمم المتحدة ؟ ولقد أشار الى أن الأمم المتحدة لعبت دورا هاما فى تصفية الإستعمار ، كما أن لها دورا أكثر أهمية فى عملية تحقيق التنمية لدول العالم الثالث حيث ربطت بين التنمية وتحقيق السلم والأمن الدوليين ، والسؤال المطروح الآن: الى أى حد نجحت هذه الدول فى الحصول على مطالبهم ، بمعنى هل مخرجات هذه المنظمة الدولية تساوى مدخلات أو احتياجات الدول النامية ، وأعتقد أن النجاح فى هذا المجال محدود، وخاصة فى مجال المعونات بالإضافة الى تهميش دور دول العالم الثالث سواء من الناحية الكمية أو الكيفية .

أما د . سيد أمين شلبى فقد ركز معظم حديثه على مستقبل الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، وأكد على ضرورة تعديل ميثاقها وتوسيع عضوية مجلس الأمن إلا أنه يرى أن هذه القضية غاية فى التعقيد والحساسية . ثم تحدث د . صلاح الدين حافظ ليشير الى ضرورة زيادة فعالية حركة الدول الصغيرة (الدول النامية) وهذا يتطلب الإرادة الوطنية واستقلالية القرار السياسى فى هذه الدول، وذهب الى أن الوضع الراهن (سيطرة دولة وحيدة على الأمم المتحدة) وهو وضع مختل لعدة أسباب منها صعوبة استمرار هذه السيطرة من قبل الولايات المتحدة حيث من الصعب عليها الإنفراد بمسئولية ادارة هذه المنظمة خاصة وأنها أصبحت دولة منهكة اقتصاديا ، ويرى أن على الدول النامية أن تحقق قدرا من التنمية حتى يتسنى لها دور وتصبح قادرة على أدائه . كما يرى أنه من الضرورى تعديل ميثاق الأمم المتحدة لأن هذا الميثاق قادر على تغطية كافة الأمور ولفترة مستقبلية آتية أيضا .

وينهى د . عبد الحليم بدوى هذه الجلسة الختامية من خلال تناوله لعدة نقاط عن العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع الدولى ، ويرى أنه فى بداية إنشاء الأمم المتحدة كان الهدف الأساسى هو منع نشوب الحرب وكان ذلك هو الإطار الحاكم لفكر هذه المنظمة منذ إنشائها ولكن مع الحرب الباردة حدث تغير فى البيئة الدولية أثر على عمل هذه المنظمة وبعد انتهاء هذه الحرب رأى الكثيرون أن الولايات المتحدة أصبحت هى الدولة الوحيدة المسيطرة على هذه المنظمة إلا أنه بالإضافة الى القوة العسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة فقد ظهرت تكتلات جديدة وتصاعدت أهمية دول أخرى ، وبالتالى لا يمكن أن نحدد مستقبل هذه المنظمة إلا بعد تبلور النظام العالمى وبعد أن نرسى دعائمه .

«ندوة» الشراكة المصرية الأوروبية

القاهرة : (٢٩ أكتوبر ١٩٩٥)

أحمد خليل الضبع

تربط مصر بأوروبا علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية متنوعة ترسخت منذ عصور قديمة مرت خلالها بمراحل متباينة من التعاون والصراع وتحكمت فى طبيعتها مجموعة من المحددات المحلية والاقليمية والدولية المختلفة التى أسفرت فى النهاية عن الوصول لقناعة مؤداها أن التفاهم المشترك والتعاون الجاد والمستمر هو السبيل الوحيد لتحقيق المصلحة المشتركة لكلا الطرفين ، خاصة مع ادراك أوروبا التام لأهمية تدعيم العلاقات المصرية الأوروبية ، ومن هذا المنطلق عقد مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوته حول الشاركة المصرية الأوروبية بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٩٩٥ تحدث فيها السفير جمال بيومى رئيس الوفد المصرى فى مفاوضات الشراكة مع الاتحاد الأوروبى عن الجوانب العديدة للإتفاقية والتحفظات التى أثيرت بشأنها . وتحدث السفير جمال بيومى فى عدة نقاط أساسية أهمها الاتفاقية المعروضة فى ضوء التحولات العالمية وكذلك عن سياسة الاتحاد الأوروبى تجاه دول جنوب وشرق البحر المتوسط والتجارب العديدة التى خاضتها مصر فى هذا الاطار كما أوضح الجوانب المختلفة لما يسمى بالشروط المزعجة .

١- الاتفاقية المعروضة فى ضوء التحولات العالمية :

تأتى الاتفاقية المعروضة على مصر فى ضوء اتجاه عام ودولى على أساس خطين رئيسيين : أولهما الاتجاه لتكوين التكتلات الاقليمية ، وثانيهما تحرير التجارة الخارجية فى اطار منظمة التجارة العالمية . وإذا اعتبرنا أن الاتجاه الأول يعتبر ردا دفاعيا على الاتجاه الثانى الذى يصعب مقاومته ، فإن مصر قد تحركت فى هذا الاتجاه وبدأت مشوار التحرر الاقتصادى وتحرير التجارة الخارجية بمعاونة الصندوق والبنك الدوليين ، والآن تأتى الاتفاقية فى إطار الاتجاه الأول لتكوين التكتلات خاصة مع رغبة الاتحاد الأوروبى فى التوسع على المدى البعيد مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط .

٢- سياسة الاتحاد الأوروبي :

يمثل الاتحاد الأوروبي أنجح نموذج للتكتلات الاقليمية فهو يعد أقدمها من حيث الانشاء بالاضافة لوصول تنسيق سياساته لدرجة كبيرة من التكامل نتجت عنها زيادة التبادل التجاري بين أعضائه من ٣٠٪ لحظة انشائه الى ٧٠٪ الآن .

أما سياسته في التوسع فهي ذات توجهين :

أولا : توسع رأسي عن طريق زيادة التنسيق في السياسات الاقتصادية التكاملية وصولا الى الوحدة الاقتصادية الكاملة بين دوله .

ثانيا : توسع أفقي بزيادة عدد الأعضاء نحو باقي دول غرب أوروبا مثل سويسرا وغيرها ، بالاضافة لدول شرق أوروبا وأخيرا دول جنوب وشرق البحر المتوسط . وفي هذا الإطار طرح الاتحاد الأوروبي اتفاقيات للشراكة مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط ولكن على كل دولة بشكل منفردا أي عمل شكل علاقة تعاون رأسية يكون فيها الاتحاد الأوروبي هو المركز وباقي دول المتوسط هي الأطراف . ومن ناحية أخرى فهناك عدة أسباب دفعت الاتحاد الأوروبي للتوسع جنوبا : أولها تخوف أوروبا من مسلسل المشكلات التي يمكن أن تظهر في حالة صعود الأصوليين الى قمة السلطة في دول الجنوب خاصة مع التطور الخطير لظاهرة الارهاب في الفترة الأخيرة ، وتأثر الدول الأوروبية بها وتأثيرها يكمن في أن الاتحاد الأوروبي يرى أن دول جنوب المتوسط يمكن أن تمثل احتياطيا استراتيجيا له إذا ما رغب في التوسع لمجابهة التكتلات الاقتصادية المتنامية الأخرى في العالم ، ولذلك فإنه يسعى لتهيئة هذه الدول لتكون مستعدة خلال فترة قريبة للإنضمام له خاصة مع عدم ترحيبه بارتباط تلك الدول بتجمعات أخرى ، وثانيها الحفاظ على استقرار امدادات الوقود والطاقة والمواد الأولية من ناحية وأسواق تلك الدول من ناحية أخرى .

٣- تجارب عديدة :

أما على الجانب الآخر وعلى صعيد البدائل المطروحة أمام مصر ، فنجد أن مصر قد دخلت في تجارب عديدة من قبل في إطار عدة توجهات :

أ- التوجه العربي : ففي إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي أنشيء عام ١٩٦٤ بين ما يقرب من ٨ دول عربية من بينها مصر لم ينجح هذا المجلس في زيادة حجم التجارة البينية بين أعضائه بل انخفضت نسبتها من ٤٪ الى ٤ر٢٪، وفي أطار مجلس التعاون العربي الذي فشل وذلك لسعي بعض دوله لأن يتخذ مواقف سياسية معينة كانت الغرض من انشائه في الأساس ، والآن طلبت مصر عضوية الاتحاد المغاربي ولكن الرؤية لم تتضح حتى الآن حول مصير الطلب المصري .

ب - التوجه الأفريقي : فمازالت الدعوة لإنشاء منطقة تجارة حرة بين ٣٦ دولة من دول منظمة الوحدة الأفريقية خارج حيز التنفيذ . أما محاولة مصر الدخول في تجمع شرق أفريقيا فقد فشلت بسبب اعتراض دولتين من هذا التجمع من بينها السودان .

جـ - التوجه الاسلامي : إقتصر على الدعوة لإنشاء سوق مشتركة بين دول منظمة المؤتمر الاسلامي البالغة ٥٢ دولة.

د - توجه عدم الانحياز : كانت تلك التجربة في الستينات عندما قامت كل من مصر ويوغوسلافيا والهند بمنح إعفاءات جمركية متبادلة ولكن مصر فشلت في تصدير منتجاتها رغم منحها مزايا اضافية ، بل وبلغت خسارتها ما يقرب من ١٠ ملايين دولار سنويا وهو ما دفعها للإنسحاب من الاتفاقية .

الموقف المصري :

ومن خلال العرض السابق تتضح أهمية اتفاق الشراكة مع الجانب الأوروبي فالاتحاد الأوروبي يستأثر بنسبة ٤٠٪ من تجارة مصر الخارجية ويعد أكبر شريك تجاري لها ، كما يعد أقرب التجمعات الاقتصادية من الناحية الجغرافية والتاريخية ، بالاضافة لترحيب مصر بدعم الاتحاد الأوروبي لها في القضايا السياسية ، فضلا عن شمول الاتفاق لمجالات التعاون الاقتصادي والفني والتكنولوجي والمالي .

وقد دخلت مصر في المفاوضات مع الجانب الأوروبي منذ ثلاث سنوات على ثلاث مراحل : الأولى وتمت فيها دراسة الجانب الفكري حول قبول أو رفض الفكرة وقد قبلت الفكرة من منظور أن التحرير قادم قادم ، والثانية تركزت حول الاستفسارات حول النص المكتوب، والثالثة وهي مرحلة بناء الموقف المصري وهي الجارية الآن .

وقد أوضحت مصر منذ البداية أن هناك نقاطا معينة يجب أخذها في الاعتبار حيث لها أهمية خاصة . فيجب أن لا تتضمن هذه الاتفاقية ما يمكن أن يؤثر سلبا على علاقاتها مع المشرق والمغرب كما أن كلا من الشريكين يجب أن يعمل على تعزيز التعاون في جميع المجالات بالإضافة الى أن مصر سوف تتنازل عن اتفاقية لمعاملة تفضيلية للتجارة في مقابل توقع قدر كبير من الدعم يجعل الاتفاقية الجديدة أكثر إفادة للإقتصاد المصري ، وأن يقدم الاتحاد الأوروبي أفضل معاملة ممكنة تم تقديمها لدول البحر المتوسط الأخرى ، مع السماح ببعض الاختلافات في التفاصيل طبقا للخصائص المختلفة لكل بلد .

٤- الشروط المزعجة :

وهناك بعض النقاط التي شهدت جدلا واسعا مما يتطلب الإلمام بجوانبها المتعددة :

- قواعد المنشأ وتتلخص في أن السلعة يجب أن تكون مصرية ١٠٠٪ أو أوروبية مصنعة في مصر أو تحتوي على حد أدنى من القيمة المضافة المصرية تختلف من منتج لآخر والاستثناء من ذلك يكون في حالة اقامة منطقة تجارة حرة بين مصر وإحدى دول المتوسط الموقعة لإتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي .

- المواصفات وهي شقان الأول اجباري ويتعلق بالسلامة البدنية ، والثاني اختياري ويتعلق بالذوق والشكل العام .

- بعض الاشتراطات الأخرى مثل عدم اساءة استخدام الاحتكار في المنافسة والحفاظ على البيئة وحماية الملكية الفكرية .

- أما بالنسبة لتحرير باقي عناصر الانتاج بالإضافة للسلع فقد رفض الجانب المصري ادخال الخدمات في الاتفاق وفي المقابل رفض الجانب الأوروبي تحرير انتقال العمالة ، ولكن الجانب المصري طرح مشاكل فئة المصريين المقننين

والذى يصل عددهم الى ٣٠٠ الف لحفظ حقوقهم فى التأمين والمعاش عند العودة للوطن .

- وبالنسبة للدعم سيقوم الجانب الأوروبى بدعم برنامج البحث العلمى وتطوير الصناعة المصرية كذلك سيسمح بدعم بعض الصناعات المصرية تحت أشكال معينة من الدعم ، كما سيسمح بدعم البحث العلمى والتعليم .

وقد شهدت الندوة مداخلات عديدة من جانب الحاضرين وإن كانت التحفظات قد تركزت فى مداخلات د . سعيد النجار و د . محمد محمود الإمام ونوجزها فى الآتى :

١- فى اطار اتفاقية الجات سيتم خفض ما نسبته ٢٤٪ من الرسوم الجمركية المصرية على مدى ١٠ سنوات ، أما فى ظل اتفاقية الشراكة فسيتم خفض ما نسبته ١٠٠٪ من الرسوم الجمركية على الواردات الأوروبية على مدى ١٢ عاما ، وفى هذه الحالة سنواجه بعد ١٠ سنوات بحالة من التمييز الجمركى ضد باقى دول العالم ومنها الدول العربية أيضا وذلك عدا الاتحاد الأوروبى مقداره ٧٦٪ رسوم جمركية .

٢- فى ظل الاتفاق السابق الموقع عام ١٩٧٧ كانت الشروط أفضل بالنسبة لمصر بل لم يكن عليها التزامات ورغم ذلك لم يتحسن الميزان التجارى فى صالح مصر ، فكيف سيحدث ذلك فى ظل شروط أصعب .

٣- بالنسبة لتحرير تجارة السلع الزراعية ، من المفترض أن اتفاقية الجات التى وقع عليها الاتحاد الأوروبى تلزمه بتحرير تجارة السلع الزراعية ، فكيف يمتنع عن تحريرها مع دولة تدخل معه فى اتفاق خاص من المفترض أنه يشمل مزايا أكثر .

وقد عقب السفير جمال بيومى قائلا: أنه من الافضل لمصر أن تكون مستعدة لنسب خفض فى التعريفة الجمركية تتعدى نسب الجات حتى تكون مؤهلة للدخول فى أى من التكتلات الاقتصادية كما أن الاصلاح الاقتصادى وسياسة التحرير المتبعة يمكن أن تعظم من مكاسب مصر من تلك الاتفاقية بالاضافة الى أننا نحاول أن ندخل صناعة المنسوجات والملابس ضمن الاتفاق وكذلك السلع الزراعية رغم فشل الولايات المتحدة نفسها فى انتزاع ذلك من الاتحاد الأوروبى كما أننا سنبدأ بالتخفيض الجمركى على السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية أو تنافسية وذلك على مدى ١٢ عاما . وأخيرا فإن جهاز التفاوض المصرى على أعلى مستوى حتى يضمن لنا الحصول على أفضل المزايا والشروط وممثلة فيه أكثر من ٢٠ وزارة معنية بالاضافة لسفاراتنا فى دول الاتحاد الأوروبى ودول المتوسط.

مؤتمر فاليتا للأمن والتعاون فى البحر المتوسط

مالطة : (نوفمبر ١٩٩٥)

د . محمود عبد الحميد سليمان

مؤتمر فاليتا للأمن والتعاون فى البحر المتوسط (نوفمبر ١٩٩٥) د . محمود عبد الحميد سليمان

لم يغب البحر المتوسط ، يوما عن بؤرة الاهتمام العالى، خاصة فى هذا الربع الأخير من القرن ، ورغم أن مسيرة التعاون فى البحر المتوسط ، قد بدأت منذ زمن طويل وأخذت أشكالا عدة ، من حوار الشمال والجنوب ، الى حوار عربى اوروبى ، الى منتدى للبحر المتوسط ، فقد تبلورت بشكل اكثر تجديدا فى المؤتمر الاول للأمن والتعاون فى البحر المتوسط ، والذى عقد فى مالاجا فى يونيو ١٩٩٢ ، وحدد ثلاث دوائر : ١) حوار الحضارات وحقوق الانسان . ٢) التعاون من اجل التنمية والمشاركة . ٣) الاستقرار الاقليمى . ومن اجل تلك الدوائر والاهتمامات ، عقدت ثلاثة اجتماعات تحضيرية ، طافت فى العام الماضى بمرافئ البحر المتوسط بين كاليارى ، وأزمير والاسكندرية ، لتتجمع حصيلتها فى المؤتمر الثانى للأمن والتعاون فى البحر المتوسط ، والذى عقد فى فاليتا (عاصمة مالطة) فى أوائل شهر نوفمبر الماضى .

وقد تبلورت فكرة التعاون فى البحر المتوسط لدى الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى فى الشمال من خلال : منظمة الامن والتعاون الاوروبى ، الاتحاد الاوروبى ، حلف الاطلنطى ، مجلس اوروبا ، كلها وضعت سياسة للبحر المتوسط ، بدرجات متفاوتة .

وفى الجنوب يتزايد الوعى بالأسباب الداخلية والخارجية للقصور القائم فى التعاون فى البحر المتوسط مع السعى لاستعادة التوازن على اساس المشاركة ، والمبادرات الثنائية والجماعية ، وكان اخرها ملتقى البحر المتوسط الذى عقد فى الاسكندرية فى يوليو (١٩٩٤) .

وقد توجهت أفكار اعضاء المؤتمر نحو الحاجة الى مشروع طموح ، وتشارك فيه كل دول البحر المتوسط دون استثناء وعلى قدم المساواة وبحيث يمكنها ان تضع سياسة تتفق وخصوصيات واحتياجات المنطقة على اساس : - تهيئة مناخ الأمن والاستقرار من اجل تنمية علاقات حسن الجوار والثقة المتبادلة . - تعزيز الديمقراطية و الحريات السياسية

وحقوق الانسان . – التعاون في جميع المجالات على أساس من التضامن والمسئولية والمصلحة المتبادلة . – حوار وتبادل حضارى وثقافى ودينى يؤدى الى الفهم والاحترام المتبادل . ولكى يتسنى تحقيق المشروع ينبغى ان ينهض على أسس راسخة على المستويين : الحكومى والبرلمانى .

واتصالا بوثيقة المؤتمر الأول للأمن والتعاون فى المتوسط (مالاجا يونيو ١٩٩٢) تتناول الوثيقة الختامية للمؤتمر الثانى المحاور الثلاثة للامن والتعاون على النحو التالى

اولا : التعاون السياسى والامنى : الاستقرار الاقليمى :

١- ينوه المؤتمر بالاتفاقيات التى تم ابرامها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والاردن والتى اطلقت مسيرة السلام فى اطار قرارات مجلس الامن رقم ٢٤٢ و ٣٣٨ والتى تهدف لقيام الشعب الفلسطينى بممارسة حقوقه المشروعة بما فى ذلك حقوق تقرير مصيره وحق العودة ، كما يطالب بمواصلة النقاش بين سوريا واسرائيل وصولا لاتفاق سلام يحقق انسحاب اسرائيل من الجولان السورية.

– اتفق المؤتمر على أن تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٤٢٥ سوف يضمن السيادة الكاملة للبنان وسلامة اراضيه، وبالتالى يتيح تحقيق سلام شامل وعادل ودائم فى الشرق الاوسط .

– يؤيد المؤتمر المفاوضات الدائرة بين حكومات يوغوسلافيا السابقة تحت اشراف الولايات المتحدة والاتحاد الروسى والوحدة الاوروبية .

– يأسف المؤتمر لاستمرار الوضع غير المقبول فى قبرص ويؤكد على ان حل المشكلة ينهض على تنفيذ قرارات الامم المتحدة كما يؤيد جهود الأمين العام من خلال بعثات المساعى الحميدة .

– يأمل فى حل سائر مشاكل البحر المتوسط والتى سبق نظرها فى الأمم المتحدة مثل الحظر القائم ضد ليبيا ، وان يتم حلها بالحوار السلمى والتعاون الدولى.

٢- اسس العلاقات بين شركاء البحر المتوسط : تردد وثيقة فاليتا المبادئ الثمانية المستمدة من ميثاق الامم المتحدة واعلان مبادئ القانون الدولى بشأن علاقات الصداقة والتعاون بين الدول (١٩٧٠) وهى : ١) الامتناع عن التهديد باستخدام القوة . ٢) حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية . ٣) عدم انتهاك الحدود وسلامة اراضى الدول . ٤) حق الدول فى تقرير مصيرها والعيش فى سلام على أراضيها ضمن حدود مؤمنة ومعترف بها دوليا . ٥) المساواة فى السيادة بين الدول وعدم التدخل فى الشئون الداخلية . ٦) احترام حقوق الانسان . ٧) التعاون بين الدول . ٨) الوفاء بالالتزامات الناشئة وفقا للقانون الدولى .

كما دعا المؤتمر دول البحر المتوسط للاعتراف بولاية محكمة العدل الدولية، من اجل الاقلال من المنازعات والتطبيق العادل للقانون الدولى .

٣- اقامة نظام اقليمى للأمن والاستقرار : يؤكد المؤتمر على الحاجة لانشاء نظام اقليمى للأمن والاستقرار ، من شأنه تسهيل التنبؤ المتبادل بسياسات دول البحر المتوسط من خلال مبدأ الشفافية والحوار المتصل وانشاء آلية لادارة الأزمات والحيلولة دون تفاقمها لتصبح نزاعات ، مع العمل على تسوية الخلافات والمنازعات بين دول البحر المتوسط بالطرق السلمية ، ويوصى المؤتمر بانشاء مركز معلومات اقليمى مشترك من أجل الاستقرار فى البحر المتوسط .

ويرى المؤتمر – دعما لهذا التحرك – إنشاء هيئة برلمانية للبحر المتوسط بمثابة ملتقى لكل الأطراف لتتبادل الرأى بصفة دورية ، وعرض مساعيها الحميدة على أطراف الأزمة والنزاع .

٤- اجراءات بناء الثقة : الوثيقة بين اجراءات بناء الثقة وبين السعى لتضييق الهوة بين شمال متقدم فى كل المجالات ودول جنوب وشرق البحر المتوسط التى تجاهد للحاق بها خاصة من الناحية التكنولوجية ، وذلك من أجل تحقيق مبدأ الشفافية خاصة فى الأنشطة العسكرية بحيث يتم الاخطار المسبق ببعضها ودعوة المراقبين العسكريين لمتابعتها ، فضلا عن الحوار حول مسائل الدفاع والأمن لتحقيق التفاهم المتبادل ، وتنسيق الجهود للمشاركة فى عمليات الامم المتحدة لحفظ السلام .

– ويوصى المؤتمر بأن تعقد الحكومات اجتماعا سنويا لتقييم تنفيذ تلك الاجراءات . كما يؤكد أهمية دعم تبادل المعلومات والتعاون بين اللجان والاجهزة المختلفة المسئولة عن الدفاع فى البرلمانات الوطنية . وقد عهد الى الاتحاد البرلمانى الدولى بإعداد دليل دولى لتلك اللجان والاجهزة البرلمانية .

٥- نزع السلاح : يدعو المؤتمر دول المنطقة للتخلص من الاسلحة الزائدة عن حاجتها الأمنية وتوجيه مواردها لتحقيق السلام والتعاون مع التاكيد على التزام البرلمانات بتحقيق ذلك . كما يوصى باتخاذ مجموعة من الاجراءات التى تحقق عنصر الشفافية فى عمليات نقل السلاح فى البحر الموسط ويحث كل الدول على التعاون فى حفظ السجل الخاص بالأسلحة التقليدية ، والذى اعدته الامم المتحدة ، يدعوة المؤتمر دول البحر المتوسط للانضمام للاتفاقيات التالية : – حظر وتقييد استخدام بعض الاسلحة التقليدية (١٩٨١) . – حظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسامة وتدميرها (١٩٧٢) . – حظر تنمية وانتاج وتخزين واستخدام الاسلحة الكيمائية وتدميرها (١٩٩٣) .

ويعبر المؤتمر عن قلقه ازاء عدم توقيع اسرائيل لاتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية ، وعدم إخضاع قدراتها النووية لاشراف الوكالة الدولية للطاقة النووية ، ويأمل المؤتمر ان يطبق النظام الذى وضعته المعاهدة فورا وبالكامل فى المنطقة كلها ، وتؤكد بصفة خاصة على الالتزام باخضاع المنشآت النووية لاشراف الوكالة الدولية .

وبحيث يهدف نظام الثقة والشفافية لخفض النشاط العسكرى فى البحر المتوسط وان يكون شاملا لينطبق على الأساطيل والقواعد فى المنطقة .

٦- احترام القانون الدولى الانسانى: – يحث المؤتمر دول البحر المتوسط التى لم تنضم بعد لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والملاحق الاضافية الاول والثانى لعام ١٩٧٧ أن تبادر بالانضمام، بل وان تضمن تشريعاتها الوطنية مبادئ القانون الدولى الانسانى، وان تعمل على نشر الوعى بها على الصعيد الوطنى . كما يدعو لتعاون دول البحر المتوسط فى منع ومعاقبة أى خرق لقواعد القانون الدولى الانسانى فى النزاعات المسلحة فى المنطقة . وتأمين المساعدات الانسانية

لضحايا تلك المنازعات . ويؤيد انشاء محكمة جنائية دولية دائمة لكفالة تطبيق القانون الدولى وتوفير الملاحقة القضائية لمجرمى الحرب .

٧- مكافحة الارهاب : تفرق الوثيقة الختامية بين قيام مجموعة متطرفة لديها أحدث الأسلحة بزعزعة الأمن والاستقرار لدى دول المنطقة والآثار البالغة على التنمية الاقتصادية والتوازن الاجتماعى .

وبين المقاومة من أجل التحرير الوطنى والاستقلال من الاحتلال الأجنبى باعتبارها حقا مشروعا نصت عليه القرارات الدولية ، وبالتالى لاتشكل عملا ارهابيا .

ويحث دول البحر المتوسط لتعزيز التعاون فيما بينها لمكافحة الارهاب من خلال الاجهزة الامنية والقضائية مع الافداة من الاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة وخاصة : الاتفاق الاوروبى لقمع الارهاب (١٩٧٧) قرارات الامم المتحدة لمنع الجريمة (القاهرة ١٩٩٥) . واتفاقية الامم المتحدة النموذجية لتسليم المتهمين (١٩٩٠) ويدعو لابرام اتفاق لمكافحة الارهاب وتسليم الارهابيين ، واتخاذ اجراءات سياسية واقتصادية ضد الدول الضالعة فى تلك الاعمال سواء مباشرة أو بطريق غير مباشر .

ثانيا : التعاون الاقتصادى للتنمية والمشاركة :

١- البحر المتوسط وشمولية الاقتصاد : تناول المؤتمر المحور الثانى للتعاون فناقش تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول والاتجاه نحو عالمية الاقتصاد فى نفس الوقت الذى تبرز فيه الخلل الديموجرافى ، والتكنولوجى على ضفتى البحر المتوسط والذى ينذر بتكريس الهوة بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بالداخل القوى فهو يتفاوت بين ٦٠٠ و ٢٠ الف دولار وفيما يتعلق بعدد سكان دول الحوض الذى يبلغ نحو ٤٥٠ مليون نسمة ، فان الجنوب يبلغ نحو ثلثى هذا العدد ، بما لذلك من انعكاسات على الاستقرار الاجتماعى والسياسى فضلا عن اتساع الفجوة الاقتصادية بين طرفى المتوسط .

٢- البحر المتوسط وبناء اوروبا : اكد المؤتمر على أن تنمية دول جنوب وشرق البحر المتوسط تتطلب قيامها على قاعدة من الديمقراطية التى تؤمن سيادة القانون . وتشير الى يقين دول اوروبا ان مصلحتها فى تأييد نشر الديمقراطية فى الجنوب وهو ما من شأنه الحد من الهجرة الى الشمال باعتبار ان غياب الديمقراطية ضمن عوامل تلك الهجرة .

وتدعو الوثيقة دول الجنوب والشرق لتحقيق التنمية من خلال : - برامج إعداد الكوادر المتوسطة والعالية لتمكين دول الجنوب من تحقيق اقصى افادة من مواردها البشرية . - فتح أسواق الشمال لمنتجات الجنوب وتخفيف الحواجز الجمركية فى مواجهتها .

من هنا كانت الدعوة لربط مبادرات التعاون فى البحر المتوسط بمشروع شامل تسهم فيه كل دول المنطقة على قدم المساواة بروح من المشاركة .

٣- تطوير منطقة اقتصادية متوسطية : وذلك من خلال انشاء جماعة اقتصادية للبحر المتوسط يمكن ان تقود الى تكامل اقتصادى لدول المنطقة . من هنا توصية المؤتمر بتشكيل لجنة فنية حكومية تقوم بدراسة السبل العملية لانشاء منطقة تجارة حرة فى حوض البحر المتوسط مع الأخذ فى الاعتبار التفاوت الصارخ بين شمال متجانس اقتصاديا ينتمى معظمه للاتحاد الاوروبى وجنوب وشرق يضم دولا تواجه تحديات التنمية الصعبة .

٤- الزراعة : تنسيق السياسات الزراعية بهدف إزالة الحواجز ودعم تنمية الدول الأقل نموا . مع مراعاة ادراج الحاصلات الزراعية لدول الجنوب والشرق ضمن مفاوضات انشاء منطقة التجارة الحرة .

٥- التجارة والصناعة : العمل على تخفيف اثار تطبيق اتفاقية التجارة الجديدة على دول الجنوب والشرق ، مع تشجيع الاستثمار فى المشروعات المتوسطة والصغيرة فى تلك المنطقة .

٦- الاستثمار/اليات مالية ومسالة المديونية : يوصى المؤتمر بوضع برنامج اوروبى للاستثمار فى جنوب وشرق البحر المتوسط على مدى الثلاثين عاما القادمة ، على ان تعطى الاولوية للبنية التحتية ، وللمشروعات التى تتيح فرص العمالة وبالتالى تحد من توجهات الهجرة للشمال . ولهذا الغرض يحبذ انشاء بنك للتنمية للبحر المتوسط يقوم بتمويل مشروعات البنية الأساسية . كما يدعو لابرام اتفاقات رائدة للتنمية لتنشيط التعاون الاقتصادى والتجارى بين شواطئ المتوسط .

ويوصى المؤتمر باستبدال الرسوم التى يفرضها الشمال على واردات الجنوب بضرائب يسميها ECOTAXES , SOCIOTAXES يعاد توجيهها مرة أخرى الى تلك الدول لتمويل مشروعات حماية البيئة والمجتمع والتعليم . ويدعو الدول الدائنة لاخذ المبادرة لتخفيف عبء المديونية أو الغائه والذى يشل امكانيات التنمية الاقتصادية فى الجنوب والشرق .

٧- العمالة :

أ) حقوق العمال : يدعو المؤتمر كل دول البحر المتوسط للانضمام لاتفاقيات منظمة العمل الدولية ، وتبنى أحكامها فى القوانين الوطنية . بالاضافة الى الدعوة لوضع حد أدنى للسن التى يسمح فيها للأطفال بالعمل مع حمايتهم من ممارسة الاعمال الضارة بصحتهم (وفقا لاتفاقية حقوق الطفل مادة ٣٢) مع تنظيم ظروف عملهم .

ب) توجيه الموارد البشرية : حيث يدعو المؤتمر للاهتمام بالموارد البشرية فى جنوب وشرق البحر المتوسط وتوجيهها وتطويرها بشكل افضل وذلك من خلال البرامج التدريبية للشباب ، وبدعم من دول الشمال سواء بالتمويل أو بالمساعدة الفنية ، مع المساعدة فى تنفيذ مشروعات التنمية . وكلها اجراءات من شأنها الحد من الهجرة للشمال وخاصة وقف هجرة العقول والخبرات .

ج) العمالة المهاجرة : ويدعو المؤتمر الدول المستقبلة والدول التى تهاجر منها العمالة البحث عن حلول مقبولة للطرفين لتحديد الوضع القانونى والظروف المعيشية للمهاجرين فى ضوء الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم (١٩٩٠) وايضا الاتفاق الاوروبى حول الوضع القانونى للعمالة المهاجرة . مع تبادل الرأى حول المسائل المتعلقة بالهجرة غير المشروعة بصفة دورية . وايضا تنسيق الجهود لمكافحة ومنع حركات العنف العنصرية ضد المهاجرين ، والتى انتشرت فى بعض الدول الاوروبية فى

السنوات الأخيرة .

٨- السكان : ويوصى المؤتمر دول البحر المتوسط بالاهتمام بالتوجيهات الصادرة من : المؤتمر الدولى للسكان والتنمية (القاهرة ١٩٩٤) ، القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاجن مارس ١٩٩٥) ، المؤتمر العالمى الرابع حول المرأة (بكين سبتمبر ١٩٩٥) . ولهذا الغرض يوصى بتشكيل لجان فنية فى كل المجالات المعنية ، بل ولجان وزارية للسكان والتنمية .

بالاضافة الى دعوة اللجان البرلمانية المعنية بمراعاة نتائج وتوصيات المؤتمرات العالمية الثلاثة في اعمالها كما يناشد دول البحر المتوسط اقامة مجلس للسكان يتم من خلاله التشاور فيما بينها بصفة دورية ، وانشاء مركز معلومات منع إعداد ارشادات للسكان تلائم الموقف في البحر المتوسط وفقا لقرارات المؤتمرات العالمية المذكورة ، بمساعدة اجهزة الامم المتحدة المختصة .

٩- مكافحة الفقر : وذلك تنفيذا لتوجيهات القمة العالمية للتنمية الاجتماعية فى هذا الشأن .

١٠- المستوطنات البشرية : دعوة دول البحر المتوسط لوضع سياسات تتعلق بالمستوطنات وتستهدف حماية البيئة واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتحديد المناطق ذات الخطورة العالية لتجنبها مع تحسين الظروف الاسكانية وتوفير الخدمات الاساسية مثل مياه الشرب والصرف والكهرباء ، واعطاء الاولوية لمسألة مناطق الاسكان العشوائى ، ويحث المؤتمر دول البحر المتوسط للمشاركة بنشاط في مؤتمر الامم المتحدة الثانى حول المستوطنات البشرية (استانبول يونيو ١٩٩٦) .

١١- الموارد المائية : ويدعو المؤتمر دول البحر المتوسط القيام بتقييم دورى لمواردها المائية وحسن ادارتها ، كما يدعو للتعاون الاقليمى فى هذا المجال كلما أمكن ، آخذا فى الاعتبار احتمال جفاف تلك الموارد التقليدية فى بعض دول الجنوب بسبب التضخم السكانى والامتداد العمرانى . ويدعو لتطوير تقنيات استخدام الموارد البديلة مثل المياه الجوفية وتنقية مياه البحر ومعالجة النفايات .

١٢- البيئة : ويؤيد المؤتمر منجزات ومبادرات برنامج الامم المتحدة للبيئة فى البحر المتوسط، ويدعو دول المنطقة لتنفيذ برنامج أجندة ٢١ الصادر عن مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو ١٩٩٢) ، مع ضمان مساعدة دول الشمال لمشروعات معينة مثل : مكافحة الجفاف والتصحر والفيضانات ومعالجة النفايات ، وحماية المياه الجوفية والبيئة البحرية ومنع الحرائق ، والتشجير..... الخ .

- ويوصى بانشاء هيئات او لجان وزارية متخصصة لموضوعات البيئة مع تبادل المعلومات والخبرات بشأن تشريعات حماية البيئة فى البحر المتوسط ، مع الاهتمام بحملات التوعية اللازمة .

١٣- ازالة مخلفات الحرب فى بعض دول البحر المتوسط لآثارها السلبية على التنمية والبيئة والحياة البشرية .

١٤- السياحة : - الدعوة للاهتمام بتوصيات المنظمة العالمية للسياحة والتعاون الفعال معها بصدد سياساتها السياحية باعتبارها موردا هاما للتنمية الاقتصادية والتواصل البشرى.

١٥- النقل والاتصالات : ودعوة دول البحر المتوسط لربط شبكات طرقها البرية والبحرية والجوية وانظمة اتصالاتها ببعضها البعض أسوة بما تم فى بعض الدول بشمال البحر المتوسط مع العمل على تنفيذ عدد من المشروعات الحيوية مثل: - ربط المغرب باسبانيا عبر جبل طارق. - مد انابيب الغاز الطبيعى من مستودعاتها فى الجزائر الى المغرب واسبانيا والبرتغال وفرنسا من ناحية والى تونس وايطاليا من الناحية الاخرى . - استكمال الطريق البرى بين دول الاتحاد المغاربى . - تحديد سكك حديد دول المغرب . - انشاء شبكة اتصالات مرئية وبرية وتحت الماء.

١٦- العلم والتكنولوجيا : أوصى المؤتمر : بتشكيل لجنة مشتركة من الخبراء فى العلوم والتكنولوجيا لوضع مشروع مبادئ التعاون العلمى والتكنولوجى وأيضا خطة وجدول زمنى لمثل هذا التعاون . - دعم التعاون بين هيئات التعليم والتدريب والبحث العلمى فى البحر المتوسط . - زيادة اعتمادات مراكز البحث العلمى والفنى . - تمهيدا لادماج منطقة البحر المتوسط فى شبكة نظام الاتصالات العالمية ، النظر فى تسهيل افادة الجنوب والشرق من وسائل الاتصال الحديثة .

ثالثا حوار الحضارات :وحقوق الانسان :

١- اسس واهداف الحوار : يؤكد المؤتمر على : المبادئ والقيم الحضارية التى سبق اقرارها فى مؤتمر الامن والتعاون الاول فى مالاجا ، والحاجة للحوار بين الحضارات لسد الفجوة القائمة بين شعوب البحر المتوسط .

- ان جوهر حوار الحضارات واحترام حقوق الانسان هو التسامح والاحترام المتبادل والعدالة والمساواة .

٢- التحديات التى يفرضها التطرف: وذلك باعتباره تعبيرا عن إحباط المجتمع المدنى نتيجة تعاظم التفاوت فى مستويات وظروف المعيشة بين الشمال وبين الجنوب والشرق والتى تولد السخط والعنف والانطواء . وتؤدى لأعمال القمع وبالتالى تخلق حلقة مفرغة تطيح بالديمقراطية وحقوق الانسان . كما يدعو المؤتمر لتنسيق جهودها لمكافحة التطرف بكل صوره .

٣- الديمقراطية : يرى المؤتمر ان ترسيخ مبادئ الديمقراطية فى مؤسسات البحر المتوسط هى أحد مفاتيح التنمية فى المنطقة ، فضلا عن حق كل دولة ان تختار وتحدد بحرية نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق ارادة شعوبها ، وبدون تدخل دول اخرى ومع الاحترام الكامل لميثاق الامم المتحدة . -يؤكد على ان الحكم الصالح وشفافية الادارة ، ومكافحة الفساد وعدم تبديد المال العام ، وحسن توجيه الموارد للتنمية ، كلها عناصر محورية للديمقراطية والتنمية الاجتماعية . -يوصى بدعم الاجهزة الوطنية القائمة على شئون الرقابة المالية . - يؤكد على حق الافراد فى المشاركة فى توجيه الامور العامة فى بلادهم سواء مباشرة ام بطريقة غير مباشرة من خلال ممثلين تم اختيارهم بحرية ، للتصويت ، والتقدم للترشيح للانتخاب الذى يتم بالاقتراع السرى ، للتعبير عن آرائهم السياسية . - يدعو للاهتمام باعلان معيار الانتخابات الحرة والنزيهة والصادر بالاجماع عن الاتحاد البرلمانى الدولى عام ١٩٩٤ ، والعمل على تطبيقه .

٤- حقوق الانسان : ويؤكد المؤتمر على الصلة الوثيقة بين

حقوق الانسان والتنمية والسلام ، ويذكر بالاعلان العالمى لحقوق الانسان والذى اكد أحكامه المؤتمر العالمى الذى عقد لهذا الغرض فى فيينا عام ١٩٩٣ ، ويدعو دول البحر المتوسط الى تطبيق تلك الاحكام وادراجها ضمن تشريعاتها الداخلية . ويؤكد على ان احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية هى من صميم النظام الدولى .

٥- المساواة بين الرجال والنساء : يؤكد المؤتمر على هذا المبدأ الذى سبق أن اقره مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى فى خطة التحرك من أجل تصحيح الخلل القائم فى مشاركة الرجال والنساء فى الحياة السياسية (مارس ١٩٩٤) وذلك دون المساس بالقيم والتقاليد الوطنية ثم يدعو دول البحر المتوسط لمتابعة الاهتمام بنتائج المؤتمر العالمى الرابع للمرأة (بكين ١٩٩٥) وخاصة اعلان بكين البرلمانى الذى صدر فى ختام يوم البرلمانيين وايضا دعوة دول البحر المتوسط للانضمام لاتفاق انهاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩ .

٦- حقوق الطفل : ودعوة دول البحر المتوسط للانضمام لاتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ .

٧- احترام الأقليات : يدعو المؤتمر دول البحر المتوسط الى مراعاة الحفاظ على حقوق الأقليات التى تعيش على أرضها وذلك بالمساواة الكاملة مع سائر المواطنين قانونا وعملا دون اى تفرقة . كما يوصى بأتخاذ اجراءات من شأنها تحسين ظروف دمج المهاجرين من الشرق والجنوب وخاصة الشباب والنساء.

٨- فى مجال التعليم : يوصى المؤتمر بتعزيز التعاون فى مجال التعليم وفقا لتوصيات واتفاقيات اليونسكو وايضا التبادل بين الجامعات والاعتراف المتبادل بالدرجات العلمية العليا . كما يرحب بأنشاء المدرسة الأوروبية - العربية للأعمال فى غرناطة (اسبانيا) كخطوة نحو انشاء الجامعة وتوفير آليات تمويلها .

٩- فى مجالات الثقافة والرياضة : ويعتبر المؤتمر ان معرفة تراث البحر المتوسط من أفضل مصادر الاحترام المتبادل للحضارات وللوعى بهوية البحر المتوسط ، ومن ثم يشجع تعزيز التعاون الثقافى بين دول البحر المتوسط فى مجالات الحفاظ على التراث المشترك والتحرك لمكافحة تهريب الاثار .

- ويدعو المؤتمر لاقامة المعارض والمهرجانات الثقافية فى كافة مجالات الفنون . كما يقترح اقامة محفل ثقافى للبحر المتوسط لتشجيع ترجمة وتداول الكتب بكافة لغات البحر المتوسط .

- وفى مجال الرياضة لصالح الشباب : يدعو المؤتمر تشجيع المباريات فى كافة مجالات الرياضة بين دول البحر المتوسط تعزيزا للتواصل البشرى والاحترام المتبادل .

١٠- الاعلام : وخاصة وسائله المسموعة والمرئية يدعو المؤتمر كل دول البحر المتوسط لاحترام حرية الصحافة وحق الافراد فى الوصول للمعلومات ويحث دول البحر المتوسط لاقامة شبكة أنباء متوسطية .

١١- حوار الأديان : يوصى المؤتمر بتكثيف الحوار بين الاديان الثلاثة فى البحر المتوسط ويحث دوله على تأمين احترام قيم ورموز المعتقدات الدينية الجماعية والفردية واحترام الطقوس والأعياد الدينية للمهاجرين .

الوثيقة الختامية :

وفى ختام المؤتمر الثانى للأمن والتعاون فى البحر المتوسط اصدر وثيقة ختامية بلورت عناصر تعزيز المحاور الثلاثة للأمن والتعاون فى البحر المتوسط والاستقرار الاقليمى وعالجتها بشكل متكامل ، فتناولت أسس العلاقات بين شركاء البحر المتوسط وخاصة المبادئ الثمانية التى سبق وان رصدتها وثيقة مالاجا .

كما اشارت الى الحاجة الى نظام اقليمى للأمن والاستقرار والى ضرورة بناء الثقة من خلال اجراءات محددة . وفى مجال نزع السلاح عبرت الوثيقة عن قلق المؤتمر ازاء عدم توقيع اسرائيل لاتفاق حظر انتشار الاسلحة النووية وعدم اخضاع قدراتها النووية لاشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبصدد مكافحة الارهاب حرصت الوثيقة على التمييز بين حركات التحرير الوطنى باعتبارها حقا مشروعا وبين نشاط المجموعات المتطرفة لزعزعة الأمن والأستقرار واعاقة التنمية الاقتصادية . كما تتبنى الوثيقة موقف مصر الذى يعتبر الارهاب قضية دولية تتطلب تكاتف المجتمع الدولى لمواجهته .

وفى شأن المحور الثانى وهو التعاون الاقتصادى للتنمية تدعو الوثيقة دول الجنوب والشرق لتحقيق التنمية من خلال خطة محددة تتضمن مايلى :

- برامج لاعداد الكوادر المتوسطة والعالية ، وفتح اسواق الشمال لمنتجات الجنوب وتخفيف الحواجز الجمركية .

- ربط مبادرات التعاون فى البحر المتوسط بمشروع شامل تسهم فيه كل دول المنطقة على قدم المساواة بروح من المشاركة .

- انشاء منطقة تجارة حرة لدول البحر المتوسط .

- وضع برنامج اوربى للأستثمارات فى جنوب وشرق البحر المتوسط .

كما تعنى الوثيقة بمسألة حماية البيئة من التلوث وخاصة فى البحر المتوسط باعتباره بحيرة شبه مغلقة .

وفى مجال نقل التكنولوجيا تعترف الوثيقة باهمية العلم والتكنولوجيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول البحر المتوسط أخذا فى الاعتبار الفجوة القائمة حاليا بينها .

وفيما يتصل بحوار الحضارات اكدت الوثيقة على ضرورة التسامح والاحترام المتبادل والعدالة والمساواة . وذلك من أجل مساعدة دول الشمال على تقدير واستيعاب اسهام جنوب وشرق المتوسط فى تاريخ وثقافة وتنمية المنطقة .

اما عن ظاهرة التطرف دعت الوثيقة لتنسيق جهود دول البحر المتوسط لمكافحة التطرف بكل صوره . وانطلاقا من ان الديمقراطية ولدت فى البحر المتوسط وتؤكد الوثيقة على هدف اقامة المؤسسات التمثيلية لكل عناصر المجتمع وحل مشاكله بالحوار وليس بالعنف وان ترسيخ مبادئ الديمقراطية فى مؤسسات البحر المتوسط هى أحد مفاتيح التنمية فى المنطقة ، فضلا عن حق كل دولة فى اختيار نظامها السياسى بحرية وتؤكد على ان الحكم الصالح وشفافية الادارة ، ومكافحة الفساد وعدم تبديد المال العام ، وحسن توفير الموارد للتنمية

كلها عناصر محورية للديمقراطية والتنمية الاجتماعية.

وتوصى الوثيقة بدعم الأجهزة الوطنية القائمة على شئون الرقابة المالية ،ووضع نظام مؤسسى للتعاون وذلك من خلال إقامة اتحاد او جمعية تضم دول البحر المتوسط ويرتبط به مصيرها ، وبحيث تنهض على دعم علاقات الثقة بينها وتحقيق الامن والاستقرار الاقليمى وتوحيد الجهود بروح من المشاركة لصالح تنمية الدول المختلفة . وبحيث يتوافر لهذا التنظيم اقامة حوار سياسى متصل على الصعيدين الحكومى والبرلمانى وأيضا أليات صنع القرار فى كافة مجالات التعاون التى تناولتها الوثيقة .

وتحقيقا لذلك الهدف يتعهد أعضاء المؤتمر فى الوثيقة الختامية بما يلى :

١- عرض الوثيقة على حكوماتهم مع التاكيد على أهمية انشاء الاتحاد او الجمعية المشار اليها .

٢- أيضا عرض الوثيقة على برلماناتهم وحثها على اقرار توصياتها بالاضافة الى عقد المناقشات حول المسائل المتصلة بالبحر المتوسط مع أعتبار الامن والتعاون فى المتوسط ضمن اولويات الدبلوماسية البرلمانية .

كما أوصى المؤتمر مجلس الاتحاد البرلمانى الدولى بالسماح بعقد اجتماعات متخصصة فى الإمن والتعاون فى البحر المتوسط وايضا مؤتمر للاتحاد البرلمانى الدولى يعقد سنويا - أن أمكن - بهدف :

- دعم تنمية العلاقات الاجتماعية والثقافية والتجارية بين دول المتوسط.

- تشجيع الحوار بين البرلمانيين حول مسائل الأمن والاستقرار وتشجيع التنسيق بين التشريعات حول المسائل التى تهم دول البحر المتوسط .

- تشجيع التنسيق بين التشريعات حول المسائل التى تهم دول البحر المتوسط .

النخبة السياسية فى العالم العربى

القاهرة (١١ - ١٣ نوفمبر ١٩٩٥)

عمرو فاروق الشيشينى

تشكل قضية النخبة السياسية ودارستها محورا هاما من محاور اهتمام علم السياسة ، واهتم بدراستها معظم علماء السياسة . وركزت الدراسات النخبوية الكلاسيكية على دراسة النخب فى النظم الرأسمالية . فرغم النتائج الخاطئة التى ظهرت عند تعميم هذه الدراسات على مناطق أخرى فى العالم كبلدان العالم الثالث . وفى عالمنا العربى فإن دراسات النخبة لم تلق مثل هذا الاهتمام الذى لقيته فى النظم الرأسمالية ونقل الدراسات المتكاملة عن النخب السياسية فى البلاد العربية . وفى هذا الاطار عقد مركز البحوث والدراسات السياسية - التابع لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - المؤتمر السنوى الثالث للباحثين الشباب حول " النخبة السياسية فى العالم العربى " وذلك فى الفترة من ١١ - ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ .

وفى الجلسة الاولى للمؤتمر قدم د . نصر عارف ورقته البحثية حول نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية . " الامكانات والاشكالات " .

وتناول فيها أهم المحددات والمعطيات المنهجية التى تقدمها نظرية النخبة وهى :

١ - تبعية الظاهرة السياسية وعدم استقلالها .

٢ - التقسيم الأفقى للمجتمع .

٣ - تركز القوة فى يد أقلية .

٤ - هناك دائما أقلية تسيطر على قمة الدولة والمجتمع .

٥ - كيفية تحديد النخبة وتحليلها .

ثم طرح الباحث إمكانات تطبيق نظرية النخبة فى دراسة النظم السياسية العربية ، ثم الإشكالات التى يثيرها استخدام نظرية النخبة فى دراسة النظم السياسية العربية وهى :

١ - إشكالية العلاقة بين الظاهرة والحقيقة .

٢- تشابك وتعقد الأسس التى تنهض عليها النخبة .

٣ - فعالية الوحدات الرأسية فى معظم المجتمعات العربية .

٤ - دور القائد السياسى فى تأسيس النخبة والحفاظ عليها .

٥ - صعوبة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالنخبة .

وفى الجلسة الثانية قدمت أ . ابتسام سهيل بحثها حول " النخبة السياسية فى الإمارات العربية المتحدة " حيث ركزت على دراسة النخبة ، ولكن على مستوى اعضاء المجلس الوطنى فقط ، وهو الذى يمثل السلطة التشريعية حيث تبين أن عنصر التعليم تزداد أهميته كأحد المعايير الهامة التى يستند إليها فى عملية تجنيد النخبة ليصبحوا أعضاء فى المجلس الوطنى ، كما أن هناك عدم تجانس عمرى بين أعضاء

المجلس الوطني مابين جيل كبير وآخر حديث . وتنقسم مصادر تجنيد النخبة في المجلس الوطني إلى مصدرين : الأول يتمثل الأول في القبائل والعشائر والعائلات المتحالفة مع الأسر الحاكمة ، والثاني يتمثل في النخبة الصاعدة من ذوى المؤهلات العلمية والخبرة الوظيفية ، وهناك مصدر ثالث وهو التجار .

ثم قدم الباحث سعيد عبد المسيح بحثه حول " النخبة السياسية في الكويت " وركز فيها على دراسة النخبة السياسية الرسمية ، وهي مجلس الوزراء وذلك في الفترة من ١٩٩١ حتى الآن حيث توالت ثلاث تشكيلات وزارية ، فأشار إلى أن عائلة الصباح لازالت تشكل مكانة محورية وهامة في النخبة الوزارية ولاسيما احتكار المناصب الوزارية السيادية

وحول " النخبة السياسية في تونس " أشار الباحث خالد فياض إلى أن الحزب الحاكم (التجمع الدستورى الوطني) يسيطر بشكل كامل على العملية السياسية دون أن يسمح بوجود منافسة حقيقية بينه وبين الأحزاب الأخرى . ويسيطر الحزب على المجلس الوطني .

وتنصب الورقة البحثية على الأفراد الموجودين في قمة جهاز الدولة من وزراء وحكام ولايات ورؤساء القوائم الانتخابية للحزب الحاكم بالإضافة إلى رئيس الجمهورية . وأشار الباحث إلى أن الرئيس التونسي ركز على تعيين أكبر عدد من أعضاء النخبة من ولاية (سوسة) . وتتجمع في يد الرئيس معظم السلطات .

وأشار الباحث الى أن خطوة تعديل الدستور بالإقتصار على فترتين فقط للرئاسة تشكل نقطة ايجابية في صالح الرئيس التونسي إذا تمت .

ثم قدم الباحث عمار على حسن بحثه حول " النخبة السياسية في لبنان " فأشار إلى أنها نخبة غير ارستقراطية ، تنتمي غالبيتها للمستقلين ، وليست للأحزاب ، وهي مجموعة من محتكرى السلطة وزعماء التكتلات الكبار المسنين، وهي نخبة ولدت من رحم الطائفية ، وهي نخبة برلمانية بالدرجة الأولى أى أن البرلمان هو أساس تجنيد النخبة كما أنها نخبة مركبة مهنيا .

وفي الجلسة الرابعة للمؤتمر قدم الباحث علاء السيد ورقته البحثية حول " النخبة السياسية في سوريا " حيث تناول الخصائص التكوينية للنخبة السورية الحاكمة وهي ثلاث خصائص.

١ - محورية دور القائد " حافظ الأسد " : حيث يسيطر على كافة القضايا الداخلية ، ولايستطيع أى فرد أن يعارضه في أى قرار بشأن السياسة الخارجية .

٢ - مركزية دور العسكر : فالعشرة الأقوياء الذين يشكلونه أقرب الدوائر إلى الرئيس الأسد كلهم من العسكريين ، ولهم نفوذ كبير في سوريا .

٣ - هيمنة منطق الطائفة .

ثم قدم أ . محمد سالمان بحثه حول " النخبة السياسية في المغرب " . ويشير الباحث إلى أن الفرد في النظام المغربي لاينتمي إلى النخبة بسبب موقعه الذى يشغله، بل بسبب انتمائه إلى جماعة معينة بل وغالبا مايكون هذا الانتماء هو الذى سهل له الوصول إلى المنصب الذى يشغله وأن هناك ثلاثة أسس للشرعية يستند إليها النظام السياسي المغربي وهي الشرعية الدينية حيث يستمد منها الملك لقب أمير المؤمنين ٢ - الشرعية العرفية ويقوم فيه الملك بدور الحكم بين القبائل وكافة القوى السياسية ٣-الدستور ويقبل معظم اعضاء النخبة السياسية بهذا لعدم وجود أى بديل سياسي آخر يمكن أن تتقدم به المعارضة .

وفي الجلسة الخامسة قدمت أ . بلقيس أبو أصبع بحثها حول " النخبة السياسية في اليمن " وهي دراسة حالة للنخبة الوزارية ، فأشارت إلى أن مجلس الوزراء في اليمن مؤسس على خلفيات طائفية ومهنية وجغرافية فهناك تقاسم بين الطائفتين الشافعية والزيدية بالنسبة لتولى المناصب الوزارية وتزداد نسبة الوزراء الذين ينتمون إلى المحافظات الحضرية . وتتسم النخبة السياسية بالإنغلاق حيث ينتقل الوزراء من مناصبهم إلى مناصب أخرى تدور في إطار النخبة السياسية

وعن " النخبة السياسية في العراق " أشار الباحث وائل جمال إلى أن النظام السياسي العراق يقوم على ثلاثة مرتكزات ١ - شرعية القوة (الاستبدادية) وسياسة الانقسامات ثم الايديولوجية البعثية التى تقوم بدور وضع إطار لمنظومة الاكراه والدسائس والقمع .

وفي الجلسة السادسة قدم أ . محمد بشير صفار بحثه حول"النخبة السياسية في الجزائر " ، فأشار إلى أن النخبة الجزائرية يمكن تقسيمها إلى ١-النخبة العسكرية ٢ - النخبة المدنية وتشمل الرئيس ورئيس الوزراء وبقية الوزراء ٣ - نخبة جبهة التحرير والجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية . وأشار إلى أن النخبة العسكرية هي التى تحرك من وراء الستار وتتخذ النخبة المدنية كستار لها . ويشير الباحث إلى أن النخبة السياسية تعانى من الشيخوخة ، مما يؤدى إلى وجود فجوة جيلية بين النخبة والجماهير . وأن معدل دورات النخبة يساوى صفرا حيث لايوجد انتقال للسلطة من نخبة لأخرى .

ثم قدم أ . سامح فوزى بحثه حول " النخبة السياسية في جزر القمر " فأشار إلى أنها متمثلة في رئيس الجمهورية ، الحكومة ، المجلس الوطني وهو السلطة التشريعية ، المرتزقة الفرنسيين . وأكد أن النخبة السياسية في جزر القمر تمثل صورة للعجز السياسي والاقتصادى حيث عجزت على تحقيق أى درجة من درجات الاستقلال السياسي والاقتصادى وتعانى من سوء الأحوال الاقتصادية الداخلية ومن التدخلات الفرنسية في شئونها .

وعن " النخبة السياسية في ليبيا " قدمت الباحثة نجلاء محمد نجيب ورقتها البحثية وذلك في بداية الجلسة السابعة ، حيث أشارت إلى أن النخبة السياسية في ليبيا يمكن تخليصها في فرد واحد وهو العقيد القذافي الذى يسيطر على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، كما يسيطر أيضا على كافة تنظيمات المجتمع المدنى ، كما يحرم قيام أحزاب سياسية مما يجعل امكانية بروز نخب بديلة من مؤسسات المجتمع المدنى من ضرب المستحيلات .

ثم قدم أ . حارس فرج بحثه حول " النخبة السياسية في البحرين " ، فأشار إلى أن تجنيد النخبة يتم من خلال من خلال ثلاث آليات هي ١ - الإمارة وتكون بالوراثة ، ٢ - التعيين : ويكون للوزراء وأعضاء مجلس الشورى ٣- الانتخاب : وهو لاعضاء المجلس الوطني والذى تم حله عام

١٩٧٥ والذي عاد مرة أخرى عام ١٩٩٢ ولكن بإسم مجلس الشورى ، وأعضاؤه بالتعيين وليس بالانتخاب .

وتتسم النخبة السياسية البحرينية بعدة سمات ١ – الطابع العائلي ٢ – الانقسام الطائفي ٣ – التنوع المهني ٤ – ارتفاع نسبة التعليم والثقافة ٥ – انها نخبة مغلقة بطيئة الحركة .

وفي الجلسة الثامنة للمؤتمر قدم أ . عبد السلام نوير ورقته البحثية حول " النخبة السياسية في مصر " وركز فيها على نخبة السلطة التنفيذية من حيث الرئاسة والنخبة الوزارية ، فأشار إلى أن رئيس الجمهورية له سلطات وصلاحيات واسعة بحكم الدستور والقانون ، وترتبط نشأة النخبة السياسية المصرية مباشرة بمؤسسة الرئاسة . ومن السمات الرئيسية لحكم الرئيس مبارك :

١ – التأني الشديد في صنع القرار السياسي .

٢ – اتساع درجة استشارة الخبراء في المسائل الفنية .

٣ – توسيع درجة المشورة في عملية صنع القرار السياسي .

٤ – حرصه على إتاحة قدر كبير من حرية الحركة والتعبير لقوى المعارضة ، ولكن زادت درجة التوتر بينهما مع صدور قانون تنظيم *الصحافة* رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٥ .

ولاينساق الرئيس لأية ضغوط داخلية ولايسمح للحكومة بالخضوع للضغوط الداخلية .

أما ملامح النخبة الوزارية المصرية فهي ارتفاع المعدل العمري لمعظم الوزراء ، وكذلك ضآلة تمثيل المرأة وغلبة التعليم التجاري والاقتصادي بين الوزراء وتناقص نسبة ذوي التعليم العسكري ، وأن الأصول الاجتماعية لهذه النخبة تتمثل في الطبقات الوسطى وشبه العليا .

ويرى الباحث أن هناك أزمة تجنيد في النخبة السياسية الرسمية ، كما أن معدل دوران النخبة منخفض جدا مما يعطي لها سمة الانغلاق ، وهذا يؤدي لوقف أي عمليات للتطوير وتجديد الدماء في النخبة السياسية ويرى الباحث ضرورة إتاحة الفرصة لمزيد من المشاركة السياسية لكافة القوى حتى لايفتح الباب لعدم الاستقرار السياسي .

ثم قدم أ . هاني رسلان بحثه حول " النخبة السياسية في السودان " فأشار الباحث إلى أن النخبة السياسية في السودان يمكن القول إجمالا أنها تتكون من جناحين رئيسيين : الأول يتكون من زعماء الطوائف وزعماء القبائل والقيادات المحلية وتابعيهم، والثاني يتكون من أبناء الفئات الوسطى أو القوى الحديثة (مدنية أو عسكرية) ، والتي تكونت عبر عملية التحديث ، وأن هذه النخبة الحديثة كانت هي الأساس لنشأة الأحزاب والتيارات السياسية بعد ذلك . وأشار الباحث إلى أن النخبة العسكرية تلعب دورا هاما في الحياة السياسية السودانية وجاء الانقلاب العسكري الأخير بتحالف مدني عسكري بين الجيش والجبهة القومية الإسلامية . والنخبة

«ندوة» دور الأمم المتحدة في أفريقيا خلال خمسين عاما

القاهرة (١٢-١٣ نوفمبر ١٩٩٥)

جوزيف رامز أمين

عقدت بمعهد البحوث والدراسات الافريقية بجامعة القاهرة يومي ١٢ و ١٣ نوفمبر ١٩٩٥ ندوة هامة عن دور الامم المتحدة في أفريقيا على مدى٥٠ عاما ، وهو ما يوافق الإحتفال بذكرى اليوبيل الذهبي للمنظمة الدولية ، حيث تم خلال الندوة مناقشة ١٦ بحثا فيما حول تقييم عمل المنظمة الدولية في أفريقيا سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي وذلك من خلال استعراض الإيجابيات والسلبيات على السواء ، وأشرف على رعاية الندوة د. السعيد البدوي عميد المعهد، بينما كان مقررها د . عراقي الشربيني الأستاذ بالمعهد .

وقد أكد د . مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة – الذي افتتح الندوة – على أهمية دور الأمم المتحدة كمنبر عالمي يعرض أمام الجميع مشكلاتهم وقضاياهم بصرف النظر عن الآراء والقرارات التي تتبناها والتي تحقق في الغالب مصالح الدول العظمى .

وقال رئيس جامعة القاهرة أن الفكرة الرئيسية التي سيطرت على فكر مؤسسي الأمم المتحدة هو منع اندلاع حرب عالمية جديدة ، وهذا يفسر لنا المبرر في أن تكون أحكام الفصل السابع من الميثاق حاسمة حين يتعلق الأمر بالأمن والسلم الدوليين دون غيرها من الأمور أو دون اقرار الحق والعدل والأمثلة على ذلك كثيرة ، رغم ذلك فقد قال أن وجود الأمم المتحدة أفضل بكثير من عدم وجودها ، ويكفي أنها أعطت الشرعية للعرب والفلسطينيين للتفاوض مع اسرائيل من خلال قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ كأساس حالي للتفاوض بين الجانبين .

وعن دور الأمين العام للأمم المتحدة فقد ذكر د . مفيد شهاب أن بطرس غالي يعد من أكثر الأمناء العامين في تاريخ المنظمة حركة وديناميكية ، وأنه يأتي في تصوره عقب همرشولد مباشرة ، كما أشار الى أجندتي السلام والتنمية اللتين أعدهما بطرس غالي للمستقبل الأفضل ، وذكر أن

تقاعس الأمم المتحدة فى بعض الأماكن مثل الصومال والبوسنة فى وقت ما لا يرجع الى قصور فى عمل الأمين العام بقدر ما يرجع الى عدم رغبة الدول العظمى فى حل المشكلات التى لا تمس مصالحها .

كان د . عبدالله عبد الرازق وكيل المعهد والمشرف على الندوة قد أشار الى أن مصر كان من المفروض أن تصبح العضو الدائم الخامس فى مجلس الأمن كممثلة للقارة الأفريقية وقت إنشاء الأمم المتحدة لولا اتفاق الدول العظمى وقتها على أن تحل فرنسا محل مصر مع بريطانيا - عن القارة الأوروبية - لدورها فى الحرب العالمية الثانية .

ونستعرض فيما يلى بإيجاز أهم الأدوار التى قامت بها الأمم المتحدة فى أفريقيا ، ودارت حولها المناقشات .

١- الدور السياسى للأمم المتحدة فى أفريقيا :

عند نهاية الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة كانت هناك أربع دول أفريقية فقط تتمتع بالإستقلال وهى مصر ، ليبريا ، أثيوبيا ، جنوب أفريقيا ، ومن ثم فقد واجهت الهيئة منذ قيامها المشكلات فى القارة الأفريقية ، وفى مقدمتها مشكلة الإستعمار وحق الأفارقة فى التمتع بحريتهم وممارسة نظام الحكم الذى يرتضونه حسبما جاء فى ميثاق المنظمة الدولية كذلك مشكلات التنمية والأوضاع الاقتصادية والصحية والاجتماعية والثقافية وغيرها من المشكلات المترسبة من عهد الاستعمار - وهو الأمر الذى يبدو فى النقاط التالية:

أ- دور الأمم المتحدة فى مكافحة الاستعمار :

تناولت الورقة التى قدمها د . شوقى الجمل هذا الموضوع حيث ذكر أن القرار رقم ١٥١٤ الذى اتخذته الجمعية العامة فى الدورة ١٥ بتاريخ ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ يسجل أهمية خاصة بالنسبة للدول الأفريقية ، وقد أطلق على هذا القرار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وهو بجانب اعلان حقوق الانسان من أهم الدوافع لمساندة الهيئة الدولية لحركات التحرر الوطنى ، كما كان من نتائجه تحرر عدد كبير من الدول الأفريقية عام ١٩٦٠ فيما سمى "بعام أفريقيا" .

من جانب آخر فقد اتخذت الهيئة قرارا فى الدورة ١٦ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٦١ (القرار ١٦٤٥) بإنشاء ما أطلق عليه "اللجنة الخاصة لبحث أوضاع الأقاليم التى لم تتمتع بعد بحريتها واستقلالها وتم تقديم تقرير بذلك للجمعية العامة فى ضوء القرار رقم (١٥٤١) و "إعلان حقوق الانسان" ، كما كان قيام منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ والتوافق بين مبادئها وأهدافها ، ومبادىء وأهداف المنظمة الدولية خطوة هامة أخرى من خطوات التنسيق بين المنظمتين لتحقيق استقلال وسيادة الدول الأفريقية .

وفى نفس السياق المتعلق بمكافحة الاستعمار تمت مناقشة ثلاث أوراق هامة بهذا الخصوص حيث تعرض د . عبدالله عبد الرازق ابراهيم لدور الأمم المتحدة فى تصفية المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا ، وقدم د . السيد فليفل بحثا عن الأمم المتحدة ومشكلة الكونغو والصراع الدائر وقتذاك ، كما عرض د . أحمد الرشيدى دراسة حالة لدور محكمة العدل الدولية فى تعزيز الحقوق المشروعة لشعب ناميبيا والتى أسهمت فى تحقيق الاستقلال فى مارس ١٩٩٠

ب - دور الأمم المتحدة فى تصفية النظام العنصرى بجنوب افريقيا :

قدم أ . أحمد يوسف القرعى ورقة رئيسية بهذا الخصوص ، فأشار بداية الى نداء الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ لحكومة بريتوريا بأن تلتزم بما جاء فى ميثاق الأمم المتحدة من مبادىء خاصة بالمساواة العنصرية ، والى إثارة القضية للمرة الأولى فى الدورة السابعة للجمعية العامة (ديسمبر ١٩٥٢) ، كما تمت الاشارة أيضا الى قرارى مجلس الأمن أول أبريل ١٩٦٠ ، والجمعية العامة فى ١٣ أبريل ١٩٦١ فى أعقاب مذبحة شاربفيل فى ٢١ مارس عام ١٩٦٠ ، الداعيان الى تحقيق الوفاق العنصرى القائم على المساواة ونبذ سياسات الأبارتيد .

وقد تبلور هذا العمل المحدد للأمم المتحدة فى القيام بثلاثة أعمال رئيسية:

- ممارسة الضغط على حكومة جنوب أفريقيا لإقناعها بإنهاء القمع والعدول عن سياسة الفصل العنصرى .

- تقديم المساعدة المناسبة لضحايا الفصل العنصرى ولأولئك الذين يكافحون لبناء مجتمع يتمتع فيه جميع السكان بفرص وحقوق متساوية .

- نشر المعلومات لتركيز الرأى العام العالمى على لا إنسانية الفصل العنصرى وتشجيع هذا الرأى على ممارسة تأثيره فى دعم جهود الأمم المتحدة من أجل التوصل الى حل سلمى عادل .

وفى اطار هذه الخطوات الثلاث شهدت الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨٩ تكثيفا متزايدا لجهود الأمم المتحدة من أجل دعم وتطوير الحملة الدولية المناهضة للفصل العنصرى ، وهو الأمر الذى مهد للتحرك نحو الحل السلمى فى مطلع عام ١٩٨٩ ولإجراء أول انتخابات ديمقراطية لا عنصرية فى أبريل ١٩٩٤ ، ونجاح المؤتمر الوطنى الأفريقى فى تشكيل أول حكومة وطنية .

جـ - دور الأمم المتحدة فى تسوية المشكلات الافريقية :

وفى هذا الخصوص قدم د . محمود أبو العينين ورقة عن دور الأمم المتحدة فى تسوية مشكلة الصحراء الغربية وهو الأمر الذى ظهر بشكل أوضح فى أواخر الثمانينات ، وحيث صدر قرار مجلس الأمن فى سبتمبر ١٩٨٨ متضمنا العناصر الرئيسية للتسوية ، وأهمها وقف اطلاق النار والإجراءات المرتبطة بتطبيق الاستفتاء فى الإقليم ، وهى الإجراءات التى اقترحها الأمين العام وسبق أن وافق عليها الطرفان المتنازعان ، ومنذ ذلك الحين تحدد أكثر من موعد لإجراء الاستفتاء ، إلا أن الهدف لم يتحقق بعد ، رغم الجهود التى بذلتها الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية

قدم أيضا د . صبحى قنصوة ورقة عن دور الأمم المتحدة فى إنهاء الحرب الأهلية الانجولية والتى تبلورت فى قيام مجلس الأمن بإنشاء بعثة الأمم المتحدة للتحقيق فى أنجولا للإشراف على انسحاب القوات الكوبية من أنجولا وذلك فى الفترة من يناير ١٩٨٩ الى مايو ١٩٩١ ، ثم تم مد إنتداب بعثة الأمم المتحدة فى أنجولا الى ١٧ شهرا أخرى ، لحين

اجراء الانتخابات فى خريف عام ١٩٩٢ والتى تم أيضا مراقبتها . إلا أن نتائجها لم تلق قبولا من جانب منظمة يونيتا المعارضة ، ومن ثم تجدد القتال بين طرفى الصراع وقامت الأمم المتحدة بالوساطة بين الطرفين حتى تم التوصل الى بروتوكول لوساكا للسلام فى أنجولا فى نوفمبر ١٩٩٤ ، فضلا عن تقديمها المساعدات الإنسانية للمتضررين فى الحرب الأهلية وذلك بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمى ، وبعض المنظمات غير الحكومية .

د- دور الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدوليين فى القارة الافريقية :

حيث تقدم أ.د. ابراهيم نصر الدين بورقة رئيسية حول هذا الموضوع ، كما شارك د. حمدى عبد الرحمن بورقة أخرى حول دور الأمم المتحدة فى تسوية المنازعات الأفريقية فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وتدور فكرة هذا الدور الجديد للأمم المتحدة أنه فى ظل تطورات الوضع الدولى الجديد اكتسبت الصراعات الأفريقية أبعادا جديدة فازدادت تعقيدا أو تشابكا واتسمت فى كثير من الأحيان بطابع فوضوى أدى الى انهيار سلطة الدولة المركزية ذاتها ، وهو ما أسهم فى تزايد دور الأمم المتحدة فى أفريقيا وعملياتها فى حفظ السلم والأمن الدوليين فى أفريقيا ، ومن بين هذه العمليات : الدبلوماسية الوقائية : كما حدث فى إرسال مراقبين مدنيين للأمم المتحدة الى جنوب أفريقيا ، للحد من مستوى العنف هناك وذلك بناء على قرار مجلس الأمن رقم ٧٧٢ (١٩٩٢) . - حفظ السلم ، وذلك فى حالات عديدة ، كما فى أنجولا وليبيا وليبريا وموزمبيق ورواندا والصحراء الغربية وزائير . - الجهود الشاملة الرئيسية ، كما حدث فى الصومال بالقيام بحفظ السلم وتقديم مساعدات انسانية والتدخل العسكرى ، لأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة لأغراض انسانية بحتة بهدف تأمين عمليات الإغاثة الانسانية بالإضافة الى استعادة السلم والنظام والاستقرار فى الصومال . - بناء السلم بعد انتهاء الصراع ، كما حدث فى أنجولا والصومال ، الضرورات الإنسانية ، بالعمل على رفع المعاناة عن اللاجئين والمشردين نتيجة كوارث طبيعية ، أو صراعات مسلحة ، كما حدث فى مصر بعد زلزال ١٩٩٢ ، وفى الجنوب الأفريقى إزاء مشكلة الجفاف هناك ، وفى جنوب السودان فيما عرف بعملية شريان الحياة لتخفيف المعاناة الناجمة عن الصراع المسلح .

٢- الدور الاقتصادى للأمم المتحدة فى افريقيا :

وفى هذا الاطار قدم د . عراقى الشربينى ورقة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ، فذكر أن انشاء هذه اللجنة يرجع الى عام ١٩٥٨ ، كجهاز اقليمى متخصص يتبع المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة ، وقد باشرت هذه اللجنة منذ انشائها أنشطة واسعة فى خدمة أهدافها ، وخصوصا دورها كمنبر أفريقى جامع للتشاور وتنسيق السياسات فى شتى مجالات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية ، وكذلك نشاطها فى مجال توفير المعلومات والبيانات ، وتقديم المساعدات الفنية فى هذا المجال لصانعى القرار فى الدول الأعضاء ، كما قدمت مساعدات فنية واستشارية فى العديد من مشروعات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية وتطوير وسائل النقل ، والمواصلات والطاقة والتجارة والتمويل وغيرها .

طرحت اللجنة أيضا فى إطار نشاطها الرئيسى ما يسمى "بالإطار الأفريقى البديل لبرامج التكيف الهيكلى" وهو الإطار الذى وضعته اللجنة ليكون بديلا أفريقيا ، يتمشى مع أولويات التنمية فى القارة للبرامج التى يطبقها صندوق النقد والبنك الدوليين فى الدول الأفريقية والتى عرفت ببرامج التكيف الهيكلى "التقليدية" .

وفى إطار الدور الجامع للأمم المتحدة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، تقدم د . فرج عبد الفتاح فرج ، بورقة بهذا الخصوص ، فذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت فى ديسمبر ١٩٦١ قرارا باعتبار عقد الستينات هو عقد التنمية الأول ، ودعت الدول الأعضاء لبذل جهود مشتركة لتحقيق معدل نمو سنوى فى الدول النامية لا يقل عن ٥٪ فى نهاية العقد ، والعمل على زيادة صادرات هذه الدول واستقرار أسعارها وتشجيع منحها لرؤوس الأموال بشروط ميسرة ، وقد تحدد لذلك ضرورة تحويل نسبة ١٪ من اجمالى الناتج القومى من الدول المتقدمة الى الدول النامية .

كما أن الجمعية العامة أصدرت فى ديسمبر عام ١٩٦٤ القرار رقم ١٩٩٥ بإنشاء منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد) الذى عقد أول مؤتمراته فى جنيف عام ١٩٦٤ وحضره ١٢٠ دولة من بينها ٧٧ دولة نامية ، كونت بعد ذلك فيما بينها ما يعرف باسم "مجموعة الـ ٧٧" ، وبصفة عامة فقد تمثلت الإنجازات الاقتصادية للأمم المتحدة على المستوى الأفريقى فى التجارة والمساعدات الإنمائية خاصة للدول الفقيرة والتى تحتاج بصورة أكبر الى تحقيق التنمية الاقتصادية فى أفريقيا .

٣- الدور الاجتماعى والثقافى للأمم المتحدة فى افريقيا :

تم أيضا استعراض الدور الاجتماعى للأمم المتحدة فى أفريقيا ودورها فى التصدى لمشكلات العمل والعمال فى أفريقيا ، ولدورها فى الاهتمام بصحة المرأة فى أفريقيا ، وفى مواجهة مشكلات الاسكان والفقر الحضرى فى أفريقيا ، وتم بهذا الخصوص استعراض دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة فى أفريقيا منذ عام ١٩٨٣ ، وهى جوهر الورقة التى قدمها د . وفائى زكى عازر ، وأخيرا بالنسبة للدور الثقافى للأمم المتحدة فى أفريقيا ، قدم د . عبدالله نجيب ورقة هامة عن دور اليونسكو فى تأصيل المفاهيم الثقافية للقارة الأفريقية ، وفى خدمة الأهداف الثقافية مثل مشروع اليونسكو لتدوين اللغات الأفريقية عام ١٩٦٥ ، المشروع التونسى القرطاجنى عام ١٩٧١ ، مركز تسجيل الأغانى القديمة التقليدية والأساطير والشعائر الدينية فى النيجر ، والمساهمة فى الحفاظ على الموسيقى والفنون فى أفريقيا ، والقيام بإعداد مشروع لكتابة تاريخ القارة الأفريقية صدر منه عدة أجزاء .

وعلاوة على ذلك تقوم اليونسكو بمد الكثير من الدول الأفريقية بمعونات مالية وتقنية لمساعدتها فى كافة المجالات الثقافية وتخصيص جوائز للمبدعين ، ولكن يؤخذ على اليونسكو بالنسبة لدوره فى أفريقيا أنه لم يتمكن من خلق التوازن المطلوب بين فكرة عالمية الثقافة ومقتضيات الحفاظ على الثقافات المحلية ، فضلا عن التحيز للثقافة الغربية .

«مؤتمر» رسالة الأديان فى عصر المعلومات

الغردقة : (١٣-١٥ نوفمبر ١٩٩٥)

أديب نجيب سلامة

ان السنوات الراهنة والمقبلة تحمل الينا منجزات عصر جديد ، هو عصر المعلومات ، الذى تسوده سلطة "المعلومة" ، كما أنها تحتل فيه المكانة الأولى والمؤثرة الأساسية فى كافة مجالات الحياة : سياسية واجتماعية واقتصادية ، وغيرها .

كما أن المعلومة ستصبح السلعة والمنتج الرئيسى فى الحياة اليومية ، وبالتالى فإن عصر المعلومات سوف يجابه القدرات الإبداعية لدى الفرد ، وسوف تكون له آلياته وآلاته التى تندمج فيها تكنولوجيات متعددة ، كتكنولوجيا الاتصالات ، وتكنولوجيا الحاسبات الآلية ، مما يجعل من العالم قرية صغيرة .

كان هذا فى فكر ادارة الدراسات والحوار بالهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الاجتماعية ، عندما بدأت فى الإعداد للملتقى الاسلامى المسيحى حول: رسالة الأديان فى عصر المعلومات ، والذى شارك فيه نحو ١٣٠ من رجال الدين الاسلامى والمسيحى والمفكرين وأساتذة الاجتماع ورجال الإعلام ، للبحث فى موضوع : رسالة الأديان فى عصر المعلومات .

وعلى مدى ثلاثة أيام استمع أعضاء المؤتمر الى خمس محاضرات ، دعمتها حلقات المناقشة التى استغرقت الوقت الأطول فى المؤتمر .

المنظور المصرى لعصر المعلومات :

حول هذا الموضوع تحدث خبير نظم المعلومات الدكتور نبيل على ، فقدم نظرة تاريخية / سوسيولوجية ، لموجات التقدم العلمى/التكنولوجى ، أوضح أنه فى حوالى عام ٤٠٠٠ ق .م . نشأت الزراعة فى مصر الفرعونية ، وكان أهم تطبيقاتها توفير الغذاء ، وفى ١٧٨٠ م عرفت الصناعة حيث قامت صناعات النسيج والهندسة المدنية والميكانيكية والسكك الحديدية ، إعتمادا على آلات الاحتراق (فى بريطانيا وفرنسا) ، والصناعات الكيماوية والكهرباء ، اعتمادا على الفحم والوقود (فى أوروبا وأمريكا) .

أما عصر المعلومات ، فترجع بدايته الى عام ١٩٤٥ فى أمريكا ، حيث عرفت نظم معلومات الإدارة والتشغيل والإعلام المرئى وبرامج التصميم وتكنولوجيا التعليم ونظم المعلومات الجغرافية والبيئية والصناعات العسكرية الالكترونية (على التوالى) حتى ظهر عصر الدراسات الوراثية .

وأوضح د . نبيل على أن ناتج صناعة المعلومات فى عام ٢٠٠٠ سيصل لحوالى ألف مليار دولار - كما أن سرعة الكمبيوتر ستصل لنحو مليون عملية حسابية فى الثانية الواحدة .

وقال أن هناك ارتباطا قويا بين مستوى ارتقاء المجتمع وقوة التكنولوجيا التى يفرزها - كما أوضح أنه ثمة تحديات تواجه عصر المعلومات من المنظور المصرى وهى تحديات ثقافية ، سياسية/اقتصادية ، تربوية ، لغوية ، علمية/تكنولوجية ، تنظيمية .

وهنا طرح الباحث عدة أسئلة ، منها :

- ما هى امكانية الدفاع عن حقوق الانسان المصرى والتصدى لحملات التضليل الاعلامى وتنمية وعيه ، حتى يستطيع استيعاب الجديد من الظواهر الاجتماعية ؟

- وما هى امكانية التصدى بصورة منهجية وفعالة لحملات الغزو الثقافى والاستشراق الجديد الذى سيحشد الوسائل المعلوماتية الحديثة لإشاعة مواقفه من تراثنا وقضايانا ؟

- هل يمكن أن نجعل من استخدام الكمبيوتر ونظم المعلومات فى المدارس وسيلة لتقديم خدمات اجتماعية أفضل للمناطق النائية ؟

- هل يمكن وقف نزيف العقول ، الظاهر وغير الظاهر ! ، فى ظل إدراكنا أن مجتمع المعلومات يوفر مناخا مواتيا للغاية لاستقطاب العقول ؟

وفى ختام ورقته أشار الباحث الى أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت أداة طيعة فى خدمة الدين ، ولاسيما فى مجال الطباعة ونشر الكتب المقدسة، التليفزيون والاعلام الدينى ، القنوات الفضائية الدينية ، الوسائل الالكترونية لحفظ التراث الدينى وتداوله . وقال أن الموجه الدينى عليه أن يعى بشدة الجوانب المختلفة لتكنولوجيا المعلومات ، وما تثيره من قضايا اجتماعية وفكرية .

العلم والتكنولوجيا والمستقبل:

ثم تحدث الأستاذ الدكتور أحمد شوقى أستاذ الوراثة

بجامعة الزقازيق ، حول : العلم والتكنولوجيا والمستقبل ، فتحدث عن توظيف الامكانيات المتزايدة للثورة العلمية/التكنولوجية فى هندسة المستقبل .

وتحدث الدكتور عبد الرشيد سالم وكيل أول وزارة الأوقاف ورئيس القطاع الدينى بالوزارة عن الأديان ومنظومة القيم ، فأوضح أن هذه المنظومة تتضمن البناء الانسانى كله ، سواء فى التربية ، أو العلم ، أو العمل ، أو المعرفة .

ولا يستطيع أحد أن يدعى أن مقومات التربية فى الأديان ، لم تشمل كل النظريات التربوية . وقال إن مقومات التربية فى الأديان تزيد عن هذه النظريات من حيث عمق النظرة وصدق المضمون ، لأنها جاءت من خالق الانسان ومدبره والعالم بأسراره وخفاياه .

وعن العلم قال د . سالم أنه بلاشك أساس الأديان ودعوتها الأولى التى أراد الله من خلالها اليقين به والتعرف عليه والإذعان له . والانسان الذى يقصر فى الحصول على العلم والتعمق فيه ، انما هو بذلك يقصر فى انسانيته ويبتعد عن فقه الأديان .

أما عن المعرفة ، فقال أن الانسان الملتزم بالدين عليه أن يسلم بمعظم أطراف المعرفة ، وأن يحاول من خلالها صياغة حياته بدون خلل أو اضطراب فى مضمون القيم الدينية ، التى لا تتعارض أبدا مع كل جوانب المعرفة الانسانية .

بين عصر المعلومات والتراث :

حول هذا الموضوع كانت الورقة التى قدمها الدكتور القس صموئيل حبيب رئيس الطائفة الانجيلية فى مصر ، والتى طرح فى بدايتها تساؤلا هو : هل يتعارض الدين مع التقدم العلمى الذى يحقق الخير والفائدة للمجتمعات والشعوب ، أم لا ؟؟

وقال إننا لن نخطىء اليوم ، كما أخطأت الكنيسة بالأمس تجاه جاليليو (١٥٦٤ - ١٦٤٢) وغيره من العلماء .

وأوضح أن الدين ضرورى كأساس لعبادة الله والإيمان به ، وهو أيضا ضرورى كأساس للحياة والقيم . وقال أنه فى العصر الذى عاش فيه السيد المسيح لم يكن هناك كمبيوتر ولم تكن هناك طائرة . فليس معنى ذلك أننى اليوم لا أستخدمهما . وفى نفس الوقت لم يكن هناك علاج لمرض البرص مثلا ، لكن البحوث الطبية الحديثة كشفت عن أساليب لعلاجه ، ولابد للإنسان من أن يستفيد منها ومن غيرها . إن التحليل العلمى لأساليب التفكير والحياة والقيم يرتبط بتأثير الحضارة . وأضاف أن هناك قيما إيمانية عظيمة لا تقبل الجدل ، وهناك قيم سلوكية اجتماعية ضرورية للحفاظ على حقوق الانسان . وأنه لمصلحة الإيمان أن لا يتدخل فى قضايا العلم ، بل يترك للعلم مكانه . إن الإيمان بالله أعظم فى كل شىء ولابد أن يبقى متميزا .

الدين والعقل :

تحدث فى هذا الموضوع الأنبا يوحنا قلته النائب البطريركى للأقباط الكاثوليك ، تعرض لماهية الدين ، وماهية العقل ، ثم العلاقة بينهما .

وعن العلاقة بين الإيمان والعقل ، قال أنها علاقة الروح بالجسد ، فإذا انفصل الروح عن الجسد ، عاد الجسد الى أصوله : ترابا ومادة ، من تراب الأرض ، والعقل إذا فقد الإيمان عاد الى أصوله ، فأضحى فارغا . إن الإيمان يعطى العقل انتماءه وهويته الإلهية ، وبالتالى يضىء له معنى الحياة والموت والألم والنجاح والفشل . إن الإيمان هو نور إلهى يكشف للعقل أعظم أسرار الوجود وهى أسرار علاقة الوجود بالخالق القدوس العظيم .

وقد أسفرت المناقشات فى مجموعات العمل عن التأكيد على الأرضية المشتركة بين الإيمان والعقل ، وما تمثله هذه العلاقة من أهمية قصوى للدخول فى عصر المعلومات ، فإذا كان الإيمان هو موقف أخلاقى وفلسفة حياة ، ومنهج سلوك ، وطاقة روحية خلاقة ومبدعة ، فإن العقل هو طاقة التفكير والتأمل والتحليل ، إنه بعض من طاقة الروح الخلاقة فى كيان الإنسان ومن ثم كانت علاقة الإيمان بالعقل علاقة إرتباط وثيق كعلاقة الروح بالجسد ، وإذ يدخل الإنسان المؤمن الى عصر المعلومات حاملا فى قلبه نور الإيمان ، وفى عقله طاقة التفكير وسعة المعرفة ، استطاع أن يجتازه فى أمان من سطوة العلم وحده ، أو الاكتفاء بالجوانب الشعائرية وحدها .

وعلى المستوى الاجتماعى أشارت المناقشات الى أهمية إرتباط الإنسان ومنظومة قيمه بهذا التحول التاريخى نحو "المعلوماتية" ، فمنظومة القيم فى الأديان تتضمن البناء الإنسانى كله ، والإنسان الملتزم بالأديان مطلوب منه أن يلم بمعظم أطراف المعرفة ، وأن يحاول من خلال هذه المعرفة أن يصوغ حياته من غير خلل أو إضطراب فى مضمون القيم الدينية التى هى فى الحقيقة لا تتعارض أبدا مع كل جوانب المعرفة الإنسانية .

وفى تطلع الإنسان نحو المستقبل ، يدخل اليه حاملا على أكتافه أثقال الماضى وتراثه التاريخى ، لكنه مصحوب برؤية جديدة للتعامل مع التراث قد تتسم هذه الرؤية بالتعدد ، أو المرونة ، ولكنها فى كل ذلك مختلفة ، ويهمنا أن نميز بين هذا التراث بعضه البعض ، فهناك القيم الإيمانية العظيمة التى تعلو على النظر أوالمناقشة ، وهى القيم التى تمثل روح الأديان جميعها وقلبها الحقيقى ، وهى بلاشك الدافعة للمسيرة .

«ندوة» مداخل التنمية التكنولوجية فى مصر

القاهرة : (٢٧ نوفمبر ١٩٩٥)

حنان البيلى

نظم مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، بالاشتراك مع مؤسسة فريد ريش ايبرت الالمانية ندوة بعنوان " مداخل التنمية التكنولوجية فى مصر " وقد قدم نخبة من الباحثين مجموعة من الاوراق القيمة . وقد تم مناقشة بحثين فى الجلسة الاولى ، الاول بعنوان " المفاهيم الاساسية لدفع استراتيجية تكنولوجية لمصر " . وقد ركز الباحث الدكتور يوسف مرسى على أهمية التنمية التكنولوجية ، وأوضح أنها عملية تراكمية بطيئة ، وباهظة التكاليف وتحتاج الى التفاعل مع التطور التكنولوجى . وأن هناك مجموعة من المتطلبات التى تتحكم فى وضع وتنفيذ الاستراتيجية التكنولوجية لبلد ما وهى : ١ - الادراك الواعى للعوامل الداخلية والخارجية الحاكمة للتنمية التكنولوجية المحلية ، ٢ - البنية الاساسية والقدرة التكنولوجية المحلية والتى تعرف بأنها مدى القدرة المحلية على إتخاذ التدابير التى تتعلق بتوليد وحيازة واستخدام التكنولوجيا لأغراض التنمية ، ٣ - النظرة الكلية للتكنولوجيا المعاصرة والتى تتناول العديد من القضايا سواء فى جانبها النظرى أو التطبيقى ، ٤ - وضع مجموعة من الاختيارات المنهجية للتنمية التكنولوجية ، ٥ - المهام التحضيرية لصياغة الاستراتيجية التكنولوجية ، ٦ - توفير المعلومات وقواعد البيانات ، وأخيرا مراحل إعداد الاستراتيجية التكنولوجية .

والجزء الآخر من البحث يتناول مجموعة من أكثر من منظور منها الدولية والاقليمية والعربية والمصرية ، فالمنظور الدولى يتمثل فى منظمة الامم المتحدة ، حيث عملت المنظمة ووكالاتها المتخصصة على طرح ومناقشة المشكلات القائمة فى طريق التنمية العلمية والتكنولوجية أما المنظور الاقليمى ، فيتمثل فى بعض التكلات الاقليمية (أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا) والتى تعمل على تنسيق الجهود الاقتصادية والتكنولوجية ووضع استراتيجيات طويلة الأجل للتنمية العلمية والتكنولوجية . وكذلك المنظور العربى . أما المصرى فهناك إهتمام كبير بالتنمية التكنولوجية .

وقدم الدكتور محمد مختار الحلوجى بحث بعنوان " حول سياسة وأستراتيجية البحث العلمى والتنمية التكنولوجية " حيث يؤكد البحث على ضرورة دراسة أوضاعنا الداخلية والتحولات الكبرى من حولنا على المستويين الدولى والاقليمى ، وأنه لم يعد لنا بديل الا التغيير الشامل على أساس متين من العلم والتكنولوجيا ويمكن تحقيق ذلك عن طريق عدد من المحاور الرئيسية أولا : رفع مستوى معيشة المواطن وزيادة ، دخله وخفض معدلات البطالة . ثانيا : رفع نوعية حياة المواطن المصرى من غذاء ومسكن وملبس ورعاية صحية وتحسين نوعية البيئة . ثالثا : العمل على خلق مناخ شعبى عام معاون لاخراج الطاقات الايجابية الكامنة فى الشعب المصرى ، بجانب ذلك يجب وضع استراتيجية واضحة المعالم ، ويقترح البحث مجموعة من الاجراءات والادوات الرئيسية تتمثل فى : ١ - تبنى القيادة السياسية على أعلى مستوياتها قضية التحول التكنولوجى المتسارع ، ٢ - أن توفر الدولة كافة السياسات والقوانين اللازمة لتوفير المناخ اللازم للتنفيذ ، ٣ - التحديث الشامل والمستمر لقواعد الانتاج والعمل على نقل التكنولوجيا بشكل حقيقى ، ٤ - رفع نسبة ما يخصص للبحث العلمى والتنمية التكنولوجية من ميزانية الدولة ، ٥ - أن تقوم اللجنة الوزارية العليا للبحث العلمى والتكنولوجى بالاشراف على وضع برامج تنفيذية للبحث العلمى على المستوى القومى ، ٦ - إنشاء صندوق قومى للتكنولوجيا وفى الجلسة الثانية تم مناقشة بحثين الاول قدمه الدكتور محمد السيد سعيد بعنوان " الموضوع الاكثر إستراتيجية على جدول الاعمال المصرى : الانطلاق - إعادة الهيكلة والتحديث الصناعى " ويوضح البحث أن أكثر القوى الفكرية والسياسية فى مصر تعتقد أن المصدر الاكثر عمقا لمشكلاتها هو الارهاب والبطالة وتدنى مستويات الاداء ، بالاضافة الى الافتقار الى رؤية شاملة لمستقبل البلاد . ويتعرض البحث لثلاث نقاط رئيسية وهى : اولا : الحاجة لاختيار استراتيجى بديل فى مجال المشروع التنموى ، والذى يقوم على تسريع إعادة هيكلة وتحديث الصناعة المصرية بناء على خمس معطيات وهى ، ١ - اتساع الفجوة بين المكانة الخارجية والقدرات الداخلية ، ٢ - انفجار اقتصاد الفقاقيع ، ٣ - أحادية سياسة الاصلاح الاقتصادى ، ٤ - إضمحلال وهم اقتصاد الخدمات .

ثانيا : اختيار استراتيجية الانطلاق والنمو المستدام ، ويتعرض هذا الجزء لمزايا وعيوب الاستراتيجيات المقترحة على ضوء معايير الاقتصاد المصرى وهى ١ - استراتيجية الهيكل الصناعى على المدى الطويل جدا ، وميزتها انها لا تتطلب مخاطرة كبيرة وتضحيات جسيمة على المدى القصير . ٢ - التوسع فى احلال الواردات ، حيث يمكن تحقيق الانطلاق من خلال التوسع فى الاحلال محل الواردات . ٣ - التعمق الصناعى ، اى بناء صناعة ثقيلة مصرية ، ٤ - القفز الى الثورة الصناعية الثالثة ، حيث تقوم هذه الاستراتيجية على حرق مراحل التطور الارتقائى فى الصناعة .

ثالثا : المتطلبات الاساسية للقفزة الكبرى للتكنولوجيات فائقة الحداثة .

والبحث الثانى قدمه المهندس على احمد نجيب بعنوان " حول الصناعة والاختيارات التكنولوجية " حيث يوضح أن طبيعة الاقتصاد المصرى ، اقتصاد تحكمه علاقات سوق شديدة

التخلف ، وتراجع دور الدولة في تنشيط الاستثمار بتحديد الاهداف وبيان الاولويات التي يجب تحقيقها حاليا ، فالاقتصاد المصري يكرس اوضاعا من شأنها ان لا يحقق النشاط الاستثماري قيمة مضافة عالية محسوبة بالاسعار العالمية ، وان اكثر الاستثمارات التي تدر أعلى الارباح في تجارة التوزيع وعمليات الخدمات التجارية وعمليات التجميع .

ويضرب مثال على ذلك بصناعة السيارات في مصر ، والتي هي في حقيقة الامر عملية تجميع ، ولا تزيد القيمة المضافة التي تتحقق فيها من ٧ الى ١٠ ٪ من قيمة السيارة ، مع أن القائم بعملية التجميع يتمتع بفرق رسوم جمركية تبلغ ٧٠ ٪ من ثمن السيارة ، وأن المطلوب لتطوير الاقتصاد المصري هو إحداث قفزة صناعية والوصول بالهيكل الصناعي المصري الى أكثر المجالات إضافة للقيمة . وتنحصر الاختيارات المطروحة في :

١ - إحلال الواردات ، ٢ - تعميق التصنيع ، ٣ - التكنولوجيا المتقدمة كمنطلق لاقتصاد تصديري متخصص ، لأن سياسة الاحلال محل المستورد لا يمكن أن تحقق أي نجاح ما لم تكن جزء من خطة شاملة تعتمد على هيكل متكامل من الصناعات الاساسية .

هذا بالاضافة الى مجموعة من المؤشرات التي توجه الاستثمار الصناعي لتحقيق أعلى قيمة مضافة وهي : ١ - يجب تعظيم القمية المضافة في عملية التصنيع . ٢ - الارتقاء الى المنتجات التي تحتوي على أعلى قدر من القيمة المضافة ، ٣ - الارتفاع بالقيمة المضافة المتحققة من استخدام وحدة الاستثمارأي زيادة انتاجية رأس المال .

واشتملت الجلسة الثالثة على بحثين ، الاول قدمه د . طه عبد العليم بعنوان " خيارات وسياسات التقدم الصناعي التكنولوجي : قراءة في خبرات الدول الصناعية والمتحولة " يركز البحث على أن إرتقاء التصنيع في جميع الدول الصناعية المتقدمة والجديدة من دول العالم مرتبط بظهور واستخدام قدرات تكنولوجية عديدة ، حيث يتم تجديد الصناعات القائمة وإقامة صناعات جديدة ، حيث أن صياغة وتطبيق سياسة للتقدم الصناعي التكنولوجي تقوم على ضرورة التقدم الصناعي التكنولوجي كهدف استراتيجي للتنمية الاقتصادية ، ويتعرض البحث للتقدم التكنولوجي في عدد من الدول المتقدمة

اولا : تراجع التصنيع رغم الريادة التكنولوجية (الحالة الامريكية) ، توضح هذه النقطة ما حققته الولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة من قيادة الثورة التكنولوجية والثورة الصناعية - التكنولوجية في حلقاتها الاحدث ، ثم تدهور القدرة والمكانة الاقتصادية الامريكية ، والتي يرجع سببها للتراجع النسبي للانفاق على البحث والتطور في القطاعات المدنية بالاقتصاد الامريكي .

ثانيا :الحالة السوفيتية ، وهي تركز على أن النظام الاقتصادي القائم على نظام الاوامر أعاق عملية التجديد التكنولوجي ، ويظهر ذلك جليا في الخطاب السياسي والاكاديمي الذي أعتبر إنخفاض إنتاجية العمل هي المأزق الحقيقي الذي قاد الى استمرار الاعتماد في التنمية الاقتصادية على المزيد من استخدام الاستثمارات الجديدة بدلا من رفع كفاءة الاستثمارات القائمة .

ثالثا : الحالة اليابانية ، فهي تمثل حالة من التبعية التكنولوجية إلى التكافؤ في انتاج التكنولوجيا ، حيث توضح حصة اليابان من الصادرات العالمية تعاظم حصتها من صادرات السلع المصنعة كثيفة التكنولوجيا وخاصة الآلات والمعدات ، حيث توضح الخبرة اليابانية أن إنتاج التكنولوجيا الاحدث في حد ذاته لا يوفر ميزة تنافسية في الاسواق العالمية ، وانما يتوقف على توفير هذه التكنولوجيا للشركات لترجمتها الى سلع للمتاجرة .

والبحث الثاني قدمه المهندس شريف دولار بعنوان " تنافسية مصر : نحو خريطة صناعية جديدة " ويركز البحث على ثلاث عوامل وهي ١ - التكنولوجيا ، ٢ - الموارد البشرية ، ٣ - المعلومات ، حيث يزداد واتساع شبكة المعلومات العالمية " انترنيت " .

بالاضافة الى ذلك لابد من وضع استراتيجية الصناعة تتوافق مع المزايا النسبية والتنافسية للاقتصاد المصري مع مراعاة مجموعة من الاعتبارات عند اعداد هذه الاستراتيجية وهي : ١ - أن المستقبل في الصادرات العالمية هو لمنتجات الصناعات التحويلية ، ٢ - انقسام الصناعات التحويلية الى أ - منتجات تعتمد على الموارد الطبيعية ، وهي منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة ، ب - منتجات تعتمد على التكنولوجيا المتاحة في السوق العالمي ، وهي منتجات ذات قيمة مضافة متوسطة ، جـ - منتجات تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة ، وهي ذات قيمة مضافة عالية . ٣ - بروز ظاهرة التجارة الدولية في المنتجات المتماثلة ، والتي تعتمد على أختلاف مستويات الجودة للمنتجات المتماثلة ، ٤ - انه لا يمكن اتباع نموذج النمور الآسيوية في استراتيجياتها الاولية ذات التوجه التصديري لأنها تمت في ظل ثوابت عالمية مختلفة عما نحن فيه الآن . ويرى الباحث أنه يمكن وضع خريطة لتشكيلة الانتاج المصري تضم الصناعات ذات الميزة النسبية كنقطة بداية ، ثم التحول الى مرحلة الابتكار دون المرور بمرحلة الاستثمار ، وكذلك الصناعات كثيفة الاستثمار ، واخيرا الصناعات التي يمكن الدخول في تحالفات عالمية توفر الاستثمار الكثيف .

وفي الجلسة الرابعة والاخيرة تم مناقشة بحثين ، الاول قدمه الكتور رضا محرم بعنوان " بحوث العلم والتكنولوجيا في مصر : المؤسسات والتوجهات والتمويل " حيث يهدف البحث الى تقديم صورة شاملة عن حالة البحوث العلمية والتكنولوجية في مصر ، وهي تشمل الواقع الفعلي للمجتمع العلمي والتكنولوجي ، ويتمثل الطلب على العلم والتكنولوجيا في أربعة مصادر هي : ١ - الدولة ، ٢ - المجتمع الاكاديمي ، ٣ - الشركات الصناعية والقطاع الخاص ، ٤ - الاهتمامات الجماهيرية . اما الطلب على العلم والتكنولوجيا في مصر فتتحمله الدولة باعتبارها القيمة على ادارة المجتمع ، حيث ما زال دور القطاع الخاص المصري في الطلب على العلم والتكنولوجيا محدودا للغاية

وتتوزع مراكز وهيئات البحوث في مصر الى : ١ - مراكز وهيئات تابعة للجامعات ٢ - مراكز وهيئات بحوث تابعة للوزارات المختلفة ٣ - مراكز وهيئات بحوث متنوعة . وقد أظهرت الدراسة الدولية المقارنة عن تنظيم أداء وحدات البحوث والتي أعدها اليونسكو مع أكاديمية البحث العلمي أن هنا في مصر مستوى رفيع من التأهيل العلمي والاكاديمي ليس له نظير في أي من الـ ١٧ دولة المشاركة بما في ذلك السويد وبلجيكا وفنلندا ، وبولندا ، ولا يستثنى من ذلك غير الهند وكوريا . وعند محاولة تأسيس سياسة للعلم والتكنولوجيا في مصر فانه لابد من تحديد محاور أساسية وهي :

١ - تحديد أولويات الانشطة العلمية و البحثية المطلوبة على مستوى المجتمع ككل ، ٢ - تخصيص الموارد المالية اللازمة ، ٣ - إدارة وتوجيه العلم ، ٤ - الارتقاء بتوظيف العلم والتكنولوجيا بما يضمن كفاءة الدولة للخدمات .

والبحث الاخير قدمه الدكتور على الحفناوى بعنوان " فى شأن الخيار التكنولوجى المطروح على مصر ودور الدولة فى التنمية التكنولوجية " حيث يوضح الباحث أن التكنولوجيا هى الاداة الدافعة للتنمية ، وأن تعريفات التكنولوجيا تؤكد على أنها مولدة لسلع ذات قيمة مضافة عالية من مكونات فكرية ، والتى هى نتاج الفكر البشرى من العلم والمعرفة والخبرة ، ويجب العمل على توافر مجموعة من الشروط لحدوث تنمية تكنولوجية منها توافر قدرات بشرية متميزة فى البحث العلمى ، وارتفاع نسبة الشباب المتعلم ، ودعم البيئة المحيطة بمراكز الانتاج بالمزايا الحوافز التشريعية والضريبية لزيادة الانتاج الكمى والنوعى ، وتوافر عناصر البنية الاساسية المتميزة لتيسير عمليات نقل التكنولوجيا وأخيرا تبنى القيادة السياسية لاستراتيجية التنمية .

ويوضح الباحث أن مصر تتمتع بعدد من المزايا النسبية ، حيث توضح الاحصاءات العالمية أن مصر تحتل المرتبة السابعة عشر بين دول العالم من حيث نسبة المتعلمين جامعيا بالنسبة للتعداد الكلى للسكان ، ولكن لابد من رفع مستوى التعليم الجامعى ليتحول الكم الى طاقة مبدعة ومنتجة وأيضا وجود سوق كبير مستهلكا للسلع التكنولوجية ، وبالتالى فان فتح الاسواق هو أفضل السبل لانتقال التكنولوجيا الينا ، وايضا توافر نواة جيدة من بعض الصناعات التكنولوجية وبالتالى فإنه لابد من آليات لرفع التنمية التكنولوجية وذلك من خلال مجموعة من الاطر وهى :الاطار التشريعى ، الاطار الاقتصادى ، و الاطار السياسى .

«مؤتمر» مصر والقوى الكبرى فى النظام العالمى

القاهرة : (٢ - ٤ ديسمبر ١٩٩٥)

حنان محمد عبد العزيز

هناك العديد من التغيرات التى تحدث على المستوى الدولى والاقليمى لذلك كان لابد من وقفة للنظر فى علاقة مصر بهذه القوى الكبرى وان موقعها الاستراتيجى الذى تتمتع به جعلها تتأثر بالقوى المحيطة ، كما انه دفع هذه القوى الكبرى الى اقامة علاقات قوية معها ، وعلى ذلك فقد قام مركز البحوث والدراسات السياسية فى مؤتمره السنوى التاسع بمناقشة علاقة مصر بالقوى الكبرى فى النظام العالمى الجديد .

اولا : الولايات المتحدة الامريكية :

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية من اهم القوى التى لها علاقات متميزة مع مصر وأصبحت العلاقات المصرية الامريكية تتسم بالعقلانية فبالرغم من عمق العلاقات المصرية الامريكية فى قطاعات متعددة الا انها عاشت فترات اشبه بالأزمة ، وتركزت أساسا فيما يلى :

١ - موضوعات حقوق الانسان .

٢ - المشاكل الدولية التى تحدث خارج المنطقة مثل البوسنة وهايتى والصومال .

٣ - علاقات مصر مع دول تعتبرها الولايات المتحدة ليست على علاقات معها مثل ليبيا - كوريا الشمالية - العراق -ايران .

٤ - تصويت مصر فى جلسات الجمعية العمومية للامم المتحدة٥ - التبادل الاعلامى الذى يحمل الهجوم من كل طرف على الطرف الآخر .

٦ - الغموض فى الموقف الامريكى فيما يتعلق بمستقبل المساعدات الامريكية .

٧ - موضوع انتشار الاسلحة النووية .

وفى ظل المشاكل الاقتصادية التى تعانيها الولايات المتحدة أصبح هناك اتجاه عام نحو تقليص المعونات الخارجية ، وكان لابد من ايجاد شكل آخر للعلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر فكانت الشراكة المصرية الامريكية ، وبذلك تعد مصر ثالث دولة فى العالم بعد روسيا وجنوب افريقيا تعقد مشاركة مع الولايات المتحدة . وتهدف مبادرة مبارك - ال جور الى تشجيع القطاع الخاص والارتقاء بجودة المنتج المصرى ، ولكى تحقق المشاركة أهدافها تم تكوين اربع لجان فرعية هى :

١ - اللجنة الفرعية للتكنولوجيا والتنمية البشرية .

٢ - اللجنة الفرعية للسياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمار والتمويل .

٣ – اللجنة الفرعية للتنمية المستديمة .

٤ – اللجنة الفرعية للتعليم .

وبالرغم من وجود اختلافات كثيرة بين الثقافة المصرية والامريكية الا ان هذه الاختلافات لم تمنع من خلق قنوات تاثير ثقافي متبادل بين الطرفين ، ومن هنا ياتى دور المكتب الثقافي المصرى فى واشنطن والمركز الامريكى فى القاهرة ، وكافة المؤسسات الامريكية المرتبطة به .

ثانيا روسيا الاتحادية :

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وما ترتب عليه من آثار سياسية وعسكرية كان لابد من دراسة علاقة مصر بروسيا الاتحادية باعتبارها الامتداد للاتحاد السوفيتي . ان روسيا تضع في الاعتبار ان الشرق الاوسط فى دائرة أمنها الاستراتيجي ولذلك اى نظام فى روسيا لابد ان يواصل سياسة محاور الارتكاز لسياسة الشرق الاوسط والتى تضم ايران والعراق وسوريا ومصر واسرائيل . وبالنسبة لمصر فإن علاقة روسيا مع مصر انحصرت فى نطاق أضيق كثيرا من ميراث العلاقة المصرية – السوفيتية بسبب اوضاع النظام السياسى الروسى وتحولاته الاقتصادية وانتفاء حاجة مصر الى السلاح الروسى الا ان موسكو تحاول المحافظة على هذا الحد الادنى ، وفى المقابل فان السياسة المصرية واعية تماما لاهمية المحافظة على هذه العلاقة مع روسيا تقديرا منها بان روسيا لابد ان تخرج من عنق الزجاجة الحالية وعلى ذلك فإن احتمالات تطور العلاقة بين مصر وروسيا الاتحادية من الامور القائمة لدى كل منهما .

ولاشك ان روسيا الاتحادية فقدت الحوافز الايديولوجية لتوسيع نطاق نفوذها ومع الازمة الاقتصادية التى تعانيها اصبح هناك تراجع من جانبها فى مجال تقديم المساعدات الاقتصادية على اسس ايديولوجية ، فضلا عن تدهور قدرتها على تطوير التبادل التجارى على اسس اقتصادية حيث تحولت روسيا فى مجال تدفق التمويل الدولى من دولة مقدمة للمساعدات والقروض إلى متلقية للقروض والمعونات الخارجية

وتتزامن محاولات العودة الروسية الجديدة الى العالم العربى والشرق الاوسط مع توقيت استمرار المحاولات الامريكية للترويج لما يسمى بالنظام العالمي الجديد فى القطبية الاحادية كما تتزامن العودة الروسية الجديدة الى المنطقة مع بدء تواتر الحديث الجدى عن مشروع النظام الشرق أوسطى الجديد ومن هنا فإن الوجود الروسى الفعال نسبيا يعتبر احد ضمانات التوازن المستقبلى فى هذه المنطقة خاصة بعد تخلى موسكو عن الايديولوجية الماركسية ، الامر الذى يمهد لتعاون اكبر فى المجالات الثقافية والعلمية والتعليمية والفنية .

ثالثا : الاتحاد الاوروبى :

من أهم القوى التى برزت فى عالمنا الحديث هى الاتحادات والتكتلات الدولية والتى تحرص مصر منذ استقلالها على اقامة علاقات قوية معها ، بل والاضطلاع بدور كبير فى انشاء بعض المنظمات الدولية سواء على المستويين العالمى او الاقليمى ، ومن ابرز تلك التكتلات فى الوقت الراهن الاتحاد الاوروبى .

ان الاتحاد الاوروبى بدوله الكبرى (فرنسا – بريطانيا – المانيا) ودوله المشتركة فى المجال المتوسطى (اليونان – ايطاليا – فرنسا – اسبانيا) يمثل واحدا من اهم التحديات الجديدة التى تواجهها مصر ، كما يمثل فرصة متاحة لصياغة سياسة خارجية ، وسياسة دفاع جديدتين تتناسبان والعلاقات الدولية القائمة وهذا يتطلب :

أ – وضع إطار سياسى واستراتيجي جديد والذى يتطلب بدوره تغييرا هيكليا مؤسسيا داخل مصر حتى يمكن الاستجابة بفاعلية لمتطلبات المرحلة المقبلة من التعاون بين مصر والاتحاد الاوروبى .

ب – الاشتراك فى تكتل اقليمى وايجاد سوق متسعة والقدرة على جلب التكنولوجيا المناسبة والضرورية حتى يمكن التعامل مع هذه التكتلات .

جـ – على المستوى السياسى والاستراتيجي من الضرورى ان تطور مصر اهتمامها بالدول التى لها مصالح كبيرة فى العالم العربى وداخل مصر نفسها وهى بالاساس الدول الكبرى فى الاتحاد الاوروبى (فرنسا – بريطانيا – المانيا) والدول الاوروبية المتوسطية (اليونان – ايطاليا – فرنسا – اسبانيا) والدول التى تقود حاليا عملية التكامل الاوروبى (فرنسا – المانيا)

د – ان تقيم مصر حوارا اجتماعيا مع اوروبا وهو ما يستدعى تقليل الحوارات الفردية مع استغلال مثل هذه الحوارات الثنائية لصالح الجميع .

هـ – على المستوى العسكرى والاستراتيجي فان على مصر تجاوز مسألة استيراد السلاح الى تصنيع كل ما هو محلي مع ايجاد التكنولوجيا اللازمة لذلك .

وحول العلاقات الاقتصادية فان قدرة الجانب المصرى على الافادة من كل برامج التعاون والعمل المشترك مع التجمعات والتكتلات الدولية العالمية منها والاقليمية وعلى رأسها الاتحاد الاوروبى توقف على مدى تحرك الحكومة المصرية نحو إحداث اصلاحات ادارية وإعادة هيكلة المؤسسات وكذلك اجراء اصلاحات تشريعية حقيقية ، وخاصة فيما يتصل بالجوانب الاقتصادية .

وتبدو علاقات مصر الثقافية بدول الاتحاد الاوروبى علاقات قوية واسعة الآفاق ، ولكن من الضرورى الا تقف مصر عند حد التلقى الثقافى من هذه الدول ، والذى يأخذ شكل

مساعدات فى مجالات عديدة مثل التعليم – التنمية الاجتماعية – المحافظة على التراث – التثقيف الفنى .

رابعا الصين :

تعتبر الصين احدى القوى الكبرى من العالم نظرا لما تتمع به من عوامل ذاتية كالموقع الجغرافى – المساحة الشاسعة – الثقل السكانى كما انها تمتلك أهم رموز القوة السياسية والعسكرية وهى حق الفيتو – الاسلحة النووية ، كما انها اصبحت تتمتع بأحد اهم رموز القوة الدولية فى مرحلة ما بعد نهاية الحرب الباردة ، وهى معدل النمو الاقتصادى .

فالعلاقات السياسية والعسكرية بين مصر والصين تتسم بعدة خصائص منها ان العلاقات المصرية – الصينية تمر منذ عام ١٩٩١ بمرحلة جديدة يتم خلالها ما يشبه إعادة إكتشاف لتلك العلاقات ، فقد تجاوزت الى حد ما مسألة التفاعل السياسى المستند على قضايا كبيرة ، واتجهت نحو التنسيق والتعاون سياسيا بشأن قضايا ثنائية بينهما ، كما ان هناك تفاوتا بين عمق العلاقات المصرية الصينية من مجال لآخر ، فهناك تركيز نسبى على مجالات التعاون الاقتصادى والثقافى بصوره المختلفة ، أما العلاقات العسكرية فلم تشهد تطورات غير معتادة عما كانت عليه خلال الثمانينات .

ومن ناحية أخرى ، قليلة هى العلاقات المصرية الصينية حيث ان اختلاف اللغة يقف عقبة اساسية فى سبيل إقامة علاقات ثقافية نشطة ، كما ان هناك تقصيرا من جانب مصر فى التخفيف من أثر هذا القانون كما ان بعد المسافة بين البلدين يشكل عائقا ايضا نحو تقدم العلاقات الثقافية بينهما .

ويمكننا استخدام وسائل الاعلام المسموع والمرئى للحد من تأثير هذه العوائق .

خامسا اليابان :

وتعتبر من أبرز القوى الكبرى فى عالمنا المعاصر لما تتمتع به من امكانيات اقتصادية وبما تمتلكه من تكنولوجية متقدمة وقد تطورت العلاقات المصرية اليابانية بتطور الاوضاع بالنسبة لكل مصر واليابان داخل الاطار الاقليمى والدولى ، فالعلاقات المصرية اليابانية تطورت وانتقلت من مرحلة الاهتمام غير المباشر من جانب اليابان بمصر بصفتها نقطة الوصل بين العالم القديم فى آسيا واوروبا الى اعتبارها محطة الاهتمام اليابانى نحو تدعيم علاقاتها بالعالم العربى خصوصا مع حدوث أزمة البترول عام ١٩٧٣ كما ان حرب الخليج ثم مباحثات السلام العربية الاسرائيلية ودور مصر فيها اعاد لمصر اهميتها العربية والدولية ، ولذلك فقد تزايد الاهتمام اليابانى بمصر ، كما ان تنامى القوة النسبية لليابان داخل اطار التفاعلات الاقليمية والدولية قد زاد من اهتمام مصر باليابان وعلى ذلك يمكن القول بأن العلاقات المصرية اليابانية سوف تزداد سواء كميا أو نوعيا .

وفى نهاية المؤتمر تم طرح عدة تساؤلات يتعين الاجابة عليها حتى تستطيع مصر اقامة علاقات متوازنة ومتكاملة مع كافة القوى الكبرى .



إشراف د . نهى المكاوى

نحو خريطة جديدة للقرن الأفريقى

The Horn of Africa - Charles Gordon (Editor) - SOAS, 1994.

يقع هذا الكتاب الذى ألفته مجموعة من الباحثين وحرره تشارلز جوردون الباحث بكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن - ناشر الكتاب - فى ١١٧ صفحة . وتدور الأفكار الأساسية حول الخريطة الجديدة لمنطقة القرن الأفريقى فى ضوء انهيار أنظمة الحكم فى اثيوبيا والصومال مع التركيز على اثيوبيا "الجديدة" والصومال والسودان .

أدى سقوط نظامى منجستو هيلامريم فى اثيوبيا وسياد برى فى الصومال عام ١٩٩١ ، الى بروز لاعبين جديدين على ساحة القرن الأفريقى ، وهما : إريتريا وجمهورية شمال الصومال وذلك فى سياق مفهومين للدولة فى تلك المنطقة :

الأول : أن الدولة تقوم على أساس عرقى وثقافى ودينى ولغوى وهو ما حدث فى الصومال وتم تطبيقه مؤخرا فى اثيوبيا من خلال انشاء مجلس لممثلى الدولة على أساس عرقى وهناك اتجاه نحو اعطاء حق تقرير المصير للعرقيات المختلفة .

الثانى : يستند الى رؤية مفادها أن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هى أساس الدولة بمعنى أن المصالح هى الرابط أو القاسم المشترك بين مختلف الجماعات وهو ما ينطبق على الحالة الإريترية . وقد حاولت الدولة الاثيوبية فى السبعينيات والثمانينيات تذويب المسألة العرقية فى اطار السعى لانشاء دولة تقدمية فى حين أن الدراسات الحديثة أثبتت أن الثورة فى اثيوبيا لم تقم لأسباب عرقية وإنما بسبب انعدام العدالة السياسية والاجتماعية .

١- إثيوبيا :

كانت المشكلة بعد وصول ميليسى زيناوى الى سدة الحكم هى عدم خبرة القيادة الإثيوبية الجديدة فى الديمقراطية مثل دول أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتى السابق . وكانت المعضلة الكبرى هى كيفية التعامل مع بقايا نظام منجستو . كما وجهت انتقادات عنيفة للحكومة المؤقتة بشأن موافقتها على منح الاستقلال لاريتريا فى وقت كان ينادى فيه الإثيوبيون بضرورة طرح الموضوع للمناقشة العلنية سواء فى اريتريا أو فى إثيوبيا .

أ- القوى الأساسية فى اثيوبيا : وهى تتمثل فى القوى الآتية :

- الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير اثيوبيا : على الرغم من أن الجبهة بكل انجازاتها لا تعدو كونها عضوا فى الإئتلاف المؤقت فى اثيوبيا إلا أنها كانت العقل المدبر للحكومة . وينتمى ثلثا مقاتلى الجبهة وقيادتها العليا الى شعب التيجراي الذى يمثل ١٠٪ من شعب اثيوبيا البالغ ٥٠ مليون نسمة .

وقد قامت الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير اثيوبيا بوضع نظرية ثورية ماركسية - لينينية تقسم على مرحلتين : الأولى ثورة قومية ديمقراطية والثانية ثورة اشتراكية على أن يتم فى المرحلة الأولى فقط إقامة تحالفات تكتيكية بين مختلف المجموعات ويكون هناك فترة انتقالية بين المرحلتين . وفى هذا السياق فإن الديمقراطية لا تعنى تعدد الأحزاب ولكن تعدد الآراء فى اطار واحد ، وهو شكل هرمى للحكم الذاتى يضم القرى والمقاطعات والمناطق على أن ينظم كل منها شئونه الداخلية ويتم وضع السياسة المركزية من قمة الهرم التنظيمى . وقد انعكس هذا التصور فى نظام الـ

Baito System الذي طبق في الانتخابات الاقليمية التي جرت عام ١٩٩٢ .

وخلافا لهذا التوجه اللينيني ، فقد اتخذت مرحلة الانتقال شكلا مغايرا لما أعلنه ميثاق ١٩٩١ ، فقد غيرت تجربة الجبهة في الحكم مفهومها عن الحكم بمعنى أننا لن نسمع مثلا عن حزب العمال الثوري الاثيوبي . ويرى المؤلف أن المبادىء اللينينية للجبهة لن تطبق إلا على الإطار التنظيمي . وسوف تتلاشى هذه المبادىء تدريجيا مع تجربة الجبهة الشعبية في الحكم .

– جماعات الأوروموا : هي أكبر القوميات المكونة للشعب الإثيوبي وعلى الرغم من أنها مهمشة سياسيا إلا أن الحكومات الإثيوبية المتعاقبة نجحت في استقطاب أبرز رموزها . وهناك عدة جبهات ممثلة لهذه القومية مثل جبهة تحرير الأورومو والجبهة الإسلامية لتحرير أوروميا . وخلال عقد الثمانينيات واجهت جبهة تحرير الأورومو مشكلة تشتت وانقسام القيادة بسبب التمايزات الدينية والطبقية ، وبالتالي فقد كانت عاجزة عن بناء آلة عسكرية ووضع برنامج سياسي إلا أن أجندة الجبهة السياسية تركز بصفة عامة على الديمقراطية وحقوق الانسان وحق تقرير المصير لشعب الأورومو .

– المركزيون الأمهرة : يمثلون أغلبية السكان في المناطق الشمالية من إثيوبيا ويتحدثون اللغة الأمهرية ومعظمهم من المسيحيين الأورثوذوكس . وأهم أهدافهم هو استعادة أوضاعهم في القوات المسلحة وبيروقراطية الدولة والتجارة ومكانتهم في الأولى قضي عليها ، وفي الثانية مهددة وفي الثالثة لا توجد تحديات تهددها . ويحلم المركزيون الأمهرة "بأثيوبيا العظمى" ويعارضون الاستقلال الإريتري . وهناك عدة اتجاهات ينادي بعضها باستخدام القوة لإزاحة النظام الحالي بينما يرى آخرون وجوب اتباع قواعد اللعبة التي وضعتها الحكومة لأن الأخيرة لا تستطيع الاستمرار بدونهم .

– مجموعات أخرى : هناك العديد من المجموعات العرقية الأخرى التي تسعى الى لعب دور على الساحة السياسية في اثيوبيا ، منها العفروصوماليو اثيوبيا والسيداما والعدير والنوير والأنواك ، وبعض تلك المجموعات تمتلك مواقع استراتيجية مثل العفر الذين يسيطرون على الطريق المؤدي الى عصب والعيسى الذين يبسطون سيطرتهم على طريق السكك الحديدية المؤدي الى جيبوتي .

ب – القاعدة الاقتصادية للدولة : يمكن القول أن الدولة الإثيوبية بنيت على أساس سياسي وليس اقتصادي . ومنذ عام ١٩٧٤ كانت مصادر تمويل الدولة تنحصر في الضرائب على التجارة وفي الانتاج الزراعي . وقد تغيرت الأوضاع تماما إبان عهد حكومة ١٩٧٥ الانتقالية لأن التجربة جعلت الشعب الإثيوبي يحجم عن المشاركة السياسية اضافة الى أزمة الحكم وتدهور قدرة الحكومة على إحداث ردود أفعال ازاء الأحداث المحيطة بها .

وتواجه الحكومة الإثيوبية الراهنة عدة مشكلات على الصعيد الاقتصادي :

– الفشل في وضع استراتيجية اقتصادية متكاملة .

– الدولة الآن تمر بمرحلة اعادة بناء ، وبالتالي فإن التحرير الاقتصادي يمكن أن يحد من سلطاتها في وضع السياسات الاقتصادية . كما أن التحرير الاقتصادي يعني تقليص عدد موظفي الحكومة وخفض مستوى معيشة الباقي.

– الدولة تحاول الآن اعادة التنظيم الأمر الذي يتطلب تقليص البيروقراطية الحالية واحلالها ببيروقراطية اقليمية جديدة تمشيا مع فكر النظام الجديد .

٢- "جمهورية" شمال الصومال:

أ- الوضع الاقتصادي : يعاني شمال الصومال من تدمير شامل للبنية الأساسية . ويرجع ذلك لسببين : الأول عدم دفع نظام سياد برى لرواتب الجنود فكانوا يخربون البنية الأساسية ويبيعون بعض مكوناتها . ووصل الأمر الى أنه لم يتبق سوى ١٠ مدارس من ٨٧ مدرسة اضافة لانهيار الخدمات مثل البريد وغيره . السبب الثاني هو عودة حوالي أربعمائة ألف لاجىء من اثيوبيا في وقت تم فيه اهمال تام للإستثمار في شمال الصومال خلال عهد سياد برى .

ويعاني شمال الصومال من أن المساعدات الخارجية من فرنسا وغيرها تتوقف على الاعتراف الدولي "بالجمهورية" . كذلك فإن عقود استخراج البترول من الشمال معطلة من الناحية القانونية لأنها أبرمت مع نظام سياد برى الذي كان يحكم الجنوب.

ب – الوضع الدبلوماسي : – إقليميا : فيما يتعلق بعلاقة شمال الصومال بجنوبه هناك رؤية مفادها أنه يمكن اعادة صياغة العلاقة في حالة توصل مقديشيو الى حالة من الاستقرار النسبي على ألا يكون معنى ذلك تحكم الجنوب في الشمال مثلما حدث بعد الاستقلال .

على الصعيد العربي ، على الرغم من أن الخليج مصدر للعملة الصعبة إلا أن الشماليين يتعاملون مع دوله بحرص خاصة بعد الموقف العربي الداعم لسياد برى خلال حربه مع إثيوبيا "الماركسية – المسيحية" .

كما أن هناك تقاربا مع كل من اليمن والسودان نتيجة وجود قواسم جغرافية وتاريخية وثقافية مشتركة . وحتى عام ١٩٩٢ كان نظام الجبهة في السودان يرسل مساعدات طبية وغذائية للشمال إلا أنه حول اهتمامه نحو الجنوب الذي يعده الترابي مسرحا محتملا لنفوذه .

–دوليا : أدى انهيار الاتحاد السوفيتي ويوغوسلافيا السابقين الى تمهل الدول الأوروبية في مسألة الاعتراف الدولي بصفة عامة مما انعكس على "جمهورية شمال الصومال" بصفة خاصة في ضوء انهيار أهمية القرن الأفريقي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي . فلا يوجد عداء ضد شمال الصومال ولا يوجد تعاطف في الوقت ذاته . كما تنتظر واشنطن والعواصم الغربية لما ستسفر عنه الأحداث في الجنوب إذ ربما يمكن اعادة الوحدة بين شمال الصومال وجنوبه .

٣- السودان :

يرى المؤلف انه لم يحدث منذ الاستقلال أن أعطى نظام سودانى اهتماما بالأمن مثل نظام البشير - الترابى . ورغم أن الجيش كان يخسر فى الجنوب إلا أن المساعدات الايرانية التى بدأت تتدفق على السودان بعد زيارة رفسنجانى للخرطوم فى أواخر ١٩٩١ والتى تضمنت التسليح والتدريب والامداد بمعدات صينية -ساعدت القوات المسلحة وجيش الدفاع الشعبى السودانيان على تحقيق انتصارات عسكرية فى الجنوب . وبنهاية عام ١٩٩٢ تضاءلت المخاطر على النظام الحاكم من قبل الجيش نتيجة تغير المعطيات فى جنوب السودان .

أ- سياسات النظام : كانت السياسات الأكثر إثارة للعالم الخارجى تلك المتعلقة بحقوق الإنسان إذ سجلت المنظمات المعنية مثل منظمة العفو الدولية و Africa Watch انتهاكات النظام السودانى فى هذا المجال بما يمكن معه القول أن ممارسات النظام الحالى يعد الأسوأ منذ استقلال البلاد عام ١٩٥٦ . ويرسم المؤلف ملامح تلك السياسات فى النقاط التالية :

١- ضرب النخبة الثقافية - الأكاديمية داخل جامعة الخرطوم وتعريب التعليم العالى وبخاصة داخل الجامعة .

٢- بث الثقافة الاسلامية من خلال وسائل الاعلام المملوكة للدولة

٣- على الصعيد الخارجى أيد نظام الخرطوم صدام حسين فى حرب الخليج الثانية إضافة الى تقوية علاقاته بتشاد واريتريا وإثيوبيا وإيران . كما تحولت السودان الى مركز لتصدير الأصولية الى شمال أفريقيا من خلال تدريب المتطرفين بمساعدة ايرانية اضافة الى عمل النظام على تهديد اريتريا وإثيوبيا .

ب - رؤية جنوبية : منذ وصولها الى الحكم لا تريد الجبهة الإسلامية - كما ظهر فى مفاوضات نيروبى وأديس أبابا وأبوجا - التوصل الى اتفاق للسلام مع الجنوب رغم الاتفاق الذى وقع بين الميرغنى وجارانج عام ١٩٨٨ لاحلال السلام بالجنوب . وتنحصر الرؤية الجنوبية فى النقاط التالية :

١- من المستحيل أن تتوصل قيادة الجنوب - رغم انقساماتها - الى تسوية للأزمة مع النظام الحاكم فى الخرطوم لأنه لا يؤمن بالديمقراطية . والحل الوحيد للوحدة مع الشمال هو دفع الديمقراطية للمشاركة فى اختيار الحكومة .

٢- إن نظام البشير نظام متطرف بكل المقاييس ولا يمكن التوصل الى اتفاق سلام مع نظام يمثل الاسلام العنصر الوحيد فى برنامجه السياسى .

٣-إن الجنوب لا يسعى الى التوصل لسلام مع النظام الحالى وأنه وصل الى السلطة عن طريق انقلاب عسكرى وليس اجماعا وطنيا . كما أن الجنوب يسعى الى اتفاق مع جميع الأحزاب السودانية حول مستقبل البلاد سواء كانت هذه الأحزاب فى السلطة أو خارجها .

جـ - مستقبل السودان السياسى : على الرغم من تشديد اجراءات الأمن المتخذة من قبل النظام الحالى إلا أنه يمكن على المدى القصير أن تؤدى الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية الى انقلاب أو ثورة شعبية مثلما حدث ضد ابراهيم عبود وجعفر نميرى عامى ١٩٦٤ و ١٩٨٥. ولكن الفارق الأساسى بين تغير الأنظمة فى السابق وامكانية أو احتمال تغير النظام الحالى يكمن فى أن التغيير سيكون دمويا هذه المرة إذ أن الجبهة الإسلامية مستعدة لعمل أى شىء حتى ولو قتلت مئات المدنيين العزل للبقاء فى السلطة لأن قادتها يعون تماما أن الفرصة السانحة الآن هى الأخيرة لاقامة جمهورية اسلامية فى السودان . ويرى تشارلز جوردون أن النظام الحالى سوف يسقط خلال خمس سنوات نتيجة الإنخفاض المستمر فى المستوى المعيشى وعزلة النظام الدولية . ويوجز المؤلف مستقبل السودان فى السيناريو التالى :

١- بعد اسقاط نظام الجبهة سوف تكون هناك فترة انتقالية لمدة ١٨ شهرا سيحكم السودان خلالها ائتلاف حزبى بدون الجبهة الإسلامية . وخلال تلك الفترة سيتم الإعداد لدستور جديد يضمن لامركزية السلطة لإقناع باقى الأقاليم والولايات بالبقاء فى اطار السودان الموحد . وسوف تتميز تلك الفترة بظهور أحزاب جديدة .

٢- بعد ذلك ستجرى انتخابات عامة فى الشمال والجنوب فى حالة عدم انفصاله ، وسوف يحصل حزبا الأمة والديمقراطى على نصف الأصوات وستحصل الأحزاب الاقليمية على نصيب لم يسبق أن حصلت عليه من قبل .

٣- بنهاية هذا القرن سيكون هناك اعادة ترتيب للساحة السياسية السودانية بحيث يظهر عليها لاعبون جدد تماما .

٤- سوف يكون هناك تعددية ديمقراطية لامركزية من خلال أقاليم ادارية متمتعة بالحكم الذاتى وستمثل فيها مصالح الأقاليم المختلفة .

ويمكن القول أن هذا الكتاب عكس الرؤية الغربية لمنطقة القرن الأفريقى ، إذ نجد على غلاف الكتاب خريطة لمنطقة القرن الأفريقى عليها دولتان جديدتان هما : جمهورية شمال الصومال أو صومالى لاند وعاصمتها هرجيسا ، ودولة جنوب السودان وعاصمتها جوبا ، وهو الأمر الذى يجب أن يسترعى انتباهنا لأن هناك خريطة جديدة يتم رسمها للمنطقة مما يحتم علينا ألا نكون بمعزل عنها بحيث نشارك فى صياغتها بما يحقق مصالحنا الحيوية .

ط . د

البحر المتوسط : الحائط المستحيل

Bernard Ravenel: Mediterranee: L'impossible Mur, (Paris: Editions L'Harmattan, 1995).

فى إطار اهتمام الدوائر المختلفة فى بعض دول الاتحاد الأوروبى وخاصة فى الدوائر الدبلوماسية والأكاديمية فى فرنسا ، فقد صدر مؤخرا هذا الكتاب باللغة الفرنسية من تأليف الكاتب المعروف برنارد رافانيل ، وهو من أبرز الكتاب المعروفين فى شئون المتوسط ، وله عدة مقالات وكتب فى هذا الموضوع تسلط الضوء على أهمية هذا البعد فى السياسة الخارجية الفرنسية .

وهذا الكتاب يحتوى على بعض المقالات الهامة التى كتبها المؤلف منذ نهاية حرب الخليج ، وهى تشكل فى رأيه العناصر الهامة التى يجب أخذها فى الاعتبار عند التعامل مع ما يسميه "بالمسألة المتوسطية" ، حيث يوضح بالتحليل والتفسير أهم التحديات والمخاطر التى تواجهها منطقة المتوسط والعلاقات بين أوروبا والدول المتوسطية فى عدة فصول كما يلى :

يتناول الفصل الأول "من العلاقات بين الشرق والغرب الى العلاقات بين الشمال والجنوب" حيث ناقش المؤلف إفتراضا مفاده أن موقف الهيمنة الأمريكية يواجه صعوبات كبيرة لعاملين رئيسيين ، أولهما : عدم قدرة الاقتصاد الأمريكى على تحمل ميزانية الدفاع الأمريكية ، وكذا التنافس الأمريكى الحاد فى المجال التكنولوجى مع اليابان ، وأوروبا الغربية وخاصة المانيا ، إلا أنه يشير أيضا الى أن قراءة المستقبل المنظور توضح أن القوى الدولية البازغة على المستوى الدولى لن تستطيع تحدى الولايات المتحدة بمفهوم القطبية الثنائية الذى كان سائدا من قبل فى النظام الدولى . ثم يناقش دور منظمة حلف شمال الأطلنطى بعد التغيرات الإقليمية فى أوروبا مثل انهيار الاتحاد السوفيتى سابقا ، وتوحيد المانيا وتفكيك منظمة حلف وارسو . ثم يستعرض المبادرات والاجتماعات التى قدمت بشأن دور وعضوية حلف الأطلنطى فى ظل المتغيرات الدولية الجديدة ، وأبرز فى هذا الصدد الاجتماع الذى عقده الحلف فى مدينة كنوكى ببلجيكا فى ١٩ يونيو ١٩٩٠ . وأوضح الكاتب بعد ذلك فى جزء تحت عنوان (الشمال يواجه الجنوب) نماذج من الصراعات التى شهدت تدخلات من بعض القوى الدولية فى بؤر اقليمية ملتهبة مثل أفغانستان ، وكمبوديا وأنجولا وناميبيا وموزمبيق، ونيكاراجوا والسلفادور . وأوضح أن هذه الصراعات قد تمت تسويتهابالطرق السياسية والدبلوماسية بطريقة توفيقية بسبب انتهاء الحرب الباردة .

أما الفصل الثالث والمعنون "من تصدير الحرب فى العالم الثالث الى الحرب ضد العالم الثالث" ، حيث يركز على أبعاد حرب الخليج وإبراز أن هذه الحرب وما ترتب عليها من نتائج على المستوى الدولى والاقليمى قد دعت الى إعادة النظر فى هيكلة المؤسسات الدولية الهامة وخاصة الأمم المتحدة ، ثم يتحدث عن آفاق العلاقات بين الشرق والغرب فى التسعينات حيث يركز على أهمية الأبعاد الاقتصادية كأحد أدوات التعاون أو المواجهة بين الشرق والغرب فى التسعينات . ثم يتناول الكاتب فى الفصل الرابع المعنون "بين المثاليين والتحديثيين" ، حيث يتناول رؤية كل من أنصار فريق التحديث والمدافعين عن الأفكار المثالية وتأثير ذلك على عملية التنمية فى البحر المتوسط مشيرا الى خطورة عدم التوازن فى عملية التنمية بين شمال وجنوب المتوسط لأحد أهم العوامل لعدم تحقيق الاستقرار فيه .

ثم يتناول الكاتب فى الفصل الخامس العلاقات بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبى) والمتوسط تحت عنوان "نحو حدود جديدة للبحر" مشيرا الى أن فرنسا وإيطاليا كإحدى الدول المؤسسة للجماعة الأوروبية قد لعبت دورا كبيرا فى تأصيل العلاقة بين الجماعة الأوروبية والدول المتوسطية ، وتناول فى هذا الفصل أنماط التغير فى العلاقات بين الاتحاد الأوروبى والدول المتوسطية مثل عقد اتفاقات تجارة تفضيلية وبروتوكولات مالية وتجديد هذه الاتفاقات حتى عام ١٩٩٦ متحدثا عن السياسات الأوروبية المتجددة ومركزا على أن هذه السياسات لم تركز عموما على عملية التنمية فى جنوب المتوسط ، وأوضح أن الفترة الحالية بعد انتهاء حرب الخليج والظروف الدولية والإقليمية المتغيرة تمهد الطريق نحو بناء متوسط جديد . ثم يخصص الفصل السادس والمعنون "مشكلة التلوث فى البحر المتوسط" حيث يركز على هذه القضية التى يتعين فيها التعاون بين شمال وجنوب المتوسط للتخلص من آثارها مشيرا الى أن مصادر هذا التلوث عديدة وأن من أخطرها ذلك التلوث الناجم عن النفايات المستخرجة من انتاج الأسلحة الكيماوية والنووية ، ثم يختتم المؤلف كتابه بفصل تحت عنوان "يوغسلافيا متى تقوم أوروبا بتدمير أوروبا" حيث يتناول فى هذا الفصل أبعاد هذه القضية ويبرز أن إنهيار وتفكك يوغسلافيا الفيدرالية قد أعاد الى الذهن ما يسمى (المسألة الشرقية) مشيرا الى أن هذه المسألة كان لها تأثيرات خطيرة على الاستقرار والأمن فى أوروبا وأن استمرار عدم ايجاد حل لهذه المشكلة قد يؤدى الى انتشار الحرب فى البلقان . ويتناول الكاتب سلسلة المبادرات التى فشلت حتى الآن فى ايجاد حل لهذه المشكلة . وينتهى الكاتب الى القول أن ما يتم من إختفاء البوسنة رويدا رويدا ، كما يتم الآن سوف يقضى على آمال تحقيق الأمن والسلام الأوروبى وفى المتوسط تدريجيا . ثم يخصص الكاتب فى النهاية فصلا تحت عنوان "الجزائر المعمل الجيبوليتيكى لتحقيق الأمن فى غرب المتوسط" حيث يركز الكاتب على أهمية إيجاد حل لهذه القضية مشيرا الى أنها تمثل أحد أهم عناصر تحقيق الأمن والتعاون فى المتوسط .

وبعد فإن هذا الكتاب يعتبر هاما فى مجال تحديد مصادر عدم الاستقرار فى المتوسط وتحديد العلاقات الأوروبية المتوسطية ولم يتطرق الكاتب فى كتابه الى رؤيته لتحقيق الأمن والتعاون فى المتوسط بشكل جماعى ولكنه ركز على أهمية تحقيق حلول لأسباب عدم الأمن فى المتوسط . وهذا الكتاب لم يتضمن أية تحليلات احصائية حول العلاقات الأوروبية المتوسطية أو مناقشة القدرات العسكرية والنووية على ضفتى المتوسط .

ويأتي هذا الكتاب في توقيت مناسب حيث يتصاعد فيه الاهتمام بأهمية المتوسط في السياسات الأوروبية وفي إطار السياسة الخارجية المصرية ، وأنه إدراكا من مصر لأهمية تحقيق الأمن والتعاون في المتوسط قد كانت مبادرة السيد الرئيس حسني مبارك أمام البرلمان الأوروبي عام ١٩٩١ التي تعرف مبادرة منتدى المتوسط وهذه المبادرة لازالت تعتبر في رأينا الإطار المرجعي الأساسي وآلية دقيقة لتحقيق الأمن والتعاون في المتوسط . ولاشك أن الترحيب الذي لاقته هذه المبادرة المصرية من جميع دول المتوسط يدعونا جميعا لدعم مسيرتها وتوسيع نطاقها من أجل تحقيق الأمن في ربوع المتوسط ، وأنه في الوقت الذي عقد فيه المؤتمر الأوروبي المتوسطي ببرشلونة يومي ٢٦ و ٢٧ نوفمبر ١٩٩٥ ، كان يحدونا الأمل أن يفتح هذا المؤتمر مسيرة الحوار الأوروبي المتوسطي مع ضرورة تشجيع وتقنين التعاون ليس فقط بين المؤسسات الرسمية الأطراف في هذا الحوار والتي تقوم بجهد محمود في هذا الشأن بل والمؤسسات غير الرسمية مثل مراكز البحوث الاستراتيجية في منطقة المتوسط . ولاشك أن الدور الذي قام به مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام في هذا الصدد لجهد عظيم في سبيل تشجيع هذا الحوار وتقنينه والحفاظ على قوة دفعه .

وفاء الشناوي الشرقاوي

تقرير التجارة والتنمية

TRADE AND DEVELOPMENT REPORT 1995 . NEW YORK AND CENEVE : UNCTAD , 1995.

قدم الأمين العام للأنكتاد تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥ في منتصف سبتمبر من نفس العام . وقد احتوى التقرير على عدة أجزاء تشتمل على مسائل التوجهات العالمية ، التمويل الخارجي والديون ، مع تركيز خاص على بطء معدلات الأداء الاقتصادي في أمريكا اللاتينية وارتفاع معدلات البطالة في دول الشمال .

ففي الجزء الخاص بالتوجهات العالمية ، يرى التقرير أن الاقتصاد العالمي قد فقد قوة دفعه خلال عام ١٩٩٥ من خلال بطء معدلات النمو في الدول المتقدمة ذات الاقتصاد الحر بسبب – ضمن أسباب أخرى – تدني قيمة الدولار الأمريكي وواردات أمريكا اللاتينية من أوروبا الغربية واليابان . كما أظهرت أسعار السلع الأساسية انخفاضا خلال عام ١٩٩٥ عما كانت عليه في العام السابق ، وبالمقابل زادت معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية في آسيا وكذلك في دول شرق ووسط أوروبا . وقد أظهرت العوامل الهيكلية دورا تقييديا لأداء اقتصاديات عدد كبير من الدول ، ومن أمثلة ذلك تدني معدلات الاستهلاك في اليابان ومحدودية إجراءات استمالة الاستهلاك وبالتالي لم تؤد إلى انتعاش اقتصادي . ونفس الشئ بالنسبة لبرامج التكيف الهيكلي في أفريقيا التي حققت تحسنا متواضعا للغاية .

أما فيما يتعلق بالتمويل الخارجي والديون ، فقد تركز التمويل الخارجي على عدد محدود نسبيا من الدول النامية ودول شرق ووسط أوروبا ، بينما انخفضت معدلات إقراض البنوك التجارية لأفريقيا وغرب آسيا وشرق أوروبا بصفة عامة . ورغم تبني نادي باريس لقواعد نابولي الجديدة فإنها جاءت أقل من التوقعات كما أن تطبيق هذه القواعد جاء متسما بالتردد . كذلك أدت قيود ميزانية وقانونية وسياسية لدى بعض الدول الدائنة إلى عدم تقديم المعاملة المطلوبة للدول الأكثر فقرا أو الأكثر مديونية . كذلك تزايد خلال العام المنصرم عبء الديون متعددة الأطراف المستحقة من قبل دول مدينة منخفضة الدخل إلى مؤسسات تمويلية متعددة الأطراف مما يستوجب اهتماما خاصا ، رغم ما اتخذته هذه المؤسسات من خطوات لتخفيف عبء هذه الديون ، خاصة من خلال إعادة تمويل الديون بموارد ذات شروط تفضيلية . إلا أن هذه الموارد – كما يرى التقرير – يجب ألا تكون على حساب موارد مساعدات التنمية لدول الجنوب .

ثم ينتقل تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لتناول إبطاء معدلات الأداء الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ، ويربط ذلك أساسا بظاهرة تدفق رؤس الأموال عكسيا من هذه الدول مع التركيز على انهيار قيمة البيسو المكسيكي في ديسمبر ١٩٩٤ وما تبع ذلك من حالة كساد في المكسيك – رغم الصفقة الدولية المسماة "إنقاذ المكسيك" ، ويبقى بعد ذلك حصول دول أمريكا اللاتينية على موارد من الأسواق المالية الدولية محدودا . ويشير التقرير أيضا إلى تعويم سعر العملة في البرازيل لعدم قدرة السلطات على الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار في ظل غياب أي موارد خارجية للائتمان . وقد أثار تذبذب التمويل الخارجي لأمريكا اللاتينية مفاجأة لدى المراقبين ورجال الأعمال على حد السواء . وبالمقابل يوضح التقرير أن نقطة الضعف في اقتصاديات أمريكا اللاتينية – وبعكس الحال في دول شرق وجنوب شرق آسيا – هي اعتمادها على معدلات مرتفعة من المدخرات المحلية وعلى أسعار صرف ذات قدرة تنافسية مرتفعة مما أدى إلى نهضة استهلاكية في مقابل إضاعة القدرة التنافسية لصادرات تلك الدول مؤديا بدوره إلى عجز متصاعد في موازينها الجارية دون زيادة مماثلة في قدراتها الإنتاجية .

ويشير التقرير إلى أن عددا من دول أمريكا اللاتينية تعاني الآن الحاجة إلى برامج تكيف حادة وصعبة بما يحقق أوضاع موازين المدفوعات بها . وقد يحتاج الأمر إلى استيعاب تخفيضات حادة في الواردات ومعدلات الاستيعاب المحلية . إلا أن تدفق رؤوس الأموال إلى دول القارة سيجعل من الصعب الجمع بين

الحاجة لزيادة الدخل لفئات اجتماعية مختلفة وبين القدرة على احتواء التضخم . وحتى تنجح سياسات التكيف في وضع أسس نمو قابل للإدامة في المستقبل يجب معالجة أوجه قصور ثلاثة ظهرت خلال خروج أمريكا اللاتينية من أزمة الديون هي : الدرجة المحدودة للقدرات التنافسية ، المعدلات المنخفضة لإعادة استثمار الارباح ونقص الاستثمارات في قطاعات البنية الأساسية . وينصح التقرير دول أمريكا اللاتينية بالاستفادة من قدرة عدة دول أسيوية على اختراق الأسواق العالمية مستفيدة من المدخرات الخارجية وتنظيم مؤسساتها المالية .

وفي محور أخر للتقرير ، تناول الخسائر التجارية الضخمة التي عانت منها عدة مصارف وهو مانبهت إليه غياب السيولة لدى بارنجز في فبراير ١٩٩٥ وهو الأمر الذي دعا قمة الدول الصناعية السبعة في هاليفاكس إلى الحث على تقوية التعاون الدولي في مجال الرقابة المالية لحماية النظام المالي ويرى التقرير أن تحقيق هذا الهدف يستوجب أطرا مؤسسية وقانونية قوية بما في ذلك ترتيبات لتسوية الالتزامات . وقد حذر التقرير من محاولة المبادرات المصطنعة لجذب رجال الأعمال إلى الأسواق المالية الناشئة التي تحكمها المضاربات مما يهدد القطاع المالي العالمي بأسره . وأشار التقرير إلي مبادرات من جهة الاتحاد الأوروبي ولجنة بازل للسيطرة علي مخاطر السندات المصرفية . ورغم تلك المبادرات ، فستستمر تلك المخاطر في الفترات التي تشهد تذبذبا في أسواق المال وأزمات ضخمة في السيولة .

ثم يأتي الجزء الأكبر في التقرير والذي يغطي موضوع البطالة في دول الشمال . ووصف التقرير هذه الظاهرة بأنها الأزمة الحقيقية في اقتصاديات السوق الحرة المتقدمة في ضوء زيادة نسبة البطالة بها من ٢ر٣٪ خلال الفترة من ١٩٦٠إلي ١٩٧٣ ، إلي ٣ر٧٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ إلي ١٩٩٤ . كما أن نوعية الوظائف الجديدة التي تنشأ هي اكثر تواضعا وأقل رواتب عما قبل ، مما أثر سلبا علي نصيب القوي العاملة في النمو للدخل القومي ، ويشير التقرير إلي من يلقي عبء هذا الوضع على استيراد السلع المصنعة من الدول النامية والتي تعتمدها بدورها على استغلال الأيدي العاملة في تلك الدول ، بينما هناك من يلقي العبء علي غياب المنافسة في الدول والأقاليم المتقدمة . إلا أن التقرير يتهم هذه الآراء بأنها تدعو للحد من عولمة وتحرير التجارة الدولية وتناقض روح ونص اتفاقيات جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، وتؤثر سلبا على صادرات الدول النامية ودول شرق ووسط أوروبا التي تمر بمرحلة تحول بشكل خاص إلى الدول الغربية التقدمة .

ولاينفي تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن صادرات الدول النامية التي تعتمد على الأيدي العاملة غير المدربة حلت محل إنتاج الدول الغربية المتقدمة من هذه السلع مما أدى بدوره إلى زيادة معدلات البطالة في صفوف العمالة غير المدربة في تلك الدول . إلا أن التقرير يرى أن تصدير الدول النامية لمنتجات مصنعة إلي دول الشمال يجعلها بدورها تتمكن من زيادة وارداتها من الشمال وبالتالي توفير فرص عمل إضافية بها . كما أن الميزان التجاري بين الشمال والجنوب هو لصالح الشمال بفرق شاسع وبالتالي فهذا الفارق يضيف إلي فرص العمل التي تنشأ في الشمال ويقللها في دول الجنوب . كما ينفي التقرير وجود صلة بين الاختلافات بين الدول المتقدمة في البطالة البنيوية وبين الاختلافات في موازينها التجارية مع الدول النامية ، فهناك دول عانت انخفاضا حادا في ميزانها التجاري مع الدول النامية - كما هو الحال في كندا - ولكنها كانت الأوفر حظا في زيادة فرص العمل المتاحة في القطاع الصناعي . كما أن زيادة صادرات الشمال إلى الجنوب من السلع التي يستلزم إنتاجها أيد عاملة ماهرة لم يؤد إلى زيادة فرص العمل لهذه العمالة بشكل كبير في الدول المتقدمة ، ولم تزد مرتبات هذه العمالة هناك بشكل جذري .

وفي السياق نفسه ، يشير التقرير الى السابقة التاريخية في الخمسينات والستينات عندما نافست إيطاليا واليابان الدول الصناعية الأخرى في الغرب في تصدير السلع كثيفة العمالة ولم يؤد ذلك إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة في هذه الدول الأكثر تقدما . وأخيرا ينفي التقرير أن تكون الصادرات المصنعة من الدول النامية إلى المتقدمة هي كثيفة العمالة أو معتمدة دائما على رخص الأيدي العمالة .

ويرى نفس التقرير أن إدخال تكنولوجيا جديدة أيضا ليس مسئولا عن التصاعد في حجم البطالة في الدول النامية المتقدمة نظرا لأنه كان من الممكن إعادة توزيع هذه العمالة على قطاعات اقتصادية أخرى كماحدث في فترات سابقة .

وهناك تفسير - يحظي بإجماع الاقتصاديين ويؤثر بشكل متزايد على صناع السياسة - يرى أن هناك عوائق تحول دون توازن العرض والطلب في أسواق العمالة بما في ذلك قوانين تجعل العمالة أكثر تكلفة لاصحاب العمل وتحول دون تخفيض المرتبات . إلا أن هذا التفسير يصلح على مستوى الوحدة الاقتصادية وليس على مستوى الاقتصاد ككل ، حيث أنه قد يخفض نصيب العمالة مقابل زيادة نصيب أصحاب الأسهم في الثروة دونما ضمان بزيادة الاستثمار . كما أن مرونة أسواق العمل اللامتناهية ستؤدي إلى انخفاض مجمل الطلب . كما أن الواقع يشهد بأن أسواق العمل شهدت مرونة متزايدة دونما زيادة إيجاد فرص العمل بل أدت إلى سعي أصحاب العمل إلى زيادة قدراتهم التنافسية دونما توسيع قدراتهم الانتاجية . كما أن مرونة أسواق العمل أدت إلى تحويل البطالة المعلنة إلى بطالة مستترة بتحويل العمالة إلى وظائف ذات مرتبات وإنتاجية أقل ، مثلما هو الحال في قطاع الخدمات كما حدث في المملكة المتحدة خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٧ ، أو في القطاع الزراعي في الدول التي تفرض عليه حمائية ضخمة مثل اليابان .

ويرى التقرير أن تدهور معدل إيجاد فرص العمل تزامن مع تدني معدل تكوين رأس المال في دول الشمال من ٦٪ خلال الفترة من ١٩٦٠إلى ١٩٧٣ الى ١ر٢٪ خلال الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠ . ولم ينتج تدني معدلات الاستثمار عن ارتفاع تكلفة العمالة بل نظرا لمجمل البنية الاقتصادية : أي السياسات النقدية التقييدية خلال العقدين الأخيرين التي أدت إلى انخفاض في معدلات الطلب والناتج - أوجد بدوره - خللا بين القوة العاملة ورأس المال . كذلك أدت تلك السياسات التقييدية إلى رفع أسعار الفائدة إلى معدلات غير مسبوقة أدت إلى تذبذب أسعار الصرف وانعكس تذبذب المتغيرات المالية على مجمل الطلب ممثلا في الاستهلاك والصادرات والورادات . وقاد كل ذلك الى تثبيط الاستثمار الخاص في الأصول الثابتة .

وفي حالة بعض الدول الصناعية المتقدمة ، نتج عن تخفيض الإنفاق في الاستثمارات العامة - خاصة البنية الأساسية - تدني معدلات الاستثمار الخاص .

ولا يوصي تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بسياسات في جانب الطلب فقط ، بل في جانب العرض أيضا خاصة التدريب والتكوين المهاري مع التحول من مكافآت البطالة إلى حوافز للتوظيف وهي ستؤدي إلي زيادة الناتج وبالتالي عائدات

الضرائب .

ولزيادة معدلات الاستثمار ، فهناك حاجة لتوفير تكلفة أقل لرأس المال لرجال الأعمال وتحسين فرص توسع المشروعات الاقتصادية . كما يقرر التقرير أن التوسيع فى الطلب لن يؤدى بالضرورة إلى معدلات تضخمية أسرع فى ظل مرونة الأسواق العمالة والمنافسة العالمية المتزايدة وفى ظل الوضع الراهن تتعمق الصلة بين المرتبات والأسعار وزادت أسعار السلع الأولية فى وقت تدنت فيه معدلات التضخم كما انخفضت العائدات الحقيقية للعمل وزادت الإنتاجية بدرجة غير مسبوقة .

وفى بعض الدول يمكن أن تؤدى زيادة الاستثمار فى القطاع العام الخاص بالبنية الأساسية إلى توفير فرص عمل ، بل وإلى ديناميكية تكنولوجية فى قطاعات الاتصالات وغيرها . إلا أن التقرير يوصى بتقييم الاستثمارات على نفس الأسس التى يتم بها تقييم الاستثمارات الخاصة ، بالتالى يجب أن يكون الاستثمار العام ممولا لذاته ولا يضيف عبئا هيكليا على الميزانيات الراهنة . وباستثناء اليابان فإن السياسات الحكومية لم تستخدم لإدارة الطلب . وشهدت كافة الدول زيادة فى ديونها وعجز ميزانياتها ، وبالتالى يجب معالجة مسألة المديونية العامة .

ويوصى التقرير بإعادة توجيه السياسات النقدية تجاه النمو والعمالة والتوصل إلى أسعار فائدة ثابتة ومنخفضة والسماح بتباين أكبر فى معدلات التضخم . وأثبتت التجربة الأمريكية أخيرا أن تذبذب أسعار الفائدة يؤدى إلى عدم التيقن وعدم استقرار العملة وأسواق السندات . كذلك يجب على الدول مراعاة تأثير التوسع فى التوظيف على موازين المدفوعات . ويحذر التقرير من التنافس فى تعويم العملات بما يضر بالتجارة والمدفوعات الدولية ، وبالتالى يطلب تنسيق التوظيف على نطاق دولى . ويحذر التقرير فى النهاية من فرض قيود تجارية فى دول الشمال بحجة ضمان معايير مرتفعة للعمل فى دول الجنوب لأن ذلك يحط من القيمة التنافسية لصادرات العالم الثالث ، بل ان ذلك سيؤدى فى نهاية المطاف إلى تخفيض الدخول فى دول الشمال ، والحد من فرص العمالة والناتج والصادرات فى دول الجنوب وسيضر بالدول النامية الأكثر تخلفا وليست الأكثر تقدما .

ونذكر فى النهاية أن عددا من الدول الغربية – على المستويين السياسى والإعلامى - قد انتقدت أجزاء من التقرير – خاصة الجزء الخاص بالبطالة فى دول الشمال – وماذهب إليه تقرير الأنكتاد فى هذا الشأن من إلقاء اللوم على البنية الاقتصادية فى دول الشمال ذاتها وليس على زيادة واردات هذه الدول من السلع المصنعة القادمة من دول الجنوب . وبالتالى رفضت هذه الآراء العديد من التوصيات التى حملها التقرير خاصة فيما يتصل بسياسات حكومية ونقدية يجب إتباعها لتشجيع إيجاد فرص العمالة والعمل على تثبيت أسعار فائدة . كما حرصت تلك الدوائر على إبراز عدم إمكانية حل المشكلات الخاصة بالتوظيف والنمو فى دول الشرق دون إجراءات قد يكون لها انعكاسات على النظام التجارى الدولى .

د . وليد عبد الناصر

الاقتصاد السياسى الحديث للصين : المارد يستيقظ

Susumu Yobuki, China's New Political Economy: The Giant Awakes, Stephen M. Harner (Translator) Westview Press, U.S., 1995, p. 309.

فى الوقت الذى اتجهت أنظار العالم الى الصين حيث عقد مؤتمر المرأة فى بكين (٤-١٥ سبتمبر) ، تثير التجربة الاقتصادية الصينية الإعجاب بما أنجزته ، مما يؤهلها لأن تصبح أكبر قوة اقتصادية فى العالم مع مشارف عام ٢٠٠٢ ، وذلك على إثر تخليها عن المبادىء الماركسية وقيادتها للنمو الإقتصادى مما مكنها من تحقيق معدل نمو يصل الى ١٠٪ (يعد من أعلى معدلات النمو فى العالم) مع اتاحة قدر من الاستقلالية للأقاليم الصينية .

ومن هنا تأتى أهمية هذا الكتاب الذى يهدف الى تحليل عملية ونتائج التحول الاقتصادى فى الصين ، ومحاولة التنبؤ بمستقبل هذا التحول .

يقع الكتاب فى ٣٠٩ صفحات من الحجم المتوسط ، ويتضمن ٢٢ فصلا تغطى كافة الموضوعات والقضايا التى ترتبط باقتصاد الصين والتحولات التى طرأت عليه .

يتناول الكاتب مشكلة الانفجار السكانى فى الصين متعرضا لإحصائية الكتاب الإحصائى الصينى السنوى الصادر فى ١٩٩١ الذى عرض مراحل نمو هيكل السكان ، وهى كالتالى :

أولا : مرحلة الجيل الذى ولد خلال الحرب مع اليابان حيث تميزت هذه الفترة بزيادة عدد السكان فوق الخمسين عاما .

ثانيا : زيادة السكان خلال الخطة الخمسية الأولى التى تميزت بنمو سكانى عال بعد فترة حرب طويلة ، تبعها استقرار سياسى وتسارع معدلات البناء الاقتصادى .

ثالثا : انخفاض عدد السكان فى المدى المتوسط . ويطلق عليها فترة السنوات الثلاث المتواصلة للكوارث الطبيعية بسبب المجاعة التى أدت الى وفاة ١٠ ملايين نسمة .

رابعا : زيادة السكان خلال الثورة الثقافية : بعد عام ١٩٦٢ أدت الثورة الثقافية والاصلاح الاقتصادى الى ارتفاع معدل المواليد على الرغم من عدم الاستقرار السياسى ، فوضعت الحكومة سياسة مقيدة تحد من عدد المواليد .

خامسا : سياسة طفل واحد تؤتى ثمارها: عند النصف الأول من فترة دنج زايوبنج فى بداية عام ١٩٧٨ ، استقرت سياسة الحكومة سياسة طفل واحد مما أسفر عن تقليل معدل نمو السكان

. وفى بداية الثمانينات تبنت الحكومة خطة تهدف الى الوصول بحجم السكان الى ٢ر١ بليون نسمة فى عام ٢٠٠٠ ، إلا أن العدد ارتفع الى ٣ر١ بليون نسمة .

ثم يعرض لأهم المشاكل التى سوف تواجه الصين فى حالة استمرار معدل النمو السكانى الحالى وهى :

– ضرورة توفير الغذاء ، المسكن والملابس وكافة المتطلبات الأخرى لـ ٥ر١ بليون نسمة .

– الحاجة الى خلق فرص عمل جديدة خلال الثلاثين أو الأربعين سنة القادمة لـ ٢٠٠ مليون فرد يتوقع انضمامهم لقوة العمل .

– تحقيق التعليم ورفع المستوى الثقافى لأكثر من ٢٠٠ مليون فرد جاهل.

وتحت عنوان النتائج الاقتصادية لتغير الاتجاهات السياسية يشرح الكاتب فترات أو مراحل البناء الاقتصادى فى الـ ٤٥ سنة منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية وهى :

– مرحلة التعافى (الانتعاش) الاقتصادى (١٩٤٩–١٩٥٢) التى تلت فترة الحرب الأهلية الصينية (١٩٤٦–١٩٤٩) والحرب ضد اليابان (١٩٣٧–١٩٤٥) ، فقد عانى الاقتصاد الصينى من خسائر متعددة خلال تلك الحروب ، لكنه بدأ فى التحسن عند نهاية ١٩٥٢ .

– الخطة الخمسية الأولى (١٩٥٣–١٩٥٧) التى اهتمت بالزراعة والتحول الاشتراكى للصناعات الخاصة والمشروعات التجارية .

– الخطة الخمسية الثانية (١٩٥٨–١٩٦٢) حيث تحقق خلالها طفرة هائلة فى الانتاج تبعتها أزمة اقتصادية ضاعف من أثرها الخلاف الصينى – السوفيتى.

– مرحلة الاصلاح (١٩٦٣–١٩٦٥) حيث حدث انهيار وأزمات اقتصادية مصحوبة بمجاعة أودت بحياة ١٥ مليونا، مما ترتب عليه تجاهل الخطة الخمسية . واتجه الاقتصادى الصينى الى الاصلاح والتركيز على المشروعات الصناعية كزيادة الانتاج .

– الخطة الخمسية الثالثة (١٩٦٦–١٩٧٠) فقد أسفر تحرير السياسات الاقتصادية خلال حقبة الاصلاح عن انتعاش الانتاج فى الريف ، وذلك بالرغم من ظهور تفاوت فى التوزيع الاجتماعى بين الفلاحين وانقسامهم الى أغنياء وفقراء .

– الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧١–١٩٧٥) فى أوائل السبعينات بدأت الثورة الثقافية وقد ساعد استقرار العلاقات مع الولايات المتحدة واليابان على ظهور مؤشرات .

– الخطة الخمسية الخامسة (١٩٧٦–١٩٨٠) التى وضعت فى أواخر سنوات الثورة الثقافية ، ومثلت مرحلة انتقال من حقبة ماوتسى تونج الى فترة دنج زايو ينج .

– الخطة الخمسية السادسة (١٩٨١–١٩٨٥) التى مثلت مرحلة الاصلاح والتحرير التى قادها دانج زايو ينج ، وأسفرت عن زيادة انتاج القمح الى ٤٠٠ مليون طن فى ١٩٨٤ .

– الخطة الخمسية السابعة (١٩٨٦–١٩٩٠) التى تعد الجزء الثانى من برنامج دانج للاصلاح والتحرير ، حيث استكمل الاصلاح الاقتصادى فى المدن والصناعات مما ترتب عليه مضاعفة حجم التضخم ، وتراكب ذلك مع ظهور المطالبات بالتحول السياسى صوب الديمقراطية والتعددية على أيدى الطلبة والمثقفين التى قمعتها السلطات الصينية فى أحداث الميدان السماوى .

وبالنسبة للدوافع الاقتصادية وراء التحول الى القطاع الخاص يلخصها الكاتب فى :

أولا : التدهور فى الشركات المملوكة للدولة ، فقد قلت مساهمتها فى الانتاج من ٨٠٪ فى ١٩٧٠ الى ٤٨٪ فى عام ١٩٩٢.

ثانيا : العجز فى المشروعات المملوكة للدولة حيث بلغ حجم الخسائر المالية حوالى ٣٠٪ ، وقدر حجم الدعم المقدم لتغطية عجز شركات القطاع العام ما يعادل نصف قيمة الأرباح الصناعية ، وفى الواقع يرجع العجز فى هذه المشروعات الى ارتفاع تكاليف المواد الخام والعمالة ، سواء ادارة الشركات وأخطاء التنظيم فى هذه المشروعات .

ثالثا : فضيحة الدين الثلاثى وتعنى عدم قدرة المشروعات على سداد ديونها البنوك بسبب عدم قدرتها على تحصيل مستحقاتها من الشركات الأخرى مما أدى الى عدم سيولة النظام ككل .

رابعا : نمو المشروعات فى القرى والمدن الريفية .

خامسا : حدوث تدفقات فى المشروعات الاستثمارية الأجنبية .

سادسا : ملاءمة الأوضاع الاقتصادية لإمكانية نمو الاقتصاد الخاص .

ثم يعرض الكاتب لأخطر مشكلة تواجه الصين وهى الصراع الدائم من أجل إطعام شعب يبلغ تعداده ٢ر١ بليون نسمة . فيتوقع زيادة الطلب على القمح بسبب الزيادة السكانية ، ومتطلبات المعيشة المطردة ، بالاضافة الى وجود فائض مهدر نتيجة سوء الاستخدام . كل ذلك فى ظل احتمال انخفاض مساحة الأراضى الزراعية الى أقل من ١٠٠ مليون هكتار متواكبة مع ضعف إمدادات المياه ، مما قد يهدد بحدوث أزمة .

من ناحية أخرى ، يتناول الكاتب قضية التجارة الخارجية مؤكدا على التجارة الدولية فى ظل سياسة التحرير ، فقد اتبعت الصين سياسة تقوم على الحد من حجم الواردات فى حقبة ماوتسى تونج ، والسعى للحفاظ على التوازن عن طريق تقليل الواردات بعد حدوث عجز فى الميزان التجارى فى أى عام ، وقد استمرت هذه السياسة حتى عام ١٩٨٤ مع ظهور بوادر لمنح بعض الحرية فى استخدام العملات الأجنبية للأقاليم الصينية والشركات العملاقة ، ونتيجة لذلك اعتبرت سياسة الحد من الواردات غير الفعالة لمعالجة الديون ، ومع عام ١٩٨٩ بدأ الاصلاح بخطى أوسع مما أسفر عن حدوث فائض فى أوائل التسعينات .

وعلى أية حال ، فقد زادت الصادرات الصينية خلال أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات حيث استحوذت هونج كونج وحدها على ٤٠٪ منها ، اليابان ١٥٪ ، الولايات المتحدة ١٠٪ ، ودول الاتحاد الأوروبى أقل من ١٠٪ ، وهذه الدول هى التى تمد الصين بالواردات ، فصادرات اليابان الى الصين تقدر بـ ٢٤٪ من الواردات الصينية فى ١٩٨٠ .

ويتساءل الكاتب عن محدد العلاقات الصينية – الأمريكية ، هل هو حقوق الانسان ، أم التجارة الدولية ؟

وفى تنبؤه بمستقبل الصين ، يرى أن هناك أسبابا تدفع لاستمرار معدل النمو المرتفع هى :

– انخفاض مستوى معيشة الشعب الصينى مقارنة بالشعوب الأوروبية .

– ارتباط الصين بالبيئة الدولية فى شرق آسيا المحيطة بها حيث توجد منافسات مع تنين الصغار (دول الآسيان التى تشمل تايوان ، كوريا الجنوبية ، هونج كونج ، سنغافورة ، ناهيك عن اليابان) فالصين تمثل شريكا فى السوق باعتبارها موردا ومتلقيا للمواد الخام والتكنولوجية ، وبالتالى طالما استمرت دول شرق آسيا فى لب النمو الاقتصادى العالمى ، طالما سيتمكن الاقتصاد الصينى من التمتع بآثار هذا النشاط . وتعد الصين القاطرة لدول آسيا فى قطار القرن الحادى والعشرين.

– ان الصين دولة عظيمة تحظى بامكانيات هائلة وقدرات اقليمية عظيمة تمكن من استمرار انخفاض التكلفة لفترة طويلة .

لكن مع ذلك تواجه الصين عقبات فى طريق النمو تتلخص فى :

أولا : التناقض بين التنمية الاقتصادية والنظام السياسى ، ففى حين تتقدم الصين تجاه اقتصاد السوق، فهى مازالت ترزح تحت حكم ديكتاتورى الحزب الشيوعى .

ثانيا : هناك مشاكل فى البيئة العالمية ، أهمها نقص الموارد خاصة موارد الطاقة .

ثالثا : عدم المساواة بين المناطق والأقاليم الصينية المختلفة بالاضافة الى التفاوت فى مستويات الدخول .

ع • ح

مؤلفات أجنبية حديثة

مذكرات الساسة:

Shimon Peres Battling for Peace: A Memoir , New York: Random House, 1995, 350 p.

الصراع من أجل السلام :

نقرأ فى مذكرات شيمون بيريز عن دوره فى توطيد علاقات اسرائيل بفرنسا وأثر هذه العلاقات على التكنولوجيا النووية الاسرائيلية ، كما نقرأ عن دوره فى المراحل الأولى من المفاوضات الاسرائيلية المصرية ثم فى عملية غزو لبنان عام ١٩٨٢ ، ثم عن دوره كرئيس للوزراء فى الفترة من ١٩٨٤-١٩٨٦ ، وأخيرا عن دوره فى المفاوضات السرية التى جرت بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى أوسلو عام ١٩٩٣ . يتعرض بيريز بالنقد للدبلوماسية الأمريكية ولإسحق شامير لأنهما يوليا اهتماما مناسبا لإتفاقه السرى مع الملك حسين – ملك الأردن – عام ١٩٨٧ . وعن تاريخ العلاقات المصرية الاسرائيلية فى الخمسينات يقدم بيريز معلومات كثيرة عن الدور الاسرائيلى فى تفجير المنشآت الأمريكية والانجليزية فى مصر لإفساد العلاقات بين عبد الناصر والقوى العظمى ، ولكنه لا يفصح بالطبع عن أسماء المشاركين فى هذه العمليات .

فيما عدا هذا لم تكشف مذكرات بيريز عن أسرار بقدر ما كشفت عن علاقة هذا الرجل ببعض من ساسة اسرائيل الراحلين والحاليين ككشفه عن احترامه الشديد لكل من بن جوريون وموشى ديان وعدائه الشديد للمحافظين المتطرفين فى اسرائيل أمثال إريل شارون .

الولايات المتحدة الأمريكية :

Richard Nixon Beyond Peace, New York: Random House, 1994, 262 p.

ما بعد السلام :

هذا هو العمل العاشر والأخير للرئيس الأمريكى الراحل ريتشارد نيكسون . يقدر نيكسون فى هذا العمل أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تربط بين اقتصادها الداخلى ودورها القيادى على الساحة الدولية لأن صحة الاقتصاد الأمريكى من قوة الاقتصاد العالمى واستقراره ، كما أن أمن الولايات المتحدة من استقرار الأمن والسلام العالميين .

يتناول نيكسون فى الجزء الثانى من الكتاب موضوعات استراتيجية بعينها منها موضوع حلف شمال الأطلنطى ، فيؤكد على أهمية هذا الحلف للإبقاء على ألمانيا الموحدة داخل المعسكر الغربى والسيطرة على طموحات الدولة الروسية – تلك الطموحات التى لم تزل بانهيار الشيوعية هناك . وفى هذا الصدد يحبذ الرئيس الأمريكى السابق الاستمرار فى مساندة بوريس يلتسين لأنه أكثر القواد الروس تعاطفا وتعاونا مع الولايات المتحدة ، كما يحبذ توسيع عضوية حلف شمال الأطلنطى لتشمل بولندا والمجر وجمهورية السلوفاك والجمهورية التشيكية ، ويرى ضرورة اعادة ترتيب الأدوار والمهام داخل الحلف مما يسمح بدور للحلف فى بؤر الصراع خارج أوروبا ، ويزيد من نفوذ الدول الأوروبية فى عملية اتخاذ القرار الجماعى للحلف .

يتناول نيكسون منطقة آسيا معلنا أهمية الدور الأمريكى هناك ، وذلك لما تتصف به هذه المنطقة من احتمالات الصراع الحاد . يؤكد نيكسون أن الدور الأمريكى فى آسيا يعادل فى أهميته دور الولايات المتحدة فى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك لأن القارة الآسيوية تجمع بين عدد من الدول الإقليمية ذات التاريخ التنافسى الطويل . ذلك التاريخ الذى يخلو من تجارب التعاون الديمقراطى . وقد يترتب على ذلك أن تكون الولايات المتحدة مطالبة بلعب دور الوسيط المحايد لكبح جماح الصراع بين

روسيا والصين واليابان والهند . على عكس أعماله السابقة ، يولي نيكسون في هذا العمل (الجزء الثالث) اهتماما خاصا بالجبهة الداخلية ، والتي تعاني مشاكل عدة متفجرة أدت بالبعض لأن يدعو الى تقليص دور أمريكا الخارجي وتركيز الجهد على الجبهة الداخلية (بول كيندى وبات بوخانن) .

يتناول نيكسون بتفصيل غير معتاد بعض المشاكل الأمريكية الداخلية كالتأمين الصحي والاجتماعي والتعليم ومشاكل الأسرة والجرائم في المدن ودور الدين في المجتمع وفي السياسة . يعرض نيكسون في كل من هذه المجالات وجهة نظره المحافظة والتي تمثل أحد أجنحة الحزب الجمهوري ، تقول هذه الوجهة بضرورة الاصلاح لا عن طريق التقوقع والانغلاق على الذات بل عن طريق اعادة النظر في الثورة الاجتماعية التي صاحبت حقبة الستينات ، ونتج عنها ضرر بالغ للقيم المجتمعية المحافظة كما نتج عنها ازدياد الدور الاشتراكي للحكومة الفيدرالية . وعليه فهو يدعو الى تقليص ميزانية الحكومة الفيدرالية وحجم بيروقراطيتها الكبير مع إعطاء الحكومات المحلية المزيد من الحرية للتعامل مع المشاكل الاقتصادية الإجتماعية حسب ظروف وامكانيات كل ولاية . كذلك يحبذ نيكسون إلغاء كل القوانين التي تعطي الأقليات ميزات خاصة وفتح أسواق العمل والاستثمار للمبادرة الفردية مع إعادة الحياة الى نسق القيم المسيحية المحافظة دون أن يفقد الحزب الجمهوري استقلاليته وينزلق الى بئر التطرف اليميني ، وهو ما يتسق مع موقفه الليبرالي من مسألة الإجهاض والتي يعارضها الجناح المسيحي المتطرف داخل الحزب الجمهوري .

أخيرا ، رغم فقدان نيكسون لمصداقيته على أثر فضيحة ووترجيت ، ورغم سخرية البعض من أراء نيكسون المكتوبة قائلين أنه لم يكن حين رئاسته للجمهورية أفضل من غيره ، فقد استسلم التيار الليبرالي ، وقبل الكثير من السياسات التي ينتقدها في كتابه . ورغم هذا كله فهذا الكتاب ذو أهمية خاصة لأنه يعرض لرأى أحد أجنحة الحزب الجمهوري بطريقة منطقية وبحجج قوية نسمع بعضها في أقوال روبرت دول ونقرؤها في منشورات مؤسسة التراث ومجلة كومنتري وناشيونال ريفيو .

(عن عرض لروبرت كوفمان)

David Nichols, The Myth of the Modern Presidency, University Park: Pennsylvania University Press, 1994, 181 p.

اكذوبة مؤسسة الرئاسة الحديثة :

نقد للمدرسة الفكرية التي تدعي أن مؤسسة الرئاسة الأمريكية في القرن العشرين تختلف عنها فيما قبل ، وتوصف المؤسسة الرئاسية من قبل مفكري هذه المدرسة بالحداثة وهذا يعني أن قوة رئيس الجمهورية الأمريكي قد ازدادت لتشمل حق التأثير في العملية التشريعية مما ترتب عليه تضخم حجم الجهاز التابع للرئيس من عدد قليل من المستشارين الى جهاز بيروقراطي معقد يطلق عليه "مؤسسة" الرئاسة . وبينما يرجع أصحاب هذه المدرسة تلك التطورات الى ازدياد دور الجهاز التنفيذي في المجتمع وتعقد المشاكل الاجتماعية/الاقتصادية التي يواجهها هذا الجهاز ، فإن صاحب هذا الكتاب يرى جذورا دستورية لظاهرة مؤسسة الرئاسة ، كما يرى فرصة تاريخية سانحة لرئيس الجمهورية الأمريكي تتمثل في ما توفره وسائل الاعلام وأجهزة الاتصال الإلكترونية من قدرة على الاتصال المباشر بالجماهير دون الاعتماد على الجهاز التشريعي كممثل للشعب .

Haynes Johnson, Divided We Fall: Gambling with History in the Nineties, New York: W.W. Norton & Co., 1994, 431 p.

الرهان على التاريخ في التسعينات :

صاحب هذا العمل هو الصحافي مؤلف كتاب "المشي أثناء النوم عبر التاريخ" ، يقوم المراسل جونسون بتقييم الظروف التي أثرت على سياسة بيل كلنتون الخارجية والتي عادة ما توصف بالتخبط وضعف البصيرة . يرجع جونسون عدم اهتمام كلنتون بالسياسة الخارجية الى حالة الاستياء الأمريكي من الوضع الداخلي خاصة فيما يخص خلق فرص عمل واصلاح التعليم . يقدر جونسون أن الرئيس الأمريكي يتعامل مع حقبة تاريخية تتميز بإحساس شعبي بالخوف من المستقبل وعدم الإكتراث بصورة أمريكا في الخارج بقدر الاهتمام بمشاكل الداخل . يعتمد الكاتب في توصيفه للروح الشعبي المتشائم على عدد كبير من اللقاءات التي أجراها مع شخصيات أمريكية عامة على رأسها الرئيس الأمريكي بيل كلنتون ، وقد أدرج تفاصيل لقائه بالرئيس كلنتون في نهاية الكتاب .

الشرق الأوسط :

Yair Evron, Israel's Nuclear Dilemma, Ithaca: Cornell University Press, 1994, 312 p.

معضلة اسرائيل النووية :

يتعرض الباحث الاستراتيجي الاسرائيلي ايفرون الى معضلة اسرائيل النووية ، فيرى أن اسرائيل أمامها واحد من ثلاث اختيارات :

أولا : أن تفصح عن البديل النووي الذي تمتلكه ، فتفتح الباب لسباق نووي في منطقة الشرق الأوسط وهو ما لا يتمناه إيفرون رغم ادعاء البعض بأن مثل هذاالسباق سيدعو لإستقرار المنطقة كما فعل الردع النووي المتبادل بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة . ثانيا : أن تستمر اسرائيل في التغطية والتعمية مهما أثير موضوع السلاح النووي الاسرائيلي ، ورغم وجاهة هذا البديل – فهو يثير بلبلة في المنطقة ويعطي اسرائيل فرصة لتعطيل أي تطور نووي من قبل دول المنطقة – إلا أنه بديل غير مستقر ولا يمكن التحكم في نتائجه . ثالثا : العيش في منطقة خالية من الأسلحة النووية بما فيها السلاح النووي الاسرائيلي ، وهو البديل الذي يرجحه صاحب هذا العمل .

Theodor Hanf, Coexistence in Wartime Lebanon: decline of a state of a nation, London: Tauris, 1993, 711 p.

جذور الحرب الأهلية اللبنانية :

دراسة الأستاذ هانف هذه هي إحدى أهم الدراسات عن الحرب اللبنانية ، وذلك لأنها تخرج عن نطاق دراسات الحالة المنفردة لتقدم عملا في التحليل السياسي لطبيعة المجتمعات متعددة الأديان ولآليات التنافس وفض النزاع في تلك المجتمعات . مقولة الأستاذ هانف الأساسية تتلخص في أن الحرب اللبنانية لم تكن نتاج تعددية المجتمع اللبناني ، ولا هي نتاج وجود مصالح أجنبية على الأرض اللبنانية متمثلة في الوجود الاسرائيلي والسوري والفلسطيني والايراني .. الخ .

إن الحرب اللبنانية – كما يرى الأستاذ هانف – هي نتاج لحالة الخوف التي انتابت كل الأطراف المتنازعة . إنه الخوف من الهزيمة والتي كانت تعني في حالة لبنان إما الاستسلام والتبعية أو فقدان فرصة العيش الآدمي واستبدالها بحياة المخيمات أو الهجرة والتشتت الدائم . يحدد هانف نوعين من الخوف : هناك الخوف من هزيمة تعني فقدان كل شيء وهذا النوع يتبعه درجة عالية من الاستعداد الى مواصلة القتال مهما كان الثمن . هناك نوع آخر من الخوف لا تعني فيه الهزيمة فقدان كل شيء ، وهو بذلك خوف يتبعه درجة من التعقل والاستعداد للتفاوض . يعتمد الكاتب للدفاع عن مقولته هذه على كم كبير من المعلومات التي جمعها في لقاءات شخصية وعلى مسح شامل لكل ما أذاعته ونشرته الأطراف المتحاربة ، وعلى رسم تفصيلي لخريطة لبنان الاقتصادية الاجتماعية .

وعن الجمهورية اللبنانية الثانية يقول هانف أنها تقوم على إجماع شعبي يرفض الصراع ويرى منطقية البديل الديمقراطي للبنان . ولكن الكاتب يحذر من أن اتفاق الطائف والانتخابات البرلمانية اللبنانية تحيد عن هذه الروح الشعبية .

Jane Corbin, The Norway Channel: the secret talks that led to the Middle East Peace Accord, New York: The Atlantic Monthly Press, 1994, 213 p.

قناة النرويج :

عرض صحافي للمباحثات السرية التي أدت الى اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل . تسلط الصحافية معظم الأضواء في هذا العرض على المفاوضين النرويجيين ، كاشفة الدور المتميز الذي لعبته الدبلوماسية النرويجية .

Nurit Kliot, Water Resources and Conflict in the Middle East, London: Routledge, 1994, 309 p.

المياه في الشرق الأوسط :

دراسة لمصادر المياه في الشرق الأوسط وسبل التحكم فيها . يركز الباحث على حالة أنهار النيل والأردن – اليرموك ودجلة – الفرات . يبدأ العمل بعرض لمبادىء القانون الدولي التي تعالج مشكلة الأنهار التي تجري مياهها عبر أراضي دول متعددة . يتبع هذا العرض ملخص للوضع كما هو عليه في النظام الدولي . ثم يستعرض الباحث في ثلاثة فصول منفصلة حالة كل من نهر النيل والأردن اليرموك ودجلة والفرات ، مستخدما مبادىء اتفاقية هلسنكي كأحسن السبل المتاحة لحل النزاعات المحتملة في هذه الوديان الثلاثة . قوة هذا العمل في كم المعلومات الجغرافية التي يتضمنها مما يعطي القارىء صورة واضحة عن تضاريس ومناخ واقتصاد والمتطلبات السياسية للدول المعنية .

William Hale, Turkish Politics and the Military, London: Routledge, 1994, 369p.

السياسة التركية والعسكر :

يتعرض الكاتب لظاهرة تدخل الجيش في السياسة التركية والى أسباب هذه الظاهرة والتي يلخصها الكاتب في تأزم السياسة على أثر تفكك النظام البرلماني وتصاعد حدة الخلاف بين الأحزاب .

ويتساءل الكاتب إن كانت تركيا على أعتاب التدخل للمرة الرابعة من قبل الجيش في اللعبة السياسية وهو ما حدث ثلاث مرات منذ عام ١٩٥٠ . للإجابة عن هذا السؤال يبدأ الكاتب بدراسة تاريخية لهيكل الجيش التركي ودوره على الساحة السياسية منذ بداية القرن ١٩ . وفي هذا الاطار يوضح الكاتب أهمية العلاقة بين رجال الجيش ورجال السياسة في الفترة الحديثة منذ عام ١٩٥٠ .

ومع تأكيده على أن التدخل العسكري في اللعبة السياسية في حالة تركيا يحمي دعائم الديمقراطية ولا يجهضها يبقى السؤال بلا اجابة في هذا العمل .هل قدر تركيا أن يتدخل الجيش في السياسة ليحميها من رجال السياسة ؟

آسيا :

Michael Nazarr, North Korea and the Bomb: A Case Study in Nonprofileration, New York: St. Martin's Press, 1995, 290p.

كوريا الشمالية والقنبلة النووية :

دراسة جيدة لحالة كوريا الشمالية تجمع بين التحليل التاريخي لخلفية الصراع وللعلاقات الكورية الأمريكية وبين التحليل المؤسسي لدور ومصالح كل المؤسسات البيروقراطية المرتبطة بحالة كوريا الشمالية . يفرق الكاتب على سبيل المثال بين موقف وزارة الدفاع الأمريكية والكونجرس والصحافة الأمريكية . فبينما أيدت الأولى الاتفاق الكوري الأمريكي رغم عيوبه حتى تمنع أي تصعيد للموقف يؤدي الى تعبئة القوات الأمريكية في شبه الجزيرة الكورية ، رأى الكونجرس والأصوات العالية في الإعلام الأمريكي ضرورة رفض الاتفاقية وتشديد الرقابة على كوريا الشمالية لتكون عبرة لدول أخرى تأمل في حيازة السلاح النووي .

يقدم الكاتب تقييما معتدلا للاتفاقية قائلا أنها أفضل ما يمكن الحصول عليه وأنها ستكون خير ضمان للسلام في المنطقة ، إن هي استكملت بمحاولات مكثفة (وناجحة طبعا) لضم كوريا الشمالية لمجموعة تعاون اقتصادي أمريكية كورية (تجمع الكوريتين) .

Nicholas Eberstadt, Korea Approaches Reunification, Armonk: M.E. Sharpe, 1995, 180 p.

كوريا وفرصة التوحيد :

دراسة قصيرة وموجزة لعلاقة الولايات المتحدة بكوريا الجنوبية يتضمن العمل كما هائلا من المعلومات الاقتصادية والديموجرافية عن الكوريتين . أهم مافي الكتاب هو المعالجة المفصلة لمواطن الضعف في العلاقة الأمريكية الكورية (الجنوبية) . فبينما أن العلاقة الاستراتيجية التي تجمع بين الدولتين تعتبر علاقة حيوية لردع الخطر العسكري/النووي من شمال كوريا إلا أن هناك مواطن ضعف تعتري مسيرة تلك العلاقة أهمها : ١– حرص كوريا الجنوبية على استقلالية جهاز المعلومات والاستخبار بها . فهي لا تطلع الولايات المتحدة على كل ما لديها من معلومات

عن شمال كوريا . ٢- عدم وضوح موقف النخبة الحاكمة فى كوريا الجنوبية فهى تؤيد سرا الكثير من السياسات الأمريكية فى المنطقة ، وتظهر علنا وكأنها تؤيد الروح العدائية المتزايدة فى أوساط الشعب الكورى (الجنوبى) تجاه الولايات المتحدة . (٣) عدم جدية الموقف الكورى (الجنوبى) تجاه المشاكل والمصاعب التى تواجه المستثمر الأمريكى فى كوريا .

Andrew Mack & John Ravenhill, Pacific Cooperation: Building Economic & Security Regimes in the Asia Pacific Region, Boulder: Westview Press, 1995, 298p.

التعاون الآسيوى :

تتراوح الأبحاث التي يتضمنها هذا العمل بين متفائل بمستقبل العلاقات الآسيوية فى مجال التعاون الاقتصادى والأمنى ، ومتشائم لكثرة الخلافات وصراع المصالح الآسيوية . يرى بارى بوزان على سبيل المثال أن العلاقات الآسيوية تتميز بدرجة عالية من التفكك السياسى بل والعداء (فى حالة الصين والهند أو الصين واليابان)ويرى أن سباق التسلح الآسيوى سيلاحق كل محاولات التعاون الاقتصادى .

أما الباحث الاسترالي كاميلرى فيرى أن السبب الرئيسى لعدم امكانية التعاون الآسيوى يكمن فى التنافس اليابانى الأمريكى على الأسواق الآسيوية . ويرى الباحث الأمريكى رابكين أنه لا يوجد فى منطقة آسيا والمحيط الهادى أية قوة اقليمية يمكنها فعليا أن تلعب الدور القيادى اللازم لأى محاولة لبناء مجموعة اقتصادية/سياسية موحدة .

النظرية السياسية :

Seymour Martin Lipset, The Encyclopedia of Democracy, Washington, D.C.: Routledge, 1995, 2000 p.

معجم الديمقراطية :

يحتوى هذا المعجم الذى يتكون من ألفى صفحة فى أربعة مجلدات على أكثر من ٤٠٠ مفهوم من مفاهيم الديمقراطية الأساسية مما يجعل هذا العمل أكثر أعمال الديمقراطية اكتمالا وثراء . يشارك فى هذا العمل أكثر من ٢٠٠ استاذ وباحث عالمى من بينهم لارى دياموند وصاموئيل هانتيجتون وآرند ليبهارت وخوان لينز ولوتشيان باى وفيليب شمتر ومعد المعجم سيمور ليبست .

تعالج موضوعات المعجم تاريخ الديمقراطية منذ عهدها اليونانى وحتى وقتنا هذا مع شرح تفصيلى لبعض المبادىء والأصول الديمقراطية كحق المواطنة وحقوق الانسان والمساواة والنظم الانتخابية والليبرالية والشعوبية . كما يحتوى على مقدمات عن أهم فلاسفة الديمقراطية وأهم الحركات الديمقراطية ومنها الحرب الأهلية الامريكية كحركة ضد العبودية وحركة حقوق الانسان فى الستينات وحركة التضامن البولندية وحركة جنوب أفريقيا ضد النظام العنصرى . وأخيرا يضم المعجم بعضا من الظواهر المعاصرة ، شارحا لأثر تلك الظواهر على مفهوم وتطور الديمقراطية منها ظاهرة الاتصال الإلكترونى وتكنولوجيا المعلومات

Norberto Bobbio, Left and Right, Cambridge: Polity Press, 1995, 140 p.

اليسار واليمين : هناك فرق !

محاولة لتوضيح الفروق الأيديولوجية والسياسية التى مازالت تفصل بين اليمين واليسار حتى بعد هزيمة الشيوعية وانتشار فكرة الاشتراكية الديمقراطية ، وأخيرا فكرة نهاية التاريخ . يقرر بوبيو أن الفرق بين اليمين واليسار مستمر منذ الثورة الفرنسية فى نهاية القرن الثامن عشر ، فمفهوم اليمين عن المساواة يختلف جوهريا عن مثيله فى الفلسفة اليسارية ، وهذا ما يدور حوله الكتاب .

بوبيو باحث فى المجلس القومى للبحوث بإيطاليا .

John Hall, Civil Society: Theory, History, Comparison, Cambridge: Polity Press, 1995, 344 p.

المجتمع المدنى : النظرية - التاريخ - المقارنة :

يقدر الكاتب - الأستاذ بجامعة ماكجيل الكندية - أن مفهوم المجتمع المدنى قد استخدم شعارا للتطورات التى طرأت على عدد من النظم السلطوية فى أمريكا اللاتينية وشرق آسيا ، وأخيرا شرق أوروبا . ومع ذلك فإن تردد ذكر هذا المفهوم لا يتناسب مع مقدار الجهل بمعناه ، ولذلك يتصدى الكاتب للتعريف بتاريخ مفهوم المجتمع المدنى وعلاقته النظرية والتاريخية بالقومية الشعوبية .

يشارك فى هذا العمل أرنست جيلنر وآدم زيلجمان وشريف ماردين .

Larry Diamond, Nationalism, Ethnic Conflict and Democracy, Baltimore: John Hopkins University Press, 1994, 146p.

القومية - العرقية - الديمقراطية :

دراسة فى معضلة الدولة القومية المعاصرة من أحد أهم أساتذة السياسة الأمريكيين المهتمين بالديمقراطية وآليات التحول اليها . وإن مشكلة القومية من وجهة نظر لارى دياموند لم تعد حكرا على الدول حديثة الاستقلال ، أو حديثة العهد بالديمقراطية ، فهى مشاكل تواجه دولا متباينة كفرنسا وألمانيا والهند واسرائيل ، ويؤكد على أن الحل هو فى خلق جو من الديمقراطية وتوطيد دعائمها .

فى الجزء الأول يتعرض الباحثون للعلاقة بين القومية والديمقراطية . تبنى أحد المشاركين فى هذا الجزء فكرة عدم تعارض القومية والديمقراطية بينما عارض فوكاياما مؤكدا أن القومية لا يمكن لها أن تتعايش مع الديمقراطية إلا فى المجتمعات المتجانسة عرقيا كاليابان أو تلك التى لا تولى الأصل العرقى اهتماما كالمجتمع الامريكى .

يتعرض الجزء الثانى لبعض الحالات منها حالة الهند ونيجيريا لجأت الهند الى النظام الفيدرالى لإحتواء عناصر مجتمعها المتعددة فى حين أن نيجيريا فشلت فى استخدام النظام الفيدرالى لنفس الغرض . يتضمن هذا الجزء كذلك نقدا لوجهة النظر القائلة أن صراعات البلقان وكندا هى فى جوهرها صراعات عرقية ، مفرغين تلك الصراعات من مضمونها السياسى

الاجتماعى والاقتصادى التى أدت الى استخدام الشعور العرقى من أجل مصالح غير عرقية فى الأساس .

Rolf Wiggershaus, The Frankfurt School, Cambridge: Polity Press, 1995, 800p.

المدرسة الفرانكفورتية :

عرض جيد لتاريخ المدرسة الفلسفية اليسارية المعروفة بنسبتها الى جامعة فرانكفورت الألمانية . يقدم الكتاب تلخيصا لتاريخ هذه المدرسة الفكرية التى تعتبر من أهم المدارس اليسارية الألمانية هذا القرن والتى نشأت مع الجمهورية الفايمرية ، ثم انتقلت الى أمريكا أثناء الحرب العالمية الثانية لتعود فى الستينات فى شكل أفكار فروم وماركوزا وهابرماس .

Maurizio Passerin D'entreves and Seyla Benhabib, Habermas and the Unifinished Project of Modernity, Cambridge: Polity Press, 1994, 280p.

هابرماس فيلسوف المدرسة الفرانكفورتية :

تقديم لأفكار الفيلسوف الألمانى بجامعة فرانكفورت الذى اشتهر بنقده لمدرسة ما بعد الحداثة ، معلنا أن المشروع الحديث لم يكتمل بعد . يقدم الكتاب عرضا مستفيضا لأفكار هابرماس عن الحداثة ، والتنوير من وجهة نظر مجموعة من أساتذة الفلسفة والتاريخ السياسى بجامعة هارفارد ومانشستر.

دور النشر الواردة بهذا العدد :

For M.E. Sharpe: Foreign Affairs Fax: - 001-203-9664329

- Routledge, Pam Hounsome, ITPS, Cheriton House, North Way, Andover, Hants, SP10 5BR, England, FAX: 44-264-364418.

- Westview Press, 5500 Central Avenue, Boulder, Colorado, 80301-2877, USA, FAX: 1-303-4493356.

- Polity Press 108 Cowley Road, Oxford, OX4 1JF, U.K., Fax: 44-0865 791347.

- St. Martin's Press, 257 Park Avenue South, New York, NY 10010, USA, Telephone: 1-800-221-7945.

- For Tauris: St. Martin's Press.

- Cornell University Press, Sage House, 512 East State Street, P.O. Box 250, Ithaca, New York 14851-0250, Telephone: 1-607-277-2338, Fax.: 1-607-277-2374.

- For the Atlantic Monthly Press: Foreign Affairs, Fax.: 001-203-9664329.

د . ن . م

مؤلفـــات عربيـــة حديثـــة

□□ كينيث براون وحنا ديفيس طيب ، د. أسامة الغزالى حرب ، كالرلوس جابيتا (محررون) - مهنة الصحافة فى بلاد البحر المتوسط - أعمال "ندوة" ممارسة مهنة الصحافة فى اقليم البحر المتوسط المعقودة فى مارسيليا - مارس ١٩٩٤ - الناشر : مجلة السياسة الدولية - ١٩٩٥□□

بكلمات بسيطة هادئة يؤكد الأستاذ ابراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام أن مضمون كتاب مهنة الصحافة فى بلاد البحر المتوسط ليس مادة نظرية فى فنون الصحافة من تحرير واخراج وإعلان وتمويل وتسويق وادارة وغيرها مما هو متوافر فى الكثير من الكتابات حول الصحافة ، وإنما هو خلاصة خبرات عملية ورصيد ممارسات واقعية تلقى الأضواء على مختلف جوانب الآلة الصحفية أثناء دورانها وتشغيلها فى محيط بالغ التعقيد والتشابك سياسيا واجتماعيا وثقافيا . هذا بالاضافة الى نوعية القضايا التى يثور حولها الخلاف والجدل ويعالجها الكتاب بموضوعية .

وقد تولى تنظيم وإعداد هذه الندوة إصدارات ثلاثة هى : مجلة "ميديترانية" ، التى تصدر فى باريس ، والمجلة الاسبوعية الأسبانية "كواترو سيتيماناس" التى تصدر فى برشلونة ، وأخيرا المجلة ربع السنوية المصرية "السياسة الدولية" التى تصدر فى القاهرة عن مؤسسة الأهرام .

ويمكن القول أن الصحفيين الذين شاركوا بآرائهم فى الندوة قد اتيحت لهم هذه الفرصة لكى يفكروا معا حول تجاربهم الشخصية والصعوبات التى واجهتهم أثناء ممارسة عملهم الصحفى فى بلادهم ، وكذلك حول الاستراتيجيات ، الناجحة وغير الناجحة ، والتى حاولوا بها التغلب على هذه الصعوبات .

ويذكر "بول بالتا" الذى عمل مراسلا لصحيفة "لوموند" الفرنسية فى الجزائر طول فترة السبعينات ما واجهه من صعوبات فى مهنته مثل كيفية الكتابة عن الجزائر فى عصر "بومدين" موجها كلامه الى القارىء الفرنسى الذى كان ولايزال فى هذا الوقت معاديا للنظام الجزائرى .

أما الصحفية الجزائرية "غانية موفق" فهى ترى أن الموضوعية كانت تطرح نفسها عليها كلما تواجدت ضمن مجموعة من الصحفيات الأجنبيات لتغطية أنشطة الجماعات الأصولية فى الجزائر . ففى يوم ما قدم لهن أوشحة لإرتدائها لكى يحضرن تجمعا اسلاميا كان المطلوب منهن تغطيته . وكانت غانية ترفض ارتداء الوشاح بينما زميلاتها الأجنبيات كنا يمتثلن لهذا الشرط وهن يتضاحكن . بهذا كانت غانية تتخذ موقفا شخصيا ولكنها فيما بعد ستواجه موقفا آخر ، وفى هذه المرة ستتغلب عليها الاعتبارات المهنية . ذلك عندما قررت الصحافة تجاهل المظاهرات الواسعة النطاق التى قام بها الاسلاميون فإن "غانية" سترفض ممارسة مثل هذه الرقابة الذاتية وستمضى فى طريقها وتقوم بتغطية جميع الأنشطة التى تؤديها "الجبهة الاسلامية للانقاذ" الى حد أنها ستتهم بالتعاطف معها .

والكتاب يسلط الضوء على الرقابة السافرة والرقابة الذاتية ، فتتمثل الرقابة السافرة فى مصادرة الصحف التى تحتوى على مقالات نقدية وأيضا فى تعطيل صدور صحف المعارضة . هذا النوع من الرقابة يعد الشغل الشاغل للعديد من دول البحر المتوسط .

فى اسرائيل مثلا ، يتسم الوضع بالتناقض الغريب : إذ أن الصحافة فى حد ذاتها تتمتع بحرية واسعة ولديها القدرة على توجيه النقد ، ولكنها - مع كل هذا - خاضعة لرقابة عسكرية تمارس أحيانا بقسوة بالغة .

أما فى تركيا فإن الصحفى يتمتع ظاهريا بحرية لا حد لها ، ورغم ذلك فعليه أن يتعامل مع ضغوط شديدة للغاية ، فعليه أن يعمل وهو موزع بين نوعين من المخاوف . أولهما الخوف من ردود الفعل الانتقامية التى قد يقوم بها الحزب الكردى الانفصالى مما يحد من امكانات الصحفى فى تغطية كل ما يدور حول المشكلة الكردية ، وثانيهما الخوف من الرقابة البوليسية شديدة البأس التى تقف فى وجه أى تحقيق صحفى حول هذه المشكلة . هذا بالاضافة الى القيود الاقتصادية والسياسية التى تضع حدودا وقيودا غير مباشرة على ممارسات الصحفى ذات الطابع المهنى .

وينطبق هذا الأمر أيضا على مصر حيث قد تتمتع صحافتها بحرية مطلقة فى التعبير ولكن الدولة هى التى تمتلك الصحف الكبرى مما يعنى ممارسة الرقابة الذاتية على نطاق واسع سواء كان الأمر يتعلق باختيار الموضوعات أو بطريقة معالجتها .

أما الرقابة الذاتية فيعترف العديد من الصحفيين بأنها اذا مورست من قبل الذين يقومون بالنقل أو بتحليل المعلومات فإنها تثقل كاهل الصحفى خاصة اذا كانت هذه الرقابة الذاتية قد سكنت فى لا وعيه ، وبالتالى يمكنها أن تؤثر على اختيار الموضوعات وعلى طريقة معالجتها وقد تؤدى الى إغفال بعض الجوانب وقد تؤثر على اختيار الألفاظ . ولكن يمكن الصحفى اذا تعامل مع الرقابة الذاتية بقدر من الوعى بها والادراك لحدودها باستعماله نوعا من "الشفرة" قد تتيح له أن يفصح عن بعض الأمور بالرغم من كل القيود وطبعا فإن مثل هذه الممارسة لا تخلو من المخاطر .

وهذا ما يؤكده الصحفى اللبنانى "سمير قصير" بوضوح تام فى شهادته التى تعتبر ذات قيمة ثمينة لأنه مارس الصحافة فى دول تقع على جانبى "البحر المتوسط" مما أكسبه خبرة مزدوجة . وبناء على خبرته فإن اللجوء الاستخدام "الشفرة" - أى اللغة الصحفية غير المباشرة - يمكن أن يؤثر على وضوح التعبير وروح المقال الذى يكتبه مما قد يسفر عن نضوب سريع لحب الاستطلاع ، كما قد يفقد الصحفى بعضا من الفنون الصحفية . ويضيف سمير قصير أن كل صحافة تقوم بفرض القواعد الخاصة بها ، والتى يجب الالتزام بما فيما يتعلق بما هو غير صالح للنشر .

وحول الرقابة فى فترات الأزمات وهى الرقابة المفروضة فى أوقات عادية لكنها تزداد ضراوة فى أوقات الأزمات ، وفى حالة وجود مجتمع تزداد درجة اهتمامه بالسياسة أو يشهد صراعات عنيفة فإن الصحافة

تخضع لضغوط قوية قد تدفعها الى أن تقف فى صف هذه الأيديولوجية أو غيرها ، وهو موقف لا دخل له اطلاقا مع الرسالة الحقيقية التى تقع على الصحافة الموضوعية والحرة . مثلا فى قبرص اكتشف "زينون ستافريديس" بأن كلا من الصحافة الناطقة باللغة التركية ، والصحافة الناطقة باللغة اليونانية قد صارتا أداتين تعملان مع الجماعتين المتناحرتين وأن كلا من الصحافتين يدعم موقف الجانب الذى تنتمى اليه .

وعلى نحو مماثل فإن الصحافة الفلسطينية التى وصفتها كل من "ماجدة البطش" و "ربى الحصرى" (فلسطين) قد أثرت عليها قوات الاحتلال والرقابة الاسرائيلية والمناخ السياسى الذى تحافظ عليه "منظمة التحرير الفلسطينية" وسائر الحركات الفلسطينية الأخرى . وهذا النوع من الرقابة لم تفلت منه الصحافة الغربية أيضا .

أما الحديث عن الوسائل السمعية والبصرية وتأثيراتها وانعكاساتها فهى تمثل تركيبة جديدة من أبعاد سياسية ومالية هائلة فى أوروبا وأيضا فى سائر أنحاء العالم وقد نوقشت خلال الندوة باستفاضة . ويرى بعض المنتمين الى الجانب الشمالى من البحر المتوسط أن هذا النوع من البث السمعى والمرئى يمثل لونا من الضرر المطلق ، وذلك للانزلاقات الحديثة وابحثه الدؤوب عن فورية الحدث دون القدرة على تعقب جذور الأحداث وتحليل تطوراتها .

بينما يرى البعض الآخر وهم أيضا من رجال الصحافة المكتوبة وان كانوا ينتمون الى دول جنوب البحر المتوسط، أن الاتصال بواسطة الموجات والأقمار الصناعية هى قبل كل شيء احدى الوسائل التى تساعد على (التعويض عن النقص فى المعلومات المحلية وعلى التحايل على مختلف القيود المفروضة على الصحافة المحلية) وهو ما يوضحه الصحفى الجزائرى "أكرم بلقايد" عندما يصف الحماس الهائل الذى دفع الجزائريين الى اقتناء هوائيات لاستقبال القنوات الفضائية ، وهو ما يدل على الرغبة الشديدة فى البحث عن المعلومات الفورية وعن "الحداثة كنمط حياة" . كما يؤكد ذلك الصحفى اللبنانى "مارك صايغ" الذى عبر عن هذا البعد غير المتوقع الذى يشكله تأثير التليفزيون الأجنبى فى الدول العربية عندما يتيح الفرصة لتوغل القيم الحديثة التى تؤمن بها النخبة المحلية وحين تقوم السلعة المستوردة بدور فى عملية التحديث الاجتماعى والأخلاقى وهى عملية لا تقرر السلطات القيام بها على نحو مباشر .

ويجوز طرح تساؤل : هل يكمن الفارق بين نوعية المشكلات فى كل من صحافة شمال وجنوب البحر المتوسط فى نوع المشكلة أم فى درجتها ؟ بمعنى هل المشكلات مختلفة أم أنها واحدة مع تنوع درجاتها ومستويات حدتها ؟ فمن جهة كان الصحفيون الأتراك والجزائريون والفلسطينيون يصفون ظروف العمل الذى يقومون به من تهديدات بالقتل ومن ثقل الرقابة ومن تدخل الجيش . ومن جهة أخرى كان المحققون الصحفيون المنتمون للصحافة الغربية يذكرون أمورا مختلفة تماما . مثلا كيف يمكن للصحفى أن يبقى وفيا لمعتقداته السياسية وهو يمارس مهنته ثم كيف يمكنه أن يكافح ضد الضغط الذى يريد فرض زاوية معينة عند تقديم الحادث أو كيف يمكنه منافسة الوسائل السمعية والبصرية ؟

وأخيرا وبعد القراءة المتمعنة والفاحصة يظهرنا هذا الكاتب أن الأحاديث التى يرويها هؤلاء الصحفيون قد تبدو مؤلمة أحيانا فى ذات الوقت الذى تبدو فكاهية أحيانا أخرى . ولكن المؤكد أنها جميعا مثيرة للقراءة فى كل الأحيان . وأخيرا يمكن القول أن القارىء المصرى والعربى سوف يجد فى الكتاب ما يدفعه لقراءته وتأمله نظرا لثراء وتنوع التجارب والخبرات من دول يختلف فيها المدى الديمقراطى كما يختلط المحيط الاجتماعى والثقافى مما يعطى فرصة للمقارنات المنهجية البناءة .

محمود شيحة

□□ د . حسن نافعة - الأمم المتحدة فى نصف قرن ، تطور التنظيم الدولى منذ عام ١٩٤٥ - سلسلة عالم المعرفة (٢٠٢) أكتوبر ١٩٩٥ □□

لقد عالج المؤلف بتوسع موضوعه بين هذا الكتاب فى أربعة أبواب فى ٤٧٨ صفحة من القطع المتوسط وصدرتها هذه الدراسة القيمة بمناسبة مرور نصف قرن على إنشاء منظمة الأمم المتحدة ، ومن الطبيعى أن يشير المؤلف إلى عصبة الأمم المتحدة التى أنشئت فى ١٠ يناير ١٩٢٠ التى كانت إحاحا لفكرة إنشاء المنظمة الدولية الجديدة حيث تصفيه عصبة الأمم فى عام ١٩٤٦ بعد إعلان قيام الأمم المتحدة خاصة بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية التى أثمرت تغييرات عميقة فى هيكل القوى الدولية أنذاك وتحول العالم إلى قوتين كبيرتين ومعسكرين متضادين .

وجاءت الأمم المتحدة تعبيرا عن رؤية مصالح التحالف الذى كتب له النصر فى الحرب العالمية الثانية واختلف الدور الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية عن الدور الذى قامت به الدول الكبرى الأخرى ويرجع ذلك لأن أمريكا لك تدخل الحرب العالمية الثانية إلا متأخرا وربما لأن أراضيها لم تشهد أى معارك مما أتاح لها فرصة التأمل الهادئ من أجل التخطيط العالم جديد بعد ان وضعت الحرب أوزارها .

وفى نهاية سبتمبر ١٩٤٣ وافق المجلس النواب الأمريكى على مشروع قرار مقدم من وليام فولبرايت يؤيد فكرة إنشاء ألية عالمية جديدة لحفظ السلم والأمن الدوليين بمشاركة الولايات المتحد ة فيها .

وفى داخل الادارة الأمريكية حديث بعض الخلافات فى وجهات النظر حول بعض القضايا الرئيسية مثل علاقة المنظمة الدولية بالترتيبات الإقليمية وكان روزفلت يميل إلى منظمة عالمية تسند فيها مهمة حفظ السلام الأمن والسلام إلى الدول الكبرى وبحلول يناير ١٩٤٢ صدر إعلان واشنطن بعد دخول أمريكا الحرب مؤخرا وأطلقت الدول المتحالفة على نفسها « الأمم المتحدة » ضد دول المحور وتضمن الإعلان إلتزام الدول الموقعة عليه بالمبادئ التى نص عليها ميثاق الأطلنطى وقد وقعت عليه إحدى وعشرين دولة وفى نهاية أكتوبر ١٩٤٣ جاء إعلان موسكو الذى يمثل أول وثيقة رسمية تتضمن إلتزام الدول الأربع الكبرى المتحالفة على إنشاء منظمة دولية كبديل عن عصبة الأمم وما إنتصف عام ١٩٤٤ حتى بدأت المشاورات الخاصة بإنشاء منظمة عالمية جديدة لتدخل مرحلة حاسمة من مرحلة التفاوض الفعلى حول المقترحات المختلفة لشكل هذه المنظمة وألياتها وتضمن الإعلان إعتراف الدول الأوروبية بضرورة العمل على إنشاء منظمة دولية عامة فى أسرع وقت ممكن وتقوم أساسا على مبدأ إحترام المساواة السيادية بين كل الدول المحبة للسلام وتكون عضويتها مفتوحة لمثل هذه الدول كبيرها وصغيرها من أجل الحفاظ على السلم الدولى الذى من أجله أنشئت منظمة الأمم المتحدة .

وظلت المشاورات مستمرة بين الدول الثلاث الكبرى وفى مؤتمر يالتا إجتمع ستالين وروزفلت وتشرشل وقد تم الإتفاق بين هؤلاء الثلاثة الكبار : -

١ - نظام التصويت فى مجلس الأمن : حيث إقترحت الولايات المتحدة بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية مع قصر استخدام حق الفيتو على المسائل الموضوعية فقط .

٢ - نظام الوصاية : الذى يفترض ان يطبق على المستعمرات التى كانت مستولة بنظام الإنتداب السابق والمستعمرات التى كانت تابعجة للدول التى هزمت ف الحرب العالمية الثانية . والإكتفاء بقبول اوكرانيا وروسيا البيضاء دون بقية الجمهورية السوفيتية .

٣ – توجه الدعوة لمؤتمر تأسيسي للأمم المتحدة يعقد في مدينة سان فرانسسكو في ٢٥ ابريل على أن تتولى الولايات المتحدة توجيها الدعوة إليه وبدأ تأسيس المنظمة الدعوة وفعلا صدر ميثاقها من ١١١ مادة موزعة على ١٩ فصلا بالاضافة إلى النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية والذي يتكون هو الآخر من ٧٠ مادة وتعد جزءا لا يتجزأ من الميثاق وتوضح هذه المواد الغرض من إنشاء المنظمة والمبادئ التي تقوم عليها وسبل وآليات تحقيق أهدافها وفروعها الرئيسية وقواعد التصويت فيها مع إعتبار ميثاق الأمم المتحدة إعلى مراتب المعاهدات الدولية وأكثر قواعد القانون الدولي مكانة وإلتزاما حيث تصف المادة ١٠٣ من هذ الميثاق على أنه « الإلتزامات التي يرتبط بها أعضاء المنظمة الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع أي إلتزام دولي يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » .

وأهتم ميثاق الأمم المتحدة إهتماما كبيرا بالتعاون الدولي في المسائل الإقتصادية والإجتماعية واعتبر أن الأمم المتحدة لها دورها الرئيسي الذي يتعين عليها أن تقوم به لدعم هذا التعاون وإن تصور الميثاق لهذا الدور لم يخرج عن كونه دورا تنسيقيا إشاريا حيث لم يرتب على الدول إلتزامات محددة واجبة التنفيذ لتحقيق الأهداف العامة التي رسمها ولم يحدد أيضا طبيعة المشكلات الدولية الأولى بالرعاية في المجالات الاقتصادية أو الاجتماعية أو سبل وآليات حلها بل لقد ترك ذلك كله للأجهزة المعنية في المنظمة الدولية .

وعن أزمة الأمم المتحدة في زمن الحرب الباردة قال المؤلف : من المفارقات الغريبة أنه ، الوقت الذي كانت فيه الحرب الباردة على وشك الانتهاء وقبل إنهيار الإتحاد السوفيتي السابق مباشرة كانت الأمم المتحدة في حالة خانقة تضعها على حافة الإفلاس والعجز أحيانا عن تدبير الموارد المالية .

وتحدث المؤلف بعد ذلك عن دور الأمم المتحدة بعد إنتهاء الحرب الباردة حيث خرج إلى ساحة الإعلام إصطلاح جديد براق « النظام العالمي الجديد » أو العلاقات الجديدة « كمفهوم شاع بصفة خاصة خلال أزمة الخليج الذاتية على أثر الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ وكان التقارب الذي تحقق تدريجيا من عام ١٩٨٥ بين القوتين العظميين قد أدى إلى إعادة تنشيط آليات الأمم المتحدة وخاصة في مجال تسوية المنازعات بالعراق السلمية وإحياء الأمل في إمكانية أن تؤدي نهاية الحرب الباردة بين القومية العظميين لإحياء الدور الذي كان المفترض أن تقدم به الأمم المتحدة في النظام الدولي الجديد .

وكان من الطبيعي أن يشير المؤلف إلى أزمة الغزو العراقي للكويت كتجربة عملية لجدوى منظمة الأمم المتحدة ومعالجة هذه الأزمة بشكل وجاد وعملي والذي حدث بقيادة الولايات المتحدة لعدة اسباب منها : هذه الأزمة قد وضعت خط فاصلا بين مرحلتين من مراحل تطور النظام الدولي ولكن هذه الهمة وذلك النشاط لم يعد له أثر بعد إنتهاء أزمة الخليج الثانية .

وإن كانت هذه الأزمة فرصة ذهبية لإعادة إحياء الياته التي كانت قد عطلتها الحرب الباردة أو التحديد هذه الآليات بما يتناسب مع طبيعة النظام الدولي الجديد لكن هذه ضاعت إدراج الرياح وترتب على هذا الوضع وجود مقاومة تعيشها الآن الأمم المتحدة وهي مفارقة غير قابلة للاستمرار على أي حال حيث يتعين عليها أن تعمل وفقا لآليات شكلتها الحرب الباردة .. إن اسلوب إدارة الأمم المتحدة لأزمة الخليج الثانية قد شكل عبئا نفسيا في المرحلة التالية لأن الأمم المتحدة قد أصبحت مطالبة بأن تتعامل مع كل المعتدين في المرحلة الثالثة لأنها مطالبة بأن تستخدم نفس الاسلوب الحاسم والباتر كالذي تقابلت به صدام حسين .

ويضع المؤلف أمامنا سؤالا عن الأمم المتحدة – بعد أزمة الخليج – هل هي نظام للأمن الدول أم لإدارة الفوضى الدولية وكانت إجابته : لقد حرصت أجهزة الإعلام العالمية أن تؤكد أثناء حرب تحرير الكويت أن هذه الحرب تتم بإسم المجتمع الدولي كله ولحسابه حتى ولوكانت الولايات المتحدة هي نفسها التي تعود التحالف الذي فوضته الأمم المتحدة لشئ هذه الحرب مما ألقى بأحمال ثقيلة على عاتق الأمم المتحدة لأن الرأي العام العالمي توقع من هذه المنظمة العالمية ان تعاقب كل الخارجية على الشرعية الدولية في الحاضر والمستقبل بنفس القدر والجدية والصرامة التي عومل بها صدام حسين في يناير ١٩٩١ مما ترتب على ذلك سلسلة من التداعيات اثار بعضها قدرا من الفوضى والإضطراب في العالم لم يكن في مقدور الأمم المتحدة في ظل الهياكل القديمة الموروثة ، وعلى صعيد آخر برزته خلال السنوات العشر الماضية تراكم تداعيات مترتبة على التقدم العلمي والتكنولوجي منذ الثورة الصناعية فإن معالم مجتمع عالمي ظهرت مشكلات خطيرة مثل أسلحة الدمار الشامل وإحتلا الإنسان البيئ والارهاب .

ويخصص المؤلف الباب الرابع من دراسته القيمة للإجابة عن سؤال هام : الأمم المتحدة الى أين ؟ وجاءت اجابته على النحو التالي : تزداد عرباته بعد كل محطة وفي ظل هذه التحولات في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة إزداد الطلب على خدمات الأمم المتحدة كثكرا وأصبحت المهام المطلوب أن تقوم بها هي التنوع إلى درجة أن إضافة عربات جديدة إلى القطار أصبحت عبئا يفوق طاقة القاطرة نفسها ولذلك تبدو الأمم المتحدة في حالة إجهاد تام وتواجه أزمة متعددة الأبعاد يهددها شبح الانهيار .

وفي نهاية الكتاب يتحدث المؤلف عن مستقبل الأمم المتحدة بين الواقع والضمدح ومن يتأمل ما يجرى على ساحة النظام العالمي الجديد سرعان ما يكتشف وجود ظاهرتين تعملان – للأسف – في إتجاهين متضادين تماما :

الظاهرة الأولى : تدافع في إتجاه الكونية والتوحد والإفتتاح قد جعل الكون كله مجتمعا واحدا يستحيل على أي جزء فيه أن يستقل بنفسه وينفصل عن حركة بقية الأجزاء الدائرة في تلك الكل وهو ما يفرض إقامة مؤسسات عالمية تعالج كافة القضايا السياسية والإقتصادية والاجتماعية استنادا الى قواعد عامة متفق عليها .

أما الظاهرة الثانية : تتدفع في اتجاه الانشطار والتفت والعزلة والانغلاق الفكري والثقافي والعرقي خوفا من ضياع الهوية أو فقد الذات وهو من شأنه أن يعقد من عملية التنظيم الدولي بل ويحيلها لعملية باهظة التكاليف إن لم تكن مستحيلة وفي هذا السياق تتجه الدول الغنية والدول الديمقراطية إلى التعاون معا والتجمع في أطر تنظمية ومؤسسات خاصة بها بعيدا عن الأمم بينما تجد الدول الفقيرة أو النامية نفسها غارقة في العديد من الديون والحروب العرقية والطائفية والمخدرات إلى جانب التخلف العلمي والتكنولوجي .

والواقع أنه اذا استمر تطور الأحداث على نفس المنوال ومن نفس الاتجاه – أي اتجاه الدول الغنية إلى تنظيم شئونها بعيدا عن الأمم المتحدة والتجمع في أطر أخرى خاصته بها وهناك اتجاه الأطر التنظيمية للدول الفقيرة نحو التفكك والانهيار فلن يساعد ذلك على إصلاح الأمم المتحدة على النحو الذي يكفل إقامة نظام فعال للأمن الجماعي .

عثمان الجوهري

□□مجموعة مترجمين - مراجعة عبد السلام - جيران فى عالم واحد : نص تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمى - سلسلة عالم المعرفة (٢٠١) - ١٩٩٥ □□

يتناول هذا التقرير بالتحليل العالم الجديد الذى نعيش فيه ، فهو عالم أكثر ازدحاما ، عالم يتسم بالاعتماد المتبادل ، وتتشابك فيه المصالح ، ويؤكد على ضرورة العمل الجماعى للبشر جميعا لخلق حياة أفضل .

ويوضح التقرير مفهوم ادارة شئون المجتمع العالمى بأنه تعبير لا يعنى اقامة حكومة للعالم لأننا لو سرنا فى هذا الاتجاه لوجدنا أنفسنا فى عالم أقل ديمقراطية من عالم اليوم ، ولا يعنى هذا القول أن هدفنا هو اقامة عالم لا نظم فيه ولا قواعد ، ذلك لأن عالما تسوده الفوضى سيصبح أكثر خطرا ، وأنه ليس هناك نموذج وحيد لادارة شئن المجتمع العالمى حيث أنها عملية واسعة تتطور باستمرار وتستجيب للظروف المتغيرة .

وانطلاقا مما سبق طرح التقرير مجموعة من القضايا :

أ- التحديات التى تفرض الترتيبات اللازمة لادارة الشئون العالمية :

يؤكد التقرير على أن التغيرات التى شهدها الوضع العالمى جعلت تحسين الترتيبات اللازمة لادارة الشئون الدولية أمرا ملحا .

وأول هذه التحديات هو ظاهرة التغير حيث يشهد العالم المعاصر تغيرا لم يحدث من قبل أن جاء مثله . فالعالم يشهد ميلاد قوى اقتصادية وسياسية جديدة من قلب العالم النامى ، يشهد اختلافا فى نوعية القضايا ، يشهد قطبية أحادية ، يشهد زيادة تأثير لبعض القوى الاقليمية ، وثانى هذه التحديات هو التحولات العسكرية فالعالم اليوم يشهد سباقا جديدا للتسلح حيث أن انتهاء المواجهة بين الشرق والغرب لا يعنى وقف انتشار الأسلحة النووية . فمادامت هذه الأسلحة موجودة فإن خطر استعمالها دائم . فالدول تسعى الى امتلاك أسلحة التدمير الشامل سواء كانت بيولوجية أو كيميائية أو نووية ، وبالتالى سباق التسلح يضم مزيدا من الدول ، بل حتى بعض الكيانات التى لا تأخذ شكل الدولة مثل عصابات المخدرات والجماعات الإرهابية . كما أن من السمات المقلقة للعالم المعاصر ، انتشار ثقافة العنف . وثالث هذه التحديات هو التحولات الاقتصادية ، فرغم أن هناك تحولات هائلة وخاصة فى الدول النامية التى شهد بعضها نموا ملحوظا مثل تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، ولكن هذا الأداء الباهر لبلدان متعددة فى شرق آسيا فى جانب ، وتوسع الاقتصاد العالمى فى جانب آخر يخفى جانبا أقل اثارة للاعجاب من جوانب التغيرات الاقتصادية ، وهو زيادة عدد الدول الفقيرة . ورابع هذه التحديات هو التغير الاجتماعى والبيئى حيث شهدت العقود الخمسة الأخيرة تأكدر الشعوب على حقوقها فى المشاركة فى ادارة شئونها الذاتية . ولقد ساعد هذه الشعوب ارتفاع مستويات التعليم والتكنولوجيا الجديدة التى تصل الى كل مكان ، كل ذلك دعم لدى هذه الشعوب المقدرة لتشكيل حياتها وتأكيد حقوقها .

ويؤكد التقرير أهمية وجود قيم ومفاهيم تقوم عليها هذه الترتيبات بحيث ينتج نظام عالمى أكثر قدرة على تعزيز السلم والتقدم لجميع شعوب العالم . وهذه القيم تتلخص فى مبدأ هام وهو "ينبغى أن يتعامل الناس مع الآخرين على النحو الذى يرغبون فى أن يعاملوا به" . وهذه القيم هى : احترام الحياة والحرية والعدل والمساواة والاحترام المتبادل ومراعاة الغير والنزاهة .

وفى هذا الاطار هناك ضرورة تكريس نظام أخلاقى مدنى عالمى يقوم على توضيح الحقوق والمسئوليات واحترامها وانتشار الديمقراطية حيث أنها قادرة على أن تدار شئون بلد من البلدان وفقا لرغبات ومصالح الشعب بالاضافة الى أنها البيئة التى يمكن فى إطارها تأمين الحقوق الأساسية للمواطنين على أحسن وجه ، وهى أساس السلم والاستقرار فى العلاقات الدولية ، وبالتالى فالديمقراطية أساس للجوار العالمى - كما يلزم مكافحة الفساد الذى ينتشر فى البلدان المتقدمة والنامية وإن كانت فرص ظهور حالات الفساد الضخمة فى الدول النامية أكبر ، وأيا كان الأمر فمن الضرورى أن تكون هناك ضوابط للحد من الفساد .

وفى اطار التوصيات الأساسية للجوار العالمى يمكن طرح بعض النقاط التالية :

١- تعزيز الأمن : يطرح التقرير لضرورة تعزيز الأمن حيث ينبغى توسيع النطاق التقليدى للأمن العالمى من تركيزه التقليدى على أمن الدول ليشمل أمن البشر والكوكب حيث أن للناس كافة حقا فى الوجود الآمن لا يقل عن حق الدول جميعا فيه وتلتزم جميع الدول بأن تحمى هذه الحقوق .

وهذا يتطلب تحسين المجتمع الدولى من قدرته على حل الصراعات قبل أن تصبح مواجهات مسلحة من خلال الإنذار المبكر وبعثات تقصى الحقائق .

واستجابة المجتمع الدولى للأزمات من خلال التسوية وانهاء التهديد بالتدمير الشامل من خلال إزالة الأسلحة النووية وحظر تجاربها وانتشار معاهدة حظر الانتشار النووى بالإضافة الى التخلص من أسلحة الدمار الشامل الأخرى .

٢- الاعتماد المتبادل فى الميدان الاقتصادى ويطرح لآليات ذلك انشاء مجلس للأمن الاقتصادى فى نطاق الأمم المتحدة من أجل توفير القيادة السياسية وتعزيز الاجماع فى الرأى بشأن القضايا الاقتصادية الدولية وبشأن التنمية المتوازنة والمستديمة . ثم تعزيز دور صندوق النقد الدولى ، ثم تنفيذ جولة أوروجواى لاتفاقية الجات وإقامة المنظمة العالمية للتجارة ، كما يتعين مضاعفة الجهود من أجل تحقيق التنمية ، وإيجاد أسس ايجابية لتحقيق التمويل ، وأخيرا تنسيق لعملية الهجرة .

٣- إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز سيادة القانون الدولى : حيث أن هناك ضرورة لإصلاح الأمم المتحدة وإعادة النظر فى أمور كثيرة لتصبح أكثر فعالية وما يرتبط بذلك من ضرورة تعزيز وتدعيم سيادة القانون الدولى من خلال انشاء محكمة جنائية دولية أو من خلال أن يقبل جميع أعضاء الأمم المتحدة بالولاية الجبرية للمحكمة العالمية .

٤- الحاجة الى قيادة مستنيرة تستطيع حث الناس على أن يسلموا بمسئوليات كل منهم تجاه الآخر وتجاه الأجيال المقبلة ، كما يلزم أن تكون قيادة تدعم القيم التى نحتاج اليها كى نعيش معا كجيران .

والخلاصة أن هذا يعتبر دعوة من أجل أساليب إدارة أفضل لشئون المجتمع الدولى العالمى ؟ إدارة أفضل لبقاء النوع الانسانى ، أساليب أفضل للعيش معا فى جوار عالمى هو بمنزلة الوطن لنوعنا الانسانى .

أشرف محمد عبدالله

□□ عبد الكريم أبو الفتوح ابراهيم دوريش -الجرائم ضد الطائرات : منظور السياسة العامة - رسالة دكتورة الفلسفة فى تحليل السياسة العامة -جامعة النيوى بشكاغو - ١٩٩٤ □□

أصبح العالم اليوم كالقرية الصغيرة نتيجة تقدم وسائل الاتصالات والمواصلات ، حيث توجد خدمة نقل جوى متطورة تتمتع بزيادة مطردة فى السعة النقلية والكفاءة العالية للطائرات . وتشير الاحصاءات الصادرة عن المنظمة العالمية للنقل الجوى الى سفر ٢٩٠ مليون راكب فى عام ١٩٩٢ بزيادة قدرها ٤ر١٠٪ عن عام ١٩٩١ .

ومع زيادة حركة النقل الجوى شهد العالم صورا جديدة من الجرائم ضد الطائرات ، حيث تشير الدراسات التى أجريت عن الفترة

من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٩ إلا ان تلك الفترة شهدت ارتكاب ٦٩٥ حالة اختطاف وتفجير للطائرات المدنية ترتب عليها مقتل ٢٩٩٠ وجرح ١٦١١ .

وتأثرت حركة النقل الجوى تأثيرا فعليا بالأحداث الدولية ، فعلى سبيل المثال كان لحرب الكويت في عام ١٩٩١ أثر سلبى على حركة النقل الجوى نتيجة الخوف من ارتكاب أعمال العنف ضد الطائرات أثناء وقت الحرب ، حيث أعلنت المنظمة الأوروبية للطيران المدنى في الأسبوع الأول من الحرب أن أعضاءها فقدوا ٢٥٪ من أرباحهم ، ومع نهاية الحرب اعلنت شركات الطيران مجتمعه ان خسائرها قدرت بحوالى ١٥٠٠ مليون دولار فترة الحرب .

ونظرا لمقدار الخسارة الكبيرة التى قد تترتب على ارتكاب الجرائم ضد الطائرات فقد قامت بعض الدول بتقدير الخسارة المادية التى تسببها جرائم الإعتداء على الطائرات . فعلى سبيل المثال ، تقدر إدارة الطيران الفيدرالية الأمريكية قيمة التعويض في حالة وفاة أحد الركاب بمقدار ٨٢٦٠٠٠ دولار أمريكي وقيمة الاصابة الخطرة بمقدار ٦٠٠٠٠ دولار امريكي وقيمة الإصابة البسيطة بمقدار ٢٢ر٦٦٦ دولار ، وتتراوح قيمة استبدال الطائرة البوينج ٧٤٧ بين ١٢٥ إلى ١٧٥ مليون دولار (مكجواير ، ١٩٩٠) .

وبالإضافة إلى الخسائر المادية الفادحة التى تسببها الجرائم ضد الطائرات فإنه قد يكون الهدف من ارتكابها اظهار الدولة المعتدى عليها بالضعف أو الضغط عليها لتغيير سياستها تجاه قضية ما .

ولا شك أن متخذ القرار يواجه الكثير من المشاكل التى يلزم التصدى لها ، فمجتمع اليوم به العديد من المشاكل ، بعض هذه المشاكل مستجد والبعض الآخر موجود منذ فترة ومن المهم عند معالجة المشاكل أن تتم دراستها الدراسة الكافية للوقوف على أسبابها الجذرية حتى يمكن وضع الحلول الملائمة لها . فبدون معرفة الاسباب الحقيقية المشكلة لا يمكن معالجتها بطريقة فعالة بل قد تؤدى المعالجة فى بعض الأحيان الى تضخم حجم المشكلة وتعقدها . ومن هذا المنطلق فقد حاول الباحث فى هذه الدراسة التوصل الى تحديد اسباب الجرائم ضد الطائرات وتقييم الحلول المطبقة حيالها لتحديد ما إذا كانت تلك الحلول قد حققت الغايات المرجوة منها أم هناك حاجة الى التدخل بحلول أخرى .

لتحقيق هذا الهدف ، فقد رأى الباحث تناول موضوع الدراسة فى أربعة فصول ، حيث تناول الفصل الأول التطور التاريخي للجرائم ضد الطائرات وتطور مفهوم الردع . وقد تناول الفصل الثانى تحليل السياسة القانونية لمكافحة الجرائم ضد الطائرات ، وتضمن الفصل الثالث التحليل الاحصائى للجرائم ضد الطائرات ، وتضمن الفصل الرابع ملخص الدراسة وأهم النتائج والتوصيات التى توصلت إليها من أبرزها أنه على الرغم من عدم نجاح المجتمع الدولى فى الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب ، إلا أن الدول قد نجحت فى إعتبار بعض الافعال غير المشروعة جرائم ارهابية . ولذلك أصبح من الممكن محاكمة المتهمين بارتكاب تلك الجرائم بغض النظر عن الدافع عليها .

كما يرى الكاتب أنه على الرغم من نجاح الدول فى انشاء سياسة قانونية لمكافحة الجرائم ضد الطائرات والتى تتمثل فى اتفاقيات جنيف وطوكيو ولاهاى ومونتريال ، إلا انه مازالت هناك مشاكل تتعلق بتطبيق هذه الاتفاقيات .

ففى مجال القرصنة ، نجحت اتفاقية جنيف فى تعريف جريمة القرصنة وتحديد مجال ممارسة الاختصاص القانونى حيالها ، ولكن اشترط التطبيق الاتفاقية ان يكون الهدف من ارتكاب القرصنة تحقيق غرض خاص وهذا الشرط لا يتوافر فى معظم الجرائم التى ترتكب لتحقيق أغراض عامة مثال الاغراض السياسية .

وفى مجال اختطاف وتفجير الطائرات ، حققت اتفاقيتا لاهاى ومونتريال تقدما هاما من أجل محاكمة مرتكبى تلك الجرائم ، ولكن فى الواقع العملى لم تحدد نصوص الاتفاقيتين الحلول الكاملة للاختلاف الذى ينشأ بين الدول عند تطبيقهما ، فعلى سبيل المثال ، ترك تحديد العقوبات الخاصة بجريمتى اختطاف وتفجير الطائرات لقوانين الدول مما عمل على وجود خلاف بين الدول على مقدار العقوبة الملائمة لهاتين الجريمتين .

وتشير نتائج التحليل الاحصائى التى اوردتها الرسالة الى أهمية استخدام الاساليب الكمية لدراسة الظواهر الاجرامية ومن هذه الاساليب اسلوب تحليل الحوادث واسلوب الانحدار والارتباط . فيظهر اسلوب تحليل الحوادث التفصيلات الهامة للحوادث الاجرامية التى تساعد واضعى السياسات القانونية على اختيار أفضل السياسات الممكنة .

كما تشير النتائج المترية على استخدام اسلوبى الارتباط والانحدار الى ان البيانات التى وظفت لاختبار الافتراضات التى تضمنتها الدراسة تدعم القول بان « محاكمات مختطفي الطائرات عملت على الحد من جرائم اختطاف الطائرات وتدعم الفرضية التى مفادها ان أصدار قانون يلزم باستخدام الأجهزة الألكترونية فى الموانئ الجوية بما لها من تأثير ردعى أدى الى الحد من جرائم اختطاف الطائرات . كما تشير نتائج التحليل الى ان تطبيق سياسات المكافحة عمل على الحد بصورة جوهرية من اختطاف وتفجير الطائرات . ولكن على الرغم من ذلك ، فلم تستبعد الدراسة أن زيادة اجراءات الأمن بالموانئ الجوية قد يترتب عليها احتمالات الأعتداء بالصواريخ على الطائرات من خارج الموانئ الجوية . ولهذا فان على الدول ان تعمل جاهدة على الصعيد التشريعى لوضع الاتفاقيات الدولية التى تحد من التداول غير المشروع فى الأسلحة لمنع وقوع الصواريخ فى ايدى اعضاء الجماعات الارهابية حتى لا يتمكنوا من استخدامها فى الاعتداء على الطائرات والموانئ الجوية .

وأخيرا يبدو واضحا ان نتائج الدراسة تشير الى أهمية استخدام اسلوب التحليل الكيفى المتمثل فى أسلوب دراسة الحالة وما يظهره من مدى ملائمة الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجرائم ضد الطائرات ومدى الحاجة الى التدخل من قبل المشرع الدولى بحلول قانونية جديدة . كما تشير نتائج الدراسة أيضا الى أهمية استخدام الاسلوب الكمى لدراسة وتحليل الظواهر الاجرامية لما يظهره من تطور فى اساليب الجرائم ضد الطائرات وما يترتب عليه من ظهور صور جديدة من الأعمال غير المشروعة التى يجب أن يواجهها المشرع القانونى الدولى حتى يوفر أكبر قدر من الحماية للطائرات كوسيلة نقل دولية .

أحمد يوسف القرعى

□□ د. أحمد أبو الوفا - قانون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (علما وعملا) مع اشارة خاصة لما هو مطبق فى مصر - دار النهضة العربية - ١٩٩٥ □□

اذا كانت العلاقات الدولية ليست وليدة الصدفة وانما هى نتاج تصرفات ومواقف تتخذها الدول بطريقة انفرادية أو جماعية ، فإن العلاقات الدولية بصفة عامة والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية بصفة خاصة ، تتطلب قدرا من المرونة فى التصرف وقدرة كبيرة على المناورة ، ويرجع ذلك الى خطورة موضوع العلاقات الدولية بالنظر الى الآثار التى قد تترتب على أى تصرف فى نطاقها .

وقد تشعبت أهمية ومجالات القانون الدبلوماسى والقنصلى المعاصر ذلك أن العلاقات الدولية الحالية ليست مجرد علاقات سياسية أو قنصلية وإنما تشمل علاقات ذات طبيعة متنوعة ومتغايرة ، تحتم وجود اتصالات بين الدول تلعب البعثات الدبلوماسية والقنصلية دورا هاما فى تصريفها .

وينقسم الكتاب الى أربعة أقسام : القسم الأول ، قانون الدبلوماسية الثنائية أو الدائمة ، حيث يناقش هذا القانون الذى يحتل مكانا بارزا فى العلاقات الدولية بصفة عامة ، وفى اطار القانون

الدبلوماسي بصفة خاصة . ذلك أن تبادل التمثيل الدبلوماسي ، عن طريق السفارات أو دور البعثات الدائمة ، أصبح الآن أحد الملامح الأساسية لتصريف العلاقات بين الدول، باعتباره من أهم وسائل تصريف السياسة الخارجية لأية دولة .

وقد كان تمثيل كل دولة لدى الأخرى يتسم بصفته المؤقتة منذ بدايات الدبلوماسية وحتى عهد ليس ببعيد ، وبالتالي كانت العلاقات الدبلوماسية أقرب الى الدبلوماسية الخاصة أو المؤقتة أو دبلوماسية المهمات ، والتي تنتهي فيها مهام البعثة باتمام المهمة التي أرسلت من أجلها .

وقد أدى تطور العلاقات الدولية وما جرى عليه سلوك الدول الى وجود بعثات دائمة ، وليس من السهل تحديد تاريخ محدد لنشأة البعثات الدبلوماسية الدائمة ، وإن كان من المؤكد أنه يقع ما بين ابرام معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ ومؤتمر فيينا ١٨١٥.

وتقتضي دراسة الدبلوماسية الثنائية هنا أن تسير وفقا لخطة ذات أبواب أربعة ، يتناول الباب الأول مصادر ومبادىء العلاقات الدبلوماسية وأهمية وجودها بين الدول ، والباب الثاني فيتضمن العناصر المادية والشخصية في البعثة الدبلوماسية ووظائفها ، وفي الباب الثالث يفسر القواعد التي تحكم الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ويشرح أنواع الحصانات والامتيازات الدبلوماسية ، أما الباب الرابع والأخير فيبين المتغيرات التي تطرأ على العلاقات الدبلوماسية .

القسم الثاني ، قانون الدبلوماسية الخاصة أو المؤقتة (البعثات الخاصة) ، وإلى جانب الدبلوماسية الدائمة أو التقليدية (والتي تتخذ عادة شكل البعثات الدبلوماسية الدائمة) يمكن أن تتخذ العلاقات الدبلوماسية أشكالا أخرى يطلق عليها اسم الدبلوماسية الخاصة ، هذه الأشكال تشمل -بين أشياء أخرى- إرسال مبعوثين متجولين ، أو إرسال بعثة لدى دولة ما للقيام بمهمة معينة ، أو المؤتمرات الدبلوماسية ...الخ. والدبلوماسية الخاصة ليست أمرا جديدا في العلاقات الدولية المعاصرة . ذلك أنها تعد الصورة الأولى من صور الدبلوماسية حيث لجأت اليها الدول منذ أول لحظة تم فيها تبادل علاقات رسمية . ولم يتم إرسال البعثات الدبلوماسية الدائمة إلا منذ وقت قريب وبعد ازدياد وتكاثف العلاقات بين الدول .

القسم الثالث ، قانون الدبلوماسية متعددة الأطراف ، والى جانب الدبلوماسية الثنائية - والتي تتمثل في تبادل التمثيل الدبلوماسي بين دولتين - يوجد فرع حديث هو الدبلوماسية متعددة الأطراف خاص بتمثيل الدول في علاقاتها مع المنظمات الدولية ، وكذلك تمثيل هذه الأخيرة مع الدول . وقد نشأ قانون الدبلوماسية متعددة الأطراف - خصوصا - على إثر نشأة المنظمات الدولية ، ولذلك فهو أثر من آثار هذه الأخيرة .

وتقتضي الدراسة هنا في هذا القسم بالنسبة للقانون أن تشير الى ثلاثة أمورهامة هي :

- العلاقات التي تقيمها المنظمات الدولية مع غيرها من الكائنات القانونية .

- الحصانات والامتيازات التي تمنح في اطار المنظمات الدولية .

- قانون الدبلوماسية متعددة الأطراف فيما يجرى عليه العمل في مصر ، حيث كأية دولة انخرطت مصر في سلك التمثيل الدبلوماسي متعدد الأطراف ، وهي عضو في أغلب المنظمات الدولية العالمية (كالأمم المتحدة والوكالات المتخصصة) أو الاقليمية (كالجامعة العربية ، ومنظمة الوحدة الأفريقية) أو ذات الطبيعة المختلطة (كمنظمة المؤتمر الاسلامي) .

ويقتضي وجود مصر في تلك المنظمات تمثيلها لديها أو تمثيل تلك المنظمات في مصر (فهناك مثلا مكتب للجماعة الأوروبية في مصر) ، ويتخذ ذلك - عادة - إحدى الصورتين أي إرسال وفد أو إنشاء بعثة دائمة .

ولا يختلف الوضع القانوني لهذه البعثات والوفود وكذلك وظائفها ، ويتناول القسم إنشاء البعثات الدائمة المصرية ، ووظائفها ، والوضع القانوني للمنظمات الدولية ولموظفيها في مصر .

القسم الرابع والأخير : قانون العلاقات القنصلية ، وتقتضي الدراسة هنا أن يدرس تشكيل البعثة القنصلية ، ووظائفها ، وحصاناتها ومزاياها ، والمتغيرات التي تطرأ على تلك العلاقات .

وعلى ذلك تنقسم هذه الدراسة الى أبواب أربعة : الباب الأول : تشكيل البعثة القنصلية والمكونات المادية والعناصر الشخصية ، الباب الثاني : وظائف البعثة القنصلية ، الباب الثالث، حصانات وامتيازات البعثة القنصلية ، الباب الرابع : المتغيرات التي تطرأ على العلاقات القنصلية . ويتم التدريس هنا مأخوذا في الاعتبار نصوص اتفاقية ١٩٦٣ ، وما جرى عليه عمل الدول ، وما هو مطبق في مصر ، حيث نشأت العلاقات القنصلية منذ غابر الأزمان ، وقد لعبت - منذ ظهورها - دورا هاما في تطوير التجارة والملاحة بين الأمم والشعوب ، وترجع أصولها الى ضرورة حماية رعايا الدولة المقيمين في الخارج ، وتطوير التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية والثقافية والعلمية .

ويلعب القناصل - شأنهم في ذلك شأن الدبلوماسيين - دورا هاما على صعيد العلاقات الدولية - وقد إزداد هذا الدور خصوصا منذ فترة وجيزة ، نتيجة لإزدياد التنقلات والرحلات الجوية والبحرية والبرية بين الدول ، لأغراض السياحة وغيرها ، ولازدياد حجم التجارة الدولية . كذلك يدخل القناصل في اتصالات مباشرة مع الإدارة المحلية وسكان البلد الذي يقيمون فيه ، وهو ما لا يتوافر بالنسبة للدبلوماسيين . ويرجع ذلك الى طبيعة المهمة التي تقوم بها القنصليات ، وإن كان يلاحظ بعد إنشاء التمثيل الدبلوماسي الدائم تقلص بعض الوظائف التي كان يمارسها القناصل فيما مضى . ورغم أن هناك فارقا كبيرا بين العلاقات الدبلوماسية والقنصلية - سواء من حيث الوظائف أو الامتيازات والحصانات - إلا أن كلا منهما يعد من مظاهر العلاقات السلمية بين الدول .

إسلام عفيفي

□□ السيد عبد المطلب غانم (محرر -السياسة والنظام المحلي في مصر - مركز البحوث والدراسات السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٤ □□

يضم هذا الكتاب أعمال المؤتمر السنوي الثامن للبحوث السياسية والذي نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة خلال الفترة من ٣ إلى ٥ ديسمبر الماضي حول موضوع السياسة والنظام المحلي في مصر .

يبدأ الكتاب بمقدمة بقلم المحرر الدكتور / السيد عبد المطلب غانم حول فكرة انعقاد المؤتمر والذي استغرق الاعداد له عاما كاملا ثم تناول المحرر في مقدمته أهمية انعقاد المؤتمر وكيف أنه يفتح افاقا جديدة للبحث وينمي الاهتمام بموضوعات لم يسبق أن تم مناقشتها من قبل .

وبجانب المقدمة ينقسم الكتاب إلى سبعة أبواب تضم سبعة عشر بحثا شارك في كتابتها نخبة من المفكرين والأكاديميين المصريين . ناقش الباب الأول النظام القانوني للإدارة المحلية . وكشفت الدراسة التي قدمها الدكتور عطية حسين أفندي عن ازدواجيات عديدة المحليين . كما كشفت دراسة « مستقبل إدارة المدن الجديدة » عن ازدواج آخر شديد الخطورة يتمثل في ظهور نظام مواز لنظام الإدارة المحلية ولا يتبع الأخيرة .

وأشتمل الباب الثاني على دراستين : الأولى تناولت عملية « صنع القرار في محافظة مطروح » وتأتي أهمية هذه الدراسة من أنها قدمت خبرة « مشروع البنك الدولي للتنمية » وكيف خلق نظاما للقرار موازيا للنظام العام كما كشفت الدراسة عن أوجه القوى الاجتماعية المحلية وتأثيراتها في صنع القرار .

أما الدراسة الثانية « عملية صنع القرارات المحلية من أجل التنمية المحلية » تكشف عن دور القيادات المحلية القروية وعن المعلومات المتاحة لهم ونوعيتها .

وعالج الفصل الثالث من خلال ثلاث دراسات قدمها المشاركون فى المؤتمر قضية العدالة والمساواة والمشاركة والحرية واعتمدت الدراسة على استبيان فى إحدى المجالس المحلية ، أما الدراسة الثانية فقدمت مخصصا لسكان قرية مصرية وفحصا أعمق لادراك التكافؤ فى فرص الحياة والمشاركة فى صنع القرار والتوازن بين المصالح وتناولت الدراسة الثالثة العلاقة بين شعور المواطن بالاقتدار السياسى ووسائل الاتصال الجماهيرى .

واهتم الباب الرابع بدراسة بعض الآليات التى يمكن أن تدعم النظام المحلى واللامركزية فى مصر . وقدم هذا الباب فحصا لدور آليتين : الأحزاب السياسية وقنوات التليفزيون الاقليمى لكن يبقى السؤال الأهم الذى يطرحه الباحث هل تتحقق لا مركزية الاتصال ؟

وتناول الباب الخامس من الكتاب دور التمويل المحلى فالمعروف أنه لا حديث عن لا مركزية حقيقية مالم يوجد تمويل محلى لا مركزى فالتمويل مصدر الطاقة والتمويل المحلى المستقل نبضاته القوية الإيجابية فى كل نواحى الحياة المحلية . ويقدم هذا الباب دراستين : أحدهما عن ترشيد التمويل المحلى حيث يفحص الباحث أسهام التمويل المحلى والثانية عن صناديق التمويل المحلى وهى نافذة الأمل لتمويل محلى مستقل بالمعنى الحقيقى .

ويتناول الباب السادس جانبا مهما عن دور المنظمات غير الحكومية فى عملية التنمية المحلية . ويقدم هذا الباب ثلاث دراسات : تعرض الدراسة الأولى لدور وأداء المنظمات غير الحكومية أما الثانية فتعرض تقييما لدور تلك جمعيات التنمية المحلية من وجهة نظر الكوادر المحلية أما الدراسة الثالثة فتلقى نظرة عامة من منظور العلاقة بين تلك المنظمات والتنمية البشرية ، ومدققة فى الوضع العام لجمعيات التنمية المحلية فى محافظة الدقهلية .

أما الباب السابع والأخير من الكتاب فقد كانت تحت عنوان « المحليات بين ثابت ومتغير » حيث لم يتغير المحافظون فى مصر تغيرا جوهريا وتقدر دراسة النخبة المحلية ما حصل فى تجنيد المحافظين من تغيرات . أما العنف فظاهرة جديدة أو بالأحرى طارئة تناقش حالاته وتحصيها دراسة حالات العنف فى المحليات أما التغيرات المؤثرة فى فاعلية الإدارة وهذا هو عنوان الدراسة الثالثة فبعضها ثابت وبعضها متغير ويستخدم الباحث فى دراسته اقترابا أنثربولوجيا .

ولقد بدا جليا الجهد الذى بذله أصحاب الأبحاث التى قدمت فى هذا المؤتمر برغم قلة المعلومات وندرتها حول هذا الموضوع الهام .

طارق فتحى

□□ د. سوسن عثمان عبد اللطيف : التنمية المحلية للمجتمعات الريفية ، والحضرية ، والصحراوية والمستحدثة - القاهرة - مكتبة عين شمس - ١٩٩٥ □□

يأتى هذا الكتاب فى ٤٨٠ صفحة موزعة على فصول سبعة ، ويكتسب أهميته – فى الواقع – من أهمية الموضوع الذى يتناوله ، إذ تؤدى التنمية المحلية دورا مهما للغاية فى تحسين أحوال البيئات المختلفة من خلال ضمان مشاركة الأهالى ، بهدف إحداث التغيير المادى والمعنوى فى المجتمعات .

وترى المؤلفة – فى مقدمة الكتاب – أن التنمية المحلية وثيقة الصلة بالخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة ، حيث أن أهداف ومناهج وأساليب كل منهما تتشابه مع الأخرى ، ثم تبلورت هذه العلاقة حيث أصبح ينظر للتنمية المحلية الآن باعتبارها أحد نماذج الممارسة لطريقة تنظيم المجتمع وفقا لأكثر الآراء شيوعا .

ويدور الفصل الأول من هذا الكتاب حول "التطور التاريخى للتنمية المحلية" ، حيث قدمت المؤلفة عرضا للتطور التاريخى للتنمية المحلية خلال القرن العشرين من خلال جدول يوضح أحداث التنمية وتحديد ما إذا كانت ريفية أم حضرية وسنة حدوثها ، كما عرضت التطور التاريخى للتنمية المحلية فى الريف المصرى من خلال عرض تجربتى المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة ، الى جانب عرض التطور التاريخى للتنمية المحلية فى الحضر بمصر .

وترى المؤلفة أنه بالرغم من أن الميلاد الرسمى لتنمية المجتمع المحلى بدأ بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن معناه العام القائم على الجهود الذاتية ظهر فى كتابات تنظيم المجتمع منذ عشرينات القرن الحالى .

وخصصت المؤلفة الفصل الثانى من كتابها لتناول "المدخل النظرى لدراسة التنمية المحلية" مؤكدة ضرورة قيام دارس التنمية المحلية بتكوين اطار نظرى عن التنمية المحلية باعتبار أن هذا الاطار لازم لفهم عملية التنمية . وحول المجتمع المحلى ، ضم هذا الفصل تعاريفه المختلفة وتعريفا اجرائيا له ، وأنماط المجتمع المحلى ، وخصائصه ، والمجتمع المحلى كتنظيم اجتماعى . وبالنسبة للتنمية تناول الفصل المشار اليه أهم مداخل وعناصر وتعاريف التنمية وتعريفا اجرائيا لها . أما عن تنمية المجتمع المحلى ، فقد تضمن الفصل جدولا يوضح التعاريف التى تعرضت لمفهوم التنمية المحلية ، وعرض سبعة تعاريف أجنبية ومثلها عربية ، الى جانب تعريف اجرائى . وترى المؤلفة "أن تنمية المجتمع عملية مقصودة وموجهة ومتكاملة ترتكز على مشاركة واسعة النطاق ، وأن هذه العملية ذات أبعاد متعددة ومداخل متنوعة ، وتتطلب تضافر جهود كافة الخبراء بتخصصاتهم المختلفة فى الميادين المختلفة ، وعملهم كفريق واحد ، كما يدرك القائمون بها ضرورة تدعيم العلاقة التعاونية بين الأجهزة الحكومية والأهلية تحقيقا لزيادة فرص انجاز الأهداف المطلوبة" .

وعن "التنمية المحلية فى المجال الريفى" ، يدور الفصل الثالث ، الذى تحدثت فيه المؤلفة عن مدخل تعريف بالمجتمع المحلى ، وتنمية المجتمع الريفى ، والتجربة الريفية الهندية . وقد أوضحت المؤلفة فى هذا الفصل المقصود بالقرية ، والمقصود بالعزب ، والمقصود بالمجتمع الريفى ، وخصائص المجتمعات الريفية (من حيث المهن ، وحجم المجتمع، والبيئة، والتفاوت الاجتماعى ، ومستوى المعيشة) . ونوهت المؤلفة بأهم مشكلات المجتمع الريفى ، وفى مقدمتها: ضعف مستوى المعيشة ، وضعف المستوى الصحى ، وضعف المستوى الثقافى ، وضعف مستوى الانتاج ، وهبوط مستوى الفلاح المصرى عن المستوى اللائق بإنسانيته . وتؤكد المؤلفة أن التنمية الريفية ضرورة حتمية تمليها الجذور والأبعاد التاريخية التى عاشتها المجتمعات الريفية المحلية والمشكلات التى تعيش فيها ، وأن التنمية الريفية يجب أن تكون شاملة ومتوازنة ، وأن تقوم على عدة أسس منها : الجهد التعاونى ، والاهتمام بالاستفادة الكاملة والفعالة للموارد البشرية والمادية فى الريف . وتستخلص المؤلفة من التجربة الريفية الهندية – المتمثلة فى تجربة منظمة روشا الهندية للتنمية الريفية – أهمية العنصر البشرى فى انجاح التنمية المحلية الريفية ، سواء تمثل فى المستفيدين أو المشاركين أو العاملين .

وتمحور الفصل الرابع حول "التنمية المحلية فى المجال الحضرى" ، حيث عرضت المؤلفة الأساس النظرى لدراسة المجتمع الحضرى المصرى ، والتنمية الحضرية ، وتجربة المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة لتنمية مجتمع المنيرة الغربية كمجتمع حضرى . وتشير المؤلفة الى أن "المجتمعات الحضرية هى المجتمعات التى تعتمد على التجارة والحرفة والصناعة فى أساسها الاقتصادى ، أى أنها المجتمعات التى لا تنتج المواد الأولية" . وقدمت المؤلفة أهم التعاريف الخاصة بالتنمية الحضرية (التحضر/ الحضر/الحضرية) ، وأشارت الى كيفية نشأة المجتمع الحضرى ، وظاهرة النمو الحضرى فى مصر . وعرضت أهم خصائص وسمات المجتمع الحضرى ، وكذا أهم مشكلات المجتمع الحضرى المحلى والمتخلف (مثل مشكلات: الفقر ، والاسكان ، والكثافة السكانية ، والتعليم وغيرها) . وأكدت المؤلفة على أهمية وضرورة التنمية الحضرية المحلية التكاملية .

وقد خصصت المؤلفة الفصل الخامس لسبر أغوار "التنمية المحلية فى المجال الصحراوى والمستحدث" ، نظرا لما تمثله الصحراء من حجم فى مصر ، واتجاه مصر الى انشاء المجتمعات المستحدثة لمواجهة

المشكلة السكانية . وقد تناولت المؤلفة -فى هذا الفصل- أهم خصائص كل من المجتمعات الصحراوية والمستحدثة، وسبل تنمية هذه المجتمعات .

وعن "منظمات التنمية المحلية" ، جاء الفصل السادس ، الذى عرضت فيه المؤلفة أهم المنظمات الاجتماعية التى تتم ممارسة التنمية المحلية وهى : جمعيات تنمية المجتمع المحلى ، والوحدات الاجتماعية ، والصندوق الاجتماعى للتنمية .

وحول دور الصناعات الصغيرة ، يأتى الفصل السابع والأخير ، الذى عرضت فيه المؤلفة مفاهيم : الصناعات الصغيرة والبيئية والمنزلية ، ومفهوم تنمية المرأة ، وتناولت فيه أنواع وأهداف الصناعات الصغيرة ، وعوامل نجاحها فى تنمية المرأة ، ثم أهم المعوقات التى تواجه الصناعات الصغيرة وتعوق تنمية المرأة ، وأخيرا علاقة التنمية المحلية بالصناعات الصغيرة ودورها فى تنمية المرأة .

راغب محمد السعيد

□□ د . حليم بركات -الديمقراطية والعدالة الاجتماعية فى سبيل إغناء التجربة العربية مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديموقراطية - ١٩٩٥ □□

مع تعالى الاصوات المنادية بالتحول الديمقراطى الكامل فى الانظمة السياسية العربية والمناداة بإطلاق الحريات واحترام حقوق الانسان ، ومع مرور الانظمة السياسية العربية بمراحل تاريخية متعددة من الاستعمار الاجنبى وحركات التحرر ثم تبنى نموذج الدولة الاشتراكية والتى تحولت للنظام الشمولى الى التحول الى النظم الديمقراطية من هنا تأتى أهمية هذا الكتاب حيث يتناول موضوع الديموقراطية والعدالة الاجتماعية فهو يقدم للاراء النظرية الديموقراطية فى مختلف الانظمة السياسية ثم يقدم رؤية مستقبلية من خلال تبنيه لنظرية ديموقراطية انسانية تقيم توازنا خلاقا بين الحرية والعدالة الاجتماعية .

ركزت الانظمة الرأسمالية الليبرالية الغربية على مفهوم الحرية فى تحديد الديموقراطية وممارستها كما ركزت على مفاهيم الاقتصاد الحر والمبادرة الشخصية وتقوية القطاع الخاص وحقوق الانسان ، كما ربطت بين مفهومى الديموقراطية والرأسمالية حتى ان البعض اعتبر الاولى نتيجة للثانية ، فتم إهمال مفهوم العدالة الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بمحاربة الفقر والتخفيف من الفروقات الطبقية والفئوية والعنصرية والجنسية بين الرجل والمرأة وتامين تكافؤ الفرص ، فالطبقات والجماعات الفقيرة والضعيفة المغلوبة على أمرها لا تستطيع أن تمارس حريتها فى غياب العدالة الاجتماعية كما عرفناها لتكتشف أن النظام الديموقراطى الرأسمالى الليبرالى لم يستكمل شروط ممارسة الحرية نفسها .

الديموقراطية هى مشاركة حقيقية وحرة فى صنع مختلف القرارات التى تؤثر فى مصير الاقتراع الالى فى انتخابات عامة وشكلية ، ولا تقتصر المشاركة على القرارات السياسية بل تشمل العلاقات الاجتماعية فى المنزل والمدرسة والعمل ومختلف جوانب الحياة اليومية .

على النقيض نجد أن الديموقراطية الشعبية الممثلة للانظمة الاشتراكية انطلقت من معاناة جشع الاستغلال الطبقى وغياب تكافؤ الفرص والعدالة فى توزيع الثروة والتسلط الذى يمارس على العمال والفلاحين وغيرهم من الطبقات والجماعات الفقيرة المعرضة لاقصى أنواع القهر والمسحوقة تحت أثقال الاغتراب والعجز والظلم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، ولكن الاشتراكية أهملت مفهوم الحرية فقمعت الحريات والمبادرة الفردية وألغت حقوق الانسان وسحقت المجتمع المدنى وفرضت الاحادية على حساب التعددية كما فشلت ايضا فى تحقيق الغايات الاساسية التى دعت اليها بما فيها ما يتعلق حتى بالعدالة الاجتماعية نفسها .

وعلى المستوى العربى فقد نجحت الاشتراكية العربية فى الوصول الى الحكم فى مصر وسوريا والجزائر وغيرها . وقد هدفت الناصرية الى إحداث ثورتين : الاولى ثورة سياسية تستعيد منها الامة حقها فى الحكم الذاتى ، وثانيهما ثورة إجتماعية تتصارع فيها طبقات المجتمع الى ان تحقق العدالة الاجتماعية للجميع . اما على صعيد الممارسة فقد شددت الاشتراكية العربية على سيطرة الدولة على الانتاج بتاميم الصناعات والشركات والمصارف وأشرفت مباشرة على القطاعين العام والخاص وتصفية الاقطاع عن طريق قوانين الاصلاح الزراعى .

وقد اعتمدت الاشتراكية العربية نظام الحزب الواحد وكانت قد وصلت الى الحكم عادة عن طريق الانقلابات العسكرية او حروب التحرير واحتكرت السلطة بإسم الطبقة العاملة والطبقات الفقيرة من عمال وفلاحين بالتحالف مع المثقفين الوطنيين اليساريين وغيرهم .

وإذا نظرنا للمجتمع العربى فى وقتنا الحاضر نجد أنه يعانى من أربع حالات أساسية تسيطر عليه وعلى مؤسساته وهى :

١ - حالة الاغتراب : يعانى العربى من حالة مستعصية من الاغتراب وخاصة من حيث عجزه فى مجمل علاقاته بالدولة والمجتمع والمؤسسات وبالاخرين وبالتالى بنفسه ، وهذه الحالة تصيب معظم فئاته بسبب تخلف المجتمع وتبعيته الاقتصادية والسياسية والثقافية بعد دمجه فى النظام العالمى تعرضه للسيطرة الخارجية بشكل مباشر وغير مباشر

٢ - أزمة المجتمع المدنى : حيث سلبت الدولة المجتمع من وظائفه الحيوية وحتكرتها لنفسها كما حرمت الشعب من حقوقه الاساسية ومنعته أو حدت من مشاركته فى الحياة السياسية ، بل لم تعد السلطة تكفل للمواطنين حقوقهم فى التغيير الحر والتجمع والعمل من خلال مؤسساته وأحزابهم ونقاباتهم وجمعياتهم الطوعية .

٣ - غياب المفهوم العام : فابنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة تشجع على تمركز اهتمام الافراد والجماعات وانشغالهم بالشئون الخاصة وتلك التى لها مردود مباشر وآنى ومنفعة شخصية على حساب الاهتمام الدؤوب بالشئون العامة التى تعود منفعتها على المجتمع ككل ، وعلى الافراد والجماعات فى المدى البعيد .

٤ - الطبقية : وهى نزعة التمييز على أساس طبقى او بفعل الطبقية الحزبية ، ليس بمعنى الولاء فحسب بل بمعنى التحيز ضد الطبقات الاخرى الادنى مكانة ويرافق ذلك نزعة الحسد وفى الوقت ذاته تقليد الطبقات الارفع مقاما وتبنى نظرتها ومفاهيمها المتعالية .

وتطمح الآن فى إقامة ديموقراطية انسانية تستند على مبدأ التوازن بين الحرية والعدالة الاجتماعية ومن اهم عناصر هذا التوازن التركيز على الانسان كاولوية قصوى وكبديل للانشغال بالاشياء والسلع والمنتوجات فى هذا السعى المحموم لتامين المعيشة وتحقيق التنمية الاقتصادية فحسب بل وعلى حساب القيم والطموحات الانسانية الاخرى . ويدعو د . حليم بركات فى هذا السياق لتنمية القدرات البشرية وتامين مناخات الحرية والعدالة بحيث يتمكن الانسان من التغلب على حالة الاغتراب السائدة التى حولته الى كائن عاجز مهمش . ولا يتم ذلك الا بتأمين مشاركة الشعب مشاركة فعالة فى مختلف النشاطات . كما يجب العمل على التغلب على الفقر والحرمان والفروقات الطبقية الواسعة والمتنامية فهذه التنظيمات الطوعية المعنية بالحرية والعدالة ترتكز على الانواع التالية من المشاركة : -

١ - المشاركة السياسية : وذلك من خلال المطالبة بالديموقراطية والتمثيل وحكم القانون والحرية والتعددية وتداول السلطة وتأمين حقوق الانسان واحترام حقوق المعارضة والاختلاف فى الرأى والتحرر من تدخل الدولة فى مختلف شئون حياتهم ويرافق ذلك محاولات للبحث فى طبيعة هذه السلطوية .

٢ - المشاركة الاقتصادية : ويتم ذلك عن طريق إقامة برامج شاملة وطموحة لتامين كافة الخدمات الاجتماعية ، والمساواة فى فرصة التاهيل والتعليم والتدريب وتنمية القدرات والمواهب مهما كانت خلفياتها وانتماتها الاجتماعية والطبقية .

٣ – المشاركة الاجتماعية والثقافية : حيث تتصف كافة الانظمة العربية بعدم وجود توجه فكرى لكيفية إقامة توازن بين القطاعين العام والخاص فتسود حالة الغاء الآخر الامر الذى ينتج عنه أزمة مستعصية ليس فقط فى الواقع الاقتصادى بل من حيث الواقع الاجتماعى والثقافى معا . لذلك يصبح من المهم إعادة النظر بغية إصلاح هذه الانظمة تجاه تحقيق التنمية الشاملة واقامة نظام ديموقراطى انسانى ينشط فى ظله كل من القطاعين ويتم بينهما التوازن والتعاون والتكامل منعين احدهما الآخر بدلا من أن يلغيه كما يحدث الآن .

محمد حسين السيد

□□ د. محمد صفى الدين خربوش المصالحة العربية : الرؤى - الآليات - احتمالات النجاح - مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٥ □□

رغم تعد عوامل الفرقة والمتزق الذى يعيشه العالم العربى خلال السنوات الأخيرة إلا أن غالبية المحللين السياسيين يرون أن أزمة الخليج الثانية والتى نجمت عن قيام النظام العراقى بغزو الكويت فى أول أغسطس ١٩٩٠ كانت أهم هذه العوامل والتى زادت من فتيل إشتعال هذه الفرقة ... ورغم مرور أكثر من خمس سنوات على هذه الأزمة إلا أن تداعياتها لاتزال قائمة وبسببها تكاد تفشل كل جهود المصالحة التى قامت بها أطراف عديدة لرأب الصدع فى هذا التفرق والتشتت العربى .

وحول قضية المصالحة كانت أعمال المؤتمر الثانى للباحثين الشباب الذى نظمه مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة خلال الفترة من ٤١ – ١٥ نوفمبر وافتتحه معالى الاستاذ الدكتور – عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية والدكتور على الأمين هلال رئيس مجلس إدارة المركز ومديرته والدكتورة نازلى معوض ، وشارك فيه ١٦ باحثا بأوراق بحثية والكتاب الذى تعرض له هو حصاد أعمال هذا المؤتمر وماتضمنه من أوراق بحثية هامة قدمها نخبة من شباب الباحثين فى العلوم السياسية وكذلك الكلمة الهامة التى ألقاها الدكتور عصمت عبد المجيد فى افتتاح المؤتمر والمناقشات التى دارت حولها . ويتكون الكتاب من ٦٣٠ صفحة من القطع المتوسط وينقسم إلى تمهيد ثلاثة أبواب حيث يتضمن التمهيد محاضرة الدكتور عصمت عبد المجيد والحوار الذى أجراه مع شباب الباحثين . يتناول الباب الأول الاطار الفكرى للمصالحة العربية من خلال أربعة موضوعات هى : دراسة فى الأسس المعرفية للمصالحة العربية وهو عبارة عن بحث نظرى يستخدم مقولات نظرية المعرفة وثلاث رؤى للاتجاهات الفكرية العربية الفاعلة فى تحقيق المصالحة العربية وهى الرؤى القومية والاسلامية والليبرالية .

ويخصص الباب الثانى لدراسة الرؤى العربية لتحقيق المصالحة من خلال رؤى كل من جامعة الدول العربية والرؤى الرسمية والعراقية والخليجية والمصرية والسورية والفلسطينية . ولقد حرص الباحثون على إبراز رؤية هذه الأطراف العربية لتحقيق المصالحة رغبة فى التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الأطراف العربية الفاعلة والتى لا يمكن تحقيق المصالحة بدونها .

أما الباب الثالث والأخيرة فقد خصص لتناول مواقف بعض القوى الاقليمية والدولية الفاعلة فى تحقيق المصالحة وهى تركيا وايران واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا . وقد تضمن الكتاب فى نهايته نص مبارك الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عبد المجيد لتحقيق المصالحة العربية وكذلك نص قرار مجلس قيادة الدكتور فى العراق بالاعتراف بسيادة دولة الكويت وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسى وكذلك اعتراف العراق بالحدود العراقية – الكويتية

وقد اتضح من الابحاث المقدمة للمؤتمر والتى صدر بها هذا الكتاب وجود إجماع عربى على جميع المستويات على ضرورة تحقيق المصالحة العربية المبدأ بيد أن الرؤى تباين بين الأطراف العربية حول كيفية تحيقيها والتوقيت الملائم لها .

ومن ناحية أخرى فقد بين وجد أجماع حول معارضة القوى الاقليمية والدولية لتحقيق المصالحة العربية التى لن تكون محققة لمصالح هذه الدول التى حققت كثيرا من الكاسب بسبب الخلافات العربية

وجيه عبد العاطى الحديدى

□□ د . حنان حسانين عمر على جامعة الدول العربية فى عشر سنوات بعد اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩ - ١٩٨٩ رسالة دكتوراه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٩٥ □□

فى اطار الدراسات الخاصة بالمنظمات الدولية بصفة عامة والمنظمات الاقليمية بصفة خاصة تأتى دراسة جامعة الدول العربية خلال العشر سنوات التى تلت عقد اتفاقيات كامب ديفيد وابرام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية لتلقى الضوء على هذه المنظمات الاقليمية وما تأثرت به نتيجة التطورات التى طرأت على النظامين العربى والدولى خلال فترة هامة من فترات حياتها التى امتدت الى ما يزيد عن نصف قرن من الزمان .

فمن المعلوم أن الجامعة العربية قد صارعت منذ نشأتها ١٩٤٥ ارادات متعددة تمثلت فى فى ارادة الفكرة القومى وارادة الدول الاعضاء فضلا عن ارادة البيئة الدولية . إلا أنها على الرغم من ذلك قد استطاعت ان تلعب دورا هاما فى ايجاد قدر من التضامن العربى وضبط ايقاع السياسة العربية الجماعية تجاه بعض القضايا المشتركة وفى مقدمتها قضية فلسطين والصراع العربى الاسرائيلى وبصفة خاصة بعد أن اجتازت الجامعة مرحلة النشأة والتكوين التى أمتدت من ١٩٤٥ – ١٩٥٥ الى مرحلة المد القومى التى استمرت بعد ذلك وحتى وفاة عبد الناصر ١٩٧٠ . غير ان الأمر تبدل بعد ذلك وشهدت الفترة من ١٩٧٠ – ١٩٧٧ انحسارا فى الفكر القومى حيث وضح تأثير النظرية القطرية على سلوك الدول الاعضاء نتيجة ما طرأ من تطورات أدت الى تغير خصائص البيئ الداخلية والخارجية للجامعة العربية .

وتبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تعرضها لدراسة أثر التطورات التى طرأت على النظام العربى خلال الفترة التى سبقت عقد اتفاقيات كامب ديفيد وانعكاساتها على الجامعة العربية بعد الغياب المصرى عنها .

فقد خص الفصل التمهيدى لمعالجة النقطة الخاصة بتطور موقف الجامعة العربية ازاء الكيان الفلسطينى . وكذا استعراض أهم ملامح الموقف الدولى بالنسبة لمشروعات التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى قبل كامب ديفيد .

أما الباب الأول فقد خصص لبيان تطور موقف الجامعة العربية ازاء محاولات التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى على المسار المصرى الاسرائيلى بداء من اتفاقيات فك الاشتباك وانتهاء بمعاهدة السلام وذلك من خلال فصول ثلاثة تعرض أولها لمقدمات السلام بين مصر واسرائيل خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٧٨ . بينما تناول الفصل الثانى تحليلا سياسيا قانونيا لا تفاقيات كامب ديفيد فى ضوء ميثاق وقرارات الجامعة العربية المتعلقةبحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وعودته الى وطنه والقرارات المتعلقة بوضع مدينة القدس ، وناقش الفصل الثالث معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وتحليها فى ضوء قرارات الجامعة العربية ذات الشأن .

وأما الباب الثانى فقد خصصه لمناقشة الباحث الملامح الرئيسية لاثر الغياب المصرى عن ساحة العمل العربى المشترك على أنشطة الجامعة العربية وتطور موقفها ازاء مختلف القضايا العربية ، وقد قسم هذا الباب الى أربعة فصول تعرض أولها الآثار معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية بالنسبة لعلاقة مصر بالجامعة العربية بينما تناول الفصل الثانى فعالية الجامعة فى مجال حفظ السلم والأمن العربيين والتصدى للعدوان الواقع على بعض الدول العربية خلال فترة الدراسة وذلك من خلال مؤشرين هما حالة الحرب العرقية الايرانية والغزو الاسرائيلى للبنان ، أما الفصل الثالث فقد ناقش أثر الغياب المصرى عن الجامعة العربية على دورها فى التنسيق بين السياسات العربية المشتركة وذلك عن طريق بعض المؤشرات وأهمها دور الجامعة فى تقريب السياسات الخارجية للدول العربية (التصويت فى الجمعية العامة للأمم المتحدة) ، ثم دور الجامعة فى بلورة سياساتخارجية عربية مشتركة (تطور نظرة الجامعة الى عملية السلام) وأخيرا دور الجامعة فى العلاقات العربية الدولية تجاه بعض المنظمات الدولية الاخرى وبصفة خاصة تعاون الجامعة مع الامم المتحدة وكذلك تعاونها مع المجموعة الأوروبية فى إطار الحوار العربى الاوروبى وأخيرا تعاونها من منظمة الوحدة الافريقية فى نطاق التعاون العربى الافريقى ، وجاء الفصل الرابع لبيان فعالية الجامعة العربية بعد الغياب المصرى فى المجالات غير السياسية أو ما يعرف بالتعاون الفنى وذلك خلال الفترة محل البحث .

ثم جاء فى الخاتمة التى أظهرت أن الجامعة قد لعبت دورا حيويا داخل النظام العربى ولذلك بلورت منذ انشائها موقفا عربيا جماعيا من الصراع العربى الاسرائيلى تمثل فى اعتبار القضية الفلسطينية بمثابة مسئولية مشتركة لجميع الدول العربية لا يجوز لأى طرف الانفراد بحلها بعيدا عن الاجماع العربى ووفقا للآليات التى يتم التوصل اليها داخل الجامعة .

ومن خلال النظر الى عملية السلام صنع السياسة العامة للمنظمة فان هناك اختلافا بين النظرة القانونية حيث نجد مجلس الجامعة وهو المختص وحده بصنع هذه السياسة والذى تمثل فيه كل الدول الاعضاء على قدم المساواة بينما نجد من خلال النظرة السياسية أن امكانيات الدول وقدراتها الاقتصادية والعسكرية تلعب دورا وتعكس نفسها على عملية صياغة وبلورة سياسة الجامعة العربية من الناحية الواقعية وهذا ما ينطبق على الدور المصرى داخل الجامعة قبل ١٩٧٣ والدور الذى قامت به بعض الدول العربية الاخرى فى الجامعة بعد ١٩٧٣ .

وخلص الباحث من تحليله لنصوص ووثائق اتفاقيات كامب ديفيد الى انها لا تتفق فى بعض النصوص والاحكام مع ميثاق الجامعة العربية المتعلقة بالصراع العربى وتتجسد أهم نقاط عدم الاتفاق فى عدم وفاء الاتفاقيات بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى والاكتفاء بالنص على الحكم الذاتى الادارى ، كذلك قصرت الاتفاقيات حق العودة على اولئك الذين يرغبون فى العودة من لاجئى ١٩٧٦ وأما هذا التاريخ فلم تتاول الاتفاقيات حكما خاصا بهم .

كذلك لم تتفق معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية مع ميثاق الجامعة العربية وقراراتها ، حيث أنها نصت على إنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل والتقصت من حقوق مصر فى السيادة على سيناء مقابل الحصول اسرائيل على الاعتراف المصرى بها واقامة علاقات طبيعية (اقتصادية ودبلوماسية وثقافية) بينهما فضلا عن تناول المعاملة الموضوع الملاحة فى خليج العقبة ومضايق تيران ، كل ذلك بالمخالفة للموقف العربى الذى تمت صياغته فى اطارا الجامعة العربية .

كما خلص التحليل الى قصور نظام الجزاءات المعمول به فى اطار الجامعة العربية وظهر ذلك بوضوح فى تأثير التطورات التى طرأت على النظام العربى بعد ١٩٧٣ وأهمها تغير موازين القوى داخل هذا النظام وذلك ما انعكس على طريقة انعقاد مؤتمر قمة بغداد ١٩٧٨ وأيضا العقوبات التى تم أتخاذها ضد مصر فى هذه الحالة وأهمها تجميد عضويتها فى الجامعة وقطع العلاقات الدبلوماسية معها فضلا عن نقل مقر الجامعة من القاهرة .

ومما لا شك فيه أن فعالية الجامعة العربية ومستوى أدائها لوظائفها فى المجالات الرئيسية قد تأثر بالغياب المصرى الكامل عن الجامعة طيلة هذه الفترة ففيما يتعلق بمجال الامن الجماعى العربى نجد أن الجامعة لم تكن على أى قدر من الفعالية تجاه الغزو الاسرائيلى للبنان ١٩٨٢ وان كانت قد أظهرت بعض الايجابية بصدد الحرب العراقية الايرانية فانما تعود فى أخذ أسبابها الى توافر الارادة الدولية لانهاء هذه الحرب التى هددت تدفق بترول الخليج الى اوروبا ، مع الموقف العربى الذى أدرك خطورة هذه الحرب بعد نشوبها بفترة طويلة . أما فيما يتعلق بتنسيق السياسات الخارجية للدول العربية فى المنظمات الدولية فقد ظهر أثر معاهدة السلام على نمط التصويت المصرى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة تجاه القرارات التى تدين اسرائيل ، كما تسم أداء الجامعة لدورها فى بلورة سياسة خارجية عربية موحدة بالمرونة الكبيرة وظهر أثر الغياب المصرى من خلال النظرة التحليلية لنقاط مشروع السلام العربى الذى اعتمدته قمة فاس ١٩٨٢ ، أما دور الجامعة فى صد العلاقات العربية الجماعية تجاه بعض المنظمات الدولية الأخرى فنجد أنها قد استطاعت - رغم الغياب المصرى - أن تطور علاقتها مع الأمم المتحدة وأن تستأنف الحوار العربى الاوروبى والتعاون العربى الافريقى مع تمسكها بضرورة تنفيذ قرارات بغداد التى تقضى بوقف عضوية مصر فى هذه الاجهزة .

وفى المجالات غير السياسية (التعاون الفنى) استطاعت الجامعة - رغم الغياب المصرى - التوصل الى عدد من الوثائق الاقتصادية وأهمها استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك وميثاق العمل الاقتصادى القومى والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية فى الدول العربية وعقد التنمية العربية ، كما عقدت بعض الاتفاقيات مثل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية .

واخيرا طالبت الدراسة ببعض التوصيات التى تساعد على زيادة فعالية الجامعة العربية ومن أهمها تعديل الميثاق وتطوير جهاز الامانة العامة ، كما ناشدت الدراسة الدول العربية اتخاذ بعض الخطوات فى هذا السبيل وأهمها تحسين العلاقات العربية وزيادة الرغبة للعمل من خلال الجامعة أو ما يعرف بتوافر الارادة السياسية فضلا عن زيادة المشاركة السياسية وتعميق الديمقراطية بما يضمن للأحزاب السياسية وجماعات المصالح أن تشارك بتأثير وفعالية اتجاهات العلاقات الساسية العربية مع عدم التعتيم الاعلامى على انجازات الجامعة العربية ومحاولة تحسين صورتها لدى الرأى العام العربى .

فتحى على حسين

□□ بدرعبدالعاطى السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة فى التصور المصرى للحكم الذاتى الفلسطينى (١٩٧٨ - ١٩٨٢) - رسالة ماجستير -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٩٥ □□

شكلت القضية الفلسطينية لدى القيادة السياسية المصرية، أستراتيجية ثابتة وأساسية، حيث تشير الخبرة التاريخية إلى حقيقة الدور المركزى الذى قامت به مصر فى قضيتى الصراع والتسوية مع إسرائيل من ناحية، والوحدة العربية من ناحية أخرى، فقد لعبت مصر دوراً مبكراً فى حشد القوى العربية ضد إسرائيل، كما لعبت دوراً بارزاً فى كافة مجالات التنسيق العربية، وفى هذا السياق، تبرز أهمية العمل البحثى الذى قام به الباحث من زاوية دراسة مدى أستمرارية السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، ولاسيما أن الفترة موضع الدراسة مابين (١٩٧٨ - ١٩٨٢) تشكل واحدة من الفترات المثيرة للجدل حول حقيقة الحكم الذاتى، ومدى جدواه بالنسبة للفلسطنيين فى ذلك الوقت بمقارنته بالموقف الراهن،

ومع ماتطرحه مسالة قصر الفترة الزمنية محل الدراسة من

تساؤلات، تتعلق بقدرتها على إطلاق الاحكام، تجاه واحدة من أبرز القضايا المحورية في السياسة المصرية، فالملاحظ أن الباحث قد استعاض عن ذلك، بتخصيص أحد بابي الدراسة لاستعراض المحطات الرئيسية في الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية، كما سعى في الباب الثاني لتناول التصور المصري وتطوره تجاه الحكم الذاتي الفلسطيني، باعتباره صلب الدراسة من ناحية ونقطة تحول في آليات السياسة المصرية من ناحية أخرى.

من هنا، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج الهامة التي رصدها الباحث والتي يمكن تحديدها في التالي:-

١- يظهر تحليل التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني كما طرحه الوفد المصري في مباحثات الحكم الذاتي مع إسرائيل بين عامي ١٩٧٩ و١٩٨٢ أن قبول مصر لمفهوم الحكم الذاتي في وثيقة إطار السلام الموقعة في كامب ديفيد (كمرحلة انتقالية على طريق تسوية القضية الفلسطينية والتفاوض على أساسها) لم يشر إلى حدوث تحول جوهري أو جذري، أو يمثل إعادة هيكلة في جوهر الموقف المصري من المشكلة الفلسطينية والقضايا الفرعية المرتبطة بها بقدر ما كان يمثل سلوكا ذا طابع تكتيكي من جانب صانع السياسة الخارجية المصرية وذلك في ضوء ادراكه لمجموعة من المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية في تلك الفترة. وهو ما يتضح من إجمالي الموقف المصري تجاه مجموعة القضايا التالية:

أ - بالنسبة للموقف المصري من مسألة القدس، لم يطرأ تحول جذري عليه في مباحثات الحكم الذاتي مع إسرائيل، حيث أصر الوفد المصري على اعتبار القدس الشرقية جزءاً لايتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وبالتالي ينطبق عليها الحكم الذاتي، بل واعتبارها مقر مؤسسات الحكم الذاتي التي سيجرى انتخابها، ويشارك سكانها من الفلسطينيين في انتخابات مجلس الحكم الذاتي سواء بالترشيح أو التصويت. ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أن أطول توقف شهدته مباحثات الحكم الذاتي كان بسبب موضوع القدس وصدور قانون من الكنيست الإسرائيلي يعيد التأكيد بأن القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل، الأمر الذي دفع القيادة المصرية إلى تعليق المفاوضات مع إسرائيل لأكثر من عام، واستمر الموقف المصري الثابت تجاه موضوع القدس قائما في الفترة التالية لاستئناف المباحثات، وكان هذا الموضوع أحد العوامل الرئيسية وراء فشل مباحثات الحكم الذاتي بين مصر وإسرائيل، ولم يختلف هذا الموقف الذي طرحه الوفد المصري في مباحثات الحكم الذاتي عن جوهر الموقف المصري تجاه القدس كما تبلور في السابق .

ب - وفيما يتعلق بالموقف المصري من مسألة حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، والتي كانت تمثل أحد مرتكزات السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية حتى زيارة الرئيس السادات للقدس يلاحظ من رصد وتحليل التصور الذي طرحه الوفد المصري في مباحثات الحكم الذاتي والأسس التي قام عليها، أن الموقف لم يطرأ عليه أيضا تحول جذري بقدر ماكان محاولة من القيادة المصرية لابداء بعض المرونة في ضوء الاصرار الإسرائيلي على رفض "الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحقه في اقامة دولته المستقلة، الأمر الذي كان يهدد فرص التوصل لأى تسوية سلمية مع إسرائيل".

جـ - وبالنسبة للموقف المصري من مسألة التمثيل الفلسطيني، فقد يبدو للوهلة الأولى أن اسقاط الرئيس السادات ذكر منظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي في نوفمبر ١٩٧٧ وتوقيع مصر على اتفاقية الاطار في كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨، والتي لم تشر لمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطيني وحصرت التمثيل الفلسطيني في سكان الضفة والقطاع علاوة على آخرين، قد يبدو أن ذلك يمثل تحولاً في جوهر الموقف المصري من مسألة التمثيل الفلسطيني كما تبلور منذ مؤتمر القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤.

غير أن الواقع يشير إلى تغير ذى طابع تكتيكي الهدف منه محاولة التغلب على التصلب الإسرائيلي تجاه رفض مشاركة منظمة التحرير في المباحثات وكذلك الرفض الأمريكي وكلاهما كان من شانه افشال مبادرة الرئيس السادات برمتها وهو مالم يكن على استعداد لقبوله.

د - وفيما يتعلق بمسألة التسوية مع إسرائيل، لم يكن قبول الرئيس السادات بالنهج السلمي لتسوية الصراع مع إسرائيل يمثل تحولا جذريا في الموقف المصري السابق، فمن الثابت تاريخيا أن مصر أجرت في عهود مختلفة إتصالات رسمية وغير رسمية مباشرة وغير مباشرة لبحث شروط التوصل لتسوية سلمية مع إسرائيل سواء كان ذلك قبل حرب ١٩٤٨ أو بعدها حتى ثورة ١٩٥٢، وقد استمرت هذه الأتصالات السرية في السنوات الأولى للثورة وقد أفشلها تصلب موقف دافيد بن جوريون رئيس وزراء إسرائيل ورفضه الاستجابة للشروط المصرية للتوصل إلى تسوية سلمية معها. وفي أعقاب هزيمة ١٩٦٧ أبدى الرئيس عبدالناصر استعداده للتوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل والقبول بتنفيذ جميع بنود القرار ٢٤٢ بما في ذلك الأعتراف بإسرائيل مقابل إسترداد جميع الأراضي العربية التي إحتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وفي ضوء ذلك فأن حسم الرئيس السادات لخيار التسوية السلمية مع إسرائيل وتحركه في هذا الاتجاه خاصة بعد انتصار ١٩٧٣ لم يكن يمثل تحولا مفاجئا ولم يحدث دفعة واحدة وأنما تم التمهيد له في السابق وتحديدا في السنوات الأخيرة لعهد الرئيس عبدالناصر أى بعد هزيمة ١٩٦٧.

هـ - وتبدو الأشارة في اتفاقية كامب ديفيد إلى مشكلة نازحي عام ١٩٦٧ كما يبدو "إسقاط" الاشارة إلى مشكلة اللاجئين والمطالبة بتطبيق القرار رقم ١٩٤ (الذى يخير اللاجئين بين العودة أو الحصول على التعويض) بمثابة قبولا مصريا لفكرة التدريج في حل هذه المشكلة المعقدة وذلك بتسوية مشكلة نازحي عام ١٩٦٧ أولا ثم تناول مشكلة لاجئي عام ١٩٤٨ والبحث عن الحلول المناسبة لها في وقت لاحق بعد أن يكون المناخ بين إسرائيل والفلسطينيين مهيأ لذلك.

٢- أن عنصر التغير الجوهري الذى طرأ على السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية في فترة السبعينات كان قبول مصر لأول مرة منذ عام ١٩٦٧ بفك الارتباط بين استرداد الأراضي المصرية المحتلة وبالتالي التوصل إلى تسوية مع إسرائيل، وبين تسوية القضية الفلسطينية. وحينما ذهب الرئيس السادات إلى القدس لم يكن يتصور إمكانية توقيعه على صلح منفرد مع إسرائيل، غير انه لم يكن معروفا المدى الذى سيذهب اليه فيما يتعلق بموضوع الربط بين التوصل لتسوية مع إسرائيل وتسوية القضية الفلسطينية. واذا كان الرئيس السادات قد فشل في ايجاد ربط بين وثيقتي كامب ديفيد، الا انه حاول بعد ذلك تعويض ذلك بمحاولة ربط "توقيعه على المعاهدة السلام مع إسرئيل بايجاد تقدم على المسار الفلسطيني".

٣ - أن هناك عدة عوامل تفسر وجود الكثير من عناصر الاستمرار في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية وهي:-

أ- التعاطف الواسع مع القضية الفلسطينية في أوساط الرأى العام المصري على اختلاف فئاته وتوجهاته لأسباب قومية ودينية وعاطفية وأيديولوجية.

ب - ارتباط التاييد والدور المصري على صعيد القضية الفلسطينية بالدور المصري القيادى الاقليمي خاصة في المحيط العربي.

جـ- حقيقة أن القضية الفلسطينية تعتبر بالنسبة لمصر قضية أمن قومي لايمكن تجاهلها، وتستلزم وجود قدر من الاستمرار في سياسة مصر تجاهها.

٤- أن ماسبق لايعني استمرار النهج المصري لتسوية القضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية وإدراك صانع القرار في مصر لهاعلى نفس المنوال ، ويمكن القول بان هناك عدة عوامل ومحددات تتيح لصانع السياسة الخارجية في مصر حرية أكبر للحركة والمناورة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وتوفر له قدرة أوسع على إمكانية إدخال عناصر تغير في السياسة المصرية تجاهها هي:-

أ- أن القضية الفلسطينية وإستمرار تاييدها، رغم أنه يمثل مصدرا هاما من مصادر الشرعية التي يعتمد عليها النظام في مصر الا أنه لايعد المصدر الوحيد لشرعية النظام.

ب- أتاح التجانس والتماسك القائم داخل المجتمع المصري وعدم

وجود انقسامات أو تمايزات جوهرية عرقية أو دينية يمكنها أن تهدد الاستقرار الداخلي لصانع القرار الخارجي في مصر قدرة على إتخاذ قرارات حساسة قد تخرج عن الاجماع العربي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية.

جـ- أن وجود حكم مركزي له جذور ضاربة في التاريخ وكذا حدود سياسية وجغرافية متميزة منذ فترات طويلة وثقافة سياسية مميزة ووجود نظام سياسي مستقر قد خلق شعورا بوجود هوية وطنية مصرية متميزة، وأعطى للقيادة السياسية حرية أوسع فيما يتعلق بالاختيارات السياسية تجاه القضية الفلسطينية.

وهكذا، تشير النتائج المستخلصة إلى عدد من الاعتبارات الهامة والمثيرة للجدل في نفس الوقت نذكر منها:-

- أن النتائج المستخلصة رغم أنها تظل حبيسة إطارها التاريخي، إلا أنها تكتسب أهمية خاصة، تتعلق بتأكيد إستمرارية الدور المصري رغم تباين آلياته من مرحلة إلى أخرى،

- أن الحاجة لدراسة المعطيات الجديدة التي تفرزها عملية السلام الدائرة حاليا تأكد أهمية ربط الواقع الراهن بكل تحدياته ومتطلباته بالماضي بكل تجاربه وإشكالياته، ليكون الماضي إمتداداً للحاضر ومجنبا لتكرار الأخطاء.

- أن الدراسة وإن كانت تقدم مجموعة من الاجابات عن حقيقة الدور المصري وشكل الحكم الذاتي كما طرح في أواخر السبعينات، إلا أنها تثير مع قراءتها في الوقت الراهن، مجموعة من التساؤلات المتعلقة بطبيعة المرحلة الحالية من عملية السلام يأتي في مقدمتها عامل الوقت وحقيقة تبديد فرص السلام في الماضي مقارنة باتفاق أوسلو .

- أن الدراسة تكشف عن الحاجة لتلك النوعية من الدراسات العلمية الاكاديمية التي تفتقر أليها المكتبة العربية، فرغم كثرة الكتابات والدراسات التي تناولت قضية الصراع العربي الإسرائيلي، إلا أنها ظلت مرهونة بالعديد من التوجهات الأيديولوجية أو بالقصور في زوايا المصالحة.

من هنا، تبدو الحاجة لاتباع المناهج العلمية، لدراسة قضايانا الشائكة، وبما يتجاوز الكثير من الجدليات المبددة للجهد والوقت.

أيمن السيد عبدالوهاب

□□ فؤاد السيد - سوسيولوجيا الجريمة في الوطن العربي : دراسة تحليلية في أعمال مركز أبحاث مكافحة الجريمة - المنتدى العربي للدراسات والنشر - ١٩٩٥ □□

على الرغم من أن وطننا العربي يواجه أزمة في الدراسات الاجتماعية والانسانية ، فإن هذه الدراسة التحليلية تحمل في مضمونها تفاؤلا بامكانية تجاوز هذه الدراسات دائرة الأزمة الى دائرة الإبداع .

وهذا الكتاب الذي نعطي انطباعا موجزا عنه هنا ما هو إلا محاولة لتطبيق هذا المفهوم من خلال نظرة منهجية لاستخلاص النموذج الارشادي من أعمال مجموعة من الباحثين العرب الذين انجزوا عددا لابأس به من الدراسات العلمية في مجال سوسيولوجيا الجريمة .

على أن أهمية هذه الدراسة لا تقتصر على ذلك فحسب ، وانما هي تفتح المجال أيضا لتطوير منهج نقدي للتراث العلمي العربي المعاصر ، وتطبيقه بطرق مختلفة في مجالات الدراسات الاجتماعية والانسانية الأخرى .

لذلك نرى الباحث "فؤاد السعيد" يحدد هدف هذه الدراسة في هدفين رئيسيين يمهد انجاز أحدهما لإنجاز الآخر .

يتمثل "الهدف الأول" في التعرف على الخبرة البحثية المتمثلة في مجموعة الأبحاث والدراسات المحددة والتي انتقاها كعينة مطلوبة للدراسة من "مركز أبحاث مكافحة الجريمة" التابع لوزارة الداخلية السعودية ، الذي وقع اختيار الباحث عليه لتوافر معظم البحوث به مما يسر له الدراسة ومكنه من تمثل التجربة والخبرة البحثية في شمولها ، واستخلاص أهم ما فيها وتصنيفه بشكل واضح ومركز ودال أمام الباحثين والمثقفين والمخططين والمسئولين في وطننا العربي وتقويم هذا الانجاز - ايجابا وسلبا - فيما يتعلق بالأطر النظرية التي دارت البحوث في فلكها وطبيعة أهدافها والمناهج التي اتبعتها في دراسة المشكلات المتعلقة بظواهر الجريمة وقضايا الأمن الاجتماعي بوجه عام .

هذه الجوانب وغيرها مما أشار اليه الباحث تمثل الفصول الخمسة الأولى من الدراسة وهي على التوالي : الخلفية النظرية للبحوث ، اشكالية الخصوصية والكونية ، اشكالية التفسير ، بروفيل عام لأوضاع الجريمة والانحراف وبعض الظواهر الاجتماعية السلبية ، عرض تفصيلي لنموذج من أحدث أعمال "مركز أبحاث مكافحة الجريمة" السعودي ويحمل عنوان "ظاهرة المضاربة (العنف) : دراسة ميدانية" .

ثم تصل الدراسة الى ذروتها في الفصل السادس الختامي والذي يجسد "الهدف الثاني" والأساس والخاص بالنموذج الارشادي للمركز وبحوثه ، وهو هدف أكثر تجديدا وشمولا ويتعلق بمحاولة استخلاص النموذج الموجه لعمل القائمين على توجيه المركز ووضع استراتيجيته البحثية .

ويقصد الباحث بالنموذج الارشادي "مجموعة المعتقدات والقيم المتعارف عليها والتقنيات المشتركة بين أعضاء مجتمع علمي معين" وهو بذلك قاسم مشترك يتضمن المصادرات والمسلمات المتعلقة بالمعايير والقيم النظرية والمنهجية والتعميمات الرمزية والافتراضات الميتافيزيقية التي يتفق عليها أعضاء الجماعة العلمية دون أن يتم اختبار صحتها بالضرورة .

انطلاقا من هذه النقطة فإن القارىء الذي يرغب في الاطلاع على جوهر الكتاب يمكنه قراءة الفصل الرئيسي الختامي (السادس) الخاص بالنموذج الارشادي ، أما القارىء المتخصص سواء كان باحثا أو صانعا للقرار أو مخططا أو مسئولا تنفيذيا والذي سيحتاج بطبيعة الحال الى المزيد من التفاصيل المفيدة فسيجد المادة التي يبحث عنها في فصول الكتاب مجتمعة .

وفي كل الأحوال فإن هذا الكتاب يعتبر اضافة جديدة في مجاله ، وإذا كان الباحث قد اقتصر في دراسته على مركز أبحاث بعينه ، فإننا نرجو منه أن يكمل هذا العمل بالمقارنة مع مراكز أبحاث أخرى في الوطن العربي وإن كان يشفع له هنا أن البحوث موضع الدراسة جاءت بأقلام باحثين من معظم أرجاء هذا الوطن .

علي عياد

□□ علاء عبد الوهاب - الشرق أوسطية : سيناريو الهيمنة الاسرائيلية - سينا للنشر - ١٩٩٥□□

فكرة السوق الشرق أوسطية لم تكن بالنسبة لمعظم الدول العربية سوى فكرة افتراضية لا تمثل إلا طموحا إسرائيليا يتجاوز كثيرا معطيات الواقع العربي بل ويتعارض مع الابجديات القومية حتى زمن النكسة رغم أن الفكرة ذاتها سبقت ظهور إسرائيل ولكنها أصبحت مع توقيع الاتفاق الفلسطيني / الاسرائيلي فكرة تزاحم مفردات الواقع وتمحو أبجديات عربية ، وتلقي بظلال كثيفة على الفضاء العربي وتبتعد عن دائرة الافتراض لتصبح حقيقة واقعة من حيث بداياتها ومقدماتها .

حول هذه الفكرة قسم المؤلف كتابه " الشرق الاوسط الجديد : سيناريو

الهيمنة الاسرائيلية " الي خمسة أبواب . الباب الاول " الشرق الاوسط مصطلح واحد .. ونطاقات متعددة " تناول ظهور المسألة الشرقية فى القرن التاسع عشر وتحدث عن ميعاد ظهور مصطلح الشرق الاوسط فى مجال التداول وكان ذلك في القرن التاسع عشر وبالتحديد فى منتصفه وكيف كان يسمى في البداية بالشرق الادنى الى أن أصبح بهذا الاسم ويذكر المؤلف انه يتكون من ثلاثة أقسام (١) جغرافى يمتد على مساحة سبعة ملايين ومائتى ألف كيلو متر مربع (٢) بشرى يشمل ٢٤٠ نسمة (٣) عرقي / لغوى يتألف من ثلاث كتل هي السامية - الآرية و " الافريقية " - النوبية " بالاضافة الى أقليات عرقية متعددة كالاكراد والأرمن وأغلبية هذه الكتل تنتمى إلى أحد الاديان الثلاثة الكبرى (الاسلام - المسيحية - اليهودية) . كذلك تناول المؤلف تطور الظاهرة الاستعمارية فى اواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . أيضا قيام دولة إسرائيل في ١٩٤٨ - ثم " الجديد والقديم نظام إقليمى ينفى العروبة " كان عنوان الفصل الثانى من الباب الاول أما الفصل الثالث فكان عنوانه " رحلة فكرة السوق سبقت ظهور إسرائيل " وفيه تحدث عن بداية رحلة التفكير فى السوق الشرق أوسطية وما حدث خلال هذه الرحلة وما تريد ان الانتماج بين الدول العربية وإسرائيل الاقتصادى قد يتخذ شكلا من ثلاثة ، انشاء السوق الشرق أوسطية او انشاء سوق مشتركة لدول البحر المتوسط أو انشاء منظمة تعاون إقتصادى إقليمى على إسرائيل وعدد من الدول العربية وكانت هذه الاشكال قد جاءت فى ورقة اعدتها إسرائيل .

أما الباب الثانى وعنوانه " المشروع الصهيونى الهدف : ثروات الوطن العربي " وفيه تناول المؤلف هذ المشروع ومدى فائدته بالنسبة لاسرائيل ثم تحدث عن الاطماع الاقتصادية وذلك كقراءة فى المبادرات واتفاقات التسوية وتركيز اسرائيل وامريكا على البعد الاقتصادي في أية تسوية تتم لاسرائيل من جانب العرب وتتناول المبادرات السلمية والاتفاقات والتسويات العربية - الاسرائيلية وما دار فيها وتناوله هذه الاتفاقات بالنسبة للعرب واسرائيل مثل اتفاق السلام بين مصر واسرائيل وكذلك الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلي . ثم يأتي الفصل الثالث ليتحدث عن أمريكا واوروبا : ثنائية التعاون وصراع الكواليس .

أما الباب الثالث وعنوانه " غسل العقول - إختراق النخبة وتدجين الجماهير " وفيه تناول المؤلف بدايات طريق السوق الشرق أوسطية التى شهدها عام ١٩٩٣ والتى تعود إلى مبادرة الرئيس الراحل أنور السادات التى تمخضت عن وثائق كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل ثم بدء مشوار التطبيع التى أعقبت تلك المبادرات على عدة أصعدة ثم كما تحدث المؤلف عن الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات التي تناولت موضوع الشرق أوسطية . وأيضا تناول عام ١٩٩٣ بإعتباره عام المخاض والخطوات التنفيذية من المحيط الى الخليج وكانت القضايا الاقتصادية قد شغلت حيزا كبيرا فى لقاءات المصريين بنظرائهم الاسرائيليين حتى فى أثناء مباحثات كامب ديفيد وأبرزت ذلك الصحافة الاسرائيلية بضرورة الاهتمام الخاص باحتمالات التعاون الاقتصادى بين إسرائيل والدول العربية خاصة مصر بعد إتفاق السلام وكان قطاع الزراعة قد بدأ بداية قوية ولم يتأثر فى أى وقت وذلك بفضل الدكتور يوسف والى وزير الزراعة واستمرت فى خط تصاعدى حتى الآن والاعوام الاخيرة الخمسة تظهر صعود حجم وهيكل التجارة بين مصر وإسرائيل والدول العربية الاخرى من اتفاقيات تجارية وتبادل سلع بينهما ثم والفصل التاسع و عنوانه " على حد السكين السوق الشرق أوسطية المشتركة " . أما الباب الرابع : طلقات تحذيرية : . البترول - قناة البحرين - الخدمات - السياحة " وفيه تحدث المؤلف عن البترول وحجمه وكل ما يتعلق به من الناحية التصديرية و السفن المستخدمة فى نقله ومختلف شئون البترول الاقتصادية أيضا تناول قناة السويس وعائدها وأهميتها وما طلبته اسرائيل بشأنها ورد مصر على ذلك وبعبارة أشمل وأعم ان اسرائيل كانت تطلق تحذيرات بشأن هذة الاشياء من أجل الحصول علي اكبر قدر من المكاسب والفوائد التي تعود عليها إقتصاديا - وفي الفصل الخامس وهو " سلاح المقاطعة خط الدفاع العربي الاخير " وفيه تناول الباحث المقاطعة العربية باعتبارها الورقة الاخيرة أمام المفاوض العربي أمام الهجوم الاسرائيلى / الامريكي باتجاه زرع فكرة السوق الشرق أوسطية من ناحية وفرض بدائل اسرائيلية من ناحية أخرى وتقييمه لهذه المقاطعة ونتائجها التى تعود على العرب .

والفصل الثالث عشر " البديل القومي هل مازالت الفرصة سانحة " وفيه تحدث عن دعم البديل العربي ودور الدائرة الاسلامية والدائرة الافريقية كبديلين متكاملين يدعمان البديل العربي . أما الفصل الرابع عشر وهو بعنوان " وقفة مع الذات نظرة على مسيرة نصف قرن " وفيه تناول الباحث ما حدث خلال هذه الفترة الزمنية من أحداث وتطورات كانت سببا فى تغييرات حدثت وأحداث يتوقع حدوثها نتيجة لهذه المتغيرات الدولية والعالمية والمحلية . وتناول المؤلف فى فصله الخامس عشر " السوق العربية المشتركة لماذا لا نبدأ مشوار الالف ميل " ما هو مطلوب من إعادة ترتيب للأوراق المتاحة فى أيدى العرب وايضا إمتلاك زمام الارادة السياسية والتسلح بالقدرة على التنظيم الجاد ليعود لمفهوم الاندماج الاقتصادى العربى قوته الدافعة المناسبة وما يتطلب ذلك من خطوات عملية ليتم ذلك للعرب ودور الهيئات والمنظمات العربية فى تنظيم الصف العربي حول هذا الموضوع .

أما الخاتمة فتناولت بناء البديل أو الانتماء القومي وفيها تحدث عن الانحياز للبديل العربي مهما كانت المعوقات أمامه وان بناء البيت العربى مراجعة شاملة لمفاهيم العمل العربى وتحديد الاهداف دون تضخيم والتفريق بينها وبين الاغراض مع تحديد الاولويات بناء على حسابات واقعية وان تكون عملية البناء نتاج حوار ديموقراطى حقيقى وموضوعى .

وأخيرا يمكن القول ان هذا الكتاب يعد بحق مرجعا هاما فى موضوع الشرق أوسطية وإضافة كبيرة الى المكتبة العربية وثقافة مطلوبة حتى نفهم ما يقال حول هذه الفكرة التى تسمى بالسوق الشرق أوسطية

عبد العزيز احمد عبدالعزيز

▭▭ د . زياد أبو عمرو - المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى فلسطين - مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الامين للنشر والتوزيع - ١٩٩٥ ▭▭

بعد إقامة السلطة الفلسطينية فى غزة وأريحا ، بينما هذه السلطة تستعد لبسط صلاحياتها لبقية مناطق الضفة الغربية ، يدور الجدل الوطنى حول مستقبل المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى في المجتمع الفلسطينى .

من هنا قام المؤلف بتوضيح الصورة التاريخية الماضية لما كان عليه الوضع داخل فلسطين مع رؤيته المستقبلية لهذا الوضع ، وخاصة انه ليس بعيدا عنها ، بل انه من سكان القدس ، كما انه من اعضاء هيئة تدريس جامعة بيرزت المعروفة بمواقفها الوطنية والتربوية ، بل هو أحد أبرز أبناء يل " الصابرا " الفلسطينى النشطين فى مجال العمل الاجتماعى ، الداعين للمجتمع المدنى الفلسطينى . وضع الدكتور سعد الدين ابراهيم مقدمة الكتاب تناول فيها تسع نقاط هى : معنى ونشأة المجتمع المدنى ، المجتمع المدنى والموجة الثالثة للديموقراطية ، المجتمع المدنى : رأس المال الاجتماعى ، المؤسسات المدنية العربية والتقليدية ، الدولة العربية الجديدة : التمدد والانكماش ، المجتمع المدنى الجديد : الولادة المتعسرة ، الانظمة الحاكمة والمجتمع المدنى والتحول الديموقراطى ، ومشروع بحثى عن المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى العربى .

يتناول الكتاب ، منظمات المجتمع المدنى الفلسطينى ، والسلطة الفلسطينية والتحول الديموقراطى ، فى الجزء الاول (منظمات المجتمع المدنى الفلسطينى) ثم تقسيمه لسبعة فصول ، تضمن الفصل الاول : الاحزاب السياسية : حيث يوجد سبعة أحزاب هى : حركة فتح (أسست فى بداية الستينات) ، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (أسسها د . جورج حبش عام ١٩٦٧) ، حزب الشعب (حزب شيوعى أسس عام عام ٨٢) ، الجبهة الديموقراطية للتحرير (جناح منشق بقيادة حواتمة عن الجبهة الشعبية وأسست عام ٦٩) ، بالاضافة الى الاتجاه الاسلامى الذى يضم ٣ أحزاب هى : جماعة الاخوان المسلمين ، حركة الجهاد الاسلامى ، حزب التحرير الاسلامى .

وفى الفصول الستة التالية تناول الكاتب : النقابات العمالية ، الاتحادات الطلابية ، المنظمات النسائية ، الجمعيات المهنية ، المنظمات الطوعية ، الجمعيات الادبية .. فقد أكد : ان كل منها لعبت دورا محددا

في المجتمع المدني ، ففترة ينشط وأخرى يتراجع خطوات عديدة ، فمن ابرز نشاطها مع بداية قيام الانتفاضة ، ويؤكد أيضا ان وضعها سيتأثر بالتطورات السياسية والكيفية التي سيتم بها تنفيذ إتفاق الحكم الذاتي ، كما سيتأثر حاضرها ومستقبلها بطبيعة النظام السياسي الذي سينشأ في الكيان الفلسطيني المستقبلي .

وفي الجزء الثاني من الكتاب يتناول الكاتب : السلطة الفلسطينية والتحول الديموقراطي ، فيقول : اذا كان المقصود بالديموقراطية هو حرية التعبير والمعارضة فإن الفلسطينين يتمتعون بقدر وافر من ذلك ، ولكن اذا كان المقصود بالديموقراطية هو أكثر من ذلك ، الانتخابات الحرة ، والديموقراطية المباشرة ، والمحاسبة ، وتدوير السلطة في المراتب القيادية العليا ، فإن الفلسطينين لا يختلفون عن نظرائهم في الاقطار العربية ، لأن الممارسة الديموقراطية التي عرفتها الساحة الفلسطينية في الماضي كان مردها أساسا غياب سلطة الدولة الوطنية أما بالنسبة للتنظيمات السياسية الاسلامية ، فإنها لا تروج من قريب أو بعيد لاقامة نظام حكم ديموقراطي في المجتمع الفلسطيني ، لانها تريد إقامة نظام حكم إسلامي .

أما بالنسبة للانتفاضة والتحول الديموقراطي : فإن الانتفاضة أسهمت في تقليص النزعات السلطوية في السياسة الفلسطينية حيث اكتسبت الشبان الغاضبون السيسون بدرجة عالية البنى القيادية التقليدية المشاركة في الحياة السياسية ، والامساك بالسلطة واتخاذ القرارات دون الالتزام دائما بأوامر منظمة التحرير الفلسطينية .

وعن العلاقة بين السلطة والتحول الديموقراطي : يرى الكاتب أن عدم اكتمال السلطة الفلسطينية القائمة بسبب غياب السيادة والاستقلال الوطني ، والقيود المفروضة على هذه السلطة بموجب الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، وحالة الانقسام أو الاستقطاب السياسي التي يعاني المجتمع الفلسطيني بسبب تأييد أو معارضة الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي هي بمثابة عراقيل تقف أمام تطور المجتمع والتحول الديموقراطي فيه .

إذن فالساحة الفلسطينية لا تعيش حالة من الديموقراطية السياسية الاصيلة ، وان الذي يسود هو نوع من التعددية السياسية والفكرية ، تولدت التعددية السياسية الفلسطينية التي تعني قدرا من التحمل والتعايش المشترك في نفس الحيز السياسي من عدة مصادر ، فالتعددية السياسية الفلسطينية شأنها شأن الممارسة الديموقراطية والعشائرية والحمائلية والعائلية المحكومة بموازين القوى القائمة ومراعاة المصالح المشتركة . حيث أن هذه التعددية أفرزتها الظروف الجبرية التي لا تقوم على قناعات راسخة تؤمن بهذا المبدأ ، الا في اوساط نخبوية محصورة ، فما الذي بمقدور الفلسطينين عملية للتحول باتجاه التعددية الاصلية ، وبالتالي الديموقراطية ، خاصة وأن الاغلبية الفلسطينية تصبوا الى تعددية حقيقية تقود فيما بعد الى ديموقراطية تنسجم والواقع الفلسطيني .

وأخيرا فإن الكتاب يعد رصدا وتحليلا واستشرافا لمسيرة المجتمع المدني الديموقراطي في الوطن العربي ، وتنمية وتعظيم القدرات العلمية والبحثية والتنظيمية العربية فيها ، وتدريب وتقويم شباب العلماء والباحثين الواعدين ، والملتزمين بقضايا شعوبهم وأمتهم ، والدعوة لقيم ومبادىء المجتمع المدني ، ودعم مؤسساته كطريق أمثل للديموقراطية الحقة والتنمية الشاملة العادلة .

علي سالم ابراهيم

□□ بريعمه عبد ربه الطيهقي ، تأثير الرأى العام على السياسة الخارجية - مع التطبيقي على جمهورية اليمنية - رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية□، جامعة القاهرة ، ١٩٩٥ □□

ينطلق الباحث بريعمه عبد ربه الطيهقي من مشكلة بحثية جوهرها التساؤل عن طبيعة تأثير الرأى العام على السياسة الخارجية ، هل يعتبر الرأى العام عاملا مؤثرا على السياسة الخارجية ؟ وما هى حدود هذا التأثير ؟ ثم ينتقل الى مجموعة من التساؤلات الفرعية يجيب عليها فى دراسته التى تنقسم إلى خمسة فصول .

فيتعرض الفصل الأول الى الاقترابات التى تدرس العلاقة بين الرأى العام والسياسة الخارجية وهى : اقتراب النفوذ ، اقتراب الحدود ، اقتراب الرابطة السلبية ، اقتراب الاتصال ، اقتراب توحيد الرأى ، اقتراب الادراك ، وهو على سبيل المثال يرى اقتراب الحدود أن الرأى العام يؤثر على السياسة الخارجية ، ولكن هذا التأثير لا يعنى المشاركة فى صياغة السياسة الخارجية ، وانما ضوابط لبدائل تلك السياسة التى لا يستطيع صناع القرار تجاوزها خوفا من سخط وغضب الرأى العام .

ويرى انصار هذا الاقتراب ان الرأى العام يعمل من الحواجز على تحديد نطاق جدل صناع السياسة ، ذلك أن الرأى العام يبني البدائل المسموح بها على مائدة النقاش - والمقصود باقتراب الرابطة السلبية هو أن الرأى العام لا يمارس إلا تأثيرا سلبيا ضئيلا على الرأى العام وذلك لسلبية الجماهير وعدم اهتمامها بالسياسة الخارجية .

وحيث يرى روزناو ان العلاقة بين الرأى العام والسياسة الخارجية مكونة من ثلاث عمليات اجتماعية متميزة لكنها مرتبطة ببعضها وهى عملية صنع القرار الحكومى وهى التى يتم عبرها صياغة السياسة الخارجية التى يستقطب خلالها صناع القرار مشاركة الرأى العام ، عملية تقديم الرأى وتحدث كلما انتقلت الآراء الى صناع القرار عبر مقدمى الآراء ، عملية صنع الرأى وهى تكوين الافكار والآراء حول قضايا السياسة الخارجية وترويجها ، حيث تتمثل العلاقة بين الرأى العام والسياسة فى شكل تواصل بين عملية صنع القرار الحكومى وعملية صنع الرأى العام . أما اقتراب الادراك فيه يرى عددا من الباحثين أن الرأى العام يؤثر على السياسة الخارجية ، وهذا التأثير يأخذ شكل عملية تفاعل وتغذية استرجاعية من خلال ادراك صناع القرار . ومن ابرز دارسى هذا الاقتراب « هيربرت كيلمان » الذى يسمى هذا الاقتراب بالاقتراب الاجتماعى نحو تبنى اجراءات تعكس تلك الامزجة والاتجاهات حيث يأخذ التواصل شكل تغذية استرجاعية بين الرأى العام والحكومة ، ويرى « نورمان لوتبيرج » احد الدارسين لهذا الاتجاه ان جوهر الاتصالات بين الجماهير وصناع القرار يكمن فيما يراه صناع القرار ضروريا ، وفى إدراكهم لما ستفضله الجماهير ، ولذلك يجب على صناع القرار الاستجابة للرأى العام . ومن جهة أخرى يرى « رونالد انجيلهارت » ان تواصل الرأى العام وفقا لهذا الاقتراب يكون مشروطا بثلاثة متغيرات هى :

أولا : بنية مؤسسات صنع القرار وهل هى جماعية أم فردية ، والى أى حد يوجد تنافس بين المؤسسات والمجموعات البديلة لصناع القرار الذين يمكن أن ينافس بعضهم البعض كسب تأييد الجماهير .
ثانيا : معايير توزيع المهارات والخبرات السياسية بين أوساط المجتمع ، وهذا يعكس درجة وعى الجماهير حول قضايا السياسة الخارجية .
ثالثا : تحويل القيم بين أوساط الجماهير ، أى الدرجة التى يتأثر فيها سلوك معين بالقيم المتأصلة بين أوساط الجمهور أو التى تثير مشاعر عاطفية فقط .

ثم ينتقل الباحث الى اختبار مجموعتين من الفروض التى وضعها كى يختبرها بشكل ميدانى . المجموعة الأولى تتناول عدة

فروض حول طبيعة الرأى العام فى ميدان السياسة الخارجية . أما المجموعة الثانية فتتناول عدة فروض حول ابعاد تأثير الرأى العام على تلك السياسة .

وتناول الفصل الثانى الاطار المنهجي للدراسة ، وفيه يوضح الباحث أن أساليب دراسة العلاقة بين الرأى العام والسياسة الخارجية متعددة وأبرزها : استطلاع الرأى العام ، استطلاع رأى الخبراء ، مقابلة النخبة ، دراسة صنع القرار . وقد اعتمد الباحث فى دراسته على ثلاثة اساليب : استطلاع الرأى العام ، استطلاع آراء الخبراء ، مقابلة النخبة الحكومية . وقد لجأ الباحث الى استخدام أداة الاستبيان فى استطلاع الرأى العام ، واستطلاع آراء الخبراء ، كما اعتمد اسلوب المقابلة فى جمع البيانات على مستوى النخبة الحاكمة .

ويأتى الفصل الثالث بعنوان « طبيعة الرأى العام اليمنى فى ميدان السياسة الخارجية » وفيه يقوم الباحث باختبار الفروض التى سبق أن قدمها ومدى صدقها فى واقع الجمهورية اليمنية .

وخصص الباحث الفصل الرابع لدراسة تأثير الرأى العام اليمنى على السياسة الخارجية . وفيه قدم الباحث نتائج دراسة الفروض وتطبيقها على الجمهورية اليمنية ، فمثلا الفرض الأول « صانع السياسة الخارجية يؤثر فى الرأى العام ولا يتأثر به كثيرا » يقوم الباحث باختباره بثلاث طرق ، الطريقة الأولى ، تصور الرأى العام هل يرى انه يؤثر على السياسة الخارجية ، وذلك فى عبارة يختبرها الباحث من خلال عينة الرأى العام ، الطريقة الثانية معرفة رأى الخبراء والنخبة الحكومية فى عدة عبارات وضعها الباحث ، الطريقة الثالثة هى معرفة رأى النخبة الحكومية من خلال المقابلة بتوجيه سؤال للنخبة .

ويأتى الفصل الخامس بعنوان « تفسير العلاقة بين الرأى العام اليمنى والسياسة الخارجية » وفى هذا الفصل يدرس الباحث بريعمه الطهيقى النتائج التى توصل اليها فى خلال الفصلين الثالث والرابع وهى أن هناك تباينا فى طبيعة الرأى العام اليمنى فى ميدان السياسة الخارجية ومحدودية تأثيره على تلك السياسة ويتناول أولا : المتغيرات الاجتماعية ومعرفة الرأى العام بالشئون الخارجية ثانيا : المتغيرات الاجتماعية ومستوى التعقيد والتركيب فى تناول الرأى العام اليمنى للسياسة الخارجية . ثالثا : تفسير طبيعة تأثير الرأى العام اليمنى على السياسة الخارجية .

أسامة فاورق مخيمر

□□د . محمد علي توريدى - المجتمع والتحول الديمقراطى فى الصومال - مركز ابن خلدون للدراسات - الانمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع - القاهرة - ١٩٩٥ □□

يتعرض هذا الكتاب فى خمسة فصول المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الصومال ويتصدر الكتاب تقديم بقلم الدكتور سعد الدين ابراهيم يبين فيه أن الأساس المعيارى للمجتمع المدنى هو نفس الأساس المعيارى للديمقراطية ، فالمجتمع المدنى هو المدرسة التى يتعلم فيها الفرد كيفية ممارسة العملية الديمقراطية ، بما يحتمه ذلك من وجوب إعطاء الفرصة لتنظمات المجتمع المدنى من أجل القيام بدورها فى بناء الدولة .

ويبدأ المؤلف فى الفصل الأول بدراسة التطور التاريخي للصومال الحديث مقسما إياه إلى ثلاثة مراحل ، بادئا بمرحلة الامم المتحدة فى المدة من (١٩٥٠ - ١٩٦٠) وكان لإيطاليا الدور الرئيس فى هذه الفترة بوصفها المحتل القديم للبلاد ، فكانت بذلك أقدر على تأهيل البلاد لمرحلة الإستقلال ، وتأتى بعد ذلك مرحلة الديمقراطية النيابية (١٩٦٠ - ١٩٦٩) وخلالها تم وضع أول دستور ديمقراطى للصومال يعطى للمواطن الحريات والحقوق الأساسية على النسق الأوروبى مع إختلاف الظروف والأحوال ، فالنعرة القبلية فى الصومال من القوة بمكان بحيث تقف حجر عثرة سبيل الديمقراطية ، وثالثة المراحل المرحلة الشمولية (١٩٦٩ - ١٩٨٠) وفيها إخضاع المجتمع المدنى بصفة مطلقة لسيطرة الدولة وهيمنتها بعد ما استولى الجيش على السلطة ، وجاعلا الدولة أشبه ما تكون بثكنة عسكرية ، وعلى عكس المرحلة السابقة استخدمت الايديولوجية الإشتراكية بدون أساس إقتصادى أو ثقافى ، مما أدى إلى تدهور الأمور ووصولها لدرجة الإنفجار فى ٢٧ يناير ١٩٩١ حيث شيع نظام سيادبرى الديكتاتورى إلى مثواه الأخير .

وتحت عنوان الدولة (١٩٨٠ - ١٩٩٥) جاء الفصل الثانى ، حيث يبدأ بإنتخاب مجلس الشعب للرئيس محمد سيادبرى بالإجماع لمدة ٦سنوات قابلة للتجديد ، الفترة بتوغل السلطة التنفيذية وسيطرتها القضائية والتشريعية كما هى العادة دائما فى الأنظمة الشمولية ، مما جعل الأمور تبدو على السطح هادئة ، لكنه هدوء ما قبل العاصفة التى هبت فأتت على الأخضر واليابس .

ويتناول المؤلف فى الفصل الثالث المجتمع الصومالى ومكوناته ، موضحا دور القبيلة ومكانتها فى الصومال ، حيث هى أساس إنتماء الفرد ومصدر هويته ، كما توجد التكوينات الاجتماعية الاقتصادية التى ينطوى الفرد تحت لوائها بنوع من القهر والإذعان ، وفى نهاية المجتمع المدنى الذى لم يبلغ سن الرشد بعد بسبب ما تعرض له من تضييق فى المرحلة الليبرالية أو مصادرة من قبل نظام سيادبرى ، ورغم ذلك فالأمل كبير فى أن يلعب المجتمع المدنى دوره المأمول فى تخطى الصومال المحنته الراهنة .

وعن العوامل الخارجية والتحول الديمقراطى يحدثنا المؤلف فى الفصل الرابع ، موضحا أن الإستعمار خلف للصومال علاقات عدائية دول الجوار وعلى المستوى الدولى إختلفت التوجهات تبعا لتغير نظام الحكم ، ففى المرحلة الليبرالية إتجهت الصومال بنظرها صوب الدول الغربية ، وفى عهد سيادبرى يممت وجهها شطر الكتلة الشرقية .

وللأمم المتحدة مع الصومال تاريخ طويل بداية « بمرحلة الوصاية » وحتى عملية « إعادة الأمل » والتى بسببها فقد الأمل فى حيادية المنظمة بقيادة الولايات المتحدة ربان السفينة الكونية .

وينتهى الكتاب بالفصل الخامس حيث يتعرض المؤلف بالدراسة المراحل التطور السياسي وأثرها على عملية التحول الديمقراطى ، فيؤكد المؤلف على أن الصومال بعد الاستقلال تمتع بدستور غربى النزعة كفل للجميع الحرية فى أن يقول ما يشاء مادام ملتزم بالصالح العام ، إلا أنه نظرا لإختلاف الظروف ، فقد شهد التطبيق العملى لنصوص هذا الدستور - جديد الصياغة - خرقا كبيرا إن يكن إهدارا « كاملا » ، حتى وصلت الأمور فى أواخر سيادبرى الى ادارة البلاد بطريقة الملك الذى لا يسأل عما يفعل .

أحمد اللوفى

كتب جديدة وردت إلى المجلة

أحمد يوسف القرعي

- **الوعي التاريخي والثورة الكونية (حوار الحضارات في عالم متغير)**
- **تأليف : السيد يسين**
- **الناشر : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - ١٩٩٥**

تشكل الدراسات والبحوث المختلفة في المجال الاستراتيجي ، نقطة تحول رئيسية في مسار الفكر المصرى والعربى المعاصر ، في سعيه نحو تأصيل منجزات الحداثة في مجال العلوم السياسية والاجتماعية، وفي توظيف جهازها المعرفي في تحليل، وتفكيك الظواهر المجتمعية، والاقليمية والدولية التي تواجه الدول والمجتمعات العربية، في تحولاتها، وأزمتها، وتفاعلاتها الداخلية والخارجية ولاشك في ان تراث الدراسات الاستراتيجية المصرى لعب دورا هاما من خلال مناهج ونظريات ورؤى العلوم السياسية الحديثة واستطاع ان يكشف عن مناطق اختلال في التطور السياسي والاجتماعي في مصر، والمنطقة العربية، وعن عمليات تشكيل الدولة في عموم البلدان العربية ، ومانتطوى عليه من جروح، واعاقات هيكلية، فضلا عما احدثته هذه البحوث الاستراتيجية والسياسية من نقلة على مستوى اشاعة قيم العقلانية والرشادة السياسية لدى بعض الجماعات الثقافية العربية، وهو ما أثر ايجابيا على فهم النخب المثقفة للصراع العربى - الإسرائيلي بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ .

وفي هذا الاطار كان إنشاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بداية تأسيسية لتعامل العقل المصرى والعربى مع العلوم السياسية والاستراتيجية الحديثة وتطوراتها .

ولايمكن التأريخ والتحليل للدور الذى لعبه المركز في هذا المجال ، إلا من خلال الدور الذى لعبه الاستاذ / السيد يسين ، ونمط الادارة العلمية والبحثية المتميز الذى انتهجه كمدير للمركز ، وكمفكر وعالم اجتماع بارز ، له اسهاماته الرائدة في الاجتماع القانوني ، والأدبى ، والسياسى ، وفي الرؤى البصيرة التي قدمها كعطاء ، ولايزال للحياة الثقافية المصرية ، والعربية .

والكتاب يتضمن قسمين رئيسيين الأول : يضم دراسات ترصد وتحلل عملية تأسيس الخطاب الاستراتيجي العربى من خلال تأصيل رؤية معرفية للدراسات الاستراتيجية ، واستكشاف جذور العقل الاستراتيجي العربى عن طريق تحليل الخبرة النضالية العربية ، وبدورات تحولات النظام العربى .

أما القسم الثاني : وعنوانه رؤى مستقبلية فيتضمن مشروعا فكريا متكاملا هدفه التحليل النقدى للمتغيرات من خلال تطبيق لمنهجية التحليل الثقافى . والدراسات التي تضمنها هذا القسم تستكشف أبعاد الثورة الكونية وتحلل مظاهر الصراع حول المجتمع العالمى ، وتؤصل مشكلة حوار الحضارات في عالم متغير ، وخريطة المجتمع الكوني الجديد ، وتنتقل من الدائرة العالمية للدائرة الاقليمية وتحلل ثقافيا خريطة الصراع في زمن السلام ، وتنتهى بقراءة استشرافية لمستقبل الدراسات الاستراتيجية في بيئة دولية مراوغة .

والكتاب يتسم برهافة التحليل ، ورصانة الرؤية وعمق الأفكار ، وذلك من خلال صياغة متميزة هي عنوان على الكاتب، ومنهجه ، وعالمه .

- **الحركات الاسلامية في مصر وقضايا التحول الديمقراطى**
- **تأليف : د . عبد العاطى محمد احمد**
- **الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة - ١٩٩٥**

منذ أواخر السبعينات والجدل لا ينقطع عن دور الاسلام في الحياة الاجتماعية والسياسية ليس في مصر وحدها بل في العالم العربى والاسلامى والغربى بوجه عام وقد انشغل كثيرون بهذه القضية وانعقدت سلسلة طويلة من المؤتمرات والندوات وامتلأت المكتبات باللغات المختلفة بالعديد من المؤلفات التي تحاول فهم هذه الظاهرة التي تعقدت أكثر من أى وقت آخر وتنوعت وتباينت من مجتمع الى آخر ومن زمان الى آخر بمعنى أن الخطاب الدينى ليس خطابا واحدا بل متعدد الرؤى وهنا وكما يقول المؤلف - يصبح التحليل مختلفا ومن ثم تختلف النتائج .

وفي هذا الاطار يخص المؤلف الحركات الاسلامية في مصر بالدراسة مركزا على موقفها من قضية التعددية السياسية أو بالأحرى من التعددية الحزبية وما يرتبط بذلك من قضايا في صميم التطور الديمقراطى . ويثير موقف الحركات الاسلامية من الديمقراطية والتعددية كثيرا من الجدل بين من يرون استحالة المصالحة بينهما ، وبين من يعتقدون أن هناك امكانية لذلك ، وفي هذا الكتاب يعرض المؤلف بالوثائق والمستندات رأى مختلف جماعات الاسلام السياسى من هذه القضية وأسباب التضارب فيما بينها إزاءها واحتمالات المستقبل ويناقش ممارساتها وأهدافها في هذا الصدد .

- مدير لأول مرة
- تأليف : لورين ب . بيلكر
- ترجمة : جمال إمام
- الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر - القاهرة ١٩٩٥

فى هذا الكتاب يقدم المؤلف خبرته فى الإدارة طوال ٣٠ عاما ، وكذلك فى تنظيم دورات التدريب الادارى والندوات الادارية فى عدد من الكليات والجماعات . ورغم أن الكتاب موجه لمن يتولى منصب المدير لأول مرة ، فإنه مفيد لقدامى المديرين أيضا بأسلوبه السهل الواضح واعتماده على الأمثلة العملية واستخلاصه للدروس الأساسية .
والكتاب دليل على كيفية مواجهة التحديات ، وأسلوب القيام بمختلف المهام المطلوبة بجوانبها المتعددة : اختيار المشرفين ، التعامل مع المرؤوسين والرؤساء : تقييم الأداء ، بناء الثقة ، فرض الانضباط ، التعيين والتدريب والفصل ، توصيف الوظائف ، أساليب الحفز ، تنظيم الوقت وتنمية مهارات الكتابة والإصغاء ، والحديث فى الاجتماعات العامة .
والمؤلف لورين ب . بيلكر عمل مديرا لإحدى شركات التأمين الكبيرة ، وشارك فى أعمال التدريب فى كلية بالومار والجامعة الوطنية فى سان دييجو وله اضافة لهذا الكتاب ، عبارة مؤلف آخر بعنوان "السكرتير الناجح" .

- "أوسلو ٢" : سلام بلا أرض
- تأليف : ادوارد سعيد
- الناشر : دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٩٥

هذا الكتاب هو الجزء الثانى من كتاب ("غزة - أريحا" : سلام أمريكى) الصادر فى عام ١٩٩٤ متضمنا اثنى عشر مقالا عن عملية السلام فى الشرق الأوسط ، ويستكمل المؤلف فى هذا الجزء انتقاده لما حدث بدءا من الاعلان عن اتفاق أوسلو وحتى مرحلة مفاوضات الوضع النهائى ، ويرى أن المشكلة المباشرة التى سوف تواجه الفلسطينيين أن هذه المفاوضات لن تبدأ من نقطة الصفر فالاتفاقات المبرمة فى المرحلة الانتقالية تضع قيودا على المرحلة المقبلة وتؤثر على نتائجها .
ويدعو المؤلف الى عقد مؤتمر واسع للشتات الفلسطينى تكون مهمته وضع جدول أعمال لمفاوضات الوضع النهائى ، ويطالب بعودة المجلس الوطنى الفلسطينى لمارسة نشاطه عبر عضوية جديدة كما يطالب بانشاء ما يسمى بمكتب الخدمات الاستراتيجية يجمع أفضل العقول العلمية والتقنية لتناول قضايا مثل الأرض والجغرافيا والموارد المائية والحدود والممتلكات والتنمية الاقتصادية .
ويقول المؤلف فى مقدمة كتابه أن المهمة الرئيسية من وراء هذا كله هى وضع منظومة من المبادىء التى لا تراجع عنها ولا مساومة حولها والتى يجب أن يلتزم بها المفاوض الفلسطينى فى كل الأحوال .

- المواجهة والسلام فى الشرق الأوسط
- تأليف : السفير طاهر شاش
- الناشر : دار الشروق - القاهرة - ١٩٩٥

ليس هذا الكتاب مجرد سرد لتطورات النزاع العربى الاسرائيلى ، وانما هو نظرة شاملة لهذا النزاع منذ بدء المشروع الصهيونى لاستيطان فلسطين واقامة دولة يهودية فيها وما أدى اليه من مواجهات دامية فى الشرق الأوسط .
ويركز الكتاب على المساعى التى بذلت من أجل تسوية النزاع سواء من قبل الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة وغيرها من الدول.
وقد تابع المؤلف تطورات النزاع وجهود التسوية عن قرب بحكم عمله الدبلوماسى بوزارة الخارجية خلال ٣٥ عاما . كما أنه يروى تفاصيل المفاوضات التى شارك فيها ممثلا لوزارة الخارجية المصرية فى مباحثات الحكم الذاتى والتطبيع والانسحاب الاسرائيلى من سيناء وتلك التى أسهم فيها باعتباره مستشارا للوفد الفلسطينى فى مفاوضات السلام فى واشنطون وبعدها فى مفاوضات غزة - أريحا .
ويتضمن الكتاب تحليلا لإعلان المبادىء واتفاقية القاهرة والمعاهدة الأردنية الإسرائيلية ويوضح العقبات والصعاب التى تعترض عملية السلام الحالية .

- الادارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية
- تأليف : محمود وهيب السيد
-الناشر (---) القاهرة ١٩٩٥

تفردت الادارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية بخصائص وسمات مميزة قلما تتوافر فى أية ادارة لأزمة سياسية دولية معاصرة ، فما هى هذه الخصائص والسمات وما هو أسلوب الادارة الأمريكية المستحدث لتلك الأزمة وهـ يمكن تكرار هذا بشأن أية أزمة سياسية دولية قائمة أو قادمة ؟
أسئلة كثيرة حاول المؤلف أن يستجلى اجاباتها من خلال هذا الكتاب الجيد فى مادته ونهجه ومنهجه .
تناول الباحث موضوع الدراسة من خلال ثلاثة فصول استعرض فى الفصل الأول الأطروحات الأساسية للبحث وفق ثلاثة مباحث : الأول منها تناول فيه تعريف الأزمة وادارة الأزمة السياسية ومدارسها المختلفة والثانى تناول الأزمة السياسية كإطار تحليلى موضحا مناهج فهم وإدارة الأزمة السياسية والثالث يستعرض فيه المؤلف بعض الآراء الفقهية السياسية التى تصدت لتحليل منهج وادارة ازمة الخليج الثانية .
ويتابع المؤلف فى الفصل الثانى مراحل ومستويات الادارة الأمريكية لأزمة الخليج الثانية وفق أربعة مباحث تتناول المستويات المعنوية والسياسية والاقتصادية والعسكرية للادارة الأمريكية .
وفى الفصل الثالث يرصد المؤلف نتائج الدراسة ومـا أكدت الادارة الأمريكية للأزمة لمفهوم الدولة العالمية وتصنيف الأزمة السياسية السرطانية كمفاهيم يعود الفضل فى استجلائها وبيان عناصرها لتلك الادارة .

- العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٤٦-١٩٥٦)
- تأليف : جيفرى آرونسون
- ترجمة وتقديم : د . السيد أمين شلبى
- الناشر : مكتبة مدبولى - القاهرة - ١٩٩٥

يقرأ التاريخ لا من أجل ذاته أو لمجرد المتعة الذهنية ، وإنما كأداة لفهم الحاضر وإنارة المستقبل . والحقبة التى يستعرضها الكتاب فى العلاقات المصرية الأمريكية مليئة بالدروس وخاصة بالنسبة للسياسة الأمريكية وأبلغ دروسها أن كل التوترات التى تلت هذه الفترة فى علاقات البلدين وانعكست سلبيا على أوضاع المنطقة وزادت من تعقيد العلاقات الدولية كانت نتيجة تجاهل السياسة الأمريكية للظروف الذاتية لمصر ومنطقتها فى هذه الفترة والتى كان يعمل فيها نظام ثورة يوليو بل والذى جاء كتعبير عنها وبدلا من تفهم هذه الظروف وتشجيع الاتجاه الوطنى المستقل البناء أخضعتها لاعتبارات الحرب الباردة والتى لم تكن تمثل أولويات الشعب المصرى أو لشعوب المنطقة .
من هنا يستمد هذا الكتاب أهميته وتتضاعف هذه الأهمية بالترجمة الأمينة والرصينة التى قدمها الدكتور السيد أمين شلبى خبير العلاقات السياسية الدولية ، وقد أغنى المكتبة المصرية العربية بفيض هائل من الدراسات حول هذا الموضوع .

- تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى
- تحرير : د. جواد عبد الخالق
الناشر : مركز البحوث العربى (القاهرة) ومركز الدراسات والبحوث والخدمات القانونية (كلية الحقوق - جامعة الأسكندرية) - القاهرة - ١٩٩٤

مجموعة أوراق العمل المقدمة الى الندوة العلمية المهداة الى د . فؤاد مرسى بالتعاون بين مركز البحوث العربية والذى أسسه المفكر الراحل وكلية الحقوق جامعة الاسكندرية حيث تعلم وعلم فؤاد مرسى، جاء الكتاب مرحلة فكرية وتنقيبا ميدانيا فى محاولة للإجابة على كثير من الأسئلة التى تجوب الساحة العربية وعلى الأخص منها الساحة المصرية .
ويتناول الكتاب فى البداية موضوع الرأسمالية العالمية وتطوراتها ثم يناقش واقع الرأسمالية وآفاقها فى الوطن العربى ورغم أن التركيز على مصر بطبيعة الحال إلا أن الكتاب يتناول قطرين آخرين هما السودان والجزائر وبعد ذلك يعرض الكتاب لتكوين وتطور فكر فؤاد مرسى فى مجال الاقتصاد والسياسة والاجتماع .
وبالنسبة لموضوع الرأسمالية العالمية وتطوراتها يطالع المفكر ثلاث مساهمات لكل من سمير أمين وجودة عبد الخالق ومحمد صبحى الأتربى ثم تعقيبات من د. اسماعيل صبرى عبدالله و د. كريمة كريم ، وفى المحور الثانى للكتاب أوراق عمل مقدمة من د . سعد حافظ ، د . محمد الخولى ، د . محمد نور الدين، د. دلال عبد الهادى ، د . مبارك على عثمان ، د. عزام محجوب ، ثم تعقيبات من د. رمزى زكى ، د . على عبد العزيز سليمان . وفى المحور الثالث أوراق عمل مقدمة من د . فوزى منصور ، د. مصطفى رشدى . وفى المحور الرابع أوراق عمل مقدمة من د. محمد دويدار ومحمد سيد أحمد .
والكتاب بصفة عامة تقليد جديد لتكريم كبار المفكرين والتعريف بانجازاتهم . ومن شأنه توثيق الصلة بين الأجيال والوفاء لجيل الكبار أيا كانت انتماءاتهم الفكرية .

- **التعليم فى زمن الانفتاح**
- **تأليف : د. عبد النعيم انيس**
- **الناشر : دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٩٥**

يضم الكتاب المقالات التى كتبها المؤلف عن التعليم خلال السنوات الأربع عشرة الأخيرة فى الصحف والمجلات المصرية المختلفة ، ورغم كتابة هذه المقالات فى فترات زمنية مختلفة إلا أن خيطا فكريا واحدا يحميها ويتمثل هذا الخيط - فى رأى المؤلف - فى أن أحوال التعليم فى مصر فى تدهور مستمر منذ الانفتاح . وصحيح أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين يبذل كل جهده لتحسين أوضاع التعليم وليس هناك شك فى تقدير جهوده هذه لكن المشكلة - من وجهة نظر المؤلف أن العوامل والاعتبارات الأخرى التى تشد التعليم الى الخلف لا سيطرة لوزارة التعليم عليها ومن هذه العوامل والاعتبارات حالة البطالة والغلاء الفاحش وتدهور مستوى الأجور فى القطاعات الوطنية المختلفة وعديد من العوامل الأخرى التى أدت الى الزيادة المستمرة فى التسرب مع التعليم الابتدائى وتحول المدرسين الى ظاهرة الدروس الخصوصية التى أصبحت تمثل قطاعا غير رسمى للتعليم .

وقسم المؤلف الكتاب الى قسمين الأول يتعلق بالتعليم العام والآخر يتعلق بأحوال التعليم الجامعى . وحاول المؤلف التقدم ببعض الحلول لمشاكل التعليم المطروحة .

- **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**
- **تأليف : د. شوقى الجمل و د. عبدالله عبد الرازق ابراهيم**
- **الناشر : مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ١٩٩٥**

تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر هو تاريخ حركات الكشف الأوروبى لأفريقيا واستعمارها . والكتاب محاولة مصرية جادة لكتابة هذا التاريخ من وجهة نظر أفريقية تصحح كتابات الغربيين حيث أن الكثير من صفحات التاريخ الأفريقى الحديث لم يكشف النقاب عنها بعد ، فقد تناول المؤرخون الغربيون وقائع هذا التاريخ من وجهة نظرهم وتناسوا كفاح الأفارقة فى سبيل الاستقلال .

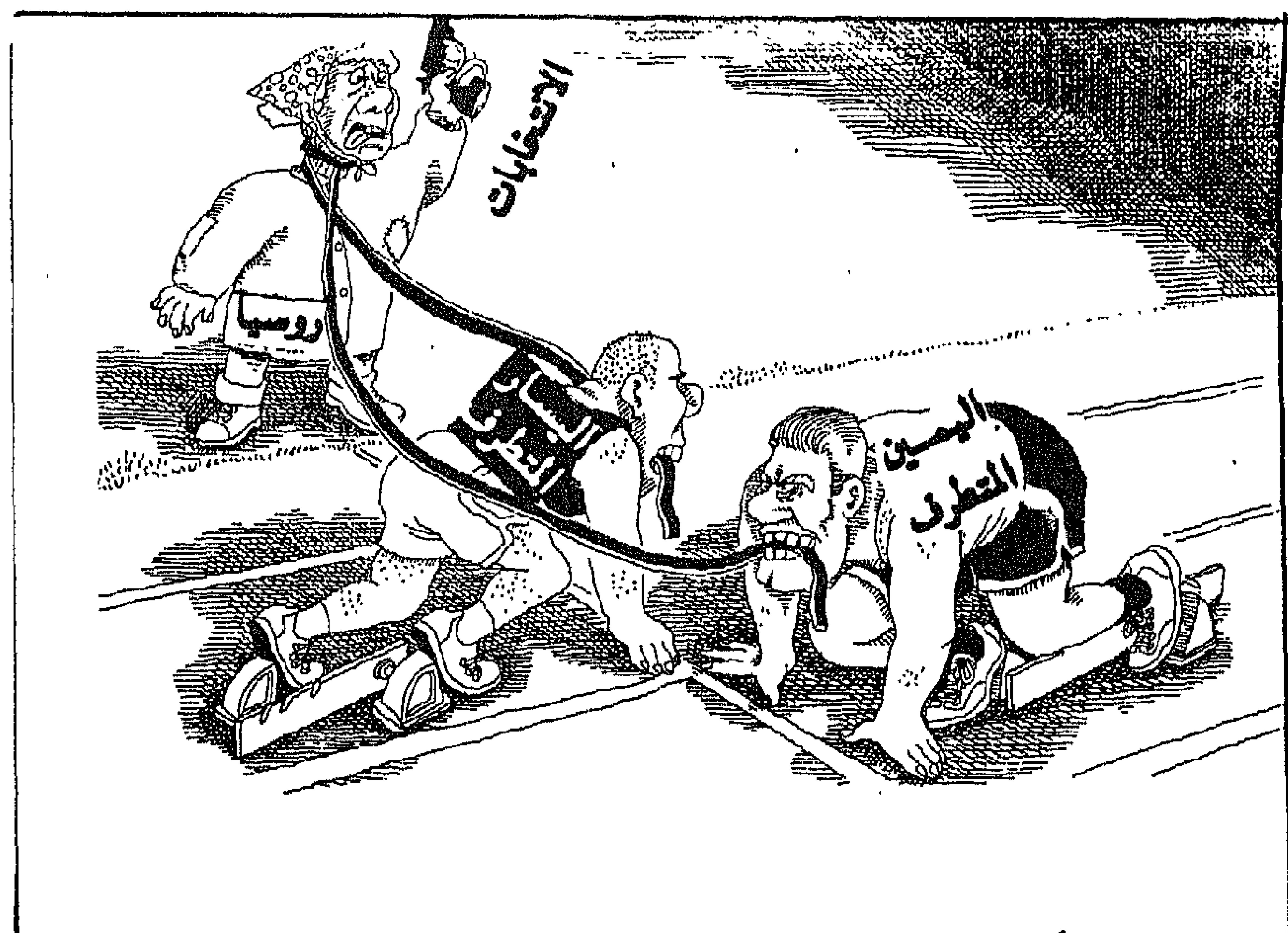
وحاول المؤلفان قدر المستطاع ابراز دور المقاومة الوطنية فى شرح دور كل من عبد الكريم الخطابى وعبد القادر الجزائرى ، وثورة الماجى ماجى فى تنجانيقا ومعركة عدوة بين الايطاليين والاثيوبيين وغيرها من الحركات الوطنية على أساس أنها الصورة المشرقة لموقف الأفارقة من المستعمرين الأوروبيين .

- **دستورية حقوق الانسان**
- **تأليف : د. وجدى ثابت غبريال**
- **الناشر : مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الانسان - القاهرة ٩٥**

صارت حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من الحقائق القانونية المسلم بها فى كل نظام قانونى . غير أن حماية هذه الحقوق وتأكيد احترامها من الزم ما يكون لضمان تمتع الأفراد بها ، بغض النظر عما تخوله إياهم دساتير دولهم أو قوانينهم الداخلية . فحقوق الانسان تثبت للفرد بوصفه انسان أيا كانت جنسيته وأيا كان النظام الدستورى الذى يخضع له . ومن ثم لا مجال لحرمان الفرد من حقوقه الأساسية وحرياته العامة بحجة أن نظامه الدستورى لا يعترف له بتلك الحقوق أو بجزء منها . ومع ذلك فالصعوبة تثور عندما تنكر الدساتير الداخلية على مواطن الدولة بعضا من هذه المقدمة أو تتضمن نصوصا تخالف ما يثبت للانسان من حقوق وحريات أساسية فى اعلانات الحقوق والعهود المقررة للحريات .

ويقدم المؤلف فى كتابه هذا دراسة فى فلسفة دستورية حقوق الانسان شاملة الأسس الوضعية التى يقوم عليها التزام الشرع الدستورى بحقوق الانسان مع دراسة موجزة للنظم الدولية والاقليمية لحماية حقوق الانسان فى الدساتير الداخلية.

رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية



(مجلة التايم
الامريكية
١٨ديسمبر ١٩٩٥)



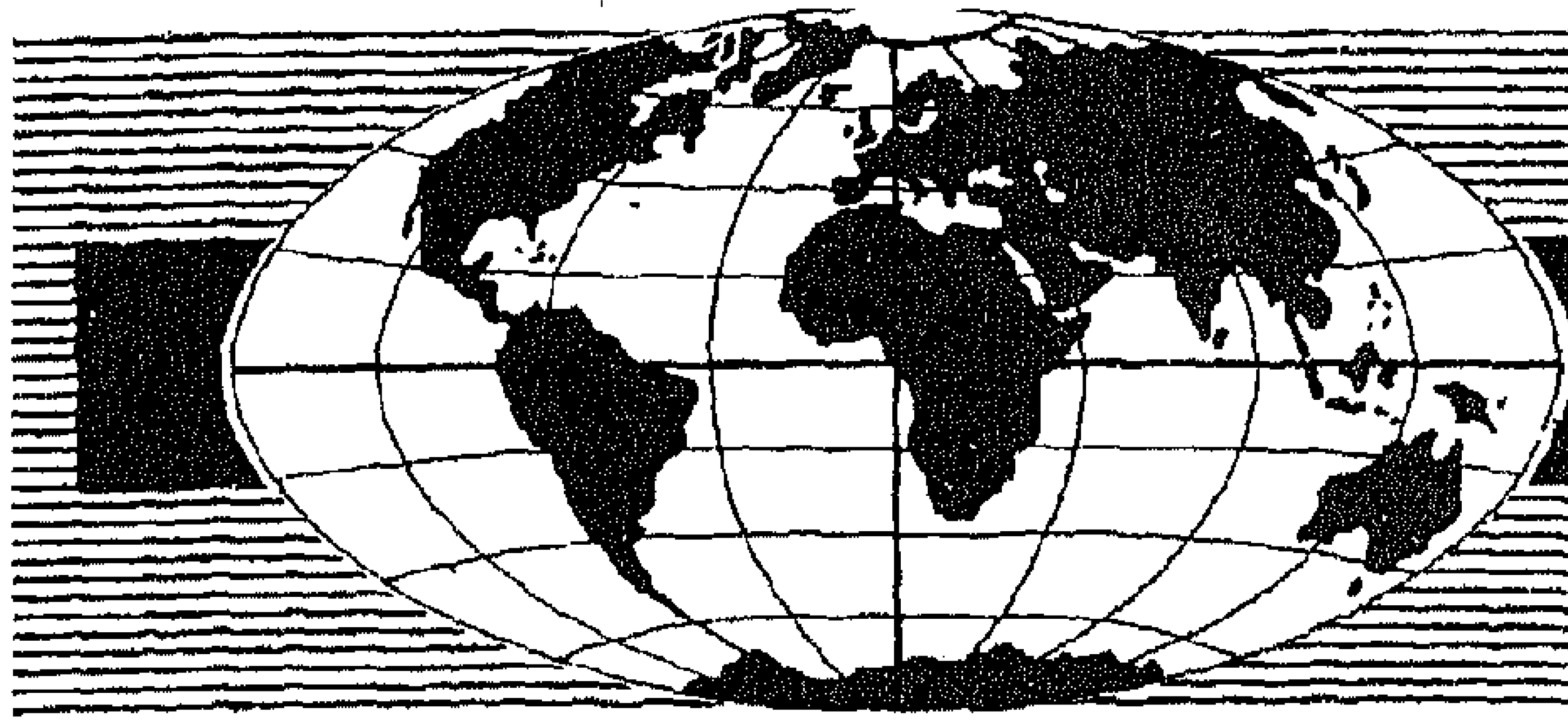
(مجلة النيوزويك
٢٥ ديسمبر ١٩٩٥)



(مجلة النيوزويك ٢٥ ديسمبر ١٩٩٥)



(جريدة الموند
٧ نوفمبر ١٩٩٥)



نحو تشكيل نظام عالمى حقيقى

إعداد : د . هدى راغب عوض

Orbis Spring 1995

How to Create a
True World Order
William E. Odom

كيف الطريق
الى نظام عالمى جديد ؟!

وليام أدوم

لاشك أن إدارة الرئيس كلنتون على مدى عامين قد أخفقت فى رسم تصور للنظام العالمى بعد الحرب الباردة كما أنها تفتقد رؤية واضحة للسياسة الخارجية أو حتى العسكرية . بينما تتجه السياسة الخارجية الروسية نحو توسيع حلف الناتو نحو الشرق . وبعد التصريحات التى صدرت عن الأهمية الاستراتيجية ليوجوسلافيا السابقة فقد سمحت الادارة الأمريكية للناتو بالاشتراك فى الحرب دون تدخل تقليدى من القيادة الأمريكية بل تحت ادارة التحالف الذى تقوده الأمم المتحدة .

ان اتجاه الادارة الأمريكية نحو شرق آسيا كان من أجل منافسة اليابان تجاريا ، والصين من أجل حقوق الإنسان . إلا أن الادارة الأمريكية قد تخلت عن كلتا السياستين جزئيا وليس كليا . فالذى شد انتباه الادارة الأمريكية أكثر هو البرنامج النووى الموجود فى كوريا الشمالية والذى جعلها تغير من سياستها المتشددة الى سياسة واعدة بالمساعدات فى مقابل التعاون النووى . أما بالنسبة لتدخل أمريكا فى الصومال ورواندا فمازالت الدوافع غير واضحة .

ليس من السهل أن نفهم السياسة الخارجية للادارة الأمريكية خاصة بعد ما خفضت سلاح الطيران وزادت فى سلاح البحرية . كما أن الادارة الأمريكية غير متحمسة لرسم خطة أو رؤية لنظام عالمى جديد وتنصح بعدم التسرع فى اتخاذ قرارات بهذا الشأن .

ان النظم السياسية لا تولد بالمصادفة، ولكن قادة الدول العظمى هم الذين ينشئونها ، وسجلات التاريخ تؤيد ذلك . فمثلا سقوط نظام القرن التاسع عشر كان بسبب المانيا التى مزت ميزان القوى القائم فى أوروبا فى ذلك الوقت . الحرب العالمية الأولى كانت نتيجة فشل ليس فقط قادة المانيا بل النمسا وروسيا وبريطانيا وفرنسا فى أن يخلقوا حالة سلام مع المانيا . ان الحرب العظمى هى التى أتت بالبلاشفة الى الحكم فى روسيا ، بينما معاهدة فرساى هى التى صعدت مشكلة المانيا بدلا من حلها . لذلك ليس غريبا أن الحرب العظمى تستأنف بعد عقدين من الهدنة . ولذلك أيضا فنظام القرن التاسع عشر الذى سقط سنة ١٩١٤ ، ظهر البديل له بعد خمسة وثلاثين عاما وذلك بانشاء الناتو NATO عام ١٩٤٥ .

وهناك حقيقتان نستطيع أن نستخلصهما من سجلات التاريخ :

أولا : أن قادة القوى العظمى وهم قليلون يشكلون النظام

الدولى وفق مصلحتهم مع مراعاة مصالح الدول الأخرى ، وإذا لم تكن كل النظم صالحة ومستقرة ، فإن النظم المستقرة هى التى يشكلها رجال دولة يقدرون ليس فقط مصالح الدول القوية بل أيضا المبادىء التى تحكم العصر أو الزمن المعاصر لهم ، ويكونون على دراية بنقط الضعف التى اتسمت بها النظم السابقة.

ثانيا : رجال الدولة المحنكون يعرفون كيف ومتى يتفقون على شكل أو نموذج نظام عالمى جديد ، وبذلك ينهون كل الصراعات القائمة لصالح هذا النظام الجديد الذى سوف يولد . فمثلا الرئيسان الأمريكيان ويلسون وفرانكلين روزفلت حاولا قدر استطاعتهما أن ينتصرا للسلام . ولكن الآن ليس بين القادة فى أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة من يمتاز ببعد النظر ليفكر فيما سيؤول اليه العالم اذا ما سقط النظام الشيوعى والاتحاد السوفيتى وانتهت الحرب الباردة .

هذه الحقائق التاريخية لابد أن تعطى للرئيس كلينتون والقادة الجمهوريين فى الكونجرس احساسا قويا بالإستعجال . إن التاريخ لا يعيد نفسه ، فليس هناك ستالين وهتلر ينتظران ، ولكن هناك شرورا أخرى تنتظر وربما تكون لها الأسبقية ، لذلك يجب الإستعجال .

إن المسئولين فى ادارة كلينتون يتكلمون عن ضرورة نشر الديمقراطية ولكن أين ؟ فى البوسنة – صربيا – كرواتيا – الصومال – روسيا – وسط آسيا وهايتى، والسؤال : هل هذه الدول مستعدة أن تدفع للجيش الأمريكى المكلف بنشر الديمقراطية والاستقرار فى هذه الدول ؟

ان قادة العالم اليوم ليسوا عاجزين عن وضع المبادىء والأساسات لنظام عالمى جديد ، ان نهاية الحرب الباردة قد أعلنت فشل مجموعة من المبادىء مثل الاشتراكية ومبادىء دستور الأمم المتحدة والديمقراطية الليبرالية لأن تطبيقها هو التحدى بالنسبة للكيفية والزمان والمكان .

ان روسيا مهمة ولكن ليست أكثر أهمية من الصين ، إلا أن اليابان والمانيا تأتيان فى المرتبة الأولى من حيث الأهمية ، وسوف تظلان هكذا ، فقد كانتا دائما يمثلان مشكلة القرن العشرين ، لذلك يجب أن تصبحا هما الحل للقرن الحادى والعشرين . وبالنسبة الى القرن العشرين ، لم يكن لأمريكا علاقات عسكرية مع المانيا أو اليابان ، بل كانت علاقات سلمية مع كلتا الدولتين . ان التحالف اليابانى الأمريكى هو الذى فرض السلام على منطقة شرق آسيا لمدة طويلة ، بالاضافة الى الانتعاش الاقتصادى ، كما أن حلف الناتو وعلاقته مع العسكرية الألمانية والأمريكية – أعطى نفس النتيجة للانتعاش والإزدهار الاقتصادى فى دول غرب أوروبا . كما أن هناك مناطق أخرى قد استفادت أيضا مثل دول الشرق الأوسط التى ازدادت أهميتها الاستراتيجية . فالصناعة المتقدمة تعتمد على البترول من دول الخليج واسرائيل . لذلك لا يمكن لأى دولة فى أوروبا أو فى آسيا مثل اليابان أو كوريا أو تايوان أن تتجاهل هذه المنطقة وذلك لأن الرئيس جورج بوش يعتبر المصالح الغربية فى الشرق الأوسط كافية لكى تبرر التزام القوات الأمريكية فى اشتراكها فى حرب الخليج وأن يشجع دولا أوروبية على الاسهام فى هذه الحرب أيضا .

ان الإقليم الآخر الذى تتعهد الولايات المتحدة بحمايته هو أمريكا الوسطى وبالرغم من عدم أهمية الاقليم فى حد ذاته الا أنه يؤثر على السياسة والمصالح الداخلية للولايات المتحدة من خلال الهجرة والمخدرات . وحتى اذا كانت هذه الأمور لا تشكل تهديدا لأمن الولايات المتحدة – إلا أنها يمكن أن تكون مصدر ازعاج – وهناك مناطق ودول أخرى لا تشكل أية أهمية للولايات المتحدة مثل جنوب أمريكا ، أفريقيا ، أندونيسيا ، أما روسيا والصين فلهما أهمية خاصة لأنهما تؤثران على أمن أوروبا وشمال شرق آسيا ، ويمكنهما أن يثيرا المشاكل فى الشرق الأوسط .

هذه الحقائق الاستراتيجية والتى سادت فى خلال الحرب الباردة ، مازالت هامة وحيوية وسوف تصبح أكثر أهمية . وإذا كانت الولايات المتحدة تركز جهودها لكى تنتشر الديمقراطية واقتصاد السوق فى روسيا ، بينما عدم الاستقرار والفوضى تنتشر فى المناطق الأخرى ، فلن يكون هناك نظام دولى بالمعنى المستقر والعكس صحيح . فإذا عم الاستقرار والنظام فى المناطق الأخرى وفشلت روسيا فى تحولها الى نظام ديمقراطى واقتصاد السوق ، فإن النظام الدولى من الممكن تحقيقه . إن الاستقرار ممكن اذا ما كانت الروابط بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان قوية . وهذه الروابط تعتمد بالدرجة الأولى على الروابط القوية بين أمريكا والمانيا من ناحية ، وأمريكا واليابان من ناحية أخرى ، فمعظم المشاكل يمكن حلها والتغلب عليها ، ومعنى ذلك أن النظام الدولى الجديد يعتمد على المانيا واليابان بالدرجة الأولى .

النظرة الأوروبية والنظام العالمى الجديد :

والسؤال هنا كيف يمكن انشاء علاقات وروابط قوية مع المانيا ؟ والإجابة على ذلك تمكن من خلال الناتو والذى عن طريقه يمكن انجاز مهام كثيرة وصعبة . وهنا يعنى أن العلاقات القوية بين أمريكا والمانيا يجب أن تتم من خلال الناتو ، لكى تستطيع أمريكا تنسيق علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا ، وكذلك مع دول شمال أوروبا والبحر الأبيض . ان قرار اعتماد السياسة الخارجية الأمريكية على أساس حلف الناتو قرار صعب لأننا لا نذكر لماذا أنشىء هذا الحلف وما هى انجازاته ؟ ان كثيرا من الأمريكيين يعتقدون أن التعامل مع التهديد السوفيتى يدخل فى اختصاص الناتو ، وكأن الناتو من مخلفات الحرب الباردة . كما أنه يتعين على حلف الناتو أن يرجع ايطاليا مرة أخرى الى حظيرة المجتمع الغربى وايجاد صيغة لألمانيا الموحدة ونزع المخاوف القديمة للأمن بين معظم دول أوروبا .

وفى الحقيقة أن كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا أعطيتا أهمية وأولوية للتهديد السوفيتى منذ عام ١٩٤٠ . فبالنسبة للدول الأوروبية فإن حلف الناتو ما هو الا وسيلة يمكن من خلالها الحفاظ على القوات الأمريكية فى المانيا .

ان وجود القوات الأمريكية داخل الناتو العسكرى قد أمد أوروبا بقوة سياسية وهو شىء لم تكن أوروبا تستطيعه بنفسها ، ودليل على ذلك فشل مجموعة الدفاع الأوروبية عام ١٩٤٥ . ومع وجود القوات الأمريكية داخل المانيا يمكن لفرنسا أن تثق بالبندستاج الألمانى فى وضع سياسة مالية ، ويمكن أن يسود تعاون اقتصادى غير مسبوق بين الدول الأوروبية التى كانت من قبل تتنافس لعدة قرون . إن أوروبا قد اثبتت فشلها فى اتخاذ قرارات مشتركة فى مجال السياسة الخارجية والعسكرية، فأى سياسة جديدة سواء فى المجال العسكرى أو السياسة الخارجية من واشنطن يجب أن تعرض على أوروبا . مثلا استراتيجية الدفاع النووى المشترك فى ١٩٦٧ وانتشار أسلحة INF فى أواخر السبعينات كرد فعل لإنتشار SS-20 السوفيتى، دائما القادة الأوروبيون يتذمرون علنا من القيادة الأمريكية ، إلا أنهم

يقبلون ما يفرض عليهم ، وهذا لأنه ليست هناك دولة أوروبية واحدة يمكنها أن تأخذ القيادة بنفسها . فكل من بريطانيا والمانيا ليست لهما شعبية مع باقي الدول الأوروبية لكن يمكنهما أن تقبلا القيادة من واشنطن . لذلك فإن الناتو ليس فقط نظام دفاعي مشترك ، انما يعمل لأن هناك قيادة واحدة وهي الولايات المتحدة هي التي تهيمن .

وبالرغم من أن حلف الناتو قد انشىء أساسا لإبعاد الاتحاد السوفيتي عن غرب أوروبا إلا أن هذا يعد أحد الأسباب الهامة من ضمن أسباب أخرى. إن الناتو جنب دول أوروبا نشوب حروب جديدة وصراعات سياسية وعرقية وأيديولوجية وخلافات دينية . والسؤال هنا : هل أوروبا بعد الحرب الباردة يمكن أن تضمن أمنها وتسيطر على الشؤون الدبلوماسية بنجاح بدون دور الولايات المتحدة في الناتو ؟ إن الطريقة العشوائية التي تعاملوا بها في يوجوسلافيا السابقة في أواخر عام ١٩٩٣ -كما علقت إحدى الجرائد الألمانية- تؤكد أن العلاقات الدبلوماسية في أوروبا الغربية منذ الحرب العالمية هي أسوأ العلاقات ، وذلك بسبب وجود القوات الأمريكية في المانيا التي كانت تحاول تجنب حدوث تكرار الحروب الداخلية .

وإذا ما حدث تكامل سياسي بدون الدول الأوروبية في المستقبل القريب سوف يكون المفتاح لتأسيس نظام عالمي جديد ، ومعنى ذلك أن هيمنة أمريكا على الناتو سوف تختفي أيضا . وإذا لم تتكامل الدول الأوروبية فسوف تكون هيمنة الناتو على أمريكا أكثر صعوبة ، إلا أن الحقائق تشير الى أنه هناك خطوة كبيرة نحو احراز هذا التكامل – من خلال – اتفاقية ماستريخت .

وعموما فإن المنافسات والصراعات القديمة بين الدول الأوروبية مازالت قائمة ولن تؤدي الى حرب كما حدث في الماضي لكنها ربما تعرقل التكامل ، كما سوف تمنع أوروبا من أن تتعامل بطريقة فعالة مع قضية يوغسلافيا السابقة ، كما سوف تجعل غرب أوروبا معارضا لعدم الاستقرار الذي يحدث في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق.

أوروبا لا تعني فقط دول أوروبا الغربية ، فهناك حدود شرقية سوف تكون لها أهمية استراتيجية . وفي الحقيقة فإن وحدة المانيا الغربية مع الشرقية وسقوط النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية أدى الى اعادة توزيع التحالفات . بالإضافة الى أن حلف وارسو قد انحل وكثير من أعضائه قد انضموا أو يسعون الى الانضمام لحلف الناتو وكلهم يسعون لإيجاد علاقات جيدة مع هذا الحلف .

وحقيقة الأمر أن هذه أول مرة في التاريخ المعاصر أن تحدث مثل هذه التحالفات بين الدول الأوروبية شرقا وغربا . إلا أن هذا التطور الجديد لا يجب أن يخدع أحدا بأن هناك استقرارا دائما ، لأن هذا يعتبر تفكيرا ساذجا . فالقادة الروس لا يجاملون عندما يتكلمون عن استعادة كل دول الاتحاد السوفيتي السابق . إن هدف الجيش الروسي الجديد هو استعادة الامبراطورية السوفيتية – كما تسمى– بالكومنولث .

وهناك هدف آخر للسياسة الخارجية الروسية وهو استعادة نفوذ حلف وارسو ، وفي هذا الإطار يعلن الرئيس كلينتون عن رغبته في عدم خلق حاجز يفصل الدول الأوروبية مرة أخرى . إلا أن الخيار لم يعد للرئيس كلينتون ، فقد تنازل عن الخيار حينما رفض توسيع حلف الناتو ليشمل دول أوروبا الشرقية . وإذا ما أنشىء حائط أو حاجز بالفعل فسوف يكون تجاه الدول الشرقية ، وبهذا فإن سياسة كلينتون معاكسة تماما لسياسة بوش في طريقة معالجته لاتحاد المانيا الغربية والشرقية.

وفي دول شمال أوروبا ، بعد انتهاء الحرب الباردة نجد أن وضع التسليح في السويد ، قد تغير إذ تخلت عن سياستها المحايدة وبدأت في تكثيف تدريب جيشها لشعورها بالتهديد من دول البلطيق . والآن فإن فنلندا والنرويج يشاركان السويد في شعورها بالتهديد وعدم الأمان من دول البلطيق . بعد انضمامهما لعضوية حلف الناتو سوف يبرزان هذا الاتجاه الجديد ، وهم يريان أن حلف الناتو أصبح هاما لهما أكثر مما كان عليه قبل انتهاء الحرب الباردة .

بالنسبة للجزء الجنوبي من القارة الأوروبية ، فإن تركيا تحاول بتشجيع من الولايات المتحدة لكي تتقارب مع دول آسيا الوسطى والقوقاز – وقد حاولت تركيا وحصلت بالفعل على معونة من روسيا لكن في نفس الوقت ، فإن مشكلة الأكراد قد أصبحت متأزمة بعد حرب الخليج . كما أن ايران أصبحت شوكة في السياسة الداخلية التركية . إن الحرب في البوسنة لها تأثيرها في تركيا والعالم الإسلامي لأن مسيحيي الكروات والصرب لم يعاقبوا على الجرائم التي يرتكبونها في البوسنة ، والمجموعة الأوروبية في هذه الظروف رفضت انضمام تركيا اليها .

أما في أوروبا الشرقية ، فإن بولندا والمجر وجمهوريتي التشيك وسلوفانيا تسعى الى الإنضمام لحلف الناتو والمجموعة الأوروبية . فهي تعرف أنها هدف سهل وضعيف استراتيجيا ليس للقوات الروسية بالذات ولكن للتدخلات السياسية الروسية أيضا ، خاصة بالنسبة للأقلية العرقية التي زرعتها روسيا في مولدافيا وجورجيا وأذربيجان . والذي يحدث في جمهورية يوجوسلافيا سابقا من الممكن أن يطبق عليهم. فهناك أقلية مجرية تعيش في سلوفاكيا والتي يحرضها المسئولون السلوفاك على الإنفصال ، وهناك بولنديون يعيشون في ليتوانيا – وبالقرب من أوكرانيا وليننجراد التي كانت جزءا من روسيا والقاعدة الروسية العسكرية القائمة بين بولندا وليتوانيا – وأخيرا الشيوعيون القدامى قد انتخبوا مرة أخرى في بولندا والمجر – فكيف إذا يمكننا تحليل هذه التطورات ؟

بالتأكيد فإن المانيا لا ترى هذه التطورات بنفس الطريقة التي وصفت بها ، إلا أن الإنجليز والفرنسيين يرونها هكذا . فالفرنسيون يحاولون تحريض اتجاهات معادية للأمريكان والألمان في أوروبا الشرقية . ويبدو ذلك واضحا في مجلس تعاون دول شمال الأطلنطي .

ان رسم استراتيجية للولايات المتحدة في أوروبا ليس أمرا سهلا وذلك للاعتبارات التالية :

أولا : الناتو مازال حجر الزاوية :

ثانيا : ان الناتو لابد أن يمد مظلته على بولندا وجمهورية التشيك والمجر ، وان يقبلهم أعضاء .

ان الذين ينتقدون توسيع حلف الناتو ، انما يشغلهم التكلفة ومسئولية الأمن التي يمكن أن تقع على عاتقهم ، إذا ما تم توسيع حلف الناتو . أما بالنسبة للولايات المتحدة فإنها تعلن رسميا أن أي اعتداء على احدى الدول انما هو عدوان على الكل . واليوم ، بالرغم من هذه المخاطر خاصة التي يمكن أن تأتي شرقا ، فإنها تبدو تافهة وليس لها قيمة.

ان مهمة الناتو في أوروبا الشرقية ليست فقط لحمايته من

القوات الروسية ، بل أيضا يمد مظلته على التطورات الداخلية فى هذه الدول ويدخلهم فى حظيـرة دول غـرب أوروبا . الى جـانب تجنب الصـراعات الإثنيـة والعـرقيـة من أن تتطور الى حروب . وكذلك فإن الناتو الجديد سوف يقوم بمثابة حائط فى حالة اختيار روسيا بأن تكون مصدر تهديد وخطر لهذه الدول .

وهناك مـهـمـة أخرى الناتو وهى منع أوروبا الشرقـيـة بأن تصبح مرة أخرى منطقـة للمنافسـات الدبلومـاسيـة بين فرنسا وانجلترا والمانيا وروسيا . أما بالنسبة لألمانيا فإذا نظر اليها على أنها دولة أوروبية شرقية فى وسط أوروبا فهى تعتبر أكثر الدول الشرقية ديمقراطية فى أوروبا ، وربما بتشجيع من الدبلوماسية الفرنسية تستطيع عمل صفقات مع موسكو بدون الرجوع الى حكومـات بولندا والمجر وجمهورية التشيك . وبعد توسع الناتو ليشمل دول أوروبا الشرقية فإن ذلك سوف يحمى بولندا والتشيك من المانيا وسوف يحمى المانيا أيضا من هذه الدول .

وإذا مـا أرادت روسيا أن تصبح ديمقراطية وتتبع اقتصـاد السوق - فإن هـذا التوسع فى الناتو نحو دول أوروبا الشـرقيـة سوف يكون فى صـالح الناتو وخبراء السياسة الخارجية الروسية يعرفون هذه الحقيقة . وإذا مـا حدث فراغ استراتيجى فى هذه الدول كما تخطط الادارة الأمريكية للرئيس كلينتون فسوف يجعل تحول روسيا الى الديمقراطية أمرا بعيد الاحتمال .

دول شمال شرق آسيا :

ان تراجع القوة السوفيتية فى دول شمـال آسيا يعطى دلائل غـيـر مطمـئنة بالنسـبـة لهـذه المنطقـة التى لا تقل خطورة عن التغيرات التى تحدث فى أوروبا . وذلك بسبب السياسة الخارجية للولايات المتحدة والتى تركز على المانيا حتى لا يحدث نوع من عدم الاستقرار خاصة بعد الوحدة . إلا أن الأمر مختلف فى دول شمال شرق آسيا ، وذلك لأن الادارة الأمريكية فى عهد الرئيس بوش وكلينتون اعتقدت أن مشكلة الاستقرار فى هذه المنطقة أمر بعيد الأهمية بالنسبة لأمريكا وإلا لما أعطت أمريكا اهتماما كبيرا بالتجارة المشتركة مع اليابان ، وبرغم انهيار الدولار الأمريكى أمام الين اليابانى .

ان قضية دول شمـال شرق آسيا من القضايا الملحة منذ ١٩٩٠ ، خاصة قضية توحيد شبه الجزيرة الكورية . وقد تغيرت سياسة جورباتشوف تجاه حكومة سول التى اتسمت بالمرونة ، هذا الى جانب أن روسيا لم تعد تمد شمال كوريا بالبترول المدعم . وبما أن برامج الأسلحة النووية لدى شمـال كوريا أصبح يترتب عليه عزلها سياسيا إلا أن سياسة الولايات المتحدة الجديدة قد شجعت جمهورية جنوب كوريا على الاتحاد مع الشمال وذلك مع وجود جنود أمريكيين على أن تتخلى كوريا الشمالية عن أسلحتها النووية .

ان الخبراء الروس فى الشرق الأقصى يصرحون منذ عام ١٩٨٩ بأن وحدة كوريا هامة وعاجلة لأنها تحل مشكلة انتشار الأسلحة النووية . كما أنهم يؤيدون الوجود الأمريكى فى المنطقة حتى تتجنب كوريا المواجهة مع اليابان فى حالة اعادة تسليحها . إلا أن الرئيس السابق لكوريا الجنوبية (كيم ديجنج) كان يعارض هذا الوجود على أساس أنه غير ضرورى بعد الوحدة .

ليس كل الكوريين يؤيدون الرئيس كيم ويطالبون باستمرار وجود القوات الأمريكية فى المنطقة حتى بعد اتمام الوحدة . كما أن البـعض الآخر يؤيد الرئيس كـيم ويريدون ترحيل القـوات الأمريكية بعد الوحدة ، وأيضا استمرار الأسلحة النووية لشمال كـوريا . وطوال فـتـرة الحـرب البـاردة والكوريون يعـتـقـدون أن اليابان هى عدوهم الأول كما أنها تشكل تهديدا عسكريا للمنطقة . لذلك فإن وجود القوات الأمريكية هو الأساس لحماية اليابان من دول شمـال شـرق آسـيـا . وهـو نفس الدور الذى تلعبـه فى أوروبا لحماية المانيا من الدول الأوروبية الأخرى ، كما أنها تمنع اليابان من اعادة تسليح نفسها .

وبالرغم من أن كوريا هى التحدى الملح بالنسبة لشمـال شرق آسيا ، الا أن التحدى الحقيقى والاستراتيجى هـو المنافسة بين اليابان والصين - وهو التحدى الأكبر والأهم . وعلى الولايات المتحدة أن تنظر بعين الترقب لهذا السباق بين هاتين الدولتين بدلا من اهتمامـهـا بالتجارة مع اليابان ، وعلى الدبلومـاسيـة الأمريكية أن ترجع الى قواعدها . فالعلاقات العسكرية الأمريكية اليابانية هى حجر الزاوية للاستراتيجية الأمريكية تجاه آسيا ، وتأتى بالدرجة الثـانيـة العـلاقـات الأمنية بينهـا وبين كـوريا ثم علاقتها مع تايوان وروسيا كشركاء ولكن بعد اليابان لأنها تعد الشريك الأول .

الشرق الأوسط :

ان السلام بين اسرائيل وفلسطين يبشر بتغير استراتيجى وجذرى فى المنطقة . هذا جيد ولكنه ليس كـافيـا - لأن صـراع القوى بين العرب بعضهم بعضا من ناحية - وبينهم وبين ايران من ناحية أخرى سوف يستمر ، وإذا كانت حرب الخليج قد أثرت على ميـزان القوى الذى تسيطر عليه أمريكا بين العراق وايران طوال مـدة الحـرب فـإن هـذا لا يمكن أن يؤدى الى توازن فى المنطقة بدون وجود القـوات الأمـريكيـة المنتشـرة على الحـدود الكويتيـة والمملكة العربيـة السـعـودية . إلا أن القوات الأمريكيـة الموجودة حـاليا فى المنطقة لا تفى بالغرض . والسـبـيل الوحيد للتقليل من الوجود العسكرى فى المنطقة هو التقارب مع ايران . فقبل عام ١٩٧٨ ، كانت الولايات المتحدة على علاقة طيبة مع ايران والسعودية .

ان ايران سوف تعتبر المفتاح الاستراتيجى للمنطقة ، لذلك فمن الضـرورى ايجاد طرق للتعامل مع الإيرانيين بالإضـافة الى السعودية . فمن الضرورى أن تحسن الولايات المتحدة علاقاتها مع ايران لأن هذا الوضع يعطيـهـا مـصـداقـيـة للتـعـامـل مع السعودية.

ان الثورة الاسلامية فى ايران مـازالت تشكل حـجـر عثرة ولكن مثل كل الثورات فإن أيديولوجيتها سوف تنهار. إلا أن هذا الاعـتـقـاد خـاطىء من جـانب الولايات المتـحـدة ، لأن الثـورة الأيديولوجية الاسلامية مـوجـودة فى أمـاكن كـثـيـرة فى البـلاد العربية مثل مصر والجزائر ان لم يكن هناك ثورة اسلامية فى ايران . وهناك صـحـوة اسـلامـيـة فى بلاد وسط آسـيـا ، فى طاجيكستان والأوزبك وأفغانستان . وبالرغم من أن وسط آسيا ودول الكاريبى من المناطق التى يمكن للولايات المتحدة أن تبرر وجـودها العـسكرى بهـا ، إلا أنه ليس لهـمـا أهـمـيـة بالنسـبـة لاستقرار النظام العالمى الجديد.

نحو علاقة جديدة للقوى العظمى :

ان الولايات المتحدة لا يمكن أن تخلق نظاما عالميا بمفردها دون مساهمة القوى الأخرى . والسؤال هنا ، الى جانب الولايات المتحدة من تكون القوى الأخـرى اليوم ؟ ومـا هى القـوى التى يجب أن يشملها النظام العالمى الجديد ؟ ومعنى ذلك أنه يجب أن

تكون هناك قوة أخرى تأخذ المبادرة الى جانب الولايات المتحدة . ان المانيا واليابان يأتيان فى المرتبة الثانية والثالثة من الأهمية ، فبريطانيا وفرنسا لابد أن يشتركا أيضا ولأسباب كثيرة أهمها – مساعدة حلف الناتو فى أن يعمل بقوة داخل أوروبا – وإلا فسدت كل محاولات الاصلاح . وذلك الى جانب أن هاتين الدولتين لهما خبرة بشئون الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا . ومن بين الدول الغربية فإن ايطاليا أيضا تعتبر هامة لاقتصادها القوى وموقعها على البحر الأبيض ، وبالرغم من أنها ليست من الدول القوية عسكريا إلا أنها هامة بالنسبة لتشكيل النظام العالمى الجديد . الى جانب ايطاليا ، فإن كندا تليها فى الأهمية ، فكلتاهما عضوين فى المجموعة الاقتصادية G-7 ولكن ليس لهما دور فى الأمن العسكرى . ولأن أعضاء هذه المجموعة يجب أن يشتركوا فى مبادىء الديمقراطية الليبرالية ، واقتصاد السوق – وهذه مبادىء هامة بالنسبة للنظام العالمى الجديد – لذلك تستبعد هذه المجموعة دولة كبيرة وقوية مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل وأندونيسيا . إلا أن الصين وروسيا لا يمكن استبعادهما عند تشكيل النظام العالمى الجديد ، خاصة وأن روسيا الآن تحاول أن تتجه الى اقتصاد السوق ، كما أن واشنطن تحتاج الى مساندة روسيا فى منطقة شمال شرق آسيا وأوروبا أيضا . كما أن روسيا يمكن أن تساهم أيضا فى منطقة الشرق الأوسط ، وهذا يعنى أن روسيا يمكنها أن تكون ذات فاعلية كبيرة فى النظام العالمى الجديد ، لذلك يتعين على دول أوروبا الغربية أن تحاول كسب هذه الدول فى اطار تشكيل نظام عالمى جديد .

ان انهيار الامبراطورية السوفيتية لا يعنى انهيار النظام الغربى العالمى ، لأن هذا النظام قد يبنى على منطقتين استراتيجيتين هما : أوروبا الغربية وشمال شرق آسيا ومنطقة ثانوية مثل الشرق الأوسط . والسؤال هنا ، هل النظام العالمى الجديد لابد أن يعتمد على هذه المناطق ويتجاهل مناطق أخرى مثل (جنوب أمريكا وأندونيسيا والهند وأفريقيا وجنوب شرق آسيا) قد تكون لها قيمة ولكنها ليست هامة للنظام العالمى الجديد وبالتالى يمكن أن يكون النظام العالمى الجديد أفضل إذا ما استبعدت هذه المناطق ؟

ان الولايات المتحدة تخلط بين العسكرية والأخلاقيات والمبادىء ، فهى تسخر الجيش للدفاع عن الديمقراطية ليس فى ولاياتها فقط بل فى جميع الدول التى تربطها مصالح معها . قد تنجح هذه التوليفة لكنها تحتاج الى قيادة شجاعة ذات رؤية واضحة وقدرة على تنفيذها .

International Affairs,
Vol. 71, No. 3, 1995.

Ethics, The Environment and the Changing International Order.

Henry Shue

الأخلاق والبيئة وأثرهما على تغير النظام العالمى الجديد

هنرى شو

هذه المقالة تناقش علاقة الأخلاق والبيئة بالنظام العالمى الجديد . وكاتب المقالة هنرى شو يعطى وجهة نظره فى أهمية الأخلاق والقيم فى تشكيل السياسة العالمية . كما انه يؤكد على أن القيم والأخلاقيات لابد أن توضع فى الصدارة للشؤون الدولية . ان قضية الأخلاق والقيم لدارس العلاقات الدولية غير مرحب بها على الاطلاق لأنها ذاتية ومثالية لا يمكن أن تطبق على أرض الواقع .

ان محللى الشؤون والعلاقات الدولية يهمهم بالدرجة الأولى القوة العسكرية والمصالح المادية وما يخرج عن هذين الاطاران ليس له قيمة عملية . بينما الأخلاق والقيم تهتم كثيرا بالفرد وسلوكه الذى لا يمكن أن تفصله عن علاقاته بالعائلة والوطن والطبقة والجنس والانسانية ككل . وأية قواعد وقوانين تتجاهل هذه الحقائق الأخلاقية سوف تكون عرضة للتجاهل .

وفى كتاب لجون رولز عن "نظرية العدالة الاجتماعية" أكد على أن العدالة والمساواة أساس هام لاستقرار أى مجتمع ، وهذا معروف "بقانون البشر" . وفى الحقيقة أن بعض القيم والأخلاقيات تعتبر بعيدة عن أرض الواقع – مثل قضيتى المساواة والعدالة – حتى أن جون لوك وجان جاك روسو – يعرفان أن ما يناديان ويبشران به نظريا من الصعب تطبيقه عمليا . والكاتب يتساءل هنا هل هذا الاهتمام ظاهرة مستقلة ، أم "جزء من فايل كبير الحجم" – فكثير من محللى الشؤون الدولية يحاولون تقييم أجزاء لا يمكن استئصالها أو الاستغناء عنها خاصة فى وصف أو تفسير قضية العلاقات والشئون الدولية ، مثال على ذلك حينما تقرر دولة أن تعلن الحرب – ذلك لأن هذه الدولة تشعر بأن هناك شيئا ما ينقصها فى أراضيها أو بين شعبها ويحق لها استرداده ،

والاعتقاد أن الانسان لديه حق فى شىء ما هو إلا اعتقاد نظرى - أما المحللون - خاصة فى نظريات القيم والأخلاق - لابد أن يعرفوا هل هذه الاعتقادات تؤثر على فهم الدول لديناميكية النظام العالمى ؟ فالعالم يوجد فيه دول ليس لها انتماء تاريخى لأن المستعمر حرمهم من هذا الشعور بالانتماء - لذلك تكون لكل دولة عالمها ومفاهيمها ازاء المجتمع الدولى .

فى عام ١٩٧٢ عقد أول مؤتمر عن البيئة فى "استكهولم" ، وفى عام ١٩٩٣ عقد مؤتمر عن البيئة والتنمية فى "ريودى جانيرو" ، وفى الفترة ما بين ١٩٧٢ و ١٩٩٣ كانت هناك محاولات غير موفقة فى البحث عن نظام اقتصادى عالمى جديد وان كانت هناك محاولات أكثر توفيقا فى مجال التنمية . إن حق أى دولة فى التنمية هو أحد الحقوق التى يجب أن يساندها المجتمع الدولى ، ان مؤتمر "ريودى جانيرو" قد حدد القواعد والمفاهيم لحماية البيئة والنهوض بمستوى معيشة الفقراء . ان النمو الاقتصادى وحماية البيئة يجب أن يتوازيا مع بعضهما فكل المقترحات التى طرحت فى مؤتمر ريو ١٩٩٢ قد أيدت ضرورة عمل الموازنة بين الاثنين - بدلا من النهوض بالمستوى الاقتصادى على حساب حماية البيئة . على سبيل المثال كان هناك اقتراح بوجوب ملازمة حماية البيئة بالتجارة الحرة ، وفى مناقشات المائدة المستديرة بأوروجواى ، كان هناك اقتراح لتحويل الـ GATT الى WTO أى منظمة التجارة العالمية بدلا من التجارة الحرة . إلا أن البعض يطالب بأن تكون هناك تجارة حرة مهما أثر ذلك على البيئة عن طريق عمل اصلاحات فى المؤسسات والسياسات العامة .

هناك متغيرات تحدث على مستوى العالم الا أنها تسير فى طرق متناقضة ، وقد أثرت على النمو الاقتصادى وحماية البيئة بشكل متساو ، ان الأولوية دائما هى للنمو الاقتصادى الا أن هذا الاهتمام بدأ يتأثر بمطالب برامج التنمية بشكل أعم وأشمل ، خاصة تنمية المجتمعات الفقيرة . والعكس فان حماية البيئة الذى يهتم به كثير من دعاة التحديث والذى كان ينظر اليه على أنه نوع من الرفاهية ، أصبح فى أهمية النمو الاقتصادى ، بيد أنه لابد من تلازم التنمية البيئية والاقتصادية ، وعلى الذين يشكلون النظام العالمى الجديد أن يأخذوا هذا التطور فى الاعتبار .

إذا لابد من الاهتمام بالقيم والأخلاقيات التى تحدد اطار العلاقات الاقتصادية والسياسية والبيئية لنظام عالمى جديد .

International Affair
Vol. 71, No. 2, 1995

US Perspectives on NATO'S Future

Stanely R. Sloan

مستقبل الناتو من وجهة نظر الولايات المتحدة

ستانلى سلون

• هذه المقالة تناقش أهمية حلف الناتو فى الفترة بعد الحرب الباردة وبمراجعة طبيعة واستمرارية هذا الحلف وارتباطه بالولايات المتحدة . تبرز هذه المقالة الصعاب التى عانى منها الحلف فى تدخله لفض النزاع الدائر فى البوسنة والتى ربما تكون دليلا على عدم صلاحية الناتو . وأخيرا الدروس المستفادة من التجارب السابقة لاعادة تشكيل الحلف بطريقة تتناسب مع النظام العالمى الجديد .

ان النقاش الدائر فى الولايات المتحدة حول صلاحية الناتو ومستقبله يدخل مرحلة حرجة . فالقضية الأساسية هى أمن أوروبا . وفى الأعوام القليلة القادمة يتعين على قادة القوات العسكرية بالولايات المتحدة أن يقتنعوا إما بأهمية التدخل فى ترتيبات الأمن الأوروبى ، أو باكمال اجراءات خروجهم من المنطقة وترك أمن أوروبا للدول الأوروبية نفسها . وليس هناك اجماع فى الولايات المتحدة على الطريقة المثلى لاستمرار مصالحها فى أنحاء العالم بعد الحرب الباردة وبالأخص دور الناتو فى السياسة الأمريكية . بالاضافة الى أن الولايات المتحدة منقسمة سياسيا بين الحزب الديمقراطى بزعامة الرئيس كلينتون الذى يرأس السلطة التنفيذية والحزب الجمهورى وهو الأغلبية فى الكونجرس ، فهناك بعض الأعضاء الذين يفضلون استمرار الدور القيادى للولايات المتحدة .

والسؤال الهام هنا هل يجب توسيع الناتو ليشمل الدول الأوروبية التى تحولت الى الديمقراطية حديثا ؟ أم أن تكون الأولوية لروسيا من أجل خلق نظام أمن تعاونى أوروبى ؟ وهل كلا الهدفين من الممكن أن يتكاملا ، وماذا لو أن الصراع فى البوسنة فرض استخدام أسلحة الحلف فى المستقبل ؟ هل يمكن أن يترك النظام الأمنى فى يد الدول الأوروبية كما يفضل بعض الأمريكيين ؟

وفى مؤتمر القمة الذى عقد ببروكسل فى يناير ١٩٩٤ ، فقد طرح مستقبل الناتو ودوره ، الا أنه لم يكن هناك اجماع بشأن هذا الدور وما سوف يكون عليه مستقبلا . أما بشأن نظرة الولايات المتحدة للدور المستقبلي للناتو فهناك بعض الأمريكيين الذين يرون ضرورة انسحاب الولايات المتحدة من قيادة حلف الناتو ، خاصة وأنها مسؤلية تضيف أعباء جديدة بعد الحرب الباردة . وهم يعتقدون أن نقل مهمة حلف الناتو – الى آلة أو أداة لحفظ السلام بعد الحرب الباردة سوف يرهق الولايات المتحدة بالأعباء . ومن ناحية أخرى ، فان الأمريكيين الذين يعتقدون أن الولايات المتحدة ليس لها خيارا الا أن تكمل دورها القيادى لحلف الناتو كوسيلة لتأكيد نفوذ الولايات المتحدة على تطورات الأمن الأوروبى مع مشاركة المجتمع الأوروبى والدولى للأعباء العسكرية والمالية لهذا الحلف .

أما هؤلاء الذين يريدون من الولايات المتحدة أن تنفض يدها من قيادة حلف الناتو يأملون أن تبادر الدول الأوروبية وتقود أمنها بنفسها دون مساعدة الولايات المتحدة .

كما أن هناك أيضا مسألة روسيا – فان بعض الأمريكيين يعتقدون أن سياسة الولايات المتحدة لابد أن تعطى الأولوية لتدعيم الديمقراطية فى روسيا لذلك فان فكرة توسيع الناتو تتعارض مع هذه الأولوية . والبعض الآخر يعتقد أن روسيا سوف تظل غير مستقرة وغير متعاونة . وأن الأمريكيين لن يستطيعوا تغيير مسار الأحداث فى روسيا – وعلى الولايات المتحدة أن تستأنف المسيرة نحو تدعيم الديمقراطية وأن تراقب فى نفس الوقت ما يحدث فى روسيا .

هذه الانقسامات نحو مستقبل الناتو والدور الأمريكي بين الشعب الأمريكي وبين المسؤلين فى الادارة الأمريكية تشكل صعوبة فى رسم سياسة واضحة تجاه العالم الخارجي. ان الولايات المتحدة تتجه نحو موضوع مستقبل الأمن الأوروبى ولكن بانحياز نحو وسط أوروبا والشؤون الأمنية بها . وقد لقب البروفيسور لورانس كايلين الناتو "بالتحالف الصلب" الذى استمر رغم التحديات حتى الآن . والسؤال هنا ، لماذا يتمتع الحلف بهذه الصلابة ؟ والاجابة ربما لأن التهديد الروسي هو الذى يعطى هذا الحلف القوة على الاستمرارية .

أوروبا بدون حلف الناتو :

قد يكون من المفيد أن نناقش الوجه الآخر من العملة وهو أن نتخيل اختفاء الناتو فى صبيحة اليوم التالى ، سوف تكون النتيجة تصاعد الخلافات والمنافسات بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين ، وطبيعي فان اختفاء الحلف سوف يضر بمصالح الولايات المتحدة والدول الأوروبية. لنتخيل ذلك يحدث . ولكن لنتخيل أن الحلفاء وافقوا على اغلاق منظمة تحالف شمال الأطلنطى ، وفى هذه الحالة سوف يفقد النظام الأمنى والدفاع المشترك مصداقيته كما يفقد الوجود الأمريكي فى دول أوروبا والتعاون العسكرى الأمريكي الأوروبى شرعيته . وهذا يعنى أنه لا بديل عن استمرار التحالف بين الولايات المتحدة وحلفائها من الدول الأوروبية والدول التى تحولت الى النظام الديمقراطى حديثا والتى تسعى الى الانضمام الى عضوية الناتو . كل هذه الدول لديها دافع قوى للاستمرار فى الحفاظ على التحالف الأطلنطى ومنظمة حلف شمال الأطلنطى وادماجهم فى البيئة الأمنية الجديدة -بعد انتهاء الحرب الباردة – وبالرغم من الفشل الذريع فى البوسنة ، فانه سوف يكون هناك اختلافات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة على قضايا السياسة الأمنية فى المستقبل .

لذلك لابد من انشاء "منظمة التعاون عبر دول الأطلنطى" وهذه المنظمة ليست بديلا للناتو ، فسوف تظل الاطار الأساسى لدول الأطلنطى للدفاع المشترك . وهذه المنظمة من شأنها اعطاء قوة دفع للولايات المتحدة والدول الأوروبية لمواجهة تحديات ما بعد الحرب الباردة .

دوريات حديثة

نظم سياسية :

Foreign Affairs, Vol. 74, No. 5, September/October 1995.

The Sorrows of Egypt

Fouad Ajami

أحزان المصريين – فؤاد عجمى

هذه المقالة عن أحزان المصريين الذين يريدون استعادة أمجاد الماضي التاريخى بعد أن حطم الحكم العسكرى الحياة المدنية .

Foreign Policy, No. 99, Summer 1995.

The Quebec Question: The Case for a Sovereign Quebec

Jacques Parizeau

قضية سيادة اقليم كويبك وانفصاله عن كندا المتحدة – جاك باريزو .

The Comming Chinese Collapse

Jack A. Goldstone

الانهيار الصينى القادم – جاك جولدستون .

Why China Will Not Collapse

Yasheng Huang

لماذا لن تسقط الصين – ياشنج هوانج.

Orbis, Vol. 39, No. 4, Autumn 1995.

Will Moscow Use High-Tech. to Rematerialize.

Sumner Benson

هل تستخدم موسكو التكنولوجيا المتطورة لاعادة بناء نفسها – سمنر بنسن .

علاقات دولية :

Foreign Affairs, Vol. 74, No. 5, September/October 1995.

Reforming the United Nations

Paul Kennedy & Bruse Russett.

اصلاح الأمم المتحدة – بول كندى وبروس روست .

هذه المقالة تؤكد على أن الاصلاح ضرورى للمنظمة فى عقدها الرابع ، فيجب على الدول الأعضاء أن يتناسوا خلافاتهم ومصالحهم الخاصة ولا يضعونها على أجندة الأمم المتحدة ، لذلك يجب أن تكون منظمة مستقلة ماديا وسياسيا وعسكريا حتى تكون منظمة لها سيادة عالمية .

Social Capital and the Global Economy

Francis Fukuyama

رأس المال الاجتماعى والاقتصاد العالمى – فرانسيس فوكوياما

هذه المقالة تثير موضوع أهمية وجود المنظمات التطوعية وغير الحكومية والتى لابد أن يكون لها حضور ونفوذ قوى فى المجتمع . وبرغم أن هذه المنظمات ليست لها علاقة مباشرة بالنمو الاقتصادى الا أن غيابها سوف يجعل الحكومات تتدخل وتعرقل المنافسات الاقتصادية .

Foreign Policy 100, Fall 1995.

The U.N. in Crisis

Paying for Peace and Development

Ruben P. Mendez

الأمم المتحدة فى أزمة : ثمن السلام والتنمية يجب أن يدفع – روبن مندز .

The Middle East Debate:

Peace Process or Puppet Show?

Clovis Maksoud

مناظرة الشرق الأوسط : هل عملية السلام حقيقة أم هى مسرح للعرائس – كلوفيس مقصود .

International Affairs, Vol. 71, No. 3, July 1995

Ethics, the Environment and the Changing International Order: An Introduction to the Debate

Henry Shue

الأخلاق والبيئة ودورهما فى تغيير النظام العالمى : مقدمة لموضوع المناظرة – هنرى شو .

Equity International Relations:

A Third World Perspective

Cedric Grant

المساواة فى العلاقات الدولية : وجهة نظر العالم الثالث – سيدرك جرانت

International Affairs, Vol. 71, No. 2, April 1995

New Designs on NATO

US Perspectives on NATO's Future

Stanely Sloan

تشكيل جديد لحلف الناتو : وجهة نظر الولايات المتحدة لمستقبل الناتو – ستانلى سلون

Partnership for Peace and Beyon

John Borawski

الشراكة فى السلام وما بعد ذلك : جون بوراوسكى .

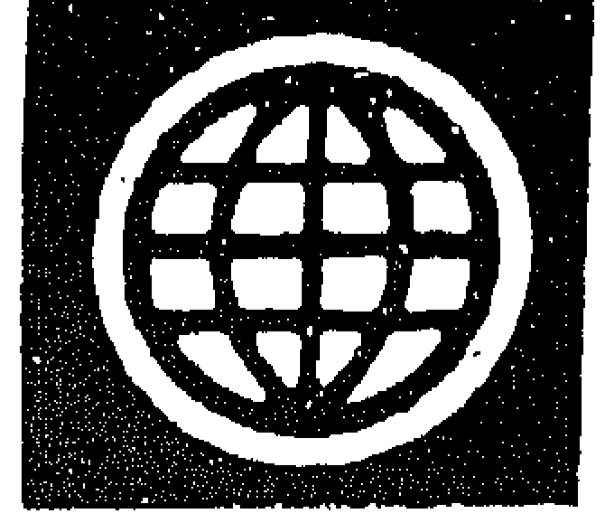
استراتيجية عسكرية :

Foreign Policy 99 Summer 1995

Israel's Unauthorized Arms Transfers

Duncan Clarke

اسرائيل وتحويل الأسلحة غير المقننة – دنسن كلارك .



شهريات

اغسطس ١٩٩٥
سبتمبر ١٩٩٥
اكتوبر ١٩٩٥
نوفمبر ١٩٩٥

اعداد : أبو السعود ابراهيم

أغسطس ١٩٩٥

اثيوبيا :

٢ ـ بيان لوزارة الخارجية الاثيوبية يكشف تفاصيل الحادث ونتائج التحقيقات .

٢١ ـ أثيوبيا تهدد السودان بنشر اعترافات الارهابيين المشتركين في محاولة اغتيال الرئيس .

الاردن :

٣ ـ « اياد محمود نجم » الأردني المتهم بتفجير مركز التجارة العالمي يسلم نفسه للسلطات الامريكية .

١٠ ـ الأردن يعلن قبول لجوء وزير الصناعة العراقي وعدد كبير من الضباط .

ـ الوزير اللاجئ يؤكد العمل على تغيير النظام العراقي .

١٦ ـ حسين يوافق على إلغاء قانون المقاطعة وحظر التعامل مع اسرائيل .

٢٧ ـ الاحزاب الأردنية تدعو لمقاطعة المناورات إلى الابد ١٤٠٠ جندى أمريكى يشاركون في المناورات مع الكويت .

اسرئيل :

٢ ـ غارة جوية اسرائيلية ضد الجبهة الشعبية بشرق لبنان .

٤ ـ سوريا توافق على استئناف المحادثات مع اسرائيل على مستوى السفراء .

٥ ـ السلطة الفلسطينية ترفض قرار المحكمة الاسرائيلية السماح (لامناء الهيكل) بدخول المسجد الاقصى .

٦ ـ اسرائيل تغلق المسجد الاقصى بعد اشتباكات بين المسلمين واليهود .

١١ ـ ديفيد ليفي عضو الكنيست يشكل حزبا جديدا لخوض الانتخابات في اسرئيل .

١٢ ـ ديفيد ليفي يعلن انفصاله عن حزب الليكود الاسرائيلي .

١٥ ـ الخارجية الاسرائيلية تطالب بتحقيق عسكري في ملابسات إعدام الاسرى المصريين في حرب ١٩٥٩

١٨ ـ اسرئيل تقرر إغلاق مؤسسات المنظمة بالقدس .

أفغانستان :

٩ ـ مصرع واصابة ٤٠ أفغانيا نتيجة قصف كابول بالصواريخ .

ـ حركة الطالبان تعترض طائرة شحن روسية وتحتجز طاقمها .

٢٧ ـ القوات الافغانية تستولى على بلدة جيرشيك وتتقدم نحو معقل حركة (الطالبان) .

ايران :

١٤ ـ تعيين « محمد هاشمي » شقيق رافسنجاني نائبا للرئيس الايراني .

٢٧ ـ صحيفة بريطانية تكشف :

إتفاق سرى بين روسيا وايران لتزويد طهران بمفاعلين نوويين .

باكستان :

٢٦ ـ مذبحة بشعة جديدة في كراتشي ومصرع ١٣٠٠ شخص في موجه العنف العام الحالي .

٢٧ ـ مصرع موظف بوكالة أمريكية في كراتشي على يد مجهولين .

بروناى :

١ ـ مؤتمر بروناى يطالب بإقامة منطقة منزوعة السلاح النووى في آسيا والمحيط الهادى .

بريطانيا :

٢١ ـ حركة اعتزال سياسى لنواب حزب المحافظين ومخاوف من تحولهم إلى صفوف المعارضة .

28 ـ إستقالة زعيم الحزب الوحدوى في بريطانيا .

تركيا :

٢٦ ـ في أول سابقة من نوعها :

حزب العمال الكردستاني التركي يشن هجوما على موقع كردية عراقية في منطقتى دهوك وزاخو .

الجزائر :

٢ ـ قتيل و١٥ جريحا في انفجار سيارة ملغومة بولاية بومرداسي .

١٦ حكما بالاعدام و١١بالمؤبد في قضايا الارهاب .

٨ ـ مصرع ١١٩ من المسلحين بالجزائر في حملة واسعة النطاق .

١٢ ـ انفجار سيارتين مفخختين قرب العاصمةالجزائرية .

١٤ـ احراق مدرسة ثانوية بالجزائر .. ومقتل خمسة في هجوم على موكب زواج .

رواندا :

٢٨ ـ اقالة رئيس وزراء روندا بسبب الخلافات حول سياسات حكومته .

زائير :

٢٠ ـ زائيــر تبــدأ طرد لاجــئى رواندا وبوروندى بســبب إلغــاء حظر الســلاح عن رواند .

٢٢ ـ زائير تتمسك بترحيل لاجئى رواندا وتجمع ١١ ألف تمهيد لطردهم .

٢٣ ـ لاجئوا رواندا يفرون للغابات والجبال خوفا من ترحيلهم من زائير .

٢٤ ـ زائيـر توقف طرد لاجـئى رواندا وبوروندى .

سرى لانكا :

٧ـ مصرع وإصابة ٧٣ شخصا فى عملية انتحارية فى سرى لانكا .

٣٠ ـ التاميل يختطفون « عبارة » ركاب فى سرى لانكا ويستخدمونها فى مهاجمة قاربين بحريين .

السعودية :

٢ ـ فهـد يجـرى أكـبـرى تعـديل وزارى بالسعودية منذ ١٤ عام .

السودان :

١ ـ إقالة ٩٠ من جهاز الأمن السودانى .

مظاهرات الخرطوم بداية التحرك الشعبى للإطاحة بالنظام .

٣ ـ مصـرع ١٤٧ وتدمير ٢٤ قرية فى هجوم مسلح بجنوب السودان .

٥ ـ ارتفاع كبير فى أسعار السلع السودانية .

٨ ـ السودان يفرض تأشيرات دخول على العرب والاجانب .

١٢ـ بيان حكومى سودانى : تحرير مدينة جنوبية (كايا) من أيدى المتمردين .

٢٤ـ المعارضة السودانية تؤكد تورط ٣ سودانيين فى محاولة اغتيال مبارك .

٣١ ـ أثيوبيا تهدد السودان بنشر اعترافات الارهابيين المشتركين فى محاولة اغتيال الرئيس .

سوريا :

٤ ـ سوريا توافق على استئناف المحادثات مع اسرائيل على مستوى السفراء .

١٨ ـ سوريا ترشيح العلاف أمينا مساعدا الجامعة العربية .

الصين :

٢ ـ الصين تطرد ضابطين امريكيين بعد اتهامهما بالتجسس .

٤ إصابة ٣ أشخاص فى قنبلة بمحطة قطار الصين .

١٦ـ ترحيل متظاهرى السلام الاخضر من الصين بعد احتجازهم ٢٤ ساعة .

٢٥ ـ بعد طرد داعية حقوق الانسان الامريكى :

الصين تطرد صحفيين أجنبيين بتهمة التجسس .

٢٨ ـ الصين تكشف عن مخازن للأسلحة الكيماوية اليابانية تركت خلال الحرب العالمية .

العراق :

٥ ـ العراق يسلم إيكيوس اول تقرير عن أسلحته البيولوجية .

٦ـ السلطات العراقية تسلم مبعوث الأمم المتحدة تقريرا من ٥٠٠ صفحة عن برنامج الاسلحة الجرثومية .

١٠ ـ وسط انقسام خطير فى النظام العراقى :

ـ لجوء ابنتى صدام وزوجيهما وعدد كبير من الضباط العراقيين إلى الأردن .

١١ ـ الملك حسين يرفض طلب عدى صدام بعودة شقيقته الهاربتين .

١٨ـ أمريكا تحشد ٤٢ ألف جندى فى الخليج لتشديدالحصار العسكرى .

٢١ ـ اختفاء شقيق وزيرالدفاع السابق وياور صدام .

٢١ ـ المعارضة العراقية ترحب بعرض مبارك لجوء صدام إلى مصر .

فرنسا :

١ ـ فرنسا تكشف للمرة الأولى عن قائمة تجاربها النووية .

١٧ ـ إصابة ١٧شخصا فى انفجار قنبلة « مسامير » بباريس .

٢٥ـ إستقالة وزير المالية والاقتصاد والفرنسى .

فلسطين :

٥ ـ السلطة الفلسطينية ترفض قرار المحكمة الاسرائيلية السماح (لامناء الهيكل) بدخول المسجد الاقصى .

٦ـ اسرائيل تغلق المسجد الاقصى بعد اشتباكات بين المسلمين واليهود .

٧ـ عرفات وبيريز يبحثان فى طابا تذليل عقبات توسيع الحكم الذاتى .

١٠ـ اجتماع رابع بين عرفات وبيريز لتذليل عقبات توسيع الحكم الذاتى فى الضفة الغربية .

١٠ـ الوفد الفلسطينى والاسرائيلى يبدآن فى طابا صياغة مشروع اتفاق توسيع الحكم الذاتى .

ـ التوصل لحل وسط لمشكلة « الخليل » بترتيبات أمنية مشتركة .

15 ـ اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية توافق على الاتفاق الجزئى .

18 ـ اسرائيل تقرر إغلاق مؤسسات المنظمة بالقدس .

٢٣ ـ اعتقال ٦يهود متطرفين حاولوا اقتحام المسجد الاقصى .

٢٣ـ اسرائيل تعتقل ٣٠ شخصا من عناصر حماس .

٢٧ ـ بعد التوقيع على اتفاق بنقل ٨ صلاحيات إلى السلطة الفلسطينية تبدأ من ١٠ ستبمبر .

٢٩ـ اسرائيل توافق على الافراج عن ١٥٠٠ معتقل فلسطينى قبل الانتخابات .

٣٠ ـ تأجيل توقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتى إلى ١٨ ستبمبر .

كوريا الشمالية :

٩ ـ تعثر دبلوماسية الارزبين شطرى كوريا .

ـ سلطات بيونج يانج تحتجز سفينة كورية جنوبية وتتهم أحد بحارتها .

١٤ـ كوريا الشمالية ترفض التفاوض مع سول لتوقيع معاهدة سلام بديلة لاتفاقية الهدنة

الكومنولث الجديد:

٧ ـ روسيا ترفع حالة الاستعداد بين قواتها فى الشيشان .

ـ الفزع يسيطر على الجنود الروس بسبب قدرات المقاومة .

١٢ـ روسيا تطرد خبيرا عسكريا امريكامتهما بالتجسس .

١٣ـ المفاوضات الروسية الشيشانية تدخل فى طريق مسدود .

١٤ ـ روسيا توقف انشطة الجماعات المسلحة فى الشيشان وتهدد بالانسحاب من مفاوضات السلام .

١٥ـ المقاتلون الشيشان يسلمون اسلحتهم بعد تهديد يلتسين باستخدام القوة .

١٧ـ روسيا تبدأ سحب قواتها من الشيشان بعد تسليم المقاومة أسلحتها .

١٩ ـ تسوية الخلاف حول الاتفاق العسكرى بين الروس والشيشان تمهيدا لاستئناف مباحثات السلام .

٢١ ـ القوات الروسية تستعيد السيطرة على مركز البوليس قرب جروزني احتله الشيشان .

٢٢ـ مصرع حوالى ٨٠ شيشانيا فى عملية اقتحام البوليس الروسى .

٢٦ـ مصرع وإصابة ٤٠ روسيا فى عمليات فدائية للقوات الشيشانية .

٢٩ـ نجاة رئيس جورجيا (ادوارد شيفرنادزه) من محاولة اغتيال .

مصر :

١ ـ مبارك وحسين يبحثان فى الاسكندرية مسيرة السلام والعلاقات العربية والقمة الاقتصادية .

٢ ـ بيان لوزارة الداخلية الاثيوبية يكشف تفاصيل الحادث ونتائج التحقيقات .

ـ ١١ إرهابيا شاركوا فى المحاولة الآثمة لاغتيال مبارك فى أديس أبابا .

٧ ـ كلمة الرئيس مبارك فى افتتاح مؤتمر الاديان بالاسكندرية .

٧ـ مبارك وزايد يبحثان تطورات السلام بالاسكندرية .

٨ـ القمة الثلاثية بين مبارك وزايد وعرفات تبحث تطورات عملية السلام ومستقبل المنطقة (بالاسكندرية) .

١٠ـ مبارك يصل جنيف بسويسرا فى زيارة قصيرة ويجتمع مع الشيخ زايد .

١٤ ـ مصر تطلب من اسرائيل تحديد المسئولية فى جريمة قتل عدد من أسرى ١٩٥٦

١٥ ـ اللجنة المصرية السورية المشتركة تختتم أعمالها :

ـ توقيع بروتوكولات للتعاون المشترك تركز على تكرير النفط والبتروكيماويات .

٢٢ـ الرئيس فى لقاء موسع بالاسكندرية مع اساتذة وشباب الجامعات .

٢٢ ـ الافراج عن ٦ مصريين من السجون العراقية .

٢٣ ـ طائرة نقل تتجاوز خط سيرها خطأ وتتعرض لطلقات تحذيرية .

٣٠ ـ مبارك لصحيفة « معاريف » أمنع التحقيق فى قضية قتل الاسرى المصريين حفاظا على العلاقات .

الهند :

١٣ ـ الهند ترفض مبادلة متطرفى كشمير السجناء بالرهائن الغربيين لتسوية الأزمة .
٢٠ـ أزمة الرهائن الغربيين فى كشمير : أول مفاوضات مباشرة مع المسلمين .

٢٨ ـ الشرطة الهندية تعتقل زعماء إقليم كشمير .

٣٠ـ محادثات سرية لاطلاق سراح الرهائن بين الحكومة الهندية وجماعة (الفران) .

٣٠ـ التاميل يختطفون « عبارة » ركاب فى سرى لانكا ويستخدمونها فى مهاجمة قاربين بحريين .

الولايات المتحدة :

١ ـ مجلس النواب الامريكي يوافق على تسليح البوسنة .

ـ كلينتون يهدد باستخدام الفيتو لوقف تسليح البوسنة .

٣ـ « اياد محمود نجم » الأردني المتهم بتفجير مركز التجارة العالمى يسلم نفسه للسلطات الامريكية .

ـ مجلس الشيوخ الامريكي يرفض حظر التجارب النووية تحت الأرض .

١١ ـ كلينتون يلجأ للفيتو لوقف إلغاء حظر تسليح البوسنة .

١١ ـ امريكا تعلن وقف تجاربها النووية وتدعو لفرض حظر دولى ملزم .

١٩ ـ مصرع روبرت فريزر رئيس وفد السلام الامريكي و٢ من أعضائه فى حادث بالبوسنة .

٢١ ـ إعادة تشكيل الوفد الامريكى فى مفاوضات البوسنة .

اليابان :

٤ ـ فى محاولة لانقاذ الائتلاف الحاكم : تعديل وزارى واسع فى اليابان .

١٥ـ اتهام طائفة «الحقيقة السامية» اليابانية بتصنيع المخدرات وتدبير الهجوم بالغاز السام على مترو الانفاق طوكيو .

يوجوسلافيا الجديدة :

١ ـ مجلس النواب الامريكي يوافق على تسليح البوسنة .

٣ ـ كشف شبكة دولية لتهريب الاسلحة للصرب بمشاركة اسرائيل .

ـ كرواتيا تحشد ١٠٠ ألف جندي لاستعادة كرايينا من المتمردين الصرب .

٤ ـ كرواتيا تشن هجوما واسع النطاق على المتمردين الصرب فى أراضيها .

ـ الجيش الكرواتي يتوغل ٣٥ كيلو مترا فى كرايينا ويستعد لاقتحام عاصمة الانفصاليين .

ـ سقوط (كنين) عاصمة صرب كرايينا فى أيدى القوات الكرواتية .

وجيش البوسنة ينضم لجيش كرواتيا لفك الحصار عن بيهاتشى .

٦ـ جمهورية الصرب تحشد قواتها شرق كرواتيا وتعلن التعبئة بين الوحدات الخاصة .

٦ـ قوات كرواتيا تستولى على أهم معقل لصرب كرايينا

٧ ـ صرب كرواتيا يسلمون أسلحتهم ويرحلون مع المدنيين إلى البوسنة .

٨ ـ الجيش البوسني يسترد (جيب بيهاتشى) وبدء استسلام الصرب فى كرايينا .

٩ـ تطورات جديدة فى حرب البلقان تنذر بتدخل جمهورية صربيا رسميا .

١٧ ـ كرواتيا وصربيا ترحبان بخطة السلام الامريكية والبوسنة تتحفظ .

١٩ ـ مصرع روبرت فريزر رئيس وفد السلام الامريكي و٢ من أعضائه فى حادث بالبوسنة .

٣٠ ـ ٦٠ طائرة لحلف الاطلنطى تشن أعنف غارات على مواقع الصرب ردا على مذبحة سراييفو وتدمير المدفعية والصواريخ الصربية حول العاصمة البوسنية .

سبتمبر ١٩٩٥

أثيوبيا :

١٥ ـ أثيوبيا تطرد ٥٠٠ أجنبى بينهم ٤٠ سودانيا .

٢٧ ـ تعبئة عسكرية أثيوبية على حدود السودان .

الأردن :

١ ـ الأردن تستدعى سفراء بريطانيا وروسيا والصين لبحث التطورات بالبوسنة .

٤ ـ محاكمة ١٢ متهما فى تنظيم متطرف بالأردن .

١٠ ـ اتفاقية لانشاء خط أنابيب ومصفاة تكرير بين الأردن والعراق .

٢٢ ـ الأردن وقع تفاقا سريا مع اسرائيل عام ٩١ لتجنب تورطه فى حرب الخليج .

٢٥ ـ شطب ٤٢٠ مليون دولار من الديون الامريكية على الأردن .

اسرائيل :

١٩ ـ عرفات وبيريز اتفقا على مبادئ حل مشكلة الخليل وحدات مشتركة وإشراف اسرائيلي على منطقة المستوطنات .

٢١ ـ عرفات يطلع القاهرة وواشنطن على نتائج المفاوضات .

ـ اسرائيل توافق على الانسحاب من الخليل والفلسطينيون يطلبون الاعتراف بوحدة المدينة .

٢٨ استجابة لمبارك :

اسرائيل تفرج عن ٢٨ سجينة فلسطينية .

٢٨ ـ الاتفاق على بدء اعادة انتشار القوات الاسرائيلية بعد ١٢ يوما .

أفغانستان :

٤ ـ قتال عنيف في غرب أفغانستان بعد سقوط أكبر قاعدة عسكرية .

٥ ـ سقوط مدينة (هرات) الأفغانية في ايدي قوات (الطالبان) .

فرار حاكم المدينة ومع ٦٠٠ جندي إلى منطقة الحدود مع إيران .

٦ ـ احراق مبنى السفارة الباكستانية في كابول احتجاجا على مساندة إسلام أبادي لحركة (الطالبان) .

المانيا :

١٧ ـ إنفجار قنبلة في منزل (بول بروير) نائب بالبرلمان الألماني .

ايران :

١٩ ـ هبوط طائرة ايرانية مختطفة في اسرائيل .

ـ طهران تتهم تل أبيب بالتورط في الحادث .

٢٠ ـ اسرائيل تسمح للطائرات المختطفة بالعودة لايران بعد استجواب الركاب لجمع معلومات عن طيار مفقود .

٢٨ ـ في محاولة لتحسين علاقاتها مع واشنطن :

الصين تتراجع عن بيع صفقة مفاعلات نووية لايران .

ايرلندا :

١١ ـ اسوأ أعمال عنف في ايرلندا الشمالية منذ عام .

باكستان :

٦ ـ احراق مبنى السفارة الباكستانية في كابول احتجاجا على مساندة إسلام أباد لحركة (طالبان) .

١٨ ـ باكستان تقرر سحب التسهيلات الممنوحة لبعض الفصائل الافغانية على اراضيها .

٢٥ ـ مصرع ١٤ في أسوأ أعمال عنف في باكستان .

ـ نشر قوات عسكرية لفرض الأمن في كراتشي .

بريطانيا :

٦ ـ في أسوأ أزمة منذ عام :

إلغاء القمة البريطانية الايرلندية يهدد بتجديد العنف وانهيار عملية السلام .

٢٠ ـ على هامش الجمعية العمومية العامة :

عقد أول قمة بريطانية (رجنتينية) منذ عام ١٩٨٢ .

بنجلاديش :

٢ ـ الاضراب يصيب بنجلاديش بالشلل الحكومة تحشد ٦ الاف شرطي في العاصمة لمنع العنف وتدمير المنشآت .

٣ ـ اليوم الثاني لاضراب المعارضة بنجلاديش :

إغلاق مكاتب الحكومة والشركات والمدارس في أكثر من ٦٠ مدينة .

الجزائر :

١ ـ فرض تأشيرة دخول بين الجزائر والسنغال .

١٠ ـ احتجاجا على أغتيال الصحفيين . احتجاب جميع الصحف الجزائرية من الصدور ٣ أيام .

١٧ ـ مصرع أول مرشح لانتخاب الرئاسة في الجزائر .

١٩ ـ قادة الجيش الجزائري يوافقون على ترشيح زروال للرئاسة .

٢٩ ـ الشرطة الفرنسية تقتل الجزائري (خالد قلقال) المتهم في انفجار باريس .

جزر القمر :

٢٨ ـ انباء عن انقلاب في جزر القمر واحتجاز سعيد جوهر .

ـ اشتباكات بين قوات الحكومة المرتزقة وأنباء عن أصابة العشرات .

ـ وزير الداخلية يطالب فرنسا بالتدخل عسكريا لوضع حد لمحاولة الانقلاب .

٣٠ ـ الانقلابيون يسيطرون على المطار والمنشآت الحيوية بجزر القمر .

رواندا :

١٤ ـ الأمم المتحدة تتهم جيش رواندا بارتكاب مذبحة قرى الشمال .

ـ وزير دفاع رواندا يعترف بالمذبحة وزائير تؤكد إغلاق الحدود .

السودان :

٦ ـ مصرع ١٢ شخصا في انفجار بمنطقة الحدود الاوغندية السودانية .

٨ ـ المعارضة السودانية تكشف تفاصيل مخطط البشير ـ الترابي لقلب نظام الحكم في ليبيا .

٩ ـ الدبلوماسيين السودانيين بدأوا مغادرة أثيوبيا ومظاهرة بجامعة الخرطوم احتجاجا على اعتقال الطلاب .

١١ ـ بيان الدورة الطارئة لجهاز تسوية النزاعات الافريقية حول محاولة أغتيال مبارك :

١٣ ـ قوات الأمن السودانية تقتحم جامعة أم درمان وتنتشر في شوارع الخرطوم لاعادة الهدوء .

١٥ ـ إعتقال المئات في السودان لمحاولة وقف المظاهرات .

الصومال :

١٢ ـ مصرع ٦ من رجال الدين بمقديشو بعد اختطافهم من مسجد في جنوب المدينة .

١٧ ـ القوات الزعيم الصومالي عيديد تستولي على مدينة صومالية .

٢٢ ـ إطلاق سراح ٤ أجنبيا احتجزهم عيديد بالصومال .

الصين :

٤ ـ أفتتاح المؤتمرة الدولي العالمي للمرأة في بكين وسط نداءات بتحقيق المساواة بين الجنسين .

٤ ـ الشرطة الصينية تمنع دخول مبنى مانيلا قاعة المؤتمرات بمؤتمر بكين .

١٠ ـ خمس دول تبدأ مناورات بحرية وجوية في بحر الصين الجنوبي .

١٥ ـ مؤتمر بكين ينهي أعماله بإصدار الوثيقة الختامية .

٢٨ ـ في محاولة لتحسين علاقاتها مع واشنطن :

ـ الصين تتراجع عن بيع صفقة مفاعلاتها نووية لايران .

العراق :

١٠ ـ ١٠ آلاف مراقب أجنبي للاشراف على الاستفتاء بالعراق .

١٠ ـ اتفاقية لانشاء خط انابيب ومصفاه تكرير بين الاردن والعراق .

عمان :

١١ ـ سلطان عمان يتعرض لحادث مرور في صلالة .

١١ ـ مصرع قيس الزواوي نائب رئيس وزراء عمان في حادث تصادم سيارة السلطان قابوس .

فرنسا :

١ ـ قوات الكوماندوز الفرنسية تقتحم سفينة (السلام الاخضر) المعارضة للتجارب النووية . مطاردة مثيرة بين البحرية الفرنسية والقوارب المطاطية في مياه المحيط الهادي .

٧ ـ مصادمات وشغب في تاهيتي ردا على التجارب الفرنسية وشيراك يلغي زيارته لليابان احتجاجا على انتقادات طوكيو .

١٠ ـ البحرية الفرنسية تحتجز سفينة لمنظمة (السلام الاخضر) في جزيرة مورورا .

١١ ـ استراليا ونيوزيلندا تدينان تصريحات شيراك حول استمرار التجارب النووية .

١٧ ـ إبطال مفعول عبوتين ناسفتين بمترو باريس .

٢٢ ـ محكمة العدل الدولية ترفض طلبي استراليا ونيوزيلندا بوقف التجارب النووية الفرنسية .

٢٣ ـ نجاة لوبان زعيم العنصرية بفرنسا من محاولة لاغتياله .

٢٥ ـ الحزب الاشتراكي الفرنسي يحرز تقدما في انتخابات تجديد مجلس الشيوخ .

فلسطين :

١ ـ إختتام مفاوضات ايلات دون التوصل لاتفاق حول المسائل الجوهرية .

١٠ ـ السلطة الفلسطينية ترفض اقتراحا اسرائيليا بانسحاب جزئي من الخليل .

ـ الفلسطينيون يتسلمون ٧ صلاحيات جديدة بالضفة الغربية .

١٥ ـ توقف الترحيل الجماعي للفلسطينيين بعد إتصالات مصرية مع ليبيا .

إصابة ٧ فلسطينيين في انفجار بمستودع أسلحة قرب بيروت .

١٧ ـ الفلسطينيون يرفضون المشروع الاسرائيلي لحل مشكلة الخليل .

١٨ ـ الجانب الفلسطيني يقترح دوريات مشتركة مع قوة مراقبة دولية للأمن في الخليل .

١٩ ـ عرفات وبيريز اتفقا على مبادئ حل مشكلة الخليل .

٢١ ـ عرفات يطلع القاهرة وواشنطن على نتائج المفاوضات .

ـ اسرائيل توافق على الانسحاب من الخليل والفلسطينيون يطلبون الاعتراف بوحدة المدينة .

٢٤ ـ توقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني بالاحرف الأولى في طابا .

الكومنولث الجديد :

٨ ـ روسيا ترفض تجديد معاهدة الصداقة مع كوريا الشمالية .

١٣ ـ قصف مقر السفارة الامريكية بموسكو بصواريخ آر . بي . جي .

١٩ ـ اعتقال زعيم معارض (جيجاجيلا شفيلي) بجورجيا واتهامه بمحاولة اغتيال شيفر نادزه .

٢٢ ـ إنقاذ روسيا كارثة نووية مروعة بسبب قطع الكهرباء عن قاعدة بحرية في شمال روسيا مما أدى إلى توقف أجهزة التبريد بإحدى الغواصات النووية وتعريض مفاعلها النووي للانفجار .

٢٤ ـ منع ١٠ أحزاب أذربيجانية من دخول أول انتخابات برلمانية .

لبنان :

٨ ـ لبنان تمنع دخول باخره ليبية تحمل ١٥ ألف فلسطيني .

٩ ـ إجراءات أمنية مشددة على الحدود اللبنانية لمنع دخول الفلسطينيين القادمين من ليبيا .

ليبيا :

١٠ ـ ليبيا طردت ٧ آلاف مصري خلال ٤ أيام وتستعد لترحيل ٦٠٠ ألف افريقي .

١٣ ليبيا تبعد مجموعة جديدة من الفلسطينيين .

اضراب في صيدا احتجاجا على الاجراءات الليبية .

١٥ ـ توقف الترحيل الجماعي للفلسطينيين بعد إتصالات مصرية مع ليبيا .

٢٢ ـ ليبيا تسمح بعودة ١٥٠ فلسطينيا من السلوم .

٢٤ ـ ليبيا أول دولة تعترف بعيديد رئيسا للصومال

٢٦ ـ ليبيا تطرد ٣٠٠ ألف سوداني و ٣٠ ألف فلسطيني .

مصر :

٣ ـ الزعيمان المصريان في مؤتمر صحفي : قمة مبارك والاسد بالقاهرة تناولت اخر تطورات عملية السلام والقضايا العربية والعلاقات الثنائية .

٤ ـ تقرير للرئيس من مباحثات موسى بأديس ابابا اثيوبيا أبلغت مصر بنتائج التحقيقات بالكامل .

٦ ـ سوزان مبارك تعلن في كلمة أمام المؤتمر العالمي للمرأة في بكين : مصر اختارت الديمقراطية أسلوبا للحكم وترفض مايخالف الاديان والقيم السامية .

٧ ـ مؤتمر الصحفيين يختتم أعماله ويصدر توصياته .

٧ ـ مبارك وعرفات يبحثان بالاسكندرية تطورات المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية .

٢٠ ـ مبارك يقر تشكيل مجموعة وزارية لحل مشكلة برج العرب ودعم الصناعات التصديرية بالمنطقة .

٢١ ـ مجلس الجامعة العربية يختتم أعماله بالقاهرة .

اجهاض مشروع ميثاق الشرف ومشروع انشاء محكمة العدل العربية .

٢٤ ـ توقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني بالاحرف الأولى في طابا .

٢٧ ـ مبارك يصل إلى واشنطن لحضور الاحتفال بتوقيع اتفاق طابا في البيت الابيض .

الولايات المتحدة :

٢ ـ واشنطن ترفض بيع الاسلحة لسرى لانكا والمتمردون يحتجزون سيارات الصليب الاحمر .

٧ ـ استقالة « بوب باكوود » عضو بارز بمجلس الشيوخ الامريكي بسبب فضائح أخلاقية .

٢٣ ـ افتتاح مكتب اتصال امريكي في بيونج يانج بكوريا الشمالية .

٢٦ ـ كلينتون يعلن التوصل الى اتفاق لتسوية أزمة البوسنة .

٢٦ ـ كلينتون يقرر الأبقاء على معامل الاسلحة النووية .

٢٨ ـ احتفال تاريخي بواشنطن للتوقيع على اتفاق توسيع حكم الذاتي الفلسطيني .

٢٩ ـ إعلان القمة الخماسية في واشنطن :

تعهد بمساندة السلطة الفلسطينية وتحقيق السلام على المسارين السوري واللبناني .

اليابان :

٢٢ ـ هاشيموتو رئيسا للحزب

الديمقراطي الياباني .

اليمن :

٤ ـ إزالة أربعين ألف لغم حول عدن من آثار الحرب الاهلية في اليمن .

يوجوسلافيا :

١ ـ بعد ٥٠٠ طلعة جوية على الأهداف الصربية في ٣ أيام الاطلنطي يوقف مؤقتا ضرباته الجوية لاتاحة الفرصة للمفاوضات .

٢ ـ فشل أول اجتماع لسحب الأسلحة الصربية الثقيلة من حول سراييفو .

٣ ـ إنذار من الاطلنطي للصرب لسحب اسلحتهم قبل منتصف الليلة .

ـ القوات الدولية تفتح طريقا لسراييفو وقوافل الاغاثة تدخل المدينة .

٦ ـ الاطلنطي يواصل غاراته الجوية على مواقع صرب البوسنة .

١٠ ـ صرب البوسنة يرفضون سحب اسلحتهم من حول سراييفو وصواريخ توماهوك تقصف الدفاعات الجوية للصرب للمرة الأولى .

١٢ ـ طائرات الاطلنطي تشن أعنف هجمات على مواقع الصرب حول سراييفو .

١٩ ـ لأول مرة منذ بداية العدوان الصربي القوات المسلمة والكرواتية تسيطر على نصف أراضي البوسنة بعد الانتصارات على الصرب .

٢١ ـ بعد سحب الصرب لاسلحتهم :

ـ الأمم المتحدة وحلف الاطلنطي يوقفان الضربات الجوية ويحذران من مواجهة سراييفو . السماح بحرية التنقل حول العاصمة وإعادة فتح المطار ورفع الحصار عن المعونات الانسانية .

٢٢ ـ بيجوفيتش يرفض الخطة الامريكية لتقسيم البوسنة .

٢٤ ـ البوسنة تقاطع محادثات نيويورك وترفض وقف الهجوم على « بانيا لوكا » .

٢٥ ـ البوسنة تعلن موافقتها على حضور مؤتمر نيويورك الثلاثي .

اكتوبر ١٩٩٥

الأردن :

١ ـ المعارضة الأردنية تعتمد ميثاقا لوقف التطبيع مع اسرائيل .

١٦ ـ وقف سحب جوازات السفر الأردنية الدائمة من الفلسطينيين .

٢٩ ـ الملك حسين يفتتح المؤتمر الاقتصادي بحضور ممثلي ٦٣ دولة وألف رجل اعمال .

٣١ ـ قمة عمان تختتم بإعلان قيام بنك للتنمية و٤ مؤسسات للتعاون .

اسرائيل :

١ ـ تشكيل وحدة عسكرية بالجيش الاسرائيلي لمكافحة الشغب بالضفة الغربية .

١١ ـ السلطة الفلسطينية تتسلم ٣ قرى بالضفة واسرائيل تطلق سراح ٩٠٠ فلسطيني .

١٧ ـ اجتماع طارئ للحكومة الاسرائيلية بعد مصرع وإصابة ٧ جنود .

ـ حشود تتدفق على جنوب لبنان .. ورابين يحذر سوريا .

١٧ ـ اسرائيل تمنع الزائرين من دخول غزة لزيارة المعتقلين الفلسطينيين .

٢٤ ـ فضيحة مالية تهدد حزب العمل الاسرائيلي .

٣١ ـ اسرائيل تقترح خرائط جديدة لاعادة انتشار جيشها خارج مدن الضفة .

افغانستان :

٧ ـ تلغيم الطرق حول كابول لمنع سقوطها والحكومة الافغانية تأمر باعتقال المجاهدين الاجانب لمحاولتهم الاطاحة بها .

١١ ـ قوات « الطالبان » تشن هجوما شاملا على العاصمة الافغانية وتستولي على بلدة مهمة بالجنوب .

١٢ ـ حركة الطالبان تقصف كابول تمهيدا لاقتحامها .

١٤ ـ كابول تعلن استعادة « هيرات » وتستعد لهجوم مضاد جديد لمنع سقوط العاصمة .

٢٢ ـ طائرات الفصائل المناهضة لرباني تشن غارة على وسط كابول .

بريطانيا :

٤ ـ انتصار ساحق لتوني بلير زعيم حزب العمال البريطاني على الجناح اليساري في المؤتمر السنوي لحزب العمال .

٥ ـ بريطانيا ترفض تحسين علاقاتها مع ليبيا .

٦ ـ المؤتمر العام لحزب العمال البريطاني يقر بقاء المنشآت النووية .

٨ ـ ضربة عنيفة لحزب المحافظين البريطاني قبيل انعقاد مؤتمر السنوي .

ـ نائب بارز ينشق عن الحزب ويعلن انضمامه إلى صفوف العمال .

٢٥ ـ بريطانيا تطرد دبلوماسيا عراقيا لتورطه في انشطة ارهابية .

بنجلاديش :

١٦ ـ اصابة مظاهر الحياة في بنجلاديش بالشلل بسبب أطول إضراب عام .

١٨ ـ المعارضة في بنجلاديش ترفض اجراء محادثات لتسوية الأزمة مع الحكومة .

تركيا :

١٧ ـ تكليف رئيسة وزراء تركيا بتشكيل حكومة جديدة .

٣١ ـ تانسو تيلشو تشكل الحكومة التركية الجديدة .

الجزائر :

٣ ـ أغتيال « عمر ورتلان » رئيس تحرير صحيفة « الخبر » الجزائرية .

١٠ ـ أغتيال « حمادي عمر » مجاهد بارز وابنه شريف في العاصمة الجزائرية .

٩ ـ قوات الأمن الجزائرية تقتل مائة من المسلحين بشرق الجزائر .

١٨ ـ مجموعة (العقد الوطني) تعلن رسميا رفضها لانتخابات الرئاسة في الجزائر .

٢٢ ـ بدء حملة الانتخابات الرئاسة بالجزائر .

٢٣ ـ بوادر أزمة جديدة في العلاقات الجزائرية الفرنسية .

٢٤ ـ أسرار جديدة حول إلغاء لقاء زروال وشيراك : الرئيس الجزائري أصر على اجراء المحادثات باللغة العربية .

جزر القمر :

٤ ـ القوات الفرنسية تقتحم عاصمة جمهورية جزر القمر لانهاء انقلاب المرتزقة .

ـ السيطرة على المنشآت الحيوية والأفراج عن الرئيس سعيد جوهر المحتجز .

٥ ـ انتهاء أزمة جزر القمر بعد استسلام « بوب دينار » والمرتزقة .

سرى لانكا :

٢٠ ـ المتمردون التاميل يحصرون مستوطنين للوقود ويقتلون ٢٣ فى سرى لانكا .

٢١ ـ استئناف مسلسل المذابح فى سرى لانكا : مقتل قرويا فى هجوم المتمردين التاميل شمال البلاد .

٢٢ ـ جيش سرى لانكا يتقدم لمسافة ٧ كيلو مترات فى جافنا وجماعة نمور التاميل الانفصالية تلجأ لتجنيد الاطفال .

٢٣ ـ التاميل يرتكبون مذبحة جديدة فى جنوب شرقى سرى لانكا .

٢٩ ـ مصرع ٧٠ فى المعارك الضارية بين جيش سرى لانكا والتاميل فى جافنا .

السودان :

١٥ ـ خلافات سودانية ألمانية بعد اتهام حكومة الخرطوم بقتل الطلبة بالسجون .

١٧ ـ واشنطن تستدعى فجأة سفيرها فى الخرطوم .

٢٠ ـ السودان واثيوبيا تحشدان قواتهما على الحدود والخرطوم ترفض تسليم المتورطين فى حادث أديس أبابا .

٢٣ ـ المعارضة السودانية تحدد بالوثائق أماكن إقامة ٥٠٠ ارهابى بالسودان .

٢٤ ـ أثيوبيا تبعد ٣٩ سودانيا وتشدد الرقابة على الحدود .

٣٠ ـ قوات جارانج تفرج عن ١٠ أسرى من الجيش السودانى .

العراق :

٧ ـ الابقاء على مراقبى بعثة الأمم المتحدة على الحدود بين العراق والكويت .

١٥ ـ صدام حصل على ١٠٠٪ من الاصوات .

١٨ ـ بغداد تعترف بمحاولة فاشلة لإنتاج قنبلة نووية صغيرة .

فرنسا :

٢ ـ فرنسا تتحدى العالم وتجرى التجربة النووية الثانية فى جزيرة (فانجا توفا) .

٢ ـ تصاعد المطالبة بعزل فرنسا بلومليسيا وسط غضب عالمى بعد تفجيرها النووى الثانى .

١٤ ـ انتخاب ليونيل سبان سكرتيرات أول للحزب الاشتراكى فى فرنسا .

١٥ ـ انتخاب جوبيه رئيسا للحزب الحاكم فى فرنسا .

١٨ ـ تضمان المعارضة مع شيراك بعد الانفجار الاخير .

٢٤ ـ أسرار جديدة حول الغاء لقاء زروال وشيراك .

ـ الرئيس الجزائرى اصر على اجراء المحادثات باللغة العربية .

فلسطين :

٥ ـ السلطة الفلسطينية تندد بقرار اسرائيل الافراج عن ٢٨ معتقلة فلسطينية .

٧ ـ المبعدون الفلسطينيون من ليبيا يواصلون مظاهراتهم على الحدود مع مصر .

٨ ـ مسئول فلسطينى جهود مبارك نجحت فى تسوية أزمة الفلسطينيين المبعدين .

ـ اتفاق على عودة ١٠٠ أسرة فلسطينية لغزة .

٨ ـ الرئيس الفلسطينى يوافق على الافراج عن ٣ قادة حماس .

٩ ـ تطبيقا لاتفاق طابا : اسرائيل تبدأ الافراج عن الف سجين فلسطينى وبدء الانسحاب من ٣ قرى قرب رام الله والخليل .

١٠ ـ المبعدون الفلسطينيون يغلقون الطرق بين مصر وليبيا ويشعلون النار فى شاحنة مصرية .

١١ ـ السلطة الفلسطينية تتسلم ٣ قرى بالضفة واسرائيل تطلق سراح ٩٠٠ فلسطينى .

١٥ ـ اتفاق عرفات وبيريز تشكيل لجنة مشتركة لمتابعة تنفيذ اتفاق طابا .

ـ الأمن الوقائى الفلسطينى يعيد فتح ٥ مكاتب أغلقها اسرائيل فى الضفة .

١٧ ـ اسرائيل تمنع الزائرين من دخول غزة وزيارة المعتقلين الفلسطينيين .

٢٢ ـ السلطة الفلسطينية انتهت من إعداد مشروع قانون الانتخابات .

٢٤ ـ الكونجرس الامريكى يوافق بأغلبية ساحقة على نقل السفارة الامريكية للقدس عام ١٩٩٩ .

٢٥ ـ خلافات فلسطينية اسرائيلية تهدد بتأجيل الانسحاب من جنين ، واسرائيل تعارض مرور الشرطة الفلسطينية إلى المدينة وبحوزتها أسلحة .

٢٤ ـ فى سابقة تحدث لأول مرة : عرفات يجتمع مع زعماء الجالية اليهودية فى أمريكا .

٢٥ ـ الدفعة الأولى من الضباط الفلسطينيين تدخل جنين .

٢٨ ـ عرفات يتلقى ضمانا من كلينتون بعدم نقل السفارة الامريكية الى القدس .

٢٨ ـ أغتيال د . فتحى الشقاقى زعيم حركة الجهاد الفلسطينية بأيدى الموساد فى مالطا .

كوريا الجنوبية :

١٦ ـ تصاعد الحملة المطالبة بمحاكمة المسئولين عن مذبحة ١٩٨٠ فى كوريا الجنوبية ، وقوات الأمن تقتحم مقر الحزب الحاكم وتقتل طلابا يحتلون المبنى .

١٧ ـ اعلان حالة التأهب فى كوريا الجنوبية بعد مقتل جندى حاول التسلل عبر الحدود .

٢٧ ـ أكبر فضيحة مالية بكوريا الجنوبية رئيس سابق يعتذر للشعب عن اختلاس ٢٢١ مليون دولار .

٣٠ ـ رئيس كوريا الجنوبية ينفى تورطه فى فضيحة الاموال .

الكومنولث الجديد :

٦ ـ فى ثانى محاولة لاغتيال مسئول روسى خلال اسبوعين إصابة قائد القوات الروسية بالشيشان ومصرع بعض ومعاونيه .

١٠ ـ يلتسين يرفض إعلان الطوارئ فى جروزنى .

١١ ـ الشيشان توقف تنفيذ الاتفاق العسكرى فى موسكو .

١٤ ـ بعد ١٠ ساعات :

انهاء عملية اختطاف اتوبيس فى قلب موسكو مسلح مجهول احتجز ٢٥ سائحا كوريا جنوبيا قرب الكرملين .

٢٥ ـ مظاهرات شيشانية فى جروزنى احتجاجا على تعين رئيس الوزراء الجديد .

٢٦ ـ اصابة يلتسين بثانى أزمة قلبية خلال ٤ أشهر .

٢٩ ـ اتفاق امريكى روسى لتعديل معاهدة الحد من القوات التقليدية فى أوروبا .

لبنان :

١٢ ـ عبوة ناسفة تقتل وتصيب ٦ جنود اسرائيليين بجنوب لبنان .

١٩ ـ مجلس النواب اللبنانى يوافق على مد ولاية الهراوى .

٣٠ ـ مصرع وإصابة ١٠ أشخاص فى هجوم للمقاومة اللبنانية على الميليشيات الموالية لاسرائيل .

ليبيا :

٢ ـ طرابلس تلغى عقد عمل جميع الفلسطينيين وتستمر فى عمليات طردهم إلى الحدود المصرية وسوريا .

٧ ـ المبعدون الفلسطينيون من ليبيا يواصلون مظاهراتهم على الحدود مصر .

١٤ ـ ليبيا تنفي الاتفاق مع مصر حول وقف طرد الرعايا الفلسطينيين .

١٦ ـ ليبيا تسحب ترشيحها لعضوية مجلس الأمن .

١٨ ـ الأمم المتحدة ترفض ترحيل مليون افريقي جوا من ليبيا .

٢٩ ـ ليبيا تسمح بعودة ٢٥٠ فلسطينيا من المبعدين .

مصر :

٥ ـ الرئيس مبارك يوجه كلمة إلى الأمة في الذكرى الـ ٢٢ لانتصار أكتوبر .

١٠ ـ المبعدون الفلسطينيون يغلقون الطريق بين مصر وليبيا ويشعلون النار في شاحنة مصرية .

١٠ ـ مباحثات عاجلة في دمشق بين مبارك والاسد .

١١ ـ نتائج ايجابية لمناقشات الوفد الاقتصادي بواشنطن .

١٥ ـ مبارك ورئيس وزراء الهند يبحثان مستقبل حركة عدم الانحياز .

١٧ ـ انتخاب مصر بالاجماع رئيسا لمنظمة السياحة العالمية لمدة عامين .

١٧ ـ الرئيس مبارك في افتتاح الدورة الـ ١١ لمنظمة السياحة العالمية بالقاهرة

٢٣ ـ مبارك في بيان إلى الأمم المتحدة : مصر تدعو لبناء مصداقية جديدة للنظام الدولي وتطالب بإلتزام عالمي بالسلام والتنمية .

٢٧ ـ فتح باب الترشيح لانتخابات مجلس الشعب .

٣١ ـ قمة عمان تختتم أعمالها باصدار ٥ قرارات مهمة لتحقيق التعاون الاقتصادي .

ـ بنك التنمية بالقاهرة ومجلسان لدعم التجارة والسياحة .

المكسيك :

٤ ـ اتفاق في المكسيك حول مفاوضات لانهاء حركة تمرد الهنود الحمر .

٢٤ ـ اعتقال « فرناندو يانزمونوز » مؤسس حركة زاباتيستا يهدد عملية السلام في المكسيك .

نيجيريا :

١ ـ قادة نيجيريا العسكريون يمددون حكمهم ٣ سنوات أخرى .

ـ أباتشا يخفف عقوبة الاعدام عن ١٣ معارضا ويبقى أبيولا في السجن .

الولايات المتحدة :

١ ـ كلينتون يوقع وثيقة لمتابعة جهود تنشيط عملية السلام .

١٦ ـ « مسيرة المليون » في واشنطن تعبيرا عن تجاهل السود الامريكيين .

١٧ ـ بوادر أزمة جديدة بين واشنطن وطوكيو يفجرها تقرير عن تجسس أمريكي على مفاوضات السيارات .

٢٢ ـ بدء احتفالات العيد الخمسين للأمم المتحدة .

٢٤ ـ الكونجرس الأمريكي يوافق بأغلبية ساحقة على نقل السفارة الامريكية للقدس ١٩٩٩

ـ كلينتون يرفض القرار ولن يوقعه .

٢٩ ـ اتفاق أمريكي روسي لتعديل معاهدة الحد من القوات التقليدية في أوروبا .

٣١ ـ قبل ساعات من بدء مفاوضات السلام : الكونجرس يشترط موافقته قبل ارسال قوات أمريكية إلى البوسنة .

٣١ ـ فضيحة جديدة تهز المخابرات الامريكية (سي اي ايه) المسئولون تستروا على الجواسيس السوفيت .

اليابان :

٤ ـ زعيم المتطرفين باليابان اعترف بالهجوم على مترو الانفاق .

٢٠ ـ استقالة مدير وكالة الدفاع اليابانية بعد خلافه مع موراياما .

٢١ ـ اكبر مظاهرة احتجاج يابانية ضد القواعد الامريكية في أوكينا .

٣٠ ـ بعد ثبوت تورطها في الارهاب محكمة طوكيو تصدر قرار بحل طائفة الحقيقة السامية .

اليمن :

٩ ـ اليمن تعترف بجواز السفر الفلسطيني الذي اصدرته سلطة الحكم الذاتي .

٢٧ ـ ترحيل الجزائرين من اليمن ضمن الحملة ضد التطرف .

يوجوسلافيا الجديدة :

٣ ـ قتال عنيف في غرب البوسنة وجنوب سراييفو .

ـ اتفاق مفاجئ بين الكروات والصرب على مبادئ التسوية في سلافونيا الشرقية .

٤ ـ وزراء دفاع الاطلنطي يبحثون قوة حفظ السلام بالبوسنة .

٥ ـ الاطراف المتحاربة في البوسنة تتفق على وقف اطلاق النار .

٨ ـ الصرب يقصفون مخيمات المسلمين بقنابل عنقودية .

١٨ ـ الاتفاق على تبادل مكاتب الاتصال بين البوسنة وصربيا .

٢١ ـ إزاحة الستار عن فضيحة دولية في البوسنة : قوات الحماية الهولندية سلمت ٢٣٩ مسلما لمذابح الصرب في سريبرنتسا .

٢٦ ـ قلق بالأمم المتحدة لاختفاء الاف اللاجئين المسلمين في البوسنة .

٢٩ ـ الصرب يقتلون ٦ آلاف مسلم في أبشع جريمة حرب أوروبية .

٢٩ ـ انتخابات نيابية مبكرة في كرواتيا لتدعيم سلطات الرئيس توجمان .

نوفمبر ١٩٩٥

الأردن :

١٣ـ أزمة في مجلس النواب الأردني بسبب هجوم الملك حسين على المعارضة والنقابات .

١٨ ـ إعادة تعيين احمد اللوزي رئيسا لمجلس الاعيان الأردني .

اثيوبيا :

٩ ـ اعتقال صحفي اثيوبي اختطاف طائرة ركاب يونانية .

الارجنتين :

٧ ـ افتتاح قمة مجموعة الـ ١٥ بالارجنتين « منعم » يدعو لبحث مشكلات الفقر والبطالة وتجارة المخدرات .

اسبانيا :

٢٧ ـ بدء أعمال برشلونة : دول المتوسط وأوروبا تبحث إطار جديدا

لعلاقاتها .

٢٨ – فى البيان الختامى لمؤتمر برشلونة : تكثيف التعاون للقضاء على الارهاب والجريمة المنظمة والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل .

اسرائيل :

١ – الطائرات الاسرائيلية تقصف مواقع حزب الله ردا على هجمات المقاومة فى جنوب لبنان .

٢ – إصابة ١١ اسرائيليا فى انفجار سيارتين بغزة « الجهاد الاسلامى » تعلن مسئوليتها عن العمليتين .

٤ – إغتيال رابين على يد متطرف إسرائيلى خلال تجمع لمؤيدى السلام بتل أبيب .

– ٣ رصاصات قاتلة اصابت رئيس الوزراء الاسرائيلى والمنظمة اليهودية (المنتقمة) تعلن مسئوليتها عن الحادث .

– شيمون بيريز يتولى رئاسة الوزراء بالانابة .

– المتطرف الاسرائيلى : قتلت رابين (بامر من الله) ولست نادما .

٦ – قادة العالم يدعون فى جنازة رابين للالتزام بالسلام ويؤكدون إدانتهم للارهاب .

٦ – حبس ١٥ يوما لقاتل رابين (إيجال عامير) .

– شقيق عامير زوده برصاص (دمدم) .

٨ – أستقالة كبار قادة جهاز الأمن الاسرائيلى وتشكيل لجنة رسمية للتحقيق فى أغتيال رابين .

١٣ – بعد أحتلال دام ٢٨ عاما انسحبت اسرائيل من أول مدينة بالضفة ، السلطات الفلسطينية تسلمت (جنين) وسط احتفالات صاخبة .

١٩ – اسرائيل تبدأ الانسحاب من طولكرم .

٢١ – اسرائيل تمنح (لجوناثان بولارد) الجاسوس لصالح اسرائيل جنسيتها تمهيدا لاطلاق أمريكا سراحة .

٢٢– الكنيست يوافق بالأغلبية على الحكومة الاسرائيلية الجديدة .

٢٦ – خلافات كبيرة بين سوريا واسرائيل حول مضمون البيان الختامى برشلونة .

٢٧ – موريتانيا واسرائيل تتفقان على افتتاح مكتبين لرعاية المصالح فى نواكشوط وتل أبيب .

٢٩ – مجلس الوزراء الاسرائيلى يرفض الرد العسكرى على هجمات المقاومة اللبنانية .

افغانستان :

١١ – فى ثانى هجوم بالصواريخ على كابول خلال ٢٤ ساعة مصرع ٣٥ وإصابة ٥٠ شخصا وفوضى بالعاصمة .

١٣ – « الطالبان » تقصف قصر الرئاسة الافغانى بالصواريخ .

١٥ – ربانى يعلن استعداده للتفاوض مع الأطراف المتحاربة فى أفغانستان .

باكستان :

١٩ – هجوم أرهابى وحشى يدمر السفارة المصرية بباكستان استشهاد ٥ مصريين و٨ باكستانيين وافغانيان وأصابة ٦٠ آخرين .

٢٠ – قوات الأمن الباكستانية تداهم مواقع العرب الافغان فى بيشاور .

٢٥ – بى نظير بوتو تتهم جهات غربية بتمويل الجماعات المتطرفة .

٢٦ – السلطات الباكستانية : شخص عربى المتهم الرئيسى فى حادث السفارة المصرية .

بريطانيا :

٦ – البوليس البريطانى يواصل الاعتقال ضد المتطرفين الجزائريين فى لندن .

٧ – براءة رجال أعمال بريطانيين من تهمة بيع الأسلحة للعراق .

٩ – انقسام حاد داخل الكومنولث البريطانى حول سبل الضغط على حكومة نيجيريا .

١١ – النواب المحافظون يتحدون البرلمان البريطانى ويرفضون الكشف عن مصادر أموالهم .

١٥ – ضربة جديدة لحكومة بريطانيا ، رجال الاعمال يرفضون تاييد المحافظين .

١٧ – توقف أول صحيفة بريطانية (توداى) استخدمت التكنولوجيا الحديثة .

بنجلاديش :

١٣ – المعارضة فى بنجلاديش ترفض فتح الحوار مع حكومة بيجوم .

٢٤ – رئيس بنجلاديش يحل البرلمان تمهيدا لعقد انتخابات عامة مبكرة .

بوروندى :

١ – جيش بوروندى يقتل ٢٥٢ من الهوتو بشمال البلاد ، ورئاسة الجمهورية تعترف بالمذبحة ووزير الدفاع ينفى .

بولندا :

٢٥ – الكسندر لفاسيتفسكى الرئيس البولندى الجديد يستقيل من الحزب الشيوعى السابق .

تركيا :

٢٥ – تجدد النزاع بين تركيا وروسيا حول استخدام مضيق البسفور الذى يربط البحر الأسود والبحر الابيض المتوسط .

الجزائر :

١٠ – مجموعة مسلحة أغتالت راهبتين واستاذا جامعيا .

١٦ – بدء أول انتخابات تعددية بالجزائر وسط اجراءات أمنية مشددة .

١٧ – زروال رئيسا للجزائر لمدة ٥ سنوات باغلبية ٦١٪ نحناح يحصل على ٢٥٪ من الاصوات والسعدى ٩٪ وبوكروح ٤٪ .

٢٧ – زروال يحدد أولويات عمله فى خطاب سياسى عقب ادائه اليمين الدستورية .

ساحل العاج :

٢٧ – فوز الحزب الديمقراطى الحاكم فى انتخابات ساحل العاج .

سرى لانكا :

٧ – المتمردون يجندون الطلبة والفتيات لتعويض الخسائر فى صفوفهم قبل الهجوم النهائى للجيش السرى لانكا .

١٢ – جيش سرى لانكا يستولى على قاعدة عسكرية للتاميل شبه جزيرة جافنا .

٢٥ – المتمردون التاميل يستخدمون الغاز فى المعارك مع جيش سرى لانكا .

السعودية :

٩ – وفاة الامير محمد بن سعود عميد العائلة المالكة بالسعودية .

١٣ – تفجير مقر البعثة العسكرية الامريكية بالرياض بسيارة مفخخة .

مصرع واصابة ٦٦ بينهم ٤٠ أمريكيا واحتراق ٤٠ سيارة .

السودان :

اليمن سلم السودان ٨ إرهابيا من جنسيات مختلفة .

٧ ـ البشير يعلن التعبئة العامة ويدعو السودانيين للتوجه فورا لمعسكرات الدفاع الشعبى .

٧ ـ دبلوماسيون عرب :

مقتل ٣ آلاف جندى سودانى فى هجوم للمتمردين فى جنوب السودان .

٨ ـ الأمم المتحدة ترفض طلب السودان بنقل رعاياه من ليبيا جوا .

٢٥ ـ مصرع ٥٠٠ جندى سودانى والحكومة تستخدم الاسلحة الكيماوية .

٢٧ ـ الحكومة السودانية تقتل ٢٦٠ شخصا بالنابلم فى غارة جوية على جنوب السودان .

٢٩ ـ حركة جنوب السودان تنفى حصولها على دعم عسكرى مصرى طوال تاريخها .

فرنسا :

٧ ـ آلان جوبيه يشكل ثانى حكومة جديدة فى فرنسا خلال خمسة أشهر .

ـ استبعاد ١٣ وزيرا ودخول ٤ وجوه جديدة التشكيل الجديد .

٢١ ـ فرنسا تجرى التجربة النووية الرابعة بجنوب المحيط الهادى .

فلسطين :

٣ ـ حملة اعتقالات فلسطينية لاعضاء حركة الجهاد ردا على هجومين انتحاريين بالقرب من المستوطنات الاسرائيلية .

٧ ـ فى ندوة التنمية وإعادة الأعمار فى فلسطين :

عرفات : الدول المانحة لم تف إلا بالقليل من إلتزاماتها وإسرائيل مازالت تعرقل مسيرة السلام .

١١ ـ السلطة الفلسطينية تبدأ فى تسجيل اسماء الباحثين بغزه والضفة الغربية .

١٢ ـ بدء اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بالقاهرة .

١٣ ـ بعد احتلال دام ٢٨ عاما انسحبت اسرائيل من أول مدينة بالضفة :

ـ السلطة الفلسطينية تسلمت (جنين) وسط احتفالات صاخبة .

١٣ ـ فى ختام اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بالقاهرة :

اعتبار قرار الكونجرس الامريكى بشأن القدس (غير قائم) .

١٩ ـ السلطة الفلسطينية تجتمع برئاسة عرفات فى جنين لأول مرة .

واسرائيل تبدأ الانسحاب من طولكرم .

٢٤ ـ عرفات تسلم جائزة السلام التى منحها له وسائل الاعلام الالمانية بالاشتراك مع الرئيس الوزراء الاسرائيلى السابق اسحق رابين .

٢٦ ـ اخلاء مقر القيادة العسكرية فى نابلس تمهيدا لتسليمها السلطة الفلسطينية .

واسرائيل تعتقل ١٦ من عناصر الجهاد .. وباراك يفضل الفصل بين الفلسطينيين واليهود .

٢٨ ـ بيريز يهدد بوقف عملية السلام مع الفلسطينيين إذا لم تغير منظمة التحرير ميثاقها

كندا :

١ ـ استقالة « جاك باريزو » رئيس وزراء اقليم كيبيك بعد هزيمة الانفصاليين فى الاستفتاء .

٥ ـ مسلح يقتحم مخدع رئيس وزراء كندا (جان كريتيان) .

٨ ـ القبض على المتسلل الذى حاول قتل رئيس وزراء كندا .

كوريا الجنوبية :

٣ ـ اتفاق واشنطن وسول على بقاء القوات الامريكية فى كوريا الجنوبية .

٦ ـ أزمة سياسية بسبب اتساع الفضيحة المالية بسول .

١٦ ـ اعتقال رئيس كوريا الجنوبية السابق بتهمة الرشوة وايداعه سجن العاصمة .

كولومبيا :

١ ـ نيابة كولومبيا تامر بالقبض على سفيرها ديفيد سانشيزخوليو بالقاهرة .

١١ ـ مصرع وإصابة ٧٤ شخصا فى عملية انتحارية بكولومبو قام بها اثنان من متمردى التاميل .

الكومنولث الجديد :

١٢ ـ أول انتخابات برلمانية فى أذربيجان استفتاء لمنح مزيد من الصلاحيات لحيدر علييف .

٢٥ ـ محاولة فاشلة لاغتيال دوكوزا مخاييف رئيس حكومة الشيشان الموالى لموسكو .

٢٧ ـ إنتقال يلتسين إلى مصحة خارج موسكو إضراب المدرسين فى ٤٠ مدرسة روسية .

٢٧ ـ قصف مدفعى روسى للمقاتلين الشيشان ومخاوف من تصاعد العنف مع بدء الانتخابات .

لبنان :

١ ـ الطائرات الاسرائيلية تقصف مواقع حزب الله ردا على هجمات المقاومة فى جنوب لبنان .

٢٤ ـ المقاومة تطلق صواريخ (كاتيوشا) على قوات اسرائيل فى جنوب لبنان .

٢٦ ـ فى مباحثات غير معلنة بين بيروت وواشنطن : لبنان يطلب رفع حظر السفر مقابل شراء طائرات أمريكية مدنية وأمريكا ترفض .

مصر :

١ ـ وزراء عدل دول الفرانكفون يختتمون مؤتمرهم باصدار « أعلان القاهرة » : بيان النظم القضائية فى الدول الأفريقية التى مزقتها الحروب .

٢ ـ مباحثات مصرية كندية لاقامة مشروعات مشتركة كبرى .

ـ كندا تؤيد اختيار القاهرة مقرا للبنك الاقليمى .

٦ ـ مبارك فى تابينه لرابين .. وفى مؤتمر صحفى عالمى .. علينا أن نمنع أعداء السلام من تحقيق أهدافهم بالعنف .

٨ ـ انتخاب مصر ممثلا لافريقيا فى مجلس الأمن بأعلى الاصوات عن عامى ٩٦ ـ ١٩٩٧ .

١٠ ـ بعد حديث صالح (للاهرام) .

ـ ١٥٦ صيادا مصريا يعودون من اليمن بعد الافراج عنهم .

١٤ ـ مصرع علاء الدين نظمى المستشار التجارى لبعثة مصر لدى المقر الأوروبى بجنيف واحتمالات دوافع ارهابية .

١٥ ـ الرئيس مبارك فى باريس لحضور احتفال اليونسكو .

١٥ ـ قمة الرئيس وشيراك لدفع عملية السلام والتعاون فى حوض البحر المتوسط والعلاقات الثنائية .

١٩ ـ هجوم ارهابى وحشى يدمر السفارة المصرية فى باكستان ، واستشهاد ٥ مصريين و٨ باكستانيين وأفغانيان واصابة ٦٠ أخرين .

المجرمون نسفوا باب السفارة ثم إقتحموها بسيارة ملغومة تحمل ٢٥٠ كيلو جراما من المتفجرات .

٢٢ ـ زلزال قوته ٦ر٤ هز مصر

والشرق الأوسط واعقبه اكثر من ١٧٠ تابعا .

٢٣ ـ مصر تحدد شروطها لارسال قوات إضافية إلى البوسنة .

٢٨ ـ مبارك يفتتح مؤتمر لجنة البحيرات العظمى بمشاركة زعماء ٥ دول افريقية هما (زائير وتنزانيا وبوروندى ورواندا واوغندا) .

٢٩ ـ فى البيان الختامى لمؤتمر (البحيرات العظمى) التعهد باتخاذ خطوات ملموسة لدعم السلام والمصالحة .

٣٠ ـ النتائج الأولية للانتخابات تؤكد مرشحى الحزب الوطنى فى معظم الدوائر .

نيجيريا :

١١ ـ وسط ردود فعل غاضبة بعد اعدام المعارضين التسعة .

ـ تجميد عضوية نيجيريا فى الكومنولث والتهديد بطردها .

١٣ ـ فى تحد واضح للمجتمع الدولى : نيجيريا تستدعى سفراءها فى امريكا وأوربا وجنوب افريقيا للتشاور .

الولايات المتحدة :

١ ـ مجلس الشيوخ يسحب تفويضه لكلينتون بتقديم معونة مالية سنوية للسلطة الفلسطينية .

٢ ـ مجلس الشيوخ الامريكى يتراجع ويسمح بإستئناف مؤقت المساعدات الفلسطينية .

٣ ـ اتفاق واشنطن وسول على بقاء القوات الامريكية فى كوريا الجنوبية .

٧ ـ بوادر أزمة بين الحلفاء : امريكا ترفض المرشح الأوربى لمنصب سكرتير حلف الاطلنطى .

٨ ـ وزير الدفاع الامريكى إبان حرب فيتنام يبدأ أول زيارة له إلى هانوى .

٩ ـ كلينتون يتصدر قائمة المرشحين للرئاسة بعد انسحاب باول .

١١ ـ مطالبة وزيرة الطاقة الامريكية بالمثول أمام الكونجرس لانفاقها ٤٦ الف دولار لتغطية الاعلامية لوزراتها .

١٣ ـ تفجير مقر البعثة العسكرية الامريكية بالرياض بسيارة مفلومة مما أدى إلى مصرع واصابة ١٦٦ بينهم ٤٠ أمريكيا واحتراق ٤٠ سيارة .

١٤ ـ الحكومة الامريكية توقف خدماتها بسبب أزمة الميزانية وتقلص نشاط سفارتها بالقاهرة .

١٥ ـ بعد جهود مضنية استمرت ١٢ ساعة : فشل الولايات المتحدة فى دفع المفاوضات بالنسبة للقضايا الرئيسية بمؤتمر البوسنة .

١٥ ـ اجازات للعاملين بالبيت الابيض والخارجية والدفاع بسبب أزمة الميزانية .

١٩ ـ اتفاق بين البيت الابيض والكونجرس ينهى أزمة الميزانية الامريكية .

٢٩ ـ الكونجرس الامريكى يعيد فتح ملفات فضيحة وايت ووتر .

اليابان :

١٣ ـ أستقالة (تاكاى ايتو) وزير الادارة والتنسيق اليابانى بعد أثارته أسوأ أزمة مع كوريا الجنوبية .

ـ بدء اجتماعات الخبراء لمناقشة القضايا الاقتصادية فى قمة الابيك .

١٩ ـ الصين واليابان بمدينة اوساكا اليابانية .

٢١ ـ رغم الغضب الشعبى موراياما يتخذ اجراءات قانونية للابقاء على القواعد الامريكية فى (اوكيناوا) .

يوجوسلافيا الجديدة :

١ ـ فوز حزب توجمان فى انتخابات كرواتيا .

١ ـ بدء أعمال السلام فى البوسنة بأوهايو والوفود باقية حتى الوصول لاتفاق نهائى .

٢ ـ رئيس صربيا وكرواتيا يتفقان على حل مشكلة سلافونيا سلميا .

واتفاق توجمان وبيجوفيتش على عودة اللاجئين .

٧ ـ أزمة عنيفة تهدد مؤتمر السلام بالبوسنة بسبب اصرار امريكا على محاكمة زعماء الصرب .

١٥ ـ بعد فشل الولايات المتحدة فى دفع المفاوضات بالنسبة للقضايا الرئيسية بمؤتمر البوسنة .

١٩ ـ أستقالة وزير الخارجية البوسنى (محمد شاكربيه) ومجلس النواب يرفض تمويل القوات الامريكية .

٢١ ـ اعلان اتفاق البوسنة باوهايو والتوقيع الرسمى فى باريس الشهر القادم .

ـ الاتفاق يعطى على البوسنة دولة موحدة وعودة اللاجئين وحظر النشاط السياسى على مرتكبي جرائم الحرب .

٢٢ ـ عقب توقيع اتفاق السلام بالاحرف الاولى :

مجلس الأمن يقرر تعليق العقوبات على صربيا ورفع حظر السلاح .

٢٦ ـ الميليشيات الصربية تتحدى اتفاق السلام وترفض الانسحاب من سراييفو والكروات يحرقون وينهبون مدن الوسط قبل تسليمها لصرب

٢٨ ـ حلف الاطلنطى يقرر حظر نشر قوة حفظ السلام فى البوسنة بعد حل الخلاف مع روسيا .

نشاط
الأمم المتحدة



إعداد : نادية عبد السيد

الجمعية العامة

بدأت فى نيويورك فى ١٩ سبتمبر أعمال الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة قبل شهر واحد من مناسبة مرور نصف قرن على إنشائها ، ويتضمن جدول الأعمال عددا من الموضوعات الساخنة التى تعبر أهميتها عن طبيعة المرحلة الراهنة من النظام الدولى وا ضطراب الأوضاع فى كثير من مناطق العالم فى أعقاب انتهاء الحرب الباردة .

ـ قال وزير الخارجية التونسى فى كلمة أمام الجمعية العامة أن تونس « تدعو فى ضوء المبادرات الليبية الى حل مبكر لمسألة لوكربى لوضع نهاية للحظر الذى فرض على الشعب الليبى » وأضاف أن العقوبات « لا تضر ليبيا بل وتؤثر أيضا بطريقة سلبيةخطيرة على الاستقرار والتنمية فى كل دول المنطقة » (٢٥ / ٩) .

ـ حث وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكية فى كلمته أمام الجمعية العامة على تخفيض انفاقها من خلال الغاء البرامج والهيئات التى انتهت مهمتها أو دمجها مع بعضها البعض لمنع الازدواجية فى عملها وترشيد عملياتها وخاصة فيما يتعلق بعلميات حفظ السلام فى العالم ، وأكد كريستوفر تأييده المقترحات الخاصة بتوسيع عضوية مجلس الأمن من أجل ضم ألمانيا واليابان الى قائمة الدول الدائمة العضوية بالمجلس (٢٦ /٩) .

ـ أكد ممثلو الدول النامية فى كلماتهم أمام الجمعية العامة ضرورة تعديل نظام العضوية بمجلس الأمن بشكل يسمح بالحد من نفوذ الدول الكبرى دائمة العضوية ومن الحق المطلق لهذه الدول فى استخدام الفيتو ، مع اتاحة فرصة كبرى للدول النامية للتعبير عن نفسها بشكل متكافئ (٢٦ / ٩) .

ـ قال وزير الخارجية الدانمركى فى كلمته أمام الجمعية ان الذين ينتقدون الأمم المتحدة لضعف كفايتها هم الذين لا يحترمون التزاماتهم تجاه المنظمة الدولية وأضاف ان هؤلاء هم الذين يجعلون الأمم المتحدة « رهينة فى يدهم » (٢٧ / ٩) .

ـ دعا وزير الخارجية اسبانيا باسم الدول الخمس عشر بالاتحاد الاوروبى الى وضع اجراءات لتحسين الأحوال المالية المتحد ، بينما دعا وزير الخارجية البريطانى الى تشديد العقوبات على الدول المتأخرة فى السداد مثل فرض فوائد على الديون وأضاف أن السياسة المثلى هى لا تمثيل دون دفع الضريبة (٩/٢٧) .

ـ أكد وزير خارجية كندا فى كلمته أمام الجمعية العمومية على منع النزاعات ورد الفعل السريع ، وقال أن هذا يتضمن ردع الجرائم ضد الانسانية ، وقدم سلسلة من الاقتراحات لتحسين قدرات الأمم المتحدة على رد الفعل السريع ومنها انشاء قوة من خمسة الآف جندى ومدنى تتبع ادارة خاصة بالأزمات (٢٧ / ٩) .

ـ وقال اندريه كوزيريف وزير خارجية روسيا فى خطابه ان المنظمة الدولية تحتاج الى التدقيق فى اختياراتها للعمليات التى ستشترك فيها وكرر كوزيريف انتقاد روسيا « اختطاف » حلف الاطلنطى للأمم المتحدة فى البوسنة (٢٧ / ٩) .

ـ وصف د . بطرس غالى العجز الذى تعانى منه الأمم المتحدة بأنه غير اخلاقى وقال انه فى الوقت الذى تتكلف قوات الأمم المتحدة فى البلقان ٤ر٧ مليون دولار يوميا فقد يجبر هذا العجز المنظمة على الامتناع عن مساعدة الدول المحتاجة (٢٧ / ٩) .

ـ طالب رئيس الوزراء المغربى وزير الخارجية عبد اللطيف الفيلالى بانهاء « الاستعمار الاسبانى » لمدينتى سبته ومليلة والجزر المجاورة لها ودعا أسبانيا الى تسوية هذا النزاع من خلال « خلق خلية للتفكير والتشاور لايجاد حل لهذه القضية » كما جدد التزام المغرب ورغبته الراسخة فى مواصلة التعاون الكامل من أجل استكمال الاجراءات الضرورية لتنظيم الاستفتاء فى أوائل السنة المقبلة فى الصحراء المغربية كما اقترح ذلك الأمين العام فى تقريره الأخير الى المجلس (٣٠ / ٩) .

ـ تناول وزير الخارجية المصرى عمرو

موسى فى خطابه موقف مصر من مختلف القضايا الدولية والتى من أهمها تطورات عملية السلام فى الشرق الأوسط والوضع فى أفريقيا والبوسنة والهرسك والعلاقات بين دول الشمال والجنوب وأكد موسى ان المساهمات المصرية فى الشئون العربية والدولية تؤهلها للحصول على مقعد فى مجلس الأمن فى حالة توسيعه ، وشدد على أن استقرار الشرق الأوسط يتطلب تحقيق أمن الخليج واستتبابه ، ودعا الى البدء فى اتخاذ خطوات محددة فى اتجاه انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة واخضاع مرافقها النووية الى نظام الضمانات والتفتيش الدولى (٤ / ١٠) .

– فى خطاب وزير الخارجية السورى هددت سوريا باعادةالنظر فى مواقفها بأنها « لا تؤيد الاتفاقات الثنائية بين اسرائيل والاطراف العربية ولا تسعى الى عرقلتها » وقال أن التطورات الأخيرة اثبتت ان حكام اسرائيل لا يسعون إلى سلام حقيقى عادل وشامل ينهى الصراع والاحتلال والاستيطان ودعا الولايات المتحدة بوصفها راعية لعملية السلام ان تفى بالتزاماتها تجاه سوريا ولبنان (٣١ / ١٠) .

ـ طالب وزير الخارجية الليبى بالتدخل لحض مجلس الأمن على اعادة النظر فى قراراته المتعلقة بفرض العقوبات على ليبيا وأكد ان رفض الحكومتين الامريكية والبريطانية لكل المقترحات الليبية والمبادرات الاقليمية يظهر أنهما يريدان استمرار هذه الأزمة لأطول فترة ممكنة ، وشدد على أن ليبيا مازالت مرشحة لمقعد غير دائم فى مجلس الأمن ووجه كلمة شكر الى جميع الدول التى ستساعد ترشيح ليبيا للحصول على هذا المقعد (٤ / ١٠) .

ـ قال وزير الخارجية اللبنانى ان البؤر التى تمارس عليها السلطة الفلسطينية سلطتها تشكل سجونا أضافية تعزل مجموعات بشرية تتأجج نقمة وغضبا ، وانتقد التعبئة الاعلامية التى رافقت الاحتفال بتوقيع توسيع الحكم الذاتى ، وركز على أن السلام يجب أن يكون متكافئا وليس مختلا ، وأن يكون حقيقيا لا احتفاليا منصفا وليس ظالما (٤ / ١٠) .

ــ دعا وزير الخارجية العراقى الى الحوار الذى « يؤمن سبل الوصول الى تحقيق المصالح على أساس من التوازن والانصاف » وقال أن العراق « أطلق جميع الأسرى والمحتجزين » وتطرق الى موضوع التعويضات لافتا الى أن بلاده قبلت « مبدأ المسئولية » وأضاف ان علاقة بغداد مع اللجنة الخاصة المكلفة ازالة الأسلحة المحظورة والوكالة الدولية للطاقة شهدت منتصف ١٩٩٣ نقلة نوعية فى ميدان التعاون الايجابى والبناء لاستكمال تنفيذ احكام القرار ٦٨٧ (٦ / ١٠) .

ـ لفت وزير خارجية الامارات العربية المتحدة فى كلمته الى اعلان الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة تمسك الامارات بالوصول الى حل سلمى مع طهران لقضية الجزر وان الطرفين حمل الوثائق والبراهين الى محكمة العدل الدولية ، فان ايران لم ترفض هذه المبادرة فحسب بل فرضت سياسة الأمر الواقع بالقوة العسكرية واتخذت مجموعة من الاجراءات التى تكرس حالة الاحتلال ، واضاف انه فى حالة تعذر الاستجابة لمبادرة دولة الامارات التى طرحتها مؤخرا لاجراء الحوار والمفاوضات المباشرة غير المشروطة فإن دولة الامارات تجدد مبادرتها الداعية الى احالة النزاع الى محكمة العدل الدولية (٦ / ١٠)

– شدد وزير الخارجية الأردنى على ضرورة حل قضية المفقودين والمحتجزين الكويتيين فى العراق واعلن تضامن الأردن مع شعب العراق فى محنته ، واكد مساندة الأردن ووقوفه الى جانب حق دولة الامارات العربية المتحدة فى السيادة على الجزر الثلاث التى تحتلها ايران ، واشار الى الجهود المضاعفة من أجل تحقيق نقلة ضخمة فى التنمية الاقتصادية الاقليمية فى الشرق الأوسط (١٠ / ١٠) .

ـ اكد وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى كلمته تمسك المملكة العربية السعودية بموقفها فى شأن ضرورة التأكد من طبيعة نوايا النظام العراقى قبل اعادة النظر فى نظام العقوبات وأن السعودية ستواصل حرصها على الحفاظ على وحدة العراق وسيادته وسلامة أراضيه ، وقال أن السعودية تساند مسيرة السلام فى الشرق الأوسط منذ انطلاقها فى مدريد وأن بلاده ساهمت فى دفع المحادثات الثنائية بين الجانبين العربى والاسرائيلى الى الأمام وشاركت فى مختلف اللجان المنبثقة عن المحادثات متعددة الأطراف (١١ / ١٠) .

ـ تسلمت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع قرار تقدمت به ٢٦ دولة يطالب بالوقف الفورى لجميع التجارب النووية ومن بين الدول التى رعت القرار استراليا ونيوزيلندا والمكسيك والبرازيل وشيلى واليابان وجنوب افريقيا والنرويج وكندا واندونيسيا وكوريا الجنوبية (١ / ١١) .

ـ انتخبت الجمعية العامة مصر وشيلى وغينيا بيساو وبولندا وكوريا الجنوبية لعضوية مجلس الأمن لمدة عامين بدءا من أول يناير ١٩٩٦ (٩ / ١١) .

ـ قدمت مصر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ورقة تعكس رؤى دول الحركة من الموضوعات المرتبطة بتوسيع العضوية فى مجلس الأمن وأوضح نبيل العربى فى البيان الذى القاه أمام الجمعية العامة أن موقف مصر الملتزم بمواقف حركة عدم الانحياز يقوم على أن التوسيع لابد ان يستند الى مبادئ التمثيل الجغرافى العادل والمساواة فى السيادة بين الدول بهدف اضفاء مزيد من الشرعية والمصداقية ، كما طالبت المكسيك بزيادة مقاعد الدول الدائمة فى المجلس على أن يخصص مقعد لافريقيا وآخر لآسيا وثالث لامريكا اللاتينية ورابع لأوروبا (١٤ / ١١) .

– وافقت لجنة نزع السلاح والأمن الدولى التى تضم كل الدول الاعضاء فى الجمعية العامة على قرار يطالب بوقف التجارب النووية فورا وأعربت من أسفها الشديد لاصرار بعض الدول على إجرائها (١٧ / ١١) .

ـ ناقشت الجمعية العامة مشروع قرار مصرى قدمه نبيل العربى باسم مجموعة الدول العربية بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية فى مجالات السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشاكل البيئة (٢٠ / ١١) .

ـ حذر الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات فى رسالة الى لجنة الأمم المتحدة فى شأن ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطينى فى احتفالها بمناسبة يوم الأمم المتحدة للتضامن مع الفلسطينيين من أن قرار الكونجرس الأمريكى نقل السفارة الأمريكية فى اسرئيل من تل ابيب الى القدس قد يقوض عملية السلام فى الشرق الأوسط (٣٠ / ١١) .

ــ قدمت الولايات المتحدة وروسيا والنرويج مشروع قرار « عملية السلام »

لدى افتتاح الجمعية العامة مناقشة بند الشرق الأوسط ، وأصرت اسرائيل تدعمها فى ذلك الدول التى تبنت تقديم مشروع القرار على رفض الاشارة الى القرار ٤٢٥ الذى يطالب اسرائيل بالانسحاب الى الحدود اللبنانية - الاسرائيلية ، وأوضح مندوب لبنان ان المشروع جاء مفتوحا اذ لا يشير الى القرار ٤٢٥ وهو بالتالى لايتناول آلية جوهرية فى عملية السلام وان وفد لبنان سيصوت ضد هذا المشروع (١ / ١٢) .

الأمم المتحدة فى عيدها الخمسين :

افتتح رئيس الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة البرتغالى ديوجو مريتاسى دوأمارال الاجتماع غير العادى الذى عقد بمناسبة الذكرى الس الأمم المتحدة . واجتمع فى نيويورك نحو ١٤٠ رئيس دولة وحكومة للمشاركة فى هذه الاحتفالات التى استمرت ثلاثة أيام (٢٢ / ١٠) .

- بدأ د . بطرس غالى خطابه باللغة العربية فى احتفالات الأمم المتحدة قائلا « اهلا وسهلا بملوك ورؤساء العالم .. أهلا بكم فى مقر الأمم المتحدة ومرحبا بكم وتحية تلبية خالصة لقيادتكم وزعمائكم ». وتضمنت كلمة د . بطرس غالى ماحققته الأمم المتحدة من انجازات خلال الخمسين عاما الماضية وأشار الى « أن الأمم المتحدة نجحت فى تصفية الاستعمار ومساعدة حركات التحرير فى عدد من الدول فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية . وفى اطار تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية بذلت الأمم المتحدة جهودا هائلة نجح العديد منها وجانب التوفيق بعضها . فقد نجحت فى ايجاد تسوية سلمية للنزاع الذى دار فى موزمبيق وكمبوديا والسلفادور . واستطاعت تحقيق نتائج ايجابية فى انجولا . وفى اريتريا وجنوب افريقيا . وحققت الأمم المتحدة نجاحا تاريخيا فى ناميبيا وأوضح غالى أن هناك بعض *السلبيات* فى عمليات تسوية المنازعات مثل الصومال والبوسنة إلا انه اكد على الرغم من ذلك فان *الأمم المتحدة* نجحت فى تقديم المساعدات الانسانية لمنكوبى الحرب فى البوسنة والقضاء على المجاعة فى الصومال . وحول ظاهرة الارهاب المسلح اكد د . غالى ان التصدى لهذه *الظاهرة يتطلب اجراءات دولية* مشيرا الى ان جدول أعمال الأمم المتحدة فى مجلس الأمن والجمعية العامة والمؤتمرات الدولية قد تضمن هذا البند . وأشار د . غالى فى كلمته ايضا الى ما قامت به الأمم المتحدة من تقنين قواعد جديدة فى تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ووضع قانون جديد للبحار .. وتنظيم مؤتمرات عديدة حول البيئة وحقوق الانسان والسكان والتنمية ومكافحة الفقر وقضايا المرأة . واضاف غالى ان وجود الأمم المتحدة ضرورى للمجتمع الدولى فهى المحمل والاطار الذى يمكن الدول من العمل على تحقيق السلام والتنمية والديمقراطية .. الديمقراطية داخل الدول والديمقراطية بين الدول - بمعنى آخر *ديمقراطية العلاقات الدولية* .. *ان هدفنا* المباشر هو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الشاملة لشعوب العالم التى هى شعوب الأمم المتحدة وفى ذلك فان الأمم المتحدة هى *الوسيلة الوحيدة المتاحة لنا* لتحقيق اسمى آمال البشرية (٢٣ /) .

- اعلن جوسيلز المتحدث باسم د . بطرس غالى ان الولايات المتحدة سددت ٩٥ مليون دولار من ديونها المستحقة للمنظمة الدولية واشترطت تحديد سقف للميزانية يجب عدم تجاوزه واضاف ان المبالغ المترتبة على الولايات المتحدة بعد تسديدها هذا المبلغ تبلغ ٣ر١ بليون دولار (٢١ / ١٠) . وفى تطور لاحق دعا د . غالى فى الكلمة الافتتاحية التى القاها لدى بدء الاحتفالات الى التفكير بجدية فى احتمال الدعوة الى عقد دورة للجمعية العامة للبحث فى الأزمة المالية اذا لم تتم تسوية هذه المشكلة قبل نهاية العام ١٩٩٥ (٢٢ / ١٠) .

- دعا كلينتون فى الكلمة التى القاها أمام الدورة الاستثنائية الى اعتماد اعلان من أجل محاربة الاجرام الدولى ولاسيما تجارة المخدرات ، كما دعا الى تطبيق ميثاق لمكافحة الارهاب ، وشدد على الاخطار الجديدة التى تواجهها الأسرة الدولية فى مرحلة مابعد الحرب الباردة ، كما دعا ضرورة اصلاح الأمم المتحدة اذا ما أرادت أن تحتفظ بمصداقيتها فى القرن القادم (١٠/٢٢) .

- أكد الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس الوزراء وزير الدفاع السعودى فى كلمته ان بلده تعطى أهمية قصوى لسلامة الاراضى العراقية ووحدتها ، ولكنها تحمل النظام العراقى مسئولية ما يواجهه الشعبالعراقى من معاناة ، ولرفع هذه المعاناة على النظام العراقى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بما فى ذلك الافراج عن الاسرى (١٠/٢٣) .

- دعا الرئيس حسنى مبارك فى كلمته التى القاها نيابة عنه السيد عمرو موسى وزير الخارجية الى بناء مصداقية للنظام الدولى تجعل الشعوب تلتف حوله وتثق فيه ، وطالب بالتزام عالمى عملى بالسلام بالتنمية محذرا من أن ازدواجية المعايير التى تشكل خلال سياسيا خطيرا فى النظام الدولى القائم (١٠/٢٣) . وأكد على أهمية التكامل بين الشمال والجنوب والتعاون فى القضايا والمشاكل الدولية كالبيئة والارهاب والفقر حتى نصل الى مستقبل يحقق للبشرية رخاءها واستقرارها (١٠/٢٣) .

- تعهد يلتسين فى كلمته بأن تشارك روسيا فى قوات حفظ السلام فى البوسنة ولكنه رفض اقتراح كلينتون اخضاع قواته لقيادة حلف الاطلنطى (١٠/٢٣) .

دعا رئيس حكومة اسرائيل اسحق رابين فى كلمته الى تعزيز مكافحة الارهاب وانصاره على المستوى الدولى وأضاف انه يأتى من القدس العاصمة الأبدية لاسرائيل وقلب الشعب اليهودى وتطرق الى العلاقات بين اسرائيل والأمم المتحدة التى كانت تشهد احيانا كثيرة فترات توتر وهاجم « القرارات السخيفة مثل القرار الذى ساوى بين العنصرية والصهيونية » وأضاف ان الصهيونية هى التى أعادت الشعب اليهودى الى وطنه التاريخى . ودعا الأمم المتحدة ان تواصل التعبير عن الواقع الجديد فى الشرق الأوسط و « علينا أن نكون فى

طليعة الذين يكافحون القوى التي تشهد السلام والأمن في المنطقة والعالم أجمع » (١٠/٢٤) .

ـ اعرب الرئيس البوسني في كلمته عن تفاؤله ازاء المفاوضات التي ستبدأ في ولاية أوهايو واكد ان البوسنيين لن يقبلوا أي اتفاق سلام يمكن ان تكون نتيجته تقسيم البوسنة وطالب بتنحي قادة صرب البوسنة المسئولين عن جرائم حرب وتوفير المجالات الضرورية لانجاح العملية الديمقراطية في البوسنة (١٠/٢٥) .

ـ طالبت بي نظير بوتو رئيسة الوزراء الباكستانية في كلمتها اعطاء الكشمريين الحق في تقرير المصير واضافت أن ٤٠ عاما من الاحتلال بدت آمال وطموح شعبنا في كشمير وهم ينتظرون من المنظمة الدولية أن تلعب دورا واضحا يحقق لهم حقهم في تقرير المصير وأكدت بوتو في كلمتها تأييدها فرض ضريبة على الصفقات المالية الدولية والنقل الجوى واستثمار الفضاء والمحيطات ولتخطى الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة (١٠/٢٥) .

ـ عبر الشيخ جابر الأحمد الصالح عن موقف عن الكويت ازاء الأمم المتحدة وضرورة دعم ومساندة دورها في حفظ السلام والأمن العالميين ووجه سموه اهتماما خاصا لمشكلة الديون العالمية وطرح برنامجا من أربع نقاط تقضي باسقاط فوائد الديون المستحقة للدول الدائنة وباسقاط جزء من أصول هذه الديون المستحقة على الدول الأشد فقرا واعادة النظر في الشروط القاسية لقروض ومساعدات منظمات التمويل العالمية (١٠/٢٥) .

ـ تبني قادة الدول الـ ١٨٥ الاعضاء في الأمم المتحدة اعلانا يؤكد مجددا المبادئ الكبرى لميثاق المنظمة الدولية وتدعو الى اصلاح وتحديث المنظمة الدولية ، وأشار الاعلان الذي تضمن ١٧ فقرة الى أن المنظمة الدولية تأثرت منذ تأسيسها بنزاعات وأزمات وتغييرات الا أنها نجحت في « الاستمرار » ولعبت دورا مهما بمنع حدوث نزاع عالمي جديد . وأكدت الوثيقة المبادئ الكبرى للسلام والتنمية والمساواة والعدالة التي تضمنها ميثاق سان فرانسيسكو واكدت العمل الذي بدأ لتأمين السلام والأمن والاستقرار في العالم سيبقى دون نتيجة اذا لم تتم تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للشعوب .. ودعت الوثيقة الى التكاليف من أجل القضاء على مخاطر الارهاب بجميع اشكاله والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وضرورة تعزيز التعاون بين الوكالات الأقليمية والأمم المتحدة في مجال حماية السلم والأمن الدولين

مجلس الأمن :

البوسنة والهرسك :

ـ اعلن د . بطرس غالي ان المطالب التي تتم تقديمها للصرب للالتزام بها كخطوة أولى لتحقيق التسوية الدائمة للصراع في البوسنة عن طريق المفاوضات تتضمن ضرورة قيام الصرب بسحب الأسلحة الثقيلة من منطقة الحظر التي تمتد لمسافة ٢٠ كيلو مترا حول سراييفو وقبول وقف اطلاق النار وعدم مهاجمة الجيوب المسلحة في جوراذدي وتوزلا (٨/٣٠) وعلى صعيد آخر ذكرت دبلوماسية في الأمم المتحدة أن غالبية اعضاء مجلس الأمن أعربت عن تأييدها للضربات الجوية التي قام بها حلف الاطلنطي ضد مواقع صرب البوسنة (٨/٣٠) .

ـ قرر حلف الأطلنطي والأمم المتحدة تعليق هجماتهم على المواقع الصربية في البوسنة لاعطاء الصرب مهلة ٢٤ ساعة لسحب ومدفعيتهم الثقيلة حول سرييفو والتعاون مع الأمم المتحدة لارساء السلام (٩/١) .

اعلنت مصادر صربية في بالي أن اللقاء بين قائد قوات الأمم المتحدة برنار جانفيية والجنرال ميلاديتش قائد قوات الصرب بشأن الرد على المطالب الدولية انتهى الى فشل تام ، وفي تصريح أدلت به ميريام ساشاكي الناطقة باسم قوة الحماية الدولية ساشاكي أن الهدنة لاتزال قائمة وأن حلف الاطلنطي قد يقوم بمهمات جوية جديدة (٩/٢) .

ـ وجه حلف الاطلنطي انذارا جديدا لصرب البوسنة لسحب أسلحتهم الثقيلة من حول سراييفو والا واجهوا ضربات جوية جديدة ، وكان حلف الناتو قد وافق على تمديد تعليق الغارات الجوية على مواقع المدفعية والصواريخ الصربية بناء على طلب الأمم المتحدة (٩/٣) .

ـ أعلن د . بطرس غالي أن المهلة التي حددتها الأمم المتحدة وحلف الناتو لسحب الأسلحة الثقيلة من حول سراييفو انتهت مع وجود مؤشرات غير مقنعة عن التزام الصرب بتنفيذها هذا الشرط ، وحذر د . غالي قادة الصرب من انه في حالة استمرارهم في عنادهم فان الأمم المتحدة ستواصل تأييد استمرار الغارات الجوية حتى تضمن انتهاء معاناة المدنيين في مناطق الآمنة (٩/٥) .

ـ أعلن قائد القوات الجوية لحلف الاطلنطي في جنوب اوروبا استئناف قصف الأهداف الصربية حول سراييفو بعد توقف مؤقت بسبب الأحوال الجوية غير المواتية واكد أن عملية الاطلنطي ستستمر في المرحلة الراهنة وأن « أمامنا مهام عديدة لابد من انجازها » (٩/٦) .

ـ استبعد المفاوض الأمريكي ريتشارد هولبروك بعد لقائه بالرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوشيفيش أن يكون لغارات الاطلنطي أي تأثير على محادثات جنيف التي يشترك فيها وزراء خارجية البوسنة وكرواتيا ويوغسلافيا (السابقة) (٩/٦) .

ـ واصلت طائرات حلف الاطلنطي الغارات الجوية ضد المواقع الصربية العسكرية لليوم الرابع على التوالي في تجاهل تام لنداءات الصرب بوقف العملية الصربية واكد جانيش ويت المتحدث باسم الناتو اعتزام الحلف توجيه مزيد من الضربات حتى يمتثل الصرب لانذار المجتمع الدولي (٩/٧) ، وعلى صعيد آخر وافق وزراء خارجية مجموعتي الاتصال الدولية والاسلامية في ختام اجتماع عقد في باريس على ضرورة استمرار غارات الاطلنطي الى حين رفع الحصار الصربي المفروض على سراييفو (٩/٧) .

ـ وافقت الفئات المتصارعة في البوسنة في اجتماعات عقدت في جنيف على اقامة كيانين يتمتع كل منهما بالحكم الذاتي ولكل منهما دستوره الخاص وأن هذا

الاتفاق لا يعني أن تكون هناك دولتان مستقلتان ولايعني التقسيم ، ووصف متحدث باسم البيت الأبيض « الاعلان المبادئ » الذي تم التوصل اليه بأنه يشكل مرحلة مهمة على طريق السلام ولكنه ليس النتيجة النهائية (٩/٨) .

ـ اعرب مجلس الأمن عن ارتياحه للاتفاق حول اعلان المبادئ الذي تم التوصل اليه في جنيف ودعا أطراف النزاع الى التفاوض « عن نية وعناية » على أساس هذا الاعلان ، وعلى الرغم من الاتفاق فقد وسع حلف الاطلنطي منطقة عملياته الجوية ضد صرب البوسنة لتشمل قواعد الدفاع الجوي وأجهزة الرصد عن جميع انحاء البوسنة حتى يستجيب الصرب لمطالب الأمم المتحدة وخاصة سحب أسلحتهم حول سراييفو (٩/٩) .

ـ أعلن صرب البوسنة رفضهم مطالب الأمم المتحدة بسحب أسلحتهم الثقيلة من حول سراييفو بعد ساعات من اعلانهم انه تم بالفعل سحبها واكد مسئولا الأمم المتحدة أن الكثير من هذه الأسلحة تم اخفاؤها ليبقى مصدر تهديد لعاصمة البوسنة (٩/١٠) .

ـ أعلن باسوسي اكاشي مبعوث الأمم المتحدة الخاص بالبوسنة أن المباحثات بين قائد القوات الدولية برنار جانفييه والجنرال راتكو ملاديتش قائد جيش الصرب قد فشلت في الاتفاق على سحب الأسلحة الصربية الثقيلة من حول المناطق الخاضعة للحماية الدولية ومن بينها سراييفو وعلى هذا الأساس لم يحدث أي تغيير في قرار مواصلة الغارات الجوية (٩/١١) .

ـ دعا مجلس الأمن الأطراف المشاركة في أزمة البوسنة الى وقف العمليات العسكرية في جمهورية البوسنة والهرسك وأعرب رئيس المجلس عن قلق اعضائه الخمسة عشرة على مصير المدنيين نتيجة تكثيف العمليات الهجومية من قبل الاطراف البوسنية وحدد الأعضاء دعمهم لاعلان المبادئ الموقع في جنيف (٩/١٤) .

ـ أعلن رادوفان كاراديتش زعيم صرب البوسنة أن الأسلحة الثقيلة سوف تسحب من منطقة الحصار حول سراييفو ، وأنه قبل مقترحات السلام التي طرحها ريتشارد هولبروك الوسيط الامريكي وسلوبودان ميلوسيفتش رئيس صربيا في بلجراد والتي تقضي بأن يسحب صرب البوسنة أسلحتهم الثقيلة مقابل وقف حلف الاطلنطي لغارات الجوية ضد مواقعهم العسكرية لمدة ٧٢ ساعة ، وأعلن الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرد اكهارت أن التزام الأمم المتحدة وحلف الاطلنطي « تعليق » العمليات الجوية هو امتحان لالتزام وينطبق فقط على وقف القصف الجوي وليس الطلعات الاستكشافية (٩/١٥) .

ـ أعلنت الأمم المتحدة ان الصرب لم يبدأوا سحب أسلحتهم الثقيلة من المنطقة المحظورة حول سراييفو وان كل ما فعلته القوات الصربية هو سحب بعض قطع المدفعية من قاعدة نائية عن المدينة واكد متحدث باسم الأمم المتحدة في سراييفو ان طائرات حلف الاطلنطي سوف تستأنف هجماتها الجوية على المواقع الصرب مالم يسحبوا أسلحتهم قبل انتهاء الموعد المحدد لذلك (٩/١٦) .

ـ تعهد الصرب باستكمال سحب أسلحتهم الثقيلة في محيط سراييفو خلال المهلة التي أعلنتها الأمم المتحدة وحلف الاطلنطي (٩/١٨) .

ـ رفضت الولايات المتحدة الاقتراح الذي قدمه د . بطرس غالي بسحب القوات الدولية من البوسنة واحلال قوات متعددة الجنسية محلها واكد وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري ان بلاده لن ترسل جنودا الى البوسنة الا بعد التوصل الى اتفاق سلام نهائي (٩/١٩) .

ـ أعلنت الأمم المتحدة وحلف الاطلنطي في بيان صدر عنهما انهما لن يستأنفا الضربات الجوية بعد أن أذعن صرب البوسنة للأوامر بسحب الأسلحة الثقيلة من حول سراييفو وحذرا من استئنافها اذا ماهوجمت سراييفو أو أي منطقة آمنة اخرى ، وعلى صعيد آخر أشاد الرئيس كلينتون بقرار الأمم المتحدة وحلف الاطلسي حول الوقف المشروط للغارات الجوية معتبرا أن هذه الغارات شكلت « نجاحا » وأثبتت « ان الحزم يعطي نتيجة » (٩/٢١) .

ـ واجهت مبادرة السلام الأمريكية في البوسنة خطرا يهدد تعثرها بعد اعلان حكومة البوسنة انها لن تحضر الاجتماع الثلاثي لاطراف النزاع في نيويورك بسبب اصرار صرب البوسنة على الانفصال وتفسير اتفاق الثامن من سبتمبر الخاص بالمبادئ الأساسية لحل المشكلة تفسيرا يتمشى مع رغباتهم (٩/٢٥) .

ـ أعلن الرئيس كلينتون ان البوسنة وكرواتيا ويوغسلافيا السابقة توصلت لاتفاق بشأن مبادئ دستورية تهدف الى وضع حد للحرب الدائرة في البوسنة واكد ان البلاد « ستبقى دولة واحدة معترف بها دوليا » وان المبادئ الدستورية تتضمن اعلان اقامة نظام رئاسي وبرلماني ومحكمة دستورية (٩/٢٦) .

ـ وضع الرئيس البوسني بيجوفيتش شروطا لوقف العمليات العسكرية ضد الصرب تضمنت اعادة تشغيل المرافق في سراييفو والسماح بمرور وسائل النقل المدنية على أحد الطرق المارة بالأراضي الصربية وفتح طريق لدخول جيب جوراجدة الذي تسيطر عليه القوات الحكومية وحل مدنيين محل السلطات العسكرية ببلدة بينالوكا ووقف عمليات التطهير التي يمارسونها ضد المسلمين والكروات في المنطقة (٩/٢٨) .

ـ اتفق مجلس وزراء حلف الاطلنطي على تشكيل قوة حفظ سلام تتولى أي اتفاق سلمي يتم التوصل اليه في البوسنة يسمح باشتراك قوات من دول أخرى فيه وخاصة روسيا (٩/٣٠) .

ـ أعلن ريتشارد هولبروك مبعوث السلام الأمريكي لدى يوغسلافيا السابقة أن الخلافات لاتزال واسعة جدا بين الاطراف المتصارعة في البوسنة وان اطراف النزاع يريدون وقف القتال الا أنهم غير قادرين على الاتفاق على كيفية تحقيق ذلك (١٠/٥) .

ـ أعلن ثورفالد ستولتنبيرج مبعوث الأمم المتحدة الى يوغسلافيا السابقة أن كرواتيا والمتمردين الصرب الذين يحتلون سلافونيا الشرقية توصلا الى اتفاق من حيث المبدأ لتسوية الخلاف الناشب بينهما حول المنطقة (١٠/٣) .

ـ أعلن كلينتون ان الاطراف البوسنية وافقت على وقف اطلاق النار في جميع اراضي البوسنة اعتبارا من العاشر من اكتوبر « في حالة تلبية شروط معينة » لم يحدد ماهيتها وذلك تمهيدا لاجراء مفاوضات سلام اعتبارا من ٢٥ أكتوبر ثم عقد مؤتمر دولي حول البوسنة في باريس (١٠/٥) .

ـ أتفق وزراء دفاع الاطلنطي على الاسراع بتشكيل ونشر قوة حفظ السلام وأعلن ديلي كلايس السكرتير العام للحلف أن اللجنة العسكرية للحلف ستضع تصورها لكيفية تنفيذ الخطة

والحصول على موافقة القيادة السياسية قبل بدء العمل بها (١٠/٧) .

ـ طلب قادة القوات الدولية في البوسنة من حلف الاطلنطي الرد على القصف الصربي للمخيم الواقع في منطقة توزلا الا أن الظروف الجوية حالت دون تحديد مواقع الأسلحة الثقيلة الصربية وتعطيلها . وقد حذرت القيادة الدولية انه سيتم الرد بحزم على أي عدوان مماثل (١٠/٩) .

ـ قررت السلطات البوسنية ارجاء تطبيق وقف اطلاق النار في البوسنة معتبرة ان الشروط المحددة لتنفيذه لم تتوفرا ، وعلى صعيد آخر طالب بيان أصدرته الأمم المتحدة الاطراف المتنازعة بضبط النفس وأعرب متحدث باسم الأمم المتحدة عن أمل المنظمة الدولية في نجاح مساعيها الرامية الى عقد اجتماع لاطراف النزاع يتمخض عن بدء سريان الاتفاق (١٠/١٠) .

ـ أعلن انطونيو بيداي رئيس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة ان السلطات البوسنية والصربية وافقت على بدء تطبيق وقف اطلاق النار اعتبارا من منتصف يوم ١١ اكتوبر (١٠/١١) .

ـ عقدت مجموعة الاتصال الدولية اجتماعا في موسكو لوضع استراتيجية لمحادثات السلام بين الاطراف المحاربة في البوسنة ودور روسيا في المساعدة في حفظ السلام فيها (١٠/١٧) .

ـ اتفقت البوسنة والاتحاد اليوغسلافي (جمهورية الصرب والجبل الاسود) على تبادل مكتبين للاتصال في عاصمتيهما سراييفو وبلجراد في اطار المساعي الى تضييق الهوة بين مواقف البوسنيين والصرب من أجل التوصل الى اتفاق شامل في المحادثات المقرر عقدها بين أطراف النزاع (١٠/١٩) . كما اتفقت الاطراف المتحاربة على أصدار أومر للقادة العسكريين الميدانيين بوقف القتال حتى يصمد اتفاق الهدنة تمهيدا لمؤتمر السلام (١٠/٢٠) .

ـ أعرب صرب البوسنة عن تأييدهم لنشر قوة سلام متعددة الجنسيات على طول الحدود في البوسنة والهرسك من أجل تطبيق اتفاق سلام محتمل شرط ان تكون مشكلة من جنود تابعين لبلدان « صديقة » (١٠/٢٣) .

ـ قال الرئيس البوسني علي عزت بيجوفيتش في بيانه أمام الجمعية العامة ان المجتمع الدولي يجب ان تكون لديه الشجاعة والارادة ليقول للمعتدي أنه معتد وأن يصف الأجناس بأنها أبادة أجناس وأضاف « نحن نريد أن ننشئ مجتمعا على أساس التعددية السياسية والعرقية واحترام حقوق الانسان والاقتصاد الحر » (١٠/٢٥) .

ـ أعلن وزير الدفاع الأمريكي بيري ان فرقا من حلف الأطلسي توجهت الى البوسنة لوضع خرائط ميدانية للطرق والجسور والبنى التحتية في اطار التحضير لقوة السلام الدولية المستقبلية (١٠/٢٦) .

ـ أعلن وزيرا دفاع الولايات المتحدة وروسيا أن دولتيهما اتفقتا على تشكيل وحدة عسكرية مشتركة تتألف من عدة الآف من الأفراد للمساهمة في المشاريع الاعمارية وتعزيز السلام في البوسنة (١٠/٢٢)

ـ تبنى مجلس النواب الأمريكي قرارا غير ملزم حول ارسال قوات أمريكية الى البوسنة يطالب بموافقة الكونجرس الأمريكي على أي نشر للقوات المسلحة الأمريكية في اطار قوة حلف شمال الاطلسي المقبلة في يوغسلافيا السابقة (١٠/٣١) .

ـ طلبت كرواتيا في رسالة بعثت بها الى رئيس مجلس الأمن مساعدتها في معرفة مصير مئات من الكروات والبوسنيين الذين فقدوا في النزاع المسلح في يوغسلافيا السابقة وطلبت من المنظمة الدولية ارسال فريق للتحقيق في مصير نحو ثلاثة الآف كرواتي وبوسني انقطعت اخبارهم وهم في منطقة بانيا لوكا شمال غربي البوسنة (١٠/٣١) .

ـ بدأ في قاعدة « رايت باترسون » بولاية الأمريكية مؤتمر السلام في البوسنة ، وفي غضون ذلك تم الأعلان عن اتفاق الرئيسين الصربي والكرواتي على استخدام الوسائل السلمية لحل الخلافات بينهما في شأن منطقة سلافونيا الشرقية التي يسيطر عليها الصرب (١١/٢)

ـ دعت المحكمة الجزائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة الولايات المتحدة الى تضمين خطة السلام المرتقبة في البوسنة شرطا يقضي بمحاكمة مجرمي الحرب وحثت المحكمة واشنطن على أن يكون تسليم رادوفان كاراجيتش وراتكو ميلاديتش ومسئولي الصرب الآخرين المتهمين بارتكاب ممارسات تطهير عرقي ضد المسلمين أحد شروط اتفاق السلام (١١/٤) .

ـ أعلن الرئيس الكرواتي فرنيو توجمان أن بلاده ستمتنع عن قبول تمديد تفويض انتشار القوات الدولية في اراضيها عندما تنتهي فترة التفويض السارى المفعول في نهاية نوفمبر اذا لم يوافق الانفصاليون الصرب على عودة سلافونيا الشرقية الى النظام الدستوري الكرواتي (١١/٤) . وعلى صعيد آخر تزيدات المخاوف من نشوب حرب أخرى بين كرواتيا والانفصاليين الصرب حول اقليم سلافونيا الشرقية بعد مقاطعة الوفد الصربي للمباحثات (١١/٥) .

ـ تعرض مؤتمر أوهايو للسلام لأزمة عنيفة هددته بالتوقف بسبب رفض الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفتش محاكمة زعماء صرب البوسنة بتهمة ارتكات جرائم حرب ضد المسلمين واعتبار ذلك جزءا من اتفاق التسوية النهائية . وفي تطور آخر اقترحت مجموعة الاتصال الدولية على مجلس الأمن اصدار قرار يلزم صرب البوسنة باتاحة الفرصة للتحقيق في أعمال القتل والتطهير العرقي ضد المسلمين في البوسنة ، كما طالب مشروع القرار الحكومة الكرواتية بوقف انتهاكات حقوق الانسان (١١/٧) .

ـ قررت لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة تخفيف نظام العقوبات المفروضة على جمهورية يوغسلافيا الاتحادية وذلك بالسماح لها مؤقتا بالتزود بالغاز الطبيعي الروسي والوقود المنزلي والغاز المسال ، وأعلنت الولايات المتحدة أن هذا الاجراء ليس رفعا جزئيا للعقوبات ولا تعليقا للحظر (١١/١١) .

ـ توصل المفاوضون الكروات والصرب الى اتفاق بشأن اعادة اقليم سلافونيا الشرقية الى السيادة الكرواتية بوساطة السفير الامريكي لدى زغرب بيتر جالبرايت والوسيط الدولي ثوفالد ستولتنج (١١/١٣) .

ـ في تحد لقرار محكمة جرائم الحرب بلاهاي اعلن الرئيس الكرواتي حمايته للجنرال يتخومير فاسيتش وهو من كروات البوسنة الذين اتهموا بارتكاب جرائم ضد المسلمين وأضاف أنه عين الجنرال المتهم في جهاز التفتيش العكسري بالجيش الكرواتي (١١/١٥) .

ـ هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات دولية ضد كرواتيا واستبعادها من

المنظمات الغربية مالم تقم بتسليم الجنرال يتخومير فاسيتش قائد ميلشيات كروات البوسنة الى محكمة جرائم وأدانت الولايات المتحدة بشدة قرار الرئيس الكرواتي بترقية الجنرال فاسيتش لأتهامه بالتورط فى جرائم حرب ضد مسلمى البوسنة (١١/١٦) .

ـ وفى تطور لاحق أعلن الرئيس الكرواتي استعداد بلاده للتعاون الكامل مع محكمة جرائم الحرب فى لاهاى واشترط التزام المحكمة بالموضوعية فى توجيه الاتهامات للكروات (١١/١٧) .

– بعد مفاوضات شاقة استمرت ٢١ يوما توصل قادة اطراف الصراع فى البوسنة الى اتفاق سلام شامل وأعلن ذلك الرئيس كلينتون فى مؤتمر صحفى عقده فى البيت الأبيض ، وجرت مراسم التوقيع على الاتفاق بالأحرف الأولى فى قاعدة رايت باترسون الجوية دايتون بولاية أوهايو (١١/٢١) .

ـ أعلن الرئيس كلينتون عزمه ارسال حوالى ٢٠ الف جندى امريكي الى البوسنة لتنفيذ اتفاق السلام الجديد وحمايته وقال أن مشروع السلام يحافظ على البوسنة كدولة موحدة فى حدودها الراهنة المعترف بها دوليا وتقسم الدولة الى قسمين : الاتحاد الفيدرالي المسلم – الكرواتي وكيان صرب البوسنة وان مدينة سراييفو ستبقى العاصمة الموحدة .. (١١/٢١) .

– وافق مجلس الأمن على قرارين مرتبطين باتفاق السلام ينص أحدهما على رفع الحظر العكسرى المفروض على البوسنة تدريجيا ضمن اطار زمني مفصل والآخر ينص على تعليق العقوبات المفروضة على بلجراد مع ربط ذلك بتنفيذ حكومة بلجراد جميع تعهداتها فى اتفاق السلام (١١/٢٣) .

ـ أكدت الولايات المتحدة رفضها مطالب صرب البوسنة باعادة التفاوض حول اجزاء من اتفاق السلام ، ووجه الرئيس كلينتون خطابا الى الشعب الأمريكى دافع فيه عن قراره بارسال ٢٠ الف جندى امريكي للمساعدة فى تنفيذ اتفاق السلام (١١/٢٧) .

ـ توصل حلف شمال الاطلسى وروسيا الى اتفاق حول الجوانب لاشتراك قوات روسية فى قوة حفظ السلام (١١/٢٩) .

ـ وافق برلمان البوسنة على اتفاق دايتون وفوض الرئيس على عزت بيجوفيتش التوقيع على الاتفاق في باريس فى ١٤ ديسمبر ، ودعا كافة الأجهزة الرسمية فى البلاد الى الالتزام ببنود الاتفاق (١١/٣٠) .

– قرر مجلس حلف الاطلنطى ارسال قوة متعددة الجنسيات من حوالى ٦٠ الف جندى لتنفيذ اتفاق السلام فى البوسنة (١٢/١) .

– قرر مجلس الأمن انهاء عملية حفظ السلام فى البوسنة يوم ٣١ يناير وفى كرواتيا فى منتصف الشهر نفسه (١٢/١) .

العراق :

– عقدت اللجنة الكويتية العراقية الخاصة بالأسرى الكويتيين اجتماعاتها فى مقر بعثة المراقبة الدولية التابعة للأمم المتحدة على الجانب الكويتي من الحدود لبحث مصير ٦٠٥ مفقودين خلال فترة الاحتلال العراقي للكويت وتم تحديد يوم ٢٦ ديسمبر موعدا لاستئناف المباحثات حول قضية الأسرى على الجانب العراقى من الحدود (٩/١) .

ـ أحتج العراق لدى مجلس الأمن على « التدخل الامريكي السافر » فى شئونه الداخلية بعدما دعت الولايات المتحدة الى ازاحة نظام صدام حسين وبعث وزير الخارجية العراقى برسالة الى مجلس الأمن اعتبر فيها التصريحات الامريكية تنطوى على « سياسة عدوانية » (٩/١) .

– دعت فرنسا العراق وروسيا والصين الى عدم التراجع عن موقفها المؤيد لتخفيف الحظر الاقتصادى المفروض على العراق واحترام تعهداتها وحرصها على دورها الاقليمى والعالمى قبل مراجعة مجلس الأمن الدورية للعقوبات فى ٩ سبتمبر (٩/٢) وعلى صعيد آخر أكد اكيوس ان احتمال رفع العقوبات الدولية على العراق ضئيل جدا (٩/٤) .

– فى جلسة مغلقة مدد مجلس الأمن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق للمرة السابعة والعشرين (٩/٨) .

– وصل الى بغداد تشارلز دولفى نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة لاجراء محادثات تتركزبشكل خاص على ملف السلاح الجرثومى العراقى للتحضير للتقرير الدورى الذى ستقدمه اللجنة الخاصة الى مجلس الأمن فى شهر اكتوبر ومعربا عن أمله فى « الحصول على معلومات وايضاحات جديدة تساعدنا فى تحليل ٦٥٠ صفحة قدمت الينا وتحتاج الى وقت طويل لدراستها » (٩/١٧) .

– فى مذكرة بعث بها العراق الى د . بطرس غالى احتج العراق رسميا على قيام الطائرات الأمريكية بخرق وانتهاك حرمة أجوائه واختراق حاجز الصوت بقصد المراقبة وطالب العراق بتوزيع مذكرته على اعضاء مجلس الأمن واعتبارها وثيقة من وثائقه (٩/١٨) .

– اعلن موريشيو زيفريرو مبعوث الوكالة الدولية الطاقة الذرية فى العراق أين العراق كان لديه برنامج نووى تدميرى لم يكشف عنه قبل هروب حسين كامل صهر الرئيس العراقى وان البرنامج كان مجرد خطط مستحيلة التنفيذ من الناحية الفنية (٩/٢٠) .

– دعا سفير دولة الكويت ومندوبها الدائم لدى المنظمات الدولية فى فيينا فى كلمته أمام المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الى تكثيف واحكام الرقابة على العراق ونشاطاته النووية وارسال فرق خاصة للتفتيش كلما استدعت الحاجة ذلك (٩/٢١) .

– حذرت الأمم المتحدة فى تقرير أعده خبراء من جامعة هارفارد ومعهد التكنولوجيا فى ماساشوستش من حجم المجاعة والمعاناة التى يعيشها الشعب العراقى واكد التقرير أن المجاعة أصبحت تهدد ٤ ملايين عراقى وأن حوالى ثلث اطفال العراق تحت سن الخامسة يعانون من سوء التغذية (٩/٢٢) .

– رفضت لجنة العقوبات بالأمم المتحدة طلبا بالسماع لها باستيراد كميات محدودة من النفط العراقى عبر الأراضى الأردنية الى مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى (٩/٢٥) .

– عقدت اللجنة الفنية الخاصة ببحث قضية الأسرى الكويتيين اجتماعها السادس على الجانب العراقى للحدود الكويتية تحت مظلة الصليب الأحمر فى جو « خلى من التوتر » للتعرف على ردود العراق على الملفات التى قدمتها الكويت فى شأن الأسرى (٩/٢٧) .

– قدم اكيوس خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الكويتي تأكيدات الى الكويت بأن مفتشيه يستخدمون الآن طرقا تهدف الى حماية الكويت من اخطار الأسلحة البيولوجية والكيماوية العراقية (٩/٢٨) ، واعلن اكيوس بعد وصوله الى بغداد مع خمسة من

الخبراء التابعين للجنة الدولية الخاصة أن المرحلة التى تمر بها العلاقة بين العراق واللجنة « مرحلة مكثفة » وان لديه عددا من الأسئلة تمثل جميع مجالات التسلح وخاصة المجال الجرثومى والكيمائى والصاروخى (٩/٣٠) .

– قال نائب رئيس الوزراء العراقى طارق عزيز فى رسالة بعث بها الى مجلس الأمن ان المعلومات التى قدمها العراق الى اللجنة الخاصة بعد أغسطس الماضى « لاتغير حقيقتين جوهريتين هما أن العراق لا يحتفظ منذ نهاية ١٩٩١ بأى أسلحة أو مكونات إسلحة من تلك التى حظرت بموجب احكام القرار ٦٨٧ ولم يقم بأى نشاط يخالف التزاماته بموجب هذا القرار » ونفى عزيز أن تكون السفن العراقية التى أغرقت فى شط العرب والخليج خلال الحرب تحتوى أسلحة أو مواد كيماوية واكد استعداد بلاده للتعاون من التحقق من محتويات هذه السفن اذا رغبت الأمم المتحدة (١٠/٧) .

– أعلن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية فى تقرير قدمه الى مجلس الأمن ان « مجرد حجم » الوثائق التى قدمها العراق فى اغسطس الماضى يجعل من السابق لأوانه استخلاص أية استنتاجات فى شأن محتوياتها ومضامينها المتصلة ، وليس هناك مايؤكد انه تم تسليم كل الوثائق ذات الصلة بالمسائل النووية (١٠/١١) .

– قدم اكيوس تقريرا الى مجلس الأمن الذى اتهم فيه العراق « بتضليل اللجنة وحجب المعلومات » وجاء فى التقرير أن العراق « انتج سرا محركات صواريخ على نسق صواريخ سكود وأجرى بحوثا وطور البرامج المتعلقة بالصواريخ المحظورة » قبل اندلاع الحرب (١٠/١١) .

– وافقت لجنة التعويضات فى اجتماعاتها فى جنيف على ٢١٧٥٠٠ طلب جديد من أشخاص اضطروا لمغادرة العراق أو الكويت بسبب حرب الخليج قدمها رعايا ٦٧ دولة وثلاث منظمات دولية (١٠/١٢) .

–اعترف العراق بأنه حاول انتاج قنبلة نووية صغيرة بعد غزوة الكويت فى أغسطس ١٩٩٠ لكنه فشل فى ذلك ، وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد أكدت ان العراق باشر بعد احتلاله الكويت برنامجا لتصنيع قنبلة نووية فى غضون ستة أشهر الا أن قصف القوات الحليفة لمنشآته فى يناير ١٩٩١ عطل هذا المشروع (١٠/١٨) .

– اجتمعت اللجنة الفنية الخاصة ببحث قضية الأسرى الكويتيين اجتماعها السابع على الجانب الكويتى من الحدود الكويتية العراقية وتسلم الجانب الكويتى خلال الاجتماع ثلاثة ردود جديدة على الملفات الكويتية لتصبح مجموع الردود التى تسلمها الجانب الكويتى ١٢٦ ردا حتى الآن (١٠/٢٥) .

– فى رسالة بعث بها العراق الى د . بطرس غالى احتج العراق رسميا لدى الأمم المتحدة على قيام ايران بخرق وانتهاك قرار وقف اطلاق النار واتفاق طهران لمنطقة العزل بين البلدين عام ١٩٨٨بعد انتهاء الحرب بينهما (١١/٧) .

– جددت بغداد رفضها تطبيق القرار ٩٨٦ بعد ساعات من تمديد مجلس الأمن العقوبات المفروضة على العراق وبعد يوم واحد من اجتماع د . غالى مع برزان التكريتى فى جنيف بهدف اقناع بغداد بقبول خطة لبيع كميات محدودة من النفط (١١/٩) .

– أوضح اكيوس فى محاضرة أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأردنى أن العراق استغل ثغرة فى قرارات الأمم المتحدة لتطوير ابحاث صواريخ ذاتية الدفع قد يصل مداها الى قلب اوروبا وروسيا وغرب الصين وأضاف أن اللجنة الدولية تشعر بقلق بالغ لغياب المعلومات الخاصة بالمواد البيولوجية التى يملكها العراق (١١/١٧) .

– قدم العراق فى رسالة وجهها الى د . غالى احتجاجا رسميا لقيام طائرات امريكية بالتحليق فى الأجواء العراقية بقصد المراقبة (١١/١٨) .

– صرح اكيوس انه يسعى للحصول على دعم مالى وسياسى من دول التعاون الخليجى التى بدأ جولته اليها واعتبر أن مهمته فى الخليج سوف تكسب اللجنة الدولية صدقية لعملها وتعطيها دعما سياسيا لمهمتها (١١/٢٠) .

– أعلن وزير الخارجية العراقى ان بلاده تنتظر من لجنة الأمم المتحدة المكلفة بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية تحديد مهلة زمنية لمهمتها ، وقال أن بغداد مستعدة للتعاون التام مع اللجنة لكن عملية التحقق لا يمكن أن تبقى مفتوحة (١١/٢٦) .

– قدم نزار حمدون مندوب العراق الدائم لدى الأمم المتحدة مذكرة احتجاج ضد بريطانيا لمواصلة السفن الحربية البريطانية الموجودة فى الخليج العربى القيام بأعمال استفزازية ضد السفن والبواخر العراقية داخل المياه الاقليمية العراقية (١١/٢٨) .

– أعلن أكيوس ان المسئولين العراقيين قدموا له أدلة مهمة خاصة بتدمير أسلحة جرثومية وأضاف انه يعتقد أن المعلومات الجديدة سوف تساعد اللجنة الدولية فى عملها (١١/٢٩) .

سوريا :

قرر مجلس الأمن تمديد فترة عمل قوات الأمم المتحدة فى مرتفعات الجولان السورية لمدة ٦أشهر اخرى تنتهى فى مايو القادم . وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد أكد فى تقريره الى المجلس ان الموقف فى الشرق الأوسط رغم الهدوء الذى يسود الحدود السورية – الاسرائيلية – ينذر بالخطر وسيستمر حتى يتم التوصل الى سلام دائم وكامل على جميع المسارات العربية الاسرائيلية (١١/٢٨) .

افغانستان :

– وصل المبعوث الدولى محمود المستيرى الى اسلام اباد لاجراء محادثات مع كبار المسئولين الباكستانيين بعد سقوط اقليم « حيرات » فى ايدى حركة الطالبان وتوتر العلاقات بين باكستان وأفغانستان (٩/١٧) .

– وجه نائب وزير الخارجية الافغانى رسالة الى د . بطرس غالى طلب فيها منه التدخل لوقف التحركات الباكستانية فى أفغانستان (٩/١٨) .

– ناشد الصادق ابو نفيسة مساعد محمود المستيرى الفصائل الافغانية وقف المعارك من أجل أفساح المجال لتطبيق السلام ، كما التقى المستيرى مع سفراء الدول الخمس الدائمة فى عضوية مجلس الأمن فى مقر السفارة البريطانية فى العاصمة الباكستانية وحضهم على دعم مسيرة السلام (٩/٢٦) .

– عقب اجتماع محمود المستيرى مع وزير خارجية باكستان نجم الدين شيخ صرح متحدث رسمى بأن باكستان تؤيد جهود الأمم المتحدة لاستعادة السلام فى أفغانستان وجمع كافة الزعماء الافغان على مائدة المفاوضات (١٠/٥) ، وفى تطور لاحق اتهمت أفغانستان فى

رسالة لمجلس الأمن الحكومة الباكستانية بدعم ميلشيات « طالبان » المعارضة والتى تحاصر العاصمة « كابول » (١٠/١٧) .

– وصل المستيرى الى افغانستان للتفاوض على وقف اطلاق النار والحيلولة دون اندلاع المعركة الحاسمة للسيطرة على العاصمة كابول وأعلن المستيرى انه سيجتمع مع الرئيس برهان الدين ربانى (١٠/٢١) .

– أعلن محمود المستيرى اثر اجتماع عقده مع الرئيس الافغانى تعليق مبادرته للسلام حتى يتيح للاطراف الافغانية التفاوض فيما بينها (١١/١٨) .

– قدم المبعوث الدولى محمود المستيرى صيغة « آليه نقل السلطة » التى تتألف من ٢٨ شخصا يمثلون أغلب الفصائل المتحاربة لتولى الحكم بعد تقديم الرئيس الافغانى برهان الدين ربانى استقالته واعلن فى مؤتمر صحفى فى اسلام اباد أن الرئيس الافغانى وافق على تسليمها الحكم (١١/١٦) ، واعلنت حركة طالبان رفضها الصريح للخطة المقترحة (١١/١٧) .

ليبيا :

– توجه وفد المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة المحايدة على الحدود الدولية الليبية المصرية لدراسة أوضاع الفلسطينيين المبعدين من ليبيا ومعرفة عددهم تمهيدا لارسال معونات غذائية عاجلة لهم (٩/٢٥) .

– وجه المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (اونروا) وممثلة المفوضية العليا لشئون اللاجئين نداء الى العقيد معمر القذافى وقادة دول الشرق الأوسط لتكرار محاولتهم ايجاد حل عاجل ونهائى للمأساة التى يتعرض لها الفلسطينيون بسبب ابعادهم عن ليبيا (٩/٢٩) ، وعلى صعيد آخر اكد العقيد القذافى اصراره على ترحيل الفلسطينيين من ليبيا ، كما زار مخيما للفلسطينيين المبعدين قرب الحدود مع مصر وأعلن أن ليبيا « تتعهد ان تدفع للذين يعودون الى مناطق الحكم الذاتى الرواتب التى كانوا يحصلون عليها اثناء عملهم بالبلاد (١٠/٤) .

– دعا بانوس مموسيس مسئول العلاقات الخارجية فى مكتب مفوضية اللاجئين بالقاهرة الى ضرورة حل مشاكل الفلسطينيين المقيمين على الحدود المصرية الليبية بشكل عاجل مشيرا الى ان « الموقف متعثر للغاية » خاصة ان شروط العودة لا تنطبق عليهم لأنهم من فلسطينى ١٩٤٨ (١٠/٥) .

– صرح بانوس موسيس مسئول الخارجية فى مكتب مفوضية اللاجئين بالقاهرة أن المفوضية تجرى اتصالات مع مكتبها فى قبرص لبحث احتياجات ٦٦٠ مبعدا فلسطينيا عالقين فى باخرة المياه الاقليمية القبرصية بعد أن رفضت سوريا نزولهم الى ميناء اللاذقية (١٠/١٨) .

– قالت متحدثة باسم المفوضية العليا لشئون اللاجئين أن الأحوال على الحدود بين مصر وليبيا مستمرة فى التدهور وأن الأمم المتحدة سترسل امدادات تكفى لمدة شهر لعدد ١٠٣٦ فلسطينيا تقطعت بهم السبل فى الصحراء (١٠/٢٤) ، وفى تطور لاحق اعلن العقيد القذافى انه قرر ايقاف عمليات ابعاد المزيد من الفلسطينيين لمدة تتراوح بين ٣ الى ٦ أشهر (١٠/٢٥) .

– حضت البعثة الليبية لدى الأمم المتحدة فى اعلان نشرته صحيفة واشنطن بوست عائلات ضحايا حادث تفجير طائرة الركاب الامريكية فوق لوكربى على الضغط على حكوماتهم لقبول اقتراح اجراء محاكمة عادلة للمشتبه فيهما بمقتضى القانون الاسكتلندى فى مقر محكمة العدل الدولية فى لاهاى (١١/٨) .

– ناشد الفلسطينيون المبعدون من ليبيا ولا يزالون عالقين على الحدود المصرية الليبية الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ومنظمات حقوق الانسان والصليب الأحمر الدولى مساعدتهم فى العودة الى وطنهم فلسطين (١١/٩) .

– قرر مجلس الأمن استمرار فرض العقوبات على ليبيا دون تغيير حتى تلتزم ليبيا بالتعاون مع سلطات التحقيق فى حادثى الطائرة الفرنسية ولوكربى ، وأشاد المجلس بالتطور الايجابى فى موقف ليبيا بعد أن قدمت الى بريطانيا اجابات مرضية عن تعاونها مع الجيش الجمهورى الايرلندى (١١/٢٢) .

– نددت ليبيا بقرار مجلس الأمن باستمرار فرض العقوبات وأعربت عن دهشتها لذلك بعد أبدت تعاونا مع فرنسا فى التحقيقات الخاصة بقضية الطائرة الفرنسية (١١/٢٣) .

الصحراء الغربية :

– وافق مجلس الأمن بالاجماع بموجب القرار ١٠١٧ على تمديد فترة بقاء بعثة الأمم المتحدة المكلفة بتنظيم الاستفتاء فى الصحراء الغربية أربعة أشهر تنتهى فى نهاية يناير ١٩٩٦وحمل المجلس كلا من المغرب وجبهة بوليساريو مسئولية تأخير اجراء الانتخابات فى الصحراء الغربية مشيرا الى أن الأمم المتحدة قد تسحب بعثتها فى حالة عدم احراز تقدم (٩/٢٣) .

– حض أحمد السنوسى ممثل المغرب الدائم فى الأمم المتحدة مجلس الأمن من أجل أتجاوز العراقيل التى تضعها جبهة بوليساريو لتمكين كل السكان المنحدرين من أصول صحراوية من المشاركة فى الاقتراع وتوفير الشروط الموضوعية لانهاء عمليات تحديد الهوية (٩/٢٤) .

– فى رسالة الى مجلس الأمن اعتبرت جبهة بوليساريو قرار العاهل المغربى زيارة الصحراء المغربية « استفزازا مدروسا » وطالبت بأن يتراجع العاهل المغربى عن قراره مشددة على « حقها فى الانتقام » (١٠/١) .

– اقترح د . غالى اجراءات جديدة لتسريع تنفيذ خطة الأمم المتحدة لتنظيم الاستفتاء فى الصحراء الغربية وركزت الاجراءات على تبسيط شروط تسجيل السكان المنحدرين من أصول صحراوية فى قوائم الاقتراع وان يقدم كل من المائة الف شخص الذين يود المغرب ضمهم الى قوائم الاستفتاء الأوراق الخاصة بانتمائه للمنطقة والصادرة بعد أو قبل الاحصاء الذى اجرته اسبانيا عام ١٩٧٤ (١١/١) .

رواندا / بوروندى :

– توجهت ساداكا أوجاتا رئيس اللجنة العليا لشئون اللاجئين الى رواندا فى اطار مهمتها الرامية لاعادة اللاجئين الروانديين الى وطنهم (٩/٤) .

– طالب مجلس الأمن فى قرار بالاجماع من الأمين العام للأمم المتحدة د . بطرس غالى تشكيل لجنة للتحقيق فى التقارير المتعلقة ببيع الأسلحة بصورة غير مشروعة الى قوات حكومة رواندا السابقة الموجودة فى معسكرات اللاجئين خارج رواندا (٩/٨) .

– أعلن د . بطرس غالي أن المنظمة الدولية تبحث اجراء خفض جوهري في عدد أفراد بعثة السلام رواندا بسبب الأزمة المالية التي تواجه المنظمة وأنه أصدر تعليمات لمسئول الأمم المتحدة في رواندا لدراسة اجراءات توفير النفقات (١٠/١٥) .

– دعا مجلس الأمن في بيان رئاسي الدول الاعضاء في الأمم المتحدة القبض على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم مذابح خلال الحرب الأهلية في رواندا ، وناشد المحكمة الدولية التي انشئت لمحاكمة مجرمي الحرب في رواندا بدء عملها في أسرع وقت (١٠/١٨) وفي تطور لاحق أعلن أحد مسئولي المحكمة الدولية أن المحكمة ستفتح ابوابها في أروشا في الأول من ديسمبر (١١/١) .

– قررت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقف عملياتها في بوروندي بعد أن قام مسلحون مجهولون باطلاق النار على أحدى قوافل الصليب الأحمر (١١/٧) .

– أختار دكتور غالي السفير محمود قاسم لرئاسة اللجنة الدولية للتحقيق في التقارير المتعلقة بتهريب الأسلحة الى جنود حكومة رواندا السابقة (١١/٢٠) .

– أعلنت الحكومة الرواندية انها لا ترغب في تجديد تفويض الأمم المتحدة وانها في حاجة الى مساعدات تقنية وليس جنود (١١/٢٥) .

ليبريا :

– قرر مجلس الأمن بالاجماع تمديد بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا حتى نهاية ٣١ يناير ، وناشد المجلس د . بطرس غالي بعقد مؤتمر لاعلان التبرعات لليبريا لجمع الموارد اللازمة للنهوض بعجلة السلام ، ورحب المجلس بفكرة ايفاد بعثة دولية للتشاور مع الزعماء في ليبيريا بشأن شروط تنفيذ اتفاق « ابوجا » (٩/١٦) .

– وافق مجلس الأمن على توسيع نطاق عمليات الأمم المتحدة في ليبريا بزيادة عدد المراقبين العسكريين من ٧٠ الى ١٦٠ شخصا للمساعدة على مراقبة تنفيذ اتفاق السلام (١١/١١) .

السودان :

– أكد تقرير أعده المقرر الخاص لحقوق الانسان في السودان كاسباربيرو أن السودان شهد هذا العام انتهاكات فاضحة لحقوق الانسان تمثلت خاصة في اعدامات من دون محاكمات وحجز حريات واعتقالات تعسفية وعمليات خطف وممارسات التعذيب (١١/٧) .

الأمين العام :

– تعرض د . بطرس غالي الى وعكة صحية طارئة أضطر معها بناء على نصيحة طبيبه الخاص الغاء رحلته الى بكين لافتتاح مؤتمر المرأة العالمي وكذلك زيارته لكل من موسكو وجنيف (٩/١) .

– في تصريح أدلى به د . بطرس غالي الى الصحف اليابانية قال د . غالي أن المنظمة الدولية فشلت في تحقيق الاصلاحات التي كانت تعتزم ادخالها على هياكلها وعلى مجلس الأمن بسبب الاختلافات الواسعة في الآراء بين الدول الاعضاء حول تلك الاصلاحات وشكك في امكانية اجراء هذه العمليات مع نهاية القرن الحالي (٩/١) .

– أكد د . بطرس غالي انه لاحماية للبيئة ولا دعم لحقوق الانسان ، ولا نجاح لأي سياسة سكانية لدعم عمليات التنمية ، ولا نجاح لأي خطط للتنمية الاجتماعية في أي مجتمع من المجتمعات ، ولا سلام واستقرار حقيقيين دون مشاركة المرأة ، كما انه لا عالم أفضل للبشرية ولاغد أفضل لابنائنا دون تحسين لوضع المرأة ودون تحقيق حقوقها الانسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية (٩/٢) .

– أعلن د . بطرس غالي ان الضربات الجوية التي يقوم بها حلف الاطلسي ضد صرب البوسنة لاتتوقف الا بعد تحقيق العملية لأهدافها ، وحذر د . غالي قادة الصرب البوسنة من انه في حالة استمرارهم في عنادهم فان الأمم المتحدة ستواصل تأييد استمرار الغارات الجوية حتى تضمن انتهاء معاناة المدنيين في المناطق الآمنة (٩/٥) .

– بعد تصاعد أزمة التفجيرات النووية الفرنسية بجنوب محيط الهادي أعرب د . غالي عن معارضته لجميع التجارب النووية سواء الفرنسية أو الصينية أو غيرها مطالبا بالتزام القوى النووي في العالم بالاتفاق الذي تمضه قرار التمديد الدائم لمعاهدة حظر الانتشار النووي (٩/٨) .

– أشار د . بطرس غالي في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة الى أن القلق يساور المجتمع الدولي بسبب قرارات اسرائيل القاضية بمصادرة الاراضي وتوسيع المستوطنات اليهودية واكد ان عملية السلام في الشرق الاوسط تحتاج الى تأييد جماهير واسع وأن هذا التأييد سيظل هشا مالم يطرأ توسع واضح على الاحوال المعيشية للفلسطينيين (٩/١١) .

– في تقريره السنوي عن نتائج أعمال المنظمة الدولية أشار د . بطرس غالي بالانجازات البارزة التي تم تحقيقها والتي كان من أهمها معاهدة السلام التاريخية بين أسرائيل والأردن في اكتوبر ١٩٩٤ وتنفيذ اعلان المبادئ الاسرائيلي الفسلطيني بالاضافة الى المفاوضات متعددة الاطراف بشأن المسائل الاقليمية في الشرق الأوسط . كما أعرب د . غالي في تقريره عن قلقه العميق حول الأوضاع المتردية في العراق (٩/١٢) .

– بعد أن وقعت كل من اليونان وجمهورية مقدونيا في مقر الأمم المتحدة بنيويورك لانهاء الخلافات بينهما ، أعرب د . بطرس غالي عن سعادته لتوقيع هذا الاتفاق واكد ان الدولتين تعهدتا باحترام سيادة ووحدة اراضي كل منهما واستقلالهما السياسي ، وطالب الجانبين باستئناف المفاوضات لايجاد اسم نهائي لجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة (٩/١٤) .

– أعلن د . بطرس غالي قبل بدء الجلسة الافتتاحية للدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة أن الأمم المتحدة تواجه « ثورة عالمية » بعد أن انتهى دور الحرب الباردة في وضع اطار

العلاقات الدولية وقال ان النزاعات اليوم أصبحت مختلفة حيث يجرى معظمها داخل الدول . و أضاف أن سياسات اليوم مختلفة أيضا حيث تسعى الدول للتحول الى الديمقراطية « وان المستقبل فى يدنا لنبنيه وبدون الأمم المتحدة لن نستطيع ذلك » (٩/٢٠) .

– رفع د . بطرس غالى تقريرا الى مجلس الأمن عن الوضع فى طاجيكستان ومدى التقدم فى اتجاه تحقيق مصالحة وطنه خلال الأشهر الثلاثة الماضية وناشد د . بطرس غالى فى تقرير الرئيس الطاجيكى امام على رحمنوف وزعيم المعارضة عبد الله نورى ان يتخذا التدابير اللازمة التعجيل فى تنفيذ تدابير الثقة التى اتفقا عليها خلال لقائهما فى طهران فى يوليو الماضى (٩/٢١) .

– انتقد د . غالى ضمنا خلال احتفال أقيم على شرف الشخصيات المشاركة فى الدورة الخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة الولايات المتحدة لعدم دفعها المتأخرات المترتبة عليها للأمم وقال « حان الوقت لكسر هذه الحلقة .. ان الموارد غير المناسبة تؤدى الى نتائج غير مناسبة . ويتم التزرع فيما بعد بهذه النتائج غير المناسبة لتخفيض الموارد المالية » (٩/٢٦) .

– دعا د . بطرس غالى الى « ازالة الالغام الأرضية المضادة للافراد التى يطرح انتشارها مشكلة عالمية » (٩/٢٦) .

– حول تقييم الدور الذى قامت به الأمم المتحدة فى عودة الشرعية الكويتية أشار د . بطرس غالى فى حديث ادلى به الى مجلة « العربى » الى ان « الأمم المتحدة اعطت الشرعية للتدخل الجماعى وأن الأمم المتحدة نجحت فى صد العدوان العراقى واتخاذ التدابير اللازمة لعدم تكراره (٩/٢٨) .

– أكد د . بطرس غالى الالتزام الثابت للمنظمة الدولية بدعم عملية السلام بين الفلسطينيين واسرائيل وقال أن توقيع اتفاق توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى فى واشنطن يشكل خطوة جديدة ومهمة نحو التطبيق الكامل لاعلان المبادئ الذى تم التوصل اليه عام ١٩٩٣ (٩/٢٩) .

– إعلن د . بطرس غالى انه يرغب فى تخفيض عدد الجنود الدوليين فى يوغسلافيا السابقة للحد من النفقات حيث تتطلب عمليات الأمم المتحدة فى مناطق يوغسلافيا السابقة حوالى ٥ ملايين دولار كل يوم (١٠/١) .

– اجتمع د . بطرس غالى مع الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامى الدكتور حامد الغابد فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك حيث تمت مناقشة القضايا ذات الأهتمام المشترك والتعاون فى المجالات العلمية والتقنية وأعرب د . غالى عن ارتياحه لاتساع مجال المشاورات بين المنظمتين على المستوى السياسى وأبلغ الغابد أن الأمم المتحدة تنظم اجتماعا مع المنظمات الاقليمية فى نيويورك فى ١٦ فبراير القادم لتعزيز التعاون فى مجال المحافظة على الأمن والسلم الدوليين (١٠/٥) .

– اكد عبد الكريم الكباريتى وزير خارجية الأردن خلال الأجتماع الذى عقده مع د . بطرس غالى فى نيويورك ضرورة استمرار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فى تقديم كافة الخدمات الانسانية التى تقوم بها فى المنطقة وبصفة خاصة فى الأردن الذى يستضيف القسم الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين وطالب بتحسين مستوى هذه الخدمات كما ونوعا لتغطية الاحتياجات المتزايدة للاجئين (١٠/٧) .

– ناشد د . بطرس غالى خلال الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى والبنك الدولى الذى عقد فى واشنطن وزراء المال ، العمل على حل الأزمة المالية التى تعانى منها المنظمة الدولية وقال « اننى احضكم على ضمان تلبية الالتزامات المالية لبلادكم تجاه الأمم المتحدة فى الوقت المحدد وبالكامل » (١٠/١٠)

– خلال لقائه بالسيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية العراق حصن د . بطرس غالى العراق على اعادة النظر فى موقفه من القرار ٩٨٦ الذى يسمح لبغداد بيع كمية محدودة من النفط التلبية الاحتياجات الانسانية ، وقد ابلغ الوزير العراقى د . بطرس غالى أن موقف حكومته من القرار ٩٨٦ » لم يتغير (١٠/١٠) .

– تلقى أحمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن تهنئة من د . بطرس غالى على نجاح الندوة الدولية التى عقدتها اللجنة حول آفاق السلام فى الشرق الأوسط (١٠/١٥) .

– وجه د . بطرس غالى رسالة الى الدورة الحادية عشرة للجمعية العمومية لمنظمة السياحة العالمية عبر فيها عن سعادته الشخصية لاختيار مصر لتكون مقر انعقاد الجمعية العمومية وأضاف أن السياحة لم تعد من الرفاهية بل عنصرا مهما لتواصل المجتمع الدولى وتضامن الأسرة الدولية (١٠/١٧) .

– أعلن د . بطرس غالى فى قمة عدم الانحياز التى عقدت فى كولومبيا ان الحركة هى الآلية المناسبة لتحقيق الاصلاح فى الأمم المتحدة ودعا د . غالى الى حشد الطاقات الخلاقة للحركة لخوض المعركة ضد الاستئثار بثمار التقدم وذلك بالكفاح من أجل تحقيق التنمية (١٠/١٨) .

– طلب الرئيس الزائيرى موبوتوسى سيسكو من د . بطرس غالى ايجاد حل عاجل لأزمة لاجيئ رواندا فى زائير وكذلك مساعدة الأمم المتحدة فى اجراء الانتخابات المقررة فى عام ١٩٩٧ (١٠/٢١) .

– اكد د . بطرس غالى للرئيس الروسى بوريس يلتسين ضرورة مشاركة المنظمة الدولية فى اتخاذ القرارات الخاصة بايجاد تسوية سليمة لأزمة البوسنة اذا كان سيطلب منها القيام بمهام محددة فى البوسنة (١٠/٢٢) .

– بحث د . بطرس غالى مع أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح ضرورة اذعان العراق للقرارات الدولية كما اجتمع د . غالى مع وزير خارجية العراق فى مسعى لاقناع النظام العراقى بالعودة عن رفضه تنفيذ العراق بالعودة عن رفضه تنفيذ القرار ٩٨٦ الذى يخوله تصدير كميات من نفطه تحت اشراف دولى لتمويل شراء مواد غذائية للشعب العراقى (١٠/٢٢) .

– اجتمع د . بطرس غالى والامير سلطان بن عبد العزيز آل سعود النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير الدفاع السعودى وحضر الاجتماع الرئيس ياسر عرفات وتناولت المحادثات الأزمة المالية التى تواجهها الأمم المتحدة والوضع فى البوسنة والهرسك ، كما أطلع د . بطرس غالى الأمير سلطان على جملة مساعدات الأمم المتحدة للشعب الفلسطينى فى قطاع غزة والتى يشرف عليها المنسق الخاص للأمين العام تيرجى لارش (١٠/٢٤) .

– بعث د . عصمت عبد المجيد برسالة الى د . بطرس غالى أخطره فيها بقرارات وزراء الخارجية العرب فى اجتماعهم بالقاهرة فى شهر سبتمبر الماضى وخاصة القرارات ذات الصيغة

الاقليمية والدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والدور المنتظر للأمم المتحدة والاجراءات الاسرائيلية الرامية الى تهويد القدس اضافة الى القرارات الخاصة باللاجئين وقضايا الأعمار والتنمية فى مناطق الحكم الذاتى (١٠/٢٤) .

– أختتم د . بطرس غالى الاحتفالات الخاصة بالذكرى الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة وشاركت فيها ١٢٩ دولة وحكومة ، وقال د . غالى وسط تصفيق الحضور « لتحيا الأمم المتحدة » وأضاف « خلال الأيام الثلاثة الأخيرة استمر الحوار بين الأمم كما أراده المؤسسون فى جو من الصداقة والقوة ورأينا روح سان فرانسيسكو تعود الى الحياة » (١٠/٢٥) .

– عين د . بطرس غالى الجنرال جبان جوسيس سانتيلد فى منصب القائد الجديد للبعثة الدولية لمراقبة وقف اطلاق النار على الحدود بين العراق والكويت (يونيكوم) (١٠/٣٠) .

– دعا د . بطرس غالى العراق مجددا الى قبول قرار الأمم المتحدة ٩٨٦ خلال اجتماعه مع طه محيى الدين معروف نائب الرئيس العراقى الذى وعد بنقل وجهة نظر الأمين العام للقيادة العراقية (١٠/٢٨) .

– طالب العراق د . بطرس غالى باستغلال صلاحياته لرفع العقوبات الاقتصادية على بغداد وايقاف التدخل فى شئونه الداخلية والامتناع عن انتهاك سيادته وحق شعبه فى اختيار نظام حكمه (١٠/٣١) .

– قال د . بطرس غالى فى رسالته الى مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا أن قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ هما الأساسى لأية تسوية نهائية لتحقيق السلم فى منطقة الشرق الأوسط وأن المقومات الأساسية لنجاح التعاون الاقتصادى الاقليمى فى المنطقة لابد أن تكون مستندة الى سلام عادل وشامل (١٠/٣١) .

– بعث د . بطرس غالى الى مجلس الأمن بمقترحات جديدة لتسهيل عملية تحديد هوية الناخبين المقرر اشتراكهم فى الاستفتاء المزمع اجراؤه لتحديد مصير الصحراء الغربية تقضى بأن يقدم كل من المائة الف شخص الذين يريد المغرب ضمهم الى قوائم الاستفتاء الأوراق الخاصة بانتمائه للمنطقة والصادرة بعد أو قبل الاحصاء الذى أجرته اسبانيا عام ١٩٧٤ (١١/١) .

– أعرب د . بطرس غالى عن أسفه العميق لاغتيال رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين ، وفى كلمته التأبينية قال د غالى « .. ولكننا ننظر الى عظمة انجازه حيث كان رجلا عرف الحرب والسلام وسعى وناضل من أجل المصالحة والسلام .. أن هذا الهدف يجب أن يكون وهو هدفنا وهو هدف الأمم المتحدة .. » (١١/٦) .

– قال متحدثة باسم الأمم المتحدة أن د . بطرس غالى بحث امكانية السماح بمبيعات نفط عراقية محدودة مع برزان التكريتى مندوب العراق لدى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف وأن التكريتى وعد بنقل وجهة نظر د . غالى الى الحكومة العراقية (١١/٨) .

– خلال لقاء عقده د . بطرس غالى مع مسئول الشئون الأوروبية فى الخارجية الليبية عبد العاطى العبيدى شدد د . غالى ضرورة على تطبيق طرابلس لقرارى مجلس الأمن ٧٨٤ و٨٨٣ الخاصين بفرض عقوبات على ليبيا لعدم تعاونها مع المجتمع الدولى فى قضية تفجير الطائرة الامريكية فوق لوكربى (١١/٩) .

– اكد د . بطرس غالى أنه أصيب بالصدمة والرعب لاعدام نيجيريا للمعارضين التسعة من دعاة حماية حقوق الانسان (١١/١١) .

– عين د . بطرس غالى عزيز حسين الممثل السابق للمغرب لدى الأمم المتحدة ممثلا جديدا للمنظمة الدولية فى بوروندى خلفا للسيد أحمد ولد عبدالله الموريتانى الجنسية (١١/٩) .

– اكد د . بطرس غالى خلال اجتماعه بپولين جرينى رئيسة المجموعة الاشتراكية فى البرلمان الأوروبى صعوبة فرض حظر على بيع السلاح الى نيجيريا وأضاف أن تجارة السلاح مزدهرة بشكل كبير فى نيجيريا مما يجعل من الصعب جدا تطبيق الحظر (١١/١٤) .

– بدأ د . بطرس غالى جولة افريقية تستمر ١٢ يوما تشمل زيارة غانا وسيراليون وليبريا وبنين وساحل العاج (١١/٢٥) .

– احال د . بطرس غالى على الجمعية العامة مذكرة عن حقوق الانسان فى العراق أعدها المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان فان درشتويل تضمن نقدا لاذعا للحكومة العراقية كما تضمن نقدا للاستفتاء على تمديد ولاية الرئيس صدام حسين الذى أجرى فى منتصف اكتوبر ووصفه « بالمهزلة » (١١/٢٧) .

– هدد د . بطرس غالى فى تقرير رفعه الى مجلس الأمن بأمكان سحب البعثة الدولية من الصحراء الغربية وقال انه لن يمكن « انجاز عملية تحديد الهوية الا بدعوة الحكومة المغربية وجبهة بوليساريو الى تقديم شيخ أو مناوب للمشاركة فى تحديد الهوية .. » اما فى حالة عدم رغبة الطرفين أو عدم استطاعتهما تقديم شيخ أو مناوب تستند تحديد الهوية الى وثائق الاثبات فقط » (١١/٢٨) .

محكمة العدل الدولية

عقد فى مكتب رئيس محكمة العدل الدولية لقاء ضم سفير ليبيا فى لاهاى والاتحاد الأوروبى وممثل الحكومة الامريكية وممثل بريطانيا للبحث فى موضوع تحديد فترة زمنية تقدم ليبيا خلالها ردها على اعتراضات الولايات المتحدة وبريطانيا حول صلاحية محكمة العدل الدولية فى محاكمة المتهمين الليبيين بتفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكربى (٩/١٢) .

– رفضت محكمة العدل الدولية دعوى نيوزيلندا لوقف التجارب النووية الفرنسية فى جنوب المحيط الهادى كما رفضت طلب استراليا بوقف مؤقت لباقى التجارب النووية الفرنسية لحين الانتهاء من دراسة التأثيرات التى أحدثتها التجربة الأولى التى أجرتها فرنسا فى ٥ سبتمبر على البيئة فى المنطقة (٩/٢٢) .

– بناء على طلب من منظمة الصحة العالمية بدأت محكمة العدل الدولية النظر فى مدى شرعية الأسلحة النووية وما إذا كان القانون الدولى يحظر استخدام تلك الأسلحة فى الحروب ، كما طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة المحكمة بأن تقرر ما اذا كان مجرد التهديد باستخدام الأسلحة النووية مشروعا بمقتضى القانون الدولى (١٠/٢٩) .

Mourad El-Dessouki

- Information War and the Development of the U.S. Military Doctrine
Karim Hagag

- The Egyptian Students Tendency Towards Electronic Indexes in International Relation Libraries
Dr. Osama El-Sayed Mahmoud

- The Arab League and the Information Issue
Hassan El-Shimy

II- Reviews of Literature.

III- Interviews and Conferences.

IV- Bibliography.

REPORTS:

- Jerusalem 1995:Challenges of the Three Coming Years
Ahmed Youssef El-Quorai

- The Post-Rabin Israel
Ahmed Ibrahim Mohamed

- Agreement on the Expansion of the Palestinian Self-Rule
Alaa Salem

- Lebanon and the Agenda After the Expansion of the Prisedency Term
Ayman Abdel Wahab

- The Prisedency Referendum and the Iraqi Future Possibilities
Moataz Salama

- President Zeroal and the Hard Mission
Ahmed Mahaba

- Reconciliation and War in Southern Sudan
Mohamed Abou El-Fadl

- Oman Summit and the Regional Economic Cooperation in the Middle East
Nermine El-Saadany

- Future of Relations Between North and South of the Mediterranean
Khaled Abdel Latif

- Doma's Election: New Challenge to the Movement Towards Democracy in Russia
Nabia El-Asfahany

- Turkey: Aggravation of Internal Problems
Tarek Dahroug

- The Partogees Elections
Nazira El-Effendi

- Settlement of the Macdonian-Greek Disagreement
Ghada Khedr

- "Dayton" Agreement: Does it Put an End to Conflict in Bosnia?
Emad Gad

- "Quebec": A Threat to the Canadian Unity
Mokhtar Shoeib

- Hong Kong: Return to the Motherland-Countdown
Sawsan Hussein

- Srilanka: A New Phase of Civil War
Hesham Badawi Mahmoud

CONFERENCES

BOOK REVIEWS:
by: Dr. Noha El-Mikawy

PERIODICAL REVIEWS:
by: Dr. Hoda Ragheb Awad

CHRONOLOGY:
by: Abou El-Soud Ibrahim

U.N. ACTIVITIES:
by: Nadia Abdel Sayed



Chairman of the Board and General Editor :

Ibrahim Nafei

Al Siyassa al Dawlya :

- Political quarterly published by Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt.
- First issue, July 1965.

Chief Editor

Dr. Osama El Ghazali Harb

Managing Editor

Ahmed Youssef Al Karie

Editorial Consultant

Nabya Asfahany

Sub - Managing Editor

Sawsan Hussein

Editorial Assistance

Nadia Abdel Sayed

Correspondance, Subscription and Advertising Office:Al-Ahram Foundation, Al Galaa Street, Cairo

Tel. 5786022, 5786100, 5786300, 5786400, 5786500

Fax: 5786833-5786023

Telex. 92001 - 92544 Ahram UN

Annual Subscription : - Egypt 24 L. E.

- Arab and African Countries 40 $
- Other Countries 50 $

CONTENTS

تحت الطبع

الكشاف التحليلى لمجلة السياسة الدولية في ٣٠ عاما

- أول كشاف جامع يتضمن محتويات المجلة تفصيلا بشكل منهجى منظم كأداة بحث .
- بيانات مادة الكشاف تشمل اسم الكاتب ، رأس الموضوع، وعنوان المادة ، تاريخ النشر، ورقم الصفحة والعدد .
- اعتمد على اختيار رؤوس موضوعات وترتيب المداخل فى ترتيب هجائى على طريقة القاموس .
- قام بإعداده مجموعة من المتخصصين فى مجال المعلومات .



مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

الجمعيات الأهلية في مصر

د. أماني قنديل
خبير أول
بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية
القاهرة

د. سارة بن نفيسة
معهد البحوث العلمية الفرنسي
للتنمية والتعاون
ORSTOM

كيف تشترك فى السياسة الدولية ؟

يمكنك الاشتراك فى مجلة السياسة الدولية بواحد من الطرق الآتية :

ا ـ عليك ان تملأ الاستمارة المرفقة وترسلها مع الشيك او الحوالة البريدية المطلوبة على العنوان التالى :

مجلة السياسة الدولية ـ جريدة الأهرام ـ المبنى الجديد ـ شارع الجلاء ـ القاهرة .

ب ـ إذا كنت من سكان القاهرة الكبرى ، يمكنك ان تتصل مباشرة بتليفون رقم (٣٣٩١٠٩٠) لتملى عنوانك ورقم تليفونك ، لتصلك الاستمارة مع مندوب من قسم الاشتراكات ليتسلم الشيك أو الحوالة او قيمة الاشتراك نقدا .

جـ ـ إذا كنت من خارج القاهرة الكبرى فى اى من مدن او محافظات الجمهورية يمكنك ان تسلم قسيمة الاشتراك وقيمة الشيك او الحوالة البريدية الى مكتب الاهرام فى مدينتك او محافظتك ومرفق قائمة بعناوين وتليفونات مكاتب الأهرام بالمحافظات .

٥ ـ مكتب الاهرام ـ المنصورة ـ ٢٤ ش سلامة عمارة صغب
(٠٥٠ /٣٤٤٩٣٠)

٦ ـ مكتب الاهرام ـ دمياط ـ ش الجلاء ـ عمارة الاوقاف
(٠٥٧ /٣٢٥٦٣٤)

٧ ـ مكتب الاهرام ـ طنطا ـ ميدان الساعة ـ عمارة القصراوى
(٠٤٠ /٣٣٥٥٩١)

٨ ـ مكتب الاهرام ـ بورسعيد ـ ش صفية زغلول
(٠٦٦ /٣٢٩٤٤٥)

١٣ ـ مكتب الاهرام ـ قنا ـ ش عبدالمنعم رياض ـ عمارة مصر للتامين
(٠٩٦ /٣٢٢٩٢٣)

١٤ ـ مكتب الاهرام ـ اسوان ـ ش السيدة نفيسة
(٠٩٧ /٣٢٢١٣٤)

١٥ ـ مكتب الأهرام ـ مطروح ـ المجعاوى مطروح
(٣ /٩٣٢٢٤١)

مكاتب الأهرام بالمحافظات

١ ـ مكتب الأهرام ـ بنها : ١٩ ش طلعت حرب (٠١٣/٣٢٣٥١٦٩ ـ ٣٢٣٦٦٥)

٢ ـ مكتب الاهرام ـ شبرا الخيمة : ش ١٥ مايو الجديدة لمنطقة بهتيم التابعة لمدينة شبرا الخيمة

٣ ـ مكتب الأهرام ـ العاشر من رمضان ـ مجاورة ٩ فيلا ٤٤٠ (٠١٥/ ٣٦١٠٧٥)

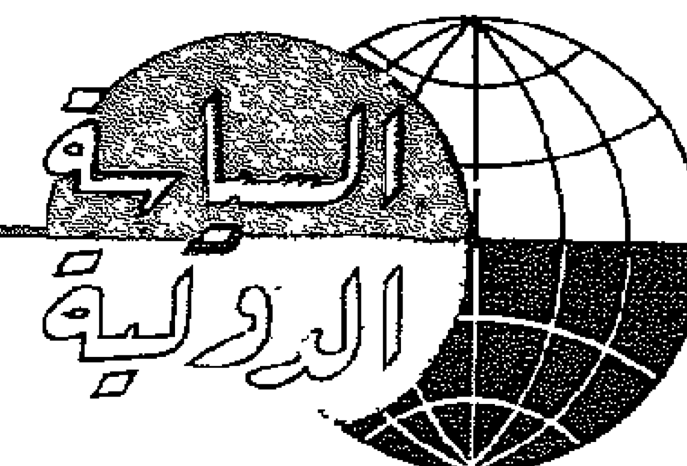
٤ ـ مكتب الاهرام ـ الزقازيق ـ ش الجيش عمارة الاوقاف (٠٥٥/ ٣٢٦٦٥٤) (٠٥٥/ ٣٢٣٩٣٩)

٩ ـ مكتب الاهرام ، الإسماعيلية ـ ٨ ش عمرو بن العاص من السلطان حسين (٠٦٤/ ٣٢٤٣٩٥)

١٠ ـ مكتب الاهرام ـ السويس ـ ٢٩ ش احمد شوقى (٠٦٢/ ٢٢٩٨٦٠)

١١ ـ مكتب الاهرام ـ الفيوم ـ عمارة الامل ـ امام مجلس المدينة (٠٨٤/ ٦٢٣١٨٣)

١٢ ـ مكتب الاهرام ـ المنيا ـ ٣٠ ش عدلى يكن (٠٩٦/ ٣٣١٩٨٦)



AL - SIASSA AL - DAWLYA

International Politics Magazine

قسيمة اشتراك

السيد / رئيس تحرير السياسة الدولية :

تحية طيبة وبعد

أرجو الاشتراك بعدد .... نسخة من « السياسة الدولية » عن مدة (عام واحد ـ عامان ـ ثلاثة أعوام) على العنوان التالى :

....

....

ومرسل طيه شيك بمبلغ .... برقم .... / حوالة بريدية .... باسم ادارة اشتراكات الأهرام ـ مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة

وتفضلوا بقبول وافر التحية

الاسم : ....

التوقيع : ....

AL-SIASSA AL-DAWLYA

123

January 1996

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

السياسة الدولية

الدور الجديد للأمين العام للامم المتحدة

د . بطرس بطرس غالى

المتوسطية وسياسة مصر الخارجية

(ملف العدد) إشراف د .اسامة الغزالى حرب

رؤية استراتيجية للسلام العربى الاسرائيلى

د . شفيق ناظم الغبرا

النظام العالمى الجديد .. الحقائق والأوهام

د . عبد الخالق عبد الله

النظام الاقتصادى العالمى فى مرحلة انتقالية

د . محمد عبد الشفيع عيسى

النزاع اليمنى الاريترى حول ارخبيل حنيش

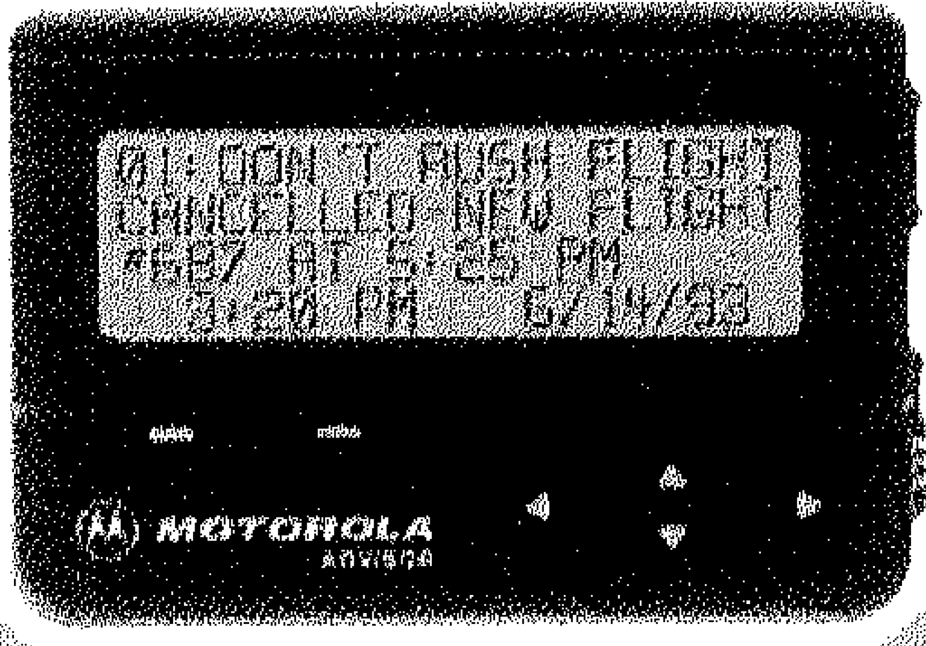
علاء سالم

١٢٤

ابريل ١٩٩٦

ماشالله

MOTOROLA

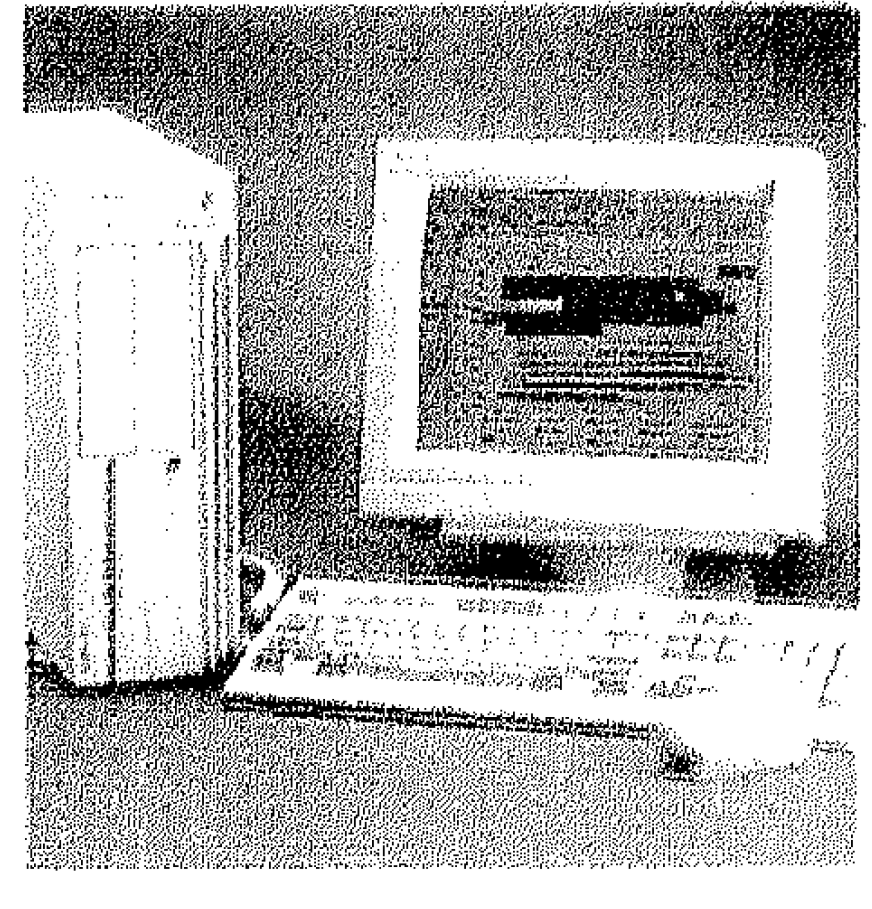


كمبيوتر

أسعار خاصة

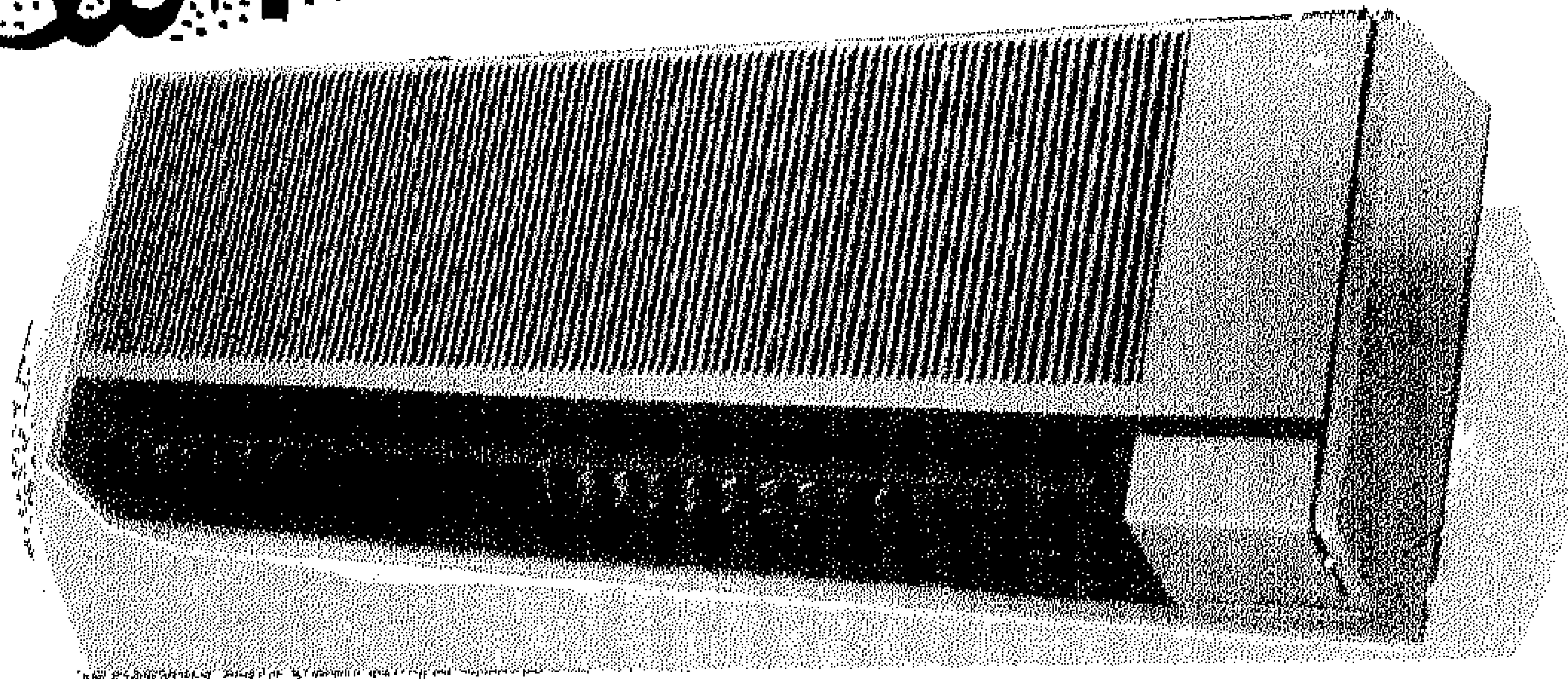
بمناسبة الافتتاح

أجهزة استدعاء



ACER

خصم خاص بمناسبة الافتتاح



Carrier

أجهزة تكييف كارير

المعارض: ★ ١٤٥٩ ش الهرم ت: ٥٣٩١٢٣ ★ ١٩ ش المساحة ت: ٣٣٧٢٣٥٠

الإدارة: ٥ ش حسن القاضى/الهرم ت: ٥٨٥٣٤٥٨ فاكس: ٨٦٧٧٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

س : كثر الكلام والتساؤل فى الأونه الأخيرة عن الليزر والحدائقه لاصلاح أخطاء انكسار وبخاصة قصر النظر فهل تعتبر الجراحة والليزر آمنه ؟ وهل يمكن القول بأنها قد حلت محل العدسات اللاصقة لاصلاح أخطاء انكسار العين ·

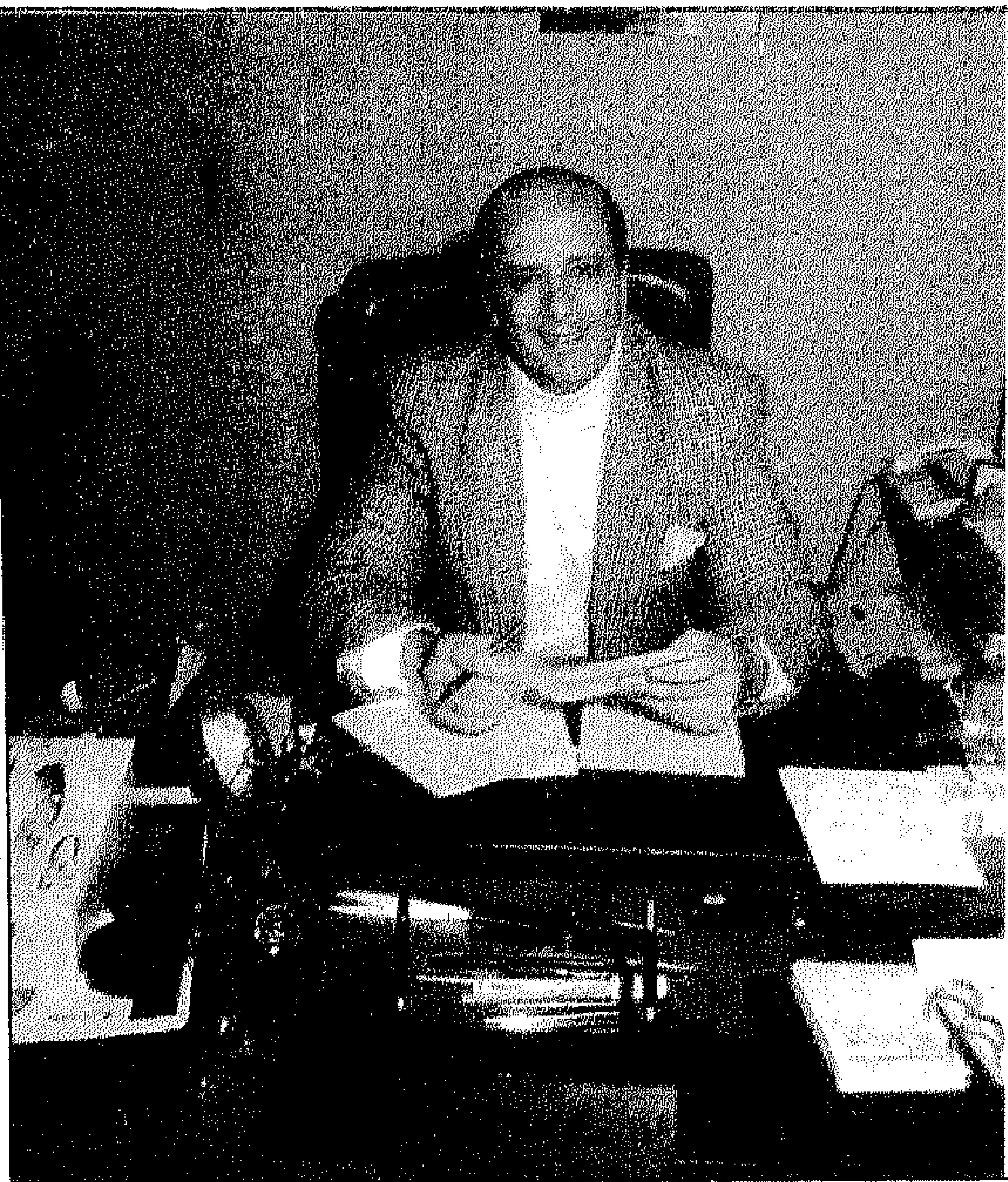
ج : أولا نحب أن نوضح بان الفترة المقبلة تعتبر فى الحقيقة هى زمن العدسان اللاصقة وذلك كنتيجة طبيعية للتقدم الملحوظ الذى حدث للعدسات اللاصقة ومحاليلها فى السنوات الأخيرة ومما أدى الى تفادى الكثير من أعراضها الجانبيه وأما بخصوص الليزر فهنا نحب ان نوضح انه يمثل خطوه ايجابية هائله ولكن يحتاج لبعض الاحتياطات فى اختيار المريض المناسب فى هذا المجال ولكن سيحتاج لبعض الاحتياطات فى إختيار المريض المناسب فى هذا المجال

س : وما هى طبيعة التقدم فى العدسات اللاصقة التى ذكرتموها ؟

ج : أولا أحب ان اوضح ان المادة التى تصنع منها العدسات اللاصقة هى ماده آمنه تماما ولا تؤدى الى أى حساسيه فى العين وهى نفس المادة التى تصنع منها العدسات التى يتم زرعها بداخل العين بعد جراحات المياه البيضاء ·· والحساسية التى يظن البعض انها تحدث من العدسات اللاصقة وتحدث فى حقيقته الامرض المحاليل المستخدمة مع هذه العدسات بما تحتويه من مواد حافظة وكيمويات قد تؤدى الى حدوث هذه الحساسيه · وقد تبارت الشركات المنتجه لهذه المحاليل تقليل نسبة هذه المواد للحصول على محاليل لاتسبب حساسية وقد نجحت فى هذا فى السنوات الاخيرة مما أدى الى ندرة حالات الحساسية مع استخدام العدسات اللاصقة بالظروف الصحيه ·

س : هذا عن المحاليل وماذا عن العدسات اللاصقة نفسها ؟

ج : كما سبق وذكرت عن ارتباط حدوث الحساسية من المحاليل وكذلك من حدوث ترسب لبعض المواد الطبيعية الموجودة بنزع العين على العدسات اللاصقة وكذلك بعض جزئيات مستحضرات تجميل العيون على العدسة مما قد يؤدى الى حدوث بعض الالتهابات والحساسيه بالعين · فقد قامت كبرى شركات العدسات اللاصقة بانتاج العدسات ذات الاستخدام الواحد (DISPOSABLE) والتى تستخدم لفترات قصيرة ومحدودة الى أسبوعين ويتخلص منها المريض بعد ذلك ويستخدم زوج جديد من العدسات خالى من اى عوالق أو ترسبات وهذه لاشك هى أفضل وأجود وآمن أنواع العدسات اللاصقة على الاطلاق ·



س: يعتقد البعض أن استخدام العدسات اللاصقة قد يؤدى الى مضاعفات آخرى غير الحساسية مثل قرص العين فما رأيكم فى ذلك ؟

ج : هذا القول يماثل تماما بان ركوب المصعد يؤدى الى قطع الايدى !! فمن البديهى أن سؤ استخدام العدسات اللاصقة وعدم اتباع تعليمات الطبيب المختص قد يؤدى الى حدوث أى نوع من أنواع المضاعفات تماما كانك تركب المصعد وتخرج يدك من بابه اثناء سيره فلاتتوقع الا الأصابة ·

س: هل نفهم من هذه الاجابات انكم تفضلون العدسان اللاصقة عن الليزر والجراحات ؟

ج: بلا شك ان اى داء يمكن علاجه بواسطة الأقراص أفضل من العلاج بالحقن ، والعلاج بالحقن أفضل من العلاج بالجراحة ، بمعنى أنه كلما كانت الامور بسيطه ومأمونه كلما فضلتها شخصيا كطبيب لصالح المريض

س : وهل لا يعتبر الليزر آمنا للعين ؟

ج: يتعين علينا اختيار المريض المناسب لاجراء الليزر من ناضيد بدرجة قصر النظر وثباته وسن المريض وعوامل أخرى حتى نحصل على نسبة نجاح عاليه ولكنها ابدا لم ولن تصل الى أكثر من ٩٥ ٪ فى أفضل المرضى ولذلك لاختلاف طبيعة استجابة انسجة القرنية لشعاع الليزر من مريض لآخر

س: وماذا عن الجراحات ؟

ج: بادئ ذى بدء احب ان اوضح ان المريض الذى يعانى من درجة قصر النظر الشديدة لايوجد لديه فى الغالب اى نسيج عينه سليم سوى القرنيه حيث ان الصلبه تكون ممتده وخدصيفه والشبكيه بها تخثرات وضمور والجسم الزجاجى به سيوله وعدسة العدين معرضه لمياه بيضاء ولذلك اعتقد انكم توافقون معى على أنه لا تقوم باجراء جراحة فى الجزء الوحيد السليم فى عين هؤلاء المرضى

س: وماذا على الاستيجاتزم ؟

ج: الاستجماتزم بدرجته البسيطه ان كان مصاحبا لدرجات قصر النظر أو طول النظر قد يصلح معه استخدام العدسات اللاصقة الرخوه والعاديه ، اما الدرجات العاليه من الاستجماتزم او غير المصحوبه باخطاء اخرى فيلزم لها اما عمل عدسات لاصقه صلبه نافذه للاكسجين أو عدسات رخوه تصنع خصيصا لكل مريض على حده

س: ما هو اصغر سن يمكن معه استخدام العدسات اللاصقه ؟

ج : أن كان استخدام العدسات اللاصقه بدواعى طبيعيه فيمكن استخدامها حتى فى الاطفال حديثى الولاده تحت المتابعه الطبيه الدقيقه ، اما استخدام العدسات كبديل للنظاره الطبيه فانا شخصيا لا احبذ استخدام العدسه قبل انتهاء من فترة التعليم المدرسى

س : هل يوجد مشاكل خاصه للعدسات اللاصقة الملونه والتى شاع استخدامها فى السنوات الاخيرة بين السيدات ·

ج : اطلاقا والعدسات الملونه ما لها وما عليها تماما مثل العدسات العادية وهى الآخرى تم انتاج انواع حديثه منها ذات الاستخدام الواحد وقد تكون تجميليه فقط او تجميليه طبيه

س : بالنسبة للمارس الرياضة هل هناك نصائح خاصه ؟

ج: العدسات اللاصقة تعتبر هامه جدا لممارس الرياضة ولكن لا ينصح باستخدامها بالنسبة لرياضات السباحه والغطس حيث قد تسقط العدسة من العين ولهذا قد تم انتاج انواع خاصة من العين ولهذا قد تم انتاج أنواع خاصة من النظارات الطبيع للاستخدام أثناء ممارسة هذه الرياضة



وفى حديث السيدة لينا مصطفى عبد الهاى قالت منذ افتتاح شركة مشاء الله منذ عام ٧٩ وهى تسعى دائما إلى ماهو جديد فى العالم من خلال أكبر شركات المتخصصة فى هذا المجال وذلك كان هو الهدف الاساسى فى التجديدات وبدأ العمل فى قطاع الحاسب الآلى من خلال ماركة استر العالمية والتى تقدم الجديد فى مجال الحاسب الآلى . ومواكبة سرعة العصر وأهمية وقت رجل الأعمال قدمنا (البيجر) أجهزة الاستدعاء العالمية من ماركة موتولار الأمريكية . ونقدم للعملاء أحدث شئ فى مجال الاتصالات الحديثة وهى إرسال الرسائل (حروف +أرقام) من خلال تجهيز خاص لجهاز الكمبيوتر يتم عن طريقة الاتصال مباشرا بجهاز البيجر على خط التليفون العادى بدون الحاجة للاتصال بالهيئة هذا ولايزال العمل مستمرا فى قطاع أجهزة التكييف العالمية (كاريير) التى أثبتت كفائة عالمية فى الأعوام السابقة

التأمين

كيف يساهم في التنمية الإقتصادية ؟
كيف يحمى أموالك وممتلكاتك ومنزلك ؟

التامين هو حمايه الاقتصاد القومى من ثروات وممتلكات ومؤسسات ومنشآت .. بل هو حمايه أيضا للافراد الذين هم يديرون هذه الثروات ووثائق التامين التى تصدرها شركات التامين فى السوق المصريه تغطى كافة الاخطار من حوادث شخصيه .. وحريق وسطو .. وزلزال .. وتخب .. وتامينات هندسيه وبحريه وبتروليه وغيرها ..

وقد نتساءل اين تذهب الاموال التى تقوم شركات التامين بتحصيلها كاقساط من هذه الوثائق .. والاجابه على هذا التساؤل واضحه امامنا .. اولا .. ان الهدف الاول من تجميع هذه الاموال هو سداد تعويضات التى تستحق للافراد او المؤسسات الذين يستحقون التعويض نتيجه وقوع الخطر (لاقدر الله) وتحرص شركات التامين ان تكون سريعه فى اجراءاتها وفى سدادها لهذه التعويضات حتى تكسب مزيدا من ثقه عملاءها .

وعلى الجانب الاخر فان الطريق الثانى لاستغلال هذه الاموال بعد تجنيب جزء منها لسداد التعويضات هو الاستثمارات .. ونجد ان الارقام تؤكد ان حجم استثمارات قطاع التامين فى المشاريع المختلفه بالسوق المصريه بلغ هذا العام نحو ٥ ,٦ مليار جنيه مما يؤكد اهميه دور قطاع التامين فى تنميه الاقتصاد القومى ومنها اقامه الثروات الصناعيه مثل الاثاث والمصنوعات الجلديه والملابس الجاهزه وقطاع التعمير والانشاء الذى يساهم فى تغيير مستلزمات البناء والتشييد وايضا فى قطاع الزراعه وتدعيم الثروه الخضراء وايضا النشاط الصحى والسياحى وغيرها .

وحول أهميه قطاع التامين ودوره فى تنميه الاقتصاد القومى .. كان لنا حوار مع **الدكتور برهام عطا الله أستاذ القانون المدنى بحقوق الاسكندريه ورئيس شركه الشرق للتامين** حيث يؤكد .. ان التامين يلعب دور كبير على مستوى الاقتصاد القومى فمن ناحيه يساعد التامين على اعاده تكوين الثروه القوميه التى تكون قد نزلت بها الكوارث .. فالتامين احد وسائل الضمان التى بها يعاد بناء الاقتصاد القومى فى حاله تهدم اوفناء احدى وحداته .. كذلك يسمح التامين من ناحيه اخرى تكوين اموال طائله تستخدم فى الاستثمار وفى تمويل المشروعات الانتاجيه المختلفه وخاصه المشروعات العامه منها .. كما ان هيئات التامين المختلفه تستوعب قدرا من القوى العامله الموجوده توزع عليها دخولا تستخدم بالتالى فى الانفاق مما يساعد على تنشيط الدوره الاقتصاديه ..

قطاع التامين ودور ذو اهميه خاصه

ويستكمل **الدكتور برهام** حديثه حول الدور الهام الذى يقوم به التامين.. حيث يمكننا القول ان قطاع التامين وان لم يكن قطاعا ثانويا فانه قطاع تال او تابع بمعنى ان هذا القطاع يتطور وينمو تبعا للنمو الاقتصادى العام وتبعا لنمو القطاع الصناعى بالذات .. فقطاع التامين وهو ياخذ مكانه بين قطاع الخدمات (القطاع الثالث) لاينمو الا فى ظل اقتصاد بلغ فيه القطاع الصناعى (القطاع الثانى) شوطا عظيما والسبب فى ذلك ان الاقتصاد التقليدى الذى يتميز بنمو (القطاع الاول) القطاع الزراعى يتمتع بتركيب اجتماعى وتضامن لا يجعل هناك مجالا لظهور نظام التامين الحديث ..

توقع ازدهار التامين فى الدول الناميه

ويمكننا القول ان ازدهار نظام التامين فى العالم مرتبط بنشاه الثوره الصناعيه ولاغرابه اذا نما هذا النظام وتطور اولا فى الدول الغربيه حيث بدا العصر الصناعى .. وعموما فان درس الماضى يسمح لنا بتوقع ازدهار قطاع التامين فى بلاد العالم الثالث تبعا لزياده تصنيعها .. والتامين يستطيع ان يلعب دورا اقتصاديا هاما فى هذه البلاد اذ ان التامين اذا كان قطاعا تابعا فانه ينمو مع اول زياده فى الدخل القومى الناتج عن عمليه التنميه الاقتصاديه ثم يدفع معه هذا الدخل القومى الى الزياده نتيجه الاستثمارات التى تتحقق باستخدام ادخارات قطاع التامين ..

اهميه قطاع التامين فى داخل الاقتصاد القومى

ويستكمل **الدكتور برهام** حديثه بان هناك خمس طرق لقياس اهميه قطاع التامين فى اقتصاد معين ..



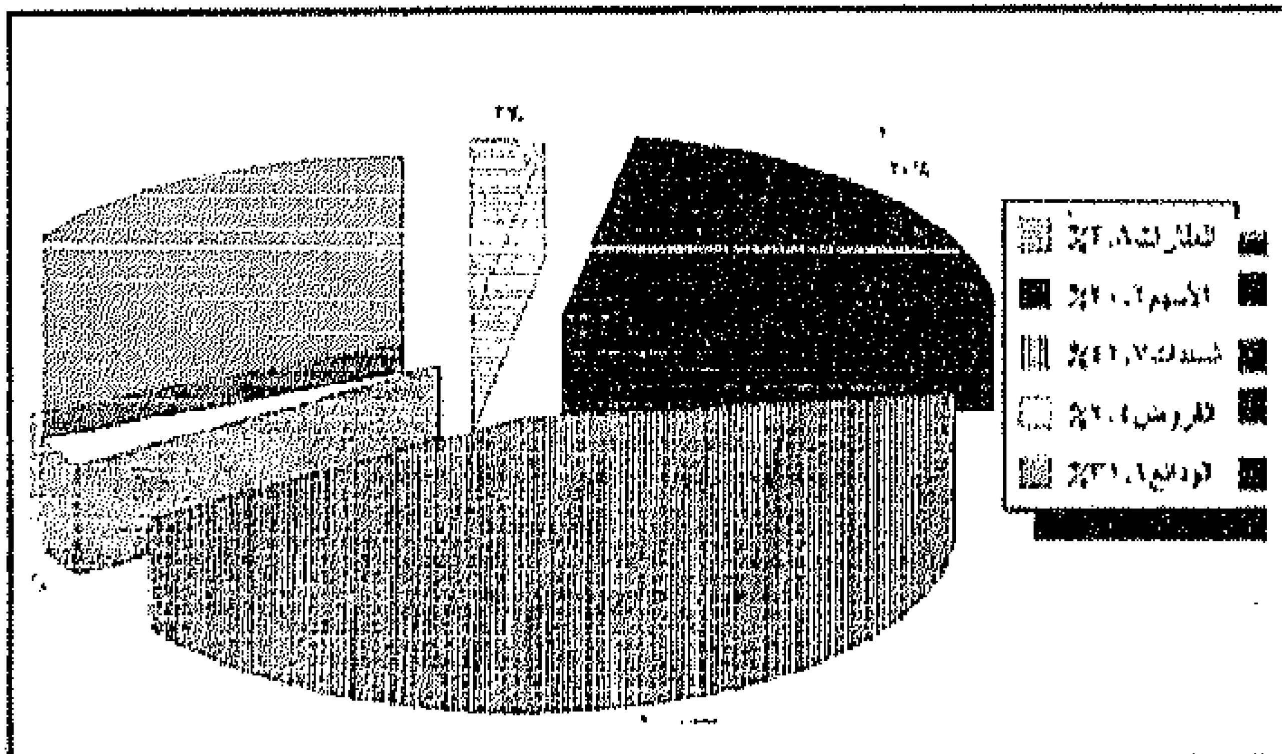
الدكتور برهام عطاالله رئيس شركة الشرق للتامين

الطريقه الاولى

تتعلق بالعماله اى بمعرفه نسبه ما يستوعبه قطاع التامين من موظفين وعمال الى السكان العاملين الذين يقومون بنشاط معين وللحصول على هذه النسبه نقارن عدد السكان العاملين المنتجين الى عدد الافراد الذين يعملون فى قطاع التامين مع معرفه مهاراتهم وتخصصاتهم . وهذه الطريقه واضحه وموضوعيه الا انه يصعب غالبا الاعتماد عليها فى جميع السنوات . اذ لا تتوافر الاحصاءات الدقيقه للسكان العاملين الا فى السنوات التى يتم فيها الاحصاء العام .

الطريقه الثانيه

تتعلق بالقيمه المضافه اى بمقارنه القيمه المضافه فى قطاع التامين مع القيمه المضافه لقطاع اخر او مع الناتج القومى .. والقيمه المضافه فى قطاع تتمثل فى مجموع العمليات النهائيه التى حققت ارقام البيع مطروحا منها ثمن الشراء اى اثمان المواد الاوليه والاجور والمصروفات العامه .. ولما كان قطاع التامين يعتبر من قطاع الخدمات وكانت عاده الاقتصاديين قد جرت على اعتبار ان القيمه المضافه لهذه القطاعات تحسب بالاجور التى وزعت على العاملين فيها .. لذا يمكن القول بان القيمه المضافه فى قطاع التامين تتمثل فى الاجور التى قبضها العاملون فى هذا القطاع .. وهذه الطريقه ترتبط على الاساس بالطريقه الاولى اذ ان نتيجه الثانيه تتاتى بضرب عدد العاملين بشركات التامين فى اجورهم مضافا اليها الارباح وحتى يتسنى معرفه الدخول التى يحصل عليها الافراد الذين يعيشون فى مهنه التامين وبمعرفه القيمه المضاعفه يمكن مقارنتها بالدخل القومى ومعرفه مدى تطورهما تبعا لذلك



توزيع استثمارات شركات التامين على قنوات الاستثمار لعام ٩٣ / ٩٤

الطريقه الثالثه

هى اسهل هذه الطرق وان كانت نتائجها غير كامله الدقه وتتلخص فى الحصول على النسبه بين الاقساط التى دفعت وحصلتها شركات التامين فى سنه من السنين الى الناتج القومى وهذه الطريقه تعطى لنا صوره حيه عن نشاط شركات التامين ومدى تقدمها او نموها بالنسبه الى نمو وتزايد الاقتصاد القومى ..

الطريقه الرابعه

وهى تتلخص فى استخدام معيار مالى يتعلق بالاستثمارات التى تقوم بها شركات التامين وهنا قد ينسب مجموع الاستثمارات التى تقوم بها شركات التامين الى مجموع الاستثمارات المقيمه فى البورصه لكى نعرف المكان الذى تشغله شركات التامين فى السوق الماليه ومدى اسهامها فى النشاطات المختلفه كما يمكن ان تنسب مبالغ الاستثمارات التى يقوم بها شركات التامين باعتبارها مدخرات الى مجموع ما يودعه مواطنو بلد معين فى صناديق التوفير والادخار كما يمكن ايضا نسبه الادخار الذى قامت بتحقيقه شركات التامين فى سنه معينه واستثمرته الى مجموع الاستثمارات المتحققه فى نفس السنه .

الطريقه الخامسه

وتتعلق بالخساره التى لحقت الثروه القوميه فى سنه من السنين ويكون ذلك بتقدير قيمه الاضرار التى عوضها المؤمنون ونسبتها الى الانتاج القومى .. اذ ان هذه الاضرار تعتبر خساره اصابت الثروه القوميه .





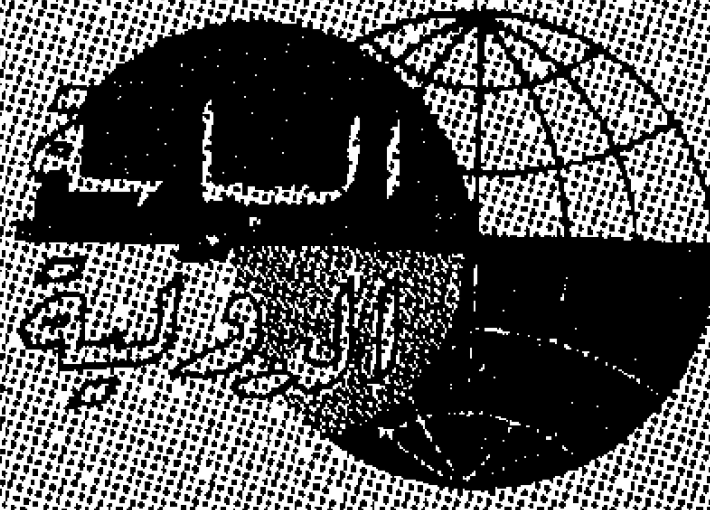
السنة الثانية والثلاثون

العدد (١٢٤)

ابريل ١٩٩٦



رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير:
إبراهيم نافع



أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)
د. بطرس بطرس غالى

السياسة الدولية

□ دورية علمية محكمة تصدر عن مؤسسة الاهرام أوائل يناير ، أبريل ، يوليو ، أكتوبر
□ صدر العدد الأول فى أول يوليو ١٩٦٥

□ تقديم الموضوعات للنشر :

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسي والقانون الدولى والتنظيم الدولي والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها.
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم .
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية .

□ المراسلات :

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة- مجلة السياسة الدولية - الدور الثانى عشر بالمبنى الجديد
تليفون ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام : ٥٧٨٦١٠٠ ، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠
فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣ تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦ - TELEX : 2-185 - 92544

□ سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ٦ جنيهات .
- سوريا ١٥٠ ليرة، لبنان ٥٠٠٠ ليرة ، الأردن ٢,٧٥٠ دينار ، الكويت ٢ دينار ، السعودية ٢٥ ريالا ، تونس ٦,٠٠ دينارات ، المغرب ٥٥ درهما البحرين ٢,٥ دينار ، قطر ٢٥ ريالا ، دبى ٢٥ درهما ، أبو ظبى ٢٥ درهما ، مسقط ٢,٥ ريال ، غزة / القدس / الضفة ٣,٥٠ دولار ، الجمهورية اليمنية ٤٠٠ ريال ، لندن ٦,٠٠ جك ، الولايات المتحدة ١٥ دولاراً

□ الاشتراكات السنوية :

داخل مصر ٢٤ جنيها مصريا. فى الدول العربية واتحاد البريد العربى والأفريقى ٤٠ دولارا امريكيا. فى باقى دول العالم ٥٠ دولارا امريكيا وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة .

□ الإعلانات :

يس التحرير :
د. أسامة الغزالى حرب

مدير التحرير
أحمد يوسف القرعى

ستشار التحرير :
نسة الأصفهانى

نائب مدير التحرير :
سوسن حسين

سكرتير التحرير : نادية عبد السيد

كيفية الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة

تم تسجيل أعداد السياسة الدولية على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ما استحدث من استخدام للتقنيات الحديثة فى مجال حفظ واسترجاع المعلومات.
وتتاح الآن المجموعة الكاملة لأعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ جم للسنة الواحدة كما تتاح للنسخ الورقية بسعر جنيهين للسنة الواحدة. وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم أيضاً بإعداد نظام للاسترجاع الموضوعى من أعداد مجلة « السياسة الدولية » يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد أو لفترة زمنية محددة. وذلك نظير أجور رمزية خدمة للبحث العلمى وتيسيرا على الدارسين والباحثين. ولاشك أن مثل هذا العمل سوف يوفر كثيرا من جهد ووقت القراء.
لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ الدكتور أحمد السعيد مدير عام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم شارع الجلاء القاهرة ت : ٥٧٨٦١٠٠ - ٥٧٨٦٢٠٠ تلكس U N ٩٣٣٤٦ / ٢ / ٩٢٠

المحتويات

إنقاذ اسرائيل .. أم إنقاذ السلام ؟

يصدر هذا العدد من السياسة الدولية وسط مناخ محمل بالتساؤلات والمخاوف حول مصير السلام العربى الإسرائيلى ، ربما بدرجة لم تعرفها عملية التسوية الطويلة بين الطرفين فى كافة مراحلها السابقة . وربما كان ذلك أيضا هو الذى يفسر السرعة والسهولة التى هرول بها قادة العالم كى يجتمعوا فى شرم الشيخ ، فى ١٣ مارس ١٩٩٦ . ففى أعقاب العمليات الإنتحارية المتوالية غير المسبوقة التى تعرضت لها اسرائيل من جانب بعض أفراد المقاومة الإسلامية ، ورد الفعل الإسرائيلى الهستيرى المحموم الذى انصب على الشعب الفلسطينى كله ، كان منطقيا أن يتنادى إلى الرجتماع العاجل كل من يهمهم الأمر ، وهو ما تم فعلا من جانب الرئيس مبارك ، والرئيس الأمريكى كلينتون .

ومنذ اللحظة الأولى التى بدأت فيها عملية التحضير لهذا الإجتماع انقسم المراقبون ، وانقسم الرأى العام بين فريقين : من يرون أن هدفه .هو انقاذ إسرائيل ، وطمأنتها ، ودعمها فى مواجهة خطر "الإرهاب" الفلسطينى – الإسلامى .. ومن يرون أن هدف المؤتمر لابد وأن يتجاوز ذلك ، إلى إنقاذ عملية السلام نفسها ، وأن إدانة الإرهاب ، يجب أن يصاحبها فى نفس الوقت إدانة الأسباب التى تؤدى الى نشأته ، أى التلكؤ فى العملية السلمية ، والضغوط الإقتصادية والاجتماعية على الشعب الفلسطينى ، فضلا عن التنبيه الى الإرهاب الذى يمارسه المنتمون الى الطرف الآخر ، أى إسرائيل . وفى حين جاء الأمريكيون الى المؤتمر بوجهة النظر الأولى المدعمة لإسرائيل ضد الإرهاب ، أصرت مصر على وجهة النظر الثانية الداعمة للسلام ضد أعداء السلام أيا كان موقعهم .

ومن الإنصاف القول أن مؤتمر شرم الشيخ خرج متوازنا فى نتائجه . فوفقا للبيان الرئاسى الذى صدر عنه ، فقد قرر المؤتمرون :

– دعم الاتفاقيات الإسرائيلية/الفلسطينية ، واستمرار عملية المفاوضات .. مع إيلاء اهتمام خاص للإحتياجات الاقتصادية القائمة والحالية للفلسطينيين .

– دعم استمرار عملية المفاوضات لتحقيق التسوية الشاملة .

– تعزيز الأمن والاستقرار فى المنطقة ، من خلال التعاون والمساعدات .

– دعم تنسيق الجهود – ثنائيا واقليميا ودوليا – لوقف أعمال الإرهاب.

– بذل أقصى الجهود للحد من مصادر وتمويل الأنشطة الإرهابية .

ولكن هذه النهاية المتوازنة للمؤتمر لم تعن أن اللغط الذى أحدثه ، والشد والجذب الذى أثاره قد انتهيا . فالاجتماع الذى يفترض أن يكون جاريا فى واشنطن – والمجلة تحت الطبع – بغرض متابعة قرارات قمة شرم الشيخ، شهد أيضا فى مرحلة الإعداد له تمايزا بين من رأوا أنه لابد وأن يناقش قضايا الأمن والإستقرار فى المنطقة بجميع أبعادها ، وبين من رأوه اجتماعا "لفريق دولى لمكافحة الإرهاب" كما رددت ذلك الأنباء التى وردت من واشنطن.

وأيا كانت نتائج اجتماعات واشنطن ، وما سوف يتلوها من اجتماعات ، فلاشك أن ما نشهده الآن هو أصعب مراحل عملية السلام – الطويلة ، والمريرة ، بين العرب وإسرائيل . فمع اقتراب هذه العملية من لحظات الحسم النهائية ، تنشط – بشكل محموم – القوى الرافضة للسلام ، أو المتخوفة منه – من كلا الجانبين – وذلك ظرف

يستلزم بالضرورة أقصى درجات الوضوح والصفاء الفكرى ، والقدرة على تحديد المعايير والحدود . وفى هذا السياق، فإن علينا – على الجانب العربى بشكل عام ، والمصرى بشكل خاص – أن نجابه نوعين من الخلط الإسرائيلى الذى يسانده فى كثير من الأحيان دعم أمريكى قوى ، ظاهر أو مستتر :

– الخلط الأول ، بين الإرهاب والمقاومة . ففى سياق الأسابيع السابقة على قمة شرم الشيخ ، وبسبب العمليات الإنتحارية المتوالية ضد إسرائيل ، بدت محاولة أمريكية – إسرائيلية للإمساك والتشبث بالإدانة العربية لتلك العمليات، لتجعل منها إدانة لأى عنف يوجه الى إسرائيل ، واعتباره – دائما – إرهابا وإجراما تجب إدانته . ولكن هذا خلط يستلزم التوضيح . فوصف العمليات المشار اليها بأنها إرهابية ، وتجريدها مما تؤديه من إضافة للنضال الفلسطينى ، يستند الى مبررات محددة – من وجهة نظر المصالح الفلسطينية العربية – فى مقدمتها: الحفاظ على زخم عملية السلام التى قبلها الشعب الفلسطينى ، وضرورة تدعيم شرعية السلطة الفلسطينية المنتخبة وليس إحراجها أو تضييق الخناق عليها ، فضلا عن حقيقة استخدام قوى إقليمية لمنظمات العنف الإسلامية لتحقيق أهدافها الخاصة ، وأيضا حقيقة توافق هذه العمليات مع مواقف وأهداف اليمين الصهيونى المتعصب ، والرافض السلام ، ثم أخيرا ما تسببه عمليات القتل العشوائى للمدنيين والنساء والأطفال من إضرار سياسى وإعلامى لاشك فيه القضية الفلسطينية.

غير أن إدانة تلك العمليات ووصفها بأنها "إرهابية" لا يعنى تقديم "رخصة" لوصم أى مقاومة عنيفة ضد اسرائيل بأنها إرهاب . فمايزال هناك فلسطينيون تحت الإحتلال ، ولاتزال إسرائيل تحتل أراض فى سوريا ولبنان ، ومايزال ألوف اللاجئين ينتظرون حل مشكلتهم . وليست هناك قوة على الأرض تستطيع أن تمنع السوريين أو اللبنانيين من أن يناضلوا بكل الوسائل لتحرير أرضهم . لذلك كان مفهوما تماما موقف سوريا ولبنان عندما أحجمتا عن حضور قمة شرم الشيخ ، لأنه كان من غير المنطقى بالنسبة لأولئك الذين تحتل إسرائيل أرضهم أن يحضروا مؤتمرا يدين أعمال العنف التى توجه للإسرائيليين ، بصرف النظر عن أى تفاصيل أخرى .

الخلط الثانى بين تحقيق الأمن الإسرائيلى ، وتهديد الأمن العربى . فالأمن حقيقة نسبية ، والأمن المطلق لا وجود له ، ولذلك فإن أمن أى طرف لابد وأن يكون بالضرورة على حساب الطرف الآخر . ولكن السلوك الإسرائيلى يبدو الآن وكأنه لا يرضى سوى بحالة من الأمن المطلق ، التى يترتب عليها – بالضرورة – التهديد الدائم ، والإنتهاك المستمر لأمن الآخرين. وتحت هذا الوهم بإمكانية تحقيق الأمن المطلق ، أغلق الإسرائيليون الضفة والقطاع ، وسببوا للشعب الفلسطينى متاعب هائلة : إقتصادية واجتماعية ونفسية . وتصوروا أنه بذلك العقاب الجماعى يمكنهم أن يستأصلوا جذور "الإرهاب" الموجه ضدهم .

غير أن مثل هذا السلوك ، الذى ينطوى – فى جوهره – إهانة واذلال للشعب الفلسطينى ، لا يمكن أن يحقق الأهداف التى يتوهمها الإسرائيليون ، ولكنه سوف يؤدى – على العكس – الى اقناع المزيد من الفلسطينيين بلا جدوى عملية السلام ، وعقم طريق التسوية . وفى واقع الأمر – فإن هذا السلوك الإسرائيلى إنما يعكس – فى التحليل النهائى – عجزا فاضحا من الإسرائيليين عن التكيف مع مقتضيات السلام ، وما يستلزمه من قدرة على التعامل مع الفلسطينيين ليس كشعب تحت الإحتلال ، وإنما كشعب له هويته الخاصة ، وله الحق فى الحصول – فى النهاية – على هويته المستقلة . وما لم يتمكن الإسرائيليون – حكومة ومجتمعا– من تغيير هذه النظرة للفلسطينيين ، فإن كلامهم عن السلام يظل شعارات يخدعون بها أنفسهم والعالم . ولذلك ، كان منطقيا أن يزعج هذا كله الحكومة المصرية ، وأن تطالب الخارجية المصرية إسرائيل – فى بيان ٢٤ مارس الماضى – بأن تلتزم بروح شرم الشيخ ، وأن توقف اجراءات العقاب الجماعى للشعب الفلسطينى .

وهكذا ، تدخل عملية السلام أصعب مراحلها ، مما ينبىء بأن الباقى منها بين إسرائيل وكل من الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين ، وأيا ما كانت النوايا والقوى الدافعة ، لن تكون سهلة على الإطلاق . وكلما كان الهدف فى أذهان الإسرائيليين والأمريكيين هو إنقاذ السلام ، وتوفير أساسه الموضوعى ، لا مجرد انقاذ إسرائيل وحماية أمنها من منظور قصير النظر ضيق الأفق ، كلما توقعنا انجازات أكثر على طريق التسوية الشاملة والعادلة .

د. أسامة الغزالى حرب

دراسة

الدور الجديد للأمين العام للأمم المتحدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة

د . بطرس بطرس غالى
الامين العام للأمم المتحدة

إن تعريف دور الأمين العام للأمم المتحدة ليس تعريفا محددا ، فميثاق الامم المتحدة يعرف الأمين العام بأنه " المسئول الاداري الأول " في الأمم المتحدة ويجيز له أن " ينبه مجلس الأمن إلى اية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين " ويطلب إليه تأدية الوظائف التى توكلها إليه أجهزة الامم المتحدة ، ولكنه يترك كثيرا من جوانب هذا المنصب غامضة . والواقع أن هذا الغموض يعتبر ميزة وليس عيبا حيث أنه يتيح المساحة اللازمة للتحرك إذا ما أريد للأمم المتحدة عموما ، وللأمين العام خصوصا ، معالجة الشئون الانسانية والدولية ذات الطبيعة المعقدة والسريعة التغيير معالجة ناجحة وفعالة .

ومنذ إنشاء الامم المتحدة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية عاش العالم فى إطار الحرب الباردة بين الغرب والشرق وكان من الطبيعى أن ينعكس ذلك على أداء المنظمة الدولية . فخلال فترة الحرب الباردة سيطرت الدولتان العظميان على القرارات العالمية ، وقيد الصراع الايدلوجى بينهما حركة الأمين العام للامم المتحدة ، ونحن اليوم نعيش فى خضم ثورة تشمل العالم كله . فالحرب الباردة انتهت والنظام الدولى الذى كان سائدا وشمل كل دول العالم سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا تلاشى بين عشية وضحاها . ومع الاتساع السريع الذى شهدته التجارة الدولية تعرضت الشعوب والدول لتغيرات لم يسبق لها مثيل . كما أدت الثورة العلمية والتكنولوجية إلى ابتكارات رائعة واختراعات فائقة ؛ وبدت الآفاق والقدرات البشرية وكأن لا حدود لها ومع ثورة الاتصالات أصبحت الصورة أبلغ أثرا من الحقيقة .

عالم اليوم بين العالمية والتفتت :

واليوم ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين ، فإن الكوكب الذى نعيش عليه تتنازعه قوتان متضادتان هائلتان هما العالمية Globalization والتفتت Fragementation . فالعالمية تنشىء عالما متزايد الترابط تتضاءل فيه أهمية الحدود الوطنية وهى كما تتيح الفرص فإنها تثير المشاكل . فمثلا نجد أن التطورات البيئية المقلقة تهدد الارض وسكانها وتسبب أضرارا جسيمة وتؤدى فى بعض الأحيان الى هجرات بشرية جماعية . كما نجد أن تخفيف القيود على حركة الافراد والانتقال عبر الاوطان كان سببا فى تزايد النشاط الاجرامى عبر الحدود حيث استغل مرتكبو هذه الجرائم السهولة النسبية فى الانتقال بين الدول لزيادة أنشطتهم الاجرامية ، بل إنه حتى انتشار تكنولوجيا الاتصالات والتى كانت لها فوائد كبيرة أصبحت تشكل الآن ضغوطا هائلة ليس فى مقدور مؤسساتنا الحالية مواجهتها



لانها لم تصمم لهذا الهدف .

ثم إن هناك قوى التفتت .. فافتقاد الامن وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات يدفعان الناس فى كل مكان الى التماس الملاذ فى التجمعات الاصغر . وقد يكون هذا الاتجاه خليقا بتشجيع النمو الصحى للمجتمع المدنى ، كما يشهد على ذلك ازدهار تجمعات المواطنين والمنظمات غير الحكومية التى تسعى الى تحقيق أغراض عامة . ولكن التفتت خليق أيضا بإثارة التعصب والنزعات الانعزالية والانفصالية وانتشار الصراعات الاهلية والعرقية والدينية .

وقراءة فى التاريخ توضح لنا أن من يعايشون التغيير الثورى نادرا ما يدركون مغزاه وبالرغم من أنه من الصعب التنبؤ بما ستؤل اليه فترة الانتقال الراهنة فإننا لسنا عاجزين عن مواجهة هذه التطورات العالمية . فالامم المتحدة تستطيع تقديم العون فى مواجهة التحديات التى تطرحها ظاهرة العالمية وظاهرة التفتت فى الحاضر والمستقبل . فقد أنشئت الامم المتحدة كى تكون منظمة العالم ومنظمة أعضائها من الدول بحيث تستجيب للاهتمامات العالمية ولاحتياجات الدول الاعضاء وشعوبها . وبنظرة الى المنظمة الدولية اليوم نجد أنه وكأن الامم المتحدة كانت تستعد لهذا التحدى تحديدا وذلك بما اكتسبته خلال سنواتها الخمسين الماضية من خبرة هائلة فى معالجة المشاكل التى تترتب وما زالت تترتب على هاتين الظاهرتين .

واستجابة للعالمية فلقد حددت الامم المتحدة ماهية حقوق الانسان للمجتمع الدولى كما رعت تطور القانون الدولى وتقنيته وغيرت مضمون قانون البحار وعملت من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات العالمية على تعزيز توافق الاراء الدولى بشأن نزع السلاح والبيئة و السكان ، والتنمية الاجتماعية ، والهجرة وأوضاع المدن والنهوض بالمرأة وفى مواجهة التفتت اضطلعت الامم المتحدة بدور أساسى فى القضاء على الاستعمار ، وحققت الاعتراف الدولى والدعم الاقتصادى والاجتماعى لموجات متتابعة من الدول المستقلة حديثا . وكانت لها على سبيل المثال استجابات ازاء الحروب الاهلية التى اندلعت فى الكونجو (١٩٦٠ - ١٩٦٤) ، والسلفادور (١٩٩٠ - ١٩٩٥) وكمبوديا (١٩٩١ - ١٩٩٥) وموزمبيق (١٩٩٢ - ١٩٩٥) وأنجولا (من ١٩٩١ حتى الآن) . وهى اليوم تساعد الدول التى يمر اقتصادها بمرحلة تحول من اقتصاد شمولى الى نظم اقتصادية واجتماعية أكثر انفتاحا . وهى تقدم المساعدة الفنية إلى دول فى جميع أرجاء المعمورة فى عملية التحول نحو الديموقراطية .

غير أن الامم المتحدة لا تستطيع مواجهة هذه التحديات لانها واقعة فى شراك معضلة أخرى . فمع ظهور المشاكل المرتبطة بالعالمية والتفتت ، انيطت بالمنظمة الدولية مسئوليات

هائلة ومهام واسعة ، دون أن تتوافر لديهما الموارد السياسية والعسكرية والمادية والمالية اللازمة لتحمل هذه المسئوليات وإنجاز هذه المهام .

واليوم وكما فى المستقبل المنظور فإنه يتعين على الأمين العام ، أن يعمل فى وقت واحد فى إطار جدلية عالم اليوم المتمثلة فى العالمية والتفتت وجدلية الأمم المتحدة المتمثلة فى تزايد الأعباء وتضاؤل الموارد . ولكن السؤال الذى يفرض نفسه هنا هو ما هوالدور الذى تريده الدول الاعضاء للأمم المتحدة ؟ وما هو الدور الذى تريده هذه الدول لأمينها العام ؟ فإذا أريد للأمم المتحدة أن تلبى مجموعة الاحتياجات الجديدة للدول الاعضاء وشعوبها ، فلابد من إعادة تحديد دور الأمين العام وتوضيح كيفية مواجهته لهذه العقبات ؟ وما الذى يستطيعه الامين العام ؟ فى إعتقادى أن هناك الكثير الذى يمكن عمله كما أن الامين العام للامم المتحدة يمكن أن يلعب دورا حاسما فى هذا الصدد .

المشاركون الجدد على الساحة الدولية :

إن المسئولية الأولى للأمين العام هى إذكاء الوعى الدولى بأن ظاهرة العالمية على قوتها الهائلة وما تنطوى عليه من إمكانيات إيجابية يتواكب معها العديد من المشاكل . فالعالمية التى هى إلى حد كبير ظاهرة إقتصادية لا تشمل جميع الشعوب . فالكثير من الناس مستبعدون ولا يتيسر لهم الوصول الى الرخاء الذي تتيحه العالمية . وفى الوقت نفسه ، فإن اقتصاد السوق ، الذى هو المحرك الفاعل لهذه الظاهرة يدفع بطبيعته بأعداد كبيرة من الناس فى الدول النامية والدول التى تمر بمرحلة انتقالية والدول المتقدمة الى مزيد من الفقر واليأس .

ولقد كنت ومازلت ، بصفتى أمينا عاما ، أعلق أهمية كبيرة على المؤتمرات الدولية كوسيلة لزيادة وعى العالم بهذه المشاكل وليس المؤتمرات الدولية بالفكرة الجديدة ، فقد كان لها دور فى الدبلوماسية منذ العصور القديمة ، على أن المؤتمرات التى عقدت منذ عام ١٩٩٢ تمثل شيئا جديدا ومختلفا ، فهى مترابطة فيما بينها وهى ذات أثر تراكمى كما انها شجعت على تحقيق توافق الآراء العالمى بشأن القضايا العالمية المتشابكة . وهى تولد التزامات محددة على المستويين القومى والدولى . وهى توفر اطارا شاملا للعمل الدولى فى الميادين التى تأثرت تأثرا شديدا بالجوانب السلبية للعالمية مثل البيئة والتنمية (ريو دى جانيرو ، ١٩٩٢) وحقوق الانسان (فينا ١٩٩٣) ، والكوارث الطبيعية (يوكوهاما ، ١٩٩٤) والسكان والتنمية (القاهرة ، ١٩٩٤) والفقر والبطالة والتمزق الاجتماعى (كوبنهاجن ١٩٩٥) ، والنهوض بالمرأة (بكين ١٩٩٥) ، والاسكان (اسطنبول ١٩٩٦) .

ومن ناحية أخرى فقد ظهرت على الساحة الدولية مجموعة مؤثرة من ذوى الأدوار الجدد وهذه الظاهرة التى هى فى الواقع رد فعل لظاهرة العالمية دلالة على الاتجاه الى التفتت . والغريب أن العالمية التى تثير مشاكل جديدة تساهم فى الوقت نفسه بحلول جديدة ، لأن لدى ذوى الادوار هؤلاء الكثير مما يستطيعون تقديمه ، وبصفتى أمينا عاما رحبت ترحيبا شديدا بظهور هؤلاء وأيدته تأييدا قويا . ولقد أسهم كثيرون منهم وشاركوا فى سلسلة المؤتمرات الدولية التى عقدت برعاية الامم المتحدة ، ولسوف يساهم هؤلاء بتنوعهم الشديد فى صياغة جانب كبير من مستقبل الحياة الدولية فى القرن القادم . بل إنهم سيعيدون تعريف كلمة " دولى " .

إن التنظيمات الاقليمية والمنظمات غير الحكومية ، والبرلمانيين ، والشركات التجارية عبر الوطنية ومؤسسات البحوث الاكاديمية وبحوث السياسات ، ووسائل الاعلام ورجال الاعمال كلها قد أخذت تنهض بأدوار دولية . وأثرها الجماعى على الاحداث العالمية يتجاوز اليوم أثر الهياكل الدولية التقليدية ، ومثلما تقوض الصراعات الاهلية والفوضى الاجتماعية سلطة الدولة ، فإن الدور المتزايد للمشاركين الجدد على الساحة الدولية يحد ايضا من سلطة الدولة . واذا كانت إحدى المهام الرئيسية للمنظمة الدولية التى تضم دولا ذات سيادة هى دعم الدولة ، فإن على الامين العام وعلى الامم المتحدة أن يساعدا أيضا ذوى الادوار الجدد على تبوؤ أماكنهم فى مجتمع الغد الدولى المتناسق .

إحياء دور القانون الدولى :

ومع زيادة العالمية واتساع دائرة تأثيرها تزداد الحاجة إلى إحياء القانون الدولى وتشجيع توسيع نطاقه تدريجيا بما يعكس هذه التغيرات الدولية . فلقد وجهت الايديولوجيا والمصالح السياسية ضربات قوية إلى القانون الدولى فى الحقب الأخيرة . ومن هنا ومع تزايد وتعدد مشاكل استتباب النظام والعدالة وانتشارها عبر الحدود الوطنية فإنه يتعين على المجتمع الدولى أن يدرك أن زيادة فاعلية القانون الدولى والمؤسسات القانونية هى واحد من أصعب التحديات التى يواجهها فى الوقت الحالى .

وبصفتى أمينا عاما للأمم المتحدة وكشخص كرس اهتمامه لسنوات طويلة من عمره لمجال القانون الدولى فقد عاهدت نفسى على العمل دون كلل على تشجيع وتيسير الاستفادة من المنظمة الدولية فى هذه القضية البالغة الاهمية ، فالامم المتحدة ، ومن أجهزتها الرئيسية محكمة العدل الدولية المعروفة عموما بإسم محكمة العالم ، توفر محفلا وألية للنهوض والتقدم بالقانون الدولى وفى هذا الصدد فإنه ينبغى أن تقبل جميع الدول الولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية دون تحفظ وعندما تحول القيود الداخلية دون ذلك ،

فإنه ينبغي أن تقدم الدول المعنية قائمة بالمسائل التي ترغب في إحالتها الى المحكمة . وقد سبق أن وجهت الانتباه - في التقرير الذى قدمته الى مجلس الامن والجمعية العامة بناء على طلب أول اجتماع لمجلس الامن الدولي على مستوى القمة والذى عقد فى نيويورك فى ٣١ يناير ١٩٩٢ ، بعنوان " خطة السلام " - الى الصلاحية بل والقوة التى يتمتع بها مجلس الامن بموجب المادتين ٣٦ و ٣٧ من الميثاق ، والتى بمقتضاها يوصى الدول الاعضاء بعرض المنازعات على محكمة العدل الدولية . ولازلت أحض على ان تسمح الجمعية العامة للأمين العام عملا بالمادة ٩٦ من الميثاق ، بأن يطلب الرأى الاستشارى من محكمة العدل الدولية حول المسائل القانونية التى تدخل في إطار أنشطته الدبلوماسية ومساعيه الحميدة فى مجال العمل من أجل إيجاد تسوية سلمية للمنازعات .

كذلك فإنه فى إطار توسيع نطاق القانون الدولي ينبغى أن تكون الخطوة التالية هى تدعيم القضاء الدولى . وفى هذا الصدد فإن الاجراءات التى اتخذها مجلس الامن والجمعية العامة لانشاء المحكمتين الدوليتين لجرائم الحرب فى يوغوسلافيا السابقة وفى رواندا لتعد خطوات هامة نحو عالم يسوده القانون ، هذا وتنظر الجمعية العامة فى الوقت الراهن فى إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة . فالمشاكل العالمية الجديدة مثل الجريمة العابرة للحدود والهجرة غير المنظمة وحقوق الاقليات العرقية والثقافية والدينية واللغوية ، تحتاج كلها الى رعاية القضاء الدولى .

الاهتمام بالمنازعات اليتيمة :

إن ظاهرة التفتت التى يعايشها العالم حاليا إنما تدعو إلى إفراد دور الامين العام للأمم المتحدة ، فهذه الظاهرة بالرغم من أنها تسير فى اتجاه مضاد للعالمية ، فإن لها بعدا إيجابيا حيث أنه عندما تتفتت السلطة ، تتسع المشاركة ويصبح تحقيق الديموقراطية أمرا أكثر إمكانا . الا أن كل ذلك يحمل فى طياته أخطارا هائلة تستوجب من المجتمع الدولى إجراءات فورية .

ولقد تسببت ظاهرة التفتت فى نشوب المواجهات والمنازعات ، ففى حين كان الاعتقاد السائد عند إنشاء الامم المتحدة عام ١٩٤٥ أن الحروب بين الدول ستظل هى الخطر الدائم الذى يهدد السلام وكان خطر اندلاع حرب نووية تؤدى إلى إفناء العالم هو اكبر المخاوف طيلة فترة الحرب الباردة فإن حروب اليوم تندلع أساسا داخل حدود الدول وليس عبرها . ويستطيع الامين العام أن يلعب دورا بالغ الاهمية في المساعدة على تسوية هذه الحروب وتلك المنازعات . فيمكن للدبلوماسية الوقائية اذا ما تمت فى الوقت المناسب ، وهو ما يجب أن يكون فى فترة مبكرة من النزاع ، أن تؤدى الى نتائج إيجابية من حيث تخفيف حدة التوتر واحتواء المواجهة وتسوية الزاع قبل أن يتحول إلى حالة حرب بين الاطراف . هذا وقد أفردت فى تقريرى " خطة للسلام " فصلا كاملا لمفردات وتقنيات الدبلوماسية الوقائية من إجراءات لبناء الثقة إلى تقصى الحقائق ، ومن الانذار المبكر الى الانتشار الوقائى لقوات حفظ السلام . والواقع انه منذ نشر هذا التقرير فإن فكرة الدبلوماسية الوقائية قد بدأت تأخذ أبعادا جديدة وتزايد الاعتراف بأهميتها كمجال متميز لا غنى عنه فى إطار تعزيز السلم والامن الدوليين وبقيمتها خاصة بالمقارنة بما تخلفه الحروب والمنازعات من خسائر هائلة في الارواح والممتلكات والهياكل الاساسية للبنية التحتية .

الا أن دور الامين العام للامم المتحدة يكون أكثر فاعلية إذا ما استطاع أن يقوم بتطبيق مبادىء للدبلوماسية الوقائية . فالأمين العام كشخصية محايدة لها ولاية دولية وليس مقيدا نسبيا بضغوط سياسية أو بيروقراطية ولا يسعى الى إحاطة دوره بهالة إعلامية ليس مضطرا لها ، يمكنه تحقيق الكثير خلف الكواليس لمساعدة الاطراف على تسوية خلافاتها قبل أن تتحول إلى مواجهات علنية كذلك فإنه وإن كانت العديد من التسويات تقتضى التوصل الى حلول وسط وتراض متبادل بين الأطراف فإن بعض المنازعات قد تستلزم تسويتها أن يقدم طرف قدرا أكبر من التنازلات للطرف الآخر وفى هذه الحالات يكون احتواء النزاع وتسويته فى وقت مبكر وفى تكتم ، خير وسيلة لحقن الدماء .

ومن ناحية أخرى فإنه تقع على عاتق الأمين العام للأمم المتحدة مسئولية اتخاذ موقف علنى فيما يتعلق بنتيجة أخرى من نتائج التفتت وهو ما أسميه " المنازعات اليتيمة " فقوى التفتت يمكن أن تؤدى بالدولة - خاصة فى الدول الاكثر فقرا - الى الانهيار تاركة شعبها بدون حكومة تحميه من الفوضى والضياع . وبالرغم من أن عالم اليوم ، وهو ما نطلق عليه العالم المتمدين ، تشدد أخلاقياته على أهمية كرامة الفرد والمساواة بين الدول وضرورة إقرار مبادىء دولية للعدالة ، الا ان الواقع الذي نعيشه اليوم لا يعكس هذه الاخلاقيات فنجد واقعا مختلفا فى كثير من الاحيان حيث يبدو وكأن قيمة النفس البشرية تختلف من مكان لآخر . فالارواح التى تزهق فى مكان ما تبدو أكثر أهمية من الارواح التى تزهق فى مكان آخر . وقد تحظى الحرب فى بلد ما بإهتمام هائل بينما قد يتم تجاهل الحرب فى مكان آخر . وقد نرى تفاوتا ملحوظا بين الاهتمام بانتهاكات حقوق الانسان حيث تثير هذه الانتهاكات لشعب من الشعوب قلقا يفوق كثيرا ما تثيره انتهاكات حقوق شعب آخر . فكل هذه النزاعات التى يتم تجاهلها والتى لا تحظى بالاهتمام الدولى ولا يشملها الجهد والعناية الدولية هى ما أسميه بالمنازعات اليتيمة . وهى نزاعات تتطلب ، بل هى تستحق أن يكرس لها المجتمع الدولى ما يلزم من موارد سياسية ومالية وإنسانية ومدنية

وفى بعض الحالات ما يلزم من موارد عسكرية

البعد الاعلامى :

وهنا لابد أن أشير الى البعد الاعلامى لهذا الموضوع فمعظم المنازعات والصراعات الدائرة فى مختلف انحاء العالم لا تحتل العناوين الرئيسية فى الصحف . فالبعض منها لا يلقى إلا إهتماما صحفيا ضئيلا ومتقطعا بينما تتجاهل وسائل الاعلام الرئيسية البعض الآخر تماما . وبالنسبة للرأى العام غير المتخصص فى الشئون السياسية وهو ما يمثل قطاعا عريضا الرأى العالمى ، قد تبدو هذه المنازعات حتمية ، مستعصية الفهم ومستحيلة الحل . ومع ظهور اتجاه فى المجتمع الدولى نحو الانغلاق والتركيز على الداخل بعد عقود من المواجهة الايديولوجية العالمية فإن من السهل جدا على الحكومات خاصة فى غياب ضغط من الرأى العام ، ان تعتبر أن مثل هذه المنازعات لا تدخل فى إطار مصالحها القومية وبالتالى لا ترى سببا للاهتمام بها أو اتخاذ أى إجراء مباشر أو غير مباشر بشأنها وهنا تبدو المسئولية الادبية الواقعة على عاتق الأمين العام للامم المتحدة لتوجيه انتباه العالم الى هذه المنازعات اليتيمة التي يتم تجاهلها والتى أدت فى بعض الحالات إلى آلاف القتلى ودمرت حياة عشرات الآلاف من البشر بالاضافة الى القضاء على الهياكل الرئيسية لدول باكملها .

وعلى الامين العام التزام بالتنبيه الى العواقب الوخيمة التى تهدد السلم والامن الدوليين والمترتبة على السماح لآفة الحروب الدولية بالاستمرار فى الاندلاع وإجتياح الدول فى مناطق شاسعة من العالم .

نزع السلاح :

وتفرض ظاهرة التفتت على الامين العام أيضا الاضطلاع بدور حاسم فى نزع السلاح ، ففى العديد من الدول الاكثر فقرا نجد أنه تم تزويد أطراف النزاع بسيل من الاسلحة مما وفر لها وسائل شن الحروب والاستمرار فيها ويكون نتيجته تدمير هذه المجتمعات . ومنذ أن شهد العالم نهاية الحرب الباردة فإن القوى العظمى بادرت باتخاذ الخطوة الاولى نحو تخفيض ترسانتها النووية . والآن فى فترة ما بعد الحرب الباردة فإن هذه القوى تكرس إهتمامها ومعها إهتمام الامم المتحدة ، نحو مشكلة انتشار الاسلحة النووية ووسائل ومنظومات تزويدها . ومما لاشك فيه أن هذا النوع من نزع السلاح أمر حيوى لمستقبل السلم والامن الدوليين الا انه لا يجب أن يتم على حساب نزع السلاح التقليدى وإجراءات الرقابة على إنتاج الاسلحة التقليدية وعلى تخفيض هذا الانتاج وكذلك الرقابة على نقل وتخزين هذه الاسلحة .

والواقع أن كلا من الموردين والمتلقين لهذه الاسلحة يقاوم فكرة نزع السلاح التقليدى حيث نجد أن الدول الغنية والتى تمتلك الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل تدعو بحماس شديد الى منع انتشار هذه الاسلحة فى حين يفتر هذا الحماس بالنسبة لمنع انتشار الاسلحة التقليدية وذلك لأن هذه الدول ذاتها هى مصدر الانتاج الرئيسى لهذه الاسلحة . أما الدول الفقيرة والتى لا تمتلك منظومات الاسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل فهى متحمسة أيضا – لاسباب مختلفة – لنزع هذه النوعية من الاسلحة لأنها غير قادرة على امتلاكها ولكنها تعارض نزع السلاح التقليدى لأن امتلاكها لترسانات ضخمة من الاسلحة التقليدية والخفيفة أساسية لبقاء نظمها وإحكام سيطرتها .

ان انتشار الاسلحة التقليدية والخفيفة وتوافرها بسهولة وعلى نطاق واسع كان سببا رئيسيا فى انهيار سلطة الدولة في الصومال . وبصفتى الامين العام للأمم المتحدة فإنه يتعين علينا توجيه انتباه العالم الى خطورة هذه الاسلحة باعتبارها سببا من أسباب ظاهرة التفتت وواجبى أن أشدد على الخسارة الفادحة التي تلحقها هذه الاسلحة بالارواح البشرية البريئة . ومن أكثر هذه الاسلحة دمارا وشراسة ووحشية الالغام الارضية . فهى مصممة ليس فقط للقضاء على مجموعات سكانية باكملها وإنما ايضا لتقويض أي احتمالات لتحقيق التنمية لعقود عديدة قادمة . فالالغام تصيب أساسا المدنيين لا الجنود وهى منتشرة في الدول النامية والفقيرة . ولكل هذه الاسباب ومن منطلق إدراك الابعاد الخطيرة لهذه الاسلحة فلقد دعوت الى ابرام اتفاقية دولية لحظر انتاج كافة الالغام ومكوناتها وحظر تخزينها والاتجار فيها واستخدامها . فإذا أمكن الكشف عن مصادر إنتاج هذه الالغام وتقصى طرق ووسائل انتقالها وتنظيم عمليات الحصول عليها والتوصل الى وسائل تجميعها وإحكام المراقبة عليها وتدميرها اذا أمكن تحقيق ذلك كله فإن العالم يكون قد تخلص من مصدر من مصادر التفتت والفناء .

إن عالم اليوم يشهد متناقضات محيرة . فالاسلحة تنتج فى الدول الغنية لتباع فى الدول الفقيرة محققة أرباحا عالية . وهذه الدول الغنية ذاتها تنفق مبالغ طائلة لاغاثة ضحايا الحروب التى ساعدت فى اندلاعها بإنتاجها لهذه الاسلحة وبتوفيرها للاطراف المتنازعة . وهى تنفق أيضا مبالغ كبيرة أخرى في إزالة الالغام التى انتجتها وباعتها من الاراضى التى استهدفت هذه الالغام تدميرها . وهذه كلها أبعاد لنمط أشمل مثير للقلق وهو الاتجاه المتزايد لدى المجتمع الدولى للسماح للمنازعات بالاستمرار الى أن تصل إلى مرحلة الدمار الكامل ثم إنفاق مبالغ طائلة وكميات ضخمة من المعدات وأعداد غفيرة من الافراد لإعادة الاوضاع الطبيعية وهو ما يتطلب إنفاق مبالغ تزيد مئات الاضعاف عن تكلفة التدخل المبكر واستخدام وسائل الدبلوماسية الوقائية .

والواقع أن وسائل الاعلام تساهم عن طريق تغطيتها للاحداث فى تعميق هذا الاتجاه وذلك لسبب بسيط وهو أن هذه الوسائل تبحث عن الاثارة . والاجراءات الوقائية التى تعمل على تفادى نشوب المنازعات بطبيعتها تبعد عن الاثارة وبالتالى فهى لا تحظى بالاهتمام الاعلامى ، بينما التدخل فى أعقاب أى مأساة يشمل من الاثارة ما يضمن اهتمام وسائل الاعلام بمتابعته وتغطيته على أوسع نطاق مع التركيز بصفة خاصة على الصور والمناظر المثيرة لمشاعر الرأى العام وكما يقول المثل الصينى " ما أصعب الحصول على المال لشراء الدواء لعلاج المريض ، وما أسهل الحصول عليه لدفنه.

مسئوليات بلا موارد :

فى إطار الجدلية القائمة فى الامم المتحدة ذاتها فإن الأمين العام يواجه معضلة تتمثل فى الحفاظ على مصداقية ومنع إساءة استخدامها بل وتأمين الدعم لها عن طريق الاصلاح المستمر ، وذلك مع إيجاد قاعدة لتحقيق استقرارها المالى فى حين أن ما يطلبه المجتمع الدولى من الامم المتحدة يتزايد تعقيدا وخطورة ومسئولية وتكلفة . وفى حين أنه لا يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بحل كل مشاكل العالم فإنه يمكنها حل بعضها . والواقع أن إتخاذ القرار بشأن توقيت التدخل من عدمه يمثل معضلة أخلاقية شائكة غير أنه فى الوقت الراهن فإن الاعتبارات السياسية هى التى يتحدد على أساسها القرار وليست الاعتبارات الاخلاقية أو المعنوية.

ويجد الامين العام نفسه فى هذا المأزق : فمن ناحية نجد أن القرار يصوغه الواقع العملى على الساحه الدولية ومن ناحية أخرى فالامم المتحدة هى منظمة العالم وموقفها ، من واقع تعريفها ، يتعين أن يكون عالميا . فالامم المتحدة ليس لديها ما يبرر أن تستجيب لطلب المساعدة لدولة ما وترفض طلب دولة أخرى . ومن ثم فالأمين العام مطلوب منه أن يقوم بتحليل كل حالة من الحالات التى تنشأ وتقديم التوصيات بشأنها واتخاذ الاجراءات اللازمة ومحاولة الابحار وسط مجموعة من الامواج المتلاطمة التى تتضارب تضاربا جوهريا مع بعضها البعض . ودورى كأمين عام دور ذو شقين أن أعمل جاهدا على الحفاظ على حق كل دولة عضو فى طلب وتلقى المساعدة من الامم المتحدة بالشكل الذى يتناسب مع طبيعة كل حالة وفى الوقت ذاته فإنه على التزام بأن أوجه الانتباه إلى الاوضاع التى يجب أن تحظى بالاولوية وفقا لمبادىء الامم المتحدة ومقاصدها .

وبينما يتقدم المجتمع الدولى على طريق تحقيق توافق فى الاراء حول هذه المسائل الفكرية والمعنوية فإن الأمين العام يجب أن يقوم بدور رئيسى فى إيجاد حل للتضارب بين الواقعية والمسئولية وأعنى بذلك التضارب بين الواقع الدولى والمسئولية الدولية . هذا وهناك طرق عديدة يمكن بها للأمين العام أن يتعامل مع مشكلة تزايد الطلب على الامم المتحدة .

فأولا : يمكن للامين العام أت يتبع أسلوبا لامركزيا فى الادارة ويقوم بتفويض السلطات حتى يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من كافة قطاعات المنظمة . ففيما يتعلق بالشئون الاقتصادية والاجتماعية فإن الهدف الواضح لمؤسسى الامم المتحدة كان إيجاد تقسيم عريض للعمل بين المؤسسات والوكالات والبرامج . وثانيا : يمكن للأمين العام تشجيع تدخل المنظمات الاقليمية بالنيابة عن الامم المتحدة ، وكأمين عام فلقد حاولت منذ أن توليت منصبى إشراك المنظمات والترتيبات الاقليمية حيث يسمح الفصل الثامن من الميثاق بمثل هذا التعاون ويتيح مرونة كبيرة فى هذا الصدد ، وثالثا : فإن الامين العام بوسعه أن يشجع إقامة ترتيبات تساند جهوده عن طريق تأثير هذه الترتيبات على أطراف النزاع مثال ذلك مجموعة " أصدقاء الامين العام " بشأن السلفادور والتى جمعت عددا من الدول المجاوره للسلفادور للتعاون من أجل إيجاد تسوية للنزاع فى هذا البلد ، رابعا : وأخيرا فإن الأمين العام يمكنه أن يتعاون مع المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال التجارية الدولية .

ولكن ما هى الأخطار التى يمكن أن تنجم عن إتباع هذا المنهج ؟ أول هذه الاخطار أن التنسيق بين عدد متزايد من الاطراف يصبح أكثر صعوبة كما تزداد إحتمالات الازدواج والتنافس بما ينعكس سلبا على الجهود المبذولة من أجل الوصول الى تسوية للأزمة . كذلك فإن السماح لأى طرف آخر بالتدخل يمكن أن يعزز سيطرة ونفوذ قوة معينة ويضر بمركز الأمم المتحدة كمنظمة تسعى لتنسيق الأمن عبر التكتلات الاقليمية بالاضافة الى ذلك فإن الافراط فى إجازة مثل هذا التدخل والتفويض من قبل الامم المتحدة قد يلحق الضرر بصورة المنظمة الدولية وقد يتعذر على الرأى العام أن يتفهم أسباب عدم تدخل الامم المتحدة تدخلا مباشرا لمواجهة وإيجاد حل لهذه المشاكل .

وفى المقام الاول فإن اتباع هذه الطرق للتصدى للأعباء المتزايدة الواقعة على عاتق الامم المتحدة يزيد من خطر الافراط فى الاعتماد على دولة بذاتها أو على مجموعة من الدول بما يضعف مبدأ العالمية . فعمليات الأمم المتحدة متعددة الجنسيات وهى لذلك ينظر اليها على أنها محايدة فهى تضم قوات من أماكن متفرقة مثل فنزويلا والاردن وبنجلادش ونيجيريا مما يدعم التضامن الدولى ويعززه . كذلك فإن عمليات حفظ السلام تضفى بعدا سياسيا على ظاهرة العالمية والتى غلب عليها حتى الآن الطابع الاقتصادى . ومن هذا يتضح أن هذه الخصائص التى تميز الامم المتحدة إنما توفر المضمون والجوهر لمفهوم المجتمع الدولى والذى تتم الآن صياغته وتعريفه للمرة الاولى فى التاريخ .

وينبغى على الأمين العام أن يصر على أن تكون الولايات المسندة الى الامم المتحدة واضحة واقعية ومدعومة بالموارد البشرية والمادية اللازمة حتى تتمكن من القيام بالمهام المسندة اليها بنجاح . وليس هناك ما هو أشد ضررا على أنشطة الامم المتحدة من السماح باستمرار هذا التناقض بين المسئوليات والموارد والذى - إذا ما استمر - فسوف يدفع المنظمة إلى الفشل المتكرر . ولا يمكن للأمم المتحدة أن تتوقع إمكانية تفادى استخدامها ككبش فداء . وكأمين عام فإنه كان علىّ ، مع الاسف ، أن أتحمل مثل هذا الوضع . كذلك فإن الدول الاعضاء لا يمكنها الاستمرار فى استخدام الامم المتحدة لتجنب مواجهة أزمة بعينها ثم توجيه اللوم للمنظمة لفشلها فى إيجاد حل لهذه الازمة وعلى الأمين العام الا يسمح لها بذلك .

ومن ناحية أخرى فإنه ينبغى على الأمين العام أن يواجه مشكلة الموارد ، وفى هذا الصدد فإن هناك ثلاثة مجالات تتطلب اتخاذ اجراءات حاسمة وهى : التدابير المالية الطارئة، الاصلاح التنظيمى ، البحث عن وتوفير الاستقرار المالى على المدى الطويل ، وبالمقارنة بنطاق أنشطة المنظمة وأهميتها فإن ميزانية الأمم المتحدة تعتبر ضئيلة للغاية . فالميزانية العادية ١٩٩٤ بلغت ١,٢ بليون دولار فى حين بلغت ميزانية عمليات حفظ السلام ٣,٣ بليون دولار . ومع ذلك فإن العديد من الدول الاعضاء ترفض سداد حصصها فى الميزانية بالكامل وفى المواعيد المقررة - بالرغم من أن واجب السداد يعتبر التزام تعاهدى دولى - مما أدى إلى وجود عجز نقدى مزمن وضع قيودا شديدة على المنظمة .

وبصفتى الأمين العام للمنظمة فلقد اتخذت كل اجراء ممكن وكل خطوة يمكن تصورها لتوفير الارصدة المطلوبة ، فلقد أيدت مجموعة من الاجراءات المالية واسعة التنوع والتى كان سلفى قد اقترحها لايجاد حل لمشكلة السيولة النقدية ، ودعوت فريقا استشاريا مستقلا معنيا بتمويل الامم المتحدة لاعداد دراسة وتقديم التوصيات المتخصصة فى هذا الشأن وقد أصدر هذا الفريق التقرير المعروف بإسم فولكر / أوجاتا عام ١٩٩٢ ، كما طرحت عام ١٩٩٥ على مجموعة الدول الصناعية السبع اقتراحا بإصدار سندات الا أنه حتى الأن لم يتم إعتماد وقبول أى من هذه الاقتراحات .

كما قمت فى الوقت نفسه باتخاذ سلسلة من إجراءات التقشف الصارمة بهدف خفض الميزانية ، حيث قمت بخفض عدد المناصب الرئاسية فى الأمانة العامة تخفيضا ملحوظا مما أضفى على الجهاز الادارى قدرا كبيرا من الترشيد والتبسيط ، كما قمت بتعيين المفتش العام للرقابة الداخلية ، وإدماج ثلاث عشرة دائرة فى ثلاث ادارات ، وفرضت قواعد للحد من السفر والتنقلات ، ووضعت معايير للمساءلة ، ودعمت إمكانيات التدريب الادارى وبسطت اللوائح وقلصت الميزانية العادية للفترة ١٩٩٤ / ١٩٩٥ الى معدل بلغ حد انعدام النمو تقريبا ، واقترحت ميزانية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ تقل بنسبة ٤,٢ ٪ عن الميزانية الحالية وقد ساهمت كل هذه الاجراءات فى الحد من النفقات .

الاصلاح عملية مستمرة :

الا أن حجم هذه الوفورات يظل ضئيلا بالمقارنة بحجم الازمة المالية التى تمر بها المنظمة كذلك فإن الاعتماد على الاجراءات " البهلوانية " لمواجهة هذه الازمة لا يمكن الاستمرار فيها طويلا وإننى اذ أضع نصب عينى ضرورة التغيير الطويل الاجل فلقد عقدت العزم على الالتزام بمهمة الاصلاح المستمر . فإذا أردنا للأمم المتحدة أن تتمتع باستقرار مالى مطرد فإنه لا مناص من مواصلة عمليات الاصلاح ، وهذه مهمة لم تنته ولن تنتهى أبدا ، وهذا هو ما أعنيه باستمرارية الاصلاح مادامت المنظمة على قيد الحياة . وعلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقبل الاصلاح الادارى والتنظيمى والهيكلى كمسئولية دائمة .

غير أن ساحة الاصلاح الرئيسية هى الجهاز الحكومى الدولى للأمم المتحدة . ويجب ألا يقتصر الهدف هنا على اكتساب المزيد من الكفاءة بل أن يشمل أيضا تدعيم الديمقراطية فى منظومة الامم المتحدة . وهنا فإن تكوين مجلس الأمن وعلاقته بالاجهزة الرئيسية الأخرى ليعد أمرا جوهريا . واتخاذ قرار فى هذا الشأن أمر يخص الدول الاعضاء فى الجمعية العامة والاصول المرعية تحد - ويحق - من قدرة الامين العام على التحدث عن هذه المسألة . ولكن يجب أن يكون من بين أولويات الأمين العام الآن وفى السنوات المقبلة تعزيز الديمقراطية داخل الأمم المتحدة وكذلك على صعيد العلاقات الدولية ككل .

ومع التصدى لحالة الطوارىء المالية العاجلة والمضى فى الاصلاح على صعيد المنظومة الدولية بأسرها فإنه يجب على الأمين العام أن يسعى إلى إرساء هذه المنظمة العالمية على ركيزة مالية مستقرة . إلا أنه لا يمكن لجهود الأمين العام أن تنجح دون مساعدة من الدول الاعضاء . فعليها أن تدرك أن انتقاد الأمم المتحدة علنيا فى الوقت الذى تستمر هذه الدول الاستفادة من عملها لهو من قبيل الاحباط الذاتى . فالدول الاعضاء يجب أن تصبح راغبة فى توفير مصادر للتمويل لا تتوقف على اعتبارات سياسية وظروف الموازنات المالية فى هذه الدول .

وقد حان الآن الوقت المناسب للعمل بصورة جادة على تلبية الحاجة الى أمم متحدة تستطيع أن تؤدى عملها استنادا الى أساس مالى مستقل وطيد وثابت . ومن أجل ذلك يلزم تخصيص المزيد من الموارد ، ويجب أن تكون الولايات المطلوبة متناسبة مع القدرات المتاحة . ومن

الضرورى التنبؤ بالتمويل حتى لا تتقوض دعائم العمليات بعد البدء فى تنفيذها ويمكن تصميم نظام للتمويل يشمل أنصبة مقررة واشتراكات يتم التفاوض بشأنها وتبرعات لتمويل هذه المنظمة العالمية ، يتيح للحكومات ممارسة السيطرة السليمة على ميزانية الأمم المتحدة وجدول أعمالها . وبالنظر الى أهمية الأمم المتحدة لمستقبل الأمن البشرى بكافة أبعاده ، فإنه من المنطقى التفكير فى اتخاذ اجراء ما يمكن للمنظمة أن تحصل به بصفة منتظمة مبلغا صغيرا نسبيا من إحدى المعاملات اليومية العديدة التى تتم فى إطار الاقتصاد العالمى ، ومن التدابير التى يمكن بحثها فى ذلك الصدد فرض رسم على المعاملات المالية الدولية فى مجال المضاربة أو ضريبة ما على استخدام الوقود المشع او على التلوث الناجم عن ذلك ، أو تخصيص حصة ضئيلة من الانخفاض المتوقع فى الانفاق العسكرى العالمى أو استغلال بعض الموارد المفرج عنها نتيجة إلغاء بعض الاعانات المالية الحكومية ، أو فرض ضريبة تمغة على السفر الدولى ووثائق السفر أو تحصيل رسم على المعاملات المتعلقة بالعملات العالمية الحرة . والعثور على الصيغة الصحيحة التى تتيح تدفق الأموال بصفة تلقائية مع مواصلة السيطرة على النفقات ، ومشروع يتعين على الأمين العام أن يصل به إلى النتائج المرجوة منه فى القرن المقبل .

المصداقية والاستقلال حجرا الاساس :

هاتان هما الجدليتان المطروحتان كما اراهما : ظاهرتا العالمية والتفتت اللتان تميزان عالم اليوم بوجه عام ، بينما يؤثر تزايد الأعباء وتناقص الموارد على الأمم المتحدة بشكل خاص . ودور الامين العام دور جوهرى فى حقل العمل على حل هذه القضايا وايجاد توليفة جديدة لا يعرف بعد الشكل الذي ستكون عليه وستظل كذلك . ولكنى واثق من الوصول الى عالم أفضل ، يكون فيه التضامن سمة العلاقات بين الشعوب ، وتزيد فيه العالمية من التلاحم بين الدول . كما ستزداد مصداقية الامم المتحدة عاما بعد عام . وستبذل شعوب الامم المتحدة التى صاغت الميثاق الدعم للمنظمة تخدمها على أفضل وجه لديها قدرة مؤكدة على تحقيق السلام والتنمية والديمقراطية .

غير أن هذه الرؤية لا يمكن أن تتحقق الا إذا تجاوزت الدول الاهتمام بالأمد القصير ، فالدول الديموقراطية اهتمامها منصب على الانتخابات التالية . والدول التى تجتاز مرحلة انتقالية عليها ان تزاول بصفة يومية عملية الموازنة بين مقتضيات الدينامية الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية . أما أشد الدول فقرا فلا قبل لها بأن تتطلع إلى ما يتعدى نضالها القوى من أجل البقاء فى حين تستمر وسائل الاعلام بممارستها على إبقاء المدى الزمنى لانتباه الجمهور قصيرا .

وفى مواجهة هذه القوى ، فإن المطلوب من الامم المتحدة أن تفكر فى المستقبل الطويل الامد وظاهرة العالمية هى المشكلة الطويلة الاجل التى تواجه العالم . والامم المتحدة منشغلة منذ عقود طويلة بالاثار المترتبة عليها . ففى مجالات القضاء على الاستعمار والتنمية وحقوق الانسان والبيئة وفى شئون دولية كثيرة غيرها ، ظل الاهتمام داخل المنظمة الدولية سابقا للعمل الفعال . الا أن الامم المتحدة مهيأة لأن تؤدى دور مؤسسة التفكير والتدبير من أجل مستقبل العالم .

ومفتاح هذا المستقبل المنشود هو المصداقية . ولا يوجد لدى الامم المتحدة ما هو أثمن من سمعتها ، وهذه السمعة تقوم على أركان أربعة هى : الحياد والعدالة والكفاءة والانجاز . وهناك مبدأ خامس لا غنى عنه هو الاستقلال . وان كانت هناك كلمة واحدة تفوق جميع الكلمات فى تمييز دور الامين العام فهى كلمة الاستقلال . فمن يشغل هذا المنصب لا يجب أبدا أن يسلو وكأنه يتصرف بدافع الخوف ، أو من أجل محاباة دولة أو مجموعة من الدول . فإذا ما حدث هذا فإن كافة التوقعات المنشودة للأمم المتحدة ستذهب أدراج الرياح . وفى هذا الصدد فإن المادة ١٠٠ من الميثاق هى بمثابة نص مقدس للأمين العام ، اذ يجب عليه أن يكون مستعدا لمقاومة الضغط ، النقد والمعارضة اذا ما حاول الدفاع عن دعوة الميثاق لكافة الدول الاعضاء لاحترام " الصفة الدولية البحتة لمسئوليات الامين العام والموظفين والا تسعى الى التأثير فيهم عند اضطلاعهم بمسئولياتهم " . وكما لاحظ المعلقون القانونيون على ميثاق الامم المتحدة فإن هذه الكلمات كلمات قوية وكان مقصودا أن تكون قوية ، وهى تعنى أن ولاء الأمين العام يجب أن يكون ولاء دوليا ولا شىء غير ذلك وأن الخدمة المدنية الدولية يجب أن تكون خدمة مدنية حقيقية وأن نزاهة المنظمة أمر يجب الحفاظ عليه دوما .

إن الاستقلال هو حجر الأساس فى مهمة الأمين العام للأمم المتحدة .

دراسة

رؤية استراتيجية للسلام العربي الاسرائيلي

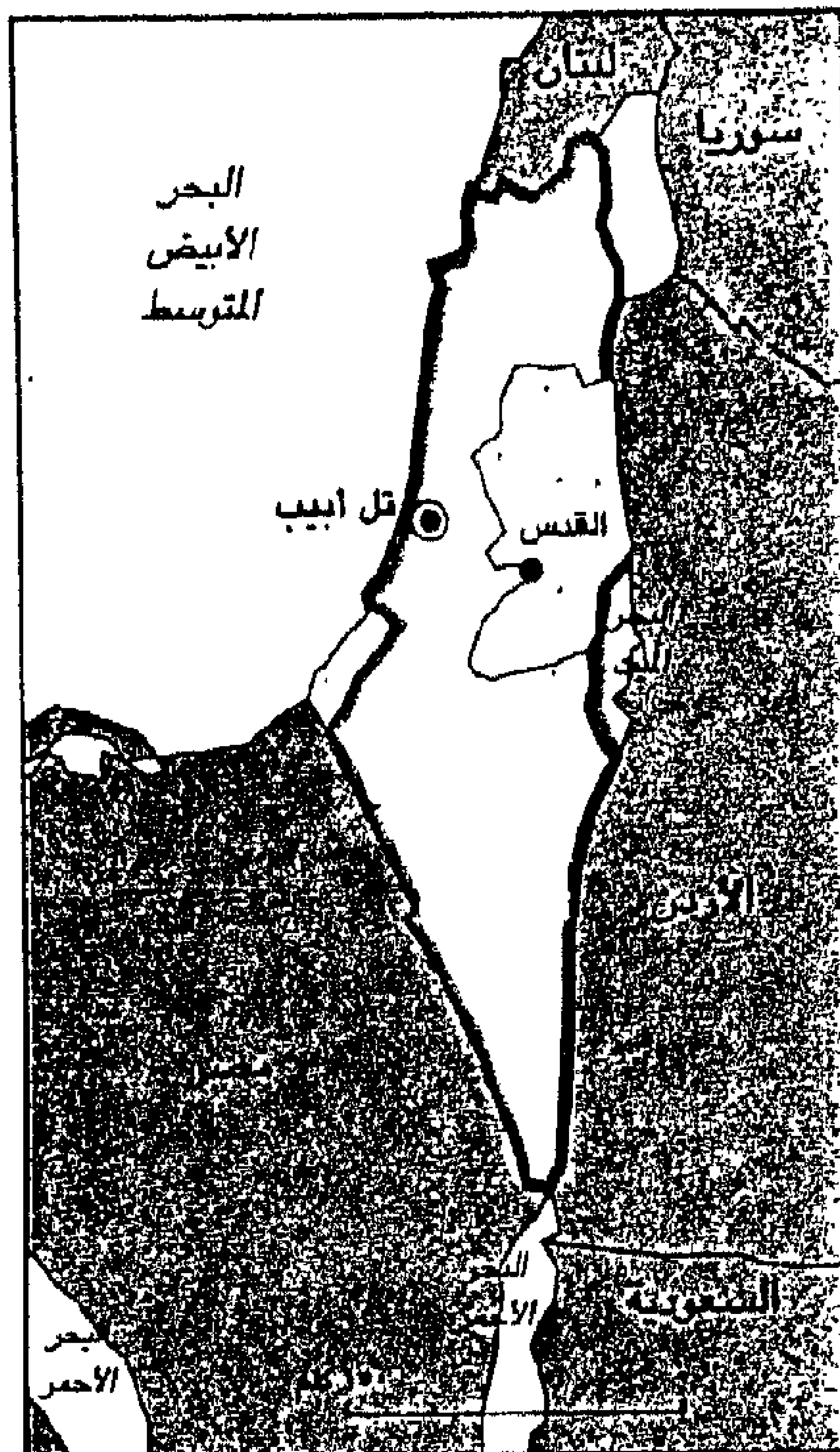
د. شفيق ناظم الغبرا
استاذ مشارك في قسم العلوم السياسية . جامعة الكويت

شكلت مفاوضات مدريد التي بدأت في أكتوبر ١٩٩١بداية لعملية سلمية معقدة الأبعاد سوف تترك كل يوم آثارا كبيرة في مجتمعاتنا العربية . فبعد عقود من الصراع المسلح وصلت الدول العربية واسرائيل الى حقيقة ان الصراع يجب ان يحل على مائدة المفاوضات . فبعد سقوط الاتحاد السوفيتي واختلال الموازين التي تحكمت بالنظام العالمي السائد منذ الحرب العالمية الثانية وبعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ وتداعياتها تبين ان التفاوض والسعي نحو حل سلمي عربي اسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط هو افضل و اقصر السبل للتصدي لجملة التحديات التي تتكثف امام صناع القرار العرب وامام المجتمعات العربية . ان هذه الدراسة تسعى للاجابة على سلسلة اسئلة مرتبطة بالتوجه السلمي ، إذ تحاول ان تفهم دواعي السلوك السياسي لكل طرف من أطراف الصراع العربي الاسرائيلي بما فيها اسرائيل . وتسعى لطرح تصورات حول الموقف من التسوية ، والسوق الشرق أوسطية المطروحة ، والتطبيع ، والوضع الفلسطيني الداخلي ، ودور الرافضين العرب ، ومدى تأثير مفاوضات اليوم على المستقبل وكيفية الخروج بنتيجة أفضل في التفاوض بين العرب واسرائيل .

السلام في الاطار الاستراتيجي :

لقد شكل اتفاق أوسلو الموقع في سبتمبر ١٩٩٣ الانكسار الثاني في جدار الصراع العربي الاسرائيلي . وبينما اعتبرت القوى المعارضة الاسلامية والقومية الفلسطينية ان الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ينهي طموحات الفلسطينيين السياسية ، الا ان المؤيدين اعتبروا الاتفاق الفلسطيني يشكل انطلاقة جديدة للفلسطينيين . (١) فقد نتج عن هذا الاتفاق بروز أول سلطة فلسطينية شرعية منتخبة على أرض فلسطينية في التاريخ الحديث . وهذا يعني ان هذه الشرعية قد تكون قادرة ، أن أحسنت ادارة اللعبة السياسية الداخلية والخارجية ، على زيادة المكاسب الفلسطينية تدريجيا وصولا الى دولة فلسطينية في المستقبل . أما الاتفاق الاسرائيلي مع الاردن والموقع في اكتوبر ١٩٩٤ فقد قدم للأردن حلا لمسألة المياه والحدود والأمن ، كما أمن لها حالة من الحماية من المشروع الاسرائيلي الذي مثله الليكود عندما سعى لطرح

١- حول آراء المعارضين انظر : مقالة جواد الحمد ومقالة محمد الأسعد ، الحياة ، ٢٥ أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ١٥، أنظر أيضا حول آراء المؤيدين مقالة ربعي المدهون ومقالة نبيل عمرو ، الحياة ، أكتوبر ١٨ ، ١٩٩٣ ، ص ١٥ .



ان المملكة هى الدولة الفلسطينية . (٢) كما أعطى السلام الأردنى مع اسرائيل وآفاق التعاون الأردنى الفلسطينى تطمينات للأردن من مخاوف أعادة اثارة الهوية الفلسطينية فى الاردن بعد أن وصل الاردن لسلام داخلى نسبى حول علاقته بالأردنيين من أصل فلسطينى .(٣)

ونجد فى المقابل موقفا سوريا يتعلق باحتياجات سوريا ومصالحها وشروطها الخاصة بالسلام وتصادمها مع الشروط الاسرائيلية لقاء الانسحاب الكامل من الجولان . وقد نجحت سوريا فى مايو ١٩٩٥ ، ثم فى الفترة الواقعة منذ ديسمبر ١٩٩٥ ، والتى بموجبها استؤنفت المفاوضات السورية الاسرائيلية فى قطع شوط كبير فى إرساء أساس للتفاهم مع اسرائيل حول الانسحاب الاسرائيلى من الجولان فى ظل تسوية سلمية واضحة ومتكافئة .(٤) ونجد أن السلام السورى الاسرائيلى لايزال له متطلبات سورية لابد من تأمينها وذلك بهدف الوصول للصيغة الأمثل التى تؤمن هذا السلام . ومن الخطوط العامة التى تعكس بداية الاتفاق السورى الاسرائيلى ، ترتيبات أمنية متبادلة على الحدود السورية الاسرائيلية ، انسحاب اسرائيلى من الجولان ، نقاط مراقبة دولية فى الجولان ، قوة دولية متعددة الجنسيات فى الجولان ، فتح سفارات وحق السفر والزيارة والسياحة وحق الفرد الانتقال للسلع والتعاون الاقتصادى وغيره من الأمور الخاصة بالتطبيع بين البلدين .(٥)

ولبنان لديه من جهة أخرى همومه الخاصة ومتطلباته

٢- "Natanyahu in Amman: Jordan is not Palestine", Mideast Mirror, Vol. 8, No. 237, December 7, 1994.

٣- انظر : "Palestine and Jordan: What Comes First the Confederation or the State?" Mideast Mirror, Vol. 7, No. 136, July 16, 1993; "Behind King Hussain's Ultimatum to Arafat", Mideast Mirror, Vol. 8, No. 1, January 1994.

٤- انظر مسودة الترتيبات الأمنية التى توصلت اليها سوريا مع اسرائيل فى يونيو ١٩٩٥ وذلك وفق ما عرضه التليفزيون الاسرائيلى ونشر كاملا فى الكويت فى جريدة القبس اليومية ، ٨-٧-١٩٩٥، ص ٢٠ .

٥- انظر جولة كريستوفر الى كل من سوريا وإسرائيل ، الوطن الكويتية ، ٨ فبراير ١٩٩٦ ، ص ١٣.

أساسا فى الجنوب اللبنانى من حيث الانسحاب الاسرائيلى والسيادة اللبنانية فوق الاراضى الجنوبية المحتلة كموضوع مطروح للتفاوض فى الفترة القادمة . وستجد اسرائيل أنها مضطرة للانسحاب من الجنوب اللبنانى ومن القرى اللبنانية التى تحتلها . وهذا الانسحاب سوف يتطلب حلا للقوة العسكرية اللبنانية المتعاملة مع اسرائيل المعروفة باسم جيش لبنان الحر ، وهذا سيتطلب أيضا تغيرا فى تواجد حزب الله ذى الطابع المسلح فى الجنوب وبالتالى تحوله لحزب لبنانى سياسى غير مسلح . وقد صدرت تصريحات عديدة لبنانية مسئولة أكدت بان اللبنانيين سيوقفون العمل المسلح مع انسحاب اسرائيل من جميع أراضيه إذ أن الانسحاب الاسرائيلى من لبنان سوف يوقف مبررات العمل العسكرى انطلاقا من أراضى لبنان . (٦)

إن الدول العربية تشارك فى العملية السلمية الراهنة ، ولكن كل دوله تشارك بطريقتها الخاصة وانطلاقا من مصالحها وأمنها وجغرافيتها . والواضح ان المسألة المركزية الآن فى العالم العربى ، منذ مدريد المنعقد فى اكتوبر ١٩٩١ ، وهى محاولة تجاوز التصادم العسكرى الاستراتيجى والمتوسط بين يهود وعرب ، أو يهود ومسلمين ، أو اسرائيل وعرب ، وذلك برعاية دولية وأساسا أمريكية . ويمكن اعتبار العملية السلمية محاولة من الجانب العربى للتعامل الدبلوماسى مع هزائم سابقة وتراجعات تاريخية وقعت بين الأعوام ١٩٤٨ - ١٩٩١ ، وذلك على أمل تأمين العلاج لنتائج هذه الضربات الموجعة والمكلفة . إن السلام الراهن بامكانه أن يكون محاولة عربية للحد من آثار هزيمتى ١٩٤٨ و١٩٦٧ ، وذلك عبر لغة تختلف عن اللغة التى سيطرت على المراحل السابقة والتى لم تؤد إلا لمزيد من الخاسر والتراجعات واللاجئين والديون .

ان هذا يعنى محاولة لتجميد التناقض العربى الاسرائيلى لأطول فترة ممكنة ، وذلك لصالح الالتفات للمشكلات السياسية والاقتصادية والاحتياجات الداخلية العديدة المتراكمة على الأقطار العربية إن قيمة السلام - إذن - هى فى مدى مساهمته فى مساعدة الدولة العربية ، كل على حدة وفى اطار جماعى ، على حل بعض أهم مشكلاتها الاقتصادية والسياسية والمائية والبيئية والتعليمية والأمنية فى الاطار الداخلى أو الاقليمى . ولنتذكر ان فهمنا للدولة العربية القطرية وتقويتها يتطلب بناء المجتمعات المدنية العربية وإعادة التركيز ثقافيا وفكريا وسلوكيا على دور الفرد وحقوقه فى العلاقة مع الدولة . (٧) إذ لا بناء لدول تمتلك قوة ومناعة بلا مجتمع مدنى حديث ، والعكس صحيح . كما أن بناء الدولة القطرية العربية وفق الآليات الحديثة يتطلب رؤية اقليمية وعالمية تسمح لها بالتفاعل مع محيطها بما يعود عليها بالنفع الاقتصادى والاستقرار السياسى .

ان التشكيل الجديد الناتج عن السلام سوف يعنى السعى رغم المصاعب الجمة لبناء عقلانية جديدة فى منطقتنا تقوم أساسا على رؤية قطرية واقليمية شاملة لأمور التنمية والبناء الاقتصادى وازدياد السياحة وحركة المعلومات ، والتجارة ، والملاحة ، وحماية البيئة ، وحماية مصادر المياه وتطويرها ، وتطوير الزراعة والتعاون الاقتصادى والكونفيدرالى ، والأمن ، والحد من التسلح ، وتطوير أشكال من المشاركة السياسية الديمقراطية وحقوق الانسان . (٨) الخصائص العقلانية الجديدة سوف تعيد تعريف دور الدولة العربية والشرق أوسطية ، سوف تعيد الكرة الى القطاع الخاص والمجتمع وربما فى الجوهر الى المواطن صاحب المصلحة الحقيقية فى التنمية والاستقرار والسلام وهذا يعنى ان مرحلة المفاوضات الراهنة (ولا نقصد بالمفاوضات فقط التوصل الى اتفاقات سلام او اعلانات مبادئ بل نقصد المفاوضات التى تلى توقيع الاتفاقيات كما هو الحال بالوضع الأردنى والفلسطينى) أساسية للوصول الى مرحلة السلام الذى يسمح للجانب العربى بالاستفادة والتنمية عوضا عن السلام الذى يكبل اقتصاد الأقطار العربية ويشغله فى سباق للتسلح يستنزف طاقاته . لهذا فإن المستقبل مرتبط بقدرة المفارضين العرب باختلاف دولهم على تحقيق أفضل الشروط الممكنة حول الأرض وحول الأمن وحول سباق التسلح وحول القدس وحول اللاجئين وحول المستوطنات والحقوق السياسية والوطنية الفلسطينية واللبنانية والسورية والاردنية والعربية . أى أن الأساس فى هذه المرحلة يتعلق بمدى قدرة المفاوض العربى (فالمفاوضات مع جميع الأطراف العربية مستمرة بلا توقف حتى بعد تحقيق الأسس الاولى للتسوية) على تأمين الشروط السياسية والأمنية الأفضل التى تسمح

٦- محاضرة للشيخ محمد مهدى شمس الدين ، رئيس المجلس الإسلامى الشيعى الأعلى فى لبنان ، الكويت ، جامعة الكويت ، ٢٧-٥-١٩٩٥ .

٧- محمد جابر الانصارى ، تكوين العرب السياسى ومغزى الدولة القطرية : مدخل الى إعادة فهم الواقع العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مايو ١٩٩٤) .

٨- Economic Dimensions of the Middle East Peace Process (Economic Intelligence Unit, Peace Media 1994); See also Patrick L. Clawson, Howard Rosen, "The Economic Consequences of Peace for Israel, the Palestinians and Jordan", Policy Papers, Number 25, (Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1991).

السلام بالاستقرار والتحقق .

وعلى سبيل المثال تعطلت المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية إبان التفاوض على الانسحاب الاسرائيلي من غزة وأريحا عام ١٩٩٤ لأسابيع على قضية رفع علم فلسطيني فوق الحاجز عند مدخل غزة ومدخل أريحا وذلك لطبيعة الرمز الذى يشكله ، ولمعنى الافق السياسى لهذا العلم وهو أحد رموز السيادة فى المدى البعيدة .(٩) وتأخرت المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية لحوالى ١٤ شهرا وذلك للوصول لاتفاق يضمن انسحاب الجيش الاسرائيلى من المدن والقرى الفلسطينية فى الضفة الغربية وتكوين مجلس تشريعى فلسطينى منتخب يمارس دور السلطة فى الضفة الغربية إضافة لغزة . وهذا المثل ينطبق على كل أمور المفاوضات العربية الاسرائيلية الراهنة والقادمة ، كما ينطبق على كل الجداول الزمنية وحتى شكل تطبيق كل اتفاق بعد توقيعه ، كما يحصل منذ توقيع الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى فى واشنطن فى ٢٧ اكتوبر ١٩٩٥ . ولا شك أن البحث عن آلية حقيقية للتنسيق العربى بهدف دعم المفاوضين العرب على كل الجبهات يشكل رافدا أساسيا للخروج باتفاقات أكثر تلبية للأمانى العربية . أن حالة التدهور العربية من العلاقات العربية العربية لا يمكن أن تخدم المفاوض العربى فى هذه المرحلة .

السلام وصراع المصالح العربى والاسرائيلى :

إن لوج العرب بمختلف أطرافهم فى عملية بناء السلام مع اسرائيل لا يعنى أن حالة عدم الثقة والشك بين العرب واليهود سوف تسقط فجاة . بل لن يكون من الممكن تحقيق تجاوز سريع لمشاعر الخوف والحقد الذى بلورته سياسات اسرائيل التوسعية على مدى العقود . بل ولن نستطيع ان نلغى حالة تصارع المصالح العربية والاسرائيلية فى مجالات كثيرة . وإن نظرية صراع المصالح مازالت قائمة وهى لب الموضوع والتناقض بين عرب واسرائيل لم ينته ، واسرائيل تشكل فى مجملها مجتمعا قوى البنية يستند لاقتصاد شبه صناعى حديث يسعى للتمدد والاستفادة من فرص السلام . (١٠) لهذا فهذه المرحلة تتطلب السلام الذى يتضمن قوانين تحمى الأقطار العربية من طموحات اسرائيلية فى التوسع الاقتصادى . أى على الدول العربية ان تدخل السلام بثقة ، وبنفس الوقت عليها أن تكتشف الاجراءات التى تساهم فى حمايتها والأبعاد التى تساهم فى تنميتها .

النموذج المصرى :

فعلى سبيل المثال لقد مضى على سلام مصر مع اسرائيل اكثر من عقد ونصف ، الا أن حجم التبادل التجارى السنوى بينها وبين اسرائيل لم يتجاوز ٣٠ مليون دولار . (١١) ومصر رغم سلامها مع اسرائيل أثارت قضية السلاح النووى الاسرائيلى طوال الشهور التى سبقت التوقيع الدولى على تمديد معاهدة حظر الانشار النووى فى أبريل ١٩٩٥ ، ومصر تدعم سوريا فى موقفها حول الجولان ، ولكنها فى المقابل تؤيد سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى بقوة ، وتتحدث مع ليبيا وتقيم معها العلاقات التجارية المفتوحة رغم العقوبات . ولقد شاركت مصر فى مؤتمر الرباط (١٩٩٤) للسوق الشرق أوسط بعشرات المشاريع لتعمير سيناء وذلك فى ظل رؤية مصرية أساسها لعب دور الوسيط التجارى والاقتصادى بين افريقيا وآسيا . (١٢)

ان مصر تبحث عن الدور فى ظل متغيرات كبيرة وتخشى أن تكون التسوية على حسابها ، إذ يسيطر على صناعة القرار فى مصر الحاجة للتأقلم مع السلام الاقليمى بحيث يكون مفيدا لمصر ولموقعها فى الشرق الأوسط . وإذ تجد أن موقعها التقليدى الذى اكتسبته فى

٩- انظر : Karl E. Meyek "The War of the Flags", New York Times, Thursday, October 2, 1993, p. 26.

10- "Loan Guarantees to Israel", Hearing of the Foreign Operations Subcommittee on the House Appropriations Committee, Friday, February 21, 1992; Peter Rassell, "A Peace Dividend for Israel", The New York Times, Sunday, March 15, 1992.

11- "Israeli Foreign Ministry Executive to Discuss Negative Attitude of Egypt", Voice of Israel External Service, Jerusalem, 2000 gmt, November 24, 1994; Joel Bainerman, Egyptian Israeli Trade at a Crossroads, Israel Business Today, Vol. 8, No. 380, June 3, 1994, p. 18.

12- Fawaz A. Gerges, "Egyptian-Israeli Relations Turn Sour", Foreign Affairs, Vol. 74, Number 3, May-June 1995, pp. 69-78.

انظر أيضا : "Egypt's Confused Search for a New Regional Role", Mideast Mirror, Vol. 8, No. 233, December 1, 1994.

انظر أيضا : "محمد السيد سليم : "استراتيجية مصر النووية" ، شؤون الشرق الأوسط ، العدد ٤١ ، مايو - ١٩٩٥ ، ص ص ٩-٢٢.

الثمانينات من حيث تحولها الى الدولة العربية الوحيدة فى زمن الحرب الباردة التى تتمتع بعلاقات مع اسرائيل قد تغير . فجميع دول المنطقة مقبلة على سلام مع اسرائيل ، وهذا يفرض على مصر أن تعيد النظر بدورها وظيفتها الاقليمية ، أى فى شكل ومضمون علاقتها مع العرب من جهة ، ومع اسرائيل والولايات المتحدة والغرب من جهة أخرى . لهذا يصبح بالنسبة لمصر مضمون السلام عملية غير ثابتة ، إذ تتطلب العملية اعطاءه بعدا يعطى لمصر دورا وقوة . ويعكس هذا القصور رؤية مصر بالزعامة والدور فى الشرق الاوسط وفى أوساط دول العالم الثالث وهى رؤية تعكس تطور الرأسمالية المصرية والشركات والتجارة والصناعة التى حققت تقدما كبيرا فى الثمانينات . (١٣)

التخوف اللبنانى والدور السورى:

وبينما ينطلق كل طرف عربى من رؤيته ومن ثوابته الخاصة واقتصاده وموقعه الجغرافى واحتياجاته الاقليمية والدولية نجد أن الفهم الاستراتيجى العربى لمرحلة ما بعد الشكل الأولى من السلام مازال يشوبه الكثير من الغموض فى هذه المرحلة ، بل على الأرجح أن وضوح الرؤية لن يكتمل الا بعد اقرار الشكل الأولى من السلام (انسحابات متبادلة واعترافات) . فحينها قد تبحث سوريا ولبنان وبحكم وجود ميناء بيروت أمام موانئ اسرائيل ، عن شروط المنافسة مع اسرائيل فى ظل السلام . وقد يكون السلام السورى اللبنانى مع اسرائيل سلاما باردا تسوده قيم التنافس الحقيقية . فأمام انفتاح العرب على اسرائيل سوف تتحول موانئ اسرائيل الى موقع منافسة لموانئ لبنان خاصة فى قضية الترانزيت والتصدير الي بقية دول الخليج . وقد تتحول اسرائيل الى مركز جذب فى أمور سياحية وطبية وغيره ، وهذا سيضع عبئا كبيرا علي لبنان يتطلب منه تحسين خدماته الطبية ، والسياحية ، والتعليمية ، والتجارية مما يمنع تهميش دور لبنان . وسيكون من المطلوب من القيادات اللبنانية تحويل العلاقة الأمنية مع سوريا الى علاقة تقوم على التفاعل الاقتصادى البناء بما يضمن للبنان ولسوريا أمنهما الأهم : الاقتصاد والتنمية .

إن إعادة تنشيط المفاوضات على المسار السورى الاسرائيلى بينما يقف لبنان فى حالة جمود وتلقيه لنتائج ذلك التنشيط يخلق الكثير من الخوف والترقب فى لبنان تجاه التسوية . ولبنان مايزال يشعر بان عوده طرى من جراء الافرازات المرتبطة بالحرب الأهلية ففى لبنان لا يزال الوضع الداخلي اللبنانى يعانى من نتائج الحرب الأهلية على الصعيد الانسانى والاجتماعى والسياسى . إذ لا تزال الشكوك قائمة بين الأطراف ولا تزال القوى السياسية تعانى من تناقضات صعبة تتطلب عملا كبيرا لتجاوزها . ولبنان يعانى من كون أراضيه محتلة فى الجنوب بالاضافة لوجود قوى مقاومة واشتباكات وتوتر دائم وهذا يساهم فى أزمة الاقتصاد وخسائر فى الأرواح والاستقرار . ونتيجة لكل تلك الافرازات مازال لسوريا دور رئيسى فى تقرير الشأن اللبنانى وفى حماية السلم الأهلى بعد التجربة القاسية مع الميليشيات من كل الاتجاهات ، كما أن سوريا تمسك بقوة بأمور التصعيد او التهدئة فى الجنوب اللبنانى .

ان الحديث عن امكان عقد صفقة على حساب لبنان بين سوريا واسرائيل هو أمر من الصعب حصوله بالمعنى الشامل والمطلق لاسباب عديدة رغم أنه من الممكن أن يهمل لبنا شروط التحرك السياسي فى المرحلة الراهنة والقادمة . فالصفقة بالمعنى التآمرى للكلمة لا يمكن أن تتم لأن السلام القادم هو سلام يحاك بمشاركة كل الأطراف الكبيرة والصغيرة والقوية والضعيفة . فالمنطلق الأساسى للسلام الراهن يفترض أن كل طرف من الأطراف مهما كان ضعيفا لديه القدرة لتخريب المعادلات فى مرحلة لاحقة . بل اصبح من الواضح بحكم التجربة والواقع بان السلام المستمر يجب ان يكون سلاما حكيما يؤمن الحقوق المعقولة التى تجعل كل طرف يشعر بأنه اخذ ما يستطيع ان يتعايش معه ويبنى عليه ويتطور ويرتقى من خلاله . ومن الواضح ان طرفا اكثر ضعفا بالمعنى العسكرى والسيادى مثل لبنان يجب ان يشعر براحة كاملة فى حله السلمى بحيث يستعيد أراضيه المحتلة ، ويكون السلام الخارجى والداخلى أيضا مدخلا لاستعادة السيادة الكاملة وحرية الحركة والقرار على مستويات سياسية واقتصادية وأمنية عديدة فلبنان أثبت رغم صغره أنه قادر على تخريب المعادلات وقلب الأوراق كما سبق وفعل فى ظروف شتى فى السابق .

لنأخذ مثلا السيناريو الآتى : تعقد صفقة سلمية لا يرضى عنها لبنان ويشعر انها على حسابه ، ومع الوقت يزداد انكماش دور فئات من اللبنانيين ، وينعكس ذلك على اللعبة السياسية اللبنانية الداخلية . ثم تتطور التوازنات الاقليمية وتبرز قوى جديدة . فمثلا بامكان العراق فى اطار نظام جديد ان يستعيد توازناته الاقليمية خلال خمس سنوات أو أقل من رفع العقوبات النفطية عليه . حينها قد يكون مهيأ لايجاد قوى لبنانية غير مرتاحة ومنزوية ومنعزلة عن الوضع اللبنانى . وهو بهذا قد يلامس الوضع اللبنانى من خلال دعم حركة فى لبنان ترفض الشروط المطروحة . وهذا يعنى عودة اسرائيلية ثم سوريا للتصارع على الأرض اللبنانية . وقد يكون للولايات المتحدة دورها ايضا فى تعقيدات الوضع اللبنانى ، وقد تتدخل اطرافا أخرى

١٣- عبد المنعم سعيد ، "مصر والاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى (نظرة استراتيجية) فى الإتفاق الفلسطينى الإسرائيلى : الفرص والمخاطر" ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، رقم ١٨، نوفمبر ١٩٩٣ ، ص ص ٥٠-٥٩ .

وهكذا ، و هذا يعيدنا لنقطة الصفر .

لهذا لن يكون هناك قيمة لتسوية لا يشعر لبنان بالارتياح تجاهها فأى تسوية يجب أن تلامس الواقع ومتطلباته وتسمح للأطراف الاخرى بما فيها سوريا بالشعور بأن امنها السياسي والعسكري والاقتصادي ليس مهددا أيضا . بل ان هذا الامر قد يتحول ببعض الحكمة والعمل السياسي الناضج الى الأساس الذى يساعد سوريا على الانسحاب الهادئ من الشأن اللبناني كما يساعد اسرائيل على الانسحاب النهائي من لبنان . لهذا فمن الصعب فرض حل فوقي دون ان يشارك لبنان فى صياغته بمعنى آخر ان هذه التسوية القادمة تتطلب ان يشعر كل طرف بانه أخذ نسبة أساسية من حقوقه وانه لديه حرية في تقرير مصيره واحترام لديناميكاته الداخلية ، وقدسية لدوره الخاص ، وسيادة فوق اراضيه وسيطرة على أمنه ، واقتصاده وغيره من الأمور . وان تأمين هذه المسائل لكل الأطراف أساسي لنجاح التسوية بالمعنى التنفيذي والبعيد الامد . وأى إخلال بهذه المعادلة يؤدى بدوره الى أفشالها فى الاطار المتوسط .

ولكن هذا التصور يضع أعباء كبيرة على لبنان وسياسييه وقياداته . فلا يوجد أمر حتمي وإمكان ان يكون هناك أمر على حساب لبنان لا نستبعده إن أهمل لبنان شروط التحرك السياسي فى حدوده المعقولة فى المرحلة الراهنة والقادمة . وهذا يتطلب بالتأكد الاسراع فى انجاز متطلبات السلم اللبناني الأهلي وذلك من حيث تعميقه وترسيخه بمعنى آخر فان تأمين شروط السلم الأهلي الشامل اساسي لنجاح لبنان فى السعى نحو بناء استقلالة الخارجي . من جهة أخرى من الصعب ان يفكر لبنان فى إطار التسوية بعلاقة مع سوريا تقوم على التنافي والتناقض . فهناك من التداخل والتواصل ما يتطلب إعادة تعريف العلاقة بما يضمن مصالح الطرفين واستقرارهما المادى والمعنوى والسياسي . فلسوريا مصالح أمنية فى لبنان ، ولكن لسوريا أيضا مصلحة بعيدة الأمد فى بناء علاقات اكثر استقرارا فى المرحلة القادمة فى الاطار الاقتصادى والسياسي ، كما أن سوريا تبحث عن متطلبات التعايش الاقليمي والدولي فى المرحلة القادمة وهذا يتطلب صيغ جديدة للعلاقة مع لبنان . كما أن التسوية سوف تدخل العامل الأمريكي الى لبنان ، وهذا بحد ذاته مع عوامل وعناصر اوروبية ودولية أخرى سيساعد لبنان من حيث توسيع هامش استقلاله ومناورته . ان هذا يعطى للبنان هامشا كبيرا من المناورة والتحرك لتأمين متطلبات السلام الذى يسمح له بالارتقاء الاقتصادى والسياسي .

ولكن فى نفس الوقت قد يكون السلام الاردني والفلسطيني مع اسرائيل اكثر تكاملا ، وهذا يعنى انه سيكون من مهام الفلسطينيين والاردنيين إجادة الشراكة الاقتصادية والتنافس فى آن واحد عوضا عن التبعية . أى سيكون على الفلسطينيين والأردنيين تحويل اقتصادياتهم لحالة من التعلم والكفاءة عوضا عن الذيلية والتراجع . وهذا سيأخذ وقتا طويلا ، لكنه أمر لا مفر منه للخروج بفوائد من السلام الراهن .

ان السلام فى ظل فهمنا له هو مثل الحرب ، أى انه صراع من نمط آخر وحرب من دون قتال . ان نجاح السلام مرتبط بشعور الجانبين أن لهما مصلحة فى استمراره وتطوره وبناء السلام إذن فيه طرفان ولا يعقل ان يفرض طرف ارادته على الآخر كل الوقت . بل سوف نرى ان هناك تطورات تفرضها توازنات العملية السلمية ، وان كلا الطرفين مضطر لتقديم تنازلات متبادلة . فمثلا اعتراف اسرائيل بالوطنية الفلسطينية ليس بخطوة عادية بعد أن قاومت ذلك منذ نشأتها (١٤) كما ان تحديد حدود لاسرائيل مع الدول العربية هو بحد ذاته انجاز وخطوة مهمة على الطريق بعد ان كانت اسرائيل دولة قوية عسكرية ولكنها بلا حدود . كما ان الوصول باسرائيل لحالة القبول بالانسحاب من الاراضي السورية المحتلة فى الجولان بعد ان كانت قد ضمتها عام ١٩٨١ فى زمن الليكود سوف يكون تقدما على طريق السلام . وبنفس الوقت ، فان الاعتراف الفلسطيني باسرائيل والاعتراف العربي باسرائيل هو خطوة فى نفس الاتجاه السلمي البطيئ ان السلام لم يحل بعد فى منطقتنا ، ولكنه ينجز على مراحل وقد قطعنا شوطا قصيرا منه والشوط الباقي طويل ويتوقف الكثير منه علي السلوك الاسرائيلي والسلوك العربي فى المفاوضات وخارجها .

الوضع الفلسطيني فى الاطار الاستراتيجي :

ان التعرض للوضع الفلسطيني ، وهو الاكثر تعقيدا ، مفيدا لفهمنا لآليات السلام الراهنة . ففي البداية كان التفاوض الشاق حول اعلان المبادئ الذى وقع فى واشنطن فى ايلول ١٩٩٣ . ثم بدأت المفاوضات الصعبة لترجمة اعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي الى اتفاق عملي يكون بداية الحكم الذاتي للفلسطينيين فى غزة وأريحا . وقد توج ذلك باتفاق القاهرة الفلسطيني الاسرائيلي فى فبراير ١٩٩٤ مما فتح طريق الى تسلم ياسر عرفات ومنظمة التحرير الفلسطينية مهام ادارة غزة وأريحا فى ١- يوليو

١٤-انظر حول الدور السلبي للصهيونية فى الإطار التاريخي : Ibrahim Abu-Lughod, ed. The Transformation of Palestine, Second ed. (Evanston: Northwestern University Press, 1987).

Shafeeq Ghabra, "National Independence in the Arab World: The Case of the Palestinians", Journal of Arab Affairs (U.S.A.), Volume 11, No. 1, (Spring 1992), pp. 69-90.

١٩٩٤ . ثم بدأت المفاوضات العسيرة للتوصل لاتفاق اوسلو (٢) والموقع فى واشنطن بين عرفات ورابين فى ٢٧ أكتوبر ١٩٩٥ والخاص باعادة انتشار الجيش الاسرائيلى (خروجه من معظم المدن والقرى الفلسطينية) وتسلم الفلسطينيين مهام الحكم الذاتي فى بقية مدن وقرى الضفة الغربية . ان هذا يؤكد لنا بأنه من الممكن خوض غمار مفاوضات ناجحة ، وان الاتفاق مع اسرائيل على ادارة اريحا وغزة لم يكن آخر الطريق ، وأن الاتفاق على اعادة انتشار الجيش الاسرائيلي فى الضفة الغربية او بقاء الاستيطان حتى الآن ليس إلا إجراء مؤقتا وأن المزيد من التفاوض والانسحاب ينتظر أعداء الامس . ان كل هذا يعكس شكلا من اشكال السلام ويحوى بنفس الوقت الصراع والخلاف حول شروط السلام ، وان السلام يتطور من خلال المضمون الذى يقدمه كل طرف من الأطراف المتفاوضة .

إن تسلم الفلسطينيين إدارة غزة والضفة الغربية وإنتخاب مجلس تشريعى فلسطينى يؤكد وجود فرصة لبروز هذه المناطق الفلسطينية كمركز جديد للوطنية الفلسطينية . فهذه الوطنية التى مرت بتجربة شتات قاسية وانتقلت منذ بداياتها الشتاتية فى الكويت والقاهرة ودمشق الى عمان وبيروت وتونس وعادت لتقاوم من خلال الانتفاضة منذ العام ١٩٨٧ ، وتأخذ اليوم ولأول مرة شرعية خاصة لم تتوفر لها على مدى سنوات التجربة . فعلى مدى العقود أخذت المؤسسة الفلسطينية شرعية الوجود فى مناطق عديدة من أغوار الاردن ومخيمات الاردن الى مخيمات لبنان وأرض فتح فى الجنوب . ولكن فى كل ذلك التواجد كان هناك توتر دائم ففى كل حالة كان التوتر قائما بين السلطة الوطنية الفلسطينية الممثلة بمنظمة التحرير وبين الدول العربية التى استضافتها وذلك لأن الشرعية المكتسبة لم تقم فوق أرضها الوطنية . كانت الضيافة فى العالم العربى لحركة الشتات الفلسطينى ضيافة رحبة ولكن بنفس الوقت كان من الصعب ان تتقبل الدول العربية فى ظل تناقضاتها الداخلية وأزماتها العديدة وجود قوى مسلحة وسلطة جديدة تنافس السلطة الحكومية وفوق كل شيئ كان من الطبيعى ان تدخل الحركة الوطنية الفلسطينية فى منزلق التفاعل مع الهموم الداخلية والاشكالات الداخلية لكل قطر ، فتولد عن ذلك جراح وآلام جديدة بين الفلسطينيين وبعضهم ، وبين الفسلطينيين والشعوب العربية التى استضافتهم .

هكذا بعد رحلة الألف ميل الفلسطينية والتى بدأت مع كوارث عام ١٩٤٨ تأتى الانتخابات الفلسطينية لتؤكد أن حل التناقض التاريخى بين صاحب القضية وصاحب الأرض هو الآن حل قد بدأ يأخذ مجراه . فلأول مرة فى التاريخ الفلسطيني الحديث ينتخب الفلسطينيون سلطة لها صلاحيات فى بلاد هي بلادهم وعلى أرض هى امتداد لأرضهم التاريخية التى حضنتهم حتى العام ١٩٤٨ . انهم لهذا توجهوا لصناديق الاقتراع بانجاز مهمه تاريخية لم تنجزها الحركة الوطنية الفلسطينية فى الماضى إبان العهد البريطاني ١٩٢٠ ـ ١٩٤٨ أو إبان الشتات المسلح ، فهم يخلقون لأول مرة انسجاما بين الشعب وبين السلطة الحكومية وبين أزمة الشتات المعقدة وبين لم الشمل فوق أرض محررة معترف بها قابلة ، رغم المعوقات للازدهار والنمو .

ان التحدى الذى يواجه الفلسطينيين الآن والشعب الفلسطيني فى اماكن تواجده المختلفة هو اساسا فى المقدرة على استكمال نقل واقع وقوة ديناميكية الحركة الوطنية الفلسطينية السابقة من الخارج الى الداخل ومن المنافى الى الأرض التى يمتلكون شرعية امتلاكها وبنائها واستيطانها . هذه هى المهمة الصعبة والتى تتجاوز فى صعوبتها وعمقها بمراحل مهمام مواجهة دبابات وطائرات اسرائيل فى جنوبه طوال حقبة السبعينات والثمانينات . ذلك أن هذه التجربة الجديدة هى تجربة بناء وطن ، وهى محاولة لخلق آلية تضع اللبنات الأولى فى بناء دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة . ولكن هذه الدولة ووفق ظروف انشائها وتكوينها لن تكون دولة عسكرية مسلحة ، فقد وصلت التجربة المسلحة الفلسطينية لطريق شبه مسدود . لهذا وفى اطار التجربة الفلسطينية وكون التحرير يقع فى اطار اتفاقات سلام فأن الدولة الفلسطينية الناشئة لا تحتاج لعقيدة عسكرية كوسيلة لحماية الوجود بل هى فى امس الحاجة الان لبلورة عقيدة اقتصادية تنمويه تتحول لعصب الاستقلال .

وقد نتساءل ما الذى دعا كلا من الفلسطينيين والاسرائيليين للاتفاق على النقاط التى اتفقوا عليها ، وما الذى دعاهم بنفس الوقت لتأجيل النقاط العالقة والصعبة ؟ فالجانب الفلسطينى استطاع مدى سنوات الاحتلال والشتات أن يحتفظ بعروبة الضفة الغربية وغزة . اذ استطاع عبر الصمود وعبر التكاثر العددى ان يحول وجوده فى غزة والضفة الغربية الى مشكلة اسرائيلية تعمقت بفعل الانتفاضة . (١٥) كما استطاع الجانب الفلسطينى ان يحمى وجوده فى جزء آخر من فلسطين عبر فلسطينى ١٩٤٨ الذين يقطنون قرى الجليل ويشكلون ١٧٪ من سكان اسرائيل . (١٦) ورغم اخطاء كثيرة فى مسيرة العمل الوطنى الفلسطينى فى التعامل مع الفلسطينيين فى الخارج

١٥- شفيق الغبرا ، "الانتفاضة الفلسطينية : أسبابها ، آلية استمرارها ، وأهدافها " المستقبل العربى ، ١١٣ (١٩٨٨/٧) ، ص ص ٥٩-٧٤
أنظر أيضا الغبرا ، الفلسطينيون وصراع القوة ، السياسة الدولية ، القاهرة ، (يوليو ١٩٨٩) ، ص ص ٦٩٢-٣ .

١٦- انظر Ian Lustick, Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority, (Austin: University of Texas Press, 1980) .

أم الداخل ،، أم فى التعامل مع الأوضاع العربية وكان اسوأها الموقف العام لمنظمة التحرير إبان العدوان العراقي على الكويت . الا ان منظمة التحرير نجحت فى البقاء فى الملعب السياسى لتصبح حين جاءت لحظة المساومة الطرف الوحيد الفلسطينى القادر على عقد الصفقة التاريخية . وأهم ما ساعد الفلسطينيين على عقد الصفقة وجودهم السياسى والجغرافى السكانى فى فلسطين التاريخية ، ومقدرتهم على الاستمرار فى الانتفاضة الى مالا نهاية . فى هذا نجح الجانب الفلسطينى فى التأكيد علي أن السلام والاعتراف والشرعية التى تحتاجها اسرائيل لن تحقق دون إتفاق مع الفلسطينيين على شروط ذلك السلام .

من جهة اخرى وكما حقق الفلسطينيون نجاحات هامة ، نجد ان اسرائيل قد حققت نجاحات عديدة كان من الطبيعى ان نتلمس انعكاسا لها فى بداية أى سلام فلسطينى اسرائيلى . فاسرائيل نجحت فى توطين الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ باليهود ، ونجحت فى تغيير معالم فلسطين عام ١٩٤٨ ، ونجحت علي الصعيد العسكرى مع جميع الدول او المنظمات التى تصدت لها فى ساحة الحرب . كما نجحت اسرائيل جزئيا فى توطين أجزاء من الضفة الغربية كما جعلت ثمن المقاومة على الفلسطينيين غاليا . (١٧) هكذا بعد عشرات السنوات من الصراع نجح الجانب الاسرائيلى فى جعل الجانب الفلسطينى والعربى يكتشف أنه بلا خيارات حقيقية على الصعيد العسكرى ، وأن أى مواجهة عسكرية ستكون أثمانها أضعاف مكاسبها . بل اقنعت اسرائيل الفلسطينيين بأن تأجيل الحل قد يكون سببا لاختفاء الضفة الغربية وخروج الفلسطينيين من اللعبة السياسية كما سبق وحصل عام ١٩٤٨ . (١٨)

وبعد ان تعب المتحاربون عقدوا اتفاقا تحول لسلسلة اتفاقات تعكس تماما انجازات ومخاسر كل طرف على مدى السنوات والعقود لهذا أخذ الفلسطينيون الاعتراف بهم ككيان فى اطار حكم ذاتى فوق الضفة وغزة بينما أخذ الاسرائيليون الاعتراف كدولة فى حدود فلسطين ١٩٤٨ .

هكذا أخذ كل طرف النقاط التى حققها وتنازل عن النقاط التى فشل فى تحقيقها فى السنوات الماضية . والاسرائيليون اضطروا للاعتراف بالوطنية الفلسطينية بعد أن فشلوا فشلا ذريعا فى تصفيتها . والفلسطينيون اعترفوا باسرائيل وحقها فى الوجود فى أراضى ١٩٤٨ لانهم فشلوا فى تصفية هذا الوجود او تغييبه . والاسرائيليون من جهة أخرى تنازلوا فى الجوهر عن الضفة وغزة واعترفوا بسلطة أخرى غير سلطتهم فيها لأنهم فشلوا فى طرد سكانها ، وفشلوا فى تصفية الانتفاضة وفشلوا فى تشريع وجودهم فيها علي الصعيد الدولى . ولكنهم نجحوا فى تهويد القدس بكثافة (١٧٠ ألف يهودى اسرائيلى استوطنوا القدس الشرقية) ، ونجحوا فى وضع اكثر من ١٤٠ الف مستوطن فى مناطق متفرقة من الضفة الغربية ، وهذه أمور سيتم الاتفاق عليها فى مراحل لاحقة فى المفاوضات مقابل أيضا تنازلات على نقاط اخرى .(١٩)

هكذا جاءت اتفاقات الحكم الذاتى التى بدأت فى اوسلو باتفاق غزة أريحا لتعكس نقاط ضعف وقوة الطرفين . كما عكس الشكل المؤقت هذه الاتفاقات الناتج عن تأجيلها للأمور الصعبة لمرحلة لاحقة (الوضع النهائى الضفة الغربية وغزة - السيادة - قضية القدس - اللاجئون - المستوطنات) طبيعة الديناميكية الخاصة للسلام الفلسطينى الاسرائيلى . بل يمكن اعتبار اتفاقات الحكم الذاتى الفلسطينى الاسرائيلى شكلا من اشكال فض الاشتباك على مراحل بين الفلسطينيين والاسرائيليين تمهيدا لسلام دائم وحقوق ثابتة وحدود نهائية .

ولكن للمفاوضات والمرحلة الجديدة تعبيرات عديدة تنم عن عناصر القوة التفاوضية لدى الاطراف العربية اذ ليس صحيحا ان الأطراف العربية لا تمتلك خيارات تفاوضية تعكس عناصر قوة . بل إن التهديد الفلسطينى بالانسحاب من المفاوضات فى مراحل مختلفة هو بحد ذاته قوة ضغط هامة تفرض علي الاسرائيليين تنازلات ما كان من الممكن ان يقدموها فى ظل الحرب . بل أوقف عرفات بعد أصبح رئيس

١٧- انظر : Sara M. Roy, Gaza: New Dynamics of Civic Disintegration, Journal of Palestine Studies, Vol. XXII/4 - Number 88, Summer 1993, pp. 20-31.

Shafeeq Ghabra "National Independence in the Arab World: The Case of the Palestinians; also Rashid Khalidi, Under Siege: PLO Decision Making During the 1982 War, (New York: Columbia University Press, 1986).

18- Meron Benvenisti, The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies (Wahington: American Enterprise Institute, 1984); Meron Benvenisti with Ziad Abu-zayed and Danny Rubinstein, The West Bank Handbook: A Political Lexicon (Boulder: Westview Press and the Jerusalem Post, (1996).

19- John Battersby, "Jewish Settlements Take High Ground in Battle for Peace", Christian Science Monitor, Wednesday, February 8, 1995.

سلطة الحكم الذاتي المفاوضات مع اسرائيل عدة مرات من أجل الضغط السياسي عليها وعلي الأطراف التي يهمها نجاح المفاوضات . (٢٠) كما أن التخوف الاسرائيلي من الأصولية الأسلامية في الاراضي الفلسطينية وخارجها يفرض نفسه كعامل ضغط علي القيادة الاسرائيلية لتقديم شروط أفضل . كما ان خوف اسرائيل نفسها من أصوليتها اليهودية (اغتيال رئيس الوزراء رابين مثلا) ويمينها يجعل القوي الحاكمة في اسرائيل اكثر استعدادا لتقديم تنازلات للاسراع في السلام بحيث يصعب علي القوى الأصولية واليمينية استثمار الوضع المتوتر لبناء قوتها الشعبية كما حصل بعد حرب ١٩٧٣ . (٢١) ومن عناصر القوة التفاوضية العربية الفلسطينية ان اسرائيل تبحث عن قيم اقتصادية في العالم العربي ، ولهذا سوف تكون مضطرة في مرحلة لاحقة لتقديم تنازلات للعرب علي صعيد الأمور الجوهرية (المستوطنات ، القدس ، اللاجيئون ، الاعتراف بدولة فلسطينية ، الجولان ، الجنوب اللبناني) وذلك للحصول علي هذه القيم . بل إن حرمان اسرائيل من بعض هذه القيم في اطار جزئي او آخر (استيراد وتصدير ، سياحة ، تعاون في بعض المجالات الاقليمية والثنائية) قد يكون سلاحا عربيا وفلسطينيا يستخدم في اطار سياسي ودبلوماسي محدود للحصول علي سلام أكثر عدلا وتوازنا . ان المستقبل رحب ، وسنرى الجديد مع تطور الاحداث وذلك لأن معركة السلام هي التي ستحدد أين سيصل كل لاعب بعد بناء السلام . (٢٢)

اشكالات الوضع الفلسطيني الداخلي.. توازنات حساسة :

ومع ان الجمهور الفلسطيني مازال مؤيدا للسلطة الفلسطينية الا أنه متخوف منها بنفس الوقت . فمن الجهة الايجابية فان اهم نجاح للسلطة الفلسطينية يتعلق باخراج الاحتلال المباشر من كل غزة واريحا أولا ثم مدن وقرى الضفة الغربية ثانيا ، ثم أخذ صلاحيات في مجالات التعليم والادارة والاقتصاد والامن والعمل في بقية انحاء الضفة الغربية وتتويج كل هذا بانتخابات ديمقراطية وحرة لمجلس تشريعي منتخب مشكل من ٨٨ عضوا . ويتضمن الوضع الجديد منذ يوليو ١٩٩٤ فتح الشواطئ في غزة ، بعد أن كانت مغلقة أمام السكان علي مدى عقدين ونصف . ومع الانسحاب الاسرائيلي من غزة والضفة يسود الوضع حالة من الامان إضافة لتوقف حملة التصفيات الداخلية التي قادتها حماس في الشهور الاخيرة للاحتلال ضد من تتهمهم بالتعامل . (٢٣) ان الحقائق التي ترجمت علي الأرض والوعود التي أتت معها حتى الآن منذ اتفاق واشنطن الثاني في ٢٧ -١٠ - ١٩٩٥ هي التي تقف للآن وراء تأييد المجتمع المتحفظ للاتفاق .

ولكن منظمة التحرير التي أتت من الشتات لتقود حكما ذاتيا تواجه العديد من الصعاب في إنجاز عملية بناء الحكم الذاتي . فقد تم نقل الكثير من مؤسسات تونس التابعة لمنظمة التحرير بنفس العقلية الشتاتية الى الأراضي الفلسطينية . وتم انشاء عدة أجهزة أمنية يتنافس كل منها مع الآخر ، ويحتج الكثير من سكان الاراضي الفلسطينية وخاصة في صفوف الكفاءات علي استبعادهم عن مراكز التأثير والقرار والدور الذى كانوا يتمتعون به إبان الاحتلال من حيث تصديهم لمهام مواجهته . (٢٤)

وهناك من جهة اخرى قوى المعارضة الفلسطينية التي تعارض الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي وخاصة في صفوف حركة حماس والجهاد الاسلامي . والجدير بالذكر ان حركة حماس نجحت علي مدى سنوات الانتفاضة في التحول لقوة سياسية فعالة في الشارع الفلسطيني الا انها ولم تستطع ولن تستطيع ان تنتزع الاغلبية في الشارع الفلسطيني . فوفق نتائج الاستطلاع للرأى العام الفلسطيني شمل عينة من ١٢٥٩ شخصا من جميع الفئات العمرية والمناطق في الضفة وغزة في اكتوبر ١٩٩٣ لم تزد نسبة الذين اكدوا انهم سوف يصوتون لحماس عن ١٤٪ بينما تبين نسبة من سيصوتون لفتح ٤٦٪ أما بقية التنظيمات والقوى فأخذت نسبا تتراوح بين ١ الى ٣٪ بينما حصل المستقلون على نسبة ١٢٪ ، وهناك ايضا نسبة ١٧٪ ليست متأكدة لمن

20- "Peres, Arafat set Agenda for Talks to Extend Autonomy Beyond Gaza-Jericho", Mideast Mirror, Vol. 8, No. 95, May 19, 1994.

21- Shimon Peres with Arye Maor, "The New Middle East", (New York: Henry Holt and Company, 1993), pp. 56-58.

٢٢- حول الاتفاق وأبعاده المختلفة انظر : زياد أبو عمر ، على الجرباوى ، خليل الشقاقى ، "قراءة تحليلية للاتفاق الفلسطيني - الإسرائيلي "غزة وأريحا أولا" ، (نابلس ، الضفة الغربية ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، سبتمبر ١٩٩٣).

٢٣- مقابلة مع خليل شقاقى ، الأستاذ الجامعي في جامعة النجاح ورئيس مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، اليونان ، يناير ١٩٩٤ .

٢٤- مقابلة مع الصحافي توفيق أبو بكر ، وهو من النشطاء العاملين في الوضع الفلسطيني ، ومع المحامي أنيس القاسم ، ومع مثقفين واقتصاديين يعملون في جامعات الضفة الغربية ، عمان ، الأردن ، سبتمبر ١٩٩٤ ؛

انظر أيضا : Youssef M. Ibrahim , "Support for Arafat in Gaza Replaced by Wide Enmity", New York Times, Saturday, December 3, 1994.

ستصوت وبامكانها ان تتوزع بين جميع الاطراف والفصائل . (٢٥) وقد انعكس كل هذا في الانتخابات الفلسطينية التي جرت في يناير ١٩٩٦ من حيث نجاح فتح في أحد معظم المقاعد . ومع ذلك يبقى تأثير حماس خاص في قطاع غزة يحسب له حساب وهي قوة لها تأييد في الشارع الفلسطيني وبدون تحالف واضح من الأطراف الوطنية الاخرى تستطيع حماس ان تحقق فوزا في مجالات كثيرة خاصة في المؤسسات الشعبية والنقابات . اذ تؤكد الانتخابات في معظم هذه المؤسسات ان حماس اصبحت « تستحوذ علي نسبة من الأصوات بين ثلث عدد الناخبين ونصفه ، وذلك في مقابل مجمل القوى الوطنية » بما فيها فتح . (٢٦)

إذن أمام هذا الوضع ما الذي نتوقعه في المستقبل بالنسبة للوضع الفلسطيني ؟ نتوقع اساسا احتدام الصراع السياسي الفلسطيني الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية ، وذلك بهدف نيل الاصلاح السياسي وتوزيع الصلاحيات ونجاح تجربة المجلس المنتخب . وقد يحتدم الصراع السياسي بين التيار الوطني والتيار الاسلامي . ولكن التيار الاسلامي علي الأقل في جناحه المعتدل والاكثر استعدادا للحوار سوف يجد أنه بلا خيار حقيقي سوى المشاركة وتهدئة الموقف . ولكن في المقابل قد يحتدم الصراع مع اجنحة الأقلية المتطرفة في التيار الاسلامي ، وهذا قد يعني بروز حالات من العنف والعنف المضاد .

وسوف يكون هناك دور متصاعد للمعارضة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية ، أي المعارضة الموالية التي تركز علي الاصلاح الديمقراطي والانتخابي وعلي حقوق الانسان . وقد فاز عدد من رموزها مثل حيدر عبد الشافي ، وحنان عشراوي ، وآخرين من فتح ولكن تغلب عليهم النزعة الاصلاحية والمستقلة . وتختلف هذه المعارضة عن المعارضة المطلقة سواء كانت في صفوف الجناح التقليدي الوطني (الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش) أم الاسلامي المتشدد . وكان حيدر عبد الشافي الذي قاد الفريق الفلسطيني الى مفاوضات مدريد وواشنطن قد أعلن منذ اتفاق المبادئ معارضته للعديد من بنود الاتفاق . وكانت حنان عشراوي المتحدثه باسم الوفد الفلسطيني الي مفاوضات مدريد وواشنطن قد ركزت منذ اتفاق اوسلو ١٩٩٤ علي تبني قضايا حقوق الانسان في الضفة الغربية وغزة (٢٧) . ونتوقع ان تهب الناس أحيانا في مواجهة اى تجاوزات تقوم بها السلطة الفلسطينية الفتية ، وفي مواجهة سوء الادارة ، ان صدرت عن السلطة الفلسطينية . اذ علينا ان نتذكر ان الفلسطينيين في الضفة وغزة اعتادوا علي مواجهة السلطة الاسرائيلية بكل تعسفها ودقتها . وهذا سوف يعني أن علي السلطة الفلسطينية أخذ البعد الشعبي بعين الاعتبار وانه لا بديل عن الخيار الديمقراطي في المدى القادم .

ان الوطنية الفلسطينية متوقدة في الداخل وبدرجة عميقة ونارية ، وهي عصبية قوية للغاية بفعل التجربة التاريخية الاليمة ، ولا نرى امكانية عودة الحل العربي أم الاردني الى الاراضي المحتلة . فهذه الحلول فقدت بريقها منذ عقد الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي . ولكن المتوقع بالتالي هو ابتداع حل لازمة التنمية والمستقبل ينطلق من الاعتماد اساسا على التكنوقراط والاقتصاديين الفلسطينيين . وهذا يتطلب اساسا ان يكون للتقنيين والكفاءات الفلسطينية في الخارج والداخل الفلسطيني دور أساسي في اعادة بناء مادمرته اسرائيل على مدى العقود . اى ان عرفات مدعو اساسا لقبول الشراكة الحقيقية مع الفئات الاخرى ومع التكنوقراط والكفاءات السياسية الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي . ان المهمة الاولي والاساسية في اراضي الحكم الذاتي هي لبناء دولة ومؤسسات والنهوض بأعباء اقتصاد سليم وتعليم ومياه وكهرباء وكل عناصر الدولة والبنية التحتية ، وفوق كل شئ بناء مجتمع مدني يتفاعل وكل هذه المهام الصعبة . (٢٨)

ان المدخل الى هذا الحل الوطني التنموي سوف يتوقف أيضا على نجاح تجربة المنتخب ومحاولته أحد صلاحيات كبيرة ورئيسية من رئيس السلطة الفلسطينية . إن دور المجلس المنتخب سوف يكون أساسيا في بناء جهاز الدولة ومؤسساتها . بل سوف يكون هذا المجلس المنتخب الأساس الذي يعطي الفلسطينيين المزيد من الشرعية السياسية والقدرة علي المزيد من التفاوض والسيطرة على الأرض والمستقبل . وهذا سوف يعطي السلطة الفلسطينية المنتخبة الشرعية والعمق المطلوب للقيام بمهام التنمية والازدهار.(٢٩)

٢٥- الانتخابات الفلسطينية ، زياد أبو عمر ، ابراهيم أبو لغد ، على الجرباوى ، خليل الشقاقى ، (نابلس ، الضفة الغربية : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، أكتوبر ١٩٩٣)، ص ٤٣ .

٢٦- على الجرباوى ، "حماس : مدخل الإخوان المسلمين الى الشرعية السياسية" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٣، شتاء ١٩٩٣ ، ص ٧٧ .

٢٧- انظر برنامج المعارضة الوطنية كما نشر في القبس ، الخميس ١٩-١-١٩٩٥ ، ص ٢٣ .

٢٨- على الجرباوى "القيادة الفلسطينية والتحديات السياسية القادمة" ، الحياة ، ١٢ أكتوبر ١٩٩٣ ، ص ١٧ .

٢٩- أنظر الدراسة القيمة : الانتخابات الفلسطينية ، زياد أبو عمر ، ابراهيم أبو لقد ، على الجرباوى ، خليل الشقاقى ، (نابلس ، الضفة الغربية : مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، أكتوبر ١٩٩٣) .

ولكن احتدام الصراع الداخلي حول الصلاحيات او النفوذ ، او حول دور التيارات الوطنية والاسلامية يجب ان يكون محكوما بحقيقة اساسية واحدة ، ألا وهي عدم دخوله في نفق من الصراع المفتوح بلا نتيجة كما هو الحال في الجزائر فالصراع الفلسطيني الفلسطيني حول الاصلاح ليس مثل اى صراع . فاى تفاقم للصراع يعني استفادة اسرائيل منه ، واى صراع فوق الحد المقبول سوف يعني اضطرار السلطة الفلسطينية لأخذ اجراءات غير ديمقراطية في الداخل . وهذا يعني ضرورة التصارع في ظل معادلة أساسها وجود اسرائيل في الاطار المحيط ، بالتالي ضرورة الاصلاح في اطار لا يفجر الوضع الداخلي وممارسة معارضة في ظل الابتعاد عن التشنج والفوضى . وهذا ما يجب ان تستوعبه السلطة الفلسطينية والمعارضة الفلسطينية .

ان الفلسطينيين مطالبون في ظل الحكم الذاتي وإبان التفاوض على الشكل النهائي للحل والذى يبدأ في مايو ١٩٩٦ ومدته في حد أقصى ثلاث سنوات ويشمل القدس والمستوطنات واللاجئين والسيادة والحدود بالمحافظة على وحدة وطنية واجماعا واضحا . فإبان المفاوضات سوف يواجه الجانب الفلسطيني محاولات اسرائيلية دائمة لاعطائهم القليل وللأخذ من أرضهم وحقوقهم الوطنية قدر المستطاع . وقدر الفلسطينيين الجغرافي والسياسي يفرض عليهم أن يواجهوا مفاوضات دائمة في المستقبل مع اسرئيل حتى بعد استتباب الشكل النهائي للحل . أى انهم سوف يتعرضون لمحاولات اسرائيلية دائمة لابتلاعهم اقتصاديا وسياسيا ، وهذا سوف يتطلب منهم تنسيقا داخليا دائما وعدم الاخلال بمعادلة الوفاق والصراع الداخلية . وهذا سيفرض عليهم ابتداع آلية للانفتاح على العالم العربي . اذن سيبقى علي الفلسطينيين اكتشاف الآلية التي تحول دون تضعضع أمنهم واقتصادهم وفي ظل شحذ مقدرتهم علي التنافس الايجابي مع اسرائيل . ولتحقيق ذلك لابد أساساً من النجاح في استنهاض كل امكانيات الوضع الفلسطيني وعلي رأسها المالية واستنهاض كل قدرات الشتات الفلسطيني وقدرات المؤسسات الفلسطينية والعربية والاسلامية. فبالاستفادة من كل ذلك سيتحول الوضع الفلسطيني الى الاعتماد علي اسرائيل وإلى حالة جنوب افريقيا والى انهيار يعود بالضرر الشديد في المدي الاستراتيجي على التجربة والسلام والدول العربية .

القدس :

وتشكل القدس ، عصبا خاصا من أعصاب الصراع العربي الاسرائيلي ، عصبا دينيا وثقافيا وحضاريا يرمز للمسلمين واسلامهم ، وللعرب وتطلعاتهم ، وللفلسطينيين وأرضهم وحقوقهم ومستقبلهم . وان القدس رمز لحضارة ، ورمز لوجود ، ولمستقبل ، وأى سوء فهم لموقع القدس الديني والسياسي والانساني والاجتماعي الاسلامي والعربي والفلسطيني لن يكون سوى شوكة دائمة في وجه نجاح السلام واسس التعايش بين العرب واسرائيل . ان التعايش بدون القدس هو تعايش بلا ذاكرة وبلا روح . لهذا فان تسوية لا تشمل القدس وتقم على إيقاف مصادرة ما تبقى من أراضيها وحقوق أهلها واستقلال مقدساتها سوف تكون تسوية ينقصها أحد أهم رموز التعايش بين الثقافات والحضارات .

بمعنى آخر فان القدس ترمز لمئات الملايين من الناس ، اى اكثر من الذين يقطنون بها ويحيون فوق ترابها لهذا فاي حل شكلي للقدس لن يحل المشكلة فهي مركز للمسلمين والعرب ، ومركز للفلسطينيين القاطنين فيها والقاطنين خارجها ، ومركز للضفة الغربية كعاصمة للدولة ، وهي وبنفس الوقت مركز للمشاعر المسيحية في العالم واليهودية . لهذا فان اى حل اسرائيلي أحادي للقدس لن يكون ناجحا . ولهذا يعني ان علي الاسرائيليين ان يبدأوا حوارا بين انفسهم في ظل السلام حول القدس في تحويلها لمدينة مفتوحة للجميع وبنفس الوقت عاصمة للفلسطينيين وللاسرائيليين . (٣٠)

وقد قامت اسرائيل بضم القدس الشرقية رسميا عام ١٩٦٧ ، كما قامت بتوطين ما يقارب ١٧٠ الف مستوطن فيها يعيشون اليوم الي جانب ١٢٠ الف عربي فلسطيني . (٣١) وهذا يعني انه في القدس الشرقية مازالت تقوم حقيقة عربية تتمثل في سكانها بممتلكاتهم ومقدساتهم الاسلامية والمسيحية كما ان الحقيقة الاستيطانية والعمرانية اليهودية في القدس من الصعب تجاوزها . ومهما قلنا في هذا الاطار ، سوف يبقى هناك حاجة حقيقية لتنازلات متبادلة تلبى الاماني المشروعة للفلسطينيين ، وتتفادى فتح صراع يهودي فلسطيني دائم في القدس . فمن غير المعقول ان يكون هناك سلام وتكون المدينة مثل بلفاست في ايرلنده مكانا للتفجير والعنف .

وفي هذا الاطار تبلورت العديد من الاقتراحات حول

٣٠- Bob Hepburn, "Jerusalem Deepening Divisions", The Toronto Star, July 25, 1993, Sunday, Final Edition; Section News P.F1;Moshe Zak "Hussein and Arafat in Conflict", The Jerusalem Post, October 28, 1994, Friday, Secton; opinion P. 6A.

انظر أيضا: No. 172. "Jerusalem Reflections", Mideast Mirror, September 7, 1994, Vol. 08,

31- "Jewish Settlements Take High Ground in Battle for Peace", Christian Science Monitor, February 8, 1995.

مستقبل القدس الذى يكونُ مطروحا فى مفاوضات المرحلة النهائية فمن الموقف الاسرائيلى القائل بان القدس عاصمة اسرائيل الأبدية الي الموقف الفلسطينى القائل بأنها عاصمة لدولتين : اسرائيلية فى الغربية وفلسطينية فى الشرقية ، نجد أن هناك العديد من الأمور التى سوف تكون محل خلاف جاد وتفاوض مزمن . ومن الاقتراحات المطروحة ان تكون القدس مدينة موحدة اداريا بمشاركة فلسطينية واسلامية ومسيحية فى ادارتها ، ومقسمة سياسيا بحيث تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية ، بينما الغربية عاصمة لاسرائيل . إن البحث عن حلول تصون الحق العربى والاسلامى فى القدس والتطلعات السياسية الفلسطينية سوف تكون قضية رئيسية فى المرحلة النهائية من المفاوضات وفى هذا الاطار سوف يكون هناك حاجة لموقف عربي يساند هذا الامر ، وذلك للضغط لصالح البحث عن حلول تلبى الأمانى العربية فى القدس . (٣٢)

الاستيطان :

من جهة اخرى تشكل قضية الاستيطان وايجاد صيغة تؤدى الى خروج المستوطنين من الاراضى الفلسطينية في الضفة وغزة اساسا هاما للمرحلة القادمة من المفاوضات فالاستيطان كان فى عصر الاستيطان وفى زمن الحركة الصهيونية منذ بداية القرن الحالي رمزا لكل ما يشكل تهديدا للأرض الفلسطينية . وبالتالى فإن العد التراجعى للاستيطان قد بدأ مع غزة اريحا ، ويجب ان يستكمل هذا التراجع الاستيطانى فى المرحلة القادمة من المفاوضات .

ويمكن القول بأن مجزرة الخليل عام ١٩٩٣ شكلت علامة مميزة في مسيرة التحول من حالة الاحتلال الاسرائيلى فى الاراضى المحتلة الي حالة تراجع الاستيطان . والجدير بالذكر ان أسوأ المواجهات تقع فى الساعات والشهور الاخيرة (فيتنام الولايات المتحدة ، الجزائر وفرنسا) ، لأنه فى هذه الساعات يتسلل اليأس والبؤس الى الاطراف التى تواجه الخسارة وينفذ صبر الجميع . عملية الخليل كانت دليل يأس لا قوة ودليل تراجع وافلاس في صفوف المؤسسة الاستيطانية لا دليل تقدم وعنفوان ، وقد أدت الى تجريد الاستيطان من مبرراته السياسية والدولية . ولو قارنا بين هذه العملية وكوارث شبيهة في الماضى (محاولات اغتيال ومجازر وغيرها فى الاراضى المحتلة) لوجدنا الفارق هنا كبيرا بين الافلاس السياسى الذى بدأت تعانى منه فكرة الاحتلال برمتها وبين القوة السياسية والدولية التى تمتعت بها اسرائيل فى الماضى بل ودعمها الرسمى لهذه الاعمال .

ويبلغ عدد المستوطنين فى الضفة الغربية مايقارب ١٤٠,٠٠٠ ألف مستوطن اضافة الى ١٦٠ الف مستوطن ممن استوطنوا القدس العربية بعد حرب ١٩٦٧ ، اما فى غزة فلا يتجاوز عدد المستوطنين الاربعة آلاف . (٣٣) وبينما قد لا يكون تقليص اعداد مستوطنى القدس الشرقية مطروحا في المدى القريب وذلك لصعوبة وتعقد موضوع القدس ، الا أن خروج أغلبية المستوطنين من الضفة الغربية ومن غزة يعتبر امرا ممكنا وقابلا للتحقيق . ان الاستيطان فى طريقه الي التآكل والتراجع . فان كانت مرحلة ١٩٧٧ حتى انتخابات عام ١٩٩٢ الاسرائيلية قد شكلت مرحلة الاستيطان الذهبية نجد اليوم ان الاستيطان يمر بفترة تراجع ، ومصير المستواطنين مطروح علي مائدة التفاوض للمرحلة النهائية ، وبعض قادة اسرائيل بدأوا يطلقون تصريحات باتجاه الانكفاء الاستيطانى كثمن لنيل السلام الاستراتيجى مع الفلسطينيين والعرب . (٣٤)

اللاجئون :

اما قضية العودة واللاجئين فهى من الأمور الأخرى المعلقة والصعبة التى سوف تتطلب حلا عادلا وبناء فى المفاوضات النهائية . فمنذ اتفاق الحكم الذاتى عاد ألوف الفلسطينيين على شكل اعضاء فى منظمة التحرير والشرطة الفلسطينية مع عائلاتهم . ومنذ الانتخابات الفلسطينية سمحت اسرئيل لاعضاء المجلس الوطنى الفلسطينى بالعودة . ومن الواضح انه لن يكون من الصعب السماح لمن يريد العودة من حملة الوثائق الخاصة بغزة والفلسطينيون من الذين يمتلكون لم الشمل (حق الاقامة ويقطنون بالخارج) . ولا يوجد ما يمنع عودة المزيد من الفلسطينيين الى الضفة وغزة فى مراحل لاحقة خاصة بعد انقضاء الخمس سنوات الاولى ونجاح تجربة الحكم الذاتى . إذن هناك عودة محدودة

32- Naomi Chazan, with commentary by Fouad Moughrabi and Rashid Khalidi, "Negotiation the Non-Negotiable: Jerusalem in the Framework of an Israeli-Palestinian Settlement", Emerging Issues: Occasional Paper Series, No. 7 (Cambridge, Massachusetts, International Security Studies Program, American Academy of Arts and Sciences, March 1991.

33- "Jewish Settlements Take High Ground in Battle for Peace", Christian Science Monitor, February 8, 1995.

٣٤- من أهم ما تم التصريح به حول الغاء المستعمرات أو الحد منها فى إطار تحضير الرأى العام الإسرائيلى انظر : David Makovsky, "Peres: Public Must be Prepared for Possible Dismanting of Settlements", The Jerusalem Post, March 9, 1994, Wednesday, SECTION: NEWS, p. 1.

وتشمل اساسا فلسطيني ١٩٦٧ ممن تم تهجيرهم عام ١٩٦٧ ، ولكنها عودة تتم علي مراحل وحسب سير العملية السلمية . إذن نحن أمام مفهوم جديد للعودة يرتبط بالسلام الشامل وبحسن الجوار وعدم الاعتداء .

لكن هذا لا يقدم حلا لكل المشكلة ، فالمناطق الخاصة بالسلطة الفلسطينية لن تستوعب الاقامة الدائمة لجميع الفلسطينيين والبالغ عددهم تقديرا اكثر من خمسة ملايين ونصف . إذ يعيش مليونان وربع من الفلسطينيين فى مناطق الحكم الذاتى (غزة ٨٤٣ ألف ، الضفة الغربية ١٫٣٩٥) و٩٠٠ الف فى اسرائيل ، والباقى فى دول شتى . (٣٥) فالفلسطينيون الذين يحملون الوثائق السورية والبالغ عددهم اكثر من ٢٧٠الفا يجب ان يتوفر لهم حل مناسب فى سوريا وقد تضطر سوريا لتجنيسهم على مراحل . (٣٦) فهناك فارق بين عودة افراد منهم للعيش فى ظل السلطة الفلسطينية وبين هجرة جماعية لهم جميعا مما يسبب مشكلات عديدة لهم ولسلطة الحكم الذاتى ، خاصة وانهم لن يعودوا الى قراهم الاصلية في فلسطين ١٩٤٨ . اما الذين يقطنون فى لبنان ويحملون وثائق لبنانية والبالغ عددهم بين ٢٨٠ الي ٣٢٠ ألفا فينطبق عليهم نفس الامر . (٣٧) اذ يجب إعطائهم حقوق العمل والاقامة وحماية حقوقهم المدنية فى بلد عربى هو لبنان . وقد يجد لبنان فى استبعابهم حلا معقولا علي المدى البعيد لكى التوازن المسيحى والاسلامي وكون معظم الفلسطينيين فى لبنان من المسلمين السنة يقف حجر عثرة أمام هذا الاحتمال المعقد ، لهذا سوف يكون من الطبيعى ان يعطوا ذلك الضمان فى الاقامة والعمل في لبنان دون حصولهم في المدى المنظور علي الأقل على الجنسية اللبنانية . (٣٨)

اما بقية الفلسطينيين فينقسمون لعدة اقسام . فالفلسطينيون من حملة الجنسيات العربية الاخرى ، ورغم اهتمامهم بمستقبل المناطق الفلسطينية ورغم ضرورة ان يكون هناك مجلس اقتصادى وثقافى يجمعهم لصالح تنمية الاراضى العربية الفلسطينية في الضفة وغزة وتنمية اوضاع العرب فى اسرائيل ، رغم امكان اعتبار هذا الجزء من ذوى الأصول الفلسطينية مرتبطين بما يتعارف عليه بالشتات الفلسطينى بالمعنى التقنى او الوطنى الفلسطينى ، الا ان هذه الفئة من الفلسطينيين تسيربنفس الوقت الي اندماج في المجتمعات العربية التى وفدت اليها . ومامساهمتها في بناء الأوطان التى اختارتها للمواطنة واللاستقرار والعمل الاجزاء من تحقيق انسانيتها وحقوقها ، وهذا ينطبق علي الفلسطينيين من حملة الجنسية الاردنية فى الاردن وعلي الفلسطينيين في بقية الاوطان والدول العربية . ونفس الامر ينطبق علي الفلسطينيين الامريكيين او الكنديين او الاوروبيين ممن استقروا فى تلك المجتمعات بصفة شبه نهائيا .

ولكن يبقى ان نؤكد بأن علي اسرائيل ان تطرح قضية التعويض لجميع الفلسطينيين ، اى عليها ان تطرح حلا نهائيا لقضية اللاجئين من حيث العودة او التعويض ، فان انتفت امكانية عودة فلسطينيى ١٩٤٨ لاسرائيل بالمعنى الجغرافى فيجب ان يكون هناك تعويض شامل وتعويض خاص امن فقدوا املاكهم ومنعتهم اسرائيل علي مدى العقود من العودة الي أراضيهم وبلادهم . (٣٩) ان الحل النهائى يجب ان يكون نهائيا وإلا عادت نفس القضايا المعلقة من الماضى لتؤثر فى الحاضر وتفجر المستقبل .

الاردن والفلسطينيون :

وقد اثيرت مع توقيع الاتفاق الاردنى الفلسطينى ومع مرحلة السلام قضايا تتعلق بازدواجية الجنيسة للفلسطينيين الذين يحملون جوازات أردنية وينحدرون من أصول فلسطينية . وفى تصريح لوزير الاعلام الاردنى السابق معن

35- "Palestinians in West Bank and Gaza at 2.24 Million", Reuters World Service, December 11, 1994.

٣٦- قدر عدد الفلسطينيين فى سوريا عام ١٩٨١ بـ ٢٢٢ ألفا والمرجح أن العدد الآن قد تجاوز ٢٧٠ ألفا ، يوسف الماضى ، "الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للشعب العربى الفلسطينى فى مخيمات سوريا ولبنان" ، إعداد منظمة التحرير الفلسطينية ، فى الخصائص الديمغرافية للشعب العربى الفلسطينى ، (بيروت : المعهد العربى للتدريب والبحوث الإحصائية ، منشورات دار النضال للطباعة والنشر ، ١٩٨٥) ، ص ٢٥٠ .

٣٧- نواف سلام ، "بين العودة والتوطين : أى حل لمستقبل الوجود الفلسطينى فى لبنان ؟" ، جريدة النهار اللبنانية ، ٨-٩-١٩٩٤ ، ص ١١ .

٣٨ "Hrawi Suggests that Palestinians Can Stay in Lebanon But not as Lebanese", Mideast Mirror, Vol. 7, No. 215, November 5, 1993.

انظر أيضا : روز مارى صايغ ، "الفلسطينيون فى لبنان : واقع مؤلم ومستقبل غامض" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٣ ، شتاء ١٩٩٣ ، ص ص ١٢-٢٨ .

٣٩- B. Abraham Rabinovich, "Interview with Ziyad Abu Ziyad", Jerusalem Post, June 3, 1994, Friday, See also, "Jordan to Ask Israel for Compensation for Refugees", Reuters, September 14, 1993, Tuesday.

ابونوار اكد على اهمية الاختيار بين احدى الجنسيتين ثم عادة وتراجع بعد ان أثار التصريح الصادر عن وزير اعلام رسمى الكثير من البلبلة في الاردن .(٤٠) وتخوفت الأردن من ان يقوم الأردنيون من أصل فلسطيني بتشكيل تجمع انتخابى فى الاردن يكون امتدادا للوضع فى مناطق الحكم الذاتي . وقد ادى هذا لى طرح فكرة تأجيل الانتخابات الاردنية للبرلمان فى نوفمبر ١٩٩٤.

لكن الاردن يواجه صعوبة كبرى حول هذه المسألة فمن الصعب فصل عرى العلاقة الاردنية الفلسطينية وذلك نتيجة الجغرافيا ، ونتيجة التاريخ ، وأيضا كون الاردن حكم الضفة الغربية لسنوات طوال منذ عام ١٩٤٨ حتى العام ١٩٦٧ . ونتيجة لذلك فمعظم الفلسطينيين في العالم لديهم أقارب في الاردن ، ومعظم الاردنيين مرتبطون بالفلسطينيين . وقد يجد الاردن انه قد يستطيع رسم بعض الحدود مع هؤلاء الفلسطينيين الذين يودون العودة لاراضى الحكم الذاتى او الذين قدموا بعد عام ١٩٦٧ ، لكن الفلسطينيين المستقرين فى الاردن اصبحوا مع الوقت أردنيين من اصل فلسطيني يدينون بالولاء للاردن وهمومه ومستقبله . لهذا سوف يكون على الأردن الاجتهاد ، وهذا حاصل الخطاب الاعلامي والسياسى الاردنى فى البحث عن سبل توحد الاردنيين بغض النظر عن أصولهم ، اى عليه أن يجد طرقا قادرة على استيعاب نتائج ارتباط الاردن منذ عام ١٩٤٨ بمصير حرب فلسطين وسلامها وذلك فى ظل اقل خسائر سياسية ممكنة ولكن فى المقابل على سلطة الحكم الذاتى الفلسطينية وسلطة الدولة الفلسطينية مستقبلا ان تساهم فى الحل وذلك بأن تمتنع عن كل ما يؤثر سلبا على قضية الوحدة الداخلية الاردنية وذلك من حيث امتناعها الكامل عن اثارة الهوية الفلسطينية فى الاردن وقد يمهد هذا الامر للتنسيق الاكبر والتداخل وآفاق تبادل الثقة والحل الكونفيدرالى بين الطرفين فى المدي الأبعد .

ومن الطبيعى التأكيد ان مستقبل الفلسطينيين فى مناطق الحكم الذاتى سوف يرتبط بالاردن كما سوف يرتبط بعلاقات اقتصادية وسياسية مع الاسرائيليين . لهذا فالحديث عن الحل الكونفيدرالى للعلاقة الأردنية الفلسطينية هو حل فى مكانه فى المدى الأبعد والمتوسط وذلك من حيث أخذه بعين الاعتبار لطبيعة العلاقات العائلية والسكانية ، وبالتالي اهمية الاردن كعمق جغرافى سياسى وعربى للكيان الفلسطينى . وهذا لايتناقض مع حقيقة ان الكيان الفلسطينى سيكون له علاقات خاصة باسرائيل وعلى مستويات كثيرة متداخلة اقتصادية وسياسية . ولهذا نميل الى اعتبار الكونفيدرالية او السوق المشتركة الاردنية الفلسطينية الاسرائيلية أمر ممكنا علي المدى المتوسط فى إطار الصيغة النهائية للحل بعد خمس سنوات .

الاقلية الفلسطينية فى اسرئيل:

ومن ضمن الوضع الفلسطيني وتعقيداته تنبرى امامنا حالة الاقلية العربية التى بقيت علي الارض الفلسطينية والتي قامت عليها دولة اسرائيل في عام ١٩٤٨ والبالغ عددها ٩٠٠ ألف . فهذه الأقلية التى تحمل الجنسية الاسرائيلية عاشت طوال الخمسينات وحتى السبعينات فى ظل خوف واضطهاد ثقافى ونفسى واقتصادى كئيب . فعلي إثر قيام اسرائيل وضعت هذه الأقلية العربية تحت الحكم العسكرى المباشر منذ العام ١٩٤٨ حتى العام ١٩٦٦ . وحرمت لسنوات طوال من الوظائف العامة والتعليم والتنمية ، وصودرت الكثير من اراضيها وممتلكاتها بما فيها أراضى الوقف وفرض على الكثير من ابنائها الانتقال الجماعى الي مناطق سكنية اخرى وذلك لتلبية دواعى الاستيطان والأمن الاسرائيلى فى اراضى ١٩٤٨ . ولم يكن وضع هذه الأقلية بأحسن حال من وضع الأغلبية السوداء في جنوب افريقيا . لقد تحملت هذه الأقلية الحصار لسنوات إذ عاشت وراء ستار حديدى قامت اسرائيل بفرضه عليها .(٤١).

ومهما كان الرأى حول حقيقة أنهم عرب اسرائيليون او فلسطينيون اسرائيليون وذلك بحكم حملهم للجنسية الاسرائيلية منذ قيام دولة اسرائيل ، الا انهم شكلوا نموذجا للشعب الذى يبقى وسط محتليه ويرفض الانخراط بالجيش ويتمسك بالارض وبثقافته وبهويته العربية الفلسطينية علي امل ان تصله القوة العربية يوما ما . ولكن القوة تأخرت ، والأمل بالتحرير العسكرى انقلب الي كابوس طويل وليل داكن . لهذا سعى عرب ١٩٤٨ لاستنباط طرق جديدة للصمود والتطور . وقد شهدت اراضيهم نضالات عديدة ، ومايوم الأرض الشهير الذى يحتفل به سنويا منذ عام ١٩٦٧ الا تعبيرا عن صراعهم من أجل الأرض .

لقد بدأت اوضاع هذه الفئة العربية المعنوية بالتحسن النسبى بعد حرب ١٩٦٧ وذلك حينما زال عنهم الحصار لأول مرة بانضمام فلسطيني الضفة الغربية وغزة الي مأساتهم . هذا الاتصال مع ١٫٥ مليون فلسطيني هم عدد سكان الضفة وغزة فى ذلك الوقت والناتج عن الاحتلال الاسرائيلى لغزة والضفة الغربية أنضج رابطتهم العربية وازال كابوس العزلة المفروض عليهم . كما انهم بنفس

40- "Palestine Council Electorate Cant Vote in Jordan Poll .....", Mideast Mirror, Vol. 7, No. 184, September 23, 1993.

٤١ -انظر : Ian Lustick, Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority, (Austin: University of Texas Press, 1980).

الوقت ، ومع انطلاقة العمل الفدائي ونشوء الهوية الفلسطينية اختبروا انتعاشا نفسيا ووطنيا كبيرا . اما في اعقاب حرب ١٩٧٣ ونتيجة مقدرة القوات العربية المصرية والسورية علي خلق هزة كبيرة في اسرائيل فقد شعرت هذه الاقلية بالمزيد من الثقة بالنفس .

وبعد الصلح المصري الاسرائيلي بدأ الكثير من عرب ١٩٤٨ بزيارة مصر مما ساهم في تخفيف حدة العزلة التي يعيشونها عن المحيط العربي . وتحول الكثير منهم من منطق المقاطعة لكل المؤسسات الاسرائيلية السياسية الرسمية الى منطق المشاركة وادلاء اصواتهم في الانتخابات من اجل التأثير علي السياسة الاسرائيلية وقد ساعدهم هذا علي الانضمام لحزب العمل وتشكيل احزاب خاصة بهم وايصال عدد من نشطائهم الى الكنيست الاسرائيلي . وسعى نوابهم لطرح قوانين تساوى بين العرب واليهود إضافة لسعيهم من اجل السلام وايقاف العدوان الاسرائيلي علي الدول العربية والفلسطينيين . وقد برز من بين صفوفهم الكاتب الكبير إميل حبيبى والشاعر توفيق زياد ، سميح القاسم ، ومحمود درويش ، (الذى خرج من فلسطين في اوائل السبعينات) وأبدع بعضهم أدبا متقدما باللغة العبرية . (٤٢) إن الاقلية الفلسطينية فى اسرائيل والمنتشرة فى قرى ومدن الخليل وفي العديد من المدن الاسرائيلية تجيد اليوم اللغة العبرية كالعربية ، وتعرف اسرائيل وقوانينها كما لا يعرفها اى عربى .

وفى انتخابات الكنيست الثالث عشر عام ١٩٩٢ تبين ان هناك تغيرا هاما فى وضع الاقلية العربية في اسرائيل فقد ادى فوز الحزب العربى الديمقراطى بمقعدين ، والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (هداش) بثلاثة مقاعد للعرب ، الى اعطاء رابين الخمسة مقاعد العربية المطلوب للحصول على ٦١ صوتا من أجل تشكيل الحكومة بقيادة العمل . (٤٣) بل يمكن القول بانه لولا الصوت العربي في اسرائيل لشكل الليكود حكومة بعد انتخابات ١٩٩٢ ، ولكانت افاق التسوية السلمية قد اغلقت لسنوات قادمة .(٤٤)

بوصول السلام الى فلسطينيى ١٩٤٨ سينقلبون مع الوقت من تلك الاقلية المحاصرة المضطهدة الى جسر حقيقى بين الكيان الفلسطينى الذى سيقوم فى جميع اراضى الضفة الغربية وقطاع غزة من جهة ودولة اسرائيلية من جهة أخرى ، وسيشكلون بنفس الوقت جسرا آخر يربط بين اسرائيل والعالم العربي . أن هذا الو ضع سيؤهلهم للعب دور هام على الصعيد الفلسطينى والعربى والاسرائيلي . ان عرب ١٩٤٨ انتظروا طويلا ، وآن الأوان ليرى صمودهم النور فى ظل سلام شامل وعادل يشمل ايضا اراضيهم وحقوقهم وأوضاعهم في فلسطين ١٩٤٨ . فهم لهم ميزانهم الصاعد فى الكنيست الاسرائيلى ولهم آفاق اكبر فى المشاركة ايضا بوزير فى الحكومة القادمة إن نية اسرائيل للسلام سوف تنعكس على علاقتها مع أقليتها ، وسوف يكون هذا بنفس الوقت اختبارا لاسرائيل وسلامها مع العرب .(٤٥)

الشرق أوسطية : الاطار الاوسع للسلام :

عندما بدأت مفاوضات مدريد الثنائية في ديسمبر ١٩٩١ بين كل من الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والأردنيين ، ثم أنشاء لجنة للمفاوضات متعددة الأطراف بدأت أعمالها في يناير ١٩٩٢ فى موسكو . وقد حضرت ١١ دولة عربية إضافة لاسرائيل ودول أوروبية والولايات المتحدة وكندا وروسيا والأمم المتحدة وتركيا ، اى حضر الاجتماع ٣٦ طرفا . وقد تم الاتفاق على انشاء لجنة مركزية متعددة الأطراف بقيادة كل من الولايات المتحدة وروسيا وذلك بصفتهما راعيى المفاوضات فى الشرق الأوسط ، وتم انشاء خمس لجان متفرعة عنها ذات طابع اقليمى ، واحدة للحد من التسلح والأمن الاقليمى بقيادة الولايات المتحدة وروسيا ، وثانية للبيئة تقودها اليابان مع دور قيادى للولايات المتحدة واوروبا في اللجنة ، وثالثة للتنمية الاقتصادية تقودها اوروبا الموحدة مع دور مشارك فى القيادة لأمريكا واليابان ، ورابعة للاجئين تقودها كندا ، وخامسة للمياه تقودها الولايات المتحدة . (٤٦)

إن المفاوضات متعددة الاطراف ، وهى البعد المكمل للمفاوضات الثنائية ، تعكس رؤية لا يمكن التقليل منها فى

٤٢- انظر قصة : Anton Shammas, Arabesques, Translated from Hebrew: Vivian Eden, (York: Harper & Row: 1988).

43- Sammy Smooha and Don Peretz, "Israel's 1992 Knesset Elections: Are they Critical", Middle East Journal, Vol. 47, No. 3, Summer 1993, p. 456.

٤٤- نفس المصدر ، ص ٤٥٩ .

٤٥- انظر : عزمى بشارة ، "الاقلية الفلسطينية فى إسرائيل : مشروع رؤية جديدة" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١١ ، صيف ١٩٩٢ ، ص ص ١٥-٤٢ .

٤٦- انظر : "Edward P. Djerjian, "The Multilateral Talks in the Arab Israeli Peace Process", Washington Institute for Near East Policy, Department of State Dispatch, October 11, 1993; See also: Robert Pelletreau, "The Multilateral Dimension of the Peace Process" , Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, Washington D.C., April 7, 1994.

التأثير على الشكل النهائى للسلام الراهن . أى أن القوى المنظمة للسلام وخاصة الولايات المتحدة سعت للاستفادة من تجربة مؤتمر التعاون والأمن الاوروبى الذى جمع دول اوروبا المتخاصمة والمتصارعة بين أوروبا الشرقية واوروبا الغربية اضافة للاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة . والجدير بالذكر ان مؤتمر التعاون والامن الاوروبى احتوى على لجان كبرى متعددة الأطراف ، واحدة لقضايا الأمن والمبادئ عامة وثانية للاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والبيئة ، وثالثة للقضايا الانسانية . وقد انبثق عن كل لجنة عدة لجان أساسية أعدت لمؤتمرات ونشاطات كل فى مجالها . بمعنى آخر تحول هذا المؤتمر الى مؤسسة دائمة ولصيغة للعلاقة متعددة الاطراف فى اوروبا . وقد انهى مؤتمر الامن والتعاون الاوروبى الحرب الباردة رسميا عام ١٩٩١ .(٤٧)

لهذا أتى هذا التنظيم فى شكله الاولى ليوضح اتجاه السلام الى انه اكبر من علاقات ثنائية بين دولة عربية حدودية واسرائيل . اى انطلق الراعى الامريكى والروسى من الحاجة لصيغة متعددة للاطراف تكون الضامن الاساسى للسلام الدائم بين العرب واسرائيل . لهذا أتت المتعددة الاطراف لتعكس رؤية موسعة للسلام . ومازالت تنقص المتعددة الاطراف عضوية كل من ليبيا وايران والعراق اضافة لعدم مشاركة كل من سوريا ولبنان لأسباب تتعلق بحدود التقدم على جبهة السلام السورى اللبنانى .

ان هذه اللجان متعددة الأطراف تحولت لحاضنة لفكرة الشرق أوسطية والتي تقوم على ادخال العرب ودول العالم المعنية واسرائيل فى صيغة واحدة للبحث عن حلول مشتركة لقضايا اقليمية مشتركة . ولكن هذه اللجان مليئة بالتناقضات التى تعكس تناقض مصالح وأطراف النزاع العربى الاسرائيلى والاوروبى الامريكى أو اليابانى الامريكي . ففى هذه اللجان يبرز خلاف كبير بين العرب واسرائيل حول قضايا المياه ، واللاجئين ، والتسلح ، والاقتصاد . إذ تذكر هذه اللجان الكبرى بأعمال الجمعية العمومية للامم المتحدة وأى منظمة دولية كبرى . اذ لا يوجد ما هو ملزم وما يطرح يمكن الاعتراض عليه وإلغاؤه او تجميده . فعلى سبيل المثال تعتبر لجنة التسلح والأمن الاقليمى Arms Control and Regional Security لجنة اساسية وهامة . وقد توصلت لصيغة اعلان مبادئ التسلح فى الشرق الاوسط فى عام ١٩٩٤ ولكن العرب لم يقبلوا الصيغة التى اتفقت عليها لجان منبثقة عن اللجنة الأم للتسلح وذلك لعدم قبول اسرائيل معاهدة الحد من انتشار الاسلحة النووية . هكذا أخر الجانب العربى التوصل لاى اتفاق جاد فى هذه اللجنة قبل ان تكتمل الصورة السلمية وبحيث لا يكون المقياس المطبق على العرب يختلف عن ذلك المطبق على اسرائيل . ومع ذلك المفاوضات متعددة الاطراف حول التسلح انجازات فى أمور عديدة تتعلق بقطعها شوطا مقبولا لاعلان مبادئ عام حول التسلح اضافة لامكان اقامة مركز لحل النزاعات وإمكان التنسيق لخفض التوتر فى البحار وغيره من الامور . (٤٨)

أما المتعددة الاطراف حول اللاجئين فتتباين فيها المواقف العربية والاسرائيلية فقضية اللاجئين قضية هامة وهناك ملايين اللاجئين الفلسطينيين الذين يحق لهم العودة بينما ترفض اسرائيل ذلك وهناك لاجئون عرب (مصريون أو سوريون أو لبنانيون أو أردنيون) تضرروا وهجروا الآن قراهم وأراضيهم كانت متاخمة لمناطق وقف اطلاق النار او الاستنزاف او القصف المتبادل مع اسرائيل . ان هذه القضية بما فيها طرح مسائل التعويض وغيره من الأمور تجعل هذه اللجنة مكانا للصراع . بل يطرح فى هذه اللجنة حلولا حول التنقل والتوطين وحول الجوازات . ولكن الجمود مازال يسيطر على اعمالها .

وتحاول اسرائيل ان تخترق الموقف العربى وخاصة الخليجى السعودى والكويتى حول التعاون البيئى فى المتعددة الأطراف على البيئة ، وربما تسعى بقوة لبنان تعاون لصالحها حول المياه عبر المتعددة الأطراف للمياه او التسلح ، ولكن الموقف العربى فى كل لجنة من هذه اللجان يعود ويؤخر آفاق التعاون الجماعى الكلي . (٤٩) العرب يخشون من قدرة اسرائيل على الوصول لكل مكان قبل ان تكون الصيغة النهائية للحل قد تبلورت فمازال طريق التفاوض طويلا ، ومازال التفاوض حول مستقبل القدس واللاجئين والدولة الفلسطينية والجولان وجنوب لبنان ومراحل الانسحاب طويلا . ان حجم التفاعل فى كل لجنة من هذه اللجان سوف يبقى أيضا مرهونا بمدى التقدم فى

47- "Fact Sheet: Conference on Security and Cooperation in Europe", Department of State Dispatch, October 8, 1990; Wilhelm Hoynck, "CSCE Contribution to Early Warning, Conflict Prevention and Crisis Management". International Defense Review, December 31, 1994, p. 30.

٤٨- بناء على مشاركة شخصية للباحث فى ورشة عمل الأمن والحد من التسلح المنعقدة فى ٣-٧ يناير ١٩٩٤ فى (ديلفى) اليونان ، والتى نظمتها بالتعاون مع اللجنة المتعددة الأطراف الخاصة بالتسلح The Institute on Global Conflict and Cooperation, University of California وبناء على مشاركة فى : "Confidence-Building in the Middle East", United Nations Institute for Disarmament Research (UNIDER), Malta, 15-17 April 1994.

٤٩- مجدى صبحى ، "مشكلة المياه فى المنطقة والمفاوضات متعددة الأطراف" ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، رقم ٧، يناير ١٩٩٢ ، ص ص ٢٣-٢٥ .

المفاوضات الثنائية ، استعداد كل دولة عربية لاقامة علاقات اقتصادية مع اسرائيل . اذ سيبقى هامش التردد وهامش التأجيل وعدم الدخول باعمال كبيرة مسيطرا على العلاقات العربية الاسرائيلية لفترة من الزمن .

وقد لا يكون هناك تناقض كبير بين سعي الاقاليم للتنسيق وبناء الاسواق المشتركة والحرة وبين الفكرة العربية والأوسع . بل قد تشهد المنطقة العربية على المدى البعيدة عودة أقوى وأكثر رقيا للفكرة العربية . ولكن هذا لن يتم الا اذا صحت الاجزاء ونجحت في خلق اوضاع مناسبة لازدهارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . فالوحدة او القومية لا يمكن ان تكون على حساب الاجزاء ، بل تتويجا لمصالحها وطموحاتها . (٥٠)

وهذا يدفعنا للقول بل للتأكيد ان النظرة الاسرائيلية المرتبطة بالمتعددة الأطراف للسوق الشرق أوسطية هي غير النظرة المصرية والخليجية وبالتأكد اللبنانية والسورية والاردنية . وهذا سوف يعني ان ماتقوله اسرائيل ليس بالضرورة هو السوق القادم ، وهذا يعني ان النظرة الاسرائيلية التي طرحها وزير الخارجية بيريز مفيدة في اطار عام ولكنها تتطلب الكثير من اعادة النظر واعادة التشكيل بما يضمن المصالح العربية وبما يضمن تفادي المخاوف العربية حول السوق . (٥١) لهذا يمكن القول بأن المتعددة الأطراف إطار عام صالح للمستقبل ، وهي شكل من أشكال التفاوض الدائم بين دول المنطقة مع إسرائيل وشكل للتنفيس عن الاختلاف والبحث عن الحدود المشتركة في حدها الأدنى وهي صيغة لها القدرة على بناء جسور بين اسرائيل والعرب . وقد تكون صيغة تتحول لأساس للبناء السلمي ولمزيد من المؤسسات المشتركة بحيث يكون من الصعب على كل طرف العودة للحرب .

الشرق الاوسطية اذن ليست بالضرورة اوسطية اسرائيل بل أوسطية تفرزها حركة الحاجة في الواقع العربي اولا . اذ تقوم على حلقات عديدة ولن تستوى بحلقة واحدة عربية اسرائيلية . انها حالة تتطلب أولا نجاح الدولة العربية القطرية بايجاد حلول لمشكلاتها المزمنة ، فبعد فشل الخيار القومي الشمولي وبعد أخطار الخيار الاسلامي المتطرف أصبح الخيار الأصح هو بناء الدولة القطرية بإطار يتجاوز الطبقية والطائفية والقبلية الضيقة . وان بناء الدولة العربية القطرية الحديثة وفق فهم عصري للاسلام والعروبة وللانسان ووفق آراء تتهيأ للانفتاح على العالم لا الانغلاق عنه هو الاساس في المرحلة القادمة وهذا يتطلب تثقيفا واطلاقا لطاقات المسرح ، والادب ، والفكر، حرية الحوار والجدل . انه يتطلب حياد الدولة وجديتها (لا ترددها) في الدفاع عن مشروعها الحضاري والانساني .(٥٢)

ولكن بنفس الوقت ، سوف يتطلب هذا متابعة بلا توقف لمشروع الشرق أوسطية على المستوى العربي . ان عقد لقاءات لرجال الاعمال العرب ، وعقد صفقات تمتد بين الدول العربية ، ومد جسور واقامة استثمارات ومدن وزراعة واصلاح حال جامعة الدول العربية وتمتين الروابط العربية الثقافية والعلمية والسياسية هي شرق اوسطية عربية أولا . ثم تأتي الحلقة الشرق الاوسطية الثانية وهي الشرق اوسطية التي تشمل تركيا واسرائيل ودولا اخرى . ولنتذكر ان عشرات المشاريع الثنائية العربية العربية والعربية مع دول مؤسسات عالمية هو أمر مستمر ودائم ولم يتوقف .

إن مساهمة العرب في صياغة الشرق الاوسط قد تؤدي بنا إلى تصورات أفضل وصيغ تراعي مصالحنا وحاجاتنا ، وهذا افضل بالتأكيد من الانتظار وترك المشاريع تفرض على الواقع العربي فرضا . ولايكفي ان نقول اننا نرفض البنك الشرق أوسطي ، بل يجب ان نخرج ببدائل ومشاريع تضع بنكا عربيا متفاعلا متداخلا يؤدي خدمات للمنطقة الأوسع . ولا يكفي ان نقول ان الشرق الاوسطية مؤامرة على العرب ، علينا ان نخرج بتصورات تعكس امانينا . فبين ان يقود بيريز الشرق الاوسط وبين ان يقود بعض قادتنا المنطقة سوف تكتشف الفارق بين من يفكر مع المرحلة وامامها وبين من لا يفكر وينتظر المشاريع لتفرض عليه لهذا فبدلا من اضاعة الوقت في محاربة الشرق اوسطية التي انطلقت على كل الأحوال . آن الاوان للانغماس بها وحماية مصالحنا بالتصادم نسبيا والتفاعل عمليا مع المصالح الدولية الجديدة التي تحيط بالشرق الاوسط الجديد . (٥٣) ان طريق السلام لن يكون سهلا وانطلاق العملية والتفاؤل على المدى المتوسط والبعيدة لا يعني التفاؤل على المدى القصير .

المعارضون العرب :

ان هذه السمات للوضع في منطقتنا تجعل من الضروري على المعارضين العرب عدم اتباع سياسات تساهم في إضعاف المفاوض العربي سواء كان فلسطينيا أم اردنيا أم سوريا أم لبنانيا ام مصريا سواء في المفاوضات الثنائية أم في المفاوضات متعددة الأطراف . والجدير بالذكر أن زمن

٥٠- شفيق الغبرا ، "الغزو العراقي للكويت : نقد العقل العربي المعاصر" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ ، ص ص ١٨-٣٨ .

٥١- Shimon Peres with Arye Naor, "The New Middle East" , (New York: Henry Holt and Company, 1993), pp. 56-58.

٥٢- محمد جابر الأنصاري ، "تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية : مدخل الى إعادة فهم الواقع العربي" ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، مايو ١٩٩٤) .

٥٣- انظر : Economic Dimensions of the Middle East Peace Process (Economic Intelligence Unit, Peace Media 1994).

نسف الاتفاقات والعودة ثانية للصراع المطلق او لحالة اللاحرب واللاسلام والعودة للاستنزاف وحرب الشعب الطويلة الأمد قد انتهى اذ لابد في هذه المرحلة من خط وسطى ثالث يأخذ بالاساس مصالح كل دولة عربية وبناء سلامها ويأخذ بالاعتبار آفاق الممكن في تعديل وتغيير وتحسين شروط السلام الراهن دون ان يؤدي ذلك لنسف المعادلة على رؤوس الجميع ، اي علينا ان نبحث عن هامش التعديل الممكن وفن الممكن في تطوير السلام الراهن . فالشروط النهائية للسلام مازالت دون ان تتبلور ، ودعم المفاوض العربي في هذه المرحلة قد يحسن من الشروط والفرص . إن الشوط مازال طويلا ، ولهذا فان وضع ضوابط على التحركات العربية في التعامل مع اسرائيل ضرورة في ظل محاولة الخروج بمعادلة افضل للسلام العربي الاسرائيلي .

ولكن في المقابل ان قناعة فئة من المجتمع في العالم العربي بامكانية العودة للمواجهة وفق نفس الوسائل والشعارات السابقة التي كانت ملائمة للمرحلة السابقة لا يساهم الا في إضعاف العرب . فقطاع كبير من المعارضة استعاض عن القومية بشعارات اسلامية ، واستعاض عن قتال الصهيونية بقتال اليهود . ان هذا المشروع الجديد في المقاومة والذي تتبناه فصائل وتيارات ، لم يتعلم من الماضي أو يستوعب دورسه ،انه مشروع يعبر عن امنيات تتناقض والممكن ، وفي أحسن الاحوال سوف يقودنا لخسارة المزيد من الارض والمزيد من الكرامة والاستقلال . ومانخشاه ان أجنحة في الحركة الاسلامية ان آلت اليها الامور في الواقع العربي تود ان تجرب حظها لعدة عقود قبل ان تقودنا لكارثة شبيهة بتلك التي قادتنا اليها المرحلة القومية التي سبقتها . فكما سقطت القدس والجولان وغزة وسيناء ، كما دمرت بيروت ودمرت بغداد ونسفت قرى لبنان ، وتفجرت الطائرات في مطارات عمان وبيروت وقتل من العرب على ايدي العرب الكثير ، نخشى ان تجربة الثوريين الجدد سوف تقود الى تدمير عواصم جديدة والى سيول من اللاجئين الجدد ، قبل ان تكتشف ما اكتشفه الجيل السياسي والعسكري الذي سبقها . وما نخشاه انها ستضيع في هذا عقداً او عقدين من الزمان ثم تعقد ، بعد ان تكون بلاد جديدة قد ضاعت وأراض جديدة قد سلبت ، صفقات سلمية أقل وأقصر مما يتم اليوم .

ان مقاومة حماس الرافضة للتسوية والتي انطلقت من غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي على سبيل المثال قد لا تضر الاسرائيليين كثيراً ، ولكنها بالتأكيد تضعف المفاوض الفلسطيني .وقد تحرج حماس السلطة الفلسطينية فيعود الاحتلال الاسرائيلي مرة ثانية ولكن هذه المرة في ظل سلام عربي اسرائيلي ، أي قد تؤدي تكتيات حماس لاخراج الفلسطينيين من المعادلة بينما تبقى في المعادلة القوى العربية الفاعلة مما قد يضع الفلسطينيين في وضع شبيه لذلك الذي تبلور خلال السنوات التي أعقبت عام ١٩٤٨ من فقدان للدور التأثير والقيادة . (٥٤) وينطبق نفس هذا الامر على جميع القوى العربية المتفاوضة مع اسرائيل .

وللتيارات الشعبوية الاسلامية الكثير من الاتباع في العالم العربي ، وهي تهدد البلاد العربية بالتحول الى دول للستار الحديدي لا تقل في أوضاعها النفسية عن أوضاع الدول الشيوعية في عصر الدولة الشيوعية اي انها تهدد ان انتصرت طرقها في التفكير ومناهجها ، بتحويل دول المنطقة الى دول مطوقة من قبل الغرب ايراداتها محدودة ، وشعوبها تعيش حياة كفاف ، ويقودها عدد من العقائديين والحزبيين والفقهاء المسيسين الذين يملكون مقاليد القوة والسيطرة . وفي ظل كل هذا قد يسعى كل متعلم ومثقف وخبير للهرب تمام كما كانت الافراد تهرب من الحكم الشيوعي في زمن الشيوعية . وفي مجتمع كهذا تنتفي الكثير من الحاجات الاساسية وتنتفي الكثير من السلع التي تعود عليها انسان العالم العربي ، وتنتفي الاسس التي تربط المنطقة العربية بنظيراتها من العالم ، بل يمكن القول بأن هذه النماذج هي الأقرب للنموذج الفيتنامي والكوبي والسوفيتي والالباني للتنمية ولكن هذه المرة في ظل شعارات جديدة ، وأطروحات جديدة يغلب عليها الطابع الاسلامي السياسي . (٥٥)

ان الحركة الاسلامية في صيغتها الثورية الرافضة للتسوية غير قادرة على تقديم بدائل ، ولكنها قادرة على إشاعة التمرد والثورة في العالم العربي ، فهي حركة سخط وغضب على أوضاع سياسية واقتصادية سلبية في العالم العربي . ان هذا الأمر بالتحديد هو الذي يجعل الدول الأوروبية والغربية وامريكا تتفاعل مع الدول العربية للوصول لحالة من الاستقرار في الشرق الأوسط . بل نراهن انه كلما ارتفعت اصوات الحركة الاسلامية في مواجهة السلام كلما ازدادت اهتمامات الدول الكبرى واسرائيل بالسلام . بهذا الصخب تخدم الحركة الاسلامية (دون علم منها) القوى الرسمية العربية التي تستخدمها كفزاعة لأخذ تنازلات من الغرب واسرائيل .

وتبدو لنا أحاديث الرفض منطلقة من واقع غير موجودة

54- William B. Quandt, "The Eclipse of Palestinian Nationalism: 1947-1967, in the Politics of Palestinian Nationslism", ed., William B. Quandt, Fuad Jabber, Ann Mosely Lesch, (Berkeley: University of California Press, 1973), pp. 45-78.

٥٥– انظر محمد سعيد العشماوي ، "الإسلام السياسي" ، ط ٣ ، (القاهرة ، سنا للنشر، ١٩٩٢) .

وكان الجيش العربي على ابواب القدس او عكا بينما يقوم « المفاوض العربي » بالوقوف سدا منيعا امام تقدم الجيش العربي . او ليس صحيحا ان الخيار العسكرى واجه فشلا ذريعا وان العرب لا يملكونه الا فى مجال هامشى ومحدود ؟ أو ليست الحقيقة ان كل لحظة تمر تختفى إبانها معالم الاراضى المحتلة المراد تحريرها وتصبح مليئة بالمستوطنين .(٥٦) القدس محتلة منذ عام ١٩٦٧ ، فما الذى تم انجازه من أجل تحريرها ؟ ان شعبا كاملا فى الاراضى المحتلة قد تدمرت مؤسساته ولو أستمر فى هذه المواجهة الى ما لانهاية فى ظل عدم القدرة العربية على تحقيق نصر جاد على اسرائيل سوف يكون مصيره كمصير الشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨ . وهل هذا مدعاة للفرحة ، او مادة جيدة لاثارة الرأى العام العالمى او للمقالات او التجارب الكلامية .

ونعود للماضى لنتذكر نتائج تعامل العرب السلبى مع صراحة ووضوح بورقيبه ، اذ قرروا رميه بالخيانة بعد ما قاله من دعوة للسلم . ان الاصرار فى الستينات على استمرار المواجهة ادى الى المزيد من الخسارة لدرجة اننا ندفع حتى هذه اللحظة نتائج هزيمة عام ١٩٦٧ . فحين تكلم بورقيبة اوائل الستينات كانت القدس معنا وكانت غزة ونابلس وبقية الاراضى الضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان وسيناء معنا ايضا . لقد كان منطق كل العرب يقوم على التحدى العسكرى والمواجهة والرفض حتى فترة قريبة ، وكانت اخر هذه الكوارث الاحتلال العراقي للكويت وحرب الخليج .

ووفق نفس المنطق اتهم السادات بالخيانة وتم وضع كل من اراد التعاون معه أو التحدث اليه فى العالم العربى فى موقف حرج فكانت النتيجة عزلة لاكبر دولة عربية عن محيطها العربي . ثم تبين بعد أكثر من عقد ان السادات قد فهم الوضع الدولى قبل غيره . وفى ظل نفس المدرسة وباسمها قتل فى الاراضى المحتلة من الفلسطينيين بتهمة الخيانة أعداد لا تقل عن الاعداد التى استشهدت دفاعا عن الحق هناك وقتل فى لبنان نتيجة الاقتتال الداخلى ضمن كل طائفة اكثر مما قتل فى الحرب بين الطوائف .

ولنتذكر جيدا فى فهمنا لاسرائيل وقوانين الصراع معها اننا فى العالم العربى اتبعنا ودون قصد سياسات كان من شأنها تقوية انصار الاتجاه المتطرف فى اسرائيل . فقد ساهمنا بتهجير وخروج مئات الالوف من اليهود العرب بعد عام ١٩٤٨ لينضموا الى اسرائيل . كما ساهمنا فى شعاراتنا البراقة وتهديداتنا غير المعقودة بتوكيد نزعة الخوف لدى قطاع كبير من الاسرائيليين . وقد استثمر الليكود خاصة منذ العام ١٩٧٣ عقدة الخوف الاسرائيلية المتنامية مما أوصله الى السلطة عام ١٩٧٧ . ورغم معرفتنا بتفوق قوى السلام فى اسرائيل فى هذه اللحظة الا ان تدعيم اتجاه السلام الاسرائيلى بكل تنوعاته لن يكون الا عبر السير قدما بالعملية السلمية ، دون الاخلال بالمصالح العربية القطرية والجماعية ، وذلك لان فوائد السلام لجيمع الاطراف هى التى سوف تكون الفيصل النهائى فى تثبيته وتوطيده . (٥٧) لهذا فتكتيكات المعارضة يجب ان تخرج من حيز المعارضة المطلقة للاتفاقات الى المعار ضة المرنه والقادرة على تقوية المفاوض العربى وبنفس الوقت وضع قيود على تحركه ، دون ان يؤدى هذا الى تفتيت الجبهة الداخلية فى كل قطر . دون هذا فسوف تصب سياسات المعارضة العربية لصالح اسرائيل بل ولصالح التيار الاكثر تطرفا فى اسرائيل .

سوف تكتشف الحركة المعارضة العربية بان فلسطين لم تعد نقطة حشد قوية لجلب الانصار وللتحريض على العجز العربى الرسمي . اما الدولة العربية فسوف تجد هى الاخرى ان موضوع فلسطين لم يعد مصدر الخطر الاول والاخير عليها لا من المعارضة القومية ولا من المعارضة الاسلامية . وستكتشف ايضا انه من الصعب تأجيل كل شيئ بما فيها قيم الديمقراطية بحجة ان معركة التحرير لها الاولوية . وستستمر الاكتشافات فمنها ان العرب سيكتشفون آفاقا جديدة لاخطار أهم عليهم سبق وان اهملوها بحجة الصراع العربى الاسرائيلي ، اى اخطار المياه ، والتنمية الاقتصادية ، وقضايا الانتقال ، والهجرة وهجرة العقول ، والبيئة وبناء الدولة القطرية ومشكلات المجتمع المدني . (٥٨) سيكتشف العرب كم ان السلام حاجة لهم ، كما هو حاجة لاعدائهم وان اسرائيل فى ظل السلام لديها نواقص باكثر مما نعتقد ، وان رجال الاعمال العرب اكثر ذكاء مما نعتقد . وأن فى الشرق الاوسط الاكبر كما فى العالم العربى امكانيات وطاقات هائلة ينتظر الاستفادة منها .

ثم نتساءل لماذا لا تكون التنمية الاقتصادية الحقة مجالنا ؟ لماذا نرفض المثل الشرق آسيوى كمثل جدير

٥٦– Meron Benvenisti, "The West Bank Data Project: "A Survey of Israel's Policies", Meron Benvenisti with Ziad Abu-Zayed and Danny Rubinstein, "The West Bank Handbook".

٥٧– "السياسة الإسرائيلية : التحالف الحاكم وصراع التيارات" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ١٨ (صيف ١٩٩٠) ، ص ص ٤٩–٨٢ .

٥٨– انظر : شفيق الغبرا ، "الكويت : آليات الدولة القطرية والسلطة والمجتمع" ، (القاهرة : دار الأمين ومركز ابن خلدون للدراسات ، ١٩٩٥)

بالدراسة والتأمل ،خاصة وان المثل السوفيتي والشرق الاوروبي القائم على الجدار الحديدي في التنمية انهار بلا مقدمات ؟ لماذا لا نجرب طرقا جديدة غير مستمدة من الماضي بل من الحاضر والمتسقبل فلن يكون حالنا اسوأ بتجربة الجديد بعد ان نزلنا الى الحضيض عبر تجربة وتجرع القديم ؟ ولماذا لا نركز على الثقافة والتعليم والحرية والتكنولوجيا السلمية وحل مشاكل المياه والتداخل الاقليمي ونهضة الزراعة ؟ فان وجدنا بعد كل هذا التراكم في التنمية والبناء اننا نحتاج الى ان ندخل الحرب مع أحد نكون أمة على الاقل متعلمة مثقفة حديثة قادرة على الدفاع عن نفسها عوضا عن الهزائم التى تكال لنا .

السلام والمرحلة الجديدة :

ان السلام لا يعنى ، كما اوضحنا فى هذه الدراسة ، انتفاء تناقض المصالح ، ولكنه يعنى ابعاد تناقض المصالح عن شبح الحرب والاستنزاف البشرى والاقتصادى والمواجهة المباشرة وهو يعنى بنفس الوقت التمهيد للدخول فى علاقات طبيعية كافية لكى تقنع كل طرف عربى واسرائيلى انه حقق السلام الذى يريده وأنه يكسب من السلام ، وانه سوف يخسر إن حاول العودة للحرب . إذن فى هذا السلام سوف يتم خلق آلية للاعتماد المتبادل بين العرب واسرائيل بما يكفى لعدم العودة للحرب حتى لو عاد الليكود اليمينى للسلطة فى اسرائيل . وعلى كل دولة ان تقرر حدود هذه الآلية ومدى عمقها ، وأن تنسق مع الدول العربية الأخرى لكى لا يستخدم السلام مع دولة عربية لضرب دولة عربية أخرى وبالمقابل على المعارضة العربية تجاوز الموقف اللفظى والمطلق ، والدخول فى آلية السلام من باب ضاغط ومسئول مما يسمح بتحسين فرص المرحلة عوضا عن تفجير الموقف بما لا يعود بالنفع على المعارضة نفسها وعلى الدول العربية وشعوبها . آن الأوان للبحث بدون صراخ وشعارات عن صيغ اكثر هدوءا لبناء سلام اكثر عدلا مما يوفر على شعوبنا حروبا خاسرة وقيودا جديدة .

إن الاشكالية اليوم تتلخص بأننا ندخل عصرا جديدا لكننا نعجز حتى الآن عن اكتشاف قوانين الصراع والتعايش فى هذا العصر الجديد ان اخطر ما يواجه العرب فى هذه المرحلة هو الجمود الفكرى والنفسى والاقتصادى والسياسي . والعرب اليوم هم أحوج ما يكونون للابداع وللحرية الاعلامية والفكرية ، ولاستكشاف طرق جديدة تسمح لهم باعادة بناء ثقتهم وعلمهم واقتصادهم واستقلالهم وفوق كل شئ علاقاتهم المزقة العرب امام خيارين . فهم فى السلام مع اسرائيل قادرون على ان يكونوا تابعين حتى العظم ، وفى العلاقة مع الولايات المتحدة بإمكانهم ان يكونوا ايضا ضعفاء وبعيدين عن فهم أسس السياسة الامريكية لكنهم لأجل ذلك سوف يدفعون اثمانا كبيرة تفرغ وجودهم وتقلق واقعهم . لكن العرب بامكانهم ان يكونوا ، وفق الخيار الثاني ، مساهمين فعالين يعرفون كيف يخلقون مصالح مشتركة ومستقبلا مشتركا لهم اولا ثم فى علاقاتهم الدولية ولعموم الشرق الاوسط بما فى ذلك اسرائيل . ومن اجل ذلك فان الكثير من العمل والبناء والتنسيق والابداع والفهم والجراة مطلوب فى هذا الزمن . ولاجل ذلك فهناك مظاهر كثيرة فى السياسة العربية الداخلية والخارجية تتطلب الكثير من الاصلاح ، بما فيها أبسط اشكال التعاون العربي .

ان السلام يبقى عملية تاريخية طويلة ، والتطور التاريخى يعدل الاتفاقات ويطور الأمم ويحسن الشروط والحل السلمى قد يكون مفروضا وجاهزا فى أروقة الدول الكبرى واسرئيل ، ولكن السلام له آلية تتجاوز الخطط الجاهزة وهى آلية التفاعل وصراع الارادات وتحسين الشروط واقتناص الفرص والتعلم . اذ يبقى سلام العرب مع اسرائيل سلام مراحل ينمو مع الوقت كفعل حضارى بين أغلبية الشرق وأقلياته المتنوعة بما فيها اسرائيل . لهذا علينا ان نجرب السلام بجدية قبل ان نعلن استحالته والعودة لمنطق الرفض عبر وسائل سبق وان فشلنا فى تطبيقها . وإن فشلنا فى هذا السلام فالمشكلة لن تكون بالسلام ، لكن فى عقليتنا وتفضيلنا للحلول الجاهزة عوضا عن الحلول التى تحتاج لجهد وحضارة وبناء هادئ وعمل وجدية .

دراسة

النظام العالمى الجديد .. الحقائق والأوهام

د. عبد الخالق عبدالله

قسم العلوم السياسية - جامعة

الامارات العربية المتحدة

شهد العالم خلال الآونة الأخيرة تحولات جذرية وعميقة فى النظام السياسى العالمى(١) ، ولم يسبق للعالم المعاصر ، فى أى وقت من الأوقات ، أن عايش مثل هذا الزخم من التحولات وهذا القدر من تداخل وتشابك قوى التغيير التى أخذت تؤسس لما أخذ يعرف بالنظام العالمى الجديد الذى لازال قيد التأسيس . لقد اتسمت معظم التحولات السياسية والفكرية التى شهدها العالم مؤخرا بأنها كانت ضخمة وفاصلة وتأسيسية ، لم تكن هذه التحولات عادية وهى حتما لا تتكرر كثيرا فى التاريخ ، بل أن هذه التحولات ونتيجة لعمقها أثرت فى مجرى التاريخ السياسى والفكرى العالمى وجاءت لتفصل بين مرحلتين تاريخيتين من مراحل بروز وتطور النظام السياسى العالمى المعاصر . كما أن هذه التحولات عملت على الغاء كل ما قبلها من ثوابت ومسلمات وتفاعلات دولية كانت قائمة على مدى الـ ٤٠ سنة وأخذت تؤسس لقواعد ومفاهيم وعلاقات ومراكز قوى دولية جديدة ومختلفة عما كان سائدا حتى الآن .

ويلاحظ أن التحولات التى شهدها العالم فى السنوات الأخيرة لم تكن ضخمة وغير اعتيادية فحسب ، بل أنها جاءت متدفقة وسريعة وفجائية . كل المعطيات تدلل على أن هذه التحولات كانت فى معظمها عفوية ولم تكن بأى شكل من الأشكال مخططة أو مدبرة وكانت بالتالى محيرة حتى لأكثر الدول تحكما فى مصير العالم . كانت هذه التحولات فى مجملها لا معقولة ، بل كانت النهايات عادة ما تأتى مغايرة للبدايات(٢) خاصة وأنها قد حدثت خلال فترة زمنية محددة . لقد بدأت معظم هذه التحولات تبرز تدريجيا مع البروز المفاجىء لميخائيل جورباتشوف على الساحة الدولية عام ١٩٨٥ ، وأخذت التحولات تتسارع بعد ذلك خلال عام ١٩٨٩ والذى كان عاما عجيبا فى التاريخ السياسى العالمى(٣) . ثم وصلت الى ذروتها مع نهاية عام ١٩٩١ . إن ما طرأ على العالم من تحولات سياسية وفكرية خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة يوازى وربما يفوق كل ما طرأ عليه من تحولات خلال الـ ٤٠ سنة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت السنوات من ١٩٨٦ الى ١٩٩١ مليئة ومزدحمة بالأحداث والوقائع والتطورات والمستجدات الدولية الفاصلة والتأسيسية والتى نقلت البشرية سياسيا وفكريا من عصر الى آخر ومن لحظة تاريخية الى أخرى . لقد

١- عبد الخالق عبدالله "العالم المعاصر والصراعات الدولية" ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٩ .

٢- ميخائيل جورباتشوف "بيريسترويكا" ، دار الفارابى ، بيروت ١٩٨٨ .

٣- توفيق أحمد القصيد "على مشارف القرن الحادى والعشرين" ، مكتب الآفاق المتحدة ، الرياض ، ١٩٩٣ .



انتهى فصل هام من فصول التاريخ وبدأ العالم يعيش بدايات فصل جديد يتم حاليا تدوين عنوانه وكتابة محتوياته . إن الذى لاشك فيه هو أن النظام السياسى العالمى الذى تأسس بعد الحرب العالمية الثانية والذى عرف بعالم يالطا وعالم الحرب الباردة والثنائية القطبية هو الآن فى طريقه الى الإنتهاء إن لم يكن قد تلاشى نهائيا وأصبح فى حكم التاريخ(٤) .

والسؤال الآن هو كيف انهار النظام العالمى القديم ؟ وماذا حدث فى العالم خلال الـ ١٠ سنوات الأخيرة ؟ كيف برز ميخائيل جورباتشوف على الساحة الدولية ؟ وماذا حدث فى الاتحاد السوفيتى ؟ وكيف انهار حلف وارسو والمعسكر الاشتراكى ؟ وهل صحيح أن الولايات المتحدة هى الآن الدولة العظمى الوحيدة فى العالم ؟ ماذا يعنى الاستفراد الأمريكى بالنسبة للعالم المعاصر ؟ والى متى سيستمر ؟ ثم ما هو شكل النظام العالمى الجديد ، وما هو الجديد فى هذا النظام ؟ ما هى طبيعة وحقيقة هذا النظام وما هو أكثر ما يميزه عن النظام العالمى القديم ؟ ما هى القوى الصاعدة والجديدة فى العالم ؟ ما هى نتائج ومترتبات بروز كل من اليابان وأوروبا الموحدة والصين كقوى اقتصادية صاعدة ومنافسة للولايات المتحدة ؟

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على بعض من هذه التساؤلات ، كما أنها ستحاول التأكيد على أن العالم يعيش حاليا لحظات تاريخية فاصلة فى التاريخ السياسى العالمى بدأت مع المبادرات السياسية والفكرية الجريئة لجورباتشوف والتحولات التى شهدتها الساحة الدولية خلال السنوات ٨٦-١٩٩١ وصعود القوى الاقتصادية الجديدة بالاضافة الى بروز مجموعة من الأولويات والقضايا العالمية كقضية حقوق الإنسان والمشكلات البيئية العالمية المعاصرة والتى أخذت تستأثر باهتمام المجتمع الدولى وتتحول الى أهم بند من بنود جدول أعمال النظام العالمى الجديد.

جورباتشوف والبيريسترويكا :

يرتبط بروز وتطور النظام العالمى الجديد أشد الارتباط بالبروز والإختفاء المفاجىء لميخائيل جورباتشوف على الساحة الدولية(٥) . كانت مبادرات جورباتشوف السياسية والفكرية الجريئة هى نقطة البدء بالنسبة لمعظم التحولات التى شهدتها الساحة الدولية منذ عام ١٩٨٦ . إن جورباتشوف ، وربما أكثر من أى شخص وعامل آخر ، هو المسؤول عن تشكل اللحظة السياسية والفكرية العالمية الراهنة ، بكل ما لها وما عليها . ولاشك أن كتابة

٤- Robert McNamara, "Out of Cold", Bloomsbury, London, 1989.
٥- محمد السيد أحمد ، "حول اشكالية النظام الدولى الجديد" ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٤، أبريل ١٩٩١ .

(البيريسترويكا) ، والذى يحمل أيضا عنوانا فرعيا هو التفكير الجديد لبلادنا والعالم أجمع ، قد ساهم مساهمة مباشرة فى تغيير مسار التاريخ . إن ما أحدثه هذا الكتاب من تغييرات سياسية وفكرية شاملة يقع ضمن ما لا يمكن تصديقه أو توقعه من أى كتاب من الكتب المعاصرة الأخرى . لقد كان التاريخ السياسى العالمى يتجه فى مسار محدد عبر الـ ٤٠ سنة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وكان العالم قد اعتاد مجموعة من المسلمات والبديهيات والثوابت والتى أعتقد أنها ستظل قائمة خلال الجزء الأكبر من القرن القادم . ثم فجأة برز جورباتشوف بتفكيره الجديد وأقحم نفسه على مجرى التاريخ وتطاول عليه ووجهه فى اتجاهات مختلفة ومسارات معقدة أشد التعقيد لازالت تداعياتها حية ومؤثرة فى الوقائع والمعطيات الحياتية المعاصرة . وأكد جورباتشوف بما لا يدع مجالا للشك أن بإمكان الفرد/الزعيم أن يؤثر فى التاريخ ويشكل مجرياته ويساهم فى صنع أحداثه ، وعليه فإن الإنسان ليس دائما المتأثر بحركة التاريخ وضحية لإحداثه وتحولاته المستقلة عنه(٦).

برز ميخائيل جورباتشوف على الساحة الدولية فجأة وبدون مقدمات ، واختير جورباتشوف فى مارس ١٩٨٥ ليتولى رئاسة الاتحاد السوفيتى الذى كان فى حينه أكبر ثانى قوة اقتصادية وعسكرية فى العالم . وفى خلال أقل من سنة أصبح جورباتشوف من أكثر الشخصيات حضورا على الساحة الدولية كما أصبحت مبادراته تستأثر باهتمام المجتمع الدولى وأخذت تثير التساؤلات والأحاسيس المتباينة أشد التباين . فمن هو جورباتشوف وكيف أصبح له مثل هذا الحضور المتنامى على الساحة الدولية وما هى حقيقة البيريسترويكا وكيف ستؤثر على المجتمع السوفيتى والدولى؟ وانقسم العالم ، داخل وخارج الاتحاد السوفيتى ، الى مؤيد ومعارض للبيريسترويكا ، والى صديق وعدو لجورباتشوف ومبادراته وأفكاره الجديدة(٧) .

لقد كان جورباتشوف ، وبالرغم من حضوره الدولى الكاسح وخلال كل مراحل صعوده وهبوطه ، مثيرا للجدل ويحمل كل أشكال التناقضات حول شخصه وأفكاره وكل ما أحدثه من تحولات من حوله ، فهو قد صعد الى قمة السلطة فى الاتحاد السوفيتى وهو أصغر الزعماء السوفيت سنا وأقلهم خبرة وكفاءة لزعامة القوة العظمى الثانية فى العالم . وتولى جورباتشوف زعامة الحزب الشيوعى السوفيتى وقام بتفكيكه ، بل وبتفكيك الشيوعية فى العالم بأسره . جاء جورباتشوف ليحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية السوفيتية المعقدة وغادر بعد أن زادها تعقيدا وبعد أن أوقع مجتمعه فى سلسلة لامتناهية من الأزمات الحياتية والمعيشية المستعصية . إدعى جورباتشوف الاصلاح ورغب فى إيقاظ شعبه وبناء المجتمع السوفيتى الجديد وتجديد جميع نواحى الحياة ، بيد أنه لم يفلح سوى فى مهمة واحدة ووحيدة هى هدم المجتمع والاقتصاد والانسان السوفيتى الذى أصبح موضع رثاء الشعوب الأخرى . كانت أفكاره وأطروحاته قمة فى المثالية بيد أنه هو الذى أدخل البشرية الى عصر الواقعية السياسية التى أصبحت أحد أهم المرتكزات الفكرية للنظام العالمى الجديد . كان جورباتشوف ناجحا كل النجاح فى الخارج الذى انجذب بعفوية واندفاع تجاهه لكنه كان أيضا فاشلا كل الفشل فى الداخل السوفيتى الذى لازال متأثرا بإرث جورباتشوف . إن جورباتشوف هو من أكثر الزعماء السياسيين فشلا بيد أنه فى نفس الوقت من أكثرهم تألقا وأكثرهم تأثيرا فى التاريخ السياسى المعاصر .

لكن جورباتشوف ، الذى كانت تناقضاته كثيرة والأحاسيس تجاهه متباينة تحول خلال ست سنوات من الحكم ، الى أكثر من رئيس وسياسى . لقد أصبح جورباتشوف ظاهرة فريدة وتحول الى قوة عالمية تتخطى الشخص نفسه(٨). الظاهرة الجورباتشوفية هى المسؤولة عن إحداث سلسلة التحولات البنيوية العميقة فى النظام السياسى العالمى . والقوة الجورباتشوفية هى التى ساهمت فى إعادة توجيه التاريخ السياسى العالمى . لقد حركت هذه القوة الساكن العالمى وأحدثت تموجات زلزالية أثرت على أسس العلاقات الدولية التى كانت سائدة حتى بروز جورباتشوف . كان العالم قد اعتاد على علاقات وارتباطات واستقر على قواعد وثوابت ترسخت عبر أكثر من ٤٠ سنة . إن أحد أبرز مترتبات ظاهرة جورباتشوف هو اختفاء دولة عظمى من الساحة الدولية واستفراد دولة عظمى أخرى بالشأن العالمى .

ترك جورباتشوف الساحة الدولية بعد أن أنجز أهم مهامه السياسية فى فترة قياسية خاصة وانه كان يدرك أن الوقت المتاح له لإنجاز مهمته المركزية قد لا يكون طويلا (٩) . لكن على العالم الآن ، وبعد أن ترك جورباتشوف الساحة الدولية التعامل مع إرثه الذى سيظل فاعلا لفترة طويلة قادمة . كما أن بإمكان العالم العودة دائما الى كتابه البيريسترويكا الذى يحتوى على أهم مخططاته لإعادة بناء الاتحاد السوفيتى وإعادة ترتيب العلاقات الدولية على أسس ومسلمات جديدة . ويتضح من هذا الكتاب أن لدى

٦- Ken Mathews, "Gulf Conflict and International Relations", Routledge, New York, 1993.

٧- شفيق مقار ، "ظاهرة جورباتشوف" ، رياض الريس للكتب والنشر، لندن ، ١٩٩٠ .

٨- المصدر السابق .

٩- المصدر السابق ، ص ٣٥.

جورباتشوف رؤية واضحة للمشكلات الحادة التى يعانى منهاالمجتمع السوفيتى . ويتضح أيضا أن لديه وضوح تام عن الأزمات العالمية المعاصرة بما فى ذلك الخطر النووى والتهديد البيئى . ويقدم جورباتشوف فى كل مجال من هذه المجالات اقتراحات محددة لإصلاح المجتمع والاقتصاد فى الاتحاد السوفيتى كما أنه يدعو لأنسنة العلاقات الدولية من خلال التركيز على الهموم الإنسانية والبشرية المشتركة ومن خلال تغليب اعتبارات البقاء على معايير الفناء وتحويل الأعداء الى أصدقاء(١٠).

ورغم أن كتاب البيريسترويكا(١١) ، الذى أصبح واحدا من أكثر الكتب تداولا فى العالم بسيط فى محتواه وسلس فى أسلوبه ويتجه أساسا للقارىء العام وغير المتخصص ، بيد أن ما أحدثه هذا الكتاب من اهتزازات وتحولات يفوق تأثير أى كتاب آخر فى التاريخ المعاصر . لقد أصبح بالإمكان تقسيم التاريخ السياسى العالمى الى مرحلة ما قبل ومرحلة ما بعد البيريسترويكا . كما أصبح من المؤكد أن هناك عالم ما قبل وعالم ما بعد البيريسترويكا حيث يختلف أحدهما عن الآخر اختلافا عميقا فى الأسس والمنطلقات والأولويات ومراكز القوى العالمية . كان عالم ما قبل البيريسترويكا هو عالم القطبية والحرب الباردة وصراع الشرق الاشتراكى والغرب الرأسمالى وسباق التسلح النووى وعالما يشكل فيه الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو ثقلا سياسيا وعقائديا ونوويا لا يوازيه سوى الثقل السياسى والعقائدى والنووى للولايات المتحدة الأمريكية التى كانت تتزعم حلف الشمال الأطلسى . البيريسترويكا أنهت كل ذلك ووضعت البذور الأولى للنظام العالمى الجديد الذى أكثر ما أثار الانتباه فيه هو اختفاء الاتحاد السوفيتى كدولة عظمى من الساحة الدولية .

الانهيار السوفيتى:

ربما لا يوجد حدث سياسى وأيديولوجى فى القرن العشرين يوازى ضخامة الانهيار والتفكك العظيم الذى حدث للاتحاد السوفيتى . إختفاء دولة عظمى من الساحة الدولية ليس بالحدث الاعتيادى ولا يتكرر كثيرا فى التاريخ. بل انه اذا كان هناك من حدث سياسى وأيديولوجى له نفس القيمة التاريخي فهو بروز الاتحاد السوفيتى فى بدايات هذا القرن كأول دولة عمالية واشتراكية فى التاريخ . لقد بدأ الاتحاد السوفيتى فى تأسيس نفسه كدولة عظمى جديدة مع تفجر الثورة البلشفية بقيادة لينين عام ١٩١٧(١٢) . واستطاع فى خلال أقل من ١٠ سنوات النمو والتطور وكسب معركة البقاء رغم كل الظروف الداخلية والخارجية المحبطة . ثم تعطل الصعود السوفيتى قليلا خلال الحرب العالمية الثانية وكان فى وضع اقتصادى وبشرى مفجع نتيجة ما لحق به من دمار حيث قتل ما لا يقل عن ٢٠ مليون شخص سوفيتى فى هذه الحرب . واستقوى الاتحاد السوفيتى بعد ذلك سياسيا وعسكريا وازدهر اقتصاديا وصناعيا فى منتصف القرن . وحقق أكبر قدر من الانتشار السياسى والدبلوماسى العالمى خلال عقد السبعينات والنصف الأول من الثمانينات وذلك قبل أن يدخل فى مرحلة الجمود والركود ومن ثم الانحسار السريع من الساحة الدولية منذ منتصف عقد الثمانينات .

كان الاتحاد السوفيتى الدولة الأولى فى العالم من حيث المساحة والثالثة من حيث السكان ، فمساحته تجاوز ٢٢ مليون كيلو متر مربع ، أى حوالى ٢٠٪ من إجمالى مساحة الكرة الأرضية ، وكان الاتحاد السوفيتى الدولة الوحيدة فى العالم التى لها حدود مع حوالى ٢٥ دولة مختلفة . أما الاقتصاد السوفيتى فكان حتى لحظة تفككه الرسمى عام ١٩٩١ ثانى أكبر اقتصاد فى العالم ، حيث بلغ اجمالى ناتجه القومى حوالى ٣ تريليون (ألف مليار) دولار . لقد كان الاقتصاد السوفيتى ضخما بضخامة موارده وثرواته الطبيعية ، فالاتحاد السوفيتى كان أكبر منتج للنفط والفحم والذهب والماس والنحاس والحديد فى العالم ، وكان يملك أكبر احتياطى من الفحم والغاز الطبيعى والذى تجاوز ٧٥٪ من احتياطى الفحم والغاز الطبيعى المؤكد فى العالم ، كذلك كان الاتحاد السوفيتى ضخما بموارده البشرية . فالاتحاد السوفيتى الذى بلغ عدد سكانه ٣٠٠ مليون نسمة ، كان لديه أعلى نسبة تعليم وأعلى نسبة من الأطباء والمهندسين والعلماء، بل أن عدد علمائه كان يوازى ٢٥٪ من إجمالى عدد العلماء فى العالم ، هذا العدد الكبير من العلماء هم الذين جعلوا الاتحاد السوفيتى يتصدر كل الدول الأخرى فى تقنيات الليزر والأيروديناميك والتقنيات النووية والكهربائية والفيزيائية الدقيقة ، بالإضافة الى تقنيات الفضاء . لقد كان للاتحاد السوفيتى حضوره المادى والمعنوى الهائل وتمكن من التأثير على الأولويات السياسية والفكرية العالمية على مدى أكثر من ٧٠ سنة . فهو الذى أدخل العالم الى عصر الاشتراكية وعصر الثورات وعصر التخطيط وعصر الأيديولوجيات وعصر الفضاء .

لقد كان الاتحاد السوفيتى فى يوم من الأيام كله تفاؤل وكان ينمو ويتطور ويقهر أشد الظروف صعوبة بما فى ذلك ظروف الاحتواء الصارم الذى فرضه الغرب الرأسمالى بزعامة الولايات المتحدة عليه خلال فترة الحرب الباردة(١٣). وكان الاتحاد السوفيتى فى يوم من الأيام يتزعم تكتلا سياسيا وعسكريا واقتصاديا عنيدا يتوعد بدفن الرأسمالية والرأسماليين والمعادين للاشتراكية . لقد كان الاتحاد

١٠- ميخائيل جورباتشوف ، بيريسترويكا .
١١- المصدر السابق .
١٢- John Reed, "Ten Days That Shock the World", Penguin Book, New York, 1977.
١٣- كولن باون وبيتر مونى ، "من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥-١٩٨٠" ، دار الشروق ، عمان ، ١٩٨٣.

السوفيتي خلال النصف الثاني من هذا القرن النموذج الصاعد والذي يستأثر باهتمام الشعوب الكادحة التي كانت تتطلع لتقليده والاستفادة من نجاحاته في مجال الانفاق العام والتعليم والخدمات الطبية والرعاية الصحية الأولية وفي الصناعات الثقيلة . وكان الاعتقاد السائد في حينه أن ما تحقق في الاتحاد السوفيتي من انجازات ونجاحات مادية وعلمية ودبلوماسية قد تحقق بفضل الاشتراكية . كان الاتحاد السوفيتي فخورا باشتراكيته التي كانت مصدر تألقه وصعوده الى مصاف الدولة العظمى . بيد أن الاشتراكية التي كانت وراء كل هذه النجاحات بدأت تدخل مرحلة الشيخوخة والجمود السياسي والفكري . لقد أدت الاشتراكية الى تفشي الفساد البيروقراطي والقمع السياسي وكبت الإبداع الأدبي . كما أنها أخذت تعزز الخنوع والترهل بين القيادات الحاكمة وابتعادها عن روح العصر وعن متطلبات الحياة المعاصرة(١٤). لذلك فإن الاشتراكية التي كانت سابقا سببا من أسباب النمو والصعود السوفيتي تحولت لاحقا الى سبب من أسباب الهبوط والانحطاط ، كذلك وبعد أن كانت الاشتراكية في لحظة من اللحظات مصدر القوة السوفيتية تحولت الى مصدر من مصادر الضعف والتفكك ، فجأة أصبحت الاشتراكية مدنسة بعد أن كانت مقدسة ، رغم ذلك كان بامكان الاتحاد السوفيتي الاستمرار بنفس النهج الاشتراكي وبنفس الاسلوب السياسي والاداري التقليدي ، لقد كان بإمكان الاتحاد السوفيتي الاصرار على مواجهة مشكلاته الاقتصادية والادارية بإدخال الحد الأدنى من الاصلاحات الشكلية والتقليدية ، وذلك كما جرت العادة قبل مجيء جورباتشوف ، كان بإمكان النظام الاشتراكي الاستمرار لـ ٥٠ سنة قادمة بنفس الاسلوب البريجينيفي المحافظ(١٥) والذي كان يعني المزيد من التردي وكان يتضمن استمرار تحكم البيروقراطية الحزبية الكابحة للنمو والتي انتشرت انتشارا سرطانيا في المجتمع السوفيتي منذ عهد ستالين المسؤول الأول عن بروز ظاهرة عبادة الفرد وتطور النظام الشمولي في الاتحاد السوفيتي(١٦).

كل ذلك انتهى مع مجيء جورباتشوف ، جاءت البيريسترويكا اضطرارية من ناحية واختيارية من ناحية أخرى ، كانت هناك مجموعة من العوامل الاجبارية والاختيارية التي دفعت في اتجاه برنامج إعادة البناء دون أن تقصد بالضرورة الوصول الى نفس النهايات التي بلغتها البيريسترويكا ، لقد أدخل جورباتشوف المجتمع السوفيتي عنوة في عمليات جراحية وقيصرية أنهكت قواه البشرية والمادية أشد الإنهاك ، واستنزفت الجورباتشوفية كل امكانيات الاتحاد السوفيتي وأثرت بشكل حاسم وعنيف على موقعه كدولة عظمى . لقد نجحت البيريسترويكا أكثر مما يراد لها أن تنجح وذهبت الى أبعد مما كان يتوقع لها أن تذهب . إن أحدى النتائج الملحوظة للبيريسترويكا هي انتصار الحرية على السلطوية والديمقراطية على الشمولية . لقد استطاع جورباتشوف أن يحرر مجتمعه من الخوف ويحرر شعبه من القيود . إذا كان هدف الجورباتشوفيه هو تأمين الانتقال من النظام السلطوي والمركزي الى نظام ديمقراطي حر يحترم الانسان ويعزز انسانيته وكرامته ويلتزم بحقوقه وحرياته السياسية والمدنية ، فإن هذا الهدف قد تحقق في ظل حكم جورباتشوف ، ورغم كل الخسائر والتضحيات ورغم كل الأوضاع الحياتية الصعبة والتردي الشنيع في مستوى المعيشة ، بل ورغم ما أصاب الكبرياء السوفيتي من إذلال تذوق الانسان السوفيتي طعم الحرية كما تعرف المجتمع السوفيتي على قيمة الحريات . لقد أكد المجتمع السوفيتي أنه لا يمانع من الهبوط من القمة ولا يمانع من أن يحطم هالة الدولة العظمى ليكسب مقابل كل ذلك حريته : حرية الفرد والمجتمع ، حرية الأقليات والجمهوريات واستقلالهم جميعا عن كافة أشكال التسلط والسلطوية . أسقط المجتمع السوفيتي كل أسسه ومؤسساته وحطم كل رموزه وحتى مقدساته من أجل الديمقراطية ، وارتضى هذا المجتمع أن يفقد كل شيء مهم وغير مهم مقابل الحصول على شيء واحد وحيد هو حريته ، لقد أكد المجتمع السوفيتي أن الحريات الفردية والسياسية هي في لحظة من اللحظات التاريخية النادرة أكثر أهمية من هالة الدولة العظمى وأكثر أهمية من العدالة الاجتماعية ومن الاشتراكية . بل أن الحرية هي أكثر أهمية حتى من الوحدة الوطنية ، ولابأس من تفكك الدولة المركزية السلطوية إذا كان المقابل هو تمتع الأفراد والأقليات والجمهوريات بالحرية والاستقلالية بعيدا عن الهيمنة ، هذا هو جوهر ما جرى على الساحة السوفيتية . لقد تمت مقايضة تاريخية كبرى هي التخلي عن كل المكتسبات والمقدسات مقابل الحصول على الحريات(١٧). لذلك تبدو المقايضة غير مفهومة كما تبدو الأحداث غير منطقية وخارقة خاصة وأنها تتضمن تفسخ وتآكل دولة عظمى . فقد الاتحاد السوفيتي كل مواصفات الدولة العظمى ثم فقد بريقه وتخلى عن حلفه العسكري وتفككت جمهورياته وأخيرا اختفى من التاريخ . جاء الانهيار السوفيتي مدويا ومذهلا ووضع نهاية لمرحلة تاريخية من مراحل بروز وتطور النظام السياسي العالمي وبداية لعصر جديد ونظام عالمي جديد .

اللحظة الأمريكية :

لكن العالم الذي كان يشهد خلال السنوات الأخيرة ظاهرة فريدة ونادرة تتمثل في تفكك دولة عظمى واختفائها من

١٤- ابراهيم سعد الدين ، "أزمة النظام الاشتراكي" ، كتاب الأهالي ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
١٥- المصدر السابق .
١٦- المصدر السابق .
١٧- عبد الخالق عبدالله ، "إرث جورباتشوف" ، جريدة الخليج ، الشارقة ، ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ .

جدول (١)
قدرات وامكانات الولايات المتحدة

مؤشرات مختارة	الولايات المتحدة	العالم	نسبة الولايات المتحدة
عدد السكان	٢٥٠ مليون نسمة	٥٥٠٠ مليون نسمة	٤,٥٪
المساحة	٩,٤ مليون كم٢	١٤٥ مليون كم٢	٦,٥٪
اجمالي الناتج القومي	٦ تريليون دولار	٢٣ تريليون دولار	٢٦٪
معدل النمو الاقتصادي (١٩٩٥)	٣٪	٣,٥٪	—
اجمالي الديون	٤ تريليون دولار	—	—
العجز في الميزانية	١٥٠ مليار دولار	—	—
اجمالي الانفاق العسكري	٢٦٥ مليار دولار	٩٥٠ مليار دولار	٢٨٪
نسبة الانفاق العسكري	٦,٥	٥,٦٪	—
عدد القوات المسلحة	٢,١ مليون جندي	٢٧ مليون جندي	٧,٨٪
عدد الأطباء	٦٠٠ الف طبيب	٦ مليون طبيب	١٠٪
عدد المدرسين	٢,٧ مليون مدرس	٣٨ مليون مدرس	٧٪
متوسط عمر الفرد	٧٦ سنة	٥٨ سنة	—
متوسط دخل الفرد	١٩,٥ الف دولار	٣,٥ الف دولار	—

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤

Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures 1993:

التاريخ ، كان أيضا يتابع ظاهرة تاريخية أخرى بنفس القدر من الندرة وهى تعاظم نفوذ دولة عظمى والتى أخذت تنفرد بالكامل بالشأن العالمى . ففى الوقت الذى كان الاتحاد السوفيتى يزداد انحسارا وتفككا وانشغالا بهمومه الداخلية وينكفىء على نفسه ويعانى من الهبوط كدولة عظمى ، فى هذا الوقت بالذات كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحقق أكبر قدر من الانتشار العالمى وتحقق أكبر قدر من النجاحات والانتصارات السياسية والعسكرية وتستغل التحولات الدولية لتزيد من حضورها وصعودها الدولى كدولة وحيدة تتمتع بكل مواصفات ومقومات الدولة العظمى .

لاشك أن الظروف والمستجدات العالمية هى التى ساهمت مساهمة مباشرة فى البروز المتجدد للولايات المتحدة كدولة عظمى وحيدة فى العالم المعاصر . بيد أن الولايات المتحدة عملت أيضا على ترسيخ الانطباع بأنها قد كسبت المواجهة السياسية والعقائدية وحسمت معركة البقاء مع الاتحاد السوفيتى لصالحها . لقد أخذت الولايات المتحدة تروج ، عبر وسائلها الاعلامية والدعائية الضخمة ، أن هزيمة الاتحاد السوفيتى تعنى بالضرورة انتصارا لها ، كما أن هزيمة الاشتراكية تعنى انتصارا مباشرا للرأسمالية والنموذج الرأسمالى ، وأن هزيمة الشيوعية تعنى أيضا انتصارا ساحقا وربما نهائيا لليبرالية والفكر الليبرالى الذى اعتبر الآن الفكر الذى يتمتع بكل مواصفات العالمية بمايتضمنه ذلك من بروز أطروحات نهاية التاريخ(١٨) . لذلك أخذت الولايات المتحدة تتصرف من وحى أن انتصارها فى الحرب الباردة يجعلها فى موقع ادارة العالم وتقرير شؤونه السياسية والاستراتيجية ، خاصة وأن أيديولوجيتها هى الآن بدون منافس وأكثر تألقا من أى وقت آخر وحلفها العسكرى والسياسى هو أكثر تماسكا واحتفاظا بقوته كما أن مواردها وامكانياتها لازالت تتصدر موارد وامكانيات كل الدول الأخرى فى العالم ، بالإضافة الى أنها قد خاضت حرب الخليج والتى أكدت بما لا يدع مجالا للشك فى القدرات والإمكانيات العسكرية الأمريكية على الصعيد العالمى(١٩).

كل ذلك رسخ الانطباع ببروز الولايات المتحدة كدولة عظمى وحيدة ، وأن النظام العالمى الجديد الذى أخذ يتشكل هو نظام أحادى القطبية . وبدأ العالم بكل دوله القوية والضعيفة ، يعترف بأن الولايات المتحدة هى وبكل المعايير الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، القوة الحاكمة والمسيرة لشؤون العالم المعاصر وأنها تمارس سيطرة وزعامة شاملة على النظام العالمى الجديدة . إن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تبدو حاضرة وفاعلة ومؤثرة فى كل بقعة من الكرة الأرضية ، الأمر الذى يؤكد أن العالم قد أصبح يعيش حاليا اللحظة الأمريكية(٢٠). ولاشك أن هذه اللحظة الأمريكية تستوجب التكيف مع زعامة وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمى الجديد والإستجابة بالتالى لمطالبها واحترام إرادتها . وتتجلى اللحظة الأمريكية فى حقيقة أن أمريكا هى اليوم أكثر قوة من أى وقت آخر ، بل أنها الدولة الوحيدة فى العالم التى تمتلك كل عناصر القوة الكونية . إن الولايات المتحدة هى الآن مدججة بالقوة المادية والمعنوية التى تصل حد الاستفزاز والتى لا تضاهيها قوة أية دولة أخرى . ورغم ما تعانيه الولايات المتحدة من صعوبات وأزمات داخلية فإن الولايات المتحدة هى القوة الاقتصادية الأولى وهى القوة العسكرية الأولى وهى القوة النووية الأولى فى العالم وهى الدولة الوحيدة القادرة على حفظ الأمن والسلام على الصعيد العالمى.

إن اللحظة الأمريكية تستند أساسا على حقيقة أن الاقتصاد الأمريكى لازال هو الأضخم ولا يجاريه ، من حيث الحجم على الأقل ، أى إقتصاد آخر فى العالم(٢١) . فإجمالى الناتج القومى الأمريكى يتجاوز حاليا ٦ تريليون (ألف مليار) دولار ، وهو ما يوازى حوالى ٢٥٪ من إجمالى الناتج القومى العالمى الذى بلغ أكثر من ٢٦ تريليون دولار عام ١٩٩٥ . إن الاقتصاد الأمريكى هو من الضخامة بحيث أن الاقتصاد اليابانى الذى هو ثانى أكبر اقتصاد فى العالم يوازى نصف الاقتصاد الأمريكى فقط ، كما أن ضخامة الاقتصاد الأمريكى تتجسد فى كافة المجالات الاقتصادية بما فى ذلك المجالات الزراعية حيث تنتج الولايات المتحدة محاصيل زراعية تكفى لإطعام نصف سكان العالم ، علاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الأولى فى العالم من حيث عدد الأغنياء ومن حيث عدد الأفراد الذين يملكون ثروة تقدر باكثر من مليار دولار ومن حيث عدد رجال الأعمال وعدد المدراء الذين يتقاضون أعلى الرواتب فى العالم، وهى الأولى من حيث الاستهلاك الخاص الذى يشكل حاليا ٦٧٪ من إجمالى الناتج المحلى الأمريكى ، وهو بذلك الأعلى فى العالم . والولايات المتحدة هى الأولى فى العالم من حيث عدد الشركات المتعددة الجنسيات ، حيث تمتلك ١٦٤ شركة من أصل ٥٠٠ شركة فى العالم ، وذلك فى مقابل ١١١ شركة من هذه الشركات يابانية الجنسية(٢٢) .

لكن اللحظة الأمريكية لا تستند على القدرات الاقتصادية

١٨- فرانسيس فاكوياما ، "نهاية التاريخ وخاتم البشر" ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

١٩- عبد المنعم سعيد ، "حرب الخليج والنظام العالمى الجديد" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، ربيع ١٩٩١ .

٢٠- Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment", Foreign Affairs, No. 1, Vol. 70, 1991 .

21- Richael Dertouzos, "Made in America", MIT, Cambridge Press, 1989.

22- Andrew L. Shapiro, "We Are Number One", Vintage, New York, 1991

فحسب ، بل أنها تستمد حيويتها وربما مشروعيتها من القوة العسكرية والنووية للولايات المتحدة الأمريكية . إن القوة الأمريكية الحقيقية هى قوة نووية وعسكرية والتى هى الأكثر وضوحا بالنسبة للعالم الخارجى . إن القوة العسكرية والنووية الأمريكية هى قوة مطلقة وجبارة وقادرة على تدمير الكرة الأرضية بكل ما عليها ست مرات متتالية وهى بكل تأكيد أضخم من القوة العسكرية لأية دولة أخرى فى العالم . فعدد القوات المسلحة الأمريكية يتجاوز ٢ مليون جندى مجهزين بأحدث الأسلحة ، والجيش الأمريكى هو الجيش الوحيد فى العالم القادر على خوض معركتين حربيتين فى نفس الوقت وفى موقعين مختلفين من العالم والخروج منتصرا فى كليهما . إن الذى يجعل القوات الأمريكية مهيبة عالميا وفى حالة دائمة من الإستعداد هو الإنفاق العسكرى الأمريكى السنوى والذى لا يضاهيه انفاق أية دولة أخرى فى العالم . فالولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة فى العالم القادرة على تخصيص ٢٧٠ مليار دولار سنويا للأغراض العسكرية ، أى ما يوازى ٣٠٪ من اجمالى الانفاق العسكرى العالمى الذى يقدر بحوالى ٩٠٠ مليار دولار . لا توجد دولة أخرى فى العالم حاليا ، سوى الولايات المتحدة ، قادرة على الاستمرار فى مثل هذاالانفاق العسكرى الذى يتضمن تخصيص أكثر من مليون دولار فى كل دقيقة من دقائق الساعة على مدار السنة من أجل الأغراض العسكرية فقط(٢٣) . ولا تقتصر القدرات العسكرية الأمريكية على الأسلحة التقليدية ، بل أن الولايات المتحدة هى أساسا قوة نووية ولا توجد حاليا دولة أخرى فى العالم تملك قدرات نووية قريبة من تلك التى هى الآن بحوزة أمريكا ، فهى الأولى فى العالم من حيث عدد الرؤوس النووية التى تقدر بحوالى ١٥ ألف رأس نووى . وهى الأولى فى العالم من حيث عدد الصواريخ الاستراتيجية العابرة للقارات والذى يبلغ عددها أكثر من ١٠٠٠ صاروخ ، وهى أيضا الأولى من حيث عدد الغواصات النووية الذى يقدر بحوالى ٧٠٠ غواصة نووية ، وهى الأولى من حيث عدد القاذفات الاستراتيجية البعيدة المدى والذى يزيد عددها على ٥٠٠ قاذفة استراتيجية(٢٤) ، وهى الأولى من حيث اجمالى القدرات التدميرية التى تتجاوز ١٠ آلاف مليون طن من مادة الـ ت.ن.ت. أى ما يعادل أربعة أضعاف جميع القدرات التدميرية التى استخدمت خلال الحرب العالمية الثانية ، والتى راح ضحيتها ٤٥ مليون نسمة من سكان العالم . بالإضافة الى كل ذلك فإن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تمتلك برنامج حرب النجوم ، والذى رغم وقف اعتماداته المالية ، قد قطع شوطا فى مجال التطبيق الفعلى والذى يوفر للولايات المتحدة دون غيرها من دول العالم حماية ضد أى هجوم نووى من الخارج(٢٥).

هذه القدرات النووية والعسكرية والاقتصادية الأمريكية الضخمة مسنودة بقدرات تكنولوجية وبشرية متقدمة ومدعومة من مؤسسات سياسية راسخة ومقننة ، بالإضافة الى ما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من قدرات إعلامية ودعائية واسعة ومؤثرة والتى لا تجاريها أو تنافسها أية دولة أخرى فى العالم اليوم ، كل هذه المعطيات المادية والموضوعية تجعل من اللحظة الأمريكية حقيقة عالمية معاشة وتجعل من الولايات المتحدة الدولة الوحيدة التى تتمتع بمعظم إن لم يكن بكل مواصفات القوة العظمى التى أصبحت تستفرد بالشأن العالمى حاليا . لكن الى متى ستظل الولايات المتحدة الدولة العظمى الوحيدة فى العالم ؟ والى متى سيستمر النظام العالمى الجديد على أحاديته الراهنة ؟ وكم ستدوم اللحظة الأمريكية ؟ وهل أمريكا فى طريقها الى المزيد من الصعود أم أنها بدأت الخطوات الأولى للهبوط والتراجع كدولة عظمى؟ لا أحد يعرف كم ستدوم اللحظة الأمريكية ، فهناك ما فيه الكفاية من المعطيات التى تؤكد أن اللحظة الأمريكية ستبقى سائدة خلال القرن القادم بأكمله والقيادة الأمريكية للعالم هى قيادة حتمية ومرتبطة أشد الإرتباط بالقدرات والإمكانيات الأمريكية المتنامية . وتأتى فى مقدمة هذه القدرات الثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة التى تحتفظ الولايات المتحدة بكل أسرارها . هذه الثورة هى أهم أسلحة الولايات المتحدة المستقبلية وهى التى ستبقى على زعامة الولايات المتحدة العلمية والعسكرية والمعلوماتية للعالم خلال العقود القادمة(٢٦) . لكن هناك أيضا ما فيه الكفاية من الشواهد الموضوعية التى تشير الى أن الأحادية الراهنة هى مجرد مرحلة انتقالية الى نظام عالمى تعددى وأن اللحظة الأمريكية السائدة فى العالم ليست أكثر من مجرد لحظة لا تدوم طويلا(٢٧) . فمن ناحية أولى يواجه المجتمع الأمريكى من الداخل مجموعة من الأزمات المالية والإجتماعية والسياسية المزمنة والمستعصية والتى أخذت ، منذ الآن ، تؤثر على الدور الأمريكى العالمى وتدلل على امكانية تراجع الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى(٢٨) . كذلك ومن ناحية أخرى هناك أيضا احتمالات لبروز قوى اقتصادية عالمية جديدة تنافس الولايات المتحدة على زعامة العالم ، الأمر الذى يشير الى امكانية بروز نظام عالمى متعدد الأقطاب فى المستقبل القريب .

التراجع الأمريكى :

إذا كانت الشواهد على قوة الولايات المتحدة واضحة كل

٢٣- المصدر السابق .
٢٤- IISS, "The Military Balance 1993-1994", London, 1994.
٢٥- عبدالله سيد أحمد ، "حرب النجوم" ، دار الشروق ، الأردن ، ١٩٨٨ .
٢٦- Joseph S. Nye Jr., "Bound to Lead", Basic Books, New York, 1990.
٢٧- بول كندى ، "القوى العظمى" ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
٢٨- لستر ثرو ، "رأسا برأس : اليابان وأوروبا وأمريكا" ، دار الهلال ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

الوضوح ولا تحتاج للمزيد من التأكيد وخاصة في الخارج ، فإن الشواهد على ضعفها بدأت أيضا مؤخرا تزداد وضوحا وخاصة من الداخل ، بل أن الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتقد العالم الخارجي أنها قوية كل القوة وعظيمة كل العظمة ، تبدو من الداخل متعبة ومهزومة وفاقدة الثقة وغير قادرة على السيطرة على شؤونها ومصيرها . إن الولايات المتحدة التي انتصرت في الحرب الباردة تبدو وكأنها تخسر حاليا حرب المخدرات والجريمة والبطالة والانتاجية والتعليم . إن العالم في الخارج لا يفهم سوى قوة أمريكا والداخل لا يشعر سوى بضعفها ويطالب بالتراجع والإنعزال بعيدا عن مشاكل العالم لمواجهة تحديات الداخل(٢٩) . ربما لم يدرك العالم في الخارج بعد عمق تراجع أمريكا ، أما الداخل فإنه يعيش يوميا واقع التراجع الذي أخذت تؤكده كل الأرقام والبيانات الرسمية ، إن البيانات التي كانت تؤكد في يوم من الأيام تقدم الولايات المتحدة في كل مجال من المجالات على بقية دول العالم هي نفسها التي تشير الى تراجعها من المركز الأول الى المركز الثاني والثالث والرابع والعاشر والعشرين وأحيانا المركز الـ ٣٦ بين الدول في مجالات الصحة والتعليم والتنمية البشرية والانتاجية وحتى في العديد من المجالات الاقتصادية والمؤشرات الحيوية الأخرى التي تقيس تقدم وتأخر الدول في العالم(٣٠) .

تقول الأرقام والبيانات أنه وعلى الصعيد الاقتصادي أصبحت الولايات المتحدة تستهلك أكثر مما تنتج ، وأصبحت تستورد اليوم من الخارج أكثر مما تصدر للخارج كما أصبحت تنفق أكثر مما تستثمر في الداخل والخارج ، بل أن الولايات المتحدة هي اليوم أقل الدول الصناعية من حيث الاستثمار القصير والطويل المدى ، من ناحية أخرى أصبحت الولايات المتحدة وخلال السنوات الأخيرة تسجل أعلى حالات الإفلاس في كل تاريخها المعاصر وذلك بعد أن تجاوز عدد حالات الإفلاس ٧٠٠ ألف حالة إفلاس عام ١٩٩٢ . كذلك أخذت الولايات تعاني من أكبر عجز مالي في العالم والذي تجاوز ٤٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ . أما اجمالي ديون الولايات المتحدة فإنه قد تجاوز كل الأرقام القياسية في الديون بعد أن أصبح يزيد على ٣ آلاف مليار دولار ، أي أكثر من ٥ر١ ضعف اجمالي الديون المترتبة على كل الدول الأخرى في العالم ، المتقدمة والنامية معا . لذلك ونتيجة للديون المتراكمة والعجز المزمن في الميزانية العامة والميزان التجاري الأمريكي أخذ الدولار الأمريكي يفقد بريقه ويتراجع في الأسواق العالمية وسجل أدنى قيمة له أمام العملات العالمية الرئيسية عام ١٩٩٥ . إن هذاالهبوط المستمر في قيمة الدولار على الساحة الدولية يجسد تراجع عصر الدولار الأمريكي الذي هو أهم وأبرز تجليات العصر الأمريكي ، كما أن هذاالتراجع في سعر الدولار يؤكد الضعف البنيوي للاقتصاد الأمريكي الذي كان ، وحتى وقت قريب ، يعيش حالة ركود اقتصادي مزمن وبطالة مستديمة حيث لازال هناك اليوم أكثر من ١٥ مليون شخص عاطل عن العمل في الولايات المتحدة ، أي بنسبة ٨٪ من إجمالي القوة العاملة ، وهذه النسبة هي الأعلى بين كل الدول الصناعية ، لقد أدى الإرتفاع المستمر في عدد العاطلين عن العمل الى ارتفاع مماثل في عدد الفقراء في الولايات المتحدة . فرغم أن الولايات المتحدة هي أغنى دولة في العالم وهي موطن أكبر عدد من أصحاب الملايين ، إلاأن عدد فقرائها في تزايد مستمر حيث بلغ عددهم أكثر من ٣٠ مليون فقير بحلول عام ١٩٩٥ . إن من مفارقات الوضع الاقتصادي الأمريكي أنه أكثر فقرا من أفقر الدول الصناعية . لم تعد الولايات المتحدة كما كانت في السابق دولة أغنياء فحسب ، بل هي الآن دولة الأغنياء والفقراء ، فعدد أغنيائها في تزايد وعدد فقرائها في تزايد والفجوة بينهما أيضا في تزايد مستمر وأصبحت أعمق من أي وقت آخر(٣١) .

لقد أدى هذاالوضع الاقتصادي الصعب الى تزايد حدة الأزمات المجتمعية المستعصية وتدهور الخدمات الاجتماعية في الولايات المتحدة ، فالولايات المتحدة التي لازالت الدولة الأولى على الصعيد العالمي في الطب والتقنيات الطبية ، أخذت تتأخر في المجالات الصحية الأولية عن كافة الدول الصناعية بما في ذلك اليابان واستراليا وكندا والعديد من الدول الأوروبية . إن الولايات المتحدة هي اليوم الدولة رقم ١٥ من حيث معدل عمر الفرد في العالم والذي هو أهم مؤشر من مؤشرات تطور وتقدم ورقي ورفاهية أي دولة في العالم . لقد كانت الولايات المتحدة قبل ١٥ سنة الدولة الأولى من حيث معدل عمر الفرد الذي أخذ يتراجع ولازال التراجع مستمرا في هذا المجال الحيوي . كذلك تراجعت الولايات المتحدة الى الدولة رقم ١٣ من حيث الانفاق العام على الصحة ، بل هي الآن الدولة الوحيدة بين الدول الصناعية المتقدمة التي لازالت تفتقد الى برنامج وطني للرعاية الصحية . إن غياب برنامج صحي وطني هو الذي أدى الى ارتفاع خطير في معدل وفيات الأطفال الرضع والذين أصبحوا كأطفال الدول النامية لا يحصلون على الرعاية الصحية في السنوات الأولى وخاصة التطعيم ضد الأمراض الوبائية . إن تراجع الأوضاع الصحية في الولايات المتحدة جعلها الدولة الأولى في العالم من حيث عدد المصابين بالإيدز ومن حيث عدد المصابين بمرض القلب ومن حيث عدد المصابين بالسرطان ، حيث أن كل ٤ من ١٠ رجال و ٣ من كل ١٠ نساء مصابون بالسرطان . ويعود انتشار مرضى القلب والسرطان الى أسباب عديدة ، بيد أنه مرتبط بالإفراط في استهلاك المأكولات المعلبة التي تحتوي على نسبة عالية من المواد الكيماوية والحافظة بالإضافة الى

٢٩- ريتشارد نيكسون ، "أمريكا والفرصة التاريخية" ، مكتبة بيسان ، بيروت ، ١٩٩٢ .

٣٠- Andrew L. Shapiro, "We Are Number One" .

٣١- المصدر السابق .

الإفراط فى أكل اللحوم حيث اتضح أن الولايات المتحدة هى أيضا الدولة الأولى فى العالم استهلاكا للحوم(٣٢) .

ولا يقتصر تراجع الولايات المتحدة على المجال الصحى وحده ، بل أن تراجعها فى التعليم هو أكثر دلالة ، فهى كانت دائما الدولة الأولى فى التعليم عالميا ، كان التعليم الحديث والمتطور مصدر قوتها الأبرز وكان باستمرار نموذجا للدول الأخرى فى العالم . أما الآن فقد أصبحت الولايات المتحدة "أمة فى خطر" كما أكد ذلك تقرير التعليم الذى رفع للرئيس الأمريكى مؤخرا . يقول هذا التقرير أن الولايات المتحدة فى خطر حقيقى والعدو الآن هو النظام التعليمى الأمريكى الذى هو أخطر من كل أعدائها الخارجيين ، بل إن هذاالعدو هو الوحيد القادر على هزيمتها فى النهاية . فالولايات المتحدة تعانى من أعلى معدل للتسرب بين الدول المتقدمة ويوجد ٢٣ مليون أمريكى لا يعرفون القراءة والكتابة ، اضافة الى ٤٠ مليون آخرين يقرأون بصعوبة ولا يجيدون الكتابة أصلا . كما تراجعت الولايات المتحدة الى الدولة رقم ١٧ من حيث الانفاق العام على التعليم وهى أقل الدول الصناعية استثمارا فى التعليم ، وما يتم استثماره فى التعليم لا يتناسب مع متطلبات المنافسة الدولية خلال القرن القادم . كذلك تراجعت الولايات المتحدة الى المركز الأخير من حيث التعليم فى الحضانة ورياض الأطفال ومن حيث تعليم الرياضيات والعلوم الطبيعية . إن الولايات المتحدة هى اليوم الدولة رقم ٢٩ من حيث عدد العلماء والفنيين والمهندسين الى اجمالى السكان حيث أن لديها ٥٥ عالما وفنيا فقط لكل ١٠٠٠ نسمة مقابل ٣١٧ عالما وفنيا لكل ١٠٠٠ نسمة فى اليابان وهو أعلى معدل فى العالم حاليا . إن معدل عدد العلماء فى اليابان الآن يساوى ١٦ ضعف المعدل الأمريكى . إن أزمات التعليم هى ربما أهم مؤشر ليس على التراجع الراهن فحسب بل على تراجع الولايات المتحدة فى المستقبل وخلال القرن القادم . ولا يبدو من المعطيات الراهنة أن الولايات المتحدة قادرة على مواجهة هذه الأزمة التعليمية ، كما تبدو أنها قد فقدت اليقين تجاه مواجهة المشكلات الاجتماعية الخانقة الأخرى والتى أخذت تتفاقم خلال عقد التسعينات بشكل تراكمى(٣٣).

فخلال الـ ١٠ سنوات الأخيرة تراجعت الولايات المتحدة الى المراكز الأخيرة على صعيد كل المؤشرات الاجتماعية الإيجابية وتقدمت الى المراكز الأولى على صعيد كل المؤشرات الاجتماعية السلبية . فالولايات المتحدة هى الأولى فى العالم من حيث استهلاك الكحوليات (الخمور) . وهى الأولى فى العالم من حيث الإدمان على المخدرات ، حيث تستهلك ٨٠٪ من اجمالى المخدرات فى العالم ويتعاطى ٦٠٪ من الشباب فى الولايات المتحدة المخدرات بشكل متقطع أو دائم يصل حد الإدمان . إن الاستعمال المكثف للمخدرات يتسبب فى خسارة قدرها ٦٠ مليار دولار سنويا للاقتصاد الأمريكى. كما أن هذا الاستهلاك المتزايد من الكحوليات والمخدرات يتسبب فى حدوث تصدع أخلاقى وأسرى وإجتماعى ، فخلال الـ ١٠ سنوات الأخيرة ارتفع بشكل ملحوظ عدد حالات الطلاق وأصبحت الولايات المتحدة الدولة الأولى فى العالم من حيث عدد الأسر الآحادية (الأسرة المكونة من أم وأطفالها أو من أب والأطفال فقط) . لقد أدى هذاالتفكك الأسرى الى تزايد حالات الإنحراف وتزايد حالات العنف فى الولايات المتحدة : إن حالات القتل والإعتداء والسرقة والإغتصاب والغش فى تزايد ملحوظ والسجون الأمريكية فاضت بالمجرمين والسجناء الذين بلغ عددهم أكثر من ٣ ملايين سجين عام ١٩٩١. لذلك إفتقد الأمان فى المدن الأمريكية وخاصة مدنها الكبرى مثل نيويورك ولوس أنجلوس وشيكاغو وواشنطن العاصمة وهى المدن التى كانت فى يوم من الأيام نموذجا لمدن العالم ، وأصبح الشعب الأمريكى من أكثر الشعوب اقتناء للسلاح ، ويحمل ٨٥٪ من الشعب الأمريكى حاليا سلاحه الخاص للدفاع عن نفسه وأسرته . ولاشك أن هذا الانتشار الواسع والسهل للسلاح قد أدى الى إنعدام الأمن حيث أصبح ٥٠٪ من كل الشعب الأمريكى يتعرض لشكل من أشكال الإجرام ويقع ضحية من الضحايا اليومية لتفشى الجريمة . إن الولايات المتحدة هى اليوم الدولة الأولى فى العالم من حيث عدد حالات الاغتيالات الذى ارتفع الى ٢٢ ألف حالة اغتيال عام ١٩٩٣ ، أى بمعدل حالة اغتيال واحدة كل ٢٥ دقيقة من دقائق الساعة على مدى السنة الواحدة فى مكان ما فى الولايات المتحدة وخاصة فى مدنها الكبرى . كذلك أصبحت الولايات المتحدة وبدون منازع ، الدولة الأولى فى العالم من حيث حالات الإغتصاب . فرغم شيوع الجنس وسهولة العلاقات الإنسانية ، فإن ذلك لم يؤد الى تزايد الإغتصاب بحيث أن ٢١٪ من كل النساء يتعرضن للإغتصاب(٣٤).

إن جميع هذه التراجعات الإجتماعية والاقتصادية لازالت مستمرة وتؤكد بأن الولايات المتحدة التى تتحكم حاليا بالشأن العالمى هى نفسها التى تظهر العجز فى تدبير شؤونها الداخلية . ويبدو أن جزءا من العجز يعود الى أن الولايات المتحدة ترفض الإعتراف بتراجعها خلف معظم الدول الصناعية والمتقدمة فى العالم(٣٥) . كما أن الجزء الآخر من العجز يعود الى استمرار الإنفاق العسكرى السنوى الذى يتم على حساب انهاك الولايات المتحدة من الداخل . لقد أصبح الإنفاق العسكرى الذى يبقى على زعامتها للخارج ينمو على حساب تراجعها فى الداخل . إن

٣٢- المصدر السابق .

٣٣- المصدر السابق .

٣٤- Time, "Sex in America", October, 17, 1994.

35- William Pfaff, "Redefining World Power", Foreign Affairs, No. 1, Vol. 70, 1991.

الولايات المتحدة هي اليوم في مأزق تجاه قوتها العسكرية والنووية ، بل إن مصيرها وهويتها ومستقبلها أصبح مرتبطا أشد الإرتباط بهذه القوة : فهي لا تستطيع الاستمرار في الإبقاء على هذه القوة كما أنها لا تستطيع التراجع عنها . إن التراجع غير ممكن والاستمرار أصبح مستحيلا ، ذلك أن الاستمرار في بناء القوة العسكرية يعني استنزاف الموارد المستنزفة أصلا ويعني أيضا تفاقم الأزمات والمشكلات الاجتماعية المتفاقمة والتي ستزداد تفاقما . أما التراجع والانسحاب من القوة العسكرية فإنه يتضمن انحسارا للهيمنة الأمريكية على الصعيد العالمي وفقدانا للمكانة الدولية كما أنه يتضمن أيضا الإضرار بالإقتصاد الأمريكي الذي تحول الى اقتصاد عسكري يعتمد أساسا على الصناعات العسكرية التي توظف العدد الأكبر من الجامعيين والعلماء والمهندسين والفنيين والعمال .

لكن حتى لو تمكنت الولايات المتحدة من حل هذه التناقضات في الأولويات وتجاوزت أزماتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية الداخلية المستعصية ، فإن عليها التعامل مع حقيقة دولية جديدة تتمثل في البروز المفاجيء لكل من القوى الكبرى الجديدة التي تمتلك قدرات وامكانيات مادية ومعنوية متنامية والتي أخذت منذ الآن تتطلع لمنافسة الاستقرار الأمريكي بالشأن العالمي . لقد أخذت الولايات المتحدة تكتشف أن النظام العالمي الجديد أكثر تعقيدا من سابقه . ففي ظل النظام العالمي الجديد تداخلت بشدة قائمة الأصدقاء والأعداء وأصبح من الصعب بناء النظام العالمي حسب المواصفات والرغبات الأمريكية(٣٦). إن لدى كل قوة من القوى الكبرى الجديدة قدراتها وامكانياتها المادية والمعنوية الضخمة والمنافسة للولايات المتحدة . كما أن لدى كل منها رؤيتها الخاصة للنظام العالمي الجديد وتخطط لتحديد معالمه والتأثير في أولوياته بما يتناسب مع مصالحها التي قد لا تكون دائما متطابقة مع المصالح الأمريكية . لكن ما هي هذه القوى الكبرى الجديدة في العالم ؟ كيف ولماذا برزت هذه القوى الآن على الساحة الدولية ؟ وهل ستتمكن هذه القوى الكبرى الجديدة من الإحلال محل الولايات المتحدة ومنافستها على زعامة العالم ؟ وهل ستتمكن من جعل النظام العالمي الجديد نظاما تعدديا بدلا من أحاديته الراهنة ؟

القوى الكبرى الجديدة :

شكل انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية طبيعية للنظام العالمي القديم الذي كان أساسا نظاما ثنائي القطبية ، كذلك شكل استفراد الولايات المتحدة الراهن بالشأن العالمي بداية بروز النظام العالمي الجديد الذي تؤكد كل المعطيات أنه أساسا نظام أحادي القطب . بيد أن استفراد الولايات المتحدة ليس هو السمة الوحيدة المميزة للنظام العالمي الجديد، فبالإضافة الى ذلك هناك البروز المفاجيء لكل من اليابان وأوروبا والصين كقوى كبرى جديدة(٣٧). لقد إزداد مؤخرا حضور اليابان كقوة اقتصادية ومالية وتكنولوجية عملاقة . كما إزداد ادراك العالم بجدية مشروع الوحدة الاقتصادية الأوروبية التي أصبحت حقيقة من حقائق هذاالعصر . كذلك أخذت الصين تبرز فجأة ليس كقوة بشرية ضخمة فحسب وإنما كقوة اقتصدية متنامية تتطلع للقيام بدور سياسي على الساحة الدولية . إن لدى كل قوة من هذه القوى الكبرى الجديدة مشروعها المستقبلي وطموحها الحضاري الخاص بها . كما أخذت كل منها توظف قدراتها وامكانياتها الضخمة للاستعداد للألفية الثالثة في التاريخ والتأثير في مسارات واتجاهات وأولويات النظام العالمي الجديد الذي أخذ يستجيب لطموحات ورغبات هذه القوى بقدر استجابته لرغبات وطموحات الولايات المتحدة الأمريكية.

١- الصين :

فالصين هي بكل تأكيد الدولة الأولى في العالم من حيث السكان ، فعدد سكان الصين الذي يصل ١٢٠٠ مليون نسمة يعادل ٢٢٪ من إجمالي سكان العالم ، كما أن الصين هي الدولة الثانية في العالم من حيث المساحة الجغرافية التي تبلغ حوالي ٩٫٦ مليون كيلومتر مربع ، كذلك فإن الصين هي الدولة الثالثة في العالم من حيث القدرات العسكرية والنووية، بل أن الجيش الصيني ومن حيث عدد الجنود هو الأول في العالم حيث يبلغ عدد جنوده أكثر من ٣ ملايين جندي ، إن قدرات الصين السكانية والجغرافية والعسكرية الراهنة تجعلها الدولة العظمى في القارة الآسيوية بدون منازع .

لكن الصين لم تعد قوة سكانية وجغرافية وعسكرية فحسب، بل الأهم من ذلك أنها أخذت مؤخرا تقترب أيضا وبشكل سريع الى قمة قائمة أكبر الدول الصناعية في العالم . إن الاقتصاد الصيني هو الاقتصاد الأسرع نموا في العالم . لا تجد دولة أخرى في العالم تشهد نفس النمو الاقتصادي السنوي الذي عرفه الاقتصاد الصيني خلال الـ ١٥ سنة الأخيرة ، فمنذ عام ١٩٨٠ والاقتصاد الصيني ينمو بمعدل سنوي قدره ١٠٪ في الوقت الذي تعاني فيه معظم الدول الصناعية الكبرى في العالم من الركود الاقتصادي(٣٨) . كذلك أصبح الاقتصاد الصيني الأول في العالم من حيث اجتذاب الاستثمارات الخارجية التي بلغت ١١ مليار دولار عام ١٩٩٢ فقط ، كما قامت الصين بتوقيع اتفاقيات استثمارية جديدة تبلغ ٥٨ مليار دولار خلال عام

36- Stanley Hoffman, "A New World", Foreign Affairs, No. 4, Vol. 69, 1990.

٣٧- ناصيف يوسف حتي ، "القوى الخمس الكبرى والوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .

٣٨- William Overholt, "The Rise of China", Norton, New York, 1993.

١٩٩٥ الأمر الذى سيرفع عدد المشاريع الاستثمارية الخارجية فى الصين الى حوالى ٤٧٠٠٠ مشروع . لقد أدى الانفتاح الاقتصادى الصينى على العالم ، الذى أخذ يتأكد من خلال انضمامها للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى بالإضافة الى طلبها مؤخرا الالتحاق بإتفاقية الجات ، الى بروز الصين كرابع أكبر اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة واليابان والمانيا . لقد بلغ اجمالى الناتج القومى الصينى حاليا حوالى ٦ر١ تريليون دولار ، أى أكثر من نصف اجمالى الناتج القومى اليابانى(٣٩) . لكن عند اضافة القدرات الاقتصادية لهونج كونج والتى ستنضم الى الصين عام ١٩٩٧ ، فإن الاقتصاد الصينى سيصبح عند ذلك الاقتصاد الثالث فى العالم ، كذلك فإنه إذا ما استمر النمو الاقتصادى الصينى على نفس معدلاته العالية الراهنة ، فإن اجمالى الناتج القومى الصينى سيصبح بنفس حجم اجمالى الناتج القومى اليابانى بحلول عام ٢٠٠٦ ، بل أنه إذا استمر هذا المعدل من النمو ، فإن الاقتصاد الصينى سيصبح ٥ر١ ضعف الاقتصاد الأمريكى بحلول عام ٢٠٢٠، أى بعد ٢٥ سنة من الآن .

لقد أخذت الصين تقلد بنجاح النموذج اليابانى ونموذج النمور الآسيوية الأخرى ، فى التركيز المطلق على الاقتصاد والنمو الاقتصادى والتحديث العلمى والتكنولوجى من أجل الإرتقاء الى العالمية ، وجاءت اصلاحات دينج زياوبنج الراهنة التى تشابه كثيرا اصلاحات الميجى فى اليابان، لتضع الصين على طريق النهضة واللحاق بالعصر . لقد قررت القيادة الصينية وضع الأيديولوجيا والشعارات الأيديولوجية جانبا ، كما قررت وضع الطموحات العقائدية ومخططات السياسة الخارجية فى أدنى سلم الاهتمامات ، بل تمكنت الصين من تخفيف خلافاتها الحدودية مع جيرانها وقررت خفض نفقاتها العسكرية الى ما لا يزيد على ٣٥ مليار دولار ، أى ١٢٪ مما تنفقه الولايات المتحدة . كل ذلك من أجل التفرغ للاقتصاد والنمو الاقتصادى السريع . إن المشروع المستقبلى الصينى يتلخص فى بند واحد هو الاستمرار فى تحقيق أعلى معدل للنمو الاقتصادى ، وذلك من أجل اللحاق باليابان والولايات المتحدة اقتصاديا وتجاوزهما خلال العقد الأول من القرن القادم الذى تتطلع الصين الى جعله قرنا صينيا ، لكن هذا المشروع الصينى المستقبلى الطموح يواجه أيضا العديد من التحديات ويأتى فى مقدمة هذه التحديات واقع التقنيات الصينية الراهنة التى لازالت أدنى بكثير من مستوى التقنيات العلمية ، كذلك تبدو البنية التحتية للاقتصاد الصينى متواضعة وأقل من مستوى البنية التحتية فى الدول الصناعية ، علاوة على ذلك فإن البيروقراطية الصينية ليست بالضرورة بيروقراطية حديثة قادرة على مجاراة متطلبات الانفتاح الحضارى على العصر ، بل أنها تظهر حتى الآن ورغم كل اصلاحات دينج زياوبنج ، كل عوارض الجمود والفساد وربما أصبحت فى لحظة من اللحظات عاملا من عوامل كبح النمو فى المجتمع الصينى(٤٠) . رغم ذلك فإن المشروع المستقبلى الصينى مدعوم بقدرات وامكانيات ضخمة وتؤكد كل المعطيات والشواهد على أن الصين قد أخذت تبرز كقوة من القوى الكبرى الجديدة . فبعد سنين من العنف الداخلى والتفكك وعدم الاستقرار والإنعزال ، بدأت الصين تعيش صحوة جديدة وانتعاشا حضاريا جديدا . كما أخذت هذه القوة السكانية والجغرافية الضخمة تخطو خطوات واثقة ومتسارعة وملموسة للصعود كقوة اقتصادية تستعد لاستقبال القرن القادم باستراتيجية واضحة تهدف الى تحويل الصين الى دولة من الدول العظمى فى ظل بروز وتطور النظام العالمى الجديد .

٢- اوروبا الموحدة :

ربما تمكن الإقتصاد الصينى من البروز كأقوى اقتصاد خلال الجزء الأول من القرن القادم ، بيد أنه حتما أن يكون الاقتصاد الوحيد المهيمن عالميا ، ذلك أنه بالإضافة الى الصين هناك أوروبا التى تحاول حاليا أن تحقق ما لم تتمكن الدول الأخرى فى العالم من تحقيقه وهو خلق سوق مشتركة واحدة وكتلة اقتصادية موحدة أصبحت من أهم ملامح النظام العالمى الجديد . إن أوروبا هى اليوم وبعد التصديق على معاهدة ماستريخت عام ١٩٩٢ القوة الاقتصادية التى تكتب القواعد التجارية للقرن الحادى والعشرين ، لقد كان عام ١٩٩٢ عام تحول مهم فى التاريخ السياسى والاقتصادى العالمى ، فبحلول هذا العام تحقق التكامل الاقتصادى وأنهت الدول الأوروبية كافة الترتيبات الدستورية والإدارية اللازمة والتى أعطت المجال لأكبر قدر من حركة العمال والسلع والخدمات ورأس المال والتى هى الآن حرة وغير مقيدة بحدود وطنية .

لكن الوحدة الاقتصادية الأوروبية التى هى اليوم حقيقة من حقائق النظام العالمى الجديد جاءت متأنية وأخذت أكثر من أربعين عاما من العمل التدريجى والذى كان يخطو خطوتين للأمام أحيانا وخطوة للوراء أحيانا أخرى ، كما كان يخطو خطوات الى اليسار وخطوات أخرى الى اليمين ، جاء ميلاد الوحدة الاقتصادية الأوروبية فى ١٨ أبريل ١٩٥١ عندما اتفقت ست دول أوروبية (المانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج) على تأسيس منظمة متواضعة عرفت باسم المجموعة الأوروبية للفحم والفولاذ(٤١) . لكن وبعد سبع سنوات من النجاح الذى

٣٩- تختلف المراجع اختلافا شديدا فيما يتعلق بتقدير الحجم الحقيقى للاقتصاد الصينى ، فهناك التقديرات الرسمية المتواضعة والتى تقدر اجمالى الناتج القومى الصينى بحوالى ٤٠٠ مليار دولار ، أما مصادر المنظمات الاقتصادية العالمية فتقدر أن اجمالى الناتج القومى الصينى هو ثلاثة أضعاف التقديرات الرسمية .

٤٠- William Overholt, "The Rise of China".

٤١- عبد المنعم سعيد ، "الجماعة الأوروبية : تجربة التكامل والوحدة" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥.

جدول (٢)

قدرات وامكانات أوربا واليابان والصين

مؤشرات مختارة	أوربا	اليابان	الصين
عدد السكان	٤٠٠ مليون نسمة	١٢٤ مليون نسمة	١٢٠٠ مليون نسمة
المساحة	٢,٤ كم٢	٣٧٨ ألف كم٢	٩,٥ مليون كم٢
اجمالي الناتج القومي	٦,٥ تريليون دولار	٣,٥ تريليون دولار	٤٦٠ مليار دولار
معدل النمو الاقتصادي	٢,٥٪	٤,٣٪	١١٪
اجمالي الانفاق العسكري	١٦٣ مليار دولار	٢٨ مليار دولار	١٢,٥ مليار دولار
عدد القوات المسلحة	٣ مليون جندي	٢٥٠ الف جندي	٣ مليون جندي
عدد الأطباء	٩٠٠ الف طبيب	١٩٥ الف طبيب	١,١ مليون طبيب
عدد المدرسين	٣,٦ مليون مدرس	٩٩٠ الف مدرس	٦,٦ مليون مدرس
الانفاق السنوي على التعليم	٢٣٢ مليار دولار	١٣٧ مليار دولار	٩ مليار دولار
الانفاق السنوي على الصحة	٢٨٥ مليار دولار	١٣٦ مليار دولار	٦ مليار دولار
متوسط دخل الفرد	١٦ الف دولار	٢٢ الف دولار	٣٧٠ دولار
متوسط عمر الفرد	٧٤ سنة	٧٨ سنة	٧٠ سنة

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤

Ruth Leger Sivard, World Military and Social Expenditures 1993:

تحقق لهذه المجموعة ، قررت الدول المؤسسة وضع المبادىء للسوق الأوروبية المشتركة وذلك فى مارس ١٩٥٧ . بعد ذلك بـ ١٠ سنوات قررت هذه المجموعة من الدول الغاء جميع الجمارك فيما بينها واعتماد تعريفة جمركية موحدة تجاه الخارج ، ودفعت النجاحات الاقتصادية لهذه الدول كلا من الدنمارك وايرلندا وبريطانيا للانضمام فى يناير ١٩٧٣ الى المجموعة الأوروبية التى اتفقت فيما بينها على تطبيق النظام النقدى الأوروبى بحلول عام ١٩٧٩ . وإزدادت المجموعة الأوروبية توسعا خلال الأعوام ١٩٨١-١٩٨٦ حينما أنضمت كل من اليونان وأسبانيا والبرتغال ليصل عدد أعضائها الى ١٢ دولة أوروبية . وفى عام ١٩٨٩ قررت هذه المجموعة من الدول الأوروبية اتخاذ خطوات لا عودة عنها فى اتجاه الوحدة الاقتصادية والنقدية الاندماجية الكاملة ، بل جاء فى قرارات اجتماع هذه الدول فى ماستريخت تحويل المجموعة الأوروبية من مجرد مجموعة اقتصادية الى وحدة سياسية وذلك بعد انجاز ٩٥٪ من كل المراسيم والتعليمات الإدارية اللازمة لقيام العملة الأوروبية الموحدة ، والسياسة الداخلية الأوروبية الموحدة ، والسياسة العدلية الأوروبية الموحدة ، والجنسية الأوروبية الموحدة ، والبرلمان الأوروبى الموحد ، علاوة على السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة التى يتوقع لها أن تدخل حيز الوجود مع نهاية عام ١٩٩٦ .

ورغم المشكلات الصعبة التى كانت ولازالت تواجه الوحدة الأوروبية (كالقضية الألمانية والاختلافات الحضارية والقومية واللغوية بالإضافة الى الخلافات الأوروبية حول القضايا الأمنية والسياسية وخاصة فى مجال السياسة الخارجية) ، رغم كل هذه الخلافات والاختلافات ، فإن الوحدة الأوروبية

لا يمكن إيقافها الآن(٤٢) . بل أنها أخذت تتوسع شرقا وذلك بعد أن أعربت ست دول من أوروبا الشرقية هي بولندا والمجر وبلغاريا ورومانيا والتشيك وسلوفينيا عن رغبتها الإنضمام الى عضوية السوق الأوروبية المشتركة . إن الدول الأوروبية التى قررت ست من دولها حتى الآن (فرنسا وألمانيا وأسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) إزالة كافة الحواجز الحدودية فيما بينها ، بحاجة الى كتلة اقتصادية من أجل مواجهة القوة الاقتصادية الأمريكية واليابانية فى ظل النظام العالمى الجديد ، بدون الإندماج الاقتصادى والنقدى فإن الدول الأوروبية منفردة ستجد نفسها مهمشة بين هاتين القوتين الاقتصاديتين العالميتين ، علاوة على ذلك فإن ما أنجز حتى الآن من تكامل اقتصادى أوروبى يجعل الإنسحاب صعبا للغاية بالنسبة لأية دولة أوروبية ، بل إن آليات الإندماج الاقتصادى الأوروبى هى الآن من القوة بحيث أن كل خطوة الى الأمام تتطلب من كل دولة أوروبية بالضرورة خطوات أبعد للأمام(٤٣). لكن المشروع الإندماجي الأوروبى يستمد صلابته الحقيقية من أسسه الاقتصادية الواقعية. إن أكثر ما يميز التجربة الوحدوية الأوروبية هو أنه فى الأساس تجربة اقتصادية قائمة على دراسات وبحوث أكدت أن بإمكان الدول الأوروبية بسكانها البالغ ٣٢٠ مليون نسمة والذين يتمتعون بدرجة عالية من التعليم الفنى والتخصصى وبمستوى عال من دخل الفرد ، وبناتجها القومى الذى يزيد على ٥ تريليون دولار وبقدراتها التكنولوجية والعلمية الفائقة والتى تضاهى القدرات التكنولوجية والعلمية الأمريكية واليابانية ، وبتجارتها الداخلية التى تشكل حوالى ٤٠٪ من إجمالى التجارة العالمية ، إن بإمكان هذه الدول أن تتحول الى القوة الاقتصادية والصناعية الأولى خلال القرن القادم .

لذلك لم يعد أحد يشك أنه فى حالة استمرار إندفاع الإندماج الوحدوى الأوروبى الراهن فإن القرن الحادى والعشرين سيكون قرنا أوروبيا(٤٤) ، كما لم يعد أحد يشك أن النموذج الاقتصادى الأوروبى هو النموذج الصاعد والذى أخذ يفرض نفسه على العالم ويستأثر باهتمام المجتمع العالمى بدوله المتقدمة والنامية على السواء ، فالولايات المتحدة وكندا والمكسيك قررت إقامة منطقة التجارة الحرة فيما بينها والمعروفة باسم نافتا ، ودول أمريكا اللاتينية قررت اقامة سوق مشتركة تحت اسم ميركوزور ، كما شكلت دول رابطة جنوب شرق آسيا تجمع آسيان كى تعمل على تسريع النمو الاقتصادى لدول هذه المنطقة ، رغم ذلك يظل الاتحاد الإندماجي الاقتصادى الأوروبى حالة خاصة على الصعيد العالمى ، وربما كان غير قابل للتقليد أو التكرار نتيجة للتراث الليبرالى والديمقراطى الأوروبى . بيد أن ذلك لا يمنع من وصف العصر القادم بأنه عصر التكتلات الاقتصادية بدلا من التكتلات العسكرية والسياسية التى كانت من أهم سمات النظام العالمى القديم . لكن أوروبا ليست القوة الكبرى الوحيدة التى تعيش حاليا وللمرة الثانية نهضة جديدة ربما كانت لها نفس المترتبات العميقة التى نتجت عن النهضة الأوروبية الأولى كما أنها ليست الوحيدة التى تتطلع لإدارة العالم والنظام العالمى الجديد خلال القرن القادم .

٣- اليابان :

فهناك أيضا اليابان فى الشرق الآسيوى التى إزداد حضورها كقوة اقتصادية ومالية وتكنولوجية عملاقة ، لقد أخذ العالم يكتشف فجأة قوة اليابان وحضورها الدولى المتنامى ، وأصبحت اليابان تشكل نموذجا صاعدا ومختلفا للقوى الكبرى الجديدة التى تستند أساسا على القدرات المالية والتكنولوجية ، أى القدرات المدنية وليست العسكرية فى صعودها العالمى(٤٥).

تبدو اليابان من خلال المعطيات السكانية والجغرافية وحتى العسكرية دولة صغيرة نسبيا ، ولا يمكن التصديق أن هذه الدولة المحدودة فى قدراتها السكانية ومواردها الطبيعية والتى عرفت تاريخيا بإنعزالها وتقوقعها على الذات(٤٦)، قد أصبحت قوة من القوى الكبرى الجديدة وأنها ربما كانت على وشك أن تتحول الى دولة عظمى قريبا . فعدد سكان اليابان لا يتجاوز ١٢٥ مليون نسمة ، أى حوالى ٢ر٣٪ من اجمالى سكان العالم و١٠٪ من اجمالى سكان الصين ، وحوالى نصف سكان الولايات المتحدة ، بل أن اليابان تأتى بعد دول كالبرازيل وأندونيسيا من حيث السكان فى العالم . ويتوقع أن يتراجع موقع اليابان الى المركز رقم ١٥ فى العالم من حيث السكان وذلك بعد كل من فيتنام والفلبين والمكسيك وإيران وباكستان وبنجلاديش ونيجيريا والتى تشهد نموا سكانيا تصاعديا خلال السنوات القادمة .

أما من حيث المساحة فإن اليابان دولة لا تزيد مساحتها عن ٣٨٠ ألف كيلو متر مربع ، أى حوالى ٣ر٠٪ من مساحة الكرة الأرضية أو ٨ر٣٪ من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية ، لكن اليابان ليست بلدا صغيرا من حيث الحجم الجغرافى فحسب ، بل أن معظم مساحة اليابان هى أرض جبلية شديدة الإنحدار وغير قابلة للسكن أو الاستصلاح الزراعى ، علاوة على ذلك فإن اليابان هى عموما عبارة عن

٤٢- درية شفيق بسيونى ، "اشكالية الأمن فى النظام الأوروبى الجديد" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، أكتوبر ١٩٩٢ ، أمانى محمود فهمى ، "الوحدة الأوروبية بين متطلبات الإندماج وعوائق السيادة" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، أبريل ١٩٩٤ .

٤٣- لستر ثرو ، "رأسا برأس" ، ص ٥٨ .

٤٤- المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

٤٥- Jeffrey Berger, "The New Superpower", St. Martin, New York, 1991.

٤٦- أدوين رايشاور ، "اليابانيون" ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٩ .

مجموعة من الجزر الصغيرة والمتباعدة والتى يزيد عددها على ٣٠٠٠ جزيرة متناثرة ، كما تبدو معظم هذه الجزر فقيرة فقرا شديدا وخالية من المعادن والثروات الطبيعية ، لذلك فإن اليابان فى حاجة دائمة لاستيراد المواد الأولية من الخارج ، فاليابان تستورد ٩٠٪ من حديدها و ٩٩٪ من نفطها و ١٠٠٪ من النحاس والمعادن الرئيسية الأخرى من الخارج .

كذلك تبدو القدرات العسكرية اليابانية متواضعة أشد التواضع قياسا بالقدرات العسكرية للقوى الكبرى الجديدة الأخرى ، فعدد القوات المسلحة اليابانية لا يزيد على ٢٥٠ ألف جندى ، أى ١٠٪ من عدد القوات المسلحة الأمريكية ، كما لا يتجاوز الإنفاق العسكرى اليابانى ٣٠ مليار دولار سنويا ، أى حوالى ١١٪ فقط من الإنفاق العسكرى الأمريكى السنوى . إن اليابان هى الدولة رقم ٨ فى العالم من حيث الإنفاق العسكرى حيث أن الإنفاق العسكرى اليابانى لا ينبغى له أن يتجاوز بأى حال من الأحوال وحسب القيود الدستورية ١٪ من إجمالى الناتج القومى اليابانى . لذلك فإن اليابان لا تمتلك أكثر من ١٢٠٠ دبابة و ٤٠٠ طائرة مقاتلة ، كما لا تمتلك اليابان قدرات نووية أو استراتيجية ، إن الدستور اليابانى يحرم على اليابان امتلاك مثل هذه الأسلحة أو أية أسلحة هجومية ، ويفرض هذا الدستور على اليابان الإكتفاء بالأسلحة الدفاعية ويحرم عليها ارسال قوات يابانية مسلحة الى ما وراء البحار(٤٧).

لكن اليابان التى تؤكد معظم المعطيات أنها ليست أكثر من مجرد قزم سكانى وجغرافى وعسكرى ، هى اليوم عملاق اقتصادى ، إن كل الحقائق والبيانات تشير الى أن التفوق الاقتصادى اليابانى قد تجاوز كل التوقعات وحطم كل الأرقام القياسية فى كافة المجالات المالية والصناعية والتكنولوجية ، فالاقتصاد اليابانى الذى لم يكن يوازى سوى ثلث الاقتصاد البريطانى و(١ على٢٠) من الاقتصاد الأمريكى عام ١٩٥٠ أصبح الآن يزيد على ثلاثة أضعاف الاقتصاد البريطانى وأكثر من نصف الاقتصاد الأمريكى . كذلك ارتفعت حصة اليابان من اجمالى الناتج القومى العالمى من مجرد ٣٪ عام ١٩٦٠ الى ٩٪ عام ١٩٨٠ والى ١٥٪ عام ١٩٩٤ . إن الناتج القومى اليابانى الذى يبلغ أكثر من ٣ تريليون دولار هو الثانى فى العالم بعد إجمالى الناتج القومى الولايات المتحدة الأمريكية ، فى نفس الوقت ارتفع معدل دخل الفرد فى اليابان من ٤٠٠ دولار فقط عام ١٩٦٠ الى ١٦٠٠ دولار عام ١٩٧٠ ، وقفز الى ١٠ آلاف دولار عام ١٩٨٠ ثم قفز مرة أخرى الى ٢٤ ألف دولار عام ١٩٩٥(٤٨).

لقد أصبح الفرد فى اليابان يتمتع اليوم بأعلى مستوى معيشى فى العالم ، كما أصبحت اليابان تحتل الموقع الثانى حسب دليل التنمية البشرية فى العالم ، فمعدل عمر الفرد فى اليابان (٧٨ر٦ سنة) ونصيبه من الناتج القومى (٢٣٨١٠ دولار) وحظه فى التعليم العام (٩٩٪ معدل القراءة والكتابة بين الكبار) ومستوى الرفاهية الاجتماعية (٠ر٩٨١) التى يتمتع به هو الأعلى فى العالم(٤٩) . إن اليابان ، ومن حيث رأس المال الاقتصادى والاجتماعى ، هى اليوم أغنى الدول الغنية ، فهى الدولة الأولى فى العالم من حيث السيولة المالية ، وهى الأولى من حيث حجم الاستثمارات الخارجية وهى الأولى من حيث امتلاكها لاحتياطيات من العملات الحرة وهى الأولى أيضا من حيث فائض الميزان التجارى الذى تجاوز ٢٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٤ وهى الأولى من حيث إدخار الأفراد والذى تجاوز ٧١ ألف دولار للعائلة اليابانية الواحدة مقابل ٣٢ ألف دولار معدل إدخار العائلة الأوروبية و ٢٨ ألف دولار فقط للعائلة الأمريكية(٥٠) بالإضافة الى أن اليابان هى الأولى من حيث الأصول الوطنية الثابتة والتى بلغت ٤٣ر٧ تريليون دولار مقابل ٣٦ر٢ تريليون دولار للولايات المتحدة ، كل ذلك يدلل على أن اليابان هى اليوم دولة مكدسة بالثروة وبأنها الآن بلد أغنى الأغنياء فى العالم ، فالمواطن اليابانى تايكيشيورى مورى هو اليوم أغنى رجل فى العالم ولديه ثروة شخصية معلنة تقدر بحوالى ١٥ مليار دولار . كما أن المصارف والبنوك اليابانية هى التى تحتل حاليا قائمة أضخم عشرة بنوك فى العالم . إن بنك داى إيشى كانقيو هو اليوم الأول فى العالم برصيد قدره ٤٢٨ مليار دولار ، ويجرى حاليا فى اليابان دمج بنك طوكيو وبنك ميتسوبيشى لتشكيل بنك واحد برصيد ٨٢٠ مليار دولار ليصبح بذلك أول سوبر بنك فى العالم والذى يبلغ حجم موجوداته ٤ أضعاف موجودات أضخم بنوك الولايات المتحدة الأمريكية(٥١). ولا يقتصر النجاح اليابانى على الصعيد المالى وتراكم الثروة ، هذا التفوق المالى ليس سوى نتيجة من نتائج تفوق اليابان الملموس فى المجالات الصناعية والتقنية . إن اليابان هى الدولة الأولى فى العالم فى إنتاج الحديد والصلب حيث تنتج ١١٠ ملايين طن سنويا متجاوزة بذلك الولايات المتحدة التى تراجع انتاجها السنوى من الحديد والصلب الى ٨٩ مليون طن عام ١٩٩٠ ، واليابان هى الدولة الأولى فى العالم فى إنتاج

٤٧- حسين شريف ، "التحدى اليابانى فى التسعينات" ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

٤٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٤ .

٤٩- المصدر السابق .

٥٠- Bill Powers, "Japan's Big Spenders" , Newsweek, August 6, 1990.

51- International Herald Tribune, "Merger Creates a Superbank as a Global Leader", March 29, 1995.

السفن وحققت تفوقا عالميا فى انتاج السفن التجارية الضخمة والعملاقة ، بل أن اليابان هى الدولة الأولى فى العالم بالنسبة الى امتلاك أكبر عدد من السفن التجارية التى بلغ عددها ٩٨٣٠ سفينة مقابل ٦٣٧٥ سفينة للولايات المتحدة لتصبح اليابان القوة البحرية الأولى فى العالم اليوم . علاوة على ذلك فإن البيانات المتوفرة عن الانتاج الصناعى العالمى لعام ١٩٩٠ تظهر بأن اليابان هى الدولة الأولى فى العالم فى انتاج كل من الساعات (٢٨٥ مليون ساعة) والأولى فى انتاج كاسيتات الفيديو (٢٨ مليون كاسيت) والأولى فى انتاج أجهزة الكمبيوتر (٢٣ مليون جهاز كمبيوتر) والأولى فى انتاج أجهزة التليفزيون (١٢٫٥ مليون جهاز تليفزيون) والأولى فى انتاج الحاسبات اليدوية (٧١ مليون حاسب يدوى) وهى الأولى فى انتاج معظم الأجهزة المنزلية والاليكترونية الأخرى والتى لا يمكن حصرها والتى أصبحت الأكثر رواجا فى العالم(٥٢).

إن تصدر اليابان قائمة الدولة الأولى فى العالم فى مجال صناعة الحديد والصلب والسفن والأجهزة الالكترونية مهم ، بيد أن الأهم من كل ذلك هو تقدمها فى مجال صناعة السيارات ، فالتقدم فى مجال صناعة السيارات له دلالاته ومضامينه العالمية المهمة ، خاصة وأن هذه الصناعة هى واحدة من أضخم الصناعات والتى ترتبط بشبكة واسعة من الصناعات الدقيقة الأخرى وتوظف أكبر عدد من العمالة الماهرة والمتخصصة ، كذلك فإن صناعة السيارات هى من الضخامة بحيث أنها وحدها تشكل ١٠٪ من اجمالى الصادرات العالمية . لذلك فإن من يسيطر على صناعة السيارات يتمكن أيضا من السيطرة على التجارة الدولية بأسرها . لقد كانت صناعة السيارات وحتى مطلع السبعينات صناعة أمريكية ، بيد أن العملاق اليابانى استطاع تدريجيا أن يزاحم الإحتكار الأمريكى ثم يلحق به ويتفوق عليه وأخيرا يسقطه تماما لتصبح اليابان بحلول عام ١٩٩٠ الدولة الأولى فى العالم وبحصة تزيد على ٢٥٪ من اجمالى الصادرات العالمية من السيارات . إن السيارات اليابانية هى الآن الأكثر رواجا وتنوعا وربما أيضا أناقة من كل الصناعات الأخرى ، وقد كان بإمكان السيارات اليابانية أن تقضى تماما على الصناعات الأمريكية والأوروبية وتكتسح هذه الأسواق لولا قيام هذه الدول بوضع القيود على ما تستورده من السيارات اليابانية ، فالدول الأوروبية لا تسمح باستيراد سوى ٩٪ والولايات المتحدة لا تسمح باستيراد سوى ١٠٪ كحد أقصى سنويا من السيارات اليابانية وذلك من أجل حماية الصناعات المحلية خاصة فى ظل تراجع حصة الصادرات الأمريكية الى ١٧٪ عالميا عام ١٩٩٠ . ويتوقع أن يزداد تراجع الإنتاج الأمريكى وتقدم الإنتاج اليابانى والذى يقدر حاليا بحوالى ١٣ مليون سيارة . وقد لوحظ أن التوجه العام فى صناعة السيارات هو نحو فتح المزيد من مصانع السيارات اليابانية فى كل من الدول الأوروبية والولايات المتحدة كجزء من الاستثمار اليابانى فى الخارج وتجاوز الصعود المستمر فى قيمة العملة اليابانية بالإضافة الى مساهمة اليابان فى حل مشكلة البطالة فى هذه الدول وتوظيف العمالة الأوروبية والأمريكية ، الأمر الذى أدى الى تحول العديد من شركات السيارات الأمريكية الى مجرد وكالات لبيع السيارات اليابانية(٥٣) .

إن تفوق اليابان المستمر فى المجال الصناعى وتحولها الى الدولة الأولى فى انتاج العديد من المنتوجات الصناعية يعود الى كون العامل اليابانى يعمل أكثر من غيره من العمال فى العالم ، كما أن انتاجيته هى الأعلى على المستوى العالمى . فالعامل فى اليابان يعمل ما معدله ٢١٨٩ ساعة سنويا مقابل ١٩٦٢ ساعة فى الولايات المتحدة و ١٦٤٢ ساعة فى المانيا ، بل أن العامل اليابانى حقق أرقاما عالمية فى ساعات العمل الإضافية حيث قدرت بحوالى ٢٥٣ ساعة عمل اضافية سنويا مقابل ٨٣ ساعة عمل اضافية فقط فى المانيا . ولاشك أن ذلك قد ساهم مساهمة فعلية فى تحويل اليابان الى الدولة الصناعية الأولى فى العالم . بيد أن ادخال التقنيات المتطورة قد عزز هذا الموقع العالمى وضاعف أيضا من انتاجية العامل الصناعى اليابانى مقارنة بانتاجية العامل فى الدول الصناعية الأخرى فى العالم .

إن اليابان هى الدولة الأولى فى العالم من حيث الميكنة والأتمة الصناعية ، وتنتج وتوظف اليابان حاليا أكبر عدد من الروبوت الصناعى (الإنسان الآلى الصناعى) حيث يبلغ عدد الروبوت الصناعى العامل فيها ٢٢٠ ألف روبوت صناعى ، أى حوالى ٧٠٪ من اجمالى عدد الروبوت الصناعى فى العالم بأسره . أما الولايات المتحدة والتى تحتل المركز الثانى فى العالم فلا توظف سوى ٣٧ ألف روبوت صناعى ، أى حوالى ١١٪ فقط من اجمالى الروبوت الصناعى فى العالم ، تأتى بعد ذلك كل من المانيا ٦٪ وايطاليا ٢٫٥٪ وفرنسا ٢٫٥٪(٥٤) . إن التفوق الباهر الذى تحقق لليابان فى مجال انتاج وتوظيف الانسان الآلى الصناعى هو مجرد نموذج واحد لتفوق اليابان العلمى والتكنولوجى ، فاليابان هى الدولة الأولى فى العالم من حيث عدد المهندسين الذين يفوق عددهم عدد المهندسين فى أية دولة صناعية أخرى ، كما أن لدى اليابان ٧٠ ألف عامل فى مجال البحث والتطوير العلمى ، وهو عدد يفوق ما لدى بريطانيا وفرنسا والمانيا معا . أما عدد المراكز البحثية فى

52- Keizai Koho Center, "Japan 1991: An International Comparison", Keiz Koho Center, Tokyo, 1992.

٥٣- المصدر السابق .

٥٤- المصدر السابق .

اليابان فقد تجاوز ١٦ ألف مؤسسة بحثية ، منها ١٤ ألف مؤسسة بحثية تابعة للقطاع الخاص وهو أكبر عدد من المؤسسات البحثية الخاصة فى العالم ، رغم ذلك فإن اليابان تخصص ٤ر٣٪ من اجمالى ناتجها القومى للبحث العلمى التطبيقى مقابل ٦ر٢٪ للولايات المتحدة و ٢ر٣٪ لألمانيا . وتتصدر اليابان حاليا بقية دول العالم فى محاولات تصنيع الحاسبات الذكية أو الجيل الخامس من الكمبيوتر الذكى والذى يعمل بسرعة تزيد آلاف المرات عن أكبر الأجهزة الموجودة وتبشر بجلب أرباح خيالية لمن يمتلكها(٥٥) . لقد أصبحت المختبرات اليابانية هى التى تمد العالم اليوم بالجديد فى العلوم والتكنولوجيا العليا والدقيقة والتطبيقية . وتؤكد كل المؤشرات أن اليابان والولايات المتحدة أصبحتا متساويتين فى قيادتهما للعالم علميا وتكنولوجيا ، رغم أن هناك اعتقادا بأن اليابان هى التى ستقود العالم علميا وتكنولوجيا خلال القرن القادم .

لكن كيف تحقق لليابان كل هذا النجاح الذى يقرب حد المعجزة ؟ إن الجميع ، داخل وخارج اليابان يبحث اليوم عن إجابة للسر وراء هذا التفوق المالى والصناعى والعلمى اليابانى ؟ كيف استطاعت اليابان أن تحول هزيمة الحرب العالمية الثانية الى سلسلة النجاحات المنقطعة النظير ؟ كيف استطاعت اليابان أن تتحول من دولة مقلدة الى دولة مبتكرة ومن متعلم مبتدىء الى معلم عملاق ؟ لقد أصبح النموذج اليابانى مصدر إعجاب والهام لدول العالم خاصة فى ظل استمرار صعود النموذج اليابانى على الصعيد العالمى . إن اليابان تخطط لتحويل مركز الثقل الحضارى العالمى المستقبلى من الغرب الى الشرق . ويتضمن المشروع الحضارى اليابانى تحويل اليابان الى المركز الحضارى الجديد فى العالم . إن هدف هذا المشروع هو تحويل أنظار العالم حضاريا من الغرب الأوروبى والأمريكى الى الشرق الآسيوى اليابانى . ولاشك أن هذا المشروع الحضارى الطموح مسنود بقدرات وامكانيات مالية وصناعية وعلمية ضخمة ، ويبدو أنه قد حقق ما فيه الكفاية من النجاح على أرض الواقع ، الأمر الذى يؤكد أن القرن القادم ربما كان بالفعل قرنا يابانيا ؟ وإن اليابان ربما كانت الدولة العظمى القادمة والتى ستتولى قيادة وإدارة النظام العالمى الجديد خلال السنوات القادمة(٥٦) .

إذا كان صحيحا أن القوة التى ستحكم العالم فى المستقبل ستكون قوة إقتصادية وليست قوة عسكرية ، فإن اليابان هى بكل تأكيد الأكثر جدارة لقيادة العالم ، أما إذا كان العصر القادم هو عصر التكتلات الاقتصادية ، فإن أوروبا قد حققت ما لم تتمكن الدول الأخرى فى العالم من تحقيقه ألا وهو بناء تكتل اقتصادى يتوقع أن يكون له شأنه فى تقرير شؤون العالم ، ولا يمكن فى هذا السياق استبعاد الصين بنموها الاقتصادى المستمر وقدراتها وامكانياتها الكامنة والتى إن استغلت الاستغلال الأفضل فسيكون للصين دور قيادى فى المستقبل القريب ، لكن رغم كل هذا البروز المفاجىء لهذه القوى الكبرى الجديدة ، ورغم كل التوقعات عن الدور المستقبلى لكل من الصين وأوروبا واليابان، فإن العالم لازال يعيش اللحظة الأمريكية. ان من الواضح ان العالم يشهد بروز عدة قوى كبرى جديدة، بيد أن ما هو أكثر وضوحاً ان هناك فى هذه اللحظات قوة عظمى واحدة فقط هى الولايات المتحدة التى هى بكل المقاييس السياسية والعسكرية والاقتصادية بالاضافة إلى المقاييس الثقافية والعلمية، القوة الحاكمة والمسيطرة والتى تمكنت حتى الآن من تطويع كل المحولات والمستجدات الدولية الاخيرة لتعزيز قيادتها الآحادية للنظام العالمى الجديد وتحديد أولويات وجدول أعماله.

القضايا العالمية الجديدة:

لكن الجديد فى النظام العالمى الجديد. لا يقتصر على هذا البروز المفاجىء للقوى الكبرى الجديدة والمنافسة للولايات المتحدة. فبالاضافة إلى ذلك فإن النظام العالمى الجديد وخلافا للنظام العالمى القديم أخذ يستيقظ وأمامه مجموعة من الاهتمامات والقضايا العالمية الجديدة التى ربما كان أهمها على الاطلاق قضيتا التدهور البيئى العالمى وواقع حقوق الانسان وحرياته المدنية والسياسية فى العالم. فمع بروز النظام العالمى الجديد ازداد أيضاً الدفع العالمى نحو الديمقراطية ونحو تأكيد حقوق الانسان وتساقطت تباعاً العديد من الانظمة العسكرية والسلطوية والفردية فى كل القارات. كذلك ومع بروز النظام العالمى الجديد، ازداد أيضاً الحديث فجأة عن القضايا البيئية العالمية المعاصرة وتحولت مشكلة حماية البيئة إلى واحدة من إبرز المشكلات الدولية التى تسترعى أهتمام المجتمع العالمى وتتطلب حلولاً ومخارج دولية مشتركة.

فى مقابل البروز المفاجىء لهذه القضايا العالمية الجديدة، تراجعت أهمية قضايا عالمية تقليدية كصراع الشرق والغرب والصراعات الاقليمية العنيفة وسباق التسلح النووى وهى القضايا التى كانت تتأثر باهتمام المجتمع الدولى فى ظل النظام العالمى القديم. لقد أنتهى صراع الشرق والغرب بعد أن خيم على اهتمامات العالم لاكثر من ٤٥ سنة متتالية، وأصبح هذا الصراع الآن جزءاً من التاريخ وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتفكك المعسكر الاشتراكى واختفاء حلف وارسو، كذلك بدأت الصراعات الاقليمية التقليدية المزمنة والتى كانت واحدة من أهم سمات النظام العالمى القديم تتراجع تدريجياً دون أن تختفى كلياً، فالعالم لم يشهد سوى ٢٩ صراعاً منها خمسة صراعات عنيفة فقط خلال عام ١٩٩٤ (٥٧) وذلك مقابل ١٢٠ صراعاً عنيفاً خلال عقد

٥٥- بول كندى ، "القوى الكبرى" ، ص ٦٤٢ .

56- Saburo Okita, "Approaching 21st Century: Japan's Role", The Japan Times.

57- IISS, "The Military Balance", London 1993-1994, London, 1994.

الثمانينات. لذلك ومع بروز النظام العالمي الجديد أخذ العالم يتجه نحو عصر التسويات بدلاً من عصر الصراعات، بما في ذلك تسوية أطول وأعقد الصراعات الاقليمية كالصراع العربي الصهيوني.

كل ذلك يؤكد على أن النظام العالمي الجديد هو اكثر توافقاً واستقرارا وأقل توتراً من النظام العالمي القديم. بل أن احساس العالم بالاستقرار والأمن العالمي قد تضاعف نتيجة للانحسار التدريجي لسباق التسلح النووي والذى كان أخطر بعدا من أبعاد صراع الشرق والغرب. كان التهديد النووي هو الشغل الشاغل للبشرية منذ تفجير الولايات المتحدة لأول قنبلة نووية في صحراء ولاية نيومكسيكو في ١٦/٧/١٩٤٥ (٥٨). منذ ذلك الوقت أخذ سباق التسلح النووي يتصاعد بين الشرق والغرب وتصاعدت معه أيضاً احتمالات اندلاع الحرب النووية والتى حولت العالم إلى عالم هش وحولت الانسان المعاصر إلى كائن يعيش هاجس الفناء الجماعي. لكن ومع بروز النظام العالمي الجديد أخذ العالم يتجه نحو وقف سباق التسلح النووي وتم بالفعل تفكيك الاسلحة الاستراتيجية والنووية، كما توصلت الدول النامية إلى اتفاقات تاريخية لازالة كافة أشكال أسلحة الدمار الجماعي، وقد توجت هذه الاتفاقيات بالتوقيع النهائي على اتفاقية عالمية لتمديد معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية الى أجل غير مسمى وذلك في مايو عام ١٩٩٥.

التدهور البيئي:

لم يعد سباق التسلح النووي يستأثر باهتمام المجتمع الدولي في ظل بروز النظام العالمي الجديد. هذا النظام هو اكثر تأكيداً على مسائل البقاء بدلاً من الفناء واكثر حرصاً على تقارب البشرية بدلاً من تباعدها. ان إحدى أهم سمات النظام العالمي الجديد هي أعادة اكتشافه للجوامع العالمية. لقد أخذت هذه الجوامع تزداد وضوحاً الآن وخاصة في ظل استمرار التدهور البيئي العالمي الذى حل محل التهديد النووي السابق كاحدى أهم القضايا العالمية المعاصرة التى تتصدر سلم الاسبقية على سائر الاولويات العالمية الاخرى. كل الحقائق والوقائع تؤكد بما لايدع مجالاً للشك أن التدهور البيئي العالمي مستمر بشكل يومي ومتواصل وعلى كافة المستويات وفي كل المناطق في العالم. فمع مطلع كل يوم جديد من أيام السنة يزداد تلوث الهواء بالابخرة والدخان والغزات الضارة والخانقة والحابسة للحرارة. وفي كل يوم جديد يزداد تلوث البحار والمحيطات والانهار بحيث أصبحت ٥٠٪ من كل انهار العالم ملوثة بالملوثات الصناعية والكيميائية والسامة. وفي كل يوم جديد يزداد فيه الازدحام في المدن المزدحمة أصلاً، ويزداد فيه حجم النفايات والمخلفات من كل الانواع. وفي كل يوم جديد من أيام السنة تتعرض غابات العالم للإبادة وتتعرض الكائنات النباتية والحيوانية الطبيعية والفطرية للانقراض وتفقد الارض الزراعية خصوبتها ويزداد الزحف الصحراوى من كل الاتجاهات (٥٩).

هذا التدهور في قدرات وامكانيات البيئة يتكرر مع مطلع كل صباح ويتم بشكل يومي ومتواصل ومتصاعد وعلى مدار السنة. ويبدو أنه ليس هناك أى أمل لوقف هذا التدهور في صحة البيئة وصحة الحياة على الكرة الأرضية. بل إن كل التوقعات تؤكد على ان العشر سنوات القادمة ستكون اكثر السنوات خطورة بالنسبة لمصير الحياة على الارض والتى ربما كانت الوحيدة من نوعها في كل ارجاء الكون. ليس هناك مجال للشك ان الخطر البيئي هو حقيقة حياتية معاشة وملحة ومتداخلة مع الكثير من الموضوعات كالانفجار السكاني وأزمة الطاقة وازدحام المدن والمأزق التنموي وحتى التسلح وسباق التسلح في العالم. بل ان الخطر البيئي اصبح اكثر الحاحاً مؤخرا بعد بروز مجموعة من الظواهر البيئية العالمية الجديدة ووقوع سلسلة من الكوارث البيئية والتى اكدت أسوأ التوقعات العلمية وأكثرها تشاؤماً (٦٠). ويأتى في مقدمة هذه الظواهر البيئية موضوع الاحتباس الحرارى والارتفاع الملحوظ في درجة حرارة الارض والذى يعتقد ان له علاقة بتزايد كميات ثاني أكسيد الكربون، وهو الغاز المسئول عن الاحتباس الحرارى، في الغلاف الجوى. لقد اخذت حرارة الارض تتصاعد تدريجياً منذ بداية هذا القرن الذى هو أكثر القرون دفئاً. ثم تصاعدت حرارة الارض بمعدلات قياسية خلال العقد الاخير، حيث كان عقد الثمانينات من أكثر عقود هذا القرن دفئاً. هذا الارتفاع المستمر في حرارة الارض اخذ يولد من الفوضى المناخية التى أصبحت معاشة ومؤثرة في كل البقاع. ويعتقد العلماء ان استمرار هذا الارتفاع في درجة الارض سيولد مضاعفات بيئية مدمرة والتى ستؤثر سلباً بدورها على المحاصيل الزراعية والهجرات السكانية، كما ستؤدى إلى ارتفاع مستوى سطح المياه في البحار والمحيطات وربما غرق العديد من الجزر والمدن والمنشآت الساحلية (٦١).

أما الظاهرة البيئية العالمية الثانية فهي ثقب الاوزون. ان الاوزون في الطبقات العليا من الغلاف الجوى هو بمثابة الدرع الواقي للحياة على الكرة الأرضية، وبدون الاوزون لا

٥٨- عبد الخالق عبدالله، "العالم المعاصر والصراعات الدولية المعاصرة".

٥٩- عبد الخالق عبدالله، "التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٦٧، يناير ١٩٩٣.

٦٠- عبد الخالق عبدالله، "المشكلات البيئية العالمية المعاصرة"، مجلة شؤون اجتماعية، العدد ٣٤، صيف ١٩٩٢

61- Jeremy Leggett, "Global Warming", The Greenpeace Report, Oxford Universi ty Press, 1990.

يمكن تخيل أستمرار الحياة. هذا الدرع الواقى الذى يحمى الكائنات من الاشعاعات فوق البنفسجية الضارة، يتعرض الآن للتآكل والدمار بسبب الغازات السامة وخاصة أستعمال الانســان المكثف لغــاز كلوروفلور الكربون. لم يعــد خطر الاوزون وهمــاً من اوهام الخيــال العلمى، بل أصـبـح ثقب الاوزون حقيقة واصبح سطح الارض منكشفاً للخطر القادم من الســمــاء والحيــاة أصـبـحت بدون درعـهـا الواقى فى مساحات شاسعة من العالم (٦٢). ولاشك أن العـالم يدفع الآن ثمن التردد فى اتخاذ القرار والموقف الحاسم فى الوقت المناسب لمواجهة الخطورة الحياتية الناجمة عن ثقب الاوزون والذى اكتشف لأول مـرة قبل حـوالى ٢٠ سنة. كـذلك وفى نفس السياق لابد أيضـاً من الاشارة إلى ظاهرة أخرى من الظواهر البيئية العالمية الجديدة والتى تستأثر حالياً باهتمام المجتمع الدولى، وهى الظاهرة المتعلقة بالاتجاه المتزايد لابادة الغابات وحرقها. أن الغابات هى رئة الحياة، وحرق الغابات يتضمن حرق الرئة الخضراء للحياة. لذلك فإنه اذا لايمكن تخـيل أسـتـمـرار الحـيـاة على الارض بدون الاوزون، درع الحياة، فإنه يصعب أستمرار الحياة طويلاً بدون الغابات، وخاصة الغابات الاستوائية والمطيرة (٦٣). هناك هجمة غير معقولة وغير مقبولة على الغابات، كما ان هناك اليوم عمليات حرق وابادة منظمة ومتصاعدة بدأت منذ عقد السبعينات ولازالت مستمرة. لقد فقد العالم أكثر من ٢٠٠ مليون هيكتار من الغابات خلال الـ ٢٠ سنة الأخيرة، ويتم سنوياً حرق ١٧ مليون هكتار مما يعنى ان هذه الغابات ستختفى تماماً من العالم خلال الـ ٤٠ سنة القادمة (٦٤).

طبـعـاً تآكل الاوزون، درع الحـيـاة، وابادة الغـابات، رئة الحياة الخضراء، تؤكد الاتجاه البيئى العام الذى بدأ منذ حـوالى ٢٠٠ سنة، أى منذ بروز الثورة الصناعية الحديثة، حيث يلاحظ ان كل مـا هـو نافع وايجـابى وضـرورى للحـيـاة آخذ فى الانحسار فى حين ان كل ما هو ضار وغير نافع وسلبى أخذ فى التـزايد وبدأ يـفـعل فـعله فى تلويث البـيـئـة واستنزاف الطبيعة واجهاد الارض. ان ابرز مثال على ذلك هو النفايات والمخلفات والفضلات التى اخذت تتدفق كمـاً ونوعاً من كل الاتجاهات لدرجة أن بدأ الانسان يغرق فى بحـر هذه النفـايات. لقـد فـاضت الارض بالنفـايات التى أصبحت واحدة من ابرز الظواهر البيئية العالمية المعاصرة (٦٥). ورغم ان كل دول العــالم تلقى المخلفـات، لكن الدول الصناعـيـة هى المصدر الاكـبـر لهـا. بل ان هذه الدول هى مـصدر كل النفايات الخطرة والسامة وكل النفايات النووية والكيـمـيـاوية وغيـرها من المخلفات الصـعـبـة والتى تتطلب معالجة خاصة ومكلفة. لذلك تلجأ هذه الدول إلى تصدير هذه النفـايات الخطرة للخـارج وخاصـة إلى الدول النامـيـة التى تحـولت إلى مـزبلة لمخلفـات الدول الصـنـاعـيـة والغـنـيـة. ان تصدير الدول الصناعية لمخلفاتها السامة والنووية والمشعة، هو مثال بارز للطريقة غير الانسانية التى تستغل بها الدول الغنية فى الشمال بيئة الدول النامية والفقيرة فى الجنوب. ان الدول الصـنـاعـيـة هى التى تنتج الجـزء الاكـبـر من المخلفات، وهى التى تنتج الجزء الاكبر من غازات الاحتباس الحرارى ومن الغازات الخانقة، وهى التى تنتج الجزء الاكبر من غـاز كلوروفلور الكربون الضـار بالأوزون، وشـركـاتـهـا الخاصة هى المسئولة عن تدمير الغـابات فى العـالم. أن الازمات البيئية الخاصة بالدول الصناعية عادة ما تصدر للخارج وتتحول إلى أزمات بيئية عالمية تمس كل البشرية فى الشمـال والجنوب وتضر بالحياة ككل على الكرة الارضية. لقد اتسعت القضايا البيئية الان باتساع الحياة وأصبحت تمس الأمم والشعوب بدون أستثناء. ان قضية التلوث هى قضية عالمية وشمولية فى أسبابها وحلولها، والبشرية هى اليوم فى حالة حرب من أجل بقاء وأستمرار الحياة على الكرة الأرضية التى أصبحت ملوثة ومجهدة ومتعبة لدرجات لا تطاق. لذلك برزت قضية البيئة بالحاح وطغت على كل القضـايا العالمية المعاصرة الاخرى وأخذت تستحوذ على اهتمام المجتمع الدولى. وعقدت من أجل البيئة قمة الارض (مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية) بمدينة ريو دى جانيرو (البرازيل) فى الفترة من ٣ إلى ١٤ يونيو ١٩٩٢. جاء انعقاد هذه القمة ليواكب القلق العالمى المتزايد حول نوعية الحياة ومصيرها على كوكب الارض. جاءت القمة لتجسد أرقى اشكال الاستجابة الدولية الممكنة مع البيئة وأعلان التصالح معها. كانت قمة الارض أكبر تجمع سياسى رسمى وشعبى فى التاريخ المعاصر، وهى أول مؤتمر دولى يعقد بمشاركة ١٦٠ دولة وبحضور ١٣٠ رئيس دولة فى حقبة ما بعد الحرب الباردة وفى ظل الحديث المتزايد عن بروز النظام العالمى الجديد الذى أخذ يتعامل مع القضايا البيئية كواحدة من أهم اولوياته الراهنة (٦٦).

حقوق الانسان :

لكن اهتمامات النظام العالمى الجديد لا تقتصر على البيئة وحدها دون سائر القضايا العالمية الاخرى. فبالاضافة إلى البيئة برزت قضية حقوق الانسان التى أخذت تستحوذ أيضاً على اهتمام عالمى غير مسبوق وغير مألوف. ان النظام العالمى الجديد هو بكل تاكيد أكثر اهتماماً بقضية

٦٢– عصام عزت جانو ، "مشكلة زوال طبقة الأوزون والخطر الذى يهدد الحياة على سطح الأرض" ، مجلة شؤون اجتماعية ، العدد ٣٤ ، صيف ١٩٩٢ .

٦٣– اللجنة الدولية للبيئة والتنمية ، "مستقبلنا المشترك" ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٩ .

٦٤– فاسيبه بروبستل ، "مصائب الكرة الأرضية السبع" ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ٥٣ ، يوليو ١٩٩٠ .

٦٥– جون لانجون ، "النفايات " فوضى من العفن" ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ٤٥ ، مارس ١٩٩٠ .

٦٦– للمزيد حول قمة الأرض راجع الملف الخاص حول "البيئة فى العلاقات الدولية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٠ .

حقوق الانسان وحرياته المدنية والسياسية مثل حقه في التعبير عن آرائه وأفكاره ومعتقداته وحقه في المشاركة العامة وحقه في الترشيح والانتخاب والتصويت، وتدلل التجليات الاولى لهذا النظام أن أسسه أكثر ليبرالية . كما ان العدد الاكبر من دوله هي دول ديمقراطية وذلك على عكس النظام العالمي القديم الذي اتسم بإن العدد الأكبر من دوله هي دول عسكرية وسلطوية وفردية لا تحترم حقوق الانسان وحرياته.

لقد تزامن بروز النظام العالمي الجديد مع زيادة الدفع العالمي باتجاه الديمقراطية الذي اجتاح العالم خلال السنوات الأخيرة وأدى لأول مرة إلى ان تكون الدول الديمقراطية هي الدول الاكثر عدداً من الدول السلطوية وذلك بحلول عام ١٩٩٢ . كانت موجة الديمقراطية هي واحدة من القوى التاريخة الكبرى المؤثرة والمحركة لمعظم التحولات والتغييرات المتلاحقة التي شهدها العالم مؤخراً (٦٧). جاءت هذه التحولات لتضفي الحيوية على قضية الحريات، واكدت على ان الشعوب قد سئمت القيود والتسلط وسئمت معاملتها معاملة حاطة بالكرامة. كذلك جاء انتهاء الحرب الباردة ليزيد من انتعاش ورواج مبادىء وأسس حقوق الانسان ويجدد الاهتمام بقضية مشاركة الانسان واستقلاليته عن هيمنة الدول وتسلط الحكومات. ان أول وربما أهم نتيجه من نتائج هذه التحولات هو تزايد عدد الدول التي تسمح باجراء الانتخابات الحره وتسمح بتداول السلطة السياسية بين الاحزاب المتنافسة. لقد اجرت أكثر من ٤٠ دولة من دول العالم انتخاباتها البرلمانية والرئاسية والمحلية والفرعية والتكميلية خلال عام ١٩٩٢. ولم تكن الانتخابات التي جرت خلال هذا العام مقتصرة على الدول الديمقراطية التقليدية والمعهودة. ان أكثر ما يميز الانتخابات خلال عام ١٩٩٢ أنها كانت تجرى في كل القارات وفي الدول المتقدمة والنامية وخاصة في تلك التي كانت إلى وقت قريب من قلاع وحصون الحكم الفردي وكانت من اشد الانظمة قمعاً وتسلطاً ضد المواطنين.

كان عام ١٩٩٢ هو بحق عاماً فاصلاً وغير اعتيادي من حيث عدد الافراد الذين تمكنوا من ممارسة حقهم الاصيل في ابداء الرأي وحقهم في المشاركة في الحياة العامة وفي الترشيح والانتخاب. ان عدد الذين شاركوا مشاركة مباشرة في تحديد مصيرهم ومستقبلهم خلال هذا العام غير مسبوق في التاريخ، حيث بلغ عدد الدول التي أصبح لديها شكل من أشكال الحكم الديمقراطي ١٠٤ دولة بعد ان كان عددها لايزيد على ٦٠ دولة عام ١٩٩٠ (٦٨). من هنا يأتي التأكيد العالمي الجديد ربما كان بالفعل أكثر ديمقراطية. فمع مطلع كل يوم جديد يزداد عدد الدول الديمقراطية في العالم. ومع كل يوم جديد يزداد عدد الدول التي تجرى الانتخابات. ومع مطلع كل يوم من أيام السنة يتناقص عدد الدول الفردية والسلطوية. ومع كل يوم جديد يزداد عدد الافراد الذين يمارسون حقهم الطبيعي في التصويت والترشيح. ومع كل يوم جديد يزداد عدد الذين ينضمون إلى قافلة الاحرار ومع كل يوم جديد يضاف حق جديد لحقوق الانسان ويزداد عدد الاتفاقيات الخاصة بحقوق النسان ويزداد الاهتمام بقضية حقوق الانسان ويزداد الضغط العالمي على الدول للالتزام بحريات الانسان ومعاملته معاملة كريمة . لكن رغم حدوث كل هذه التحولات الايجابية على صعيد حقوق الانسان ، وعلى صعيد التحول الديمقراطي في ظل النظام العالمي الجديد، فإن الانسان في مواقع ودول عديدة لازال يعاني من الاضطهاد والظلم والقهر. كما لازال الانسان في العديد من الدول مسلوب الارادة والكرامة. ان أكثر ما يثير الاهتمام العالمي حالياً هو تزايد حالات قمع الدول والحكومات للمواطنين والافراد. وتظهر بيانات المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الانسان ان ٦٣ دولة من دول العالم تسجن الخصوم السياسيين وان ٢٠٠٠ شخص تم أعدامهم في ٣٢ دولة لأسباب تتعلق بحقوق الانسان وحرياته. كما أن هناك أكثر من ٨٠٠٠ شخص ينتظرون تنفيذ حكم الاعدام في أي وقت من الاوقات. بالاضافة إلى ذلك فإن تقارير هذه المنظمات تؤكد على وجود ١,٥ مليون سجين في العالم لأسباب انتقادهم لممارسات حكومية أو للدفاع عن حقوق وحريات الانسان علاوة على ١٢ مليون لاجىء اضطروا اضطرارا للهروب من اوطانهم لاسباب سياسية وللظروف الحياتية المتدهوره في بلادهم وذلك خلال عام ١٩٩٣ (٦٩).

وتظهر بيانات عام ١٩٩٥ ان ما مجموعه ٢,٢٥٠ مليار شخص، أي ٤١٪ من سكان العالم، يعيشون في ظل أنظمة غير حرة وتمارس درجات عالية من القمع وتنتهك بشكل دائم ومستمر حقوق الانسان وتسلبة حرياته الاساسية. كما ان هناك ٢,٢٥٠ مليار شخص آخرين، يتمتعون بحقوق وحريات نسبية وغير مكتملة، ويعيشون في ظل أنظمة لاتلتزم سوى بالحد الأدنى من الحقوق والحريات. لذلك فإن ٨٠٪ من سكان العالم لازالوا يعيشون في ظل أنظمة تمارس إما درجات عالية أو درجات متوسطة من القمع ضد الافراد. أما البقية الباقية، حوالي مليار نسمة، أي ٢٠٪ من سكان العالم، فهم الاحرار الذين يتمتعون بكامل حقوقهم وحرياتهم السياسية والمدنية ويعيشون في ظل أنظمة تحترم حقوق الانسان وتلتزم بحرياته قولاً وفعلاً وكما وردت في الاتفاقيات والاعلانات العالمية الخاصة بحقوق الانسان. من ناحية أخرى تظهر بيانات عام ١٩٩٥ أنه من أصل ١٩١ دولة في

أكتوبر ١٩٩٢ .

٦٧- صموئيل هنتنجتون ، "الموجة الثالثة" مركز ابن خلدون ، القاهرة ، ١٩٩٤

٦٨- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢" ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٢ .

٦٩- منظمة العفو الدولية ، "تقرير حقوق الإنسان في العالم لعام ١٩٩٣" ، منظمة العفو الدولية ، لندن ، ١٩٩٣ .

العالم فإن، ٧٦ دولة منها، أي بنسبة ٤٠٪، هي الدول المصنفة كدول حرة تلتزم التزاماً كاملاً بحقوق الانسان وحرياته، و٦١ دولة، أي بنسبة ٣٢٪ من دول العالم مصنفة كدول قمعية شبه حرة وتلتزم التزاماً نسبياً بحقوق الانسان وحرياته. ثم هناك ٥٤ دولة، أي بنسبة ٢٨٪ من الدول، مصنفة كدول قمعية تصادر حقوق الانسان وتمارس درجات عالية من القمع. ويتضح من هذه البيانات ان ما مجموعه ١١٥ دولة في العالم هي دول لازالت تصادر إما كلياً أو جزئياً حقوق الانسان وحرياته المدنية والسياسية (٧٠). ويتضح أنه من بين ٥٤ دولة المصنفة كدول قمعية هناك قائمة سوداء تتضمن ٢٠ دولة هي الدول الأسوأ في العالم من حيث القمع ومن حيث الغياب الكامل للحريات وعدم الالتزام بحقوق الانسان. هذه الدول تكثر فيها حالات الاعتقال وتمارس العنف، كما ان بعضها يعيش حروباً أهلية واضطرابات سياسية. هذه الدول هي افغانستان، الجزائر، أنجولا، بوتان، بورما، الصين، كوبا، غينيا، والعراق، كوريا الشمالية، موريتانيا، رواندا، السعودية، الصومال، سوريا، طاجاكستان، تركمنستان، ازبكستان.

ان جميع هذه البيانات تؤكد على ان الأوضاع العامة لحقوق الانسان في العالم لازالت متردية وان أمام البشرية رحلة طويلة لكي تحصل على حقوقها وتتحرر من قيود التسلط والظلم والقمع ولاشك ان هذا الوضع العالمي المتردي واستمرار الانتهاكات التي يتعرض لها العدد الاكبر من البشرية هو الذي أدى الى بروز قضية حقوق الانسان مؤخراً وتصدرها لقائمة اهتمامات المجتمع الدولي. بل أن الأمم المتحدة قررت على اثر تزايد الاهتمام الدولي بهذه القضية الدعوة للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان والذي عقد في مدينة فيينا خلال الفترة من ١٤ إلى ٢٥ يونيو عام ١٩٩٣. وجاء هذا المؤتمر ليكون الثاني من نوعه بعد أنعقاد قمة الارض، الذي يجسد اهتمام العالم على أعلى المستويات بقضية حقوق الانسان وواقع الحريات الفردية في العالم. وأكد هذا المؤتمر على ان القضية الجوهرية في موضوع حقوق الانسان هي تحرير الانسان من قهر وظلم وتسلط الحكومات والدول. كما أكد المؤتمر على أن للانسان مجموعة من الحقوق الملزمة والتي لاتقبل المصادرة والتي تأتي في مقدمتها، حق الانسان في حياة حرة وآمنة وكريمة وحقه في التعبير عن آرائه وافكاره وقناعاته وحقه في المشاركة في الحياة العامة والمساواة أمام القانون وعدم التعرض للتعذيب وعدم معاملته معاملة حاطة بالكرامة. هذه الحقوق هي حقوق كونية وأصيلة ومرتبطة بانسانية الانسان واقرتها كل الديانات السماوية والحضارات والايديولوجيات القديمة والمعاصرة وجاء تاكيدها في كل المعاهدات والاتفاقيات والاعلانات الدولية كالاعلان العالمي لحقوق الانسان (٧١).

جاء مؤتمر حقوق الانسان في فيينا عام ١٩٩٣ وقمة الارض في ريودي جانيرو عام ١٩٩٢ ليؤكد دخول العالم إلى عصر المؤتمرات الدولية النوعية التي تتناول القضايا والموضوعات العالمية الجديدة على أعلى المستويات الرسمية والشعبية. لقد سبق انعقاد هذين المؤتمرين انعقاد قمة الطفولة بمدينة نيويورك في سبتمبر عام ١٩٩٠. وعقدت بعد ذلك قمة القاهرة الدولية للسكان التي تدارست علاقة التنمية بالسكان ووضعت برنامجاً عالمياً لمواجهة القضية السكانية العالمية. كما عقد خلال الفترة من ٦ إلى ١٢ مارس عام ١٩٩٥ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن والذي كان بمثابة فرصة فريدة لبدء عهد جديد للتعاون الدولي من اجل تحقيق الأمن الاجتماعي العالمي المرتبط اشد الارتباط بتحقيق التنمية المستديمة على المتسوى العالمي (٧٢). واخيراً عقد في بكين خلال شهر سبتمبر عام ١٩٩٥ المؤتمر العالمي للمرأة الذي كان بمثابة اكبر تجمع نسائي في التاريخ والذي تم خلاله الاتفاق على الارتقاء بواقع المرأة في العالم ورفع الظلم والقهر والاستغلال عنها وتحقيق مساواتها في كافة المجالات الحياتية.

لقد أوضحت هذه المؤتمرات الدولية المتتالية والتي شكلت واحدة من ابرز سمات النظام العالمي الجديد ان القضايا العالمية الجديدة (كالبيئة والتنمية والطفولة والمرأة والإرهاب والمخدرات والفقر وحقوق الانسان) لايمكن التعامل معها تعاملاً انفرادياً وعلى صعيد كل دولة من دول العالم. لم يعد هذا ممكناً في ظل عالمية القضايا وعالمية الازمات والتحديات والطموحات. ان التعامل مع هذه القضايا العالمية الجديدة يتطلب التاكيد على القواسم العالمية والجوامع البشرية وتركيز أكبر قدر من الجهود الرسمية والمتمثلة أساساً في جهود الدول والمنظمات الدولية والجهود الشعبية المتمثلة في جهود المنظمات غير الحكومية والتي اخذت تبرز كقوة سياسية شعبية ضاغطة وفاعلة ومؤثرة في مداولات المؤتمرات الدولية الاخيرة. لقد أصبح للمنظمات غير الحكومية موقع متميز في كل المؤتمرات الدولية التي تعقد لمناقشة القضايا الدولية الجديدة. ويمتاز أداء هذه المنظمات بالحيوية والابتكار الذي يكمل عمل الوفود الرسمية ويسهل توصلها للحلول المقبولة. كل ذلك اكسب المنظمات غير الحكومية ثقة الحكومات والهيئات الدولية وخاصة الوكالات التابعة للأمم المتحدة والتي ترعى نشاطات العديد من هذه المنظمات وتشاركها في مداولاتها ونشاطاتها كعضو مراقب بجانب الحكومات. ان المنظمات غير الحكومية هي اليوم

٧٠- Freedom Review, "Freedom Around the World 1995" , January 1995, Freedom House, Washington, D.C., 1995.

٧١- محمود شريف بسيوني وآخرون ، "حقوق الإنسان: الوثائق العالمية والإقليمية" ، دار العالم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٨ .

٧٢- بطرس بطرس غالي ، "مكافحة الفقر في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ .

ظاهرة سياسية جديدة ومهمة على الساحة الدولية وتحولت إلى قوة عالمية ثالثة بعد الحكومات والهيئات الدولية خاصة وأنها تمثل قاعدة شعبية عريضة ومتنوعة بتنوع القضايا العالمية الجديدة. وتقدم هذه المنظمات، التى تشمل منظمات نسوية وشبابية وطلابية ودينية وخيرية وثقافية، بالاضافة إلى المنتديات الإقتصادية، خدماتها الانسانية والتطوعية وغير الربحية فى مجالات حقوق الانسان والبيئة وتنظيم الاسرة والتنمية وخاصة على الصعيد المحلى حيث بلغ بعضها حالياً من الاتساع بحيث أنها أصبحت تقدم خدمات تنموية واسعة تمس حياة أكثر من ١٠٠ مليون نسمة من سكان الدول النامية (٧٣). ولاشك ان العالم سيشهد بروز المزيد من هذه المنظمات التى تهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية والبحث عن حلول غير تقليدية للقضايا العالمية الجديد والتعامل معها بمبادرات جديدة وعقلية جديدة تتناسب مع معطيات ومتطلبات النظام العالمى الجديد الذى ارتبطت ولادته من بين امور عديدة ببروز المنظمات غير الحكومية (٧٤). والبروز المفاجىء للقضايا العالمية الجديدة وعقد سلسلة من المؤتمرات الدولية. لكن بالاضافة إلى جميع هذه المستجدات العالمية، جاء غزو العراق للكويت واندلاع الحرب فى الخليج ليشكل لحظة اخرى مهمة وفاصلة من لحظات بروز وتطور النظام العالمى الجديد.

البحث عن النظام العالمى الجديد

لقد طرأت على العلاقات الدولية تغيرات عميقة وجوهرية خلال الـ ١٠ سنوات الاخيرة وخاصة منذ بروز جورباتشوف المفاجىء على الساحة الدولية عام ١٩٨٥. كان جورباتشوف أول من تحدث علناً عن قيام نظام عالمى جديد وعن اشاعة ظروف دولية طبيعية وخالية من الاسلحة النووية وتركز على مسائل بقاء بدلاً من فناء الجنس البشرى. وجاءت مبادراته الفكرية والسياسية (البيريسترويكا) لتؤدى إلى اختفاء الاتحاد السوفيتى واستفراد الولايات المتحدة بالشأن العالمى وبالتالى سقوط النظام العالمى القديم الذى كان اساساً نظاماً ثنائى القطب ويتمحور حول صراع الشرق والغرب وسباق التسلح النووى. وتزامن سقوط النظام العالمى القديم مع بروز مجموعة من المستجدات العالمية كالصعود المفاجىء للقوى الإقتصادية الكبرى الجديدة المنافسة للزعامة العالمية للولايات المتحدة وتزايد حدة الصراعات التجارية والإقتصادية العالمية والتى أخذت تحل محل الصراعات السياسية والايديولوجية والاقليمية التقليدية وتنامى حضور التكتلات التجارية والإقتصادية فى العالم كبديل للتكتلات السياسية والعسكرية التى كانت من أهم معالم النظام العالمى القديم، بالاضافة إلى بروز القضايا العالمية الجديدة التى أصبحت تستأثر باهتمام المجتمع الدولى وتتصدر جدول أعمال كل المؤتمرات الدولية التى عقدت مؤخراً.

من ناحية أخرى تزامن سقوط النظام العالمى القديم مع الغزو العراق غير المبرر للكويت (٧٥). والاندلاع السريع للحرب الثانية فى منطقة الخليج العربى بمشاركة ٣٥ دولة من دول العالم، أدى الغزو إلى سلسلة من التحركات والتفاعلات والتطورات السياسية والعسكرية المكثفة والمتتابعة والتى شكلت فى مجموعها أسساً لمرحلة فاصلة فى التاريخ السياسى العالمى. فالتحركات العسكرية التى شهدها العالم خلال فترة غزو واحتلال العراق للكويت فاقت فى زخمها كل التحركات العسكرية فى العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (٧٦). أما سياسياً، فقد كانت الفترة من ٢ أغسطس ١٩٩٠ وحتى ٢٤ فبراير ١٩٩١ من أكثر الفترات نشاطاً ودبلوماسياً فى التاريخ السياسى المعاصر خاصة على صعيد مداولات واجتماعات مجلس الأمن الذى كان فى حالة انعقاد دائمة وشهدت اجماعاً دولياً فريداً من نوعه حول قراراته واصدر خلال هذه الفترة ١٢ قراراً حول أزمة الخليج بما فى ذلك القرار رقم ٦٧٨ الذى يسمح باستخدام القوة ضد العراق اذا لم ينسحب من الكويت بتاريخ ١٥ يناير ١٩٩١ (٧٧). بيد أن النتيجة الأكثر بروزاً لحرب الخليج هى استغلال الولايات المتحدة لهذه الحرب لتعزيز زعامتها الدبلوماسية والعسكرية وترسيخ الانطباع بإنها هى الدولة العظمى الوحيدة التى تضع وتقترح جدول الاعمال وتوزع الادوار على الدول الاخرى فى ظل النظام العالمى الجديد الذى جاءت ولادته الرسمية فى خطاب الرئيس الامريكى جورج بوش فى ١١ سبتمبر ١٩٩٠ (٧٨).

لقد أدى هذا الاعلان الرسمى عن ولادة النظام العالمى الجديد إلى إثارة مواقف وردود أفعال متباينة وتساؤلات مشروعة حول طبيعة وحقيقة هذا النظام وهل تشكل فعلاً أم أنه لازال قيد التشكل وما هو الجديد فى هذا النظام العالمى الجديد وكيف يختلف فى أسسه وقواه ومحاوره وصراعاته وقضاياه واهتماماته عن النظام العالمى القديم، ورغم ان الخطاب السياسى الرسمى الامريكى لم يعد يكترث كثيراً

٧٣– سعيد عبد المسيح شحاتة ، "دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولى : الحاضر والمستقبل" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥ .

٧٤– Paul Ekins, "A New World Order: Grassroots Movements for Global Change", Routledge, New York, 1992.

٧٥– مجموعة من المؤلفين ، "الغزو العراقى للكويت" ، عالم المعرفة ، الكويت ١٩٩٥ .

٧٦– محمد عبد الحليم أبو غزالة ، "درع وعاصفة الصحراء" ، مطبعة أخبار اليوم ، القاهرة ١٩٩٥ .

٧٧– Ken Matthews, "The Gulf Conflict and International Relations" , Routledge, New York, 1993.

٧٨– عبد المنعم سعيد ، "حرب الخليج والنظام العالمى الجديد" .

جدول (٣)

الفروقات الرئيسية بين النظام العالمي القديم والجديد

الأنماط السائدة	النظام العالمي القديم	النظام العالمي الجديد
نمط الانقسامات	شرق/ غرب	شمال/ جنوب
نمط التكتلات	تكتلات عسكرية	تكتلات تجارية
نمط الصراعات	صراعات ايديولوجية/ سياسية	صراعات تجارية/ اقتصادية
نمط الأولويات	التهديد النووي	التهديد البيئي
نمط التفاعلات السياسية	صراعات	تسويات
نمط التفاعلات العسكرية	سباق التسلح	نزع السلاح
نمط الاقطاب	ثنائي الاقطاب	أحادي وربما تعددي الاقطاب
نمط الحكومات	حكومات سلطوية/ شمولية	حكومات ديمقراطية
نمط الايديولوجيات	الرأسمالية/ الاشتراكية	الليبرالية الاقتصادية والسياسية

للنظام العالمي الجديد في ظل إدارة الرئيس الامريكي بيل كلينتون الذي يبدو أنه أكثر انشغالاً بالشئون الداخلية الامريكية واقل تفكيراً بالعالم الخارجي خاصة بعد أن اطمأنت الولايات المتحدة أن مصالحها الحيوية والاستراتيجية العليا لم تعد تتعرض لنفس الخطر والتهديد الذي كان قائماً في ظل وجود قوة نووية وسياسية منافسة كالاتحاد السوفيتي، رغم كل ذلك ظل مفهوم النظام العالمي الجديد، قيد التداول في الولايات المتحدة وخارجها، بل أنه أخذ يزداد الحاحاً يوماً بعد يوم. كذلك ظل مفهوم النظام العالمي الجديد، ورغم ما أستجد على الموقف الرسمي الأمريكي منه، يثير انفعالات واسعة بين المؤيد له كل التأييد والمعارض له كل المعارضة وبين المؤكد لقيامه وبين الرافض لوجوده.

ويتضح الآن أنه في سياق البحث عن النظام العالمي الجديد هناك على الاقل ثلاثة آراء مختلفة كل الاختلاف بشأن وجود أو عدم وجود مثل هذا النظام. فالرأي الأول ينكر ويشكك بوجود نظام عالمي جديد ويؤكد على أن هذا النظام ورغم كل الحاجة اليه بل ورغم كل ما جرى في العالم من تحولات ملحوظة خلال السنوات الاخيرة لم يتكون بعد (٧٩). ويؤكد فريق آخر من الذين يستبعدون وجود النظام العالمي الجديد، على ان الحديث عن مثل هذا النظام هو مجرد وهم وخدعة وربما مؤامرة جديدة من مؤمرات القوى الكبرى وخاصة الولايات المتحدة التي تسعى دائماً لخداع الشعوب المضطهدة من خلال ترويج الشعارات والمفاهيم المضللة والواهمة (٨٠). لذلك وبالنسبة لهذا الرأي لا وجود لنظام عالمي جديد خاصة اذا كان هذا النظام يتضمن وعوداً وتوقعات وآمالاً وطموحات سرعان ما تقود إلى المزيد من الاحباط واليأس. ان النظام العالمي الجديد وفي ظل أستمرار الصراعات والفوضى العالمية الراهنة ليس أكثر من مجرد مسمى جديد لحقائق وثوابت وقوى قديمة كانت ولازالت تحكم العالم.

أما الرأي الثاني الباحث عن النظام العالمي الجديد فانه، وعلى العكس تماماً للرأي الأول، يؤكد قطعاً على وجود هذا النظام ويتعامل معه على أنه قد تكون فعلاً وأنه قد أصبح حقيقه من حقائق الحياة السياسية العالمية المعاصرة (٨١). ويقول هذا الرأي ان هناك ما فيه الكفاية من المستجدات

٧٩- Joseph S. Nye Jr., "What New World Order", Foreign Affairs, No. 2, Vol. 71, Spring 1992.

٨٠- زكي أحمد ، "النظام العالمي الجديد في تصور الاسلاميين"، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٥٧ ، مارس ١٩٩٢ .

٨١- Mohammed Rabie, "The New World Order", Vantage Press, New York, 1992.

الفكرية والسياسية الدولية التي تدلل على وجود النظام العالمى الجديد الذى يبدو مختلفاً كل الاختلاف عن النظام العالمى القديم. لقد برز هذا النظام، كما يدعى هذا الرأى مع مجيء جورباتشوف وتطور بعد ذلك مع تصاعد مبادراته وتأكد وجوده بعد أنتهاء الحرب الباردة وأختفاء الاتحاد السوفيتى. ويؤكد هذا الرأى ان وجود النظام العالمى الجديد لا يحمل بالضرورة وعوداً بعالم أكثر أمناً وعدلاً، كما ان كونه نظاماً جديداً لا يعنى أنه قد أصبح تلقائياً أفضل من القديم. ان كل ما يوحى به النظام العالمى الجديد هو وجود فروقات عميقة وجوهرية فى أسسه وثوابته وقواه وقضاياه عن النظام العالمى القديم (٨٢). لذلك ومن منطلق التعامل الواقعى مع حقائق العالم. فأنه لا يمكن سوى التعامل مع النظام العالمى الجديد بكل ما له وما عليه وبكل سلبياته وإيجابياته العديدة. بل ان التعامل الواقعى مع هذا النظام يتطلب عقلية جديدة ومفاهيم جديدة ويفرض على الدول التعامل اتباع سياسات جديدة. بدون اتباع سياسات جديدة وملائمة لوقائع وحقائق النظام العالمى الجديد ستدفع دول كثيرة ثمن الانغلاق وذلك كما حدث لنظام صدام حسين فى العراق الذى شكل قرار غزوه للكويت محاولة لفرض أفكار نظام عالمى قديم على النظام العالمى الجديد (٨٣). ان هذا النظام لازال يتعامل مع عالم التسعينات بشعارات الستينات ويفسر حقائق نهايات القرن بعقلية بدايات القرن ويتمسك بثوابت النظام العالمى القديم فى الوقت الذى انتقل فيه العالم إلى النظام العالمى الجديد.

ولاشك ان كل رأى من هذين الرأيين يحمل فى طياته بعضاً من الصحة. فهناك ما فيه الكفاية من الشواهد التى تدلل على صحة الرأى الذى يجزم بوجود النظام العالمى الجديد وبخاصة فى ضوء التحولات المثيرة التى شهدها العالم خلال السنوات العشر الاخيرة. بيد أن هناك أيضاً ما فيه الكفاية من الشواهد للقول بأن النظام العالمى الجديد ليس فيه أى جديد بما فى ذلك استفراد الولايات المتحدة التى كانت تتزعم العالم سياسياً فى ظل النظامين القديم والجديد. لكن بالاضافة إلى هذين الرأيين المتعارضين كل التعارض هناك الرأى الثالث الباحث عن النظام العالمى الجديد وهو الرأى الذى يحاول التوفيق بينهما. يؤكد هذا الرأى ان النظام العالمى الجديد هو فى أحسن الاحوال نظام قيد التكوين وهو الآن يمر بمراحله التأسيسية والجنينية الأولى. لذلك رغم كل الحديث المتزايد عن النظام العالمى الجديد فأن الملامح والمعالم الرئيسية لهذا النظام لم تكتمل بعد ولازالت غير معروفة. ويضيف هذا الرأى ان ما لا يعرف عن النظام العالمى الجديد هو أكثر بكثير مما يعرف عنه خلال المرحلة الراهنة من مراحل بروزه وتطوره. بل أنه وخلال مرحلته التكوينية الراهنة فأن النظام العالمى الجديد يثير من التساؤلات أكثر مما يعطى من اجابات واضحة. ان هناك حتماً نظاماً عالمياً جديداً قيد التكوين بيد أنه من الصعب فى هذه المرحلة الجزم بحقيقته وهويته وأسسه وثوابته والقوى التى ستدير شئونه. ويضيف هذا الرأى ان كل ما يمكن الجزم به الآن هو ان النظام العالمى القديم قد انتهى، لكن لا يمكن بنفس القدر من الجزم بأن النظام العالمى الجديد قد ولد فعلاً. ان النظام العالمى الجديد هو كالجنين الذى يعرف الجميع بوجوده لكن لا أحد يستطيع ان يؤكد شكله وحجمه ونوعه (٨٤).

لكن مهما كانت الآراء متباينة حول ان كان النظام العالمى الجديد قد تكون فعلاً أو لم يتكون أو أنه قيد التكون، ومهما كانت الاحاسيس والمواقف مختلفة تجاه كون هذا النظام حقيقة من حقائق الحياة السياسية والمعاصرة أو كونه وهما وخدعة من خداع القوى العالمية، فأن مصطلح النظام العالمى الجديد أصبح الآن متداولاً وواسع الانتشار. لقد تزامن بروز هذا المصطلح مع حدوث سلسلة التحولات المثيرة التى شهدها العالم والتى كانت محصلتها النهائية المؤكدة هى أنتهاء نظام الحرب الباردة. لذلك لم يات مصطلح النظام العالمى الجديد من الفراغ بل هو التجسيد المفهومى لجملة التطورات والمستجدات السياسية والفكرية العالمية التى جاءت لتفصل بين مرحلتين تاريخيتين من مراحل بروز وتطور النظام السياسى العالمى المعاصر. أن لكل مرحلة من هذه المراحل سمات وخصائص متميزة. فمرحلة الحرب الباردة (١٩٤٥ – ١٩٨٥) أتسمت أساساً بسمة الثنائية القطبية وبصراع الشرق والغرب وبأولوية التحالفات العسكرية والسياسية وبسباق التسلح النووى وبتعدد الصراعات الاقليمية. كانت هذه السمات هى أبرز معالم النظام العالمى القديم. أما مرحلة ما بعد الحرب الباردة (١٩٨٥ وحتى الآن) فتتسم أساساً بسمة الأحادية حالياً وربما التعددية القطبية لاحقاً وبالوفاق بين الشرق والغرب وبأولوية التكتلات الاقتصادية والتجارية والاتجاه نحو تسوية الصراعات الاقليمية ووقف سباق التسلح النووى الذى حل محله الخطر البيئى كاهم بند من بنود جدول أعمال النظام العالمى الجديد. أن الأمر المؤكد الوحيد هو ان مرحلة ما بعد الحرب الباردة تعج بالتحولات وان الأمم، على الأقل الأمم الحية، تستعد لاستقبال عصر جديد وعالم جديد وربما أيضاً نظام عالمى جديد.

82- Stanley Hoffmann, "A New World".

٨٣– عبد المنعم سعيد ، "حرب الخليج والنظام العالمى الجديد" .

84- Donald M. Snow, "The Shape of the Future" , Sharpe, New York, 1991, and David C. Korten, Getting to the 21st Century, Kumarian Press, Hortford, 1990.

تفسير ظواهر التعاون الدولى فى عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية

د . حسن عبد الله جوهر
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

شهدت أدبيات السياسية الدولية المعاصرة زيادة كبيرة وملحوظة من حيث الكم والنوع فى الأبحاث الخاصة بقضايا وشئون التعاون الدولى وذلك منذ السنوات الأولى من عقد الثمانينيات . بل وتعاظمت قناعات الكثير من علماء السياسة الدولية بانتشار ظاهرة التعاون الدولى لتغمر مساحات واسعة من صور العلاقات الدولية الثنائية ومتعددة الأطراف فى أعقاب إنتهاء عهد الحرب الباردة . فقد ظهرت مدرسة جديدة من منظور العلاقات السياسية الدولية تدفعهم الرغبة في تفسير أنماط التعاون المستمر على الصعيد الكونى ولا سيما بعد بروز انحسار الهيمنة الأمريكية فى عهد الرئيسين جيرالدفورد وجيمى كارتر . وبفضل بعض الابتكارات المنهجية المؤثرة التى حققتها ، ظهرت تلك المدرسة الجديدة لتتحدى الفكرة التقليدية والجوهرية لأكبر وأهم مدرسة عملية فى حقل السياسة الدولية ؛ وبالتحديد « المدرسة الواقعية "Ralist School" القائلة بأن مجمل الشئون الدولية والعلاقات المتبادلة بين وحدات المنظومة الدولية تقوم على فلسفة الصراع إلى حد كبير . ويستند الإنتصار الكبير الذى يدعيه أصحاب هذه المدرسة الجديدة والتى بدأت تعرف بمدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة Neo-liberal Institutional School على توضيح إمكانية التعاون الدولى على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام العالمى (Grieco, 1988, p. 492-3)Å، مستخدمين فى ذلك الفرضية الأساسية للنظرية الواقعية التى تعتبر الدول القومية - الشغوفة بتحقيق مصالحها الذاتية المتعارضة مع مصالح الآخرين - الأطراف الرئيسية الفاعلة فى المنتظم الدولى . وقد أوضح علماء هذه المدرسة المنافسة للمدرسة الكلاسيكية من خلال تحليل « محنة السجين المتكررة "Iterated Prisoner's Dilemmas" و« نماذج إنهيار السوق "Mar Kat Failure Models of" أنه بإمكان الدول القومية تقوية أنماط التعاون فيما بينها وتعزيز نتائج هذا التعاون وذلك عن طريق خلق أنظمة أو إجراءات خاصة بمراقبة الغش ولتقليل تكاليف نقل المعلومات ولتسهيل عقد الصفقات فى علاقاتها البينية المتبادلة (Keohane, 1984, P. 107) ولعل الأهم من ذلك والمدهش من المنظور التحليلى هو إستخدام أصحاب هذه النظرية الجديدة لإفتراضات المدرسة الواقعية من جهة ، والاختيار العقلانى Rational Choice من جهة ثانية ومنهجية نظرية اللعبة Game Theoraetic Approach من جهة ثالثة قد يجسد البعض تحقق بشير النجاح فى إمكانية تفسير الظواهر المتناقضة لكل من الصراع والتعاون من خلال الرجوع إلى أداة منطقية واحدة (Jervis, 1988, P. 319).

فى الواقع ، وعلى الرغم من إمكانية قبول رأى أنصار مدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة القائل بأن دراساتهم الخاصة بالتعاون الدولى قد اقتربت كثيرا من بعض مضامين وفرضيات دراسات الصراع الدولى إلا أن هذا الشكل من التقارب لا يعدو فى مجمله اشتراكا فى الأساليب السطحية فقط . ففى الوقت الذى قد تتقارب فيه الإستخدامات المنهجية للمدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة ، لايزال كلا النموذجين

يرتكزان على مفاهيم فلسفية مختلفة بشكل أساسى حول طبيعة العالم (كانتور ، ١٩٨٩ ، ص ١٠٠ - ١٠٤ ؛ بدوى،١٩٧٧، ص٣٢ -٥٩). فمن جهة ، ينظر علماء النظرية الواقعية الى النظام الدولى كعالم هوبزى Hob-besian World الذى يؤدى غياب سلطة مهيمنة رئيسية فيه إلى استشراء حالة عدم الشعور بالأمن والخوف الدائم . ومن جهة أخرى ، تبدو الليبرالية المؤسسية الجديدة القائمة على النظرة السميثية Smithian View أو النظر البنثامية Bent-hamite View للعالم ، والذى يمكن للناس فى ظله التعاون من أجل تحقيق المكاسب المتبادلة . وبالنتيجة ، فأن أى تكامل بين هذين المنهجين كما قد يظهران الآن سوف يمر بوقت عصيب لإجتياز اختبار الترابط المنطقى .

أن مثل هذه المشكلة في الحقيقة تمثل عائقا أساسيا أمام قدرتنا على تحسين فهمنا لميكانزمات التعاون الدولي . وبالتالى فأنه ما لم نتمكن من القيام بعمل تكاملى حقيقى بين دراسات التعاون والصراع ، فأن فهمنا لقضايا التعاون الدولى سوف يبقى قاصرا ومحدودا ، كما سوف نخطئ بصفة خاصة فى اكتشاف التفاعل الأساسى بين هذين العالمين المتناقضين . ولذلك فإن المأزق الخطير الذى وقع فيه مؤيدو النظرية الليبرالية المؤسسية الجديدة عند تفسير ظواهر التعاون العالمى - وكما يبدو حاليا - لا يكمن فى تمسكهم بـ « بفرضيات واقعية مبالغ فيها » ولكن فى إعتمادهم على مفاهيم ليبرالية لا يمكن أن تتوافق مع المنظور الواقعى لعالم الصراع وإنعدام الأمان . وبالنتيجة ، فأن الطريقة المثلى لفهم ظاهرة التعاون الدولى فى اطار الرؤية الواقعية لعالم الصراع ، وبقدر أكبر من الدقة ، تكمن فى دراسة هذا الموضوع بشكل متناغم ومنسجم مع مفاهيم الصراع والفوضوية التي تنطلق منها المدرسة الواقعية نفسها .

الاختلاف الأساسى بين الواقعية والليبرالية الجديدة:

كما تم ذكره آنفا ، هناك مفهوم خاطئ وشائع فى نفس الوقت يسود معظم النقاش عن النظرية الليبرالية المؤسسية الجديدة . ويدور هذا المفهوم الخاطئ حول الفكرة القائلة بأن المنهجية العلمية لهذه المدرسة ، ومن ثم النتائج التى تتوصل إليها فى تفسير التعاون الدولى تتوافق مع الفرضيات الأساسية للمدرسة الواقعية ؛ ويعود السبب الأساسى وراء هذا الإعتقاد إلى حقيقة قبول المنظرين الليبراليين المؤسسيين الجدد بالفرضية القائلة بأن الدول العقلانية ذات المصالح الذاتية Ra-tional Self-interested State هى الفاعل الرئيسى فى السياسة الدولية ، متفقين بذلك مع أنصار المدرسة الواقعية ، وخلافا لنظرة زملائهم من الليبراليين التقليديين الذين يعيرون أهمية كبرى لقواعد الأخلاق والمثل والقانون الدولى والمنظمات الإقليمية والعالمية كمرتكزات ومحفزات لنتائج التفاعلات الدولية ، وتبعا لهذا الاعتقاد ، فقد إدعي هؤلاء المنظرون تحقيق نصر عظيم فى توضيح وتفسير إمكانية قيام التعاون بين الدول القومية متناقضة المصالح والأولويات حتى فى ظل العالم الكئيب الذى تتبناه النظرية الواقعية . وتعتبر تعليقات روبرت كوهين Pobert Keohane الذى يعد من أقطاب المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة ومؤسسيها الأوائل ، فى هذه الصدد نموذجية . يقول كوهين (١٩٨٤) فى كتابه الشهير « بعد الهيمنة After " Hegemony:

«أن تبنى فرضية الأنانية العقلانية يضع النقاش فى هدا الكتاب علي نفس أساس النظريات الواقعية . يكمن النقاش هنا فى أن أهمية النسق الدولية لا تعتمد علي تهريب الفرضيات الخاصة بالإيثار واللاعقلانية . أننى حين أبدأ بنفس المقدمات المنطقية لمثل هذه الحوافز ، فانى أسعى إلى إظهار أن تشاؤم الواقعية عن التعاون الذى يزيد الرفاهية أمر مبالغ فيه . (ص٢٩)

وبالمثل يكتب أحد المدافعين الآخرين عن المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة ، تشالرز ليبسون (١٩٨٤) بأن استخدام لاعبين توجههم المصلحة الذاتية وزيادة المنفعة للحد الأقصى فى نموذج « محنة السجين » يعتبر « إفتراضا موازيا وبشكل واضح للمفهوم الواقعى عن الدول ذات السيادة فى السياسية الدولية » .(ص٢)

ولكن إذا تمعنا عن قرب أكثر فى تعريف المصلحة الذاتية الذى يستخدمه أصحاب نظرية الليبرالية المؤسسية الجديدة ، يصبح من الواضح أن أوجه التشابه بينها وبين النظرية الواقعية سطحية فقط . فعلى سبيل المثال ، فأن « الأنانية العقلانية » بالنسبة لروبرت كوهين تعنى أن الدول القومية تهتم فقط برفاهيتها الخاصة . يقول كوهين (١٩٨٤) فى هذا الخصوص : « تكون الوظائف النفعية للدول مستقلة عن بعضها البعض : فالدول لا تحقق مكاسب أو خسارة فقط بسبب مكاسب وخسائر الآخرين » . (ص٢٧)

إذن ، يمكن القول بأن فرضية المصلحة الذاتية هى التى تسمح لمنظرى الليبرالية المؤسسية الجديدة من أمثال روبرت كوهين وتشارلز ليبسون وغيرهما باستخدام نماذج محنة السجين وانهيار السوق من أجل إظهار أن الأنماط والنسق الدولية يمكن أن تكون ذات نفع للدول ، إذ أن كلا النموذجين يتضمن قاسما مشتركا في التعاون الذى يمكن تبريره فقط بهذا التعريف الليبرالي للمصلحة الذاتية . يعلق آرثر شتاين Arthur Stien (1983)

في هذا الخصوص :

« أن إفتراض وجود أزمات للمصالح المشتركةوالكراهيات المشتركة هو الذى يعمل على ظهور نسق تفترض بأن ممثلى المصلحة الذاتية يكون لديها أشياء مشتركة بالفعل . هذه وجهة نظر ليبرالية إلى حد كبير ، وليست إحتكارية (تجارية) ، عن المصلحة الذاتية : وتوحى بأن الممثلين يركزون على عوائدهم ويقارنون النتائج المختلفة مع الأخذ بالاعتبار تعظيم مكاسبهم الخاصة إلى الحد الأقصى » . (ص١٣٤)

من الفقرة السابقة نجد أن آرثر شتاين ، سواء كان قاصدا أم لا ، قد بين وضح الإختلاف الرئيسى بين النموذجين الواقعى والليبرالى المؤسسى الجديد . فبينما يركز النموذج الأول علي وجهة نظر تجارية - إحتكارية ، يقوم النموذج الثانى علي وجهة نظر ليبرالية للمصلحة الذاتية . ومن أجل توضيح هذا الاختلاف الجوهرى بين المدرستين بصورة أفضل ، يكون من الأهمية بمكان تقييم النظرة الفلسفية لكل منهما فيما يتعلق بطبيعة النظام الدولى والدوافع المحفزة لسلوكيات الوحدات السياسية داخل هذا النظام .

فمن جهة ، تستند المدرسة الواقعية إلى الإعتقاد بأن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولى تجعل الدول القومية قلقة بشأن أمنها وسلطتها الذاتية بشكل مستمر (بدران ، ١٩٩٤ ، ص٣٣ - ٣٨) . وبالنتيجة ، يرى الواقعيون أن تركيز إهتمام هذه الدول يكون بشكل أساسى بمركزها النسبى من ناحية القوة داخل النظام العالمى ، وأن مثل هذا الاهتمام لا يسمح لها بطبيعة الحال بالسعى مغمضة العين نحو تحقيق المكاسب المطلقة . وبدلا من ذلك ينبغى علي هذه الدول أن توجه انتباهها إلى المكاسب النسبية التى يحققها الآخرون . يقول جوزيف جريكو Joseph Grieco فى بيان هذا المعنى :

« القدرات وبصفة خاصة ، مقدارها ونوعيتها مقارنة بالآخرين ، هى الأساس المطلق لأمن واستقلال الدولة فى إطار المساعدة الذاتية للفوضى الدولية ونتيجة لذلك ، يجد الواقعيون أن الهدف الأساسى للدول فى أية علاقة ليس الحصول علي أعلي مكسب أو ربح فردى ، بل منع الآخرين من تحقيق تقدم فى قدراتهم النسبية بدلا من ذلك » . (ص٣٩)

وهكذا يشير جريكو إلى أن الوظيفة النفعية للدولة يجب أن تأخذ فى الاعتبار ليس فقط ربحها المطلق فى أى مشروع تعاونى بل وأيضا الفرق بين الربح الذى تجنيه من هذا المشروع من ناحية أخرى . وعند القيام بمثل هذا التعديل ، فأن لعبة محنة السجين التى تعتبر أساس النماذج الليبرالية الجديدة سوف تصبح تحت ظروف معينة لعبة الفشل التام A Game of Deadlock وسوف يصبح التعاون في هذه الحالة مستحيلا .

ولكى نتجنب التعثر فى لعبة لغة الاصطلاحات النظرية ، يكون من المهم العودة إلى الوراء قليلا والتذكر بأن الفرق الأساسى بين الواقعية والليبرالية الجديدة أعمق من مجرد الخلاف حول عدد المصطلحات التى ينبغى تضمينها فقى وظيفة الدولة النفعية . وفى الحقيقة ، فأن الإختلاف بين هاتين المدرستين يبدأ من مستوى القاعدة الأساسية لإنطلاق كل منهما . وبمعنى أدق فأن هذين النموذجين يقومان علي نظرتين للعالم مختلفتين بشكل جوهرى . فى ظل النموذج الواقعى ، يقترب النظام الدولى بشكل كبير من حالة الطبيعة كما يبينها توماس هوبز Thomas Hobbes (1651/1958)، حيث أن غياب السلطة المهيمنة يؤدى إلي ما يسميه هذا الفليسوف الانجليزى في كتابه الأشهر "التنين Leviathan" بحالة حرب " كل إنسان ضد كل انسان War of every man Against every man (Part 1, ch. 13, p. 185) وهذا قد لا يعنى بالضرورة أن يكون الناس دائما فى حالة حرب ولكن يعنى أن إحتمال نشوب العنف بينهم يظل قائم على الدوام . يضيف توماس هوبز فى هذا الخصوص :

« كما أن طبيعة الطقس السيئ لا تكمن فى هطول المطر مرة أو مرتين بل الميل إلى ذلك لعدة أيام متوالية : كذلك الحال بالنسبة لطبيعة الحرب التى لا تتكون من القتال الفعلى بل فى الإتجاه المعروف نحوها . ففى كافة الأوقات ليس هناك ما يؤكد العكس » . (Part 1, ch. 13, p. 186)

ولعل هذا هو بالضبط ما كان يقصده كينيث والتز Kenneth Waitz (1979) عندمات كتب قائلا : في السياسة الدولية أن القوة تخدم Force Serves ليس فقط بصفة الخيار الأخير . بل بصفة الخيار الأول والدائم (ص١١٣) ونتيجة لهذا الاعتقاد يرى أنصار المدرسة الواقعية أن الدول تعيش فى حالة دائمة من الخوف وإنعدام الأمان ، وتكون قلقة دائما من إحتمال قيام الآخرين بتهديد بقائها . وهكذا فأن الدول فى نظرهم يجب أن تحترس دائما من خطط الأعداء المحتملين ويجب تبعا لذلك أن تنتبه إلى نتائج التوزيع لأى تبادل أو مشروع تعاونى .

وعلي الجانب الآخر ، يبدو أن أصحاب نظرية الليبرالية المؤسسية الجديدة يعتمدون علي نظرة حميدة للنظام الدولي بقدر أكبر . فعلي الرغم من إبتعاد الليبرالية الجديدة عن بعض إفتراضات الليبرالية التقليدية (Keohane, 1989, P. 8-11) إلا أنها بقيت مع ذلك

مخلصة لجذورها في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية . وفي مثل هذا العالم كما يعبر عنه كل من آدم سميث مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي ، والفيلسوف الانجليزي جيريمي بنثام Jeremy Bentham لا يكون التركيز منصبا علي الصراع بل على التكافل والمكاسب المتبادلة (Crane & Amawi. 1991 p. 7-9) وعلى الرغم من أن الليبرالين الجدد ليسوا مثاليين الى حد الإعتقاد بفكرة «انسجام المصالح "Harmony of Interests بصورة كاملة (Carr, 1964, p. 207) إلا أن تركيزهم على المكاسب المطلقة أكثر من المكاسب النسبية يوجه ضربة قوية لهذا المفهوم . فبالنسبة لهؤلاء فان العائق الرئيسى للتعاون الدولى لا يكمن في نشوب أى صراع أساسى بين الدول القومية لكن فى الظروف البنيوية Structural Coditions المحيطة بالعلاقة الثنائية السائدة بينها ، تماما مثل هؤلاء المحتجزين في محنة السجين ، تلك الظروف التى تمنع هذه الدول أو المتحجزين من تحقيق نتائج مثالية . بالاضافة إلى ذلك فان تلك المشاكل لها صعوبتها الخاصة فى السياسة الدولية ، حيث تعنى الفوضى عدم وجود سلطة قادرة علي تطبيق الاتفاقيات التعاقدية بين الدول بالقوة . ويضيف ليبسون Lipson (1984) فى هذا الشأن :

« تلك الأدوات القانونية شائعة على المستوى المحلي ولكن نادرة علي المستوي الدولي . وبالفعل فان غياب الضمانات التى يمكن الإعتماد عليها هى خاصية أساسية للعلاقات الدولية وعائق رئيسى أمام إبرام المعاهدات والعقود والإتفاقيات » : (ص٤)

فالاختلاف الرئيسى بين الواقعيين والليبراليين الجدد ، إذاً يتركز فى فهم كل فريق لنتائج الفوضى التى يقوم على أساسها النظام العالمى بالنسبة للواقعيين ، فأن الفوضى تعنى أن ظواهر العنف تبقى إحتمالا دائما ويجب الإحتراس منها بصفة مستمرة . أما بالنسبة لأنصار الليبرالية الجديدة فأن الفوضى تعنى عدم وجود سلطة قادرة علي تطبيق التعاقدات ومنع النتائج دون المثالية (مقلد ، ١٩٨٢ ، ص٥٢ - ٥٣ . ونتيجة لذلك ، فأن الهدف الرئيسى للدولة الواقعية يتمثل فى الحفاظ علي أو تعزيز مركزها من حيث القوة ، بينما الهدف الرئيسى للدولة الليبرالية الجديدة هو إيجاد الحدود المثالية مع الدول الأخرى (مقلد ، ١٩٨٢ ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨) . وهذا هو ، فى الحقيقة ، الإختلاف الأساسى الذى يميز طريقة منهجى الواقعية والليبرالية الجديدة للتعاون الدولي .

ورطة الليبرالية الجديدة: تفسير الصراع فى عالم المكاسب المطلقة :

يفترض أن يتضح من المناقشة الآنفة أن الكتابات الحديثة عن التعاون الدولي ليست قائمة علي فرضيات المدرسة الواقعية ، بل تقوم بدلا من ذلك على أساس نظرتها الليبرالية الخاصة (الكلاسيكية) إلى العالم ، وهى نظرة غير متوافقة ، فى الحقيقة ، مع وجهة نظر علماء الواقعية . وفى هذا الجزء سوف نبين أن أية نظريات التعاون القائمة على فرضيات الليبرالية الجديدة تواجه صعوبات تحليلية مهمة قد تعيق فهم دور حقيقة التعاون فى السياسة الدولية بشكل متكامل ومنطقى . وفى المقابل ، سوف نستعرض كيف يمكن للمنهج الواقعى أن يسلط الضوء علي المسائل التى لم توف حقها من التركيز والإهتمام حاليا من قبل كتاب الليبرالية الجديدة رغم أنها قد تساهم فى خلق نظرية متكاملة وأكثر صدقا للعلاقات الدولية .

أن المشكلة الرئيسية التى تواجه الكتابات الليبرالية فى معالجة موضوع التعاون الدولى تكمن فى عدم قدرتها علي التصالح المنطقى مع طبيعة العالم القائمة علي أساس الصراع بين الدول . وأن معظم رواد الليبرالية الجديدة لديهم الرغبة في الإعتراف بوجود نطاق مهم من نشاط الدولة ، ولاسيما فى إطار البعد العسكرى الإقليمى ، والذى تكون محصلة التفاعلات في ظلة صفرية إما Zero-Sum أو ذات مجموع ثابت Constant-Sum فعلى سبيل المثال ، يقول جيرفس Jervis (1983) فى هذا الصدد بأنه طالما « يتم إختبار القوة العسكرية في حالات الصدام بين الدول ، فأنها (القوة العسكرية) نسبية وليست مطلقة » (p. 175) . كيف يمكن إذاً ، لليبرالية الجديدة التوفيق والجمع بين حقيقة استخدامات القوة وتركيزها في نفس الوقت على المكاسب المطلقة ؟

لعل الاجابة الأكثر شيوعا في هذا الصدد تكمن فى افتراض وجود فجوة أساسية بين الأمن العسكرى من جهة والمجالات السياسية الاقتصادية من جهة أخرى ، مع اعتبار أن قضية المكاسب النسبية تنطبق فقط على الأمن العسكري . وبذلك تكون لدى علماء الليبرالية الجديدة الرغبة فى التخلص من بعض تفسيرات القوة فى مجال الأمن بغية إدعاء نفوذ مهم فى مجال الشئون السياسية الاقتصادية . ولعل من اكثر الأمثلة وضوحا فيما يتعلق بهذا النوع من تقسيم مجالات القوة يمكن العثور عليه فى كتاب ريتشار روزكرانس Richard Rosecrance (1986) "نشوء الدولة التجارية "Rise of the Trading State في هذا الكتاب يقسم روزكرانس النظام العالمى على نحو واضح إلى « عالمين » هما :

العالم العسكرى الإقليمى والعالم التجاري . ويضع روز كرانس قواعد مختلفة للغاية تحكم طبيعة لتفاعلات فى كل من هذين العالمين كما يطرح فى نفس الوقت مناهج نظرية متباينة لفهم كل منهما (Rosecrance, 1986, 9.2).

فى الواقع ، يعتبر هذا الأسلوب فى تقسيم النظام العالمى إلى عوالم أمنية وإقتصادية وسياسية أو غيرها منهجا غير مقنع ومصطنع فى الوقت نفسه . وقد اكتشف أصحاب النظرية الاقتصادية - الإحتكارية خلال ثلاثة قرون مضت بأنه من المستحيل الفصل بين شئون الدولة الإقتصادية وقضاياها العسكرية ، فبدون الثروة الإقتصادية لا يمكن للكثير من الدول بناء قوة عسكرية فاعلة ومعتبرة . وبالمثل ، فأنه بدون البنية العسكرية القوية لايمكن تحصيل ثروات إقتصادية كبيرة . وبمعنى آخر تعتبر كل من القوة العسكرية والقوة الإقتصادية أساسا للحصول على الأخرى ومكملة لها ضمن علاقة اعتماد متبادل بينهما . بل هنالك انسجاما مهما بين الأهداف الإقتصادية والأهداف العسكرية على المدى الطويل (Viner, 1984, p. 10) وهذه العلاقة ليست فقط بديهية ولكن يعززها أيضا الدليل التجريبي . فقد استنتج بول كندى Paul Kannedy (1987) فى كتابه المفضل عن تاريخ أوروبا فى الخمسمائة سنة الأخيرة وجود :

« علاقة عرضية (سببية) بين التحولات التى وقعت على مر الزمن فى الموازين الإقتصادية العامة والإنتاجية والوضع الذى تحتله القوة الفردية فى النظام العالمى .. والسجل التاريخى يوحى بوجود صلة واضحة على المدى الطويل بين النشوء والسقوط الإقتصادى لقوة عظمى فردية ونموها وانحسارها كقوة عسكرية هامة (أو إمبراطورية عالمية) " (p.xxii)

هنالك إذاً ، إمكانية قوية لتحويل مصادر القوة بين العوالم الأمنية والإقتصادية . وعلى إفتراض أن تلك هى القضية ، فكيف يمكن لليبراليين الجدد قبول أهمية المكاسب النسبية فى تطبيقات المجال الأمنى ورفضها فى المجال الاقتصادي ؟

إضافة إلى ذلك تعانى الليبرالية الجديدة من مشكلة أخرى تتعلق بالصراع داخل العالم الإقتصادى نفسه ، وهو المجال الذى تدعى فيه السيطرة والتفوق . وفى هذا السياق تجدر الاشارة إلى كتاب روبرت جيلبين Robert Gilipin عن الإقتصاد السياسى للعلاقات الدولية (1987) والمفعم بالأمثلة والتطبيقات العلمية فيما يخص الصراع على تقسيم المكاسب الإقتصادية . فالنزاع القائم حاليا على تجارة الخدمات ، مثلا ، لا يتعلق بكيفية التوصل إلى نتيجة مثالية تحصل فيها كل دولة على منفعة معينة بشكل مطلق ، ولكن وبكل وضوح تتحدد نتيجته فى تعيين من يكسب أكثر . ونفس هذا الصراع ، من وجهة نظر الدول النامية ، يحدد عما إذا كانت تبعيتها الإقتصادية للعام الصناعى ستكون هى النتيجة الصافية (ص٢٠٠ -٢٠١) . وبالمثل ، يوضح جوزيف جريكو فى كتابه "التعاون بين الأمم المتحدة (١٩٩٠) " وبشكل أكثر إقناعا بأن نجاح جهود تخفيض الحواجز غير الجمركية قد اعتمدت بشكل كبير على النتائج التوزيعية لتلك الجهود . (ch.7)

وبالنتيجة ، إذاً يمكن أن نخلص إلى القول بأن نظريات الليبرالية الجديدة بتركيزها على المكاسب المطلقة ، لا يمكن ان تفسر مثل هذه الظواهر الخلافية والإختلافية فى عالم السياسة الدولية ، طالما أن جذور الصراع فى تلك القضايا تتمثل فى إهتمامات الدول بالمكاسب النسبية .

تركيبة واقعية جديدة :

يتبين من العرض السابق أن محاولات أصحاب النظرية الجديدة لتفسير التعاون الدولى تعانى من خطأين مهمين وجسيمين . فمن ناحية تركز هذه المدرسة على الفصل غير الشرعى للعالم الأمنى والعالم الإقتصادى بهدف تبرير التركيز على المكاسب المطلقة . ومن ناحية ثانية ، بسبب الاقتصار فى الأساس على المكاسب المطلقة ، فان نظريتهم عن التعاون لا يمكن أن تضع فى نفس الوقت حسابا للصراع ، حتى داخل العالم الإقتصادي .

ومن هذا المنطلق ، نفترض فى هذا الجزء من الدراسة بأن الطريقة الوحيدة للتغلب على مثل تلك المشكلات تكمن فى إعادة توجيه نظرية التعاون بحيث ترتكز على أساس واقعى بحت . وأن القيام بمثل هذا العمل لا يساعدنا فقط على فهم طبيعة التعاون بين الدول بشكل أفضل بل سيساهم أيضا فى إيجاد نظرية أكثر تكاملا للعلاقات الدولية .

ولعل التساؤل الرئيسى الذى يطرح نفسه فى هذا الصدد يدور حول ماهية شكل نظرية التعاون الواقعية . وعلى الرغم من أن هذه الدراسة لا ترمى بالضرورة إلى إبتكار نموذج مفصل ومتكامل للتعاون الدولي ، إلا أنه من الممكن طرح جملة الخصائص الأساسية المتعلقة بهذه الظاهرة كرؤية مستحدثة لكيفية تذليل العقبات المهمة التى تواجه نظريات الليبرالية المؤسسية بثوبها الجديد . وفى هذا المقام ، بالتحديد ، نحاول التركيز على فكرتين أساسيتين ضمن إطار المنهج الواقعى ونظرته للعالم من أجل معالجة موضوع التعاون الدولى . وتتمثل الفكرة الأولى فى ضرورة الإعتماد على المكاسب النسبية وليس

المكاسب المطلقة فى توضيح وتفسير ظواهر التعاون بين الدول على المستوى العالمي . وتكمن الفكرة الرئيسية الأخرى فى أهمية إدراك إمكانية ممارسة لعبة الادوار المتداخلة بواسطة الدول القومية فى علاقاتها التعاونية مع الآخرين . وبما أن هذا النوع من التحليل ينطلق من المعطيات الأساسية للمدرسة الواقعية ، فأن تناول دور هذين العنصرين (المكاسب النسبية والأدوار المتداخلة) سوف يكون من خلال التركيز الدائم على التوزيع العالمى للقوة وتأثير ذلك على التوقعات الخاصة بنتائج التعاون .

على ضوء ما تمت مناقشته حتى الآن ، فليس من قبيل المفاجأة أن تبدأ نظرية التعاون الواقعية من فرضية أساسية قوامها أن الدول تعنى بالمكاسب النسبية . ولكى نستغل هذا المفهوم بالشكل الصحيح ، وفى جميع الأحوال ، يكون من المهم القيام بإدخال بعض التحسينات عليه . فعل الرغم من أن الدول تقلق بلا شك من المكاسب النسبية التى من الممكن أن يحققها شركاؤها فى أى مشروع تعاونى فانه من غير المعقول التوقع بانها ستنظر إلى كافة الشركاء المحتملين بصورة متساوية . وبالتحديد فأن الدولة يحتمل أن تكون قلقة من ناحية المكاسب النسبية عندما يكون شريكها فى المشروع التعاونى منافسا قريبا وذلك بشكل أكبر من الحالة التى يكون فيها هذا الشريك أضعف بكثير من ناحية مقومات القوة . فعلى سبيل المثال ، يمكن للولايات المتحدة بالطبع قبول بعض التخفيف فى قوتها النسبية فى مقابل كندا ، بينما لا يمكن أن تكون نفس المقدار من التخفيف مقبولا بالنسبة لها فى مقابل الإتحاد السوفيتى السابق . وهكذا ، ففى أية علاقة ثنائية فأن الدرجة التى يمكن أن تخلق عندها المكاسب النسبية مشكلة تعتمد بدرجة كبيرة على معدل قدرات الشركاء .

أن هذا التعديل البسيط بمفرده يحمل مضامين أساسية بالنسبة لفهمنا للعلاقات الدولية . أولا قبل كل شئ فانه يساعدنا على الإجابة على السؤال الذى لم تتطرق إليه الليبرالية الجديدة وهو : « أى الشركاء تتعاون معهم الدولة » ؟ فى عالم المكاسب المطلقة ، فأن الإجابة على هذا السؤال تكون بالتأكيد : « الشركاء الذين يساعدونك على صنع أكبر كعكة » . وهكذا فأنه يمكن للولايات المتحدة وخصم لدود قوى لها مثل الإتحاد السوفيتى السابق أن يتعاونا لتحقيق المكاسب المطلقة الضخمة لكيلهما فى ظل الليبرالية الجديدة حتى لو كان توزيع المكاسب بينهما غير متساو إلى حد كبير . ولكن فى إطار النموذج الواقعى الذى أوجزناه فى هذه الدراسة ، يمكننا أن نتوقع احتمالا اكبر لحدوث التعاون بين الدول ذات القدرات النسبية غير المتساوية . بل أنه فى مثل هذه الحالة فانه كلما كان الفرق فى القوة أكبر كلما كان التعاون أسهل وأيسر . وهذا المفهوم فى الحقيقة يتسجم مع نظريات الهيمنة المستقرة Hegemonic Stability حيث أن الطرف المهيمن Hegemon يكون متفوقا بشكل كبير على شركائه المحتملين ويملى بذلك شروطه عليهم بالكامل (Keohane, 1991, p. 260-261; Walleretein, 1991, p. 237)

ومن جهة أخرى ، إذا أخذنا بالاعتبار مثل هذه العلاقة غير المتكافئة فى إطار اصطلاحات نظرية المباريات وأجرينا تعديلا فى نموذج محنة السجين الأساسية لنأخذ المكاسب النسبية فى الحسبان، فسوف نجد أنه كلما كانت الدول القومية أقرب لبعضها البعض فى القدرات النسبية كلما كان التفاعل بينها أكثر شبها بالطريق المسدود Deadlock ولكن عندما نقوم بدراسة العلاقات الثنائية غير المتكافئة بشكل أكبر فأن اللعبة سوف تبقى فى إطار نموذج محنة السجين التقليدية وحتى فى هذه الحالة سوف يظل منطق إكسلرود Axelrod ضربة بضربة Tit- fot- Tat قائما وسيكون التعاون بين الطرفين غير المتكافئين فى درجات القوة ممكنا أيضا (Axelrod, 1984, p. 193-195)

ولكى نعتبر هذه النظرية معقولة أكثر ، فأننا نحتاج فقط إلى دراسة العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان فى العقود القليلة الأخيرة . فبعد الحرب العالمية الثانية ، كانت اليابان أضعف من الولايات المتحدة ، وقبلت الولايات المتحدة بسهولة نظاما تجارياً يدعو الى فتح أسواقها أمام البضائع اليابانية ، فى المقابل ، بالإحتفاظ ببعض إجراءات الحماية الجمركية . ومع تطوير اليابان المدهش فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات أصبح هذا النوع من التعاون التجارى بين البلدين أكثر صعوبة . وبدأت الولايات المتحدة تمارس مختلف أنواع الضغط السياسى والاقتصادى لدفع اليابان إلى إعادة فتح أسواقها أمام الصادرات الأمريكية (شريف ، ١٩٩٣ ، ص٣٩ - ٤٠) . وفى نفس الوقت بدأت الولايات المتحدة فى إقامة الحواجز الجمركية أمام الواردات اليابانية . فلا يبقى مجال للشك ، إذاً بأن تراجع قوة الولايات المتحدة النسبية فى مقابل اليابان هو الذى أدى الى تفاقم الصراع بين الدولتين (Thurow, 1992, ch. 4,5 بل ومن الطبيعى أن تشهد العلاقات التجارية بين القطبين الاقتصاديين العملاقين مزيدا من التوتر ، وأن تهدد واشنطن بإعلان حرب تجارية على طوكيو فى ظل استمرار العجز التجارى السنوى التراكمى بين الجانبين لصالح اليابان . كما يمكن تفسير بدايات التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية ضمن نفس هذا الإطار الإتحادى الاقتصادى القارى المرتقب (أتالي ، ١٩٩١ ، ص١٠١ - ١٠٣) .

وعلى النقيض من ذلك فليس من محض المصادفة أن يصبح تعاون الولايات المتحدة مع الإتحاد السوفيتي قبيل تفكك هذه الدولة العظمى في نهاية عقد الثمانينيات ومطلع التسعينيات أكثر سهولة من فترات الذروة في عهد الحرب الباردة . وكذلك استمرار هذا التعاون الأمريكي مع جمهورية روسيا الإتحادية وبقية جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق النووية بعدما تآكلت قوة ذلك العملاق النووي بشكل أساسي وتراجعت قوة هذه الجمهوريات الجديدة النسبية في مقابل الولايات المتحدة . فحين لم يعد الإتحاد السوفيتي ذلك ، التهديد الإستراتيجي الكوني ، أصبحت الولايات المتحدة أكثر رغبة في التعامل مع البقايا السياسية لذلك الغريم السابق .

ويتمثل العنصر الأساسي الثاني الذي يجب تضمينه في أي نظرية واقعية للتعاون الدولي في إدراك إمكانية الادوار المتداخلة . وبإستخدام هذا المفهوم يمكننا التوصل إلى إيجاد علاقة واضحة بين عالمي الصراع والتعاون وتوضيح مدى إعتماد الأخير على الأول ويقتضي منطق الأدوار المتداخلة لفهم سلوك طرف ما في مجموعة واحدة من التفاعلات أو العلاقات ، ضرورة النظر إلى المحيط الذي يتم فيه أداء هذا الدور ككل . وبعبارة أخرى أدق يجب الإهتمام بالتأثير المحتمل للأطراف الموجودة خارج نشاط معين علي الأطراف الذين يقومون بممارسة هذا النشاط أو الدور في الداخل (Tsebelis, 1990, p. 239-240). ففي قضايا التعاون الدولي ، مثلا ، فأننا نهتم برؤية كيفية تأثر سلوك الدول داخل كتلة مابعلاقة هذه الكتلة ككل مع الدول الأخرى في الخارج . وأن المثال الذي يفرض نفسه هنا ، بالطبع ، هو نموذج العلاقات التي سادت بين القوى الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عهد الحرب الباردة مع مطلع هذ العقد . فعلى السطح الظاهري كانت تبدو رعاية الولايات المتحدة لترتيبات إقتصادية مثل الإتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة الجات GATT ونظام بريتون وودز المصرفي Bretton Woods لدول مثل اليابان وأوروبا الغربية بتحقيق مكاسب نسبية ملحوظة على حساب الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فأننا نفترض أنه بإمكاننا فهم سلوك الولايات المتحدة تجاه تلك الدول فقط من خلال تحليله داخل إطار المحصلة الصفرية للعلاقات الأمريكية - السوفيتية .

فمع نهاية الحرب العالمية الثانية ، كانت الولايات المتحدة في وضع إقتصادي وسياسي وعسكري يمكنها من تقوية حلفائها الغربيين بوسائل تسمح لهم " باللحاق بها لاحقا Catch up " من جهة ، أو أن تترك تلك الدول المنهكة من آثار الحرب المدمرة ضعيفة ومن ثم عرضه للضغط السوفيتي . وهكذا ، لم يكن الخيار الأمريكي محصورا بين التعاون الذي من الممكن أن تتكبد فيه خسائر نسبية أو عدم التعاون الذي من الممكن أن تحتفظ فيه بمركز القوة منفردة . ولكن كان ذلك الخيار مرتبطا إما بالتعاون الذي يمكن أن يحقق الحلفاء الضعفاء من خلاله مكاسب نسبية أو عدم التعاون الذي يمكن أن يحقق بسببه ألد منافسيها (الإتحاد السوفيتي) تلك المكاسب النسبية . وعلى أساس المنطق الذي أوجزناه فيما سبق ، فلن يكون هنالك شك في رجاحة الخيار الذي يحقق أكبر مغزى من المنظور الواقعي . وقد تحقق ذلك الخيار بالفعل واستمر طوال النصف الثاني من هذا القرن والمد الشيوعيين سياسيا وعسكريا وإقتصاديا ولحساب تعزيز قدرات دول أوروبا الغربية في جيمع تلك المجالات . ومن الشواهد المعاصرة التي تؤكد هذا التحليل من المنظور الواقعي بروز ملامح التوتر السياسي والإقتصادي بين الولايات المتحدة وحلفائها التقليديين في كل من أوروبا الغربية واليابان بعد سقوط الاتحاد السوفيتي كما أشرنا في الفقرات السابقة . وبذلك يمكننا أن نفهم نتيجة التعاون الواردة في مثال العلاقة بين الولايات المتحدة وحلفائها في الغرب فقط من خلال تحليله داخل الصراع الاساسي المهيمن على علاقة القوتين العظميين .

أن الميزة الكبرى لهذا المنظور الواقعي في توضيح ظواهر التعاون الدولي تكمن ، إذاً ، في قدرة هذا المنهج على إقامة صلة حقيقية بين مفهومي الصراع والتعاون من ثم شرح العلاقة الكلية بين عالم الصراع وعالم التعاون . وفي المقابل ، فان المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة لا يمكنها إيجاد مثل هذه العلاقة دون الوقوع في الكثير من التناقضات المنطقية من جهة ، أو عن طريق اللجوء إلى إدخال بعض التعديلات الخاصة على الأسس الجوهرية لفلسفة منهجها التحليلي من أجل تفسير جوانب محدودة فقط من ظواهر التعاون الدولي من جهة ثانية .

الخلاصة : « الواقعية ذات البعد الانساني » :

إلى حد ما ، فأن أطروحة الجزء الأخير من هذه الدراسة هو بالضبط ما كان يعتقد مؤسس المدرسة الليبرالية المؤسسية الجديدة روبرت كوهين أنه يقوم به في كتابه الشهير « بعد الهيمنة ١٩٨٤ » وهو خلق نظرية ليبرالية للتعاون الدولي على أرضية واقعية بحتة . لقد أخطأ كوهين في هذه المهمة لسبب بسيط ، وهو أن نموذجه كان يحتوي على إفتراض لا يتوافق بشكل واضح مع النظرة العالمية للواقعية ، وهو الإفتراض القائل بأن الدول القومية تسعى فقط من أجل زيادة مكاسبها الفردية . ولقد بينا خلال هذه الدراسة بأن هذا المنظور الليبرالي الجديد يحد في الواقع من فهمنا للتعاون الدولي لأنه لا يمتلك القدرة على الإنسجام المنطقي مع

الصـراع بين الدول فى كل من الشـئـون الإقـتـصـادية والأمنية . وفى المقابل ، فقد اقترحنا طريقة بديلة يمكن من خلالها استخدام المبادئ الواقعية نفسها فى تفسير السلوك التعـاونى بين الدول وصـياغة التوقـعات الناتجة عنه . وهذا المنهج المقترح لا يقتصر على مساعداتنا فى إيجاد حلقة مشـتركة لدراسـة الصـراع والتـعاون معـا فحسب ، بل أيضا يمنحنا القدرة على النظر إلى داخل عناصـر التـعـاون الدولى نفسـهـا ، تلك العناصـر التى شـوشـتـهـا النظرية الليـبـراليـة الجديدة . ونتيـجـة لذلك ، فـأن هذا النمـوذج الواقـعى لتـفسـير التـعـاون الدولي ، والذى يمكن أن نطلق عليـه اصطلاح « الواقـعـيـة ذات البعد الإنسانى » (كناية عن إمكانية تحقيق التعاون فى ظل الصـراع) . يمكن أن نعـتـبـره خطوة إيجـابية نحـو تحسين وتطوير نظريات السياسة الدولية الحديثة .

وهكذا فان المشكلة الخاصة بنظرية التعاون الدولى كما تبرز الآن لا ترتكز على « افترضات واقعية مبالغ فيها » بل ترتكز على فرضيات ليبرالية جديدة غير مناسبة فى هذا الإطار . وإذا كنا نسـعى حقا لفـهم آليات التـعـاون الدولى ، فـيـجب علينا بالتـحـديد أن نتوجه إلى المدرسـة الواقعية فى حقل السياسة الدولية .

المراجع العربية :

أتالى ، جاك (١٩٩١) ، آفاق المستقبل : أحدث وأدق استشراف للسياسات المتصارعة على الساحة الدولية فى مستهل القرن الحادى والعشرين ، (نقله الى العربية محمد زكريا اسماعيل) ، بيروت : دار العلم للملايين .

بدران ، ودودة ، (١٩٩٤) ، الرؤى المختلفة للنظام العالمى الجديد ، فى محمد السيد سليم (تحرير) ، النظام العالمى الجديد (ص ص ٢٣-٥٩) ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة .

بدوى ، محمد طه ، (١٩٧٧) ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ، القاهرة : المكتب المصرى الحديث .

شريف ، حسين ، (١٩٩٣) ، التحدى اليابانى فى التسعينات : دراسة تحليلية للأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، القاهرة : مكتبة مدبولى .

كانتور ، روبرت ، (١٩٨٩) ، السياسة الدولية المعاصرة ، (ترجمة أحمد ظاهر) ، عمان : مركز الكتب الأردنى .

مقلد ، اسماعيل صبرى ، (١٩٨٢) ، نظريات السياسة الدولية : دراسة تحليلية مقارنة ، الكويت : جامعة الكويت .

المراجع الأجنبية :

Axelord, Robert, (1984), The Evolution of Cooperation, New York: Basic Books.

Carr, Edward, (1964), The Twenty Years' Crisis 1919-1939, (2nd ed.) Princeton, New York: Harper and Row.

Cox, Robert W. (1992, April), Multilateralism and World Order, Review of International Studies, 18(2), pp. 163-180.

Crane George & Amawi, Abla, (Eds.), (1991), The Theoretical Evolution of International Political Economy, New York & Oxford: Oxford University Press.

Gilpin, Robert, (1987), The Political Economy of International Relations, Princeton, New Jersey: Princeton University Press.

Grieco, Joseph, (1988, Summer), Anarchy and the Limits of Cooperation: A Realist Critique of the Newest Liberal Institutionalism, International Organization, 42(3), pp. 485-508.

Grieco, Joseph, (1990), Cooperation Among Nations: Europe, America and Non-Tariff Barriers to Trade, Ithaca, New York: Cornell University Press.

Hobbes, Thomas, (1651/1958), Leviathan, Indianapolis, In: Bobbs Merrill.

Jervis, Robert, (1983), Security Regimes, In Stephen D. Kranser (Ed.), International Regimes (pp. 173-94), Ithaca, New York: Cornell University Press.

Jervis, Robert, (1988, April), Realism, Game Theory, and Cooperation, World Politics, 40 (3), pp. 317-349.

Kennedy, Paul, (1987), The Rise Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500-2000. New York: Vintage Books.

Keohane, Robert O. (1984), After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy, Princeton, New Jersey: Princeton University Press.

Keohane, Robert O. (1989), International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory, Boulder, Co.: Westview Press.

Keohane, Robert O. (1991), The Theory of Hegemonic Stability and Change in International Economic Regimes, 1967-1977. In George Crane and Abla Amawi (Eds.), The Theoretical Evolution of International Political Economy, (pp. 245-62), New York & Oxford: Oxford University Press.

Kasner, Stephen D. (Ed.), (1983), International Regimes, Ithaca, New York: Cornell University Press.

Lipson, Charles, (1984, October), International Cooperation in Economic and Security Affairs, World Politics, 37(1), pp. 1-23.

Oye, Kenneth A. (1985, October), Explaining Cooperation Under Anarchy: Hypotheses and Strategies, World Politics, 38(1), pp. 1-24.

Rosecrance, Richard, (1986), The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World, New York: Basic Books.

Stein, Arthur A. (1983), Coordination and Collaboration: Regimes in an Anarchic World, In Stephen D. Krasner (Ed.), International Regimes (pp. 115-40). Ithaca, New York: Cornell University Press.

Thurow, Lester, (1992), Head to Head: The Coming Economic Battle Among Japan, Europe, and America, New York: William Morrow and Compoany, Inc.

Tsebelis, George (1990), Nested Games: Rational Choice in Comparative Politics, Berkeley, CA: University of California Press.

Viner, Jacob (1948, October), Power Versus Plenty as Objectives of Foreign Policy in the Seventeenth and Eighteenth Centuries, World Politics, 1(1), pp. 1-29.

Wallerstein, Immanuel, (1991), The Three Instances of Hegemony in History of the Capitalist World Economy. In George Crane and Abla Amawi (Eds.), The Theoretical Evolution of International Political Economy, (pp. 236-44), New York & Oxford: Oxford University Press.

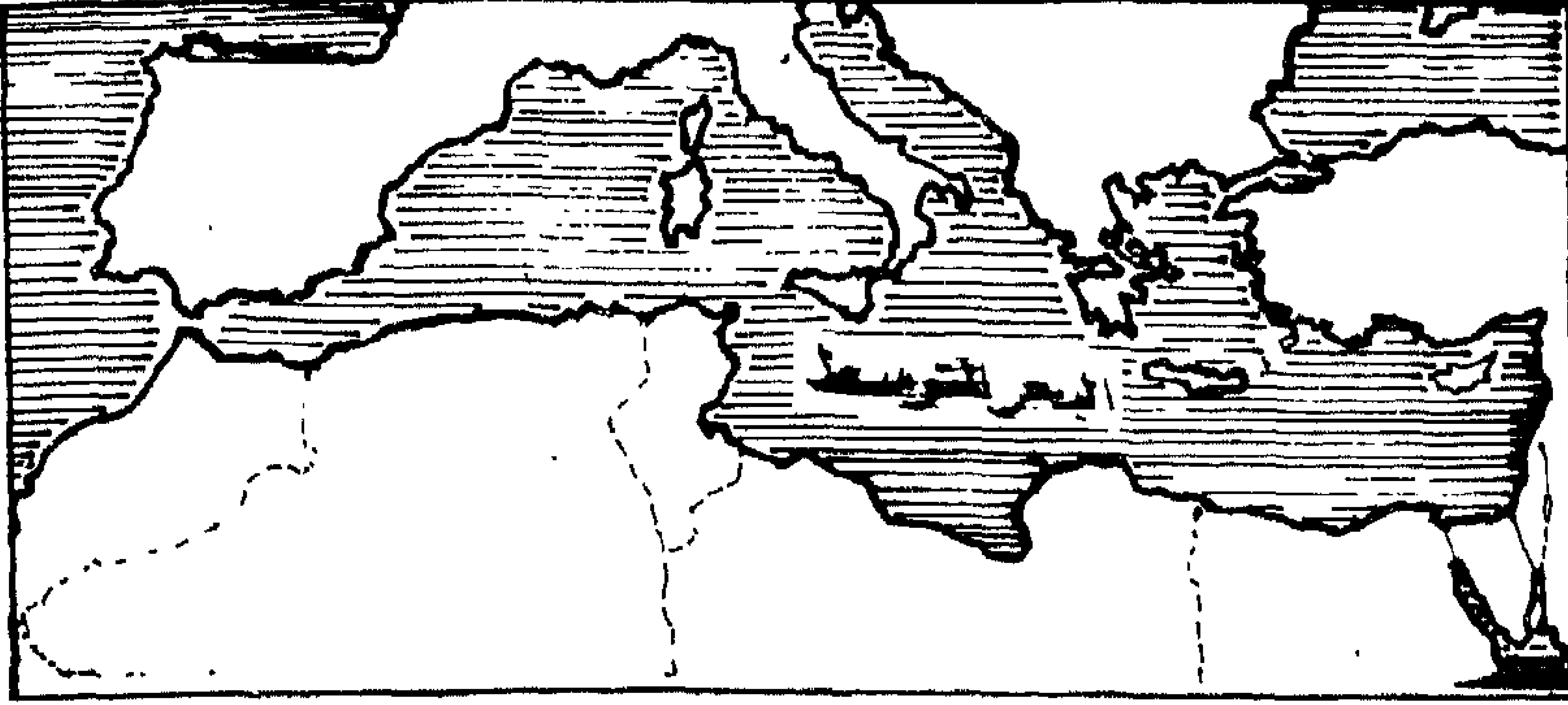
Waltz, Kenneth, (1979), Theory of International Politics, New York: McGraw-Hill Publishing Company.

ملف السياسة الدولية

المتوسطية وسياسة مصر الخارجية

إشراف : د . أسامة الغزالى حرب

المحتويات



تقديم

د . أسامة الغزالى حرب

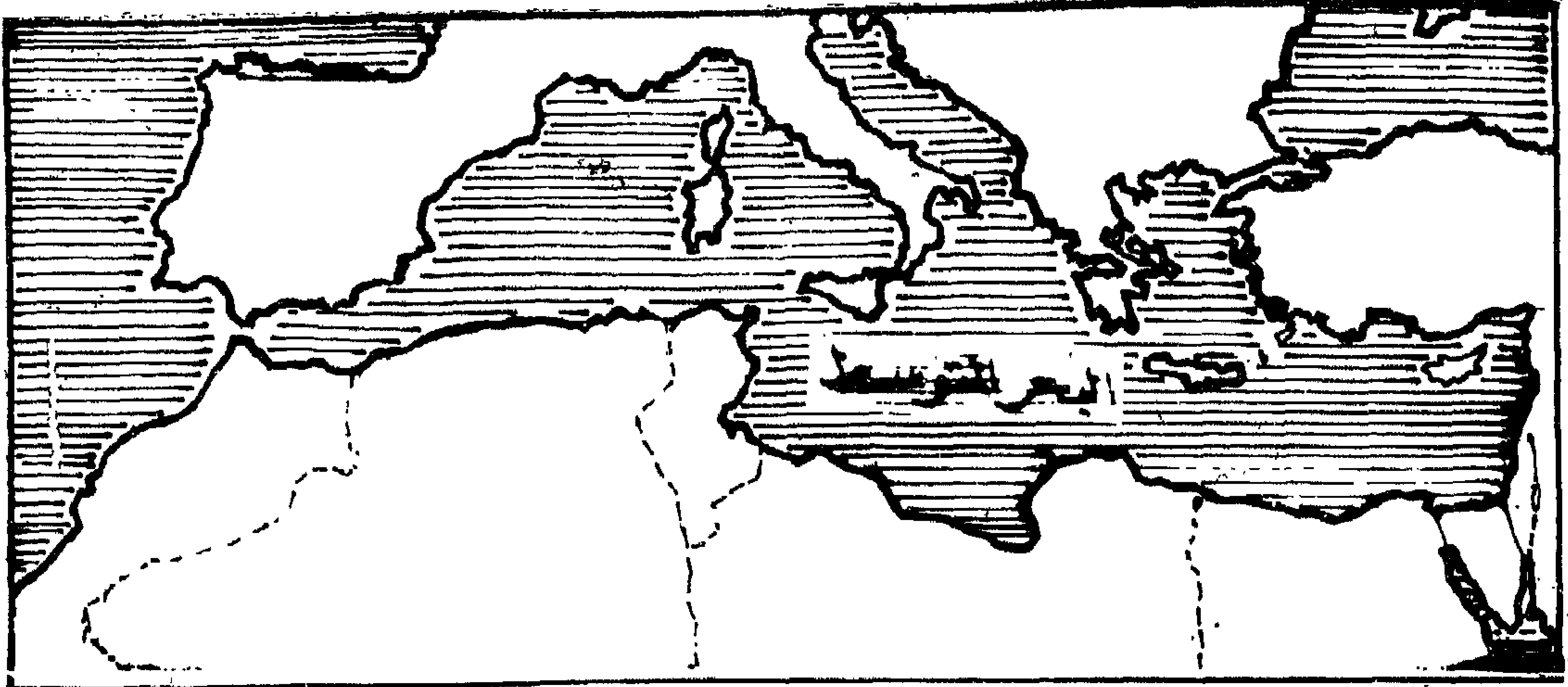
فى عدد أكتوبر ١٩٩٤ من مجلة السياسة الدولية ، كان موضوع ملف المجلة هو "سياسات التعاون فى البحر المتوسط" . والآن ، بعد خمسة عشر شهرا بالضبط ، نتناول فى هذا العدد - أبريل ١٩٩٦ - موضوع التعاون فى البحر المتوسط ، مع تركيز أكبر على المنظور المصرى للمتوسطية . إن هذا التناول المتكرر والسريع للمتوسطية فى مجلة السياسة الدولية يعكس بلاشك ليس فقط اهتماما عميقا بالموضوع ، وإنما أيضا إدراكا لحيويته بالنسبة لمصالح مصر ، وسياستها الخارجية الراهنة . ولقد عبرت مصر على لسان رئيسها ، ووزير خارجيتها ، عن هذا الإهتمام المصرى الخاص بالتعاون بين بلاد إقليم البحر المتوسط ، الذى تشكل مصر فيه فاعلا أساسيا ، خاصة فى اللحظة الراهنة التى تتم فيها إعادة ترتيب صور التعاون الإقليمى فى العالم، بما يتواءم مع التغيرات الكبرى الحادثة فى النظام الدولى كله.

فى هذا الملف - مثل سابقه - يتناول بعض من أفضل الدبلوماسيين وباحثى العلوم السياسية والإستراتيجية والإقتصادية جوانب مختلفة للتعاون المتوسطى ، خاصة من وجهة النظر المصرية . وتوخيا لأقصى قدر من الفائدة فقد حرصنا ، ليس فقط على أن تختلف القضايا المثارة فى هذا الملف عن سابقه ، وإنما أيضا أن يختلف الكتاب . وفى هذا الإطار يقدم لنا د. محمد سعد أبو عامود أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان عرضا ممتازا للتوجه المتوسطى فى الفكر السياسى المصرى المعاصر . ثم يعرض الكاتب الصحفى المرموق الأستاذ محمد سيد أحمد للبعد الحضارى أو الثقافى فى العلاقة المتوسطية بين قطبى التنابذ والتكامل . ويقدم لنا الخبير الإستراتيجى المعروف اللواء طه المجدوب وجهة نظر مصرية فى قضية الأمن المتوسطى الأوروبى . ثم يتحدث الدبلوماسيان المصريان د. وليد عبد الناصر ، والسفير أحمد مهابة عن كل من قضايا الهجرة والتطرف فى علاقة شمال المتوسط بجنوبه ، وقضية الإتحاد المغاربى فى علاقة مصر ببلاد المغرب العربى - فى جنوب المتوسط . وأخيرا ، يقدم استاذ الإقتصاد القدير بجامعة القاهرة د. محمود عبد الفضيل رؤية حول حدود وآفاق التعاون الاقتصادى المتوسطى . وبتلك الدراسات - فضلا عن المواد الأخرى الإضافية - يتكامل هذا الملف ، مع ملف العدد ١١٨ (أكتوبر ١٩٩٤) لتقديم خلفية رصينة لمعالجة موضوع الحاضر والمستقبل : مصر ، والبحر المتوسط !

ملف السياسة الدولية

١

التوجه المتوسطى فى الفكر السياسى المصرى



د . محمد سعد أبو عامود

تتمتع مصر بموقع جغرافى فريد فى ملتقى ثلاث قارات هى آسيا وأفريقيا وأوروبا ، وزاد من قيمة هذا الموقع ، سواحلها الطويلة على بحرين من أهم بحار العالم القديم ، هما البحر الأحمر والبحر المتوسط . وكان للبحر المتوسط دور كبير فى تشكيل تاريخ مصر ، ولعل أهم جوانب هذا الدور هو قيامها بعملية الإتصال الحضارى بين شعوب الحوض الشرقى لهذا البحر ، فعن طريق مصر تعرف الجانب الأوروبى لهذا البحر على النتاج الحضارى للشرق الأدنى القديم ، ثم جاء الوقت الذى انتقلت فيه المؤثرات الحضارية عبر المتوسط من أوروبا الى مصر ، لتتعرف المنطقة العربية على ثمار الفكر الأوروبى عن طريق مصر(١) .

ولقد عنى الفكر السياسى المصرى بالبحر المتوسط ، واهتم بدراسة تفاعلات مصر المتوسطية على مدى المراحل التاريخية المختلفة ، وازداد هذا الاهتمام فى السنوات الأخيرة بعد انتهاء الحرب الباردة وتغير المعطيات الاستراتيجية فى البحر المتوسط ، حيث كان يمثل إحدى مناطق المواجهة بين الشرق والغرب ، وهو ما يفرض استنباط وسائل جديدة لإدارة التفاعلات فى هذه المنطقة ، كذلك أبرزت حرب الخليج الثانية وتداعياتها كثافة الترابط بين ضفتى المتوسط ، بحيث أن أى أزمة منشؤها أو أطرافها المباشرة فى الضفة الشرقية أو الجنوبية للمتوسط ، قد تحمل تداعيات سلبية على العلاقات عبر المتوسط وبالخصوص على دول شمال وغرب أوروبا ، وقد تولد عن التغيرات الجديدة التى يشهدها النظام العالمى بروز أهمية المتوسط بوصفه المجال الطبيعى والمباشر للنشاط والاهتمام الأوروبى بوصفه يمثل مدخلا لأوروبا الى الأقاليم النامية فى آسيا وأفريقيا(٢) ، كما نتج عن التحولات التى تشهدها منطقة الشرق الأوسط فى الفترة الأخيرة بروز المتوسطية بوصفها تمثل أحد البدائل المطروحة لإنتظام التفاعلات الإقليمية فى المنطقة ، لهذا بدا الفكر السياسى المصرى يهتم بدراسة وتحليل هذا الموضوع .

وتستهدف هذه الدراسة التعرف على التوجه المتوسطى فى الفكر السياسى المصرى من خلال فحص وتحليل نتاج هذا الفكر بهذا الصدد .

وتنقسم الدراسة الى الأقسام التالية:

المبحث الأول : التوجه المتوسطى المباشر والواضح فى الفكر السياسى المصرى ، ويمثله النتاج الفكرى للدكتور / طه حسين والدكتور حسين مؤنس .

المبحث الثانى : التوجه المتوسطى فى إطار الاتجاه القومى العربى ويمثله النتاج الفكرى للدكتور / سليمان حزين ، والدكتور / جمال حمدان ، والدكتور حامد ربيع .

المبحث الثالث : التوجه المتوسطى فى نتاج مدرسة العلاقات الدولية المصرية وتعالج فيه رؤية باحثى العلاقات الدولية المصريين لهذا الموضوع .

المبحث الأول

التوجه المتوسطى المباشر والواضح فى الفكر السياسى المصرى

فى هذا المبحث نقدم عرضا تحليليا للاتجاه المعبر عن التوجه المتوسطى المباشر والصريح فى الفكر السياسى المصرى ، وأبرز من يعبر عن هذا الاتجاه، الدكتور / طه حسين فى كتابه الهام (مستقبل الثقافة فى مصر) الصادر عام ١٩٣٧ ، والدكتور / حسين مؤنس فى كتابه (مصر ورسالتها) الصادر عام ١٩٥٥ .

وسنبدأ بعرض أفكار الدكتور / طه حسين ، ونعقبها بعرض لأفكار الدكتور حسين مؤنس .

كان الدكتور طه حسين من أوائل الذين تناولوا هذا الموضوع فى كتابه (مستقبل الثقافة فى مصر) الصادر عام ١٩٣٧ ، وقد رأى أن العقل المصرى هو غربى التصور والإدراك والفهم والحكم على الأشياء ، وأن الأسرة التى ينتمى اليها هذا العقل هى أسرة الشعوب التى عاشت حول بحر الروم (البحر المتوسط)، ولا تتعدى علاقة مصر بالشرق ، الشرق القريب الذى يضم فلسطين والشام والعراق ، أى هذا الشرق الذى يقع فى حوض البحر المتوسط وأن المصريين وان تبادلوا المنافع على اختلافها ، فإنما يتبادلونها مع شعوب البحر المتوسط(٣) .

ويوضح بعد ذلك أن علاقة مصر كانت مستمرة ومنظمة مع بلدان الشرق القريب ، وكانت علاقة تأثير متبادل شمل الحياة العقلية والاقتصادية والسياسية لهذه البلاد ، ويؤكد أن مصر كانت قوة أساسية من قوى التوازن السياسى والاقتصادى فى البحر المتوسط لا بالقياس الى بلدان الشرق القريب فحسب ، بل بالقياس الى جميع بلدان البحر المتوسط الأخرى(٤) .

ويمكن القول بأن دعوة الأستاذ العميد للمتوسطية قد اتسمت بعدة خصائص نعرض لها على النحو التالى

١- أنها تقوم على أساس تحقيق المصالح والمنافع المتبادلة بين أطراف البحر المتوسط بلغة علم العلاقات الدولية المعاصر ، فاستنادا الى التاريخ يؤكد طه حسين أن العلاقة بين أطراف المتوسط عندما تنشط وتزدهر فإنها تحقق مصالح كافة الأطراف المتوسطية ، وأن العزلة والقطيعة بين أطراف المتوسط قد أدت الى الفقر والبؤس والضعف الاقتصادى والجهل العميق(٥) .

٢- أن هناك ثقافة مشتركة تجمع بين شعوب البحر المتوسط ، وأن لهذه الثقافة رموزها المادية والمعنوية ، التى أدت الى خلق حياة عقلية وثقافية مشتركة ، ومن ثم فليس بين الشعوب التى نشأت حول بحر الروم وتأثرت به فارق عقلى أو ثقافى ما ، وانما هى ظروف السياسة والاقتصاد تدور بين هذه الشعوب مواتية لهذا الفريق ومعادية لهذا الفريق(٦)

٣- رأى طه حسين فى المتوسطية أنها المدخل الملائم للتحديث السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى المطلوب ، فالطريق الى هذا التحديث وفقا لطه حسين هو : "أن نسير مسيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم لنكون لهم أندادا ، ولنكون لهم شركاء فى الحضارة، خيرها وشرها ، حلوها ومرها ، وما يحب منها وما يكره ، وما يحمد منها وما يعاب".(٧)

وإن كان الأمر كذلك فقد أراد طه حسين أن يؤصل لهذا الرأى ، أو لهذا المدخل للتحديث ، باعتباره مدخلا له جذوره وأصوله التاريخية الممتدة على مختلف عصور التاريخ المصرى ، فمصر كانت دائما جزءا من أوروبا فى كل ما يتصل بالحياة العقلية والثقافية على اختلاف فروعها ، والمصريون قادرون على سلوك هذا الطريق لأنه لا توجد فروق عقلية من حيث القوة والضعف بين المصريين والأوروبيين ، استنادا الى أن الإثنين ينتميان الى ثقافة مشتركة هى ثقافة البحر المتوسط ، وفى هذا الشأن يقول : "فكل شىء يدل على أنه ليس هناك عقل أوروبى يمتاز عن هذا العقل الشرقى الذى يعيش فى مصر وما جاورها من بلاد الشرق القريب ، وانما هو عقل واحد تختلف عليه الظروف المتباينة المتضادة فتؤثر آثارا متباينة متضادة ، ولكن جوهره واحد ليس فيه تفاوت ولا اختلاف"(٨) .

٤- لم تقتصر محاولة الأستاذ العميد للتأصيل لمدخله فى التحديث على التاريخ ، وانما اتجه الى الواقع المصرى ليقدم قراءة خاصة لهذا الواقع تتوافق مع الأفكار التى قدمها ، فهو يرى أن المثل الأعلى للمصرى ماديا ومعنويا انما هو المثل الأعلى للأوروبى فى حياته المادية والمعنوية ، "فمقياس رقى الأفراد والجماعات فى الحياة المادية مهما تختلف الطبقات عندنا ، انما هو حظنا من الأخذ بأسباب الحياة المادية الأوروبية ، وحياتنا المعنوية على اختلاف مظاهرها وألوانها أوروبية خالصة"(٩) ، ويصل الى أننا فى هذا

العصر الحديث نريد أن نتصل بأوروبا اتصالا يزداد قوة يوما بعد يوم ، حتى نصبح جزءا منها لفظا ومعنى ، وحقيقة وشكلا ، ولا نجد فى ذلك جهدا أو مشقة لأن عقولنا وطبائعنا وأمزجتنا لا تختلف فى جوهرها منذ العهود القديمة عن عقول الأوروبيين وطبائعهم وأمزجتهم(١٠) .

٥- ويقدم طه حسين الأسس التى يجب أن تقوم عليها صلات وعلاقات مصر بأوروبا وتتلخص فى المساواة فى الحقوق والواجبات ، إلا أنه يربط ذلك بضرورة تحقيقه أولا فى حياتنا الداخلية ، يقول فى هذا الشأن :

"يجب أن نمحو من أنفسنا أن فى الأرض شعوبا قد خلقت لتسودنا ، كما يجب أن نمحو من أنفسنا أن فى الأرض شعوبا قد خلقت لنسودها ، ويجب أن نقر فى أنفسنا أن نظام المساواة فى الحقوق والواجبات هذا الذى نريد أن نقره فى حياتنا الداخلية هو بعينه النظام الذى يجب أن نقره فى حياتنا الخارجية وفيما بيننا وبين أوروبا من صلات"(١١).

٦- غير أن تحقيق هذه العلاقة على الأسس السليمة التى بينها طه حسين يتطلب وفقا له جهدا علميا منظما فى كافة مجالات الحياة ، "فمن أراد الغاية فقد أراد الوسيلة ، ومن أراد القوة فقد أراد أسباب القوة"(١٢) ، ومن ثم فعلينا أن نأخذ بأسباب القوة العسكرية والاقتصادية والمعنوية والسياسية التى تؤهلنا أن نكون شركاء للأوروبيين فى الحياة وأعوانهم عليها ، لا خدما لهم ووسائل الى هذه الحياة ، وهو ما لا يتحقق إلا إذا أخذنا بوسائلهم فى هذه المجالات "وسبيل ذلك واحدة لا ثانية لها وهى : بناء التعليم على أساس متين"(١٣) .

ومن الواضح أن طه حسين يقترب فى هذا من مفهوم توازن القوة المعروف فى علم العلاقات الدولية المعاصر ، فالوحدة العقلية والفكرية والثقافية لا تؤدى الى اقامة علاقات على أسس المساواة فى الحقوق والواجبات ، وانما يتحقق هذا من خلال توفير أسباب القوة بالمفهوم الواسع الذى يشمل القوة الاقتصادية والمعنوية والعسكرية .

ومن خلال هذا العرض يتضح لنا أن دعوة طه حسين للمتوسطية ، كانت بوصفها مدخلا الى أوروبا والى التحديث المطلوب لمصر على النمط الأوروبى ، باعتبار أن هناك أرضية مشتركة تجمع بين الحضارة المصرية والحضارة الأوروبية الحديثة ، هذه الأرضية هى ثقافة البحر المتوسط ، كما أنه أراد بهذا أن يتخلص المصريون من عقد النقص والشعور بالدونية فى تعاملهم مع الآخر الأوروبى ، وأن يتم التفاعل والتعامل معه من موقع الندية والتكافؤ .

ولعل فيما قاله جمال حمدان فى هذا الشأن ما يوضح الفكرة :

"إذا كان طه حسين أول المتوسطيين وأوضحهم ، فلعله كذلك كان أسرع من فطن الى أن المتوسطية تؤدى تلقائيا وحتميا الى أوروبا وتعنى الأوروبية وتفضى الى التأورب أو الأوربة"(١٤) .

تقوم نظرية د. حسين مؤنس حول مصر المتوسطية على ثلاث حقائق هى :

(أ) أن تاريخ مصر هو تاريخ البحر الأبيض المتوسط على وجه التقريب ، فإذا استقرت أمور مصر ، ورضيت أحوالها ، عمر هذا البحر بالنشاط ، وانتعشت موانيه ، ونستطيع أن نوجز تاريخ البحر الأبيض فى تاريخ الأسكندرية ، أما قبل إنشائها فلم يكن لهذا البحر ككل مترابط - تاريخ ، إنما كان هناك نشاط محدود فى هذا الجانب أو ذاك ، ومنذ ظهر هذا البلد ظهر البحر الأبيض ، بوحدته وقيمته الكاملة ، ولهذه الصلة بين الأسكندرية وحوض البحر الأبيض صدى بعيد فى تاريخ مصر ، ولها نصيبها من رسالة مصر كلها .

(ب) إن تاريخ مصر متأثر بالبحر الأبيض على صورة دائمة ، حتى فى العصور التى يسكن فيها نشاط مصر البحرى ، ويسود السكون موانيها كالعصر التركى مثلا ، فقد قامت فى أثنائه جاليات من التجار فى القاهرة والاسكندرية ، ولم تنقطع حركة السفن بين مصر والشام واليونان .

(جـ) أن حياة مصر لا تستقيم إلا إذا كانت على صلة بالبحر الأبيض ، ومن ثم فالعنصر البحرى داخل فى كيانها ، مشترك فى تكوينها بنصيب كبير(١٥).

ويمضى بعد ذلك فى تحليله ليؤكد على أهمية البعد المتوسطى فى حياة مصر ودورها فى المنطقة بل ورسالتها الحضارية فى هذا العالم ، ويمكن أن نقدم الملاحظات التالية على ما قدمه د . مؤنس فى هذا الصدد وذلك على النحو التالى :

أولا : أكد الدكتور مؤنس على أهمية تحقيق التوازن فى السياسة المصرية تجاه دوائرها الأساسية وهى آسيا وأفريقيا والبحر المتوسط(١٦) ، ورأى أن تغليب واحدة على الأخرى ، أو الإنصراف عن إحداها واهمالها يعرض مصر لأخطار شتى(١٧) ، والواقع أنه يشير فى هذا الاتجاه الى إهمال مصر لدائرة البحر المتوسط بصفة خاصة حيث أنه يرى أنها العنصر الأساسى فى تاريخ هذا البلد ، الذى يتعين على السياسة المصرية أن توليه عناية خاصة ، وهو يرى أن توجه مصر نحو آسيا قد فرض عليها فرضا وأنه يمثل انكسارا فى اتجاه التاريخ العام لمصر .

ثانيا : حاول الدكتور حسين مؤنس تأكيد نظريته عن مصر المتوسطية استنادا الى التحليل التاريخى

المفصل لدور مصر في حضارة البحر المتوسط التى نسميها اليوم بحضارة الغرب ، موضحا أن أسس الحضارة المصرية قبل الرومان واليونان هى نفسها الأسس التى قامت عليها الحضارة الغربية وهى العلم والفن والعمل ، وهى الأسس التى بدونها لا تستقيم حضارة تكتب لها الحياة(١٨) . ويتبنى فكرة مؤداها أنه لا يوجد تفريق بين الحضارات ، لأن الحضارة معناها -وفقا له- كل جهد يبذله الإنسان معنويا وماديا من أجل تحسين ظروف معيشته على الأرض ، ومن ثم فالحضارة البشرية هى حضارة واحدة وسلسلة متصلة لا تنفصل حلقة من حلقاتها عن الأخرى(١٩) ، ويوجه نقدا شديدا لفكرة أن المصريين ينتمون الى الحضارة الشرقية ولا صلة لهم بالحضارة الغربية ، ويرى أن هذا قول خاطىء لأن الحضارة المصرية تمت وازدهرت قبل أن تنمو أو تزدهر واحدة من حضارات الشرق التى اتصلت بنا فيما بعد ، وهو فى تحليله التاريخى هذا يصل الى أن مصر أصبحت دولة متوسطية خالصة أيام الأسرة الحادية والعشرين(٢٠) ، ثم يوضح بعد ذلك كيف أصبحت مصر مركز الحضارة المتوسطية فى الحقبة الرومانية المتأخرة ولتظل كذلك حتى الفتح العربى لمصر ، ويوضح أن الحضارة العربية الإسلامية قد امتدت على ضفاف البحر المتوسط وشملت حوض هذا البحر كله وجزائره ونواحى من إيطاليا والبلقان ، ثم انتقلت أسس الحضارة الإسلامية الى الأوروبيين عبر المتوسط ، ومن ثم فالحضارة الغربية الراهنة هى حضارتنا ، وهى ليست ابتداع الغرب ، بل ثمرة تجارب البشر على مدى الزمن الطويل ، وهى ليست أوروبية أو غربية ، وإنما هى انسانية وحقنا فيها لا يقل عن حق غيرنا بل يزيد . فقد ساهمنا فيها عن طريقين ، فقد وضعنا الأسس وجزءا كبيرا من البنيان ، ثم جاء غيرنا فأعلى وزاد(٢١) ، ومن ثم فحضارة الغرب اليوم - وفقا لمؤنس - هى حضارة البحر الأبيض المتوسط مزيدة ومحسنة ، وهى الحضارة التى وضع المصريون أسسها فى العصور القديمة وأسهموا فيها فى العصور الوسطى بما قاموا به فى ظل الإسلام ، ومن ثم فهى ليست حضارة غريبة عنا أو إننا غرباء عنها(٢٢) .

ثالثا : يربط د . حسين مؤنس بين قيام مصر بدورها فى البحر المتوسط والأمن القومى المصرى ، فيرى أن عدم الاهتمام بالبحر المتوسط منذ الفتح العربى الإسلامى وحتى الدولة العثمانية ، أدى الى عدم استفادة مصر من ميزة موقعها ، ثم كان عليها أن تدفع ثمن هذا الإهمال ، إذ نهضت الأمم على سواحل ذلك البحر ومصر فى سبات عميق لتفيق وإذا أقوام من وراء ذلك البحر تطرق أبوابها غزاة فاتحين(٢٣) ، ويعدد المصائب المتتابعة التى نشأت عن اهمال البحر المتوسط ، وتخلينا عن مكانتنا فيه ، فاختل توازننا وكان هذا الإنكسار المحزن فى حياتنا(٢٤) .

والخلاصة وفقا لمؤنس أن البحر الأبيض هو البعد الثالث من أبعاد كيان مصر العام ، ومصر لا تستطيع أن تتخلى عن مكانتها فى ذلك البحر إلا إذا أرادت التخلى عن كيانها كله ، ومن ثم لها فى هذا البحر رسالة هى التى يكتمل بها وجودها ويستقيم كيانها وميزان حياتها ، ورسالة مصر السامية هى سلام وعرفان(٢٥) .

المبحث الثانى

التوجه المتوسطى فى إطار الاتجاه القومى العربى

فى هذا المبحث نعرض لرؤية ثلاثة من المفكرين المصريين ذوى الاتجاه العربى لمصر ، وهم د . سليمان حزين و د. جمال حمدان ، للتوجه المتوسطى ، وهما يركزان وإن اختلفت الأسس التى يقوم عليها تحليل كل منهما على أن التوجه المتوسطى لمصر ، يأتى فى نطاق دورها العربى ، ونعرض أولا لأفكار د . حزين ثم الدكتور جمال حمدان ، و د. حامد ربيع .

أولا : الدكتور سليمان حزين ورؤيته للتوجه المتوسطى لمصر :

يبدأ د . حزين بتحليل الأسباب والعوامل التى أدت الى دعوة د . طه حسين الى المتوسطية ، إلا أنه يرى أن الصورة التى رسمها طه حسين هى صورة مبسطة أكثرر من اللازم ، فثقافة مصر لا يمكن أن تكون نتيجة بسيطة لاختلاط الأصول الحضارية العربية بالإضافات التى جاءت من بحر الإغريق عن طريق الأسكندرية ، ولا هى حتى بالنتيجة شبه المركبة التى جمعت بين الأصول الحضارية الشرقية (المصرية والعربية) ، والإضافات الإغريقية ، وما أضافته اليها العناصر الغربية من أوروبا الحديثة خلال القرنين الأخيرين ، ويرجع ذلك الى أن جذور الحضارة والثقافة فى المنطقة جذور ضاربة فى أعماق التاريخ ، بل وفى أواخر عصر ما قبل التاريخ ، فصلات مصر ببلاد العرب صلات ترجع الى فترات طويلة قبل بداية التاريخ المكتوب ، كما أن صلات مصر القديمة بعالم اليونان ترجع الى أقدم كثيرا من ظهور الإغريق الأقدمين فى أيام الإسكندر ، ويمضى فى تحليله التاريخى ليقدم صورة مختلفة تمام الإختلاف عما قدمه طه حسين ، حيث يرى أن الثقافة فى مصر العربية لها جذورها القديمة والعتيدة ولكنها فى الوقت ذاته هى الصورة العربية المصرية المتجددة لإتصال الفكر والثقافة منذ أقدم العصور وعلى امتداد ما نحن مقبلون عليه من أيام(٢٦) .

ثم يحدد د. حزين جذور الثقافة المصرية بقوله أنها ثلاثية الجذور ، فهناك البيئة المصرية الأفريقية والنيلية التى خرجت منها الثقافة المصرية مستندة الى أصول البيئة فى أرض الكنانة بوادى النيل الأسفل ، وهناك البيئة العربية فى شبه جزيرة العرب ، وهى التى خرجت منها الأصول الحامية والسامية ثم الإسلامية ووصلت الى مصر ، واختلطت ببعض أصولها الأولى وتبنتها

لتنشرها على العالم الإسلامى كله ، ثم هناك بيئة البحر المتوسط واليونان وما وراء ذلك فى غرب أوروبا وهى التى أضافت الى ملامح الحضارة والثقافة المصرية ، ولكنها لم تطمس معالمها الأصيلة المصرية والعربية وانما أضافت اليها ما أثراها على مر الزمان وعلى طريق المستقبل(٢٧) .

وأخيرا يوضح د. حزين تأثير المتوسط على تاريخ مصر العام بقوله : أن هذاالتاريخ ينقسم الى قسمين ، الأول يبدأ ببداية الحياة الزراعية المستقرة فى الوادى حوالى ٥٠٠٠ ق.م. ويستمر الى نهاية العهد الفرعونى ، والثانى يبدأ بغزوة الإسكندر ويستمر الى وقتنا هذا . ويرى أن أهم نتائج حملات الإسكندر ، هى ظهور العالمية ، ومعها برزت قيمة موقع مصر ، واتجهت أنظار أهل الشرق والغرب الى أرض الزاوية ، واهتم الناس بشئون هذا الموقع الجغرافى الذى يتحكم فى مواصلات الشرق والغرب ، والشمال والجنوب ، وبدأت صفحة جديدة فى تاريخ مصر ، ولم يعد هذا التاريخ مقصورا على أهل الوادى واستغلالهم لظروف البيئة المحلية وانما أصبح كذلك متصلا بمسائل كثيرة عالمية ، لا دخل لمصر فيها ، بل كثيرا ما سيرتها عناصر لا تتصل بمصر ، ولا بالعالم المجاور لها ، وانما هى عناصر قد تشابكت مصالحها فى أقصى الغرب وأقصى الشرق(٢٨) .

ويقدم عرضا تاريخيا منذ عهد البطالمة وحتى الآن حول دور الموقع الجغرافى لمصر الذى برزت أهميته للعالم من خلال تفاعلات البحر المتوسط السياسية والعسكرية فى عهد الأسكندرية ، موضحا تأثيره على حركة المواصلات العالمية البحرية ، ويبين أثر تحول طرق الملاحة البحرية الى رأس الرجاء الصالح على البحر المتوسط وأثر الحملة الفرنسية فى توجيه الأنظار الى أهمية موقع مصر ، والعودة الى الطرق البحرية القديمة ، وشق قناة السويس وتحول النقل البحرية مرة أخرى نحو مصر(٢٩) .

ويمكن القول بأن رؤية حزين للبعد المتوسطى لمصر ، تأتى بوصفه أحد مكونات الدور المصرى فى المنطقة العربية بصفة أساسية ، وليس بوصفه بعدا مستقلا عن الإطار العربى كما ذهب الى ذلك حسين مؤنس وبدرجة أقل طه حسين ، إلا أنه يوضح من ناحية أخرى أن هناك علاقة تأثير ذات طابع استراتيجى متبادل بين مصر والبحر المتوسط ، فإن كان موقع مصر قد برز من خلال حدث متوسطى كموقع هام ومؤثر ، إلا أن التفاعلات المصرية كان لها أثرها بعد ذلك على هذا البحر من حيث فقدانه أهميته كممر بحرى لحركة التجارة العالمية أو استرداده لها بعد ذلك .

ثانيا : جمال حمدان والبعد المتوسطى فى شخصية مصر :

يرى جمال حمدان أن هناك أربعة أبعاد فى توجيه مصر ، الآسيوى والأفريقى على مستوى القارات ، والنيلى والمتوسطى على المستوى الإقليمى ، وهذه الأبعاد تتداخل فى بعضها البعض كمايفعل النيلى والأفريقى ، ويتداخل المتوسطى مع البعد الأوروبى ، غير أن الكل يتداخل مع الإطار العربى الكبير(٣٠) .

ويتناول بعد ذلك البعد المتوسطى فيشير الى بعض المفاهيم والتحفظات التى يجب مراعاتها عندما تقترب من هذا البعد من أبعادنا :

١- بعد البحر المتوسط بعدا من أبعاد التوجيه المصرى ، فمصر برمتها تتطلع اليه ، والبلد يطل عليه بجبهة مترامية ، وهو يمثل أحد الضلوع الأربعة ، أو بالأصح الضلع الحى الوحيد الذى يتصل بالمعمور المصرى مباشرة ، باعتبار الضلع الغربى ميتا ، والجنوبى والشرقى شبه ذلك ومن ثم فإن البلد بهذا لا يملك إلا أن يتفاعل مع البحر ويتعايش معه ، فإحاطة الصحراء بمصر ، كما بالشام والأناضول ، وجهتها كما وجهتهم نحو البحر المتوسط وربطتهم بأوروبا من خلفه ، كما ربطتهم ببعضهم البعض ، وكما يرتبطون بأفريقيا وآسيا ، ومن ثم فمصر متوسطية أكثر مما هى مدارية أو أفريقية .

٢- أن البحر المتوسط وخاصة الحوض الشرقى منه ينتهى عند مصر ، وإن كانت هى أبعد أجزائه عن أوروبا ، وأى استفادة منه كمعبر الى الشرق ، لابد أن تستقطب أخيرا فى مصر ، وبغير مفتاح مصر ، والشام الى حد ما ، تصبح الحركة فيه محلية تقريبا ، ويتحول من بحر عالمى الى بحر إقليمى ، أى يتحول الى طريق مسدود .

٣- إن البعد المتوسطى بعد مائى ، أو هو مائى أولا ، يليه يابس ثانيا ، وليس يابسا مباشرا متصلا ولصيقا باليابس المصرى ، أو استمرارا له كما هو الحال بالنسبة للأبعاد الأخرى آسيوية وأفريقية، أو نيلية أو عربية ، وهذا ما يضع البعد المتوسطى فى مرتبة أدنى بالضرورة بين أبعادنا وفى تاريخنا ، بحيث يصعب أن يوضع تماما على قدم المساواة معها ، فتوجيهنا الجغرافى أرض أكثر مما هو مائى ، وتاريخنا برى بمقدار ما أنه نهرى ، وأكثر مما هو بحرى .

٤- البعد المتوسطى يرادف البعد الأوروبى ويتداخل معه بشدة ، غير أن مصر أبعد ما تكون فيزيقيا عن الاتصال الأرضى بأوروبا ، وإذا كان المتوسط عامل وصل تاريخيا وبشريا واقتصاديا وحركيا فإنه يظل فاصلا طبيعيا جغرافيا كاملا ، ولهذا لا يستقيم تماما أن تتحدث عن البعد المتوسطى وكأنه البعد الأوروبى مثلا ، إلا أن البحر المتوسط يستمد أهميته الفائقة فى تاريخنا وتوجيهنا من أن أوروبا تقع وراءه ، ومن ثم فمفهوم المتوسط لا يمكن أن ينفصل عن مفهوم أوروبا .

٥- هناك تداخل إذن بين البعد المتوسطى والبعد

الأوروبى سواء على المستوى الجغرافى أو التاريخى ، فجغرافيا ليس المتوسط البحر والحوض إلا جزءا من أوروبا القارة ، وتاريخيا كان بعدنا المتوسطى فى القديم يعنى أساسا جنوب أوروبا ، ولكنه حديثا يشمل أوروبا جميعا وبالدرجة الأولى أوروبا الغربية(٣١) .

ويقدم حمدان بعد ذلك تحليلا لرأى د . طه حسين ود . حسين مؤنس ، ولكنه يأخذ على مؤنس أنه ربما زاد نوعا فى تقييم دور مصر النسبى فى حياة البحر المتوسط وفى دور البحر المتوسط النسبى فى كيان مصر ، حقيقة أن علاقة مصر تأثيرا وتأثرا بعيدة المدى ولكن من بين دول المتوسط من لعب فيه دورا أبرز ، ثم أن مصر ربما تتأثر بمعايير البحر المتوسط أكثر مما تؤثر فيها ، وإن كانت هى أهم حلقة تتحكم فيه ، ومن ثم فالبحر المتوسط يظل بعدا محوريا من أبعاد مصر ، وإن كان من الصعب أن يعد الأهم على الإطلاق(٣٢) .

ويستعرض حمدان تطور علاقات مصر بالبحر المتوسط عبر المراحل التاريخية المختلفة ، ليصل الى نتيجة فى هذا الصدد ، تتمثل فى كونهاقد اتخذت نمطا جغرافيا متحركا ، جيئة وذهابا بحيث تركز على أكثر من منطقة منه أكثر من مرة وأحيانا أكثر من مرتين ، فهناك دورات مد وجزر فى حركة هذه العلاقات بين الشرق والغرب ، وبين جنوب الألب وشماله ، وهو يرى أن هذه الحركة فى علاقات مصر المتوسطية ، كانت تعكس نبض البحر وحوضه ، بمعنى أنها كانت تعكس التفاعلات التى تحدث فى نطاق المتوسط(٣٣) .

ويعرض حمدان بعد هذا التحليل لرؤيته للبعد المتوسطى لمصر ، فيذكر ما يلى :

(أ) لاجدال أن البحر المتوسط بعد هام للغاية ، فهو نافذة مصر على الشمال ، وضابط ايقاع لنبضها الحضارى والمادى، غير أنه بالرغم من ذلك فإن تأثيره متقطع يشتد حينا ويضعف حينا ، أى أنه مذبذب بين شد وجذب ، ثم أن دور مصر فيه الآن دور استقبال أكثر منه أرسال ، وإن كانت العلاقة عكسية فى التاريخ القديم ، كما أن دوره فى كيان مصر ، ربما تضاءل على مر التاريخ بإطراد ، وذلك لأن دور البحر المتوسط ككل قد قل نسبيا مع اتساع العالم ومنذ أصبح المحيط الأطلسى هو البحر المتوسط الجديد .

(ب) إن ما نرى من خطورة علاقاتنا بأوروبا المعاصرة عن طريقة ، فهى لا تجعل منه إلا محطة طريق أكثر منها محطة وصول ، فالعلاقات التجارية بين دوله ضعيفة ، إلا أن وضع البحر المتوسط الحالى ، يعنى أن مفهوم المتوسط قد اتسع ليشمل أوروبا ككل(٣٤) .

(جـ) إن بعدنا المتوسطى حضارى أكثر مما هو طبيعى ، واقتصادى أكثر مما هو بشرى ويبقى فى النهاية أن البعد المتوسطى بالرغم من أهميته وخطورته هو بعد تكميلى أو هو لا يرقى الى المستوى الآسيوى والنيلى ، ولا يجوز علميا أن يوضع فى مقابل العروبة(٣٥) .

(د) من المحقق أن البعد المتوسطى فى حياة مصر كان يمكن أن يكون أكبر وأخطر لولا أننا أهملناه كجزء من إهمالنا العام للبحر حيث استغرقتنا العقلية البرية استغراقا شديدا ، ولا نغالى إذا قلنا أن دور البحر المتوسط فى مصر أقل منه فى معظم بلاد الحوض ، وخلف هذا التحديد ترقد ضوابط الجغرافيا التى توضح أن لمصر علاقة بهذا البحر لكنهاليست العلاقة الوحيدة فى كيانها ، كما أن مصر هى أبعد وحدات الحوض عن سواحله المقابلة الهامة ، كما أنها متوسطية الموقع دون أن تكون متوسطية المناخ ، وعلى الجانب البشرى ، فلعل مصر أقل أجزاء حوض البحر تلقيا واستقبالا للتعمير والمؤثرات الجنسية من سواحله ، وخاصة سواحله الأوروبية(٣٧) .

(هـ) إن دور البحر المتوسط فى ميزان قيمنا الإقليمية ليس بالدور الثانوى ولو أنه أيضا ليس بالدور الأول ، ورغم أن دور البحر المتوسط الآن يختلف جذريا عما كان عليه من قبل إلا أن هناك مجالا كبيرا لتوثيق وتعميق علاقات مصر السياسية والثقافية والاقتصادية بدول الحوض ، وذلك للثقل العالمى الخطير لما وراء البحر ، لأوروبا فى السياسة الدولية والحضارة العصرية والعلم والتكنولوجيا ، والذى يربطنا بأوروبا روابط قوية كثيرة ، فهى الأقرب الينا بكل المقاييس ، تاريخيا وجغرافيا وحضاريا وسياسيا بل وجنسيا مقارنة بأفريقيا(٣٨) .

(و) ليس المطلوب أن تكون مصر قطعة من أوروبا وليس مطلوبا القطيعة مع أوروبا ، المطلوب أن تصبح مصر دولة عصرية حديثة متقدمة ، وفى هذا لا مفر من أن نعمق أبعادنا المتوسطية وما وراء المتوسطية أى الأوروبية(٣٩) :

(ز) إن قيام اسرائيل فى حوض المتوسط وهو نصف عربى أصبح يستدعى رسم استراتيجية عربية متوسطية أوروبية عظمى لحصارها ، بحريا وسياسيا وماديا وعزلها عن دوله ودولها ، فالذى يفصلنااليوم عن أوروبا ليس البحر وإنما اسرائيل .

(ح) إن البحر يربطنا اليوم بأوروبا أكثر من أى وقت مضى فى التاريخ ، والعقبة الوحيدة هى اسرائيل ، وبإزالة هذا العقبة يمكن أن تتخلق "أورابيا" حقيقية جدا ، وفعالة الى أقصى حد على كل المستويات المادية والاقتصادية والعلمية ، والتكنولوجية والحضارية والثقافية ، تستطيع أن تشكل وحدة حقيقية أكثر قطعا من فكرة أو أفريقيا أو أوراسيا ، وعلى الأقل فإن انبثاق مثل هذه الوحدة جدير بأن يساعد على احتواءالعقبة الاسرائيلية حتى التلاشى والى نقطة النهاية وخطر الزوال(٤٠) .

بعد أن عرضنا لآراء جمال حمدان وتحليله المفصل للبعد المتوسطى بالنسبة لمصر ، يمكن أن نقدم الملاحظات التالية :

(أ) إن دائرة تركيز حمدان حول البعد المتوسطى تتمثل فى أنه هام بالنسبة لمصر إلا أنه ليس البعد الرئيسى الذى يجب أن تركز عليه مصر ، فى توجهها بحيث يكون محورا لحركتها ، فهناك أبعاد أخرى أكثر أهمية من البعد المتوسطى ، ولعل البعد العربى هو أهم هذه الأبعاد الذى لا يمكن من وجهة نظر وضعه موضع المقارنة مع البعد المتوسطى.

(ب) يربط حمدان بين البعد المتوسطى وأوروبا باعتباره المدخل الملائم للتفاعل مع أوروبا وهو يعطى هذا التفاعل أهمية كبيرة ، إلا أن تفاعل مصر مع أوروبا عبر المتوسط لابد وأن يكون فى نطاق خدمة دورها الرئيسى وهو الدور العربى .

(جـ) عندما يقدم فكرة توظيف المتوسط وأوروبا ، فإنه يقدمه كمدخل للتحديث وبناء الدولة العصرية ، وهو فى هذا يلتقى مع طه حسين ، إلا أنه يختلف معه بعد ذلك فى فهمه للدولة العصرية من حيث هويتها ، فالدولة العصرية التى ينشدها حمدان تختلف عن الدولة العصرية التى يسعى اليها طه حسين ، فالأولى عربية الهوية ، فى حين أن الثانية أوروبية الثقافة والحضارة استنادا الى الرابطة الثقافية والحضارية التى تجعلنا جزءا من أوروبا وفقا لطه حسين .

(د) يرى حمدان أن توجه مصر المتوسطى يتيح لمصر إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية مع أوروبا ، وهو أمر مطلوب ، ولكنه وفقا لحمدان لخدمة أهداف معينة ، وبصفة خاصة زيادة فعالية دور مصر العربى .

(هـ) يصل حمدان فى نهاية تحليله الى امكانية تحقيق تحالف عربى أوروبى عبر المتوسط يصل الى درجة التوحد (أورابيا) ، وأن هذا التحالف قد يكون أداة لعزل اسرائيل وتصفيتها .

يقدم د. حامد ربيع رؤية خاصة بالتوجه المتوسطى المطلوب بالنسبة لمصر ، غير أن هذه الرؤية ترتبط ارتباطا واضحا بالإنتماء العربى لمصر ، وبالأمن القومى المصرى بوصفه جزءا لا يتجزأ من الأمن القومى العربى .

ويمكن أن نعرض لهذه الرؤية على النحو التالى :

١- يرى حامد ربيع أن طبيعة الموقع الجغرافى لمصر والتى تتمثل فى كونها نقطة التقاء القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا بالإضافة الى شواطئها المتحكمة فى التجارة الدولية البحر المتوسط فى الشمال والشمال الشرقى والبحر الأحمر فى الشرق ، قد كان له تأثير كبير على الأمن القومى المصرى . وأدت كذلك الى ارتباط هذا الأمن القومى المصرى بالأمن القومى العربى .

٢- وقد ترتب على ذلك أن مصر دولة معبر ودولة التقاء ، الأمر الذى جعل مصر محور نظام الإتصال العالمى ، خاصة بعد فتح قناة السويس ، وبرز دور القناة الهام فى فترة الحرب الباردة سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو الاتحاد السوفيتى ، ومن ثم فمصر دولة هامة بالنسبة للقوى العالمية الكبرى والعظمى(٤١).

٣- عاشت مصر دائما فى خطر ، وكانت معظم الأخطار تأتيها من الشمال والشمال الشرقى عبر البحر المتوسط ومن ثم كان البحر المتوسط أحد مصادر الضغط الدائمة على الأمن القومى المصرى .

٤- ومن النتائج المترتبة عن هذا الموقع الجغرافى أن سياسة مصر يجب أن يسيطر عليها متغير الانتشار الإقليمى فى الشرق الأوسط والمساندة الحركية باسم دول المنطقة العربية(٤٢) .

٥- أن أحد المبادىء المتعلقة بحماية الأمن القومى المصرى تتمثل فى ألا تعتمد مصر على السلاح البرى فقط ، أداتها العسكرية يجب أن تتضمن أسطولا بحريا متقدما وبدرجة لا تقل أهمية عن الجيش البرى لإتساع شواطئها الشمالية المفتوحة ، فضلا عن أهمية دور مصر فى البحر الأحمر(٤٣).

٦- يسجل حامد ربيع فى هذا الصدد ملاحظة جديرة بالتفكير وهى أن مصر ليس لها تقاليد بحرية تماثل اليابان وبريطانيا ، ونضيف بانه ربما كان اهتمام محمد على بالقوات البحرية حدثا فريدا فى تاريخ مصر .

٧- يشير حامد ربيع الى بعض الأخطار الناتجة عن المتغيرات الجديدة فى العالم والتى يمكن أن تؤثر على الأمن القومى المصرى ، منها امكانية أن تفقد مصر مكانتها الموقعية كمحور لنظام الإتصال العالمى وحركة التجارة نتيجة للتقدم التكنولوجى فى صناعة النقل البحرى وامكانية نجاح اسرائيل فى القيام بدور مصر الإقليمى فى ظل الواقع العالمى المتغير والتوازنات الإقليمية الجديدة(٤٤) .

هذا هو ملخص الرؤية التى قدمها د. حامد ربيع للتوجه المتوسطى المطلوب بالنسبة لمصر ، فهو توجه لخدمة الأمن القومى المصرى وتعزيز انتماء مصر العربى ، لأن تحقيق هذا الأمن القومى المصرى ، يحقق الأمن القومى العربى ، ومواجهة مصر للأخطار الجديدة على أمنها لا تتأتى إلا بتوجيه مزيد من الإهتمام الى البحر ، وعدم الاقتصار على الإهتمام بالبر .

المبحث الثالث

التوجه المتوسطى فى نتاج مدرسة العلاقات الدولية المصرية

فى هذا الجـزء من الدراسـة سنعـرض للأفكار المتعلقة بالتوجه المتوسطى فى الفكر السياسى المصرى من خلال تحليل عينة من النتاج الفكرى للباحثين المصريين فى مجال العلاقات الدولية ومن خلال الفحص المبدئى لأهم الدراسات والمقالات التى قدمت حول هذا الموضوع يمكن أن نشير الى ما يلى :

أولا : محدودية الدراسات التى عنيت بالتوجه المتوسطى للسياسة الخارجية المصرية خلال الفترة من ١٩٦٥ وحتى مطلع التسعينيات .

ثانيا : شهدت الفترة التى تبدأ بالتسعينيات وحتى الآن اهتماما بهذا الموضوع ، وزادت كثافة المعالجة خلال عام ٩٥ ومطلع ٩٦ وحتى إعداد هذه الدراسة .

ثالثا : خلال حقبة الحرب الباردة كان اهتمام الباحثين المصريين بالبحر المتوسط يدور حول الجوانب التالية :

(أ) الاستراتيجية الأمريكية والسوفيتية فى البحر المتوسط بوصفه مسرحا للتواجد البحرى للقوتين الأعظم.

(ب) النزاعات المتفجرة فى البحر المتوسط كالأزمة القبرصية ، والنزاع اليونانى التركى .

(جـ) بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، إزداد الاهتمام بالعلاقات المصرية والعربية مع أوروبا عبر المتوسط ، وبالحوار العربى الأوروبى .

رابعا : فى الفترة الأخيرة بدأ الاهتمام بالتوجه المتوسطى بوصفه أحد البدائل المقدمة على الساحة والتى يمكن من خلالها انتظام التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية فى المنطقة .

خامسا : هناك محاولة لتأصيل التوجه المتوسطى استنادا الى خبرة الحوار العربى الأوروبى .

وفيما يلى نعرض لأهم الأفكار التى قدمها الباحثون السياسيون المصريون فى حقل العلاقات الدولية ، مركزين على ما جاء فى إطار أدبيات الحوار العربى الأوروبى ، ثم الاتجاه المتوسطى كبديل من البدائل المقدمة على الساحة .

المتوسطية فى أدبيات الحوار العربى الأوروبى

أولا : السياسة المتوسطية لدول الجماعة الأوروبية : عنى الباحثون المصريون بدراسة السياسة المتوسطية لدول الجماعة الأوروبية ، ومدى امكانية استفادة مصر والدول العربية من هذه السياسة .

وتتلخص السياسة المتوسطية لدول الجماعة الأوروبية فى عقد اتفاقيات مع بلدان البحر المتوسط قد تصل الى درجة الانتساب الى الجماعة ، والبعض الآخر هدفه التوصل الى هذه الدرجة من خلال انشاء مناطق للتجارة الحرة ، من خلال اتفاقيات للمعاملات التفضيلية لقوائم من السلع والبضائع بين دول المتوسط والجماعة(٤٥) .

وتشير معظم الدراسات التى تمت فى هذا الشأن الى النتائج التى تحققت فى هذا المجال نتيجة لعقد دول الجماعة لمثل هذه الاتفاقات مع مصر ومع بعض الأقطار العربية المتوسطية ، ومقارنة تلك الاتفاقيات بالاتفاقات التى تمت مع اسرائيل ، ثم برزت فى السنوات الأخيرة مسألة التنافس بين الأقطار العربية المتوسطية فى الحصول على مزايا اضافية من خلال هذه الاتفاقيات(٤٦) .

ثانيا : الأمن والاستقرار فى البحر المتوسط وأهميته بالنسبة للأمن الأوروبى : اهتمت الدراسات التى تناولت الحوار العربى الأوروبى أو علاقة مصر بالجماعة الأوروبية ، بموضوع الأمن والاستقرار فى البحر المتوسط ، خاصة فى جنوب البحر المتوسط ، وذلك باعتبار أن البحر المتوسط يمثل الإطار الجغرافى الذى يجمع بين العرب وأوروبا ، ومن ثم كان هناك تركيز مستمر على قضية الصراع العربى الاسرائيلى ، وما يمثله هذا الصراع من تهديد لحدود أوروبا الجنوبية فى حالة نشوب صراع عسكرى كما حدث فى أعوام ٥٦ ، ٦٧ ، ٧٣ ، وهذه المسألة أثارت العديد من القضايا منها الأمن العربى والأمن الأوروبى ، ومدى التماس والتناقض بينهما ، وضرورة مساهمة أوروبا فى حل هذا الصراع ، وفى تقديم المساعدات لمصر والدول العربية من أجل تحقيق السلام الذى يضمن الاستقرار فى المنطقة(٤٧) .

واتجهت بعض الدراسات المصرية نحو معالجة التوازنات الدولية فى منطقة شرق البحر المتوسط ، وقد شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية لهذا الموضوع(٤٨) .

ثالثا: التعاون الاقتصادى والتكنولوجى والبيئى اهتم الباحثون المصريون بالتعرف على أوجه التعاون الاقتصادى والتكنولوجى والبيئى التى يمكن أن تتم مع أوروبا عبر المتوسط ، وبتقييم ما تم التوصل اليه فى هذا الشأن سواء من خلال السياسة المتوسطية لدول الجماعة أو من خلال الحوار العربى الأوروبى ، وإن حظى الجانب الاقتصادى باهتمام واضح شمل كافة المجالات الممكنة أو المحتملة(٤٩) .

رابعا : نظر الباحثون المصريون الى الاتجاه المتوسطى للجماعة بوصفه يحقق مصالح الجماعة الأوروبية خاصة فى مجال الأمن ، وتأمين احتياجاتها

من النفط ، وفتح أسواق المنطقة أمام المنتجات الأوروبية ورأى البعض منهم أن هذاالاتجاه كان أحد الدوافع التى دفعت أوروبا لإجراء الحوار العربى الأوروبى(٥٠).

خامسا : رأى الباحثون المصريون أن الحوار العربى الأوروبى يختلف عن السياسة المتوسطية لأوروبا من حيث أنه يقوم على الحوار الجماعى مع العالم العربى ، كما أنه يشمل مجالات عديدة غير المجال التجارى الذى يقوم على أساسه التوجه المتوسطى الأوروبى ، هذا بالإضافة الى كونه يحترم الهوية العربية(٥١) .

رؤية الباحثين المصريين للمتوسطية كبديل مقترح للمستقبل :

تناول عدد من الباحثين المصريين موضوع المتوسطية بوصفه أحد البدائل المقترحة لإقامة نوع من أنواع التكتل الإقليمى الذى يمكن أن تنتظم من خلاله التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية فى المنطقة .

وقد اتسمت معالجة هذا الموضوع فيما قدمه هؤلاء الباحثون من أفكار بصدد هذا الموضوع بالخصائص التالية :

أولا : السعى الى وضع تعريف محدد لمفهوم المتوسطية ، وفى هذا يقول محمد سيد أحمد : المشروع المتوسطى هو مشروع يريد أن يجمع الدول المطلة على البحر المتوسط جميعا وربما بالذات الدول العربية التى تطل على شاطئه الجنوبى مع الدول الأوروبية التى تطل على شاطئه الشمالى ، للحيلولة دون صدام حضارات عبر هذا البحر الذى شهد مولد العديد منها ويشمل المشروع الإسرائيلى(٥٢) .

ويرى السيد يسين أن مشروع المشاركة الأوروبية المتوسطية المعروض على الدول العربية جنوب المتوسط بصور وأشكال شتى ، ثنائية أو جماعية ، هو نموذج من نماذج التعاون الجديدة التى تقوم ليس على أساس اقليمى يرتبط بالجوار الجغرافى وانما لتحقيق أهداف سياسية وغايات اقتصادية يرى أهمية استراتيجية بالغة فى تحقيقها على أرض الواقع ، وهو يرى أنه بمثابة شراكة شاملة مقترحة بين الدول الأوروبية فى إطار مشروع استراتيجى متكامل بأبعاده الأمنية والاقتصادية والسياسية والثقافية(٥٣) .

ويذكر د . محمود عبد الفضيل أن بدايات فكرة التجمع الاقتصادى المتوسطى تعود الى الاقتصادى الفرنسى الراحل فرانسوا بيرو عند نهاية السبعينيات عن ضرورة تحويل حوض البحر المتوسط الى بحيرة للتنمية والسلام ، ولكن الفكرة ظلت مجرد صياغة نظرية عامة لمشروع مستقبلى ، لم تتم ترجمته الى مقترحات وآليات عمل لدفع عمليات التعاون الاقتصادى الإقليمى بين بلدان المتوسط ، إلا أن تم إحياؤه فى بداية التسعينيات مع تسارع التطورات شرقا وغربا بعد حرب الخليج ونهاية الحرب الباردة ، وهو يشكل محاولة لبلورة رؤية مستقبلية لمستقبل المنطقة مع مطلع القرن الحادى والعشرين(٥٤) .

يركز د. حسن البدراوى على الجانب الثنائى للمتوسطية فهو يرى أن المطروح من الجانب الأوروبى هو عقد مجموعة من الاتفاقات المنفصلة مع دول جنوب البحر المتوسط وهى اتفاقيات ذات أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية ومالية وفنية تستهدف فى النهاية إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠ .

ويلخص محمد عبد السلام مفهوم المتوسطية كما عبر عنها السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى فى لقائه مع الباحثين بالأهرام بقوله : المتوسطية تستند الى وجود إرادة سياسية لدى دول البحر المتوسط ، لتشكيل تجمع فعال ، يرتكز على أسس محددة ، ذات طابع اقتصادى وسياسى وثقافى وأمنى ، وتتحرك نحو إطار أشبه بإطار هلسنكى الأوروبى ، ويتم بناؤها استنادا على اتفاقيات مشاركة والتزامات تعاقدية ونقاش جاد حول كافة القضايا التى تهم دول البحر المتوسط بكافة تفاصيلها ، ويتم التفاعل بين أطرافها بشكل سلس ، ويتوقع أن يتسع إطارها مع الوقت لتضم دولا أخرى فى المنطقة لا تطل على البحر المتوسط مباشرة وإن كانت ترتبط بالدول المطلة عليه ، والإطار المتوسطى بهذا المفهوم يمثل توجها بالنسبة للسياسة الخارجية المصرية(٥٥).

ويذكر أحمد نافع أن المتوسطية تعنى ظهور تجمع جديد للعالم القديم فى حوض البحر المتوسط الغنى بالحضارات له إطار سياسى واقتصادى واجتماعى وثقافى مقارب لصيغة هلسنكى التاريخية للأمن والتعاون الأوروبى وذلك من أجل العمل على بناء منطقة سلام وإزدهار مشتركة فى حوض المتوسط(٥٦).

ومن خلال هذه التعريفات التى قدمها المفكرون والباحثون المصريون يمكن القول بأن الإدراك المصرى للمتوسطية يدور حول كونها مشروعا مستقبليا لتحقيق التعاون بين بلدان البحر المتوسط جنوبه وشماله فى كافة المجالات من أجل تحقيق الأمن والتنمية فى المنطقة ، وأن المتوسطية لها بعض الأسس أو الجذور التى تكفل لها أن تكون موضع التنفيذ ، منها أن هناك ضرورات موضوعية متوافرة على جانبى المتوسط تتطلب اقامة مثل هذا التجمع .

ثانيا : اهتم الباحثون المصريون بدراسة الأسباب التى دفعت أوروبا الى طرح هذه الفكرة وفى هذاالصدد يذكر حسين عبد الرازق أن مشروع الشراكة الأوروبية والمتوسطية له مجموعة من الأسباب منها :

١- احتياج أوروبا لدمج دول جنوب البحر المتوسط فى الاتحاد الأوروبى لزيادة قدرتها التنافسية مع

الولايات المتحدة واليابان .

٢- اقتناع عدد من الدول الأوروبية بأن الأخطار التى تهدد الاستقرار فى القارة الأوروبية ، لم تعد تنطلق من شرق القارة وانما من الجنوب(٥٧) .

ويحدد السيد يسين هذه الأسباب استنادا الى وثائق البرلمان الأوروبى فيذكر "أن الأسباب التى دعت الاتحاد الأوروبى الى صياغة استراتيجية شاملة للتعاون الأوروبى المتوسطى وتردها الى معدلات الزيادة السكانية المتسارعة واتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول المتوسطية ، وتصاعد نفوذ القوى الأصولية ، وظهور مواقع أزمات متعددة ، ووجود مشكلات غير قابلة للحل بشكل قطرى مثل مشكلات المياه والطاقة"(٥٨) .

ويشير محمود عبد الفضيل الى بعض هذه الأسباب فيذكر أن الاهتمام الأوروبى بجنوب المتوسط قد بدأ من خلال عدد من الهواجس الأمنية حول مستقبل هجرة وتدفق العمالة من بلدان جنوب المتوسط الى بلدان الشمال فى أوروبا ، وامكانات تصدير التطرف والعنف من بلدان الساحل الجنوبى فى ظل احباطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلدان(٥٩) .

ويركز طه المجدوب على مجموعة من العوامل السياسية فى الأساس التى تعد بمثابة أسباب لتحرك الاتحاد الأوروبى نحو مشروع التعاون المتوسطى وهى :

حرب أكتوبر ٧٣ وما نتج عنها من تداعيات خطيرة عرضت الاستقرار العالمى للخطر وهزت أركان الأمن القومى لأوروبا الغربية ، بعد أن تعرضت صناعاتها لمخاطر داهمة نتيجة لإنقطاع مصدر الطاقة عنها بسبب الحظر البترولى الذى فرضه العرب على الدول الغربية ، مما جعل أوروبا تعيد النظر فى سياستها تجاه الدول العربية ، ثم كانت أحداث التسعينيات وتطورات عملية السلام العربى الاسرائيلى وتضخم النفوذ الأمريكى فى المنطقة ومحاولة التحول الى السلام الاقتصادى بانعقاد قمة الدار البيضاء وعمان رغم عدم اكتمال حالة السلام السياسى الأمر الذى دفع أوروبا نحو طرح هذا المشروع(٦٠) .

والملاحظ من خلال هذا العرض أن الفكر السياسى المصرى ، يرى أن هناك مجموعة من العوامل المتعددة التى دفعت أوروبا الى تقديم مشروع التعاون الأوروبى المتوسطى ، ويمكن أن نوجزها على النحو التالى :

(أ) مجموعة العوامل المتصلة بتوازن القوى فى المنطقة بين القوى الكبرى فى عالم اليوم .

(ب) مجموعة العوامل ذات الطابع الأمنى والتى تجد جذورها فى عدم الاستقرار الداخلى فى دول جنوب المتوسط ، اضافة الى بعض المشكلات الإقليمية فى المنطقة .

(جـ) مجموعة العوامل الاقتصادية والخاصة بإمكانية التعاون الاقتصادى ، وخلق فضاء اقتصادى أوروبى متوسطى يوفر نطاقا ملائما للنشاط الاقتصادى.

(د) مجموعة العوامل ذات الطابع الكونى والتى لا يمكن حلها على المستوى القطرى والتى تتطلب تضافر كافة الجهود كلها ، مثل مشكلة البيئة .

(هـ) مجموعة العوامل ذات الطابع الحضارى ، والتى تدور حول امكانية تحقيق نوع من أنواع التفاعل الحضارى بين دول المتوسط التى تتسم بالتنوع الحضارى .

ثالثا : أثار الفكر السياسى المصرى تساؤلا هاما يتلخص فى الآتى : هل المشروع المتوسطى الأوروبى يأتى فى إطار التنافس بين أوروبا والولايات المتحدة على النفوذ فى المنطقة ؟

ولقد انقسم الباحثون المصريون الى اتجاهين أساسيين فى هذا الصدد ، الأول يرى بأن المشروع المتوسطى الأوروبى هو رد فعل على إصرار الولايات المتحدة على الإنفراد بمقدرات الشرق الأوسط بعد أن أبعدت أى دور يذكر للأمم المتحدة وللإتحاد الأوروبى فى عملية السلام(٦١)، والاتجاه الثانى يرى أنه من العسف القول بأن الدعوة الى المتوسطية هى مجرد رد فعل أوروبى للدور الأمريكى فى رسم مستقبل الشرق الأوسط ، فالبحر المتوسط والعلاقة مع دوله هى دعم أوروبى أصيل وقد إزداد الإلحاح على تحديد استراتيجية أوروبية جديدة لهذا المجال على ضوء ما لحق أوروبا ذاتها من تطورات ، خاصة فى شرق ووسط أوروبا وتطلع معظم دول أوروبا الشرقية للإلتحاق أو الإنضمام للإتحاد الأوروبى ومن ثم كان على أوروبا الغربية أن ترسم استراتيجية جديدة إزاء هذا التطور الجديد ، وإن تحدد مدى تكامل أو تعارض مثل هذه الاستراتيجية مع العلاقات التقليدية لبعض الدول الأوروبية بدول جنوب البحر المتوسط ، كما أن استقطاب أوروبا نحو الشرق ، سيقوى من شوكة ألمانيا داخل الاتحاد الأوروبى فى حين أن إبراز أهمية البحر المتوسط ، سيوازن من النفوذ الألمانى المتصاعد داخل الاتحاد الأوروبى ، ومن هنا كان على أوروبا أن تبحث عن استراتيجية جديدة لدورها فى مستقبل البحر المتوسط على أن تكون مكملة وليست بديلا عن استراتيجيتها تجاه أوروبا الشرقية ، ومن ثم فالاتجاه الأوروبى نحو المتوسط ليس اتجاها عارضا أو مؤقتا بل هو أصيل وعميق ، ويتجاوز اجراءات ومبادرات تسوية الصراع العربى الإسرائيلى(٦٢) .

رابعا : اتجه فريق من الباحثين المصريين الى عقد المقارنة بين البدائل المطروحة على صانع السياسة الخارجية المصرى ، وهى البديل الشرق أوسطى والبديل

المتوسطى والبديل العربى ، واستبعد محمد سيد أحمد البديل العربى وجعل البديل الإسلامى ذا الطابع الكونى والمعبر برأيه عن استمرار المواجهة بين الشمال والجنوب أحد البدائل المطروحة بدلا من البديل العربى .

خامسا : اختلفت المواقف التى عبر عنها الباحثون المصريون بصدد البدائل المطروحة ، ونال البديل الشرق أوسطى معارضة واضحة بوصفه يعبر عن تصور الولايات المتحدة لمستقبل المنطقة فى إطار الاستراتيجية العالمية لها من ناحية أ وفى إطار مصالحها الخاصة من ناحية . ومن ثم فالمنظومة الشرق أوسطية منظومة متغيرة خاصة بمفاهيم سياسية ومصالح ذاتية للقوى العظمى والكبرى ، لذلك فهى تحمل من البداية بذور التفكك ، خاصة وأنها تقوم على الجانب الاقتصادى فى إطار محدد تغلب عليه المصالح المادية ، التى قد لا تشكل شراكة حقيقية بقدر ما تشكل مصالح مستهدفة قد تكون على حساب بعض الأطراف ولصالح أطراف أخرى ، كما أنها تفتقد شروط الترابط والتجانس ، وتتجاهل الهوية العربية(٦٣) .

ويلقى البديل المتوسطى قبولا واضحا مقارنة بالبديل الشرق أوسطى استنادا الى كونه يستهدف تجمع جغرافى فى إطار جيواستراتيجى يعتمد أساسا على التعاون المشترك للدول المتوسطية الجنوبية والشمالية ولا يمثل تهديدا للهوية العربية ونظامها القومى الإقليمى ، كما تتعامل المتوسطية مع اسرائيل بوصفها دولة عادية لا تتمتع بأى استثناء ، كما أنها تستهدف اقامة فضاء أوروبى متوسطى يسعى لتحقيق قدر مناسب من التكامل الاستراتيجى من خلال التفاعل المتوازن بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية ، كما أن المشروع المتوسطى وفقا للمؤيدين يتسم بواقعيته فى معالجة القضايا المطروحة وقابليتها للتنفيذ وتوفير المناخ اللازم لتحقيق الاندماج بين ضفتى المتوسط والشرق الأوسط ليس بكشل أفقى يعتمد على الالتحام الجغرافى فحسب ، ولكن بشكل رأسى يقوم على التنمية المشتركة(٦٤) ، ويرى السيد يسين أن المشروع المتوسطى يتسم بأخذه مفهوم التوازن بحيث تتم التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوبة فى دول جنوب المتوسط بالتدريج لتجنب ما حدث فى دول أوروبا الشرقية(٦٥)

ويرى لطفى الخولى أن البديل المتوسطى يمكن أن يحقق مصالح بلدان الشرق الأوسط بصورته التقليدية ومنها :

١- بناء مركز تفاوضى قوى لدول المتوسط شماله وجنوبه فى مواجهة التكتلات الاقتصادية الكبيرة .

٢- استفادة دول جنوب المتوسط من حجم ونوعية التطور الاقتصادى والتكنولوجى لبلدان أوروبا المتوسطية .

٣- يمكن أن يحقق البديل المتوسطى التوازن فى علاقات القوة بين الدول العربية والبلدان غير العربية فى الشرق الأوسط .

٤- نظام الأمن والتعاون المتوسطى يوفر كما لم يحدث من قبل رادعا خاصا ضد اسرائيل النووية .

٥- النظام الأمنى بأبعاده الأوروبية وصورته الجديدة فى الشرق الأوسط من شأنه أن يوفر حلولا ممكنة التطبيق للمشكلات الأمنية العويصة التى تفجرت فى المنطقة(٦٦).

وهناك اتجاه يقبل المتوسطية من حيث المبدأ ، إلا أنه يرى أن تحويل منطقة البحر المتوسط الى بحيرة تنمية وسلام يجب أن يتجاوز حدود الرؤية الأوروبية التى تهدف الى تحويل جنوب المتوسط الى منطقة تبادل حر أمام السلع والخدمات والى مجال اقتصادى مفتوح للاستثمارات الأوروبية . إذ أن مفهوم الشراكة الاقتصادية القائم على التعاون المتكافىء ، يجب أن يستند الى منظور انمائى بعيد المدى يستند الى عدة محاور للحركة الأساسية ومنها ما يلى :

١- إعادة تقسيم العمل بين ضفتى المتوسط من خلال اقامة صناعات متكاملة وخدمات انتاجية

تنافسية ، بما يحقق تطويرا جديا للهياكل الانتاجية والصناعية فى بلدان جنوب المتوسط ، ويمكن استخدام صناعات جنوب المتوسط كصناعات مغذية فى دول الشمال .

٢- ارتباط عمليات إزالة الحواجز الجمركية ورفع القيود على عمليات التبادل التجارى استيرادا وتصديرا بمدى التقدم الاقتصادى الذى تحققه كل دولة على حدة ، بما يحقق التناسب والمواءمة بين عملية تحرير التبادل ومقدار التطور الاقتصادى .

٣- تحقيق نقلة نوعية لبلدان جنوب المتوسط فى مجال اكتساب واستيعاب التكنولوجيات المتطورة .

٤- مساهمة بلدان شمال المتوسط فى تطوير نظم التعليم الفنى والجامعى وبرامج اعادة التأهيل ، مع مراعاة الخصوصية الثقافية التى تربط بين بلدان حوض المتوسط(٦٧).

وهناك اتجاه معارض للبديل المتوسطى والبدائل الأخرى باعتبارها فى مجملها تمثل الغاء للبديل العربى ، فى هذا الاتجاه يذكر الدكتور عبد الملك عودة وجميل مطر أن معظم البدائل المطروحة متداخلة العضوية وتقوم على أساس الجوار الجغرافى وهو ما يمثل عودة على بدء لسياسات ما قبل ١٩٥٢ حين تنافست فى السياسة المصرية تيارات العروبة والشرق الأوسط والاتجاه شمالا نحو البحر المتوسط ، ويرى الدكتور عودة أن التصور الرسمى المصرى المطروح يقوم على أساس محورية متوقعة للدور المصرى . فمصر هى قلب الدائرة العربية ، والدائرة العربية هى القلب النابض للدائرة الشرق أوسطية والدائرتان سوف تكونان القلب النابض للدائرة المتوسطية ، فى حين نلاحظ أن الاتحاد الأوروبى لديه الرغبة والتصور للقيام بدور القلب النابض للدائرة المتوسطية ، كما أن الشراكة الإسرائيلية الأمريكية ترغب وتتصور القيام بدور القلب النابض فى الدائرة الشرق أوسطية ، وهذان التصوران يقومان على تقدير عملى وهو أن الدائرة العربية يسودها التردد والتشتت(٦٨) .

ويرى جميل مطر أن العرب ينتقلون بوعى أو بدون وعى نحو مرحلة تأسيس النظام المتشابك الأقاليم لأنه يجزىء العرب الى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة فى آن واحد ، جزء كبير منهم فى الإقليم الشرق أوسطى ، وبعض هذاالجزء مع جزء آخر فى الإقليم المتوسطى ، والإقليمان الأوسطى والمتوسطى بدأ فعلا فى تأدية عملهما وترسيخ قواعدهما ، ويبقى الإقليم العربى الذى انشغل الجميع عنه بالأوسطية والمتوسطية فقرروا تجميده ووقف نشاطه وتفسيخ قواعده وحرمانه من تأدية وظائفه(٦٩) .

أما السفير صلاح بسيونى فيرى أن أغلبية الدول العربية تركز الآن نشاطها وفكرها حول الشرق أوسطية والتعاون المتوسطى بحيث تتوارى الخلافات العربية خلف الواجهة الأوسطية والمتوسطية ، إلا أن هناك بعدا فى غاية الخطورة وهى أن هذه المشاريع الجديدة التى تفرض نفسها هى جزء لا يتجزأ من النظام الجديد فى المنطقة والذى يقوم على خطين متوازيين وهما السلام الشامل والتعاون الإقليمى ، ثم خطط وأهداف أبعد من المقترحات المعلنة الآن والتى تهدف الى قيام نظام أمن جديد فى إطار حلف أمنى جديد تكون الغلبة والسيطرة فيه لتركيا واسرائيل ويضم عراق جديد ، أى عودة مرة أخرى الى حلف السنتو ليشكل طوقا من نصف دائرة شرق أوسطية تفصل المشرق العربى عن المغرب العربى ، ويكون محور هذا الحلف هو ضمان سياسى واقتصادى وأمنى فى الخليج وحصارا إقليميا لإيران ، ورباطا بين الخليج واسرائيل وعزلا للدور المصرى الإقليمى وبحيث تجد مصر نفسها بين مشرق أعيد تنظيم أوضاعه وبين مغرب له أوضاعه ومستقبله المرسوم ، ثم مواجهة مع الجنوب فى السودان والقرن الأفريقى بكل ما فيه من توتر وخلافات(٧٠) .

ويقدم لطفى الخولى ردا على مخاوف جميل مطر وصلاح بسيونى من خلال ما يطلق عليه استراتيجية الدوائر المتقاطعة المفتوحة والدائمة التحرك بمرونة تتجاوز النماذج المتصلبة والأبدية ، وهى التى أثبتت نجاحها عالميا وذلك مقابل استراتيجية الدوائر الثابتة المتطابقة المغلقة على

نفسها التى انتهت الى فشل درامى فى الاتحاد السوفيتى ومجموعة بلدان أوروبا الشرقية الاشتراكية ، وتحقق هذه الاستراتيجية لكل عضو فيها استقلالا عن الآخر ، فى جزء من دائرته الوطنية أو القومية ، وفى الوقت نفسه يتقاطع مع دائرة أو دوائر أخرى حول مصالح مشتركة تضيق أو تتسع حسب الظروف ولكنها لا تستقل ولا تنعزل تماما ، وتنشىء نتيجة لذلك نماذج لنظم مختلفة من الأمن والتعاون فى حدود تقاطع الدوائر وبالتالى تصبح على قدر من المرونة وامكانية التكيف والتغيير ، من دون عنف أو تكلفة باهظة مع متطلبات حركة الأحداث الموضوعية ، ويصل الى أنه لا سبيل الى الأمن الوطنى لكل بلد عربى على حدة وللأمن القومى العربى إلا بانتهاج استراتيجية الدوائر المتقاطعة المرنة المفتوحة : دائرة البلد العربى الواحد ، دوائر المجموعات الإقليمية المحدودة ، دائرة النظام العربى ، دوائر البلدان الشرق أوسطية غير العربية ، وأخيرا الدائرة المتوسطية(٧١).

بعد أن عرضنا لأهم الأفكار التى قدمها الباحثون والمفكرون المصريون فى حقل العلاقات الدولية لموضوع المتوسطية بوصفه أحد البدائل المقترحة للمستقبل يمكن أن نقدم الملاحظات التالية:

أولا : هناك ميل واضح لدى قطاع كبير من هؤلاء الباحثين نحو البديل المتوسطى مقارنة بالبديل الشرق أوسطى ، وهذا التأييد للمتوسطية ينبع من مزايا اقتصادية واستراتيجية وثقافية يمكن أن تتحقق من خلال المتوسطية(٧٢) .

ثانيا : أن تبنى المتوسطية بوجهة نظر المؤيدين لها لن يمس الهوية العربية لمصر ، بل أنه قد يساعد مصر على القيام بدورها العربى المطلوب .

ثالثا : أن تبنى المتوسطية لا يعنى وفقا لبعض المؤيدين مثل لطفى الخولى تجاهل الدوائر الأخرى المتاحة للحركة أمام السياسة الخارجية المصرية ، بل يمكن وضع استراتيجية للتحرك المرن فى نطاق عدد من الدائر الإقليمية الأخرى الأقل اتساعا(٧٣)

رابعا : عنى الباحثون المصريون بالتحليل المفصل حول العائد المتوقع للبديل المتوسطى سواء على المستوى الثنائى أو الجماعى الأمر الذى يؤكد الملاحظة الأولى(٧٤) .

خامسا : إن امكانية تطوير البديل المتوسطى واردة ، فالتوجه المتوسطى لمصر لا يعنى أن نسلم بكل ما يقدمه الجانب الأوروبى من أفكار فى هذا الصدد ، بل من الممكن أن نقدم أفكارا جديدة تتوافق مع أهدافنا ومصالحنا ، ومن خلال الحوار والتفاوض يمكن الوصول الى بعض التعديلات على الصيغة الأوروبية المقترحة فى هذا الصدد ، بما يتواءم مع المصالح المصرية والعربية(٧٥) .

سادسا : إن على صانع القرار فى السياسة الخارجية المصرية مهمة صعبة وبالغة التعقيد ، فى تقييم البدائل المتاحة ، وعليه أن يوازن فى إطار حسابات دقيقة بين هذه البدائل ، كى يصل الى بناء بديل مقبول يتناسب مع الأهداف والمصالح المصرية(٧٦) .

خاتمة الدراسة :

حاولنا فى هذه الدراسة أن نقدم عرضا للتوجه المتوسطى فى الفكر السياسى المصرى على مستويين ، الأول المستوى الكلى (الماكرو) ، وتمثل ذلك فى كتابات طه حسين ، حسين مؤنس ، سليمان حزين ، جمال حمدان، حامد ربيع .

والثانى على المستوى الجزئى (الميكرو) والمتمثل فى نتاج الباحثين المصريين فى حقل العلاقات الدولية ، آخذين فى الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية التى قدم فيها هذا النتاج فى المستويين السابق الإشارة اليهما .

ويمكن أن نقدم الملاحظات التالية فى ختام هذا البحث :

أ- تلعب الفكرة العربية دورا هاما فى بناء الإدراك الفكرى المصرى للبدائل المتاحة ، فالرافضون والمؤيدون للتوجه المتوسطى يستندون فى تحليلهم الى عوامل تتعلق بالدائرة العربية ، بل أن البعض قد أيد المتوسطية

بوضوح ، باعتبارها طوق الإنقاذ من الشرق أوسطية ، التى يمكن أن تحمل فى طياتها مشكلات خطيرة بالنسبة لمصر ، ودورها الإقليمى فى المنطقة .

ب - بروز تأثير العوامل الأيديولوجية فى التحليل على المستوى الماكرو ، كما هو الحال لدى طه حسين وحسين مونس اللذان سيطرت عليهما روح الأيديولوجية الليبرالية الغربية ، فى حين كان تأثير أيديولوجية القومية العربية واضحا على أعمال جمال حمدان وحامد ربيع وسليمان حزين .

ج - تراجع تأثير العوامل الأيديولوجية نسبيا على النتاج الفكرى للباحثين المصريين فى العلاقات الدولية.

د - هناك تقارب فى بعض النتائج التى توصل اليها المفكرون المصريون على المستويين السابق الإشارة اليها ، وإن اختلف الهدف ، فالتوجه المتوسطى وفقا لجمال حمدان على سبيل المثال ، يمكن توظيفه لتصفية الكيان الإسرائيلى أما بالنسبة لطه المجدوب ولطفى الخولى ، فإنها تعنى محاولة استيعاب الطموحات الإسرائيلية فى الإنفراد بالدور القيادى فى المنطقة .

هـ - أكد الفكر السياسى المصرى على أن البدائل المقدمة بما فيها التوجه المتوسطى ، ليست قدرا محتوما أو أمرا مفروضا بصورته المقدمة على مصر ، عليها أن تتقبله كما هى ، وإنما هى بمثابة مقترحات قابلة للنقاش والتطوير والتعديل.

المراجع :

(١) د. رؤوف عباس (إعداد وتقديم) ، مصر وعالم البحر المتوسط ، القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦ ، ص ص ٥-٦ .

(٢) د. نصيف يوسف حتى ، مفهوم الأمن والتعاون بين دول البحر المتوسط ، مجلة الباحث العربى ، لندن ، مركز الدراسات العربية ، العدد الثلاثون ، يوليو-أكتوبر ، ١٩٩٢ ، ص ص ٣٩-٤٠ .

(٣) د. طه حسين ، مستقبل الثقافة فى مصر ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٢-١٥ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٥ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٥ .

(٦) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٧) المرجع السابق ، ص ٤١ .

(٨) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٩) المرجع السابق ، ص ٣١ .

(١٠) المرجع السابق ، ص ص ٣٢-٣٤ .

(١١) المرجع السابق ، ص ٤٠ .

(١٢) المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(١٣) المرجع السابق ، ص ص ٤٣-٤٤ .

(١٤) د. جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة عبقرية المكان ، القاهرة ، عالم الكتب ، الجزء الرابع ، ١٩٨٤ ، ص ٤٤٤ .

(١٥) د. حسين مؤنس ، مصر ورسالتها : دراسة فى خصائص مصر ومقومات تاريخها الحضارى ورسالتها فى الوجود ، القاهرة ، مطابع دار الشعب ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٦ ، ص ص ٢٣-٢٥ .

(١٦) المرجع السابق ، ص ص ٢٥-٢٩ .

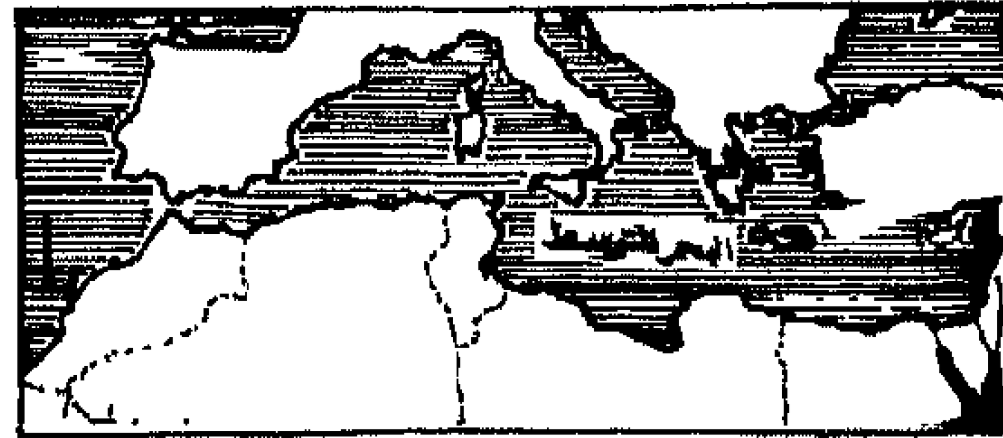
(١٧) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ص ٥٠-٥٢ .

(١٩) المرجع السابق ، ص ص ٥٥-٥٦ .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ٥٧ .
(٢١) المرجع السابق ، ص ص ٥٨-٦٤ .
(٢٢) المرجع السابق ، ص ص ٧٥-٧٦ .
(٢٣) المرجع السابق ، ص ص ٧٩-٨١ .
(٢٤) المرجع السابق ، ص ٩٩ .
(٢٥) المرجع السابق ، ص ١٠٠ .
(٢٦) د. سليمان حزين ، مستقبل الثقافة فى مصر العربية ، القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٢-١٥ .
(٢٧) المرجع السابق ، ص ص ١٥-١٦ .
(٢٨) د. سليمان حزين ، حضارة مصر أرض الكنانة ، القاهرة ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٩٩١ ، ص ١١٧ .
(٢٩) المرجع السابق ، ص ص ١١٨-١٢١ .
(٣٠) د. جمال حمدان ، شخصية مصر ، مرجع سابق ، الجزء الرابع ، ص ٢٩٩ .
(٣١) المرجع السابق ، ص ص ٤٤١-٤٤٣ .
(٣٢) المرجع السابق ، ص ص ٤٤٤-٤٤٦ .
(٣٣) المرجع السابق ، ص ص ٤٤٩-٤٥٣ .
(٣٤) المرجع السابق ، ص ص ٤٥٣-٤٥٤ .
(٣٥) المرجع السابق ، ص ٤٥٤ .
(٣٦) المرجع السابق ، ص ٤٥٥ .
(٣٧) المرجع السابق ، ص ص ٤٥٥-٤٥٧ .
(٣٨) المرجع السابق ، ص ص ٤٥٧-٤٥٨ .
(٣٩) المرجع السابق ، ص ٤٥٨ .
(٤٠) المرجع السابق ، ص ص ٤٥٨-٤٥٩ .
(٤١) د. حامد ربيع ، نظرية الأمن القومى العربى ، القاهرة ، دار الموقف العربى ، ١٩٨٤ ، ص ص ١٣٨-١٤٠ .
(٤٢) المرجع السابق ، ص ص ١٤٦-١٤٩ .
(٤٣) المرجع السابق ، ص ١٥٨ .
(٤٤) المرجع السابق ، ص ص ١٦٢-١٦٥ .
(٤٥) د. عبد المنعم سعيد ، الحوار العربى الأوروبى ، دراسة للنهج الأوروبى ازاء الحوار ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، سبتمبر ١٩٧٧ ، ص ص ٥٥-٥٦ .
(٤٦) د. ودودة بدران (محرر) ، تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٨٩-١٩٩٠ ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٦٤-١٦٧ .
(٤٧) المرجع السابق ، ص ص ١٦٢-١٦٣ .
(٤٨) د. محمد السيد سليم (اشراف) ، التاوازنات الدولية فى منطقة شرق البحر المتوسط ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٨٥ .
(٤٩) د. على أحمد على ، العلاقات الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوروبية ، فى الدكتورة ودودة بدران ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٥-٣٦٥ .
(٥٠) د. سامى منصور (اشراف) ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢-٤٣ .
(٥١) د. عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .
(٥٢) محمد سيد أحمد ، اللعبة الثلاثية حول البحر المتوسط ، الأهرام ، ١٩٩٥/١١/٢ .
(٥٣) السيد يسين ، التعايش فى حوض المتوسط ، الأهرام ، ١٩٩٥/١٢/٧ .
(٥٤) د. محمود عبد الفضيل ، ماذا نريد من مؤتمر برشلونة ، الأهرام ، ١٩٩٥/١١/٢٧ .
(٥٥) د. حسن البدراوى ، المشاركة المصرية الأوروبية : دولة الدور وإطار الحركة ، الأهرام ، ١٩٩٦/١/١ .
(٥٦) محمد عبد السلام ، توجهات السياسة الخارجية المصرية فى التسعينيات ، الأهرام ، ١٩٩٥/١٢/١٥ .
(٥٧) أحمد نافع ، أوروبا ودول المتوسط ، الأهرام ، ١٩٩٥/١٢/٥ .
(٥٨) نقلا عن السيد يسين ، مصدر سابق .

(٥٩) السيد يسين ، مصدر سابق .
(٦٠) د. محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق .
(٦١) طه المجدوب ، صراع الأقطاب بين الشرق أوسطية والمتوسطية ، الأهرام ، ١٩٩٥/١٢/٢٤ .
(٦٢) محمد سيد أحمد ، مصدر سابق .
(٦٣) د. حازم الببلاوى ، مرة أخرى الإنفتاح على البحر المتوسط ، الأهرام ١٩٩٦/١/٣ .
(٦٤) طه المجدوب ، مصدر سابق .
(٦٥) طه المجدوب ، السلام بين صيغة مدريد وصيغة برشلونة ، الأهرام ، ١٩٩٦/١/٧ .
(٦٦) السيد يسين ، مصدر سابق .
(٦٧) لطفى الخولى ، عرب ؟ نعم ، وشرق أوسطيون أيضا ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ ، ص ص ٨١-٨٣ .
(٦٨) د. محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق .
(٦٩) د. عبد الملك عودة ، دوائر السياسة الخارجية المصرية ، الأهرام ، ١٩٩٥/١٢/١٩ .
(٧٠) جميل مطر ، وثائق المنظومة الإقليمية الأعظم فى الشرق الأوسط ، الحياة ، لندن ، ١٩٩٥/١٢/١٠ .
(٧١) صلاح بسيونى ، المصالحة العربية بين الشرق أوسطية والمتوسطية ، الأهرام ، ١٩٩٦/١/١٧ .
(٧٢) لطفى الخولى ، مرجع سابق ، ص ص ٨٤-٨٥ .
(٧٣) طه المجدوب ، المشروع الأوروبى المتوسطى : المآخذ والحسنات ، الأهرام ، ١٩٩٦/١/٢١ ، ١٩٩٦/١/٢٨ .
(٧٤) لطفى الخولى ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .
(٧٥) أحمد السيد النجار ، من يفوز فى الإطار للتعاون الاقتصادى الإقليمى ، الأهرام ، ١٩٩٦/١/١ ، وطه المجدوب ، مصدر سابق .
(٧٦) د. محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق .
(٧٧) أنظر السيد يسين ، مصدر سابق ، د. حسن البدراوى ، مصدر سابق.



صدر حديثا :

مهنة الصحافة في حوض البحر المتوسط
الأبعاد الأخلاقية والسياسية والشخصية

- كتاب غير مسبوق فى مضمونه يهم المتخصصين من رجال الاعلام، كما يهم المتطلعين إلى العمل بالصحافة، ويهم أيضا القارىء غير المتخصص للاطلاع على مايجرى فى عصرنا.

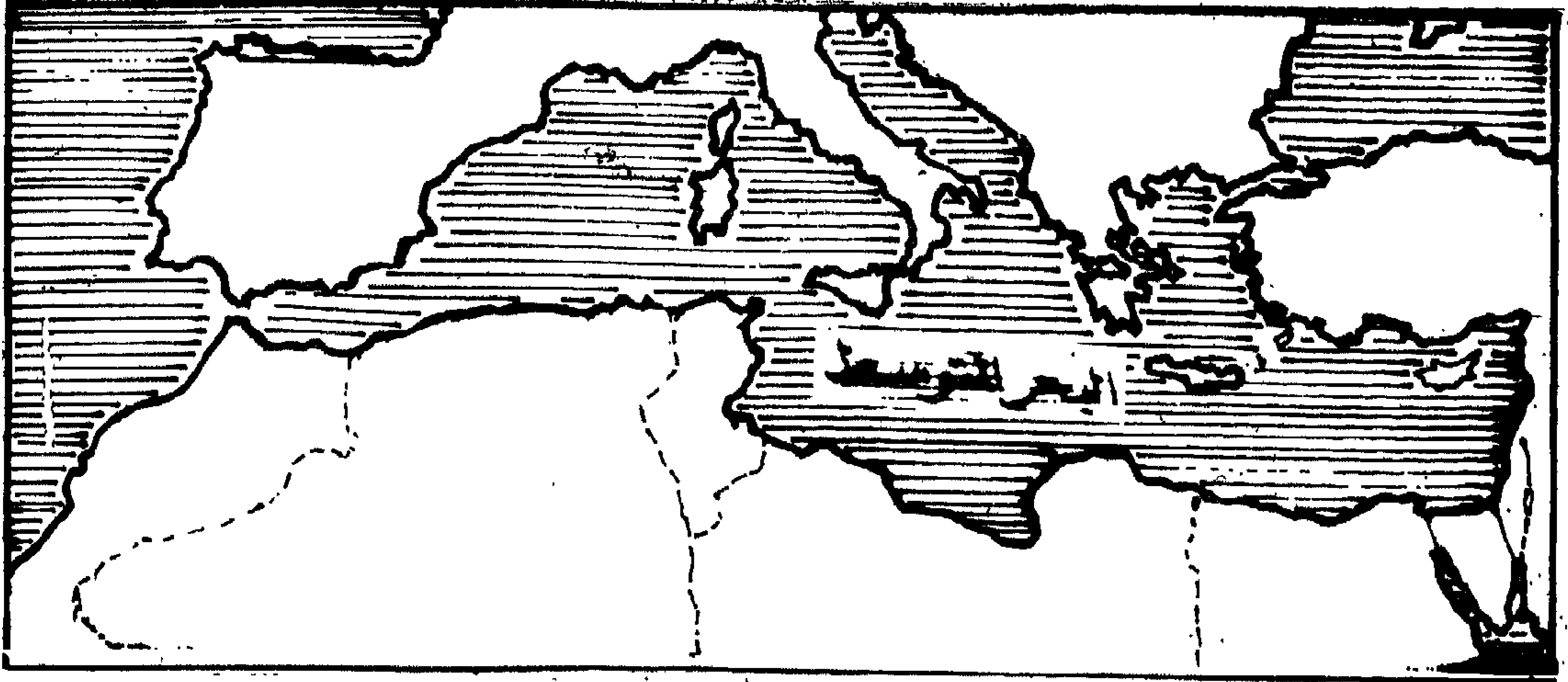
- محور الكتاب: الأبعاد الأخلاقية والسياسية والشخصية التى تتعلق بمهنة الصحافة.

- يتضمن الكتاب أعمال المائدة المستديرة التى جمعت صحفيين من حوض البحر المتوسط فى إطار برنامج «ميد - ميديا» التابع للاتحاد الأوروبى.

- صدر الكتاب بثلاث لغات: الفرنسية، الانجليزية، الاسبانية، وتبنت مجلة السياسة الدولية التى أسهمت فى أعمال المائدة المستديرة إصدار الطبعة العربية

٢

التنابذ والتكامل حول البحر الأبيض المتوسط



محمد سيد أحمد

العمليات الانتحارية التى أقدم عليها فدائيون من " حماس " فى إسرائيل والتى كادت تودى بعملية السلام فى الشرق الاوسط ، لولا محاولة إستعادة زمام المبادرة عن طريق مؤتمر دولى ضد الارهاب عقد بشرم الشيخ ، فى منتصف الشهر الماضى ، وحضره أئمة المجتمع الدولى ثم الحرب الأهلية فى البوسنة التى عقد لها مؤتمر مغلق ضم رؤساء كرواتيا وصربيا والبوسنة فى دايتون بولاية أوهايو بأمريكا منذ أشهر معدوده فقط ، بأمل وضع نهاية لهذه المأساة المروعة .. هذان الحادثان تحديدا علامتا طريق بارزتان فى الكشف عن مدى هشاشة الاوضاع حول البحر الابيض المتوسط وتلقيان أضواء على هذه المنطقة التى التقت عندها أعرق الحضارات منذ أقدم العصور ، وكأنما تحمل فى طياتها قنابل موقوتة عديدة فى عالم جديد لم تتحدد له ملامح نهائية بعد ، ويتعذر التنبؤ بمستقبله سلفا .

والجدير بلفت نظرنا - بالذات - أن العمليات الارهابية التى كادت تجهض عملية السلام فى الشرق الاوسط إنما تؤكد - مرة أخرى - أن الصراع العربى / الاسرائيلى يظل حتى الآن ، ورغم عملية السلام ، عقبة كؤودا فى وجه تطبيع العلاقات على اتساع حوض البحر الابيض المتوسط ، ويشكل فى حد ذاته محورا مستقلا جديرا بدراسة متميزة فى البحث عن طرق يجرى بها تجاوز المآزق الراهنة على اتساع الاقليم .

لعبة ثلاثية :

والحقيقة أن هناك رؤى ثلاث تتزاحم حاليا حول البحر الأبيض المتوسط ظاهرها الانتساب جميعا الى مجموعة أو أخرى من الدول المطلة على هذا البحر ، وحقيقتها مشروعات متنابذة ، رغم أنها تنسب نفسها جميعا الى مرجعيات ذات طابع كونى .

- هناك أولا " الرؤية الشرق أوسطية " وهى رؤية تدعو لها الحكومة الاسرائيلية ، وألف بيريز بشأنها كتابا وهى رؤية تؤيدها إدارة كلينتون بقوة ، وقد خصصت قمتا الدار البيضاء ، وعمان الاقتصاديتين

لترجمة هذه الرؤية الى مشروع قابل للتطبيق .

- ثم هناك " الرؤية المتوسطية " وهي رؤية تتسع للدول المطلة على البحر الابيض المتوسط جميعا ، وربما بالذات الدول العربية التى تطل على شاطئه الجنوبي مع الدول الأوروبية التى تطل على شواطئه الشمالية للحيلولة دون وقوع " صدام للحضارات " عبر هذا البحر الذى شهد مولد العديد منها ، وتشمل هذه الرؤية بالطبع إسرائيل ايضا ، وهى مطروحة من قبل الاتحاد الاوروبى اساسا ، وتبدو وكأنما هى رد على إصرار الولايات المتحدة على أن تنفرد هى بمقدرات " الشرق الاوسط " بعد أن أبعدت أى دور للأمم المتحدة وللاتحاد الاوروبى فى عملية السلام وهذه الرؤية طرحت بصفتها مشروعا مستقلا فى مؤتمر برشلونة ، الذى عقد فى نهاية شهر اكتوبر الماضى .

- واما الرؤية الثالثة ، التى أخذت تبرز على أثر انزواء المشروع القومى العربى ، وفى تلازم مع تعاظم الصعاب التى اصبحت تشل جامعة الدول العربية شللا يكاد يكون تاما ، فإنها الرؤية التى يمكن وصفها بـ " الاسلامية " ، واذا صح ان للرؤيتين السابقتين أبعادا لا تقتصر على البحر الابيض فقط ، بدليل انهما تعكسان قدرا ملموسا من التنافس بين " اقطاب الشمال " وبالذات بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى ، فإن الرؤية الثالثة ذات أبعاد كونية من زاوية أخرى ، كتعبير عن استمرار للمواجهة بين الشمال و الجنوب ، فلقد أصبحت " أمة الاسلام " رمزا " للجنوب " حتى داخل الولايات المتحدة ، وفى عقر دارها واشنطن . كما اتضح للجميع إثر نجاح مسيرة المليون رجل الذى قاده فى نوفمبر ١٩٩٥ لويس فرقان زعيم " أمة الاسلام " فى أمريكا .

برشلونة :

" المتوسطية " ، كما أشرنا هى الفكرة السياسية التى عبر عنها موتمر برشلونة ، وجمع الدول التى تطل على البحر الابيض المتوسط جميعا باستثناء ليبيا ، والمؤتمر مبادرة من الاتحاد الاوروبى ، إنطلقت من فكرة أن هذه الدول على ما بينها من أوجه تباين وتنابذ ، وعلى ما يعتريها من أزمات وصراعات بعضها بالغ الحدة ، فلا مهرب من تعاونها وتشجيع سبل رأب الصدع بينها ، والعمل على تعزيز الامن والاستقرار والسلام فى المنطقة ، ذات التاريخ الحضارى العريق ، والتى يشكل حوض البحر مركزها .

ولذلك قررت دول اوروبا الغنية ، والمانيا فى مقدمتها تخصيص مبالغ كبيرة ، طوال العقود القادمة لتنمية منطقة " المتوسط " ومحاربة الارهاب ، والجريمة المنظمة ، وتجارة المخدرات ، ومحاولة احتواء حركة العمالة المتجهة عبر البحر شمالا ، باعتبار ان ازالة هذه الافات من اهم ركائز الامن والاستقرار فى المستقبل . وقد طرحت فكرة المتوسطية فى اعقاب فكرة الشرق اوسطية التى كان لرئيس وزراء اسرائيل الحالى شيمون بيريز دور أساسى فى إعادة إحيائها كفكرة يريدها بديلة عن " القومية العربية " وكأساس لتجاوز المواجهة بين القومية العربية والصهيونية ، وبدعوى انها تصلح اساسا للسلام فى تصوره .

والشرق أوسطية فكرة تنصرها الادارة الامريكية بلا قيد او شرط ، وتراهن - اساسا - على سوق شرق اوسطية من منطلق ان دوائر اعمال عربية معينة قد تعلق على هذه السوق أمالا للنفاذ الى " المواقع العليا " بالشركات العالمية متعددة الجنسيات من خلال مشروعات مشتركة مع دوائر الاعمال الاسرائيلية .

ولكن المشروع فى نظر مثقفين عرب عديدين انما يستهدف فى الحقيقة تجديد مقومات الأمن الاسرائيلي وتكييفه لظروف عصر جديد لا يحول فيه إحتلال الدولة العبرية لأراض عربية دون تعرضها لخطر صواريخ مغيرة قد تكون مزودة ، فى مستقبل قريب أو بعيد برؤوس نووية .

وهكذا نشأ المشروع الاسرائيلى القائم على إحلال " الحوافز الاقتصادية " محل " الروادع العسكرية " ولكن حقيقته فى نظر العرب هى تكريس إنتشار الوجود الاقتصادى / التكنولوجى الاسرائيلى على اتساع الشرق الأوسط ، وضمان هيمنته عليه بإسم " السلام " بينما لا تعود الارض ، أو لا تعود الا جزئيا !

وثمة حجة يتبناها بعض أنصار التيار الاسلامى هى أن " الشرق أوسطية " و " المتوسطية " ما هما الا وجهان لعملة واحدة فإن المشروعين ، فى نظر هؤلاء ، مبادرتان من قبل العالم المسيحى / اليهودى (عالم الشمال) للوقوف بوجه الصحوة الاسلامية التى أصبحت الآن أحد أبرز التعبيرات عن (عالم الجنوب) ! والجدير بالملاحظة أن هؤلاء بحجتهم هذه إنما يلتقون مع نظرية المفكر الامريكى صامويل ب . هانتنجتون ، القائلة بحتمية صدام الحضارات " وبوجه خاص بين الحضارة الغربية المسيحية / اليهودية من جانب وبين حضارة الاسلام من الجانب الاخر .

ومن هنا أهمية لفت النظر الى أن مؤتمر برشلونة لم يطلقه الاتحاد الاوروبى ليكون مجرد إمتداد أو تكرار لمؤتمر عمان الذى كان للولايات المتحدة - واسرائيل - الكلمة العليا فيه ، وانما اطلق لاعلاء كلمة اوروبا فى حوض البحر المتوسط وفى وجه الولايات المتحدة التى تصر على ان تنفرد

بالقرار في المنطقة الحيوية المتاخمة للحوض ، التي تختزن أهم مستودعات البترول في العالم . ثم أثبتت الإدارة الامريكية ، خلال مفاوضات دايتون بين أطراف النزاع في البوسنة ، أنها كفيلة بحل نزاع في قلب البحر المتوسط عجز الاتحاد الاوروبي عن حله !

ومؤكدا أن إسرائيل تنظر الى مؤتمر برشلونة على انه لا يتعارض مع مؤتمر عمان وأن اسرائيل ليست مهملة في أي من المؤتمرين ، ولكن تقضي المصلحة العربية بالتمييز بينهما ، وإعتبارهما مؤشرا عن تصاعد المنافسة الامريكية / الاوروبية في حوض البحر الابيض المتوسط فحتى إذا ما سلمنا بأن إستبعاد ليبيا قصدت به معاملة العرب على انهم لا يشكلون كيانا قوميا متماسكا ، وان ليبيا يتعين معاقبتها لعدم تلبيتها شروط لندن وواشنطن بشأن أزمة لوكيربي ، فقد حرصت سوريا على حضور مؤتمر برشلونة في وقت رفضت فيه حضور مؤتمر عمان ، وهذا أمر جدير بشد انتباهنا ولذلك نقول ان المنافسة الأمركية / الاوروبية يجدر بالعرب محاولة إستثمارها لصالحهم لا تركها تمضي دون الحرص على بذل جهد لإغتنام الفرصة في ظرف هم في احوج الحاجة فيه لتحسين مركزهم التفاوضي بكل ما هو متاح من وسائل .

نظرية صدام الحضارات :

دعيت في شهر فبراير الماضي لندوة في برلين لمناقشة نظرية هانتيجتون عن " صدام الحضارات " مطبقة على ظروف البحرالابيض المتوسط عموما والصراع العربي / الاسرائيلي خصوصا ، وتحفظت على النظرية كما تحفظ غيري في الندوة عليها ، رغم إدراكنا جميعا ان شواهد كثيرة توحي باكتساب المواجهات بين المجتمعات المطلة على ضفتي البحر ، خواصا يمكن إرجاعها الى " صدام " بين الحضارات المسيحية / اليهودية في شمال حوض البحر والاسلام في جنوب حوض البحر .

تحفظت من منطلق أن إرجاع الصراعات الى " صدام ؛ بين حضارات إنما يقوم على افتراضين كليهما خطأ في نظري .. أولهما ، إتخاذ " الحضارات " (ربما بديلا عن الايديولوجيات بعض افتراض سقوط هذه الاخيرة) مرجعا ذلك أن لأية " حضارة " جذورا ضاربة في أعماق التاريخ ، وديمومة عبره ، فلو كانت النظرية صحيحة ، لماذا ، ومرجعيتها قديمة قدم الحضارات ، لم تكتشف سوى الآن ؟

ثم ان افتراض ديمومة الصراعات على هذا النحو ، إنما يحمل معنى إستحالة التغلب عليها ، واستحالة إكتشاف تسويات سياسية لها ، اننا اذن بصدد إفتراض يتسم بالقدرية ، ولا يتأثر بالبيئة السياسية المحيطة ، ويفترض أن هذه الأخيرة يحكمها هي الاخرى الثبات والديمومة وكان هذا مأخذي الثاني فإننا قطعا بصدد بيئة محيطة سريعة التحول شديدة السيولة ، وبصدد عالم ، وعصر أبرز ما يميزهما ليس الثوابت المستقرة عبر التاريخ ، وإنما المتغيرات التي أفرزها - في الحاضر - سقوط " النظام العالمي الثنائي القطبية " وبروز نظام عالمي مختلف لم تتحدد ملامحه النهائية بعد ، ومازال في طور التكوين .

وقد خرجت نظريات شتى لمحاولة تفسير خواص " عالم ما بعد سقوط الاتحاد السوفيتي " عالم ما بعد سقوط النظام الشيوعي ، عالم افترض فيه انه لم يعد منقسما الى ايدلوجيات علمانية متعارضة ، فكانت هناك - اولا - نظرية " نهاية التاريخ " ، للباحث الأمريكي من أصل ياباني فرانسيس فوكوياما وها نحن الآن بصدد نظرية أخرى ، هي نظرية تصام الحضارات للاستاذ الامريكي بجامعة هارفارد صامويل ب هانتنجتون .

لقد قامت نظرية " نهاية التاريخ " على فكرة أن التاريخ قد انتهى مع انتهاء الشيوعية ، بمعنى أن انتهاء الشيوعية قد أنهى مبررات الصراع ، وكشف عن الانتصار الحاسم - والنهائي - للفكر الليبرالي الغربي ، اما نظرية " تصادم الحضارات " فانها لا تنطلق من إفتراض أن سقوط الشيوعية ، وزوال " القطبية الثنائية " قد أسفرا عن نظام عالمي " احادي القطبية " وأن الفكر الليبرالي الغربي قد انتصر انتصارا نهائيا اذ ثمة شواهد كثيرة تدحض هذا الافتراض ، ذلك ان الصراعات مستمرة ، والتاريخ مستمر ، ولكن في صورة " تصادم حضارات " بدلا من الصدام بين " منظومتين أيديولوجيتين " .

والحقيقة ان هناك تسليما يكاد يكون اجماعيا بأن عالم " القطبية الثنائية " لم يتم تخطيه ، ولم يتحقق ، بديل عنه ، عالم يمكن وصفه بـ " القطبية الواحدة " بيد أن "القبطية الثنائية " في ظل الحرب الباردة ، كانت واضحة المعالم تماما ، بين كتلتين دوليتين عسكريتين وجغرافيتين ، وليس فقط ايديولوجيتين ، ذلك بينما لم يعد الحال هكذا منذ سقوط الاتحاد السوفيتي فلقد حلت صور ملتبسه من الازدواجية محل الازدواجية الصارمة ، القائمة على يقينية راسخة ، التى سادت طوال حقبة الحرب الباردة .

ويبدو لي ان ثمة عيوبا أساسية في افتراض أن فكرة " الحضارات " كفيلة في أعقاب " الحرب الباردة " بأن تحل محل الايديولوجية او محل الدولة / الامة Nation / State أو محل الانسان وحقوقه كمواطن كمرجع اساسي للقياس ذلك أن هذه الفكرة يعيبها : اولا - انها تنطلق من ان " الحضارة " و "

الثقافة " من الممكن ان تكونا " اللبنة الاساسية " بديلا عن الاقتصاد ، ويعيبها ثانيا – انها تنطلق من ان " الفوارق الحضارية " قادرة على الصمود فى وجه اتجاه عصرى لا يقاوم نحو زيادة دمج المجتمع البشرى ، فى عصر تتعدد فيه الشواهد على زيادة أوجه الاعتماد المتبادل بين الدول ، وتداخل المجتمعات البشرية ، بل وتكاملها ، فى وجه تحديات عاتية ، منها مقتضيات تكنولوجيا العصر ، ومنها أخطار الايكولوجيا ، ومنها ما حققته ثورة إعلامية / معلوماتية لا سبيل للفكاك منها .

صحيح ان ما يميز " حضارة " بعينها هو مجموعة نواميس وقيم تجمع المنتمين اليها ، كعلاقة الانسان فيها بربه ، وعلاقة المواطن بالدولة والخلف بالسلف ، وعلاقة الحرية بالسلطة ، وموقع المساواة من مراتب Hierarchy التنظيم المجتمعى ... الخ إن هذه مؤشرات تميز " الحضارة " المحددة عن غيرها ، ولكن هل بوسعنا ان نقول ان ثوابت الحضارات اقوى من " متغيرات الاقتصاد " مثلا ؟ هل وارد ان نقول ان التحولات التى تجرى فى الاقتصاد العالمى اليوم ، نحو تجاوز الحدود الوطنية للدول بصور شتى Transnationalization ونحو قيام سوق عالمية واحدة باختصار : هل اوجه " التكامل " فى الاقتصاد العالمى ، والشواهد عن تحول كوكبنا الى ما أصبح يوصف " بالقرية الكونية " وارد أن تصمد فى وجهها الثوابت فى الحضارات ، خاصة وان هانتنجتون نفسه يسلم بأن الحضارات تتغير ، وانها ليست سرمدية ، وان عددها عبر التاريخ قد تقلص ؟ كيف يجعل من " ظاهرة التمايز الحضارى " المرجع الاساسى الذى سوف يحكم المستقبل ، بل وقدرتنا على التنبؤ به مع تسليمه بأنها ظاهرة هلامية الشكل عرضة للتغيير ، ولا تحكمها قواعد صارمة ؟

صحيح ايضا أن هناك شواهد عصرية عديدة تبدو وكأنما تؤكد صحة نظرية هانتنجتون .. صحيح أن نظريته تقدم تفسيرا لبعض هذه الشواهد بصورة أفضل من كثير من التفسيرات الدارجة ، فقد يبدو ان النظرية تقدم تفسيرا معقولا لتعاظم شأن ظاهرة الاصولية Fundamentalism ، مثلا ولاسترداد المواجهة التاريخية بين عالمى المسيحية والاسلام الكثير من حيويتها ، صحيح ان نظريته تبدو تصحيحا جذابا لفكرة " نهاية التاريخ " بيد ان هذا كله ليس دليلا على انها نظرية تصلح كمرجع وارد ان يتفق الجميع على الاحتكام اليه لتفسير مجريات الامور مستقبلا تفسيرا يجب كل تفسير آخر وعلى امتداد حقبة تاريخية طويلة .

بل قد يكون مصدر الاعجاب بالنظرية لأسباب وقتية وعارضة فقط ومجرد " رد فعل " لسقوط الايديولوجيات العلمانية ذلك أن نظرية هنتنجتون خلافا لنظرية فوكوياما ، تقدم تفسيرا بديلا لاستمرار اوجه الفرقة والصراع فى مواقع عديدة من عالم اليوم ، رغم سقوط التحدى الشيوعى ، وانتهاء المواجهة العالمية بين منظومتى الشيوعية والرأسمالية، والقول بتوحد العالم اقتصاديا وبنصرة قضية حقوق الانسان ، وبانتساب البشرية كلها الى منظومتى " الديموقراطية " و " السوق " .

ويوحى هانتنجتون بأن نظريته تقوم على إحلال عالم " متعدد الاقطاب " محل العالم " الثنائى القطبية " بمعنى ان عالم " تعدد الحضارات " قد حل محل المواجهة الايديولوجية " الثنائية الطابع " السابقة يبدو انه يطرح صيغة بديلة داخل إطار فكرة " التعددية " ذاتها وبدلا من أن تكون أقطاب بعينها (أمريكا واوروبا واليابان) هى أقطاب عالم الغد ورموز التعددية فيه ، فإن هانتنجتون يطرح " التعددية " لا من منطلق إعمال مقتضيات " الاستراتيجية " او اعمال مقاييس " القوة الاقتصادية " ، وانما فى بعدها " الحضارى / الثقافى " .

بيد ان نظريته تكشف فى النهاية ، عن " ثنائية من نوع جديد " وليس عن " تعددية من نوع جديد " ، كما قد توحى لأول وهلة انه يرجع صراعات الغد اساسا وبتعبيره الى صراعات بين الحضارة الغربية المهيمنة وبقية الحضارات معا ، وقد استخدم فى هذا الصدد التعبير The West and The Rest أى " الغرب وبقية الحضارات " معنى ذلك أن الغرب بحكم سيادته الاقتصادية المؤكدة ، وتفوقه المنفرد على الحضارات الاخرى مجتمعة (باستثناء اليابان كما يسلم) هو فى موقع يجيز له النهوض بدور القوة المقررة ، والحضارة الحاكمة وهذا التقييم لا يختلف كثيرا عما جاء فى نظرية " نهاية التاريخ " عن سيادة قيم " الديمقراطية " و " السوق " بمقتضى المفهوم الغربى لها . ان النظريتين تفترضان ان هذه القيم انما تملك قابلية للتعميم على حضارات غير الحضارة الغربية ، ويقول هانتنجتون ان هذه القابلية انما تعود لخصائص ومقومات متوافرة لدى حضارات عديدة ، ولكنه يؤكد فى الوقت ذاته أن هناك قطبا رئيسيا يقف فى مقابل الغرب ، متمثل فى نوع من التحالف بين حضارة الاسلام من جهة ، والكونفوشيانية Confucianism – أى الحضارة الصينية – من جهة أخرى بتعبير آخر يعيد هانتنجتون طرح فكرة " القطبية الثنائية " ولكن بمقتضى " ازدواجية " هى " ازدواجية الشمال / جنوب بدلا من " ازدواجية الشرق / غرب " على ان " الشمال " هو " الحضارة الغربية " ، و " الجنوب " تآلف يجمع بين حضارتى " الاسلام " و " الصين " !

هذا كله يوحى بأن نظرية صدام الحضارات كفيله بإقناع كثيرين بأنها صالحة لتفسير بعض مستجدات عالم اليوم ولكن لا يعنى ذلك قط انها

سوف يكتب لها الدوام بل ربما تنطوى علي أوجه خطورة جديرة بلفت النظر اليها .

انها – اولا – تطرح فلسفة للتاريخ لابد ان تثير ريبتنا فانها تنطلق من فكرة ان البشرية عاجزة عن أن تصل ان الى الحقيقة هى فى النهاية واحدة ، ان الحقيقة حسب هانتنجيتون تتعدد مع تعدد الحضارات والثقافات وان البشرية لا مفر من ان تنقسم الى مجموعات متميزة من البشر لا تؤمن ، ولن يكون بوسعها أن تؤمن بحكم " أصالة " تراثها الثقافى المتميز بالحقيقة الواحدة معنى ذلك ان نظرية هانتنجيتون انما تفضى فى النهاية الى نوع من الفوضوية Anarchy او العدمية Nihilism بل وقد تحمل فى طياتها إستحالة الوئام البشرى ، وان الصراعات متى وجدت فانها لأسباب أصيلة يتعذر التحكم فيها عقلانيا ، ويتداعى من ذلك استحالة أن يحدث تقدم وفى ذلك يلتقى هانتنجتون مع فوكوياما ، ويتبنى ما جاء فى نظرية " نهاية التاريخ " عن توقف حركة التاريخ وتعذر تجاوزها حدا معينا !

فضلا عن ان النظرية تحمل فى طياتها نواة " الفكر العنصرى " ، وتقدم تبريرا لاحياء النزعات الفاشية و النازية اى نوعيات من فاشية جديدة بديلا عن " الشيوعية " ! ذلك ان اختلاف الحضارات انما لابد أن يكسب الصراع طابعا عنصريا ، إن آجلا أو عاجلا ، وها نحن نشهد على ذلك شواهد فى أوروبا الأن بموقف المجتمعات الا وروبية ازاء الوافدين من الحضارات المنظور لها على انها اكثر تخلفا فى فرنسا ازاء الجزائريين ، وفى المانيا ازاء الاتراك انها نظرية تبرر " التطهير العرقى " وتبرر تقسيم العالم الى مجموعات عرقية " مطهره " " نظيفة " وبالتالى صارمة العداء لكل ما لا ينتسب اليها عرقيا ! وذلك كله يعبد الطريق لنظرية تشاؤمية عن المستقبل ، ولانقسام دائم للبشرية الى كتل متضادة ، رغم اعتراف هانتنجتون نفسه بأن الحضارات تتغير وتتطور وتتلاشى وانها ليست سرمدية مما يكشف فى النهاية عن تناقض .

القاعدة : تعرض " الهوية " للتغير ، لا ثباتها :

وقد نجد لنظرية هانتنجتون ما يقابله فى الفكر العربى المعاصر وربما كان لمدارس " البعث " بالذات دور كبير فى طبع فكرة القومية العربية بطابع الاطلاق لقد طرح منظرو البعث مع غيرهم من القوميين العرب فكرتهم على انها منظومة فكرية تمتد عبر الجغرافيا " من المحيط الى الخليج " وعبر التاريخ " من الازل الى الابد " وهكذا اكسبوها طابعا سرمديا ولكن ثبت ان الفكر القومى العربى قد اسىء اليه افتراض سرمديته ، ذلك انه قد نما وتطور وتعرض لمنعرجات وعرف مراحل إزدهار ومراحل ذبول وهو فكر لن يستفيد العرب منه الاستفادة المثلى لو افترضوا فيه صفة الدوام ، دون تجدد ولا تكيف للظروف المتغيرة .

فان فكرة " القومية العربية " تنطلق من الايمان بوجود " امة عربية " ذات خواص متميزة ومن افتراض – اساسى – هو ان انتماء العرب الى " قومية واحدة " انتماء أشد أصالة من انتمائهم الى وحدات " قطرية " مختلفة اصغر حجما (الدول العربية – دونما نظر الى صلاحياتها السيادية) أو الى امة اسلامية اوسع نطاقا ، ان الفكر القومى العربى لا يميز بين العرب على اساس قطرى او دينى او عرقى او بحكم لون البشرة .. الخ

كانت الامة العربية فكرة استلهمها رواد الايدلوجية القومية من " فكرة الامة – الدولة " Na- tion - State فى اوروبا ، لقد ابتدعوها لملء الفراغ الذى نجم عن سقوط الخلافة العثمانية فى الاستانة ، وتحاشى تعرض أقليات شتى لأوجه تمييز وإضطهاد ، ولذلك نادوا بتجنب إرساء أسس النهضة العربية الناشئة على مرتكزات دينية ، ولم يكن صدفة أن موطن العديد من هؤلاء كان الشام ، وذلك أن تضاريس الشام وعرة وإحتمت بجبالها أقليات عربية متنوعة عبر العصور .

ومرت الفكرة القومية بمراحل كانت هناك اولا مرحلة التبشير ، مرحلة طرح فكرة الامة العربية كبديل لفكرة امة اسلامية لم يعد لها مركز بعد استيلاء " اتاتورك " على الحكم فى تركيا ، فى اعقاب الحرب العالمية الاولى وقد اتخذ رواد الفكر القومى عملية توحيد الامة الايطالية على يد غاريبالدى والالمانية على يد بسمارك فى القرن الماضى ، نموذجين بارزين للوحدة القومية العربية المنشودة .

ثم جاءت مرحلة محاولة وضع التصور موضع التطبيق فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، وهى مرحلة تزامن فيها ظرفان مواتيان لازدهار الفكر القومى : إنشاء دولة اسرائيل ، وتعاظم شأن حركات التحرر من الاستعمار على نطاق الوطن العربى كله ، وقد طرح كهدف ملازم للتحرر من الاستعمار ، التصدى للتجزئة التى ادخلها الاستعمار بحكم تعرض العالم العربى لاكثر من استعمار فى آن واحد : البريطانى ، الفرنسى ، الايطالى ... الخ وهكذا برزت الحاجة الى الوحدة القومية ، لا بصفتها عنصرا مكملا للكفاح من اجل الاستقلال وحسب ، ولكن أيضا بصفتها ضرورة لمواجهة الاغتصاب الصهيونى لفلسطين باعتباره " قضية وجود لا قضية حدود " فقط .

وهكذا شهدت هذه المرحلة الثانية للفكر القومى العربى اضفاء صفة الاطلاق عليه ، مكانا وزمانا ،

بشعارى : " من المحيط الى الخليج " ، ومن " الابد الى الازل " ولكن ووجه هذا الفكر فجأة بهزيمة ١٩٦٧ وصدور قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الذى دعا الى ازالة آثار العدوان الامر الذى فرض القبول باسرائيل ككيان كرس وجوده فى المنطقة وأصبح المنشود لا إزالة اسرائيل كدولة بل مجرد مبادلة الارض التى احتلتها عام ١٩٦٧ بعملية سلام . وهكذا بدأت مرحلة ثالثة للفكر القومى العربى فرضت عليه التخلى عن صفة الاطلاق التى اراد التميز بها من قبل .

وعلينا إدراك انه يصعب على العرب حشد الامكانيات المتاحة على النحو الامثل وهم ينطلقون من مقولات نظرية تتعارض مع ممارساتهم السياسية تعارضا لا يحتمل الانكار ، من هنا ، برزت أهمية الاخذ بنظرية المراحل ، وعدم الانطلاق من افتراض ان الفكر القومى ذو خواص سرمدية مطلقة ، بينما الواقع يدحض ذلك ، وقد حاول البعض تحاشى هذا المازق بتعليق آمالهم على ان يكون " السلام " الجارى ابرامه مجرد تسوية مرحلية ، وفكرة " التسوية المرحلية " الصحيحة من زاوية أنها عملية لا ينتظر لها احتواء أسباب رفض جماهير عريضة لها ، لا تعنى أيضا أن التحدى الحقيقى فى المرحلة الراهنة ، هو سلام يزيل أسباب الصراع بإزالة اسرائيل ذاتها من الوجود ، ان ازالة اسرائيل ليست بالضرورة الوسيلة الوحيدة لازالة مصادر الصراع معها ، ومن المتصور ولو نظريا ابتداع حل يقوم على التمييز بين اسرائيل بمفهومها التقليدى كدولة صهيونية ، وبين اسرائيل أخرى تسعى الى تكييف نفسها لمعايشة المنطقة بصفة دائمة وان تكون اضافة اليها ، لا عنصر عدوان متجدد عليها ، هذا المنطلق للفكر القومى العربى ما زال بحاجة الى اجتهادات لاكتشافه ذلك أن هذا الفكر القومى فى غياب مثل هذه الاجتهادات يتضاءل ومعرض للاندثار ، وعاد الفكر الاسلامى مجسدا فى فكرة " الامة الاسلامية " ليحتل مقدمة المسرح .

ان المطلوب تقريره مفهوم للقومية العربية لا يترتب على رفع صفة السرمدية عنها تعريضها للإنهيار ، ونفى حقيقة ان للعرب ترابطات متميزة فيما بينهم ، والجدير بالملاحظة ان العرب تربطهم وحدة " قومية " - اساسا - بفضل وحدة لغتهم وسرمديتها ، لأنها لغة نص مقدس هو القرآن الكريم ، وقد اقيم على ديمومتها صرح الحضارة العربية كلها ، غير ان الوحدة القومية ليست نتاج ترابطات إقتصادية وقيام " سوق مشتركة " على غرار ما جرى فى المجتمعات الاوروبية ولذلك تحمل فكرة " القومية العربية " مواطن ضعف وهشاشة لأنها تتعلق ، كما يقول الماركسيون بـ " البناء الفوقى " Super-structure لا بالبناء التحتى Infrastruture للمجتمع ، وليس صدفة أن اسرائيل لجأت الى " السوق الشرق اوسطية " بأمل نفى الفكر القومى العربى ، استنادا الى ان السوق تتعلق بالاقتصاد ، وبالتالى بـ " البناء التحتى " ومؤكد آن انبعاث المرجعية الاسلامية إنما هو مؤشر عن عجز الفكر القومى عن ان يتجدد ، وان يواجه التحدى الاسرائيلى / الصهيونى فى ظل معطيات " سلام " والجدير بلفت نظرنا فى هذا الصدد ان اسرائيل هى الاخرى تستعد لمفهومات جديدة عن الصهيونية ، وها هو شيمون بيريز يدعو الى تجديد الفكر الصهيونى بمناسبة مرور قرن - هذا العام - على صدور كتاب هرتزل مؤسس الصهيونية السياسية ، عن " الدولة اليهودية " فهل من سبيل كى يجدد العرب مفهوم " القومية العربية " هم ايضا ؟

وهكذا جاز لنا ان نختم بقولنا إن ابرز ما يميز ظروفنا الراهنة ليس ما هو ثابت فى هوية الاطراف المتصارعة ، بل ما يعترى هويتها من تغير ، والذى يحدث احيانا فى صورة قفزات مفاجئة ، ونتيجة الزلازل الهادرة التى نسفت النظام الدولى كله ، فتكون الشروخ والتمزقات فى مواقع وأوقات وصور ، يكاد يكون من المتعذر التنبؤ بها سلفا .

هانتينجتون والصراع العربى / الاسرائيلى :

لقد اتسم الصراع العربى / الاسرائيلى فى مرحلة سابقة ، كما اشرنا بصفة الصراع القومى اتسم بطابع علمانى ، وسياسى فى المقام الاول وكان قوام الصراع مواجهة بين القومية العربية والصهيونية .

فلقد إعتنق الاسرائيليون الايديولوجية الصهيونية ، ايمانا منهم بأنها تعبر عن حركة يهودية قومية ، وعلى العكس نظرت الاطراف العربية الى اغتصاب الصهاينة لأرض فلسطين على انه عدوان له طابع استيطانى على ارض عربية ، اى طابع استعمارى لا طابعا تعميريا .

وعقب انهيار نظام " القطبية الثنائية " وما صاحبه من خلل فى موازين القوى بين الطرفين المتصارعين فى الشرق الاوسط لسقوط " القطب " الاشتراكى الذى طالما وقف يسند قوى القومية العربية ، اتخذ الرفض العربى شكل الصحوة الاسلامية ، وسقطت الايديولوجيات العلمانية لقد سقطت الايديولوجية الاشتراكية مع سقوط الاتحاد السوفيتى دوليا ، وسقطت - اقليميا - القومية العربية عقب قبول الاطراف العربية بالتعامل مع اسرائيل كل على حده ، وتخلى هذه الاطراف عن المرجعية القومية كأساس لتفاوض جماعى .

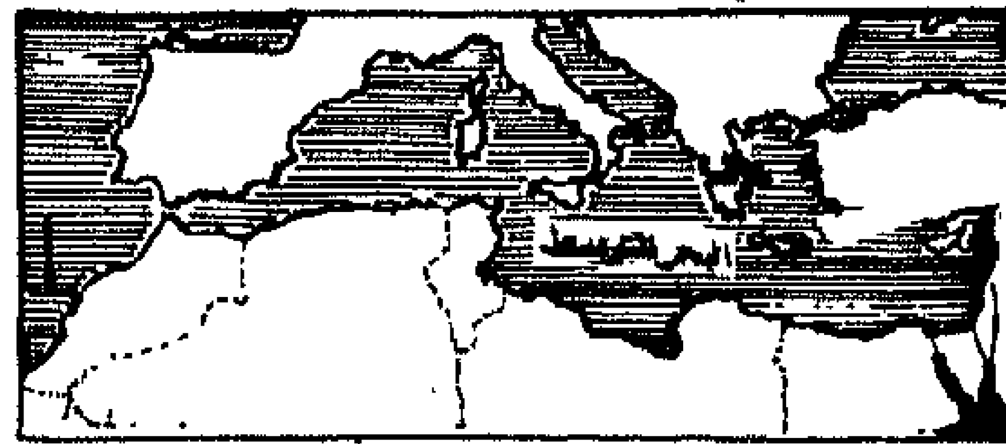
من هنا اصبحت هوية الاسلام هى التى جرى الاحتكام اليها لمواصلة رفض عملية السلام ، من

منطلق أن الاتفاقات التى ابرمت حتى الآن هى أقرب الى عقود إذعان ، فروحيا ودينيا لم تتخل اسرائيل عن تصميمها على بسط سيادتها على القدس بالكامل ، وماديا لم تتخل عن تمسكها بالتفوق العسكرى المطلق المتمثل فى انفرادها ، على اتساع المنطقة بامتلاك أسلحة نووية ، وحتى فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية لب النزاع وجوهره ، فإن اسرائيل ما زالت تصر على عدم الاعتراف للفلسطينيين بدولة ذات سيادة وهكذا اصبح الاسلام هو الملاذ لتبرير الرفض ، فى ظل إحساس عارم بالاحباط وشعور بأن الخصم اصبح هو المتلاعب بمقدرات الجميع ، وذلك مع ملاحظة أن الاحتكام الى الدين لم يكن دائما أساس مناهضة العرب لاسرائيل ، بل أصبح الدين وقد يقال مع هانتينجتون " الهوية الحضارية " المرجعية لظروف آنية لا تستمد (خلافا لنظرية هانتينجتون) مبررها من تاريخ الصراع .

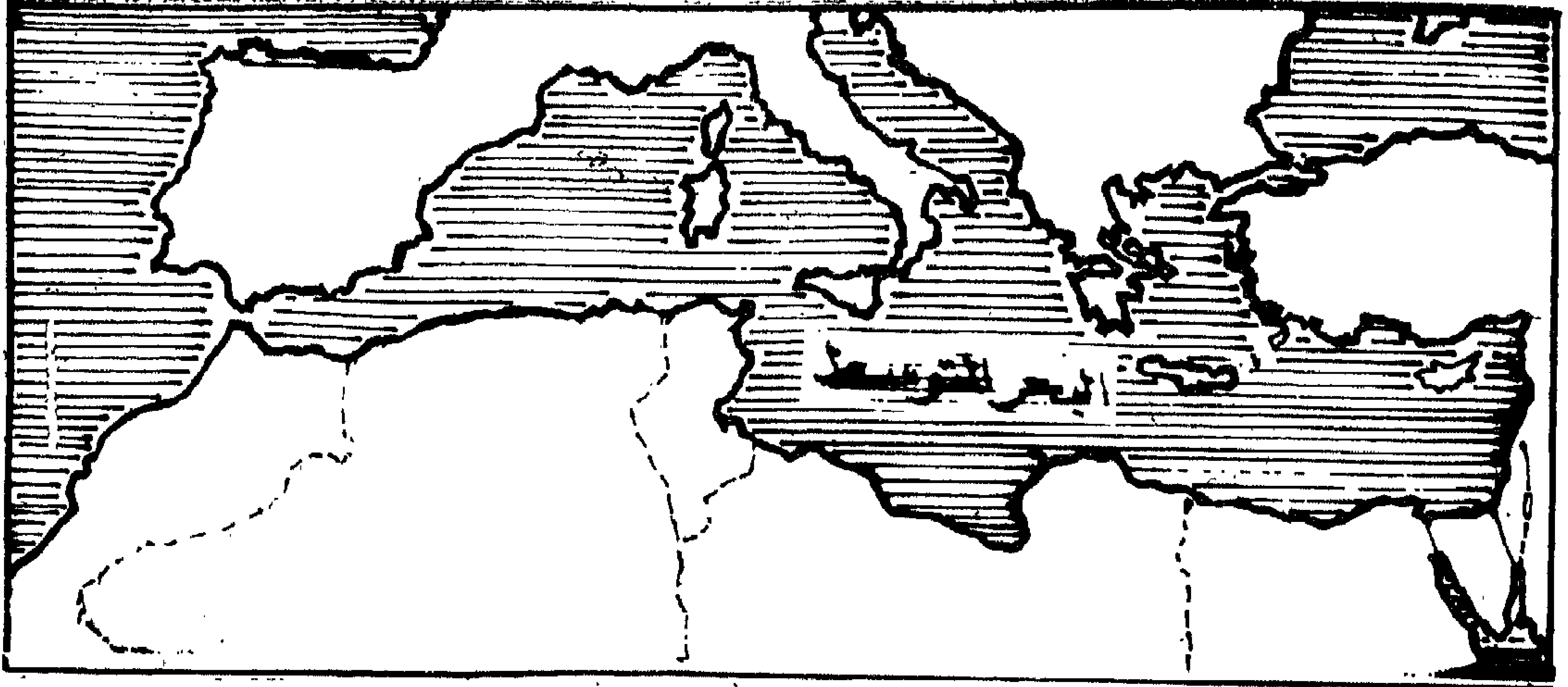
أما الجانب الاسرائيلي فإنه يرى هو الآخر أن الصهيونية بحاجة الى اعادة نظر وتشذيب وتجميل حتى لا تظل ترمز فى نظر شركائه العرب فى عملية السلام لايدلوجية تحمل معنى العدوان عليهم ، لقد أصبحت اسرائيل تدرك انه لابد من " سمنمة " جديدة للصهيونية ، ولا تتردد حكومتها فى اعلان انها بصدد استكشاف سبل طرحها فى ثوب جديد ، مغتنمة فرصة مرور مائة عام صدور كتاب هرتزل " الدولة اليهودية " الذى أطلق فى الاصل فكرة وطن قومى لليهود فى فلسطين . ثم ان هناك الزوابع التى فجرها من يطلقون عليهم فى اسرائيل اسم " المؤرخين الجدد " إن هؤلاء يصفون أنفسهم بالانتماء الى جيل " ما بعد الصهيونية " Post - Zionist ويتهمون من سبقوهم فى التاريخ لاسرائيل بأنهم قد روجوا لأساطير ، خدمت أغراض الدولة الدعائية ، وان التاريخ لم يبدأ الا بهم ، وهؤلاء ينطلقون من أن تبييض وجه اسرائيل يشكل مفتعل أصبح مردوده عكسيا فى ظرف سقط فيه التهديد العربى ، وحل السلام ، وكان لهؤلاء دور كبير فى كشف فضيحة قتل جيش إسرائيل لأسرى مصريين فى الحروب السابقة .

هناك إذن حاجة كى تجدد اسرائيل هويتها ، تماما كما ان هناك حاجة مماثلة لدى الاطراف العربية ، ومع تبدل الهويات لدى الجانبين ، يثور سؤال : هل هو تبدل فى اتجاه المصالحة ، خاصة اذا ما وافق الفلسطينيون على الغاء ميثاقهم الوطنى ؟ أم لاكتساب الصدام صورة جديدة صورة زيادة تفشى ظاهرة الارهاب مثلا ؟ قضية ، ربما ، لم تحسم بعد ، رغم عقد مؤتمر شرم الشيخ الدولى ، ولكن الامر المؤكد هو انه لو ثبت ان نظرية هانتينجتون عن " صدام الحضارات " صحيحة ، فإن المصالحة ليست وارده على وجه الاطلاق .

هل للارهاب " فيتو " يملك فرضه على عملية السلام ؟ أم أن العيب قبل أن يكمن فى أصالة العداء ، وصدام الحضارات ، يكمن فى عدم عدالة السلام ، واتسامه بصفة عقد الاذعان ؟ ولو كان العيب فى عدم عدالة السلام ، فهل من تسويات سياسية عادلة فى عالم مازال يتسم بصفة الازدواجية وباحلال " الشمال / جنوب " محل " الشرق / غرب " ؟ وأن القول " بسرمدية الصراعات " ما هو الا ذريعة لتبرير عدم البحث عن تسويات لها تتسم بصفة العدالة ، وتكفل تجاوز الازدواجيات عموما ، لا تثبيتها إلى غير أجل ؟ .



الأمن الأوروبى-المتوسطى من وجهة نظر مصرية



طه المجدوب

اختلف الأمن بالمفهوم المعاصر إختلافا جذريا عن المفهوم الذى ظل سائدا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .. وهو المفهوم الذى إعتمد على " الأمن الأحادى الاتجاه " اذ كان التركيز السائد منصبا على " الأمن العسكرى " باعتبار أن القوة المسلحة هى القادرة على تأمين حدود الدولة والحفاظ على سلامة أراضيها وتحقيق الاستقرار الداخلى وتحقيق النصر الكامل على الخصم والذى لم يعد متاحا فى الظروف المعاصرة .

إن الأمن المعاصر هو " الأمن الشامل " بمفهومه الواسع المتعدد الأبعاد والاتجاهات والمجالات انه ليس مجرد إجراءات للدفاع أو ترتيبات للحماية ، بل هو الاستقرار باوسع معانيه ، والأمان بكل ماتحمله الكلمة من أبعاد . إن إنعدام الأمن وإهتزاز الاستقرار لابد أن يكون له أسبابه المرئية وغير المرئية ومن أبرز أسبابه الفقر والتباين الاقتصادى داخل المجتمع الواحد أو بين مجتمعات مختلفة .. الى جانب أعمال القمع والحجر على الحريات الأساسية .

مثل هذه الظواهر تمثل تهديدا مباشرا للأمن القومى للدولة أو لمجموعة الدول . وهذا يعنى ضرورة حل المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول المختلفة .. حتى يمكن تحقيق الأمن المشترك .. وبالتالى توفير المناخ الملائم للانطلاق والتنمية المشتركة .

ففى ظل التوجه العالمى نحو تحقيق الأمن المشترك أو الجماعى ، أصبح التعاون المتبادل بين مجموعة متجانسة من الدول .. وليس التحالف العسكرى الذى إنتهى زمنه .. هو السمة الأساسية للعلاقات الدولية .. وفى نفس الوقت الذى تراجعت فيه التقسيمات بين الغرب والشرق .. وبرزت التقسيمات بين الشمال والجنوب .. كما تحول التهديد من الغزو العسكرى - كما كان الحال بين الشرق الغرب - الى الغزو البشرى عن طريق الهجرة كما هو الحال الآن بين الشمال والجنوب ، كذلك تبلور نموذج جديد لتحقيق الأمن الجماعى من خلال تبادل المنافع والمشاركة فى المصالح ، حيث تحتاج

تنمية الجنوب الى المساندة المالية من الشمال . بينما يحتاج أمن الشمال الى المساندة السياسية من الجنوب .

المفهوم المعاصر للأمن الجماعي:

من ناحية اخرى ، فان التصور الشامل لمفهوم الأمن المعاصر في ظل ثورة المعلومات والمواصلات .. جعل من قاعدة " التأثير المتبادل " محورا أساسيا في هذا التصور . وتؤكد هذه القاعدة ان الأخطار التي تخيم على منطقة من المناطق ، ايا كان مصدرها أو حجم خطورتها لن يكون تأثيرها قاصرا على هذه المنطقة وحدها .. ولكن سوف ينتقل هذا التأثير تلقائيا الى المناطق المجاورة بنفس الدرجة ونفس الحدة . وتبعا لهذه القاعدة يمكن القول أن الاضطرابات الأمنية وانتشار مظاهر العنف السياسي التي تفشت في السنوات الأخيرة في بعض دول الجنوب والشرق المتوسطي .. قد تبدو وكأنها ذات طابع داخلي إلا أن ذلك لايعني أبدا أن هناك سياجا طبيعيا يفصل بين هذه الأعمال ودول الجوار المباشر، أو يعزل ساحتها عن الساحات المتاخمة لها .

مثل هذه الظروف تتطلب بالضرورة عملا مشتركا ومنظما لمواجهة التحدي .. ليس فقط في مجال الأمن المباشر .. ولكن كذلك في شتى مجالات التعاون .. ولاشك أن المجال الاقتصادي أصبح يشكل التوجه الرئيسي في السياسات العالمية والاقليمية ويميز المرحلة الراهنة من المسيرة العالمية .. والمنتظر أن يهيمن هذا التوجه على مستقبل العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين .. الامر الذي يتطلب توفير المناخ الملائم لانطلاق التنمية واعمال التعاون الاقتصادي خاصة في مجال تنشيط جذب الاستثمارات والذي لن يتأتى سوى في ظل الاستقرار السياسي والذي يجب أن يسود المناطق المقبلة على مرحلة حاسمة من التطور والتنمية مثل منطقة الشرق الأوسط ومنطقة جنوب البحر المتوسط .

ويتطلب الاستقرار السياسي العمل على تقليص مساحة التهديدات المعرضه لها هذه المناطق .. وهذا يعني - بالنسبة للظروف السائدة في الشرق الأوسط - أن يؤخذ في الاعتبارات الأمن مجمل التناقضات والنزاعات السياسية التي تعيشها منطقة جنوب البحر المتوسط والتي تؤثر بالضرورة على أمن أوربا .. وفي مقدمة هذه التناقضات النزاعات العربية العربية التي تهدد المسيرة القومية . وكذا النزاع العربي الاسرائيلي الذي يمثل عقبة حقيقية أمام أي تحول نوعي في المنطقة .. يستهدف إستبدال الصراع المسلح بالحوار والتفاوض .. وهذا يعني حتمية السلام العربي ، بعقد المصالحة القومية .. والسلام العربي الاسرائيلي باستكمال التسوية السلمية للنزاع الشرق أوسطي .. بذلك يمكن توفير ضمانات كافية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة بشكل حاسم وخلال فترة زمنية محدودة .. وعلى أسس من العدالة والتكافؤ .

ان السلام بمفهومه الشامل المتكامل سواء على المستوى القومي العربي أو على المستوى الاقليمي الأوسطي أو المتوسطي .. قد أصبح بكل مستوياته وأطرافه أحد العناصر المرجعية المهمة في مفهوم الأمن وفي توجيه مسيرة التعاون الاوروبي مع دول الجنوب المتوسطي .

من أجل ذلك أخذ الجانب السياسي في مشروع التعاون الأوروبي المتوسطي .. شطرا كبيرا من إهتمام الاتحاد الاوروبي .. وكانت الطموحات التي أحاطت بهذه القضية كبيرة .. فلم يقتصر هذا الاهتمام على قضية السلام رغم أهميتها المحورية.. بل تعرض لكل قضايا الأمن الشامل بالمنطقة خاصة المؤثرة على الدول الاوروبية .. إذ إهتم الاتحاد الاوروبي بالقضايا الاجتماعية وفي مقدمتها قضية الهجرة من الجنوب الى الشمال وتنظيمها بصورة أفضل لاتضر بالمجتمعات الأوروبية ولاتثير نزعات الكراهية والعنصرية . هذا فضلا عن الاهتمام بالمسائل المتعلقة بحقوق الانسان وبالتصدي للارهاب ومواجهة التطرف في شتى صوره الدينية والعنصرية والعقائدية . كذلك حظى الجانب الثقافي بنفس الاهتمام من خلال تنشيط الترابط الايجابي بين الجنوب والشمال .. مع رفض أي إحتمالات قد تخلق صراعا بين الحضارات والاهتمام بالتمييز بين الاسلام والتطرف الذي يتستر خلف ستار الدين .. والعمل على تصحيح المفاهيم والأفكار الخاطئة والخلط بين الاسلام والتطرف .

هكذا أصبح ايجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها شعوب الجنوب المتوسطي من مكونات ومتطلبات تحقيق مفهوم الأمن المعاصر ، حيث أن إزدياد حدة المشكلات بنتائجها السياسية على الأمن والاستقرار في دول الجنوب .. سوف ينعكس بالتأثير على الأمن الأوروبي سواء في شكل مباشر عبر هجرة الجنوب للشمال والناجمة عن مشكلات ديموجرافية معقدة مصحوبة بمشكلات اقتصادية وإجتماعية .. والتي عادة ماتتأثر بالتيارات الراديكالية والدينية الوافدة عبر المتوسط فكرا وبشرا .. أو في شكل غير مباشر عبر المخاوف من إنعكاسات بؤر التوتر الموجودة على الحدود الجنوبية .

كل ذلك يستدعي القيام بمعالجات جماعية لهذه القضايا . هكذا يمكن القول أن أحد الأسباب الجوهرية لما يبديه الاتحاد الاوروبي من إهتمام

بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية هو المردود الأمنى لمشكلات الجنوب على القارة الاوروبية .. باعتبار أن شمولية التعاون لاتعنى فقط مشاركة جميع الأطراف .. ولكن ما نعنيه تحديدا هو الإهتمام بكل الأنشطة المؤثرة على المجتمع ، ومحاولة بلورة مفاهيم مجتمعية مشتركة تحقق الاستقرار وتؤدى الى تطوير الهياكل السياسية والاقتصادية وبلورة قيم اجتماعية محددة .

من الواضح هنا أن مصادر تهديد الأمن لم تعد قاصرة على الخارج .. بل هناك تهديدات جديدة للأمن بدأت تظهر نتيجة لمشكلات اجتماعية وبيئية .. فضلا عن تهديدات مصادرها بشرية .. ناجمة عن إختلال الأوضاع الديموجرافية . وقياسا على ذلك لم تعد الخصومة فى أى نزاع بين الشرق والغرب تشكل صداما أو تناقضا لأنهما يواجهان نفس المخاطر .. وهى مخاطر قائمة كذلك فى العلاقات بين الشمال والجنوب . وفى هذا الاطار لابد أن يتطور الأمن المشترك من مفهوم يستهدف الحماية ضد الصراع المسلح .. إلى مفهوم شامل للأمن، والسلام والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

لم يقتصر التغيير الجذرى الذى حدث فى مفاهيم الأمن فى هذا الزمن المعاصر على مجالات الحرب والسلام والداخل والخارج .. بل إمتد الى مجالات أخرى لها تاثيرها المباشر على جوهر الأمن وطبيعة العلاقات الدولية . من أبرز هذه المجالات مجال تحديد نوعية التهديد فلم يعد هناك ذلك التحديد المطلق لنوعية العلاقات بين الدول بأن تصنف إلى دول معادية ودول متحالفة ودول صديقة . بل أصبح تحديد مصادر التهديد يعتمد أساسا على سياسات هذه الدول .. والتى قد تتروادح فى الدولة الواحدة بين سياسات ضارة بمصالح الدول الاخرى وسياسات نافعة لها .. وبناء على التقييم الدقيق لمدلول ومضمون هذه السياسات يتم رغم السياسة المضادة أو المتعاونة .. بمعنى انه عند بحث مصادر التهديد ونوعيته لابد من التفرقة بين التوجهات السياسية المعادية والتوجهات غير المعادية .

من هنا نجد أن الاتحاد الاوروبى عندما قرر أن يواجه مشكلات مثل الهجرة والتطرف القادمة من الشمال الافريقى قرر أن يتعاون مع الدول التى تمثل مجتمعاتها مصادر للتهديد . . عن إقتناع بأن الأخطار التى تهدد أوربا لم يعد مصدرها تقليديا قاصرا على دول شرق اوربا كما كان فى السابق .. بل أصبحت تاتى كذلك من الجنوب .. وربما بدرجة أكثر تاثيرا وبنوعيات مختلفة لم تظهر من قبل . وأصبح هناك ظاهرتان أساسيتان تثيران مخاوف أوربا وهواجسها الحالية وهما :

الاولى : التدفق المتتالى لموجات الهجرة من دول جنوب المتوسط الى دول شمال المتوسط وإحتمالات تفاقمها حتى أصبحت من أهم موضوعات الساعة التى تثير العديد من ردود الفعل والتصرفات المختلفة من دولة أوروبية لأخرى .

الثانية : هى ظاهرة الارهاب التى أصبحت موجهاتها تثير القلق الشديد لدى بعض الدول الاوروبية خاصة فرنسا .. وهى الظاهرة التى يطلقون عليها "الأصولية الاسلامية " أو تيارات " الاسلام السياسى " .. بينما هى فى حقيقتها تيارات سياسية متطرفة تستغل الدين فى ستر إنحرافها .. وهى تعادى كل الحضارات بما فيها الحضارة الاسلامية ذاتها .

والواقع أنه فى نطاق الحديث عن المفهوم المعاصر للأمن الجماعى .. يقدم حوض البحر المتوسط نموذجا حيا متكاملا لهذا النمط الجديد للتعاون والتنمية والأمن .. رغم ظاهرة التعدد التى تميز هذا البحر سواء فى أنماط الدول أو ثقافات الشعوب أو فى الحضارات التى تنتمى اليها هذه الشعوب .. وكلها أمور حيوية يجب وضعها فى الاعتبار عند صياغة الميثاق السياسى لتحقيق الاستقرار والأمن فى جنوب البحر المتوسط ، ومقاومة العناصر التى يمكن أن تهدد الأمن الاوروبى .

* * *

العوامل القائمة والتحديات القادمة :

من المؤكد أن منطقة البحر المتوسط تمثل محورا عالميا هاما حيث تتاخم هذه المنطقة حدود ثلاث قارات .. وتنقسم الدول الواقعة على سواحله تبعا لذلك إلى ثلاث مجموعات : المجموعة الأوروبية تسع دول . والمجموعة الأسيوية خمس دول والمجموعة الافريقية خمس دول . كذلك من بين إجمالى تسع عشرة دولة توجد تسع دول عربية تمثل نصف دول حوض البحر المتوسط فضلا عن وجود اسرائيل بين دول الحوض .. الأمر الذى يجعل من منطقة المتوسط من الناحية الجيوبوليتيكية منطقة منبع ومصب للكثير من التطورات السياسية والاستراتيجية المعاصرة فى آن واحد.

وتأخذ قضايا الأمن فى حوض البحر المتوسط والدول المطلة عليه أهمية خاصة من هذه الدول ومن الدول الاوروبية عامة بل ومن المجتمع الدولى كله . ليس فقط للأهمية الاستراتيجية التى يتمتع بها حوض المتوسط .. باعتباره المركز الاساسى الذى تدور حوله حركة العالم القديم .. ولكن كذلك ماتتميز به قضية الأمن المتوسطية من ديناميكية ، خاصة وأن البحر يلاصق أوربا وبالتالى يرتبط أمن البحر بأمن القارة .. الامر الذى يتطلب من كل القوى المعنية

وعيا بهذه الديناميكية ومتابعة لها ومشاركة فيها كلما كان ذلك ممكنا .

وقد انعكست هذه الاوضاع على المفاهيم التى توصل إليها مؤتمر هلسنكى للأمن والتعاون الأوروبى عن اقتناع بالرابطة العضوية التى تجمع بين القارة الاوروبية وحوض البحر المتوسط باعتباره العمق الاستراتيجى الجنوبى لهذه القارة . ولاشك أن الوضع الذى يخص النصف الشمالى من المتوسط لابد أن يؤثر على نصفه الجنوبى تأثيرا مباشرا . لذلك كان ضروريا من وجهة النظر الاستراتيجية تحديد العلاقة بين أمن البحر المتوسط والأمن الاوروبى .. ومدى مايحدثه كل جانب منهما من تفاعلات فى الجانب الآخر وإمكانية تنسيق هذه التفاعلات بالنسبة لمستقبل المنطقة خاصة فى ظل الظروف والمتغيرات التى إستجدت فى السنوات الأخيرة على المستويين الاقليمى والدولى .

إن الأهمية المركزية للبحر المتوسط جعلت من قضية أمنة قضية محورية تهم العالم كله .. ولذلك إكتسبت هذه القضية ثقلا خاصا عند وضع الاطار العام للمنظومة الاوروبية المتوسطية الجديدة .. عن ادراك بأن مفهوم الأمن فى الظروف الدولية المعاصرة لم يعد محصورا فى البعد الداخلى وحدة بمفهوم حماية المجتمع أو الخارجى بمفهوم حماية الحدود .. بل أصبح مفهوما رحبا يتسع جغرافيا ليشمل مجمل المحيط الجيوبوليتيكى للمجموعات الاقليمية والدولية . إن هذا الاتساع قد يخلق .. نتيجة لنظرية " التأثير المتبادل " حالات سلبية وأخرى إيجابية بين الدول او مجموعات الدول .. وهذا يعنى أن وجود حالات من التوتر أو عدم الاستقرار السياسى أو الاقتصادى فى بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط لابد ان تعكس آثارها السلبية المباشرة على بلدان اوربا . وفى إطار هذا البعد الاقليمى للعلاقات بين شمال المتوسط وجنوبه .. يسيطر الهاجس والأمنى على التوجهات الأوروبية تجاه الجنوب ، كما يحظى باهمية خاصة لتوجهات الجنوب المتوسطى نحو أوربا عبر المتوسط .. الأمر الذى بلور عدة قضيا وعوامل خارجية أو داخلية يجب وضعها فى الاعتبار .. ويمكن حصر ابرز هذه القضايا والتحديات فيما يلى :

(١) لعل أبرز القضايا المؤثرة على أمن البحر المتوسط . لارتباطها المباشر بالقوى الكبرى .. التواجد الكثيف للأساطيل البحرية سواء لدول البحر المتوسط أو لدول من خارجه . فرغم التطورات الضخمة التى وقعت على المستويين الدولى والاقليمى .. بداية بانتهاء الحرب الباردة ووصولا الى إختراق الجمود السياسى لقضية السلام فى الشرق الأوسط .. إلا أن قضية الامن فى البحر المتوسط مازالت تمثل قضية هامة تحتاج الى بحث ودراسة مستمرة.. من أجل الحفاظ على إستقرار هذه المنطقة الحساسة ومنع أى مؤثرات دولية أو أقليمية فى مناطق التلامس الأرضى لدول الحوض .. الأمر الذى يضاعف من تركيز وإهتمام هذه الدول بأمن البحر المتوسط وبضمان إستقراره .. خاصة مع زيادة الاهتمام الأمريكى بالتحكم فى المتوسط من خلال إقامة نظام الشرق الاوسط الجديد .. الامر الذى قد يعرض البحر المتوسط ليتحول الى ساحة للصراع البحرى بين أساطيل القوى المهيمنة وزيادة سباق التسلح لهذه الاساطيل .. فضلا عن تحويل بعض موانيه الى قواعد ضخمة للاسطول الأمريكى كما يحدث حاليا بالنسبة لميناء حيفا الاسرائيلى بالاضافة للمستودعات الضخمة التى إنشئت فى اسرائيل لتخزين الأسلحة والمعدات الأمريكية.

(٢) اما القضية التالية فهى ليست فى واقع الأمر قضية واحدة ولكنها عدة قضايا تجمعها صفة أو ظاهرة واحدة هى النزاعات والمصادمات ذات الطبيعة الاقليمية او المحلية . وتأتى فى مقدمة هذه النوعية من القضايا قضية الصراع العربى الاسرائيلى مازالت فى حاجة الى مزيد من الجهود والتعاون الدوليين من أجل الحفاظ على قوة دفعها والحرص على تحريك مسيرتها حتى يتحقق الهدف الحيوى الخاص بالسلام الشامل كشرط أساسى وضرورى لخلق المناخ اللازم لتنسيق التعاون وإنتشاره بين دول حوض البحر المتوسط . وهذا يدعو الى تعاون وثيق بين دول البحر المتوسط فى مساعيها المركزة من أجل إنهاء الصراع العربى الاسرائيلى ، والعمل معا على تذليل العقبات التى قد تتعرض لها التسوية الشاملة فى الشرق الأوسط ، وهذا لن يتحقق ولن تشهد المنطقة إستقرارا بغير إنهاء الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية المحتلة وإعادة حقوق الشعب الفلسطينى إليه كاملة للوصول بالقضية الفلسطينية الى مرفأ الحل العادل والشامل .

ثم تأتى المشكلة القبرصية بين تركيا واليونان وهى فى حاجة الى حل يحسم هذا النزاع .

أما المشكلة البلقانية فيختلف الوضع عن أى مشكلة أخرى من هذا النوع فى أى مكان آخر بالعالم حيث يضم البلقان العديد من العناصر العرقية المختلفة .. والمتورطة فى صراع قديم وطويل .. لم ينته بعد ولا يعرف متى سينتهى هذا الصراع . فى هذا الاطار هناك صراع بين اليونان وبلغاريا .. واليونان وتركيا .. ثم الصراع المتعدد الأبعاد فى يوجوسلافيا السابقة حيث يشارك فى هذه الصراعات عناصر من بلغاريا واليونان وكرواتيا ومسلمو البوسنة ومسلمو الصرب . وهذا يتطلب وضع أسس

وقواعد سليمة لمنع استمرار هذه الصراعات .. ويحتاج الصراع العنصرى بين الصرب والبوسنة إلى تضافر الجهود والعمل المشترك من دول حوض المتوسط لمنع نشوب الحرب الاقليمية أو الأهلية .

(٣) ومن القضايا ذات الأهمية الأساسية المتعلقة بأمن منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط.. ويعتبر موقف البحر المتوسط فى الشأن أكثر تعقيدا فهو منطقة عبور للترسانات الحربية ، فضلا عن كونه منطقة تواجد وتمركز للاساطيل البحرية الضخمة .. وبالتالى احتواؤها على ترسانات نووية كثيفة تمثل خطرا كبيرا على شعوب المنطقة.

وتمثل قضية تصفية أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة ذات تأثير مباشر على أمنها واستقرارها .. وبالتالى على عملية السلام الشامل .. فاذا كانت هذه الاسلحة فى طريقها الى التصفية فى دول أوربا.. فمن الضرورى أن تطبق نفس القواعد فى منطقة الشرق الأوسط الأكثر اضطرابا وتعرضا للازمات ، وذلك حتى يزول هذا التهديد الموجه الى دول المنطقة .. وبالتالى تتفرغ لتنفيذ برامج التنمية التى حرمت منها فترة طويلة . وفى هذا المجال تبدو أهمية المبادرة المصرية بشأن جعل حوض البحر المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل مع ايجاد الحلول الفعالة لضبط التسلح فيها والحد من سباق التسلح من أجل صالح برامج التنمية والتعاون المشترك . كما حملت مصر لواء الدعوة لحمل اسرائيل على التوقيع على معاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية ، والتى رفضت اسرائيل التوقيع عليها بمساندة من الولايات المتحدة باستخدام المعيار المزدوج فى تعاملها مع موضوع تمديد المعاهدة .

(٤) يشهد حوض البحر المتوسط إستشراء ظاهرة العنف بشتى صورها فى عدة انحاء منه وعلى جانبيه . حيث يشتعل منذ سنوات صراع ضار على ساحل الادرياتيكي مستهدفا " التطهير العرقى " لمسلمى البوسنة .. ومازالت الجهود الاوروبية والأمريكية مستمرة من أجل تحقيق السلام وتكريسه . وفى شرق المتوسط هناك العنف الاسرائيلى بشتى صوره والموجه ضد الشعب اللبنانى فى الجنوب باستخدام المدافع والصواريخ والطائرات بشكل يكاد يكون مستمرا .. بينما يتصاعد العنف فى الاراضى الفلسطينية المحتلة كرد فعل طبيعى للتعنت الاسرائيلى وإرهاب الدولة التى تمارسه اسرائيل ضد الفلسطينيين .

وينتشر الارهاب على جانبى البحر المتوسط .. ويتجسد فى دول الجنوب فى شكل بعض المنظمات المتطرفة المتسترة خلف الدين ، وفى دول الشمال ينتشر الارهاب بواسطه بعض المنظمات اليمينية المتطرفة التى تعكس مفاهيم عنصرية تتضح من مواقفها المضادة للمهاجرين المسلمين الوافدين الى بعض الدول الاوروبية من تركيا ودول شمال افريقيا العربية .. وتعكس هذه الظاهرة أخطارا على إقتصاديات الدول وخاصة على حركة السياحة التى تعتبر من الموارد الأساسية لدخلها القومى .

إن القضاء على الارهاب يتطلب دون شك تعاونا وثيقا منظما بين دول البحر المتوسط .. خاصة وأن شبكاته والمسائل المتعلقة بتمويله وتنظيمه .. وهى ليست قاصرة على الدول المعرضة لهذا الارهاب ، ولكنها تمتد الى دول اخرى عديدة .

ان هذه الظاهرة التى تمثل وجهين لعملة واحدة يجب التصدى لها .. وأن تقوم جميع البلدان فى حوض المتوسط بمقاومة هذه الظاهرة والتخلص منها نظرا لمردودها شديد الضرر على مجتمعات دول المتوسط شماله وجنوبه.

(٥) من ابرز التحديات التى تواجه التجمع الاوروبى المتوسطى " التحدى الديمرجرافى " المرتبط بالاوضاع السكانية والهجرة من الجنوب الى الشمال .. والتى تتأثر بالفوارق الكبيرة بين الشمال والجنوب .. والمستوى المعيشى والمستوى الاجتماعى للشعوب .. والتى تؤدى الى الهجرة من الجنوب للشمال .. والتى أصبحت تثير القلق والانزعاج الاوروبى حيث يستضيف الاتحاد الاوروبى حوالى ١١ مليون مهاجر مقيمين بصفة شرعية وغير شرعية فى دوله .. بينهم ٢د٦ مليون من الاتراك ومليون من المغرب والجزائر .. الأمر الذى تستغله جماعات اليمين الاوروبى المتطرفة فى إثارة الاضطرابات والقلاقل الداخلية .

وتتطلب مواجهة هذا التحدى خلق ظروف جديدة من بلدان الجنوب المتوسطى .. يمنع تدفق الهجرة فى المقام الأول .. وذلك عن طريق تقديم المساعدات للدول الاثنتى عشرة الخارجة عن نطاق الاتحاد الاوروبى .

ولاشك فى أن هذه المشكلة الديموجرافية تؤثر على أمن دول البحر المتوسط سواء دول الجنوب حيث تنتشر البطالة أو دول الشمال حيث يتأثر استقرار المجتمع وتتفاقم المشكلة مع تزايد عدد سكان الحوض .. والذى ارتفع خلال ربع القرن الأخير من ٢١٢ مليون نسمة إلى ٣٧٠ مليون نسمة .. موزعين على ضفتى المتوسط . ومن المنتظر أن يقترب هذا الرقم من نصف مليار نسمة فى بداية القرن الحادى والعشرين .

وعلى ذكر المشكلات الديموجرافية والهجرة .. هناك على الساحل الشمالى الشرقى للبحر المتوسط وفوق أرض الضفة الغربية الفلسطينية مشكلة متنامية سببها تفاقم الهجرة اليهودية المتزايدة إلى الأرض الفلسطينية المحتلة فى الضفة ومنطقة القدس

الخاضعة حاليا لعملية تهديد واسعة النطاق .. وقد تطور الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في الاراضي المحتلة بشكل يؤثر بشدة على أمن واستقرار المنطقة ، وقد أعلنت اسرائيل أن مجمل المهاجرين الذين وصلوا الى اسرائيل (واستوطن معظمهم في الضفة الغربية والقدس) بين عامي ٨٩ ، ١٩٩٥ بلغ حوالي ٦٠٠ ألف مهاجر جاء معظمهم من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق . وأصبح هؤلاء يشكلون عبئا كبيرا على عملية السلام وخطرا قائما يهدد الامن والسلام في المنطقة .

(٦) تبقى قضية حيوية قد تبدو أنها لاتمس الأمن بشكل مباشر بمفهومه السياسي .. ولكنها هامة بالنسبة للأمن الشامل للمجتمعات التي تعيش على سواحل البحر المتوسط ، ونقصد بها "الأمن البيئي " حيث يتعرض البحر المتوسط لحالة خطيرة من التلوث البيئي حتى أطلق عليه بعض الكتاب "البحر الجريح " .. ومن الواجب على كل الدول المعنية بقضايا البيئة والتلوث إعطاء الأهمية التي يستحقها هذا الموضوع .. فلابد من النظر إلى البحر المتوسط باعتباره مجرد مجال للخطوط الملاحية او منطقة عسكرية استراتيجية أو شواطئ للمنتجعات السياحية أو مجرد مصرف للمخلفات الآلية والحيوانية والصناعية – فالامر اكبر من ذلك بكثير في البحر المتوسط حلقة ربط حيوية ومعبر هام يربط اجزاء العالم القديم .. لذلك يجب أن يحظى بالاهتمام الكافي من المجتمع الدولي كله بهدف الحد من التلوث الذي يضر ضررا بليغا بمجموعة ضخمة من البشر وبكل الكائنات الحية .

الأمن في برشلونه أو هلسنكي المتوسطية :

يتضح مما إستعرضناه من حجم التحديات الأمنية التي تواجه المجتمعات الاوروبية والمتوسطية أن قضية الأمن تمثل الموجه الرئيسي الذي يحكم المسيرة الاوروبية المتوسطية . فرغم التركيز الأوروبي على الشراكة الاقتصادية والاجتماعية .. فإننا نجد أن المشاركة السياسية الأمنية تأتي في المقدمة .. وذلك عن اقتناع كامل بان المشاركات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لايمكن أن تتحقق وأن تستمر دون أن تستند على قاعدة راسخة من الاستقرار السياسي والأمني الذي يوفر المناخ المناسب للانطلاق الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

والواقع ان هذا التركيز الأمني لم يقتصر على الجانب الأوروبي .. بل أن الجانبين لديهما دوافع عديدة تقود توجههما المشترك في عالم اليوم .. وهما على اقتناع بضرورة تحقيق تفاعل مشترك بين امن واستقرار القارة الاوروبية .. وأمن وإستقرار منطقة حوض البحر المتوسط التي تمثل الجدار الجنوبي لأمن القارة الاوروبية .. وبالتالي فان أي محاولة لتهميش دور الدول الجنوبية لن يخدم هدف الأمن والتعاون المتكافئ المطلوب لتحقيق توازن في المنطقة يوفر لها الامن والاستقرار .

كل ذلك قد عزز الآراء المتداولة على جانبي المتوسط بأن المنطقة في حاجة الى نظام مماثل لمؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي يضم مؤسسات امنية واقتصادية واقليمية تحدد الاطار المتوسطي وتوسع نطاقه وتوفر له القدرة على تسوية النزاعات المزمنة القائمة في المنطقة.

هكذا أخذ الاهتمام الاوروبي بالبحر المتوسط يتصاعد في اطار " مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبي " متمثلا في هدف أساسي مباشر وأهداف فرعية غير مباشرة ، معلنا ان الهدف الاساسي في سياسته المتوسطية هو تدعيم السلم والاستقرار والأمن في منطقة البحر المتوسط . وأن الاهداف المتفرعة عن هذا الهدف الأساسي هي التغلب على جميع اشكال التطرف والشروع في عملية تنمية إقتصادية قابلة للاستمرار .. وخالقة لفرص العمل والحد من ضغوط الهجرة الى أوربا عن طريق رفع مستوى معيشة السكان من دول جنوب المتوسط .

ان الظروف المعقدة المحيطة بقضية الأمن في حوض البحر المتوسط . تتطلب إقترابا واعيا لعملية البناء الأمني للمنظومة الاوروبية المتوسطية .. يتم في خطوات متتالية . وفي هذا الاطار يعتبر مؤتمر برشلونه الذي عقد في نوفمبر ١٩٩٥ ، الخطوة التمهيدية الضرورية لفتح الطريق نحو " هلسنكي متوسطية " ، يتم تحقيقها على مدى زمني مناسب يستغرق عدة سنوات من التشاور الجماعي حتى يمكن التوصل الى ميثاق عام ينظم الأوضاع الاوروبية المتوسطية .. يتم خلال هذه المرحلة خلق بيئة اقليمية قادرة على امتصاص النزاعات وتصفية الصراعات ومنع انتشارها أو اتساع نطاقها على أساس تبني مجموعة من المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية .. كاحترام سلامة أراضي الدولة وحدودها السياسية وعدم التدخل في الشئون الداخلية أو المساس بحق تقرير المصير للشعوب ، وكلها مبادئ تضمنها " إعلان هلسنكي " الذي صدر عام ١٩٧٥ والخاص بالأمن والتعاون الاوروبي .

مثل هذه المبادئ تحمل في طياتها معان سياسية ووسائل حقيقية لحفظ السلام بين كل الأطراف .. خاصة وأن السلام بمفهومه الشامل المتكامل قد أصبح باطرافه المختلفة أحد عناصر المرجعية المهمة في توجيه مسيرة التعاون الاوروبي مع دول الجنوب المتوسطي كما أن عملية السلام في حد ذاتها تعتبر .. وسوف تستمر .. هي المؤثر الرئيسي في تحديد سرعة إنطلاق " هلسنكي المتوسطية " .

وعموما يمكن إعتبار الاتحاد الأوروبى ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبى نموذجين غنيين بالخبرة والدروس المستفادة والصالحة للتطبيق فى تجارب أخرى مماثلة .. سواء فيما يتعلق بأساليب قيام منطقة سلام واستقرار فى المتوسط بالاستفادة من تجربة ميثاق الاستقرار فى أوربا الذى امكن التوصل اليه على مستوى منظمة الأمن والتعاون الاوروبى واستخدامه فى حل المشكلات التى تهدد الأمن ومن أهمها مشكلات الحدود وحلها بشكل نهائى من خلال آليات على مستوى عال من الكفاءة. وكان مؤتمر هلسنكى الأول للامن والتعاون الاوروبى قد أقر عدة إجراءات أمنية تتناول مسألة تبادل المعلومات العسكرية بشأن القادة والقوات والتحركات والصناعات الحربية وينظم مراقبة نشاطها والابلاغ المنسق للاطراف الموقعة على المعاهدة عن أية مناورات عسكرية وحجمها وفترة تنفيذها مع إرسال مراقبين لحضورها .

كذلك يمكن إضافة مصدر آخر للافكار الأمنية المطروحة وهو لجنة الأمن الاقليمى وضبط التسلح المنبثقة عن مؤتمر مدريد للسلام فى اطار المفاوضات متعددة الأطراف بشأن قضايا الأمن للشرق الأوسط . ويرعى المؤتمر متعدد الأطراف .. فكرة وضع آلية لتبادل المعلومات بشأن عناصر تهديد الأمن كالأصولية والحركات الارهابية على مستوى منطقة الشرق الأوسط .. ويمتد نشاطها الى القارة الاوروبية وبالطبع حوض البحر المتوسط . وقد أسفر المؤتمر عن تشكيل مركز اقليمى لتبادل المعلومات يكون مركزه فى العاصمة الأردنية عمان مع مركزى إتصال أخرين أتفق على أن يكونا فى قطر وتونس .

وليس هناك شك فى أن مؤتمر برشلونة قد اعطى إهتماما متميزا لقضية الأمن باعتبارها مفتاح التعاون الاوروبى المتوسطى . وقد إنعكس هذا الاهتمام على البيان الختامى للمؤتمر الذى أبرز أهمية التعاون من أجل وقاية المجتمعات ضد الارهاب بالانضمام الى الآليات الدولية الخاصة بالقضاء عليه والمشاركة فى التدابير الملائمة لمكافحة إنتشار الاجرام المنظم ومحاربة آفة المخدرات .

كما أبرز حرص الدول المشاركة على دعم الجهود الرامية للحد من إنتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية .. من خلال إحترام القواعد التى تنص عليها الاتفاقيات الدولية والاقليمية والامتثال لمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح وتطبيق كل الانظمة المعنية بتلك المسالة مثل أنظمة المراقبة والتحقق والتسلح . كما نص البيان على بذل الجهود لجعل منطقة الشرق الاوسط خالية من كل أنواع أسلحة الدمار الشامل وإتخاذ إجراءات عملية للحد من إنتشارها . أما بشأن الأسلحة التقليدية فقد طالب البيان الدول الاعضاء باتخاذ إجراءات وتدابير عملية تمكن من الرقابة من التجمع المفرط للاسلحة التقليدية وتجنب إيجاد قدرات عسكرية تتجاوز الحاجيات المشروعة للدفاع .

ويلاحظ أن اهتمام البيان بقضايا الشرق الاوسط وعلى رأسها قضية الأمن .. جاء من منطلق أن دول الجنوب والشرق المتوسطى .. يشكل جزءا هاما من منطقة الشرق الاوسط .. كما أن الشرق الأوسط يمكن أن يكون مصدرا لتهديد الامن الاوروبى . ومن المنتظر أن تمارس أوربا دورها بالمشاركة فى اعطاء دفعة قوية لدعم مسيرة السلام فى منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط من خلال العمل على تصفية مشكلات الصراع العربى الاسرائيلى بالاضافة لمحاربة الارهاب والاجرام المنظم وإنهاء التوترات الاجتماعية لدى شعوب حوض البحر المتوسط خاصة مالها من تأثير على أمن المنطقة .

وقد أكد المؤتمر ان السلام والاستقرار الأمنى فى منطقة البحر المتوسط يمثل مكسبا مشتركا لدول المنطقة .. وأنه يتعين تشجيع هذه التوجهات وترسيخها بكل الوسائل .

كما أوصى بدراسة وسائل الثقة والأمان الواجب تبنيها من الشركاء لتدعيم الأمن والاستقرار فى منطقة المتوسط ، بما فى ذلك امكانية وضع عقد أوروبى متوسطى لهذا الغرض .

ومن أجل معالجة قضايا الأمن المختلفة تبنى مؤتمر برشلونة عدة وسائل وتدابير لتحقيق متطلبات الأمن فى المنطقة ومن ابرز هذه التدابير :

(١) إقامة جهاز يسعى الى معرفة وتحديد مصادر الخطر والتهديد بين دول المنطقة ومحاولة تفاديها وتحييدها او علاجها وايجاد الحل المناسب لها .

(٢) الاتفاق حول نزع أسلحة الدمار الشامل والسيطرة على تصدير الاسلحة التقليدية .

(٣) تحقيق مناخ التعايش السلمى فى المنطقة على أساس اتفاقيات تضمن حقوق الانسان وتنظم امور الهجرة وحفظ حق الاقليات .

(٤) تحقيق الامن الاقليمى من خلال تبنى إتجاه مشترك تنظمه إتفاقيات تتعلق بمكافحة الارهاب ومواجهة مخاطر تجارة المخدرات والجريمة (الاجرام) المنظمة .

مصر وأمن المتوسط :

ان الحديث عن أمن مصر .. هو حديث عن جوهر السياسة المصرية وغايتها القومية .. إن هذا

الاهتمام الطبيعي لايعني التخلي عن إلتزام مصر القومي . ذلك لأن مصر جزء حيوي من الامة العربية ومن الأمن القومي لهذه الأمة . فهي الدولة المحورية في هذه المنطقة الحيوية بكل أبعادها العربية والمتوسطية والأوسطية . فهي على المستوى العربي الدولة الرائدة في المجال القومي .. صاحبة الوضع الجغرافي المتميز والبعد التاريخي الأصيل ، فضلا عن ثقلها السياسي ومكانتها الثقافية . وهي على المستوى الاقليمي الاوسطي والمتوسطي والافريقي .. صاحبة البعد الاستراتيجي والتأثير السياسي والأمني .

ان هذا القول هو إنعكاس حقيقي لثوابت مؤكدة تشكل في الواقع قدر مصر وتحدد دورها التاريخي فهي لاتمثل دورا لنفسها أو تسعى الى زعامة اقليمية لان الزعامة الاقليمية عادة ماتسعى اليها .. لذلك فدورها هو تجسيد لجسامة مسئوليتها .. والتعامل معها هو تأكيد لمبدأ استراتيجي هام لسلام الشرق الأوسط والبحر المتوسط .. هو أن مصر هي مفتاح الأمن لهذه المناطق .

ويرى الأوربيون أن دور مصر – وهي اكبر دولة عربية – يجب ان يكون اساسيا في تحقيق الأمن والتعاون لدول البحر المتوسط .. بل وفي تشكيل النظام العالمي الجديد .. وذلك لما لها من وزن كبير بفضل موقعها الذي يقع على محور الحركة بين افريقيا وآسيا والبحر المتوسط وأوربا .. كذلك بفضل طبيعة سكانها ونوعيتهم .. فضلا عن سياستها الموضوعية الرشيدة .. لذلك لابد أن يكون لها دور أساسي في إعادة تنظيم المنطقة واعادة تشكيل العالم .

وقد ادركت مصر هذه الحقائق منذ زمن بعيد ولكنها ولنفس الاسباب كانت محاصرة بواسطة القوى الكبرى في العالم .. وظل أمنها مهددا في كل الاوقات ومن كل الاتجاهات غير ان ماحدث ويحدث من تطورات هائلة على المستوى العالمي والاقليمي بدأت تكشف عن دورها الحيوي وارتباطها العضوي والمباشر بالاوضاع في الشرق الاوسط والبحر المتوسط . ان هذه التطورات ذاتها قد حررت البحر المتوسط من القيود التي كانت تكبل حركة دوله .. رغم وجود مجالات واسعة للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي والأمني مفتوحة امام دول حوض البحر المتوسط الاوربية والعربية .

ومن المؤكد أن البحر المتوسط لم يكن مجرد بحيرة اوروبية .. ولكنه في الواقع بحر أوروبي عربي . ومصر باعتبارها أكبر الدول العربية ادخلته في حساباتها وتقديراتها وإهتماماتها السياسية ودوائر نشاطها الدبلوماسي منذ زمن .. وعن إدراك بالأبعاد الحيوية التي يمثلها .. وبأهمية دورها في أي ترتيبات تمس هذا البحر . ويمكن القول ان البعد المتوسطي في السياسة المصرية قد أصبح بعدا مستقبليا له إهتماماته ووزنه في السياسة المصرية.

من هذا المنطلق جاءت مبادرة الرئيس حسني مبارك ودعوته لانشاء "منتدى البحر المتوسط " والتي طرحها في خطابه أمام البرلمان الاوروبي في إستراسبورج في سبتمبر ١٩٩١ وهي الدعوة التي شكلت نقطة الانطلاق العملية لفكرة التعاون الاوروبي المتوسطي حين إلتقت مع توجهات أوروبية في نفس الاتجاه . لقد اعتبرت مصر أن هذه المبادرة هي إمتداد طبيعي لجهودها من أجل تحقيق وبناء السلام في الشرق الاوسط ، وعن ايمان بأن مستقبل البحر المتوسط وأمنه .. مرتبط تماما بالسلام والأمن في الشرق الأوسط .

ومن وجهة نظر مصر هناك عدة عناصر ينبغي إبرازها في هذا الاطار حول أهمية وجود تجمع بحر متوسطي يرعى مصالح دول حوض المتوسط . واول هذه العناصر هو دور مصر ومهمتها في الاضطلاع بدور بارز يتمشى مع الخطوط العريضة للسياسة التي تنتهجها في الظروف الراهنة . وفي نفس الوقت من منظور المتغيرات المرتقبة .. عليها أن تستفيد من العوامل المختلفة المحددة لحركات التعاون بين الدول المتوسطية .

وبناء على هذا المفهوم المزدوج يمكن تحديد أهداف الرؤية المصرية المتوسطية فيما يلي :

(١) تعميق قنوات التعاون بين بلدان حوض البحر المتوسط شماله وجنوبه ..شرقه وغربه .. فضلا عن توثيق الأواصر والروابط الاجتماعية والسياسية والأمنية مع دول الحوض.

(٢) انشاء منطقة أمن وسلام بين بلدان البحر المتوسط وأوربا .. بعيدا عن أي محاور سياسية أو تحالفات عسكرية فرعية .

(٣) توسيع الاطار الثقافي واطار الحوار الحضاري بهدف درء اخطار التطرف الديني الاسلامي أو المسيحي ، وكذا الحركات اليمينية العنصرية والعرقية .

ولاشك أن الهدف المبدئي الواجب التركيز عليه من خلال تعميق العلاقات بين الدول المتوسطية هو تحقيق الامن والاستقرار في هذه المنطقة الاستراتيجية .. في ظل الظروف والمستجدات الدولية التي طرأت بعد إنتهاء الحرب الباردة .. ومما لاريب فيه ان هدف تحقيق الامن والاستقرار والتعاون لابد أن يسري على كافة الدول المشاركة .. وقد يتطلب ذلك وجود آلية ترتكز على العمل التضامني لتحقيق التفاهم والبعد عن المواجهة وإستحداث صيغ جديدة

من شأنها ان تمكن بلدان المنطقة من القيام بدور فعال في النظام الدولي المرتقب .. مع مواصلة برامج التنمية القابلة للتنفيذ .

وترى مصر أن التغيرات الاستراتيجية التي جرت على الصعيد العالمي بداية من إنتهاء الحرب الباردة ثم زوال الاتحاد السوفيتي وانفراد الولايات المتحدة بالزعامة العالمية ، قد خلقت وضعا جديدا نشأ عنه فراغ استراتيجي دولي .. كان من الممكن أن يؤدي الى اختلال خطير في الاوضاع العالمية .. لذلك فان قيام الاتحاد الاوروبي قد ساعد نسبيا على سد هذا الفراغ وخلق حالة من التوازن تساعد على الاستقرار العالمي .

ومع تطور توجهات الاتحاد الاوروبي فتح الطريق نحو التعاون الاوروبي المتوسطي .. القادر على تكوين تجمع سياسي إستراتيجي إيجابي يقوم بدور كبير في تحقيق التوازن والأمن العالميين - ولاشك أن هذا التوجه الاوروبي جاء متفقا مع سياسة مصر وخطها الاستراتيجي نحو التعاون مع دول حوض البحر المتوسط . وقد ترجم هذا التوجه في المبادرة التي أعلنها الرئيس حسني مبارك عام ١٩٩١ .

ان منطقة البحر المتوسط تواجه العديد من المشكلات المعقدة وفي مقدمتها صراع الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية وإحتلال الجولان وجنوب لبنان ومشكلة البوسنة والنزاع التركي اليوناني .. وإنتشار التطرف الارهابي .. وكلها قضايا تهدد أمن منطقة البحر المتوسط يجب مواجهتها والتعامل معها وفقا للقوانين الدولية وقرارات المجتمع الدولي .

إن الحوار بشأن الأمن في حوض البحر المتوسط يعد من أهم الحوارات التي يجب أن تجري في إطار التعاون الاوروبي - المتوسطي ، بعد أن أصبحت أوربا تدرك أن الامن الاوروبي بأبعاده المختلفة - سياسية واقتصادية ودفاعية - يتأثر بالتطورات التي تحدث في بلدان جنوب البحر المتوسط وشرقه . كذلك وعلى نفس المستوى فان الأحداث والتطورات التي تحدث على الساحل الشمالي للبحر المتوسط خاصة مشكلة البوسنة والتوجهات العنصرية في المجتمعات الاوروبية .. تثير القلق العميق في بلدان جنوب المتوسط .. يضاف الى ذلك الموقف الاوروبي من العمالة العربية المهجرة وماتتطلبه من اجراءات لتنظيم هذه الهجرة وحمايتها .

ومن الملاحظ أن المفاهيم السائدة التي تحكم التوجه المصري نحو المتوسط تتضمن عدة أبعاد أساسية هي : البعد الجغرافي الاستراتيجي .. والبعد الثقافي الحضاري .. والبعد الأمني السياسي .. والبعد البيئ السياحي . وتشكل هذه الأبعاد في مجموعها قضية الامن الشامل المتكامل الذي يضم عناصر القوة المختلفة اللازمة لمعالجة القضايا المعاصرة .

لقد أولت استراتيجيات الدول العظمى والكبرى البحر المتوسط أهمية كبيرة لمكانته الهامة ولوضعه الجيواستراتيجي المتميز وتأثيره على التجارة والمواصلات العالمية . ويشارك في هذا الاهتمام عدة قوى اساسية يجب وضعها دائما في الاعتبار خاصة عند دراسة البعد الأمني ومنها :

(١) اختلف الاهتمام الامريكي بالبحر المتوسط اليوم إختلافا بينا عما كان عليه منذ أربعة عقود .. ولكن لم ينقطع ولاينتظر ان ينقطع هذا الاهتمام لسنوات طويلة قادمة . فقد إنتهى الوقت الذي كان الخطر الأول في المنطقة هو الخطر الشيوعي .. أما الآن وبعد زوال هذا الخطر فقد تغير التوجه الأمريكي نحو المنطقة - فقد أعادت الولايات المتحدة النظر في حجم تواجدها العسكري البحري في منطقة البحر المتوسط ، وبدأت في تصفية قواعدها العسكرية في المنطقة .

وركزت إهتمامها الاستراتيجي على إسرائيل التي بدأت تعد موانيها وأراضيها لتصبح هي القاعدة الرئيسية للقوات الأمريكية تتضمن قواعد بحرية للاسطول الامريكي .. ومستودعات ضخمة لتخزين الاسلحة والمعدات الحديثة .. وأصبحت اسرائيل هي الحليف الاستراتيجي الاول لها في المنطقة .

(٢) إما الاهتمام الاوروبي بالبحر المتوسط فهو إهتمام طبيعي .. ناجم عن أن دول أوربا الجنوبية المطلة علي البحر المتوسط تعتبر هي وباقي دول أوربا ان حوض البحر المتوسط شماله وجنوبه هو مجالها الحيوي وعمقها الاستراتيجي الجنوبي الذي يصعب إهماله أو التخلي عنه - وقد انعكس هذا الاهتمام على دراسات وقرارات مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي التي أكدت أهمية البعد المتوسطي في الاستراتيجية الاوروبية الخاصة بالأمن الأوروبي . هكذا بدأت أوربا من خلال الاتحاد الأوروبي توثيق علاقات الأمن والتعاون مع الاطراف المعنية في منطقة المتوسط .

وقد شهد عام ١٩٩٥ الترجمة الرسمية والعملية لهذا الاهتمام باجتماع مؤتمر برشلونة للسلام في اكتوبر ٩٥ في برشلونة كأولى الخطوات الرسمية الذي يتفق عليها ١٥ دولة هي دول الاتحاد الاوروبي بعد ١٢ دولة هي دول جنوب وشرق البحر المتوسط للتحرك الجاد نحو إقامة تجمع أوروبي - متوسطي .

(٣) إن الاهتمام الروسي بالوصول الى المياه الدافئة هو إهتمام قديم وهام يرجع تاريخيا الى أيام القياصرة . كذلك يمثل البحر المتوسط الجناح

الجنوبى لحلف الناتو. ولاشك أن هذا الإهتمام القديم مازال قائما .. غير ان الوجود الروسى فى البحر المتوسط والشرق الاوسط قد أصابه ضعف شديد بعد أن أصبحت روسيا الاتحادية هى الوريث الشرعى للاتحاد السوفيتى وطموحاته القديمة .. وان كانت استراتيجيتها تجاهه لم تظهر أبعادها بعد .

يبقى إهتمام دول الجنوب بالبحر المتوسط .. وقد تركز أساسا على قضايا الامن والتعاون الاقتصادى .. وهو اهتمام ظل محدودا نسبيا فى ظل الظروف السياسية والاقتصادية التى أحاطت بالبحر المتوسط أثناء الحرب الباردة .. وقد تغير الوضع تماما بعد إنتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠ .. وأصبح من الممكن التحول بنشاط دول الجنوب خاصة مصر ودول المغرب العربى . نحو تحقيق الامن والتعاون المشترك.

ولعل السمة الأساسية التى تحكمت فى سياسة مصر تجاه أمن البحر المتوسط حالة عدم الاستقرار الذى يسود بعض اجزاء البحر وبلدانه . وتعود حالة عدم الاستقرار التى تسود البحر المتوسط أولا إلى سباق التسلح وامتداداته .. خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الاسرائيلى . والواقع أن تصاعد القدرات العسكرية الاسرائيلية برا وبحرا وجوا هو مصدر قلق وعنصر توتر وعدم استقرار ليس فقط للدول العربية ، ولكن كذلك لمنطقة البحر المتوسط الذى لاينبغى تجاهله فى أى جهود مستقبلية لضبط التسلح فى المنطقة ككل .

وتحظى منطقة شرق المتوسط باهتمام مصرى خاص أولا لقربها من مصر وتاثيرها المباشر على أوضاعها وأمنها من ناحية ولكثافة حالات التوتر بها . فهناك الصراع اليونانى التركى والمشكلة القبرصية والاوضاع المعقدة الناجمة عن الصراع العربى الاسرائيلى والتوترات المترتبة عن عملية السلام ومنها الاوضاع فى جنوب لبنان والأرض الفلسطينية المحتلة . تؤثر هذه الظروف على حالة الأمن فى هذه المنطقة من البحر المتوسط وبالتالى تهدد الملاحة فيها وفى قناة السويس والبحر الاحمر . وهناك كذلك تأثير مباشر عل طرق التجارة الدولية وخطوط نقل البترول من الخليج الى مراكز استهلاك فى أوربا وأمريكا .

لقد تطور التوجه المصرى تجاه ضبط التسلح فى البحر المتوسط تبعا للتغيرات التى طرأت على الموقف الاستراتيجى المصرى .. بداية بدعوة لجعل البحر المتوسط "منطقة سلام وأمان" عام ١٩٦٤ ، مرورا بالدعوة الى حياده ونزع سلاحه .. ثم رفع شعار "البحر المتوسط لشعوب البحر المتوسط" والذى يعنى ضمنا الاعتراض على الوجود الدائم للاساطيل البحرية الأجنبية فى هذا البحر .. وصولا إلى المطالبة باخلاء منطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط من الاسلحة النووية وباقى أسلحة الدمار الشامل.

إن لمصر رؤيتها الخاصة حول النظام المناسب لأمن البحر المتوسط .. سبق أن عرضتها فى إطار المشروع الاوروبى المتوسطى .. واقترحت وضع نظام جديد لأمن هذه المنطقة الحيوية .. فلاشك أن دخول دول البحر المتوسط فى منظومة أمنية واحدة مع دول الاتحاد الاوروبى .. سوف يعطى نموذجا للامن الاوروبى المتوسطى خلال القرن القادم وبعد أن تستقر أوضاع السلام جنوب ،شمال البحر المتوسط.

وهى ترى أن البحر المتوسط الذى يجمع بين دول عربية عديدة ودول أوروبية عديدة أيضا .. تمثل نموذجا جغرافيا وحيدا يجمع بين شعوب عربية وشعوب أوروبية ضمن وعاء استراتيجى واحد هو حوض البحر المتوسط .. إن الاهتمام المتواصل الذى تبديه مصر بقضية البحر المتوسط إنما تعكس فكرة جادة من نظر جيوبوليتكية تمثل أهمية حيوية للأمن القومى المصرى .. يجب ادخالها فى حساباتها وتطلعاتها بقدر اكبر وأن تتعامل معها بعمق أكثر يصل الماضى بالحاضر ويربطهما بالمستقبل .

وهنا لابد أن نؤكد مرة أخرى ان دعوة التقارب المصرية مع دول البحر المتوسط وأوربا قد تمثل دائرة جديدة من دوائر حركة السياسة المصرية ولكنها لاتمثل بحال ابتعادا عن دوائر الاهتمام المصرية الأخرى خاصة الدائرة العربية . بل تعتبر مصر ان امتداد إهتمامها الى شمال البحر المتوسط هو امتداد طبيعى للنشاط المصرى وعنصر إيجابى هام يدعم الاوضاع العربية ويعتبر كسبا فعالا للقضايا العربية العديدة .. وترجمة واقعية لسمة العصر وظروفه وطبيعة توجهاته ..

هذا على المستوى العام أما على المستوى الأمنى الاستراتيجى - الذى يمثل صلب هذه الدراسة - فلابد من التعرض لأهم العناصر والركائز المؤثرة تأثيرا مباشرا على بناء علاقات أمنية أوروبية متوسطية سليمة .. وأن توضع هذه العناصر فى الاعتبار حتى يمكن إستخلاص أفضل الوسائل الاستراتيجية المناسبة لتحقيق الأهداف القومية .. ومعالجة القضايا الحيوية المطروحة على الساحة .

الاول : ان يبنى أى نظام جماعى للأمن المتوسطى أو الشرق أوسطى من خلال التجمع العربى القومى القادر على التعامل المتوازن مع التجمع الاوروبى والتجمع الشرق أوسطى سواء على المستوى الامنى الاقليمى أو بالنسبة لقضايا التعاون مع القوى الكبرى والتعامل مع مالها من مصالح حيوية فى المنطقة تمثل أساس تحركها وجوهر استراتيجيتها. مثل هذا التجمع القومى يتطلب وجود

رؤية عربية استراتيجية شاملة مازالت غائبة عن الساحة بعيدة عن تطورات الاحداث الجارية فى المنطقة وفى العالم .. مكبلة بما يعانيه العالم العربى من إنقسام وتمزق . وتسعى مصر لايجاد هذه الرؤية القومية باقتراحها اصدار ميثاق شرف للتعاون والأمن العربى بشكل هذه الرؤية .. حتى يمكن أن يتحقق التكامل الأمني فى المنطقة العربية على المستوى القومى والأوسطى والمتوسطى . وتؤمن مصر أن القاعدة الضرورية لبناء نظام الأمن الشامل هى القاعدة العربية القومية التى تحفظ كيان الامه ووجودها وتحمى مقدساتها .

بذلك تكتمل حلقات الأمن فى المنطقة على كافة مستوياتها القومية والاقليمية والدولية . كجزء لايتجزأ من الأمن العالمى - ان التخلى عن هذا المفهوم القومى أو إهماله سوف يعرض الدول العربية للاستقطاب الفردى .. وبالتالى ذوبان الشخصية العربية وضياع الهوية القومية .

ان تجربة الدول الاوروبية خاصة المتعلقة بمنظمة الأمن والتعاون الاوروبى وبالاتحاد الاوروبى تعطى نموذجا ناجحا للتعاون فى مثل هذه المجالات الحساسة وفى غيرها من المجالات .

الثانى : ان خبرة مصر فى صنع السلام تجعلها تؤكد أن التحديات المتوقعة جسيمة ولذلك فهى تتطلب اولا وجود النوايا الحسنة والارادة الفاعلة الراغبة فى تحقيق سلام حقيقى شامل . اذ لايمكن تصور وجود سلام مستقر بالمنطقة يكون مصحوبا بتعظيم القدرات العسكرية حيث يحول ذلك دون الوصول الى بناء جسور الثقة المطلوبة لارساء دعائم الأمن المتكافئ والسلام العادل . ان استكمال عملية السلام فى الشرق الأوسط فى اطار الحقوق المشروعة لكل الأطراف المعنية .. عمل ضرورى لتوفير المناخ الملائم لتعاون الأمن المتبادل .. وذلك نظرا للعلاقة العضوية المباشرة بين أمن الشرق الأوسط وجنوب المتوسط من ناحية والامن الاوروبى من ناحية أخرى .

وتتطلب السلام الدائم والشامل فى المنطقة العربية / الاوسطية حلولا لكافة القضايا والمشكلات على كل المستويات والمسارات وعلى مستوى الصراع العربى الاسرائيلى لابد من تحقيق التسوية الشاملة من خلال الالتزام بمبادئها الاساسية وأهمها الارض مقابل السلام ، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، وحق الجميع فى العيش داخل حدود آمنه معترف بها وحق اسرائيل فى الوجود وقبولها كدولة شرق اوسطية بعد إستكمال متطلبات التسوية وعلى رأسها الانسحاب الكامل والتفاوض الناجح بشأن المرحلة النهائية للمفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية وتسوية قضية القدس .

ويحتاج حل كل هذا القضايا حشد الجهود لكل القوى المحبة للسلام على المستوى الشرق أوسطى والمتوسطى والاوروبى والعالمى .

الثالث : ان نجاح الامن الاقليمى يتطلب جهدا منسقا جادا من أجل إيجاد حالة من التوزان العسكرى النوعى والكيفى فى منطقة الشرق الأوسط .. وهذا يتطلب تقيد جميع الأطراف بالتزامات متساوية لضمان تحقيق الامن والأستقرار دائمين فى كل المنطقة . كذلك لابد أن يقيد إستخدام تكنولوجيا الفضاء الخارجى المتقدمة - فى اطار تحقيق التوازن العسكرى فى المنطقة - للاغراض السلمية فقط . ومن الضرورى لضمان الأمن الاقليمى واستقراره العمل على مد جسور الثقة وإتخاذ الاجراءات التى تؤدى الى تحقيق الأمن وتساعد على منع تصاعد النزاعات التى تنشأ عن سوء الفهم أو التقدير .

ومن نفس المنطلق لابد من تغيير المبادئ والمفاهيم التى تحكم نظريات الأمن والتى تقوم اساسا على منطق القوة وتعتمد على عنصر الردع التقليدى أو النووى .. وكذا منع تخزين الأسلحة والمعدات فى مستودعات كبيرة فى المنطقة بما فى ذلك أسلحة الدمار الشامل .

ان الأمن المستقر والمستمر يجب أن يبنى على اساس التعاون الاقليمى .. ومنطق القوانين وليس منطق القوة . ان ذلك كله يتطلب جهدا منسقا من العمل الدؤوب من أجل تطوير ترتيبات الأمن الاقليمى خاصة ماترتبط بالحد من التسلح بحيث يسرى على كل الدول المشاركة دون إستثناء .

الرابع : يعتبر عنصر ضبط التسلح واخلاء منطقة الشرق الاوسط من أسلحة الدمار الشامل .. أحد الأركان الحيوية فى إرساء قواعد الاستقرار الحقيقى والمستمر فى المنطقة الاوسطية / المتوسطية.. خاصة وأن أوربا تجرى فى المرحلة الراهنة تقديرات وحسابات استراتيجية وسياسية وأمنية حول موضوع القدرات النووية .. فى إطار الحرص على عدم إتساع نطاق إمتلاكها فى منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط .

لذلك لابد من اعطاء أولوية لنزع جميع أسلحة الدمار الشامل فى المنطقة عن طريق إقامة منطقة خالية من هذه الأسلحة والتزام كل دول المنطقة بما فيها إسرائيل بماهدة حظر إنتشار الاسلحة النووية . ان الظروف التى تهيأت لاقامة أكثر من منظومة إقليمية فى المنطقة لايمكن أن تستقر فى أى منها دون وجود عنصر " الأمن المتوازن " بين أطرافها . فليس من المقبول أن تنفرد أحدى دول المنطقة بميزة عدوانية لاتتوفر للدول الأخرى .. لان ذلك سيحدث خللا خطيرا فى توازن القوى المطلوب يؤدى الى

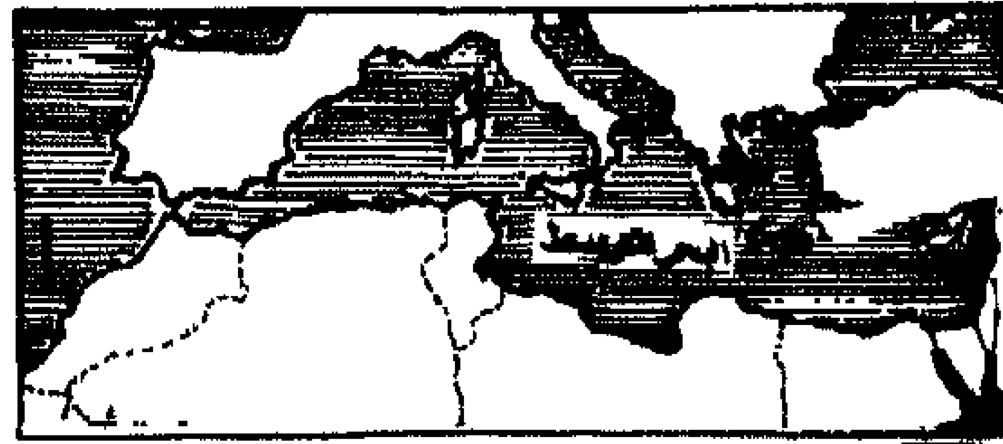
تشجيع هذه الدولة على إستغلاله لصالحها ولصالح أهداف السيطرة والهيمنة الاقليمية .

لقد حفزت هذه الظروف مصر للعمل على التصدى للتهديد النووى الاسرائيلي عن ايمان بان إستمرار وجوده يعنى أن السلام الشامل بمفهومه المتكامل لن يتحقق . ولذلك تتمسك مصر بموقفها كخط استراتيجي يسرى على كل معاملاتها الاقليمية والدولية سواء على المستوى الشرق أوسطى أو المستوى الاوروبى المتوسطى .. أو على الصعيد الدولى كله .

الخامس : إن التصور الإستراتيجى السياسى المصرى ..يعطي للجانب الاوروبى حقه فى تحديد أهدافه وتصوراته لتحقيق هذه الأهداف .. وأساليب التعاون المشترك التى يراها لمعالجة مايثير قلق الاتحاد الأوروبى وإنزعاجه من هواجس أمنية ، مع الاستعداد للتعاون معه للتخلص من عناصر التهديد .. وعلى رأسها قضية الهجرة من الجنوب إلى الشمال .. وقضية الأصولية الاسلامية وما تعكسه من تطرف وإرهاب الامر الذى يسبب توترا واضطرابا فى بعض المجتمعات الاوروبية . ويدفع الجماعات اليمينية داخل هذه المجتمعات الى إستغلال هذه القضايا فى الضغط وإشاعة الفوضى بالشكل الذى يهدد استقرار وأمن هذه المجتمعات .

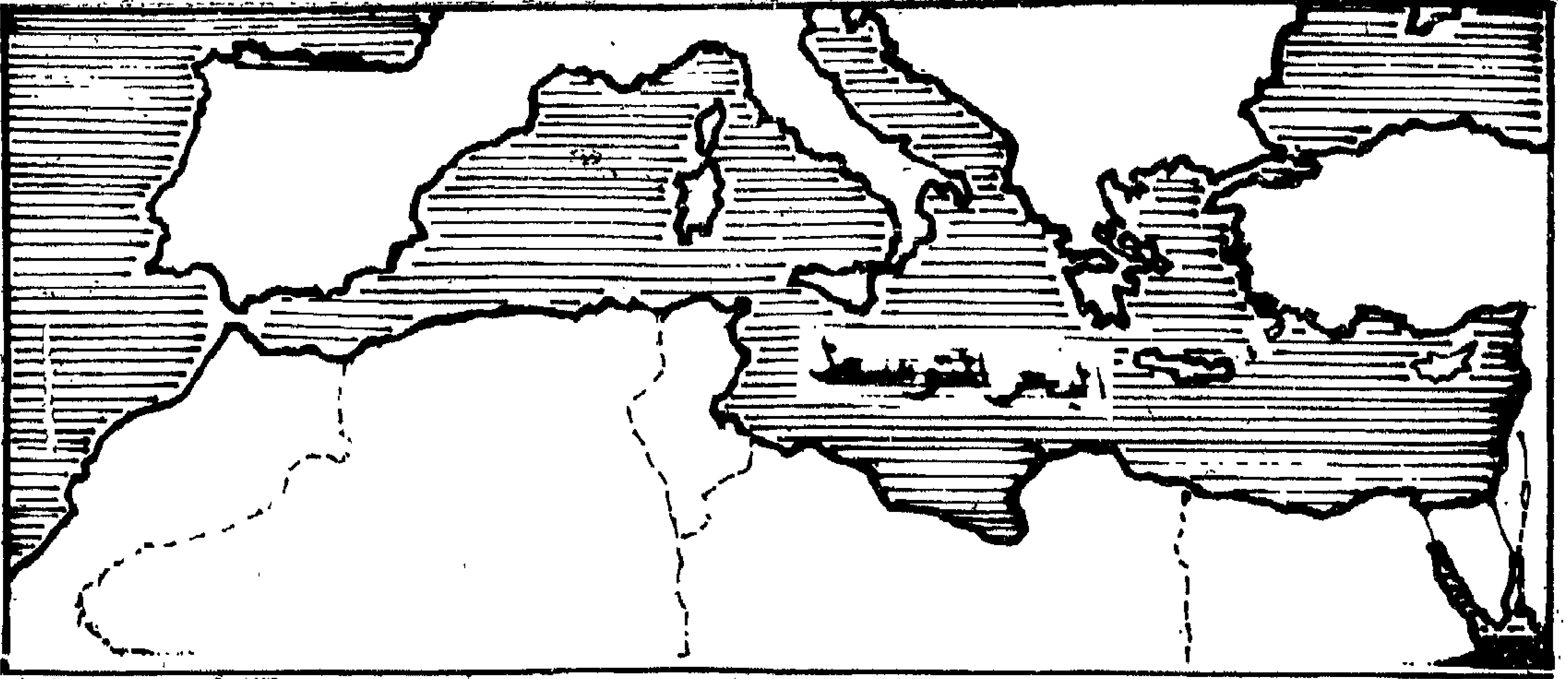
لذلك ترى مصر أن القضايا الأمنية الخاصة باوربا لها صلة وثيقة بجنوب البحر المتوسط والشرق الأوسط بخاصية الأثير المتبادل . وهي تولى أهمية خاصة بمعرفة التصورات الأوروبية لشكل الأمن الاوروبى المستقبلى .. حتى يمكن قياس تأثيراتها وإنعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الأمن والاستقرار فى الشرق الاوسط والشمال الافريقى . وتحاول مصر أن تكون على مقربة من الجهود الاوروبية فى هذا الشأن خاصة وأن لمصر تصوراتها لهذه القضايا .. وحتى لاتكون هناك تأثيرات غير إيجابية قد تتعارض مع تصوراتها بشأن الاستقرار فى البحر المتوسط والشرق الاوسط .

ان توضيح الرؤى والتصورات المتبادلة لمفهوم العلاقة بين مصر والعرب من ناحية وأوربا والدول المجاورة من ناحية أخرى إنما تدعم الامن وتهيئ المناخ المناسب للاستقرار فى هذ المنطقة المضطربة .



٤

سياسة مصر المتوسطية ونكسة الاتحاد المغاربى



أحمد مهابة

لعله من الصعب أن يتحدث المرء عن (سياسة مصر المتوسطية) دون أن يتحدث عن ضرورة اهتمام هذه السياسة وتأثرها بدول الاتحاد المغاربى الخمس ، الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا ، باعتبار أن هذه الدول هى أقرب دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الى أوروبا ، وأكثرها تنسيقا مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية منذ وقت مبكر ، الأمر الذى يمثل خطا رئيسيا للدبلوماسية المصرية فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، كما أن دول الاتحاد المغاربى تمثل حجر الزاوية فى مجموعة النواه المعروفة باسم (خمسة + خمسة) التى تتكون من الدول المغرابية الخمس ، التى سبق ذكرها ، والدول الأوروبية الخمس فى شمال البحر المتوسط وهى أسبانيا والبرتغال وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا .

ولعل هذا هو الذى يفسر مشاركة مصر دول الاتحاد المغاربى (ما عدا ليبيا) فى التوقيع المبكر على إعلان مراكش للجات) ، بينما لم توقع على هذا الإعلان إلا أربع دول من المشرق العربى ، ذلك لأن مشروع التعاون بين دول البحر الأبيض المتوسط يجد أصداء كبيرة لدى دول الاتحاد المغاربى أكثر مما يجده لدى دول المشرق العربى المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، وكانت هذه الإعتبارات إحدى المحطات المشتركة التى التقت عليها مصر مع دول الاتحاد المغاربى على هامش مؤتمر (الأمن والتعاون الأوروبى) ، حيث تشارك مصر دول الاتحاد وضعها فى هذا المؤتمر كمراقبين .

بل أكثر من ذلك دفع اهتمام مصر بدول الاتحاد المغاربى السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصرى لأن يلتقى على هامش هذا المؤتمر بوزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربى ، حيث دارت بينه وبينهم مشاورات بهدف التوصل الى صيغة مثلى للتعاون بين مصر ودول الاتحاد المغاربى من ناحية ، وبين الإثنين معا والدول الأوروبية شمالى البحر الأبيض المتوسط من ناحية أخرى .

بل وذهبت مصر الى أبعد من ذلك حين تقدمت بطلب رسمى للإنضمام الى هذا الاتحاد المغاربى كمراقب ، الأمر الذى سيجعل من المجموعة النواة (ستة + خمسة) بدلا من (خمسة + خمسة) وهذا التطور السياسى يجعل

سياسة مصر المتوسطية تتأثر بالاتحاد المغاربي وجودا وعدما . كما اقترح الرئيس محمد حسني مبارك في بيانه الذي ألقاه أمام البرلمان الأوروبي في (ستراسبورج) في نوفمبر ١٩٩١ انشاء (منتدى لدول البحر الأبيض المتوسط) يقوم على أساس النظرة الشاملة للبحر الأبيض المتوسط كاقليم يتمتع بخصائص معينة تجعل من مصلحة دوله أن تتعاون تعاونا شاملا ، لا يتعارض في الوقت نفسه مع تجمعات أخرى لدول معينة .

ولعل هذا الاقتراح الأساسي ، كان هو الدافع على وجود اقتراح آخر يقضي بإقامة محورين للتعاون في الإطار المتوسطي ، الأول يضم دول شرق البحر الأبيض المتوسط ، والآخر يضم دول (الاتحاد المغاربي) على أساس التعاون الثقافي ، لأن ذلك هو ما يتفق مع وجهة نظر مصر ، التي ترى الأخذ بالمفهوم الواسع للتعاون ، وذلك على هيئة (منتدى) الأمر الذي قطعت فيه مصر شوطا هاما من خلال المؤتمر الوزاري لدول البحر الأبيض المتوسط ، الذي انعقد في الفترة الأخيرة في الأسكندرية وشاركت فيه ثلاث من دول الاتحاد المغاربي هي الجزائر والمغرب وتونس .

كذلك فإن مصر جعلت من موقعها كهمزة وصل بين المشرق والمغرب ، ليس مجرد وصف جغرافي فحسب ، إنما ترجمته ترجمة حية الى مشروعات تنموية طموحة ، بعضها قيد التنفيذ وبعضها الآخر موضوع لدراسة الجدوى التقنية والاقتصادية ، ومن أهم تلك المشروعات التي تلعب مصر فيها دورا استراتيجيا بالنسبة للمغرب العربي وإفريقيا ، قبل سنوات من طلب انضمامها الى الاتحاد المغاربي كمراقب (مشروع الشبكة الكهربائية العربية - الأفريقية الموحدة) ، ومشروع الطريق البرى العربي ، سواء العرضي منه مع دول الاتحاد المغاربي ، أم الطولي منه مع دول العمق الأفريقي (مقال أحمد يوسف القرعي في السياسة الدولية ، العدد ١١٩) .

والواقع أن اعتبار مصر جزءا من الشمال الأفريقي ، يرجع الى وقت بعيد ، حين احتضنت مصر كفاح شعوب المغرب العربي ولعبت دورا أساسيا ومحوريا في تحريرها من الاستعمار البريطاني والفرنسي والأسباني حتى لقد عوقبت من جانب فرنسا وبريطانيا بتواطؤهما مع اسرائيل في عدوانها الثلاثي على مصر عام ٥٦ ، وكان جامعها الأزهر قبلة لجامعتي القرويين والزيتونة في المغرب وتونس وجماعة العلماء في الجزائر .

ومن هنا طالب الزعيم المغربي (علال الفاسي) وحزب الاستقلال الذي يتزعمه، في عام ١٩٧٣ بقيام اتحاد المغرب العربي على أن يضم في عضويته مصر الى جانب دول المغرب العربي حتى حدود موريتانيا مع السنغال ، حيث اعتبر الزعيم المغربي أن قيام مثل هذا الاتحاد الذي يضم مصر يشكل مرحلة مهمة للوحدة العربية ، واعتبر حزب الاستقلال أن انضمام مصر الى هذا الاتحاد يدعم موقفه في مواجهة مستقبل مشترك إزاء التحديات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والداخلية والخارجية ، كما يواجه مستقبلا مشتركا مع المجموعة الأوروبية شمال البحر الأبيض المتوسط ، والتي أصبحت تكون وحدة قوية اقتصادية وصناعية وتجارية تفرض وجودها على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط لها ، كما يؤكد حزب الاستقلال أن انضمام مصر الى الاتحاد المغاربي سيساعده على تذليل العقبات التي تقف في طريق تنفيذ أهدافه وإذابة الخلافات التي تعوق تقدم مؤسسات الاتحاد ، وهذه الاعتبارات هي نفسها التي تقيم عليها الأحزاب والقوى السياسية المغاربية الأخرى تأييدها لإنضمام مصر الى الاتحاد المغاربي .

يتضح من كل ما سبق أنه لكي تقوم سياسة مصر المتوسطية على أسس قوية ومعطيات سليمة فلابد أن تبنى سياستها المتوسطية وهي تضع أمام ناظريها الاتحاد المغاربي وأية تطورات تطرأ عليه وتصيبه بالضعف أو بالقوة ، فإذا انتكس الاتحاد وعصفت به أزمات تحد من انطلاقه أو تقلل من فاعليته أو تزيده ضعفا في مواجهة دول الشمال المتوسطي ، فإن هذا الأمر يجب أن يكون أحد المشاغل الرئيسية للدبلوماسية المصرية وسياستها المتوسطية ولهذا يقتضي السياق أن نتعرف على أسباب ونتائج واحتمالات تطورات تلك النكسة أو الأزمة التي يعيشها هذا الاتحاد الآن ، بعد أن طلبت المغرب رسميا أن تتوقف مؤقتا أنشطة مؤسساته ، ردا على موقف الجزائر من مشكلة الصحراء الغربية

كما يقتضي الأمر دراسة آثار تلك الأزمة على مستقبل السياسة المتوسطية لدول الاتحاد وردود فعلها على المشروعات والمنتديات والتجمعات الاقليمية للبحر المتوسط .

أولا : نكسة الاتحاد المغاربي :

منذ نشأة الاتحاد المغاربي في عام ١٩٨٩ ، وهو يعاني من أسباب القصور ومن العثرات التي حدت من اندفاعه حتى انتهت الى توقفه ، وكانت المشاكل في البداية تتناول أمورا يمكن الحوار بشأنها بين الأطراف المعنية ولكنها لا تؤدي الى توقف مسيرته وذلك لأسباب داخلية تتعلق بطبيعة النظام في كل دولة من دول الاتحاد ، إلا أن الحكومة الملكية في المغرب طلبت في شهر ديسمبر الماضي رسميا من الجزائر ، باعتبارها رئيس الدورة الحالية للاتحاد ، أن توقف مؤقتا نشاط مؤسسات الاتحاد ، وذلك حسبما جاء في المذكرة الرسمية التي بعث بها السيد عبد اللطيف الفيلالي رئيس الوزراء ووزير الخارجية المغربي ، الذي بنى هذاالموقف على الموقف الذي اتخذته الحكومة الجزائرية من مقترحات الدكتور بطرس غالي الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الاسراع بمسلسل تحديد الهوية للأشخاص الصحراويين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم في الإستفتاء المزمع إجراؤه في الصحراء الغربية ، حيث اعتبرت حكومة المغرب أن حكومة الجزائر قد خرجت عن حيادها في قضية الصحراء التي لا تخص إلا المغرب (والبوليساريو) ، الأمر الذي يعتبر تحولا جذريا ستترتب عليه تبعات خطيرة

بالنسبة لتطور ملف الصحراء الغربية بل والعلاقات المغاربية بصفة عامة ، وقد اعتبر رئيس الوزراء ووزير خارجية المغرب أن الرسالة التى وجهها وزير خارجية الجزائر الى مجلس الأمن فى السادس من ديسمبر ١٩٩٥ تجعل الجزائر تتجاوز وضعها كمراقب محايد ، لتنصب نفسها بوضوح كطرف معنى مباشرة بقضية الصحراء . وأكد السيد عبد اللطيف الفيلالى أن الحكومة المغربية ترى أنه قد آن الأوان لمجابهة هذا التغيير الجذرى الذى طرأ على موقف الجزائر ، ولهذا فإنها تطالب الجزائر ، التى تترأس حاليا اتحاد المغرب العربى، أن تعمل على إيقاف مؤقت لنشاط مؤسسات الاتحاد .

وكانت الجزائر قد قامت بتوجيه رسائل الى أعضاء مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة ، كما التقى وزير خارجية الجزائر بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية فى أديس أبابا .

كما اتهمت المغرب وسائل الإعلام الجزائرية بشن حملة واسعة النطاق ضد مقترحات الدكتور بطرس بطرس غالى ، وأن الجزائر ، فى نظر حكومة المغرب ، ترمى الى اجهاض مخطط التسوية السلمية لمشكلة الصحراء وأن الجزائر قد تعمدت التصعيد للزج بالمنطقة فى متاهات النزاع المسلح الذى كانت تعرفه المشكلة قبل اقتراح العاهل المغربى تنظيم استفتاء فى الصحراء الغربية عام ١٩٨١ فى مؤتمر نيروبى .

وبالاضافة الى ما سبق علق مندوب المغرب الدائم فى الأمم المتحدة (السيد أحمد السنوسى) على قرار مجلس الأمن رقم ١٠٣٣ بأن مجلس الأمن قد عجز عن مقاومة الضغوط التى قام بها بلد ثالث وهو يعنى الجزائر ، التى قال إنها لوحت بسحب بعض التسهيلات الموضوعة رهن اشارة اللجنة الدولية المشرفة على التصويت الخاص بمستقبل منطقة الصحراء الغربية والمعروفة باسم (المينورسو) ، كما هددت (البوليساريو) من جانبها بإنهاء تعاونها مع هذه اللجنة إذا تمت المصادقة على اقتراح الأمين العام ، مما جعل واضعى التقرير يتراجعون عن تقديم مشروع قرارهم ، وهو ما جعل مجلس الأمن يكتفى بالدعوة لإجراء مشاورات جديدة وذلك دون تحديد واضح لموضوع هذه المشاورات .

وكان طبيعيا ومنتظرا ، أن ترد الجزائر على إتهامات المغرب بتأكيد حيادها فى مشكلة الصحراء الغربية ، بل ودعت الجزائر الى عقد اجتماع طارىء لمجلس الاتحاد المغاربى حضره بصفة خاصة السيد (عبابو) الأمين العام للاتحاد ، وهو تونسى ، الأمر الذى سارعت الحكومة المغربية الى الإحتجاج بشدة على عقد هذا الاجتماع بعد أن طلبت هى تجميد نشاط مؤسساته ، وخصت الأمين العام لمجلس الاتحاد بإنتقاد لاذع لموافقته على عقد هذا الاجتماع الطارىء ، بل وحضوره له بنفسه ، والتزمت كل من حكومات تونس وموريتانيا وليبيا الصمت فلم يصدر أى منهم بيانا رسميا توضح فيه رأيها وإن كان بعضها قد قام بالوساطة بين المغرب والجزائر لكن لم يترتب على ذلك أى تحسن فى الموقف .

والواقع أن هذه الأزمة أو (النكسة) التى يواجهها الاتحاد المغاربى ليست إلا القشة التى قصمت ظهر البعير إلا أنها لم تكن الأولى من نوعها منذ قام الاتحاد فى عام ١٩٨٩ ، حيث واجه الاتحاد مصاعب متعددة حدت من اندفاعه وجعلت من توقيع نحو خمس عشرة اتفاقية بين أعضائه مجرد حبر على ورق ، لم تر النور حتى الآن ، وذلك بسبب صعوبة التوفيق بين الرغبة فى خلق تكامل اقتصادى بين دول الاتحاد وبين تباين مواقف أنظمة الحكم فيها من الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وتعثر عملية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين دول الاتحاد ، فى الوقت الذى تعتبر فيه عملية الانتقال تلك ، إحدى الآليات الأساسية للإندماج الاقتصادى ، كما تطبقها الاتحادات المماثلة وخاصة (اتحاد دول أوروبا الغربية) ، ولذلك كانت النتيجة أن التعاون التجارى بين دول الاتحاد المغاربى لم يتم بالشكل المطلوب ، حيث لم تزد نسبة التبادل التجارى بين دول الاتحاد المغاربى عن ٤٪ فقط ، فى حين تصل نسبة التبادل التجارى بين دول المغرب العربى من ناحية ودول المجموعة الأوروبية من ناحية أخرى الى ٦٠٪ ، وهذا يعنى أن المشروع المغاربى يتم بشكل بطىء للغاية .

هذا بالاضافة الى حالة انعدام الوزن التى يعيشها الإتحاد المغاربى ، من جراء نتائج وآثار أزمة لوكيربى واحترام دول الاتحاد المغاربى لقرارات الأمم المتحدة التى فرضت العقوبات ضد ليبيا ، حتى أن العقيد القذافى رفض حضور بعض اجتماعات القمة لأنه لا يستطيع أن يمر بطائرته فى أجواء أى من دول الاتحاد ، كما كانت حرب الخليج من القضايا التى تباينت فيها مواقف الحكومات والشعوب المغاربية ، وغير ذلك من الحساسيات التى تخلقها التطورات الداخلية لكل دولة على حدة .

ثانيا : علاقة الاتحاد المغاربى بدول الشمال المتوسطى :

تتسم هذه العلاقات بعدم التكافؤ ، حيث تتأثر دول المغرب العربى بأى تطور أو تغير تعرفه دول الشمال المتوسطى ، وغالبا ما يكون تأثير الثانية على الأولى تأثيرا سلبيا ، لأن التطور لدى الدول الأوروبية شمال المتوسط ، تطور يجعل اتجاه دولها الى الاعتماد على نفسها ، وذلك على حساب منتجات دول الاتحاد المغاربى ، أو استيراد هذه المنتجات بثمن بخس ، كما يتضح هذا التطور السلبى لتأثير دول الشمال المتوسطى على دول الاتحاد المغاربى فى توقف هجرة العمال منذ عام ١٩٨٦ حتى الآن ، حين انضمت كل من (أسبانيا) و (البرتغال) الى السوق الأوروبية المشتركة ، حيث تنتج هاتان الدولتان نفس المنتجات الزراعية التى تنتجها دول المغرب العربى ، الأمر الذى زصبحت معه هذه الدول المغاربية مضطرة للبحث عن أسواق جديدة لتصريف منتجاتها ، وأصبح الحوار بين دول المغرب العربى ودول السوق

الأوروبية حوارا غير متكافىء ، لاسيما بعد أن اكتمل مشروع الإندماج بين دول السوق الأوروبية المشتركة منذ عام ١٩٩٣ وما ترتب على ذلك من حرية انتقال الأشخاص والأموال بين دول السوق الأوروبية ، وقيام سياسات ضريبية وجمركية موحدة بين هذه الدول الأوروبية ، وهو ما كان يجب أن يكون حافزا لدول المغرب العربى يدفعها لخلق سوق مغاربية مشتركة تحظى باهتمام هذه الدول ، بحيث لا تعوقها المشاكل الثنائية أو الظروف السياسية الطارئة ، وذلك لمواجهة الأخطار التى تأتيها من دول الشمال المتوسطى ، وما كان يجب أن يظل المشروع المغاربى للتكامل الاقتصادى والتجارى غائبا لسنوات طويلة لم يعط أى انجاز يذكر منذ عام ١٩٨٩ . وكانت النتيجة الطبيعية لهذا الغياب أن وجدت دول المنطقة المغاربية نفسها مجبرة على أن تتفاوض وتدير علاقاتها مع أوروبا الموحدة بشكل منعزل ، مما كان يضعها دائما فى موقف ضعيف للغاية ، وأنه لكى تزدهر دول جنوب المتوسط وشرقه لابد من نقل تكنولوجيا ورؤوس أموال أوروبية اليها ، وهذه قضية سياسية فيها خطوط حمراء لن تتجاوزها أوروبا ، وحيث لا تكنولوجيا ولا رؤوس أموال ولا سماح لعمال المغاربة بالعمل فى أوروبا ، لا يمكن الحديث عن ازدهار اقتصادى بفضل المتوسطية المقترحة على العرب ، الذين يجب أن يكونوا على حذر من أن تصبح بلادهم سوقا هائلة واسعة تضاف الى أوروبا الموحدة التى تشكو من الركود ومن المنافسة اليابانية - الأمريكية - الشرق آسيوية ، حيث تعتبر دول الشمال ، كما هو حال أمريكا سوق الوطن العربى ، سوقا متاحة لأنها الأقل نموا والأكثر احتياجا ، بسبب تداعى قدراتها على الإكتفاء الذاتى وانهيار مشاريع التنمية فى معظم دوله ، الأمر الذى سيحقق انتعاشا لمصانع دول الشمال من خلال زيادة استيراد سوق الوطن العربى للسلع الأوروبية والاستدانة لاستهلاك مزيد من هذه السلع ، بينما تحارب أوروبا النمو السكانى لدول المغرب العربى ، حيث يخشى الأوروبيون أن يبلغ عدد سكان دول شمال أفريقيا العربية (٤٠٠ مليون نسمة فى عام ٢٠٢٥) وهذا رقم يفوق عدد جميع سكان الاتحاد الأوروبى مجتمعين ، وهو ما يصفه خبير سياسى أسبانى كبير هو (خوان أنطونيو ساكولوجا) وهو من كبار أعضاء الحزب الاشتراكى الأسبانى الحاكم والمشرف العام على نشرات الأخبار فى أسبانيا ، يصف ذلك النمو السكانى فى دول شمال أفريقيا (بالقضية الخطيرة التى يجب أن تعد لها أوروبا العدة) ويستشهد بقول وزير خارجية فرنسا الذى يقول فيه (إذا لم نساعد بلدان شمال أفريقياعلى مواجهة الإنفجار السكانى فإن شمال أفريقيا سيحل فى بيوتنا) .

ولا ينكر الأوروبيون أن حديثهم عن (أمن البحر المتوسط) هو مصلحة أوروبية أولا وأخيرا ويقول نفس الخبير الأسبانى معلقا على مؤتمر برشلونة (لا يمكن بحال من الأحوال مساعدة بلدان نامية هكذا كرما وحسن أخلاق) ويرى أن أصداء التدهور فى شروط حياة الناس الضرورية فى بلاد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيؤثر دون أدنى شك فى بلدان الاتحاد الأوروبى ، ولهذا ، على حد تعبيره ، فإن من واجب الاتحاد الأوروبى أن يتحرك للدفاع عن مصالحه.

ولذلك فإن الاقتصاديين المغاربة يرون أن إنشاء منطقة مغاربية - أوروبية - متوسطية ستتقدم وتتطور وتفضى الى نتائج قبل إنشاء منطقة مغاربية للتبادل الحر رغم أن هذه المنطقة المغاربية للتبادل الحر والمطلوبة بإلحاح كانت مقررة عام ١٩٩٢ .

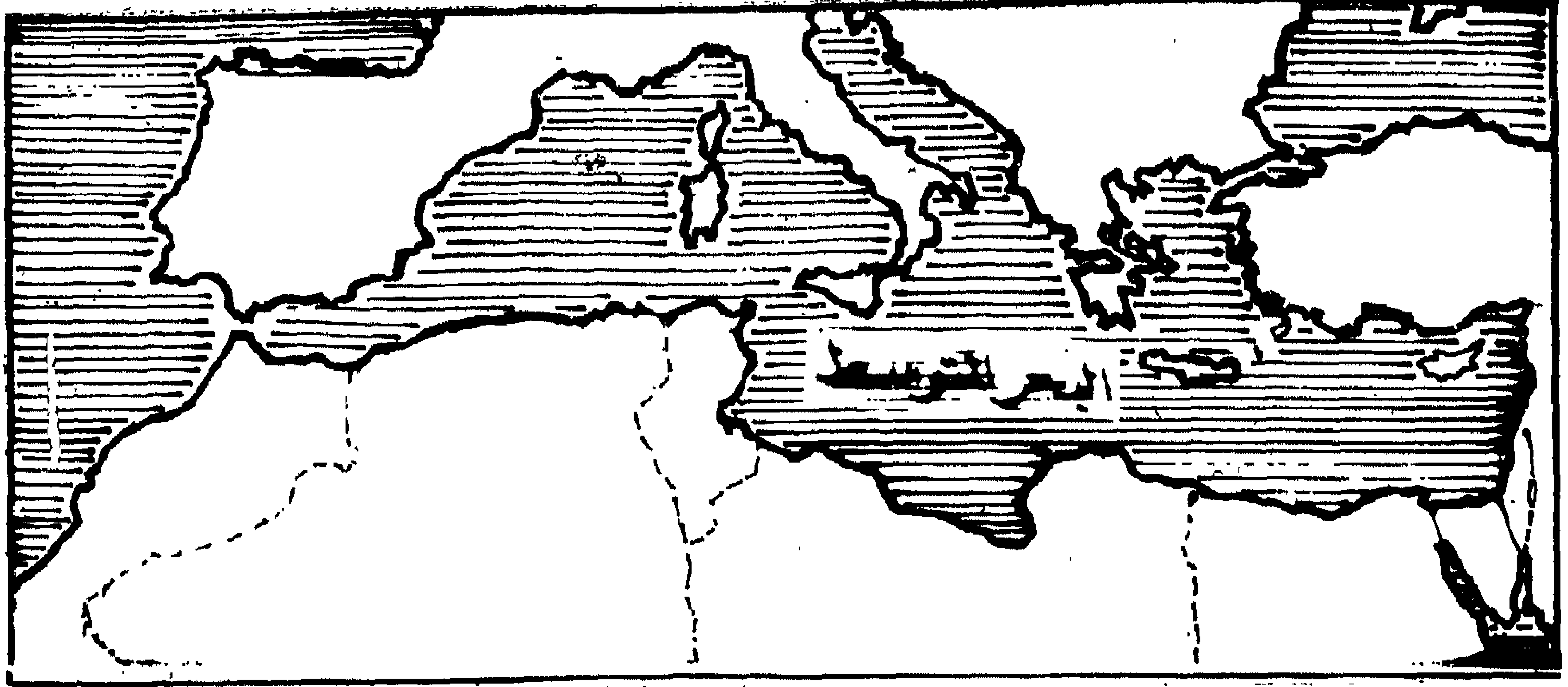
ومن هنا تبرز الضرورة الماسة والملحة والمستعجلة بالنسبة للدول المغاربية لتعليق تناقضاتها وأن تخلق بصورة جماعية شروط انطلاق المشروع المغاربى لكى يتحقق التعاون المتكافىء مع شمال المتوسط ، سواء فيما يتعلق بالجانب السياسى أو الجانب الثقافى أو الجانب الأمني وكل ما يخص الإستقرار فى المنطقة ، وفى مقدمة القضايا التى تواجهها دول جنوب البحر الأبيض المتوسط وخاصة دول الاتحاد المغاربى ، هى قضايا التفاوت الاقتصادى بين ضفتى البحر الأبيض المتوسط ، إذ يقدر الفائض التجارى لدول الاتحاد الأوروبى بنحو (١٨) مليار دولار ، فى الوقت الذى تعانى فيه دول الجنوب المتوسطى من عجز يقدر بنحو (٢٣) مليار دولار .

كما تواجه دول الاتحاد المغاربى مديونية ثقيلة تناهز (٦٠) مليار دولار ، فى الوقت الذى لا تتجاوز فيه المساعدات التى اعتمدها الاتحاد الأوروبى فى مؤتمر برشلونة لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط مليار وحدة نقد أوروبية ، بينما يتطلب الأمر معونات أكبر قدرا من أجل تقليل الإختلال الكبير بين ضفتى المتوسط ولمساعدة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ولتحقيق عملية الإنطلاق الاقتصادى حتى تتمكن من تجاوز الصعوبات والمشاكل التى تواجهها ومن بينها الإرهاب والتطرف والمخدرات وموضوع الهجرة .

ويرى خبراء اقتصاديون مغاربة أنه مادامت دول شمال المتوسط مهتمة بالاستقرار فى جنوب المتوسط باعتبارها دولا تعنيهم وتثير اهتمامهم من منطلق المصالح والمشاكل والسياسات التى تنعكس عليهم ، لذلك يصبح من الضرورى بعث آليات تعاون وشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على ضفتى المتوسط ، وتنسيق كافة الجهود لإيجاد توازنات بالنسبة لشعوب المنطقة ، وإلا فإن الشراكة الأوروبية مع دول الجنوب ستكون عديمة الدلالة وفارغة من المحتوى والمضمون ، إذا تبين أن التبادل الحر الذى يعتبر نقطة أساسية فى هذه الشراكة غير مؤكد فيما يخص التنمية والتعاون وذلك على نحو ما جاء فى (خطاب السيد عبد اللطيف الفيلالى رئيس وزراء المغرب ووزير الخارجية أمام مؤتمر برشلونة) .

٥

التعاون المتوسطى بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف



د. وليد محمود عبد الناصر

تتناول هذه الدراسة بعدا هاما ومتميزا من أبعاد التعاون في اقليم البحر الابيض المتوسط، وأعنى به مسألة الهجرة أساسا من دول جنوب وشرق المتوسط الي البلدان الواقعة على شواطئه الشمالية وبقية الدول الاوروبية . وتمثل تلك الهجرة تحديا وفرصة فى أن واحد أمام العلاقات المتوسطية / الاوروبية ، ونتيجة لاتصال مسألة الهجرة وتشابكها مع قضايا أخرى مثل البطالة ، البيئة ، الاستقرار السياسى ، الاوضاع الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية فى البلدان المرسلة والمتلقية وكذلك المسائل الامنية بما فى ذلك التخوف من التطرف الاسلامى والعنصرية وأعمال العنف والارهاب ، ثم هناك التطور التاريخى للأطر المؤسسية للتعاون المتوسطى ، وأخيرا ما هو مطروح من سيناريوهات ومشروعات بشأن معالجة هذه المسألة الشائكة والتعامل معها .

اتجاهات الهجرة العالمية :

جرى خلال السنوات القليلة الماضية تسييس قضية الهجرة حيث أخذت طريقها الى قمة أولويات العمل السياسى تدريجيا خاصة فى الدول الاوروبية خلال التسعينات . وذكر تقرير للجمعية العامة للأمم المتحدة حول قضية الديون فى عقد التسعينات أن الفقر والتدهور البيئى والحروب والديون هى كلها عوامل تتصل ببعضها لتساعد فى تزايد معدلات الهجرة ، ورغم أن تدفقات الهجرة تمثل مصدراً لصراعات مستقبلية وقد تثير نزاعات عسكرية فإن المسألة الديموجرافية وقضية الهجرة ليستا هدفا مباشرا للإستراتيجيات العسكرية علما بأنه يمكن استخدام القوات المسلحة فى بعض حالات الطوارىء المرتبطة بالهجرة الكثيفة . وقد شهد عام ١٩٩٥ تحول الاتجاهات المعادية للهجرة والمهاجرين من ردود فعل شوفينية منعزلة ومحدودة الى سياسات عامة سواء على مستوى الدول الصناعية

الفنية أو على المستوى العالمي بأسره حيث أصبح المهاجرون هدفا لحملات تسعى إما لقمعهم أو لطردهم . وقد حدث ذلك في دول افريقية ودول في شرق وجنوب غرب آسيا - رغم الانتعاش الاقتصادي في عدد من هذه الدول - نتيجة التخوف من تحول هجرتهم المؤقتة الى إقامة دائمة ، وأصبحت العمالة الوافدة بشكل غير شرعي تماثل خطر تهريب المخدرات وتهديدا أمنيا وإقتصاديا ، وسادت نفس هذه الاتجاهات دولا في أمريكا اللاتينية وروسيا واليابان والصين . وتزامن ذلك مع تزايد الحواجز أمام المهاجرين في دول أوروبا الغربية والوسطى بما في ذلك دول اتسمت تقليديا بالتسامح والانفتاح ، وهو الامر الذي تكرر في امريكا الشمالية . فلم تعد قضية الهجرة مجرد إحدى قضايا الصراع بين الاغنياء والفقراء ، بل صارت ملازمة للتعصب الشوفيني وتعرضنا معا للعولمة . ومن المتوقع ان تزداد قضية الهجرة حرجا وحساسية كقضية سياسية واجتماعية خلال السنوات القادمة في ضوء تزايد حدة الضغوط السكانية وارتفاع معدلات البطالة والتباينات الاقتصادية فيما بين الدول . كما انه من المتوقع ان تزداد مسألة الهجرة ارتباطا بأوضاع الاقليات والجماعات العرقية المختلفة، وأيضا بمدى تطور حق التدخل كآلية جديدة في العلاقات الدولية ، سواء لفرض الاغاثة الانسانية أو لردع دول معينة .

وعندما نتحدث عن دول المتوسط، فإن النطاق الجغرافي يتباين من تعريف الى آخر بحيث يشمل في بعض التعريفات الولايات المتحدة وروسيا وإيران ودول الخليج ودول الاتحاد الاوروبي ، بينما يضيق طبقا لتعريفات أخرى ليشمل الدول المطلة على البحر المتوسط والمشاطئة له ، وفي احيان ثالثة يشمل موريتانيا والبرتغال وأيضا الاردن لاسباب تتصل بالنزاع العربي / الاسرائيلي . ونرى انه من قبيل البديهيات القول بأن الانتماء الجغرافي الى المتوسط لا يعني درجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي او تشابها ثقافيا ، بل ربما تزداد الفوارق تفاقما في المستقبل ان لم تتخذ الخطوات الفعالة الكفيلة باحتوائها والتعامل معها بجدية . وتمثل حالة التعاون المتوسطي في هذا السياق نموذجا للتعاون بين أقاليم فرعية تتجاور بحكم التاريخ أو الجغرافيا او عمق المصالح الاقتصادية والثقافية والاستراتيجية بما يسمح بالحفاظ على الهوية الذاتية لكل اقليم ، حيث انه من المفترض ان هذا التعاون يرتكز على الاقرار بتعدد الهويات سعيا لمزيد من التفاهم المشترك فيما بين حضارات وثقافات وتجارب مختلفة .

العلاقة بين الاوضاع الديموجرافية والاقتصادية والهجرة :

يعتبر التغير الديموجرافي مصدرا محتملا لعدم الاستقرار ، خاصة ان التوزيع السكاني غير متوازن بين الشمال والجنوب ، فهناك ثورة سريعة وان كانت صامتة ، في التركيب السكاني لحوض البحر المتوسط ، حيث تخشى الدول الاوروبية شمال المتوسط بشكل متزايد ما يسمى بالقنبلة السكانية في دول جنوب وشرق المتوسط في ظل نجاح جزئي لسياسات تنظيم الاسرة بهذه الدول ومعدلات نمو سكاني بها تبلغ ٢,٤ ٪ ، مقابل ٠,٥ ٪ في دول شمال المتوسط، ونرى معدلات ثابتة أو متدنية لزيادة السكان مع كثافة سكانية مرتفعة في بعض المناطق - في فرنسا وايطاليا واسبانيا ، وهو ما يجعل الخلل في تعداد السكان بالمنطقة يمثل مؤثرا على سياسات الهجرة - بما في ذلك من منظور امني - وحرية الحركة بالنسبة للعمالة في ضوء التأقلم مع إزالة حواجز حركة الافراد . فالشمال ينظر الى فيضان الهجرة البشرية من دول جنوب وشرق المتوسط - نظرا لفقدان الفرص الاقتصادية بها - باعتبارها تهديدا امنيا ، خاصة ان عدد المهاجرين غير الشرعيين اكبر بكثير من تقدير حكومات دول الشمال وايضا في ضوء الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، بل والسياسية - في دول جنوب وشرق المتوسط بما يهدد المصالح الاوروبية - واذا استمرت معدلات الزيادة السكانية الراهنة ، فمن المتوقع بحلول عام ٢٠٢٥ فإن ٧٥ ٪ من سكان المتوسط سيجيئون من جنوب وشرق المتوسط . كذلك فإنه بينما تصل نسبة السكان من سن ١٥ الى ٢٥ سنة الى ٣٧ - ٤٩ ٪ من اجمالي السكان في دول جنوب وشرق المتوسط مقابل نسبة ٢١ - ٢٦ ٪ من السكان في دول شمال المتوسط التي تتضمن نسبا مرتفعة من كبار السن . كما ان معدلات الخصوبة في دول مثل ايطاليا واسبانيا هي الاقل في العالم بينما تلك السائدة في الجزائر والجماهيرية الليبية هي من أعلاها في العالم . ومن المتوقع زيادة سكان جنوب وشرق المتوسط دون احتساب تركيا واسرائيل من ١٤٦ مليون عام ١٩٩٠ الى ٢٣١ مليونا عام ٢٠١٠ . وبينما كان ثلثا سكان حوض المتوسط عام ١٩٥٠ يعيشون على ضفته الشمالية ، فسيحدث العكس عام ٢٠٢٠ . كذلك يتركز معظم سكان جنوب وشرق المتوسط في مناطق حضرية مكتظة بالسكان قرب شواطىء المتوسط ويزيدون ٥ ملايين سنويا مقابل معدل بطالة ٢٠ ٪ ومعدل نمو اقتصاديا لا يتعدى ٣ ٪ سنويا وديون تبلغ ١١٥ ٪ من الناتج القومي الاجمالي وانتشار الامية وسوء ادارة الموارد البشرية ونقص الخدمات الاساسية مثل المياه وتدهور الاوضاع الاجتماعية . وتدفع هذه الاوضاع باتجاه الهجرة الى الشمال مما يكثف

حالات العنصرية فى الشمال ويزيد القلق ازاء الهجرة غير الشرعية من الجنوب والشرق وما قد تؤدى اليه من عدم استقرار سياسى . وتتزامن هذه الاوضاع مع محدودية قدرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى دول جنوب وشرق المتوسط ، وتصاعد الهوة بين شاطئى المتوسط سواء من جهة تفاوت مستويات المعيشة وعدم المساواة بما يهدد بقلاقل فى ظل عدم وجود وصفات لحلول جاهزة على المستويات الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية ، بل والعسكرية ، وبالتالى تكون الهجرة الى الشمال هى الحل امام قطاعات من سكان جنوب وشرق المتوسط فى ظل هذه الضغوط . وكان يوجد عام ١٩٩٤ حوالى ٢,٥ مليون من مواطنى شمال افريقيا فى اسواق العمالة فى دول الاتحاد الاوروبى ، وشكلت العمالة القادمة من دول المغرب العربى وتركيا ١٠ ٪ من عمال اوروبا الغربية دونما احتساب العمالة القادمة من المشرق العربى . الا انه يجب ان نذكر ايضا ان للهجرة انعكاسا سلبيا- وان كان جزئيا - على دول جنوب وشرق المتوسط من جهة تضمنها فى بعض الحالات نزيف أدمغة منها الى دول الشمال .

وترتبط مؤشرات اقتصادية اخرى ذات صلة بالحقائق الديموجرافية والهجرة . فبينما يوجد لدى دول شمال المتوسط فائض غذائى ، يواجه الجنوب تراجعا ملحوظا فى معدلات الكفاية الغذائية كما تتسع الفوارق فى نصيب الفرد من الناتج الاجمالى الى أكثر من ٢٠ ضعفا فى بعض حالات دول الشمال مقارنة ببعض دول الجنوب . كذلك فإن معدلات زيادة الاستهلاك فى دول جنوب المتوسط تبلغ ثمانية أضعاف معدلات زيادته فى دول شمال المتوسط . وبينما يبلغ متوسط دخل الفرد فى جنوب المتوسط ١٥٠٠ دولار سنويا ، فإنه يصل الى ٥ آلاف دولار فى دول شمال المتوسط . وتعانى دول جنوب المتوسط من محدودية قاعدة اقتصادياتها ونشاطها التنموى ، ومن شروط تجارة خارجية غير متكافئة وتزايد مشكلة الاسكان ، خاصة فى المناطق الحضرية، بالاضافة الى ضعف مؤسسى وتنامى الحاجات الاجتماعية والغذائية وتلك المتصلة بالعمل بشكل مطرد يصعب الوفاء بها من قبل اقتصاديات هذه الدول التى ترضخ لضغوط مالية بسبب تعاظم قيمة الديون الخارجية ، مما دفع لوضع قيود صارمة على الاستهلاك يتناقض مع ما تبشر به وسائل الاعلام من نمط حياة ترفى مما شكل عامل طرد يدفع باتجاه الهجرة .

وتحقق الهجرة من جنوب وشرق المتوسط الى شماله استفادة متبادلة للطرفين : فدول جنوب وشرق المتوسط تحقق تخفيض معدلات البطالة وزيادة تحويلات المهاجرين الى عائلاتهم وأقاربهم مما يشكل نوعا من المساعدة لهذه الدول . ومن جانبها تملأ دول الشمال فراغات فى سوق العمل لديها حيث يوحى نمط تطورها بأن هناك حاجة متواصلة للعمالة غير الماهرة التى يقوم بها عمال مهاجرون حاليا . وبينما تغيب أى معاهدات محددة أو متعددة الاطراف حول العلاقات بين الدول المرسلة والمتلقية للمهاجرين فقد تبنت دول الشمال مؤخرا سياسات وتشريعات تجاه الهجرة تتسم بتزايد النزعة التقييدية لشروط الهجرة والقمعية خاصة فى ضوء زيادة عدد المهاجرين بشكل غير قانونى منذ بداية التسعينات وأيضا تزايد طلبات اللجوء السياسى من دول جنوب وشرق المتوسط ، الا ان هذه السياسات اتصفت بغياب التنسيق فيما بين هذه الدول رغم تشابه أبعاد مسألة الهجرة بها نتيجة خضوعها لاعتبارات محلية ، حيث احتجت بريطانيا ودول اوروبية أخرى فى السابق على اجراءات الهجرة " الليبرالية " فى دول جنوب اوروبا مثل اسبانيا وايطاليا ، كما تخوفت الدول الغنية الاكثر تقدما فى شمال المتوسط من التأثير السلبى لموجات الهجرة الكبيرة غير المحكومة على نظامها الديمقراطى مما دفعها لاعلان اهتمامها بالتنمية المشتركة فى دول الجوار. الا ان محاولات وقف تدفق الهجرة من دول جنوب وشرق المتوسط بأى ثمن من قبل بعض الدول الاوروبية ذهبت ادراج الرياح لعدم واقعيتها وعدم انسجامها مع الوضع السياسى والاقتصادى والاجتماعى الراهن ولهرب المهاجرين من الفقر وانكار الحريات الاساسية وعدم الاستقرار المدنى فى غالبية مجتمعات جنوب وشرق المتوسط ، وبالتالى وستمرت معدلات الهجرة لتمثل ضغوطا . كذلك تعانى دول الشمال من غياب التنسيق فى بعض الحالات داخل الدولة الواحدة فيما بين مؤسسات مختلفة تتعامل مع إقامة وعمل الاجانب وترك سلطات واسعة لمؤسسات عامة وخاصة مما يضيف الى التمييز والممارسات غير الشرعية . ومن غير الواضح إن كانت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والامنية المتصلة بالعمالة المهاجرة تنبع من اعتماد الاتحاد الاوروبى على منطقة المتوسط ، أو من غياب هذا الاعتماد ، حيث ان تجارة الاتحاد مع دول جنوب وشرق المتوسط أقل أهمية من تجارته مع دول شرق اوروبا، مثلا فى حين أن دول جنوب المتوسط تعتمد فى حياتها الاقتصادية بشكل كبير على شمال المتوسط . وتتأكد هذه الفرضية من خلال مواجهة العمالة المهاجرة من دول جنوب وشرق المتوسط ، منافسة متزايدة من جانب عمالة مهاجرة ولاجئين من دول شرق أوروبا ، مما يهدد بإمكان تهميش العلاقات مع المتوسط فى هذا القطاع فى ضوء اتجاه اوروبى لتحقيق الوحدة والتكامل الاقليميين .

الهجرة والتطرف والأمن :

يعتبر حوض البحر المتوسط من اكثر اقاليم العالم تأثرا بنمو العنف وهو ما يؤثر بشكل سلبي على العديد من الانشطة الاقتصادية لدول البحر المتوسط ومنها العمالة المهاجرة . ولكن العنف ليس من صنع دول جنوب وشرق المتوسط ولكنه موجود منذ زمن بعيد فى دول شمال المتوسط مثل الباسك في اسبانيا والمافيا في ايطاليا ، ويمثل تنامي التطرف الاسلامي او احيانا مجرد الاحياء الاسلامي في دول رئيسية - جنوب المتوسط - هاجسا ملحا ومقلقا لدى دول شمال المتوسط او بعضها على الاقل خاصة عندما يرتبط بممارسات عنف تثير مخاوف وتساؤلات فى الضفة الشمالية للمتوسط حول العلاقة بين المد الاسلامي والديمقراطية والاستقرار . ورغم ذلك فإن دول الشمال بدأت مؤخرا تدرك ارتباط التطرف الاسلامي بالفقر والازمة السكانية فى الجنوب ، وايضا بالموقف الاوروبي تجاه قضايا المسلمين كما فى فلسطين والبوسنة .

وقد ساهمت هجرة أعداد كبيرة من البشر ينتمون الى ثقافات عربية واسلامية فى اثارة شكوك ومخاوف لدى السكان المحليين . وقد اوجدت تلك الحركات الواسعة للسكان فى منطقة المتوسط جماعات واسعة من مهاجرين وعمال يشعرون بالاغتراب وعدم الاندماج ، مما يجعلهم قابلين للتسييس من قبل حركات اسلامية والتى ظهر تأثيرها فى زيادة تأكيد المجتمعات المسلمة في اوروبا على هويتها الثقافية والحضارية المتميزة، فى وقت بلغ فيه عدد مسلمي اوروبا اكثر من تسعة ملايين ، من المتوقع زيادتهم ، خاصة اذا ما استمرت حالة الجمود فى اقتصاديات دول جنوب المتوسط ، وما زال هؤلاء يرتبطون بهوياتهم الاصلية ويساهمون فى نشر ثقافي واسع النطاق لها . ويعيش هؤلاء في حالة تفاعل ثقافى يومى بين الدول الاوروبية ودول جنوب المتوسط فى ظل فجوة فى التفاهم تؤرق الكثيرين الذين يرغبون في مساهمة هؤلاء فى تحقيق تفاهم ثقافى على ضفتى المتوسط، وللتوصل الى اقامة مجتمعات متعددة الثقافات في اوروبا . وترتبط قضية الهجرة هنا بقضية الهوية فى شمال وجنوب المتوسط على حد سواء : فالمطروح في الشمال هو مفاهيم " الاصيل " و " الدخيل " ، مسائل الاندماج والاستيعاب والمواطنة ، وهى كلها مسائل تثير حساسيات تجاه " نقاء " الهوية الاوروبية . وعلى هذا الاساس يمنح الاوروبيون أولوية للبعد الثقافي ولتجاوز الفجوة الثقافية بهدف ادماج المهاجرين . ولاشك ان هناك مشكلة للجيل الثانى من المسلمين في اوروبا : فـ ٤٠ ٪ منهم تحت سن ٢٥ عاما وكثير منهم لا يحملون مهارات تعليمية او مهنية مماثلة لغيرهم من الاوروبيين تؤهلهم للاندماج فى اوروبا . ورغم كون هذا الجيل الثانى اكثر معرفة من آبائهم بقيم المجتمع الاوروبي ، فإنهم مشتتون بين ثقافتين بلا أى جذور فى أى منهما . والتساؤل هو : هل سيطالب هؤلاء بمزيد من المشاركة السياسية والاستقلال الثقافي ؟ وهل ستوجد طرق لادماجهم في الاقتصاديات الاوروبية وقيم تلك المجتمعات ؟ أم تكتسب الحركات الاسلامية الراديكالية تأثيرا متزايدا فى صفوفهم خاصة ان لبعض هذه الحركات شبكات ممتدة تعمل فى صفوف تلك المجتمعات المسلمة فى اوروبا ؟

ومن هنا فإن اوروبا لا تتعامل مع مشكلة التطرف الاسلامي كظاهرة ليست فقط مرتبطة بأعمال عنف أو ارهاب خارجية ، بل وأيضا بأخطار داخلية تؤثر على نسيجها الاجتماعي ، فالمجتمعات المسلمة بدولها صارت هامة وبدأت تشهد تضامنا دينيا بصفة عامة ، واتجاهات راديكالية في بعض الحالات مما يضع على المحك الطبيعة العلمانية لهذه الدول ، بالاضافة الى ربط ذلك بالارهاب ، وقد زاد البعد الامنى لسياسات الهجرة فى الاتحاد الاوروبى من التقييد على الهجرة اليها فى ظل تخوف محدد ومتصاعد من التطرف الاسلامي - احيانا يكون غير مستند الى وقائع - أدى بدوره الي حالات من المعاملة التفضيلية لصالح مهاجرين مسيحيين سواء من أوروبا الشرقية أو من بلدان نامية مثل اثيوبيا والفلبين واريتريا . كما دفع ذلك الاعتبار الامنى الى تعاون بين دول شمال المتوسط من جهة ، ودول جنوبه وشرقه من جهة أخرى - بشكل ثنائى فقط حتى الآن - فى مواجهة ظاهرة الارهاب كما تحقق فى شكل اتفاقيات ثنائية بين مصر وايطاليا .

ولا يجب ان نتناسى وجود عنصرية عرقية فى دول شمال المتوسط تواجه التطرف الدينى ويغذى كل منها الآخر مما يوجد بيئة تتسم فى حالات كثيرة بعدم التسامح الدينى ، وبالتالى يصبح الهدف المشترك لدول شمال وجنوب المتوسط هو الحيلولة دون صدام بين الاسلام والغرب فى منطقة المتوسط . ويفتح هذا الموضوع الباب للحديث عن مدى ربط الدعم الاوروبى لدول جنوب وشرق المتوسط بديمقراطية حكومات هذه الدول أو بنجاحها فى التعامل مع التطرف الاسلامي حتى لو كانت حكومات سلطوية، أو أخيرا تمكين تلك الدول من بناء اقتصادياتها وبالتالى التخلص من العوامل المشجعة للتطرف وحل مشكلة الهجرة من منابعها . وتواجه الدول الاوروبية فى هذا السياق خيارين صعبين : فحدوث اعمال عنف واستيلاء حركات اسلامية متطرفة على الحكم فى دول جنوب المتوسط تديؤدى الى أعداد ضخمة من المهاجرين اللاجئين

الي شمال المتوسط ، كما أن قمع حكومات جنوب وشرق المتوسط لهذه الحركات قد يدفع بها الى تبنى عمليات ارهابية مكثفة تطال اوروبا وتؤثر على اوضاع الجاليات المسلمة بها .

التطور التاريخى للتعاون المتوسطى فى مجال الهجرة :

تبنى اجتماع وزراء المجموعة الاوروبية فى نوفمبر ١٩٧٢ ثم يونيو ١٩٧٣ سياسة تشجيع دخول اللجنة الاوروبية في مفاوضات مع دول المتوسط غير الاعضاء في الاتحاد الاوروبى (مصر الجماهيرية الليبية ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، لبنان ، الاردن واسرائيل) بغية التوصل لاتفاقيات قد تتضمن – عندما يكون ذلك ملائما – مسائل اجتماعية تتصل بظروف حياة وعمل العمال القادمين من هذه الدول في اوروبا ، وهو ما تضمنته بالفعل اتفاقيات وقعت مع تونس والجزائر والمغرب عام ١٩٧٦ . وفى مارس ١٩٨٥ أعلن الاتحاد الاوروبي " السياسة المتوسطية الجديدة " التى اكدت دور الاتحاد الاوروبى النشط والمتزايد فى تنمية دول جنوب المتوسط بهدف توفير ظروف معيشية أفضل تجنب الهجرة من هذه الدول الى الاتحاد الاوروبى ، خاصة المساعدة في تحقيق اكتفاء ذاتى في الغذاء وفى تعاون اقليمى يخفف من حدة الصراعات في المنطقة مما يحفز المواطنين على البقاء فى مناطقهم ، وهو ما تعزز عقب حرب الخليج الثانية ٩١ / ١٩٩٠ وبدء مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الاوسط ، كما عمل الاتحاد الاوروبي على زيادة التعاون البينى فى المتوسط حتى لا يكون التدهور البينى عامل طرد باتجاه الهجرة ، كذلك انشىء صندوق خاص من ٣٠٠ مليون وحدة نقد اوروبية للتعويض عن الآثار الاجتماعية للتكيف الهيكلى فى اقتصاديات دول جنوب المتوسط ولاقامة مشروعات مشتركة صغيرة الحجم توفر فرص العمالة ومشروعات القطاع الخاص فى دول الجنوب لنفس الغرض .

وقد عمد الاتحاد الاوروبى الى التفرقة فيما بعد بين دول المغرب العربي والشرق الاوسط . كما سعى الاتحاد الى تشجيع تحرير حركة الافراد داخل اقليم جنوب المتوسط ذاته والعمل على تحسين الاوضاع القانونية للعمالة المهاجرة داخل الاقليم وفيما بين دوله لتحقيق التوازن بين العرض والطلب في اسواق العمالة بالاقليم ولتخفيف ضغوط الهجرة من الجنوب الى الشمال .

وان كانت الدول الاوروبية لم تتحرك بجدية لمواجهة التمييز وعدم تكافؤ الفرص فى أسواق العمالة بها تجاه المهاجرين – حيث لم تعالجها اتفاقات الاتحاد الاوروبى – فقد تبنت ١١ دولة من دول الاتحاد فى قمة ستراسبورج فى ديسمبر ١٩٨٩ ميثاق الحقوق الاجتماعية الاساسية للعمال ودعت الى توحيد شروط الاقامة فى هذه الدول مع الاخذ فى الاعتبار لم شمل الاسر .

ويجدر بنا هنا الاشارة الى دور مصر التى قدمت للمؤتمر البرلمانى المنعقد فى ملقا فى يونيو ١٩٩٢ دراسة حول التنمية المشتركة ركزت على أن من ضمن الوظائف الأساسية للتعاون المتوسطى التعامل مع قضية ضبط هجرة العمالة من خلال تمويل برامج التنمية فى دول المصدر وتحسين شروط التبادل التجارى مع دول جنوب المتوسط وانشاء منطقة تجارة حرة بين دول الاتحاد الاوروبى ودول البحر المتوسط ، وتخفيف عبء الديون واحتواء الآثار الاجتماعية السلبية للاصلاحات الاقتصادية ، على أن يتم ذلك كله فى إطار احترام متبادل للثقافة المحلية لكل مجتمع . ثم قدمت وزارة الخارجية المصرية بعد ذلك ورقة عمل الى المؤتمر الوزارى لمجموعة النواة لدول المنتدى المتوسطى فى الاسكندرية فى يوليو ١٩٩٢ ركزت على الميزة النسبية لدول جنوب البحر المتوسط فى مجال الموارد البشرية مما يتطلب مساهمة الاتحاد الاوروبى لتطوير هذه الموارد وتنميتها .

وفى وثيقة أصدرها الاتحاد الاوروبى فى سبتمبر ١٩٩٣ ، اعتبر ان دول جنوب المتوسط تعانى من التجزئة وتزداد نفقاتها العسكرية بشكل مبالغ فيه ، وتعانى من مركزية سياسية واقتصادية مصاحبة لانخفاض انتاجية رأس المال وضآلة حجم الانتاج وخروجه بأسعار غير تنافسية مما يؤدى إلى حمائية ودعم . وكان ما يمثله تحدى الهجرة من تهديد محتمل للأمن والاستقرار الاقليميين فى المتوسط من وجهة النظر الاوروبية أحد دوافع المبادرة الايطالية الخاصة بعقد مؤتمر للأمن والتعاون فى المتوسط عى غرار المؤتمر الاوروبى . ودعت ايطاليا الى تركيز مثل هذا المؤتمر على ثلاثة قطاعات متشابكة فى الأمن ، والتعاون والبعد الانسانى . وجاءت الفكرة لتعكس مبادلة بين تقديم الشمال مساعدات لتحقيق تنمية اقتصادية فى الجنوب مقابل احتواء مخاطر الهجرة وما قد يصحبها من تطرف دينى ينتقل من الجنوب الى الشمال ، ثم جاءت صيغة (٥ + ٥) المغاربية / الاوروبية لتتضمن مسألتى تدفقات المهاجرين والموروث الثقافى بهدف التوصل لاجراءات تتعامل مع حركات هجرة عمال ولاجئين . الا ان هذه الصيغة لم تكتمل بسبب تحفظ بعض الحكومات عليها .

وجاء الدور المصرى الفاعل مرة أخرى من خلال مبادرة الرئيس مبارك لانشاء منتدى المتوسط .

وعلى إثر ذلك دارت مشاورات أدت فى النهاية الى عقد اجتماع لوزراء خارجية مصر والجزائر وفرنسا واليونان وايطاليا والمغرب والبرتغال وأسبانيا وتركيا - وانضمت مالطة فيما بعد - فى الاسكندرية فى ٣ و ٤ يوليو ١٩٩٤ ، وتقرر انشاء مجموعة عمل سياسية ، وأخرى اقتصادية / اجتماعية يدخل فى اطارها موضوع الهجرة وثالثة ثقافية . وقد تناولت مجموعة العمل السياسية مسائل الاقليات وحقوق الانسان ، ثم جاء اجتماع مجموعة العمل الاقتصادية / الاجتماعية فى اكتوبر ١٩٩٥ بالقاهرة الذى اتفق على عقد ندوات لتناول مختلف جوانب ظاهرة الهجرة والمشكلات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية المرتبطة بها فى الدول المرسلة والمستقبلة على حد سواء .

وأخيرا جاء مؤتمر برشلونة الاوروبى / المتوسطى فى ٢٧ و ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥ الذى اكد التزام الدول الموقعة على اعلانه بمحاربة العنصرية والتعصب العرقى وعدم التسامح واحترام التنوع والتعدد فى مجتمعاتها والتعاون فى منع ومحاربة الارهاب وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة . وقد تعهدت الدول بتسريع معدلات التنمية وتحسين احوال المعيشة بها وزيادة معدلات العمالة لسد الفجوة الاوروبية / المتوسطية من خلال التعاون الاقتصادى ومساعدات مالية من دول الاتحاد الاوروبى والتزام بتطوير الموارد البشرية خاصة تدرتيب الشباب ، ودفع التنمية الاجتماعية والخدمات الصحية والتعليمية . ودعا الاعلان الى سياسات لمواجهة الضغوط السكانية الراهنة ، وأقر بأهمية الهجرة فى العلاقة بين الطرفين الاوروبى والمتوسطى وأكد على التعاون لتخفيف ضغوط الهجرة من خلال برامج التدريب والمساعدة فى ايجاد فرص عمل ، مع التعهد من جانب دول الشمال بحماية كافة الحقوق المعترف بها فى ظل التشريعات الراهنة للمهاجرين المقيمين بصورة شرعية على اواضيها . وبالنسبة للعمالة غير الشرعية ، قرر الموقعون على اعلان برشلونة التعاون من خلال ترتيبات واتفاقيات لاعادتهم الى بلادهم . كما قرر الاعلان تشجيع عقد اجتماعات لمناقشة اقتراحات بخصوص تدفقات وضغوط الهجرة ، مع الاخذ في الاعتبار الخبرات المتراكمة فى هذا المجال وسبل تحسين الظروف المعيشية للمهاجرين الشرعيين فى دول الاتحاد الاوروبى ، وايضا عقد اجتماعات منتظمة بين اجهزة الشرطة والقضاء والادارة في الدول الموقعة لتعميق التعاون وتبادل المعلومات فيما بينها ولاتخاذ اجراءات عملية لمكافحة الارهاب والتهريب والهجرة غير الشرعية مع الاخذ في الاعتبار خصوصية ظروف كل دولة على حدة . واخيرا تحدث اعلان برشلونة عن تفاهم متبادل لانهاء التطرف على كل المستويات وتحقيق التسامح والتعاون بين اديان اقليم اوروبا / المتوسط . ودعت القمة الى ما اسمته بمنهج ثنائى / متعدد الاطراف Multi - Bilateral - Approach لمعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية فيما بين دول اوروبا والمتوسط .

سيناريوهات المستقبل :

يوجد شبه اجماع على ان مشكلة الهجرة ليست من ذلك النوع من المشكلات التى ستختفى بين عشية وضحاها ، كما أن الاجراءات البوليسية لن تحول دون تدفق الهجرة من جنوب الى شمال المتوسط ، وسيكون اقامة مزيد من الحواجز امام هذه الهجرة امرا غير مستطاع من جهة وربما غير مرغوب فيه من جهة اخرى ، وبالتالى تبرز الحاجة للتعامل مع الهجرة فى منطقة المتوسط ليس كمسألة اقتصادية أو امنية بحتة ، بل وكقضية متعددة الأبعاد تحتاج لاستراتيجية متكاملة للتعامل معها ، قد تاتى فى اطار حوار حول كافة القطاعات التى تشكل قاعدة لاعتماد اقليمى متبادل فيما بين شمال وجنوب البحر المتوسط ، حيث انه لا يمكن حل كل قطاع على حدة منفصلا عن الآخرين في ضوء الارتباط بين هذه القطاعات .

ورغم انه يمكن تصور سعى بعض الاطراف لحل مشكلة الهجرة من خلال اجراءات تشريعية ، او حتى عسكرية بما فى ذلك الاعادة القسرية لمهاجرين غير شرعيين ، علما بأن الاجراءات العسكرية قد تؤدى الى تصاعد التوترات وقد لا تكون متاحة اصلا ، وعلى المدى البعيد فإنه لا يمكن تصور وقف هذا التدفق او على الاقل الحد منه دونما تنمية اقتصادية فى جنوب المتوسط ، حيث انه مع الاقرار بالحق السيادى لدول شمال المتوسط فى فرض قوانينها للهجرة ، فإن عليها واجبا ومصلحة ايضا لتحسين الاوضاع التى ادت الى هذه الهجرة وهى اوضاع بنيوية تحتاج لاجراءات اقتصادية كلية كذلك فإن مسألة الهجرة ترتبط بالعلاقات الاقتصادية العضوية فيما بين دول حوض المتوسط بما فى ذلك قضايا انتقال الافراد رالسلع والخدمات بأقصى درجة من الحرية وأقل حد من القيود والحصص او اى قيود مادية او جمركية اخرى . فهناك حاجة اذن لمواجهة مشكلات دول جنوب وشرق المتوسط لتحقيق الامن المشترك والوصول الي مفهوم شامل للسلام يتضمن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتعددية كبديل أنسب لكل من التطرف الدينى والعرقى والقومى او القمع . وفى هذا الاطار تأتى اهمية تحقيق معدلات نمو مرتفعة فى الجنوب وزيادة حجم التجارة بين شمال وجنوب المتوسط بما يوفر فرص عمل اضافية

فى الجنوب تساعد على الاستقرار والحد من الهجرة

ولا يحتاج الجنوب فقط الا المساندة المالية من دول الشمال بل ايضا لمساعدته فى صياغة نموذج جديد للتنمية يحقق التقدم الحقيقى بكافة أبعاده . ويصبح الخيار بين تعاون فعال مع دول شمال المتوسط وبقية دول الاتحاد الاوروبى فى مشروعات تنمية تخدم سكان جنوب المتوسط أو خطر مواجهة هجرات جماعية تعبر المتوسط الى شماله بما يزيد من مشاعر العنصرية والفاشية فى الشمال ، ويزيد بالتالى من القلاقل فى المنطقة . ويمكن ان يصاحب ذلك اجراءات لتخفيض ديون دول جنوب المتوسط ، ودعم الخدمات الصحية والتعليمية بها ، مع الحاجة للتكامل بين المساعدات الثنائية ومتعددة الاطراف ، العامة والخاصة لتجنب الازدواجية والتداخل والتنمية العشوائية . وتتطلب هذه الاجراءات فهما اعمق على المستويات السياسية والقانونية والاجتماعية لتطورات تدفق المهاجرين من خلال دور افضل بين الدول المرسلة والدول المستقبلة والمنظمات الدولية وغير الحكومية المعنية . ويكون مثل هذا الحوار والفهم أكثر ضرورية للأخذ فى الاعتبار والقدرة الاستيعابية للدول المستقبلة وتوقعات اسر المهاجرين فى بلادهم الاصلية من تحويلات وغير ذلك .

وعندما تكون سياسات الهجرة جزءا من رغبة مشتركة فى الامن والتعاون ، فقد يحتاج الامر الى اطر مؤسسية حكومية لتحديد اهداف هذه السياسات والظروف الملائمة لها من خلال عملية تفاوضية تضمن الا تتحول اجراءات طرد مهاجرين او نقلهم الى دولة ثالثة من جانب دول الشمال ، او حالات نزوح جماعى من دول الجنوب الى كارثة على المنطقة بأسرها . ونذكر هنا مرة اخرى بقاء مستوى معقول من هجرة العمالة من جنوب وشرق المتوسط الى شماله يصبح مفيدا لكافة الاطراف. فهى توفر تدريبا مهنيا واكتساب مهارات للمهاجرين انفسهم ، ولو بدرجات متفاوتة ، وتساعد جهود التنمية فى دول الجنوب ، وتوفر ما تحتاجه دول الشمال من عمالة بسبب ظروف داخلية لديها خاصة بالحراك الاجتماعى . الا انه على الجانب الآخر يجب تقديم ضمانات للعاملين المهاجرين ، فالواقع يقول ان وضع بعضهم فى اوروبا اسوأ مما كان فى بلادهم الاصلية من منظور دستورى ، اجتماعى ، اخلاقى او مدنى مما يستوجب اعادة النظر فى هذه الامور من منطلقات غير قمعية فى دول الشمال والنظر فى لم شمل عائلات المهاجرين . كذلك على دول اوروبا تبنى اجراءات لحماية الحقوق الانسانية الاساسية واحترام الهوية الثقافية للمهاجرين وشعوب تلك الدول واشباع حاجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف اشعارهم بتقليل الفجوة بين " المواطن " و " الاجنبى " وضمان حد ادنى لمرتبات المهاجرين .

كذلك سيكون على المجتمعات المحلية فى دول شمال المتوسط بذل جهد ثقافى ومدنى وسياسى لتحقيق تعايش وتجانس حقيقيا بين السكان المحليين والمهاجرين ، وعدم التمييز على اساس الاصول سواء فعليا او تشريعيا وتخفيف شروط منح الجنسية او حق التصويت للمهاجرين مع توفير تكافؤ الفرص واستبدال طرح " المضيف / العامل " بالاقرار بالتعددية الثقافية ، على ان يولى اهتمام خاص بالجيل الثانى من المهاجرين فى سياسات العمالة والقطاعات الاجتماعية مثل الاسكان والتعليم والتدريب . واخيرا يمكن للمؤسسات المحلية فى الدول التى يوجد بها هؤلاء المهاجرون فتح حوار وتعاون مع مثيلاتها من المناطق التى هاجروا منها بغية تحسين الفهم المشترك وحل بعض المشكلات المتصلة بهذه الهجرات والتى قد لا تحتاج السلطات السياسية العليا .

ونقر من جانبنا بأن هناك دوائر فى الدول الاوروبية ترى بأن الهجرة ليست مسألة امنية او تهديدا لاوروبا بل تطالب بمنح المهاجرين فرص المشاركة الكاملة في مجتمعات شمال المتوسط كمساهمين ايجابيين فى النظام الاقتصادى والاجتماعى لهذه الدول . وتطالب هذه الاصوات ببعد انسانى فى سياسات الاتحاد الاوروبى تجاه مسألة الهجرة بما يستوجب تنازلات من جهة والتعامل مع التباينات الثقافية والدينية من خلال الاعتراف بالتعددية فى هذا المجال وقبولها مع البحث عن سبل للتفاهم المشترك بين هذه الثقافات والاديان من جهة اخرى . كذلك تدعو هذه الاصوات الدول الاوروبية الى التعامل مع سياسات الهجرة كجزء من السياسة الخارجية والداخلية لها فى آن واحد . وحتى بالنسبة للوضع غير المنتظم للمهاجرين غير الشرعيين وتعرضهم للاستغلال وسوء المعاملة ، فتدعو هذه الاصوات الاوروبية الى ضرورة تمتعهم بحقوق الانسان والحريات الاساسية وبحماية الدولة المضيفة والمجتمع الدولى اذا لزم الامر بفرض الحد من استغلالهم خاصة من جهة اصحاب عمل يخلون بقواعد المنافسة الشريفة طبقا لمفهومها الرأسمالى ذاته .

المراجع :

Raimendo Cagiano de Azevedo, "Migration from Mediterranean Developing Countries to Europe: Demographic Background and Political Implication, Affari Sociali Internazionali, No. 3, 1992.

Mediterranean Partnership, Madrid: Philip Morris Institute, October 1995.

Tim Niblock, "North-South Socio-Economic Relations in the Mediterranean Region". A Paper presented to Conference on "Security Challenges to the Mediterranean Region", 23-24 September 1994, Rome: Instituto Affari Internazionali.

Luigi Caligaris, "Security Challenges in Alliance: The Southern Periphery", International Spectator, Vol. 27, No. 4, October-December, 1992.

Bahig Nassar, "Future Conflicts in the Mediterranean Region and New Challenges to Peace and Security", Development and Socio-Economic Progress, January-June 1994 (No. 59).

Jonathan Farley, "The Mediterranean-Southern Threats to the Northern Shores?", The World Today, Vol. 50, No. 2, February, 1994.

Barcelona Declaration, Adopted at the Euro-Mediterranean Conference,, 27-28 November 1995.

Victor-Yves Ghebali, "Towards a Mediterranean Helsinki-Type Process", Mediterranean Quarterly, Vol. 4, No. 1, Winter 1993.

Roberto Aliboni, "Le Maghreb et la Communaute Europeennee vers une Nouvelle Approche Solidaire".

Phebe Marr, "The Islamic Revival: Security Issues", Mediterranean Quarterly, Vol. 3, No. 4, Fall 1992.

Paul J. Smith, "Anti-Immigrant Xenophobia Around the World, International Herald Tribune, 14 February 1996.

Oral Conclusions of the Ministerial Meeting of the Core-Group Countries of the Mediterranean Forum , by H.E. Mr. Amro Moussa, Minister of Foreign Affairs of Egypt, 3-4 July 1994.

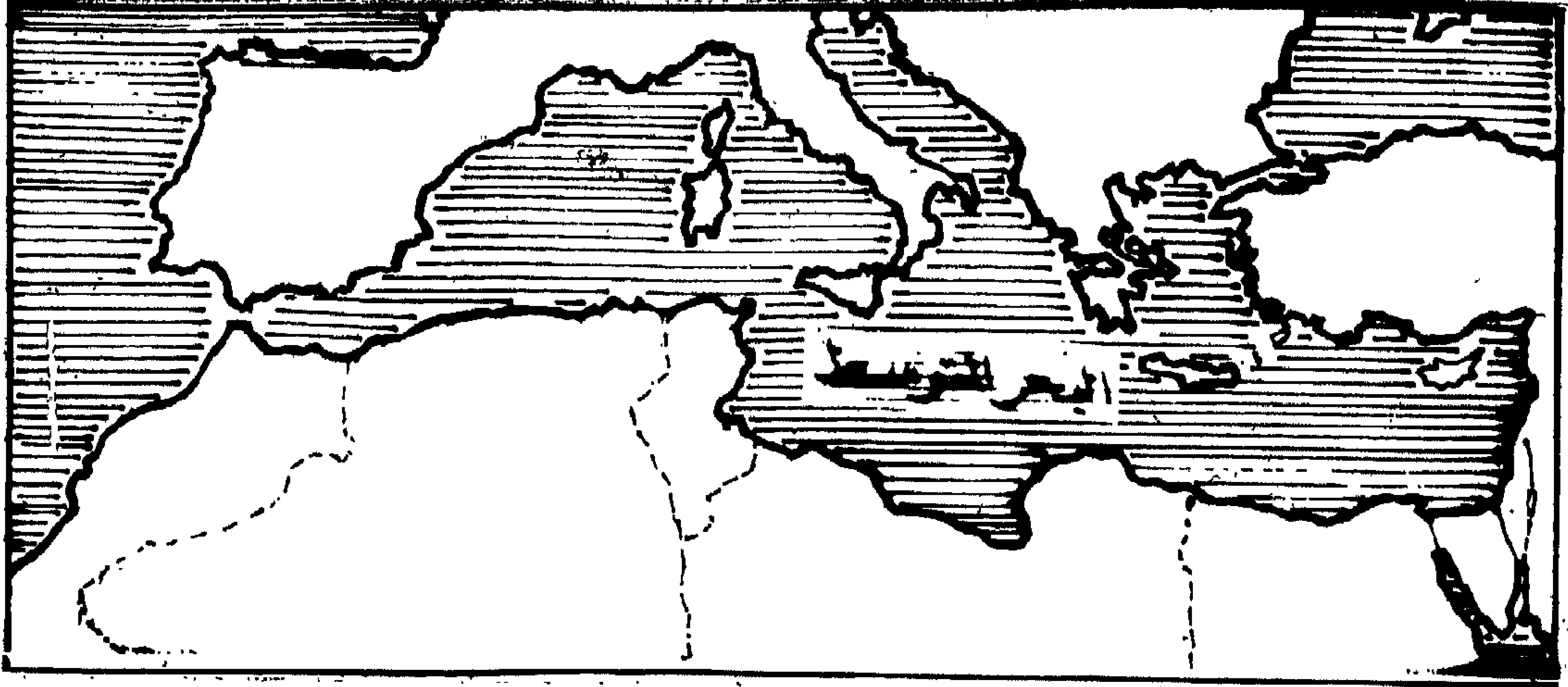
Mediterranean Forum: Meeting of the Political Working Group, Madrid, 13-14 October 1994: Conclusions of the President.

Mediteranean Forum: Meeting of Economic and Social Working Group, Cairo, 24-25 October 1994: Conclusions of the Chairman.

د. محمد السيد سليم ، السياسة المصرية تجاه التعاون فى البحر المتوسط ، كراسات استراتيجية ، ١٩٩٥ .

"سياسات التعاون فى البحر المتوسط" ، ملف العدد : إشراف د. حسن أبو طالب ، السياسة الدولية ، عدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ .

٦ مصر والعرب و"الخيار المتوسطى": الفرص والمحاذير



د . محمود عبد الفضيل

يشهد الإقتصاد المصرى العالمى منذ بداية الثمانينات نزعة مركزية واضحة نحو "التدويل" (Globalisation) ، وتكوين "التكتلات الإقتصادية الإقليمية" فى ظل عالم جديد يتسم بدرجة عالية من التمركز والتداخل والمعاملات الاقتصادية والمالية المكثفة "العابرة للحدود" Cross-border Transactions . ولقد أخذت تلك التطورات منحى هاما فى التسعينات مع إنتهاء عمليات التفاوض فى إطار دورة "أوروجواى للجات" ، إذ أنه بدءا من منتصف التسعينات يعيش الإقتصاد العالمى عصر "ما بعد دورة أوروجواى للجات" الذى ينهض على درجة عالية من التعميق لعمليات تحرير تدفقات التجارة الدولية فى السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ولدرجة انسياب عوامل الإنتاج ، ولاسيما الأصول المالية بأنواعها "العابرة للحدود" ، على نحو لم يسبق له مثيل من قبل فى تاريخ التطور الرأسمالى .

وليس هناك من شك أن تلك التطورات تطرح بدورها تحديات جديدة وهامة أمام راسم السياسة الاقتصادية (وراسم السياسة عموما) فى بلدان المنطقة العربية ، بهدف تحديد أشكال الحركة المستقبلية فى ضوء الخيارات المتاحة والقيود التى ترد على الحركة على الصعيدين الإقليمى والعالمى . ولعل الإدراك الأولى لدى صانع السياسة فى أى قطر عربى هو الصعوبات المتزايدة للقيام بعمليات النمو والتطوير الإقتصادى فى ظل "وحدات قطرية مغلقة" ، أو فى ظل جدران عالية للحماية الإقتصادية ، على النحو الذى شهدناه فى الخمسينات والستينات وبداية السبعينات .

وهكذا ، فإنه فى ظل الضغوط التنافسية الجديدة ، وتسريع معدلات التطوير التكنولوجى للمعدات والسلع والخدمات ، تصبح هناك ضرورات ملحة للبحث عن صيغ جديدة لتوسيع حيز "الفضاء الإقتصادى" (Economic Space) ، الذى

تتحرك فى إطاره الوحدات الإقتصادية القطرية العربية . ويقتضى ذلك بدوره البحث عن صيغ وأشكال للتجمع الإقتصادى الإقليمى ، بإعتبارها مستويات "وسيطة" تحدد من خلالها "الوحدات القطرية" شكل علاقتها ومستوى تعاملاتها مع الإقتصاد الكونى فى عمومه . فعلى راسم السياسة الإقتصادية ، والمخطط الاستراتيجى عموما ، فى أى بلد عربى أن يدرك نمط التداخل والترابط بين ثلاثة مستويات فى العلاقات الإقتصادية:

(أ) المستوى القطرى : (داخل حدود التراب الوطنى) .

(ب) المستوى الإقليمى : ويمكن أن تتعدد المستويات الوسيطة (تحت الإقليمية) Sub-regional التى تقود الى المستوى الإقليمى "الأمثل" أو "الكتلة الإقليمية "المثلى" .

(جـ) المستوى الكونى : على صعيد الإقتصاد العالمى فى مجمله .

ولن نخوض هنا فى الجدل الطويل الذى دار حول طبيعة "التكتلات الإقتصادية الجديدة العملاقة فى العالم": النافتا (NAFTA) ، الإتحاد الأوروبى (EU) ، الآسيان (ASEAN) ، الميركسور (MERCOSUR) فى أمريكا اللاتينية وهل هى "كتل إقليمية مغلقة" أم "مفتوحة" Open Regionalism or Closed Regionalism

إنما كل ما نود أن نؤكده هنا هو أن إندماج الأقطار العربية فرادى فى البنية الجديدة للإقتصاد العالمى فى عصر "ما بعد دورة أوروجواى" هو محاولة إنتحارية ، وسوف تنعكس بالسلب على مستقبل عمليات النهوض والتطوير الإقتصادى للبلدان العربية .

وإذا كانت البلدان العربية بصدد البحث عن وعاء أو فضاء "إقليمى" ملائم فى ظل تلك التطورات الإقتصادية العالمية الجديدة ، فإنه يجب التأكيد على حقيقتين أساسيتين :

الأولى : أنه لا توجد صيغة وحيدة ، أو مثلى ، للترتيبات الاقتصادية الإقليمية . فنموذج "السوق الأوروبية المشتركة" هو مجرد أحد النماذج الممكنة ، ويلائم بلدانا متقدمة تكون قد قطعت أشواطا كبيرة فى تطوير هياكلها الإنتاجية قبل البدء بعمليات الإندماج الإقليمى . كذلك هناك خصوصية تاريخية لنموذج "النافتا" الذى يجمع بين بلد قيادى من بلدان الشمال (أو المركز) (الولايات المتحدة الأمريكية وكندا) وبلد متقدم من بلدان الجنوب (أو المحيط) ، وهو المكسيك بينما يقوم "نموذج الآسيان" على صيغة إنتقالية تتسم بالمرونة ، وتأخذ بعين الإعتبار إختلاف مستويات التنمية وتطور قوى الإنتاج فيما بين البلدان المشتركة : سنغافورة ، بروناى ، ماليزيا ، الفلبين ، أندونيسيا ، وفيتنام .

الثانية : أنه لا توجد صيغة (أو نموذج) وحيد للإنتقال للرأسمالية ، فقد تتعدد سبل وأشكال الإنتقال للرأسمالية ، وفقا للظروف التاريخية والشروط الاجتماعية والأوضاع المؤسسية الخاصة بكل بلد . بل قد نذهب لما هو أبعد من ذلك ، وهو أن التطور فى إتجاه "إقتصاد السوق" لا يعنى بالضرورة ، وتلقائيا ، الإنتقال الى "إقتصاد رأسمالى" على غرار النموذج الذى ساد ونضج فى أوروبا الغربية . فالتاريخ القادم يحمل فى رحمه وبين أعطافه توليفات وأشكال جديدة للتنظيم والتطور الإقتصادى والإجتماعى .

التوجه المتوسطى : خيار استراتيجى :

إحتدم الجدل فى مصر ، وبقية بلدان المنطقة العربية ، حول أفضل الترتيبات الإقليمية التى تتجاوز "الفضاء الإقتصادى العربى" فى ظل التطورات الإقليمية والعالمية الجديدة . وتحضر بهذا الصدد المفاضلة بين "الترتيبات الشرق-أوسطية" والترتيبات "الأوروبية-المتوسطية" ، إذ تفضى الترتيبات فى إطار كلا المشروعين الإستراتيجيين الى خلق "فضاء إقتصادى جديد" يضم عددا من البلدان العربية (حسب التقاطعات الجغرافية الممكنة) ، ويفضى الى قيام منطقة للتبادل التجارى الحر فى غضون عام ٢٠١٠ .

ومن الواضح لنا أن المشروع "الشرق-أوسطى" هو فى الأساس صياغة إسرائيلية بدعم أمريكى ، بهدف بناء ما أسماه شيمون بيريز "الشرق الأوسط الجديد" الذى تلعب فيه إسرائيل دورا رئيسيا وقياديا ، وتكون بمثابة "الوسيط" و "الوكيل المعتمد" بين المراكز الرأسمالية المتقدمة فى الغرب وآسيا ، من ناحية ، وبين بلدان المشرق والخليج العربى بالأساس ، من ناحية أخرى ، وقد سبق لنا فى كتابات أخرى ، أن طرحنا تحفظاتنا على المشروع الشرق-أوسطى ، والمكاسب والخسائر الإقتصادية والإستراتيجية المحتملة فى ظل هذا المشروع الذى يجرى تسويقه بأساليب دعائية براقة(١) .

وما يهمنا هنا هو مناقشة "الفرص والمحاذير" التى يطرحها "المشروع المتوسطى" بالنسبة لمصر وباقى بلدان المنطقة العربية ، إنطلاقا من "مؤتمر برشلونة" الذى إنعقد فى نهاية شهر نوفمبر ١٩٩٥ . إذ يهدف مشروع "الشراكة الأوروبية-المتوسطية" الى إدماج بلدان جنوب المتوسط (شرقه وغربه) فى الفضاء الإقتصادى الأوروبى بشكل تدريجى . ورغم أن الدعوة الى "المتوسطية" قد تحركت مؤخرا فى دوائر بلدان شمال المتوسط إنطلاقا من الهواجس

والمخاوف الأمنية التى تهدد استقرار العديد من بلدان الضفة الجنوبية للمتوسط ، ومخاطر إمتداد مشاكل البطالة والفقر والعنف الى بلدان الإتحاد الأوروبى ، فإن الوثائق التحضيرية لمؤتمر برشلونة طرحت الأبعاد الإقتصادية والثقافية والحضارية التى تحكم عملية "الشراكة الأوروبية-المتوسطية" . وتطرح تلك الوثائق ، على الصعيد الإقتصادى ، إنتقال إقتصادات "جنوب المتوسط" من واقعها المجزأ بين أسواق صغرى ومهمشة الى "فضاء إقتصادى أوسع" يسمح بما يلى :

١- بالتبادل الحر للمنتجات الصناعية داخل بلدان التجمع "الأوروبى-المتوسطى" دون عوائق جمركية أو غير جمركية .

٢- بالتحرير التدريجي للتجارة فى المنتجات الزراعية من خلال معاملات تفضيلية متبادلة ، مع مراعاة القيود التى تفرضها السياسات الزراعية الجماعية للإتحاد الأوروبى .

٣- تحرير حركة رؤوس الأموال والاستثمارات فى إتجاه بلدان "جنوب المتوسط" ، بما يسمح بإقامة المشروعات المشتركة هناك .

ومن الواضح ، أن النزوع - فى إطار "المشروع المتوسطى" - نحو تحرير المبادلات التجارية وتحرير النظم الحاكمة للإستثمارات الأجنبية (Foreign Investment Regimes) ، قد يخدم فى المراحل الأولى المصالح الإقتصادية لبلدان "شمال المتوسط" الأكثر تقدما إقتصاديا وماليا . إذ أنه فى غياب إطار للمساومة الجماعية للبلدان العربية ، الداخلة فى إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية ، حول قضايا التطوير والتحديث التكنولوجي ، وتدفقات العمالة ، والمعونات والتسهيلات المالية لتأهيل إقتصادات بلدان الجنوب المتوسطى للصمود فى وجه المنافسة القادمة من بلدان شرق أوروبا وشرق آسيا ، فإن المكاسب والمزايا التى يمكن جنيها تظل محدودة وضئيلة الأثر على المدى الزمنى الطويل .

ولذا فإن مع التأكيد على أن "التوجه المتوسطى" هو خيار استراتيجي هام بالنسبة لمصر وبقية البلدان العربية المطلة على مياه البحر المتوسط ، هناك ضرورة لتعبئة وشحذ كافة الطاقات العربية ، مشرقا ومغربا ، لتطوير "إطار عربى" للمساومة الجماعية فى إطار "المشروع المتوسطى" ، بما يساعد على تعظيم "المنافع الاقتصادية" المتولدة عن هذا الفضاء الإقتصادى الكبير ، ولاسيما تعظيم ما يسمى "الأثار الإنتشارية (Spread Ef-fects) (التكنولوجية ، والتدريبية ، والمعلوماتية ، والمؤسسية) من بلدان "الشمال المتوسطى" الأكثر تقدما الى بلدان "الجنوب المتوسطى" الأقل تقدما .

نحو بناء إطار للمساومة الجماعية العربية فى إطار الشراكة الأوروبية-المتوسطية :

تشارك عشر دول عربية فى الترتيبات الإقتصادية الأوروبية-المتوسطية :المغرب - الجزائر - موريتانيا - تونس - مصر - سوريا - لبنان - الأردن - فلسطين ، بالإضافة الى ليبيا مستقبلا . وهى كلها بلدان ذات ثقل هام فى شرق وغرب جنوب المتوسط . ويمكن لمصر "كدولة محورية" Pivotal State ، وفقا للتعريف الحديث للمؤرخ الإستراتيجي بول كيندى(٢)، أن تلعب دور "واسطة العقد" بين بلدان الإتحاد المغاربى الخمس ، وبين بلدان المشرق العربى المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط "سوريا - لبنان - فلسطين" ، مضافا اليها الأردن (التى تم ضمها للترتيبات الأوروبية-المتوسطية) ، وذلك بهدف بلورة إطار للمساومة الجماعية العربية فى إطار مشروع "الشراكة الأوروبية-المتوسطية" .

ونود أن نطرح هنا عددا من القضايا الجديرة بالعناية فى مجال المساومة الجماعية العربية فى إطار مشروع "الشراكة الأوروبية-المتوسطية" :

١- الإصرار على إعطاء الأولوية للمشروعات المشتركة التى تقوم بتطوير الصناعات الحديثة والمتقدمة فى المنطقة العربية . إذ أن النمط الذى يرجح أن يسود فى استثمارات الشركات الدولية الأوروبية فى توجهها نحو بلدان "جنوب المتوسط" سوف يأخذ شكل نقل التسهيلات الإنتاجية وخطوط الإنتاج "كثيفة العمالة" ، وذات التكاليف المرتفعة للعمالة الى بلدان "جنوب المتوسط" ، وإعادة تصدير تلك المنتجات الى بلدان "شمال المتوسط" فى ظل منطقة التبادل الحر التى سوف يتم إنشاؤها ، وذلك على غرار ما قامت به الشركات اليابانية التى نشطت فى بلدان آسيا المجاورة ، إذ تمت إعادة تصدير نحو ٥٥٪ من إنتاج تلك الشركات الى السوق اليابانية(٣) .

٢- نظرا لتمتع البلدان العربية (المغاربية والخليجية) بمخزون هام للطاقة من النفط والغاز ، يمكن للبلدان العربية - فى إطار عمليات المساومة الجماعية أن تطرح على البلدان الأوروبية "شمال المتوسط" ضمان إمدادات الطاقة على مدى زمنى طويل ، وعلى أسس تعاقدية ، مقابل تدفق التكنولوجيا الحديثة لتكلفة معقولة للبلدان العربية . إذ يعانى الوضع الحالى ، من مفارقة واضحة نظرا لإتساع نطاق وكثافة صادرات الطاقة من بلدان جنوب المتوسط "العربية" إلى أوروبا ، مقابل ضعف الإستثمارات وضآلة تدفقات التكنولوجيا الأوروبية

المتقدمة نحو بلدان "جنوب المتوسط" العربية.(٤)

٣- المساومة حول "المخصصات المالية" الخاصة بعملية تأهيل الإقتصادات العربية - المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط - لتحقيق درجة معقولة من التنافسية فى ظل المنافسة الضارية التى سوف تشهدها المنتجات العربية ، فى إطار "الفضاء المتوسطى" من جانب المنتجات "ذات التنافسية العالية" القادمة من بلدان وسط وشرق أوروبا ، وكذا القادمة من جنوب شرق آسيا فى ظل مرحلة ما بعد "دورة أوروجواى" . ولقد بلغ حجم المخصصات المالية التى أقرها الاتحاد الأوروبى فى قمة "كان" فى منتصف عام ١٩٩٥ ، فى إطار ما يسمى "بمبادرة الإتحاد الأوروبى الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط" ستة بلايين دولار أمريكى للمساهمة فى عمليات "إعادة التأهيل" لإثنتى عشرة دولة مطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط .

ومن الواضح أن تلك "المخصصات المالية" تظل جد ضئيلة ، ولا تفى بالحد الأدنى اللازم لنجاح عمليات "إعادة التأهيل" فى مدى زمنى مناسب ، ولاسيما فى المجالات التالية :

أ- تطوير البنيات التحتية ، ولاسيما "بنيات التصدير" .

ب - تمويل برامج تأهيل شركات القطاع الخاص ، لمواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة .

جـ - تطوير المؤسسات وتمويل البرامج التدريبية للقيادات والكوادر .

٤- المساومة حول قضايا "حماية وصيانة البيئة" فى بلدان جنوب المتوسط .

٥- المساومة حول قضايا "هجرة العمالة" من بلدان الجنوب الى بلدان شمال المتوسط ، وحماية حقوقهم الإجتماعية والتأمينية .

وجدير بالإشارة هنا ، أن ترتيبات الشراكة الأوروبية-المتوسطية لن تؤتى أكلها الإقتصادية بالنسبة للبلدان العربية المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط ، إذا لم تكن هناك إتفاقات ومناطق للتبادل التجارى الحر فيما بين البلدان العربية المطلة على الضفة الجنوبية للمتوسط (إتفاقات أفقية) ، جنبا الى جنب مع تلك الإتفاقات العمودية المبرمة حديثا مع الاتحاد الأوروبى من جانب كل بلد عربى على حدة (إتفاقات الشراكة القطرية : تونس - المغرب - مصر - لبنان - الأردن - سوريا) ، سواء تم توقيع تلك الاتفاقات ، أم أنها فى طريقها للتوقيع ، إذ أن الاستثمارات الأوروبية والشركات الدولية الأوروبية لن تجىء للبلدان "جنوب المتوسط العربية" ، فى غياب "منطقة تبادل حر" فيما بين تلك البلدان ، لتخفيض تكاليف النقل والمواصلات .

المخاطر والمحاذير :

حذر الكاتب والباحث المتميز "جميل مطر" من مخاطر الترتيبات الإقتصادية الجديدة (سواء "الشرق أوسطية" أو "المتوسطية" ، من حيث أن كلا من هذه الترتيبات تقوم على "تجزئة العرب الى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى من الإقتصاد العالمى" "جزء كبير فى الإقليم الشرق الأوسطى ، وبعض هذا الجزء مع جزء آخر فى الإقليم المتوسطى"(٥) .

وهنا يثور التساؤل الهام حول مستقبل "بروتوكول الإسكندرية" الذى تأسس بمقتضاه "نظام إقليمى عربى" ، غداة الحرب العالمية الثانية ، فى إطار الجامعة العربية . وقد شهد هذا "النظام الإقليمى العربى" نموا وإزدهارا خلال حقب الخمسينات والستينات والسبعينات ، رغم الخلافات والصراعات العربية-العربية ، وقبل الدخول فى مرحلة "النظام الأقاليمى العربى" فى الثمانينات فى ظل التجمعات الجهوية الجديدة : مجلس التعاون الخليجى ، مجلس التعاون العربى ، الإتحاد المغاربى . ومن الملاحظ ، أن تلك التجمعات العربية الجهوية ، التى لم تشمل كافة البلدان العربية إذ ظل خارجها ما سمى "بلدان الفائض" ، قد نشأت دون الإهتمام بصياغة "العلاقات المفصلية" التى يجب أن تربط بين تلك التجمعات ، حرصا على وحدة الجسد السياسى والإقتصادى العربى .

وتثور نفس المشكلة تقريبا بخصوص البلدان العربية المنضوية فى إطار ترتيبات "الشراكة الأوروبية-المتوسطية" ، حيث لابد من طرح العلاقات المستقبلية بين البلدان العربية المشاركة فى الفضاء الإقتصادى "الأوروبى-المتوسطى" ، وبين بقية البلدان العربية التى لا تدخل ضمن تلك الترتيبات "بلدان الفائض" مرة أخرى . والمشكلة تثور بصفة أساسية بالنسبة لبلدان "مجلس التعاون الخليجى" ، والعراق ، وبلدان مثل السودان واليمن . ومن الواضح ، أنه لابد من إيجاد ترتيبات إقتصادية بين البلدان العربية المشاركة فى الترتيبات "الأوروبية-المتوسطية" ، من ناحية ، وبين بلدان مجلس التعاون الخليجى ، من ناحية أخرى ، وذلك بهدف دعم "القوة التفاوضية" العربية ، وخلق ظروف موضوعية أفضل تساعد مجموعة البلدان العربية "المتوسطية" فى تطوير إطار للمساومة الجماعية فى إطار مشروع الشراكة "الأوروبية-المتوسطية" على النحو الذى سبق ذكره ، بما يعود على مجمل الإقتصاد العربى بالنفع والفائدة .

وهكذا فإن الحفاظ على علاقات اقتصادية قوية في إطار مجمل "الفضاء الاقتصادي العربي" ، من خلال قطاع "العمل الاقتصادي المشترك" ، يعتبر ضرورة لمنع تجزئة الاقتصاد العربي الى "فضاءات اقتصادية" متعددة وغير متكاملة .

كذلك تثور مشكلة تواجد اسرائيل ضمن "النطاق المتوسطي" ، وبالتالي فإن مشروع الشراكة الاقتصادية "الأوروبية-المتوسطية" يحمل في طياته نوعا من التعاون الاقتصادي الإقليمي مع اسرائيل . بيد أن المفاضلة هنا تكون مع المشروع "الشرق أوسطي" الذي يعطي اسرائيل موقعا قائدا ومتميزا في إدارة التطورات الاقتصادية في منطقة المشرق العربي ، غداة التسوية السياسية الشاملة ، إذ أن اسرائيل سوف تظل في "الإطار المتوسطي" مجرد دولة من ضمن دول عديدة منضوية تحت لواء مشروع الشراكة "الأوروبية-المتوسطية" ، دون أن تلعب دورا قياديا أو متميزا بالضرورة ، على نحو ما هو مطروح في إطار المشروع "الشرق-أوسطي" .

إذ أنه في ظل المشروع "الشرق-أوسطي" ، تسعى إسرائيل لإقتناص موقع مركزي ومهيمن في بنية إقتصاد منطقة المشرق العربي ، إنطلاقا من "المثلث الإسرائيلي – الأردني – الفلسطيني" ، الذي من المخطط له أن يمتد – وفقا للتصورات الإستراتيجية الإسرائيلية – الى لبنان والعراق بهدف عزل وتهميش سوريا .

ويطرح البعض بهذا الصدد مقولة "التقاطعات" الممكنة بين المشروعات الاقتصادية البديلة للتعاون الإقليمي : مشروع التكامل الاقتصادي العربي ، المشروع "الشرق-أوسطي" ، والمشروع "الأوروبي-المتوسطي" ، بإعتبارها مشروعات متكاملة ، وليست مشروعات متنافسة . ولا يتسع المجال هنا لمناقشة هذه المقولة مناقشة نقدية ، ولكن المدخل الحقيقي للنقاش حول هذه القضية هو "مدخل استراتيجي" بالضرورة ، ويرتبط بالرؤى الإستراتيجية المستقبلية للعرب وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الإتحاد الأوروبي . فالمشروع "الشرق-أوسطي" يجسد بالدرجة الأولى الرؤية الإسرائيلية-الأمريكية لمستقبل المنطقة العربية المسماة في الكتابات المتداولة بهذا الصدد "منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" ، بينما يجسد "المشروع الأوروبي-المتوسطي" رؤية الإتحاد الأوروبي لبلدان الجنوب القريبة منه ، وتفصلها عنه مياه البحر المتوسط ، وهي في معظمها بلدان عربية تربطها بأوروبا علاقات إقتصادية وتجارية ومالية وثقافية وثيقة وقديمة ولا تفتعل إفتعالا!) .

وفي مقابل ذلك ، يظل "مشروع التكامل الاقتصادي العربي" مصابا بالسكتة القلبية وبالشلل سواء في تجلياتها الشاملة مثل "مشروع الوحدة الاقتصادية" و "السوق العربية المشتركة" ، أم في مشروعاته الفرعية مثل "دول إعلان دمشق" ، يوازي ذلك شلل لتحركات الجامعة العربية في المجال الاقتصادي ، وهي المنظمة المهددة بالتآكل التدريجي ، إذ توجد مشروعات جاهزة لإنتزاع دورها الإقتصادي وتجريد فعالية المنظمات العربية المتخصصة التابعة لها ، ومن بينها تأسيس منظمة جديدة في منطقة "الشرق الأوسط والشمال الأفريقي" على غرار منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD ، يكون مقرها عمان (الأردن) ، وتكون جزءا عضويا من بنية المؤسسات الشرق-أوسطية" الجديدة التي تلعب فيها اسرائيل دورا مؤسسا منذ البداية.

ولكن تظل المفاضلة في جانب "التقاطعات" لصالح مشروع الشراكة "الأوروبية-المتوسطية" ، نظرا لأن "الإطار المؤسسي" في ظل هذا المشروع يظل إطارا فضفاضا وأكثر مرونة على غرار منتدى الـ (Asia Pacific Economic Forum) APEC ، إذ أن تحول هذا التنظيم الإقتصادي "الفضفاض" الى "جماعة اقتصادية" على غرار "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" EEC يأخذ فترات إنتقالية طويلة ، تسمح بإعادة ترتيب "البيت العربي" الذي مزقته جراح حرب الخليج الدامية والمدمرة .

وعلى العكس من ذلك ، فإن المشروع "الشرق-أوسطي" ينطلق منذ البداية من ترتيبات مؤسسية فوقية ، تؤسس لنظام إقليمي شرق أوسطي جديد ، يطمس الهوية العربية ، ويعطي لإسرائيل دورا قياديا وناظما للتحولات الاقتصادية والسياسية في المنطقة العربية دون أن يترك للعرب فرصة لإلتقاط الأنفاس .

تبقى أخيرا نقطة جديرة بالإشارة وترتبط بأحد المحاذير المرتبطة بأن تمتد الشراكة العربية المتوسطية ، في أبعادها السياسية والاقتصادية ، الى شراكة عربية-أطلسية في إطار حلف أمني وعسكري في منطقة جنوب المتوسط ، في إطار توافق بين المصالح الأوروبية والمصالح الأمريكية في المستقبل ، وذلك من خلال منظومات دفاعية شاملة ، على النحو الذي جاء في مقترح حديث بواسطة عدد من الباحثين في مؤسسة راند الأمريكية (Rand Corporation) القريبة من دوائر صنع القرار الأمريكي(٦) .

المراجع

١- راجع بهذا الخصوص : محمود عبد الفضيل ، "مشاريع الترتيبات الإقتصادية" الشرق أوسطية ، التصورات - المحاذير - أشكال المواجهة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٧٩ ، يناير ١٩٩٤ ، ص ص ٩٠-١٢٤ .

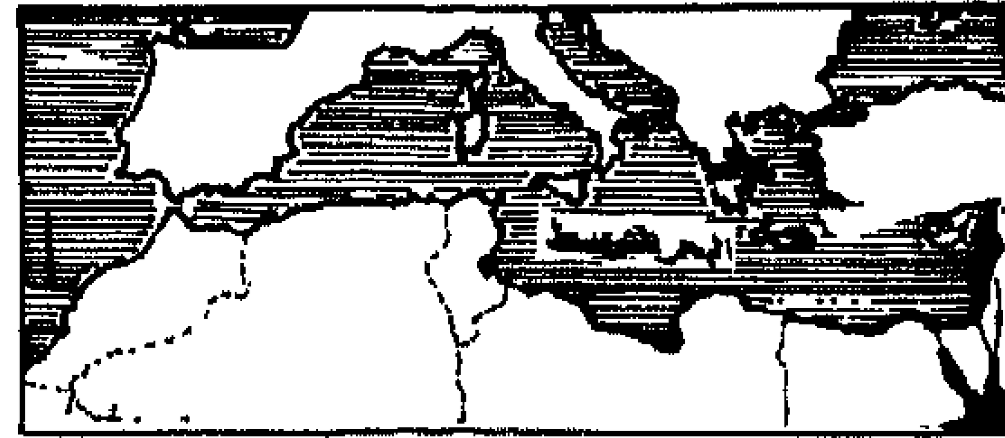
٢- راجع : مقال بول كيندى المنشور فى مجلة Foreign Affairs - عدد يناير/فبراير ١٩٩٦ .

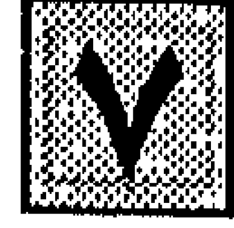
٣- راجع : Recent Trends in Foreign Direct Investment, Background Document (Paris:

٤- راجع : نور الدين الفريضى ، "قضايا الشراكة الأوروبية-المتوسطية وأفكارها" ، الحياة ، ٢١ مارس ١٩٩٦ .

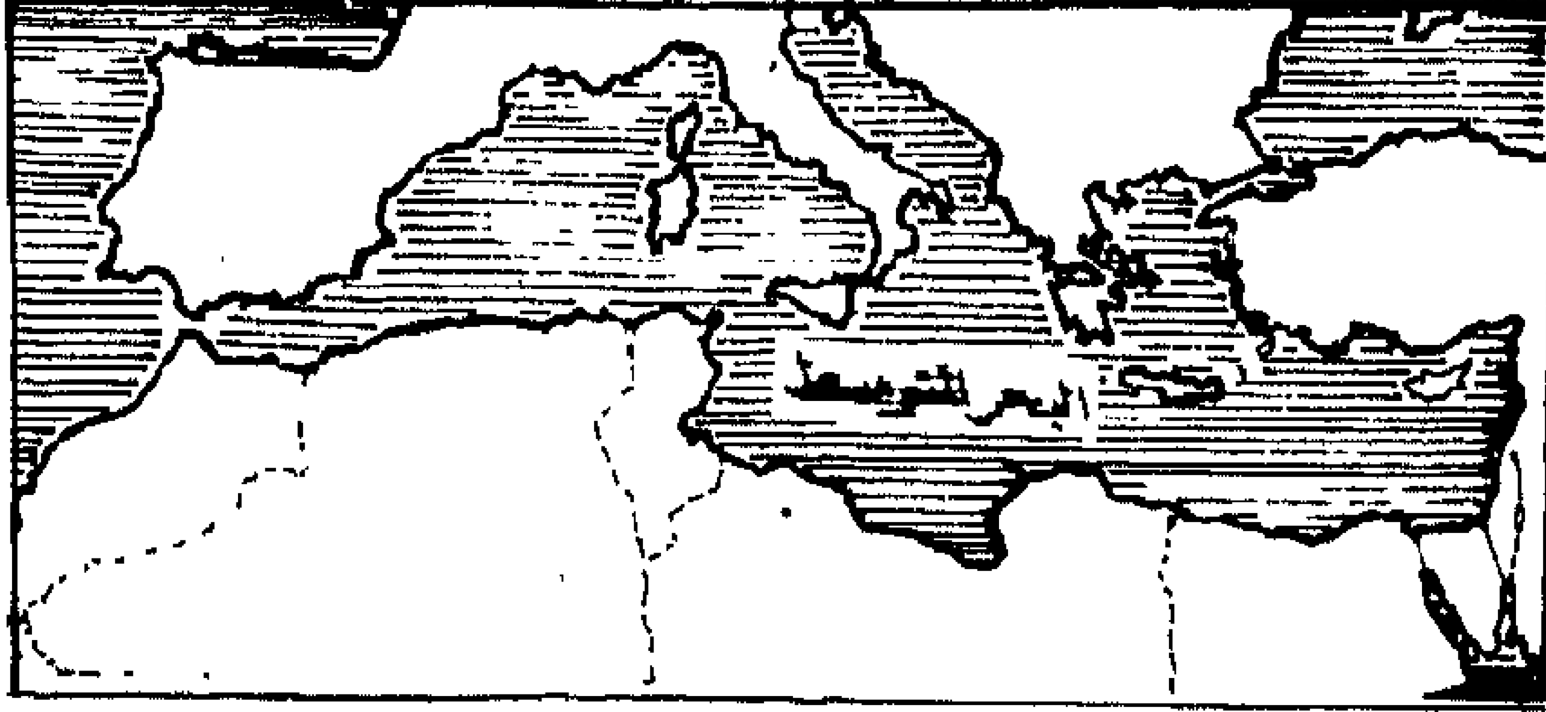
٥- راجع : جميل مطر ، "وثائق المنظومة الإقليمية الأعظم فى الشرق الأوسط" ، جريدة الحياة ، ١٠ ديسمبر ١٩٩٥ .

٦- راجع بهذا الخصوص : جميل مطر ، "مبادرة الشراكة العربية-الأطلسية" ، جريدة الحياة ، ١٦ فبراير ١٩٩٦





٧ ☐ قراءات فى أدبيات البحر المتوسط ☐



☐ جيران متباعدون : العلاقات الاقتصادية السياسية بين أوربا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا
☐ نزيه الايوبى (محرر)
☐ عرض : عمرو الشربينى

Distant Neighbours, The Political Economic of Relations Between Europe and The Middle East / North Africa, Ithaca Press, Reading, 1995.

تتعرض العلاقات العربية - الاوروبية منذ إنتهاء الحرب الباردة لسلسلة من التحولات الاستراتيجية فى اطار علاقات تعاون جديدة بين شمال وجنوب البحر المتوسط تقوم على اساس اتفاقات مشاركة اقتصادية وخلق إطار مؤسسى للتعاون الاقتصادى والسياسى والأمنى بين دول الاتحاد الاوروبى الخمسة عشر ، وبقية الدول غير الاعضاء المطلة على البحر المتوسط بإستثناء ليبيا والبانيا .

ويطرح هذا الكتاب تصوره لطبيعة العلاقات المستقبلية بين اوروبا والدول العربية المشاطئة للمتوسط ، ويجعل من المحور الاقتصادى اساسا لقيام هذه العلاقة ، فضلا عن محاولته تحرير الاهداف الكامنة وراء هذا التجمع الوليد بين شمال وجنوب البحر المتوسط .

وتثور فى البداية قضية تحرير نطاق التعاون الاقتصادى بين اوروبا والدول العربية ، هل تقتصر على الشمال الافريقى وشرق المتوسط ، ام تمتد لتشمل اقطار الخليج العربية ذات الاقتصاديات النفطية والعوائد البترولية الضخمة .

فتتبع العلاقات الاقتصادية بين دول الاتحاد الاوروبى والعالم العربى منذ بداية حقبة الثمانينات سنجد أنها تطورت من خلال اتفاقيات التجارة التفضيلية والتعاون المالى ، واعتمدت فى ذلك على عنصرين اساسيين هما : البترول من الجانب العربى والغذاء والتكنولوجيا الحديثة من الاوروبى .

ويختزل الكتاب هذه العلاقة التجارية فى كلمتين هما الاعتماد والافقية ، وقصد بذلك اختلال الميزان التجارى بين الطرفين لصالح الشريك الاوروبى . فحجم التبادل العربى مع اوروبا يمثل ٣٧٪ من حجم التجارة العربية ، فى حين تمثل نسبة التجارة الاوروبية مع الدول العربية ٤٪ من اجمالى المبادلات التجارية بين الجماعة الاوروبية والعالم .

كما تعتمد الصادارت العربية لدول التجمع الاوروبى على منتج اساس واحد هو النفط الخام ، فضلا عن ضعف التجارة البينيه العربية حيث لاتتعدى نسبتها الـ ٧٪ فى حين تصل بين دول الاتحاد الاوروبى الى حوالى ٥٠٪ من اجمالى صادرات هذه الدول.

وقد انخفضت الصادرات العربية إلى السوق الاوروبى من ٩١ر٣ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤٢ر٦ بليون دولار عام ١٩٩٠ فى مقابل انخفضت الواردات العربية من دول المجموعة بين ٤٩ر٦ بليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤٧ر٣ بليون دولار عام ١٩٩٠ نتيجة التدهور فى اسعار النفط وسياسة تنويع الصادرات النفطية التى تنتهجها الدول الاوروبية .

ويركــز الكتــاب فى هذا الجــزء بشكل واضح على أهمـيـة التـعـاون العـربى – الاوروبى فى قطاع – النفط وامكانية اقامة شراكة اقتصادية وصناعية بين دول الاتحاد الاوروبى ودول المنطقة ككل والإستفادة بالميزات النسبية المتمثلة فى النفط والغاز الطبيعى ومنتجات البتروكيماويات على ان يضم الجانب الاوروبى فى هذه المشاركة الاقتصادية التكنولوجيا ومهارات التسويق والإدارة .

ويمكن فى هذا الاطار توسيع قاعدة الصناعات المعتمدة على الغاز والنفط وتوسيع صناعة التكرير والاسراع بالتكامل الاقتصادى العربى على اساس المنافع المتبادلة .

ينتقل الكتاب بعد ذلك لمناقشة العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الاوروبى ودول الشمال الافريقى وسوريا كنموذج لدول المشرق العربى – ويلاحظ وجود تباعد شديد بين الاقتصاديات العربية ومثيلاتها فى الدول الاوروبية فدخل الفرد السورى انخفض عام ١٩٨٩ بنسبة ٢٥٪ عما كان عليه عام ١٩٨١ على الرغم من ضخ تدفقات مالية واستثمارات ضخمة فى الاقتصاد السورى .

كما تمثل المديونية الخارجية عنصر ضغط على الاقتصاد السورى ، مما ينعكس بوضوح على العلاقات التجارية السورية مع العالم الخارجى .

وترى الدراسة ان الحل الأمثل لهذه المشكلات الاقتصادية يكمن فى التوصل الى سلام شامل ودائم فى منطقة الشرق الاوسط يوفر مناخا من الاستقرار يساهم فى جذب رؤوس الاموال الاوروبية فى اطار منظومة اقليمية للتعاون الاقتصادى يكون للقطب الاوروبى دور فى قيامها . اما منطقة المغرب العربى وشمال افريقيا ، فتصفها الدراسة فى مقدمة الاولويات الاوروبية فى الفترة الحالية والمستقبلية لاى فكرة للتعاون العربى الاوروبى ، حيث تمثل هذه المنطقة المجال الحيوى للاستثمارات الاوروبية المتجهة جنوبا . وقد بدا هذا التوجه يجذب اهتمام القادة الأوروبيين منذ نهاية الثمانينيات من خلال المبادرة التى طرحها رود لوبدز رئيس وزراء هولندا السابق عام ١٩٩٠ ، لوضع ميثاق اوروبى للطاقة كنواة لتعاون اوروبى – شمال افريقى يمكن ان يتطور بعد ذلك ليشمل منطقة تجارة حرة بين شمال وجنوب البحر المتوسط .

وقد حظى هذا التوجه باهتمام المفوضية الاوروبية فى بروكسل فدعمت علاقاتها بتونس والمغرب . وتدل التجربة التونسية فى التعاون الاقتصادى مع الاتحاد الاوروبى على غلبة هذا التيار . فقد قدمت الدراسة مجموعة من الاقتراحات لدفع الاقتصاد التونسى مثل تقديم الدعم المالى المباشر وتنشيط الاستثمار لخلق فرص عمل جديدة ، او إعادة تقسيم العمل بين تونس ودول الاتحاد بما يخدم التوجهات الأوروبية المتوسطية . كذلك تناولت الاقتراحات فكرة اقامة مؤسسة مالية أوروبية شمال افريقية لمساندة مشروعات التنمية الاقتصادية فى حوض البحر المتوسط.

فى هذا الاطار شهدت العلاقات الاقتصادية التونسية الأوروبية تطورا ملحوظا ، وتوصلت من خلاله تونس الى اتفاق مشاركة اقتصادية مع الاتحاد الاوروبى بموجبه يتم تحرير التجارة بين الطرفين خلال ستة عشر عاما .

وبمقتضى هذا الاتفاق ، يقدم الاتحاد الاوروبى الدعم المادى اللازم لمساعدة تونس على تطوير بنيتها الانتاجية وإعادة تأهيل كوادرها بما يخدم عملية التكيف مع التحولات الاقتصادية التى يشهدها العالم والاندماج تدريجيا فى الاقتصاد الاوروبى .

ثم يتناول الكتاب بعد ذلك الاستثمارات الاوروبية فى منطقة شمال افريقيا (المغرب – الجزائر – تونس – مصر) من خلال دراسة أفريقية لاقتصاديات هذه الدول وقدرتها الاستيعابية للتدفقات المالية الاتية من الشمال . فيعرض السياسات الاقتصادية لهذه الدول مركزا على امنية الاستمرار فى عمليات التحرر الاقتصادى والتوجه نحو اقتصاد السوق والأخذ بالنموذج الآسيوى فى هذا المجال .

وتعتبر فرنسا هى المستثمر الأول من بين الدول الاوروبية فى العالم العربى ، حيث سعى لايجاد منفذ لتسويق السلع والاستثمارات الفرنسية الى جانب اهتمامها بتحقيق الاستقرار فى حوض البحر المتوسط فى ضوء تصاعد التيارات الأصولية فى دول الجنوب خاصة الجزائر . وتذهب أغلب الاستثمارات الفرنسية الى قطاعات الخدمات (٣١٫٤٪) والبناء (٢٧٪) والطاقة (٢٤٪) فالصناعة (١٣٫٤٪) ، ويرجع الكاتب سبب الترتيب على هذه القطاعات الى سهولة التخارج منها وانتخاب رؤوس الاموال الفرنسية فى حالة حدوث اى تغيرات سياسية تكون ذات أثر سلبى على الاستثمارات الاجنبية ، فضلا عن سرعة وضخامة العائد من هذه الاستثمارات .

ويرصد الكاتب مجموعة من المخاطر السياسية والاقتصادية التى ترفع رؤوس الاموال الاوروبية الى الهروب إلى اسواق آسيا و امريكا اللاتينية ، فيوصى بضرورة تسهيل القوانين والاجراءات الخاصة بالاستثمار وضمان المناخ الأمن الملائم .

والى جانب الاستثمارات الفرنسية تلقى الدراسة الضوء على الاستثمارات الألمانية فمع اتحاد الالمانيتين عام ١٩٩٠ برزت المانيا كقطب محرك للسياسات الاوروبية تجاه العالم الخارجى بما فى ذلك الشرق الاوسط وشمال افريقيا . وتفضيل المانيا اعطاء فرصة للمبادلات التجارية عن الاستثمار المباشر وحجم الاستثمارات الالمانية فى العالم العربى لاتتعدى نسبته الـ

٢٪ من الحجم الكلى للاستثمارات الألمانية فى العالم .

ينتقل الكاتب بعد ذلك ليناقش النموذج التركى فى التعاون مع الجماعة الاقتصادية الاوروبية (الاتحاد الاوروبى) ، فيرى ان تركيا تتشكل من خلال موقعها الجغرافى مفرقا " أساسيا " فى ملتقى ثلاث مجموعات اقتصادية : المجموعة الاوروبية ، مجموعة دول آسيا ، ومجموعة دول الشرق الاوسط مما يمنحها موقفا قويا ما من الناحية التجارية والمالية كمعبر للتجارة بين هذه الاطراف الثلاثة .

ويرى الكاتب ان تركيا قد أدركت بوضوح التغيرات فى خريطة البيئة الاقتصادية العالمية ، ونفذت النصائح التى وجهت اليها فيما يتعلق بتبنى سياسات السوق وزيادة معدلات الاستثمار من خلال توفير تكلفة أقل لرأس المال لرجال الاعمال ، وتخشى غرض التوسع فى المشروعات الاقتصادية . فقد قامت تركيا بتبنى تغيرات جذرية فى نظامها الاقتصادى فيما يتعلق باحترام نظام الاسعار الخارجية المطبقة فى الدول الاعضاء فى الاتحاد الاوروبى ، وحرية رؤوس الأموال ، فضلا عن حرية تنقل الاشخاص والاقامة وتحديد أجور الخدمات وفقا لما نصت عليه معاهدة روما ١٩٥٧ المنشئة للاتحاد الاوروبى لكى تصل تركيا فى النهاية بعد مفاوضات شاقة إلى منطقة تجارة حرة تحولت بعد ذلك الى اتحاد جمركى بينها وبين الخمس عشرة دولة الاعضاء فى الاتحاد الاوروبى .

ويستخلص من هذه الجزئية أهمية التجربة التركية فى ادارة رؤوس الاموال الاجنبية والتوجه نحو اوروبا ، كنموذج يمكن الاسترشاد به فى اطار علاقات التعاون والاعتماد المتبادل فى المستقبل بين اوروبا والعالم العربى.

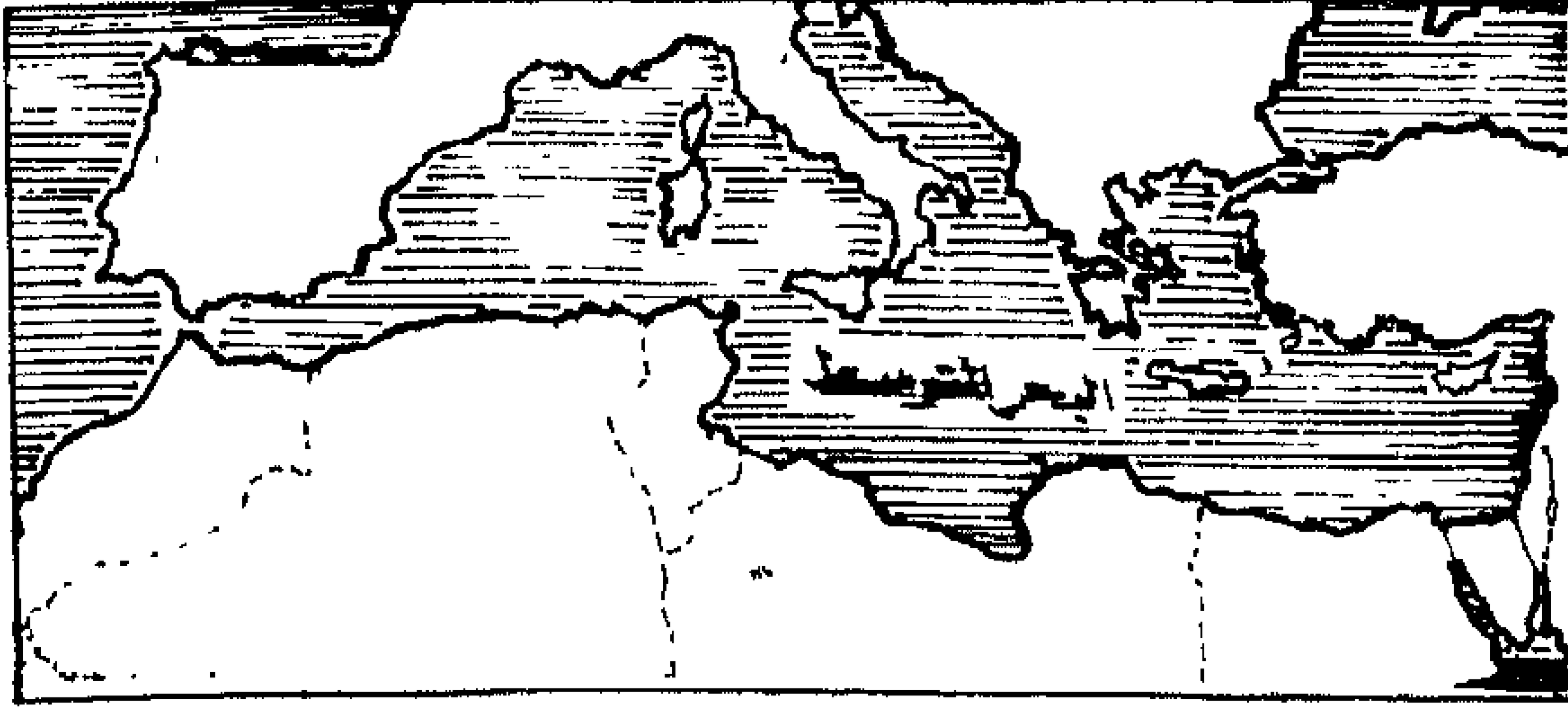
ولاينفى الكتاب ان السياسة المتوسطية لاوروبا تستند الى دعم كل من ايطاليا وفرنسا والبرتغال واسبانيا واليونان لاقناع بقية شركائهم الاوروبيين ، بمنح اهتمام اكبر للتعاون مع البلدان المتوسطية ، فى حين تعارض المانيا هذا التوجه وتساند فكرة الانفتاح شرقا على دول وسط وشرق اوروبا وليست على جنوب البحر المتوسط .

وقد عملت الرئاسة المتوسطية للاتحاد (فرنسا - اسبانيا - ايطاليا) منذ يناير ١٩٩٥ وحتى يونيو القادم على تعميق التوجه المتوسطى فى السياسة الاوروبية وابرازه واعطائه قوة الدفع اللازمة لضبط ميزان القوى داخل الاتحاد بين المانيا من جانب وفرنسا وايطاليا من جانب آخر . وقد أدى ذلك لزيادة حجم المساعدات الاقتصادية الى دول منطقة جنوب المتوسط حيث خصص مبلغ ٤٫٧ مليار وحدة نقد اوروبية (ايكو) كمنح لدول المتوسط فى الفترة من ١٩٩٥ وحتى عام ١٩٩٩ .

كذلك مثل مؤتمر برشلونة للتعاون الاوروبى المتوسطى عنصر مساعد لفكرة منطقة التجارة الحرة بين دول الاتحاد الأوروبى والبلاد المطلة على البحر المتوسط والتى بدأت بعض ثمارها فى الظهور بتوقيع تونس وإسرائيل على اتفاق مشاركة اقتصادية مع الاتحاد الاوروبى ثم توقيع المغرب بالأحرف الاولى والسعى الى اتمام اتفاقات مماثلة مع كل من مصر والاردن ولبنان وسوريا والجزائر ومناقشات مماثلة مع بلدان مجلس التعان لدول الخليج العربية بشأن المبادلات التجارية فى الطاقة والبتروكيماويات .

ولكن على الرغم من ذلك نستخلص من الدراسة ان الطريق مازال طويلا امام قيام مثل هذا التجمع الاقتصادى العملاق نتيجة الاختلافات الشديدة بين الاقتصاديات العربية ومثيلاتها الاوروبية مما يطرح تساؤلات عديدة عن طبيعة هذه العلاقة ، هل تكون أفقية فى اتجاه واحد من الشمال الى الجنوب ؟ ام تفاعلية فى إطار سياسات الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل بين الطرفين ؟ بالإضافة الى مدى امكانية تحول التواجد الاسرائيلى فى اطار التعاون الاقتصادى المتوسطى فى ظل تعثر السلام مع سوريا ولبنان والترويج لفكرة التعاون الشرق اوسطى ؟

فضلا عن ذلك تعانى دول الإتحاد الاوروبى من أزمة النموذج الاقتصادى والاجتماعى المتناسق أمام تحديات الوحدة النقدية والعملة الموحدة المفترض قيامها عام ١٩٩٩ ، مما يضعنا امام تيار اقتصادى ذى ابعاد أمنية وسياسية لم تتضح معالمه بعد .



☐ بيتر للادو
☐ أوروبا والبحر المتوسط
☐ عرض : محمد جـاد

Ludlow, Peter ed, Europe and the Mediterrangean. London: Brasey's, 1994

يضم الكتاب مجموعة الأوراق التي قدمت في حلقة عمل نظمها مركز دراسات السياسات الأوروبية في يناير ١٩٩٣ حول أوروبا والمتوسط .

يضم الكتاب الذى حرره بيتر لادلو مدير مركز دراسات السياسات الأوروبية ثمانية فصول تناول الفصل الأول الإقتصاد المتوسطى والفصل الثانى تناول ديموجرافية شعوب المغرب العربى ، أما الفصل الثالث فيتناول الإسلام وتداعياته السياسية على أوروبا ، والفصل الرابع يعرض للجانب الأمنى للعلاقات الأوروبية المتوسطية . أما الفصول من الخامس إلى الثامن فتتناول علاقات الجماعة الأوروبية مع كل من المغرب العربى ، ومع أطراف عملية السلام فى الشرق الأوسط ،ثم مع تركيا .

يمكن تقسيم الكتاب إلى ثلاثة أجزاء ، يعالج الأول أهم القضايا التى تهم الجانب الأوروبى فى علاقاته مع جنوب حوض البحر المتوسط وهى قضايا العلاقات الإقتصادية والهجرة والإسلام السياسى .أما الجزء الثانى من الكتاب فيربط بين تلك القضايا وإنعكاساتها على علاقات أوروبا مع المغرب العربى والشرق الأوسط بمفهومه الضيق والذى يتمحور حول منطقة النزاع العربى-الإسرائيلى ، والجزء الثالث يتناول علاقات الجماعة الأوروبية مع تركيا التى يفرد لها بتعمق من خلال فصلين أحدهما من منظور أوروبى والآخر من منظور تركى .

من خلال طرحه لدراسته حول الإقتصاد المتوسطى وهو المصطلح الذى لا يجد صعوبة فى التعامل معه ، يشير " توفياس " إلى إمكانية قراءة بعض العوامل المشتركة فى إقتصاديات الدول المتوسطية غير الأعضاء بالإتحاد الأوروبى ، فمنها عامل المناخ المشترك وميزات مشتركة فى الزراعة والموقع الإستراتيجى بين أوروبا الصناعية والخليج الغنى بموارد الطاقة .ويوضح أنه توجد بالرغم من ذلك إختلافات فيما بين تلك الدول كما توضحه الفروق الكبيرة فى الدخل القومى بالإضافة لما تعانيه تلك الدول من عوامل عدم الإستقرار مثل تذبذب أسعار البترول وعدم إستقرار معدلات السياحة وعوائد العمالة الخارجية .

وفيما يتعلق بقضية الهجرة ، يحذر" كورباج " من التغطية الإعلامية التى تصور منطقة المغرب العربى على أساس أنها بوتقة منصهرة من الزيادة السكانية المطردة ومصدر غير محدود للهجرة لأوروبا .ومن خلال عرضه يستخدم مقياس معدل الخصوبة بدلا من مقياس نسبة نمو السكان لأنه يعطى صورة أكثر قربا من الحقيقة . ويشير إلى أن متوسط نسبة الخصوبة فى الستينيات كانت فى حدود ٧-٨ أطفال لكل إمرأة وقد إنخفضت لتصل إلى ٤-٥ فى الثمانينيات. ويعزى هذا الإنخفاض

إلى عوامل داخلية منها : تحسن الخدمات الصحية ، والثورة العمرانية، والتعليم ، والتغيرات الإجتماعية. ويوضح كذلك أن هناك سبباً غير مباشر للإنخفاض وهو الهجرة إلى أوروبا من حيث أنها تنقل إلى هؤلاء المهاجرين المعدلات الأوروبية للخصوبة وبدورهم ينقل المهاجرون هذه المعدلات إلى مجتمعاتهم فى المغرب العربى .

وفيما يتعلق بقضية الإسلام السياسى ، تطرح مها عزام فى ورقة العمل التى تقدمت بها رؤية غير مألوفة للظاهرة الإسلامية ، فهى فى المقام الأول تخاطب صناع السياسة الأوروبية وهى تحاول أن تشرح الظاهرة الإسلامية بالإضافة إلى طرح بعض التوصيات حول تفاعل السياسة الأوروبية معها .تصف عزام الظاهرة الإسلامية السياسية بأنها فى صميمها مواجهة بين السلطة والعلمانية فى جانب والتيار الإسلامى فى الجانب الآخر ، وتنوه إلى إشتراك الحكومات الغربية وكثير من الأنظمة الحاكمة فى الشرق الأوسط فى إستشعار الخطر ليس من الإسلام بذاته ولكن من إستخدامه كقاعدة لتكوين فلسفة سياسية وإقتصادية راديكالية تتحدى بل فى إستطاعتها قلب أنظمة الحكم فى بلادها .وتضيف بأن الغرب لا يهتم بما إذا كان النظام اسلاميا أو علمانيا بل ما إذا كان سيرعى المصالح الغربية ، وترى فى هذا الخصوص أن الخوف الأوروبى مما سيكون الوضع عليه فى حالة قيام أنظمة إسلامية فى جنوب المتوسط ليس له ما يبرره ، فمن ناحية ، أثبتت أوروبا القدرة على التعامل إيجابياً مع أنظمة غير ديموقراطية بالمنطقة ،

أما على المحور الإقتصادى فتشير عزام إلى أن الخطاب السياسى الإسلامى يحتوى على عناصر الرفاهة الإجتماعية . ومن هذا المنطلق تنامت شعبيته بالرغم من أن الإسلام لا يحمل ضغينة للعائد المادى للرأسمالية ولكن على تحمل الفقراء لوزره .وفى النهاية تقر الكاتبة أن هناك عداوات قائمة بين الحركات الإسلامية والغرب خاصةً الولايات المتحدة ولكن بالرغم من ذلك هناك فرصة لتحسين العلاقات مع الجماعة الأوروبية وتحث الساسة الأوروبيين على عدم تضخيم الخطر على مصالحهم من جراء قيام نظم إسلامية ووجوب التفرقة بين الخطاب الإسلامى الثورى فى المعارضة وحقائق الوضع عند توليه السلطة.

أما مورتيمر ، فيهاجم الفكرة الشائعة فى الغرب من أن الإسلام هو العدو القادم للغرب، ويشير إلى أن الدول الإسلامية لا تملك القدرة العسكرية أو التنظيمية لتهديد أوروبا ولكنه يقر بقدرة هذه الدول على تمثيل خطر فى شكل هجوم عشوائى بالصواريخ ولكن بالقطع هذا لا يعبر عن سياسة للسيطرة على أوروبا الغربية أو الغرب عموماً كما كان الحال إبان الشيوعية ، وهو لا ينفى أهمية وجود خطة لمواجهة مثل هذه التهديدات العشوائية ولكن يحث على ضرورة الأخذ فى الإعتبار رؤية الآخرين وترجمتهم لمثل هذه الخطط. ويشير الى أن الهاجس الأمنى الأقرب للحقيقة هو ذلك الذى ينبع من زيادة التوتر داخل المجتمعات الإسلامية .ويتفق مورتيمر مع عزام أنه فى حالة توصل الإسلاميين للسلطة، فمن المستبعد أن يتبعوا سياسة عداء لأوروبا بل من مصلحتهم الحفاظ على علاقات إقتصادية قوية كى لا يواجهوا أزمة إقتصادية أسوأ من تلك التى مكنتهم من السلطة .

يتناول إدوارد مورتيمر الرؤية الأوروبية للبعد الأمنى فى علاقتها مع دول جنوب المتوسط ، فيشير إلى أنه مع إنتهاء الحرب الباردة تغيرت الرؤية الأمنية للدول الأوروبية و صارت ترتبط بموقع الدولة الأوروبية ، ففى وسط وشمال القارة ينظر إلى الفوضى الناشئة عن إنهيار الإتحاد السوفيتى على أساس أنها المصدر الأول لتهديد الأمن بينما النظرة الغالبة فى غرب و جنوب القارة أن التهديد يأتى أساساً من جنوب المتوسط .ويوضح أن هناك إختلافا فى رؤية دول جنوب المتوسط لمساعى الدفاع الأوروبى عن رؤية دول شرق أوروبا لها ، نظراً لأن حلف الناتو وإستحكامات أوروبا الدفاعية والتى أدت إلى سقوط النظام الدفاعى السوفيتى كانت تتوافق مع رغبات شعوب أوروبا الشرقية ، أما على صعيد دول شمال أفريقيا فالرؤية لأوروبا الغربية ليست لمحرر بل لمستعمر . ويشير إلى أن الدول الإسلامية لا تسعى للسيطرة على أوروبا بل توجه طاقاتها نحو منطقتها . وهناك الكثير من الصراعات بين بعضها البعض وأكثر ما تسعى إليه تجاه الغرب هو كسر السيطرة ووضع نفسها فى نفس المرتبة مع الغرب كند له وأكثر من ذلك ، فقد تسعى بعض الدول الإسلامية إلى مساندة الغرب فى المواجهة مع الدول الإسلامية المنافسة لها .يضيف مورتيمر أن التهديدات الأمنية التى تظهر من جنوب القارة الأوروبية مثل التهديدات الأمنية من شرق ووسط أوروبا لها جذورها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ولذلك لا تكفى القوة العسكرية وحدها لضمان الأمن الأوروبى ومن ثم يجب وضع سياسة شاملة تتضمن كل هذه الجوانب .

يتناول جارسيا و فيلافيردى طبيعة العلاقة بين أوروبا والمغرب العربى فيشرحان أن تاريخ المغرب العربى متأثر بأوروبا المتوسطية و أن العلاقات معها إزدادت

عمقاً على حساب إنتمائه العربي الإسلامي خاصةً بعد إنشاء منطقة إقتصادية مشتركة خلال الإحتلال بالرغم من إتسامها بالتمايز الشديد .بالرغم من الإستقلال والرفض الرسمي لصيغة "الإستقلال في الإعتماد المتبادل "إلا أن هذه الصيغة هي التي حكمت الشق الإقتصادي للعلاقة بين المغرب العربي وأوروبا وهي العلاقة التي تتسم بعدم التوازن ، ليس فقط في الشق الإقتصادي ولكن في كل الجوانب ويصفها جارسيا و فيلافيردي بالرأسية مفتقدة للروابط الأفقية .

يشير جارسيا وفيلافيردي إلى أن العلاقة بين أوروبا ودول المغرب العربي بدأت بتعامل الأوروبيين مع كل دولة على حدة وإستمر ذلك حتى إطلاق السياسة المتوسطية العالمية (Global Med-iterraneanPolicy) للجماعة الإقتصادية الأوروبية عام ١٩٧٢ والتي أدت إلى التعامل مع المغرب العربي كمنطقة واحدة وتبع ذلك إتفاقيات التعاون مع المغرب والجزائر وتونس عام ١٩٧٦ بالإضافة إلى بروتوكولات التعاون المالي . وكان المرجو من هذه السياسات المساهمة في التنمية الإقتصادية والإستقرار الإجتماعي والسياسي للمغرب العربي .وجاءت السياسة المتوسطية المجددة (Renewed Med-iterranean Policy)عام ١٩٩٠ لتعطي دفعة جديدة خاصة في المساهمة في تحقيق برامج الإصلاح الإقتصادي وتنفيذ المشروعات الإقليمية وخلق رابطة بين تلك الدول وعملية البناء الأوروبي . وبالرغم من هذه السياسات فهي لم تعط دفعة حقيقية لحل المشاكل المطروحة على حدودها الجنوبية خاصةً في خضم التغيرات في شرق ووسط أوروبا والتي إسترعت إنتباه أوروبا الرئيسي في الفترة القريبة ، يتساءل الكاتبان عما إذا كان التعاون الحكومي هو الحل الحقيقي في ظل غياب إستثمارات القطاع الخاص ولكنهما يصران على أن هذا لا ينفي وجود إهتمام حقيقي بالمنطقة في بروكسل ولعله يرجع للقضايا الأمنية والديموغرافية في المقام الأول .

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين أوروبا وعملية السلام في الشرق الأوسط ، فهي شديدة الإختلاف عن العلاقة مع المغرب العربي حيث يشير كليريت أن عملية السلام أظهرت الثقل الحقيقي لتأثير الجماعة الأوروبية في المنطقة من خلال تهميش دور الجماعة في العملية .وقد أدى هذا إلى تنبه الجماعة لأهمية الجوانب السياسية للإتفاقيات التي تعقدها مع الأطراف في الشرق الأوسط بالإضافة إلى أهمية تنسيق سياسة الجماعة مع سياسات الدول الأعضاء لخلق الثقل السياسي الضروري لضمان النفوذ الإقتصادي .يوضح كليريت أن هناك تصادما بين الدور الهامشي الذي حظيت به الجماعة وبين الدور الإقتصادي الرائد الذي تتمتع به مع الأطراف الإقليمية حيث تعد الشريك التجاري الأول للمنطقة وأكبر مساهم للمساعدات الإنمائية فضلاً عن إتفاقات المشاركة العديدة مع دول المنطقة ومن ثم يشير كليريت إلى ضرورة الأخذ في الإعتبار الشق السياسي عند وضع السياسة المتوسطية للجماعة .

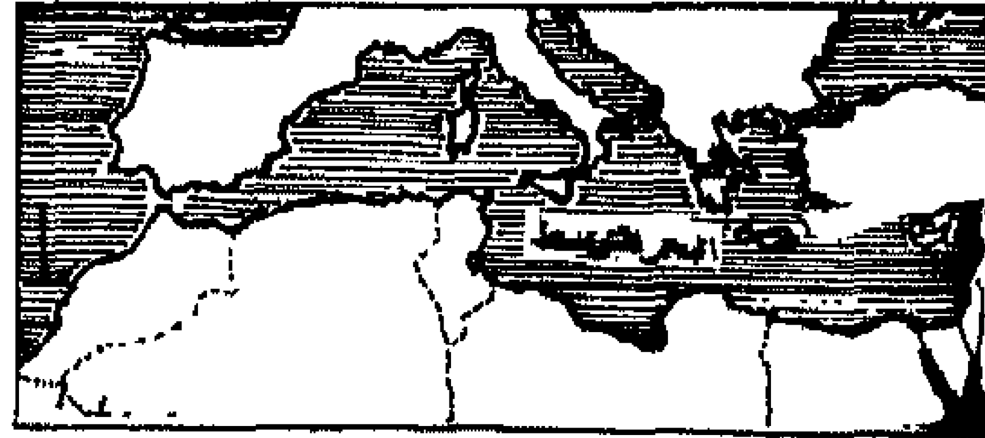
يتناول كريمر من خلال ورقته والتي تعد من أفضل ما يحتويه الكتاب العلاقات الأوروبية التركية ويصفها بأنها تتمحور في الأساس حول سعي تركيا للحصول على عضوية الإتحاد الأوربي . يحلل كريمر المنظور التركي للعلاقة مع الإتحاد الأوروبي من منطلق سياسي وآخر إقتصادي ، فيشير إلى الإتجاه العلماني الغربي لتركيا منذ بداية القرن وكيف أن عضوية الإتحاد تمثل لتركيا إعتراف الغرب بإنتسابها إليه ومن ثم يأتي تتويجاً لجهود أتاتورك .كما يشير إلى أهمية العامل اليوناني في دفع تركيا نحو المطالبة بالعضوية نظراً للخلاف التاريخي بين تركيا واليونان ومن ثم تطالب تركيا بالمساواة ، وأخيرا يشير إلى المنظور الأمني حيث تعتبر تركيا نفسها جزءا من النظام الأمني للغرب . أما على الجانب الإقتصادي، فيوضح أن لتركيا مصالح هامة حيث تعد أوروبا السوق الرئيسية للصادرات التركية والمصدر الأول للإستثمارات ، كذلك تستقبل أوروبا الغربية أعدادا ضخمة من العمالة التركية والتي تدر عوائد غاية في الأهمية للإقتصاد التركي.

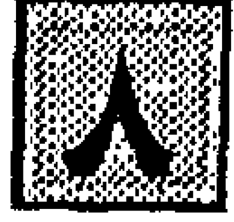
أما الرؤية الأوروبية للعلاقة فهي تدور أساساً حول الشق الأمني ، ففي خلال الحرب الباردة كانت تركيا على خط المواجهة مباشرةً مع الإتحاد السوفيتي ومن ثم كانت تقوم بدور محوري في النظام الدفاعي لحلف شمال الأطلنطي ، ويوضح كريمر إنه بالرغم من فقدان تركيا لبعض من أهميتها الإستراتيجية فور إنتهاء الحرب الباردة إلا أنها سرعان ما إستعادت أهميتها نظراً لموقعها الفاصل بين أوروبا ومنطقة التوتر في الشرق الأوسط ولكونها مثالا للإستقرار والعلمانية يستطيع الغرب أن يجتذب به الدول حديثة الإستقلال في وسط آسيا بعيداً عن الفوضى والنموذج الإيراني. أما فيما يتعلق بالشق الإقتصادي فيشير كريمر إلى عدم التوازن في العلاقات الإقتصادية حيث تمثل تركيا أهمية ثانوية في العلاقات الإقتصادية للإتحاد .

يستعرض كريمر أهم العوامل التي حالت دون قبول الطلب الذي تقدمت به تركيا للعضوية عام ١٩٨٩ ، فيذكر

أنه من الناحية الإقتصادية ترى المفوضية عدم قدرة الإقتصاد التركى على تحمل القيود والواجبات التى ستفرض عليه من خلال القوانين واللوائح المنظمة لإقتصاديات الدول الأعضاء ، فالإقتصاد التركى لا يزال فى مرحلة متأخرة بالمقارنة مع إقتصاديات الدول الأعضاء وهو ما سيؤدى بالتالى إلى حقنه بمساعدات إقتصادية لا يستطيع الإتحاد تحملها فى الوقت الذى يستعد فيه للدخول فى علاقات خاصة مع دول شرق أوروبا تتضمن فى المرتبة الأولى مساعدات مالية .كما تعد قضايا الديموقراطية وحقوق الإنسان و حقوق الأقلية الكردية من المشاكل التى تعوق التقدم نحو العضوية . وأخيراً يطرح كريمر "العامل اليونانى "و الخلاف حول قضية قبرص كسبب آخر خاصةً مع الأخذ فى الإعتبار الدور المتشدد الذى تلعبه اليونان داخل الإطار المؤسسى للإتحاد لإعاقة إحداث تقدم فى العلاقات مع تركيا .

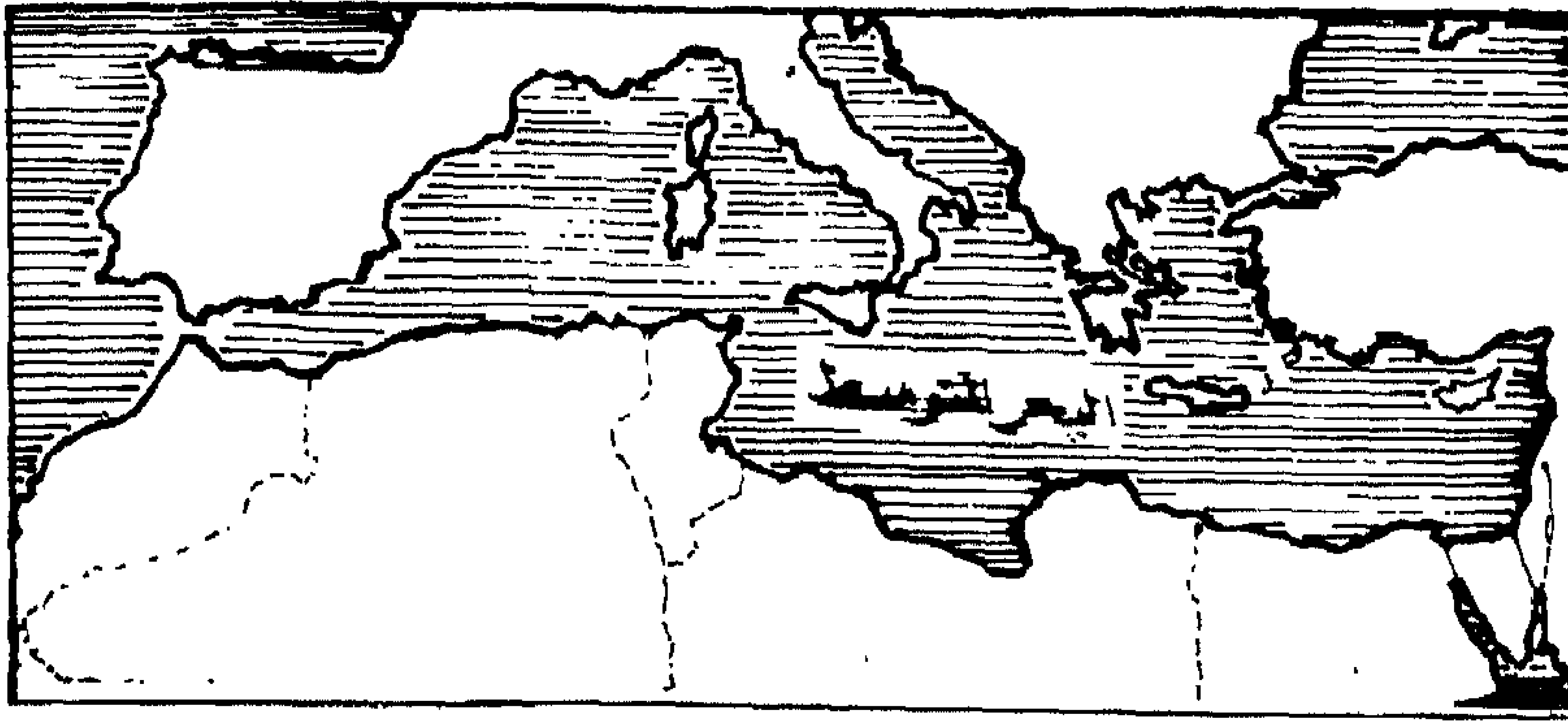
أما تاشان فيعترف فى ورقته بوجود نوع من الفتور فى العلاقات التركية -الأوروبية بعد إنتهاء الحرب الباردة ولكنه يشير إلى أن العلاقة حالياً تمر بمرحلة إحياء حيث يقدر الغرب الدور الحيوى الذى تلعبه تركيا فى منطقة متوترة من العالم سواء إلى جنوبها فى الشرق الأوسط أو إلى شرقها فى آسيا الوسطى والقوقاز أو إلى شمالها الغربى فى البلقان .فضلاً عن ذلك ، ينوه تاشان إلى التقدم الذى أحرزه الإقتصاد التركى خلال عقد الثمانينيات ونمو التبادل التجارى بين تركيا ودول الجماعة الأوروبية ، ومن ثم فهو يرى حتمية التوصل إلى علاقات أعمق خاصةً عند الأخذ فى الإعتبار ترتيبات الإتحاد الجمركى بين تركيا والجماعة .





" ندوة " الفرص التجارية المتاحة لمصر من خلال السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبى

القاهرة (٥-٧ مارس ١٩٩٦)



رشا عبد الحكيم
حنان دويدار

نظمت وزارة الخارجية المصرية ، بالإشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة "الأونكتاد UNCTAD"، ورشة عمل عن الفرص التجارية المتاحة لمصر من خلال السياسة المتوسطية الجديدة للإتحاد الأوروبى وإتفاق المشاركة وقواعد منظمة التجارة العالمية فى الفترة من ٥-٧ مارس ١٩٩٦ ، وفيما يلى موجز لما دار فى الورشة من مناقشات وآراء :

السياسات المتاحة لمصر فى ضوء المقارنة بين إتفاقية ١٩٧٧ وإتفاقية المشاركة المقترحة :

إن التعاون المصرى الأوروبى ليس بجديد ، ففى عام ١٩٧٧ تم توقيع إتفاقية بين الطرفين نصت على التعاون فى مجالات التجارة والإقتصاد ، وكذلك التعاون الفنى والمالى .

ومن خلال المقارنة بين إتفاقية ١٩٧٧ وإتفاقية المشاركة المقترحة ، قام ستيفانو إنياما الخبير بالأونكتاد بإلقاء الضوء على بعض النقاط الهامة ومنها :

- ضرورة العمل على سهولة وصول المنتجات الزراعية المصرية الى الأسواق الأوروبية .

- إعادة النظر فى البرتوكول الخاص بقواعد المنشأ لتوسيع نطاق التراكم الإقليمى Regional Cumulation .

- مد الفترة الإنتقالية الممنوحة لدول البحر المتوسط .

- تقديم المساعدات الفنية والمالية للقطاعات المختلفة التى تم ضمها مؤخرا للإتفاقية المقترحة ومنها الخدمات والمواصلات والتأمينات الإجتماعية .

- التفاوض فى إمكانية إنشاء منطقة تجارة حرة تضم دولا خارج نطاق الإتحاد الأوروبى .

وأولى إينياما ثلاثة قطاعات إهتماما خاصا وهى : المنسوجات والزراعة والخدمات . ففى قطاع الزراعة يجب التفاوض على تسهيل دخول المنتجات الزراعية الى الأسواق الأوروبية . أما عن المنسوجات فإن الصادرات المصرية

تتعرض للعديد من الحواجز غير الجمركية مثل التراخيص والحصص والتى تعوقها عن الوصول الى الأسواق المرغوبة . وأخيرا أبرز خبير الأونكتاد إتفاقية الجات قد أدخلت قطاع الخدمات فى نطاق منظمة التجارة العالمية WTO حيث تمتع السوق الأوروبى بحرية حركة الخدمات بين دوله المختلفة مشيرا الى عدم تضمين الخدمات بأحد القطاعات التى يمكن أن تتمتع بحرية الإنتقال طبقا للإتفاقية المقترحة .

الحاصلات الزراعية المصرية وفرص التصدير الى السوق الأوروبية :

إذا نظرنا الى العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبى ودول البحر الأبيض المتوسط قبل جولة أوروجواى نجد أن الميزان التجارى للسلع الزراعية كان لصالح الإتحاد الأوروبى . وقد كانت أول سلسلة من المعاملة التجارية التفضيلية التى منحها الإتحاد الأوروبى الى دول البحر الأبيض المتوسط فى الفترة من ١٩٧٥-١٩٧٧ ، وكان متوسط الميزة التفضيلية الممنوحة آنذاك (أى الإنخفاض فى التعريفة الجمركية على الواردات) حوالى ٤ر٦٣٪ بالنسبة لمصر ، و ٢ر٦٠٪ بالنسبة لإسرائيل ، و ٤ر٦٩٪ بالنسبة لتونس . وعندما انضمت أسبانيا والبرتغال الى الإتحاد الأوروبى عام ١٩٨٧ ، تم مراجعة الإتفاقيات المبرمة بين الإتحاد الأوروبى ودول البحر الأبيض المتوسط ، فتم قصر التفضيلات الجمركية لبعض الصادرات الزراعية على كميات محددة ، وبالنسبة لسلع أخرى تم تحديد تعريفة جمركية على أى كمية تزيد عن حد معين ، ثم تمت مراجعة هذه الإمتيازات مرة أخرى حيث أعفيت بعض السلع تماما من الجمارك بدءا من عام ١٩٩٣ ، كما تمت زيادة الحصص بنسبة ٥٪ سنويا فى الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٥ .

وبالنسبة لمصر نجد أنه فى الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٤ بلغت نسبة الصادرات المصرية والتى تمتعت بتفضيلات جمركية حوالى ٧ر٤١٪ من اجمالى الصادرات الى الإتحاد الأوروبى . ويقدر حجم الإمتيازات التى تمتعت بها مصر فى هذه الفترة بحوالى ٩ر٦ بليون وحدة نقد أوروبية أى ٧ر١١٪ من اجمالى قيمة الصادرات التى تمتعت بإمتيازات .

ولقد اعتاد الإتحاد الأوروبى استخدام نظام السعر المرجعى Reference Price System حيث تتم مقارنة أسعار الإستيراد بأسعار الجملة داخل الإتحاد الأوروبى ، وعندما ينخفض سعر الإستيراد من دولة ما عن سعر الجملة مطروحا منه التعريفة الجمركية يتم اضافة رسوم تعويضية Counter Vailing Duties على الواردات التالية من البلد المعينة لمدة محددة .

وطبقا لإتفاقية الجات الجديدة ، فلقد كان على الإتحاد الأوروبى أن يحول جميع الحواجز التجارية غير الجمركية الى تعريفة جمركية ، كما يجب تغيير نظام السعر المرخص ، وعليه ، فلقد حدد الإتحاد الأوروبى سعر دخول Entry Price لكل سلعة ومستويين من التعريفة الجمركية ، أحدهما للواردات التى يفوق سعرها سعر الدخول والآخر للواردات التى يقل سعرها عن سعر الدخول ، أما بالنسبة للواردات التى يتطابق سعرها مع سعر الدخول ، فيتم تطبيق التعريفة الجمركية العادية والتى كانت مطبقة قبل جولة أوروجواى .

وبالنسبة للرسوم التعويضية ، فسوف يتم تخفيضها كما سيتم تطبيقها على شحنة الواردات التى ينخفض سعرها عن سعر الدخول ، وليس كل الشحنات التالية القادمة من البلد المعنية كما كان مطبقا فى النظام السابق .

وإختتم السيد تانجرمان كلمته بتوضيح عدة أمور يجب على المفاوض المصرى أن يوليها الإهتمام أثناء تفاوضه مع الجانب الأوروبى ، والتى تتلخص فى الآتى :

١- وجوب تحديد الحالات التى يكون من الأفضل فيها محاولة الوصول الى حصة أكبر للصادرات والحالات التى يفضل فيها التركيز على تخفيض التعريفة الجمركية المطبقة عند تصدير كميات أكبر من الحصص المحددة .

٢- وجود التركيز فى التفاوض على السلع التى تصدرها مصر بكميات قليلة بالرغم من انخفاض التعريفة الجمركية عليها ، بحيث يتم زيادة الحصص المقررة لها أو الغاء هذه الحصص كلية .

٣- بالنسبة السلع التى تصدرها مصر الى الاتحاد الأوروبى بكميات كبيرة وتخضع لتعريفة جمركية عالية يجب التفاوض على تخفيض هذه الحواجز الجمركية .

٤- الإستفادة من الإتفاقيات التى تم توقيعها مع الإتحاد الأوروبى (تونس - المغرب - اسرائيل) ومحاولة الحصول على الإمتيازات التى حصلت عليها هذه الدول من توسيع دائرة السلع المتمتعة بالإعفاءات الجمركية ومحاولة خفض سعر الدخول بالنسبة للصادرات المصرية .

الصناعة المصرية والمنافسة الأوروبية :

إختلفت الآراء فى الآونة الأخيرة حول آثار المشاركة الأوروبية المقترحة على الصناعة المصرية ، ولأهمية هذا الموضوع فقد قامت كل من د. هبة حندوسة بمنتدى البحوث الإقتصادية ولورنزا ياخى بالأونكتاد بمناقشته خلال الورشة

أشارت د. حندوسة الى أن مصر تتمتع بتنوع صناعتها ووفرة الأيدى العاملة بها ، مما يمنحها ميزة نسبية فى هذا المجال . ولكن للنهوض بالصناعة يجب الإهتمام بتشجيع التصدير الى أوروبا ، وكذلك الى جذب الشركات متعددة الجنسية لكى تستثمر فى مصر.

أما ياخينى فاستعرضت كلا من الآثار الإيجابية والسلبية لإتفاقية المشاركة على الصناعة المصرية ، بالنسبة للآثار الإيجابية من المتوقع أن تؤدى المشاركة الى تشجيع المنتجين المصريين على النهوض بجودة منتجاتهم لكى يستطيعوا منافسة المنتجات الأوروبية . أما عن الآثار السلبية فتنعكس فى أن الفارق بين الناتج المحلى الكلى للفرد فى كل من مصر ودول الإتحاد الأوروبى يمثل أكبر فارق بين دول منضمة الى

إتفاقية تجارة حرة واحدة ، مما يمكن أن يؤثر بالسالب على الدولة الفقيرة ألا وهى مصر . وتضيف لورنزا أن الإتفاقية لن تؤدى الى زيادة صادرات مصر من الصناعات الغذائية والتى تتمتع فى إنتاجها بميزة نسبية . وأخيرا فإن قواعد المنشأ سوف تقصر المكاسب المتوقعة من التخفيضات الجمركية الممنوحة للصادرات المصرية فى ظل الإتفاقية على المنتجين الذين يستوردون مدخلاتهم من الإتحاد الأوروبى فقط مما سيؤدى الى سوء توزيع الموارد .

ولكى يستطيع القطاع الصناعى القيام بالدور الريادى المنوط به في مجال التنمية الإقتصادية ، أبرزت الباحثة اهمية ما يلى :

١- ضرورة تمتع شركات القطاع العام والخاص بفترة إنتقالية للتكيف مع الضغوط التنافسية الناشئة عن الإتفاقية.

٢- وجوب تقديم الإتحاد الأوروبى والدول المانحة مساعدات مالية وتكنولوجية للصناعة المصرية حتى تقف على قدم المساواة مع الواردات الأوروبية .

٣- التطوير الكامل وإعادة هيكلة القطاع الصناعى المصرى لرفع كفاءة الصناعة المصرية أمام الإنتاج الأوروبى ، حيث أن النمو يعتمد على الإستثمار .

٤- القضاء على الحواجز البيروقراطية التى تقف عائقا فى طريق نمو الإستثمار .

وأخيرا ، أضافت د. حنوسة أنه يجب ألا يؤثر إتفاق المشاركة مع أوروبا تأثيرا سلبيا على العلاقات التجارية العربية ، وذلك لأهمية هذه العلاقات من الناحية السياسية والإقتصادية ، ولدورها الهام فى جذب الإستثمارات الى المنطقة .

قواعد المنشأ وحماية الصناعة الأوروبية :

تعتبر قواعد المنشأ من الموضوعات الفنية الهامة التى يثار حولها الجدل حيث أن كثيرا من الخبراء يتخوفون من استخدامها كعائق غير جمركى Non-tariff Barrier للتجارة الحرة كوسيلة لحماية الصناعة فى الإتحاد الأوروبى .

وقواعد المنشأ هى القواعد التى تحدد أحقية المنتج المصدر فى التمتع بالإعفاءات الجمركية أو بالتعريفة الجمركية التفضيلية فى إطار اتفاق للتجارة الحرة أو التجارة التفضيلية بين بلدين .

ولقد بين السيد جون تيلور من المفوضية الأوروبية أن الإتحاد الأوروبى يتجه الآن الى توحيد هذه القواعد فى جميع اتفاقياته خلال العامين القادمين ، وحينئذ سوف يتم إعادة التفاوض بالنسبة للإتفاقيات التى تم توقيعها مثل اتفاق تونس والمغرب وإسرائيل .

كما أوضح أن قواعد المنشأ تختلف بحسب المنتج ، فمثلا يتم تطبيق قواعد صارمة جدا بالنسبة لمنتجات الأسماك وذلك لحماية صناعة الأسماك .

وبصفة عامة فهناك ثلاثة معايير يتم على أساسها تحديد قواعد المنشأ ، فبالنسبة للمنتجات التى يتم الحصول عليها كاملة من الدولة المصدرة (أى لا يدخل فيها أى مكون أجنبى) مثل الحيوانات الحية والمحاصيل الزراعية ، فإن شروط المنشأ تعتبر متوافرة فيها ، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية فيتم وضع قواعد المنشأ على أساس توريد قيمة مضافة معينة لكل منتج أو الإكتفاء بأن يقع المنتج النهائى تحت تصنيف جمركى Tariff Heading مختلفة عن المواد الوسيطة الداخلة فى إنتاج هذه السلعة .

قواعد المنشأ التراكمية :

شرح السيد تايلور أنه يمكن تطبيق قواعد المنشأ بطريقة تراكمية فى حالة دخول أكثر من طرف فى تكوين منطقة تجارة حرة . فمثلا ، تم توقيع اتفاق بين الإتحاد الأوروبى وتونس ، ومن المنتظر توقيع اتفاق شراكة بين مصر والإتحاد الأوروبى ، فإذا تم الإتفاق بين مصر وتونس على إنشاء منطقة تجارة حرة بينهما ، فإنه يمكن تطبيق قواعد المنشأ التراكمية .

وهناك مكاسب اقتصادية عديدة لتطبيق قواعد المنشأ التراكمية ، حيث أنها تعمل على تشجيع الدول التى أبرمت اتفاقيات للتجارة الحرة مع الإتحاد الأوروبى أن تنشىء فيما بينها مناطق تجارة حرة ، خاصة تلك الدول التى تتميز بعلاقات تجارية تاريخية وتكامل فى بنياتها الإقتصادية . كما تعمل هذه القواعد على توسيع نطاق مصادر المواد الخام والسلع الوسيطة لكل بلد وتحسين الفرص أمام المنتجين للتوسع فى نشاطاتهم وتحقيق مزايا وفورات الحجم .

قانون المنافسة بين فشل الإتحاد الأوروبى والإختيارات المتاحة للمفاوض المصرى :

كثر الحديث فى الآونة الأخيرة حول قوانين المنافسة ومنع الإحتكار . ويرجع ذلك الى أن هذه القوانين تؤدى الى كفاءة توزيع الموارد Efficient Resource Allocation وكذلك الى تعظيم الرفاهية الإجتماعية Welfare Maximization من خلال إعطاء الأولوية للمنتج الكفء وترك الحرية المطلقة للمستهلك فى الإختيار . ولهذه الأسباب يطالب الإتحاد الأوروبى مصر بتبنى قانون للمنافسة فى ضوء إتفاقية المشاركة بين الطرفين.

ويؤكد بيير بوس (إستشارى قانونى) أن الإشراف على قانون المنافسة لا ينفصل عن نشاط الإتحاد الأوروبى ، حيث تعمل المفوضية الأوروبية كمحقق ومدع وقاض فى آن واحد . ووصف قانون المنافسة الأوروبى بعدم تناسق القواعد وعدم التجانس . ويرجع السبب فى ذلك الى إختلاف قوانين المنافسة فى دول الإتحاد الأوروبى المختلفة .

ويرى الإستشارى الأوروبى أنه يمكن لمصر تبنى أحد البدائل للتفاوض حول قوانين المنافسة مع الإتحاد الأوروبى وهى :

١- حرية إختيار تبنى قوانين منافسة الإتحاد الأوروبى كما

هى Acquis Communautaire ، أو تصمم مشروع قانون للمنافسة خاصا بها .

٢- تطبيق هذه القوانين على شركات قطاع الأعمال من عدمه .

٣- إنشاء هئة مستقلة تختص بمباشرة تنفيذ هذه القوانين.

٤- طلب مرحلة إنتقالية قبل بدء تطبيق قوانين منافسة تعسفية ، مع أهمية عدم إطالة هذه الفترة حتى لا تفقد فعاليتها .

وهكذا نرى أن لتطبيق قانون المنافسة فى مصر أهمية كبيرة ولكن يجب الإحتياط فى كيفية تبنيه وتنفيذه .

حقوق الملكية الفكرية وأرق الدول النامية :

يعتبر تطبيق قواعد حماية الملكية الفكرية من أبرز الموضوعات التى تشغل اهتمام الدول النامية ، والتى تحاول دائما تأجيل تنفيذها ، وذلك لأن حوالى أكثر من ٩٠٪ من حقوق الملكية فى هذه البلاد المتقدمة والتى لم تطبق نفسها هذه القواعد عندما كانت فى مرحلة النمو . وترى الدول النامية أن تطبيق هذه القواعد سيكلفها الكثير من الموارد وبالتالى سوف يؤدى الى إعاقة مسيرة التقدم الإقتصادى بها .

وقد أوضح السيد ماركو برونكرز (الإستشارى القانونى) أن الاتحاد الأوروبى قد طالب فى اتفاقه مع دول أوروبا الشرقية وكذلك تركيا بنفس درجة الحماية المطبقة فى الإتحاد الأوروبى بالنسبة لحقوق الملكية الفكرية . أما بالنسبة لإتفاقه مع تونس والمغرب فقد طالب بأعلى درجة من الحماية ، وهو تعبير مبهم وغير الزامى بدرجة كافية خاصة وأنه لم تحدد فترة انتقالية يتم بعدها الإلتزام بدرجة الحماية المطبقة فى الإتحاد الأوروبى .

وعليه ، فيجب على مصر ، أثناء تفاوضها مع الإتحاد الأوروبى أن توضح صراحة أنها لن تتنازل عن حقها المكفول لها طبقا لإتفاقية الجات الجديدة فى أن تجدد فترة انتقالية للوصول الى الحماية الكاملة لحقوق الملكية الفكرية . كما أكد على حق مصر فى أن تطالب بتأجيل تنفيذ حماية حقوق الملكية لمدة خمس سنوات ، حيث أن اتفاقية الجات الجديدة تسمح بذلك للدول النامية والتى يقل دخل الفرد فيها عن ١٠٠٠ دولار فى العام.

وأضاف أنه يجب على مصر أن تحاول استخدام حقها فى طلب الترخيص الإجبارى Compuslory Licensing فى حالة إذا كان صاحب الملكية الفكرية يفرض أسعارا مغالى فيها .

واختتم السيد برونكرز كلمته بقوله أنه على مصر أن تقوم بإعداد دراسات اقتصادية حول التكاليف والأرباح المتوقعة من الإلتزام بالقواعد العالمية المنظمة لحماية حقوق الملكية الفكرية ، وأوضح أن هناك دراسة قام بإعدادها مؤخرا البنك الدولى ، أثبتت أن الإلتزام بهذه القواعد يعتبر عاملا مساعدا على جذب الإستثمارات الأجنبية .

القدرة التنافسية للصناعة المصرية فى ضوء السياسات البيئية للإتحاد الأوروبى :

أوضح السيد موليروس الخبير بالأونكتاد أن الإهتمام قد إزداد مؤخرا بالآثار المترتبة على تطبيق سياسات حماية البيئة فيما يخص القدرة التنافسية للصادرات خاصة وأن أكثر القطاعات تأثرا هى القطاعات التى تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبية ، مثل المنسوجات والجلود والأحذية والأثاث . وعند تحليل آثار تطبيق سياسات حماية البيئة يجب التفرقة بين المعايير الخاصة بالمنتج وتلك الخاصة بعملية الإنتاج نفسها .

وقد يتم وضع المعايير الخاصة بالمنتجات بحيث يؤدى ذلك الى التحيز ضد السلع المستوردة ، وبالتالى قد تستخدم هذه المعايير كعائق غير جمركى للتجارة الحرة .

وأضاف السيد "موليروس" أن الإتحاد الأوروبى أدخل نظاما يحدد لكل سلعة تأثيرها على البيئة معتمدا على تحليل دورة الحياة لكل منتج لتعريف المستهلك بآثار هذا المنتج على البيئة . ولكن بما أن تحليل دورة الحياة يستلزم كما هائلا من المعلومات فقد يؤدى الى صعوبة من الناحية العملية عندما يتم استيراد سلع تامة الصنع أو مواد خام . كما قد يؤدى هذا النظام الى التحيز ضد المنتج الأجنبى لعدة أسباب أهمها :

١- عادة ما يعتمد النظام على التكنولوجيا المطبقة فى الدولة المستوردة ، وكذلك الأولويات الخاصة بها فيما يتعلق بالبيئة .

٢- قد يتطلب التزام المنتجين بمعايير لا تعتبر ذات أهمية فى الدول المنتجة .

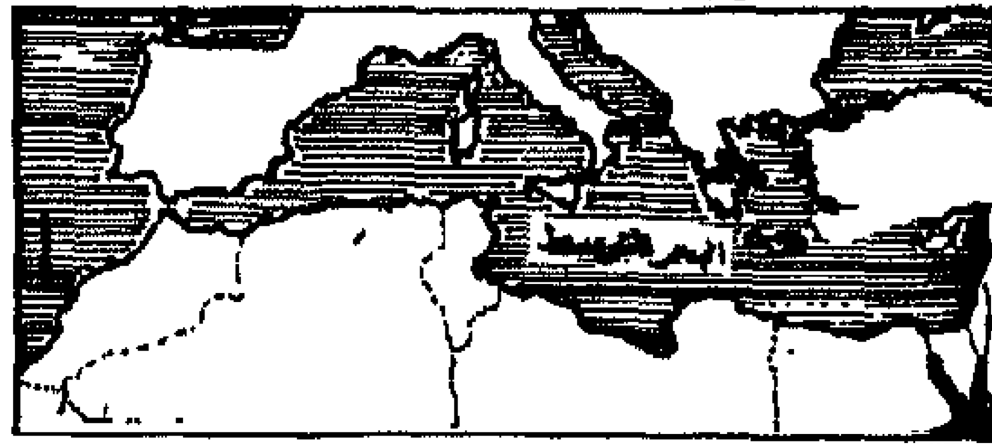
٣- قد يكون تأمين مصادر الكيماويات والمواد الأخرى المقبولة للإستخدام فى السلع الخاضعة للنظام نفسه صعبا خاصة بالنسبة للدول النامية .

وفيما يخص مصر ، فإنها لم تتأثر بعد بنظام الـ Eco-Labelling حيث أن المنتجات الخاضعة لهذا النظام تمثل جزءا ضئيلا من تجارة مصر الخارجية ، ولكنها سوف تتأثر فى المستقبل القريب بهذا النظام حيث أن الإتحاد الأوروبى بصدد وضع Eco-Labels لبعض المنسوجات .

أما فيما يتعلق بتحسين الإدارة البيئية للشركات نفسها ، فلقد وضع الإتحاد الأوروبى عدة معايير تسمى بالـ ISO 14001 . وبالرغم من أن هذه المعايير تعتبر حتى الآن اختيارية ، إلا أن المنتج المصرى سوف يتحمل تكلفة إضافية فى حالة فرض هذه المعايير كما ستكون تكلفته أعلى من منافسيه فى أوروبا والدول المتقدمة .

الخاتمة :

لا تؤدى المعونات المالية إلا الى مزيد من التخلف ، ولذلك حلت المشاركة التجارية محلها لما لها من آثار حميدة على كل من دول الشمال والجنوب . ويمكن إسناد هذه التحولات الى نظرية الإقتصاد المزدوج Dual Economy والتى تنص على أنه عندماتستنفذ الدول المتقدمة عناصر إنتاجها تتجه للإستثمار فى الدول الفقيرة المجاورة لها مما ينتج عنه تنمية هذه الدول الفقيرة وفتح آفاق جديدة للدول المتقدمة . والعائق الوحيد لتطبيق هذه النظرية هو صعوبة إنتقال عناصر الإنتاج . وحيث أن دول البحر المتوسط تعتبر أكثر الدول القريبة من أوروبا فقرا ، وبما أن هدف المشاركة الأوروبية المتوسطية إنشاء منطقة تجارة حرة يصبح تطبيق نظرية الإقتصاد المزدوج ممكنا . ومن ذلك يتوقع أن تستفيد كل من دول البحر الأبيض المتوسط ودول الإتحاد الأوروبى من إتفاقية المشاركة المقترحة على المديين المتوسط والطويل .



مراجع مختارة

١- Rouhollah K. Ramazani , (1964), "The Middle East and the European Common Market", The University Press of Virginia.

2- "The European Free Trade Association and the Crisis of European Integration", (1968), A Study Group Graduate Institute of International Studies, (Geneva: Michael Joseph Ltd.).

3- Henri Perroy, (1971), "L'Europe Devant Le Tiers Monde", Collection Tiers Monde et Developement, (Paris: Aubier-Montaigne).

4- Ellen Frey-Wouters, (1980), "The European Community and the Third World: The Lome Convention and its Impact", (New York: Praeger Publishers).

5- Loukas Tsoukalis, (1981), "The European Community and its Mediterranean Enlargement", (Great Britain: by Billing and Sons Ltd.).

6- Glenda G. Rosenthel, (1982), "The Mediterranean Basini its Political Economy and Changing International Relations", (England: by Mackays of Chatham).

7- Richard Pomfret, (1986), "Mediterranean Policy of the European Community: A Study of Discrimination of Trade", (London: Macmillan Press Ltd.).

8- Bichara Khader, (1991), "La Politique Mediteraneenne De La Cee et les Pays du Maghreb: Bilan", Centre d'Etudes et de Recherches sur le Monde Arabe Contemporain, Chaier 81, Universite de Louvain.

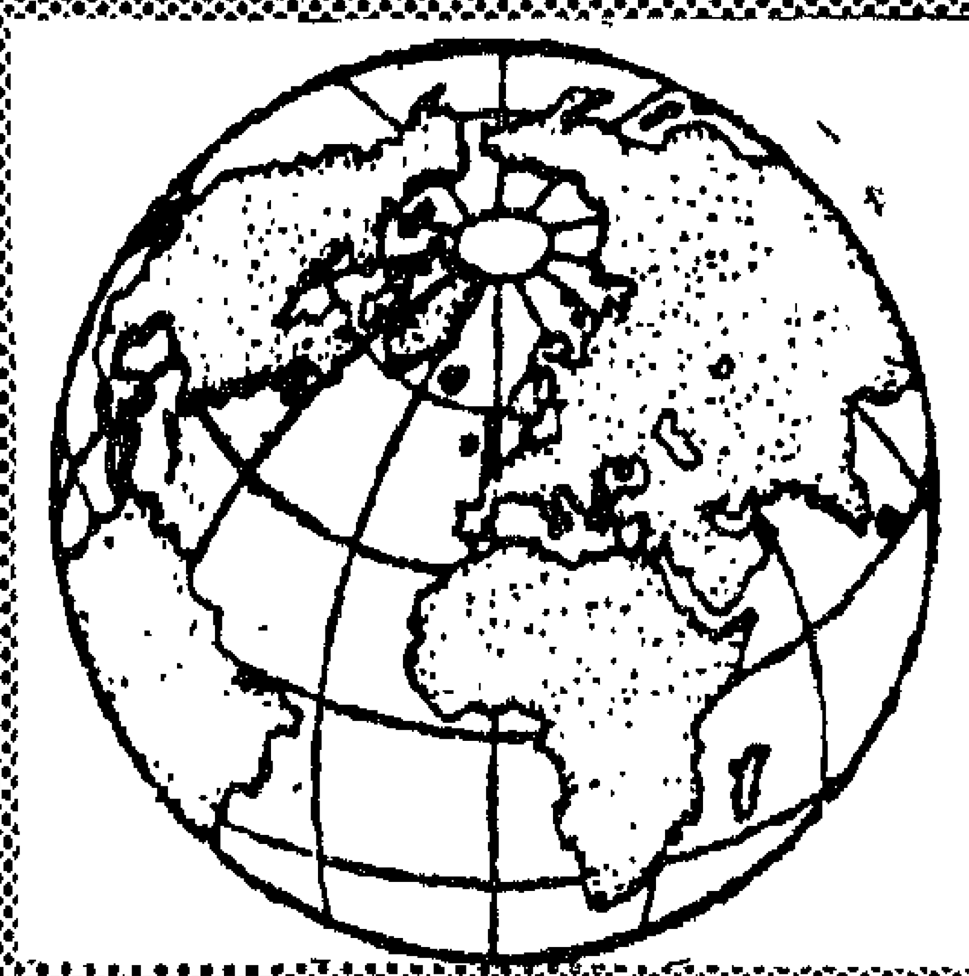
9- Bichara Khader, (1991), "Les Investissments de la Cee dans les pays du Machreb Bilan, Centre d'Etudes et de Recherches sur le Monde Arab de Contemporain, Chaier 83-84, Universite de Louvain.

10- Leon Hurwitz, Christian Lequesne, (1991), (England: Longman Group U.K. Limited).

11- Haifaa A. Jawad, (1993), "Euro-Arab Relations", (Great Britain: Antony Rowe Ltd.).

12- I. William Zartman, (1993), "Europe and Africa: The New Phase", (London: Lynne Rienner Publishers).

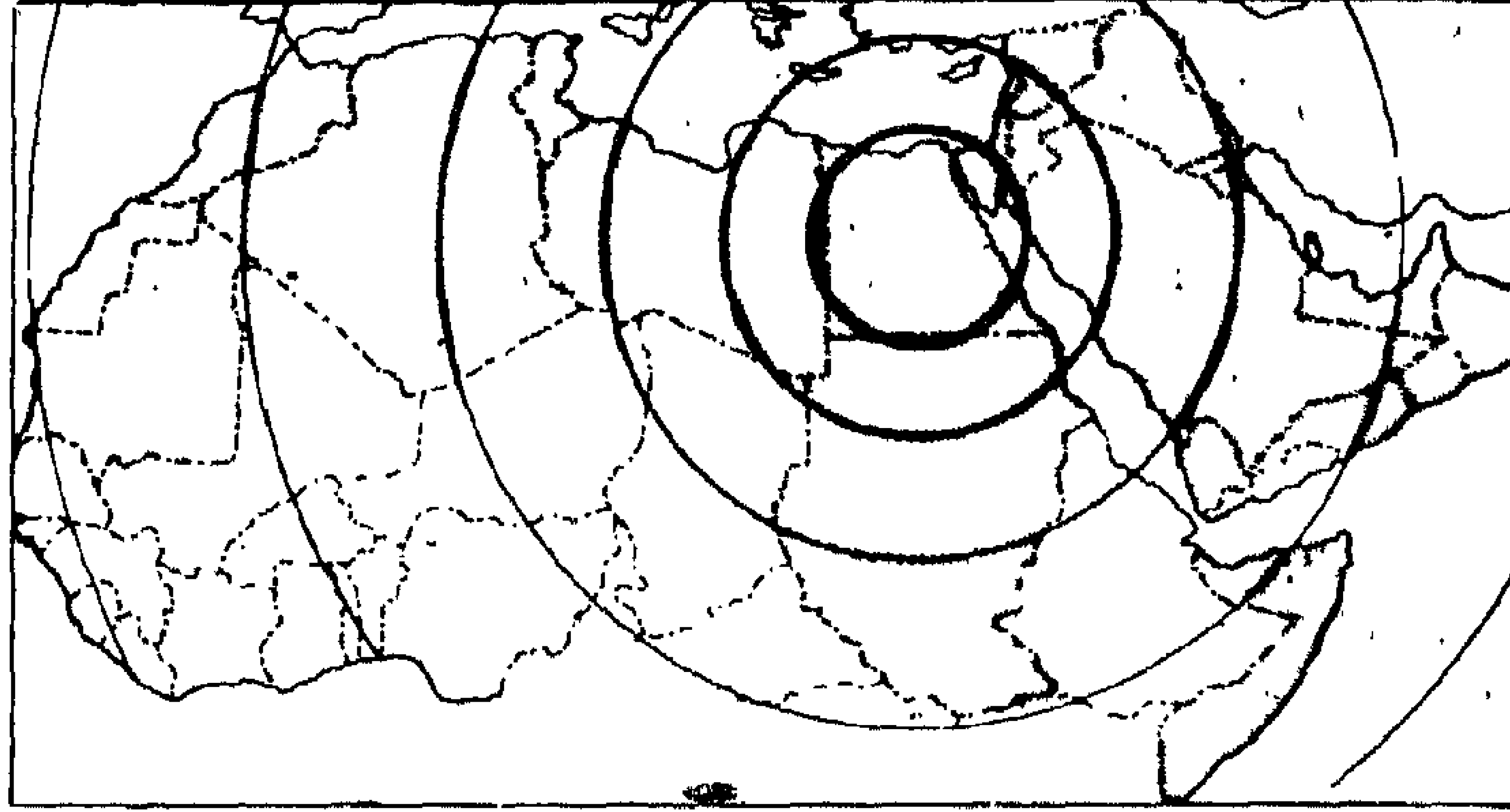




المحتويات

تقارير

قمة شرم الشيخ وآفاق السلام والأمن بالشرق الأوسط



د. عبد العاطي محمد

استضافت مصر يوم ١٣ مارس الماضي القمة الدولية لصانعي السلام في الشرق الأوسط . وقد عقدت القمة بمدينة شرم الشيخ وتحت الرئاسة المشتركة لكل من الرئيسين المصري حسني مبارك ، والأمريكي بيل كلينتون. وناقشت ثلاث قضايا رئيسية هي إنقاذ عملية السلام ، وتوفير الأمن في المنطقة ، ومكافحة العنف والإرهاب.

وقد اكتسبت هذه القمة أهميتها من عدة اعتبارات تتعلق بتوقيتها وموضوعها وحجم المشاركة الدولية فيها . فأما من حيث التوقيت ، فقد جاء انعقادها في ظرف بالغ الدقة بالنسبة لمسارات المفاوضات بين العرب وإسرائيل ، وذلك بعد أن ازدادت أعمال العنف بدرجة تهدد مستقبل عملية السلام وتقضي على الأمل فيها . وأما من حيث الموضوع ، فقد ربطت القمة لأول مرة بين استمرار مفاوضات السلام وضرورة توقف أعمال العنف واعتبرتهما وجهين لعملة واحدة ، كما أنها عكست تزايد الاهتمام الدولي بوضع أساس لتحرك عالمي في مواجهة الإرهاب واعتباره خطرا على السلام في العالم ككل . وأما من حيث حجم المشاركة فقد ضمت عددا كبيرا من المشاركين بلغ ٢٩ دولة . فبجانب الدولتين الراعيتين لعملية السلام بالمنطقة وهما الولايات المتحدة وروسيا ، شاركت في القمة أطراف مباشرة في الصراع هي إسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن و ١٢ دولة عربية أخرى هي مصر والمغرب وموريتانيا وتونس والجزائر واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي الست . ورفضت كل من سوريا ولبنان المشاركة في هذه القمة . وقد عكست سرعة الإستجابة الدولية للدعوة التي قدمتها مصر والولايات المتحدة إقتناع المجتمع الدولي بأهمية القضايا التي تضمنها جدول الأعمال وأهمية الدور الذي يمكن أن يحققه تجمع دولي بهذا الحجم

أولا : الظروف السياسية للقمة:

تجمعت عدة عوامل وراء عقد قمة صانعي السلام . فقد اتضح على مدى الشهور الستة الماضية أن التقدم على المسارين السوري والفلسطيني مع اسرائيل محدود للغاية ، وأن محدودية النتائج تجعل المسارين يتعثران بشدة بسبب حالة اليأس والإحباط وتجدد انعدام الثقة بين الأطراف . ففي خلال العام الماضي نجحت الاتصالات التي قام بها الرئيس مبارك مع المسئولين السوريين ، وتلك التي قام بها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مع المسئولين الإسرائيليين في استئناف المفاوضات على المسار السوري الإسرائيلي . وبالفعل شهدت مدينة ميريلاند الأمريكية عدة جولات من اللقاءات بين الجانبين السوري والإسرائيلي ، ولكنها اقتصرت من حيث درجة التمثيل على الخبراء ، وكان من المتوقع أن تتقدم هذه المفاوضات لتصبح على مستوى وزراء الخارجية وأن تتوصل الى نقاط مشتركة حول القضايا

الخلافية وخاصة الأمن والإنسحاب الإسرائيلي من الجولان . ولكن وضح أن الفجوة لاتزال واسعة بين الجانبين ، ولم تنجح جولات وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي في تحريك هذا المسار بصورة أفضل . وزاد من حالة الفتور أن شيمون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي قرر تقديم موعد الإنتخابات الإسرائيلية الى ٢٩ مايو ، مما كان يعني أن الحكومة الإسرائيلية لن تكون معنية بدرجة كافية بمفاوضات السلام لعدة شهور . وقابل ذلك فتور مشابه على الجانب السوري الذي هو بالأساس غير مكترث بعامل الزمن . وهكذا تلاشت التوقعات التي عبرت عن تصريحات المسئولين الأمريكيين أنفسهم بأن عام ١٩٩٦ سيشهد انفراجا كبيرا في المسار السوري الإسرائيلي .

وعلى المسار الفلسطيني ، كان من المتوقع أن تشهد الشهور الأولى للعام الحالي تحركا ملموسا بالنسبة لعقد المفاوضات حول الحل النهائي للقضية الفلسطينية ، والذي يشمل تحديد مصير القدس . ولكن أمرا كهذا لم يحدث أيضا ، بل تم إرجاؤه لما بعد الإنتخابات الإسرائيلية . كما أن إسرائيل لم تكمل انسحابها من كل مدن الضفة ، فضلا عن إقدامها لأكثر من مرة على إغلاق الضفة وغزة لدواع أمنية مما كان يتسبب في زيادة تدهور الأحوال المعيشية للفلسطينيين . وقد إتهم الجانب الفلسطيني إسرائيل بأنها لا تفي بتنفيذ ما نصت عليه اتفاقات السلام بين الجانبين .

ومن جهة أخرى ، فإن مؤشر العنف تصاعد بدرجة كبيرة على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي . فقد تم اغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي في نوفمبر الماضي على يد متطرف يهودي ، كما قامت حركتا حماس والجهاد ببعض العمليات المسلحة وردت السلطات الإسرائيلية باغتيال يحيى عياش أحد قادة حماس . وفي خلال تسعة أيام فقط بين أواخر فبراير وأوائل مارس الماضيين تعرضت إسرائيل لأربعة انفجارات من خلال عمليات انتحارية قام بها بعض أعضاء الجناح العسكري لحماس (كتائب عز الدين القسام) . وقد وقعت هذه الإنفجارات في القدس الشرقية وعسقلان وتل أبيب ، وأدت الى مصرع ٦٣ إسرائيليا وإصابة العشرات بجراح . وردت السلطات الإسرائيلية هذه المرة بفرض الحصار على الضفة وغزة ، مما أوصل أبناءها الى حد المجاعة .

ومما زاد من القلق أن إسرائيل حركت قواتها العسكرية في اتجاه الضفة وذلك لأول مرة منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ، حيث نشر الجيش الإسرائيلي وحدات مدرعة على طول الحدود مع الضفة وانتشر حوالي ألفي جندي من حرس الحدود في المناطق التي تتجاور فيها التجمعات السكنية الإسرائيلية مع الفلسطينية . وكان تحريك القوات العسكرية بمثابة تهديد غير مباشر بأن إسرائيل يمكن أن تعيد احتلال المنطقة ، مع ما يعنيه ذلك من إحياء جو الحرب .

والخلاصة أن هذه الأوضاع سواء ما تعلق منها بالتباطؤ في مسيرة السلام أو بازدياد العنف على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، كانت تعني أن عملية السلام مهددة بالإنهيار ، وأن الآمال المعقودة على السلام من حيث مشروعات التعاون الاقتصادي وتحقيق التعايش بين العرب وإسرائيل لن تتحقق . ومن هنا كانت الحاجة ملحة لعقد مثل هذا المؤتمر الموسع .

ثانيا : المواقف السياسية للأطراف الرئيسية :

تباينت مواقف الأطراف الرئيسية المشاركة في القمة حول جدول الأعمال نفسه ، وبالنسبة لرؤية القضايا الأساسية التي تضمنها هذا الجدول . ولم يكن التباين إلا تعبيرا عن تعقد عملية السلام وإختلاف التحالفات السياسية مع الأطراف المباشرة في الصراع العربي الإسرائيلي . كما كان للتباين في المواقف سبب آخر تمثل في أن الدعوة لعقد القمة أشارت الى أن جدول الأعمال يعد مفتوحا للإجتهادات المختلفة ، حيث أن الهدف الرئيسي هو البحث عن سبل وآليات لإنقاذ عملية السلام ووقف الإرهاب . وبما أنه لم يكن هناك اتفاق على هذه السبل بالتحديد ، بل كان هدف القمة هو التوصل الى هذه الوسائل ، فقد كان من الطبيعي أن تتعدد الرؤى والإجتهادات . ويلاحظ في هذا الصدد أن فكرة عقد القمة احتاجت لقدر من التبلور خلال فترة وجيزة من الزمن لم تتعد بضعة أيام . فعندما إقترح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب ، وذلك عقب العمليات الإنتحارية في إسرائيل، وبعد أن اتصل بالرئيس المصري حسني مبارك لتبادل الرأي حول هذا المؤتمر ، كان رد مبارك أن مصر كانت قد دعت الى مثل هذا المؤتمر منذ سنوات ، أي أنها صاحبة المبادرة الحقيقية لدعوة كهذه ، ولكن لأن التطورات الراهنة بالمنطقة تتعلق أيضا بعملية السلام ذاتها ، كان من الضروري أن تعاد بلورة فكرة عقد القمة لتشمل السلام والإرهاب معا ، مع التركيز أساسا على موضوع السلام . ويمكن بلورة التباين في المواقف السياسية للأطراف الرئيسية في النقاط التالية :

١ - إختلف الجانبان العربي من جهة والإسرائيلي والأمريكي من جهة أخرى حول الأولويات في جدول الأعمال . فقد كان تقدير الجانب العربي أن السلام هو القضية المحورية وبتحقيقه يتوقف العنف والإرهاب ، ومن ثم يتعين تركيز الجهد في بحث السبل التي تؤدي الى استئناف عملية المفاوضات على المسارات المختلفة وإسراع خطواتها دون انتظار لأية إعتبارات . وأما الجانب الإسرائيلي فقد طالب بأن يركز المؤتمر على قضية الإرهاب بالدرجة الأساسية ، وأيده في ذلك الجانب الأمريكي ، وكلاهما كان يرى أن وقف ما يسمى بالأعمال الإرهابية (في إشارة منهما لأعمال المقاومة المسلحة للمنظمات الفلسطينية) هو الذي يجب أن يحظى بالأولوية ، وبعد تحققه يمكن استئناف مسيرة السلام . وفي هذا الصدد عمد التليفزيون الإسرائيلي الى تسريب ما أسماه بصيغة البيان الختامي للقمة ، وذلك قبل عقدها بيوم واحد وأشار إلى أن البيان سيتضمن خمس نقاط هي : الإصرار على عملية السلام وتحقيق سلام عادل ودائم ، والتنديد بجميع أشكال

الإرهاب أيا كانت دوافعها أو مرتكبوها، وأن يتعهد المؤتمر بالتصدى بحزم لظاهرة الإرهاب ، ووقف عملياته ، والتنسيق بين الحكومات وأجهزة الأمن لهذا الغرض ، والسعى الى إبرام اتفاق دولى لإتخاذ تدابير لمحاكمة مرتكبى الأعمال الإرهابية . كما كان هناك إصرار من الجانب الإسرائيلى على أن يتضمن البيان الختامى التنديد بما أسماه "بالإرهاب الإسلامى" . وقد رفض الجانب العربى هذا التصور خاصة ربط الإرهاب بالإسلام .

٢- حرصت روسيا على الإهتمام بشكل أكبر بقضية الإرهاب ، حيث دعا الرئيس الروسى بوريس يلتسين الى تحرك دولى مكثف فى هذا الإتجاه . وكان واضحا من كلمته أمام القمة أنه مع الإتجاه الذى يربط اليوم بين أعمال المقاومة المسلحة والإرهاب ولا يرى فرقا بينهما فيما اعتبر إشارة من يلتسين لما يجرى فى الشيشان . وقد صب موقفه فى صف من يربطون ولو بشكل غير مباشر بين أعمال العنف والإسلام .

٣- دعت بعض الأطراف الى عقد إجتماع على غرار مؤتمر مدريد الذى عقد فى عام ١٩٩١ من أجل دفع عملية السلام ، وذلك فى سياق الإقتراحات بشأن سبل إنقاذ هذه العملية . بينما كان الإتجاه الغالب هو عدم الحاجة لمثل هذا الإجتماع ، وإنما المطلوب هو أن تستأنف الأطراف مسارات السلام القائمة فى جو من الثقة والإلتزام . وفى هذا اقترحت روسيا عقد اجتماع مصغر على مستوى وزراء الخارجية بموسكو لتذليل العقبات القائمة وتحريك مفاوضات السلام ، بينما دعا الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى الى عقد دورة جديدة لمؤتمر مدريد لنفس الهدف .

٤- لم يكن الموقف الأوروبى موحدا ، فبينما ركزت المانيا وبريطانيا على قضية الإرهاب ، ناشدت فرنسا المؤتمر أن يخرج بصيغة متوازنة ، ودعت الجانب الأمريكى الى اتخاذ موقف أكثر إيجابية من الجانب الفلسطينى ، ويخفف من إنحيازه للجانب الإسرائيلى ، وأيدتها فى هذا أسبانيا .

٥- ركز الجانب الفلسطينى على المناخ العام الذى تسبب فى إشاعة الكراهية ، ومن ثم العنف المتبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وطالب بأن يتم تنفيذ ما جاء فى اتفاقات السلام ، والتأكيد على أن ذلك هو المدخل الصحيح لوقف تيار العنف . كما حذر من سياسة العقاب الجماعى التى تتبعها إسرائيل تجاه الفلسطينيين . وبينما ندد بالعنف الذى قامت به جماعة "حماس" ، أشار الى أن سياسات العقاب الجماعى تأخذ الفلسطينيين الراغبين فى السلام بجريرة أعمال بعض أعداء السلام ، مما يثير الكراهية وانعدام الثقة . كما اهتم بتوضيح تردى الأوضاع المعيشية للفلسطينيين باعتبارها من الأسباب الرئيسية لتعزيز موقف المتطرفين الفلسطينيين ، داعيا المجتمع الدولى الى سرعة تقديم المساعدات التى وعد بها دون ربط ذلك بالمراحل التى تمر بها عملية تنفيذ الاتفاقات .

ثالثا : آفاق السلام والأمن بالمنطقة بعد القمة :

خرجت القمة بموقف متوازن يحقق مطالب المشاركين ، حيث جمعت بين التعهد باستئناف مفاوضات السلام وبين معالجة قضية الإرهاب والعنف فى المنطقة . وبرغم التباين فى مواقف الأطراف ، فإن الصيغة التى خرج بها البيان الختامى تؤكد أن المشاركين كانوا حريصين على تنسيق جهودهم ، وإنجاح هذا التجمع الدولى الضخم . ويمكن بلورة التطورات المتوقعة بالنسبة لقضيتى السلام والأمن فى المنطقة استنادا الى نتائج القمة فى النقاط التالية :

١- إمكان الإبقاء على قوة الدفع فى مسيرة السلام والإسراع بخطواتها ، حيث قررت القمة دعم الإتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية وتوفير الدعم السياسى والإقتصادى اللازمين لاستمرار عملية السلام . ويعد بيان القمة بمثابة تعهد دولى على نطاق واسع يضمن تحقيق هذا الهدف ، ويفرض مسئوليات إضافية على كل من مصر والولايات المتحدة لتذليل العقبات بين الأطراف الرئيسية فى مسارات التفاوض وذلك بحكم أنهما رئيستا القمة ، ولأن البيان صدر بتوقيع مشترك لكل من رئيسيهما .

٢- الحد من أعمال العنف فى المنطقة ، حيث قررت القمة تنسيق الجهود لوقف هذه الأعمال ومساندة جهود جميع الأطراف للحيلولة دون استغلال أراضيهم للأغراض الإرهابية وإغلاق منابع التمويل للمنظمات التى تقوم بهذه الأنشطة .

٣- اعتبار أعمال العنف التى تعيق مسيرة عملية السلام أعمالا إرهابية ، ولذلك يتعين على الأطراف المباشرة خاصة الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى وقف نشاط كل الجماعات التى تباشر العنف بهذا الهدف . وقد بدأ الجانبان الإسرائيلى والفلسطينى خطوات مؤثرة فى هذا الطريق ، وإن كانت موجهة أساسا ضد المنظمات الفلسطينية المسلحة وحدها .

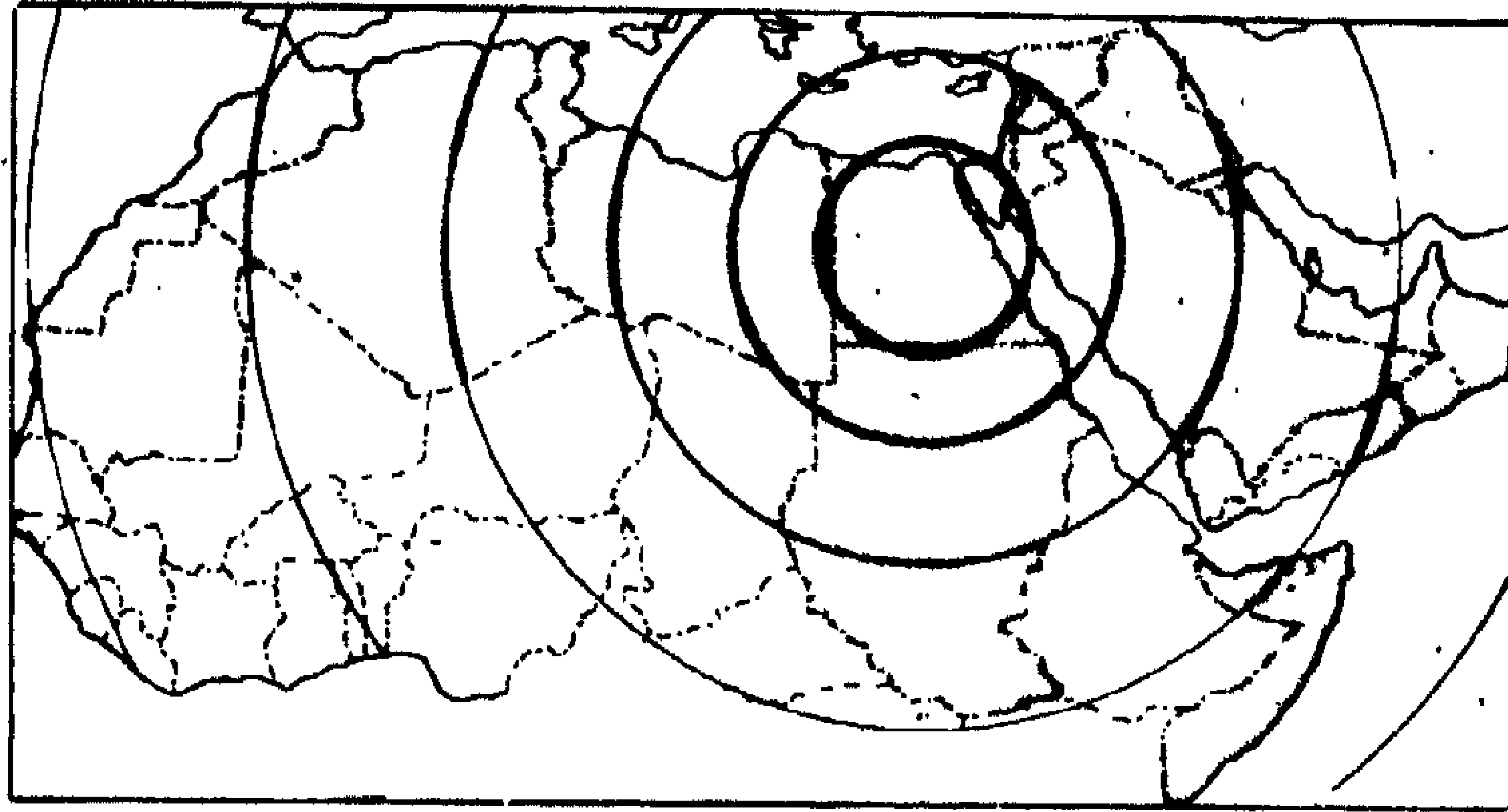
٤- وضع آلية لتنفيذ القرارات التى صدرت من القمة ، حيث تقرر تشكيل مجموعة عمل على مستوى الوزراء تجتمع فى واشنطن لإعداد توصيات حول أفضل الأساليب لتنفيذ فقرات البيان وتقديم تقرير للمشاركين فى خلال ٣٠ يوما . ووجود هذه الآلية يعنى أن المجتمع الدولى أصبح مسئولا أكثر من أى وقت مضى عن دفع مسيرة السلام ووقف العنف والإرهاب فى المنطقة .

٥- تعزيز العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، بالإضافة الى تعزيز موقف حزب العمل بزعامة شيمون بيريز فى الإنتخابات الإسرائيلية القادمة .

٦- التعهد بتقديم المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وتعزيز موقف الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات أمام الجماعات الفلسطينية المعادية للسلام .

تقارير

وزراء الخارجية العرب والمسئولية القومية



أحمد يوسف القرعى

أحال وزراء الخارجية العرب من داخل مجلس الجامعة ملفات ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربى ، ومحكمة العدل العربية ، وآلية ميثاق فض المنازعات بين الدول العربية الى لجان سياسية وقانونية بدعوى المزيد من الدراسة ، وإن أفصح البعض من الوزراء العرب بالمجلس بعدم الإختصاص وطلب إرجاء مثل هذه المشروعات الى أن يحين إنعقاد مؤتمر قمة عربى قادم .

هكذا ترجأ ملفات المشروعات العربية الطموحة والعاجلة دورة بعد دورة حيث سبقتها ملفات أخرى مؤجلة من دورات سابقة فى مقدمتها ملف المصالحة العربية وملف المياه العربية وملف استراتيجية الأمن القومى العربى .

وتراكم الملفات العربية الحيوية فى أدراج الجامعة العربية دون مناقشة أو قرار يعد مسئولية وزراء الخارجية العرب فى المقام الأول بإعتبار أنهم هم الذين يسيرون أساسا مجلس الجامعة العربية . والمجلس هو الهيئة العليا فى الجامعة ويختص بكل ما يتصل بأهدافها ومبادئها وأصول العمل فيها وهو المرجع فى كل ما لا ينص الميثاق على مرجع آخر سواه كما أنه قمة الهرم فى بنيان الجامعة بالنسبة لقرارات المراجع الأدنى.

ويعنى هذا أن مسئولية نجاح أو إخفاق أى دورة للمجلس تقع على وزراء الخارجية العرب وحدهم بل أن نجاح أو إخفاق أى مؤتمر للقمة العربية يقع عليهم أيضا من واقع توليهم الأعمال التحضيرية للقمة ، ومن ثم تتضح لنا أبعاد المسئولية القومية الملقاة على عاتق هؤلاء الوزراء تجاه تطوير وزارتهم من ناحية تجاه إعطاء أولوية مطلقة للعمل العربى المشترك .

ويأتى مطلب تطوير وزارات الخارجية فى ظل تداعى المتغيرات الدولية العديدة والمتنوعة حيث تحرص معظم الحكومات فى عالمنا المعاصر على تطوير وتحديث وزارات الخارجية لمواكبة إيقاع العصر ومتغيراته . وهنا تبرز التقاليد الدبلوماسية التى تمتاز بها دولة دون الأخرى .

ووزارة الخارجية - بصفة عامة - هى الوزارة المختصة باقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها وإدارتها . ولئن كان هنالك اتفاق على الإختصاصات الفنية والإدارية والتنفيذية لوزارة الخارجية فإن الإختلاف يتناول دورها فى صناعة السياسة الخارجية .

وأيا كان الأمر فإن وزارة الخارجية هى الأداة الفنية والإدارية الأولى لتنفيذ السياسة الخارجية ، ويمكن تلخيص أهم اختصاصاتها فيما يلى :

- الإشراف على مختلف علاقات الدولة ورعاية مصالحها بالخارج واتخاذ القرارات لحمايتها فى حدود القوانين واللوائح والمعاهدات والعرف الدولى .

– تنظيم تبادل البعثات الدبلوماسية والقنصلية مع الدول الأجنبية وإعداد وتبليغ التعليمات لهذه البعثات بالخارج .

– القيام بالإتصالات والمفاوضات لعقد كافة المعاهدات والاتفاقات الدولية والإشراف على تنفيذها وتفسيرها ونقضها بالإشتراك مع الوزارات الأخرى .

وإذا كانت هذه أهم الإختصاصات التي تدخل في نطاق عمل جميع وزارات الخارجية العرب فإن وزير الخارجية – على حد تعبير قرار صدر لمحكمة العدل الدولية في ٥ أبريل ١٩٣٣ – "هو صلة الوصل بين دولته والعالم الخارجي وتصريحاته تلزم دولته" .

ولعل هذا يؤكد المسئولية القومية التي تقع على وزارات الخارجية والدول العربية ومهمة وزراء الخارجية العرب في تحديث وزاراتهم والتحديث يعني في المقام الأول التطوير الإداري . ويكفي الإشارة هنا الى أن أوروبا لاحظت مثلا أن سببا أساسيا من أسباب تخلفها عن الولايات المتحدة الأمريكية يرجع الى تخلف النظم الإدارية الأوروبية عن مثيلاتها في الولايات المتحدة .

والتحديث يعني أيضا استكمال الوزارة لكل الكفاءات البشرية التي تستطيع مواجهة متطلبات العمل الدبلوماسي . ولقد قيل مثلا أن عددا من رؤساء البعثات العربية في باريس – في الستينات – كانوا لا يجيدون الفرنسية . أما في دول أمريكا اللاتينية فكان يندر أن تجد دبلوماسيا عربيا واحدا يتكلم الأسبانية .

والتحديث يعني كذلك أن تكون الوزارة معملا للتحليل السياسي وجهازا للبحث والدراسة . وهنا يمثل الأرشيف الحديث ذاكرة الوزارة . وإذا فقدت أي وزارة هذه الذاكرة إختل عملها وفقدت المبادرة في إتخاذ القرار السليم والمناسب في الوقت المناسب .

ويعتبر تخطيط السياسة الخارجية أحد المعضلات الرئيسية التي تواجه الدول العربية بصفة عامة . والإهتمام بالتخطيط لا يعني فقدان المرونة في مواجهة المواقف المختلفة .

ولاشك أن تحديث وزارات الخارجية في الدول العربية يترك بصماته على فعاليات مؤتمرات وزراء الخارجية العرب داخل الجامعة العربية وخارجها حيث تبدو أهمية اتخاذ الموقف العربي الموحد في المؤتمرات العربية والدولية .

وزراء الخارجية في إطار الجامعة العربية :

يعد مجلس جامعة الدول العربية الهيئة العليا في الجامعة كما سبقت الإشارة ، وإذا كان الميثاق لم يحدد مستوى التمثيل في المجلس فقد حدث كثيرا أن انعقد المجلس على مستوى الوزراء (وزراء الخارجية أو غيرهم بحسب المواد المدرجة على جدول أعماله) .

ورغم أن الميثاق لم ينص صراحة على إنشاء لجنة سياسية ضمن أجهزة الجامعة على اعتبار أن المجلس هو الذي ينبغي أن يستقل وحده بممارسة العمل السياسي العربي المشترك طبقا للمادة الثالثة ، إلا أن توسع نواحي العمل السياسي العربي تطلب إنشاء جهاز يقوم بعبء العمل السياسي الى جانب المجلس . وصدر قرار المجلس في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٦ بإنشاء لجنة وزراء الخارجية التي عرفت فيما بعد باسم "اللجنة السياسية الدائمة" .

وكان انشاء هذه اللجنة وتطوير عملها قد عوض الى حد كبير عدم وجود جهاز تنفيذي الى جانب مجلس الجامعة ، كما أن اشتراط الأغلبية العددية فقط في قرارات اللجنة قد وفر قدرا كبيرا من المرونة التي قد لا توفرها قواعد التصويت في المجلس للعمل في الجامعة العربية .

واللجنة السياسية المشكلة من وزراء الخارجية العرب تلعب دورها على مستويين :

المستوى الأول : هو اجتماعها كلجنة فرعية خلال دورات انعقاد المجلس وهي لا تختلف في هذه الحالة عن أية لجنة فرعية أخرى سوى أن ما يصدر عنها من آراء وتقارير يكون له قوة إلزام أدبية باعتباره صادرا من وزراء الخارجية .

المستوى الثاني : هو اجتماعها فيما بين دورات انعقاد المجلس حيث تقوم بتنسيق سياسات الدول الأعضاء في الظروف الطارئة والقضايا ذات الأهمية الخاصة ملتزمة في ذلك بالطبع بما يكون قد أصدره مجلس الجامعة من قرارات في الموضوعات التي تناقشها ، فإذا اقتضى الأمر إجراء تعديل ما في هذه القرارات وجبت دعوة المجلس الى دورة استثنائية للنظر في الأمر .

وكان قرار إنشاء اللجنة السياسية عام ١٩٤٦ قد حدد اختصاصاتها تحديدا مجملا حين نص على أنه "تنسيق العمل السياسي" بين دول الجامعة العربية . وهذا التعبير في ذكر اختصاص اللجنة السياسية مستمد كما هو واضح من نص المادة الثانية من الميثاق وإن كان نص الميثاق هو "تنسيق الخطط السياسية" .

والواقع أن هذه اللجنة لم تحصر اختصاصاتها في الشئون السياسية وحدها بل تعدى نشاطها الى مجالات شتى . وبدأ المجلس يحيل عليها موضوعات ومسائل عسكرية واقتصادية وإدارية .. الخ .

ولقد قامت اللجنة السياسية بدور ايجابي في تنسيق سياسات الدول الأعضاء في الجامعة إزاء مختلف القضايا والمشاكل العربية وتزايدت أهمية هذه اللجنة بمرور الوقت حتى أصبحت واحدة من أهم لجان الجامعة العربية إن لم تكن أهمها على الإطلاق .

وبدلا من تطوير عمل ودور اللجنة السياسية لمواجهة المتغيرات العربية والدولية فإن مؤتمرات القمة العربية استحدثت في البداية أجهزة جديدة مثل مؤتمر رؤساء الحكومات العربية باعتباره مجلس تنفيذي لمتابعة نفاذ قرارات مؤتمر القمة العربي ويجتمع كل أربعة أشهر ، ولجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب ومهمتها المتابعة المتصلة لتنفيذ القرارات الصادرة عن الملوك والرؤساء العرب وتجتمع مرة في كل شهر .

وحدث تداخل بين اختصاصات هذه الأجهزة وعمل اللجنة السياسية . إلا أن هذه الأجهزة لم تكتسب صفة الديمومة وتجمدت أعمالها وبقيت اللجنة السياسية تمارس اختصاصاتها .

ضرورة تطوير اللجنة السياسية :

ولاشك أن مواجهة المتغيرات العربية والدولية الجديدة تتطلب تطوير اللجنة السياسية التي أصبحت أعمالها محدودة الأثر في توجيه السياسة العربية والتخطيط لها .

إن السياسة العربية بحاجة ماسة في هذه الظروف الى التضامن القومي ولم الشمل واتفاق الكلمة وتكتل الجهود من أجل تحقيق وحدة الاتجاه والرأي والإرادة العربية لمواجهة كل التحديات التي تهدد كيان الأمة ومصيرها .

وهنا تبرز أهمية وحتمية أن يكون للجنة السياسية الصلاحيات والاختصاصات التي تمكنها من القيام بدور ايجابي في تحقيق التضامن العربي الفعال .

وبصفة عامة فإن تطوير عمل اللجنة السياسية مرهون أساسا بتطوير عمل مجلس الجامعة نفسه ولقد حرص مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية على إعطاء دور متزايد لوزراء الخارجية العرب في مجلس الجامعة وغيره من الهيئات الأخرى حيث أورد الفصل الثالث من المشروع المجالس والأجهزة الرئيسية للجامعة وتم تسمية مجلس وزراء الخارجية العرب الذي يتلو مؤتمر القمة من حيث الأهمية وبالاضافة الى تنفيذ مؤتمرات القمة والمهام التي يوكلها اليه ، يمارس المجلس دورا مهما في العمل السياسي والدفاعي العربي .

في المجال السياسي يعمل مجلس وزراء الخارجية – في مشروع التعديل الجديد – على وضع استراتيجية العمل العربي المشترك وتحديد أهدافها ، ووضع الخطط واتخاذ الإجراءات لتنسيق العلاقات المشتركة للدول الأعضاء مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية بما يحقق أهداف الجامعة ، وينظر المجلس في النزاعات بين الدول الأعضاء ويتخذ القرارات والتوصيات والتدابير بشأنها ، كما يتخذ المجلس التدابير المناسبة تجاه الدول المخالفة لقراراته الخاصة بتسوية النزاعات بالطرق السلمية ، هذا كما يقوم المجلس بإعداد مشاريع جداول أعمال مؤتمرات القمة ووضع التوصيات التي ترفع اليه . أما في المجال الدفاعي فيختص مجلس وزراء الخارجية العرب (والذي ينعقد في هذه الحالة على مستوى وزراء الخارجية ووزراء الدفاع) بوضع سياسة الدفاع المشترك في الوطن العربي وضمان أمنه وتأمين متطلباته ووضع الخطط الكفيلة بتنفيذ سياسة الدفاع المشترك وحماية الأمن القومي واتخاذ التدابير السياسية والاقتصادية والعسكرية وسواها ضد الدولة المعتدية ، كما يقوم المجلس أيضا بوضع سياسة التصنيع العسكري العربي وانشاء قوات الأمن العربية واستخدامها .

ويبدو واضحا من مشروع تطوير ميثاق الجامعة العربية الى أي حد ينعقد الأمل العربي على وزراء الخارجية العرب في تحمل أمانة المسؤولية القومية .

والى أن يبت وزراء الخارجية العرب في تعديل الميثاق يظل الدعم والتطوير والتحديث لوزارات الخارجية العرب من ناحية ولمجلس الجامعة من ناحية أخرى هو مطلب المرحلة القادمة ، والى أن يحين اجتماع مجلس الجامعة في سبتمبر القادم فإن الأمر يتطلب الإعداد الجيد لهذا الاجتماع لحسم مسائل الملفات المؤجلة كمقدمة طبيعية لفتح صفحة جديدة للعمل العربي المشترك .

الملفات المؤجلة :

أولا : ملف المياه العربية :

وكان مجلس الجامعة قد قرر في دورة مارس ١٩٩٣ تكليف الأمين العام للجامعة بأن يولي موضوع الأمن المائي العربي الأهمية التي يستحقها ورفع مستوى معالجته فنيا وأمنيا وسياسيا لمواجهة المخططات المعادية كما قرر المجلس دراسة وضع استراتيجية مائية عربية موحدة تصون حقوق العرب في الموارد المائية تجاه مخاطر التهديد الخارجي .

وفي الوقت الذي اتخذ مجلس الجامعة قراراته هذه ونبه الى خطورة استيلاء اسرائيل على المياه من أنهار الأردن ولبنان ومياه آبار الضفة فإن المجلس نفسه عاد منذ دورة مارس ١٩٩٤ وأخذ يؤجل طرح ومناقشة موضوع المياه ككل دورة بعد دورة .

وقضية المياه في الأراضي العربية المحتلة وغيرها تستحق وقفة عربية حاسمة لا تحتمل التعليق على قضية أخرى أو التأجيل لموسم آخر وتتطلب حلا عربيا غير تقليدي وكان الأمين العام للجامعة العربية صادقا مع نفسه ومع مسئولية منصبه حينما وجه الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي لتحديد الاستراتيجية المقبلة للأمن المائي العربي .

ثانيا : ملف المصالحة العربية:

وهو ملف يستهدف تعزيز النظام العربي وإعادة تماسكه بما يجعله قادرا على الوفاء بمتطلبات أمنه القومي وبمبادرة من الأمين العام للجامعة تم إعداد مشروع يتكون من ثلاثة أجزاء أولها عن دواعي المصالحة وثانيها عن الآلية المقترحة وثالثها عن مبادىء بناء المصالحة القومية العربية . ورفع الأمين العام رسائل للقادة العرب بهذا المعنى في مارس ١٩٩٣ وتشير تصريحاته الى موافقة ١٤ دولة عربية على المبادرة بما يعني أنه ليس هناك اجماع عربي كامل رغم أن مثل هذه المبادرة يجب أن تكون المدخل لكل جهد سيبذل من أجل اعادة ترتيب البيت العربي الكبير .

ثالثا : ملف استراتيجية العمل العربي المشترك :

ويعود فتح هذا الملف الى دورة سبتمبر ١٩٩٢ عندما ناقش مجلس الجامعة العربية موضوع الأمن القومي العربي في إطار المتغيرات الدولية والإقليمية الجارية واتخذ بشأنها قرارا بتكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد تصور شامل عن الأمن القومي العربي وتشكيل لجنة وزارية من

عدد من الدول الأعضاء لتحديد إطار الدراسة ومناقشتها ثم عرضها على دورة سبتمبر ١٩٩٣ .

وتضمنت الدراسة عدة محاور رئيسية شملت مفهوم الأمن القومي العربي ومقوماته وتحدياته بهدف وضع استراتيجية قومية عربية وكيفية مواجهة التحديات التى تواجه الأمة العربية .

وأرجأ مجلس الجامعة فى مارس ١٩٩٤ اتخاذ قرار بشأن مشروع استراتيجية الأمن القومي العربي ويعني هذا إغلاق ملف هذا المشروع وكان يمكن اتخاذ قرار آخر بأن يظل هذا المشروع قيد البحث والدراسة والتطوير .

رابعا : ملف ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربى :

وقد افتتح مجلس الجامعة فى دورة مارس ١٩٩٥ هذا الملف وشكل لجنة تحضيرية لوضع تصور لكيفية دعم الجامعة العربية ولصياغة مشروع ميثاق الشرف الذى اقترحه الرئيس حسنى مبارك تلتزم به الدول العربية لتعزيز علاقاتها مع بعضها البعض ولتنظيم تعاملها مع العالم الخارجي . ورغم صياغة مشروع الميثاق إلا أن مجلس الجامعة بدأ منذ دورة سبتمبر ١٩٩٥ تأجيل مناقشة المشروع.

خامسا : ملف محكمة العدل العربية :

ولقد أعدت الأمانة العامة للجامعة العربية ملف مشروع المحكمة وأحالته الى الدول الأعضاء لدراسته باعتباره الجهاز القضائي الرئيسي للجامعة وأحكامها نهائية وملزمة وغير قابلة للطعن ونافذة منذ تاريخ صدورها . ورغم أن الحاجة الى مثل هذه المحكمة قد أصبحت أكثر الحاحا فى ظل التحديات التى تواجه العمل العربي المشترك ، فإن ملاحظات بعض الدول على المشروع جعلت المجلس يؤجل المشروع .

سادسا : ملف آلية فض المنازعات العربية :

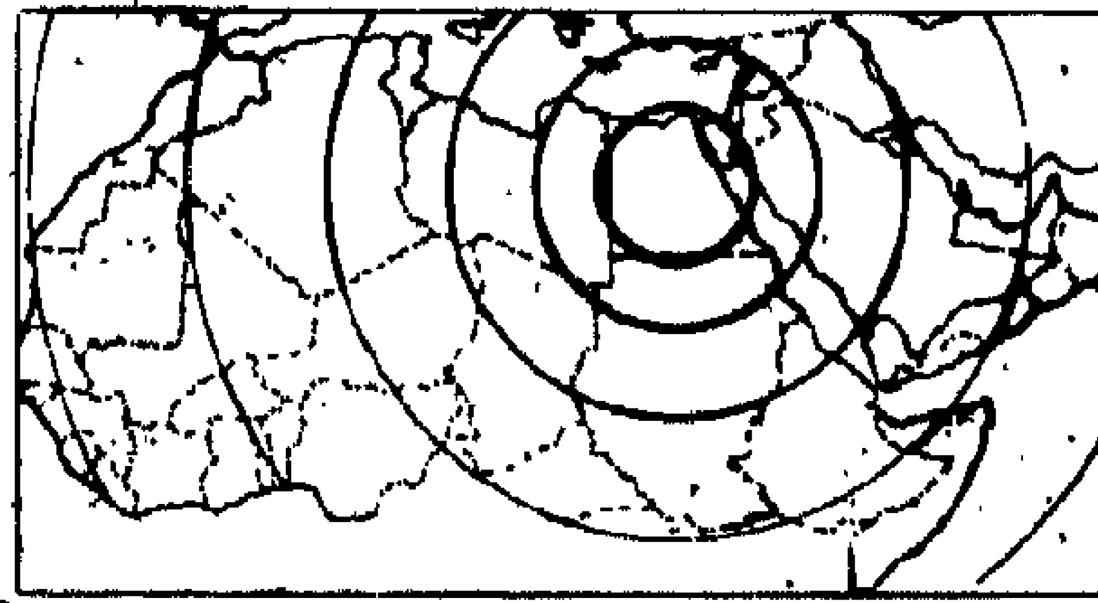
على غرار الآلية الأفريقية لفض المنازعات التى استحدثتها منظمة الوحدة الأفريقية منذ سنوات . ولقد ورد ذكر لمثل هذه الآلية أيضا ضمن مشروع ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي . ولحق هذا الملف أيضا بمصير الملفات الخمسة السابقة .



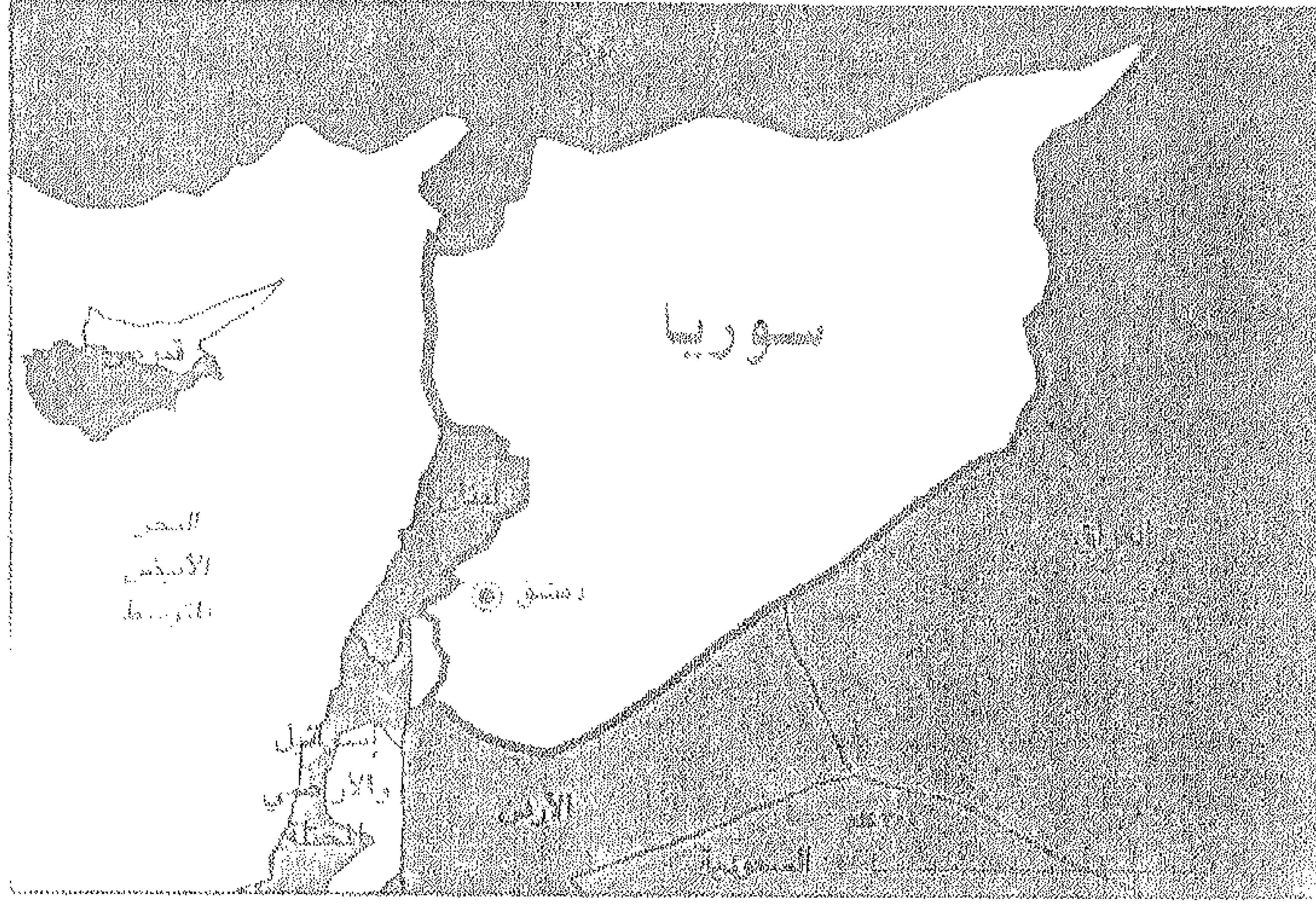
ويبدو واضحا من استعراض الملفات الستة المؤجلة والمتراكمة أنها تشكل أساسيات تصحيح مسار العمل العربي المشترك الى أن يحين تعديل ميثاق الجامعة بميثاق جديد أو بإضافة ملاحق له .

ولاشك أن دواعى المسئولية القومية الملقاة على عاتق وزراء الخارجية العرب تقتضى سرعة دراسة الملفات الستة ومحاولة ايجاد توافق آراء "فيما بينهم بشأنها قبل انعقاد الدورة القادمة لمجلس الجامعة فى سبتمبر القادم أو طلب انعقاد دورة طارئة للمجلس للبت النهائى فى هذه الملفات لتكون دليل عمل الجامعة العربية فى المرحلة القادمة.

ويبدو حجم المسئولية القومية لوزراء الخارجية العرب واضحا إذا أدركنا صعوبة انعقاد قمة عربية شاملة فى الوقت الحالى بما يعنى تحميل وزراء الخارجية العرب مسئولية تسيير دولاب العمل العربى المشترك .



سوريا واسرائيل وإشكالية صنع السلام



ايمن السيد عبدالوهاب

جاء قرار شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى ، بتعليق المفاوضات مع الجانب السورى (فى ٤ مارس ١٩٩٦) نتيجة العمليات الأنتحارية التى نظمتها منظمة حماس ، متوافقا مع الرغبة الاسرائيلية فى تأجيل حسم المفاوضات على المسار السورى الى مابعد الانتخابات . فبالنظر الى الصورة الدراماتيكية التى اضفيت على قرار التعليق ، نلاحظ أن الواقع يشير الى محدودية التقدم فى محادثات الميريلاند عبر جولاتها الاربع . وأن توفير قناة اتصال بين الطرفين قد ظل الهدف الرئيسي لاستمرار المفاوضات . بعبارة أخرى فإن قرار تعليق المفاوضات ، الذى برر بالرغبة فى المشاركة فى تشييع ضحايا الانفجارات الاخيرة فى اسرائيل ، لايلغى الهدف الاسرائيلى السابق ، بقدر مايتضمن مجموعة من الرسائل المباشرة وغير المباشرة . وفى هذا السياق ، سوف يتناول هذا التقرير تاثير العمليات الانتحارية على المفاوضات السورية الاسرائيلية من زاوية اجراءات الردع والقيود والفرص من ناحية وانعكاساتها فى ضوء خبرة مفاوضات الميرلاند التى دامت مايقرب من شهرين (حيث بدات فى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٥ –) باعتبارها أخر الجولات التفاوضية من ناحية أخرى .

اجراءات الردع الاسرائيلية :

فى البداية ، تبدو اجواء القلق والتوتر التى أجتاحت اسرائيل بكافة قواها السياسية ، وقد خلفت من ورائها العديد من ردود الفعل الدولية ، وبما يتجاوز فى مضمونها العمليات الانتحارية (فى القدس وعسقلان وتل ابيب) . فمن ناحية تم الربط بين دورة العنف الاخيرة التى قامت بها حماس بمجموعة من الابعاد الاقليمية الداخلية سواء الخاصة بالانتخابات الاسرائيلية او بنتائج الانتخابات الفلسطينية وتلك الجماعات والقوى الرافضة لعملية السلام . ومن ناحية ثانية تم اضفاء الصيغة الدولية على العمليات باعتبارها (ارهابا) وإن أقتصرت على اسرائيل . وهو ماعبر عنه وارين كريستوف وزير الخارجية الأمريكية ، بالحديث عن الجهود الامريكية مع دول المنطقة لمحاربة ما أسماه " الأرهاب ضد اسرائيل " والانطلاق من قمة شرم الشيخ التى جاءت تحت مسمى "قمة صانعى السلام" لمحاولة تخفيف ضغط الراى العام الاسرائيلى على بيريز ، والتضامن مع عرفات فى اجراءاته ضد حماس داخل مناطق الحكم الذاتى (حتى لايفقد مصداقيته التى وفرتها الانتخابات الفلسطينية مؤخرا) ، وتوفير ادانة جماعية لعمليات حماس ، بالأضافة لتوفير فرص استئناف المفاوضات على المسارين الفلسطيني والسورى ، التى بدت للوهلة الاولى متجاوزة لقدرات بيريز وحكومته . فحالة إنعدام الثقة فى الحكومة الاسرائيلية الحالية، قد فرضت نفسها على الساحة الاسرائيلية ، بشكل جعل من الترتيبات

الأمنية فى مقدمة أولويات حكومة بيريز ، وأعتبارها خيارا وحيدا لاستعادة مكانتها فى مواجهة اليمين بقيادة حزب الليكود الذى بدأ فى أعقاب تلك الاحداث وقد تولى السلطة بالفعل ، وأن خيار السلام قد تلاشى فى لحظة ، حيث كان انقلاب معظم الراى العام الاسرائيلى نحو اليمين بمثابة سحب للثقة من حكومة العمل التى قام برنامجها على دعم عملية السلام ، فكان شروع الحكومة نحو سلسلة من الأجراءات الانتقامية سواء بحصار الضفة والقطاع بالقوات والمدرعات او باطلاق يد أجهزتها لتعقب من تعتقد فى مشاركتهم فى التفجيرات مع نسف بيوتهم بالاضافة للحديث عن مشروعات الفصل بين الاسرائيليين والفلسطينيين، واستقدام العمالة البديلة للفلسطينيين . كما لجأت للربط بين الرغبة الدولية فى دعم استقرار المنطقة وإعادة ترتيبها من جانب ومكافحة الأرهاب من جانب آخر لممارسة نوع من الضغوط التى تودى فى النهاية لتضيق هامش المناورة السياسية للقوى الاقليمية المتفاوضه معها ، وبما يؤدى لتعظيم مكاسبها التفاوضية .

وعلى هذا النحو بدت إمكانيات استئناف المفاوضات على المسار السورى محدودة فى ضوء الصعوبات التى أفرزتها العمليات الانتحارية ولاسيما فيما يتعلق بموقف سوريا من حركة حماس وإمكانيات اغلاق مكتبها بدمشق ، فقد كان التوالى السريع للعمليات وكثافة الضحايا بالأضافة للتوقيت وكونها من اكبر الضربات الموجهة لاسرائيل ، دافعا لتصريحات آمريكية مفادها ، أن عودة المفاوضين السوريين والاسرائيليين الى استئناف محادثاتهما يحتاج الأن الى جهود اضافية من زيادة متوقعة لوزير الخارجية للمنطقة وربما زيادة تمهيدية لمنسق عملية السلام دينس روس .

القيود والفرص :

فى المقابل سعت سوريا لتثبيت موقفها التفاوضى ، والانطلاق من الاحداث الاخيرة ، لتاكيد أهمية شمولية السلام وعدالته لدعم عملية التنمية وتوفير الاستقرار لكافة الأطراف فى المنطقة . وتوافقا مع الخط التفاوضى السورى القائم على جعل السلام خيارا استراتيجيا ، فقد سعت سوريا لتفعيل موقفها من عملية السلام مرة أخرى والقيام بعدد من المبادرات فى اتجاهات مختلفة وذلك فى محاولة من جانبها لتجاوز حالة التأزم والتوتر التى تعيشها المنطقة فى أعقاب هجمات حماس من ناحية والمحافظة على موقعها داخل حركة الاحداث من ناحية أخرى . وإن كانت الصورة العامة للمنطقة ، قد غلفت بدرجة عالية من القتامة فالواضح أيضا أنها أفرزت أزمة حقيقية رشحت معها المنطقة للدخول فى سلسلة ردود الفعل المتسمة بالعنف الشديد . من هنا أنطلق الموقف السورى من الشعور بتأزم عملية السلام والحرص على ثوابت موقفه . فكان لجوؤها لعدد من الخطوات الاجرائية اولها : تاكيد الرغبة فى استمرار عملية المفاوضات وذلك بالأعلان عن رغبتها فى عودة مفاوضات الميريلاند ، وهو مايمكن تفسيره فى ضوء المحاولات الاسرائيلية لتحميل عدد من الدول الاقليمية مسئولية عمليات التفجير ودعم حركة حماس .

ثانيها : الدعوة لعودة أعمال مؤتمر مدريد لتتجاوز موقفها المتحفظ على حضور قمة " صانعى السلام". وبالرغم أن الدعوة لاتمثل مطلبا سوريا جديدا إلا أن الجديد هنا يتمثل فى توقيت الأعلان ومجموعة التصريحات الرسمية التى اكدت جميعها حرص سوريا على السلام ومعالجة الصعوبات التى تعترضه . وثالثها : التاكيد على ثوابت الموقف السورى الخاصة بالانسحاب الكامل من الجولان ووضع ترتيبات أمنية متوازية ومتساوية عقب الانسحاب . ورابعها : محاولة التفرقة بين مفهوم المقاومة الوطنية ضد الاحتلال الاسرائيلى واعتبارها حقا مشروعا وبين مفهوم الارهاب .

وتشير الخطوات السابقة ، الى مجموعة من الأهداف والأوراق التفاوضية ، التى سعت سوريا لاحرازها والتاكيد عليها فى ظل مرحلة فاصلة فى عملية السلام . يجئ فى مقدمتها : عدم الظهور بمظهر الرافض لعملية السلام او تحميلها مسئولية توقف المفاوضات ، الى جانب عدم حرصها على تقديم الدعم الانتخابى بدون مقابل مباشر لرئيس الوزراء شيمون بيريز ، الذى بدأ آنه فى آشد الاحتياج اليه بحضورها قمة صانعى السلام ، كما احتفظت بورقة لقاء الاسد مع مسؤلين اسرائيليين الى مرحلة لاحقة . وكذلك برزت ورقة التنظيمات الفلسطينية الراديكالية الموجودة الموجودة فى سوريا ، والموقف السورى منها وعدم إدانة الانفجارات التى نظمتها حماس . وإن كانت الورقتان الاخيرتان ، قد شكلتا اوراق ضغط على سوريا من قبل امريكا وإسرائيل على حد سواء ، منذ بداية عملية السلام فى مدريد ، فالملاحظ أن تزايد الضغط فى هذه المرحلة قد أخذ صورا اكثر حده . فمن غير المتصور اقتصاره فى المرحلة القادمة عند حد المطالبة بغلق مكاتب تلك التنظيمات أو باستمرار وضع الولايات المتحدة اسم سوريا ضمن قائمة الدول المتهمة برعاية الأرهاب. فربما يتجاوز لاتخاذ عدد من الاجراءات العقابية تجاه تلك التنظيمات بحيث لاتقتصر على تحرك فردى (بمعنى دول بمفردها) فضلا عن اتخاذ عدد من التدابير التى تحول دون استمرار دعم بعض الأنظمة سواء بالتمويل او الايواء.

وفى هذا الأطار ، تعددت التفسيرات والأراء الناظرة لعلاقة سوريا بالتنظيمات والقوى المعارضة لعملية السلام وفى مقدمتها حركة حماس ولاسيما مع أقدام النظام السورى على نوع من المصالحة مع حركة الأخوان المسلمين وقيامه بالأفراج عن معتقليها وقياداتها فى اواخر العام الماضى . وقد ساهم فى ابراز هذا التباين كونها خطوة غير مسبوقة منذ الصدام العنيف الذى وقع فى حماه عام ١٩٨٢ بين النظام والحركة ، وترافقها مع نشاط لحركة حماس ومراهنة بعض أجنحتها على دعم اقليمى من خلال الدول المعنية بعملية السلام .

من هنا ، بدت سوريا مواجهة بمجموعة جديدة من الضغوط النابعة من صعوبات عملية السلام نفسها جنبا الى جنب مع تلك الضغوط الاقليمية الناظرة للتيارات

السياسية الدينية فى المنطقة وخاصة الحركات السياسية الاسلامية، كاحد الأخطار الكبرى التى تهدد المنطقة . وإذا ما أضفنا تعثر المفاوضات مع اسرائيل حتى الآن - بدت لنا دوافع الحرص السورى على إمتلاك زمام المبادرة والتوافق مع الأدارة الدولية . (وإن كان بآليات مختلفة) فالدعوة لاحياء موتمر مدريد السلام ومهاجمة السلوك التفاوضى الاسرائيلى القائم على سلام منقوص وتوقيع اتفاقيات منفردة وعدم الوصول الى سلام حقيقى مع كافة الأطراف ما هى إلا خطوات سورية للتدليل على صدق موقفها . وهو مايقودنا لاستيضاح حيز التاثير الذى اكتسبته الأحداث الاخيرة على المسار السورى الاسرائيلى من ناحية ومدى مساهمتها فى تعقيد المفاوضات التى تعانى من التعثر والجمود ، رغم لقاءات المفاوضين الثنائية من ناحية أخرى .

مفاوضات الميريلاند :

رغم غلبة الطابع الاستطلاعى على تلك المفاوضات ، إلا أنها استطاعت فى أحد أبعادها كسر الجمود على المسار السورى الاسرائيلى الذى أستمر لمدة ستة أشهر (يونيو ١٩٩٥ وحتى ٢٧ ديسمبر ١٩٩٥) فضلا عن تعزيز موقف بيريز وتدعيم حكومته فى اعقاب أغتيال رابين . بهذه المنطلقات دارت عجلة المفاوضات فى ولاية ميرلاند الامريكية على مستويات مختلفة وفى اتجاهات متعددة .

فبالنسبة لاسرائيل ، سعى بيريز للتاكيد على استعداده لدفع ثمن السلام مع سورية وكون السلام أهم من الفوز فى الانتخابات . بهذا الخطاب الداعى للسلام والموجه للداخل والخارج بنفس القدر ، شرع بيريز للتحرك نحو مواطن التوتر فى السلام مع سوريا . وخاصة موضوع الأمن ، باعتباره ورقة المعارضة وسلاحها ، فطرح فكرة عقد حلف عسكرى مع الولايات المتحدة ورسم خارطة التحرك المستند على التالى : - سلام مع سوريا يعنى سلاما مع لبنان ، وبالتالى سلاما علنيا ورسميا مع معظم البلدان العربية .. ومن ثم نجاحا فى الانتخابات أستنادا لانجاز حكومته ولدبلوماسية السلام . كما حدد عددا من النقاط (عشر نقاط) لبدء المفاوضات مع سوريا ، يجئ فى مقدمتها : البدء الفورى للمفاوضات بدون شروط مسبقه ، أن الجدول الزمنى مرتبط بمحتوى المفاوضات وانجازتها ، التفرقة بين الأمور الخلافية وتلك المتطلبة لحل مثال ذلك منطقة عبور الحدود كموضوع يحتاج للمفاوضات ، اما التسويات الامنية للطرفين والمياه فانها تحتاج الى حل ، العمل على تحويل هضبة الجولان الى مركز للتعاون الاقتصادى ، الحفاظ على الهدوء على الجبهة اللبنانية . وكان الاتفاق الثلاثى (السورى ، الاسرائيلى ، الامريكى) على هذه النقاط ، الأساس الذى استندت اليه جولات مفاوضات الميرلاند ، وإن لم يحل ذلك دون تغليب التوقعات المتزايدة بصعوبة ، إن لم يكن أستحالة تحقيق خلخلة حقيقية لمفاوضات هذا المسار قبل موعد الانتخابات العامة فى اسرائيل المقرر لها نهاية شهر مايو القادم .

وإن كان تشدد الجانب الاسرائيلى ازاء كافة مسارات التسوية العربية - الاسرائيلية هو السيناريو الأقرب لشواهد الاحداث الراهنة والمتوقع استمراره حتى اجراء الانتخابات العامة . فمن المتصور أيضا حسم الجدل الذى شهدته اسرائيل داخل الحكومة منذ يناير الماضى ، حول فكرة الربط بين التسوية وعامل الوقت (بدات مع دعوة التبكير بالأنتخابات) لصالح الاتجاه الراعى لتأجيل تقييم ثمن التسوية السياسية مع سوريا لما بعد الانتخابات ، دون أن يلغى ذلك الحرص على التوصل الى إعلان مبادئ يدعم فرص حزب العمل على المستويين الرئاسى والتركيبة الحزبية فى الكنيست . ومن المعروف أن حالة الانقسام داخل اسرائيل حول ثمن السلام مع سوريا قد أستندت الى ارتفاع الثمن فى نظر البعض لكونه ينال من المقومات الأساسية للفكر الصهيونى ، وفى مقدمتها فكرة الأرض والاستيطان .

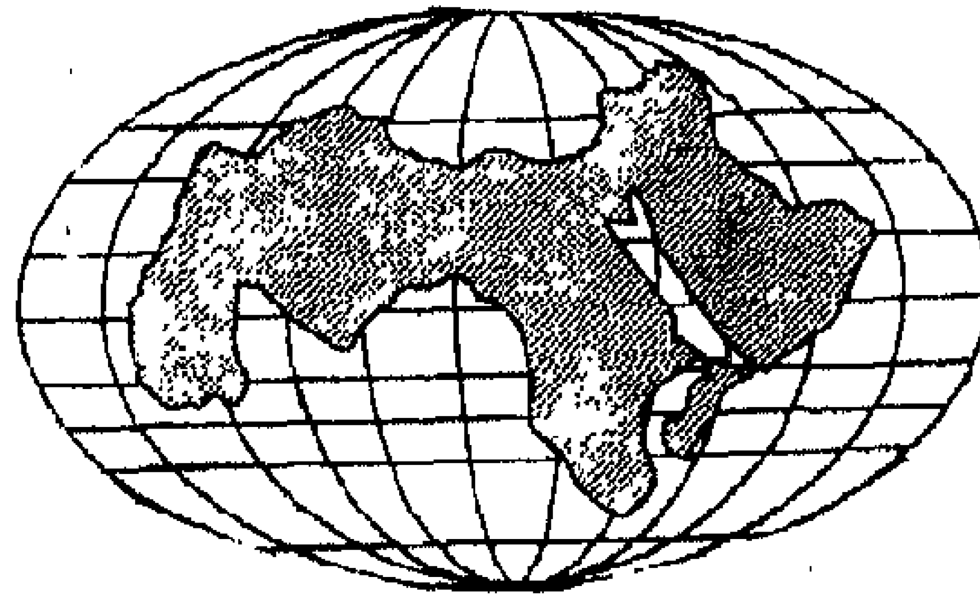
اما بالنسبة للولايات المتحدة ، التى عبرت عن إحباطها وتعاطفها الشديد مع اسرائيل فى مواجهة العمليات الانتحارية . فقد سعت لتجاوز وقع الصدمة على المجتمع الاسرائيلى بالاعلان عن سلسلة من الاجراءات التعاونية السياسية والعسكرية والاستخبارية . وبالرغم من أن الاعلان لايمثل استثناء فى العلاقات الامريكية الاسرائيلية ، إلا أن كثافة العمل الدبلوماسى التى انتهجتها ومحاولة تشكيل رأى عام عالمى رافض لتلك العمليات ، قد أضفى على العمليات الأنتحارية أهمية خاصة . كما أن دعم شيمون بيريز فى مواجهة اليمين المتطرف ، توافق مع تلك النتائج التى أفرزتها زيارته للولايات المتحدة (فى ١١ ديسمبر ١٩٩٥) فى اعقاب توليه رئاسة الحكومة . وفيها أعلن الرئيس كلينتون عن مضاعفة جهوده لاطلاق مبادرة السلام مع سوريا ، وضمان أمن اسرائيل وتفوقها العسكرى والتكنولوجى فى المنطقة . وإن كانت لا ترقى لمستوى الحلف الدفاعى الذى سعى بيريز لتحقيقه . كما تم الاعلان عن عدد من الخطوات فى مجال دعم اسرائيل عسكريا .

وكذلك تبدى الأهتمام الامريكى بالمسار السورى خلال مفاوضات الميريلاند والحرص على حضور سوريا لمؤتمر " قمة صانعى السلام " وفى جولة كريستوفر للمنطقة (فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٥) والتى حمل خلالها المقترحات الاسرائيلية - السابق الاشارة اليها - والبحث عن آليات جديد للمحادثات . والتى أسفرت فى النهاية عن استئناف مفاوضات الميرلاند .

فى المقابل ، كان عودة سوريا للمفاوضات التى جمدت قبل مقتل رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق مرتبطة باعادة ترتيب الاوراق التفاوضية التى ارتبطت فى جانبها الاكبر بشخصية رابين نفسه فقد أبرز مقتل رابين عددا من المخاطر التى تواجه التباطؤ فى عملية السلام ، بالأضافة الى دفع المنطقة الى نوع من المراجعة السياسية وتحديد المواقف من خيار السلام وخاصة مع إمكانيات حدوث هذه النوعية من المفاجآت . كما أن تولى بيريز لرئاسة الحكومة

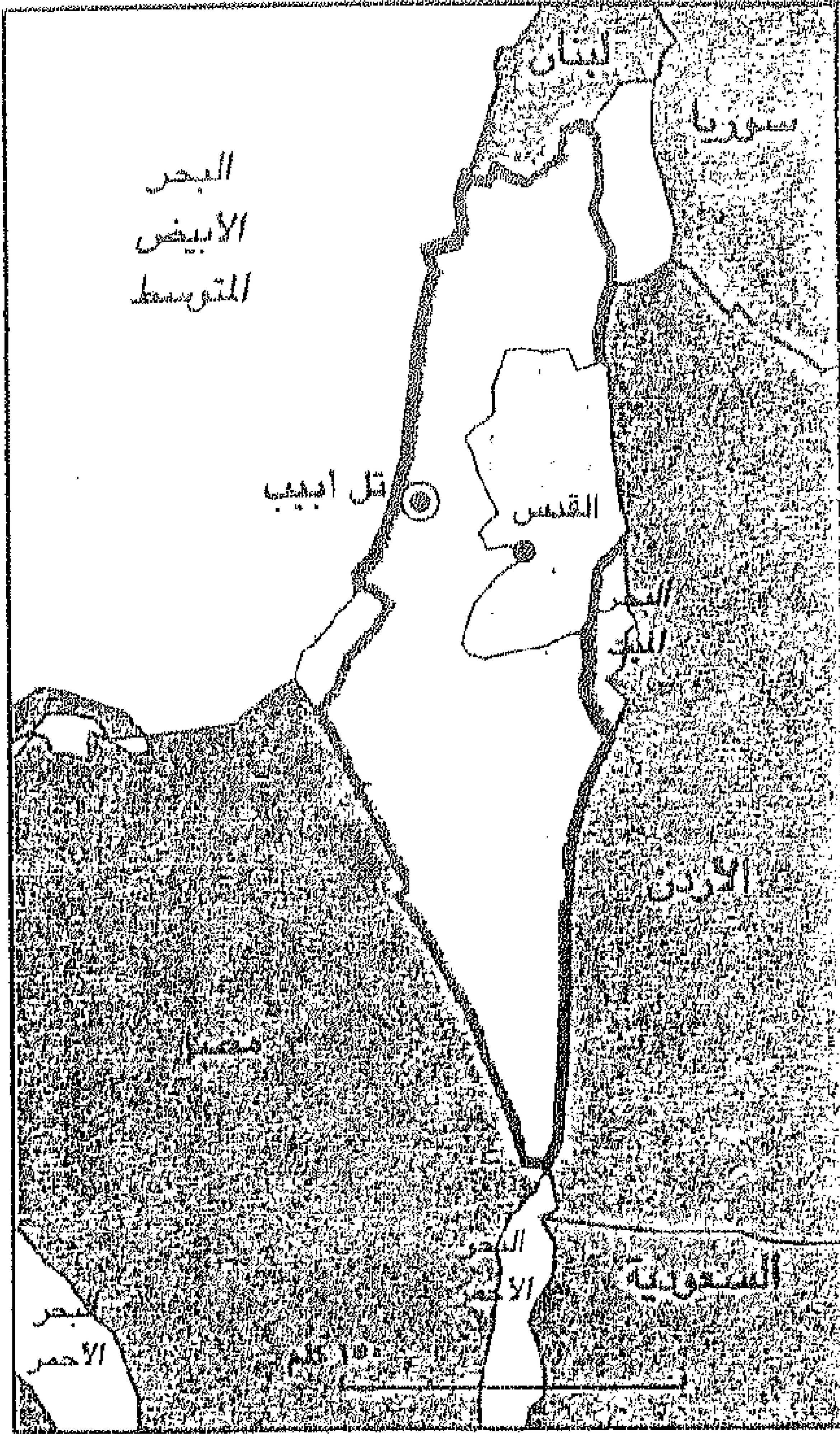
وإظهاره قدرات واضحة لايجاد مجموعة من التوازنات التى حاولت دون حدوث أية انشقاقات فى حزب العمل الى جانب استفادته من الاجواء المتعاطفة مع الحدث فى تنفيذ اتفاق الانسحاب مع الفلسطينيين . وجميعها موضوعات كانت تدفع نحو التفاؤل فى إمكانية إحراز تقدم ملموس على المسار السورى وخاصة أن ملف المسار كان مسؤلية بيريز الى حد كبير الى جانب الاعلان عن تقبل بيريز لمعالجة نقاط الخلاف مع سوريا وفى مقدمتها : إمكانية الاعتماد على المراقبة الجوية للتحركات العسكرية على جانب الحدود كبديل عن المحطات الأرضية للانذار المبكر ، الأستعداد للانسحاب الى حدود يونية ١٩٦٧ ، تقصير مدة الانسحاب قدر الامكان ، الأهتمام بعودة المفاوضات بما يتجاوز مستوى المفاوضات . وقد اعتبرت سوريا هذه الخطوة من جانب بيريز مؤشرا كافيا للتجاوب معه وإن التزم الجانب السورى الحذر فى التصريحات كما رفض مشاركة الخبراء العسكريين ، اعتمادا على ماتم الأتفاق عليه بين رئيسى الاركان السورى العماد حكمت الشهابى والاسرائيلى امنون شاحاك (فى يونيو ١٩٩٥) بخصوص الغاء الانذار الأرضى .

وهكذا يتضح أن عودة المفاوضات السورية الاسرائيلية فى الميرلاند بعد أنقطاعها لمدة ستة اشهر . لم تسفر عن الكثير فرغم التعتيم الاعلامى ، الذى أضفى على المفاوضات، إلا أن المؤشرات تشير إلى ان الحسابات الانتخابية ، كانت قوة الدفع الرئيسية لحرص بيريز على استعادة قناة الأتصال مع سوريا وتسكن الجبهة اللبنانية . ومن ثم يمكن تفهم الدوافع السورية للموقف المتحفظ تجاه نشاط حركة حماس ونظرتها للموقف الدولى فى هذا الاتجاه كنوع من الضغط والابتزاز السياسى عليها من ناحية وحرصها فى نفس الوقت على تاكيد توجهها نحو السلام العادل من ناحية أخرى . ومع التباين الظاهرى بين الموقفين ولاسيما مع اعمال التحليل والاتجاهات الداعية للربط بين هذا النوع من المقاومة بتقويض عملية السلام بالكامل ، كانت الرسالة السورية الهادفة لتاكيد أن غيابها عن قمة صناعى السلام يعنى أنها تريد السلام المستند لركائز الرؤية السورية .



الانتخابات ومستقبل الدولة الفلسطينية

عبدالله صالح



جاءت الانتخابات الفلسطينية التشريعية والرئاسية التى أجريت فى العشرين من يناير الماضى ، لتمثل مرحلة انتقالية هامة فى تاريخ العمل السياسى الوطنى ، وحجر الزاوية فى بناء الدولة الفلسطينية ، فقد أرست نظاما قانونيا يستمد شرعيته من إرادة الشعب الفلسطينى وليس من إرادة منظمة أو فرد واحد ، وهو ما سيضفى أبعادا جديدة على مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية فى مراحلها النهائية .

وقد شارك فى هذه الانتخابات نحو مليون و ٣٥ ألف ناخب فلسطينى لإختيار رئيس السلطة الفلسطينية ، المرشح لها ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومنافسته الوحيدة سميحة خليل ، و ٨٨ عضوا للمجلس الوطنى الفلسطينى من بين ٦٧٧ مرشحا ، معظمهم ينتمون الى حركة فتح والمستقلين ، بالإضافة الى تنظيمات سياسية أخرى ، يأتى فى مقدمتها حزب الشعب .. ثم الإئتلاف الوطنى ، وكتائب الأقصى والحركة الوطنية للتغيير (وتضم بعض المنشقين عن الجبهة الشعبية فى الضفة وغزة) أما الشريحة الباقية فتضم كلا من كتلة المستقبل ، وكتلة الحرية والاستقلال ، والكتلة الوطنية ، وحركة النضال الإسلامى . وقد شهدت الانتخابات غيابا لقوى المعارضة الفلسطينية الرئيسية ، وبصفة خاصة حماس والجهاد الاسلامى .

ولم يكن مفاجئا أن يحصل ياسر عرفات على ٨٨٪ من أصوات الناخبين فى مقابل ٩٫٣٪ لمنافسته سميحة خليل، وإنما المفاجأة كانت فى ارتفاع نسبة التصويت فى الانتخابات ، حيث بلغت حوالى ٦٠٪ من المقيدين بالجداول الانتخابية . أما مجلس الحكم الذاتى فقد توزعت مقاعده بين حركة فتح التى حصلت على ٥٠ مقعدا باسمها ، إضافة الى حوالى ١٥ مقعدا لمستقلين ينتمون اليها ، بينما توزعت باقى المقاعد بين مستقلين حقيقيين وستة من أنصار حماس ومقعدين لممثلى الجبهة الشعبية ، وفاز حزب (فدا) اليسارى بمقعد واحد .

موقف فتح :

لم تخالف نتيجة الانتخابات الفلسطينية التوقعات بانتصار ياسر عرفات وسيطرة مرشحى فتح على المجلس التشريعى ، سواء ممن تم ترشيحهم فى قوائم رسمية عقب فوزهم فى الانتخابات الداخلية للحركة ، أو أولئك الذين خاضوا المعركة الانتخابية بتاريخهم النضالى كمستقلين ، فحركة فتح لها نفوذها القوى داخل الأراضى الفلسطينية ،

بالرغم من وجود تنظيمات معارضة لها قوتها وفى مقدمتها حماس ، ويرجع ذلك بالأساس الى التفوق المادى لحركة فتح ، والذى أتاح لها استقطاب نسبة كبيرة من المواطنين عن طريق السيطرة الإعلامية، فضلا عن التأييد والدعم الخارجى الذى تحصل عليه منظمة التحرير . هذا الى جانب أن معطيات الواقع الجديد جعلت من حركة فتح جبهة عريضة تضم فئات من اليمين الى اليسار . وهو ما بدا واضحا فى التحالفات الإنتخابية التى وضعت أسماء بارزة لمرشحين من كافة التيارات السياسية على قوائم فتح ، الأمر الذى يمكن معه القول أنه باستثناء كتلة حزب الشعب ، الذى دخل الإنتخابات من موقع المعارضة بعد مقاطعة معظم فصائل المعارضة الرئيسية لها ، فإن معظم المرشحين كان لهم علاقة إما تنظيمية أو سياسية بحركة فتح .

مقاطعة الإسلاميين :

وقد جاءت نتيجة الانتخابات صفعة قوية للاسلاميين الذين انسحبوا من الانتخابات وفى مقدمتهم حركة حماس التى رأت أن الانتخابات ليست سوى وسيلة لتشكيل مجلس فلسطينى مهمته قمع الجماعات المعارضة لإتفاق السلام ، فالنظام الانتخابى ، كما ورد فى القانون المعد لذلك ، يتيح الفرصة لمرشحى فتح فى الحصول على أغلبية فائقة داخل مدن الضفة ، لتجاهله القوائم النسبية ، بالإضافة الى أن الإنتهاء من هذا القانون جاء متأخرا (أول ديسمبر ١٩٩٥) وهو بذلك لم يتح الفرصة لمشاركة جادة لقوى المعارضة .

وبالإضافة الى هذه الإعتراضات الشكلية ، فإن المعارضة الإسلامية رفضت أن تشارك فى انتخابات أجريت وفقا لمبادىء إتفاقيتى أوسلو وطابا ، التى تراها غير صالحة لإقرار حقوق الشعب الفلسطينى . كما أن صلاحيات المجلس المنتخب وآليات عمله ستخضع للسيطرة الإسرائيلية ، والأهم من ذلك أن الإنتخابات تتجاهل حق فلسطينى الشتات فى المشاركة .

وإذا كانت السلطة الفلسطينية لم تبادر باستبعاد حماس من المشاركة فى الإنتخابات ، وإنما جاءت المقاطعة من جانبها ، فإنها قد منيت بضربة قاصمة بفشل الدعوة للمقاطعة التى تبنتها ، حيث بلغت المشاركة الشعبية أوجها فى قطاع غزة الذى يعتبر المعقل الرئيسى لحماس ، فضلا عن انشقاق بعض رموزها ودخولهم الإنتخابات بالرغم من مقاطعة الحركة .

وأمام رفض هذه القوى المعارضة المشاركة فى الانتخابات نكون أمام إشكالية قائمة فى إطار القضية الفلسطينية والموقف العربى بشكل عام ، وهى هل يظل الكفاح المسلح أسلوبا مشروعا لإسترداد الأراضى الفلسطينية، أم أن قيام الحكم الذاتى ثم الدولة الفلسطينية فيما بعد يعتبر نهاية للصراع الفلسطينى – الإسرائيلى ، وبالتالى الصراع العربى – الإسرائيلى فيما لو انتهت مشكلة الأرض المحتلة مثل هضبة الجولان والجنوب اللبنانى والضفة الغربية بما فيها القدس وما تتضمنه من مشاكل ؟

وواقع الأمر أن مفاوضات السلام تعنى الإقرار بالوضع الإسرائيلى والكف عن مناهضة هذه الدولة ، وإن لم يكن هناك – من الناحية الدستورية – ما يمنع أى حزب سياسى من الإعتقاد بأن استرداد الحق الفلسطينى الكامل لا يتحقق إلا بالقوة المسلحة ، فهناك قوى سياسية فى إسرائيل تعارض العملية السلمية ويتم السماح لها بالمشاركة فى الإنتخابات والحياة السياسية ، وقد يكون وجود المعارضة الفلسطينية أمرا ضروريا لنجاح التجربة الديمقراطية الفلسطينية وموازنة القوى المتطرفة فى إسرائيل . ولا يضير هذه المعارضة أن تكون من خارج المجلس التشريعى ، فليس هناك أكثر خطورة على القضية الفلسطينية من الاعتقاد بأن نجاح فتح وأنصار التسوية السلمية قد حقق الآمال الفلسطينية أو أن مصلحة القضية الفلسطينية فى تصفية المعارضة أو حتى إضعافها .

تحديات ما بعد الإنتخابات :

بانتهاء الانتخابات ، بات أمام السلطة الفلسطينية العديد من التحديات المتعلقة بالإعمار وتدعيم البنية الأساسية ، واستكمال مفاوضات السلام فى مراحلها النهائية . وأولى التحركات فى هذا المجال تستهدف حسم موضوع القدس والاتجاه الى قبول فكرة أن تصبح المدينة المقدسة عاصمة لدولتى فلسطين واسرائيل . وتتعلق باقى التحركات فى مفاوضات السلام بمعالجة المشكلات الأخرى المرجأة لمفاوضات المرحلة النهائية ، وهى المتصلة بحقوق اللاجئين وإزالة المستوطنات والسيادة على الأرض والمياه ، بالإضافة الى موضوع الأمن الداخلى الذى يكتسب أهمية خاصة فى المرحلة المقبلة لصلته بالاستقرار من أجل استكمال مفاوضات الوضع النهائى . كذلك فإن السلطة الفلسطينية مطالبة بدعوة المجلس الوطنى الفلسطينى (برلمان المنفى) بوصفه أعلى سلطة فى منظمة التحرير لتعديل ميثاق المنظمة الصادر عام ١٩٦٤، مثل البنود الخاصة بتدمير اسرائيل ، كما أن دعوة المجلس الوطنى الفلسطينى للإنعقاد يتوقف عليها أهداف فلسطينية أخرى فى مقدمتها إعادة الانتشار الإسرائيلى فى الخليل ، وتنفيذ إعادة الانتشار (الانسحابات الإسرائيلية) الإضافى ، ثم مفاوضات الوضع النهائى .

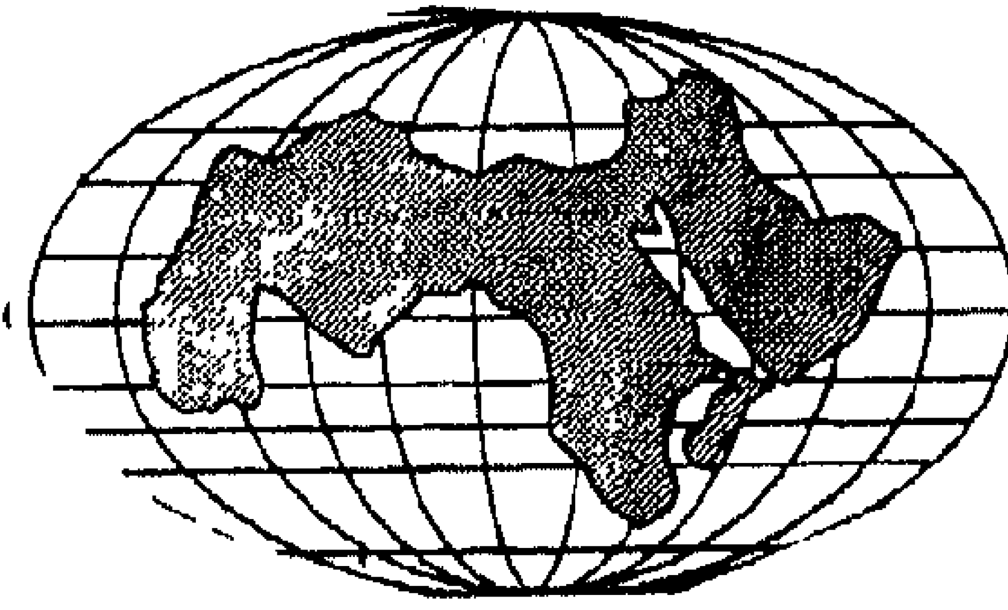
ومن الناحية الاقتصادية ، فإن على السلطة الفلسطينية العمل على إنعاش الاقتصاد الفلسطينى وتدعيم البنية الأساسية وتوفير فرص عمل للفلسطينيين ، حيث تزيد نسبة البطالة بينهم عن ٣٥٪ بالإضافة لضرورة تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية ، إذ لن تكفى الأموال التى

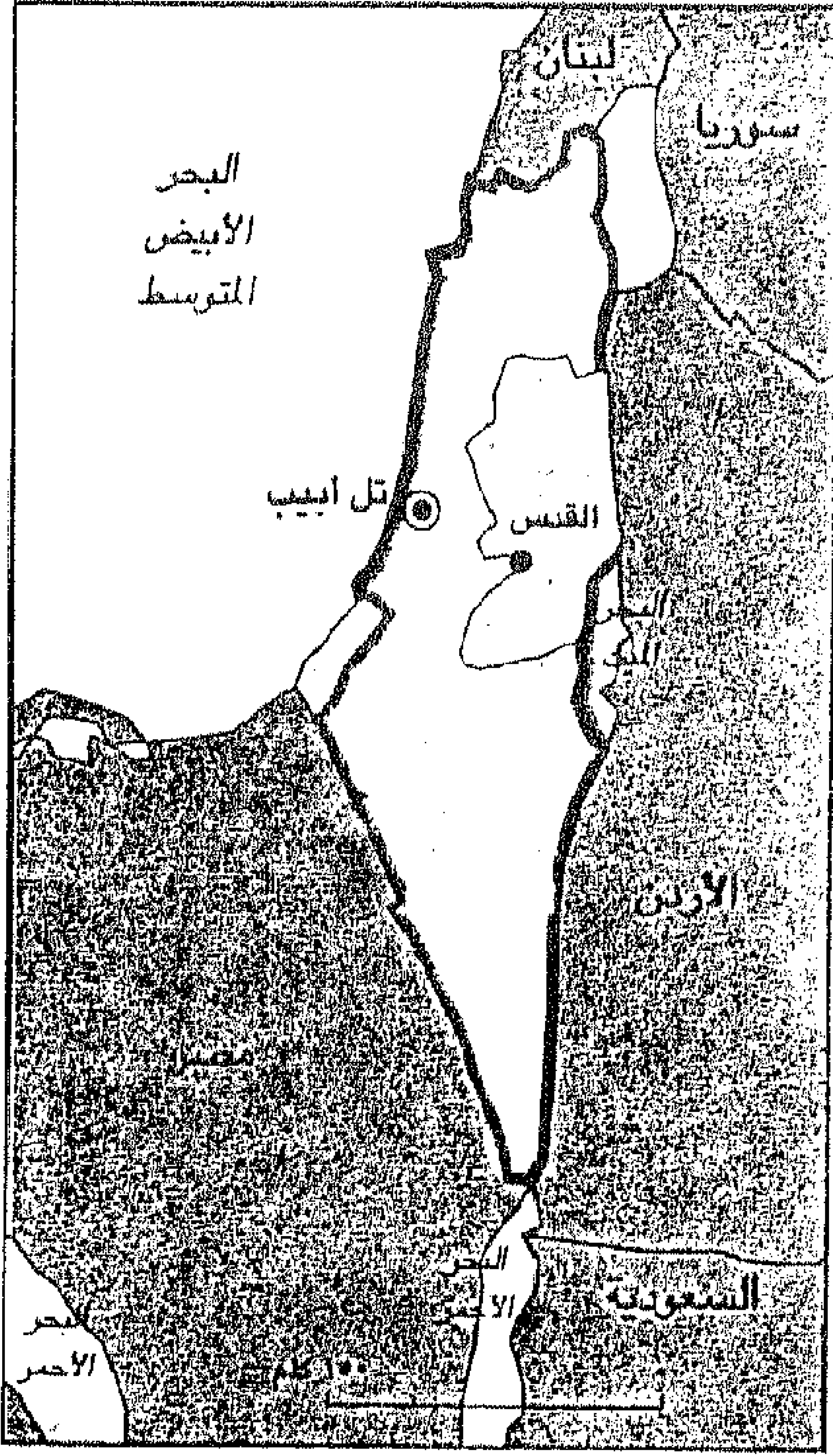
تعهدت بدفعها الدول المانحة -فى اجتماع باريس الأخير- لإعادة الإعمار ، والتى تبلغ مليارا و ٣٧٠ مليون دولار ، واشترك فى تقديمها الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والبنك الدولى .

وربما تشهد الفترة المقبلة تكتلا برلمانيا لرجال الأعمال الفائزين فى الانتخابات لاقرار مشروع يشجع الاستثمارات الأجنبية ، بعد أن جمدته اجراءات السلطة فى المرحلة السابقة ، مع اعادة تصحيح البناء الاقتصادى الداخلى وفتح مجالات للتعاون الاقتصادى الخارجى .

وعلى الجانب السياسى تقع على عاتق السلطة الفلسطينية مهمة التوصل الى صيغة لإستيعاب كافة التنظيمات والتيارات السياسية فى إطار العمل السياسى الديمقراطى ، ومقاومة الإصابة بعدوى النظام القمعى ، مع مواجهة قوى العنف والتعصب ، مدركة أن العنف لن يختفى بمجرد قيام نظام ديمقراطى يتيح فرصة المشاركة للجميع ويؤمن بتداول السلطة ، عن طريق الانتخابات ، يرتبط العنف غالبا بمفاهيم عقيدية وسلوكية لا تعتد بالديمقراطية ولا تحترمها .

وإذا كانت الانتخابات قد خلفت تحديات أمام السلطة الوطنية الفلسطينية ، فإن قدرتها - على اجتياز العقبات التى تواجهها ، إقامة الدولة الفلسطينية كخيار وحيد أمامها ، كفيلة بالمضى قدما نحو تحقيق طموحات الشعب الفلسطينى فى دولته المستقلة .





عرب إسرائيل والانتخابات الاسرائيلية القادمة

بدر عبد العاطي

تحظى الانتخابات العامة الاسرائيلية التى ستجرى فى ٢٩ يونيو المقبل - وذلك بعد تبكير موعدها - بأهمية غير مسبوقة فى ضوء الانعكاس المباشر لنتائجها على مستقبل عملية السلام العربية - الاسرائيلية ، سواء فى مساراتها الثنائية بين إسرائيل وكل من الفلسطينيين وسوريا ولبنان ، أو فى مسارها متعدد الاطراف ، ومن ثم على مجمل الترتيبات الاقليمية التى يجرى تدشينها فى إطار ما يعرف بالشرق الاوسط الجديد . وفى ضوء هذه الاهمية التى تميزت بها الانتخابات الاسرائيلية القادمة فمن الاهمية بمكان تناول دور عرب اسرائيل فى هذه الانتخابات ، وخاصة أن الانتخابات الاخيرة التى جرت فى عام ١٩٩٢ أظهرت الدور الهام الذى لعبته الأحزاب العربية فى اسرائيل فى تشكيل كتلة مانعة ، أفشلت محاولات الليكود لتشكيل الحكومة الائتلافية وأتاحت الفرصة لحزب العمل لتشكيل هذه الحكومة ، الامر الذى فتح الباب أمام سلسلة من التطورات فى عملية السلام فى مساريها الفلسطينى والأردنى ، بدءا بالتوصل الى إتفاق أوسلو - أ ، وانتهاء بالتوقيع على اتفاق أوسلو ب ، مرورا بالتوقيع على اتفاق غزة أريحا فى مايو ١٩٩٤ ومعاهدة السلام الاسرائيلية - الاردنية فى اكتوبر من نفس العام .

والواقع فإن هناك اعتبارين يزيدان من أهمية الدور الذى ستلعبه الاصوات العربية فى الانتخابات الاسرائيلية القادمة هما :

- أنه لأول مرة فى تاريخ إسرائيل الذى تجرى فيها عملية انتخابات رئيس الوزراء بالطريقة المباشرة ، الامر الذى سيتيح الفرصة لعرب إسرائيل لإمكانية التأثير فى تحديد شخصية رئيس الوزراء الاسرائيلى القادم .

- ما تظهره استطلاعات الرأى العام فى إسرائيل من تراجع مطرد فى شعبية شيمون بيريز وحزب العمل ، وذلك فى ضوء موجة الانفجارات الأخيرة التى وقعت داخل اسرائيل ، ومن ثم ستلعب الاصوات العربية دورا هاما فى التأثير على نتائج الانتخابات القادمة .

وسوف نستعرض فى هذا التقرير بشكل موجز الدور المحتمل لعرب اسرائيل فى الانتخابات الاسرائيلية القادمة وذلك من خلال التعرض اولا لبعض البيانات الاساسية عن عرب إسرائيل نظرا لمحدودية الكتابات العربية فى هذا الشأن ، ثم نتناول الدور السياسى لعرب اسرائيل فى الساحة السياسية الاسرائيلية ، وبعد ذلك نستعرض أهم

القوى السياسية العربية داخل إسرائيل وأبرز ملامح برامجها السياسية ، ثم نختتم التقرير بالدور المحتمل للاصوات العربية فى الانتخابات القادمة و اتجاهات التصويت بين عرب اسرائيل والتوقعات بشأنها .

اولا - بيانات اساسية عن عرب اسرائيل :

١ - يقصد بعرب إسرائيل - وهى تسمية غير دقيقة ، والاصح منها فلسطينيو ٤٨ داخل إسرائيل - السكان الفلسطينيون الذين لم يتركوا منازلهم وأراضيهم فى أعقاب قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ ، وأصبحوا مواطنين اسرائيليين يحملون الجنسية الاسرائيلية .

٢ - يبلغ تعداد عرب اسرائيل حوالى ٩٠٠ الف نسمة يمثلون حوالى ١٧ ٪ من إجمالي تعداد اسرائيل ، وتشير التقديرات الى أن تعدادهم سيصل الى ١,٤ مليون نسمة يمثلون ٢٢ ٪ من تعداد اسرائيل بحلول عام ٢٠٠٥ ، نتيجة إرتفاع معدل الزيادة الطبيعية بين عرب إسرائيل .

٣ - يمثل المسلمون الاغلبية الساحقة بين عرب إسرائيل حيث تبلغ نسبتهم حوالى ٨٠ ٪ ، مقابل ١٢ ٪ من المسيحيين و ٩ ٪ من الدروز .

٤ - يتوزع عرب إسرائيل فى عدة مناطق داخل إسرائيل أهمها الجليل حيث يقيم ٦٠ ٪ ، وفى المثلث حيث يضم ٢١ ٪ وفى النقب حيث يضم ١٠ ٪ ، وفى المدن المختلطة حيث يقيم ٩ ٪ .

٥ - وبصفة عامة لا تخدم الأغلبية الساحقة من عرب اسرائيل فى الجيش الاسرائيلى ، باستثناء فئتين هما الدروز والبدو ، اللتان تهدفان إلى تأكيد ولائهما للدولة اليهودية ومن ثم الحصول على مزايا مادية .

٦ - وتعد مشكلة عدم المساواة بين العرب واليهود واندماج عرب إسرائيل فى المجتمع والمؤسسات الاسرائيلية أبرز المشكلات التى يواجهها عرب إسرائيل وذلك فى إطار نظرة إسرائيلية رسمية لهم باعتبارهم طابورا خامسا مشكوكا فى ولائهم للدولة العبرية . وإن كانت هذه النظرة قد طرأ عليها بعض التغيير فى أعقاب تقدم عملية السلام .

ويكفى أن نشير فى هذا الصدد إلى بعض نتائج الدراسات التى تؤكد عمق الفجوة بين المواطنين العرب واليهود داخل اسرائيل حيث تشير دراسة إلى أن ٦٠ ٪ من عرب اسرائيل يعيشون تحت خط الفقر ، وأن حجم ما ينفق على الطالب العربى خلال ٥ سنوات من الدراسة يبلغ ٥٠ ٪ مما ينفق على الطالب اليهودى ، كما توضح دراسة أخرى أن ٥٢ ٪ من العمال العرب يتقاضون ٥٠ ٪ من معدلات الاجور السائدة داخل اسرائيل ، وأن حجم ما ينفق فى مجال الصحة على العرب يبلغ ٤٠ ٪ ممايتفق على اليهود ، وأن ما تحصل عليه القرى العربية من مخصصات مالية يبلغ ٢٠ ٪ مما تحصل عليه القرى اليهودية .

ثانيا : الوزن السياسى لعرب إسرائيل فى الساحة الاسرائيلية : -

١ - يوجد حوالى ٤٥٠ الف عربى داخل اسرائيل لهم حق التصويت فى الانتخابات ، يمثلون ١٣ ٪ من إجمالى الناخبين فى إسرائيل . ومن الناحية النظرية يمكن لهذه النسبة أن تضمن وصول ما بين ١٥ - ١٧ عضو عربى فى الكنيست ، الامر الذى إن حدث فسوف يمثل إنقلابا فى الخريطة السياسية الاسرائيلية .

٢ - غير أن الواقع يشير إلى محدودية المقاعد العربية فى الكنيست بشكل عام ، ففى الكنيست الثالث عشر بلغ عدد هذه المقاعد ٥ مقاعد فقط ، ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالعوامل الآتية : -

أ - تشتت الصوت العربى فى الانتخابات الاسرائيلية سواء بين الاحزاب الصهيونية أو الاحزاب العربية ، ويكفى ان نشير الى انه فى انتخابات عام ١٩٩٢ ذهب ٥٣ ٪ من الاصوات العربية للأحزاب الصهيونية بما فيها الاحزاب المتطرفة كالليكود والمفدال ، وحصلت الاحزاب العربية على ٣٠ ٪ فقط من هذه الاصوات .

ب - انخفاض نسبة المشاركة فى التصويت بين عرب إسرائيل ، وقد بلغت نسبة المشاركة فى انتخابات عام ١٩٩٢ حوالى ٦٩ ٪ مقارنة بنحو ٨٠ ٪ لليهود . ويمكن تفسير ذلك بالاحباط الشديد الذى يسود بين عرب اسرائيل نتيجة فشل جميع محاولات تشكيل قائمة عربية موحدة .

ج - تفضيل نسبة عالية من المواطنين العرب فى اسرائيل التصويت مباشرة للأحزاب اليهودية الموجودة فى الحكم للحصول على مزايا مادية خاصة أن الاحزاب العربية عادة لا يكون لها نفس نفوذ وتأثير الاحزاب اليهودية المشاركة فى الائتلاف .

د - رفض الحركة الاسلامية المشاركة فى الانتخابات العامة الاسرائيلية لاسباب ايديولوجية ، الامر الذى يؤدى عادة الى انخفاض نسبة المصوتين من عرب اسرائيل .

ثالثا : أهم القوى السياسية العربية فى اسرائيل وبرامجها الانتخابية : -

توجد فى اسرائيل ثلاث قوى سياسية عربية رئيسية ، بالاضافة الى قوة سياسية رابعة قررت خوض الانتخابات القادمة بعد تشكيلها . وبصفة عامة تركز البرامج الانتخابية لهذه القوى على قضيتين أساسيتين تشغلان المواطن العربى فى اسرائيل هما : قضية عدم المساواة بين العرب واليهود ، وعملية السلام بين اسرائيل والفلسطينيين . وفى الواقع تواجه الاحزاب العربية فى اسرائيل أزمة ايديولوجية حيث تتشابه برامجها السياسية بشكل واضح ، فضلا عن أن القضية الفلسطينية لم يعد لها مركز الصدارة بالنسبة لاهتمامات المواطن العربى فى اسرائيل ، وذلك بعد تولى منظمة التحرير مهمة التفاوض مع اسرائيل والتقدم المطرد الذى حدث فى المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية وتنفيذ الحكم الذاتى على الارض الفلسطينية .

وفيما يلى عرض موجز لابرز القوى السياسية العربية فى

اسرائيل :

١ - الحركة الاسلامية :

أ - تشكلت هذه الحركة في الثمانينات كحركة إجتماعية مسجلة وفقا للقانون الاسرائيلي . ويتركز نشاطها في المجال الاجتماعي وان كانت لها أهداف سياسية لا يمكن تجاهلها ، وتتخذ الحركة الاسلامية في اسرائيل حركة الاخوان المسلمين نموذجا لها في العمل .

ب - ورغم ان الحركة الاسلامية تشارك في الانتخابات الخاصة بالمجالس البلدية العربية في اسرائيل ، واستطاعت بالفعل تحقيق نجاحات بارزة في السنوات الاخيرة ، الا انها مع ذلك ترفض بشكل قاطع المشاركة في انتخابات الكنيست الاسرائيلي ويعود ذلك للعوامل الآتية :

١ - عدم الرغبة في الدخول في صدام مباشر مع السلطات الاسرائيلية ، وذلك في حالة خوضها الانتخابات العامة تحت شعار " الاسلام هو الحل " بما يهدد الطابع اليهودي للدولة الاسرائيلية . اما في حالة خوض الانتخابات دون هذا الشعار فستفقد بذلك الحركة هويتها الاسلامية.

٢ - الحفاظ على وحدة الحركة نظرا لاحتمالات حدوث انقسامات داخلها في حالة اتخاذ قرار بخوض الانتخابات ، خاصة في ظل وجود تيارين داخل الحركة تجاه هذه المسألة:

أ - تيار مؤيد للمشاركة في الانتخابات العامة وخوضها في قائمة مستقلة تمثل الحركة الاسلامية ، وذلك حتى يكون للحركة ثقل ونفوذ سياسي في اسرائيل . ويتزعم هذا التيار الشيخ عبد الله عز درويش الزعيم الرسمي للحركة الاسلامية .

ب - تيار معارض للمشاركة في الانتخابات سواء في قائمة مستقلة او مشتركة ، وذلك لأسباب أيديولوجية ، ويتزعم هذا الاتجاه الشيخ رائد صلاح الزعيم الفعلي للحركة ورئيس بلدية أم الفحم .

جـ - ويلاحظ مؤخرا ان الحركة الاسلامية رغم انها اتخذت مؤخرا قرارا بعدم خوض انتخابات الكنيست القادمة سواء في قائمة مستقلة أو مشتركة ، وذلك بعد نقاش مطول داخل الحركة ، الا ان الحركة سمحت في نفس الوقت لمؤيديها بحرية التصويت في هذه الانتخابات وذلك وفق قناعات كل شخص وما يمليه عليه ضميره . ولعل هذا يعد تحولا في موقف الحركة الاسلامية باعتبار انها المرة الاولى التي تسمح فيها لمؤيدي الحركة بالمشاركة بالتصويت في الانتخابات العامة الاسرائيلية ، الامر الذي سيؤدي دون شك الى زيادة نسبة المصوتين من عرب اسرائيل في الانتخابات القادمة ومن ثم زيادة تأثير عرب اسرائيل وثقلهم السياسي في الساحة الاسرائيلية .

٢ - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش) :

أ - تمثل " حداش " التيار اليساري داخل عرب اسرائيل فهي وريثة الحزب الشيوعي الاسرائيلي ، وعادة ما تخوض انتخابات الكنيست الاسرائيلي بقائمة عربية يهودية مشتركة ، وبالتالي تعد الحركة السياسية الوحيدة في الوسط العربي التي تضمن نائب يهودي للكنيست بأصوات عربية .

ب - ورغم ان حداش تواجه في السنوات الاخيرة ازمة ايديولوجية عميقة في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط الشيوعية ، فإنها استطاعت مع ذلك الحصول على ثلاثة مقاعد في انتخابات عام ١٩٩٢ ، ويعود ذلك للقدرة التنظيمية العالية للجبهة ، فضلا عن وجود زعامة لها تاريخ نضالي طويل ممثلة في توفيق زياد الشاعر السياسي اليساري المعروف .

ج - غير ان الغياب المفاجيء لتوفيق زياد في اعقاب وفاته في حادثة سيارة عند عودته من حضور الاحتفال الخاص بدخول الرئيس عرفات لأريحا في عام ١٩٩٤ يضع علامات استفهام عديدة على مستقبل وأداء الجبهة في الانتخابات القادمة ، خاصة في ظل وجود فراغ في القيادة والازمة الايديولوجية التي تواجهها الحركة .

٣ - الحزب الديمقراطي العربي :

أ - ويتزعم هذا الحزب النائب عبد الوهاب دراوشة الذي كان في الأصل عضوا في حزب العمل ثم انشق عنه وقام بتشكيل هذا الحزب الذي استطاع الحصول على مقعدين في انتخابات عام ١٩٩٢ بفضل تأييد اطراف عربية ومن بينها منظمة التحرير .

ب - وفي الواقع أدى انشغال دراوشة في الاونة الاخيرة في بناء قاعدة شعبية له خلال القيام بزيارات لدول عربية ليس لها علاقات دبلوماسية باسرائيل مثل سوريا واليمن ، فضلا عن زيارته لتونس قبل دخول عرفات لمناطق الحكم الذاتي ، كل ذلك ادى الى إهمال البنية التنظيمية للحزب خاصة في فروعه المنتشرة في القرى العربية باسرائيل ، الامر الذي قد تكون له تداعياته السلبية على اداء الحزب في الانتخابات القادمة .

٤ - الحركة العربية للتغيير :

أ - وقام بتشكيل هذه القائمة الجديدة مؤخرا د . أحمد الطيبي مستشار ياسر عرفات ، وذلك لخوض الانتخابات القادمة ، الامر الذي يهدد بمزيد من تفتت الصوت العربي

ب - وقد تم الاعلان مؤخرا عن تشكيل قائمة عربية جديدة بعد اندماج الحركة العربية للتغيير بزعامة أحمد الطيبي مع القائمة التقدمية للسلام جناح ميعاري والذي سبق ان فشل في انتخابات عام ١٩٩٢ مما أضاع على العرب حوالي ٢٦ الف صوت نتيجة لعدم قدرة قائمته تجاوز نسبة الحسم لدخول الكنيست .

ج - وفي الواقع فإن احمد الطيبي يعتمد على علاقاته بياسر عرفات ومحاولة مخاطبة ود الحركة الاسلامية للحصول على تأييدها لقائمته في الانتخابات القادمة .

وعموما يصعب الجزم بمدى قدرة هذه القائمة على تخطى نسبة الحسم فى الانتخابات والتى وصلت الى حوالى ٤٢ الف صوت لضمان التمثيل فى الكنيست (١,٥ ٪) .

رابعا : التأثير المحتمل للصوت الانتخابى فى الانتخابات الاسرائيلية :

١ - من المتوقع ان يكون لاصوات عرب اسرائيل تأثير هام فى الانتخابات الاسرائيلية القادمة سواء تلك المتعلقة بالكنيست او بانتخاب رئيس الوزراء بطريق مباشر ، خاصة مع توقع زيادة نسبة المصوتين من عرب اسرائيل فى ضوء قرار الحركة الاسلامية المشار اليه وتزايد الوعى السياسى لعرب اسرائيل وتشير التوقعات الى احتمال ارتفاع نسبة المشاركة من ٦٩ ٪ فى عام ١٩٩٢ الى ٧٦ ٪ فى الانتخابات القادمة .

٢ - ومما سيزيد من أهمية الصوت العربى فى هذه الانتخابات ما تشير اليه استطلاعات الرأى مؤخرا من تفوق زعيم الليكود ومرشح اليمين لرئاسة الوزراء بنيامين نتنياهو على شيمون بيريز لاول مرة منذ اغتيال رابين . ويعود هذا التفوق الى التأثير السلبى لموجة الانفجارات الاخيرة فى اسرائيل على مكانة وشعبية شيمون بيريز . ومن ثم سيكون للأصوات العربية دور هام فى التأثير على نتائج الانتخابات القادمة من خلال :

أ - دعم مكانة اليسار فى مواجهة اليمين الاسرائيلى وتشير الاستطلاعات الرأى الى ان ٩٥ ٪ من الاصوات العربية ستذهب لليسار (الاحزاب الصهيونية اليسارية العربية) مقابل ٥ ٪ فقط لليمين بعد ان كانت هذه النسبة ٢٢ ٪ فى انتخابات عام ١٩٩٢ .

ب - ضمان وصول عدد من المرشحين العرب للكنيست ويتوقع ان يكون للمقاعد العربية دور هام فى تشكيل الحكومة الائتلافية القادمة خاصة تشكيل كتلة مانعة امام الليكود لتشكيل هذه الحكومة .

٣ - وتشير التقديرات الى ان اتجاهات التصويت بين عرب اسرائيل ستكون على النحو التالى :

أ - حصول حزبى العمل على ٣٩ ٪ من الاصوات العربية ، بعد ان كانت هذه النسبة ٢٠ ٪ فقط عام ١٩٩٢ .

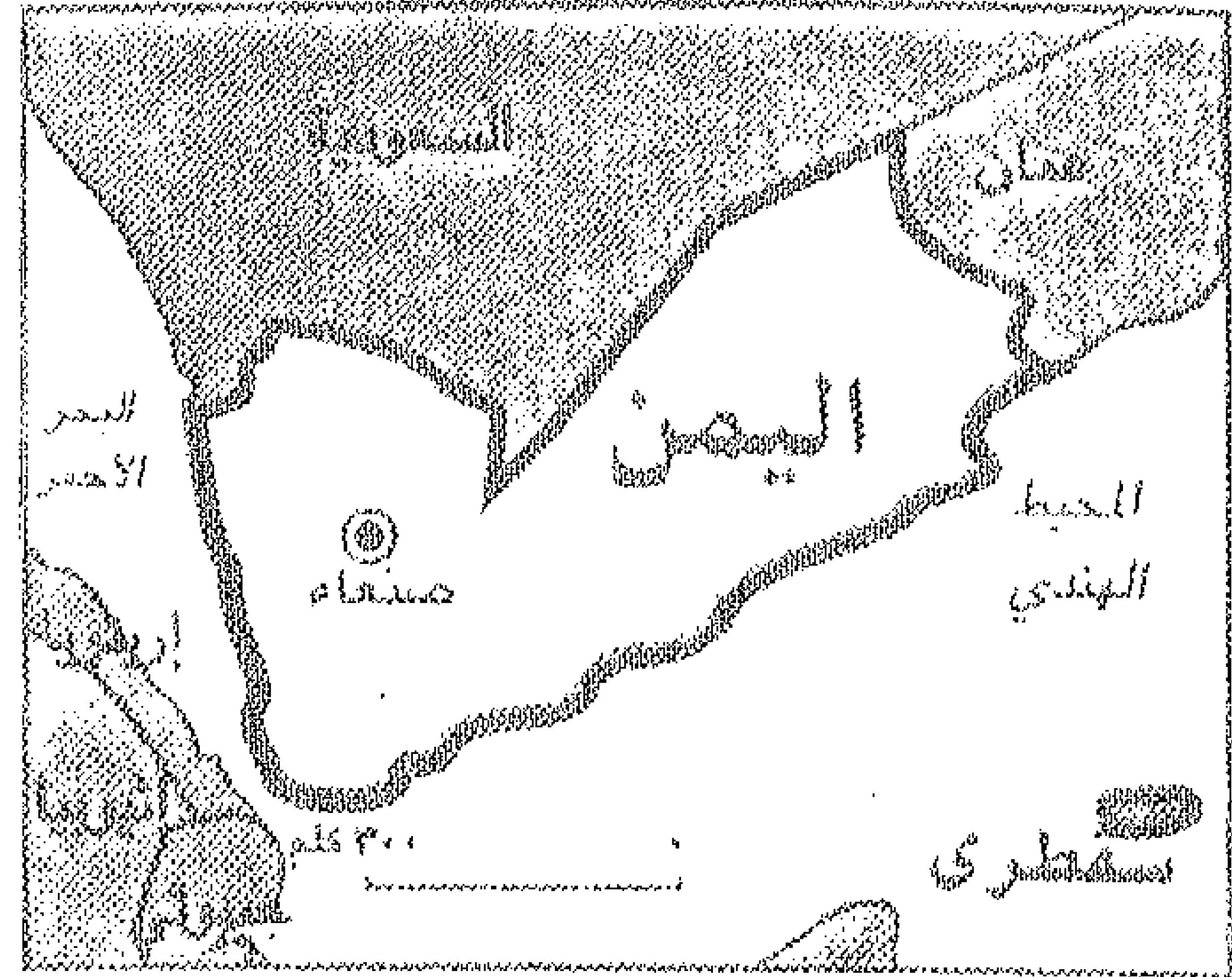
ب - حصول الحزب الديمقراطى العربى والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة على ٤٠ ٪ من أصوات عرب اسرائيل مناصفة بينها .

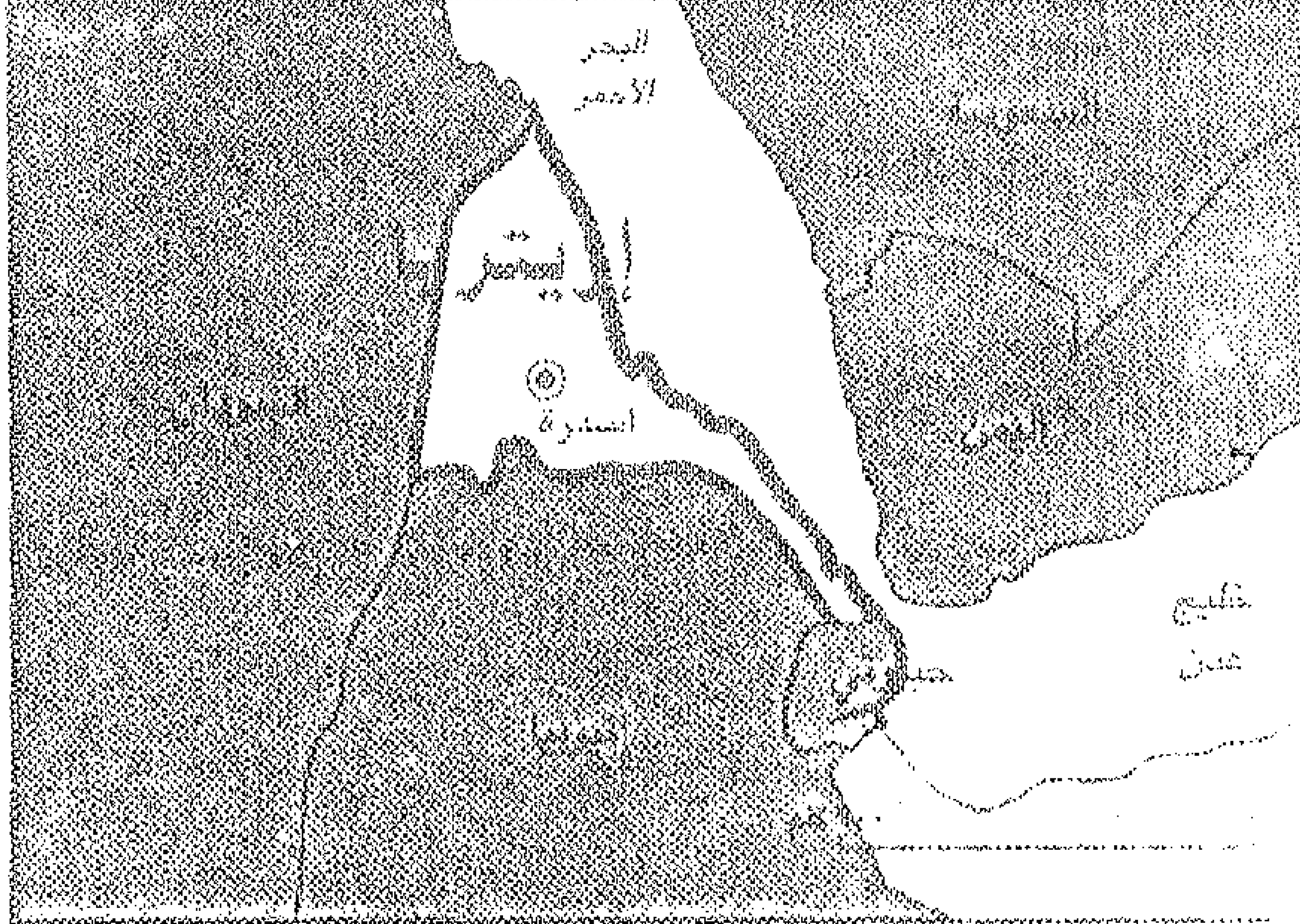
٤ - وعموما يمكن القول ان أخطر ما يهدد تأثير العرب اسرائيل فى الانتخابات القادمة هو فشل جهود تشكيل قائمة عربية موحدة وتشرذم القوى والاحزاب العربية ، الامر الذى يزيد من احتمالات تفتت الصوت العربى ، ومن ثم احتمال ضياع أصوات هباء خاصة مع ارتفاع عدد الاصوات المطلوبة لضمان التمثيل فى الكنيست والتى وصلت الى حوالى ٤٢ ألف صوت (١,٥ ٪) .



تقارير

النزاع اليمنى - الأريترى حول أرخبيل حنيش





علاء سالم

كانت إحدى ظواهر حالة السيولة التى تمر بها منظومة العلاقات الدولية وهى فى طور الإنتقال من نظام اتسم بقواعد وآليات حاكمة ، الى نظام آخر لم تكتمل بعد أبعاده وقواعده الحاكمة ، هى إعادة النظر فى الموروث السياسى لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتحديدا فى شق هام منه ، هو الحدود الجيو-سياسية لكافة الدول والكيانات السياسية . وثمة ثلاثة مسارات ميزت شكل وأبعاد هذه الظاهرة : الأول ، مسار إندماجي ، سعى الى إعادة توحيد الدول والكيانات السياسية ، التى قسمت خلال فترة الحرب الباردة فى دولة واحدة . والثانى ، مسار تفتيتى ، إنهارت فيه دول وكيانات سياسية تحت وطأة الصحوة والإنبعاث القومى . والثالث ، هو حالة وسط فى الحدة ما بين سابقيه ، وإنحصر فى إعادة النظر فى شكل تقسيمات الحدود الجيو-سياسية الموروثة عن تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية أو الحقبة الإستعمارية ، دون أن يعنى إختفاء الكيانات السياسية كما هو فى المسارين الأول والثانى .

ويندرج النزاع اليمنى - الأرتيرى حول أرخبيل حنيش ، والحدود البحرية جنوب البحر الأحمر بصفة عامة ، فى هذا المسار الثالث . ويضاعف من خطورة هذا النزاع ، إرتباطه ليس بمسألة الحدود الجيو-سياسية فى نظام ما بعد الحرب الباردة والتى يفتقد الى أدنى المقومات والقواعد الحاكمة لتسويات هذه النزاعات سياسيا فحسب ، وإنما أيضا بقضايا أخرى مثل الأمن فى ممر دولى هام مثل البحر الأحمر ، والعلاقات العربية - الأفريقية ، وأخيرا مدى قناعة الدول بالحلول العسكرية لمناقشة وحل قضايا الحدود الجيو-سياسية .

١- إشكالية الحدود فى العلاقات اليمنية-الأريترية :

يشغل أرخبيل حنيش المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، وهو عبارة عن مثلث صخرى يتكون من ثلاث جزر رئيسية هى ، جزيرة جبل زقر (١٢٢ كم٢) ، وجزيرة حنيش الكبرى (٦٨ كم٢) ، وأخيرا جزيرة حنيش الصغرى (٢٥ كم٢) ومجموعة من الجزر الصغيرة التابعة لهم ، ومن ثم فهى تمثل عاملا استراتيجيا هاما للتحكم فى الملاحة من والى البحر الأحمر . وقد بدأ الحديث عن ترسيم الحدود البحرية بين اليمن وإثيوبيا منذ العام ١٩٦٢ ، حينما تم تقسيم الجزر بنسبة ١:٣ تبعا لمساحة الإمتداد الساحلى لكلا البلدين على البحر الأحمر (أنظر الجدول الملحق) . وخلال فترة النصف الثانى من السبعينات سعى اليمن لترسيم نهائى للحدود البحرية مع أثيوبيا ، إلا أن حرب الأوجادين ، أجلت هذا المسعى . عقب استقلال إرتيريا فى عام ١٩٩٢ ، رأت القيادة فى اليمن أن التاريخ الطويل للدعم والتأييد العربى واليمنى للثورة الأرتيرية هو عامل مدعم لتحقيق تسوية نهائية لمسألة الحدود البحرية مع

أرتيريا . وقد عرضت اليمن على الدولة الجديدة مناقشة هذه المسألة ، إلا أن الزعماء الأريتريين أعتذروا لإنشغالهم بإنشاء وبناء الدولة الجديدة .

وبدأت مشكلة حنيش تتصاعد ، حينما منحت اليمن فى منتصف العام ١٩٩٥ ، شركة المانية ترخيصا لإقامة مشروع استثمارى ضخم ، لإستغلال مجموعة جزر أرخبيل حنيش سياحيا واقتصاديا . وقد أثار ذلك الجانب الأرتيرى ودفعه الى تقديم إنذار شديد الى اليمن دعاه فيه الى إخلاء جزيرة حنيش الكبرى ، وجرى إحتواء هذا الخلاف مبدئيا ، حينما اتفق الجانبان على تشكيل لجنة وزارية لمناقشة أبعاد هذا الخلاف برئاسة وزيرى الخارجية فى البلدين . واجتمعت اللجنة فى صنعاء وأسمرة ، وفيها قدم الجانب اليمنى رؤية لحل هذا الخلاف ، يقضى بترسيم نهائى للحدود عبر إما المفاوضات المباشرة ، أو التحكيم الدولى ، أو اللجوء الى محمكة العدل الدولية ، إلا أن الجانب الأرتيرى أصر على إخلاء الجزيرة . وقد استمرت هذه اللجنة فى مناقشاتها ، حتى ١٥ نوفمبر ١٩٩٥ ، حينما أقدمت القوات الأرتيرية على إقتحام جزيرة حنيش الكبرى فى محاولة للسيطرة على الأرخبيل ، ولكن القوات اليمنية تمكنت فى اليوم التالى من إستعادة الجزيرة ، وطرد القوات الأرتيرية من دون خسائر تذكر . وبدأت المشاورات السياسية بين الجانبين ، والتى انتهت الى تأجيل مناقشة القضية الى نهاية فبراير ١٩٩٦ ، إلا أن الجانب الأرتيرى فضل حسم القضية عسكريا بدعم من إسرائيل ، ونفذ فى ١٩ ديسمبر هجوما خاطفا على جزيرة حنيش الكبرى ، أسفر عن احتلال الجزيرة وأسر الحامية اليمنية العسكرية فيها . ومن المعروف أنه قبل هذا التاريخ بأربعة أيام وقعت حكومة أسمرة اتفاقا مع بعض شركات النفط العالمية للتنقيب عن النفط فى مدخل البحر الأحمر وحول أرخبيل حنيش .

إستراتيجيا يتسم الوضع الحالى فى منطقة النزاع ، بعجز الجانبين عن السيطرة على الموقف بالوسائل العسكرية ، فأرتيريا ليست قادرة على احتلال جزيرة جبل زقر بفضل التمركز العسكرى اليمنى القوى ووسائل الإمدادات المتوافرة، وبسبب الإجماع العربى على إدانة إحتلال الجزر اليمنية بالقوة ، وأيضا بسبب الأجواء الدولية المناهضة لحل النزاعات بالقوة . وفى الناحية المقابلة ، ليس بوسع اليمن حاليا استعادة جزيرة حنيش الكبرى بالوسائل العسكرية ، بسبب النقص الكبير فى الزوارق الحربية وسفن نقل الجنود ، وقد ألقى العديد من المسئولين فى اليمن مسئولية ذلك على الإنفصاليين الذين دمروا قبل إنسحابهم من عدن فى صيف العام ١٩٩٤ كل الزوارق والقطع البحرية سواء فى ميناء المدينة ، أم قبالة ساحل حضرموت ، وعلى مقربة من السواحل العمانية والجيبوتية .

ولذا إتجه الجانبان الى التفاوض والوساطة الدولية لإيجاد مخرج سياسى من الأزمة ، وفى الوقت الذى تمسكت فيه أرتيريا بسياسة الأمر الواقع ، والإدعاء بالحق التاريخى فى أرخبيل حنيش ، فإن اليمن من جانبه عزز موقفه السياسى بالعديد من الأسانيد والوقائع السياسية ، ويمكن بلورتها فى:

١- سيادة اليمن الثابتة على الجزر تاريخيا ، باعتبار السيادة فى ذاتها دليلا تاريخيا يقرره القانون الدولى ، ويضاف الى ذلك أن كافة الخرائط الحديثة اليمنية ، والأرتيرية والأمريكية والبريطانية والإيطالية ، كلها تؤكد يمنية الجزر ، سواء مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، بمعنى تأكيدها سيادة الإستعمار البريطانى على الجزر . واليمن وريث بريطانيا فى السيادة على أراضيه . وعندما لا تتحدث الخرائط عن السيادة اليمنية أو البريطانية ، فإنها تعتبر الجزر منطقة غير محدودة السيادة . وضمن هذا السياق ، يشير اليمن الى خريطة أمريكية أصدرتها وكالة الإستخبارات الأمريكية C.I.A. عام ١٩٩١ تعتبر فيها الجزر يمنية . كما أن الخرائط الجغرافية للجانبين تثبت هذا الحق ، لوجود الجزر فى الخرائط اليمنية، وعدم وجودها فى الخرائط التى أصدرتها أرتيريا عقب الإستقلال وهى المعتمدة حتى الآن .

٢- يستند الجانب الأرتيرى الى الوثائق الإيطالية وحدها ، إلا أن الوثائق الصادرة فى الفترة الإستعمارية وتحديدا البريطانية تؤكد حق اليمن فى الجزر والسيادة عليها ، ويتضح من مضمون هذه الوثائق الإيطالية أن لا شيء فيها يشير الى السيادة الإيطالية الصريحة عليها ، وبالتالى سقوط الحجج الأرتيرية . ويعتقد اليمن ، أن معرفة أسمرة بهذه الوثائق هى التى حملتها على طبع الخرائط التى لا تضم الجزر موضع النزاع من ناحية ، واستغلال واقع الإحتلال فى ديسمبر ١٩٩٥ ، وطبع خرائط جديدة فى سويسرا ، قبل شهر من هذا الإحتلال تتضمن ضم هذه الجزر للسيادة الأرتيرية .

٣- الأوضاع السيادية والجغرافية تؤكد يمنية الجزر ، إذ أنه من ناحية أولى كان يتم تشغيل الفنارات فى الجزر الثلاث من الموانىء اليمنية منذ العام ١٩٨١ تحديدا . ومن ناحية أخرى ، تقع جزر أرخبيل حنيش الثلاث ضمن نطاق المياه الإقليمية اليمنية ، بالإستناد الى قانون البحار الدولى واتفاقيات السيادة البحرية التى وقعتها اليمن ولم توقعها أرتيريا . كما تقع الجزر على بعد نحو ٢٠ كم٢ الى الغرب من تقاطع خط العرض ١٤ مع خط الطول ٤٣ فى مستطيل يبدأ من الشمال بجزيرة زقر مرورا بجزيرة حنيش الكبرى، فى إتساق يحاذى الشواطىء اليمنية على بعد ٤٠ كم٢ تقريبا ، بينما المسافة ما بين الجزر وأرتيريا أبعد من ذلك بكثير .

٤- أن الوجود الأرتيرى فى جزيرة حنيش الكبرى ، أتى نتيجة الدعم اليمنى للثورة الأرتيرية طوال مراحل نضالها ضد نظام الحكم فى أديس أبابا ، إذ سمح اليمن باستخدام هذه الجزر والإنطلاق منها للثوار الأريتريين ، وطوال هذه الفترة رغم حساسيتها ، لم تعترض أثيوبيا على هذا ، وأدعت بالسيادة على الأرخبيل ، إنما كان هناك إقرار بالسيادة اليمنية على الجزر .

ب - طبيعة الادوار الخارجية فى النزاع :

تتمحور طبيعة النزاع حاليا سواء فى شقه الأساسى

طول سواحل الدول المطلة على البحر الأحمر، وعدد الجزر التي في حوزتها

الدول	الطول الساحلي		عدد الجزر		أهم الجزر
	٪	كم	٪	الإجمالي	
الإجمالية	١٠٠	٣٠٧٩	١٠٠	٣٧٩	
السعودية	٣٦,٥	١١٢٥	٣٧,٩	١٤٤	فرسان
مصر	٢٩,١	٨٩٨	٦,٩	٢٦	شدوان،تيران،وصنافير
اريتريا	١٤,١	٤٣٥	٣٣,٣	١٢٦	دهالك،حالب،حوش الكبرى،والصغرى
السودان	١٠,٠	٣٠٩	٩,٥	٣٦	سواكن
اليمن	٨,٩	٢٧٥	١٠,٨	٤١	مران،بريم،وأرخبيل حنيش
جيبوتي	٠,٨	٢٥	١٠٦	٦	أحما ،ومولية
إسرائيل	٠,٢	٧	–	–	
الأردن	٠,١	٥	–	–	

(بين الطرفين المتنازعين) ، أو في شقه المتعدد عبر الإنخراط الإقليمي والدولي في النزاع ، في قضيتين أساسيتين : الأولى قضية حق السيادة على جزر الأرخبيل ، والثانية ، الترسيم القادم للحدود البحرية ما بين اليمن وأرتيريا . وعمليا لا يمكن الحديث عن مسار واحد لطبيعة الأدوار الخارجية في النزاع ، فبينما تدخلت بعض القوى الإقليمية وتحديدا إسرائيل في النزاع لصالح أرتيريا ، فإن أطرافا أخرى مثل أثيوبيا ومصر وفرنسا تدخلت بالوساطة السياسية في النزاع لإيجاد مخرج تفاوضي له . أما الولايات المتحدة فقد التزمت من جانبها موقف الحياد في هذا النزاع .

فيما يتعلق بالدور الإسرائيلي في النزاع ، فعلى الرغم من النفي الرسمي في الجانبين الإسرائيلي والأرتيري لوجود مثل هذا الدور ، فإن كافة المؤشرات على أرض الواقع تؤكد هذا الدور ، منها :

أولا : التكنيك العسكري البارع الذي استخدم في عمليات الإبرار البحري لإحتلال الجزيرة والسيطرة عليها ، وهو تكنيك ما من شك أنه يفوق قدرة الأرتيريين العسكرية الذين لم يتعودوا على الحرب البحرية من قبل والذين فشلوا أيضا قبل شهر تقريبا من إحتلال الجزيرة بمفردهم . إذ أن عمليات الإبرار البحري تمت في اتجاهين بدلا من اتجاه واحد ، الأول وهو الأقل حجما وكان مباشرا من الجزر الشمالية الأرتيرية تحديدا "دهالك" ، التي يعتقد على نطاق واسع بوجود قواعد عسكرية إسرائيلية بها . والثاني، وهو الأساسي كان من الجنوب ، عبر جيبوتي ، إذ أن القوات الأرتيرية توغلت قبل الهجوم مباشرة في ١٨ ديسمبر داخل الحدود الجيبوتية وتمركزت في مواجهة منطقة ذباب ، وباب المندب على الرغم من الإحتجاج الجيبوتي .

ثانيا : أن ميزان القوة العسكرية بين البلدين ، لا يتيح بأي حال من الأحوال لأرتيريا النجاح والفاعلية في إحتلال جزيرة حنيش بمفردها ، وفقا لمصادر معهد الدراسات الإستراتيجية I I S S ، فإن أرتيريا لا تملك سوى ٢٠ طائرة قتالية ، وأقل من ذلك من طائرات الهليكوبتر وطائرات النقل ، ونحو ١٠-١٥ قطعة بحرية تشتمل على زوارق دورية وقوارب إنزال ومركبات أخرى متنوعة متقادمة سوفيتية الصنع . في المقابل لدى اليمن قوة عسكرية وبحرية أكبر ، إذ تضم قوتها الجوية ٧٠ طائرة قتالية معظمها سوفيتية الصنع ، في حين تقتصر القوات البحرية على زورقين صاروخين، ونحو ١٠ زوارق دورية متنوعة ، و ٤ مركبات إنزال وعدد غير محدد من القوارب والمركبات المتنوعة .

وقد إعتمد نجاح عمليات الإبرار البحري ليس في التكنيك العسكري المستخدم فحسب ، وإنما أيضا على المعدات الحديثة التي إستخدمت فيه ، إذ قدمت اسرائيل ستة زوارق بحرية من طراز ريشيف ، وسعر متطورة ، وقاد العملية طيار مقدم إسرائيلي يدعى مايكل دوما .

ثالثا : الزيارة السرية التي قام بها الرئيس الأرتيري أسياس أفارقي لإسرائيل في نوفمبر ١٩٩٥ ، ومحادثاته مع العديد من المسئولين السياسيين والعسكريين في مطار بن جوريون ، والتي أسفرت عن قيام اسرائيل بدعم الطلبات الأرتيرية ، والتي شلمت علاوة على إرسال مجموعة من المستشارين والخبراء العسكريين في مجال القوات البحرية والجوية لأرتيريا ، مدها بصفقة من المعدات والأسلحة الحديثة والتي شملت :

* ستة زوارق حاملة للصواريخ من طراز ريشيف وسعر ، قادرة على حمل طائرتي هليكوبتر المستخدمة في مهمات

الإنزال البحرى .

* ست طائرات هليكوبتر من طراز بلاك هوك ، ودولفين .

* طائرة واحدة من طراز عربة المستخدمة فى مهمات الإستطلاع البحرى .

* منظومة رادار بحرى ، ومجموعة صواريخ بحر/بحر من طراز جبريائيل.

وقد جرى تعزيز هذا التعاون العسكرى ، خلال زيارة أفارقى لإسرائيل فى فبراير ١٩٩٦ ، وفيها تم التوقيع على إتفاقية أمنية ، تسعى الى تطوير شبكة العلاقات الإستراتيجية بين البلدين وتحديدا فى المجالات العسكرية ، وتضمنت :

* إلتزام إسرائيل بتقديم كل إحتياجات أرتيريا فى المجال الدفاعى ، لتتمكن من بناء جيش نظامى قادر على مواجهة كافة التهديدات التى تنطلق من السودان واليمن .

* تشكيل فريق عمل دفاعى من الطرفين يضم خبراء فى شئون التسليح والتدريب والإستخبارات لتحديد نوعية وحجم متطلبات إعادة بناء القوات الأرتيرية من الأسلحة والتدريب .

* تدعيم موقف أرتيريا فى مواجهة محاولات اليمن السيطرة على الجزر الإستراتيجية الواقعة فى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، وذلك عن طريق تزويدها بوسائل القتال التى تنسجم مع طبيعة المهمات البحرية والجوية التى تتطلبها عملية ضمان حق أرتيريا فى هذه الجزر ، ويدخل فى نطاق هذا الدعم أيضا إضطلاع إسرائيل بدور فى حماية الوضع الراهن فى البحر الأحمر عن طريق تأمين وجود عسكرى محدود للمراقبة والرصد والتدخل العسكرى السريع فى حالة حدوث تطورات تستدعى مثل هذا التدخل لحماية المصالح الإسرائيلية العليا .

* الإسراع بإرسال مجموعة من الخبراء المتخصصين الذين سيناط بهم مهمة تطوير وتحديث المنظومة الأرتيرية الدفاعية البحرية والجوية فى الساحل الأرتيرى بما فى ذلك التدريب على إستيعاب المفاهيم والعقائد العسكرية الغربية والإسرائيلية لإستخدام المعدات العسكرية الإسرائيلية بكفاءة وفاعلية .

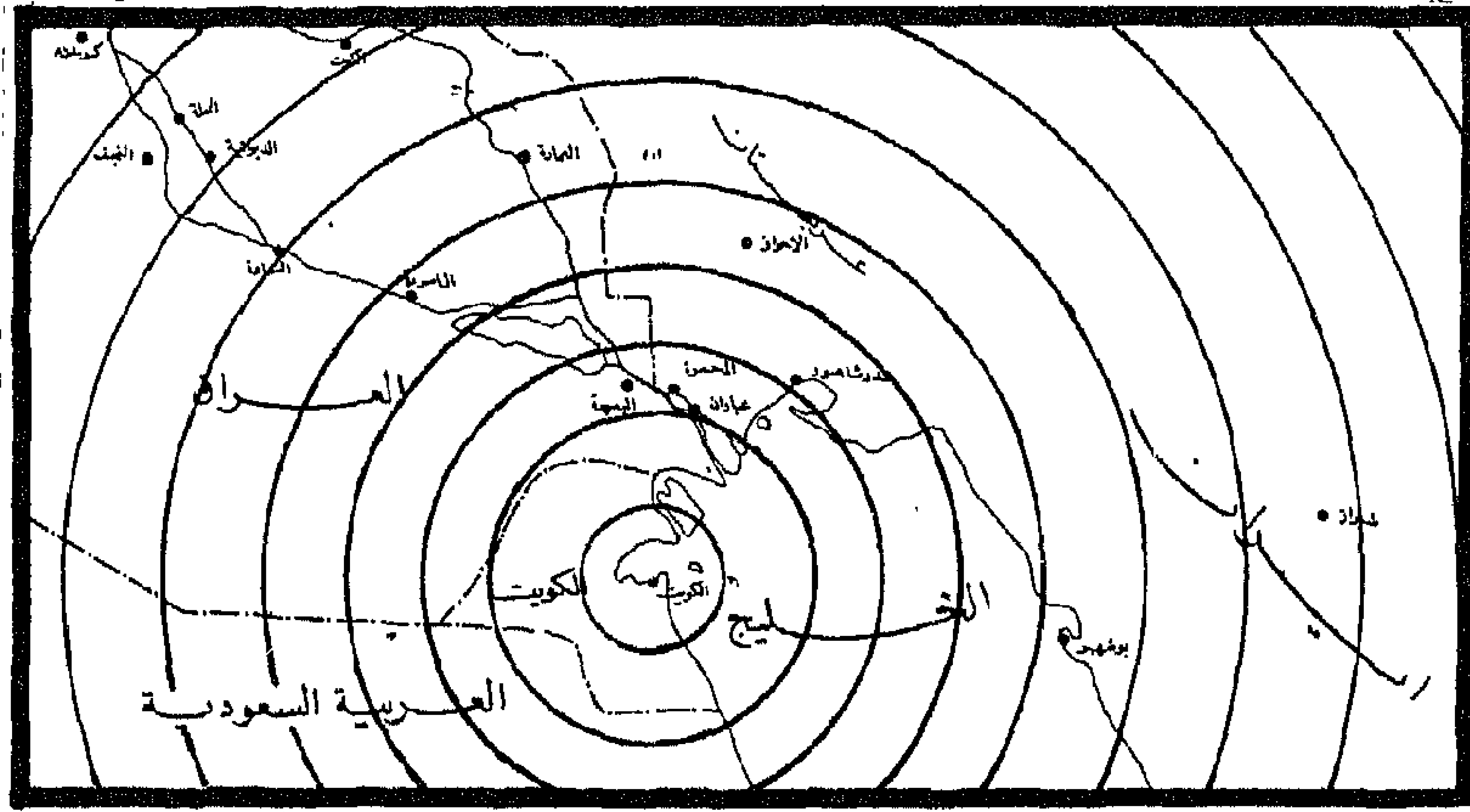
استدعت الأزمة اليمنية - الأرتيرية حول أرخبيل حنيش مجموعة من الوساطات التى بدأتها أثيوبيا ومصر ، ثم الأمم المتحدة ، وأخيرا فرنسا ، من أجل التوصل الى حل سلمى للنزاع ، ودارت على هامش هذه الوساطات مشاورات إقليمية ودولية شاركت فيها الولايات المتحدة ، ودول عربية من دون أن تكلل تلك الوساطات والمشاورات بتقديم حلول حاسمة ذات إجماع من طرفى النزاع . والإعتقاد العام أن تعثر الوساطات لن يقود بالضرورة الى حل النزاع بالقوة لأن البلدين المعنيين عبرا عن تصميم واضح وصريح باستبعاد الحل العسكرى . ويدشن هذا الوضع ، سياسة الأمر الواقع تمهيدا لعرض النزاع على تحكيم دولى ، وهذا هو جوهر الوساطة الفرنسية الراهنة التى تنطلق من ثلاثة مقومات أساسية ، التى تعتمد على مبدأ تقسيم مناطق السيادة والنفوذ على مياه وجزر البحر الأحمر على أساس تعددى ، وأن تكون اليمن واحدة وليست الوحيدة بين ملاك هذه الجزر الاستراتيجية فى جنوب البحر الأحمر، وهى :

١- بقاء الأرتيريين حيث هم فى جزيرة حنيش الكبرى .

٢- بقاء اليمنيين في جزيرتى جبل زقر وحنيش الصغرى
.٣- عرض النزاع البحرى وترسيم الحدود بين البلدين على التحكيم الدولى ، وأن يقبل الطرفان نتيجة التحكيم ، والذى غالبا ما سوف يكون فى محكمة العدل الدولية .

وتنطلق مقومات هذه الوساطة الفرنسية من الدراسة التى نشرها قبل أشهر من الأزمة وتحديدا أبريل ١٩٩٥ البريجادير متقاعد هنرى لابروس فى مجلة "الدفاع الفرنسية" شبه الرسمية ، وفيها أكد لابروس صعوبة تحديد ملكية جزر أرخبيل حنيش ، وخلص الى أن الحل الوحيد الممكن لحصر نطاق السيادة على الجزر يكمن فى التعجيل بإقرار المعاهدة الدولية للبحار ، لأن ذلك يتيح ترسيم خط للحدود بين البلدين ، يمر هذا الخط عبر جزيرة حنيش الكبرى وحدها فتصبح مقسمة بين أرتيريا واليمن ، فيما تدخل الجزر الأخرى فى السيادة اليمنية ، وهذا التقسيم إذا ما أعتمد يشبه الوضع الذى كان قائما قبل إندلاع النزاع ، إذ كان الأرتيريون يتمركزون فى أقصى جنوب الجزيرة ، واليمنيون فى طرفها الشمالى .

القمة الخليجية السادسة عشرة فى مسقط



د. صلاح سالم

جاءت قمة مجلس التعاون الخليجى السادسة عشرة والتى إنعقدت فى مسقط (٥ - ٧ ديسمبر ١٩٩٥) فى ظل متغيرات غير مسبوقة ، فقد إنعقدت القمة فى غيبة الملك فهد بن عبد العزيز لظروف مرضه وحضور الأمير عبد الله بن عبد العزيز نيابة عنه ، وبحضور الشيخ حمد بن خليفه آل ثان لأول مرة كأمير لقطر ، وفى أعقاب تصاعد أحداث العنف والإرهاب فى المنطقة ، وبعد أن أحرزت عملية السلام تقدما ملموسا فى عدة جوانب ، وبعد مرور حوالى أربع سنوات على حرب تحرير الكويت ، فضلا عن كثير من المشاكل العالقة . كان على جدول أعمال القمة - إذن - من القضايا مايجعل لها أهمية خاصة ، وزاد من أهميتها إنسحاب قطر من الجلسة الختامية مما فتح الباب للعديد من التساؤلات حول مستقبل مجلس التعاون الخليجى .

ويتناول هذا التقرير عرضا للموضوعات التى طرحت على مائدة البحث سواء فى الاجتماعات العامة أو على مستوى اللقاءات الثنائية ، وما أسفرت عنه القمة من نتائج وما إرتبط بها من مواقف ، وذلك فى خمس نقاط : تتعلق الأولى بالتعاون الأمنى والإقتصادى بين دول المجلس ، والثانية بالموقف من العراق وإيران وعملية السلام ، والثالثة بالمسائل الحدودية والمصالحة العربية ، والرابعة بقضية تعيين الأمين العام الجديد ، بينما تتعرض النقطة الخامسة لبحث أثر الخلاف حول منصب الأمين العام على مستقبل مجلس التعاون الخليجى ، وذلك على النحو التالى :

اولا : قضايا التعاون الامنى والاقتصادى :

حظى موضوع الأمن بأهمية كبيرة فى القمة الخليجية بعد أحداث العنف فى البحرين وإنفجار الرياض ، وقد صرح ولى العهد السعودى بأن تجميع الطاقات لدول الخليج العربية هو السبيل الوحيد لما يحاك ضدها من إعتداءات تستهدف زعزعة أمنها وإستقرارها . وتذكر مصادر عديدة أن إقتراحا قدمته إحدى دول المجلس بإعطاء أولوية خاصة للبحث فى قضية الإرهاب قد قوبل بالترحيب من جانب عمان ، وذلك بعد أن كانت إجتماعات وزراء الداخلية والإعلام قد تناولت هذه القضية وأقرت بشأنها إجراءات وتوصيات جماعية .

وأكدت القمة وقوف دولها صفا واحدا إلى جانب دولة البحرين ، وتأييدها الكامل للإجراءات التى تتخذها لتثبيت الأمن والاستقرار فيها وذلك إنطلاقا من مبدأ وحدة المصير لدول المجلس وشمولية أمنها . كما أدانت القمة العمل الارهابى الذى وقع فى مدينة الرياض ، وشددت على حرصها على بذل كل الجهود بهدف مواجهة هذه الممارسات الإرهابية من خلال تكريس التنسيق والتعاون بين مختلف الأجهزة الأمنية فى دولها ووضع الخطط والاستراتيجيات المشتركة لمواجهتها .

وتناول بيان القمة مجالات التعاون والتنسيق المزمع بذل الجهود فيها ، وأشار إلى أن المجلس الأعلى قد إطلع على نتائج اجتماعات وزراء الدفاع لدول المجلس (الذى عقد فى البحرين فى الشهر السابق على القمة) ووافق على التوصيات الواردة فيه والتى تهدف إلى مواصلة تنفيذ البرامج المتعلقة برفع كفاءة القدرة الدفاعية الجماعية لدول المجلس والمضى قدما فى تطوير قوة ردع فعالة . كما ذكر البيان أن المجلس الأعلى درس مستجدات التعاون الأمنى وشدد على أهمية تفعيل الإتفاقات الأمنية بين دول مجلس التعاون بعد إستكمال المصادقة عليها .

وعلي الصعيد الإقتصادى ناقش قادة القمة العديد من الموضوعات الإقتصادية التي تهدف لتطوير التعاون بين دول المجلس خاصة مع ظهور التكتلات الإقتصادية العالمية وبعض الكيانات الإقتصادية الإقليمية . وقد تمت الموافقة على التوصيات المتعلقة بالربط الكهربائي بين دول المجلس ، وعلى توحيد الإجراءات اللازمة لتطبيق قرارات المجلس الأعلى فى المجالات الإقتصادية بالدول الأعضاء ، وتأكيدا لمبدأ المواطنة الإقتصادية قرر المجلس السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الإقتصادى فى عدد من المجالات التعليمية وفق الأنظمة المرعية بدول المجلس . وأعلن أنه أقر توصيات لجنة التعاون المالى والإقتصادى فى شأن تطوير العمل المصرفى بدول المجلس وزيادة قدرته على المنافسة على الصعيدين الإقليمي والدولي والتى تضمنت السماح من حيث المبدأ للبنوك الوطنية بفتح فروع لها فى دول المجلس وربط شبكات الصرف الآلى الوطنية فى دول المجلس ببعضها ، وأقر سياسات وإجراءات لتيسير توظيف وإنتقال الأيدى العاملة الوطنية وإستيعاب الزيادة المستمرة منها .

ثانيا : المواقف تجاه العراق وإيران وعملية السلام :

رغم المحاولات التى بذلتها كل من العراق وإيران فى سبيل البحث عن صيغة جديدة هادئة وعلاقات متوازنة مع دول المجلس إلا أن موقف القمة الخليجية منهما جاء متشددا على غير ماهو متوقع . وكان العراق قد بعث برسالة إلى القمة يطلب فيها المصالحة ، إلا أن المناقشات التى دارت فى الاجتماعات المغلقة غلبت عدم إتخاذ أى خطوة إيجابية نحو العراق يمكن أن تساعده على عدم تنفيذ بعض البنود الواردة فى القرارات الدولية .

ورغم ذلك أكدت القمة علي نقطتين : الأولى هى رفض دول المجلس لأى محاولات تتم أو يجرى التخطيط لها لتقسيم العراق . والثانية هى التأكيد على ضرورة السعى لرفع المعاناة عن الشعب العراقى والبحث عن وسائل من دول عربية لإيصال مساعدات إنسانية للشعب العراقى بحيث لاتتعارض مع القرارات الدولية .

ولم يكن الموقف من إيران بأفضل حالا من نظيره مع العراق ، هذا رغم أن إيران قد بذلت منذ أسابيع سبقت القمة محاولات لتطبيع علاقاتها مع دول المجلس وتحركت فى إتجاهين : الأول من خلال قطر التى زارها رئيس مجلس الشورى الإيرانى على أكبر ناطق نورى، وهو الشخصية الثالثة فى هرم السلطة فى إيران والمرشح لرئاسة الجمهورية وإصطحب معه مستشار الرئيس الايرانى لشئون الأمن القومي تأكيدا على أن هذا التحرك يعبر عن إستراتيجية إيرانية وليس من قبيل المنافسة الإنتخابية ، ونقل إلى المسئولين فى قطر رسالة عن رغبة إيران فى تعزيز وتطوير علاقاتها مع دول المجلس التى رأى أنها تشكل مع إيران أسرة واحدة تساهم فى استتباب أمن المنطقة . والثانى من خلال عمان حيث أرسل وزير خارجية إيران على أكبر ولاياتى برسالة إلى نظيره العمانى يوسف بن علوى دعا فيها إلى التعاون والحوار بين دول المجلس وإيران ولعدم جعل قضية الجزر بين الامارات وإيران عائقا فى سبيل تطور العلاقات الإيرانية – الخليجية .

والواقع أن قرار القمة قد تبنى موقف الإمارات من إيران كما عبر عنه الشيخ زايد عندما أشار إلى أن إيران تريد أن تتفاوض لتأخذ لا تعطى ، وأن الحق مع الإمارات . كما أن فشل المباحثات الإيرانية – الإماراتية التى جرت فى قطر قد عزز التشدد من جانب المجلس تجاه إيران ، فقد أعرب المجلس عن أسفه لعدم تجاوب إيران مع الدعوات المتكررة والجادة من جانب الإمارات للتوصل إلى حل سلمى لهذه القضية ، كما عبر عن قلقه من مواصلة إيران إتخاذ اجراءات ترمى إلى تكريس إحتلالها للجزر بما يمثل انتهاكا لسيادة دولة الإمارات ويتنافى مع مبادئ القانون الدولى وميثاق المؤتمر الاسلامى وقواعد حسن الجوار ، وأعرب المجلس كذلك عن تأكيده الثابت والمستمر للإمارات فى هذا الصدد . كما أثار الموقف الخليجي نقطة جديدة تتعلق بالمخاوف من القدرات النووية الايرانية.

وبخصوص عملية السلام أكدت دول المجلس من جديد علي أن يكون السلام شاملا وعادلا ودائما ، كأساس للأمن والإستقرار فى المنطقة وتبادل المصالح بين دولها وبما يستأصل عوامل العنف ويقضى على أسباب التطرف ويرسخ قيم التعايش السلمي والتسامح . وإنجازا لهذه الغاية فإنه لابد من تحقيق المطالب العادلة والمشروعة لكل الأطراف وفقا لقرارات مجلس الأن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام بما فى ذلك : (١) الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الضفة الغربية والقدس ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوق الوطنية المشروعة بما فى ذلك حقه فى إقامة دولة مستقلة على ترابه الوطنى . (٢) إنسحاب إسرائيل من الجولان المحتلة إلى خط الحدود التى كانت قائمة فى الرابع من يونية عام ١٩٦٧ . (٣) إنسحاب إسرائيل من الجنوب اللبنانى وإعادة كل الأراضى المحتلة إلى السيادة اللبنانية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ . وجددت دول المجلس ترحيبها بإتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل كما رحبت بتوقيع إتفاق المرحلة الثانية لتوسيع نطاق الحكم الذاتى الفلسطينى فى الضفة والقطاع كخطوة أخرى على طريق السلام . وأعربت القمة عن أملها فى أن تكون المؤتمرات التى تعقد مثل مؤتمر عمان الإقتصادى إسهاما فى دعم عملية السلام فى الشرق الأوسط .

ومن الواضح أن هناك إتفاقا تاما على المبادئ الأساسية فى الموضوعات الثلاثة لكن هناك هامشا لكل دولة لصياغة خياراتها فى حدود هذه المبادئ الأساسية.

ثالثا : المسائل الحدودية والمصالحة العربية :

لم تجر العادة خلال عمر المجلس البالغ خمسة عشر عاما أن تبحث الإجتماعات على مستوى القمة أو على مستوى الوزراء موضوع الخلافات الحدودية التى يعتبرها قادة الخليج من قبيل المسائل الثنائية التى ينبغى معالجتها بين كل دولتين على حدة . لكن قبل عام من القمة قدم العاهل السعودى الملك فهد بن عبد العزيز تقريرا لقمة المنامة الخليجية تضمن خطة لتفعيل المجلس تطرق فيه إلى وجود قضايا ثنائية عالقة بين دول المجلس ، فى إشارة واضحة إلى خلافات الحدود ، وطالب بضرورة مضاعفة الجهود لإنهاء هذه الخلافات خلال العام الذى إنصرم . وكانت أهمية هذا التقرير فى أنه جاء من الملك فهد وهو عاهل أكبر دولة فى المجلس ومعروف بدوره القيادى من ناحية ، وأن المملكة السعودية لها علاقة بمعظم المسائل الحدودية ، فإن لم تكن طرفا فهى وسيط . وإزاء هذه الدعوة تفاءل المراقبون أن تأتى قمة مسقط وقد حلت أغلب المشاكل الحدودية، أو على الأقل وضعت خطط لإمكانية حلها خلال اللقاءات الثنائية التى تعقد على هامش أعمال القمة .

ورغم أن موضوع الخلافات الحدودية لم يكن مطروحا على جدول أعمال القمة إلا أن إشارة الشيخ حمد بن خليفة أمير قطر إلى رغبته فى البحث فى المشاكل العالقة بين دول المجلس وخاصة الحدودية قد عزز من توقعات المراقبين بإمكانية تناولها على المستوى الثنائى ، وكانت هذه التوقعات منسجمة مع ماجرى خلال العام السابق على القمة من إتصالات ولقاءات على مستوى الوزراء وتبادل الرسائل على مستوى القادة ، فى هذا الشأن والتى أسفرت عن إنجاز الإتفاق السعودى – الكويتى الذى تم قبل أقل من أسبوعين من القمة على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين والإتفاق على الشركة التى ستتولى المسائل الفنية للترسيم . وكذلك جرت إتصالات بين المملكة السعودية وقطر خصوصا فى غضون شهرين قبل القمة فى شأن تنفيذ إتفاق المدينة المنورة فى ١٩٩٢ ، والذى نص على أن تجتمع لجنة فنية مشتركة للإتفاق على تسمية الشركة التى تتولى ترسيم الحدود. والحقيقة أن هذه اللجنة لم تجتمع سوى مرة واحدة خلال الأعوام الثلاثة الماضية ، وذلك نظرا لسوء الفهم الذى حدث بخصوص مساحة الأرض التى تأمل قطر فى الحصول عليها من المملكة العربية السعودية ، ونظرا لذلك بقى الموضوع معلقا حتى تم تحريكه من خلال تبادل الرسائل بين الملك فهد والشيخ حمدبن خليفة فى نفس الوقت الذى بذلت فيه الجهود من أجل حل الخلاف الحدودى بين السعودية والإمارات إثر زيادة قام بها الأمير سلطان بن عبد العزيز إلى أبو ظبى نجحت فى الإتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تتولى تنفيذ الحلول التى نص عليها إتفاق كان قد تم إبرامه بين البلدين بخصوص منطقة شيبة فى الربع الخالى .

ورغم الإتصالات التى جرت بشأن الخلاف الحدودى بين البحرين وقطر فى غضون العام الماضى لم يحدث تقدما يذكر فى هذا الصدد ، والواقع أن هذا الخلاف حول جزر حوار وفيشت الديبل يعد من أعقد المسائل الحدودية فى المنطقة ، فلم تجد الوساطةالسعودية حتى الأن نقطة تلاق بين الدوحة والمنامة يمكن البدء منها لوضع حل مناسب . وعموما فثمة شعور سائد فى أغلب الأوساط الخليجية بضرورة حل هذه الخلافات بالوسائل السلمية .

كذلك لم يكن موضوع المصالحة العربية مطروحا على جدول أعمال القمة ، لكن الشيخ زايد آل نهيان كان قد جدد مع بداية أعمال القمة دعوته الملحة لتحقيق التضامن العربى ، وذكر أنه أصبح واجبا علينا الدعوة إلى التصالح والتضامن . وكان الشيخ زايد قد دعا قبل القمة بشهرين إلى المصالحة مع العراق ، الأمر الذى أثار حفيظة دول أخرى مثل الكويت والبحرين .

رابعا : الخلاف حول تعيين الأمين العام الجديد :

أقرت قمة مجلس التعاون الخليجى تعيين جميل الحجيلان (المرشح السعودى) أمينا عاما للمجلس للفترة القادمة خلفا للأمين الحالى فاهم القاسمى (الإمارات) وذلك بموافقة خمس من دول المجلس وإعتراض قطر التى كانت قد رشحت السفير عبد الرحمن العطية لهذا المنصب ، وعلى إثر هذا التعيين إنسحبت قطر من الجلسة الختامية إحتجاجا على عدم إختيار مرشحها .

وقد أثار موضوع إختيار الأمين العام جدلا واسعا انطوى على وجود ثلاثة خيارات أمام قادة دول المجلس : الأول هو الموافقة على مد خدمة الشيخ فاهم القاسمى الأمين العام الحالى ، لكن الإمارات كانت قد أبلغت دول المجلس بأنها لاتنوى تجديد عمله منذ عدة أشهر ، وكان ذلك بناء على طلب الشيخ فاهم نفسه . الثانى هو إختيار المرشح السعودى جميل الحجيلان سفير المملكة السعودية السابق فى باريس ، بعدما أعلنت المملكة مسبقا بأنها لن تجدد للدكتور عبد العزيز القويز الأمين العام المساعد للشئون الإقتصادية . الثالث هو إختياد السفير عبد الرحن العطيه مدير عام وزارة الخارجية القطرى ، وكانت الدوحة قد تقدمت بترشيحه على أساس أنها لم يسبق لها تولى هذا المنصب ، أو بالدقة لم يسبق لها تولى منصب قيادى فى المجلس ، رغم أن بقية دول المجلس لها ممثلوها ، ودعت فى ذلك إلى ضرورة الإلتزام بالتساوى فى الحقوق والواجبات حسب ما نص عليه النظام الأساسى . وقد جرت محاولات قبل القمة وأثناءها للسعى لدى قطر للتنازل عن طلبها وعدم تحويل القضية إلى مشكلة . وتم فى نهاية الجلسة الختامية الإعلان عن إختيار السفير جميل الحجيلان كأمين عام للمجلس وإنهاء خدمات الدكتور عبد العزيز القويز مما يعد بمثابة حل وسط .

وقد أشار يوسف بن علوى وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية المتحدث باسم المؤتمر أن المجلس سار فى هذا

الشأن وفقا للإجراءات المتبعة والتى بدأت من قمة الإمارات قبل ٣ سنوات بأن يكون التناوب على المنصب وفقا للتسلسل الأبجدى وهو ما وافقت عليه قطر من قبل .

والقصة - كما ذكرتها المصادر القطرية - كانت قد بدأت منذ عدة سنوات وتحديدا عند النظر فى أعقاب قمة أبو ظبى فى عام ١٩٩٣ فى إختيار الأمين العام المساعد للشئون السياسية ، يومها كان هناك تنافس قطرى - بحرينى على المنصب فى إطار خلاف حدودى بينهما ، وقد تدخلت أطراف خليجية لحسم المشكلة على أساس تنازل قطر عن مرشحها لصالح المرشح البحرينى عبد العزيز ابو على ، وذلك على أن يكون منصب الأمين العام القادم بعد إنتهاء مدة الشيخ فاهم القاسمى من نصيب قطر .

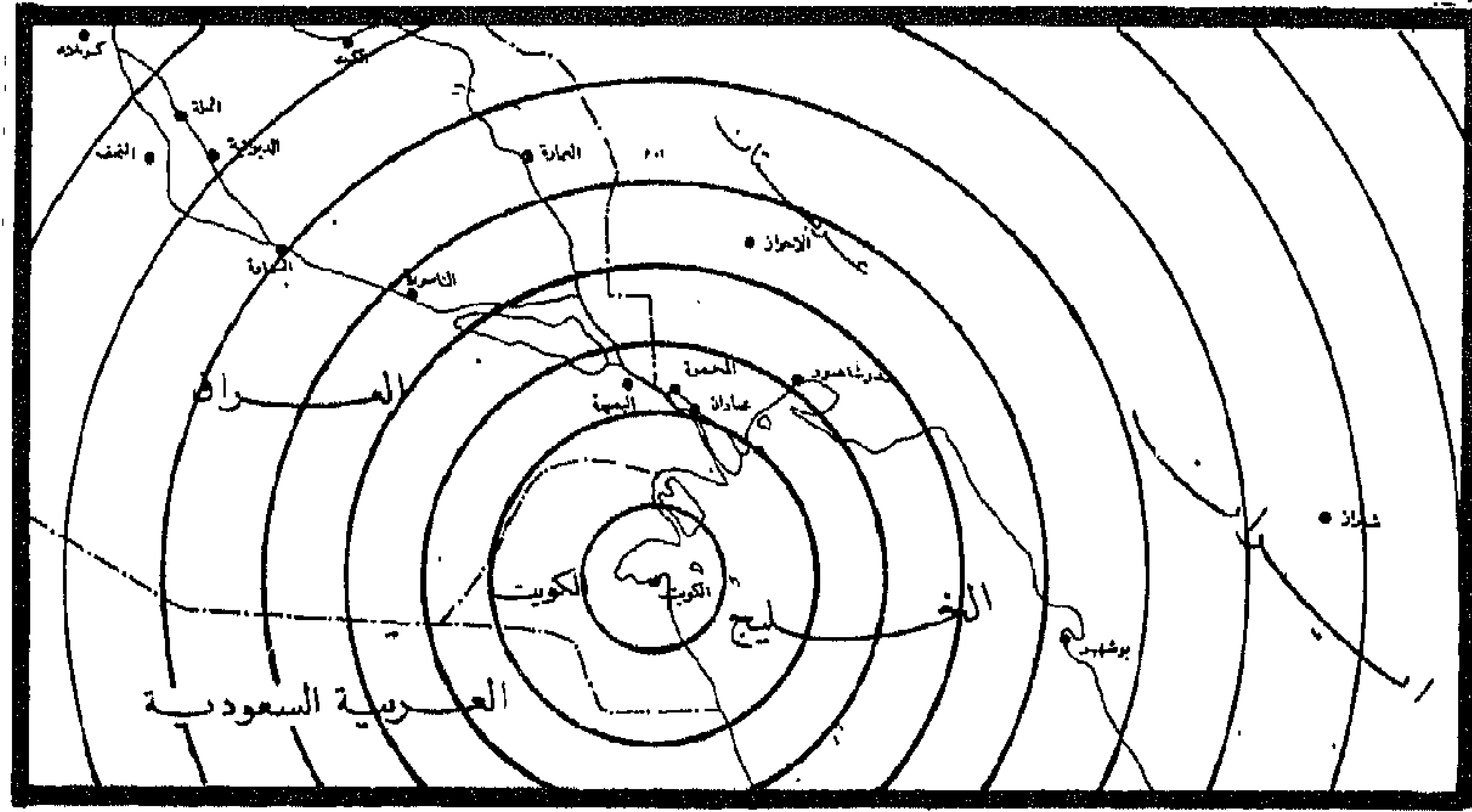
ومن جانب المملكة السعودية - تذكر المصادر - فقد تقدمت وفقا لما تم عليه الإتفاق فى قمة أبو ظبى بأن تكون الأمانة العامة ومنصب الأمين العام بالتناوب بين دول المجلس حسب حروفها الأبجدية ، فكانت البداية عند الإمارات تليها البحرين ثم السعودية ، ولما كان الأمين العام المساعد للشئون السياسية من البحرين ، ومن غير المعقول أن تشغل المنصب الآخر ، فقد كان الدور على السعودية التى تقدمت بمرشحها وأجرت إتصالات موسعة وأرسل الملك فهد بعدة رسائل إلى الدول الأخرى بهذا الخصوص وحصل على دعم وموافقة أربع دول هى الإمارات والكويت وعمان والبحرين . فى حين بقيت قطر مصرة على موقفها إنطلاقا من مبدأ التساوى فى الحقوق والواجبات الوارد فى النظام الأساسى .

خامسا : القمة فى الميزان :

لم يكن المجلس منذ إنشائه بمنأى عن الخلافات التى كثيرا ماتغلب عليها ، ورغم أن إنسحاب قطر بهذه الصورة يعد حالة غير مسبوقة مما يثير الكثير من الهواجس ، إلا أن كل التفسيرات إنما تشهد فى النهاية لصالح قوة المجلس وحيوية أعضائه ، وأنه - أى المجلس - لم يكن مجرد حاصل جمع لعدد من الدول تمثل أرقاما مكررة بقدر ما كان محصلة تفاعلات حية ونابضة تصحح مسارها بنفسها ، وتضيف إلى المجلس نوعا من القوة والصمود . لقد جاء هذا الخلاف ، كإفراز لمجموعة من الملابسات العارضة والتى رصدها المراقبون على النحو التالى : (١) غياب الملك فهد بن عبد العزيز والذى لاشك أن حضوره كان له تأثره فى إحتواء الخلاف (٢) وجود بعض الرواسب بين المملكة السعودية وقطر من جراء الخلاف على الحدود . والحقيقة أن الخلاف الحدودى بين البلدين كاد أن يحمل قطر على عدم حضور القمة السابقة فى المنامة ١٩٩٤ . (٣) أن جزءا من الخلاف يرجع إلى تفسير البند الثانى من ميثاق المجلس ، فقد رأى البعض ضرورة الإجماع فى هذه المسألة على إعتبار أنها مسألة جوهرية ، فى حين رأى البعض الآخر أن مسألة إختيار الأمين العام الذى لايملك صلاحيات ذات صفة سيادية - شأن الأمين العام للمجلس - يعد من قبيل المسائل الاجرائية التى لاتحتاج إلى إجماع . ووفق هذا التفسير فإن هذه الملابسات عارضة ولاتمس مجال ركائز التعاون الخليجى ، وليس من المتصور أن تفت فى عضد المجلس .

وثمة تفسير أخر مؤداه ميل قطر إلى إنتهاج سياسات أكثر استقلالية عن المجلس ، وأن ذلك كان وراء ممارسة الضغوط عليها من جانب دول المجلس ، لكنه تفسير لم يعد مقبولا . وقد أسفرت القمة عن مواقف موحدة فى القضايا الهامة وتركت لدولها هامشا من حرية الخيار فيما يتعلق بالأسلوب أو المنهج ، فلكل دولة الحرية فى التعامل مع المستجدات فى إطار وحدة المبادئ ، وهذا صحيح فلا يمكن توقع تطابق كامل فى الرؤى والمصالح ، وليس من صالح المجلس أن يكون كذلك كما أن دول المجلس ، وبفضل القواسم المشتركة التى تربطها كثيرا ما نجحت فى تجاوز خلافاتها ، وهذا مادلت عليه التحركات الأخيرة التى قامت بها عمان للوساطة من أجل إزالة تحفظ قطر على تعيين الحجيلان ، وما أعلنه وزير الاعلام القطرى من حرص بلاده على تعزيز مجلس التعاون .

مجلس التعاون الخليجى فى عصر التكتلات الكبرى



د . حسن بكر

يدخل مجلس التعاون الخليجى الخامس عشر ، والعالم يعيش عصر التكتلات الكبرى ، مع نهاية القرن العشرين ودخول الطور الرابع مع الثورة الصناعية البيئة والتنمية . (بعد الانتقال من الثورة الصناعية الثالثة : ثورة المعلومات والاتصال والحاسبات الآلية منذ عام ١٩٩٢ فى مؤتمر قمة الأرض بريودى جانيرو) وقد اعتمدت هذه التكتلات القوة الاقتصادية والتكنولوجية - المعلوماتية كمدخل للتوازن الاستراتيجى والسياسى ، مما ستظهر آثاره واضحة على تشكيل النظام الدولى الجديد عقب حرب الخليج الثانية .

فمع هزيمة الشيوعية وسقوطها العظيم فى أهم مواقعها فى أوروبا الشرقية خلت الساحة الا من توزيع الأدوار على الحلفاء السابقين عبر الأطلنطى أى بين الكتل الرأسمالية وتوابعها خارج أوروبا ، وبدئ من الآن فصا عدا في نزع الايديولوجية من السياسة الخارجية وظهر ما يسمى بصراع الحضارات الثقافية - على حد قول عالم السياسة الأمريكى صامويل هانتجتون . وكان الآثار من الجانبية ظهور شرعية دولية انتقائية تكيل بمكيالين وتجعل ما هو فى صالح الغرب فى صالح العالم ..

واذا كانت أية ظاهرة لاتقفز على سطح الأحداث بين يوم وليلة ، فكذا ظاهرة التكتلات الكبرى ، أوروبا الموحدة بدأت لبناتها الأولى فى منتصف الخمسينات والنافتا « منظمة التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية » كانت موجودة كأمر واقع فى امتداد جغرافى متصل بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك .

التجمع الآسيوى الآخر كان مرتبطا بتحالف عسكرى (السيتو) ثم الأسيان ، ثم تحول مع تحول النظام الدولى كله منذ منتصف الثمانيات (ومنذ ظهور جورباتشوف فى الاتحاد السوفيتى الراحل) مكونا تجمعا اقتصاديا من النمور الأسيوية الستة وقيادة اليابان كمنافس طبيعى للعملاقين الأوروبى واليابانى . واليابان لم تتورع عن محاولة التنسيق بخطى حثيثة مع عدوتها اللدود «الصين الشعبية » رغم الفوارق الأيديولوجية الهائلة والميراث التاريخى الثقيل الوطأة . وقد كان ذلك كله تدشينا لعصر جديد لم تعرفه الدنيا من قبل وايذانا بغروب حقبة الحرب الباردة بين الشرق والغرب وانتهاء سيطرة الأيديولوجيات الكبرى على مسارات السياسة الخارجية ، وفى شروق عصر النظام الدولى الجديد بما يعنيه من تهميش الكيانات المغيرة وسقوط الأحلام لدول العالم الثالث فى المشاريع التنموية القومية العملاقة واغراقها بسلاسل من الديون وتلوث البيئة وغزو الثقافات ... الخ .

العرب والعالم:

لم يكن النظام الاقليمى العربى بمعزل عن النظام الدولى

الجارى تغييره على قدم وساق . فقد شهد تطوره انطلاقة كبرى وتحولا واضحا من خانة اليسار الى اليمين ، اذ تغلب عرب الثروة والنفط على عرب الثورة والقحط . ورغم حالة الاستقطاب الواضحة في الستينات وحتى منتصف السبعينات ، فان النصف الثاني من السبعينات شهد تحولا جذريا على ضوء الوفاق الأمريكي - السوفيتي ، وتحول العالم مع نهاية هذا العقد نحو اليمين مع ظهور الريجانية الأمريكية والتاتشرية البريطانية . وجاءت الثمانينات لتحمل تحولات جذرية هائلة لتقود العالم الى عصر التكتلات كأمر واقع ولتضع ذلك الاستقطاب الكبير بين أطراف التوازن الاقليمي : منطقة الشرق الأوسط . هذا التوازن الذى تحكمه قوى رئيسية هي ايران ، السعودية ، ومصر . ومع صعود الراديكالية الشيعية فى ايران عقب ثورة ١٩٧٩ ، حدث الانكفاء للداخل ، وبدأ أن العالم العربي يقود النشاط بفعالية فى منطقة الشرق الأوسط فى محاولة خلق تكتلات اقليمية عربية ذات ارتباط مفصلي بمصر : ففى مطلعه تأسس مجلس التعاون الخليجي (مايو ١٩٨١) وفى نهايته تكون مجلس التعاون العربى (مصر والعراق والأردن واليمن) واتحاد المغرب العربى فى شهر واحد بل وفى يومين متتاليين (١٦فبراير ١٩٨٩، ١٧فبراير١٩٨٩) .. ومع زوال مجلس التعاون العربي بسبب حرب الخليج وانكفاء مجلس التعاون المغاربى لحل مشاكله الداخلية ، تركزت الأضواء على مجلس التعاون الخليجي الذى استمر يؤدى دوره وسط الأنواء والعواطف التى تكالبت عليه سواء بفعل عوامل خارجية واقليمية أو بفعل عوامل داخلية بين أقطاره ومطالب شعوبه المتطلعة الى مزيد من التنمية والديمقراطية والسلام وحقوق الانسان والوحدة الاندماجية .

مجلس التعاون الخليجي:

نشأ مجلس التعاون الخليجي من ست دول هى : السعودية ، الكويت ، قطر ، البحرين ، عمان ، الامارات ، وسط النظام الاقليمي الخليجي المكون من ثماني دول (باستثناء العراق وايران) . ووضح بما لا يدع مجالا للشك أن توازن القوى فى النظام الخليجي تقوده القوى الثلاث الكبار : السعودية وايران والعراق ، فبينما تقود السعودية منظومة التعاون الخليجي بتؤدة وفعالية ، واتجهت العراق الى الموازن الثانى تحت شعارات البعث التقليدية لتشكل مع مصر مجلس التعاون العربي ، فيما انشغلت ايران بصراعاتها الداخلية ومحالات تصدير الثورة الاسلامية للخارج دون جدوى بسبب تصدى الموازنين الآخرين لها بحسم وفعالية . ولا شك ان ثمة علاقات ارتباطية متبادلة تمت بين مجلس التعاون الخليجي والنظام الاقليمي فى الخليج ، وبين هذين الاثنين والنظام الاقليمي العربى كنظام فرعى من النظام الدولي . وهذا الأخير تتضح سيطرته على الخليج بشكل لا تخطئه العين حربا أم سلاما بسبب النفط . المادة الخام الأولى لتحريك الصناعة والحضارة الحديثة وتضم هذه المنطقة ٦٠٪ من احتياطي هذه المادة العالمية الملوثة للبيئة والتى حجب جبروت الشركات العملاقة ودولها من هذه الآثار ، ويتواكب ذلك مع الصراع نحو التحديث والديمقراطية وعدالة توزيع الثروات بين شعوب هذه المنطقة من العالم . هذه العلاقات الارتباطية بين المحلي والاقليمي والعربي والدولي هى التى جسدت عمل مجلس التعاون الخليجي خلال مايزيد عن عقد من الزمان .

١ - فعلى المستوى المحلى افتقر المجلس الى الشخصية الاعتبارية الدولية مما أعاق دوره الدولي رغم ظهوره اقتصاديا كوحدة وكمقدمة لوحدة عربية شاملة وجل ما أمكن انجازه محليا وجود صيغة تشاورية ذات دعائم هيكلية تحفظ له الخصوصية ، هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، وجود تضارب واضح بين نزعة المجلس القطرية ورؤيته الخليجية الشاملة ، فقد رفضت الدول الست ضم اليمن والعراق مع مطلع الثمانينات وقد برز ذلك بشكل واضح فى مواقف بعض الدول التى اختلفت عن رؤية المجلس تجاه غزو العراق للكويت « مثل عمان » ومن ناحية ثالثة تشكل أزمة المشاركة السياسية أو الديمقراطية فى معناها الواقعى أهم التحديات الداخلية قطريا ومجلسيا ولا تزال . وقد قامت هذه الدول دون استثناء بعملية مراجعة شاملة لنظم الحكم بعد أزمة الخليج بايجاد مؤسسات فى شكل مجالس شورى أو استشارية أو حافظت كالامارات والكويت على الشرط السابق سواء برضاء اطرافه الامارات بالاتحاد القائم أو باستمرار مؤسسات الكويت الديمقراطية فى أداء دورها ، ومن ناحية رابعة التناقض الحاد بين القدرةالاقتصادية والقدرة العسكرية . فقد ثبت بما لا يدع مجالا للشك هشاشة الأشكال العسكرية المؤسسة بين دول مجلس التعاون عند الغزو العراقى للكويت ، واتضح أن التنسيق الأكبر بين دول المجلس لم يكن يتعدى ضمان الأمن الداخلي لدوله فحسب ويبلغ عدد القوات العسكرية لدول المجلس مجتمعة ١٦٢ ألف جندى مقابل زهاء مليون جندى فى كل من العراق أوايران .

هكذات ظل المجلس صيغة بروتوكولية وشكلية رغم الآمال الكبيرة المعلقة عليه من شعوب المنطقة . رغم ذلك يشكل المجلس تلاحما اجتماعيا وسياسيا قل مثيله بين الدول العربية الأخرى : فهناك نسيج اجتماعى من العلاقات العائلية والقبلية ، وكذا العادات والتقاليد ، وكان ولا يزال توجد علاقات سياسة قوامها الخوف الأمني المشترك داخليا واقليميا وخارجيا وعوائد الثروة النفطية التى تقف عند توزيعها بايجابية وفعالية بقوة تجاه عدم الاستقرار السياسى وتشكل قاعدة قوية اقتصادية تكتلية فى الحديث أمام العالم . يواجه ذلك صراع الأخوة حول الحدود الهشة بين دول مجلس التعاون وبعضها البعض أو مع دول الجوار(الخلاف البحريني القطرى والخلاف السعودى القطري ...الخ) ثم الصراع الاماراتى - الايرانى حول الجزر الثلاث .

٢- على المستوى الاقليمى العربى وغير العربي : تشكلت علاقة المجلس بالنظام الاقليمى العربى وتابعه الخليجى بعدة مشكلات جسدت عمل المجلس خلال العقد والنصف الماضي .

أولها : مشكلة الحدود السابق الحديث عنها فلا توجد دولية إلا ولها خلاف حدودى مع الأخرى : فقطر خلافها الحدودى مع البحرين والسعودية والأخيرة مع اليمن وعمان والامارات ، والامارات مع عمان وايران ، أما الكويت فخلافه مع العراق حول الحدود كان مثار نزاع أيدى وحروب اقليمية ودولية .

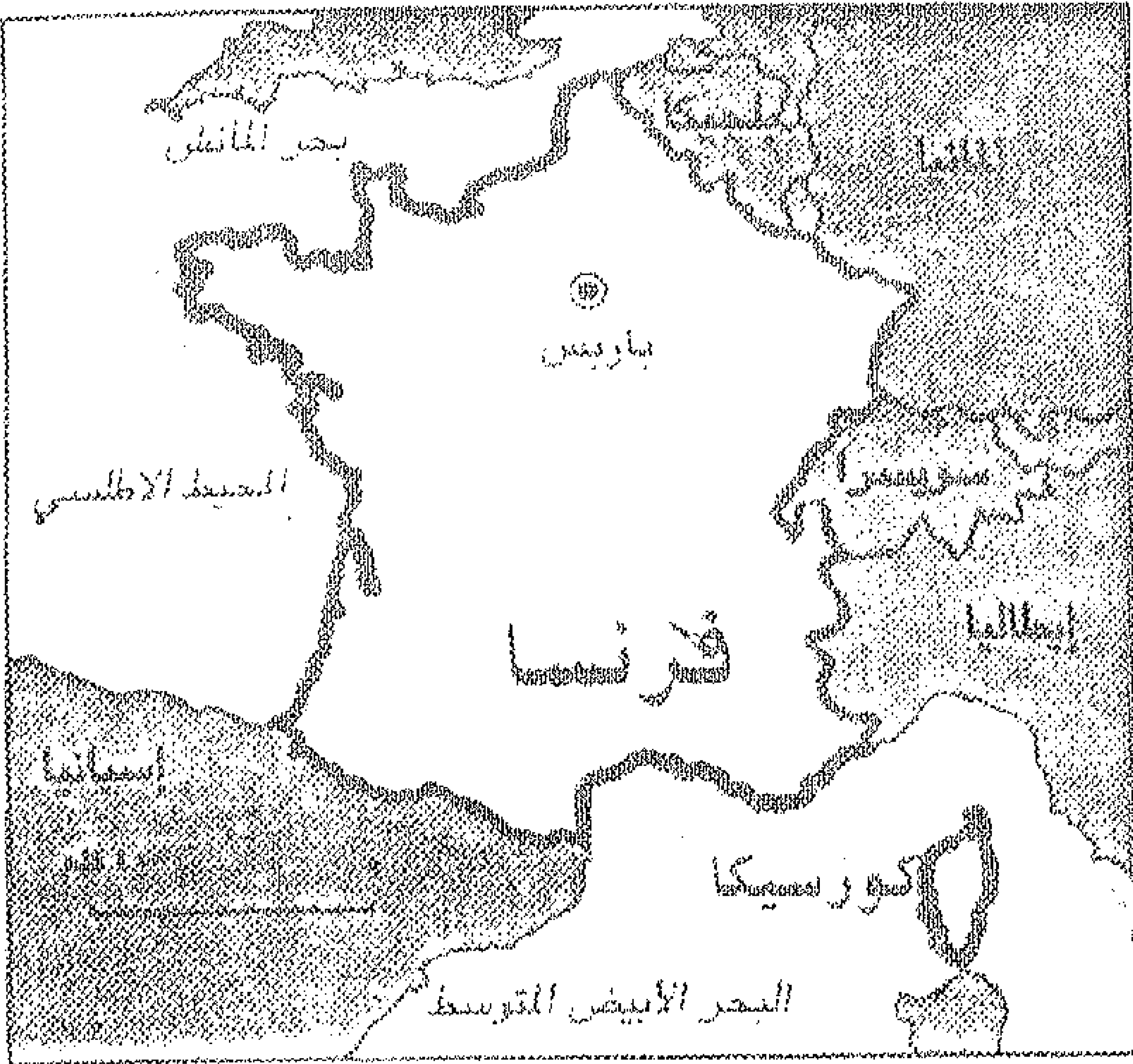
وثانيها : مشكلة الأمن ، فهذا البعد شديد الخصوصية في دول مجلس التعاون وظهر بوضوح إبان حرب الخليج الثانية عندما حشدت أكثر من ٢٩ دولة عربية ودولية جيوشها لمواجهة الغزو العراقى ، ثم فى اعلان دمشق بظهور تجمع أمني يضم دول المجلس الست مع مصر وسوريا ، ومع فشل تجسيد وتحقيق هذا الاعلان على الأرض بسبب معارضة بعض دول المجلس (عمان والكويت) لاعتبار الوجود العسكرى السورى والمصرى انتهاكا لتكامل المجموعة الخليجية الى جانب الضغوط الايرانية المعادية لوجود احتكار عربى لأية ترتيبات أمنية خليجية لذا ترك لدول المجلس كل على حدة اختيار الترتيبات الأمنية .

٣– على المستوى الدولي : ومع الوضع فى الاعتبار توازن القوى الخليجى (العراق ، ايران ، السعودية) وتوازن القوى الشرق أوسطية (ايران ، السعودية ، مصر) فان العلاقات الارتباطية الدولية القوية مع دول المجلس طلبت كما هى ان لم تكن قد ازدادت رسوخا بعد حرب الخليج الثانية ، وقد أدى ذلك الى تراجع المشروع الأمني الخليجي الهش (درع الجزيرة وخلافه) والمشروع الأمني العربى (اعلان دمشق) ناهيك عن استبعاد المشروع الأمنى الايرانى أو العراقى ، وظهر بما لايدع مجالا للشك سيطرة المشروع الأمنى الدولي : الانجلوسكسونى أصلا والغربى عموما : الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، بل وحتى روسيا ، وقد ارتبطت بعض دول المجلس بمعاهدات دفاعية طويلة الأجل مع هذه الدول (الكويت) بينما أصر بعضها على منع أى تواجد أجنبى على أراضيها حتى ولو كان عربيا (السعودية) . وقد لجأ المجلس فى هذا الاطار الى خلق منظومة دبلوماسية دولية قوامها احترام السيادة الوطنية فى ناحية والعمل فى ظل الشرعية الدولية وخصوصية العلاقات الغربية من ناحية ثانية . وقد شارك المجلس ككتلة أو كدول فى عملية السلام العربية – الاسرائيلية بفعالية غير تقليدية ، بما يعنى استمرار التشاور والعمل معا فى ظل تنسيق مشترك يواجه منطق التكتلات القائم فى عالم اليوم .

ان مجلس التعاون الخليجى – وقد تجاوز أزمة الخليج الثانية – لا يزال يمثل كيانا سياسيا واقتصاديا وعسكريا تعاونيا نحو الوحدة الاقليمية الفرعية التى هى هدف مشترك لكل أبناء الأمة العربية ، هو اذن محاولة ورؤية لحفظ كيان هذه الدول من خلال التشاور والتنسيق الهادئ والممتد دونما تغييرات جذرية أو حتى اتخاذ مواقف جماعية مشتركة ويمكن القول ببساطة أن قوة المجلس فى ضعفه يعكس مصير المجالس العربية الأخرى للتعاون .

وتتجلى قدرة المجلس مستقبلا لأداء دوره فى مواجهة عدد من التحديات البارزة أمامه اليوم وأهمها الأطماع الروسية الجديدة فى الخليج ، سياسة النظام العراقى الجديدة ، التسويات السليمة فى الشرق الأوسط ، وانخفاض معدلات العوائد النفطية مع نمو الوعى السياسى والاجتماعي ، المطالبة بالمشاركة السياسية التى تتجلى فى انشاء مجالس الشورى القائمة نحو الانتخابات عامة ووضع دستور دائم .. الخ رغم ذلك يحسب للمجلس نجاحاته ، انه أمكنه من خلال الحماية الخارجية والشرعية الدولية فى ظل النظام الكوني الجديد (الذى يرفض المساس بالثوابت الحدودية القائمة) مع اشاعة الديمقراطية ولو بشكل محدود (من خلال مجالس الشورى) ، أمكنه تحقيق بعض النجاحات التى أدت الى الاستمرار والصمود أمام العواصف والأنواء المحلية والاقليمية والدولية ، كرمز ووظيفة تعاونية بين دولة لحماية استقلالها الوطنى استقرارها السياسي .

ويظل على مجلس التعاون الخليجى ضرورة التعاون والتنسيق سواء في الاطار الاقليمى لمنطقة الخليج (مع ايران والعراق) أو النظام الاقليمى العربى (مصر وسوريا بالذات) بهدف الحفاظ على هذا التكتل التعاونى من ناحية ودوام الاستقرار السياسى والاجتماعى على إلامتداد الوطن العربى من ناحية اخري ، حتى يمكن لدول المنظومة العربية وجود توحد ولو حركى فى قضايا الأمة المصيرية فى عصر التكتلات الكبيرة .



"شيراك" رجل التوازنات الفرنسية

نزيرة الأفندى

تخوننا الذاكرة فى بعض الأحيان ، فتدفعنا الى التعلق بالتطورات الحديثة ، غافلين عن الأحداث الماضية وما تضمنته من خبرات وما أسفرت عنه من دلالات .

هذا هو ما توصي به تطورات الأحداث التي شهدتها فرنسا ، منذ تولى "جاك شيراك" لمنصب الرئاسة الفرنسية ، خلفا لفرانسوا ميتران . فقد وصلت الأحداث الى ذروتها بإندلاع الحركة الشعبية والمعارضة العمالية لبرنامج الإصلاح الإقتصادى الذى أعلنه رئيس الوزراء آلان جوبيه فى منتصف شهر نوفمبر ١٩٩٥ ، والذى ركز بصفة أساسية على خفض الإنفاق فى المجال الإجتماعى ، من أجل تقليص العجز فى الميزانية العامة ، والاستعداد للمرحلة القادمة من التكامل الأوروبى والتى تتمثل فى الوحدة النقدية والعملة الموحدة .

أما الرياح العاصفة من خارج الحدود الفرنسية ، فقد تمثلت فى موجات الإدانة والإحتجاجات والمظاهرات التى عمت اليابان جنبا الى جنب مع استراليا ، نيوزيلندا ، والعديد من الدول الآسيوية والأوروبية ، واحتجاجا على قرار فرنسا بإستئناف تجاربها النووية ، التى توقفت فى عام ١٩٩٢ ، بناء على قرار من الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران . وعلى الرغم من أن الرئيس "شيراك" ، أعلن أن الحد الأقصى لعدد التفجيرات يبلغ ثمانى تجارب على مدى الفترة من سبتمبر ١٩٩٥ الى مايو ١٩٩٦ - وهذا يعنى امكانية توقفها قبل هذا التاريخ - إلا أن الإعلان عن التفجير الأول فى أوائل سبتمبر من العام الماضى ، أثار موجة من ردود الأفعال الحادة فى منطقة الباسيفيك ، تمثلت فى مقاطعة إقتصادية للسلع الفرنسية ، ووصلت الأحداث الى قمتها بالإعلان عن تأجيل زيارة شيراك لليابان ، وكذلك الزيارة التى كان من المزمع القيام بها من جانب رئيس الوزراء السويدى لفرنسا .

وجاءت الموجة التالية من التطورات والقرارات التى اتخذت على الساحة الفرنسية ، وشكلت فى مجموعها تبلور ملامح جديدة فى تاريخ الجمهورية الخامسة التى ولدت فى أعقاب استفتاء سبتمبر ١٩٥٨ ، سواء على الصعيدين المحلى أو الدولى . لقد تضمنت هذه التطورات إعادة النظر فى السياسة الدفاعية الفرنسية بما يمكنها من تحديث قدراتها مع تخفيف أعبائها الإقتصادية. الى جانب زيادة المقدرة التنافسية لصناعة السلاح عن طريق الخصخصة والإندماج فى أن واحد ، على أن يتم تنفيذ هذا البرنامج على مدى ستة أعوام.

ثم كانت التهديدات التالية من جانب النقابات العمالية فى

قطاع المواصلات ، والتى تعارض سياسة الحكومة فى مجال الخصخصة ، ودفع بها الى المطالبة بإعلان يوم ٢٩ مارس ١٩٧٦ ، يوما للعمل ضد استبدال احتكار الأفراد باحتكار الدولة ، ممهدة المسرح السياسى الفرنسى لذات الأحداث التى شهدتها ١٩٨٣ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٥ ، ومن جانب الاتحادات العمالية نفسها والتى تمتد الى ما بعد ذلك .. الخ.

وقد دفعت سخونة الأحداث وعنف المصادمات فى الشارع الفرنسى ، بالعديد من المراقبين الى طرح علامات الإستفهام حول مستقبل الرئيس شيراك وحكومة آلان جوبيه ؟! . وإحتمال تكرار ثورة الشباب الفرنسى التى تفجرت فى عام ١٩٦٨ ، وما أدت اليه من تداعيات أدت الى استقالة الرئيس الأسبق "شارل ديجول" .

إلا أن العودة بالأحداث الى الوراء ، سوف تدفعنا الى إكتشاف أن الإضطرابات والإضرابات فى ديسمبر ١٩٩٥ وما تلاها من تطورات ، سبق وواجهها "جاك شيراك" عندما كان يتولى منصب رئاسة الوزراء فى عام ١٩٨٧ ، فقد أصيبت البلاد بحالة من الشلل التام ، نتيجة المعارضة لبرنامج إصلاح الجامعات ، الى جانب موجة التفجيرات ، وأخيرا إضراب عمال السكك الحديدية ، فمكاتب البريد ، فموظفى الخدمات العامة ومحطات الطاقة .إلا أن الرئيس الفرنسى إستوعب دروس عام ١٩٨٧ ، وطبق نتائجها فى عام ١٩٩٥-١٩٩٦ .

فقد إضطرته أحداث الثمانينات الى التخلى عن قدر من السياسات الإصلاحية إبان توليه منصب رئاسة الوزارة تجنبا لمزيد من المواجهة فى ظل حقيقة التوازنات السياسية التى كانت قائمة حينذاك . فقد كان الرئيس ميتران (اشتراكيا) ، ورئيس وزرائه "شيراك" (يمينيا ديجوليا) . ولكن فى أحداث ١٩٩٥ ، كان هناك تناسق فى المواقف السياسية ، ترجم فى إعلان الرئيس "شيراك" عن تمسكه باصلاحات التسعينات لتهيئة الاقتصاد الفرنسى لتحمل تبعات الوحدة النقدية فى الاتحاد الأوروبى .

كما أعلن "شيراك" عن تضامنه مع الموقف المعلن والسياسات المتخذة من جانب رئيس وزرائه "آلان جوبيه" وتمسكه به فى منصبه . وذلك على النقيض من الموقف الذى اتخذه الرئيس الراحل "فرانسوا ميتران" فى عام ١٩٨٧ . فبينما طالب "شيراك" ، بضرورة إظهار السلطات العليا فى الدولة لمسئولياتها تجاه التعايش القومى ، كانت وجهة نظر "ميتران" تنصرف الى تأييده لسياسة الحكومة فى مواجهة التضخم ولكن بشرط إقتسام أعبائها بالتساوى .

وقد سبق هذه التطورات العمالية والاقتصادية ، اتخاذ شيراك لخطوة بعيدة النظر فى المجال السياسى ، تمثلت فى الاقتراح الذى تم تقديمه الى الجمعية الوطنية الفرنسية ، ووافقت عليه بـ ٦٧٤ مقابل ١٧٨ . وإنصرف الإقتراح الى توسيع نطاق استخدام الإستفتاء من جانب الحكومة ، وبما يؤدى الى دعم السلطات الرئيسية فى مواجهة البرلمان ، وكذلك المحاكم ، والتخاطب مباشرة مع الشعب فى أوقات الأزمات ، والإحتكام اليه . وقد وصفت هذه الخطوة ، بأنها واحدة من أهم التغييرات الدستورية التى طرأت على الجمهورية الخامسة منذ قيامها فى عام ١٩٥٨ بواسطة الإستفتاء عليها . وأعيد إعلانها مرة أخرى من خلال استفتاء آخر تم إجراؤه بعد أربعة أعوام تالية .

وفيما يتعلق برؤية الرئيس شيراك لهذه الخطوة ، فقد وصفها بأنها ستساهم فى زيادة مساحة الديمقراطية وتسهل الإضطلاع بالإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية الضرورية ، وقد كان هذاالوصف ناجما عن إتساع نطاق الأسباب التى تؤدى الى إجراء الإستفتاء الشعبى . فلم تعد قاصرة على مجال التصديق على المعاهدات والإتفاقيات الدولية (كما حدث بالنسبة لمعاهدة ماستريخت) ، أو بالنسبة للتغيرات الدستورية .

وإذا نظرنا الى القرار الفرنسى باستئناف التجارب النووية فى الباسفيك ، ثم وقف إجرائها بعد ذلك ، فسوف نجد أن البداية تمثلت فى إنعاش الميراث الديجولى الخاص بالإنفراد والتميز الفرنسى بعيدا عن التكتل العسكرى الأطلنطى . ولاشك أن هذا القرار ، وعلى الرغم مما أثاره من ردود أفعال سلبية على الصعيدين الخارجى والداخلى ، إلا أنه يلقى هوى فى نفوس العديد من أعضاء المؤسسة العسكرية الفرنسية ، وأيضا أفراد الشعب من المواطنين .

كما أن قرار إيقاف التجارب ، جاء لإثبات حقيقة أساسية ، تؤكد الإنفراد والتميز الفرنسى فى مجال اتخاذ القرارات السيادية ، فلم تتوقف نتيجة اتساع جبهة المعارضة الخارجية والإدانة الشعبية ، ولكن نتيجة لحسابات داخلية ، أظهرت تحقيق الهدف من هذه التجارب والتفجيرات النووية .

ثم جاءت القرارات التالية ، ممثلة فى تحديث القوات والقدرات العسكرية الفرنسية والتى تضمنت خفض عدد القوات بنسبة الثلث ، والإنفاق بنسبة عشرين فى المائة وبحيث لا تتجاوز ٨٥ مليار فرنك فرنسى سنويا ، مع خفض الإنفاق على الأبحاث والمعدات العسكرية بنسبة ١٨٪ سنويا (١٩ مليار فرنك) ، وبحيث لا تتجاوز الميزانية العسكرية ١ر٣٪ من إجمالى الناتج المحلى (مقابل ٣ر٣٪ عام ١٩٩٤) .

ولا يتعين النظر الى مجرد الأبعاد الإقتصادية لهذه القرارات السياسية العسكرية ، ولكن ينبغى النظر اليها من مفهوم قومى ، إقليمى ودولى .

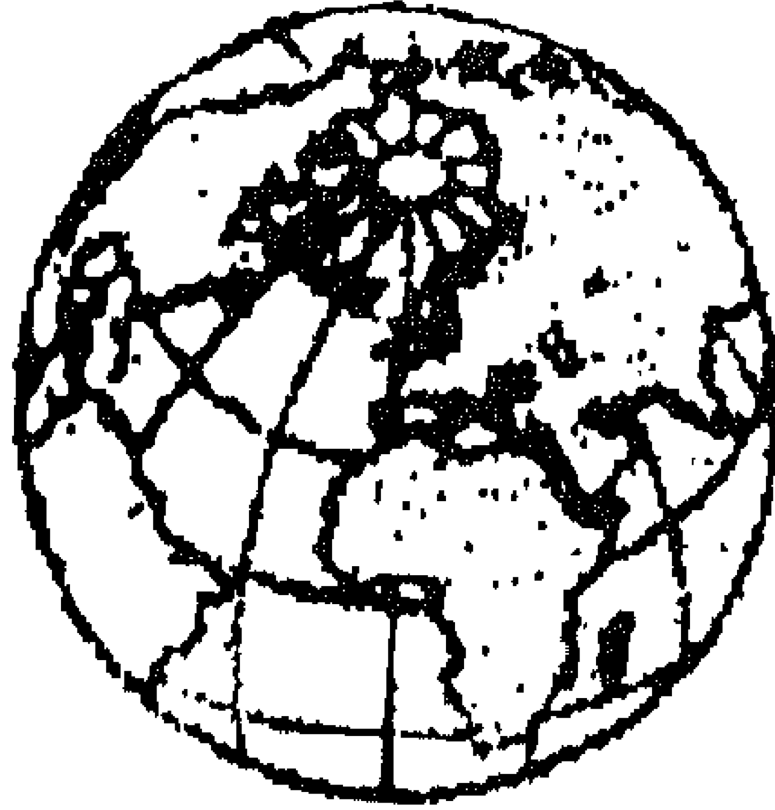
فالقرارات المعلنة من جانب الرئيس الفرنسى "جاك شيراك" كانت تسعى بالدرجة الأولى الى تهيئة "فرنسا"

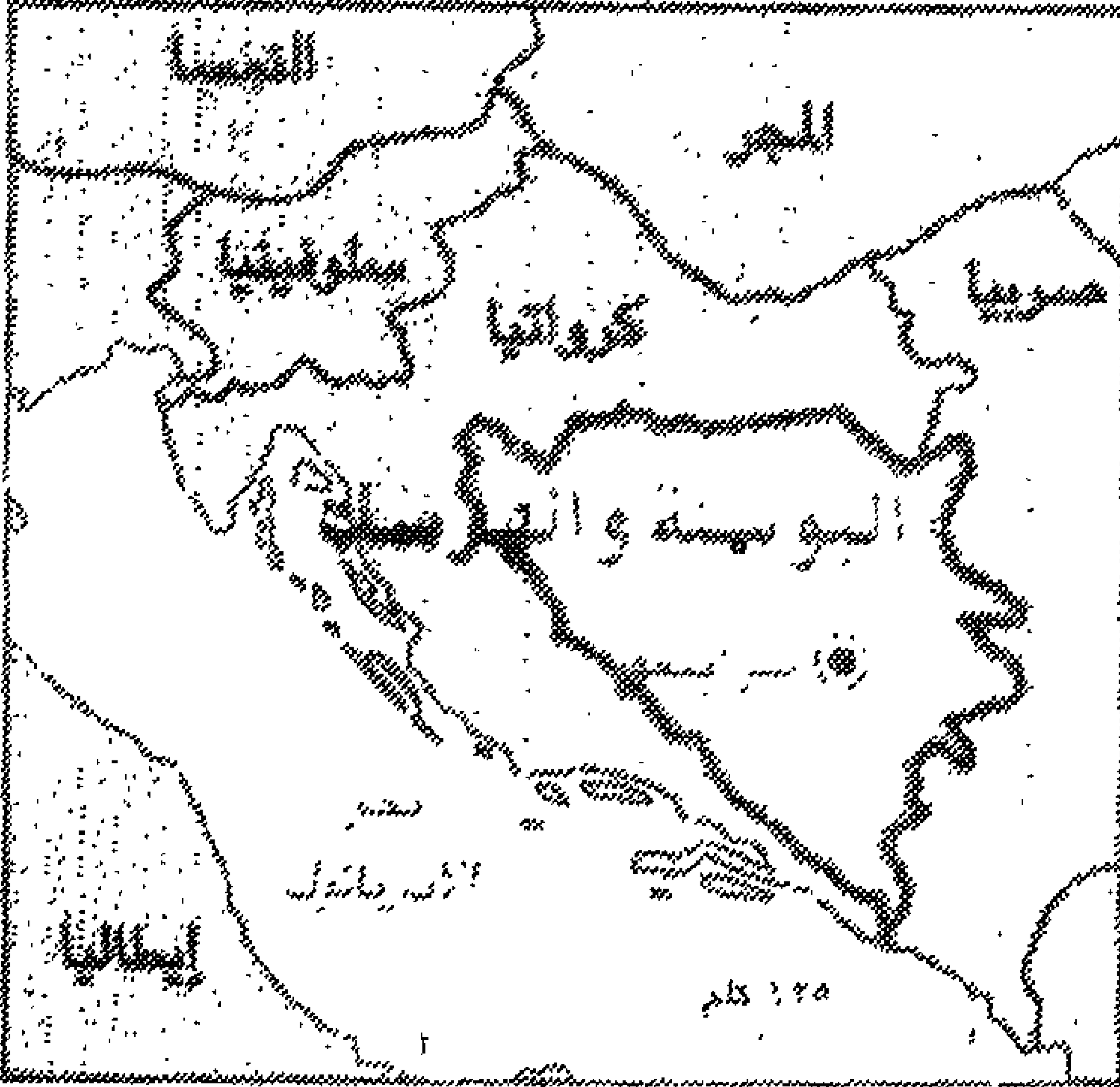
فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة ، وما أسفرت عنه حرب الخليج من نتائج وما حملته من دلالات .

فلم يعد فى القارة الأوروبية ما يزعج أو يكدر الدوائر العسكرية الفرنسية ، كما أن حرب الخليج أظهرت مدى أهمية التحديث بإكتساب المهارات العالية والتكنولوجيا المتقدمة ، فلم تعد الأمور تقاس بمعيار الكم ولكن الكيف بصفة أساسية . ومن هنا ، إذا كانت هناك إستقطاعات فى جوانب مادية ، فسوف يقابلها تعظيم الدور العسكرى الفرنسى من حيث التدريب والكفاءة الفعلية وإنعاش الروح المعنوية على الصعيد القومى .

وذات الوضع ينطبق بالنسبة للقرارات المتخذة على صعيد صناعة السلاح الفرنسية ، ممثلة فى إندماج أكبر شركتين لصناعة الطائرات والمعدات العسكرية ، بالإضافة الى خصخصة مؤسسة طومسون للألكترونيات وبحيث يمكن للصناعات العسكرية الفرنسية أن تكون أكثر قدرة على المنافسة ، والدخول فى تحالفات أوروبية ، تقف فى مواجهة أمريكا اليوم وآسيا غدا .

إن الفلسفة الأساسية التى تضمنتها هذه القرارات على الصعيد العسكرى ، يتمثل أولا وأخيرا فى إعادة صياغة الدور الفرنسى فى الداخل . وعلى الصعيد الأوروبى ، وأيضا فى داخل التكتل الأطلنطى . فمن خلاله تستطيع التوائم مع المتطلبات الإقتصادية لمعاهدة ماستريخت ونسبة الـ ٣٪ الخاصة بالعجز فى الميزانية العامة مقارنة بإجمالى الناتج المحلى ، وكذلك تجنب المزيد من الإنتفاضات الشعبية أو الإنتقادات الحزبية ، كما تم إشباع التعطش العسكرى الفرنسى للإحساس بالإنفراد والتميز .. وهذا ما حققته التجارب النووية .. وتلك هى التوازنات التى استطاع صياغتها الرئيس "شيراك" من خلال حصيلة الماضى .. والرؤية المستقبلية ، كما يجب أن تكون عليه "فرنسا" فى ظل الحقبة الثانية من حكم "أنصار الديجولية" .





البوسنة : تزايد احتمالات تفكك الاتحاد الفيدرالى

عماد جاد

فى أعقاب توقيع اتفاق " دايتون " ، وإقراره بشكل نهائى فى باريس ، ثم وصول القوات الدولية - الاطلنطية أساسا - إلى البوسنة ، سادت موجه من التفاؤل بقرب وضع اللمسات الأخيرة للحل السلمى لذلك الصراع الدامى الذى هدد قلب أوربا ومنطقة البلقان لمدة تقترب من أربع سنوات . ولكن ما إن بدأت عملية تطبيق الاتفاق على أرض الواقع ، حتى برزت من جديد الصعوبات التى تهدد الاتفاق ، وتمثلت هذه الصعوبات بالأساس فى غياب إرادة التعايش المشترك بين المسلمين والكروات فى اطار الاتحاد الفيدرالى ، واتجاه صرب البوسنة الى قطع كافة الروابط مع الحكومة الاتحادية على نحو يضع أسس الإنفصال الفعلى لدويلتهم المستقلة ، وأخيرا هناك الأزمة المتفاقمة بين الولايات المتحدة والحكومة البوسنية بسبب ماتراه الولايات المتحدة من تصاعد للنفوذ الايرانى فى سراييفو عبر الاتصالات وبقايا جماعات "المجاهدين " الذين حاربوا فى صفوف القوات البوسنية ولم يغادروا أراضى البوسنة ، كما ينص إتفاق " دايتون " .

وحتى تتضح لنا أبعاد التطورات السلبية التى تشهدها عملية تنفيذ اتفاق السلام فى البوسنة سوف نتناول القضايا التالية :

١ - غياب إرادة التعايش المشترك بين المسلمين والكروات

٢ - صرب البوسنة : تكريس الإنفصال .

٣ - أبعاد الخلاف بين سراييفو وواشنطن .

١ - غياب إرادة التعايش المشترك :

على الرغم من معرفة جميع الأطراف الاقليمية والدولية لطبيعة التعاون الذى تبلور إبان الحرب ، بين المسلمين والكروات ، وأنه لايعدو ان يكون تعاونا مصلحيا أملته ضرورات مواجهة الاعتداءات الصربية ، ورغبة الكروات فى ممارسة الضغوط على الصرب للوصول الى حل وسط معهم حول سيطرة الكروات على أجزاء من أراضى البوسنة وتسوية قضية اقليم "كرايينا" الذى كان يسيطر عليه صرب كرواتيا ، ورغم وضوح ذلك ، راهنت الولايات المتحدة على فيدرالية بين الجانبين كمخرج محتمل وممكن من فكرة التقسيم العرقى التى كانت مطروحة فى اوائل عام ١٩٩٢ ، وبالتحديد فى مؤتمر برشلونة الذى رعته دول الجماعة الأوربية - الاتحاد الأوربى - ومن هنا بادرت الولايات المتحدة برعاية مفاوضات بين المسلمين والكروات لإقناعهما بتشكيل اتحاد فيدرالى ولايعطى للصرب حق الإنفصال الرسمى، وان كان يمنحهم ذلك واقعيا .

ورغم التوصل إلى صيغة الاتحاد الفيدرالى ، الا أن

تطورات الصراع المسلح في البوسنة وكرواتيا ، كشفت بوضوح عن " برجماتية " الكروات ، لاسيما بعدما ذكرت بعض المصادر توصلهم الى اتفاق " سرى " مع صربيا بشأن إعادة السيطرة على اقليم كرايينا ، مقابل فك اسس التحالف مع الحكومة البوسنية ، وبدا ذلك واضحا في النصف الثاني من العام الماضي عندما أقدمت كرواتيا على إستعادة كراينيا - عدا منطقة سلافونيا الشرقية الملاصقة لحدود صربيا - وبمرور الوقت تكشفت الأبعاد الحقيقية للتنسيق الذى كان قائما بين المسلمين والكروات ، إذ بدا واضح ان الكروات يسعون لاستغلال هذا التنسيق من أجل إحكام سيطرتهم على اكبر مساحة ممكنة من الاراضي المخصصة للاتحاد الفيدرالي مع المسلمين .

وفي اعقاب توقيع إتفاق " دايتون " وإقراره في باريس في ١٤ديسمبر ١٩٩٥، بدا واضحا التنافس الشديد بين عنصرى الاتحاد ، في السيطرة على الاراضي المخصصة للاتحاد ، لاسيما وأن اتفاق "دايتون" لم يتطرق الى توزيع الاراضي داخل الاتحاد ، ومن هنا جاءت الاشتباكات المسلحة بل والتراشق بالصواريخ بين المسلمين والكروات في اطار التنافس للسيطرة على الأراضي التي كان الصرب ينسحبون منها للاحتفاظ بـ ٤٩ ٪ من أراضي الجمهورية، كما تحدد في اتفاق " دايتون " .

وفشل طرفا الاتحاد في حل خلافاتهما حول مدينة " موستار " المقسمة بينهما، ففي الوقت الذى أحكم كل طرف سيطرته على نصف المدينة ، فانه رفع أيضا أعلامه الخاصة ، ورفض الكروات توحيد المدينة ، كما فشلت عمليات تسيير دوريات مشتركة في المدينة ، بل إن مصادر الحكومة البوسنية اتهمت الكروات صراحة بالتحرك لخلق ترابط أرضي بين المناطق التي يسيطرون عليها في مختلف انحاء الاراضي المخصصة للاتحاد الفيدرالي ، تمهيدا لإعلان الإنفصال لاسيما وانهم لم يعلنوا حتى الآن الغاء الدويلة المستقلة التي أعلنوها إبان الحرب .

وفشلت مختلف الاجتماعات التي عقدت بين عناصر من الكروات والمسلمين ، أو بين رئيسي البوسنة وكرواتيا في احتواء الخلافات أو الحد منها ، بل ان الكروات اتهموا الحكومة البوسنية بالسعي لإقامة دولة إسلامية في البوسنة ، وانه لايمكن القبول بأطروحات الحكومة البوسنية التي تهدف الى استيعاب الكروات داخل اطار دولة يشكل المسلمون أغلبية سكانها .

وكان التوتر بين المسلمين والكروات في موستار من الأسباب الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة والدول الأوربية الى عقد مؤتمر روما في ١٧ و ١٨ فبراير الماضي من أجل دعم تنفيذ إتفاق "دايتون" ، ورغم ذلك تواصلت المشاكل بين المسلمين والكروات بعد المؤتمر ، الأمر الذى يكشف بوضوح ان الخلاف بين الجانبين ليس مجرد خلافات في وجهات النظر ، أو حول توزيع المناصب والادوار ، بقدر ما أنها تكشف بوضوح عن سعي الكروات للحصول على دويلة مستقلة على غرار ماحصل عليه الصرب، وذلك تمهيدا للالتحاق بالوطن الأم - كرواتيا - في مرحلة تالية ، وبالتالي تنتفي رغبة التعايش المشترك لدى الكروات ، على نحو يزيد من احتمالات تحلل هياكل الاتحاد الذى لم يستقر بعد بين المسلمين والكروات ، وهنا تعود الى دائرة الضوء من جديد ، فكرة التقسيم العرقي للبوسنة بين الكروات والمسلمين ، بعد أن استقل الصرب بالكيان الخاص بهم .

٢ - صرب البوسنة : تكريس الإنفصال :

على الرغم من ان اتفاق " دايتون " أعطى لصرب البوسنة كيانا مستقلا ، إلا انه كان مقيدا بالحفاظ على دولة البوسنة - الهرسك بحدودها المعترف بها دوليا ، الأمر الذى يعني رفض فكرة إعلان الصرب كيانهم كدولة مستقلة ، على الرغم من ذلك ، إتجه صرب البوسنة تدريجيا إلى ادخال تعديلات على الاتفاق على أرض الواقع على نحو يكرس عملية الإنفصال ويضع أسس دولتهم المستقلة ، ومن هنا يمكن فهم كافة الخطوات التي اتبعها الصرب والقرارات التي تم اتخاذها سواء على صعيد العلاقة بالقوات الدولية ، وحكومة الاتحاد الفيدرالي أو تنفيذ عمليات النزوح الجماعي للصرب من ضواحي سراييفو الى المناطق المخصصة للصرب ، والتي كانت تسكنها الاعراق الأخرى . فعلى صعيد العلاقة مع القوات الدولية أعلن الصرب بوضوح رفضهم إقدام هذه القوات على اعتقال أى من المتهمين بارتكاب جرائم حرب من صرب البوسنة ، وعندما أقدمت حكومة البوسنة على احتجاز قائدين عسكريين من صرب البوسنة في ٦ فبراير ١٩٩٦ بسبب توجيه إتهامات اليهما بارتكاب جرائم حرب ، ورغم ترحيلهما الى لاهاى حيث المحكمة الدولية المنوط بها النظر في مدى صحة الاتهامات ، أقدم صرب البوسنة على اعتقال ثلاثة جنود مسلمين للاشتباه في إرتكابهم جرائم حرب ، وواصلوا عمليات القبض على مواطنين بوسنيين ، رغم ان المحكمة الدولية افرجت عن العسكريين الصرب، ثم حصلوا في النهاية على مايريدون ، عندما أعلنت القوات الدولية أن مهامها في البوسنة لاتتضمن إلقاء القبض على المتهمين بارتكاب جرائم دولية ، وتحرك الزعيم السياسي لصرب البوسنة رادوفان كاراجيتش ، والزعيم العسكري راتكو ميلاديتش وسط مناطق تنتشر بها القوات الدولية دون ان تحاول هذه القوات إعتقالهما ، رغم انهما من الشخصيات المتهمة بارتكاب جرائم حرب . أى ان صرب البوسنة نجحوا في إسقاط مهمة إعتقال المتهمين بارتكاب جرائم حرب من بين مهام القوات الدولية في البوسنة .

أما على صعيد العلاقة بحكومة الاتحاد الفيدرالى ، فقد حرص صرب البوسنة على تأكيد استقلالية كيانهم الذاتى ، ونفى أى روابط مع الحكومة الاتحادية ، على نحو يحقق الهدف النهائى الخاص باعلان دولتهم المستقلة فى البوسنة . من هنا اعلن صرب البوسنة فى ٤ مارس الماضى قطع علاقاتهم بالاتحاد الفيدرالى المسلم - الكرواتى ، رغم ان مجلس الأمن اتخذ قرارا فى ٢٨ فبراير الماضى بتعليق العقوبات المفروضة عليهم .

وفيما يتعلق بعمليات النزوح الجماعى للصرب من ضواحى العاصمة سراييفو ، فقد جاءت فى إطار سعى الصرب لتحقيق فكرة النقاء العرقى لدولتهم فى البوسنة ، والحيلولة دون عودة بوسنيين من الكروات والمسلمين إلى المناطق التى كانوا يعيشون فيها قبيل اندلاع الحرب ، وتم تخصيصها للصرب وفق اتفاق " دايتون " . فما أن أقترب موعد عودة ضواحى سراييفو الى الحكومة الاتحادية (١٩ مارس ١٩٩٦) حتى نظم الصرب عمليات نزوح جماعى من ضواحى العاصمة مثل فوجوشتشا ، ايلياش ، رايلوفاتس ، خاجيتشى واليجا ، صوب الشرق الى مدن سربيرنيتسا وبراتوناتس وزفورنيك ، وهى مناطق وضعها اتفاق "دايتون " ضمن كيان الصرب رغم انها كانت مأهولة بالكروات والمسلمين قبل الحرب ، وحتى يقطع الصرب كل روابطهم بهذه المناطق - أى التى نزحوا منها - فقد أقدموا على إحراقها بالكامل قبل الرحيل الذى شاركت فيه شاحنات صربية وأخرى تابعة للقوات الدولية .

٣ - الخلاف بين سراييفو وواشنطن :

فى أعقاب توقيع اتفاق " دايتون " بدأت الولايات المتحدة تضغط على الحكومة البوسنية من أجل ترحيل كافة الاجانب " المجاهدين " الذين حاربوا فى صفوف القوات البوسنية طوال مدة الحرب ، وإزداد الإصرار الامريكى بعد احتجاج الكروات على وجود أعداد كبيرة من هؤلاء المجاهدين ، ومبادرة قوات مجلس الدفاع الكرواتى إلى شن حملة إعتقالات واسعة فى صفوفهم لاسيما شمال ووسط البوسنة ، وهى المواجهات التى أدت الى مقتل زعيم المجاهدين - أنور شعبان - . ومع تدفق القوات الاطلنطية على البوسنة ، خشيت الحكومة الامريكية من قيام المجاهدين بشن عمليات إنتحارية ضد قوات الناتو - أو القوات الامريكية تحديدا - لاسيما بعد صدور الاحكام بالسجن على من وجهت اليهم اتهامات بتفجير مركز التجارة العالمى . وأكدت الإدارة الامريكية على ضرورة رحيل هؤلاء المجاهدين الذين تتراوح اعدادهم بين ١٥٠٠ - ٣٠٠٠ من دول مختلفة على رأسها ايران والجزائر وتونس ومصر والسودان والسعودية وليبيا . وفى ٨ ديسمبر ١٩٩٥ ، اجرى مساعد وزير الخارجية الامريكى للشئون الاوروبية والمكلف بملف البوسنة ، ريتشارد هولبروك مفاوضات مع الرئيس البوسنى ، تعهد الأخير خلالها بترحيل جميع المسلمين غير البوسنيين فى غضون شهر من توقيع اتفاق السلام رسميا فى باريس ، واكدت الحكومة البوسنية انها حددت موعد ٢٨ يناير ١٩٩٦ ، موعدا نهائيا لرحيل جميع المجاهدين .

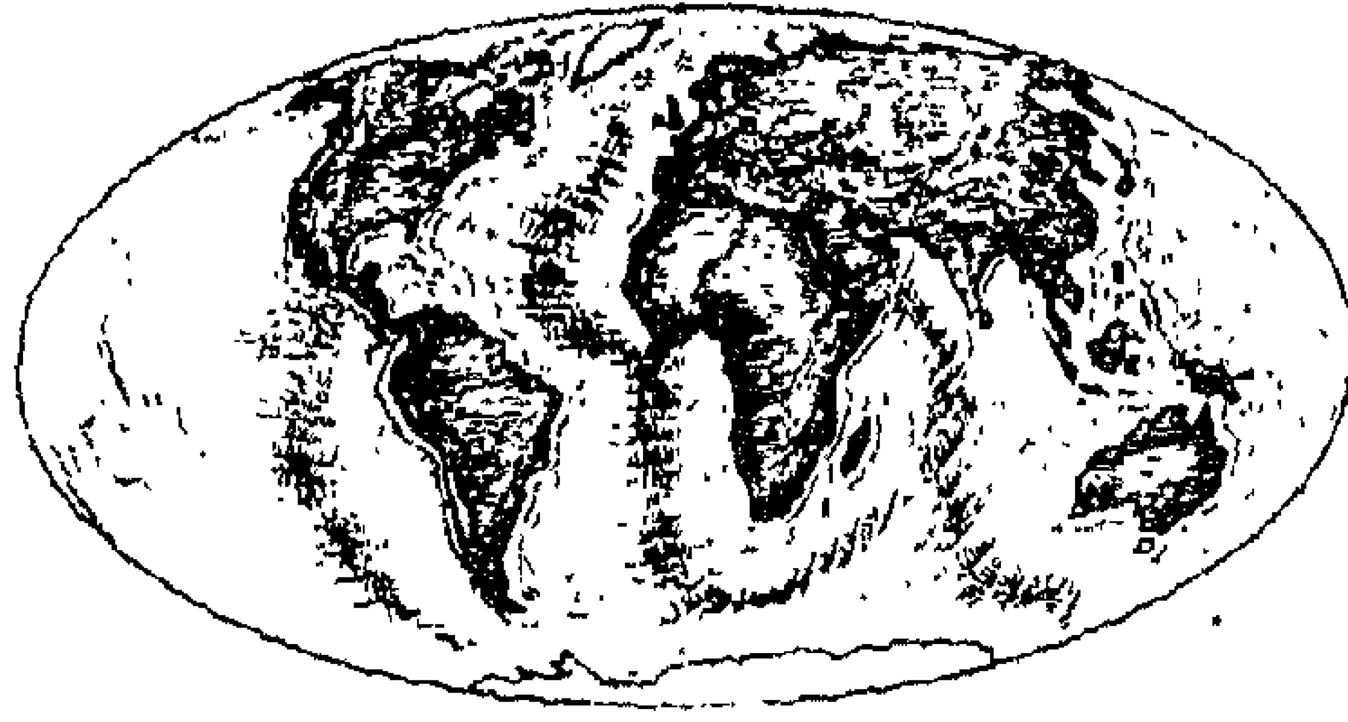
ومع إقتراب الموعد الذى حددته الحكومة البوسنية ، وبدء انتشار القوات الدولية فى البوسنة ، اظهرت الولايات المتحدة مزيد من التشدد ، بل واعلنت بوضوح - فى ٢٤ يناير ١٩٩٦ - ان برامج المساعدات الإقتصادية والعسكرية التى تم الاتفاق عليها مع الحكومة البوسنية ستتوقف تماما ، اذا لم يتم إجلاء جميع المجاهدين بالكامل وعلى رأسهم عناصر الحرس الثورى الايرانى ، واعلن وزير الدفاع الامريكى ويليام بيرى ان الولايات المتحدة وضعت قواتها فى البوسنة فى حالة تأهب قصوى تحسب لعمليات إرهابية قد ترتكب ضدها . ومن جانبه أكد وزير الخارجية الامريكى وارين كريستوفر ان " إدارة الرئيس كلينتون أبلغت الحكومة البوسنية أن إلتزامها بتجهيز الجيش البوسنى وتسليحه ، مرهون بخروج القوات الاجنبية من البوسنة لاسيما من عناصر الحرس الثورى الايرانى الذين يتراوح عددهم مابين ١٥٠ - ٢٠٠ عنصرا .

وتدريجيا بدأ الأمر يتحول الى خلاف علنى بعد أن اعلن الناطق بأسم الخارجية الامريكية فى ٢٥ يناير ١٩٩٦ ان " إدارة الرئيس كلينتون أبلغت الحكومة البوسنية ضرورة ترحيل كل القوات الاجنبية من البلاد ، وأن هذا الموضوع أساسى ، فلابد من رحيل القوات الاجنبية مهما تكن هويتها أو عقيدتها أو قضيتها ، وان ذلك يشكل شرطا للمساعدات الامريكية والتعهدات بتسليح وتدريب جيش البوسنة " وقد تفاقم الموقف بعد اكتشاف القوات الدولية فى ١٦ فبراير ١٩٩٦ مركزا لهؤلاء المجاهدين غرب سراييفو به كميات ضخمة من السلاح وصور للامام الخومينى ووثائق تثبت وجود اتصالات مع دبلوماسيين ايرانيين . ورغم إعلان رئيس وزراء البوسنة فى ٧ فبراير ١٩٩٦ أن كل المجاهدين رحلوا بالفعل عن الاراضى البوسنية بأستثناء مجموعة لاتتعدى خمسين شخصا تزوجوا وحصلوا على الجنسية البوسنية " ، الا ان الإدارة الامريكية اعلنت رفضها لهذا الاعلان مؤكدة من جديد انها " لن تنفذ برنامج تحديث القوات البوسنية الى ان تقتنع تماما بان جميع المجاهدين ومن بينهم ٢٠٠ مقاتل ايرانى قد غادروا البوسنة بالفعل ، بل ان الإدارة الامريكية انتقلت الى مطالبة الحكومة البوسنية بالتوقف عن تدعيم العلاقات مع ايران ، واعلنت ان الحكومة البوسنية لكى تحصل على التعهدات الامريكية بالمساعدات العسكرية والاقتصادية عليها ان تتجنب توثيق العلاقات مع ايران " .

من هنا يمكن القول انه بعد إنقضاء ثلاثة شهور من مدة عمل القوات الدولية فى البوسنة والمحددة بعام واحد لاتزال

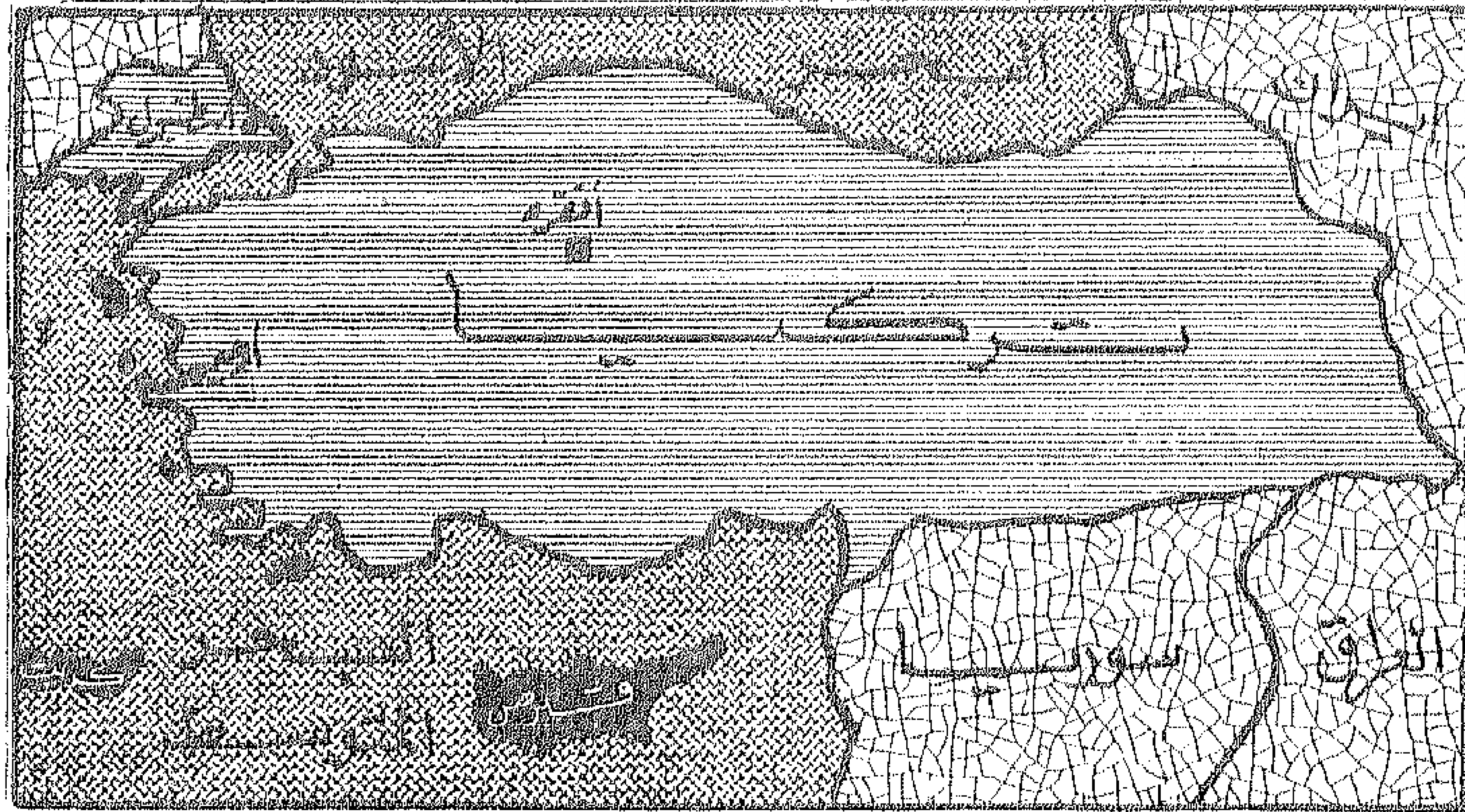
المخاطر تحيط باتفاق دايتون ، ليس فقط على مستوى العلاقات بين الكيان الصربي والحكومة الاتحادية ، بل وأيضا على صعيد بقاء الاتحاد الفيدرالي الذى أصبح محل تحفظ وتحيط به العديد من الصعوبات بسبب غياب إرادة الرغبة فى التعايش المشترك من قبل الكروات ، وتفهم الولايات المتحدة لمخاوف الكروات من الإستمرار فى اطار اتحادى مع مسلمى البوسنة فى الوقت الذى " تتستر " فيه الحكومة البوسنية على عشرات " المجاهدين " وتتجه الى توثيق روابطها مع ايران ، الأمر الذى بدا ظاهرا فى الاحتفالات التى اقامتها الحكومة البوسنية للاحتفال بمرور أربع سنوات على ذكرى الإستقلال ، فهذه الاحتفالات وما تخللها من رفع شعارات " إسلامية " عزز موقف الكروات المتحفظ حيال الاستمرار فى إتحاد مع مسلمى البوسنة ، وأعطى للولايات المتحدة اوراقا جديدة للتراجع عن تعهداتها بمساعدة حكومة البوسنة إقتصاديا وعسكريا ، من خلال إضافة شرط جديد لبدء هذه المساعدات ، ألا وهو التوقف عن سياسة توثيق العلاقات مع ايران إضافة الى الشرط السابق الخاص بترحيل باقى المجاهدين من البوسنة ، خشية تكرار سيناريو الصومال والانسحاب غير المشرف للقوات الامريكية ، لاسيما وان ثمن ذلك قد يكون رحيل كلينتون وإدارته لان الانتخابات على الأبواب .

من هنا تتفاعل العناصر الثلاثة أى غياب إرادة التعايش المشترك بين المسلمين والكروات ، وترسيخ الصرب لأسس كيانهم المستقل على طريق إعلانه كدولة مستقلة ، وأخيرا التوتر المتصاعد فى العلاقات بين سراييفو وواشنطن ، لتضع اتفاق " دايتون " محل شك ، بل وبل وربما تمهد الطريق أمام إقتناع الإدارة الامريكية بان " الحل " يكمن فى التقسيم كما سبق واقترحه الاتحاد الاوربى فى برشلونه ثم جنيف والذى سمى بخطة التقسيم العرقى الى ثلاثة دويلات سرعان ماتشق طريقها الى الحصول على الإعتراف الدولى ، بكل مايعنيه ذلك من اندماج الكيانيين الصربى والكرواتى فى صربيا وكرواتيا ، على حين تبقى دويلة البوسنة مشتته ومغلقة تواجه المجهول .



تقارير

الإنتخابات التركية : معطيات جديدة



طارق د حروج

أفرزت الإنتخابات التركية معطيات جديدة على الساحة السياسية أدخلت البلاد فى مرحلة تتسم بالتعقيد يصعب إجتيازها على المدى القصير . كما أبرزت موقع الإسلام فى إطار المعادلة التركية ورفض مؤسسات وقوى الدولة العلمانية ، أى بلورة للتيار الإسلامى فى صيغة حزب سياسى يشارك فى الحكم ، وذلك فى وقت تشهد فيه أحزاب اليمين واليسار على حد سواء تراجعا كبيرا وبخاصة خلال عقد التسعينيات الذى تزامن فيه صعود الإسلام السياسى التركى بصعود نظيره فى العديد من البلدان العربية والاسلامية .

وفى سياق هذا التقرير سوف نتناول التركيبة الحزبية ودلالات الإنتخابات النيابية الأخيرة ، ثم سنعرض لتطور التيار الإسلامى بما فيه الرفاه والقوى الأخرى ، ثم سوف نقوم بتحليل التفاعلات السياسية على الساحة السياسية التركية .

١- التركيبة الحزبية ودلالات الإنتخابات :

وهى تتكون من الأحزاب التالية :

أ- حزب الطريق القويم : تأسس عام ١٩٨٣ ، وأول رئيس له هو حسام جيندروك رئيس البرلمان السابق ، ثم تولى رئاسته سليمان ديميريل ، وبعد إنتخابه رئيسا للجمهورية عام ١٩٩٣ أصبحت طانسو تشيلر رئيسة للحزب وحكمت البلاد مع حزب الشعب الجمهورى حتى إنتخابات ١٩٩٥ التى حصل فيها الحزب على ١٩.٢٪ من الأصوات . وتعود جذور الحزب الى الحزب الديمقراطى الذى أسسه عدنان مندريس وحكم البلاد من ١٩٥٠ حتى ١٩٦٠ وبعد انقلاب ١٩٦٠ ظهر حزب العدالة كوريث للحزب الديمقراطى وظل على الساحة حتى انقلاب ١٩٨٠ .

ب - حزب الوطن الأمن : حزب يمينى أسسه تورجوت أوزال فى أعقاب انقلاب ١٩٨٠ بعد عودة الحياة النيابية عام ١٩٨٣ . وبعد انتخابه رئيسا للجمهورية عام ١٩٨٩ تولى مسعود يلماظ رئاسته وحصل على ١٩،٦٥٪ من الأصوات فى الإنتخابات الأخيرة .

جـ - حزب الشعب الجمهورى : تأسس عام ١٩٢٣ على يد مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه وكان حزبا للدولة وحكم البلاد حتى عام ١٩٥٠ وتولى رئاسته عصمت إينونو عام ١٩٦٠ ثم بولنت أجاويد عام ١٩٧٣ والذى حقق خلالها أعظم نتائج الحزب حيث حصل فى انتخابات ١٩٧٧ على ٤١٪ من الأصوات . وانقسم الحزب بعد انقلاب ١٩٨٠ الى الحزب الشعبى والحزب الديمقراطى الإجتماعى اللذين توحدا عام ١٩٩٣ تحت اسم حزب الشعب الجمهورى برئاسة دينيز باكال وزير الخارجية السابق ويتبنى الحزب اتجاها يساريا .

و- حزب الحركة القومية : حزب قومي متطرف نشأ قبل انقلاب ١٩٨٠ ، ولم يحصل في انتخابات ١٩٩٥ على نسبة الـ ١٠٪ اللازمة لدخوله البرلمان .

كما توجد أحزاب أخرى على الساحة أبرزها حزب اليسار الديمقراطي الذي يرأسه بولنت أجاويد الزعيم السابق لحزب الشعب الجمهوري وحصل على ١٤٪ من الأصوات في الإنتخابات الأخيرة إضافة للأحزاب الإسلامية الأخرى التي سنتناولها في موضع آخر من هذا التقرير .

وقد أبرز فوز الرفاة المشاكل التي تواجهها الأحزاب العلمانية في تركيا إذ أن جوهر القضية يتلخص في أن إنتصار أربكان يعود في جزء منه الى إفلاس النظام الحزبي التركي بتفاعلاته الحالية خاصة في ظل إنقسام اليمين إلى حزبين : الطريق القويم والوطن الأم وهو ما مكن أربكان من الإستفادة من الإنقسامات وحصد الأصوات لصالحه . وربما يكون من المفيد هنا عمل مقارنة بين الأصوات التي حصل عليها كل من اليمين واليسار في انتخابات عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥ والتي سوف تظهر لنا مدى التغير الذي لحق بالخريطة السياسية .

- بالنسبة للأحزاب اليمينية فقد تراجع نصيب حزبي الوطن الأم والطريق القويم من ٥١٪ عام ١٩٩١ (٢٧٪ + ٢٤٪) الى ٣٩٪ عام ١٩٩٥ .

- أما الأحزاب اليسارية فقد تراجع نصيبها من أصوات الناخبين من ٣١ر٦٪ عام ١٩٩١ الى ٢٥٪ عام ١٩٩٥ . وذلك في مقابل الإنتصارات والنجاحات المتتالية للرفاة منذ الإنتخابات البلدية عام ١٩٨٩ وحصوله فيها على ٨ر٩٪ ثم ٩ر١٦٪ في انتخابات ١٩٩١ النيابية ، ثم ١٩ر٠٧٪ في الإنتخابات البلدية عام ١٩٩٤ ، وأخيرا ٢١ر٣٢٪ في الإنتخابات الأخيرة . وبذلك فقد تمكن من مضاعفة الأصوات التي حصل عليها مرتين ونصف في ست سنوات وهو ما دفع به كلاعب فاعل يصعب استبعاده من على الساحة السياسية حتى ولو لم يشكل أي حكومة في المستقبل .

٢- تطور الحركة الإسلامية :

للإلمام بالإشكاليات الجديدة المطروحة على الساحة التركية يجب تناول مراحل تطور التيار الإسلامي ونشأة حزب الرفاة والعوامل التي ساعدت على تنامي هذا التيار :

أ- مراحل التطور : حتى عام ١٩٤٥ ظل الكماليون متبنين العلمانية للقضاء على الدين كطرح سياسي الى أن ظهرت التعددية ، وبدأ حزب الشعب الجمهوري الحاكم وأحزاب المعارضة إعادة النظر بشأن موقفهم من الإسلام بحيث يتم استخدامه لتحقيق أهداف تكتيكية سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي وهو ما يفسر لنا أسباب تأرجح سياسة الدولة التركية إزاء الإسلام .

وقد تم استخدام الإسلام منذ أواخر الأربعينيات بسبب الاحتمالات التي كانت قائمة آنذاك بنشوب صراع مسلح تركي - سوفيتي نتيجة سعي أنقرة للإستيلاء على المضايق ، وكان استخدام الدين الإسلامي هو الوسيلة المتاحة لخلق إجماع سياسي . كما إستخدم عدنان مندريس رئيس الحزب الديمقراطي منذ عام ١٩٥٠ الإسلام كوسيلة لضرب توجهات حزب الشعب الجمهوري من جهة ولمحاولة كسب أصوات الناخبين بعد تدهور شعبيته بسبب الكساد والأزمة الإقتصادية في مرحلة لاحقة من حكمه . وبالتالي ، سمحت حكومة مندريس منذ عام ١٩٥٠ بإصدار المطبوعات الإسلامية ورفع الآذان باللغة العربية وفتحت مدارس الأئمة وتم الترخيص لأكثر من ألف جمعية إسلامية بالعمل حتى عام ١٩٥٥ . كما أقر تدريس الدين الإسلامي في المدارس الإبتدائية عام ١٩٥٦ وأنشيء معهد للبحوث الإسلامية بجامعة استانبول ، وتواكب مع هذه الجهود إنشاء لجنة إرشاد الإذاعة الدينية وإعادة نظام الإفتاء . وكان من نتائج ذلك حدوث إنقلاب ١٩٦٠ بزعامة عصمت إينونو الذي قام بإعدام رموز الإتجاه الإسلامي في تركيا .

ب - نشأة الرفاة وعوامل تطوره :

ترجع بذور حزب الرفاة الى عام ١٩٦٩ عندما دخل نجم الدين أربكان البرلمان مستقلا بعدها قام بتشكيل حزب النظام الوطني الذي تحول الى حزب السلام الوطني بعد إنقلاب ١٩٧١ وحصل في إنتخابات ١٩٧٧ على ٤٨ مقعدا في البرلمان وشارك في مختلف الإئتلافات الوزارية بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٩ ولعب أربكان دورا كبيرا في الجبهة القومية التي تألفت من ٤ أحزاب وحكمت البلاد من ١٩٧٥ حتى ١٩٧٩ . وفي هذا الإطار ، ساهمت عوامل عدة في صعود الرفاة يمكن إجمالها في النقاط التالية :

١- إفلاس أحزاب اليمين وانهيار اليسار في العالم مما خلف فراغا أيديولوجيا تمكن أربكان من استغلاله وتبني نفس الشعارات التي كان يرددها اليسار التركي الأمر الذي مكنه من استقطاب جزء مهم من الناخبين الأتراك.

٢- محاولات أربكان إحداث تغييرات في صلب الجهاز الإداري والحكومي من خلال استغلال علاقاته لإدخال مئات من أنصاره في الدوائر المهمة في قطاع الخدمات والاقتصاد وفق استراتيجية أسلمة المجتمع تدريجيا وإن كانت محدودة النتائج الى حد كبير .

٣- القدرة التنظيمية الهائلة للرفاة وقدرته على حشد أنصاره واستغلال فضائح الفساد للأحزاب الأخرى علاوة على النجاحات الكبيرة التي حققها مرشحوه في تجربة حكم البلديات .

٤- استغلال أربكان فرصة تمثيله تركيا في المنظمات الإسلامية الدولية مثل رابطة العالم الإسلامي ورابطة مستضعفي العالم ، وهو ما ساعده على الحصول على الدعم لحزبه تحديدا من ايران والسعودية إضافة لعلاقاته مع مختلف الجماعات الإسلامية في المنطقة منها جماعة الإخوان المسلمين في مصر إذ جاءته برقيات تهنئة بفوزه في الإنتخابات من حزب حماس الجزائري وحزب الله اللبناني وإذاعة طهران .

٥- سعى تركيا الى اللعب بالورقة الإسلامية فى توجهاتها للخليج لجذب الاستثمارات اليها وهو ما كان من ضمن الأسباب التى دفعتها للإنضمام لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، كما دفعت أحداث البوسنة - الهرسك وسباق تركيا مع إيران على جمهوريات آسيا الوسطى فى اتجاه تنامى الشعور الإسلامى لدى الأتراك .

والى جانب الرفاة توجد أحزاب وقوى إسلامية أخرى :

- أحزاب محظورة مثل حزب الله التركى الموالى لإيران وجبهة مقاتلى الشرق الأكبر الإسلامى ذات الإتجاهات القومية الإسلامية المتطرفة .

- أحزاب مرخص لها بمزاولة النشاط السياسى وأبرزها حزب "ديريليش" بزعامة سنرائى قراقوش وحزب "الاتحاد الكبير" بزعامة محسن يازجى .

- الأجنحة الإسلامية داخل حزبى يمين الوسط الطريق القويم والوطن الأم والتى دفعت يلماظ الى التفاوض مع أربكان لتشكيل حكومة إئتلافية . وفى إحصائية أجريت عام ١٩٩٠ قدر عدد الوزراء ذوى الصلة باليمين الإسلامى بـ ١٨ وزيرا من ٢٧ وزيرا فى الحكومة .

- وبالتوازى مع الأحزاب والقوى السابقة توجد اتجاهات إسلامية أخرى تعمل من خلال مؤسسة الأوقاف غير الرسمية التى تتولى تقديم الخدمات التعليمية والإجتماعية والعلمية وفى مقدمتها النورسيون والتيجانيون والسليمانيون والبكتاشيون والنقشبنديون وجماعات أخرى عديدة . وتملك هذه الجماعات مؤسسات اقتصادية ضخمة داخل تركيا ، ولذلك نجد أن جزءا كبيرا من العاملين فيها يقف الى جانب أحزاب اليمين حرصا على مصالح مؤسساتها المالية والتعليمية . وعشية الإنتخابات أمرت تشيلر بفتح ٧٠ معهدا لإعداد الأئمة والخطباء تصرف عليها الحكومة التركية وقد لعب الشيخ فتح الله جولان زعيم الطريقة النقشبندية دورا كبيرا فى الضغط على تشيلر لإتخاذ هذه الخطوة فى مواجهة الدعاية الإنتخابية للرفاة .

٣- التفاعلات السياسية :

تعانى التركيبة الحزبية التركية من مشكلة السيولة وهو ما دفع الدوائر السياسية المطالبة بإعادة صياغة برامج الأحزاب التقليدية وتحديدا الوطن الأم والطريق القويم أو الإندماج فى حزب واحد وذلك لخلق جبهة تقف فى وجه تنامى تيار الإسلام السياسى خاصة فى ظل عدم وجود اختلافات بين سياستى تشيلر ويلماظ لتقاربهما من حيث البرنامج والأيديولوجيا وذلك فى الوقت الذى لم يتعاط حزب الشعب الجمهورى - المدافع عن اليسار - مع قضايا الطبقات العاملة فترة بعوده فى الإئتلاف الحاكم مع الطريق القويم من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥ .

وأبرزت نتائج الإنتخابات الأخيرة الاتجاه الموجود بقوة لإجهاض أى محاولة للإئتلاف تصعد بالرفاة كشريك فى الحكم ، إذ شهدت الفترة التالية لإعلان النتائج تحالفا غير معلن بين الوطن الأم والطريق القويم (على رغم الخلافات الشديدة بينهما) فى وجه الرفاة مما أفسد محاولات أربكان تشكيل حكومة إئتلافية ثم كلف الرئيس ديميريل مسعود يلماظ زعيم الوطن الأم بتشكيل الحكومة بعد إخفاق طانسو تشيلر ، وقد قام بمفاوضاته مع الرفاة لتحقيق عدة أهداف سياسية :

أ- تفادى إجراء انتخابات مبكرة يمكن أن تؤدى لإنتصار تشيلر فى حالة تحالفها مع أحد الأحزاب الصغيرة وبالتالى ضياع فرصة رئاسته للحكومة.

ب - تعمد طرح أحد خيارين : إما رئاسة حكومة إئتلافية مع تشيلر أو تحالفه مع الرفاة وهو بذلك لم يضغط على تشيلر فقط ، وإنما على بقية القوى العلمانية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية ونخبة رجال الأعمال .

جـ - الإستجابة لضغوط الجناح الإسلامى فى حزبه بالتحالف مع أربكان للخروج بالبلاد من أزمتها السياسية وبخاصة بعد أن خفف الأخير من حدة لهجته وأبدى مرونة شديدة إزاء القضايا المختلفة ، وذلك بغرض عدم تفويت فرصة دخوله الحكومة حتى ولو كان مع يلماظ . إلا أن القوى العلمانية فى الداخل والخارج كانت مصرة على تحجيم حزب الرفاة لأقصى حد ممكن وهو ما يمكن تحديده فى النقاط التالية:

- الدور الذى لعبه الإعلام التركى فى تضخيم الظاهرة الإسلامية لقطع الطريق أمام تنامى حركة الإسلام السياسى .

- الضغوط التى مارستها المؤسسة العسكرية على يلماظ لتخليه عن التحالف مع الرفاة وعلى تشيلر أيضا لدفعها الى إبداء المرونة إزاء رئاستها للحكومة الإئتلافية مع يلماظ وهو ما أدى الى اتفاقهما فى النهاية على تولى يلماظ رئاسة الوزراء خلال أول ورابع سنة وتشيلر الثانية والثالثة اضافة الى سنة أخرى انتقالية وتطبيق صيغة (١+٢+١) .

- الضغوط التى مارستها طبقة رجال الأعمال لإبعاد الرفاة الذى يمثل وصوله الى الحكم تهديدا مباشرا لمصالحها إذ قامت بنشر نداءات فى الصحف مطالبة يلماظ وتشيلر بتجاوز خلافاتهما .

-إقرار البرلمان الأوروبى لإتفاق الوحدة الجمركية مع تركيا قبيل الإنتخابات بعد جولة تشيلر فى أوروبا والتى أجادت خلالها اللعب بورقة "الأصولية الإسلامية فى تركيا" لتحقيق مكاسب إنتخابية .

٤- خاتمة :

أثار فوز الرفاة فى الإنتخابات ضجة كبيرة ربما كان سببها الرئيسى تزامنها مع مشكلة صعود الإسلام السياسى فى العديد من البلدان العربية والإسلامية وعززها تصريحات أربكان المتشددة كتحرير الأمة الإسلامية من أذربيجان حتى فلسطين وأن تركيا ستعود تدريجيا للإسلام وهو ما لاقى اهتماما بالغا من الحركات الإسلامية فى

السـودان والجـزائر وايران وأثار قلق القـوى العلمـانيـة والعواصم الغربية . وما نود التأكيد عليه بهذا الصدد هو أن الرفاة لم يحقق إنتصارا ساحقا بأغلبية مطلقة وإنما هو فى الواقع تقدم عن الوطن الأم والطريق القويم بحوالى ٢٪ من الأصوات فقط .

ويمكن لنا فى النهاية إجمال الملاحظات الآتية :

أ- من خـلال عرض جـوانب الأزمـة التركيـة فـإن حـجم التغيرات التى كان يمكن أن يحدثها الرفاة فى حالة تسلمه السلطة ضئيل للغاية فى ضوء الدور التاريخى للجيش كقلعة للعلمانية وبالتالى فهو فى حالة رصد دائم لتحركات تيار الإسلام السياسى على الساحة .

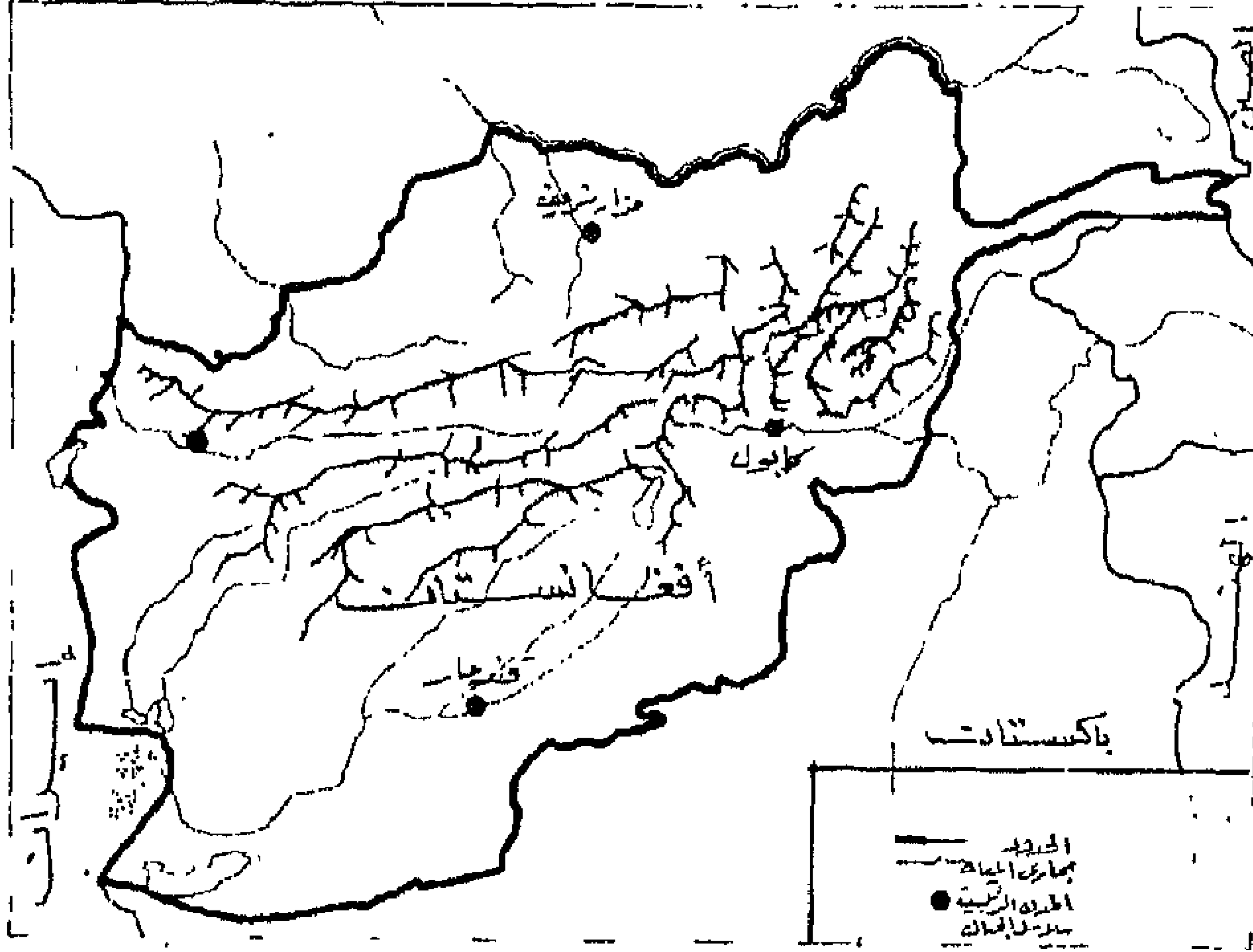
ب - تعامل المعلقون الأتراك والأجانب مع الرفـاة على أنه جبهة إنقاذ "تركية" مثل (الجزائر) وهو أمر فيه قصور الى حد كبير ، لأن أربكان طرف فـاعل فى إطار النظام التركى منذ قرابة عشرين عاما ، وبالتالى فالرفاة لم يأت من خارج النظام ليستولى على السلطة . والتكاتف الذى حدث فى وجهه إبان الانتخابات وما بعدها يدخل فى إطار لعبة مصالح بحتة من قبل القوى العلمانية ، وتقدمه كان نتيجة طبيعية لأزمات الأحزاب اليمينية من جهة وتطور الحركة الإسلامية من جهة أخرى.

جـ -دخول أربكان إئتلافات سابقة خلال عقد السبعينيات كان مرتبطا بظروف نشاط اليسار التركى وبالتالى كان من اللازم على النظام آنذاك اللعب بتـيـار جـديد متـسق مع الهوية التركية .

د - لا يمكن تحويل تركيا من العلمانية الى الإسلام ولا حتى على المدى البعيد لاسيما وأن العلمانيين يسيطرون على المفاصل الحيوية فى الجهاز الإدارى والتنفيذى التركى وهو مـا دفع بعض المثقفين الأتراك لطرح فكرة العلمانية الإسلامية على أساس معادلة جديدة قوامها علمانية الدولة وإسلامية الجماهير .



أفغانستان من الجهاد الى الحرب الأهلية



طارق حسنى ابو سنة

إقترن إسم أفغانستان فى الماضى القريب بالكفاح أمام الغزو السوفيتى ، إلى أن إنسحب السوفيت فى أوائل التسعينات ، وبدلا من أن تستقر الأمور والأوضاع بدأ المجاهدون الأفغان يقاتلون بعضهم البعض سعيا وراء السلطة ، مما تسبب فى المزيد من الدمار والخسائر المادية والبشرية فى ظل إنحسار الإهتمام الدولى بهم وقلة المساعدات الإنسانية المرسلة من الدول المانحة ، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت هى الداعم الرئيسى لتحرير أفغانستان مع باكستان والسعودية ومصر ، وقد بدأ إسم أفغانستان يقترن الآن بالإرهاب الدولى والإضطرابات السياسية . فالرئيس الأفغانى "برهان الدين ربانى" كان من المقرر أن يترك الرئاسة منذ فترة طويلة ولم يحدث ذلك وبدأت المعارضة الأفغانية فى محاربته بكل الوسائل لإسقاطه والسيطرة على كابول العاصمة ، إلا أنه تحالف مع وزير الدفاع السابق "أحمد شاه مسعود" الذى نجح حتى الآن فى مساعدته فى الدفاع عن كابول المحاصرة منذ وقت طويل ، وبدأت الخريطة السياسية الأفغانية تتفكك لتحدث فيها تحالفات سياسية وعرقية مختلفة مما زاد من وقوع العديد من الإضطرابات مما أدى الى تدويل المشكلة الأفغانية وذلك من خلال إعتماد كل حزب أو جماعة أفغانية على دولة معينة للحصول على مساعدات مادية وعسكرية ، وقد أطال هذا الوضع أمد الحرب الأهلية لتصل الى ثلاثة أعوام ، وبالتالى فأصبح النزاع الأفغانى قائما على مدى الأدوار التى تقوم بها الأطراف الإقليمية والدولية . ولم تستطع الأمم المتحدة رغم تعيين مبعوث لها فى أفغانستان منذ حوالى العام فى التوصل الى تسوية سلمية للأزمة الأفغانية . ونحن هنا بصدد التعرف على هذه الأدوار الإقليمية والدولية التى تتدخل فى الصراع فى مرحلة حاسمة أى فى التمكن من السيطرة على كابول التى فيها يصبح الحكم فى متناوله وذلك فى ظل تزايد أهمية الإسلام الأصولى فى آسيا الوسطى والشرق الأوسط وتعبئة القارة الهندية . ورغم أن هناك حوارا يدور بين القيادات الأفغانية المختلفة إلا أن التفاوض بينها يدور حول إقامة تحالفات جديدة للإستعداد للدخول فى معارك جديدة فى الربيع القادم بدلا من السعى لإيجاد إطار للسلام المتفق عليه فيما بينهم ، وهذا هو سبب الإحباط المتكرر الذى تواجهه مبادرات الأمم المتحدة فى هذا الصدد .

اولا : الدور الباكستانى :

١- تدفع باكستان ثمنا باهظا نظرا لتواجد اللاجئين الأفغان على أرضها بعد نشوب الحرب الأهلية حيث هناك تداعيات ومشاكل كثيرة ناجمة عن ذلك وكما يسميه البعض "الفخ الأفغانى" . فقد اقتضى العنف والإرهاب فى باكستان نتيجة لعدم وجود سيطرة على الحدود الأفغانية

الباكستانية مما أدى الى تسرب الأسلحة داخل باكستان كما ارتفع معدل العنف والجريمة الى حد أن أصبحت الحكومة الباكستانية عاجزة عن السيطرة عليها رغم تسليمها بعض الإرهابيين العرب والمصريين لبلادهم ، ولعل حادث تفجير السفارة المصرية فى "إسلام أباد" دليلا على ذلك . هكذا تحاول باكستان ممارسة سياسة خارجية تفوق إمكاناتها أحيانا ، حيث سبق وحاولت مرارا ودون جدوى التقريب بين القادة الأفغان ، كما اضطرت لدعم حركة "الطاليبان" - رغم نفيها رسميا ذلك - بهدف ضمان تواجد نظام حاكم فى كابول تابع لها ويسمح بتواجد حدود آمنة تتيح لها حرية الحركة والمرور لتجارتها مع دول آسيا الوسطى عبر أفغانستان، وبالتالى سيطرت حركة الطاليبان خلال عام واحد على نصف الأراضى الأفغانية وحاصرت كابول إلا أنها لم تستطع حتى الآن إقتحامها بمفردها ، فهى لا تريد شريكا لها فى السلطة . وقد ساءت العلاقات الأفغانية - الباكستانية الى حد كبير نجم عنه الهجوم على السفارة الباكستانية فى كابول فى سبتمبر الماضى وإحراقها وإصابة دبلوماسييها ، فقامت الباكستان بطرد الدبلوماسيين الأفغان وطالبت الحكومة فى كابول بدفع تعويض مالى كبير من جراء ذلك الحادث .

٢- رغم أن ايران كانت حليفة لباكستان فى دعمهما للجهاد الأفغانى ضد السوفييت ، وأن التنافس العلنى اشتد بينهما تجاه أفغانستان . فإن ايران تؤيد حكومة كابول برئاسة "ربانى" وتريد له دورا فى أى تسوية سياسية مستقبلية فى حين ترفض باكستان هذا الدور وتؤيد حركة "الطليبان" التى لا تحظى على ثقة ايران . وقد حاولت ايران التوسط بين باكستان وأفغانستان من أجل تحسين العلاقات بينهما وإزالة التوتر القائم ، ونجم عن ذلك أن قدم ربانى إعتذار عاما وغامضا لباكستان عن حادث السفارة الباكستانية فى كابول إلا أن باكستان لم تستجب لهذه المحاولة أيضا .

٣- أعلنت باكستان أنها تساعد فى إعادة إعمار أفغانستان وتطوير المرافق الأساسية فى بعض الأقاليم فى أفغانستان التى تقع تحت سيطرة القوات المتحالفة ضد "ربانى" وخاصة فى الشمال الواقع تحت سيطرة الزعيم "دوستم" من أصل أمريكى وكان شيوعيا إلا أنه انسحب من الحزب بعد خلع نجيب الله الرئيس السابق ، ومن المعروف أن ربانى وحلفاؤه يسيطرون على خمس الأقاليم فقط من بين ٣٢ إقليما ، ورأت باكستان أن هذه المناطق تتمتع بإستقرار نسبى لذا تقدم لها المساعدات وخاصة الغذاء والأدوية .

٤- تواجه باكستان أزمة مالية واقتصادية مما يحد من مساعداتها لحركة الطاليبان مما شجع بعض الدول العربية على تقديم الدعم للطاليبان طالما أن إيران تدعم "ربانى" ، وقد شملت هذه الدول السعودية وقطر والبحرين والإمارات حيث قام مبعوثين لها بزيارة معقل "الطاليبان" لهذا الغرض ، فمثلا توجد فى إمارة الشارقة مكاتب لشركات طيران روسى خاصة تقوم بنقل أسلحة من بلغاريا وألبانيا بأموال إماراتية وأفغانية .

ثانيا: الدور الإيرانى :

١- طلب "ربانى" من إيران ممارسة نفوذها من أجل العمل على إزالة التوتر القائم بين أفغانستان وباكستان لأن إيران مؤهلة للقيام بهذا الدور بفاعلية ، وأن لإيران علاقات جيدة مع باكستان وتقوم بجهود قوية لإحلال السلام فى أفغانستان ، ويلاحظ أن باكستان لا تثق فى فاعلية هذه الوساطة لأن ايران تؤيد "ربانى" وتؤيد باكستان "الطليبان" وهو ما لا ترحب به إيران رغم الحوار الذى أجرته مؤخرا مع حركة "الطليبان" نتيجة الضغوط الباكستانية .

وتردد أن إيران أقامت جسرا جويا من "مشهد" فى شرق إيران الى "باجارام" حيث تحمل الطائرات يوميا أسلحة وذخائر طوال شهر نوفمبر الماضى ، كما أن إيران أقامت معسكرات للتدريب فى جنوب "مشهد" وعلى طول الحدود الأفغانية بحوالى ٨٠٠ مقاتل من التابعين لإسماعيل خان الحاكم السابق لمدينة "حيرات" الأفغانية والتى تسيطر عليها حركة الطاليبان .

ثالثا: الدور الروسى :

تؤيد روسيا "ربانى" ، وقد ترددت أنباء عن وصول خبراء روس فنيين لتطوير مرافق مطار "برجام" حيث يتمركز "شاه مسعود" ، وتصل طائرات روسية لنقل الأسلحة والذخائر من طاجيكستان وروسيا وأوكرانيا . كما تقوم روسيا بطبع العملة النقدية الأفغانية . وقد استولت "الطاليبان" على طائرة روسية محملة بأسلحة قادمة من ألبانيا ولازال طاقم الطائرة الروسية أسرى لدى "الطاليبان" الذين طالبوا بالإفراج عن أسرى أفغان منذ أيام الحرب الأفغانية ولكن لم يتم العثور عليهم حتى الآن .

رابعا: الدور الهندى :

تؤيد الهند "ربانى" وتقدم له مساعدات عسكرية أيضا ، وقد قدمت الهند مؤخرا مساعدات للخطوط الجوية الأفغانية ، حتى تتمكن هذه الخطوط من نقل الأسلحة التى يعتمد عليها "شاه مسعود" حيث تهبط الطائرات يوميا من الهند فى مطار "برجام" محملة بالإمدادات الهندية ، وقدمت الهند قطع غيار للطائرات ورادارات وطائرتين ميج-٢١ . كما تنسق الهند مع روسيا وإيران الجهود من أجل ضمان وصول الإمدادات اللازمة لكابول عبر الجسر الجوى "مشهد - برجام" ، ويمثل هذا الدعم الهندى لحكومة كابول مزيدا من الإحباط لدى القادة الباكستانيين .

خامسا: الولايات المتحدة :

إنسلخت الولايات المتحدة عن لعب أى دور فى أفغانستان بعدما انتهى الإحتلال السوفيتى ويقوم بعض المسئولين الأمريكيين بزيارة أفغانستان وباكستان من وقت لآخر للتعرف على آخر تطورات الموقف وخاصة لتأكيد الإهتمام

الأمريكى بمكافحة المخدرات والإرهاب فى أفغانستان .

سادسا : دور الأمم المتحدة :

١- قدمت الأمم المتحدة عدة مبادرات لإحلال السلام الأفغاني ، أبرزها إقتراح تشكيل " المجلس المؤقت" الذى يضم ممثلين عن كافة الفصائل الأفغانية، ونزع السلاح من كابول، وإقرار وقف اطلاق النار وتكوين قوات محايدة الحفاظ على الأمن ، ثم إجراء انتخابات فيما بعد ، ولكن وقعت خلافات عديدة حول الأسماء المطروحة للتمثيل فى هذا المجلس المؤقت الذى سيتولى نقل السلطة من ربانى بعد تقديم استقالته .

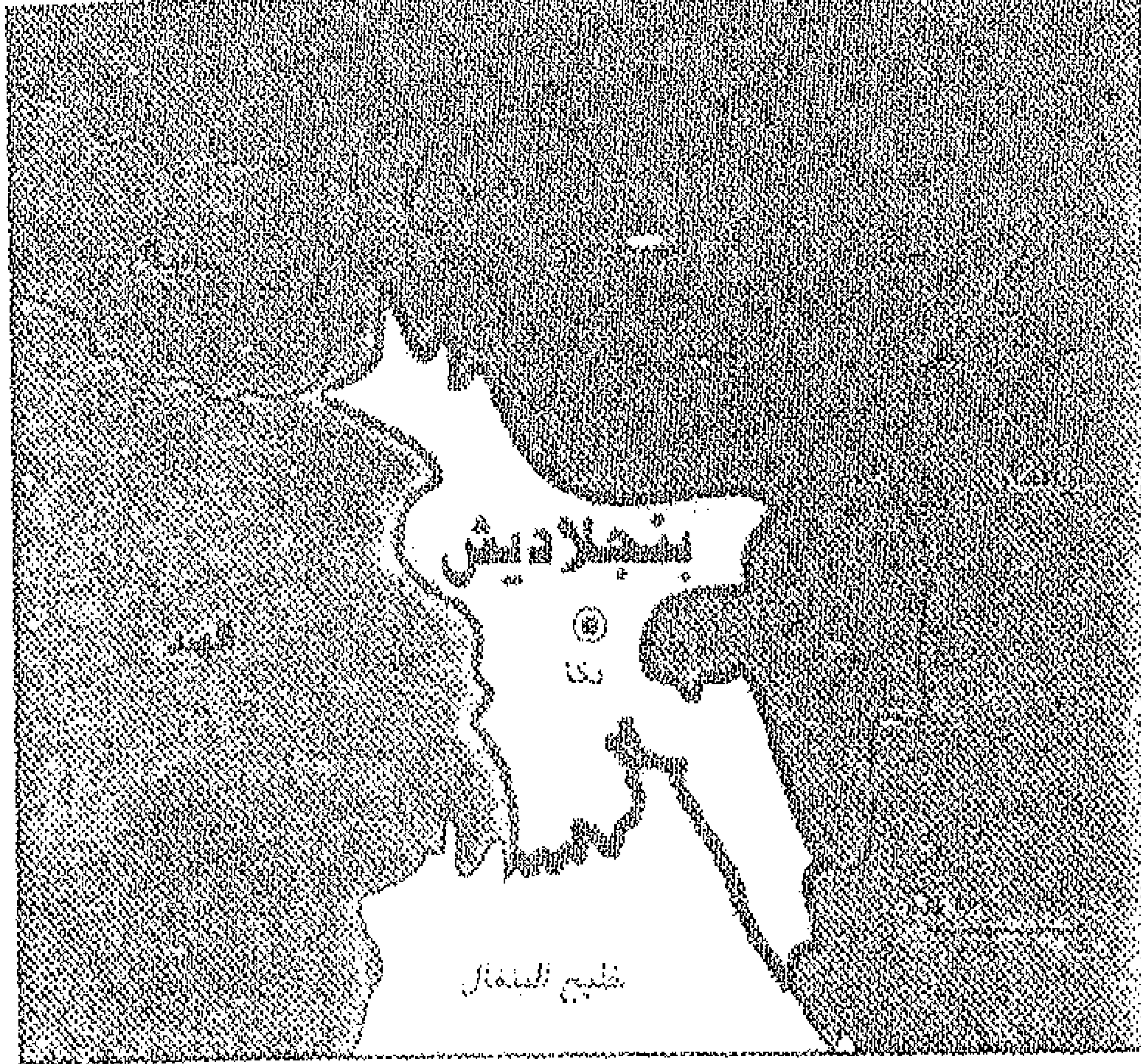
٢- تثور بين الحقبة والأخرى فكرة عقد مؤتمر دولى حول أفغانستان تحت إشراف الأمم المتحدة ، لكن توجد مشكلة تتعلق بالتمويل ، وربما تقوم بعض الدول الإسلامية بتمويله ، ولكن البعض يرى أن فكرة عقد المؤتمر غير ملائمة الآن نتيجة لعدم اقتناع الأطراف الأفغانية بالتفاوض والدخول فى حوار وذلك لأن كل طرف يحاول تدعيم مركزه العسكرى والسياسى .

هكذا تواجه السياسة الباكستانية فى أفغانستان صعوبات لأن عدم استقرار الوضع فى هذا البلد ينعكس على الإستقرار الداخلى ، كما ينعكس على إقامتها علاقات مع الدول المجاورة مثل إيران ، وبالتالى فلا توجد سياسة واضحة بل توجد عدة سياسات باكستانية .

تبرز الحاجة لقيام مصر بدور دولى مؤثر وفعال لتسوية المشكلة الأفغانية من خلال اقناع الأطراف المختلفة بعقد مؤتمر دولى، ومنع إمدادات الأسلحة من الخارج لمختلف الأطراف الأفغانية . ولكن ما يخشى منه أن الوضع فى أفغانستان قد لا يكون ضمن الأولويات الدولية حاليا .



أزمة الديمقراطية فـــى بنجلاديش



لم يتوقع العديد من المراقبين ان يشهد سيناريو الاحداث السياسية فى بنجلادش هذه الدرجة من الإشتعال والتوتر السياسى الحاد . فمنذ عامين وأحزاب المعارضة تشن هجوما شرسا على رئيسة الوزراء البيجوم / خالدة ضياء مطالبة باستقالتها وتسليم السلطة الى ادارة انتقالية محايدة للإشراف على عقد انتخابات عامة بالبلاد . وعلى الرغم من رفض رئيسة الوزراء لهذه المطالب ، وعقد الانتخابات البرلمانية العامة فى منتصف شهر فبراير الماضى ، والتى قاطعتها كافة أحزاب المعارضة وفاز بها " الحزب الوطنى البنجلاديشى " الا انه من غير المتوقع ان تتمكن رئيسة الوزراء من الاحتفاظ بمنصبها هذا لفترة زمنية طويلة ، وخلال هذا التقرير نستعرض أبعاد الازمة السياسية الحالية ببنجلادش وأثرها على التطور الديموقراطى بها .

وفقا لمعايير الشرعية الدولية تعد بنجلادش دولة حديثة النشأة حيث برزت للمجتمع الدولى ، كدولة مستقلة على إثر انفصالها عن باكستان عام ١٩٧١ ، بعد حرب أهلية راح ضحيتها ما لا يقل عن ٣٠٠ الف مواطن . ولم تعرف بنجلادش منذ الاستقلال الا فترة قصيرة من الحكم الديمقراطى ٧٢ – ١٩٧٥ انتهت بانقلاب عسكرى راح ضحيته رئيس الجمهورية المنتخب " مجيب الرحمن " وسبعة عشر من أفراد أسرته .

شهدت بنجلادش حالة من القمع العام وكبت الحريات وتقييد الحقوق المدنية ، وذلك مع سيطرة الجنرالات العسكريين على مقدرات الحياة السياسية بها . الا ان موجة الديمقراطية التى اجتاحت العالم فى بداية التسعينات لم تستثن بنجلادش والتى اجتاحتها أيضا موجة عارمة من المظاهرات الجماهيرية والاضرابات العامة واسعة النطاق مطالبة بعودة الديمقراطية المفقودة ، وكثفت قوى المعارضة بقيادة كل من الحزب الوطنى البنجلاديشى بزعامة رئيسة الوزراء الحالية " البيجوم /خالدة ضياء " و " رابطة عوامى " برئاسة " الشيخة حسينة " ابنة الرئيس السابق مجيب الرحمن من حملتهم الجماهيرية للإطاحة بالنظام العسكرى تحت ضغط المطالب الشعبية وتهديد الدول المانحة المعونة والتى تلعب دورا هاما بالاقتصاد البنجلاديشى بضرورة استعادة الديمقراطية واجراء انتخابات حرة نزيهه بالبلاد ، أعلن الجنرال ارشاد عن تخليه عن السلطة بعد عشرة أعوام من الحكم المطلق وتشكيل ادارة مؤقتة لإجراء الانتخابات العامة . وأسفرت الانتخابات عن فوز الحزب الوطنى بالاغلبية البرلمانية وتشكيل الحكومة ، بينما احتلت " رابطة عوامى " مقاعد المعارضة . وقد لعبت التحالفات السياسية فى حينه عاملا اساسيا وراء الفوز الذى حققه الحزب الوطنى . حيث حصلت البيجوم / خالدة ضياء على دعم الجماعة

الاسلامية بتعهدها بتحقيق العديد من مطالبهم السياسية بتطبيق القوانين الاسلامية ، ومنح البروفسير / غلام عزام امير الجماعة الاسلامية الجنسية البنجلاديشية . ومن المعروف أن الحكومات السابقة ببنجلادش قد رفضت منح البروفسير / غلام عزام حق المواطنة ، وذلك لاتهامه بدعم القوات الباكستانية أثناء محاولتها للقضاء على مطالب الشعب البنجلاديشى بالانفصال عام ١٩٧١ .

إنفجار الأزمة :

الا ان فترة الوفاق الذى ساد بين الحزب الوطنى ورابطة عوامى خلال فترة تحالفها للاطاحة بالحكم العسكرى سرعان ما انقلبت الى صراع سياسى مرير . فقد اتهمت رابطة عوامى الحكومة بتزوير الانتخابات المحلية بمنطقة ماجيرا والتى فاز بها الحزب الوطنى برغم ماهو معروف بأن المنطقة ، تعد احد المعاقل التقليدية لرابطة عوامى ونادت هذه الاتهامات الى تغيير نوعى فى طبيعة الصراع السياسى الدائر ببنجلادش ، حيث تبلور تحالف جديد للمعاوضة يضم رابطة عوامى ، والجماعة الاسلامية التى سحبت تأييدها للبيجوم خالدة ضياء لعدم التزامها بتعهداتها السابقة لها . كما انضم الى صفوف المعارضة حزب جاباتا بزعامة رئيس الجمهورية السابق الجنرال / ارشاد والذى يقضى حاليا فترة عقوبة بالسجن بتهمة الفساد . وشن تحالف المعارضة الجديد حملة شرسة للاطاحة بحكومة الحزب الوطنى متهما اياها بعدم الكفاءة وتزوير الانتخابات ورغبتها فى السيطرة على كافة الانتخابات المحلية ، واتحادات الطلاب . الا ان قادة الحكومة وفى محاولة لدرء الاتهام اشاروا الى الخسارة التى منى بها حزبهم بعدد من الانتخابات المحلية بدكا ، كما اتهم كبار المسئولين الحكوميين المعارضة بافتقادها لأى دليل حاسم على وجود عملية تزوير وغش بالانتخابات ، مع تمسك المعارضة البنجلاديشية باتهاماتها للحكومة واعلانها عن فقدان الثقة فى قدرة رئيسة الوزراء البيجوم خالدة ضياء على ادارة انتخابات حرة نزيهة ، فإنها طالبت بتعديل احدى فقرات الدستور بحيث تقوم الحكومة بتقديم استقالتها قبل ٩٠ يوما من موعد عقد الانتخابات العامة وتسليم إدارة البلاد للجنة المؤقتة ومحايدة للاشراف على العملية الانتخابية لضمان نزاهتها .

برفض رئيسة الوزراء / البيجوم خالدة ضياء لهذه المطالب بدعوى دستوريتها فإن أحزاب المعارضة تقدمت باستقالتها الجماعية من البرلمان كاحتجاج على رفض هذه المطالب ، ولافقاد الحكومة والبرلمان أية مشروعية للعمل الدستورى او السياسى .

وباستقالة المعارضة انتقل الصراع من اروقة البرلمان الى شوارع وطرقات العاصمة داكا ، وقاد تحالف المعارضة حملة جماهيرية للأضراب العام واغلاق البنوك والمحال التجارية فى محاولة مستميتة لاسقاط الحكومة . وقد تركت هذه الحملة بصمات شديدة السلبية على الاقتصاد البنجلاديشى. فقدرت الخسائر اليومية بنحو ١٥ مليون دولار بينما انخفض احتياطى العملات الاجنبية الى نحو ٢,٢ مليار دولار فقط ، وذلك مع احجام المستثمرين الاجانب عن الاستثمار فى هذا المناخ المضطرب سياسيا . ومع تصاعد هذه الازمة فإن البيجوم / خالدة ضياء أبدت مرونة نسبية باستعدادها لتشكيل مجلس وزارى جديد يشمل على عدد متساو من الوزراء التابعين للحزب الحاكم والمعارضة على ان تتولى البيجوم / خالدة ضياء رئاسة هذا المجلس . الا ان المعارضة اعلنت تمسكها باستقالة رئيسة الوزراء واجراء الانتخابات تحت رئاسة ادارة محايدة .

فشل الوساطة الدولية :

مع تصاعد الازمة السياسية ببنجلادش طالب الطرفان من سكرتير عام منظمة الكومنولث التدخل لفض الاشتباك القائم بين الحكومة والمعارضة . وبالفعل ارسلت المنظمة السيد " ميتان ستيفان " الحاكم العام السابق لاستراليا والمعروف بخبرته الطويلة فى مجال الوساطة السياسية للنظر فى النزاع الدائر بين الجانبين الا ان المبعوث الدولى وبعد ٣٧ يوما من المشاورات السياسية مع مختلف الاطراف اعلن عن فشل مهمته وعدم امكانه التوصل الى حل مرض ، وحمل تقرير الوسيط الدولى المعارضة البنجلاديشية الجزء الاكبر من المسئولية فى استمرار الازمة السياسية الحالية وحالة التردى التى وصلت اليها البلاد لتشبسها بمطالبها وعدم وجود مساع حقيقية من جانبها للتوصل الى حل وسط . وقد دفعت تلك التصريحات بقادة المعارضة الى اتهام الوسيط الدولى بالانحياز جانب الحكومة والتدخل فى شئون بنجلادش الداخلية .

الانتخابات والمعارضة :

على الرغم من الموقف المربك والمحير الذى أصبحت فيه حكومة الحزب الوطنى برئاسة البيجوم / خالدة ضياء من جراء استقالة المعارضة من البرلمان واستمرار حالة الاضطراب السياسى بالبلاد وعدم قدرتها على وضع حد نهائى لحملة أحزاب المعارضة ضدها الا انها تمسكت بموقفها الدستورى بإكمال مدة رئاستها للحكومة وعقد الانتخابات البرلمانية فى الموعد المقرر لها . وقد شهدت الاسابيع الثلاثة السابقة للانتخابات موجات غير عادية من العنف سقط ضحيتها العديد من المواطنيم ، وأعلنت المعارضة عن تنظيم إضراب عام بالبلاد خلال فترة الانتخابات ودعت المواطنين الى مقاطعتها . وقد استدعت رئيسة الوزراء قوات الجيش وتم نشرها بكافة المقاطعات البنجلاديشية لتنظيم العملية الانتخابية ومنع المعارضة من اعاقتها . وقد حققت حملة المعارضة لمقاطعة الانتخابات نجاحا شديدا فلم تتجاوز نسبة التصويت ١٠ ٪ مما دفع المزيد من الشكوك حول مشروعية الحكومة الحالية ببنجلادش .

برغم انتهاء الانتخابات البنجلاديشية وفوز الحزب الوطنى الا ان الازمة البنجلاديشية لم تنته بعد ، بل يتوقع ان تأخذ منحنيات اكثر سلبية خلال الفترة القادمة حيث طلبت الشيخة حسينة زعيمة رابطة عوامى من الرئيس البنجلاديشى عبد الحمن بسواس عزل رئيسة الوزراء

وتولية كافة المهام المنوطة بها وذلك حتى يتم عقد انتخابات جديدة كما دعت قادة القوات المسلحة والشرطة الى عدم الانصياع الى الاوامر الصادرة من رئيسة الوزراء خالدة ضياء لعدم مشروعيتها ، وعلى المستوى الخارجي فإن المعارضة البنجلاديشية طالبت بسحب الاعتراف الدولي من الحكومة البنجلاديشية الا ان رئيسة الوزراء مع ادراكها التام لضعف المشروعية السياسية للحكومة الحالية فإنها سعت الى طرح مبادرة جديدة من جانبها لتهدئة الوضع ، ومحاولة اخراج البلاد من المأزق الحالي ، فأعلنت عن استعدادها لتعديل الدستور والسماح لحكومة مؤقتة باجراء انتخابات جديدة بالبلاد كما دعت المعارضة لبدء حوار جاد مع حكومتها لمناقشة هذا الاقتراح ، الا ان المعارضة اصرت على تمسكها بتقديم رئيسة الوزراء لاستقالتها ، واستمرت فى حملتها بالامتناع عن التعاون لتوجيه المزيد من الضغوط الداخلية والخارجية على حكومة الحزب الوطني.

مستقبل الديمقراطية :

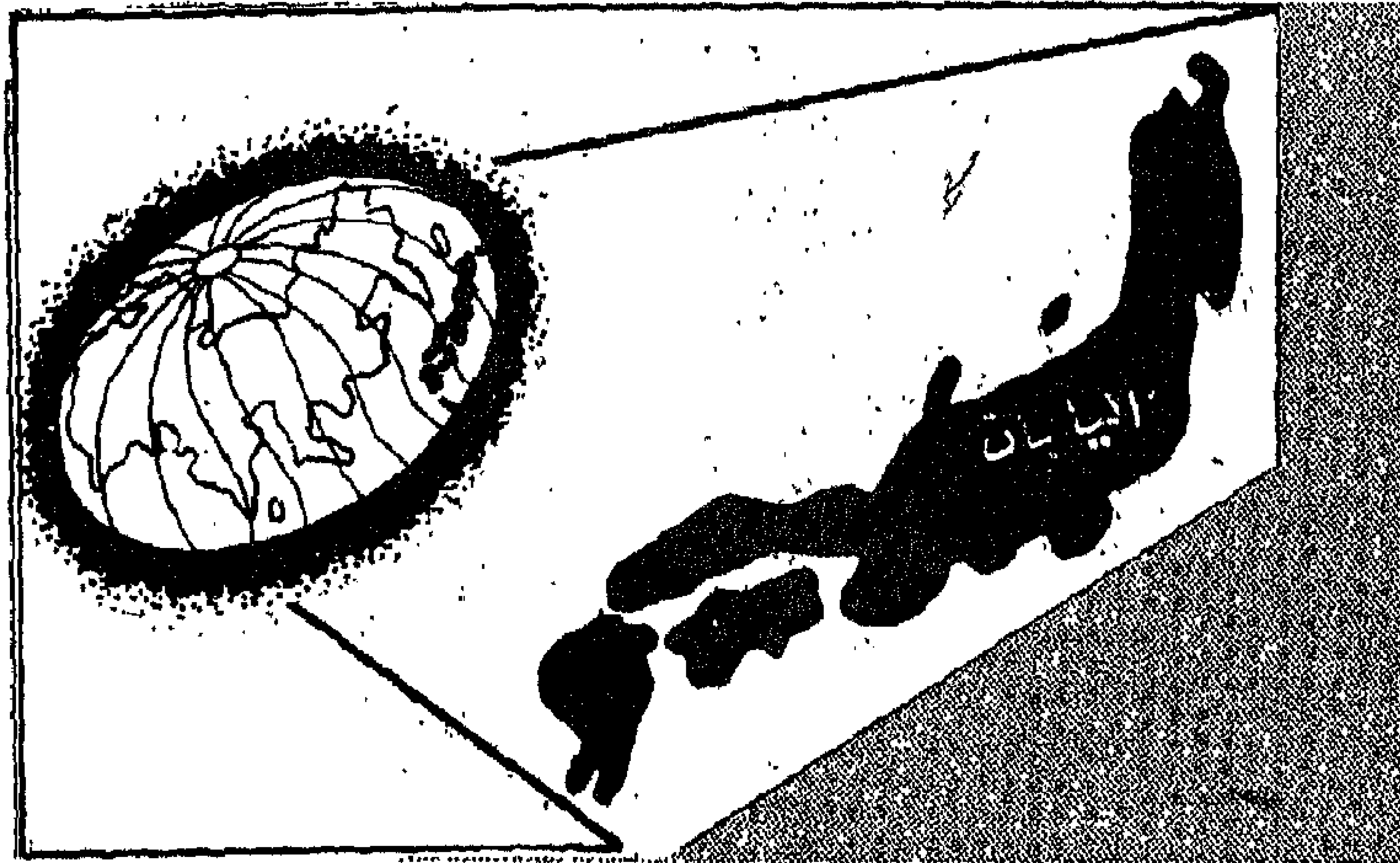
ادت مقاطعة احزاب المعارضة للانتخابات وتبادل التهديد والاتهامات بين البيجوم / خالدة ضياءوالشيخة حسينة زعيمة المعارضة الى التساؤل حول مدى رسوخ العملية الديمقراطية ببنجلادش وأفاقها المستقبلية ، فالتمزق السياسي الحالي وتفاقم حدة الازمة الاقتصاديسة داخليا يتيح المجال للعديد من القوى السياسية المعادية بطبيعتها للديمقراطية لاكتساب المزيد من التأييد والدعم الشعبي يساعدها فى ذلك الهشاشة الطبيعية للمؤسسات الدستورية القائمة وغياب تراث ديمقراطى ببنجلاديش .

تعد الطبيعة الانتهازية للتحالفات السياسية القائمة أحد أبرز جوانب القصور الديمقراطى ببنجلاديش فرابطة " عوامى " والتى تمتلك تراثا طويلا من العداء للجماعات الاسلامية لم تتردد فى التحالف معها للإطاحة بالبيجوم خالدة ضياء . وعلى الرغم من فشل الحكومة البنجلاديشية فى تفتيت تحالف المعارضة في الداخل وذلك باستقطاب قادة حزب جابتا من خلال تعهدها بارسال الجنرال ارشاد للعلاج بالخارج على ان يشارك الحزب فى الانتخابات ، الا هناك العديد من الاصوات المعارضة داخل رابطة عوامى لتوجهات الشيخة حسينة بالتحالف مع الجماعات الاسلامية والتى ترفض الفلسفة السياسية للرابطة والداعية لتعميق الحس القومي وتعزيز الديمقراطية والعلمانية .

ويتخوف بعض المراقبين من أن يؤدى الانغماس في مزيد من الفوضى السياسية ووصول الازمة الحالية الى مرحلة اللاعودة ان يصبح الحكم العسكرى البديل الوحيد المتاح لاستعادة زمام الامن والاستقرار السياسى وخاصة فى ضوء ما تتمتع به بنجلاديش من تاريخ طويل من الديكتاتورية العسكرية وقيام عدد من التيارات الدينية باظهار استعدادها لدعم المؤسسة العسكرية فى حالة سيطرتها على الحكم .

ومن الواضح ان البرلمان البنجلاديشي والذى سبقه خمسة برلمانات تم حل أربعة منها قبل اكتمال مدتها الدستورية والمحددة بخمس سنوات يتجه الى نفس المصير فالبرلمان الحالى يصعب إضفاء المشروعية عليه فى ضوء مقاطعة احزاب المعارضة وعدم مشاركة أكثر من عشرة بالمائة من الناخبين في عملية التصويت ، والسؤال الآن كيف يمكن الخروج من هذا المأزق السياسي فى ضوء عدم رغبة الحكومة والمعارضة فى التوصل الى تسوية حقيقية وغلبة الصراع الشخصي بين البيجوم خالدة ضياء والشيخة حسينة على مصالح الشعب البنجلاديشى ، واذا كانت الأيام القادمة تحمل الإجابة على هذا التساؤل فإن الأمر المؤكد أن الشعب البنجلاديشى سيلقى باللوم على سياسييه اذا تعرضت تجربته الديمقراطية الوليدة للخطر .

حكومة "هاشيموتو" والتطور الحزبى فى اليابان



نبية الأصفهانى

فى ٥ يناير ١٩٩٦ قدم "ت . موراياما" ، الذى كان منذ ٥ يونيو ١٩٩٤ يرأس الإئتلاف الثلاثى الحكومى ، استقالته من الوزارة ، وبعدها بأيام قليلة كان البرلمان اليابانى قد عقد جلسة غير عادية لإختيار رئيس وزراء جديد . وقد فاز بهذا المنصب "ريوتارو هاشيموتو"، وكان يشغل فى الحكومة السابقة منصب وزير الصناعة والتجار الدولية (MITI) . ويعد رئيس الوزارة الإئتلافية الجديدة شخصية قوية ذات نفوذ كبير ومؤثر داخل "الحزب الليبرالى الديمقراطى" العتيق كما هو معروف أيضا بميوله القومية المحافظة والمتشددة .

هكذا ، وفى لمح البصر ، انتقلت قيادة الإئتلاف الحزبى الحاكم فى اليابان من رئاسة اشتراكية كان يمثلها "ت. موراياما" لتؤول مرة أخرى الى شخصية هى من أشد مناصرى التيار الليبرالى وهو "ريوتارو هاشيموتو" . ولا يخفى على المراقب للشئون السياسية اليابانية بأن تواجد ممثل للحزب الإشتراكى على رأس التحالف الحزبى الحاكم لم يدم سوى فترة قصيرة جدا لا تتعدى الـ ١٦ شهرا ، بل أن البعض قد تنبأ بأن الحزب المذكور يحيا آخر أيامه . على عكس ما كان الأمر بالنسبة "للحزب الليبرالى الديمقراطى" وهو المؤسس الحزبى الأول ، وقد هيمن على شئون اليابان منذ منتصف الخمسينات ، كما يرجع اليه الفضل فى وضع البنيات الإقتصادية والسياسية التى سمحت لليابان ، المنهزم عسكريا والمحتل من القوات الأمريكية بأن يقف على قدميه من جديد ، بل وبأن ينطلق كعملاق اقتصادى ومالى على الساحة الدولية . إذ أن أهميته وقوته كانت تزداد طوال السنوات التى تلت استرداده لسيادته فى ١٩٥١ .

ومن المعروف أيضا ، بأن فترة إعادة بناء الإقتصاد اليابانى قد واكبها تطور لا يقل أهمية عن التكوين الحزبى اليابانى ، وهو تطور قد لازم سياسة التحول الديمقراطى الذى شرع فيه هذا البلد . وطوال سنوات عديدة ظلت الحياة السياسية يحكمها نوع من الثنائية فى التركيبة الحزبية ، وهى فى حد ذاتها كانت تعكس ظاهريا الثنائية القطبية التى لازمت فترة الحرب الباردة حتى بداية التسعينات ، وكانت فى اليابان ممثلة فى الحزبين الليبرالى - الديمقراطى والإشتراكى . ولكنها ، جوهريا ، كانت تكرس مكانة الحزب الليبرالى مع التأكيد للعالم فى الوقت نفسه على مدى تقبل النظام اليابانى ، الناتج عن الهزيمة العسكرية ، لوجود معارضة حرة ، وذلك وفقا لما كان ينادى به هذا النظام بإحداث تحول ديمقراطى نابع من أعماق المجتمع . ومع ذلك ، فعلى مدى أكثر من ٤٠ عاما إنفرد الحزب الليبرالى الديمقراطى بالحكم كما بقيت المعارضة بين يدى الحزب الإشتراكى .

وقد لازم هذا الوضع الحزبى إندفاع يابانى نشط وتام

فى طريق النمو الرأسمالى ، وكأن اليابان قد أرادت أن تمحو من ذاكرة العالم ما بعد الحرب العنجهية القومية التى اتسمت بها العسكرية اليابانية المشئومة ، وذلك بأن يحول الى النشاط الإقتصادى الأسس القومية التى لازمت هذه العسكرية . وقد ركز جهوده وعبقريته على البناء والتنمية الاقتصادية والمالية .

من ثنائية شكلية الى تعددية حزبية مرحلية :

وطوال فترة هيمنة الحزب الليبرالى الديمقراطى على الحكم ، تدرجت المعارضة الحزبية الممثلة أساسا فى الحزب الإشتراكى ، من الإنغماس فى مطالب التزمت بها دول الكتلة الشرقية والتى قامت عليها الحرب الباردة ، ثم تحولت تدريجيا الى دور المطالب بتصحيح المسار السياسى اليابانى من التجاوزات والممارسات الشخصية وهى التى تلازم عادة عملية التراكم الرأسمالى والبناء على النمط الليبرالى . ففى البداية كان الحزب الاشتراكى غارقا فى المطالبة المستحيل تحقيقها بوضع حد للتحالف مع الولايات المتحدة والإلتزام بالحياد ، وهما مطلبان يعكسان اعتبارات نبعت عن الحرب الباردة . ثم مع مرور الوقت وجد الحزب الاشتراكى نفسه يشكل الوعاء الوحيد للتعبير الشعبى عن انتقاداته واستيائه للسياسة التى تمارسها شخصيات داخل الحكومة .

ومن جبهة أخرى ، أدى دخول اليابان عصر الرخاء الإقتصادى والمالى إلى إيجاد تنوع ما فى التفكير السياسى وإن كان هذا التنوع لم يخرج عن الإطار الليبرالى وأصبح الصراع السياسى داخل اليابان دائرا حول كيفية التطبيق الأمثل للنظام الليبرالى ، وهو صراع أدى الى التقاط عناصر من الحزبين – وإن كان قد تركز أساسا داخل الحزب الليبرالى الذى بدأ يواجه انقسامات وانشقاقات أخذت تحد من هيمنته التى كان يتمتع بها فى الماضى . وكان من المتوقع أن تنال هذه الإنقسامات والإنشقاقات القوى السياسية من النظام الحزبى الذى أنجز البناء الإقتصادى اليابانى فى ظل الحماية الأمريكية . فقد شهدت التسعينات ظهور العديد من الأحزاب الصغيرة ، وكان الطابع الشكلى للنظام الحزبى يسمح بذلك . وكانت اليابان قد حرصت على إيجاد الأدوات اللازمة التى تتيح التعبير عن المعارضة . والملاحظ أن معظم هذه الأحزاب – إن لم يكن جميعها – قد تم انشاؤها على يد عناصر فعالة انسلخت عن الحزب الليبرالى العتيق . ولنذكر هنا أهم أحد هذه الأحزاب الصغيرة ، وهو حزب الإنفتاح الجديد أو "الشينشنتو" Shinishento الذى قام بتأسيسه فى ديسمبر ١٩٩٤ عدد من الشخصيات المؤثرة التى انشقت عن الحزب الليبرالى . وقد انضمت اليه ٩ أحزاب معارضة منها : الحزب الجديد اليابانى وحزب التجديد والحزب الإشتراكى الديمقراطى و "الكوميتو" Komeito . وقد عين لحزب الإنفتاح الجديد أمينا عاما له شخصية قوية وهو "أوزاوا" Ozawa . ومن المتوقع أن يمثل هذا الحزب فيما بعد المعارضة .

والملاحظ أيضا بأن مولد حزب الإنفتاح الجديد قد جاء كرد فعل للموافقة التى تمت فى البرلمان منذ شهر على تعديل قانونى للنظام الإنتخابى لم يلق موافقة الجميع وكانت عملية تعديل النظام الإنتخابى موضع نقاش دام ٦ سنوات . وقد بدت الموافقة عليه بأنها تنازل حيث أن القانون الجديد يشجع قيام أحزاب جديدة ، وإن كان فى الواقع قد كرس نفوذ الحزب الحاكم من خلال خفضه عدد النواب الى ٥٠٠ ، منهم ٢٠٠ يتم انتخابهم وفقا لنظام القوائم بينما الـ ٣٠٠ الباقون يطبق عليهم نظام الإنتخاب الفردى . هذا بالإضافة أنه فيما يتعلق بالترشيح فعلى كل حزب أن يثبت حصوله على ٢٪ من مجموع أصوات الناخبين . وفى الواقع أن هذا القانون الإنتخابى الجديد يستهدف أساسا أن تختفى الأحزاب الصغيرة نتيجة للقيود التى يفرضها عليهم .

وعلى هذا تبلور المطلب الرئيسى للمعارضة اليابانية فى شكل المطالبة بالتعجيل بالإنتخابات التشريعية مبكرا على أن تجرى فى الصيف أو فى الخريف من هذا العام ، وعلى أى حال ، فإن زعيم الحزب المعارض الجديد يأمل فى أن يكسب عددا من المقاعد داخل البرلمان ، إذا نجح فى إقناع الناخبين بالتغيير الذى ينشده فى الحياة السياسية اليابانية .

هكذا فإنه من المتوقع أن ينتقل زمام المعارضة من أيدى الحزب الإشتراكى الذى كان يعكس انقسام عالم ما بعد الحرب الى كتلتين متنافرتين الى حزب جديد يعارض سياسة الإئتلاف الحاكم ، ولكنه يضم عناصر فعالة تؤمن بالليبرالية . وعلى هذا النحو يمكن القول بأن المعارضة الجديدة اليابانية نابعة من داخل الحزب العتيق ، وأن هدفها قد فقد طابعه العقائدى وتركز على المطالبة بإدخال تحسينات فى السياسة الليبرالية اليابانية وليس القضاء عليها .

فقد أصبح الصراع السياسى داخل اليابان يقوده رجال مؤثرون هدفهم الرئيسى هو تحسين مسار الليبرالية وترك المطالب النابعة عن العقائدية جانبا . ومثال هذه المطالب تلك التى عبر عنها أخيرا القائد الجديد المستقبلى لهذه المعارضة ومنها : تخفيف اللوائح التى تعرقل حركة الإنطلاق فى النمو وتحد من القدرات الخلاقة ، والتوسع فى إنفتاح الأسواق اليابانية على الخارج .

وفى ضوء هذا العرض السريع للأوضاع الداخلية فى اليابان ، يمكننا أن ندرك مدى أهمية التحديات التى ستواجه "ريوتارو هاشيموتو" رئيس الحكومة الإئتلافية الجديدة . وثمة بعض الملاحظات تتعلق بهذه الحكومة الجديدة :

* قيل بأنها حكومة انتقالية ، وبأن تشكيلها قد تم أساسا لكى تتولى إجراء الإنتخابات التشريعية المبكرة وفقا للقانون الإنتخابى الجديد . وبالتالى فإن هدفها الرئيسى

هو : تسليم زمام السلطة للمحافظين .

* أنها وزارة ذات أغلبية ليبرالية . إذ حصل الحزب المحافظ على ما لا يقل عن ١١ وزارة ، أما الحزب الإشتراكي فقد آلت اليه ٦ وزارات ، وأخيرا الحزب الرائد Sakigake الياباني قد حصل على وزارتين . وأهم من ذلك كله تم تعيين شخصية تنتمي الى الحزب الليبرالي وإن كانت غير معروفة لوزارة الصناعة والتجارة الدولية (MITI) التي كان يرأسها "هاشيموتو" ، مما يوحي بأن هذا الأخير ليست لديه النية في التخلي عن هذه الوزارة الهامة ويحرص على إبقائها تحت سيطرته .

* تعد الوزارة الجديدة الوزارة الإئتلافية الرابعة التي تم تشكيلها في ظرف سنتين ونصف السنة فقط .

حكومة "هاشيموتو" الجديدة (١١ يناير ١٩٩٦) :

ما من شك ، أن جدول أعمال الحكومة الجديدة حافل بالموضوعات الساخنة التي أصبحت تفرض نفسها ، وهي ناتجة عن الأوضاع الجديدة التي تسيطر على الحياة السياسية اليابانية ، فسوف تواجه أكثر من تحد في الداخل وفي الخارج ، وخاصة أن درجة النمو الذي وصل اليها هذا البلد قد جرفت معها مشاكل عديدة كما أيقظت تطلعات هامة.

* **التحديات الداخلية :** لنذكر قبل كل شيء آخر تعديل قانوني أدخل على النظام الإنتخابي . ونظرا الى أن عملية الإصلاح للنظام الإنتخابي قد أثارت نقاشا حولها دام حوالي ٦ سنوات ، فإنها لم تسفر عن قانون حل وسط ، إلا بعد أن أنشئت مجموعات من الحزب الليبرالي . وكان القانون يستهدف أساسا الحد من هذا الإنشقاق . أما المعارضة في ذلك الوقت فقد رأت بأن الموافقة على مثل هذا البرنامج الإصلاحي ستمنح مزيدا من السلطات للجان المسئولة عن تعيين المرشحين ، وهو أمر سيزيد حتما من احتمالات الرشوة الإنتخابية . فإذا حددت الحكومة الجديدة ميعادا لإجراء الإنتخابات التشريعية ، فإنه سيكون عليها أن تضمن انتخابات نزيهة .

١- **مكافحة الرشوة والفساد :** تعد هذه المشكلة أيضا من أهم التحديات التي ستواجه الحكومة الجديدة . ولليابان صراع طويل مع هذه الآفة التي تفشت في صفوف الحزب الحاكم الى حد أن رؤساء وزارة سابقين قد أدينوا بتهمة الرشوة والفساد وسجنوا من أجل ذلك . ولكن مازال العديد من القيادات الحزبية التابعة لحزب "الأمر الواقع" (أي الليبرالي والإشتراكي) ليس لديهم الذمة الخالية من التورط في أعمال غير قانونية . ولاشك أن حكومة "هاشيموتو" ستكون مطالبة ببذل جهود كبيرة لكي تحد من هذه الظاهرة التي تلازم عادة حركة التراكم الرأسمالي في معظم دول العالم .

٢- **إصلاح النظام التعليمي والتربوي :** على الرغم من أن اليابان تعد في طليعة الدول التي قضت على الأمية ، إلا أن النظام التعليمي والتربوي المطبق لم يتطور موازيا للنمو الإقتصادي الذي تحقق بالقدر الكافي . فعلى الحكومة - الإئتلافية ظاهريا والليبرالية جوهريا - أن تطبق نظاما للتعليم والتربية أكثر توافقا مع حركة التوسع في النمو ، أي أن يعتمد أكثر على تنمية الشخصية وقدراتها الإبداعية . فإن المجتمع الياباني يحيا منذ دهور في ظل نظام محكم فرضته عليه الظروف الجغرافية لهذا البلد ، وهو نظام قائم على القيم الجماعية التي سمحت له في الماضي بالتغلب على شتى الظروف الصعبة مثل : قلة الموارد الطبيعية مع التكاثر السكاني والجزر ضيقة المساحة . والمطلوب وفقا للتحول الديمقراطي المنشود هو أن ينمي أكثر القيم الفردية لما فيها من إبداع خلاق .

* **التحديات الخارجية :** قد تتركز مشاكل اليابان في أكثر من موضوع يختص بتطلع هذا البلد الى تبوء مكانة سياسية على الساحة الدولية ، أكثر توافقا مع وضعها الإقتصادي والمالي . ولكن التحديات التي تواجه اليابان في هذا المجال ستتوجب توضيحات هامة :

- إن اليابان لا يمتلك القوة العسكرية التي قد تؤهله الى أن يتطلع الى مكانة كدولة عظمى .

- يتحرك اليابان بحذر شديد للغاية في كل ما يتعلق بالقوات العسكرية خشية أن تثار مرة أخرى مخاوف عن بعث العسكرية اليابانية التي تريد أن تمحوها من ذاكرة العالم .

- يحتل اليابان المرتبة الأولى في تمويل المشروعات على المستوى الدولي .

- يرفض اليابان بشدة التورط في أي من الصراعات الدامية التي إندلعت بعد نهاية الحرب الباردة (مثل البوسنة) وخلال حرب الخليج قبلت أداء اسهام مالي فقط ، وعندما قبلت تحت ضغوط المشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ، كان ذلك بهدف الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن يتناسب مع مكانتها الإقتصادية والمالية .

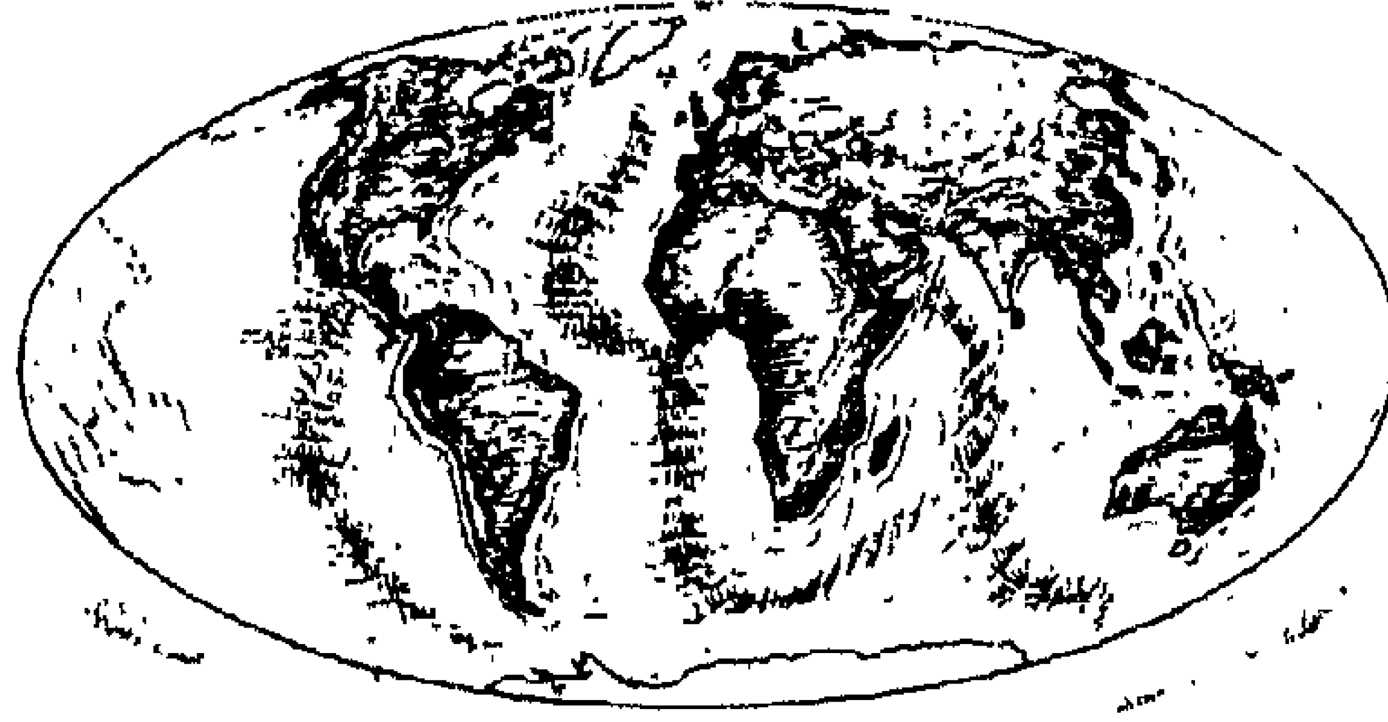
في ضوء هذه الإعتبارات والتحذيرات يمكن توضيح التحديات التي ستواجه حكومة "هاشيموتو" على النحو التالي :

* مزيد من المشاركة في الشئون العالمية : أولا، يطالب بعض اليابانيين بإقامة علاقات أوثق مع دول القارة الآسيوية ، خاصة بعد الإنطلاقة التي شهدتها الصين على الساحة الدولية . وثانيا، يتطلع اليابان الى مقعد دائم في مجلس الأمن ، إذ يتعهد بالقيام بدور قيادي وفعال داخل هذا المجلس . فهو يرى بأن الأمم المتحدة مازالت المنتدى الوحيد في العالم ، وعلى اليابان أن تسهم في تحسين هذه المنظمة العالمية وتنشيطها في كافة الأمور التي تتعلق بحفظ

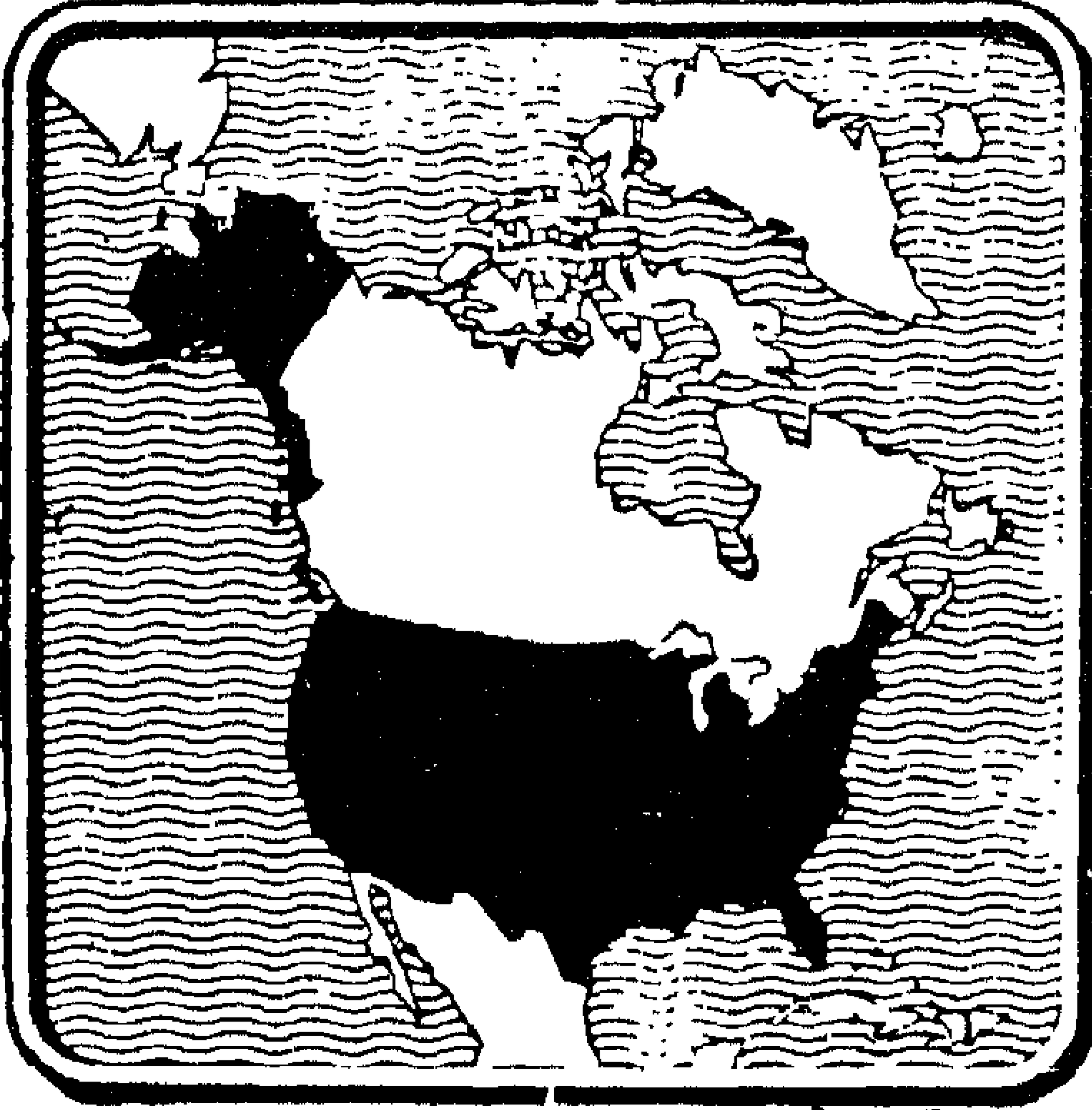
السلام . ولكن اليابان رفضت مع ذلك إنشاء قوة منفصلة عن "قوات الدفاع" اليابانية لتقوم بعمليات حفظ السلام بدعوة من مجلس الأمن أو الأمين العام للأمم المتحدة ، ذلك لأن الدستور الياباني يحرم على اليابان الدخول فى أية حرب .

* وستعمل الحكومة الجديدة أيضا على تنمية العلاقات بين اليابان والإتحاد الأوروبى ، وخاصة قبل أن يصبح هذا الاتحاد قوى عظمى حقيقية ، وهو ما يتوقعه له المسئولون اليابانيون .

وبصفة عامة ، وفى ضوء هذه الإعتبارات يمكن القول بأن حكومة "هاشيموتو" الإئتلافية ستواجه مشاكل عويصة لا حصر لها على الصعيدين الداخلى والخارجى . ولنطرح السؤال التالى : هل ستكون هذه الحكومة انتقالية ، أى مهمتها الأساسية هى تسليم زمام الأمور للحزب الليبرالى وضمانه ؟ على أى حال نجد حركة بلورة للحياة الحزبية فى اليابان وكأن الحزب المحافظ العتيق قد قرر إعادة شمله وتجميع العناصر الليبرالية حوله ، سواء كان ذلك مؤيدين للحزب أو ممثلى معارضة لينة ومرنة اتحدت الأهداف الليبرالية بينهما . وإن اختلفت الأساليب فى التنفيذ ، وهنا يرى البعض بأن النظام الحزبى اليابانى بعد أن كان قائما على ثنائية شكلية ، ثم تناثرت بعض عناصر الحزب الذى حكم الحياة السياسية فى البلاد منذ نشأته يحاول اليوم أن يخلق ثنائية حزبية جديدة . هل ستكون أكثر فعالية ومصداقية عن الأولى ؟



السياسة الخارجية الامريكية والأزمة بين الرئاسة والكونجرس



معتز محمد سلامة

يحتدم الجدل حاليا بخصوص السياسة الخارجية الامريكية ، وهو الجدل الذى يمثل امتدادا للمداولات واسعة النطاق بين مدارس الفكر الاستراتيجي فى الولايات المتحدة بشأن مستقبل السياسة الخارجية و الدور المستقبلى للولايات المتحدة فى النظام العالمى والسؤال الذى يطرح نفسه هو : ما هى مداخل تفسير الأزمة الراهنة بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة ؟ وما هى حصيلة الصراع بين أنصار العزلة أو الانسحاب المحدود من الشئون العالمية ، وبين أنصار الدور الدولى المحدود أو الواسع (القيادة) ؟ وأخيرا ما هى حقيقة الأزمة الراهنة بين الرئاسة ، والكونجرس الجمهورى فيما يتعلق بالميزانية والسياسة الخارجية ؟

أزمة السياسة الخارجية :

تتعدد مداخل تفسير الازمة الراهنة فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، الا أن أهم الدراسات فى هذا الخصوص من أمثال جوزيف ناى (الاستراتيجية الامريكية ما بعد الثنائية القطبية) و " أى نظام عالمى جديد) وهربرت ديتجن (السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة) ريتشارد روزكرنس (مفهوم جديد للقوى) وديفيد هندريكسون (تجديد السياسة الخارجية الامريكية) ووليم نيستر (القوة الامريكية، والنظام العالمى الجديد ، والتحدى اليابانى) - قد ركزت على مدخلين رئيسيين لفهم الازمة السياسية .

١ - المدخل الاستراتيجى الخارجى :

يركز هذا المدخل على عامل التغيير الاستراتيجى فى الهيئة الدولية كعامل رئيسى يعزى اليه أزمة السياسة الخارجية الامريكية . فالتغير الاستراتيجى الدولى الذى نجم عن انهيار الاتحاد السوفيتى ، والاختلاف بشأن الطبيعة الراهنة للنظام الدولى قد أحدثت اضطرابا فى النسق التقليدى ، والمفاهيم الراسخة فى السياسة الخارجية الامريكية . وأدى الى اختفاء البوصلة الداخلية من الخريطة الجيوبولوتيكية الخارجية التى اعتاد عليها صانع القرار الامريكى . ويعتبر أهم ملامح هذه الازمة افتقاد الولايات المتحدة الى النظرية العالمية والرؤية الشاملة التى تحرك سياستها العالمية . وذلك بالمقارنة بنظرية الاحتواء زمن الحرب الباردة . أو بالمقارنة مع الرؤية الاستراتيجية التى طرحها الزعيم السوفيتى السابق جورباتشوف بشأن البيروسترويكا والجلاسنوست .

هذا المدخل يرجع الازمة الراهنة الى عوامل تتعلق بالتغيير المفاجىء فى البيئة الدولية بما أدى الى اختفاء الباعث (معاداة الشيوعية) الذى كان يوفر الشرعية السياسية لسلوك السياسة الخارجية وعمل المؤسسات الامريكية فى العقود الماضية .

٢ - المدخل الاقتصادى الداخلى

حسب هذا المدخل والتفسير فإن التحليل السليم للأزمة الراهنة للسياسة الخارجية الامريكية يتطلب تحليل موضع القوة الامريكية فى النظام الدولى من منظور القوة الاقتصادية والاداء الاقتصادى الداخلى بالنسبة الى أوضاع سابقة أو بالنسبة الى الاقطاب الجديدة . وفى اطار هذا المدخل هناك وجهتا نظر :

الاولى : ترى أن الولايات المتحدة أصبحت الآن أقل قوة ، مقارنة بما كانت عليه فى منتصف القرن فنصيبها من الناتج العالمى قد انخفض من اكثر من ثلث اجمالى الناتج العالمى عام ١٩٥٠ ، الى اكثر قليلا من الـ ١ / ٥ فى الثمانينات عموما . واستنادا الى المؤشرات الاقتصادية يجادل أنصار هذا الرأى بأن الولايات المتحدة وان انتصرت فى الحرب الباردة على الاتحاد السوفيتى ، فإنها قد خسرت الحرب الاقتصادية مع اليابان ، ان معدل النمو الاقتصادى اليابانى حوالى ١٠ ٪ ما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٣ أى أربعة أضعاف معدل النمو الامريكى الذى وصل ٢,٥ ٪ لنفس الفترة . وبينما وصل معدل التضخم والبطالة فى اليابان ٢,٦ ٪ و ٢,٢ ٪ تقريبا ، فإن معدل التضخم والبطالة فى الولايات المتحدة بلغ ٤,٤ ٪ و ٥,٧ ٪ لنفس الفترة . وفضلا عن تدنى معدلات الاداء الاقتصادى ، فقد تزايد غياب العدالة الاجتماعية ففى عام ١٩٨٠ بينما حصل أدنى ١ / ٥ سكان الولايات المتحدة من الطبقة الدنيا على ٥,١ ٪ من الدخل القومى ، فإن ٥ ٪ الاعلى من الطبقة العليا حصلت على ١٥,٣ ٪ وفى عام ١٩٨٩ ، بينما حصل أدنى ١ / ٥ من الشرائح الاجتماعية على ٤,٦ ٪ من الدخل القومى ، حصل ٥ ٪ فقط من الطبقة العليا على ١٧,٩ ٪ .

وتركز هذه الرؤية على الاهتمام بالداخل ، وتؤكد أن الولايات المتحدة بسعيها الى الهيمنة العالمية قد حملت اقتصادها أعباء عديدة . وأن " النظام العالمى الجديد " الذى يتشكل برعاية الولايات المتحدة قد قلص المستلزمات المادية الحياة لكل من الناس العاديين والفقراء داخل الحدود الاقليمية للولايات المتحدة .

والثانية ، تؤكد على أن الاقتصاد الامريكى لم يقل أداؤه . وأنه اذا أخذنا أساسا ملائما للمقارنة وليكن عام ١٩٣٨ أو منتصف الستينات ، فسوف نستنتج ان مساهمة الاقتصاد الامريكى فى الناتج العالمى ظلت عند معدلاتها تقريبا ما بين ٢٢ ٪ الى ٢٤ ٪ . ويرى أنصار هذا الرأى ، ان الاقتصاد الامريكى لازال هو الاقتصاد العالمى المهيمن ، وذلك لتنوع ديناميكياته ، والرغبة العالمية لدخول الاسواق الامريكية الضخمة والدينامية التكنولوجية الموروثة للإقتصاد الامريكى ، والقوة الاضافة فى الزراعة والموارد . ومن ثم ينتهون الى أن الهيمنة الامريكية فى مأمن تماما .

وبالطبع إنعكس الاختلاف فى المداخل والتفسيرات لازمة السياسة الخارجية الامريكية على نظريات التفكير الاستراتيجى التقليدى الامريكى بخصوص السياسة الخارجية . وتتمثل أشهر نظريتين فى السياسة الامريكية فى:

١ - النظرية الواقعية :

ينظر الواقعيون الى السياسة الدولية على أنها تتم بين دول ذات سيادة توازن بعضها البعض فى القوة . وأن النظام العالمى هو نتاج توزيع عناصر القوى بين الدول الكبرى . وقد أشتقت من هذه النظرية نظريات " البنيوية الواقعية الجديدة " التى تنظر للبيئة الدولية على أنها ذات طبيعة أناركية (فوضوية) تسعى فيها الدول الى تعظيم قوتها الذاتية . وحسب هذه النظرية فإن توازن القوى يعد المطلب الرئيسى لاحتواء الصراع .

وقد سعى أنصار هذه النظرية الى تجاوز آثار اختفاء العدو السوفيتى ، بالبحث عن عدو جديد فى البيئة الدولية ، تصوره البعض فى الاصولية الاسلامية بالشرق الاوسط " وتوقعوا أن تكون الصراعات الاثنية والطائفية والدينية أشد ضراوة وأكدوا أن الصراع الايدلوجى لم ينته بعد بين الامم الاكبر . فالتغريب الكامل لليابان مازال صعب التحقق ، كما أن روسيا والصين لازالتا قوتين بديلتين للاتحاد السوفيتى .

وقد ربط أنصار هذه النظرية بين تعريف الفوضى فى العالم . والتهديدات على الامة الامريكية ، ومن ثم رأوا ضرورة الاحتفاظ بقوة قادرة على التدخل السريع . فالعدوان إن حدث فى مكان من العالم ، ان لم يواجه بسرعة من خلال القوة العسكرية ، فإنه لن يوقع فقط النظام الدولى والمؤسسات الحرة فى خطر . وانما أيضا الأمن الامريكى . ونظروا الى مفهوم " النظام العالمى الجديد " بارتياب رغم أن الرئيس بوش ينطلق من أرضية واقعية . فقد استنكروا ما فيه من دعوة تبشيرية فلسفية فضلا عن عدم التحديدالواضح لا من قبل الرئيس بوش ، ولا من قبل منتقديه للمقصود بالنظام العالمى الجديد .

٢ - النظرية الليبرالية :

يرى الليبراليون العلاقات الدولية من منظور علاقات الشعوب . وان النظام الدولى ينبع من قيم متسقة مثل الديموقراطية ، وحقوق الانسان ، والقانون الدولى ، والمنظمات الدولية . ويربطون بين السياسة والاخلاق . وحسب أنصار هذه النظرية ، فإن توازن القوى ليس هو ضمان الاستقرار فى العلاقات الدولية . وانما أداء نسق القيم الدولى الذى يتضح بجلاء فى الديموقراطيات الليبرالية ويحبذون العزوف عن التدخل فى الشئون الخارجية .

وقد تزايدت قوة الليبراليين الانعزاليين ، وخاصة فى عقب انهيار الاتحاد السوفيتى . ومثل انتصار كلينتون على بوش فى انتخابات ١٩٩٢ قمة صعود هذا التيار فى الساحة الداخلية الامريكية ، حين كان الرئيس بوش فى ذروة مجده فى الساحة الخارجية ، وكان برنامج كلينتون داخليا

بالاساس .

وهناك اتجاه ثالث جديد لم يرق بعد الى حد النظرية ، فى السياسة الخارجية الامريكية . وهو اتجاه يزاوج بين النظريتين السابقتين ويأخذ بعناصر من كلتيهما ، فهو لا ينظر للعلاقات الخارجية من منظور مثالي بحت أومنظور واقعي تام ، ومن ثم لا يؤيد الانعزال الدائم أو التدخل الدائم ، هذا الاتجاه من الممكن اعتباره بين " الانعزالية الجديدة " و " الواقعية الجديدة " فى السياسة الخارجية الامريكية . وهو فضلا عن أنصاره يتزايدون فإنه نتاج طبيعي وفرز تلقائى للصراع الراهن بين الرئاسة والكونجرس . ويؤكد هذا الاتجاه على ضرورة التحرك الخارجي حسب القضايا وحسب نوعية المصالح . فلانخراط أو العزوف يكونان حسب الحاجة وحسب شدة كل قضية على حدة . فليست هناك معايير دائمة للحركة والسلوك ، وانما هناك معايير وأولويات تختلف من قضية لأخرى .

هذا الاتجاه يستبدل " المصلحة القومية " المتعارف عليها تقليديا بمفهوم ؛ الهدف القومى " الذى يقيم رشادة القرار الخارجى حسب تقييمات واعتبارات الداخل ، وليس حسب ما يتصور ، أو ما اعتيد على اعتباره يحقق المصلحة القومية.

الصراع الراهن بين الرئاسة والكونجرس :

شهدت الاشهر الماضية تصاعدا للخلافات بين الرئاسة و الكونجرس بعد تحقيق الجمهوريين الاغلبية فى الكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب فى نوفمبر ١٩٩٤ وذلك فيما يتعلق بالميزانية والسياسة الخارجية وتتمثل أهم مواقف الطرفين فيما يلي :

أولا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية :

سعى الجمهوريون الى تقليص سلطات الرئيس فيما يتعلق بإصدار قرار الحرب ومدة بقاء القوات الامريكية بالخارج وفي مشروع القانون الذى أعدوه بشأن الميزانية طالبوا بتخفيض مخصصات المساعدات الخارجية ويعتبر هذا الجانب هو أهم الجوانب التى يؤثر بها الكونجرس على السياسة الخارجية .

كما طالبوا بضرورة تقليص المشاركة الامريكية من قوات حفظ السلام الدولية وانتقدوا إدارة كلينتون لاعطائها الاولوية للشئون الخارجية .

ويفسر الجمهوريون موقفهم بشأن السياسة الخارجية ، فيؤكدون حسب قول " نيوت جينجريتش " رئيس مجلس النواب الامريكى والذى يتزعم الجمهوريين الجدد ان التحديات الرئيسية أمام المحافظة على الدور الامريكي المهم فى العالم ، هى أن نعيد تنظيم البيت من الداخل واذا لم نبدأ بتنفيذ استراتيجيتنا لاعادة قوة أمريكا الداخلية فلن يكون بمقدورنا أن نفعل شيئا لكى تكون لنا قيادة العالم " ويؤكد بوب دول زعيم الاغلبية الجمهورية بمجلس الشيوخ " اننا لسنا دعاة انعزالية كما يقال ، بل نحن نؤيد إتخاذ سياسة خارجية قوية ، ولكن بشرط أن تراعى المصالح الحيوية الامريكية ، والواقع العملى في العالم " .

وتدل مواقف الجمهوريين تلك أنهم لا يختلفون مع الادارة الامريكية بخصوص ضرورة الدور الدولي والزعامة . وانما الخلاف ينحصر فى جانب ترتيب الأولويات . فمباشرة الولايات المتحدة للدور القيادى العالمى يأتى عقب تدعيم عناصر القوة الامريكية بالداخل كهدف له الاولوية .

وقد وجه الرئيس كلينتون انتقادات عديدة لموقف الجمهوريين وهو يرى أن إدارة سياسة خاوجية ناجحة هى أهم أدوات تحقيق المصالح الاقتصادية فى الخارج وقد أشار البعض الى ما سمى (بمبدأ كلينتون) الذى يهدف الى ربط الولايات المتحدة بشبكة من التكتلات الاقتصادية الدولية (النافتا - الباسيفيك - الجات - تكتل دول أمريكا) وأن تكون للولايات المتحدة الزعامة فى كل تكتل على حدة .

اما وزير الخارجية الامريكى وارين كريستوفر فقد انتقد سعى الجمهوريين نحو تقليص ميزانية المساعدات الخارجية مؤكدا " نحن لا نستطيع دعم سياستنا الخارجية بالاعتماد على البخل والتقتير ، ولا نستطيع حماية مصالحنا كأقوى دولة فى العالم " وقال فى موضع آخر ولن نستطيع عزل بلادنا عن العالم ، والا كنا كمن يعزل عائلته عن جيرانها ، فتراجع الولايات المتحدة عن مسئولياتها ليس خيارا مسئولا " .

ثانيا : فيما يتعلق بالميزانية :

يسعى الجمهوريون نحو انهاء عجز الميزانية الامريكية فى فترة ٧ سنوات ، ونقطة الخلاف بينهم وبين الرئيس كلينتون ليست فى انهاء عجز الميزانية ، وانما فى المدة الزمنية المطلوبة لتحقيق ذلك . اذ يقترح كلينتون خطة من عشر سنوات ، بينما الكونجرس يحدد ٧ لذلك . اما أهم نقطة فارقة بين مواقف الطرفين فتتعلق بالشرائح والفئات الاجتماعية التى يجب أن تتحمل أعباء تخفيض عجز الميزانية والبرامج المطلوبة لذلك .

وفى هذا الصدد فقد وافق مجلسا النواب والشيوخ فى اكتوبر ١٩٩٥ على مشروع قانون يستهدف سد عجز الميزانية ويقضى بخفض الضرائب بنحو ٢٤٥ مليار دولار . وخفض النفقات الفيدرالية بنحو الف مليار دولار وذلك من خلال الانفاق على الخدمات الاجتماعية بنحو مائة مليار ، وانهاء ضمانات الاعانة المقدمة للأطفال والفقراء ، واستبدال بعض البرامج الفيدرالية للرعاية الصحية بمنح مالية وتقدم الولايات المتحدة مما سيوفر ١٧٠ مليار دولار ، والغاء خدمات الايواء والرعاية للمسنين بنحو ٢٧٠ مليار دولار . والغاء بعض المزايا الضرائبية للفقراء .

كما برز الخلاف بين الادارة والكونجرس فيما يتعلق بمشروع الترتيبات المالية المؤقتة وهذا المشروع يقضى بالسماح للادارة الامريكية الفيدرالية بزيادة الحد الاقصى للدين العام بنحو ٦٧ مليار دولار حتى شهر ديسمبر

الماضى . وقد تعرضت الادارة الامريكية لخطر الوقف الجزئى لانشطتها وبرامجها الفيدرالية ، واحتمالات فصل ٨٠٠ الف موظف فيدرالى يمثلون ٤٠ ٪ من العمالة الفيدرالية غير العسكرية واغلاق بعض الخدمات العامة .

ويتبين من مشروع الميزانية ومشروع الترتيبات المؤقتة أن الخلاف واضح بين برنامج الجمهوريين والديمقراطيين . فالرئيس الامريكى منحاز لبرامج الرعاية الاجتماعية وبرنامجه يتوجه بالاساس الى الطبقات الوسطى الفقيرة . ويتمسك ببرامج الرعاية الصحية والضمان الاجتماعى للمسنين والفقراء . ويؤيد الدور الحكومى كأداة ضرورية لإعادة توزيع الدخول بين الطبقات ، وتخفيض الضرائب على الطبقة الوسطى . ويطالب برفع الحد الادنى للأجور .

أما الجمهوريون فهم منحازون للطبقات الاجتماعية العليا ، ويخضعون لنفوذ وضغط شبكة هائلة من جماعات المصالح ذات النفوذ من أصحاب الشركات الكبرى وجمعيات الرأسماليين الاثرياء . وفى الوقت الذي يطالبون فيه بزيادة الضرائب على الطبقة المتوسطة يطالبون بتخفيض الضرائب عن الاغنياء وزيادة ميزانية الانفاق العسكرى .

ويجب التأكيد على أربع حقائق فيما يتعلق بالأزمة الراهنة:

١ – إن الجمهوريين ، بدعوتهم الى تقليص ميزانية المساعدات الخارجية وتقليل الاهتمام بقضايا الخارج ، لا ينطلقون فى ذلك من دعوات انعزالية ، او من موقف مثالى ، على غرار ما ساد السياسة الامريكية قبل الحرب العالمية الثانية . فمن المعروف ان الادارات الجمهورية المتعاقبة كانت الاكثر واقعية فى فهم البيئة الدولية . والاكثر تأييدا للدور العالمي للولايات المتحدة . وهنا يجب التفريق بين الجمهوريين بالكونجرس وسلوك الرؤساء والجمهوريين السابقين ، فعضو الكونجرس عليه الاهتمام اكثر بقضايا الداخل بغض النظر عن انتمائه الحزبى . كما أن الرئيس هو المسئول عن التحرك فى الساحة الخارجية سواء كان ديمقراطيا أم جمهوريا .

٢ – ان الصراع الراهن يستبعد أن يكون صراعا حزبيا ذا أرضية حزبية . فالصراع ليس بين الجمهوريين والديموقراطيين بقدر ما هو صراع بين الادارة التي يرأسها ديموقراطى والكونجرس ذى الاغلبية الجمهورية . فبعض الديمقراطيين بالكونجرس يشايعون موقف الجمهوريين ، كما ان بعض الجمهوريين بالكونجرس يؤيدون موقف الرئيس . وقد وضح ذلك بصدد مشروع الميزانية الفيدرالية الذى يقضى بتخفيض الانفاق بمقدار تريليون دولار . حيث ساند ٤٨ ديموقراطيا المشروع الجمهورى بخصوص الحل الوسط رغم معارضة الرئيس كلينتون له ، وهو يقضى بموافقة الكونجرس على حل الازمة التى أدت الى إغلاق العديد من المكاتب والخدمات الفيدرالية ، وهددت بتسريح ٨٠٠ ألف موظف فيدرالى ، مقابل موافقة كلينتون على مشروع الميزانية الفيدرالية .

٣ – ان الخلاف بشأن الميزانية اكثر منه بشأن الخلاف حول السياسة الخارجية وهو المصدر الرئيسى للخلاف. فالخلاف يستند بالاساس على قضايا الداخل وعلى عكس ما يقال ان الجمهوريين يقتربون من برنامج كلينتون ، أو أنهم يطبقوه بالفعل فإنهم تأثروا فقط بنهج كلينتون واستناده الى قضايا الداخل في تحقيق فوز انتخابى . لكنهم يختلفون معه حول تحديد قضايا الداخل فى مساحات كبيرة ربما تفوق الخلاف التقليدى بين ادارة جمهورية وإدارة ديموقراطية او بين كونجرس جمهورى وكونجرس ديمقراطى

٤ – تعكس الأزمة الراهنة القلق والاضطراب الذى وصفته من قبل الدراسات النظرية الاكاديمية بهذا الشأن . وهو الاختلاف بشأن معالجة أمور السياسة الخارجية وان كانت هناك محاولة الآن للربط والدمج بين المصالح الاقتصادية والسياسية الخارجية بالاساس وتسخير الثانية للأولى . وهو النهج الوسطى الذى يتبعه الرئيس كلينتون بالتركيز فى الخارج على قضايا الاقتصاد ، والمشاركة فى الزعامة العالمية بالقدر الذى يحفظ الامن والسلم فى المناطق التى تهدد الامن الاستراتيجى الامريكى وبما يضمن تحقيق الهدف القومى . أما الجمهوريون بالكونجرس فهم يرون الهدف القومى داخليا بالاساس يعتمد على تأهيل الولايات المتحدة للقيادة العالمية بزيادة نفقات الدفاع وترسيخ شبكات المصالح الاقتصادية بالداخل بغض النظر عن الطبقات الاجتماعية الدنيا التى تتحمل الأعباء .

وأخيرا فإنه من غير المتوقع ان تنتهى أزمة السياسة الخارجية الامريكية ، اذا فاز حزب واحد بالرئاسة ، والاغلبية بالكونجرس معا . فالازمة الراهنة ليس مصدرها اختلاف حزب الرئيس عن حزب الاغلبية بالكونجرس وإنما مصدرها عدم الحسم بخصوص القضايا التى ولدتها حقبة ما بعد الحرب الباردة ، والاختلاف بشأن تقييم القوة النسبية للولايات المتحدة ، لذا من المنتظر أن يزداد الجدال والخلاف بشأنها لفترة قادمة .



الشراكة المصرية الأمريكية

حنان البيلى

تدور فى الأوساط الأقتصادية المصرية حركة متزايدة لبحث أتفاقيات الشراكة ، سواء المصرية - المتوسطية ، أو المصرية - الأمريكية ، لتحقيق أقصى مكاسب ممكنة للأقتصاد المصرى ، وتأتى أهمية اتفاقيات الشراكة من أنها تتيح فرصة حقيقية لنقل التكنولوجيا المتطورة من خلال فتح باب الاستثمارات الأجنبية ، بجانب توفير حماية الملكية الفكرية ، والعمل على خلق المناخ الاستثمارى الملائم ، وكذلك تعمل الشراكة على تنشيط حركة التجارة المشتركة بين طرفيها . فمصر بموقعها المتميز ، وبقدراتها التنافسية الحالية والممكنة ، تستطيع أن تجذب الكثير من الأستثمارات الأجنبية إليها. ولذلك فإن دراسة الشراكة المصرية - الأمريكية ، تتطلب أولا معرفة حجم المعونة الأمريكية المقدمة لمصر منذ عام ١٩٧٥ ، وكذلك الأنشطة التى خصصت لها لمعرفة حجم التقدم الحادث فى هذه الأنشطة . وأيضا دراسة الشراكة بشقيها ، الأستثمارى والتجارى ، ومعرفة أسباب تعثر الأستثمار الأمريكية فى مصر ، وأيضا أسباب تعثر تدفق الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة ، للعمل على أزلتها لتحقيق أقصى المكاسب الممكنة .

وقد طرح الجانب الأمريكى فكرة الشراكة كبديل للمعونة ، ففى ظل سيطرة الجمهوريين على الكونجرس الأمريكى ، وتعالى الدعوات بضرورة إعادة النظر فى سياسة المعونات الخارجية والعمل على خفضها. وتجدر الأشارة إلى أن حجم المعونات الأمريكية التى حصلت عليه مصر خلال الفترة منذ عام ١٩٧٥ وحتى نهاية ١٩٩٤ بلغت ١ر١٩ مليار دولار .

وقد وزعت هذه المعونة بين مساعدات غذائية بـ ٤مليارات دولار ، ودعم ميزان المدفوعات من خلال برنامج الواردات السلعية بـ ٣ره مليارات دولار ، ودعم الزراعة بـ ٣مليارات دولار ، ومجال البنية الاساسية بـ ٨ر٤ مليار دولار ، بالاضافة الى المساهمة فى برنامج الاصلاح الاقتصادى وإعادة هيكلة الأقتصاد بـ ٢مليار دولار . وقد أكد الجانب الأمريكى على إستمرار المعونة لمصر على الأقل خلال عام ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ فى حدود ٨١٥ مليون دولار .وكذلك على أهمية اتفاق الشراكة المصرية - الأمريكية كبديل ملائم لأستغناء مصر عن المعونات الخارجية ، عن طريق رفع معدلات النمو المصرى لتصل إلى ٩٪ سنويا . وفى حالة الوصول إلى هذه المعدل ، فلن يكون هناك أحتياج للمعونات الخارجية وذلك لأرتفاع قدرة الاقتصاد على توليد الفائض المالى .

الشراكة المصرية الأمريكية :

من هذا المنطلق ، أعلن كل من الرئيس المصرى مبارك ونائب الرئيس الأمريكى آل جور فى سبتمبر ١٩٩٤ ، عن قيام الشراكة المصرية الأمريكية ، والهادفة الى المساعدة على النمو التوزان وخلق الوظائف الجديدة للمساهمة فى الحد من مشكلة البطالة . بداية فإن كلمة الشراكة "Partnership" تعنى أن يتم الأتفاق بين طرفى الشراكة على مستوى متكافئ فى موضوعات بعينها ، والشراكة المصرية - الأمريكية تعنى إعادة العلاقات الاقتصادية بين الدولتين من الأعتماد الأساسى على برنامج المعونة الأمريكية إلى التعاون الوثيق فى شتى مجالات التنمية ، والذى يشتمل على زيادة الأستثمارات الأمريكية ونقل التكنولوجيا من ناحية ، وزيادة التجارة المشتركة بين البلدين من ناحية أخرى مما يؤدى إلى تحقيق منافع تجارية متبادلة ، وأيضا تنمية التعاون العلمى والتكنولوجى بما يتضمنه من نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى مصر .

وبالتالى فإن الشراكة تعمل على إفادة طرفيها ، فمن ناحية فإن زيادة الأستثمارات الأمريكية فى مصر تعمل على زيادة معدلات التشغيل ونقل التكنولوجيا الأحدث فى الصناعات الاكثر تقنية مما يؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادى لمصر ومن ناحية أخرى ، فإن السوق المصرية تعتبر سوق كبيرة ، حيث يبلغ عدد السكان ٦٠ مليون نسمة ، منهم ٥٪ على الاقل يعتبرون أثرياء بالمعايير الأمريكية مما يستحوذ على أهتمام منتجى السلع الاستهلاكية والمصدرين الأمريكيين . بالاضافة الى الموقع المتميز الذى تتمتع به مصر ، حيث تفقد السلع الأمريكية جزءا من قدرتها التنافسية فى دول المنطقة وأفريقيا وأوروبا ، بسبب تكاليف النقل والتأمين التى تضاف على السلع المنقولة من الولايات المتحدة إلى هذه الأسواق مباشرة ، وبالتالى فإن إقامة استثمارات أمريكية فى مصر سواء بشكل منفرد أو بالمشاركة مع رجال الأعمال المصريين للإستفادة من موقع مصر المتميزبالاضافة الى العمالة بجميع تصنيفاتها- ماهرة وفنية وعادية - بأجور منخفضة كثيرا عن مثيلتها سواء فى الولايات المتحدة أو فى اسرائيل ما يمثل عامل جذب للاستثمارات الأمريكية بهدف التصدير الى هذه الاسواق .

وقد أنشئ المجلس المصرى - الأمريكى لرجال الأعمال فى مارس ١٩٩٥ ، بهدف تشجيع الأستثمارات الأمريكية فى مصر ، وزيادة الصادرات المصرية إلى السوق الأمريكية ، وتحديد الأجراءات الأزمة لتحسين مناخ الأستثمار المصرى فى إطار ثلاثة محاور رئيسية وهى : ١ - تحديد رؤية المستقبلية للعلاقات بين البلدين . ٢ - دور الشراكة المصرية الأمريكية فى تعزيز ومساندة برامج الاصلاح الاقتصادى ،خاصة الجانب المالى والنقدى ومشاريع البنية التحتية مع تحديد الأحتياجات المصرية فى هذه المجالات . ٣ - تقديم تصور عن المشاريع التى يجب أن تكون موضوع الدراسة الدقيقة وإعداد السياسات اللأزمة لتشجيع إقتصاديات السوق وآليات التحرير الاقتصادى وبالتالى يتضح أن أتفاق الشراكة قائم على زاويتين أساسيتين هما :

أولا : الاستثمارات الامريكية فى مصر :

بلغت الأستثمارات الأمريكية فى مصر نحو مليار و٣٧٤ مليون دولار فى نهاية ١٩٩٣ ، أغلبها يتركز فى مجالات البحث والتنقيب عن البترول ، والتى تمثل نسبة ٧٩٫١٪ من جملة الأستثمارات الأمريكية ، وتحتل الصناعة النشاط التالى بنحو ٨١ مليون دولار ، أى بنسبة ٥٩٪ من جملة الاستثمارات الأمريكية . ثم تأتى التجارة فى المركز الثالث بنسبة ٣٪ من جملة الاستثمارات ، ثم الخدمات بنسبة ٦ر٢٪ ، بالأ ضافة إلى النشاطات الاستثمارية الأخرى فى مجالات البنوك والتمويل بنحو ١٢٩ مليون دولار ، أى بنسبة ٩ر٤ من جملة الاستثمارات الأمريكية فى مصر .

وتشير احصاءات وزارة التجارة الأمريكية اى أن مصر تحتل المرتبة الثانية فى قائمة الأستثمارات الأمريكية فى المنطقة بعد إسرائيل . وترجع الادارة الأمريكية ضعف الاستثمارات الأمريكية فى مصر إلى مجموعة من العقبات والمشاكل والتى تتمثل فى : (١) عدم التصديق على أتفاقية حماية وتشجيع الأستثمارات بين البلدين والموقعة فى عام ١٩٨٢ (٢) عدم توفير مستويات الحماية الكافية لحقوق الملكية الفكرية ، حيث يحتاج القانون الحالى إلى بعض التعديلات خاصة فى مجال براءات الأختراع (٣) إجراء تعديلات فى عدد من القوانين الاقتصادية المصرية ، مما ينعكس بصورة إيجابية على القطاع الخاص والاستثمارات ، ويتمثل أهم هذه التعديلات فى قانون البنوك ، وذلك للسماح لفروع البنوك الأجنبية العاملة فى مصر بتملك نسبة الأغلبية فى الأسهم البنوك المشتركة . (٤) قانون المناقصات رقم (٩) ، حيث يسبب هذا القانون عند تطبيقه عددا من المشاكل ، مما يتطلب تعديله ليسهل من عمل الشركات المصرية والأجنبية العاملة فى مصر. وأخيرا ، تعديل قوانين الشركات وتوحيد كل هذه القوانين فى قانون موحد يسهل تدفق ودخول الشركات الأجنبية إلى مصر خلال الفترة القادمة .

ويلاحظ أن الاستثمارات الأمريكية فى مصر فى تناقص مستمر ، حيث هبطت من ١٤٦٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٢٣٦ مليون دولار عام ١٩٩١ ، ثم إلى ٩٢٢ مليون دولار عام ١٩٩٢ ، مما يؤكد أن المستثمر الأمريكى يتخذ قراراته بناء على الفائدة

جدول رقم(١)

المعونة الأمريكية لمصر من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ بالمليون دولار

النوع / السنة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
منح إقتصادية	٨٩٢	٧٨١	٨٩٢	٧٤٧	٥٩٢
مساعدات عسكرية	١٣٠٠	١٣٠٠	١٣٠٠	١٣٠٠	١٣٠٠
قروض سلع زراعية	٢٠٣	١٦٥	١٥٠	٠	٠
الائتمان السلعي	٢٠٠	١٢٥	٤٠	١١٥	١٦٠
الأجمالى	٢٥٩٥	٢٣٧١	٢٣٨٢	٢١٦٢	٢٠٥٢

المصدر : ملف الاهرام الاستراتيجي - أبريل ١٩٩٥

جدول رقم (٢)

الصادرات والواردات الأمريكية إلى ومن مصر

بالمليون دولار

الميزان التجارى / السنة	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤ه
الصادرات الامريكية	٢ر٢١١	٢ر٣٢٦	٢ر٦١٠	٢ر٢٤٩	٢ر٧٢١	٣ر٠٨٧	٢ر٧٦٣	٢ر٨٤٤
الواردات اللأمريكية	٤٩٨	٢٤٣	٢٤٨	٤٣٥	٢٢٤	٤٦٦	٦٦٤	٥٤٩
عجز الميزان التجارى	١ر٧١٣	٢ر٠٨٣	٢ر٣٦٢	١ر٨١٤	٢ر٤٩٧	٢ر٦٢١	٢ر٠٩٩	٢ر٢٩٥

Source : Direction of Trade Statics Yearbook 1990

ه جريدة الأتحاد ١٩٩٥/٧/٧

الربح وشكل السوق والمشاكل التى يمكن أن تواجه إستثماراته . ولإعطاء دفعة للاستثمارات الأمريكية فى مصر تم الاتفاق على عدد محدد من المشروعات بالفعل لكى تمثل نقطة انطلاق للاستثمارات الامريكية فى مصر وتمثل بداية جديدة للإستثمارا المصرى الأمريكى المشترك فى العديد من المجالات الحيوية فى مقدمتها مشروع ضخم لتنمية خليج السويس ، وانشاء منطقة تجارة حرة تماثل هونج كونج وسنغافورة تسمح بأقامة مشروعات صناعية وتجارية وأنشطة للتخزين وتجارة الترانزيت ويتم حاليا توفير جميع الحوافز والمزايا اللازمة لجذب الأستثمارات مما يضع بالفعل الأساسى الحقيقى للإنطلاقة الاقتصادية . وتم الأتفاق أيضا على قيام القطاع الخاص المشترك بالاستثمار فى مجال البنية الأساسية ، كمشروعات الطرق السريعة ، وإقامة محطات جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية ، وقد تم تخصيص ٥ر٣ مليار دولار خلال عشر سنوات اعتبارا من ١٩٩٧ وسيقدم الجانب الأمريكي لمصر خبرته فى هذا الشأن بالاضافة الى المشاركة فى رأس المال . وتم الاتفاق أيضا على زيادة حجم الاستثمارات الأمريكية فى مصر ، بحيث تصل الى مليارى دولار ، بدلا من حجمها الحالى .

ثانيا : التجارة المشتركة بين مصر والولايات المتحدة :

تحتل التجارة المشتركة بين البلدين ، أهمية خاصة فى اتفاق الشراكة ، حيث يرى الجانب المصرى أهمية التجارة المشتركة من زاويتين، الأولى هى انعكاس زيادة الصادرات على توازن الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، بالاضافة لما توفره حرية حركة التجارة من زيادة التشغيل ، وبالتالى مزيدا من فرص العمل . والثانية تسهيل فتح الأسواق العالمية أمام المنتج المصرى .

وتحتل مصر المركز رقم ٦٠ فى قائمة الدول المصدرة الى السوق الأمريكية ، حيث تمثل الصادرات المصرية الى أمريكا نحو ١ر٪ من جملة الواردات الأمريكية .

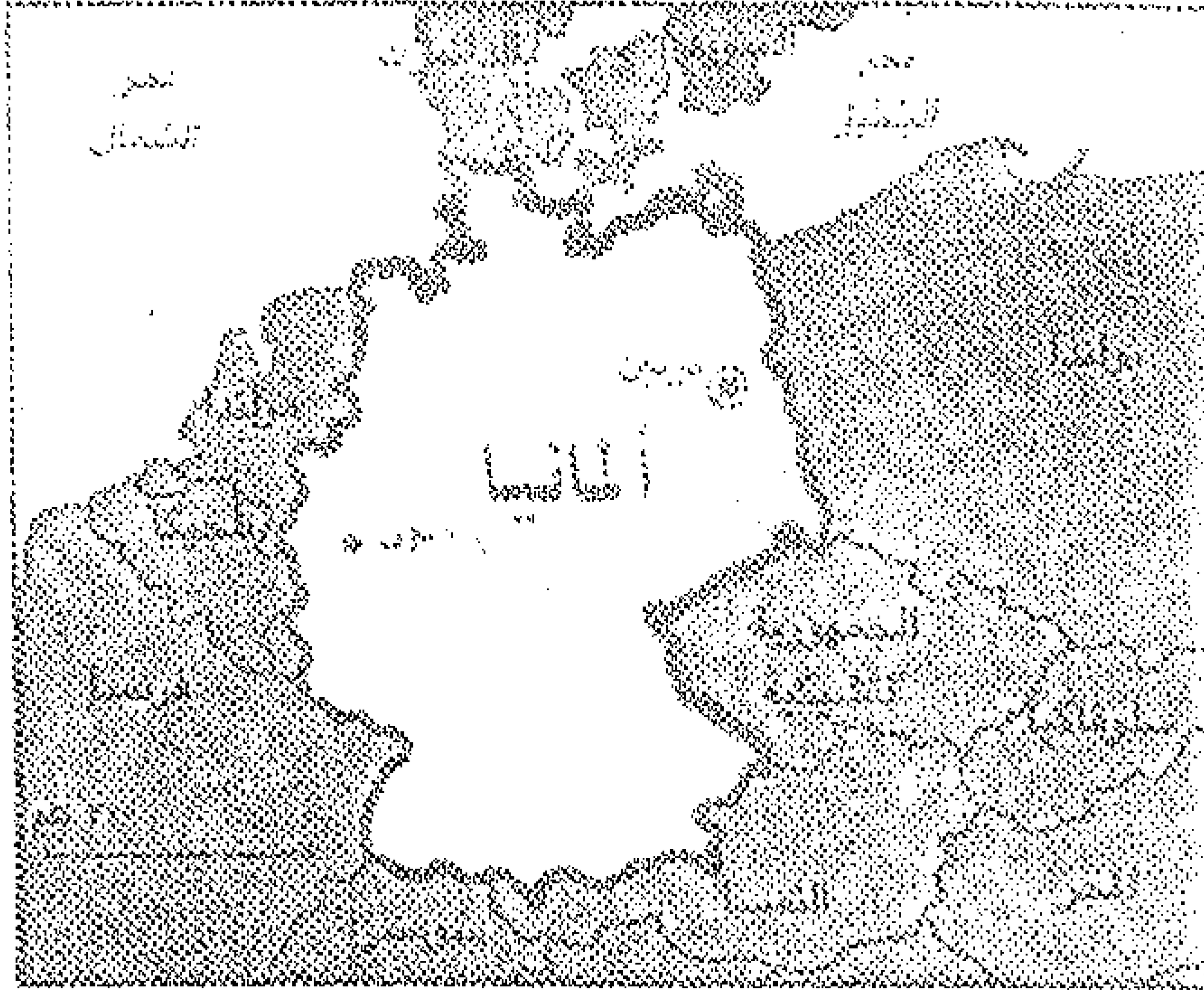
وبلغت الصادرات الأمريكية الى مصر ٣ مليارات و ٨٧ مليون دولار فى عام ١٩٩٢ ، وانخفضت قليلا فى العامين التاليين . ويلاحظ أنه فى الفترة الأخيرة إبتداء من عام ١٩٩١ ، بدأت الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة فى الزيادة ، حيث بلغت ٤٦٦ مليون دولار فى عام ١٩٩٢، ثم أرتفعت الى ٦٦٤ مليون دولار فى عام ١٩٩٣ ، ولكنها أنخفضت فى عام ١٩٩٤ ، ويرجع أنخفاض حجم الصادرات بصفة عامة إلى تراجع الصادرات البترولية من ٤ر٣٦٢ مليون دولار لعام ١٩٩٣ إلى ٦ر٢٠٥ مليون دولار عام ١٩٩٤ .

وعلى الرغم من تراجع الصادرات المصرية الى الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٤ بصفة عامة ، إلا أن هناك ظاهرة إيجابية وهى نمو الصادرات غير البترولية حيث بلغت قيمتها نحو ٨ر٣٤٢ مليون دولار مقارنة بنحو ٧ر٢٥٠ مليون دولار فى عام ١٩٩٣ ، محققه بذلك معدل نمو نسبتة ٧ر٣٦٪ . أما فى الشهور الخمسة الأولى من عام ١٩٩٥ ، فإن الصادرات المصرية قد حققت زيادة ملحوظة ، حيث بلغت قيمتها ٢ر٢٧٤ مليون دولار مقابل ٣ر٢٣٠ مليون دولار خلال مثيلاتها من عام ١٩٩٤ ، محققة بذلك معدل نمو قدره ١ر١٩٪ . وقد واصلت الصادرات غير البترولية أرتفاعها ، فقد بلغت ٩ر١٩٠ مليون دولار مقابل ٢ر١٤٤ مليون دولار خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٤ . أما الصادرات البترولية فقد واصلت أنخفاضها ، وبالتالى فإن حركة التجارة تعمل فى غير صالح الاقتصاد المصرى ، حيث بلغ عجز الميزان التجارى المصرى – الأمريكي مليارين و ٢٩ مليون دولار .

ولذلك فإنه يجب العمل على فتح مزيد من الأسواق العالمية أمام المنتج المصرى وخاصة السوق الأمريكية ، التى فرضت نظام الحصص على الملابس الجاهزة والمنسوجات – خاصة القمصان المصنوعة من الأقطان أو الألياف الصناعية – المصرية بادعاء أنها أدت إلى إحداث اضطراب فى السوق الأمريكية بعد أن سجلت زيادة سريعة .ويرى المصدرون المصريون أن فرض حصة على القمصان سوف يكون مدخلا لفرض حصص على منتجات أخرى لنا فيها ميزات تنافسية ، مما يحد من فرص التصدير إلى الأسواق الأمريكية .

وبالتالى فإن التحدى الحقيقى لمصر خلال الفترة القادمة ، يرتبط بتطبيق سياسات عاجلة لرفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصرى بصورة واضحة وملموسة وإستغلال إمكاناتها التنافسية ، حيث يشير التقرير الخاص بالقدرات التنافسية لدول العالم والصادر عن المنتدى الاقتصادى العالمى لعام ١٩٩٥ ، إلى أن مصر تحتل المركز السابع والعشرين بين دول العالم من حيث قدرتها التنافسية ، فى حين تحتل الهند مثلا المركز التاسع والثلاثين وأندونيسيا المركز الثالث والثلاثين ، مما يؤكد الفرصة الكبيرة أمام مصر لتحسين أمكانياتها التنافسية ، وأيضا توظيف الامكانيات القائمة بالفعل لجذب الأستثمارات الخارجية على نطاق واسع خلال فترة زمنية قصيرة .

تقارير



الإقتصاد الألمانى مازال يدفع تكاليف الوحدة

مروى ممدوح سالم

استمر الإقتصاد الألمانى فى الربع الأول من عام ١٩٩٦ فى حالة الانكماش التى عاناها خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٥ ، وترتب على هذا استمرار ما يعانيه أكبر الإقتصادات الأوروبية من مشكلات اقتصادية واجتماعية ، وتتفق آراء المحللين على أن اجراءات اعادة توحيد المانيا التى بدأت اعتبارا من ٣ أكتوبر عام ١٩٩٠ ، قد مثلت السبب الرئيسى لتفاقم مشكلات الاقتصاد والمجتمع فى المانيا رغم تفوق وثراء المانيا الغربية " سابقا " أوروبيا وعالميا ، وكانت الآثار السلبية الاقتصادية والاجتماعية للوحدة الالمانية وراء اعتبارها بمثابة كارثة من قبل العديد من الخبراء الاكاديميين والمحللين الصحفيين داخل وخارج المانيا ! وفى هذا التقرير نتناول بايجازآثار الوحدة الالمانية بعد أكثر من خمس سنوات من بدء هذه العملية بالاشارة الى أهم التطورات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية فى المانيا.

اولا : التطورات والمشكلات الاقتصادية :

لقد تصاعدت حدة التشاؤم الذى يحيط بآفاق نموالاقتصاد الألمانى الى الدرجة التى دفعت بالكثير من الإقتصاديين الألمان للتنبؤ بان يكون الاقتصاد الألمانى هو الأقل نمواً على مستوى اقتصاديات الدول الصناعية لعام ١٩٩٦ . وفى هذا السياق ، أعلن اتحاد الغرف التجارية والصناعية الألمانى (DIHT) ، طبقاً للنشرة الصادرة عن شهر يناير ١٩٩٦ ، أن حكومة بون قد تنبأت بأن يحقق الاقتصاد الألمانى نمواً قدره ١,٥ ٪ ، و ذلك بواقع ١٪ فى الجزء الغربى من المانيا وما بين ٤ إلى ٦ فى المائة للجزء الشرقى . كما أعلن مسئول كبير فى الإتحاد الألمانى أن معدل نمو الاقتصاد الألمانى قد انخفض بشكل حاد مع بداية عام ١٩٩٦ وأن ذلك من شانه أن يحول دون تحقيق تقدم ملموس لهذا العام . وقد جاءت هذه التصريحات مؤكدة للأرقام الصادرة سلفاً والتى كانت قد توقعت هبوط معدل النمو الإقتصادى .

وجدير بالذكر أن معدل نمو الاقتصاد الألمانى قد سجل صفرا ٪ خلال الربع الثالث من عام ١٩٩٥ . كما سجل مكتب الإحصاءات (FSO) معدل نمو اقتصاديا لعام ١٩٩٥ لم يتعد حوالى ١,٩ ٪ فى المانيا الموحدة ، وحوالى ١,٥ ٪ للجزء الغربى من المانيا . كذلك قامت المؤسسة الألمانية للبحوث الإقتصادية (DIW) بمراجعة توقعاتها فيما يتعلق بنمو الاقتصاد الألمانى ، لينتقل من ٢ ٪ الى ١ ٪ وتعد هذه التوقعات هى الأسوأ ، حيث توقعت مؤسسة ميونيخ (IFO) معدلا للنمو الإقتصادى قدر بنحو ١,٧٥ ٪ ، بينما توقع وزير الإقتصاد معدلا للنمو يبلغ نحو ٢ ٪ .

ويشير المراقبون الى تضاؤل حجم الطلب على المنتجات الصناعية وارتفاع موجة الإفلاس . وقد جاءت نتائج المسح الأخير الذى قام به اتحاد الغرف التجارية والصناعية الألمانى الذى أجرى على مستوى ٢٥,٠٠٠ شركة ، معززة لمشاعر التشاؤم حول آفاق نمو الاقتصاد الألمانى حيث تنبأ المسح المذكور بأن يسوء حجم الأعمال عن العام الماضى فى نحو ٣٤ ٪ من الشركات التى شملها ، وذلك مقابل ١٨ ٪ تنبأ بقرب تحسن أعمالها. وقد ارتفع حجم الطلب على منتجات القطاع الصناعى بمعدل لا يتجاوز ١٪ خلال الفترة بين أكتوبر ونوفمبر من العام الماضى ، وهو ما يعزى الى صعود الطلب فى الجزء الشرقى من المانيا. لكن حجم الطلب استمر يقل بنحو ٢ ٪ مقارنة بحجمه خلال شهرى اغسطس وسبتمبر من نفس العام، و ٣,٨ ٪ عن شهرى اكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٩٤ وفى عام ١٩٩٥بلغ عدد حالات الافلاس فى أكتوبر ٢٣٥٠ حالة ، بارتفاع نسبته ١١,٣ ٪ عن شهر سبتمبر ، وقدرأن يصل إجماليها فى عام ١٩٩٥ إلى ٢٨٠٠٠ حالة .

وقد ارتفعت قيمته الاسمية وانخفضت قيمته الفعلية وقد صرح أحد المسئولين الألمان أن المبالغة فى قيمة المارك الألمانى قد ألحقت ضرراً بالغاً بنمو الإقتصاد الألمانى ، وأن هذا يعد أحد الأسباب الرئيسية التى تفسر انخفاض معدل النمو الإقتصادى ، كما صرح وزير الاقتصاد الألمانى بأن قوة المارك هى السبب الرئيسى وراء ضعف معدل نمو الإقتصاد ،

الذى بلغ ١,٩ ٪ فى عام ١٩٩٥ مؤكداً تصريحه السابق ذكره . وقد أدى ارتفاع قيمة المارك الى انخفاض حصة المانيا فى الصادرات العالمية من ١٢ ٪ إلى ١٠ ٪ . فقد ترتب على ارتفاع المارك خلال الإثنى عشر شهر الأخيرة إضعاف القدرة التنافسية للصادرات الألمانية ، ومؤديا ألى زيادة كبيرة فى حجم البطالة التى ارتفعت من ٩,٣ ٪ إلى حوالى ١٠ ٪ ، كما سنوضح لاحقا. وقد أدى ضعف مؤشرات أداء الإقتصاد الألمانى إلى إنخفاض سعر المارك مقابل العملات الرئيسية الأخرى فى السوق العالمى . وهكذا ، فقد أصبح المارك الألمانى مساوياً ١,٠٨٨ ليرة إيطالية بعد ما كان ١,٠٩٢ ، و ذلك بالرغم من حالة عدم الإستقرار السياسى التى تعانى منها إيطاليا عقب إستقالة رئيس وزرائها لمبرتو دينى . كما ارتفع سعر الجنيه الاسترلينى أمام المارك الألمانى من ٢,٢٣٥٩ ليصبح ٢,٢٤٢٥ . وكان الدولار الأمريكى من أكثر العملات إستفادة من إنخفاض سعر المارك حيث إرتفع من ١,٤٤٣٧ مارك ليصبح ١,٤٤٩٥ . وقد ذكرت صحيفة الفينانشيال تايمز الصادرة بتاريخ ١٧/١/١٩٩٦ أن إعتزام المانيا خفض سعر الفائدة يفسر إنخفاض سعر المارك . وجدير بالذكر أن أسعار الفائدة المنخفضة غالباً ما يضر بالعملة المحلية حيث يحد من الاقبال على ودائع البنوك . وبصدد التطورات النقدية نشير أخيرا الى ما سجله مكتب الاحصاءات الفيدرالى (FSO) من ارتفاع فى معدل التضخم يشير اليه ارتفاع الأسعار بنحو ١,٨ ٪ خلال العام الماضى .

وقد أعلن رئيس مكتب الإحصاءات الفيدرالى أن عجز الميزانية قد بلغ ٣,٦ ٪ من الناتج الإجمالى . ولعل أهم عواقب هذا المعدل للعجز هو أثره السلبى على مواصلة الدور القيادى الالمانى فى عملية الوحدة الاقتصادية الاوروبية . وقد سلم وزير المالية الألمانى تيو فيجل باخفاق بلاده خلال العام الماضى فى تلبية الشرط الذى نصت عليه إتفاقية ماستريخت للوحدة النقدية الأوروبية ، وهو ذلك المتعلق بخفض عجز الميزانية الحكومية الى معدل يقل عن ٣ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث زاد المعدل الالمانى بنحو ٠,٦ ٪ عن المعدل الذى حددته الإتفاقية كشرط لقبول إنضمام المانيا إلى الوحدة النقدية . ويسود توقع عام بإحتمالات فشل المانيا في الوفاء بشرط إتفاقية ماستريخت قبل حلول عام ١٩٩٧ .

ثانيا : التطورات والمشكلات الاجتماعية :

تعتبر البطالة من أهم التحديات التى تواجه المجتمع الالمانى فى الوقت الحالى ، كما تعد أيضاً أوضح أثراً للوحدة السياسية من الناحية الإجتماعية . وبالعودة مرة أخرى إلى نتائج المسح الذى أجراه الإتحاد الألمانى للغرف التجارية والصناعية إتضح أن حوالى ٣٨ ٪ من الشركات التى خضعت للمسح فى المانيا الغربية تعتزم خفض عدد العمال العاملين لديها هذا العام فى مقابل ٧ ٪ فقط خططت لقبول المزيد منهم . و بدت الصورة أفضل حالاً فى الجزء الشرقى من المانيا ، حيث أعلنت نحو ٢٧ ٪ من الشركات عن عزمها على إنهاء خدمة بعض العاملين لديها ، فى مقابل ١٠٪ إعتزمت قبول المزيد من التعيينات .

وقد أعلن المكتب الفيدرالى الالمانى للعمل عن فقدان نحو ٢١١,٠٠٠ عاملا لوظائفهم خلال شهر ديسمبر عام ١٩٩٥ ، ليصل اجمالى عدد العاطلين عن العمل إلى ٣,٧٩ مليون عاطل ، وهو ما يقل قليلاً عن ١٠ ٪ من قوة العمل . وجدير بالذكر أن إستمرار اصابة المانيا بوباء البطالة المتفشى فى القارة يضعف من مصداقية سياسات الحكومة الألمانية . وقد أعرب رئيس المكتب الفيدرالى للعمل عن عدم تفاؤله بامكانية هبوط أعداد العمال الذين يعانون من البطالة هذا العام . و قد إستمرت معدلات البطالة فى المانيا الشرقية فى الإرتفاع لتصل إلى ١٤,٩ ٪ فى شهر ديسمبر ١٩٩٥ ، وذلك بزيادة قدرها ٠,٩ ٪ عن نوفمبر من نفس العام . أما فى المانيا الغربية فقد وصلت معدلات البطالة إلى ٨,٧ ٪ بعدما كانت ٨,٢ ٪ ، أى بزيادة قدرها ٠,٥ ٪ .

وفى محاولة للمساهمة فى حل أزمة البطالة من قبل بعض الشركات ، قامت شركة فولكس فاجن المختصة بإنتاج السيارات بالاعلان عن إعتزامها القيام بتوفير ١٠٠٠ فرصة عمل إضافية إستجابة منها لنداء الإتحادات التجارية والتى طالبت الشركات ورجال الأعمال بضرورة التدخل لحل الأزمة . كما أعلنت الإتحادات التجارية كذلك عن موافقة أرباب العمل على قطع أوقات العمل الإضافية توفيراً لمزيد من فرص العمل . ورغم هذا ، فقد أعلن المكتب الفيدرالى للعمل أن حجم البطالة بلغ نحو ٤,١٦ مليون فى شهر يناير ١٩٩٦ ، وأن الحكومة تتوقع فقدان نحو ٢٩٠,٠٠٠ وظيفة أخرى فى عام ١٩٩٦ . ويرجع ارتفاع معدل البطالة الى استمرار الآثار السلبية للتحول الاقتصادى فى شرق المانيا على سوق العمل ، بالاضافة إلى ارتفاع الأجور وقوة المارك الألمانى بآثارهما السلبية على القدرة التنافسية للصادرات الألمانية ، ودفعهما بالشركات الى تسريح عدد كبير من العمالة و اللجوء إلى فتح مجالات أخرى للاستثمار فى الخارج. والى جانب البطالة الموسمية ، تكشف المؤشرات الأحدث عن زيادة البطالة الثابتة بنحو ٧٠,٠٠٠ عاطل مقارنة بشهر ديسمبر .

وقد أشارت الآراء إلى أثر عملية الخصخصة التى قامت بها وكالة (THA) على زيادة حجم البطالة . فقد تفاقمت مشكلة البطالة مع بدء البرنامج الواسع للخصخصة فى شرق المانيا عقب الوحدة السياسية . و على سبيل المثال ، فى الجزء الشرقى من مدينة برلين والتى يبلغ تعداد سكانها ١,٣ مليون نسمة ، تبقى ٣٣,٠٠٠ فقط من الوظائف الصناعية وذلك من واقع ١٨٠,٠٠٠ وظيفة عقب قرار وكالة (THA) بغلق وإعادة هيكلة الكثير من الشركات . و قد أدى ذلك إلى رفع معدلات البطالة من صفر – قبل مرحلة الوحدة – إلى ١٢,٤ ٪ . و بالنظر إلى برلين الغربية والتى يبلغ تعداد سكانها ٢,١ مليون نسمة ، وانخفض عدد العمال المشتغلين بالصناعة من ١٧٥,٠٠٠ عام ١٩٩٣ إلى ١٣٢,٠٠٠ ، و أدى ذلك أيضاً إلى وصول نسبة البطالة إلى ١٣,٣ ٪ فى شهر ديسمبر عام ١٩٩٥ . وقد يجدر أن نشير الى أن وكالة (THD) التى عهد اليها بمهمة بيع جميع الشركات المملوكة للدولة فى المانيا الشرقية ، باعت قرابة ٣٠٠ شركة شهرياً ، ولم تتعد حصيلة عملية الخصخصة نحو ٦٦ بليون مارك المانى مقارنة بتكلفة الوحدة الالمانية التى قدرت بنحو ٦٧٠ بليون مارك خلال السنوات الثلاث الأولى للوحدة .

النظام الاقتصادى العالمى فى مرحلة انتقالية

« دراسة فى الاقتصاد السياسى الدولى مع اشارات الى الوطن العربى »

د . محمد عبد الشفيع عيسى
استاذ مساعد العلاقات الاقتصادية الدولية
معهد التخطيط القومى

لا يتسنى لنا الحديث عن (النظام الاقتصادى العالمى القادم) الا اذا تناولناه من زاويتين : أولاهما زاوية العلاقات الارتباطية القائمة فيما بينه والنظام العالمي بشكل عام ، أى الاطار التأسيسى للعلاقات الدولية .

وثانيهما زاوية التغير عبر الزمن ، باعتبار أن " الجديد " ينبع من " القديم " . ولهذا يكون المدخل الأمثل للحديث هو تناول النظام العالمى فى تطوره المعاصر ، خلال الحقبة الممتدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

وتنقسم هذه الحقبة الى مرحلتين ، وان تكونا غير متوازيتين فى الاجل : واولاهما تغطى المدى الكائن بين عام ١٩٤٥ (نهاية الحرب) وعام ١٩٩٠ أو ١٩٩١ (نهاية الحرب الباردة كتعبير رمزى عن انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة السوفيتية ، اضافة الى علامات بارزة أخرى) وتغطى المرحلة الثانية سنوات ما بعد ١٩٩٠ فى ضوء استشراف النظام القادم وعلى ان نتناول النظام الاقتصادى العالمى كأحد مكونات النظام العالمى عموما بل وأهمها . وفى الفصل التالى نتناول المرحلة الاولى ، ونعرض فى الفصل الثانى لقوى الانتقال من النظام " القائم " الى النظام " القادم " بينما نكرس الفصل الاخير - الختامى - لاتجاهات التطور المتوقعة للنظام العالمى ، بافتراض بقاء الحال عموما على ما هو عليه .

النظام العالمى بين ١٩٤٥ و ١٩٩٠ :

نستطيع أن نلخص أهم الخصائص الفارقة للنظام العالمى فى المرحلة المذكورة باختصار فيما يلى :

١ - ارتكاز النظام بصفة أساسية على علاقة " التعاون الثنائى " بين قطبين هما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى . وقامت هذه العلاقة على التكافؤ التقريبى فى القوة بين القطبين ، وخاصة فى كل من المجال السياسى بحكم قيادة كل منهما لكتلة دولية معينة) والمجال العسكرى (ولاسيما على صعيد الاسلحة النووية) .. ورغم التفوق المقارن للقطب الامريكى والتحالف الغربى فى المجال الاقتصادى فإن تكافؤ قاعدة القوة السياسية - العسكرية كانت كافية لبناء علاقة التوازن العام .

٢ - الاستقطاب الثنائى : ونقصد به قيام القطبين كليهما ببناء شبكة للعلاقات مع البلدان الواقعة خارج " الكتلتين - التحالفين " ولم يكن التكافؤ قائما بين القطبين على هذا الصعيد : اذ كان التحالف الغربى يملك ، لأسباب تاريخية محددة ، شبكة أقوى من العلاقات العضوية مع الكثرة الكاثرة للبلدان خارج الكتلتين ، وهى بصفة عامة البلدان المستقلة حديثا بعد التحرر السياسى من الاستعمار القديم . وتقع هذه البلدان فى القارات الثلاث لآسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . واما الاتحاد السوفيتى فقد كانت علاقاته

بهذه البلدان وحتى السبعينات بصفة أساسية محدودة الوزن الكمى (بالعدد) والكيفى (بالعمق الاقتصادى - الانتاجى) ، كما كانت للتحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ولقد قام هذا التحالف بقيادة هذه الدولة علاقة من (الاستقطاب المستقر) مع زغلب البلاد المستقلة حديثا ، مرتكزا الى ارث العلاقات التاريخية فى العهد الاستعمارى وخاصة " تقسيم العمل الدولى التقليدى " وعلاقة " السيطرة / التبعيه " فى المجال الاقتصادى اساسا .

وحينما أخذت البلدان المستقلة حديثا تلتمس طريقها الخاص فى العلاقات الدولية . فقد عبرت عن سياستها منذ اوائل الخمسينات بالدعوة الى " التضامن الآسيوى الافريقى " ثم " الحياد الايجابى " وأخيرا " عدم الانحياز " منذ مطلع الستينات . ومن خلال محاولة اكساب (عدم الانحياز) صبغة اقتصادية في اطار التعامل مع الكتلتين منذ آخر الستينات وأوائل السبعينات ، انتشر مصطلح (العالم الثالث) ليعبر رمزيا عن هوية جديدة آخذه فى التشكل بين عالمين أعتبرا هما الاول والثانى .

٣ - التوازن السياسى - العسكرى بين القطبين على مسرح القارة الاوروبية (شرقيها وغربيها) ، وان كان توازنا (للرعب النووى) القائم على مفهوم (الردع) وذلك مقابل (الصراع المحكوم) بين القطبين على الساحة المفتوحة لامكانية مثل هذا الصراع وهى ساحة ما سمى أخيرا بالعالم الثالث .

وفضلا عن المظهر البارز لهذا الصراع والممثل فى (الحروب المحدودة) باعتبارها تجسيدا لفكرة (الحرب عن طريق الوكلاء) - بالاضافة الى عمليات التدخل العسكرى المكثف هنا وهناك على امتداد القارات الثلاث خارج اوروبا ، او خارج " الغرب " بالمدلول السياسى .

فضلا عن ذلك ، فلقد تمت ممارسة الصراع " بوسائل أخرى " من اجل محاولة اثبات الجدارة النسبية الاوفر " لكل من الدولتين العظميين ، وللنظام الاقتصادى - الاجتماعى القائم فيهما ولدى حلفائهما ، وللثقافة السائدة لديهما وخاصة الايديولوجية السياسية . وتأتى هنا المناظرة الكبرى ، اقتصاديا وسياسيا وفكريا ، بين رايتى الرأسمالية والاشتراكية ، بغض النظر عن اتفاق كليهما أو أيهما مع الحقيقة .

٤ - الطابع الخاص للعلاقات داخل التحالف الغربى : ونشير هنا الى أهم خصائص هذا الطابع وهى :

أ - التضامن ونقصد بناء (جبهة للعمل المشترك) بين الولايات المتحدة الامريكية واوروبا الغربية أساسا ضمن صيغة (حلف شمال الاطلنطى) فى المجال السياسى - العسكرى ، وضمن صيغة (منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) فى المجال الاقتصادى . وقد انخرطت اليابان فى الصيغة الاخيرة ، بحكم التقدم الاقتصادى والتكنولوجى السريع الذى أحرزته فى الخمسينات والستينات ، رغم شروط " معاهدة الصلح " ، بحيث تحولت كما يقال الى عملاق اقتصادى وقزم سياسى وعسكرى .

وبدخول اليابان الى ساحة الاقتصاد العالمى ، رغم تنحيتها عن الفاعلية السياسية والعسكرية ، أصبح من المبرر القول بأن التحالف الغربى ، كصيغة سياسية ، يعبر عن صيغة اقتصادية عالمية ، قاعدية الطابع هى النظام الرأسمالى الدولى . وفى حين أخذت الاطلنطية تشير الى علاقة التضامن السياسى الغربى ، فان مقولة " الثالثوث " أخذت تبرز لتشير الى علاقة التلاحم الاقتصادى بين الاركان الثلاثة للنظام الاقتصادى الرأسمالى الدولى وهى الولايات المتحدة ، واوروبا الغربية ، واليابان .

ب - توزيع الادوار فى العالم الثالث ، ونقصد تقسيم المهام على الصعيد الاقتصادى بين الولايات المتحدة - والتى اختصت الى حد كبير بالفناء الخلفى لها أى امريكا اللاتينية - واوروبا الغربية والتى أقامت علاقات مميزة مع بلدان القارة الافريقية ، شمال وجنوب الصحراء الكبرى ، وأخيرا اليابان والتى أقامت منذ منتصف الستينات علاقة اقتصادية مميزة مع بلدان شرق آسيا ، فى الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا .

ج - التسليم بالدور القيادى المسيطر للولايات المتحدة فى التحالف الغربى (سياسيا) والنظام الرأسمالى الدولى (اقتصاديا) . وقد تمتعت الولايات المتحدة بميزة " الانقياد السلس " لاركان مجموعتها السياسية والاقتصادية من باطن التسليم بدورها الحاكم فى المجال العسكرى ازاء القطب المعادى ، وخاصة على جبهة أوروبا الغربية أو على جبهة شمال شرق آسيا . وكانت لعلاقة الانقياد السلس - والنسبى بطبيعة الحال - منافعها وتكاليفها بالنسبة للولايات المتحدة . فأما المنافع فقد تحصلت فى استخدام القيادة القطبية مهمازا لقيادة اقتصادية عالمية كفلت تغلغل الاستثمارات الخاصة المباشرة الامريكية في اوروبا (بما سمى فى الستينات بالتحدى الامريكى) وانتقال التكنولوجيا من المشروعات الامريكية الى اليابان ، بما لهما من نتائج على صعيد الربحية وتعظيم الفائض الرأسمالى ، كما كفلت هيمنة الدولار على النظام النقدى العالمى بما له أيضا من آثار اقتصادية مباشرة . ولقد كان من شأن هذه المنافع - وغيرها - أن تسهم فى دعم الاقتصاد الامريكى ، ومكانته العالمية .

واما التكاليف فقد تمثلت اقتصاديا فى أمرين هما : تصاعد نفقات سباق التسلح ، وقام الاقتصاد الامريكى باستيعاب هذه " التكلفة " عن طريق اتخاذها مدخلا لتنشيط كامل الجهاز الانتاجى والتكنولوجى على اساس " العسكرة " .

ثم عبء فتح السوق الامريكية الكبيرة أمام المنتجات

اليابانية (والآسيوية عموما من بعد) ، وهو فتح " من طرف واحد " . اذ تقبلت الولايات المتحدة واقع انغلاق السوق اليابانية الى حد كبير بفعل السياسة التقييدية للواردات ، مقابل فيضان الصادرات اليابانية الى السوق الامريكية .

النظام الاقتصادى العالمى (١٩٤٥ - ١٩٩٠) :

وأهم خصائصه فى ضوء الارتباط بالنظام العالمى ، كوحدة ، ما يلى :

١ - الازدواجية :

بمعنى قيام نظامين اقتصاديين عالميين مسيطرين ، وهما النظام الاقتصادى العالمى للرأسمالية ، والنظام الاقتصادى العالمى للسوفييت - ونقولها حتى لا نقع فى جب الجدل حول طبيعة النظام الاقتصادي - الاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى السابق وحلفائه وهل هو من قبيل الاشتراكية أم اشتراكية الدولة أو رأسمالية الدولة أم " الرأسمالية بدون رأسماليين " أم الرأسمالية وحسب ؟

وكان لكل من النظامين هيكل تنظيمى ، واطار لتقسيم العمل ، واطار للسوق . ففى الكتلة السوفيتية وجد (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة CMEA والذى كان يعرف فى الكتابات الغربية " بالكوميكون " ، ووجد اطار لتقسيم العمل بين أطرافه ، واطار لتبادل السلع وتدفقات السيولة ورؤوس الاموال فيما كان يطلق عليه دعاته (السوق الاشتراكية العالمية) ولكن ملامحها " السوقية " و " الاشتراكية " و " العالمية " محل شك كبير . أما الجانب الآخر فقد قام نظام عالمى التكوين بحق وتشكل من شقين : النظام الرأسمالى الدولى ، ويضم ما أسماه كتاب مدرسة التبعية " المركز " ، وهو مركز ثلاثى كما أشرنا . ثم " النظام الدولى للرأسمالية " ونعنى به اطار العلاقات بين المركز وسائر بلدان العالم المرتبطة به خارج الكتلتين ، أى فى عموم (العالم الثالث) . ومن الشقين نشتق المصطلح الجامع لهما وهو (النظام الاقتصادى العالمى للرأسمالية) . ولقد كانت لهذا النظام صيغة لتقسيم العمل وصيغة للسوق . فأما تقسيم العمل فهو (تقسيم العمل الدولى الرأسمالى) ويقوم على علاقة التخصص الانتاجى والتكنولوجى بين المركز الصناعى المتقدم والمتفوق تكنولوجيا ، وبين " التوابع " ذات المستوى الادنى فى التطور الصناعى والتكنولوجى بدرجات متفاوتة . وأما السوق فهى (السوق الرأسمالية العالمية) وان شئت فقل (السوق العالمية) وكفى ... ! لأن طابعها العالمى الحاكم لم يكن محل شك ، كما أن فاعليتها فى تحديد " القيم " للمنتجات وعوامل الانتاج - انطلاقا من المركز - لم تكن فى حاجة الى برهان . وهى سوق رأسمالية وان كانت تنظم العلاقة مع بلدان " غير رأسمالية " .

ورغم تفوق النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى على النظام (الآخر) من حيث السمة العالمية ومن حيث الفاعلية ، الا ان الكتلة السوفيتية استحوذت على شطر مهم من الطاقات التكنولوجية العالمية ، ومن انتاج ومبادلات السلع ولاسيما الآلات والمعدات (= السلع الرأسمالية) ، كما أقامت علاقات اقتصادية وثيقة مع عدد مختار من بلدان العالم الثالث والتى أعلنت انتهاج طريق خاص قالت انه ليس رأسماليا بالتأكيد . وكان هذا العدد المختار رغم قلته العددية ذا أهمية " مفتاحية " على مستوى القارات الثلاث ، سواء من حيث المكانة الجيوبوليتيكية أو القوة السياسية أو الموارد الاقتصادية . وبلغت ظاهرة (العلاقة الخاصة) بين السوفييت وشطر من العالم الثالث ، أوجها فى أواسط وأواخر الستينات .. وحينما تساقطت الانظمة الحاكمة فى البلاد المعنية على مشارف العقد السبعينى ، وأعقبها السوفييت بنسج خيوط (علاقة خاصة) على المستوى السياسى - العسكرى مع عدد من البلدان التى استقلت عن البرتغال فى (افريقيا الجنوبية) منتصف السبعينات . واذن فقد كان (النظام السوفييتى العالمى يشكل تحديا لا يستهان به للتحالف الغربى ونظامه الاقتصادى على الصعيد الدولى العام . رغم الانشقاق الخطير مع الصين اعتبارا من ١٩٥٧ .

(٢) هيمنة الغرب (بقيادة امريكية) على النظام الاقتصادى العالمى :

وتتمثل فى سيطرة الدول الرأسمالية المتقدمة على الشطر الاعظم من الناتج العالمى المجمع ، والناتج الصناعى ، والموارد التكنولوجية ، والقوى البشرية المؤهلة ، وعلى الشطر الاعظم من التدفقات الدولية بما فيها المبادلات السلعية والخدمية وانتقال رؤوس الاموال والسيولة النقدية والخبرات التقنية والمعلومات العلمية والتكنولوجية الداخلة فى التجارة الدولية وكذا انتقال العمالة (بالهجرة الى اوروبا وامريكا) ، بالاضافة الى السيطرة العملية على المنظمات الاقتصادية الدولية ولاسيما صندوق النقد الدولى وأسرة البنك العالمى .

وكانت هذة الهيمنة الشاملة تقريبا هيمنة فعالة : وأهم مؤشرات الفاعلية - من جهة أولى - نجاح السوق الرأسمالية العالمية " فى الاستحواذ على جل المبادلات الدولية ثم على تقرير " قيم التبادل " للبنود محل المتاجرة وفرضها على جميع أطراف النظام العالمى بما فيها تلك الاطراف التى لا تمثل شركاء مباشرين فى السوق ، فى حال تعاملها فى الاسواق المفتوحة . ومن جهة ثانية فقد اثبت تقسيم العمل الدولى الرأسمالى قدرة دينامية متواصلة على تجديد نفسه من الداخل ، وكفالة ثبات العلاقة الهيكلية التى تربط الدول الصناعية المركزية ذات النظام الرأسمالى بالبلاد المتخلفة اقتصاديا والاقل تطورا عموما ، وهى علاقة " الاعتمادية غير متكافئة " Unequal Dependability

(أو : التبعية فى كلمة واحدة) .

(٣) الطابع " التراكمى " للنمو والركود فى النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى :

ان النظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى قد تضمن فى داخله علاقة استقطابية ثنائية متمركزة حول طرفين أو قطبين : القطب الجاذب الموجب ، أو الفاعل ، ويتمثل فى النظام الرأسمالى الدولى المركزى ، والقطب المنجذب السالب ، أو المنفعل ، ويتمثل فى البلدان المتخلفة اقتصاديا والمرتبطة عضويا بعلاقة تقسم العمل الدولى مع " المركز " وقد تركزت وتمركزت مصادر التطور والنمو الاقتصادى فى العالم الرأسمالى الصناعى المتقدم ، للاسباب التاريخية المعلومة ، بينما حرمت البلاد المتخلفة اقتصاديا من هذه المصادر لذات الاسباب وليس أقلها : الاستعمار والارث الاستعمارى . ومن طبيعة النمو ذى الطبيعة الاستقطابية ، ما يسمى بالاثر التراكمى Cumulative بمعنى ان النمو يميل الى أن يغذى ذاته ، وكذلك يفعل الركود وتكون النتيجة تعاظم النمو وتعميق الركود حول طرفى العلاقة الاستقطابية .

ويلاحظ بالفعل على فترة ١٩٤٥ - ١٩٩٠ أن النظام الاقتصادى العالمى بحكم آلية تشغيله ، ، كان يقوم بالمزيد من مراكمة ومركزة ثمار النمو فى المركز ووجدنا أن النظام الرأسمالى الدولى فى عقر داره (خاصة فى الولايات المتحدة الامريكية) يتولى علاج اعتلالاته - المزمنة والعارضة معا - بالاستخدام الفعال نسبيا لجهازى العرض والطلب .

فعلى جانب العرض تم دفع وتيرة الابتكارية والتقدم التكنولوجى ، وتوظيفه فى القطاعات الطليعية وهى صناعات النفط والصلب والسيارات والآلات والمعدات والصناعات الكيماوية والكهربائية والاليكترونية ، بالاضافة الى استثمار التكنولوجيات الناهضة فى حقبة ما بعد الحرب وخاصة التكنولوجيا النووية ،وتكنولوجيا الفضاء وتكنولوجيا الاليكترونيات .

وعلى جانب الطلب كان يتم حفز الانفاق العام ، على مستويية المدنى والعسكرى . فعلى المستوى المدنى جاء ما يسمى " دولة الرفاهة " Welfare State فى الولايات المتحدة وأوروبا غربا وشمالا ، والقائمة على تبنى الدولة لسياسات اجتماعية عامة تتكفل بمقتضاها بتأمين مستويات للمعيشة عند حدود معينة للفئات الاجتماعية ذات النصيب الأدنى من الدخل ، بالاضافة الى العجزة والمرضى وكبار السن والمتبطلين والفئات المهمشة داخليا . وعلى المستوى العسكرى تم رفع وتيرة الانفاق على التسلح ، وتصعيد سباق التسلح مع الاتحاد السوفيتى بدرجة متزايدة الحدة تباعا . وعن طريق استخدام جهازى العرض والطلب على هذا النحو استطاع النظام الرأسمالى أن يتفادى ولو جزئيا آثار اعتلالاته الكامنة وخاصة الميل الى اهدار الموارد والتعدى على البيئة وتبديد الفوائض وتهميش فئات اجتماعية متزايدة .

أما على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية فقد استطاع هذا النظام تحقيق ازدهار نسبي ملحوظ فى المبادلات والصفقات ، ممثلا فى توسع التجارة الدولية توسعا غير مسبوق ، تحت مظلة الجات ، وتوسيع التدفقات المالية والتكنولوجية من خلال كل من المنظمات الاقتصادية الدولية والشركات عابرة الجنسيات . وقد اتجهت هذه المبادلات الى التركز بين الدول الرأسمالية المتقدمة وبعضها البعض فى المحل الاول .

ومن ذلك تركز رأس المال والسيولة الدولية القادمة من المصادر الأمريكية سواء من موارد حقيقية أو من موارد نقدية خالصة بفعل تصدير الدولارات الورقية ، الى دول اوروبا الغربية غداة الحرب وحتى الستينات ، وسواء من خلال مخصصات اعادة التعمير أو من الاستثمارات الخاصة المباشرة من بعد . وعلى نفس الخطوط المتوازية تركزت التدفقات التكنولوجية في ذات الدائرة ، فى اتجاه قادم من الولايات المتحدة الامريكية الى كل من اليابان وأوروبا ، حتى الستينات ايضا .

ومقابل تركز النمو والمقابلات فى " القطب المتقدم " ، كان الركود ايضا يتوطن ويتعمق فى البلدان المتخلفة اقتصاديا ، والتى لم يحصل الكثير منها على الاستقلال السياسى الاسمى عن الدول الاستعمارية القديمة سوي فى اوائل الستينات ، وتأخر البعض الآخر حتى منتصف السبعينات ، وكان انخفاض عائد الصادرات الأولية للبلاد المتخلفة وعدم الاستقرار السعرى ، وتدهور شروط التجارة أو معدلات التبادل الدولى لها يمثل آلية رئيسية لتحويل الموارد ومركزتها فى العالم الصناعى الرأسمالى

ولقد أدي توطن الركود ، والتأخر النسبى فى التحرر الوطنى من الاستعمار القديم مع قيام ثورات مسلحة لهذا الغرض فى أكثر من بقعة (ولاسيما في الجزائر وفيتنام) ، أدى الى نتيجة استخلصتها بعض النخب والقيادات السياسية فى بلدان عدم الانحياز : وهى ان الانفكاك من اسار الركود ومن الارث الاستعمارى فى آن واحد ، مرهون بانتهاج سياسة اقتصادية جديدة قائمة على فك الروابط الوثيقة مع الدول الاوروبية ، وبناء نوع من العلاقات الخاصة مع السوفيت ، واقامة نماذج للنمو الاقتصادى على اساس من قطاع الدولة - بدلا من القطاع الخاص الضعيف اصلا ، وموجهة نحو السوق المحلية - بدلا من التوجه التصديرى الى الدول الاستعمارية السابقة ، وهو ما يعنى التركيز على الصناعة بدلا من الزراعة والمعادن . وكانت هذه حالة مصر والهند بصفة خاصة .

وقرب استدارة عقد الستينات والوقوف على مشارف السبعينات بدا ان هناك اتجاهين متعاكسين فى النظام الاقتصادى والنظام العالمى عموما :

أما الاتجاه الاول فهو من البلاد المتخلفة اقتصاديا

والقائمة على طليعة عدم الانحياز وما سمي بمجموعة السبعة والسبعين أو العالم الثالث ، واندفاعهابقوة " القصور الذاتي " وبحكم علاقاتها الوثيقة بالسوفيت ، نحو محاولة تصحيح الخلل في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الذي يعمل في غير مصلحتها : وخاصة انخفاض أسعار المواد الاولية ومصادر الطاقة " النفط " بالاضافة الى تركز التدفقات الرأسمالية والتكنولوجية وانتقال الطاقات الانتاجية بين الدول الرأسمالية المتقدمة وبعضها البعض ، واستئثارها بها ، من دون البلاد خارج الكتلتين (العالم الثالث) .

وقد أدى التفاعل العميق بين الدوافع الاقتصادية والدوافع السياسية (ذات الطابع القومي والوطني في العالم الثالث وفي المنطقة العربية خاصة) الى رفع أسعار النفط بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وترافق ذلك تقريبا ، مع تصاعد دعوة العالم الثالث الى اقامة (نظام اقتصادي عالمي جديد) والتي ارتفعت بشكل متبلور لأول مرة في مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في الجزائر في سبتمبر ١٩٧٣ . وعقدت الامم المتحدة دورة خاصة للجمعية العامة هي الدورة الخاصة السادسة في مايو ١٩٧٤ وأصدرت (الاعلان باقامة نظام اقتصادي عالمي جديد) وأعقبها الدورة الخاصة السابعة في العام التالي ، كما أصدرت الجمعية العامة (ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول) . وكان جدول اعمال الدعوة الجديدة شاملا بحق : ابتداء من اصلاح هياكل التجارة الدولية وشروط التجارة ، مرورا برفع نصيب العالم الثالث من الصناعة العالمية ، وتسهيل وتسريع نقل التكنولوجيا ، والانتهاء بتأكيد حق دول العالم الثالث في السيطرة على مواردها الطبيعية . ورغم أن هذه المطالبة لم تكن تعني في تيارها الرئيسي اقامة نظام (جديد) حقا ، وانما تحسين شروط التبادل والتعامل داخل النظام (القديم) نفسه ، الا أنها قد استنفرت قوى الدول الصناعية المستهلكة للنفط والمواد الاولية من أجل السيطرة على زمام الاحداث ، وضبط التفاعلات في النظام العالمي وفق توجهات " المركز " .

وهنا نصل الى الاتجاه الثاني المعاكس ، ونتج أيضا عن التفاعل المعقد بين :

أ - العوامل السياسية (الدولية) والمتمثلة في علاقة القطبية الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وما نتج عنها مما اسميناه (الصراع المحكوم في العالم الثالث) بما فيه من حرب باردة ذات طابع أيديولوجي بين الرأسمالية وما كان يسمى (الشيوعية) نظما وحركات سياسية وتيارات فكرية ، وحرب ساخنة محدودة تمثلت أولا في الحرب الأهلية الكورية (١٩٥١ - ١٩٥٣) ثم الحرب الفيتنامية الطويلة والممتدة حتى التسوية السياسية لها عام ١٩٧٣ . ورغم الانفراج في العلاقة بين الولايات المتحدة وكل من الاتحاد السوفيتي والصين والذي بني في فترة ١٩٧١ - ١٩٧٤ ، بمبادرة أمريكية (نيكسون - كيسنجر) لغايات معقدة ليس هنا محل بحثها ، فانه سرعان ما عاد " الصراع المحكوم " ليضفي طابع الأزمة على الانفراج وخاصة من خلال تمدد النفوذ السوفيتي في المستعمرات البرتغالية السابقة بالجنوب الافريقي بعد ١٩٧٤ (أنجولا وموزمبيق وغينيا بيساو) وأخيرا التدخل العسكري السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩ وهو نفس العام الذي شهد الثورة الايرانية ضد حكم الشاة المدعوم تقليديا من الغرب والولايات المتحدة .

ب - العوامل الاقتصادية الدولية ، والممثلة خاصة في اضطراد التقدم التكنولوجي في دول المركز ، من شرق آسيا (اليابان) وغرب أوروبا (دول الجماعة الاقتصادية الاوروبية) وأمريكا الشمالية . وأدى هذا التقدم الى نوع من الثنائية في الهيكل الاقتصادي - التكنولوجي بين قطاعات صناعية غاربة Sunset Industries وهي تلك التي يتجاوزها مد الثورة العلمية التكنولوجية في مجالاتها الطليعية التي أشرنا اليها وخاصة المنسوجات ، وبين صناعات ناهضة تعكس وتيرة التقدم التكنولوجي . وقد أبرز نهوض الصناعات (الطليعية) الطبيعية المزدوجة أيضا لتكنولوجياتها : ما بين عمليات ومراحل في الصناعة تقوم على كثافة البحث والتطوير وكثافة المهارة البشرية العالية وكثافة رأس المال في حالات معينة ، بين عمليات ومراحل صناعية أخرى تتميز بكثافة استخدام عنصر العمل العادي ونصف الماهر وهي عملية التصنيع البسيط لبعض المكونات الاليكترونية وعملية تجميع الاجهزة من المكونات . وتتميز كل من المراحل والعمليات الاخيرة داخل الصناعات الناهضة والصناعات التقليدية الغاربة ، بكثافة استخدام العمل . ولما كان مستوى الاجر مرتفعا ، وآخذا في الارتفاع ، في الدول الصناعية المتقدمة طوال الستينات وأوائل السبعينات ، في كل من اليابان وأوروبا وأمريكا الشمالية ، فلذلك بدا أن من الملائم اقتصاديا نقل شطر من الطاقات الصناعية في القطاعات التقليدية ، والقطاعات الحديثة ، المتميزة بكثافة الاستخدام للعمالة العادية ونصف الماهرة الى حيث تتوافر " ميزة العمل الرخيص " وفي نفس الوقت تتوفر عوامل سياسية وجيوبولوتيكية متصلة بالصراع مع الاتحاد السوفيتي ، على جبهتي الحرب الباردة والساخنة . وكانت بلدان الشرق الاقصى وبعض بلاد جنوب شرقي أسيا ، بالاضافة الي البلاد الكبيرة ذات الموارد في امريكا اللاتينية (وهي المكسيك والبرازيل والارجنتين) هي (الموقع المفضل) من وجهة النظر السياسية والاقتصادية معا لنقل الصناعات والتكنولوجيا ذات المستوى الادنى بالمقارنة مع العالم الصناعي . مع عدم إغفال تهيؤ العوامل لامحلية في البلدان المعنية .

وخلاصة هذين النوعين من العوامل ، السياسية والاقتصادية ، هي بروز الاتجاة نحو تركيز الدول الرأسمالية المتقدمة لجهودها الاقتصادية في العالم

الثالث نحو إقامة تجارب للنمو الصناعي القائم على كثافة استخدام العمل في كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، وبحيث تتحول (منصات) الحرب الباردة والساخنة ، الى منصات للتصدير الصناعي والنمو الاقتصادي السريع .

وأخذ الاتجاهان المتعاكسان يعملان :

فمن جانب أول أخذ يتصاعد الصراع بين الغرب (وقيادته الامريكية) وبين بعض الأنظمة والقيادات السياسية في العالم الثالث والتي سبق واستخلصت النتيجة القائلة بأن تجاوز الركود رهن العلاقات التقليدية مع دول المركز الرأسمالي ، وخاصة في ضوء ملابسات بعض القضايا الهامة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي . وحينما وصل الصراع في أبعاده الاقتصادية وغير المباشرة الى حد المطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ، بدا أن الامر جد لا هزل فيه ، ونشطت مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة للبحث عن (مخارج) عملية من (المأزق) ، بما في ذلك تصعيد الضغط المباشر ضد الانظمة والقيادات المذكورة . ومن جانب ثان أخذ يتسارع معدل نقل الصناعات الى مجموعتي البلدان في الشرق الأقصى (وعلى وجه التحديد " الجيل الاول" ، أو ما يسمى كذلك والمكون من كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج) ، وأمريكا اللاتينية (الدول الثلاث المشار اليها) . وبدأ يتسارع معدل النمو الاقتصادي ، مع النقل الصناعي لدرجة أن أصبح يشار الى هذه البلدان بمجموعة البلاد حديثة التصنيع NICS

ومايزال الحديث متصلا عن خصائص النظام الاقتصادي العالمي ١٩٤٥ ، ١٩٩٠ :

(٤) تدهور المركز النسبي للولايات المتحدة في النظام الرأسمالي الدولي :

وأخذت هذه الظاهرة في البروز منذ أوائل الستينات بفعل ثلاثة عوامل :

أ - التقدم الاقتصادي والتكنولوجي الهائل في اليابان ، وتحولها الى ركن في (الثالوث) .

ب - استكمال اعادة تعمير اوروبا واستئناف النمو الاقتصادي والاتجاه الى اقامة تجمع اقتصادي مغلق نسبيا هو ما سمي بالسوق الاوروبية المشتركة والتي تطورت الى الجماعة الاقتصادية الاوروبية (وتطورت في التسعينات الى ما يسمى الاتحاد الاوروبي) .

ج - التآكل النسبي للصدارة الامريكية في مجال القدرة الابتكارية وانتاجية العمل والتطور التكنولوجي المدني ، بالمقارنة خاصة مع اليابان ، والى جانب ذلك : تدهور المكانة القيادية للدولار الامريكي في النظام النقدي الدولي ، نتيجة ميل الاوروبيين واليابانيين الى الحد من اقتناء الدولارات والاتجاه الى مبادلاتها ذهبا وفقا للنص الاصلي لاتفاقية بريتون وودز ، مما حمل الولايات المتحدة أخيرا على إيقاف قابلية تحويل الدولارات الى ذهب في ١٧ أغسطس ١٩٧١ .

(٥) الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي في العالم الرأسمالي الصناعي :

ونقصد بذلك ما هو معروف بالدورات الاقتصادية أو التجارية ، ما بين التضخم والركود أو الكساد . وقد أشرنا الى أن العالم الرأسمالي - أو النظام الرأسمالي الدولي - قد شهد ازدهارا نسبيا متصلا تقريبا في فترة ربع قرن (١٩٤٥ - ١٩٧٠) ، من خلال توسع التجارة المتبادلة واتساع نطاق انتقالات رؤوس الاموال والسيولة والاستثمارات المباشرة والتكنولوجيا ، وخاصة بين دول النظام المذكور وبعضها البعض . ومن بين عوامل أخرى فقد كان الازدهار راجعا الى تأمين الحصول على المواد الاولية ، ومصادر الطاقة بأسعار منخفضة (رخيصة) ، من بلدان العالم الثالث وبنهاية الستينات وابتداء السبعينات بدا ان الازدهار النسبي يتعرض لمفعول العلل الكامنة في الاقتصاد الرأسمالي ، من خلال مظاهر متعددة مترابطة - سميت بأزمات النقد ، وارتفاع الأسعار ، والبطالة - ولما أضيف اليها رفع أسعار النفط برزت معها أزمة الطاقة . وهو ما عمق مفعول الأزمة المستبطنة في النظام ، مما أدى الى بروز أزمة دورية جديدة تقوم على تزاوج مظاهر التضخم والركود في آن معا ، وأطلقت عليها من ثم تسمية (التضخم الركودي) Stagflation . وقد امتدت الازمة بدرجات متفاوتة حتى آخر الثمانينات ومطلع التسعينات ، حين بدأت علامات " التعافي " Recovery على هيئة تنبىء بإمكان أن تستمر

ومن المهم هنا ان نشير الى نمط الاستجابة Re-sponse للعالم الرأسمالي الصناعي ازاء الازمة ، ويتكون هذا النمط من شقين :

فاما الشق الاول فهو محاولة (تصدير الازمة) أي نقل عبء الازمة الى الاطراف الخارجية عن النظام ، وهي على وجه التحديد طرفان : المجموعة السوفيتية والعالم الثالث . وبالنسبة للعالم الثالث جرت محاولة نقل عبء الازمة من خلال عدة آليات أهمها :

أ - معاودة خفض أسعار الطاقة بعد صدمة ١٩٧٣ وصدمة ١٩٧٩ (وأسعار المواد الاولية الأخرى) وأدى ذلك الى اعادة توطين الركود في بلدان العالم الثالث ومنها البلاد المنتجة للنفط نفسها فيما أسمته بعض قيادات البلاد المذكورة بالازمة الاقتصادية العالمية ، وقد تجلت آثارها في منتصف الثمانينات .

ب - اعادة تدوير Recycling فوائض النفط المالية المتجمعة في البنوك الدولية عابرة الجنسيات وأسواق السندات وفي الاستثمارات العقارية والمالية في الدول الرأسمالية المتقدمة نفسها - وتمت اعادة التدوير من خلال تصدير رؤوس الاموال على نطاق واسع منذ

منتصف السبعينات حتى منتصف الثمانينات ، عبر توسع البنوك التجارية في الاقراض وتوسع الحكومات والمنظمات الاقتصادية الدولية في تقديم ائتمانات التصدير والتسهيلات الموسعة ... الخ وأدى ارتفاع مستوى التدفقات الرأسمالية الي ما سمى (جبل الديون) العالمي ، وخاصة في العالم الثالث وبصفة أخص على حفنة من بلدان العالم الثالث مثل كوريا الجنوبية والمكسيك ومنها بعض البلدان العربية وخاصة مصر والجزائر والمغرب . وقد نتج عن جبل الديون تزايد أعباء خدمة الدين (الأقساط + الفوائد) وتصاعد معدل الخدمة (نسبة الأعباء الى دخل الصادرات) حتى لقد برزت الظاهرة المسماه (التصدير العكسي لرؤوس الأموال) وكانت أبرز معقبات هذه الظاهرة عجز المكسيك عن الدفع للدائنين عام ١٩٨٢ . أما بالنسبة للمجموعة السوفيتية فقد تمت محاولة اشراكها في عبء الازمة من خلال التوسع في التجارة المتبادلة بين الشرق والغرب East - West Trade عقب عقد (مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا) بهلسنكي عام ١٩٧٥ وترتب على زيادة الواردات في دول اوروبا الشرقية من النفط والاغذية ، زيادة حجم الاستدانة والعجز في ميزان المدفوعات ، وخاصة في البلدان الاكثر تطورا من الناحية الصناعية : بولندا والمجر وتشيكوسلوفاكيا . واما الشق الثاني لنمط استجابة العالم الرأسمالي لأزمته ، فقد تمثل في تصعيد الانفاق العسكرى في الولايات المتحدة – قائدة العالم المذكور بغير منازع – ومعه : التصعيد الخطير في سباق التسلح مع السوفيت منذ اوائل الثمانينات ، مما أسهم في تعميق أزمة الاقتصاد السوفيتي من جراء بطء (الاصلاحات) ودفع الى تغييرات جذرية في الابنية السياسية والاجتماعية توجت بالبيروسترويكا (١٩٨٥) وانهيار الاتحاد السوفيتي (١٩٩٠ – ١٩٩١) .

(٦) " المركنتيلية الجديدة " والنزعة الاقتصادية (القومية) وظهور (الحمائية) في العالم الرأسمالي (٣) . وهذه من أهم خصائص النظام الاقتصادى ، في مركزه الرأسمالي ، في عقدى السبعينات والثمانينات على وجه التحديد . فماذا تعنى ؟ لقد واجهت الولايات المتحدة بالذات " بيئة تقييدية " واضحة في مجال التجارة العالمية : فمن ناحية أولى كانت منطقة شرق آسيا منبع فيضان تصديرى هائل من كل من اليابان والبلدان حديثة التصنيع في الشرق الاقصى ومجموعة جنوب شرق آسيا المسماه (آسيان) . وبينما كانت اليابان هى المستثمر الرئيسى في البدلان الآسيوية منذ مطلع السبعينات مقارنة بالولايات المتحدة ، فان الولايات المتحدة ظلت هى " جهة الاستقبال " الرئيسية لصادرات البلدان المذكورة . وكانت سوقها المفتوحة لكل البلدان الصغيرة حديثة التصنيع ، واليابان ، بينما بقيت الاسواق الاخيرة جميعا مقيدة أمام الصادرات الامريكية . وترتد هذه الحقيقة الى عامل سياسى مؤكد : وهو احتياج الولايات المتحدة الى (الخدمات السياسية والاستراتيجية) لبلدان شرق آسيا ، وكانت مجبرة اذن على دفع (الثمن) الاقتصادى في نفس اللحظة : من موارد وأسواق . وحدث هذا في الوقت الذى شهد الاقتصاد الامريكي فيه ضغطا شديدا علي القطاعات الامريكية المحلية المنافسة للواردات الآسيوية (المنسوجات والجلود والأجهزة الكهربائية والاليكترونية) لدرجة تعريض بعض المنشآت لمخاطر الاغلاق والافلاس

ومن ناحية أخرى ، عدا آسيا ، فقد كانت السوق الاوروبية (المشتركة) مقيدة بفعل التكامل الاقتصادى وكان ذلك في حدود الاستثنادات التى اقرتها اتفاقية (الجات) من مبدأحرية التجارة ، بالاضافة الى السياسة الزراعية المشتركة ، والقائمة على حماية المنتجات الزراعية والغذائية الاوروبية (بالدعم والاعانات والجمارك ... الخ) ، فضلا عن القيود التجارية المفروضة على دخول (الخدمات) الاجنبية وخاصة في مجال المواد السمعية – البصرية .

ومن ناحية ثالثة ، كانت بلدان العالم الثالث تحاول القيام باجراءات دفاعية ممركزة حول الحماية وتقييد حرية أسواقها المحلية ، في رد فعل مشروع وان يكن غير منسق أو مبرمج نحو غايات انمائية محددة .

فهذه هى البيئة التجارية التى واجهتها الولايات المتحدة ، وحدت من صادراتها الى الاسواق الخارجية ، في حين تعاظمت وارداتها بفعل انفتاح سوقها المحلية لاسباب سياسية أساسا كما اشرنا . ولم يكن بد أمام الولايات المتحدة من محاولة التصدى للسياسات التصديرية الهجومية للاخرين ، سياساتهم التصديرية ذات الطابع (الانكماشى) ، وكان (الخيار الهجومى) هو الذي استقرت عليه السياسة الامريكية في مجال العلاقة مع حلفائها في الميدان التجارى ، باتباع مبدأ (الحماية) عن طريق سلة الادوات والسياسات غير الجمركية ، وتكريس هذا المبدأ بصورة مطردة ومنهجية – وتبعتها اوروبا في تشديد قبضة حمايتها (المتشددة اصلا) واطلق على الحماية الشاملة الجديدة ، وقد تحولت الى ما يشبه " المذهب " مصطلح الحمائية Pro-tectionism .

ولم يقتصر امر الحماية على الميدان التجارى في صورة الحمائية ، وانما امتد الى ممارسة التنافس حامى الوطيس في الاستثمارات ونشاط الشركات عابرة الجنسيات خارج الحدود ، وفي أسواق المال والسندات . ويضاف الى ذلك التنافس في الميدان الاقتصادى الخارجي ، تنافس آخر في المجال الاقتصادى المحلي : وذلك بالمباراة الاقتصادية والتكنولوجية وخاصة بين الولايات المتحدة واليابان سعيا الى كسب قصب السبق في الصناعات الطليعية الجديدة اواخر الثمانينات ، وخاصة صناعات المعلومات والاتصالات ، وبصفة أخص

تطوير الشرائح الدقيقة المتكتملة والحاسبات " الذكية "

ويطلق بعض الباحثين على هذا المناخ المحموم ، المشحون بالحمائية والمنافسة Rivalery بين الحلفاء الكبار تعبير (القومية الاقتصادية) أو " المركنتيلية الجديدة " تشبيها لها بالسياسات (المركنتيلية) القديمة ذات الطابع التجارى المتشدد قبل الثورة الصناعية .

كانت هذه هى صورة المشهد الاقتصادى العالمى داخل النظام الرأسمالى الدولى ، مع مطلع التسعينات .

٧ - اشتداد حدة التأزم الاقتصادى فى بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى :

وقد ظهرت علامات التأزم منذ تباطؤ حركة الاصلاحات الاقتصادية فى اواسط الستينات مقابل تشديد قبضة البيروقراطية - التكنوقراطية ، على الاحزاب الحاكمة وأجهزة الدولة والمجتمع السياسى . وكانت حالة القطاع الزراعى ، وحالة التكنولوجيا الصناعية مثالين بارزين لأزمة اقتصادية تستفحل باضطراد . ومع صدمتى النفط ١٩٧٣ و ١٩٧٩ ، وبالتالى تعاظم فاتورة واردات الطاقة لدى دول اوروبا الشرقية فى معاملاتها مع الاتحاد السوفيتى ، وتعاظم فاتورة الواردات الغذائية والتكنولوجية للكتلة السوفيتية ككل فى اطار (التجارة بين الشرق والغرب) - تزايدت وطأة الازمة من خلال تفاقم العجز فى موازين التجارة والمدفوعات ، وتزايد عبء الديون وخدمتها كما اشرنا سابقا .

وقد قامت الولايات المتحدة منذ مجيىء ادارة ريجان ١٩٨١ بقيادة حلفائها نحو تشديد القيود على صادرات التكنولوجيا المتقدمة والحساسة الى دول المجموعة السوفيتية ، مما حرمها من مصدر هام للتحديث الصناعى فى ضوء جمود العلاقة الارتباطية بين مؤسسات البحث والتطوير والصناعة المحلية ، وجمود العلاقة ايضا بين الصناعات العسكرية والفضائية السوفيتية والقطاع المدنى . واضافة الى تقييد نقل التكنولوجيا ، اتجهت الولايات المتحدة بالذات الى تصعيد سباق التسلح مما ارهق الاقتصاد السوفيتى (العليل) .

وبوصول جورباتشوف الى قمة السلطة السوفيتية ١٩٨٥ ، حدثت تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية متتالية . وبرغم علامات التحسن التى بدت على الاقتصاد السوفيتى فى ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، اخذت علائم التدهور المتصل والمتسارع تدب فى أوصال الكيان السوفيتى والكيانات المحلية فى أوروبا الشرقية وبعلاقاتها المتبادلة . وقد استثمرت الولايات المتحدة ودول التحالف الغربى تدهور الاوضاع الشامل وخاصة فى كل من الاتحاد السوفيتى وبولندا والمانيا (الشرقية) ، واستخدمت آليات غير الاقتصادية بنجاح : آليات الدعاية والمخابرات ، وديبلوماسية التفاوض بالاضافة الى الاغراق الاقتصادى ، فساعدت مساعدة حاسمة على تهاوى (الرجل المريض) ، حتى سقط بالفعل بعد معاناة طويلة مع المرض فى اواخر ١٩٩١ .

القوى الدافعة للانتقال فى الثمانينات واوائل التسعينات

شهدت الثمانينات وأوائل التسعينات تغيرات جذرية فى النظام العالمى عموما والنظام الاقتصادى العالمى خصوصا ، شكلت ما يمكن ان نسميه (القوى الدافعة) للانتقال من النظام العالمى السابق الى نظام لاحق ، وأهم هذه القوى ما يلى :

اولا : " الانفراد بالقمة " : العالم الرأسمالى المركزى والتكنولوجيات الجديدة :

يمكن القول أن التطور التكنولوجى المعاصر قد مر بثلاث مراحل اساسية :

المرحلة الاولى : الثورة الصناعية ، واستمرت قرابة القرنين ، اعتبارا من الربع الاخير من القرن الثامن عشر وانتهاء بانتصاف دورة القرن العشرين بنهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا . وما بين هاتين النقطتين الزمنيتين شهد العالم الصناعى ، الرأسمالى المتقدم تحولات فاصلة ، وخاصة بنهاية القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين . من ناحية الجوهر أى بنية العملية الانتاجية والعلاقة بين عناصر الانتاج ، يمكن القول أن الثورة الصناعية قامت على نقل العبء العضلى وشطر من العبء الذهنى لعنصر العمل البشرى الى الآلة ، باستخدام مصدر طاقة صناعى . وكان التعبير التطبيقى للثورة الصناعية فى بدايتها هى الصناعات الميكانيكية والطاقة البخارية . وبنهاية القرن الماضى وأوائل القرن الجارى تطورت مصادر الطاقة الى استخدام النفط وتوليد الطاقة الكهربائية ، وبرزت الصناعات الكيمائية والكهربائية وصناعة معدات النقل الحديثة برا وبحرا وجوا . وواصلت تطورها خلال النصف الاول من القرن العشرين .

المرحلة الثانية : دشنتها نهاية الحرب العالمية الثانية واستمرت قرابة ربع قرن أى حتى أوائل السبعينات ، ويطلق عليها (الثورة العلمية - التكنولوجية) وجوهرها : السعى الى نقل شطر رئيسى (متزايد) من العبء الذهنى البشرى الى الآلة . وقد شهدت ظهور الطاقة النووية ، وأبرز صناعاتها البازغة هى (الصناعات الاليكترونية . وقد تزاوج المصدر النووى للطاقة والتصنيع الاليكترونى فانتج تطبيقات بارزة اهمها : الصناعات العسكرية ولاسيما اسلحة التدمير الشامل ووسائل اطلاقها وأبرزها الصواريخ عابرة القارات ، متعددة رؤوس وذاتية الدفع ، وصناعة الاجهزة الاليكترونية الدقيقة التى امتدت استخدماتها على مدى واسع فى المجالين العسكرى والمدنى والصناعات

الفضائية ، الاقمار الصناعية وسفن الفضاء والمكوك الفضائي والمحطات الفضائية وأخيرا تطوير الالات ومعدات النقل بانتشار وسائل التحكم الذاتي الأتوماتيكي.

هذا وقد احتضنت الدول الاوروبية الغربية الثورة الصناعية الاولى وخاصة بريطانيا ثم فرنسا ثم المانيا ولحقت بها الولايات المتحدة مع استدارة القرن ، وكذلك اليابان وجزء من روسيا وبنجاح الثورة البلشفية عام ١٩١٧ فى روسيا وقيام الاتحاد السوفيتي من بعد ، دخل الاتحاد السوفيتي عصر الثورة الصناعية من بابها الواسع ونجح فى اللحاق بأوروبا الغربية والولايات المتحدة واليابان الى حد كبير ، بالتركيز على صناعة الالات والمعدات لكل من الزراعة والصناعة .

وغداة الحرب العالمية الثانية أخذت اوروبا الغربية تعالج جراح الحرب باعادة التعمير ، بينما استدارت اليابان بعد الهزيمة لتعيد بناء صناعاتها المدنية ولكن الولايات المتحدة برزت كأقوى دولة صناعية فى العالم الرأسمالى ، ونهض الاتحاد السوفيتي من فوره مشاركا فعالا فى قلب الثورة العلمية التكنولوجية : بصنع القنبلة الذرية فالهيدروجينية عقب الولايات المتحدة مباشرة وسبقها فى اطلاق أول قمر صناعي (سبوتنيك) عام ١٩٥٧ ، وأخذ طوال الخمسينات والستينات يطور بالتوازي مع الولايات المتحدة صناعات الالات والمعدات ويحاول تطبيق أتوماتيكية الصناعة . وبينما توقفت حركة الدفع الاقتصادى والتكنولوجي بعد انتصاف عقد الستينات ، وكانت الولايات المتحدة واليابان واوروبا الغربية وخاصة الاخيرتين تواصل التعميق الصناعى والتكنولوجي بقوة هائلة .

وفى أوائل السبعينات ، كان الاتحاد السوفيتي ينتهج سياسة هجومية فى مناطق معينة من العالم الثالث وفى علاقاته بأوروبا الشرقية ، بينما تعتمل العلل فى اقتصاده ومجتمعه وكيانه السياسى ، ليدخل فيما سمى (مرحلة الركود) . ولئن كانت اوروبا والولايات المتحدة قد دخلت بالنظام الرأسمالى الدولى دورة التضخم الركودى منذ أوائل السبعينات ولأكثر من عقد ، كانت اليابان تتولى باسم النظام المذكور فى نفس الوقت مهمة التطوير التكنولوجي المتسارع والعميق فى كل ميدان من ميادين الصناعة المدنية . ولما بدأت أوروبا وأمريكا فى التعافى الاقتصادى النسبى مع اوائل الثمانينات ، أخذت تنهج مع اليابان نهجا هجوميا Of-fensive فى حقل التكنولوجيا ، فضلا عن النهج السياسى الهجومى للولايات المتحدة ازاء الاتحاد السوفيتي والعالم الثالث في أن معا وكان الخطان متوازيين ولكن متفاعلين بصورة معقدة .

وخلال الثمانينات ، ثم اوائل التسعينات ، بدا ان التطور التكنولوجي قد وصل فى امريكا واليابان واوربا الغربية الى مدى بعيد والى عمق بعيد الغور في ذات اللحظة التي كان الاتحاد السوفيتي قد انهار أو كان بسبيله الى ذلك ومعه اوروبا الشرقية المتحالفة كلها ودع عنك معظم العالم الثالث .

وهكذا انفردت الدول الرأسمالية المتقدمة بالقمة على مرتفع التكنولوجيا ودخل العالم من ثم المرحلة الثالثة للتطور التكنولوجي وهى : مرحلة التكنولوجيا العالية High - Tech ويطلق عليها ايضا "تكنولوجيا القمة " Top Technologies واخذت فى التبلور فى الثمانينات واوائل التسعينات ، ومازال تطورها جاريا ، ويتمثل جوهرها فى السعى الى نقل معظم النشاط الذهنى للانسان الى الالة ، وباختصار صنع " الات ذكية " تحاكى الذكاء البشرى بل وتفوقه فى وظائف جزئية معينة مع اعادة صياغة المعرفة البشرية ككل : انتاجا وتوزيعا وتوصيلا واستهلاكا .

وأبرز تكنولوجيات القمة :

أ - تكنولوجيات المعلومات ، ومعها تكنولوجيا الاتصالات من بعد (أو الاتصالية Telematics) ونتاج تزاوجهما : صناعة " المعلوماتية " Informatics

ب - التكنولوجيا الحيوية ، وخاصة الهندسة الوراثية .

ج - تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة .

د - تكنولوجيات المواد الجديدة ، وخاصة المواد فائقة القدرة على التوصيل وفائقة التحمل للحرارة .

وبينما تركز التكنولوجيا الاولى على صنع الاجهزة الاليكترونية الدقيقة التى تقوم بالوظائف الذكية ، (الحاسبات العاملة بتقنيات الذكاء الاصطناعى) فى الانتاج والادارة والثقافة والتعليم والترفيه والخدمات على اختلافها والخدمات والاعمال التجارية والمنزلية ، مع اتاحة المعلومات والمعارف بالمعنى الواسع ومن ناحية المبدأ (عن طريق الاقمار الفضائية والكوابل الضوئية تحت الماء) لكل من يستطيع الدخول على الاجهزة المذكورة فى شتى أرجاء الدول والكون ككل . فإن التكنولوجيا الثانية تركز على تغيير وتحسين الصفات السلالية للنبات والحيوان (والانسان ايضا) مع الدخول فى حلبة تطوير الحاسبات والاليكترونيات الدقيقة من خلال ما يسمى (الشبكات العصبية) والبحث فى احلال البروتينات محل شرائح السيليكون أو احلال بعض المواد الجديدة مثل أرسينيد الغاليوم . وتقوم التكنولوجيا الثالثة بالنظر فى بدائل مصادر الطاقة الاحفورية Fossile والنووية ، بمصادر جديدة ومتجددة وخاصة من الشمس . ومعها التكنولوجيا الاخيرة التى تنظر فى بدائل المادة .

وبذا تشمل تكنولوجيات القمة طموحا واسعا جدا ، طموح استبدال المادة والطاقة والكائنات الحية بل والانسان ايضا ربما ... ؟

ولئن كان هذا الطموح يخص المستقبل غير المنظور مما يجعل التنبؤ العلمي مهمة بالغة الصعوبة ، فإن هناك مشروعا طموحا في متناول اليد ، مما يطبق او يجرى تطبيقه في الوقت الراهن وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ثم اليابان وخاصة في الشق الثاني من المشروع وهو تطوير المعلوماتية - وقلبها الذكاء الاصطناعي وتطوير الاتصالية - وقلبها طرق المعلومات فائقة السرعة Super Information High Ways

وتنفرد الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة (الثالوث) بالسيطرة على مشروعات تكنولوجيا القمة أو هي تحتل " القمة " على " القمة " .

ومجرد الانفراد ليس مهما في حد ذاته وانما يهمنا في بحث طبيعة النظام العالمي الراهن أمر آخر هو " الاستئثار " . ويعني الاستئثار بمفهوم المقابلة : الاستبعاد . (وكلتا الكلمتين تعبر عنهما اللفظة الانجليزية Exclusion) ونقصد هنا ان انفراد الثالوث المركزي بالتكنولوجيا العالمية يتميز ب " قصر " المعارف والمهارات العليا عليه دون سواه أي استبعاد الآخرين . وقد يقول البعض هنا أنه ليس " قصرا " ولكنه " اقتصار "، وليس في الامر " استبعاد " من ثم لكنه " ابتعاد " الآخرين . هي قضية مفتوحة للجدل على أي حال ولا يهمنا محاولة الحسم فيها لصالح هذا الطرف او ذاك ولكن يهمنا فحص حالة الواقع . فإلام يشير الواقع التكنولوجي ؟

ولنقدم هنا بعض المؤشرات التقريبية :

(١) الانفاق على البحث والتطوير : نسب مئوية من الاجمالي العالمي مقدرة لعام ١٩٨٠ و ١٩٩٠ لمجموعات الدول . انظر الجدول التالي .

وواضح من هذا الجدول عن الفترة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٠ الارتفاع الكبير في نصيب أمريكا الشمالية (= الولايات المتحدة الى حد كبير) ونصيب آسيا بمعدل أقل (وفيها كل من اليابان والبلاد حديثة التصنيع) بينما انخفض نصيب المجموعات الدولية الاخرى بدون استثناء بما فيها أوروبا والاتحاد السوفيتي السابق وكان الانخفاض جد ملحوظ ودراماتيكي الطابع في بلدان العالم الثالث من امريكا اللاتينية وأفريقيا والبلاد العربية . ولا ننسى هنا ان الولايات المتحدة هي الاكثر انفاقا على البحث والتطوير ضمن الثالوث (ويتوقع ان يكون هذا الاتجاة قد استمر في النصف الاول من التسعينات اما عن دول الاتحاد السوفيتي السابق وخاصة روسيا فليس أمرها بحاجة الى كثير بيان) - انظر البيان المرفق :

(٢) التصنيع : بينما تتفوق الولايات المتحدة علي سائر دول العالم وطليعتها التكنولوجية دول الثالوث ، في مجال البحث العلمي الأساسي والتطبيقي بالاضافة الى التطوير التجريبي ، بمعايير النفقات والأفراد العلميين ، فإن الوضع الخاص بالتصنيع في الحقل مختلف الى حد ما ، حيث تسود المنافسة الضارية على احتلال المواقع المتقدمة بين الولايات المتحدة واليابان ، وبعبارة اخرى فإنه بينما تشير الدلائل الى التفوق الامريكي على مستوى العلوم والمعارف - الفكرية والادبية والفنية - وبرامج الحاسبات (حيث توجد في الولايات المتحدة وحدها حوالي ٢٥,٠٠٠ شركة عاملة في انتاج وخدمات البرامج Soft - Ware بمعدل نمو يصل سنويا الى ٣٠ - ٣٥ ٪ في التسعينات وخاصة في حقل برامج الحاسبات الصغيرة Micro والتي تمثل ٤٠ - ٤٥ ٪ من هذا النمو فإن اليابان تشاطر الولايات المتحدة السيطرة في المجال الصناعي التطبيقي (٤) .

ونشير في هذا الصدد الى :

أ - توزيع كبرى الشركات العاملة في تصنيع الشرائح الدقيقة Micro - Chips عام ١٩٨٧ (بالمليون دولار) : انظر جدول (الشركات العاملة في تصنيع الشرائح الدقيقة) .

ويتضح من هذا الجدول ان الولايات المتحدة واليابان متساويتان تقريبا في الشرائح ، وفي مبيعات أشباه الموصلات وان كان حجم المبيعات الكلية للشركات اليابانية يتفوق على نظائرها الامريكية .

ب - الروبوت الصناعي (الانسان الآلي) :

ونشير هنا الى استخدام هذا النوع من الالة ذاتية الحركة لعام ١٩٨٦ بين أعضاء الثالوث : انظر " جدول الروبوت الصناعي "

ويتضح هنا التفوق المقارن لليابان وبفارق كبير - ازاء كل من الولايات المتحدة واوروبا في صناعة واستخدام الروبوت .

وملاحظتنا الاستنتاجية رغم ما سبق هي أن الولايات المتحدة تهيمن على مصادر التطوير التكنولوجي المستقبلي وهو " البحث والتطوير " R & D وتهيمن قبل ذلك على صناعة البرامج الجاهزة للحاسبات الآلية ، كما تهيمن - قبل كل ما سبق وأهم منه - علي صناعة المواد الفكرية التى تدخل في قوالب الاجهزة الاليكترونية السمعية - البصرية ، وأجهزة البيانات والمعلومات القابلة للقراءة Readable ، لتشكل جميعها التوجهات المعرفية والقيمية لعقول وقلوب سكان الكرة الارضية جميعها ، بأقطارها الاربعة . أو هكذا يراد للأمر أن يكون . فهل سيكون ؟ سؤال مفتوح على أي حال .. !

ثانيا : إعادة هيكلة النظام العالمي : على أساس تكنولوجي :

تميل القوى الاقتصادية المسيطرة تكنولوجيا على تاكيد سيطرتها عبر الزمن بوسائل مستحدثة . ويحقق الانفراد بالسيطرة التكنولوجية ، والاستئثار والاستبعاد

جدول الانفاق على البحث والتطوير

	عام ١٩٨٠	عام ١٩٩٠
أمريكا الشمالية	٣٢,١٪ من الاجمالي	٤٢,٨٪
أوروبا	٣٣,٩٪	٢٢,٢٪
آسيا بما فيها اليابان	١٣,٥٪	١٩,٦٪
الاتحاد السوفيتي السابق	١٥,٥٪	١٢,٣٪
الأوقيانوسيا	١٪	٠,٦٪
أمريكا اللاتينية والكاريبي	١,٨٪	٠,٦٪
الدول العربية	١,٨٪	٠,٧٪
أفريقيا	٠,٤٪	٠,٢٪

المصدر : UNESCO, World Science Report 1993,
UNESCO, Publishing, Paris, 1993, P.90.

بيان عدد العلماء والمهندسين فى البحث والتطوير والانفاق العسكرى عليهما

أ - عدد العلماء والمهندسين العاملين فى البحث والتطوير (حسب تقدير الوقت الكامل) عام ١٩٨٩ :

الولايات المتحدة	٩٤٩٣٠٠
الاتحاد الأوربى	٦١٠٢٢٩
اليابان	٤٥٧٥٢٢

ب - عدد العلماء والمهندسين فى البحث والتطوير لكل ألف من افراد قوة العمل (١٩٨٩) :

الولايات المتحدة	٧,٦
الاتحاد الأوربى	٤,٢
اليابان	٧,٣

ح - الانفاق الاستثمارى الاجمالي على البحث والتطوير عام ١٩٩١ (بالمليون "ايكو" -أى وحدة العملة الأوروبية) .

الولايات المتحدة	١٢٤٥٥٩
الاتحاد الأوربى	١٠٤١٨٤
اليابان	٧٧٧٠٠

المصدر :
UNESCO, World Science Report 1993, P. 45,47.

جدول توزيع كبرى الشركات العاملة فى تصنيع الشرائح الدقيقة (بالمليون دولار) .

الشركة	الدولة	مبيعات أشباه الموصلات	المبيعات الكلية
NEC	اليابان	٣٢٤٠	١٩٦٦٥
IBM	الولايات المتحدة	٣١٠٠	٥٤٢١٧
TOSHIBA	اليابان	٢٩٨٠	٢٦٠٧٠
HITACHI	اليابان	٢٥٦٠	٣٤٩١٩
MOTOROLA	الولايات المتحدة	٢٣٨٠	٦٧٠٧
TEXAS INSTRUMENTS	الولايات المتحدة	٢١٥٠	٥٥٩٥
NATIONAL SEMI CONDUCTORS	الولايات المتحدة	١٧٢٥	١٨٦٨
PHILIPS	هولندا	١٥٥٠	٢٦٠٢١
FUJITSU	اليابان	١٤٥٠	١٤٩٦٥
MATSUSHITA	اليابان	١٤٥٣	٣٤٠٥١
INTEL	الولايات المتحدة	١٣٥٠	٧-١٩
MITSUBISHI	اليابان	١١٨٥	١٥٥٤٣
SHARP	اليابان	١٠٦٥	٨٣١٤
AT & T	الولايات المتحدة	١٠٠٠	٣٢٥٩٨
AMD	الولايات المتحدة	٩٩٧	٩٩٧

المصدر :

U.N. Centre on Transnational Corporations, The Transnational Corporations and the Transfer of New and Emerging Technologies to Developing Countries, U.N., New York, 1990, Table (4), p. 33.

جدول الروبوت الصناعي

اليابان	٩٠,٠٠٠	
أوروبا		
الاجمالي	٤٠,٠٠٠	(منها ٣٠٠٠ روبوت في أوروبا الشرقية)
المانيا الاتحادية	١٢,٤٠٠	
الولايات المتحدة	٢٦,٠٠٠	

المصدر : U.N., Centre ..., Op. Cit., Table 11, P. 48.

النسبي ، هدف " تعظيم العوائد " Return Max-imization بوسائل عديدة من بينها إعادة توطين الانشطة الصناعية والتكنولوجية Relocation أى إعادة توزيع مواقعها الجغرافية ، على أساس من اعادة التخصيص Reallocation أى اعادة توزيع حلقات القيمة المضافة في السلسلة التكنولوجية للمنتجات وبعبارة أخرى فإنه يجرى على قدم وساق ، نقل تكنولوجيات بعينها الى مناطق جغرافية بعينها خارج " المركز المثلث " بهدف تعظيم العوائد على المستوى العام للنشاط الاقتصادى للدول والمنشآت المسيطرة على " التكنولوجيا الرفيعة " وفق صيغة (احتكار القلة) Ol-igopoly

وأهم ما يصادفنا هنا - مما يمكن التدليل عليه تجريبيا :-

أ - استبعاد الاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية المتحالفة معه من حقل المشاركة في تصدر العلم والتكنولوجيا على الصعيد العالمي ، مع النظر الى امكان عرض صيغ جديدة للمشاركة على مستوى ادنى بين الثالوث من ناحية وبين روسيا الاتحادية ومعها البلدان من اوروبا الشرقية الأعلى تطورا من الناحية الصناعية ، تاريخيا ، والاكثر ارتباطا ، تقليديا مع اوروبا الوسطى والغربية ، وتلك هي : بولندا والمجر والتشيك . (ودع عنك جمهورية المانيا الديموقراطية سابقا والتي جرى " ضمها " الى المانيا الاتحادية بالفعل) .

ب - المشاركة الفعلية للبلاد حديثة التصنيع ، في آسيا بصفة خاصة وشرق آسيا بصفة أخص ، في التطور التكنولوجي ، ولكن على مستوى أدنى بالطبع ، من مستوى ذلك التطور في الثالوث ونشير هنا الى المجموعات الآتية عموما :

١ - مجموعة " الجيل الاول " من البلاد حديثة التصنيع في الشرق الاقصى وتشمل :

كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة .

٢ - مجموعة " الجيل الثاني من البلاد حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا وتشمل :

ماليزيا - اندونيسيا - تايلاند .

٣ - الدولتين القارتين في شرق وجنوب آسيا الصين والهند .

٤ - بلاد امريكا اللاتينية الاوفر مواردا والاكثر تصنيعا : وهي البرازيل والمكسيك والارجنتين ، وخاصة المكسيك (التي انضمت بالفعل الى منطقة التجارة الحرة " نافتا " مع الولايات المتحدة وكندا) .

ج - اقصاء سائر العالم الثالث من حلبة التطور الاقتصادى والتكنولوجي ، وخاصة الدول العربية ، والافريقية جنوب الصحراء ، والاسلامية باستبعاد حديثة التصنيع فيها .

- وفيما يلي نقدم بعض الدلائل الرقمية على الحقائق الثلاث السابقة والمتضمنة في : " أ " و " ب " و " ج " .

(أ) فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتي السابق وأوروبا الشرقية ، نواجه حقيقية مزدوجة تدعو للحيرة عند أول وهلة . فمن جانب أول نلاحظ انخفاض معدل الاستثمار ونسب نموه في الاقتصاد السوفيتي واقتصادات اوروبا الشرقية منذ مطلع الثمانينات ، وحتى لقد بلغ معدل نمو الاستثمار الثابت الاجمالي في الاتحاد السوفيتي ٢,٥ ٪ فقط عام ١٩٨٥ ، مقابل تغير بالسلب لدى أوروبا الشرقية بنسبة ٤,٥ ٪ في نفس العام . وواصل المعدل انخفاضه في الاتحاد السوفيتي حتى بلغ ١,٥ ٪ عام ١٩٨٢ (٥) ولكن من جانب آخر يلاحظ من تتبع الأحوال

الاقتصادية فى الاتحاد السوفيتى خاصة ، أن الاقتصاد السوفيتى كان قد أخذ فى التعافى فى فترة ١٩٨٦ – ١٩٨٧ حيث حقق معدل نمو فى الناتج المادى الصافى بنسبة ٤,١ ٪ مقابل ٣,٩ ٪ كمعدل مستهدف فى الخطة . وتجاوزت الزراعة والصناعة الأهداف المخططة ، وكان أعلى معدل للنمو الصناعى فى داخل قطاع الصناعات الهندسية ، وخاصة الفروع ذات التكنولوجيا العالية (٦)

وتفسير ما يبدو من تناقض – من وجهة نظرنا – أن إنخفاض معدل نمو الاستثمارات يعكس الركود الاقتصادى العام ونمط ادارة العلاقات الاقتصادية الخارجية فى الكتلة السوفيتية ، ولكن هذا كان لا يبرر الانهيار الشامل – اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا – والذى انتهى بالسقوط (التراجيدى) لكيان الكتلة جميعها . وانما يبدو لنا أن نمط ادارة الازمة من قبل القيادة السياسية السوفيتية (جورباتشوف) – كمنوذج سيىء لإدارة الأزمات – قد واجهه نمط ادارة الأزمة الأمريكى – كنموذج جيد . ومن التقابل فيما بينهما – وهو موضوع معقد يخرج عن نطاق هذه الدراسة – حدث ما حدث فى نهاية الامر ، مما لم تكن تبرره العوامل الاقتصادية والموضوعية وحدها . ونجد من ثم أن وصف " الاستبعاد " كعمل ارادى مصمم يصدق الى حد كبير على العملية التى تمت بها " الازاحة " السوفيتية من قلب التطور التكنولوجى والاقتصادى المعاصر .

(ب) فيما يتعلق بالبلاد حديثة التصنيع وخاصة فى آسيا الشرقية ، ويلاحظ حدوث انتقالات ملموسة لأجزاء معينة من التكنولوجيات العالية ، ولاسيما فى تكنولوجيا الاليكترونيات الى بلاد شرق آسيا حديثة التصنيع والى عدد محدود فى أمريكا اللاتينية فى المقام الثانى .

وتشير الدراسات التى أعدها مركز الشركات عابرة الجنسيات بالامم المتحدة حول عمليات نقل التكنولوجيات الجديدة الى البلاد (النامية) بواسطة الشركات المذكورة الى ان بلاد جنوب شرق آسيا تقف فى صدارة البلاد (النامية) التى يتحقق فيها استخدام وتطوير التكنولوجيات الجديدة والبازغة Emeing وخاصة كوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج وتايوان وماليزيا وبدرجة أقل : الفلبين وتايلند .

وتحت المجموعة السابقة ، تأتى مجموعة ثانية من كبرى الدول النامية وتشمل الارجنتين والبرازيل والصين والهند واندونيسيا والمكسيك وباكستان .

وبعدها فى المرتبة تأتى مجموعة ثالثة تشمل عددا من البلاد متوسطة الحجم وخاصة فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، وفى شمال افريقيا (لعل من بينها مصر) حيث تحدث درجات متفاوتة من استيعاب التكنولوجيات الجديدة .

وأخيرا – وعند القاع فى تصنيف (البلاد النامية) تكنولوجيا تأتى البلاد الاقل نموا فى أفريقيا بصفة أساسية ، وتمارس أقل درجة نسبيا من التطوير والبحث فى حقل التكنولوجيات الجديدة (٧) .

واذن فلقد تركزت انتقالات التكنولوجيا الجديدة على منطقة جنوب شرق آسيا تليها بعض دول أمريكا اللاتينية ، وكلتاهما مما درج البحث فى الاقتصاد الدولى المعاصر على تصنيفها فى فئة (البلاد حديثة التصنيع) NICS ولكنها ليست اية انتقالات ، فهى محدودة بأجزاء معينة دون غيرها من التكنولوجيات البازغة . ونقل التكنولوجيا يتركز أول ما يتركز فى الحقل الاول من الحقول الاربعة التى سبقت الاشارة اليها فى التكنولوجيا العالية ، ونقصد حقل الاليكترونيات والمعلومات دونما نقل يذكر فى حقول التكنولوجيا الحيوية والمواد الجديدة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . ثم ان نقل التكنولوجيا داخل الاليكترونيات والمعلومات ينصب على عمليات التجميع Assembly وعلى المساهمة الفرعية فى اشباه الموصلات (٨) .

وتتعزز الاتجاهات المستخلصة من سجل نقل التكنولوجيا ببيانات توزيع الاستثمار الاجنبى الخاص المباشر الذى تقوم به الشركات عابرة الجنسيات : فحسب بيانات تقرير الاستثمار العالمى – عام ١٩٩٣ والذى تنشره الامم المتحدة (٩) يتضح أن الاستثمارات قد تركزت فيما بين الدول المتقدمة وبعضها البعض ، ويذهب النصيب الاقل الى البلاد (النامية) ، ومن بين الدول الاخيرة تستأثر منطقة (شرق وجنوب آسيا) بنصيب الاسد : فمن اجمالى حجم الاستثمار عام ١٩٩٢ والذى بلغ ١٤٨,٣٥٣ مليون دولار استأثرت الدول المتقدمة بمبلغ ١٠٧,٧٩٣ مليون دولار ، بينما أخذت الأقاليم والبلاد المسماة بالنامية ٣٨,٧٦٨ مليون دولار . وقد استأثرت المنطقة الآسيوية المشار اليها بحوالى نصف الاستثمارات الاجمالية للمجموعة (النامية) وهو ١٩,٩٦٧ مليون دولار ، يليها منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبى وأخذت ١٥,٢٣٥ مليونا . (ولا ننسى أن البلاد حديثة التصنيع تتركز فى كل من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية .

ويتبقى (الفتات) لتأخذه القارة الأفريقية بمقدار ٢,٥١٤ مليون دولار ويذهب معظمها الى البلاد الافريقية المصدرة للبترول بقيمة ١,٩٢٨ مليون بينما لا تصل الى سائر البلاد الافريقية سوى ٢٦٩مليون دولار فقط ..!

ونشير فى ختام هذه النقطة الى أن تركز التدفقات التكنولوجية والاستثمارية على مجموعة البلاد حديثة التصنيع ، وخاصة فى شرق آسيا ، لا يعنى أى أوهام حول قرب وصول هذه المجموعة أو أحد أعضائها الى مصاف الدول الصناعية المركزية . فالحق أن معراج التطور التكنولوجى مرتب بصورة جامدة نسبيا ، بحيث

يستحيل الى حد كبير " اللحاق " الفعلى بمجموعة (الطليعة) أو الصف الاول . وفى هذا المجال تؤكد الدراسات المتخصصة عن " التكنولوجيا العالية " High Tech فى بلد مثل كوريا الجنوبية (١٠) وهى من أعلى بلاد المجموعة حديثة التصنيع تطورا وتكنولوجيا وتصنيعا الى انه من المستحيل عليها مجاراة الدول الصناعية الكبرى فى المنافسة حول تلك التكنولوجيا وذلك لأسباب محددة ، فى مقدمتها : الاعتماد المكثف على الولايات المتحدة واليابان فى الحصول على التراخيص Licenses المتعلقة بكل التكنولوجيات المتقدمة تقريبا ، والضآلة النسبية لنفقات البحث والتطوير ، حيث بلغ انفاق كوريا الجنوبية عام ١٩٨٨ أقل من انفاق شركة أمريكية واحدة فى هذا المجال وهى شركة I . B . M وانخفاض مستوى البنية الاساسية للقوة البشرية المؤهلة تقنيا فى المقل (لا يوجد عالم واحد فى صناعة أجزاء السيارات مثلا) .

وأخيرا الوضع المتدهور للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع قوة الشركات العملاقة ، الاحتكارية وعائلية الطابع والمسماة (شايبول) -Chae bol .

غير ان هذا لا يمس الاستنتاج الرئيسى ، والذى نجد له صياغة أخرى فى احدى دراسات جامعة الامم المتحدة حيث تقول (ان البلاد الاكبر والاكثر تطورا فى العالم الثالث هى الاكثر تهيؤا للاستفادة من الابتكارات القائمة على تكنولوجيا الاليكترونيات الدقيقة - نظرا لأن هذه الابتكارات تميل الى أن تكون أكثر كفاءة عند مستويات أعلى للأجور (١١) .

ج - بقية البلاد (النامية) : الدول العربية والافريقية جنوب الصحراء والاسلامية باستثناء حديثة التصنيع .

ويبدو لنا من بحث مسار التطور التكنولوجى العالمى ونقل التككنولوجيا الى ما كان يسمى بالعالم الثالث ، أنه بعد استنزال المجموعة حديثة التصنيع ، يظل عندنا " الباقى " و" البقية " فى ذات اللحظة . فأما الباقى فيعنى هنا الآخر The other أى البلاد الاخرى . وأما البقية فتعنى العنصر المتبقى أو الفضلة بمعنى Re-sidual . ويتركز البقية فى البلاد العربية عموما وفى البلاد الافريقية جنوب الصحراء الكبرى (أى أفريقيا باستبعاد شماليها العربى) ثم شطر هام من البلاد (الاسلامية) التي لم تمسها عجلة التحديث والتكنولوجيا المنقولة من العالم المركزى رغم كثافتها السكانية مثل بنجلادش وبلاد آسيا الوسطى الاسلامية التى كانت تقع فى نطاق الاتحاد السوفيتى السابق . ولا ننسى هنا ان كتلة هامة من بلاد أفريقيا جنوب الصحراء تعتبر من البلاد الاسلامية أيضا . واذا كانت المجموعة حديثة التصنيع تتركز فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، فإن (بقية العالم الثالث) - وهى الواقعة غرب آسيا وشمال افريقيا تكون هى بلدان (الاقليم العربى - الافريقى) وحزامه الاسلامى العريض .

ويبدو لنا أن الاقليم المذكور Ara - Africa وحزامه المشار اليه هما اللذان خرجا من بشائر التكنولوجيا العالية بدون ثمار .

وفى هذا المجال يمكن لنا القول ان المراحل الثلاث للتطور التكنولوجى كما استعرضناها سابقا تناظر ثلاث مجالات لنقل التكنولوجيا وثلاث مجموعات من بلاد العالم : ولنبدأ من أحدث المراحل حتى أقدمها :

١ - ثورة التكنولوجيات العالية (فى الثمانينات وما بعدها) وهذه لا يوجد فيها تقريبا نقل حقيقى للتكنولوجيا ، سوى فى عمليات محدودة وهامشية الطابع كالتجميع والتعاقد على صنع بعض المكونات ، مع تركز عمليات النقل المذكورة فى مجموعة واحدة هى البلاد حديثة التصنيع .

٢ - الثورة العلمية التكنولوجية (فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع السبعينات) ويوجد فيها نقل التكنولوجيا ، فى حدود معينة ، ولمجموعة معينة من البلاد هى المشار اليها آنفا . وتشمل كما هو معلوم : الاليكترونيات والاجهزة الاليكترونية ، وبناء الالات ومعدات النقل وخاصة السيارات ، والمرافق النووية السلمية .

٣ - الثورة الصناعية الاولى ، وهى مجال يوجد فيه نقل واسع للتكنولوجيا وتشمل كثيرا من بلدان العالم الثالث السابق ، ولكن بدرجات متفاوتة حسب مستوى الاستيعاب التكنولوجى . وتقوم على التكنولوجيات التقليدية غالبا فى قطاعات مثل المنسوجات والملابس ، والجلود ، والاحذية ، والكيماويات والبتروكيماويات ، وبعض الصناعات الميكانيكية والكهربائية .

ولنلاحظ هنا أن البلاد حديثة التصنيع تعود فتستأثر بالقدح المعلى من صناعات الثورة الاولى ، غير أن هناك بابا مفتوحا لبلاد كثيرة ، فى الاقليم العربى - الافريقى - الاسلامى .

ولكنه باب يتعرض لهبوب الرياح من قبل (منظمة التجارة العالمية) وغيرها ، وهو ما يثير تساؤلات هامة حول أوضاع بلاد الاقليم ، خاصة فى افريقيا . وفى دراسة لجامعة الامم المتحدة حول (العلم والتكنولوجيا فى افريقيا فى ظل ظروف الازمة الاقتصادية والتكيف الهيكلى) تشير بوضوح الى دلائل خطيرة (اذ لم يجرب أى إقليم آخر فى العالم مثل هذا الانخفاض العميق والمستمر فى مستويات المعيشة خلال حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بالاضافة الى تدهور النشاط الاستثمارى الكلى .. اذ لم تتزايد معدلات الاستثمار فى فترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦ عن ذلك المستوى فى عقد الستينات بل لقد هبط مستوى الاستثمار الاجمالى فى بعض الحالات بما لا يكفى للحفاظ على مستوى الرصيد

الرأسمالى ودع عنك زيادته ولقد أصبحت المشروعات الانتاجية فى افريقيا جنوب الصحراء الآن فى موقع أضعف عما كان عليه الحال من قبل ، منذ عشر سنوات مثلا (١٢) .

هيكل النظام العالمى الجديد من منظور تكنولوجى :

وفى ختام هذا الاستعراض المطول عن اعادة هيكلة النظام العالمى على أساس تكنولوجى يمكن لنا ان نخلص الى أن هيكل النظام الاقتصادى العالمى فى أواخر الثمانينيات وأوائل الستينات قد اتخذ صورة هرمية تراتبية (او تدريجية - هيراركية) تقوم من المنظور التكنولوجى على ثلاث درجات :

١ - مجموعة الدول الرأسمالية المركزية ، وهذه تنفرد بالسيطرة على تكنولوجيات القمة أو على ثورة التكنولوجيا العالية .

٢ - مجموعة البلاد حديثة التصنيع مع بعض بلاد شرق أوروبا الاكثر تصنيعا بدرجة أقل ، وهى تشارك بفاعلية فى صناعات الثورة العلمية التكنولوجية لمرحلة ١٩٤٥ - ١٩٧٠ كما تشارك فى السيطرة على تكنولوجيات الثورة الصناعية الاولى .

٣ - بقية بلدان العالم الثالث السابق ، وهى ما يمكن تسميته بالبلاد المتخلفة والمتأخرة اقتصادية ، وهى (شريك صغير) فى عالم الثورة الصناعية الاولى .

وباختصار فإنه بينما تتحكم الدول الصناعية فى التكنولوجيا العالية على قمة الهرم ، تتخذ البلاد شبه الصناعية وحديثة التصنيع موقعا وسطا بالمشاركة فى التكنولوجيا الوسيطة ، وأخيرا هبطت البلاد (الاخرى) - وهى اختصارا : البلاد الفقيرة - الى منطقة السفوح لتمارس التكنولوجيات البسيطة .

وما بين القمة والوسط والسفوح تتبدى ملامح الصورة الجديدة لهيكل النظام العالمى ، لتشير الى تناقض موضوعى كائن ، وتناقض ذاتى كامن بين قطبين متنافرين ، هما : رأسمالية المعلومات والصناعة ، والفقر الجماعى المدقع (الاملاق) . بما أن الفقر " مقيم " فى البلاد (الاسلامية) ، بالمدلول الاقتصادى والسياسى ، فهل يمكن ان نقول أن التناقض العالمى الرئيسى القادم هو التناقض بين الرأسمالية و " العالم الاسلامى" ؟ وقلبه " الوطن العربى " ؟ سؤال لا نملك عليه اجابة قاطعة الآن .

ثالثا : آليات الانفراد واعادة الهيكلة :

من أجل تثبيت الانفراد وتأكيد اعادة الهيكلة ، وجدت وتوجد " آليات للعمل : فى الثمانينات وما بعدها ، بمبادرة من العالم المركزى . وفيما يلى نستعرض أهم هذه الآليات :

١ - تدويل الانتاج " بالتكامل المعقد " (١٣) :

يقصد بتدويل الانتاج فى المفهوم العملى قيام المنشآت الكبرى دولية النشاط بممارسة الاستثمار وإدارة عملية الانتاج فى بلاد عديدة خارج " دولة الأصل " ضمن استراتيجية عامة للنشاط الاقتصادى الذى تباشره المنشآت

ومن الناحية التنظيمية ، وجدت ثلاث مراحل تناظرها ثلاث صيغ للانتاج الدول :

اولاها : مرحلة اقامة منشآت مستقلة قانونيا فى البلاد الاجنبية . وساد هذا الشكل منذ بداية النشاط الانتاجى الدولى للاحتكارات العالمية فى الربع الاخير للقرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية بوجه عام . وتناظر صيغة الاستقلال الذاتى للمنشآت الخارجية الثورة الصناعية الاولى بما قامت عليه من صيغة تقليدية للتخصص الانتاجى الدولى أو تقسيم العمل الدولى الرأسمالى : ما بين دول صناعية استعمارية ، وما بين بلدان ومناطق منتجة للمواد الاولية - زراعية أو منجمية أو " طاقوية " فى المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلدان المستقلة اسميا . ففى هذه الاخيرة اقيمت شركات تابعة للمنشآت الدولية العملاقة ، ولكنها تمارس نشاطها فى استقلال نابع من الاندراج ضمن سلسلة القيمة للمنشأة الام وينطبق هذا على شركات استخراج المعادن والنفط واستغلال المزارع الحديثة . بالاضافة الى الشركات التى اقيمت لتصنيع الموارد الطبيعية المتوفرة فى البلدان المعنية لانتاج سلع استهلاكية وخفيفة موجهه للسوق المحلية بصفة أساسية (وخاصة فى الاغذية والجلود والمنسوجات) ، بالاضافة الى شركات خصصت لاعادة صياغة السوق المحلى وتشكيل انماط الاستهلاك بادخال سلع جديدة على مدخلات مستوردة مثل مستحضرات التجميل وبعض الكيماويات .

وبعد الحرب العالمية الثانية ، وعبر الثورة العلمية التكنولوجية كما اشرنا ، اتيحت الفرصة للشركات عابرة الجنسيات ، لنقل أنشطة صناعية واسعة المدى ، وخاصة فى أواخر الستينات وطوال السبعينات الى مجموعات معينة من (العالم الثالث) ضمن ما يسمى (نقل الصناعات) . وقامت حركة النقل الصناعى والتكنولوجى على ما يسمى : الاعتماد على مصادر خارجية للمدخلات Outsourcing سواء مدخلات العمل الرخيص أو الموارد

وترتبط الصناعات المنقولة بروابط وظيفية معينة متكاملة مع الصناعات المقامة فى الدول المركزية ، ولذا تتركز فى عمليات معينة : هى اما التجميع واما صنع مكونات هامشية ، وفى كلتا الحالتين تعتمد الصناعة المنقولة على الاندماج فى سلسلة القيمة المضافة للسلعة التى تنتجها الشركة العملاقة وتشرف على ابعادها المتعلقة بالتكنولوجيا والتمويل والتسويق . وتسمى الصيغة التنظيمية السائدة فى هذه الحالة " بالتكامل

البسيط " .

وبينما تعتمد الشركة الام فى حالة تطبيق الاستراتيجية التنظيمية الاولى (اقامة منشآت مستقلة) على ملكية رأس المال - ملكية كاملة أو جزئية .

فان الاستراتيجية الثانية سمحت بالولوج الى وسائل غير التملك المباشر لرأس المال ، أى Non - equity Participation واستمرت هذه الصيغة سائدة حتى مطلع الثمانينات .

وقد ظهرت الصيغة الثالثة فى الثمانينات ، ولم تزل فى مرحلة التبلور حتى الآن ولم يقدر لها السيادة . وهى تناظر ثورة التكنولوجيات العالية ، وخاصة تكنولوجيا المعلومات ، حيث سمحت بالانتقال الى صيغة (التكامل المعقد) ، حيث يمكن للمنشآت التابعة أن تمارس وظائف معينة موكولة اليها فى جميع المدى المتعلق بنشاط الشركة الام ، وضمن اعتبار النشاط العالمى للشركة وحدة واحدة . ويدخل فى ذلك أعمال : الانتاج ، والبحث والتطوير ، والتسويق ، والتمويل . وانما سمح بالتكامل العالمى المعقد على هذا النحو سهولة وسرعة الاتصال العالمى بفعل ثورة المعلوماتية والاتصالية .

ولا ريب أن تدويل الانتاج بالتكامل المعقد هو انسب الصيغ ، فى الظروف العالمية القائمة ، لممارسة سيطرة دول القمة على التكنولوجيات الراقية مع التدخل النشيط فى اعادة صياغة هياكل الانتاج ، والهياكل الاقتصادية عموما ، فى البلدان خارج المركز .

٢ - " التجارة الحرة " :

سبق أن رأينا أن الولايات المتحدة الامريكية قد اتجهت فى السبعينات والثمانينات الى تطبيق سياسة حمائية ذات طابع تقييدى واضح ، وأن سائر الدول الصناعية قد تابعتها فى ذلك بدرجات متفاوتة (وكانت قد سبقتها فى الاغلاق النسبى لأسواقها) .

ويبدو أن الولايات المتحدة قد توصلت فى النصف الثانى من الثمانينات الى نتيجة مفادها أنها ستحقق مكاسب أكثر لاقتصادها المتغير ، لو انها فرضت على حلفائها وشركائها وتوابعها على امتداد العالم سياسة تجارية مغايرة تماما وهى سياسة حرية التجارة . فإن ذلك سوف يمثل تطبيقا نموذجيا لاستراتيجية (فتح الاسواق) كاستراتيجية مفضلة لدى الرأسماليات الكبرى عبر التاريخ المعاصر .

وقد بدت مسألة (الدخول الحر الى الاسواق العالمية) مسألة بالغة الاهمية للاقتصاد الامريكى المتجه هيكليا الى الزيادة الجوهرية فى نصيب الخدمات والمعلومات من الناتج القومى ، كما تبرز فيه الاهمية الاقتصادية والاجتماعية بل والسياسية لقطاع الزراعة والغذاء ، بالاضافة الى الدور المحورى لصناعة أجزاء السيارات Auto - Parts . ونظرا للاغلاق النسبي لأسواق أوروبا الغربية واليابان من دون الخدمات والاغذية وقطع السيارات الامريكية ، لذلك أصبحت مسألة فتح أسواقها - بالحرية - أهم من جميع ما عداها على جدول أعمال الاقتصاد الخارجى ، وكأن لسان حال أمريكا يقول : (التصدير أو الموت ... !) .

من هنا مارست الولايات المتحدة أقصى ضغط مشدد على حلفائها فى اوروبا ، وشريكتها الكبرى (اليابان) وشركائها الصغار فى شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، وتوابعها فى العالم الفقير ، من خلال جولة اوراجواى ضمن (الجات) منذ ١٩٨٦ حتى ١٩٩٣ ، من أجل اقرار مبدأ حرية التجارة فى الفئات السلعية المختلفة وخاصة فى الزراعة ، والخدمات ، ووضع جدول زمنى معلوم للتخلى عن القيود الجمركية وغير الجمركية - مع اقامة منظمة عالمية جديدة مكرسة للسهر على تطبيق الاتفاقية التى يتم التوصل اليها - (وتم توقيعها بالفعل فى مدينة مراكش فى ابريل ١٩٩٤) - وبمقتضاها انشئت منظمة جديدة للتجارة العالمية WTO .

واذن فان المنظور الحقيقى لما يسمى (تحرير) التجارة العالمية، هو منظور المنافسة Rivalery بين القوى الإقتصادية المركزية وبينها وبين البلاد حديثة التصنيع فى شرق آسيا. وتمثل المنافسات التجارية على الأسواق العالمية الكبرى معركة عظمى سوف يحتدم أوارها، سعيا إلى تكريس المواقع النسبية القائمة للعالم الصناعى الرأسمالى المركزى ككل (الأنفراد وبالقمة) ولدولة معينة بالذات من بينها تسعى للاحتفاظ بالقمة وسط القمة - اذا صح هذا التعبير - وهى الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى المقابل سوف تستفيد الإقتصادات حديثة التصنيع، استفادة (من الدرجة الثانية) نظراً لسعة طاقاتها الإنتاجية وصادراتها وتنوعها. وأما العالم الفقير - المتبقى Residual فإنه حسب أكثر التقديرات تفاؤلا سوف يأتى فى ذيل القائمة وفق مسار (الكسب) فى الآجل الطويل. ولكن مسار (الخسارة) مؤكد تقريبا فى المدى المنظور.

والى ذلك تشير احدى دراسات معهد التخطيط القومى أخيرا بالقول (١٤) :

(إن الدول النامية فى آسيا هى الأولى بين دول العالم النامى من حيث التمتع بفوائد تحرير التجارة ، تليها بلدان أمريكا اللاتينية ، وتأتى الدول النامية الفقيرة فى المرتبة الاخيرة) ... (وتقدر الدراسات المبدئية التى اجرتها سكرتارية الجات ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD المكاسب الصافية للاتحاد الاوروبى بنحو ٨٠ بليون دولار يقابلها خسائر صافية للدول الافريقية جنوب الصحراء تقدر بنحو ٢,٦ بليون دولار) .

٣ - ادارة التدفقات الراسمالية :

وهذه تمثل الآلية الثالثة ، وفحواها اشراف العالم الراسمالي المركزى على ادارة الحجم الهائل لفوائض رأس المال العالمي بما يحقق " التكيف الهيكلي " و " تثبيت " العالم غير الراسمالي على حاله ، تحت راية الشعار الايديولوجي المرفوع : (الاصلاح الاقتصادى) . ويقدر سمير أمين أن حجم التدفقات الرأسمالية في العالم ١٠٠,٠٠٠ مليار دولار يتجه نحو ٣ ٪ منها فقط الى التجارة العالمية ونحو ١٠ - ١٥ ٪ فقط للاستثمارات الحقيقية أو المنتجة (أى غير استثمارات الحافظة المالية) فيتبقى ما يقرب من ٧٠ أو ٨٠ ٪ من الحجم الاجمالي للتدفقات هائما يبحث عن فرص للتوظيف . (وهنا تكمن أزمة الرأسمالية) (١٥) .

رابعا : ترتيبات إقليمية جديدة :

في النظام العالمي السابق على ١٩٩٠ وجدت أنظمة (إقليمية) متعددة منها النظام الاقليمي العربي الرسمي (جامعة الدول العربية) والنظام الاقليمي لجنوب شرق آسيا (الآسيان) والنظام الاقليمي لأوروبا الغربية (الجماعة الاقتصادية الاوروبية) فضلا عن التنظيم الاقليمي لاوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفيتي ، اقتصاديا وعسكريا (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة + حلف وارسو) .

ولكن بعد ١٩٩٠ ، ومع ارتفاع المكانة الاستراتيجية للولايات المتحدة ، أخذت هذه الدول تحاول صياغة الاوضاع الاقليمية ، وخاصة في الاطار الاقتصادى ، في مختلف مناطق العالم ، على الاسس الآتية : -

١ - العمل على هدم النظم الاقليمية القديمة أو إذابتها في نظم جديدة لطمس (شخصيتها) الاقليمية المستقلة .

٢ - اقامة ترتيبات Arrangements ذات طابع أقل إحكاما من الناحية التنظيمية ، وأدنى في الاجل ، وأكثر غموضا في العقيدة السياسية من النظم السابقة .

٣ - جعل الولايات المتحدة (القاسم المشترك الاعظم) - واحيانا من خلال وكيل - داخل الترتيبات الاقليمية الجديدة ، لتكون أقرب الى اعتبارها (ترتيبات أمريكية) .

وقد صحبت هذه العملية دعاية غربية وأمريكية صارخة عن (الاقليمية الجديدة) في العلاقات الدولية ، ومنها (دعاية الاقليمية الشرق اوسطية) في المنطقة العربية وبالتطبيق على المنطقة الاخيرة نجد ما يلي : -

- العمل على اذابة جامعة الدول العربية ، ان لم يكن اهدارها وعلى الاقل طمسها ، لحساب ترتيب اقليمي (شرق اوسطي) جديد .

- جعل الولايات المتحدة - ولو من خلال اسرائيل كوكيل by proxy - وهي ضابط الايقاع في الترتيب الاقليمي الجديد ، وذلك ضمن الاستراتيجية العالمية لفتح أسواق الخدمات . (مع الاخذ بعين الاعتبار دخول المنافسة بين اوروبا وأمريكا الى الحلبة بطرح اوروبا للترتيب المتوسطي البديل .

وما ينطبق على المنطقة العربية ينطبق عموما على غيرها : محاولة تذويب التنظيم الاقليمي الاوروبي (الاتحاد الاوروبي) في التنظيم التجارى العالمي الجديد ، وتذويب الآسيان في (منتدى (ابك) APEC ثم اذابة مجموعة شرق اوروبا القديمة في حلف الاطلنطي وصيغ المشاركات العسكرية والاقتصادية ... الخ .

النظام الاقتصادى العالمي في مرحلة الانتقال الجديدة والوطن العربى الى أين ؟ :

قد أسلمت لنا قوى التغيير والدفع في الثمانينات وأوائل التسعينات صورة جديدة (انتقالية الطابع) للنظام الاقتصادى العالمي .

وقد شهد مطلع التسعينات (١٩٩١) حدثين عالميين بارزين ، لهما اهمية رمزية كبرى في تشكيل المشهد العالمي الراهن . وأما الحدث الاول فهو الانهيار النهائي للاتحاد السوفيتي ، أحد القطبين في السابق ، ويمثل " التدشين " الافتتاحي لنظام عالمي اختفت منه الدعوى المناهضة للراسمالية ، على الصعيدين الايديولوجي والحركي .

واما الحدث الثاني فهو حرب الخليج الثانية ، بما انتهت اليه من تكريس وضعية أقوى دولة في العالم عسكريا وسياسيا ، والدولة القائد على صعيد العالم المركزى : الولايات المتحدة الامريكية - وقد وضعت يدها عمليا على منابع النفط الغنية ، وازاحت الى الخلف ونحو القاع ، (الدعوى العالم - ثالثية) . وبذلك دشنت ايضا نهاية (الوحدة النسبية) لما كان يشكل العالم الثالث في العقود الثلاثة الماضية ، نهاية وضعت علاماتها المميزة من خلال التطورات الاقتصادية والتكنولوجية بازاحة (المجموعة حديثة التصنيع) الى أعلى - نحو الوسط في الهرم ، وازاحة (بقية العالم الثالث) الى اسفل - نحو السفوح .

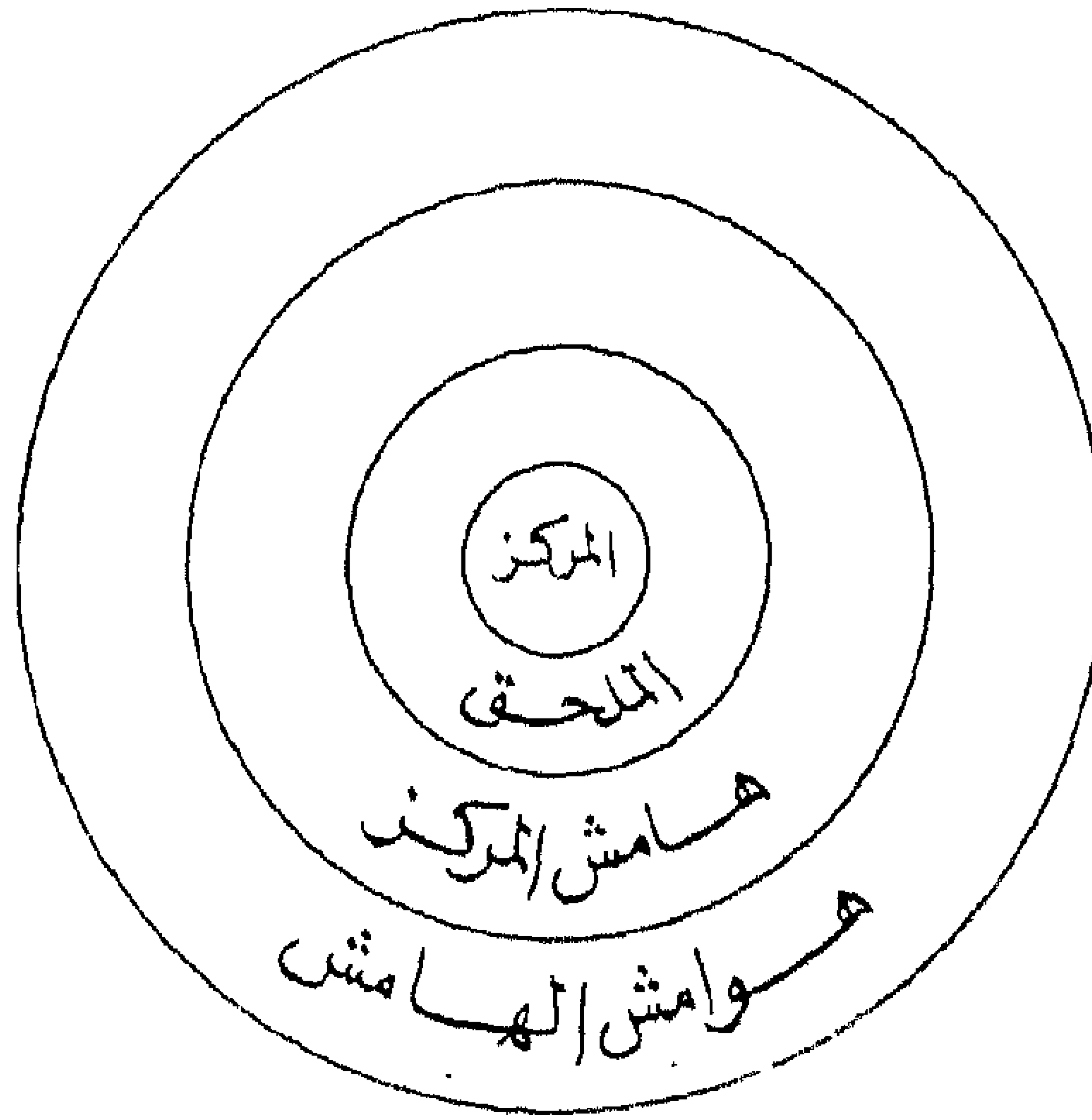
وهكذا اخذت ترتسم ملامح هيكلية النظام العالمي الآخذ في التشكل على النحو الآتي :

اولا : من حيث مستوى التطور ومعدل النمو الاقتصادى :

وهنا يمكن أن نصنف العالم الى مجموعتين رئيسيتين

١ - مجموعة الدول الاعلى تطورا Highly - developed وهي على وجه التحديد دول الثالوث المركزى في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشمال شرق آسيا

٢ - مجموعة البلاد الادنى تطورا - وتنقسم بدورها



الى ثلاث مجموعات فرعية :

أ - البلاد النامية الساعية على طريق النمو De-veloping وتشمل البلاد حديثة التصنيع فى شرق آسيا (بالاضافة الى الصين) وبعض دول أمريكا اللاتينية ، وتعتبر من فئة بلدان " الدخل الاوسط " فى العالم .

ب - البلاد المتخلفة اقتصاديا ، وهى ما يمكن أن نعبر عنها بالبلاد الأقل نموا) Less Developed IDCS (وتقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدخل الاوسط ، والشريحة العليا من فئة الدخل المنخفض .

ج - البلاد المتأخرة اقتصاديا Backward وتنقسم هذه من ناحيتها الى قسمين هما :

اقل البـلاد نموا Least Developed وتقع تقريبا ضمن الشريحة الوسطى من الفئة منخفضة الدخل .

- وفى أدنى القاع يوجد القسم الذى نسميه : (أقل البلاد الاقل نموا) Least Less Developed Coun-trics (LLDCS) وهى الشريحة الدنيا من الفئة منخفضة الدخل ، وتشمل الاجزاء الأشد فقرا من العالم الثالث السابق ، وبلاد الكوارث الطبيعية والفتن والحروب الأهلية .

ويقع الوطن العربي فى معظمه (وربما باستثناء البلدان الصغيرة منتجة النفط فى الخليج) ضمن مجموعتى البلاد المتخلفة والمتأخرة اقتصاديا .

وللتدليل الرقمى على التصنيف العام السابق ، نشير الى البيانات الواردة فى تقرير عن التنمية فى العالم الصادر عن البنك العالمى ، لعام ١٩٩٤ حيث نجد ما يلى (١٦) :

١ - الاقتصادات مرتفعة الدخل : يبلغ عدد السكان ٨٢٨,١ مليون نسمة ، ومتوسط الدخل السنوى للفرد ٢٢١٦٠ دولار ، ومعدل النمو الاقتصادى ٢,٣ ٪ .

٢ - الاقتصادات متوسطة الدخل : يبلغ عدد السكان ١٤١٨,٧ مليون نسمة ، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ٢٤٩٠ دولار ، بينما سجل معدل النمو الاقتصادى فى فترة ٨٠ - ٩٢ رقما بالسالب هو ١, ٪ .

٣ - الاقتصادات منخفضة الدخل : ويبلغ عدد السكان (بما فيها الهند والصين) ٣١٩١,٣ مليون نسمة ، بينما يصل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى الى ٣٩٠ دولار ، ومتوسط معدل النمو السنوى للناتج القومى الاجمالى فى فترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣ حوالى ٣,٩ ٪ . وتقع فى أدنى البلاد موزمبيق بمتوسط دخل سنوى للفرد لا يتجاوز ٦٠ دولار ومعدل نمو سنوى بالسالب (- ٣,٦) أما اعلاها فهى اندونيسيا (٦٧٠ دولارا للفرد ، ومعدل نمو يبلغ ٤ ٪ سنويا) .

ثانيا : تقسيم العمل الدولى :

والمقصود هنا تحديدا : تقسيم العمل الدولى الرأسمالى ، ويتشكل على هيئة حلقات متتابعة . أولها : يتمثل فى النظام الرأسمالى الدولى (المركز أو الثالوث) والذى يهيمن على أرقى مستويات التطور التكنولوجى والصناعى كما أشرنا .

وثانيها : يتمثل فيما يمكن أن نطلق عليه (الملحق) أى البلدان التى يسعى المركز الى الحاقها مباشرة به ، أو اتباعها له ، من حيث طبيعة النظام الاقتصادى -

الاجتماعي ومن حيث مستوى التطور . وتشمل أكثر البلاد تطورا خارج العالم المركزى . وربما نضع هنا . روسيا وقسما من اوروبا الشرقية) = منطقة اوراسيا) بالاضافة الى بلد مثل المكسيك (عضو " النافتا ") .

وثالثها يتمثل فى الهامش المباشر للمركز " ويضم البلاد حديثة التصنيع فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية (بالاضافة الى البلقان كله أو بعضه) .

ورابعها : يمكن أن نطلق عليه (هوامش الهامش) ويشمل كافة البلدان الفقيرة ، المتخلفة والمتأخرة ، والتى تعتبر هوامش لهامش المركز المباشر وهوامش من قبل ذلك للمركز نفسه . (وانظر مثلا لصيغة تقسيم العمل الجارى استحداثها بين مصر من جانب وكوريا الجنوبية من جانب آخر ، من خلال معادلة مبادلة بالاليكترونيات الاستهلاكية) .

ثالثا : تعميق المركزة والتهميش :

وتلكم هى آخر ملامح النظام العالمى البازغ . وهى خلاصة مستنتجة مما سبق جميعا ، وفحواها ميل النظام بحكم طبيعته الهيكلية ذاتها ، الى تعميق مركزة النظام الرأسمالى (المركزى) أى تأكيد تفوقه المطلق والنسبى فى التكنولوجيا - المدنية والعسكرية ، وما يترتب على ذلك ، مقابل تهميش المواقع المهمشة فعلا أو السائرة فى طريقها الى ذلك .

وتتم هذه العملية المزدوجة عبر عدة خطوط أساسية للحركة من جانب الثالوث ، بقيادة غير مترددة للولايات المتحدة الامريكية ، ونجملها فيما يلى :

١ - الرسمله Capitalisation ونقصد فرض علاقات الانتاج والملكية الرأسمالية فى البلدان (غير الرأسمالية) . وهذا هو خط التعامل الحركى العام ازاء أوراسيا (روسيا وأوروبا الشرقية) أى بلدان الكتلة السوفيتية سابقا الى حد كبير وهو ايضا يمثل التوجه الرئيسى صوب الصين وربما الهند وبعض البلاد حديثة التصنيع ، هى أرقاها فى معراج الصناعة والتكنولوجيا ، مثل كوريا الجنوبية والمكسيك .

٢ - تهميش العالم الفقير ، أو بالاحرى تعميق وضعيته الطرفية من حول النظام الرأسمالى الدولى بلواحقه المختلفة .

٣ - الاستعمار والاستخراب :

فاما الاستعمار فإنه يمتد الى المناطق غير المسكونة أو غير الاهلة حاليا وهى منطقتان : الفضاء الخارجى ، والمناطق القطبية شمالا وجنوبا ويمكن ان نضيف أعالى البحار .

واما الاستخراب (أو " الاستدمار " De-stroyment) فإنه موجه الى بقية العالم ، وخاصة هوامش الهامش ، وبصفة أخص مناطق الفقر وعدم الاستقرار السياسى المتأصل ، وللوطن العربى من هذه المناطق نصيب كبير .

فكيف يمكن للوطن العربى أن يتفادى المصير الذى يدفع اليه دفعا فيما يبدو ، لو تركت الامور لتلقائيتها ؟

وبعبارة أخرى : كيف يمكن تحقيق " التقدم " فى الاطار العربي الخاص ؟

وهل يمكن ذلك بدون تغيير جوهرى فى مسار النظام العالمى نفسه ؟ غير أن هذه قضية أخرى ... !

المراجع :

1 - Holsti, K.J., International Politics, A Framework for Analysis, Prientice-Hall, Inc., New Jersy, U.S.A., 1960.
- Northedge, F.S., The International Political System, Faber and Faber Limited, 1977.

2- Evans, Douglas, The Politics of Trade, The Evaluation of the Superbloc, The Macmillan Press Limited, 1974.
- Spero, Joan Edelman, The Politics of International Economic Relations, George Allen and Unwin, LTD, London, 1980.

3- Dieter Ernest and David O'Conour, Technology and Global Competition, The Challenge for Newly Industrializing Economics, OECD, Paris, 1989.

- وانظر : د. محمد عبد الشفيع عيسى ، الحماية التجارية فى العالم الصناعى وآثارها على العالم الثالث - المشكلة والحلول المطروحة - معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٤٩٦ ، فبراير ١٩٨٩ .

4 - United Nations Centre on Transnational Corporations, Transnational Corporations and the Transfer of New Emerging Technologies to Developing Countries, U.N. New York, 1990, p. 50.

5- International Monetary Fund, World Economic Outlook, April 1986, Supplementary Note No. 5, Table 35, p. 162.

6- UNCTAD, Trade and Development Report 1987, p. 34.

7- United Nations Centre on Transnational Corporations, Op.Cit., pp. 15-16.

8- Ibid., p. 34, 39, 43.

9- U.N., World Investment Report 1993, Transnational Corporations and Integrated International Production, New York, 1993, Annex, Table 1, pp. 243-247.

10- Walden Bello and Stephanie Rosenfeld, Dragons in Distress, Asia's Miracle Economies in Crisis, Institute for Food and Development Policy, San Francisco, U.S.A., 1992, pp. 113-118.

11- Jeffrey James, Micro Electronics and the Third World, The United Nations University, Intech Working Paper No. 2, June 1991, p. 16.

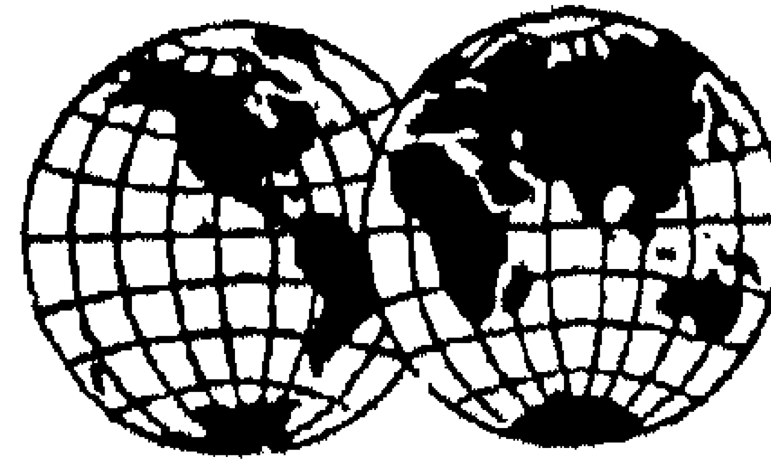
12- Charles Cooper, Sciences and Technology in Africa Under Conditions of Economic Crisis and Structural Adjustment, UNU, Intech Working Paper 4, 1994, pp. 3,26.

١٣ – المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ، اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، مناقشة عامة بشأن دور الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات السائدة في الاستثمار المباشر الاجنبي في البلدان النامية ، نشوء انتاج دولي متكامل ، تقرير الامين العام ١٩٩٢ ، ص ٥ – ٢٩ .

١٤ – معهد التخطيط القومي ، المستجدات العالمية (الجات واوروبا الموحدة) وتأثيرها على تدفقات رؤوس الاموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة : مصر) ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٩٧ ، اغسطس ١٩٩٥ ، ص ٥ .

١٥ – سمير أمين ، موقع الوطن العربي في النظام العالمي في المستقبل : المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت العدد ٢٠١ نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ١٣ – ٢٤ ، ص ٢٢ .

١٦ – البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ١٩٩٤ (البنية الاساسية من أجل التنمية) ، مؤشرات التنمية الدولية ، جدول (١) ، ص ١٩٤ – ١٩٥ .



دور التنظيم الدولى فى حماية البيئة

د . محمد المصالحة

قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم الادارية - الجامعة الاردنية

شهدت السنوات القليلة الماضية صعودا سريعا لقضية البيئة التى فرضت نفسها وأخذت وضعا متقدما على جدول الأعمال العالمى .

وفى هذا السياق للدلالة على الاهتمام الدولي نشير الى عام ١٩٧٢ حيث عقد مؤتمر في استوكهولم وحضرته عشرون دولة فقط كان لديها نوع من الوعى البيئى بينما ارتفع هذا العدد إلى عشرة أضعاف فى قمة ريو عام ١٩٩٢ وبلغ مائة وعشرين دولة (١) .

ومن ناحية ثانية هى قضية جديدة فى العلاقات الدولية بكل المقاييس بعد الادراك انها تمثل أهم تحد لبقاء الانسان ورفاهيته ، لذلك ربط البعض حماية البيئة بحقوق الانسان فهي تمثل نوعا من الحفاظ على حق الانسان فى الحياة لأن البيئة فى أبسط تعريف لها هي كل ما يحيط بالانسان ، أى الذى يمارس فيه الانسان حياته وأنشطته المختلفة (٢) . ولكنه يشير من جهة أخرى ان الادراك الواسع لأهمية حماية البيئة جاء متأخرا بعد أن تعرضت لتخريب هائل لكل عناصرها ، وبالتالى أصبحت تشكل تحديا خطيرا لدرجة ان البعض اشار إلى أن الاخطار البيئية تأتي على رأس العوامل التى تحدد أنماط تطور العلاقات الدولية مع نهاية القرن الحالي (٣) .

واستكمالا لموضوع العلاقة بين البيئة والعلاقات الدولية فانه ومنذ عقد الستينات بدأ إهتمام متزايد بالبيئة لدى الخاصة والعامة . وبات هذا الموضوع احدى القضايا الدولية والوطنية على حد السواء فى سياسات الحكومات والمنظمات الدولية ، ورغم هذا التزايد فى الاهتمام إلا أن هذه الدول فى معظمها لم تضع أو تستكمل سياسات عامة مرتكزة علي أسس دستورية أو تشريعية أو تجعل البيئة موضوعا رئيسيا فى سلم أولوياتها واهتماماتها (٤) .

وقد وضعت قمة استوكهلم مشكلة البيئة ضمن قائمة المشاكل التي يتضمنها جدول الأعمال العالمي وافرزت جهازا دوليا مسئولا عن مشاكل البيئة وهو برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتولدت عنها حركة بيئية دولية ونشطة ، وكانت محصلة العمل فى السبعينات والثمانينات هى الوعى المتنامى فى العلاقات المتبادلة بين البيئة والتنمية وبروز التنمية الموصولة ، وهي كما يعرفها تقرير لجنة بروند تلاند ١٩٨٧ (٥) بأنها التنمية التى تعني باحتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الاجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها .

والمهم فى هذا الأمر أنه فى منتصف الثمانينات ظهرت تصنيفات جديدة للمشاكل البيئية تستند إلى مجال تأثير هذه المشاكل تفرق مابين المشاكل البيئية الكونية او العالمية وبين المشاكل الاقليمية والمحلية (٦) .

ومن جهة أخرى فإن تزايد الاهتمام بالبيئة وارتباطها بالعلاقات الدولية فى فترة مابعد الحرب الباردة وانهيار بعض الاحلاف العسكرية شجع على أن تكون هناك تحالفات بيئية متعددة القوميات للوقوف فى وجه تهديدات معينة أمرا مالوفا وأكثر تعددا من التحالفات العسكرية التى شاعت منذ الحرب العالمية الثانية مثل تعاون الدول الأوروبية معا لانقاذ الغابات ، وايضا تضافر الجهود وانشطة الدول المطلة على بحر البلطيق لمنع تدهوره ، وقيام تحالفات بين الشمال والجنوب لانقاذ الطيور المهاجرة . ولهذا يتأكد بأن النفوذ السياسى سوف يستمد سلطانه من القيادة البيئية والاقتصادية أكثر من القوة العسكرية (٧) .

وأخيرا بقى أن نشير إلى المستوى السياسي الذى وصلت إليه قضايا البيئة بلغ درجة عالية من الاهتمام حيث أنه لأو ل مرة فى التاريخ تسقط حكومة بسبب الخلاف على الشئون البيئية . وهذا ماحدث في هولندا حيث سقطت حكومة الائتلاف وجرت انتخابات جديدة حيث كانت موضوعها الرئيسي ، وفاز المتشددون بيئيا بفارق كبير ، حيث كان الخلاف حول كيفية التمويل بين التدابير والأولويات فالبيئيون يرون أن تحمل مسئولية البيئة يقع بالدرجة الأولى على أصحاب الصناعات الذين يتحملون الأعباء المالية بينما يرى الطرف الآخر ان تفرض ضرائب بشكل متساو على الكل (٨) .

وأخيرا يرى الدكتور بطرس غالي أن اجندة النظام الدولى لم تعد مقصورة على القضايا الأمنية بالمفهوم

العسكرى البحث ولكن هذه الأجندة اتسعت لتشمل قضايا البيئة التى أصبحت الشغل الشاغل للانسان اليوم (٩) .

المبحث الثانى

« الابعاد الاستراتيجية لمشكلة البيئة »

وضعت قضايا البيئة العالم مفترق طرق حاسم إذ تتقدم هذه القضايا على ما عداها من القضايا مما جعل البعض يرسم رؤية تشاؤمية بقدر ماهى واقعية لأبعاد خطر مشكلة البيئة واصفا إياها بأنها موشكة على الفتك بالعالم ذلك أن وقوعها سيقوض اقتصاد العالم ويفنى الحياة فوق كوكبنا (١٠) . فى حين وصف آخرون المرحلة التى نعيشها الآن بأنها فترة غير عادية من فترات التاريخ حيث لم يعد نشوب التوترات والنزاعات العسكرية قاصرا على حدوثها بمفردها ولكنها أصبحت ممتزجة بتحديات عالمية جديدة تمثل بيئة واسعة النطاق تهدد الحياة البشرية والمساواة الاقتصادية والأمن الدولي (١١) .

وتبدو الأبعاد الاستراتيجية لقضايا البيئة من خلال الارتباط ما بين مشاكل البيئة بالأمن القومى والأمن الاقتصادى على حد سواء .

وايضا تمتد لتغطى الأمن الجماعى حيث أن مشكلة البيئة تعتبر واحدة من المشاكل عابرة القوميات حيث اننا نعيش فى عالم شديد الترابط غير قابل للفصم عراه ، ولأن الجو مورد مشترك فإنه لا يمكن للامتيازات القومية والمصالح الضيقة إلا أن تخضع للمصلحة العامة حماية لحقوق كل العناصر الحية التى تعيش فوق هذا الكوكب .

ويظهر البعد الاقتصادى كأحد أهم الأبعاد الاستراتيجية لمشكلة البيئة حيث يذهب العديد من البيئيين المتشددين إلى القاء مسئولية تدهور النظم البيئية والطبيعية على عاتق رجال الاقتصاد ومخططى التنمية ، ويرى أن الصمت أفضل مساهمة يمكن للاقتصاديين أن يقدموها فى النقاش الدائر حول قضايا البيئة (١٢) .

ومن جهة أخرى فإن مشاكل البيئة تشكل بالحدة التى وصلت إليها الآن تحديا جسيما ليس فقط لعلماء الاقتصاد وانما لعلماء مختلف التخصصات بالاضافة إلى أن مشاكل البيئة تجد جذورها الأساسية فى خصائص المنظومة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وبالتالى فهى ليست مشكلة فنية يعكف على حلها المتخصصون على حلها فى العلوم الطبيعية ، بل هى مشكلة اقتصادية وسياسية واجتماعية المنشأ والحلول (١٣) .

ويتركز البعد الاقتصادى لمشاكل البيئة فى أن النمو الاقتصادى العالمى عبر العقود القليلة الماضية أدى إلى تعاظم أهمية المشاكل البيئية العالمية وذلك من خلال الزيادة أو الانتشار فى حدة التداخلات المدمرة فى المنظمة البيئية الطبيعية حيث أن اكثر من ٥٠٪ من التدهورات الايكولوجية ظهرت خلال الثلاثين سنة الماضية مثل التصحر حيث يهدد ٧٠٪ من الأراضى المنتجة ، وتعانى أكثر من ٤٠ دولة من أزمة فى الموارد المائية ، وتآكل طبقة الاوزون بنسبة ٥ - ١٠٪ ، عبر العقد الماضى ، وارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوى فى القرن الواحد والعشرين بمقدار يتراوح ما بين ٥ر١ - ٥ر٤ درجة مئوية ، بالاضافة إلى انقراض كثير من الاحياء البيولوجية ووصل تلوث الهواء الى معدلات خطيرة بالاضافة الى الزيادة السكانية الهائلة (١٤) .

ويبدو أن تأثير قضايا البيئة على الأمن القومى والأمن العالمى من خلال أشكال التهديد التى تنشأ عن التلوث البيئى والتى يمكن أن تؤثر فى أربعة اتجاهات على النحو التالي :

- الاتجاه الاول : تزايد أهمية المصادر الطبيعية كهدف استرتيجي حيث ان تاريخ الصراع على مناطق الموارد صراع طويل ومعروف ويعتبر هذا الصراع دافعا لكثيرمن النزاعات القائمة ، وحرب الخليج الثانية تعتبر دليلا شاهدا يعكس هذا الاتجاه بوضوح ورأينا كيف ان الصراع على المنطقة بسبب النفط أدى إلى كوارث بيئية بسبب احتراق آبار النفط فى الكويت لعدة أشهر عام ١٩٩١ .

وجانب مهم آخر فى هذا الاتجاه ، وهو انعدام العدالة فى توزيع الموارد حيث نتج عن هذا قضيتان أساسيتان هما ١) : الفجوة الكبيرة التى تزداد اتساعا بين الدول الغنية والدول الفقيرة (١٥) .

٢) الانحطاط البيئى المتزايد والناجم عن ممارسات الدول المتقدمة وتنعكس آثار هذا الانحطاط لشكل مباشر وحاد على الدول النامية ، مثال ذلك أن الفرد فى الدول المتقدمة يستهلك عشرة أضعاف ما يستهلكه الفرد فى الدول الفقيرة من الطاقة .

- الاتجاه الثاني : استخدام القوة العسكرية للسيطرة على الموارد حيث تعتبر المصادر الاستراتيجية مثل مشروعات انتاج الطاقة كأهداف معرضة للهجوم فى حالة الحرب بالاضافة إلى المفاعلات النووية ومفاعلات الأبحاث الذرية مثل ضرب المفاعل النووى العراقى من جانب اسرائيل (١٩٨١) فى اطار حركة الصراع العربى الاسرائيلي .

- الاتجاه الثالث : المصادر الطبيعية كأدوات عسكرية حيث يتزايد اللجوء إلى استخدام الوسائل غير العسكرية مثل المصادر الاقتصادية وفرض قيود على التجارة لتحقيق أهداف عسكرية وفى المواقف البالغة الدقة والحساسة فإن الاحتكار المباشر للمصادر او للخدمات البيئية يعد أداة قابلة للاستخدام سواء كتهديد

سياسي او لتحقيق ميزة عسكرية عملية . وتعتبر عمليات تسريب النفط الخام إلى مياه المحيطات والبحار عمدا بمثابة مثال تام الوضوح للحروب البيئية (١٦) .

الاتجاه الرابع : وهو ناجم عن الآثار السلبية على حق الانسان في التمتع بامكانيات البيئة حيث تعتبر الامكانيات التي توفرها البيئة بغض النظر عن الحدود بين الدول بمثابة العنصر الأساسي من حياة البشر على اختلاف جنسياتهم ، وإذا كان الانسان له الحق في الحصول على الهواء النقي والماء العذب وأن تظل امكانيات البيئة قادرة على امتصاص أنواع التلوث العادية ، فإن الأمر لن يصبح كذلك في غضون عدة حقب لا تتعدى أصابع اليد الواحدة . إذا استمرت معدلات التلوث على ما هي عليه الآن ، أما إذا ازدادت هذه المعدلات وهي بالفعل تزداد فإن هذه الفترة سوف تقصر ، وسوف يمثل ذلك تهديدا مباشر للأمن الدولي ، وتبدو الترجمة العملية لهذا الاتجاه من خلال ما ذكره أحد الباحثين الألمان ممثل مؤسسة « فريد ريش ناومن » الالمانية في الاردن حيث يقول أنه يطلق سنويا إلى طبقات الجو العليا ستة مليارات طن من غاز ثاني اكسيد الكربون ، بالاضافة إلى الغازات الأخرى الملوثة (١٧) .

المبحث الثالث

« القانون الدولي البيئي »

احتل موضوع البيئة مكانة البيئة مهمة في اهتمامات القانون الدولي في السنوات الأخيرة لأن قضية البيئة ترتبط بأهم حقوق الانسان قاطبة الا وهو الحق في الحياة ، من خلال المحافظة على صحته في اطار بيئة نظيفة . وقبل انعقاد مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢ تنبه المجتمع الدولي إلى خطورة تلوث البيئة على صحة الانسان ، وان كان بشكل غير مباشر ، عندما نص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مادته رقم (١٢) على أن تقر كل الأطراف بحق الانسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية مع اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتامين هذا الحق ، وطبعا تهدف هذه التدابير إلى تحسين جوانب الصحة والبيئة (١٨) .

لذلك إذا كانت حماية البيئة من التلوث والحفاظ عليها والاستخدام الأمثل لثرواتها الطبيعية في صالح البشرية كلها فإن الالتزام بالقواعد القانونية التي تضمنتها المواثيق والاتفاقيات الدولية في مجال حماية البيئة احدى المسئوليات التي تقع على عاتق جميع الدول وخصوصا الدول الغنية نظرا لضعف امكانيات الدول الفقيرة . ويمكن القول في هذا الجانب بأن الجهود الدولية في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها قد اتخذت في التطبيق العملي صورا شتي :

– يلاحظ أن جانبا من هذه الجهود قد انصرف إلى محاولة بلورة المبادئ القانونية التي تضبط مواقف الدول في تعاملها مع الجوانب المختلفة للقضية ، لذلك فإن هذه الجهود اسهمت في صياغة العديد من المبادئ والقواعد القانونية التي اضحت بدورها تكون العديد من المبادئ والقواعد القانونية أو ما يعرف بالقانون الدولي للبيئة كفرع جديد ومتميز من فروع القانون الدولي العام (١٩) .

– ومن أجل تطبيق هذه القواعد على المستوى العملي كان من الضروري انشاء اجهزة دولية مستقلة تناط بها مهمة القيام بالوظائف والاختصاصات ذات الصلة بالبيئة .

ونما هذا القانون بصورة سريعة ففي الوقت الحاضر هناك العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنظم الجوانب المختلفة لحماية البيئة والاستخدام المعقول للثروات الطبيعية وفي هذا المجال يمكن القول أنه في العقدين الأخيرين تم توقيع ١٤٠ اتفاقية متعددة الأطراف معظمها تم التفاوض بشأنها لمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UPENÅ. كما عملت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية على توسيع الدائرة القانونية في اطار التعاون الدولي حيث انتهى إل توقيع ميثاق دولي حول حماية البيئة والتنمية المستديمة (٢٠) . وكما أشرنا سابقا إلى أن الجهود الدولية في مجال حماية البيئة والتي تعاظمت بشكل ملحوظ خلال العقود الماضية قد اسهمت بدرجة كبيرة في بروز فرع جديد من فروع القانون الدولي العام المتعلق بالبيئة والذي يعتبر بحق بمثابة أول تقنين دولي للمبادئ والقواعد القانونية المتعلقة بمسائل البيئة .

لذلك تعتبر نشأة القانون الدولي للبيئة أحدى المؤشرات الرئيسية لتطور القانون الدولي في صالح البشرية ويعمل الاطار القانوني الدولي لحماية البيئة على ثلاثة مستويات (٢١) .

أ – المستوى الدولي العالمي . ب – المستوى الدولي الاقليمي . جـ – المستوى الدولي الثنائي .

ومع هذا يمكن الاشارة إلى ان هناك مستوى قانونيا رابعا يمكن أن نضيفه وهو المستوى المحلي الذي يساهم بصورة فعالة لحماية البيئة المحلية التي هي جزء من منظومة عالمية .

أما بالنسبة للمستويات الثلاثة الأولي ، فنجد الجهود الدولية المبذولة قد اتخذت في الأساس صورة ابرام الاتفاقيات والمواثيق الدولية وسوف نشير بصورة سريعة كامثلة ليس على سبيل الحصر لكل مستوى لهذه المستويات حيث أن نطاق هذا البحث لا يسمح أن نوردها جميعا :

أ - المستوى الدولي العالمي :

– اتفاقية لندن عام ١٩٥٤ الخاصة بمنع تلوث

البحار ، واتفاقية باريس وبروكسل ١٩٦٠ و١٩٦٢ على التوالى بشأن المسئولية المدنية فى ميدان الطاقة النووية (٢٢) ، واتفاقية اليونسكو ١٩٧١ و١٩٧٢ حول حماية المواقع الطبيعية والأثرية المميزة ، وحماية الأنواع المهددة وعدم الاتجار بها من خلال الاتفاقية الدولية الموقعة عام ١٩٧٣ (٢٣) ، والاعلان العالمى للبيئة (١٩٧٢) الذى يعرف باعلان استوكهولم الذى يعتبر اللبنة الاولى فى صرح القانون الدولى البيئى ، اتفاقية حظر نقل النفايات الخطرة بصورة غير قانونية عبر الحدود بين الدول (١٩٨٩) واتفاقية حماية طبقة الاوزون فى فينا (١٩٨٥) التى دخلت حيز التنظم عام ١٩٩٠ (٢٤) .

ب - المستوى الاقليمى الدولى :

مثل اتفاقية برشلونة بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث عام ١٩٧٦ ، وكذلك الاتفاقية الافريقية لحفظ الطبيعة عام ١٩٦٩ ، واتفاقية حماية البيئة المبرمة عام ١٩٧٤ بين الدول الاسكندنافية . وهناك أيضا اتفاقية الكويت الاقليمية للتعاون فى مجال حماية البيئة البحرية من التلوث عام ١٩٧٨ . وهنا لابد أن نشير إلى أن للامانة العامة لمجلس التعاون الخليجى قطاعا متخصصا لشئون البيئة وهناك علاقات وثيقة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال المكتب الأقليمى لغربى آسيا (٢٥) .

جـ - المستوى الثنائى الدولى :

يعتبر هذا المستوى محدودا مقارنة مع المستويين السابقين وذلك بسبب متقضيات مبدأ السيادة (٢٦) . ومع هذا هناك أمثلة يمكن الاشارة إليها مثل المعاهدة الروسية والبولندية (١٩٦٤) بشأن المحافظة على المياه السطحية والجوفية ومكافحة التلوث وأيضا المعاهدة المجرية النمساوية بشأن الاستخدامات الاقتصادية للمياه عام ١٩٥٦ .

د - المستوى الاخير :

فيمكن الاشارة إلى الدور الريادى الذى تقوم به المانيا فى مجال حماية البيئة من خلال سن القوانين وتكاثف الجهود على مختلف المؤسسات الوطنية من أجل الحفاظ على البيئة (٢٧) .

ومن جانب آخر فإن قرارات المنظمات الدولية تلعب دورا هاما فى تطوير ونمو هذا الفرع من فروع القانون الدولى العام لهذا توصل بعض الباحثين إلى أن القانون البيئى الدولى يمكن تعريفه عل النحو التالى :

« هو مجموعة مبادئ وقواعد القانون الدولى التى تنظم نشاط الدول فى مجال منع وتقليل الأضرار المختلفة الى تنتج عن مصادر مختلفة للمحيط البيئى أو خارج حدود السيادة الأقليمية (٢٨) .

وهناك مصدر آخر من مصادر القانون البيئى الدولى هو المبادئ الخاصة بالقانون الدولى ومن أهم تلك المبادئ التى وردت فى أعلان استوكهولم ١٩٧٢ مثل مبدأ عدم الاضرار بالبيئة المحيطة خارج حدود السيادة الاقليمية .

أيضا تلعب المؤتمرات دورا أساسيا فى بلورة وتطوير قواعد هذا القانون ومبادئه (٢٩) .

وما يتعين الإشارة إليه فى هذا الإطار هو مايتعلق بالعمل على إيجاد آليات خاصة يعول عليها فى حماية وصياغة مبادئ وقواعد قانونية جديدة فى هذا المجال . ويمكن الإشارة إلى هذه الآليات مثل المنظمات الدولية والأقليمية العامة والمتخصصة كالأمم المتحدة التى أنشأت جهازا خاصة لهذا الغرض ، وهو برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، كما قامت بعض المنظمات الدولية المتخصصة بوضع آليات خاصة بقضايا البيئة . وينطبق ذلك على المنظمات الدولية التالية (اليونسكو ، الفاو ، المنظمة الدولية البحرية ، منظمة العمل الدولية) ويقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالتنسيق بين هذه المنظمات على المستوى الاقليمى والدولى وتعتبر المنظمات التابعة للجماعة الاوروبية رائدة فى هذا المجال (٣٠) .

وأخيرا فإن النظام الخاص بالمسئولية الدولية فى مجال حماية البيئة يتأسس على فكرة رئيسية مفادها أن البيئة ومشكلاتها لم تعد كما تقدم ذكره أمرا داخليا محضا ، وانما هى تجسيد حى لمفهوم التراث المشترك للانسانية وهذا ما أشار إليه اعلان استوكهولم على اعتبار أن الأنشطة التى تباشرها الدول ينبغى ألا تلحق الضرر ببيئات الدول الأخرى ، وأن الحفاظ على البيئة الدولية ومواردها إنما هى مسئولية عامة تقع على عاتق الدول عامة .

وقبل أن نختتم هذا الجزء لابد أن نشير إلى ما ذكره أحد الباحثين حول تغيير البيئة على النطاق العالمى وما قد يثيره من قضايا معروفة فى مجال البحث القانونى وهى (٣١) .

أ) تطبيق القانون الدولى على المشكلات الناتجة عن التغيير العالمى ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق العدالة بين الأجيال . ب) تنمية التزام قانونى بانشاء شبكات للانذار المبكر ، ويحتوى ذلك على تقدير الاخطار ومنع الكوارث وتقديم المساعدة فى حالة الطوارئ أو الكوارث البيئية . جـ) تطبيق القوانين الوطنية والدولية ووضعها موضع التنفيذ . د) توفير الحوافز اللازمة للتوصل إلى عقد اتفاقيات دولية وتعزيز مؤسسات فعالة فى مجال حماية البيئة .

تلك هى بعض الجوانب المتعلقة بالقانون الدولى للبيئة التى رأينا من الضرورة الإشارة إليها لأنها تخدم مواضيع البحث بشكل عام . والآن هذا القانون نما وتطور فى بيئة المنظمات الدولية وبرعايتها . وقد بات

يشكل جزاء أساسيا من برامج هذه المنظمات على المستوى الاقليمي بهدف وضع قوانين وتشريعات بيئية في الدول الاعضاء (٣٢) .

التشريعات البيئية الدولية :

يعد التشريع الدولي أداة مهمة في اجراءات حماية البيئة وسوف يتناول هذا البحث أهم التشريعات الدولية للبيئة على النطاق العالمي والاقليمي وهي على النحو التالي (٣٣) .

(١) اتفاقية برشلونة لحماية شواطئ الدول المطلة على البحر المتوسط . (٢) اتفاقية البحر الأحمر وخليج عدن . (٣) اتفاقية الكويت الاقليمية ١٩٧٨ للدول المطلة على الخليج والتي تهدف إلى حماية البيئة للسواحل البحرية . (٤) وهناك أيضا الميثاق العالمي للطبيعة لعام ١٩٨٢ الذي صدر عن الجمعية العامة . (٥) بالاضافة إلى حماية البيئة في اتفاقيات جنيف المختلفة . (٦) بروتوكول مونتريال بشأن تخفيض انتاج واستهلاك الموارد المستخدمة أو المستنزفة لحزام الأوزون وايضا فينا لنفس الغرض عام ١٩٨٥ . (٧) استراتيجية العناية بالأرض التي وضعتها ثلاث منظمات دولية هي الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والصندوق العالمي للحياة البرية وتبعتها استراتيجية أخرى وضعت عام ١٩٩١ تعززها وتؤكد على اهميتها وتضمنت تسعة مبادئ هي (٣٤) :

- احترام ورعاية كافة أشكال الحياة الانسانية .
- تحسين نوعية ومستوى الحياة الانسانية .
- حماية التنوع والقدرة على النماء على كوكب الأرض .
- تقليل استنزاف الموارد غير المتجددة إلى الحد الأدنى وذلك بتقليل الاعتماد على النفط والفحم والمعادن .
- عدم تحميل الأرض أكثر من طاقتها وايجاد توازن بين طاقات الطبيعة وخصوصا السكان من جهة والكائنات الأخرى من جهة ثانية .
- تغيير الاتجاهات والممارسات ، إذ من الضروري اقناع الحكومات والصناعات والأفراد بتبني السلوكيات التي تمكن الحياة من الاستمرار .
- إعلام المواطنين والجماعات بأخبار البيئة .
- ايجاد اطار لدمج التنمية وصيانة الموارد الطبيعية معا .
- تشكيل حلف عالمي من أجل البيئة ...(٣٥) .

المبحث الرابع

« المنظمات الدولية وقضية البيئة » :

سنناقش في هذا الجزء أهم الانجازات والأدوار الوظيفية التي قامت بها المنظمات الحكومية من أجل الوصول إلى حياة بيئية سليمة والحد من تفاقم مشكلة تلوثها ويمكن الجزم بأنها مراحل متقدمة وبذلت جهودا واسعة في هذا المجال حيث تنظر المنظمات الدولية المهتمة بالنواحي البيئية على أنها ثروة عالمية ويتأتى الحفاظ على تلك الثروة من خلال العلاقات والقواعد الاقتصادية والسياسية التي تنظم العلاقة ما بين الانسان والبيئة المحيطة به (٣٦) .

ونتيجة للمخاطر التي تهدد كوكب الأرض مثل انقراض المزيد من الاجناس الحيوانية والنباتية وازدياد تلوث المناخ وتآكل طبقة الأوزون وتلوث المسطحات المائية والتصحر وهلاك الغابات نتيجة لهذه المخاطر فقد خلقت مشكلة البيئة قلقا عالميا لفت أنظار قادة العالم والمنظمات الدولية سواء كانت حكومية أم غير حكومية .

إن المشكلات البيئية تعتبر اليوم أشد تعقيدا في حلها من المشكلات البيئية الوطنية وذلك لسببين أساسيين هما (٣٧) :

أ) أنه ليست هناك سلطة واحدة بمقدورها أن تضع السياسات المناسبة وتنفيذها . ب) ان الحلول لابد وأن توفق بين الاختلافات الكثيرة في ميزان المنافع والتكاليف بالنسبة للبلدان المختلفة .

لهذا فإن مفهوما جديدا يدعو إلى الاستجابة للتغيرات العالمية البيئية وهذه الاستجابة لابد وأن تكون عالمية وفي هذا الصدد فإن وكالات الأمم المتحدة والهيئات التي تعمل في إطارها كانت من أوائل المشجعين في الاستجابة العالمية . وهكذا لعبت الأمم المتحدة دورا رياديا في تنظيم مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢ ، وعقد المئات من الاتفاقيات التي رعتها في مجال حماية البيئة وانشأت فيما بعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة كما قامت وكالاتها المتخصصة كاليونسكو من خلال برنامجها عن الانسان والمحيط الجوي (MAB) وبرامجها في التربية البيئية وكذلك منظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة ، بدور نشط في هذا المجال ، هذا بالاضافة إلى العديد من المنظمات الدولية المشتركة بين الحكومات مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية والوكالة الدولية للطاقة الذرية (٣٨) .

وقبل الخوض في التفاصيل يمكن القول بأن الأمم المتحدة شجعت اهتمام الدول بالبيئة حيث تم تشكيل العديد من المؤسسات البيئية العالمية . ومن جهة أخرى وفي اطار تزايد اهتمام الأمم المتحدة بالبيئة على الرغم من أن ما بين قمتي الأرض في (استوكهولم وريو) وتوصياتهما غير مرضية ، إلا أن ما بعد ريو قد أظهر للعالم بأن الاهتمام البيئي أخذ ينمو في كل مكان وسوف تكون هناك حركة عالمية بيئية مصممة على المضي قدما في كفاحها لانقاذ عالمنا وحضارتنا (٣٩) .

المطلب الاول :

« البيئة في ميثاق الامم المتحدة » :

جاء في الفقرة الرابعة من ديباجة ميثاق الأمم المتحدة أن احدى غايات شعوبها « أن تدفع بالرقي الاجتماعي قدما وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية » .

وفي نفس الديباجة المتعلقة بالأمم المتحدة في تحقيق غاياتها هو استخدام الأداة الدولية في ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعا . » كما أشارت المادة الأولى فى الفقرة الثالثة إلى تحقيق التعاون الدولى الى حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وعلى احترام حقوق الانسان » وتنص المادة السادسة والخمسين على أن يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا منفردين أومشتركين بما يتوجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لادراك المقاصد المنصوص عليها فى المادة (٥٥) .

ومن خلال ماسبق نستطيع قراءة وتحليل النصوص المشار إليها حيث نجد مبادئ وقواعد عديدة تشكل مجالا رحبا لادارة الأمم المتحدة قضايا البيئة ومشكلاتها . وأصبح من صميم الاختصاص أن تقوم كمنظمة عالمية ببذل أقصى الجهود فى مجال البيئة ، حيث أن الهدف الرسمى لنظام الأمم المتحدة يعطى مجالين واسعين هما السلام والرفاهية العامة حيث لم يعد الآن مدى الاتصال أو الترابط بين قضايا البيئة ، وهذا الفرض العام للامم المتحدة (٤٠) .

ولا يفوتنا فى هذا الجانب أن نؤكد بأن تزايد أهمية المسائل العالمية المتعلقة بالبيئة الموارد الطبيعية بحيث لم يعد من المقبول أن تناقش العلاقات الدولية الاقتصادية والسياسية والزمنية بدون أن يكون لمسائل البيئة لمكان الصدارة حيث هناك عدة عوامل لعبت دورا هاما لكى تحتل مشكلة البيئة هذا المكان المتقدم وهى : (٤١)

١ - ازدياد الاعتماد المتبادل بين التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية . ٢ - حجم ما يحدثه النشاط البشرى من أثر على البيئة والموارد الطبيعية . ٣ - ازدياد الطلب العالمى على الموارد الطبيعية مما أحدث تناقصا فى هذه الموارد بصورة مطردة وأصبح هناك مواجهة خطر حدوث ا ضمحلال هذه الموارد سريعا وعدم تجديدها . ٤ - ان خطر التحديات المتعلقة بالبيئة والموارد هى تحديات عالمية النطاق تتطلب حلولا عالمية ، وبالتالى فهى تتطلب أوجها من التعاون لم يسبق لها مثيل بين كل الدول فى العالم . ٥ - الارتباط بين كثير من القضايا العالمية مثل الاحتباس الحرارى والأمطار الحامضية والفقر والتنمية فى العالم الثالث ، وزيادة النمو السكانى ، مما يزيد من صعوبة البحث عن حلول سحرية وعاجلة . ٦ - بروز ظاهرة اللاجئين البيئين باعتبارها عاملا مؤثرا في الشئون الدولية .

ويبدو أن التهديدات البيئية تدعو إلى توطيد المصالح عالميا ، ولكن بما أن الترابط جاء نتيجة الاهمال وليس نتيجة التخطيط فإنه لا تنتج عنه بصورة أوتوماتيكية الارادة السياسية اللازمة لتعاون دولي أوسع . وما زال العالم يتميز بالتضارب والتفاوت فى المصالح الثروة والقدرة علي التاثيرة ، لذلك إما ان تكون مشكلات البيئة حافزا يدفع البشرية للتغلب على انشقاقاتها وخلافاتها أو أن تكون سببا اضافيا فى استفحال وتزايد صراعات الدول والشعوب .

المطلب الثاني :

دور الامم المتحدة لحماية البيئة :

عندما استشعر العالم ذلك الخطر البيئى الداهم اصدرت الجمعية العامة قرارا سنة ١٩٦٨ بطلب من الأمين العام أن يجمع المعلومات والبيانات التى تظهر « حالة البيئة والانسان » فى جميع انحاء العالم ، وأن يقترح الاجراءات الوقائية اللازمة لحمايتها والمحافظة عليها .

وبالفعل أعد هذا التقرير وأطلق عليه تقرير يوثانت عام ١٩٦٩ تحت عنوان « الانسان والبيئة » . حيث أشار هذا التقرير إلى الكارثة البيئية التى يعيشها الانسان . وبعد هذا التقرير طلبت الجمعية العامة من اليونسكو العمل على إعداد وتنظيم مؤتمرات اقليمية من أجل عقد مؤتمر عالمى عن حماية البيئة والانسان .

وقد تم تحضير تقرير لهذا المؤتمر من قبل عشرات الباحثين تحت عنوان « ليس لنا سوى أرض واحدة » Only one World وقد تم فعلا عقد ذلك المؤتمر فى ١٤ / حزيران / ١٩٧٢ فى مدينة استوكهولم .

المطلب الثالث :

مؤتمر استوكهولم وبرنامج الامم المتحدة للبيئة (Unep):

بعد أربع سنوات من الاجتماعات والتحضير ، انعقد المؤتمر العالمي في استوكهولم عام ١٩٧٢ وبدأت أعمال المؤتمر موزعة على ثلاث لجان اختصت الأولى بالاحتياجات الاجتماعية والثقافية لحماية البيئة ، والثانية تناولت المحافظة على مصادر الثروة الطبيعية بينما تناولت اللجنة الثالثة الاجراءات الدولية التى يمكن أن تساعد على مكافحة ما يؤدى ال تدمير بيئة الانسان .

وتمثلت أهداف المؤتمر فى تنبيه الشعوب للحكومات إلى أن الانشطة الانسانية تهدد بالاضرار بالبيئة الطبيعية وتخلق مخاطر جسيمة تمس الرفاهية الانسانية والحياة البشرية نفسها ، وكذلك بحث سبل تشجيع وترقية قيام الحكومات والمنظمات الدولية بما ينبغى لحماية البيئة وتحسينها (٤٣) .

وقد صدرت عن المؤتمر خطة عمل تتألف من ١٠٩ توصيات تدعو الحكومات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى التعاون واتخاذ التدابير الخاصة من أجل حماية الحياة والسيطرة علي مشاكل التلوث الناتجة عن الأجهزة الملوثة للبيئة .

ولكن أهم مـــا تمخض عن هذا المؤتمر هو برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى يعتبر بحق الميثاق أو الدستور الموجه لنشاطات الدول فيمـا يتعلق بالمرحلة التي تلته ،ويتخذ هذا البرنامج نيروبى مقرا له وهو ليس هيئة منفذة بل يقوم بجمع البيانات العلمية ذات العلاقة بالبيئة وتوفير المعلومات الايكولوجية للحكومات والجمهور وجمع الحكومات مع بعضها البعض لمناقشة الاجراءات الواجب اتخاذها لحماية البيئة .

وينقسم البرنامج إلي ثلاثة أقسام رئيسية أحدها يتعلق بالتقويم البيئي الذى يتناول نظام الرصد العالمي ، والنظام الدولى الشامل للمعلومات والموارد ، والثاني خاص ببرنامج رصد الأرض الذى يوفر التحذيرات المبكرة بشان الاخطار البيئية ، الثالث شمل التربية والتدريب البيئى والقوانين البيئية الدولية (٤٤) .

المطلب الرابع :

وظائف البرنامج :

ويشتمل على مجموعة من الأهداف والواجبات التى يسعى البرنامج لتحقيقها وهى :

أ - ترقية التعاون الدولى فى مجال البيئة وتقديم التوصيات المناسبة لهذا الغرض . ب - وضع الأنظمة الارشادية العامة لتوجيه برامج البيئة وتنفيذها فى اطار نظام الأمم المتحدة . جـ - متابعة تنفيذ برامج البيئة . د - ترقية مساهمة الهيئات العلمية والهيئات المستقلة لاكتساب المعارف البيئية وتقويمها وتبادلها . هـ - جعل الأنظمة والتدابير البيئية الوطنية والدولية فى الدول النامية تحت المراجعة المستمرة . و - تمويل برامج البيئة : وقد اتخذ المجلس التنفيذى UNEP في كينيا عام ١٩٨٩ قرارا بأن تكون مساهمات الدول لصندوق البرنامج بحلول عام ١٩٩٣ حوالى مائة مليون دولار سنويا (٤٦) .

أما عن خطط عمل البرنامج فقد تم تركيزها علي النواحى التالية (٤٧) . أ - المستوطنات البشرية من أجل الوصول إلى نوعية راقية للبيئة الانسانية ب - الصحة الانسانية والبيئة وحمايتها من المخاطر التى تهددها . جـ - متابعة نظام لدعم الحياة فى المحيطات والمناطق البحرية . هـ - البيئة والتنمية : حيث تقدم مساعدات للحكومات بحسب الجهود المبذولة فى التنمية (٤٨) . ز - الحث على استعمال الطاقة الصالحة بيئيا . حـ - الرقابة الأرضية . ط - تحسين معرفة الادارة البيئية . ى - يقوم البرنامج بتوجيه كثير من الأنشطة المساعدة التى تهدف إلى تنمية الجهود من أجل تنفيذ برامج البيئة مثل التدريب والتعليم البيئي .

ويعمل البرنامج منذ انشائه علي تحقيق هذه الوظائف وبرامج العمل من خلال المعاهدات والسياسات البيئة عن طريق الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وفى محصلة القول فإن هذا البرنامج هو قوة توجيه مؤثرة أو كما يرى أحد الخبراء « بأن البرنامج هو الضمير البيئى للامم المتحدة وأن دوره الأساسى ليس الفعل العملى بل التحضير والالهام حيث يقدم الاقتراحات والدراسات والتوصيات ويراقبها ولكن ليس له قوة تنفيذية على الاطلاق (٤٩) .

اذن فإن البرنامج هو المصدر الرئيسى للمعلومات والتقييمات والتقارير المتعلقة بالبيئة لذلك فإن المطلوب منه هو تعزيز وتوسيع دوره بوصفه عاملا ومساعدا ومنسقا فى نظام الأمم المتحدة وأن عمله يتركز حول القضايا الحرجة لحماية البيئة وزيادة اعتمادات صندوق البيئة (٥٠) .

المبحث الخامس :

« مظاهر اهتمام الوكالات الدولية المتخصصة بالبيئة »:

تشارك غالبية المنظمات التابعة للأمم المتحدة بالفعل فى انشطة التعليم والتدريب والتنفيذ فى مجال البيئة في نطاق اختصاص كل وكالة أو منظمة ويمكن الاشارة بصورة عاجلة إلى مظاهر هذا الاهتمام علي النحو التالي :

أ - منظمة العمل الدولية : وقد وضعت عام ١٩٧٧ مشروع معاهدة وتم قبولها وتتعلق بحماية العمال ضد المخاطر الناشئة عن تلوث الهواء والضوضاء الاهتزازات فى بيئة العمل .

ب - منظمة اليونسكو : التى بوصفها الوكالة المتخصصة فى التربية بين سائر وكالات الأمم المتحدة فإنها تشكل الاطار الطبيعى لقيام تعاون دولى فى مجال التربية ومن برامج اليونسكو التى اسهمت باكبر قدر في النهوض بالتربية البيئية برنامج الماب "MAB" الانسان والمحيط الحيوي (٥١) . ولا سيما فيما يختص بتعليم العلوم البيئية وتدريب الاخصائيين فى هذا المجال . وقد كانت مراكز البحوث التى انشئت فى اطار"MAB" ادوات فعالة فى نشر المعلومات عن المشكلات البيئية علي نطاق جماهيرى .

جـ - منظمة الصحة العالمية : وتوجد فيها عدة أقسام تمارس أعمالا تتعلق بالتربية الصحية على الأخص الانشطة المتعلقة بنظافة البيئة وأنظمة الأسرة واعلام الجمهور . وفضلا عن ذلك فإن وحدة التربية الصحية التابعة لها تجتهد فى إثارة اهتمام الجمهور بنظافة البيئة من الناحية الصحية وتهتم بتعليم وتدريب العاملين والمهندسين بشئون البيئة (٥٢) . علي مختلف المستويات الصحية الوطنية فى الدول الأعضاء .

د - البنك الدولى للانشاء والتعمير : حيث يتيح عن طريق معهد التنمية الاقتصادية الدولى مواد تعليمية عن

البيئة فى اطار التنمية وكتبا تعليمية ومواد عن جوانب التنمية الاقتصادية المرتبطة بالبيئة . وقد أحرز البنك الدولى تقدما كبيرا فى إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المسار الرئيسى لسياساته العامة وعملياته حتى اصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالية الآن فى معظم عمليات البنك علي الصعيد الدولي (٥٣) .

وأخيرا لن يكتمل الحديث عن دور التنظيمات الدولية الحكومية فى مجال حماية البيئة دون تناول الجوانب المختلفة لقمة الأرض التى عقدت في البرازيل في حزيزان (يونيو) ١٩٩٢ باعتبارها جهدا دوليا تنظيميا فى مجال معالجة القضايا التعلقة بالبيئة .

المبحث السادس

الجهود الدولية فى قمة ريو ١٩٩٢

التى اعادت للأمم المتحدة دورا كان مسلوبا منها طوال العقود الماضية وهو التصدى للمشاكل غير السياسية التى لا جدال فى أنها تكون أحيانا أشد خطرا على السلم والأمن الدوليين من المشاكل السياسية نفسها ، وبتصدى المنظمة الدولية لهذه المشكلة تكون قد استكملت الحلقة المفقودة التي خولها لها ميثاق الأمم المتحدة وتكون أيضا قد مارست الدبلوماسية الوقائية الهادفة إلى صنع السلام وليس فقط حفظه (٥٤) .

ويمثل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذى عقد فى البرازيل والذى عرف باسمه الأكثر شيوعا بمؤتمر « قمة الأرض » مرحلة جديدة فى العلاقات الدولية تحتل فيها قضية البيئة مكانا متساويا مع القضايا الأخرى التي استحوذت على اهتمام العالم طوال العقود الماضية مثل الأمن والسلم والحد من التسلح (٥٥) .

وانعقد المؤتمر بعد عامين من التحضير والمفاوضات المبدئية حيث اشترك فى تنظيم المؤتمر مع الأمم المتحدة حوالى ٢٥ منظمة دولية تابعا لها . وكان الهدف من المؤتمر هو وضع الأساس للمشاركة العالمية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة من منطلق احتياجات المصالح المشتركة لضمان مستقبل هذا الكوكب (٥٦) .

وتأتى أهمية هذا المؤتمر الذى شكل فرصة تاريخية لوضع قضية البيئة فى صلب عملية صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية للدول ويهدف من جملة ما يهدف اليه إلى تحقيق الاجماع الدولى على الوسائل العلمية والواقعية الكفيلة لحماية كوكب الارض وتامين الحياة الكريمة للأجيال القادمة (٥٧) .

وهناك تناول القمة خمس نقاط هى :

أ - اقرار ميثاق الأرض استنادا إلى اعلان حقوق الانسان .

ب - الأجندة (٢١) الخاصة بالقرن الواحد والعشرين وهى الوثيقة الاساسية للمؤتمر ، وتعد بمثابة خطة عمل للمستقبل من أجل القيام بتنمية مستديمة . وقد تم انشاء لجنة خاصة متفرعة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة ، وتكون مهام هذه اللجنة استعراض ومتابعة تنفيذ جدول أعمال هذه الأجندة التى نصت على أن هذا العالم يجب أن يكون عالم اخلاق ومبادئ وعدل قابلا للعيش نظيفا متعادلا وعالما مشتركا للمجتمع كما تحوى الأجندة أربعين فصلا وتتكون من أربعة اجزاء الأول يعنى بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية ، والثانى يعنى بحماية وإدارة المصادر من أجل التنمية مثل حماية الغلاف الجوى والحفاظ على الغابات ، والثالث يختص بتدعيم دور المجموعات التنفيذية الرئيسية ، والجزء الرابع متعلق بآلية التنفيذ ومصادر التمويل ونقل التكنولوجيا (٥٨) .

جـ - المعاهدة حول الجو والارتفاع فى درجة المناخ .

د - معاهدة التنوع البيولوجي .

هـ - معاهدة الغابات والمساحات الخضراء .

ويلاحظ على هذه المجالات أنها جاءت أكثر شمولية وتفصيلا لمكونات الخطة الدولية لمؤتمر ريو لحماية البيئة على مستوى الأرض ، مما جاء فى توصيات مؤتمر استوكهولم عام ١٩٧٢م .

« اعلان ريو » :

صدر عن القمة هذا الاعلان بشأن البيئة والتنمية والذى يتكون من ٢٧ مبدأ ، ويحمل هذا الاعلان صيغة الالتزام الادبى لكل الدول التى شاركت فى هذا المؤتمر (٥٩) .

وتعتبر مبادئه مقيدة له بيئيا كبديل عن « ميثاق الارض » ويهدف الاعلان إلى إرساء علاقة أكثر عدلا بين العالم الصناعى والعالم النامى حيث تدعو الوثيقة إلى تعميق التعاون بين دول العالم فى مواجهة تدهور الأرض وتؤكد المسئولية الخاصة للدول الصناعية فى هذا المجال مع حق الدول النامية فى التنمية وتنص مبادئه على حق الجنس البشرى فى أن يحيا حياة صحية والحق السيادى لكافة الدول فى استقلال مواردها وفقا لسياستها البيئية والتنمية كما نص على أن حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية .

كما يشير الاعلان إلى أن تعاون الدول على النهوض بنظام اقتصادى دولى يؤدى إلى تحسين معالجة مشاكل تدهور البيئة ، بالاضافة إلى أنه منع تغيير موقع أى نشاط ينتج عنه مواد مضرة للبيئة والانسان ونقلها إلى الدول الأخرى (٦٠)

وأخيرا فانه على الرغم من أن نقاط الخلاف التى تعرض لها الاعلان الا انه اصبح لدى الدول طريق ونهج تسير فى اتجاهه من أجل حماية البيئة واعتبر بحق

نقطة تحول في العلاقات الدولية بشكل ملموس ، فقد نجح المؤتمر في اقناع الدول المشاركة بالمصادقة على بعض الاتفاقيات التي تهدف إلى الحد من تدهور البيئة وموارد الطبيعية .

ولعل ما يستخلصه الباحث من خلال رصد الأنشطة التي تقوم بها الدول على مستوى ثنائي ودولي هو اقناعها بضرورة التعجيل باستكمال قواعد القانون الدولي البيئي الذي ينظم سلوك وسياسات الدول الأعضاء ويحدد الحقوق والالتزامات لهذه الدول فيما يتعلق بحماية البيئة ضمن مجالسها الاقليمية أو فيما يتعلق بآثار انشطتها على مستوى كوني .

الخاتمة والخلاصة :

إتساقا مع ما ذكر سابقا يبقى التأكيد على حقيقة وهي أن التدهور البيئي والتلوث ومشكلات البيئة وقضاياها ، قضية عامة لا تحترم أي حدود من صنع البشر . وانه إذا كانت الوظيفة الأساسية للأمم المتحدة هي حفظ السلام والأمن الدولي ، فإن المفاهيم التقليدية للأمن قد بدأت تنقرض بل حتى تلك الخاصة بالسيادة نفسها .

وفي عصر الدمار البيئي الذي لا مثيل له لابد وأن يشمل مفهوم الأمن على الهواء الصالح للتنفس والماء الصالح للشرب والأمان من مخاطر الاشعاعات النووية وأن على الدول أن تدرك أن أمنها مشترك يعتمد أولا علي حماية البيئة قبل اعتماده على القوة العسكرية المجردة فحسب ، وأن المنظمات الدولية الحكومية إلى جانب المنظمات غير الحكومية تلعب دورا بارزا وفعالا أكثر من الجهود الفردية لحماية البيئة حيث أنه يبقى نجاح التعاون الدولي في ميدان البيئة في حاجة إلى سياسات جريئة ورؤية ثاقبة وسعة أفق لتحقيق التوازن السليم بين المصالح الوطنية المتباينة أو المتصادمة في أحيان كثيرة .

ولعل المجتمع الدولي يستطيع الآن وبعد انتهاء الحرب الباردة أن يعيد الأسس التي تقوم عليها العلاقات الدولية لتستبدل التنافس بالتعاون والتضامن وأن توقف ما بين السيادة الوطنية والحاجة الى رعاية الأرض على المستوى العالمي بحيث يصبح سكان الأرض جميعا مواطنين عالميين . وفي هذا السياق تعلق الآمال العريضة على دور الأمم المتحدة والتنظيمات الحكومية وغير الحكومية في إدارة قضايا البيئة وخاصة دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة .

وأخيرا ومع إقرار أن حماية البيئة تقع ضمن الاهتمامات المشتركة للمجتمع الدولي ، فإن على الدول المتقدمة أن تتحمل المسئولية الرئيسية للتردي في البيئة الدولية ، وأن تزيد من اسهامها المادي والفني في موازنات المنظمات الدولية للاتفاق على تطوير برامج البيئة في دول العالم الثالث .

المراجع :

١- والتر رودل "من قمة استكهولم الى قمة ريوهل هي عشرون عاما ضائعة" ، مجلة رسالة البيئة ، العدد ٤ ، تشرين أول ١٩٩٢ ، ص ١٢ .
٢- وحيد عبد المجيد "البيئة والإنسان في عالم جديد" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ٧٠ .
٣- النص لـ : أ.ج. فرانكلين ، نقلا عن وحيد عبد المجيد ، المرجع السابق ، ص ٧٢ .
٤- د. محمد مصالحة "دور الجمهور في التوعية البيئية" مجلة دراسات وأبحاث البيئة ، العدد ١ ، ١٩١ ، ص ١٨٩ .
٥- هي اللجنة العالمية للبيئة والتنمية والمعروفة باسم برونتلاند تيمنا باسم رئيس وزراء النرويج والذي ترأسها والتي أنشأتها الأمم المتحدة .
٦- مجلة منبر البيئة ، تصدر عن المكتب الاقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، يونيسب ، البحرين ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٩ .
٧- بستربراون "تقييم عن وضع العالم لعام ١٩٩١" ترجمة أنور عبد الواحد وانجي زين العابدين ، تقرير معهد المراقبة البيئية العالمية ، ١٩٩١ ، ص ٤١ .
٨- نجيب صعب "هولندا الحفاظ على البيئة طريقة حياة" منبر البيئة ، العدد ٤ ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٧ .
٩- محمد السيد سليم "رؤية بطرس غالي للسياسة الدولية" ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، أبريل ١٩٩١ ، ص ٤٣ .
١٠- عبد القادر ياسين "البعد الاستراتيجي لمشكلة البيئة" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد ٩١ ، كانون ثاني ١٩٩٣ ، عمان ، ص ١٨٥ .
١١- مراد الدسوقي "الأبعاد الاستراتيجية لقضايا البيئة : العلاقة بين البيئة والتنمية" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ٩٨ .
١٢- خالد محمد فهمي "الأبعاد الاقتصادية لمشكلة البيئة" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ١٧٥ .
١٣- خالد محمد فهمي "مرجع سبق ذكره" ، ص ١١٥ .
١٤- المرجع نفسه ، ص ١٠٦ .
١٥- اعتمدنا في تحليل هذه الاتجاهات على خالد محمد فهمي "مرجع سابق" .
١٦- L. Henkin: International Law in Divided World, Clarendon Press, Oxford, 1980, p. 339.

١٧- والتر رودل "التعاون الدولي في حماية البيئة" مجلة دراسات وأبحاث البيئة ، العدد ٣، ١٩٩٣ ، ص ٩٣ .
١٨- حسني أمين "مقدمات القانون الدولي للبيئة" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ١٢٩ .
١٩- أحمد الرشيدي "مرجع سبق ذكره" ، ص ١٣٦ .
٢٠- د. محمد مصالحة "القانون من أجل البيئة والمجتمع" ، مجلة رسالة البيئة ، العدد ٤ ، تشرين أول ١٩٩٢ ، ص ٤٨ .
٢١- أحمد الرشيدي "مرجع سابق" ، ص ١٣٦ .
٢٢- نفس المرجع ، ص ١٣٩ .
٢٣- Matthias Heber, Transmission and Implementation of Eur-Environmental Laws and Regulations, Journal of Research & Environmental Studies, Amman, Vol. 5, 1994, pp. 109-110.
٢٤- د. محمد مصالحة "القانون من أجل البيئة والمجتمع" ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨ .
٢٥- الطيب محمد جبارة "تشخيص المشاكل البيئية المشتركة المتداخلة والمتشابهة في دول مجلس التعاون الخليجي" ، المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، البحرين ، ١٩٨٨ ، ص ٨١ .
٢٦- أحمد الرشيدي "مرجع سابق" ، ص ١٤٠ .
٢٧- للإطلاع على هذا الجانب أنظر محمد مصالحة "تجارب بيئية دولية" ، رسالة البيئة ، العدد ١٠ ، أيلول ١٩٩٤ ، ص ص ٩-١١ .
٢٨- حسني أمين "مرجع سبق ذكره" ، ص ١٣٠ .
٢٩- نفس المرجع ، ص ١٣٠ .
٣٠- أحمد الرشيدي "مرجع سبق ذكره" ص ١٤١ .
٣١- براون فايس "الأبعاد القانونية للتغير في البيئة العالمية" ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، اليونسكو ، فرنسا ، العدد ١٢١ ، أب ١٩٨٩ ، ص ١٢٨ .
٣٢- د. محمد مصالحة : التشريعات البيئية وطنيا واقليميا ، جريدة الأسواق الأردنية ، ١٩٩٥/٦/٥ .
٣٣- محمد سعيد المؤهد "البيئة والصحة تحت الاحتلال الاسرائيلي" ، مجلة صامد الاقتصادي ، العدد ٩١ ، كانون ثاني ١٩٩٢ ، ص ٧٦ .
٣٤- ابراهيم العناني "البيئة والتنمية الأبعاد القانونية الدولية" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ١٢٣ .
٣٥- محمد الصباريني ورفيقه "الانسان والبيئة" ، مكتبة الكتاني ، إربد ١٩٩٤ ، ص ١٨٥ .
٣٦- منى قاسم "التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية" الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٥٥ .
٣٧- عطية أفندي "الادارة الدولية لقضايا البيئة" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ٧٩ .
٣٨- وليد لافي "البيئة والسياسة" رسالة البيئة ، العدد ٣ ، حزيران ١٩٩٢ ، ص ٨١ .
٣٩- والتر رودل "من قمة استكهولم الى قمة ريو" ، مرجع سابق ، ص ١٢.
٤٠- عطية أفندي "مرجع سبق ذكره" ، ص ٧٩ .
٤١- نفس المرجع ، ص ٨٠ .
٤٢- حازم جمعة "الأمم المتحدة والنظام الدولي لحماية البيئة" ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٧ ، ص
٤٣- ابراهيم العناني ، "مرجع سبق ذكره" ، ص ١١٧ .
٤٤- محمد الصباريني ورفيقة "مرجع سبق ذكره" ، ص ١٨٥ .
٤٥- نفس المرجع ، ص ١٨٦ ، وما بعدها .
٤٦- مجلة منبر البيئة "مرجع سبق ذكره" ، ص ٩ .
٤٧- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" ترجمة محمد كامل عارف ، سلسلة عالم المعرفه ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ص ٤٥ .
٤٨- ابراهيم العناني "مرجع سابق" ، ص ص ١١٦-١٢٧ ، يتناول هذا الموضوع بشكل جيد
٤٩- والتر رودل "مرجع سبق ذكره" ، ص ٩٢ .
٥٠- اللجنة العالمية للبيئة والتنمية "مستقبلنا المشترك" مرجع سبق ذكره ، ص ٤٥٢ .
٥١- اليونسكو "التربية البيئية على ضوء مؤتمر تبليسي" ، باريس، ١٩٨٣ ، ص ٦٨ .
٥٢- اليونسكو "التربية البيئية على ضوء مؤتمر تبليسي" ، مرجع سبق ذكره" ، ص ٦٧ .
٥٣- منى قاسم "مرجع سابق" ، ص ٥٦ ، وما بعدها .
٥٤- شعيب عبد الفتاح "مؤتمر قمة الأرض" ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٩ ، يوليو ١٩٩٢ ، ص ١٧١ .
٥٥- علاء الحديدي "قمة الأرض والعلاقة بين الشمال والجنوب" ، السياسة الدولية ، العدد ١١٠ ، أكتوبر ١٩٩٢ ، ص ٨٩ .
٥٦- عطية أفندي "مرجع سبق ذكره" ، ص ٨٦ .
٥٧- عادل عرابي "قمة الأرض" منبر البيئة ، المجلد الخامس ، مارس ١٩٩٢ ، ص ٣ .
٥٨- محمد شطناوي "قمة الأرض" رسالة البيئة ، العدد ٣ ، حزيران ١٩٩٢ ، ص ٧ .
٥٩- محمد الصباريني وزميله ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٩ .
٦٠- علاء الحديدي "مرجع سبق ذكره" ، ص ٩٦ .

أبعاد نظرية الأمن الإسرائيلى بعد التسوية الشاملة

د . ممدوح أنيس فتحى

يظل الأمن القومى هو الهاجس فى اليقظة وفى الأحلام الإسرائيلية تزج به فى كل قضية لتحسمها لصالحها وتدفع به لتبرر تجاوزاتها وعدوانيتها وعنفها وتسيطر عليه عندما تأتى الرياح الدولية خاصة من القوى الحليفة لها بما لا يحقق مصالحها الآنية، وتعود وتستخدمه حينما تحين الفرصة . فللأمن الإسرائيلى مفهوم خاص تندرج فى محتواه كل القوى الشرعية وغير الشرعية لتحقيق الأهداف والغايات الإسرائيلية فهو يعنى محاولة التأثير إن لم يكن التحكم فى نمط التفاعلات الإقليمية بما يكرس دور إسرائيل العسكرى والسياسى ويحافظ على النقاء اليهودى واستمرار تدفق المهاجرين الى اسرائيل وفى نفس الوقت مواجهة مظاهر العنف البنيانى والسلوكى وإثبات القدرة على الحفاظ على كيان الدولة وبقائها . ولذلك كان من الضرورى دراسة تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية واحتمالات تطورها على نظرية الأمن الإسرائيلية ، لأن نظرية الأمن الإسرائيلى لا تعتمد فقط على ما يحدث فى الوطن العربى والتوصل الى تسويات سلام شامل فى المنطقة ، بل يزيد من أهمية ذلك تداعيات الثورة العلمية/التكنولوجية المعاصرة وازدياد أهمية القوة الإقتصادية والمالية فى العالم .

وتسعى هذه الدراسة لوضع الملامح الرئيسية لنظرية الأمن الإسرائيلى بعد التسوية الشاملة من وجهة النظر الإسرائيلية ومن ثم كان لزاما أن نرصد العوامل الكامنة فى الوضعية الراهنة لنظرية الأمن الإسرائيلى والتى تستند فى بنيانها ومبادئها على فلسفة معينة يمكن من خلال محاولة الاستقصاء التعرف على بنيان هذه النظرية فى المستقبل على ضوء المؤثرات الحالية والمنتظرة بأبعادها المختلفة ومن خلال طرح تساؤل حول مدى حاجة اسرائيل لنظرية أمن خاصة ؟ وتكون الإجابة القديمة الجديدة هى "مشكلة العمق الإستراتيجى لإسرائيل" .

المشكلة الإسرائيلية المستمرة :

تكمن المشكلة الإسرائيلية فى قلة العمق الإستراتيجى بمحتواه المادى والمعنوى وأبعاده المختلفة السياسية والإقتصادية والاجتماعية والجغرافية حيث تنطوى قلة العمق الاستراتيجى السياسى فى اسرائيل لعدم وجود مكونات الدولة واختلال عناصرها الرئيسية بينما يبرز قلة العمق الاستراتيجى الاقتصادى فى محدودية الثروات الطبيعية وضعف الدخل القومى للدولة وقلة مصادر المياه بها فضلا عن تجمع السكان والصناعة فى مراكز محدودة ، أما قلة العمق الاجتماعى فتتواجد فى تناقضات الأصول الاجتماعية ومحدودية الأرصدة المعنوية وضعف الوحدة الوطنية وقلة العمق التاريخى على نفس الأرض ، بينما نجد قلة العمق الجغرافى الإسرائيلى فى محدودية العمق الاستراتيجى للأرض والافتقار الى توفير قدرات مناورة طولية وعرضية وقلة العوائق والموانع الطبيعية وكل هذا يؤدى الى تعرض الأهداف الحيوية للدولة وقلة الزمن المتيسر للإنذار ورد الفعل وصعوبة الدفاع .. نخلص من ذلك الى أن المشكلة

الاستراتيجية التى تبحث لها إسرائيل دائما عن حل هو قلة العمق الاستراتيجي بمختلف أبعاده الأمر الذى انعكس على محتوى نظرية الأمن والعقيدة العسكرية والسياسية العسكرية لإسرائيل فى ضرورة توفير منظومة متكاملة لتأمين هذاالعمق مع الأخذ فى الاعتبار الأهداف والغايات الاستراتيجية الثابتة لإسرائيل .

الأهداف الإستراتيجية الشاملة لإسرائيل :

طبقا لوثيقة إعلان قيام الدولة فى ١٤ مايو ١٩٤٨ والتى وقعها بن جوريون نجد أن الأهداف الحقيقية الإستراتيجية الشاملة لإسرائيل لم يخفها أحد وكانت واضحة للعيان وتشمل(١) :

* فتح دولة إسرائيل لهجرة وتجمع يهود العالم

* تأمين الدعم السياسى والإعتراف بإسرائيل من قبل أكبر عدد ممكن من دول العالم .

* الحفاظ على كيان الدولة ووجودها .

* الدعم من إحدى الدول الكبرى والحفاظ على روابط وثيقة معها(٢) .

* تقوية الشعور الدينى والثقافى والروابط التاريخية بين اسرائيل ويهود العالم .

وقد سارت إسرائيل قدما عبر تاريخها لتحقيق هذه الأهداف ولقد أكد الواقع والوثائق الدولية أن هذه الأهداف قد أخفت وراءها أهدافا أخرى تحقق من خلالها الصهيونية العالمية مصالحها وغاياتها غير الشرعية وتضافرت الجهود لتنفيذها ، ولكن لا يغيب عن الأذهان أن الغرض الأساسى لدولة ما هو إلا أن تلعب دورا قياديا رائدا فى السياسة العامة بالمنطقة والإقليم المتواجدة به ، وأن تكون دولة الثقل فى حركة الأحداث ، ولكن الغرض هنا يأخذ قيمته من طبيعة الظرف الذى يحيط به ومن ثم نجد أن إعلان بن جوريون غداة قيام إسرائيل بأن "تكون فلسطين وطنا قوميا ليهود العالم" لذلك حشدت كل الإمكانيات والقدرات لتحقيق هذا الهدف ، ولكن أهم الضمانات الواجب توافرها من وجهة النظر الإسرائيلية لتحقيق الهدف هو وضوح الأهداف المرحلية والتخصيصية على كل مستوى من مستويات العمل وتوفر المعلومات والبيانات بدقة حول متطلبات تنفيذه ثم توفير أكبر حشد للإمكانيات والطاقات المتاحة من أجل بلوغه ثم تستعد لإنجاز هدف آخر أكثر قيمة ووزنا(٣) .

التطور التاريخى للمنظومة الإستراتيجية الشاملة لإسرائيل (من ١٨٨٧ حتى الآن) :

إن عرض التطور التاريخى لهذه المنظومة يوضح بجلاء نقاط الإنعطاف الكبرى فى المسيرة العسكرية والأمنية الإسرائيلية لتحقيق أهدافها من خلال الإستناد على تخطيط بعيد المدى يتميز بالوضوح والمرحلية ودقة التنفيذ مع إصرار على بلوغ الهدف برغم التحديات والصعوبات التى تواجهها، لذا فإن العجز الأيديولوجى للحركة الصهيونية بل وفساده لم يمنع الحركة الصهيونية من أن تواصل مسيرتها التاريخية وهنا تبرز المرحلية كمخطط متكامل له هدف ومقومات وإستراتيجية عسكرية تتلاءم ومتطلبات المرحلة لتحقيقه . وجاءت المفاجأة لهذا المخطط ثلاث مرات كانت الأولى فى الهجوم المصرى السورى فى أكتوبر ١٩٧٣ فكان من الضرورى أن يتم قبول الهزيمة مرحليا وسرعة الإحتواء والعمل على إستعادة المبادأة الإسرائيلية، أما المرة الثانية فتمثلت فى زيارة الرئيس السادات للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ وإعلان أكبر دولة عربية قبولها ودعوتها للسلام مما أسقط الدعاوى الصهيونية الإسرائيلية فكان عليهم مواجهة أزمة السلام بقبول مؤقت والسعى لتعظيم المكاسب وحل معضلة الأمن ثم كانت المفاجأة الثالثة فى قيام الإنتفاضة الفلسطينية فى الأراضى المحتلة منذ ديسمبر ١٩٨٧ ولم ينجح الردع الإنتقامى فى إيقافها، وكان لابد من توجهات جديدة تحقق الإستمرار فى المخطط ، لذلك نجد إستمرار الحفاظ على الهدف القومى الرئيسى لإسرائيل كإطار عام وغاية عليا تؤكد الدلائل التاريخية الإصرار على تحقيقه مع الأخذ فى الإعتبار متغيرات البيئة المحلية والإقليمية والدولية(٤) وصولا للتعرف على مدى حرية الحركة المتاحة والمحددات والقيود لإختيار الإستراتيجية الملائمة .

متغيرات البيئة المحلية والإقليمية والدولية :

لقد أكد شيمون بيريز فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد" على "أن الواقع يؤكد أن العالم هو الذى شهد تغييرات كاسحة وعملية التغيير هذه إنما تجبرنا على استبدال مفاهيمناالقديمة بمواقف أقرب الى الحقائق الجديدة ...."(٥) ومن ثم كان لزاما على القيادة السياسية العسكرية الإسرائيلية أن تدرس بعمق طبيعة وأبعاد المتغيرات فى البيئة المحلية والإقليمية والدولية والمؤثرة على مدخلات نظرية الأمن الإسرائيلى حتى يمكن أن تضع مبادىء وأسسا تتمشى مع المحددات وحرية الحركة المتاحة أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية .

أولا : المتغيرات فى البيئة الدولية وإنعكاساتها على نظرية الأمن الإسرائيلى:

١- إنهيار الإتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة أدى الى فقدان عدد من الدول العربية الفاعلة لحليفها الإستراتيجى القديم ومن ثم إنعدام هامش المناورة أمامها فضلا عن اتساع نطاق الهجرة اليهودية السوفيتية وخاصة العلماء والكفاءات والخبرات ثم تنامى العلاقات العسكرية السوفيتية الروسية والذى توج باتفاق للتعاون الدفاعى والأمن فى ديسمبر ١٩٩٥ ، مما يؤدى الى حرمان الدول العربية من مصدر رئيسى للتسليح والتكنولوجيا .

٢- تطور العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة فى ظل هيمنة أمريكية شبه مطلقة على العالم ، فمنذ ٣٠ نوفمبر ١٩٨١ وتوقيع إتفاق تفاهم استراتيجى بين البلدين ثم إنضمام إسرائيل لمبادرة الدفاع الإستراتيجى الأمريكية (SDI) عام ١٩٨٣ والعلاقات العسكرية فى تطور لتصل الى حد الإعلان عن قيام حلف دفاعى بين الولايات المتحدة وإسرائيل فى يناير ١٩٩٦ ليصبح واجب الدفاع والرد

معادلات الاختلال الاستراتيجي

عناصر المعادلة	أطراف المعادلة	
	إسرائيل	الدول العربية
الارادة السياسية	واضحة ومتبلورة حول هدف سياسي وتستند إلى جهاز فعال لصنع القرارات وإتفاق قومي حول الهدف من الحرب.	تبعثر الارادات العربية لاختلاف وتباين الأهداف مع غياب القدرة على الحسم وتأخر ردود الأفعال إزاء التحديات
طبيعة العلاقة بالقوة العظمى الوحيدة	علاقة تحالف وتطابق ثابتة وبدون محددات	علاقة مصالح وعمل تتغير من مرحلة لأخرى وتحكمها محددات
المستوى التكنولوجي	تعتبر اسرائيل أكثر إنتماء إلى بلدان العالم المتقدم	يتسم العالم العربى بخصوصيات بلدان العالم الثالث النامى
القدرة النووية	تمتلكها بلاحدود (تكنولوجيا وتسليحيا)	لم تتوفر حتى الآن
إنتاج السلاح	قدرة تصنيعية هائلة تضمن الاكتفاء الذاتى والتصدير لأسلحة متقدمة	قدرة تصنيعية محدودة للغاية

مقارنة بين العناصر الرئيسية لنظرية الأمن الاسرائيلى وأسلوب تحقيقها (حاليا وفى المستقبل)

العناصر	الأسلوب الحالى	الأسلوب بعد التسوية
الحدود الآمنة	الاستناد لموانع طبيعية وعمق إستراتيجى توفره الاراضى المحتلة بعد ١٩٦٧	الحدود المرنة والدفاع المتقدم والصمود لمدة طويلة مع الاعتماد على العمق الفضائى
الحفاظ على تفوق اسرائيل	جيش عامل صغير وجيش إحتياطى كبير ونظام تعبئة جيد	جيش عامل لايحتاج إلى تعبئة لمدة ٢ -٣ يوم وتحالف دفاعى أمريكى لاستكمال مطالب التدمير
سرعة نقل الحرب إلى ارض الخصم	الضربة الوقائية والضربة المسبقة والعمل التعرضى	الضربة الوقائية والحرب الاختيارية
عدم القتال فى جبهتين فى آن واحد	العمل من خطوط داخلية	العمل من خطوط داخلية
تقليل الخسائر البشرية	توفير أقصى حماية للقوات المقاتلة	توفير أقصى حماية للكثافة السكانية من الضربات الصاروخية وتأمين العمق
شكل الحرب	مرحلتان ١ - التمسك بالمواقع الدفاعية . ٢ - سرعة الهجوم واختراق دفاعات العدو ونقل الحرب لارض الخصم	ثلاث مراحل ١ - الصمود لمدة طويلة ٢ - حملة جوية وضربات صاروخية ٣ - التحول للهجوم المضاد العام ونقل الحرب لارض الخصم .

الفورى على إسرائيل بينما يصبح واجب الهجوم والردع على إسرائيل والولايات المتحدة .

٣- تطور العلاقات الإسرائيلية مع الصين ممايحقق نقل التكنولوجية المتقدمة وحرمان الدول العربية والإسلامية من مصدر آخر من أهم مصادر حصولهم على السلاح فضلا عن ضمان عدم استخدام الصين لحق الفيتو ضد إسرائيل في المحافل الدولية .

٤- السيطرة على التسلح التقليدى وفوق التقليدى وأسلحة الدمار الشامل والذى تم تطبيقه على الدول العربية فقط بينما تظل اسرائيل تحتفظ بتفوقها التكنولوجى العسكرى وإنفرادها بإمتلاك القوة النووية في المنطقة .

٥- عودة الصهيونية العالمية لتأخذ دورها من جديد بعد الإعتراف الدولى بعدم عنصريتها وهنا نجد أن شيمون بيريز رئيس وزراء إسرائيل يتفهم تماما هذا الدور. ويعلن في مؤتمر صحفي يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٥(٦) ... "إني أخطط لمؤتمر يهودى كبير في ذكرى مرور مئة سنة على المؤتمر الصهيونى الأول ، لبلورة جدول أعمال جديد للشعب اليهودى خلال عشرات السنوات المقبلة والبحث في العلاقات بين المتدينين والعلمانيين بين المنفى وإسرائيل والسير نحو الجزء الثانى من تحقيق الصهيونية ألا وهو إقامة مركز روحانى في إسرائيل فلا ينبغى لإسرائيل أن تبقى مركزا إقليميا فقط ، فإذا كان لدينا ما نتميز به فيجب أن يكون روحانيا وأخلاقيا..." وهنا يتضح بجلاء أن الأيديويوجية الصهيونية مازالت مستمرة وأن إسرائيل محافظة ومصرة على طبيعتها اليهودية الصهيونية وبالتالى فهى مازالت تسعى لتحقيق الحلم الصهيونى الكبير وربما بأدوات جديدة في ظل دعم صهيونى حاسم .

٦- يعيش العالم اليوم الثورة العلمية الثالثة وهى التى تركز على التحكم في العقل الإنسانى وتنميته فضلا عن تقليده بمخترعات الألكترونيات الدقيقة وتعتمد على مصدر متجدد هو التدفق اللامتناهى واللامحدود للمعرفة والأفكار ، فالثورة الأولى تميزت بالإستخدام المكثف للعمل والثورة الثانية إعتمدت على رأس المال المكثف أما الثورة الثالثة فتعتمد على المعرفة المكثفة ولقد استطاعت إسرائيل أن تستفيد من الثورة العلمية الثالثة وتبادر بالحصول على التكنولوجيا المتقدمة (العليا) لتنتج الألكترونيات الدقيقة وتطبيقات علوم الفضاء وأبحاث الهندسة الوراثية بينما مازالت الدول العربية تعتمد على التكنولوجياالتقليدية (الأساسية) وهذه فجوة تكنولوجية تحقق لإسرائيل الكثير في صياغة نظرية الأمن الجديدة.

ثانيا : المتغيرات في البيئة الإقليمية وإنعكاساتها على نظرية الأمن الإسرائيلى :

١- تطور العملية السلمية والذى سيؤدى الى تآكل العمق الإستراتيجى لإسرائيل الناجم عن احتلال الأراضى العربية ولكنه أضفى مفاهيم أمنية جديدة لإسرائيل وهو ما أطلق عليه "كثافة الأمن" من خلال وضع ضمانات أمنية متعددة وبعيدة المدى في إتفاقيات السلام يبرز فيها التحديد الدقيق للخطوط الحمراء التى لا يقبل فيها حشد قوات عربية لتتجاوز حدا معينا ومتطلبات الإنذار والمراقبة ... الخ(٧) ، وكل هذه الضمانات يمكن أن نضعها في إطار البحث الإسرائيلى عن العمق البديل في نظرية أمنها .

٢- تدمير القوة العسكرية العراقية وخروجها من ميزان القوى في المنطقة مما يتيح لإسرائيل العمل بحرية ضد الجبهة الشرقية وإمكانية إستمرار استراتيجية العمل من خطوط داخلية .

٣- الدروس العسكرية الإستراتيجية لحرب الخليج من وجهة النظر الإسرائيلية(٨) حيث برزت أهمية الحملة الجوية ودورهافى إحداث أكبر خسائر في العدو كما إتضح عدم استطاعة سلاح الجو في ردع العدو عن إطلاق صواريخ أرض/أرض في ظل صعوبة التعامل مع قواعد الإطلاق المتحركة كما أن قوة النيران الهائلة والدقيقة لم تستطع أن تكون بديلا للمناورة البرية كعامل حاسم في الحرب.

٤- التفوق المطلق النوعى والتكنولوجى للقوة العسكرية الإسرائيلية والتى أصبحت تحميها المظلة الأمريكية بغير حدود حتى نجد أن الرئيس الأمريكى الحالى بيل كلينتون يعلن خلال لقائه بإسحاق رابين رئيس وزراء السابق في ١٥ مارس ١٩٩٣(٩) :

"لقد أكدت لرابين بأن مبدأ الولايات المتحدة هو تقديم أقصى دعم لإسرائيل للحفاظ على تفوقها النوعى العسكرى المطلق ..."

٥- تصاعد الخلافات العربية العربية نتيجة لمشاكل الحدود وإختلاف سياسات الأنظمة الحكومية وأيديولوجياتها وتعارض وجهات نظر الدول العربية في معالجة مختلف القضايا مما يقلل ويضعف إحتمالات قيام تحالف عربى مما يعطى الفرصة لإسرائيل لمعالجة المشاكل الأمنية ووضع نظرية الأمن موضع التنفيذ قبل أن تواجه أى تهديدات ومخاطر مفاجئة .

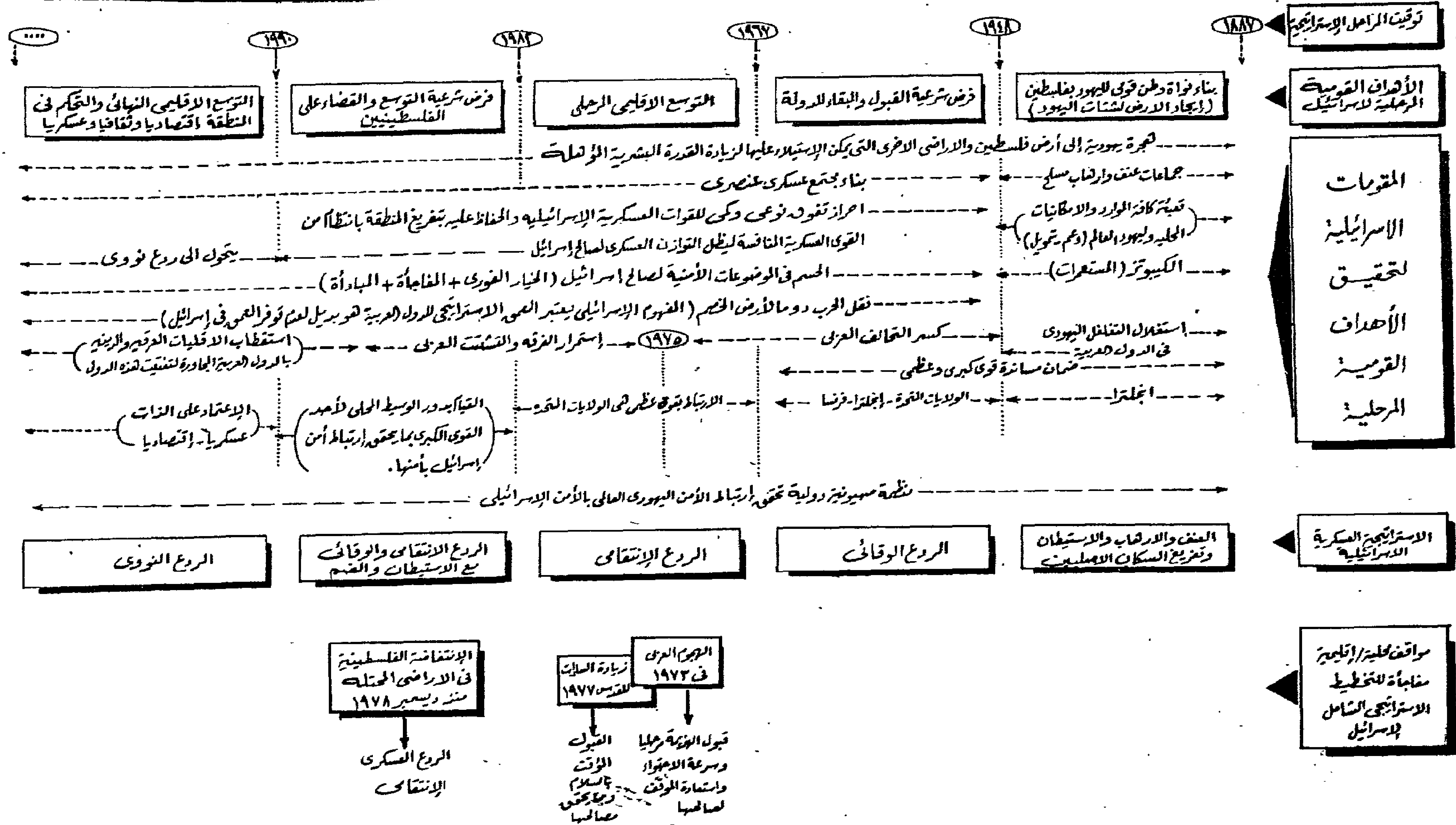
ثالثا : المتغيرات في البيئة المحلية وإنعاكاساتها على نظرية الأمن الإسرائيلى :

١- بحلول عام ٢٠٠٠ ينتظر حدوث إنفجار ديموجرافى (سكانى) في المناطق العربية المحتلة بحيث يصبح العرب ٤٥٪ والإسرائيليون ٥٥٪ وهذا التأثير له بعد أمنى جديد يلزم أن تأخذه النظرية الأمنية الإسرائيلية بعين الإعتبار حتى لا يكون الإنفجار من الداخل .

٢- العبء الدولى المتزايد الذى تمثله إسرائيل بالنسبة لأمريكا مع احتمالات خفض المعونات العسكرية الأمريكية لها في المستقبل بعد تحقيق التسوية الشاملة .

٣- زيادة القدرات العسكرية الحديثة في إسرائيل :

* أنظمة دفاع جوى قوية ضد الهجوم الجوى العربى .
* أنظمة الهجوم الجوى شديدة الإختراق والدقيقة



التطور التاريخي للمنظومة الاستراتيجية الشاملة لإسرائيل (منذ ١٨٨٧ وحتى الآن)
الهدف القومي الرئيسي لإسرائيل
اقامة اسرائيل الكبرى اليهودية النقية كقوة إقليمية عظمى
توقيت المراحل الإستراتيجية
١٨٨٧
١٩٤٨
١٩٦٧
١٩٨٢
١٩٩٠
....
الأهداف القومية المرحلية لإسرائيل
بناء نواة وطن قومي لليهود بفلسطين (إيجاد الارض لشتات اليهود)
فرض شرعية القبول والبقاء للدولة
التوسع الاقليمي المرحلي
فرض شرعية التوسع والقضاء على الفلسطينيين
التوسع الاقليمي النهائي والتحكم في المنطقة اقتصاديا وثقافيا وعسكريا
المقومات الاسرائيلية لتحقيق الأهداف القومية المرحلية
هجرة يهودية الى أرض فلسطين والاراضي الاخرى التي يمكن الإستيلاء عليها لزيادة القدرة البشرية المؤهلة
جماعات عنف وارهاب مسلح
بناء مجتمع عسكري عنصري
تعبئة كافة الموارد والامكانيات المحلية وليهود العالم (دعم وتمويل)
احراز تفوق نوعي وكمي للقوات العسكرية الإسرائيلية والحفاظ عليه بتفريغ المنطقة بانتظام من القوى العسكرية المنافسة ليظل التوازن العسكري لصالح إسرائيل
يتحول الى ردع نووي
الكيبوتز (المستعمرات)
الحسم في الموضوعات الأمنية لصالح إسرائيل (الخيار الفوري + المفاجأة + المبادأة)
نقل الحرب دوما لأرض الخصم (المفهوم الإسرائيلي يعتبر العمق الاستراتيجي للدول العربية هو بديل لعدم توفر العمق في إسرائيل)
إستغلال التغلغل اليهودي في الدول العربية
كسر التحالف العربي
١٩٧٥
إستمرار الفرقة والتشتت العربي
استقطاب الاقليات العرقية والدينية بالدول العربية المجاورة لتفتيت هذه الدول
ضمان مساندة قوى كبرى وعظمى
انجلترا
الولايات المتحدة - انجلترا - فرنسا
الارتباط بقوة عظمى هي الولايات المتحدة
القيام بدور الوسيط المحلي لأحد القوى الكبرى بما يحقق ارتباط أمن إسرائيل بأمنها.
الإعتماد على الذات عسكريا - إقتصاديا
منظمة صهيونية دولية تحقق ارتباط الأمن اليهودي العالمي بالأمن الإسرائيلي
الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
العنف والارهاب والاستيطان وتفريغ السكان الاصليين
الردع الوقائي
الردع الإنتقامي
الردع الإنتقامي والوقائي مع الاستيطان والضم
الردع النووي
مواقف محلية/اقليمية مفاجأة للتخطيط الاستراتيجي الشامل لإسرائيل
الهجوم العربي في ١٩٧٣
قبول الهزيمة مرحليا وسرعة الاحتواء واستعادة الموقف لصالحها
زيارة السادات للقدس ١٩٧٧
القبول المؤقت بالسلام وبما يحقق مصالحها
الإنتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة منذ ديسمبر ١٩٧٨
الردع العسكري الإنتقامي

والذكية .

* أسلحة دقيقة توفر قوة نيران غزيرة ومركزة تحقق تدمير العدو عن بعد مما يقلل نسبيا من الإعتماد على حرب الحركة وإمكانية نقل الحرب الى أرض الخصم .

* نظم إنذار وتحديد أهداف استراتيجية تعبوية .

* منظومة الدفاع ضد الصواريخ الباليستية .

* منظومة متكاملة للفضاء (أوفيك-١ ، أوفيك-٢ ، أوفيك-٣) .

* إمتلاك صواريخ أرض/أرض تعبوية وإستراتيجية(١٠).

٤- استمرار معادلات الإختلال الاستراتيجي فى المنطقة لصالح إسرائيل، ومن ثم تتقلص فاعلية المنظومة الإستراتيجية الدفاعية العربية كما هو موضح فى الجدول المرفق .

ابعاد نظرية الامن الإسرائيلية الحالية :

كثير من الباحثين والكتاب غير المتخصصين يخلطون بين النظرية والتطبيق أو بمعنى أوضح يخلطون بين العقيدة العسكرية الإسرائيلية وبين اسلوب تنفيذها من خلال الإستراتيجية العسكرية فبينما تعنى الأولى بالأسس والمبادىء الخاصة بنظرية العمل العسكرى تركز الثانية على اسلوب التطبيق العملياتى الإستراتيجي ومن هنا تبرز خصوصية مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي والذى عرفه إيجال آلون ....(١١) "إنه محصلة الإتصالات لدولة ما مع بيئتها القريبة والبعيدة ، التى تعكس قوتها واستعدادها ووسيلتها وقدرتها التنفيذية على الدفاع عن مصالحها الحيوية وتحقيق غاياتها وأهدافها القومية ..." ونشير هنا الى أن البيئة البعيدة للدولة يقصد بها التجمعات اليهودية خارج إسرائيل والتى يعتبرها إمتدادا للدولة .

١- جوهر نظرية الأمن الإسرائيلى الحالية(١٢) :

الإعتماد على الحدود الآمنة والحفاظ على التفوق النوعى الإسرائيلى لحل مشكلة القلة فى مواجهة الكثرة(١٣) . من خلال استثمار الكم الإسرائيلي المحدود بصياغة نوعية متطورة كما تعتمد نظرية الأمن أيضا على مبدأ سرعة نقل الحرب الى أرض الخصم وعدم القتال فى جبهتين فى آن واحد وتقليل الخسائر البشرية والمادية الى أقل حد ممكن .

٢- الإستراتيجيات الإسرائيلية العسكرية العامة الحالية لتحقيق نظرية الأمن القومى :

إن الدراسة التحليلية لتطور الرستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية تؤكد على وجود ثلاث استراتيجيات رئيسية هى الردع والتفتيت وجذب الأطراف ، ولن تعنى هذه الدراسة بالبحث فى أبعاد كل استراتيجية ، ولكن تم تحديدها للتفرقة بين النظرية وبين استراتيجيات تنفيذها :

٣- مبادىء وأسس تنفيذ نظرية الأمن الإسرائيلى حاليا :

أ - قوة عسكرية متفوقة كما ونوعا .

ب - جيش عامل صغير وجيش إحتياطى كبير يدعمه نظام تعبئة متطور ودقيق .

جـ - الإرتباط الإستراتيجي بحليف دولى قوى .

د - العمل التعرضى لسرعة نقل الحرب والحد من الخسائر .

هـ - القتال من خطوط داخلية (نظرية نقل الحرب من اتجاه لآخر طبقا للتهديد وأسبقياته) .

و - تعتبر المستوطنات خط الدفاع الأخير عند الاضطرار للدفاع .

ز - الضربة المسبقة والضربة الوقائية (العمل المسبق) ويكمن الفرق بينهما فى أن الضربة المسبقة تنفذ عندما يكون هناك تحرك عسكرى عربى فعلى بينما الضربة الوقائية تنفذ طبقا للنوايا والمظاهر فقط لمنع قيام أى وضع عسكرى سلبى لإسرائيل ، ومنذ منتصف الستينات عرف إيجال آلون مفهوم الحرب المسبقة نتيجة دروس حملة السويس(١٤) : "بأنها مبادىء عملياتية إسرائيلية، تتخذ ضد الحشود العدائية وتستهدف احتلال مواقع ذات شأن أمنى حيوى عند العدو فى وقت يقوم فيه العدو بحشد قواته ولكن قبل قيامه عمليا بتنفيذ هجومه ..." ورغم وضوح هذا المفهوم إلا أن الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية كانت تفضل دائما شن الحرب الوقائية فهى رغم تأكدها فى جولات الصراع العسكرى ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ من عدم قيام مصر بالهجوم عليها وأكد ذلك أوضاع القوات المصرية وفتحها الإستراتيجى فى مسرح سيناء إلا أنها بادرت بالهجوم وهو فى هذه الحالة حرب وقائية بمفهومها الأساسى وحاليا فى التسعينيات أكد شيمون بيريز فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد" على عدة مبادىء تشمل(١٥) :

* أن الحرب الشاملة لم تعد عملية وانتهى زمانها .

* أن حربا ذات أهداف عملياتية محدودة لن تنتهى قطعا بهزيمة أحد الطرفين .

* إن إسرائيل ستواصل الوجود وخصومها لن يستسلموا .

* إن وقعت حرب أخرى ستكون المعارك فيها طويلة مريرة والدمار أعظم من ذى قبل وحجم المصابين لا مثيل له على الجبهات وفى المؤخرة والعمق .

الإدراك الإسرائيلى للتهديدات الحالية والمحتملة :

من خلال سعى إسرائيل لتحقيق الأمن المطلق نجد أنها تواجه عدة تهديدات فعلية وكامنة ومحتملة ومتصورة وهنا نجد أن الوثائق الإسرائيلية الصادرة من أحد معاهد البحوث والدراسات الإستراتيجية التابع لهيئة بحوث معلومات الجيش الإسرائيلى(١٦) وكذا ما صدر فى تقرير مركز الدراسات

الإستراتيجية فى تل أبيب عن ميزان القوى فى الشرق الأوسط(١٧) تؤكد أن الأعداء القائمين والمحتملين للأمن الوطنى الإسرائيلى تتمثل فى القائمة الآتية :

* التهديد الأصولى .

* سوريا .

* مصر خاصة مع احتمال وصول نظام حكم اسلامى الى السلطة بها .

* إمتلاك إيران لقدرة نووية فضلا عن دعم إيران للإرهاب ضد إسرائيل .

* العراق فى ظل إمتلاكه للصواريخ أرض/أرض وكذا احتمالات حصوله على قدرة نووية .

* ليبيا .

* الإنكشاف الإستراتيجى(١٨) حال حصول بعض أطراف عربية على صواريخ أرض/أرض إستراتيجية .

مما سبق يتضح مدى غموض التهديدات التى تواجه إسرائيل مع وضوح إنكماش التهديدات الخارجية الكبرى التى تواجهها ومن ثم نجد أن القوة العسكرية الإسرائيلية مازالت تمثل الأداة الأكثر أهمية فى الإستراتيجية القومية ...(١٩) .

نظرية الأمن الإسرائيلى بعد التسوية:

إن محتوى جوهر نظرية الأمن الإسرائيلى لن يتغير بل سيظل كما هو نتيجة لعدم وجود متغيرات إستراتيجية حادة تؤثر عليها ولكن من المنتظر أن يتم تعديل الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية لتتلاءم مع مختلف المتغيرات وكذلك من المرجح تغيير معظم مباديء وأسس ومرتكزات نظرية الأمن الإسرائيلى لتتواكب مع متطلبات المستقبل .

الإستراتيجيات العسكرية الإسرائيلية العامة المتوقعة :

١- نظرية الإستراتيجيات المتنافسة : حيث توجد لجنة خاصة تسمى بلجنة الإستراتيجيات المتنافسة والتى تخطط لخلق ظروف فى المنطقة يسعى العرب للعمل كرد فعل لمواجهتها عندئذ تكون إسرائيل قد خلقت ظروفا جديدة يتطلب الأمر رد فعل عربى جديد لمواجهتها .. وهكذا .

٢- نظرية الأسباب المبررة للحرب: حيث تسعى إسرائيل لشن الحرب عند توفر الظروف الملائمة لها ومن ثم نجد تغير مفهوم (لماذا ومتى ؟) تشن إسرائيل الحرب .

٣- إستراتيجية اليأس : حيث تتسارع عجلة التفوق الإسرائيلى فى عدة إتجاهات بما يبعث اليأس فى القيادة العسكرية للخصم يمنعها من أى عمل عسكرى .

المبادىء والأسس المحتملة لتنفيذ نظرية الأمن الإسرائيلى بعد التسوية(٢٠) :

* نظرا لصغر مساحة اسرائيل خاصة بعد تحقيق السلام الشامل فإن الضربة الوقائية ضد الصواريخ البالستية للخصم لمنعه من استخدامها ربما تصبح مرة أخرى مناسبة تماما خاصة وإنه فى ظل معاهدات السلام قد أصبح من الصعوبة تحقيق هجوم مفاجيء للقوات البرية ، لذا فربما يكون الهجوم الصاروخى المفاجيء ضد القوات الجوية الإسرائيلية والأهداف الإستراتيجية والحيوية الإسرائيلية من أفضل أهداف العمل الهجومى للقوات العربية ولمواجهة هذا الإحتمال تكون الضربة الوقائية من أفضل الأعمال ولكن مع مراعاة الصعوبات السياسية للتنفيذ .

* لقد إنهار مفهوم الردع نظرا لتعرض العمق الإسرائيلى (الإنكشاف الإستراتيجى) ولذلك يجب أن تكسب إسرائيل الحرب فى الجبهة حتى تمنع الهجوم على عمقها من خلال الإعتماد على مبدأ الحرب الإختيارية والتى تخوضها إسرائيل بمحض إختيارها وبدافع من رغبتها فى فرض إرادتها ومصالحها القومية كما تراها وتحددها مع ضرورة إتخاذ الدفاع السلبى بتنفيذ عدة إجراءات تشمل إقامة المخابىء والملاجيء وغرف الوقاية من القصفات الصاروخية البالستية المعادية مع ترحيل أو تخفيض بعض الكثافة السكانية من المناطق التى ينتظر تعرضها للهجوم الصاروخى المعادى .

* إن تعرض العمق الإسرائيلى المحدود والمزدحم بكثافة سكانية للضربات الصاروخية قد يؤدى الى تأخير تنفيذ عملية تعبئة الإحتياطى وربما فشلها وهى أحد مرتكزات نظرية الأمن وكذا يؤدى الى التقليل من فعالية استخدام القوات الجوية الإسرائيلية نتيجة لتدمير عدد كبير من القواعد الجوية ، هذا فضلا عن أن الخسائر المادية والبشرية الهائلة الناجمة عن الهجوم الصاروخى قد يؤثر على إستكمال البناء السريع للأنساق الدفاعية خاصة الأمامية منها وهذا سيؤدى الى تحول كبير بين الوضع القديم لطبيعة الحرب الذى يعتمد على مرحلتين للإدارة الإستراتيجية لهذه الحرب الى وضع جديد يعتمد على ثلاث مراحل رئيسية للإدارة ، فالوضع القديم كان سيناريو الهجوم المفاجيء يتم ملاقاته من خلال مرحلتين .. تشمل المرحلة الأولى التمسك بالمواقع الدفاعية وصد الهجوم المفاجيء ثم تأتى المرحلة الثانية فى التحول للهجوم المضاد العام لسرعة نقل الحرب لأرض العدو بعد إتمام التعبئة وإستدعاء الإحتياطى ، وفى نفس الوقت تكون القوات الجوية قد حققت السيادة الجوية لتضمن حرية العمل للقوات البرية الصديقة ، ولكن بعد حرب الخليج الثانية ونجاح الولايات المتحدة فى إستنزاف وتدمير القدرات العراقية من خلال حملة جوية شاملة مما أدى الى سهولة تنفيذ الحملة البرية لذا فإنه من المحتمل أن تغير إسرائيل عقيدتها القتالية لتدير الحرب المحتملة من خلال ثلاث مراحل رئيسية للعمليات تشمل المرحلة الأولى الصمود لمدة طويلة من خلال المعاونة الجوية واستخدام طائرات الهليكوبتر المسلح وفى نفس الوقت تقوم القوات الجوية بالعمل للحصول على السيطرة الجوية وتنظيف السماء فوق أرض المعركة ، أما المرحلة الثانية يتم خلالها تدمير البناء الدفاعى من قوات ومنشآت للقوات البرية المعادية بالضربات الجوية والصاروخية لإضعاف قدراته وإمكانياته ، وخلال هذه

المرحلة أيضا يتم مهاجمة قوات العدو خفيفة الحركة كأهداف رئيسية يليها تدمير قواعد الصواريخ أرض/أرض الباليستية ثم مواقع القوات الثابتة ثم تأتى المرحلة الثالثة بشن الهجوم المضاد العام الذى ينقل الحرب الى أرض الخصم بأفضل وأسرع وأسهل الوسائل وأقل خسائر .

ومن المنتظر أن تكون الحرب فى هذه الحالة أطول مدة وأكثر تكلفة ولكنها ستوفر خسائر كبيرة ولذلك يجب أن تستعد قوات الدفاع الإسرائيلى لمرحلة الصمود الطويلة ووضع الخطط اللازمة لتقليل الإعتماد على التعبئة خاصة فى المرحلة الإفتتاحية للحرب كما تتوقع إسرائيل خسائر كبيرة فى العمق (المؤخرة) والتى ستزداد مع زيادة مرحلة الصمود ، وسوف تحقق التكنولوجيا المتقدمة إمكانية التعامل مع الأهداف المتحركة سواء القوات أو قواعد إطلاق الصواريخ الباليستية بسهولة ودقة ، ومن هنا جاء الإهتمام الإسرائيلى بأعمال الإنذار والمراقبة وجمع المعلومات بإعادة تنظيم المخابرات والإستطلاع وإدخال العمق الفضائى فى منظومة المراقبة والكشف والإنذار المبكر ، كما تتوقع اسرائيل أنه خلال فترة ما بعد الحرب الباردة بين العملاقين ستزداد الضغوط الدولية لإيقاف الحرب مبكرا ربما خلال مرحلة الإستنزاف الجوى (الحملة الجوية) مما قد يمنع أو يحول دون شن الحملة البرية ، وفى هذه الحالة يجب الأخذ فى الإعتبار من وجهة النظر الإسرائيلية أن نتائج الحرب ستعتمد فقط على أبعاد وآثار حرب الإستنزاف الجوية ومن ثم يلزم التخطيط لتنفيذها بحيث تحدث الآثار والخسائر المراد تحقيقها من الحرب .

* الإعتماد على الحدود المرنة التى تحقق المتطلبات الأمنية دون الحاجة لحشد أو تركيز الجيش على الحدود ولذلك يلزم إقامة خط دفاع متقدم(٢١) يحمل فى داخله أحدث تكنولوجيا لأسلحة التدمير مع تأمين العمق الإستراتيجى الإسرائيلى من خلال عدة إجراءات أمنية تنفذ فى أراضى الدول المجاورة طبقا لمعاهدات أو إتفاقيات السلام تشمل ترتيبات نزع سلاح ومناطق عازلة ورقابة مشتركة ومتعددة للتحقق من تنفيذ الإتفاقات وإتخاذ إجراءات تعزيز الثقة المتبادلة والقضاء الفورى على أية أوضاع يمكن أن تعرض الإستقرار للخطر مثل (الأنشطة الإرهابية وأعمال العنف الجماعى والعمليات الفدائية وحرب العصابات) وأيضا خلق الظروف التى تجعل الصراعات المسلحة مكلفة للغاية وصعبة وغير عملية الى أقصى حدود ثم أكد المخطط الإستراتيجى الإسرائيلى على ضرورة مشاركة الولايات المتحدة بصورة مكثفة فى تنفيذ ومراقبة ومواجهة الإجراءات الأمنية كبديل موثوق به عن القوات الإسرائيلية خاصة إذا تم توقيع الحلف الدفاعى بين البلدين فتصبح قوات كل منهما جزءا من قوات الآخر .

* ضرورة تأمين القدرات الذاتية لإسرائيل من خلال المحافظة بإصرار على التفوق العسكرى الكمى والنوعى والتكنولوجى فى المنطقة ومنع تغيير الوضع العسكرى الإقليمى الراهن فى الدول المجاورة لإسرائيل مع امكانية التحالف الدفاعى مع الأردن لمواجهة أى تطورات فى الموقف تجاه سوريا أو العراق مع العمل على منع دول المواجهة المحتملة من إمتلاك السلاح النووى أو حتى التقنية التى تنتجه .

الخلاصة :

رغم أن إسرائيل تعلن دوما أن زمن الحرب والصراع المسلح بين العرب وإسرائيل قد أنقضى وبدأ عصر الوفاق والتصالح والسلام نجد أن إسرائيل بقدر ما حققت من إنتصارات فى عصور الصدام بالأمس تريد اليوم تحقيق إنجازات فى عصور السلام بشرط أن تتولى قيادة المنطقة سياسيا وإقتصاديا وثقافيا وعسكريا بالطبع لتحقق الهيمنة الكاملة وإقامة الدولة الكبرى الإقليمية التى تنفرد بالتفوق العسكرى والقوة النووية ، وفى ظل نظرية أمنية ثابتة لن تحيد عن الحفاظ عليها والعمل على تحقيقها .

المراجع :

١- فوزى محمد طايل (دكتور) - النظام السياسى فى إسرائيل - دار الوفاء - ١٩٩٢/٢ ، (ص ص ١٥٧-١٥٨)

٢- محمود شيت خطاب (لواء ركن) - أهداف إسرائيل التوسعية فى البلاد العربية - دار الإعتصام- ١٩٨٣ ، (ص ص ٥٤-٦٧).

٣- Aaron S. Kliman - Israel and The World After 40 Years; Pergamon Brassey's: International Defense Publishers, Inc. NY 1991, p. 32.

4- Ibid., p. 48.

٥- شمعون بيريز - الشرق الأوسط الجديد (ترجمة : محمد حلمى عبد الحافظ) - الأهلية للنشر والتوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية - عمان - ١٩٩٤/١ ، ص ٣٣ .

٦- جريدة الحياة - لندن - الصادرة فى ٢٩ ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ٧ ، عامود ١ .

٧- البروفسور الإسرائيلى درور - دراسة إستعداد فكرى لمستقبل إسرائيل - نشرت فى كتاب تطور العقيدة العسكرية الإسرائيلية بعد ٣٥ عاما (مؤسسة الأبحاث الفلسطينية) - ١٩٨٩/٢ ، ص ٥٩ وما بعدها .

٨- Shlomo Gazit & Zeev Eytan - The Middle East Military Balance (1994-1995), Jaffee Center

for Strategic Studies - 1995, p. 90.
9- Ibid., p. 108.
١٠- منظومة الصواريخ أريحا متعددة المدايات فنجد الصاروخ أرض/أرض أريحا-١ ذو مدى ٥٠٠-٦٠٠كم بينما أريحا-٢ يصل مداه من ١٢٠٠-١٥٠٠كم وأخيرا أريحا-٣ بمدى ٧٥٠٠كم .
١١- مجلة الفكر الإستراتيجي العربي - عدد يناير ١٩٩٠، ص ٤٥ - إيجال آلون - أمن إسرائيل القومي خلال ٣٥ عاما من عمرها .
١٢- Ariel Levite - Offense and Defense in Israeli Military Doctrine, Jaffee Center for Strategic Studies - Tel Aviv University, 1992, (p. 58, p. 161).
١٣- وهى مقولة بن جوريون لموشى ديان. Ibid, pp. 65-66.
١٤- إيجال آلون - ستار من رمال - الجزء الأول - ترجمة خاصة - ١٩٧٢ .
١٥- شيمون بيريز - الشرق الأوسط الجديد - مصدر سابق ، ص ٤٦.
١٦- مجلة روز اليوسف - العدد ٣٤٩٠ الصادر فى ١/٥/١٩٩٥ ، ص ١٤.
١٧- هيثم الكيلانى - مقال من جيوش الحرب الى جيوش السلام فى الشرق الأوسط - جريدة الحياة الصادرة فى ١٤/٢/١٩٩٦ ، ص ١٧ ، شيمون بيريز - مصدر سابق ، ص ص ٣٦-٣٧ ، ص ٤١.
١٨- طه المجدوب - السلام الإسرائيلى بين ضبط الأمن والإبتزاز النووى - جريدة الأهرام فى ٢/٤/١٩٩٥، ص ٥
١٩- Offense & Defense in Israeli Military Doctrine- Ibid., p. 163.
20- Shlomo Gazit & Zeev Eytan - Ibid., pp. 154-158.
21- Ibid., p. 195 & p. 191.



مستقبل التوجهات الاستراتيجية الدفاعـــية للصـــين

مراد ابراهيم الدسوقي

تقديم:

بعد إنتهاء الحرب الباردة أصبحت التناقضات الدولية أكثر تعقيدا ، في حين أصبحت الإختلافات بين الفرقاء والخصوم أكثر غموضا . وفي ظل هذه الخلفية التي لم يكن أحد يتوقعها أصبحت الصين في نظر كثير من الذين يعملون في مجالات الأمن القومي وصنع الإستراتيجيات العسكرية في الولايات المتحدة وأوروبا – وأيضا في بعض الدول الآسيوية المرتبطة بالغرب بعلاقات وثيقة – بمثابة تهديد قوي لمصالح تلك الدول سواء في حدود قارة آسيا أو ما حولها .

وبعد أن نجح القوميون الصينيون بقيادة شيانج كاي شيك في الفرار من أرض الصين الى جزيرة تايوان في العام ١٩٤٩ على إثر انتصار الشيوعيين الصينيين في الحرب الأهلية ، والصراع بين بكين وتايبيه يتخذ مقياسا على مدى تطور العلاقات الإيجابية للصين مع العالم الخارجي وبصفة خاصة العالم الغربي وحلفائه في آسيا . وعلى الرغم من توالي الضربات السياسية على تايوان والتي كان أولها في العام ١٩٧١ عندما حصلت بكين على مقعدها في الأمم المتحدة – ثم في مجلس الأمن – بدلا من تايوان ، ثم صدور إعلان نيكسون في العام ١٩٧٢ والذي وافقت الولايات المتحدة بمقتضاه على أن تايوان هي جزء من الصين ، وتحويل واشنطن اعترافها بتايوان الى اعتراف بالصين في العام ١٩٧٨ ، برغم ذلك كله ظلت تايوان صامدة حتى وقت أن كانت الصين في ذروة قوتها ، كما ظلت تايوان تضرب مثالا واضحا على القدرة على زيادة الإنتاج وتطوير آلياته ، وذلك في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة الإحساس بالتهديد الصيني ، وتزايدت المؤشرات الدالة على أن الصين "تمثل خطرا كامنا في المستقبل" وبصفة خاصة خلال العامين الأخيرين ، وجاءت التحركات العسكرية الصينية التي صاحبت الحملة الصينية الأخيرة ضد تايوان ، وهي التحركات التي اتسمت باتساع نطاقها كما اشتملت على إطلاق اختباري لعدد من الصواريخ الباليستية حول تايوان، لكي تعمق من الإحساس بالخطر الصيني الكامن على نطاق واسع .

ولا يتوافر لدى أي باحث مهتم بالشئون الصينية ، أو بقضايا النزاع بين الصين وتايوان أي دليل يشير الى أن تايوان لديها نوايا – رسمية على الأقل – في الإنفصال عن الصين . وفي جميع مراحل النزاع بين الصين وتايوان كان هناك حد أدنى من الإتفاق بين بكين وتايبيه على الوحدة ، ولكن حالة تايوان تمثل نقطة الإحتكاك الأكثر فاعلية في مجال العلاقات بين الصين والغرب ، وفي أحيان كثيرة مثلت تايوان ورقة رابحة في أيدي صانعي السياسة الخارجية الصينية لاختبار حقيقة النوايا الغربية تجاه الصين .

ومن ناحية أخرى يسود اعتقاد لدى الدول الغربية – من واقع خبرتهم التاريخية المستمدة من تطورها الصناعي في عقود سابقة – أن النمو السريع في القوة الإقتصادية الصينية سوف يكون دافعا كافيا للقيادة الصينية للتوجه نحو امتلاك القوة العسكرية المتفوقة بحلول القرن الحادي والعشرين، وهو الأمر الذي يمكن أن يمثل تهديدا حقيقيا لمصالح الغرب ومصالح دول آسيا الأخرى في ذلك الوقت ، ومع عودة هونج كونج الى السيادة الصينية في العام ١٩٩٧ ، فإن الاقتصاد الصيني سوف يكتسب دفعة جديدة قوية تمكنه من تحقيق مزيد من تطلعاته في مضاعفة قدرته العسكرية ، ولن يكون هناك من هدف آنذاك أمام القيادة الصينية سوى استعادة تايوان ، وبذلك تمتلك الصين جناحين اقتصاديين (هونج كونج وتايوان) يمكن لهما أن يسهما في تحويل الطموحات الإستراتيجية الصينية الى واقع حقيقي خلال الخمسة عشر عاما القادمة .

تطور أهداف السياسة الدفاعية الصينية :

عندما قامت القوات الصينية بغزو فيتنام في ١٧ فبراير

١٩٧٩(١) فإنها استخدمت أساليب قتال بدائية للغاية اعتمدت على قوات المشاة المترجلة سواء لفتح الثغرات فى حقول الألغام أو للهجوم ، ولم تكن القوات الصينية الغازية تملك أى قطع مدفعية ذاتية الحركة ، كما كان عدد دبابات القتال الرئيسية مع القوات الصينية محدودا للغاية وكلها من طرازات قديمة أحدثها صنع فى الخمسينيات . ولكن مع قيام القوات المسلحة الصينية بإجراء مناورات عسكرية جوية/برية/بحرية فى المناطق المحيطة بتايوان بدت هذه القوات مختلفة اختلافا كاملا عما كانت عليه إبان الهجوم على فيتنام فى العام ١٩٧٩ ، حيث استخدمت القوات المسلحة الصينية فى مناوراتها مدفعية ذاتية الحركة ، ودبابات قتال رئيسية حديثة مزودة بأنظمة سيطرة على النيران وتوجيه النيران ، والأكثر أهمية من ذلك أن القوات الصينية قد أطلقت عددا من الصواريخ الباليستية سطح/سطح طراز ام-٩ فى اتجاهين الأول : فى اتجاه شمال شرق كيلونج وعلى مسافة أقل من ٣٥ كم منها (تقع كيلونج على مسافة ٣٠ كم تقريبا شمال العاصمة التايوانية تايبيه) والثانى فى اتجاه غرب كاوهسينج ثالث أكبر ميناء للحاويات فى العالم وعلى مسافة ٣٥ كم منه أيضا(٢) . وعلى الرغم من سقوط جميع الصواريخ الصينية فى مياه بحر الصين بقسميه ، إلا أن ذلك أحدث هزة عميقة فى نفوس الشعب التايوانى وأعاد أجواء الاستعداد للحرب فى الجزيرة التى تبعد حوالى ١٦٠ كم عن السواحل الشرقية للصين وتبلغ مساحتها ٣٦ ألف كم مربع وعدد سكانها ٢١ مليون نسمة تقريبا (تعداد ١٩٩٥)(٣).

وتشير مصادر صينية عديدة الى أن تخطيط الصين لإستراتيجيتها الدفاعية يقوم على أساس تحقيق عدد من الأهداف قبل مضى ١٥ عاما بدءا من العام ١٩٩٥ ، وأول هذه الأهداف - وأهمها - هو "توفير المناخ الأمنى الأكثر مناسبة لعملية بناء الاقتصاد الصينى والعمل على حماية واستمرار هذا المناخ بكل الطرق"(٤). وبينما يبدو واضحا أن الصين تربط بين عمليات وضع الأسس المتينة لبناء الاقتصاد الصينى والاستراتيجية الدفاعية ، فإن التقديرات الصينية الخاصة بنمو الإقتصاد الصينى خلال الخمسة عشر عاما القادمة تبدو متفائلة الى حد كبير وذلك اعتمادا على معدل النمو الاقتصادى المرتفع الذى حققته الصين خلال الأعوام الثلاثة الماضية وتزايد مؤشرات استمرار هذا النمو . ويتمثل هدف التخطيط الصينى طويل المدى حتى العام ٢٠١٠ فى تحقيق معدل متوسط للنمو الاقتصادى سنويا يصل الى ٧٫٤٪ . وإذا استطاعت الصين أن تحقق معدل متوسط نمو سنويا ٨٪ خلال هذه الفترة فإن الناتج المحلى الإجمالى الصين سوف يصل الى ١٧ تريليون ين صينى فى العام ٢٠١٠ (ما يعادل ٢ تريليون دولار أمريكى بأسعار العام ١٩٩٥) . وهذا الناتج إن تحقق فإنه سوف يفوق الناتج المحلى الإجمالى لألمانيا ، وحوالى نصف الناتج المحلى لليابان أو ثلث الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة فى العام ١٩٩٤(٥) . وبناء على هذا الناتج المحلى الإجمالى المرتفع ، فإن الصين ربما صنفت ضمن القوى الإقتصادية العظمى فى العالم فى مطلع القرن القادم ، كما أن هذا سوف يدفع الصين بثبات الى تطوير قوات مسلحة حديثة اعتمادا على صناعات دفاعية محلية متطورة وبصفته خاصة فى مجال القوات الجوية والقوات البحرية . وربما كانت العقبة الأكثر خطورة أمام الصين فى سبيل تحقيق هذا الناتج المحلى الإجمالى المرتفع هى عقبة الزيادة السكانية المطردة ، إذ بحلول العام ٢٠١٠ سوف يفوق تعداد سكان الصين ١٫٣٦٥ بليون نسمة ، وسوف يؤدى ذلك الى خفض حتمى فى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ، وما لم تحدث الحكومة الصينية توازنا من نوع ما بين الهدف الدفاعى الإستراتيجى وقضية رفع المستوى المعيشى لنسبة كبيرة من الشعب الصينى فى ظل الزيادة السكانية المتوقعة ، فإن الجهود التى تبذلها الصين لتوفير المناخ الأمنى الأكثر مناسبة لعملية بناء الإقتصاد الصينى ربما تعرضت لخلل جذرى أثناء تطور مراحل العمل .

ويفسر مضمون الهدف الثانى من أهداف الإستراتيجية الدفاعية الصينية الكثير من التحركات الصينية على الصعيد الإقليمى . وينص هذا الهدف على أن "التوحيد السلمى لأرض الوطن الأم هو واحد من الأهداف التى وضعتها الحكومة المركزية الصينية فى حقبة الثمانينيات" ، وبالرغم من التزام الحكومة الصينية "بمضمون التوحيد السلمى" على امتداد سنوات انفصال تايوان عن الصين (حوالى ٤٧ عاما) ، فإن المناورات العسكرية التى قامت بها القوات المسلحة الصينية فى المحيط البرى والبحرى لتايوان جعل الشكوك تحيط بمدى التزام الصين بذلك المضمون لفترة أطول من ذلك ، وبعد أن اتخذت الحكومة المركزية الصينية قرارها فى العام ١٩٩٥ بتقصير أمد الفترة المطلوبة لتحقيق الوحدة(٦) ، فإنها أعلنت أن اتمام عملية "إعادة توحيد أراضى الصين" بالوسائل السلمية سيكون أقل كلفة منه بالوسائل غير السلمية ، وفى الوقت ذاته وضعت الحكومة المركزية الصينية مبدأ هاما وهو "أن لا يقاتل صينى صينيا" . وفى ظل الإستعادة السلمية لهونج كونج (١٩٩٧) يعتقد الباحثون الصينيون أن ذلك سوف يوفر الخبرة اللازمة أمام الحكومة المركزية الصينية لكى تقدر الدوافع السلمية على الجانب التايوانى لتحقيق الوحدة تقديرا سليما . ولكن مع وجود كل هذه الضمانات والضوابط جاءت المناورات العسكرية الصينية التى استهدفت تايوان بالدرجة الأولى لكى تتوج فترة ممتدة من الشكوك تجاه النوايا الصينية فى منطقة بحر الصين الجنوبى وبحر الصين الشرقى ، حيث يرى الأمريكيون أن الأهداف الإستراتيجية الصينية لا تتوقف عند جزيرة تايوان فقط ، ولكنها تمتد لكى تشمل جزر سبراتلى ومناطق أخرى ، كما أن التحرك العسكرى الصينى قد أثر تأثيرا سلبيا مباشرا على محور علاقات اليابان ، كوريا الجنوبية ، الفلبين مع الصين ، وكذلك على محور علاقات جنوب شرق آسيا مع الصين ، وذلك بالإضافة الى محور علاقات الولايات المتحدة مع الصين . وبينما كانت اليابان تحتل تايوان قبل ما يزيد على ٤٩ عاما ، فإن التنافس بين الصين-واليابان له جذوره التاريخية المعروفة ، كما أن الصين

تنظر بعين الشك والإرتياب الى التحالف بين طوكيو وواشنطن ، وما يؤثر على أمن اليابان يؤثر بالتالى على أمن كوريا الجنوبية، كما أنه يؤثر على الفلبين وإن كان بدرجة أقل ، وعلى هذا فإن هذه الدول الثلاث يهمها أن لا يترك شيء للظروف ، كما يهمها أن تكون توجهات العملاق الصينى واقعة تحت السيطرة حتى لا تؤثر هذه التوجهات على مستقبل مصالح هذه الدول ، ولا يفيد فى هذه الحالة أى اعلانات أو نوايا تصدر عن الحكومة المركزية الصينية .

أما دول جنوب شرق آسيا فإنها لا تريد أن تدخل فى سباق تسلح يلتهم عائد إنجازاتها الإقتصادية لمواجهة إحتمالات التطور فى الموقف الإستراتيجى الصينى ، وفى ظل تنامى جهود الصين لدعم وجودها البحرى فى بحر الصين الجنوبى ، ولزيادة امكانيات عمل قواتها الجوية سواء من أراضى الصين أو من المطارات التى أنشأتها الصين فى جزر سبراتلى ، فإن دول جنوب شرق آسيا - النمور الآسيوية - ضاعفت من إنفاقها الدفاعى ، كما أنها غيرت من أشكال تحالفاتها البينية والإقليمية وأيضا تحالفاتها الدولية خلال السنوات الخمس الماضية(٧) .

وإذا كان الموقف بالنسبة للأطراف الإقليمية فى مواجهة الصين يميل الى كونه موقف استعدادا دفاعيا على المستوى الإستراتيجى ، فإن الأمر بالنسبة للولايات المتحدة يبدو مختلفا الى حد كبير ، فمن ناحية ظلت الولايات المتحدة بمثابة الدولة الضامنة لأمن تايوان فى مواجهة التحركات الصينية ، وبرغم معارضة حزب العمال التايوانى لموقف الولايات المتحدة ومطالبته الحكومة التايوانية بأن تعامل الموقف على أساس أنه من الشئون الداخلية ، فإن الرئيس التايوانى لى تينج هوى يعتبر أن تحالفه مع الولايات المتحدة تحالفا استراتيجيا وفى هذا يتمتع الرئيس لى بتأييد الأغلبية الساحقة من شعب تايوان . أما بالنسبة لواشنطن فإنها تعتبر أن علاقاتها مع تايوان تمثل واحدة من أهم حلقات سلسلة تحالفاتها فى شرق وجنوب شرق آسيا التى تبدأ من التحالف مع كوريا الجنوبية ثم التحالف مع اليابان فى الشرق ، ثم تمتد لكى تشمل تايوان ، ثم الفلبين فى الجنوب الشرقى ، ومن ناحية أخرى تمثل العلاقات بين الولايات المتحدة والصين واحدة من أهم القضايا الداخلية بالنسبة لأى ادارة أمريكية منذ عهد نيكسون وبداية دبلوماسية البنج بونج فى العام ١٩٧٤ ، وبعد أن حصلت الصين على ميزة الدولة الأحق بالرعاية من الولايات المتحدة قرب منتصف السبعينيات ، فإن تقرير التجديد الدورى لهذا الحق كان أمرا بسيطا فى الماضى ، ولكن مع حلول موعد تجديد الإدارة الأمريكية لهذا الحق فى يونيو القادم ، فإن الأمر يبدو غاية فى التعقيد ومتصلا بقضايا متشابكة عديدة مثل قضايا انتهاك حقوق الإنسان فى الصين وقضايا بيع الصين للمواد النووية ، أما على الصعيد الداخلى فى الولايات المتحدة فإن اقدام الرئيس الأمريكى على الغاء هذا الحق سوف يعنى أن يفقد حوالى ١٥٠ ألف أمريكى وظائفهم - وهى الوظائف التى تعتمد على التجارة مع الصين - وفى ظل تمتع الجمهوريين بالأغلبية فى الكونجرس الأمريكى بمجلسيه ، فإن هؤلاء الجمهوريين يرغبون فى أن يتورط كلينتون فى "مستنقع الصين" فى أسرع وقت ممكن حتى يخدم ذلك مرشح الجمهوريين فى سباق الرئاسة الأمريكية القادم .

ولا يرى المسئولون الصينيون أن الحكومة المركزية الصينية تمتلك - على طريق سعيها لتنفيذ الهدف الثانى من أهداف الإستراتيجية الدفاعية الصينية- السيطرة الكاملة على مقدرات وآليات "إعادة التوحيد السلمى" وبصفة خاصة فى حالة تايوان ، حيث يعتقد هؤلاء إن "الإنفصاليين فى تايوان ربما عمدوا الى تعميق عملية انفصال تايوان بينما يتزايد اعتمادهم على المبيعات الأمريكية من المعدات العسكرية وأنظمة الأسلحة المتقدمة للدفاع عن مواقفهم"(٨) .

وأكثر ما يخشى منه المسئولون الصينيون فى إطار صراعهم مع تايوان أن تقوم الولايات المتحدة بإمداد تايبيه بمنظومة صواريخ مضادة للصواريخ الباليستية ، إذ أن ذلك يمكن أن يؤدى الى حدوث انقلاب فى الموازين العسكرية لصالح تايوان ، كما أنه يعنى دعما سياسيا لا حدود له "للانفصاليين" ، وبينما أعلنت الصين أن تحركاتها ومناوراتها العسكرية بمراحلها الثلاث فى منطقة مضيق تايوان تهدف الى التأثير على انتخابات الرئاسة فى تايوان تأثيرا سلبيا مباشرا وتهدم شعبية "لى هوى" وتقلل من مساحة الحركة المتاحة أمامه لكى يفوز فوزا ساحقا فى الإنتخابات ، فإن شخصية الرئيس لى تينج هوى تلعب دورا له وزنه فى الصراع ، فمن ناحية تعتقد الصين أن الرئيس لى - الذى ولد بالقرب من تايبيه العاصمة ولم يطأ بقدميه أرض الصين - إنما هو شخص انفصالى النزعة ، ومن ناحية أخرى يكتنف الغموض معتقدات شعب تايوان حول نظرة الرئيس الخاصة بمسالة "إعادة توحيد أرض الصين" أما الرئيس لى نفسه ، فإنه لا يرفض المبدأ رفضا صريحا وقاطعا ولكنه يرى أن الوحدة مع الصين ينبغى أن تؤجل لحين أن تبدأ الإصلاحات السياسية فى الصين "ويكون هناك قدر من الديمقراطية الموجودة فى تايوان"(٩) ، ويمثل موقف الرئيس لى تينج هوى من الديمقراطية أحد أبرز دعائم علاقاته بالغرب ، فى حين تمثل الديمقراطية أحد أبرز مصادر القلق الأساسية لبكين ، خصوصا وأن هناك انتشارا ملحوظا لهذا الوافد الجديد فى الأراضى الصينية ذاتها ومع "عودة" هونج كونج الى الوطن الأم فى العام ١٩٩٧ بكل ممارساتها الديمقراطية ، فإن الحكومة المركزية فى الصين لن يمكنها أن تتجاهل ما ينطوى عليه موقف الرئيس لى تينج هوى من توافق مع نظرة الدول الغربية الى حالة الصراع الصينى / التايوانى ، كما أنها لن تستطيع أن تجد مخرجا يتيح لها فرصة التنصل من تطبيق المبادىء الديمقراطية فى مجال ادارتها لعلاقاتها الداخلية على أرض الصين .

وأخطر ما ينطوى عليه الهدف الثانى من أهداف الإستراتيجية الدفاعية الصينية أنه يعتبر أن من حق الحكومة المركزية الصينية اللجوء الى استخدام الطرق غير السلمية (ويقصد بها هنا اللجوء الى استخدام القوة المسلحة) للتغلب على الأزمة التايوانية فى حالة ما إذا كانت مبيعات الأسلحة

الأمريكية الى تايوان سببا فى تشجيع المسئولين فيها على اعلان الاستقلال ، وفى ظل وجود هذا التصور لدى الحكومة المركزية الصينية تبدو الإحتمالات دائما فى مصلحة الصين ، حيث أن "إعادة توحيد أرض الصين" يمثل هدفا يجب تحقيقه بالوسائل السلمية ، ولكن فى حالة حدوث انقلاب فى موازين القوى ، فإن اللجوء الى استخدام الوسائل غير السلمية لتحقيق اعادة الوحدة سيكون أمرا حتميا . وعلى هذا فإن التحركات العسكرية الصينية التى جرت فى غضون شهر مارس ١٩٩٦ فى شكل مناورات عسكرية برية/بحرية/جوية ثلاثية المراحل وما صاحب ذلك من استخدام للصواريخ الباليستية المتطورة ، إنما هو مرحلة تجعل الصين على مسافة أقرب من تحقيق اعادة الوحدة ، كما أنها تبقى على منطقة مضيق تايوان منطقة مشتعلة حتى صدور إشعار صينى آخر .

وينص الهدف الثالث من أهداف الإستراتيجية الدفاعية الصينية على "الحفاظ على وحدة أراضى الصين" واعتبار أن ذلك كان دائما واحدا من أهداف الصين لصيانة أمنها الوطنى ، ومن الواضح أن هناك ارتباطا وثيقا بين ذلك الهدف وما جاء فى الهدف الثانى من أهداف الاستراتيجية الصناعية ، حيث يؤكد الهدف الثالث مبدأ وحدة أراضى الصين ، ولكن مع ملاحظة أن الصين " لن تكون هى الطرف البادىء باستخدام القوة العسكرية لحل النزاعات مع الدول المجاورة على مناطق الحدود" . وفى ظل توصل الصين الى اتفاقيات لها صلة بقضايا الحدود مع عدد من الدول منذ نهاية الحرب الباردة وذلك مثل الإتفاقيات مع روسيا وكازاخستان وطاجيكستان وقرغزيا ، والهند ولاوس وفيتنام ، فإن الحكومة المركزية الصينية لا تتوقع أن تواجه نزاعات مسلحة على الحدود بحلول العام ٢٠١٠ ، وبذلك تصبح هذه الحكومة متفرغة للعمل فى اتجاه تايوان لتحقيق هدف إعادة الوحدة أولا ثم العمل على توطيد أقدام الوجود الصينى فى بحر الصين الشرقى وبحر الصين الجنوبى تمهيدا للمعركة المنتظرة حول جزر سبراتلى وحول حقوق التنقيب عن النفط فى المناطق البحرية المتنازع عليها هناك ، وسوف يتطلب ذلك أن تتواصل الجهود الصينية لتطوير الصناعات الدفاعية بالتعاون مع روسيا واسرائيل وبصفة خاصة فى مجال الطائرات المقاتلة والأجهزة الألكترونية وصواريخ الدفاع الجوى .

الصين واستراتيجيات التعاون الأمنى :

أصبحت الإستراتيجية الأمنية للصين تعتمد على اقامة علاقة صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها ، وانعكس ذلك على الإستراتيجية العسكرية للصين ، فأصبحت تعتمد على مبدأ "الدفاع عن النفس" بدلا من اعتماد مبدأ "السعى وراء العدو واللحاق به وتدميره" الذى كان متبعا فى الماضى ، وبعد أن اعتمدت المبادىء الخمسة فى صياغة علاقاتها مع الدول المجاورة (مثل الهند فى الخمسينيات ، فإنها تحولت فى الثمانينيات الى مبدأ الدفاع الإيجابى فى ظل علاقات الصداقة وحسن الجوار ، ثم أكدت هذا المبدأ فى العام ١٩٩٣ اعتمادا على اتساع نطاق المناخ السلمى المحيط بالصين .

والى جانب ذلك تبدى الصين اهتماما عميقا بالعلم والتكنولوجيا على اعتبار أنهما يمثلان قوى الإنتاج الأساسية ، وبعد أن أصبح هذا العاملان (العلم والتكنولوجيا) بمثابة العوامل التى تحسم قضايا النمو الاقتصادى ، كما أصبحت تكلفة التطور التكنولوجى هى التكلفة الرئيسية للإنتاج فى التسعينيات ، فإن اهتمام الصين بالتجربة الغربية التى أثبتت أن "الدور الذى تلعبه التكنولوجيا فى زيادة عائد الإستثمارات لا يمكن مقارنته بأى شىء آخر ، وأن تنامى التطور التكنولوجى كان هو السبب فى الحفاظ على معدل النمو الإقتصادى الضخم فى الدول المتقدمة"(١٠) قد تضاعف على نحو ملحوظ ، وفى غمرة ذلك الإهتمام تبدو مشكلة الزيادة السكانية كواحدة من أهم العقبات التى تحول دون التوصل الى نتائج ملموسة فى وقت قصير ، ويبلغ عدد سكان الصين خمس مرات عدد سكان الولايات المتحدة ، كما أنه يبلغ عشر مرات عدد سكان اليابان تقريبا ، ولما كان من الصعب على الصين – بل من المستحيل – أن تجعل اقتصادها يتقدم تقدما سريعا من خلال زيادة معدلات الإمداد بالموارد الطبيعية ، فإن رفع مستوى المكون التكنولوجى فى هذا الإقتصاد هو الحل الأكثر مناسبة ، وذلك سوف يحتاج الى إدخال تحول جذرى على اسلوب ادارة الاقتصاد الصينى حتى العام ٢٠١٠ بحيث يصبح اسلوب ادارة موجها (Intensive Management) بدلا من اسلوب الإدارة واسع النطاق (Extensive Management) الذى كانت الصين تتبعه – ومازالت – فى كثير من القطاعات . ومن ناحية أخرى تريد الصين أن يعتمد نموها الاقتصادى بدرجة أكبر على التطور التكنولوجى بحيث لا تكون هناك حاجة لتوسيع نطاق المصادر عبر البحار التى تعتمد عليها الصين لإمداد ودعم قواتها العسكرية . ويؤكد ذلك حقيقتين أولاهما : أن الصين تريد أن تحقق مبدأ الإكتفاء الذاتى القائم على التطور التكنولوجى فى غضون ١٥ عاما وثانيتهما : أن كل الجهود التى تبذلها الصين تصب فى اتجاه واحد هو اتجاه تحديث القوة العسكرية . وإلى جانب ذلك تريد الصين فى غضون الفترة نفسها أن تستبدل استراتيجية حماية الأمن الاقتصادى للبلاد بسياسة توسيع القنوات القادرة على استيعاب المزيد من التكنولوجيات الأجنبية المتطورة من أجل تنمية التطور التكنولوجى الذاتى للصين .

وتتشابه الصين مع دول أخرى كثيرة فى تأثرها البالغ بموقعها الجغرافى ، ولكن تتميز الصين بأن لها ١٥ دولة جارة على البر و ٦ دول فى البحر ، وفى ظل ظروف ما بعد الحرب الباردة أصبح الواقع يحتم على الصين أن تجعل من أولوياتها الإستراتيجية تطوير علاقات تعاون أمنى ثنائية مع الدول المجاورة ، ولما كان من الصعب جمع كل هذه الدول المجاورة للصين – وهى الدول التى تنتمى الى أقاليم مختلفة فى آسيا – فى اتفاقية أمنية واحدة ، كما أن المشاكل القائمة بين الصين من ناحية وهذه الدول من ناحية أخرى تختلف فى طبيعتها من دولة إلى أخرى ، لذلك فإن مبدأ التعايش

السلمي مع الدول المجاورة هو المبدأ الذي يحكم علاقات الصين حاليا مع الدول المجاورة ، وربما استطاعت الصين بعد ١٥ عاما (وذلك عندما تتمكن الصين من تحديث القوات المسلحة) أن تقدم مزيدا من الدعم للدول المجاورة تأسيسا على قواعد التعاون الأمني الثنائي ، ويؤكد ذلك مرة أخرى أن الصين تعتبر أن القوات المسلحة الصينية هي الأداة المثلى لتقوية علاقاتها الخارجية مع الدول المجاورة ، ولذلك ينبغي أن تحظى هذه القوات بأعلى قدر من الإهتمام على مستوى الحكومة المركزية .

والى جانب اهتمام الصين بعلاقات التعاون الأمني الثنائي مع الدول المجاورة ، فإنها تسعى لكي توسع من نطاق اهتمامها بآليات التعاون الأمني متعدد الأطراف ، وتعتبر الصين أن التطور السريع في هذه الآليات في عدد من المناطق في العالم (وبصفة خاصة بين شرق أوروبا وغرب أوروبا) هو أفضل تطور أفرزه انتهاء الحرب الباردة . وفي عام ١٩٩٣ شاركت الصين في مؤتمر بناء اجراءات الثقة واقامة البنية الأمنية في المحيط الهادي الأسيوي ، وبعد أن عقد منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) أولى جلساته في العام ١٩٩٤ وشاركت فيها الصين فإنها وضعت خمسة مقترحات لتنمية التعاون الأمني متعدد الأطراف ملخصها كالآتي :

* إقامة علاقات صداقة . * حل المنازعات بالطرق السلمية . * عدم التورط سواء في سباق تسلح أو نشر الأسلحة النووية . * تشجيع الحوار حول حل القضايا الأمنية . * توسيع نطاق الثقة المتبادلة .

وفي الوقت الذي تبدو فيه هذه المقترحات جيدة لوضع أساس تعاون أمني متعدد الأطراف في منطقة المحيط الهادي الأسيوي بأقاليمه المختلفة ، فإن ممارسات الصين في الآونة الأخيرة مع تايوان - برغم أنها تعتبر في نظر الصين على الأقل أزمة داخلية - جعلت دولا كثيرة من دول منتدى الآسيان الإقليمي (ARF) تتشكك في حقيقة النوايا الصينية المستقبلية ، ومما ضاعف من تلك الشكوك أن الصين أعلنت عزمها اقامة آليات تعاون أمني متعددة الأطراف بحلول عام ٢٠١٠ بعد أن تتنامى قدرات الصين القومية ، وتضطلع بمهام حماية الأمن الإقليمي وهو الأمر الذي تعتبره إحدى مهامها في ذلك الوقت ، وربما تطلب الأمر أن تدعم الصين فكرة عدد من الآليات الأمنية الفرعية في المنطقة إحداها في شمال شرق آسيا والثاني في جنوب شرق آسيا والثالث في جنوب آسيا والأخير في آسيا الوسطى . ومن الواضح أن ذلك يعكس الطموحات الصينية في أن تصبح بكين محورا للإقليم بغض النظر عن وجود أي قوى أخرى ذات مصالح في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، وبالإضافة الى ذلك تعتبر الصين أن "تنامي قدرات الصين القومية ، واضطلاعها بمهام حماية الأمن الإقليمي" من بين مهامها المستقبلية ، وهذه المهام لا يمكن أن يتم تنفيذها ما لم تصبح القوة العسكرية الصينية كافية وقادرة على حماية عمليات وآليات تحويل ذلك الى واقع عملي .

مقارنة الإنفاق الدفاعي الصيني :

تتوقع الحكومة المركزية الصينية أن يكون معدل نمو القوة العسكرية للصين خلال الخمسة عشر عاما القادمة أقل من معدل النمو الاقتصادي العيني ، وفي العام ١٩٩٤ كان الإنفاق الدفاعي الصيني يمثل نسبة ٣ر١٪ من اجمالي الناتج المحلي، وفي حالة ما إذا نجحت الصين في تحقيق معدل نمو سنوي نسبته ٨٪ خلال الخمسة عشر عاما القادمة ، وقامت بزيادة إنفاقها الدفاعي الى ما قيمته ٢٪ من اجمالي الناتج المحلي ، فإن ذلك الإنفاق سوف لن يتعدى ٤٠ بليون دولار في العام ٢٠١٠ ، وهو ما يقل عن الإنفاق الدفاعي الياباني في العام ١٩٩٤ ، وتأسيسا على ذلك فإن اجمالي الإنفاق الدفاعي الصيني خلال ١٥ عاما سوف يصل الى ٣٦٥ر٢ بليون دولار وهذا يزيد بنسبة ٣١٪ عن الإنفاق الدفاعي للولايات المتحدة في سنة واحدة ، وفي ظل هذا القدر من الإنفاق المنخفض نسبيا ، لا يتوقع المهتمون لشئون الدفاع في الصين أن تصبح القوات المسلحة الصينية ذات قدرات هجومية ، وسوف تظل هذه القوات ذات طبيعة دفاعية . وربما كان ذلك الزعم صحيحا بالنسبة لإمكانيات العمل الهجومي عبر المحيطات ، ولكنه ليس صحيحا على اطلاقه بالنسبة للدوائر الإقليمية التي تعمل عبرها القوات المسلحة الصينية ، وتعد المناورات الصينية قبالة سواحل تايوان في مارس ١٩٩٦ أكبر دليل على ذلك .

وفي الوقت الحالي يعد مستوى التقدم التكنولوجي للقوات المسلحة الصينية متخلفا عن مستوى القوات المسلحة الأمريكية بما يعادل ٤٠ عاما . وإذا استطاعت القوات المسلحة الصينية أن تنجز ثلاثين عاما من التطور التكنولوجي خلال الفترة حتى العام ٢٠١٠ ، فإن مستواها في ذلك الوقت سوف يصبح معادلا لمستوى القوات الأمريكية في حقبة الثمانينيات ، ولكن إذا قارنا المستوى التكنولوجي للقوات المسلحة الصينية بالمستوى التكنولوجي للدول الأخرى المحيطة بالصين (الهند ، باكستان ، كازاخستان ، فيتنام .. الخ) فإننا سوف نلاحظ أن الصين تتساوى (إن لم تكن تتفوق) على كثير من هذه الدول ، وإلى جانب الإمكانيات البشرية الهائلة لدى الصين وضخامة حجم الجيش الصيني (٧٥ر٢ مليون رجل) ، فإن الصين تستطيع أن تقاتل معركة طويلة الأمد اعتمادا على القدرات الصينية الكامنة .

وربما كانت اليابان تمتلك قوات مسلحة أكثر تطورا من القوات المسلحة الصينية ، ولكن ارتباط اليابان بالولايات المتحدة في مجال الشئون الدفاعية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يعطي ميزة حرية الحركة أمام الصين حال نشوب أي مواجهة ، ونظر لأن القوات الصينية سوف تتحرك - حال نشوب مثل هذه المواجهة - من قلب الأراضي الصينية في حين سيتعين على الولايات المتحدة (إذا رغبت في مساندة اليابان) أن تجلب قواتها من مسافات بعيدة ، فإن درجة من التعادل بين مستوى التقدم التكنولوجي والقدرة على المناورة وخفة الحركة سوف تنشأ وهو الأمر الذي يمكن أن يكون في مصلحة الصين على المدى الطويل .

ومن أبرز التوجهات الصينية فى مجال الإنفاق الدفاعى ذلك التوجه الذى يسعى لبناء جيش أصغر حجما ولكنه أفضل فى قدراته وامكانياته ، ويعنى ذلك أن تعداد الجيش الصينى سيكون أقل مما هو عليه الآن خلال الخمسة عشر عاما القادمة ، وفى غضون السنوات الأربع الماضية قامت القيادة الصينية بتحويل أعداد كبيرة من أفراد القوات الصينية الى قطاع الشرطة المسلحة (وهو نوع من قوات الشرطة يستخدم فى عمليات فض الشغب ومطاردة العناصر المناهضة للحكومة المركزية أو المناهضة للنظام الحاكم والعناصر المطالبة بتطبيق الديمقراطية) ، ولكن هذا التوجه لن يكون تطبيقه أمرا سهلا ما لم تشهد الصناعات الدفاعية الصينية التطور اللازم لدعم هذه القوات ، ولذلك تضع السياسة الدفاعية هدف اقامة صناعات دفاعية صينية متطورة على رأس قائمة الألويات المطلوب من عملية البناء الاقتصادى للصين أن تحققها خلال الخمسة عشر عاما القادمة . ويعنى ذلك أن عملية البناء الاقتصادى لا تهدف إلا لإقامة صناعات دفاعية متطورة تكنولوجيا ، وأن أى أهداف أخرى تأتى تالية لذلك الهدف وربما كانت لا ترقى فى أهميتها اليه بأى حال ، وفى الوقت ذاته تحرص الصين على الإستفادة من التجربة السوفيتية فى مجال الصناعات الدفاعية ، ولذلك تصر القيادة الصينية على أن تكون الصناعات الدفاعية الصينية قابلة للتحويل الى الصناعات المدنية والعكس صحيح ، وفى العام ١٩٩٤ كانت نسبة انتاج المنتوجات المدنية الى نسبة انتاج المنتوجات العسكرية فى المجمع الصناعى الدفاعى الصينى كنسبة ٨٠٪ الى ٢٠٪ ، وما لم يحدث تغير فى الموقف الإقليمى ، فإن هذه النسبة ربما لا تشهد أى تغيير ، وعموما تعد نسبة انتاج المنتوجات العسكرية (٢٠٪) نسبة عالية بالنظر الى ضخامة المجمع الصناعى الدفاعى الصينى والذى يعمل به حوالى ٤ر٩ مليون عامل .

المراجع :

1-Neil Grant: "Illustrated History of 20th Century Conflict", Hamlyn, 1992, p. 356.
2- Time Mag. 18 March.

3- Lands and People, Vol. IV, Asia, p. 411.

4- Contemporary International Relations, CICIR, Vol. 6, No. 2, Feb. 1996.

5- Ibid.

6- Information Office of the State Council. "Reunification of the Main Land", Nov. 1995.

٧- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية : "النمور الآسيوية: تجارب فى هزيمة التخلف" ، ١٩٩٥ ، ص ٣٠٥ وما بعدها .

8 -CICIR. Ibid.

9- Time Mag. 18 March.

10- China Today: Defence Science and Technology, National Defence Industry Press, Beijing, 1993, p. 2.

مؤتمرات وندوات دولية

"مؤتمر" إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي فى الوطن العربى

القاهرة :(٢٩ فبراير - ٣ مارس ١٩٩٦)

سمير شحاتة

نظمت مجلة السياسة الدولية بالتعاون مع المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية "مواطن" ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مؤتمرا تحت عنوان "إشكاليات تعثر التحول الديمقراطى فى الوطن العربى" من ٢٩ فبراير - ٣ مارس ، ضم مجموعة كبيرة من المثقفين والباحثين والكتاب العرب من ذوى الإهتمامات السياسية والفكرية بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان .

استهلت الجلسة الإفتتاحية بترحيب من الدكتور عزمى بشارة بالأستاذ محمد حسنين هيكل الذى القى كلمة أكد فيها على أن الديمقراطية نتاج لمراحل معينة من التطور الإقتصادى والإجتماعى وليست مقدمة لهذه المراحل ، كما تناول ثلاث مراحل تاريخية إعتبرها علامات بارزة فى محاولات العرب للبحث عن الديمقراطية ، الأولى كانت نتيجة للإتصال والإنبهار بالغرب وتقليد الآخرين ، والثانية بعد ١٩٥٢ وهى المرحلة التى ساد فيها الإعتقاد بأن تحقيق الإستقلال الوطنى والتركيز على النمو الإقتصادى والإجتماعى هى المدخل الى الديمقراطية ، أما الثالثة وهى فى الفترة من ٩ يونية ١٩٦٧ الى ١٩٧٧ والتى برز فيها وعد ديمقراطى فاعل تراوح بين الخديعة والعنف لم يعد توسلا بالتقليد كما كان فى المرحلة الأولى ، ولا توسلا بالتنمية كما كان فى المرحلة الثانية ، ولا توسلا بمزيج من الخديعة والعنف كما كان فى المرحلة التاريخية الثالثة ، وإنما أصبح الوعد الديمقراطى رحلة خطرة الى المجهول ، وفى أحسن الأحوال رحلة حائرة على الهامش .

وفى ختام كلمته أشار الى أن الذاكرة العربية فى حاجة الى عملية إنقاذ تستعيدها من إنفصام الشخصية ومن غيبوبة الإرادة ، وأن العرب فى حاجة لتأمل أحوال العالم من حولهم بغير عصبية والى تشخيص حقائق عصور جديدة تستحق أن يكونوا فيها شركاء مع العالم .

وفى جلسات اليوم الأول للمؤتمر قدم د. محمد السيد سعيد دراسة عن "إشكاليات تعثر الديمقراطية فى العالم العربى" أشار فيها الى أن الدول العربية عرفت نموذجين للإصلاحات الليبرالية ، النموذج الأول وهو الإصلاحات المبكرة وتميز هذا الإسلوب بالتدرج وبدرجة أكبر من السيطرة الفوقية مع نطاق أضيق للحريات السياسية ، وهذا النموذج عرفته مصر فى عهد السادات ، أما النموذج الثانى هو الإصلاحات المتأخرة نسبيا ، وقد اتسمت بالعصبية والعنف لكنها كانت أكثر جذرية وأوسع نطاقا مثلما حدث فى الجزائر ، كما أشار الى أن الثقافة العربية بطريركية معادية للفرد والى الخبرات التفاوضية للتوصل الى عقد إجتماعى والعزوف عن الإنضمام الى أشكال تنظيمية ومؤسسات سياسية ، وأكد على أن الصراع بين النظم الحاكمة والإسلاميين إذا استطال مساره قد يؤدى فى حالة وجود قوى ديمقراطية الى خلق نوع من أنواع الديمقراطية والتعددية إذا أيقن كل من النظم الحاكمة والإسلامية عن عجزه عن تصفية الآخر ، وشرح فكرته الخاصة بكيف يمكن أن يؤدى الإستقطاب الثنائى بين النظم الحاكمة والإسلاميين الى قيام نوع من الديمقراطية فى البلاد العربية .

وقدم الباحث د. سعيد العلوى (المغرب) دراسة بعنوان "هل تعنى الديمقراطية محض التداول على السلطة .. صعوبات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى" ، أكد فيها على أن عملية بناء الدولة لم تنجح فى أغلب الأحيان فى المواءمة بين مشروع بناء دولة الإستقلال وبين نزوعها الشديد للسلطة ، بل الهيمنة التامة على كل المؤسسات والمرافق العامة ، وأضاف بأن السمة الغالبية على الدولة فى العالم العربى هى سمة الضعف الشديد على الرغم مما يبدو من مظاهر السلطة الشديدة ومن لجوئها الى القهر فى التعامل مع المعارضين لها ، وذلك يرجع الى إفتقارها الى الشرعية التاريخية وعجزها عن الوفاء بالشروط الضمنية لما إقتضاه منها الميثاق الوطنى ، كما أكد على أن التحول الديمقراطى فى العالم العربى يتطلب حدوث تغيير فى الذهنية وفى الأفكار ، والوعى بضرورة العمل

المزدوج فى بناء الدولة الحديثة والمجتمع المدنى .

وتحت عنوان "واقع وفكر المجتمع المدنى : قراءة شرق أوسطية" أشار د. عزمى بشارة (فلسطين) الى أن الفكر العربى مازال منشغلا حتى عندما يناقش موضوع الديمقراطية المعاصرة بسؤال النهضة العربية المعتاد : "لماذا تخلف العرب/المسلمون فى حين تقدم غيرهم ؟" ولا يمكن فهم هذا النوع من الأسئلة بدون خلفية التقييم المضطرب للذات بعد آمال كبرى لحقتها سلسلة من الهزائم! . وقد أدت هزيمة الدولة الشمولية فى الحرب العالمية الثانية ، ثم مع إنهيار المجموعة الإشتراكية فى نهاية الثمانينيات الى تمايزات وتفضيلات جديدة فى تعريفات المجتمع المدنى فى أوروبا كحيز عام عقلانى ديمقراطى منفصل عن نشاط الدولة ونشاط رأس المال وعن البنى العضوية فى الوقت ذاته ، ولكن الدولة التسلطية تفشل فى إختراق المجتمع المدنى أو تفتقر الى الرغبة فى تنظيم المجتمع على أساس مبدأ واحد يكون الإرهاب العارى سبيلها الوحيد للسيطرة . والدولة العربية حالة وسط بين إختراقها الجزئى للمجتمع المدنى المتشكل جزئيا وبين الدولة التسلطية المسيطرة على المجتمع المدنى بالإرهاب العارى وقوة الإقتصاد الريعى .

وفى جلسات اليوم الثانى بدأ د. فيصل دراج (فلسطين) فى عرض ورقته عن "إندثار السياسة فى التجربة الفلسطينية" إبراز تجربة الحكم الذاتى الفلسطينى بعد إتفاق غزة-أريحا بأنها لا تنصاع الى معايير الديمقراطية والتعددية وحقوق الإختلاف وحرية التعبير لأنها عرفت منذ بدايتها الأولى أشكال التعسف التقليدية بدءا بمصادرة الصحف وصولا الى التعذيب حتى الموت ، وذاق شعبها فى مقاومة الإحتلال الإسرائيلى أشكال التنكيل المتعددة . والآن تعطى البنية الإدارية التى تتشكل فى مناطق الحكم الذاتى صورة جلية عن معنى الشعب فى وعى السلطة المسيطرة ، فكل العناصر الأساسية التى تكون قوام هذه الإدارة تنتمى الى حاشية المسئول الأول ، وقد جاءت معه من "المنفى" الى "الوطن" وهذا الأمر يحيل على صورة الشعب لدى القيادة ، قبل أن يشير الى آلية السلطة الجامدة ، المحكومة بالعادات والثابت والمستقر والنافر من كل جديد .

وإختلف د. بهجت قرنى مع د. دراج فى رؤيته التى تعتبر "فتح" ورئيسها وبطانتها هم من أهم أسباب غياب الديمقراطية فى فلسطين ، ورأى أنه توجد مجموعة أسباب أدت الى غياب الديمقراطية منها أن فلسطين ليست بدولة بعد ولكنها ثورة فكيف يتم التحول الديمقراطى فى ظل هذه الظروف ، وكثير من الشعب الفلسطينى يعيش مشتتا فى أراضى الغير ، والموارد المالية للسلطة الفلسطينية فى الوقت الحالى مرتبطة أكثر بالمصادر الخارجية .

كما قدم د. إياد البرغوتى (فلسطين) ورقة عن "النظام السياسى الفلسطينى والديمقراطية" أشار فيها الى أن الديمقراطية ستوجد فى النظام السياسى الفلسطينى عندما توجد أسس داخلية لحمل هذا النظام على الخضوع لعوامل ذاتية أكثر مما هو عليه الآن ، وأن القوى السياسية المدركة لضرورة وجود الديمقراطية فى المجتمع الفلسطينى إما ضعيفة أو تدعوا لذلك ، أما المثقفين فبعضهم غير متحمس للديمقراطية باعتبارها سلعة غربية تجلب معها أدوات الإستعمار الجديد والبعض يؤيدها لأنها ستتواجد على أى حال لإهتمام الغرب بها ، متناسية أن الهم الأول للغرب هو مصلحته . كما أن التجربة الفلسطينية قد تأثرت بالتجربة الإسرائيلية ، فمن خلال هذه التجربة اطلع الفلسطينيون على نظام أكثر تطورا لم يعهدوه فى الأنظمة المجاورة لهم أو تلك التى عاشوا فى ظلها فى الشتات .

أما بحث د. هيثم مناع (سوريا) فقد دار حول "التكوين السياسى الإجتماعى والحريات الأساسية فى سوريا" أكد على أن المرحلة الحالية تشهد نهاية حقبة بالرغم من عدم حدوث أى إنقلاب سياسى فى سوريا ، وإذا كانت الحكومة السورية قد جعلت من السلام خيارها الإستراتيجى ، فسيكون عليها أن تقبل بمستتبعات هذا الخيار ، وأولها غياب أى مبرر لإستمرار حالة الطوارىء وتضخم المؤسسة العسكرية ، وصحيح أن تجربة السلام الشرق أوسطية لم تأخذ بعين الإعتبار الحريات الأساسية وحقوق الإنسان بإعتبارها كائن سياسى ناضج يختار الحوار لا العنف لحل المشكلات الوطنية والإقليمية التى يعيشها ، ولكن المشكلة فى السلطة السورية أنها ضربت المجتمع المدنى باسم جيش الشعب والقانون باسم الدولة ، والمواطن باسم الوطن ، ولذلك يصعب الإستمرار فى خطاب كهذا ، وبهذا المنظور فإن احتمالات المستقبل مفتوحة .

وفى عرض للأستاذ هانى الحورانى (الأردن) لورقتة حول "التجربة الديمقراطية فى الأردن بين التطلعات والمعيقات" ، أوضح أن اعتماد الديمقراطية والإنفتاح السياسى والتعددية باتت جزءا من مصالح الدولة الأردنية فى الإنخراط الفعال فى "النظام الإقليمى الجديد" للشرق الأوسط، وأصبح من الصعب من الناحية العملية تسويق الأردن واستدراج الإستثمارات الدولية اليه بدون أن يتمتع بصورة سياسية جذابة نسبيا . كما أكد على أن العلاقة بين الأردن وفلسطين سوف تعتمد مستقبلا بدرجة كبيرة على تطوير النظام السياسى الأردنى نفسه ، وتحقيق إصلاحات ديمقراطية فى تشريعاته وآليات عمله .

وفى تعقيبه على ورقة د. هانى ، أكد موسى البديرى (فلسطين) على أنه كان من الضرورى أن يأخذ فى الإعتبار الوظيفة التى كانت تقوم بها الأردن كعازل بين اسرائيل والأنظمة العربية الراديكالية والعلاقة بينها وبين القضية الفلسطينية والعلاقة بين ظهور الأردن كدولة تنافس الإنجليزى والفرنسى فى صياغة عقد إجتماعى جديد بين النظام والمجتمع ، وأن ذلك لم يتحقق إذا ظل الدور السياسى للفلسطينيين الذين يشكلون معظم سكان الأردن غائبا .

وفى الورقة المقدمة من د. العياشى عنصر (الجزائر) عن "التجربة الديمقراطية فى الجزائر - اللعبة والرهانات" عرض لفرص التحول الديمقراطى فى الجزائر فى المستقبل فى عدة ملاحظات :

١- أثبتت نتائج الإنتخابات الرئاسية فى نوفمبر ١٩٩٥ وجود تواصل فى طبيعة النظام السياسى تدل على حاجة

المجتمع الملح للإستقرار وتفضيله عن وضعية الفوضى والإضطراب القصوى التى عاشتها البلاد طوال الأربع سنوات الأخيرة .

٢- أن نجاح الديمقراطية مرتبط بتخلى النظام عن إحتكار السلطة والتوظيف الذرائعى للتعددية الحزبية من أجل تعطيل أو تأجيل مسيرة السلام.

٣- ضرورة فتح حوار واسع وجدى مع المجتمع المدنى بكل تنظيماته (نقابات - جمعيات مهنية - جمعيات الشبان والنساء .. الخ) ، بعيدا عن الإستخدام الذرائعي لهذه التنظيمات وهى الصفة الطاغية حتى الآن .

أما الدراسة المقدمة من د. منصف المرزوقى (تونس) عن "تعثر التحول الديمقراطى فى تونس الظروف والأسباب" ، وتولى عرضها نيابة عنه أ. بهى الدين حسن ، أوضح فيها أن التونسيون ومنهم الديمقراطيون قد استقبلوا التغيير الرئاسى فى نوفمبر ١٩٨٧ بحماس شديد ، وقد ساهم فى ذلك النداء الذى افتتح به الرئيس زين العابدين رئاسته حيث أنه كان بيانا ديمقراطيا بمعنى الكلمة حيث اعترف للشعب بالنضج وذكر الديمقراطية كأسلوب منهجي للدولة .. إلا أن واقع الأمر كان مناقضا تماما للبيان بعد الفترة الأولى للرئاسة ، وتميزت بتراجع ملموس فى كل الميادين ، وقد أرجع الفشل فى المسار الديمقراطى فى تونس، على الرغم من أن تونس كانت مؤهلة الى حد كبير الى التقدم تجاه الديمقراطية الى تضافر ثلاث عوامل هى : دور الحركة الإسلامية المباشر وغير المباشر ، وعجز النظام عن التجدد ، والمسؤولية الفادحة للحركة الديمقراطية نفسها .

وفى بداية جلسات اليوم الثالث دعا الأستاذ / جورج اسحاق المشاركين فى بداية الجلسة الأخذ فى الإعتبار أن هناك أجيال عربية لم تشهد التجارب الديمقراطية التى عرفتها البلاد العربية فى الماضى والى أن التربية الديمقراطية غير موجودة فى الأحزاب العربية ، كما طالب بالبحث عن وسيلة للخروج من الأزمة التى تمر بها البلاد العربية .

ثم بدأ د. أسامة الغزالى حرب فى عرض ورقته عن "مشكلات التحول الديمقراطى فى مصر" ، وقد إتفق فى رأيه مع أ. محمد حسنين هيكل الى أن الديمقراطية نبت غربى وأنها نشأت فى بيئة مختلفة عن البيئة العربية أو كما أشار هيكل الى أنها كانت نتيجة للإتصال والإنبهار بالغرب ، وأضاف د. أسامة الى أن مصر قد عرفت منذ بدايات القرن الماضى عدة محاولات لغرس الديمقراطية ولكنها إصطدمت بعدة عقبات منها الفكر الإسلامى التقليدى والأفكار الماركسية والإشتراكية الناصرية ، وبعض ممارسات ثورة ١٩٥٢ التى أدت الى تحطيم النخبة السياسية والإقتصادية في مصر ، كما أكد على إستحالة قيام ديمقراطية فى ظل هيمنة الدولة على الإقتصاد ، ورأى أن الديمقراطية فى مصر ستظل أملا محاصرا ومهددا الى أن يتغير هذا الوضع جذريا ، كما ركز على البعد السياسى ونواحى القصور فى ممارسات السلطة الحاكمة على الرغم من أن مسئولية المحكومين لا تقل عن مسئولية الحكام .

ثم عرض د. مصطفى كامل السيد ورقته "التحول الزائف الى التعددية الحزبية فى مصر (٧٦-١٩٩٦)" ، طالب فيها بضرورة عدم الخلط بين الديمقراطية والليبرالية حيث تقوم الديمقراطية على الحرية وعلى المساواة ليس فقط أمام القانون بل أيضا فى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية . أما الليبرالية فلا تغطى كل هذه العناصر ، ووصف التحولات فى مصر منذ نوفمبر ١٩٧٦ بأنها تحولات ليبرالية وليست ديمقراطية وأنها تهدف الى إستعادة الطابع الرأسمالى المصرى ، مشيرا الى أن الديمقراطية عند القائمين على عملية التحول السياسى فى مصر منذ ١٩٧٦ لا تعنى أكثر من مجرد السماح للمواطنين بالتعبير عن آرائهم بحرية ، أما التطلع الى تداول السلطة فيعتبر جريمة ، بالإضافة الى أن غالبية المواطنين تنحصر تطلعاتهم فى الوقت الحاضر الى حكومة تؤمن لهم لقمة العيش

وعن "التجربة الديمقراطية فى لبنان - الأصول التاريخية والواقع الإجتماعى - السياسى" استعرض فيها د. وجيه كوثرانى (لبنان) مسار العملية الديمقراطية فى لبنان ، ورأى أنه لايزال ثمة إعتقاد واسع لدى الجميع بما فيهم أهل الحكم بركائز "الديمقراطية التوافقية" اللبنانية والتى لاتزال التعبير الصالح عن تجسيد الوفاق الوطنى فى مشاركة وطنية عامة فى المؤسسات والسلطات ، وهى تتلاءم مع الطائفية السياسية من قبل قوى سياسية أغلبها "مسيحى" يواجهها تلويح "بديمقراطية عددية" تقوم على إلغاء الطائفية السياسية من قبل قوى أغلبها "إسلامى" ، وتبقى اللعبة الديمقراطية فى لبنان أسيرة شد وجذب فى إطار أعراف تنتهى بتسويات بين أهل الحكم وفقا لما آلت اليه العلاقات بين صلاحيات هذه السلطات فى التعديل الدستورى الجديد .

وأشار د. محمد عبد الملك المتوكل (اليمن) فى عرضه لورقته عن "التجربة الديمقراطية فى اليمن" الى أن الديمقراطية فى اليمن لم تصبح بعد قيمة إجتماعية وأخلاقية يدافع عنها المجتمع كما يدافع عن أى قيمة أخلاقية أو عقائدية رسخت فى وعيه ، وأصبحت جزءا من تقاليده وعاداته ، وبحكم البطء فى تطور الفئات الاجتماعية وتمايز مصالحها ، فإن الديمقراطية فى اليمن لم تصبح بعد حاجة ملحة لشريحة إجتماعية عريضة . كما أشار الى أن الخطوات الأولى والأساسية لبناء المجتمع الجديد وقيام الديمقراطية تتمثل فى إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدنى لتصبح النموذج للدولة المنشودة ، كما دافع د. المتوكل عن دور القبيلة فى اليمن لأنها تعد مؤسسة تمنع عنف المؤسسة العسكرية التى تعد بدورها قبيلة لكنها تفتقد الى التقاليد .

وناقش المؤتمر فى اليوم الرابع ثلاث ورقات كانت الأولى من محمد البشير حامد (السودان) عن "أزمة الديمقراطية وبناء الدولة : الخيار الفيدرالى فى التجربة السودانية" ، أشار فيها الى جذور عملية التحول الديمقراطى وهمومها الراهنة فى العديد من دول العالم الثالث التى ترجع الى مرحلة الصراع الوطنى من أجل الإستقلال ، وأن التحدى فى الوقت الراهن لا يقل أهمية عما كان عليه عشية الإستقلال ، بل أن الفشل قد يكون أبلغ أثرا هذه المرة ، كما تضمنت الورقة عرضا مطولا

لفكرة ومشاريع الفيدرالية فى السودان منذ عهد الإحتلال البريطانى .

أما الورقة الثانية عن "الديمقراطية والوحدة الوطنية فى السودان : تضارب الرؤى والولاءات والمصالح" والمقدمة من د. أحمد الأمين البشير (السودان) طرح فيها ثلاث فترات من الديمقراطية عرفها السودان منذ استقلاله على مدى عشر سنوات ، كما عرف ثلاث فترات من الحكم العسكرى بلغ مجموعها ٣٠ عاما ، وعرف فترة سلام واحدة لمدة ١١ عاما ، وشهد فترتين من الحرب الأهلية بلغ مجموعها ٢٩ عاما . وأشار الى أن فترة السلام الوحيدة ما كانت لتتحقق إلا بفضل ثلاث وثائق هامة هى : إتفاقية أديس أبابا للسلام (١٠ يناير ١٩٧٢) والدستور الدائم لعام ١٩٧٣ ، وميثاق العمل الوطنى للإتحاد الإشتراكى السودانى . كما أوضح الى أن المأزق التاريخى الذى يمر به السودان فى الوقت الراهن يرجع الى عاملين ، الأول هو رد الفعل الشمالى وهو توجه السودان الحضارى الذى أعلنته الجبهة الإسلامية ويعنى الهيمنة العربية الإسلامية الشمالية على السودان ، أما الثانى فهو رد الفعل الجنوبى وهو حق تقرير المصير للجنوب والمناطق المهمشة، ويعنى فى الواقع التمهيد لإنفصال جنوب السودان .

أما الورقة الأخيرة والتى قدمها د. جمال عبد الجواد نيابة عن د. فالح عبد الجبار (العراق) نظرا لعدم حضوره للمؤتمر ، والتى حملت عنوان "الديمقراطية المستحيلة والديمقراطية الممكنة – الدولة الكلانية الجديدة وممكنات التحول الديمقراطى – نموذج العراق" ، أشارت الى علاقات القرابة المكثف فى المواقع القيادية فى كافة مؤسسات الدولة ، والتى تولد علاقات خضوع وتبعية وعلاقات تلاحم ، وعلى المستوى الإجتماعى تشكل عنصر ضيق لقاعدة النظام ، كما تؤدى الى حدوث تصادم مع منظومة القيم الحديثة ، ويرى الباحث أن الدولة العراقية الراهنة التى نمت وتبلورت منذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن تقدم نموذجا جديدا فى التنميط السوسيولوجى إقترح تسميته بالنموذج الكلانى (الشمولى) الجديد الذى يشتمل على عنصرين أساسيين هما الحزب الواحد ونظام الجماعة القرابية

والخلاصة ، إن أعمال المؤتمر كانت مليئة بالأفكار والآراء والنقاشات الغنية والمفيدة والتى دارت حول الأبعاد النظرية والفلسفية لموضوع الديمقراطية وخاصة الأبعاد موضع الإختلاف بين الإتجاهات الفكرية ، وكما أرجع الأستاذ السيد يسين تعثر التحول الديمقراطى فى العالم العربى الى عدة أسباب منها عدم ترسخ الأفكار التى استوردت من الغرب والمؤسسات فى المجتمع العربى ، والى إخفاق المثقفين فى ممارسة الديمقراطية سواء داخل الأحزاب أو حتى داخل الجمعيات الأكاديمية .

المؤتمر السنوى الأول للدراسات الآسيوية
"النمودج الكورى للتنمية وإمكانية الإستفادة منه"

القاهرة:(١٢ - ١٤ ديسمبر سنة ١٩٩٥)

د. محمد السيد سليم

لايختلف الباحثون على أن آسيا قد أصبحت هى مركز الثقل فى النمو الإقتصادى العالمى، وأن مركز القوة الإقتصادية فى النظام الدولى ينتقل تدريجياً إلى منطقة آسيا – المحيط الهادى، فبعد القفزة الإقتصادية الكبرى التى حققتها اليابان، بدأت الصين تظهر كقوة إقتصادية كبرى، كما ظهرت "النمور الآسيوية" كقوى إقليمية إقتصادية جديدة. فإذا أخذنا مؤشرات النمو الإقتصادى بمختلف أشكالها، فإننا نجد أن دول شرقى آسيا تحقق طفرات إقتصادية هائلة، فضلاً عن أن هذه الطفرات تتم فى إطار نماذج غير تقليدية للتنمية تختلف إلى حد بعيد عن النموذجين التقليديين الرأسمالى والإشتراكى. وقد دفع ذلك بكثير من دول العالم الثالث إلى الإهتمام بالقارة الآسيوية ليس فقط لفهم آسيا، ولكن أيضاً للإستفادة من تجارب التنمية بها.

وفى هذا الإطار أنشأت جامعة القاهرة مركز الدراسات الآسيوية فى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، وعهدت اليه بالتوفر على دراسة آسيا من منظور العلوم الإجتماعية ذى الأبعاد المتعددة السياسية والإقتصادية والثقافية، لتوفير قاعدة معلومات عن آسيا، وتشجيع البحث العلمى فى القضايا الآسيوية، وإنشاء حلقة وصل بين الأكاديميين ورجال الأعمال المصريين ونظرائهم فى آسيا.

وقد استن المركز تقليداً قوامه عقد مؤتمر سنوى للدراسات الآسيوية يكون بمثابة ملتقى لجمهور الباحثين والراغبين فى فهم آسيا لدراسة قضايا آسيا المعاصرة وتأثيرها على مصر، بحيث ينتج هذا المؤتمر أدبا مصريا متكاملا عن القضايا الآسيوية، عبر حلقاته المتتالية.

وقد انعقد المؤتمر الأول للدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة فى ١٢ – ١٤ ديسمبر سنة ١٩٩٥، وكانت الفكرة المحورية للمؤتمر هى "نموذج التنمية الكورى وإمكانية الإستفادة منه". وقد افتتح

جلسات المؤتمر د. مفيد شهاب، رئيس جامعة القاهرة، والسفير سيد أبوزيد، مساعد وزير الخارجية للشئون الآسيوية، والسفير تاى إيك شونج، سفير كوريا الجنوبية بالقاهرة، ود. على الدين هلال، رئيس مجلس إدارة مركز الدراسات الآسيوية، ود. محمد السيد سليم، مدير المركز، بكلمات أكدت أهمية دراسة آسيا، وأهمية عقد مؤتمر سنوى للدراسات الآسيوية فى مصر لأول مرة، والأهمية الخاصة للتجربة التنموية الكورية، فقد استطاعت كوريا الجنوبية أن تحقق فى خلال الثلاثين عاماً (١٩٦٢ - ١٩٩٢) قفزة هائلة فى كل مؤشرات التنمية الإقتصادية أبرزها زيادة متوسط الدخل الفردى من ٨٠ دولار سنويا سنة ١٩٦٢ إلى حوالى ٧٥٠٠ دولار سنويا سنة ١٩٩٢. هذا فى الوقت الذى فيه مصر عند بداية هذه الفترة تتمتع بمتوسط دخل فردى يصل إلى ٢٠٠ دولار سنويا إرتفع فقط إلى ٦٥٠ دولار سنويا اليوم.

وبالتالى، فإنه من المهم أن نتفهم كيف استطاعت كوريا الجنوبية أن تحقق هذه الطفرة خلال فترة لا تزيد على عقود ثلاثة، وما هى الجوانب التى يمكن أن تفيد مصر فى النموذج الكورى.

ناقش المؤتمر أربعة عشر بحثا على مدار سبع جلسات، وتدور الأبحاث حول رصد وتحليل نموذج التنمية الكورى من مختلف جوانبه مع التركيز على دلالة هذا النموذج بالنسبة لمصر. وقد ناقش المؤتمر فى جلسته الأولى بحثين أحدهما عن "مؤشرات التنمية الكورية" (د. طه عبدالعليم)، وثانيهما عن "التصنيع فى كوريا" (د. هدى الشرقاوى). وقد قدم د. عبدالعليم رصداً لمؤشرات النموذج الكورى (الناتج القومى، الناتج القومى للفرد، معدل النمو الإقتصادى، القيمة المضافة للصناعة التحويلية، وغيرها) مشيراً إلى أن النمو الإقتصادى الكورى كان ثمرة إرتقاء التصنيع، والإنتاج للتصدير، وإرتفاع معدل الإدخار والإستثمار المحلى. ومن الجدير بالتأمل إلى أن الباحث قد قارن على الدوام بين تلك المؤشرات ونظيرتها المصرية، وحاول تفسير هذا النجاح، كما أشار إلى العوامل التى تقلل من فرص استمرار هذا النمو فى المستقبل من حيث محدودية قدرته على جذب الإستثمارات الأجنبية. وقدمت د. هدى الشرقاوى رصداً لتجربة التصنيع الكورية مشيرة إلى إرتفاع نصيب الصناعة التحويلية فى الناتج القومى، وإلى المراحل الثلاث التى مرت بها عملية التصنيع فى كوريا، ولعل من أهم ما أشارت إليه هو أن تلك العملية تمت بالإستعانة بالخبرة التكنولوجية والإستثمارات الأجنبية، لكنها لم تؤد إلى تبعية كورية لأن الدولة اتبعت مجموعة من السياسات الحازمة التى تمنع ذلك. وفى الجلسة الثانية، نوقشت قضية "التمويل الداخلى للتنمية فى كوريا" (د. عبدالحميد محبوب)، وقضية " التنمية البشرية فى كوريا" (نيفين توفيق). وقد أشار البحث الأول إلى أن الإدخار المحلى كان هو أهم مصادر التمويل للتنمية الكورية. وكان الإقتراض من الخارج يكمل الفرق بين الإستثمار المطلوب والإدخار المتاح. وقد اتجهت الموارد المالية إلى عدد محدود من الإحتكارات الصناعية التى استطاعت أن تعظم التنمية الصناعية. أما (نيفين توفيق) فقد ركزت على الأبعاد المتعلقة بالتعليم والبحث والتطوير والبيئة فى التجربة الكورية مشيرة إلى الدور المحورى للنظام التعليمى، والإهتمام بالبحث العلمى، ولكنها أشارت إلى تدهور مستوى البيئة فى سياق عملية التنمية ولكن الحكومة الكورية بدأت مؤخراً فى إعطاء إهتمام واسع لتلك القضية.

وقد استطردت الجلسة الثالثة فى رصد نموذج التنمية الكورى على مستوى التنمية الريفية فى إطار "حركة تنمية المجتمع الجديد" (د. على الصاوى)، أو دور "النظام الإدارى الكورى فى التنمية" (د. جمال الخازندار). وقد رصد (د.على الصاوى) دور حركة تنمية المجتمع الجديد (ساموئيل أندونج) التى بدأت سنة ١٩٧١ معتمدة على مبدأ المشاركة الشعبية والحكومية لتحقيق التنمية الريفية ثم إمتدادها إلى التنمية الحضرية من منظور الإدارة فى الشركات الكبرى (شابول) الذى نجح فى حشد طاقات العاملين لتحقيق الأهداف.

إنتقل المؤتمر بعد ذلك إلى رصد محددات التنمية الكورية، فناقش فى الجلسة الرابعة "دور الدولة الكورية فى التنمية" (سامح فوزى)، و"دور المتغير الثقافى فى التنمية الكورية" (د. هدى ميتكيس). وقد أشار البحث الأول إلى الدور الإرشادى التوجيهى القوى الذى لعبته الدولة الكورية فى التنمية بعكس ما يشاع عن أن تضاؤل دور الدولة يساعد على التنمية، ولكن هذا الدور لم يكن هو دور ملكية وسائل الإنتاج، كما أشارت (د. هدى ميتكيس) إلى مكونات الثقافة الكورية وأثرها الإيجابى على التنمية فى كوريا مؤكدة أن كوريا مازالت تشهد إستمرار الإتجاهات المحافظة الثقافية التقليدية (التدريجية، والسلطوية، والولاء الأسرى، وأولوية التوجهات الجماعية).

وفى الجلسة الخامسة، ناقش المؤتمر دور العسكريين ودور الديمقراطية فى عملية التنمية الكورية، فأشارت د. ماجدة صالح فى بحثها "دور العسكريين" إلى أنهم قد لعبوا دوراً حاسماً فى عملية التنمية فى مراحلها التكوينية، وأن الولايات المتحدة قد شجعت الحكم العسكرى التسلطى. ولكن مع تعاظم عملية التنمية بدأ دور العسكريين فى التضاؤل وتحولت كوريا منذ سنة ١٩٩٣ إلى الحكم المدنى. أما (خالد زكريا) فقد خلص إلى أن التحولات الإقتصادية الكورية هى التى أحدثت عملية التحول الديمقراطى فيما بعد وليس العكس، وذلك من خلال تكوين طبقة وسطى كبرى كانت الأساس السياسى للتحول الديمقراطى.

وانتقل المؤتمر إلى مناقشة الجوانب الإجتماعية للنموذج الكورى للتنمية (د. هدى عوض)، و"دور الموارد الأجنبية فى تلك التنمية". (د. محمد عبدالشفيع عيسى). وقد تناول البحث الأول برنامج الرعاية الإجتماعية وسياسة توزيع الدخل وأشار إلى انخفاض متواصل فى الفجوة فى توزيع الدخول. أما البحث الثانى فقد أوضح أن الإستثمارات الأجنبية لم تلعب دوراً محوريا فى التنمية الكورية، وأنها جاءت فى شكل قروض تم استثمارها عن طريق الدولة الكورية ذاتها.

وفى الجلسة السابعة، ناقش المؤتمر الإطار الدولى لعملية التنمية الكورية والدروس المستفادة من تلك العملية بالنسبة لمصر. وقد أشار السفير أحمد طه محمد فى بحثه عن الإطار الدولى إلى أن هذا الإطار فى الستينيات كان مواتيا للتنمية الكورية حيث وفر لها فرصا لتنمية الصادرات إلى الولايات المتحدة والحصول على المعونات من تلك الدولة، وتخفيض عبء الإنفاق العسكرى بحكم الحماية الأمريكية. كما لخص د.سمير إسحاق الدروس المستفادة

بالنسبة لمصر كأهمية دور الدولة التوجيهي، والتركيز على تطوير البيروقراطية، وإدراك حدود الإستثمارات الأجنبية، وأهمية التعليم في التنمية.

ومن الجدير بالذكر أن بعض المشاركين قد أثار قضية التركيز على كوريا الجنوبية وعدم الإهتمام بالنموذج التنموى لكوريا الشمالية. وقد أوضح مدير المركز أن المشكلة تكمن فى صعوبة الحصول على المعلومات عن كوريا الشمالية، وأن المركز حاول الإتصال بالمراكز البحثية فى كوريا الشمالية، ولكن لم تثمر تلك الإتصالات عن تعاون ملموس حتى الآن.

وبذلك، فقد أرسى مركز الدراسات الآسيوية تقليداً جديداً فى الجماعة البحثية المصرية أساسه الإهتمام الاكاديمى بأسيا بشكل منتظم.

" مؤتمر " تحديات العمل الانسانى الدولى فى التسعينات

جنيف : (١٥ - ١٦ فبراير ١٩٩٦)

د . وليد عبد الناصر

عقدت جامعة ويستر هذا المؤتمر بمشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، وإدارة المساعدات الانسانية بالأمم المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية العاملة فى مجال المساعدات الانسانية .

وسنتناول أعمال هذا المؤتمر عبر محاور خمسة : الجلسة الافتتاحية ، يوغوسلافيا السابقة ، رواندا ، مسألة " الحماية " ، وأخيرا مسألة تنسيق العمل الانسانى الدولى .

أولا : الجلسة الافتتاحية :

أشار المشاركون إلى تنوع عوائق العمل الانسانى : ما بين جريمة الإبادة والمجاعات ذات الجذور السياسية وعدم القدرة على تقديم المساعدات للسكان بسبب الصراعات السياسية . كما أجمعوا على العلاقة . بين موضوع حقوق الانسان والمساعدات الانسانية . وذكر ممثلو المفوضية السامية لشئون اللاجئين أن منظمتهم تقدم مساعدات لحوالى ٢٥ مليون شخص عبر العالم من بينهم ١٥ مليونا يدخلون فى إطار التعريف الدولى لكلمة " لاجئ " . وأشاد المشاركون بدور المنظمات غير الحكومية فى رصد درجة احترام حقوق الانسان عبر العالم ، وإصدار تقارير دورية بشأنها

ثانيا : يوغوسلافيا السابقة :

شكا المتحدثون من تكاثر الاختصاصات ، مما أدى إلى تداخلها وغياب التنسيق فى بعض الحالات خاصة فى ظل التنافس على الموارد المالية المتاحة . وأشار بعضهم الى أن المساعدات قدمت إلى أفراد نازحين داخل دولهم فى اطار يوغوسلافيا السابقة . وكذلك افراد وجماعات آخرين لم ينزحوا، ولكنهم كانوا فى حاجة قصوى للحاجات الاساسية للحياة .

وشدد المتحدثون على أهمية ضمان احترام حقوق الأقليات ومشاركتهم الفعالة فى مؤسسات الدول التى ورثت يوغوسلافيا السابقة .

وقد اكد ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن اللجنة تعاونت مع العسكريين فى البوسنة - كما حدث من قبل فى الصومال وشمال العراق - لتأمين قوافل الامدادات الانسانية . وطالب متحدثون بتحويل محكمة جرائم الحرب فى يوغسلافيا السابقة الى محكمة جنائية دولية دائمة ، تتناول حالات مماثلة سابقة أو مستقبلية . كما اشاد آخرون وباستقلالية وحياد اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن الحكومات المختلفة بل وعن الأمم المتحدة ذاتها خلال تقديمها المساعدات الانسانية لسكان يوغوسلافيا السابقة .

ثالثا : رواندا :

أجمع المتحدثون على أن مجرد تعريف الرأى العام والصحافة فى العالم بما حدث فى روندا كان انجازا كبيرا . وأشار عدد منهم إلى مهام مازالت مطلوبة من المنظمات الانسانية الدولية ، مثل إعادة تجميع الأسر خاصة بين من هم مازالوا مقيمين داخل رواندا وأقارب لهم لاجئين خارجها ، كذلك البحث عن آباء وأمهات ٨٥ ألف طفل رواندى فقدوا عائلاتهم وتمت الاشادة فى هذا السياق بالتعاون بين اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمفوضية السامية لشئون اللاجئين ، وصندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف)، واتحاد جمعيات الهلال الأحمر ، والصليب الأحمر ومنظمات غير حكومية أخرى .

وقد تناول عدد من المتحدثين جذور الصراعات الراهنة فى منطقة البحيرات العظمى وأعادوها الى جذورها منذ ثلاثين عاما ، مشيرين إلى تصاعدها ودمويتها فى عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ خاصة عندما تحول الصراع الى جريمة إبادة فى رواندا فى ابريل ١٩٩٤ ، مما أدى إلى وجود مليونى لاجئ فى المنطقة منهم ١٫٦ مليون لاجئ من رواندا و ٣٠٠ ألف من بوروندى . وقد اعتبر ممثل المفوضية السامية لشئون اللاجئين أن التدخل العسكرى لحكومات الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وهولندا فى الحالة الرواندية ، كان مدفوعا بهدف دعم تقديم المساعدات الانسانية .

ورغم الاقرار بعودة بعض اللاجئين والنازحين إلى ديارهم عامى ١٩٩٤ ، فقد توقفت هذه العودة نتيجة أن فى صفوف اللاجئين من هو متهم بارتكاب جرائم إبادة من قادة سياسيين وعسكريين يخشون العودة ويحتفظون ببقية اللاجئين معهم كدرع واق لحمايتهم ، وينشرون معلومات كاذبة عن الأوضاع داخل رواندا ، إلا أن المتحدثين أقروا أن الأوضاع داخل رواندا ليست مثالية : فهناك صعوبات فى عملية إعادة ادماج العائدين فى المجتمع ، وحاجة لاجراءات بناء ثقة مثل نشر مراقبين لأوضاع حقوق الانسان ، وهى أمور يصعب تحقيقها فى ظل انهيار مؤسسات الدولة واستمرار ممارسات العنف ضد السكان المدنيين فى حالات كثيرة .

واختلف المتحدثون حول ما اذا كانت هناك مؤشرات مبكرة لحدوث جريمة إبادة كما حدث فى ابريل ١٩٩٤ . فبينما نفى البعض وجود مثل هذه المؤشرات ، اشار آخرون إلى وجودها ممثلة فى تقرير لمفوض الأمم المتحدة لحقوق الانسان، وآخر صادر عن " الاتحاد الدولى لحقوق الانسان " وهى منظمة غير حكومية .

وانتقد أصحاب الرأى الأخير تردد المجتمع الدولى فى التدخل ، حتى بعد بدء حرب الابادة بشهر كامل .

ومازال مليون شخص فى عداد النازحين فى رواندا ، وتتلقى رواندا فى هذا الشان نحو ٢٠٪ من اجمالى المساعدات الانسانية الدولية التى تبلغ ١ر٤ مليار دولار بلغت قمتها فى يوليو وأغسطس ١٩٩٤ ، ثم اتجهت للتضاؤل بعد ذلك .

وقد أجمع المتحدثون على ان رواندا وبوروندى تأثرتا بمجمل الأزمة السياسية وغياب التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى منطقة البحيرات العظمى ، كما أجمعوا على استمرار خطورة الوضع هناك رغم ما حققه التدخل الانسانى الدولى من ايجابيات .

رابعا : مفهوم الحماية :

ذكر متحدثون أنه بينما تتناول الأمم المتحدة وبعض المنظمات الأقليمية مثل منظمة الدول الأمريكية هذا المفهوم ، فإن منظمة الوحدة الأفريقية لاتعالجه نظرا لغياب الموارد المالية الكافية

كما أن هذه " الحماية " صارت بشكل متزايد مطلوبة لأفراد وجماعات نازحين داخل أوطانهم ، وليس فقط للاجئين بالمعنى التقنى للكلمة . كما ظهر خلال أزمة يوغوسلافيا السابقة وحيث أنه فى السابق كانت الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية معنية بمن فروا من أماكن يتعرضون فيها لانتهاكات لحقوقهم الانسانية إلى أماكن إخرى توفر لهم حماية تلك الحقوق . أما الآن فصارت الحماية مطلوبة لهؤلاء فى أماكن تواجدهم ووسط أوضاع تنتهك حقوقهم الأساسية ، بما أن اخلاءهم من هذه الأماكن أصبح يمثل مساعدة فى تنفيذ جريمة التطوير العرقى .

كما أشار بعض المتحدثين الى التمييز بين الحماية الدائمة والمؤقتة وحماية العائدين والشهود فى حالة محاكم جرائم الحرب ، وانتقد أحد ممثلى المنظمات غير الحكومية أوضاع اللاجئين الفلسطينيين فى لبنان فى ضوء تجاهل الاتفاقية الاسرائيلية / الفلسطينية لهم وعدم السماح بإقامتهم أو تجنسهم من قبل السلطات اللبنانية .

خامسا : تنسيق العمل الانسانى الدولى :

اعتبر المتحدثون نهاية الظاهرة الاستعمارية ونظام الفصل لعنصرى (الابارتيد) والحرب الباردة علامات إيجابية يجب أن تساعد على تحسين أوضاع حقوق الانسان على النطاق العالمى . كما أشار بعضهم بالمقابل إلى استمرار ظواهر سلبية مثل ضحايا الإلغام وعدم الوصول الى مصادر المياه ومعاناة النساء والأطفال خلال الصراعات المسلحة، ولاحظ الجميع بارتياح عدم زيادة عدد اللاجئين فى السنوات القليلة الماضية وإن زاد عدد النازحين داخل أوطانهم . وذكر أحد المتحدثين حالة الصومال حيث يتوصل قادة محليون لاتفاقيات مع مؤسسات عبر وطنية مما حقق انتعاشا اقتصاديا بعيدا عن الحكومات والمنظمات الدولية . كما انتقد متحدث آخر بتركيز عملية صنع القرار داخل الأمم المتحدة بشأن مواجهة الكوارث الانسانية على أعلى المستويات السياسية .

ويلاحظ أن المؤتمر رغم طبيعته الأكاديمية قد راعى الحساسيات السياسية من خلال تجنب معظم المتحدثين التعرض بشكل نقدى لأدوار حكومات أو دول بعينها أو وكالات دولية تجاه قضايا سياسية وانسانية معينة . وقد ظهر ذلك واضحا عندما تجنب متحدثون الرد على أسئلة بشأن الدور الفرنسى فى رواندا والدور الأمريكى فى يوغوسلافيا السابقة، وكذلك تجنب الاجابة على اسئلة بشأن جرائم حرب تم ارتكابها بحق شعوب أخرى مثل الشعب الفيتنامى والشعب الفلسطينى .

ولكن تبقى أعمال المؤتمر فى النهاية إضافة هامة وملموسة للتعريف بالنشاط الإنسانى الدولى سواء للأمم المتحدة وهيئاتها المختلفة أو للجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات غير حكومية أخرى ..

"ندوة" الغزو العراقى للكويت : الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة

عمان (١٦-١٧ يناير ١٩٩٦)

صلاح سالم

ضمن أمراض الثقافة السياسية العربية ، ربما فى مركزها ، تقبع النظرة الأحادية للأشياء وفقدان أدب الإختلاف ، وهو ملمح شديد الإشكالية ، والأهمية فى آن ، إذ يتكون من مركب اجتماعى - ثقافى - سياسى معقد يؤكد على ، وينبع من حالة التخلف الهيكلى العربى بوجه عام . وجوهر هذا الملمح هو النظر الى الأشياء والوقائع والمواقف من زاوية واحدة لا تحقق بالطبع رغبات جميع الأطراف فتثير اختلافات وافتراقات على أكثر من مستوى وتفتقد غالبا القدرة على إدارتها فى ضوء هيمنة المطلق على الخطاب السياسى المتداول ، وسعى المختلفين جميعا الى تحقيق الأهداف الكلية مع العجز الشديد عن توليد المصالح المشتركة أو بناء الموقف الثالث الذى يشكل روح الوسطية الفكرية والتسامح السياسى .

ومع هيمنة هذا الملمح الفكرى - السياسى يبدو الفاقد العربى كبيرا ، وتطرح الخبرة العربية كثيرا من صور هذا الفاقد السياسى ، لعل أهمها فى حقبة التسعينات كارثة الغزو العراقى للكويت والتى جاءت فى بعض تجلياتها انعكاسا عاما لمحددات الثقافة السياسية العربية ، وفى بعضها الآخر تعبيرا خاصا عن البنية الفكرية والسلوكية للنظام العراقى كحالة معيارية نموذجية داخل هذه البنية .

وفى سياق هذا المدخل ، وبتنويعات مختلفة نسبيا تمحورت المناقشات التى دارت فى ثنايا الندوة التى عقدها منتدى الفكر العربى بعمان يومى ١٧/١٦ يناير الماضى تحت عنوان "الغزو العراقى للكويت : الخبرات المستخلصة والخروج من الأزمة ، والتى تضمنت ست أوراق بحثية لمجموعة من الخبراء والمفكرين العرب الذين حاولوا تحليل الأزمة وآثارها .

الورقة الأولى قدمها د. محمد جابر الأنصارى بجامعة البحرين بعنوان "بنية الثقافة السياسية والسلوك السياسى العربى" وفيها حاول الباحث وضع الكارثة كسلوك لدولة قطرية ، فى سياق البيئة الفكرية والسياسية القومية عبر محورين هامين :

الأول : هو محور التوصيف لملامح الثقافة السياسية العربية وأهمها عدم التوازن بين المثالى والواقعى العلمى والنقدى ، وغياب الواقع السوسيولوجى عن معظم الدراسات السياسية لحساب فكريات التآمر الخارجى وانحرافات الأنظمة المتسلطة ، وشيوع فكريات المستبد العادل المتمحورة على نبوءات الخلاص الفردى - الإيمانى (الغيبى لا الجماعى العلمى الواقعى ، وتجدد مفهوم "الذكاء" القديم والذى تمت ممارسته قديما إبان صراع (على - معاوية) من قبل الفاعلين آنذاك ، فى صورة "الذكاء" الحديث الذى تمت ممارسته من قبل بعض أطراف النظام العربى إزاء أزمة العراق-الكويت .

والثانى هو محور تفسير هذه الملامح السلبية ذاتها والتى يرجعها الباحث الى إخفاق الفكر السياسى الإسلامى فى معالجة الثنائية الإشكالية القائمة على حقيقة أن الإسلام لا يفصل بين الدين والدولة ولكنه فى الوقت ذاته يفصل بين الدين والتنافس على السلطة ، وبالتالى بين حكم الشريعة فى مجالها القانونى ، وحكم السياسة البشرية فى إجتهادها السلطوى . إن هذا الإخفاق أثار الإلتباس دائما فى الحياة العربية منذ موقعة صفين حين رفعت المصاحف ، وحتى خطاب صدام المزدوج والنفعى حول الإسلام ، وأيضا ما ترتب على الإشكالية الأولى من ضمور فى الفلسفة السياسية لحساب الفتنة السياسية والجمود السياسى .

أما الورقة الثانية ، فهى للكاتب الصحفى بجريدة الحياة حازم صاغية بعنوان "الفكر السياسى للكارثة : محاولة تطبيقية على نظام صدام حسين" ويغلب على هذه الورقة عدة سمات أهمها أنها تتداخل الى حد كبير مع الورقة الأولى فى موضوع التناول ، كما أنها تعرض لمفهوماتها بغير تراتب منهجى يوضح حركية التناول ، وأخيرا فهى على الرغم من ذلك تعرض لمجموعة من الملاحظات العميقة جدا والتى قد تثير بؤرا رمادية فى فكرنا السياسى ، على ما قد تثيره من جدل حولها . ويمكن توزيع هذه الملاحظات على محورين :

الأول : يقترب من تفسير عام لتطور الفكر السياسى القومى فى القرن العشرين عبر عدة ملاحظات هى :

١- إن الفكر القومى دار فى فلك ضيق وجد تجسيده فى الأقليات العرقية والمذهبية منذ حركة تركيا الفتاة ١٩٠٨ م من ناحية وضباط الجيش منذ منتصف القرن من ناحية أخرى .

٢- إن الخروج القومى على تقاليد الحكم العثمانى لم يكن خروجا على النموذج السياسى الإسلامى على نحو ما يزعم الأصوليون ، بل إنه خروج على تقليد امبراطورى سابق على الدولة بمعناها الحديث .

٣- إن غياب مفهوم الدولة عن الفكر السياسى العربى ، والإهتمام العملى القليل بها قد ساواها فقط "بالسلطة والقدرة على إمتلاك القوة والقمع" وليس بأى بعد آخر من أبعادها وذلك على العكس من الدولة الحديثة فى أوروبا التى نشأت فى مواجهة

استبداد آل ستيوارت مثلا .

٤- إن توق الفكر العربي للحداثة المادية على صعيد الأدوات قد رافقته هواجس ضد حداثة المعنى مجسدة في القيم الروحية ، محاولة نزوعا ماديا تنامى عكسريا في توجهنا نحو التقدم .

٥- إن الفكر السياسي القومي ، بهذه الملامح يصبح فكرا قاتلا لأنه يبدو دائما مصطدما بالواقع الذي تجسده الدولة القطرية العربية ، ونحن إذن بصدد أحد الإصطدامات الكارثية .

والمحور الثاني : يمثل إسقاطا خاصا لهذا الفكر بملامحه على الحالة العراقية فيؤكد على :

١- أن العراق بدأ منذ حكم الملك فيصل امتحانا حادا لمهمة إنشاء المجتمع والدولة المتوحدين فتكوينه المنقسم إثنيا وقوميا ومذهبيا طرح دائماتحدى تطوير الوطنية العراقية .

٢- إن انقلاب رشيد عالي الكيلاني تحديدا قد أنضج صيغة تحد للوطنية العراقية جوهرها إلحاق هذه الوطنية بمشروع قومي أكبر .

٣- إن استمرار الحرب على مشروعية الوطنية العراقية باسم القومية العربية مثل ضامنا لتتابع الأجيال من حكام البعث وصولاالى صدام حسين .

٤- إن الأزمة قد بلغت ذروتها عام ١٩٩٠ م نتيجة الإنهاك الاقتصادي لحرب الثماني سنوات وهو أمر أعاق آلية الرشوة التي دعمت التماسك العراقي من ناحية ، وتفجر الصراع داخل جهاز العائلة السلطوى من ناحية ثانية .

وأما الورقة الثالثة ، فقدمها د. يحيي الجمل الوزير المصري الأسبق والأستاذ بكلية الحقوق بجامعة القاهرة بعنوان "غياب النظام المؤسسي هو أهم أسباب الخلل في العلاقات العربية - العربية : حالة حرب الخليج" ، ويمكن بلورة ثلاثة أسباب ركزت عليها الورقة في تفسير الخلل والإنقطاع في العلاقات العربية - العربية وهي :

١- غياب العقلانية عن التفكير السياسي العربي وبالتالي عن الممارسة السياسية للدولة القطرية والتي تصطبغ أكثر بالإنفعالية والعاطفية .

٢- غياب المؤسسة عن الحياة العربية بدءا من المؤسسات القاعدية التي تمسك بزمام حركة المجتمع المدني نفسه ، وانتهاء بالمؤسسات السياسية التي تقبع على قمة المجتمع مما يؤدي لإنقطاع الخبرة والحرمان من تراكم المعرفة وعدم رسوخ تقاليد التعامل السياسي مع الآخر لصالح الأهواء الشخصية التي قد تتمحور حول الحكام كأفراد .

٣- الإزدواجية السياسية التي تتسم بها معظم الدول العربية حيث تقول ما لا تفعل ، وتفعل غير ما تعلن بما يثير صعوبة التوقع بالمستقبل ، وبالتالي تنعدم القدرة على الحوار حوله حتى ينسحب على الواقع إصطداميا وكابوسيا مثلما حدث في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ .

والورقة الرابعة للباحث د. فاضل الجلبي بعنوان "الآثار الاقتصادية لغزو الكويت" تسير في إتجاه مباين نسبيا للأوراق الثلاثة الأولى من حيث استهدافها للكشف عن آثار الغزو وليس تفسير الغزو وإن نوهت في بدايتها الى الخلفية الإقتصادية للغزو العراقي للكويت حيث ركزت على حالة العراق المنهك اقتصاديا ، والمتضخم عسكريا في أعقاب حرب الثماني سنوات مع ايران . ثم يتجاوز الباحث خلفية الغزو الى تعداد آثاره الاقتصادية على المنطقة العربية .

أما الورقة الخامسة فقدمها د. أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية بعنوان "الخلفية السياسية وآلية إتخاذ القرار العراقي : نقاط للمناقشة" ويستهل الباحث ورقته برصد موقف جوهري شديد الأهمية والخطورة لأنه يجاوز بيئة الأزمة وبنيتها الى المستقبل حيث يكشف عن قدرة الأطراف غير العربية عموما على استخلاص دروس الأزمة ، مع عجز العالم - حتى الآن - عن ذلك .

ثم يحاول الباحث أن يؤسس معرفيا لهذا الموقف العربي العاجز عن طريق طرح ثلاثة أسئلة هامة وهي :

١- ما هي الأسباب المرتبطة بطبيعة النظام السياسي العراقي وآلية اتخاذ القرار فيه ، وما هي الظروف السياسية المباشرة التي أدت الى الغزو العراقي للكويت ؟

٢- ما هي الأخطاء المرتبطة بالنظام السياسي وآلية القرار فيه والتي أدت الى الإصرار على احتلال الكويت الى أن تم إخراج الجيش العراقي بالقوة والحاق الضرر الإقتصادي الجسيم بالعراق ؟

٣- لماذا لم نفلح نحن العرب ، أو على الأقل نحن المثقفين العرب - أن نتفق على حد أدنى من التقييم ومن الدروس والعبر بشأن نظمنا السياسية وآلية اتخاذ القرار فيها في ضوء الحالة العراقية وبعد مرور خمس سنوات على الأزمة ؟

وتتكامل إجابات الباحث على هذه الأسئلة في رسم صورة لبيئة الحدث ، وتبدأ بالتأكيد على ظاهرة الفردية الشديدة التي تعاني منها الحياة السياسية العراقية ، والتي تفاعلت مع ظروف ما بعد الحرب مع ايران لتدفع بالجيش العراقي لأتون معركة تشغله عن الإنقلابية من ناحية ، وتحقق مكاسب اقتصادية مباشرة ، واستراتيجية غير مباشرة من ناحية ثانية ، والزعامة لشخص صدام حسين من ناحية ثالثة .

ويتوقف الباحث متأملا أخطاء الحسابات التي ارتكبها النظام العراقي مؤكدا أن معاهدة على الورق لم تكن كافية لطمأنة السعودية ، كما أن صيغة مجلس التعاون العربي لم تكن كفيلة باحتواء مصر ، كما لم يفلح صدام في جر اسرائيل الى حرب معه تثير المشاعر وتؤلب الشعوب وتحدث آثارا إنقلابية ضد التحالف الدولي .

ثم يعرج الباحث الى محاولة تفسير عجزنا عن التعلم واستخلاص الدروس فيشير الى :

١- إن كل نظام عربي يتضمن بعض سمات نظام صدام حسين .

٢- استمرارية التفسير التآمري للكارثة .

٣- حقيقة أن العرب لم يحاربوا حقا لا العراق عندما دخل الكويت ، ولا عندما خرج منها ، ولا حتى دول التحالف مما يفقد اللحظة الكارثية قدسيتها المأزومة.

أما الورقة السادسة والأخيرة فقدمها د. حسن الإبراهيم *الرئيس الأسبق لجامعة الكويت* بعنوان : "نحو خطاب تربوى جديد للطفل فى الكويت والبلاد العربية" وتعرض الورقة لثلاثة محاور *أساسية تحاول من خلالها* :

أولا : تفسير الكارثة التى حلت بالكويت والعالم العربى على أنها ظاهرة إجرامية مرضية أفرزتها ثقافة سياسية هى ثقافة الإستبداد والتى جسدها صدام حسين .

ثانيا : تطوير نظام تربوى يبنى إنسانا جديدا فى مجتمع جديد ، وذلك من خلال مراجعة عاجلة وملحة وجريئة للتربية كنظام مجتمعى يبنى الإنسان فى الكويت والعالم العربى بمفاهيم ومناهج متطورة ومتجددة تستطيع تجاوز إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى ، والمواءمة بين حاجات الفرد والأسرة والمجتمع ، ودعم الثقافة الوطنية مع احترام التفرد والتنوع ، وأيضا إشكاليات المعرفة المستمدة من *سلطة المؤسسة التربوية* ، *والمعرفة التربوية* ، *والهوية الذاتية في مواجهة الآخر* .

ثالثا : دور المؤسسات الإعلامية فى دعم هذا النظام التربوى من خلال حيازة اللغة المنظمة ، وتنمية القدرات العقلية ، وتوسيع فهم الطفل للعالم المحيط به مع امتلاك الكفاية فى استعمال اللغة القومية والتمكن من العمليات الأساسية كالقياس والتمرين على استعمال المبتكرات الرمزية مثل الحاسب الآلى والأدوات العلمية .

وبالرغم من إفاضة الندوة عبر أوراقها الست فى توصيف الأزمة وتفسيرها ، وتحليل البنية الثقافية العامة ، والخاصة التى أنتجتها ، إلا أنه يمكن توجيه عدة انتقادات لهذه الندوة إجمالا أهمها :

أولا : التوقيت المتأخر الذى عقدت فيه وبعد خمس سنوات من انتهاء الأزمة ، فلاشك أن هذا التأخير أدى لتدنى درجة الحيوية التى تتمتع بها القضية محور الندوة مع ظهور قضايا أهم وأخطر فى تأثيرها على المستقبل العربى ، وفيما يتصل بهذه الأزمة نفسها هناك قضية الحصار المفروض على العراق ، ومستقبل الدولة العراقية سواء من حيث تكاملها القوى المهدد ، أو وضعيتها السياسية القلقة فى ظل متغيرات إقليمية تتسم بالديناميكية الشديدة قد تدفع نحو توظيف سلبى للقوة العراقية فى الإطار الشرق أوسطى على حساب النظام العربى ضمن صفقة شاملة تتأسس على آليتى رفع الحصار من ناحية ، وتدجين العراق شرق أوسطيا من ناحية أخرى وبإشراف القوة الأمريكية التى تشرف وتدير *الوضعية العراقية المعاصرة ذاتها*.

ثانيا : طبيعة الإنتماء للخبراء أطراف الندوة والذين ينتمون جميعا لدول التحالف المناهضة للعراق أساسا ، أو الأردن الذى تغير موقفه تماما ضد العراق الأمر الذى يغيب وجهة نظر مضادة وأساسية للعراق ، وهى وجهة نظر لابد وأن تكون حاضرة .

ثالثا : العبارة التى كتبت على صدر الأوراق البحثية جميعا لتؤكد عدم مسئولية منتدى الفكر العربى عن وجهات نظر أصحاب الأوراق ، وهى عادة حاضرة فى معظم المحافل الفكرية العربية المشابهة ، ورغم أنها تتذرع بحرية الحوار إلا أنها أيضا تؤدى لإستنزاف الفعالية الممكنة والكامنة فى الحوار ذاته لأنها تجعل أعمال الندوة مجرد حاصل جمع وجهات نظر ، وحتى لو اتفقت وجهات النظر تلك فالفارق كبير بين أفكار متجاورة ساكنة ، وأفكار متفاعلة ديناميكية تتكامل لأجل أن تضغط نحو رؤية وموقف واضحين ، فهذا هو دور الفكر أحيانا : الحث والإستفزاز والضغط نحو الأصلح لصالح المستقبل فى اللحظة المأزومة لدى الأمة الواعية عندما تمارس نقدا ذاتيا فعالا .

"مؤتمر" إنعكاسات دورة الاوروجواى على الدول العربية

القاهرة (١٣ - ١٥ يناير ١٩٩٦)

احمد خليل الضبع

نظرا للتحدى الكبير الذى تفرضه إتفاقيات الدول العربية الموقعه على الاتفاقية أو التى لم توقع حتى الأن بتنوع الآثار الناجمة عنها وشمولها *لقطاعات إقتصادية* عديدة فقد نظم قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم والسياسية مؤتمره حول إنعكاسات دورة أوروجواى على الدول العربية" فى الفترة من ١٣ - ١٥ يناير ١٩٩٦، فى محاولة جادة للتعرف على حجم الآثار المتوقعة والوصول لتوصيات من شأنها أن تقلل من حجم الآثار السلبية وتعظم المنافع المكتسبة من تحرير التجارة على الدول العربية.

نتائج دورة أوروجواى:

وقبل الدخول فى ثنايا الآثار والانعكاسات تعرض د. رائد صفدى فى ورقته للاتفاقية بشكل عام وأوضح أن منظمة التجارة العالمية (W .t . O) تهدف الى تحويل القيود الادارية والكمية والفنية والدعم الى رسوم جمركية يتم خفضها خلال مدة محددة، وذلك حتى توقف حرية تدفق السلع والخدمات بين الدول، ولتحقيق هذه الاهداف وضعت المنظمة وظائف رئيسية تنفذها من خلال

١ - أداة قانونية من خلال وضع مجموعة من المبادىء والاسس والقواعد لتنظيم التجارة العالمية.

٢ - منتدى لحل ومعالجة الخلافات إذا فشلت المفاوضات الثنائية بينها فى إيجاد حل للمشاكل المعلقة.

٣ - منتدى لاجراء المفاوضات التجارية متعددة الأطراف وقد عقدت الجات منذ انشائها وحتى الآن ثماني جولات ترتبت عليها نتائج بالغة الاهمية فى أربعة مجالات رئيسية.

أولها: تسهيل التبادل التجارى بين الدول.

ثانيها: إصلاح قواعد عمل الجات بتوقيع ١١ إتفاقية تتعلق بعدد من النواحي التجارية.

ثالثها: الاصلاحات المؤسسية بالاتفاق على إنشاء منظمة التجارة العالمية ، الاتفاق على تحديد آلية مراجعة السياسات التجارية فى الدول الاعضاء، وتحديد آلية لمعالجة الخلافات التجارية بين الاعضاء.

رابعها: دخول مجالات جديدة لأول مرة فى الاتفاقية وهى المتعلقة بـ الإجراءات الإستثمارية ذات الأثر على التجارة فى حماية حقوق الملكية الفكرية، والخدمات

الأثر على قطاع الصناعة:

وتعرض د. محمد عميرة لأثر الاتفاقية على القطاع الصناعى فى الدول العربية بأخذ الاقتصاد الاردنى كمثال تطبيقى، وذكر أن القطاع الصناعى فى الدول العربية سيشهد آثارا تجارية إيجابية وسلبية نتيجة الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتنفيذ متطلبات العضوية. فعلى الجانب الايجابى يتوقع أن تنمو الصادرات الصناعية العربية وذلك لتقليل الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية المفروضة عليها فى الاسواق الرئيسية للدول الاعضاء، وذلك اعتمادا على درجة المرونة السعرية للطلب على هذه المنتجات، وكذلك بناء على المقدرة التنافسية للمنتجات الصناعية العربية النوعية والسعرية ومدى قدرة الاقتصاد العربى على التجاوب مع زيادة الطلب على منتجاته. أما على الجانب السلبى فنتيجة خفض الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية على الواردات الصناعية العربية بنسبة ٢٠ ٪ خلال ١٠ سنوات يتوقع أن يزداد الطلب عليها نظرا لارتفاع مرونة الطلب السعرية وبذلك سوف تتعرض الصناعة العربية لمنافسة شديدة جدا من قبل المنتجات الاجنبية، ولاشك أن مقدرة المنتجات العربية على الصمود أمام منافسة الانتاج الاجنبى تعتمد بالدرجة الاولى على المقدرة التنافسية النوعية والسعرية لهذه المنتجات.

وبالتركيز على أثر الاتفاقية على تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة فى الدول العربية جاءت ورقة د. عزة رضوان التى ركزت فيها أنه من المتوقع أن يترتب على تحرير التجارة العالمية فى المنسوجات والملابس آثارا عميقة على كل البلدان الصناعية المستوردة والبلدان النامية المصدرة فقد اشارت الدراسات التى قامت بها الـ UNCTAD , OECD الى أن الدول النامية سوف تستفيد فى مجملها من تحرير التجارة العالمية فى المنسوجات والملابس الجاهزة بعد إلغاء إتفاقية (MFA)، المقيدة لتجارة تلك السلع. لكنه سيكون الاثر متفاوتا على المجموعات المختلفة من موردى البلدان النامية، فمن المرجح أن تكون البلدان المستفيدة الرئيسية هى البلدان المنتجة الكفؤة ذات الأجور المتدنية والانتاجية العالية ، خاصة فى مجال الملابس الجاهزة مثل دول الآسيان والصين والهند وهى الدول التى كانت مقيدة من قبل فى ظل نظام الحصص ، أما الدول التى اكتسبت ميزة نسبية فى التصدير بفضل الإتفاقات التفضيلية فيجوز أن تتضرر من الغاء اتفاقات الـ (MFA) ، وهو ما ينطبق على الدول العربية التى يعتمد عدد منها الى حد كبير على هذه السلع فى الحصول على نصيب كبير فى الصادرات فى أسواق الدول الصناعية (خصوصا الاتحاد الأوروبى) مثل مصر وتونس والمغرب والإمارات ، وذلك نتيجة تقلص المعاملة التفضيلية لصادراتها فى سوق الاتحاد الأوروبى وتعرض صادراتها لمنافسة الدول الاسيوية ، وأهمها هونج كونج التى تعتبر أكبر مصدر لدول الإتحاد الأوروبى ، كما أن اندماج أوروبا الشرقية مع الاتحاد الأوروبى سيمثل عاملا إضافيا يزيد من صعوبة المنافسة ، إضافة الى أن الاستثمار الأجنبى فى تلك الصناعات سيقل .

الأثر على قطاع الزراعة:

وبالنسبة لآثار دورة أوروجواى على التجارة العربية للمنتجات الزراعية قدم د. حسن خضر ورقته التى أوضح فيها أن الدول النامية ومنها الدول العربية ستعانى فى البداية من الترتيبات التجارية الجديدة الأمر الذى يتطلب الإهتمام بداية بالكفاءة التنافسية للصادرات ، وستتأثر الزراعة العربية بنوعين من الآثار :

أولهما إيجابى ويتمثل فى زيادة الطلب على صادرات الدول النامية ومنها الدول العربية بسبب زيادة الدخول فى الدول المتقدمة نتيجة زيادة حركة التجارة العالمية (ما يترتب عليها من زيادة الناتج القومى العالمى بما يعادل ٣٠٠ مليار دولار ، كذلك على الرغم من عدم امكانية الوصول الى آلية للحد من الإجراءات الرمادية التى تستخدمها الدول الصناعية المتقدمة لحماية إنتاجها المحلى ، إلا أن الدول النامية حصلت على التزام من الدول المتقدمة الصناعية بالسعى نحو التحرر التدريجى فى خلال فترة تتراوح من ٦ الى ١٠ سنوات مما سيؤدى الى زيادة القدرة التصديرية للدول العربية التى تتوفر لديها بعض الفوائض السلعية ويتعذر تصديرها حاليا تحت وطأة القيود الكمية التى وصلت الى ٤٠ نوعا والتى كانت تتبعها معظم دول العالم وبخاصة السوق الأوروبى ، بالإضافة الى إنتعاش بعض قطاعات الإنتاج الزراعى فى الدول العربية نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية التى تفرضها الدول الصناعية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج الزراعى ، وسيساعد على ذلك تخفيضها للدعم الزراعى فى الدول المتقدمة وإرتفاع أسعار السلع الزراعية المستوردة مما سيزيد من ربحية إنتاجها محليا ، فضلا عن زيادة كفاءة المنتجات الزراعية العربية نتيجة العمل فى ظروف تنافسية .

وعلى جانب الآثار السلبية فتتمثل فى زيادة العجز فى الموازين التجارية العربية نتيجة زيادة فاتورة الغذاء بسبب تخفيض دعم الإنتاج فى الخارج وإرتفاع الأسعار خاصة وأن الفجوة الغذائية العربية فى تزايد مستمر من حوالى ٦٠١ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٩ر١٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٩٥ر١٠ مليار دولار عام ١٩٩٢ وغالبيتها من الحبوب ، كما أنه وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ستزول الإمتيازات التى حصلت عليها الدول العربية بموجب اتفاقيات التعاون المعقودة مع دول العالم ، وخاصة

الاتحاد الأوروبى ، إلا أن وضعية الدول العربية المنضمة الى الإتفاقية ستكون أفضل من موضوعية الدول العربية غير المنضمة ، بالإضافة الى تقييد حرية الدول النامية ومنها الدول العربية فى نقل التكنولوجيا الزراعية تبعا لنصوص حقوق الملكية الفكرية ، فضلا عن تأثر حصيلة الدول العربية من النقد الأجنبى نتيجة ارتفاع قيمة وارداتها الصافية لإرتفاع أسعار السلع الزراعية عالميا وتقدر الخسارة الكلية المتوقعة لمجموعة الدول العربية من تحرير تجارة السلع الزراعية عالميا حوالى ٦٥٩ مليون دولار سنويا ، وأكثر من نصف هذا المبلغ يعود الى إرتفاع قيمة الواردات من القمح ويليه الأرز . وقد أوضح تقرير الـ UNC-TAD أن مصر ستتحمل أكبر قدر من الخسارة حيث ستنخفض حصيلتها من النقد الأجنبى بمقدار ١٧٠ مليون دولار ، وتليها الجزائر ، ثم العراق ، وكذلك سيزداد العجز فى الميزان التجارى الزراعى المصرى فى الأجلين المتوسط والقصير ، وذلك لاعتماد مصر بشكل كبير على توفير احتياجات الغذاء الأساسية من الخارج وخاصة سلعة القمح . كما خلصت ورقة د . محمد مشعل التى تناولت الأثر على فجوة القمح بمصر فى الفترة من ٩٥-٢٠٠٠ إلى أن نسبة الإكتفاء الذاتى الحالية والتى تبلغ ٤٤٪ لن تزداد بأكثر من ذلك إلا لو قامت الحكومة بدعم الأبحاث فى مجال التحسين الوراثى للإنتاجية الغذائية لأصناف القمح فى ضوء صعوبة التوسع الأفقى فى المدى القصير والمتوسط .

الاثر على قطاع الخدمات :

وبالنسبة لأثر دورة الأوروجواى واتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الجاتس) على قطاع الخدمات فى الدول العربية فقد أوضحت الأوراق المقدمة من د. محمود أبو العيون ، د. فائقة الرفاعى ، د. حسن عبيد أن تناول تجارة الخدمات لم يلق الإهتمام الكافى من الإقتصاديين إلا منذ فترة السبعينات رغم ما لتحريرها من فوائد كثيرة على الكفاءة الاقتصادية والتنمية خاصة خدمات الصحة والتعليم والخدمات الانتاجية والمعلوماتية والتكنولوجية والإعلامية ، وقد شهدت جميع الدول نموا واضحا فى نصيب قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الإجمالى ، كذلك تزايدت أهمية التجارة الدولية فى الخدمات وتلعب الدول المتقدمة الدور الأعظم فى تلك التجارة كما تلعب صادرات الخدمات دورا هاما فى حصيلة الدول النامية من النقد الأجنبى .

وقد تركزت الجهود الدولية فى مجال الخدمات فى ثلاثة اتجاهات : ١- اتفاقيات دولية تنظم خدمات معينة مثل الطيران المدنى والبنوك والشحن البحرى وغيرها . ٢- اتفاقيات إقليمية داخل التكتلات المختلفة . ٣- اتفاقية وحيدة متعددة الأطراف وقعت فى إطار اتفاقية دورة الأوروجواى .

وقد أعادت الجلسة الختامية للمؤتمر التأكيد على ضرورة الإستعداد للإتفاقية وتقييم آثارها على كل دولة وكل قطاع على حدة وحسن استخدام المزايا التى تتيحها الإتفاقية والأخذ بالتوصيات التى إنتهت اليها الأوراق والمناقشات وأهمها السعى لإقامة كيان إقليمى عربى للتعامل مع آثار هذه الإتفاقية بشكل موحد .

" ندوة " المجتمع المدنى والحوار الاوروبى العربى
الدار البيضاء (١٤ - ١٦ ديسمبر ١٩٩٥)

سعيد عبد المسيح

عقدت مؤسسة " الحوار الاوروبي العربي بين المواطنين" الهولندية و"الجماعة الحضرية للمعارف" المغربية ندوة دولية تحت عنوان " المجتمع المدني والحوار الاوروبي العربي " بالدار البيضاء، وذلك في الفترة من ١٤-١٦ ديسمبر ١٩٩٥ . وقد شارك في اعمال هذه الندوة الدولية حوالي ١٠٠ مشارك من دول عديدة من اوروبا والعالم العربي. وشكلت هذه الندوة احد محاور التلاقي والنقاش بين العرب والاوروبيين الذي يزداد زخمه في هذه الايام، والذي بدأ منذ فترة سابقة بطبيعة الحال.

بدأت أعمال الندوة بالجلسة الافتتاحية، وشملت كلمتين، الاولي كلمة منظمة الحوار الاوروبي العربي بين المواطنين، والثانية كلمة الجماعة الحضرية للمعارف. وأكدت هذه الكلمات علي اهمية الحوار الاوروبي العربي، واهداف هذا الحوار. واشارت الي مفهوم المجتمع المدني الذي يدور الحوار الاوروبي العربي في اطاره، فالندوة هي حوار مؤسسات مجتمع مدني اوروبي عربي تهدف الي تبادل وجهات النظر والافكار بين مؤسسات المجتمع المدني في الجانبين الاوروبي والعربي، بغية تطوير هذا الحوار، وتقديم صورة صحيحة عنه بغية توسيع قاعدة المتحاورين، وتحقيق مصالح الجميع بصورة متكافئة الي حد كبير.

انتقل الحديث بعد ذلك الي موضوعين، الاول ركز علي الحوار الاوروبي العربي : الرهان ، الواقع ، الافاق. والموضوع الثاني تناول دور المجتمع المدني في الحوار الاوروبي العربي .

في اليوم الثاني، انقسم المشاركون الي أربع ورش عمل، الورشة الاولي تدارس اعضاؤها موضوع " المرأة والحوار الاوروبي العربي"، وفيه تم مناقشة قضية ، المرأة والمجتمع والمرأة والصحة. الورشة الثانية دارت حول "الشباب والحوار الاوروبي العربي" ، وفيه تمت مناقشة قضايا الشباب والتحولات المجتمعية (

الهجرة والبطالة . . . .) والثقافة والتربية والتبادل الدولي، اما الورشة الثالثة فقد عالجت قضية " الحوار بين الديانات"، وقد تناولت موضوعات الدين والدولة، والدين والمجتمع، والهوية والتعدد الثقافي ، والدين والشباب، والورشة الرابعة ركزت علي موضوع " البلديات والتعاون الاوروبي العربي" .

فيما يتعلق بالحوار بين الديانات وتحت عنوان " الهوية والتعدد الثقافي"، قدمت مداخلة حول التجربة المصرية في مسالة الحوار بين الديانات، واكدت المداخلة علي ان الهوية للمواطن المصري هي المصرية وليس الدين سواء كان اسلاميا اومسيحيا، وان التعايش السلمي بين المصريين المسلمين والمسيحيين هو المبدأ الحاكم للعلاقات بينهم ، ففي العمارة الواحدة يتشارك المصري المسلم مع المصري المسيحي، وهو مبدأ ثابت وواضح ولالبس فيه لدي اي مصري يحمل الجنسية المصرية ويعيش علي ارض مصر، ووفقا للدستور لافرق بين شخص واخر بسبب الدين .

من هذا المنطلق ، اكدت الندوة علي ان الحوار بين الديانات هو السبيل الأمثل لتحقيق مصالح معتنقيها والمؤمنين بها، ولكن الحوارات قد تعددت بين الديانات، وكلها تؤكد علي التسامح وقبول الاخر، وبالتالي فنحن نعيد ما قد تم تاكيده في منتديات اخري، وبالتالي من المهم عمل مراكز تنوير دينية لشرح الديانات بالصورة الصحيحة حتي يستنير الجميع ولايقع احد تحت تفسيرات مختلفة او بعيدة عن مصادرها الصحيحة، وانشاء مثل هذه المراكز التنويرية سوف يوسع دائرة المتفهمين للدين وجوهره التسامحي، ويقلل من العنف والتطرف باسم الدين . فالحركات المتطرفة الدينية تعود اسبابها الي عدم فهم الدين بالصورة الصحيحة، وينقاد قطاع كبير من الناس بسبب الجهل بالدين الي هذه الحركات المتطرفة، ومن هنا فمراكز التنوير الدينية التي يجب اقامتها في اوروبا والعالم العربي، سوف تسهم في اتساع رقعة المتفهمين للدين المتسامح مع الاخر وليس الدين الرافض للاخر، وبالتالي تقل مساحة التطرف، وتتسع مساحة التفاهم والتسامح.

وقد انتهي اليوم الاول بحلقة نقاشية عامة ، اجتمع فيها كل اعضاء ورش العمل الاربع كان محورها " الشراكة الاوروبية العربية" وكان التركيز علي مؤتمر برشلونة الذي دار بين دول الاتحاد الاوروبي ودول المتوسط في الشرق والجنوب، وتطرق النقاش الي مزايا وسلبيات هذا المؤتمر علي الجانب العربي، وتم التاكيد علي اهمية ان يكون الحوار متكافئا وليس مختلا لصالح اوروبا المتقدمة بمراحل شاسعة عن البلدان العربية.وتمت الاشارة في هذا السياق الي الشراكة العربية-الاوروبية شرط هام للاستقرار في اوروبا، وان المؤتمر قد ركز علي حقوق الانسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية.اما فيمايتعلق بالنواحي الاقتصادية والتي شكلت الجانب الرئيسي للمؤتمر فقد اثارت ضرورة تحقيق شروط اقتصادية ومالية واجتماعية معينة . فالشراكة تخلق مناخا تنافسيا غير متكافئا حيث هشاشة النسيج الصناعي للبلدان العربية، فالانتاج الصناعي الاوروبي يعادل ٤٦ مرة الانتاج الصناعي واستمرت ورش العمل الاربع لليوم الثالث تناقش الموضوعات المختلفة وبعد نهاية ثلاثة ايام من النقاش الجاد الثري بين المشاركين الاوروبيين والعرب، تم عرض البيان الختامي باللغتين الفرنسية والعربية، والذي اكد علي حيوية النقاش وعلي نجاح تجربة الحوار الاوروبي العربي تحت مظلة المجتمع المدني وعلي ضرورة الاستمرارية والتواصل في هذا المنهاج ، وتكوين لجنة للمتابعة لان الثمار التي نتجت عن هذه الندوة الثرية كانت كثيرة.

واختتمت الندوة بجلسة ختامية ، تحدث فيها الدكاترة محمد عابد الجابري وهانك فروم عن القيم والحوار الاوروبي العربي، واكد الدكتور عابد الجابري علي ان الحوار الاوروبي العربي هو حوار قديم، ولكن هذه اول مبادرة للحوار الاوروبي العربي تحت عباءة المجتمع المدني وبعيدة عن الحكومات، وهي بادرة طيبة يجب تشجيعها، ولكن لايجب في ظل الحديث عن التسامح طمس الهوية العربية، ولكن لابد من التاكيد عليها، فالتسامح يعني قبول الآخر دون ترك اي من المتسامحين لقيمه او هويته. وحذر الجابري من الاختلال الذي قد يحكم الحوار الاوروبي العربي تحت مظلة المجتمع المدني مثلما هو حادث علي المستوي الرسمي في الحوار .

في النهاية أود ان اقول انه لابد من الحوار، فلابديل عنه ، ولكن لابد من عقلنة هذا الحوار وضبط كفتي الميزان الاوروبي والعربي(طرفي الحوار) حتي يحدث شكل من اشكال التوازن اللازم لاستمرار اي حوار ،بغية الوصول الي النتائج المرجوة .

المؤتمر الاول لشباب الباحثين فى مجال حقوق الإنسان

القاهرة: (٢٠ يناير ١٩٩٦)

محمد حسين السيد

فى نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان بالتعاون مع مؤسسة فيدريش إيبرت الالمانية، المؤتمر الأول لشباب الباحثين فى مجال حقوق الانسان يوم السبت ٢٠/١/ ١٩٩٦. ناقش المؤتمر الأوراق البحثية التى تقدم بها طلاب الجامعات فى الدورة التدريبية الثانية لمركز القاهرة " البحث المعرفى فى مجال حقوق الإنسان " والتى عقدت خلال الفترة من ١ يوليو إلى ٣٠ أغسطس ١٩٩٥. قدم الطلاب ١٩ ورقة بحثية للدورة واختيرت من بينها ١٢ ورقة للمناقشة فى المؤتمر.

١ - إشكاليات حقوق الإنسان فى الوطن العربى من خلال قراءة نصف سنوية لجريدة الحياة:

يشير الباحث عزمى عبد الفتاح فى القسم الأول إلى أن فكرة حقوق الإنسان فى الوطن العربى تحتاج إلى مزيد من التأصيل فى ثقافتنا العربية، وعرض لموقف بعض التيارات الفكرية من هذه القضية حيث يراها الماركسيون أكذوبة غربية جديدة تهدف ضمن ما تهدف إليه خدمة أهداف الغرب الاستعمارية، ولا يذهب القوميون بعيدا ولكن تفذهم ينصب على السياسات التطبيقية التى مارستها الدول الغربية لبث هذه المفاهيم تحت غطاء أخلاقى متجرد من ذلك المبدأ.

ثم تناول موضوع إشكاليات منظمات حقوق الإنسان وتعرض فيها القضية شرعية هذه المنظمات، عرضا لوجهات نظر وزارة الداخلية المصرية و دفاع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وعرض الباحث لقضية ثانية هى التمويل فأشار إلى تفاوت الاراء بين ضرورة وجود رقابة حكومية على الأموال التى تتلقاها المنظمات، والتشكيك فى أهداف المؤسسات الممولة وأن هذا جزء من مؤامرة كبرى، وبين الدفاع عن منظمات حقوق الإنسان حيث انها ليست المؤسسات الوحيدة التى تمول من مؤسسات أجنبية بل إن معظم مراكز البحوث والجامعات المصرية بل والجهات الحكومية تمول من نفس الجهات.

وفى القسم الثانى تناول الباحث قضيتين رئيسيتين، الأولى هى نظرة العرب للسياسة الخارجية للغرب وحقوق الإنسان والتى اتسمت بالمعايير المزدوجة و الكيل بمكيالين، والقضية الثانية هى موقف الحكومة الأمريكية من قضايا حقوق الإنسان خاصة تجاه العرب والصين.

٢ - مقارنة بين فكر احمد امين وحسين احمد امين فى بعض القضايا الإسلامية.

وعرضت الباحثة أميرة محب مشهور لموقف الكاتبين من عدد من القضايا الاسلامية: ففى مجال الأحاديث كمصدر ثان للتشريع يرى أحمد أمين أن من الصعب تنقية الأحاديث خصوصا وأن المحدثين اعتمدوا على الرواية والمنهج النقلى لا العقلى، وأن كثيرا من الاجانب دست وألفت من الفرق السياسية المختلفة. ويرى حسين أمين أيضا أن من الصعب الاعتماد على الأحاديث كمصدر ثان للتشريع ولابد من إعمال العقل فى الحكم على قبول الحديث.

وقد أشارت الباحثة إلى أن موضوع الاجتهاد لم يكن محل خلاف بين الكاتبين، فأحمد أمين يرى أن اختلاف الظروف والأحوال أدت إلى اختلاف الائمة و الفقهاء فى الرأى، ويؤكد على ضرورة كفالة الاجتهاد حتى يتسنى للمجتمع الإسلامى أن يتطور ويفيق من الجمود، وضرورة استخدام العقل فى التعامل مع النصوص كما أن حسين أمين يؤكد على ضرورة الاجتهاد وكفالته موضحا أن الأزمة الحقيقية هى فى الاجتهاد السليم والتوفيق بين أحكام الشريعة و الاحتياجات الدنيوية.

٣ - " البناء الفكرى والشكل الممارسى لانتهاكات حقوق الإنسان فى الحقبة الناصرية ".

وشدد الباحث حازم سالم على ضرورة الاعتراف بأن بنية النظام السياسى ومجمل السياقات التى تتحرك فيه الظواهر السياسية والفكرية حتى اليوم لاتزال تشكل عائقا خطيرا أمام الوصول إلى أدنى مستويات احترام حقوق الإنسان، وأن مقولات الديمقراطية والتعددية يتم استهلاكها يوميا من قبل كل نظام سياسى حاكم فى مصر منذ بداية السبعينات، كما اشار الباحث الى ان كل مايوصف " بالناصرية " هو بيان التحولات الشديدة فى " ناصرية مابعد عبد الناصر "، حيث أن ناصرية الثمانينات والتسعينات أخذت تتشكل بصور تختلف جذريا فى عديد من المواضع عن ناصرية الخمسينات فالتحول من موقع السلطة إلى موقع المعارضة ادى الى تحول هام فى مستوى خطابها حول الديمقراطية والتعددية.

٤ - حقوق الإنسان فى الأرض العربية المحتلة فى ظل الحكم الذاتى.

واستعرضت الباحثة عزة جلال فى الجزء الأول أشكال انتهاكات حقوق الإنسان فى ظل الاحتلال: مايتعرض له الفلسطينيون من حالات تعذيب داخل سجون، تقليص دور المحاكم المدنية لصالح المحاكم العسكرية التى تقدم إطارا قانونيا صوريا لتبرير إجراءات القمع،، وحرمان مئات الطلاب فى غزة

من الوصول إلى جامعات ومعاهد الضفة نتيجة للإغلاق المتكرر لمنطقتى الضفة وغزة ، وتجاهل سلطات الاحتلال الأوضاع المتردية للرعاية الصحية ، بالإضافة إلى تزايد حالات القتل العمد والاعتقال عاما بعد آخر فى الضفة وغزة.

وقدمت الباحثة فى الجزء الثانى إشكالية الحقوق فى ظل الحكم الذاتى ، وأشارت فيه إلى أن إعلان المبادئ لم يتضمن أى إشارة إلى إقامة دولة فلسطينية ، بالإضافة إلى ان الإعلان يعطى مهام بالغة التواضع لسلطة الحكم الذاتى . كما نص الملحق الثالث على أن ميزانية الحكومة الذاتية جزء لايتجزاء من ميزانية الحكومة الإسرائيلية المتعلقة بتطوير مناطق الحكم الذاتى . كما ناقشت الباحثة طبيعة القيادة الفلسطينية ، وأشارت الى بعض المخاوف المتعلقة بإمكانية بناء دولة فلسطينية على أساس من التعددية السياسية ، وتتخلص هذه المخاوف فى اتسام سلطة الحكم الذاتى بالطابع التسلطى كنوع من الامتداد التلقائى لأسلوب قيادة منظمة التحرير .

وفى نهاية العرض اقترحت الباحثة مجموعة من الضمانات لاحترام حقوق الإنسان الفلسطينى هى : إقامة انتخابات حرة ، اعتماد مبدأ التعددية كنظام للحكم ، بالإضافة إلى تطوير المجتمع المدنى والذى يكمله قيام جهاز قضائى يتسم بالنزاهة وأخيرا استكمال المفاوضات مع إسرائيل بشكل مرضى بالنسبة للفلسطينيين .

٥ - " حول ضمانات انتخابات نزيهة" .

بدأت الباحثة لمياء محمود عادل بالاشارة الى ظاهرة جديدة هى ارتفاع نسبة التصويت فى المناطق الريفية ، عن المناطق الحضرية ، واشارت أيضا الى ظاهرة العزوف عن المشاركة فى العملية الانتخابية ، كما تعرضت الباحثة الى طبيعة البنية الاجتماعية فى مصر والتحولات التى طرأت عليها ومدى تاثيرها على المشاركة السياسية فى مصر من زاويتين : الأولى : وهى المرتبطة بهجرة أعداد واسعة من المصريين ، الثانية : اتساع ماسمى بالجماعات الهامشية فى مصر . وذكرت أن اهتمام المواطنين بأوضاعهم الاقتصادية بشكل عاملا أساسيا من عوامل العزوف عن المشاركة السياسية. وطرحت الباحثة عددا من الاجراءات كمدخل أساسى للضمانات المرجوة لأى انتخابات تجرى فى البلاد هى : - قيام لجنة قانونية محايدة بصياغة قانون جديد للانتخابات يطرح على الرأى العام لإبداء الرأى فى نصوصه . وضع الانتخابات تحت الإشراف الفعلى الكامل للقضاء النزيه ، الرقابة الشعبية الواعية المستنيرة من خلال تكوين هيئة شعبية قومية لمراقبة سلامة الانتخابات القادمة وأن تحرص الأحزاب المشاركة على إرسال مندوب عنها لمراجعة جداول الانتخابات ، رقابة الهيئة القضائية على لجان الانتخابات سواء الفرعية ، أو الرئيسية على أن تجرى الانتخابات فى بضعة أيام وليس يوما واحدا للتغلب على قلة أعضاء السلك القضائى ، وأن تخول محكمة النقض البت فى صحة عضوية أعضاء المجلس القادم ومن يصددهم طعون ، بالاضافة إلى الرقابة الإعلامية ورقابة منظمات المجتمع المدنى.

٦ - الانتهاك الإجرامى للطفلة الانثى.

عالجت الباحثة منى صبحى فى ورقتها البحثية أربع قضايا أساسية تتعلق بالعنف ضد الطفلة : الاولى هى الختان من خلال تعريف الظاهرة وعرض موقف الدين الإسلامى والمسيحى وكذلك القانونى لعملية الختان ، والثانية الاغتصاب ، عارضة للعقوبات القانونية لهذه الجريمة ، ثم عالجت قضية اغتصاب المحارم والتى تدخل فى إطار الجرائم الخفية حيث أن معظم هذه الحالات لاتصل إلى الشرطة ، ونجد المشرع قد وضع هذه الجريمة ضمن جرائم الاغتصاب مع تشديد العقوبة إذا كان الجانى من أصول المجنى عليها أو من المسئولين عن تربيتها أو ملاحظتها . ويعتبر المشرع أن الأصل للفتاة هو الأب أو الجد فقط دون الحواشى البعيدة والقريبة و الاقارب بالمصاهرة أو بالرضاعة ، والحالة الخاصة لهؤلاء الأقارب أن يكونوا قائمين عليها . واخيرا موضوع الزواج المبكر ، وتندرج تحت هذه القضية ظاهرة جديدة بدأت تتفشى داخل المجتمع المصرى وهى زواج القاصرات من عرب .

٧ - " الاتفاقية الدولية .. وحقوق الطفل " .

عرض الباحث محمد عبده الزغير لأهم بنود الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ، وأهم الأهداف المحددة فى خطة التنفيذ لنماء الطفل حتى عام ٢٠٠٠ ، كما تناول الباحث بالدراسة دور البلدان العربية فى بروز الاتفاقية الدولية بشكل عام والدور المتميز لجامعة الدول العربية : مشيرا بإيجاز إلى ميثاق حقوق الطفل ، وكذلك الخطة العربية لرعاية الطفولة وحمايتها وتنميتها : ، ثم عرض للواقع الفعلى لحالة الطفل العربى من خلال المؤشرات الدولية والعربية والوطنية ، وكذلك تقييما أوليا لمدى التزام الدول العربية بالاتفاقية الدولية : ، ثم أهم المشاكل والصعوبات التى تواجه تنفيذ الاتفاقية والخطة مقترحا بعض الأفكار التى تساعد فى تنفيذ الاتفاقية والخطة فى البلدان العربية مثل : ضرورة توفر الأداة من اجل إحداث تغييرات جذرية لصالح الطفولة ، والعمل السريع من اجل استكمال إقرار ومصادقة ماتبقى من الدول العربية على الاتفاقية ، ومتابعة البلدان العربية المتخلفة عن إنجاز خططها ، لإعداد خطط واقعية ، ومساعدة البلدان التى تواجه مشاكل بهذا الصدد ، كما دعا إلى ضرورة تكاتف جهود جامعة الدول العربية والمؤسسات المعنية بالطفولة ، وتنظيمها فى خطة موحدة شاملة .

٨ - ميثاق الشرف الصحفى : آليات التطبيق والإلزام .

وقامت الباحثة نسهار سيد على باستطلاع رأى كبار الصحفيين فى عدد من القضايا : مكانة ميثاق الشرف الصحفى بين جموع الصحفيين ، هل توجد إمكانية حقيقية لتفعيل الميثاق ومن بيده ذلك ؟ آليات تفعيل الميثاق من زاوية الممارسة المهنية للصحفيين ، ومن زاوية العقوبات التى توقع على الصحفيين فى حالة وقوعهم فى مخالفات تتعلق بالمهنة . وخلصت الباحثة إلى ان الممارسين للمهنة والمهتمين بشئونها وإن اختلفت توجهاتهم إلا أنهم اتفقوا جميعا على أن ميثاق الشرف الصحفى يحتاج لغرسه فى وجدان وضمير ممارس المهنة فى ظل مناخ من الحرية الكاملة دون خوف أو رهبة من فرد أو قيد . إن الميثاق لكى يطبق لابد أن يوضع ضمن السياسة التحريرية التى يتبعها المحررون داخل الجريدة . ضرورة وجود رادع أدبى يضعه الصحفيون فى الاعتبار عند مخالفتهم للميثاق . ضرورة التوصل لصيغة تمكن النقابة والمجلس الأعلى للصحافة من ممارسة دورهما فى إلزام الصحفيين بتنفيذ الميثاق ومحاسبتهم على الخروج عنه .

٩ - البث المباشر وحقوق الإنسان .

عرض الباحث باسم أحمد حسن لأهمية شبكات المعلومات ، ثم دور الإعلام فى العلاقات الدولية حيث اصبح الإعلام يقوم بتشكيل المواقف الفكرية والانطباعية للأفراد . ثم عالج بشئ من التفصيل موضوع البث المباشر وحقوق الإنسان عارضا لأداء المؤيدين والمعارضين للبث المباشر ، حيث يرى الفريق المؤيد انه فرصه لتلقى المعلومات و التعرف على الثقافات والآراء المختلفة ، وأن تقاليدنا ومعتقداتنا تتسم بالرسوخ بدرجة لايخشى عليها من البث المباشر . أما الفريق المعارض فينقسم إلى تيارين : الأول هو التيار الإسلامى الذى يرى أن وسائل الإعلام الغربية ماهى إلا نوع من الغزو الثقافى والحرب التى يشنها الغرب على الأمة الإسلامية و أن البث المباشر قد أعد ليكون سلاحا ضد المسلمين لكى يلهى الشباب فلا يستطيعون التفكير فى إعداد البنية الأساسية للدولة المرجوة . التيار الثانى تمثله مدرسة التبعية التى يحتل موضوع الإعلام والبث المباشر موقعا مركزيا فى فكرها ويرى أن البث المباشر إحدى وسائل فرض الهيمنة الثقافية الغربية والغزو الثقافى غير التقليدى ، كما اشار الباحث التباين فى موقف الحكومة المصرية مابين الموقف المعلن والإجراءات من قضية البث المباشر ، وفى نهاية العرض قدم الباحث بعض الأفكار لمواجهة سلبيات البث المباشر ، أولها مقرطة المجتمع باكمله بداية من الأسرة ومرورا بالتعليم ونهاية بمؤسسات الحكم ، ثانيا تطوير الإنتاج الإعلامى الوطنى ، ثالثا رفع القيود المفروضة على حرية الرأى والفكر والإبداع والبحث العلمى ، رابعا تطوير العملية التعليمية بحيث تعمل على تنمية الحاسة النقدية لدى الطلاب ، وأخيرا زيادة التعاون والتبادل الإعلامى بين الدول العربية .

" ندوة " الامم المتحدة .. خمسون عاما

القاهرة (١٠ - ١١ يناير ١٩٩٦)

أمال أسعد

عقد مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام بالاشتراك مع البرنامج الانمائى للامم المتحدة فى الفترة من ١٠ - ١١ يناير ندوة " الامم المتحدة .. خمسون عاما " ، وقد شاركت اقلام العديد من المتخصصين فى هذه الندوة ، فتناولت موضوع الندوة من مختلف النواحى مما أعطى الندوة طابعا مميزا ، ومن بين الابحاث التى قدمت على سبيل المثال :

البحث الذى تقدمت به د . ألفت أغا عن " الصحافة والامم المتحدة فى عيدها الخمسينى " وفيه قامت الباحثة بتقديم دراسة استطلاعية هدفت الى عرض وتحليل أهم الاتجاهات الصحفية والقضايا التى اثارتها الصحف وتناولتها بالبحث والتعليق مثل نشأة الامم المتحدة وفيها اشارت الباحثة الى انه وسط الاحتفال بالعيد الخمسينى لتأسيس الامم المتحدة تعيش المنظمة أزمة وصفتها بعض الصحف بأزمة البحث عن الذات أو أزمة منتصف العمر ، ولتوصيف هذه الازمة كان لابد للباحثة من الرجوع الى نشأة الامم المتحدة وتتبع المراحل الرئيسية التى مرت بها .

فأشارت الى ان نشأة منظمة الامم المتحدة كانت بعد الحرب العالمية الثانية لمنع وقوع حروب فى المستقبل ، فالمرحلة الاولى هى المرحلة التالية مباشرة للحرب وفى هذه الفترة كانت عضوية الامم المتحدة مقصورة على ٥٠ دولة وكانت الامم المتحدة هى الدولة المسيطرة على المنظمة فى تلك الفترة . وكانت المرحلة الثانية هى مرحلة الحرب الباردة حين كانت المنظمة بمثابة منتدى للمواجهة الدبلوماسية بين الشرق والغرب ، وقد اثرت هذه الفترة بالفعل على الامم المتحدة خاصة فى المجال السياسى نتيجة وجود الكتلتين والحقوق السياسية التى منحت للدول الكبرى فى مجلس الامن مما منع الامم المتحدة من التحرك فى القضايا السياسية .

وقد اتسمت مرحلة ما بعد الحرب الباردة بالتفاؤل وكان هناك تطلع الى دور جديد وفعال للأمم المتحدة وخاصة بعد النجاح الذى حققته المنظمة أو ساهمت فى تحقيقه فى انجولا والسلفادور وناميبيا ونيكاراجوا وجنوب افريقيا وأزمة الخليج الثانية وانتهت هذه المرحلة فى عام ١٩٩٢ تقريبا . وبعدها تغير توجه الامم المتحدة من الاهتمام والتطلع الى التدخل فى كل نقطة اشتعال على الخريطة العالمية الى التراجع والانزواء . ويرجع ذلك الى مجموعة من العوامل منها تزايد النزاعات وزيادة تعقيداتها وأكثرها داخليا وازدياد نفقات التدخل من الناحيتين السياسية والمالية ، وعدم اهتمام الدول الكبرى وفى مقدمتها الولايات المتحدة ، التى تفضل فى حالات معينة التدخل المباشر ودون اللجوء الى مظلة الامم المتحدة .

والمرحلة التى تمر بها الامم المتحدة الآن هى فى نظر بعض المحللين مرحلة ميوعة لم توضع قواعدها بعد وحركة القوى لم تتحدد فهناك مراكز قوى سياسية ، ومراكز قوى اقتصادية ولكن الشكل العام مازال فى مرحلة التشكيل . وقد أدى هذا الى شعور عام بالاضطراب وعدم فهم الشكل الذى ستتخذه المنظمة الدولية .

ثم قامت الباحثة بعد ذلك باستعراض المقالات التحليلية للأزمة السياسية التى تواجه الأمم المتحدة والتى يعتقد بعض اصحاب الاقلام انها وراء أسباب الازمة المالية .

وعن الازمة المالية اشارت الباحثة الى انه تأتى احتفالات العيد الذهبى لتأسيس الامم المتحدة فى خضم أزمة مالية وصفها بطرس غالى بأنها تهديد للأمم المتحدة فى مواصلة عملها ، فلقد بلغ حجم الديون ٣,٧ بليون دولار . ولاتزال دول كثيرة متخلفة عن

تسديد التزاماتها المالية ، بينما تستمر فى مطالبة المنظمة بالتحرك وتزداد حدة الازمة المالية للمنظمة ليس فقط من تأخر الولايات المتحدة فى دفع حصتها من الميزانية والتى بلغت ١,٦ بليون دولار ، وإنما من القانون الذى أقره الكونجرس عام ١٩٩٣ عندما كانت الاغلبية للديمقراطيين ، ذلك القانون الذى يقلل حصة مساهمة الولايات المتحدة فى نفقات حفظ السلام من نسبة ٣١ ٪ الى ٢٥ ٪ . وكانت حصة الولايات المتحدة فى السابق تقدر بثلاثة مليارات دولار .

واشارت الباحثة الى ان الامم المتحدة الآن تعيش في خضم مجموعة من الدراسات والتقارير التى تبحث فى كيفية الخروج من المأزق بالبحث عن مشاكل التمويل واقراحات لحل هذه المشكلة . فعلى سبيل المثال فى مقال نشرته مجلة " فيوتشرز " يرى ان الضيق المالى الذى تشهده انشطة الامم المتحدة فى الواقت الراهن ذو طبيعة تنموية وليست استراتيجية أو جيوسياسية ، فهو ينبع من عوامل مثل قضية الشمال والجنوب ، الحذر من التعاون بين الحكومات والذى يقلل من السيادة الوطنية ، والتردد فى قبول الحاجة الي نموذج تنموى بديل .

ثم انتقلت الباحثة الى تقييم أداء الامم المتحدة فأشارت الى ان الامم المتحدة قد نجحت فى أن تشعر الدول بأنها المكان الطبيعى لتسوية النزاعات وولدت قناعة لدى الدول والشعوب بعدم استخدام القوة لفض المنازعات الدولية كما نجحت فى خلق تعاون إقتصادى وإجتماعى وثقافى دولى لا بأس به من خلال المنظمات المتخصصة التابعة لها مثل المجلس الاقتصادى الاجتماعى ، البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف ، واذا كان هناك فشل فى بعض الاحيان فإنه يعود إلى الدول وليس الى المنظمة الدولية فهى ليست كيانا مستقلا بل هى عبارة عن إنعكاس لإدارة الدول الاعضاء بها ، والفشل ينصب اساسا فى المجال السياسى . اما الحديث عن نجاح الامم المتحدة يوجب النظر فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والدور الذى لعبته الأمم المتحدة فى مجال حقوق الانسان الذى شغل الامم المتحدة منذ انشائها . وكانت البداية قضية التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا ، ولاشك أن الامم المتحدة قد لعبت دورا حيويا فى شعوب الارض أكثر أمانا وأكثر حرية .

أما التقييم السلبى لأداء المنظمة الامم المتحدة فمفاده انه فى مجال القضايا السياسية ، وإن كانت الامم المتحدة قد نجحت فى حل النزاعات الصغيرة ، فلقد عجزت عن حل النزاعات الكبرى التى كانت الدول الكبرى طرفا فيها أو تمس مصالحها .

ثم انتقلت الباحثة بعد ذلك الى اهتمام الصحف بقضية إصلاح الأمم المتحدة ، وما تناولته من موضوع توسيع مجلس الامن وما يثيره من جدل .

وتعرضت الباحثة بعد ذلك الى معالجة الصحافة ايضا للعلاقة بين الولايات المتحدة وما تناولته من موضوع توسيع الأمن وما يثيره من جدل .

وتعرضت الباحثة بعد ذلك الى معالجة الصحافة ايضا للعلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية والامم المتحدة .

وعن إصلاح الأمم المتحدة تقدم الدكتور حسن نافعة بدراسة حاول فيها معالجة الموضوع من خلال ثلاثة مباحث هى :

الاول : اسباب الاصلاح وضروراته ، والثانى : أهم المقترحات والاتجاهات الخاصة بالاصلاح ، الثالث : الاصلاح بين الواقع والطموح .

فبالنسبة للمبحث الاول : الاصلاح لماذا ؟

اشار الباحث الى أن هناك أسباب عديدة تجعل من قضية إصلاح الأمم المتحدة مسألة ضرورية إن لم تكن ملحه ، ويمكن تصنيف هذه الاسباب الى مجموعتين :

الاولى : تتعلق بمرور فترة زمنية طويلة ظهرت أثنائها من خلال الممارسة مواطن القوة والضعف فى ميثاق الامم المتحدة .

الثانية : تتعلق بدخول النظام العالمى مرحلة جديدة ومختلفة من مراحل تطوره .

أولا الفترة الزمنية :

فقد مضى على صياغة ميثاق الامم المتحدة حتى الآن نصف قرن بالضبط دون إدخال أى تعديلات جوهرية عليه على الرغم من التغيرات الهائلة حتى التى طرأت على الوسط الدولى الذى تمارس الامم المتحدة عملها فى إطاره . ولكن وبعد نصف قرن على صدور الميثاق تبدو الحاجة ماسة الى :

١ - إعادة النظر فى عدد من المبادىء والقواعد العامة التى يتضمنها الميثاق والتى أظهرت الممارسة أنها تخضع لتفسيرات وتأويلات شتى بغرض اضفاء المزيد من الوضوح ومنع الزدواجية فى تطبيق المعايير .

٢ - إعادة النظر فى الهيكل التنظيمى للأمم المتحدة .

٣ - نظام جديد للتمويل نفقات الامم المتحدة ، حيث إتضح أن الازمة المالية التى تواجه الامم المتحدة منذ الستينات ، هى أزمة هيكلية وليست أزمة عارضة .

٤ - إعادة صياغة العلاقة بين الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى ، سواء كانت منظمات حكومية أو غير حكومية ، عامة أو متخصصة ، عالمية أو إقليمية فقد أظهرت الممارسة ان الامم المتحدة لم تتمكن بعد من استغلال كافة الامكانات التى يتيحها وجود العدد الضخم من المنظمات الدولية الاخرى على الساحة .

ثانيا : التحول فى النظام الدولى :

فمن الواضح أن إحدى السمات الرئيسية للتحولات الراهنة فى النظام الدولى تتمثل فى بروز وتعاظم الدور الذى تلعبه المنظمات الدولية غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية والافراد ووكالات الانباء ومحطات البث العالمية المسموعة والمرئية .. الخ . ولاشك أن مثل هذه التحولات تعيد إثارة الجدل حول ما إذا كان الطابع الحكومى الجامد للأمم المتحدة مازال ملائما لتشكيل إطار مؤسسى صحيح لنظام دولى يتجه أكثر فأكثر نحو تقليص دور الحكومات ، وخاصة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وحول كيفية إشراك الفاعلية من غير الدول ، بصورة أكبر فى عملية صنع القرار وفى تنفيذ برامج الامم المتحدة .

وبالنسبة للمبحث الثانى : الاصلاح كيف ؟ قام الباحث

باستعراض لأهم المقترحات التى قدمها الدكتور بطرس غالى مؤخرا ، وخاصة فى تقريره المعنون " خطة السلام " فى مجال الدبلوماسية الوقائية ، وفي مجال صنع السلام ، وفى مجال حفظ السلام ، وبناء السلم بعد انتهاء الصراع .

ويشير الباحث الى انه رغم أهمية بعض الافكار التى تضمنتها مقترحات الدكتور بطرس غالى الا انها تعانى من نوعية من الخلل :

الاول : أنها تتطرق الى موضوع تعديل الميثاق لان التفويض الصادر اليه من مجلس الامن كان ينصرف الى بحث سبل زيادة فاعلية الامم المتحدة فى إطار الميثاق الحالى ، مما حد كثيرا من شمولية هذه المقترحات وإغفال قضايا حيوية يستحيل إصلاح الامم المتحدة بدون التطرق اليها مثل : توسيع مجلس الامن مثلا أو تعديل إجراءات التصويت فيه .

الثاني : انها جاءت رغم ذلك مدفوعة بطموحات ورؤى شديدة المثالية لم تأخذ فى إعتبارها واقع الحياة الدولية فى ظل موازين القوى الراهنة .

اما بالنسبة للمبحث الثالث : الاصلاح بين الواقع والطموح : وفيه يشير الباحث الى ان الاصلاح الحقيقى للأمم المتحدة لا يتم فى تقديره الا إذا أعيد تصميم الهيكل التنظيمى للأمم المتحدة لوضع اللبنات الأولى لشكل جنينى من أشكال تنظيم المجتمع الكونى على أساس الفصل بين السلطات الثلاث والسبب فى ذلك ان الهيكل التنظيمى الحالى للأمم المتحدة يحيل مجلس الامن الى جهاز بوليسى دولى يمارس صلاحياته فى ظل حكومة أقلية تتمتع بسلطات مطلقة .

وفى هذا السياق يعتقد الباحث ان الوضع المثالى يقضى بأن يتحول مجلس الأمن الى مجلس تنفيذى للأمم المتحدة يتمتع بنفس السلطات الحالية ولكن تتسع صلاحياته الحالية الى كل ما يتعلق بإدارة شئون المجتمع الدولى ويهدد الاستقرار فيه ولا يقتصر فقط على المسائل التى تهدد السلم والأمن بالمعنى الضيق للكلمة . وأنه بصرف النظر عن أى خلافات ، أو إختلافات فى الرؤى ، عن الهيكل التنظيمى الأمثل والاقدر على القيام بالأعباء المطلوبة من الأمم المتحدة فى المرحلة القادمة ، الا أن فاعلية هذه المنظمة العالمية سوف تتوقف فى تقدير الباحث على توافر شرطين :

الاول : وجود جيش دولى دائم وثابت يتم الاتفاق على معايير تشكيله وأساليب إعداده وتدريبه أو أى صيغة تضمن لمجلس الأمن القدرة على تدخل فعال فى كل الأزمات الدولية التى تتطلب مثل هذا التدخل .

والثاني : وجود نظام مستقل لتمويل نفقات الامم المتحدة لا يعتمد على الحصص الالزامية على الدول او المساهمات الطوعية وإنما يعتمد أيضا وربما بشكل أساسى على فرض ضرائب أو رسوم مباشرة على بعض أنواع الانشطة الانشطة أو الخدمات الدولية مثل مبيعات السلاح والطيران الدولى ... الخ .

أما على صعيد القضايا الامنية والسياسية المباشرة ، فإن الوضع الدولى لا يفصح بدوره عن أى شواهد على تزايد اهتمام المجتمع الدولى بالأمم المتحدة كإطار مناسب لتسوية المنازعات الدولية أو معاقبة كل الخارجين على الشرعية الدولية . وقد ساق الباحث بعض الشواهد التى تدل على ذلك ، وأشار الى ان هذه الشواهد كلها وغيرها تدل على أن المجتمع الدولى ليس ناضجا بعد بما يكفى لادخال إصلاحات جوهرية على الأمم المتحدة وانه يتعين على المجتمع الدولى فيما يتعلق بإصلاح الامم المتحدة ان يختار واحدا من بدائل ثلاثة :

الاول : القيام بعملية تجديد أو إصلاح شامل ، وهذا بديل يبدو مستبعدا فى الوقت الراهن لعدم توافر شروطه ، فالاصلاح الجذرى للأمم المتحدة معناه ببساطة القبول بإدارة جماعية مشتركة للنظام العالمى ، فلكى تقبل الدول الكبرى الأعضاء الدائمين فى مجلس الامن ، وخاصة الولايات المتحدة ، مثل هذه الادارة الجماعية سيتعين توافر قدر معقول من موازين القوى فى النظام الدولى ، وهو شرط غير متوافر حاليا .

ثانيا : هو ترك الامور على ما هى عليه ، وهو بديل يبدو مستبعدا بدوره لأسباب عديدة . فقد فجر الدور الذى لعبته الامم المتحدة فى أزمة الخليج آمالا وطموحات ضخمة فى البداية ، ولاشك أن تقييم الدور الحالى للأمم المتحدة فى الازمات الدولية مقارنة بما قامت به في أزمة الخليج يلقى على التحالف الدولى الذى تحقق فى هذه الازمة مسئولية كبيرة لتحسين صورة الامم المتحدة وإصلاح آلياتها من ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة ترغب لأسباب سياسية ولأسباب مالية على الاخص ، فى إفساح الطريق أمام كل من اليابان وألمانيا لاحتلال مقاعد دائمة فى مجلس الامن . وهذا يتطلب تعديلا للميثاق ، لكن إجراء تعديل الميثاق يكون الغرض الوحيد منه هو توسيع قاعدة العضوية في مجلس الامن لضم المانيا واليابان فقط لن يكون مقبولا من جانب أغلبية أعضاء الامم المتحدة . وهذا هو ما يجعل البديل الثالث هو الاكثر احتمالا .

الثالث : القيام بإصلاحات جزئية أو محدودة بهدف الايحاء بأن شيئا ما يتحرك فى إتجاه بناء إطار مؤسسى لنظام عالمى جديد ، لذلك يتوقع الباحث ان تتم خلال السنوات القادمة إدخال بعض التعديلات على هياكل وآليات صنع القرار فى الامم المتحدة بالقدر الذى يكفي لاستيعاب المطالب اليابانية والالمانية واشباع بعض مطالب العالم الثالث فى تمثيل أفضل داخل مجلس الامن .

ويشير الباحث الى أنه لا يتوقع أن يؤدى هذا النوع من الاصلاح الى إحداث نقلة نوعية أو جوهرية في طبيعة الامم المتحدة . وأنه للأسف فإن الدرس المستخلص من تاريخ التنظيم الدولى يشير الى أن مثل هذه النقلات النوعية لم تحدث الا فى أعقاب الحروب الكبرى ، ولانه لا مجال لحرب عالمية ثالثة فى ظل الرادع النووى فقد أصبح حتما على صناع الفكر والقرار العالمى ان يتعلموا كيف يتعين عليهم ان ينجزوا مشروعات عالمية خلاقة من أجل صالح البشرية كلها فى زمن السلم أيضا .

" ندوة " العمالة المصرية المهاجرة .. حقوق مهدرة

القاهرة : (٢٧ فبراير ١٩٩٦)

عزة إبراهيم

طرح موضوع العمالة المصرية المهاجرة فى الفترة الاخيرة ودخل ضمن اهتمامات الرأى العام فى مصر . كذلك بدأت بعض الجهود العلمية تبحث أوضاع هذه العمالة فى الدول المستقبلة لها ، وموقف هذه الدول من قوانين العمل الدولية ، وحول أحد هذه الجهود العلمية عقدت المنظمة المصرية لحقوق الانسان ندوة لمناقشة البحث المقدم من د . أحمد ثابت بعنوان " العمالة المصرية المهاجرة .. حقوق مهدرة " .

تبدأ الدراسة التى يعتبرها الباحث مجرد ورقة اولية حول الموضوع برصد موقف دول الاستقبال من قوانين العمل الدولية التى بلغ عددها حتى عام ١٩٨٣ نحو ٣٢٧ اتفاقية وتوصية ، وتركز على أهم هذه الاتفاقيات وهى الاتفاقية رقم (١١١) بشأن التمييز فى مجال الاستخدام والمهنة ، وتؤكد الدراسة ان بعض دول العالم رفضت المصادقة على هذه الاتفاقية وبررت ذلك بعدم إمكان كفالة تحقيق المساواة فى هذا الصدد لفئات معينة من السكان (محليين أو وافدين) لاسباب تتعلق بالامن العام الا ان لجنة الخبراء القانونيين فى منظمة العمل الدولية فى تقريرين لها عامى ١٩٦٣ و ١٩٧١ وقد حذرت من اساءة استخدام ما نصت عليه المادة الرابعة بشأن حق الدولة فى تبنى سياسات وطنية تراعى أمن الدولة ، وأكدت اللجنة عدم مشروعية السياسة القائمة على إعطاء الأفضلية للسكان الوطنيين وتميزهم عن الاجانب المقيمين .

ولم تنضم الى هذه الاتفاقية سوى ثلاثة أقطار عربية هى الكويت وقطر والسعودية ، ولكنها لم تلتزم بها .

وأشارت الدراسة الى انه رغم وجود مؤسسات عربية مشتركة لتنظيم انتقال العمالة وجمع البيانات عنها والقيام بتدريب وتنمية القدرات البشرية الا ان هذه المؤسسات ظلت فى وضع متجمد بمعنى انها لا تقوم بهذا الدور وتقتصر على عمل البحوث والدراسات ، ومنها مكتب العمل العربى والمركز العربى للتدريب المهنى والمؤسسة العربية للتشغيل .. الخ

وعن أهم جوانب التمييز بين العمالة الوطنية والعمالة الوافدة ، ذكرت الدراسة ان التفرقة فى الاجور دون ربط ذلك بالانتاجية وساعات العمل يعد من أبرز أوجه هذا التمييز ، واستعانت الدراسة بالنتائج التى أعدتها مؤسسة ستانفورد لحساب مجلس التخطيط الكويتى فى مايو ١٩٧٤ بخصوص هيكل المرتبات فى الكويت والتى أظهرت الانعكاسات السلبية على انتاجية العامل المهاجر من جراء التمييز فى الاجور .

وعن الاطار المنظم لهجرة العمالة المصرية ذكر الباحث ان الهجرة المصرية منذ بداية تدفقها لبلاد النفط تميزت بدرجة عالية من العشوائية وشيوع الفرص الفردية ، دون وضع أية قواعد أو قوانين لتنظيم الهجرة أو العقود لضمان حقوق العمالة المهاجرة . كذلك لم تهتم منافذ الخروج فى الموانىء والمطارات بإنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن المسافرين . وأهملت وزارة القوى العاملة مسألة التأكد من وجود أو عدم وجود عقود عمل لدى المهاجرين ، واقتصرت العقود المنظمة على الاعارات التى تتم من خلال الوزارات والمصالح الحكومية ومؤسسات القطاع العام وهى تشغل نسبة ضئيلة فى حجم العمالة المهاجرة . كذلك فإن العلاقة بين المهاجرين والبعثات الرسمية المصرية من دبلوماسية وقنصلية تعد شبه معدومة .

واختتم الباحث الدراسة برصد حالات لسوء المعاملة من قبل أصحاب العمل والمواطنين فى دول الاستقبال ، وأشار كذلك الى الاجراءات الطويلة والمعقدة التى تخضع لها عملية التعويضات المستحقة للعمالة العائدة الى مصر بفعل الخلافات السياسية مع دول النفط فى الخليج وليبيا والعراق أو بسبب طرد ما لا يقل عن ٦٠٠ ألف مصرى من الكويت والعراق إبان الغزو ، وطرد ما لا يقل عن ٩٠ الف مصرى من ليبيا عام ١٩٨٦ ، وما حدث أخيرا بعد قرار الحكومة الليبية بالاستغناء عن أعداد كبيرة من المصريين والسودانيين والفلسطينيين .

بعد عرض البحث دارت المناقشات بين الحاضرين وأغلبهم من نشطاء حقوق الانسان فى مصر ، ولفت بعضهم النظر الى عدد من النقاط الهامة وهى :

١ - التطورات الهامة فى الساحة الدولية والتى ستنعكس آثارها على العمالة المصرية المهاجرة وأبرزها السعى لتطبيق " الجات " وتدفق العمالة الخارجية بجانب السلع والافكار ، والتهديد الذى تمثله " الجات " لعدد من المستويات المهنية المختلفة خاصة فى ظل انسحاب دور الدولة .

٢ - دور الجمعيات والحركات الاهلية ، والتى من الممكن ان

تلعب دور جماعات الضغط لتحسين وتنظيم أوضاع هذه العمالة ، من خلال إصدار الكتيبات الصغيرة المتضمنه لحقوق العامل ، وتوزيعها على العمال المسافرين على سبيل المثال .

٣ – من الممكن تنظيم صلات مع هذه القوى المهاجرة وإنشاء شبكة معلومات لخدمتها .

وعلى ذلك ورغم ما أظهرته المناقشات من أهمية هذه الدراسة فإن هذا المجال لازال فى حاجة الى المزيد والمزيد من البحث العلمي ، والمعلوماتي للاستفادة بالشكل الامثل من ثرائنا البشرى والذى يعد أهم مواردنا الآن .

ندوة " المرأة وانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥

القاهرة : (١٤ يناير ١٩٩٥)

غباشى خير الله

حظيت قضية المرأة في الفترة الاخيرة بإهتمام كبير على كافة الاصعدة الدولية والاقليمية وانطلاقا من هذا الاهتمام عقدت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ندوة عنوانها " المرأة وانتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ " اشترك فيها أساتذة من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والاعلام بجامعة القاهرة ، وكلية الاداب جامعة بنها كما اشترك فيها العديد من المرشحات اللاتى رشحن انفسهن فى الانتخابات من مختلف الدوائر الانتخابية فى مصر بما فيهن من اللاتى حصلن على مقاعد فى البرلمان سواء بالانتخاب أو تم تعيينهن من قبل رئيس الجمهورية .

وقد تضمنت الندوة جلستين اعقبهما حلقة نقاش حول الخبرة الذاتية لبعض المرشحات ، ثم جلسة ختامية . ففى الجلسة الاولى قدمت د . نيفين مسعد الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بحثا عن دور المرأة في انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٥ ، حاولت فيه رسم صورة لمشاركة المرأة المصرية في انتخابات مجلس الشعب خلال الفترة من ٢٩ / ١١ / ١٩٩٥ حتى ٦ / ١٢ / ١٩٩٥ ، وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية هى :

١ – المحور الاول تناولت فيه الخلفية الاجتماعية والخبرة العلمية والعملية للنساء المرشحات وتوصلت الى عدة ملاحظات هى

– من حيث التعليم كان هناك تفاوت كبير بين مستوى الشهادات العلمية للمرشحات فى العينة العشوائية التى اتخذتها فى دراستها وذلك ما بين كفاءة تعليم اولى ، وشهادات متوسطة ، وشهادات جامعية ، وشهادتى الماجستير والدكتوراه .

– ومن حيث العمل كانت أكثر الاعمال التى توزعت عليها المرشحات فى العينة هى على التوالى التدريس والطب والمحاماة ويرجع ذلك الى ان هذه المهن تهيىء للمارسات قدرة أكبر على التأثير فى جمهور الناخبين وان كان ذلك عبر مسالك مختلفة .

ج – ومن حيث الفئة العمرية تبين ان أعلى نسبة من المرشحات كانت تنتمى الى الفئة العمرية بين ٥٠ و ٦٠ عاما تليها الفئة العمرية بين ٤٠ و ٥٠ عاما ، وتليها الفئة العمرية بين ٣٠ و ٤٠ عاما ، وأخيرا فئة ٦٠ عاما فاكثر .

د – ومن حيث الحالة الاجتماعية للمرشحات كشفت الدراسة عن ملاحظتين أساسيتين : اولاهما ان ٩٨ ٪ من نساء العينة تمتعن بحياة أسرية سوية ومستقرة ، وثانيهما أن قدرة المرأة على الجمع بين دورها كزوجة ومشاركتها السياسية ارتبطت الى حد بعيد بوجود زوج واع ومؤيد للعمل السياسي للمرأة .

– كما توصلت الباحثة الى ان معظم المرشحات فى العينة كان لهن باع طويل فى العمل العام ، وأن الاشتغال بالعمل العام كان هو البوابة التى دخلت فيها نساء العينة الى قائمة المرشحات .

٢ – اما المحور الثانى للدراسة ، فقد عالج ديناميات المعركة الانتخابية للمرشحات وذلك من خلال أربع نواح هى : – جبهة الترشيح – الدوائر الانتخابية – البرامج الانتخابية – الدعاية الانتخابية . حيث توصلت الدراسة الى انه عندما يقرر المرشح ، رجلا كان أو إمرأة خوض تجربة الانتخابات فإنه يواجه طائفة من الاسئلة يتعين عليه اجابتها تتصل بجهة الترشيح ، ودائرته ، وحملته الدعائية ، وبرنامجه ، ويكون عليه فى العادة الاختيار بين أكثر من بديل تبعا لعوامل تتصل بخبرته الانتخابية السابقة ، وهدفه من الترشيح ومنظومة القيم التى تحكمه ، ونظرته لقضايا المجتمع وعلاقاتها بالتنمية .

٣ – أما المحور الثالث والاخير فقد تناول نتائج الانتخابات النهائية والتى أسفرت عن فوز خمس مرشحات ، اربع منهن في الجولة الاولى وواحدة فى الجولة الثانية ، وهؤلاء الخمسة يمثلن الحزب الوطنى ثلاث منهن يمثلن العاصمة وواحدة تمثل محافظة ساحلية وأخرى محافظة حدودية ، وجميعهن سبق لهن الترشيح عدة مرات .

كما أصدر رئيس الجمهورية قرارا بتعيين عشرة أعضاء من بينهم أربعة نساء ويلاحظ ان النساء المعينات جميعهن من ممارسات العمل التطوعي الى جانب أعمالهن وان ثلاثة منهن حاصلات على درجة الدكتوراة وواحدة على درجة الماجستير ، كما انهن تبوأن مراكز مرموقة ومنفتحات على الثقافات الاخرى بحكم التعليم والعمل . كما قامت الباحثة في هذا المحور بالمقارنة بين وضع المرأة في البرلمانات العربية فى الوقت الحالى

والفترات الماضية .

وفى الجلسة الثانية تم عرض دراستين ، ففى الاولى التى قدمها د . على الصاوى عن " المرأة وانتخابات مجلس الشعب : حالة دائرة امبابة " وكان هذا البحث عبارة عن تقرير ميدانى عن العملية الانتخابية فى الدائرة المعينة يسعى الى معالجة امرين اساسيين هما مراجعة المقولات السائدة حول عزوف المرأة عن المشاركة فى الحياة العامة ولاسيما الترشيح وخوض الانتخابات البرلمانية ، ثم استكشاف خصوصية المرأة فى العملية الانتخابية فى الدائرة محل الدراسة ، سواء من ناحية ادارة ومضمون وآليات الحملة الانتخابية ، او من حيث ادراك الناخبين فى تلك الدائرة لاداء المرأة الانتخابى وتوقعاتهم بشأن فرص نجاحها .

ومن هذا المنطلق تناول الباحث خمسة محاور رئيسية هى :

أ - التعريف بالدائرة محل الدراسة والاشارة الى الظروف الاقتصادية والاجتماعية بها واهم اسباب اختيارها كدراسة حالة .

ب - رصد وتحليل المكون الانسانى فى التمثيل النيابى للدائرة عبر الخمس والعشرين سنة الماضية (١٩٧٥ - ١٩٩٥)

ج - توصيف خريطة المرشحين فى الدائرة واستعراض نتائج المقابلات مع عينة من هؤلاء المرشحين للتعرف على مدركاتهم بشأن الدور السياسى للمرأة

د - دراسة الحملة الانتخابية للمرأة المرشحة من نواح متعددة

هـ - تحليل اراء عينة من الناخبين بصدد التمثيل النيابى النسائى للدائرة ، وتوقعاتهم بشأن فرص فوز المرشحات فى الدائرة .

و - تحليل نتائج الانتخابات فى الدائرة .

وقد توصل الباحث الى نتيجة مؤداها أن هناك ندرة فى ترشيح الاحزاب للمرأة خلال الانتخابات الاخيرة .

أما الدراسة الثانية فقد قدمها د . محمد سعد ابو عامود بعنوان " دور المرأة وانتخابات مجلس الشعب : حالة دائرة العطارين واللبان " وقد اهتم البحث بالتعرف على رؤية الناخبين لدور المرأة ومدى أهميته فى العملية الانتخابية كمرشحة وكناخبة ، اضافة الى رؤية المرشحات للناخبين وقضايا المرأة وقضايا الدائرة والحملة الانتخابية للمرأة وقد قام الباحث بذلك كله من خلال البحث الميدانى عبر تصميم استمارة للبحث تم تطبيقها على عينة من خمسين ناخبا فى نطاق الدائرة ومن كافة مناطقها ، كما تم عمل لقاءات مباشرة مع المرشحات ومتابعة نشاطهن الانتخابى وحملاتهن الانتخابية متابعة ميدانية وقد تناول الباحث العناصر الاتية :

أ - التعريف بالدائرة .

ب - خصائص الدائرة المعنية .

ج - الناخبون بالدائرة ورؤيتهم لمشاركة المرأة فى العملية الانتخابية .

د - المرشحون فى الدائرة .

هـ - رؤية المرشحات للناخبين فى الدائرة المعنية .

و - المرشحات وقضايا المرأة فى الدائرة .

ز - الحملة الانتخابية للمرشحات فى الدائرة المعنية .

ح - نتيجة الانتخابات فى الدائرة والتى اسفرت عن فوز سيدة بمقعد فى مجلس الشعب عن الدائرة .

وقد اعقبت هذه الجلسة حلقة نقاش برئاسة د . على الدين هلال الذى ذكر بأن تاريخ الامة في النهاية هو نتاج حركة المجتمع وقد تحدث في هذه الجلسة اربع مرشحات اثنتان منهن حصلن على مقاعد فى مجلس الشعب واثنتان منهن لم تفوزا فى الانتخابات وجميعهن اكدن على ضرورة الاهتمام بتعليم المرأة وتثقيفها وزيادة وعيها السياسى .



إشراف د . نهى المكاوى

المستعمرون الامريكان : من التبشير الى الخارجية الامريكية

THE ARABISTS, The Romance of an Americain elite, Robert D. Kaplan, Free Press, New York, 1995

يقع هذا الكتاب في ٣١٢ صفحة من تأليف الكاتب الأمريكى روبرت كابلن الذي إعتمد في دراسته لظاهرة الإستعراب الأمريكى على خط فكري قائم على أساس المزج بين التاريخ والسياسة من خلال سرد تجارب مجموعة من المستعربين الأمريكيين منذ منتصف القرن الماضى .وقد حدد الكاتب مفهومه للمستعربين بأنهم النخبة الأمريكية التي إهتمت بدراسة العالم العربى وثقافته ولغته وميزهم عن المستشرقين بالقدرة على التحليل وربط الأحداث دون مجرد النقل - وينقسم الكتاب إلى أربعة أقسام رئيسية تعالج تاريخ المنطقة العربية الحديث والمعاصر من وجهة النظر الأمريكية .

يفرد المؤلف القسم الأول من كتابه لوصف الإرهاصات الأولى للتوجه الأمريكى نحو العالم العربى أولاً من خلال كتابات الرحالة والمستشرقين ثم حركة التبشير التي تعرض لها الشرق الأوسط في النصف الأول من القرن التاسع عشر والتى يعتبرها أول إحتكاك حقيقى بين الأمريكيين والعرب .

كانت البداية في بيروت عام ١٨٣٦ في ظل الحكم المصرى الذي وفر مناخاً من الأمن ساعد المبشرين على أداء عملهم ، فقامت مجموعة من المبشرين الأمريكيين بتأسيس جمعية تبشيرية بروتستانية ركزت على تقديم الخدمات الإجتماعية من تعليم وصحة وبدأت الجالية الأمريكية تحظى بتأييد العرب والإدارة العثمانية مما دفعها نحو صدام مباشر مع المبشرين الفرنسيين الكاثوليك الذين هدفوا إلى تحقيق مكاسب سياسية لبلادهم وربط الطائفة المارونية باللغة الفرنسية والمصالح السياسية لفرنسا .

وقد ساهمت حركة التبشير الأمريكية في إيجاد وعى بأهمية اللغة العربية كلغة أساسية للدراسة فقد ركز المبشرون الأمريكيون في مدارسهم على اللغة العربية التي جعلوها لغة التعليم الأساسية في الكلية السورية البروتستانية عام ١٨٦٦ والتى تحولت بعد ذلك إلى الجامعة الأمريكية ببيروت عام ١٩٢٢ .

وقامت مطابعهم بطباعة العديد من الكتب العربية والمترجمة مما أوجد حركة من الوعى القومى في مواجهة عمليات التتريك التي إتبعتها الدولة العثمانية في ذلك الوقت .فقد كان الأمريكيون يهدفون إلى الإندماج في العالم العربى الذي كانت بيروت أو ولاية سوريا تمثل جزءا مصغرا منه ، فقد أدركوا أن التركيز على اللغة الإنجليزية سيؤدى إلى خلق نخبة عربية منعزلة عن محيطها الأكبر سرعان ما ينتهى بهم المطاف إلى الهجرة للولايات المتحدة الأمريكية ، وقد إستشهد الكاتب على ذلك بما ذكره جورج أنطونيوس فى كتابه الشهير يقظة العرب عن دور المبشرين الأمريكيين في خدمة الصحوة العربية والدعوة إلى القومية العربية.

ومن المحطات التاريخية الهامة في هذا القسم أندلاع الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ بقيادة أشراف الحجاز ، حيث أفرد الكاتب مساحة واسعة لشرح شخصية توماس أدوارد لورنس (لورنس العرب) الذي إختلط لديه دور السياسى برجل المخابرات بالرحالة على حد وصف المؤلف .

وإلى جانب شخصية لورنس وتجربته التي نشرها في كتاب أعمدة الحكمة السبعة عام ١٩٢٦ ، تناول الكتاب تجربة الأمريكى جاك فيلبى مستشار الملك بن سعود حتى عام ١٩٥٥ والسيدة جريتوود التي عملت لصالح المخابرات البريطانية في العراق خلال حكم فيصل الأول بعد إحتلال فرنسا لسوريا .

وبإنتهاء الحرب العالمية الثانية وسياسة العزلة الأمريكية وإتجاه الولايات المتحدة نحو الشرق الأوسط ، بدأ نوع جديد من الإستعراب الأمريكي ممثلا في الدبلوماسيين الأمريكيين المهتمين بشئون العالم العربي وتحول مفهوم الإستعراب من المجالات الإجتماعية والتبشيرية إلى ميدان السياسة والعلاقات الخارجية .

خصص المؤلف القسم الثاني من كتابه لمعالجة تجارب مجموعة من ابرز الدبلوماسيين الأمريكيين الذين عملوا في العالم العربي والموا بلغته وثقافته العربية من أمثال لوى هندرسون وكارلتون كون وبيل ستولزفوس ثم تالكوت سيلى وريتشارد أندرلند وديك باركر ، وقد إشتركوا جميعاً في إنجذابهم إلى تعقيدات النزاع العربي الإسرائيلي إلى الحد الذي أثر على حياتهم العملية مثل هندرسون الذي ابعد عن مكتب الشرق الأدنى كسفير لبلاده في الهند ثم أفغانستان تحت ضغط اللوبى الصهيونى لمواقفه المؤيدة للعرب عام ١٩٤٨ .

ومع هزيمة يونيو ١٩٦٧ يرصد المؤلف التحولات في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وتهيأ المسرح لعملية السلام بين العرب وإسرائيل وظهور الحاجة إلى وسيط ولاسيما الولايات المتحدة لعلاقاتها الوثيقة مع إسرائيل وتطلع العرب إلى واشنطن لكى تضغط على إسرائيل لتقدم تنازلات مشابهة لما قدمته عقب عدوان ١٩٥٦ على مصر .

وإزاء السياسات المتضاربة للطرفين أحجمت الولايات المتحدة عن المشاركة بعمق في الدبلوماسية العربية الإسرائيلية طوال فترة رئاسة جونسون .

ومع وصول نيكسون للبيت الأبيض أدخل مجموعة من التغيرات على هيكل السياسة الخارجية الأمريكية لأحكام سيطرته على الجهاز البيروقراطى لوزارة الخارجية فعين صديقه وليم روجرز في منصب وزير الخارجية وأعطى دورا أوسع لمجلس الأمن القومى ووضع على رأسه هنرى كيسنجر مستشار الرئيس للأمن القومى ، وإنعكست هذه التغييرات بالطبع على مكتب الشرق الأدنى والسياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية .

ونتيجة لنظرة الشك التي كانت تنظر بها إسرائيل واللوبى الصهيونى للمستعربين في وزارة الخارجية الأمريكية ، إتجه نيكسون إلى تعيين مساعد جديد للوزير لشئون الشرق الأدنى وجنوبى أسيا وهو جوزيف سيسكو الذي كان من قبل مساعداً للوزير لشئون المنظمات الدولية وكانت معلوماته عن الشرق الأوسط لا تتعدى ما يدور داخل وزارة الخارجية دون أى خبرة سابقة في العالم العربى .

وكان يعاون سيسكو بصورة وثيقة روى أثرتون اولاً كمدير لمكتب الشئون العربية الأسرائيلية ثم كنائب له وكان أثرتون يمثل عنصر الإستمرار والخبرة ويصفه الكاتب بانه أبرز جيله من المتخصصين في شئون الشرق الأوسط والصراع العربى الإسرائيلى ، وكان الإثنان يشكلان معاً ثنائياً ناجحاً في رسم سياسة الشرق الأوسط .

وكان كيسنجر شديد الإنتقاد للأسلوب الذي تتعامل به وزارة الخارجية مع أزمة الشرق الأوسط وكان غير متحمس لمبادرة روجرز الأمر الذي ساهم في إفشالها ورفض الإسرائيليين لها .

وبوصوله إلى وزارة الخارجية ، بدأ كيسنجر يستخدم سياسة خارجية تقوم على أساس الإحباط الكامل للعرب وهو ما إنتقده المؤلف واصفاً تلك السياسة بقصر النظر وإضاعت فرصة منع نشوب حرب جديدة في الشرق الأوسط .

ينتقل الكاتب بعد ذلك ليتابع آثار حرب أكتوبر ١٩٧٣ وظهور مصطلح عملية السلام لوصف جهود الولايات المتحدة لتحقيق سلام بين العرب وإسرائيل وتغيير رؤية كيسنجر للوضع في الشرق الأوسط بعد أن أدرك خطورته على المصالح الأمريكية فبدأ سلسلة من الرحلات للشرق الأوسط عرفت بأسم الدبلوماسية المكوكية لكيسنجر في الشرق الأوسط ، أسفرت عن اتفاق فض الإشتباك الأول والثانى وفتح الطريق أمام تسوية سلمية بين مصر وإسرائيل .

وبجانب التسوية السلمية يتناول الكاتب في هذا القسم من الكتاب أزمة النفط والنتائج المترتبة عليها وأثر التشدد السعودى في إحراج الولايات المتحدة إلى الحد الذي دفع كيسنجر إلى تسريب أنباء صحفية عن خطورة هذا التشدد على النظام السعودى بغرض الإستهلاك العربى المحلى ودفع العرب نحو مزيد من الليونة في مواقفهم التفاوضية .

وطوال تلك الفترة التي قضاها كيسنجر في وزارة الخارجية أدخل على مكتب الشرق الأدنى بالخارجية تعديلات جذرية أدت إلى تغيير طبيعة المكتب والعاملين فيه الذين طالما كانوا موضع نقد أصدقاء إسرائيل في وزارة الخارجية الأمريكية ودوائر الكونجرس والبيت الأبيض .

بعد ذلك يرصد الكاتب التطورات على الساحة اللبنانية منذ قيام التنظيمات الفلسطينية ثم الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ ويسلط الأضواء على موقف الجالية الأمريكية في بيروت من الحرب وتأييدها للفصائل الفلسطينية والتيار القومى في لبنان ضد الفصائل المارونية التي تساندها إسرائيل .

أما القسم الثالث من الكتاب فقد خصص لمناقشة العلاقات العراقية الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران وإنهيار نظام الشاه عام ١٩٧٩ ، حيث بدأت الولايات المتحدة ، التي لم تكن لها من قبل أية سياسة خارجية محددة تجاه العراق ، تتجه نحو فتح قنوات الحوار مع بغداد خاصة في أواخر عهد إدارة الرئيس ريجان ثم إدارة الرئيس بوش التي إتبعت سياسة الباب المفتوح تجاه العراق لكسب ود الرئيس صدام حسين والإستفادة من للقدرات العراقية التي كان من غير الممكن ان تتجاهلها الولايات المتحدة آن ذاك .

ويحلل الكاتب في هذا القسم طبعة النظام العراقي ودوافعه لغزو الكويت في اغسطس ١٩٩٠ وموقف السفيرة الأمريكية في بغداد السيره أبريل جلاسبى وما تردد عن موافقتها على الغزو . ويرى المؤلف أن أبريل جلاسبى رغم خبرتها في الشئون العربية ، إلا أنها لم تكن الشخصية المناسبة للقيام بدور السفير في العراق القائم على أساس حكم بوليسى عشائرى . أضف إلى ذلك ضعف إتصالات السفارة مع الدوائر الحكومية في بغداد والعلاقات

الدائمة بين ابريل جلاسبي والسفير جون كيلي مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى ثم طبيعة الفوضى والسيولة في النظام الدولي بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي .

وفي القسم الأخير من الكتاب يوضح المؤلف طبيعة الجيل الجديد من المستعربين في الخارجية الأمريكية وتبدل المفاهيم التقليدية المساندة للعرب وإختفاء تلك النخبة التي تفهمت الطبيعة العربية وساندت فكرة العروبة ودافعت عنها في دوائر صنع السياسة الخارجية للولايات المتحدة .

وأخيراً يمكن لنا القول أن هذا الكتاب يوضح تطور الرؤية الأمريكية للعالم العربي والتطورات التي مرت به طوال قرن كامل من الزمان حاول الكاتب أن يعالجها بدرجة عالية من الموضوعية والحياد ، كما يمثل مرجعا هاما لدراسة التجارب والخبرات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مما يعطيه قدرا كبيرا من الثراء والأهمية .

عمرو الشربيني

العالم سنة ٢٠٢٠ : القوة والثقافة والثروة

Hamish Mcrae, The World in 2020: Power, Culture & Prosperity, Harvard Business School, London-New York, 1994

يعكف هذا الكتاب على دراسة وإستكشاف مستقبل العالم والقوى والتكتلات الدولية بعد ربع قرن من الآن ، وهي محاولة قام بها من قبل ، العديد من كبار المؤلفين أمثال "بول كيندي" و "فوكوياما" و "توفلر" و "بريجنسكي" . ويركز المؤلف - كما فعل قبله كيندي وبريجنسكي - على الصين باعتبارها القوة الاقتصادية المهيمنة على العالم فى القرن القادم .

وإذا كانت حقائق التاريخ تؤكد أن عوامل الصعود والهيمنة قد تتجمع وتتزاحم فى لحظات تاريخية معينة لتدفع دولة ما - أو أكثر - الى مصاف الدول العظمى .. فإن هذه القوى العظمى ما تلبث أن تتراجع أو تسقط لتفسح المجال أمام قوة أو قوى أخرى مهيأة للصعود الى القمة .

والمؤلف هنا يضع عينيه على حال الولايات المتحدة فرغم كونها مرشحة ضمن رابطة "النافتا" لتكون منطقة نفوذ كبرى في القرن القادم .. إلا أنها - لأسباب داخلية وخارجية - فى حالة سقوط بطيء . وتكفى هنا الإشارة الى تفاقم مديونياتها الخارجية التى تلقى بأعباء ثقيلة على أجيال القرن القادم . ولهذا يتطلب إنعاش الاقتصاد الأمريكي حلولا قاسية .

على أية حال ، فإن الولايات المتحدة ستظل - ولعقود قادمة - المصدر العالمى الأول للتكنولوجيا والقوة العسكرية العظمى على خريطة العالم ، فضلا عن كونها - بخلاف الاتحاد السوفيتى السابق - عملت وتعمل فى ظل نظام ليبرالى تستطيع آلياته تصحيح مساراتها بمرونة شديدة ، دون احتمالات للإنكسار تحت ضغط المتغيرات الدولية . والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة رغم كل مشاكلها لم تقف مكتوفة الأيدى أمام تحديات المستقبل . فأمام التكتلات الآسيوية والأوروبية ، وقعت "اتفاقية التجارة الحرة" لمنطقة أمريكا الشمالية (النافتا) واستطاعت تمرير إتفاقية "الجات" بصيغ وبنود تحفظ مصالحها الإقتصادية والتجارية أمام العالم كله ، فضلا عن كونها تأمل فى الإشراف على إقامة منطقة تجارية حرة سنة ٢٠١٠ مع التكتل الآسيوى وغرب الباسيفيكى تضم كل النمور الصناعية ، على أن تنضم اليها عام ٢٠٢٠ الدول النامية التى نجحت فى هيكلة إقتصادياتها وفقا لآليات النظام الإقتصادى العالمى الجديد . هذا بالإضافة الى أن الولايات المتحدة تعكف على إيجاد الصيغ المناسبة التى تضمن لها تأسيس علاقة متينة مع أوروبا الموحدة ، فى محاولة للخروج من أزماتها الخانقة وضمان استمرارية دورها القيادى فى العالم .

أما بالنسبة للتكتل الآسيوى فسوف يسيطر على ما يقرب من نصف إجمالى حركة التوسع التجارى فى العالم . أضف الى ذلك أن مركز النفوذ فى هذا التكتل - وهو اليابان - فى طريقها الى تعزيز دورها السياسى على المستوى العالمى ، حيث تطالب بمقعد دائم فى مجلس الأمن .

ويرصد المؤلف مؤشرات صعود قوة آسيوية عظمى تتطلع لقيادة العالم وهى الصين ، التى ينمو اقتصادها سنويا بمعدلات مذهلة (١٣-١٤٪) ويتحدث عن قرب ولادة "الصين

العظمى" والتى تطوق تحت مظلتها جمهورية الصين الشعبية وتايوان وهونج كونج (التى ستعود الى بكين عام ١٩٩٧) .

هذه الصين الجديدة إذا ما نجحت قيادتها السياسية فى استثمار نجاحاتها واستئصال مصادر الفساد وحل مشكلاتها الأيديولوجية ، فسوف تصبح ماردا إقتصاديا بمعنى الكلمة . وإذا أضفنا الى العنصر الإقتصادى العنصر البشرى والقوة العسكرية "النووية" لأصبحت الصين مرشحة – كما يرى المؤلف – لأن تصبح قوة عظمى مهيمنة فى القرن القادم .

ويشير المؤلف الى أن الصين تمثل أبرز حالة فصام "شيزوفرينيا" فى العالم . فلم يستطع أى نظام النجاح فى الإندفاع فى اتجاهين متناقضين : إقتصاد رأسمالى وسياسة "شيوعية" . ويضيف أن الولايات المتحدة – وميزانها التجارى مع بكين يميل لصالح الأخيرة بنحو ٢٧ مليار دولار – أصبحت قلقة جدا بشأن الصعود الصينى ، حتى أن سياستها الآسيوية الخارجية أصبحت ترسم داخل حجرات المتخصصين فى الشئون الصينية خاصة . كما أن سياسة الولايات المتحدة تجاه التنين الصينى أصبحت تقوم على ترويضه بدلا من إستفزازه بالحديث عن حقوق الإنسان ، وإدخاله فى شراكة إقتصادية وتجارية استراتيجية .

وفيما يتعلق بأوروبا فإن المؤلف يرى أن وضعها المستقبلى يرتبط أساسا بمدى نجاح مشروعها الوحدوى فى مواجهة التحديات التى تواجهه مثل معاهدة ماستريخت ، واستيعاب دول شرق ووسط أوروبا . وهذا التحدى الإندماجى لن يكون سهلا على الإطلاق ، إذ تظل أوروبا عاجزة حتى الآن عن إيجاد صيغة عملية وفعالة لملء الفراغ السوفيتى ، ومساعدة الدول التى تمخضت عن تفكك الاتحاد السوفيتى فى التغلب على مشكلاتها ، ولاسيما روسيا التى ستتركز معركتها القادمة على إعادة هيكلة اقتصادها ودفع معدلات النمو والإنتعاش الاقتصادى . ويشير المؤلف الى أن مظاهر الجريمة المنظمة والفساد والإنحلال والتدهور الاقتصادى ، كل هذه المظاهر التى ظهرت على الساحة الروسية بعد الحقبة الجورباتشوفية ، ستظل أعراضا مؤقتة ترتبط بعناصر وآليات فترات التحول، ومتى استطاعت موسكو الخروج من هذه الحالة العارضة ، فإنها ستكون قادرة على فرض نفسها كقوة إقليمية ودولية كبرى . إلا أن هذه المهمة الإصلاحية – فى نظر المؤلف – تبدو صعبة ومعقدة .

وبطبيعة الحال فإن التحولات المستقبلية للنظام الإقتصادى العالمى سوف تنعكس بالسلب على دول العالم المتخلف كضحايا لمثل هذه التحولات . فالنمو الاقتصادى فى هذه المجتمعات سوف يرتبط بالضرورة بعناصر الإستقرار والتنظيم والتكيف . ولما كانت هذه العناصر شاحبة تماما داخل هذه المجتمعات الفقيرة ، فليس من المنتظر لا فى سنة ٢٠٢٠ ولا فى غيرها – على الأقل فى المستقبل المنظور – أن تحقق هذه الدول ما تصبو اليه ، فهى تشهد بفضل نظمها الديكتاتورية وبيروقراطياتها المترهلة وفسادها الهيكلى حالة من العجز عن التحرك للأمام ، إن لم تكن تتراجع الى الوراء فى ظل تقدم الآخرين . وتكتمل الدائرة بتورط أنظمة هذه الدول فى مقاومة عمليات التكيف مع آليات الإقتصاد العالمى ، وبالتالى فإنها تنزلق بالضرورة الى أوضاع خانقة من المديونية المتراكمة والفقر المدقع والتذمر المتصاعد . وحتى بالنسبة للدول التى بدأت فى تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلى والتكيف فإنها تعانى الكثير من الآثار الجانبية لهذه البرامج، وهى فى بعض الحالات آثار غير محتملة.

ويرى المؤلف أن الإقتصاد العالمى القائم على ذوبان الحدود وحركة الشركات عابرة القارات ، لابد أن يعيد تصنيع العلاقة بين الشمال والجنوب فى إتجاه دمج هذا الأخير فى المنظومة الإقتصادية العالمية ، وفى هذا الإطار ، فإن اسقاط الديون أو فوائدها عن دول الجنوب ، يمكن أن يضع هذه الدول عند أولى الخطوات الفعالة للإصلاح الإقتصادى ، فليس من صالح القوى الإقتصادية الكبرى أن تخرج دول الجنوب من المعادلة الإقتصادية العالمية ، وتعتبر الصين نموذجا لذلك ، فثقلها الديموجرافى مع إرتفاع متوسطات الدخول بين سكانها جعلها سوقا عالمية واسعة لمنتجات الدول الأكثر تقدما وهكذا يصبح إدخال الدول الفقيرة والمتوسطة النمو فى اللعبة الإقتصادية العالمية إحدى وسائل الدول الكبرى لزيادة قوتها الإقتصادية فى النظام العالمى .

ع ٠ ص

مؤلفات أجنبية حديثة

■ **نظم حكم ونظرية سياسية :**

Axel Honneth The Struggle for Recognition: The Moral Grammar of Social Conflicts, Cambridge: Polity Press, 1995, 248pp.

نظرية أخلاقية لفهم الصراعات الإجتماعية :

عمل جاد لأستاذ العلوم الإنسانية بجامعة برلين الحرة المانيا يقدم فهما جديدا لطبيعة وآليات الصراع الإجتماعي الذى يعرفه الكاتب بالصراع من أجل إثبات الذات وحيازة اعتراف الآخر . يتناول الأستاذ هونث أفكار هيجل وماركس وسارتر مكونا منظومة للصراع الإجتماعي تعتمد على ثلاثة أنماط من الإعتراف بالآخر . أولها الحب ، وثانيها إعطاء الآخر حقوقا رسمية ، وثالثها التضامن مع الآخر . ويقابل كل من هذه الأنماط نمطا مضادا لعدم الإعتراف أولها استخدام القوة ثم سلب الحقوق ثم تهميش الآخر . بهذه المنظومة يقدم لناالكاتب فهماللصراع يجمع بين النظرية الإجتماعية والفلسفة الأخلاقية.

Clause Offe Modernity and the State, Cambridge: Polity Press, 1996, 176 pp.

الحداثة والدولة :

دراسة هامة لأحد علماء المجتمع المشاهير بجامعة بريمان الألمانية . يتطرق الكاتب للنظريات المعاصرة لمفهوم الدولة خاصة فى شكلها الإشتراكى الديمقراطى وفى مفهوم الشرعية داخل المجتمعات الحديثة الغربية الرأسمالية قراءة هذا الكتاب واجبة على من يريد أن يتعرف على اتجاهات علم السوسيولوجية منذ الثمانينات .

Adrian Leftwich, ed. Democracy and Development, Cambridge: Polity Press, 1995, 300 pp.

الديمقراطية والتمية :

تتعرض هذه الدراسة الى العلاقة بين النمو الاقتصادى والتحول الى الديمقراطية . لقد إزدادت فى حقبة الثمانينات والتسعينات الأصوات التى نادت بوجوب التحول الديمقراطى كشرط أساسى للتنمية الاقتصادية ، وعليه فقد بنيت العديد من المؤسسات الدولية سياساتها للإقراض على شرط التحول الى الديمقراطية .

يقوم فى هذاالعمل عدد من الباحثين بدراسة مجموعة من الدول للتعرف على مدى حتمية شرط الديمقراطية للتنمية معلنين تشككهم فى امكانية التحول الى الديمقراطية أثناء عمليات التنمية ، وهذاعلى أثر دراساتهم لكل من الهند والصين وكوريا الجنوبية وشيلى وجنوب أفريقيا .

Monsterrat Guibernau, Nationalism: A New Approach, Cambridge: Polity Press, 1995, 240 pp.

القومية :

يقوم أستاذ علم السياسة بجامعة وارويك الإنجليزية بمقارنة ظاهرة القومية المعاصرة بمثيلاتها فى عصور سابقة شارحا عوامل التشابه والتميز بينهم . يقدم لنا الباحث فى نهاية دراسته فهما للقومية المعاصرة مبنى على علاقتها الوثيقة بظاهرتين معاصرتين هما : أولا العالمية فى الإتصال وآثارها على تعريف الذات ، وثانيا ، التعارض فى النظام الدولى قوميات بلا دول ودول متعددة القوميات مما يزكى الإصرار على الهوية وتضخيم الذات القومية .

Anthony Smith, Nations and Nationalism in a Global Era, Cambridge: Polity Press, 1995, 204 pp.

القومية فى عصر العالمية :

عمل ثان يركز بدوره على ظاهرة القومية المعاصرة لكاتبه أستاذ السياسة بجامعة لندن للإقتصاد . يرى الكاتب أن هذه الظاهرة هى رد فعل طبيعى للاتجاه الى العالمية التى تتمثل فى علاقات اقتصادية تتحدى حدود الاقتصاد القومى وفى علاقات ثقافية تتمثل فى شبكة معلومات تتحدى بدورها حدود الدول السياسية . يؤكد الأستاذ سميث على استمرار التيار القومى لأنه يعطى لأصحابه احساسا بالأمان داخل حدود ثقافية معروفة ومألوفة يواجهون بها خطر المجهول العالمى .

■ **علاقات دولية :**

Serge Latouche, The Westernization of the World, Cambridge: Polity Press, 1995, 240 pp.

تغريب العالم :

يتعرض الكاتب الفرنسي جامعة باريس لنفس الظاهرة التى يسميها الآخرون "العالمية" ويفضل لاتوش أن يطلق عليها "التغريب" فى دراسة نقدية يتهجم لاتوش على المبادىء التى بنيت عليها الحضارة الغربية وأهمها التقدم التكنولوجى والتحكم فى الطبيعة والإعتقاد بعالمية المبادىء والأهداف معلنا أن الحضارة الغربية لم تعد على العالم إلا بالدمار البيئى والأزمات الإقتصادية واختزال الثقافات الأخرى وطمس ملامحها . أخيرا يتوقع لاتوش أن تزداد حالات الرفض لنمط التنمية الغربية من قبل شعوب الجنوب.

David Held, Democracy and the Global Order, Cambridge: Polity Press, 1995, 330 pp.

الديمقراطية والنظام العالمى الجديد:

يتميز النظام العالمى الجديد بالتعقد والتعدد فأطرافه المختلفة مفتوحة الحدود متشابكة العلاقات السياسية منها والاقتصادية وهو مايستدعى على حد قول كاتب هذا العمل تعريفا جديدالعملية الحكم والمشاركة . يقترح الكاتب - على سبيل المثال - إصلاح نظام الأمم المتحدة لتتحمل هذه المنظمة أعباء جديدة فى الحكم والمشاركة العالمية . كذلك يتبنى الكاتب فكرة البرلمانات الإقليمية حتى تشارك فى عمليات التشريع فى حالات تتطلب قرارات وحلولاتتعدى حدود وصلاحيات البلد الواحد . ويحبذ الكاتب الإعتماد المتزايد داخل البلد القومى على التشريع وصناعة القرار على مستوى المصنع والحى والبلدية .

Barrie Axford, The Global System: Economics, Politics, and Culture, Cambridge: Polity Press, 1995, 240 pp.

الإقتصاد . السياسة . الثقافة . فى النظام العالمى الجديد:

دراسة لظاهرة العالمية فى أشكالها المختلفة السياسية والإقتصادية والثقافية يتطرق فيها أستاذ السياسة بجامعة أكسفورد بروكس الى طبيعة العالمية وأشكالها المختلفة وأثارها على احتمالات التعاون بين الدول فى القرن المقبل . يتحرك الكاتب فى إطار نظرى مبتكر يستخدم فيه النظرية البنيوية ونظرية المؤسسات . يضع الكاتب يده على اتجاه مثير يستخدم البعد الثقافى المحلى للتأثير على مؤسسة عالمية الطابع ويعطى مثالا على ذلك بالبنوك الإسلامية ، ثم يتعرض للإتجاه المضاد وهو الذى يستخدم أساليب وآليات عالمية الطابع للتأثير فى الأفكار والاتجاهات المحلية بل والفردية . والمثل الذى يسوقه الكاتب هنا هو نظم المعلومات الألكترونية وشبكات الكمبيوتر المرتبطة بها .

I.M.D. Little & R. Cooper, Boom, Crisis & Adjustment: The Macroeconomic Experience of Developing Countries, New York: Oxford University Press, Washington: The World Bank, 1993.

الأزمات والإصلاحات الإقتصادية فى العالم النامى :

يتعرض كاتب هذا العمل الى ثمانى عشرة دولة من دول العالم النامى شارحين كيف تعاملت تلك الدول مع حقبة السبعينات التى شهدت سلسلة من الأزمات الإقتصادية على أثر الارتفاع المفاجىء فى أسعار البترول مما تسبب فى موجات من الكساد وفى أزمة ديون حادة . أكد المشاركون فى هذا العمل على عدم وجود علاقة مباشرة بين الصدمات التى تعرض لها الإقتصاد العالمى من ناحية وبين اقتصاديات العالم النامى من ناحية أخرى خاصة فى الحقبة اللاحقة أى فى الثمانينات . وبقياس معدلات النمو والتضخم فى دول انتعش فيها الإقتصاد فى السبعينات كحالة نيجيريا والمكسيك وفى دول تأزم اقتصادها فى نفس الفترة اتضح أن انتعاش اقتصاد نيجيريا والمكسيك لم يؤد الى قوة اقتصادية ملحوظة للدولتين فى الثمانينات . وبذلك يخلص هذا العمل الى أن نجاح الإقتصاد النامى بغض النظر عن الأزمات المؤقتة يترتب على عاملين أساسيين وهما ادارة مالية حازمة حتى فى حالات الإنتعاش وسرعة فى رسم السياسات الاقتصادية وفى تعديلها كما تستدعى التغيرات المؤقتة والمتقلبة دائما .

Janne Nolan, Global Engagement: Cooperation and Security in the 21st Century, Washington: The Brookings Institute, 1994.

الأمن والتعاون فى القرن الحادى والعشرين :

دراسة لطبيعة مشاكل الأمن والأبعاد الإستراتيجية الجديدة فى النظام العالمى المعاصر ما بعد الحرب الباردة يشارك فيها عدد كبير من العاملين فى الإدارة الأمريكية الحالية إدارة كلينتون . تتلخص مقولة المشاركين فى أن النظام العالمى الجديد يتطلب آلية جماعية لفض المنازعات تتعاون من خلالها مجموعات من الدول ولا تنفرد فيها دولة واحدة بالتدخل لحل النزاعات وإن كان الأمر يستدعى أحيانا وجود دولة قادرة على اتخاذ القرار السريع .

■ الشرق الأوسط :

Yitzak Nakash, The Shiis of Iraq, Princeton: Princeton University Press, 1994.

شيعة العراق :

يحاول الكاتب من خلال دراسته لشيعة العراق أن يظهر اختلاف الشيعة فى العراق عنهم فى إيران . يتعرض الكاتب لتاريخ الشيعة منذ القرن التاسع عشر مؤكدا أنه لا يوجد أى تعارض بين تمسك الشيعة بشيعتهم وولائهم لعروبتهم ولدولة

العراق ، فقد طالبوا كما يوضح الكاتب بدولة عراقية مستقلة فى بداية القرن العشرين مؤكدين تفردهم واختلافهم مع شيعة ايران . وقد تجلى ولاء الشيعة العراقية لعروبتهم أثناء حرب الخليج الأولى وما خلافهم مع صدام حسين إلا خلاف على طبيعة حكم صدام حسين لا على هويتهم وانتمائهم للعراق .

Elie Salem, Violence and Diplomacy in Lebanon: The Troubled Years 1982-1988, New York: I.B. Tauris, 1995.

العنف والدبلوماسية فى لبنان :

فى عمل أقرب الى المذكرات الشخصية يتناول وزير خارجية لبنان السابق سنين العنف منذ الغزو الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ وحتى عام ١٩٨٨ بدبلوماسية واضحة فيتناول أسباب تردى الأوضاع فى تلك الحقبة بموضوعية جمعت مابين الأطراف الخارجية والداخلية دون أن تحدد حقيقة هذه الفترة وأهم أطرافها . ومع ذلك فالكتاب يتضمن مواقف ورؤى لا يعلم بها إلا الخاصة المقربون لصانع القرار اللبنانى .

Robert Vitalis, When Capitalists Collide: Business Conflict and the End of Empire in Egypt, Berkeley: University of California Press, 1995.

حين يختلف الرأسماليون :

دراسة للنخبة الرأسمالية فى مصر فى الفترة من ١٩٢٠ وحتى ١٩٥٠ . تعيد هذه الدراسة قراءة التاريخ المصرى من منظور ماركس معلنة الشك فى صلاحية مفهوم البرجوازية الكومبرادورية ومفهوم البرجوازية الوطنية . وفى النظرية القائلة بأن كينونة القائمين على المشروع الصناعى الرأسمالى لها أكبر الأثر على اتجاه وقوة السياسة الوطنية . يرى الكاتب أن الصراع فى مصر قبل ١٩٥٢ لم يكن بين نخبة رأسمالية مصرية وأخرى أجنبية أو بين نخبة رأسمالية وطنية وأخرى متعاونة مع الأجانب كومبرادورية بقدر ما كان صراعا داخل النخبة الرأسمالية المصرية بجناحيها المصرى الجنسية والمصرى الإقامة الجاليات الأجنبية المقيمة فى مصر .

ورغم جدية هذا العمل كبحث تاريخى تحليلى إلا أنه يتضمن نقطة ضعف أساسية فى تناوله للأفكار الوطنية التى تبناها بعض من رأسمالى مصر أمثال طلعت حرب . يغفل الكاتب الكثير من هذه الأفكار ويتعامل مع بعض منها وكأنها أفكار غير جادة أطلقها أصحابها للدعاية .

Augustus Richard Norton ed. Civil Society in the Middle East, Vol. 1 New York: E.J. Brill, 1995.

المجتمع المدنى فى الشرق الأوسط :

فى محاولة منه لتفهم خصوصية الشرق الأوسط التى تتلخص فى تأخره عن اللحاق بركب الديمقراطية يؤكد ريتشارد نورتون الباحث الأمريكى النشيط فى مجال الديمقراطية الشرق أوسطية أن سر هذا التأخر فى ضعف المجتمعات المدنية فى المنطقة لا فى سلطوية الثقافة السياسية ولا فى الثقافة الدينية . يقوم نورتون فى هذا الكتاب بتجميع عدة دراسات لمصر وفلسطين وسوريا وتونس والكويت والأردن تضمنها مشروع بحثى استمر لعدة سنوات وركز على مؤسسات المجتمع المدنى بالشرق الأوسط .

Graham Fuller, A Sense of Siege: The Geopolitics of Islam and the West, Boulder: Westview Press, 1995.

السياسة الجغرافية لعلاقة الإسلام بالغرب :

حاول الكاتبان الباحثان بمؤسسة راند الأمريكية المحافظة أن يصححا بعض الأخطاء عن علاقة الاسلام بالغرب مؤكدين على أن معظم بؤر الصراع فى الشرق الأوسط تنطوى على صراعات بداخل معسكر الإسلام حيث تتعدد فيه الأفكار والبرامج والولاءات ، بينما تقل بالمقارنة بؤر الصراع بين الإسلام والغرب .

تتميز هذه الدراسة القصيرة بالعقلانية والهدوء فى تناولها لموضوع الإسلام السياسى واحتمالات وصول بعض الحركات الإسلامية المعارضة للحكم فى المستقبل . يؤكد الباحثان على أن أفضل الطرق لتفادى حرب باردة بين الغرب والعالم الإسلامى هى فى التعامل مع الإسلام السياسى ومحاولة اقناع بعض عناصره بجدوى الإصلاح لا الثورة.

■ آسيا :

Michael Swaine, China: Domestic Ghange and foreign Santa Monica: Rand, 1995.

السياسة الخارجية والتحولات الداخلية فى الصين :

أحد منشورات مؤسسة راند الأمريكية تحدد ثلاثة تيارات رئيسية داخل مؤسسة صنع القرار الصينى وهى : التيار الواقعى الذى يعترف بوجود أسباب للعداء مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكنه يرى ضرورة التعاون مع الغرب والتيار المحافظ الذى يركز على أسباب العداء ويتخوف من النوايا الأمريكية والتيار الليبرالى الذى يحبذ بشدة الإنفتاح على الغرب وتوطيد العلاقات الإقتصادية معه . يوصى هذا المنشور كلا من الكونجرس وإدارة كلينتون بتحسين علاقاتهما مع الصين من خلال الأفراد ورجال الأعمال والمؤسسة العسكرية دون التركيز على المواضيع التى قد تثير شكوك التيار المحافظ .

Barnett Rubin, The Fragmentation of Afghanistan: State Formation and Col-

lapse in the International System, New Haven: Yale University Press, 1995.

تفكك أفغانستان :

دراسة جيدة تحاول التعرف على تاريخ أفغانستان وحاضرها المضطرب من خلال تحليل موضوعي لآثار الصراع الأمريكي السوفيتي على الأوضاع الأفغانية بعد ١٩٧٨ . نجح الكاتب في إضعاف المقولة السائدة والتي تفهم السياسة في أفغانستان على أنها سياسة تفكك تقودها مجموعة مجاهدين اعتادوا الحرب والخديعة كما اعتادوا الصراع مع الغير ومع بعضهم البعض .

أفريقيا :

Crawford Young, The African Colonial State in Comparative Perspective, New Haven: Yale University Press, 1995.

تاريخ الإستعمار من منظور مقارن :

دراسة لأحد أهم الخبراء الأمريكيين في الشئون الأفريقية تتطرق لموضوع نظم الحكم السلطوية والتاريخ الإستعماري في أفريقيا . يقوم الكاتب بمقارنة التجربة الإستعمارية في أفريقيا بمثيلاتها في أماكن أخرى من العالم معتمدا على الحديث من نظريات الدولة والمجتمع المدني مستخلصا أن التاريخ الإستعماري في أفريقيا قد ترك خلفه تركة مدمرة من التفكك وسلطوية الحكم - تلك التركة التي لن تتحرر منها أفريقيا إلا بالتنظير والتطبيق لتعريفات جديدة للدولة تخص أفريقيا وتناسب تركتها .

Angelique Haugerud, The Culture of Politics in Modern Kenya, New York: Cambridge University Press, 1995.

ثقافة السياسة في كينيا :

دراسة للنظام السياسي والثقافة السياسية الكينية تعتمد فيها الكاتبة على نظريات علم الأنثروبولوجيا المعاصرة وتحاول بقدر من النجاح أن تعيد النظر في كل ما كتب عن قصة النجاح الإقتصادي الكيني . فبدلا من تفسير نجاح بعض المنتجين الزراعيين بالرجوع الى التحليل الليبرالي رأت الكاتبة أن التفسير الأمثل يكمن في دراسة الثقافة الشعبية وعلاقة القوة بين كبار وصغار المنتجين الزراعيين من خلال تحليل أنثروبولوجي للأغاني الشعبية والحكايات والمسرحيات التي يتناقلها ويشاهدها سكان إقليم أمبو الأوسط .

Archie Mafeje & Samir Radwan, Economic and Demographic Change in Africa, Oxford University Press, 1995.

الإقتصاد والسكان في أفريقيا:

دراسة لآثار الزيادة السكانية الهائلة على الإقتصاد الأفريقي . يتعقب الكاتبان عواقب الزيادة السكانية وأهمها الهرم الديموجرافي في كل دولة وأثره على سوق العمالة والإنتاجية ، القطاع الزراعي وقدرته على مواكبة الطلب ، النمو الحضري وعلاقته بتوزيع الدخل وصورة الفقر في أفريقيا .

■ **دور النشر التي وردت بهذا العدد:**

E.J. Brill, Fax.: 001-203-966-4329. -
- Polity Press, Polity Press 108 Cowley Road, Oxford, OX4 1JF, U.K., Fax.: 44-0865 791347.
- University of California Press, 2120 Berkeley Way, Berkeley CA 94720, USA, Fax.: 011-800-999-1958.
- Yale University Press, 92A Yale Station, New Haven CT 06520, USA, Fax.: 001-203-432-0948.
- I.B. Tauris, 257 Park Avenue South, New York, NY 10010, USA, Telephone: 1-800-221-7945.
- Rand Corporation, 1700 Main Street, P.O. Box 2138, Santa Monica, CA, 90407-2138, USA.
- Westview Press, 5500 Central Avenue, Boulder, Colorado, 80301-2877, USA, Fax.: 1-303-4493356.
- Cambridge University Press, Edinburgh Building, Cambridge CB2 2RU, U.K. Oxford University Press, 8 The Gallery, 95 Gloucester Green, Oxford OX1 2DF, U.K., Tel.: 0044-1865-242913.
- Princeton University Press, John Wiley & Sons, Ltd., Distribution Center, 1 Oldlands Way, Gognor Regis, West Sussex PO22 9SA, U.K., Fax.: 0044-1-243-820250.
- The Brookings Institute, 1775 Massachusetts Ave., N.W., Washington D.C. 20036 USA, Fax.: 001-202-797-6195.

دكتورة ٠ن ٠م

مؤلفات عربية حديثة

□□ سلامة احمد سلامة (محرر) وآخرون ، الشرق اوسطية : هل هى الخيار الوحيد؟ ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٩٦ □□

صدر حديثا عن مركز الأهرام للترجمة والنشر كتاب الشرق أوسطية : هل هى الخيار الوحيد ؟ والكتاب يشترك فى تحريره نخبة من ذوى الرأى والفكر من المثقفين السياسيين والخبراء والأكاديميين العرب .

ويثير الكتاب عراكا حاميا فى الدوائر السياسية والفكرية والأكاديمية بين المعارضين الذين يرونها شرا مستطيرا والمؤيدين الذين يعتقدون أنها تحقق الخير للجميع والبراجماتيين الذين يتخذون منها موقفا وسطا ، فلا يرفضونها من أساسها ، ولا يقبلونها كما هى ويرون أن بإمكان العرب أن يحصلوا رغم بعض التحفظات على منافع ملموسة إذا هم عرفوا كيف يتعاملون بذكاء واقتدار مع ما يطرأ على المنطقة من تحولات .

ومن خلال مقاله الإفتتاحي (الشرق أوسطية بين الفرض والرفض) يستخلص أ. سلامة أحمد سلامة أهم الإتجاهات والمواقف والدروس المستفادة من آراء المشاركين ويطرح بدوره رؤيته الخاصة حول ملابسات فكرة الشرق أوسطية ويسجل عدة ملاحظات تكشف عن مدى السيولة والمراوغة التى تتميز بها الأوضاع الراهنة فى الشرق الأوسط ومنها الملاحظة التى تتعلق بالجهود التى تبذل لإقامة منطقة تعاون متوسطية بين دول الاتحاد الأوروبى (١٥ دولة) ومجموعة من دول جنوب البحر المتوسط (١٢ دولة) ويقع معظم إن لم يكن كل هذه الدول الأخيرة فى نفس نطاق مشروع الشرق أوسطية مما يكشف عن وجود مشروعين أو خيارين متنافسين ، لكل منهما رهاناته وأهدافه والقوى الكبرى التى تسانده .

وتوالت بعد المقال الإفتتاحي عشر مقالات تحمل رؤى ووجهات نظر مختلفة ومتعارضة حول الشرق أوسطية تمثل ما يدور فى مختلف الدوائر السياسية والفكرية والأكاديمية بالمنطقة . ويحتم السياق الطبيعى أن يقدم الكتاب خلفية كافية عن مفهوم الشرق أوسطية : أصولها وتطوراتها . وتحقق هذا فى مقال د. أسامة الغزالى حرب حيث قدم عرضا منهجيا لتعريف هذا المصطلح وكيف تطور منذ نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين فيقول إن إحدى السمات المشتركة للغالبية الساحقة من الدراسات حول الشرق الأوسط هى صعوبة تحديد تعريف الشرق الأوسط كمنطقة جغرافية محددة. ورغم أن التحديد الدقيق للبلاد الداخلة فيه أو البلاد الخارجة عنه هو مسألة خلافية يميز الباحث بين دول تتفق حولها الآراء على أنها تدخل فى الشرق الأوسط وبالتالى تشكل منطقة القلب منه . أما خارج هذا الإطار فيمكن التمييز بين دول تشكل الحلقة الخارجية المحيطة بالقلب ، ثم دول هامشية تختلف الآراء بشدة حول إدماجها أو عدم إدماجها فى الشرق الأوسط .

والثابت أنه كانت هناك - حتى ما قبل عام ١٩٤٨ - ثلاثة مصادر للأفكار الشرق أوسطية :

- مصدر أوروبى أمريكي يستهدف الحفاظ على المصالح الأوروبية الأمريكية فى المنطقة وحمايتها .
- ومصدر يهودى يتواكب مع جهود زرع اسرائيل فى المنطقة بهدف إدماجها فيها وتقليل العداء المحتمل لها .
- وأخيرا مصدر عربى كانت أفكاره تدور فقط حول المناطق العربية من الشرق الأوسط تحت لواء الوحدة العربية وفى إطار جامعة الدول العربية.

غير أنه بقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ سقطت الفواصل بين المشروعين اليهودى والأوروبى - الأمريكى ليحكمها تصور واحد . ومع تداعيات الصراع العربى الإسرائيلى أخذت المواجهة تتبلور بين المشروعين : المشروع الشرق أوسطى الشامل الذى يتبناه اليهود والأوروبيون والأمريكيون ، والمشروع العربى الذى قدر له (خاصة بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو فى مصر وتبلور الزعامة الناصرية) أن يستقطب مشاعر الشعوب العربية ويلهب حماسها للوحدة العربية .

ويقتضى الترتيب المنطقى بعد هذه الخلفية التاريخية العاملة تقديم وجهة نظر فلسطينية السيد / أحمد على قريع ويبدى فيها موقفا متفائلا من سوق الشرق الأوسط ، ويرى أن الفلسطينيين ليس لديهم ما يخشونه من قيام هذه السوق . وفى هذا السياق يطرح عددا من التساؤلات :

* هل ستكون هذه السوق الشرق الأوسطية حلقة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى أم نهاية له ؟ إن هذا التساؤل يحتمل الإجابة فى إطارين اثنين :

الأول : مادامت المنطقة تشهد أجواء الإنفراج السياسى بعد توقيع اتفاقيات السلام ، ومادام قد تم تكبيل الأيدى التى تدق طبول الحرب - ولو الى حين - فإن السوق الشرق أوسطية الإقتصادية ستكون حلبة لإستمرار الصراع ولكنه صراع من نوع آخر . ستكون السوق مجالا للمنافسة الإقتصادية والإستخدام

الأمثل للموارد الإقتصادية والبشرية.

الثاني : إن إرساء قواعد سوق الشرق أوسطية يتطلب تحويل كثير من الموارد الإقتصادية والبشرية من الإنفاق العسكرى الى الإنفاق الإنمائى ، وبالتالى توفير كثير من الأموال والموارد ودفعها الى قنوات التنمية الإقتصادية .

* هناك تساؤل آخر وهو : هل التسوية السياسية التى تمت كافية لقيام سوق الشرق الأوسط ؟

إن نجاح قيام هذه السوق مرهون بحسن النوايا من كافة الأطراف الداخلة فى العملية السلمية ، كما أن ذلك مرهون بتنفيذ مراحل الإتفاقات السياسية المتفق عليها بين الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى .

أما الحديث عن دور القوى الإقليمية الأخرى ، فهناك دولتان تقعان على أطراف سوق الشرق الأوسط وهما ايران وتركيا ، فعلى صعيد إيران فإن نمطا من التعاون بين سوق الشرق الأوسط وإيران يمكن بناؤه بحيث يتمحور على التعاون النفطى بالدرجة الأولى . أما عن دور تركيا فهو دور يمكن أن يكون مهما وحيويا نظرا لامتلاك تركيا لعنصر الماء بكميات وفيرة جدا .

كما يتساءل الباحث أيضا : هل ستهيمن اسرائيل على المنطقة من خلال السوق الشرق أوسطية ؟ وهل هذا الهدف تتبناه الدوائر الإسرائيلية ؟ فإذا كان الجواب بالإيجاب فإن اسرائيل ستواجه مشكلتين رئيسيتين ; الأولى : أن الهيكلية الاقتصادية للاقتصاد الاسرائيلى موجهة بشكل رئيسى نحو أوروبا والعالم الغربى ، والثانية : هى ارتفاع تكلفة المنتجات الاسرائيلية والتى تقلل من فرص منافستها للمنتجات الأخرى الداخلة فى السوق من منشأ محلى .

أما وجهة النظر الفلسطينية غير الرسمية فتحدث عنها الكاتب الفلسطينى بلال الحسن ، فتحت عنوان "التسويات التى تمت : هل تكفى لقيامها ؟" يشير بلال الحسن أنه تم عبر اتفاق أوسلو وضع اللبنة الأساسية لبناء السوق الشرق أوسطية وهى لها حتى الآن طرفان : إسرائيل ومنطقة الحكم الذاتى الفلسطينى . وقد أثار الإعلان عن "اتفاق المبادىء" الإسرائيلى الفلسطينى ضجة كبيرة فى الأردن حيث رأى فيه تهديدا لوضعه الاقتصادى إذ أسهم المفاوض الفلسطينى بدوره فى اثارة مخاوف الأردن وقد نتج عن هذه المخاوف اندفاع الأردن نحو السعى للتفاهم السريع مع اسرائيل ، وبدت اسرائيل من خلال هذا المسعى وكأنها الضامن لإقتصاد الأردن فى وجه المطالب الفلسطينية ، وأصبحت حكما فى الخلاف الناشب بين الطرفين ، وألقت هذه الأمور بظلها على المفاوضات التى انتهت بتوقيع معاهدة سلام بين الأردن واسرائيل . أما قيام سوق شرق أوسطية (فى الإطار العربى) فهو أمر آخر تعترضه عقبات من نوع مختلف : العقبة الأولى : هى اسرائيل وممارستها سياسة التفوق والهيمنة عند البحث فى العلاقات الاقتصادية ، والعقبة الثانية فى هذا السياق تتجلى من خلال دعوة الآخرين للمساهمة فى الأعباء المالية للمشاريع الإقليمية دون أن يكون لهؤلاء الآخرين مصلحة مباشرة فى ذلك ، العقبة الثالثة : أن اسرائيل تريد سلاما يحافظ على هيمنتها العسكرية المطلقة ، العقبة الرابعة : وهى العقبة "الأصل" التى تحول دون الإنتقال من "السوق الثلاثية" الى "السوق الإقليمية" وهى القضية الفلسطينية وأهمية إنجاز حل عادل لها . .

يأتى الدور بعد ذلك على موقف اسرائيل من الشرق أوسطية ، ويعبر عنه فى مقال واحد يوسى بيلين ، ويائير هيرشفيلد ، وهما يرسمان فى مقاليهما : "مخاوف وآمال العرب والإسرائيليين" ، صورة وردية للآثار المتوقعة للتعاون الاقتصادى الإقليمى .

ويرسم الكاتبان دوافع اسرائيل للسعى الى التعاون الاقتصادى الإقليمى فيوضحان أن هيكل السلام الشامل فى الشرق الأوسط يجب أن يقوم على خمس ركائز :

أولا : ركيزة اتفاقات السلم ملزمة قانونا تفرض على كلا الطرفين المتعاقدين الامتناع عن استخدام القوة فيما بينهما ومنع الأطراف الأخرى من استخدام القوة . يضاف الى ذلك أن تتعهد الأطراف فى اتفاقات السلام بالسعى الى تسوية ما قد ينشأ من خلافات عن طريق التفاوض أو التوفيق أو التحكيم أو غير ذلك من الإجراءات القانونية . والركيزة الثانية : هى ركيزة الأمن والتحرك نحو انقاص الميزانيات العسكرية والتشجيع على الحد المتبادل للأسلحة . الركيزة الثالثة : هى خلق مصالح اقتصادية متبادلة لصالح السلام ، وتوفير الرخاء لجميع الشعوب وشتى الطبقات الاجتماعية من سكان الشرق الأوسط . وأخيرا الركيزة الرابعة : هى التنمية المؤسسية الإقليمية المشتركة . الركيزة الخامسة : هى ركيزة التأييد الدولى .

وتنبع مخاوف اسرائيل فى الأجل القصير من جانب المجموعات الاقتصادية التى تشعر بأن التنافس مع العالم العربى سيكون مصدرا مباشرا للإضرار بمصالحها الفورية . وبالتوازى مع هذه المخاوف الاسرائيلية ، يخشى الجانب العربى من الهيمنة الإسرائيلية فى الشئون الاقتصادية – وهناك خشية من أن ترتبط الاستثمارات الخارجية بالاقتصاد الإسرائيلى الأقوى .

وتكتمل وجهة النظر الإسرائيلية بمقال نقدى كتبه ايمانويل ماركس بعنوان "سوق الشرق الأوسط من يكسب فيها ؟" ويوضح فيه أن الشرق الأوسط لم يتهيأ بعد لإقامة سوق مشتركة ، وحاول الباحث عرض القضية بمزيد من التفصيل فتطلب ذلك معالجة بعض المسائل الحاسمة مثل :

١– ما هى علاقات السوق القائمة اليوم بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، وما التطورات التى يمكن توقعها فى المستقبل القريب ؟ وما الدور الذى تلعبه اليوم التجارة بين بلدان الشرق الأوسط في مجموع علاقات السوق لبلدان المنطقة ؟

٢– هل تتوافر لدى بلدان المنطقة البنية الأساسية اللازمة لإنشاء علاقات سوقية أكثر تركيبا وكثافة فيما بينها؟

٣– هل الأوضاع السياسية تشجع على نمو السوق ؟ وما هى فرص تهدئة السياسات القومية المتطرفة لدول المنطقة وإزالة العقبات البيروقراطية العديدة من طريق التجارة الدولية ؟

٤– كيف تطورت التجارة الثنائية بين مصر واسرائيل منذ توقيع البلدين على معاهدة السلام فى ١٩٧٩ ، وما احتمالات تطور العلاقة بينهما فى المستقبل ؟ وهل العلاقات المحدودة القائمة اليوم

هى نتيجة للعوائق الثقافية عميقة الجذور أم أنها نتيجة لعدم التوافق الاقتصادى والسياسى ؟

وهذا السؤال الرابع هو السؤال الحاسم لأنه لا يتعلق فقط بالعلاقات المقبلة بين البلدين بل يتصل أيضا بالتنمية الاقتصادية فى المنطقة بكاملها.

وهناك نتيجتان واضحتان تستخلصان من هذه الأوضاع : الأولى أن هجرة العمالة هى بطبيعتها غير مستقرة ومتقلبة ، والثانية أننا نعرف أن هجرة العمال على نطاق واسع لها أثر ضار على اقتصاديات كل من البلد المرسل والبلد المستقبل .

يصطدم القارىء بعد ذلك مباشرة بوجهة النظر الإيرانية التى تقف على النقيض تماما من الرؤى الإسرائيلية وذلك من خلال مقال السيد حسين شيخ الإسلام مساعد وزير الخارجية الإيرانية وهو يشير الى بعض المشاريع والأفكار الرئيسية للتعاون الإقليمى لكى نضع أيدينا -كعرب- على حقيقة النوايا الإسرائيلية .

ويتضح من هذه المشاريع أنها تهدف الى ضرب البنى التحتية لدول المنطقة ، وخلق واقع فريد من التبعية والإلحاق والإندماج فى منظومة تهيمن عليها اسرائيل "اقتصاديا وسياحيا ومائيا وثقافيا" كمقدمة لهيمنتها السياسية والأمنية . وعلى ذلك يخلص الباحث الى الملاحظات التالية :

١- هناك حقيقة مطلقة مستقرة فى عقل ووجدان شعوبنا العربية والإسلامية وهى أن الدولة العبرية كيان مغتصب ومحتل ومفروض بالقوة الخارجية ، وأن وجوده فاقد لكل المبررات ، ٢- إن هذا الطرح الاقتصادى قائم على سياسة تشطير المنطقة ، ٣- إن هذا الطرح سيجعل اسرائيل شريكا فى الجغرافيا السياسية للمنطقة بعد ما اعتبرت كيانا "غازيا ومحتلا" لأرض إسلامية ، ٤- فى حالة نجاح مشروع الشرق أوسطية - ولو جزئيا - فإن هذا سيساعد على نجاح المفاهيم والأفكار الإسرائيلية حول موضوع "التعاون فوق القومى" والذى يهدف الى حذف هوية وانتماء دول المنطقة .

وبعد وجهة النظر الإيرانية هذه ، تأتى رؤية تركيا والتى يعرضها د. كمال كيريشى تحت عنوان "تركيا والتكامل الاقتصادى فى المنطقة" ويرسم فيها صورة وردية نسبيا ومؤيدة لإندماج تركيا فى اقتصاديات الشرق الأوسط ولكن تحتاج لموازنتها بالعقبات التى ربما تبطىء من هذه العملية أو تضع العراقيل فى طريقها ، ويتناول الباحث الجوانب المؤيدة لمشاركة تركيا فى التكامل الاقتصادى مع الشرق الأوسط، فمن الناحية الجغرافية تعتبر تركيا بلدا فريدا ، فأراضيها الواقعة فى أوروبا تجعلها إحدى بلدان البلقان وفى الوقت نفسه من بلدان الشرق الأوسط ، ومن ناحية أخرى كانت الحكومة التركية برئاسة أوزال قد اتخذت عدة قرارات كبداية لزيادة مشاركة تركيا فى الشئون السياسية للشرق الأوسط ، وتجلت هذه المشاركة فى سعى الحكومة القيام بدور إيجابى فى عملية السلام العربية ، كما أن عضوية تركيا فى عدد كبير من المنظمات الإقليمية ، السياسية والإقتصادية ، يتيح لها فرصة أن تنقل الى الشرق الأوسط خبرة سنوات طويلة بالإضافة الى أنها ستكون مشاركا أساسيا فى تعبئة التأييد الدولى لصالح التكامل الاقتصادى فى الشرق الأوسط .

ينتقل الباحث بعد ذلك الى دراسة مجموعة مختارة من المشكلات والعراقيل السياسية والاقتصادية المرتبطة بتركيا ارتباطا مباشرا ، فمن أهم المشاكل السياسية التى تواجه تركيا فى طريق التكامل الاقتصادى مع الشرق الأوسط الموقف الناشىء عن الحظر التجارى على العراق والذى فرضته الأمم المتحدة ، كذلك من الصعب تصور كيف يمكن أن تندمج تركيا اندماجا فعالا فى الاقتصاد الإقليمى للشرق الأوسط بدون تطبيع العلاقات بين تركيا وكل من العراق وسوريا والخلافات القائمة بينهما حاليا تجعل وصول أحدهما الى أسواق الآخر أمرا فى غاية الصعوبة .

وعلى الطرف الآخر من تسلسل الآراء نقف بعد ذلك أمام رؤية عربية يقدمها د. محمد النابلسى بعنوان "البديل العربى : حقيقة أم وهم؟" ويرى فيها أنه لابد من طريق ثالث غير السوق الشرق أوسطية ، وغير التعاون الاقتصادى العربى الذى أخفق حتى الآن . ورغم المسيرة الطويلة للتعاون الاقتصادى العربى ، فمازالت البلدان العربية تفتقر الى تكتل اقتصادى تواجه به التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة .

وبغض النظر عن البعد الجغرافى للتعاون الاقتصادى فإن لهذا التعاون مزايا وأعباء غدت معروفة فى النظرية الاقتصادية .

ثم نقف مرة أخرى أمام رؤية عربية تقليدية مفعمة بالشكوك للسوق الشرق أوسطية يقدمها السيد حسن ابراهيم بعنوان "حتى لا تكون هزيمة أخرى" ، ويرى الباحث أنه من البديهى البحث عن آلية بديلة للسوق الشرق أوسطية إذا كانت آلية العمل العربى المشترك لا تنسجم مع الأطروحات التى أفرزتها أجواء السلام ، ولكن هل السوق الشرق أوسطية الآلية البديلة المطلوبة أم الهدف هو النظام العربى ككل والسوق الشرق أوسطية آلية من آليات هذا النظام ؟

إن الدعوة الى اقامة هذه السوق قديمة جديدة ، غير أن هذه المرة ترتبط بحدثين هامين : الأول إنهاء حالة الحرب بين العرب وإسرائيل أو أن هذا الإنهاء فى طريقه الى التنفيذ ، وتوقع قيام علاقات سياسية واقتصادية تتوج بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل.

والحدث الثانى هو البدء فى تطبيق اتفاقية التجارة الدولية (الجات) وهذان الحدثان يوضحان بجلاء الفجوة بين أهداف الدول الأجنبية وأهداف الأقطار العربية ، وحجم الخسارة فى تضييعنا لفرصة إقامة تكتل اقتصادى لمواجهة حقائق مطلع القرن الحادى والعشرين.

ونأتى الى الفصل الأخير من هذا الكتاب ويقدم فيه لطفى الخولى تحليلا دقيقا للظروف السياسية التى أدت الى الصراع حول مفهوم الشرق أوسطية . ويرى أن "الجبرية العالمية" التى أملت حل الصراع العربى الإسرائيلى بالطرق السلمية هى التى تملى أيضا على النظام العربى منهجا انفتاحيا يسير بخطة محسوبة واعية للتعامل مع الشرق الأوسط ، والباحث هنا لا يعتقد فى صحة أو سلامة ذلك الموقف العربى الذى يدعو الى الإمتناع تماما عن المشاركة فى حركة الشرق أوسطية الراهنة والتى لا تعدو أن تكون - من ناحية - دفعا لحركة التسوية السلمية ، ومن

ناحية أخرى ، إقامة تعاون إقليمى وخاصة بالنسبة للمشروعات الكبرى ذات النفع العام والملح ، .

ويقترح الخولى فى نهاية ورقته - مادامت المصالحة متعذرة والنظام العربى متعثر والسوق العربية غائبة والهرولة متسارعة - يقترح قيام ما يمكن أن نسميه "بالنظام العربى الصغير" الذى يقوم مؤقتا بمهام "النظام العربى الكبير" فى ممارسة التعامل المسئول العقلانى مع الحركة الشرق أوسطية فى مداها القريب والمتوسط والبعيد أيضا . وفى تقديره أن هذا النظام العربى الصغير يمكن - على ضوء التجارب المعاصرة - أن يتكون من مصر وسوريا والسعودية وربما المغرب والجزائر أيضا ، وتكون مهمته ترشيد الحركة ما أمكن داخل الدائرة العربية واتصالها بالدائرة الشرق أوسطية فى مرحلة التعايش الصراعي القلقة والمعقدة والتى لا سابقة لها فى التاريخ العربى والتاريخ الإسرائيلى وتاريخ الشرق الأوسط معا .

محمود شيحة

□□ د . مصطفى كامل محمد . التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ودور مصر . مركز الأهرام للترجمة والنشر . القاهرة ١٩٩٥ □□

جاء هذا الكتاب فى صورة دراسة تحليلية وصفية تهدف إلى توصيف وتحليل الموضوع ، كما جاء ايضا فى صورة دراسة مستقبلية من خلال الواقع، أو إجابة مستقبلية لبعض التساؤلات التى تدور فى الأذهان ، وهى:

١ - ماهو مفهوم التوازن الاستراتيجي ؟ وماهى أبعاده وعناصره؟ وكيف ومتي يتحقق ؟ ، وكيف يمكن تحديد منطقة الشرق الأوسط فى ظل المفاهيم المتعددة لمكوناته؟ وماهى خصائصه وأهميته؟، وماهو التصور لمكوناته فى ظل المتغيرات التي حدثت ؟ .

٢ - ثم كيف نصف التوازن الاستراتيجى فى منطقة الشرق الأوسط بعد تحديدها ، وبعد تحليل المتغيرات المؤثرة على الأوضاع الاستراتيجية فى المنطقة ؟ وماهى التهديدات الناجمة عن هذه الأوضاع والمواقف ؟ .

٣ - ماهى متطلبات وأبعاد الدور المصرى للتعامل مع الاختلالات الناشئة فى التوازنات الإستراتيجية فى المنطقة على ضوء نتائج المتغيرات الإقليمية والدولية .

وتتناول الدراسة بالتحليل الرد على هذه التساؤلات

تم تأصيل مفهوم التوازن الاستراتيجى ، وتحديد عناصره ، وأبعاده ، وجرى تعريف التوازن الاستراتيجى بأنه " الحالة التى تتعادل وتتكافأ عندها المقدرات البنائية ، والسلوكية ، والقيمية لدولة ما منفردة ، أو مجموعة من الدول المتحالفة ، مع غيرها من الوحدات السياسية ، المتنافسة معها ، بحيث تضمن هذه الحالة للدولة ، أو لمجموعة الدول المتحالفة ، ردع ومجابهة أى تهديدات موجهة ضدها من دولة أخرى أو أكثر ، وبما يمكنها أيضا من التحرك السريع ، وحرية العمل فى جميع المجالات ، للعودة الى هذه الحالة عند اختلالها لتحقيق الاستقرار .

٢ - أن التوازن الاستراتيجى هو حالة من حالات التكافؤ ، والتعادل لمجموعة من المتغيرات ، وقد تنشأ هذه الحالة بين طرفين أو أكثر ، فى النسق المطلوب بحثه ، أو التطبيق عليه .

إن التوازن الاستراتيجى له أبعاد ثلاثة : الأول هو البيانى الذى قوامه تعادل المقدرات .

وإن مكونات هذا البعد هو توازن القوى ، وتوازن الرعب وتوازن المكانة . أما البعد الثانى فهو البعد السلوكى ، الذى يتمثل فى حركية تفاعلات علاقات القوى الفاعلة ، ويتكون هذا البعد من توازن تدخلات القوى العظمى والكبرى، وتوازن سباق التسلح . أما البعد الثالث فهو البعد القيمي الذى قوامه إدراك الوحدات السياسية بدرجة وطبيعة التوازنات القائمة ، أو التى تنشأ ، ومدى رضا هذه الوحدات عن هذه التوازنات .

إن هذه الأبعاد الثلاثة تتداخل فيما بينها وتتفاعل مع بعضها ، ومن غير المتصور تقاس درجة وطبيعة التوازن الاستراتيجى فى غياب أحدها .

إن منطقة الشرق الأوسط بالرغم من امتدادها ، وتواصلها بما يجعلها تبدو كأنها وحدة جغرافية واحدة ، إلا أنها لم تستطع حتى الآن أن تحقق قدرا ما من الارتباط ، والاعتماد المتبادل ، بما يجعلها تشكل نمطا تفاعليا ، يمكن أن نطلق عليه نمطا إقليميا ، فى غياب الحد الأدنى للتكامل ، فى جميع المجالات بين وحداتها السياسية . وأدى تناقض القيم والغايات بين شعوب المنطقة ، مع تعارض حاجات الأمن للوحدات السياسية فى المنطقة إلى بروز علاقات غير مستقرة ، ذات طبيعة تصارعية عرفت بـ " صدام الحضارات أو القوميات" أدت هذه الصراعات إلى ديناميكية التوازن الاستراتيجية القائمة فى المنطقة ، خاصة فى بعدها السلوكى ، ذلك أنها أفضت إلى إغراق المنطقة بأحدث منتجات الترسانة العالمية ، بسعى أطراف الصراع إلى تحقيق توازن سباق التسلح من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الصراعات لاتؤدى إلى إضعاف قدرة إطراف الصراع فحسب ، بل تتعدى ذلك وتؤدى إلى الاضرار بمصالح القوى الكبرى والعظمى فى المنطقة ، مما يجعلها عرضة لتدخلات هذه القوى .

تشير نتائج الدارسة فى متغير البعد البنيانى للتوازن الاستراتيجى فى المنطقة إلى أن كفة ميزان توازن القوى تميل - نسبيا - لصالح الجانب العربى فى التفاعلات العربية الإسرائيلية ، والتفاعلات العربية الإيرانية ، بينما تميل لصالح تركيا فى التفاعلات العربية التركية ، وتشير نفس النتائج إلى أن هناك خللا واضحا فى توازن الرعب ، إذ تميل كفة هذا الميزان تماما لصالح إسرائيل دون باقى دول المنطقة ، كما أوضحت النتائج أيضا أن جميع وحدات النسق الإقليمي دون استثناء فى حالة من " عدم اتساق المكانة " كانعكاس صريح لعدم اتساق مقدرات هذه الدول .

وعلي صعيد متغير البعد السلوكى ، تشير النتائج إلى أن كفة ميزان تدخلات القوى العظمى والكبرى يميل لصالح إسرائيل ، ولصالح تركيا ، بينما تتوازن نسبيا فى التفاعلات العربية الإيرانية ، وربما لصالح السعودية ، ودول الخليج الأخرى ، اذا تعرضت مصالح هذه القوى للخطر ، أو التهديد ، أما ميزان توازن سباق التسلح ، فإنه يمكن ملاحظة ميل كفته لصالح كل من اسرائيل وتركيا كانعكاس صريح لنتائج المتغيرات الاقليمية والدولية .

أما فى مجال البعد القيمى ، فإنه يمكن ملاحظة مدى إدراك كل من

تركيا ، وإسرائيل ، ثم إيران لحقيقة وعمق نتائج المتغيرات الدولية والإقليمية ، بل إنه يمكن القول بأن إسرائيل وتركيا هما أكثر الدول استفادة من نتائج هذه المتغيرات ، في الوقت الذي لم يدرك فيه العرب - عدا مصر وربما سوريا - مدى الحاجة الاستراتيجية الملحة للأمن الجماعي العربي .

وبالرغم من ذلك > فإنه يمكن ملاحظة عدم رضا جميع الوحدات السياسية في المنطقة عن واقع ، وآفاق التوازنات القائمة .

إن هناك تحديات بالغة الدقة والتعقيد ، تؤثر بصورة مباشرة على القوة الشاملة لمصر ، أي على المقدرة البنائية للتوازن . هذه التحديات هي التي تقف حائلا دون تطوير القوة الشاملة لمصر ، وبالتالي فهي السبب الرئيسي للاختلالات الناشئة في توازن القوى ، وتوازن الرعب ، وتوازن المكانة (مكونات البعد البنائي) كما تقف حائلا أيضا دون تنمية الدور المصري في مواجهة أدوار القوى الإقليمية الأخرى المنافسة .

إن نقطة الانطلاق الصحيحة لتطوير الدور المصري ، تكمن في ضرورة مجابهة هذه التحديات ، حتى يمكن التعامل مع تفاعلات المرحلة الراهنة ، والمرحلة القادمة من مراحل نمو النظام الدولي الحالي ، إذ يتطلب الموقف ضرورة وضع خطة قومية للتعليم بجميع مستوياته ، والقضاء على الأمية والبدء منذ الآن في تأسيس بناء اقتصادي قوي يهدف إلى تنويع مصادر الدخل القومي الثابت كما يلزم أيضا تدعيم التفوق (الكمي) في القدرات العسكرية بإنجازات أخرى ضخمة تهدف إلى تحقيق التفوق ، أو على الأقل تحقيق التعادل والتكافؤ (النوعي) .

- يتطلب الموقف أيضا مواجهة اختلالات توازن الرعب الذي يكمن في انفراد اسرائيل بامتلاك الرادع النووي وأن هذا الامتلاك هو أمر قائم ، ويجب وضعه ضمن الحسابات الاستراتيجية في جميع الظروف ، وأن إسرائيل لن تتخلى مطلقا عن الخيار النووي ، ويكمن جوهر هذه المواجهة في ثلاثة خطوط - هي : استمرار الجهود الرامية إلى إقناع إسرائيل لاتخاذ إجراءات ، وترتيبات محددة تهدف إلى بناء الثقة ، ونبذ الخيار النووي ، والخط الثاني هو تنمية قدرات امتلاك الرادع النووي ، أما الخط الأخير فهو ، الاصرار على ضرورة الامتلاك الفعلي للرادع النووي .

ولمواجهة اختلالات توازن المكانة يمكن استثمار المعطيات الاستراتيجية والجيوبوليتكية التي ترتبط بالقدرات الديموجرافية ، والحضارية ، والسياسية لتنمية المقدرة الاقتصادية ، بما يضمن تنمية عناصر القوة الشاملة ، وهي العامل الرئيسي المؤثر بالسلب على اتساق وتوازن مكانة مصر .

وتكمن سبل مواجهة اختلالات توازن تدخلات القوى العظمى والكبرى في ثلاثة محاور رئيسية : المحور الأول هو ضرورة إقامة علاقات دولية متوازنة مع أقطاب الغد ، والثاني هو إيجاد صيغة جديدة من الارتباطات الاستراتيجية مع القوى الصاعدة ذات المصالح القومية في المنطقة ، أما المحور الثالث فهو العمل على خلق مساحات لحرية الحركة ، والتخلص من ضغوط وهيمنة القوى الكبرى .

عند تناول البعد السلوكي للتوازن الاستراتيجي وضح أن فرص بناء نظام متوازن لضبط التسلح تبدو ضئيلة للغاية ، في ظل السلوك في المنطقة ، والذي يتميز بالتشعب والتأثير المتبادل على وحداتها السياسية ، مع توضيح مخاطر تحقيق توازن سباق التسلح ، وكذا الإجراءات التي تهدف إلى الحفاظ على الوضع اللاتوازني الراهن بما لا يؤثر على الدور المصري .

وبرزت أهمية تناول متطلبات وأبعاد الدور المصري لمواجهة اختلالات البعد القيمي للتوازن الاستراتيجي القائم في المنطقة من منظور تحليل أهداف وغايات القوى الفاعلة ، والمؤثرة على التوازن الاستراتيجي ، ومن منظور الإدراك الكامل لمصر لهذه الأهداف والغايات ، ومن هذا المنطلق تم تصور أهداف الاستراتيجية المصرية ، والتي تم تقسيمها إلى أهداف مستمرة وأهداف قريبة ومتوسطة المدى ، وأهداف بعيدة المدى ، بما يؤدي إلى تحقيق الهدف السياسي الذي تم اقتراحه على ضوء خصائص المرحلة الحالية ، والمرحلة القادمة من مراحل تطور النظام العالمي .

ولتحقيق هذا الهدف ، فإنه يمكن لمصر اتباع سياسات تبعث على الأمل داخليا ، كما تقوم على " رضا " القوى الاقليمية عن التوازنات والتسويات السلمية للصراعات والنزاعات في المنطقة ، بما يضمن تحقيق ودعم استقرار النسق الاقليمي .

إسلام عفيفي

◻◻ محمد عبد السلام ، حدود القوة : استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٦ ◻◻

أدى ظهور السلاح النووي الى إحداث ثورة عسكرية سياسية كانت أحد العوامل الأساسية في عملية بناء أسس وصياغة تفاعلات ومفاهيم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي امتدت حتى نهاية عام ١٩٩١ . ثم في العقود التالية لظهور السلاح النووي في الصراع على المستوى الدولي بدأت الظاهرة النووية في الإمتداد الى الصراعات الإقليمية حيث سعت عدة دول إقليمية كبرى لإمتلاك الأسلحة النووية تحت ضغط حسابات عسكرية - أمنية مختلفة أو لأغراض امتلاك القدرة على الإجبار أو الحصول على مكانة متميزة أو غير ذلك من الدوافع .

من هنا تأتي أهمية هذا الكتاب والذي قسمه مؤلفه الى فصلين ، الفصل الأول يأتي بعنوان "القوة النووية الإسرائيلية" ومن خلاله تناول المؤلف "بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية" وأوضح أن اسرائيل قد استطاعت خلال الفترة من ٤٨-١٩٦٣ أن تكمل دورة الوقود النووي وتحصل على كافة العناصر اللازمة لإقامة بنية نووية متكاملة يمكن على أساسها انتاج السلاح الذي خططت لامتلاكه منذ السنوات الأولى التي أعقبت قيامها .

كما تحدث المؤلف عن الخطوات التي قامت بها اسرائيل لتنفيذ برنامجها النووي من ارسال بعثات علمية للخارج وإنشاء دائرة للفيزياء النووية ولجنة الطاقة الذرية ودائرة للبحث وتوقيع اتفاقية للتعاون مع فرنسا في ١٩٥٢ في مجال الأبحاث الذرية . أيضا تناول المؤلف البيئة الأساسية للقوة النووية الإسرائيلية والمفاعلات النووية بها خاصة مفاعلي دايمونا وناحال سوريك وعملية بناء وتطوير القوة النووية الإسرائيلية ثم قرار صنع السلاح النووي بعد امتلاك القدرة على انتاجه وأيضا قرارات تطوير الترسانة النووية الإسرائيلية والمشاكل التي قابلت ذلك التطوير ثم اتجاهات التطوير للقوة النووية الإسرائيلية من اتجاه تطوير قنابل ذرية عيار ٢٠ كيلو طن واتجاه تطوير أسلحة نووية تكتيكية وتطوير أسلحة هيدروجينية نيوترونية . ثم الدوافع التي كانت وراء تطوير الترسانة النووية الكبيرة في إسرائيل وطبيعة عمليتي البناء والدوافع والتوجهات الإسرائيلية .

أيضا تناول المؤلف خصائص القوة النووية الإسرائيلية وتحدث عن

سمات البرنامج النووى وملامح البنية النووية ومبادىء استخدام الأسلحة النووية بالنسبة لإسرائيل وعناصر القوة النووية الإسرائيلية ونوعية الرؤوس النووية الإسرائيلية ووسائل توصيل الرؤوس النووية الصاروخية – الجوية – التكتيكية ثم قابلية القوة النووية للإستخدام الفعلى وحد الكفاية لها واختبارها وخط الأمان للتفجيرات النووية الإسرائيلية .

وخلص المؤلف فى هذا الفصل الى أن اسرائيل تمتلك قوة نووية ذات عناصر متكاملة وقابلة الى حد كبير للإستخدام تتيح لها بناء استراتيجية نووية متعددة الإستخدامات ذات مصداقية فى إطار استراتيجيتها العامة لإدارة الصراع .

ويتناول الفصل الثانى "تهديدات مكتومة : السياسة النووية الإسرائيلية" ويقصد بالسياسة النووية الإسرائيلية تلك التوجهات السياسية – العسكرية – الرسمية وغير الرسمية التى ترتبط بالإمتلاك والإستخدام النووى اضافة الى تلك التوجهات الخاصة بتشكيل وإرساء أوضاع البيئة الإستراتيجية الإقليمية الملائمة لإستخدام هذا السلاح دون قيود مضادة بعد ذلك تحدث عن الإستراتيجية النووية الرسمية – شبه الرسمية لإسرائيل ثم أسس السياسة النووية الإسرائيلية وشكل استخدام القوة فى الاستراتيجية النووية الرسمية وشبه الرسمية لإسرائيل ، وفيه تحدث المؤلف قائلا أن التهديد المستتر هو الشكل الأساسى لإستخدام القوة فى الإستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل ، وأن هناك اتجاهين فى تهديدات اسرائيل هما التهديد بمنع الدول العربية من امتلاك أسلحة نووية ثم التهديد باستخدام الأداة النووية فى اتجاهات مختلفة . أيضا تناول الباحث القوة النووية كأداة ردع نهائية ضد الدول العربية وشكل هذا الردع ومضمونه وكذلك القوة النووية كأداة مساومة سياسية فى الصراع ثم كأداة للإجبار ضد الدول العربية – وكذلك القوة النووية كأداة للتأثير النفسى ضد العرب – وتقييم هذه القوة واستراتيجيتها ودوافع التغيير وأسس الاستمرارية والإتجاه نحو التحول الى استراتيجية نووية معلنة فى السياسة النووية الإسرائيلية خاصة فى الثمانينات ثم بعد ذلك الاستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية واتجاه الهيمنة الإقليمية والاستخدام القتالى والمكانة السياسية باستعراض القوة أيضا محددات الإستخدامات المحتملة للقوة النووية الإسرائيلية ثم طبيعة الإستراتيجية النووية الرسمية لإسرائيل وكذلك إدراك الدول العربية لعناصر واستخدامات القوة النووية الإسرائيلية . أيضا القيد الدولى على استخدام اسرائيل لأسلحتها النووية ضد الدول العربية واتجاه الدول العربية للحصول على مظلة نووية متعددة الأطراف وكذلك اتجاهها للحصول على مظلة نووية ثنائية سوفيتية ، وتحدث عن المظلة النووية السوفيتية لمصر ثم سوريا – بعد ذلك تحدث عن امتلاك الدول العربية أسلحة تدمير شامل غير نووية ثم مصداقية الأنماط المحتملة لإستخدام القوة النووية الإسرائيلية – وكذلك الإستخدامات غير المباشرة للقوة النووية الإسرائيلية الى غير ذلك من كل ما يخص القوة النووية الإسرائيلية على المستوى الإقليمى أو الدولى .

وأخيرا يعتبر الكتاب إضافة علمية هامة فى موضوع من أهم الموضوعات المطروحة على مائدة الشرق الأوسط ولذلك فهو مرجع لا غنى عنه للباحثين والخبراء .

عبد العزيز أحمد عبد العزيز

□□ د. غازى حسين، الصراع العربى الإسرائيلى والشرعية الدولية، مطبعة الكتاب العربى دمشق، ١٩٩٥ □□

يمر الصراع العربى الإسرائيلى بتطورات خطيرة فى ظل مسيرة السلام وذلك بالرغم مما قد يعترى هذه المسيرة من عقبات وما يحيط بهذه المسيرة من جدال فالبعض يرى إنها خطوة جادة حقيقية نحو إيجاد نظام شرق أوسطى يضم إسرائيل إلى جانب الدول العربية فى حين يرى البعض الآخر أن السلام سيفتح الباب واسعاً أمام الأطماع الصهيونية – ولكن يمكن القول بأن نجاح عملية السلام يتوقف على مدى جدية وسعى رؤساء الدول المشاركة فى عملية السلام إلى إيجاد سلام دائم بالمنطقة ولذلك كان لابد من استرجاع الصراع العربى الإسرائيلى وموقف إسرائيل والأمم المتحدة بإعتبارها الممثلة للشرعية الدولية فى هذا الصراع. وقد تناول الكاتب هذا الموضوع من خلال ثلاثة أبواب رئيسية ناقش فيها أهم حروب إسرائيل العدوانية وممارسات سلطات الاحتلال فى الأراضى العربية المحتلة إنطلاقاً من مبادىء القانون الدولى وإتفاقيات جينيف لعام ١٩٤٩ بشأن الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية وقرارات الشرعية الدولية كما عالج الكاتب ممارسة إسرائيل العنصرية كسياسة رسمية.

ويتناول الباب الأول قضية فلسطين والقانون الدولى وقد بدء هذا الباب بمناقشة المزاعم الإسرائيلية لإقامة دولة لليهود فى فلسطين والتى تتمثل فى أسطورة أرض الميعاد والحق التاريخى المزعوم لليهود فى فلسطين وإعتبار اليهود قومية وربطها بالقدس وفلسطين ثم التخلص من الاضطهاد الذى لاقاه اليهود فى أوروبا ويؤكد الكاتب بمناقشته لهذه المزاعم بأن ليس لها أساس من الصحة فالسبب الحقيقى وراء وجود دولة إسرائيل الآن هى الأمم المتحدة والولايات المتحدة حيث أن قرار التقسيم غير الشرعى الذى أصدرته الأمم المتحدة والذى جسد انحيازها للصهيونية ثم قبولها كعضو بالأمم المتحدة ثم استخدام الولايات المتحدة حق الفيتو للحيلولة دون إدانتها أو إجبارها على تنفيذ قرارات مجلس الأمن، كل ذلك أدى إلى تقوية شوكة إسرائيل فى المنطقة ولكن يبقى اعتراف الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية عقبة تسعى إسرائيل لتجاوزها إلا أن الكاتب يؤكد أن إعتراف الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية سيؤدى إلى ضياع الحق العربى فى فلسطين ويهدرحقها فى إستعادة فلسطين بكافة الوسائل بما فيها إستخدام القوة مهما طال الزمن.

أما الباب الثانى والذى يحمل عنوان حروب إسرائيل العدوانية والشرعية الدولية فقد تناول التهديدات الإسرائيلية لسوريا بعد حرب ١٩٦٧ لتحقيق أهدافها التوسعية وذلك بعد أن نجحت هى والولايات المتحدة الأمريكية فى تدمير القوة المصرية حيث التقت مصالح كلاً من إمريكا وإسرائيل حول هدف واحد وهو إسقاط جمال عبدالناصر وقد كانت تهدف إسرائيل من وراء ذلك إفساح الطريق أمامها لتحقيق أطماعها الإستعمارية فى سوريا والجولان والضفة الغربية، وكان نتيجة هذا التوافق بين إسرائيل والولايات المتحدة هو فشل الأمم المتحدة فى إجبار إسرائيل المعتدية على الإنسحاب ومعاقبتها على عدوانها والتعويض عن الخسائر التى نتجت عن العدوان. ثم تناول هذا الباب بعد ذلك حرب ١٩٧٣ والغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ والدور الذى لعبته الولايات المتحدة فيها.

وفى نهاية هذا الباب أكد الكاتب أن حروب إسرائيل العدوانية تتنافى مع كل المواثيق الدولية ومبادىء القانون الدولى كما طالب الأمم المتحدة بوقفة حاسمة وعادلة لإعادة الحق إلى أصحابه.

وفى الباب الثالث تناول الكاتب إتباع إسرائيل لسياسة العنصرية كسياسة رسمية فى تعاملها مع العرب فالشخصية اليهودية فى إسرائيل تؤمن بالانغلاق العنصرى والنقاء اليهودى والتعصب العنصرى والفخر والإعتزاز بالحروب العدوانية ضد العرب والتعامل مع العرب إنطلاقاً من مقولة عنصرية تقول "أن العرب لا يفهمون إلا لغة القوة والعنف".

ومن أبسط الأمثلة على السياسة العنصرية لإسرائيل هو وجود عديد من المدن الإسرائيلية التى يحذر على اليهودى السكنى فيها كما تظهر سياسة إسرائيل العنصرية بشكل واضح فى العديد من القوانين مثل قانون العودة وقانون الجنسية وقانون الطوارىء كما تظهر فى العديد من القوانين التى أصدرت لمصادرة الأراضى العربية مثل قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠ وقانون التصرف العام لعام ١٩٥٣ وقانون تقادم الزمن لعام ١٩٥٧.

وقد جسدت موافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩١ على الغاء قرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الذى يساوى الصهيونية بالعنصرية إنحياز النظام العالمى الجديد الذى تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادته إلى الصهيونية والكيان الصهيونى ومعاداة الدول الغربية للأمة العربية.

وفى ختام الكتاب يطالب الكاتب الأمم المتحدة باعتبارها الممثلة للشرعية الدولية بإدانة الصهيونية وإسرائيل بإعتبار أن السياسات التى تنتهجها إسرائيل تتنافى مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التى تحرم كافة أشكال التميز العنصرى والإستيلاء على أراضى الغير بالقوة.

حنان محمد عبدالعزيز

□□ العسكريون والدولة .. دراسة فى بناء قوة المجتمع الاسرائيلى . عبد الغفار الدويك . دار المحروسة. القاهرة ١٩٩٦ □□

يتعرض هذا الكتاب بكل الموضوعية لدراسة المؤسسة العسكرية الاسرائيلية كظاهرة اجتماعية أدت دورا فى الحالة الصراعية العربية الاسرائيلية وكانت البوتقة التى صهرت الشتات القادم .

وفى هذا الاطار تأتى أهمية الكتاب فى محاولة بحثه تحديد مكانة المؤسسة العسكرية فى بناء قوة المجتمع الاسرائيلى وتحديد دورها فى إطاره ، والكتاب يضع أطرا وقواعد هامة منهجية وموضوعية ومعلوماتية يمكن ان تكون انطلاقة جديدة فى دراسة القضايا الكبرى .

ولقد لمس الباحث بعدا لم يكن مطروحا من قبل وهو الدور المحتمل للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية فى مرحلة التسوية السلمية وما بعدها .

ولقد شمل الكتاب العديد من الأبعاد اهمها :

١- تحديد مكونات وعناصر مؤسسات الدولة الاسرائيلية .

٢- تحديد هيكل المؤسسة العسكرية من منظور الباحث وطبيعة علاقات القوة بداخلها .

٣- رصد المحددات الخاصة بصعود أو هبوط فاعلية المؤسسة العسكرية .

٤- طبيعة العلاقات المتبادلة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسات الدولة.

٥- الدور الذى تلعبه المؤسسة العسكرية والعسكريون فى السياسة الداخلية ، والخارجية .

كما اعتمدت الدراسة على مدخلين رئيسيين من حيث المنهج لتحديد مكانة العسكريين فى المجتمع ..الأول هو مدخل المناصب الذى يتحدد من خلاله البناء الرسمى للقوة ، اضافة الى شكل توزيع القوة وعلاقات القوة بين النخبة والمجتمع . أما المدخل الثانى فهو اتخاذ القرار فى ظل فرضية أن من يشارك فى صنع القرار يعتبر مؤشرا ودليلا على امتلاك القوة السياسية فى المجتمع .

وعن مكانة المؤسسة العسكرية فى المجتمع الاسرائيلى ، يقول الباحث : إن الدور الذى تلعبه هذه المؤسسة فى المجتمع هام ، حيث تعد هى المسئولة عن الحفاظ عن الكيان الاسرائيلى وتأكيد شرعيته بالقوة المسلحة أو التهديد باستخدام هذه القوة التى حولت الحلم والأمل إلى حقيقة خلال نصف قرن من مؤتمر بازل بسويسرا عام ١٨٩٧ ، إلى إعلان الدولة فى ١٥ مايو ١٩٤٨ ، وهى التى أكدت هوية الدولة وثبتت دعائمها ، بل وحققت توسعها خلال النصف الثانى من القرن العشرين - عبر حروب ٤٨ و ٥٦ و ٦٧ خاصة .. مما أدى الى فرض إسرائيل كواقع على المنطقة .

وينقسم الكتاب الى سبعة فصول تعالج الجوانب النظرية والعملية لموضوع الدراسة .

يتناول الفصل الأول : بناء القوة المفهوم والنظرية والدراسات السابقة .. ويهدف هذا الفصل الى تحديد دقيق لمفهوم القوة وتأسيس مفهوم اجرائى من خلال دراسة المفاهيم المرتبطة مثل (السلطة ، النفوذ ، المكانة ، القيادة) كما حاول الباحث تحديد معالم إطار نظرى لدراسته فى ظل الخلافات الحادة بين الاتجاهات النظرية بدءا من الاتجاه الماركسى وتطوره عند راين ميلز ودومهوف ونظرية الدولة عند ميليبان ، ونظريات فيبر وبارسونز فى هذا الاطار إضافة الى نظريات تعدد الصفويات من منظور سلوكى او راديكالى .. واخيرا الصور العديدة للقوة .

ويناقش الفصل الثانى الملامح العامة لبناء المجتمع الاسرائيلى ... ويهدف هذا الفصل الى توصيف بناء المجتمع الاسرائيلى الذى يتسم بخصوصية من حيث النشأة وكذا المؤثرات الثقافية فى ظل اطار سكانى غير طبيعى وبناء طبقى له بعده العرقى وصور عديدة من التمايز والعنصرية .. وفى نهاية الفصل حاول ان يرسم صورة واضحة المعالم لملامح الشخصية الاسرائيلية .

ويركز الفصل الثالث على بناء قوة الدولة ... وغاية هذا الفصل تحديد عناصر الدولة ومقوماتها ... وصولا الى خصائص الدولة العسكرية .. كما كشف عن ارتباطات الدولة بدعائم ذات خصوصية وتفرد مثل (الدين اليهودى - التاريخ اليهودى - الايدلوجية الصهيونية - اللغة العبرية - الخطر القومى - وحدة الجنس ...) - كما طرح فى هذا الفصل النظام السياسى والنظام الاقتصادى .. وآليات اتخاذ القرار على مستوى الدولة .

ثم تناول الفصل الرابع : المؤسسة العسكرية .. تكوينها .. تنظيماتها .. طبيعة العلاقات فيما بينها .. ادوارها وأنشطتها .. وتلتقى مع أجهزة الدولة فى اهداف مشتركة ... والدور المدنى العسكرى .. من خلال كوادر المتقاعدين (دراسة حالة عن الضباط المتقاعدين من ١٩٦٠ - ١٩٨٧ ..).

وينتقل بنا الفصل الخامس الى دور العسكريين فى بناء المجتمع .. وذلك من خلال مواقعهم التى يشغلونها فى النظام السياسى (بالوزارة - الكنيسيت - بالأحزاب ...) وكذلك الدور الاقتصادى من خلال المجمع الصناعى العسكرى (ونقل التكنولوجيا ، ...) ويختم هذا الفصل بدراسة حالة متميزة عن مشاركة العسكريين فى بناء السياسة العامة للدولة ..

الفصل السادس : علاقات القوة في المجتمع الاسرائيلي ... من خلال تحليل مكانة المؤسسة العسكرية مقارنة بالمؤسسات الاخرى بالدولة وعلاقات القوة الداخلية بين (رئيس الوزراء .. وزير الدفاع ورئيس الاركان ...) .

وينتهي بنا الفصل السابع الى مكانة المؤسسة العسكرية ودورها في بناء المجتمع الاسرائيلي وهو يقدم أبعاد أدوار المؤسسة وتشارك من خلالها في بناء المجتمع من خلال ادوارها وامكانياتها .. وأهدافها الأمنية .. مع التركيز على التنشئة الاجتماعية ... وتحديث الاقتصاد ... وتخطيط السياسة الخارجية وغيرها من المجالات.

ومن اهم النتائج العديدة للدراسة ربط مستقبل المؤسسة العسكرية والعسكريين بالتسوية السلمية .. والوضع العربي المأزوم ... وهو معرض لثلاثة احتمالات .. يطرح كل منها سيناريو مختلفا ... ويستطرد في عرض النتائج بقوله : إن الشخصية الاسرائيلية أكتسبت سماتها الاجتماعية من الشخصية العسكرية كما ان معطيات النظام الاقتصادى تؤكد عسكرة المجتمع .

وفي النهاية تعد هذه الدراسة فتحا أكاديميا في اطار الدراسات السوسيولوجية عن المجتمع الاسرائيلي الذى يلزم ان نرصد لها ظواهره وحركاته وسواكنه .. ومشاكله خاصة وانه أصبح جزءا من النظام الشرق أوسطي الجديد وحتى نتعامل معه عن علم به .. تحسبا لكافة احتمالات المستقبل التى طرحها الباحث عن علاقة المؤسسة بالدولة في ضوء متغيرات هي محل نقاش .

وجيه عبد العاطي الحديدي

☐☐ د . هيثم كيلاني، النظرية الاسرائيلية في التفاوض . مركز الدراسات العربي- الاوروبي، ١٩٩٥ ☐☐

يمثل هذا الكتاب العدد رقم (١) في سلسلة بحوث استراتيجية التى يصدرها مركز الدراسات العربي الأوروبي بشكل دورى .

ويهدف المؤلف الى استخلاص المعالم الرئيسية للنظرية الاسرائيلية في التفاوض ، فيحللها باكبر قدر من الايجاز دون أن يقومها أو يحكم عليها أولها .

ويعتمد في التدليل والبرهان على الاستقراء التاريخي لبعض الأحداث والوقائع .

كما يبحث في بيئة التفاوض وأسلوب المفاوض الاسرائيلي والطريقة التى يفضلها في التفاوض وثوابته التى يتمسك بها والأرضية التى يتحرك منها في عمله التفاوض ومسلكه في تفتيت جبهة الخصم .

وتنبع أهمية هذا البحث من كون مؤلفه الدكتور هيثم كيلاني يعد واحدا من أهم الباحثين الاستراتيجيين في العالم العربي الذين عكفوا على دراسة موضوع الصراع العربي الاسرائيلي لسنوات طويلة ، وهو مؤلف لأهم كتاب في هذا الموضوع « الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الاسرائيلية » الذى يعتبر مصدرا تاسيسيا في هذا الموضوع .

يتصدر صفحات الكتاب تقديم مطول كتبه الدكتور علاء طاهر المدير العلمي للمركز . يؤكد فيه أن تحقيق المشروع الاستيطاني الاسرائيلي لهدف بناء الدولة عبر فترة زمنية قياسية قد انبثق عن طريق فعل آخر غير فعل القوة العسكرية وهو - بالدرجة الأولى - العمل الخاص بالاستراتيجية السياسية الدبلوماسية التى يكون التفاوض المفصل المحورى في ديناميته التي تقود نحو الهدف ، فقد كانت اسرائيل تحرص دوما على تحقيق النصر العسكرى المحدود ، ثم تتبع ذلك بوقف لاطلاق النار ، وتبدأ عملية تفاوض ، فتقوم القيادة الاسرائيلية باغراق المقابل بالتفاصيل ، تبدأ بمناقشة التفاصيل وتحقق نصرا سياسيا ينسى القضايا الكبرى ليطرح بدلهاتفاصيل هامشية بالنسبة الى الخصم (أى العرب) ، ثم تبدأ مرحلة عسكرية جديدة ، ثم نصر عسكرى محدود ، ثم مفاوضات واغراق في التفاصيل ثم كسب سياسى من خلال المفاوضات .. وهكذا حتى تحقيق الهدف وهو تكوين الدولة .

وقبل أن يبدأ د . كيلاني في استعراض أركان نظرية التفاوض الاسرائيلية يمهد بمقدمة مقتضبة ولكنها مركزة يخلص منها الى التاكيد على آلية المساومة في جدلية الفكر الصهيوني ثم الاسرائيلي ، فاسرائيل قد ولدت ومعها نظرية في التفاوض ، حيث قضى « تيو دور هرتزل » حياته (١٨٦٠ - ١٩٠٤) وهو « يفاوض » من أجل الحصول على وثيقة ترخص لحركته استعمار فسلطين ، وحتى تستطيع الحركة الحصول على هذا المطلب ، بادرت الى تكثيف تسللها الى فلسطين ، وزيادة المستعمرات والهجرة اليهودية ، حتى اذا أصبح « الأمر الواقع » كافيا لانشاء « حق » حصلت على الوثيقة المنشورة في وعد بلفور ١٩١٧ ، ثم ما لبث هذا الأمر الواقع أن توسع ونما فتحول وعد بلفور الى التزام دولي في صك الانتداب البريطاني على فلسطين بموافقة عصبة الأمم عام (١٩٩٢) . وطوال هذه المرحلة كلها كان المفاوض « الصيهوني » يجوب عواصم العالم ، بدءا من الباب العالى الى الدول الأعضاء في عصبة الأمم ، حتى إذا حل العام ١٩٤٧ ، استطاعت الحركة الصيهونية - بالتعاون مع الدول الكبرى - أن تشرع « الأمر الواقع » الذى انشأته في فلسطين بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وهو قرار التقسيم رقم «١٨١» في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ .

ثم يبدأ المؤلف في عرضه لاركان نظرية التفاوض الاسرائيلية فيتناول عنصر بيئة التفاوض التي مهدت لحدوث عملية السلام الحالية بين العرب واسرائيل . فيذكر أن ثمة عدة عوامل أثرت في خلق بيئة جديدة للتفاوض بين الطرفين لبدء مرحلة جديدة من حل النزاع بطريقة التفاوض المباشر بعد أن توقفت المرحلة الاولى (١٩٧٧ - ١٩٧٩) وانتهت بسلام مصرى - اسرائيلي ، أهم هذه العوامل يتمثل فيما يلي :

- الانتفاضة الفلسطينية التى اندلعت في أواخر عام ١٩٨٧ ، وما شكلته من تحد للجيش الاسرائيلي :

- انهيار الاتحاد السوفيتي ، وفقدان العرب هامش الحرية الذى كان متوافرا في زمن الحرب الباردة .

- حرب الخليج الثانية وماسببته من ضعف ألم بالعالم العربي .

وفي تقييمه لأسلوب المفاوض الاسرائيلي يذهب د . كيلان الى ان هذا الأسلوب ذو بعد مؤسسي ، فهو ينطلق من موقف آنى ، أو مسئولية ذات طابع فردى . ولهذا فان أسلوب المفاوض الاسرائيلي يرتبط بحصيلة عمل تفاعلي لمجموعة من المؤسسات والأجهزة ذات العلاقة بالعملية التفاوضية في شكلها وموضوعها . وقد أدى ذلك الى أن يتصف أسلوب المفاوض الاسرائيلي بمركزية القرار التفاوضى كما يتميز هذا الأسلوب فانه هجومى يهدف الى جعل نتيجة التسوية أقرب ما تكون الى الطرح الذى قدمه المفاوض الاسرائيلي في عرضه الافتتاحي .

أما عن ثوابت المفاوض الاسرائيلي فيؤكد المؤلف ان مجمل هذه الثوابت تدور حول هدف محورى هو « أمن الدولة » والذى يمثل الهدف الاسمى الذى يجب ان تدور في فلكه وتخدمت الأهداف الأخرى . ومن

هنا كان إصرار المفاوض الاسرائيلي على ان يكون التفاوض حول تفصيلات السلام والأمن والتطبيع ذا أولوية علي التفاوض شأن الأنسحاب ومراحله وحقوق الشعب الفلسطيني وسواها من الحقوق العربية .

وبالاضافة الى هذه العناصر الرئيسية فى نظرية المفاوض الاسرائيلية يسوق د . كيلاني عوامل أخرى تشكل أبعادا هامة فى تلك النظرية ، وأن كانت هذه العوامل ذات صلة وثيقة بآلية التفاوض نفسها من قبيل تفتيت جبهة الخصم . وهذا العامل واضح فيما تقوم به اسرائيل الآن من محاولات كبيرة لفك التنسيق بين المسارين السورى واللبنانى .

احمد منيسى

د . نيفين مسعد (محرر). ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن : أعمال الندوة المصرية - الفرنسية الخامسة . مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة . ١٩٩٥

يتناول هذا الكتاب بالتحليل ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن حيث يلقى الضوء على الاشكاليات النظرية فى دراسة العنف السياسى وأبعادها الاجتماعية والسياسية كما يتناول ممارسات العنف السياسى مع الاشارة الى الوضع فى تركيا وفى الجماهيرية العربية الليبية ، ثم أخيرا يتناول الكتاب النموذج المصرى كحالة تطبيقية .

فحول إشكاليات نظرية فى دراسة العنف السياسى يأتى تعريف العنف السياسى بأنه توظيف منظم لآلة العنف لتحقيق أهداف سياسية ، تلك الأهداف قد تكون للوصول الى السلطة السياسية ، أو على الأقل التأثير عليها . وهنا نتحدث عن العنف من جانب المعارضة ، كما قد تتمثل هذه الأهداف فى الوصول الى السلطة ، فانها قد تكون للتمسك بالسلطة السياسية ، وهنا تكون ازاء عنف من جانب النظام نفسه ، وأيا كان الوضع فإن اللجوء الى العنف يعبر عن وضع الأزمة ، والازمات ليست قاصرة على مجتمع معين ، وهنا يوجد عدة قضايا رئيسية : -

- العنف السياسي ظاهرة عالمية ولكن أسباب العنف السياسى نسبية تختلف من مجتمع لآخر .

- العنف السياسى له أنماط مختلفة . فهناك العنف المرتبط بالظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعنف السلوكى المرتبط بالمواطنين بذواتهم الشخصية .

- هناك جدل حول مشروعية وعدم مشروعية العنف السياسى فاتجه فريق الى ان المشروعية تنسحب عن كل اشكال العنف السياسى ، وذهب آخر الى التميز فى هذا الاطار بين العنف المرتبط بكفاح المتسعمر وهو عنف مشروع بخلاف العنف الذى يسفك دماء الأبرياء من المواطنين .

- هناك جهود تبذل كثيرة لاحتواء ظاهرة العنف السياسى فى المجتمع الدولى .

أما من ناحية آليات ومنطق العنف السياسى تشير الباحثة الى الاستبداد والحرب والإرهاب والاغتصاب والأغتيال والانتقام والجريمة المنظمة .. الخ ونظرا لوجود العنف فى كل مكان فقد تناولته العلوم الاجتماعية باعتباره أداة لتحقيق مصالح معينة .

ومن المؤكد أن التعريف الدقيق لمصطلح العنف السياسى امر صعب فى إطار علم النفس .

هناك تعريف يقول ان العنف السياسى نوع من انواع العنف الداخلى التى تدور حول السلطة ، ويتميز بالرمزية والجماعية ، والايثارية والاعلانية، وفى هذا الاطار هناك أنواع متعددة للعنف السياسى منها: العنف السياسى القومى ، والعنف السياسى الاقتصادى ، والعنف السياسى الدينى ، وهنا تطرح استراتيجيات متنوعة لمواجهة العنف السياسى وأيا كان الامر فإن الحل الأنسب قد يكمن فى تبنى شعارين محوريين : رصاصة مقابل رصاصة ، وفكرة مقابل فكرة ، ويعنى ذلك الدعوة الى التفرقة بين الفكر والسلوك ، وبين العنف والتعصب ومواجهة كل بما يناسبه ، وعدم وضع محدودية للحرية الفكرية أى الدعوة الى القبول بحق الأفكار جميعا فى التعبير عن نفسها مهما كانت درجة الاختلاف معها او النفور منها .

وعندما تناقش الباحثة الأبعاد الاجتماعية للعنف السياسى فهى تشير الى الجماعات المفجرة للعنف بأنها تلك الجماعات التى تعيش على هامش النظام ، ويعنى هذا أن ممارسة العنف هى ممارسة جماهيرية بالأساس يمارسه البشر عن عفوية وتلقائية وبالتالى فان العنف مؤشر لحالة من عدم الاستقرار الاجتماعى التى تسبب قدرا من المعاناة والتوتر لبعض الجماعات فى المجتمع ، ومن ثم تحاول هذه الجماعات السعى لالغاء مصادر التوتر .

أما الأبعاد الثقافية للعنف السياسى فترتبط بتغيير المعايير الاجتماعية التى تحكم السلوك وتشير أيضا إلى تماسك اجتماعى محدود لبناء المجتمع .

وتناقش الباحثة العنف السياسى والعنف القانونى فتؤكد على ضعف الزامية القانون فى الدول العربية الناشئ عن قصوره فى تحقيق صياغة مدروسة ومنظمة لتوجيه السلوك الاجتماعى . وهنا تتم الاشارة إلى الخاصة بكل من مصر والجزائر . وهذا مايعرف بالازدواجية المميزة للنسق المعيارى لنظام السلطة القائمة .

اما بخصوص الازدواجية الخاصة بالمعارضة السياسية التى تستند الى الاسلام ، فيتعلق هذا بالحوار بين الدينى والسياسى من أجل توجيه الشئون الدينية ، وبالتالى يتم تناول الطبيعة التعددية التى تميز القانون الاسلامى .

من ناحية أخرى يفترض التطور التاريخى لبناء الدولة الغربية الحديثة منذ عهد الاقطاع إشاعة السلام المادى فى النطاق المجتمعى ، وجرى ذلك بالحد من الحروب الخاصة والقضاء على العصابات المسلحة بواسطة مركزية احتكرت حق اللجوء الشرعى الى القوة ، وهو التطور الذى استغرق عدة مئات من السنين .

أما فى إطار ممارسات العنف السياسى فتناقش الباحثة فى صورة تحليل مقارن : العنف الاجتماعى والنظام داخل الدولة فى المشرق ، والعنف العرقى والصراعات الايديولوجية فى آسيا الوسطى ، والعنف السياسى للحركات الاجتماعية الدينية مع .. دراسة للجبهة الاسلامية للانقاذ بالجزائر . والعنف السياسى فى الجماهيرية العربية الليبية .

وأخيرا تطرح الباحثة النموذج المصرى : كحالة للدراسة وتتناول فى هذا الصدد صور العنف السياسى فى مصر حيث تشهد الاوساط الساسية والفكرية فى مصر حاليا حوارا حول العنف السياسى والارهاب بدأ منذ حوالى سنتين وهو فى حد ذاته حوار قديم عاد ليطفو على السطح .

وتمشيا مع هذا ، فان ظهور العنف على حافة النظام السياسى

المصرى يرجع الى أن (قلب) هذا النظام لم يعد يدق ولم يعد يعمل ثم تشير إلى الاجماع الوطنى فى مواجهة العنف كما تشير الى العنف السياسى والعوامل السكانية فى مصر .

وأخيرا تتناول الباحثة مستقبل العنف فتبين أن العنف ظاهرة متعددة الابعاد ، وهو محصلة لأسباب عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وثقافية ، وهى تجسد واقع الأزمة الهيكلية التى يعانى منها المجتمع المصرى ، واستمرار هذه الأسباب يشكل مناخا ملائما لتنامى ظاهرة العنف السياسى .

وأيا كان الوضع فانه يمكن القول بوجود سيناريوهين لمستقبل الجماعات الاسلامية المتشددة التى تمارس العنف على أساس أنها القوى الرئيسية التى تمارس العنف السياسى فى مصر الأول : تقليص دور هذه الجماعات الى أدنى حد ممكن، ولن يكون ذلك الا من خلال المواجهة الفعالة للتحديات والمشكلات الكبرى التى تخلق بيئة ملائمة لاستمرار هذا العنف ، والثانى : خمود نشاط هذه الجماعات المتشددة فى الأجل القصير وتصاعده فى الأجلين المتوسط والطويل ، حيث فى الأجل القصير من خلال الاجراءات الأمنية أما فى الأجل الطويل الأمر يرتبط بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، .. الخ ولكن نجاح أى منهم يرتبط بقدرة النظام على التغيير ، فهو شرط موضوعى لانجاز السيناريو الأول .

اشرف محمد عبد الله

□□ مجموعة باحثين النمور الآسيوية: تجارب فى هزيمة التخلف .مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام. ١٩٩٥-□□

فى فترة زمنية قصيرة نسبيا نجحت دول شرق آسيا أو ما أصطلح على تسميتها بالنمور الأسيوية فى تحقيق أعلى معدل نمو اقتصادى وفقا لأخر تقارير صندوق النقد والبنك الدوليين وتزامن ذلك مع ارتفاع مؤشرات البطالة فى غرب أوروبا وتزايد معدل حالة الركود الأقتصادى فى الغرب عموما . وأعتمدت النمور الأسيوية فى تجربتها الرائدة على حماية الصناعة الوطنية والتضيق على الواردات الأجنبية وتشجيع الصادرات وأستغلال فوائض التبادل التجارى مع الدول الأخرى لتحقيق معدلات نمو مرتفعة .

ومن هنا تنبع أهمية كتاب النمور الأسيوية - تجارب فى هزيمة التخلف والذى أصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ويعد من أول أعمال البرنامج البحثى لمركز الدراسات خلال عامى ١٩٩٤/٩٣ . ويتكون الكتاب الذى أشرف على تحريره مجموعة بحثية من تخصصات متعددة - من مقدمة وعشرة فصول وخاتمة . وكتب الدكتور عبد المنعم سعيد مدير عام المركز فى مقدمة الكتاب - الذى يتكون من ٣٩٢ صفحة من القطع المتوسط - أن اختيار موضوع البحث يعود لأسباب ثلاثة أولها أن هناك غيابا واضحا للمعلومات الأساسية عن تلك التجربة الرائدة فى جنوب وشرق آسيا ، وثانيها أن مجموعة الدول الواقعة فى هذا الاقليم عانت ماعانته منطقتنا العربية من أستعمار ومواجهة مع الغرب وتخلف ضارب حتى الأعماق ولديها من المشكلات العرقية والاستراتيجية ما هو لدينا وأكثر ، وثالثهما رغم كل ذلك فإن هذه المنطقة حققت خلال العقدين الماضيين تقدما غير مسبوق من حيث القدرة على تحقيق معدلات للنمو متسارعة لمضاعفة الدخل القومى .

وتم تقسيم هذه الدراسة الهامة إلى أربعة محاور ، أولها تجارب التحول الديمقراطى وإشكالياته وحدوده فى كوريا الجنوبية وأندونيسيا وتايلاند . ومن المهم هنا أن نشير إلى نتيجة هامة جاء ذكرها ف الفصل الثالث من الكتاب والذى عرض لعملية التطور الديمقراطى فى تايلاند ، فقد ذكر الباحث أنه لكى نفهم طبيعة تعميق العملية الديقراطية فى تايلاند لابد أن نشير إلى انتشار الجماعات والمنظمات غير الحكومية والتى زادت بشكل واضح خلال العقد الماضى لتصل إلى أكثر من ثلاثة الاف منظمة بين منظمات طلابية وروابط فلاحين وأخرى ذات اهتمامات إجتماعية أو بيئية أو أقتصادية ومساعدات هذه المنظمات على زيادة الوعى العام وترسيخ قيم المشاركة وحقوق الانسان والدفاع عن الديقراطية .

ويدور المحور الثانى من الكتاب حول الأوضاع الثقافية والدينية لأبناء هذا الأقليم والذى يبدو من بعيد وكأنه وحدة مترابطة فى جوانبها العقائدية والأثنية وإن كان فى حقيقته غير ذلك . صحيح أن هناك رافدين أساسيين للنسيج الفكرى لهذه المجتمعات ونقصد بهما الكنفوشية والبوذية إلا أن لكل مجتمع خصائصه الفكرية الخاصة به النابعة من التفسير التراثى والتطبيقى لهذه الأفكار .

أما المحور الثالث من الكتاب فيعنى بالشأن الأقتصادى ويتناول قضايا الأندماج الأقليمى وتجربة الأسيان ودروس التجربة فى التنمية من خلال وجهات النظر البديلة .

ويهتم المحور الرابع من الكتاب بالبعد الأمنى والتحولات الأستراتيجية وإشكاليات الأمن والصراع وأتجاهات التسلح وترتيبات الأمن الأقليمى . وخلال سنوات ١٩٩٤/٩١ طرحت تصورات مختلفة لترتيب أوضاع الأمن الاقليمى فى المنطقة من جانب الولايات المتحدة واليابان ودول آسيا كقوى فاعلة رئيسية لايجاد صيغة أمنية أستراتيجية للحفاظ على الأمن الأقليمى فى مواجهة عوامل عدم الأستقرار القائمة أو المحتملة .

ورغم أن هذه الدراسة الهامة بفصولها العشرة أستغرقت عامين كاملين لتخرج فى هيئة كتاب ، إلا أنه يغلب عليها طابع الرصد وتجميع المعلومات دون تحليها وتفكيكها ودراستها بغرض التوصل إلى أسباب الطفرة الأقتصادية المذهلة التى حققتها النمور الآسيوية العملاقة الصاعدة من جنوب وشرق آسيا .

طارق فتحى

□□ د . عبد الفتاح عبد النبى . مستقبل القرية المصرية. فعاليات بناء الاتصال فى القرية المصرية. الواقع والتصور المستقبلى . التقرير الثانى.القاهرة .المركز القومى البحوث الاجتماعية والجنائية. ١٩٩٥□□

يقع هذا الكتاب فى ٣٢٥ صفحة وهو التقرير الثانى فى إطار المشروع العلمى حصيلة جهود جماعى لفريق على يضم نخبة ممتازة من خبراء العلوم الاجتماعية ، والاتصالية تحت إشراف أ . د . نادية سالم (مشرفا) ، أ . د . خليل صابات (مستشارا) ويشتمل على مقدمة منهجية ومدخل وأربعة فصول بالاضافة إلى ثلاثة ملاحق .

وتنبع أهمية الدراسة ليس فقط من أهمية موضوعها حيث نعيش عصر ثورة الاتصال ونكثل جهودنا لمواجهة تحديات تنمية القرية المصرية بل أيضا لتفردها بقراءة نقدية للأبحاث الاعلامية التى أجريت على القرية المصرية لتكون رؤية تكاملية للبحث الراهن الاتصال فى القرية المصرية .

يقوم بناء البحث على ثلاثة محاور :-

المحور الأول : يتضمن قضايا القرية المصرية فى وسائل الاتصال الجماهيرى .

والمحور الثانى " يتعلق بوصف وتشخيص مكونات البناء الاتصالي بالقرية المصرية وتحديد فعالياته على أرض الواقع .

أما المحور الثالث : فيهتم بتحليل السياسات الاعلامية والخطاب العام الموجه للقطاع الريفى وقد عرض الفصل الأول البحوث والدراسات الاعلامية التى أجريت على القرية المصرية حتى مطلع التسعينات ، منظور نقدى تحليلى بإستخدام المدخل الوصفى التحليلي وأسلوب تحليل المضمون الذى أشار الي قصور الأبحاث السابقة البالغ عددها ١٠٣ وذلك لغياب وجود أطر نظرية واضحة ، وعدم وجود رؤية تكاملية ، عمومية الصياغة ، وغيبة التفسير الكيفى للبيانات المتوفرة من البحوث ، عدم مواكبة هذه البحوث لتغيرات القرية المصرية وتناول الفصل الثانى الاطار المنهجى للبحث حيث أنطلق على ضوء نتائج الدراسة التحليلية السابقة - مهتما بالرؤية الشمولية للبحث التي تأخذ فى اعتبارها العناصر الأساسية الفاعلة فى العملية الاتصالية الريفية على عدة مستويات كتحليل السياسات الاتصالية الموجهة إلى القطاع الريفى وتحليل الموضوعات والبرامج عبر وسائل الإعلام المختلفة ، والدراسة الميدانية لمختلف أشكال الاتصال الجماهيرى [المركزى والمحلى والرسمى والشخصى والجمعى] مع مراعاة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وقد تلخصت أهداف العمل الميدانى فى : وصف وتشخيص بنية الاتصال بالقرية المصرية ، وتحديد البدائل التى يمكن فى اطارها ترشيد القصور من خلال الاجابة عن تساؤلات البحث .

- وضم الفصل الثالث نتائج الدراسة الميدانية التى اعتمدت على أدوات المقابلات الفردية والجماعية والملاحظة ، والاستبيان ، (٥٠٩) مفردة بحثية تم إختيارها من أربع قرى مصرية لوصف وتشخيص بناء الاتصالات الفردية المصرية من زوايا التحليل الكمى والكيفى معا ، لحجم وسلوك تعرض القرويين لوسائل الاتصال الجماهيرى مثل : التليفزيون حيث وجد أن الاعلانات خلقت لدى القرويين مايطلق عليه ثورة التطلعات ، والصحف حيث كشفت إستجابات المبحوثين أن هناك ٦ر٦٤٪ من إجمالى المبحوثين الذين يقرءون الجرائد لايتعرضون على الاطلاق للجرائد الحزبية أو المعارضة .

وأشارت الباحثة إلى ضعف فعاليات أشكال الاتصال المختلفة فى مجتمع القرية حيث يوجد إنفصال بين مضمون وسائل الاعلام الثلاث (التليفزيون - الراديو - الصحف) عن واقع مشاكل القرية .

وعرض الكتاب لواقع عمليات أجهزة الاعلام وطبيعة تصورات الأفراد لما تروجه وسائل الإعلام حول قيم الأرض ، والعمل ، والتعليم ، والتعاون ، والإدخار ، والتضامن الأسرى .

أما الفصل الرابع فقد بلور :

أولا :- نتائج الدراسة ومن أبرز ما يلفت النظر أنه على الرغم من الإنتشار الواسع لأجهزة الاتصال الجماهيرى فى القرية المصرية ، وإنبهار القرويين بهذه الأجهزة ، والتعرض المكثف لها فإن موجة هذا الإنبهار قد إنكسرت حدتها فى المرحلة الحالية لعوامل شتى يأتى على رأسها المشغولية وضيق وقت الفراغ وإنحصار دائرة إهتمام غالبية القرويين فى تدبير قوت يومهم ومواجهة مشكلات حياتهم اليومية وإنفصال وتجاهل مضمون هذه الأجهزة عن واقع الحياة ومجريات التغير فى القرية المصرية ، والاحتياجات الاعلامية الجديدة .

وبالنسبة لفعالية أنماط الاتصال المختلفة فقد خلص البحث إلى صعوبة وضع ترتيب ثابت لمراكز وأدوار أنماط الاتصال المختلفة حيث يرتبط ذلك بطبيعة الموضوعات المطروحة فكلما كان الموضوع محليا تتزايد فعاليات قنوات الاتصال الشخصى ، وإذا كان الموضوع عاما أو قوميا تتزايد فعاليات قنوات الاتصال الجماهيرى .

وقد إنحصرت التاثيرات القيمية لأجهزة الاعلام فى الجوانب المعرفية دون السلوكية ، جاء دورها الغالب كدور تدعيمى أكثر منه تغييرى فى مجتمع القرية .

ثانيا : التصور المستقبلى : حيث تم وضع ٣ سيناريوهات لتصور مستقبل النظام الاتصالى فى القرية المصرية :

١ - فى حالة إستمرارية خفض إهتمام أجهزة الإعلام المركزى والمحلى بالريف وإنفصال مضمونها عن مشاكل القرويين ، فمن المتوقع أن تتزايد الهوة بين قنوات الاتصال الجماهيرى . وقنوات الاتصال الشخصى مما يدفع القرويين لاقامة نظامهم الاتصالى الخاص والمستقل .

٢ - فى حالة إدخال بعض التحسينات على أداء قنوات الاتصال الجماهيرى ، وتدعيم سياسة نشر الاعلام الاقليمى ، لكن دون التدخل ببرنامج تنموى طموح - ستهدف اعادة بناء القرية المصرية ، فإن علاقة القرويين بأجهزة الاعلام ستظل محدودة مع قصور النظام الاتصالي عن تلبية أحتياجات القرويين .

٣ - فى حالة الاقدام على تنفيذ برنامج تنموى متكامل يتصدى للمشاكل الحقيقية للقرية ويأخذ فى الاعتبار إقامة نسق للاتصال الجماهيرى المحلى يتعاون مع قنوات الاتصال الشخصى مع تعديل التوجهات السلبية الراهنة لرجال الاعلام نحو الريف ، فمن المتوقع أن يدفع ذلك الى تنشيط بناء الاتصال فى القرية حيث سيعود اليه تماسكه وتزداد فعاليته .

ولاشك أن الاطلاع على هذا الكتاب القيم الذى يحتوى على هذه الدراسة الهامة ذو فائدة كبيرة للدارسين والمتخصصين والمخططين وواضعى السياسات الاعلامية .

منى صلاح الطاهر

☐☐ عادل عبد الغفار فرج ، استخدام الصفوة المصرية للراديو والتليفزيون المحلى والدولى ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ☐☐

مع تطور النظام العالمى واتجاه نحو القرية الكونية ، اكتسبت الثورة التكنولوجية الخاصة بالاتصال أهمية متزايدة ، ليس لكونها تضيف بعدا ثقافيا للاستقلال السياسى والاقتصادى الذى تتعرض له الدول النامية . ولا لفرض قيم وافكار جديدة ، وأنما لمخاطر الذوبان وفقد الهوية للعديد من الثقافات المحلية . من هنا برزت المرادفات الخاصة بالغزو الثقافى والاستعمار الثقافى ، الى غير ذلك من المصطلحات المعبرة عن الشعور

بالخطر . وإن كانت الايجابيات العديدة التي يثيرها التطور السريع في وسائل الاعلام ، تتغلب على سلبياته ، فإن المطلوب بالضرورة ، هو تفهم تلك النقلة التكنولوجية ، حتى يمكن تجنب سلبياتها وتعظيم ايجابياتها ولاسيما تلك المتعلقة بمفهوم الحرية وحقوق الانسان والتكامل الاجتماعي وتقليل تلك المرتبطة بادخال اشكال وقيم ثقافية خارجية الى مجتمع ما ، بما يؤدى على المدى الطويل الى ضعف أسس هذا المجتمع فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية والأبداع الفنى والأنماط التنموية .

وعلى هذا النحو تبرز أهمية تلك الدراسات القائمة على دراسة الصفوة او النخبة السياسية وعلاقتها بوسائل الأعلام . ومن هذه الدراسات، البحث الذى بين أيدينا . حيث أحسن الباحث توظيف دراسة الصفوة المصرية من خلال عينة منتقاه ومتنوعه من ناحية ودراسة الاتصال السياسى من ناحية ثانية بالأضافة لعدم قصره دراسة العلاقة بين الصفوة واستخدامات وسائل الاعلام على النطاق المحلى فقط ، بل تعداها للاتصالات الدولية . وتمت معالجة موضوع الدراسة فى ثلاثة فصول أساسية ، تناول الفصل الأول الأطار المنهجى فى ثلاثة مباحث ، كما عرض الفصل الثانى علاقة الصفوة المصرية بوسائل الأتصال من خلال أربعة مباحث تم التركيز خلالها على نظرية الصفوة واهم السمات التى يبرزها دورها فى العلاقة مع الحكومة ، فى حين يتناول الفصل الثالث عرضا للنتائج العامة للدراسة وأهم المقترحات فى هذا السياق .

والحقيقة أن طبيعة تقسيم البحث، قد ساهمت بدورها فى إظهار عدد من النتائج الهامة ، يجئ فى مقدمتها : أرتفاع نسبة الأستماع للراديو الدولى بين أفراد العينة وتصل الى ٩٦ فى المائة مقابل ٦ر٩٢ فى المائة للراديو المحلى – كما ترتفع نسبة المشاهدات لقنوات التليفزيون الدولى لتصل الى ١٠٠٪ بين مالكى الأطباق الهوائية ، وتصل نسبة مشاهدة التليفزيون المحلى الى ٧ر٩٤ فى المائة .

أما النتيجة الثانية ، فتبرزها دوافع افراد العينة وسائل الاعلام الدولية حيث تمثل متابعة الأحداث العالمية مقدمة الأولويات ، بالاضافة إلى مصداقية الاعلام المحلى والتى تراوحت نسبتها فى العينة مابين ٦ الى ٣٠ فى المائة .

كما تشير النتيجة الثالثة الى تباين الأستخدامات والرؤية بين استخدام وسائل الاعلام المحلية والدولية . فقد ابرزت العينة النظرة الترفيهية فى استخدام الراديو والتليفزيون المحليين (بمشاهدة أعمال الدراما الى غير ذلك) فى مقابل النظرة الجادة فى استخدامهم للراديو والتليفزيون الدوليين ولاسيما الأخبار .

وكذلك أبرزت عملية التصنيف تسلسلا فى أولويات الأستماع فبالنسبة للمحطات الأذاعية المحلية جاءت فى المقدمة محطة البرنامج العام ، يليها الشرق الاوسط ، وصوت العرب ، ثم محطة القرآن الكريم .

وعلى مستوى الراديو الدولى برز راديو لندن يليه راديو مونت كارلو وصوت امريكا . وعلى مستوى التليفزيون المحلى تأتى القناة الأولى ، أما على مستوى التليفزيون فتأتى قناه C.N.N الأخبارية فى المرتبة الاولى تليها BBC فى المرتبة الثانية ، وتأتى NBC فى المرتبة الثالثة .

ومن أبرز النتائج التى اوضحتها الدراسة المكانة المتأخرة للراديو والتليفزيون المحليين ، كمصادر للمعلومات فى الظروف العادية ، فقد احتلا المكانة الخامسة والسادسة بعد الصحف القومية والحزبية والراديو والتليفزيون الدوليين . وفى هذا السياق ، تتعدد الأسباب والمآخذ ، حيث يعيب أفراد العينة على الراديو والتليفزيون المحليين فيما يتعلق بالأخبار ، بالتزامهما بالتوجه الرسمى فى المعالجة الاخبارية ، وإفتقاد الموضوعية فى تقديم بعض الأخبار وبطء ونمطية المعالجات واعتماد التحليلات والتعليقات الاخبارية على نمط كلاسيكى تقليدى.

وهكذا ، يمكن الانتهاء الى أهمية الأنفتاح على الخارج والاحتكاك الثقافى فى ضوء مجموعة من الأعتبارات الخاصة بالنظام السياسى المصرى ، وقيم مجتمعه من ناحية ، وقدرته على مواكبة التطورات الدولية ومعطيات نظام مابعد الحرب الباردة من ناحية ثانية وتعظيمه لقيم قائمة بالأساس على القيم المجتمعية وعالمية المواطنة . من ناحية ثالثة .

أيمن السيد عبد الوهاب

□□ برتران بادى . "الدولة المستوردة" تغريب النظام السياسى . ترجمة لطيف فرج . دار العالم الثالث . ١٩٩٥ . □□

يتحدث هذا الكتاب عن واقع تعيشه بلدان الجنوب التى تخلصت من الاستعمار المباشر ، ولكنها لم تتخلص من التبعية السياسية ، والثقافية . ومؤلف الكتاب برتران بادى هو أستاذ فى معهد العلوم السياسية فى باريس . وقد عنون كتابه « الدولة المستوردة » تغريب النظام السياسى . ويقصد بالمستوردة حين نعت الدولة النموذج الغربى الذى اتبعته النخبة فى العالم الثالث دون محاولة خلق نموذج للدولة يتوامم مع الموروث الحضارى لها وبوائم البيئة والمجتمع الذى تتولى تسيير دفة الأمور به .

ويرى المؤلف ان التاريخ لم ينته ، لقد يتمكن القرن العشرون من تكريس فشل العديد من الأنظمة الشمولية ، ومن وضع نهاية للمغامرة الاستعمارية ، وتميزت موجة استقلال البلدان ، خلال ردح من الزمان ، بتوالد الدول وتماثلها فى كل مكان تقريبا على سطح الكرة الأرضية ، وعاونت هذه الموجة فى تكوين عالم ثالث شاسع ، تدعو تسميته المضللة إلى الإعتقاد بانه يمر بمرحلة تدريبية فى عالم خاضع المعايير موحدة ، وتؤدى الى التصور بأن لابد لمسيرة هذا العالم الثالث ان تقوده فى النهاية نحو الديمقراطية التى تعد –لعدم وجود نماذج أخرى– وجهة التاريخ النهائية . وقد أدى فشل العالم الثالث فى انشاء نموذج مغاير للدولة الى نشأة علم اجتماع التبعية . وعلماء أمريكا اللاتنية هم الذين ادخلوا هذا العلم وتأملاته الفكرية . فهم يرون أنه من الصعب أن يصمد مبدأ سيادة الدول أمام الملاحظة التجريبية . فليس من الضرورى أن يكون أحد المجتمعات مستعمرة لكى يمكننا أثبات أنه تابع لمجتمع آخر ، ولا يكفى أن يكون لاحدى الدول مقعد فى الأمم المتحدة لكى يمكننا إثبات إنها ليست تابعة لمجتمع آخر .

– ويحدد المؤلف أحد أشكال التبعية من الدول النامية للدول الكبرى ، فالتبعية تفترض بطبيعة الحال تبادل الرعاية والمحاباة : حيث تقوم الدولة الراعية بمنح الدولة الموالية الثروات اللازمة من أجل إعاشتها . وفى المقابل تقوم الدولة الموالية بتقديم مختلف أنواع الامتيازات . سواء تلك المتعلقة باستخدام أراضيها . أو بالسلطة الرمزية التى تمتلكها باعتبارها عضوا على المسرح الدولى .

ان التنازل عن أراض لصالح الدولة الراعية يتناظر بالتأكيد مع ما كانت المؤلفات القديمة تسميه فيما مضى نهب العالم الثالث . والذى يتعلق أساسا بمختلف أنواع المواد الأولية المتوافرة فى باطن الأرض .

– ونحن نعـرف ان هذا التنازل يمكن أن يندرج داخل المطامع الجغرافية السياسية . للدولة الراعية . ويتعلق حينئذ بمنح قواعد عسكرية أو مجرد تسهيلات لعبور أراضى الدولة الموالية . ومن اللافت للنظر أن منهج التنازل عن الأراضى هذا يتجه فى العصور الحديثة نحو

التنوع الى حد المغالاة ، كما يدل على ذلك مثال التوسع فى ممارسة ما يسمى نموذج « الدولة صندوق القمامة » الذى يقود الدولة الموالية نحو مكافأة راعيها بتخصيص أرضها أو مجالها البحرى لتخزين نفايات المجتمع الصناعى .

وعلي المستوى الرمزى ، فالدولة الراعية تحدد الرموز التى يجب على الدولة الموالية التحلى بها لكى تظل موضع رعايتها ، ويتم فى المراكز إعداد جميع الدلائل اللفظية والموسيقية والثيابية وجميع مايساهم فى ابراز السلطة من أجل وضعها كإطار يحيط بالحياة الإجتماعية السياسية فى الدول الموالية . بل وأكثر من ذلك ، إذ تتم ترجمة عدم تماثل العلاقات أيضا الى محاكاة دستورية إلزامية ، وعلى هذا فان المساهمة التى تقدمها الدولة الراعية للدولة الموالية تبلغ حد التأثير فى هوية الدولة الثانية ، فى حين أنه ليس للمساهمة المقدمة فى المقابل سوى تأثير هامش ، ولا تحدث سوى تعديلات فى أهداب التوازنات الاجتماعية السياسية داخل الدولة المهيمنة. ان العناصر الحاسمة التى تجعل من علاقة الموالاة علاقة تبعية تكمن بدقة ، وبالتحديد فى عدم التماثل هذا .

ويثير تصدير النماذج الغربية توترات ، ويظهر اختلالات ، ويحدث احباطات ، ومع ذلك يزداد نطاقه اتساعا ، ولا يمكن تعليل ذلك الاتساع بالقوة والهيمنة فقط ، فالارجح ان النماذج السياسية الغربية تنتشر وتتعولم أساسا لانه يتم استيرادها من قبل الساسة فى العالم الثالث . اذ يتم الاحتياج اليها وطلبها ثم دمجها لأنها تلبى استراتيجيات فاعلين مستوردين ، وبالتالى فهى تستورد نتيجة لاختيارات فردية ، تمليها دوافع ، وتحركها منافع ، وآمال وتطلعات . وفى هذا الصدد يتعلق استيراد النماذج الغربية بفاعلين وبمنتجات . ويفسر تنوع هؤلاء الفاعلين وتباين تلك المنتجات لماذا تتسم عملية الاستيراد هذه فى مجملها بالتعقيد وبصعوبة تلاؤمها وتمازجها . ففى العالم العربى يواجه التاريخ العربى بتاريخ آخر مختلف ، وببنيان آخر للنظام السياسى تمت إقامته فيما مضى يختلف عن البنيان الذى يقوم الغرب الآن بتعميمه ، كما يستند إلى ثقافة أخرى مختلفة تماما عن الثقافة المؤسسة للهوية الغربية .

– ويسمح هذا التمييز كما يرى المؤلف بتحديد نطاق عملية الاستيراد التي تشير أساسا الى نقل نموذج سياسى ، أو اقتصادى أو اجتماعى الى داخل مجتمع معين ، فى حين أن هذا النموذج ينتمى الى نظام اجتماعى مختلف جذريا ، وتم صنعه وإبتكاره فى سياق تاريخ آخر غريب عن هذا المجتمع المستورد . ولهذا من الطبيعى أن تصبح حدة تنافر الثقافات عنصر بلورة للاختلال الوظيفى المصاحب لهذه العملية ومع ذلك فهى ليست العنصر المؤسس له . ويبين ذلك من خلال عالم أمريكا اللاتينية المدعى غربيته دون أن يأخذ فى حسبانه سكانه الهنود الذين يدحضون هذا ، وتعيش هذا التوتر بين تاريخها وتاريخ المجتمعات المصدرة كما تعاني من آثار التدويل القسرى لتنميتها ، ومن نتائج استراتيجيات نخبها الحاكمة المستوردة . هذه هى المعطيات المكونة أساسا لديناميات الاستيراد التي تثمر كما يذكر المؤلف العديد من الضغوط والمساوئ . ويرصد المؤلف بعد ذلك المحاولات الهزيلة للاتحاد بين الدول كشكل من أشكال عملية تدعيم الاقليمية وتجاوز نموذج الدولة ، ويضرب العديد من الأمثلة على ذلك مثل إتحاد المغرب العربى ، غير أنه يبدو واضحا مما طرحه ان الكيانات الاقليمية ستكون أكثر انتشار وانتعاشا فى المستقبل .

خالد عزب

☐☐ د . رجاء عز الدين : التنمية والطاقة فى مجلس التعاون الخليجى - مؤسسة الاهرام كتاب الاقتصادى رقم ٩٧ ☐☐

كان ونستون تشرشل ، رئيس وزراء بريطانيا الراحل ، حكيما وهو يتنبأ بالمستقبل حين قال " إن من يملك بترول الشرق الاوسط يستطيع أن يحكم العالم " .

وبصرف النظر عن مدى صدق هذه المقولة على عالمنا العربى الذى يملك مفتاح هذه اللعبة .. فإن البترول – كما تقول مؤلفة هذا الكتاب د . رجاء عز الدين – هو ، فى دول مجلس التعاون الخليجى ، عبقرية المكان والتاريخ الذى صنع هذه العبقرية ، وهو السياسة والاقتصاد ، بل ويصبح البترول فى وقت الازمات كما لو كان العالم الذى نعيش فيه عالما من البترول ، بل ينبعث من كل قرار سياسى رائحة البترول ، الأمر الذى يؤكد لنا ضرورة الخروج من المحلية إلى العالمية ، فلا نستطيع أن نستبعد جزءا من العالم ، أو أن نغمض عيوننا عن بعض أركانه .

وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجى بثروة بترولية هائلة ويبلغ الاحتياطى المؤكد لديها نحو ٤٦٪ من الاحتياطى العالمى و ٥٩٪ من احتياطى " أوبك " و ٧٥٪ من احتياطى أوابك" الأمر الذى يعكس الأهمية الانتاجية والتصديرية لدول المجلس وتأثير ذلك على السوق العالمية للبترول من حيث الامدادات والأسعار .

على أن صناعة البترول والغاز الطبيعى ، تتغلب على الصناعات الاستخراجية فى دول المجلس ، كما يعتبر البترول عنصرا رئيسيا فى بناء قاعدة صناعية متطورة خاصة صناعة التكرير والبتروكيماويات ومايسبقها ويتبعها من صناعات مكملة ، وبذلك تعتبر عوائد قطاع البترول من أهم مكونات الناتج المحلى الإجمالى لدول المجلس .

وتتمثل مساهمة هذا القطاع فى جانبين ، أولهما : تأمين الاحتياجات المحلية من الطاقة . وثانيهما : توفير حصيلة من العوائد البترولية لدول المجلس .

وهذه الدراسة ، التى نحن بصدد التعريف بها فى هذه السطور ، تلقى الضوء على تأثير سياسات الطاقة ، عالميا وإقليميا ، على التنمية الاقتصادية فى دول مجلس التعاون الخليجى ، لما لهذه المنطقة من أهمية بالغة ، إقليميا وعربيا وعالميا ، كما أنها ستظل خلال المستقبل المنظور محط الأطماع من الداخل والخارج ، من يطمعون فى الثروة أو القوة أو كليهما .

وتنقسم هذه الدراسة الى بابين رئيسيين : يتناول الباب الأول بفصوله الاربعة ، أهم الأحداث العالمية والعربية والإقليمية التى أثرت على أسعار وإمدادات البترول، وتغيير بنية الطلب خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٩٣) والنتائج المترتبة عليها ، عربيا وعالميا ، وينتهى هذا الباب بالتنبؤ بالطلب على الطاقة حتى عام ٢٠١٠ .

أما الباب الثانى بفصوله الستة فيعرض لتأثير الأحداث العالمية السابقة على تذبذب العوائد البترولية لدول المجلس وذلك من خلال تتبع الآثار فى أهم القطاعات الاقتصادية فى هذه الدول .

وتنتهى الدراسة بتصور شامل لمستقبل السياسات البترولية فى دول المجلس ، فى إطار عربى ، لمواجهة تحديات التكتلات العالمية ، فلم يعد فى الاقتصاد العالمى مكان للدول التى تعمل منفردة .

وتأتى أهمية هذه الدراسة من تناولها لقضية من أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية فى الوقت الحاضر ، ونعنى بها " قضية

الطاقة " سواء فيما يتعلق بأوضاعها ومصادرها الحالية أو عن تطوراتها المستقبلية ، خاصة فى منطقة الخليج العربى - موضع الدراسة - وهى من أغنى المناطق من حيث مصادر البترول فى العالم ، إذ أن أى حديث عن مستقبل الطاقة والبترول لابد وأن يتجه أولا الى تلك المنطقة ، من ثم فإن هذه الدراسة تقدم لنا الرؤية الشاملة لسياسات الطاقة والبترول فى دول مجلس التعاون الخليجى من حيث الاحتياطيات والاستهلاك وعوائد البترول والآثار الاقتصادية والمالية لتراجع العوائد البترولية .

وتشارك الباحثة فى اعترافها بأن البترول ليس سلعة تقليدية ولكن سلعة ضخمة بجميع المقاييس ، وإن كان البترول هو أعظم كنز تركته الطبيعة لمنطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربى خاصة ، فإن التأثير السياسى والاقتصادى والأمنى للبترول كان نعمة ونقمة فى أن واحد .. نعمة الثراء الذى هبط علينا والذى يمكن استغلاله فى بناء القوة العربية سياسيا واقتصاديا وعسكريا وتحسين مستوى معيشة المواطن العربى ، ونقمة من يطمعون فى الثروة والقوة لتتحول نعمة الثروة من سلاح التنمية فى يد العرب الى مصدر قوة للتكتلات العالمية التى قامت بين الدول الكبرى والتى تهدف الى تحطيم وحدة الدول المصدرة للبترول ، لأن تفتيت هذه الوحدة يجعل من السهل لتلك التكتلات تفتيت وحدة الامدادات وبالتالى التأثير فى الاسعار العالمية للبترول بما يحقق مصالح الدول المستوردة دون النظر الى مصالح الدول المصدرة لهذه السلعة الاستراتيجية .

والسؤال البديهى هنا .. ماذا أعددنا لمواجهة كل هذه التحديات ؟ والجواب فى تقدير الباحثة أنه متى توصلت المجموعة العربية " أوابك " لوضع السياسات الجادة التى تحقق المصالح المشتركة لجميع المصدرين ، فلن يكون من العسير أن نروج لها بين الدول الأخرى ، وبذلك وحده تتبوأ المجموعة العربية مكانتها التى تؤهلها لها إمكاناتها البترولية وتستثمر مصادر القوة الاقتصادية التى هيأتها لها الظروف

.. ونعود هنا الى حكمة تشرشل التى بدأنا بها هذه السطور : "من يملك بترول الشرق الأوسط يستطيع أن يحكم العالم "

على عياد

▭ نجوى على عتيقة ، حقوق الطفل فى القانون الدولى ، دار المستقبل العربى - ١٩٩٥ ▭

"إن أكبر تجارة فى العالم وأهم شغل شاغل للإنسان ، وأعظم عمل ، وأفضل استثمار يقوم به هو رعاية الأطفال وتنشئتهم" كانت هذه الكلمة التى قالها الدكتور بروك شيشلون أول مدير عام لمنظمة الصحة العالمية ، هى الباعث الرئيسى وراء إصدار باكورة انتاجها العلمى .

والكتاب يحتوى على أربعة فصول ، ففى الفصل الأول تتناول الباحثة تعريف وتحديد مفهوم عالم الطفولة ، فالطفولة مرحلة قصور وضعف ، وتكون وتكامل فى آن واحد ، ويكاد المختصون فى علم النفس يجمعون على تعريف الطفولة بأنها "المدة التى يقضيها صغار الحيوان والإنسان فى النمو والإرتقاء ، حتى يبلغوا مبلغ الناضجين ، ويعتمدوا على أنفسهم فى تدبير شئون حياتهم ، وتأمين حاجاتهم البيولوجية والنفسية .

ثم استعرضت موقف الحضارات القديمة (مصر الفرعونية ، المجتمع اليونانى القديم ، المجتمعات الغربية والطفولة) من الطفل وحقوقه ، من خلال إشادة دائرة المعارف البريطانية بفضل الحضارة العربية الإسلامية وتأثيرها على حركة الإنسانية الأوربية التى أعلت من أهمية حياة الإنسان ورفاهيته، أما فى العصر الحديث فقد اهتم المجتمع بتأكيد واجب اعطاء الطفل ما يستحقه من عناية ورعاية ، وظهرت المؤسسات الخيرية المتخصصة برعاية الطفل وحسن تنشئته فى دول العالم شرقا وغربا ، وأخذ الاهتمام بالطفل بعدا عالميا مع ظهور المؤسسات الدولية وانشاء منظمة الطفولة العالمية (اليونيسيف) كعضو فى هيئة الأمم المتحدة تسعى الى خلق الطفل الأسعد وبناء المستقبل الأفضل فى شتى أنحاء المعمورة .

وتناولت الباحثة فى الفصل الثانى .. الأطفال وقانون حقوق الإنسان ، فقد أوضحت التطور التاريخى لحقوق الطفل فى القانون الدولى ، حيث أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى القرار ٣١/١٦٩ المؤرخ فى ٢١ كانون الأول ١٩٧٦ أن سنة ١٩٧٩ سنة دولية للطفل ، وقررت أن يكون لهذه السنة الأهداف العامة التالية :

١- توفير إطار للدعوة لقضية الأطفال ولزيادة وعى المسئولين عن اتخاذ القرارات والجمهور بالحاجات الخاصة بالأطفال .

٢- تشجيع الاعتراف بوجوب أن تكون برامج الأطفال جزءا لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغية الاضطلاع فى الأجلين البعيد والقريب بأنشطة مستمرة لصالح الأطفال على المستويات الوطنية والدولية .

ثم صدر الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى تضمن آلاف حقوق الطفل فى : الحياة والحرية والسلامة الشخصية ، الإعتراف بشخصيته القانونية ، نصوص الإعلان ، التعليم .

كما تناولت ثلاثة نصوص دولية تعالج حقوق الطفل هى :

* إعلان جنيف لحقوق الطفل عام ١٩٢٤ ، والذى تضمن الآتى : أ- أن الطفل يجب أن يتمتع بجميع الوسائل اللازمة والضرورية كى ينعم بنمو عقلى وجسمانى سليم . ب - ضرورة توفير الغذاء ، والعلاج ، والعناية الملائمة للطفل المتخلف ، وإعادة تأهيل الحدث ، وتوفير المأوى للأيتام والأطفال المشردين . جـ - أن يكون للطفل الأولوية فى الإسعاف والإنقاذ فى أوقات الحروب والكوارث . د - حماية الطفل من جميع صور سوء الإستغلال والمعاملة السيئة . هـ - وجوب تربية الطفل على ضرورة الإستفادة من مواهبه وقدراته فى خدمة البشرية .

* إعلان هيئة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل لعام ١٩٥٩ ، حيث تضمن عشرة مبادىء : ١- حق جميع الأطفال فى التمتع بالحقوق دون أى تمييز . ٢- وجوب توفير الحماية القانونية للطفل لينشأ نشأة طبيعية . ٣- حق الطفل فى أن يكون له اسم وجنسية . ٤- حق الطفل فى الأمن الاجتماعى والتغذية والرعاية الصحية . ٥- توفير العلاج والرعاية للأطفال المعوقين . ٦- حق الطفل فى الرعاية العائلية والمعونة الكافية للأطفال المحرومين . ٧- حق الطفل فى التعليم الإجبارى المجانى . ٨- حق الطفل فى الحماية والإغاثة من الكوارث . ٩- حق الطفل فى الحماية القانونية من القسوة والاستغلال . ١٠- حق الطفل فى الحماية من التمييز بجميع صوره .

هذا بالإضافة الى المعاهدات التى صاغتها منظمة العمل الدولية التى أنشأتها معاهدة فرساى لعام ١٩١٩ .

واستعرضت الباحثة فى الفصل الثالث : اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩ ، حيث تعتبر أول وثيقة فى تاريخ العلاقات الدولية المعاصرة يتم من خلالها فرض حقوق للطفل على الدولة بقوة الإلتزام القانونى التى توجب مراعاة هذه الحقوق والتقيد بها من أجل صالح الطفل العام ، فمن أهم بنودها الأساسية : ١- مبدأ رعاية المصلحة

العامة للطفل . ٢- مبدأ توفير وسط عائلي أصيل أو بديل للطفل . كما تنطبق أحكام الاتفاقية على ثلاثة مجالات أساسية تتعلق بالحقوق الفعلية للأطفال وهي : البقاء ، والنمو، والحماية . وأيضا أوجبت الاتفاقية تشكيل لجنة تسمى "لجنة حقوق الطفل" مهمتها تقديم تقرير عن نشاطها كل سنتين في جميع الدول ، وتقدمه للجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وأن الأمين العام للأمم المتحدة هو همزة الوصل بين الدول الأطراف في الاتفاقية وبين لجنة حقوق الطفل .

وفي الفصل الرابع والأخير استعرضت توصيات اتفاقية هيئة الأمم المتحدة حول حقوق الطفل لعام ١٩٨٩ وهي : ١- معاناة أطفال اليوم تصرخ مستنجدة بالضمير الإنساني أن ينهض لتعزيز الجهود الدولية الرامية لإنقاذ أرواح ملايين الأطفال . ٢- ضرورة توفير قدر كاف من الطعام والماء والسكن والرعاية الصحية والاجتماعية وفرص التعليم الأساسي ، والحماية من المخدرات وأعمال السخرة والحروب لكل طفل . ٣- يجب ألا يتحمل الأطفال عبء سواد عيون الكبار . ٤- أن بناء الطفولة السعيدة جهد مشترك تقع مسئولية القيام به على عاتق الأسرة والمجتمع في آن واحد . ٥- لا تقاس المدينة بمقدار التقدم العلمي التكنولوجي ، وإنما بصحوة الضمير الإنساني ومدى ما يستطيع الإسهام به لتلبية الاحتياجات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان . ٦- وضع مقاييس تشكل أساسا مقبولا على مستوى العالم كله للدفاع عن حقوق الأطفال وحمايتهم ضد الإهمال والإستغلال وسوء المعاملة . ٧- ضرورة توفير الرعاية والوقاية والحماية لجميع أطفال العالم سواء كانت الدولة متحضرة غنية أم فقيرة . ٨- يجب أن يحظى الأطفال بالأولوية المطلقة من اهتمامات المجتمع وقدراته في جميع الأوقات . ٩- التزام دول العالم باتخاذ اجراءات سياسية على أعلى المستويات من أجل بلوغ المستوى الأمثل في رعاية الطفولة . ١٠- التأكيد والعمل على مبدأ الأطفال أولا بكل ما يجسده من احترام حقيقي ومفال لحق الطفولة في حياة سعيدة بعيدة عن المعاناة في عالم يتمتع بإمكانيات ضخمة يجب استغلالها في إطار التنمية الشاملة .

هذا ويشير الكتاب الى العديد من الكتب العربية والابحاث والتقارير والكتب الأجنبية التي استندت اليهم الباحثة في دراستها ، بالإضافة الى ملحقات ، أولهما : الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه من خلال التحدى ، الفرصة ، المهمة ، الإلتزام . وثانيهما : خطة عمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينيات والتي تنقسم لثلاثة أجزاء هي :

١- إجراءات محددة لبقاء الطفل وحمايته ونمائه ، من خلال إتفاقية حقوق الطفل ، صحة الطفل وغذائه ، دور المرأة وصحة الأم وتنظيم الأسرة ، التعليم الأساسي ومحو الأمية ، الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية ، حماية الأطفال خلال المنازعات المسلحة ، الطفل والبيئة ، تخفيف شدة الفقر وتنشيط النمو الاقتصادي .

٢- إجراءات المتابعة والرصد ، من خلال العمل على الصعيدين الوطني والدولي .

٣- تذييل الأهداف المتعلقة بالطفل والتنمية في التسعينيات .

وأخيرا ، فإن أهمية هذا الكتاب تنبع من أهمية الموضوع الذي يناقشه ، والذي يفرض نفسه في الفترة الأخيرة على جميع الصحف والمجلات ، والعديد من المؤتمرات ، والحلقات النقاشية .

علي سالم إبراهيم

☐☐ احمد فؤاد بلبع (مترجم) الصراع على القمة . مستقبل المنافسة الاقتصادية بين امريكا واليابان . سلسلة عالم المعرفة - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . الكويت . العدد ٢٠٤ ديسمبر ١٩٩٥ ☐☐

يدور موضوع الكتاب حول الصراع الاقتصادي والمنافسة الشديدة على اكتساب الأسواق الخارجية ومن المعروف أن القواعد الراهنة للمباراة الاقتصادية الدولية المعروفة "باتفاقية الجات" التي بدأت كتابتها بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث تم تصحيح هذه القواعد لمساعدة معظم دول العالم الصناعي لإعادة البناء والتعمير لبناء لما دمرته الحروب ويساعد على اللحاق بالولايات المتحدة وقد حققت قدرا كبيرا من النجاح ، واتضح أن الميزة التنافسية المستديمة ستتوقف بدرجة اكبر على تكنولوجيات العمليات الجديدة فصناعات المستقبل تتوقف على المقدرة العقلية. إن نصف القرن القادم سيشهد مباراة إقتصادية تنافسية شديدة بين اقطاب ثلاثة : أوروبا ، اليابان والولايات المتحدة الأمريكية من اجل الحصول على ميزة ما من أجل تحقيق رخاء يعتمد على وجود إقتصاد عالمي قوي يسمح لها بالبقاء والتمتع بثمار ما تنتجه .

ويوجد في اليابان وألمانيا من يقول : إن الولايات المتحدة لايمكن لها أن تكون قوة عظمى عسكرية مستقلة ما دامت ستعتمد على بلدان أخرى في الوفاء بالجانب الاكبر من تكاليف حروبها وهناك من يعتقد أنه إذا باعت اليابان الرقائق الالكترونية إلى الاتحاد السوفيتي السابق وأوقفت بيعها إلى الولايات المتحدة فإن ذلك سيقلب التوازن العسكري .

ويرى المؤلف أن كثيرين يعتقدون أن إحلال سباق إقتصادي محل المواجهة العسكرية يعد خطوة هامة إلى الأمام وأن المنافسات العسكرية في نهاية الأمر ماهي إلا تدمير للإقتصاد لأن الحروب لاتسهم في رفاهية البشر .

ويدور حديث عن إستهلال ا لمنافسة الإقتصادية العنيفة التي ستكون اكثر حدة خصوصا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ثم إن أهمية الميزة المقارنة التي ستنشأ في القرن الحادي والعشرين ستكون ميزة التركيز على تكنولوجيا العمليات التي هي نقطة البدء للمناقشة الإقتصادية وبالتالي فإن أجزاء كثيرة من العالم ترنو إلى تطوير استراتيجياتها للإحالة بما تعتبره صناعات المستقبل الرئيسية رغم أن ذلك يحتاج الى ايدي عاملة ماهرة من القمة إلى القاع ، وبالنسبة لألمانيا - مثلا - يوجد نظام واسع النطاق لتدريب التلاميذ غير المتجهين للدراسة الجامعية فيدخلون نظام التلمذة الصناعية في سن السادسة عشرة لكي يصبحوا بعد ذلك عمالا مهرة حيث من المعروف ان مهارات نصف السكان عند القاع تؤثر في أجور النصف الآخر عند القمة .

وتحدث المؤلف عن بعض القواعد الجديدة التي تضطلع بها على سبيل المثال - أمريكا لكونها تحتل اكبر إقتصاد في العالم ولايمكن لها ان تكون ثرية وناجحة مالم يكن العالم نفسه ناجحا وثريا وهذا مالم يكن لدى بلد ما إمكانيات متساوية للوصول إلى المواد الأولية والاسواق الواسعة ومن أجل نجاح الإقتصاد العالمي المفتوح فعلى كل بلد أن يشعر بأن لديه فرصة متكافئة للفوز بما يعرف بالفرصة العادلة أو المعاملة بالمثل .

بينما دول العالم الثالث تكتفي بمراقبة الأحداث الجارية من حولها دون أن تغير الدول النامية من قواعدها وقوانينها لتتماشى مع القواعد

والقوانين السارية فى أوروبا وغيرها من دول العالم المتقدم .

مع أنهم فى أوروبا يقولون عن اليابان لن نسمح لليابانيين بأن يفعلوا فى أوروبا ما فعلوه فى الولايات المتحدة حيث لدى اليابان إستراتيجية لغزو العالم ولقد أنهوا مهمتهم فى الولايات المتحدة وهم الآن فى طريقهم لإلتهام أوروبا .

ويقارن المؤلف على سبيل المثال بين عدد أجهزة الإنسان الآلى فى اليابان التى بلغت ٢٧٥ ألف جهاز بينما يوجد فى الولايات المتحدة ٣٧ ألف جهاز للإنسان الآلى وهذا لم يتم مصادفة ولكنه حدث لتمويل الموارد المالية المباشرة التى تنفق فى الاستهلاك وتحولها إلى الإستثمار مما مكن اليابان التغلب على آثار الدمار الذى لحق بها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث يستهلك اليابانيون أقل بكثير مما ينتجون .

وأورد المؤلف بعض النماذج للتقدم الصناعى فى العالم المتقدم : نعم فى أمريكا لهم السبق التكنولوجى فى صناعات الطائرات بشقيها المدنى والحربى ويتخلفون بوضوح فى صناعات الالكترونيات الاستهلاكية فآلات التسجيل الرقمية مثلا كانت معروفة فى اليابان قبل وصولها إلى الولايات المتحدة ببضع سنوات .. بينما المانيا برعت فى صناعة الأدوية والمواد الكيمائية فكانت أول الصناعات ذات الأساس العلمى مع أنه فى المجال الصيدلى الذى يعوق الصناعة الأمريكية هو بطء الحصول على موافقة على منتجاتها قد تستغرق عشر سنوات.

وهناك ظاهرة أخرى هامة أشار اليها المؤلف وهى أن اليابانيين السبق فى التصنيع المرن الذى ينتقل فيه نفس المصنع فى غضون دقائق من نموذج للإنتاج إلى نموذج آخر أما تغيير القوالب الإنتاجية فى أمريكا فإنه يستغرق ما بين ٨ ساعات و ٢٤ ساعة . ورغم ذلك لم تعد أمريكا تعطى تكنولوجيات بالمجان وتقوم بحراسة التكنولوجيا بعناية شديدة وبالنسبة لليابان فالحصول على تكنولوجيتها المتقدمة صار شبه مستحيل!

القرن العشرون .. سيكون لمن ؟

• طرح المؤلف هذا السؤال والإجابة عليه : ان القرن القادم لمن يجيد فن وأصول اللعبة الإقتصادية المتشابكة .

ان اليابان : لديها قدرة على تعليم النصف الاول من صفوف المدارس الثانوية بشكل لا نظير له فى أى مكان فى العالم وليست هناك دولة تستثمر فى مستقبلها مثلما تفعل اليابان .. ثم إن صناعاتها فى مجال التصدير تستولى على حصص متزايدة فى الاسواق الخارجية .

وفى أوروبا : توجد ميزة رئيسية هى أن كل فرد يبدأ من مستوى تعليمى جيد وهى المنطقة التى تضم مثلا المانيا التى تعتبر قائدا عالميا ماهرا للانتاج الجيد والتجارة الناجحة .

أما فى أمريكا : يلاحظ ان الإستثمار ليس نموذجا من طراز عالمى فى المصانع والمعدات وبالنسبة لكل فرد فى الايدى العاملة فهو نصف مثيله فى المانيا وثلث مثيله فى اليابان .. مع أن الشريك التجارى الجغرافى الطبيعى للولايات المتحدة هو أمريكا اللاتينية فقير وذو مستوى تعليمى هزيل .

ونقترب من نهاية هذه الدراسة الهامة لنرى أن البلد الذى يريد أن يكسب عليه أن يبدأ باجراء دراسة دقيقة لعناصر المنافسة التى يمتلكها وكما يسميه رجال الاعمال تحديد المواقع.

ولذا نرى المؤسسات اليابانية تهتم بتدريب العمال لزيادة القوة الضاربة فى المعركة وكما يرون فى أوروبا ان النجاح يتلخص فى التعليم مع الصناعة يساوى الإستعداد للعمل .

ونصل إلى حقيقة مرة تقول : إن هناك مشاكل لابد من حلها مهما كانت صغيرة لأنها لو بقيت دون حل فى الحاضر فإنها ستخلق مشاكل كبيرة يصعب ان تحل فى المستقبل !

وعلينا فى النهاية فى عالمنا العربى نعتبر أن هذه الدراسة موجهة لنا بالدرجة الأولى على أمل الإستفادة بما جاء فيها لتحديد طريقنا نحو القرن الحادى والعشرين .

عثمان الجوهرى

□□ مركز الدراسات العربى - الأوروبى "باريس" . التحديات الإقتصادية للعالم العربى فى مواجهة التكتلات الدولية - باريس . ١٩٩٥ □□

يواجه العالم العربى - فى الوقت الحاضر - تحديات كثيرة على كافة الأصعدة وفى مختلف مناحى الحياة ، نما بين ضياع الهوية والسوق الشرق أوسطية يمكن أن يوأد الحلم العربى .

ويأتى التحدى الإقتصادى على رأس قائمة المخاطر التى تواجه العالم العربى حيث الأمر يتعلق بقوة الدول ومستوى رفاهية الشعوب ، وحيث الضرورة - لا التاريخ - تحتم علينا الوحدة الإقتصادية . وقد خصص المؤتمر الثالث الذى نظمه مركز الدراسات العربى - الأوروبى والذى انعقد فى الفترة من ٩ الى ١١ يناير ١٩٩٥ بإمارة دبى جلساته السبع لدراسة التحديات الإقتصادية للعالم العربى فى مواجهة التكتلات الدولية والتى من حصيلتها جاء هذا الكتاب الذى نتناوله .

خصصت الجلسة الأولى أعمالها لدراسة أثر التكتلات الدولية على إقتصاديات العالم العربى ، حيث العالم يتجه ليكون كتلة إقتصادية واحدة ، فالإتحاد الأوروبى والنافتا وتجمع دول الأوبك ومنظمة التجارة العالمية والتى دستورها إتفاقية الجات بما تعنيه من تحرير للتجارة العالمية وإطلاق قوى السوق على المستوى العالمى ، كل ذلك يحتم علينا ضرورة العمل لإيجاد استراتيجية إقتصادية عربية واحدة تجعل صاحب القرار الإقتصادى يضع فى إعتباره الإمكانيات العربية جميعها وكأنها لدولة واحدة ، ولندفع عجلة التجارة البينية فى العالم العربى ، لتكون خطوة على طريق إقامة منطقة تجارة حرة عربية ، تيسر لنا جنى فوائد إتفاقية الجات .

وعن التحديات الإقتصادية الداخلية للعالم العربى جاءت الجلسة الثانية من المؤتمر لتتم التعرض للتنمية الزراعية ودورها فى تحقيق الأمن القومى ، بداية بالمشاكل التى تعوق نمو القطاع الزراعى فى الوطن العربى ، حيث يعتقد البعض أن المجتمع الزراعى وصمة عار يجب التبرأ منها ، مما أدى فى النهاية الى اعتماد العالم العربى فى غذائه على الإستيراد من الخارج بما يمثله ذلك فى النهاية من تأثير على القرار العربى "عض قلبى ولا تعض رغيفى" .

ولا تقل التحديات الإجتماعية عن سابقتها فزيادة السكان والبطالة والتضخم بل والتعليم الذى أصبح يمثل عملية إهدار بلهاء لشباب المجتمع وموارده فى آن واحد ، فما تخرجه المدارس والجامعات لا يجد مكانه فى سوق العمل .

ويأتى الركود ليهدد فرص التنمية العربية ، حيث أشار أحد المشاركين

لمعالجته من منظور إسلامي وذلك باستخدام الزكاة ومنع الرشوة وتحريم الإكتناز ومحاربة الإحتكار وإستخدام عقود المضاربة كل ذلك في إطار من تعزيز العلاقات الإقتصادية بين البلدان الإسلامية .

ودارت أعمال الجلسة الثالثة حول موضوع تحديات الطاقة وإنعكاساتها الإقتصادية عربيا ودوليا ، فالنفط هو أكسير الصناعة العالمية ومصدر الدخل الرئيسي للدول العربية بما يتركه من آثار خطيرة على الإقتصاد العربي حيث إنكماشه أو نموه رهين بأسعار البترول في السوق العالمية والتي تتحكم فيها الدول المستوردة . كل ذلك يحتم علينا أن نحاول السيطرة على سوق النفط بغية الحصول على أفضل الأسعار ، مع ضرورة العمل على دخول العرب مجال الصناعات البترولية ومبادلة البترول بالتكنولوجيا .

وتناول المؤتمر في جلسته الرابعة دور المؤسسات المالية الإستثمارية في تنمية الاقتصاد العربي ، فالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي يجب الإستفادة منهما قدر الإمكان في دفع عجلة التنمية في الوطن العربي ، بالإضافة الى صناديق الدعم العربية بما لها من أيادي بيضاء كثيرة على الدول العربية غير النفطية ، حيث وفرت التمويل المناسب لتطوير البنية التحتية ، ونحن مطالبين بإعطاء الفرصة للمصارف الإسلامية لتشارك في عمليات التنمية .

وإتساقا مع روح العصر كان لابد من التطرق – في الجلسة الخامسة – لبرامج التوازن والخصخصة ودورها في تنمية الإقتصاديات العربية ، متخذين المملكة العربية السعودية كنموذج جدير بالدراسة في هذا المجال .

فالسعودية – بعد حرب تحرير الكويت – بدأت في تطبيق برامج التوازن والخصخصة على نطاق واسع ، وذلك بإطلاق الحرية الكاملة للقطاع الخاص ليشارك في عمليات التنمية ، وتكتفي الدولة بدور المنظم والمحدد للأهداف الإقتصادية العامة مع محاولة إقامة توازن في الحياة الإقتصادية بأكملها ، ليكون ذلك إيذانا بإنتهاء الإنفاق السفهي بغير حساب .

وجاءت الجلسة السادسة عن العلاقات العربية – الدولية ، وبداية تم تناول ضريبة الكربون بإعتبارها تحد جديد للتنمية الإقتصادية العربية ، وذريعة لتأخذ الدول الصناعية باليمين ما أعطته بالشمال .

وللغرف التجارية العربية – الأجنبية دور كبير في تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية والعالم الخارجي ، بما توفره من إستطلاع للأجواء الإقتصادية الأجنبية .

وفي إطار المنظومة العربية ، توجد علاقات متميزة لدول المغرب العربي مع الإتحاد الأوروبي ، والعلاقات الأوروبية الشرق أوسطية ، وكل ذلك يمكننا الإستفادة منه في دفع عجلة التنمية العربية إذا راعت كل دولة عربية مصالح بقية دول الوطن العربي في أية إتفاقات تبرمها مع العالم الخارجي .

وختاما جاءت الجلسة السابعة بعنوان نحو استراتيجية إقتصادية عربية ، ومما يدعو للحزن والأسى أننا – نحن العرب – دائما ما نفتقر الى النظرة المستقبلية للأمور ولا ننظر لأبعد من مواضع أقدامنا ، مع أن روح العصر تدعونا – بل تأمرنا – لأن نتسربل بالفطنة ونتحلى بالذكاء ونتسلح بالعلم ، ونضع الخطط والدراسات بعيدة المدى لبناء إقتصاد عربي قوى ، يمكنه التعامل مع العالم الخارجي من منطلق الندية لا من موقف الضعف .

احمد رمضان اللوفى

□□ نهاد محمد كمال يحيى، خريطة القوى الاجتماعية المؤيدة للنظام السياسي خلال مراحل التحول الاجتماعي للمجتمع المصرى، تحليل بنائي تاريخي للفترة من ١٩٥٢- ١٩٩٠ رسالة ماجستير بقسم الاجتماع، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٩٥ □□

تنبع أهمية الدراسة من السعي نحو تحديد القوى الاجتماعية المؤيدة للنظام السياسي في المجتمع المصرى خلال مراحل التطور التاريخي المتعاقبة بدءا من عام ١٩٥٢ وحتى الآن ومعرفة الى اى من الطبقات تنتمي وأسباب تأييدها لهذا النظام السياسي دون غيره وحجم المصالح والمكاسب التي تحققت لها في ظله .

ولكي تنجز الباحثة هذه الدراسة اتبعت مجموعة من الاجراءات المنهجية التي بدأت بتساؤلات الدراسة حيث طرحت الباحثة مجموعة من التساؤلات فيما يتعلق بالعلاقة بين القوى الاجتماعية والنظام السياسي ابرزها مايلي : ماهو التوجه الايديولوجي للنظام السياسي الذي ساد في كل مرحلة تاريخية من مراحل الدراسة ، وما هي التغيرات والتحولات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع المصرى خلال المراحل المختلفة لفترة الدراسة ، وما هي السياسات الاجتماعية التي أتبعها النظام السياسي في المجالات الاقتصادية المختلفة في كل مرحلة ، وما الآثار المترتبة على تلك السياسات بالنسبة لمختلف القوى الاجتماعية ، وما هي القوى الاجتماعية المؤيدة للنظام السياسي في كل مرحلة ، وما هي اسباب تأييد تلك القوى الاجتماعية للنظام السياسي في مرحلة تاريخية معينة دون مرحلة اخرى ، وما هي الاساليب التي اتبعتها تلك القوى الاجتماعية في تأييده للنظام السياسي السائد في كل مرحلة وما المزايا التي قدمها النظام السياسي للقوى الاجتماعية المؤيدة في المراحل التاريخية المختلفة حفاظا على استمرار تأييدها له ، وما هي القوى الاجتماعية التي استمرت مؤيدة حتى الآن وما القوى التي توقفت في مرحلة معينة ، وما القوى التي لم تكن موجودة وظهرت في مرحلة معينة ، وما القوى التي كانت موجودة في مرحلة معينة ثم اختفت في مرحلة ثانية لتظهر في مرحلة ثالثة .

ويأتي الفصل الأول بعنوان : القوى الاجتماعية والنظام السياسي – البحث عن اطار تحليلي للدراسة وقدمت الباحثة عرضا لمفاهيم الدراسة الاساسية مع عرض لموقف النظرية السوسيولوجية من القوى الاجتماعية المؤيدة للنظام السياسي سواء الماركسية والبنائية الوظيفية والنقدية الحديثة مع تصور اطار تحليلي يمكن خلاله تحليل كل مرحلة من مراحل التحول في المجتمع المصرى استنادا الى اربعة عناصر رئيسية وهى الايديولوجيا ، المشكلات الاجتماعية ، السياسات الاجتماعية ، القوى الاجتماعية .

ويتناول الفصل الثاني القوى الاجتماعية المؤيدة للنظام السياسي المصرى فيما قبل ١٩٥٢ (١٩٣٩ – ١٩٥٢) والبحث عن خلفية مرجعية تعرضت فيه الباحثة للتوجه الايديولوجي السائد آنذاك المتمثل في الاتجاه الليبرالي كعنصر اساسي مع بعض التيارات الاخرى كالتيار الاسلامي والتيار العربي والتيار الاشتراكي مع عرض للسياسات الاجتماعية التي اتبعها النظام السياسي سواء في المجال الزراعي أو المجال الصناعي وتحديد القوى الاجتماعية المؤيدة .

أما الفصل الثالث فيأتي بعنوان : القوى الاجتماعية المؤيدة للنظام

السياسى المصرى خلال مرحلة التوجه القومى (١٩٥٢-١٩٦٠) قدمت فيه الباحثة تحليلا لملامح التوجه الأيديولوجى للنظام السياسى الذى ساد خلال حقبة الخمسينات والسياسات الاجتماعية التى انتهجها النظام السياسى سواء فى المجال الزراعى أو المجال الصناعى مع تحديد قوى المجتمع المدنى المؤيدة فى أغنياء الفلاحين الجدد والعمال الزراعيين ومستأجرى الأرض الزراعية والطبقة العاملة الحضرية إضافة الى قوى اجتماعية محدودة التأييد كالجماعات الطلابية (فى إطار تنظيمات الشباب التى أنشأها النظام) وكذلك التنظيمات النقابية كقوى اجتماعية مؤيدة .

ويتناول الفصل الرابع : القوى الاجتماعية المؤيدة للنظام السياسى المصرى خلال مرحلة التوجه الاشتراكى (١٩٦١-١٩٧٠) قامت فيه الباحثة باستعراض ملامح التوجه الأيديولوجى للنظام السياسى خلال حقبة الستينات ذى التوجهات الاشتراكية سواء على المستوى الدولى أو المستوى الاقليمى أو المستوى المحلى مع توضيح السياسات الاجتماعية للنظام السياسى سواء فى المجال الزراعى أو المجال الصناعى وتحديد قوى المجتمع المدنى المؤيدة سواء تمثلت فى أغنياء الفلاحين الذين استمر ظهورهم خلال تلك الفترة فى البداية وإن انتهت باختفائهم كقوى مؤيدة إضافة الى صغار الفلاحين مع وجود الطبقة العاملة الصناعية والطبقة الوسطى والبيروقراطية المصرية وكذلك التنظيمات النقابية المختلفة .

ثم يركز الفصل الخامس على القوى الاجتماعية المؤيدة للنظام السياسى المصرى خلال مرحلة التوجه الليبرالى (١٩٧١-١٩٨٠) وعرضت فيه الباحثة للتوجه الأيديولوجى للنظام السياسى خلال حقبة السبعينات على المستوى الدولى والمستوى الاقليمى ثم المستوى المحلى مع التعريف بسياسة الانتفاع الاقتصادى ورصد للسياسات الاجتماعية فى المجالين الزراعى والصناعى ورصد لقوى المجتمع المدنى المؤيدة للنظام السياسى.

ويأتى الفصل السادس بعنوان: القوى الاجتماعية المؤيدة للنظام السياسى خلال مرحلة استمرار التوجه الليبرالى وترشيده (١٩٨١-١٩٩٠) وتعرضت فيه الباحثة لملامح التوجه الأيديولوجى على كافة المستويات العالمية والإقليمية والعربية والاسلامية والمحلية مع رصد السياسات الاجتماعية خلال تلك الحقبة

ويتناول الفصل السابع والأخير : القوى الاجتماعية المؤيدة للنظام السياسى المصرى خلال مراحل التحول الاجتماعى (١٩٥٢-١٩٩٠) الثابت والمتغير ويدور حول رصد مختلف القوى الاجتماعية المؤيدة للنظام السياسى خلال مراحل التحول الاجتماعى ، الليبرالية ، الاشتراكية ، التوجه القومى .

وقد توصلت الدراسة الى مجموعة النتائج التى يمكن ذكرها على النحو التالى :

- أدى التغيير الدائم للتوجه الأيديولوجى للنظام السياسى الى تباين القوى الاجتماعية المؤيدة له من مرحلة الى أخرى .

- هناك بعض القوى الاجتماعية التى وافقت على أيديولوجيا النظام السياسى وإن اختلفت مع السياسات الاجتماعية له ، ومن ثم فهى قوى اجتماعية مؤيدة للنظام السياسى وإن كان تأييدها محدودا الى حد كبير

- تقوم القوى الاجتماعية بتأييد النظام السياسى فى بعض المراحل التاريخية ثم تنقلب الى قوى اجتماعية معارضة له فى المراحل التاريخية التالية الأمر الذى يعنى عدم ثبات القوى الاجتماعية فى موقفها من النظام السياسى سواء بالتأييد أو المعارضة حيث يتحدد ذلك وفقا لاتجاه مصالحه .

- تقدم بعض القوى الاجتماعية تأييدها للنظام السياسى عندما تخدم سياسات ذلك النظام مصالحها ، ومن ثم نستطيع القول بأن هناك توازنا بين المصالح التى تحصل عليها الجماعات من النظام السياسى وبين درجة التأييد التى تمنحها لهذا النظام .

وكذلك يسعى النظام السياسى عادة بسياساته لتأسيس مجموعة من القوى الاجتماعية التى تشكل ظهيرا له فى مواجهة القوى السياسية الأخرى التى يضمها المجتمع المدنى ، وأنه من الملاحظ فى التاريخ المصرى أن القوى الاجتماعية التى تخدم مصالحها الأيديولوجيا-الليبرالية كانت القوى التى لها الغلبة .

عبدالغفار السيد عفيفى

كتب جديدة وردت إلى المجلة

أحمد يوسف القرعى

-مواجهة الارهاب فى التشريع المصرى (دراسة مقارنة)

- تأليف : د . محمد أبو الفتح الغنام

مع بداية ظهور ارهاصات الإرهاب فى مصر فى الثمانينات تصدى المؤلف لدراسة تلك الظاهرة وأبعادها فى الدول المختلفة التى عرفتها للوقوف على أسبابها وعوامل نشأتها وأساليب ووسائل التصدى لها ومواجهتها ، وأشار إلى أهمية الاداة التشريعية وتعاظم دورها فى مواجهة تلك الظاهرة ، وأفرد لها حيزا مناسبا فى دراسات وأبحاثه .

وكان مؤلفه المعنون « الإرهاب وتشريعات المكافحة فى الدول الديمقراطية » الصادر عام ١٩٩١م ثمرة تلك الدراسة ونتاجها حيث عرض فيه للخلفيات والظروف التى نشأ فى ظلها الإرهاب فى الدول الديمقراطية المختلفة والعوامل والأسباب التى أسهمت فى ظهوره ، والأسانيد الفكرية والحجج الفلسفية التى استند إليها الارهابيون لتبرير لجوئهم للعنف والإرهاب كما عرض لأخطر المنظمات الارهابية المعروفة ، ثم تناول تشريعات مكافحة الإرهاب فى العديد من الدول مبرزا السياسة التشريعية المزدوجة التى أخذت بها وأعملت أحكامها العديد من الدول ، والقائمة من جانب على الردع والزجر (من خلال استحداث تجريمات جديدة وتغليظ العقاب على جرائم الإرهاب) ، ومن جانب آخر على التشجيع والمكافأة (بتقرير قواعد قانونية تحفز الإرهابيين على الانفصال عن الإرهاب وتشجعهم على التعاون مع السلطات من خلال تخفيف العقاب أو الإعفاء منه) .

وانتقد المؤلف وقتها مسلك المشرع المصرى لإحجامه عن وضع قواعد خاصة لمكافحة جرائم الإرهاب وعرض لاوجه القصور فى التشريع المصرى التى تحد من قدرته وفاعليته فى التصدى لظاهرة الإرهاب كما عرض لعدة مقترحات بشأن تلافى هذا القصور سواء فى قانون العقوبات والقوانين المكمله له ، أو فى قانون الاجراءات الجنائية والقوانين المكمله له أو فى نظام السجون .

وأشار د . الغنام إلى ان استحداث قواعد ونصوص قانونية خاصة لمواجهة جرائم الإرهاب فضلا عما تكفله من ضمان فاعلية الاداة التشريعية فى مواجهة ظاهرة من أخطر الظواهر الاجرامية ، فانها تتيح الفرصة للاستغناء عن القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ .

وقد اثبتت الايام صدق ما ذهب اليه فشهد عام ١٩٩٢ تصاعدا ملحوظا فى العمل الإرهابى ، لم يجد معه المشرع بدا من الاستعانة بالاداة التشريعية ، فاصدر القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام قوانين العقوبات ، والاجراءات الجنائية ، وانشاء محاكم أمن الدولة ، وسرية الحسابات بالبنوك ، والأسلحة والذخائر .

وقد أخذ المشرع فى هذا القانون بما طالب به د . الغنام من إعمال للسياسة الحديثة لمواجهة الإرهاب القائمة على الردع والمكافأة ، كما تبنى المشرع جانبا كبيرا مما أبداه من مقترحات .

وفى هذا الكتاب يعرض د . الغنام لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ المشار اليه بالتعليق على نصوصه وبيان بعض أحكامه .

وقد اقتصر هذا المؤلف على تناول أهم الأحكام والقواعد الموضوعية - دون الاجرائية - الواردة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، سواء تلك التى اعتمدت أسلوب الردع والزجر أو تلك التى تبنت أسلوب المكافأة والتشجيع .

واتبع المؤلف فى دراسته نهجا مقارنا يقوم - فضلا عن التعليق على القواعد الواردة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٢ - علي بيان القواعد والأحكام القانونية التى تضمنتها تشريعات الدول الأخرى فى مجال مكافحة الجريمة الإرهابية ومقارنتها بالقواعد المماثلة أو المشابهه الواردة بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ .

ولم يغفل - فى كل ما سبق - ان يعرض لوجهة نظره بشأن ما يراه محققا لبعض أوجه التحسين أو التطوير - مستفيدا من تجارب وتشريعات الدول الأخرى - بما يكفل للاداة التشريعية ان تؤدى دورها المأمول فى التصدى لجرائم الإرهاب باعتبارها نوعا خاصا من أنواع الجريمة وصورة من أخطر صورها .

-من الحرب الباردة الى البحث عن نظام عالمى جديد

-تأليف: د. السيد أمين شلبى

-الناشر: الهيئة العامة -للكتب- القاهرة- ١٩٩٥

يعالج هذا الكتاب مرحلة فاصلة فى علاقات القوى والنظام الدولى لما بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى تلك التى بدأت مع نهاية السبعينات ومجئ ادارة كارتر فى الولايات المتحدة ومحاولتها اعادة الحياة إلى علاقات الوفاق التى كانت قد تراجعت . غير أن هذه المحاولة قد أنتكست بشكل خطير فى أعقاب الغزو العسكرى السوفيتى لأفغانستان وسقوط ادارة كارتر ومجيئ ادارة امريكية محافظة تبنى خطا متشددا اتجاه الأتحاد السوفيتى وصلت به العلاقات الى أدنى مستوياتها . ثم يرصد الكتاب بداية تحول التيار نحو التهدئة وتوافق هذا مع مجئ جورباتشوف بفكره الداخلى والخارجى الجديد ثم التطورات الداخلية فى الأتحاد السوفيتى التى أدت إلى زعزعته وتفككه داخليا وخارجيا كنظام وكدولة وكقوة عظمى منافسة منهيا بذلك فى الواقع ظاهرة الحرب الباردة وبداية عصر جديد فى علاقات القوى والنظام الدولى .

ومثلما يحدث مع كل أنهيار للنظام الدولى ، فأن نهاية النظام الدولى لما بعد الحرب الثانية قد أدى إلى البحث عن نظام دولى جديد ، وهو البحث الذى حاول الجزء الثانى من هذا الكتاب رصد أصدائه وتفاعلاته حول القوة أو القوى التى ستحكمه .

-الوثنية والاسلام (تاريخ الامبراطوريات الزنجية فى غرب افريقيا)
- تأليف: ك. مادهو بانيكار
- ترجمة وعلق عليه: أحمد فؤاد بلبع
- الناشر المجلس الاعلى للثقافة - المشروع القومى للترجمة.

مؤلف هذا الكتاب المؤرخ والسياسى ورجل الدولة الهندى مادهو بانيكار ، والكتاب ثانى أبرز عملين له ، وآخر اعماله جميعا ، وكان الكتاب الأول عن آسيا وعنوانه آسيا والسيطرة الغربية ، ويتضمن الجزء الأول من كتاب الوثنية والإسلام مقدمة فى منشأ الحضارة الإفريقية ، وبخاصة الحضارة التى اندثرت فى الصحراء الكبرى ، وفيما يمكن أن يكون لهذه الحضارة من علاقة بالحضارتين المصرية والهندية ، كما يتناول هذا الجزء الجانبين السياسى والعسكرى من تاريخ دول غانة الإسلامية ، ومالى الإسلامية ، والسنغى والغزو المراكشى لهذه الدولة الأخيرة الذى كان إيذانا بانهيار نظام الدولة فى السودان الغربى ، ثم دولة البرنو - كانم الإسلامية وممالك الهوسا ودول الساحل الغربى . ويعرض فى شئ من التفصيل للكشوف الجغرافية الأوروبية لهذه المنطقة ، والدور الأوروبى الشرير فيها الذى أدى إلى اتساع تجارة الرقيق ، « رذيلة السودان الكبرى » ، وإرساء أسس الاستعمار الأوروبى ، ويختتم هذا الجزء بمرحلة ازدهار الإسلام فى القرن التاسع عشر على أيدى دعاة ومجاهدين من أمثال محمد الكانمى وعثمان دان فوديو والحاج عمر ، وعلى أيدى الحركة السنوسية وغيرها ، أما الجزء الثانى من الكتاب فينفرد بأربع دراسات متميزة فى اقتصاد المنطقة والنظام الإدارى فيها ، والمجتمع والحضارة والإسلام فى بلاد السودان ،

ويبدو واضحا من متن الترجمة أن المترجم الاستاذ أحمد فؤاد بلبع قد أقدم على سابقة غير مسبوقة فى أصول الترجمة إذ أضاف اكثر من ألف حاشية بجهد شخصى قام به وهو جهد مضنى استغرق سنوات طويلة واقتضى الرجوع الى عشرات المراجع التاريخية والجغرافية العربية والقديمة والتنقيب فيها بل وقراءة بعضها بالكامل توصلا الى اسم أو فقرة أو توثيقا لحادثة .

ومثل هذه الحواشى تعد إضافة فكرية رائدة الى متن الترجمة .

-مصر والشرق الإوسط (ملفات فوق مسرح العمليات)
-تأليف د. رفعت لقوشة.

يعالج الدكتور رفعت لقوشة فى هذه الدراسة قضايا المستقبل فى الشرق الأوسط ويتابع بدأب الباحث المدقق المخطط الجارى تنفيذه لعزل مصر عن محيطها العربى ويكشف للقارئ من خلال معلومات غزيرة ومتنوعة من مصادر متعددة مشروع إسرائيل الكبرى ، وموقف دول الجوار ، والاستراتيجية لإعادة ترتيب أوضاع المنطقة بعد حرب الخليج والخلفية الدولية والإقليمية للتطورات الجارية وانعكاس هذه التطورات على الأمن القومى العربى .

يحذر المؤلف بشدة من مخاطر مواصلة المواجهة من خلال الخطاب الإنشائى ومن مفردات هذا الخطاب الانشائى :

١ - إن مصر هى وطن حضارة السبعة آلاف عام . ٢ - التأكيد الدائم على أهمية الموقع الجغرافى لمصر باعتباره عبقرية مكان يمنح مصر عنصرا سرمديا للقوة . ٣ - التذكيردائما بدور الثقافة المصرية فى المنطقة وان كان هذا الدور لا يتمتع بنفس المصداقية فى احتمالات الترجيح لعناصر قوة مصر الشرق أوسطية .

ويقدم فى ختام الدراسة رؤيته لمحاور المواجهة من خلال الاجابة عن سؤال : ما العمل ؟ داعيا إلى التحرك على أساس حسابات موضوعية مدركة لكل أبعاد الموقف حسب قوله فإن « خريطة الشرق الأوسط تتشكل الآن بالدم والنار والحديد .. وحرب المصالح ، ورأس الخريطة هى جائزة الاقوياء الذين يستشرفون التحديات بوعى المستقبل فلتكن الجائزة من نصيبنا » .

-ضمانات الحقوق المدنية والسياسية فى الدساتير العربية
-تأليف فاتح سميح عزام
-الناشر- مركز القاهرة لدراسات حقوق الانسان- القاهرة-١٩٩٦.

تستهدف هذه الدراسة محاولة إلقاء نظرة عامة وشاملة على كيفية حماية الدول العربية للحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها بالاستناد الى تعريف ونصوص العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية لهذه الحقوق . لكن اتساع الموضوع حتم قصره على الضمانات التى توفرها الدساتير العربية ، ومدى اتساق تلك الضمانات مع معايير العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية . وذلك بدراسة بعض الحقوق المدنية والسياسية ، بدلا من محاولة إلقاء النظرة الشاملة على جميع هذه الحقوق .

ولعل أفضل تعريف لهذه الدراسة كما يقول المؤلف هو أنها نظرة عامة على مدى اعتراف نصوص الدساتير العربية ببعض الحقوق المدنية والسياسية وقبولها الرسمى بها ، يتبعها التفحص الضرورى للعوامل التى تؤثر على تمتع المواطنين العرب بتلك الحقوق وممارستهم لها .

تبدأ الدراسة بالجزء الأول ، وهو فصل يستعرض بإيجاز شديد الإطار التاريخى القانونى للعالم العربى ؛ بهدف تقديم السياق الضرورى للمناقشات التى ستلى فيما بعد . اما الجزء الثانى فهو نظرة مقارنة عامة على الضمانات التى توفرها الدساتير العربية لبعض الحقوق والحريات المدنية والسياسية الأساسية . استبعدت هذه المناقشة بضعة حقوق هامة ، مثل حق المشاركة فى إدارة الشئون العامة ، والحق فى الاقتراع ، وفى الانتخاب ويوضح المقطع الذى يتناول الواقع السياسى الحالى فى الجزء الأول أن تلك الحقوق هى على درجة من الخصوصية والتعقيد فى كل بلد ، مما يجعل من مناقشتها فى نطاق كل بلد على حدة ومعالجتها معالجة وافية أمرا غير عملى فى نطاق هذه الدراسة .

ينظر الجزء الثالث فى مشكلات التنفيذ ، والتى تشمل الإشراف القضائى وما ينتج عن التنظيم التشريعى للحقوق . ويشمل ذلك الجزء أيضا مراجعة عوامل هامة أخرى لها أثر خطير على أمكانية التمتع بالحقوق ، مثل فرض حالات الطوارئ بشكل متواتر ومتواصل ، وقوة السلطة التنفيذية فى معظم النظام السياسية فى المنطقة . وأخيرا يضيف الجزء الرابع بعض التعليقات على التزامات الدول العربية بوثائق حقوق الانسان الدولية والإقليمية .

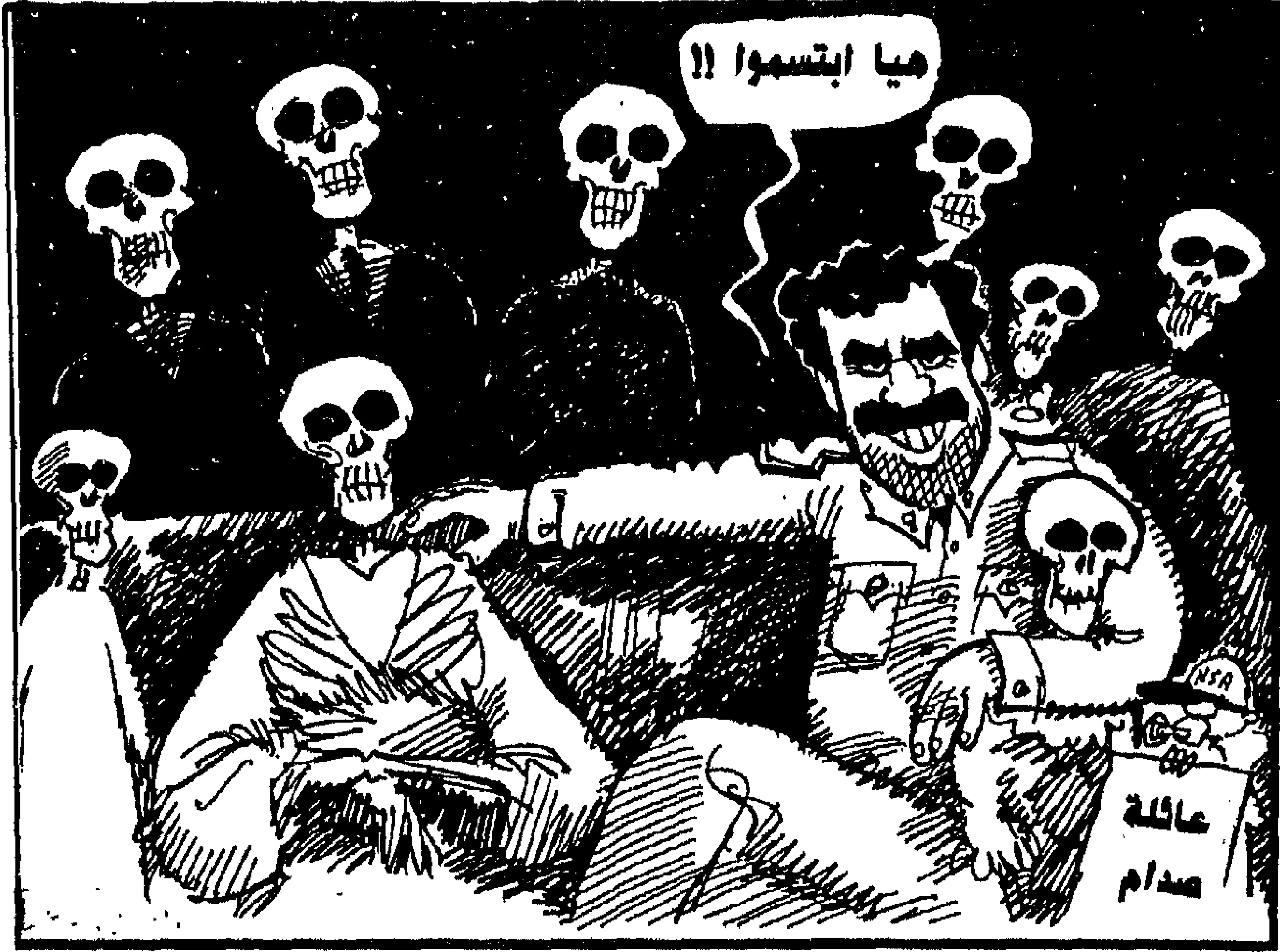
رسوم الكاريكاتير في الصحافة العالمية



جريدة ليبراسيون ١١ مارس ١٩٩٦



* جريدة الموند
اول يناير ١٩٩٦ *



جريدة الاوبزرفر ٣ مارس ١٩٩٦



إصلاح يلتسين قبل انتخابات الرياسة الروسية
مجلة التايم الامريكية ١٢ فبراير ١٩٩٦

لا تبرئة من حرب فيتنام

Orbis Fall 1995

No Discharge From that War : Aftermyths of the Antiwar Movement

Adam Garfinkle

لا تبرئة من هذه الحرب : الحركة المناهضة للحرب تدين التدخل الامريكى فى فيتنام

آدم جارفينكل

إعداد : د . هدى راغب عوض

ان الحاجة ماسة جدا فى المجتمع الأمريكى الى ايجاد تفسيرات ومبررات للحرب الفيتنامية وللحركة " المناهضة للحرب" التى انتشرت فى المجتمع الأمريكى خلال الحرب . وانقسمت الآراء والنظريات بين من يؤيد ومن يدين -وظهر فريقان فريق الصقور وفريق الحمائم . فريق الصقور يرى ان الحرب كانت من اجل هدف نبيل وكان من الممكن ان تكسبها امريكا لولا دعاة الحركة المناهضة للحرب وهم من انصار فريق الحمائم - فمن خلال وسائل الأعلام والدعاية المضادة للحرب والتأثير على بعض اعضاء البنتاجون قد حولوا مكسب الحرب الى خسارة . واذا كان لقادة الجيش حرية التصرف كان من الممكن السيطرة على هذه الحركة وعلى الرأى العام قبل ان تنتشر ادعاءات هذه الحركة وتعقد السياسة فى الجبهة الرئيسية . وعلى الجانب الآخر نجد ان أتباع الحركة المناهضة للحرب يحرضون الرأى العام بأن قرار الحرب قرار غير مسئول وغير حكيم كما انه غير اخلاقى ايضا . وعلى حد تعبير احد انصار هذه الحركة أنه لولا مناهضة هذه الحركة للحرب لما انقذت أرواح كثيرين من الأمريكيين والآسيويين . وعلى ضوء المعلومات التى جمعت على مدى ربع قرن ، فان كلا من الصقور والحمائم كانوا على خطأ .

المفهوم الخاطئ لنظرية فريق الصقور:

ان هذا المفهوم يؤكد على انه كان من الممكن للولايات المتحدة احراز نصر كلى او حتى جزئى فى حرب فيتنام لولا ان الاستراتيجية العسكرية التى اتبعت واستمرت حتى عام ١٩٦٨ كانت نتاجا مضادا للأهداف الأمريكية المرجوة من هذه الحرب . ان المدنيين العاملين فى الحكومة والقادة العسكريين هم الذين خسروا الحرب مما ادى الى زيادة اصوات المحتجين على تورط امريكا فى هذه الحرب وقد توج هذا الاحتجاج بتصاعد نشاط الحركة المناهضة للحرب . لذلك اساء الصقور فهم طبيعة الحركة المعادية للحرب وقد وصفوها على انها قوة هدامة مفسدة للأخلاق قادها الطلبة وحركها واستغلها الشيوعيون الا ان هذه الحركة المناهضة للحرب ليست لها علاقة بالشيوعية ، بل العناصر اليمينية المتطرفة هى التى قادت الحركة بينما شكل الطلبة الاطار الشعبى لها . هذا بالاضافة الى ان اليسار الجديد قد لعب دورا وبالرغم انه كان عشوائيا وغير منظم الا انه كان قويا ومؤثرا فى الحركة .

وقد تسببت الحركة المناهضة للحرب في ظهور تيار فوضوي استشرى في الشعب الامريكي منذ بداية الحرب واستمرت حتى نهايتها وقد ادى في النهاية الى وجود تيار ماركسي سلطوي . لاشك ان الحركة المناهضة للحرب ما هي الا حركة يائسة تعبر عن التشتت والتمزق الذي اشتهر به الأمريكيون خاصة بعد عام ١٩٦٨ .

ان الصقور يرفضون فكرة ان تكون حرب فيتنام والتجنيد الإجباري وراء تطرف الطلبة وظهور الأفكار والثقافات الغربية والتي انتشرت في فترة الستينات . كما ان حركة الطلاب هذه لم تقدم مبدأ جديدا او حتى نقدا موضوعيا للمجتمع الأمريكي – لذلك فهي تعتبر مجرد غطاء يتوارى خلفه الشباب ليبرروا انغماسهم في الجنس والمخدرات . وفي الحقيقة ان نظرية الصقور تعتبر خاطئة مرة اخرى . فان حركة الطلبة ليست كلها فاسدة او مجرد مجموعة من الشباب المعقدين نفسيا او المدللين الكارهين لأهاليهم . انما هو الشعور بالقلق والاغتراب هو الذي ادى الى التخبط الأخلاقي وقد تولد مما خلفته الحرب من مادية وعنصرية وجمود المشاعر . وهذا يؤكد ان حرب فيتنام ادت الى التطرف الذي عاشه شباب الستينات لكنها لم تكن السبب وراء هذا التطرف انما فقط كانت عاملا مساعدا . ان السبب الحقيقي هو الفراغ القيمي والمعنوي في المجتمع الأمريكي بعد الحرب مما ادى بدوره الى احداث ثقافة مضادة تتصف بالحركة الدينية او انتشار المبادئ او التعاليم الدينية بين الشباب . باختصار شديد ان الحركة المناهضة للحرب ما هي الا حركة صليبية حديثة انتشرت بين الأجيال الجديدة في المجتمع الأمريكي ولها نفس النتائج المحبطة التي كانت لحرب فيتنام.

المفهوم الخاطئ لنظرية فريق الحمائم:

ان خلاصة مفاهيم كل من الصقور والحمائم تشترك في ان الحركة المناهضة للحرب والتي انتشرت في المجتمع الأمريكي في فترة الستينات قد نجحت في ايقاف النشاط العسكري للولايات المتحدة في دول جنوب شرق آسيا ، وفي عام ١٩٧٧ ادعى دعاة الحركة المناهضة للحرب انهم السبب المباشر لانهاء الحرب وإسقاط رئيسين وتحرير الجنوب . وكما كتب احد دعاة هذه الحركة عام ١٩٨٩ ان احد الأنجازات الأجابية لليسار الجديد هو انسحاب الولايات المتحدة من اندونيسيا كما ان الحركة المناهضة للحرب قد اجبرت الولايات المتحدة على الانسحاب من فيتنام ، وقد علق آخر بان الحملة التي قادها دعاة الحركة لبناء معارضة شعبية للحرب الفيتنامية قد نجحت في انهاء الحرب. كما كتب " دافيد هوريتز " مؤلف كتاب " الحركة المناهضة للحرب " دروس من فيتنام " اننا (اعضاء الحركة) استطعنا تغيير السياسة القومية بطريقة جذرية وحاسمة في اهم موضوع وهو الحرب ، فليس هناك دولة في ذاكرة التاريخ قد انسحبت من الحرب بسبب اخلاقي وهو احتجاج شعبها على هذه الحرب .

ان الشئ المثير للاهتمام في هذا الموضوع هو انه بالرغم من نجاح الحركة المناهضة للحرب الا انها لها " آثارا سلبية " على حد تعليق " جورج ماكجفرن " احد المتطرفين من اتباع الحركة المناهضة للحرب ، فقد تسبب في انقسام المجتمع الى فريقين : الصقور والحمائم ، فقد كتب بهذا الصدد :

" ان هذا الانقسام هو أحد اسباب انتخاب ريتشارد نيكسون عام ١٩٦٨ ، وإعادة انتخابه مرة ثانية في عام ١٩٧٢، وذلك بسبب تخاذل الحمائم بعد هزيمة ماكارثي المناهض للشيوعية واغتيال السناتور روبرت كندي ، " وقد اضاف : " ان الحركة المناهضة للحرب قد انقذت امريكا من مصيبة او كارثة اخلاقية وسياسية واقتصادية " .

وقد كتب احد المؤيدين لحرب فيتنام : " ان الحرب لم نخسرها في فيتنام لكن خسرناها بسبب الحركة المناهضة للحرب . واذا كان هذا التحليل صحيحا فهذا يعتبر اكبر نصر للحركة المناهضة للحرب وللديمقراطية الأمريكية التي املت الرأي العام والمشاركة السياسية لتصحيح الأخطاء الجسيمة التي وقع فيها القادة حينما ورطوا الشعب الأمريكي في هذه الحرب " .

ان ماكجفرن لم يكن الوحيد الذي اشار الى " التأثير السلبي للحركة بالرغم من نجاحها في انسحاب القوات الأمريكية من فيتنام فقد اعترف آخرون من اعضاء الحركة بأنها افتقدت الشعبية الحقيقية مثلها تماما مثل الحرب . وعلى سبيل المثال المظاهرات التي قامت في بعض الولايات مثل شيكاجو لم تكن تعبر عن شعبية الحركة المناهضة للحرب بل على العكس فقد عكست التحزبات والتشققات داخل المجتمع الأمريكي كما عكست التشتت والفوضى في توحيد او تجميع الرأي. فهؤلاء الدعاة يناقضون انفسهم بقولهم ما هو الحل البديل للإحتجاج على سياسة امريكا وتورطها في حرب فيتنام . فان دعاة الحركة المناهضة للحرب يرفضون فكرة سلبية الحركة ومحدوديتها برغم اعترافهم باثارها السلبية . وفي الحقيقة ان هؤلاء الدعاة قد ساهموا في دعم الرأي العام للرئيسين نيكسون وجونسون وسياساتهما في حرب فيتنام . كيف يمكن لنفس الأشخاص أن يعلنوا عن الآثار السلبية للحركة وفي نفس الوقت يبشرون بنجاحها في إنجاز الأهداف المرجوة منها في وقف العمليات العسكرية في فيتنام ومناطق اخرى في اسيا . وكيف يمكن لرجل من الطبقة المتوسطة او الدنيا في المجتمع الأمريكي ان يعارض الحرب اذا قيل له ان كل القيم التي امن بها كلها خاطئة بل مدانة ايضا.

مراحل الحرب والحركة المناهضة:

ان الحرب والحركة المناهضة للحرب قد مرت بثلاث مراحل تحليلية :

المرحلة الأولى : قبل عام ١٩٦٦ كانت هناك معارضة حرة لتوسيع دور الولايات المتحدة في حرب فيتنام . كما كانت فعالة ايضا برغم تصاعد حدة الحرب في الأعوام السابقة ١٩٦٢ و ١٩٦٣، فقد حرصت الحكومة على ابقاء المعارضة.

المرحلة الثانية : بين ١٩٦٦ – ١٩٦٩ ، فقد برز دور الحركة المناهضة للحرب بشكل مطرد . ففي الوقت الذي كانت فيه الحرب دائرة كانت روح اللامبالاة وعدم الانتماء تزداد بين الرأي العام لتعبر عن سخطها واحتجاجها على سياسة الحرب . ان تأثير الحركة المناهضة للحرب في هذه المرحلة كان ولاشك مدمرا للنشاط العسكري للولايات المتحدة في هذه المنطقة من آسيا جنوبها وشرقها لأنه ضد الأهداف الأمريكية للحرب . فان الدور

الذى لعبته هذه الحرب لم يؤثر فقط على مدة الحرب التى طالت اكثر مما قدر لها بل ايضا ادت الى الخسارة او الهزيمة .

المرحلة الثالثة : من ١٩٦٩ الى سقوط سيجون ١٩٧٥ ، ففى هذه المرحلة انغمست الحركة المناهضة للحرب فى الساحة السياسية وكان لها تأثير متواضع فى وقف العمليات العسكرية فى جنوب شرق آسيا من خلال الكونجرس لكى يحد من ادارة الرئيس نيكسون . الا ان الحركة رجعت مرة أخرى الى مسارها الأول وجددت فاعليتها من خلال العمل السياسى والانتخابات وفى هذا السياق فان الديمقراطيين الذين خسروا البيت الأبيض يعتبرون ان اللوم كله يقع على ادارة نيكسون وليس على ادارة جونسون . ولكن هذه المرحلة تعتبر مرحلة تقييم للامكانيات العسكرية للولايات المتحدة - فاذا كان الرأى العام الأمريكى قد وقف بجانب الجيش وربما استطاع حماية سيجون لتكون مثل كوريا الجنوبية بدلا من ان تقع فريسة النظام الشيوعى .

وبالنظر الى الأطار العام ككل نجد السياسة الأمريكية بالداخل والوضع العسكرى فى ارض المعركة هو الذى دفع الرأى العام والادارة ان تتخذ قرارا اما بتصعيد الحرب او الانسحاب منها وليست الحركة المناهضة للحرب كما يزعم دعاة هذه الحركة .

تجميع المادة :

ان هذه الادعاءات التى يروجها دعاة الحركة المناهضة للحرب مثل هوريتز وماكفرن وآخرين ، عن فاعلية هذه الحركة فى ايقاف نزيف حرب فيتنام ربما يكون فيه جزء من الصواب وذلك لأننا تعودنا على سماع هذه الأدعاءات لكن فى الحقيقة ان الاحتجاج المتطرف الذى اتبعته هذه الحركة وأساليبها المتطرفة ادى الى نتيجة معاكسة تماما. فكثير من الأمريكيين تراجعوا عن تأييد هذه الحركة وعن معارضة السياسة الأمريكية . فقد جمعت مادة كثيرة عن تأثير الحركة المناهضة للحرب ،قد وجد انها قد فشلت فى تشكيل الرأى العام . كما سادت قناعة انه لو لم تستخدم الحركة الأساليب المتطرفة التى اتبعتها الحركة لكى تستعدى الرأى العام على السياسة الأمريكية وتصعيدها الحرب فى فيتنام ، لكان الرأى العام اكثر سخطا ومعارضة لقرار الحرب الذى اتخذته كل من ادارتى جونسون ونيكسون . فقد ساهمت الحركة فى عدم مبالاة الرأى العام بل والنفور من أتباع الحركة وذلك نتيجة الأساليب المتطرفة التى تستخدمها الحركة . فبعد ١٩٦٦ اصبح الرأى العام يؤيد فكرة ابقاء القوات الأمريكية فى فيتنام والعمل على اجراء مفاوضات لانهاء الحرب وتحرير جنوب فيتنام من سيطرة الشيوعية -خاصة وان هذا الاتجاه كان الهدف الأساسى الذى سعت اليه ادارة الرئيس جونسون .

وهنا يجب ان نفرق بين عدم ارتياح الرأى العام لقرار الحرب والحركة المناهضة للحرب . فليس لدينا دليل على ان الرأى العام الأمريكى هو الذى شجع على ظهور هذه الحركة . كما انه ليست هناك علاقة واضحة بين ظهور المعارضة المتطرفة وفقدان الرئيس جونسون لشعبيته اثناء تصعيد الحرب ، بمعنى ان الرئيس جونسون لم يفقد شعبيته بسبب الحرب على الأقل قبل عام ١٩٦٨ فقد ظلت شعبية الرئيس جونسون مستمرة حتى عام ١٩٦٨ وقت ان وصلت الحرب الى ذروتها . كما انه ليس هناك فرضية واضحة تفسر التأييد او المعارضة لهذه الحرب . لأنه ليس من المنطقى ان يضعف التأييد بسبب ان الحرب قد أسفرت عن خسائر فى الأرواح والعتاد . وذلك لأنه من الطبيعى ان تسفر اى حرب عن خسائر لذلك تعتبر فكرة الانسحاب والتخلى عن النصر مرفوضة كما ان الالتزام بتحقيق النصر له تبعاته . ومن دراسة البيانات التى جمعت عن فترة الحرب الأمريكية فى فيتنام فقد كان هناك اجماع على ان الحركة المناهضة للحرب لم تكن عاملا هاما فى تشكيل الرأى العام الأمريكى ضد الحرب . والسؤال هنا ما الذى شكل الرأى العام ؟ والاجابة هى خليط من الولاء للحزب والمشاركة الوطنية والتى عبر عنها من خلال تأييد لرئيس الولايات المتحدة فى ذلك الوقت. ان الحساسية لتكاليف الحرب كانت وراء انخفاض التأييد للحرب بصورة كبيرة بعد عام ١٩٦٥ ثم استقر التأييد لفترة ثم انخفض مرة اخرى فى عام ١٩٦٧ ولكن بسبب السياسة الادارية، لم يرجع التأييد الشعبى كما كان فى سابق عهده . وفى عام ١٩٦٦ من خلال ورقة بيان استطلاع الرأى على تأييد الرئيس الأمريكى وحرب فيتنام فقد وصلت نسبة التأييد الى ٦٥٪ - والمعارضة وصلت نسبتها الى ٢٦٪ - و ١٨٪ بدون رأى . اما فى اغسطس ١٩٦٧ فقد انخفضت نسبة التأييد الى ٣٩٪ والمعارضة ٤٧٪ و ١٤٪ بدون رأى .

من خلال هذه الأحصائيات تظهر بعض التفاعلات : اولها ، ان انخفاض نسبة التأييد للحرب ليست مرتبطة بنظرية الحمائم ويرجع ذلك الى البحث عن بدائل اخرى لحل الأزمة . ففى يناير ١٩٦٦ على سبيل المثال كانت هناك بعض الأسئلة التى طرحت ورقة لاستطلاع الرأى جاء بها ; اذا ما اتيحت الفرصة لتتحدث مع الرئيس جونسون فما الذى تسأله؟ وجاءت النتيجة لصالح فريق الصقور وذلك لأن الأسئلة كلها انحصرت فى اطارين اولها لماذا نحارب فى فيتنام ؟ وجاءت ٥٥٪ من الأجابات تؤيد مزيدا من عمليات الهجوم . وحوالى ١٨٪ من الاجابات تؤيد الانسحاب مع الاستمرار فى السياسة الحالية . و ١٪ بدون رأى . وهذا يعنى ان المواطنين الأمريكيين كانوا تلقائيين فى اجاباتهم - فمن ناحية ، هم يريدون اما النصر او الانسحاب ومن ناحية أخرى فهم لا يحبون ان يديروا ظهورهم الى رئيسهم فى وقت أزمة ، فهم يشاركون الرئيس فى نفس المأزق مع القادة العسكريين فكل هؤلاء يواجهون موقفا عصيبا بسبب اختياراتهم . وفى ابريل ١٩٦٦ طرحت ورقة اخرى لأستطلاع الرأى جاء بها ماهو شعور المواطنين الأمريكيين تجاه الموقف فى فيتنام ؟ وجاءت النتيجة حسب الترتيب الآتى:

* انها شر اكيد	٤٣٪
* على الولايات المتحدة ان تنسحب .	١٥٪
* يجب ان نكون اكثر عدوانية	١١٪
* خوف عام من الحرب	١١٪
* التعجيل بالنهاية	١٠٪
* ضحايا كثيرة للحرب	٥٪
* اسباب اخرى	٦٪
* عدم معرفة	٦٪

من المهم ان نسجل هنا ان الذين ينحازون الى انسحاب الولايات المتحدة لم يتجاوز ٢٤٪ قبل يناير ١٩٦٨ . وقد تكررت عملية استطلاع الرأى العام فى يناير ١٩٩٦ ويونيو من نفس العام وكانت الأسئلة تنحصر فى حق الولايات المتحدة فى التدخل فى فيتنام وجاءت الاجابة لا بنسبة ٤٩٪ و نعم بنسبة ٣٦٪ وهذا يعنى ان اقل من النصف قد طالبوا الولايات المتحدة بالانسحاب من فيتنام . وفى فبراير ١٩٦٧ طرح استطلاع رأى آخر عن : هل يجب ان تتوقف الحرب ؟ وهو المطلب الأساسى للحركة المناهضة للحرب وجاءت الاجابة لا بنسبة ٦٧٪ و نعم بنسبة ٢٤٪ . وفى مذكرات بعض اصحاب الرأى والتى عرفت فيما بعد أوراق البنتاجون Pentagon Papers فقد ابدوا كل ماجاء فى بيانات استطلاع الرأى بأن على امريكا ان توقف نزيف الحرب فى فيتنام . كما ان صانعى السياسات والرأى العام اصبحوا على وعى ودراية بأخطاء الماضى وخطر المستقبل - وهم مقتنعون بأن الولايات المتحدة تستطيع التقدم الى الأمام لأنها دفعت ثمن ما اقدمت عليه .

ان المادة التى جمعت من بيانات استطلاع الرأى فى عام ١٩٦٦ تظهر التذبذب نحو معارضة استمرار . الحرب والأمر المثير ان الرأى العام والكونجرس ظلا رافضين لفكرة الانسحاب بالرغم مما جاء فى بيانات استطلاع الرأى بأن نسبة الذين يطالبون بالانسحاب وصلت الى الضعف بعد ان منيت امريكا بخسائر فى ارواح جنودها بعد ١٩٦٨ . لذلك تعتبر ادعاءات الحركة المناهضة، للحرب فى انها السبب الرئيسى فى انهاء الحرب وانسحاب القوات الأمريكية من فيتنام كلها ادعاءات باطلة وليست مسؤولة .

ربما يكون تأثير الحركة على الذين ليس لهم رأى محدد او واضح بشأن الحرب وذلك يرجع بأن قرار الحرب بالنسبة للرأى العام يحتمل الأمرين : التأييد والمعارضة . والذى حدث ان المعارضة قد صاحبتها مشاغبات واضطرابات وانقسامات قام بها المتطرفون وهم مجموعة ليس لها شعبية وبالتالى ليس لها تأثير مباشر.

هانوى والرجال اصحاب المشورة :

بالنسبة لبعض فريق الصقور فان المعار ضين من الحركة المناهضة للحرب يعتبرون مسؤولين عن حد النشاط العسكرى للولايات المتحدة فى جنوب شرق أسيا مما شجع فيتنام على تصعيد الحرب . فقد علق الرئيسي نيكسون على هذه النقطة مرارا خلال عامى ١٩٦٦ و ١٩٦٧ - مؤكدا على ان الذين يتظاهرون ضد الحرب لا يشجعون ايضا على السلام ولكن على اطالة مدة الحرب . ومحاولات هؤلاء المحتجين على سياسة الحرب يشجعون المسؤلين فى هانوى (عاصمة فيتنام) على المماطلة فى السعى نحو السلام . وهذا يعنى انه اذا لم تظهر هذه الحركة كان من الممكن اجراء مفاوضات وانهاء الحرب فى وقت اقصر بكثير . وربما تكون المعارضة للحرب والاضطرابات التى حدثت بسبب هذه المعارضة داخل الولايات المتحدة قد شجعت حكومة هانوى لكى تفضح فشل مهمة العمليات العسكرية الأمريكية وبالتالى تكسب تعاطف الشعب الأمريكى لقضيتها وتجعله يستمر فى معارضته لسياسة الحرب . لذلك تعتبر الحركة المناهضة للحرب مسؤولة عن فشل السياسة العسكرية للولايات المتحدة فى فيتنام فى تحقيق الأهداف التى من اجلها خاضت هذه الحرب .

وقد يكون صحيحا ان الحركة المناهضة للحرب قد ساهمت بطريقة غير مباشرة فى عدم تصعيد الحرب عن طريق التأثير على قرارات الرئيس جونسون ومعاونيه من ذوى الرأى والمشورة . وقد يبدو ايضا ان الرئيس جونسون ومعاونيه قد اساءوا فهم الرأى العام والحركة المناهضة للحرب ، فقد خلطوا بين مظاهرات الشارع وشعبية التأييد للحرب وللادارة . لكن هذه الشعبية قد انخفضت خلال عام ١٩٦٨ خاصة بعد ان راحت ارواح كثير من الجنود الأمريكيين ضحية لهذه الحرب . وهذا التغيير الجذرى فى الرأى العام كان لابد ان يقابله تغير فى سياسة الادارة الأمريكية وهذا ما نصح به الرجال ذوو الخبرة والمشورة الرئيس جونسون.

إذ قد يكون للحركة المناهضة للحرب تأثير ايجابى على سير الحرب خاصة على الرجال ذوى المشورة حتى يعملوا على تصحيح مسار السياسة . وربما لم يكن لهذه الحركة اى تأثير فى تغيير الرأى العام الا انها و لاشك قد ساهمت بتأثير سيكولوجى على عدم حماس الرأى العام للحرب وذلك عن طريق حملات التشكيك فى أهداف هذه الحرب.

ولكى تتخطى الولايات المتحدة تلك الأزمة او المرحلة الحرجة من تاريخها ربما تحتاج الى خمسة وعشرين عاما اخرى ، فقد كانت كل من الحكومة الأمريكية وصناع السياسات بها الى جانب المعارضين للحرب قد فشلوا فى ترجمة مشاعرهم ونواياهم الحسنة الى نتائج ايجابية ، بيد ان الحركة المناهضة للحرب قد تسببت فى رفع تكلفة الحرب دون قصد بتعزيز فشل ادارة جونسون . وفى نهاية القول ان فشل الولايات المتحدة فى حرب فيتنام انما هو فشل استراتيجية ثلاث ادارات تعاقبت على رئاستها فى فترة السيتنات

---

* ادم جارفينكل - المحرر التنفيذى لمجلة " المصالحة القومية " National Interests وهو باحث مساعد فى معهد أبحاث السياسة الخارجية وهذه المقالة مأخوذة من الكاتب Telltale Hearts فى كتابه " أصل وتأثير الحركة المناهضة للحرب " The Orgin and Impact of Vietnam Anti War Movement .

Orbis Fall 1995

No Discharge From that War : The Vietnamization of America

Walter A. McDougall

لاتبرئة من هذه الحرب : التأثير الفيتنامى على الحياة الأمريكية

والتر ماكدوجل

لقد مضى خمسة وعشرون عاما على حرب فيتنام ، ولم اكن قد تكلمت من قبل عن تجربتى فى فيتنام علنا او فى الخفاء ولكن مثلى مثل كل جيلى من المواطنين الأمريكيين من الذين جندوا للحرب فى فيتنام . وحقيقة الأمر ان هذه الحرب تثير فى دواخلنا إحساسا بان كل الجنود الذين حاربوا يجب ان ينالوا عفوا مشرفا من المجتمع يوم ما حتى يسيروا فى درب الحياة دون الشعور بالذنب . الا ان هناك شيئا غامضا عن فيتنام لا يدع هذا التوقع يحدث . فمازلت احلم بفيتنام مثل كثير من الجنود - نعم هذه تهاجمنى من حين الى آخر . ولكن احلامى ليست استرجاعا لأحداث العنف والخوف انما ببساطة احلم انى مازلت فى فيتنام -ربما لأسباب بيروقراطية جعلتنى لا أعود سريعا الى وطنى - او اكون قد رجعت الى وطنى ولكن لسبب ما فان الحرب مازالت مستمرة بعد عشر او عشرين سنة - وذلك استدعيت من الاحتياطى - كل ذلك لأن فى اعماقى خوفا من الادانة وعدم العفو على كل من شارك فى هذه الحرب .

والسؤال الملح هو كيف تأثرت حياتنا وسياستنا وثقافتنا كمجتمع امريكى بحرب فيتنام . فقد وصف المؤرخون المعاصرون ليندون جونسون بأنه طبع حرب فيتنام بالطابع الأمريكى . كما وصف المؤرخون ريتشارد نيكسون بأن استراتيجيته هى التى أضفت الطابع الفيتنامى على الحرب وفى النهاية تطبعت الحياة فى امريكا بالطابع الفيتنامى . وسوف اسرد الجوانب التى تأثرت بحرب فيتنام ولكن بأسلوب قصصى .

اولا : علمت فى داخلى ان هناك أمرا خطأ بشأن حرب فيتنام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - وبقيت الحقيقة ان امريكا لم تنتصر فى حرب فيتنام . وعندما بدأت امريكا تتورط فى الحرب عام ١٩٦٤ كنت مازلت طالبا وكان من المتوقع ان هذه المناورات العسكرية ستنتهى بسرعة قبل ان اتخرج من السنة النهائية لى فى الكلية عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، وكان من الواضح ان الحرب لن تنتهى واننا سوف نجند . والشئ الذى اثارنى هو الأهداف والأسباب وراء تورط الحكومة الأمريكية فى الحرب والتى تسببت فى هزيمتنا . فقد كنت ضد تجنيد الطلبة فى الحرب منذ البداية - الا انى وصلت الى قناعة بأنى سواء عارضت او أيدت الحرب فان صوتى ورغباتى لن تسمع . وبالفعل جندت فى هذه الحرب ولكن كنت فى اعماقى اشعر ان هناك شيئا خطأ وليس صحيحا والذى زاد من هذا الشعور عندما ذهبت مع زملائى الى فيتنام ورسينا فى قاعدة كبيرة - اسمها لونج بينه Long Binh وقد انتابنا هذا الشعور لأن القاعدة ليس بها شئ غريب او مختلف عن اى بلدة امريكية من حيث السعة والشوارع والمحلات متعددة الطوابق . وكان الجيش الأمريكى يعلم ان النصر لن يأتى سريعا . وكان الشئ الغريب هو غياب الفيتناميين برغم من أننا فى فيتنام . فكل الذين رأيتهم كانوا امريكيين الا من عاملات النظافة وأيضا من سكان شمال فيتنام الذين كانوا يلقون الصواريخ والقنابل لكى يذكرونا اننا نحتل بلدا ليست لنا . بعد اسبوع من وصولى - أوكلت لى مهمة ان احل محل احد الجنود فى الفرقة التابع لها وقد قتل فيها أحد الجنود وكانت مهمته المراقبة - ومن اول يوم مع الفرقة علمت ان هناك شيئا خطأ .. عندما التحقت بالفرقة كنت قد تعلمت كيف استخدم المذياع للأستقبال والأرسال وكان معى الجندى الذى دربنى ونصحنى أن اتجاهل بل واحتقر اى ارسال فيتنامى، وكأننا امتلكنا كل الموجات الهوائية والحرب وان كل الفيتناميين انما اعداء لنا ولذلك يجب ان نزدريهم . وقد علمت ايضا ان كثيرا من الجنود اصبحوا مدمنين وكدت انا نفسى ان اكون مدمنا . وهذا يعنى ان معظم الجنود الذين سيعودون الى بلادهم فى حالة ادمان - فهم اذا مدانون فى أية حالة .

كانت فرقتى معروفة بفرقة الأحراش، وكنا نقضى نصف وقتنا فى المعسكر والنصف الآخر فى الأحراش ، وكانت مهمتنا البحث عن مواقع العدو - وقد سمعنا مرة فى المذياع تصريحا من الرئيس نيكسون ان امريكا ليس لديها ميليشيات فى جنوب فيتنام فى الوقت الذى كنا نعتمد كل الاعتماد عليهم . هؤلاء الميليشيات من الكمبوديين الذين يخدمون القوات الأمريكية ويأخذون فى المقابل أرزا ودجاجات يطهونها على طريقتهم . وكانت لهم عاداتهم التى كان يصفها جنودنا على انها نوع من الكسل فهم لايعملون لأنفسهم ساترا ترابيا واقيا ولايرتدون سترتهم العسكرية بل يحاربون بصدورهم مكشوفة لأنهم يعتقدون ان بوذا إلههم يحميهم من كل الأخطار . قد سألت واحدا منهم ان زميلا لهم قتل وهو يرتدى تميمة بوذا ويضعها فى فمة (حسب عاداتهم) فقال لى انها كانت تميمة من الدرجة العاشرة وهذا رقم يعنى عدم الكفاءة اما التميمة التى يرتديها هو فهى رقم واحد والتى تكفل له الحماية كاملة .

وفى الحقيقة لقد كنت محظوظا . فقد كانت مهمة فرقتى هادئة - حتى انى كدت اصدق المقولة ان ٩٠٪ من هذه الحرب ممل و

٥٪ أهوال . وقد نلت جزءا من النسبة الأخيرة . فقد هبطت علينا كتيبة من الجيش الفيتنامي من شمال فيتنام كادت تقضى على الميليشيات الكمبودية والذين نجوا منهم وصلوا وأخبروا الجنود ان يستعدوا للقتال لأن الفيتناميين يحاصرون القاعدة وربما يشنون هجوما عليها عند حلول الظلام . وبالفعل حدث هجوم على القاعدة وبالرغم من اننا كنا نحتمى داخل خنادق صغيرة نكاد ننحشر فيها حشرا ونلبس الخوذات الحديدية الواقية وسترة واقية ايضا ، الا ان الصواريخ التى كان الجنود الفيتناميون يلقونها علينا فوق الاحتمال حتى اننا كدنا نقتل من هول صوت هذه الصواريخ .

فقد دوت الصواريخ ، والصمت الذى الزمنا انفسنا به كان بحق شيئا مرعبا للغاية . ولست اعلم ماذا فعل الجنود الآخرون الذين معى لكى يتغلبوا على الخوف ولكن كنت من حين الى آخر اصلى برغم انى لم اتلق تربية دينية لكنى تعلمت هذه الصلاة من فصول اللاتينية والموسيقى فى المدرسة . وبعد ان مرت هذه الأزمة حمدنا الله على اننا جميعا على قيد الحياة .

وقد استمرت اقامتى فى فيتنام لمدة عام كامل مما دل على سوء ادارة الرئيس جونسون وسياسته تجاه الجنود المرسلين الى الحرب في فيتنام . فهؤلاء مطلوب منهم ان يبتعدوا عن اوطانهم لمدة ٣٦٥ يوما لذلك انتشرت روح اللامبالاة وعدم الحماس او الاجتهاد لاحراز النصر لعدم وجود دافع او حافز قوى . فقد رفض هؤلاء الجنود الاقامة فى فيتنام ولو حتى ليوم واحد فما بالك بسنة كاملة او حتى ستة اشهر . هذا الى جانب ما أصاب هؤلاء الجنود المحاربين من فزع وخوف وصل الى حد الخوف الشديد من مغادرة معسكراتهم حتى لايتصيدهم العدو ويقتنص منهم .

وبعد ان انقضت مدة تجنيدى فى هذه الحرب فى فبراير ١٩٧٠ ورجعت الى الوطن شعرت بالوحدة والحرج الشديد لكونى محاربا شارك فى حرب فيتنام . وكأنى شخص مشتت المشاعر بين نظرية الصقور والتى فرضت على التجنيد في الحرب ونظرية الحمائم الرافضة لهذه السياسة . فقد كان هذا الشعور المزدوج بين العظمة والدونية هو الشعور الذى لازم معظم المحاربين العائدين من الحرب.

فى عام ١٩٨٢ فى ذكرى المحاربين الذين قتلوا فى الحرب ، كان على ان اسير فى الموكب مرتديا سترتى العسكرية وقد غلبنى شعور بالبكاء وكدت اصرخ بأعلى صوتى لولا انى شعرت بالحرج ان ذلك فى ميدان عام وجففت دموعى .

والسؤال الآن هو فى اية جوانب تطبعت امريكا بالطابع الفيتنامى – وهذا موضوع يفرد له كتاب كبير او عدة كتب – ولكن سوف اسرد فقط اهم الجوانب التى تأثرت بالحرب الفيتنامية ولكنى لن احكم على هذا التأثير بالسلب او الايجاب .

اولا : اصبحت القوات العسكرية او الجيش مهنة بعد قرار الغاء التجنيد . فقد كان الانضمام الى الجيش من اجل الوطن احد مبادئ الديمقراطية ايام اليونانيين القدامى وبعد الثورة الفرنسية والأمريكية فان الوطن يحتم على المواطنين ان يشتركوا فى مسئولية الدفاع عن الوطن . وعندما صدر امر بتجنيد الطلبة فى الحرب اعتبرت مثل حرب العصابات لم تحظ بتأييد شعبى لأنه لم يكن هناك اى داع للتورط فى هذه الحرب مع فيتنام بما انها لا تشكل اى تهديد للديمقراطية – لذلك أعتبر قرار التجنيد غلطة جسيمة. وقد الغى الرئيس نيكسون قرار التجنيد وأعطى حق التصويت الى كل من يبلغ سن ١٨ . ويتساءل اتباع التيارات الليبرالية والمحافظة هل كان قرار الحرب قرارا حكيما ام لا ؟ واليوم لم تعد الخدمات الوطنية امرا ملزما على الشباب لأن هناك مؤسسة عسكرية مهمتها الدفاع عن الوطن وهذه المؤسسة تمول من الضرائب التى تحصلها الحكومة من المدنيين .

ثانيا : ان فشل الجيش الأمريكى فى حرب فيتنام – ساعد على مساندة الكونجرس فى شن هجوم على الامتيازات العسكرية الممنوحة للرئيس. فعلى مدى تاريخ الولايات المتحدة كانت السلطة التنفيذية تصارع من اجل استمرار سيطرتها على السياسة الخارجية . ولكن بسبب الطوارئ التى تستدعى امن البلاد بدءا من عملية بيرل هاربور Pearl Harbour والحرب العالمية الثانية وما تلاها من الحرب الباردة ، كل هذه الأزمات منحت سلطة اكبر للرئيس باعتباره المهيمن على الجهاز التنفيذى. ان هذه السلطة اثرت على العلاقة بين الكونجرس والرئيس ، وقد طلب الكونجرس مناقشة صلاحية سلطات الرئيس فى اعلان الحرب وذلك لأن الكونجرس قد اقتصر دوره فى هذه الحالة على التصويت على قرار التصويت للميزانية وعدد القوات والجنود التى يجب ارسالها فى اى مكان على الأرض . وللرئيس ا لحق فى ان يبدى اسبابه وراء هذه القرارات . فقد حدثت مواجهة شديدة بين الكونجرس والرئيس نيكسون عام ١٩٧٠ ، خاصة وان اغلبية اعضاء الكونجرس من الديمقراطيين . وقد وصف السناتور وليم فولبرايت فى كتابه " غطرسة القوة : ثمن الامبراطورية " الهجوم على الرئيس نيكسون من اغلبية اعضاء الكونجرس والتى فرضت على الرئيس ان يتشاور مع لجنة من الكونجرس قبل البت فى أية عمليات عسكرية . وطرحت بهذا الغرض تعديلات تشريعية تلزم البيت الأبيض بألا يتخذ مبادرة فى الشئون الخارجية دون مناقشة الكونجرس . كما يمكن للكونجرس أن يرفض التصويت على الميزانية المقترحة من الإدارة من اجل المساعدات العسكرية – مثلا فى حالة انجولا وجنوب فيتنام . وهذا ما حدث مع الرئيس فورد فلم يستطع ارسال اية امدادات عسكرية لجنوب فيتنام لصد الهجوم الشيوعى ، كما وعد الرئيس نيكسون فى عام ١٩٧٢ فى اتفاقيات باريس .

ومنذ سنة ١٩٧٥ فان الصراع على اتخاذ قرارات بشأن السياسة الخارجية مازال مستمرا . ان فى عهد الرئيس الا ان فى عهد الرئيس ريجان استردت السلطة التنفيذية بعض حريتها فى اتخاذ القرارات الا انها اشتبكت مع الكونجرس فى عملية ايران / كونترا Iran Contra ولكن الرئيس بوش استطاع بالكاد ان يحصل على تأييد الكونجرس فى حرب الخليج . اما الرئيس كلينتون فان العلاقة بينه وبين الكونجرس تمر بمراحل حرجة بالنسبة لسياسته الخارجية حتى قبل ان يفوز الجمهوريون. ان علاقة عدم الثقة بين الكونجرس ورئيس السلطة التنفيذية هى ميراث فترة الحرب الفيتنامية . وقد دارت الدائرة حتى جاء الرئيس كلنتون الذى كان هو نفسه ضد حرب فيتنام .

ثالثا : ان الميراث الثالث لحرب فيتنام هو اشمئزاز جميع المواطنين والكونجرس والرأى العام والاعلام من ان يتورطوا فى

نزاع او صراع يمكن ان يكرر مأساة فيتنام وقد اعلن الرئيس بوش ان انتصار حرب الخليج قد قضى شبح فيتنام . الا ان هذا التناسي يدل على عدم النضوج - فمازال الشعب الأمريكي قلقا بشأن الصومال والبوسنة وهايتي وشمال كوريا وما يمكن ان يسفر عنه هذا التورط .

رابعا : لأول مرة ترسل الولايات المتحدة جيشا متكاملا في تاريخها وكما ان هذه الحرب كانت وبالا على السود الذين جندوا ليخدموا في هذه الحرب لكن تبقى الحقيقة ان الحرب في فيتنام كانت مناسبة لكثير من الجنود السود والبيض الذين خدموا معا وكانت فرصة ليقتربوا من بعضهم البعض ويتعاونوا ويحاربوا من اجل بعضهم . فقد كانت هذه الحرب مناسبة لتذويب الفوارق العنصرية بين البيض والسود . فقد كانت حرب فيتنام مناسبة ايضا لكثير من السود ان يترقوا الى اعلى المناصب - كما انه بفضل هذه الحرب استطاع كثير من السود ان يلتحقوا بالجامعة وأيضا ان يكون لهم مستقبل واعد في الجيش والبوليس .

اما بالنسبة للجنود الذين لم يعودوا الى الوطن فمازالت المسألة معلقة مع فيتنام (هانوى) بالتحديد فهي المسؤولة عن غياب كثير من هؤلاء الجنود . وقد كان على الرئيس بوش محاسبة حكومة هانوى على موضوع غياب الجنود الامريكيين الا انه تجاهل الأمر مما عرض حملته الانتخابية الى هزة كبيرة . اما بالنسبة للرئيس كلينتون فقد حيد الموضوع تماما الا انه مازال امرا حيويا وهاما بالنسبة لكثير من المواطنين الامريكيين كما انه هام بالنسبة للسناتور بوب كرى Bob Kerry احد المنافسين للرئيس كلينتون من الحزب الديمقراطي وقد كان احد المحاربين في حرب فيتنام . ومن الناحية الأحصائية ٤٠٪ من كانوا في سن التجنيد وقت الستينات اى وقت الحرب اما الذين اشتركوا فعليا في الحرب فقد كانوا ربع هذه النسبة وحوالي ثمن " هذه النسبة هم الذين شاهدوا وعايشوا اهوال الحرب في فيتنام .

والسؤال الأخير هل هناك جوانب اخرى في الحياة الأمريكية لم تتأثر بالحرب الفيتنامية . والاجابة نعم ، وهذا الجانب من صنيع اللاجئين الفيتناميين الذين هربوا من النظام الشيوعي بعد سقوط سيجون عام ١٩٧٥ . فهم مثل المحاربين الذين عادوا من فيتنام فهم يذكروننا بمأساة الحرب الأمر الذي يريد جميع المواطنين الأمريكيين ان ينسوه . ولكن هؤلاء اللاجئين توجهوا بهدوء للعمل من اجل انفسهم وذويهم والمجتمع ككل كما ان الطلبة الفيتناميين من أنبه الطلبة واكثرهم اجتهادا . والجانب الآخر الذي تأثرت به الولايات المتحدة من الحرب في فيتنام هو عجز ميزانية الدولة بسبب هذه الحرب . فقد انفق الجيش كثيرا على هذه الحرب دون عمل موازنة في السياسة الضريبية في المقابل حتى اصبح هذا العجز مشكلة مزمنة تقلق كلا من الديمقراطيين والجمهوريين .

وهناك جانب ثقافي قد تأثر بحرب فيتنام ، فقد كانت هذه الحرب مادة خصبة للأفلام السينمائية والصحافة والأدب التي أدانت الحكومة الأمريكية وليس هناك بعد عفو عام على كل من اشترك او ساهم في تصعيد هذه الحرب. لاشك ان فيتنام جزء لايتجزأ من ضمير امريكا خاصة جيل الستينات الذي عاصر الحرب والذي يصلي من اجل الأجيال الجديدة طالبين من الله ألا يدخلهم تجربة مثلها .

(*) كاتب هذه المقالة والترمكدوجل وهو رئيس تحرير مجلة أوربيس وهو أيضا استاذ العلاقات الدولية بجامعة بنسلفانيا.

دوريـــات جديدة

■ نظم سياسية :

Foreign Affairs, Vol. 72, No. 1, January 1996.
A German Europe - A European Germany?
On the Debate Over Germany's Foreign Policy
Josef Janning

أوروبا ألمانية أم ألمانيا أوروبية : نقش حول السياسة الخارجية لألمانيا
جوزيف جانينج

The Revival of 'Big Politics' in Japan
Kiyohiko Fukshima

إحياء القوة السياسية الكبيرة في اليابان
كيوهيكو فوكوشيما

Foreign Policy, No. 101, Winter 1995/1996
The Politics of Foreign Affairs
What the Public Knows that Washington Doesn't
Steven Kull

ما الذي تعرفه العامة ولا تعرفه واشنطن
ستيفن كول

The 1996 Intergovernmental Conference and EU Enlargement
Kirsty Hughes
مؤتمر ١٩٩٦ للحكومات الأوروبية وتوسيع الإتحاد الأوروبى
كريستى هيز

Germany in European Union: Gentle Giant or Emergent Leader?
Simon Bulmer and William Paterson
المانيا فى الإتحاد الأوروبى : عملاق طيب أم قائد صاعد
سيمن بلمر ووليم باترسن

Foreign Policy, No., 101, Winter 1995-96

Israel: The Challenges of Peace
Joseph Alpher
إسرائيل : وتحدى السلام
جوزيف الفير

st Century Economics٢١
Export Our Way to Prosperity
Peter Moici
إقتصاديات القرن ٢١
تصدير الطريق للتقدم الإقتصادى
بيتر موريسى

Don't Neglect the Improverished South
Robin Broad & John Cavanagh
لا تهملوا الجنوب المعدم
روبين برود – جون كافنج

Orbis, Vol. 39, No. 4, Fall 1995

Economics of the Arab-Israeli Peace Process
Jim Lederman
اقتصاديات السلام بين العرب واسرائيل
جيم لديرمان

The World Today, Vol. 51, No. 11, November 1995

The Clinton Report Card
A Medicre Record
William G. Hyland
شهادة كلينتون : تسجيل ضعيف
وليم هايلاند

A Late Recovery
Richard Ullman
صحوة متأخرة
ريتشارد أولمان

The World Today
Volume 51, No. 10, October 1995

India: State Elections, National Implications
Sita Bali
الهند : انتخابات الدولة وآثارها القومية
ساتى بالى

Factionalism in Iran
Saeed Barzin
التحزبات فى إيران
سايد بارزين

The World Today
Vol. 51, No. 11, November 1995

A Time for Peace in Algeria
Ahmed Ben Bella
السلام فى الجزائر
أحمد بن بيللا

Aftermyths of the Antiwar Movement
Adam Garfinkle
أوهام الحركة المناهضة للحرب
آدم جارفنكل

■ علاقات دولية :

Foreign Affairs, Vol. 72, No. 1, January 1996

The Empires Strike Back? Russia, Iran and the New Republics
Fred Halliday

هل تعود الإمبراطوريات ؟ روسيا وإيران والجمهوريات الجديدة

فرد هاليداى

■ استراتيجية عسكرية :

International Affairs, Vol. 72, No. 1, January 1996

Implementing the Chemical Weapons Conventions
J.P. Perry Robinson

تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيماوية

بيرى روبنسون

The World Today, Vol. 51, No. 11, November 1995

NATO, Russia and the Yugoslav War
Vlad Sobell

الناتو ، روسيا والحرب اليوجوسلافية

فلاد سوبيل

■ شؤون بيئية :

International Affairs, Vol. 71, No. 3, July 1995

Seeking Fair Weather
Ethics and the International Debate on Climate Change
Michael Crubb

السعى نحو أجواء نظيفة

الأخلاق والمناظرة الدولية نتيجة لتغيرات المناخ

مايكل كراب

Balancing Trade and Environment
Dancan Brack

الموازنة بين التجارة والبيئة

دنسن براك





شهريات

ديسمبر ١٩٩٥
يناير ١٩٩٦
فبراير ١٩٩٦

إعداد : أبو السعود إبراهيم

ديسمبر ١٩٩٥

الأردن :

٢ – اتفاقية عسكرية بين فرنسا والأردن . فى مجال الدفاع والتدريب

٧ – الأردن يصادر انظمة توجيه الصواريخ كانت مرسلة للعراق .

٩ – القبض على (ليث شبيلات) نقيب المهندسين الأردنيين بتهمة العيب فى الذات الملكية .

٩ – ايران والأردن تتبادلان طرد الدبلوماسيين .

اثيوبيا :

٢٨ – مبادرة اثيوبية من ٣ نقاط لتجنب الحل العسكرى لمشكلة (حنيش) .

ارتيريا :

٢٣ – تعزيزات عسكرية ارتيرية فى (حنيش) تحسبا لجوء اليمن للخيار العسكرى .

٣٠ – ارتيريا تفرج عن جميع الأسرى اليمنيين .

اسرائيل :

١ – اسرائيل تقطع الاتصالات الدولية من غزة واريحا .

١ – روسيا واسرائيل توقعان اتفاقا للتعاون العسكرى .

٤ – فى تصويت بالأغلبية الساحقة :

الجمعية العامة للأمم المتحدة تطالب اسرائيل مجددا بالغاء ضم القدس والانسحاب الكامل من الجولان .

٨ – حصار أمنى اسرائيلى على منطقة (طولكرم) .

٨ – اسرائيل تعين جنرالا متقاعدا لرئاسة لجنة للتحقيق فى جرائم قتل الاسرى المصريين .

بريطانيا :

١١ – بريطانيا وليبيا تتبادلان طرد الدبلوماسيين .

٢٤ – الكنيسة تطالب تشالز بقطع علاقته بكاميلا باركر للحفاظ على قدسية الملكية البريطانية .

٣٠ – انشقاق النائبة (ايما نيكلسون) يفجر أزمة جديدة فى حزب المحافظين البريطانى .

تركيا :

٢٤ – وسط سباق محموم مع الأحزاب العلمانية

– تقدم حزب الرفاه الاسلامى فى انتخابات تركيا لا يمكنه من تشكيل حكومة أغلبية .

٢٦ – اتفاق تشلير وحزب الوطن الأم على تشكيل ائتلاف (المصالحة) .

تايلاند :

١٤ – بدء أعمال القمة الخامسة لرابطة دول جنوب شرق آسيا فى بانكوك .

سوريا :

٢٣ – اتفاق دمشق وبيروت على استقلال مسارى التفاوض مع اسرئيل .

– البلدان يوقعان اتفاقهما مع اسرائيل فى وقت واحد .

٢٧ – بدء المفاوضات السورية – الاسرائيلية بولاية ميريلاند الامريكية .

٢٧ – وزراء دول اعلان دمشق يجتمعون بالعاصمة السورية .

٢٨ – دول اعلان دمشق تقر وثيقة العمل العربى المشترك .

– اتفاق دول إعلان دمشق على آليات دعم العلاقات الاقتصادية .. وتسوية المنازعات بالطرق السلمية .

– مطالبة اسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان وجنوب لبنان وأخضاع منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي .

الصومال :

٢٤ – قرارات الصومال بتوقف العمل أثناء الصلاة وتنفيذ الاعدام بالسيف .

العراق :

٢٤ – مجلس قيادة الثورة العراقى يقرر تشكيل « هيئات رأى » ذات صلاحيات استثنائية لمراقبة اداء الوزارات .

سلطنة عمان :

٣ – قمة مجلس التعاون السادسة عشر تبدأ أعمالها فى مسقط .

٦ – فى البيان الختامى لقمة مجلس التعاون الخليجى :

– موقف موحد تجاه العراق ورفض المساس بعروبة القدس .

– العجيلان أمينا عاما جديدا لمجلس

التعاون الخليجي .

٢٥ – القضايا الاقليمية والعربية تبحثها اللجنة المصرية العمانية .

٢٦ – في ختام اجتماعات اللجنة المصرية العمانية :

عمرو موسى : العمل على تطوير العلاقات المستقبلية بين البلدين .

فرنسا :

٤ – فرنسا تستأنف عضويتها الفعالة للجناح العسكري للاطلنطي (الناتو) بعد قطعة ٢٩ عاما .

١١ – بعد دخول الاضرابات يومها الـ ١٨ :

تعثر اول مفاوضات مباشرة بين الحكومة الفرنسية ونقابات العمال .

٤١ – باريس تتأهب لتوقيع الاتفاق التاريخي للسلام في البوسنة .

٢٣ – العثور على ١٤ جثة لطائفة معبد الشمس في عملية انتحار جماعي بجبال الالب بفرنسا .

٢٧ – فرنسا تتحدى العالم وتجري التفجير النووي الخامس .

فلسطين :

٣ – وصول طلائع الشرطة الفلسطينية الى بيت لحم .

١٠ – السلطة الفلسطينية تتسلم طولكرم بعد ٢٨ عاما من الاحتلال .

– اسرائيل تنسحب من ٤ مدن بالضفة الغربية الشهر الحالي .

١١ – خط حديدي يربط بين رفح وغزه واشدود .

– اسرائيل انسحبت من نابلس .

١٢ – الفلسطينيون استقبلوا القرار بالاناشيد الوطنية : انسحاب القوات الاسرائيلية من نابلس قبل الموعد المقرر لاسباب أمنية .

١٦ – استقالة ٦وزراء فلسطينيين لخوض الانتخابات .

– اسرائيل تنسحب من مدينة قلقيلية وترجئ الانسحاب من بيت لحم ٤ايام على الأقل .

١٨ – عرفات يتقدم رسميا بطلب ترشيحه للجنة المركزية للانتخابات الرئاسية .

– قائد مجموعة (صقور فتح) يسلم نفسه للشرطة الفلسطينية .

٢١ – (بيت لحم) تعود للفلسطينيين بعد ٢٨ عاما من الاحتلال .

– المدينة تحتفل المرة الأولى باعياد الميلاد تحت العلم الفلسطيني .

٢٣ – مجلس السلطة الوطنية يجتمع لأول مرة في بيت لحم .

٢٣ – حل مجلس السلطة الفلسطينية تمهيدا لاجراء الانتخابات .

وتراجع حماس والجبهة الشعبية عن تشكيل قائمة وطنية لخوض الانتخابات بالقدس .

٢٤ – عرفات يتسلم سلطة الاشراف المعنوي على كنائس القدس .

٢٤ – طلائع الشرطة الفلسطينية تدخل مدينة رام الله تمهيدا لانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي .

٢٩ – زيادة ٤ مقاعد للمجلس التشريعي الفلسطيني في الانتخابات .

كوريا الجنوبية :

٢ – اصدار قرار باعتقال رئيس كوريا الجنوبية الاسبق (تشون دوهوان) .

١٢ – رئيس كوريا الجنوبية كيم يونج سام يعلن عن قانون جديد لمحاكمة الرئيسين السابقين .

١٧ – اعلان حالة التأهب القوات الجوية لكوريا الجنوبية بعد قيام بيونج يانج بزيادة عدد طائراتها الحربية قرب الحدود .

١٨ – بدء محاكمة القرن في سول :

رئيس كوريا الجنوبية السابق يعترف بتدمير دفاتر حسابات رشاوي الشركات .

١٩ – استقالة جميع حكومة كوريا الجنوبية البرلمان يصدق على قانون محاكمة الرئيسين السابقين .

٢١ – توجيه الاتهام الرسمي الى رئيسي كوريا الجنوبية السابقين لتورطهما في مذبحة (كوانجو) .

الكومنولث الجديد :

٩ – بدء انتخابات برلمان كازاخستان رغم مقاطعة أحزاب المعارضة الرئيسية .

٩ – مد فترة عمل مجلس النواب الروسي شهرا أضافيا بناء على طلب يلتسين .

٩ – حزب اللاتوف ينسحب من انتخابات الشيشان والمقاومة تنسف قطارا في تحد لموسكو .

١٥ – الانفصاليون يستولون على مدينة بالشيشان ويخوضون اشرس المعارك مع الروس في اليوم الثاني للانتخابات .

١٧ – تقدم الحزب الشيوعي يليه القومي المتشدد وحزب رئيس الوزراء في ذيل القائمة .

– فوز مرشح موسكو (دوكوزا فتجاييف) برئاسة الشيشان .

١٩ – الجيش الروسي يبدأ هجومه على مدينة جود يرميس الشيشانية .

٢٥ – النتائج النهائية للانتخابات الروسية تؤكد :

فوز الشيوعيين ٣١ر٢٢٪ من الاصوات .

٢٥ – روسيا تستعيد ثاني اكبر مدن الشيشان بعد تدميرها .

الكويت :

١٧ – استقالة الشيخ صباح الأحمد الجابر وزير الخارجية الكويتي بسبب خلافات مع ولي العهد حول استئناف العلاقات مع الأردن .

١٨ – صباح الأحمد يتراجع عن استقالته .

انقسامات بين الصقور والحمائم في الحكومة الكويتية حول المصالحة وعودة العلاقات مع دول الضد .

مصر :

٤ – انتخاب مصر عضوا بالمجلس الدائم للفرانكفونية من شمال افريقيا .

٧ – وزير الداخلية يعلن النتائج الرسمية للانتخابات : الوطن يحصل على ١٨٠ مقعدا في الجولة الثانية وينضم اليه ٩٩ مستقلا .

٩ – في اجتماعات منظمة أوابك بالقاهرة :

مصر تطالب بتنشيط التعاون العربي في المشروعات والصناعات البترولية المشتركة .

١٠ – أختيرت مصر عضوا باللجنة الدولية لتخليص العالم من الأسلحة النووية ومكافحة الارهاب .

١١ – أصدر الرئيس حسني مبارك قرارين جمهوريين بتعيين ١٠ أعضاء بمجلس الشعب وعضوا بالشورى ٦ أقباط بينهم ٣سيدات شملهم قرار تعين الإعضاء العشرة .

١٢ – الرئيس في لقائه بالهيئة البرلمانية للحزب الوطني .

١٣ – انتخاب أحمد فتحي سرور رئيسا وأحمد حمادي والسيد راشد وكيلين .

١٦ – أختتام أعمال اللجنة المشتركة بين مصر وباكستان .

١٧ – مبارك يبحث العلاقات الثنائية مع وزير الخارجية الباكستاني .

١٨ – عمرو موسى في أجتماعات آلية فض المنازعات الافريقية :

– مصر تطالب السودان بتسليم

الارهابيين المتهمين فى مؤامرة أديس أبابا .

١٩ - وفى ختام الاجتماعات :

اجماع افريقى على إدانة السودان لعدم تسليم المتورطين فى حادث اديس أبابا .

٢٣ - فى مؤتمر صحفى للزعيميين بعد مباحثات القمة بالقاهرة :

- مبارك والأسد يتفقان على ضرورة تحقيق السلام وأنه يتوقف على مدى مرونة اسرائيل .

٢٥ - القضايا الاقليمية والعربية تبحثها اللجنة المصرية العمانية وتبحث تطوير علاقات التعاون الاقتصادى والتجارى بين البلدين .

٢٦ - وفى ختام الاجتماعات :

عمرو موسى : العمل على تطوير العلاقات المستقبلية بين البلدين .

٢٦ - مبارك وحسين يعقدان فى العقبة لبحث عملية الوضع فى العراق والعلاقات الثنائية .

٢٧ - الرئيس ناقش مع وزير خارجية قطر قضايا خليجية وثنائية .

٢٧ - الرئيس فى حوار مفتوح مع المعلمين المتدربين بالخارج فى المخيم الكشفى بحلوان .

النمسا :

١٨ - تقدم الحزب الاشتراكى فى انتخابات النمسا .

- فرانيتسكى يستبعد اليمين من مفاوضات تشكيل الحكومة .

الولايات المتحدة :

٣ - فى ختام جولة كلينتون الأوروبية :

توقيع اتفاق جديد للتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى . الاتفاق يتضمن تحرير التجارة وتعزيز السلام والديمقراطية حول العالم .

٣ - امريكا تنسحب رسميا من منظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعية من ٩٥/١٢/٣١ .

١٥ - امريكا وكوريا الشمالية توقعان اتفاقا لامداد بيونج يانج بمفاعلين نوويين للاغراض السلمية .

١٦ - إغلاق جزئى للمكاتب الفيدرالية الامريكية بسبب أزمة الميزانية بين البيت الابيض والكونجرس .

٢٠ - الأمم المتحدة تسلم حلف الاطلنطى مهمة حفظ السلام فى البوسنة .

- اجتماع مهم للدول المانحة وسراييفو تنضم لعضوية صندوق النقد الدولي .

٢٢ - كلينتون يتراجع ويسلم وثائق (وايت ووتر) .

٢٧ - بدء المفاوضات السورية الاسرائيلية بولاية ميريلاند الامريكية .

٢٩ - كلينتون يستخدم حق الفيتو ضد ميزانية الدفاع .

٣١ - أمريكا تقيم أضخم كوبرى عائم منذ الحرب العالمية الثانية لعبور القوات حلف الاطلنطى الى البوسنة .

اليابان :

٦ - إستقال وزير العمل اليابانى ترشيو ياما جوتشى لتورطه فى فضيحة مالية .

اليمن :

١٦ - انفجار يدمر مسجد فى شمال اليمن

١٧ - اشتباكات بين القوات اليمنية والارتيرية فى جزيرة حنيش بالبحر الأحمر .

- مصادر يمنية تتهم ارتيريا بشن هجوم مسلح باستخدام زوارق اسرائيلية .

١٨ - بعد الاعلان عن وقف القتال مع اليمن إرتيريا تستولى على جزيرة (حنيش الكبرى) .

- تصميم يمنى على استعادة الجزيرة قبل مفاوضات .

٢٠ - ٣شروط يمنية لتسوية الأزمة مع ارتيريا حول الجزر .

- اطلاق سراح الاسرى وانسحاب القوات الارتيرية والحوار السلمي .

٢٣ - تعزيزات عسكرية ارتيرية فى حنيش تحسبا للجوء اليمن للخيار العسكرى .

- رسائل يمنية الى قادة دول الخليج وسوريا لاطلاعهم على تطورات الأزمة .

٢٤ - تعزيز البحرية اليمينية بالبحر الاحمر تحسبا لفشل جهود الحل السلمى لمشكلة (حنيش) .

٢٨ - مبادرة أثيوبية من ٣نقاط لتجنب الحل العسكرى لمشكلة (حنيش) .

٢٩ - فالى يبدأ وساطة لحل النزاع اليمنى العسكرى الارتيرى .

٣٠ - ارتيريا تفرج عن جميع الاسرى اليمنيين .

يوجوسلافيا الجديدة :

٢ - كلينتون يوافق على خطة انتشار قوات حلف الاطلنطى فى البوسنة .

١٠ - جسر جوى من نابولى الى سراييفو لنقل قوات حلف الاطلنطى .

١٤ - باريس تتأهب لتوقيع الاتفاق التاريخى للسلام فى البوسنة .

صرب سراييفو يرفضون اتفاق (دايتون) واعتراف متبادل وشيك بين جمهوريات يوجوسلافيا السابقة .

١٤ - رؤساء البوسنة وصربيا وكرواتيا يوقعون اتفاق السلام بباريس .

١٦ - بدء عملية (الجهد المنسق) لتطبيق اتفاق السلام بالبوسنة .

- بلجراد تتعهد بإقامة مدينة بديلة لصرب سراييفو

٢٢ - البوسنة تعلن رسميا انهاء حالة الحرب .

٢٣ - الصرب يغادرون سراييفو رافضين التعايش السلمى مع المسلمين .

٢٤ - وسط الاحتفالات بعيد الميلاد لاول مرة منذ ٤سنوات :

- اكبر عملية لتبادل الاسرى بين الجيش البوسنى وميليشيات الصرب .

- القوات المسلحة تنسحب من مواقعها بسراييفو تنفيذ الاتفاق السلام .

٢٥ - كاراجيتش يستعد المثول للمحكمة جرائم الحرب طواعية .

٢٦ - قوات المسلمين والصرب تنسحب من خطة المواجهة فى سراييفو وقائد قوات الاطلنطى يرفض لقاء كاراجيتش لارتكابه جرائم حرب .

٢٨ - القوات المسلمة والصربية تنسحب من ٤٠ موقعا بعاصمة البوسنة

يناير ١٩٩٦

اثيوبيا :

٣٠ – الخارجية الاثيوبية تستدعي السفير الاسرائيلي وتطلب ايضاح أسباب مظاهرات الفلاشا بالقدس .

اسرائيل :

٣ – استئناف المفاوضات السورية الاسرائيلية وسط توقعات بعدم تحقيق تقدم بولاية ميريلاند الامريكية .

٧ – مؤتمر بالجامعة العربية لبحث قضية سرقة اسرائيل للمياه الفلسطينية .

١٠ – وسط اجراءات أمنية مشددة باسرائيل :

– لقاء ثلاثي بين حسين وبيريز ووزير الخارجية الامريكية .

١٤ – تعيين الادميرال عامي ايالون رئيسا لجهاز الأمن الداخلي (شين بيت) الاسرائيلي .

٢٨ – الآلاف من يهود الفلاشا يحاصرون مقر بيريز احتجاجا على العنصرية الاسرائيلية .

٢٩ – استئناف مفاوضات (ميريلاند) بمشاركة كريستوفر .

٣٠ – الخارجية الاثيوبية تستدعي السفير الاسرائيلي وتطلب ايضاح أسباب مظاهرات الفلاشا (بالقدس) .

٣١ – لأول مرة .

اسرائيل تعين ائمة مسلمين للخدمة صفوف الجيش .

٣١ – اختتام الجولة الرابعة من المفاوضات السورية الاسرائيلية دون تقدم جوهري .

افغانستان :

٢٨ – وسط تحذيرات دولية من كارثة بسبب نقص المواد الغذائية :

وصول أول قافلة إغاثة : إلى كابول منذ اسبوعين .

٢٩ – ميليشيات الطالبان الافغانية المعارضة تقصف مقر الرئاسة في كابول .

أوغندا :

١٧ : للمرة الأولى منذ عامين :

قمة كينية – أوغندية لحل خلافات البلدين .

١٩ – اتفاق أوغندا وكينيا على تسوية خلافاتهما .

ايرلندا :

٢٨ – (شين فين) الجناح السياسي للجيش الجمهوري الايرلندي يعلن فشل عملية السلام في ايرلندا الشمالية .

البحرين :

١٩ – موجه حرائق وانفجار بالبحرين .

٢٨ – البحرين تعتقل ١٨٠ من المتورطين في الحرائق .

– امريكا والسعودية والامارات تجدد دعمها لحكومة البحرين .

البرتغال :

١٥ – فوز مرشح الحزب الاشتراكي (جورج سامبايو) في الانتخابات الرئاسية في البرتغال .

بنجلاديش :

١٧ – اضراب جديد في بنجلاديش يصيب مظاهر الحياة بالشلل التام .

بنما :

٣١ – الحكم بسجن مانويل نوريجا دكتاتور بنما السابق لمدة ٢٠ عاما .

بوروندي :

١٩ – بعثة أمنية من مجلس الأمن إلى بوروندي لحماية الأمم المتحدة .

٢٠ – الكشف عن مذبحة في بوروندي راح ضحيتها ٢٠ من هوتو روأندا .

– مجلس الأمن يرسل بعثة أمنية إلى بوجمبورا .

٢٣ – ١٧ الف لاجئ بوروندي يعودون لوطنهم .

تركيا :

٩ – تكليف نجم الدين اربكان زعيم حزب الرفاه الاسلامي بتشكيل الحكومة الجديدة في تركيا .

١٦ – ٢٠ شيشانيا يخطفون سفينة تركية ويهددون بقتل ركابها الروسي .

١٨ – تركيا ترفض دخول السفينة المختطفة الى مضيق البوسفور .

١٩ – تكليف تشيللر بتشكيل الحكومة التركية بعد انسحاب زعيم حزب (الرفاه) الاسلامي .

١٩ – استسلام مختطفي السفينة التركية بعد مفاوضات مع سلطات انقرة .

– هجوم حاد على يلتسين بسبب « دموية » عملية انهاء أزمة الرهائن .

٣١ – تركيا واليونان تسحبان قواتهما من بحر ايجه وساطة امريكية تمنع اندلاع مواجهة عسكريا .

تنزانيا :

٢٧ – جوليوس نيريري رئيس تنزانيا السابق يحصل على جائزة غاندي للسلام التي تمنحها الهند لأول مرة .

تونس :

٤ – بدأ أعمال مؤتمر وزراء الداخلية العرب بتونس والرئيس التونسي يشيد بمشروع مدونه السلوك المصرية ويطالب بتكاليف الدول العربية لمواجهة الارهاب .

– حسن الالفي يطالب بتعاون دولي متكامل لحصار ظاهرة الارهاب ومشكلة المخدرات .

٥ – وزراء الداخلية العرب في ختام مؤتمرهم بتونس :

– التزام عربي بمكافحة الارهاب وضبط عناصره .

توصيات المؤتمر :

– مراقبة الحدود والمنافذ بين الدول العربية لمنع تسلل الارهابيين .

– المؤتمر يصدق على ١٦٠ توصية في مجال الحماية المدنية ومواجهة الكوارث .

الجزائر :

٢ – حزب التجمع يعتذر فجأة عن المشاركة في الحكومة الجزائرية .

– مقتل ٦ مسلحين برصاص قوات الأمن في العاصمة واغتيال مسئول محلي .

٥ – اعلان التشكيل الوزاري الجديد في الجزائر : عطاف وزيرا للخارجية ومؤسس سابق للانقاذ وزير للشئون الدينية .

– الحكومة الجديدة تضم وجوها من المعارضة وعناصر شابة .

٦ – عشرات القتلى في مواجهة بين المجموعات المسلحة بالجزائر وقوات الأمن تقتل ١٩ مسلحا في العاصمة وعدة ولايات .

١٠ – رفع الحصار عن مدينة الاغواط ومقتل وإصابة ١١ مدني في انفجار بالجزائر .

١٨ – عبد الحميد مهرى زعيم حزب جبهة التحرير الجزائرية يقدم استقالته من زعامة حزب جبهة التحرير الجزائرية .

جنوب افريقيا :

٥ – فضيحة تجسس بجنوب افريقيا بين اجهزة المخابرات والشرطة .

٢٤ – وسط اعتراضات شديدة من البعض تغييرات في جيش جنوب افريقيا تنهى عصر اللغة الافريكانية .

٢٩ – في مذبحة جديدة بجنوب افريقيا :

مصرع وأصابة ٣٤ نتيجة لتصعيد أعمال العنف في جوهانسبرج .

السودان :

٩ – مؤتمر للمعارضة السودانية بأسمره لبحث اسقاط نظام البشير .

١٢ – في بيان للقوات المسلحة السودانية :

هجوم أثيوبي واسع على المناطق الشرقية واحتلال منطقتي حدود بعد اشتبكات عنيفة .

١٣ – في ختام اجتماعات قادة المعارضة السودانية بأسمرة :

– خطة لاسقاط نظام البشير .. وإجماع على وحدة السودان .

– المعارضة تقرر مقاطعة الانتخابات .

١٥ – السودان يعلن التعبئة العامة ضد اثيوبيا وأديس أبابا تستنكر محاولات الخرطوم لتحويل الانتباه عن محاولة اغتيال مبارك .

١٦ – مجلس الأمن يدين السودان بالاجماع لرفضه تسليم المتهمين بمحاولة اغتيال مبارك .

١٩ – جيش تحرير السودان يعلن استيلاءه على منطقة (أشوا) وأسر ٢٥٠٠ جندي .

٣١ – مجلس الأمن يطالب السودان بتسليم الارهابيين مدبرى محاولة اغتيال مبارك .

٣١ – باكستان تحقق مع سودانيين في حادث تفجير السفارة المصرية .

سوريا :

٣١ : أختتام الجولة الرابعة من المفاوضات السورية الاسرائيلية دون تقدم جوهري .

سيراليون :

١٦ – نائب رئيس سيراليون يستولى على السلطة في انقلاب سلمي .

العراق :

٥ – مجلس الأمن يقرر استمرار الحظر الاقتصادي على العراق .

١٦ – مجلس الأمن يوافق على أرسال بعثة دولية لتقويم الأوضاع الانسانية بالعراق .

١٩ – العراق يوافق على بدء محادثات بيع جزء من بتروله مقابل الغذاء .

فرنسا :

٨ – وفاة ميتران رئيس فرنسا السابق بعد نصف قرن من العمل السياسي .

٨ – فرنسا تعين الدبلوماسي فرانسيس جوتمان وسيطا بين ارتيريا واليمن .

١٥ – ميتران يوصي بضم ابنته غير شرعية لشجرة العائلة .

٢٩ – اطلاق سراح السياح الفرنسيين بعد خمسة أيام من الاحتجاز في اليمن .

٢٩ – جاك شيراك يقرر وقف التجارب النووي نهائيا بعد التجربة السادسة .

فلسطين :

٥ – استشهاد قائد العمليات الفدائية بقطاع غزة .

– حماس تتعهد بالانتقام من اسرائيل ردا على مصرع (عياش) على يد جهاز (شين بيت) .

٦ – عميل فلسطيني لاسرائيل نفذ عملية أغتيال عياش وهرب الى الولايات المتحدة .

– ١٠٠ ألف فلسطيني يشيعون جنازة عياش بمشاركة الشرطة الفلسطينية .

٧ – لجنة تحقيق من السلطة الفلسطينية وحماس لكشف ملابسات أغتيال عياش .

٧ – مؤتمر بالجامعة العربية لبحث قضية سرقة اسرائيل للمياه الفلسطينية .

١٠ – اسرائيل تستكمل إطلاق سراح ١٢٠٠ معتقل فلسطيني خلال ٢٤ ساعة .

١٤ – الجيش الاسرائيلي يتحرش بحنان عشراوي وتعتقل أثنين من أنصارها بعد ضربهما .

١٦ – بعد أجتماع مع ياسر عرفات ببلدة اريحا :

أل جور يطالب تعديل الميثاق الفلسطيني .

٢٠ – في أول انتخابات عامة في تاريخ الفلسطينيين .

٢١ – عرفات رئيسا منتخبا للسلطة الفلسطينية بنسبة ٨٨,١٪ وفتح تفوز باغلبية مقاعد المجلس التشريعي .

٢٢ – بيتر هانسن – دنماركي – يرأس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينية (الاونروا) خلفا لتركمان .

٢٣ – أول قمة لعرفات وبيريز بعد الانتخابات .

٢٥ – عبد الكريم الكباريتي وزير الخارجية الاردني يفتتح رسميا بغزة مكتبا للتمثيل الدبلوماسي الاردني .

٣٠ – عرفات ورئيس وزراء السويد يبحثان في استكهولم تطورات عملية السلام والمساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية .

٣١ – عرفات يبدأ مشاوراته لتشكيل الوزارة الجديدة .

– اسرائيل تغلق مدينة رام الله وتمنع ٥٧ شرطيا فلسطينيا من العبور الى رفح .

الكومنولث الجديد :

٥ – يلتسين يقبل استقالة كوزيريف وسياسة روسيا الخارجية لن تتغير .

٩ – تعين يفجيني بريماكوف رئيس جهاز المخابرات وزيرا للخارجية الروسية خلفا لاندرية كوزيريف .

٩ – شيشانيون يحتجزون رهائن في مستشفى بداغستان لاجبار القوات الروسية على الانسحاب من الشيشان .

١١ – قوات روسية تعززها المدرعات تحاصر قافلة الرهائن الشيشانية . ودايف أمر بالعملية .. ويلتسين مستعد لسحب القوات من الشيشان بشروط .

١٢ – طلائع القوات الروسية تصل إلى (تروزلا) .

١٣ – وجه رئيس جهاز أمن الدولي الروسي انذار للمسلمين الشيشان لاطلاق سراح الرهائن اليوم .

– مقاتلو الشيشان يرفضون مبادلة الرهائن باعضاء الحكومة بلادهم .

١٧ – تهديدات بنسف السفينة التركية المختطفة وأسطول البحر الأسود يستعد للتدخل .

– موسكو تشن هجوما نهائيا على الشيشان في بيرفومايسكا لانهاء أزمة الرهائن .

١٨ – القوات الروسية تنهى عملياتها العسكرية ضد الشيشان واطلاق سراح ٨٢

رهينة .

– تركيا ترفض دخول السفينة المختطفة إلى مضيق البوسفور .

٢٥ – يلتسين يعين نائبين لرئيس وزراء روسيا هما (الكستكاز اكسوف وفلا ديميركاد يتكوف) .

مصر :

٢ – مبارك يكلف الجنزوري بتشكيل حكومة جديدة بعد قبول إستقالة حكومة عاطف صدقي .

٣ – مبارك : الحكومة الجديدة مطالبه بتخفيف أعباء محدودي الدخل وزيادة الانتاج .

– محي الغريب للمالية ونوال التطاوي للاقتصاد والتعاون الدولي وسليمان رضا للصناعة واسماعيل سلام للصحة والسكان ومحمود زقزوق الأوقاف والبشري للدولة والتخطيط وطلعت حماد وزير الشئون مجلس الوزراء ويوسف غالي وزير دولة بمجلس الوزراء وكاظم للتنمية الادارية ومنيوث نوس البيئة .

٤ – مبارك يرأس أول أجتماع للوزارة الجديدة بعد اداء اليمين الدستورية .

٤ – الرئيس مبارك يمنح صدقي قلادة الجمهورية تكريما لجهوده ووسام الجمهورية من الطبقة الأولى لـ ٨ وزراء سابقين .

٤ – انتخاب مصر رئيسا للجنة عقوبات انجولا بمجلس الأمن ونائبا لجنة العقوبات الصومال .

٦ – السلطات الليبية تحتجز ٧٠صيادا من أبناء رشيد .

١٠ – السلطات الليبية تفرج عن ١٠ صيادين مصريين كانوا يقضون عقوبة الحبس ٦أشهر بتهمة مخالفة قوانين الصيد في المياه الدولية .

١١ – مبارك و٧٥ من زعماء العالم يشاركون الفرنسيين في قداس جنائزي مهيب ليتران .

١٦ – مبارك يصدر حركة تغيير واسعة بين المحافظين تشمل ٨ جدد وتنقلات بين ٩ وأستمرار ٩ في مواقعهم .

١٦ – في ختام أعمال ندوة المصالحة العربية بالقاهرة .

– الدعوة لاعادة العلاقات بين الدول العربية في مختلف الميادين والاسراع بانشاء محكمة العدل العربية وآلية لفض المنازعات .

١٦ – توجيه الاتهام الرسمي لمصري بتمويل تفجير السفارة المصرية بباكستان .

١٨ – مبارك والقذافي يبحثان الاوضاع الاقليمية والعربية والدولية والعلاقات الثنائية .

٢٢ – مادلين أولبرايت مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بعد أجتماع مع الرئيس مبارك .

– نتطلع لاسهام مصر في الحفاظ السلام الدولي .

٢٤ – الرئيس يتسلم أوراق اعتماد ٨ سفراء جدد للهند وهندوراس وقطر والسويد وتشاد والجابون والبرازيل وايطاليا .

٢٧ – رفع الحصانة عن ٦ نواب في اجتماع اللجنة التشريعية بمجلس الشعب .

٢٧ – مبارك وعرفات ناقشا التحرك للمفاوضات النهائية مع اسرائيل .

٢٩ – مجلس الشعب يوافق بالاجماع على مشروع قانون مباشرة دعوة الحسبة في مسائل الاحوال الشخصية .

٣١ – كلمة مصر أمام مجلس الأمن عقب قراره الاجماعي بادانة محاولة الاغتيال الآثمة .

نيجيريا :

رئيس نيجيريا يعلن :

انسحاب بلاده رسميا من كاس الأمم الأفريقية لكرة القدم في جنوب افريقيا .

نيكاراجوا :

٣١ – الافراج عن ١٠٤ من الرهائن المحتجزين بمبنى وزارة الخارجية في نيكاراجوا .

بعد أن أحتلوها طلاب للضغط على الحكومة لزيادة الميزانية المخصصة للجامعات الحكومية .

الهند :

٢٦ – قصف صاروخي هندي يقتل ١٩ شخصا بكشمير .

٢٧ – اشتباكات بين القوات الهندية والباكستانية على حدود كشمير .

الولايات المتحدة :

١٣ – هيلاري كلينتون تواجه اتهاما جديدا بساعد استخدام دافعي الضرائب .

١٧ – أصدرت المحكمة الفيدرالية في نيويورك حكما بالسجن مدى الحياة لعمر عبد الرحمن بعد ادانته في محاولة

شن عمليات أرهابية في الولايات المتحدة .

٢٦ – هيلاري تمثل أمام المحكمة لمدة ٤ ساعات وكلينتون يرجيء مواعيده لينتظرها حتى تعود .

٢٧ – بعد ٣سنوات من ابرامها :

– مجلس الشيوخ الامريكي يصدق على معاهدة (ستارت ٢٠) لخفض الاسلحة الاستراتيجية .

٣١ ـ بسبب الأزمة المالية :

خفض عدد العاملين في الأمم المتحدة .

اليابان :

٥ – رئيس وزراء اليابان يستقيل فجأة وهاشيموتي أقوى المرشحين لخلافته .

٧ – الائتلاف الحاكم في اليابان يقر خطه جديدة لسياسة عمل الحكومة .

– ترشيح هاشيموتو رسميا لرئاسة الوزراء واستبعاد لانتخابات .

اليمن :

٢ – تصعيد جديد للنزاع بين اليمن وارتيريا .

أسمره ترفض سحب قواتها من « حنيش » قبل بدء المفاوضات .

٣ – اثيوبيا تعرض على اليمن مشروع اتفاقية لحل قضية (حنيش) .

١٥ – اليمن ترحب بالوساطة الفرنسية في أزمة حنيش .

٢٧ – الافراج عن رهينة واحدة حتى الآن :

جهود يمينة لاطلاق سراح السائحين الفرنسيين .

٢٩ – اطلاق سراح السياح الفرنسيين بعد خمسة أيام من الاحتجاز في اليمن .

يوجوسلافيا الجديدة :

٢ – في انتهاك صربي جديد لاتفاق السلام :

– احتجاز ١٦ مدنيا في إحدى ضواحي سراييفو .

٣ – حكومة البوسنة تنتقد الاطلنطي لفشلها في حماية المدنيين .

١٠ – أول أجتماع في سراييفو بين مسئولي البوسنة وقادة الصرب لبحث الترتيبات الخاصة بتسليم أربعة قطاعات يهيمن عليها الصرب حول سراييفو .

١٤ – اندلاع اشتبكات بالمدفعية بين القوات البوسنية والكرواتية .

١٤ – اتفاق البوسنة وكرواتيا على تعزيز الاتحاد الفيدرالي وحفظ الأمن في موستار .

١٦ – مجلس الأمن يوافق على ارسال قوة حفظ السلام إلى سلافونيا الشرقية .

١٧ – قوات الاطلنطي تتولى حماية

مرافق سراييفو لمنع الصرب من تدميرها .

١٩ – انسحاب القوات من خطوط المواجهة فى البوسنة .

٢٠ – الحكومة البوسنية توافق على عملية جديدة لتحرير الاسرى مقابل تحديد مصير المفقودين .

٢٢ – أمريكا تؤكد مقتل ٢٠٠٠ مسلم فى مذبحة صربية بشعة شرق البوسنة بمدينة سربيرنتيشا .

٢٨ – حكومة البوسنة تطلق سراح جميع أسرى الحرب من الصرب .

اليونان :

١٦ – باباندريو يقدم استقالته من رئاسة الحكومة اليونانية لمرضه .

كوستاس سيميتيس رئيس جديد للوزراء فى اليونان خلفا لاندرياس باباندريو .

٢١ – تركيا واليونان تسحبان قواتهما من بحر إيجه وساطة امريكية تمنع اندلاع مواجهة عسكرية .

فبراير ١٩٩٦

الأردن :

٢ – استقالة الحكومة الأردنية الكباريتى أبرز المرشحين لخلافة زيد بن شاكر .

٤ – حكومة الأردن الجديدة برئاسة الكباريتى تؤدى اليمين الدستورية .

– رئيس جديد للمخابرات ومنح زيد بن شاكر لقب أمير .

١١ – فى أول زيارة رسمية منذ حرب الخليج الملك حسين يجرى مباحثات مع السعودية حول العلاقات الثنائية والتطورات الاقليمية والدولية .

اثيوبيا :

١٣ – بدء محاكمة منجستو هيلامريام الرئيس الأثيوبى السابق وأعوانه بتهمة الابادة الجماعية للأثيوبيين .

ارتيريا :

١٦ – ارتيريا توافق على عقد قمة لحل نزاعها مع اليمن سلميا وصنعاء تتهم اسمره بالسعى إلى افشال جهود الوساطة .

اسبانيا :

٧ – اسبانيا والمغرب تتفقان على شق نفق يربط بين أفريقيا وأوروبا .

اسرائيل :

٦ – روسيا تقرر طرد دبلوماسى اسرائيلى للقيام بأعمال تتنافى مع الاعراف الدبلوماسية .

١٢ – اسرائيل تبدأ أولى تجارب إطلاق الصاروخ أرو وتستعد لانتاج قاذف الليزر المضاد للصواريخ .

١٩ – اسرائيل تقرر منع وزراء الخارجية الاجانب من زيارة مقر منظمة التحرير بالقدس الشرقية .

٢٠ – حزب جديد فى اسرائيل بزعامة ليفى يهدد بتفتيت أصوات اليمين فى الانتخابات .

أنجولا :

٦ – تنفيذا لاتفاق السلام فى أنجولا :

بدء نزع أسلحة الآلاف خاصة مقاتلى حركة يونيتا .

ايرلندا :

٩ – بعد اعلان الجيش الجمهورى الايرلندى انهاء الهدنة .

– انفجار هائل يهز شرقى لندن ويصيب مائة شخص بجراح – ميجور يتعهد بالقبض على مدبرى الحادث .

٩ – نكسة كبيرة لعملية السلام بايرلندا الشمالية بعد انفجار لندن .

الجيش الجمهورى يعلن مسئوليته عن الحادث والذعر يجتاح عاصمة بريطانيا .

ايطاليا :

٢٠ – بعد قرارات قمة روما :

– قوة الاطلنطى تتهم صرب البوسنة بالاصرار على اجهاض عملية السلام .

٢٣ – انفجار يهز مقر القوات الجوية الايطالية .

٢٤ – رئيس وزراء ايطاليا يعلن تأسيس حزب جديد لخوض الانتخابات العامة .

البحرين :

١١ – انفجار ضخم يهز فندقا بوسط البحرين .

١٤ – انفجار سيارة مفخخة قرب مركز تجارى بمدينة عيسى بجنوب المنامة بالبحرين .

٢١ – اندلاع (١٥) حريقا مفتعلا بالبحرين .

٢٣ – بعد اعترافهم بكيفية التدريب بصنع العبوات المتفجرة : البحرين تكشف أسماء المتهمين الاربعة بارتكاب المتفجرات .

بريطانيا :

٢– هزيمة جديدة لحكومة ميجور فى البرلمان البريطانى تفوق حزب العمال على المحافظين فى أحدث استطلاع للرأى .

- 9 Å بعد اعلان الجيش الجمهورى الايرلندى انهاء الهدنة :

انفجار هائل يهز شرقى لندن ويصيب مائة شخص بجراح .

- 9 Å الجيش الجمهورى يعلن مسئوليته عن الحادث والذعر يجتاح عاصمة بريطانيا .

- 18 Å انفجار جديد بوسط لندن (بحى الدويش) .

- 19 Å مصرع شخص وإصابة ٩ فى انفجار بلندن فى ٩ أيام الحادث يصيب البريطانيين بالصدمة ويعيد شبح الثمانينات .

- 26 Å لأول مرة منذ انهيار وقف اطلاق النار محادثات بين مسئولين بريطانيين والشين فين حول الموقف بايرلندا الشمالية .

- 28 Å الاميرة ديانا توافق على الطلاق من تشارلز .

بنجلاديش :

٩ – تصاعد المصادمات فى بنجلاديش قبل الانتخابات .

مصرع واصابة ٥٢ شخصا واغلاق جامعة دكا .

١٥ - فوز الحزب الحاكم فى انتخابات بنجلاديش وسط اتهامات بالتزوير .

- ٢٥ أصابة ٦٠ شخصا بنجلاديش فى اليوم الثانى للاضراب .

- ٢٨ شلل تام فى بنجلاديش بسبب الاضراب العام .

بورما :

١١ - تصاعد التوتر العسكرى على الحدود بين بورما وتايلان

- الجيش التايلاندى يتهم حكومة بورما بدعم متمردى جيش الكادين البوذي .

تركيا :

٢٣ - اندلاع حرب كلامية بين تركيا واليونان انقره تستدعى سفيرها فى أثينا للتشاور .

- ٢٨ اتفاق حزب الصراط والوطن على قائمة وزراء الحكومة الائتلافية فى تركيا .

. الجزائر :

١٠ - مصرع عشرة جزائريين فى انفجار سيارة ملغومة وأغتيال الصحفيين .

- ١٢ انفجار سيارة ملغومة بحي بلكورا يستهدف مبنى مكاتب الصحفيين .

ارتفاع عدد ضحايا الانفجار بالجزائر الى ١٨ قتيلا بينهم ٣ صحفيين .

٢٩ - مصرع وأصابة ٥ أشخاص فى انفجار وأغتيال أحد قادة الجماعة المسلحة بالجزائر (أسمه بوحيويل) .

٢٧- فى عملية مداهمة واسعة شملت عدة مدن :

مقتل ٣٨ من الجماعات المسلحة بالجزائر .

جنوب افريقيا :

٣ - تعديل وزارى جديد فى جنوب افريقيا .

٢٣ - مانديلا يعين لجنة خاصة لكشف (الحقيقة الغائبة) فى فضائح التجسس .

العراق :

٦ - العراقيون يتابعون مفاوضات النفط مقابل الغذاء بأمل ورجاء .

١٤ - العراق يتوصل لتسوية سرية مع شركة بريطانيا متورطه فى فضيحة الأسلحة .

انتهاء مفاوضات الأمم المتحدة والعراق ببيع النفط مقابل الغذاء دون التوصل إلى اتفاق .

- ٢٢ غالى : العراق والأمم المتحدة اتفقا على ٤ خطوات لتنفيذ قرار تصدير (النفط مقابل الغذاء) .

٢٣ - كريمتا الرئيس العراقى تكشفان اسرار طلاقهما من حسين كامل وشقيقه .

٢٣ - أغتيال حسين كامل وشقيقه بأيدى عناصر من عشيرتهم فى هجوم مسلح ببغداد .

٢٤ - مقتل صهرى صدام أول حكم بالقصاص تنفذه (العشيرة) فى قضية سياسية .

٣٦ - المعارضة العراقية تذيع تفاصيل جديدة عن مذبحة آل المجيد تمثيل بشعة بالجثث فى شوارع تكريت واهداء اجزاء منها للرئيس العراقى .

- ٢٧ تدهور الوضع الأمنى فى العراق : انباء عن مصادمات دامية فى بغداد وتكريت بين عشيرتى صدام والمجيد .

فرنسا :

٢٣ - شيراك يخفض الجيش والاسلحة النووية وسط انتقادات بالداخل وترحيب بالخارج .

٢٦ - فضيحة سياسية فى فرنسا .

تورط رؤساء الحكومات فى عمليات التصنت التليفونى على كبار المسئولين .

٢٩ ح رملة ميتران تفضح حياته السرية فى كتابها الجديد (بكل حرية) .

فلسطين :

٩ - السلطات الاسرائيلية تغلق القدس أمام المصلين الفلسطينيين .

١٨ - عودة ١٦٥ عضوا بالمجلس الوطنى الى مناطق الحكم الذاتي .

١٢ - عرفات يؤدى اليمين الدستورية .

٢٤ - السلطة الفلسطينية تغلق جسر المبنى احتجا على اساءة معاملة سكان الضفة الغربية .

٢٥ - فى أعنف هجوم انتحارى منذ توقيع الحكم الذاتي :

- مصرع ١٢٦ اسرائيليا واصابة ٨٠ فى انفجارين بالقدس وعسقلان .

- اسرائيل تقرر تعليق المحادثات مع الفلسطينيين وتهدد بحملة ضد (حماس) .

٢٨ - عد يوم واحد من انفجارى القدس وعسقلان مصرع ثلاثة اسرائيلين فى حادث عند محطة اتوبيس بالقدس الشرقية .

قطر :

٢٠ - احباط محاولة انقلاب فى قطر شارك فيها ٤٧ عسكريا والداخلية القطرية تؤكد ضلوع قوى خارجية فى الدوحة .

-٢١ قطر تتهم أميرها السابق بتدبير الانقلاب الفاشل والمخطط تضمن الاستعانة بمرتزقة للقيام بإنزال بحري .

- ٢٢ أمير قطر السابق ينفى علاقته بمحاولة الانقلاب .

كوريا الجنوبية :

١٤ - كوريا الجنوبية تجرى مناورات عسكريا حول الجزر المتنازع عليها فى اليابان وتلغى المناورات المشتركة مع امريكا لتشجيع كوريا الشمالية على تنفيذ الاتفاق النووي .

كوريا الشمالية :

١٣ - أنباء عن أختفاء زوجة رئيس كوريا الشمالية وأبنها وسط توقعات بأنها تلجا إلى كوريا الجنوبية .

١٤ - زوجة رئيس كوريا الشمالية تلحق بابنها فى سول .

الكومنولث الجديد :

١ - يلتسين يقيل قائد أسطول البحر الأسود .

٢ - أحباط محاولة لاقتحام عاصمة طاجيكستان بعد تمرد فرقة عسكرية بالجيش .

٦ - روسيا تقرر طرد دبلوماسى اسرائيلى للقيام بأعمال تتنافى مع الاعراف الدبلوماسية .

- ٨ أستقالة (جمشاب كريموف) رئيس وزراء طاجيكستان بعد انتهاء التمرد العسكري .

٩ - انفجارات بعاصمة الشيشان وسط المتظاهرين .

-روسيا تغلق المدينة لوقف المظاهرات .

١٠ - فى مؤتمر التفاعل وبناء الثقة المنعقد فى (الما آتا) عاصمة كازاخستان .

- مصر تطالب تعزيز الأمن بالشرق والاوسط بمكافحة الارهاب ونزع أسلحة الدمار الشامل .

١٢ - عامين من الفضيحة :

- روسيا تعترف لأول مرة بتهريب مواد نووية من معامل للأبحاث .

١٣ - القوات الروسية تحاصر معقل الانفصاليين فى شمال البلاد .

١٥ – يلتسين يرشح نفسه رسميا لرئاسة روسيا .

١٧ – بدء التحقيق مع النائب العام الروسي بعد اعتقاله بتهمة الاختلاس وتلقي الرشاوي .

١٨ – فشل طرفي النزاع بطاجيكستان في الاتفاق على وقف القتال .

٢٣ – روسيا تقرر وقف تطبيق العقوبات ضد صرب البوسنة .

٢٤ – أنباء عن مذابح في نوفوجروزني .

وحدات عسكرية روسية تدخل جمهورية انجوشيا وسط مخاوف من امتداد الحرب لباقي القوقاز .

٢٦ – انسحاب القوات الروسية من قرب جمهورية انجوش .

مصر :

توقف عمل المجالس المحلية بعد اعلان بطلانها .

– مشروع قانون جديد لانتخاب المجالس بالنظام الفردي .

٦ – المشير طنطاوي في بيان أمام مجلس الشعب :

– رفع قدرات القوات المسلحة لتحقيق مهامها في الأمن والتنمية .

٦ – أختيار مصر مركزا عالميا لمراقبة تنفيذ الاتفاقية النووية .

١٠ – مبارك يؤدي مناسك العمرة ويلتقي بخادم الحرمين الشريفين في مكة المكرمة .

١٠ – مصر عضوا بلجنة التعويضات الدولية لمتضرري حرب الخليج .

١١ – رئيس مبارك يعود لارض الوطن من زيارة السعودية والمسجد الحرام .

١١ – مبارك وأفورقي يبحثان تطورات النزاع الارتيري اليمني حول جزيرة (حنيش) .

١٨ – مبارك يشارك شباب مصر ختام دورة حورس الرمضانية .

٢ – ٥٣ دولة توقع إعلان القاهرة لاخلاء افريقيا من الأسلحة النووية .

٢٤ – الجنزوري يفتتح معرض القاهرة الدولي للكتاب .

٢٤ – بعد موافقة مجلس الشعب على قانون الطفل :

الحكومة والمجلس يوجهان التحية للسيدةسوزان مبارك على جهودها الكبيرة من أجل أطفال مصر .

٢٦ – بدء دورة الـ ٦٣ لمنظمة الوحدة الافريقية :

النزاعات المسلحة والأزمة المالية تتصدر جدول أعمال المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية .

٢٩ – مبارك يلتقي بمفكري وكتاب مصر في حوار مفتوح حول أهم قضايا الساعة .

الولايات المتحدة :

٧ – اسوأ فيضانات تجتاح غرب الولايات المتحدة منذ ٣٠ عاما .

– أعلان حالة الطوارئ في ٣٠ مقاطعه بولاية أوريجون وواشنطن .

١٥ – انسحاب فيل جرام مرشح جمهوري سباق الرئاسة الامريكية .

١٥ – سفارة امريكا باليونان تتعرض لهجوم صاروخي .

٢١ – فوز منافس ليات بوكانن في الانتخابات الأولية الحاسمة بولاية نيوهاشير .

٢٥ – في سباق الرئاسة الامريكية : الناشر المليونير شقيق فوربس يفوز لأول مرة في الانتخابات الأولية بولاية (ديلاور) .

٢٧ – أمريكا تبدأ برنامج تسليح الاتحاد المسلم الكرواتي .

٢٧ – بعد أسقاط كوبا لطائرتين امريكين :

– مجلس الأمن يطالب بتحقيق دولي في الحادث .

– واشنطن تفرض عقوبات على هافانا وكريستوفر لا يستبعد القوة .

٢٨ – بداية الجولة الثالثة من المفاوضات السورية الاسرائيلية بولاية ميريلاند .

٢٨ – في سباق الجمهوريين لاختيار المرشح للبيت الابيض .

– فوربس يفوز بولاية اريزونا ويتفوق على منافسيه في الانتخابات الاولية .

٢٨ – البيت الابيض والكونجرس الأمريكي يتوصلان لاتفاق بشأن العقوبات ضد كوبا .

يوجوسلافيا الجديدة :

١ – تعيين (إقبال رضا) باكستاني منسقا عاما للأمم المتحدة في البوسنة .

٧ – الصليب الاحمر يؤكد مقتل ٣٠٠٠ مسلم بوسني في مذابح جماعية ارتكبتها الميلشيات الصربية .

١٢ – البوسنة تسلم الضابطين الصربيين لمحكمة مجرمي الحرب والمحكمة تطلب من قوات الاطلنطي رسميا : اعتقال المجرمين .

١٣ – بعد تسليم الضابطين الصربين محكمة مجرمي الحرب تبدأ تحقيقاتها وتأمر قوة الاطلنطي باعتقال بقية المجرمين

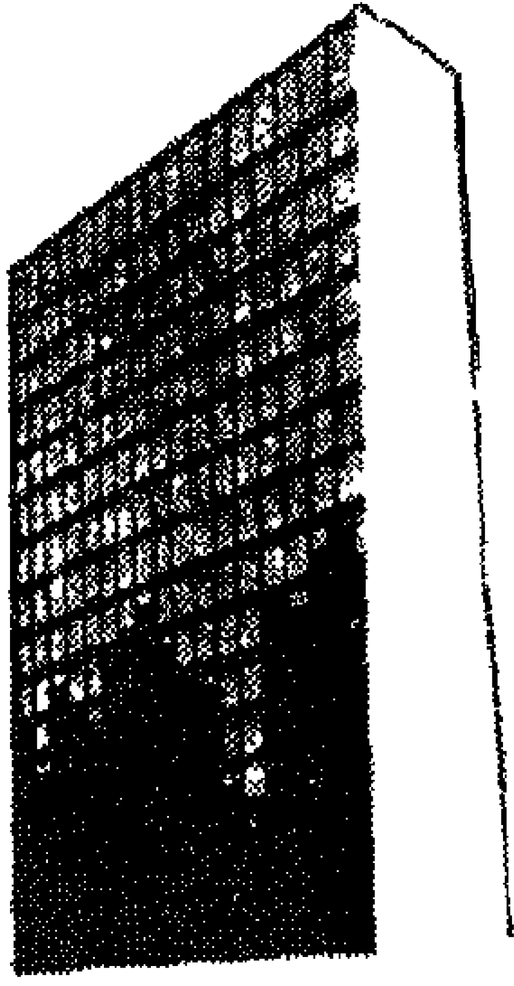
٢٣ – حكومة البوسنة تتسلم أولى الضواحي الصربية في سراييفو .

٢٦ – بدء اجلاء الصرب من الضواحي الخاضعة للمسلمين بسراييفو .

٢٧ – مجلس الأمن يقرر رفع العقوبات عن صرب البوسنة .

٢٩ – انتهاء الحصار الصربي للعاصمة البوسنية .

حكومة البوسنة تسيطر على آخر ضاحية للصرب بسراييفو .





نشاط الأمم المتحدة

إعداد : نادية عبد السيد

الجمعية العامة

– تبنت الجمعية العامة قرارات عن عملية السلام والقدس والجولان ودعمت ١٤٨ دولة قرار« عملية السلام » فى الشرق الأوسط وصوت ضده كل من لبنان وسوريا وايران وليبيا فيما أمتنع السودان عن التصويته ولاقى القرار فى شأن القدس دعم ١٣٣ دولة وصوتت اسرائيل وحدها ضده فيما امتنعت الولايات المتحدة و١٢ دولة أخرى عن التصويت ودعمته دول الاتحاد الأوروبى وروسيا . ودعمت ٦٦ دولة قرارا فى شأن الجولان وصوتت اسرائيل والولايات المتحدة ضده فيما امتنعت ٧٩ دولة من التصويت ودافعت الولايات المتحدة عن معارضتها لقرار الجمعية العامة فى شأن الجولان وامتناعها عن التصويت علي مشروع القرار الخاص بالقدس باعتبار أن قرار الجولان يفترض مسبقا نتيجة المفاوضات بين سوريا واسرائيل وأن موضوع القدس يجب أن يترك الى حين التفاوض علي الوضع النهائى للأرض الفلسطينية فى مايو القادم . وقد رحبت الجمعية العامة بعملية السلام وأبدت المفاوضات الثنائية واكدت أهمية التوصل الي سلام شامل وعادل ودائم فى الشرق الأوسط (١٢/٥) .

– تبنت الجمعية العامة مجموعة قرارات فى شأن الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ووكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) . وصوتت اسرائيل وحدها ضد القرار المعنى بتقديم المساعدة الى اللاجئين الفلسطينيين الذى وردت فيه الاشارة الى الفقرة ١١ من القرار ١٩٤ المتعلق بحق الفلسطينيين فى العودة أو التعويض ونال القرار دعم ١٤٥ دولة وامتناع الولايات المتحدة فقط عن التصويت . ودعمت الجمعية العامة باكثرية ١٣٩ دولة وامتناع ١٣ دولة عن التصويت قرار « شجبت » بموجبه انتهاكات اسرائيل لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنين وقت الحرب . وطالبت الجمعية بموجب ذلك القرار اسرائيل بالامتثال للقرارات المتعلقة بالجولان السورى المحتل وقررت أن فرض قوانين اسرائيل وولايتها القضائية وادارتها علي الجولان « لاغ وباطل وليس له أثر قانونى دولى » (١٢/٧) .

– دعت الجمعية العامة الى وقف فورى للتجارب النووية وتبنت قرارا يشجب التجارب التى أجريت بالفعل وأيد القرار ٨٥ دولة عضوا وامتنع ٤٣ دولة عن التصويت ، ولم يؤيد القرار أيا من القوى النووية الخمس المعترف بها واعترضت فرنسا والصين وبريطانيا على القرار فى حين امتنعت الولايات المتحدة وروسيا عن التصويت . (١٢/١٣)

– وافقت اللجنة الاجتماعية الثقافية الانسانية بغالبية ٦٢ صوتا ضد ٢٣ صوتا وامتناع ٧٣ على قرار يدعو كوبا الى الافراج عن جميع المتعقلين السياسيين ويسمح لمراقبى الأمم المتحدة فى مجال حقوق الانسان بزيارة البلاد (١٢/١٤) .

– وافقت الجمعية العامة على مشروع بادانة نيجيريا لاعدام ٩ معارضين فى شهر نوفمبر الماضى كما طالبت بإجراء تحقيق حول أوضاع حقوق الانسان فى نيجيريا تحت نظام الحاكم العسكرى (٢/١٥) .

مجلس الأمن :

البوسنة والهرسك :

– تبنى مجلس سفراء الاطلنطى مؤقتا خطة القيادة العليا لقوات الحلفاء فى أوروبا فى تغاق عملية « الجهد المنسق » التى يقضى بنشر ٦٠ الف جندى فى البوسنة والهرسك ، وقال متحدث باسم الحلف أن المجلس سيعطى موافقته النهائية بعد توقيع اتفاق السلام وبعد أن يكون مجلس الامن قد اتخذ قرارا يجيز انتشار قوة السلام الدولية بقيادة حلف الاطلنطى (١٢/١٢) .

– وصلت طلائع حلف الاطلنطى المكلفة بحفظ السلام فى البوسنة ونفى الرئيس بيل كلينتون وجود نية لدى الولايات المتحدة لزيادة حجم القوات متعددة الجنسيات التابعة لحلف الاطلنطى الى اكثر من ٢٠ الف جندى (١٢/٢) .

– صعد الصرب المتشددون فى البوسنة معارضتهم لاتفاق دايتون وأنذر

الرئيس بيل كلينتون رئيس صربيا سلوبودان ميلوسيفتيش بضرورة اتخاذ « الاجراءات المناسبة » لحمل صرب البوسنة على احترام اتفاق دايتون للسلام مستبعدا أى احتمال لاعادة التفاوض عليه (١٢/٣) وفي تطور لاحق أكد الرئيس الصربي التزامه الكامل باتفاق دايتون ووقوفه عند وعده بأن يحترم صرب البوسنة الاتفاق كليا (١٢/٤) .

– أقر وزراء دفاع وخارجية الدول الست عشرة الأعضاء في حلف الاطلنطي خطة ارسال قوة قوامها ٦٠ الف جندي الى البوسنة لتنفيذ اتفاق دايتون للسلام (١٢/٥) .

– أعلن زعماء الصرب تصميمهم على اجراء استفتاء لتحديد مصير اتفاق دايتون للسلام (١٢/٦) . وفي تطور لاحق قررت الادارة الامريكية ارسال ريتشارد هولبروك الى دول المنطقة للمساعدة في تخفيف حدة التوتر بشأن اتفاق السلام والحصول على ضمانات اكبر للصرب (١٢/٧) الى جانب الحصول على التزام صارم من جانب الحكومة البوسنية بطرد جميع المجاهدين (١٢/٨) .

– وافق المجلس الوزارى لمؤتمر منظمة الأمن والتعاون الأوروبي على ارسال بعثة تابعة للمنظمة لضمان تنفيذ الشق المدني من اتفاق دايتون والخاص بالاشراف على اجراء الانتخابات ومراقبة احترام حقوق الانسان والأقليات ووضع مشروع نظام اقليمي للحد من التسلح (١٢/٨) .

– أعرب مجلس الأمن عن قلقه الشديد ازاء تورط كروات البوسنة في عمليات نهب المنازل واحراقها بمدينتي مركونيتش جراد وسيبوفو ووصف المجلس الاعتداءات الكرواتية بأنها خطيرة وتهدد السلام في المنطقة (١٢/٨) .

– اختتم مؤتمر لندن لتنفيذ السلام في البوسنة اعماله بانشاء مجلس لتنفيذ السلام ولجنة تسيير لمتابعة تنفيذ الاتفاق ودعا البيان الختامي للمؤتمر المجتمع الدولي الى توفير مساعدات سخية لدعم بناء البوسنة واكد الحاجة الى اتخاذ اجراءات لتشجيع الثقة والمصالحة في سراييفو (١٢/٩) .

– طالب ريتشارد هولبروك الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفتيش بالعمل على سرعة اطلاق الطيارين الفرنسيين الذين يحتجزهما صرب البوسنة منذ اسقاط طائرتهما فوق بالي في اغسطس الماضي ، والتزمت فرنسا الصمت بعد انقضاء مهلة كان حددها وزير خارجيتها لاطلاق سراح الجنديين وتصاعدت الضغوط على الرئيس الفرنسي جاك شيراك لتأجيل اجتماع توقيع اتفاق السلام ، وفي تطور لاحق تم الافراج عن الطيارين وسلم صرب البوسنة الطيارين الى رئيس الاركان الفرنسي الجنرال فيليب دوان وأعطى هذا الافراج دفعة قوية لاتفاق السلام دايتون المقرر توقيعه رسميا في باريس في ١٤ ديسمبر (١٢/١٢) .

– وقع الرؤساء البوسني على عزت بيجوفيتش والكرواتي فرنيو توجمان والصربي سلوبودان ميلوسيفتيش اتفاق دايتون للسلام في احتفال رسمي أقيم في قصر الأليزيه في باريس حضره الرئيس بيل كلينتون والفرنسي جاك شيراك ورئيس وزراء بريطانيا جون ميجور ورئيس وزراء روسيا فيكتور تشيرنو ميردين وحشد من الشخصيات الدولية ، واتفقت دولتا البوسنة ويوغسلافيا (صربيا والجبل الأسود) على تبادل الاعتراف الدبلوماسي بينهما (١٢/١٤) .

– أعلن الزعيم الصربي سلوبودان ميلوسيفتيش انهاء حالة الحرب في جميع المناطق الصربية باستثناء العاصمة سراييفو وأشار الى أن وضع الضواحي الصربية في سراييفو سوف يتحدد فيما بعد (١٢/١٥) .

– أصدر مجلس الأمن قرارا بالاجماع كلف بموجبه حلف شمال الاطلنطي باتخاذ جميع التدابير لتحقيق وتأمين الامتثال لالتزامات اتفاق السلام ، وأكد المجلس ان اطراف النزاع في البوسنة سيكونون مسئولين بصورة متساوية عن الامتثال لهذه الالتزامات وسوف يخضع الجميع على نحو متكافئ لما قد تراه قوة التنفيذ متعددة الجنسيات من اجراءات من شأنها ضمان تنفيذ تلك الالتزامات ، كما قرر المجلس انهاء ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام عندما يقدم الأمين العام تقريرا الى المجلس باتمام نقل السلطة من قوة الأمم المتحدة الى قوة التنفيذ المتعددة الجنسيات ، ورحب المجلس بموافقة منظمة الأمن والتعاون الأوروبي على اعتماد وتنفيذ برنامج الانتخابات بناء على طلب الأطراف ، كما رحب بالتزام الاطراف بحق جميع اللاجئين والمشردين في حرية العودة الى ديارهم (١٢/١٦) .

– تقرر أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في بون أعماله في فيينا من ٤ حتى ٧ يناير من خلال مجموعتين تتولى أحداهما بحث تدبير بناء الثقة بين الأطراف المعنية بالصراع في البوسنة ، بينما تتولى المجموعة الأخرى مناقشة مسألة نزع السلاح (١٢/١٨) .

– تسلم حلف الاطلنطي مهمة حفظ السلام في البوسنة من الأمم المتحدة بصورة رسمية ، وأكد تالأمم المتحدة شروع القوات المتحاربة بالانسحاب الى المواقع الجديدة التي حددتها خرائط دايتون لتقسيم الأراضي البوسنية بين الاتحاد الفيدرالي والكيان الصربي (١٢/١٩) .

– اجتمع ممثلون عن اكثر من ٤٠ دولة في بروكسل لوضع خطط تمهيدية لاعادة اعمار البوسنة وجمع المال اللازم لبدء العمل (١٢/٢٠) ، وانتهى الاجتماع بتخصيص حوالي ٥٠٠ مليون دولار مساعدة عاجلة للبوسنة للأشهر الثلاثة الاولى من عام ١٩٩٦ (١٢/٢١) .

– وافق مجلس الأمن بالاجماع على ارسال قوة شرطة مدنية يزيد قوامها على ١٧٠٠ عضو الى البوسنة ، وطالب المجلس أن يسمح صرب البوسنة « على الفور ودن قيود بالدخول » الى مناطق ربما ارتكبوا فيها جرائم وأن يتعاون جميع الاطراف مع المحكمة التي كلفتها الأمم المتحدة بالنظر في جرائم الصرب وأشار القرار الى تقرير د . بطرس غالي الصادر في ٢٧ نوفمبر الذي أكد أن عددا كبيرا غير معلوم من الرجال قد أعدموا في سربرنتشا عقب استيلاء الصرب عليها (١٢/٢٢) .

– في تقرير أعده د . بطرس غالي اتهم د . غالي السلطات الكرواتية بعدم القيام بما يجب للحيلولة دون تدمير وأحراق المناطق التي يسكنها في اقليم كرايينا (١٢/٢٣) .

– أبلغت حكومة البوسنة مجلس الأمن بالقرار الذي اصدرته وأكدت فيه رسميا انتهاء حال الحرب التي كانت معلنة في البوسنة في جميع أراضي جمهورية البوسنة (١٢/٢٣) .

– حذر الجنرال ليتون سميث قائد قوات حلف الاطلنطي قادة قوات الصرب والكروات والمسلمين في البوسنة بأنه يعتبرهم مسئولين عن تعرض طائرتين تابعتين للحلف للقصف خلال تحليقهما فوق سراييفو وأكد أن هذا الحادث على قدر بالغ من الخطورة (١٢/٢٤) . وفي تطور لاحق أبدى حلف الاطلنطي ارتياحه للأوضاع في البوسنة أثر نجاحه في نشر قواته وانسحاب قوات الصرب الانفصاليين والقوات الحكومية من كل النقاط الساخنة الأربعين على خط المواجهة في سراييفو (١٢/٢٩) .

– رفعت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية عن جمهوريتي صربيا والجبل الأسود وحذرت من أنها ستعيد فرض العقوبات في حالة انتهاك اتفاق السلام (١٢/٢٩) .

– صرح الجنرال ليتون سميث قائد قوات حلف الاطلنطي في البوسنة بأنه سوف يدرس طلبا تقدم به الصرب لتعديل المهلة التي نص عليها اتفاق دايتون لانسحاب الصرب من الأراضي التي ستخضع للسيادة البوسنية ، وأضاف أنه لا يملك سلطة تعديل المهلة ، في الوقت الذي رفضت فيه الولايات المتحدة اعادة التفاوض حول بنود اتفاق دايتون للسلام واكد شاكر بيه انه تلقى تأكيدات من واشنطن بأنه سيتم التشاور مع الحكومة البوسنية حول مسألة انسحاب الصرب من سراييفو وأن أى مهلة سيتم

بحثها فى طار بنود اتفاق دايتون وليس فى السياق اعادة التفاوض حوله (١٢/٣٠) .

– طالبت الحكومة البوسنية قوات حلف الاطلنطى بالتدخل للافراج عن ١٦ مدنيا تم احتجازهم من جانب القوات الصربية خلال عبورهم أحدى ضواحى سراييفو فيما يعد انتهاكا لاتفاق ذايتون للسلام (١/٢) ، غير أن حلف الاطلنطى اعتبر أن التحقيق فى اعمال الخطف مسئولية الشرطة وليست مشكلة عسكرية وأن مجلس الأمن أمر بارسال قوة شرطة ضخمة الى سراييفو تأخر وصولها بسبب عجز الميزانية (١/٣) ، وفى تطور لاحق أعلن متحدث باسم منظمة حلف الاطلنطى أن صرب البوسنة أفرجوا عن المدنيين الستة عشر بعد وقت قصير من مطالبة الولايات المتحدة على لسان وزير دفاعها وليم بيرى باطلاق سراح المحتجزين (١/٤) .

– تصاعدت حدة التوتر فى مدينة موستار جنوب البوسنة عقب اطلاق الرصاص على شرطيين مسلمين فى القطاع الكرواتى من المدينة واعتبر ريتشاد هوبروك مساعد وزير الخارجية الامريكى أن التهديد الحقيقى لاتفاق السلام يكمن فى الخلاف بين المسلمين والكروات (١/٦) .

– أعرب قادة حلف الاطلنطى عن قلقهم الشديد على سلامة قواتهم العاملة فى البوسنة بعد سلسلة الاعتداءات التى تعرضت لها هذه القوات مؤخرا وأوضحت مصادر الحلف أن قواتها تعتزم استخدام طائرات « أباتش » الهجومية فى القيام بدوريات فوق البوسنة (١/٨) .

– أعرب خافيير سولانا سكرتير عام حلف الاطلنطى عن قلقه البالغ ازاء مستقبل الاتحاد الفيدرالى بين المسلمين والكروات فى البوسنة وقال عقب اجتماعه مع الرئيس الكروات فراينو توجمان أن تودجمان تعهد ببذل كل جهد من أجل تهدئة الوضع فى موستار (١/١٢) .

– قبل بدء أول زيارة يقوم بها الرئيس كلينتون الى البوسنة وجه الأمريكى رسالة قومية الى شعب البوسنة أ عرب فيها عن تفاؤله ازاء اتفاق دايتون للسلام ، واكد كلينتون على الأهمية التاريخية لمهمة حلف الاطلنطى وتقديره واعتزازه بالدور الذى يقوم به الجنود الأمريكيون . وعقب وصوله الى قاعدة توزلا البوسنية قام الرئيس الامريكى بتفقد القوات الامريكية المشاركة فى تنفيذ اتفاقية السلام وقرر تكليف روبرت أوين بتولي مهمة التحكيم في الخلافات بين المسلمين والكروات فى مدينة موستار (١/١٤) .

– وافق مجلس الأمن بالاجماع على ارسال قوة حفظ سلام قوامها خمسة آلاف جندى الى منطقة سلافونيا الشرقية شرق كرواتيا للاشراف على عملية نقل السلطة من الصرب الى الحكومة الكرواتية تمهيدا لاعادة دمج ضمن كرواتيا وأشار القرار الى أن القوة سيكون لها صلاحية استدعاء طائرات حلف الاطلنطى لشن غارات في حالة رفض الصرب فى سلافونيا تسليم أسلحتهم (١/١٦) .

– دعت الولايات المتحدة جميع أطراف النزاع في البوسنة الى الالتزام بالجدول الزمنى لتطبيق اتفاق دايتون للسلام والموعد للفصل بين القوات وتبادل الأسرى ، واعلنه الخارجية الأمريكية أن ريتشاد هولبروك شارك فى اجتماع مجموعة الاتصال الدولية للتحقق من مدى تطبيق اتفاق السلام (١/١٨) .

– أعلن خافير سولانا سكرتير عام حلف الاطلنطي أن القوات المتحاربة فى البوسنة انهت انسحابها من خطوط المواجهة قبل ساعات قليلة من انتهاء المهلة المحددة لذلك ، فى الوقت الذى عثر فيه على مقبرتين جماعيتين تضمان رفات العديد من ضحايا التطهير العرقى الصربي من المسلمين بالقرب من مدينة سربرنيتشا (١/١٩) .

– اطلقت الاطراف البوسنية سراح ٢٢٥ أسيرا وصرح الأدميرال ليتون سميث قائد قوات حلف الاطلنطى في البوسنة بأن عملية مبادلة الأسرى لم تنفذ بشكل كامل وأن الفئات المتصارعة أفرجت عن أقل من ثلث عدد الأسرى المقرر اخلاء سبيلهم وهدد بممارسة ضغوط عديدة عليهم بما فى ذلك حرمانهم من المساعدات المالية فى حالة عدم اطلاقهم سراح الأسرى (١/٢١) .

– وصل الي سراييفو ريتشاد جولد ستون المدعي العام للمحكمة الدولية الخاصة بجرائم الحرب فى مناطق يوغسلافيا السابقة وأجرى محادثات مع الحكومة البوسنية ومسئولى حلف الاطلنطى حول ضرورة مثول مجرمى الصرب أمام العدالة (١/٢٢) ، وعلي صعيد آخر شدد وزير الدفاع الأمريكي وليم بيرى ونظيره البريطاني مايكل بورتيلو علي أهمية الأسراع بتقديم مجرمى الحرب الصرب للعدالة وأعلن بيرى أن المخابرات الأمريكية سوف تزود محكمة مجرمى الحرب الدولية بالمعلومات التى تساعدها على أداء مهامها ، وأكد حلف الاطلنطى استعداده لمساعدة المحققين فى جرائم الحرب واعتقال المسئولين الصرب المتورطين فى عمليات القتل والمذابح الجماعية (١/٢٣) .

– أعلنت منظمة الأمن والتعاون الاوربى التى تولت الترتيب لمحادثات بناء الثقة بين المسلمين والصرب التى جرت فى فيينا أن الجانبين اتفقا على تبادل المعلومات بشأن أية تحركات عسكرية لتفادى تجدد القتال فى البوسنة (١/٢٧) .

– أعلنت الحكومة البوسنية انها اطلقت سراح جميع الأسرى المحتجزين لديها وعددهم ٣٢٠ أسيرا وصرح متحدث باسم لجنة تبادل الأسرى أن الأمر متروك للصليب الأحمر الدولى وحلف الاطلنطى لضمان افراج الصرب عن الأسرى المسلمين تنفيذا لاتفاق السلام (١/٢٨) ، وفى تطور لاحق هدد رئيس الوزراء الصربى بتعليق اتفاق دايتون في حالة عدم الافراج عن جميع الأسرى الصرب وأكد رئيس اللجنة الدولية بيناسفاتيزر أن حوالى ١٠٠ أسير حرب مازالوا محتجزين من بينهم ٦٣ متهما بالتورط فى جرائم حرب (١/٣٠) .

– أعلنت متحدثة باسم الأمم المتحدة أنه تم تعيين الدبلوماسي الباكستانى اقبال رضا مبعوثا خاصا للمنظمة الدولية فى البوسنة ومنسقا عاما لشئونها (٢/١) .

– وافقت حكومة الاتحاد الفيدرالى بين المسلمين والكروات على منح الشرطة والزعماء المدنيين الصرب مهلة ٤٥ يوما لتصريف أمورهم وذلك قبل نقل الضواحى الصربية لسيطرة الحكومة البوسنية تنفيذا لاتفاق السلام (٢/٣) .

– حذر ريتشارد جولد ستون المدعى العام للمحكمة الدولية المكلفة بتعقب مجرمى الحرب فى البوسنة من استمرار تهرب قادة الصرب برفضهم تقديم أية مساعدات للمحكمة وأضاف انه فى هذه الحالة سنكون مضطرين الى رفع القضية لمجلس الأمن الذى سيكون مجبرا على توقيع العقوبات الاقتصادية الرادعة على صربيا (٢/٣) .

– أبلغت حكومة البوسنة حلف الاطلنطى باعتقال ٨ من القيادات العسكرية الصربية للتحقيق معهم بارتكاب جرائم حرب ضد المسلمين وأشار بيان لحلف الاطلنطى الى تورط ٥٢ متهما فى جرائم الحرب وعمليات القتل الجماعية (٢/٦) .

– هددت الولايات المتحدة بفرض عقوبات فورية على اطراف النزاع فى البوسنة اذا استمرت الاطراف فى انتهاكاتها لاتفاق السلام وتوجه ريتشارد هولبروك الى منطقة البلقان فى محاولة أخيرة لتفادى الأزمة التي تفجرت عقب اعتقال حكومة البوسنة لضابطين صربيين بدعوى تورطهما فى جرائم حرب (٢/١٠) ، وفي تطور لاحق أعلن هولبروك أنه حصل على تعهدات من رئيس البوسنة وصربيا بالالتزام بنصوص اتفاق السلام وتنفيذ بنوده بمعدلها المقرر واطلقت حكومة البوسنة سراح أربعة من العسكريين الصرب وأعلن الصرب استئناف تعاونهم مع حلف الاطلنطى والأمم المتحدة والاتحاد الأوربى (٢/١٢) .

– تسلمت محكمة مجرمى الحرب الدولية من الحكومة البوسنية اثنين من كبار الضباط الصرب وبدأت التحقيق معهما فى مقرها بمدينة لاهاى ، وأعلنت المحكمة أنها ارسلت لقيادة قوات الاطلنطى قائمة باسماء

وصور ٣٦ مجرما صربيا وأكدت أنه من حق القوات الآن القبض عليهم فور العثور عليهم (٢/١٣) .

– عقد في روما اجتماع قمة زعماء البوسنة وصربيا وكرواتيا لبحث سبل تطبيق اتفاق دايتون للسلام وخصوصا قضية الاتحاد الفيدرالي ومدينة موستار وإقامة علاقات دبلوماسية مع بلجراد (٢/١٧) ، وأعلنت سوزانا أينللي وزيرة الخارجية الايطالية أن الرؤساء الثلاثة توصلوا الى اتفاق بشأن وضع كل من سراييفو وموستار يقوم على أساس اعادة توحيد العاصمة البوسنية وفق الجدول الزمني المقرر وتوحيد مدينة موستار المقسمة بين المسلمين والكروات والافراج الفوري عن جميع الأسرى (٢/١٨) .

– طالبت الخارجية الأمريكية حكومة البوسنة بتفسيرات عاجلة بشأن معسكرات التدريب على الانشطة الأرهابية الذي اكتشفته القوة الدولية (ايفور) في منطقة هان بيساك شمال شرقي سراييفو وأوضح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية أن بقاء أي من المقاتلين الأجانب في البوسنة بعد مرور ١٩ يناير الماضي يعتبر "انتهاكا فاضحا" لاتفاق السلام (٢/١٧) . وفي تطور لاحق أعلنت الولايات المتحدة ، أن حكومة البوسنة أبعدت ثلاثة ايرانيين عثرت عليهم القوة الدولية داخل معسكرات التدريب (٢/٢١) .

– اعلنت الأمم المتحدة أن ٢٠ الف صربي هاجروا ديارهم في العاصمة البوسنية رافضين التعايش السلمي مع المسلمين بعد تولي الاتحاد الفيدرالي الكرواتي المسلم السيطرة على سراييفو وينص اتفاق دايتون على أن تتولى سلطات الاتحاد الفيدرالي السيادة على سراييفو يوم ٢٠ مارس . كما أعلن الرئيس البوسني أن الجانب الكرواتي يبدي مقاومة لعرقلة تنفيذ قرارات قمة روما الثلاثية بشأن اعادة توحيد مدينة موستار (٢/٢١) .

– قررت روسيا من جانب واحد رفع العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على صرب البوسنة عقب تنفيذ النص الذي ورد في اتفاق دايتون في شأن اقامة كيانين منفصلين أحدهما للصرب والآخر للمسلمين والكروات ورفضت الولايات المتحدة القرار الروسي ووصفته بأنه سابق لأوانه لأن الفصل بين الطرفين لم يتم تنفيذه بعد (٢/٢٤) .

– بدأ وزراء خارجية دول الاتحاد الاوربي اجتماعاتهم في بروكسل لبحث الجهود الدولية المبذولة لاعادة اعمار البوسنة خاصة في ظل تراجع التعهدات التي واكبت اتفاق دايتون للسلام تعتمد خطة الاعمار أساسا على تشجيع الاطراف الثلاثة المتنازعة والدول المجاورة ليوغسلافيا السابقة لاعادة دمجها مرة أخرى في المحيط الأوربي والحيلولة دون اندلاع الحرب مجددا (٢/٢٥) .

– استمرت عمليات النزوح الجماعي للصرب في ضواحي سراييفو واتهمت الأمم المتحدة زعماء البوسنة والصرب بعرقلة جهود التسوية السلمية واتهم المتحدث باسم المفوضية العليا لشئون اللاجئين كريس يانوفسكي شرطة الاتحاد المسلم الكرواتي بالاسهام في نشر الرعب بين المدنيين الصرب (٢/٢٦) .

– أصدر مجلس الأمن قرارا يقضي بتعليق العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة على صرب البوسنة عام ١٩٩٤ وأوضحت مادلين أولبرايت مندوبة الولايات المتحدة الرئيسة (الحالية) لمجلس الأمن أن القرار تضمن فقرة تنص على انه يمكن اعادة فرض العقوبات اذا تراجع الصرب عن تعهداتهم (٢/٢٧) .

– اعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين انها تعتقد بأن سلطات بلجراد هي المسئولة بصورة أساسية عن هجرة الصرب من سراييفو وحذرت ساندرا باراتا رئيسة بعثة لجنة الصليب الأحمر الدولي في منطقة باليه معقل الصرب من أن اللجنة تواجه أزمة بالغة الصعوبة بسبب النزوح الصربي (٢/٢٨) .

– دخلت الشرطة البوسنية ضاحية ايليناش الصربية في العاصمة سراييفو وبهذا يتم أعادة توحيد المدينة وربطها ببقية الأراضي الخاضعة لسيطرة الاتحاد الفيدرالي البوسني الكرواتي واعلنت الحكومة البوسنية أن الحصار الصربي المفروض على العاصمة البوسنية قد أنتهى (٢/٢٩) .

– قررت محكمة مجرمي الحرب في لاهاي اطلاق سراح الجنرال دايوك بعد حبس استمر عشرة أشهر تطبيقا لنص لائحة المحكمة بعدم إستمرار حبس متهم على ذمة التحقيق أكثر من عشرة أشهر يعتبر الجنرال دايوك اول متهم صربي يتم القبض عليه ويمثل أمام محكمة حرب يوغسلافيا السابقة (٢/٢٩) .

العراق :

– اكد رالف اكيوس في تقرير رفعه الى مجلس الأمن بعد عودته من بغداد أنه لمس تجاوبا من السلطات العراقية للتعاون مع لجنة الامم المتحدة الخاصة بتدمير أسلحة الدمار الشامل العراقية وأن العراق لم يبد أي تحفظ على الوقت الذي ستنتهي فيه اللجنة من عملها (١٢/٥) . واعلن اكيوس بعد جلسة مغلقة عقدها مجلس الأمن للصحفيين أن"اعلان الصواريخ العراقي النهائي الذي كان يجب أن يكون كاملا يفتقر بعض المناصر ونحن غير راضين عن ذلك" (١٢/٦) .

– أقرت لجنة تابعة لمجلس الأمن تتولى مراقبة تطبيق الحظر الدولي على العراق نظاما أطلق عليه آلية التصدير والاستيراد يهدف الى التأكد من عدم استيراد العراق بعد رفع الحظر أي معدات أو أجهزة تصلح للاستخدام العسكري أو المدني ويتولى تفتيش هذه المعدات أفراد ملحقون بمركز الأمم المتحدة في بغداد الذي يتولى الرقابة طويلة الأمد على قدرات العراق التسليحية (١٢/٧) .

– أعلنت لجنة الأمم المتحدة أن انظمة توجيه الصواريخ التي تم ضبطها في مطار عمان خلال محاولة تهريبها الى بغداد تصل قيمتها الى ٢٥ مليون دولار وأن ضبط هذه الانظمة يعد كشفا هاما بينما نفى العراق صلته بهذه الأنظمة (١٢/٩) .

– أعلن طارق عزيز أن بغداد لاتزال ترفض قرار مجلس الأمن ٩٨٦ مطالبا المجلس بأن يأخذ في الاعتبار " التقدم الكبير " الذي حققه العراق على طريق نزع السلاح (١٣/ ٢) .

– وافقت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات على تعويضات تبلغ جملتها ٢,٤٥ بليون دولار لأشخاص فقدوا أقارب لهم أو أصيبوا اصابات بالغة لدى غزو الكويت عام ١٩٩٠ (١٢/١٤) .

– اكدت لجنة الأمم المتحدة أن العراق قدم معلومات جديدة عن برامج أسلحته لكنها اتهمته بأنه لايزال يخفي معلومات ويقدم بيانات مضللة وان العراق ينتهج سياستين للتعامل معها أحداهما تدعو الى التعاون التام والثانية الى اخفاء النشاطات المحظورة أطول فترة ممكنة (١٢/٦) .

– حصلت اسرائيل على تعويض قيمته ٣٠٠ الف دولار بسبب الهجمات التي شنتها بغداد بعشرات من الصواريخ سكود على اسرائيل خلال حرب الخليج عام ١٩٩١ (٢/٢٠) .

– أشار رالف اكيوس في تقرير رفعه الى مجلس الأمن الى أن اكتشاف اجهزة لتوجيه الصواريخ في نهر دجلة هو دليل على أن بغداد " تواصل أنشطتها في مجال الصواريخ المحظورة" (١٢/٢٢).

– أدانت الجمعية العامة للأمم المتحدة انتهاكات حقوق الانسان في العراق وأدان القرار الذي صدر بأغلبية ١١١ صوتا ومعارضة ٣ وامتناع ٥٣ عن التصويت اعدام المواطنين بالعراق دون محاكمات وتوقيع عقوبة البتر والتشويه وتقييد حرية التعبير والتنقل في العراق (١٢/٢٣) .

– اعلن مسئول في الأمم المتحدة في بغداد أن الحكومة الألمانية بدأت سحب طائراتها التي تعمل في تأمين المواصلات لفرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة منذ اكثر من خمس سنوات حسبما اعلنت في وقت سابق (١٢/٣١) .

– أبقى مجلس الأمن نظام العقوبات الشاملة المفروض على العراق دون ادخال أى تغيير عليه فى اطار المراجعة التى يجريها كل شهرين . وخلال الجلسة تقدمت فرنسا باقتراح يقضى بارسال بعثة غير منحازة الى بغداد لاجراء تحليل مفصل للوضع الانسانى فى العراق (١/٦) . وتعليقا على هذا الاقتراح قالت السفيرة الامريكية مادلين أولبرايت أن الولايات المتحدة ترحب بارسال مثل هذه البعثة شرط أن تنظر عملى نحو شامل فيما يجرى فى الشمال والجنوب وأن تقدم تقويما عادلا للوضع الشامل (١/١٢) واتهم وزير الخارجية العراقى محمد سعيد الصحاف الولايات المتحدة بـ " عرقلة المبادرة الانسانية " (١/١٣) .

– أبلغ نزار حمدون مندوب العراق فى الأمم المتحدة مجلس الأمن استعداد بلاده للتجاوب مع دعوة د. بطرس غالى للتفاوض فى شأن تنفيذ القرار ٩٨٦ دون شروط مسبقة (١/٢٦) .

– وجه نائب رئيس الوزراء العراقى طارق عزيز رسالة رسميةالى د. بطرس غالى أعلن فيها استعداد الحكومة العراقية لتلبية " دعوة من الأمين العام لاجراء حوار فى شأن تنفيذ القرار ٩٨٦ " (١/١٧) ، وفى تطور لاحق أبلغ د . بطرس غالى العراق بأنه على استعداد لاجراء محادثات حول قرار بيع النفط مقابل الغذاء على أن يكون مفهوما أن شروط هذا القرار لايمكن تغييرها (١/١٩) .

– اعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية انها قد تضطر الى تدمير مواد أخرى استخدمت فى البرنامج النووى السرى للعراق بعد تسلمها وثائق من بغداد تشير الى وجود معدات ومواد استخدمت فى البرنامج تم انقاذها خلال حرب الخليج ونقلت الى مواقع أخرى فى العراق . (١/٢١) .

– طالب نزار حمدون مندوب العراق لدى الأمم المتحدة من د. بطرس غالى التدخل لمنع تكرار " الأعمال الاستفزازية غير المبررة من الجانب الكويتى وتحميله مسئولية القيام بمثل هذه الافعال التى تؤدى الى تصعيد التوتر فى المنطقة (١/٢٥) .

– وافقت " لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة على قيام احدى الشركات الفرنسية بتزويد العراق بوحدات مياه متحركة لتحسين شبكات مياه الشرب (١/٣١) .

أعلن هانس كوريل مسئول الأمم المتحدة فى المفاوضات مع العراق أن هذه المفاوضات ستتم على مراحل قبل التوصل الى قرار نهائى بشأنها وأنها ستجرى على مستوى تقنى وستكون بحاجة الى قرار سياسى قد يستغرق صدوره وقتا طويلا (٢/٣) .

– اعلنت اللجنة التابعة لمجلس الأمن المكلفة بتنفيذ العقوبات المفروضة على العراق أن القوة الدولية التابعة لها فى منطقة خليج العقبة اعترضت حتى الآن ٩٠٠ سفينة للاشتباه فى انتهاكها العقوبات الدولية (٢/٣) .

– اكد السفير الزامورا كارلوس الأمين التنفيذى للجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة أنه من المحتمل أن يقترح د . بطرس غالى زيادة كمية النفط التى سيبيعها العراق بموجب القرار ٩٨٦ وأن العناصر كلها متوافرة لنجاح المفاوضات التى بدأت ٦ فبراير وأن من بين المؤشرات الايجابية حسن النية بين الاطراف وزيادة طاقة التصدير العراقية . وأكد عبد الأمير الانبارى رئيس الوفد العراقى قبول بغداد للشروط التى تضعها الأمم المتحدة من جهة تصدير النفط العراقى عبر خط الانابيب التركى . وعرض الوفد العراقى خطته لتوزيع الأغذية والأدوية والمواد الطبية فى كل انحطاط العراق وأصرت الأمم المتحدة على برنامج رقابة محكمة ينفذه مراقبون دوليون (٢/٨) .

– شهدت المحادثات بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والوفد العراقى تأزما حول كيفية تخصيص ١٣٠ – ١٥٠ مليون دولار للمحافظات الكردية الثلاث (دهوك وأربيل والسليمانية) وتناولت المحادثات البحث عن وسيلة للتوفيق بين تفسير العراق للفقرة الثامنة من القرار ٩٨٦ وبين تفسير الدول الغربية للفقرة التى ترى أن القرار ينص على اقتطاع النسبة نقدا ووضعها تحت تصرف الوكالات الدولية ، بينما يرى الطرف العراقى الموافقة على اقتطاع هذه النسبة انها فى اطار الخطة الشاملة لمفهوم سيادة الحكومة العراقية وليس بصورة منفصلة تفصل الشمال عن الحكومة المركزية (٢/١٨) .

– أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن مندوبين من العراق والكويت وممثلين من الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والسعودية عقدوا اجتماعا على الحدود بين البلدين خصص للبحث فى مسألة أسرى الحرب والمفقودين (٢/١٨) كما يعقد الجانبان اجتماعا جديدا فى جنيف يوم ٣/٤ لبحث قضية الأسرى (٢/٢٩) .

– قال بيان أصدرته الأمم المتحدة ان مفاوضات " الغذاء مقابل النفط " توصلت الى اتفاق بين الجانبين حول النقاط الخاصة بالبنوك والحسابات التى سيتم ايداع عائدات البترول فيها، كما تم التوصل الى شبه اتفاق حول طريقة توزيع المواد الغذائية والأدوية خاصة فى المناطق التى تتمركز فيها القبائل الكردية (٨ / ٢) ، وفى تطور لاحق أعلن المفاوضون العراقيون والدوليون أن نتائج المفاوضات قد احيلت الى القيادات السياسية للطرفين وقال عبد الأمير الانبارى رئيس الوفد العراقى ان الجانبين توصلا الى تحديد المشاكل التى يجب أن تسوى قبل السماح للعراق باستئناف صادرات البترولية مقابل حصوله على الغذاء والدواء (٢/٢٠) كما أحاط د. بطرس غالى أعضاء مجلس الأمن فى جلسة مغلقة علما بسير المحادثات مع الحكومة العراقية ونسب دبلوماسيون الى غالى قوله " بوصفى رجل قانون أستطيع أن أقول ان العراق بقبوله للدعوة ومشاركته فى المحادثات يكون قد قبل بالفعل القرار ٩٨٦ .. " واعلنت الناطقة باسم الأمين العام للأمم المتحدة ١٢ خطوة فى سلم المحادثات بين الطرفين وقالت "اننا الآن فى منتصف الطريق ونسير الى الأمام (٢/٢٢) .

– توصلت الأمانة العامة للأمم المتحدة والحكومة العراقية الى اتفاق مبدئى على موعد عقد الجولة الثانية من المحادثات فى ١١ مارس (٢/٢٧) .

– رفضت حكومة السودان مضمون تقرير مؤقت أعده المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان جسبار بيرو عن وضع حقوق الانسان فى السودان وبعث سفير السودان لدى الأمم المتحدة برسالة الى د.بطرس غالى ردا على الاتهامات التى وجهها المقرر الخاص مع توصيات من الحكومة السودانية (١٢/٩) وفى تطور لاحق أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة – فى قرار قدمته ٢٢ دولة – عن قلقها ازاء الاتهامات الخطيرة والمستمرة لحقوق الانسان فى السودان (١٢/٢٢) .

– عقد مجلس الأمن جلسة غير رسمية شرح فيها وزير خارجية أثيوبيا الأدلة الموجودة بحوزة السلطات الأثيوبية التى تؤكد حكومة الخرطوم وأجهزة الأمن السودانية فى المحاولة الآثمة لاغتيال الرئيس حسنى مبارك ، وطلب المسئول الأثيوبى من المجلس اتخاذ الاجراءات اللازمة لاجبار السودان على الامتثال لطلب منظمة الوحدة الافريقية تسليم المتهمين فى هذه المحاولة لأثيوبيا لمحاكمتهم (١٢/٢٢) .

– طالبت أثيوبيا مجلس الأمن رسميا بعقد جلسة عاجلة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاجبار السودان على تسليم الأشخاص الثلاثة الذين شاركوا فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك ، ودعمت مندوبة الولايات المتحدة موقف أثيوبيا الداعى الى عقد المجلس عدم تناقض ذلك مع طرح الخلاف فى منظمة الوحدة الافريقية (١/١١) .

– طلب السودان عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن تخصص للنظر فى " وسائل وقف العدوان الأثيوبى على الاراضى السودانية " (١/١٢) .

– قرر مجلس الأمن الاستماع الى وزير الخارجية السودانى السيد على عثمان محمد طه فى جلسة غير رسمية طلبها الطرف السودانى للرد على اتهامات أثيوبيا فى

شأن التورط السوداني في محاولة اغتيال الرئيس مبارك (١/١٧) . وفي تطور لاحق تقدمت دول عدم الانحياز الست الاعضاء في المجلس رسميا بمشروع قرار يطالب بارغام السودان على تسليم الارهابيين الثلاثة الذين شاركوا في المحاولة الآثمة ويطلب المجلس في المشروع من الأمين العام للأمم المتحدة أن يسعى الى تعاون حكومة السودان في تنفيذ القرار وأن يقدم تقريرا في شأن نتائج جهوده الى المجلس في غضون ٦٠ يوما (١/٢٣) .

– أدان مجلس الأمن في قرار صدر بالاجماع الانتهاك الصارخ لسيادة أثيوبيا وسلامتها ، ومحاولة الاخلال بالسلم والأمن في أثيوبيا والمنطقة بأسرها ، وطلب المجلس من حكومة السودان الامتثال لطلبات منظمة الوحدة الافريقية دون مزيد من التأخير من أجل تسليم الأشخاص الثلاثة المشتبه فيهم في محاولة الاغتيال ، والكشف عن القيام بأنشطة لمساعدة ودعم وتيسير الانشطة الارهابية(١/٣١) ، واعطى المجلس حكومة السودان ٦٠ يوما لتسليم الارهابيين الثلاثة مشيرا الى انه سيضطر الى اتخاذ اجراءات تجبر الخرطوم على تنفيذ مطالب المجتمع الدولي التي ينص عليها قرار المجلس (١/ ٢) .

– حذرت ست وكالات دولية من أن تصاعد القتال في مناطق جنوب السودان يهدد بمزيد من تردى الوضع الصحي والغذائي للسكان ودعت في نداء أصدرته الى تخصيص ١٠٧,٦ مليون دولار لتلبية الحاجات الانسانية العاجلة خلال ١٩٩٦ للمدنيين في جنوب السودان وفي معسكرات المشردين حول الخرطوم (٢/٧) .

– أجرى شينمايا جاريخان المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن موضوع السودان محادثات مع وزير الخارجية الاثيوبي سيوم ميسيفين ويأتي ذلك في اطار المشاورات التي من المقرر أن يجريها ايضا مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الامريكية لبحث قرار مجلس الأمن الذي يطالب السودان بتسليم الارهابيين الثلاثة (٢/٢٧) .

– تسلم السيد عمرو موسى وزير الخارجية رسالة من د . بطرس غالي تتعلق بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن الذي يطالب السودان بتسليم الارهابيين الثلاثة وذلك خلال اجتماعه مع شينمايا جاريخان مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة ، وأشار المبعوث الدولي الى أن السيد عمرو موسى أبلغه خلال الاجتماع تأكد مصر عن وجود الجناة داخل السودان وأن حكومة الخرطوم مسئولة عن تسليمهم للسلطات الاثيوبية (٢/٢٩) .

– أعرب د . بطرس غالي عن قلقه من قصف القوات الحكومية السودانية لمدرجي طيران تستخدمها المنظمات الانسانية في جنوب السودان وكلف د.غالي دائرة النشاطات الانسانية في الأمم المتحدة أن تطلب تبريرات من الحكومة السودانية سعيا وراء عدم تكرار مثل هذا القصف (٣/٢) .

الصحراء الغربية :

– اعلنت جبهة البوليساريو رفضها اقتراحا لمجلس الأمن بشأن معايير تحديد هوية الناخبين الصحراويين المؤهلين للاشتراك في استفتاء تقرير المصير وأشارت الجبهة الى أن اقتراح السماح لاعضاء لجنة تحديد الهوية بالاعتماد على شهادة شفوية لشيخ واحد يعد تغييرا جذريا بالمقارنة باقتراح مجلس الأمن في ٢٧ أكتوبر الماضي وجددت تمسكها بالاقتراح الأخير الذي تضمنته رسالة الدكتور بطرس الى مجلس الأمن (١٢/٣) .

– أرجأ مجلس الأمن الموافقة على خطة تتعلق باستفتاء الصحراء وظهر داخل المجلس قدر من المعارضة لمسودة قرار كانت قدمتها الارجنتين وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ، وتصر جبهة بوليساريو على أن من يحق له الاشتراك في الاستفتاء هم المسجلة أسماؤهم في أخر تعداد اسباني جرى عام ١٩٧٤ مع اضافة نسلهم اليهم (١٢/١٢) .

– اكدت المغرب استعدادها للتعاون مع الأمم المتحدة لتنظيم استفتاء تقرير مصير الصحراء الغربية خلال استقبال رئيس الوزراء المغربي الدكتور عبد اللطيف الفيلالي لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة شينمايا جاريخان ويأتي هذا التحرك وسط جدل دائر ازاء دور المجتمع الدولي لانهاء النزاع الصحراوي وامكان انسحاب بعثة " المينورسو " في حال استمرار الخلافات (١/٤) .

– وافق مجلس الأمن بالاجماع على مد فترة عمل بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية حتى ٣١ مايو وأعرب المجلس عن قلقه بشأن تعثر عملية تحديد هويات الناخبين ودعا القرار المغرب وجبهة بوليساريو للتعاون مع د. بطرس غالي وبعثة المنظمة الدولية لبحث سبل خلق الثقة المتبادلة بين الجانبين وطالب المجلس د. بطرس غالي بتقديم خطة لسحب بعثة الأمم المتحدة تدريجيا في حالة عدم احراز تقدم(٢/١)

الجولان :

– حلت قوات حفظ السلام اليابانية محل القوات الكندية في مهامها الخاصة بحفظ السلام في مرتفعات الجولان وتضطلع الوحدة اليابانية باعمال المعاونة ضمن القوات الدولية ضمن القت الدولية لضمان تنفي٣١٩ اتفاق فصل القوات بين سوريا واسرائيل (٢/١٢) .

لبنان :

– وقع فارس بويز وزير الخارجية اللبناني اتفاقا مع متانيسلاف فوزيناك قائد القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان لتنظيم الوضع لهذه القوات على الأراضي اللبنانية والحصانات التي تحصل عليها القوات الدولية من لبنان (١٢/١٦) .

– وافق مجلس الأمن بالاجماع على تجديد فترة عمل قوات الأمم المتحدة في لبنان لمدة ستة أشهر تنتهي في ٣١ يوليو القادم (١/٣٠) .

ايران :

اكد موريس كوبيثون المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان بعد ادارة استغرقت ستة أيام لطهران أن زيارته تشكل بداية جيدة جدا وأضاف أن تركيزه انحصر في جمع معلومات عن حالات محددة لانتهاكات حقوق الانسان وأنه حصل على اجابات عن بعض الأسئلة التي طرحها (٢/٢٦) .

افغانستان :

– أعلن الدكتور نبيل العربي مندوب مصر في الأمم المتحدة في كلمة أمام الجمعية العامة أن عدم الاستقرار والصراع المسلح الدائر في افغانستان قد أتاح الفرصة أمام جماعات تتستر تحت عباءة الاسلام كي تتخذ من الأراضي الافغانية مأوى للارهاب ووكرا للتطرف (١٢/١٩) .

– اعلنت حكومة افغانستان عن استعدادها لنقل السلطة في حالة نجاح مبعوث الأمم المتحدة في اقناع جميع الاطراف بقبول اتفاق السلام (١/١٩) .

– أعرب مارتن باربر منسق المساعدات الانسانية في افغانستان عن قلقه البالغ لاحتمالات توقف برامج المنظمة الدولية الغذائية في كابول(١/٢٦) .

– فشلت المحادثات التي أجرتها الفصائل الافغانية المعارضة لنظام الرئيس الافغاني برهان الدين رباني بسبب الخلافات بين هذه الفصائل ومقاطعة حركة " طالبان " للمحادثات (٢/١٣) .

– أعرب مجلس الأمن في بيان له عن استيائه العميق لاستمرار القتال بين الفصائل الافغانية وعن قلقه من استمرار الحصار المفروض على العاصمة كابول والذي حال دون تسليم المواد الغذائية الى سكانها ، ودعا المجلس الاطراف المعنية الى وقف القتال فورا وعدم عرقلة وصول الامدادات اللازمة الى المدنيين (٢/١٦) .

الصومال :

– أعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ ازاء عدم احراز أي تقدم باتجاه تحقيق المصالحة الوطنية في الصومال وحض المجلس زعماء الفصائل الصومالية على نبذ

العنف ووضع مصالح البلد فوق خلافاتهم الشخصية ورحب المجلس بقرار الأمين العام الابقاء على مكتب الأمم المتحدة السياسي لشئون الصومال وأيد هذه الخطوة (١/٢٥)

ليبريا :

– أوصى د. بطرس غالى فى تقرير له لمجلس الأمن بتجديد فترة عمل قوة المراقبين الدوليين التابعة للمنظمة الدولية فى ليبريا أربعة أشهر أخرى تنتهى فى آخر مايو القادم . وانتقد د.غالى فى تقريره الهجمات المسلحة التى شنها المتمردون على قوة حفظ السلام التابعة لدول غرب افريقيا (١/٢٥) .

– وجهت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين نداء عاجلا لتدبير مبلغ ٦٠ مليون دولار لتمويل عملية عودة ٧٣٩٥٠٠ لاجئ ليبيرى يعيشون فى خمس دول افريقية الى بلادهم (٣/٢) .

رواندا / بوروندى :

– طالبت حكومة رواندا مجلس الأمن بسحب قوات حفظ السلام الدولية لتحل محلها فرقة غير عسكرية تفوض لمدة ثلاثة أشهر فقط . وأعلن د . بطرس غالى سحب القوات التابعة للمنظمة عندما تنتهى المهلة المحددة لبقائها فى رواندا وحذر د . غالى من أن سحب القوات فى الوقت الحالى قد يسبب اضطرابات فى المنطقة (١٢/٥) .

– قرر مجلس الأمن تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة فى رواندا عدة أيام حتى ١٢ ديسمبر حتى يتمكن المجلس من التصويت على مصير البعثة وطالبت حكومة كيجالى ازاء قرار التمديد بخفض قوات الأمم المتحدة والمراقبين الدوليين من ٣١٠٠ الى ٨٠٠ شخص (١٢/٩) .

– أصدرت المحكمة الدولية لجرائم الحرب فى رواندا ثمانية اتهامات غير أنها رفضت تحديد اسماء المتهمين وأعلن ريتشارد جولد ستون رئيس المحكمة فى مؤتمر صحفى عقد فى مدينة اروشا شمال تنزانيا " لانريد أن نعطى فرصة للذين وجهت اليهم الاتهامات لتجنب الاعتقال " (١٢/١٢) .

– وافق مجلس الأمن على تحديد فترة عمل قوة الأمم المتحدة فى رواندا لمدة ثلاثة أشهر تنتهى فى ٨ مارس مع خفض عدد أفرادها بنسبة الثلث حيث أصبح عددها ١٢٠٠ جندى و ٢٠٠ مراقب (١٢/١٣) .

– أعرب د . بطرس غالى عن قلقه البالغ ازاء تجدد العنف فى بوروندى بين قبائل الهوتو والتوتسى وطالب الحكومة بحماية عمال الاغاثة الأجانب وقرر ارسال مبعوث جديد الى بوجمبوا فى محاولة لانهاء النزاع (١٢/٢٣) .

– ناشدت المفوضية العليا لشئون اللاجئين الدول المانحة تقديم ٢٢٨ مليون دولار لتغطية احتياجاتها لأنشطة العام الجديد بشأن اللاجئين فى رواندا وبوروندى ومنطقة البحيرات العظمى (١٢/٢٤) .

– بعد زيارة لرئيسة المفوضية العليا لشئون اللاجئين ساداكو أوجاتا الى بوروندى بوصفها مبعوثة خاصة للأمين العام للأمم المتحدة صرحت أنها لم تنجح فى ايجاد " حل للأزمة البوروندية " (١/٩) .

– طالب مجلس الأمن فى قرار اتخذه بالاجماع اعداد خطط لمواجهة تدهور الاوضاع فى بوروندى اثر تصاعد أعمال العنف العرقى وحذر المجلس من فرض حظر على تصدير السلاح الى بوروندى وقيود على سفر القادة البوروندين الذين يؤيدون العنف ونص القرار على اعطاء الأولوية للجهود الهادفة الى " حوار سياسى شامل " بين البوروندين (١/٣٠) .

– اعلن د . بطرس غالى أن رواندا فى طريقها للابتعاد عن العنف الطائفى لكنها لاتزال تواجه عقبات صعبة فى مساعيها للخلاص من آثار المذابح الجماعية التى شهدتها عام ١٩٩٤ (٢/٣) .

– أوصى د . بطرس غالى فى تقرير أعده لمجلس الأمن عن الوضع فى بوروندى بتشكيل قوة تدخل عسكرى دولية للتدخل فى بوروندى فى حالة تحول النزاع الطائفى فيها الى مذابح وأعمال أبادة جماعية وأنه يجب اعطاء هذه القوة حق استخدام القوة وأن تبقى فى بلادها فى حالة استعداد للتحرك عند الطلب (٢/١٧) ، وفى تطور لاحق فشل مجلس الأمن فى التوصل الى اتفاق حول هذا الاقتراح (٢/٢٧) .

– اعلن رئيس وزراء بوروندى خلال زيارة عمل قام بها الى كوبنهاجن أن الجيش البوروندى " سيتصدى بالقوة مدعوما من السكان لأى تدخل عسكرى للأمم المتحدة " فى بوروندى . وذكر أن "التجارب السابقة فى الصومال مثلا أثبتت أن التدخلات الخارجية لاتقدم الحلول المرجوة" (٢/٢١)

انجولا :

– أعرب مجلس الأمن فى بيان رئاسى عن قلقه العميق لبطء تنفيذ اتفاق لوساكا للسلام فى انجولا الموقع بين الحكومة وحركة يونيتا المعارضة فى نوفمبر الماضى وأشار الى بعض الاجراءات الهامة التى كان يجب أن تنفذ فى المراحل الأولى من عملية السلام ومن بينها تبادل المعلومات العسكرية والافراج عن جميع الأسرى واعادة نشر القوات الحكومية الموجودة بالقرب من مناطق الايواء التابعة لحركة يونيتا وادماج القوات الحكومية وحركة يونيتا فى جيش وطنى موحد (١٢/٢٢).

– انتخبت مصر رئيسا للجنة العقوبات الخاصة بانجولا التابعة لمجلس الأمن (١/٤) .

– أعلن المراقبون الدوليون أن خمسة الآف مقاتل من حركة يونيتا تجمعوا قرب المعسكرات الخاصة لسيطرة الأمم المتحدة لنزع أسلحتهم وفقا لاتفاق السلام ١٩٩٤ (٢/٦) .

كوبا :

– أعلن وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى أن الولايات المتحدة طلبت عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة الانتهاك الكوبى الصارخ للقانون الدولى باسقاط طائرتين امريكتين خاصتين (٢/٢٥) .

– أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا أعرب فيه عن أسفه البالغ لقيام كوبا باسقاط طائرتين مدنيتين قبالة سواحل كوبا ودعا منظمة الأمن المدنى الدولى الى اجراء تحقيق حول الحادث (٢/٢٧) .

– أدانت وزارة الخارجية الكوبية البيان الرئاسى الذى أصدره مجلس الأمن وطلب وزير الخارجية الكوبى عقد اجتماع طارئ للجمعية العامة للأمم المتحدة لعرض وجهة نظر بلاده (٢/٢٨)

الأمين العام :

– هنأ د . بطرس غالى خافيير سولانا الأمين العام الجديد لحلف شمال الاطلنطى لاختياره أمينا عاما للحلف واكد د . غالى ضرورة استمرار التعاون بين الحلف والأمم المتحدة (١٢/٢) .

– اكد د . بطرس غالى أن الأمم المتحدة قد تعدل عن الاهتمام بملف الصحراء اذا رفض المغرب وجبهة البوليساريو الاجراءات الجديدة لتحديد هوية المؤهلين للمشاركة فى الاستفتاء (١٢/٤).

– قدم د . بطرس غالى توصية رسمية لمجلس الأمن بانهاء مهمة الأمم المتحدة لمساعدة رواندا بعد أن رفضت حكومة رواندا تمديد مهمة الأمم المتحدة الى ما بعد يوم ٨ ديسمبر وهو موعد انتهائها وأوصى د. غالى بالابقاء على وجود سياسى للمنظمة الدولية فى رواندا يتمثل فى وجود مكتب يديره ممثله الخاص شهريار خان وهو من

باكستان(١٢/٥) .

– عبر د . غالى من خلال حديث أجراه معه ممثل الأهرام فى باريس شريف الشوباشى عن شعوره بمرارة لقوة الهجوم عليه بأقلام عربية ومصرية فى الوقت الذى لقى فيه الأمناء العامون السابقون للأمم المتحدة كل تقدير احترام برغم العديد من المواقف ٣٢٢و اللا مواقف من قضايا حيوية ذات أهمية خاصة للعرب جميعا (١٢/١٠) .

– صرح د . غالى بعد اجتماعه مع طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقى أنه واثق من امكان حل المشكلات بين العراق والمنظمة الدولية ، وأضاف أنه لاتوجد صيغة جديدة للسماح للعراق ببيع كمية من النفط مرة واحدة لأسباب انسانية (١٢/١٢) .

– أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قلقه ازاء تصاعد الأنشطة العسكرية فى قبرص على طول خطوط وقف اطلاق النار ، وأشار د . غالى الى أن الجانبين المتنازعين القبارصة الاتراك واليونانيين لم يلتزما بدعوة مجلس الأمن لخفض التسليح والانفاق العسكرى (١٢/١٢) .

– أوصى د . بطرس غالى فى تقرير رفعه الى مجلس الأمن باتباع أحد خيارين لحفظ الأمن فى سلافونيا الشرقية ، الأول يقضى بتولى تحالف من الدول الاعضاء قيادة العملية فى سلافونيا والثانى يقضى بأن تتولى الأمم المتحدة العملية ولكنه فضل الخيار الأول مما أثار حفيظة الولايات المتحدة التى رأت أن الأمم المتحدة تحاول تجنيب نفسها هذه العملية نظرا لخطر تثبيت الصورة السلبية لأنشطة الأمم المتحدة فى يوغسلافيا السابقة (١٢/١٤) .

– جدد د. بطرس غالى تهديده بسحب البعثة الدولية من الصحراء الغربية اذا لم تتوصل الاطراف المتنازعة الى صيغة مناسبة والموافقة على خطة المنظمة الدولية لاجراء الاستفتاء وأضاف أن ما يواجهه ليس الخلاف فى وجهات النظر بين أطراف الصراع فى الصحراء المغربية وانما الضغط الذى يشكله عليه مجلس الأمن الذى يطالب بانهاء عملية الأمم المتحدة فى الصحراء (١٢/١٩) .

– ناشد د. بطرس غالى اليمن واريتريا بحل الخلاف بينهما حول جزر حنيش الكبرى وحنيش الصغرى بالطرق السلمية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية وأعرب عن استعداده لتقديم المساعى الحميدة لحل النزاع رسميا (١٢/١٩) .

– اكد د . بطرس غالى فى حديث صحفى أن المنظمة الدولية تتعامل مع العراق باعتباره دولة ذات سيادة ولا علاقة لها بالمعارضة العراقية وليس هناك أى اتجاه نحو تغيير قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ (١٢/١٩) .

– دعا د . بطرس غالى لضرورة عدم اغفال الدور الانسانى للقوات الدولية فى البوسنة وأشار الى أن قوات الأمم المتحدة فى البوسنة قتل منها ١١٠ أفراد وأصيب اكثر من ٨٠٠ آخرين وتعرض المئات منهم للاحتجاز كرهائن(١٢/٢٠) .

– فى زيارته للكويت أجرى د. بطرس غالى محادثات موسعة تركزت على الملف العراقى ودور الكويت فى دعم المنظمات الدولية وآليات توثيق العلاقات بين الكويت والأمم المتحدة ومستقبل بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود الكويتية (١٢/٢٧) وفى مؤتمر صحفى عقده د . غالى فى الكويت أشار الى استمرار رفض العراق للقرار ٩٨٦ . كما زار د . غالى المنطقة المنزوعة السلاح بين العراق والكويت وموقعا لقوة المراقبة الدولية فى منطقة الحدود (١٢/٢٩)

– بدأ د . بطرس غالى مهمة وساطة بين اليمن واريتريا لحل النزاع حول جزيرة حنيش الكبرى وذكر د . غالى عقب وصوله الى صنعاء أن الدور الذى يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة فى النزاع مرتبط بارادة الطرفين (١٢/٢٩) وفى مؤتمر صحفى عقده د . غالى فى صنعاء اكد أن صنعاء واسمرا لم تطلبا وساطة الأمم المتحدة لتسوية النزاع وأن مبادرته شخصية وأنه يدعو الى عدم توسيع نطاق الأزمة (١٢/٣٠) .

– أعلن د . عصمت عبد المجيد أنه سيبحث مع د . بطرس غالى فى نطاق جولته فى المنطقة آخر التطورات فى منطقة البحر الأحمر وسبل تدعيم علاقات التعاون بين الجامعة العربية والأمم المتحدة (١٢/٣٠) .

– توجه د . بطرس غالى الى ارتيريا لحل الخلاف الناشب بينها وبين اليمن حول جزيرة حنيش الكبرى واكد د . غالى أن المنظمة الدولية تفضل تسوية النزاع على مستوى اقليمى أو ثنائى وأعرب عن ترحيبه بما تبذله مصر وأثيوبيا من جهود لحل النزاع (١٢/٣١).

– استعرض الرئيس حسنى مبارك خلال لقائه مع د . بطرس غالى تطورات الخلاف بين اليمن واريتريا والتحرك الرامى لرفع العقوبات المفروضة على العراق بشكل جزئى والجهود المبذولة لتسوية أزمة لوكربى (١/٢) .

– قال د . بطرس غالى عقب لقائه مع د . عصمت عبد المجيد أن زيارته الجامعة العربية تأتى فى اطار تدعيم العلاقات بين الجامعة والأمم المتحدة وأعرب عن أمله فى أن يعم السلام فى العالم العربى وتنشيط التعاون الاقتصادى والاقليمى وتدعيم الديمقراطية داخل المجتمعات العربية ، وأضاف د . غالى أنه بحث مع د.عبدالمجيد عددا من الموضوعات أبرزها الأزمة اليمنية الاريترية وسبل تخفيف الحصار المفروض على الشعب العراقى والأزمة الليبية الغربية والأوضاع فى الصومال ومشكلة الصحراء الغربية (١/٣) .

– أكد د . بطرس غالى فى مؤتمر صحفى عقده بالقاهرة أن وجود مصر فى مجلس الأمن اعتبارا من شهر يناير ولمدة عامين يعطيها فرصة اضافية لتدعيم دورها القيادى والمشاركة فى اتخاذ القرارات السياسية الخطيرة المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين (١/٤) .

– التقى د . بطرس غالى باعضاء مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام كما افتتح السيد على غنيم مدير عام المؤسسة المعرض الذى نظمه مركز اعلام الأمم المتحدة ومؤسسة الاهرام فى بهو المبنى الرئيسى للأهرام (١/٤) . كما زار فضيلة الامام الاكبر الشيخ جاد الحق على جاد الحق شيخ الأزهر للاطمئنان على صحته وقام بتهنئة قداسة البابا شنودة بعيد الميلاد المجيد (١/٦) .

– وصل خصيصا الى لندن د . بطرس غالى للمشاركة فى الاحتفال الذى أقيم احياء لذكرى مرور خمسين سنة على أول اجتماع للجمعية العامة عقد فى العاصمة البريطانية قبل انتقال المنظمة الى نيويورك . كما القى د . غالى محاضرة فى جامعة اكسفورد تحدث فيها عن الدور الدبلوماسى للأمين العام للأمم المتحدة على مشارف القرن الحادى والعشرين (١/١٥) .

– وجه د . بطرس غالى دعوة الى الحكومة العراقية لاجراء حوار للوصول الى ترتيبات من أجل تطبيق صيغة "النفط مقابل الغذاء" فى ضوء ما جاء بالفقرة ١٣ من القرار ٩٨٦ التى دعت الأمين العام الى اتخاذ الاجراءات الضرورية والدخول فى أية ترتيبات لازمة لتنفيذ القرار (١/١٩) .

– رفضت الادارة الأمريكية الفكرة التى طرحها د . بطرس غالى بفرض نوع من الضرائب أو الرسوم الدولية لدعم الموقف المالى للأمم المتحدة وأوضح متحدث باسم الخارجية الأمريكية أن أفضل طريقة لضمان التمويل الكافى للأمم المتحدة ينبغى أن تتم عبر اصلاحات ينتج عنها نظام عادل للتمويل ويقلل من التكاليف الاجمالية للأمم المتحدة ويسمح باعادة استثمار المدخرات فى مناطق ذات أولوية قصوى للدول الأعضاء (١/٢٠) .

– أعلن د . بطرس غالى أن العراق وافق على دعوته لاجراء حوار حول " صيغة البترول مقابل الغذاء " (١/٢٠) .

– فى تقرير قدمه د . بطرس غالى الى مجلس الأمن اعتبر د . غالى الوضع السياسى فى الصومال يسوده " ركود لقرابة سنتين منذ أن فشل زعماء الفصائل الصومالية فى الوفاء بالتزاماتهم " نحو الاتفاق على عقد مؤتمر مصالحة وطنية وتشكيل حكومة (١/٢٢) .

– وضع . د . بطرس غالى أمام مجلس الأمن خيارين أحدهما امكان تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء فى الصحراء الغربية لمدة ٤ شهور لاختبار الأرادة السياسية لطرفين المغرب وبوليساريو والآخر هو أن يتوصل مجلس الأمن " الى انه لايمكن أن يبرر تمديدا آخر دون فرض شروط من قبيل ايجاد حلول للمشاكل العالقة فى مواعيد محددة وأنه ينبغى بالتالى اعداد خطط لسحب البعثة الدولية على مراحل " (١/٢٣) .

– اكد د . بطرس غالى انه يأمل أن تبدأ قريبا المحادثات مع العراق حول القرار ٩٨٦ وأضاف أن موافقة العراق على اجراء محادثات تعنى أن هناك مزيدا من الفرص هذه المرة (١/٢٣) . وأشارت المنظمة الدولية الى أن د . غالى يسعى لايجاد صيغ مناسبة للحفاظ على موافقة العراق على التفاوض دون التعرض للقرار ١٩٨٦ (١/٢٥) .

– أوصى د . بطرس غالى مجلس الأمن بقبول طلب الحكومة اللبنانية تمديد فترة انتداب القوات الدولية فى جنوب لبنان ستة أشهر اضافية حتى ٣١يوليو القادم (١/٢٥) .

– أوصى د . بطرس غالى فى تقرير رفعه الى مجلس الأمن بتجديد فترة عمل قوة المراقبين الدوليين التابعة للمنظمة الدولية فى ليبيريا أربعة أشهر أخرى تنتهى فى مايو القادم (١/٢٥) .

– أصدر د . بطرس غالى تعليماته الى مختلف المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة فى جميع انحاء العالم من أجل اتباع تقليد جديد يقضى باعتبار يومى عيد الفطر وعيد الأضحى اجازة رسمية للمنظمة الدولية (١/٣٠) .

– طالب مجلس الأمن د . بطرس غالى اعداد خطط لمواجهة احتمال تدهور الأوضاع فى بوروندى ، كما طالب المجلس، فى قرار تم اتخاذه بالاجماع جميع الاطراف المتصارعة فى بوروندى بممارسة ضبط النفس والدخول فى حوار تشارك فيه جميع الأطراف لتحقيق المصالحة الوطنية (١/٣٠) .

– طلب د . بطرس غالى من المجموعة العسكرية التى تسلمت الحكم فى النيجر أثر الانقلاب العسكرى باعادة الديمقراطية واحترام القانون واعتبر د . غالى أن تشكيل حكومة مدنية اجراء غير كاف جاء ذلك فى بيان صدر فى ختام لقاء تم مع المندوب الدائم للنيجر فى الأمم المتحدة (٢/٣) .

– أعلن د . بطرس غالى أن محاكمة المشتبه فى ارتكابهم أعمال الابادة الجماعية وجمع شمل اللاجئين واعادة بناء القرى التى دمرتها الحرب يمكن أن يساعد على منع اندلاع الاضطرابات مرة أخرى فى رواندا وأن رواندا لاتزال تواجه عقبات فى مساعيها للخلاص من آثار المذابح الجماعية التى شهدتها عام ١٩٩٤ (٢/٣) .

– ناشد د . بطرس غالى نيجيريا والكاميرون سحب قواتهما من الحدود وطالب الجانبين بالاحتكام الى محكمة العدل الدولية فى نزاعهما حول المنطقة الحدودية الغنية بالبترول (٢/٦) .

– رحب مجلس الأمن بالقرار الذى اتخذه د. بطرس غالى بايفاد مبعوث خاص لاديس أبابا لأجراء المشاورات اللازمة وجمع المعلومات المتصلة بتنفيذ قرار مجلس الأمن الذى يطالب السودان بتسليم المتهمين الثلاثة فى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك (٢/٩) .

– أوصى د . بطرس غالى فى تقرير أعده لمجلس الأمن بتشكيل قوة تدخل عسكرى دولية للتدخل فى بوروندى فى حالة تحول النزاع الطائفى فيها الى مذابح وأعمال أبادة جماعية وإعطاء هذه القوة حق استخدام القوة وأن تبقى فى بلادها فى حالة استعداد للتحرك عند الطلب (٢/١٧)

– صرح د . بطرس غالى أن المفاوضات مع العراق الخاصة بالبترول مقابل الغذاء ستكون طويلة وأن الوصول الى صيغة اتفاق تواجه عراقيل بسبب ما وصفهم " بمجموعات متطرفة " داخل دوائر النظام العراقى (٢/٢٣) .

– اجتمع ناريمان جاراخان مبعوث الأمم المتحدة المكلف باجراء التحقيقات حول دور السودان فى المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس حسنى مبارك مع الرئيس السودانى عمر البشير وسلمه رسالة من د . بطرس غالى كما اجتمع مع وزيرى الخارجية والداخلية بالخرطوم (٢/٢٦) .

– أدان د . بطرس غالى العمليتين الفدائيتين اللتين نفذتهما حركة المقاومة الاسلامية " حماس " فى القدس وعسقلان وناشد جميع الاطراف الا تسمح للارهابيين بتضييع المكاسب الثمينة التى حققها الفلسطينيون والاسرائيليون (٢/٢٦) .

– اكد د . بطرس غالى أن المحادثات الخاصة باجراء اصلاحات فى مجلس الأمن لم تحرز أى تقدم وأن الأمر سيستغرق سنوات لاحداث التغييرات المطلوبة (٣/١)

– أعرب د . بطرس غالى عن أسفه لقيام الحكومة الرواندية بوقف العمليات العسكرية والسياسية التابعة للمنظمة الدولية فى رواندا وذكر د . غالى فى تقرير لمجلس الأمن أن الأمم المتحدة فشلت فى اقناع حكومة رواندا بالموافقة على عدد صغير من الجنود والمراقبين العسكريين أو المسئولين السياسيين فى أراضيها لتنشيط عملية اعادة المصالحة بين الهوتو والتوتسى أو تقديم المساعدة للنظام القضائى (٣/٢) .

– فى ضوء قرار الجمعية العامة فى ديسمبر الماضى بخفض عدد العاملين بالأمم المتحدة بنسبة ٦٫٤٪ حتى عام ٢٠٠٠ أصدر د . بطرس غالى أوامره بالبدء فى خفض اعداد العاملين العاملين بالمنظمة الدولية والبالغ عددهم حاليا ١٠ الآف عامل فى مقار الأمم المتحدة فى نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبى وطالب د . غالى فى تعليماته تقديم قوائم بالوظائف التى يمكن الاستغناء عنها من أول يناير ١٩٩٧ أو من بداية عام ٢٠٠٠ (٢/٢٩) .

محكمة العدل الدولية :

– رفضت محكمة العدل الدولية الشكوى التى قدمتها طهران ضد الولايات المتحدة لدفع تعويضات للحكومة الايرانية عن سقوط طائرة تابعة لشركة الخطوط الجوية الايرانية دمرتها البحرية الأمريكية فى يوليو ١٩٨٨ وأسفر عن مقتل ٢٩٠ شخصا منهم ٢٤٨ مواطنا ايرانيا وأعلن الناطق باسم الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة لن تدفع أى مبالغ للحكومة الايرانية وأضاف " أن قرار محكمة العدل الدولية يسمح للولايات المتحدة أن تدفع طوعا تعويضات لأسر الضحايا الايرانيين" (٢/٢٣) .

II- Book Reviews:

III- Seminar:

The Prospects for the Egypt's Trade and the New Mediterranean Policy of the European Union
Rasha Abd El-Hakim - Hanan Dwedar

IV-Bibkliography:

REPORTS:

- Sharm Rl-Sheikh Summit and the Prospects for Peace and Security in the Middle East
Dr. Abd El-Aati Mohamed

- Arab Foreign Ministers and the Postponed Issues
Ahmed Youssef El-Quorai

- Syria, Israel and Peace Making Problematic
Ayman Abdel Wahab

Arabs of Israel and the Coming Israeli Elections
Badr Abd El-Aty

- Elections and the Future of the Palastine State
Abd Allah Saleh

- The Yemeni-Eriterian Dispute over Arkhabecl-Henish
Alaa Salem

- The Sixteenth Gulf Summit in Muscat\
Dr. Salah Salem

- The GCC in the Era of Giant Blocks
Dr. Hasan Bakr

- "Chirak" Balanced Policy
Nazira El-Afandi

- Bosnia: Increasing Probabilities of the Federal Union Disintegration
Emad Gad

- Turkish Elections: New Givens
Tarek Dahroug

- Afghanistan from Gihad to Civil War
Tarek Hosni Abu Sena

- The Crisis of Democratic in Bengladish
Hesham Badawi

- "Hashimoto" Government and Party Politics in Japan
Nabia El-Asfahany

- American Foreign Policy Between the Prisedency and the Congress
Moataz Salama

- Egyptian-American Partnership
Hanan El-Beialy

- German Economy Still Paying the Price of Union
Marwa Mamdouh Salem

International Economy and Environment:

- The Economic Order in a Transitional Phase: A Study in International Political Economy with Special Reference to the Arab World
Dr. Mohamed Abd El-Shafei Eisa

- Role of International Organization in Environment Protection
Dr. Mohamed El-Masalha

Military Strategy:

- Current Defence Strategy of Chin‹
Mourad Ibrahim El-Desouki

- Israeli Security Theory after the Comprehensive Settlement
Dr. Mamdouh Anis Fathy

CONFERENCES:

BOOK REVIEWS:
by: Dr. Noha El-Mikawy

PERIODICAL REVIEWS:
by: Dr. Hoda Ragheb Awad

CHRONOLOGY:
by: Abou El-Soud Ibrahim

U.N. ACTIVITIES:
by: Nadia Abdel Sayed



Chairman of the Board and General Editor :
Ibrahim Nafei

Al Siyassa al Dawlya :
- Political quarterly published by Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt.
- First issue, July 1965.

Chief Editor
Dr. Osama El Ghazali Harb

Managing Editor
Ahmed Youssef Al Karie

Editorial Consultant
Nabya Asfahany

Sub - Managing Editor
Sawsan Hussein

Editorial Assistance
Nadia Abdel Sayed

Correspondance, Subscription and Advertising Office:Al-Ahram Foundation, Al Galaa Street, Cairo
Tel. 5786022, 5786100, 5786300, 5786400, 5786500
Fax: 5786833-5786023
Telex. 92001 - 92544 Ahram UN
Annual Subscription : - Egypt 24 L. E.
- Arab and African Countries 40 $
- Other Countries 50 $

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

CONTENTS



التعاون

مجلة فصليـة فكـريـة شاملة محكَمـة تصـدر عن الشئـون الاعـلاميـة
بالأمـانـة الـعـامـة لمجلس الـتعـاون لدول الخليـج العـربيـة

رئيس التحرير
الدكتور احمد عبدالملك

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ - يناير ١٩٨٦م

- تخدم قضايـا دول المجلس واهتماماتها الاقليمية والعربيـة والانسانية بصورة عامة.
- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بهذه القضايـا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة والاعلامية.
- تشمل على بحث أو دراسة محكمة تثرى بتعليقين لباحثين متخصصين، اضافة الى الابواب الثابتة الأخرى تحت عنوان: بحـوث ـ آراء ووجهات نظر/ تقارير/ وثائق/ عرض كتـب/ يوميات مجلس التعاون/ بليوغرافيا مجلس التعاون/ احصاءات مجلس التعاون.

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين

يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : **رئيس التحرير - مجلة التعاون**

ص. ب : ٧١٥٣ - الرياض: ١١٤٦٢

هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)

فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)

صدر العدد ٢٥ من

مجلة الدراسات الفلسطينية

فصلية تعنى بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني

تصدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ـ بيروت

إقرأ في هذا العدد

الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد الجوي)

دول عربية		دول أخرى	
أفراد ٢٥ دولاراً	مؤسسات ٤٠ دولاراً	أفراد ٤٠ دولاراً	مؤسسات ٦٠ دولاراً

ترسل الطلبات إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية
شارع أنيس النصولي ـ متفرع من فردان
ص. ب: ٧١٦٤ ـ ١١
فاكس ٨١٤١٩٣ ـ هاتف ٨٦٨٣٨٧
خليوي (هاتف وفاكس): ٢٨٠٩ ـ ٤٧٨ (٢١٢) ٠٠١
بيروت ـ لبنان

أو

Institute for Palestine Studies
P.O.Box 5658 - Telex 5241
Fax 456324 - Tel. 456165
Nicosia - Cyprus

إنضم إلى عالم التميز

باقتنائك أحد بطاقات ڤيزا أو ماستركارد بنك مصر ، تحصل على المميزات التالية :

Creative Culture

تغطي مشتروااتك ونفقاتك بكل العملات .
بوليصة تأمين ضد الحوادث تصل إلى ٢٠ ألف جنيه .
عضوية منظمة IAPA العالمية التى تمنحك تخفيضات تصل إلى ٤٠ ٪ .
فى الفنادق وشركات تأجير السيارات حول العالم .
عضوية مجانية لبطاقات AT&T Calling Card .
عضوية مجانية لبطاقات Sprint FONCARD .
التمتع بخدمة الماسترفون الخاصة بالإتصالات الدولية .
عضوية مجانية لبطاقات ROYAL التى تمنح
تخفيضات فى كل منافذ سان جوڤانى .
تمكنك من الحصول على نقود ٢٤ ساعة يوميا داخل و خارج الجمهورية .
تخفيضات خاصة فى الفنادق والمطاعم والمحال التجارية .

بنك مصر







اتصل بـ ك : بطاقات بنك مصر ١٥٣ شارع محمد فريد - برج بنك مصر

المصرف الإسلامى الدولى

للاستثمار والتنمية

٨٠٪ تملكه بنوك القطاع العام

(الأهلى - مصر - القاهرة - الإسكندرية)

يصدر : شهادات الإيداع الإسلامية

بالجنيه المصرى بأعلى عائد شهرى فى السوق المصرفية بالدولار الأمريكى ٥,٥٪ سنويا

تصرف كل ثلاثة شهور « تحت الحساب »

الفرع والمركز الرئيسى
ميدان المساحة / الدقى
ت: ٣٤٨٩٩٨٠

مصر الجديدة
ميدان سانت فاتيما
ت: ٢٤٩٧٤٤٢

معروف
شارع عبدالخالق ثروت
ت: ٥٧٥٧١٢٢

الساحل
١٣٣٥ كورنيش روض الفرج
ت: ٦٥٤١٦٤

الإسكندرية
الأزاريطه أمام كلية الطب
ت: ٤٨٣٩٢٠٤

طنطا
شارع عمر بن عبدالعزيز
ت: ٣١٤٥٣٤

المنصورة
شارع المديرية
ت : ٣٢٨٥٤٢

المنيا
شارع الجمهورية
ت : ٣٢٣٤٧٩

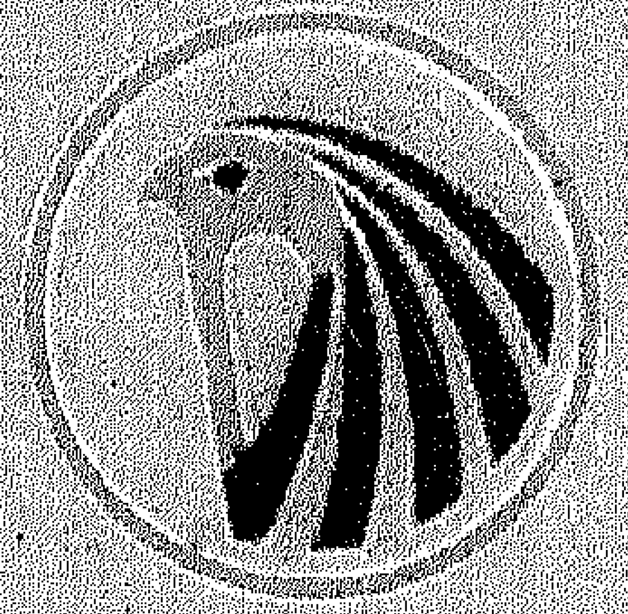
ويقوم بكافة الخدمات المصرفية طبقا للشريعة الإسلامية عن طريق فروعه يقدم لمراسلينا بالدول العربية : وهم

* السعودية : بنك القاهرة السعودى
* الكويت : بيت التمويل الكويتى
* دبى وأبوظبى : بنك دبى الإسلامى . بنك القاهرة
* قطر : مصرف قطر الإسلامى
* البحرين : بنك البحرين الإسلامى
* الأردن : البنك الإسلامى الأردنى
* الشارقة : فروع بنك القاهرة

لفتح حسابك الجارى وإجراء التحويلات يقوم المراسلون بتلبيه طلباتكم

لاستيفاء المستندات وموافقتنا بها

لاربا ولاريبة حلالاً طيباً



مصر للطيران



إلى أسبانيا

٤ رحلات أسبوعياً

القاهرة / مدريد

السبت والثلاثاء

الاقلاع الساعة ٩,٤٥ صباحاً





القاهرة / برشلونة

الأثنين الجمعة

الاقلاع الساعة ١,٤٥ ظهراً

مصر للطيران

سماء بلا حدود

AL-SIASSA AL-DAWLYA

124

April 1996

السياسة الدولية

- الأصولية الاسلامية ونظرية الدومينو

كارلا كونينجهام - د. حسن عبدالله جوهر

- الخليج العربى فى عالم متغير

د. سعد ناجى جواد - د. منعم صاحى العمار

- نحو إطار لدراسة المفاوضات الدولية

د. محمد بدرالدين مصطفى

- السلام فى الشرق الأوسط على مفارق طرق

(ملف العدد) اشراف د. إسامة الغزالى حرب

- القمة العربية وإعادة ترتيب البيت العربى

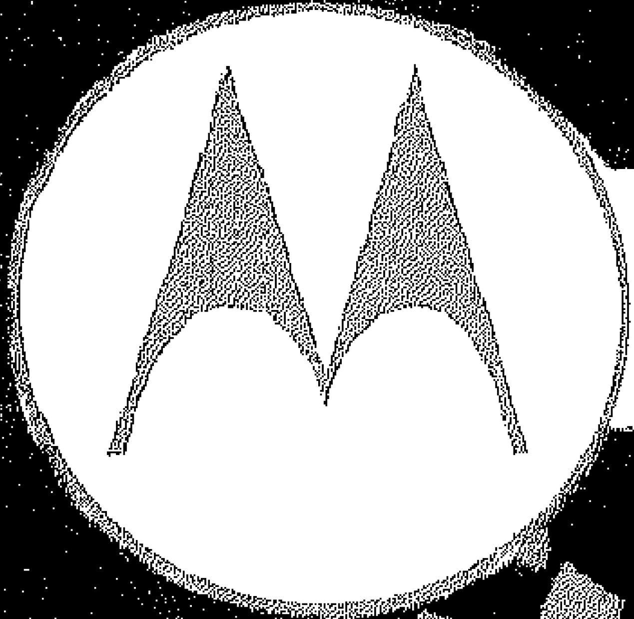
احمد يوسف القرعى

- روسيا فى انتظار الرئيس الجديد

نبية الاصفهانى

١٢٥

يوليو ١٩٩٦



MOTOROLA

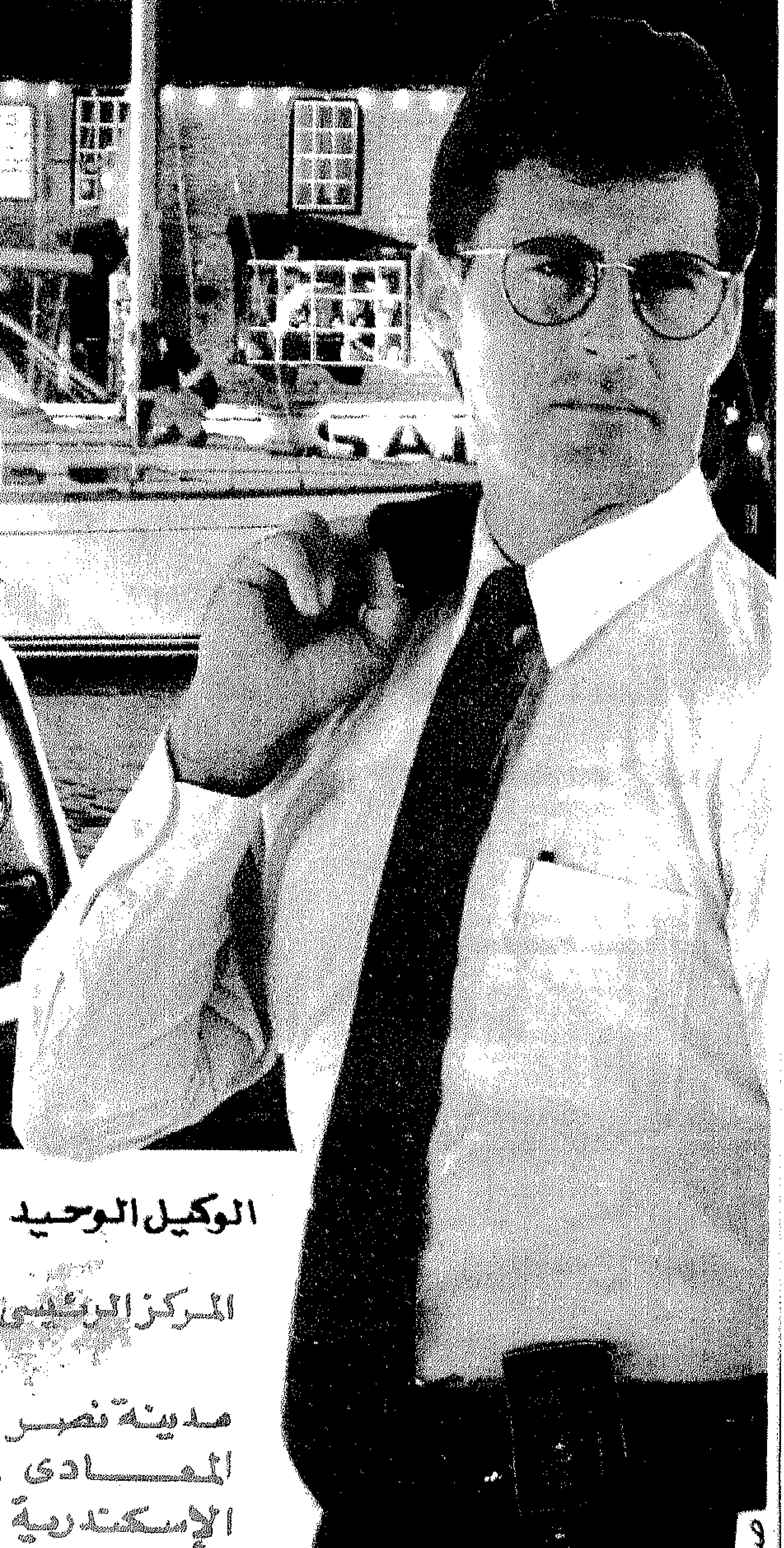
استمتع بأجازتك مع موتورولا

رسائلك تصلك أينما كنت

الإسماعيلية الغردقة شرم الشيخ







الوكيل الوحيد : سيستل SYSTEL

المركز الرئيسي : ٢٠ شارع شفيق منصور - الزمالك

ت ٣٤١١٨٠٠ - ٣٤١٢٨٠٠ فاكس : ٣٤١٣٨٠٠

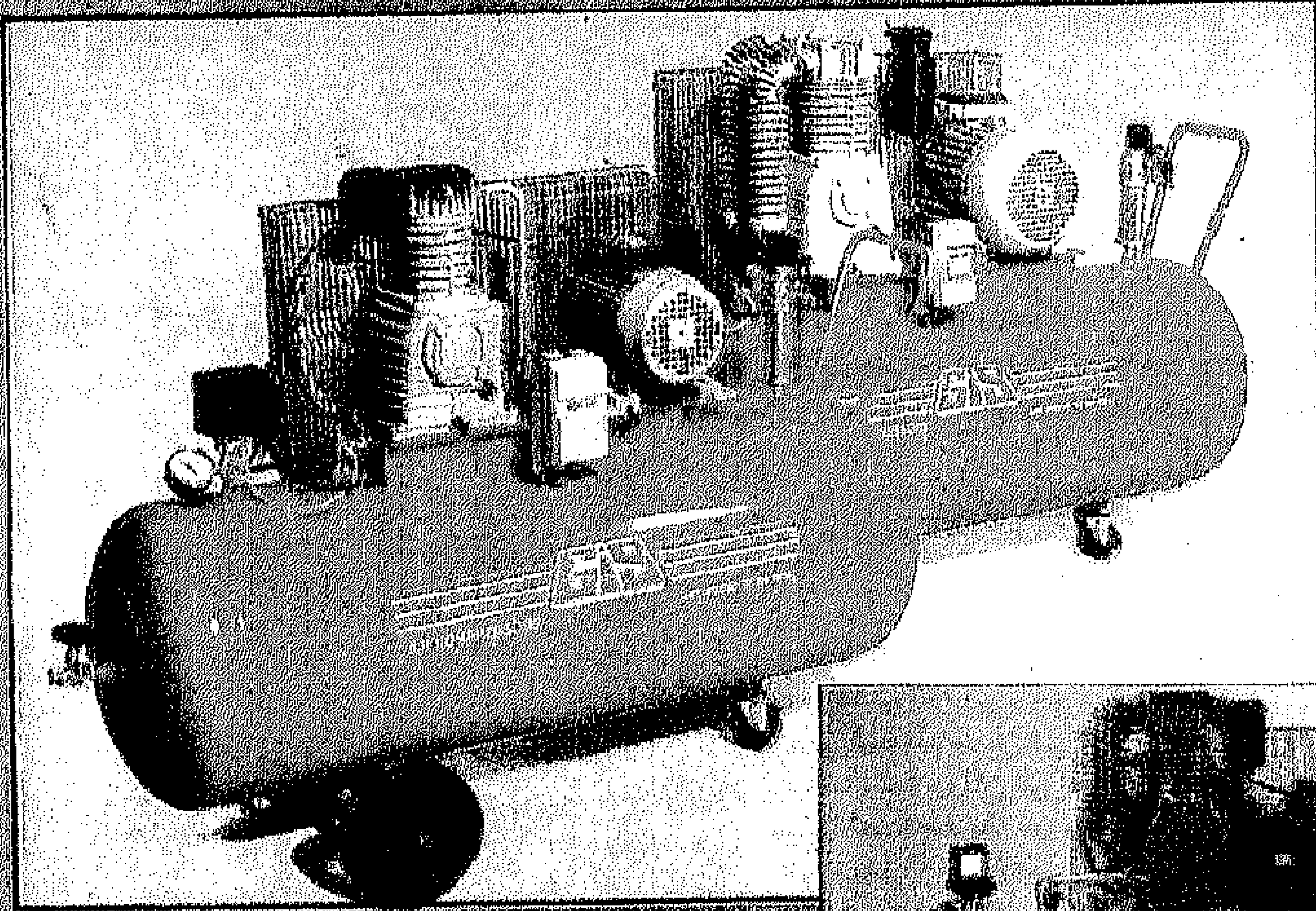
مدينة نصر : ت ٢٧٢٤٨٥٥ فاكس : ٢٧٤٢٧٩٣

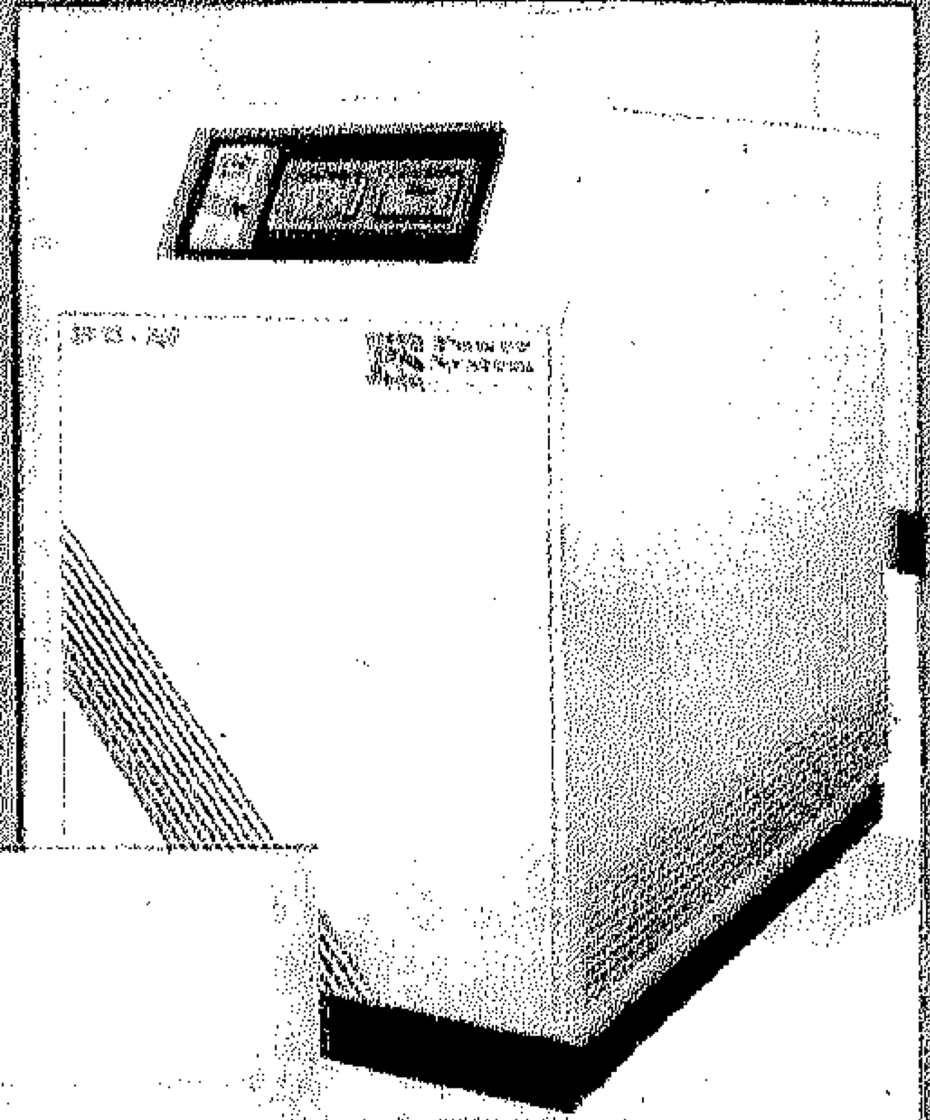
المعادى : ت ٥١٧١٢١٨ فاكس : ٥١٧١٢١٩

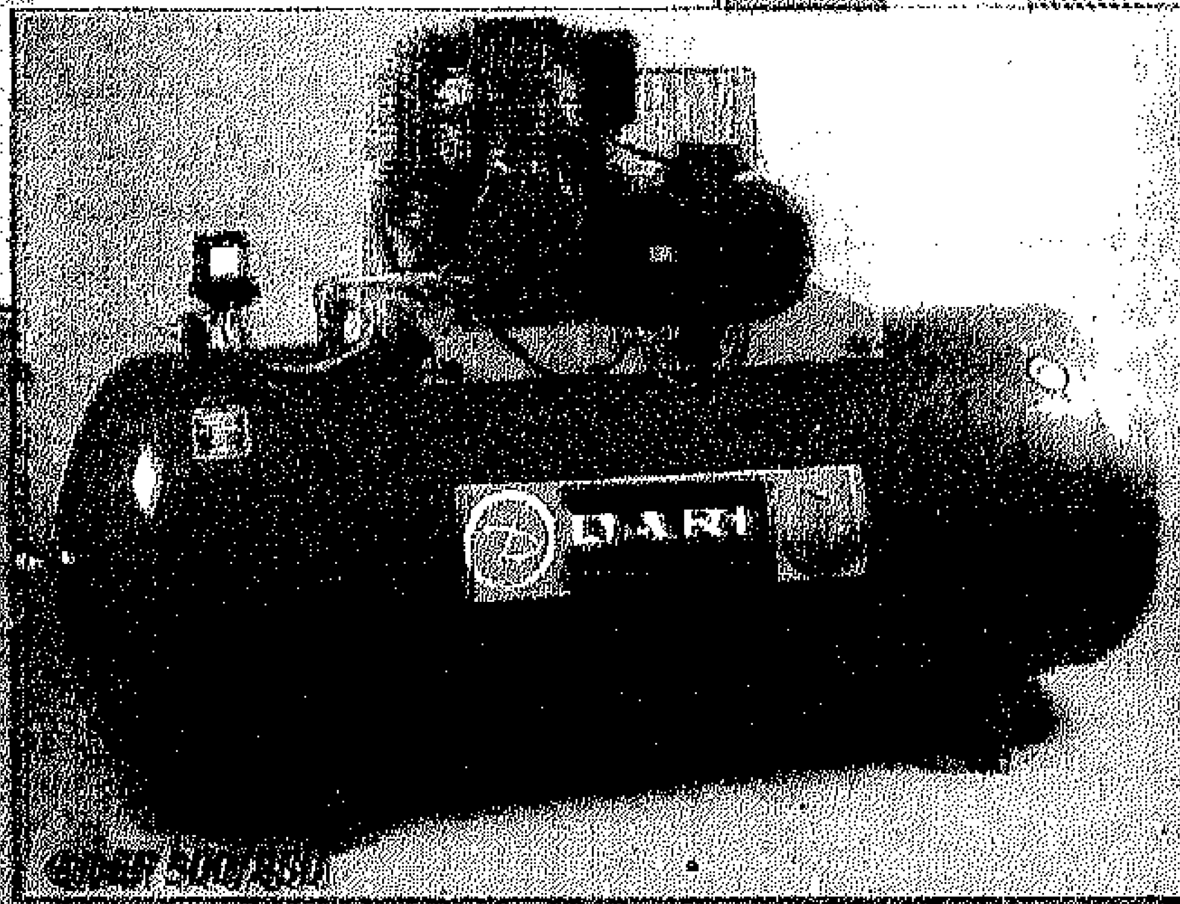
الإسكندرية : ت ٨٥٧٤٢٧(٠٣) فاكس : ٥٤١١٣٠٦(٠٣)

دار السلام للتجارة والتوريدات

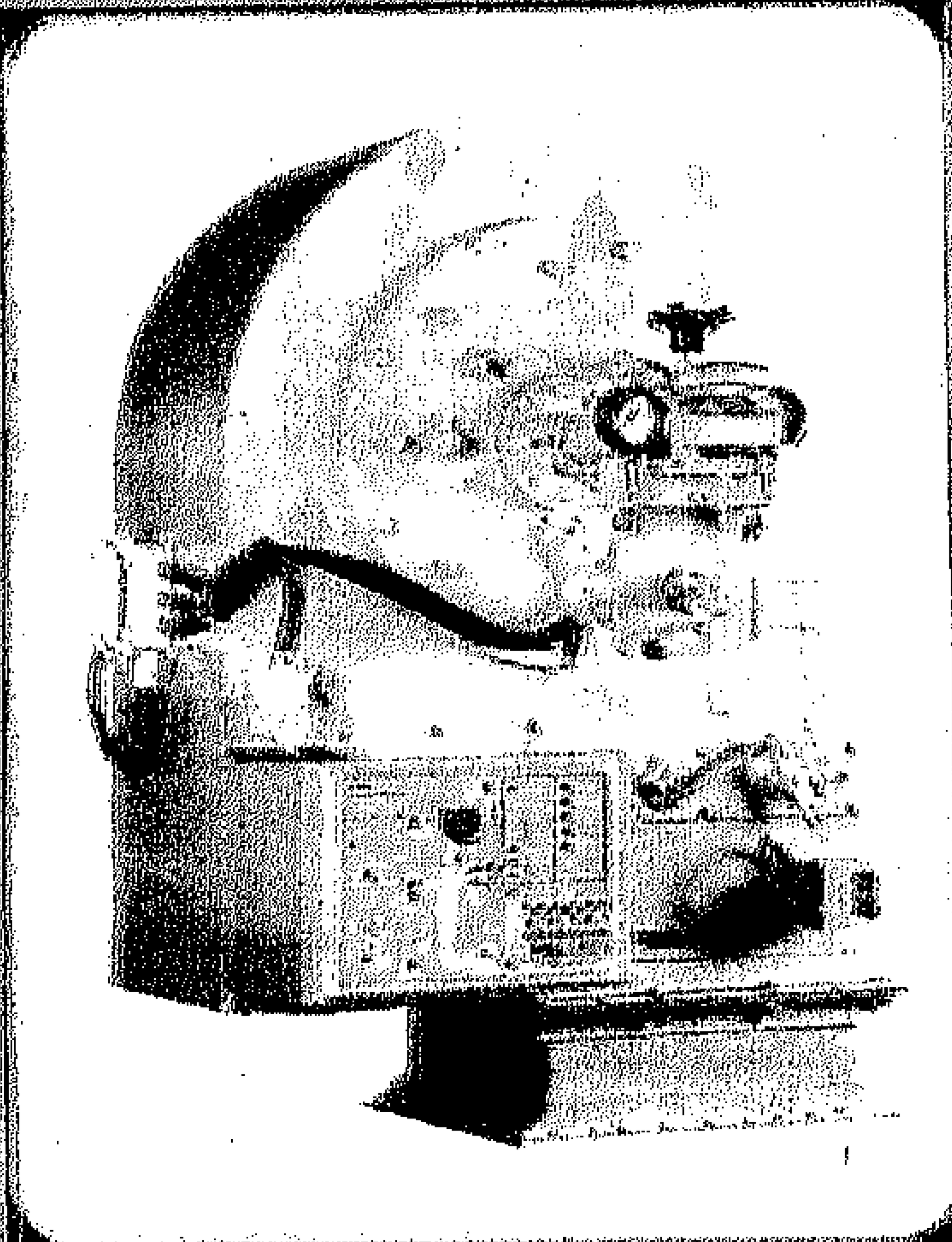
المهندس / رمضان على عبد القادر

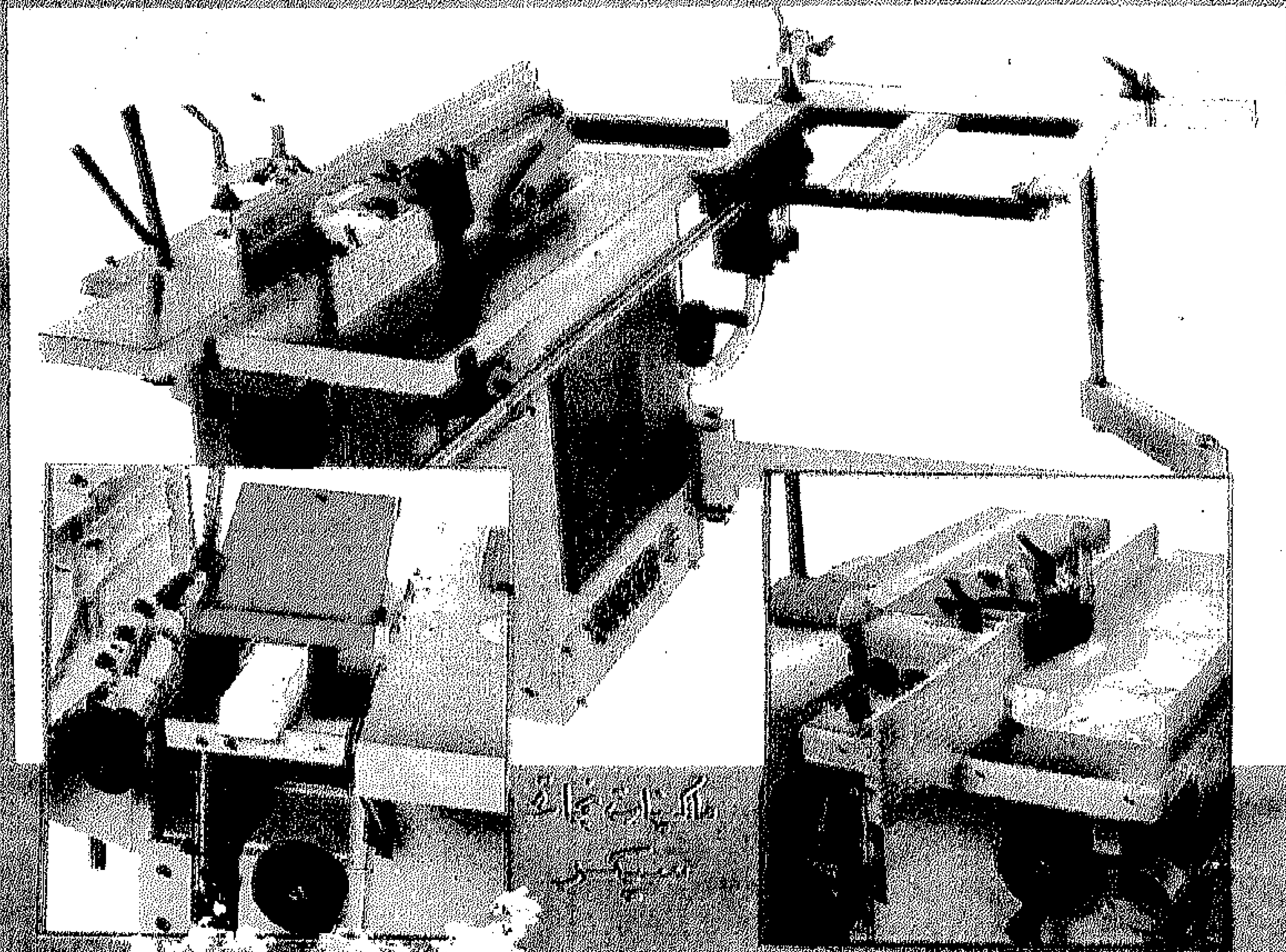






تفضلوا
بزيارتنا
بفروعنا الدائمة



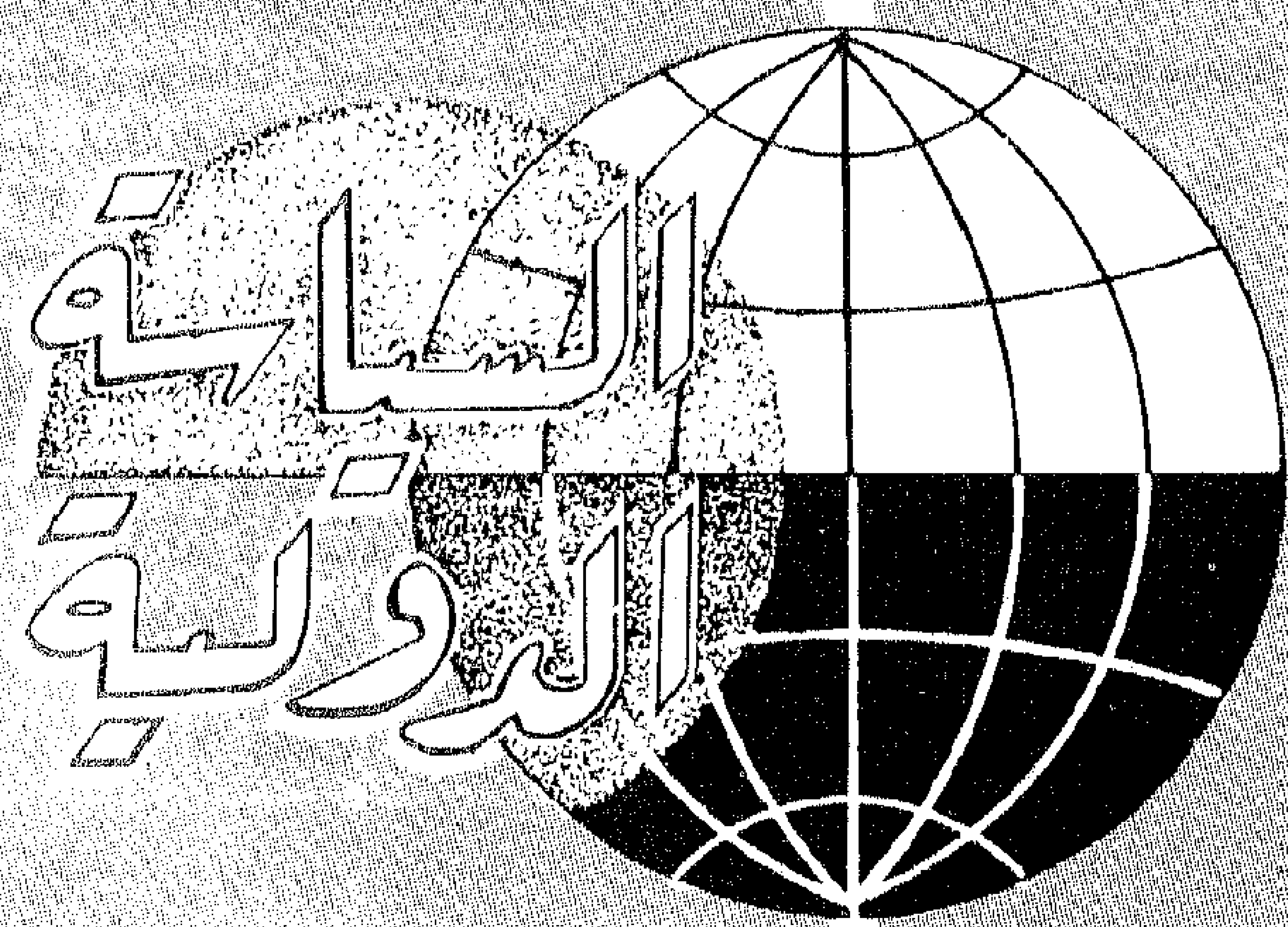


جميع المعروضات بضاعة حاضرة
والتسليم فوراً
تسهيلات فى السداد للتجارة جملة ومشروعات الشباب
مراكز صيانة متخصصة / عمالة مدربة بالخارج

القاهرة ... تليفون : ٧٦١٧٦٨
... ش الجمهورية / ... تليفون : ٩٢١١١٢
... : ٨٦ ش الغرفة التجارية / المنشية ت ... فاكس : ٨٠٠١٤١

الأهرام





السنة الثانية والثلاثون

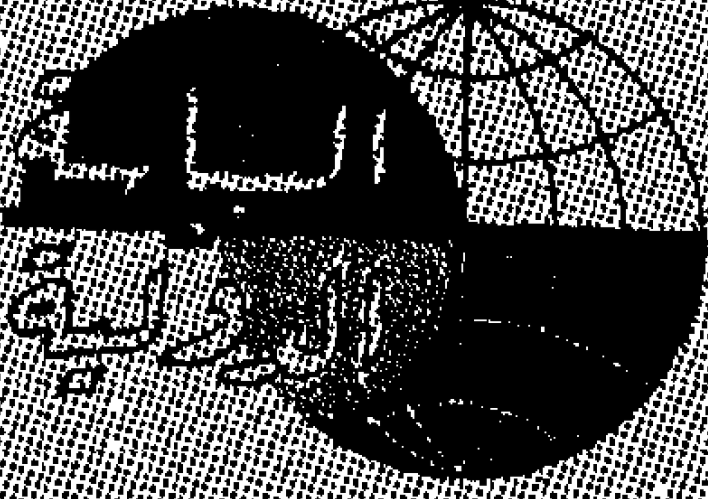
العدد (١٢٥)

يوليو ١٩٩٦

الأهرام

رئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير:

إبراهيم نافع



أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)

د. بطرس بطرس غالى

السياسة الدولية

☐ دورية علمية محكمة تصدر عن مؤسسة الاهرام أوائل يناير ، أبريل ، يوليو ، أكتوبر

☐ صدر العدد الأول فى أول يوليو ١٩٦٥

☐ تقديم الموضوعات للنشر :

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها.
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم .
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية .

☐ المراسلات :

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة- مجلة السياسة الدولية - الدور الثانى عشر بالمبنى الجديد

تليفون ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام : ٥٧٨٦١٠٠ ، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠

فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣ تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦ - TELEX : 2-185 - 92544

☐ سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ٦ جنيهات .
- سوريا ١٥٠ ليرة، لبنان ٥٠٠٠ ليرة ، الأردن ٢,٧٥٠ دينار ، الكويت ٢ دينار ، السعودية ٢٥ ريالا ، تونس ٦,٠٠ دينارات ، المغرب ٥٥ درهماً البحرين ٢,٥ دينار ، قطر ٢٥ ريالاً ، دبى ٢٥ درهماً ، أبو ظبى ٢٥ درهماً ، مسقط ٢,٥ ريال ، غزة / القدس / الضفة ٣,٥٠ دولار ، الجمهورية اليمنية ٤٠٠ ريال ، لندن ٦.٠٠ جك ، الولايات المتحدة ١٥ دولاراً

☐ الاشتراكات السنوية :

داخل مصر ٢٤ جنيها مصريا. فى الدول العربية واتحاد البريد العربى والافريقى ٤٠ دولارا امريكيا. فى باقى دول العالم ٥٠ دولارا امريكيا وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة .

☐ الإعلانات :

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام (تليفون داخلى : ٥٦٤٩) دكتور محسن عبد الخالق

كيفية الحصول على أعداد المجلة أو المواد المنشورة

تم تسجيل أعداد السياسة الدولية على مصغرات فيلمية (الميكروفيلم والميكروفيش) كوعاء متطور يواكب ما استحدث من استخدام للتقنيات الحديثة فى مجال حفظ واسترجاع المعلومات.

ويتاح الآن المجموعة الكاملة لأعداد السياسة الدولية على الميكروفيش بسعر ثابت ١٥٠ جم للسنة الواحدة كما تتاح للنسخ الورقية بسعر ... جنيها للسنة الواحدة. وقد قام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم أيضا بإعداد نظام للاسترجاع الموضوعى من أعداد مجلة السياسة الدولية يمكن من خلاله إعداد ملفات موضوعية مستخرجة من المواد المنشورة بالمجلة سواء من كافة الأعداد أو لفترة زمنية محددة. وذلك نظير أجور رمزية خدمة للبحث العلمى وتيسيرا على الدارسين والباحثين. والأمل أن مثل هذا العمل سوف يوفر كثيرا من جهد ووقت القراء.

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ الدكتور أحمد السعيد مدير عام مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم شارع الجلاء القاهرة ت : ٥٧٨٦٠٠٠ - ٥٧٨٦١٠٠ تلكس UN ٩٣٣٤٦ / ٩٢٠٠٢

المحتويات

الافتتاحية :

الدراسات :

ملف العدد: السلام فى الشرق الأوسط على مفارق طرق :إشراف د. أسامة الغزالى حرب
إعداد وتحرير : أنور الهوارى

التقارير :

☐ فى الاقتصاد الدولى :

☐ فى الاستراتيجية العسكرية : مستقبل المناطق الخالية من الأسلحة النووية

الافتتاحية

" قمة التآلف والتضامن والسلام " !

قبل أسبوع بالضبط من موعد صدور هذا العدد من "السياسة الدولية" أى فى ٢٢ و ٢٣ يونيو ١٩٩٦، عقد بالقاهرة مؤتمر القمة العربى الذى أطلق عليه "قمة التآلف والتضامن والسلام" ! ومع أن السبب المباشر وراء عقد هذه القمة كان هو تولى بنيامين نيتانياهو زعيم الليكود رئاسة الوزارة الاسرائيلية ، وما انطوى عليه ذلك من تهديد لمسيرة السلام العربى الاسرائيلى ، إلا أن هذا لا ينفى أن عقد القمة جاء أيضا استجابة لمطلب عربى ملح لتجاوز التناقضات والخلافات العربية التى تفاقمت منذ أزمة الغزو العراقى للكويت . ولم يكن غريبا أن حظى المؤتمر باهتمام عالمى ملحوظ ، فالقلق الذى تولد عن وصول نيتانياهو للحكم ، لم يكن مقصورا على العرب فقط ، ولكنه ساد أغلبية الدول الحريصة على استمرار مسيرة السلام ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية . كذلك فإن تجمع ٢١ بلدا عربيا (مثل ١٤ منهم الرؤساء والملوك) لأول مرة منذ عام ١٩٩٠ كان بحد ذاته حدثا هاما .

والواقع أن عقد القمة العربية ، وقبلها فوز نيتانياهو على شيمون بيريز ، إنما جاء فى سياق منعطف حاسم تمر به عملية التسوية السلمية للصراع العربى الاسرائيلى ، منعطف يشهد التفاوض على أصعب أجزاء تلك التسوية ، أى : استكمال التسوية الفلسطينية - الاسرائيلية ، بقضاياها الشائكة (إقامة الدولة الفلسطينية - القدس - المستوطنات - اللاجئون) ، وانجاز التسوية على المسارين السورى (الانسحاب من الجولان) واللبنانى (الانسحاب من جنوب لبنان) . ولعل ذلك - تحديدا - هو ما حدا بنا فى (السياسة الدولية) أن نفرد ملف هذا العدد لمعالجة "السلام العربى الاسرائيلى على مفارق الطرق" !

إن دقة وحساسية تلك المرحلة هى ما أضفت الأهمية الكبيرة على فوز نيتانياهو، مثلما أسهمت فى إلقاء الضوء المكثف على القمة العربية . وفى حين أبدى كثير من المراقبين تخوفهم غداة الدعوة لعقد القمة العربية من أن تتعثر تحت وطأة الخلافات العربية ، أو أن تؤدى الى تعقيد عملية السلام .. إلا أن مسار القمة ، وأعمالها ، والبيان الذى صدر عنها ، بدد تلك المخاوف .

لقد جاءت القمة فى توقيتها المناسب ، سواء بالنسبة لعملية السلام ، أو لم الشمل العربى . ففى الوقت الذى وصل فيه الى الحكم فى اسرائيل من يعلن أنه : لا إنسحاب من الجولان ، ولا دولة فلسطينية ، ولا تنازل عن القدس كعاصمة موحدة لإسرائيل ، فضلا عن الإصرار على تكثيف النشاط الاستيطانى فى الأرض الفلسطينية .. كان لابد أن يتبلور موقف عربى : سريع ، وواضح ، وقوى . ولاشك أن ذلك كان هو الدافع المباشر الذى دعا الرئيس مبارك الى أن يدعو (بالاتفاق مع الملك فهد والرئيس الأسد) لعقد القمة العربية الشاملة .

وهكذا عقدت القمة فى ظل تغطية إعلامية دولية ربما لم تحظ بها قمة عربية سابقة ، عكست ترقب العالم كله لأعمالها ونتائجها . ويمكننا أن نقول الآن بثقة ، بعد أن اصدرت القمة بيانها ، وبعد أن وردت ردود الأفعال الاقليمية والدولية إزاءها أن تلك القمة مثلت انجازا عربيا ، ونجاحا مصريا ، وسجلت رصيدا مشرفا للرئيس حسنى مبارك وقدرته على قيادة وتوجيه المؤتمر بالإيقاع المناسب وفى الاتجاه الصحيح .

ففى مواجهة الموقف المعلن لرئيس الوزراء الاسرائيلى الجديد أعاد مؤتمر القمة العربى التأكيد على مقومات السلام "الشامل والعادل" كما يراه الجانب العربى ، أى: الإنسحاب الإسرائيلى من كافة الأراضى العربية (الجولان وجنوب لبنان) وكذلك القدس العربية ، وتمكين الشعب الفلسطينى من مزاولة حق تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ، ورفض النشاط الاستيطانى فى الأرض المحتلة وتسوية مشكلة اللاجئين . وفوق ذلك ، فقد أكد المؤتمر على مساندة الشعب الفلسطينى واللبنانى فى مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية ، وعلى الدعوة الى انضمام اسرائيل لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، والى انشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط . وربما كان أهم ما جاء فى بيان المؤتمر ، هو

الفقرة القائلة : "يؤكد القادة العرب أن أى إخلال من جانب إسرائيل بهذه المبادىء والأسس (أى مبادىء وأسس التسوية السلمية التى سبق الاتفاق عليها ، خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام) **التى قامت عليها عملية السلام ، أو تراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التى تم التوصل اليها فى اطار هذه المسيرة ، أو المماطلة فى تنفيذها ، من شأنه أن يؤدى الى انتكاس عملية السلام ، بكل ما يحمله ذلك من مخاطر وتداعيات ، تعود بالمنطقة الى دوامة التوتر ، ويضطر الدول العربية كافة الى إعادة النظر فى الخطوات المتخذة تجاه اسرائيل فى إطار عملية السلام ، الأمر الذى تتحمل الحكومة الاسرائيلية وحدها المسئولية الكاملة عنه" .**

لقد قدم المؤتمر من خلال ذلك البيان رسالة متوازنة ، وقوية ، وواضحة، الى القيادة الاسرائيلية الجديدة ، تعبر عن موقف موحد ومبادر ، وتستند بوضوح الى الشرعية الدولية ، وتتجنب التهديد والتطرف والمبالغة !

ومن ناحية أخرى ، فقد أعاد المؤتمر – من خلال البيان – التأكيد على ما أسماه "المرتكزات الأساسية للنظام العربى " ، أى : احترام السيادة والاستقلال الإقليمى لكل دولة ، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وتسوية المشاكل الثنائية بالطرق السلمية ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتعاون الاقتصادى العربى ، وتعزيز دور الجامعة العربية .

وفى هذا الاطار العام دعم المؤتمر – وبشكل متوازن – البحرين والامارات فى نزاعهما مع ايران ، وعبر عن القلق العربى إزاء الاتفاق الاستراتيجى التركى الاسرائيلى ، وشدد على وحدة العراق ورفع المعاناة عن شعبه فى الوقت الذى طالب فيه الحكومة العراقية بتنفيذ القرارات الدولية ، وإعادة الأسرى الكويتيين . ورحب المؤتمر بالاتفاق بين اليمن وأريتريا ، ودعا الى التعامل العادل مع ليبيا فى قضية لوكيربى، وأعرب عن القلق العربى إزاء الأوضاع المتردية والتفكك فى الصومال . وأخيرا ، أدان المؤتمر الارهاب بكل أشكاله ، داعيا الى عقد مؤتمر دولى شامل لمعالجته .

وبهذا الحصاد نستطيع القول أن المؤتمر ، فضلا عما صدر عنه من رسالة واضحة ، فى توقيت ملائم تماما ، الى اسرائيل ، فإنه نجح فى أن يوضح للعالم ، مدى وعمق الالتزام العربى بالسلام ، ثم أنه أعطى الأمل فى عودة "التضامن العربى" الذى طال غيابه . وأخيرا فإن قمة القاهرة أكدت مرة أخرى ، احدى الحقائق الثابتة فى النظام العربى الراهن منذ مولده قبل نصف قرن ، وهى الدور المحورى الذى تلعبه مصر فى تكوين وتسيير هذا النظام .تلك حقيقة وجدت من منذ منتصف الأربعينات ، وجسدتها مصر تحت حكم عبد الناصر ثم حكم السادات وتؤكدها اليوم باقتدار تحت حكم حسنى مبارك .

د . أسامة الغزالى حرب

دراسة

الأصولية الاسلامية ونظرية الدومينو

قراءة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

كارلا كونينجهام

قسم العلوم السياسية
جامعة نيويورك، بافالو

د. حسن عبد الله جوهر

قسم العلوم السياسية
جامعة الكويت

تركزت أنظار الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب الباردة على الأحداث المتلاحقة في منطقة الشرق الأوسط نظراً للأهمية الإقتصادية والإستراتيجية المتعاظمة لهذه المنطقة. وينصب هذا الإهتمام بالتحديد على البروز الظاهر للحركة الإسلامية ليس فقط على مستوى إقليم الشرق الأوسط، ولكن عبر جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وشمال أفريقيا أيضاً. وتحاول هذه الدراسة تحليل السياسة الخارجية الأمريكية فيما يتعلق ببروز الإسلام كقوة سياسية معارضة في معظم مناطق العالم الإسلامي. وسوف تتركز الدراسة على بحث وتحليل التساؤلات الرئيسية التالية:

١- هل تنطلق معتقدات صناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة في أسس تعاملها مع حركات الإسلام السياسي من قواعد نظرية الدومينو Domino Theory ؟

٢- إذا إعتبرنا الإجابة على السؤال السابق إيجابية فما هي القدرة التفسيرية والإستقرائية لنظرية الدومينو على توجيه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي؟

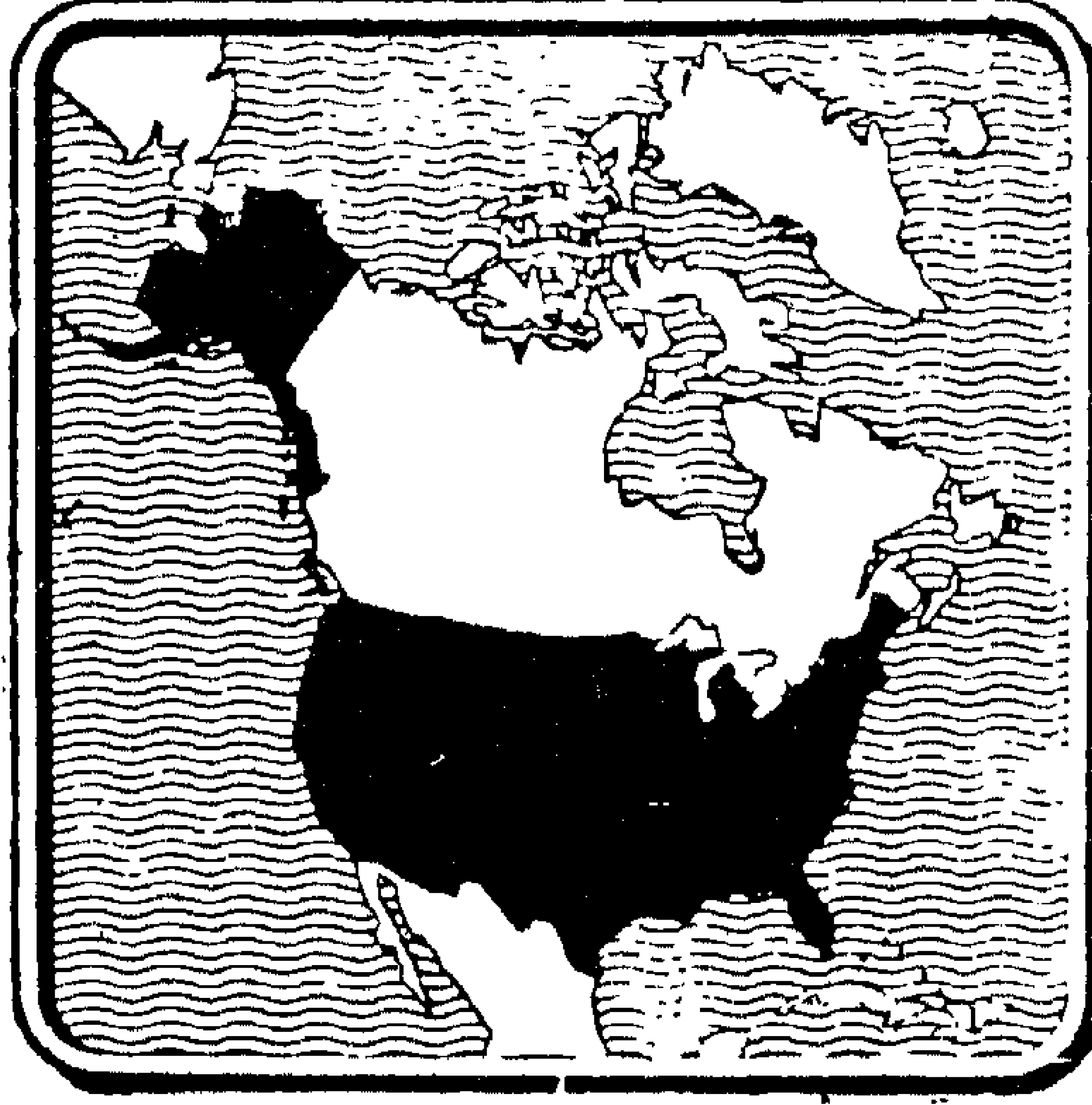
٣- هل تعتبر هذه النظرية مناسبة للسياسة الخارجية الأمريكية لتطبيقها في التعامل مع الإسلام السياسي بغض النظر عن كونها سياسة عملية وناجحة في هذا الخصوص؟(١)

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول نظرية الدومينو Domino Theory أنظر :

Ross Gregory, "The Domino Theory," in Alexander Deconde, ed., Encyclopedia of American Foreign Policy 1 (New York: Charles Scribners and sons, 1978): 275-281; Robert Jervis and Jack Snyder, eds. Dominos and Bandwagons: Strategic Beliefs and Great Power Competition in the Eurasian Rimland. New York, Oxford University Press. 1991; Douglas J. Macdonald, "Falling Dominoes and System Dynamics: A Risk Aversion Perspective", Security Studies, 3, no. 2 (Winter 1993/94): 225-258; Jerome Slater, "The Domino Theory and International Politics: The Case of Vietnam". Security Studies 3, no 2 (Winter 1993/94): 186-224; Jerome Slater, "Dominos in Central America". International Security 12, no. 2 (Fall 1987): 105- 134.

وقد استخدم الإطار المنهجي لكل من جيروم سلاتر Jerome Slater وروبرت جيرفيس Robert Jervis وجاك سنايدر Jack Snyder من أجل القيام بتحليل دقيق وتصنيفي في هذه الدراسة.



وهناك نقطتان أساسيتان بخصوص هذا التحليل يجب التأكيد عليهما فى بداية البحث. تتعلق النقطة الأولى ببعض خصائص نظرية الدومينو بإعتبارها المنطق المفسّر للسياسة الخارجية الأمريكية أثناء فترة الحرب الباردة، بينما تختص النقطة الثانية بضرورة مفهوم "الإسلام السياسى"

فمن جهة، قد لا تكون نظرية الدومينو بمثابة الإقتراب الوحيد الذى إستخدمه صناع السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة فى صياغة وتوجيه علاقاتهم الدولية ولكننا لانشك أبداً بأن هذه النظرية قد طبّقت فى مواضع مختلفة خلال فترة الحرب الباردة (٢)، وإن كان ذلك التطبيق خاطئاً كخيار سياسى أو من حيث الإفتراضات التى بنيت على أساسها هذه السياسة أو النتائج التى تمخضت عنها. وإذا كانت نظرية الدومينو تمثل أحد المسارات النظرية فى عهد الحرب الباردة، فمن المحتمل جداً أن تظهر من جديد

(٢) لعل مشكلتى كوريا وفيتنام من أكثر الحالات إقناعاً على تطبيق منطق الدومينو من قبل صناع السياسة الخارجية الأمريكية. ولكن هناك أيضاً بعض التطبيقات الاخرى لهذه النظرية فى أمريكا المركزية، أنظر مثلاً:

Slater, 1987; Douglas J. Macdonald, "The Truman Administration and Global Responsibillties: The Birth of the Falling Domino Principle; "in Dominoes and Bandwagons, 112.

كما يمكن إرجاع جذور هذه النظرية فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية إلى عهد إدارة الرئيس ترومان Truman وذلك لمواجهة الحقائق المعقدة للمجتمع الدولى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. كما أثبت ماكدونالد Macdonald بأن مبادىء الدومينو قد استخدمت من قبل صناع القرار فى واشنطن فى مواجهة الأحداث فى أوروبا الشرقية (تشيكوسلوفاكيا)، وفى أوروبا الغربية (فرنسا وإيطاليا)، وفى الشرق الأوسط (اليونان وإيران)، وفى آسيا (بعد منتصف عام ١٩٤٩، والصين وجنوب شرق آسيا)، أنظر:

Macdonald, "The Truman Administration", 132.

كما أنه من المهم جداً التمييز بين تطبيق الدومينو ومدى ملاءمتها للحالات التى طبقت فيها، أنظر مثلاً تحليل Jerome Slater الخاص بتطبيقات نظرية الدومينو على الحالة الفيتنامية والخاصة بأمريكا المركزية، أنظر كذلك:

Nancy Kanwisher, "Cognitive Heuristics and American Security". Journal of Conflict Resolution 3, no. 4 (December 1989): 663- 665.

كإستراتيجية لمواجهة الإسلام السياسى فى ظل النظام العالمى الجديد. وبالنتيجة، فمن المرجح أن تقود سياسة لعبة الدومينو هذه إلى نفس الأخطاء التى وقعت فيها تطبيقات السياسة الخارجية الأمريكية إبأن الحرب الباردة.

ومن جهة أخرى، فقد تم إختيار مصطلح "الإسلام السياسى" لوصف الظواهر التى يشار إليها بمسميات مختلفة من قبيل "الأصولية الإسلامية" "Islamic Fundamentalism" و"التأسلم Islamism" و"الأصولية الإسلامية المتطرفة Radical Islamic Fundamentalism" وغيرها من لمسميات المشابهة.(٣) وفى حين أنه من المعروف أن الإسلام والسياسة لم يكونا أبداً منفصلين بشكل حقيقى، فأن مسمى "الإسلام السياسى" الوارد فى هذه الدراسة يقصد به تلك الحركات التى تحمل فى أهدافها وطموحاتها إقامة الدولة الإسلامية بغض النظر عن الإختلافات الكامنة بينها ليس فقط على الصعيد الإقليمى وإنما على صعيد الدولة الواحدة أيضاً. فهذه الحركات الإسلامية ليست متناغمة أو متفقة تماماً فيما بينها.(٤) بل تتخللها إجتهادات متباينة تتراوح ما بين الإعتدال والتطرف سواءً على مستوى متبنياتها الفكرية والنظرية أو فيما يخص برامجها العملية على الساحة السياسية.(٥)

وسوف يتم تسليط الضوء على مدى تغلغل نظرية الدومينو إلى عقلية صانع القرار الأمريكى على الرغم من قناعتنا بعدم وجود تطبيق قوى ودائم لقواعد هذه النظرية أو إعتبارها المنهج الوحيد فى السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذا المنطلق، سوف تبدأ الدراسة بإختبار تصورات صناع القرار الخارجى فى الولايات المتحدة وإثبات قيامهم بالإستفادة من منطق الدومينو رغم أن مثل هذا البرهان قد لا يكون شاملاً أو كافياً بسبب الإختلاف الواضح بين التصريحات الرسمية وتلك التى تصدر فى وسائل الإعلام عن مصادر حكومية لا تسمى نفسها بخصوص الإسلام السياسى. وبناءً على هذا البرهان الأولى على إستخدام وتطبيق نظرية الدومينو تجاه الإسلام السياسى، فأن هذا البحث سوف يتحقّق من مدى إستيفاء هذا المفهوم لشروط تطبيق النظرية بشكل سليم. وبينما تبدو هناك عدة أوجه لمصداقية نظرية الدومينو فى تفسير ظواهر الإسلام السياسى، إلاّ أن رأينا النهائى يستند على أن احتمالات التغيير السياسى فى المناطق الإسلامية تعود بشكل مباشر إلى الخيارات والبرامج السياسية لكل من الحكومات المحلية فى هذه المناطق من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى. وبتعبير آخر، فأن سقوط مجموعة من الدول فى دائرة الإسلام السياسى لا يعنى بالضرورة أنها كانت مرتبطة ببعضها البعض، بل كنتيجة مباشرة للفساد والإضطهاد الذى يقوم به هذه الأنظمة الحاكمة فيها وكذلك بسبب السياسة الأمريكية الخارجية المضللة فى هذا الشأن.

١- تصورات صناع السياسة الأمريكية :

هناك أدلة متنوعة على قيام الولايات المتحدة بتطبيق سياسة الإحتواء Containment ومنطق الدومينو على مجريات الأحداث السياسية فى العالم الإسلامى بدءاً بمنطقة الشرق الأوسط، ومروراً بشمال أفريقيا وآسيا الوسطى وانتهاءً بأندونيسيا.(٦) ولكنه من غير الواضح من هم الخصوم الذين يجب أن تواجههم هذه النظريات. ففى

---

(٣) تم اختيار "الأصولية الإسلامية "Islamic Fundamentalism" كعنوان لهذه الدراسة لانه المصطلح المستخدم من قبل صناع السياسة الأمريكية وحلفائهم من دول المنطقة عندما يشيرون إلى هذه الظاهرة. وهناك جدل كبير حول إمكانية استخدام لفظ الأصولية Fundamentalism فى تطبيقها على الإسلام، أنظر على سبيل المثال:

Timothy Sisk, Islam and Democracy: Religion, Politics, and Power in the Middle East. (Washington, D. C.: United States Institute of Peace, 1992): 3- 7.

(4) John L. Esposito, "Islamic Movements, Democratization, and U. S. Foreign Policy". In Phebe Marr and William Lewis, eds., Riding the Tiger: The Middle East Challenge After the Cold War. (Boulder, CO: Westview, 1993): 188; Graham E. Fuller, "Islamic Fundamentalism", in Richard K. Betts, ed. Conflict After the Gulf War (New York: Macmillan, 1994): 386- 393.

(5) Paul A. Goble, "Ten Issues in Search of a Policy: America's Failed Approach to the Post- Soviet States", Current History (October 1993): 307; Mehrdad Haghayeghi, "Islam and Democratic Politics in Central Asia", World Affairs 156, no 4 (Spring 1994): 186- 198; Sami Zubaida, Islam, the People and the State. (London, New York: I. B. Tauris, 1993): 41.

(٦) من الأمثلة المتنوعة على هذه السياسة كما تناولت الصحافة:

Chicago Tribune 20/1/1992, sec. 1, P. 13; Christian Science Monitor 26/4/1993, P. 19; Los (=)

مضامين معينة، يبدو أن هناك بعض المخاوف المتعلقة بالإسلام السياسى كقوة سياسية وفكرية متنامية فى هذه المناطق. على سبيل المثال، تنقل وسائل الإعلام عن "دبلوماسى أمريكى" تصريحاً يفيد بأنه:

لو استطاع الأفغانيون والمتطرفون المسلمون السيطرة على طاجيكستان، فهذا يعنى أنهم قد وصلوا إلى الميدان الأحمر Red Square (فى قلب العاصمة الروسية موسكو)، وأن المصالح الأمريكية فى طاجيكستان ترتبط بشكل أساسى بمساعدة روسيا فى منع سقوط أولى أحجار الدومينو (طاجيكستان) حيث أن المخاطر الكامنة فى آخر هذه الأحجار (وهى كازاخستان الغنية بالنفط واحتياطات الغاز والأسلحة النووية) أمر فى غاية الأهمية.(٧)

وفى حالات أخرى لا يكون تركيز السياسة الخارجية للولايات المتحدة على الإسلام "كأيديولوجية" ولكن على الدول التى يُرى بأنها تقوم بتصدير هذا الفكر مثل إيران والسودان. فقد أعرب مسؤول فى الخارجية الأمريكية عن مخاوف إدارة الرئيس كلينتون من رغبات السودانيين والإيرانيين فى تصديرهما للثورة.(٨)

ومنذ ربيع عام ١٩٩٣، بدأت إدارة الرئيس كلينتون بانتهاج سياسة الإحتواء المزدوج Dual Containment بهدف بناء تحالفات مع أصدقائها داخل المنطقة من أجل الحد من قوة أعدائها "الراديكاليين والمتطرفين"، وبالتحديد إيران والعراق.(٩) ففيما يتعلق بالعراق، تنطوى هذه السياسة على انصياع بغداد لقرارات الأمم المتحدة الخاصة

Angeles Times 7/4/1993 sec. M, p. 1; 1/2/1993, sec. A, p. 22, and 8/8/1992, sec. A, p. 1; New (=)

York Times 1/1/1992, sec. A, p. 1, 11/7/1993, sec. A, p. 4; Wall Street Journal 16/3/1992, sec. A, p. 10; Washington Post 3/8/1992, sec. A, p. 1, 13/3/1993, sec. A, p. 14, 1/5/1994, sec. A, p. 26; and World Press Review (May 1994).

ومن المقالات العلمية التى تناولت نفس الموضوع على سبيل المثال:

John L. Esposito, "Political Islam: Beyond the Green Menace", Current History 93, no. 579 (January 1994): 19-24; Judith Miller "The Challenge of Radical Islam". Foreign Affairs 72, no. 2 (Spring 1993): 43-56; Leon Hadar, "What Green Peril". Foreign Affairs 72, no. 2 (Spring 1993): 27-56; B. A. Roberson, "Islam and Europe: An Enigms or a Myth"? Middle Esat Journal 48, no. 2 (Spring 1994): 288-308; Amin Saikal, "The West and Post - Khomeini Iran", The World Today 49, no. 10 (October 1993): 197-200; Ghassan Salame, "Islam and the West", Foreign Policy, no. 90 (Spring 1993): 22-37.

(7) New York Times, 11 July 1993.

(8) New York Times, 8 December 1994.

وأيضاً الشهادات التالية فى الكونجرس:

U. S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Developments in the Middle East March 1994: Hearing and Markup of H. Con. Res, 124 before the Subcommittee on Europe and the Middle East. 103rd Cong., 2nd sess., 1 March 1994, 38; U. S. Congress. House Committee on Foreign Affairs. Developments in the Middle East. October 1993: Hearing before the Subcommittee on Europe and the Middle East. 103rd Cong., 1st sess., 21 October 1993, 41; U. S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Developments in the Middle East July 1993: Hearing before the Subcommittee on Europe and the Middle East. 103rd Cong., 1st sess.,27 July 1993, 7-9; U. S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Developments in the Middle East: Hearing before the Subcommittee on Europe and the Near East. 102nd Cong., 2nd sess., 24 and 30 June 1992, 114.

(9) Christian Science Monitor, 4/26/1994, P. 18; Los Angeles Times, 7/4/1993; F. Gregory Gause III, "The Illogic of Dual Containment", Foreign Affairs 73, no. 2 (March/Aprill 1994): 56-66; House Hearings: March 1, 1994, 19-20; October 21, 1993, 37-38; "Symposium on Dual Containment: U. S. Policy Toward Iran Iraq" in Middle East Policy 3, no. 1 (1994): 1-26; U. S. Department of State, Dispatch 5, no 10 (March 7, 1994): 117.

سياسة الإحتواء ضد إيران ليست بالجديدة على الحكومة الأمريكية، لقد استخدمتها إدارة الرئيس بوش لإضعاف النفوذ الإيرانى فى منطقة آسيا الوسطى بعد سقوط الإتحاد السوفيتى Washington Post 3 August 1992 وبالمثل فقد استخدمت مصر سياسة (=)

بفرض العقوبات الإقتصادية إضافة إلى منع إعادة تسليحها. أما بالنسبة لإيران، فتتركز الإهتمامات الأمريكية على الرغبة الإيرانيـــة فى دعم وتصــــدير "التطرف Extremism"، وخصوصاً التطرف المتّسم بالصبغة الإسلامية.(١٠)

ولكن عندما نرجع إلى السجلات الرسمية نجد أن موقف صناع القرار الأمريكيين يتلخص بشكل واضح وثابت فى أن الإسلام بحد ذاته لا يعتبر الخصم القادم لمواجهة الولايات المتحدة، أو أنه يوجه أى تهديد لها.(١١) وبالإضافة إلى ذلك، فلا يتصدى كبار المسؤولين أو صناع السياسة الأمريكيون فى تصريحاتهم العامة لقضايا الإسلام السياسى على الإطلاق، ولكنهم يركزون جل جهدهم على مناقشة المسائل المتعلقة بالصراع العربى الإسرائيلى وأستمرار العقوبات الدولية ضد العراق وما يخص التعاون الخليجى.(١٢)

وقد كرّر إدوارد جرجيان Edward Djerejan، مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى، مراراً راى الوزير وارن كريستوفر Warn Christopher الخاص بموقف الولايات المتحدة تجاه الإسلام.(١٣) ويشمل هذا المنهج الأمريكى فى التعامل مع الإسلام على ثلاثة محاور رئيسية هى:

١- أن الإسلام ليس عدواً للولايات المتحدة

٢- معارضة الولايات المتحدة للتطرف والتعصب النابعة من مصادر دينية أو علمانية على حدٍ سواء

٣- بما أن الحكومة الأمريكية لا تستطيع فرض نموذجها السياسى فى الحكم على شكل الدول الأخرى إلا أنها ستقدم الدعم والتأييد لتلك الحكومات التى تشاركها نفس القيم والآراء.(١٤) كما أكّد نائب مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأدنى، تونى فرستاندنج Tony Ver-standing، على هذه العناصر الثلاثة للسياسة الخارجية الأمريكية، ولكنه أضاف بأن حكومة الولايات المتحدة: «قلقة من أولئك الذى قد يسلكون الطريق الديمقراطى للوصول إلى السلطة، لكى يدمروا ذلك النظام فى سبيل الإحتفاظ بالسلطة وفرض الهيمنة السياسية».(١٥) وانطلاقاً من هذا المعنى، يمكن تحديد السياسة الخارجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط فيما يتعلق بموضوع الإسلام السياسى فى نقطتين جوهريتين هما: أولاً، التأكيد على إحتواء التطرف والراديكالية وخاصة بالنسبة لكل من إيران والعراق، وثانياً، الخوف من أن التفاعل بين الإسلام والديمقراطية سوف يقود

(=) احتواء الأصولية ولكن وسائلها فى هذا الخصوص شملت التصفيات الجسدية والسجون الجماعية، أنظر:
Middle East International, no 447 (2 April 1993): 18.

(١٠) أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكى لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا السابق ادوارد جيرجيان Edward Djerejian فى تصريح له أمام اللجنة الفرعية الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس هذا الموقف الأمريكى عندما سئل عن مدى تلقى "إرهابيو التطرف الإسلامى" لمساعدات من دول أجنبية، وأجاب جيرجيان: "أننا منزعجون لما نراه من مساعدات للجماعات المتطرفة، وبخاصة الجماعات المتطرفة الإسلامية، فى الدول المجاورة من قبل السودان.... وبالتأكيد لدينا السبب للإعتقاد بحدوث ذلك، ليس فقط فى مصر، بل فى دول أخرى فى شمال أفريقيا".

U. S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Developments in the Middle East, March 1993: Hearing before the Subcommittee on Europe and the Middle East. 103rd Cong., 1st sess., 9 March 1993, 14.

(11) U. S. Department of State Dispatch 5, no. 14 (April 4, 1994): U. S. Department of State Dispatch 4, no. 21 (May 24, 1993): 377-380; U. S. Department of State Dispatch 4, no. 18 (May 3, 1993): 309-311; House Hearings: March 1, 1994, 4; July 27, 1993, 9, 38; June 24, 30, 1992, 20-21, 115-116; U. S. Congress. House. Committee on Foreign Affairs. Developments in the Middle East: Hearing before the Subcommittee on Europe and the Middle East. 103rd Cong., 2st sess., 17 March 1992, 71.

(12) U. S. Department of State Dispatch 5, no. 20 (May 16, 1994): 302-303; Dispatch (March 7, 1994): 116; Warren Christopher, "American Foreign Policy: The Strategic Priorities". Vital Speech of the Day LX, no. 6 (January 1, 1994): 165.

(13) Dispatch (May 3, 1993): 310.

(14) Dispatch (May 24, 1993): 377; House Hearing June 24, 30, 1992, 111, 114.

(15) Dispatch (April 4, 1994): 200.

إلى قيام حكومة "لكل رجل صوتٌ واحد لمرة واحدة One Man One Vote One Time".(١٦)

قد يكون الموقف الأمريكي المتشدد إزاء احتواء العنف ثابتاً ومبدئياً، إلا أن موقفها تجاه الديمقراطية يظل أقل وضوحاً بكل تأكيد. فكثيراً ما أيدت الولايات المتحدة برنامج التحول إلى الديمقراطية واعتبار هذه المسيرة ذات أهمية أعظم لمصالحها في أعقاب أفول الحرب الباردة. ولكن لا يبدو من الشواهد العملية ما يعزز مصداقية الحكومة الأمريكية في هذا الخصوص، وخصوصاً إذا نظرنا إلى ردود فعل الولايات المتحدة تجاه الأحداث السياسية في الجزائر بعد اكتساح جبهة الإنقاذ الإسلامي للإنتخابات التشريعية عام ١٩٩٢.(١٧) ويقر مستشار الأمن القومي الأمريكي، أنتوني ليك Anthony Lake، هذا التناقض الصارخ في موقف بلاده قائلاً أن «المصالح الأمريكية تتطلب منا أحيانا أن ندعم ونصادق بل حتى أن ندافع عن الحكومات غير الديمقراطية لأسباب تتعلق بالفوائد المتبادلة بيننا».(١٨) ومن المؤكد أن مثل هذا الموقف المتخاذل مع الديمقراطية ليس بالأمر الجديد في سياسة الولايات المتحدة، وتحديداً في منطقة الشرق الأوسط. ويجب على الولايات المتحدة أن تستميل وتساند تلك الحركات الأصيلة التي تفضح صور الإضطهاد من قبل حكوماتها وتدعو إلى التعددية السياسية بدلا من الإستمرار في مد يد العون لهذه الحكومات. فلماذا لا تساعد الولايات المتحدة دولاً عديدة في الشرق الأوسط في حركتها نحو الديمقراطية التي تعتبرها الإدارة الأمريكية من أولويات مبادئها؟ يبدو أن الخوف الحقيقي يكمن في نوعية التغيير المحتمل الذي ستؤول إليه الأمور في هذه الدول من خلال الديمقراطية، وبخاصة في ظل الإنتصار الإنتخابي للإسلام.(١٩) وأن هذه المخاوف هي التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه محاولات الولايات المتحدة للحفاظ على الأمر الواقع Status - Que في المنطقة على غرار الموقف الأمريكي من تنامي النفوذ السياسي للحركات اليسارية في الدول النامية إبان فترة الحرب الباردة.(٢٠) فهناك، إذاً، خوف ضمني ومبطن من بزوغ أية حكومة قائمة على أرضية إسلامية في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة في مصر. وهنا يجب بالطبع أن نحدد الأساس الذي تقوم عليه هذه المخاوف. فهل هو بكل بساطة الخوف من التطرف Extemism؟ أن الإفتراض الأساسي لهذه الدراسة يكمن في القول بأن هذه المخاوف كامنة ويمكن توضيحها من خلال نظرية الدومينو.

---

(16) Anthony Lake, "From Containment to Enlargement", Vital Speech of the Day LX, no. 1 (October 15, 1993): 13-18.

(17) House Hearing March 17, 1992, 69-70; George A. Pickart, The Battle Looms: Islam and Politics in the Middle East. A report to the Committee on Foreign Relations, United States Senate, (Washington, D. C.: Government Printing Office, February 1993): 70.

(18) Anthony Lake, "From Containment", 15.

(19) John L. Esposito, "Political Islam", 23.

وحول موقف الرئيس مبارك من هذا الإحتمال على وجه التحديد، أنظر:

Middle East International (2 April 1993): 19.

شهدت الإنتخابات البلدية في تركيا في مارس ١٩٩٤ نجاحاً باهراً للمرشحين الإسلاميين في كل من أنقرة واسطنبول، الأمر الذي جعل بعض الغربيين يصنف تركيا مع مصر والجزائر حيث "أن البروز السريع للأصولية الإسلامية لا يمكن وقفه"، أنظر:

Dilip Hiro, "Turkey's Islamic Challenge to the Establishment", Middle East International, no. 474 (29 April 1994): 17.

(٢٠) على سبيل المثال، يقول والتر لافيبير Walter La Feber بشأن السياسة الخارجية الأمريكية في أمريكا الوسطى:

"... كان على المسئولين في واشنطن اختيار أفضل التكتيكات للمحافظة على القوة والمصلحة: بتأييد الأمر الواقع على المدى القريب على الأقل، أو اغتنام فرصة وقوع تغيير جذري من شأنه أن يقود إلى تحقيق الإستقرار على المدى البعيد" وعلاوة على ذلك، "فقد فشلت السياسة الخارجية للولايات المتحدة بسبب اعتمادها على التناقضات: حيث كان الإعتقاد المعلن بأن استقرار المنطقة وإزدهارها يعتمدان على تطبيق الديمقراطية برعاية أمريكية، بينما، وفي نفس الوقت، كان المسئولون في واشنطن يساعدون مليشيات الأجنحة اليمينية لشن حروب لم تكن ذات أهداف ديمقراطية، ولكنها موجهة لزيادة الهوة بين الأغنياء والفقراء الأمر الذي كان يساعد على تفجر الثورات في الأساس".

Walter La Feber, Inevitable Revolutions: The United States in Central America 2nd ed. (New York, London: W. W. Norton, 1993): 365.

٢- نظرية الدومينو والسياسة الخارجية للولايات المتحدة:

أ- كيف يمكن أن يحدث هزائم الدومينو؟:

من أهم الصعوبات التى تواجه تصورات صناع السياسة الأمريكية عن دور الإسلام فى الشرق الأوسط، من خلال نظرية الدومينو، إرتقاؤها إلى مستوى الصورة المجازية.(٢١) وقد طرح جيروم سلاتر Jerome Slater أربعة مكونات لهذا النموذج المجازى على صعيد التجربة الفيتنامية، وهى:
١- التصور بأن جميع الثورات تشكل تهديدات خارجية للولايات المتحدة.

٢- وجود روابط قوية بين جميع الثورات داخل الدولة الواحدة وإمكانية وقوعها فى دول أخرى.

٣- ونتيجة لهذه الروابط الوثيقة، فأن الولايات المتحدة يجب أن تتحرك بسرعة.

٤- فى حالة سقوط إحدى الدول، فأن ذلك سيؤدى إلى سقوط بقية دول المنطقة، وربما أبعد من ذلك.(٢٢) ويرى سلاتر أيضاً بأن هناك أربعة طرق لانتشار الثورات تشتمل على:

١- العدوان أو الغزو الصارخ Overt Aggression and/or Invasion.

٢- الثورة التخريبية أو الثورة الموجهة من الخارج، وهى التى يتم الاشراف عليها خارجياً Subversion.

٣- تبنى واحتضان فكرة الثورة Accommodation.

٤- الثورة بالمحاكاة أو الإيهام بوقوع الثورة والحث عليها Inspiration/ Emulation. (٢٣)

وقد يبدو، للوهلة الأولى، أن هذه النماذج لا تملك القدرة الكافية على تفسير التصور الأمريكى عن الإسلام ولكنها فى الحقيقة مهمة للغاية. فما يجب توضيحه بعناية فى هذا الصدد هو تحديد أسباب ومقومات قيام الثورة فى حالة الإسلام السياسى، ففى بداية الأمر، كان تخوف صناع السياسة الأمريكية من قيام إيران بتصدير ثورتها (عام ١٩٧٩) بشكل سريع إلى الدول المجاورة عبر المحاكاة والإلهام بوقوعها قريباً. وعندما لم يتحقق ذلك، بدأت المخاوف الأمريكية تتجه نحو المدى الزمنى الأطول متهمة إيران، هذه المرة، بتصدير ثورتها عن طريق العنف والتخريب وذلك من خلال تقديم العون إلى مجموعات المعارضة فى جميع أرجاء المنطقة مادياً وعسكرياً وفكرياً. وكان أصل هذه المخاوف نابعاً من احتمال تكرار النجاح الثورى لإيران فى العالم الإسلامى حيث تشهد العديد من دولها ظروفاً سياسية وإقتصادية مشابهة. ولا تزال المخاوف الأخيرة ماثلة حتى اليوم، وخاصة فى ظل إستمرار السياسة الخارجية لإيران فيما يتعلق باستغلال مكامن الضعف المحلى فى الدول المحيطة بها ومساندة قوى المعارضة السياسية القائمة على أسس إسلامية فيها عسكرياً ومالياً وفكرياً.

ومع نهاية الحرب الباردة، دخل مفهوم "الثورة" مرحلة جديدة، وبدا واضحاً أن الثورة التى تخشاها واشنطن وكذلك العديد من الحكومات المحلية فى العالم الإسلامى، هذه المرة، هى الثورة الإنتخابية المتمثلة بتمكن المعارضة الإسلامية من الوصول إلى مؤسسات صنع القرار من خلال القنوات الشرعية، وبالتالى، فرض برامجها وسياساتها الخاصة. ويبدو، إذاً، أن صناع القرار فى الولايات المتحدة يخشون كلاً من الثورة التخريبية (الموجهة من الخارج) والثورة بالمحاكاة. وتعتمد الحالة الأولى على الدعم المالى والعسكرى والعقائدى لإيران، وبدرجة متزايدة، السودان لتمكين المعارضة الإسلامية من تنظيم نفسها من أجل الوصول إلى الحكم. (٢٤) وانطلاقاً من نجاح النوع الأول، سوف تجتاح ثورة المحاكاة المنطقة برمتها عبر انبعاث المد

---

21) New York Times, 8 August 1993;

يشير ماكدوناك Macdonald إنطلاقاً من مقالة التايمز Times الآنفة إلى أن إدارة الرئيس كلينتون "تنظر إلى الأصولية الإسلامية من منظور الإحتواء والدومينو بينما تتجاهل الصورة الإجمالية للعبة" (Macdonald, "Falling Dominoes", 247, n2). والصور التى يجب أن ترى باهتمام تشتمل على المراجع الحقيقية للدومينو، وعملية إعداء الآخرين، وردود الأفعال المتصلة ببعضها، وما شابه ذلك. وبدقة أكبر، فأن كل ما يحتاج إليه المرء هو التحقق من تأثير الحدث (أ) على (ب) ومن ثم تأثير (ب) على (ج) وأن يستمر التأثير بهذه الشكل المتسلسل. وباستخدام هذا المنطق، فأنه ينبغى على الولايات المتحدة أن تتحرك بسرعة وحسم لمنع الحدث الإبتدائى (أ) فى قطعة الدومينو الأولى. فإذا فشلت الولايات المتحدة فى منع سقوط ذلك الحجر فعندئذ "يترنح الحلفاء ويصعب ردع المعتدين". (Slater 1987, 105-107).

(22) Jerome Slater, "The Domino Theory", 188.

(23) Ibid., 193-194.

(٢٤) تقوم المملكة العربية السعودية وإسرائيل أيضاً بتقديم الدعم لبعض الجماعات الإسلامية، أنظر على سبيل المثال:
New York Times, 11/7/1993; Haghyeghi, 190; Steve Coll and Steve Le Vine, "A Global Militant Network", Washington Post National Weekly Edition (August 12-22, 1993): 6-7.

الديمقراطى الذى سوف يشهد بدوره فوزاً كاسحاً لجماعات الإسلام السياسى فى الإنتخابات العامة. أن هذه العلاقة المتداخلة بين النموذجين السابقين من الثورة قد تكون محتملة جداً من الناحية النظرية، وبخاصة فى ظل الخصائص المشتركة التى تتقاسمها العديد من دول العالم الإسلامى، وسوف يتم التركيز على هذه العلاقة فى وقت لاحق من هذا التحليل.

يتضح من العرض السابق، إذاً، وجود تصور أمريكى بأن "الثورة" فى العالم الإسلامى، سلمية كانت (أى من خلال الإنتخابات) أم عن طريق العنف، هى نتيجة طبيعية لأخطار خارجية متمثلة، بالتحديد، فى دعم إيران والسودان لحركات المعارضة الإسلامية. وأن هذه المساعدات الخارجية هى التى مكنت تلك الجماعات السياسية من تنظيم نفسها والعمل بنجاح داخل دولها المعنية. ولكن هذا الإفتراض بـ "خارجية" الثورة يتجاهل بوضوح العمق الثقافى والسياسى والفكرى ودوره البارز فى حركة التغيير السياسى فى هذه الدول الإسلامية.(٢٥)

ولابد هنا من إيجاد رابطة منطقية لإثبات حقيقة هذه التصورات أو المخاوف الأمريكية القائلة بأن أية حركة فى دولة إسلامية معينة سوف تولد حركة مشابهة فى دولة إسلامية أخرى. وانطلاقاً من هذا المعنى، يمكن القول بأن أى شكل من أشكال التغيير السياسى داخل دولة ما فى المنطقة الإسلامية سوف يؤثر على الدول المجاورة سواء كان ذلك التغيير إسلامياً فى خصائصه أم لم يكن كذلك. وبالنتيجة، فكلما كانت الحركة الأساسية (المبادرة) تؤمن بأهداف فكرية مشتركة مع حركات مشابهة لها فى الدول الأخرى، كما هو الحال فى الدين الإسلامى(٢٦)، ومن ثم كلما بدأت هذه الحركات بمساعدة بعضها البعض عسكرياً ومالياً وفكرياً، فعندئذ تكون احتمالات تأثير التغيير السياسى فى دولة ما على الدول الأخرى أرجح وأكبر. ويرجع السبب فى أهمية هذه العلاقة الإرتباطية فى ظل الإسلام السياسى إلى عاملين بارزين. ويتمثل العامل الأول فى القوة المتنامية للحركات الإسلامية وما تحمله من تأثير فعلى على الحركات المجاورة من خلال المساعدات المادية والعسكرية والفكرية سالفة الذكر. وأما العامل الآخر المساعد على تعزيز التأثير المتبادل بين هذه الحركات فيتعلق بردود الفعل الحكومية إزاءها. فمواجهة الحكومات لهذه المعارضة السياسية المنظمة، وبخاصة المعتدلة منها، سوف يقود بلاشك إلى تمثل القوة المضطهدة فى المجتمع.(٢٧) إضافة إلى ذلك، فإن استخدام الحكومات لأساليب الإضطهاد المتزايدة ضد هذه الحركات قد يؤمن لها مناخاً ملائماً من التلاحم الفكرى والتعاطف من قبل الحركات المماثلة فى الدول الأخرى.

ولكن، فى حالة عدم تحقق العلاقة الإرتباطية بين هذه الحركات بصورة قوية، عندئذ يمكن للولايات المتحدة أن تتبع بعض السياسات التى من شأنها تحقيق قدر أكبر من الإستقرار والديمقراطية فى هذه المناطق. فعلى سبيل المثال، يجب على الولايات المتحدة أن تمارس الضغط المناسب على الحكومات التقليدية للإستجابة لمطالب مواطنيها والسماح لإنتقال السلطة سلمياً بغض النظر عن شكلها وتكوينها. وعلى الرغم من أن هذه السياسة قد تسمح بوقوع عدد من "الثورات" الإنتخابية التى قد تهيىء بدورها قيام بعض الحكومات الإسلامية، إلا أن مثل هذا التغيير سوف يكون من خلال القنوات السلمية. ولكن، على الطرف النقيض، إذا

---

(٢٥) حول هذا الموضوع أنظر رأى كل من:

Sami Zubaida, Islam, the People and the State. (London, New York: I. B. Tauris, 1993); John L. Esposito, The Islamic Threat: Myth or Reality? (New York and Oxford: Oxford University Press, 1992).

(٢٦) تشتمل هذه الأفكار المشتركة على:

١- الإسلام عبارة عن نظام شامل للحياة سواء على صعيد حياة الفرد أو الدولة أو المجتمع. ٢- التغريب "الحضارة الغربية" West-ernization هى السبب الرئيسى للمشكلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى تواجه الأمم الإسلامية ٣- استعادة القوة والنجاح لا يتحقق إلا من خلال الرجوع إلى الإسلام. ٤- يجب أن تعود الشرعية الإسلامية كأساس للحكم والقانون. ٥- قد يكون الجهاد (الصراع) واجباً لتحقيق هذه الأهداف. ويضيف جون اسبوسيتو John Esposito بأن بعض الجماعات الراديكالية يذهبون إلى أبعد من هذه الأفكار الخمسة ويؤمنون بحتمية الثورة. لمزيد من التفاصيل، أنظر:

John L. Esposito, in Riding the Tiger, 389-390; Islam and the Straight Path (New York and Oxford: Oxford University Press, 1991): 163-191.

(27) Caryle Murphy, "Egypt: An Uneasy Portent of Change". Current History 93, no. 580 (February 1994): 78-82; Tom Porteous, "Egypt: Equating Islamists with Terrorists is Counter-Productive", Middle East International, no 454 (9 July 1993): 16.

استمرت الولايات المتحدة بمساعدة الحكومات التقليدية للتمسك بالسلطة وإن كان عن طريق اللجوء إلى وسائل النار والحديد، فعندئذ، تزيد احتمالات تفجر الثورات الإسلامية الدامية فى المنطقة ويتسع نطاق تأثيرها على الدول المجاورة، ويمكن أن تقود الحوارات السابقة أيضاً إلى نجاح الحركات العلمانية، إذ أن الفرق الجوهرى بين هذه الإحتمالات لا يكمن فى شكل التغيير السياسى ولكن فى وسائلها نحو تحقيق أهدافها. وأن طريقة إحراز التغيير السياسى، سواء عبر السبل السلمية أو الدامية، سوف تحدد إلى حد كبير حجم وطبيعة التأثيرات المترتبة على ذلك محلياً ودولياً.

أن صورة اللعبة التى لم تقم الولايات المتحدة بتطبيقها فى هذا الموقف هى الرد السريع. فقد انعكست تلك الإستجابة على شكل سياسة الإحتواء السياسى للإسلام فى كل من إيران والسودان حالياً. ففى ظل الخوف من الشيوعية، كانت لغة نظرية الدومينو تحذرمن أن "وقوع" دولة ما فى أحضان تلك الأيديولوجية سوف يؤدى إلى تكرار نفس الحدث فى دول أخرى، الأمرالذى يهدد المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة فى العالم.(٢٨) ويبدو أن مثل هذا التصور مازال قابعاً فى أدمغة صناع السياسة الأمريكية الخارجية و"الحكومات الصديقة لها" فى المنطقة إزاء نشاطات الإسلام السياسى بقيادة إيران والسودان. وقد حاول، رئيس الوزراء الإسرائيلى، اسحق رابين، مراراً اقناع الولايات المتحدة بأن إيران تشكل خطراً مباشراً على المصالح الأمريكية ليس فقط من خلال تهديد الإمدادات النفطية، بل بزعزعة الإستقرار الإقليمى فى المنطقة برمتها وخصوصاً فيما يتعلق بأمن إسرائيل.(٢٩) وتنظر الولايات المتحدة إلى إيران على أنها تمثل خطراً على مصالحها فى المنطقة كما هو واضح من خلال سياسة كلينتون الخارجية تجاه إيران والعراق والمعروفة بسياسة "الإحتواء المزدوج". وسوف نناقش مدى مصداقية وحقيقة هذا التخوف من إيران لاحقاً خلال هذه الدراسة.

ب - من هو المعتدى ؟ :

تصور الولايات المتحدة نموذجها الخاص بالدولة المعتدية (العدوانية) Aggressor فى إيران، وعلى نحو متزايد، السودان.(٣٠) ولكن إذا قبلنا جدلاً تورط هاتين الدولتين فى مساعدة المجموعات الأصولية الإسلامية، فان دولاً أخرى تقوم بتقديم موارد حيوية لنفس هذه الجماعات وفى طليعتها المملكة العربية السعودية وليبيا والباكستان، وحتى إسرائيل دون أن توجه لها تهم مشابهة. يقول جيروم سلاتر Jerome Slater بأن سقوط أحجار الدومينو لوحدها ليس بالأمر المهم، إذ يجب أن تتوفر معه شروط أخرى أولها، التأكد من نوايا الدولة العدوانية فى تحقيق هيمنة إقليمية أو عالمية. ثانياً يجب أن تتحول قطع (دول) الدومينو الساقطة إلى حكومات عميلة (وكيلة) أو وثيقة الصلة بأى شكل من الأشكال بالدولة المعتدية. ثالثاً، يجب أن تحظى هذه الدول العميلة بأهمية إقتصادية وعسكرية وجيو- إستراتيجية للدولة العدوانية، الأمر الذى يؤدى إلى مضاعفة حجم الخطر الموجه ضد الولايات المتحدة. وفى هذا السياق، فقد تستطيع حكومة الولايات المتحدة اتهام إيران بتوفير بعض الركائز التى تستطيع من خلالها جماعات المعارضة الإسلامية

---

(٢٨) أنظر على سبيل المثال :

Robert Jervis, "Domino Beliefs and Straregic Behavior & Douglas Macdonald. "The Truman Administration and Global Responsibilities: Birth of the Falling Domino Principles" in Dominos and Bandwagons, 20-22.

يلاحظ جيروم سلاتر Jerome Slater صوراً مختلفة لأشكال الدومينو منها: نظرية الدومينو الخاصة بالرئيس أيزنهاور التى تركز على التأثير الحتمى لسقوط فيتنام الجنوبية على دول المنطقة وربما خارج نطاق المنطقة؛ ونظرية "التفاحة الفاسدة" للرئيس ترومان تجاه اليونان فى عام ١٩٤٧؛ ونظرية "السرطان" للرئيس ريجان فى وصف الإنتشار الشيوعى فى أمريكا المركزية (Slater, 1987, 107).

(29) New York Times, 4/13/1993, sec. A. P. 14;

يصور اسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، الإسلام بالظاهرة السرطانية غير العقلانية التى يتاصل فيها التعطش للجشع ويمكن أن يصل سلاحها وقوتها إلى أوروبا (Los Angeles Times 1/2/1993) وتشترك مصر مع نفس المخاوف الإسرائيلية كما ورد فى تصريحات وزير الخارجية عمرو موسى لأعضاء وفد لجنة الشرق الأدنى وجنوب آسيا فى الكونجرس والمتجه للقاهرة بأن "مصر قد شجبت إيران فى الجامعة العربية وتحاول أن تخطو فى نفس الإتجاه فى الأمم المتحدة بسبب دور إيران المحورى فى تصدير الثورة ونشر نفوذها الأصولى".

Trip to Croatia, Syria, Jordan, Israel and Egypt. A Report to the Committee on Foreign Relations: Government Printing Office, November 1993, 221; Middle East International (2 April 1993): 19.

(30) U. S. Congress. House Committee on Foreign Affairs. Islamic Fundamentalism in Africa and Implications for U. S. Foreign Policy before the Subcommittee on Africa. 102nd cong., 2nd sess., 20 May 1992.

مواجهة حكوماتها الموالية لواشنطن. ولكن احتمال قيام هذه الجماعات بدور الوكيل عن إيران فى حالة وصولها للسلطة، وبالتالى، زيادة القوة الإيرانية أمر فيه تساؤلات كثيرة.

كما أن موضوع الدولة المعتدية يبدو أقل أهمية فى ظل المعطيات الدولية الحالية بالمقارنة مع فترة الحرب الباردة. ففى تلك الفترة، كان الإتحاد السوفيتى هو الخصم العدوانى المعلن الذى يمتلك مقومات القوة الإقتصادية والعسكرية كدولة عظمى. وفى المقابل، فإن إيران تعتبر، فى أفضل حالاتها، قوة إقليمية محدودة. بل أن البعض قد يؤيد تراجع هذه التسمية بحدة بسبب الآثار الناجمة عن حربها الطويلة مع العراق إضافة إلى المقاطعة الغربية لها منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ تقريباً بل يمكن القول بأن إيران ليست ولم تكن قط دولة عدوانية مواجهة للولايات المتحدة بالمقارنة مع الإطار الذى وضعت فيه واشنطن الإتحاد السوفيتى أو حتى الصين أثناء فترة الحرب الباردة، وحتى إذا قبلنا بأن إيران، وإلى حد ما السودان تشكلان هاجساً من القلق والإزعاج للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين، إلا أنهما لا تشكلان أى خطر حقيقى أو حتى أيديولوجى للحكومات المحيطة بهما. وأن عوامل عدم الإستقرار الذى تعانى منه هذه الدول تعود فى مجملها إلى تجاربها الفاشلة إقتصادياً وسياسياً، واستغلال ذلك من قبل الفئات الإسلامية المعارضة فى الداخل. وبالنتيجة، فأن إتهام إيران والسودان بأنهما دولتان معتديتان يجب ألا يتعدى نطاق الفكرة المحدودة جداً لدعمهما المجموعات الإسلامية مالياً وعسكرياً على الرغم من عدم توافر أية أدلة أو براهين قاطعة من قبل الإدارة الأمريكية على ذلك.

إذا سقطت أحجار الدومينو لصالح حكومات جديدة قائمة على أسس إسلامية، فقد ترتبط هذه الحكومات بعلاقات إقتصادية وعسكرية وعقائدية مع إيران والسودان وذلك على غرار العلاقات الراهنة بين هاتين الدولتين وجماعات المعارضة الإسلامية. إلا أن قيام مثل هذه الروابط ليس بالأمر المحتوم بل يمكن حتى إضعافها فى حالة مبادرة الولايات المتحدة بإقامة علاقات دبلوماسية نشطة مع تلك الأنظمة الجديدة واستمرار الحكومة الأمريكية فى تقديم مساعدات إقتصادية وعسكرية حقيقية لها. ومن الدلائل المشجعة على سياسة الإنفتاح على الإسلام السياسى مستقبلاً الإتصالات الأمريكية الجارية مع الكثير من الجماعات الإسلامية، الأمر الذى يوحى بمضى الولايات المتحدة فى اتباع هذه السياسة الخارجية فعلياً فى الوقت الراهن.(٣١)

ومن جهة ثانية، تختلف الأهمية الإستراتيجية والإقتصادية للدول المستهدفة بواسطة إيران والسودان من حالة إلى أخرى. ولكن لو سقطت دولة مهمة للغاية مثل مصر لصالح الحركات الإسلامية، ومن ثم فى نطاق سيطرة إيران أو السودان، فلاشك أن يكون ذلك مصدراً رئيسياً لقلق الولايات المتحدة كما أشرنا سابقاً. (٣٢) ولكن، وبشكل عام، فأن وجود دولة (حكومة) إسلامية فى بلد ما لا يعنى بالضرورة قيام رابطة وثيقة بينها وبين إيران أو السودان أو أن تتحول الدولة الوليدة إلى كيان تابع لهما. ومن المرجح جداً أن تحافظ هذه الحكومات الجديدة على علاقات طيبة مع كل من الولايات المتحدة وأصدقائها من دول المنطقة. ولكن يظل هذا الإحتمال مشروطاً، بالطبع، بالسياسة التى تقرر الولايات المتحدة إتباعها فى ذلك الوقت.

جـ- متى يحتمل وقوع الهزائم فى ظل نظرية الدومينو؟

قدم جاك سنايدر Jack Snyder (مستخدماً تحليل روبرت جارفيس Robert Jervis) أربعة عوامل تتراكم عند تضافرها تأثيرات الدومينو، وتشمل هذه العوامل:

١- أن تكون الدول المستهدفة ضعيفة من الداخل، وصغيرة الحجم، ومتصلة جغرافيا، ومحرومة من الحلفاء الأقوياء ٢- أن تكون قطعة الدومينو الساقطة أولاً مشابهة فى خصائصها للدول المستهدفة لاحقاً ٣- أن تكون الدومينو الأساسية دولة كبيرة بحيث يعنى سقوطها زيادة كبيرة لموارد الدولة التوسعية، أو أن يثير تساؤلات حول إرادة أطراف القوة فى ظل الأمر الواقع فى القتال من أجل مصالحها ٤- أن تسهل التقنية العسكرية عملية الهجوم.(٣٣)

وسوف نناقش كل من هذه العوامل وتطبيقاتها على سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الإسلام السياسى بقدر من التفصيل.

- خصائص الدولة فى نظرية الدومينو:

فى أغلب الأحيان ينظر إلى الثورة الإيرانية لعام ١٩٧٩ كأول مؤشر على قوة الإسلام على الرغم من ظهور المد

---

(٣١) حسن الترابى، الأمين العام للمؤتمر الشعبى العربى الإسلامى، فى حديث أمام الكونجرس، (Ibid., 3-23) ومن أجل الإطلاع على بعض الإتصالات بين الولايات المتحدة وحماس أنظر:

House Hearing, March 9, 1993, 20-23; Christian Science Monitor, 4/29/1993, P. 3.

(32) New York Times, 22/8/1993.

(33) Dominoes and Bandwagons 7, 39-40.

السياسي الإسلامي الجديد في الباكستان مع بدايات عقد السبعينيات. وخلال عقد الثمانينيات بدأت الولايات المتحدة في ربط الإسلام السياسي بالتنظيمات الإرهابية المنطلقة من إيران وإتهام القيادة الإيرانية بالجمع بين الطموحات السياسية لهذه المنظمات والإسلام. وأخذت واشنطن، منذ ذلك الحين، تنظر إلى إيران، والسودان لاحقاً، على أنهما تستغلان حالة عدم الأستقرار المحيطة بجيرانهما والقيام بدعم قوى المعارضة هناك بمختلف التسهيلات المالية والعسكرية والأيديولوجية.

وقد تتباين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط وجنوب آسيا أو تختلف من حيث ضعفها الداخلي، إلا أنها تشترك، وبدرجات متفاوتة، في المعاناة من مشاكل جمة من قبيل الفساد الحكومي وعدم الكفاءة، وعدم قدرة البنية التحتية على تلبية الإحتياجات البشرية المتزايدة من جراء النمو السكاني الهائل، والمعدلات العالية من البطالة أو تشغيل الكوادر المثقفة في مراكز متواضعة لا تليق بمؤهلاتهم العلمية، إضافة إلى مشكلة تراكم الديون الخارجية الباهظة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من هذه الدول صغيرة الحجم، وخصوصاً تلك الواقعة في منطقة آسيا الوسطى، المتصلة جغرافياً بإيران، الأمر الذي يزيد من المخاوف الأمريكية من الدور الإيراني هناك ولا سيما في ظل استمرار وتراكم المشاكل المتنوعة سابقة الذكر.(٣٤) ومن نفس المنطلق أيضاً، يثير قرب السودان الجغرافي من مصر قلق صناع السياسة الأمريكية. فإذاً، يمكن اعتبار الضعف الداخلي والتماس الجغرافي في المنطقة الإسلامية من أهم العوامل المساعدة على إمكانية تحقق نظرية الدومينو على أي شكل من أشكال عدم الإستقرار، حيث يمكن لحالة عدم الإستقرار في أية دولة منها أن تنتشر بشكل واسع أو أنها، في أضعف الأحوال، ستؤثر على الموقف السياسي المحلي للدول المحيطة بها.

ومع نهاية الحرب الباردة بدأ التحمس لفكرة التحالفات الجديدة يخبو، وخاصة في دول العالم الثالث. فعلى سبيل المثال، أبدت العديد من الدول بما في ذلك روسيا والولايات المتحدة وإيران وتركيا اهتماماً متزايداً بجمهوريات آسيا الوسطى الجديدة. ولكن تلك الدول فضلت إقامة علاقات متوازنة مع الجميع دون الدخول في أي تحالف موجه لأحد هذه الخصوم. إلا أن مصر، في المقابل، تعتبر ذات أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة. وأي إحتمال لقيام حكومة إسلامية في تلك الدولة بتأثير من إيران أوالسودان سيكون محط قلق عميق لصناع القرار السياسي في واشنطن. وإذا أخذنا بعين الإعتبار الولايات المتحدة كحليف قوي لمصر، رغم معاناة الأخيرة من نقاط الضعف الأخرى الكامنة في إنكشافها أمام ضغوطات الإسلام السياسي، فلن يكون العامل الأول في نموذج سنايدر متحققاً في هذا الصدد. ومن غير الواضح، إذاً، أن يكون لهذا العامل أي تأثير فعلي على العوامل الثلاثة الأخرى.

- حجر الدومينو الأساسية مشابهة للكثير من غيرها:

قدم دوجلاس ماكدونالد Douglas Macdonald عدداً من الأسباب المؤدية إلى حدوث ما أسماه بالعدوى الثورية Revolutionary Contagion حيث تتساقط أحجار الدومينو تباعاً، وخصوصاً إذا لم تتدخل أية قوة عظمى لمنع ذلك. وتشتمل هذه الأسباب على:

الأزمات الإقتصادية الإقليمية، وجود مجموعة من النخب الضعيفة والمنهارة في الدول المستهدفة، الآثار المادية والنفسية الناجمة عن حرب شاملة قريبة زمنياً، تنامي شعبية أيديولوجية عامة في عدد من الدول في نفس المنطقة، الأزمات السياسية الداخلية المؤدية إلى نشر الفوضى والصراع الإجتماعي، وإستراتيجيات الهجوم السياسي النشط لنشر الثورة بواسطة دولة أو مجموعات ثورية.(٣٥)

وفي الحقيقة، تنتشر الكثير من هذه العوامل في المناطق المؤلفة من الدول المكتظة بالسكان وذات الأغلبية المسلمة. ولذلك، يمكن القول بأن قطعة الدومينو الأولى الآيلة للسقوط في المنطقة تشترك في خصائص كثيرة (إجتماعياً وإقتصادياً وسياسياً وثقافياً) مع بقية دول المنطقة، وبالنتيجة هناك سبب مقنع للاعتقاد بأن أي اضطراب أو عدم استقرار في المنطقة بغض النظر عن طبيعته وجذوره، سيشعل فتائل أحداث مشابهة في الدول المجاورة الأخرى.

- الدومينو الأساسية دولة كبيرة:

وتبعاً لآراء جرفيس وسنايدر، فإذا كانت قطعة الدومينو

---

(٣٤) على سبيل المثال، أنظر المناقشة الخاصة بأهمية طاجيكستان كحزام أمني لروسيا:

(New York Times, 11/7/1993);

كذلك، فإن الموقع الجغرافي للسودان يزيد من قيمتها الإستراتيجية الكامنة لكل من الولايات المتحدة وإيران، أنظر:

Samuel M. Makinda, "Iran, Sudan, and Islam," The World Todat 49, no. 6 (June 1993): 108.

(35) Douglas J. Macdonald, "Falling Dominoes," 245.

الرئيسية دولة كبيرة، فأن سقوطها سيزيد من قوة وموارد الدولة العدوانية، ويهدد بذلك مصداقية "ميزان القوى الراهن". وانطلاقاً من هذا الرأى فأنه يتحتم بداية تحديد الدولة أو الدول الرئيسية (الكبيرة) فى المنطقة، ومن ثم تحديد ما إذا كان سقوطها سيؤدى إلى زيادة قوة الدول المعادية للولايات المتحدة (كإيران أو السودان)، وأخيراً مدى تعرض المصداقية الأمريكية للخطر.

بمعنى آخر، يمكن النظر فى مسألة سقوط الدولة الكبيرة إما من خلال الموارد والإمكانيات التى تجنيها الدولة العدوانية من جراء ذلك، أو عن طريق تقدير الآثار الناجمة عن سقوط الدومينو على استقرار الدول الأخرى. فقد اعتبر البعض كلاً من إقليم كيلتان فى ماليزيا(٣٦)، والسودان(٣٧)، وطاجيكستان(٣٨)، ومصر(٣٩)، حالات إختبارية وجوهرية فيما يتعلق بتنامى قوة الإسلام السياسى وتأثيراتها المحتملة إقليمياً ودولياً، وإن تفاوتت من حالة لأخرى. فعلى الرغم من سقوط السودان فى أحضان الإسلام السياسى مثلاً، إلا أن مصر هى المرجحة لتغيير موازين القوة الإقليمية وتهديد المصالح الأمريكية فى المنطقة. ولهذا، فأن مصر هى الدومينو التى يجب أن تثير قلق الولايات المتحدة. فإعتبار مصر نموذجاً حيوياً من قبل صناع القرار السياسى(٤٠)، قد يكون أكثر اقناعاً فى إثارة المخاوف الأمريكية من إحتمالات التطبيق المنطقى لنظرية الدومينو فيما يخص الإسلام السياسى، ويعود مرد هذا الأمر بشكل رئيسى إلى المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة فى مصر فيما يتعلق بأمن ووجود إسرائيل، ومنطقة الخليج الغنية بالنفط، إضافة إلى مسألة أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط. فلو سقطت مصر فى أيدى الإسلام السياسى، فأن هذا سيعطى دول المنطقة الأخرى دفعاً كافياً نحو السير فى نفس الإتجاه وبخاصة عبر المحاكاة وليس بالضرورة عن طريق التدخل التخريبى من قبل ذلك النظام الجديد. وهنالك حتماً درجة من المصداقية والواقعية لتحقق هذا السيناريو نظراً للدور التاريخى المهم الذى لعبته مصر فى المنطقة بغض النظر عن شكل وطبيعة النظام السياسى الحاكم فيها. ولكن المسألة هنا ليست بالضرورة احتمال سقوط مصر فى دائرة الإسلام السياسى، بل الأهم من ذلك هو درجة الإستقرار السياسى ومدى الإستجابة الحكومية للمطالب الجماهيرية.

ولا توجد أدلة كافية على أن الإسلام السياسى يمتلك الروابط الفكرية والسياسية القوية إلى الحد الذى يجعل سقوط أحجارأخرى فى الدومينو أمراً حتمياً. ولكن التقاعس واللامبالاة من قبل الكثير من الأنظمة الحاكمة لمطالب الجماهير تجعل من المحاكاة تعبيراً عن موجة عارمة من الرغبة الجماهيرية فى "التغيير من أجل التغيير" وليس بالضرورة تعبيراً عن حركة فكرية وسياسية قوية ومتماسكة فى المنطقة.

وقد كانت الثورة الإسلامية فى إيران عام ١٩٧٩ تجربة حقيقية مهمة لصناع السياسة الأمريكية للتكهن بما سوف تؤول إليه الأحداث تبعاً لفرضية سقوط الدولة الكبيرة على إنتشار الإسلام السياسى فى الدول الأخرى المجاورة.(٤١) إلا أن الولايات المتحدة أخفقت وبشكل واضح فى هذا الخصوص. فمن جهة، لم تكن الثورة الإيرانية محرضة من الخارج، إلا أنها أدت إلى سقوط دولة مهمة إستراتيجياً وسياسياً ومن حيث مواردها الطبيعية فى أيدى معادية للولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فأن عجز صناع القرار وأجهزة المخابرات الأمريكية عن التنبؤ بهذا الحدث وعدم القدرة على التعامل مع التطورات اللاحقة ولا سيما فيما يخص أزمة الرهائن فى السفارة الأمريكية بطهران قد وجه ضربة مؤلمة للولايات المتحدة ولمصداقيتها تجاه حلفائها الرئيسيين، وخاصةً فى منطقة الشرق الأوسط.

وبعد حرب الخليج، أعلنت الولايات المتحدة بوضوح أنها لن تسمح بتعرض مصالحها الحيوية فى المنطقة للخطر، وخاصة تلك المتعلقة بإسرائيل والموارد النفطية بسبب عوامل عدم الإستقرار السياسى هناك. وحتى فى حال عدم تدخل الولايات المتحدة لمنع سقوط دولة مهمة كمصر فى دائرة الإسلام السياسى، فإن ذلك لا يعنى بأن واشنطن تقوم بإرسال إشارات إلى دول المنطقة مفادها أنها ستسمح لذلك

---

(36) Los Angeles Times, 8 August 1992.

(37) New York Times, 1 January 1992.

(38) New York Times, 11 July 1993.

(39) New York Times, 8 December 1993.

(40) Ibid.

(٤١) قد ينتقد البعض اعتبار إيران حالة إختبار حقيقية بسبب خصوصيتها الشيعية. ولكننا نتفق مع زبيدا Zubaida بانه بينما "لعبت عناصر الثقافة الإيرانية - الشيعية دوراً حاسماً فى شعارات وأحداث الثورة،... فأن الظروف الناتجة عن الدولة الحديثة والمعترك السياسى الحديث قد أدخلت فى هذه التركيبة تلك الشعارات والأحداث بشكل حيوى وأحياناً بشكل بارز" (Zubaida 180).

النظام الجديد أو أى نظام أخر بأن يهدد مصالحها الحيوية. ولا توجد أية مبررات حقيقية أو منطقية تؤيد الموقف الأمريكي الراهن فى تفضيل وجود الحكومات المعززة عسكرياً وذلك فى محاولة لحماية مصالحها الحيوية فى المنطقة. وإذا استمرت الولايات المتحدة فى مواصلة نهجها السياسى الحالى فمن المؤكد أن يكون أى نظام جديد، بغض النظر عن تكوينه، أكثر تطرفاً فى عدائها للولايات المتحدة ومصالحها فى المنطقة. وأن مثل هذا السيناريو السيىء سيقود حتماً إلى خلق المشاكل السياسية بعيدة المدى.

- البعد العسكرى:

من المؤكد أن الولايات المتحدة لا ترغب بأن يكون بمقدور إيران أو السودان إعاقة مصالحها النفطية فى المنطقة، كما أنها ترفض قيام أى نظام معاد لها فى مصر تحديداً وقد خلق تدخل الولايات المتحدة فى حرب الخليج صورة غامضة عن التدخلات الأمريكية المماثلة فى المستقبل. ففى حين أن الرغبة الأمريكية فى بناء تواجد عسكرى كبير لها فى الخليج قد أرسل رسالة واضحة لكل من الحلفاء والخصوم تفيد تصميم واشنطن على حماية مصالحها الحيوية، إلا أن ذلك قد خلق أيضاً إحساساً كاذباً من الثقة من جهة الولايات المتحدة بأن أية مواجهة فى المستقبل لن تعكس بالضرورة نتائج مشابهة لحرب الخليج. فمن المشكوك فيه مثلاً، أن يسمح الخصم للقوات الأمريكية بحشد تواجد كبير خلال فترة زمنية طويلة على غرار عمليات درع الصحراء التى استمرت لمدة سبعة شهور قبل اندلاع حرب تحرير الكويت. وعلاوة على ذلك. فلو إستطاع أى عدو للولايات المتحدة الحصول على أسلحة الدمار الشامل وخصوصاً القوة النووية، فإن ذلك سوف يؤثر بالتأكيد سلباً على قوة أمريكا الهجومية فى المنطقة.

د- ماذا يحدث فى حالة قيام حكم إسلامى فى مصر أو الجزائر؟:

تعتبر مصر والجزائر من بين أبرز الدول الكبيرة المرشحة لقيام حكومات إسلامية فيها. ولو تحقق هذا الأمر، فكيف سيكون شكل التحدى للمصالح الأمريكية الحيوية؟ وما هى أهم الإنعكاسات المتعلقة بالأمن الإقليمى والعالمى فى حالة وصول الجماعات الإسلامية إلى السلطة فى هاتين الدولتين؟ فبالنسبة لمصر، تعتبر جماعة الإخوان المسلمين أبرز القوى الدينية.(٤٢)

وصول هذه الجماعة لدفة الحكم لا يعنى بالضرورة تعريض المصالح الأمريكية والعالمية الحيوية للخطر. فهذه المجموعة معتدلة إلى الحد الذى يجعلها قادرة على التعامل مع الولايات المتحدة لما تراه من مزايا فى هذا الخصوص. كما أنها حركة براغماتية لا تؤيد مواجهة الولايات المتحدة أو الغرب عموماً فى ظل مهمتها العسيرة فى التعامل مع المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التى تواجه مصر حالياً. وبالإضافة إلى ذلك، فمن غير المرجح أن تعارض حركة الإخوان المسلمين المسيرة السلمية فى المنطقة، إذ لم تعتمد هذه الحركة فكرياً على الصراع العربى الإسرائيلى عند وضع أسسها الأيديولوجية والتنظيمية. كما أن الثقل الكبير للمشاكل التى ستواجهها محلياً سيمنعها بشكل طبيعى من تشتيت مواردها الثمينة فى أى صراع عالمى. وبالنتيجة، فإن مصدر الخوف الوحيد، فى المنظور الأمريكى، يكمن فى وجود المجموعات الإسلامية الأصولية

وبغض النظر عن طريقة وصول مثل هذه الجماعات إلى الحكم، فإن التأثيرات الناجمة عن ذلك ستكون مثيرة وخطيرة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية. فعلى الصعيد الداخلى ستلجأ المجموعة إلى إستخدام القوة والعنف لإسكات خصومها وخاصة فى ظل عدم تمتعها بقاعدة جماهيرية واسعة.(٤٣) الأمر الذى يزيد قلق الغرب

---

(٤٢) الأدبيات الحديثة الخاصة بجماعة الإخوان المسلمين فى مصر قليلة. ولكن تشير مصادر عديدة إلى أن الجيل الحالى من "الأخوان" أكثر إعتدالاً من أسلافهم وأنهم على إستعداد للعمل داخل النظام السياسى القائم، أنظر على سبيل المثال:

Sisk Timothy, Islam and Democracy: Religion, Politics, and Power in the Middle East. (Washington, D. C.: United States Institute of Peace, 1992): 42-44; Gregory L. Aftandilian, Egypt's Bid For Arab Leadership (New York: Council on Foreign Relations, 1993): 57-58.

وقد بدأت الحكومة المصرية مؤخراً بضرب "الأخوان المسلمين" متهمة بانها جماعة إرهابية، وقد يعود السبب فى ذلك إلى عدم حاجة السلطة حالياً إلى هذه الجماعة للسيطرة على المجموعات الأكثر تطرفاً مثل الجماعة الإسلامية:

Middle East International, no. 478 (24 June 1994): 12.

Tom Porteous, "Egypt: Equating Islamists With Terrorists is Counter-Productive," Middle East International, no. 454 (9 July 1993): 15.

(٤٣) قد يورد البعض نموذج السودان بإعتباره من أفضل الأمثلة على هذا النوع من السيناريو، حيث سرعان ما يلجأ النظام إلى استخدام العنف والإضطهاد من أجل الإمساك بالسلطة. ولكن من الواضح أن أية مجموعة تصل إلى السلطة وبغض النظر عن أيديولوجيتها، فانها تسعى إلى المحافظة على الزعامة بجميع الوسائل الإكراهية.

على مسائل حقوق الإنسان.

أما على المستويين الإقليمي والعالمي، فإن هذا التصور سيكون باعثاً على عدم الإستقرار في أفضل الأحوال، وسيكون قابلاً للإنفجار في أسوئها. فوجود حكومة من هذا النوع سيكون على أقل التقديرات مصدراً مهماً لتهديد عملية السلام في المنطقة. كما أن حجم الإضطراب الداخلي في ظل هذه الحكومة الجديدة سيكون بالتأكيد أمراً مزعجاً لجيرانها، حيث تتزايد المخاوف من عبور هذه التوترات لحدود الدول المجاورة والتأثير على المواقف الداخلية الأخرى فيها. ويمكن لهذا التصور أن يحظى ببعد آخر إن كان هذا النظام مرتبطاً بأي من إيران أو السودان أو كليهما وأن يبدأ بتمويل ومساعدة الحركات الأصولية المماثلة في الدول الأخرى. وعندئذ، سوف يزيد الإضطراب المحتمل من جراء التأثير السلبي على العملية السلمية في المنطقة ككل إما من خلال الضغوط المحلية أو عن طريق إتساع دائرة الإضطرابات وتحولها إلى نزاع مسلح.

ولعل من أكبر المخاطر التي يجب على الولايات المتحدة مواجهتها احتمال حصول النظام الجديد على أسلحة نووية وانعكاسات ذلك على الصعيدين المحلي والدولي. ومن المهم جداً أن نفهم من البداية أن تحليل مثل هذا الموقف لا يمكن أن يتم في إطار تحديد ما إذا كانت هذه الحكومات عقلانية أم لا. فالمنظور الغربي تجاه العالم العربي وكذلك الدول التي يهيمن عليها المسلمون ينطلق في الغالب من إفتراضات منحازة ضد هذه الشعوب ودينها. فالمسلمون، وخاصة العرب منهم ليسوا عقلانيين بصورة وراثية. إضافة إلى ذلك، فإن معظم الأفراد الذين أسسوا الجماعات الإسلامية هم من بين الأكثر ثقافة بين أبناء شعوبهم.(٤٤) وعلى الرغم من أن السمة الشاملة لهذه الجماعات والمتمثلة في رغبتهم في مشاهدة حكوماتهم وهي تزاح عن الحكم، إلا أنهم يختلفون في وسائل تحقيق هذا الهدف والبديل المفضل لتلك الحكومات. كما أن الجماعات الإسلامية ليست بالضرورة مجموعات متحمسة دينياً وتتصرف بصورة غير عقلانية. ولذلك يجب التعامل معها بصورة معقولة. فهذا النوع من الإفتراض خطير للغاية إذ أنه يحمل في طياته ميولاً قد تكون السبب في الإفراط أو الإقلال من مقدرات الخصم.

كما يمكن أن نتساءل بقوة هنا: لماذا لا تعتبر درجة عقلانية الطرف الآخر مهمة للولايات المتحدة إذا كان ذلك الطرف حليفاً ومؤيداً للسياسة الأمريكية؟ فعلى سبيل المثال، هل كان صدام حسين أكثر عقلانية عندما كان يتلقى المساعدات العسكرية الأمريكية مما كان عليه عندما قام بغزو الكويت؟! فلمجرد أن يقوم أي نظام سياسي على أسس إسلامية أو أن يحقق أهدافه عبر إنقلاب عسكري أو ثورة شعبية، فإن ذلك لا يعني بالضرورة بأنه غير عقلاني. أن ما يجب تقديره هنا هو "النية Intent" والأهداف التي يضعها اللاعبون نصب أعينهم ويأملون بتحقيقها فور وصولهم إلى السلطة. والأهم من ذلك هو معرفة إن كان هذا النظام قادراً على تحقيق تلك الأهداف بالفعل. وهكذا، وعندما نعود إلى الموضوع الذي نحن بصدده، يجب علينا أن نحدد أولاً: إن كانت لدى المجموعات الأصولية النية على تأسيس ترسانة نووية والعزم على إستخدامها وثانيا: يجب أن نحدد مدى قدرة هؤلاء اللاعبين (الجماعات) على إمتلاك القدرات اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

أن هذا النوع من التحليل المسبب ضروري جداً حيث أنه من المعروف أن معظم الدول لديها الرغبة في الحصول على قدر معين من الإمكانات العسكرية، والقدرة على إبتزاز الغير وأهدافاً أخرى كثيرة. ولكن المرجح دائماً هو أنها لن تكون قادرة على إمتلاك هذه الوسائل التي تمكنها من تحقيق غاياتها بالفعل.

وعلى إفتراض أن أي نظام في مصر يرغب في الحصول على الأسلحة النووية، فما هي تأثيرات ذلك على الإستقرار الإقليمي والعالمي؟ وهل تتسم هذه التأثيرات بنفس نمط وجود البعد الإسلامي؟ أن العنصر الأهم الذي يجب أخذه في الحسبان في حال إمتلاك مصر للسلاح النووي هو مدى إستقرار ذلك النظام بغض النظر عن توجهاته. ولعل أفضل سيناريو هنا سيكون في حالة وجود الحكومة المعتدلة، أيضاً بغض النظر عما إذا كانت إسلامية أو علمانية، إذ أن ذلك سوف يساعد على إستمرارية وضمان شكل من أشكال الإستقرار في هذا البلد. ولكن مثل هذا الإحتمال بحاجة إلى سنوات عديدة قادمة في المستقبل. وفي حالة استيلاء نظام ما، مهما كانت طبيعته أيضاً، على مقاليد السلطة بالقوة فإن إفتراض وجود القوة النووية سيكون موضوعاً شائكاً ومليئاً بالمشاكل نتيجة لحالة عدم الإستقرار والحاجة إلى إستخدام الإرهاب للحفاظ على الحكم.

ولعل السيناريو الأكثر إزعاجاً والأقل سهولة للشرح هنا سيكون في حالة وجود حكومة منتخبة أو مدعومة جماهيرياً ولكنها غير عقلانية أو عدوانية بطبيعتها من المنظور الدولي. وهذه هي النقطة الحرجة التي توفر المنطق الأساسي لإمكانية تطبيق نظرية الدومينو تجاه الإسلام السياسي،

(44) Edward W Said, "The Phony Islamic Threat", New York Times Magazine (November 21, 1993): 62-65. Also, John L. Esposito in Riding the Tiger, 190.

وإلى حد معين، فإن هذا الإحتمال سوف يكون من أسوأ السيناريوهات العقلانية بالنسبة لصناع السياسة الأمريكية. وقد تحقق مثل هذا الحوار الصعب بالفعل على شكل الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. وعلى الرغم من اعتبار الولايات المتحدة الدولة الوليدة من هذا السيناريو عنصراً مزعجاً ومضايقاً، إن لم يكن مهدداً لها، إلا أن تلك التجربة لم تنته بكارثة. وعلاوة على ذلك، فإن موقف إيران المعادى للغرب كان نتيجة طبيعية لسياسة العزلة التى فرضتها الولايات المتحدة على الجمهورية الإسلامية. ولكن السيناريو الأكثر خطورة والمحتمل على المدى البعيد فيكمن فى إنتشار الإسلام السياسى عبر دول المنطقة، الأمر الذى قد يؤدى إلى قيام رابطة إسلامية شاملة ذات صفة سياسية وإقتصادية بينها. وعلى الرغم من أن وجود بعض الروابط الإقتصادية والسياسية بين الدول ذات الغالبية الإسلامية قد يزعج الغرب حالياً، إلا أن مثل هذه الروابط لا تحمل خصائص إسلامية من شأنها أن تقلق السياسة الأمريكية. ولكن الخطورة تكمن فى إنتشار مثل هذه الروابط فى ظل وجود قيادات سياسية إسلامية تعمل من أجل تحقيق وحدة حقيقية بين الدول الإسلامية من شأنها أن تقلص الدور الأمريكى فى المنطقة على غرار نتائج الوحدة الأوربية والإتحاد الآسيوى. ولكن إمكانية قيام رابطة تشمل المنطقة الإسلامية برمتها تظل ضئيلة جداً بسبب التباين الملحوظ بين هذه الحركات الدينية العاملة فيها كما بينا أنفاً.

والموقع الآخر الذى يحتمل قيام دولة إسلامية بشكل قوى هو الجزائر. ففى عام ١٩٩٠ كسبت جبهة الإنقاذ الإسلامى عدداً ساحقاً من مقاعد البرلمان فى الجولة الأولى من الإنتخابات العامة، معطية بذلك المؤشرات الواضحة بأنها ستتمكن من تشكيل الحكومة فى الجولة الإنتخابية الثانية. ولكن الجولة الثانية لم تتم أبداً بسبب الإنقلاب العسكرى الذى علق الإنتخابات وضمن فيما بعد تسليم مقاليد الحكم للحكومة العلمانية الراهنة. وبذلك تكون حالة الجزائر نموذجاً مختلفاً عن النموذج السودانى حيث أخذ الإنقلاب العسكرى بعداً إسلامياً، فى حين نالت جبهة الإنقاذ الوطنى فى الجزائر دعماً شعبياً كاد أن يوصله إلى كرسى الحكم من خلال السبل الديمقراطية.

وكان الرد الأمريكى تجاه الإنقلاب العسكرى فى الجزائر مؤيداً ومفضلاً للحكومة العلمانية التى تم تنصيبها بواسطة الجيش، وإن حاولت واشنطن لاحقاً إظهار تشجيعها للعسكر للعودة إلى الديمقراطية. وعلى أية حال، فقد كان هناك نمط معين من الديمقراطية لكل من الأطراف الجزائرية على طريقته الخاصة، وبالتحديد فيما يخص السماح للحكومة الأصلية الإحتفاظ بالسلطة.

وعموماً، فقد تم إقصاء جبهة الإنقاذ الوطنى من السلطة كما تم حظر الجبهة ذاتها واتهمت قيادتها العليا بانتهاك حقوق الإنسان كذريعة لتصفيتها مادياً. ومن جانبها، إنشقت عدة فئات عن ذلك التنظيم القوى والمتماسك فى الأصل وتباينت رؤاها بقوة حول أفضل الطرق لإستعادة السلطة. ونتيجة لهذه الإنشقاقات، إضافة إلى العنف الشديد الذى مارسته السلطة ضد هذه النخبة القيادية فى هذا التنظيم وأخيراً، بعد إجراء الإنتخابات الرئاسية، فقد ضعفت قدرة الجبهة على تهديد السلطة القائمة بشكل واضح.(٤٥) وبالتالى، فمن الصعوبة بمكان التنبؤ بأى سيناريو للمعارضة الإسلامية المحتملة فى الحالة الجزائرية.

٣ - الإستنتاج: هل نظرية الدومينو ملائمة للتطبيق على الإسلام السياسى ؟:

فى الوقت الذى يتطابق منطق الدومينو مع تصورات السياسة الخارجية الأمريكية فيما يخص الإسلام السياسى بشكل محكم، هناك براهين وافية على صعيد وسائل الإعلام والمناقشات الأكاديمية وحتى على لسان صناع السياسة بتسخير نظرية الدومينو من أجل تنظيم السياسة الخارجية الأمريكية فى المنطقة. وسوف يركز الجزء الأخير من هذا التحليل على مدى تحديد ضرورة تطبيق نظرية الدومينو على الإسلام السياسى. بمعنى آخر، ما الذى يدفع صناع السياسة إلى الإعتقاد بجدوى تطبيق معتقدات نظرية الدومينو؟ وهل يوفر منطق الدومينو الأرضية الأكثر عقلانية لرسم سياسة خارجية مناسبة تجاه هذه الظاهرة؟ وهل سينتج عن تطبيقها النبوءة المحقة أم الكاذبة؟

يقول جرفيس Jervis بأنه توجد ثلاثة تفسيرات لتصديق نظرية الدومينو وهى: المضمون العقلانى، الإرضاء النفسى، الواقع السياسى المحلى.(٤٦) فالمضمون العقلانى هو الإفتراض المتأرجح بين الحد الأقصى والأدنى من قبل صناع القرار فى استخدام النظرية معتقدين أن خصمهم نمر ورقى يواجه تنفذاً شائكاً.(٤٧) ويقول دوجلاس ماكدونالد بأن نظرية الدومينو من حيث الحال والمضمون العقلانى تعتبر ملائمة فى ظل ظروف معينة، خاصة أن تم

(45) House Hearing, May 20, 1992; The Battle Looms; 4-5.

(46) Jack Snyder, "Introduction" Dominoes and Bandwagons, 9.

(47) Ibid.

إستعمالها من حيث مضامينها وليس أهدافها المحددة.(٤٨) وبينما يلاحظ حالات الفشل النادرة ولكن الذريعة فى نفس الوقت.(٤٩) ويرى ماكدونالد بأن منطق هذه النظرية كرد عقلانى على مجموعة من أسوأ الإفتراضات بخصوص المخاطر الكامنة فى حال عدم القيام بالتصرف العملى.(٥٠) يعتبر نجاحاً بصورة عامة. (٥١) وسوف نعود إلى هذه النقطة بعد قليل.

أما فيما يخص تفسيرات الإرضاء النفسى لهذه النظرية، فيبدو أن الدروس التاريخية تحمل من الدلائل ما تدفع بها صناع السياسة بعيداً عن تطبيق أو استخدام نظرية الدومينو. فبينما تقدم تجربة ميونخ دليلاً تاريخياً على سقوط أحجار الدومينو، فإن الحرب الباردة قد علمت صناع السياسة بعض الدروس المختلفة كلياً.(٥٢) وأننا نعتقد بأن هذا العامل تحديداً قد منع صناع القرار من التعامل مع الإسلام السياسى بوضوح من خلال الإطار العام لنظرية الدومينو. إلا أن الدرس التاريخى فى هذه الحالة لم يتمثل بإقرار ضعف منطق هذه النظرية فى فترة ما بعد الحرب الباردة، ولكنه تمثل بكل بساطة فى إعادة صياغته.

ويتمثل البعد الآخر للتفسير النفسى فى تصورات صناع السياسة عن وجود خصوم من النمور الورقية العدوانية Paper Tigers. ولقد تم إستخدام هذه الخاصية من قبل صناع السياسة فى تصديهم لإيران والسودان. وقد ولد هذا التصور عن الخصم ردة فعل محدودة من جانب الولايات المتحدة، حدا بها إلى عزل إيران والسودان فى الآونة الأخيرة عن المجتمع الدولى، ووضعهما على قائمة الدول التى ترعى الإرهاب.

وتعتبر تفسيرات الوضع السياسى المحلى صالحة أيضاً لتأييد نظرية الدومينو، حيث أنه يجب تبرير الإلتزامات الدولية المتزايدة فى أجواء السياسة الداخلية المفضلة لسياسة العزلة، أو على الأقل، الحد الأدنى من الإتصال الخارجى.(٥٣) وفى داخل الإدارة الأمريكية هناك جماعات الضغط الإقتصادية والعسكرية بالإضافة إلى بعض الكتل السياسية التى تأمل فى استمرار المساعدات المالية والعسكرية لبعض الأنظمة فى المنطقة والإحتفاظ بإمكانية التدخل العسكرى فيها والإبقاء على مستوى عال من الإنفاق الدفاعى وإقامة التحالفات معها.(٥٤) وتركز سياسة الولايات المتحدة الخارجية الراهنة على تطوير وإستمرارية إستراتيجية التحالفات.(٥٥) وفى هذه الحالة يجب على الإدارة الأمريكية أن توضح لحلفائها وخصومها دائماً عزمها على التدخل من أجل حماية مصالحها الحيوية وقدرتها الفعلية على تحقيق ذلك. وتتزامن كل هذه الإعتبارات مع النقاش الدائر حول الدور المستقبلى للولايات المتحدة فى النظام العالمى الجديد.(٥٦) ويمكن للمرء أن يفترض بأن العالم، وخاصة الولايات المتحدة، قد غدا بحاجة

---

(48) Douglas J. Macdonald, "Falling Dominoes", 246.

(49) Ibid.

(50) Ibid.

(51) Ibid.

(٥٢) وبالتحديد، فان نظرية الدومينو التى طبقت على الحالة الشيوعية لم تكن مناسبة. ولمزيد من التفاصيل أنظر تحليل جيروم سلاتر J. Slater حول السياسة الأمريكية فى فيتنام وأمريكا المركزية.

(٥٣) يمكن الوصول إلى هذا الإستنتاج على ضوء خطاب وزير الخارجية الأمريكى السابق جيمس بيكر.

James A. Baker, III "Selective Engagement: Principles for American Foreign Policy in a New Era", Vital Speeches of the Day LX, no. 10 (March 1, 1994): 299-302.

(54) Jack Snyder, "Introduction", Dominoes and Bandwagons, 12-14.

(55) Dispatch (24 June 1993): 377; Dispatch (16 June 1994): 302-303; Dispatch (5 March 1993): 310; Dispatch (4 May 1994): 198-200.

(٥٦) هناك مناظرة مستمرة حول الدور المستقبلى للسياسة الأمريكية وكيف يجب أن تكون فى أعقاب الحرب الباردة، أنظر:

David C. Hendrickson, "American Foreign Policy", and Joseph Nye, Jr., "What New World Order?" in Foreign Affairs 71, no. 2 (Spring 1992); Charels W. Kegley and Eugene R. Wittkopf, eds., The Future of American Foreign Policy, New York: St. Martin's, 1992.

لعدو جديد يعيد للولايات المتحدة موقعها إبان الحرب الباردة نحو حلفائها ولا سيما فى حلف شمال الأطلسى (الناتو) وذلك من أجل مواجهة التنافس الإقتصادى العالمى المتزايد. ومهما كانت الأسباب فإن صناع السياسة الأمريكية يستطيعون استغلال منطق الدومينو بعقلانية فى سبيل صياغة سياساتهم تجاه الإسلام السياسى.

وعلى أية حال، فمن أجل تبرير استخدام منطق الدومينو وخاصة إذا كان قائماً على الوقاية العقلانية، فإنه ينبغى وجود شكل محدد من التهديد المنظم النابع من طرف الخصم. فأين يقع هذا الخطر فيما يخص الحركات الإسلامية السياسية: هل فى توجهها نحو اللجوء إلى إستخدام العنف، أو فى إمكانية فوزها فى الإنتخابات، أو من خلال روابطها العقائدية والسياسية؟ وبالتأكيد، لا يمكن القول أبداً بأن هذه الحركات الإسلامية السياسية المعارضة تميل إلى استخدام العنف. كما لا توجد أية أدلة قاطعة ترجح قيام هذه الجماعات بقبول الديمقراطية مرة واحدة أو احتكار السلطة ومصادرة الديمقراطية بعد فوزها فى أول انتخابات أكثر من احتمال قيام أندادهم من العلمانيين بمثل هذه الأعمال.(٥٧) وأخيراً، لا يمكن إنكار وجود درجة من الإرتباط السياسى بين هذه الحركات والجماعات الإسلامية تتمثل فى صور المساعدات السياسية والمالية والعسكرية التى تتلقاها من مصادر مختلفة من بينها إيران والسودان والسعودية والكويت وغيرها، إضافة إلى وجود بعض أوجه الشبه الفكرى بينها. إلا أن كل ذلك لا ينفى أو يؤكد وجود أية روابط حقيقية أو إستراتيجية منظمة بين هذه الحركات الإسلامية.

أن أى نظام جديد يقوم على أساس العنف والإضطهاد فى المنطقة، بغض النظر عن كونه علمانياً أم إسلامياً، لا يجب أن يقلق الولايات المتحدة فحسب بل المجتمع الدولى برمته، وخصوصاً فى حالة حصول ذلك النظام على القدرة النووية. أن المشكلة التى تواجه الأكاديميين فى تناولهم لمواضيع الإسلام السياسى تكمن، فى الحقيقة، فى إستخدامهم لمفاهيم الإسلام والتطرف بصورة نمطية ومتداخلة. ولكن، وكما أوضحنا سابقاً، فان أية دولة، إسلامية كانت أم غير ذلك، من شأنها أن تملى وتضيف فوائد إستراتيجية مهمة جداً إلى المنطقة وخاصة فيما يتعلق بالإستقرار الإقليمى والدولى وذلك من خلال تمتعها بشعبية وإستقرار فى الداخل.

وبينما يبدو من المقلق للغرب أن يشترك الكثير من سكان الأرض برابطة العروة الإسلامية، فلا يمكن القول أبداً بأن إسلاماً كهذا يمثل أى خطر سياسى وعقائدى مشترك نحو أحد. وحتى فى حالة إنضمام مجموعة من الدول الإسلامية إلى منهج إقتصادى مشترك، على سبيل المثال، أو قيامها بتأسيس قاعدة أيديولوجية عميقة، فليس من الواضح أن تشكل هذه الظواهر أية صورة من التهديد المنظم ضد الغرب أو ضد المجتمع الدولى عموماً. فالمخاطر والتهديدات الحقيقية ستظل قائمة فى الحالات الفردية المتمثلة فى الحكومات التى لا تحترم حقوق الإنسان والمواطنة على أرضها أو فى الدول الأخرى. ولعل هذا النوع من التهديد لا ينفرد به البعد الإسلامى، إذ أنه حقيقة حياتية على المستوى الدولى بغض النظر عن العقيدة. والمقابل، فإن الخطر الحقيقى الأكبر المخيم على المنطقة لا يزال يكمن فى عدم الإستقرار ونفور المواطنين من حكوماتهم وإحساسهم بالبعد عنها. فالأنظمة التى تنتخب شعبياً وتتمتع بوقوف الجماهير إلى جانبها إضافة إلى التأييد العالمى تمثل الأمل الأعظم فى بعث الإستقرار بالمنطقة دون أى تمييز بين أسسها العقائدية والفكرية.

أن نظرية الدومينو تمتلك القدرة على إعطاء افتراضات غير دقيقة فيما يخص الصور التى يراها صناع السياسة فى الولايات المتحدة ولا تبرر الإفتراضات المتعلقة بحدوث أسوأ الإحتمالات الممكنة. وأن هذه العلائق المنطقية ستقود حتماً إلى إتباع سياسة غير مناسبة وغير متزنة فى المنطقة. وفى حين أنه يجب على صناع السياسة الإحتراز بعقلانية، وخاصة عندما تكون أسوأ الإحتمالات قائمة، فإن ذلك سوف يقود حتماً إلى تنبوءات مرضية للذات فقط Self Ful-filling Prophesy، إذ أن السياسة الخاطئة قد تؤدى بدورهاإلى تحقق مخاطر نظرية الدومينو.

ولا تقدم نظرية الدومينو أى تفسير إضافى لموضوع الإسلام السياسى عما قدمته بخصوص التهديد الشيوعى. فهذه النظرية تتلون وتستمد وجودها من التصورات المغلوطة

---

(٥٧) انظر: John L. Esposito, L. The Islamic Threat: Myth or Reality?, 185-189 and "Political Islam", 22-24

والجهل المطلق بحقيقة الديناميكية السياسية لأى نظام يتم تشغيله فيه. فالسياسة ما كانت أبداً لتفسر أو تشرح بصورة أنيقة وواضحة كما تحاول نظرية الدومينو أن تقنعنا به. وبالتاكيد، فإن إعتقاداتها وحتميتها المطلقة تثير تساؤلات خطرة بخصوص صلاحيتها. فحتمية النظرية تفرض أن الممثلين المعنيين لا خيار لهم فى الأمر، حيث أن نتائجها حتمية الوقوع. وأن هذا النوع من التفكير يقلل إلى حد كبير من قدرة الإنسان على التعلم والتأقلم مع محيطه البيئى. فالنظرية،ضمن أضعف الحدود، تجرد اللاعبين فيها (الدول أو الحركات السياسية) من المزايا الخاصة بهم.

فلو رفضنا آلية الحتمية المطبق بصورة نموذجية فى نظرية الدومينو كما يقول ماكدونالد Macdonald، واستفدنا من نموذج الأمر الطارىء أو غير المتوقع، الذى يرى بأن "أحجار الدومينو قابلة للسقوط وفق شروط معينة إن لم تتخذ أى إجراء حيال ذلك لإيقاف الوقوع أو الحد منه".(٥٨) يمكن عندئذ أن نتوقع أيضاً بأن: قطع الدومينو قد تتساقط وفق شروط معينة عند استخدام السياسة الخاطئة لمنع ذلك أو احتوائه. وهذا ما يجب أن تتجنبه الولايات المتحدة فى التعامل مع الإسلام.

---

(58) Douglas J. Macdonald, "Falling Dominoes", 228

دراسة

الخليج العربى فى عالم متغير

دراســـة فى معضـــلة الأمن الخارجى وترتيباته

د. سعد ناجي جواد
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

د. منعم صاحي العمار
رئيس وحدة الدراسات الاستراتيجية
كلية العلوم السياسية /جامعة بغداد

لقـد كشفت الاحداث والنتائج التى جاءت بها حقائق التغيير الدولى الستار عن الهبة الاكـاديمـيـة فى تناول أبعـاد الفـعل السياسى ، محليا ودوليا ، فى منطقة الخليج العربى ، لا سيما معضلة الأمن الخارجى فيه لاسباب متعددة . وقد تصدينا للمفردة الاخيرة عبر تفحصنا لماهيتها والعوامل المسببة لها وما ترتب عليها من أفعال وحصرنا نماذج التراتيب المطروحة للتصدى لتلك المعضلة ثم عرجنا على تقييمها راصدين أهم انعكاساتها . ونختتم بحثنا بتعيين سبل الانقاذ من تلك المعضلة .

أولا: أفكار أولية :

من قراءة لقاموس الأحداث الدولية المعاصر تطالعنا حقيقة مهمة مفادها أن منطقة الخليج العربى واحدة من أكثر مناطق العـالم تأزمـا . ويعـود ذلك الى تكالب الدول الاستعمارية للسيطرة عليها لما تحتله من مكانة استراتيجية ثابتة سواء من حيث موقعها الجغرافى الذى أعطاها أهمية سوقية عسكرية أو من حيث أهميتها الاقتصادية الموردية لانها مصدر النفط المتدفق والاحتياطى الاكبر فى العالم علاوة على كونها سوق تجارية أو استهلاكية واسعة . وقد تزايدت هذه الاهمية بعد الحرب العالمية الثانية لما تكتنزه المنطقة من ثروة وما أردفها من خلق للغريزة السياسية لدى أصحابها حيث استخدامها كورقة للمساومة ، وما أصاب إستراتيجيات الدول الكبرى من تبدل حيث تطويع الجغرافية لصالح انتشارها وضرورة تدفق النفط اليها . كل ذلك جعل منطقة الخليج العربى منطقة جذب وإغراء شديدين (١) . توضح فى مستويات مختلفة منها .

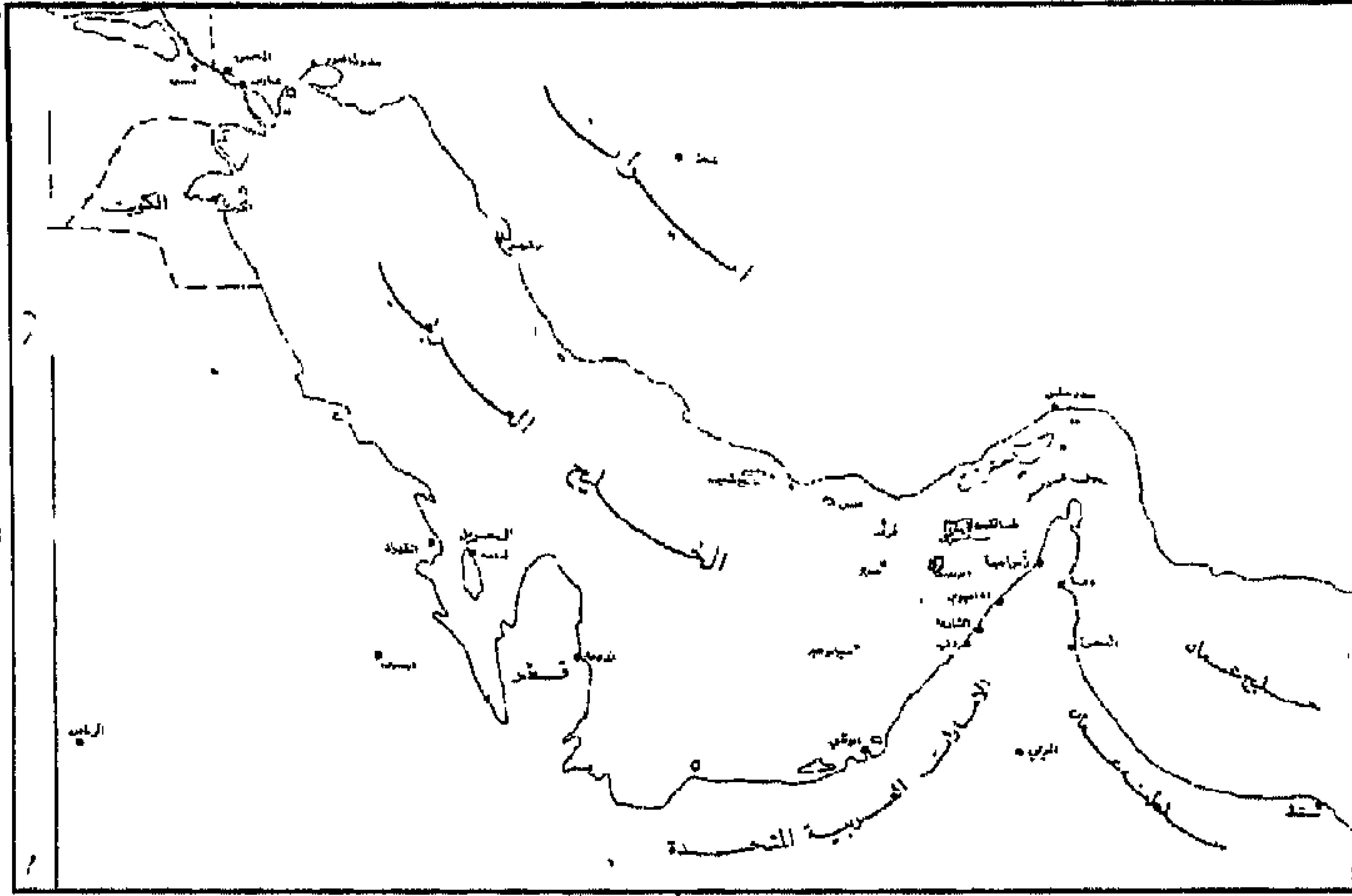
الأول : فى ظل القطبية الثنائية ، أصبح الخليج العربى مرتكزا لسياسة الاحتواء ضد العالم الشيوعى ، ولتنافس القوى العظمى للنفاذ اليه والنفوذ فيه (٢) .

الثانى : مثلت منطقة الخليج العربى الاقليم الممول والمزود للغرب واليابان بالطاقة .

---

١ – خالد بن محمد القاسمى ، الخليج العربى فى السياسة الدولية ، دار الثقافة العربية ، ط ١٩٨٧ ، ص ١٥ ومابعدها .

٢ – رياض نجيب الريس ، الخليج العربى ورياح التغيير ، سلسلة قضايا راهنة ، رياض الريس للكتب والنشر لندن ، ١٩٨٧ ، ص ٩ ومابعدها .



الثالث : ما تؤديه الآن من مهمة أمنية مباشرة وحاسمة فى تكوين ميكانيكية الربط الذى برز بصورة مباشرة وواضحة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى بين الاستقرار الاقليمى والمصالح الدولية " هناك ارتباط وثيق بين أمن الخليج و"النظام العالمى الجديد حيث تمتلك دول الخليج ٦٥٪ من نفط العالم وهذه الميزة مكنتها من احتلال موقع خاص فى نظام شبكة المصالح الدولية (٣) .

وعلى الرغم من تبدل المستويات أعلاه ، الا أن منطقة الخليج العربى ظلت تحتفظ بأهميتها كمنطقة جذب للمصالح والمطامح الدولية لا بل أن التغييرات الدولية الاخيرة بكثافة تبدلاتها عززت أهمية الخليج العربى لكونه البيئة التى تحمل فى نسق تكونها مصالح العالم بشكل عام ومصالح الولايات المتحدة بشكل خاص " فهو دائرة القلب للمصالح الحيوية الامريكية ".

أولا : ففى ظل تغير هيكلية النظام الدولى ، بغياب أحد القطبين الرئسيين ، وبالتالى انفراد واشنطن بالقوة العالمية . فان الخليج العربى مثل الاقليم الصالح لاثبات دورها العالمى فى ظل آليات " النظام العالمى الجديد " التى لم تتبلور بعد (٤) . وهنا أصرت الولايات المتحدة على صيانة وتطوير مصلحتها عبر تأمين ذاتها من دواعى الاضطراب . وهى : (٥)

أ – الحيلولة دون بروز قوى إقليمية جبارة فيه بما تملكه من أسلحة وتقنيات متطورة وذلك عن طريق الاحتواء أو التصدى لها بالعنف .

ب – السعى الحثيث لضبط وتقنين انتشار التكنولوجيا فيه . كونها أصبحت أداة تغير وهيمنة بيد الدولة المالكة لا سيما عندما تطوع عسكريا وبنجاح .

ثانيا : لقد جاء التغيير الذى أصاب طبيعة العلاقات

٣– أنظر جريدة شيحان ، أردنية اسبوعية ٩–١٥ أيار ١٩٩٢ .

٤ – الصغير الرحمانى ، النظام العالمى الجديد ، رؤية نقدية ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، العدد ٣ نيسان ١٩٩٢ ، ص ٥

٥ – ادوارد سعيد وآخرون ، حرب العالمين الاولى ، ترجمة وتحرير صبحى حديدى ، شركة الارض للنشر ، عمان ، ١٩٩١ ص ٧ – ٢٧ .

الدولية بمكانة منفردة للولايات المتحدة الامريكية على حساب أضمحلال دول العالم الثالث وكتلة عدم الانحياز . والذى تبدلت معه طبيعة الصراع الدولى من سياسى أيديولوجى الى اقتصادى فى جوهره ، بين دول الشمال والجنوب ، ومن أجل الاستفادة من هذا الحال وتثبيته سعت الولايات المتحدة للسيطرة على الخليج لكونه الاقليم الممول للنفط "جوهر التنافس لدى الشمال وعصب حياته الاقتصادية " .

ثالثا : لقد جاءت ظروف انهيار الاتحاد السوفيتي بتوقع مرصود مفاده ظهور أعمدة جديدة فى هيكلية " النظام العالمى الجديد " لا سيما بعد ظهور انحراف فى الفاعلية التدميرية "العسكرية " لصالح الفاعلية الاقتصادية . (٦) فالطرف المؤثر سيكون ذا اقتصاد متين شبه متكامل وتقنيات عالية "أوروبا الموحدة واليابان" حيث لديها فاعلية عالية ولكنهما لا يملكان القوة التدميرية اللازمة . وهنا بدأ الخليج العربى الساحة التى تمثل وتوفر الضاغط على تلك الأعمدة . سواء فى تثبيت أسس التعامل الدولى " كما هو الحال فى أزمة الخليج وما قدمته لصالح التدخل الدولى فى الصومال" لصالح الولايات المتحدة أو من خلال ما يدره هذا الاقليم من مدد للصناعة والحياة الاقتصادية فى تلك البلدان .

رابعا : لقد جاءت التغييرات الدولية الأخيرة ملوحة بضرورة ربط الاجزاء المحيطة بالمركز (٧) . وأول هذه الأجزاء جاء الخليج العربى والاقليم الذى ينبغى أن يكون مستقرا وأمنا .

أن جوهر الادراك المتحقق من أعلاه يتمحور حول معلمين أساسين يحملان معهما تناقضا محسوبا .

١- الاهمية الإستراتيجية :

ان الاهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربى لم تتبدل بل تطورت لصالح انفرادية قوة بها . والدليل على ذلك مازالت تلك الاهمية متمحورة حول هدفين أولهما القيمة السوقية للخليج كأرض وكأقليم ذلك لان السيطرة عليه تعنى إمتلاك المفتاح الجدى فى العالم فالخليج لم يعد منطقة مهمة فحسب بل أصبحت قلبا عالميا . ليغدو الخليج المثال الأفضل الذى يقدم الدليل على تأثير العامل الجغرافى المستمر والثابت على المجتمع والاقتصادى والسياسة (٨) . فموقعه المتميز بين القوى العالمية والاقليمية وطبيعته الجغرافية التى تجمع بين العنصرين البحرى والبرى جعلته يحتل أحد مفاتيح السيادة العالمية لا سيما تلك التى تتعلق بطبيعة التوازن الدولى كونه مجهزا بالقدرة على التحكم فى فرض الارادة فى لحظات السلم والحرب . ولو بدرجات متفاوتة . واذا ما أخذنا بنظر الاعتبار الاهمية النفطية للخليج الذى يحتوى على ثلثى الاحتياطى العالمى والممول الرئيسى للعالم الصناعى . فالسيطرة عليه تعنى احتواء الدول الصناعية "أوروبا واليابان " التى تسعى للابتعاد عن الفلك الأمريكى .

وقد أضاف انهيار الاتحاد السوفيتى دافعا جديدا حيث الفراغ الذى ينبغى شغله . لكون الخليج أصبح المنطقة التى يقاس بها حجم الدور وتأثيره بالنسبة للولايات المتحدة أو الدفاع عنه . وقد انعكس ذلك بوضوح من خلال كثافة تواجدها العسكرية فيه وبالقرب منه والذى أسس علاقة محسوبة لصالحها عن طريق الاتفاقيات الامنية مع دوله ، ومسعاها الدائم لخلق أسباب التهديد للقسم الآخر فخلق ما يسمى بالبؤر الساخنة لتبرير تدخلها العسكرية الذى عد مترادفا مع كل استجابة متوقعة .

ونتيجة لذلك رصدت الولايات المتحدة لعلاقاتها بمنطقة الخليج مهام ووظائف عديدة ، فعلاوة على السيطرة الفردية عليه رأت بضرورة . (٩)

أ - تحجيم دور القوى اليسارية المحلية التى بدأت تنشر قوتها علانية .

ب - تضييق الخناق أمام أى تقارب صينى أو يابانى وربما حتى الأوروبى مع دول الخليج تبعا لما تظهره الأولى من نزوع للأفلات من الفلك الأمريكى .

٢- الاهمية الامنية :

على العكس مما تقدم أعلاه . لقد طرأ تغير كبير فى النظرة للأمن فى الخليج . فالأمن بقدر ما يعنى سلامة الاقليم من الاخطار الخارجية والداخلية . فانه فى الخليج العربى جاء معكوسا بسبب أستنجاد دول الخليج ولدرء

---

٦ - ناصيف حتى التحولات فى النظام العالمى والمناخ الفكرى الجديد وانعكاساته على النظام الاقليمى ، المستقبل العربى العدد ١٦٥ ، ١٩٩٢ ، ص ٢٥

٧ - عبد الله بلقزيز ، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى : ما العمل ؟ المستقبل العربى ، العدد ١٥٤ ، ١٩٩١ ، ص ٤ - ٢٥

8 - Joseph Nye, What New World Order, Foreign Affairs, Vol. 71, No. 1, 1992, p. 45.

٩- منير شفيق ، النظام الدولى الجديد وخيار المواجهة ، الناشر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ١٠٢

الاخطار الخارجية والداخلية بالقوى الاجنبية التى أحكمت قبضتها على المنطقة بأكملها عبر تأسيسها للقواعد الدائمة أو المؤقتة ، تكثيف تواجدها البحرى ، عقد اتفاقيات أمنية طويلة المدى تتولى تلك القوى عبر مهمة تأمين حقيقة الأمن .. أو دفعها لدخول سباق تسلح رهيب تحت ذرائع استمرار التهديد الاقليمى .

وقد أشار البعض (١٠) إلى هذه الحقيقة بقولهم ، أن الأمن فى منطقة الخليج العربى يكشف بداءة عن معضلة مزمنة حيث تهدئة الوضع الداخلى بارتباط خارجى ، والوضع الاقليمى بهيمنة خارجية . وبعد ذلك تكون الحالة المتحققة ليست أمنا بل هى ترتيب مستعار للأمن "وهم الأمن" وهؤلاء رصدوا السبيل الوحيد الأنجح للنأى عن هذه الحالة بالدعوة الى إقليمية الأمن حيث مسئولية الدول المطلة عليه . بينما يرى البعض الآخر (١١) أن النتيجة المتحققة عبر هذا الأسلوب مقنعة اذا أخذنا بنظر الاعتبار الظروف الأمنية لدول الخليج التى تتميز بضعف مناعتها وهشاشة الترتيب الأمنى الجماعى المحلى .

وهذا يعنى أن حقيقة تقرير الأمن فى الخليج خرجت من إقليميته الى العالمية بسبب حجم الارتباط المحلى المتزايد بالقوى الخارجية . فالاتفاقيات الأمنية الثنائية ، واتفاقيات الحماية جعلت التقرير إرادة لا إرتباط بيد الاخرين ، فعلى الرغم من إمتلاك دول الخليج الوسائل الممكنة لتحقيق قدر معين من الأمن . الا أنها لم تكن حاسمة وربما قادرة على تحقيقه أو التصدى للتهديدات الإقليمية فى مهدها دون أستدراجها للعلاج الدولى . وبقدر ما سبب هذا الأمر من ارتباك للنظرة الأمنية التى تحملها تلك الدول ، فإنه طرح حقيقة العلاج على أرضية واسعة للنقاش . هل الأمن الخليجى واجب التحقيق عبر الرزمة العالمية الشاملة . حيث لا تستطيع دول الخليج بمفردها توفيره " أم أنه واجب التحقيق ذاتيا – اقليميا" . البعض عبر عن (١٢) اقتناعه بأن ضخامة التحدى وتعدد مصادر التهديد وضعف المناعة الأمنية والرغبة فى الحفاظ على الوضع الراهن والاهتزاز النفسى لدى أغلبية صناع القرار فى الخليج جعل أغلبيتهم لا سيما أمراء البترول مضطرين للترويج لحقيقة مفادها . أن الأمن فى الخليج لا يمكن تحقيقه الا عن طريق الرزمة الشاملة تبعا لشمولية معضلة الأمن " فهى حصيلة تفاعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية والمادية والمعنوية " وقد ساعدهم فى ذلك .

أ – ثمة اعتقاد بأن الأمن الشامل فى منطقة الخليج يبدو طبيعيا طبقا لحقائق الاعتماد المتبادل Global inter-dependence وذلك ان تحقيق الرفاة وضمان القدرة فى الدفاع عن النفس وتحقيق الاستقلالية السياسية لم يعد من الوظائف التى يمكن أن تؤديها الوحدات السياسية الصغيرة .

ب – أن ظاهرة الأمن فى منطقة الخليج تعبر عموما عن تلك الارتباطية الموصوفة بخصائص تكون النظام العالمى الجديد وديمومة فاعليته . (١٣)

جـ – أن النظرة الشاملة للأمن ستساعد على تحقيق أهداف متنوعة :

أ – ستعطى الفرصة كاملة لرسم سياسات أمنية فعالة من خلال ما يحدده من مقترحات الارتقاء بالأمن الذاتى .

ب – ستضع حدا للاختراق الذاتى أو الاقليمى . وشواهد ذلك كثيرة، فالحرب العراقية – الايرانية وأزمة الخليج ، أحداث كان من الصعب حدوثها لو تحققت أركان النظرة الشاملة للأمن .

جـ – ستحد من حدة الخلل الداخلى وسواء بعدم تدعيمه خارجيا او بما يحققه من انتقال حقيقى فى حقيقة الأمن من أمن نظم الى أمن مناطق .

وقد وفرت نظرة كهذه للقوى الكبرى لا سيما الولايات

---

١٠ – عن قدم تلك المعضلة انظر :

–Thomas Naft, Gulf Security and the Iran-Iraq War, Washington 1985, pp. 62-75.

11- Alan Friedman, The Spider's Web's, The Secret History at How the White House Illegaly Armed Iraq, New York, 1993, pp. 40-55.

١٢ – فى نظرة متقدمة لمثل هذا الأمر انظر :

Anthony H. Cordesman, The Gulf and the Search for Strategic Stability, Boulder, 1984, p. 16.

١٣ – ميشيل جوبيه وآخرون ، ماذا بعد عاصفة الخليج ، رؤية عالمية لمستقبل الشرق الأوسط ، مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ .

المتحدة فرصة التواجد في الخليج في الوقت الذي لوحت فيه بالخطر السوفيتي ومسألة التهديد العسكري معها والمحدق بمنطقة الخليج ، ولوحت بالخطر المتحقق من القوى الاقليمية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لتحقق (١٤) :

أ – تصوير قضية الأمن وكأنها قضية عسكرية اساسا تستدعي التنسيق والتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة عبر اتفاقيات ثنائية أمنية ، تجهيز بالسلاح ومناورات مشتركة ..الخ . (١٥)

ب – إضعاف أي فعل ذاتي لبلورة إدراك أمني مشترك "إقليمي أو محلي" حيث سيوفر الأخير فرصة التفكير بتحييد تواجد القوات الاجنبية لا سيما وأن دول الخليج مازالت بعيدة عن اكتساب القدرة على حماية قيمها الجوهرية .

جـ – دفع دول الخليج الى إتباع مفهوم أمني في الدفاع مخالف تماما لمفهوم اقتصاديات الدفاع . الامر الذي يعني جعل مشاغلها الأمنية تتشعب وتتعدد لصالح التواجد الخارجي .

د – تفتيت النظام العربي من خلال التأكيد على الفصل بين أمن الخليج وأمن الشرق الأوسط . مما يعني ضمنا تهميش الصراع العربي الصهيوني.

ثانيا : العوامل المسببة لارتباك الأمن في الخليج العربي :

١- ضخامة التهديد وتوالده :

لقد أدراك الخليجيون أن حل معضلة الأمن لا يتمثل في رصد وتعيين تراتيب أمنية بقدر ما يعني تمكين الذات من المواجهة أو التصدي للتهديدات المتوالده ، والضخمة التي تعاني منها المنطقة (١٦) . فقانون الحركة دائما يؤسس الرغبة في الحرص أو الخوف على المصالح وصيانتها من كل تهديد . ولكون الأمم المتحدة معنية بصياغة أمنها وبكل وسيلة وبأية كلفة وأن التقاعس عنها سيعرضها لمشاكل ضاغطة . فلم يعد الحوار مسلكا للتعامل وانما النيات والذرائع والمطامح أصبحت دواع لتأسيس أي تهديد . عندها لم تعد حركة الدولة مقتصرة على تأمين الحاجة السيادية فحسب بل معنية بتأمين الوظيفة الشمولية "التصدي للتهديدات" التي يتعرض لها الاقليم ككل بصورة مباشرة أو غير مباشرة .. لا يخرج هذا الوصف في تطبيقه عن الخليج العربي لاسباب متعددة فهو إقليم مزدحم بالفواعل التي تمتلك مطامح متناقضة ويغري بالتدخل أو التواجد فيه .

والتهديدات التي يتعرض لها الخليج ، هي نتيجة لعوامل عديدة منها ، ما يتعلق بضعف المناعة الأمنية لدوله على الرغم من توفر مسببات القوة ومحدداتها ، الارتباك في تحديد مدرك أمني مشترك بسبب ضعف نظام التبادل حجما وكثافة . فدول الخليج تشعر بأنها مهددة من الخارج وأن خلافاتها تجعلها معرضة بشكل أكبر لمثل هذه التهديدات . ويضاف الى ذلك ضخامة المطامح الدولية تبعا لكثرة فواعلها بما يؤسس شمولية لحقيقة التهديدات (١٧) . كما أن التغيرات الدولية وبما جاءت به من انتقال القلب الخليج جعل من الأخير محطة لفعل دولي غني بأسباب التهديد .

ويتحكم بالتهديدات التي يتعرض لها الخليج العربي عوامل عديدة منها : (١٨)

أ – طبيعة الفعل الدولي السائد . فكلما كان غامضا ومرتبكا كلما كانت التهديدات أكثر وطأة .

ب – المكان : لقد كان لزيادة الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي أثرها الواضح في تدعيم قيمة التهديد واتساع مساحة تأثيره .

جـ – الزمان : لقد جاء الزمن اللاحق لانتهاء الحرب الباردة بحقيقتين اساسيتين هما :

أ – الرغبة في تأكيد الذات "تدعيم دور ، قيادة أو استغلالا لسنوات الفرصة ".

---

١٤ – ادوارد سعيد وآخرون ، مصدر سابق ذكره .

١٥ – بنظرة مخالفة تماما ، أنظر علي الدين هلال ، رؤية عربية لامن الخليج ، بحث قدم لندوة مركز دراسات الخليج العربي ، بغداد ، ١٩٨٤

١٦ – تعتبر تلك الحقيقة بديهية أساسية تنطلق منها كل الفرضيات المعقبة لها . للمزيد أنظر :
Jonathan Farley, The Gulf War and the Littoral States, The World Today, July 1984, pp. 269-272.

١٧ – أدموند رونر ، من يهدد منطقة الخليج العربي ، ترجمة محمد شوقي محمد ، مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة ١٩٨٣ ، ص ٥٧ .

١٨ – منعم العمار ، تحديات الامن القومي العربي ، قراءة في المستقبل ، شؤون عربية ، ١٩٩٤ .

ب – الحاجة الى مجال لممارسة التأثير فلا حقيقة المجال الحيوى أبطلت ولا البحث عن منفذ للانطلاق تلاشى ، وتتساوى جميع الأطراف الفاعلة بالسعى لتأكيد هاتين الحقيقتين سواء كانت الولايات المتحدة أو السعودية أو ايران أو عمان أو العراق .

ج – الدرجة : أن حجم التهديد يتناسب طرديا مع حجم القوة المتوفرة . فعندما تكون القوة كبيرة يكون التهديد من الدرجة الأولى وفى القلب العكس بالعكس عندما تكون القوة الداعمة صغيرة يكون حجم التهديد من الدرجة الثانية وفى الحواف Periphery كما هو حال التهديد الايرانى للامارات بخصوص أبو موسى . الا أن ذلك لا يعنى أن الخليج لم يشهد مغامرات تداخلت فيه درجات التهديد . (١٩)

هـ – التعبئة : تعتمد قوة التهديد وكثافته على ما يرصد له من قوة ومن مقومات ومفردات الأسناد . فالتهديدات التى تعانى منها منطقة الخليج تتسم بالجدية لأن مصادرها تمتلك القابلية والقدرة على التطبيق والاستعداد لتعبئة كل الموارد من أجل هدف ما .

وللتهديدات التى يتعرض لها الخليج العربى أبعاد ثلاثة :

– **المحلى** : ويبرز بصورة جلية بداءة على صعيد الافكار والتيارات والعقائد . كذلك على صعيد العمل السياسى المحلى والذى يتميز باتساع فسحة الامتيازات للنخب الحاكمة . فضلا عما تقدمه العمالة من مسببات اضطراب وأثر على الأوضاع الاجتماعية ومسببات التنشئة فى المجتمع والسياسة حيث يمكن تصورها كأداة ضغط وتأثير على صانع القرار السياسى . علاوة على ما تعانيه المجتمعات الخليجية من مشاكل سكانية بسبب عظم تأثير الهجرة الوافدة . هذا إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما كانت تعانيه تلك المجتمعات من إفرازات الانتقال من مجتمعات البداوة الى مجتمعات النفط والثروة بصورة مفاجئة دون تحسب لمضاعفاتها .

– **الاقليمى** : تتسم أنماط هذا التهديد بالقوة والتعدد لاعتمادها فى أغلب الاحيان على الصيغة العسكرية . فالردع أداة له . والممارسة الفعلية مجال لتطبيقه . ونستطيع أن نلحظ ذلك بين الدول الخليجية بعضها مع بعض الآخر أو بينها وبين القوى الفاعلة الاخرى كايران . والتهديد الايرانى المتنامى لم ينحصر بقناة واحدة أو قضية واحدة تبعا لضخامة مطامحه حيث :(٢٠)

أ – الاطماع المتوالية والمتداعية فى كل زمان ومكان الجزر الثلاث ، البحرين والمياه الاقليمية .

ب – ما تشيعه ايران من أفكار توسعية تحت غطاء الأصولية الاسلامية والتى تزداد قوة ورهبة عندما يقترن الفعل بالتوسع على حساب التدخل بالشئون الداخلية وما يردفه من أطماع بفرض النهج الاسلامى كنموذج للحكم "تصدير الثورة" .

جـ – ما تبرزه دائما من قوة حيث تسلحها المستمر تقليديا ونوويا (٢١) . والذى عملت ايران على تقويته وتوسيعه بالاعتماد على أطراف خارجية أو بمسعاها الذاتى .

د – محاولتها المستمرة والدائمة لتسميم المدرك الأمنى الخليجى من خلال فصل أمن الخليج عن الأمن القومى العربى ككل .

كما يتعرض الأمن فى الخليج لتهديدات جدية نتيجة لتواجد العديد من الخلافات والصراعات البينية بين دولة علاوة على عدم وجود مدرك أمنى لتفادى مثل هذه الخلافات . إما بسبب غياب المركز الموحد والصانع للثقة وشروط التفاهم أو بسبب تعارض المصالح والمطامح الذاتية .

– **الدولى**: يتخذ هذا البعد أشكالا عديدة منها الاقتصادى حيث السيطرة على منابع النفط والتحكم فى أمدادات تدفقه والسعى الدائم لضمان تدفق الموارد والاموال للغرب

---

١٩ – روبرت برانجر . القدرات العسكرية للدول العربية فى الخليج ، مركز البحوث والمعلومات ، ١٩٨٥ ، ص ١٠٩ .

٢٠ – للمزيد عن وضعية التهديد الشاملة ، انظر :

Stanley Hoffman, New World and Its Trouble, Foreign Affairs, No. 69, 1990, p. 115.

٢١ – عن التسلح النووى الايرانى وهل لأيران استراتيجية نووية مقبلة ؟ أنظر :

منعم العمار : البرنامج النووى الايرانى ، بحث مقدم الى مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ، ١٩٩٥ .

22 - Ibrahim Ibrahim, (ed), The Gulf Crisis, Washington Center for Contemporary Arab Studies, George Town University, 1992, pp. 58-62.

الصناعى بغية استكمال حلقات الاستثمار لديه ، وسياسى حيث أن انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالسيطرة على المنطقة سيقلل فرصة دولها على المناورة فى العلاقات البينية وربما حتى الدولية وبما يعزز ويخدم تبعية تلك الدول كليا بها ، وعسكريا حيث الوجود الكثيف للقوات الاجنبية والذى ازدادت مع الاسف مسوغاته لصالح تبرير شرعيته . والذى أعطى فرصة قوية لممارسة التدخل العسكرى فى فرض الحلول بما يقلل من فرص المبادرة الذاتية فى علاج المشاكل ويعزز من جهة أخرى ارتباطية الأمن الخليجى بالاستراتيجيات العسكرية للقوى الاجنبية . وتمتاز ميكانيكية هذا التهديد باستحالة تفاديه بالوقت الحاضر لضخامة جهده وتأثيره لكونه أتخذ الجانب العملياتى له .

وعلى العموم فان مسرح التهديد يشير الى وجود نمطين من العلاقة الصراعية يتأثران فيما بينهما :

أ – علاقة صراعية داخل المجموعة "المجموعة الداخلية".

ب – علاقة صراعية داخل الاقليم "المجموعة الخارجية".

الامر الذى يطبع الاقليم بسمة أزلية مميزة تلك هى سيادة الصراع على حساب التعاون على الرغم من سعى الجميع لتبديل ذلك .

من جهة أخرى جاءت أبعاد التهديد أعلاه بمخاطر موصوفة على الأمن الخليجى حيث أدت الى :(٢٢)

أ – إرباك هيكل القوة المتحفزة لصيانة الأمن .

ب – إرباك جدول الأولويات الامنية . الامر الذى أرسى صعوبة التوصل الى مدرك أمنى مشترك .

جـ – تعظيم كلفة الأمن بسبب شمولية التهديد وضخامته .

د – تقليص هامش الحركة والمناورة والمساومة لدى الاطراف جميعا . مما أثر بشكل أو بآخر على بناء الكيان الذاتى .

هـ – تعميق التبعية الأمنية للقوى الاجنبية كونها وحدها تمتلك فرصة وأد أى تهديد .

٢– تعدد الرؤى الأمنية للأطراف الفاعلة :

لقد طرحت الاطراف الفاعلة فى منطقة الخليج العربى العديد من الرؤى الأمنية كعلاجات محددة لمشكلة الأمن . والتى يظهر فيها واضحا الافتقار الى حسم معين . ويميل الجميع بسلوكهم هذا الى طرح رؤاهم بهلامية تبعا لمحددات الموقف المبعثرة أو رغبة منهم فى الظفر بقبول أطاريحهم أو نتيجة لسعيهم لاحتواء مختلف المطامح . وفاتهم أن الأمن هو ثمرة تجمع ورابطة مشتركة لا وسيلة مبتكرة محددة . وأدراكا لوضع كهذا تقدمت الاطراف الفاعلة فى الخليج بمحاولات عديدة تخلق رؤية أمنية محددة . الا أن الفشل كان من نصيبها على الرغم مماحتمه هذا الامر من بذل جهد مشترك لضمانه . ويعود سبب هذا الفشل الى جملة عوامل منها : (٢٣) أن جهود الاطراف الفاعلة فى الخليج فشلت فى توحيد الرغبات باتجاه واحد تبعا لحكومية الصراع المتعاظم وطبيعته بين السياسات . كون أمر العلاج والسلوك مرتبطا على الفعل الرضائى المحدد نسبيا .. كما أن طبيعة التبدل الذى أصاب المنطقة بهيئته غير السلمية ، علاوة على ضغوط المتغيرات المرافقة ، شوهت من مغزى الهدف والطموح معا . يضاف الى ذلك عدم وجود جهاز معين توكل لها مهمة بناء الاداء الأمنى "فمجلس التعاون الخليجى فشل لحد الآن فى تعيين المدرك الأمنى الجماعى فضلا عن مرتزكرات مهمته حصرا" (٢٤) . من جانب آخر امتلكت جميع الاطراف احساسا مفرطا بأن الحال المرصود أكبر من القدرة المتاحة لتعيين المخارج أو المنافذ لمعضلة الأمن . الامر الذى غدا ذريعة للجميع ليعفيهم من تعيين المدرك الأمنى الجماعى ، لا بل تنادوا الى إيكاله الى القوى الاجنبية كعهدة . ومرد ذلك أن الادراك الفردى تلون بالبيئة الادراكية الدولية . الأمر الذى أعطى النخب المحلية من التفكير بذاتها وتصوراتها . ليزداد المآل الذى سيستقر عليه الوضع غموضا لا سيما بعد أن أكدت أزمة الخليج بتداعياتها أن الشئ المهم بالنسبة للجميع هو توزيع المهام لا كعلاقة عددية بل كعلاقة عضوية . وهذا ما لم يتوافر الآن بسبب اختلاف جدوى تحقيق المصلحة علاوة على السيادة

---

٢٣ – وقد تناغم كله ودواعى ذلك الفشل مع استمرار الحرب الباردة ، للمزيد عن هذا الأمر ، أنظر :

M.S. Elazhary, The Attitudes at Super Power To Word the Gulf War, International Affairs, No. 4, 1986, p. 16.

٢٤ – هذا الادراك تحقق مع استمرار التجربة ، عن الادراك الأولى لمهام المجلس الأمنية ، انظر :

Joseph A. Kechichin, The GCC Search for Security, Third World Quarterly, Vol. 7, No. 4, 1985, pp. 852-881.

الامريكية المطلقة . لنصل الى نتيجتين مهمتين هما :

– إن أى محاولة لحل مشكلة الأمن عن طريق طرح المبادرات لم تحقق أية نتيجة أو نجاحا .

– إن لم يكن بالامكان تحقيق نجاح فى هذا السبيل وفى ظل الاوضاع الراهنة . جاز لنا أن نتساءل ، ترى ماالذى يؤدى الى إفشال تحقيق واستقرار الامن والذى بدوره سيؤدى الى إفشال أى مسعى لاحتواء الفشل الاول .

ولتوضيح ذلك سنتطرق بشئ من التفصيل للرؤى الأمنية المطروحة .

الرؤية المحلية "رؤية دول الخليج العربى :

منذ الانسحاب البريطانى والدول الخليجية تبحث عن أمنها بين تيارى المقاربة والأعتماد على الذات . الا أن ضعف المناعة الأمنية لها أضاف ثقلا جديدا لكاهلها . فاذا كان النفط دالة لأطماع القوى الكبرى فأن ضعف المناعة الامنية قفزت لتكون دالة جديدة لأطماع القوى الاقليمية . وقد شكل عام ١٩٧٩ علامة بارزة فى تاريخ الادراك للحال حيث تحولت الأنظار باتجاه ترصين فعل محلى بالأمن ، فالفواعل الاقليمية بعد سقوط الشاه بدأت تثير الافعال والنوايا على نحو الاهتمام الذاتى للأمن . كما أن القوى الدولية أخذت تنأى نوعا ما عن التورط فى نزاع أو خلاف محلى خشية التهاب المنطقة التى انشغلت بقضايا التوازن من جهة وانشغال العراق وايران بالحرب من جهة أخرى والتى أعطت بدورها دول الخليج قوة دفع باتجاه بناء فعل جماعى فظهر مجلس التعاون الخليجى الذى كان الهدف الاساسى منه بناء أدرك أو حلف أمنى للقوى الضعيفة من خلال تأسيس شبكة دفاع مشترك ضد أى تهديد خارجى . لكن المحاولة وأن كتب لها النجاح فى مسقط عام ١٩٧٦، الا أنها لم تر النور الا عام ١٩٨٠ بفعل تهديدات جدية استدعت بروزه وبظرف عربى ودولى ملائم ... وهكذا بدأ الفعل المحلى يأخذ شكله المؤسسى مستبعدا العراق لأن وجوده يعنى فتح الباب أمام الدخول الايديولوجى . وبهذا أصبح مجلس التعاون معلما أمنيا Remark ، بدلالة : (٢٥)

أ – توأمة مدركات الأمن الخاصة ببناء جهد أمنى مشترك قائم على اساس الحماية الجماعية بالتساوق مع ما تؤسسه الروابط الدولية من دعم .

– وضع حد للمشاريع الأمنية الخاصة والتى ظهرت فى عملية السبعينات .

– ضرورة تحقيق اندماج اقليمى فى المجالات المختلفة والتى تتطلب تعاونا أمنيا.

– معالجة التهديدات الداخلية والاقليمية بجهد جماعى ، عبر ما ينشأ من مؤسسات حيث مجالس وزراء الداخلية ، الخارجية والدفاع .

الا أن التجربة المتحققة عبر الزمن اللاحق للولادة كشفت عن :

– تعدد الرؤى الامنية للاطراف المكونة للمجلس .(٢٦)

– ارتباط المصالح الخليجية بالمصالح الاقليمية والدولية لا سيما الغربية منها .

– طفح الخلافات الثنائية وخاصة ما يتعلق منها بالحدود بين الدول الخليجية .

بالمقابل جددت أحداث أزمة الخليج الحاجة الى :

– بناء قوة عسكرية ذاتية محلية موحدة ، تحقق ردعا عاليا لحماية أمن الخليج من الأخطار القادمة .

– حل جميع الخلافات البينية بالطرق الدبلوماسية لا سيما الحدودية منها لا بالصراع المسلح .

الرؤية العراقية :

من يتتبع تاريخ التوجه العراقى نحو الخليج بعد الانسحاب البريطانى منه يلاحظ أن الرؤية العراقية للأمن فى الخليج تنطلق من منظور سياسى – أيديولوجى . فالعراق يرى ان الامن الخليجى جزء لا ينفصل فى تحقيقه عن الامن القومى العربى . لذا فهو يدعو الى :

– الحفاظ على عروبة الخليج عبر طرح ايديولوجى – قومى . وقد بدأت ملامح هذه الدعوة بالظهور منذ أحتلال ايران للجزر الثلاث . وتداعت عبر مشاريع شاملة خلال السبعينات الا أنها توضحت بشكل أكبر عام ١٩٨٠ مع اعلانه للاعلان القومى الذى جاءت مفرداته شاملة لتعزيز عروبة الخليج من خلال دعوته الى انسحاب جميع الاساطيل

---

٢٥ – عبد الله النفيسى ، مجلس التعاون الخليجى ، الاطار السياسى والاستراتيجى ، كويت ، ١٩٨٢ ص ٥٣ .

٢٦ – برزان التكريتى ، الصراع الدولى فى منطقة الخليج العربى وتاثيره على اقطار الخليج العربى والمحيط الهندى ، الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٨١ ومابعدها .

الاجنبية منه . كما جاء ليشيع الثقة بين أطرافه من خلال رفض اللجوء الى القوة لحل المنازعات العربية .

– العمل على صيانة الأمن فى الخليج إقليميا . ونرى ذلك واضحا فى سبق العراق بدعوته للاقطار الخليجية لتأسيس مجلس التعاون الخليجي أو بدعوته لانشاء قواعد منظمة الحال والعلاقة لا سيما فى تنظيم حرية الملاحة ، استخدام النفط كثروة قومية ، تكملة حلقات الانسجام الأمنى بين مفردات الأمن القومي من حيث مقومات قوته وبما يعزز الوجود العربي فى الخليج . وهكذا قدم العراق حلقته الأمنية المعتمدة أساسا على العلاقة بين التوجه الايديولوجى – القومى والقومى – الاقليمى .

– العمل على التحذير من رهن مستقبل الأمن فى الخليج بالأمن الدولى .

وبقدر ما كانت هذه الرؤى شمولية وتعاقبية ومتزامنة مع التحديات التى يواجهها الخليج أنظمة وشعوبا . الا أنها كانت تحمل مخاطر موصوفة للجانب العراقى والتى توضحت بجلاء عند وبعد أزمة الخليج حيث :

أ– وضع العراق نفسه فى نقطة تصادم مع حلقات الامن الاقليمى والعالمى وقد انتبه العراق لذلك مؤخرا وأخذ يحث الخطى لمراجعة مفاهيم الامن السائدة فى المنطقة لتخرج قيادته بضرورة (٢٧):

– إتباع الاسلوب الانفتاحى كقناة وحيدة لممارسة الدور فى الخليج كجزء من جهده فى أعادة التكيف اللازم مع الحال الجديد لا سيما وأن العامل الجيوبوليتيكى يعمل لصالحه .

– اشاعة أسلوب التأكيد على الثوابت كفعل أحتوائى للتناقضات السياسية . وهنا أشاع العراق حقيقة سيادة الشعوب على ثرواتها ، الحفاظ على قومية الحكومات ، ايجاد منافذ حرة للتعامل مع الاحداث المتعاقبة بتفهم وأيجابية .

– التأكيد على المسعى الوظيفى فى التعامل بما يعزز ثقل وجوده المعيارى والجغرافى لا سيما وهو يملك منافذ مرصودة عربيا للتغلغل مؤسساتيا وتنظيميا الامر الذى يشجعه على مواصلة بناء تصوره فى جملة التهديدات لصالح تأكيد أهمية وحدة مفهومية الأمن القومى العربى . وذلك يتطلب بوضوح نبذ تطرفية الفعل الايديولوجى لصالح بناء تدابير ثقة مع النظم الخليجية عبر تراتيب ثنائية أو جماعية .

ب– ما تعرض له من محاولات عزل عن الخليج .

وعلى العموم ، فان العراق قدم تصورا أمنيا للخليج يقوم على ضرورة : (٢٨)

– تنقية الوجود الاجتماعى عبر فسح المجال أمام العمالة العربية للعمل فى الخليج بدلا من العمالة الاجنبية التى يجب أن تخضع لاجراءات صارمة فى الهجرة والتجنس . وهكذا لوح العراق بحقيقة مهمة مفادها أن الأمن فى الخليج هو أمن شعوب مثلما هو أمن منطقة بالكامل .

– رفض التحالفات العسكرية والتكتلات الاقليمية الداعية لربط أقطار الخليج بالمسرح الأرضى لاستراتيجيات القوى الكبرى على حساب الارتباط بمظاهر الأمن القومى العربى .

– رفض التحالفات العسكرية مع القوى الدولية الكبرى باشكالها المختلفة من أتفاقيات أمنية ، وتواجد عسكرى ، معاهدات حماية كونها عاملا فحلا بالسيادة الوطنية علاوة على ما تشكله تلك التحالفات من أختراق للأمن القومى العربى .

– وضع ضوابط تؤمن حرية الملاحة فى الخليج لا على اساس قواعد المرور البرئ .

– إقامة علاقات ثقة واحترام متبادل تقوم على أساس احترام السيادة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

– التخلى عن ما يسمى بتصدير الأمن أو استعارته . كما هو الحال مع المسعى الايرانى فى "تصدير الثورة" .

– تشجيع المنهج الوظيفى كاسلوب للتعامل الاقليمى لا سيما فى المجال الاقتصادى والثقافى

---

٢٧ – عن ذلك التصور أنظر بحوث الندوة التى عقدتها الجمعية العراقية للعلوم السياسية فى بغداد عن السياسة الخارجية العراقية وشروطها وخياراتها المستقبلية والتى صدرت بكتاب ، مازن الرمضانى وآخرون مستقبل السياسة الخارجية العراقية ، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، العدد ٥ ، ١٩٩٤ .

٢٨ – عن ذلك الطرح وما اتسم به الخطاب السياسى العراقى فى سمات بهذا المجال ، أنظر ، برزات التكريتى ، مصدر سابق ذكره .

الرؤية الايرانية :

لقد شكل الاهتمام الايرانى بمنطقة الخليج جزءا من الحياة الاقليمية البحرية الايرانية ولاسباب نفطية واستراتيجية وتوسعية اهتمت ايران بكل تفاصيل الحياة اليومية للخليج العربى . وتبعا لذلك تميزت سياسة الشاه بالتدخل العلنى بالشئون الداخلية للاقطار الخليجية تمهيدا لفرض السيطرة على الاقليم تبعا لنظرية المجال الحيوى التى حكمت التوجه الايرانى والذى طبق بصيغة احتلال عسكرى وتهديدات مستمرة وتأدية لدور شرطى الخليج تغاضى الغرب عن الكثير من أفعال الشاه التوسعية . ولم تتبدل مسلمات التوجه الايرانى نحو الخليج بعد رحيل الشاه فمازالت حمى السيطرة وتصدير الثورة ذات فاعلية كبيرة . وقد تمحورت الرؤى الايرانية للأمن فى الخليج حول "إقامة منظمة دفاع إقليمى ، حزام أمنى خليجى ، وأخلاء المنطقة من الوجود الاجنبى" على أن يؤخذ بالاعتبار جعل خليج عمان خارج نطاق أى ترتيب خليجى ، وذلك للاستئثار بالسيطرة عليه بصورة قوية . (٢٩)

ولكن هذه الرؤى أصيبت بالتذبذب تبعا لما تفرضه الأوضاع الاقليمية وطبيعة السياسة الايرانية التى تدنت فعاليتها بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية حيث تحجيم القوة العسكرية أداتها المنفذة (٣٠) . ولكن هذه الرؤى عادت مؤثرة من جديد بعد أن استفادت ايران من نتائج أزمة الخليج وحربها لتعيد حساب مفردات دورها الاقليمى ليتساوق ذلك الفعل ويحقق درجة من المقبولية مع صعود العناصر المعتدلة للحكم فى ايران وظهور أمارات سياسة واقعية على السلوك الايرانى . وقد وجدت ايران بذلك فرصة التكيف من جديد فى اقليمها بعد عزلة سنين طويلة مع احتفاظها بفعلها بإثارة مشاكل موصوفة "أبو موسى (٣١) ، المرور الحر ، الجرف القارى (٣٢)". كما وفرت لها أزمة الخليج فرصة التمسك بزمام المبادرة حيث أقامت علاقات مع دول الخليج بعد سنين طويلة من التدنى .

الا أن الوجود الاجنبى فى الخليج فرض على ايران الانكفاء على عقبيها ، لما شكله من كابح لها وليبعدها عن أى مشاركة فى الترتيبات الامنية (٣٣) فى المنطقة . الأمر الذى جعلها تسعى الى :

– إعادة بناء ملامح هويتها الاقليمية كخطوة مقصودة لتجديد الدعوة لدور أمنى فى الخليج .

– إعادة الاندفاع نحو التسلح تبعا لما يتطلبه الدور من قوة تأثير . فايران لا يمكن لها أن تتنازل عن كونها قوة عاملة وفعالة فى الخليج والمحيط الهندى . (٣٤)

وإزاء ذلك دأبت ايران على تحديد رؤاهـا الامنية فى الخيلج بعد عام ١٩٩٠ والتى تتلخص (٣٥) فى :

– أن أمن الخليج يجب أن يكون من مسئولية دوله .

– تنمية العلاقات الثنائية مع دول الخليج .

– تاكيد نيتها فى إظهار نفسها كقوة إقليمية .

– فرض نفسها كداعية لسيادة ونمو التيار الاسلامى متوسلة بوسائل عديدة منها تشجيع الهجرة لدول الخليج أو بث الدعاية فيها وربما التدخل بشئونها الداخلية وفرض رؤاها بهذا الصدد .

الرؤية الامريكية :

للأهمية الكبيرة التى يحتلها الخليج ، سعت الولايات المتحدة الى جعله منطقة لنفوذها

---

٢٩ – وقد نالت تلك الأهداف حنقا أمريكيا كبيرا ، للمزيد انظر ، روبرت برانجر وديل تاهتيين ، خيارات السياسة الأمريكية فى ايران ، عرض جريدة القادسية ، اذار ١٩٩٣ .

30-Cameron R. Hume, The United Nations, Iran and Iraq, How Peace Making Changed, Indianapolis, 1994, p. 65.

٣١ – للمزيد عن هذه المشكلة أنظر :

لوئ بحرى ، الاطماع الايرانية فى جزيرة ابو موسى العربية ، وزارة الاعلام العربية ، بغداد ، ١٩٧٢ ، ص ٢٨ ومابعدها .

٣٢ – عن مشكلة الجرف القارى فى الخليج ، أنظر :

جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى دراسة لتاريخه المعاصر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٦٩ .

٣٣ – حسن أبو طالب ، ايران وانعكاسات التسوية مع العراق ، السياسة الدولية العدد ، ١٠٢ ، ١٩٩٢ ، ص ٧

34-Washington Post, 17 March 1992.

٣٥ – أنظر بهذا الخصوص تصريحات المسؤلين الأيرانيين المنشورة فى صحيفة الدستور الاردنية فى ٥ مايو ١٩٩٢ والرأى الاردنية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١ والشعب الاردنية فى ٣ سبتمبر ١٩٩١ .

وأحتواء أى فعل مضاد لمصالحها . وهذا التوجه أصبح من ثوابت السياسة الامريكية على الرغم من تعاقب اداراتها

ويمكن رصد أربع مراحل للرؤية الامريكية :

المرحلة الأولى: ١٩٤٧- ١٩٦٨:

فى هذه المرحلة وجدت الولايات المتحدة عليها إبعاد النفوذ السوفيتي من الوصول الى المياه الدافئة "الخليج العربى". متوسلة بالعديد من الخطوات ، منها :

– إقامة منطقة عازلة بين الاتحاد السوفيتى والخليج العربى .

– تشجيع الاطراف الخليجية على إقامة جسور معها لاحتواء محطات الفعل السوفيتى الاقليمية .

– الاصرار على ان تكون مهمة العبء الدفاعى الاساسى ضد الاتحاد السوفيتى من نصيبها (٣٦) وتترك لبريطانيا وفرنسا مهمة تدبير أمر النزاعات فى الشرق الاوسط .

المرحلة الثانية: ١٩٦٨ - ١٩٧٩:

بدأت ملامح هذه المرحلة بالتبلور مع الاعلان البريطانى بالانسحاب من الخليج العربى . لتسعى الولايات المتحدة لأتخاذ الاجراءات اللازمة والتى من شأنها تقوية نفوذها وتقليل تكاليف الحفاظ عليه . فعمدت الى اتباع أساليب متعددة منها مبدأ نيكسون (٣٧) الذى جاء بسياسة المشاركة الاقليمية التى لم تجد نفعا بعد حين لتهجرها لصالح تدخلها المباشر فى الخليج ولها فى ذلك اسباب مختلفة ومتنوعة وهى :

–رغبتها فى جعل الخليج بحيرة مغلقة لنفوذها .

– احتواء المنطقة على احتياطى كبير من النفط ينبغى حيازته وتأمين الحماية له عن طريق تقوية وجودها العسكرى "أن منطقة الخليج العربى هى ثالث منطقة رئيسية فى العالم بالنسبة لمصالحنا الامنية الحيوية ، على طول الخط ، فهى الى جانب أوربا الغربية والشرق الاقصى تشكل بناء أمنيا متكاملا ولنا مصلحة أساسية فى ضمان أمن هذه المنطقة والذود عن استقرارها .

وقد ظلت الولايات المتحدة الامريكية مصرة على تطبيق رؤاها الداعية لضرورة توسيع وتدعيم علاقاتها مع دول الخليج والتى وصلت الى مرحلة الارتباط الامنى الكامل . لتدخل المنطقة بالكامل فى استراتيجيتها كحلقة أمنية مهمة تتناسب فيها مصالحها طرديا مع مهمات أمنها القومى .

المرحلة الثالثة : ١٩٧٩ - ١٩٩٠:

وازاء سقوط الشاه وخروج إيران من الحظيرة الأمريكية ومافرضته تجليات الغزو السوفيتى لافغانستان والحسابات الامريكية الداعية إلى ضبط النفس ازاء انحسار النفوذ الأمريكى فى ايران . تبدلت صيغة التعامل لصالح الارتباط الكلى . فقد عبر بيان كارتر ١٩٨٠(٣٨) عن هذه الصيغة مؤكدا مزاوجة مبدأ الاحتواء مع المشاركة الاقليمية . حيث نص على أن المصالح الامريكية فى الخليج لاتقل أهمية عن المصالح الأمريكية فى غرب أوربا "لذا " فان أى تهديد لها يعتبر تهديدا للولايات المتحدة. وهكذا أصبح الخليج العربى خنجرا مسددا بوجه الاتحاد السوفيتى والقوى الاقليمية المقلقة ، فاذا مانجحنا فى جعل الخليج العربى منطقة مغلقة فان السوفيت يسعون الينا ، لا نحن الذين نسعى لهم وقد زاد الرئيس ريجان هذه الرؤى فسعى الى تكثيف الوجود العسكرى وبشكل لافت للنظر كاستجابة سريعة لتزايد التهديدات التى تتعرض لها المنطقة ولحيويتها دعا ريجان الى انشاء قيادة مركزية مهمتها تطبيق مبدأ كارتر والتحسب لأى تهديد خارجى اقليميا كان أم دوليا .

---

٣٦ – للمزيد عن ذلك تاريخيا انظر :

Melvyn P. Leffler, Apreponderance at Power, National Security, The Truman Administration and the Cold War, New York, 1992.

٣٧ – عن مبررات العمل بهذا المبدأ ، انظر ، وبوجهة نظر متاخره :

Christopher Van Hollen, Don't Engulf the Gulf, Foreign Affairs, Summer 1981.

38 - Thomas Naff, Gulf Security and the Iran-Iraq War, Washington, 1985, p. 62.

وذلك عن طريق استخدام قوات الانتشار السريع التى أوكلت لها مهمة تحقيق ذلك .(٣٩)

المرحلة الرابعة :

تكونت الملامح البدائية لهذه المرحلة بفعل دواع عديدة يمكن إجمالها بـ :

– التشدد الذى أصاب نظرة الولايات المتحدة للخليج العربى . حيث أصبح الخليج أعقد مهمة فى أمن الولايات المتحدة "أن الدائرة التى تضم قلب المصالح الحيوية الامريكية تقع فى منطقة الخليج العربى ذات الطابع الاستراتيجى – النفطى . فهى إذن دائرة القلب ومن يسيطر على نفطها يسيطر على العالم ". (٤٠)

وقد كان لهذا التشدد أثر فى تهميش قضية الصراع العربى – الاسرائيلى على عكس ما مر بنا فى الثمانينات . ولاجل الحفاظ على ذلك طرحت الولايات المتحدة تصوراتها فى جعل المنطقة آمنة . ولن يكون ذلك ، وكما ذكر بريجنسكى ، الا باقامة ترتيب إقليمى أمنى تحت المراقبة ، وإعادة عملية توزيع الثروة الاقليمية من خلال تشجيع بوادر التعاون الاقتصادى بين جميع دول المنطقة والتحرك الجاد نحو سلام عربى – اسرائيلى ... وعلى الولايات المتحدة مهمة تحقيق تلك الاهداف الثلاثة معا » (٤١)

– ما تمر به المنطقة من اضطرابات اقليمية ، ناتجة أساسا عن التهديدات الايرانية واختلال موازين الأمن المتوازن لصالح العراق والتوجس الكبير ازاءه ترافق ذلك مع التصور المتحقق لدى الولايات المتحدة حيث ضعف المناعة الأمنية لدول الخليج العربية لذا سعت الى الاعلان عن استعدادها لاستخدام القوة العسكرية لتأمين مصالحها من أى تهديد . وفعلا جاءت زيارة ملكولكن مان ١٩٩٠ بذات النتيجة التى ينبغى أن تدعم بالاتساق مع إعادة بناء التوجه الامريكى عالميا وإقليميا . (٤٢)

- انحسار النفوذ السوفيتى وتقوقعه داخليا . الامر الذى فرض عليها التوجه لملء الفراغ العالمى تبعا لمنهجها الداعى بضرورة التمسك بنظرية الدومينو لمد وبسط هيمنتها على العالم أجمع لا سيما الخليج العربى الذى يمثل المنطقة التى تحمل نفوذ القوى العاملة دوليا والتى سيكون لها دور كبير فى إثبات الرؤى الامريكية الجديدة .

ومن هنا بدت النظرة الامريكية للامن فى الخليج مستندة على قاعدة مهمة مفادها مواءمة المصالح الامريكية فى الخليج مع مقومات أمنها القومى حيث الاقتضاء بتعميق السيطرة الكاملة على الخليج من خلال : (٤٣)

– تركيز التواجد العسكرى الدائم والمؤقت فى الخليج ردعا للتهديدات المحتملة وتأمينها لتدفق امدادات البترول وتدعيما لحرية الملاحة فيه .

– ضرورة تحمل العبء الامنى فى الدفاع عن الخليج العربى لتثبت انفراديتها ولجعلها منطقة نفوذ مغلقة على الرغم مما تظهره وتبديه من حاجتها لاجماع أوروبى لمساندتها بمهمتها اعلاه هذا ما تحقق إبان أزمة الخليج .

– ضرورة التأكيد على اهمية الأطراف الإقليمية أكد شلزنجر هذه الحقيقة بقوله "أن أهمية السعودية ، بالنسبة لنا ، ازدادت الى درجة يمكن مقارنتها بأهمية العلاقة مع بريطانيا وألمانيا" (٤٤) . لقد "أصبح السعوديون شريكا رئيسيا لنا .. فهى تمدنا بعشرا ستهلاكنا النفطى ، ١٫٧١٢ برميل يوميا" (٤٥) . ولم تسقط امريكا ايران من حسابها تحسبا للمستقبل !! فقد دعا هنرى ماكبس من " لجنة الطاقة فى الكونجرس" الى "عدم اسقاط دور ايران .. وفسح المجال أمامها للتسلح شرط أن تبدى أعتدالا محسوبا" (٤٦) .

---

٣٩ – عن تلك القوات انظر : هنرى ريكورد ، قوة الانتشار السريع والتدخل العسكرى الامريكى فى الخليج ، منشورات مركز دراسات الخليج العربى ، جامعة البصرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ٢٥ – ٢٧ .

٤٠ – انظر بهذا الخصوص أصل الفكرة فى دراسة اصدرها معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية تحت عنوان " البناء من اجل السلام " والمنشور ملخص لها فى صحيفة الرأى الأردنية فى ٢٥ ديسمبر ١٩٩٢ .

٤١ – قارن بهذا الخصوص ماكان يلوح به بريجنسكى فى السبعينات للمزيد انظر :

بريجنسكى ، أوهام فى توازن القوى ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٤٩ .

٤٢ – محمود بكرى . الاسرار الكاملة لجريمة أمريكا فى حرب الخليج ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٦٨ .

43- Roger Owen, A New Post Cold War System, Middle East Report, 3 Sept. 1993.

٤٤ – انظر نص التصريح فى صحيفة الرأى الاردنية فى ٨ اغسطس ١٩٩٢ .

٤٥ – ادوارد سعيد وآخرون ، مصدر سابق ذكره ، ص ٨٩ .

٤٦ – عن ذلك التصريح ، أنظر صحيفة الشعب الاردنية فى ٣ يوليو ١٩٩٣ .

– السعى لانهاك القوى البازغة أقليميا والتى لم تحسب كمساندة أقليمية . كالعراق وايران وبدرجات متفاوتة .

– زيادة ربط الأمن فى الخليج بالأمن الأمريكي . وقد وضح ذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية التى عقدتها مع الكويت والبحرين وقطر .

– ضرورة الاهتمام بنظم المنطقة حماية لها من تغيير إجتماعى محسوب ومضاعفاته .

ثالثا : الترتيبات الأمنية والفرص المتاحة :

إن مسألة الحسم بمدى مقبولية أى ترتيب أمنى لمنطقة الخليج ما تزال من القضايا المثيرة للجدل . فقد انطلق الباحثون والساسة الدبلوماسيون والمفكرون لتناول هذا الأمر من منطلقات مختلفة دون أن يصلوا الى نتيجة واحدة أو موقف محدد . وأغلب الظن أن سبب ذلك يعود الى سوء الادراك الذى أثر على تفكير ورؤى القائمين على شئون الأمن فى أقطار الخليج والذى كان من نتائجه الاختلال فى رؤية مصادر التهديد حيث أصبحت المصادر الثانوية تعالج باعتبارها حاسمة وتحظى بأولوية على حساب مصادر التهديد الأولى . الأمر الذى سبب سوء فهم فى نوايا الآخرين . ومقاصدهم . كما يعود ذلك الجدل الى التذبذب الناتج عن ضعف تصوير العلاقة بين مصادر التهديد ومهمة رسم السياسات الامنية لدى الجهات ذات العلاقة علاوة على ضعف الانفراج السياسى بين الاطراف الفاعلة .

وإزاء ذلك تعددت مساندة الارتكان (٤٧) . فقد أخذ البعض يفوض أمر تحقيق أمنه عبر خطوات خاصة يأمل منها قدرته على تحقيق أمنه بينما يرى البعض الآخر ضرورة استغلال القواسم المشتركة لتحقيق مسعى جماعى محلى . فى حين تعالت الاصوات لصالح ربط الأمن فى الخليج بمفردات وآلية الأمن القومى العربى أو الأمن الدولى . وعلى الرغم من الاعتراضات التى نالت من رأى كهذا حيث أن نظرية الأمن القومى العربى تفتقر لحد الآن لصيغة التصور الشمولية للحقيقة القومية لذا فمن الاجدى التركيز على أمن كل دولة فى إطار حدودها السياسية وارتباطاتها الدولية . كما أن الارتباط به سوف يقحم هذه الدول بافعال قومية كبيرة ويهول المخاطر والتهديدات بما يؤدى الى استنزاف الامكانيات الكبيرة دون جدوى . بيد أن هذه الرؤية تراجعت لصالح أنصار الربط بين أمن الخليج والأمن القومى العربى . وقد انطلق دعاة الربط لتأكيد ضرورته وحتميته ، بسبب :

– عدم وجود معرفة حقيقية لماهية الأمن ومضمونه وأبعاده لدى الدول الخليجية .

– تباين دول الخليج فى فلسفاتها وتوجهاتها السياسية الخارجية والتى تقفز دائما فوق نقاط الاتفاق التى تؤسسها الروابط المشتركة .

– أن الربط سوف يعمق السيادة القطرية ويوفر لها الحماية المضمونة من خلال تقليل فرصة الانكشاف الأمنى الذى ينتج عن عظم التهديد أو الاختراق الاقليمى .

– يوفر فرصة للوصول الى فهم أكبر لحقيقة الأمن بسبب وحدة الاخطار التى تواجه العرب والتى ستشكل القاعدة التى ستبنى عليها التصورات والاستراتيجيات الأمنية .

– يحقق لدول الخليج كفاءة أعلى فى القرار كونه يضيف ساحة جديدة مقابلة لصياغة رد مضاد .

الا ان عدم اكتمال مقومات الأمن القومى العربى والصعوبات التى جابهت آلياته وشيوع مقبولية صيغة التكامل الاقليمى وشجاعته فى ردع أعمال التوسع الاقليمى من قبل أية دولة على حساب الدول الأخرى فى الاقليم علاوة على صعوبة التغافل الكلى عن الحقائق الجيوبوليتيكية ، شجعت الطروحات الاقليمية لصيانة الامن . وقد أبرز دعاة هذه الأطروحات رؤاهم على النحو الآتى :

– أن الترتيب الاقليمى سيسهل من وضوح مفردات الأمن وآلياته ويزيد من درجة مقبوليتها .

– يعمق فرصة الاندماج من خلال ما يروجه التعاون الوظيفى بين أقطار الاقليم لا سيما فى المجال الاقتصادى .

– يوفر فرصة لخلق تعايش حقيقى وتضامن ملموس فى مواجهة الارادة العملاقة دوليا .

– يعمق السيادة الاقليمية للاطراف جميعا عبر ما سينتج عنه من تقليل لحدة التهديدات المحلية .

بيد أن الصعوبات الواقعية التى تعترض تحقيق ترتيب كهذا ، فضلا عن الصعوبات الناتجة عن ضعف ارتباط الأمن الخليجى بالأمن القومى العربى وما يسببه من وجود

---

٤٧ – للمزيد عن الخيارات الامنية المتاحة ، أنظر ، على حسين على ، أمن الخليج العربى ، رسالة ماجستير مقدمة لكلية العلوم السياسية ، ١٩٨٢ ، غير منشورة ، ص ٨ ومابعدها .

فجوة أمنية سوغت لدى البعض فرصة القبول بتعاون أوثق بين النظام الدولى وما يأتى به من ترتيبات أمن فعالة وبين التصورات الذاتية للأمن ساعدهم فى ذلك ضخامة التحدى الاقليمى وضعف أو أنعدام المناعة الامنية للدول الخليجية . (٤٨) ومع ذلك سنحاول تفصيل مقومات الترتيبات الامنية المطروحة وشروط تقييمها عبر ثلاثة نماذج .

النموذج المحلى :

على الرغم من إتفاق الجميع على أهميته لكن لا يمنع ذلك من حدوث خلافات بينه فى فهم مقاصده واستخدام آلياته . فالبعض رأى أن التقارب المحلى بقدر ما يحقق أمنا جماعيا الا انه لا يمنع أطرافه فرادى من استغلال الفرص لتطوير رؤاهم لصالح تحقيق أمنهم ذاتيا أو عبر انجاز ارتباطات خارجية ، بينما رأى البعض الآخر فيه أساسا لخلق القاعدة الضرورية للانطلاق نحو ساحات المجابهة فطالما ان دول الخليج تشعر بأنها مهددة من الخارج وأن خلافاتها تجعلها معرضة بشكل اكبر لهذه التهديدات . لذا فمن الأفضل الالتقاء الجماعى لكونه يشكل دافعا لدفن النزاعات وتشكيل عوامل مهمة للتقارب فيما بينها » . ومع ذلك اتفق الجميع على وجود طريقين ضمن هذا السبيل :

- الطريق الفردى وذلك يتحقق من خلال :

– تقوية القدرة العسكرية الذاتية . وبقدر ما تعمق هذه الخطوة حالة الأمن كونها توفر ردعا مقبولا وربما كافيا . الا أنها تستعمل على تأزيم الأمن بدلا من تهدئته حيث تحول الخليج الى ساحة تسلح كبيرة . وهذه إحدى مخاطر ربط الأمن بالقدرة العسكرية (٤٩).

– تأمين الأمن عن طريق الاتفاقيات الثنائية مع قوى خارجية تتولى الاخيرة بموجبها مهمة الدفاع عن الخليج ضد التهديدات الاقليمية وربما الدولية أيضا وقد وقعت الكويت والبحرين وقطر اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا . واذا كانت لهذه الاتفاقيات من مزايا لصالح الولايات المتحدة . حيث تقلل الاعباء المالية اللازمة لاقامة درع كونى وتوفر لها الفرصة فى ملء الفراغ الشاغل الاقليمى . والحصول على شرعية لوجودها فى الخليج . فانها وفرت للاطراف الخارجية حسب وجهة نظرهم – العديد من المزايا حيث ستعطيهم شعورا أمنيا اكثر بحكم ما يوفره الوجود الأمريكى من ردع للتهديدات الاقليمية سواء بالتحجيم أو بالعزل . وستساعد هذه الاتفاقيات فى تقليل تكاليف الأمن ، نظرا لما تعانيه هذه الدول من صعوبات اقتصادية متعددة . وستوفر لها فرصة للنأى عن دخول أطراف إقليمية جديدة فى الخليج الأمر الذ ى نستطيع من خلاله تفسير سر التزامن بين عقد هذه الاتفاقيات والمباحثات المقننة لاعلان دمشق .

الطريق الجماعى:

على الرغم من أصرار البعض على اتباع الطريق الأول ،الا أن توالى الأحداث أثبت للجميع عمق الحاجة للاتفاق الجماعى ودالته مجلس التعاون الخليجى الذى مثل بوتقة أنصهار لجميع الرؤى بعد اقتناع الخليجيين بأن المجلس يوفر لهم :

– حقيقة الاتفاق على إدراك أمنى مشترك بما يعمق سيادتهم الجماعية "ان مجلس التعاون الخليجى هو قدرنا ولا خيار آخر أمامنا سوى تنشيط وتعزيز دوره خصوصا فى ظل المتغيرات الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية الكبرى » (٥٠)

– الفرصة لتحجيم دور القوى المضادة فى الاقليم وعزلها أو تقنين دورها .

– الفرصة لتسوية الخلافات البينية أو الجماعية كونه يمثل أرضية مشتركة للالتقاء .

ومن هنا كان الطريق الجماعى بذاته تعبيرا وقائيا لدرء التهديدات ولتحقيق إجماع حول صلاحية طرق المجابهة للحيلولة دون وقوع عدوان ... ولن يكون ذلك متحققا الا من خلال الاندفاع فى تأسيس مشاريع مشتركة فى الدفاع والاقتصاد والحياة الاجتماعية والسياسة الخارجية .(٥١)

النموذج الاقليمى :

لم تبدأ النزعة الاقليمية لتحقيق الأمن فى الخليج بالتبلور الا بعد أن انسحبت بريطانيا منه عام ١٩٦٨ لتتداعى المشاريع وتنهال المبادرات المعبرة عن رؤى مختلفة لما

---

48 - Anthony H. Cordesman, op.cit.

٤٩ – وهذا ماهو حاصل الآن مع تزايد مضاعفات دورة سباق التسلح فى الخليج . للمزيد أنظر ، منعم العمار ، سباق التسلح الخليجى ، دراسة فى المبررات والآثار ، شؤون إستراتيجية ، بغداد ، العدد ٢ ، ١٩٩٥ ، ص ٣٨ .

٥٠ – انظر جريدة الرأى الاردنية فى ١ تموز ١٩٩١ .

٥١ – احمد ابو الحسن حلبى ، دول مجلس التعاون الخليجى وقضايا الدفاع المشترك ، السياسة الدولية ، العدد ٨٠ ، ١٩٨٥ ص ١٨٢ .

سيكون عليه الحال. الا أن تلك الرؤى كانت قد حملت معها مطامحها لاسيما من قبل ايران . ويبدو أن التشوش الذى أصاب هذا الكم الهائل من المبادرات ناتج عن عدم حسم الأجابة عن سؤال مركزى مفاده على من يقع عبء الأمن الاقليمى ؟ إضافة الى صعوبة تحقيق الاتفاق بشأن النموذج المقبول لتعدد الصراعات وتوالدها نتيجة لتعسف الأطراف فى طرح أهدافهم علاوة على تأثير تلك الصراعات بالاوضاع الدولية والاقليمية فضلا عن ارتباط معالم الأمن الاقليمى بالوضع الدولى (٥٢) . ولهذا السبب غدت فرص أى ترتيب أقليمى مربوطة أساسا على المعاضدة الدولية .

وهناك العديد من التراتيب ضمن هذا النموذج منها

١- الترتيب الامنى بين مجلس التعاون الخليجى والعراق :

وعلى الرغم من ذرائعية التعليل الخليجى بعدم توجيه الدعوة للعراق للانضمام للمجلس . الا أن هذا الطرح مازال ينال أهمية كبرى فى ظل الظروف التى تمر بها دول الخليج حيث حاجتها للعراق كقوة إقليمية موازية لايران وعدم فائدة خيار الاغفال للعراق كبلد خليجى له موقعه الجغرافى المتربع على قمة الخليج . كما أن دول الخليج وبسبب تفاقم الخلافات البينية ، بحاجة الى طرف تفرغ فيه شحنات التوازن الداخلى . وقد تعززت تلك الرؤى كثيرا مع نمو الحاجة لضرورة إعادة اللحمة للجسد العربى الذى يحتاج الآن الى تضامن عربى بمفاهيم جديدة وأسس قوية وبما يوفر للعراق منفذا للتصالح والاندماج مجددا . الا ان هذه الرؤى نالها التحجيم فى ظل الظروف الراهنة بسبب :

– رؤية الخليجيين للعراق كبلد عربى بالدرجة الأساس لا خليجيا حصرا .

– إرتباط نوايا وأفعال الخليجيين بما يمتلكه العراق من قوة عسكرية يحسبونها تهديدا موصوفا .

– الرغبة الخليجية فى حصر الترتيب الأمنى بالنظم الفرعية أو بدعوة الاطراف الدولية له .

ومع ذلك يبقى العراق يملك مسوغات طرح نفسه خليجيا قوميا وإقليميا ولكن بحاجة الى زمن تزال من خلاله الحساسيات والضغائن .

٢- الترتيب الامنى بين مجلس التعاون الخليجى وايران :

جهدت ايران نفسها فى الترويج كخيار كهذا مدعية بأنها أصلح الاطراف الداعية للأمن الاقليمى فى الخليج . وقد استفادت من تجربتها الطويلة التى جهزتها بها هزيمتها مع العراق وأزمة الخليج ١٩٩١ ، لتظهر بغيتها دفعة واحدة والتى لا ترغب أن يشاركها أحد فى جنيها طالما قد أتت بالدور والفراغ معا ، وقد ساعدها فى ذلك إدراكها المتحقق بان كلفة البقاء خارج أى ترتيب أقليمى سبب لها ضررا مستقبليا على الرغم مما أفرد لها توجهها نحو الشمال من منافع .

واستغلالا لذلك دعت ايران الى أقامة نظام أمنى إقليمى جماعى فى الخليج بمجرد استكمال تحرير الكويت معتمدة فى ذلك على ما فى يدها من مساند . فلها موقعها الجغرافى على طول الخليج الذى تنعته "بالفارسى ، ونصف مضيق هومز وخليج عمان" . لذا لا يمكن أن يحدث تطور فى المنطقة دون الأخذ بنظر الاعتبار دور ايران فيه (٥٣) فهى طرف مكافئ لها بل متفوق ولها دورها ووزنها فى إيجاد التوازن فى أمن المنطقة والمشاركة فى اتخاذ قراراتها الحاسمة .

وقد أبدت الدول الخليجية خشيتها حيال الدعوة الايرانية كون ايران لا تمتلك حقا مطلقا فى تقرير الأمن فى الخليج حيث " أن شعوب دول المجلس هى صاحبة السيادة حتى فى تصوراتها الدفاعية وحرة فيما يناسبها للحفاظ على أمنها بالاتفاق الثنائى مع الدول الأخرى التى ترغب فى تقديم العون العسكرى " .

ومن هنا فان دول الخليج هى التى ستقرر دور ايران المستقبلى "سيكون دور ايران فيما يتعلق بالبحر وهنا يجب التفريق بين مياه الخليج وبين سيادة واستقلال دول الخليج على مياه الخليج والمهمة إذن تنحصر فى علاقة ايران بالبحر كانها شريك اساسى فى مياه الخليج" (٥٤) وهذا يعنى استبعاد ايران عن أى دور فى تحقيق الأمن فى الخليج لأن مفردات وملامح الوضع فى المنطقة لم يتضح بعد . كما أن دول الخليج وجدت أخيرا أن القبول بالدور الايرانى سيفقد النظام العربى قوميته .

وإدراكا من ايران للعقبات الموصوفة أعلاه دعت الى ضرورة قيام أمن اسلامى فى الخليج تقوم ايران فيه بدور

---

52 - Joseph A. Kechichin, The GCC Search for Security, Third World Quarterly, Vol. 7, No. 4, 1985, pp. 852-881.

٥٣ – بهذا الخصوص أنظر تصريح وزير الخارجية البريطانى فى صحيفة الرأى الاردنية فى ٢٢ يناير ١٩٩٢ .

٥٤ – بهذا الخصوص أنظر تصريح عبد الله بشارة لصحيفة الدستور الاردنية فى ٥ مايو ١٩٩٢

رئيسي . ويشمل معاهدة عدم اعتداء بين الدول الاسلامية فى الخليج والشرق الأوسط ، محكمة اسلامية ، أعلان المنطقة خالية من الجيوش الأجنبية وأسلحة الدمار الشامل . الا أن هذه الدعوة نالت معارضة خليجية واسعة كونها تقدم الذريعة للتصادم بين الصحوة الاسلامية التى تستغلها ايران لتمرير مبدأها فى تصدير الثورة وبين ضرورة تحقيق قومية التكامل العربى الخليجى . ونتيجة لذلك سعت ايران لفرض نفسها . فابتكرت سياسة تدريجية الفرص منها تعزيز وجودها خليجيا . وتلك السياسة قائمة على :

- عدم التنازل عن مطامحها السابقة مثال ذلك عودتها لاحتلال أبو موسى ثانية .

- الاصرار على أسلوب القوة والتهديد بدلا من طريق القانون الامر الذى نستطيع به تفسير استمرارها بالتسلح تقليديا ونوويا .

- التاكيد على أمن الخليج يكون من مسئولية دوله . وهذا يعنى رفضها لمبدأ اضطلاع سورية ومصر بأية مسئولية فى تحقيق ذلك الأمن . فقد إتهم بشارتى دول الخليج بغمط حق ايران بالوجود فى الخليج " لقد أعدت دول مجلس التعاون الخليجى اعلان دمشق حول الامن الاقليمى على عجل . فسوريا منشغلة تماما فى لبنان . وأن مصر غير مؤهلة لرعاية الأمن فى الخليج بسبب مشاكلها الاقتصادية"(٥٥) .

- التهديد بتطبيع العلاقات مع العراق " اذا لم تكافأ ايران على حيادها التام طوال أزمة الخليج ١٩٩١" فربما تتحول الى العراق .

ومع ذلك ظلت ايران تبحث عن دعم لرؤاها من خلال منفذين .

- ثنائى: وذلك من خلال أقامة علاقات مع دول الخليج لترصين وحدة الفهم وتعزيز مقبولية الدور الايرانى وقد جاء الفعل بثماره بعقد اتفاقيات مع السعودية والكويت والامارات لتسفر عن تحقيق نوع من الانفراج فى النظرة الايرانية من قبل الخليجيين .

- خارجى : من خلال الحصول على مساندة غربية لمساعيها فى أزمة الخليج وفعلا جاءت الأحداث بضغوط غربية للقبول بايران كطرف خليجى وعدم استبعاده . فقد اكد وزير الخارجية البريطانى أن "الكل يعرف أن ايران تمتلك أكبر إطلالة على شاطئ الخليج وعليه فان نوايا ايران تجاه ما يجرى فى المنطقة لابد وأن تكون محل اهتمام لدى جيرانها الذين يودون معرفة تلك النوايا وتحليلها" كذلك أكد وزير الخارجية الفرنسى "أن موقع ايران الجغرافى .. ومصالحها تجعلها طرفا أساسيا فى أية تسوية لضمان الأمن والتوازن فى الخليج "(٥٦) . وقد أثمرت تلك الضغوط عن أنفراج كبير فى العلاقات الخليجية الايرانية .الا أن الخليجيين يظلون متوجسين من ايران لنواياها فى تصدير المشاكل حيث الاصولية الاسلامية بما يهدد البنية الأمنية الداخلية لدولهم علاوة على ممارستها للفعل السياسى بصيغة التهديد والادعاء واستخدام القوة . لا سيما بعد تحجيم القوة العسكرية العراقية .

٣- إعلان دمشق :

بعد أن وضعت حرب الخليج ١٩٩١ أوزارها تنادى الجميع للتفتيش عن ترتيب أمني يعوض ضعف المناعة الامنية لدول الخليج والتي جعلتها أزمة الخليج مطمعا لتهديدات مختلفة علاوة على خلق حالة أمنية مستقبلية لتكون رادعا لتكرار حالة الفعل العراقى . فشرعت دول الخليج للبحث عن كل ما يعزز ذلك لا سيما فى الاطار العربى (٥٧). وفعلا تم فى دمشق أجتماع دول الخليج مع مصر وسوريا فى ٦ آذار ١٩٩١ ليخرجوا باعلان ذى بعدين أحدهما سياسى والآخر إقتصادى يوضحون فيه رؤاهم المستقبلية للأمن فى الخليج ودواعى ضمانه وقد كانت أغراضهم معروفة . فعلاوة على فوائده للخليجيين جاء الاعلان بخطوة موصوفة نحو تمتين الربط المطلوب بين الأمن العربى والامن الخليجى "أن الاعلان سيكون مقدمة لنظام عربى جديد يقوم على مبدأ احترام سيادة الدول واستقلالها وسلامة أراضيها" (٥٨) . كما جاء كخطوة عملياتية لتحجيم الدور الايرانى . ومكافأة لمصر وسوريا لمساندتهما للخليجيين فى أزمة الخليج ".. نحن الآن والحمد لله .. ربحنا إخواننا وسنخفف عنهم العبء ويبقوا لنا سندا وقت الحاجة" (٥٩) وكخطوة تحسبية للتهديدات الامنية المقبلة "من الخطا التفكير بانه لم يعد هناك أى خطر فالمخاطر موجودة دائما .. ومن هنا تنبع أهمية

---

٥٥ - منعم العمار ، الموقف المصرى من التحرك الايرانى فى المنطقة ، دراسات دولية ، مركز بحوث الجمهورية ، العدد ١ ١٩٩٢ ص ٢٩ .

٥٦ - انظر صحيفة الرأى الاردنية فى ٢٢ يناير ١٩٩٢ ، مصدر سابق ذكره .

٥٧ - ديفيد جرانهام ، تفسير التحالفات الشرق اوسطية اثناء حرب الخليج ، دراسات استراتيجية ، العدد ١٦ / ١٩٩١ .

٥٨ - انظر صحيفة الدستور الاردنية فى ١٠ سبتمبر ١٩٩٢ .

٥٩ - انظر صحيفة الشعب الاردنية فى ١٠ ديسمبر ١٩٩١ .

اعلان دمشق حيث سيزود الخليجيون بقوة مشتركة مزودة بتكنولوجيا متطورة" .

ويبدو أن النتيجة المعروفة لهذا الترتيب هى ما حصلت عليه سوريا ومصر من فرصة سياسية . فالاولى ساعدها الاعلان على إعادة هيبتها خليجيا (٦٠) وزودها بقدرة تساعدها على ديمومة استمرارها التصدى للتفوق العسكرى الاسرائيلى مثلما منحها ثقة الخليجيين ودعمهم لحوارها مع ايران ، الا أن ذلك لم يكن بدون هواجس لا سيما وأن لسوريا تاريخا حافلا بالابتزاز وهى تجيد الالتفاف فليس غريبا أن تعبد لاحقا دورا لايران فى الاعلان علاوة على ان الجيش السورى سيكون قادرا على نقل مشاكله للخليج على غرار وضعه فى لبنان . ومن هنا جاء أصرار الخليجيين على أن يكون الدخول السورى اقتصاديا فقط . وهذه الفكرة لاقت استحسانا سوريا كبيرا . أما مصر فقد مثل الاعلان لها حلما حيث أضفى شرعية على مطالبتها بالدخول للخليج منذ زمن بعيد فهو الموقع والثروة والمهمة الموكلة لها (٦١) . وعلى الرغم من الجهد المصرى المبذول للوصول بالاعلان الى جادة التطبيق الا أن الهواجس الخليجية كانت دائما تقف للحيلولة دونه . فالخليجيون متوجسون من الطموح المصرى فالوجود العسكرى المصرى ربما سيتحول الى تواجد دائم وسيعرض الخليجيين للابتزاز ، كما أن مصر لا ترضى أن يدار دورها من خلال مجلس التعاون . ولهذا السبب طرحت نماذج لبروتوكولات للتعاون فى مجال الدفاع والأمن الا أنها أصطدمت بمعارضة خليجية قوية كونها تعتبرها بدائل عن المجالس الوزارية الخليجية (٦٢) . كما أصيب المسعى المصرى باحباط كبير نتيجة لعقد الكويت والبحرين وقطر اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة وبقدر ما تؤكد هذ الاتفاقيات تجاوزا على إعلان دمشق فانها تؤكد عدم الحاجة الى لمصر حتى لدورها كقناة لتصريف شئون المنطقة دوليا . وهنا أجهدت مصر نفسها لاقناع الخليجيين والغرب معا بوزنها وقدرتها للحفاظ على المصالح فى الخليج .

٤- أمن دول الخليج واندماجه بمفردات الأمن القومى العربى:

فحوى هذا الترتيب تشير الى ضرورة خلق توأمة وانسجام بين الأمن فى منطقة الخليج ومفردات الأمن القومى العربى لا سيما مع وجود تماثل فى القيم الادراكية الامنية . وبقدر ما يحقق هذا الترتيب حقيقة الاندماج . فانه يمثل صيانة للأمن الخليجى من التبعية للأمن الدولى ومن الاختراق الاقليمى كما يوفر فرصة لضمان التوازن العربى الداخلى طالما ان الهدف هو واحد يتلخص فى بناء بنية أمنية جديدة . وفى سبيل تحقيق ذلك وجب :

– استبعاد التأزم السياسى بين الدول العربية .(٦٣)

– تعميق حالة التعامل العربى الخليجى لا سيما الاقتصادى منه.

– التعويل على سيادة المنهج الوظيفى فى العلاقات العربية – الخليجية بما يحجم أى استغلال مفرط للثروة .

– توجيه الفعل العربى للقضايا الرئيسية لتحقيق أندماجية فى الموقف حيالها الا أن مثل هذا الترتيب تعرض لانتقادات أيضا حيث :

– أن فكرة التعامل الاقليمى لم تحسم بعد لا جغرافيا ولا سياسيا بسبب ضخامة اعتماد دول الخليج على الخارج فى الأقتصاد والعمالة .

– دول الخليج تعانى من ضعف التراضى عربيا (٦٤) كونها متهمة بقضية التوزيع غير العادل للثروة بين العرب مما جعلها تتحول الى أزمة تلهب المشاعر .

– عدم استعداد دول الخليج لمثل هذا الترتيب تبعا لادراكها لما سيكلفها من موقف لا سيما عندما يرتبط الأمن الخليجى بالامن العربى وقضية الصراع العربى – الصهيونى .

– الضغوط الدولية ومسعاها لربط الأمن الخليجى بالأمن الدولى .

– تنامى الذاتية المفرطة لتحقيق الأمن الجماعى – الأقليمى .

النموذج العالمى:

لقد اثبتت الاحداث التى جاءت بها حقائق التغييرات

---

٦٠ – احمد ثابت ، سوريا والازمة ، فرص المكاسب الاقليمية ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٣ : ١٩٩١ ص ٥٩ .

٦١ – محمد عبد الله أرسلان ، عودة العلاقات المصرية – السورية ونتائجها وانعكاساتها على النظام العربى ، السياسة الدولية العدد ١٠٠ ، ١٩٩٠ ، ص ص ١٧٤ ، ١٧٦ –

٦٢ – أنظر صحيفة الشعب الاردنية فى ٧سبتمبر ١٩٩١ .

٦٣ – للمزيد عن ذلك ، انظر الاراء المتعددة عن انعكاسات ازمة الخليج ، فى دراسات فلسطينية العدد ١٢ عام ١٩٩٢ .

٦٤ – هذا مادرجت عليه معظم الحركات الثورية العربية . انظر المصدر السابق ذكره .

الدولى ونتائجه قصور الترتيبات المعدة من قبل القوى الاوروبية للأمن فى الخليج بسبب ما أظهرته أمريكا من هيمنة مطلقة . ولم تتبدل مكانة الخليج فى اولويات الولايات المتحدة الامريكية حتى مع انفرادها بالعالم أو بما جلبته أزمة الخليج من نتائج لا بل الاخيرة ثبتت تلك المكانة مليا . فالولايات المتحدة تحرص على السيطرة على الخليج لما يمثله من إقليم صالح لاثبات رؤاها الجديدة فهو يقلل الاختراق بشكل واضح ويعمق الارتباط بين الولايات المتحدة وحليفاتها دعما لفروض الاعتمادية المتبادلة . ويمكننا رصد مبررات السيطرة الامريكية على الخليج بـ :

– ان حل المشاكل فى الشرق الأوسط من خلال استخدام أقطاب محلية لبناء نظام جديد أدى الى تأجيج التوترات الكامنة . كما أدى الى تأزيم العداوات الاقليمية والى الحاق الهزيمة بالسياسة الامريكية (٦٥) كما أن القوى الاقليمية تحتاج الى ضبط مستمر الأمر الذى جعل أمريكا تقبض بنفسها على المنطقة .

– ولأهمية مصالحها الاساسية وجب على الولايات المتحدة ممارستها بالفعل حيث النفط وضرورة تدفقه وحماية طرق تجارته الدولية وضمان وصول إمداداته الى الدول الغربية دون انقطاع وكذلك حماية النظم الحاكمة فى الخليج من التهديدات الداخلية والاقليمية .

ولضمان تلك المصالح سعت الولايات المتحدة توطئة لتشكيل ترتيبات أقليمية دولية فى الخليج الى :

– التحسب لمصادر التهديد ودرجات ، قوتها تيار فكرى ، ارهاب ، قوى محلية .(٦٦)

– بناء خطط أمنية للتصدى لتلك التهديدات وتعيين درجات الاستجابة المطلوبة .

– ضرورة التأكيد على أن أى ترتيب أمنى تسعى اليه أو تقدمه الدول الكبرى ينبغى أن يكون أساسا موجه لمصادر التهديد الظاهرة أو المحتملة . الأمر الذى ضيق معه فرصة التنافس معها . وهكذا فرغت الساحة لتطبيق أفعالها على شكل تراتيب أمنية والتى تهدف من جراء طرحها إلى :

– فصل أمن الخليج عن ترتيبات الأمن فى الشرق الاوسط : لذا فهى تفضل ان تلعب الدور الرئيسى فى عملية بناء الترتيب الأمنية لمنطقة الخليج .

– قصر اتصالها وتعاملها مع دول مجلس التعاون وتفضيل تلك الاتصالات على ما يتحقق من جراء اتصال دول الخليج وما تتجه من ترتيبات أمنية من أية جهة أو أى إتفاقيات اخرى بشأن ترتيبات الأمن فى الخليج .

– أن يكون الترتيب الأمنى يحوى فقط الولايات المتحدة كطرف دولى وحظرت على حليفاتها الاشتراك معها فى عملية بناء التراتيب الامنية . ويفسر لنا هذا الأمر أهمية الخليج للولايات المتحدة وحيوية مصالحها فيه .

لقد قدمت الولايات المتحدة رؤاها لما سيكون عليه الأمن فى الخليج بدرجتين :

العام : حيث ضرورة تحقيق الامن وتدعيمه من خلال ما يؤسسه القانون الدولى ومفرداته عبر التأكيد على احترام السيادة للدول الاعضاء فى الأمم المتحدة وتدعيم الشرعية الدولية بما يحقق ويصون السلم والأمن الدوليين عبر مايحققه التعايش السلمى بين دول المنطقة وما يستدعيه من نبذ العدوان واحترام الحدود الدولية لجميع الدول (٦٧).

الخاص : حاولت الولايات المتحدة الامريكية طرح تصوراتها الكاملة لمصالحها . ذلك لان تحقيق تلك المصالح لا يمكن الا فى خليج آمن ومستقر . وترتيبات هذا النوع تكون :

١- ترتيبات ثنائية وتتم عبر:

– التواجد الدائم للقوات الأمريكية والغربية والتى تكون باتفاق ثنائى أو بدعوة خليجية وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة التى يفرزها خيار كهذا . الا أنه يبدو ذا مصداقية عالية لا سيما عندما ينظر اليه الآن كشرط لضمان الاستقرار . ويعتمد هذا الخيار على الاستعداد الذى تملكه الولايات المتحدة لتتحول من الأمن عبر الردع الى الأمن بالاستخدام . كما يعتمد أيضا على القدرة على توفير الكثافة اللازمة لتعلق ذلك الأمر بالقدرات السياسية "الاقناع" والاقتصادية "الكلفة" والاقليمية "مكان القوات" ولتجنب الاشغال بهذه المفردات اقترح وزير الدفاع الامريكى ديك تشينى فى مايو ١٩٩١ اقتراحا مفاده تكثيف

---

٦٥ – للمزيد أنظر :

Moshe F. Fratact, Super Power and the Client States in the Middle East, London, 1991, p. 58.

66- Noam Shonsky, Deterring Democracy, New York, London, 1991, p. 82.

٦٧ – انظر الدراسات الفلسطينية العدد ١٢ عام ١٩٩٢ مصدر سابق ذكره .

وتوسيع الوجود الامريكي في الخليج كأساس لترتيبات أمنية تجمع الولايات المتحدة مع الدول الست الخليجية (٦٨) . وأكد أيضا على ضرورة إقامة مقر متقدم للقيادة المركزية الامريكية في البحرين مكونة من ٥٠٠ ضابط أركان وعمليات وقيام حاملات الطائرات الامريكية بزيارات دورية الى دول الخليج فضلا عن تواجدها في الخليج نفسه . وقد علل تشيني طروحاته هذه لطمأنة دول الخليج بأن الولايات المتحدة ستكون قادرة من خلال الترتيبات المطروحة على الاستجابة بسرعة لاحتياجاتها الأمنية اذا ما تعرضت الى تهديد وكذلك زيادة الثقة بالفعل الامريكي في صنع السلام .

– الاتفاقيات الثنائية لكفالة الأمن . وقد توامم هذا الجهد مع السعي الأمريكي لتصور الأمن المطلوب ورغم التبريرات التي تسوقها الحكومات الخليجية لا سيما الكويتية فان هذه الاتفاقيات تجلب مخاطر كبيرة تتمثل :

– توسيع نطاق ومساحة الأمن المتصور .

– ربما يتم الايفاء بالواجبات التي تقررها الاتفاقيات بقوات اسرائيلية تبعا لحقيقة التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة .

– تتطلب استخداما لمنشآت أمريكية ربما تقع خارج حدود الاقليم الأمر الذي سيحتاج الى حساب أو تبرير قانوني .

– صعوبة سيطرة دول الخليج على ما يجب أن يكون عليه عدد هذه القوات

– التكاليف الباهظة التي ستكلفها هذه الاتفاقيات على حساب التنمية الداخلية .

– ربما ستلجأ الولايات المتحدة أيضا الى أتباع نظام الوكالة للاطراف الاقليمية لصيانة الأمن في الخليج . ولهذا الخيار مستدعيات متعددة منها : (٦٩)

– حاجة الولايات المتحدة وتخفيفا عن كاهلها الى أطراف معاونة ومكلفة وموازنة في الخليج .

– تسهيل عملية الاتصال وتسريعا لاتخاذ القرارات الحاسمة . وفعلا كشفت أزمة الخليج عن أهمية الدور الذي لعبته السعودية في هذا المجال .

– السيطرة على تنامي القوة للاطراف الفاعلة .

– أن تدعيم اتجاه المشاركة أو الايكال في تحقيق الامن سيؤدي الى تعزيز حقيقة الاحتكار الأمني للولايات المتحدة .

– سيعطي دفعة قوية لتوازن القوى . لا سيما بعد أن تغيرت نظرة الولايات المتحدة للعمل الواجب إتباعه وهو التحول من المساعدة المباشرة الى نوع من الوجود المباشر . وهكذا كونت الظروف احتمالية إيكال المهمة للسعودية . وقد أكد الجميع أهمية خطوة كهذه للمصالح الامريكية "لقد أزدادت أهمية السعودية الى درجة يمكن مقارنتها بأهمية العلاقة مع بريطانيا وألمانيا .. " وبهذا فان السعودية ستظل القوة الاقتصادية والسياسية المهمة في الخليج والتي من الممكن الاعتماد عليها لترتيب البيت الخليجي . (٧٠)

من جانب آخر ربما ستلجأ الولايات المتحدة ولاغراض الموازنة الى افساح المجال أمام القوى الاقليمية بالدخول للخليج كطرف معتمد لتأدية المهام الموكلة لها والتي هي مصالح أمريكية بالأساس . ولهذا السبب نجد ان الولايات المتحدة سوغت دخول تركيا للخليج معتمدة في ذلك على ماتحمله تركيا من مقبولية لدى الخليجيين . فتاريخها واسلاميتها تجعلها مرغوبة لديهم علاوة على ما يتصف به طرحها من هدوء (٧١) . ويرجع سبب أختيار تركيا لهذا الأمر كونها الطرف الوحيد الذي يمكن من خلاله أن يتحقق الربط Linkage المأمول بين حلف الشمال الاطلسي والأمن في الخليج العربي . علاوة على ما تعتقده الولايات المتحدة من أن تركيا تمتلك من الرؤى الكافية لمهمة كهذه لحاجتها المالية في دول الخليج ولتأدية مهمة أمنية في الشرق الأوسط تتساوى مع نزوعها لدور في الشرق الاوسط لا سيما بعد أنهيار مهمتها كجدار صد للاتحاد السوفيتي بعد انهياره . بيد أن تركيا وبسبب ما تمتلكه من رؤى أمنية لتوجهها نحو الخليج والمصاعب الاقتصادية التي تعاني منها وضرورة الحصول على مكافأة لدورها إبان أزمة الخليج تشجعت على التمسك بدورها المقبل الذي من الممكن اعتباره طرفا موازنا لايران في الخليج .

هناك طرف آخر مرشح للتغلغل في الخليج لا سيما بعد

---

٦٨ – انظر صحيفة العرب اللندنية في عددها ٣٨١١ في ١٥ – ١٦ مايو ١٩٩٢ .

٦٩– بيل كلنتون وآل جور ، رؤية التقنية في أمريكا ، ترجمة مركز الاهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٨١ ومابعدها .

٧٠ – انظر تصريح وزير الخارجية الامريكي كريستوفر . في صحيفة الدستور الاردنية بتاريخ ٤ يونيه ١٩٩٣ .

٧١ – للمزيد عن احتمالات هذا الأمر ، انظر :

أنفراج التصور الخليجي لوجوده في الاقليم ذلك الطرف هو اسرائيل (٧٢) والذى يعتبر الرصيد الاستراتيجي الاكثر ضمانا في المنطقة ويكون هذا الدور برأينا النتيجة الأولى المتحققة لحالة التطبيع المتواترة الآن . ولقد أكدت الولايات المتحدة مصداقية الحلم الاسرائيلي "اذا دخلنا في قتال في الخليج فأنه لا مجال للشك أننا نعتمد على اسرائيل الى حد كبير" ولكن ما الذى يمنع من سريان ذلك التعاون في السلم أيضا" .

٢ - الترتيبات الجماعية :

لم تترك الولايات المتحدة خيارا أمنيا من الممكن النفاذ منه الى الخليج الا وروجت له . فعلى الرغم من عدم ترويجها للترتيب الجماعي ، كما رأينا ، الا أنها وأثناء أزمة الخليج طرحت تصوراتها عبر ما أعلنه بيكر في اوائل أيلول ١٩٩٠ من أفكار أولية خاصة بترتيبات أمن منطقة الخيج في مرحلة ما بعد الأزمة . وتحدث في هذا الشأن عن التفكير في إنشاء حلف دفاعي يلعب دورا رادعا لقوى التهديد والعدوان وذكر بالدور الهام الذى لعبه حلف الناتو لمدة ٤٥عاما بعد الحرب العالمية الثانية في ردع التهديد السوفيتي وضمان أمن غرب أوروبا (٧٣) . كما طرحت الولايات المتحدة مشروعا حريا بالتأمل ذلك الذى يحاول ضم منطقة الخليج العربي الى نظام الأمن في حلف الاطلسي . فقد دعا راينور تيلورى قائد قوات البحرية الامريكية في الخليج الى ضرورة بناء "جلفو" كحلف دفاعي على غرار حلف الناتو وقد سوغ ذلك الطرح بقوله "أننا لا نريد أن نترك فراغا هذه المرة" (٧٤). وقد عضدت الولايات المتحدة رسميا الطرح اعلاه للأسباب الآتية:

– ما يحقق لها من فرصة الدور الرئيسي في مثل هذا الترتيب .

– ما يوفره من غطاء لتواجد ثقل عسكري أمريكي دائم في الخليج .

– تفتيت النظام العربي .

– تأمين عاقبة رد الفعل الأوروبي .

– تقليص الاعتماد على الاطراف الاقليمية .

وعلى العموم ، فان التراتيب الامنية الجماعية تعتمد على ما تقرن به حيث :

– ضرورة تعزيز وتحديث وتسليح الاطراف الاقليمية الحليفة (٧٥) .

– تحفيز القوى المحلية لتأكيد ارتباطها بالولايات المتحدة بعد أن تكون الأخيرة قد قوت مصداقيتها .

– إضعاف التهديدات الاقليمية لا سيما من العراق وايران وما تشيعه الاخيرة من مدد وقوة انتشار ودعم الصحوة الاسلامية .

ومع ذلك اصطدمت تلك المشاريع بعقبات ملموسة منها :

– صعوبة ضبط نوايا ودوافع الدول الحليفة لا سيما الاوروبية منها والتى تحاول ان تحصل على منافع من جراء ما بذلته من جهد . (٧٦)

– عدم حسم هيكلية الترتيب الجماعي عند دول الخليج في الوقت الذى ترحب فيه الكويت بالدعوة الامريكية وتقدم لها التسهيلات الممكنة . ترفض الامارات التعويل على حجج ورؤى الولايات المتحدة لا سيما وجود القوات الاجنبية على أراضيها .

– أن استبعاد العراق من شأنه أن يساعد على أنشاء وضع غير طبيعي في المستقبل في المنطقة فالعراق كمجتمع وكدولة يمثل قوة هامة جغرافيا وتاريخيا واقتصاديا .

سعد ناجي جواد ومنعم صاحي حسنين ، الأمن التركي بين مهمتين ، السياسة الدولية ، نيسان ١٩٩٤ .

٧٢ – عن الدور الاسرائيلي المقبل ، انظر :

احمد صدقي الدجاني ، قضية فلسطين والصراع العربي – الصهيوني بعد حرب الخليج ، العدد ١٤٨ ، ١٩٩١ ، ص ٧٨ .

٧٣ – انظر صحيفة العرب اللندنية بتاريخ ١٦ مايو ١٩٩٢ .

٧٤ – انظر صحيفة الرأى الاردنية بتاريخ ١ يوليو ١٩٩٢ .

٧٥ – انظر تصريح وزير الدفاع الامريكي .

في صحيفة القادسية البغدادية بتاريخ ١٦ فبراير ١٩٩٣ .

٧٦ – انظر بهذا الصدد تصريح وزير الدفاع الفرنسي اثناء زيارته لدول الخليج في صحيفة الجماهيرية ، طرابلس بتاريخ ٢٩ اكتوبر ١٩٩٤

رابعا: النتائج المستخلصة من تعدد الترتيبات الامنية:

أن أية قراءة بسيطة لفرص المحاججة والظهور لمثل هذه التراتيب تجعلنا ندرك:

– صعوبة الركون الى ترتيب دون آخر بسبب شدة تعقيد ظروف المنطقة وتنوع مصالح أطرافها وتبيانها كما أن سياسات التحالف الخاصة بهاهشة ، بحيث لا تسمح بنشوء هياكل تنظمية رسمية على غرار ما هو حاصل فى أوروبا وحتى فى آسيا .

– على الرغم من حاجة المنطقة الشديدة لترتيب نهائى تبعا لاضطرابها . الا أنها لم تعثر حتى الآن على الصيغة المناسبة لذلك لذا نرى التراتيب قاصرة جميعها تحوى جزئيات علاجية لا كامل العلاج والذى يستلزم تحقيق كفالة دفاعية تكاملا مجتمعيا ، ربطا بين ضرورة تأمين ذاتية الأمن والمطامح الخارجية ، تحييد أية أخطار خارجية وخلق هياكل للتنسيق والتعاون بين مختلف الاطراف ويكون مفتوحا حيال الدوائر الاوسع .

– ان أرتباط المنطقة المفرط بحسابات الغرب يجعل من أطرافها المحليين تواقين دائما لتأمين ذاتهم عبر الأمن المتحقق المباشر . مما يجعل درجة القناعة متذبذبة وداعية للتغيير . وسبب ذلك يعود أصلا الى قسرية التراتيب الأمنية وجهلها عن حقيقة المشكلة وعدم شموليتها لجميع الأطراف واهتمامها ببعد أمنى واحد وإهمال الأبعاد الأخرى .

– أن ما تعانيه دول الخليج والاطراف الدولية من صعاب اقتصادية تجعلها تبحث عن أنجح الطرق لكفالة الأمن على حساب شموليتة لحل معضلة الأمن المزمنة والشئ الملفت للنظر ، وعلى الرغم من كلفة ما أنفق لهذا الغرض ، تلاحق الازمات التى جاءت بكلف اقتصادية باهظة الامر الذى جعل الاطراف المختلفة والمتنوعة المصالح والمطامح فى تردد عن الاقدام على تأسيس ترتيب اقليمى شامل لكلفته العالية (٧٧) .

– ما تعانيه دول الخليج العربى من انعكاسات أمنية بسبب الخلافات البينية لا سيما فى مسألة الحدود ، الأمر الذى يجعل مسألة قبول طرح الاطراف المختلفة للتراتيب الامنية غير مقنعة بسبب غياب الثقة وعدم توافرها .

– غلبة اتجاه الاطراف الاقليمية نحو التأقلم الايجابى مع البيئة الدولية والاقليمية مرحليا دون التفكير بالمستقبل . الامر الذى خلق رزمة من التراتيب دون جدوى .

– ضخامة التهديدات لحالة الأمن فى الخليج أقليميا وداخليا . الامر الذى جعل من الصعب ضمان ترتيب للتصدى . فلا الاطراف الاقليمية تهدأ مطامعها ولا الغرب يكف عن إثارة الازمات والحروب فهى مصدر استنزاف للقدرات ، علاوة على ما توفره من تبرير لوجوده .

خامسا: الانعكاسات المترتبة على تعدد الترتيبات الامنية:

لقد أدى تعدد مصادر التهديد واختلاف رؤى الخلاص وما تلا ذلك من تعدد التراتيب الامنية الى انعكاسات خطيرة على الخليجيين يصعب تفاديها لتوالدها وكثافتها ومن هذه الانعكاسات :

– ازدياد حجم الانفاق العسكرى للدول الخليجية وذلك باعتقادهم أن التسلح هو المنفذ الوحيد لضمان مناعتهم الامنية . فقد بلغ حجم التسلح لتلك الدول فى الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٢ حوالى ٤٥ مليار دولار . أى ما يعادل ضعف ما أنفق خلال العشر سنوات السابقة . ومازالت عمليات عقد صفقات السلاح مستمرة (٧٨) .

– تفاقم أوجاع وأمراض نظام الأمن العربى ومرد ذلك (٧٩) يكمن بانتقال مركز الثقل وعنصر الجاذبية فى الامن العربى من مكانه التقليدى فى المشرق العربى الى منطقة الخليج العربى لما تملكه من اهمية استراتيجة وعملياتية لا سيما بعد تزايد مكانة مضيق هرمز لدى الولايات المتحدة . كما أدى غياب نظام عربى شامل ومتكامل للأمن الى طغيان التراتيب الامنية التى يقودها الغرب الذى استطاع من خلالها تعميق حالة التفتت فى النظام الامنى العربى وتفعيل مصادر تهديده.

– ازدياد الخلافات البينية بين دول الخليج العربية لا سيما الحدودية منها فى الوقت الذى يستدعى منها توحيد مدركاتها الامنية .

---

٧٧ – ازاء ذلك عانت دول الخليج ولاول مرة فى تاريخها وفى عام ١٩٩٢ من عجز مالى حيث وصلت معدلاته للكويت مثلا ٢ر٣ مليار دولار والسعودية ٨ر٧ مليار دولار .للتفاصيل أنظر التقرير الذى أعدته صحيفة نيويورك تايمز والمنشور فى صحيفة بابل البغدادية فى ٢٨ ابريل ١٩٩٣ .

٧٨ – انظر صحيفة الثورة البغدادية فى ٥ يوليو ١٩٩٢ .

٧٩ – سعد الدين ابراهيم ، أزمة الخليج والمازق الأمنى ، دراسات فلسطينية العدد ١٩٩١/٥ ، ص ١٨٢ .

– تفاقم ارهاصات القوى الصاعدة ومطامعها فى الاقليم . وقد حسبت هذه القوى أن ماتحمله من دعوات "ايديولوجية أو أصولية" كاف لزعزعة الأمن وتلبية مطامحها فى السيطرة او القيادة . وقد جاءت هذه القوى بتهديدات تكتيكية " من الممكن احتواؤها عربيا » واستراتيجية تولى الغرب احتوائها .

– لقد كانت اهم الانعكاسات المرصودة تتمحور بما اعتاد الخليجيون تفضيله حيث الأمن المستعار من الخارج . وبقدر ما أسس هذا الأمن من وهم لعدم استمراريته ولارتباطه بمصالح الغرب علاوة على كونه غير متكافئ ادى الى تشويه مفهوم الامن المتصور كونه يتجاوز أساسا على المقومات الذاتية للأمن فى الخليج ويهملها لا بل يخويها لصالح تحقيق الغرب لتصوراته الامنية .

– تعمق درجة الاختلال الاجتماعى وتشويه مبدئية التنشئة السياسية للجماهير العربية فى الخليج بسبب عظم الارتباط بالغرب وبسبب كثافة التواجد العسكرى الاجنبى الامر الذى يجعل قيمة الولاء للدولة تتدنى الى درجة الصفر . كما ساهمت دفعات الهجرة الاجنبية بمخاطرها مع ذلك الاختلال لما تقدمه من خدمات لدولها .

سادسا : ماهو المطلوب ؟

يعد الاكتفاء النسبى لمواجهة التهديدات الخارجية والتى أملتها الظروف عادت دول الخليج العربية تقلب همومها الأمنية لتجد نفسها أمام محنة جدية تستوجب منها بداءة أن تمتلك تصورا لما سيكون عليه الحال فى الخليج لكى تحدد بعد ذلك الخطوات اللازمة للعمل الجماعى وازاء مهمة كهذه يجب على دول الخليج ان تبتلع الكثير من الجرعات المرة حتى تصل الى حقيقة أمنها ومنها :

اولا: أن تحدد ادراكا أمنيا مشتركا لما يمر به الخليج العربى من ظروف وتداعيات . وهذا الادراك ينبغى أن يبنى على :

– تحقيق درجة مقبولة من كفالة مشتركة للأمن.

– السماح للقوى الاقليمية الكبرى بالاندماج لخلق تصور أمنى موحد .

– تدعيم الفعل الجماعى الخليجى لانه الطريق الوحيد لاتمام شروط المنعة الأمنية فمجلس التعاون الخليجى وعلى الرغم مما ناله من قصور آلى يمثل مفتاح الفعل المستقبلى لدول الخليج بشرط بناء علاقات ثقة بين اطرافه وتحديد مراكز القوى الفاعلة وتطبيع صيغة اتخاذ القرار الجماعى حيث المرونة الكافية والحركة المقبولة للاطراف فرادى تلافيا لاى فعل غير مقبول . علاوة على اهمية تعزيز الجهد العسكرى من خلال اقامة المشاريع المشتركة فضلا عن تعزيز شروط الدبلوماسية الشعبية لاسيما بين البرلمانات الوليدة ليكون المجلس بحق مجلسا للأمن والتعاون (٨٠)

– تعزيز الارتباط الامنى بالنظام العربى (٨١) وذلك من خلال الحاجة الى إعادة التضامن العربى على أسس جديدة ونسيان مخلفات وإرهاصات الماضى .

ثانيا : إقرار سياسات منفتحة للهجرة والجنسية : لقد كشفت حرب الخليج عن حالة مهمة وهى أن معظم العمالة فى الخليج كانت عمالة أجنبية وبسبب السياسات المتزمتة نقلت هذه العمالة وكأنها لصالح الاقطار المهددة حتى تحولت الى أداة للابتزاز ، لذا وجب اتخاذ التدابير لتقليص عدد العمالة الاجنبية لصالح العمالة العربية وتعزيز مصالح هولاء العمال . كما عليها أن تتحسب لعواقب هجرة كهذه اجتماعيا وأمنيا تبعا لما يمثلوه او يحملوه من تهديدات موصوفة (٨٢) .

ثالثا : تعميق المناعة الامنية :أن تحقيق هذه المناعة يتم عبر الاهتمام الكبير بالجانب العسكرى فدول الخليج تمتلك فائضا فى العتاد العسكرى لكنها تواجه نقصا فى اليد العاملة مما يتطلب منها :

– توحيد خطوات مشتركة لتحقيق أمن قائم على التفهم الصحيح للحالة المقبلة ، الأمن الاجتماعى .

– فرض الخدمة العسكرية الاجبارية الى جانب الخدمة الطوعية .

– اعطاء اهتمام وافر للمشاريع الصناعية العسكرية

٨٠ – للمزيد حول تقنين هذه الرغبة عقد الملتقى الوطنى الخليجى مؤتمرا فى ١١آيار ١٩٩٢ تحت شعار من أجل مشاركة شعبية فاعلة فى الحياة السياسية وتحقيق الديمقراطية بالطرق السلمية ، حول هذا المؤتمر وأهدافه ، انظر صحيفة بابل البغدادية فى عددها الصادر بتاريخ ٦ آب ١٩٩٢ ١٩٩٢ .

٨١ – تبدو تلك المهمة ملحة للغاية . عن دواعيها وحجم حتميتها انظر :

برهان رزيق ، العربى جذر العربى ، المستقبل العربى ، العدد ١٦٦ ، ١٩٩٢ ، ص ١٣٦ .

٨٢ – جواد العنانى ، الافاق المستقبلية لاسواق العمل فى دول مجلس التعاون الخليجى ، بحث غير منشور مقدم لندوة بيروت حول التنمية البشرية فى الوطن العربى الواقع والمستقبل ، بيروت ٧ – ٩ ابريل ١٩٩٢ .

المشتركة (٨٣) .

– تأسيس جيش مشترك تحت قيادة مشتركة واحدة .

رابعا : قيام اصلاحات سياسة جذرية : لكى تتفادى دول الخليج اختلالا أمنيا داخليا عليها أن تهيئ نفسها لاستغلال الطريق الديمقراطى على الأقل كحل للمدى المتوسط الذى سوف يشجع على التحرك من أنظمة ملكية الى دستورية . فاتباع اسلوب الشورى كبديل والمشاركة كجزء من تغيير ميكانيكية الفعل سيؤدى الى وأد الاستقرار الداخلى(٨٤) فى مرور الزمن لذا ينبغى خلق تعزيز المؤسسات الاجتماعية وبما يحقق انتقالة هادئة لآليات المجتمع المدنى ولخلق استجابة معقولة لمسايرة التغييرات الدولية وإفرازاتها حيث تطوير مؤسسات الحكم القائمة وتحقيق المشاركة السياسية واحترام حقوق الانسان والعمل على ايجاد حلول للمشكلات الحياتية منها .

خامسا : صياغة سياسية نفطية جديدة : أن الاوان لدول الخليج لان تدرك أن ضماناتها الامنى يقتضى منها تقليل ضغطها على الجانب الاقتصادى فى تحقيق الامن . فالنفط بقدر مايوفر لها أمنها بالتبعية . فهو داع للتهديد . لذا لاينبغى الارتكان اليه . الا أنه من الممكن أن يكون عامل ضغط ومساومة بما يجعلها تتمتع بهيبة كبيرة . ومن هنا لابد لها من تقنين تعاملها ثنائيا وجماعيا من خلال الاوابك والاوبك . كما ينبغى على دول الخليج أن تدرك أن ربط أمنها بالنفط سيعطى الفرصة عاجلا أو آجلا لتغيب فعلها وعزله عن الامن القومى العربى وبما يؤدى الى تهميش الصراع العربى – الصهيونى (٨٥) .

سادسا : إتباع سياسات واستراتيجيات لمعالجة الخلل الاجتماعى وهذا يتطلب ، (٨٦)

– اتخاذ قرارات حاسمة بشأن الهجرة الاجنبية والحد منها .

– تشجيع الخليجيين على الانخراط بمواقع العمل . ان التجربة التى تخوضها عمان فى هذا الميدان يمكن ان تكون دليل عمل جيد بهذا الاتجاه .

– تشجيع الاتصال مع العالم الخارجى بما يعزز من انتقال التكنولوجيا لها .

---

٨٣ – عن ذلك انظر بالتفصيل نبيل ابراهيم أحمد ، الصناعات الحربية العربية – نظرة مستقبلية ، الباحث العربى ، العدد ١٤ ، ١٩٨٨ ، ص ٨٥ .

٨٤ – عن أصل التحذير ومستقبل نظام الشورى وأصله الديمقراطى ، انظر :

Mansur Farzy, Arab World Nation, State and Democracy, London, 1991, p. 82.

٨٥ – هناك من يدعو إلى دراسة الخليج بعيدا عن النفط ، انظر محاضر جلسات مركز بحوث الجمهورية فى حزيران فى ١٩٩٣ .

٨٦ – انظر بهذا الصدد ومقدار أهميته لتدعيم الامن القومى العربى .

منعم العمار ، تحديات الامن القومى العربى ، قراءة فى المستقبل ، شؤون عربية ، اذار ١٩٩٤ .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف :

أنشىء المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلى والقضية الفلسطينية ، ثم امتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة . ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا ، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر .

الدوريات والمطبوعات :

ـ **التقرير الاستراتيجي العربي** : تقرير سنوى يرأس تحريره د. محمد السيد سعيد ، بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦ ، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢ ، ويشترك فى إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز ، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية : النظام الدولى والإقليمى ، النظام الإقليمى العربى ، جمهورية مصر العربية ، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية .

ـ **كراسات استراتيجية** : سلسلة يرأس تحريرها د. طه عبد العليم ، صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥ ، وتتوجه الكراسات إلى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى ، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها .

ـ « **ملف الأهرام الاستراتيجي** » ، شهرياً باللغة العربية .

ـ « **مختارات إسرائيلية** » ، شهرياً باللغة العربية .

ـ **الكتب والكتيبات** : أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية .

الإصدارات الجديدة :

ـ **مجلة « الاقتصاد الدولى »** ، ربع سنوية باللغة العربية (تحت الإعداد) .

ـ **النشرة الإخبارية للمركز** ، باللغتين العربية والإنجليزية (تحت الإعداد) .

عضوية المركز :

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز ، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات ، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى ، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها . قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئات وخمسة آلاف جنيه للأفراد) .

نحو إطار لدراسة المفاوضات الدولية

د . محمد بدر الدين مصطفى
دبلوماسي بوزارة الخارجية المصرية

في الوقت الذي يخوض فيه العرب أخطر معاركهم في العصر الحديث التي ستشكل معالم وترتيبات المستقبل الإقليمي ومن ثم جملة الأوضاع الداخلية العربية - مستخدمين أداة المفاوضات الدولية ، إلا أنه مما يثير الدهشة والتعجب استمرار ظاهرة قلة الدراسات الجادة التي تحاول أن تفسر كيفية فهم المفاوضات الدولية ، بالإضافة إلى ما يشوب هذا الميدان من خلط وتبسيط مخل يصل أحيانا الى حد التجاوز.

وبصرف النظر عما إذا كان سبب هذه الإشكالية يعود الى طبيعة ظاهرة المفاوضات كظاهرة حياتية نعرفها جميعا في معظم صور التفاعل الإنساني، أو الى تناقض مزعوم بين العلم والإحتياجات العملية نتج عن تصورات وممارسات خاطئة ، فإنه من المؤكد أن هناك حاجة ملحة لتطوير الفهم التحليلي والعملي لعملية المفاوضات ، ومن المؤكد أيضا أن هذا الحقل الدراسي - الذي لايزال غامضا وبعيدا عن فهم الكثيرين من أكثر فروع أو ميادين البحث في العلاقات الدولية التصاقا وقربا من الواقع العملي ، ذلك أن هناك أرضية مشتركة واسعة بين النظرية والممارسة في موضوع المفاوضات الدولية ، وهو ما سنحاول اثباته على التو .

وعلى الرغم من قدم ظاهرة التفاوض الدولي ، وارتباطها بنشأة التفاعل بين المجتمعات السياسية والوحدات الدولية منذ القدم ، فإن الدراسة العلمية المنهجية - كان لابد لها أن تنتظر التطور السريع في علم السياسة ، ونشوء أوضاع دولية معينة بعد الحرب العالمية الثانية لتنطلق وخاصة منذ ستينيات هذا القرن ، لتواكب الصعود الكبير لهذه الأداة - أي المفاوضات الدولية - في العلاقات بين الدول بعضها البعض ، وبينها وبين المنظمات الدولية ... الخ وكان للصراع بين الكتلتين ، وما ارتبط به من أنماط متعددة من التجارب التفاوضية بين العملاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق ، وكذلك الصراعات الإقليمية المتعددة بفعل الحرب الباردة ، فضلا عن الثورة التقنية وتزايد التداخل والاعتماد المتبادل مما أدى الى خلق شبكة كثيفة من التفاعلات التفاوضية في المجتمع الدولي .

ومن ناحية أخرى فإن تزايد الاهتمام العلمي الاجتماعي بدراسة ظاهرة التفاوض كظاهرة اجتماعية واتصالية بين البشر زود الدراسة السياسية العلمية بثراء منهجي وخصوبة حقيقية ، كما ألحق بها في نفس الوقت أضرارا



نتجت عن تطبيق بعض التعميمات من هذه الفروع الدراسية فى العلاقات الدولية . وقد أسهم هذا العامل فى الخلل والقصور المنهجى الذى تعانى منه دراسات التفاوض الدولى ، يتضح هذا بشكل خاص نتيجة غلبة الدراسات النفسية - خاصة فى الولايات المتحدة التى شهدت النهضة الحقيقية فى دراسات المفاوضات الدولية، وتكمن مشكلة هذه الدراسات فى الولع الشكلى باسلوب التحليل الكمى ، وتجاهل تاثير المتغيرات الأخرى - غير التى تدرسها - مما نتج عنه فى كثير من الأحيان نتائج مشوهة لا تعكس تعقد وتداخل أبعاد ظاهرة التفاوض الدولى .

وما نراه من قصور الدراسات النفسية فى الفهم المتكامل لظاهرة المفاوضات الدولية يتشابه الى حد كبير مع ما نراه من نظرة سلبية لتعامل المجتمع العربى مع الدراسة العلمية لهذه الظاهرة ، فكلاهما ينطلق من عدم تقدير بأن التشابه بين الصور المختلفة للعملية التفاوضية لا يعنى التطابق بينها ، وأن العملية التفاوضية الدولية بالتحديد لها خصوصيتها ، خصوصية تبدأ من تعقد البيئة المحيطة بها وتميزها ، وخصوصية ترجع الى طبيعتها السياسية الدولية ، أى كظاهرة لا تفسرها العوامل السياسية وحدها ، بل ينسجها تفاعل خصب من حصيلة معقدة من العوامل كما سنرى ، يعنى هذا أنه بينما يجب أن يتعلم ويستفيد الباحث السياسى من كافة النتائج والافتراضات التى تقدمها فروع المعرفة الاجتماعية المختلفة بشأن عملية التفاوض عموما ، ويجب أن يستفيد المفاوض الدولى من خبراته التفاوضية والتساومية عموما ، فإن كليهما لا ينبغى له أن يعمم هذه النتائج والافتراضات على عملية المفاوضات الدولية بشكل أصم ومطلق .

فإذا كانت عملية التفاوض عملية معقدة فإن التفاوض الدولى أكثر تعقيدا وتداخلا ، فهو يشمل هذا التفاعل البشرى المعقد فى مستواه الأول ، وفى مستوى ثان تأتى الوحدة الدولية ككيان معقد ومتشابك ، فى إطار مستوى ثالث هو البيئة الدولية التى يزداد تعقدها يوما بعد يوم .

ولقد أدت هذه الخلفية السابقة الى قصور منهجى شديد ، يلاحظه المتأمل للعدد الكبير من دراسات التفاوض الدولى التى إما ركز معظمها على متغيرات وجزئيات التفاوض ، أو على السرد التاريخى فى معظم الأحوال عند دراسة حالة تفاوضية ما ، على أن ثمة دراسات سياسية رائدة مهدت الطريق للفهم المتكامل والعميق لهذا الموضوع ، ربما كان أولها كتاب فريد الحلى الشهير بعنوان "كيف تتفاوض الأمم"

عام ١٩٦٤(١) ، الذى وإن كان قد وضع أول دراسة جادة بهذا الصدد ، إلا أنه لم يبين لنا كيفية التعامل مع الحالات التطبيقية للتفاوض ، فضلا عن أنه لم يتعرض لكافة متغيرات الظاهرة . ثم وضع زارتمان علامة أخرى بارزة ، عندما نبه الى أهمية النظر اليها كعملية سياسية ، على أنه ركز اهتمامه على عملية التفاعل ، ولم يعط بيئة المفاوضات حقها المناسب من الإهتمام(٢). ومن العلامات البارزة أيضا دراسة بيلار Pillar عن تحليل مفاوضات السلام – إلا أنه اختتم كتابه بفصل بعنوان "مسائل أخرى"(٣) كاشفا حدة الإشكالية المنهجية التى اتسمت بها دراسته عندما أشار الى بعض عناصر التفاوض التى لم يتمكن من تنميطها وتصنيفها فى إطاره المنهجى .

ربما كان هذا القصور المنهجى يعود الى عدم اهتمام الدارسين الغربيين بوضع إطار منهجى متكامل لها ، سواء تمردا ضد قيود هذه الأطر المنهجية ، وما تسببه بدورها من اشكالات ، أو لأن المفاوضات فى النهاية ليست إلا متغيرا واحدا من متغيرات العلاقات الدولية ، أو لأنها ظاهرة تتسم بشدة التعقد وتداخل عناصرها وتشابك متغيراتها . على أن هذا التعقد فى ذاته يستلزم لأسباب عملية ونظرية ضرورة تطوير إطار منهجى متكامل يجيب على التساؤلات العلمية والعملية فى آن واحد كيف تفهم هذه النماذج التطبيقية ؟ كيف تحقق نتائج أفضل فى المفاوضات ؟

وفى عام ١٩٦٦ مر اقتراح للباحث ليليان راندولف فى مقال بمجلة "حل الصراعات" دون أن يلفت الإنتباه فقد أشار الى نجاح اقتراب النظم فى تحليل مفاوضات العمل – الإدارة – التى كانت محل اهتمام أمريكى خاص فى ذلك الوقت ، والتى قامت على أساس النظر اليها كعملية تخضع لتأثيرات أو متغيرات معينة ، ثم تؤدى هذه العملية لنتائج معينة وتساءل راندولف عن امكانية تطبيق هذا الاقتراب فى دراسات التفاوض الدولى(٤) .

ويمكن القول أن ثمة أسسا قوية تدعم من امكانية تطبيق هذا الاطار المنهجى ، فمن الواضح أولا أن السلوك التفاوضى لأطراف ما لا يمكن عزله عن السلوك الخارجى لهذه الأطراف ، ومن ثم يتحدد بعدد من العوامل والمتغيرات التى تحكمه وتقرر مساراته هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المفاوضات الدولية هى تفاعل بين السلوك التفاوضى لأطراف ما ، تفاعل بين إرادات واستراتيجيات وأدوات ، يسفر عنه ناتج معين أو مخرجات وهى الإتفاق أو عدم الإتفاق ، ومن ثم فهى عملية أو نظام من التفاعلات يتكون من عدة نظم فرعية .

ووفقا لهذا الإطار المنهجى ، فإن على الباحث – أو الممارس – أن يبدأ بفهم بيئة المفاوضات وتحديد المتغيرات والعناصر التى تؤثر على المواقف التفاوضية للأطراف ، وهنا سنجد أمامنا حشدا كبيرا من المؤثرات التى يتباين تأثيرها من حالة تفاوضية لأخرى . هذه المؤثرات أو المحددات تشكل السلوك التفاوضى للأطراف المختلفة .

ثم ينتقل الباحث بعد ذلك الى دراسة كيف يتفاعل السلوك التفاوضى للأطراف المعنية ، كل يحاول تحقيق المصلحة القومية لبلاده ، وهى عملية بالغة التعقيد متعددة الأبعاد ، تنطوى على ممارسة مكثفة لعمليات الجدل ، ولتكتيكات التأثير للتوصل فى النهاية الى ناتج لهذه المفاوضات والنموذج الذى سنطرحه هنا تم تطبيقه فى حالة المفاوضات المصرية – البريطانية ١٩٥٣ – ١٩٥٤ ، وأثبت قدرته على الإحاطة المتكاملة بهذا النموذج (٥) .

وفيما يلى عرض مختصر لهذا الإطار المنهجى ينقسم الى النقاط التالية :

أولا : بيئة المفاوضات أو محددات عملية التفاوض .

ثانيا : عملية التفاوض .

ثالثا : مخرجات التفاوض .

1- FRED Charles Ikle, "How Nations Negotiate" , New York and London Harber and Row Publishers, 1964 .

2- William Zartman, "The Political Analysis of Negotiation Who Gets What and When ?" J. of C. Resolution, Vol. XXVI, April 1974, No. 3, pp. 385-386 .

3- Paul R. Pillar, "Negotiating Peace War Termination and Bargaining Process" , Princeton, Princeton University Press 1983.

4- Lilian Randolph: "A Suggested Model for International Negotiations" . J.O.C.R., Vol. X, No. 2, 1966, p. 351 .

٥- د. محمد بدر الدين مصطفى زايد : "نظرية التفاوض الدولى – مفاوضات الجلاء المصرية – البريطانية ١٩٥٣–١٩٥٤ ، دراسة حالة" ، رسالة دكتوراه – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – القاهرة – ١٩٩٠ . وقد نشرت فى شكل كتاب بعنوان "المفاوضات المصرية – البريطانية ١٩٥٣–١٩٥٤ دراسة فى منهاجية المفاوضات الدولية" ، سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٤ وللمؤلف أيضا دراسة نظرية بعنوان "المفاوضات الدولية" الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١ .

اولا : بيئة المفاوضات او محددات عملية التفاوض :

نقطة البداية إذن فى هذا الإطار المنهجى هى النظر الى المفاوضات الدولية كسلوك خارجى ، لا يدور فى فراغ وإنما يدور فى إطار مليء بالمتغيرات التى تؤثر وتتأثر بهذه المفاوضات ، فهؤلاء المفاوضون الذين يجتمعون حول مائدة فى قاعة مغلقة لبحث قضايا تهم بلادهم ، تتحدد مواقفهم وردود أفعالهم بناء على عدد غير محدود من المؤثرات التى تبدأ فى تأثيرها قبل بدء المفاوضات وخلالها ، ويتفاوت تأثيرها من حالة تفاوضية لأخرى ، ومن مرحلة تفاوضية لأخرى فى نفس الحالة التفاوضية ، وفيما يلى محاولة لتحديد هذه العوامل :

١- طبيعة المسألة محل التفاوض :

من الطبيعى أن يختلف التفاوض حول توقيع اتفاق ثقافى أو جمركى عن التفاوض لتسوية نزاع حدود أو صراع مسلح، كما تتباين أشكال المفاوضات السياسية فقد تكون لغرض توقيع تحالفات ومعاهدات صداقة أو مفاوضات استقلال ، الخ ، وينعكس هذا التباين على السلوك التفاوضى للأطراف ، وعلى كيفية تأثرهم بالمحددات الأخرى .

٢- طبيعة العلاقات بين الدول المتفاوضة :

ويلاحظ أن هولستى كان من القليلين الذين لفتوا الانتباه الى هذا المتغير رغم أهميته الكبيرة ، فقد أوضح أن المفاوضات الدبلوماسية بين الأصدقاء والحلفاء تختلف الى حد كبير عن تلك التى تجرى بين الأعداء والمتنافسين . وضرب مثلا على ذلك بالمفاوضات التى تجرى داخل السوق الأوروبية المشتركة حيث يوجد - أغلب الوقت - توافق بين الأطراف بشكل كبير على أهداف المنظمة وتتعلق المفاوضات بمسائل وتفاصيل فنية ضرورية . كما ذكر أن وجود علاقات ودية بين أطراف التفاوض تغريهم بالمرونة ، بينما فى حالة إنعدام الثقة والصداقة فإن الأطراف تكون أكثر تشددا وتباعدا وأقل رغبة فى المرونة أو فى الحلول الوسط(٦) .

٣- العوامل الداخلية :

تعتبر العوامل أو المتغيرات السياسية الداخلية من أكثر العوامل أهمية فى المفاوضات الدولية ، وتؤثر على عملية التفاوض من بدايتها الى نهايتها ، وتلعب آثارها بشكل بالغ التعقيد أحيانا ، ويمكن تصنيف هذه العوامل فى عدة عناصر على النحو التالى :

أ- آلية صنع القرار الخارجى :

من الواضح أن هذا المتغير هو المتغير الدائم التأثير على المفاوضات فى معظم مراحلها وفى هذا الصدد نلاحظ ما يلى :

- أنه يفترض أن يختلف الموقف التفاوضى لطرف تتمتع فيه مؤسسة صنع القرار السياسى بحرية حركة عالية (لغياب المؤسسات التشريعية أو الطابع المؤسسى للنظام السياسى) عن طرف آخر يشارك فى صنع القرار السياسى الخارجى (وبالتالى قرار التفاوض وصياغة الموقف التفاوضى) مؤسسات وقوى سياسية وتنظيمية عديدة ، وذلك سواء فيما يتعلق بسرعة اتخاذ القرارات المؤثرة على التفاوض أو مدى حرية صانعى هذه القرارات ، على أنه لابد من الأخذ فى الاعتبار نسبية هذه السرعة ونسبية حرية حركة القيادة السياسية بحسب موضوع المفاوضات .

والواقع أنه مع تعقد أوضاع العالم المعاصر وتداخل وتشابك عناصره ، فإنه يندر أن تكون حالات التفاوض المختلفة محل اهتمام إدارة حكومية أو وزارة واحدة ، كما يشير "الحلى" الذى يركز حديثه على المجتمعات الغربية(٧) . ومن المتصور أن هذا الأمر ينطبق بشكل نسبى على جميع دول العالم بحسب الموضوعات والظروف وتوازنات القوة داخل أى حكومة . فمفاوضات نزع السلاح تهم وزارة الدفاع بقدر ما تهم وزارة الخارجية فى أى دولة ، فضلا عن قطاعات صناعية وعلمية مختلفة . وأى مفاوضات اقتصادية تمس اهتمامات ومصالح عدة مؤسسات حكومية وخاصة فى أى دولة .

وتعدد الإدارات الحكومية قد يطيل من أمد مفاوضات أو قد يؤخر بدئها ، وتكشف دراسة مفاوضات الجلاء المصرية - البريطانية ٥٣-١٩٥٤ أن تعدد الجهات البريطانية المعنية

6- K.J. Holisti, International Politics, New Jersey, Prentice Hall, 1977, pp. 201-203.

7- Ikle, op.cit., pp. 127-130.

ساهم فى بطء المفاوضات فى بعض مراحلها الأخيرة(٨).

ب - العلاقة بين المفاوضين وحكوماتهم :

باستثناء قيام رؤساء الدول بالتفاوض نيابة عن دولهم ، فإن هذا الجانب من المسائل بالغ الأهمية فى بعض الدول ، وفى بعض الحالات التفاوضية ، ويؤكد ذلك الخبرات التفاوضية ، التى تصل الى حد قول بعض المفاوضين أنهم ينفقون ٩٠٪ من وقتهم فى التفاوض مع حكوماتهم بأكثر من الطرف الآخر ، كما يبرز آخرون أثر علاقتهم الشخصية برئيس الدولة فى دعم حركتهم التفاوضية(٩) .

جـ - اتجاهات الرأى العام والقوى السياسية :

وهى متغيرات تكشف الصعوبة الكبيرة التى تكتنف دراسة المفاوضات الدولية ، حيث أن على الباحث وعلى المفاوض أن يدرك ويحاول أن يفهم هذه الاتجاهات والتفاعلات التى تبرز فى معظم الأوقات كأهم العوامل التى تؤثر على صياغة المواقف التفاوضية للدول المختلفة . فالرأى العام والهيئة التشريعية تمارس تأثيرها البارز على صياغة الموقف التفاوضى للدولة (من خلال تأثيرها المباشر أو غير المباشرعلى صانعى السياسة) كما أن دورها قد يكون حاسما فى قبول ناتج هذه المفاوضات .

ومن ناحية أخرى،فإن هذا العامل يستخدم فى كثير من الأحوال كأداة تفاوضية ، مثلما الحال دائما لدى المفاوض الإسرائيلى ولدى معظم الدول ، وخاصة ذات النظم البرلمانية والديمقراطية ويثار بهذا الصدد قضية صعوبة معرفة الاتجاهات الحقيقية للرأى العام ، خاصة فى القضايا غير المصيرية، أو عندما يسيطر أحد الاتجاهات على وسائل الإعلام ، على أن التاريخ يقدم لنا نماذج لا حصر لها لكيفية فرض الرأى العام لإرادته فى مفاوضات دولية ، ففى مفاوضات ملز عقب الحرب العالمية الأولى ، كان رفض الشعب المصرى لتفاوض أى حزب خلافا لحزب الوفد وزعيمه سعد زغلول هو العنصر الأقوى تأثيرا على هذه المفاوضات ، ومن المعروف أن الرأى العام المصرى كان دائما عنصرا مؤثرا فى جميع المفاوضات مع بريطانيا قبل ١٩٥٢ .

كما قد تلجأ الحكومات لتعبئة الرأى العام فى مسائل معينة ضمانا للحصول على تأييده بعد التوصل الى اتفاق ، من ذلك اسلوب دالاس فى المعاصرة الأمريكية - اليابانية وسعيه للحصول على تأييد الرأى العام والكونجرس ليضغط به على مجلس الشيوخ (جهة التأثير فى الاتفاقات الأمريكية الخارجية حيث له وحده سلطة التصديق)(١٠) . ونشير أيضا الى نجاح الرئيس الراحل أنور السادات فى تهيئة الرأى العام المصرى لقبول اتفاقية كامب ديفيد .

ولاشك أن الأمر أكثر وضوحا بالنسبة للهيئة التشريعية ، التى غالبا ما تعبر عن قوى حزبية محددة ، وحتى لو انتمت لحزب واحد ، فإن تكتلاته واتجاهات أعضائه تكون معروفة فى أغلب الأحيان ، والتاريخ يقدم لنا أمثلة لا حصر لها فى هذا الصدد ، منها رفض الكونجرس الأمريكى إنضمام بلاده لمعاهدة فرساى - التى ساهمت بدور كبير فى مفاوضات تأسيسها ، وكذلك تشدد البرلمان البريطانى فى ١٩١٨ بشأن ضرورة دفع المانيا ثمنا باهظا عن الحرب مما كان له أثره فى تشدد السياسة البريطانية فى مفاوضات السلام بعد الحرب العالمية الأولى.(١١) والقوى السياسية وجماعات الضغط أصبحت متغيرا يتزايد الإدراك بتأثيره فى السياسة الخارجية بصفة عامة ، على أن الدراسات التى عنيت بدراسة هذه العوامل محدودة للغاية ، ولعل من أهمها دراسة راندل الذى ركز بشكل خاص على دور النخبات العسكرية فى مفاوضات السلام ، والذى أشار الى أهمية دراسات النخبات وجماعات المصالح فى المفاوضات الدولية ، وبشكل خاص تطوير اطارات لتفهم ومعرفة كيفية تأثيرهم فى المفاوضات ، وما هى أدواتها فى ممارسة تأثيرها على هذه المفاوضات، خاصة مفاوضات السلام(١٢) .

٨- د. محمد بدر الدين : "المفاوضات المصرية - البريطانية" ، مرجع سابق ، ص

٩- د. محمد بدر الدين "المفاوضات الدولية" ، مرجع سابق ، ص ٨١ ، ٨٢ .

10- Ikle, op.cit., p. 141.

11- Robert F. Randle, "The Origins of Peace : A Study of Peace Settlement", New York, The Free Press, 1973, p. 453.

12- Ibid., p. 455, 456.

١٣- السيد ياسين "الشخصية العربية بين المفهوم الإسرائيلى والمفهوم العربى" ، القاهرة - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، الأهرام، ص ٤٤ وما بعدها .

ونلاحظ بهذا الصدد ما يلي :

أ- أن جماعات المصالح تتنوع الى حد كبير كما هو معروف ، فقد تكون عرقية أو اقتصادية أو فكرية اجتماعية ، أو دينية سياسية وبالتالى فمن المتوقع أن يكون تاثيرها نسبيا بحسب اهتماماتها بموضوع المفاوضات ، وقدرتها نسبية كذلك على التأثير بحسب قوتها النسبية فى المجتمع .

٢- أن تاثير هذه الجماعات - وفقا لآلياتها المعروفة قد يكون مباشرا على أجهزة صنع القرار السياسى أو الهيئة التشريعية أو من خلال سلاح الإعلام والتأثير فى اتجاهات الرأى العام ، ولعل تأثير الجماعات الصهيونية الأمريكية على الموقف الأمريكى والمتمثل فى طرح مشكلة اليهود السوفييت فى المفاوضات الأمريكية - السوفيتية حول الأسلحة الإستراتيجية يكشف عن نجاح هذه الجماعة فى توظيف قنوات عديدة (الهيئة التشريعية الأمريكية - الإعلام - الإدارة الأمريكية) لدفع السلوك التفاوضى الأمريكى للإلتزام بقضية خارج دائرة موضوع المفاوضات .

٣- أن النموذج الذى قدمه راندل لدراسة تأثير النخبة العسكرية يمكن الإستفادة به فى استخلاص مؤشرات ، فقد ناقش مجموعة من الفروض ، تبدأ بوضع الجيش فى صنع السياسة ، ودوره كجماعة ضغط أو هيئة استشارية ، ثم ما هى اتجاهاته ، وما مدى امكانات المؤسسة العسكرية فى تعبئة جماعات ضغط أو هيئة استشارية ، وما هى العوامل التى تحكم قبول وجهة نظر العسكريين (النجاح فى الميدان ، نصيحة سابقة تقدم بها العسكريون ومدى صحتها) ما مدى إقترابهم من صانعى السياسة وعلاقتهم بهم(١٢) . ولاشك أن هذه التساؤلات السابقة تصلح لأن تكون أساسا لتطوير دراسات تأثير النخب وجماعات الضغط على المفاوضات الدولية .

٤- الأبعاد الثقافية :

هى أحد المؤثرات بالغة التعقيد فى عملية التفاوض الدولى ، والتى يمكن تبسيطها فى القول بأن هناك نمطا تساوميا خاصا بدولة كل مفاوض تعكس الى حد ما ظروف الثقافة السائدة فى مجتمع هذه الدولة .

وفى الواقع أن هناك عدة اشكالات منهجية وعملية حول هذا المتغير ، التى ليس هنا موضع تفصيلها ، وإنما فقط يمكن الإشارة الى النقاط التالية :

أ- أنه من المعروف أنه ليس هناك اتفاق عام بين الباحثين حول الدلالة الحقيقية لهذا المتغير - وهناك قدر كبير من الغموض الذى يحيط به ونكتفى هنا بالإشارة الى تعريف الأستاذ السيد ياسين بأننا نتحدث عن السمات النفسية والاجتماعية والحضارية لأمة ما ، التى تتسم بثبات نسبى والتى يمكن عن طريقها التمييز بين هذه الأمة وغيرها من الأمم(١٣) .

ب - أنه لما كانت المفاوضات عملية اتصال واقناع وإدراك للعناصر محل التفاوض ، وأنه لما كانت تصرفات الناس وردود أفعالهم للأحداث والمسائل تتأسس الى حد كبير على أساس من تصوراتهم التى قد لا تتفق مع الواقع ، وأن هذه العمليات الإدراكية تخضع الى حد كبير لتأثيرات من الثقافة المكنونة للشعوب ، التى تتسم بالتباين من شعب لآخر ، فإننا يمكن أن نفهم أسس العلاقة بين الظاهرتين(١٤) .

جـ - أن الصعوبة الأكبر فى صدد العلاقة بين الظاهرتين ترجع الى كثرة الإسهامات ذات الأهداف السياسية والأيديولوجية التى شوهت الفهم الحقيقى لظاهرة الشخصية القومية ، ومن ثم يصبح من الأصعب فهم تأثيرها الحقيقى على السلوك التفاوضى للدول المختلفة بشكل موضوعى .

د - ويصل البعض فى رفض هذه الظاهرة الى حد كبير ، من ذلك رأى زارتمان وبرمان ومفاده أن العالم قد أسس ثقافة كونية دبلوماسية ودولية ، وأن المراقبين يلاحظون أن الكل يمارس نفس اللعبة فى الأمم المتحدة ، ويضيف "زارتمان" الى أن مقابلاته مع عديد من السفراء وممثلى الدول لدى الأمم المتحدة من مختلف المناطق الرئيسية فى العالم أشارت الى عدم تحبيذ وجود تأثير كاف للثقافة القومية(١٥) .

وفى الواقع أنه من الصعب قبول هذا التعميم السابق ، فأولا ليس صحيحا أن مهمة التفاوض يقوم بها الدبلوماسيون وحدهم ، فكثيرا ما يقوم بها أو يشارك فى بعض مراحلها الساسة والزعماء الوطنيون ، والمفروض أن هؤلاء يعكسون القيم السائدة فى مجتمعاتهم الى حد لا يمكن إغفاله تماما (رغم أنهم غالبا ما يتمتعون باهتمامات ثقافية ودولية قد تتباين عن المواطن العادى) ، وثانيا فإن القول بتأثر الدبلوماسيين بثقافة عامة كونية لا يعنى تجاوز آثار التنشئة الاجتماعية لهؤلاء الدبلوماسيين الذين لابد أن يتأثروا بثقافاتهم الوطنية فى مراحل تكوينهم. وبعبارة أخرى

14- Glen Fisher, International Negotiation: Gross-Cultural Perception, There is much more to Negotiate Than Talk, The Humanist , November 1, December 1983, U.S.A., pp. 14-16.

١٥- لمزيد من التفاصيل ، محمد بدر الدين "المفاوضات الدولية" ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .

أنه إذا كان ينبغي عدم المبالغة في تقدير تأثير هذه المتغيرات على السلوك التفاوضي للدول ، فإنه يجب أخذها في الاعتبار في إطار النظرة الشاملة لهذه المتغيرات .

٥- الشخصية والمتغيرات النفسية :

هي أكثر المتغيرات حظا من حيث عدد الدراسات التي عنيت بدراسة تأثيرها في المفاوضات الدولية ، وهناك العديد من المحاولات العلمية لتأصيل أسس العلاقة بين الظاهرتين ، اعتمد بعضها على نظرية الدوافع النفسية ، وبعضها الآخر على نظريات الشخصية ، إلا أن هذه المحاولات لا تقدم إجابة محددة في هذا الصدد ، ولقد قدم "الدرج" Aldridge تفسيرا مبسطا في هذا الصدد ، وهو أن التساوم والمفاوضات ينفذان بواسطة أفراد يمثلون جماعات أو دولا ، ولما كان هؤلاء الأفراد يخضعون لتأثير من الموالين لهم ومن الحوافز والإدراكات ، ولكونهم بشرا فإنهم يمثلون ويستجيبون لمشاعر الغضب والكراهية والإرادة والتعاون ، ومن ثم استخلص أن المتغيرات النفسية من العناصر المؤثرة على سلوكهم التفاوضي(١٦) . ومن ثم فقد انتشرت في الدراسات التفاوضية اهتمامات بدوافع كالإنجاز والطموح والقلق والشك والثقة وغيرها(١٧) . وفي الواقع أنه لا يمكن تجاهل تأثير هذه الدوافع والحاجات في السلوك التفاوضي بحكم أن من يمارسونه بشر ، إلا أن هناك صعوبة حقيقية في دراسة تأثير هذه العوامل ، ومن المتصور أن أهميتها تتزايد وفقا لمدى حرية المفاوض وآلية صنع القرار التفاوضي ، وأنه عندما يتفاوض القادة الذين يمتلكون حرية أكبر في اتخاذ القرار التفاوضي (آلية صنع قرار تسلطي) فإن الدوافع النفسية والإدراكية يمكن أن تؤثر في سلوكهم التفاوضي بدرجات أكبر من تأثيرها على المفاوضين الذين لا يملكون نفس الحرية(١٨) .

على أن أهم الجوانب التي يمكن دراستها في هذا الإطار مسألة مهارة المفاوض التي كانت محل اختلاف كبير بين الباحثين والكتاب ، ونالت قدرا كبيرا من الإهتمام منذ الكتابات الكلاسيكية في الدبلوماسية التي أسهبت في الحديث عن الصفات التي يجب أن تتوفر في المفاوض الجيد ، والتي تحدثت عن الصبر والتحكم في الغضب دون تفريط والثقة في النفس ، والتحمل والقوة والقدرة على تفهم وجهة نظر الطرف الآخر ، والقدرة على التعبير الشخصي وعلى الإستفادة من المعلومات وعلى إدراك واستغلال القوة(١٩) . وقد استخلص الباحث في دراسته سابقة الذكر أن تقدير أهمية هذا المتغير في التأثير على السلوك التفاوضي ترتبط في النظر اليه في إطار المتغيرات الأخرى وعلى رأسها توازن القوى ، وأساس هذه النتيجة أنه عندما تتساوى القوة النسبية لأطراف التفاوض أو يكون الفارق بينهم ضئيلا الى حد كبير ، فإن هذه المتغيرات يمكن أن تلعب دورا كبيرا في ناتج المفاوضات . كما أنه يمكن افتراض أن المفاوض الماهر يمكن أن يقلل من خسائره في حالة التفاوض مع مفاوض غير ماهر لو كان فارق القوة ليس ساحقا أو كبيرا بين أطراف التفاوض(٢٠) .

٦- خبرة المفاوضات (و الخبرات التاريخية :

من المفهوم أن لعامل الخبرة التاريخية تأثيره في عملية صنع القرار السياسي عموما ، ومن ثم يتوقع أن يكون له أثره في صنع القرار التفاوضي ، فقد تكون هذه الخبرة متعلقة بتفاوض سابق مع نفس الخصم حول نفس المسألة (من ذلك المفاوضات السوفيتية – الأمريكية حول مسائل نزع السلاح ، أو المفاوضات البريطانية حول الجلاء البريطاني عن مصر) أو قد يتعلق الأمر بخبرة تفاوضية بين نفس الأطراف حول مسائل مختلفة مترابطة أو غير مترابطة (من ذلك النماذج العديدة للتفاوض داخل السوق الأوروبية المشتركة حول موضوعات متعددة) كما أنها قد تتعلق بخبرات تفاوضية بين طرف واحد وأطراف مختلفة حول مسائل متشابهة (من ذلك تجارب التفاوض الأمريكي مع دول عديدة لترتيب تسهيلات أو قواعد عسكرية ، مع المغرب والفلبين وأسبانيا مثلا) .

ومن ناحية أخرى يمكن التعامل مع موضوع الخبرة التفاوضية أو التساومية من زاوية أخرى ، وهي البعد الإدراكي ، ومدى استفادة المفاوض من تجاربه السابقة وكيف يرى خصمه ، أو كيف يرى التجارب الأخرى المشابهة ، ومن هذه الزاوية يتم التعامل مع مسألة الخبرة التفاوضية بشكل مترابط مع الجوانب النفسية والإدراكية للمفاوضين.

---

16 - Albert Alderidge, Images of Conflict, New York, ST. Martins Press, 1979, p. 178.

١٧- محمد بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١١٦-٢٢٣ .

١٨- المرجع السابق ، ص ص ١٢٧-١٢٩ .

١٩- المرجع السابق ، ص ١٢٤ وما بعدها .

٢٠- المرجع السابق ، ص ص ١٣٠-١٣١ .

وفى الواقع أن هذه المسألة بالغة الأهمية لم تنل سوى اهتمام أكاديمى محدود ، رغم أنها قد تكون أحد اهتمامات المفاوضين أو الممارسين العمليين الرئيسية ، الذين يميلون تلقائيا لإستخلاص تحليلات واستنتاجات من منازعات سابقة أو تجارب تفاوضية سابقة تعرضوا لها بأنفسهم أو تجارب خصومهم أو حتى تجارب مشابهة تعرضت لها أطراف أخرى(٢١) .

ويجب الأخذ فى الإعتبار أن أهمية استخلاص دلالة الخبرة التفاوضية لا تعنى تطابق الخبرات التاريخية ، وخاصة فى عالمنا الذى تزداد تعقيداته ، فلكل حالة تفاوضية خصوصياتها التى تجعل من التطابق أمرا غير ممكن ، وقد يتسبب افتراض المفاوضين تشابه التجارب التفاوضية فى خسائر حقيقية لهم ، وقد نبه جيرنز مبكرا الى خطورة اتجاه صانعى السياسة لتطبيق نفس استراتيجية التساوم التى قد لا تتمشى مع الظروف المتغيرة(٢٢) .

ويعنى هذا أنه فى الوقت الذى يتعين فيه على الباحث وعلى الممارس العملى بحث التجارب التفاوضية المشابهة ، واستخلاص دلالات تجارب خصمه وتجاربه الشخصية فإنه يتعين عليه أيضا الحذر من افتراض تطابق هذه التجارب .

٧- دور الأطراف الأخرى :

تندر فى عالمنا المعاصر أن تجرى مفاوضات بين مجموعة من الأطراف دون محاولة أطراف أخرى التأثير على سير هذه المفاوضات أو ناتجها ، وخاصة إزاء تزايد تشابك المصالح والتفاعلات بين الوحدات الدولية .

وهناك نوعان من التدخلات بهذا الصدد :

النوع الأول : وهو الوساطة أو تسهيل المفاوضات بين الأطراف .

النوع الثانى : هو محاولة تأثير دول أو منظمات أو شركات دولية على السلوك التفاوضى لأطراف تفاوض ما ، الأمر الذى قد يأخذ أشكالا عديدة قد تشمل محاولة منع الإتفاق أو التأثير على الأطراف أو أحداها فى صالح شكل معين للإتفاق .

وتكاد تختفى الدراسات التى حاولت أن تبحث هذا النوع الثانى فى دراسات التفاوض الدولى ، ومن ثم تغيب التصورات المتكاملة بصدد كيفية التعامل مع هذا النوع من التأثير .

ومن المقترح أنه يمكن التعامل مع هذا النوع من منظور ظاهرة التدخل فى الصراع الدولى بشكل عام من معالجة أهداف ودوافع هذا الطرف الخارجى فى التفاوض ورصد سلوكه وأدوات تأثيره على أطراف التفاوض(٢٣) . كما يمكن القول أن قدرة الأطراف الخارجية على التأثير فى المفاوضات تتوقف عموما على قدرتها على التأثير على أطراف النزاع أو المشكلة محل التفاوض ، وأن هذا يسرى على كلتا الحالتين ، فمفاوضات بين دولة منتجة للبترول ودولة أخرى مستوردة له ، لابد أن تتأثر بسلوك الأطراف الأخرى الرئيسية المنتجة والمستوردة .

وهناك أمثلة عديدة لمحاولات تدخل فرنسية وتركية واسرائيلية فى مفاوضات الجلاء المصرية - البريطانية ١٩٥٣-١٩٥٤ ، والتى ليس هنا موضع تفصيلها .

أما النوع الأول من التدخلات والذى حظى باهتمام أكبر فهو الوساطة أو بمعنى أكثر اتساعا التدخل الإيجابى فى المفاوضات لصالح التوصل لإتفاق ، والذى قد يكون مساع حميدة أو وساطة ، ولن نتوقف هنا عند التمييز القانونى بين هذه المفاهيم وغيرها ، وإن ما يعنينا بالتحديد هو العمليات التى تقوم بها أطراف خارجية لتسهيل المفاوضات والتوصل لإتفاق بين الأطراف الأساسية للتفاوض .

وتقدم دراسة الوساطة مادة خصبة وحيوية للغاية وتؤكد مدى تعقد دراسة المفاوضات الدولية وتشابك تفاعلاتها ،

٢١- ثمة دراسة واحدة - فى حدود علمنا تعرضت لدراسة السلوك التساومى خلال الأزمات - وهى :

Russel J. Leng, "When Will They Ever Learn"? Coercive Bargaining in Recurrent Crisis", J.O.C.R., Vol. 27, No. 3, Sept. 1982, pp. 380-385.

٢٢- أنظر تحليلا قريب من هذا المعنى فى :

Wadouda Abdel Rahman Badran, The Role of Third Parties in Conflict Between Small States, A Case Study of United States and the Egyptian-Israeli Conflict, June 1967-Dec. 1975. PHD, Ontario Dep. of Political Science, Carlton Univ. August 1981, Chapter 1, pp. 7-44.

٢٣- لمزيد من التفاصيل بهذا الصدد :

محمد بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٤-١٣٥ .

حيث أنه يمكن دراستها كنظام تفاعلات فرعي ضمن نظام التفاعلات الرئيسى أى المفاوضات أو الحالة التفاوضية محل الدراسة ، حيث يمكن البدء بدراسة دوافع الوسيط ثم أهدافه فى هذه الوساطة ثم سلوكه التساومى بما فى ذلك أدوات تأثيره على الأطراف وأخيرا فعالية الوساطة والعوامل المؤثرة عليها(٢٤) .

٨- توازن القوى :

توازن القوى أو توزيع علاقات القوة القائم بين أطراف التفاوض هو العامل الحاضر الغائب فى موضوع المفاوضات الدولية ، فلقد نتج عن غلبة الدراسات النفسية فى هذا الصدد تهميش وتجاهل غريب لهذا العنصر ، الذى لا يمكن وصفه إلا بأنه العنصر الحاسم والأخير فى أى مفاوضات دولية . والنقطة الأساسية فى هذا الصدد - والمتفق عليها فى فقه العلاقات الدولية أن القوة دائما نسبية ومتغيرة ، وأن فهم تأثير هذا المتغير لا ينفصل عن فهمه فى إطار دراسات العلاقات الدولية عموما . ويمارس هذا المتغير تأثيره منذ ما قبل التفاوض ، بل فى قرار التفاوض ذاته ، فأحيانا قد يؤدى الإختلال الشديد فى علاقة القوة بين طرفين الى أن يمتنع الأضعف عن التفاوض(٢٥) . كما يمكن أن يحدث التفاوض نتيجة ضغوط على الطرف الأضعف . وفى الواقع أنه من تحصيل الحاصل استعراض كيفية تأثير هذا المتغير فى المفاوضات ، على أن ما ينبغى التأكيد عليه هو مفهوم نسبيته كما سبق ، وتفاعله واندماجه فى شبكة معقدة من المتغيرات الأخرى المؤثرة على التفاوض .

الخلاصة :

أنه يتضح من العرض السابق أن عملية التفاوض تخضع لتأثير عدد كبير من العوامل المتداخلة والمتشابكة ، ونشير بهذا الصدد الى أن العرض السابق قد أدمج بعض العناصر من ذلك العوامل الإقتصادية التى يمكن دراستها بشكل مستقل ، كما يمكن دراستها فى إطار فهم تأثير جماعات المصالح واتجاهات القوى السياسية تجاه قضايا المفاوضات هناك عوامل كتشكيل وفد المفاوضات وخلفياتهم وعددهم ، وكذلك العوامل النابعة من البيئة الدولية والتى قد لا تتعلق بمحاولة طرف خارجى التأثير على حالة تفاوضية ليس طرفا بها ، من ذلك تأثير التهديد الإيطالى ونذر الحرب العالمية الثانية فى مفاوضات ١٩٣٦ التى انتهت بالمعاهدة المشهورة بين مصر وبريطانيا .

كما يستحق الملاحظة أيضا أن بعض هذه العوامل وخاصة تلك العوامل الثقافية وطبيعة النظام السياسى وتطور هذا النظام ، وكذلك العوامل الجغرافية والتاريخية لشعب ما تتفاعل لخلق ما يمكن تسميته بالنسق التفاوضى(٢٦) ، وهو مفهوم لايزال بحاجة لمزيد من الدراسات والتحليل ، ويحيط به قدر كبير من الخلط .

وأخيرا فإن التطبيق المرن لهذا الإطار المنهجى فى هذا الجزء يقتضى فهم أن كل حالة تفاوضية لها خصوصيتها ، من ذلك أن سلوك تفاوضى لدولة ما فى حالة تفاوضية ما فى مرحلة معينة قد يخضع لتأثيرات قوية من الرأى العام فى هذه الدولة بشكل قد لا يخضع له فى حالة تفاوضية أخرى ، أو فى نفس الحالة التفاوضية فى مرحلة أخرى ، أو بشكل أوضح من دولة لأخرى فى مفاوضات مشابهة .

ثانيا : عملية التفاوض :

يتشكل السلوك التفاوضى وفقا للمحددات والعوامل السابقة وينشأ عن تفاعل سلوك الأطراف المتفاوضة ما يمكن تسميته بعملية التفاوض ، التى تتسم بالتعقد البالغ وبتعدد الأبعاد ، وبكثافة التفاعلات وعملياتها الفرعية ، وتبدأ عملية التفاوض قبل أن تبدأ الجلسات بين أطراف التفاوض، ومنذ المرحلة التمهيدية السابقة على افتتاح هذا التفاوض سواء أكانت هذه المفاوضات سرية أم علنية .

وتسمح دراسة ظاهرة التفاوض الدولى كعملية تفاعلات بدراسة عدة قضايا أو جوانب أولها متى وكيف تتفق ارادة مجموعة من الأطراف على التفاوض ، أى دراسة المرحلة التمهيدية للمفاوضات التى هى عملية تفاوضية وتساومية قد تكون بالغة التعقيد أى مجرد اتفاق الأطراف على التفاوض ، كما سنرى بعد قليل ، ثم تأتى عملية التفاعل بين استراتيجيات وتكتيكات التساوم للأطراف ووسائل الاقناع والتأثير ، وتطور السلوك التساومى وكيفية التوصل لإتفاق بين الأطراف ، وفيما يلى عرض مختصر لهذه الأبعاد المختلفة :

٢٤- المرجع السابق ، ص ص ١٣٥-١٥٤ .

٢٥- د. اسماعيل صبرى مقلد "الاستراتيجية والسياسة الدولية : المفاهيم والحقائق الأساسية" ، بيروت ، مؤسسة الأبحاث العربية ، سبتمبر ١٩٧٩، ص ص ٩٣-٩٤ .

26- Hans Binedjik (ed.), National Negotiating Styles, Washington DC., Center for the Study of Foreign Affairs, April 1987.

١- مرحلة التمهيد لإفتتاح المفاوضات:

تعد هذه المرحلة بالغة الأهمية ، فهي تفسر بشكل خاص مدى قابلية موضوع التفاوض أو المشكلة محل النزاع للتفاوض بين الأطراف وتتزايد أهمية هذه المرحلة في حالات التفاوض لتسوية نزاعات أو صراعات دولية . ومع الأخذ في الإعتبار أن هذا النمط الأخير من التفاوض الدولي قد يتميز في بعض أبعاده عن الأنماط الأخرى كالمفاوضات الاقتصادية أو الثقافية ، إلا أنه يمكن القول أن هناك شرطين يجب توافرهما معا لكي تبدأ المفاوضات وهما الحاجة للتفاوض وتوفر الإرادة للتفاوض ، أما الحاجة للتفاوض فهي مفهوم واسع تحكمه ظروف وعوامل عديدة ، وهو مسألة إدراكية الى حد كبير ، ويمكن أن نشير هنا الى الإطار الذى وضعه زارتمان وبرمان في هذاالصدد ، والذى يتمثل في الإعتبارين التاليين :

أ- الحد الأقصى الذى يشعر معه طرف بأنه يستطيع أن يحصل عليه من الطرف الآخر من الناحية الواقعية ، فإذا كانت النقطة الأمثل أقل من الإسهامات المطلوب منه القيام بها للحصول على اتفاق فإن النتيجة لا تحقق قيامة بهذا المجهود .

ب - موقفه الأمني ، وتقديره للتكاليف والمنافع التى سيكون عليه أن يتعامل معها بدون اتفاق ، ومرة أخرى إذا كانت هذه النقطة بشكل ما ذات عائد أقل فإنه سوف يكون أقل اهتماما بالتفاوض أو الاتفاق . (٢٧)

أما العنصر الثاني الضرورى لبدء المفاوضات فهو الإرادة ويشير زارتمان وبرمان في هذا الصدد الى أن هذه الإرادة لابد وأن تكون مشتركة ، وأن يكون لأطراف التفاوض فيتو على التفاوض لأن هذا قد يدمر العلاقة المستقبلية بين الطرفين ، ومع ذلك فهما يعترفان بأن هناك استثناءات لهذه القاعدة ، عندما يجبر طرف على التفاوض بواسطة أطراف أخرى.(٢٨) على أنه يجب النظر الى موضوع الإرادة بوصفها أمرا نسبيا ، فالقول بأن طرفا ما قد أجبر على التفاوض ينبغي مراجعته في ضوء المقارنة بين التكلفة النسبية لعدم التفاوض وتحدى محاولة اجباره من ناحية ، وبين تكلفة التفاوض من ناحية أخرى .

ويلاحظ أن هذه المرحلة قد تواجهها عقبات خطيرة تمنع بدء المفاوضات ، ومن أهمها المبالغة في العداء ، أو عقبة التحرك أولا - عندما يخشى كل طرف أن يبدو بمظهر الضعف أو يخشى على معنويات جنوده ، أو عندما يضع طرف ما شروطا صعبة لبدء المفاوضات ، وهى شروط قد يكون هدفها تجنب التفاوض مثلما كان حال فرنسا في أوائل الحرب الفيتنامية ، أو قد يكون هدفها تحسين الموقف التفاوضى .(٢٩) مثلما كان موقف اسرائيل قبل التفاوض مع منظمة التحرير . وهناك آليات عديدة - ليس هنا موضع تفصيلها - للتغلب على هذه العقبات ، كالإستفادة من دور طرف ثالث للتغلب على مشكلة من يتحرك أولا ، أما مشكلة الشروط فمن حلول مواجهتها المبادرة بمفاوضات بقائمة أعمال محدودة ، أو الإشارات الضمنية ، أو الغموض.(٣٠)

ويمكن القول أن أحد أبعاد ظاهرة التفاوض هو أن عملية الإتفاق على التفاوض في ذاتها عملية تساومية معقدة سواء فيما يتعلق بالتفاعلات التى تحدث بين الأطراف المهتمة (أطراف تفاوض أو وساطة) أو فيما يتعلق بالتفاعلات التى تحدث داخل الدولة التى تقرر التفاوض . يلى ذلك عملية أخرى بالغة الأهمية وهى التفاوض للتجهيز أو للإعداد للمفاوضات الرئيسية ، وبطبيعة الحال تتفاوت عملية التجهيز هذه من حيث التعقيد والمدة اللازمة بحسب كل حالة تفاوضية . وتشمل عملية التجهيز هذه العديد من المسائل من أهمها مكان المفاوضات وإعداد جدول الأعمال واللغة المستخدمة في التفاوض ، وترتيب الجلوس على مائدة التفاوض ، وسرية أو علنية الجلسات ، والتغطية الصحفية والإعلامية ، ودور الطرف الثالث ، والزمن المحدد للجلسات وعملية رفع أعلام الأطراف المشتركة .(٣١) وهذه الخطوات التجهيزية قد يقوم بها طرف ثالث أو يشارك فيها عدة

27- Zartman, Berman, op.cit., p. 55.

28- Ibid., pp. 57-63, 78-80.

29- Paul Pillar, Negotiating Peace War Termination and Bargaining Process, Princeton Univ. Press, 1983, pp. 75-78.

٣٠- محمد بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠١-٢٠٣ .

٣١- د. عطية حسن أفندى عطية ، مقدمة في دراسة المفاوضات ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، سلسلة بحوث سياسية ١٩٨٨ ، ص ٨ .

أطراف أو قد يتفق عليها أطراف التفاوض من خلال تبادل مبعوثين أو تساومات ضمنية أو تبادل الخطابات بشأنها بحسب كل حالة تفاوضية .

وكثيرا ما يتسبب الخلاف حول هذه التفاصيل في عرقلة المفاوضات من ذلك مشكلة رفع العلم وجدول الأعمال في مؤتمر جنيف للشرق الأوسط في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، كما قد يستغرق الإتفاق على جدول الأعمال وقتا طويلا يعرقل بدء المفاوضات ، من ذلك مفاوضات حظر التجارب النووية بين الأمريكان والسوفييت ١٩٥٨ التي شهدت عشر جلسات لوضع قائمة الأعمال حتى تم الإتفاق على صيغة تقسيم الجلسات على مرحلتين يتعاقب على رئاستها السوفييت والأمريكيون بحيث يعرض في كل مرة رئيس الجلسة ما يقرر من أعمال .(٣٢)

٢- عمليات التفاعل : استراتيجيات وتكتيكات التساوم ووسائل التأثير :

على الرغم من أن التفاوض عملية تفاعل بين استراتيجيات وتكتيكات التساوم لأطراف النزاع ، فهي كذلك عملية جدل اقناعي وتبادل للحجج ، إلا أن الاتجاه العام الذي سيطرعلى الدراسات بهذا الصدد في العقدين السابقين كان يركز على الجانب الأول ويهمل عملية الجدل الإقناعي ، ومن ثم يركز على دراسة عملية التنازلات ، واهمال الجدل والإقناع ، ومن ثم يهمل وجود حالات كثيرة تقوم على أساس درجة من التعاون بين أطراف التفاوض من أجل التوصل الى اتفاق ما .

وفي إطار هذا الإنشغال ، وطغيان الدراسات النفسية ، فقد ركزت دراسات عديدة على جوانب رغم أهميتها - إلا أنها ثانوية ، من ذلك الحديث عن دوافع الموقف التساومي من خلال التركيز على المفاهيم المستخدمة في علم النفس كالدافع الفردي أو الاجتماعي أو التنافسي .(٣٣) وإغفال أن البحث عن دوافع الفرد المفاوض ، لا يمكن أن يكون بمعزل عن دوافع الدولة المفاوضة ، وأن ما يمكن تسميته بالاستراتيجية التفاوضية أو التساومية ليس إلا حصيلة أو مجمل الموقف التفاوضي لطرف ما ، أمر يخضع في صياغته لكل ما سبق الحديث عنه في محددات التفاوض .

أما هذه الاستراتيجيات ، فهناك عدة محاولات لتصنيفها ، منها تصنيف "يوكل وهامر" (استراتيجية التشدد ، والتشدد المعتدل ، والليونة أو المرونة ، والاستراتيجية العادلة لشيلنج التي تدور حول مبدأ العدالة بشكل غامض) .

وهناك تصنيف "لنج" الذي يستخدم مصطلحات تلقى نوعا من الرواج لدى بعض كتاب العلاقات الدولية "كمتنمر عدواني ، ومتنمر حريص ، واستراتيجية المعاملة بالمثل واستراتيجية التهدئة أو التسكين" . والمتأمل لدراسات المفاوضات الدولية في هذا الصدد سوف يلحظ جهدا لا مبرر له لتأكيد أي استراتيجية تساومية يجب أن يسلكها المفاوض ، فالحقيقة أن هذه الاستراتيجية لا يمكن تبنيها كما سبق بمعزل عن خلاصة المحددات التي تشكل سلوك أي طرف ، وخلاصة الموقف التفاوضي ، التي قد تجعل من التشدد أمرا مطلوبا في حالة تفاوضية ما ، ومن المرونة ما هوحتمي ومفيد في حالة تفاوضية أخرى ، أو الجمع بين هذين العنصرين معا في حالات أخرى .

أدوات التأثير :

تستخدم الأطراف المتفاوضة أدوات مختلفة للتأثير على السلوك التفاوضي للأطراف الأخرى ، ويمكن تقسيم هذه الأدوات الى مجموعتين الأولى هي عملية الجدل والإقناع والثانية تكتيكات التساوم ، وفي الواقع أن هذا التقسيم صوري الى حد ما بسبب تداخل هاتين المجموعتين ، ولكنه يظل حقيقة قائمة في عملية التفاوض .

أما الجدل وأساليب الإقناع ، فهي البعد الذي تعرض لإغفال كثير من الدراسات التي ركزت على تكتيكات التساوم ، بل وكثير ما يتم تناول عملية الجدل بوصفها أحد تكتيكات التساوم ، وهو تناول يتضمن بعض الحقيقة ، وليس كل الحقيقة ، فالجدل وفقا لبعض الباحثين هو أنشطة شفوية تتطلب مضمونا جوهريا معقدا نسبيا بمعنى أنه شيء يستحق الجدل حوله ، وعندهم أن الفارق بين عمليات التساوم وعمليات الإقناع أن الأولى تسعى الى الحصول على ميزة من الخصم بصرف النظر عن تغيير اتجاهاته أو معتقداته فيما يتعلق بمسائل جوهرية .(٣٤)

ويلاحظ أن فريد إكلي كان أحد القليلين الذين تعرضوا لهذه المسألة في كتابه "كيف تتفاوض الأمم" في أوائل

---

32 - Ikle, op.cit., p. 96.

ولمزيد من التفاصيل حول موضوع جدول الأعمال أنظر :

محمد بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٦-٢٠٩ .

٣٣- بعض التفاصيل ، المرجع السابق ، ص ص ٢٢١-٢٢٢ .

34 - Charles Walcott & Timothy D. King, The Role of Debate in Negotiation in Druckman, Negotiation Social Psychology Perspectives" , Beverly Hill , Sage Publications, 1978, p. 203.

الستينيات ، ثم تقلصت الإشارة لهذه الأبعاد تحت تأثير الدراسات الكمية والنفسية ، رغم أن الجزء الأكبر من المفاوضات إنما ينتمي في الواقع الى النوع الأول أي الجدل والإقناع ، وذلك فيما يتعلق بالمساحة الزمنية على الأقل ، وقد أكدت هذه الفرضية دراسة الباحث حول مفاوضات الجلاء المصرية – البريطانية .

ولقد استخلص الباحث في دراسة سابقة الذكر أن مدى فعالية تأثير عملية الجدل في المفاوضات ، وقدرتها على التأثير على السلوك التفاوضي للطرف الآخر ترتبط بالعوامل التالية :

أ– مدى وجود رموز وقيم مشتركة بشكل عام ، وبشكل خاص درجة توافق المصالح بين الأطراف المتفاوضة .

ب – طبيعة المسألة محل المفاوضات .

جـ – مدى تبلور أفكار أو وجهات نظر الأطراف تجاه المسألة محل المفاوضات .

وبالتالي فإنه من المتصور أنه في حالة تفاوض دولي بين أطراف تجمعها عناصر مشتركة حول مسألة لا يوجد بشأنها تناقض مصالح أن يزيد دور وتأثير الجدل في العملية التفاوضية ، بينما في الحالات العكسية ، خاصة في حالات الصراع فإن عوامل القوة وتكتيكات التساوم يكون لتأثيرها الصدارة ويكون تأثير الجدل ثانويا أو على الأقل له مكانة أدنى .

تكتيكات التساوم :

في تحليل متعمق لدراسات التساوم يشير بول لوران الى أن جذور هذه الدراسات ، ترجع للعصور الوسطى وعصر النهضة ممثلة في أعمال ميكافيللي وهوبز ومونتسكيو ، ثم تطورت مع شيلنج في الستينيات .(٣٥) وفي الواقع أن التطور في دراسة تكتيكات التساوم كان محور التطور في دراسة المفاوضات الدولية ، وأكثر مجالات هذه الدراسة حظا من حيث الكم . وفي هذا الإطار يتم التعامل مع المفاهيم المستخدمة في دراسات الصراع الدولي كالوعود والمكافآت والتحذيرات والتهديدات والإجبار والأعمال العسكرية .

ومن الواضح أن بعض هذه التكتيكات تستخدم في قاعة المفاوضات ، وبعضها قد يستخدم خارج هذه القاعة سواء عن طريق طرف ثالث أو في شكل تصريحات ، أو أفعال معينة كالأعمال العسكرية ، التي تناقش بشكل عام كمتغير معقد قد يسيء لعملية التفاوض ، وفي الواقع أن سلبية أو ايجابية هذه التكتيكات تتوقف على جملة الموقف التفاوضي ويجب النظر الى أهمية التفرقة بين ردود الفعل الأولية لها ، وما قد تؤدي اليه في الأجل الطويل بشأن التأثير على اتجاهات الطرف الآخر وكيفية تقديره وتوقعاته للموقف (٣٦).

٣- السلوك التنازلي أو عملية التنازلات :

السلوك التنازلي هو أحد الجوانب الرئيسية للسلوك التفاوضي ، ولعل هذا هو سبب اتجاه بعض الباحثين الى صبغ العملية التفاوضية بوصفها مسألة تنازلات ، على أن هذا التصور لا يتسم بالدقة الكافية ، فعملية التفاوض تتضمن في كثير من الأحوال خلق حلول جديدة وإطارات متنوعة ، وكذلك لا يتطابق السلوك التنازلي مع استراتيجية التساوم ولا مع السلوك التساومي ، وإنما هو نتيجة تفاعل استراتيجيات وتكتيكات التساوم وعمليات الجدل والإقناع أيضا ، فهو يتضمن ردود الفعل لأساليب التأثير المختلفة كما أنه يمكن افتراض أنه يتضمن آلياته الذاتية ، بمعنى أن السلوك التنازلي للطرف "أ" ليس ناتجا عن ممارسات الطرف "ب" لأساليب التأثير المختلفة ، بل هو ناتج لمتغيرات أخرى ، ربما تكون هي محددات العملية التفاوضية كلها للطرف "أ" ، وبهذا الشكل فإن هذه المحددات كلها تتداخل تأثيراتها مع أساليب التأثير للطرف "ب" بشكل معقد ومتشابك لتشكل معالم السلوك التالي للطرف "أ" .

وفي الواقع أنه ليس من السهل دائما عزل جوانب السلوك التنازلي عن السلوك التفاوضي بسبب حجم التداخل بينهما ، وإن كان يمكن القول ببساطة أن السلوك التفاوضي يشمل في داخله السلوك التنازلي ، ويتجاوزه الى أبعاد أخرى كما سبق . وتشمل دراسة عملية التنازلات عددا من الجوانب الهامة ، من أهمها :

أ– تصنيف تكتيكات التنازل ، ومن أهمها تصنيف يوكل وهامر الذي يميز بين تكتيك البدء بعرض متطرف ، وتكتيك

35- Paul Gordon Lauren, Theories of Bargaining with Threats of Force, Detterence and Coercive Diplomacy, in Paul Lauren (ed.), Diplomacy, New Approaches in History, Theory and Practice, New York, The Free Press and Dimension, Macmillan Publishing Co. Inc., 1979, pp. 184-187.

٣٦– لمزيد من التفاصيل حول تكتيكات التفاوض :

محمد بدر الدين : مرجع سابق ، ص ص ٢٣٨–٢٤٨ .

تكرارية التنازلات الصغيرة القليلة ، وتكتيك عرض الفرصة الأخيرة أو التنازل فى النهاية . وهناك تكتيك آخر يشير اليه سيجل وتوركر وهو افتتاح المفاوضات بمطلب عال ، مع معدل صغير للتنازل .(٣٧)

ب – بعض المتغيرات المؤثرة على التنازل . ونقصد بها بعض المتغيرات المتميزة عن محددات التفاوض عموما ، ومن ذلك الضغوط الزمنية التى تؤدى الى زيادة معدل التنازلات ، وكذلك متغير المعرفة الذى تشير الدراسات التى عرضها شيلنج فى هذا الصدد الى أن ذوى المعرفة يعرضون تنازلات أكثر عن غير ذوى المعرفة (٣٨) وهى نتيجة قد يمكن قبولها فى حالة أن تصحب المعرفة الضعف النسبى إزاء الطرف الآخر .

جـ – ومن القضايا المهمة فى دراسة التنازلات مسألة العروض الإفتتاحية ، حيث تمثل الإطار الأول لتبادل وجهات النظر المتكاملة بشأن المسألة محل التفاوض ، كما أنها تكشف عما إذا كان نزاع ما تفاوضيا أو غير تفاوضى . ويمكن أن يبدأ طرف ما التفاوض بدون عرض محدد سواء لأنه يريد معرفة ما ينويه الطرف الآخر أولا ، أو لأنه لم يبلور أفكاره بعد بصدد المسألة محل التفاوض ، أو رغبة فى تجنب أى التزامات مسبقة .

د – ويعتبر المحور الرئيسى فى دراسة التنازلات هو مسألة المعاملة بالمثل ، وبصفة عامة يعتمد رد الفعل فى هذا الصدد على كافة عوامل الموقف التفاوضى ، فمثلا فى المفاوضات الجزائرية الفرنسية لم تتنازل جبهة التحرير الجزائرية مقابل تنازلات فرنسا الرئيسية مثل مسألة منفعة أهل الصحراء وذلك فى مقابل تعهد فرنسا بتقديم مساعدات فنية واقتصادية للجزائر (٣٩) . وهو الأمر الذى قد يمكن تفسيره بأن جبهة التحرير ما كانت لتتنازل لفرنسا فى مطالب تعد فى الواقع غير واقعية ومتشددة . ولكن فى حالات أخرى طبق مبدأ المعاملة بالمثل من ذلك فى المفاوضات الكورية ، حينما قبلت قوات الأمم المتحدة موقف الشيوعيين من أن مسجونى كوريا الشمالية الذين رفضوا اختيار التبادل لن يطلق سراحهم على الفور ، ولكنهم سوف يكونون موضع اختبار ، كما قبل الكوريون الشماليون والصينيون موقف الأمم المتحدة من أن الأسرى يتم وضعهم تحت حماية القوات الهندية داخل كوريا بدلا من ارسالهم خارج البلاد أو تسليمهم ليد الدول المحايدة أعضاء الأمم المتحدة .(٤٠)

هـ – مسألة سمعة المساوم وحفظ ماء الوجه : تعتبر هذه المسألة من المسائل ذات الإرتباط الوثيق بالسلوك التنازلى واستراتيجيات التساوم ، ويعرفها البعض بأنها مجموعة المشاعر والمعتقدات التى لدى المرء عن كيفية صورته فى عين نفسه وفى عين آخرين .(٤١) وكما يقول "اكلى" فإن قوة المساوم لا تعتمد على ما هى مصادر القوة فقط ولكن أيضا على كيفية اعتقاد الآخرين عنها ، وأن الحكومات وهى تتفاوض تحاول أن تحمى وتحسن من قوتها فى المستقبل وتبنى سمعة تفاوض معينة بالتالى .(٤٢) ومن ناحية أخرى فإن كل طرف سوف يؤسس توقعاته على أساس تصوراته عن الخصم وهو ما يتضمن عوامل عديدة منها استعداده للمخاطرة وميوله الخداعية واتجاه الخصم للتمسك بموقفه بشكل طبيعى وتقييمه لقوته وقوة الطرف الآخر ومن الطبيعى أنه سيحاول أن يبنى تصوراته هذه على أساس أداء الخصم فى مفاوضات سابقة .

وهنا يجب التمييز بين ظاهرتين أولهما حفظ ماء الوجه والذى يعنى تجنب مشروع يعتبر مصدرا لإظهار القدرة أو الضعف أو الحماقة . أو بمعنى أكثر وضوحا تجنب ما يعتبر أو يحتمل التشكيك فى قدرته أو قوة أو مكانة أو هيبة أو سمعة طرف ما فى أعين الآخرين البارزين ، ومن ثم فالمعنى يحمل التوقع والحماية والوقاية . والثانية ، استعادة ماء الوجه وتتضمن معنى الإصلاح للضرر الذى حدث بالفعل.(٤٣) ولقد انشغل بعض الدارسين بفهم وتفسير هذه الظواهر .(٤٤) ونكتفى هنا بالإشارة الى بعض الحلول التى اقترحت للتغلب على هذه المشاكل ، منها اقتراح تبادل التنازلات (والذى قد يفسر بدوره أى هذا الاقتراح – كتنازل

٣٧– المرجع السابق ، ص ص ٢٥٠–٢٥١ .

28-Tedeschi & Rosenfeld, op.cit., p. 231 .

39- Pillar, Ibid., p. 128.

40- Ibid., p. 112.

41- Jeffrey Rubin & Bert R. Brown, The Social Psychology of Bargaining and Negotiation, New York, Academic Press, 1975, p. 178.

42- Ikle, op.cit., pp. 76-77.

٤٣– لمزيد من التفاصيل : محمد بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٥–٢٧١ .

٤٤– المرجع السابق ، ص ص ٢٧٢–٢٧٣ .

من طرف واحد) أو دور للوساطة ، أو الإشارات غير الرسمية لإرادة عمل تنازل فيما بعد إذا قدم الخصم تنازلات الآن .(٤٥)

ثالثا : مخرجات التفاوض :

عملية التفاوض تنتهي بمخرجات تتباين وتختلف من حالة تفاوضية لأخرى ، فقد تنتهي بنجاح المفاوضات وتوصلها الى حل (اتفاق أو معاهدة) أو اتفاق على استئناف المفاوضات في مرحلة تالية ، أو توقف المفاوضات وفشلها الذي قد يأخذ صورة حادة أو معقولة بحسب الموقف .

ومن المسائل ذات الصلة الوثيقة بهذه المرحلة ، مسألة خطوط النهاية أو الحدود الزمنية ، ومسألة الصفقة .

أما مسألة الحدود الزمنية ، فتتعلق باتفاق الأطراف المتفاوضة على نقطة أو زمن معين للإنتهاء من التفاوض ، قد يأخذ أشكالا وصورا لا حصر لها ، بدءا من الإرتباط بحجوزات فنادق الوفود أو أجازات الصيف ، أو نهاية العام، أو مؤتمرات أخرى ، أو افتتاح برلمان أحد الأطراف ، أو انعقاد الدورة التالية للجمعية العامة للأمم المتحدة ، الى اجتماع للقمة ، الخ .

ومن أمثلة هذه الحدود الزمنية ما حدث في مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة ، حيث حدد هذا الخط في البداية في ١٦/٥/١٩٨٠، كما أن هذا قد يكون أحيانا غير واضح من ذلك أنه في مفاوضات فك الإشتباك على الجبهة السورية استخدم كيسنجر التهديد بالإنسحاب ومغادرة المنطقة كخط نهاية .(٤٦) ويعتبر البعض أن هذه الحدود تعقد الإتفاق ، خاصة إذا لم يترك وقت كاف للتفاوض ، فإما ألا يحترم ويتم تجاوزه واستمرار التفاوض بعده مثلما حدث في المفاوضات التفصيلية للإتفاقية المصرية - البريطانية ١٩٥٤ ، على أن هذه الخطوط أو الحدود الزمنية تظل مهمة بشكل عام ، كحافز للإنتهاء من الإتفاق ، ولعدم ترك التفاوض الى ما لا نهاية .

ثم هناك ما يسمى بالصفقة المتبادلة، وهي عملية قد تتسم بالصعوبة وتتخذ أشكالا عديدة ، أبسطها تجميع تنازلات متبادلة بين الطرفين ، وقد تتم بتخليق أو بوضع تصورات جديدة . ويلفت "زارتمان" و"برمان" الإنتباه الى مرحلة هامة في نهاية التفاوض يسميانها الذروة وتوصف بأنها نقطة حيث الكفاية متفق عليها لتشكيل اتفاق مقبول حتى إذا كانت النقاط الباقية غير مقبولة ، ولا يعني هذا عدم أهمية هذه النقاط أو اهمالها ، وإنما أن الإتفاقية تصبح ايجابية في أعين الأطراف ويصبحون مستعدين للدفاع عنها ضد الخسارة ، وأيضا ضد المطالب الأخرى للأطراف ، فعندئذ يصبح حل بقية المسائل سريعا ، وفي هذا الإطار تلعب مهارة المفاوض دورا مهما في استثمار هذه المرحلة . ويشير زارتمان وبرمان بهذا الصدد الى أن نيكسون نجح في استغلال هذه المرحلة في مفاوضاته مع رئيس وزراء اليابان عام ١٩٦٩ حول مبادىء اتفاقية أوكينادا ، وكذلك في اتفاقية سولت .(٤٧)

خاتمة :

من المتصور أن هذا الإطار يمكن أن يوفر أساسا عميقا لكيفية دراسة الحالات المختلفة للمفاوضات الدولية بشكل يتجاوز السرد التاريخي والتحليل الجزئي الى النظرة الشاملة ويبرز العمليات والتفاعلات الخصبة التي تتميز بها ظاهرة المفاوضات الدولية ، وذلك بشرط تجنب السرد الروتيني للمحددات بصرف النظر عن مدى تأثيرها ، وتجنب التكرار الناتج عن صعوبة فصل المحددات عن العملية ، وغيرها من الانتقادات المعروفة التي يعاني منها الإطار النظمي .

ويبقى أن هذا التطبيق المرن يسمح بأكثر من غيره من الأطر المنهجية بالتعامل مع المفاوضات الدولية بتعقدها وخصوصيتها ، كما يسمح للمفاوض بإعداد ملفه للمفاوضات بشكل شامل ومتكامل ، هذه الرؤية الشاملة والمتكاملة هي أقوى أدوات الممارس العملي لتحقيق ناتج أفضل في المفاوضات .

٤٥- لمزيد من التفاصيل ، محمد بدر الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧٠-٢٧٣ .

46- Zartman & Berman, op.cit., pp. 192-193.

47- Ibid., pp. 190-191.

ملف السياسة الدولية

السلام فى الشرق الأوسط على مفارق طرق

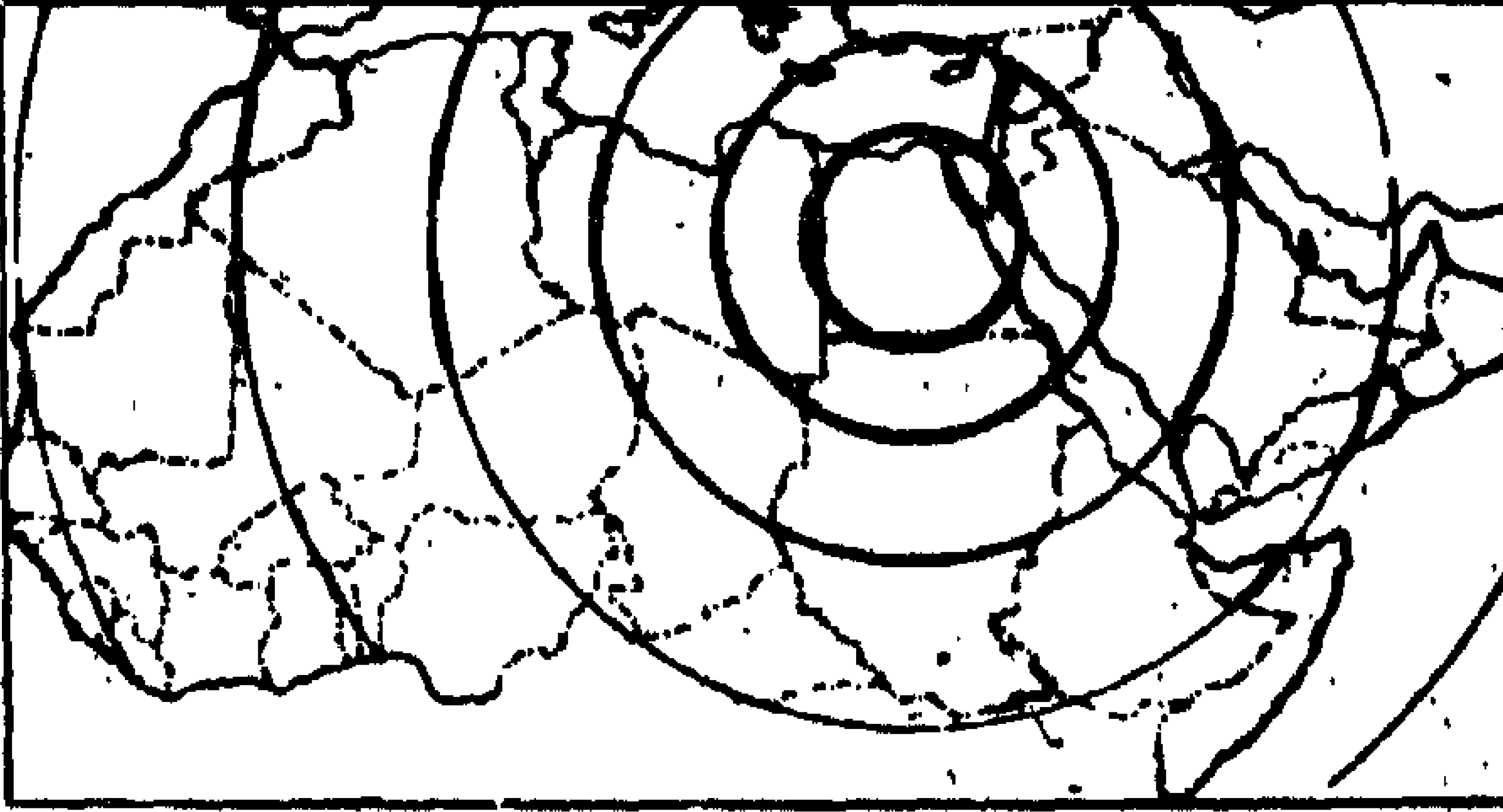
إشراف : د . اسامة الغزالى حرب

إعداد وتحرير : أنور الهوارى

المحتويات

ملف السياسة الدولية

تقديم



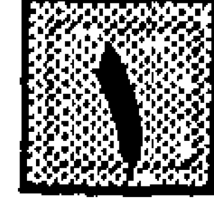
بعد إندلاع الأعمال العدائية التى وجهت ضد إسرائيل فى فبراير الماضى ، ثم العدوان الاسرائيلى على لبنان فى أبريل ، مرورا بقمة شرم الشيخ بينهما ، وانتهاء بالانتخابات الاسرائيلية فى مايو والأمريكية فى نوفمبر والقمة العربية بينهما فى يونيو.. بدا أن عملية السلام فى الشرق الأوسط تقف حائرة أمام مفترق طرق تتوازى عنده احتمالات الاستمرار والانقطاع، واحتمالات التقدم والتراجع ، واحتمالات الهرولة والتلكؤ . وذلك كله وسط أجواء من الغليان والتوتر السياسى فى المنطقة ترفع من حرارة هذا الصيف الذى يبدو عصيبا وموشكا على الإنفجار .

ومصادر الغليان والتوتر التى تحيط بعملية السلام لاتقف عند حدود ما آلت اليه دفة السياسة الاسرائيلية التى اتجهت نحو الليكود واليمين الدينى المتطرف والتى تكاد تنسف عملية السلام من جذورها لتعيد المنطقة الى أجواء اللا سلم واللا حرب ، وإنما تتجاوز ذلك الى تلك التحولات السلبية التى لاتفتأ تتطور إليها السياسات التركية فيما يخص العلاقات التركية العربية وخصوصا بعد الاتفاق الاستراتيجى التركى مع اسرائيل. فهذا الإتفاق - رغم كل ما تقوله تركيا فى تبريره - يفوق فى خطورته كل القضايا النزاعية والخلافية بين العرب وتركيا ، مثل قضايا المياه والأكراد . وهناك أخيرا الضلع الثالث متمثلا فى العنصر الإيرانى الذى تتيح له أجواء التوتر والغليان أن يلعب أدوارا متعددة بعضها معلن وأكثرها مستتر . بعضها تنفيه عن نفسها وبعضها الآخر تتباهى بإعلان مسؤوليتها عنه وانتهاجه كسياسة لها . تارة تعزف على وتر الاحتلال الاسرائيلى لجنوب لبنان، فتتدخل تحت ستار دعم المقاومة المشروعة للمحتل ، وتارة تعزف على وتر الاتفاق التركى الاسرائيلى فتتدخل تحت ستار أن أمن سوريا من أمن ايران .

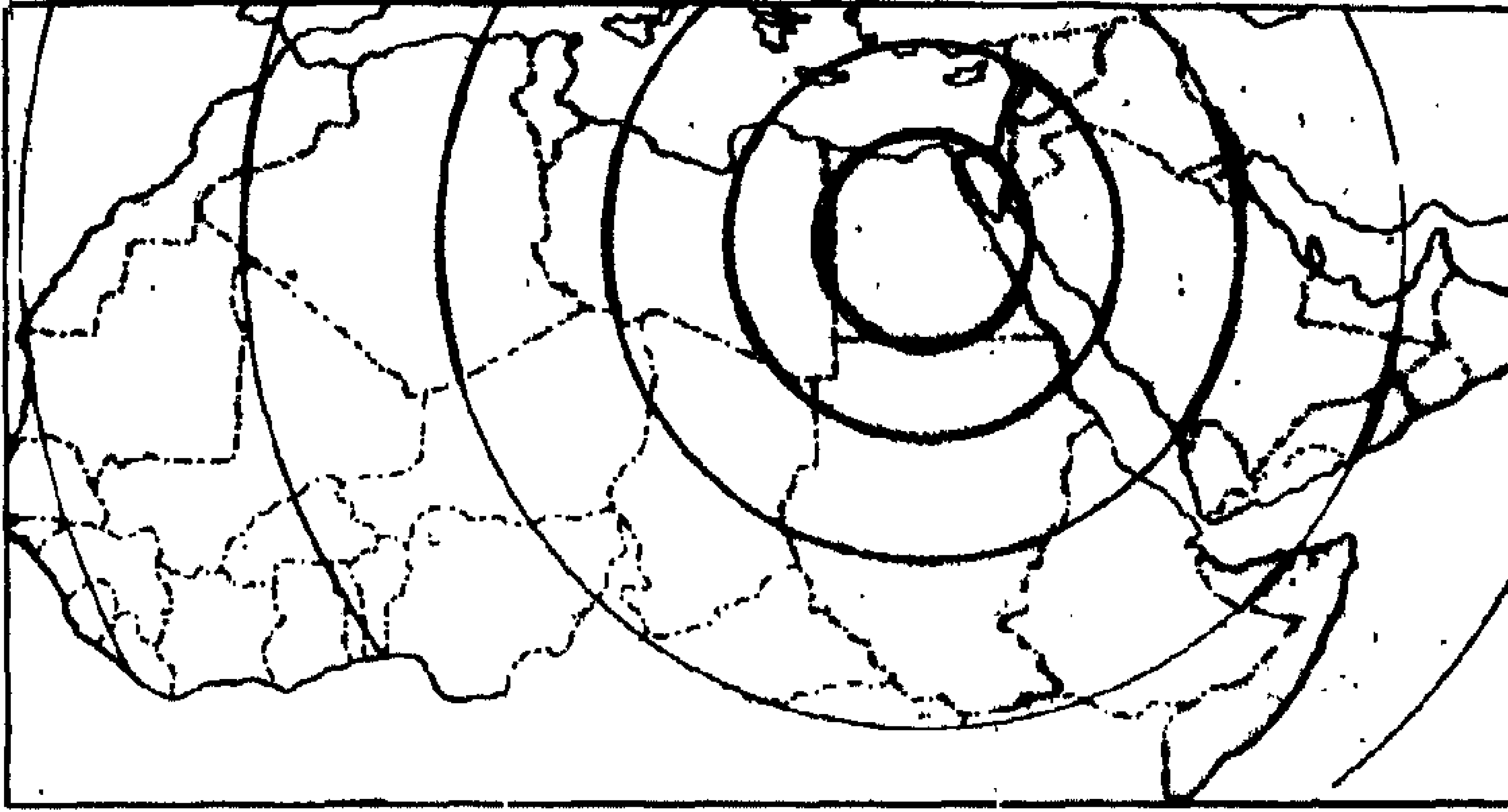
وعربيا ، فإن مرور خمس سنوات على مسيرة السلام ، يكفى لإعادة النظر فى الانجازات والسلبيات ، ويكفى لإعادة ترتيب الصف ، ولإعادة صياغة استراتيجية السلام فى الشرق الأوسط وتحديد موقع ودور العرب إلى جوار اسرائيل وتركيا وإيران.

وتقدم " السياسة الدولية " هذا الملف ، إسهاما فى دراسة نقطة مفترق الطرق ، أملا فى استبصار أصوب المسالك وأسلم الدروب ، نحو سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط ، يراعى طبيعة الظروف العالمية والاقليمية، ويصون الحق العربى .

ملف السياسة الدولية



مستقبل عملية السلام بعد فوز نتنياهو



بدر عبد العاطى

أحدثت نتائج الانتخابات الاسرائيلية - التى جرت يوم ٢٩ مايو وأسفرت عن فوز بنيامين نتنياهو زعيم الليكود برئاسة الوزراء بأقل من ١٪ عن منافسه شيمون بيريس زعيم حزب العمل فى أول انتخاب لرئيس الوزراء بالطريق المباشر فى تاريخ اسرائيل ، وفوز معسكر اليمين الاسرائيلى بأغلبية مقاعد الكنيست - ردود فعل واسعة على المستويين العربى والدولى ، وذلك فى ضوء التأثير المباشر المتوقع لهذه النتائج على مستقبل عملية السلام . وقد تباينت ردود الفعل على المستوى العربى على نتائج هذه الانتخابات بين اتجاهين اساسيين :

١- الاتجاه الاول :

وهو الاتجاه الغالب ويبدى تشاؤما شديدا من الانعكاسات المتوقعة لهذه النتائج على عملية السلام التى مازالت إما فى منتصف الطريق (المسار الفلسطينى) أو فى بدايته (المسار السورى) . ويتوقع انصار هذا الاتجاه ان تؤدى هذه النتائج وتشكيل حكومة يمينية بزعامة نتنياهو الى التأثير السلبى على مستقبل عملية السلام ، بل ويرى البعض انها قد تقود فى النهاية الى انهيارها برمتها وذلك بالنظر الى الاعتبارات الآتية :-

أ- الانقسام الواضح الذى ابرزته نتائج الانتخابات داخل المجتمع الاسرائيلى حول " مبدأ الارض مقابل السلام " الأمر الذى يمثل مؤشرا سلبيا على احتمالات تقدم عملية السلام التى تستند على هذا المبدأ .

ب - ما أظهرته نتائج الانتخابات من تنامى نفوذ المستوطنين واليمين المتطرف والمتدينين الذين صوتوا لبنيامين نتنياهو ، الأمر الذى سيجعله بالضرورة مدينا بفوزه لأصواتهم وينعكس بالتالى على توجهات حكومته تجاه عملية السلام .

ج- ايديولوجية الليكود المعروفة والقائمة على شعار " أرض اسرائيل الكاملة " وعدم التنازل عن "أرض الأجداد " وهو مايمكن ان نجده سواء فى

البرنامج السياسى للحزب الذى يقوم على رفض الانسحاب من الجولان وعدم الاعتراف بقيام دولة فلسطينية مستقلة ورفض تقسيم القدس ، أو حتى طرحها للتفاوض ودعم وتنشيط الاستيطان اليهودى ، أو يمكن استنتاجه أيضا من تصريحات قادة وزعماء الليكود وعلى رأسهم نتنياهو والتى تركز فى المقام الأول على الأمن وترفض مبدأ الارض مقابل السلام .

د - توقع توجه الليكود نحو مزيد من التطرف فى ضوء اندماج حركة تسوميت بزعامة روفائيل ايتان مع الليكود وهو المعروف بالعنصرية والتطرف ، هذا فضلا عن وجود العديد من رموز التطرف داخل الليكود وعلى رأسهم شارون وبنيامين بيجين الأمر الذى سيفرض قيودا على تحرك نتنياهو تجاه عملية السلام حتى اذا اراد ابداء بعض المرونة .

هـ - توقع تشكيل حكومة يمينية فى اسرائيل تضم الى جانب الليكود (٣٢ مقعدا) الأحزاب الدينية المتشددة (٢٣ مقعدا) وحزب المهاجرين الروس (٧ مقاعد) الأمر الذى يعد مؤشرا سلبيا على توجهات هذه الحكومة تجاه عملية السلام .

٢- اما الاتجاه الثانى :

فيرى ان عملية السلام سوف تستمر على الرغم من نتائج الانتخابات الاسرائيلية ، بل يذهب البعض الى تقدير ان التقدم فيها يمكن ان يكون اسرع عما كان عليه فى عهد حكومة حزب العمل فى ضوء افتراض ان التيار اليمينى فى اسرائيل اكثر قدرة على اقناع الشعب الاسرائيلى بتقديم التنازلات خاصة اذا ارتبطت بموضوع الأمن ، ويستشهدون فى ذلك بأن الليكود هو الذى أعاد سيناء كاملة لمصر . فى حين يقدر البعض الآخر داخل هذا الاتجاه انه حتى وان كانت عملية السلام ستسير بشكل أبطأ من السابق إلا انها لن تتوقف .

ويبرر أنصار هذا الاتجاه موقفهم بالآتى :

أ- ضرورة التعامل مع تصريحات نتنياهو المتشددة على انها جزء من الحملة الانتخابية ، وان ليس كل ماقاله أو وعد به سوف ينفذه بالضرورة ، حيث ان مسئولية الحكم ستفرض عليه الكثير من القيود . وهناك عدة مؤشرات تدعم ذلك منها :

(١) تراجع نتنياهو عما سبق ان صرح به من انه سوف لايعترف باتفاقيات أوسلو عند وصوله للحكم ، ثم تأكيده بعد فوزه فى الانتخابات بأنه سوف يحترم هذه الاتفاقيات .

(٢) تراجعه عما وعد به فى حملته الانتخابية بشأن تأجيل اعادة انتشار القوات الاسرائيلية خارج الخليل وربط ذلك بالتوصل الى اتفاق نهائى مع الفلسطينيين ، ثم اعلانه عقب فوزه بأنه سيقوم بدراسة الاتفاق الذى وقعته حكومة بيريس مع منظمة التحرير فى طابا بشأن اتمام اعادة الانتشار خارج الخليل من كل جوانبه ثم يتخذ فى ضوء ذلك قراره فى هذا الشأن .

(٣) ماسبق ان تعهد به الليكود باغلاق المؤسسات الفلسطينية التابعة لمنظمة التحرير فى القدس الشرقية وعلى رأسها بيت الشرق ، ثم تراجع ايهود اولمرت - عمدة القدس والمرشح لمنصب وزارى فى حكومة الليكود - عن ذلك بتأكيده عدم اعتزام الحكومة اغلاق هذه المؤسسات وانما العمل على وقف نشاطها .

(٤) ان ماذكره نتنياهو فى خطابه بمناسبة الاحتفال بفوزه عكس قدرا كبيرا من الاعتدال حيث ذكر ان " السلام الذى سيسعى اليه لن يكون سلاما لمصوتى الليكود فقط وانما لجميع الاسرائيليين ، وانه سيعمل على ان يكون رئيسا للوزراء لجميع مواطنى اسرائيل " .

(٥) تصريحات دان مريدور عضو الليكود البارز بأنه يتعين على الليكود التوصل الى سلام مع سوريا ، مشيرا الى ان الحكومة لاتريد البدء بسياسة متطرفة تجاه السلام ، واشارته الى " ان الليكود ورث واقعا يمثل اتفاق أوسلو جزءا منه " .

(٦) تفضيل نتنياهو عدم التعقيب على بيان القمة الثلاثية فى دمشق والدعوة لعقد قمة عربية فى القاهرة .

ويرى انصار هذا الاتجاه انه رغم محدودية التحول فى مواقف الليكود كما تظهره هذه التصريحات ، الا انها تظل مؤشرا على امكانية حدوث تحول ايجابى فى مواقف الليكود تجاه عملية السلام .

ب- ومما يعزز من الرأى السابق وفقا لأنصار هذا الاتجاه ان شخصية نتنياهو تتسم بالبراجماتية وعدم الجمود او الالتزام الايديولوجى مقارنة بسلفه اسحاق شامير ، فضلا عن طموحه الشخصى فى ان يتم اعادة انتخابه مرة اخرى ، الأمر الذى سيدفعه الى التمسك بعملية السلام . وانه رغم وجود العديد من رموز التطرف داخل الليكود وداخل حكومته اليمينية ، فان انتخاب نتنياهو كأول رئيس للوزراء فى تاريخ اسرائيل بشكل مباشر سيؤدى الى ادخال تغييرات جوهرية فى طبيعة النظام الاسرائيلى ليجعله اقرب الى النظام الرئيسى الأمر الذى سيعزز من مكانة نتنياهو ويمنحه صلاحيات تنفيذية واسعة ويدعم من قدرته على كبح جماح المتطرفين ، والتحرك فى اتجاه السلام .

ج - ان الليكود هو الحزب الذى توصل الى أول معاهدة سلام بين اسرائيل ودولة عربية هى مصر

عام ١٩٧٩ .

د- صعوبة ان لم يكن استحالة تجاهل الحكومة نتنياهو للرأى العام الدولى ، خاصة فى ظل تزايد الاهتمام الدولى بتحقيق السلام فى الشرق الأوسط . ومن ثم فان توقف هذه العملية سيحمل فى طياته احتمالات العودة الى العزلة الدولية التى عانت منها اسرائيل نتيجة لمواقف حكومة شامير المتصلبة، ويفقد اسرائيل الثمار التى جنتها نتيجة لتقدم عملية السلام وهو ماينعكس بالايجاب على الاقتصاد الاسرائيلى .

هـ- ان التحليل الدقيق لنتائج الانتخابات يشير الى انها لاتعكس حدوث تحول جذرى فى مواقف الشعب الاسرائيلى من عملية السلام ، فاذا كان حزب العمل قد خسر ١١ مقعدا مقارنة بانتخابات عام ٩٢ فان الليكود ، وحركة تسوميت اليمينية المتطرفة المؤتلفة معه ، قد خسر ايضا ٨ مقاعد . ويبقى الفائز الرئيسى فى هذه الانتخابات الاحزاب الدينية التى زادت مقاعدها بنحو ٩ مقاعد ، وتركز هذه الأحزاب - وفقا لانصار هذا الاتجاه - على ابتزاز الحكومة للحصول على مخصصات مالية كبيرة للانفاق على مدارسها ومؤسساتها الدينية وعدم المساس بالوضع الراهن للعلاقة بين الدين والدولة فى اسرائيل اكثر من تركيزها على عرقلة عملية السلام

و - ان الشعار الذى فاز به نتنياهو كان " تحقيق السلام والأمن " ومن ثم فهذا لايعنى بالضرورة انه سيعرقل عملية السلام ، وانما قد يتقدم فيها خاصة اذا تحقق الأمن .

الاعتبارات التى تحكم توجهات حكومة نتنياهو تجاه عملية السلام :

اذا كان من السابق لأوانه التنبؤ على وجه اليقين بتأثير نتائج الانتخابات الاسرائيلية وما ستكون عليه مواقف الحكومة الاسرائيلية الجديدة بعد تشكيلها تجاه عملية السلام ، فانه يمكن القول بأن هناك مجموعة من الاعتبارات التى سيكون لها أهمية فى تحديد التوجهات العامة للحكومة الاسرائيلية الجديدة تجاه عملية السلام خاصة فى مساريها الفلسطينى والسورى .

وسنعرض لهذه الاعتبارات فيما يلى بشئ من التفصيل :

١- رغم أن عملية السلام الاسرائيلية/ العربية الحالية قد بدأت فى عهد حكومة الليكود فى اكتوبر ١٩٩١ بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام ، الا أن قرار هذه الحكومة بالمشاركة فى هذا المؤتمر كان خارجا عن ارادتها وجاء نتيجة لضغوط خارجية من جانب ادارة بوش - بيكر .

٢- رغم ان الليكود تحت قيادة مناحيم بيجين هو الذى توصل لأول معاهدة سلام مع دولة عربية هى مصر ، الا انه لايجب القياس على هذه السابقة وتوقع تكرارها بالضرورة مع أطراف عربية أخرى . فالظروف الاقليمية والدولية التى تم التوصل فى ظلها للمعاهدة تختلف تماما عن الظروف الحالية ، كما ان مناحيم بيجين وافق على التخلى عن سيناء ليس من أجل تحقيق السلام الشامل فى المنطقة بقدر ما كان من أجل اخراج اكبر دولة عربية من معادلة الصراع العربى/ الاسرائيلى والاحتفاظ بالضفة الغربية وقطاع غزة الأكثر اهمية من الناحيتين الدينية والايديولوجية بالنسبة لليكود .

٣- ان الاتفاقيات التى وقعتها حكومة حزب العمل مع منظمة التحرير بدءا باتفاق اوسلو قد افرزت واقعا جديدا فى الضفة الغربية وقطاع غزة يتمثل فى وجود كيان فلسطينى وسلطة وطنية فلسطينية تحظى باعتراف ودعم دولى ، الأمر الذى لايمكن تجاهله من جانب حكومة الليكود الجديدة دون تكلفة عالية لذلك . كما ان هذا الواقع الجديد يضيق من البدائل المطروحة امام الليكود مثل بديل الضم على سبيل المثال الذى أصبح من الصعب تصور حدوثه .

٤- ان نتائج الانتخابات الاسرائيلية- خاصة تلك المتعلقة - بانتخاب رئيس الوزراء - لاتعطى لرئيس الوزراء الجديد تفويضا واسعا ، وتظهر مدى الانقسام بين الشعب الاسرائيلى تجاه عملية السلام الامر الذى يفرض قيودا على نتنياهو . فاذا كان ٥٠,٤٪ من الاسرائيليين الذين اعطوا اصواتهم له يرفضون مفهوم السلام الذى طرحه بيرس ، فإن نسبة الـ ٤٩,٥٪ الذين صوتوا لبيريس يرفضون فى الوقت نفسه التنازل عما تم تحقيقه من انجازات فى عملية السلام وعودة الأمور الى ماكانت عليه فى عهد الليكود ومايعنيه ذلك من احتمالات تجدد الانتفاضة ، وهذه حقيقة يصعب على نتنياهو تجاهلها .

٥- ان المشكلة الأساسية لا تكمن فى مجئ نتنياهو فى حد ذاته كرئيس للوزراء فهو فى النهاية شخصية تتسم بالطموح والسعى لاعادة انتخابه والبراجماتية وستفرض عليه المسئولية امكانية تغيير بعض مواقفه ، غير ان المشكلة الأساسية تتمثل فى احاطته بالعديد من رموز وقوى التطرف سواء من اليمينيين او المتدينين الأمر الذى قد يقيد من قدرته على التحرك - اذا اراد - فى اتجاه السلام . وفى ضوء عدم وجود خبرة لديه فى مجال الحكم ، حيث لم يسبق له تولى أى منصب وزارى ، فان ذلك سيزيد من قدرة المحيطين به على التأثير عليه .

٦- وفى هذا الصدد يعد تشكيل الحكومة

الجديدة وتوزيع الحقائب الوزارية مؤشرا هاما على توجهاتها السلمية ، حيث ان إسناد اى من الحقائب الاربع الهامة المرتبطة بعملية السلام وهى : الخارجية - الدفاع - الإسكان (التى يدخل ضمن اختصاصاتها البناء الاستيطانى) والمالية (التى يدخل ضمن مسئولياتها تخصيص الأموال لدعم الاستيطان) لرموز التطرف (مثل ايتان وشارون) سيعد بمثابة رسالة سيئة فى هذا الصدد .

ومن المتوقع تشكيل حكومة يمينية تتمتع بأغلبية ٦٢ عضو كنيست بحيث تضم ثلاث قوى هى : الليكود - الاحزاب الدينية - حزب المهاجرين الروس . ويتوقع ان يدعم هذه الحكومة من الخارج حزب موليديت اليمينى المتطرف (مقعدان) وحركة الطريق الثالث المنشقة عن حزب العمل (اربعة مقاعد) خاصة فى موضوعات الجولان والقدس .

واذا كان من المتوقع ان تركز كل من حركة شاس الدينية وحزب المهاجرين الجدد على تحقيق مصالح مادية من انضمامها للحكومة لصالح الفئات التى صوتت لكل منهما ، فان حزب المفدال - وهو الحزب الدينى القومى الوحيد فى اسرائيل - سيعمل بالتعاون مع المتشددين من داخل الليكود على وضع القيود والعراقيل امام التحرك فى عملية السلام ورفض تقديم تنازلات اقليمية والعمل على تشجيع توسيع واقامة المستوطنات ، خاصة وان غالبية مصوتى هذا الحزب هم من المستوطنين أو المتدينين المتطرفين .

٧- ان اسرائيل استطاعت جنى العديد من الثمار نتيجة الاتفاقات التى وقعتها حكومة حزب العمل مع منظمة التحرير وتمثل ذلك فى : اقامة علاقات دبلوماسية مع حوالى ٣٠ دولة - فتح اسواق جديدة للصادرات الاسرائيلية خاصة اسواق جنوب شرق آسيا - جذب الاستثمارات الأجنبية - سعى العديد من الشركات الامريكية واليابانية والكورية لفتح مكاتب لها فى تل ابيب تكون بمثابة مراكز لها فى الشرق الأوسط - تدشين مسيرة التعاون الاقليمى بين اسرائيل ودول المنطقة ومن بينها دول عربية لاتقيم علاقات دبلوماسية مع اسرائيل .

وقد انعكس ذلك بالايجاب على الاقتصاد الاسرائيلى متمثلا فى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى وارتفاع متوسط دخل الفرد ليصل الى ١٧ الف دولار سنويا . واذا كان من الصعوبة تصور ان تضحى الحكومة الجديدة بسهولة بهذه النجاحات التى تحققت اساسا نتيجة للتقدم الذى طرأ على عملية السلام ، فانه فى الوقت نفسه يصعب توقع ان يغير نتنياهو من توجهات حكومته بشكل جذرى تجاه عملية السلام للحفاظ على هذه الثمار . خاصة وان نتنياهو لايبدى تحمسا لرؤية بيريس الخاصة بالشرق الأوسط الجديد كما يشكك فى الفوائد الاقتصادية التى يمكن ان تحصل عليها اسرائيل من التعاون الاقليمي وتقديره السلبى حول امكانيات ان تجد اسرائيل فرصا للتبادل التجارى مع الدول العربية ، وقناعته بان مستقبل الاقتصاد الاسرائيلى يعتمد على العلاقات مع امريكا الشمالية واوربا وآسيا .

٨- وفى ضوء قرب موعد انتخابات الرئاسة الامريكية فى نوفمبر القادم لايتوقع ان تمارس ادارة كلينتون ضغوطا جادة على حكومة نتنياهو لاحراز تقدم ملموس على المسارين السورى والفلسطينى ، وان أقصى ماستسعى اليه هذه الادارة هو العمل على تثبيت الاتفاقات التى تم التوصل اليها ، خاصة مع وجود تيار واسع بين الجمهوريين يؤيد الليكود .

٩- ان نتنياهو سيكون عليه فور تشكيل حكومته العمل على التوفيق بين اعتبارين متعارضين :

الأول هو ضرورة ابداء قدر من المرونة والبراجماتية فى مواقفه لطمأنة الرأى العام العربى والعالمى تجاه توجهاته السلمية ، اما الاعتبار الثانى فيتعلق بانه سيكون مطلبا بالوفاء بالوعود الانتخابية التى قطعها على نفسه لمن صوت له خاصة مع توقع تعرضه لضغوط من جانب رموز التطرف داخل الليكود او من جانب القوى الدينية واليمينية المتطرفة داخل الحكومة . وفى الواقع فان قدرة نتنياهو على الموازنة بين هذين الاعتبارين والعمل على كبح جماح المتطرفين - مستفيدا من كونه أول رئيس للوزراء تم انتخابه مباشرة من الشعب - سيحدد بشكل كبير توجهات حكومته تجاه عملية السلام .

التوجهات العامة المحتملة لحكومة نتنياهو تجاه عملية السلام :

فى الواقع اذا كان من المستبعد ان يغامر نتنياهو بوقف عملية السلام لما لذلك من تكلفة عالية بالنسبة لاسرائيل، فإنه من غير المستبعد أيضا تصور حدوث تقدم جوهرى وسريع فيها . وتشير كافة التغييرات الى أن عملية السلام ستكون اكثر بطءا وصعوبة وتعقيدا عن ذى قبل ، وسيكون اقصى مايمكن توقعه من حكومة يمينية في حالة تشكيلها هو مجرد تثبيت الاتفاقات التى تم التوصل اليها .

وفيما يلى تقدير اولى حول مستقبل عملية السلام فى حالة تشكيل حكومة يمينية :

١- بالنسبة للمسار السورى :

أ- يمكن القول انه من الناحية النظرية فان المسار السورى يعد الأكثر سهولة لاحراز تقدم فيه فى ظل حكومة ليكودية مقارنة بالمسار الفلسطينى فى ضوء :-

(١) ان الجولان ليست جزءا من أرض اسرائيل الكاملة وفقا لايديولوجية الليكود ، وليست هناك دعاوى دينية أو عقائدية فيها بعكس الضفة الغربية .

(٢) ان غالبية المستوطنات القائمة فى الجولان تتبع حركة الكيبوتسات الموحدة التابعة بدورها لحزب مابام اليسارى والبعض الآخر يتبع حزب العمل . اما المستوطنات التابعة لليكود والاحزاب الدينية فهى معدودة .

(٣) هناك سابقة اعادة الليكود سيناء كاملة لمصر .

(٤) ان الاعتبار الاساسى لليكود للاحتفاظ بالجولان هو الاعتبار الأمنى وهو مايمكن معالجته بالاتفاق على ترتيبات أمنية متبادلة .

ب- غير ان الواقع العملى يشير الى عكس ذلك وذلك فى ضوء :

(١) ان حكومة الليكود هى التى مررت التشريع الخاص بتطبيق القانون الاسرائيلى على الجولان عام ١٩٨٠ .

(٢) ان البرنامج السياسى لليكود يؤكد اساسا على عدم التنازل عن الجولان باعتبار ان ذلك هو الضمان الوحيد لأمن اسرائيل .

(٣) ماتعكسه تصريحات زعماء الليكود بما يدعم هذا التوجه .

(٤) وجود قوى متطرفة داخل الليكود والحكومة ستعمل بكل قواها لاحباط أى مسعى للتنازل عن الجولان .

ج - وترتيبا على ماسبق فان فرص احراز تقدم جوهرى علي هذا المسار تبدو محدودة خاصة فى ضوء رفض سوريا القبول بأقل مما حصلت عليه مصر أى الانسحاب الكامل ورفض اى تسويات جزئية او مرحلية . ومما يعزز من هذا التشاؤم الخبرة التفاوضية السلبية السابقة بين سوريا وحكومة الليكود التى استمرت لخمس جولات لم تحقق اى تقدم يذكر فى ظل اصرار حكومة شامير على مبدأ السلام مقابل السلام .

د - وفى ضوء ماسبق يبدو ان مجرد استئناف المباحثات بين الطرفين سيكون أمرا صعبا وسيحتاج لبعض الوقت . وحتى فى حالة استئنافها فمن المتوقع - طبقا لتصريحات نتنياهو وبعض قيادات الليكود - ان تعرض حكومة الليكود على سوريا اتفاقية للتوصل لاتفاق جزئى فى الجولان يركز على المسائل الأمنية والاقتصادية والمياه ويسمح فى الوقت نفسه ببقاء القوات الاسرائيلية فى الجولان ، الأمر الذى سيرفضه السوريون بالطبع وهو ماقد يؤدى الى جمود هذا المسار .

هـ - وبافتراض توفر رغبة لدى نتنياهو للتحرك بعقل مفتوح فى هذا المسار والقبول فى نهاية المطاف بالمطلب السورى الخاص بالانسحاب الكامل من الجولان ، فانه سيكون من الصعب عليه تمرير ذلك داخل الليكود او داخل حكومته اليمينية ، حتى ولو قدمت سوريا له تنازلات لم تقدمها لحزب العمل سواء فيما يتعلق بتطبيع العلاقات وتقاسم المياه او الترتيبات الأمنية .

وفى هذه الحالة سيكون امام نتنياهو أحد ثلاثة بدائل :

(١) إما تجميد المباحثات مع سوريا .

(٢) او التحرك فى اتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل لانجاز مثل هذا الاتفاق .

(٣) او ان يعتمد على تأييد احزاب اليسار (العمل - ميرتس - الأحزاب العربية) فى الكنيست من الخارج دون الحاجة لتشكيل حكومة وحدة وطنية ، وذلك مثلما فعل بيجن عندما طرح معاهدة السلام مع مصر عام ١٩٧٩ أمام الكنيست حينما عارضها او تحفظ عليها العديد من نواب الليكود ، وتم تمريرها نتيجة تأييد حزب العمل المعارض فى تلك الفترة للاتفاقية .

وسيتوقف مثل هذا السيناريو على نتنياهو نفسه ومدى قدرته ورغبته وفى التحرك على هذا المسار ومدى ماستقدمه سوريا له فى حالة قبوله بالانسحاب الكامل من الجولان .

و- وبصفة عامة فان المفاوضات على المسار السورى ستكون شاقة للغاية وستحتاج الى صبر طويل . ويتوقع ان يؤدى جمود هذا المسار الى تسخين الوضع فى جنوب لبنان ، خاصة فى حالة تصاعد عمليات حزب الله ، الأمر الذى يؤدى الى توتر شديد قد يتطور الى مواجهة محدودة بين اسرائيل وسوريا .

٢- اما بالنسبة للمسار الفلسطينى:

أ- فيتوقع ان يكون هذا المسار الأكثر حساسية وتأثرا بالتغيير الذى طرأ نتيجة للانتخابات الاسرائيلية خاصة وان هذا المسار مازال فى منتصف الطريق حيث لم يتم بعد تسوية قضايا المرحلة النهائية (القدس - المستوطنات - الحدود والسيادة) . ومما يزيد من هذا التأثر وجود دعاوى تاريخية ودينية لليكود والأحزاب اليمينية المتطرفة فى الضفة الغربية ، لذا فمن المتوقع ان يشهد هذا المسار بطءا شديدا بل واحتمال تصاعد الاحتكاكات والاستفزازات نتيجة لسياسات متشددة قد تنتهجها حكومة الليكود .

ب - غير انه لايجب المبالغة فى تقييم الاثر

السلبي لانتخاب نتنياهو ومجيئ حكومة ليكودية على مستقبل القضية الفلسطينية وذلك بالنظر الى الآتي :

(١) ان الليكود سيواجه امرا واقعا ممثلا في الاتفاقيات التي تم ابرامها بين حزب العمل ومنظمة التحرير وهو ما لايمكنه تجاهلها ، بل ان مجرد قبول الليكود باتفاق اوسلو يمثل في حد ذاته بعض التحول في ايديولوجية الليكود الخاصة بأر ض اسرائيل الكاملة ، مع التسليم بان هذا التحول لايعد تحولا جذريا .

(٢) على الرغم من وجود فوارق عديدة بين تصور حزب العمل والليكود تجاه تسوية القضية الفلسطينية ووجود مرونة وانفتاح اكبر لدى حزب العمل في هذا الصدد بما في ذلك منح الفلسطينيين العديد من رموز السيادة وامكانية القبول بدولة مستقلة في الوقت الذي يصر فيه الليكود على تقاسم السلطة مع الفلسطينيين ورفض منحهم أي رموز للسيادة ، الا أن التحليل الدقيق لمواقف كلا الحزبين يشير الى ان هناك العديد من نقاط الالتقاء بينهما ، منها :

– اذا كان حزب العمل يميل الى القبول بمفهوم الدولتين فان الدولة الفلسطينية لن تكون مستقلة تماما حيث ستكون بدون جيش ومنزوعة السلاح ومعتمدة اقتصاديا على اسرائيل.

– عدم القبول بتقسيم القدس .

– ضرورة بقاء المستوطنات اليهودية ، بل يميل حزب العمل الى ضم المستوطنات المحيطة بالقدس الشرقية والمحاذية للخط الأخضر الذي يفصل بين الضفة واسرائيل .

– رفض التنازل عن غور الأردن باعتباره يمثل الحدود الأمنية لاسرائيل.

– واذا كان الحل الذي يطرحه حزب العمل يقسم الضفة الغربية فعليا الى كيانين منفصلين ، فان شارون يسعى الى تقسيم الضفة الغربية الى ٦ كيانات منفصلة عن بعضها البعض .

ج – وفيمايتعلق بالتوجه المحتمل لحكومة نتنياهو تجاه المسار الفلسطيني، فانه على المدى المنظور من المتوقع ان تحترم حكومة الليكود الاتفاقيات التي تم التوصل اليها مع منظمة التحرير المتعلقة بالمرحلة الانتقالية ، خاصة في ضوء الضغوط الدولية والعربية المتوقعة وعدم وجود بديل جاهز لدى الليكود لتسوية القضية الفلسطينية ، حيث ان فكر الضم واعادة السيطرة على ٢,٥ مليون فلسطيني أصبحت امرا يصعب تنفيذه دون تكاليف باهظة ، الا أنه يستبعد في الوقت نفسه لجوء هذه الحكومة الى عدد من الاجراءات والسياسات المتشددة والاستفزازية تجاه السلطة الفلسطينيةو لارضاء المستوطنين والأحزاب الدينية ومن ذلك :-

(١) امكانية تأجيل اعادة الانتشار في مدينة الخليل ، وفي الواقع فان هذا الموضوع سيكون المحك الأول للتعرف علي توجهات الحكومة الجديدة ومدى جديتها في التحرك على المسار الفلسطيني وتنفيذ الالتزامات الناجمة عن الاتفاقيات السابقة .

(٢) امكانية تنشيط الاستيطان في الضفة والقطاع ارضاء للمستوطنين والمتدينين الذين اعطوا اصواتهم لنتنياهو ، وقد يقتصر هذا التوسيع على المستوطنات القائمة فقط لامتصاص ردود الفعل الدولية والعربية المتوقعة .

(٣) توقع مزيد من التشدد والتضييق على أنشطة بيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ، مع احتمال اللجوء الى اغلاق بعضها اذا ماتزايدت الضغوط من جانب اليمين المتطرف والأحزاب الدينية في الحكومة.

(٤) احتمال تزايد اعتماد حكومة نتنياهو على الجيش الاسرائيلي في الموضوع الأمني بما في ذلك امكانية دخوله الى مناطق الحكم الذاتي لتعقب عناصر من حماس والجهاد الاسلامي خاصة في حالة وقوع عمليات انتحارية، وذلك بدلا من الاعتماد بشكل كامل على السلطة الفلسطينية في محاربة الحركات الاسلامية في الضفة والقطاع مثلما كان عليه الوضع في فترة حكومة حزب العمل ، الأمر الذي سيزيد من الاحتكاكات والمشاكل بين الجيش الاسرائيلي والشرطة الفلسطينية .

د– واخيرا فيما يتعلق بموقف حكومة نتنياهو من التسوية النهائية مع الفلسطينيين :

فانه من غير المستبعد ان توافق هذه الحكومة على الدخول في هذه المفاوضات مع السلطة الفلسطينية تنفيذا لما تضمنه اتفاق اوسلو وذلك للتفاوض حول الحل النهائي ، الا انه لايتوقع ان تسفر هذه المفاوضات – التي ستكون صعبة للغاية وبطيئة – عن تقدم ايجابي سريع .

ويتصور ان يحكم الموقف الاسرائيلي في هذه المباحثات المبادئ الآتية :

(١) إخراج القدس من دائرة هذه المفاوضات .

(٢) إعطاء الاردن دورا في تحديد شكل التسوية النهائية للقضية الفلسطينية الأمر الذي يعيد للاذهان الفكر التقليدي لحزب العمل القائم على فكرة الحل الثلاثي الأطراف للقضية الفلسطينية .

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الاردن يعد الطرف العربي الفائز من نجاح نتنياهو والليكود ، أو على الأقل الطرف غير الخاسر في ضوء :

(أ) ان الليكود سبق أن أيد معاهدة السلام الاسرائيلية - الاردنية ومن ثم لم يعد مطروحا خيار شارون المعروف بالخيار الأردني ، أي اعتبار الأردن هو الوطن البديل للفلسطينيين .

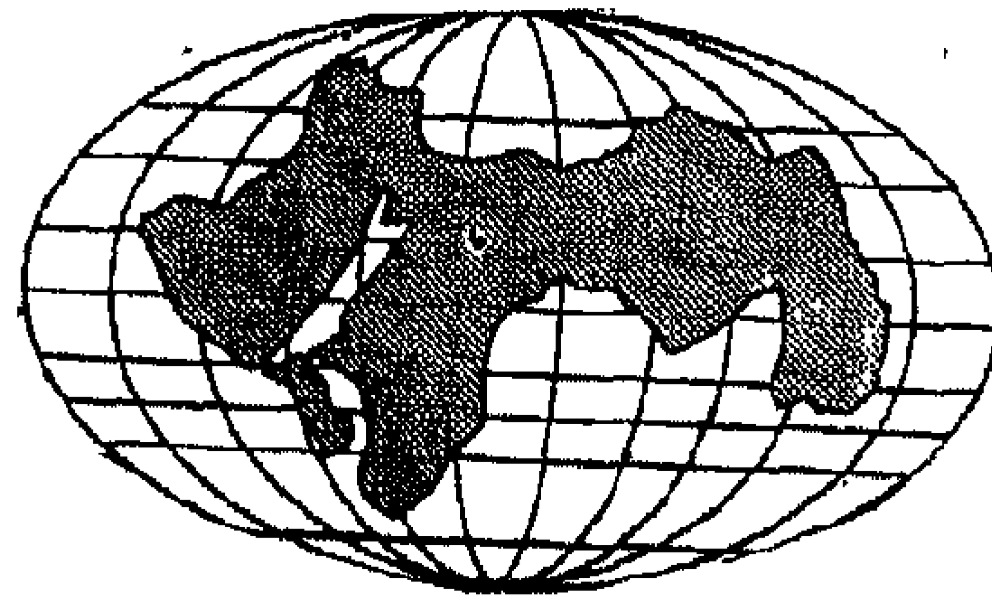
(ب) ان عودة الليكود للحكم سيعطى الأردن دورا في تحديد مستقبل الكيان الفلسطيني ويقلص من احتمالات قيام دولة مستقلة لصالح قيام شكل من اشكال العلاقة بين الأردن والكيان الفلسطيني يكون فيه الفلسطينيون الطرف الضعيف .

(ج) هذا فضلا عن امكانية حصول الأردن على دور فى الاشراف على الاماكن الاسلامية المقدسة فى القدس ، باعتبار ذلك بمثابة حل لمشكلة القدس من وجهة نظر الليكود .

(٣) اعطاء ياسر عرفات سلطات محدودة وفى أضيق الحدود في مجالات الأمن والعلاقات الخارجية والاقتصادية ، وذلك فى اطار حكم ذاتى ادارى موسع يختلف فى الدرجة عن المفهوم الذى طرحه بيجين فى مباحثات الحكم الذاتى التى جرت بين مصر واسرائيل بين عامى ٧٩- ١٩٨٢ ، وان كان يتفق معه من حيث الفلسفة العامة .

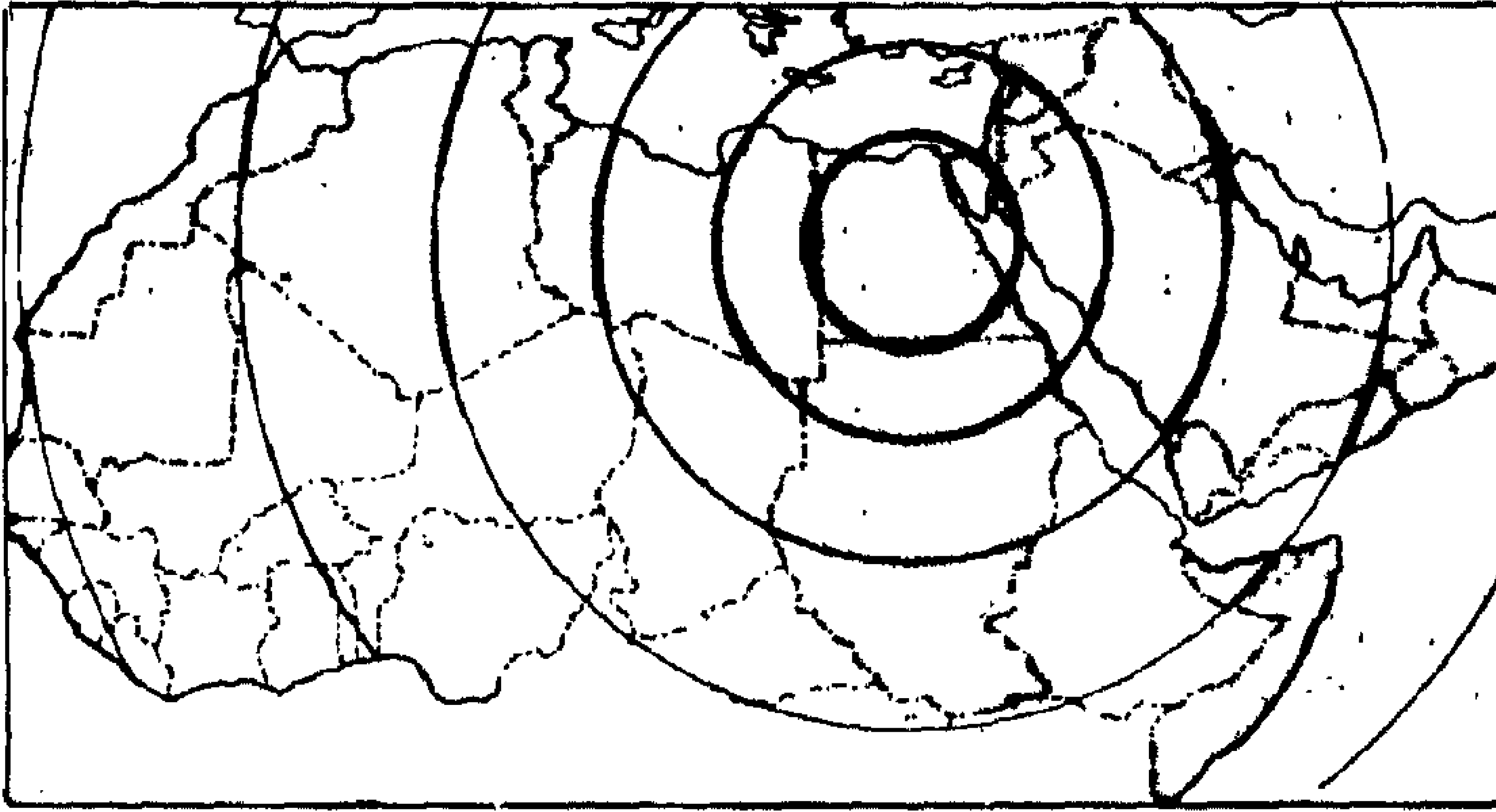
ولاشك ان تعثر مباحثات التسوية النهائية - وهو أمر وارد - سيقود الى بقاء الوضع الراهن لأمد غير منظور اى عدة كانتونات منفصلة عن بعضها فى الضفة الغربية تتعايش جنبا الى جنب مع المستوطنات اليهودية ، ودولة شبه مستقلة بحكم الواقع فى قطاع غزة .

وهذا السيناريو قد يقود الى تصاعد أعمال العنف وتجدد الانتفاضة مرة أخرى .



٢

آثار التحالف الامريكي - الاسرائيلي على عملية التسوية



عماد جاد

على الرغم من انَّ العلاقات الامريكية الإسرائيلية تتجاوز فى محتواها الواقعى مستوى التحالف الرسمى ، فان الولايات المتحدة الامريكية طرحت مؤخرا فكرة توقيع معاهدة تحالف رسمى مع اسرائيل تلتزم بموجبها القوات الامريكية بالدفاع عن اسرائيل اذا تعرضت للعدوان الخارجى . وقد أثار الطرح جدلا شديدا داخل المجتمع الاسرائيلى ، وأيضا فى العالم العربى ، وانصب الجدل فى اسرائيل حول جدوى التحالف الرسمى وأثره على استقلالية السياسة الاسرائيلية على الصعيد الخارجى ، وفى العالم العربى حول اثر ذلك على مصداقية الدور الامريكى فى عملية التسوية ، وما يمكن ان يترتب على هذا التحالف من تاثيرات على عملية التسوية .

وحتى تتضح لنا أبعاد هذه القضية ومستقبل الفكرة بعد فوز اليمين الاسرائيلى فى الانتخابات الاخيرة ، سوف نتناول :

(١) العلاقات الامريكية الاسرائيلية .

(٢) عملية التسوية وطرح فكرة التحالف الرسمى .

(٣) مستقبل فكرة التحالف بعد فوز اليمين الاسرائيلى .

(٤) اثر التحالف الامريكى الاسرائيلى على عملية التسوية .

١ - العلاقات الامريكية - الاسرائيلية :

دون الاستغراق فى تاريخ العلاقات الامريكية - الإسرائيلية ، يمكن القول وبايجاز شديد ، ان الولايات المتحدة لعبت دورا رئيسيا فى دعم اسرائيل اقتصاديا وعسكريا ، كما وفرت لها الحماية السياسية داخل اجهزة المنظمة الدولية لاسيما أثناء وفى أعقاب ، المواجهات العربية - الاسرائيلية ، كما انها اتجهت الى تدعيم الترسانة العسكرية الاسرائيلية من خلال التعهد بضمان التفوق النوعى على جميع الدول العربية .

وشهدت العلاقات الامريكية - الاسرائيلية قفزة نوعية كبرى عام ١٩٨١ ، بتوقيع مذكرة التعاون الاستراتيجى التى تضمنت التعاون فى مجالات وضع الخطط العسكرية

المشتركة وتنسيق العمليات الخاصة بالامداد والتموين لمواجهة أية احتمالات تطرأ فى الشرق الأوسط . ومنذ ذلك الوقت تزاوجت الحماية السياسية مع ضمان التفوق النوعى لاسرائيل فى كافة مجالات التسلح بما فيها الاسلحة غير التقليدية أو أسلحة التدمير الشامل ، وبدا ذلك واضحا فى التمسك الأمريكي باستبعاد كافة قرارات الشرعية الدولية من الأطار العام لعملية التسوية السياسية للصراع العربى – الاسرائيلى وفق صيغة مدريد ، كما أمنت الولايات المتحدة لاسرائيل الحماية الكاملة بشأن برنامجها النووى وحرصت على إبقاء هذا البرنامج خارج اطار معاهدة منع الانتشار النووى . ورغم طبيعة هذه العلاقات ، واصلت البلدان العربية مراهنتها على دور أمريكى أقل انحيازا لإسرائيل ، وأكثر ايجابية على صعيد ممارسة دور " الرعاية " لعملية التسوية السياسية للصراع العربى – الاسرائيلى .

٢ – عملية التسوية وطرح فكرة التحالف الرسمى :

بعد رفض سوريا لفكرة محطة الإنذار المبكر الارضية التى تطالب بها اسرائيل فى الجولان بعد الانسحاب – كجزء من الترتيبات الأمنية ، طرحت الولايات المتحدة مجموعة من البدائل – من بينها الاعتماد على الأقمار الصناعية وطائرات الاستطلاع الحديثة ، إمداد إسرائيل بأسلحة ومعدات وأجهزة متقدمة تقوم بدور رقابى وتقلل من إحتمالات التعرض لهجوم مفاجئ ، وايضا توقيع معاهدة تحالف رسمى تتولى بموجبها القوات الامريكية الدفاع عن اسرائيل اذا تعرضت لعدوان خارجى . وقد ناقش بيريز هذه الفكرة فى اول زيارة له للولايات المتحدة بعد تشكيل حكومته التى خلفت حكومة رابين الذى اغتيل فى ٤ نوفمبر ١٩٩٥ ، فخلال الزيارة التى قام بها بيريز لواشنطن فى ديسمبر ١٩٩٥ تم بحث هذه الفكرة من قبل مجموعة من المسئولين من البلدين ، وحرصت وسائل الاعلام الاسرائيلية على تسليط الاضواء على الفكرة لمعرفة الصدى داخليا – أى فى إسرائيل – واقليميا – أى فى العالم العربى .

وعلى صعيد الداخل الاسرائيلى بدا ان هناك انقساما واضحا حول الفكرة ، فالفريق المؤيد لتوقيع المعاهدة أكد انها سوف تفيد اسرائيل لانها تنهى إمكانية تعرض اسرائيل لأى هجوم مفاجئ لان الطرف الذى يفكر فى ذلك عليه ان يأخذ فى الاعتبار انه سوف يواجه القوات الامريكية ، وان المعاهدة سوف تحيد أثر اى برامج نووية تظهر فى المنطقة ويمكن ان تشكل خطرا على اسرائيل وبالتحديد الدول التى تدور تكهنات وربما معلومات حول امتلاكها أو سعيها لامتلاك قدرات نووية أو غيرها من قدرات التدمير الشامل . أما الفريق المعارض لتوقيع معاهدة التحالف الرسمى مع الولايات المتحدة ، فقد استعرض مساوئ التحالف الرسمى وتتمثل فى تقييد حرية اسرائيل ، اذ لايمكنها ان تقوم بأى عمل عسكرى فى المنطقة الا بعد التشاور مع الولايات المتحدة ، وبالتالى تنتهى فكرة المبادرة المستقلة بالعمل العسكرى على غرار عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، وتكريس تبعية اسرائيل للسياسة الامريكية ، ويمكن ان تعرض اسرائيل لضغوط امريكية لاتخاذ قرارات لاترغب الحكومة الاسرائيلية فى اتخاذها مثل الانضمام الى معاهدة منع الانتشار النووى ، وتخلى اسرائيل عن برنامجها النووى ، وايضا عدم واقعية إعتماد اسرائيل على القوات الامريكية فى الدفاع ، وذلك لاعتبارات تتعلق بعاملى المسافة الجغرافية ومساحة الدولة

إضافة الى مايمكن أن يترتب على مبدأ الاعتماد على الغير من " فتور " فى رغبات الشباب الاسرائيلى فى العمل العسكرى واكد هذا الفريق عدم جدوى توقيع معاهدة تحالف رسمى مع الولايات المتحدة فى ضوء العلاقات الواقعية بين البلدين والتى تصل الى مرتبة التحالف ، وجوهرها التقاء المصالح ، فى حين ان التوقيع على وثيقة رسمية لايضيف الى هذه العلاقات الكثير ، فضلا عن يمكن ان يترتب عليه من تكريس صورة اسرائيل " العدوانية " لدى العرب والعالم ، وهناك من اكد ان توقيع مثل هذه المعاهدة فى الوقت الذى تتواصل فيه مفاوضات التسوية ، يمثل رسالة غير ودية للعالم العربى ، على نحو يشكك فى نوايا اسرائيل تجاه السلام ، وربما يكرس الصورة النمطية لها باعتبارها " رأس الحربة " الامريكية .

أما على صعيد العالم العربى ، فقد جاءت الانباء الخاصة بالسعى الامريكى – الاسرائيلى لتوقيع معاهدة تحالف رسمى ، لتضع اكثر من علامة استفهام على الموقفين الامريكى والاسرائيلى ، فبالنسبة للموقف الامريكى ، أدى الاعلان عن الفكرة الى مخاوف كثيرة حول مستقبل الدور الامريكى فى عملية التسوية التى تفترض إنهاء الصراع ، وبدء التعاون الاقليمى ، فى حين ان ماتقوم به يمثل إعادة ملامح سياسية الاحلاف التقليدية ، إضافة الى التشكيك فى مصداقية الولايات المتحدة كراع لعملية التسوية ، بصرف النظر عن المبررات التى ذكرت ودارت بالأساس حول الرغبة الامريكية فى إقناع الحكومة الاسرائيلية بالانسحاب من الجولان وعدم التمسك بفكرة محطة الانذار المبكر الارضية ، كا أدى هذا التطور الى بروز اتجاهات تنادى بالانفتاح على القوى الدولية الكبرى الاخرى مثل الصين واوربا الغربية وروسيا الاتحادية لمعادلة الانحياز الامريكى لاسرائيل ، لاسيما بعد ان ساندت الولايات المتحدة ، اسرائيل بشكل كامل فى عدوانها على لبنان . أما بالنسبة لاسرائيل ، فقد جاءت الانباء حول التباحث فى توقيع تحالف رسمى مع الولايات المتحدة لتؤكد سلامة منطق الاتجاه المؤكد على رغبة اسرائيل فى الهيمنة والتفرد كقوة عظمى اقليمية ، لاسيما وان التفكير فى التحالف مع الولايات المتحدة جاء فى وقت وقعت فيه اسرائيل اتفاقا للتعاون العسكرى مع روسيا الاتحادية . ثم تركيا ، فضلا عن دور اسرائيل فى منطقة القرن الافريقى والمدخل الجنوبى للبحر الأحمر ، كما وضعت هذه التطورات أطروحات حكومة حزب العمل حول التعاون الاقليمى وما أسمته بـ " الشرق الأوسط الجديد " موضع الشك .

ونظرا للانقسام الحاد فى المجتمع الاسرائيلى حول فكرة التحالف الرسمى مع الولايات المتحدة ، والمخاوف التى ابدتها الدول العربية والتساؤلات التى طرحتها حول مصداقية الولايات المتحدة وايجابية دور الرعاية التى تقوم بها لعملية التسوية ، فقد اسفرت الاتصالات والزيارات المتبادلة بين واشنطن وتل ابيب خلال الثلث الأول من العام ١٩٩٦ عن تفاهمات محددة حول اسس التحالف الجديد على نحو لايجعله يأخذ الشكل الرسمى القانونى والعلنى – على الأقل ، فى الوقت الراهن – وأبرز ماتم الاتفاق عليه ، الحفاظ على حرية الحركة الاسرائيلية ، وعدم المساس بالبرنامج النووى الاسرائيلى ، وقد صيغ ذلك فيما اطلق عليه " مبادئ مذكرة تفاهم " اكدت على ان خطة التعاون العملى بين الولايات المتحدة واسرائيل تهدف الى خلق تعاون بين الاجهزة المختلفة فى الدولتين فى المجالات التالية
– متابعة ورصد ومكافحة المنظمات الارهابية التى تشكل تهديدا ، لإسرائيل والولايات المتحدة ومواطنى الدولتين .

– تدعيم وتعميق التعاون بين الدولتين فى المجال المخابراتى .

– دعم التعاون فى مجال الأبحاث والتدريبات المشتركة .

– تبادل التكنولوجيا فى مجالى الكشف والتأمين .

– تبادل المعلومات حول المنظمات الارهابية " عبر لقاءات نصف سنوية .

– استحداث تكنولوجيا جديدة لمواجهة العمليات " الارهابية " ، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجان مشتركة لبحث سبل تطوير معدات حديثة لمواجهة العمليات"الارهابية " .

– وضع خطط للطوارئ والعمل فى ظل ظروف استثنائية ، حيث وافقت الولايات المتحدة على تزويد اسرائيل بمعلومات عن خطط التعامل مع الأوضاع الطارئة والتدريبات التى تقوم بها الوكالة الفيدرالية لمكافحة الارهاب مع بحث امكانية مشاركة عناصر اسرائيلة بصفة مراقب فى التدريبات التى تجرى لمواجهة الأوضاع الطارئة .

وفى ٢٨ ابريل ١٩٩٦ ، وقع وزيرا الدفاع فى البلدين (شيمون بيريز ووليام بيرى على إعلان نوايا فى واشنطن ، نص على : –

– العمل على الاسراع فى تصميم شبكة الصواريخ مضادة للصواريخ " نوتيلوس " ، وذلك لاعتراض صواريخ الكاتيوشا ، ويجرى العمل لكى تكون جاهزة للخدمة اواخر عام ١٩٩٧ ، بتكاليف قدرها ٧٠ مليون دولار تساهم فيها الولايات المتحدة بـ ٥٠ مليون دولار .

– استمرار التعاون لتركيب صواريخ " أرو " فى اسرائيل عام ١٩٩٨ ، وهى تتكون من صواريخ " أرو " المضادة للصواريخ الموجهة وقاذفة قادرة على إطلاق ستة صواريخ دفعة واحدة ورادارا للرصد وضبط الهدف ومركز إطلاق واتصالات .

– شبكة انذار عبر صور تلتقطها الأقمار الصناعية ، تزود الولايات المتحدة ، اسرائيل عبرها بصور فورية تلتقطها الأقمار الصناعية عن حالات إطلاق صواريخ ضد اسرائيل .

ويرى بعض المحللين الاسرائيليين ان التحالف بين اسرائيل والويات المتحدة ، أصبح مستقرا ، وإن لم يأخذ الشكل القانونى ، ويتوقع ان يتم ذلك عبر مجموعة من الاتفاقات المنفصلة التى توضع لها عناوين مختلفة مثل اعلان نوايا أو مذكرة تفاهيم ، يؤدى تراكمها الى الوصول لتحالف رسمى دون ان يأخذ مسمى"التحالف " .

٣- فوز اليمين الاسرائيلى ومستقبل التحالف :

إنصبت حملة الانتخابات الاسرائيلية التى جرت فى ٢٩ مايو ١٩٩٦ ، حول التسوية، وفى هذا الأطار اتسم طرح معسكرى اليمين واليسار بالشمول وفق رؤية للذات ومستقبل اسرائيل فى المنطقة ومن ثم عملية التسوية ، على نحو جعل العلاقة مع الولايات المتحدة تدخل فى جوهر الطرح الخاص بكل حزب ومعسكر انتخابى .

فعلى صعيد الرؤية للذات ومستقبل اسرائيل فى المنطقة اتسم طرح اليمين الاسرائيلى ، وفى القلب منه تكتل الليكود ومعه جيشر وتسوميت " بالتاكيد على خصوصية اسرائيل فى المنطقة ، فهى دولة ديمقراطية ، ويجب ان تظل بمعزل عن البيئة الاقليمية الشرق آوسطية ، أى ان تظل اسرائيل دولة غربية ، ومن ثم يعنى هذا الطرح ضمنيا عدم الايمان بفكرة اندماج اسرائيل فى المنطقة ، ولايتوقف كثيرا امام اطروحة " الشرق الاوسط الجديد " .

أما طرح اليسار الاسرائيلى وفى القلب منه – حزب العمل – فيرى ان اسرائيل دولة شرق اوسطية ، وان تحفظاتها تجاه البيئة الاقيمية لايعنى الانفصال عنها ، وانما يتطلب تغيير هذه البيئة قبل الاندماج فيها ، وجاء ذلك عبر ما اسماه شيمون بيريز"ازلة هياكل الشرق الأوسط القديم " وتهيئة المناخ لزراعة هياكل الشرق الاوسط الجديد القائم على التعاون والتكامل بعد انتهاء الحروب والصراعات وتوقف سباق التسلح الذى يستقطب نسبة كبيرة من الناتج القومى لدول المنطقة .

وفى اطار هذه الرؤية تحتل العلاقة مع الولايات المتحدة ركنا اساسيا ، فاليمين الاسرائيلى وفى سعيه للانفصال المعنوى عن المنطقة ، يرى فى العلاقة مع الولايات المتحدة عاملا اساسيا فى دعم أمن اسرائيل ، وان كان يتحفظ على التحالف الرسمى للحفاظ على حرية الحركة واستقلال إدارة الفعل الخارجى . أما اليسار الاسرائيلى فيركز أكثر على العلاقة مع الولايات المتحدة ، ولكن فى اطار مساعدة اسرائيل لازالة هياكل الشرق

الأوسط القديم وتمويل - أو بمعنى أدق تحصيل الأموال اللازمة - لإقامة هياكل الشرق الاوسط الجديد ، وضمان أمن اسرائيل الى ان تستقر التسوية وتندمج اسرائيل فى المنطقة .

ووقفت ادارة الرئيس الامريكى بيل كلينتون الى جانب اليسار الاسرائيلى باعتباره معسكر السلام من وجهة نظرها وألقت بثقلها وراء مرشحه شيمون بيريز ، ولأن الانتخابات جاءت بزعيم الليكود بنيامين نتانياهو فقد اضطرت الادارة الامريكية الى التاكيد على عدم تأثر العلاقات بسبب هذا التطور .

ومن هنا نؤكد ان ماتم التوصل اليه بين البلدين على طريق إقامة تحالف رسمى سوف يتدعم ويقوى ، فالالتزام الامريكى أولا وأخيرا هو لدولة اسرائيل ، وبالتالى سيتواصل تنفيذ ماتم التوصل اليه من اتفاقات ، كما ستكون هناك اتفاقات جديدة ، واذا كان لفوز اليمين من أثر على العلاقات الامريكية - الاسرائيلية ، فان هذا الأثر سيتوقف عند حدود المسمى الشكلى ، أى ان يرفض اليمين الاسرائيلى تسمية الاتفاقات بتحالف رسمى ويركز نشاطه على الحصول على مزايا ومكاسب لاتقل - ان لم تفوق - مايمكن الحصول عليه فى ظل صيغة تحالف رسمى ، ويبقى لاسرائيل "هامش" حرية الحركة الذى تلقص كقاعدة عامة بعد انتهاء الحرب الباردة .

٤ - الاثر على عملية التسوية :

كشفت التطورات الاخيرة فى المنطقة بدءا بعمليات "حماس" وانتهاء بعناقيد الغضب على لبنان ، مرورا بقمة شرم الشيخ ومؤتمر المتابعة فى واشنطن ، ان الانحياز الامريكى المطلق لاسرائيل القى بظلال من الشك فى العواصم العربية حول مصداقية الدور الامريكى ، ومدى سلامة المراهنة على دور امريكى أقل انحيازا لاسرائيل وبدا واضحا ان نجاح اليمين الاسرائيلى فى الانتخابات الاخيرة وفى ضوء برنامجه الانتخابى "المتطرف" تجاه عملية التسوية ، ان هناك مشكلة ضخمة ستعترض عملية التسوية لاسيما بعد المكاسب التى حصلت عليها اسرائيل من الولايات المتحدة على مختلف الاصعدة والمؤكد ان اتجاه حكومة اليمين الاسرائيلى الى تنفيذ برنامجها الانتخابى ، الذى يعنى تجميد أو اسقاط التسوية وفق صيغة مدريد ، سيؤدى الى اضطراب الاوضاع فى المنطقة ، وربما بعض الانفجارات والاشتباكات هنا وهناك ، مثل هذا المناخ يسمح بتعرض المصالح الامريكية للخطر ، وبالتالى تصبح الولايات المتحدة أمام بديلين لاثالث لهما ، الاول مواصلة سياسة دعم اسرائيل والتسليم بأطروحات اليمين الاسرائيلى حتى وان ترتب عليها اضطراب الاوضاع الاقليمية ، والاضرار بالمصالح الامريكية ، والثانى ممارسة الضغط على حكومة اليمين الاسرائيلى لكى تواصل عملية التسوية سواء على المستوى الشكلى أو الفعلى حتى نهايتها الطبيعية .

والواقع ان الولايات المتحدة فى ظل أى ادارة امريكية لايمكن ان تقبل بالبديل الاول ، وقد تأكد ذلك بعد انتهاء الحرب الباردة ، فلن تسمح الإدارة الامريكية لحسابات تتعلق بمصالحها فى المنطقة - ان يصل التوتر فى المنطقة الى معدل تهديد مصالحها ، وبالتالى فالبديل الثانى يمثل الخيار الموضوعى الذى ستتبعه الإدارة الامريكية ، ولكن مثل هذا البديل يمكن ان يتراوح مابين الاستمرار الشكلى للمفاوضات - أى على طريقة اسحق شامير ، استمرار عشر سنوات دون التقدم خطوة واحدة ، فى حين تتكفل التغييرات الجارية على ارض الواقع بتغيير المعالم - وبين مفاوضات جادة لتطبيق ماتم الاتفاق عليه على المسار الفلسطينى ومايمكن التوصل اليه على المسارين السورى واللبنانى وفق قرارات الشرعية الدولية .

وهنا تتدخل مجموعة من العوامل لتتحكم فى حدود الضغط الامريكى - الدولى والتسليم الاسرائيلى بذلك على نحو يحدد عند اى من نقطتى هذا البديل ستتواصل عملية التسوية ، ومن أبرز هذه العوامل :

(١) حدود الدعم الامريكى لاسرائيل عسكريا واقتصاديا وسياسيا ، فكلما تزايد هذا الدعم ، كلما تمكنت اسرائيل من ابقاء المفاوضات عند اطارها الشكلى .

(٢) استعداد الإدارة الامريكية القادمة لممارسة الضغوط على الحكومة الاسرائيلية عبر مصادر الدعم المشار اليها فى النقطة السابقة ، وهى مصادر فعالة ، ويكفى ان نشير الى قرار ادارة بوش بتجميد ضمانات القروض واثره فى إسقاط حكومة شامير الليكودية فى انتخابات ١٩٩٢ .

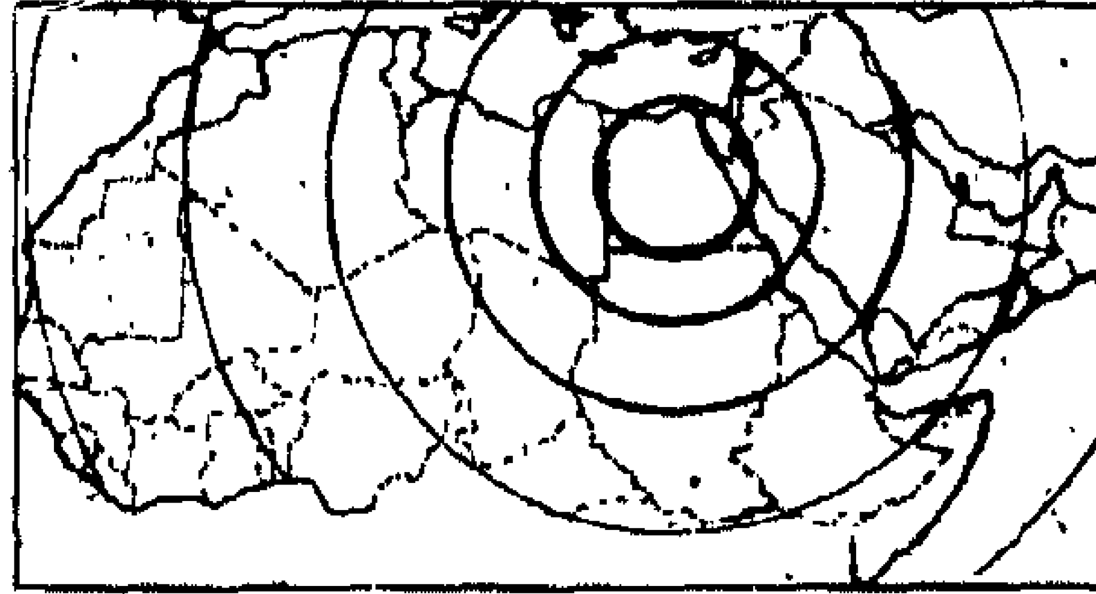
(٣) حدود ماستسفر عنه الجهود العربية لبلورة مواقف مشتركة على حد ادنى من المصلحة القومية ، وتصل فى حدها الادنى الى مواقف ثنائية مشتركة ، مصر وسوريا ، مصر وفلسطين ، مصر والسعودية ،، وفى حدها المتوسط الى مواقف ثلاثية أو رباعية (وبالتحديد مصر ، سوريا ، السعودية ومعهم فلسطين والاردن أو اى منهما وفلسطين بالتحديد) وتصل فى حدها الأقصى الى إعادة صيغة العمل العربى المشترك على الصعيد السياسى وفى منتهاها على الصعيد العسكرى " وهنا نجد ان الحد الأدنى يساعد اسرائيل على حصر المفاوضات عند اطارها الشكلى ، ولايدفع باتجاه موقف امريكى ضاغط او موظف للمساعدات كأداة ضغط ، والحد المتوسط غير كاف ، أما الحد الأقصى ، فيلزم الإدارة الامريكية بالتحرك النشط لدفع عملية المفاوضات على طريق التسوية الجادة ، ولكن هذا الحد له ثمن ، لابد ان يكون واضحا ومحسوبا ويؤخذ فى الاعتبار مع صياغة بدائل وسبل مواجهة له .

(٤) نجاح الدول العربية فى الانفتاح على القوى الدولية الكبرى وبالتحديد الصين واوربا الغربية وروسيا الاتحادية ، على نحو يدفع الولايات المتحدة لتحرك فعال لاعادة ضبط ايقاعات التفاعل فى المنطقة حتى لايتهمش

دورها نتيجة فقدان المصداقية وربما المراهنة عليه من قبل الدول العربية .

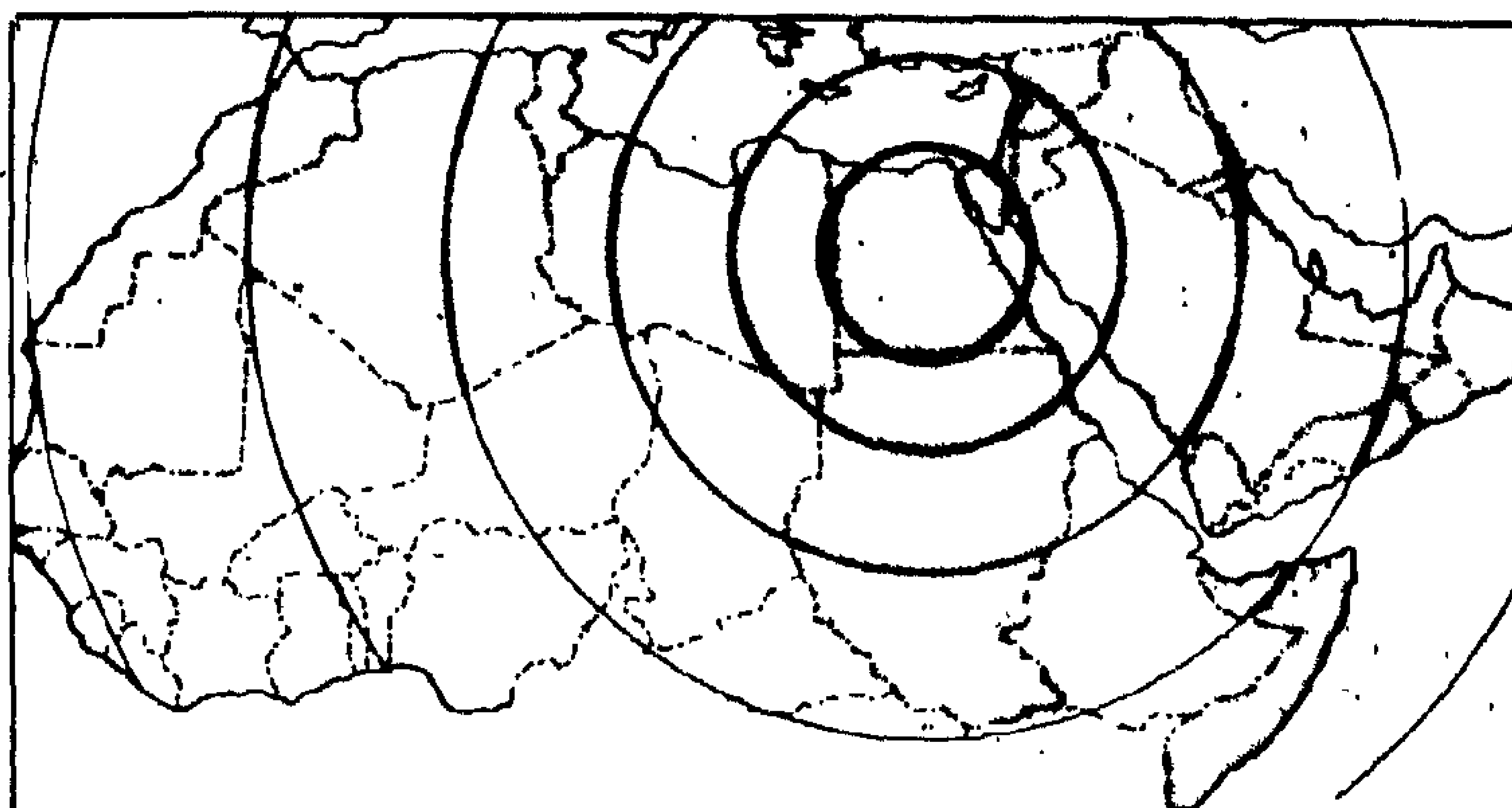
(٥) درجة الاضطراب والتوتر التي يمكن ان تحدث في المنطقة وبالتحديد عبر عمليات فدائية ، انتحارية من الجنوب اللبناني والاراضي الفلسطينية وربما داخل اسرائيل ، على نحو يدفع اسرائيل الى الرد وهكذا تبدأ دوامة من العنف والعنف المضاد ، الأول سيكون مشروعا نتيجة وقوعه في طائلة الكفاح المسلح المشروع - والثاني سيدخل في اطار رد الفعل من جانب قوة احتلال ، واذا مااقترب هذا المعدل من تهديد الاستقرار ، فان التحركات سوف تجرى للحيلولة دون وصوله الى حالة "الحرب" وبالتالى تجرى الضغوط لإعادة المفاوضات الخاصة بالتسوية الحقيقية .

وهكذا ، وكما يبدو من العرض السابق ، فالقضية معقدة ، ولاتتوقف عند حدود فعل طرف باعتباره الفاعل الوحيد ، فهناك اطراف عديدة فاعلة ، وبالتالى ربما ماينقصها هو إرادة الفعل واختبار حدود القدرة عليه .



٣

الاتفاق التركى الاسرائيلى وعملية السلام



عبد الله صالح

جاء اتفاق التعاون العسكرى المبرم بين تركيا واسرائيل فى الثالث والعشرين من فبراير الماضى ليعكس رغبة متزايدة لدى الدولتين فى تعزيز وجودهما فى المنطقة فى اطار الترتيبات الجديدة للشرق أوسطية على نحو يضمن لتركيا دورا اقليميا بارزا، ويزيد من فرص اسرائيل للهيمنة على المنطقة بما يتيح لها الضغط على العرب فى مفاوضات السلام وفرض شروطها السلمية بالقوة الجبرية ، وليس على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام .

وقد أثار هذا الاتفاق الذى يقضى بالتعاون الوثيق بين سلاحى الجو فى كلا البلدين ، والسماح للطائرات الاسرائيلية باستخدام قاعدة جوية تركية فى "قونيا " لاجراء تدريبات عسكرية، الكثير من الشكوك والمخاوف لدى الدول العربية بشأن أهدافه وانعكاساته السلبية على المنطقة ، فى تلك المرحلة الحرجة التى تمر بها مفاوضات السلام .

ويبدو أن اسرائيل قد اجادت توظيف هذا الاتفاق سياسيا لإيصال رسالة تهديد وردع الى الدول العربية ، ولاسيما سوريا للضغط عليها فيما يتعلق بقضايا التسوية السلمية والمياه والأكراد ، حيث بدأت الصحف الاسرائيلية قبل الاعلان عن هذا الاتفاق بعدة أشهر فى الحديث عن مشروع اسرائيلى لاقامة حلف جديد فى المنطقة على غرار حلف بغداد ، يضم - إلى جانب اسرائيل - كلا من تركيا والأردن والعراق الجديد - بعد الاطاحة بصدام حسين ، الى جانب الولايات المتحدة ، ثم قامت اسرائيل بتسريب بعض المعلومات لتتناقلها وكالات الأنباء حول الاتفاق العسكرى المبرم مع تركيا ، الى ان تم الاعلان عنه فى مطلع ابريل الماضى .

وهنا يجب أن نذكر أن الاتفاق التركى مع اسرائيل لم يكن الأول من نوعه فى المنطقة ، فقد قامت تركيا من قبل بتوقيع اتفاقات مشابهة مع كل من ليبيا (١٩٧٥) ، وايران (١٩٧٧)، والعراق (١٩٧٩) ، والسعودية (١٩٨٤) والكويت ، ومصر

(١٩٨٧) ، والأردن ، والامـــارات (١٩٨٩) ، وتونس (١٩٩٠) .

وهذه الاتفاقيات مازالت سارية المفعول ، وان لم يتم توظيفـهـا عـمليا بالقـدر الكافى ، باسـتـثـناء الاتفاقيات المبرمة مع ليبيا والعراق ، وذلك بسبب تجميد العلاقات العسكرية التركية مع كلتا الدولتين .

العلاقات التركية الاسرائيلية :

اذا كانت أسس التـعـاون العـسكرى بين تركـيـا واسرائيل قد وضعت بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما فى فبراير ١٩٩٦ ، فان المتتبع لعلاقات الدولتين ، ولاسـيـمـا فى ضـوء مـالحق بهـا من تطورات فى السنوات الاخيـرة لم يكن ليفاجأ بهذا الاتفاق الذى يعد تطورا طبيعيا لعلاقات الدولتين . صحيح ان الرئيس التـركى سليـمـان ديميـريل هو أول رئيس للجمهورية التركية يزور اسرائيل رسميا (فى مارس ١٩٩٦) ، وانه ركب طائرة رئيس الوزراء الاسرائيلى شيمون بيريز من اسرائيل الى شرم الشيخ لحضور قمة صانعى السلام، وصحيح أيضا ان المسئولين فى تركيا واسرائيل اكدوا مرارا خلال السنوات الاخيرة على ضرورة تطوير علاقات التعاون بين البلدين فى مختلف المجالات .

غيـر ان العـلاقـات بين البلدين ترجع إلى عـام ١٩٤٨ حيث كـانت تركـيـا هى أول دولة اسـلامـيـة تعـتـرف بدولة اسـرائيل وتتـبـادل معـهـا التـمـثـيل الدبلومـاسى ، وحتى عام ١٩٦٣ كـانت تركـيا تنظر لارسـرائيل باعـتـبـارها إحدى الدول النامـيـة التى استطاعت ان تحقق نموا اقـتـصاديا سريعا . وقد حـاولت تركيا اقامة علاقات مـتوازنة - من منطلق براجـمـاتى - مع كل من العرب واسرائيل ، ولهـذا اتسمت سياستها بالتذبذب . ففى عام ١٩٦٧ اعلنت رفـضـهـا لضم اسـرائيل للأراضى العـربيـة ، وقـامت بالتصويت فى الأمم المتحدة لصالح انسحاب القوات الاسـرائيلية من الأراضى المحتلة. غـيـر أنها رفـضت التـصـويت فى نفس الفـتـرة على القـرار الذى أدان اسرائيل .

وعـقب حـرب اكـتـوبر ١٩٧٣ وهزيمة اسـرائيل ، اكتشفت تركيا أن مصلحتها تقتضى تدعيم علاقاتها بالدول العـربيـة ، فـقـامت عـام ١٩٧٥ بالتـصـويت مع العرب فى الأمم المتحدة مع قـرار يعتبر الصـهيونية شكلا من اشكال العنصـرية ، كـمـا احـتجت الحكومـة التركية بقوة فى عام ١٩٨٠ ضد قرار اسرائيل بضم القدس ، وصعدت الأمر بسحبها للقائم بالأعمال فى اسـرائيل ، كـمـا اعـتـرفت بالدولة الفلسطينيـة بعـد اعلانها بالجزائر فى عام ١٩٨٨.

وقد شـهـدت العـلاقات التركية الاسرائيلية منذ بداية التسعينات انتعاشا كبيرا ، ساعد على ذلك عدة عوامل اقليمية وداخلية فى تركيا ، تمثلت فى تدهور العلاقات التركية بدرجة كبيرة مع دول الجوار العربى (سوريا والعـراق) بسبب الخـلافـات حـول قـضـيـتى المياه والاكـراد ، وتعـثـر مـحـاولات تركـيـا للانضـمـام الى السوق الأوربية ، وتوتر علاقاتها مع اليونان بسبب الاشتباكات البحرية فى بحر إيجه ، هذا فضلا عن العوامل الداخلية والمتمثلة فى نتائج الانتـخـابات التركـيـة الاخيرة التى أسفـرت عن فـوز حـزب الرفاه الاسلامى وتزايد نشاط الثوار الاكراد فى جنوب شرق تركيا .

فـفى عـام ١٩٩١ قـامت تركـيـا برفـع تمثـيلهـا الدبلومـاسى مع اسـرائيل الى درجـة سـفيـر ، كـمـا اعلنت عن استـعـدادها لبيع كـميـات هائلة من المياه لاسرائيل وتحديدا من مياه نهر الفرات الذى يجرى معظمه فى أراضى سورية وعراقية . وارتفع حجم التبـادل التجارى بين البلدين من ١٢٤ مليـون دولار عـام ١٩٩٠ إلى نحـو ٣٦٣ مليـون دولار خـلال عـام ١٩٩٥ . ويطمح الطرفان الى تنمية حجم التبـادل التجارى بينهمـا الى مليارى دولار فى عـام ٢٠٠٠ ، وهو العام الذى سوف يبدأ فيه تنفيذ اتفاقية التبادل التجارى الحر فيما بينهما ، والقاضية بالغاء الرسوم الجمركية على معظم السلع والبضـائع ، وتمثل هذه الاتفاقية أهمية كبيرة بالنسبة للطرفين .

من ناحيـة ايجـاد مـركـز انطلاق لاسـرائيل الى اوربا عبر البوابة التركية ، وأخرى الى منطقة الخليج عبر البوابة الاسرائيلية .

والحقيقة ان سياسة تركيا تجاه اسرائيل لايمكن عزلها بحال من الأحوال عن الدور السيـاسى العام الذى تقوم به تركيـا . فهى بموقـعهـا الأوربى تشكل جزءا من النظام الأمنى الأوربى عبـر عضـويتهـا فى حلف الناتو ، ولكن هذا الموقع الآن يأخذ شكلا آخر لأن تركيا تقع على حدود منطقة البلقان ، ويجمعها بهذه المنطقة عوامل تاريخية وثقافية مشتركة ، وهى تتطلع للعب دور اكـبـر وأكـثـر فـاعـليـة فى الشـرق الأوسط ، أما من حيث الواقع الثقافى ، وعلى الرغم من تبنيـهـا للعلمـانيـة ، فـانهـا تملك نوعـا من الخـصـوصـيـة الجـغـرافـيـة التى تجمع بين المفـهـوم التقليدى للشرق والغرب ، وهو مايتيح لتركيا تطوير علاقتها مع اسرائيل ، وفى الوقت نفسه اعتبار تركيا جـزءا من الواقع الأمنى لأوربا ، وهـو مـايطلق عليـه البعض تعبير "التكوين المزدوج " لتركيا الذى هو فى النهـاية توصـيف لما تملكه السـيـاسـة التـركـيـة من امكانات متنوعه .

أهداف الاتفاق التركى الاسرائيلى :

سعت كل من تركيا واسرائيل من خلال اتفاقهما العـسكرى الى تحـقـيق عـدة أهداف تكتـيـكيـة

واستراتيجية ، فمن ناحية ارادت تركيا رفع كفاءة وفعالية قواتها المسلحة من خلال مايتيحه الاتفاق من إدخال التقنية الحديثة فى التسليح التركى عبر الاهتمام بالجانب الكيفى والتكنولوجى للمنظومة العسكرية التركية ، وهو ماسوف يقوى موقف الجيش التركى ، ويدعم دوره فى صنع السياسة العامة . وهنا تجدر الاشارة الى الدور الكبير الذى يمارسه الجيش التركى فى عملية صنع القرار السياسى ، فقرارات السياسة الخارجية ، وخاصة مايتعلق منها بالأمن القومى تفرضها - ولاتضعها فحسب - هيئة أركان حرب الجيش التركى ، وهذه مسألة متفق عليها منذ وفاة مؤسس تركيا العلمانية مصطفى كمال اتاتورك ، ولهذا جاء الاتفاق التركى الاسرائيلى انطلاقا من ادراك قيادة الجيش التركى لتراجع أهمية تركيا فى استراتيجية الولايات المتحدة والدول الغربية بعد انحسار الشيوعية ، فضلا عن مشاركتها للغرب مخاوفه من العدو الجديد البارز فى المنطقة ، وهو الأصولية الاسلامية التى تدق بعنف على أبواب تركيا بقبضة حزب الرفاه الاسلامى ، ومن ثم فإن هذا الاتفاق يدعم مكانة تركيا لدى الدول الغربية ويعزز فرص انضمامها للسوق الأوربية.

ومن ناحية أخرى أرادت اسرائيل من خلال هذا الاتفاق ومايتيحه لها من اختراق المجال الجوى التركى ، إحكام قبضتها على سوريا برا وبحرا وجوا، بما يزيد من فرصتها للضغط عليها فى المفاوضات معها بشأن هضبة الجولان .

ويتيح الاتفاق التركى الاسرائيلى تدعيم دور ومكانة كلتا الدولتين فى اقليم الشرق الأوسط ، فتركيا تريد أن تصبح احدى الدول الرئيسية فى المنطقة وأن تعلب دورا اقليميا بارزا من خلال ماتتمتع به من امكانات جيوستراتيجية وبشرية واقتصادية . كذلك فإن اسرائيل تهدف الى تشكيل نظام إمنى فى المنطقة يرتكز على التفوق الاسرائيلى المطلق ، وذلك استفادة من الدعم العسكرى والتعاون الاستراتيجى مع الولايات المتحدة والتعاون مع دول الجوار الجغرافى وفى مقدمتها تركيا .

ولعل من أهم أهداف الاتفاق التركى الاسرائيلى تهيئة الظروف المناسبة لاحياء مشروع أنابيب السلام الذى طرحه رئيس الوزراء التركى السابق تورجوت اوزال فى عام ١٩٨٧ ، والذى كان يقضى بنقل المياه من تركيا الى كافة دول المنطقة المحيطة عبر خطين للأنابيب هما :

(١) الخط الغربى الذى يذهب لكل من سوريا والأردن واسرائيل ، ثم المنطقة الغربية من المملكة السعودية .

(٢) الخط الثانى وهو خط انابيب الخليج ، ويتجه من سوريا الى الكويت ، فالمنطقة الشرقية من المملكة السعودية ثم البحرين وقطر والامارات فعمان .

ولاشك أن الاتفاق التركى الاسرائيلى سيكون بمثابة ورقة ضغط فى يد تركيا فى مواجهة سوريا والعراق ، حيث أن مد خط الانابيب لاسرائيل لتوفير احتياجاتها من المياه سوف يؤثر سلبيا على نصيب كلتا الدولتين من المياه .

ويتيح الاتفاق لتركيا أيضا الاستفادة من خبرة اسرائيل العسكرية فى قمع المقاومة الكردية ، والضغط على سوريا للتخلى عن دعم حزب العمال الكردستانى ، وهو ما أشار اليه وزير الدفاع التركى فى نوفمبر الماضى حينما أعلن أن تحديث طائرات اف - ٤ التركية من خلال شركة الصناعات الجوية الاسرائيلية دون اجراء مناقصة - وخلافا لما هو متبع - هو قرار سياسى ينطلق - رغم تكلفته العالية - من كون اسرائيل دولة معادية لدولة لنا (يقصد سوريا).

وتختلط المسألة الكردية بقضية المياه فى سياسة تركيا ازاء المنطقة ولاسيما تجاه سوريا ، بحيث لم يعد ممكنا الحديث عن احداها دون الأخرى . فمنذ تجدد المواجهات العسكرية بين الأكراد والقوات الحكومية وتركيا توجه أصابع الاتهام إلى دمشق بتدريب عناصر حزب العمال وإيواء قادته وعلى رأسهم عبد الله اوجلان ، ومع تمنع دمشق عن وقف دعمها - من وجهة نظر انقرة - لحزب العمال ، كانت تركيا تخسر مزيدا من النقاط على جبهة المياه ، رغم ما تقوم به من ضغوط على سوريا من خلال قطع المياه عنها فى بعض الأحيان ومواصلة انشاء المزيد من السدود لحجز مياه الفرات ، وكان آخرها اتفاقها مع بعض الشركات الامريكية فى نوفمبر الماضى على بناء سد " بريجيك " الضخم على مقربة من الحدود السورية ، وذلك بسبب نجاح سوريا فى تأليب جميع الدول العربية وحشدهم فى جبهة واحدة ضد الموقف التركى من قضية المياه .

وفى السياق نفسه تهدف تركيا من وراء اتفاقها مع اسرائيل الى توجيه رسالة اخرى الى اليونان التى تتهمها تركيا بدورها بدعم الاكراد - وان كان بدرجة اقل من دمشق - وذلك فى الوقت الذى تشهد فيه العلاقات بين الدولتين توترا ملحوظا بسبب الصراع بينهما حول مياه بحر ايجه ، فضلا عن اتهام تركيا لليونان بأنها جددت الاتفاق السرى الذى ابرمته مع سوريا فى عام ١٩٨٥ ، والذى يسمح للطائرات اليونانيه باستخدام المجال الجوى السورى فى حالة نشوب حرب بين تركيا واليونان .

وعلى هذا فان تركيا تدرك جيدا ان اليونان هى

العدو الأول لها من الناحية التاريخية باعتبارها مصدر الخطر على الأمن والمصالح التركية الحيوية فى بحر ايجه واوربا ، ومن ثم فإن توقيع الاتفاق التركى الاسرائيلى هو محاولة للضغط على سورية لفك ارتباطها باليونان والتخلى عن الامتيازات والتسهيلات التى منحتها لها .

وأخيرا وليس آخرا فان الاتفاق التركى الاسرائيلى يسمح بتطوير العلاقات بين البلدين فى كافة المجالات وخاصة التعاون الاقتصادى من خلال انشاء المنطقة التجارية الحرة والتى تهدف اسرائيل من خلالها الى زيادة صادراتها الى تركيا خصوصا من الاجهزة الاليكترونية وأجهزة الاتصالات والآلات الزراعية ، وتهتم تركيا بالتعاون مع اسرائيل فى مشروعات انتاج الطاقة وانشاء شبكات متطورة للرى فى جنوب شرق الاناضول . جدير بالذكر ان تركيا تقوم الآن ببناء سد على نهر الفرات لانتاج الطاقة الهيدروكهربائية بمشاركة اسرائيلية ، كما تنوى مضاعفة انتاجها من القطن هناك وتحويل المنطقة الى مايشبه الحزام الزراعى الكبير . وتعد اسرائيل أيضا مصدرا مهما للسياحة فى تركيا حيث تشير الاحصاءات الى أن حوالى نصف مليون سائح اسرائيلى زاروا تركيا خلال عام ١٩٩٥ ، وانفقوا مايزيد عن ٣٠٠ مليون دولار .

أما تركيا فهى سوق مهم للسلاح الاسرائيلى وقطع الغيار وبعض الخدمات العسكرية .

تركيا والسلام : المكاسب والخسائر :

إحدى النقاط الهامة التى يثيرها توقيع الاتفاق التركى الاسرائيلى هى مدى تعارض اهداف السياسة الخارجية التركية ودورها الاقليمى فى المنطقة مع عملية السلام . والمعروف ان السياسة الرسمية التركية تؤيد مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية باعتبارها اساسا هاما لتحقيق الاستقرار فى المنطقة ، ومن ثم فقد اعلنت تركيا ترحيبها بالتوصل الى اتفاق غزة اريحا .

ويمكن تصور عدد من المكاسب التى تحققها تركيا من عملية السلام ، فى مقدمتها انهاء ازدواجية المواقف التركية تجاه كل من العرب واسرائيل ، فمنذ اعتراف تركيا بالدولة الاسرائيلية وهى تتعرض لانتقادات لاذاعة من الدول العربية والاسلامية ، وكانت تركيا تتحين الفرص والاحداث لاظهار سياسة متوازنة تجاه كل من العرب واسرائيل ، فتارة تقف مع بعض القضايا العربية او ضدها ، وتارة تؤيد سياسة اسرائيل أو تعارضها ، بحيث لم تستطع تركيا أن تكسب ودا كاملا غير منقوص لامن العرب ولامن اسرائيل ، مما أثر سلبا على علاقاتها السياسة ، وحجم تبادلها التجارى مع كلا الطرفين .

ولاشك أن تحقيق السلام فى الشرق الاوسط ينهى هذه الازدواجية فى المواقف التركية ويريح صانعى السياسة الخارجية التركية من مشقة اجراء حسابات دقيقة ومطولة لكل خطوة يخطونها إزاء الشرق الاوسط .

وعلى الصعيد الاقتصادى يتيح السلام فرصة إعادة البحث فى مشروع انابيب السلام من نهرى جيحان وسيحان ويهدف المشروع الى توصيل المياه الى دول الشرق الاوسط بما فيها اسرائيل والخليج ، غير ان معارضة الدول العربية للمشروع الذى يخدم اسرائيل بالاساس ،وضعه جانبا وأوقف تداوله فى انتظار ظروف مواتية ، وربما أعاد سلام الشرق الاوسط الجديد تحريك المشروع من جديد .

وفى حالة اتمام هذا المشروع ، فإن تركيا ستحقق فوائد اقتصادية كبيرة من بيع المياه . كا انها ستصبح جزءا مؤثرا وضاغطا عند الضرورة فى النظام الاقتصادى الجديد للشرق الأوسط . وبيت القصيد فى هذا المشروع ان اسرائيل هى المستفيد الأول منه ، بل انه نفذ من اجلها بعد دراسات قامت بها شركة تاحال الاسرائيلية للاستشارات ، وجاء فيها ان المتر المكعب من المياه سيصل الى اسرائيل بتكلفة ٣ر٢٢ سنتا ، وفى المرحلة الاولى سيتم استيراد نحو ٢٥٠ مليون متر مكعب سنويا ترتفع تدريجيا الى ٥٠٠ مليون متر مكعب عبر بالونات بلاستيكية .

ومن الايجابيات التى يتوقعها الاتراك من السلام الذى ربما تم التوصل اليه بين سوريا واسرائيل ، رفع اسم سوريا من لائحة الارهاب الدولى التى تضعها الولايات المتحدة . وفى هذه الحالة سوف تضطر سوريا الى وقف الدعم الذى تقدمه لحزب العمال الكردستانى ، مما يساهم فى إضعاف قوته ويعزز من قدرات الحكومة التركية فى مواجهتة هذا فضلا عن ان تركيا تعتقد ان من أهم أهداف السلام مواجهة التيارات الأصولية فى المنطقة والدول التى تدعمها وفى مقدمتها إيران ، وفى اطار هذا الهدف ستكون اسرائيل والولايات المتحدة فى حاجة كبيرة الى تركيا ، الأمر الذى يضمن لأنقرة دورا متزايدا فى النظام الاقليمى الجديد ويساعد على تضييق حلقة الضغوط على التيارات الأصولية التركية نفسها التى تهدد المجتمع المدنى فى تركيا .

أما عن سلبيات السلام على تركيا ففي مقدمتها أن حزب العمال سوف يجد فى اتفاق اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية نموذجا يطالب بتحقيق مثيل له ، وكما اعترفت اسرائيل بياسر عرفات ، فلن يكون مستحيلا اعتراف انقرة بعبد الله او جلان واقرار المطالب الكردية ، وبمجرد البدء فى تشبيه الحالتين الكردية والفلسطينية سيكون هذا عامل

ضغط على سياسة انقرة تجاه اكرادها ، ويحد من حرية حركتها . فسلام الشرق الأوسط يشجع حتما الحركة الكردية فى تركيا على المضى فى صراعها على الساحة التركية للمطالبة بالاستقلال عن تركيا ، وهو ماتخوف منه انقرة .

كذلك فان السلام الشامل لاسيما بين اسرائيل وسوريا سوف يتيح للثانية ان تتفرغ بحرية اكبر للمشكلات التى تعانى منها مع تركيا . واذا لم يتم التوصل الى حل لمشكلة المياه بين البلدين ، واستمرار اتهام تركيا لدمشق بدعم حزب العمال ، فإن التأزم بين أنقرة ودمشق سيزداد حدة وستكون سوريا بالتأكيد فى موقع أقوى من السابق .

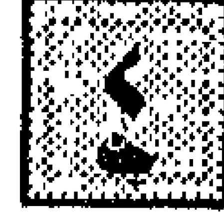
ويتوقع الاتراك أن يؤدى رفض ايران والتيارات الاسلامية المتطرفة للوجود الاسرائيلي وللسلام المتوقع بين العرب واسرائيل الى ظهور استقطابات ومحاور صراع جديدة بين الاسلاميين ومؤيدى عملية السلام وسيكون لذلك تأثيره الأكيد على الساحة التركية التى تعانى ومنذ عقود من مشكلة المواجهة بين العلمانيين والاسلاميين ، خاصة وأن التيارات الاسلامية فى تركيا ، والتى فازت فى الانتخابات الأخيرة - تعارض اتفاق غزة - اريحا وترفض الاعتراف باسرائيل متهمة ياسر عرفات بالخيانة .

ومن ناحية أخرى ستزداد الضغوط على تركيا لايجاد حل للمشكلة القبرصية وسحب قواتها من هناك وهو حل سيكون متطابقا مع قرارات مجلس الأمن ومقترحات الأمين العام التى تنسجم بدرجة كبيرة مع أطروحات الجانب اليونانى .

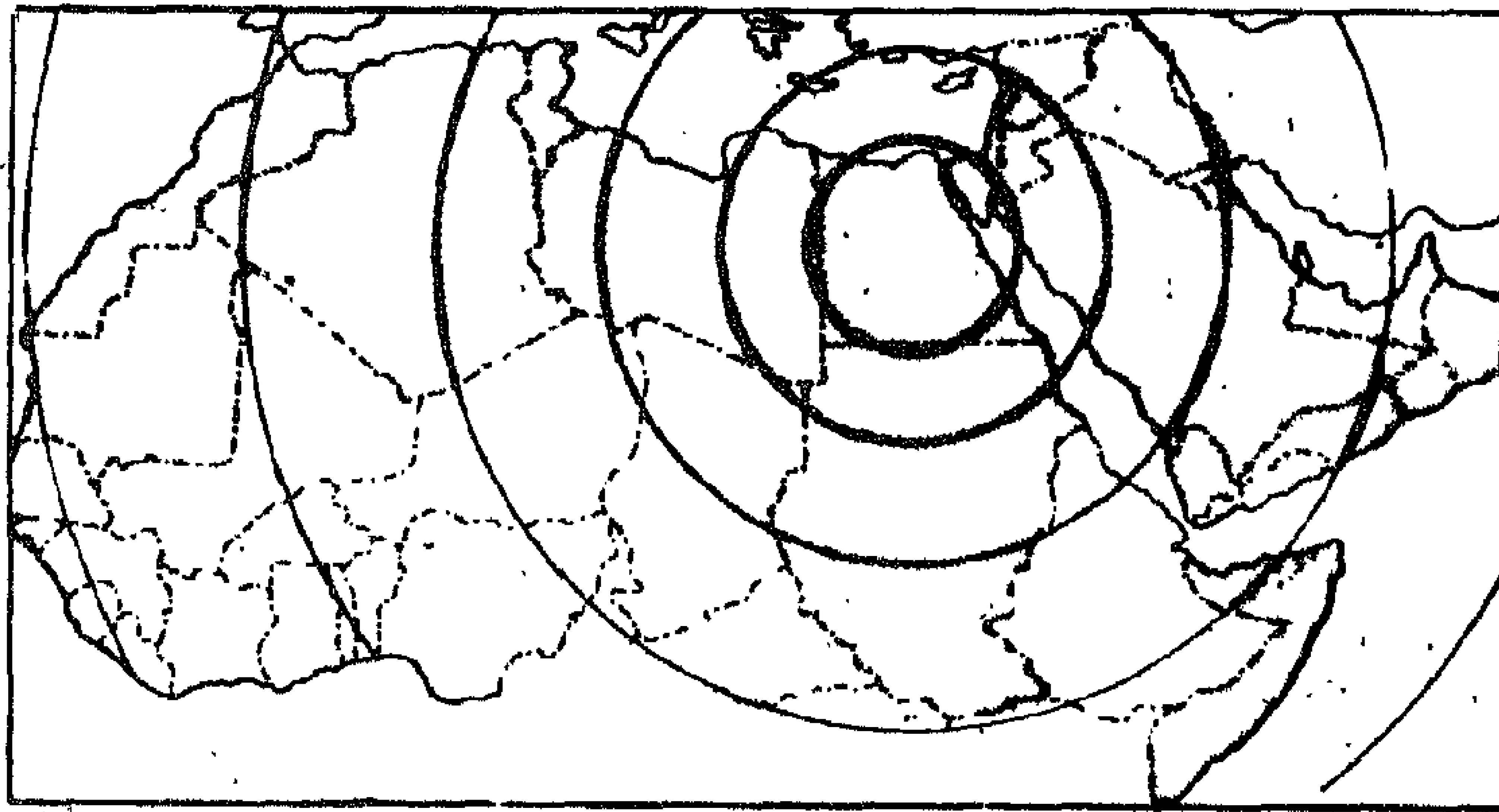
وعلى الصعيد الاقتصادى تتخوف تركيا من عودة الانتعاش الى بيروت وحيفا كمركزى ثقل جديدين اقتصاديا وماليا ، ولن يكون لملايين الدولارات التى تتدفق على غزة وأريحا إلا تاثير سلبى على المركز المالى لاسطنبول واذا تحولت منطقة الشرق الأوسط وبالذات لبنان واسرائيل وفلسطين والأردن وسوريا فى ظل السلام الى شرق اقصى آخر ، فإن حصة تركيا فى الاقتصاد العالمى سوف تتضاءل وتتحول إلى بلد طرفى ، بينما سيكون المركز فى البلدان المذكورة . ويخشى الاتراك ان يظن العرب واسرائيل بعد سلامهم انه لم تعد لديهم حاجة الى تركيا ، فيتم استبعادها من المشاريع والخطط المستقبلية مما يؤدى الى تفاقم مشكلات تركيا الأمنية والاقتصادية .

على أية حال فان تركيا سوف تواجه فى مرحلة السلام - كما فى مرحلة الصراع - اوضاعا داخلية وخارجية تتسم بخصوصيتها واحتمالاتها المتعددة سلبا وايجابا ، ولكنه لم يعد أمامها الا تدعيم دورها الاقليمى الجديد فى الشرق الاوسط ، والا فإن احتمال تهميشها سيكون كبيرا . ولذلك تبدو أهمية سرعة التحرك العربى لتدعيم أواصر التعاون مع تركيا لمواجهة مخاطر الهيمنة الاسرائيلية وتحقيق سلام متوازن فى المنطقة ، واذا كنا لانستطيع اختيار جيراننا ، فاننا ولاشك قادرون على تحديد طبيعة العلاقة التى تربطنا بهم .

ملف السياسة الدولية



قضية الشرق الأوسط فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ١٩٩٦



منار الشوربجى

مقدمة:

تتبوأ انتخابات الرئاسة الأمريكية دوما موقعا مركزيا عند دراسة ما يجرى داخل الولايات المتحدة. ففضلا عن أنها تسفر عن اختيار من يتولى البيت الأبيض لأربعة أعوام تالية، فإن الحملة الانتخابية ذاتها تظل دائما موضع بحث ودراسة مستمرة، إذ أنها تعتبر بمثابة مرحلة كاشفة تجسد مجمل التحولات التى تشهدها الولايات المتحدة الأمريكية، ومدى التغير والاستمرارية فى أولويات القضايا والتوازنات الحزبية والسياسية عموما. فمن خلال رصد القضايا التى عكستها حملة ما، يمكن للباحث ان يعرف الكثير عن تلك التفاعلات السياسية. وليس المقصود هنا برصد القضايا مجرد التعرف على ما أثير منها بالفعل، وإنما تشمل أيضا تلك التى لم يتم إثارتها كقضايا انتخابية، إذ أن المسكوت عنه فى حملة انتخابية ما، بالمقارنة بسابقاتها، انما يكون أحيانا ذا دلالة بالغة على طبيعة التغير الذى تشهده أمريكا.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة قضية الشرق الأوسط فى انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ١٩٩٦. غير أنه يلزم للباحث المعنى بدراسة أية قضية فى حملات الرئاسة أن يتعرف أولا على ماهية القضايا الانتخابية، ومغزى تحول موضوع بعينه إلى قضية انتخابية. أما إذا كان الأمر يتعلق بإحدى قضايا السياسة الخارجية، فإنه يصبح من الضرورى معرفة المحددات التى تتحول بمقتضاها قضايا السياسة الخارجية إلى قضايا انتخابية، ومتى تلعب تلك القضايا دورا محوريا يحسم نتائج الانتخابات.

إلا أن هذا كله ليس وحده كافيا للتعرف على وجه الدقة على موقع قضية بعينها على خريطة إحدى الحملات الرئاسية، إذ لا يقل أهمية عما سبق التعرف على البيئة السياسية السائدة لحظة الانتخابات بشأن هذه القضية.

ومن ثم سوف تنقسم هذه الورقة إلى جزئين الأول يقدم إطاراً نظريا ضروريا، يسعى إلى معرفه المحددات التى تتحول بمقتضاها أحد الموضوعات إلى قضية انتخابية مع التركيز على قضايا السياسة الخارجية، أما الجزء الثانى فيتناول قضية الشرق الأوسط كقضية انتخابية والبيئة السياسية التى تطرح فيها هذه القضية فى عام ١٩٩٦.

اولا:- الإطار النظرى :

١- القضايا الانتخابية :

فى لحظة الانتخابات الرئاسية، تكون هناك عشرات الموضوعات المثارة فى المجتمع، وهى التى لا تتحول كلها بالضرورة إلى قضايا انتخابية. ويقصد بالقضية الانتخابية، تلك التى يدور حولها الجدل خلال الانتخابات، ويتنافس المرشحون بشأنها على أصوات الناخبين.

ومن ثم، يصبح السؤال هو: متى يتحول موضوع ما إلى قضية انتخابية؟

هناك عدد من المحددات التى تحكم هذه المسألة:

أ- قضايا تفرضها اهتمامات الناخبين.(١): وفى هذا الصدد يمكن التفرقة بين نوعين من القضايا الانتخابية: الأول يتمثل فى تلك القضايا التى تفرض نفسها لحظة الانتخابات، إذ أنها تهم قطاعات واسعة من الناخبين، الأمر الذى يدفع المرشحين إلى تناولها لإثبات استجابتهم لهموم الجماهير. أما الثانى فيتمثل فى قضايا يهتم بها قطاع ضيق من الناخبين، وإن كانوا يهتمون بها بشدة. فاذا كان هذا القطاع مؤثرا على العملية الانتخابية سواء من حيث عدد الأصوات، أو حجم التمويل، فإن هذا القطاع يفرض قضيته على الساحة السياسية، ويضطر المرشحين إلى تناولها.

ب- قضايا يفرضها المرشحون : ويمكن التفرقة هنا بين نوعين من القضايا: الأول يخلقه المرشح بنفسه ليحد من فرص منافسيه فى الفوز، وذلك دون أن تكون لهذه القضية بالضرورة أهمية لدى قطاعات واسعة من الجماهير. بعبارة أخرى، يمكن أن يخلق المرشح نفسه قضية انتخابية، ثم يطرحها على نحو يجذب عدداً من الناخبين، وذلك حين يشعر أن موقف منافسه إزاء تلك القضية يمثل نقطة ضعف يمكن استغلالها. فعلى سبيل المثال حول جورج بوش فى ١٩٨٨ موضوع تحية العلم فى المدارس إلى قضية انتخابية، رغم أنها لم تكن قضية حيوية، لأنه رأى أن بامكانه استغلالها على نحو رمزى يخصم من فرص منافسه.(٢) : أما النوع الثانى، فهو ذلك الذى يرتبط بوجود مرشح بعينه، إذ أن سجل المرشح السياسى ومواقفة من قضية معينه قد تجعل هذه القضية قضية انتخابية.(٣): فعلى سبيل المثال كان ترشيح جيسى جاكسون فى عامى ١٩٨٤، ١٩٨٨ - وهو صاحب المواقف غير المألوفه أمريكيا فى وقتها من قضية الشرق الأوسط - سببا أساسيا لجعل تلك القضية قضية انتخابية فوجود جاكسون على الساحة دفع المرشحين الآخرين لتتميز مواقفهم عنه بشأن تلك القضية.

جـ- قضايا يخلقها الإعلام(٤) : فلما كان الإعلام الأمريكى أحد الأطراف الفاعلة فى الحملات الانتخابية، فإنه يسهم فى الواقع فى تشكيل الحملة الانتخابية عبر إثارة قضايا بعينها. فعلى سبيل المثال حول الإعلام فى ١٩٨٨ حياة المرشح جارى هارت الشخصية إلى قضية انتخابية أودت بفرص هذا المرشح.

٢- قضايا السياسة الخارجية :

سجل الناخب الأمريكى دوما عدم اكتراث عام بقضايا السياسة الخارجية، إلا أن تلك القضايا عادة ما كانت تجد لنفسها مكانا على قائمة القضايا الانتخابية، نظراً لاعتبار منصب الرئاسة مسئولا عن هيبة الولايات المتحدة وأمنها الخارجى. ولهذا السبب فإن قضايا السياسة الخارجية عاده ما تكون الأسوأ تناولا فى الانتخابات الرئاسية، إذ يتم طرحها بدرجة عالية من التبسيط والتسطيح، فكل المطلوب من وراء طرحها هو الجانب الرمزى منها والمتعلق باقناع الناخب بأنه بامكانه الوثوق بهذا المرشح أو ذاك لحماية أمن أمريكا وهيبتها.(٥)

من ناحية أخرى ، فإن قضايا السياسة الخارجية لا تلعب عادة دور القضية المحورية التى تحسم على أساسها نتيجة الانتخابات، والاستثناء الوحيد من ذلك هو أن تتحول هذه القضية الى قضية داخلية كأن تنطوى مثلا على تعريض أرواح أمريكية للخطر، سواء من خلال تورط عسكرى، أو أزمة خارجية كبرى.

فى مثل هذه الحالة يذوب الخط الفاصل بين ماهو داخلى وماهو خارجى. وقد حدث ذلك بالنسبة لقضية الرهائن الأمريكيين فى لبنان، إذ أسهمت هذه القضية - وان لم تحسم - فى هزيمة كارتر عام ١٩٨٠.

غير أنه ينبغى لتحول قضية خارجية إلى قضية حاسمة أن يكون هناك اختلاف واضح بين المرشحين بشأنها. فعلى سبيل المثال لم تتحول قضية حرب فيتنام - رغم توافر كل ماسبق فيها - إلى قضية حاسمة فى انتخابات ١٩٦٨، إذ لم يتبين للناخب وجود فروق واضحة بين نيكسون وهمفرى بشأنها،

الأمر الذى دفعه إلى التصويت على أساس عدد من القضايا الأخرى.(٦)

وينبغى الاشارة إلى أن غياب الاتحاد السوفيتى قد أحدث تغيرا نوعيا فى موضوعات السياسة الخارجية التى تتحول إلى قضايا انتخابية. فبغياب العدو التقليدى وعدم وجود بديل قوى مرشح للعب هذا الدور، تغيرت عملية طرح قضايا السياسة الخارجية فى انتخابات الرئاسة، وهو الذى ظهر بوضوح فى حملة ١٩٩٢.(٧) ففى هذه الحملة، غابت نوعية معينة من القضايا كانت ترتبط أصلا بوجود الاتحاد السوفيتى مثل القضايا الاستراتيجية، والتسلح النووى، بينما برزت مجموعة أخرى من القضايا، وإن أعيد تعريفها فى إطارداخلى. فليس صحيحا أن قضايا السياسة الخارجية قد غابت تماما فى ١٩٩٢ (وهو الانطباع الذى كرسه لدى البعض استياء الجماهير من اهتمام بوش بالخارجى على حساب الداخلى). فقد احتلت مثلا قضايا العلاقات التجارية مع الصين واليابان أهمية ملحوظة، وإن تم طرحها كقضايا داخلية تتعلق بالوظائف والبطالة. بل أن صفقة الأسلحة السعودية (إف ١٦) تحولت إلى قضية انتخابية، وان طرحت كقضية داخلية تتعلق بالحفاظ على آلاف الوظائف فى ولاية ميتسورى التى يوجد بها المصنع المنتج للطائرات.

ومن ثم، فإن منظومة القضايا الخارجية المتوقع طرحها فى ١٩٩٦ هى على الأرجح قضايا الاقتصاد الدولى أساساً، وان كان سيتم طرحها كقضايا داخلية (مثل معاهدة نافتا، والجات، والعلاقات مع الصين، واليابان).

أما القضايا الأخرى المتعلقة بسياسات أمريكا الخارجية، فإنها لن تتحول إلى قضايا انتخابية مهمة، إلا إذا تفاقم بعدها الداخلى وصار يمثل قلقا للمواطن العادى مثل إبقاء القوات الأمريكية فى البوسنة، أو حدوث مواجهة بين الكوريتين تتطلب دوراً أمريكيا ينطوى على إرسال قوات أو أموال.. وهكذا (عند كتابة هذه السطور لم تكن الانتخابات الروسية قد أجريت بعد).

ولكن ماذا عن قضية الشرق الأوسط؟ هذا ما سوف يعنى به الجزء الثانى من الدراسة.

إلا أنه قبل الانتقال إلى ذلك ينبغى الاجابة عن سؤال مهم : ما قيمة أن يتحول موضوع ما إلى قضية انتخابية؟

فى الواقع، ان المواقف التى يعلنها المرشح فى الحملة الانتخابية لاتمثل بالضرورة المواقف التى يتخذها حين يصبح رئيسا. فهناك الكثير من العهود التى قطعها المرشحون على انفسهم، ثم مالبثوا أن حنثوا بها بعد الفوز بالبيت الأبيض.

غير أن هذا لايعنى التقليل من مغزى هذه العهود وأهميتها، كما أنه لايعنى على الجانب الآخر أن نتوقع من الرئيس آن ينفذ عهوده كما نطق بها فى الحملة.

ان توقع تنفيذ الرئيس الجديد لعهوده بحذافيرها أنما يتجاهل فى الواقع الدور المحورى للمؤسسات السياسية فى صنع القرار. فالرئيس الأمريكى لايملك يدا مطلقة فى اتخاذ القرارات الداخلية ولا الخارجية أيضا. فبعد فوزه بالبيت الأبيض، يكون عليه أن يتعامل مع المؤسسة التشريعية لتمرير برامجه وأهدافه. ومن الجائز أن يصطدم برفض أعضاء الكونجرس لمواقفه، الأمر الذى يعنى قتل مشروعاته فى مهدها. كما يكون على الرئيس أيضا إحداث توازن بين كافة القوى الفاعلة والمعنية بقضية ما، فضلا عن الاستجابة لتطورات أحداث هذه القضية . يعنى كل ذلك فى مجمله أن يضطر الرئيس إلى تقديم تنازلات هنا أو هناك، بل أنه يلجأ فى بعض الاحيان إلى مقايضة الكونجرس (بمعنى أن يقدم تنازلات مهمة بشأن قضية ذات أولوية لدى الكونجرس فى مقابل أن يقدم الكونجرس تنازلات بشأن قضية ذات أولوية للرئيس). إلا أن عهوده التى قطعها على نفسه لحظة الانتخابات تظل بمثابة الاطار العام الذى تتحرك فيه إدارته مع حرية حركة فى التفصيلات. أى أنها تمثل السقف الأعلى والأدنى لهذه الحركة. بعبارة أخرى، يمكن القول أن العهود الانتخابية تكون فى الواقع ما ينوى الرئيس إتخاذه إذا ما افترضنا نظريا تحييد كل الضغوط المؤسسية والبيئية بشأن قضية ما ومن ثم، فسوف يميل الرئيس بالقطع إلى تنفيذ عهده مالم تبذل جهود جبارة لاثنائه عن عزمه.

ثانيا: قضية الشرق الأوسط :

١- طبيعة تناول القضية فى الإنتخابات: :

ظلت قضية الشرق الأوسط دوما إحدى قضايا الحملات الانتخابية للرئاسة منذ قيام إسرائيل. ويرجع تحولها إلى قضية انتخابية إلى وجود جماعة مؤثرة – هى الجماعة اليهودية – تهتم بهذه القضية بشدة وتحرص دائما على وضعها على الأجندة السياسية عموما، ولا يستثنى من ذلك انتخابات الرئاسة.

وقد ساعد على ذلك وجود بعض الاختلافات فى المواقف بين الديمقراطيين والجمهوريين بشأنها (رغم الاتفاق حول الخطوط العامة العريضة لسياسة أمريكا ازاءها مع استثناءات قليلة) الأمر الذى سمح بتحويلها إلى قضية انتخابية. إلا إنه ينبغى

القول أن هذه القضية لم تحتل أبدا حيزا محوريا فى تلك الحملات ، كما أنها لم تكن أبدا قضية جوهرية تحسم على أساسها نتيجة الانتخابات، ويرجع ذلك إلى سببين: أولهما أن هذه القضية تهم قطاعاً بعينه من الناخبين أكثر من غيرهم على نحو واضح، أما السبب الثانى - وهو المرتبط عضويا بالسبب الأول - فهو أن هذه القضية لم تتحول لحظة أية انتخابات رئاسية إلى قضية تمس الحياة اليومية للمواطن العادى على نحو يؤدى إلى دفع هذا المواطن إلى التصويت على أساسها، فهى لم تنذر مثلا بحرب كارثية تستدعى تضحية أمريكية كبرى على غرار فيتنام. ويمكن تصنيف قضية الشرق الأوسط ضمن مايسمى بالقضايا الانتخابية السهلة Easy Issues، إذ يفرق الباحثون بين قضايا انتخابية صعبة Hard Issues، وهى تلك القضايا المعقدة ذات الأبعاد المختلفة والتى تتطلب من المرشح إتخاذ مواقف مكلفة انتخابيا، بمعنى أن أى موقف يتخذه المرشح سيؤدى بالضرورة إلى بعض الخسارة لدى أحد قطاعات الناخبين المهمة، وبين القضايا السهلة التى لاتكلف المرشح كثيرا عندما يعلن مواقفه بشأنها. ومن الأمثلة على القضايا الصعبة تلك المتعلقة بأحوال الاقتصاد، والتى تتطلب الاعلان عن عدد من المواقف تمس أبعاداً كثيرة ومختلفة، وقضايا الأقليات التى ظلت دوما من القضايا التى تحدث انقساماً فى المجتمع الأمريكى.

أما القضايا السهلة، فعادة ما يحولها المرشحون إلى قضايا رمزية وقيمية، ولا تتطلب من المرشح الدخول فى تفصيلات معقدة، إذ يكفى أن يكرس لها تصريحاً أو اثنين يتم فيهما اختزال القضية بتعقيداتها إلى بعد واحد رمزى.(٨) وقد حول المرشحون للرئاسة الأمريكية قضية الشرق الأوسط دوما إلى واحدة من تلك القضايا السهلة. ويرجع السبب فى ذلك إلى أن طرحها قد ارتبط بكسب أصوات اليهود فى الوقت الذى لم يشكل فيه الأمريكيون العرب والمسلمون قيدا حقيقيا على هؤلاء المرشحين. كما أن أسلوب طرح القضية قد أخذ عادة طابعا رمزيا يهدف إلى اختزال القضية - بشكل فج فى كثير من الأحيان - إلى تقديم رسالة مؤداها أنه لابد من "دعم الدولة الديمقراطية الوحيدة" فى إقليم الشرق الأوسط، أو إلى اختزال القضية، إلى قضية أقلية - يهودية "مضطهدة وسط إقليم يناصبها العداء" وذلك دون أى اعتبار للأبعاد المعقدة للقضية وللإرهاب المستمر الذى مارسته إسرائيل ازاء محيطها الإقليمى طوال تاريخها.

وقد كان الاستثناء الوحيد على مثل هذا التناول هو حملة ١٩٨٨ التى جرت فى خضم أحداث الانتفاضة، إذ وقع المرشحون الديمقراطيون والجمهوريون فى مأزق حقيقى. إذ وجدوا انفسهم ازاء إطفال عزل يواجهون بالحجارة جيشاً وحشياً، الأمر الذى لم يكن من الممكن معه استمرار التناول الاختزالى للقضية.

٢- البيئة السياسية للقضية فى ١٩٩٦ :

مثلها مثل أى قضية أخرى، يتوقف طرح قضية الشرق الأوسط كقضية انتخابية ونوع الطرح على البيئة السياسية السائدة لحظة الانتخابات. وقد طرأ على البيئة الداخلية الأمريكية بشأن تلك القضية تحول ملحوظ ينبغى أخذه فى الاعتبار.

أ- الرموز والدلالات :

من الممكن القول أن الرؤساء الأمريكيين عموما عادة ما اتخذوا مواقف مؤيدة لإسرائيل بدرجات متباينة، اختلفت من رئيس لآخر وفقا لرؤيته الشخصية وطبيعة البيئة السياسية التى حكم أثناءها.

أما عن فترة حكم كلينتون، فقد شهدت تحولا غير مسبوق فى الموقف من إسرائيل، جاء زخمه الأساسى فى المجال الرمزى. فقد أبدى الرئيس الأمريكى تعاطفا غير مسبوق مع إسرائيل تخطى فى الواقع الإطار الدبلوماسى الرسمى.

فعلى صعيد العمل الفعلى، فإن ما أتت به الإدارة الأمريكية الحالية لايمكن اعتباره جديدا، إذ أنه يأتى فى سياق التنامى المطرد فى العلاقات الخاصة مع إسرائيل، والذى يأخذ شكل الخط البيانى الصاعد، خاصة منذ تولى ريجان الرئاسة فى عام ١٩٨٠. ومن ثم فإن الأداء الفعلى للإدارة يأتى فى اطار هذا التنامى الذى يزداد رسوخاً خاصة فى الظروف الحالية التى تشهد اختلالا غير مسبوق فى توازن القوى بين إسرائيل والعرب، وغيابا شبه كامل للمدخلات العربية فى التأثير على صنع القرار الأمريكى ازاء الشرق الأوسط.

إلا أن التحول الحقيقى جاء، فى الواقع، فى المجال الرمزى. ففى خطبه وزياراته المتكررة لإسرائيل، صدرت عن الرئيس كلينتون مواقف ذات دلالات بالغة الأثر، إذ لم يكن من المتوقع أن تصدر عن أى رئيس أمريكى بشهادة الإسرائيليين أنفسهم. فلأول مرة، يلقى رئيس أمريكى خطابا أمام مجلس الحرب الإسرائيلى، كما ارتدى القلنسوة اليهودية غير مرة، وبكى بكاء حارا عند اغتيال رابين، ودمعت عيناه غير مرة عند سماعه عن مقتل إسرائيليين. بل كان أداؤه اثناء زيارته لإحدى المدارس الثانوية فى تل ابيب عقب مؤتمر شرم الشيخ غير مسبوق من حيث الشكل والمضمون فرغم جدول أعماله المثقل بالارتباطات، فقد قرر

كلينتون البقاء فترة أطول من المقرر حينما علم برغبة الطلاب في إجراء حوار معه، ولم يفلح مساعدوه في حثه على المغادرة، إذ أصر على الانتظار فترة أخرى حتى يلتقط الطلاب معه بعض الصور الفوتوغرافية.(٩)

ولا يمكن التقليل من شأن هذه الاشارات الرمزية، إذ يتمثل مغزاها الحقيقي في أنها تضع سقفا جديدا لطبيعة التعامل مع إسرائيل، لم يكن موجودا من قبل. ففي السابق كان المتوقع من الرئيس الأمريكي هو اتخاذ قرارات سياسية ملموسة تصب في دعم إسرائيل ولا علاقة لها بسلوكه الشخصي، فجاء هذا السقف الجديد ليضيف إلى المتوقع من أي رئيس بعده بعدا إضافيا يتمثل في التعاطف الشخصي، والذي وصل في حالة كلينتون إلى حد التماهي مع الإسرائيليين وأحلامهم.

ب - ضيق هامش الخلاف :

شهدت السنوات الأخيرة أيضا تطورا غير مسبوق تمثل في ضيق هامش الاختلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين إزاء قضية الشرق الأوسط. وقد ظهر ذلك بجلاء فيما يتعلق بقضية القدس ، وهي التي مرر الكونجرس بشأنها مشروع قانون يقضي بنقل السفارة الأمريكية اليها ، الأمر الذي يعني اعتراف الكونجرس رسميا باعتبار إسرائيل القدس عاصمة لها . وقد مر المشروع بأغلبية ساحقة في المجلسين ، إذ وافق عليه مجلس الشيوخ بواقع ٩٣ صوتا (من أصل مائة) بينما مرره مجلس النواب بواقع ٤٣٥ صوتا .

وقد مثل هذا الموقف تحولا جوهريا في موقف الجمهوريين تحديدا الذين طالما رفضوا علنا - وعلى رأسهم روبرت دول الذي تبني المشروع هذه المرة - اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل . وكان موقف أغلبهم يقوم على ترك قضية القدس للمفاوضات . صحيح أنه كان هناك دوما من الطرفين من يعلن اعتباره القدس عاصمة لإسرائيل ، إلا أن هؤلاء كانوا في أغلب الأحيان يمثلون الأقلية في الحزبين .

ومن الجدير بالذكر أنه عند مناقشة مشروع القانون داخل الكونجرس لم تكن المعارضة تنصب على الفكرة من حيث المبدأ وإنما انصرفت الى معارضة الجوانب الإجرائية التي صاحبت تمرير المشروع وتوقيت تمريره(١٠) فقد عارض البعض إعفاء المشروع من المرور الخضوع للإجراءات العادية المتبعة دوما لتمرير المشروعات ، بينما عارض البعض الآخر ما ينطوي عليه المشروع من اعتداء على الصلاحيات الدستورية للرئيس ، بينما رأى آخرون أن توقيت إعلان موافقة أمريكا على اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل وليس المبدأ نفسه في غير صالح عملية السلام .

من ناحية أخرى ، فإن الفترة منذ سيطرة الجمهوريين على الكونجرس في ١٩٩٤ قد شهدت تماثلا في مواقف الجمهوريين مع نظرائهم الديمقراطيين في عدد من الموضوعات .

فعلى سبيل المثال ، بمجيء الجمهوريين ، تولى بنيامين جيلمان Gilman رئاسة لجنة العلاقات الخارجية في مجلس النواب ، وهو اليهودي الأمريكي المعروف بمواقفه المؤيدة بشدة لإسرائيل . وقد إتهم جيلمان الإدارة الأمريكية بتقديم تقارير "غير مكتملة" إلى الكونجرس عن السلطة الفلسطينية لا تبين "قصور" الأخيرة في الالتزام باتفاقات أوسلو . وطالب مكتب المحاسبة التابع للكونجرس بإعداد تقرير مستقل لتقصي الحقائق حول ما أذيع بشأن حسابات سرية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

وقد استطاع جيلمان - بحكم منصبه - أن يعلق عقب عمليات حماس مساعدات كانت ستقدم للفلسطينيين (١٣ مليون دولار) لحين أن "يتأكد للكونجرس شفافية الحسابات الفلسطينية ، واتخاذ منظمة التحرير اجراءات مرضية إزاء الإرهاب" . بل أكثر من ذلك ، فقد كان جيلمان ضمن القليلين من أعضاء الكونجرس الذين بادروا بلقاء جوناثان بولارد الجاسوس الإسرائيلي في سجنه وخرج من اللقاء ليعلن أنه أراد التأكيد على أنه من الضروري المبادرة بعمل ما إزاء هذه القضية .

وقد بدا بوضوح مدى انحياز جيلمان لإسرائيل في إدارته للجنة الشئون الخارجية حتى أنه انتقد علنا بسبب الطريقة التي أدار بها جلسات الإستماع حول الشرق الأوسط ، حيث تعمد اختيار شهود معروفين بانحيازهم لإسرائيل . وقد ساعد جيلمان في هذا الأداء بعض التغيرات التي طرأت على طبيعة الهياكل المؤسسية للكونجرس عقب تولي الجمهوريين . ففي إطار الهيكل الجديد ، تم الغاء عدد من اللجان الفرعية عموما كان ضمنها لجنة أوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة العلاقات الخارجية ، الأمر الذي جعل مناقشة القضايا التي تندرج تحت اختصاصات هذه اللجنة الفرعية تتم من جانب اللجنة الأم ، أي تحت رئاسة جيلمان مباشرة .

وقد مررت اللجنة مشروع قانون معونات خارجية لإسرائيل نجح جيلمان في أن يدرج فيه بعض البنود التي تنص على رفع إسرائيل الى مستوى حلفاء أمريكا الأوروبيين فيما يتعلق بتخزين السلاح الأمريكي . كما نص المشروع على السماح

لإسرائيل بشراء معدات عسكرية أمريكية بنفس أسعارها الحقيقية لدى البنتاجون(١١) .

٣- الشرق الأوسط فى حملة ١٩٩٦ :

يبقى السؤال ، ماذا يعنى ذلك كله بالنسبة لقضية الشرق الأوسط فى انتخابات ١٩٩٦ ؟

أولا ، لم تكن قضية الشرق الأوسط ضمن القضايا الإنتخابية فى الحملة التمهيدية ، وذلك لعدة أسباب : أولها : أن هذه الحملة كانت لها طبيعة خاصة إذ لم يواجه الرئيس كلينتون أى منافس من حزبه ، بينما تبارى ثمانية من الجمهوريين على ترشيح حزبهم . ومن ثم فقد دارت الحملة التمهيدية فى الواقع فى داخل الحزب الجمهورى وحده وقد تمحورت هذه الحملة كلها حول قضايا داخلية ، ولم يظهر على السطح من القضايا الخارجية سوى قضية التجارة الدولية التى كان وراءها بات بوكانان ، والذى طرحها كما سبق الإشارة كقضية داخلية تتعلق بالبطالة .

ويرجع السبب فى عدم تواجد قضية الشرق الأوسط على قائمة الإنتخابات التمهيدية الى أن أيا من المرشحين الجمهوريين لم تكن له مواقف بعينها تميزه عن أنداده ، فيؤدى طرحها من جانبه أو من جانبهم الى مكسب أو خسارة . كما أن التطورات الخاصة بهذه القضية فى تلك الفترة لم تشهد أحداثا كبرى تكون موضع جدل بين المرشحين، وتجدر الإشارة هنا الى أن أحداث غزو لبنان كانت قد جاءت فى الواقع بعد حسم المعركة داخل الحزب الجمهورى لصالح روبرت دول .

أما فى المرحلة النهائية ، فإن هناك بعض التكهنات التى تتوقع أن يؤثر انتخاب نتنياهو بالسلب على حملة كلينتون . يرى هذا الرأى أن وصول الليكود الى الحكم من شأنه أن يجمد أو يعطل عملية السلام ، ويسفر عن حدوث صدع فى العلاقات الأمريكية الإسرائيلية على النحو الذى يؤثر على استغلال كلينتون لعملية السلام كأحد انجازاته الخارجية .

إلا أنه من الصعب توقع حدوث ذلك لعدة أسباب : أولها : أنه بغض النظر عن من يحكم اسرائيل ، فإن كلينتون يحظى بشعبية هائلة لدى الإسرائيليين، الأمر الذى يصعب معه تصور أن يقوم اليهود الأمريكيون أو الإسرائيليون بتشكيل حملة ضده ، خاصة إذا ما كان منافسه هو روبرت دول كما سوف يتم شرحه فيما بعد . ثانيا : فإنه ليس من المرجح فى عام انتخابات الرئاسة أن يبرز خلاف "علنى" بين الإدارة الأمريكية وإسرائيل مثلما حدث تحت حكم بوش ، فالرئيس الحالى ينتمى الى الحزب الديمقراطى الذى يشكل اليهود الأمريكيون أحد القطاعات المهمة فى ائتلافه الانتخابى .

ومن ثم ، فإنه مع بقاء كل العوامل السابق الإشارة اليها على حالها الراهن ، وما لم تحدث تطورات جوهرية ، فإنه نظرا لضيق هامش الإختلاف بين الجمهوريين والديمقراطيين ، فليس من المرجح أن تمثل قضية الشرق الأوسط أهمية معتبرة فى انتخابات الخريف ، وإن كان من المرجح أن تطرح - على أقصى تقدير - فى إطار حملة سلبية من جانب كلينتون ، أو من جانب اليهود الأمريكيين للخصم من فرص دول الإنتخابية .

ويقصد بالحملة السلبية تلك التى لا تركز على مواقف المرشح ومميزاته ، وانما تركز على سلبيات منافسه أملا فى اقناع الناخبين بأنه لا يصلح لمنصب الرئاسة . ومن الجائز أن تبدأ مثل تلك الحملة السلبية ضد روبرت دول مع انعقاد المؤتمر العام للحزب الجمهورى فى أغسطس القادم ، إذ ربما يشهد هذا المؤتمر ضغوطا تسعى الى تغيير البرنامج العام للحزب خاصة فيما يتعلق بوضع القدس . فعلى الرغم من أن البرنامج العام الحالى للحزب الجمهورى والذى أصدر فى ١٩٩٢ كان مطابقا لبرنامجه فى عام ١٩٨٨ (بشأن الشرق الأوسط) ، وهو الذى وصفه اللوبى الصهيونى آنذاك بأنه الأكثر تأييدا على الإطلاق لإسرائيل منذ قيامها بالمقارنة بغيره من برامج الحزبين على السواء ، إلا أنه لم ينص على اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ، مثلما جاء فى برنامج الحزب الديمقراطى عام ١٩٩٢(١٢) .

ومن المتصور أن يحاول كلينتون فى حملة الخريف استغلال مواقفه شديدة التأييد لإسرائيل للخصم من فرص دول الإنتخابية - خاصة إذا ما بدأ دول يحسن من وضعه الإنتخابى المأزوم حاليا - مستخدما فى ذلك السقف الجديد الذى خلقه هو (كلينتون) فى التعامل مع إسرائيل ، والذى لا ينافسه فيه روبرت دول بالقطع .

وليس سرا أن اليهود الأمريكيين والإسرائيليين على حد سواء لديهم شكوك عميقة تجاه روبرت دول ، وهى التى لم يخفف من شأنها أنه كان الذى تبنى مشروع القدس فى الكونجرس عام ١٩٩٥ .فلم ينس اليهود الأمريكيون لروبرت دول أنه كان حتى عام ١٩٩٣ معارضا بشدة لنقل السفارة الأمريكية للقدس ، بل أنه حين رشح نفسه للرئاسة عام ١٩٨٨، كان قد شن هجوما علنيا ضد المرشح الديمقراطى وقتها مايكل دوكاكيس حين اعتبر القدس عاصمة لإسرائيل .

ولم ينس الإسرائيليون لدول أنه كان قد تقدم فى أوائل التسعينات بمشروع قانون لخفض

المساعدات الخارجية عموما بمقدار ٥٪ ، بما في ذلك المساعدات لمصر وإسرائيل على أن تحول تلك الأموال لمساعدة الديمقراطيات البازغة في شرق أوروبا . بل أكثر من ذلك ، فإن روبرت دول كان قد سافر الى العراق مبعوثا عن الرئيس بوش في ١٩٩٠ قبل أربعة شهور من غزو الكويت وخلال هذه الرحلة كان قد تلقى طلبا من وزير الخارجية العراقي بالسعي الى حث اسرائيل على الموافقة على اعتبار منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي والكيماوي والبيولوجي ، وهو ما وعد دول وقتها بأنه سيحاول تنفيذه ، الأمر الذي أثار حفيظة الإسرائيليين واليهود الأمريكيين على حد سواء .(١٣)

نظرا لهذه الخلفية ، فإنه من الممكن أن تستغل قضية الشرق الأوسط ضد روبرت دول فتدفعه الى إعلان تعهدات ومواقف جديدة ، ومن المرجح أن تزداد تلك الضغوط قوة إذا ما إزدادت فرص دول الواقعية في الفوز ، حيث تعاني حملته - وحتى كتابة هذه السطور - من مأزق واضح يعكس نفسه في استطلاعات الرأي وندرة التمويل المتوفر لحملته الإنتخابية .(١٤)

غير أنه ينبغي الإستطراد هنا سريعا بالقول بأن هذا لا ينبغي أن يفهم مطلقا وكأنه يعني أن مواقف روبرت دول الحالية من الشرق الأوسط تعتبر أفضل بكثير من منافسه كلينتون . فعلى سبيل المثال ، تبنى دول موقفا مماثلا لموقف جيلمان من السلطة الوطنية الفلسطينية عقب عمليات حماس حيث تعهد بأن يعرقل الكونجرس المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ، وقال أنه "من الصعب تبرير المساعدة الأمريكية المستمرة للسلطة الوطنية الفلسطينية ، ما لم يتخذ عرفات إجراءات جادة لمواجهة الإرهاب" .

ومن الجدير بالملاحظة أنه حين وجهت وكالة أسوشيتدبرس سؤالا لحملة دول عما إذا كان يجب على الولايات المتحدة أن تستمر في تقديم نصف مساعداتها الخارجية الى مصر وإسرائيل وحدهما ، غابت مصر تماما من الإجابة ، إذ جاء الرد "(أننا) قد سعينا دوما للحفاظ على علاقاتنا القوية مع الحكومة الإسرائيلية باعتبارها أهم حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط" .(١٥)

غير أن التقييم الدقيق لمواقف دول ينبغي أن يتم في سياق سجله السياسي الطويل . فمن خلال دراسة سلوكه التصويتي طوال فترة عمله بالكونجرس والتي امتدت اثنين وثلاثين عاما ، يمكن القول أن مواقفه السياسية عموما عادة ما اتسمت بدرجة عالية من البراجماتية والميل الى التوصل الى حلول توفيقية . أما بالنسبة لقضية الشرق الأوسط ، فعلى الرغم من الكثير من المواقف المؤيدة لإسرائيل والتي اتخذها دول طوال تاريخه السياسي ، إلا أنها تظل في الواقع في داخل إطار الخط السياسي السائد عموما في الولايات المتحدة إذ نادرا ما كان في مربع الإنحياز الفج لإسرائيل ، بل أنه اتخذ أيضا عددا من المواقف الى الجانب العربي . فعلى سبيل المثال كان دول من أشد مؤيدي صفقة الأواكس للمملكة السعودية في الثمانينات والتي أثارت وقتها جدلا صاخبا .

كما أنه في حملته للرئاسة عام ١٩٨٨ كان قد انتقد سلوك اسرائيل إزاء الانتفاضة ووصفه بأنه قد "جاء تجاوزا هذه المرة" .(١٦) بل أن موقفه إزاء القدس قد شهد تذبذبا ملحوظا . فرغم أنه كان في ١٩٨٨ معارضا لإعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ، فقد قام في ١٩٩٠ - وقبل تمرير مشروع الكونجرس بخمسة أعوام كاملة - بالتوقيع على قرار تشريعي يعتبر القدس عاصمة لإسرائيل . إلا أنه بعد زيارة للشرق الأوسط في نفس العام التقى خلالها ببعض الزعماء العرب ، أعلن أن هذا القرار كان "غلطة كبرى" إلا أنه عاد وتبنى بنفسه مشروع الكونجرس لنقل السفارة الى القدس في ١٩٩٥ .(١٧)

معنى ذلك أن قضية الشرق الأوسط لم تكن في أي وقت على قمة أولويات السياسي روبرت دول ، ومن ثم ارتبطت مواقفه إزاءها باللحظة التاريخية التي تمر بها القضية والبيئة السياسية المحيطة ، وحجم الضغوط التي تمارس عليه . ومما يؤكد هذا التحليل أنه في إطار الحملة الإنتخابية الحالية والتي يتوقع فيها عادة من مرشح كل حزب أن يلقي خطابا واحدا على الأقل بشأن رؤيته للسياسة الخارجية ، اختار دول أن يكرس خطابه برمته الى السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا . الأمر الذي يدفع الباحثة الى تكرار ما سبق الإشارة اليه في مقدمة هذا البحث من أن المسكوت عنه في الحملات الانتخابية يكون أحيانا أكثر دلالة مما يتم تناوله بالفعل .(١٨)

مما سبق يتضح أن قضية الشرق الأوسط لن تكون إحدى القضايا الهامة ولا الحاسمة في سباق الرئاسة . وإن كان من المرجح أن تستخدم كورقة ضد روبرت دول . وهو أمر لا يصب في كل الأحوال في صالح الطرف العربي إذ أنه قد يدفع دول الى محاولة قبول السقف الجديد الذي خلقه كلينتون .

أما الوسيلة الوحيدة لتضييق حجم الخسارة العربية من وراء هذه الحملة ، فإنه يتمثل في السعي نحو عدم السماح لكلا المرشحين بتحويل تلك القضية الى واحدة من القضايا "السهلة" . فهناك بعض العناصر التي إذا أحسن استغلالها ، فإنه

يمكن على الأقل تحويل هذه القضية الى واحدة يوجد بشأنها بعض القيود على مواقف المرشحين . فالغزو الإسرائيلى للبنان ١٩٩٦ ومذبحة قانا لاتزال عالقة بالأذهان ، ويمكن استغلالها على نفس النحو الذى جعل الإنتفاضة الفلسطينية تمثل قيدا على المرشحين فى ١٩٨٨ .

بعبارة أخرى ، فإن السبيل الوحيد الى التقليل من حجم الخسارة العربية الناتجة عن معركة الرئاسة يكون عن طريق نقل قضية الشرق الاوسط على أرضية حقوق الإنسان من جانب الامريكيين العرب الفاعلين على الساحة السياسية الأمريكية .

وعلى الرغم من أن نتائج ذلك ليست باهرة على الأرجح ، إذ أن مواقف كلينتون حتى من هذه المسألة كانت مغالية فى انحيازها ، إلا أنه من المؤكد أنها قد تسهم ولو بدرجة معقولة فى وضع قيود على السقف الجديد الذى خلقه كلينتون .

المراجع :

1 -Stephen Hess & Michael Nelson, Foreign Policy: Dominance and Decisiveness in Presidential Elections, In: Michael Nelson, ed., The Elections of 1984, (Washington DC: Congressional Quarterly Inc.), 1985, p. 130.

2- Herbert Asher, Presidential Election and American Politics, (Washington DC: The Dorsey Press), 1988, pp. 169-179.

3- Theodore White, The Making of the President 1960, (New York: Pocket Books), 1962, pp. 370-390.

4- Choosing the President, The League of Women Voters (New York: Nick Lyons Books), 1984, pp. 34-36.

5- Stephen Hess, Op.Cit., pp. 132-140.

6- Benjamin Page and Richard Brody, Policy Voting and the Electoral Process, The Vietnam Issue, American Political Science Review, Vol. LXVI, No. 2, June 1972, p. 980.

7- William Thompson, Foreign Policy, The End of the Cold War and the 1992 Election, In: Bryan Jones, ed., The New American Politics, Reflections on Political Change and the Clinton Administration, (Boulder: Westview Press), 1995, pp. 167-190.

8- Euell Elliott, Issues & Elections: Presidential Voting in Contemporary America, A Revisionist View, (Boulder: Westview Press), 1989, pp. 6-9.

9- David Makovsky, Bush or Carter Couldn't have done it, Jerusalem Post, March 15, 1996.

10- S1322: Jerusalem Embassy Act of 1995, Congressional Record, House Section, October 24, 1995, p. H10680.

11- Hillel Kuttler, Washington's Mr Foreign Policy, Jerusalem Post, April 19, 1996.

12- See : GOP Platforms 1988 and 1992.

13- Elaine Sciolino, Dole's Foreign Policy Record: It's Hard to Read, New York Times, April 28, 1996 (Appeared in the Weekly Review by the Jerusalem Post).

14- Thomas Freedman, How Clinton Intends Foreign Policy to Work for Him in '96, Herald Tribune, April 15, 1996.

15- Elections '96, 1996 Dole for President Incorporation.

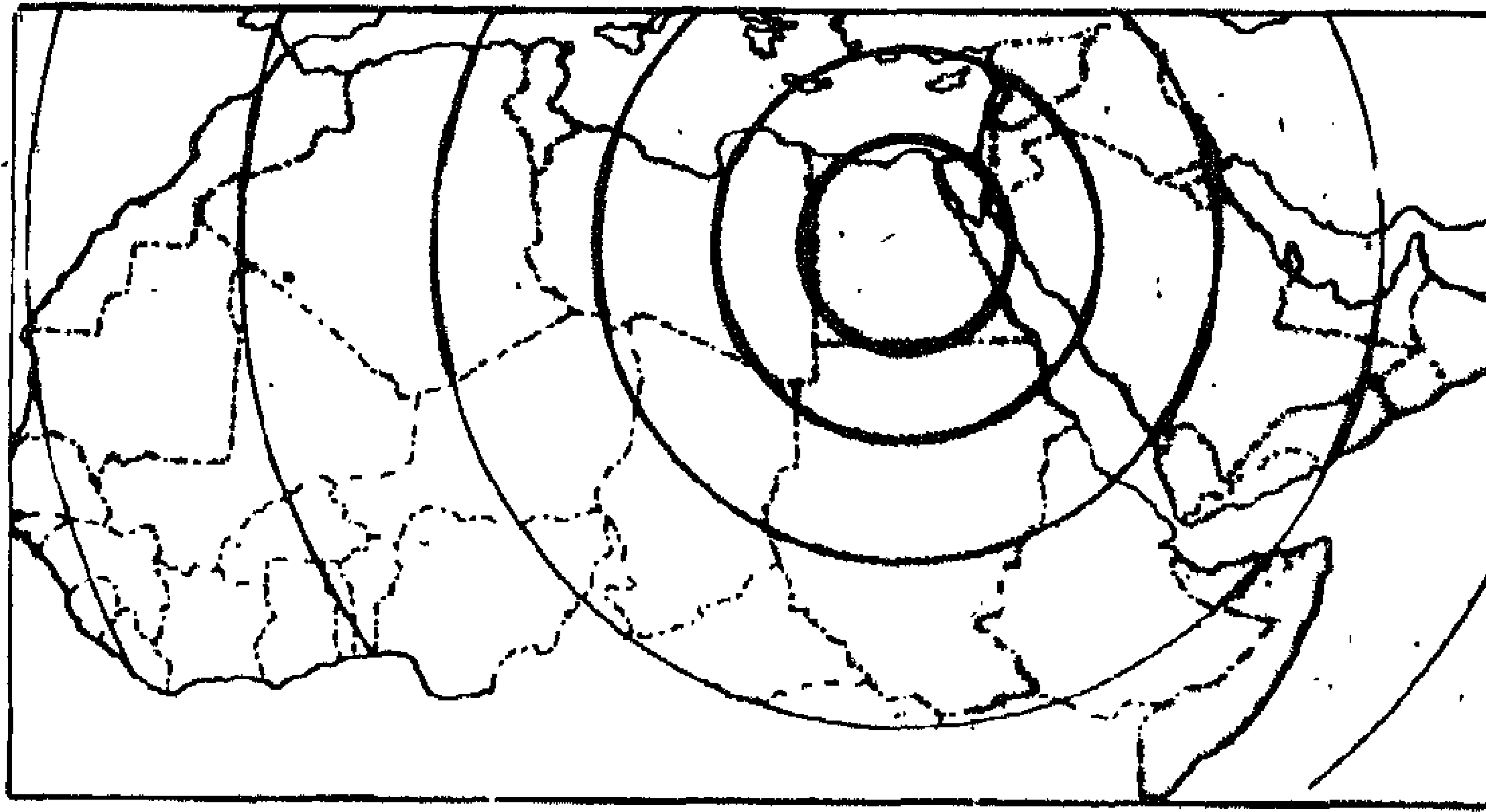
16- Candidates Express Views on Israeli Palestinian Violence, Des Moines Sunday Register, February 7, 1988.

17- Elaine Sciolino, op.cit.

18- Remarks by Senator Bob Dole before the Center for Strategic & International Studies Statesmen Forum, May 9, 1996, Dole for President Inc., 1996.

٥

لبنان كمعمل اختبار لتفاعلات التسوية السلمية فى الشرق الأوسط



د. محمد سعد أبو عامود

تقوم هذه الدراسة على أساس أن عملية التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى قد بدأت فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وذلك من خلال توقيع اتفاقات فك الإشتباك بين مصر واسرائيل ، ثم بين سوريا وإسرائيل ، ثم تتابعت بعد ذلك حلقات هذه العملية بدءا من زيارة الرئيس السادات الى القدس ، وتوقيع اتفاقات كامب ديفيد ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، ووصولا الى بدء مرحلة جديدة لهذه العملية بإنعقاد مؤتمر مدريد ، وما تلاه من توقيع اتفاقية أوسلو بين الفلسطينيين وإسرائيل ، وتوقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية ، وتعثر المفاوضات على المسارين السورى واللبنانى .

وبداية يمكن القول بأن عملية التسوية السلمية لهذا الصراع شأنها فى ذلك شأن أى عملية تسوية إنما تستند الى واقع علاقات القوة القائمة بين أطرافها ، وما هذا المدى الزمنى الطويل نسبيا للوصول الى تسوية للصراع العربى الإسرائيلى إلا دليل واضح على أن هناك تغيرا مستمرا فى علاقات القوة بين أطرافه ، الأمر الذى يجعل أحد الأطراف يسعى الى تنظيم عناصر قوته للحصول على أقصى ما يستطيع الحصول عليه ، فى حين يتجه الطرف الآخر الى محاولة إضعاف عناصر قوة الطرف الأول بقدر الإمكان من أجل تحسين شروط هذه التسوية .

وفى هذا الشأن يقول أمين هويدى :

"أن معظم التسويات تتم فى ظل موازين القوى التى انتهت اليها الأمور ، فإن اختلت الموازين لمصلحة طرف من الأطراف أملى شروطه لأنه فى هذه الحالة يمكنه أن يفعل ما يريد ، ويمنع الآخر من فعل ما لا يريد ، أما إذا تمت التسوية فى ظل توازن معقول بين القوى ، فإن جانب العقل يتحكم فى سير الأمور ، لأن التوازن هو الحالة التى تصل فيها أطراف النزاع الى وضع يتعذر عليهم فى ظله اللجوء الى استخدام القوة لفض النزاع ، وإذا اضطروا الى ذلك يكون القتال فى أضيق الحدود ، وبذلك يتحقق التوازن الاستراتيجى على أساس الردع المتبادل الذى يمنع الأطراف من استخدام القوة ، فإذا تعادلت موازين القوة أو توازنت تنتهى حسابات الأطراف الى نتيجة واحدة ، وهى أن الأمر

الواقع القائم أفضل من خوض قتال لن ينتهى بهم الى نتائج أفضل .

والأرجح عندنا أن هذه الشروط الخاصة بتحقيق توازن القوى بين العرب وإسرائيل لم تتوافر على مدى عملية التسوية ، بحيث يمكن الوصول الى تسوية كاملة وشاملة لهذا الصراع ، ونتيجة لذلك فقد شهدت المنطقة على مدى الفترة الزمنية من ١٩٧٤ وحتى الآن أحداثا هامة تعبر فى حقيقتها عن سعى كل من طرفى النزاع الى تعديل توازن القوى القائم بما يتوافق ومصالحه ، وبحيث يستطيع تحقيق أكبر مكاسب ممكنة ، ولعل اسرائيل كانت الطرف الأكثر نجاحا فى تحقيق ذلك ، إلا أن الجانب العربى ، من ناحية أخرى قد سعى الى التقليل من حدة هذا التفوق الإسرائيلى بقدر الإمكان ، وبما يسمح بتحسين شروط وقواعد عملية التسوية السلمية .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نطرح التصورات التالية حول النشاط السياسى لأطراف الصراع :

١- الطرف المتفوق والذى يميل توازن القوى لصالحه يحاول دائما أن يحتفظ بهذا الوضع المتميز ، وعلى هذا يمكن أن يقوم بنشاط ما من أجل منع تغيير أو تعديل هذا التوازن المقبول بالنسبة له .

٢- إن الطرف الأضعف يحاول بقدر الإمكان زيادة عناصر قوته وإضعاف عناصر قوة الطرف الآخر ، من أجل تعديل هذا التوازن الذى لا يحقق مصالحه .

٣- أن هناك خصوصية معينة للصراع العربى الإسرائيلى تتمثل فى جانبين هما :

الأول : أن التوصل الى تسوية من شأنه أن يمس مصالح قوى إقليمية أخرى فى المنطقة ، ومن ثم تحاول هذه القوى أن تمارس نشاطا من أجل إبراز عناصر قوتها ، وبالتالى أخذ مصالحها فى الإعتبار .

الثانى : أن القوى الكبرى فى العالم لها مصالح استراتيجية هامة فى المنطقة ، الأمر الذى جعلها تشارك فى عملية التسوية ، خاصة الولايات المتحدة التى أصبحت تتمتع بموقع الدولة العظمى الوحيدة بعد زوال الاتحاد السوفيتى ، والتى لها سياستها الخاصة فى المنطقة ، الأمر الذى يزيد من تشابك وتعقد علاقات القوة فى هذا الصراع .

٤- أن هذه الأطراف عادة ما تبحث عن نقطة رخوة تستطيع من خلالها أن تمارس نشاطها للتأثير فى مواقف بعضها البعض ، وذلك من خلال القيام بسلوك أو نشاط واقعى ملموس ، وفى نطاق المنطقة كانت لبنان هى النقطة الرخوة بامتياز .

٥- وترتب على ذلك محاولة القوى الإقليمية والدولية المختلفة أن تجد لها مكانا ومجالا للتأثير من خلال التعامل مع البيئة اللبنانية ، وقد برزت فى هذا السياق أدوارا للقوى المحلية اللبنانية لتدخل لبنان فى نطاق معادلات عملية التسوية ، وفى هذا الشأن يقول طلال سلمان :

"إن طبيعة لبنان معقدة جدا لاحتشاد جميع الأديان والعقائد وصراعات العالم فيه" .

وما نخلص اليه هو أن عملية التسوية السلمية للصراع فى المنطقة قد جعلت من لبنان مجالا لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية فى المنطقة ، وفى نطاق سعى كل طرف الى تعديل علاقات القوة من أجل التوصل الى تسوية تضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من مصالحه ، وأن هذه الأطراف قد توصلت الى مجموعة من القواعد غير المكتوبة لإدارة اللعبة على الساحة اللبنانية ، وفى هذا الإطار يمكن تحليل الكثير من الوقائع والأحداث التى جرت على الساحة اللبنانية منذ عام ١٩٧٤ وحتى الآن ، كما أنه يمكن من خلال تحليل ما يقع على الساحة اللبنانية فهم ما يحدث فى نطاق عملية التسوية السلمية للصراع من تفاعلات بين الأطراف المعنية بهذه العملية .

لبنان كمجال لتفاعلات الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالتسوية السلمية للصراع فى المنطقة :

لعبت البيئة الداخلية اللبنانية دورا هاما فى تهيئة المجال لتفاعلات الأطراف الإقليمية الدولية المعنية بتسوية الصراع فى المنطقة ، ويرجع ذلك الى مجموعة من الخصائص التى اتسمت بها هذه البيئة وأهمها ما يلى :

١- تعددية التركيبة المجتمعية اللبنانية والتى تضم ثمانى عشرة طائفة وفقا للدستور اللبنانى ، وهى تنقسم الى مجموعتين أساسيتين : المجموعة الإسلامية والمجموعة المسيحية(٣)، وقد عاشت هذه الطوائف جنبا الى جنب منذ تأسيس الدولة اللبنانية وصدور الميثاق الوطنى فى جو من التسامح والاعتراف بالآخر(٤) ، إلا أن ثمة عاملا آخر كان حاكما للعلاقات بين هذه الطوائف على المستوى السياسى ، وهو التوازن الدقيق بحيث لا تستطيع إحداهما أن تطغى على الأخرى(٥) ، وتشير إحدى الدراسات الى أنه فى لبنان لا تحظى أى مجموعة بوضع أكثرى أو بوضوح قريب من الأكثرية ومن ثم فكل الفئات أقليات(٦).

والملاحظة الجديرة بالاهتمام هى أن الدولة اللبنانية لم تستطع لبننة المجتمع بحيث تخلق روح المواطنة التى تتجاوز انتماء المواطن الى طائفة معينة ، وقد ارتبط بهذا الوضع عامل آخر ، يتلخص فى ارتباط عدد من الطوائف اللبنانية بعلاقات خارجية خاصة بعيدا عن الدولة اللبنانية ، الأمر الذى جعل من عملية اختراق الجسد السياسى اللبنانى عملية متاحة(٧) .

٢- اتسم النظام الاقتصادى اللبنانى باتساع نطاق الحرية الاقتصادية واتساع دائرة عمل القطاع الخاص . ويرجع هذا الى توافر درجة عالية من المهارات الخاصة لدى اللبنانيين فى هذا المجال ، ويرى أحد الباحثين أن هذا قد أدى الى عدد من الإيجابيات ، وعدد من السلبيات أهمها التبعية الاقتصادية للخارج ، إضافة الى ارتفاع نسبة نشاط

الخدمات فى نطاق الاقتصاد اللبنانى(٨) ، وهى أيضا عوامل تجعل من عملية التدخل الخارجى فى نطاق الساحة اللبنانية عملية ممكنة .

٣- عدم امكانية ترجمة الحرية التى سادت المجتمع اللبنانى الى إطار نظامى دقيق يقوم على المحاسبة السياسية والمجتمعية واستنادا الى الأسس الديمقراطية الحقيقية ، وعدم قدرة النظام السياسى على تطوير نفسه بما يتوافق والتطور الاقتصادى والاجتماعى ، الأمر الذى أدى الى بروز قوى اجتماعية جديدة بعيدة عن النظام(٩) . وفى ظل مجتمع تعددى طائفى بالمعنى المتقدم أدى هذا الوضع الى ضعف البنية الداخلية اللبنانية وتفتتها وعدم مناعتها ضد التدخلات الخارجية(١٠) .

وإن كانت البيئة اللبنانية كانت بيئة مهيأة لاستقبال تفاعلات القوى الخارجية على الساحة اللبنانية ، فإن هذه التفاعلات قد تعددت من حيث نوعيتها بصدد عملية التسوية السلمية ، وكذلك من حيث مستوياتها ، ويمكن فى هذا الصدد أن نرصد التفاعلات الآتية :

أولا : تفاعلات القوى العربية العربية، حيث كان لبنان محلا لتفجر الخلافات العربية العربية ، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى ، ثم بعملية التسوية بعد ذلك ، وقد استخدمت فى هذه الخلافات الوسائل السياسية والإعلامية والإقتصادية والعسكرية(١١) .

ثانيا : تفاعلات القوى العربية واسرائيل وايران ، ففى نطاق الصراع العربى الإسرائيلى شهدت لبنان أكبر عدد من الحروب مع اسرائيل مقارنة ببقية الدول العربية الأخرى ، كما أن لبنان كانت الساحة التى شهدت ردود الأفعال العربية تجاه اسرائيل .

أما بالنسبة لإيران ، فلقد دخلت فى نطاق التفاعلات على الساحة اللبنانية بعد الثورة الإسلامية ، وما نتج عنها من آثار سواء على المستوى الدولى أو الإقليمى ، وفى نطاق التسوية السلمية للصراع برزت مواقف ايرانية معينة داعمة للقوى المعارضة لأسلوب هذه التسوية ، وكان ذلك أيضا على الساحة اللبنانية ، ولاشك أن لإيران رؤيتها الخاصة بعملية التسوية كما تجرى الآن ، وبآثارها السلبية المتوقعة من الجانب الإيرانى على المصالح الإيرانية فى المنطقة .

ثالثا : تفاعلات القوى العربية والقوى الدولية المعنية بالتسوية السلمية فى المنطقة خاصة الولايات المتحدة ، وهو ما بدا واضحا عامى ١٩٨٢ ، عند الغزو الإسرائيلى للبنان ، وإبان الأزمة الرئاسية فى لبنان عام ١٩٨٨ ، وأخيرا عند وقوع العدوان الإسرائيلى الأخير على لبنان فى أبريل ١٩٩٦.

نماذج لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية على الساحة اللبنانية فى إطار عملية التسوية السلمية:

يمكن التوقف أمام عدة نماذج واقعية لتفاعلات القوى الإقليمية والدولية على الساحة اللبنانية فى إطار عملية التسوية السلمية فى المنطقة ومنها ما يلى :

أولا : الحرب الأهلية اللبنانية :

فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وبعد توقيع اتفاقات فك الإشتباك بين اسرائيل وكل من مصر وسوريا ، كان هناك اتجاه للتوصل الى تسوية سلمية عبر مؤتمر جنيف والأمم المتحدة ، إلا أن التوازن الذى كان قائما بين العرب واسرائيل آنذاك وإن لم يكن فى صالح العرب بصورة تامة إلا أنه لم يكن مقبولا من اسرائيل ، خاصة فى ظل ثورة النفط وإزدياد عناصر القوة العربية والتضامن النسبى بين الأقطار العربية ، وإزدياد دور المقاومة الفلسطينية على الأرض اللبنانية ، وكانت لبنان مرشحة فى ذلك الوقت بحكم توافر الخبرات الاقتصادية لدى أبنائها لكى تقوم بدور اقتصادى هام فى المنطقة(١٢) ، ومن ثم كان على اسرائيل أن تلعب دورا فى تعديل ميزان القوى آنذاك بحيث يقترب من الحالة التى تراها ملائمة بالنسبة لأهدافها ومصالحها ، ومن ثم كان لابد وأن تتجه نحو إجهاض كافة عناصر القوة العربية ، وكان تصريح اسحاق رابين وزير الدفاع الإسرائيلى فى ذلك الوقت بأن اسرائيل سترد على المقاومة المنطلقة من الأراضى اللبنانية من خلال عمل ينبع من داخل لبنان ، وقد كان بالفعل من خلال الدور الذى لعبته اسرائيل فى اشعال الحرب الأهلية اللبنانية(١٣) ، والذى ساعدت عليه البيئة اللبنانية بالمفهوم السابق توضيحه ، وقد أدى اشعال هذه الحرب الى توجيه ضربة لأحد مراكز التحضر العربى المتميزة ، والقادرة بالفعل على التعامل مع معطيات العصر الحديث ، كما أنه أدى الى خلق مشكلة جديدة على المستوى العربى ، تتعلق بكيفية معالجة الوضع فى لبنان خاصة وأن لبنان له أهمية خاصة لسوريا ، إحدى دول المواجهة الرئيسية مع اسرائيل . ومن ثم فقد كانت اسرائيل تسعى من خلال اشعال الحرب اللبنانية الى إحداث خلخلة فى نطاق عناصر القوة العربية ، لإضعافها بقدر الإمكان ، وتابعت خطواتها بعد ذلك فى نطاق احتلال جنوب لبنان والسيطرة على المياه اللبنانية فى هذه المنطقة وانشاء ما يسمى بجيش لبنان الجنوبى الموالى لإسرائيل ، وهذه السياسة الإسرائيلية التى اتبعتها فى لبنان كانت فى جوهرها تستهدف كما سبق القول إضعاف عناصر القوة العربية ، وإحداث تعديل فى توازن القوى القائم بعد حرب ١٩٧٣ بما يتوافق ومصالحها .

ثانيا : الغزو الإسرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ :

فى أعقاب توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ ، حدث خلل واضح فى نطاق توازن القوى العربى الإسرائيلى ، بخروج مصر من دائرة الصراع ، وبرفض العرب لأسلوب مصر فى تحقيق التسوية ، ومن ثم حدث انقسام فى الدائرة العربية خاصة بعد انعقاد قمة بغداد وتوقيع العقوبات على مصر ، إلا أن الجانب العربى المعارض لمصر لم يستطع أن يقدم بدائل جديدة لمعالجة الموقف ، ومن ثم بدا أن المنطقة ستدخل فى نطاق مرحلة جديدة من مراحل اللاسلم واللاحرب ، وإزداد دور المقاومة الفلسطينية التى تركزت فى نطاق الأراضى اللبنانية ، وقامت السياسة

الإسرائيلية فى المنطقة على أساس توجيه ضربة لمعارضي التسوية من الجانب العربي ، وفى ذات الوقت توجيه ضربة وقائية للمقاومة الفلسطينية ، واختارت لبنان أيضا بوصفها الحلقة الأضعف ، ولظروف الحرب الأهلية التى كانت مستمرة بها ، ومن ثم كان الغزو الإسرائيلى للبنان ، وهو الغزو الذى فشل فى تحقيق أهدافه الميدانية بفعل المقاومة اللبنانية ، إلا أنه أدى الى إخراج المقاومة الفلسطينية من لبنان ، وبذلك فقدت المقاومة آخر نقطة كانت لديها للقيام بعملياتها فى الأراضى العربية الفلسطينية المحتلة ، وهو ما فرض عليها كما أشارت إحدى الدراسات ضرورة تغيير أساليبها فى القيام بمهامها(١٤) .

كما أن الآثار النفسية لعملية الغزو وما صاحبه من ضعف ردود الأفعال العربية الرسمية والشعبية تجاهه قد خلق حالة من الضعف والإحباط فى الدائرة العربية ، ولذلك لم يكن غريبا أن يطرح العرب فى قمة فاس بعد انتهاء الغزو المبادرة العربية للتسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى.

وفى نطاق الغزو الإسرائيلى للبنان سنلحظ تدخلا للولايات المتحدة فى هذه العملية سواء على المستوى العسكرى وهو ما تناولته العديد من الدراسات(١٥) ، أو المستوى السياسى ، حيث أعلن الرئيس ريجان عن مبادرته المعروفة بمبادرة ريجان لتحقيق التسوية السلمية(١٦) ، ومن ثم فعملية الغزو الإسرائيلى للبنان والدور الأمريكى فى نطاقها يمكن أن نفهمها فى إطار الضغط الذى حاولت اسرائيل والولايات المتحدة أن تمارسه على القوى العربية المعارضة لأسلوب التسوية السلمية الذى تنفرد فيه الولايات المتحدة بالدور الرئيسى ، وبالتالى يكون موقف اسرائيل فى نطاقه هو الموقف الأقوى نسبيا ، وهكذا يقدم الغزو الإسرائيلى للبنان نموذجا آخر من نماذج التفاعلات السياسية بين القوى المعنية بعملية التسوية .

ثالثا : السياسة السورية فى لبنان :

تولى معظم الدراسات المعنية بالشئون اللبنانية اهتماما خاصا بالسياسة السورية فى لبنان(١٧) بحيث يكاد أن يكون شبه اتفاق على أن السياسة السورية تؤثر بدرجة واضحة فى الشأن اللبنانى ، استنادا الى أهمية لبنان بالنسبة لسوريا وللروابط ذات الطبيعة الخاصة بين البلدين ، ولاشك فى أن الساحة اللبنانية هى المجال الحيوى بالنسبة لسوريا ، ويبرز هذا واضحا فى إدارة سوريا لعملية التسوية فى المنطقة ، ولاشك فى أن سوريا قد نجحت فى الحصول على إقرار إقليمى ودولى حول دورها فى لبنان .

ولقد تواجدت القوات السورية على الأرض اللبنانية بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية ، وأيا كانت الآراء حول هذا التواجد ، إلا أنه فى المحصلة النهائية قد لعب دورا فى الحفاظ على الكيان اللبنانى ، من خلال الدور الذى لعبته هذه القوات فى صراعات القوى اللبنانية المختلفة إبان الحرب الأهلية لمنع تفوق أى قوة من القوى على العناصر الأخرى .

إلا أن سوريا احتفظت بالورقة اللبنانية بوصفها أحد عناصر قوتها فى نطاق عملية التسوية السلمية ، كما أنها نجحت فى توظيفها بنجاح حتى الآن ، ومن ثم ربطت أى تسوية تحدث بين لبنان وإسرائيل بالتسوية بين سوريا وإسرائيل ، ومن المعروف أن تحقيق تسوية بين لبنان وإسرائيل لا يعانى من الصعوبات القائمة على المسار السورى ، ومن ثم فنجاح سوريا فى الربط بين المسارين يمثل إحدى الأوراق السورية الهامة(١٨) . وقد تحركت سوريا تحركا عمليا فى هذا الصدد تمثل فى الضغط على أمين الجميل رئيس لبنان لإلغاء اتفاقية ١٩٨٣ التى كانت قد توصلت اليها إسرائيل ولبنان فى ذلك الوقت(١٩) ، وتدرك سوريا أهمية تحقيق السلام مع لبنان بالنسبة لإسرائيل ، خاصة أنه سيؤدى الى تطبيع العلاقات والتوصل الى اسلوب للتعاون خاصة فى مجال المياه بين لبنان وإسرائيل وهى مسألة حيوية بالنسبة للجانب الإسرائيلى ، حقيقة أن اسرائيل تسرق المياه اللبنانية الآن لكنها تدرك أن الأمر يحتاج فى المدى الطويل الى تقنين .

كما أن السياسة السورية فى لبنان والتى قامت على أساس تشجيع المقاومة الوطنية اللبنانية تعد أحد عناصر الضغط النسبى على الجانب الإسرائيلى(٢٠) ، وقيام سوريا بالتنسيق مع ايران خاصة فى نطاق التعامل مع حزب الله فى لبنان وتوظيفه فى نطاق الضغط على اسرائيل تمثل صورة من صور الضغط والتأثير الذى تحاول سوريا القيام به على الجانب الآخر ، ولقد كان الرد الإسرائيلى على سوريا أيضا ردا واضحا ، فلقد سعت دائما الى محاولة خلق إدراك واتجاه مضاد لفعالية الدور السورى فى لبنان ، وحاولت إحراج سوريا من خلال القيام ببعض العمليات العسكرية بهدف جر القوات السورية الى التورط فى مواجهة مع اسرائيل دون إعداد كاف وعلى المسرح الإسرائيلى، وهو ما لم تنجح فى تحقيقه فى معظم المحاولات ، بل كانت نتائج الأعمال العسكرية فى لبنان نتائج لا تتناسب مع حجم القوات وتكلفة العمليات .

ويلاحظ أن الدور السورى فى لبنان قد تعرض لمحاولات من الضغط الخارجي من جانب الولايات المتحدة التى ظلت تسعى الى تحقيق التسوية السلمية من خلال انفرادها بدور متميز فى هذه المسألة ، ومن ثم مارست ضغوطا شديدة على الجانب السورى فى مرحلة ما قبل انعقاد مؤتمر مدريد ، ولعل الدور الذى لعبته الولايات المتحدة بالتنسيق مع اسرائيل فى وصول بشير الجميل ثم أمين الجميل الى الحكم كان يمثل أحد التحديات التى وجهت مباشرة الى الدور السورى فى لبنان فى نطاق عملية الضغط على سوريا كطرف معارض للتسوية فى ذلك الوقت ، وقد لعبت الولايات المتحدة دورا هاما فى أزمة الفراغ الدستورى فى لبنان والتى تمثلت فى انتهاء مدة رئاسة أمين الجميل دون التوصل الى انتخاب رئيس آخر لتعذر انعقاد مجلس النواب اللبنانى لإنتخاب الرئيس الجديد ، وقد سلم الجميل السلطة الى ميشيل عون وباتت هناك إزدواجية على مستوى الحكومة ، وفراغ على مستوى مؤسسة الرئاسة ، ومن ثم مثل هذا تهديدا مباشرا للكيان اللبنانى الذى حرصت سوريا على

الحفاظ عليه(٢١) ، وإن كانت قد نجحت سوريا من خلال علاقاتها بالقوى اللبنانية فى علاج هذا الموقف بعد ذلك ، كما أن هجمات قوى المقاومة على القوات الأمريكية كانت ردا مباشرا على السياسة الأمريكية الأمر الذى دفع الولايات المتحدة الى سحب قواتها من لبنان .

وهكذا تقدم السياسة السورية فى لبنان نموذجا آخر من نماذج التفاعل بين القوى الإقليمية والدولية على الساحة اللبنانية .

رابعا : العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان (٢٢) :

يمثل هذا العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان فى أبريل ١٩٩٦ نموذجا آخر من نماذج استخدام الساحة اللبنانية للقيام بأعمال تستهدف تليين موقف سوريا فى نطاق المفاوضات المتعلقة بعملية التسوية ، فلقد بدا مؤكدا أن المسار السورى واللبنانى هو من أعقد المسارات بالنسبة لإسرائيل ، ومن هنا كان لابد من القيام بعمل ما للضغط على الجانب العربى ، من ناحية أخرى فإن الرؤية الإسرائيلية للتسوية السلمية وترتيبات الأوضاع فى المنطقة بعد اتمامها تقوم على أساس أن تكون إسرائيل المركز الإقتصادى للمنطقة ، وقد رأت إسرائيل فى لبنان العنصر الإقليمى المحتمل لمنافستها فى القيام بهذا الدور ، ومن ثم رأت أن تقوم بعملية إجهاض مبكر للبنان الذى يسعى الى إعادة البناء والإعمار ، محاولة خلق إدراك معين لدى لبنان وهو أن عملية الإعمار ترتبط بالتسوية ، وأن الدور اللبنانى فى المستقبل لابد وأن يكون فى نطاق الترتيبات المزمع اقامتها(٢٣) ، من جانب آخر سعت اسرائيل الى القضاء على أحد عناصر القوة لدى الجانب العربى ممثلا فى قوى المقاومة اللبنانية(٢٤) ، وخلق نوع من أنواع الصراع بينها وبين الدولة اللبنانية ، وهو ما لم يتحقق .

الخلاصة :

إن ما نخلص اليه من خلال هذا العرض أن بدء عملية التسوية السلمية لأى صراع لا تعنى نهاية المطاف ، وإنما هى عملية بالغة التعقيد لأنها تقوم على أساس علاقات القوة بين أطرافها ، ومن ثم ما لم يكن التوازن بين هذه الأطراف توازنا مناسبا فإن كل طرف سيسعى للقيام بأنشطة بعضها بهدف الحفاظ على الوضع القائم ، وبعضها بهدف تعديله ، وبعضها بهدف التأثير على إرادة الطرف الآخر ، وهذا بهدف الوصول الى تحقيق أفضل ما يمكن تحقيقه من أهداف من خلال عملية التسوية ، وفى نطاق صراع معقد كالصراع العربى الإسرائيلى ، كان لابد لأطرافه من البحث عن نقطة أو موضع رخو للقيام بمثل هذه الأنشطة ، وكان لبنان هو الموضع الملائم لذلك بحكم خصائصه وظروفه ، ومن ثم كانت الأحداث التى تدور على الأرض اللبنانية تعبر عن حقيقة التفاعلات بين أطراف الصراع فى المنطقة والقوى المعنية به .

الهوامش والمراجع :

١- أمين هويدى ، التسويات الكاملة والتسويات الناقصة ، الحياة ، لندن ، ٩٦/٤/٢٨ .

٢- طلال سلمان رئيس تحرير جريدة السفير اللبنانية فى ندوة "ماذا يحدث فى لبنان؟" ، المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١١٧ ، نوفمبر ١٩٨٨ ، ص ١٥٣ .

٣- فيصل جلول ، عشر سنوات على الحرب الاهلية فى لبنان ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد ٨٢ ، أكتوبر ١٩٨٥ ، ص ١١ .

٤- الياس سابا ، الأزمة اللبنانية الى أين ؟ المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ١٣٥ ، مايو ١٩٩٠ ، ص ٨٨ .

٥- المرجع السابق ، ص ٨٧ .

٦- د. أنطوان نصرى مسرة ، معضلة المساواة والمشاركة فى أنظمة الحكم العربية : الحالة اللبنانية ، المستقبل العربى ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٨٩ ، ص ٦٤ .

٧- جهاد الزين ، مستقبل الوحدة الوطنية والنظام السياسى فى لبنان ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ١٤٣ ، يناير ١٩٩١ ، ص ٦١ .

٨- الياس سابا ، مرجع سابق ، ص ٨٨ .

٩- كان أول من أشار الى ذلك مايكل هيدسون فى دراسة حول لبنان بعنوان الجمهورية المزعزعة فى الشرق الأوسط عام ١٩٦٨ ، أنظر تفصيل ذلك وحيد عبد المجيد ، الأزمة اللبنانية سيناريوهات المستقبل ، السياسة الدولية ، العدد ٧٨ ، أكتوبر ٨٤ ، ص ١٨ : ص ١٩ .

١٠- فيصل جلول ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

١١- الياس سابا ، مرجع سابق ، ص ٩٠ .

١٢- المرجع السابق ، ص ٨٨ .

١٣- أنظر : ندوة ماذا يحدث فى لبنان ؟ مرجع سابق ، ص ١٥٩ : ١٦٠ .

١٤- أسامة الغزالى حرب ، حول مستقبل المقاومة الفلسطينية ، السياسة الدولية ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، العدد ٧٠ ، أكتوبر ١٩٨٢ ، ص ١٣٢ : ص ١٣٣ .

١٥- أنظر : قاسم جعفر ، المواجهة السورية الإسرائيلية ١٩٨٢ نتائج ودروس للمستقبل ، الفكر الإستراتيجى العربى ، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، العدد ٦-٧ ، يناير ، مايو ١٩٨٣ ، ص ٥٩ : ص ١٠٦ .

١٦- حسن أبو طالب ، تطور الدور الأمريكى وغزو لبنان ، السياسة الدولية ، العدد ١٧٠ ، مصدر سابق ، ص ١٤٤ : ص ١٤٥ .

١٧- معن باشور ، مستقبل العلاقات اللبنانية السورية ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ١٤٣ ، يناير ١٩٩١ ، ص ٧٣ : ص ٩١ .

١٨- جورج ديب ، تحديات النظام الإقليمى على المستوى السياسى ، مجلة أبعاد بيروت ، المركز اللبنانى للدراسات ، العدد الرابع ، ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ١٣٥ .

١٩- معن باشور ، مرجع سابق ، ص ٨٥ : ص ٨٦ .

٢٠- جورج ديب ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

٢١- أنظر حول هذه الورقة : ندوة ماذا يحدث فى لبنان ؟ مرجع سابق ، ص ١٥٨: ص ١٦٢ .

٢٢- حول العدوان الإسرائيلى الأخير أنظر : ندوة العدوان الإسرائيلى على لبنان ، المستقبل العربى ، بيروت ، العدد ٢٠٨ ، يونية ١٩٩٦ ، ص ١٢٦ : ص ١٥٠ .

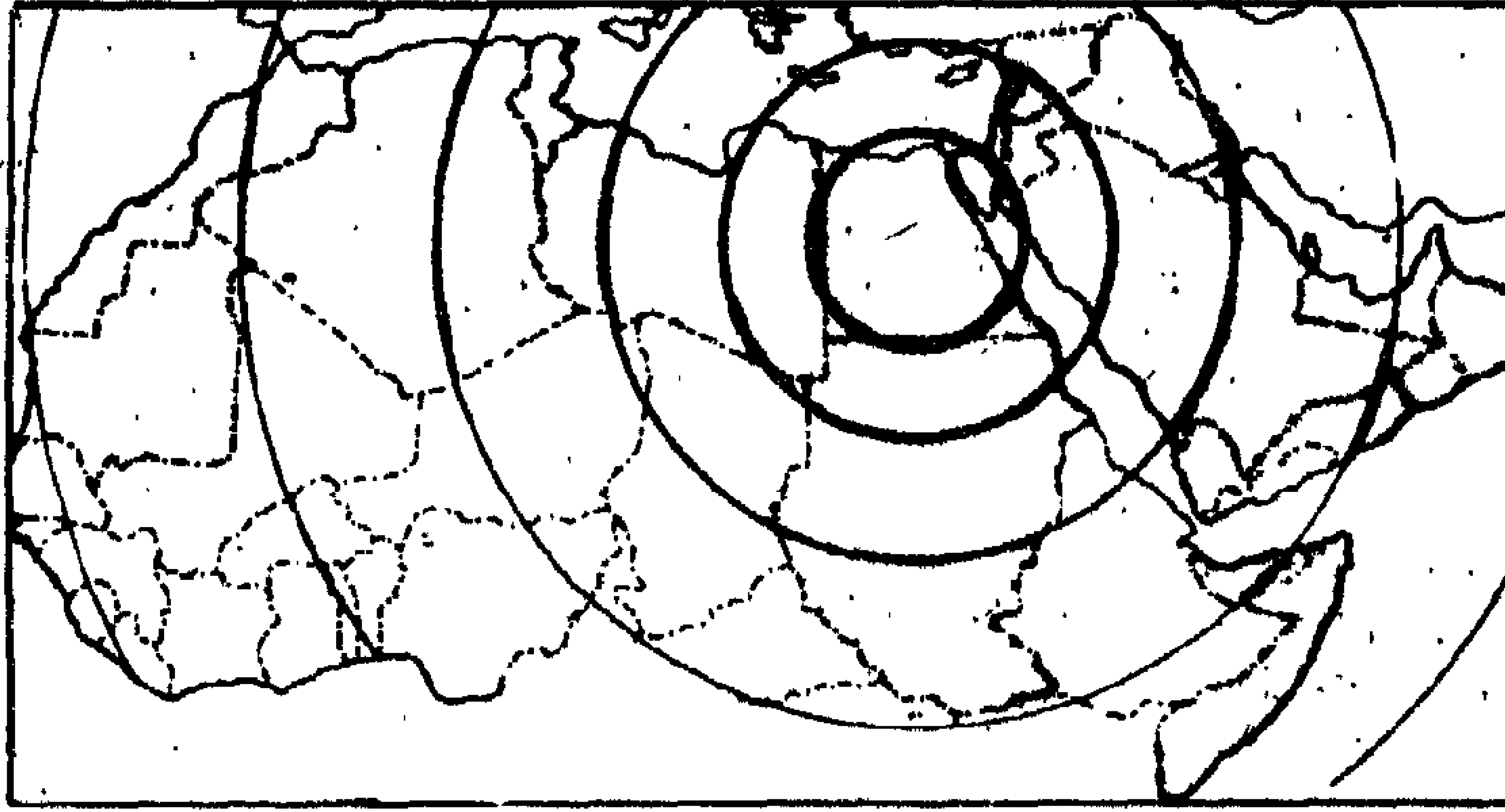
٢٣- معن باشور ، لبنان أرض الحروب الإسرائيلية الأطول ، الحياة ، لندن ، ١٩٩٦/٥/٢ .

٢٤- شفيق ناظم الغبرا ، التصعيد العسكرى فى لبنان بين الأهداف الإسرائيلية وأهداف حزب الله ، الحياة ، لندن ، ١٩٩٦/٤/٢١ .

ملف السياسة الدولية

٦

العلاقات السورية - الايرانية : محدد التسوية السلمية



أيمن السيد عبدالوهاب

يشغل ملف الجنوب اللبناني وموقع حزب الله فى المقاومة الوطنية ، حيزا كبيرا من العلاقات الثنائية السورية - الايرانية ، لما ينطوى عليه هذا الملف من تداعيات ، باتت معها العلاقات الثنائية موضع اهتمام خاص سواء على الساحة اللبنانية أو فى الساحتين الاقليمية والدولية .

وإذا كانت الأحداث المتسارعة التى تشهدها عملية التسوية السلمية والساحة اللبنانية ، قد سلطت الأضواء على حزب الله فى أحد جوانبها ، فانها تثير كذلك تساؤلات حول حقيقة العلاقة الأرتباطية بين سوريا وايران ، وقدرتهما على تعظيم أهدافهما وتثبيت قدرتهما المتجددة على التكيف والتلاؤم مع مستجدات الواقع الاقليمى ، ولاسيما مع تغيير سوريا لخريطة تحالفاتها الدولية ، ونجاحها فى إعادة الجسور مع الغرب وموقع هذه التغيرات على صعيد العلاقات فيما بينهما . وفى هذا السياق ، سوف يتناول التقرير قضية التسوية وموقعها فى العلاقات السورية الايرانية من خلال محددات العلاقة ومنطق المصلحة الثنائية وآليات توظيف العلاقة الاستراتيجية من جانب كل طرف تجاه الطرف الآخر .

الإطار العام :

استتبعت حالة عدم الارتياح العربى بشكل عام والسورى والفلسطينى بشكل خاص من فوز زعيم تكتل ليكود بنيامين نتانياهو برئاسة الحكومة الاسرائيلية ، أن شهدت الساحة العربية نشاطا دبلوماسيا ملحوظا (لم تعرفه منذ قمة عام ١٩٩٠ أثناء غزو العراق للكويت) لمواجهة برنامج اليمين المتشدد تجاه العملية السلمية واللاءات الثلاثة الخاصة بنتانياهو (لا للقدس ، لا للدولة الفلسطينية ، لا للانسحاب من الجولان) . وهو ما استشعر معه العرب بحرج المأزق التفاوضى ، وخاصة فى ضوء الحديث عن إعادة النظر (من جانب اسرائيل) فى المرجعيات القانونية والسياسية التى رسخها مؤتمر مدريد عند بدء عملية التسوية السلمية ، الأمر الذى يعيد المنطقة الى أجواء الصراع من جديد بشكل اكثر حدة وأوسع نطاقا .

بهذه الصورة ، تبدو العلاقات السورية - الإيرانية مرشحة نحو مزيد من التماس ، فايران تنظر للانتخابات الاسرائيلية ونتائجها ، باعتبارها إشارة " الى فشل الرهان"

على عـملية السـلام فى المنطقـة ، لأن الاسـرائيليين لن يتراجعوا عن تحقيق طموحهم الى الهيمنة على المنطقة فى الوقت الذى حرصت على تدعيم الجهود العربية والسورية (على وجه الخصوص) لمواجهة التشدد الاسرائيلى . الى جانب سعيها الى عقد قمة إسلامية موازية لقمة القاهرة (٢١يونيو ١٩٩٦) . أما بالنسبة لسوريا فالمعتقد أن تحافظ على إزدواجية حركتها المتعلقة بقبولها اسرائيل كدولة يمكن السلام معها من ناحية ، ومحاولة المحافظة وتدعيم موقفها بمجموعة من الأوراق التفاوضية التى تستطيع من خلالها نسف عملية السلام أو على الأقل تعويق تطبيقها وتأخيرها من ناحية أخرى . فهى تملك ورقة المعارضة الفلسطينية فى سوريا ولبنان . كما يوجد لها نفوذ على حزب الله فى الجنوب اللبنانى الذى يمكن امتداده الى القوة المؤيدة له فى ايران المعارضة لأى خطوة على طريق التسوية العربية - الايرانية . وتملك ورقة الاستمرار فى معارضة المشاركة فى المفاوضات المتعددة الأطراف والتى بدون سوريا ولبنان تخلو من مضمونها . بعبارة أخرى ، فأن دخول سوريا حلبة المفاوضات مع اسرائيل ، قد أفرز معه العديد من الآليات والمواقف المرنة والتى تعطى دمشق فى نفس الوقت فرصة المراجعة . فعلى سبيل المثال نجد أن موقف سوريا من العمليات الأنتحارية فى الأراضى المحتلة متوافق الى حد كبير من صيغتها التفاوضية المزدوجة ." سوريا دانت وتدين فى كل مناسبة . لكن الأرهاب فى مفهوم اسرائيل يعنى المقاومة الوطنية ، والمقاومة الوطنية حق مشروع للشعوب نصت عليه مواثيق الأمم المتحدة ومارسته البشرية ، عبر تاريخها الطويل " .

مفهوم المصلحة :

فى البداية ، ربما يكون من الضرورى التاكيد على منطق المصلحة الذى يحكم العلاقة الأرتباطية بين البلدين وهو مفهوم يتجاوز تلك التفسيرات الضيقة التى سعت لتوصيف العلاقة فى اطار مذهب أو فى إطار تكتيكى مرتهن بفترة محدودة . فمسار العلاقات يشير الى تقاطعات وثيقة املاها تجاوز تلك الأزمات العميقة التى واجهتها . فمنذ قيام الثورة الايرانية ارتبطت سوريا بعلاقات وثيقة مع نظام الخومينى ، وهى العلاقة التى تعززت مع دوران رحى الحرب الايرانية العراقية ، ووقف سوريا الى جانب ايران ، ووقف تدفق النفط العراقى عبر الأراضى السورية . فى المقابل أيدت ايران نظام الأسد فى حملته ضد الاخوان المسلمين . ومابين التأييد المتبادل برز ملف لبنان وتبلور كقاسم مشترك يجمع بينهما

وهنا يمكن تحديد مفهوم الرؤى المزدوجة لحقيقة الدور بين البلدين . فترى سوريا علاقتها بايران "العمق والاستراتيجية " . فهى احدى الأوراق الاستراتيجية التفاوضية التى تلوح بها دائما سوريا باتجاه اسرائيل والولايات المتحدة عند الحديث عن أية ترتيبات اقليمية مستقبلية . أما بالنسبة للرؤية الايرانية ، فانها تنظر لعلاقتها مع سوريا ودعمها لموقفها التفاوضى مع اسرائيل من منظور الحفاظ على الدور والتواجد فى المنطقة من ناحية واعتبار العلاقات مع سوريا بانها "استثنائية وخاصة واستراتيجية" وكونها جسرا للبلاد العربية من ناحية أخرى .

من هنا ، نجد أن الرؤيتين تتوافقان معا فى التاكيد على البعد الاستراتيجى للعلاقات ، وإن اختلفتا فى تشخيص أنماط الصراع فى المنطقة وأساليب ودرجات المواجهة . وربما يكون قبول ايران بدخول سوريا كطرف مفاوض مع اسرائيل دون انعكاسات سلبية على العلاقات البينية ، وهو مارفضته من كل الأطراف العربية الأخرى ، مدخلا ملائما لتفهم الطبيعة المركبة التى تتسم بها العلاقات السورية الايرانية ، والتى تتجاوز معها مجموعة من التناقضات الخاصة بطبيعة النظام(علمانى ، اسلامى) وماهية الدور الاقليمى (فاعل اقليمى ، نموذج اسلامى) .

فى المقابل ، يمكن الحديث عن تجاوز العلاقة للعديد من الأزمات العميقة . منها اللوم الايرانى للموقف السورى فى " إعلان دمشق " الذى يتجاوز مكانة ايران والمؤيد لحق الامارات فى الجزر المتنازع عليها مع ايران . ومن قبل تأرجحت العلاقات مع محاولات الوساطة بين سوريا والعراق فى أواخر الثمانينات ، وتناقضت المصالح فى لبنان عندما سعت ايران لتوسيع نفوذها من خلال دعم بعض الجماعات السنية المعارضة للوجود السورى فى لبنان . ولعب دور الوسيط فى حرب المخيمات والدخول فى الصراع بين حركة أمل وحزب الله ، بعد أن نجحت ايران فى تفتيت الجبهة الشعبية التى كانت ملتفة حول حركة أمل منذ أنشأها الإمام موسى الصدر . واخيرا تباين الرؤى تجاه المفاوضات مع اسرائيل . وهى جميعا قضايا حملت سمات الأزمة العابرة . وإن بلورت معها رؤيتان ايرانيتان للعلاقات مع سوريا ومستقبلها . ترى الاولى أن سوريا لن تضحى بعلاقاتها المميزة مع ايران خلال مفاوضاتها مع اسرائيل ولن تساهم فى ضرب حزب الله فى لبنان أو تحجيمه . ويستند أصحاب هذه الرؤية على شخصية الرئيس السورى باعتبارها الضامن للخط السياسى السورى الذى ترحب به طهران ، والذى لايتصور تغييره حتى فى أعقاب تحقيق تسوية مع اسرائيل حتى تتجنب دمشق أى محاولات لتهميش دورها الاقليمى. كما أن دمشق لن تتخلى عن علاقتها الجديدة مع حزب الله الذى يحرص على توثيق علاقته الاستراتيجية مع سوريا ، لكونها العلاقة الوحيدة المتاحة له فى ظل الرفض العربى لهذا الحزب ولاصرار اسرائيل والولايات المتحدة على ملاحقته . وتمثل هذه الرؤية الجانب المتفائل لمستقبل العلاقات السورية - الايرانية .

اما الرؤية الثانية التى تحد من هذه التفاؤل وتنظر بالريبة لمستقبل هذه العلاقات ، فتستند على الحرص السورى على استعادة الجولان بالأساس واستمرار دورها فى لبنان كاستراتيجية قائمة على تحديد دورها الاقليمى . وهو مايثير المخاوف من قبول سوريا لتقديم تنازلات فى مقابل المحافظة على هذه الاستراتيجية .

وينطلق أصحاب هذه الرؤية من مواقف سوريا المتغيرة سواء بحضورها لمؤتمر مدريد او انخراطها فى خيار

التحالف الدولى ضد العراق ، باعتبارها نقاط تحول رئيسية فى الاستراتيجية السورية ، ومن ثم تصبح علاقة سوريا بايران وحزب الله عقبة أمام تحديد دورها الذى سيخضع للنظام الاقليمى الجديد بمستلزماته السياسية والاقتصادية وضوابطه الأمنية .

محددات الدور والسلوك :

يشير مسار العلاقات الثنائية ، الى أهمية التفرقة بين مستويين من مستويات التحرك الدبلوماسى منذ اعلان الجمهورية الاسلامية (فى ابريل ١٩٧٩) وحتى الآن . المستوى الاول أرتبط بفترة الأمام الخمينى وتبنت فيها ايران "الاستراتيجية الثورية" . فعملت على إرساء النظام الثورى فى الداخل وتصدير الثورة وقد تعرضت خلالها ايران الى عزلة شبه دولية (١٩٧٩ - ١٩٨٩) . أما المستوى الثانى ، فقد ارتهنت بتولى هاشمى رافسنجانى رئاسة الجمهورية وحدوث نوع من التوافق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية مما أعطى قوة دفع للانتقال من مرحلة الثورة الى مرحلة الدولة وحدوث تحول تدريجى عن بعض الثوابت فى السياسة الايرانية خاصة فى مجال تصدير الثورة ، ليصبح الدعم المقدم للحركات الثورية والاسلامية محل مراجعة كبيرة ، وذلك أستنادا لأولويات المشروع التنموى الحضارى على الأهداف الثورية . وقد ساهمت هذه التغيرات فى رجحان سياسات محددة فرضتها التطورات العالمية وفى مقدمتها اختلال التوازن الجيوستراتيجى العالمى من جراء أنهيار كتلة اوروبا الشرقية وتفكك الاتحاد السوفيتى . وبالتالى كان تبنى القيادة الايرانية لمقاربات متوازنة مع المعطيات الدولية ، مثال ذلك : الموقف من الغزو العراقى للكويت ، وحالة الحياد التى سعت الى إظهار طوال الأزمة . وماتضمنه موقفها من رسائل مباشرة وضمنية . فقد بادرت برفض الغزو العسكرى للكويت وحدوث تبديل للخريطة الجيوسياسية فى المنطقة ، كما رفضت مكافأة النظام العراقى بالتنازل عن جزيرتى وربة وبوبيان كسبيل لإنهاء الأزمة ، وإن احتفظ الموقف الايرانى لنفسه بمعارضة مبدأ التدخل الأجنبى وممانعة الهيمنة الامريكية على المنطقة . ولايعنى ذلك أن التحول الانقطارى للسياسة الخارجية الايرانية ، كما يتضح من المستويين - السابقين - قد قابله انقطاع فى فكرة وايديولوجية الدولة : التى تسع لتقديم النموذج القائم على شرعية النظام الاسلامى ومصداقيته العالمية . وبعيدا عن الخوض فى التفاصيل الخاصة بالرؤية الايرانية الخاصة بملء الفراغ الايديولوجى فى العالم الثالث ، عقب سقوط الايديولوجية الماركسية ومواجهة الولايات المتحدة الامريكية على اساس نظام قيمى مستمد من الاسلام .

وعلى هذا النحو ، يمكن تحديد مجموعة من الأهداف الايرانية تجاه المنطقة ككل وتجاه منطقة الخليج على وجه الخصوص : -

١ - تكثيف الجهود وتركزها باتجاه تجميع كافة الإمكانيات والموارد الاقتصادية لتحقيق التنمية . وفى هذا الأطار سعى الرئيس رفسنجانى لاصلاح اوضاع الدولة الاقتصادية والاجتماعية ، بالاستناد الى آليات السوق وماتتضمنه من سياسات للخصخصة والغاء القوانين المعوقة للاستثمار . وهو مايعنى ضرورة فتح قنوات الأتصال مع كافة الأطراف الدولية وفك الحصار الاقتصادى المفروض عليها .

٢ - تثبت حالة الاستقرار فى منطقة الخليج وتدعيم أمنه حتى لاتجد القوات الأجنبية سبيلا للبقاء فى المنطقة وهو ماترفضه ايران لما يشكله هذا الوجود من حساسية عند معظم الأجنحة السياسية داخل ايران .

٣ - رغبة القيادة الايرانية فى المشاركة الفعلية للترتيبات الأمنية فى منطقة الخليج . بما يعنى حرصا ايرانيا على استمرار دورها كاحدى القوى الاقليمية فى الخليج . وكانت ايران قد تحفظت على إعلان دمشق ووصفته بالقصور وعدم الشمول لمصالح كافة دولة المنطقة .

وانطلاقا من هذه الأهداف ، استطاعت ايران أن توظف ثمار نشاطها الدبلوماسى وتوافقها -نسبيا - مع مواقف دول التحالف عبر اتجاهين أولهما إخراج العراق من معادلة توازن القوى فى المنطقة لفترة قادمة ، وثانيهما التوافق مع ربط أزمة الخليج بقضية الصراع العربى الاسرائيلى ، وما استتبعها من أحداث على مسارات المفاوضات . وفى هذا السياق ، يتجلى الموقف التكتيكى من حيث الانطلاق من قاعدة الرفض لمنطق التسوية السلمية ككل ومقتضيات التمايز بين المسارات التفاوضية المختلفة لتتراوح بين التوافق مع القيادة السورية ورؤيتها الخاصة بالمفاوضات من ناحية ، وبين التشدد ومعارضة نتائج المسارين الفلسطينى والأردنى من ناحية أخرى ، واتساقا مع هذه الرؤية جاء السلوك الايرانى مدفوعا بخطها السياسى والمحددات الاقليمية معا . ويتجلى ذلك فى عدد من القضايا التالية ، والتى لعب فيها التماس المباشر فى العلاقات السورية الايرانية ، الدور الاكبر فى توفيق المواقف المشتركة بما يعزز الموقف التفاوضى السورى من ناحية ، ويراعى المصالح الايرانية ودورها فى المنطقة من ناحية أخرى .

أ - الرؤية للسلام :

تتفق الدولتان على كون السلام الشامل واستعادة الحقوق العربية هو الجوهر الواجب المحافظة عليه ، وإن تباينت الرؤية الخاصة بآليات المحافظة على هذا الجوهر واستعادته . فايران تعارض عملية السلام وترفض الاعتراف باسرائيل ، وتنظر الى مؤتمر مدريد الذى أدار مفاوضات السلام، كنظرة استسلامية (من جانب العرب) وكونه " قضى على أخر ورقة فى أيدى العرب " وانه حسم الصراع لمصالح اليهود . من هنا ، نجد أن وزير الخارجية الايرانى على اكبر ولاياتى ، عند تشخيصه لمرتكزات السياسة الخارجية الايرانية ، قد ربط بين القضيتين اللبنانية والفلسطينية كواجهة لمقاومة الاعتداءات الصهيونية . ومن المعروف أن ايران تعاملت منذ اندلاع ثورتها الاسلامية مع الصراع العربى الاسرائيلى باعتباره صرعا حضاريا بين

الأمتين الاسلامية واليهودية ، وليس صراعا سياسا دائما على اغتصاب حقوق بعض الاطراف . في حين تتعامل سوريا مع المفاوضات كسبيل لاستعادة حقوقها وتحرير أرضها من جانب ، والتوافق مع المعطيات المتغيرة في المنطقة من جانب آخر . ومن ثم كان التشدد الايراني تجاه الأردن وفلسطين معبرا من زاوية الرؤية المعارضة لعملية السلام . كما أن تمايز المسلك الايراني تجاه المسارات المختلفة ، يتجاوز في مضمونه فكرة التنسيق مع سوريا ، وإن ترافق التشدد الايراني مع مواقف سورية - في بعض الأحيان - مناظرة تجاه المفاوضات على المسارات الاخرى .

والحقيقة أن استراتيجية اسرائيل التفاوضية القائمة على التلاعب بالمسارات التفاوضية والتركيز على التسويات الجزئية، قد اعطى بدوره عاملا إضافيا لظهور التماس المباشر للعلاقات السورية الايرانية . وهو التماس الذي أستند في ظاهره لعدد من المواقف التفاوضية على المسارين السوري واللبناني مع اسرائيل . فالعلاقة الأرتباطية بين المسارين، قد دفعت لتجميد المسار اللبناني تلقائيا . كما أن الاستراتيجية التفاوضية السورية القائمة على شمولية الحل وإعلاء مبدأ الأرض مقابل السلام ، واستبعاد الاتفاقيات الجزئية . وقد اعطت جميعها تميزا للموقف السوري ولمساره عن باقي المسارات التي اخذت في الدوران في سلسلة من التعقيدات والغرق في التفاصيل التي أوجدتها الاتفاقات المنقوصه التي شهدها المساران الفلسطيني والأردني .

ب - ورقة المعارضة الاسلامية :

إستنادا لرؤية ومنطلقات كل من ايران وسوريا للعملية السلمية سعت الدولتان لتبني الحركات المعارضة لعملية السلام ولاسيما الاسلامية منها كاوراق ضاغطة سواء على الأطراف المفاوضة او باتجاه الولايات المتحدة واسرائيل للحيلولة دون تجاوزهما في الترتيبات المستقبلية للمنطقة . وإن كان الفارق بين الدولتين يتمثل في اختلاف المواقع . فالسوريون ينظرون لهذه الورقة من داخل العملية التفاوضية ، ويهدفون لتعزيز مكانتهم على مائدة المفاوضات ، في حين أن ايران ترى هذه المعارضة كرمز لاستمرار الصراع مع اسرائيل وسبيل لدورها في المنطقة وتعزيز لمقوماتها الفكرية والعقائدية . وهو مايمكن الوقوف عنده بصورة جلية في لبنان وفلسطين من خلال حزب الله وحركات الجهاد الاسلامي .

ويبدو أن هذه الحركات ، قد تكتسب أهمية إضافية في الوقت الراهن ، مع تعثر عملية المفاوضات باعتبارها منبرا للتعبير عن المواقف الايرانية ووسيلة لفرملة المشاريع المطروحة لمستقبل المنطقة وتجاوزها . من هذا المنطلق ، تنوعت أساليب الدعم وتوطيد العلاقة مع تلك المعارضة . لتتراوح مابين توفير المظلة الاعلامية والدعم بكافة اشكاله . فقد شهدت ايران عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ مؤتمرين لمناصرة المعارضة الاسلامية الفلسطينية، وطرح خيار المقاومة العسكرية كسبيل لاستعادة الحقوق . ومع تبلور التقارب الايراني مع حركتي حماس والجهاد الاسلامي تزايدت حدة التوتر بين ايران ومنظمة التحرير الفلسطينية التي نظرت لهذا التقارب كنوع من التهديد المباشر لها ولعملية السلام ككل . وهو ماعبر عنه عرفات بقوله أن العمليات الانتحارية قد نفذت "بأمر من ايران وبعض الدول العربية " .

ج - الحصار والضغط الدولي :

تتشابه الدولتان مع الأختلاف في درجة الضغط الدولي . فكل من ايران وسوريا تتعرضان لسياسة ضغط مزدوج امريكي - اسرائيلي. فلا تزال سوريا رغم التحسن الظاهري في العلاقات مع الولايات المتحدة . تحتل موقعا في القائمة الأمريكية للدول الراعية للارهاب. وهي ورقة لاتزال تحرص عليها الولايات المتحدة لممارسة نوع من الضغط على القيادة السورية للتخلي عن ورقة احتواء حركات المعارضة لعملية السلام . اما بالنسبة لايران ، فهي مواجهة بحظر شامل قائم على استراتيجية الأحتواء المزدوج (العراق وايران) وحالة عداء واضحة ارتبطت بقيام الثورة الخومينية عام ١٩٧٩ . ويعني ذلك أن الهدف مختلف في الحالتين فحالة سوريا تنم عن هدف يرتبط بتحقيق تسوية عربية مع اسرائيل حتى تأتي العملية السلمية مرجحة لمصالح اسرائيل الاقتصادية والسياسية والأمنية في نهاية المطاف . اما حالة ايران فتتشابك الأهداف من الضغط ، فمن المؤكد أن التطور في القوة العسكرية الايرانية فيه إشارات منذرة بالنسبة لامن الخليج . وهنا فإن التركيز على الموضوع النووي الايراني قد يصلح من قبيل التهويل في حقائق موجودة . كما أن الضغط على ايران قد يفلح في الحد من تأثيرها السلبي على عملية السلام.

وتقودنا هذه الصورة بدورها ، الى عامل إضافي ظل محايدا - الى حد ما - بالنسبة للسوريين رغم التصريحات الهجومية . ويتمثل هذا العامل في الاعلان عن التعاون الاسرائيلي - التركي " في ١٨مارس ١٩٩٦" إذ ذهبت معظم التحليلات في هذا التوقيت الى كونه موجها ضد ايران بالاساس وليس ضد سوريا (على الأقل هذه المرحلة) . ومن ثم فإن انهيار المفاوضات بين اسرائيل وسوريا من شأنه أن يعيد النظر الى هذا التعاون ولاسيما في ظل التوترات التي تشهدها العلاقات السورية التركية نتيجة الخلاف على تقاسم مياه الفرات ، ودور حزب العمال الكردستاني المعارض للحكومة التركية من جانب وما يمثله التعاون من فرصة لاسرائيل ومجال اكبر لتحريك قواتها باتجاه ايران وسوريا من جانب أخر . من هنا تبدو سياسة التطويق الاسرائيلية للدول العربية وقد انطلقت الى أبعاد مد مجال القوة الاسرائيلية في اتجاه سوريا وإيران معا ، ولاسيما مع الانباء الاسرائيلية التي ترددت عن القيام بأعمال التجسس وجمع المعلومات عن سوريا وايران من مواقع الأراضي التركية ، ووضع معلومات وصور الأقمار الصناعية الاسرائيلية في تصرف للجيش التركي في مواجهته الأمنية مع متمردي " حزب العمال الكردستاني " في جنوب شرقي الأناضول وشمال العراق . تحديث سلاح الطيران التركي

عن برنامج تبلغ تكلفتـه ٦٠ مليون دولار ويحظى بدعم من الولايات المتحدة.

وعلى هذه النحو ، يمكن تفهم محاولات الفرملة التى تبديها كل من ايران وسوريا ، للحيلولة دون قيام واشنطن بصوغ الأمن الاقليمى فى المنطقة وفقا لمقتضيات مصالحها الاستراتيجية فقط . وفى هذا الأطار ، يبرز ضخامة الاقتصاد الايرانى وقدرته على التأثير اقليميا . فالقدرة الكامنة فى الاقتصاد الايرانى هائلة بكل المقاييس . وتجعل ايران ليس فقط قادرة على مواجهة سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية ، وانما أيضا على تحقيق نمو اقتصادى كبير ة . فمع وجود ستين مليون نسمة ، وثانى احتياطات الغاز فى العالم وكميات هائلة من النفط والقرب من اكثر مناطق العالم نموا حاليا خلال العقود المقبلة فى آسيا ، تتعدد مقومات الدور الخارجى . والملاحظ أن البعد الاقتصادى ومفهوم التعاون قد ارتهن بالأساس بطبيعة التوجهات الخارجية الايرانية . وما إحياء " طريق الحرير " مرة أخرى إلا تاكيد على فشل الحصار الشامل التى سعت امريكا من خلاله الى تطويق ايران " ففى ١٣مايو ١٩٩٦ " تم الاحتفال بافتتاح خط السكة الحديد الرابط بين منطقة " مشهد " فى ايران الى تيجين فى تركمانستان . وهو الخط الذى يربط اوروبا بالشرق الأقصى من خلال صحارى آسيا الوسطى . وتكمن أهمية المشروع فى أنه يعطى ايران اتصالا مباشرا مع كل آسيا الوسطى ومابعدها فى الوقت الذى يعطى الجمهوريات الحديثة الاستقلال هناك منفذ لبضائعها عبر ميناء بندر عباس الايرانى . ومن ثم الى دول الخليج العربى والاسواق العالمية الاخرى . وهو مايتوافق مع الرؤية الايرانية الخاصة بتوظيف قدرتها الجيوسياسية فى بناء معادلة بين دول آسيا الوسطى وأفغانستان من جهة ، وبين العلاقات بالعالم العربى من جهة أخرى . لما يوفره هذا التوازن من متنفس لايران فى وسط آسيا . وعلى نفس المنوال يمكن تفهم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين سوريا وايران ، أستنادا لتقييم ايران لدرجة التماس مع سوريا ، والجدير بالذكر أن سوريا قد احتلت مكانة متقدمة فى الصادرات الايرانية منذ قيام الثورة الايرانية حتى اواخر الثمانينات ، التى أعقبها توقف تام لهذه الصادرات منذ ١٩٩١ ، كنتيجة لعدم سداد سوريا لثمن صادراتها ، وضعف الصادرات السورية الى ايران بما لايمكن لها تسديد سوى جزء محدود من قيمة الصادرات الايرانية الى سوريا . كما أن تزايد إنتاج النفط السورى وتحسن العلاقات السورية الخليجية ، قد ساهما بدورهما فى تراجع مستوى العلاقات الاقتصادية بين دمشق وطهران .

د - حزب الله والجنوب اللبنانى :.

جاء أنفجار الأوضاع على نطاق واسع فى جنوب لبنان على مدار ١٧ (١٢ أبريل - ٢٧ ابريل)يوما لتخالف تلك التوقعات التى ذهبت للتفاؤل بهدوء تلك الساحة بفعل مابدأ من تقدم على المسار الاسرائيلى السورى خلال مفاوضات الميريلاند . وكان للقصف الوحشى للقوات الاسرائيلية على القرى الشيعية فى جنوب لبنان وضد البنية التحتية للبلاد ، تاثير مباشر فى وضع حزب الله (مرة اخرى) فى دائرة الضوء العالمية وإن كان من منظور مختلف هذه المرة . فقد ساعدت الهجمات الوحشية الاسرائيلية على زيادة شعبيته ونفوذه داخل لبنان ، فضلا عن إعادتها اكتشاف اللبنانيين لهويتهم . لما جسدته بوقوف كافة القوى السياسية اللبنانية ضد هذه الهجمات واعتبارها موجهة الى كل اللبنانيين وليس الى طائفة محددة . كما أن فشل مايسمى بعمليات " عناقيد الغضب" فى تحقيق سلام دائم لحدود اسرائيل الشمالية ، قد عزز بدوره من مفهوم المقاومة الوطنية، ودور كل من ايران وسوريا تجاه هذه المقاومة ، ولاسيما فى ضوء التوقعات الخاصة بتصعيد أشكال الصراع فى الجنوب مع تعثر مسيرة السلام .

والحقيقة إن ظروف نشأة حزب الله عام ١٩٨٢ ، قد فرضت بدورها نمطا من العلاقات الترابطية مع كل من ايران وسوريا ولعبت فيها المتغيرات السياسية والاجتماعية والايديولوجية التى شهدتها الساحة اللبنانية والمنطقة العربية، محددا رئيسيا فى تحديدا الخط السياسى لحزب الله وعلاقته بباقى القوى السياسية اللبنانية . فقد جاءت نشأة الحزب مع الاحتياج الاسرائيلى للبنان ، وسماح سوريا لرجال الجيش الثورى الايرانى بدخول لبنان حتى وصل عددهم إلى ٢٥٠٠ رجلا ليشكلوا نواة حزب الله اللبنانى الذى ضم مابين ١٠ - ١٢ الف شيعى ، وأحاط نفسه بغطاء اجتماعى عبر " أسرة التآخى " التى يرعاها الشيخ محمد حسين فضل الله . وقد أنطلق الحزب من فلسفة غياب دور " الدولة المركزية (فى ذلك الوقت) الى تبنى استراتيجية محددة تقوم على عدد من الأهداف الخاصة والمتجاوز لدور لبنان : -

- اعتبر حزب الله الجنوب اللبنانى ورقة رابحة له ضد اسرائيل لتوسيع العمليات الفدائية ضدها .

- الدعوة الى تحرير القدس والزحف نحوه .

- رفض وجود القوات الدولية .

- تنافس حزب الله وحركة أمل فى السيطرة والنفوذ على الأحياء الشيعية جنوبى بيروت من منطلق ان حزب الله يرى ضرورة تكوين دولة إسلامية فى لبنان بينما تدعو حركة أمل الى الغاء الطائفية وإقامة دولة علمانية .

وكان لهذه العناصر التى تخالف توجهات حركة آمل ، انعكاساتها المباشرة على العلاقات الايرانية - السورية كنتيجة لتعارض المصالح والروئ . وقد انتهت هذه الصورة منذ عام ١٩٩٠ ، مع سعى حزب الله للاندماج فى الكيان اللبنانى ، وتغيير خطة السياسى على مستوى الساحة اللبنانية ولاسيما فيما يتعلق بالعلاقة مع السلطة المركزية والقوى السياسية الأخرى.

ومن المظاهر البارزة أيضا : تاثير حالة التنسيق السورى - الايرانى فى إنهاء مرحله الدعم المباشر - نسبيا - لحزب الله وإدخال الحكومة اللبنانية كطرف رابع فى هذا المثلث . فقد شهد التفجر الأخير للأحداث دعما عبر الدولة

والحكومة اللبنانية . وهو مايمكن تفسيره فى إطار السعى السورى لتعزيز مكانة الحكومة اللبنانية وتثبيتها على كافة المستويات داخليا وخارجيا . كما أن زيادة وزير الخارجية الايرانى عام ١٩٩٢ (تعد الأولى لمسؤل ايرانى كبير منذ قيام الثورة الايرانية) قد ترجمت هذا المعنى بوضوح . فايران التى رعت فكرة تأسيس حزب الله اللبنانى منذ طرحها كفكرة عام ١٩٨٠ ، ليسير وفقا للنهج الفكرى الخومينى . وفى الدراسة الخاصة بالدكتورة نيفين مسعد " أثر المتغيرات المالية الجديدة على السياسة الخارجية الايرانية تجاه المنطقة العربية ١٩٨٩ - ١٩٩٣ " تشير الى دعم مادى من جانب ايران الى حزب الله يقدر بـ ٨٠ مليون دولار، وهو مالا يستقيم مع تأزم الوضع . كما ترصد الدراسة تغير التوجهات الايرانية وانطلاقها موخرا من قناعة بصعوبة تطبيق نموذج الجمهورية الاسلامية فى مجتمع تعددى كالمجتمع اللبنانى . كذلك فإنه مع التوجهات الداعية لجذب الاستثمارات والقروض الغربية ، لم تعد تنظر الى لبنان بالضرورة كساحة لمواجهة الغرب باستخدام سلاح الرهان ، وهو مايمكن ملاحظته فى الاتصالات الجارية بين ايران والحكومة اللبنانية واستجابتها للمساهمة فى إعادة إعمار لبنان .

ومن مظاهر التطور التى شهدها حزب الله مؤخرا والتى تتماشى مع الطابع الاستقلالى للحزب بدرجه ما . ودعت البعض لوصفه بأنه إنشقاق بين فرع حزب الله فى لبنان وبين المقر العام العام للحزب فى طهران (حركة حزب الله تحتفظ بفروع لها فى ١٨ دولة من بينها لبنان) ، اعلان الشيخ محمد حسين فضل الله بأنه أصبح مرجع التقليد للشيعة فى لبنان ، الأمر الذى ينذر بخطر التناحر والانقسام فى الاوساط الشيعية اللبنانية الموالية لطهران، بفعل الاعتراف بفضل الله مرجعا دينيا جنبا الى جنب مع اعتبار على خامنئى مرشدا أعلى لها فى السياسة ، مقابل مجموعة لن تعترف بأى دور لخامنئ اطلاقا .

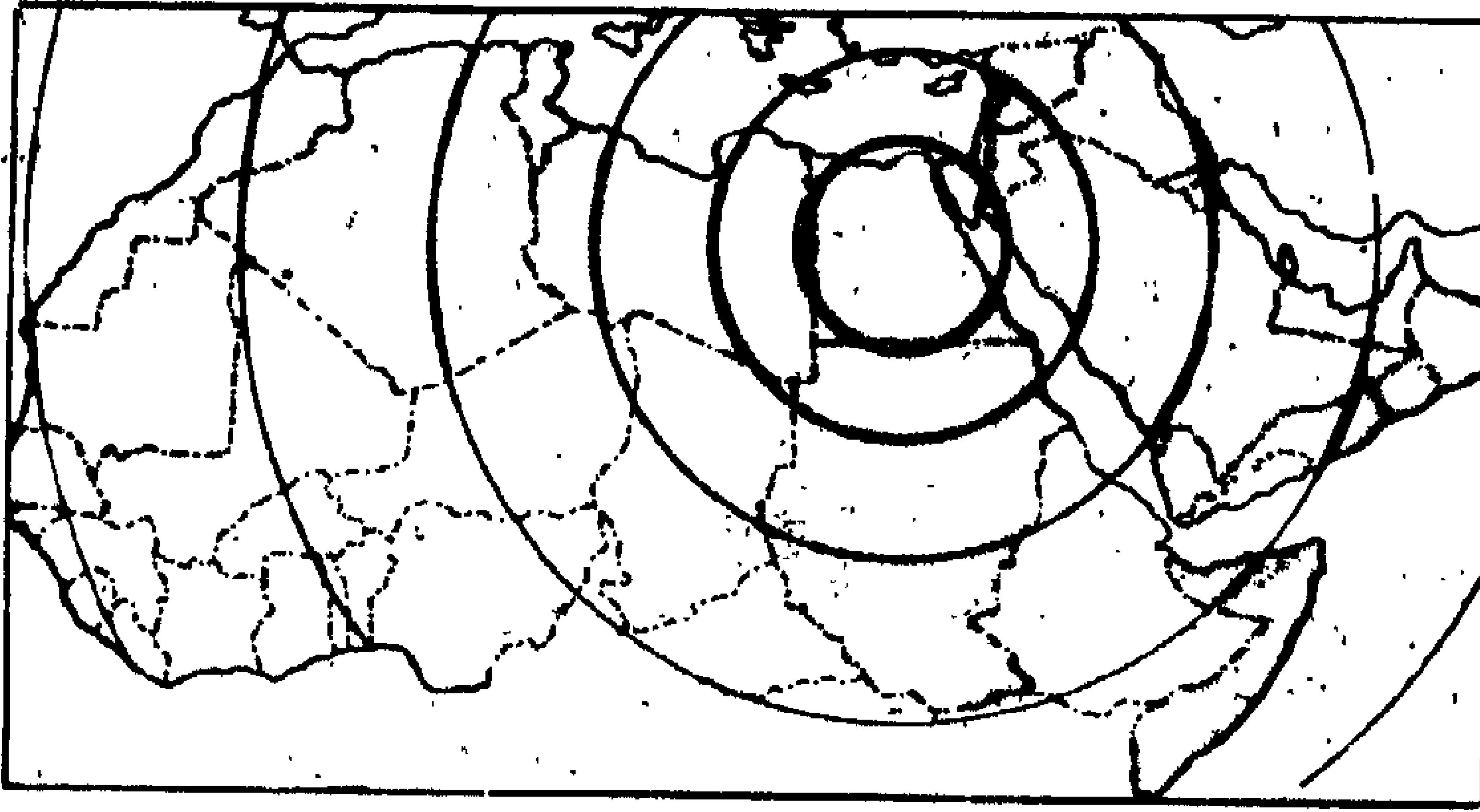
وإذا ما أضفنا أن نصف شيعة لبنان يدعمون حركة أمل ، التى تختلف عن حزب الله ، بكونها لا ترتبط ارتباطا عضويا بطهران . بما يعنى أن شيعة لبنان قد ينقسمون فى آخر الأمر الى عدة فرق .

وهكذا ، تبدو الروئ المتقاربة والمصالح المتقاطعة ، وقد وضعت قضية الشرق الاوسط كمحدد رئيسى فى العلاقات الايرانية - السورية الأمر الذى حدا بالولايات المتحدة واسرائيل لتحميلهما أسباب تعثر عملية التسوية السلمية فى كثير من الاحيان . فمن ناحية يعطى التعاون بين البلدين لسوريا خط رجعة إذا لم تستجب اسرائيل لمطالبها . كما أن التأييد الايرانى لحزب الله فى جنوب لبنان يعطيها الفرصة كما يعطى سوريا القدرة على إزعاج اسرائيل كلما بات طريق التسوية مسدودا . وأخيرا يمكن التاكيد على مفهوم المصلحة المشتركة كمحدد للعلاقات الثنائية ومفسرا للحرص المتبادل على تطويق الأزمات العارضة فى العلاقة . وإن كان الحديث عن مستقبل العلاقات فى ضوء تشابك التفاعلات وتعقدها ، كما تظهرها المنطقة حاليا ، تطرح بدورها إستمرار حاجة الطرفين لبعضهما وامتلاك الإرادة على تقبل مصالح الطرف الآخر التى لا تتقاطع مع مصالحه .

ملف السياسة الدولية

٧

العلاقات الاسرائيلية الخليجية والمغاربية



اشرف راضى

أثار فوز بنيامين نتنياهو ، زعيم تكتل الليكود ، بمنصب رئيس الوزراء فى الانتخابات التى جرت مؤخرا فى اسرائيل العديد من التساؤلات حول مستقبل العلاقات الاسرائيلية مع البلدان الخليجية والمغاربية ، التى بدأت أولى خطواتها لتطبيع العلاقات مع الدولة العبرية . فقد حث وزير الخارجية القطرى ، الشيخ حمد بن جاسم آل ثانى، رئيس الوزراء الاسرائيلى المنتخب على مواصلة عملية السلام فى الشرق الأوسط ، وحذره من أن بلاده قد تتحول عن سياسة التعامل المباشر مع اسرائيل فى حالة عدولها عن التزاماتها بمواصلة عملية السلام . بينما توقع مراقبون ، استنادا إلى تصريحات مسؤولين مغاربة ، أنه لن يكون هناك المزيد من الخطوات المغاربية فى اتجاه تكريس التقارب والتطبيع مع اسرائيل خلال الأشهر المقبلة حتى تتضح مواقف حكومة نتنياهو فى المسارين السورى والفلسطينى .

وتتسق هذه المواقف الخليجية والمغاربية مع الحجة الرئيسية التى كانت هذه الدول تسوقها فى مواجهة منتقدى تحركها بخطوات سريعة لتطبيع علاقاتها التجارية والاقتصادية مع اسرائيل قبل التوصل إلى السلام الشامل والعادل فى المنطقة . وتقوم هذه الحجة على افتراض أن تطبيع العلاقات مع اسرائيل انما يهدف إلى تدعيم عملية السلام والمفاوضات الثنائية على مختلف المسارات ، فضلا عن المفاوضات متعددة الأطراف . وأشار المسؤولون فى هذه الدول ، باستمرار ، إلى ارتباط تطبيع العلاقات مع اسرائيل بمدى التقدم الذى يتم احرازه فى المفاوضات . وتتعارض هذه الحجة مع وجهة النظر المعارضة للتطبيع ، والتى ترى أن من شأن هذه العلاقات اعطاء اسرائيل مزايا مجانية دون مقابل يتمثل فى التزامها بقرارات الأمم المتحدة والانسحاب من الأراضى العربية التى تحتلها ، ومن شأنها أيضا تشجيع اسرائيل على تبنى مواقف متشددة فى المفاوضات .

ثمة رأى آخر يذهب إلى أن هذه الأطراف العربية التى عجلت بتطبيع علاقاتها مع اسرائيل انما فعلت ذلك مدفوعة بمخاوفها أو مصالحها الذاتية . فمن ناحية ، فإن هذه الدول سارعت إلى توقيع اتفاقيات مع اسرائيل فى أعقاب التوصل إلى اتفاقيات على المسارين الفلسطينى والأردنى لكى تضمن مكانها فى أى ترتيبات مستقبلية فى المنطقة بعد التوصل إلى التسوية الشاملة على المسارات الأخرى . ومن ناحية ثانية ،

سعت هذه الدول إلى تحقيق بعض المكاسب التجارية والاقتصادية المباشرة، والاستفادة مما يمكن أن يقدمه التعاون مع اسرائيل من منافع في مختلف المجالات .

واذا كان نتنياهو قد بادر بالاتصال بكل من السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عمان ، وبالشيخ حمد بن جاسم آل ثاني ، وزير خارجية قطر ، لتأكيد أنه سيواصل السير في عملية السلام على كافة المسارات ، مما يشير إلى حرصه على استمرار العلاقات مع هاتين الدولتين وتدعيمها ، فإن ذلك لايعني بالضرورة ، أن الدول التي بادرت إلى تطبيع علاقاتها مع اسرائيل قادرة على التأثير على مواقفها في المفاوضات . فهذه القدرة محدودة بعدد من القيود ، من بينها : أن هذه الدول لاتستطيع التراجع عما تحقق على مستوى العلاقات مع اسرائيل ، فعلى سبيل المثال ، استبعد مسؤولون قطريون أي تغيير في وضع مشروع الغاز ، أو مكتب التمثيل التجاري الذي افتتح مؤخرا في الدوحة ، وكذلك من المستبعد أن تتراجع سلطنة عمان أو تونس والمغرب ، عما حققته من علاقات مع اسرائيل ، الأمر الذي يعني أن الحكومة الجديدة في اسرائيل لن تكون مضطرة إلى اتخاذ أي خطوات من أجل الحفاظ على ماتحقق على صعيد علاقات اسرائيل بهذه الدول.

كذلك ، تجدر الاشارة إلى أن المستوى الذي تحقق أكثر مما كان يحلم به نتنياهو ، رئيس الوزراء المنتخب . ففي واقع الأمر ، فإن الانفتاح الاسرائيلي على العالم العربي ككل قد ارتبط بتصور شيمون بيريز " للشرق الأوسط الجديد " ، وهو تصور يقوم على افتراضات يعتبرها الليكود ، وزعيمه نتنياهو ، غير واقعية وتتجاهل الحقائق القائمة في الشرق الأوسط والعالم العربي ، والتي تفرض على اسرائيل أن تعول على بناء قوتها الذاتية ، بأكثر مما تعول على الانفتاح على العالم العربي . وترى أن مشروع بيريز غير واقعي . لكن ، هل يعني هذا التقدير أن تتجاهل حومة الليكود ماتحقق على صعيد علاقات اسرائيل مع المحيط العربي ؟ ألم تساهم هذه العلاقات في تغيير رؤية الليكود لعملية السلام ، من خلال المنافع التي تحققت والمنافع التي من المأمول تحقيقها في حالة التوصل إلى تسوية شاملة على كافة المسارات ؟ وهل تدفع هذه المنافع الليكود إلى القبول أكثر بصيغة الأرض مقابل السلام ، أي أنها تعوض أي تخل عن الاراضي ؟ وماهو تأثير هذه العلاقات على الأطراف العربية ؟ هل تدفع هذه العلاقات في اتجاه تكوين قوى اجتماعية واقتصادية تستفيد من العلاقات مع اسرائيل ، وتشكل بالتالي قوة ضغط على حكوماتها من أجل الحفاظ على مستوى العلاقات وتطويرها وتعميقها ؟

ان الاجابة على هذه التساؤلات تقتضي تقييم العلاقات الاسرائيلية مع دول المحيط العربي ؟ ويقصد بها الدول العربية التي لايوجد لاسرائيل حدود مشتركة معها ، مع التركيز بوجه خاص على مجموعتي الدول الخليجية والمغاربية.

علاقات اسرائيل بالمحيط العربي

حتى أوائل عام ١٩٩٦ ، لم يكن لاسرائيل أي علاقات رسمية مع الدول العربية ، باستثناء مصر والاردن ، حيث ترتبط معهما بعلاقات دبلوماسية كاملة ، والمغرب ، حيث ترتبط معها بعلاقات عند مستوى أقل ، تتمثل في مكتب اتصال لكل منهما ، وعلاقات تجارية ومصرفية ، فضلا عن الزيارات الرسمية المتكررة . غير أن الشهور الأولى من عام ١٩٩٦ شهدت تقدما ملحوظا في علاقات اسرائيل بكل من تونس وقطر وسلطنة عمان ، تمثل في افتتاح قسم لرعاية المصالح بين كل من تونس واسرائيل ، وتبادل التمثيل التجاري بين الأخيرة وكل من سلطنة عمان ودولة قطر . وهذا التقدم كان تتويجا لاتصالات مكثفة بين اسرائيل والدول العربية ، والتي تزايدت في أعقاب توقيع الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي في واشنطن في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، ودخلت مرحلة جديدة في أعقاب توقيع الاتفاق الاردني - الاسرائيلي في اكتوبر ١٩٩٤ .

وتعبر هذه الاتصالات عن تحول عام في مواقف الدول العربية من اسرائيل، تمثل في مشاركة الدول العربية في مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٩١ ، حيث شارك في المؤتمر ممثل لكل من دول مجلس التعاون الخليجي ودول اتحادالمغرب العربي . كما تمثل هذا التحول في مشاركة دول خليجية ومغاربية في المحادثات متعددة الأطراف ، وهو اطار تفاوضي جرى تصميمه على نحو يسمح باشراك الدول التي لاتوجد حدود مشتركة ، ومن ثم قضايا مشتركة ، بينها وبين اسرائيل ، في عملية تفاوض مباشرة مع الدول العبرية . ولم يقتصر الأمر على مشاركة هذه الدول في المحادثات متعددة الأطراف وحسب ، وانما استضاف بعضها هذه المحادثات ، وبالتالي سمح لمسؤولين اسرائيليين بزيارة هذه الدول ، وأصبح بعضها مقرا للجان التي أسفرت عنها المحادثات متعددة الأطراف .

ففي ابريل عام ١٩٩٤ ، استضافت سلطنة عمان اجتماعات لجنة الموارد المائية المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف ، والتي شارك فيها وفد اسرائيلي ، كما أختيرت العاصمة العمانية ، مسقط ، لتكون مقر المركز الدولي لتطوير تكنولوجيا تحلية مياه البحر . وفي مايو من العام نفسه ، عقدت لجنة الحد من التسلح اجتماعاتها في العاصمة القطرية ، كما اختيرت المنامة ، عاصمة البحرين ، لتكون مقر اجتماعات لجنة البيئة في شهر أكتوبر، وعقد في مدينة الدار البيضاء المغربية مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في نهاية أكتوبر ، وكانت تونس مقرا لاجتماعات لجنة الحد من التسلح في ديسمبر ١٩٩٤ .(١) كما أن دولا أخرى كانت مقرا لمثل هذه المحادثات التي تقاطعها كل من سوريا ولبنان ، وترتبط مشاركتها فيها بتحقيق تقدم في المفاوضات الثنائية مع اسرائيل على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام . وساهمت هذه الاجتماعات في توفير قنوات للاتصال المباشر بين هذه الدول وبين اسرائيل، وساهمت كذلك في تطبيع العلاقات بينها وبين اسرائيل .

وتجدر الاشارة إلى أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي ، وكذلك دول اتحاد المغرب العربي ، باستثناء ليبيا وموريتانيا التي لم تشارك في هذه الاجتماعات إلا مؤخرا ، قد حرصت على المشاركة في هذه الاجتماعات ، التي بلغ عدد الدول العربية المشاركة فيها أثنتى عشرة دولة ، وزاد هذا العدد إلى اربع عشرة دولة في مؤتمر قمة صانعي السلام في الشرق الأوسط ، والذى عقد في مدينة شرم الشيخ المصرية في ١٣ مارس ١٩٩٦ ، نتيجة لمشاركة اليمن وموريتانيا ، وتردد أن أمين اللجنة الشعبية للوحدة بليبيا ، جمعة الفزاني كان حاضرا في هذا المؤتمر .(٢)

كما أختيرت بعض هذه الدول لتكون مقرا للاتحادات والمنظمات التي اتفق على تأسيسها على المستوى الاقليمي الشرق أوسطي الذى يضم اسرائيل . فعلى سبيل المثال ، تم اختيار الرباط لتكون مقرا للمكتب الدائم للقمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، كما تقرر أن تصبح تونس مقرا للاتحاد الإقليمي للسياحة والسفر، المعروف باسم رابطة السياحة والسفر لمنطقتي الشرق الأوسط والمتوسط . والتي تضم كلا من مصر والاردن وتونس والمغرب واسرائيل وتركيا وقبرص .

كذلك ، فإن تغير مواقف الدول العربية من مسألة المقاطعة التي تفرضها جامعة الدول العربية ضد اسرائيل . وعلى الرغم من المقاطعة ، إلا أن اسرائيل استطاعت تصدير منتجاتها إلى بعض الأسواق العربية من خلال تزويرشهادة المنشأ للمنتجات، ويقدر حجم المبيعات السنوية من السلع الاسرائيلية في الأسواق العربية بمبلغ يتراوح بين مليارى وثلاثة مليارات من الدولارات . وفي أواخر يناير عام ١٩٩٦ ، قدر وزير الخارجية القطرى حجم المبيعات الاسرائيلية للأسواق الخليجية من خلال إعادة تصديرها عبر أطراف ثالثة بأكثر من مليارى دولار . غير أن التطور الأهم على هذا الصعيد تمثل في تطبيع العلاقات رسميا بين اسرائيل وكل من مصر (١٩٧٩) وسلطة الحكم الذاتي الفلسطيني (١٩٩٣) والأردن (١٩٩٤) ، وماترتب عليه من اسقاط المقاطعة بدرجاتها الثلاث ، كما تمثل في قرار الكويت في يونيو ١٩٩٣ بالتحلل من المقاطعة غير المباشرة مع اسرائيل ، ورفع أسماء الشركات الأجنبية التي تتعامل مع اسرائيل من القائمة السوداء ، لتسقط بذلك المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة ، وبررت الكويت هذا القرار باعتبارات تتعلق بالمصلحة الوطنية ، وقال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي أن القرار ، الذى اتخذته أيضا دول خليجية أخرى ، أملته حاجة الكويت إلى هذه الشركات التي تلعب دورا مهما في اعادة الإعمار بعد حربها مع العراق .

وشجعت هذه الخطوات مجلس التعاون الخليجي على الاعلان في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤ ، وقبل أسابيع من توقيع الاتفاق الاردني - الاسرائيلي ، عن قرارها برفع المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة ضد اسرائيل . ورغم أن المجلس أكد استمرار التزامه بالمقاطعة المباشرة لاسرائيل ، فإن مثل هذا القرار وفر مكاسب كبيرة لاسرائيل تمثلت في تشجيع الشركات الأوروبية والآسيوية الكبرى على الاستثمار في اسرائيل ، مما يعطى دفعة قوية للاقتصاد الاسرائيلي ، كما أنها شجعت بعض الدول العربية على الدخول في تعاملات مباشرة مع اسرائيل . وهكذا ، فإنه بحلول عام ١٩٩٦ ، كانت المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل قد ألغيت بالفعل من قبل كل من تونس والمغرب وموريتانيا وقطر وجيبوتي (الوسط ، ١٩٩٦/٤/٨) .

وباستثناء جيبوتي ، فإن هذه الدول إلى جانب سلطنة عمان أصبحت ترتبط بعلاقات مباشرة مع اسرائيل ، وإن كانت هذه العلاقات لم تصل بعد إلى مستوى العلاقات الدبلوماسية الكاملة ، حيث تشترط هذه الدول التوصل إلى اتفاق سلام شامل ونهائي مع كافة الاطراف العربية ، إلا أنها تظل متقدمة خطوة عن الموقف المشترك المعلن لمجموعة مجلس التعاون الخليجي ، وعن موقف كل من الجزائر ، التي بدأت تتخذ خطوات محدودة في اتجاه التطبيع مع اسرائيل ، وليبيا .

(١) العلاقات مع قطر وعمان :

تتباين المواقف داخل دول مجلس التعاون الخليجي ازاء التعامل المباشر مع اسرائيل . فالمجلس ككل ، وكما يتضح من البيانات المختلفة الصادرة عنه ، يمانع في اقامة علاقات مباشرة مع اسرائيل قبل التوصل إلى سلام شامل وعادل في المنطقة ، أو على الأقل التوصل إلى اتفاقيات على المسارين السورى واللبناني . وبينما تشترط السعودية لاستقبال مسؤولين اسرائيليين في المستقبل ، تسوية وضع القدس الشريف ، والتزام اسرائيل بعدم إحداث أى تغييرات في الخصائص السكانية والجغرافية تخل بوضع القدس القائم منذ عام ١٩٦٧ ، فإن دولا مثل الامارات والبحرين والكويت تربط علاقاتها مع اسرائيل بالتوصل إلى اتفاقيات على المسارين .

ولم تستقبل الامارات والسعودية أى مسئولين اسرائيليين ، كما لم يعقد أى من مسؤولي الدولتين أى لقاءات ثنائية مع مسؤولين اسرائيليين ، في حين استقبلت البحرين وفدا اسرائيليا برئاسة يوسى ساريد ، وزير البيئة الاسرائيلي في الفترة من ٢٤ و ٢٥ أكتوبر ١٩٩٤ ، الذين قدموا إلى البحرين للمشاركة في أعمال لجنة البيئة المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف . وأجرى الوزير الاسرائيلي محادثات مع وزير الخارجية البحريني في أول اتصال يجرى بين الجانبين على المستوى الوزارى . وكان راديو اسرائيل قد ذكر في ٢١ أغسطس عام ١٩٩٤ ، أن مسؤولا كبيرا في وزارة الخارجية الاسرائيلية قد زار كلا من البحرين والكويت . وناقش مع المسؤولين في البلدين موضوعات اشتملت على امكانية اقامة علاقات سياحية والسماح لحاملي جوازات السفر الاسرائيلية بدخول الدولتين . وقال مسؤول بوزارة الخارجية الكويتية ، أن هذا التقرير لا أساس له من الصحة.

وفي المقابل ، شهدت العلاقات الاسرائيلية بكل من قطر وسلطنة عمان تطورات مهمة خلال العامين الماضيين.

واستهلت قطر اتصالاتها المباشرة مع اسرائيل بمصافحة جرت بين وزيرى خارجية البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك ، فى أكتوبر ١٩٩٣ ، وكانت هذه المصافحة تمهيدا لاتصالات لاحقة بين وزير الخارجية القطرى ومسؤولين اسرائيليين ، ولبحث العلاقات المشتركة بين الجانبين . فقد ذكرت جريدة فاينتشيال تايمز اللندنية (١٩٩٤/١/٢٨) أن وزير الخارجية القطرى أكد أن بلاده كانت تتفاوض مع اسرائيل على عقد صفقة غاز ، وأوضح أن التقدم فى هذا الصدد يعتمد على دراسات الجدوى والتقدم فى مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط . وأشارت الجريدة إلى اجتماع سرى عقد فى لندن فى ٢٢ يناير ١٩٩٤ بين الوزير القطرى وكل من وزير خارجية اسرائيل ووزير الطاقة ، موشيه شاحال . وفى أكتوبر ١٩٩٤ ، نفت الحكومة القطرية بشدة ماتردد فى الصحف الاسرائيلية حول اتفاق قطر مع اسرائيل على تزويدها بالغاز القطرى . ولكن حكومة قطر أكدت فى ٢٣ يناير ١٩٩٥ ، أن الشركة القطرية العامة للبترول وقعت خطاب نوايا مع شركة انرون ، وهى شركة أمريكية تعمل فى مجال الغاز الطبيعى ، وينص الاتفاق الموقع على قيام الشركة الامريكية بتطوير مشروع فى قطر يمكنها من نقل الغاز المسيل إلى اسرائيل والهند ، وذلك بموجب الخطاب الذى وقعته اسرائيل مع الشركة الامريكية فى أكتوبر ١٩٩٥ .

وفى أوائل نوفمبر ١٩٩٤ ، قام يوسى بيلين ، نائب وزير الخارجية الاسرائيلى بزيارة لكل من قطر وعمان ، قالت مصادر اسرائيلية أنها جاءت بهدف تطوير العلاقات الثنائية مع الدولتين . وبعد فترة من التراجع النسبى فى تطبيع العلاقات بين قطر واسرائيل ، بعد أن أطاح الشيخ حمد بن خليفة بوالده ، جرى تنشيط التطبيع مع اسرائيل . فقد حرصت قطر على ابراز مشاركتها فى جنازة اسحق رابين فى أوائل نوفمبر ١٩٩٥ ، كما استقبلت الدوحة ، فى منتصف الشهر ذاته ، وفدا اسرائيليا من أجل التوقيع على اتفاق يقضى بتسيير خط جوى بين الدوحة وتل أبيب ، وهو الاتفاق الذى حال دون توقيعه معارضة السعودية له ، واشارتها إلى أنها لن تسمح بمرور الطيران الاسرائيلى فى أجوائها .

وخطت قطر خطوة كبيرة فى علاقاتها مع اسرائيل ، عندما أعلن فى أول مارس ١٩٩٦ ، أن قطر سوف تسمح لاسرائيل بافتتاح قسم لرعاية مصالحها فى الدوحة كخطوة أولى نحو تطبيع العلاقات بين البلدين ، خلال الاجتماع الذى عقده أمير قطر مع وفد مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الامريكية ، برئاسة مالكولم هونلين ، نائب رئيس مجلس ادارة المؤتمر . وقبيل انعقاد مؤتمر شرم الشيخ ، أشير إلى أن كلا من قطر وعمان لديهما اتفاق مع اسرائيل لتبادل البعثات التجارية . وأثناء المؤتمر ، قام نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية القطرى بتوجيه الدعوة إلى شمعون بريز ، رئيس وزراء اسرائيل ، لزيارة قطر فى أى وقت يراه مناسبا

ومثلت الزيارة التى قام بها بيريز إلى قطر فى الثانى من ابريل ١٩٩٦ . وهى أول زيارة يقوم بها مسؤول اسرائيلى على هذا المستوى لقطر ، نقطة تحول فى مسيرة تطبيع العلاقات بين البلدين . فإلى جانب الاستقبال الرسمى الذى لقيه بيريز ، أجريت محادثات مثمرة ، وقال المسؤولون القطريون أن المحادثات التى أجراها بيريز ركزت على افتتاح قسم تجارى اسرائيلى فى الدوحة على أساس متبادل ، كما ركزت على تعزيز التعاون فى مجال الطاقة والمجالات الاقتصادية الأخرى . وأسفرت المحادثات عن توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادى الشامل تفتح المجال أمام التبادل والتعاون فى المجال الاقتصادى من خلال تبادل البعثات التجارية التى يمكن أن تقوم كذلك بمهام دبلوماسية ، وأوضح بيريز أن المكتب التجارى الاسرائيلى فى الدوحة سوف يرى مصالح البلاد فى مجالات الزراعة والصناعة والسياحة والرعاية الصحية . كما تضمنت الاتفاقية منع الازدواج الضريبى على الاستثمارات الرأسمالية الخاصة ، وعلى جهد مشترك فى مجال مكافحة التصحر. وأشارت المصادر الاسرائيلية إلى أن الجانبين ، القطرى والاسرائيلى ، اتفقا على تبادل وفود رجال الأعمال ، والاسراع فى بلورة اتفاق لحماية الاستثمارات ، لوضع الأساس السليم لنشاط اقتصادى مشترك من جانب القطاعات الخاصة فى الدولتين، كما تم الاتفاق على قيام سياح اسرائيليين بزيارة قطر . كما عبرت قطر عن رغبتها فى الاستفادة من الخبرة الاسرائيلية فى مجال تحلية مياه البحر واستخدام المياه المالحة فى الاغراض الزراعية . (دافار ، ١٩٩٦/٤/٥) .

وافتتحت اسرائيل مكتبها التجارى فى الدوحة فى ٢٧ مايو الماضى ، وبدأ مباشرة نشاطه على الفور . فبعد يومين من افتتاح المكتب ، أشار سامى رافيل ، مدير المكتب التجارى الاسرائيلى فى الدوحة إلى أن شركتى ايزنبرج ودانكنر الاسرائيليتين العاملتين فى مجال الطاقة ، قد عبرتا عن اهتمامهما بالاستثمار فى مشروعات مشتركة مع شركات الطاقة القطرية ، وأنهما نقلتا رغبتهما إلى المسؤولين ورجال الأعمال فى قطر . وأوضح رافيل أن هذه مجرد أمثلة قليلة قائمة طويلة من الشركات الاسرائيلية الراغبة فى اقامة مشروعات مشتركة فى قطر ، وأشار إلى أن القائمة تضم ٢٧ شركة اسرائيلية متوسطة وكبيرة ، على الأقل.

كذلك شهدت العلاقات العمانية- الاسرائيلية تطورات متلاحقة منذ المحادثات التى أجراها يوسى بيلين ، نائب وزير الخارجية الاسرائيلى مع المسؤولين فى مسقط على هامش أعمال لجنة الموارد المائية التى استضافتها مسقط فى الفترة بين ١٧ و ١٩ أبريل ١٩٩٤ ، حيث أعلن فى ١٨ أبريل عن اتفاق البلدين على التعاون فى مجال الطاقة الشمسية . وفى أوائل نوفمبر ١٩٩٤ ، قام بيلين بزيارة ثانية للسلطنة، أشير إلى أنها تهدف إلى تعزيز العلاقات الثنائية . وفى ٢٦ ديسمبر ، قام رئيس الوزراء الاسرائيلى ، اسحق رابين بزيارة ، هى الأولى من نوعها ، للسلطنة ، أجرى خلالها

محادثات مع السلطان قابوس . وفى عام ١٩٩٥ ، تكررت اللقاءات بين وزير الدولة العمانى للشؤون الخارجية وبين المسؤولين الاسرائيليين ، فقد التقى مع وزير الخارجية ، بيريز ، فى مدينة العقبة الاردنية فى شهر فبراير ، وفى مايو فى العاصمة الأمريكية واشنطن . وأكد عقب اللقاءين عن ضرورة اقامة علاقات رسمية مع اسرائيل فى أقرب وقت ممكن . وقال الوزير العمانى ، فى مؤتمر صحفى عقده فى القاهرة فى أواخر ديسمبر ، أنه لاتوجد شروط لاقامة علاقات مع اسرائيل . وبالفعل أعلنت وزارة الخارجية العمانية فى أواخر يناير ١٩٩٦ ، عن اتفاق بين السلطنة واسرائيل لانشاء مكاتب لتبادل التمثيل التجارى (الحياة ، ١٩٩٦/١/٢٨) . وأضحت عمان أنه تم الاتفاق على هذه الخطوة خلال المحادثات التى أجرتها مع اسرائيل فى شهر أكتوبر ١٩٩٥ ، فى مقر الأمم المتحدة فى نيويورك ، كما تم الاتفاق على اتخاذ سلسلة من الخطوات الأخرى بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين .

وفى أواخر مارس ١٩٩٦ ، أعلنت مسقط أن شيمون بيريز ، رئيس الوزراء الاسرائيلى ، سوف يقوم بزيارة رسمية لسلطنة عمان اعتبارا من أول ابريل ، ولمدة يومين . وأوضحت مصادر اسرائيلية أن عمان أعلنت عن ازالة جميع القيود التى فرضت على التعامل التجارى مع اسرائيل خلال المحادثات السابقة التى جرت على مستوى الخبراء ورجال الأعمال بين البلدين (معاريف ، ١٩٩٦/٤/٣) . وأوضحت هذه المصادر أن السلطان قابوس قال لبيريز أنه سوف يفتح أبواب دولته ، دون تلكؤ ، أمام جميع الاسرائيليين ، وأن عمان تسعى إلى توسيع مجالات التعاون مع اسرائيل فى مجالات الاقتصاد والتجارة والزراعة ، وخاصة مشروعات تحلية مياه البحر ، وأشار إلى استعداده لفتح دولته للسياح الاسرائيليين . كما ذكرت هذه المصادر أن المليونير الاسرائيلى ، شاؤول ابزنبرج ، وقع على صفقة كبيرة فى مجال تحلية مياه البحر لاستخدامها فى الزراعة مع شركة عمانية خاصة .

(٢) العلاقات مع دول المغرب العربى:

وتبرز تونس والمغرب ، من بين دول اتحاد المغرب العربى ، باعتبارها دولتين لهما توجهات مبكرة فى الدعوة إلى التسوية السلمية للصراع مع اسرائيل . وقد ترجع هذه التوجهات إلى حقبة الستينيات فى حالة تونس ، والسبعينيات فى الحالة المغربية . غير أن المغرب كان أسبق فى استقبال المسؤولين الاسرائيليين الذين قاموا بزيارات سرية فى السبعينيات ، جرى الكشف عنها لاحقا ، وكان سباقا أيضا فى استقباله ، شيمون بيريز علانية فى عام ١٩٨٦ ، وكان وقتها يشغل منصب رئيس الوزراء فى اسرائيل . كما اتبع الملك الحسن الثانى سياسة أكثر انفتاحا على يهود المغرب المقيمين ، أو الذين هاجروا لاسرائيل ، حيث سمحت المغرب للكثيرين منهم بزيارتها لحضور المناسبات الدينية اليهودية .

غير أن بدء محادثات السلام بين العرب واسرائيل ، فى أكتوبر ١٩٩١ ، أعطى دفعة قوية للعلاقات الاسرائيلية مع الدولتين المغاربيتين . فقد استقبلت تونس عدة شخصيات اسرائيلية ، رسمية وغير رسمية ، لتسهيل لقاءاتها مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التى كانت تتخذ من تونس مقرا لها منذ خروجها من بيروت فى عام ١٩٨٢ . وبلغ هذا الموقف التونسى ذروته بتوجيه الرئيس التونسى ، زين العابدين بن على الدعوة لاستضافة لقاء قمة يضم رئيس الوزراء الاسرائيلى ، اسحق رابين ، وياسر عرفات ، زعيم منظمة التحرير الفلسطينية .

وأعطى توقيع الاتفاق الفلسطينى - الاسرائيلى دفعة قوية للعلاقات الاسرائيلية - المغربية ، فقد زار المغرب كل من رابين وبيريز ، وهما فى طريق عودتهما من واشنطن فى سبتمبر ١٩٩٣، بعد توقيع الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية . وحرص المغرب على تشجيع القطاع الخاص على الدخول فى مشروعات مشتركة مع الجانب الاسرائيلى لتدعيم التعاون بين الجانبين . فقام وفد من القطاع الخاص المغربى برئاسة المستشار الاقتصادى للملك بزيارة لاسرائيل للمشاركة فى مؤتمر حول التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط فى أواخر عام ١٩٩٣ . وأعلن وارن كريستوفر فى آخر جولاته فى المنطقة فى عام ١٩٩٣ ، خلال مؤتمر صحفى عقده فى الرباط ، عن اعتقاده بأن المغرب وتونس ، قد تبادران إلى اقامة علاقات دبلوماسية مباشرة مع اسرائيل ، فى اطار تطبيع علاقات اسرائيل مع عدة دول عربية ، والذى يشمل التعاون فى مجالات الاقتصاد والسياحة واقامة خطوط اتصال هاتفى مباشر مع اسرائيل ، وتبادل زيارات لوفود رجال الأعمال . وانضمت تونس والجزائر إلى اتفاقية لمكافحة التصحر وقعت عليها اسرائيل وست دول عربية، بينما سمحت ليبيا إلى التودد لاسرائيل، وسمحت لمجموعة من الليبيين بزيارة القدس خلال موسم الحج فى عام ١٩٩٣.

وشهدت العلاقات الاسرائيلية- المغربية تطورات مهمة خلال عام ١٩٩٤ . ففى شهر سبتمبر جرى توقيع اتفاق على افتتاح مكتب اتصال للبلدين فى كل منهما . وفى أواخر أكتوبر ، استضافت المغرب القمة الاقتصادية الأولى فى الدار البيضاء . وفى شهر نوفمبر ، افتتح وزير الخارجية الاسرائيلى ، شيمون بيريز ، مكتب الاتصال الاسرائيلى فى الرباط . وذكرت مجلة (ميدل ايست ايكونوميك دايجست) ، فى ١١ نوفمبر ، أن الجانبين بدءا تنفيذ مشروعات مشتركة فى مجالات الطاقة والنقل والاتصالات ، وأشير إلى أن مكتبى الاتصال بين البلدين، اللذين يقومان بمهمات دبلوماسية ، سوف يباشران تنفيذ هذه الاتفاقات ، والتعامل مع الجوانب التجارية والثقافية والقنصلية . واعتبرها الملك الحسن بمثابة اعتراف دبلوماسى باسرائيل . وفى أكتوبر ١٩٩٤ ، وافقت الدولتان على اقامة خدمات هاتفية وبريدية متبادلة فيما بينهما .

وعلى الرغم من اتفاق وزيرى خارجية تونس واسرائيل فى الثانى من أكتوبر ١٩٩٤ ، على اقامة مكتبى اتصال

بينهمـا، إلا أن هذه الخطوة قد أرجئت الى وقت لاحق . ولم تبدأ الدولتـان فى اتخـاذ هذه الخطوة إلا فى أواخـر يناير الماضى ، عندما وقع وزير الخارجية التونسية ، الحبيب بن يحى ، مع نظيـره الاسرائيلى، ايهـود باراك ، على اتفـاق لاقامة قسمين لرعاية مصالح كل منهما ، فى كل من البلدين ، بحلول ١٥ أبريل ١٩٩٦ . وقد جرى توقيع الاتفاق فى مقر وزارة الخارجية الأمريكية فى واشنطن ، وبحضـور وزير الخارجيـة الامريكية ، وارن كريستوفر . وفى ١٥ ابريل افتتحت اسرائيل قسم لرعاية مصالحها فى تونس ، بينما اضطرت تونس إلى ارجـاء هذه الخطوة بسـبب العـدوان الاسرائيلى على لبنان . إلا أنها عينت فى الخامس من يونيو رئيس مكتب رعاية مصالحها فى تل أبيب . وأعلن فى تونس ، فى منتـصف مـايو ، أن مكتب الاتصـال التـونسى فى اسرائيل سوف يباشر مهامه اعتبارا من أواخر مايو . وأفادت تقارير صحفية أن الجانبين ، التونسى والاسرائيلى ، يركزان فى هذه المرحلة على تطوير التعاون السياحى ، فى المقام الأول ، حيث قام وفد من مسؤولى قطاع السياحة فى تونس بزيارة اسـرائيل فى مطلع شـهـر ابريل الماضى ، وناقش الوفد مع مسؤولين ومستثمرين اسرائيليين آفاق تطوير التعاون فى مجال السياحة ، ومشاريع الشراكة الاقليمية فى اطار " المنظمة المتوسطية للسياحة والسفر " ، ومقرها تونس ، والتى انبثقت عن قمة عمان الاقتصادية .

وقد انضمت موريتانيا إلى قائمة الدول المغاربية التى طبعت علاقاتها مع اسرائيل ، خلال عام ١٩٩٥ ، وبدأ تطبيع العلاقات بلقاء وزيرى خارجية البلدين ، فى مدريد ، بترتيب من وزارة الخارجية الأسبانية فى منتصف يوليو ، تبعه لقاء آخر فى أوائل يوليو ضم وزير الخارجية الموريتانى ، ونائب وزير خارجية اسرائيل ، فى العاصمة الاردنية، عمان ، وقد رتبت لهذا اللقاء وزارة الخارجية الاردنية ، بناء على طلب مشترك تقدم به البلدان . وفى ٢٧ نوفمبر ، أعلن فى برشلونة بأسبانيا عن اتفاق وزيرى خارجية البلدين على تبادل التمثيل الدبلوماسى قريبا ، وذلك على هامش أعمال المؤتمر الأول للشراكة فى منطقة البحر المتوسط . وبالفعل تم افتتاح قسمين لرعاية مصالح الدولتين فى نواكشوط وتل أبيب .

وبدأت اسرائيل تخطو فى اتجاه تطبيع علاقاتها مع ، الجزائر ، حيث دعا يوسى بيلين الجزائر إلى الدخول فى حوار مباشر مع اسرائيل ، من أجل تطبيع العلاقات بينهما ، وذلك خلال اجتماعات لجنة الموارد المائية الذى عقد فى تونس ، فى أواخر ابريل الماضى ، حينما أشار إلى أن التطبيع مع الجزائر يشكل أولوية بالنسبة لاسرائيل فى منطقة المغرب العربى ، بعد أن أقامت اسرائيل علاقات دبلوماسية غير كاملة مع كل من المغرب وتونس وموريتانيا .

تقييم علاقات اسرائيل مع المحيط العربى :

ان ارتباط تطبيع العلاقات الاسرائيلية مع دول المحيط العربى عموما ، ودول الخليج والمغرب العربى خصوصا ، بعملية السلام ، لايرجع فقط إلى تأكيد هذا الارتباط فى سياق التبريرات الرسمية التى تقدمها حكومات الدول التى انخرطت فى العلاقات المباشرة مع اسرائيل ، حيث تشاركها فى هذه الرؤية دول أخرى لم تندفع فى علاقاتها مع اسرائيل عند هذا الحد . غير أن مسيرة هذه العلاقات تتعرض الآن لمراجعة ، بعد فوز نتنياهو والليكود فى الانتخابات الأخيرة التى جرت فى اسرائيل ، ذلك أن تقدم هذه العلاقات كان رهنا برؤية محـددة للسلام فى الشرق الأوسط ، هى رؤية شيمون بيريز ، ونائبه يوسى بيلين . وتقوم هذه الرؤية على أساس ربط دول المنطقة بشبكة من العلاقات التجارية والاقتصادية مع اسرائيل من شأنها أن تخلق مصالح مشتركة لقطاعات اجتماعية بعينها فى التعامل مع اسرائيل .

وترتبط هذه الرؤية برؤية بيريز لنظام اقليمى جديد يقوم على برنامج هرمى للتعاون يتألف من ثلاثة مستويات ، ويتم تنفيذه عبر ثلاث مراحل . حيث تتضمن المرحلة الأولى اقامة مشروعات ثنائية أو متعددة الأطراف ، مثل معاهد الأبحاث المشتركة فى مجالات البيئة أو محطات تحلية مياه البحر ، بينما تتضمن المرحلة الثانية تكوين كونسورتيوم دولى يعمل على تنفيذ مشروعات تتطلب استثمارات رأسمالية واسعة ، بينما تشتمل المرحلة الثالثة على سياسات اقليمية يصحبها تطور تدريجى للمؤسسات السياسية الاقليمية . ويفترض هذا البرنامج أولوية الاقتصاد على السياسة ، واقامة علاقات مشاركة التى يمكن تأسيسها قبل رسم الحدود وتوقيع اتفاقيات السلام . فما يسعى اليه بيريز هو تشييد واقع جديد فى الشرق الأوسط تكون الأسبقية للاقتصاد والأعمال على السياسة ، مما يسمح بالتعاون بين الشعوب رغم مايفصل بينها من اختلافات سياسية.(٣) ان الهدف الاسرائيلى - البيريزى - والامريكى من وراء تشجيع مثل هذه الارتباطات هو خلق واقع جديد فى المنطقة يصعب تغييره ، أو اهتزازه أمام أى نكسات يتوقع أن تكون مصاحبة لعملية المصالحة بين اسرائيل والدول العربية ، أو لعزل خصوم التسوية الشاملة على الجانبين العربى والاسرائيلى .

وفى هذا الاطار ، فإنه يمكن فهم المخاوف السائدة لدى الأطراف العربية من أن تكون موافقة اسرائيل على توقيع اتفاق الحكم الذاتى الفلسطينى مع منظمة التحرير الفلسطينية بهدف الغاء المقاطعة العربية ضدها ، وفرض سيطرتها الاقتصادية على المنطقة . ونظرا لأن هذه المخاوف يمكن أن تعرقل مشاريع التعاون الاقليمى ، فقد عمد بيلين إلى الاشارة إلى أن الهدف المتعلق باقامة سوق شرق أوسطى يأتى فى ذيل الأولويات الاسرائيلية ، خلال مؤتمر صحفى عقده فى العاصمة العمانية (يديعوت أحرنوت ، ١٩٩٤/٤/٢٢) . ويتفق هذا مع ما لاحظه البعض بخصوص الاستراتيجية الاسرائيلية الخاصة بالتبادل التجارى الاقليمى والأسواق الاقليمية حيث أشير إلى أن ماتشهده المنطقة ليس عملية لانشاء سوق شرق أوسطى واحدا ، وانما لانشاء عدد من الشرق أوسطيات ، أى عدد من الأنظمة الفرعية المجزأة والمتنافسة على الأمن والازدهار . (٤)

ان الافتراض القائل بأن دخول الأطراف العربية فى عملية تطبيع نشط مع اسرائيل من شأنه خدمة عملية السلام يفترض بدوره أن تكون هذه الأطراف قادرة على التحكم فى مسار العلاقات مع إسرائيل . غير أن قدرة هذه الأطراف تبدو مقيدة فى ضوء عدة اعتبارات تتعلق بعلاقاتها مع اسرائيل. فمن ناحية ، هناك الاعتبار المتعلق بطبيعة الطموحات الاسرائيلية من وراء هذه العلاقات . ففى ظل طموحات مماثلة لما عبر عنه شيمون بيريز التى ترمى إلى إقامة نظام اقليمى شرق أوسطى يمكن لاسرائيل أن تندمج فيه ، الامر الذي يعنى أن اسرائيل تتوقع المزيد من التعاون معها ، فإن قدرة الأطراف العربية على التأثير على السلوك التفاوضى لاسرائيل على المسارين السورى واللبنانى تكون أكبر: حيث يكون بامكانها ابطاء معدل تطبيع العلاقات اذا كان ذلك ضروريا من أجل الضغط على اسرائيل لابداء مرونة أكبر فى تعاملها على المسارين السورى واللبنانى . أما فى حالة تراجع الطموحات الاسرائيلية إلى مستويات أكثر تواضعا ، يكتفى بما تحقق على صعيد العلاقات ، من فرص للتبادل التجارى والتعاون الاقتصادى المحدود ، فإن قدرة الأطراف العربية فى التأثير على المواقف الاسرائيلية ، تعتمد ، وبدرجة أكبر ، على قدرتها على تغيير مسار العلاقات الراهنة . وتتحدد هذه القدرة فى ضوء الاعتبار الثانى .

ويتمثل هذا الاعتبار الثانى فى قوة الدفع الذاتى ، المتولدة عن بروز قطاعات اجتماعية مستفيدة من تطبيع العلاقات مع اسرائيل ، والمتولدة أيضا عن المصالح الذاتية الخاصة بالدول التى انخرطت فى علاقات مباشرة مع اسرائيل . فمن ناحية ، هناك شك فى أن تكون هناك دوافع قومية عربية وراء قرار هذه الدول فى تطبيع علاقاتها مع اسرائيل ، الأمر الذى يعنى عدم تأثر هذه العلاقات كثيرا بما يجرى على صعيد العلاقات الاسرائيلية ببقية الأطراف العربية . فعلى سبيل المثال ، عبرت أوساط رسمية خليجية عن تفهمها للدوافع التى وقفت وراء العدوان العسكرى على لبنان ، بينما أدانت معظم الحكومات الخليجية والمغاربية الهجمات المسلحة التى شنتها حركة حماس ضد اسرائيل فى شهرى فبراير ومارس الماضيين ، وحرصت على المشاركة، فى مؤتمر شرم الشيخ ، على الرغم من الحصار الشامل الذى فرضته اسرائيل على سلطة الحكم الذاتى الفلسطينى ، ولجوئها إلى معاقبة الشعب الفلسطينى معاقبة جماعية .

ومن ناحية ثانية ، لم يكن هناك أى مستوى من مستويات التنسيق يوجه تحركات هذه الدول تجاه اسرائيل ، وانما تحركت كل دولة مدفوعة باعتبارات ودوافع تخصها . بل يشير البعض إلى أن تحركات كل من قطر وعمان ، فى هذا الصدد ، تأتى متسقة مع التوجهات المستقلة التى تتبعها الدولتان فى سياق تعاملهما مع بقية دول مجلس التعاون الخليجى . بل يرجح البعض أن تكون قطر قد زادت من مستوى تعاونها مع اسرائيل من أجل الاستقواء على بقية دول المجلس التى تزايدت الخلافات معها (٥) . حتى فى حالة الدول التى يمكن أن يجمعها هدف مشترك وراء تقاربها مع اسرائيل ، على الرغم من غياب التنسيق ، فإن هذا الهدف لايتصل بأى مستوى من مستويات تدعيم الموقف العربى التفاوضى ، أو العمل العربى المشترك .

وفيما يتعلق بالاعتبار الخاص بنمو قطاعات وقوى اجتماعية مستفيدة ، تجدر الاشارة إلى حرص اسرائيل على فتح قنوات للاتصالات مع رجال الأعمال العرب ، واقامة مشروعات مشتركة معهم ، وتعزيز الروابط التجارية معهم . فمن شأن هذه الصلات تأسيس البنية التحتية لعلاقات اسرائيل الخليجية والمغاربية ، وتزويدها بقوة دفع ذاتى، وتقلل من تأثير الخلافات السياسية على سيرها . فعلى سبيل المثال ، شارك مصرفيا " ثومى " و " هابوعليم " التجاريان الاسرائيليان فى اجتماع مراسلى " البنك التجارى المغربى " فى مدينة الدار البيضاء فى نهاية شهر مايو الماضى ، فى ظل توقعات تشير إلى أن تغيير الحكومة فى اسرائيل ، لن يغير كثيرا فى استمرار العلاقات المالية بين المغرب واسرائيل . كما أشارت مصادر قطرية إلى أن تغير موقف الحكومة الاسرائيلية الجديدة من عملية السلام لن يؤدى إلى أى تغيير فى مشروع الغاز القطرى مع شركة أنرون ، أو فى مكتب التمثيل التجارى الذى افتتح أخيرا فى الدوحة .

والأمر اللافت للنظر حقيقة ، هو موقف الحكومة القطرية، الذى يراهن على تغير موقف الرأى العام القطرى من مسألة العلاقات مع اسرائيل ، عندما تشعر هذه الجماهير بجدوى هذه العلاقات وأثرها على أوضاعها الاقتصادية ومستوى معيشتها ، حيث أوضح وزير الخارجية القطرى ، الشيخ حمد بن جاسم لأحد الصحفيين الاسرائيليين ، الذين رافقوا بيريز فى زيارته للدوحة أن الحكومية القطرية أصدرت قرارا سياسيا يتعارض مع اتجاه فى مسألة تطبيع العلاقات مع اسرائيل وأنها سوف تحترم الرأى العام بعد أن تبدأ العلاقات مع اسرائيل فى الإتيان بثمارها ، وبالتأثير على اقتصاد السكان فى الدولة ومستوى معيشتهم . (دافار ، ١٩٩٦/٤/٥) . فهل ستؤتى هذه العلاقات بثمارها حقا ، أم أن اسرائيل ستتمكن من تعميق اعتماد الدولة عليها لحماية مصالحها الذاتية فى مواجهة الآخرين ، عربا كانوا أم غير عرب ؟

المراجع :

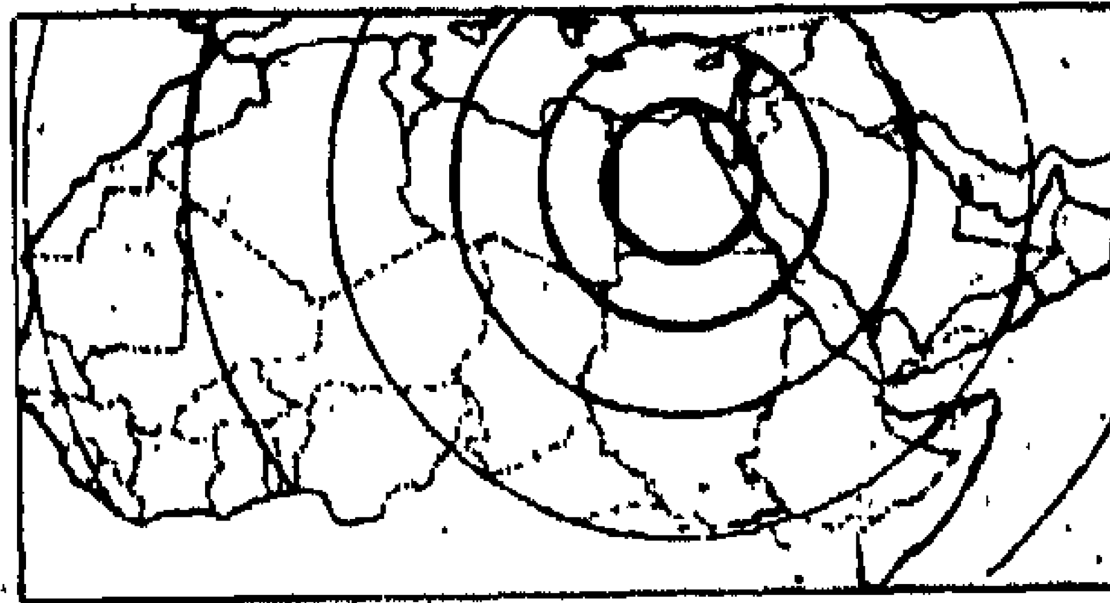
(١) التقرير الاستراتيجي العربي ، ١٩٩٣ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٧٧ - ١٨٠ .

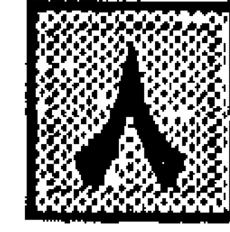
(٢) المؤتمر الدولي لصانعي السلام ، شرم الشيخ ، ١٣ مارس ١٩٩٦ ، القاهرة: وزارة الاعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، النشرات العاجلة والليزر ، صفحة ٤٥٥ .

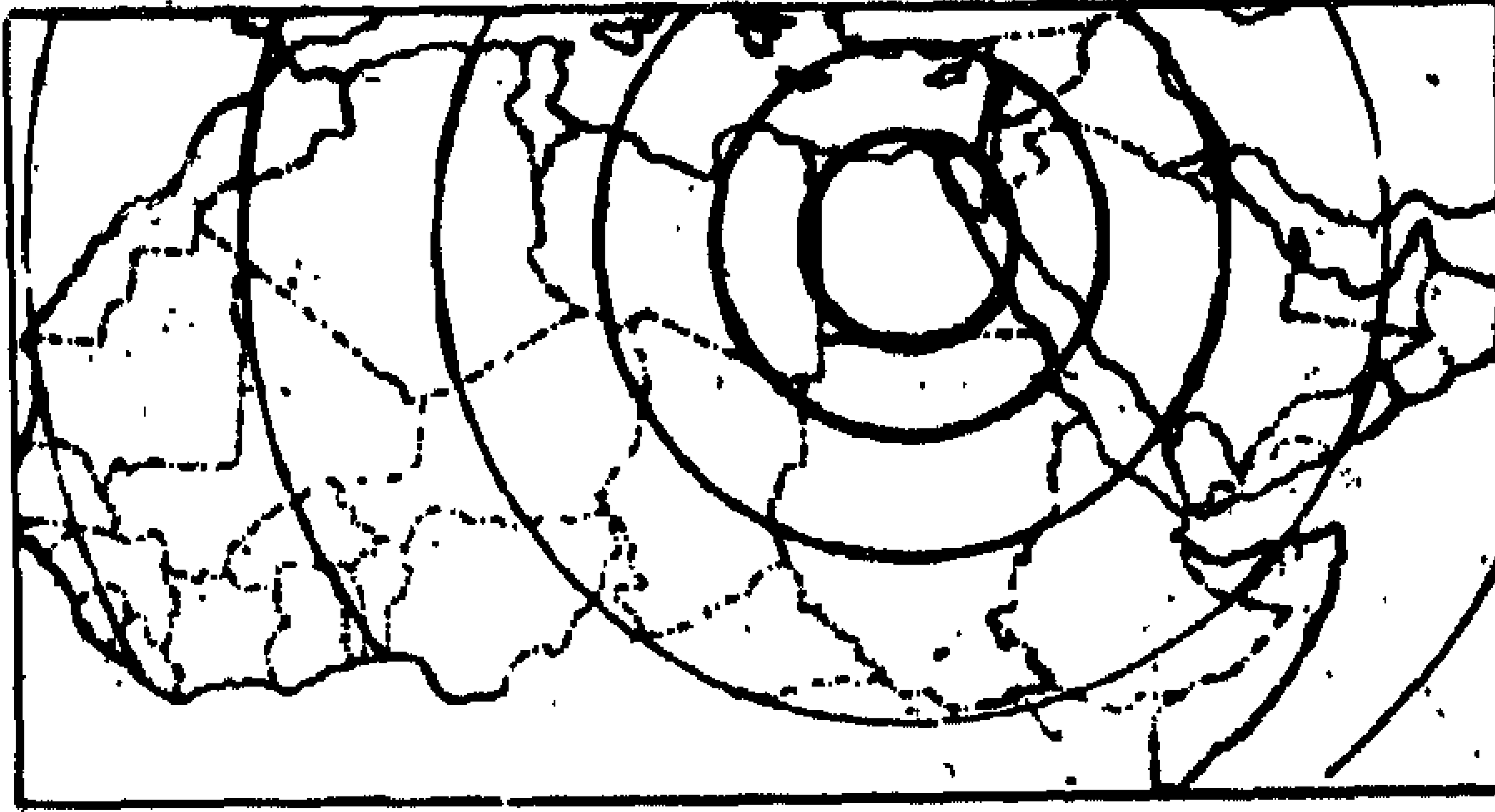
(3)Keren , Michael , " Israeli Prossionals on the Peace Perocess " in : Efraim Karsh, (ed.) , Peace in The Middle East : The Challenge For Israel (Essex, England : Frank Cass , 1994) pp. 149 - 163 .p.157.

(٤) بول سالم ، " أبعاد عملية السلام ومعالم الشرق الأوسط الجديد " ، أبعاد ، العدد الرابع (كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٥) ص ص ١٣ و ١٤ .

(٥) وليد أبو ظهر ، " قطر : توقعات التطورات الجديدة " . الوطن العربي ، العدد ٩٨٦ ، ٢٦ يناير ١٩٩٦ ، صفحة ٣٤ .







□ بناء السلام فى الشرق الأوسط
□ إليس بولدينج
□ عرض : ريهام الخياط

Building Peace in The Middle East, Challenges for States and Civil Society , edited by Elise Boulding, Lynne Rienner Publishers, U.S.A. 1994.

يتناول كتاب "بناء السلام فى الشرق الاوسط " إمكانية تحقيق السلام فى هذه المنطقة وهى مهمة ليست يسيرة على الاطلاق . ويبدأ الكتاب بسرد اهتمام الغرب التاريخي بهذه المنطقة لخدمة أغراضه الاقتصادية والعسكرية عن طريق الاستفادة من الموقع المتميز وتوافر المواد الخام وسيطرتها على موانى عديدة ، ومضايق مثل خليج العقبة وقناة السويس ومضيق البسفور ومضيق الدردنيل . بالاضافة الى كونها مهد اليهودية والمسيحية والاسلام . ولكن أهم من هذا وذاك هو اكتشاف البترول فى اوائل هذا القرن حيث ان هذه المنطقة تحتوى على ٦٠٪ من احتياطى البترول فى العالم ، وهذا يشكل خطورة على الغرب فى حالة ما وقعت هذه المنطقة تحت سيطرة قوى معادية، ولذا فقد استغل الغرب فرصة سقوط الدولة العثمانية وقسم المنطقة على النظام الغربى الى دويلات عديدة ، مما مهد الطريق للازمات والمقاطعات والصراعات العرقية . واكبر دليل على تدخل الغرب السافر فى المنطقة هو تكوين وطن لليهود هناك .

ثم يتطرق الكتاب الى عرض ماهو المقصود بمنطقة الشرق الأوسط ، فيوضح أنها تشمل منطقة أعم مما هو متعارف عليه . فهى تضم شمال افريقيا وشمال شرق وغرب البحر المتوسط ، والجزيرة العربية والخليج الفارسى ، وخليج عمان ، والبحر الاحمر ومنطقة بحر العرب ، فهو يشتمل على ٣٣ دولة مستقلة ، بالاضافة الى دولة او اكثر تحت الانشاء ويشتمل على ٥٠٠ مليون مواطن ، أى حوالى ١٠٪ من تعداد سكان العالم . وهذا النسيج البشرى متعدد العناصر ، بالاضافة الى التراث الاسلامى الفريد قد وجه النظم الاقتصادية والاجتماعية والقيم الاخلاقية . وكان له أشد التأثير على النظام القضائى والتشريعى فى المنطقة، وعلى هذا فالموقف مشابه لحال الغرب حينما كان التأثير الدينى له الأولوية فى الدولة ، وهو ذات السبب الذى يعطى منطقة الشرق الاوسط صبغة مميزة .

وبخلاف هذه المزايا التى تتمتع بها المنطقة ، فانها لاتفتقر الى الصراعات ، بل وان هذه الصراعات متعددة الجوانب. فعلى الصعيد الاقتصادى يسود إحساس عام بعدم العدالة فى توزيع الثروات والموارد الطبيعية ، وخاصة فيما يتعلق بالبترول والمياه . فأما عن البترول فإن الدول الغنية ترفض أى محاولة للمشاركة او المساهمة فى تدعيم مشروعات لتنمية الدول الفقيرة الأخرى فى المنطقة ، والذى يمكن ان يتحقق عن طريق انشاء بنوك وتوفير رؤوس الأموال للاستثمارات. كما أن أسلوب استهلاك هذه الدول الغنية للموارد الطبيعية ، يضر بالبيئة مثله مثل نظام التصنيع الخاص بها وفى هذا المناخ المشوب بعدم التكافؤ صعب ظهور الطبقة المتوسطة.

ولم تقتصر الموارد على البترول فقط، فأزمة المياه فى منطقة الشرق الاوسط أمر مسلم به الآن وقد سببت عدة مشاكل بالفعل لعدد من الدول . وعلي هذا فأن التطور الزراعي فى الشرق الاوسط يواجه ثلاث مشاكل ألا وهى :- فقدان الأراضي الزراعية للتطور الصناعي ، وان بعض الزراعات الحديثة غير ملائمة لنوعية التربة ، وكمية المياه المتوافرة بالاضافة الى إهدار مياه الرى والذى يفسد نوعية وخصوبة التربة .

وعدم العدالة فى توزيع الموارد الطبيعية ، وعدم استعداد الدول الغنية لتقديم يد المساعدة لجيرانها ذوى الموارد المحدودة قد أشعل صدور البعض خاصة لاعتقادهم بمبدأ المساواة المتأصل فى الديانات السماوية . بالاضافة الى أن عزل السيدات عن المجتمع ، وبالتالى العمل يؤدى الى فقدان حوالى نصف القوة العاملة .

وعلى المستوى السياسى ، فان الحكم المتسلط هو السمة الغالبة على المنطقة حيث يساء استخدام السلطة العسكرية ويتم تشويه التعاليم الدينية وصياغتها بصورة اخرى لخدمة اغراض خاصة . ومثال على ذلك عزل النساء وبعض الفئات الأخرى عن المجتمع . وغلق باب الحوار مما يؤدى فى النهاية إلى حرب أهلية . ولا يوجد سبيل لحل هذه الأزمة حيث ان الحلول دائما ما تكون فى صورة اختيار من اثنين ، إما الغرب او الاسلام، إما الدولة او القبلية ، وإما الشريعة أو حرية المرأة ، ان غياب فكرة الحل الوسط لا تتيح المجال الا للعنف .

وثمة جانب آخر من جوانب الصراع هو الهوية فأن بعض العناصر تطالب بأراضي خارج حدود اقليمها علي انها وطنها الأصلي . وقد تكون هذه المنطقة مقسمة بين اكثر من دولة ، وهو ما قد خططه الغرب عقب الحرب العالمية الثانية . وهذا بالتالى له أشد التأثير على التكوين الاجتماعي والنفسى ،فاختلاف طريقة الحياة عن ذى قبل أعطى شعورا بعدم الاطمئنان ، فأصبح الغريب عدوا الى جانب ظهور العصبية بشكل عنيف يتنافى مع التراحم الدينى الذى كان سائدا من قبل .

أما عن البعد الخارجي للصراع فأن الولايات المتحدة أصبحت هى القوة الاساسية فى المنطقة . ويلاحظ ان معظم الخلافات الحالية فى منطقة الشرق الاوسط هى من صنع الغرب .

ويوجد فى المنطقة ثلاثة انواع من الصراع :

اولا : داخلي إما بين بعض الجماعات بعينها او بين هذه الحكومة التابعة للدولة . مثال ما يحدث فى لبنان واسرائيل . ففى حالة لبنان فيجب تصفية الصراع عن طريق التدخل الدبلوماسى بواسطة الأمم المتحدة وتوجيه الموارد الموجهة للتسليح لخدمة الاقتصاد اللبنانى . وفيما يتعلق بأسرائيل وفلسطين فيجب أن تتدخل بعض هيئات الوساطة والتى تقوم بنقل المعلومات والبيانات من طرف الى الطرف الآخر للتمهيد لعملية التفاهم . غير أن البعض يرى ان تدخل اى قوة اجنبية يؤدى الى التحيز لجانب ضد الآخر . وغالبا ما يكون اسرائيل

ولكن النظرة الجديدة تعتقد ان الولايات المتحدة تحديدا تربطها مصالح اكثر اهمية بالعرب على المستوى الاقتصادى عنها مع اسرائيل ، ولذا فلن يكون هناك خوف من التحيز ضد العرب . ويرى بعض الباحثين ايضا ان الولايات المتحدة تقوم باستغلال اسرائيل كواجهة لتنفيذ مصالحها ، وانه ان لم يكن اللوبى الاسرائيلي موجودا بالفعل لابتدعته الولايات المتحدة ، ولذا فان أفضل السبل هو التعاون المشترك بين العرب واسرائيل حيث ان لدى اسرائيل التقدم التكنولوجي وخاصة فى الزراعة ، ويتوافر للفلسطينيين قوة العمالة الكفء ويوجد لدى الدول العربية الاخرى الموارد المالية ، وبهذه العناصر الثلاثة تستطيع ان تكون المنطقة بؤرة نفوذ جديدة .

ثانيا : الصراع الخارجي وهو مايحدث بين دولتين او اكثر مثل العراق والكويت - سوريا ولبنان - اسرائيل وما يجاورها من دول - المملكة العربية السعودية ..واخيرا مصر والسودان ، وهى الحالات التى تتطلب فى بعض الأحيان أن تتدخل قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة وقد استمر الصراع عدة سنوات وهذا إن دل على شئ ، فهو يدل على ضراوة الصراعات . ففيما يتعلق بالعراق بعد حربها مع الكويت فانه لاجدال فى ان طريقة الحكم هناك بعيدة أشد البعد عن الواقع ويقترح انشاء حكومة انتقالية قادرة على كسب الاعتراف الدولى لكي تقوم بدورها الفعال المنتظر منها فى المنطقة. ولكن الآن قد ظهر الخلاف داخل ثنايا الأمم المتحدة ذاتها بخصوص حق استخدام العراق للخليج ومايجاوره من جزر وتحديد ملكية البترول الواقع فى المناطق المجاورة الكويت ، وهو امر خطير جدا حيث ان الفشل فى حل هذه المسائل قد يؤدى الى صراعات جديدة ، ولكن الحرب ليست الحل المثالى لمشكلة كهذه بالاضافة الى انه طلب تخلى العراق عن الأسلحة هو أمر غير منطقى فى وجود أسلحة لدى الدول المجاورة بما فى ذلك اسرائيل فلابد اذن من جعل المنطقة كاملة خالية من أسلحة الدمار الشامل لتحقيق العدالة والأمان بالاضافة الى ان الولايات المتحدة ذاتها مازالت تقوم ببيع الاسلحة لدول المنطقة بكميات كبيرة مما ينقض اتفاقية منع التسلح . لكن علي الجانب الاخر لايخفي علي أحد انه بتوجيه رؤوس الاموال التى تخصص للتسليح الى النشاط الاقتصادى ستؤدى الى نتائج حميدة . وقد كان للعقوبات التى فرضت على العراق ردود فعل مختلفة من بين موافق وغاضب ، حيث ان البعض يرى انها تشددات مبالغ فيها تهدف فقط الى القضاء على إحدى القوى العربية الكبرى التى تملك السلاح ناهيك عن الاشارة الى الشعور بالأسى لمصير دولة اسلامية شقيقة .

ثالثا : الصراع خارج النظام وهو ليس بالداخلى أو الخارجي حيث انه يقوم بين حكومة وجماعة معينة او حركة معينة خارج الاقليم ، مثال ذلك مشكلة الاتراك بالنسبة لايران وسوريا والعراق وتركيا . فلحل هذه المشكلة يفضل عقد اجتماع يدرس أحقية الاكراد فى التنقل فى دولة الى أخرى وحمايتهم من الاضطهاد فى المنطقة التى يطلق عليها كردستان ، بالاضافة الى التساهل من جانب بعض الدول على منح اللاجئين الجنسية ، وخاصة وأن الأموال الموجهة للاجئين

من قبل الامم المتحدة غالبا ما تأتي من الشرق الاوسط وخاصة العراق والكويت .

ومثال ذلك أيضا المغرب ومشاكلها مع البوليساريو في غرب الصحراء وهي المنطقة التي تطالب المغرب بضمها لاقليمها وضمن هذا النوع من الصراع ايضا محاولات الشركات متعددة الجنسيات الغربية في منافسة الشرق الاوسط حول الاسواق والموارد الخام . وكما هو الواضح فأن هذا النوع الاخير من الصراع هو الاكثر صعوبة في التسوية حيث ان أحد اطرافه لا يعترف بوجود الآخر ويجب ان يكون للوساطة دور كبير في فض هذه النزاعات وتحقيق السلام .

وفي ظل هذه الظروف التي تسود المنطقة هناك خمسة تصورات لمستقبل الشرق الاوسط :

الأول هو فشل المفاوضات بين اسرائيل والعرب ، الثاني هو بقاء الولايات المتحدة كقوة عظمى في النظام العالمي الجديد ، وبالتالي ستتمكن من ايجاد الحلول لبعض الخلافات بين الدول الكبرى في المنطقة ، الثالث هو أنه سيتم توقيع بعض الاتفاقات السياسية والعربية دون اى نوع من الوساطة الغربية وسيكون لذلك أثر على التكوين الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة ، الرابع ستجتمع القوى الغربية والمؤسسات المدنية والهيئات غير الحكومية مع الحكومات في مفاوضات للتوصل الى حلول ذات طابع انساني ، والخامس هو تعديل مشروع الاتحاد الاوروبي ليتوافق مع منطقة الشرق الاوسط ، وسيشارك في هذا الاول جميع المنظمات وممثلون عن كل الفئات .

وكما هو واضح فأن الحل الاول سينتج عنه دمار شامل المنطقة ، وقد يكون الخوف من ذلك حافزا على عملية السلام ولكنه امر غير مرغوب فيه . ان الاحتمالين الثالث والرابع ملائمان تماما لهذه المرحلة ، أما الحل الرابع والخامس فسوف يقودان الى ما هو يسمى " بالعالم المفضل " وهو الذى ستختفي فيه كل الصراعات وتفض جميع المشاكل السياسية والعرقية والاجتماعية وتحقق المساواة على جميع المستويات لتشمل الرجل والمرأة وتطبق اتفاقية عدم التسلح .

يجب في المرحلة القادمة ان يكون توجه المنطقة الى الانسان بصفة عامة ، فيجب على عملية السلام ان تشمل الكل وليس مجتمعا بعينه . فقد كانت الايديولوجية السائدة من ذي قبل هي توحيد بعض العناصر العرقية او اللغوية او الدينية واستبعاد العناصر الباقية ، وهذا ليس مناسبا لتحقيق السلام الشامل المنشود ولذا يجب على الشعوب ان تعي ان لغة الحوار القديمة غير صالحة للمرحلة القادمة . الحوار الانساني هو الذى سيؤدي الى السلام مثل ماحدث في قرية نيفاشالوم حيث تمكنت اسرائيل وفلسطين من الاتفاق حول البنية التحتية الأساسية من مواصلات ومياه وكهرباء ، وهذا الحوار الانساني هو الوحيد القادر على حل مشكلة القدس بما تحويه من تراث ديني. لتحقيق ذلك يجب دعم برامج للدمج الثقافي والحضاري بين العناصر المختلفة في الشرق الاوسط ، وخاصة العناصر التي تم قهرها في الماضي فان حقوق الانسان ماهي الا حق الفرد في تشكيل المجتمع الذى يعيش فيه . ويجب وضع مناهج تعليمية موجهة لتلقين حقوق الانسان ، فلتحقيق التفاهم المتبادل يجب أولا الاقتناع بفكرة اللاعنف . كما يجب الاعتماد على قوى اخرى بجانب البترول حيث ان المخزون أخذ في التضاؤل ولذا يجب توظيف بعض الموارد غير المستغلة مثل علماء الدين ، فانه لايخفى على احد أهمية الحكمة الالهية التي توجد في اليهودية والمسيحية والاسلام . بالاضافة الى المرأة حيث اننا باهمالها نلقى جانبا نصف القوة العاملة الكفء بالاضافة الى انه عن طريق تعليم المرأة سنقوم بطريق غير مباشر بخفض نسبة المواليد الى جانب ان التراحم والمساواة بين عنصري المجتمع مذكور في الأديان السماوية أجمع . وفي منطقة الشرق الاوسط قامت المرأة بدور حميد في العملية السياسية ومثال على ذلك المرأة الفلسطينية التي تقوم بدور غير مسبوق في الانتفاضة والدفاع عن الوطن . بالاضافة الى ذلك يجب توجيه الموارد الخاصة بالتسلح للمشروعات والاستثمارات الاقتصادية وتدعيم البنية التحتية الذى يتطلب دراسة الموارد المتاحة واستغلالها بالاضافة الى العناصر البشرية المدربة والخبرات الأجنبية وباختصار لتدريب كوادر شرق اوسطية . وعلى هذا فاننا نتوسم مستقبلا باهرا المنطقة الشرق الاوسط ولكن المفتاح الخاص بتحقيق هذا السلام الشامل يكمن في الشرق الاوسط ذاته فان الاختيارات عديدة وعليه ان يقوم بنزع السلاح ، وتبنى سياسات دفاعية غير عدوانية واستخدام الأسلحة لاغراض أمنية داخليا فقط ، ويتعين عليه توقيع اتفاقية خاصة بذلك . كما يجب عليه التصدي لفكرة عدم العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية وحماية الأقليات في المنطقة بالاضافة الى تبنى الحركات التي تهدف الى الديمقراطية ، والتبادل الثقافي داخل المنطقة او خارجها . وعلى القوى الغربية أيضا ان تتنحى عن سياساتها التي طالما ما كانت تهدف الى التدخل لخدمة مصالحها الخاصة ، فان ذلك يؤدي لا محالة الى تدعيم الروح الانسانية في المجتمع وبالتالي تسوية الخلافات .

٩



☐ الديمقراطية والسلام والصراع الإسرائيلــى - الفلسطينــى
☐ إيدى كوفمان ، شكرى عـابد ، روبرت روزسـتيان
☐ عـرض : إيهاب رافت الملطى

Edy Kaufman, Shukry B. Abed, Robert L. Rothstein, Democracy, Peace, and the Israeli-Palestinian Confilct, Lynne Rienner, Baulder and London , 1994

يضم هذا الكتاب مجموعة من الأوراق البحثية التى قدمت فى حلقة عمل نظمتها جامعة "بارك" حول الديمقراطية والسلام والصراع الإسرائيلى - الفلسطينى .

ويتكون هذا الكتاب من اثنى عشر فصلا ، ويمكن تقسيمهم الى ثلاثة أجزاء : يضم الجزء الأول الفصل الأول والثانى ، ويتناول البعد النظرى لإشكالية العلاقة الإرتباطية بين السلام والديمقراطية مع التطبيق على الصراع الفلسطينى -الإسرائيلى .

أما الجزءان الثانى والثالث فيتناولان مواقف جميع الأطراف الداخلية تجاه الصراع ، فيتناول الجزء الثانى مواقف الأطراف الإسرائيلية المختلفة وذلك من خلال أربعة فصول من الثالث الى السادس . ويتعرض الجزء الثالث الى المواقف الفلسطينية المختلفة تجاه الصراع ، وذلك من خلال خمسة فصول من السابع الى الحادى عشر . أما الفصل الثانى عشر فيعتبر بمثابة خاتمة للكتاب تتعرض للفرص والعقبات التى تساعد أو تعترض طريق التعاون والسلام بين الطرفين .

وتدور الفكرة المحورية لهذا الكتاب حول العلاقة بين الديمقراطية كقيمة ومفهوم وكنظام سياسى ، والسلام كوسيلة لحل المنازعات بدون حرب ، ويطرح الكتاب تساؤلا هاما جدا ويتمثل فى : هل الديمقراطية هى شرط لإتمام عملية السلام ؟

وبمعنى آخر : هل النظم الديمقراطية هى التى تسعى لإتمام السلام وتجنب الحروب ؟ ويؤكد الباحثون أنه مع الانتشار الكبير للديمقراطية فى كافة أنحاء العالم والاتجاه نحو حل الصراعات الدولية والداخلية بالطرق السلمية على الرغم من أن الحرب كوسيلة لحل المنازعات مازالت بديلا محتملا جدا ، فإن هذا الانتشار قد وضع الإفتراض بأن النظم الديمقراطية غالبا لا تقوم بإعلان الحرب على بعضها البعض محل اختبار أكثر من أى وقت مضى . ومع تطبيق ذلك على الصراع الفلسطينى-الإسرائيلى نجد أن "إدى هوفمان ، شكرى عابد" فى الفصل الثانى من الكتاب يبحثان قضية "مدى ديمقراطية كل من المجتمع الإسرائيلى والفلسطينى" فيؤكدان أن اسرائيل تحاول أن تظهر بمظهر الديمقراطية الرنانة على الرغم من أن قليلا من الإسرائيليين هم الذين يعترفون بحق الفلسطينيين فى إقامة دولة ديمقراطية مستقلة ، فى حين أن الأغلبية منهم لا تؤمن بحقهم فى ذلك ، بل أنهم لا يؤمنون بقدرة الفلسطينيين على إقامة نظام ديمقراطى . أما الفلسطينيون ، فعلى الرغم من تميزهم عن بقية الشعوب العربية فى خبرتهم بالإجراءات الديمقراطية ، والتى تجعلهم من أكثر الشعوب العربية قابلية لإقامة نظام ديمقراطى فشلت كل الدول العربية الأخرى فى إقامته ؟ والتى تعطى تفاؤلا حذرا بشأن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، إلا أن الإنتفاضة جاءت لتوضع وتضع عقبات تعوق عملية التطور الديمقراطى داخل المجتمع الفلسطينى أهمها الإغتيالات السياسية الواسعة التى تمت مع المعارضين السياسيين للقادة الفلسطينيين وذلك مما عمل على خلق مناخ من عدم الثقة فى التعبير عن الرأى المعارض لهؤلاء القادة .

ولكن على الرغم من ذلك يؤكد الباحثان أن القادة الفلسطينيين يبدو أنهم يدركون أن الديمقراطية هى أفضل وسيلة لهم لإقامة دولتهم المستقلة ، وذلك لعدة أسباب منها :

١- أن الديمقراطية هى أفضل نظام لدمج الشعب الفلسطيني الذى يضم الفلسطينيين فى الداخل وفلسطيني الشتات ، فى بوتقة واحدة تشمل كل القوى المختلفة ووجهات النظر المتباينة وتسمح بالتعبير عن المصالح المتباينة .

٢- إدراك هؤلاء القادة أنه من الصعب أن تتلقى الدولة الفلسطينية الناشئة أى دعم خارجى فى حالة اتباعها لأى نظام غير ديمقراطى .

ومن جانبهم فإن الإسرائيليين يجب أن يدركوا ، كما يؤكد الباحثان ، أنهم يجب أن يدعموا إقامة حكومة فلسطينية ديمقراطية لأن ذلك لن يضمن فقط كفالة وضمان حقوق المواطنين الفلسطينيين لكنه سيضمن أيضا الحفاظ على العلاقات التعاونية المستقبلية مع جيرانها .

وفى عرضهما لوجهة النظر المخالفة ، عرض كل من "تشارلز ليبمان وموشى ماؤز" فى ورقيتهما المقدمتين واللتين جاءتا فى الفصلين السادس والتاسع للمواقف الداخلية فى المجتمعين الإسرائيلى والفلسطينى حول قضية الديمقراطية والسلام والصراع العربى - الإسرائيلى .

ففى الفصل السادس يؤكد "تشارلز ليبمان" أنه على الرغم من أن الديمقراطية كقيمة مترسخة داخل التقاليد اليهودية بل أن اليهود الإسرائيليين يتبعون الإجراءات الديمقراطية فى الداخل إلا أن القضية الأساسية بالنسبة لهم فى التعامل مع الخارج هى "الأمن" ، وعليه فإن القضية الأساسية هنا ليست الديمقراطية وعلاقتها بالسلام كقيمة فى حد ذاته ، ولكن القضية تصبح قضية السلام الآمن ، السلام الذى يوفر لهم الأمن ، والتضحيات التى يجب أن يقدموها من أجل هذا السلام الآمن . ويرى الباحث أن هناك اتجاهين أو تيارين داخل إسرائيل بشأن هذه القضية .

الأول : يرى ضرورة قيام سلام بين اسرائيل وجيرانها وذلك حتى يتم قبول إسرائيل فى المنطقة وكسر الحاجز بينها وبين جيرانها .

الثانى : يرى ويؤمن بضرورة تحقيق حلم "إسرائيل الكبرى" وتحقيق أرض الميعاد وبناء على ذلك فهو يرفض إقامة سلام مع الجيران العرب لأن ذلك لن يسمح بقيام وتحقيق حلم "إسرائيل الكبرى" كما أنه يهدد - بشكل خطير - الأمن الإسرائيلى .

أما "موشى ماؤز" - فى الفصل التاسع - فقد أكد أنه على الرغم من القيم الديمقراطية التى يتمتع بها غالبية الشعب الفلسطينى إلا أن ذلك لم يساعد على تخفيض هذه المشاعر العدائية التى يكنها الفلسطينيون تجاه اليهود ، كما أنه من الملاحظ - كما يقول موشى - أن الجماعات السياسية الفلسطينية الأكثر ديمقراطية من غيرها هى التى تكون أكثر عدائية لليهود من الجماعات الأخرى غير الديمقراطية ، وقد ضرب مثالا على ذلك بأن معظم الفلسطينيين الذين ، ولأسباب عملية براجماتية ، مالوا الى التعامل مع إسرائيل هم من المحافظين وغير الديمقراطيين ، وذلك فى حين أن الجماعات الفلسطينية التى مارست القيم الديمقراطية قد هدفت الى أن تكون العدو الأساسى لإسرائيل ، بل وراهنت على تدميرها ويمثل هذه الجماعات - كما يقول موشى - القوميون العرب "البعثيون" والإسلاميين سواء المنضمين "لحماس" أو لجماعة "الإخوان المسلمين" ، وعلى الرغم من حدوث تغير فى مسار حركة "فتح" -الجناح العسكرى لمنظمة التحرير الفلسطينية - وقبولها ، لأسباب عديدة ، للوجود الإسرائيلى منذ منتصف السبعينيات ، إلا أن التابعين للمنظمات الباقية - السابق ذكرها - مازالوا يرفضون تماما فكرة الكيان الإسرائيلى .

وحول قضية الحرب والإحتلال الإستيطانى ومدى تأثير ذلك على القيم الديمقراطية يأتى الفصلان الخامس والثامن ، فيتحدث فى الفصل الخامس "إيدى كوفمان" عن مدى تأثير الحرب والإحتلال على المجتمع الإسرائيلى . وفى البداية فإنه يعرض أن الإحتلال والحرب لم يؤثرا على القيم الديمقراطية للأفراد داخل المجتمعات الغربية فى الدول الإستعمارية السابقة مثل (انجلترا وفرنسا) ، ولكنه يتساءل : هل يمكن أن نضمن نتائج متشابهة بالنسبة للديمقراطية الإسرائيلية ؟ ويجيب "كوفمان" بأنه لا يمكن التكهن بإجابة هذا السؤال ، ولكنه يورد عدة أبعاد قد يكون لها تأثير على هذه العملية من أهمها :

١- استمرار الرغبة الإسرائيلية فى الحصول على الأرض ، وبالتالى عدم تلاشى رغبة الدخول فى حروب مع العرب ، أى تحقيق مكاسب بطريق غير ديمقراطى .

٢- أن الدولة الإسرائيلية هى دولة حديثة مازالت فى طور التكوين فحدودها التاريخية والجغرافية لم تتحدد بعد ، كما أن ثقافتها السياسية مازالت أيضا فى طور النشأة .

٣- أن كثيرا من اليهود الذين يعيشون داخل إسرائيل الآن قد ولدوا وتعلموا فى دول غير ديمقراطية بما له من أثر على ثقافتهم السياسية .

٤- يمكن أن نصف الصراع الإسرائيلى-الفلسطينى ، على أساس أنه صراع من أجل تقرير المصير لكل من القوميتين ، وبالتالى فهو يتضمن المطلب الإسرائيلى بقبول الدولة العبرية كما يتضمن المطلب الفلسطينى بالإعتراف بالدولة الفلسطينية المعلن عنها منذ ٤٠ عاما .

أما "شكرى عابد" فيتحدث عن مدى تأثير الحرب والإحتلال على مستقبل الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطينى فى الفصل الثامن ، فيؤكد فى البداية أن الحرب والإحتلال كان لهما تأثير سىء على الأفراد داخل المجتمع الفلسطينى وخاصة على الجماعات الأكثر ديمقراطية ويستدل بذلك من استمرارية رفض منظمة حماس والإخوان للوجود الإسرائيلى ، إلا أنه يؤكد أن هناك تيارات سياسية فى الوطن العربى عامة وداخل فلسطين أيضا ، هى التى ستتحكم فى تحديد مستقبل الديمقراطية داخل فلسطين ، بل وداخل العالم العربى كله وذلك من خلال الدور الذى سيلعبه كل منها :

الأول : وهو تيار القبول المطلق والذى ينادى بضرورة

تبنى الديمقراطية الغربية كما هى بتفاصيلها من أجل تحديث المجتمعات العربية .

الثانى : التيار الإصلاحى والذى ينادى بضرورة استجلاب بعض العناصر من الحضارة الغربية بعد تنقيحها وتصفيتها لتلائم البيئة العربية وذلك من أجل تطوير هذه البيئة.

الثالث : التيار الرافض وهو التيار الدينى الإسلامى وهو يرفض جذريا المفاهيم والنظم الغربية ، وذلك على أساس أن الإسلام لديه قيمه ومفاهيمه الخاصة به .

ويشير "عابد" الى أن مستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى بشكل عام يتوقف على وصول أى من هذه التيارات للحكم .

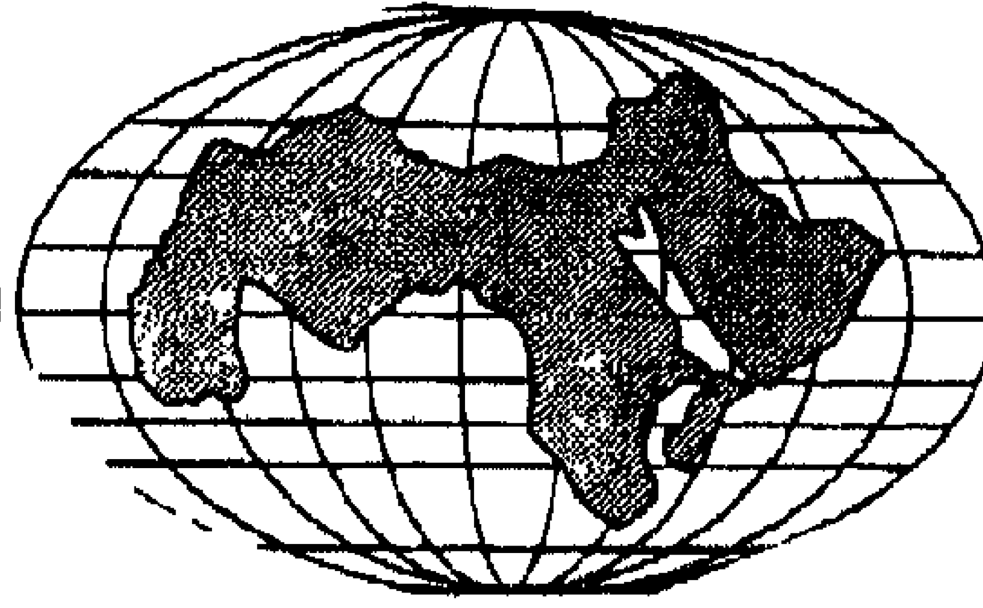
ويأتى الفصل الثانى عشر والأخير فى هذا الكتاب كخير خاتمة له ، حيث يتجنب الباحث "روبرت روزستيان" فى هذا الفصل استمرار الخوض فى المعضلة الأساسية لهذا الكتاب والمتمثلة فى العلاقة الارتباطية بين الديمقراطية والسلام من نفس وجهات النظر السابقة ، ليقدم جانبا آخر تماما وهو "مدى أهمية الديمقراطية بالنسبة لعملية السلام" مشيرا الى أن المؤثرات الكامنة للديمقراطية على عملية السلام الجارية الآن فى المنطقة قد تكون غير واضحة بشكل أو بآخر ، ولكن إذا استمرت عملية السلام وازدادت معها المؤشرات الديمقراطية فى المنطقة فإنه على المدى الطويل يمكن أن يكون لذلك نفع وتأثير كبير للديمقراطية وذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها :

١- أن الديمقراطية تعمل على إيجاد المصالح المشتركة بين الأفراد والاهتمام المشترك مما يساعد على الحفاظ على النظم القائمة وعدم السعى الى تغييرها بشكل فورى أو جذرى وهو ما يضمن استمرار عملية السلام .

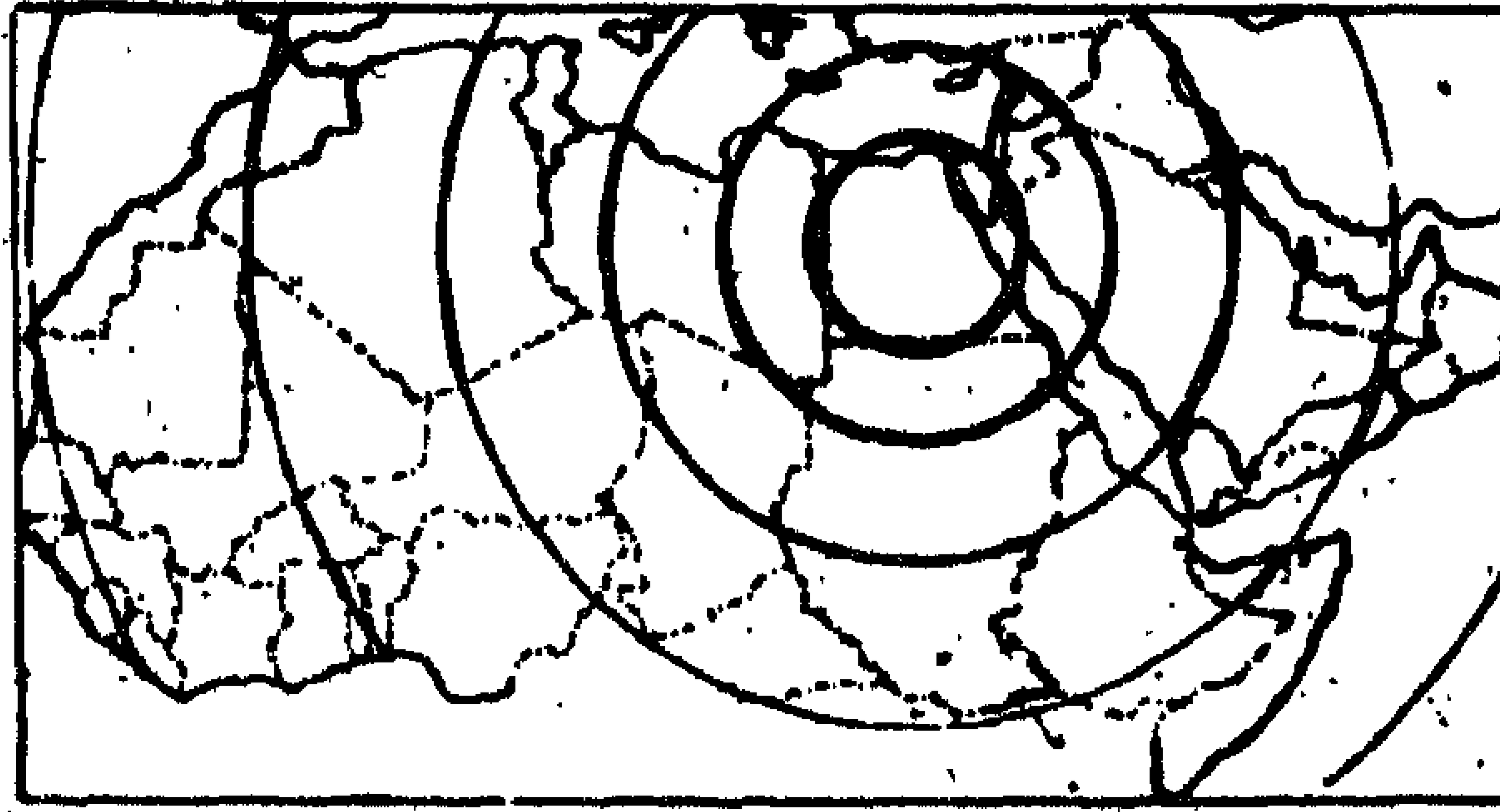
٢- تتبع الديمقراطية القنوات الشرعية للتعبير عن الرأى خاصة للمعارضة وذلك مما يساعد على تجنب الحروب الداخلية .

٣- يمكن للديمقراطية أن تخفض الحاجة الى استخدام اسرائيل ككبش فداء من قبل الحكومات العربية لتبرير فشل سياساتها سواء الداخلية أو الخارجية .

وفى النهاية فإنه يمكن القول أن هذا الكتاب يعرض لقضية أصبحت الآن ، خاصة فى ضوء نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة التى تمت بناء على اجراءات ديمقراطية والتى أدت الى فوز اليمين غير المؤيد لإستكمال عمليات السلام ، موضع تساؤل كبير فى كل الأوساط والدوائر السياسية المحلية والدولية وأصبح الآن التساؤل الهام المطروح فى هذا الشأن هو : هل تدفع الديمقراطية بالفعل فى إتجاه السلام أم لا ؟!



١٠



□ مصافحة الأيدى فى واشنطن
□ جون كينج
□ عرض : هبة سمير

John King, Handshake in Washington, UK: Garnet Publishing (Ltd), 1994.

"مصافحة الأيدى فى واشنطن ، هل هى عملية يسيرة أم لا" لاشك أنها واجهت صعوبات ومعوقات جمة سواء قبل هذا الحدث التاريخى ، أو بعده ، وماذا كان يمكن أن يحدث لو لم تتحرك منطقة الشرق الأوسط تجاه السلام ؟ هذا هو التساؤل الرئيسى الذى يتناوله الكاتب فى تحليله لقضية الصراع العربى الإسرائيلى وبدء المفاوضات العربية الإسرائيلية .

ويتناول الكاتب فى إجابته على هذه التساؤلات عدة نقاط رئيسية وهى : كيف بدأ التفكير نحو السلام ولماذا فى هذا الوقت بالتحديد ؟ ، والمراحل التى مرت بها عملية المفاوضات منذ الإعداد وحتى التنفيذ ، ومراحل هذه المفاوضات من مدريد مرورا بواشنطن وحتى أوسلو ، والمعوقات التى واجهت هذه المراحل وكيفية علاجها أو تخطيها .

ويرى الكاتب أن لهذا السلام أبعادا عدة ، حيث أن كل الظروف سواء كانت ظروفا دولية أو إقليمية أو داخلية ساهمت فى الدفع نحو عملية السلام وساهمت فى دفع الأطراف المتصارعة للجلوس على مائدة المفاوضات .

وفى النهاية ، يختم برؤية مستقبلية متناولا فيها الآمال والمخاطر وما قد يواجه هذه الأطراف من معوقات ومخاطر متعددة .

تعددت الآراء وانتشرت بأن "تصافح الأيدى" وأن أعداء الأمس أصبحوا أصدقاء فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، وما تلاه من مراحل لتدعيم هذا الحدث التاريخى ، هو الفرصة الأخيرة للسلام ، وأنه إذا ضاعت هذه الفرصة ، ستتجه منطقة الشرق الأوسط نحو مسلك آخر غير قابل حتى للتفكير فيه .

يحاول الكاتب تخيل البدائل الأخرى للسلام : فبالنسبة للجانب الإسرائيلى فالبديل هو تحقيق وانشاء اسرائيل العظمى ، وهذا هو ما تراه حكومة الليكود ، بينما العرب فى الأراضى المحتلة فيمكن تهميشهم أو استيعابهم .

وقد تطرق البعض فى أفكارهم بأن الشعب الفلسطينى سيتم ترحيله أو نقله للأردن لإنشاء دولة فلسطينية فى الأردن .

وكل هذه الآراء تعد حلولا غير قابلة للتطبيق يتبناها الشعب الإسرائيلى ، الذى عانى من الإضطهاد والاستبعاد لفترات طويلة سابقة .

أما على الجانب الفلسطينى ، فالبديل الوحيد للسلام هو الصراع الدائم وتضحية الفلسطينيين اللانهائية بأرواحهم وشبابهم لتحرير أراضيهم .

هذا بالإضافة للأهمية المتزايدة للفصائل الفلسطينية المختلفة والحركات الاسلامية المتطرفة التى تعتبر الصراع والحرب منهجا لحياتها .

قبل توقيع اتفاقية اعلان المبادىء بأسابيع قليلة ، طرح سؤال على رابين رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق إذا كان يريد أن يقابل عرفات فأجاب بكلمة قاطعة وهى "أبدا Never" . وبعد حضور مراسم المؤتمر فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ ، طرح تساؤل حول ما إذا كان الأعداء القدامى يستطيعون انهاء هذا الصراع الممتد والمتجذر بمصافحة الأيدى ! ومن أهم الجوانب التى وافق عليها الجانبان الإسرائيلى والفلسطينى هو إنشاء منطقة حكم ذاتى محدودة للفلسطينيين فى منطقتى غزة وأريحا ، وتعد هذه المرحلة الأولى فى العملية

التى تم تخطيطها لتنتشر وتمتد فى باقى الأراضى المحتلة وانتقال الإدارة الى أيدى فلسطينية ، مع امكانية الاستشارة الإسرائيلية فى الأمور المشتركة ، وتنسحب القوات الإسرائيلية كخطوة أولى لإعادة الثقة وتكوين ادارة فلسطينية منتخبة .

ولكنه على الرغم من هذا التقدم ، إلا أنه ليس من المفترض أن إسرائيل والفلسطينيين أصبحوا أصدقاء ، ولكنه لازالت تظهر العديد من الخلافات حول قضايا عدة .

فالفلسطينيون يريدون السيادة الكاملة فى إطار إنشاء دولة خاصة بهم ، أما الإسرائيليون بدافع أمن دولتهم الذاتى - فإنهم يرون أن إنشاء دولة فلسطينية يمثل انتقاصا من سيادة دولتهم ، والواضح أن فكرة إقامة دولة فلسطينية ، لا تلقى الرضا أو حتى الموافقة بين العديد من الأوساط الإسرائيلية ، التى ترى أنه يمكن التعامل مع كيان فلسطينى يتم وضعه فى إطار اقتصادى قد يضم اسرائيل والأردن ، ولكن هذا الكيان الجديد لا يكون دولة مستقلة ذات سيادة .

وفى بداية المفاوضات كانت العوائق تتمثل فى اعتبار فكرة جلوس اسرائيل مع الفلسطينيين على مائدة مفاوضات تعنى الإعتراف -وإن كان ضمنيا- بفلسطينيين بصفة عامة وبمنظمة التحرير الفلسطينية التى تتفاوض معها بصفة خاصة .

ويجيب الكاتب على تساؤلين هامين يطرحهما فى كتابه وهما : لماذا هذا الوقت بالتحديد الذى تم اختياره لإمكانية الجلوس على مائدة المفاوضات ، وأيضا لماذا أوسلو عاصمة النرويج بالتحديد تكون عاصمة الدولة المضيفة التى تفتح أبوابها وتشارك فى هذه اللحظة التاريخية الحاسمة .

أما بالنسبة للتساؤل الأول فيجيب عليه الكاتب فى عدة جوانب فى كتابه ، مما يوضح أهمية هذا التساؤل له : ويرجع أسباب اختيار هذا الوقت بالتحديد لعدة عوامل وظروف داخلية واقليمية ودولية أسهمت كل منها فى دفع أطراف الصراع للسعى نحو السلام.

فبالنسبة للظروف الداخلية هى وجود العديد من التغيرات التى حدثت فى داخل كل من اسرائيل من جانب ، والفلسطينيين من جانب آخر دفعت كلا منهما للسعى لهذه المبادرة . فبالنسبة لإسرائيل ، فرابين الذى بلغ وقتئذ حوالى ٧٢ سنة ، كان يرى نفسه صانعا للسلام ويريد أن يترك بصمة فى التاريخ تخلد اسمه ، وكذلك ظهور تيار جديد فى اسرائيل يؤيد السلام وذلك نتيجة للضغوط الأمريكية الداعية للسلام ، بتطبيع اسرائيل علاقاتها مع جيرانها وهذا هو ما دفع حزب العمل لتفضيل هذه الفكرة فى علاقاته مع العرب سواء كانوا فى الخارج أو الداخل.

أيضا يتناول الكاتب بالتحليل مدى قوة الدوافع الدولية والإقليمية وأثرها فى عملية السلام . بالنسبة للمواقف الدولية ، فقد تغيرت البيئة الدولية والنظام الدولى منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة وظهور مفهوم "النظام العالمى الجديد" الذى طرحه الرئيس بوش فى ١٩٩٠ . فقد تغيرت الرؤية الأمريكية لإسرائيل ، فأثناء الحرب الباردة كانت الإدارة الأمريكية تراها شرطا للمرور فى الشرق الأوسط وحاميا لمصالحها من الخطر والتهديد السوفيتى ولذلك كان التأييد الأمريكى لإسرائيل يعد تأييدا مطلقا ولكن هذا التأييد أصبح بعد هذا التغير الجوهرى فى المجتمع الدولى تأييدا رشيدا . هذا بالإضافة الى أثر حرب الخليج الثانية وغزو العراق للكويت ، فى تغيير أولويات الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ، وإعادة ترتيب هذه الأولويات لما يتلاءم مع الظروف الجديدة وأصبحت الإدارة الأمريكية ترى أنه من غير الملائم الإعتماد على اسرائيل فقط كحليف لها ، بل لابد من وجود أصدقاء وحلفاء عرب . ولذلك فقد ربطت الولايات المتحدة بين تحقيق الاستقرار فى المنطقة من جانب ، وبين تحقيق السلام فيها ، وهذا السلام لن يتم إلا بالتوصل لتسوية شاملة وعادلة ترضى جميع الأطراف فى الصراع العربى - الإسرائيلى .

أما بالنسبة للمجموعة الأوروبية ، فهى أيضا تؤيد عملية السلام وتشجع على بدء المفاوضات وخاصة بريطانيا التى ترتبط تاريخيا بالمنطقة بصفة عامة وبفلسطين ، حيث كانت الدولة المنتدبة عليها فى فترة سابقة ، وأيضا إثر أزمة الخليج الثانية على أوروبا نظرا للتقارب الجغرافى بينها وبين منطقة الصراع .

وبالنسبة لروسيا ، فهى تعد الوريث لمقعد الإتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن، وتسعى سياسة روسيا الجديدة لبناء حجر للزاوية للتعاون مع الولايات المتحدة ، لذلك فهى لا تسعى لمنافسة واشنطن فى مناطق نفوذها ، والتى تعد منطقة الشرق الأوسط من أهمها .

أما بالنسبة للدوافع العربية ، فقد تغيرت الظروف حتى قبل الجانب العربى فكرة الجلوس على مائدة المفاوضات . وفى إطار هذا ، يقوم الكاتب بتحليل للتطور التاريخى للصراع العربى - الإسرائيلى ، وكيف أنه لم يكن فقط صراعا بين شعبين على قطعة أرض ، ولكنه أيضا صراع بين أيديولوجيتين متناقضتين وهما الصهيونية من جانب ، والقومية العربية من جانب آخر .

وتعد أزمة الخليج الثانية ، وغزو العراق للكويت مرحلة حاسمة فى هذا الصراع وذلك أنه بعد أن كانت اسرائيل عدوا لدودا للعرب ، فقط تعاملت بعقلانية شديدة فى هذه الأزمة ، وذلك عندما لم تستجب للهجوم العراقى بصواريخ سكود على أراضيها . وقد ساعدت الحرب على جعل الجانب العربى والفلسطينيين يدركون أن التفاوض مع اسرائيل هو خيار لابد منه .

ونتيجة لهذه الحرب ، أصبحت القضية الفلسطينية من محاور الاهتمام الرئيسية وذلك لعدة أسباب رئيسية : الأول ، أن الولايات المتحدة أصرت على حل القضية الفلسطينية حيث أدرك الرئيس بوش والرئيس كلينتون أنه لحل الصراع العربى الإسرائيلى لابد من حل مشكلة فلسطين ، الثانى ، تغير السياسة التى يتبعها قادة حزب العمل الإسرائيلى وسعيهم

لتسوية الصراع ليس فقط مع الدول العربية ولكن أيضا مع الفلسطينيين . الثالث ، تبنى الفلسطينيين لوجهات نظر وأهداف أكثر واقعية وليست مستحيلة كما كان من قبل .

وبذلك يفسر الكاتب بأنه كما حدثت تغيرات فى البيئة الدولية والإقليمية ، فقد حدثت أيضا تغيرات فى داخل كل من الإدارة الإسرائيلية من جانب ، والفلسطينيين من جانب آخر .

فقد تغيرت طبيعة التوازنات والأولويات داخل كل منهما ، أما بالنسبة للرأى العام الإسرائيلى ، فإنه بسبب الإنتفاضة والعمليات الفلسطينية الفدائية ، فإن الإسرائيليين أصبحوا لا يريدون وجود هذه العدائية فى علاقتهم بجيرانهم العرب . هذا بالإضافة للسمعة السيئة لإسرائيل فى المجتمع الدولى لممارساتها القمعية وإنتهاكاتها فى الأراضى المحتلة .

أما على الجانب الفلسطينى الداخلى ، فقد تبنت المنظمة سياسة واسلوبا جديدين ، إذ كرست معظم جهودها على الدبلوماسية والحصول على التأييد الدولى وذلك من خلال عرض القضية الفلسطينية كحركة تحرير وطنى وليس منظمة إرهابية كما يراها .

ويتطرق الكاتب الى مراحل المفاوضات المختلفة والصعوبات والمعوقات التى واجهت كل مرحلة من الإعداد لمؤتمر مدريد ، مرورا بواشنطن وفشل المباحثات فيها وكثرة المعوقات التى قابلتها من جانب التعنت والصلابة الإسرائيلية ، وذلك حتى أوسلو وتوقيع اتفاقية إعلان المبادىء فى ١٩٩٣ . ويبرز أن هذه المفاوضات ليست يسيرة بل واجهتها مشكلات جمة خاصة فى أوسلو عاصمة النرويج ، ويجيب الكاتب حول تساؤل وهو لماذا يتم التوقيع فى أوسلو عاصمة النرويج بالتحديد ؟ ويصف فى إجابته الى أن النرويج من الدول الصديقة للطرفين العربى والإسرائيلى ، هذا بالإضافة الى أنها دولة حيادية على مر تاريخها ، أيضا يعود الأمر الى نشاط الدبلوماسيين النرويجيين ونجاحهم فى تخطى الكثير من العقبات وتقريب الآراء بين الجانبين .

وفى النهاية ، يطرح الكاتب رؤى مستقبلية حول الآمال والمخاطر التى قد تواجه هذا الحدث التاريخى . مثل وجود الكثير من المعارضين لهذا الإتفاق بصفة خاصة ولإقامة تسوية وسلام بصفة عامة ، ومن هؤلاء المعارضين جبهة الليكود والمتطرفون اليهود من جانب ، وحركة حماس والفصائل الفلسطينية والإسلامية المتطرفة من جانب آخر ، أيضا معوقات اقتصادية من حيث هل يمكن فصل الإقتصاد الفلسطينى الضعيف ، والذى يحتاج الى كثير من المعونات عن الاقتصاد الإسرائيلى .

أيضا مشكلة المياه التى قد تتفاقم بين كل من إسرائيل وفلسطين والأردن والإحتياج المتزايد لكل منهم لموارد مائية أكثر .

أيضا مشكلة تطبيق الديمقراطية فى فلسطين الجديدة ، وكيف يمكن أن يكون، وهل منظمة التحرير الفلسطينية وزعيمها ياسر عرفات ذو السلطة الأوتوقراطية ، مؤهلة لأن تنشىء وتطبق نظاما ديمقراطيا عادلا ؟

ويتساءل بعد كل هذه المراحل التى قطعتها المفاوضات ، هل من الممكن تحقيق تسوية شاملة وعادلة لهذه القضية التى استمرت وعانت منها شعوب كثيرة لعقود طويلة ؟ وماذا يمكن أن يحمله المستقبل من مفاجآت قد تعوق هذه المرحلة التاريخية الحاسمة التى تمر بها المنطقة ؟ هذا هو التساؤل الأخير للكاتب ، مؤكدا أن التاريخ هو الذى سيجيب عليه .

وقد استعان المؤلف فى هذا الكتاب بالمنهج التاريخى فى تحليله وإن كان هذا العرض جاء مقترنا بالتحليل الواقعى ، وتفنيده لجوانب مختلفة من القضية . ولاشك أن الكتاب يمثل مرجعا هاما لقضية من أهم القضايا فى عصرنا الحالى ، وهى قضية الشرق الأوسط .

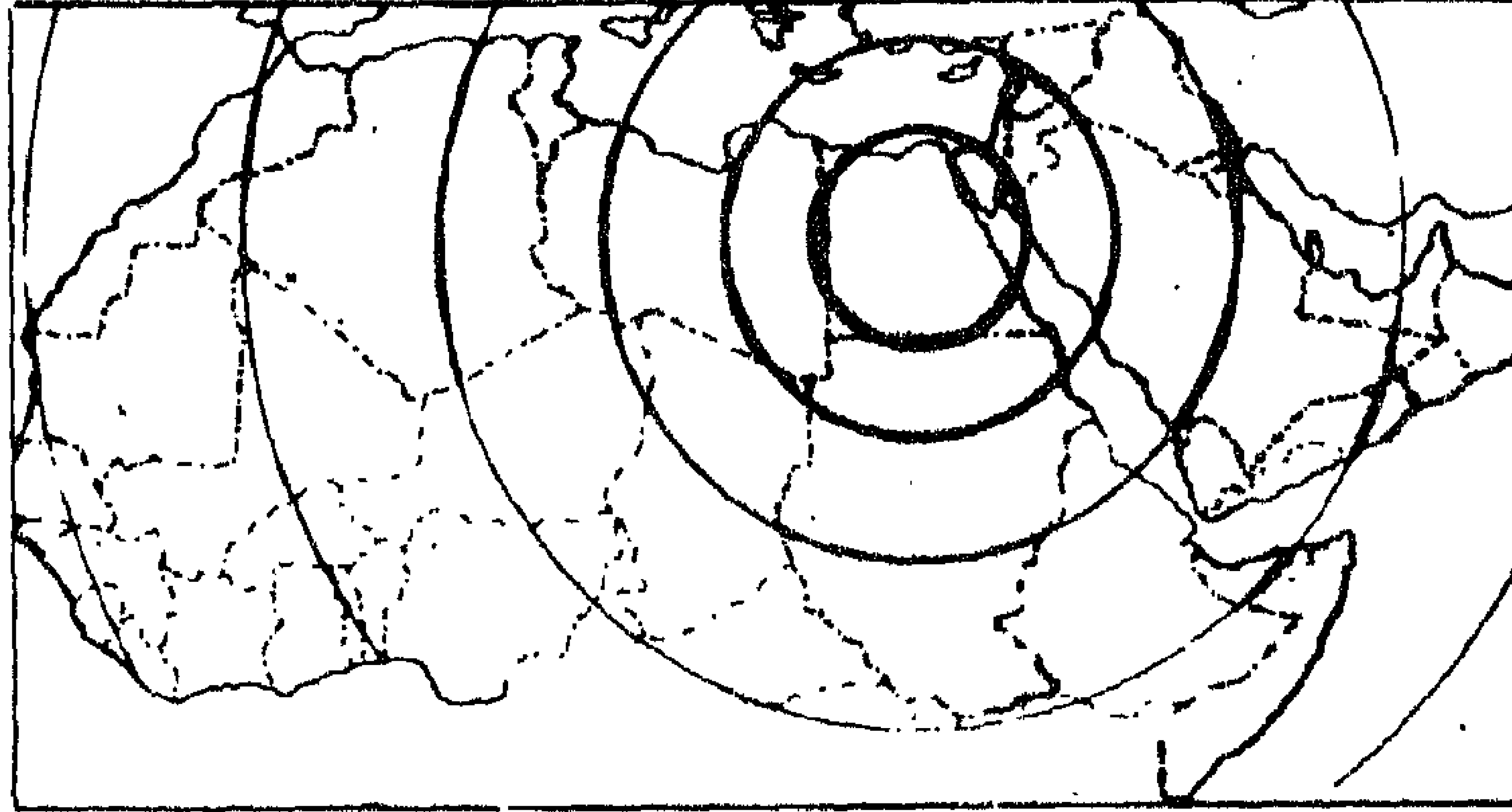

pletely new from the ground
up! Profit-making power . . . bril
nt performance. Styling lead
ship . . . rugged good looks
built to work . . built to last!
تقارير وتعليقات
السياسة الدولية



المحتويات

تقارير

قمة القاهرة .. وإعادة ترتيب البيت العربى



أحمد يوسف القرعى

مع عودة الروح وتبلور الإرادة السياسية الموحدة من جديد بنجاح القمة العربية بالقاهرة (٢٢-٢٤ يونيو ١٩٩٦) تبدأ أولى خطوات إعادة ترتيب البيت العربى لمواجهة المستجدات والمتغيرات الإقليمية والدولية التى زلزلت الكيان العربى شكلا ومضمونا طوال نحو ست سنوات عجاف افتقر خلالها العمل العربى المشترك للحد الأدنى من التضامن العربى .

ولاشك أن الدعوة الى انعقاد قمة عربية عادية للمرة الأولى منذ ١٥ عاما (أى منذ انعقاد آخر قمة عادية فى فاس عام ١٩٨١) تعد الخطوة الأولى فى إعادة ترتيب البيت العربى حتى تأخذ آلية القمة (أعلى سلطة سياسية فى الجامعة العربية) مكانها الطبيعى والمشروع فى الهيكل التنظيمى للجامعة ويصبح انعقادها دوريا كل عام شأنها شأن القمم الأفريقية على الأقل .

ولعل وزراء الخارجية العرب يدركون أهمية هذه النقطة فى اجتماعهم القادم فى سبتمبر ١٩٩٦ ويلجأون الى دراسة تعديل ميثاق الجامعة جزئيا وعلى مراحل ولتكن إضافة مادة أو مادتين أو أكثر لميثاق الجامعة بشأن تقنين مؤتمر القمة العربية فى ميثاق الجامعة .

وهذا ما ورد فعلا فى مشروع تعديل الجامعة العربية والذى دخل فى طى النسيان منذ العدوان العراقى على الكويت وقد أورد المشروع اختصاصات مؤتمر القمة العربية فيما يلى :

١- اقرار استراتيجية العمل العربى المشترك فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات والتدابير الكفيلة بدفع هذا العمل وضمان الأمن القومى للأمة العربية ومصلحتها المشتركة .

٢- اعتماد سياسة الدفاع المشترك فى الوطن العربى وأمنه وتأمين متطلباته والنظر فى أى وضع دولى يمس بالأمن والسلم العربيين .

٣- اعتماد الخطط والمشاريع العربية المشتركة ضمن إطار الجامعة وإقرار تمويلها وكذلك دمج أو الغاء المنظمات أو المجالس الوزارية المتخصصة .

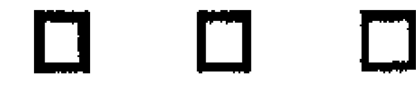
٤- التصدى للنزاعات العربية والعمل على حلها بالطرق السلمية .

٥- اعتماد أسس التعاون العربى المشترك مع المجموعات الدولية الأخرى .

٦- تعيين أعضاء محكمة العدل العربية .

ويبدو واضحا أهمية مثل هذه الاختصاصات لو أدخلت على صلب ميثاق الجامعة العربية وعندئذ يكون هذا التعديل الجزئي مقدمة لتعديلات أخرى في الميثاق حتى تتحقق دورية انعقاد القمة العربية بانتظام وبدون تقديم دعوات خاصة .

ويكفى مثل هذا التعديل المحدود للميثاق على أن تجرى اضافة ملاحق له بشأن الآليات الجديدة مثل تلك التى أقرتها قمة القاهرة - من حيث المبدأ - وهى انشاء محكمة العدل العربية ، آلية الرقابة من النزاعات وادارتها وتسويتها ، وميثاق الشرف للأمن والتعاون العربى وغيرها من الآليات التى تناولها وزراء الخارجية العرب من قبل فى إطار مجلس الجامعة ومن أبرزها لجنة خاصة بشئون المياه العربية.



ولاشك أن استحداث مثل هذه الآليات من شأنه تفعيل دور الجامعة العربية . والجامعة العربية مع مكانتها السامية ليست أداة وحيدة للتجمع العربى بل هى فى موقع الصدارة بين منظومة النظام الاقليمى العربى الذى يضم أيضا المنظمات العربية المتخصصة ، والاتحادات المهنية العربية وأيضا التنظيمات الشعبية التى يجب إيجاد وشائج تربطها بالجامعة ، ونتناول فيما يلى تصورنا لهذه التجمعات الثلاثة فى اطار إعادة ترتيب البيت العربى الكبير .

أولا : المنظمات العربية المتخصصة :

والمنظمات العربية المتخصصة التى تعمل فى اطار الجامعة العربية تناظر عمل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وتشكل قاعدة الهيكل التنظيمى للجامعة ويتسم عملها بالبحث والدراسة من أجل تنظيم وتعزيز العمل العربى المشترك فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

والملاحظ أنه حتى عام ١٩٦٠ لم يكن لدى الجامعة العربية سوى ثلاث منظمات متخصصة حيث كان مجلس الجامعة قد وافق على الاتفاقية المنشئة لكل من المجلس الاقتصادى والاتحاد البريدى العربى (فى شكله الأول) عام ١٩٤٦ والاتحاد العربى للمواصلات السلكية واللاسلكية عام ١٩٥٣ . ومنذ الستينات شهدت الجامعة العربية مولد عدد متزايدا من هذه المنظمات حتى قفز عددها الى أكثر من عشرين منظمة متخصصة وفى مقدمتها : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، صندوق النقد العربى ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والعربى ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، منظمة العمل العربية ، اتحاد إذاعات الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، المؤسسة العربية للاتصالات الفضائية ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ... الخ .

ولم يواكب نشأة مثل هذه المنظمات منذ البداية الانضباط والتنسيق فيما بينها أو فيما بينها وبين أنشطة الجامعة ، ومن هنا ظهر التعارض والتداخل فى الأهداف والوسائل وعدم تماثل العلاقة الدستورية بين الجامعة وبين كل منظمة .

ومنذ السبعينات والجامعة العربية تسعى لتقنين العلاقة القانونية مع المنظمات المتخصصة ورغم هذا فإن التجربة قد أثبتت أن تنسيق التعاون هذا لم يتحقق بنجاح ولذا حرص مشروع تعديل ميثاق الجامعة على إعطاء أهمية خاصة لموضوع التنسيق وأفرد المشروع فصلا خاصا لذلك وتتمثل عناصر آلية التنسيق هذه فيما يلى :

١- إقرار مبدأين أساسيين هما المركزية فى التخطيط واللامركزية فى التنفيذ مما يحتم التنسيق بين مختلف مؤسسات العمل العربى المشترك بما فيها المنظمات .

٢- تمكين مجلس رؤساء الحكومات للعمل الاقتصادى والاجتماعى باعتبار أن مستوى التمثيل فيه يعلو مستوى التمثيل فى مجالس المنظمات من الاشراف على عمل المنظمات والمجالس الوزارية المتخصصة بطرق متعددة منها حق التوصية بدمج بعض المنظمات أو الغاء بعضها أو انشاء منظمات جديدة ، ومنها أيضا حق النظر فى خطط المنظمات القطاعية واعتماد الخطة القومية الشاملة الى غير ذلك من الأساليب التى تم النص عليها فى المشروع .

٣- إدراج هذه المبادىء فى الميثاق بحيث يعمل بهذه المبادىء على الرغم من وجود أية أحكام أخرى مخالفة فى الاتفاقيات أو القرارات المنشئة للمجالس الوزارية للمنظمات المتخصصة ، إذ من بين أحكام مشروع تعديل الميثاق ما يقضى بعلوية ميثاق الجامعة على أية اتفاقية أخرى ترتبط بها الدول الأعضاء . ونتيجة لذلك يترتب على إقرار الميثاق المعدل تعديل ضمنى للاتفاقيات المنشئة للمنظمات مما يحقق الانسجام بين أحكامها وأحكام ميثاق الجامعة .

ولاشك أن الحالة الانتقالية التى تعيشها الأمة العربية الآن لا تتطلب الانتظار حتى يحين تعديل ميثاق الجامعة بل السعى الى تحقيق الممكن بقدر المستطاع وأمام الجامعة العربية نموذج ناجح يتمثل فى الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة حيث أن المنظمة الدولية بحثت فى أساليب التنسيق من خلال المجلس الاقتصادى والاجتماعى واستحدثت أطرا وأساليب لضمان حد أدنى من الانسجام بين مختلف مؤسسات الأمم المتحدة .

والخطوة الجادة والعاجلة التى يجب أن تخطوها الجامعة العربية الآن هى استبعاد مثل هذه المنظمات العربية المتخصصة عن تيارات الخلافات السياسية العربية ، وإذا كانت بعض هذه المنظمات قد تأثرت فعلا بالخلافات السياسية العربية فإن بعضها الآخر قد نجح فعلا فى تجنب مثل هذه الخلافات ومنها الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى الذى انفرد دون غيره بحسم الموقف بإضافته بند فى اتفاقية انشائه ينص على تحريم

النشاط السياسي ويقول أنه لا يجوز للصندوق أو للموظفين الذين يتولون إدارته التدخل في الشئون السياسية لأى عضو كما لا يجوز أن تتأثر ادارة الصندوق أو موظفوه في قراراتهم بالاتجاه السياسي للعضو أو للأعضاء الذين لهم علاقة بهذه القرارات ويجب أن تكون الاعتبارات الاقتصادية وحدها محل النظر وأن توزن الأمور بميزان محايد أساسه تحقيق أهداف الصندوق .

وما ذهب اليه الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي هو فعلا كان الهدف الأساسي من وراء اقامة منظمات مستقلة عن المنظمة الأم في المجالات غير السياسية تستهدف تحييد العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي بعيدا عن الخلافات السياسية .

وما أحوج الجامعة العربية الآن لمزيد من الاهتمام بمجموعة هذه المنظمات المتخصصة نظرا لأهمية التكامل الوظيفي العربي كأساس قوى لمجرد وجود البيت العربي قائما - كحد أدنى - ولإعادة ترتيبه - كحد أوسط - ولأية وحدة عربية مرتقبة - كحد أقصى .

ثانيا : الاتحادات المهنية العربية :

والاتحادات المهنية العربية شبكة هائلة تغطى مختلف التخصصات (من المهندسين والأطباء والمحامين والزراعيين والصحفيين والتربويين ...الخ) وقد تكونت طوال العقود الخمسة الأخيرة بهدف التطلع الى بناء مجتمع مهني عربي واحد يشكل بيت خبرة يعزز العمل العربي المشترك ، ولا غنى عنه لمسيرة العمل العربي المشترك .

وهناك أكثر من خمسين اتحادا مهنيا عربيا ، تزامن نشأة بعضها (في منتصف الأربعينات) مثل اتحاد المحامين العرب واتحاد الأطباء العرب مع نشأة الجامعة العربية نفسها ، وقد تزايد عدد هذه الاتحادات المهنية في العقود الثلاثة الأخيرة لتضم المزيد من التخصصات المختلفة :

- من أصحاب القلم (الصحفيون - الكتاب - الأدباء - المؤرخون - الباحثون في العلوم السياسية ... الخ) .
- من صناع الحياة (المهندسون - المهندسون الزراعيون - الفيزيائيون - الكيميائيون - الجيولوجيون - الحياتيون - الصيادلة ... الخ) .
- من أرباب الثقافة والإعلام (الإذاعيون - الموسيقيون - الفنانون - التشكيليون - الموزعون - الناشرون ... الخ) .
- من رجال التعليم (المعلمون - التربويون ... الخ) .

والأصل في هذه الاتحادات أنها أنشئت للتنسيق بين الاتحادات المتماثلة في الأقطار العربية ولتوحد أو تقرب بين أساليب ممارسة المهنة الواحدة ولتزيد في إتساع سوق الانتاج والعمالة لأبناء المهنة ولتبسيط إجراءات الاتصال فيما بينهم . وليس من أغراض أى من هذه الاتحادات تحقيق أرباح مادية وإنما التطلع الى بناء مجتمع مهني عربي واحد . وهذا يؤكد إنتماءهم القومي وإيمانهم بالوحدة هدفا منشودا لقوى الشعب العربي العاملة .

والمهنيون هنا يمثلون إرادة الأمة العربية ودورهم يستكمل دور الحكومات العربية ممثلة في الجامعة العربية . وهكذا تبدو أهمية مثل هذه الاتحادات المهنية ودورها المهني والفكري والوحدوي لاسيما وأنها تتحلى بسمة العقلانية في البحث والدراسة بعيدا عن العواطف والانفعالات التي يحدثها الساسة العرب . ومن الأهمية الحفاظ على استقلالية هذه الاتحادات التي تعبر عن وحدة العقل والفكر العربي وأن يعزز التعاون بين الجامعة العربية وبين هذه الاتحادات ، وهذا ما أدركته آخر مشاريع تعديل ميثاق الجامعة العربية حيث أقر المشروع مبدأ تعامل الجامعة مع مثل هذه الاتحادات من خلال المنظمات والمجالس الوزارية العربية المتخصصة المعنية على أن يكون التعامل مشروطا بحد أدنى من جدية الاتحاد ونزاهته واستقلاله ولم يفصل مشروع التعديل هذه الشروط وانما يذهب الاتجاه الى اعتماد نظام استشاري يربط الجامعة بالاتحادات المهنية العربية من خلال المنظمات العربية المتخصصة والمجالس الوزارية المتخصصة وبتوجيه من مجلس رؤساء الحكومات العربية .

والى أن يتحقق تعديل ميثاق الجامعة العربية فإن العمل العربي المشترك سوف يظل مفتقرا الى دور مثل هذه الاتحادات المهنية وغيرها من الاتحادات الثقافية والعلمية والاجتماعية والنقابية الأخرى التي يجب تأمين استقلاليتها قبل اجراء أية تعديلات في ميثاق الجامعة كمبادرة رسمية.

ثالثا : التمثيل الشعبي في أروقة الجامعة العربية :

وإعادة ترتيب وهيكلة الجامعة العربية تتطلب أيضا استحداث الوجه الآخر للعملة (إن صح التعبير) وهو التمثيل الشعبي العربي في أروقة الجامعة وأجهزتها حتى يكتمل للعمل العربي المشترك عموده الفقري الغائب.

وإن جامعة عربية جديدة يلتئم تحت مظلتها الملوك والرؤساء العرب ووزراء حكوماتهم جنبا الى جنب قادة الفكر والثقافة والعلم والمهنة والأحزاب والتنظيمات النقابية والمنظمات الجماهيرية في الوطن العربي من شأنه تصحيح مسار التضامن العربي للمرة الأولى على أسس راسخة وإعطاء الشعوب العربية حقها الكامل في صنع القرار العربي والمشاركة الجماعية لتوجيه الأحداث العربية والدولية .

واعتقد أن المحاور الرئيسية للتمثيل الشعبي العربي المقترح للجامعة العربية تكاد تتركز في القيادات الحزبية والبرلمانية والمهنية والنقابية ورجال الأعمال حيث انهم يشكلون ضمير الأمة وعقلها المفكر ومحور اقتصادها القومي الجديد .

وبشأن الأحزاب العربية فإن اسهامها ضمن الجهاز الشعبى المقترح للجامعة العربية يكتسب أهمية متزايدة أكثر من أى وقت مضى حيث أخذت معظم الدول العربية بالتعددية السياسية وفى الوقت نفسه أخذ الفكر السياسى العربى يولى اهتماما أكثر بدراسة الأحزاب فى الدول العربية خاصة الأحزاب الجماهيرية من ناحية برامجها المحلية والعربية والدولية باحثا عن هويتها أو هاجسها القومى . ويمكن تمثيل جموع الأحزاب التى حظيت بالشرعية فى كل دولة عربية وتتمتع بهوية قومية ضمن الجهاز الشعبى العربى المقترح للجامعة العربية بأسلوب يضمن التمثيل العادى لأحزاب كل دولة وفقا لتعداد السكان .

ومع تمثيل مثل هذه الأحزاب ضمن جهاز الرأى والمشورة فى اتخاذ القرار العربى فإن الجامعة العربية تكتسب عندئذ قاعدة جماهيرية عريضة وتكون دائما فى ذاكرة وعواطف رجل الشارع العربى .

ومن ناحية أخرى فإن مثل هذه الخطوة تسهم فى تقارب الأحزاب العربية فيما بينها حيث لا يجمعها نسق منظم تلتقى تحت ظله للتنسيق والتشاور وتبادل الخبرات .

وكان يمكن الاكتفاء بتمثيل البرلمانيين العرب دون رجال الأحزاب العربية فى الجهاز الشعبى للجامعة العربية .. ولكن ثمة فارقا رئيسيا بين البرلمانى ورجل الحزب فى أية دولة عربية فالأخير يحتفظ بمكانته الحزبية بصفة دائمة على خلاف البرلمانى الذى لا يضمن اعادة ترشيحه أو فوزه فى أية انتخابات قادمة . ومن هنا لابد أن يكتمل تمثيل البرلمانيين العرب فى الجهاز الشعبى المقترح .

والبرلمانيون العرب نواب الشعوب العربية فى مجالسها التشريعية (أيا كانت مسمياتها) هم ممثلو الأمة العربية وضميرها الحى ومسئوليتهم الوحدوية جد خطيرة ، فهل ارتفع البرلمانيون العرب الى مستوى هذه المسئولية القومية ؟

لقد راود دعاة الوحدة العربية فكرة لقاء البرلمانيين العرب ، منذ أواخر الأربعينات وصدرت أول دعوة الى انشاء اتحاد برلمانى عربى فى أبريل ١٩٤٧ أثناء انعقاد الاتحاد البرلمانى الدولى بالقاهرة آنذاك وتبلورت الدعوة فى صدور ميثاق لهذا الاتحاد تم تطويره عام ١٩٧٤ ويتشكل حاليا من الشعب البرلمانية فى ١٤ دولة عربية .

وتتحدد أهدافه الرئيسية فى تعزيز اللقاءات والحوار بين المجالس البرلمانية العربية وتنسيق العمل المشترك وتبادل الخبرات وبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك .

والتساؤل المطروح كيف نجعل من هذا الاتحاد نقطة انطلاق جديدة لوحدة البرلمانيين العرب وكيف يمكن تمثيل الاتحاد أو البرلمانيين فى الجهاز الشعبى العربى المقترح ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل يمكن الاهتداء بفكرة ونظام الجمعية البرلمانية الأوروبية التى تتبع المجلس الأوروبى منذ عام ١٩٤٩ ومقرها فى ستراسبورج (فرنسا) وتضم برلمانيين يمثلون ٢١ دولة أوروبية ليبرالية معينين تعيينا وهى لا تتخذ قرارات ولكنها تؤثر فى القرارات الحكومية الأوروبية بشكل غير مباشر . والاهتداء بفكرة ونظام الجمعية البرلمانية الأوروبية يكون منطلقا بعد ذلك للاهتداء بفكرة البرلمان الأوروبى الموحد الذى يتبع أساسا الجماعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد السياسى الأوروبى) ومثل هذا البرلمان العربى الموحد لابد وأن يواكب تجربة التكامل الاقتصادى العربى إذا أريد لها تصحيح مسارها واستكمال أشواطها المفقودة .

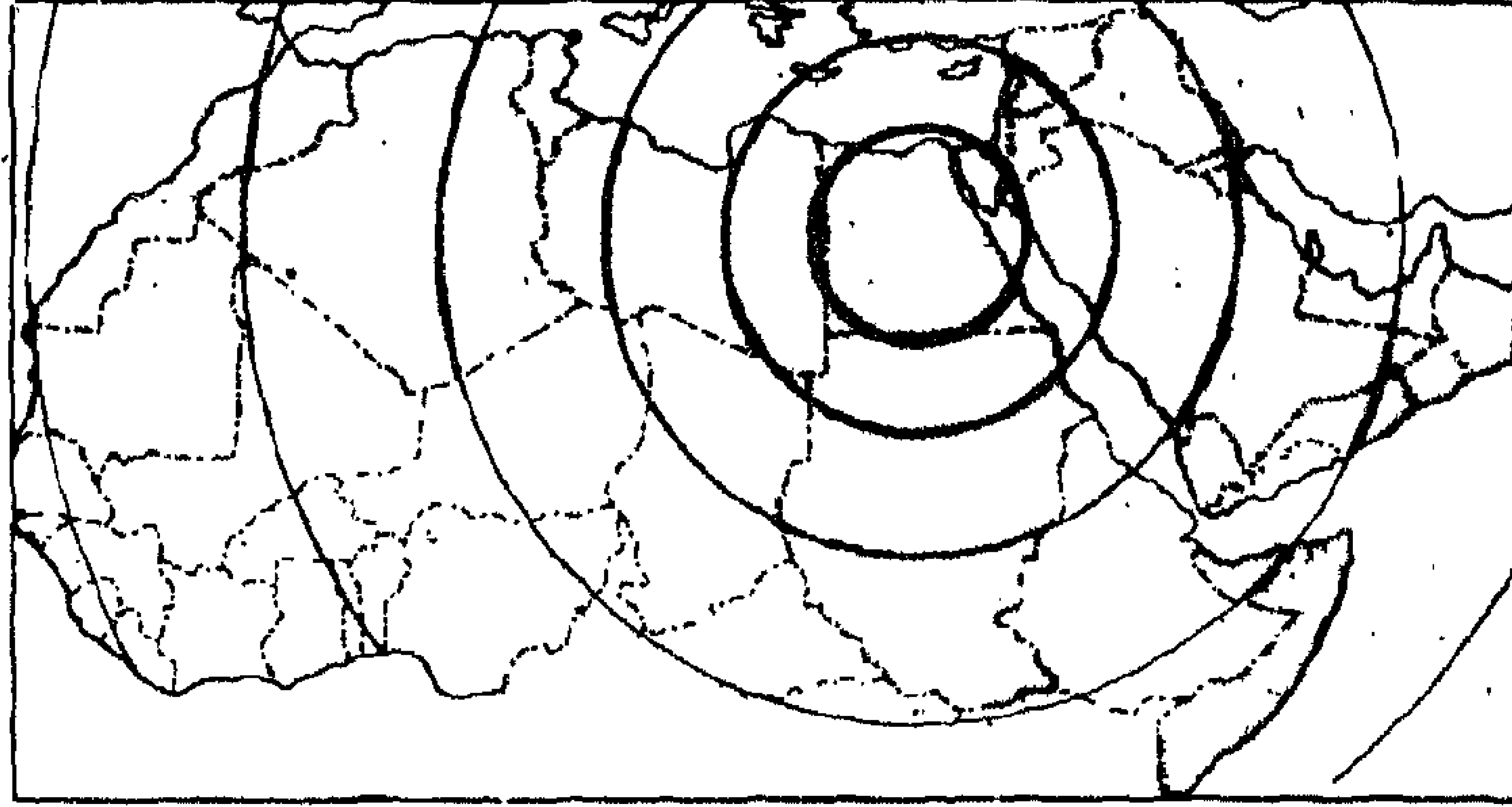
وفى سياق إعادة ترتيب البيت العربى ودعمه بجهاز شعبى مقترح فإن الدور يأتى على تمثيل الاتحادات المهنية العربية . ولقد سبق تناول مثل هذه الاتحادات فى مقال سابق للأهرام (١٥ ديسمبر ١٩٩٤) لمحاولة ايجاد وشائج تربط بينها وبين الجامعة حيث تشكل الاتحادات صرحا كبيرا فى النظام الاقليمى العربى بهدف التطلع الى بناء مجتمع مهنى عربى واحد يشكل خبرة لا غنى عنها للعمل العربى المشترك .

أما بشأن الحركة النقابية العربية وضرورة تمثيلها فى الجهاز الشعبى المقترح للجامعة العربية فإنه لا يمكن التقليل من الثقل السياسى والاقتصادى والاجتماعى للحركة النقابية العربية ودورها المبكر فى مناصرة حركة التحرر الوطنى ، ويكفى الاشارة الى الدور المبكر خلال حرب السويس ١٩٥٦. وأيا كان الأمر فإن العمال العرب يمثلون أضخم المجموعات البشرية فى الوطن العربى ومن الأهمية تحديث اتحادهم النقابى حتى يتسنى لهم المشاركة الايجابية فى الجهاز الشعبى العربى المقترح .

ونأتى أخيرا الى رجال الأعمال العرب ونؤكد ضرورة تمثيلهم فى المجلس الشعبى العربى المقترح استجابة لروح العصر الاقتصادى الجديد وتبوء نظام السوق مكانته فى اقتصادات العالم كله . وليس خافيا أن منظمة العمل الدولية قد فطنت الى أهمية تمثيل رجال الأعمال فى هذه المنظمة الحكومية منذ انشائها عام ١٩١٩ جنبا الى جنب مع ممثلى الحكومة والعمال حيث يجتمع أطراف الانتاج الثلاثة معا وبما يحقق الصالح العام بتحديد مستويات العمل الدولية وتأكيد حقوق الانسان العامل فى أى مجتمع أيا كانت هويته وجنسيته .

هكذا يمكن تشكيل المجلس الشعبى العربى المقترح للجامعة العربية من قادة الفكر والرأى والمهنة والأحزاب والتنظيمات النقابية ورجال الأعمال ليكون سندا قويا لمجلس وزراء خارجية الدول العربية ولمختلف مجالس ولجان الجامعة العربية وتتحقق اعادة ترتيب البيت العربى على أسس راسخة وشاملة .

الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الإقتصادية



د . ممدوح شوقى

ظلت نظرية الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك - Geo-politics) التى تعنى ممارسة القوة العسكرية والدبلوماسية من أجل تحقيق التوسيع الإقليمى أو الأمنى وبسط النفوذ على الدول الأخرى، هى المسيطرة على الفكر السياسى حتى انهيار الإتحاد السوفيتى، وقد ترتب على ذلك تراجع نسبى فى أهمية نظرية الجيوبوليتيك.

ومع إختفاء مصادر الأخطار التقليدية، فإن القوى الأكبر فى الحلبه الرئيسية للصراع فى الشئون العالمية أصبحت مشغوله بصراع جديد من أجل النفوذ الإقتصادى والسيادة الصناعية وهو ما يطلق عليه الجغرافيا الإقتصادية (الجيوايكونوميك - Geoeconomic). وتضم ترسانة الجيوايكونوميك أسلحة قديمة وأخرى جديدة، مثل التعريفة الجمركية، وقرارات الحد من الواردات، والحواجز التجارية، وإقامة مناطق للتجارة الحرة. وتهدف هذه الإسلحة إلى السيطرة الصناعية للمستقبل بتحقيق تفوق تكنولوجى حاسم.

وفى إطار الرؤية الجديدة للتنافس الإقتصادى بين الدول، فإن تحقيق التفوق أو التقدم الإقتصادى أصبح يعادل القوة العسكرية. كما أن التقدم الإنتاجى يعادل تطوير الإسلحة. وكذلك فإن إقتحام الأسواق الذى تسانده الدولة لا يقل أهمية عن القواعد العسكرية فى أراضى الدول الأجنبية، كما يماثل النفوذ الدبلوماسى.

لكن ذلك لا يعنى أن الدول الكبرى فى حلبة الصراع العالمى، وخاصة الولايات المتحدة، قد تخلت تماما عن نظرية الجيوبولتيك فمازالت سياستها تحمل محتويات جيوبولتيكية تجاه دول الفناء الخلفى ذات النزاعات العدوانية التى لم تدخل مرحلة التحول إلى ظاهرة الجيوايكونوميك ولم تصل بعد إلى درجة كافية من الإستقرار اللازم لرسوخ التزاماتها الجديدة نحو طريق الجيوايكونوميك.

وقد ادركت بعض الدول منذ فترة أهمية النزعة الإقليمية كأداة لتعزيز النشاط الإقتصادى وتحقيق الرخاء تطبيقاً لنظرية الجيوايكونوميك. ومن أهم مظاهر ذلك تجمع دول الإتحاد الأوروبى الذى بنى قواعده الراسخة على فكرة التعاون الإقتصادى الإقليمى. وهناك أمثله أخرى حديثه كرابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان) وإتفاق التعاون الإقتصادى بين آسيا ومنطقة المحيط الهادى (ابيك) وتجمع بلدان جنوب أمريكا اللاتينيه - السوق المشتركة لبلدان الجنوب (ميركوسور) وتجمع (النافتا) الذى يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

ومن اللافت للنظر أن الدول العربية كانت سباقة فى السعى نحو دعم علاقاتها الإقتصادية ادراكا منها لأهمية

العنصر الإقتصادى فى تحقيق الوحدة الإقليمية فقد شهدت المسيرة العربية إنشاء المجلس الإقتصادى للجامعة عام ١٩٥٤، وإتفاقية الوحدة الإقتصادية عام ١٩٥٧، وتم إنشاء عدد من المنظمات العربية (المنظمة العربية للتنمية الزارعية - للصناعة والتعدين - الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار - صندوق النقد العربى)... الا أن هذه النماذج الإقتصادية العربية لم تحقق بعد تطلعات الشعوب العربية وأصبحت هناك فجوة كبيرة بين الأهداف المتوخاه وما تحقق فعلاً، فهى تحمل طابع التمنيات أكثر من الواقع فبعض الدول العربية ترى إن التكامل يمثل خطراً يهدد سيادتها الوطنية، فلجأت إلى حماية هذه السيادة بالسياسات الإقتصادية الحمائية. ومن ثم لم يتوافر للتعاون الإقتصادى العربى صدق الإدارة السياسة التى تؤمن به وتعمل من أجله.

إما فيما يخص منطقتنا فى الوقت الراهن فانه يمكن القول أننا نشهد ثلاثة محاور تلتقى فى المرحلة الحالية - تمثل بشكل أو بآخر - محاولات للإقتراب من مفهوم الجيواكونوميك، أو تكون مزيجاً بين الجيوايكونوميك والجيوبوليتيك غير أن السمة الرئيسية لهذه المحاور الثلاثة هى أنها تبتعد إلى حد ما عن نظرية الجيوبوليتكس بمفهومها التقليدى.

المحور الأول : الذى يعكس ظاهرة العالمية الإقتصادية (Economic Glibalisation) والتى تمثلت أخيراً بعد مفاوضات "الجات" فى إنشاء منطقة التجارة العالمية التى، إنضمت إليها مائة وأربعة عشر دولة. والانضمام إلى هذه المنظمة سيفرض على كل دولة التزامات شتى فيما يتعلق بتحرير إقتصادها وقد يؤثر ذلك على علاقاتها بدول الإقليم الذى تنتمى اليه.

وتقوم فكرة العالمية الإقتصادية على أساس تحرك رأس المال بدون قيود، وإنتقال الأفراد بغير حدود، وتدفق المعلومات بدون سدود. وتتوقف على بيروقراطية عالمية ليست لها هوية أو جنسية أو خرائط. وواكب ذلك أيضاً تزايد الإهتمام بتعزيز وإقامة التكتلات الإقتصادية العملاقة، والضغط المتزايد نحو تبنى منهج الإقتصاد الحر، وجوهره التحول إلى القطاع الخاص، وبروز التوجه نحو عالمية الإقتصاد.

المحور الثانى : ويمثل المشروع الإوروبى المتوسطى الذى يقدم لبعض الدول العربية صفقة شاملة فيها الأمن والتكنولوجيا والثقافة والتبادل الإقتصادى والتجارى، وما قد يحمله من أنصراف الدول العربية عن التعامل فيما بينها، حيث تركز على التفاعل الإيجابى المثمر مع أوروبا ويسمح هذا المشروع أيضاً بتواجد إسرائيل وتركيا وقبرص ومالطة من خلال صفقة شاملة لكل دول المتوسط.

ويهدف المشروع الأوروبى المتوسطى إلى ضم دول حوض البحر المتوسط بسواحله الشمالية والجنوبية والشرقية .. فضلاً عن باقى دول الإتحاد الأوروبى غير المطلة على البحر المتوسط فى تجمع يهدف إلى خلق تعاون متوازن للعلاقات بين الشمال الأوروبى والجنوب العربى (المتوسطى) فى مختلف المجالات الثقافية والأمنية وبحث التعاون الإقتصادى فى مقدمتة، وأقامة منطقة للتجارة الحرة عام ٢٠٠٠، وما يحمله ذلك من إحتمالات التنافس مع فكرة السوق الشرق أوسطية التى تعمل مؤتمرات القمة الإقتصادية المتعاقبة على دعمها وأقامة بنيانها فى المنطقة.

وكانت الدول الأوروبية المطلة على المتوسط هى المحركة لهذه المبادرة ونجحت فى جمع دول الإتحاد الأوروبى والدول المتوسطية (١٥ + ١٢) فى مؤتمر برشلونة الذى عقد فى نوفمبر ١٩٩٥.

المحور الثالث: يعكس مشروع الشرق أوسطية الذى يوسع من مفهوم الإقليم فتدخل فيه إسرائيل، كما أن المشروع يسمح بدخول دول الجوار مثل تركيا.

وقد بدأ هذا المشروع يزحف على المنطقة تقوده الولايات المتحدة، وتدفع مسيرته إسرائيل وغالبية دول المنطقة. ويتحرك المشروع حثيثاً من خلال خطوات عملية اخذت شكل مؤتمرات موسعة للقمة ذات مضمون إقتصادى مكثف، والتى تعتبر وليدة فكرة المفاوضات المتعددة الأطراف أو تجسيداً لها. والمنبثقة عن صيغة مدريد للسلام عام ١٩٩١.

وسوف يقتصر الحديث فى هذه الدراسة حول المشروع الشرق أوسطى، والذى ثار حوله كثير من الجدل.

المقصود بالشرق الأوسط :

ارتبط مفهوم الشرق الأوسط بالاستراتيجية الغربية التى تنظر إلى طبيعة الشرق الأوسط كساحة دائمة للمواجهة الإستراتيجية بين القوى المتنافسة منذ مطلع القرن العشرين. ومن ثم تعددت إستخداماته ومعانيه. فهو يستخدم تارة للأشارة إلى الدول العربية شرق قناة السويس ومصر وليبيا وإسرائيل إضافة إلى تركيا وإيران. وتارة أخرى يتسع هذا المصطلح ليشمل الباكستان. وفى تعريفات أخرى يتم تمييز دول المغرب العربى عن مجمل النطاق الجغرافى للشرق الأوسط، فيشار اليها كدول شمال القارة الأفريقية كما حدث فى القمة الإقتصادية التى عقدت فى الدار البيضاء فى نوفمبر ١٩٩٤، والتى أطلق عليها "المؤتمر الإقتصادى للتنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

ويختلف معنى الشرق الأوسط فى التفكير العربى عنه فى التفكير الإسرائيلى والتفكير الغربى بصفة عامه. فهو فى التفكير العربى، يشمل البلدان العربية فى آسيا ومصر دون شمال أفريقيا والسودان. وفى المنظور السياسى الإسرائيلى يشمل العراق وإيران وتركيا وباكستان أيضاً وبينما يمتد فى المنظور الإقتصادى الإسرائيلى ليشمل دول الخليج. وفى المنظور الغربى يشمل هذه الدول جميعاً فى إطار سياسة إستراتيجية طويلة المدى ترتبط ارتباطا وثيقاً بالعملية السلمية.

ويلاحظ أن صفة الإقليمية للشرق الأوسط لم ترد فى

اتفاقيات السلام وانما ظهرت فى اطار برنامج التنمية الإقتصادى الإقليمى حيث أعلن فى مؤتمر الدار البيضاء عن تشكيل إقليمى جديد يضم شمال أفريقيا والشرق الأوسط يرتكز على ثلاثية الأمن والسلام والتعاون الأقتصادى. وإنشاء آليات وأطر وخطوات ملموسة (وضع الأسس لمجموعة إقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا) (إنشاء لجنة تسيير - تكليف مجلس العلاقات الخارجية الأمريكى بتكوين فريق إستراتيجى من القطاع الخاص)

الشرق الأوسط فى المفهوم الإسرائيلى:

طرح شيمون بيريز مشروع الشرق أوسطية فى مجلة "الأزمنة الحديثة" الفرنسية عام ١٩٦٧ تحت عنوان "يوم قريب ويوم بعيد" ثم أعاد بلورة أفكاره فى كتابه "الشرق الأوسط الجديد" عام ١٩٩٣ ويرى بيريز أن كل من تابع النشاط السياسى الذى قام به "جان مونيه" عند دعوته لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة، لابد أن يعترف بأنه ليست الفكرة السياسية فقط هى التى تسترعى الإنتباه، ويضيف .. لقد قابلت مونيه عام ١٩٥٧ وقال لى يومئذ بوضوح " أوروبا المتحدة هى هدف سياسى، ولكن اذا عرفت على هذا النحو، فإن تصور أوروبا هنا لابد يحكم عليه بالموت قبل ولادته، فالحجية - يجب أن تكون، وهكذا كانت - حجة إقتصادية .. ولذلك فاننا أخذنا بكل وضوح الأطار الإقتصادى"

ويخلص بيريز إلى القول "يجب أن نتبنى تكتيك جان مونيه" فى وضع الشرق الأوسط .. وأن المساهمة فى الأطار الإقتصادى من شأنها أن تخلق حاله ذهنيه قابلة لاسقاط ستار الكراهية الرسمية الموجودة بين عدد من الدول العربية وبيننا.

ويقوم فكر شيمون بيريز على أربعة أسس جوهرية:

- الإستقرار السياسى فى مواجهة "الأصولية" التى تشق طريقها بسرعة وعمق فى كل بلد عربى.

- التعاون الإقتصادى للتنمية والتطوير المشترك من خلال "إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على نحو عابر للقومية .. وتكون هى الرد الوحيد للأصولية.

- اشاعة الديمقراطية إقليمياً .. لان الأمم الديمقراطية لا تدخل فى حرب ضد بعضها البعض.

- الهدف النهائى هو خلق أسرة إقليمية بين الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختاره على غرار الجماعة الأوروبية.

ردود فعل المشروع الشرق أوسطى:

قوبل مشروع السوق الشرق أوسطية بحماس شديد على المستوى الرسمى. فى حين ظل الرأى العام بعيداً عن الأمساك بحقيقة الموضوع وغير متحمس لهذه الأفكار الجديدة، بينما أختلف الباحثون والأكاديميون حول نفس الموضوع إلى مؤيد ومتحفظ ومعارض.

فمن ناحية يرى البعض أنه اذا كان من البديهى البحث عن آلية بديلة - طالما كانت آلية العمل العربى المشترك لا تنسجم مع الاطروحات التى أفرزتها أجواء السلام - فهل السوق الشرق أوسطية هى الآلية البديلة المطلوبة؟ أم الهدف هو النظام العربى ككل والسوق الشرق أوسطية آلية من آليات هذا النظام؟ وهل تفترض السوق الشرق أوسطية أقامة أطار مؤسسى يحل محل النظام العربى ومنه تؤسس علاقات إقتصادية تسهم فى تعظيم تشابك بين دول المنطقة بحيث يصعب توقع العودة إلى صراع محتمل، ويجعل إسرائيل جزءاً من المنطقة. فالسوق الشرق أوسطية تعطيها الشرعية، وهى تسعى إلى الإندماج بالمنطقة.؟ وما هى العلاقة بين السلام والتقدم نحو التكامل الشرق أوسطى؟ وما هى العلاقة بين العروبه والشرق أوسطية؟ وما شكل العلاقة بين أطراف الشرق أوسطية؟ وهل الحديث عن سوق أوسطية يعنى الحديث مستقبلاً عن نظام شرق أوسطى؟

وتجيب بعض الآراء المعارضة على جانب من هذه الأسئلة بالقول بأن المشروع الإسرائيلى ظاهره إقتصادية لكنه مركب تتشابك فى تكوينه أبعاد ومفاهيم إقتصادية وجيوبوليتيكية وأمنية تمتزج فيه التجارة بالسياسة، ويغلب الطرح الإسرائيلى مفاهيم الجغرافيا والإقتصاد على مفاهيم التاريخ والثقافة والايديولوجيا.

ومن بين ما تطرحه الآراء المعارضة أيضاً، أن السوق الشرق أوسطية تحمل معها مخاطر غزو إقتصادى إسرائيلى يؤدى إلى السيطرة على الأسواق العربية، وأن عامل التكافؤ غير متوافر. ويتشككون فى إمكانية تحقيق نظام شرق أوسطى جديد تكون السوق المشتركة أحد مقوماته، لعدم توافر الحد الأدنى من الارادة السياسية بين دول المنطقة، فأى نظام يفترض عنصر مصالح على الأقل لا تتعارض، وعنصر أمن على الأقل لا يتصارع، وعنصر ثقافة إن لم تكن مشتركة فعلى الأقل متصلة.

ويربط بعض الآراء المتحفظة بين طرح مشروع الشرق الأوسطى وإقامة منطقة تعاون متوسطية بين دول الإتحاد الأوروبى ومجموعة دول جنوب البحر المتوسط (المشروع الأوروبى المتوسطى). فيتساءل عن الأسباب التى أدت إلى تقديم المشروعين فى وقت واحد تقريباً لنفس الدول التى تنضم إلى عضويتها؟ وهل هناك وجه للتنافس والتناقض أو الالتباس بين المشروعين؟ وهم يرون أن هناك قدراً من التنافس بين المشروع الشرق أوسطى والمشروع الأوروبى المتوسطى، وأن إسرائيل عضو أساسى لا يتجزأ من البناء الإقتصادى والسياسى لكلا المشروعين ويضيفون أن بعض الدول الأوروبية - وبعض دول مجلس التعاون الخليجى - لم تبد حماساً للمشاركة فى مشروع أقامة بنك التنمية للتعاون الإقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى اقرته قمة عمان.

ويرى المتحفظون أن هناك قدراً من التنافس بين المشروع الشرق أوسطى والمشروع الأوروبى المتوسطى، وأن إسرائيل عضو أساسى لا يتجزأ من البناء الإقتصادى والسياسى لكلا المشروعين. ويتشككون فى أهداف المشروع الشرق أوسطى لأنه جاء فى أسوأ مرحلة يمر بها النظام العربى وتآكل مقوماته لاسباب منها، إنحسار التيار القومى وتوارى فكرة الوحدة مما أدى إلى تمييع معالم وتوجهات النظام العربى وتزايد أهتمام الدول العربية بتخومها السياسية. كما أدى غياب الارادة السياسية المشتركة القادرة على بناء ركائز للأمن القومى العربى الشامل وأتساع الجسد العربى وضعفه الحالى جيوبوليتيكا وعسكرياً، إلى خلق تصورات وإهتمامات أمنية متعددة، وغير كاملة أو منسقه، فظهرت تجمعات إقليمية أو محاور أو تحالفات سياسية، أمنية جزئية مرحلية، وسعت لتكملها أو تعززها بضمانات أمنية خارجية. ويضاف إلى ذلك ما أسهمت به حقبة الطفرة النفطية من تغذية الفوارق بين الدول العربية بأبعاد جديدة. وما خلفتة الثورة النفطية من حالة رخاء فأسترخاء وأورثت تفاوتاً واسعاً فى مصالح الأفكار العربية، وأدت إلى قلب نظام التقسيم الطبقى فى الوطن العربى رأساً على عقب وحدث إختلال مفاجىء فى توازنات النسق الإقليمى لفترة لحساب الأفكار النفطية، يستند إلى قوة الصراع النفطى بالدرجة الأولى.

وعلى الرغم من التأييد والدعم الذى حصل عليهما المشروع الشرق أوسطى على الجانب الإسرائيلى فإن الأمر لا يخلو من مخاوف أيضاً، فهناك من يرى أن على إسرائيل أن تعيد هيكلة إقتصادها بشكل جذرى وأن عليها احداث تغيرات جوهرية للإقتصاد الإسرائيلى ذى التوجه الأوروبى، فسيصبح عليها الأن التعامل مع إقتصاديات أقل قدرة، ومع منطقة يقل فيها الناتج القومى للفرد عنه فى إسرائيل. كما أن هناك اضراراً محتمله بالقطاع الزراعى فى إسرائيل حيث سيؤدى التعاون إلى نقص تدريجى فى الإنتاج الزراعى، كما أن وفرة الأيدى العاملة بالدول العربية سوف تؤدى إلى إنتقال كثير من المشروعات من إسرائيل إلى الدول المجاورة. كما أن الصناعات التى تعتمد على كثافة فى الأيدى العاملة ستقل فى إسرائيل، وأنه ليس صحيحاً أن إسرائيل سوف تسيطر على الأسواق العربية، فلم يحدث ذلك مع الأسواق المصرية منذ توقيع أتفاقية السلام مع مصر.

ملاحظات:

أولاً : هناك تداخلا جغرفياً بين المشروع المتوسطى والمشروع الشرق أوسطى. فالمشروع الشرق أوسطى قد أعطى دول الشمال الأفريقى العربية مفهوماً مستقلاً عن منطقة الشرق الأوسط. رغم أن هذه الدول جزء لا يتجزأ من العالم العربى، وهى فى الوقت نفسه تشارك فى المشروع الأوروبى المتوسطى بأعتبارها جزءاً من حوض المتوسط.

فالمشروع الشرق أوسطى يضم أربع عشرة دولة عربية منها إحدى عشرة دولة تحت تسمية الشرق الأوسط وثلاث دول تحت تسمية الشمال الأفريقى. مع إستبعاد دول عربية هى العراق فى منطقة الخليج وليبيا فى منطقة الشمال الأفريقى فضلاً، عن أسقاط دول القرن الأفريقى القريبة وهى الصومال وجيبوتى والسودان، بالاضافة إلى موريتانيا. أما المشروع الأوروبى المتوسطى فهو يضم سبعاً وعشرين دولة، تحت مسمى البحر المتوسط، رغم خروج دولتين عن هذه التسمية هما موريتانيا والإردن. ومع استبعاد ليبيا رغم أنها دولة متوسطية.

ثانياً : خلال مرحلة الحرب، عرفت مفردات القاموس العربى المتداوله بين مختلف الجماعات والأحزاب والدول عبارة "الصراع العربى الإسرائيلى" مرادفة تماماً لتعبير "أزمة الشرق الأوسط". دون أى تفرقة فى المعانى والأبعاد السياسية. فالعرب خلال فترة الحرب لم يعزلوا أنفسهم وبلادهم وأمتهم عن الشرق الأوسط، بوصفة الدئراة الجغرافية السياسية الكبرى للصراع.

ثم ان القوى العربية الفكرية والسياسية، على أختلاف إتجاهاتها ومدارسها، ظلت تتعايش أو تتقبل دون اعتراض أو تحفظات إستخدام إصطلاح "الشرق الأوسط" خلال مرحلة الحرب والصدامات العسكرية بين العرب وإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ وحتى ما بعد الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة فى أكتوبر ١٩٧٣. لكنها بدرجة أو بأخرى، راحت فى أغلبيتها ترفض وتقاوم أو على الأقل تتحفظ على إستعمال نفس المصطلح خلال مرحلة تتابع الحلول السلمية للصراع العربى الإسرائيلى منذ توقيع أتفاقية "اوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل فى ١٩٩٣، "وإتفاقية وادى عربه" بين الإردن وبين إسرائيل فى ١٩٩٤، وتزايدت الأصوات المعارضة، مع زيادة الخطوات التى أحرزت فى مجال التعاون الإقتصادى فى الشرق الأوسط.

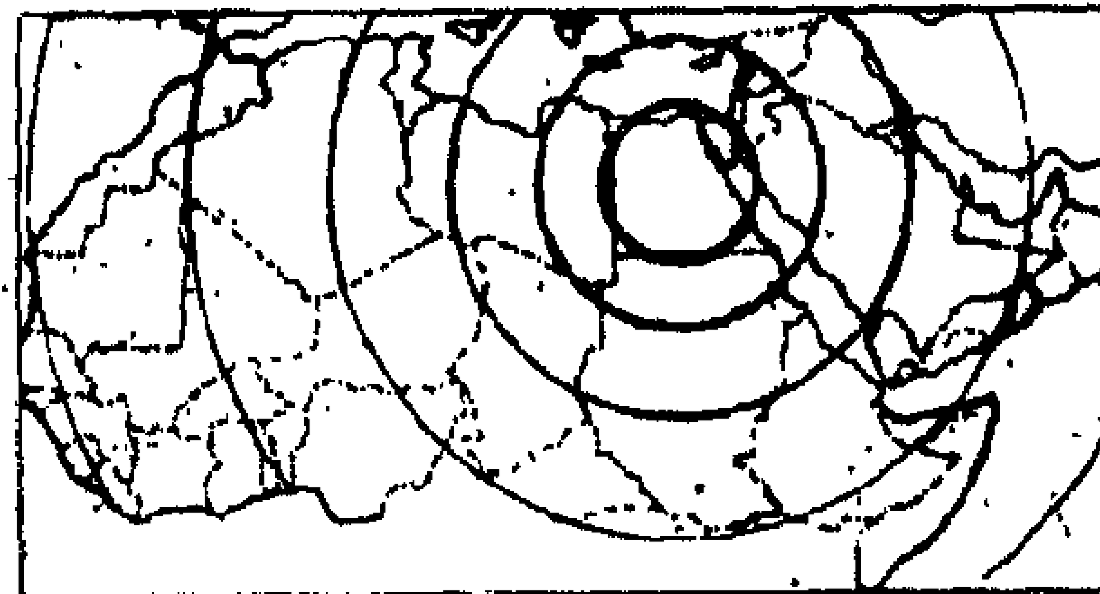
ثالثاً: أنه مع بداية مرحلة التسويات التى ما برحت مستمرة على الرغم من العقبات والعثرات، باتت هذه المعانى بأبعادها المتعددة، متمايزة ومشحونه بالمتناقضات، بين اصطلاح الشرق الأوسط، وبين مصطلح العروبة، أو العالم العربى. هذا التناقض والتمايز ينبع من فكرة محورية شائعة، ترى أن أصطلاح الشرق الأوسط، أصبح فى ظل سياسات التسوية يعنى إقامة نظام أو سوقاً إقليمية تكون بديلة للنظام العربى. وتصادر إمكانية بناء سوق عربية مشتركة. وأنه فى هذا النظام أو السوق الشرق أوسطية تحتل إسرائيل مركزاً متميزاً، سياسياً وإقتصادياً، وأن لم يكن مهيمناً على المنطقة العربية، مستفيدة من الاجواء التى تخلقها سياسات التسوية من جانب. وحالة التردى والتفكك التى يعانيها النظام العربى، بعد حرب الخليج الثانية، من جانب آخر.

ونحن نميل إلى الرأى القائل بأن النظرة المنطقية للأمور ترى أن السوق الشرق أوسطية يعطى فرصاً للجانب

الإسرائيلي كما يعطى فرصاً للجانب العربي، فهو يتيح للجانب العربي فرصة الإستخدام الاكفأ للموارد المتاحة للدول العربية وتوجيهها لعملية التنمية. ويتيح الإفادة من الوفورات الإقتصادية للتعاون والتكامل الإقتصادى الإقليمى وكذلك التمتع بمزايا المضاعف الإقتصادى للسلام .. وأنه لا خوف على النظام العربى لما يتميز به عن بقية النظم الإقليمية بكونه نظاماً قومياً تربط أعضاءه، كدول وشعوب، منظومة من القيم السياسية الرئيسية. مستمدة من صلة القومية، والتاريخ المشترك، والطموح لتطوير العلاقات بين اعضائه. ويضاف إلى ذلك ما إفرزته الثقافة العربية والإسلامية من قواعد مدونة فى الوجدان، تتحول إلى سلوك يتماثل أداؤه بين شعوب الدول.

أما مصطلح الشرق الأوسط فهو مصطلح متغير تمتزج فيه الجيوبوليتيك والجيواكونوميك وتختلف مكوناته كنظام باختلاف طبيعة الأهداف التى تمر بها. ومدى أرتباطها بمصالح دوله وبمصالح القوى الكبرى والعظمى فى المنطقة. ولذلك فهو مفهوم يفتقر إلى الثوابت الحضارية والتاريخية والثقافية .. يختلف مفهومه بأختلاف طبيعة المصالح المشتركة التى تجمع الدول المشاركة فيه، لذلك تغيرت مفاهيمه وتعددت أبعاده الجغرافية ومفاهيمه الجيوبوليتكية والجيواكونوميكية، ومن المنطقى القول بانه لايوجد أى تناقض بين الأرتباط القومى العربى والمشاركة فى مشروعات التعاون الإقتصادى على أى مستوى ثقافى أو إقليمى أو دولى.

ومن هذا المنطلق حرصت مصر على التأكيد على أن المؤتمرات الإقتصادية فى الشرق الأوسط يجب ألا تعقد بمعزل عن عملية السلام. فبدون الأنفراجات التى حدثت لم يكن من المتصور أنعقاد قمتى "كازابلانكا" و"عمان". كما حرصت مصر من خلال القمتين أيضاً على تأكيد هذا الإرتباط بين التسوية السلمية الشاملة والتعاون الإقتصادى الإقليمى. وذلك إنطلاقاً من إستمرار دورها الريادى والمحورى فى صنع السلام فى الشرق الأوسط، وحرصاً منها على المساهمة فى صياغة ترتيبات التعاون الإقليمى، بما يضمن إرساءها على أساس متوازن ووفق ضوابط محددة، تحافظ وتنمى مصالح مصر الوطنية والإقليمية، جنباً إلى جنب المصلحة العربية.





نحو استراتيجية مائية مصرية فى حوض النيل

مستشار : محمد حجازى

تعد مشكلة المياه إحدى أهم القضايا التى تمس أمن مصر القومى، لما قد تؤدى اليه من نزعات داخل حوض نهر النيل وبين دولة خاصة مع تزايد إحتياجاتها من المياه فى ضوء زيادة عدد السكان بدول المصاب ودول المنابع على حد سواء، ومع تزايد إحتياجات شعوب الحوض الغذائية الملحة.

ومشكلة ندرة المياه لها أبعاد دولية وإقليمية حيث ذكر تقرير آخر للبنك الدولى حول الموارد المائية ان المياه ستكون أكثر المصادر الطبيعية ندرة وأهم أسباب الحروب والمنازعات خلال القرن الحادى والعشرين. يشير التقرير إلى أن ٤٠٪ من سكان العالم يعانون حالياً من مشاكل نقص وندرة المياه موزعين على ٨٠ دولة، وأن هذا الوضع يتجه للأسوأ مع تزايد أعداد السكان وزيادة الطلب على الماء.

ويشير التقرير إلى أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستواجه واحدة من أشد الأزمات فيما يتعلق بإمدادات المياه على مستوى العالم.

ويعنى ذلك أن الماء سيكون مصدراً لزيادة حدة التوتر والمنازعات فى الشرق الأوسط والذى سيعانى بشكل تصاعدى مع الوقت من نقص فى المياه، أو التقديرات المتعلقة بمصر والأردن وإسرائيل ،الضفة والقطاع وسوريا والعراق مثيرة للقلق ومنذرة بالخطر، لو استمر معدل الإستهلاك على ما هو عليه حالياً والتى لو استمرت ستزيد من حدة التنافس على المياه وتقود للصراع.

بالاضافة، إلى أنه دراسة استغرقت ١٥ شهراً قام بها مركز الدراسات الإستراتيجية بواشنطن، أكدت الدراسة أن الشرق الأوسط بما فيها من أنهار النيل والأردن والفرات ودجله يتم إستخدام مياهها بالكامل، وأن نقصاً شديداً سيحدث، وأنه مع نهاية هذا القرن، فإن المياه فى الشرق الأوسط ستكون أشد ندرة من البترول فى إقليم يعد من الناحية الجغرافية أشد أقاليم العالم جفافاً.

أما عن نهر النيل فيشير التقرير إلى أن دوله لازالت عرضة لمخاطر الجفاف الدورى الذى يهاجم القارة الأفريقية وعرضة لتدهور مستوى المياه وسلامتها، وكذلك لمخاطر المجاعات والحروب الأهلية، وأنه مع تزايد عدد السكان وسوء استخدام موارد النهر، فإن أحتمالات النزاع حول المياه بين دوله تتزايد خاصة مع إستهلاك كل دولة لمواردها المائية المتاحة بالكامل.

وعلاوة على مشكلة ندرة المياه فيعانى حوض نهر النيل من تدهور بيئى مستمر نتيجه عدم الوعى البيئى وعدم تنسيق خطط التنمية والمشروعات غير المدروسة على أساس متكامل، أو على أساس مراعاة أثرها على النهر، ومع التسابق فى دفع عجلة التنمية فإن تدهور البيئة يتزايد دون مراعاة للنهر أو الأراضى الواقعة حوله فحوض النهر برمته

تحت ضغط بيئى متواصل.

ولو أضفنا لتلك الصورة غير المواتية مظاهر عدم الأستقرار السياسى وتزايد الخلافات الأثنية والصرعات السياسية فى دول حوض النيل، فإن أى تفكير جدى لانقاذ النهر أو مياهه لن يحظى بالأولوية وسط مظاهر الفوضى السياسية الناشبة، والممارسات المتناقضة ،العدائية من بعض النظم فى حوض النيل، مما يقلل من فرص التفاهم وتحقيق الصالح العام لدول حوض النهر.

وتكتنف المعالجات القانونية لمشكلات المياه فى حوض النيل - من حيث حقوق دول الحوض والتزاماتها - صعوبات جمة، فلم يعد من السهل الضغط بالوسائل القانونية وحدها لحماية حقوق الدول المتشاطئه، وبل على العكس فيثير الدفع بالاتفاقيات القانونية حساسية الدول الأفريقية فى المنابع حيث ترى أن تلك الاتفاقيات والمعاهدات التى وقعت فى عهد الإستعمار لاتمثل الشرعية الجديدة الممثلة فى دولهم المستقلة، والتى ترفض ميراثاً قانونياً إستعمارياً غير ملزم، وأياً كانت الحجج القانونية لنا فأن الحساسيات التاريخية تحجم فرص التوجه القانونى لمعالجة مشكلة الندرة المائية.

هذا وقد تواردت منذ عقد الثمانينات المؤلفات والمؤتمرات والندوات حول قضايا ندرة المياه وخلصت جميعها لاحتمالات إثارة المياه للنزاعات والحروب القادمة .. ولم يكن أمامنا إلا أن نحاول أن نبحث عن حل قابل للتنفيذ لمواجهة هذا الوضع المنذر، خاصة وأن ظروف منطقتنا سواء فى الشرق الأوسط أو حوض النيل لا تحمل توترات جديدة حالياً أو مستقبلاً.

وفى ضوء الحلول المقترحة ركزت معظم الدوائر التى بحثت مشكلة المياه فى الشرق الأوسط وحوض نهر النيل على توصيف المشكلة مع تركيز أقل على أساليب حلها، ولم يخل الأمر بالقطع من عدم التزام بعض الأبحاث بالشفافية المطلوبة، بل وتضخم بعض الدراسات للمشكلة وحجمها الأمر الذى يعد مدعاة للتساؤل عما اذا كانت قضايا المياه تحمل فى منطقتنا هذا القدر من التفجر، أم يمكننا نزع فتيل تلك المشكلة التى تصورها لنا بعض الأوساط وكأنها حرب القرن القادم.

والواقع أن هناك حلولاً وإستراتيجيات بديلة لمواجهة تلك المشكلة والتى لا يجب بأى حال التقليل من حجمها أو من أثرها، والحل المقترح هو ضرورة العمل على أن تتم عملية تنمية حوض النهر بشكل متكامل INTEGRATED وفى إطار تعاون دول حوض النهر وتنظيمها لخططها الوطنية فى خطة شاملة تستخدم موارد النهر الأستخدام الأمثل OPTIMUM ومن أجل المنفعة المتساوية EQUITABLE لشعوب الدول الواقعة على شواطئة.

فاستراتيجية التنمية المتكاملة تلك تعنى النظر لحوض النهر كوحدة متكاملة يتم تنميتها بشكل متوازن ومتناسق، مما يحقق إحتياجات كل دولة دون تأثير على بيئة النهر أو على مصالح غيرها من الدول المتشاطئة ، وبذلك يتم تجنب حدوث خلافات لو ترك لكل دولة أمر تنمية القطاع الذى يمر بأراضيها من حوض النهر، وحتى لا يتم تبنى سياسات قد تتعارض فيما بينها وتضر بالنهر وبيئته الطبيعية.

هذا المنهج الجماعى المتكامل للتنمية يتماشى مع التحول الكبير والهام الذى طرأ مؤخراً على إستراتيجيات تنمية أحواض الأنهار وهو التحول الذى أقر هذا المنهج المتكامل، لقد إنتهت أساليب إدارة الموارد المالية بشكل فردى وأختفت المشروعات المائية ذات الغرض الواحد سواء للرى فقط أو للكهرباء فقط ... الخ، وبدأت الدعوة للإستخدام متعدد الأغراض للمشروعات المائية، والتغير من تبنى خطط وطنية منعزلة للاتجاه نحو تنمية حوض النهر ككل وفقا لإستراتيجية أشمل تسعى لتحقيق أهداف كل الدول المتشاطئة والتنسيق بين مطالبها وإحتياجاتها .

وقد طبقت تلك الإستراتيجية المتكاملة بنجاح فى العديد من أحواض الأنهار، ولعل أقربها لنموذج حوض نهر النيل مشروع تنمية حوض نهر الميكونج وهو المشروع الذى تخطى الحواجز النفسية ورواسب الصراع بين الدول الآسيوية الأربع المكونة لهيئة تنمية حوض نهر الميكونج وهى فيتنام، كمبوديا، لاوس، تايلاند، فقد أدت التنمية الإقليمية لتحويل شكل العلاقة فى أحدى أكثر مناطق العالم توتراً وعدم إستقرار. وتدار حالياً سلسلة مشروعات جماعية تشمل سدوداً ومحطات توليد كهرباء وطرقاً وكبارى، وتحول النهر لأداة ربط وتنمية وعامل مساعد على التقارب السياسى بين شعوب الميكونج، والتى عاشت فى صراعات على مدى القرون.

والسؤال المطروح حالياً هو: هل استراتيجية التنمية المتكاملة لإدارة موارد المياه حل قابل للتطبيق فى حوض نهر النيل، أم هو مجرد تصور نظرى مثالى؟ وكيف يمكن تطبيق هذه الإستراتيجية وحوض نهر النيل يشهد ما يشهده من خلافات سياسية بين دوله ونزاعات أثنية وقلاقل داخلية؟

الاجابة المباشرة هى: نعم فالإستراتيجية المقترحة عملية وقابلة للتنفيذ وطبقت بنجاح ووقت تنفيذها قد حان فى حوض نهر النيل، وهناك عدة أسباب تدعونا إلى التاكيد على إمكانية ذلك فى ضوء مايلى:

- أن التوجه الدولى يسير بشكل سريع نحو تطبيقات التنمية الإقليمية المتكاملة خاصة فى مجال تنمية أحواض الأنهار مما يجعل الإستراتيجية المقترحة متوافقه مع الاتجاه السائد عالمياً فى تنمية أحواض الأنهار.

- يؤيد العلماء فى مجالات البيئة والرى والزراعة وخبراء القانون والسياسة تلك السياسة التكاملية لفوائدها، والأمر الذى يوفر أرضية تأييد واسعة عند طرحها على الصعيد الإقليمى.

- السبب الأهم يتعلق بالتكاليف الباهظة للمشروعات المتعلقة بالمياه بصفة عامة سواء لتوليد الكهرباء أو للرى والزراعة واستصلاح الأراضى، ولاسيما وفى ظل الإقتصاديات والإمكانات المتردية لمعظم دول حوض نهر

النيل ومعظمها من الدول الأكثر فقراً في العالم ، فلن تنهض دولة منفردة بتحمل أعباء مشروعاتها المائية.

– أن الدول المانحة ومؤسسات التمويل الدولية لن تقدم على تمويل المشروعات الهيدرولوجية في أي من دول حوض النهر في ضوء إرتفاع تكاليفها وعدم جدواها من حيث عوائدها الإقتصادية في مجتمعات فقيرة غير مستقرة، فليس هناك دافع وتضح يجعلها تضع استثماراً ضخماً في مجتمعات غير مستقرة كأغلبية دول حوض النيل، وتوجهها العام حالياً يسير في إتجاه المشروعات متعددة الأغراض والتي تخدم أكثر من دولة واحدة في حوض النهر .

– أن هناك إحجاماً دولياً عن الدخول سواء كدول أو مؤسسات تمويل في مشروعات هيدرولوجية ضخمة لأن كثيراً ما تثبت آثارها البيئية السيئة، فتلك المشروعات تضر بالبيئة وبالسكان القاطنين في أماكن إنشائها مما يجعلها ذات توابع إجتماعية وبيئية سلبية، وتدرج حالياً المشروعات المائية تحت البند (A) من توصيف البنك الدولي للمشروعات عالية المخاطر، أي على رأس القائمة.

– إذن فمشروعات التنمية المتكاملة التي تدور في إطار تعاون إقليمي هي المدخل الأكثر قبولاً للحصول على التمويل الدولي حالياً والذي لن يقدم على تمويل مشروعات فردية إلا في أطر محدودة غير ذات تأثير على موارد المياه، كما وأن مؤسسات التمويل تشترط عند تمويل مشروعات مائية كبيرة حصول دولة المشروع على موافقة جيرانها خاصة دول المصب، وقد حدث أن طلب البنك الدولي عام ١٩٩١ من حكومة اوغندا الدخول مع مصر في مفاوضات للأتفاق حول مشروعها بتعليه خزان سد أوين قبل تمويله للمشروع.

– ومن هنا فإن هناك حاجة إقتصادية أكيدة للتعاون، كما أن هناك حاجة بيئية ملحة أيضاً. فالمشروعات الفردية ستضر بالغير وستدمر بيئة النهر، ولا يخفى أثر عملية التنمية السريعة سلباً على حصص النهر والذي يعاني حالياً من تدهور بيئي شديد فالغابات تمحى، وإستخدام النهر مقلباً للمخلفات الصناعية وللصرف الصحي والكيماويات الزراعية (وحتى مخلفات الحروب الأهلية وضحاياها الذين احتضنتهم مياه النهر من رواندا وحتى مصاب النهر)، فبيئة النهر في حاجة لمواجهة إقليمية فورية حيث لم يعد خافياً على أي دولة أفريقية أثر محو الغابات من التأثير على إيرادات النهر وعلى انخفاض معدلات الأمطار، وبالفعل تراجعت حصة إيراد النهر من الروافد الأثيوبية في السنوات الأخيرة بعد عملية محو الغابات في الشمال الغربي، وهناك علاقة بين الزراعة والتشجير ومعامل الأمطار.

– أن التوجه الأفريقي حالياً يسير نحو التقارب والتجمع وخبراء المياه في حوض النيل مدركين لأهمية التعاون الإقليمي في مجال إدارتهم لموارد المياه وإجتماعات الـ TECONILE ابلغ دليل على ذلك وقد تم بالفعل في دورة انعقادها الثالثة بأروشا في فبراير١٩٩٥ إقرار خطة عمل متكاملة تضم مشروعات قيمتها ١٠٠ مليون دولار في كافة المجالات البيئية المائية والزراعة والكهرباء وهي بداية طيبة.

وحول كيفية التطبيق: يعد من الضروري خلق وضع مؤسسي Institutional لوضع الإستراتيجية الإقليمية المقترحة لإدارة الموارد المائية موضع تنفيذ. وهناك ثلاث سيناريوهات مختلفة لتحويل إستراتيجية التنمية تلك من إطارها النظري لواقعها العملي، ويرتبط اختيار أي من هذه السيناريوهات بدرجة نمو وتقارب العلاقات السياسية بين دول الحوض.

– والسيناريوهات المقترحة لتنفيذ وإدارة عملية التعاون الإقليمي هي:

السيناريو الأول: من خلال انشاء منظمة إقليمية جامعة Basin Authoiety or Commission تضم كل دول حوض النهر، وتعمل على التنسيق بين خطط التنمية الوطنية National Plan والتي ستعدها كل دولة وتوضح فيها إحتياجاتها وأولوياتها في تنمية مواردها. ومن خلال عملية التنسيق تلك يتم وضع خطة عمل إقليمية شاملة Over all Plan يتم تضمينها كافة الخطط الوطنية.

– ويسعى "التكونيل" حالياً لمساعدة كل دول حوض النيل لإمداد خطة تنمية محلية ومن مجموعها يتم وضع الخطة الأشمل، علاوة على تبني خطة مشروعات طموحة، وهو ما يمكن البناء عليه مستقبلاً أي في إتجاه إنشاء المنظمة الإقليمية التي يمكن أن تتشابه مع منظمة حوض نهر كاجيرا أو السنغال أو حوض نهر الميكونج.

السيناريو الثاني: دعم وتعزيز إطار التعاون الإقليمي القائم حالياً: نظراً للصعوبات التي قد تكتنف إنشاء المنظمة الجامعة، فلابد من العمل على دعم الأطر القائمة حالياً للتعاون الإقليمي سواء المتواجدة على شكل مشروعات كالهيدرومت، أو على هيئة محافل أو تنظيمات كالتكونيل ومؤتمر النيل ٢٠٠٢ والاندوجو إذا أمكن احياؤه، وسيساهم ذلك في المحافظة على الروابط الإقليمية التي تحافظ على إستمرارية وديناميكية علاقات دول حوض النيل، ومن خلال تلك التجمعات يمكن دفع صيغة التعاون الإقليمي لمستوى أعلى.

السيناريو الثالث: ويتعلق بعقد الإتفاقيات الثنائية أو أكثر في إطار تنظيم وتأسيس العلاقات بين دول النهر على شكل ثنائي في كافة المجالات الممكنة. فقد توقع إتفاقيات لمشروعات تعاون فني في مجال المياه أو الكهرباء أو الزراعة والري أو تعاون سياسي أو قانوني أو غيرها من المجالات التي من شأنها تحقيق نجاحات ثنائية متفرقة، في مجموعها ستؤدي لتحسين مناخ العلاقات مما يسهل معه دفعها مستقبلاً لآفاق أرحب. والإتفاقات الثنائية في مجالات المياه أو غيرها معروفة في حوض النيل وتساهم في استقرار العلاقات.

– وعلى أي حال فإن مستوى تطور العلاقات السياسية في حوض النيل ومدى أستقراره هو الذي سيحدد أي سيناريو سيتم تبنيه من قبل دول الحوض، والأهم أن تلك

السيناريوهات مكملة لبعضها ويمكن أن تطبق بشكل متوازى إما كلها أو بعضها، فليس هناك ما يمنع السير فى إجراءات المنظمة الإقليمية الجامعة أو الإتجاه فى سبيلها وأن يتم توقيع أتفاقيات ثنائية أو تدعيم التجمعات القائمة بل أن السير فى كل تلك الاتجاهات بشكل متوازن يخدم الهدف المنشود فى تحقيق التعاون الإقليمى.

– ومن الهام هنا التأكيد على أهمية دخول أكثر من دولة فى مشروعات لها صفه إقليمية وعائد مشترك. فعلى سبيل المثال استثمار القطاع الخاص المصرى حالياً فى اوغندا، والمشروع المصرى بحفر مائة بئر فى كينيا بتكلفة ٤ ملايين دولار، كلها ستؤدى لتحسين جو العلاقات وتسهيل تحقيق التعاون الإقليمى.

– ولعل من المناسب فى أى من سيناريوهات التعاون الإقليمى أن يكون هناك دور لطرف محايد للمساندة ولعب دور مساعد Catalyst فى تخطى العقبات التى قد تنشأ عن حساسيات قديمة بين دول النهر وبعضها، ويمكن للأمم المتحدة أو غيرها من الهيئات والمؤسسات الدولية أو الدول المانحة لعب دور فى هذا الاطار.

– ولعل من الهام أيضاً التاكيد على أهمية دراسة تاريخ العلاقات السياسية والقانونية فى حوض النهر للتعرف على الأسباب الكامنة التى خلقت حساسيات بين دول النهر، ورصد تلك الخلفيات ومعالجتها تهيئة لاجواء أمثل للتعاون الإقليمى.

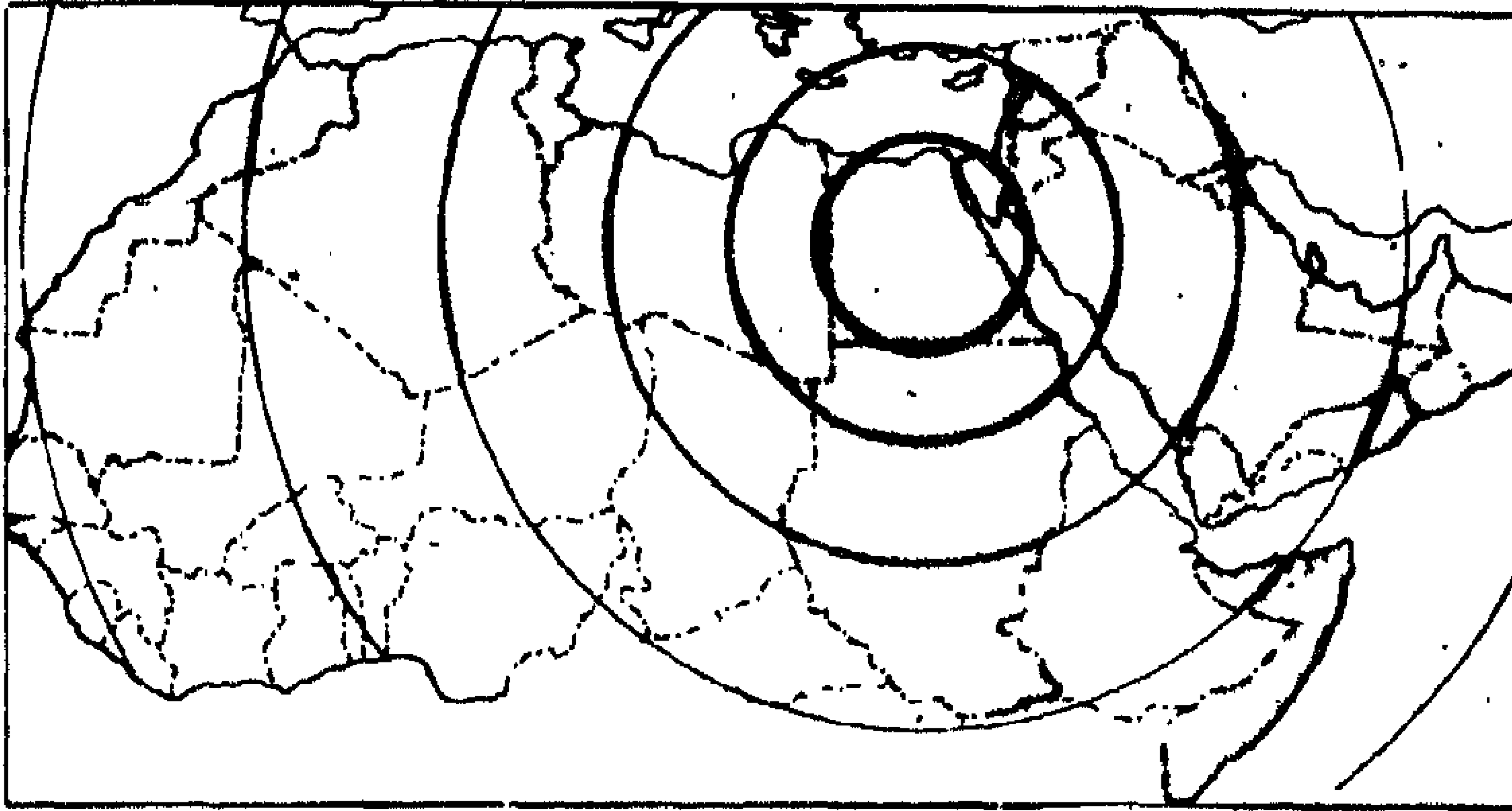
خاتمة:

أن قضية التعاون الإقليمى ودعمه يجب أن تكون هى الأساس لإستراتيجية مصر تجاه قضية مياه النيل والعلاقات مع دوله، وهى المدخل الطبيعى لحماية مصالحنا الإستراتيجية فى حوض النهر، وهى الوسيلة التى يمكن أن نتجنب بها أزمة المياه الوشيكة والتى تتهددنا علاوة على ما يحمله التعاون الإقليمى من فرص إيرادات النهر، وبما يحققه من فرص لتجنب صراع سياسى أو عسكرى مع دول الحوض، بالاضافة لحماية بيئة النهر فى ضوء النظرة المتكاملة التى ستكون عليها عملية التنمية مما يدفع بعجلة الإقتصاد فى تلك المنطقة التى كانت على الدوام فى مركز الفكر الإستراتيجى المصرى لإرتباطها العضوى بأمننا القومى.



تقارير

الجغرافية السياسية .. لأزمة المياه العربية



حسين معلوم

لم تكن عبارة "الغنية بالثروات" التي لازمت الحديث عن الموقع الإستراتيجي للمنطقة العربية ومواردها، لتشمل المياه. فهذه المنطقة، تصنف جغرافياً ضمن المناطق الجافة أو شبه الجافة .. بل إن غلبة الصحراء على المنطقة، وهي بما عرف عنها من إنخفاض نسبة الأمطار، وقلة المياه الجوفية، تجعل مشكلة المياه مشكلة قائمة وكبيرة. ومع تكرار نوبات الجفاف في المنطقة العربية، يبدو أن مشكلة المياه ستصبح أكثر تعقيداً، بل "أزمة" لها إنعكاساتها بالغة الأثر على الأمن العربي .. ومن ثم، فإن أحد أهم التحديات التي سوف تواجه العرب، تكمن في القدرة على الموازنة بين الموارد المائية المتاحة، والإحتياجات الحالية والمستقبلية المتنامية.

يتسم المورد المائي العربي، إذن، بالندرة. وتلعب الإدارة "الرشيدة" بالنسبة إليه، دوراً رئيسياً .. بيد أن الملاحظة الواجب تثبيتها، في هذا المجال، أنه مقارنة بموارد أخرى، فالمياه قد إستثنيت في المنطقة العربية من تطبيق القوانين الإقتصادية للعرض والطلب، أسوة بالموارد الأخرى. فقد فرضت بعض خصائص المياه، أن يكون هذا المورد ملكية عامة. وأدى ذلك، من ناحية، وإضافة إلى صعوبة القياس لقيمة هذا المورد، إقتصادياً، إلى كثير من صور الإهدار .. ولكنه أدى، من ناحية أخرى، إلى إرتباط المياه بدور الدولة وأدائها في السياسة والإقتصاد.

رغم ذلك، أو بالرغم من إرتباط المياه بدور الدولة، فإن المورد المائي لا يظهر في الإستراتيجيات السياسية للأقطارالعربية (وهو مورد يستحق بالتأكيد المعالجة في الخطط والإستراتيجيات بعيدة المدى) بشكل يتوازى مع مدى خطورته للأمن وضمانات المستقبل .. خاصة وأن تجدد مورد المياه بقوى الطبيعة، أصبح معرضاً للتدهور بسبب آثار التنمية والتحديث، سواء أكان ذلك بسبب تلكؤ التنمية، أم المغالاة في التحديث.

وتقدر المنظمات العربية الموارد المائية السطحية في الوطن العربي بأكثر من "٢٩٠" مليار متر مكعب سنوياً، وما يمكن تدبيره من مياه جوفية ولمدى يزيد عن أربعين عاماً بحوالي "١٤١" مليار متر مكعب سنوياً. ويتراوح نصيب الفرد من هذه الموارد حالياً بين "١٠٠" متر مكعب/سنة (الكويت)، و"٥٣٠٠" متر مكعب/سنة (العراق)، وبمتوسط "١٨٠٠" متر مكعب سنوياً للوطن العربي.

والحقيقة أن الغالبية العظمى من الدراسات التي أجريت مؤخراً حول مسألة المياه "العربية"، تؤكد أن النقص في الموارد المائية لن يقل بأية حال عن "١٢٧" مليار متر مكعب عام "٢٠٠٠"، ليرتفع عمودياً إلى "١٧١" مليار متر مكعب عام "٢٠١٨"، مع غياب تقدير، دقيق لمدى إستمرار دورات الجفاف، وكذا تأثيراتها المحتملة.

وفى ظل هذه التقديرات المنذرة بالخطر .. فإن التفكير فى السنوات القليلة القادمة (مع أخذ أزمة توافر المياه للإستخدام على مستوى العالم فى الإعتبار)، لا يطرح فقط للتساؤل إمكانية التوسع فى المياه السطحية، ولكنه قد يثير، أيضاً، مشكلات إستمرار الحصول على القدر الحالى ("٢٩٠" مليار متر مكعب). هذا فى ظل تحكم ثمانى دول غير عربية فى "منابع الموارد" المائية العربية .. فأثيوبيا، وتركيا، ثم غينيا، وإيران، والسنغال، وكينيا، وأوغندا، وربما زائير أيضاً، بلدان تتحكم بأكثر من "٨٥٪" من منابع الموارد المائية للوطن العربى، وبعضها، مثل أثيوبيا، يعانى من مشكلات الغذاء، وبعضها مثل تركيا، لديه مشروعات بعيدة المدى للإستفادة من مياه دجلة والفرات .. ناهيك عن إسرائيل التى تتحكم حالياً بأكثر من "٢,٣" مليار متر مكعب من الموارد المائية للوطن العربى.

إذن، سيحمل العام "٢٠٠٠" لهذا الوطن، العربى، أنباء غير سارة .. حيث ستطغى قضية النقص، وربما الشح، فى الموارد المائية على كثير من القضايا الأخرى، على حد تعبير تقرير لـ "مركز الدرسات الإستراتيجية الدولية".

فمن جهة، فإن غلبة الصحراء على الوطن العربى، وهى بما عرف عنها من انخفاض نسبة الأمطار وقلة المياه الجوفية، تجعل الثروة المائية ذات الأهمية البالغة فى هذه المنطقة من العالم، هى التى تحملها أنهار كبرى فى المقياس العالمى، مثل النيل ودجلة والفرات (.. والسنغال وشيلى)، وكذلك الأنهار الداخلية، مثل العاصى والليطانى (وأم الربيع والجردة .. وغيرها). وهى، فى مجملها، أو بالأصح فى معظمها أنهار تتحكم فى مجاريها ومنابعها بلدان غير عربية.

ومن ثم، فإن الموارد المائية السطحية فى الوطن العربى، تأتى، فى معظمها، من خارج حدوده، ومحاولات دول الجوار الجغرافى لإستخدام هذه الموارد، كورقة ضغط على البلدان العربية باتت معروفة. علاوة على توسع هذه الدول فى إستخدامات المياه المشتركة مع البلدان العربية دون مراعاة هذه الأخيرة، مستغلة فى ذلك عدم وجود إتفاقيات دولية تنظم إستغلال المياه الجوفية والسطحية وعدم اللجوء إلى التحكيم الدولى فى هذا الشأن.

من جهة أخرى، هناك ثمة تفصيلات تحيط بقضية المياه فى الوطن العربى .. فهناك، أولاً، المسألة السكانية، حيث يزيد سكان الوطن العربى على "٢٦٠" مليون نسمة بمعدل نمو سنوى يصل إلى "٢,٧٪". ومن المتوقع أن يصل عدد سكان الوطن العربى عام "٢٠٠٠" إلى "٢٩١" مليون نسمة، وإلى "٤٩٣" مليون نسمة عام "٢٠٢٥". ومع كل هذه الزيادات السكانية، ستتفاقم مشكلات ندرة المياه فى الوطن العربى .. وهناك، ثانياً، إستنزاف مخزون المياه الجوفية وتدهور نوعيتها، حيث تعرضت أحواض المياه الجوفية ليس فقط لعمليات إستنزاف كبيرة، بل أيضاً إلى غزو مياه البحر .. وهناك، ثالثاً، التلوث البيئى للمياه، وسببه الأنشطة الصناعية ومياه الصرف الصحى والزراعى والصناعى، وما تحويه من بقايا أسمدة ومبيدات حشرية .. ثم هناك، رابعاً، الآثار السلبية لمشاريع الرى، وأهمها التسرب والفاقد الذى يحصل لمياه الرى أثناء نقلها من مصدرها إلى مكان إستغلالها، والذى يصل إلى نحو "٤٥٪" من كمية المياه المنقولة.

فى هذا السياق، سياق الجهتين المشار إليهما، تتبدى ضرورة، بل وأهمية، التعامل مع أزمة المياه فى الوطن العربى من منظور أكثر شمولاً، يضع "الأمن المائى العربى" فى إعتباره، لا .. بل فى قمة أولوياته الأساسية. ذلك، نظراً لأن الظرفية – السياسية والإقتصادية – الراهنة فى الوطن العربى، أمست تفرض هذه "الأهمية" لما أصبحت تشكله المسألة "المائية" فى المنطقة العربية، من قضية تنعقد عليها – وحولها – التناقضات والرهانات، ويرتبط بكيفية حلها إلى حد كبير مصير المنطقة برمتها، وشكل مستقبل قواها وبلدانها.

وبناء على حقيقة أن الثروة المائية ذات الأهمية البالغة بالنسبة إلى المنطقة العربية هى التى تحملها الأنهار، والتى هى فى معظمها أنهار تنشأ فى خارج الوطن العربى وتتحكم فى منابعها دول غير عربية. فإن ما يجدر الإشارة إليه، أن مسرح الصراع القائم فى "الدائرة" التى تشمل منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، يمتد من الخليج العربى شرقاً إلى أعالى النيل والبحر العربى جنوباً، إلى الأطلسى غرباً وأعالى الفرات ودجلة شمالاً. ويشتمل هذا المجال "الأرضى" على جميع أحواض المصادر المائية فى المنطقة، وعلى أهم الموارد الإقتصادية والسياسية الأخرى، وبخاصة النفط، وأهم المنافذ البحرية فى العالم.

وتتحرك فى هذا المجال، خمس قوى "إقليمية"، هى: العربية، والإيرانية، والتركية، والأثيوبية، والإسرائيلية. وتتحكم بحركة هذه القوى وبالعلاقات القائمة فيما بينها، جملة عوامل داخلية وخارجية، جغرافية وتاريخية. وتتوزع هذه القوى فى المجال "الجغرافى السياسى" على دوائر أو حلقات ثلاث متتابعة .. تحتل إسرائيل منها الحلقة المركزية، تليها الحلقة الوسطى العربية، ثم الحلقة الخارجية المحيطة وفيها إيران شرقاً، وتركيا شمالاً، وأثيوبيا جنوباً.

أولاً: تعد المياه عنصراً مهماً من عناصر قوة الدول. بل يعرف رجال السياسة ذلك القانون "الجيوستراتيجى" (الجغراستى) القديم، وهو: "من يسيطر على المياه يسيطر على الأرض". وتتباين الأحكام على مصادر المياه، وخاصة فيما يتعلق بالأنهار، بالنسبة لإمكانات الدول وقوتها .. فالمياه السطحية تقف فى المرتبة الأولى إذا ما كانت الدولة مالكة لمناطق الحوض (المنابع) والمجرى (النهر). أما بحالة وجود النهر فى أكثر من دولة، فتتوقف أهميته على العلاقات الدولية فى الجوار ومدى احترام الإتفاقيات فى هذا المجال.

ثانياً: أن الدائرة التى تشمل منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية، تشمل أحواض ثلاثة أنهار هى موضع نزاع: النيل والفرات/دجلة والأردن. وبالإضافة إلى بعض الأنهار الداخلية، التى تشملها المنطقة العربية، توجد أحواض مياه جوفية كبيرة جداً فى شمال أفريقيا وشبه

الجزيرة العربية، تحتوى على كميات ضخمة من المياه التى تعبر "الحدود الدولية". وأهم هذه الأحواض الجوفية، التى هى أيضاً موضع نزاع: حوض "ايرغ" الشرقى، الذى يغطى مساحة "٤٠٠ ألف" كيلو متر مربع جنوب أطلس فى الجزائر، ويمتد فى تونس .. والحوض "النوبى" المكون من الحجر الرملى الذى يقع فى باطن الأرض التى تمتد فى مصر وليبيا والسودان .. وحوض "الساق/ديزى" الذى يغطى منطقة مساحتها "١٠٦ آلاف" كيلو متر مربع، تقع فى باطن الأرض وتمتد من الأردن جنوباً وشرقاً وتصل إلى داخل السعودية.

ثالثاً : وكما جاء فى تقرير للبنك الدولى، نشر فى أوائل أكتوبر ١٩٩٣، تحت عنوان "إستراتيجية خاصة بإدارة المياه فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (جريدة الحياة اللندنية: ٩-١٠/١٠/١٩٩٣ .. فإن إمدادات المياه القابلة للتعويض فى المنطقة، سوف تتراجع. بعد أن كان المعدل للفرد "٣٤٣٠" متراً مكعباً عام ١٩٦٠، سوف يصبح "٦٦٧" متراً مكعباً سنة ٢٠٢٥ .. ويكشف التقرير أن المخزون الحالى فى المياه من المنطقة (مياه الأنهار وكذا الجوفية)، يبلغ "١٤٧٣" متراً مكعباً للفرد، وهو أدنى معدل فى العالم، بل وأدنى بكثير من المعدل الوسطى العالمى لمنطقة تساوى مساحة "الشرق الأوسط"، حيث تصل النسبة إلى "٧٦٨٥" متراً مكعباً للفرد.

وهكذا .. تكشف النقاط الثلاث السابقة عن أن المشاركة فى موارد المياه بين الدول التى تشملها "الدائرة" المشار إليها، فى إطار النقص الحاد فى كميات المياه المطلوب توافرها بالنسبة لكل منها، ستكون أصعب التحديات وأكثرها تأثيراً على مستقبل المنطقة، نظراً إلى أن مشكلات عدة تتعلق بالمياه، لا تتحكم فيها سوى معاهدات قليلة .. بل إن الملاحظة الجديدة بالإنتباه، هنا، أن هذه الدول مجتمعة لا ترتبط رسمياً إلا بمعاهدة رئيسية كبيرة واحدة فقط، هى المعاهدة الخاصة بتقاسيم مياه النيل، بالرغم من أن فى العالم كله "٢٨٦" معاهدة من هذا النوع.

ومن ثم، فإذا ما إقترينا من الأبعاد السياسية لأزمة المياه فيما بين البلدان العربية ودول جوارها الجغرافى، خاصة فى ظل عدم وجود إطار قانونى واضح يتيح للأطراف المتنازعة فرصة الإحتكام إليه .. نجد أن من أبرز سمات أزمة المياه هذه، إستخدامها كسلاح سياسى وورقة ضغط لحل مشكلات أخرى.

فى هذا المجال يمكن التمييز، حسب ما يورد الباحث ياسر هاشم (السياسة الدولية: أبريل ١٩٩١)، بين ثلاث حالات:

أولاً: حالة الإستيلاء .. وهى تتجسد بصورة واضحة فى إستيلاء إسرائيل على كميات متزايدة من الأنهار العربية المجاورة لها فى الأردن ولبنان. إذ، بالإضافة إلى إستغلال "٢٣٠" مليون متر مكعب من مياه نهر العوجا الأردنى، وبالإضافة إلى نحو "٢٠٠" مليون متر مكعب من الآبار الجوفية التى كانت تستولى عليها فى قطاع غزة، فإن إسرائيل تستولى على ما مجموعة "٦٦٠" مليون متر مكعب سنوياً من أعالى نهر الأردن وتقوم بتخزينها فى بحيرة "طبرية".

وفى مجال الحديث عن الأبعاد السياسية لأزمة المياه، فيما يتعلق بإسرائيل، يكفى أن نشير هنا إلى أمثلة محدودة .. منها، تبنى "البنك الدولى" دراسة إسرائيلية حول مشروعات تحلية المياه فى الشرق الأوسط، وأصدرها فى تقريره لعام ١٩٨٥. ومنها إستخدام المياه كعامل ضغط وتأثير فى أية تسوية سياسية إقليمية للصراع بين "العرب .. وإسرائيل"، وربما يكون هذا هو المغزى السياسى - والإقتصادى - لمشروع أنابيب السلام التركية، الذى يهدف إلى تزويد جزء من المشرق العربى وإسرائيل وأقطار الخليج العربية، ويتكلف "٥٠" مليار دولار بتمويل "عربى".

لعل ذلك يدفعنا مباشرة إلى مفاوضات التسوية الجارية حالياً، حيث أن هذه المفاوضات، بشقيها الثنائى المباشر والمتعدد الأطراف، تنحو فى ظاهرها بإتجاه حسم الصراع بين "العرب .. وإسرائيل" على قاعدة قرارات مجلس الأمن "٢٤٢" و"٣٣٨"، وكذلك القرار "٤٢٥" المتعلق بلبنان. غير أن المفاوض الإسرائيلى يحمل فى جعبته إلى المفاوضات ملفاً آخر يختلف تماماً عن الملف العربى، الذى يطالبه بتحقيق الإنسحابات، وضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى، كشرطين أساسيين لأية تسوية .. هذا الملف الإسرائيلى هو ملف المياه. ففى خطاب له أمام المجلس الإستشارى للطائفةاليهودية فى الولايات المتحدة الأمريكية، أعلن شيمون بيريز (١٥ فبراير ١٩٩٣) تصوراً مخالفاً للسلام فى الشرق الأوسط، مختلفاً عن الترجمة العربية التى مؤداها "الأرض مقابل السلام". حينئذ، قال بيريز: "لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه، فقد نكتشف أنه ليس إتفاقاً حقيقياً".

ولما كانت الإنسحابات تعنى فقدان إسرائيل "٦٥٪" من مواردها المائية المتاحة، وهذا يعنى مقتل وجودها، فإن أى حديث حول إنسحاب إسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، هو حديث غير واقعى، بل هو مستحيل من وجهة النظر الإسرائيلية، مالم يأخذ العرب المفاوضون بالإعتبار شروط الدولة العبرية "التعجيزية"، ويكفى أن نشير هنا إلى الشروط الإسرائيلية الخاصة بكل من الأردن وسوريا ولبنان .. وهى: أولاً، إدخال الليطانى منظومة نهر الأردن، وإقتسام المياه بعد ذلك ما بين الدول الواقعة فى حوض هذه المنظومة، على أساس واقع الحاجات .. ثانياً، وضع شروط على إستغلال سوريا لمياه الجولان الجوفية، مع إبقاء المستوطنات الإسرائيلية هناك تحت إشراف دائم للقوات الأمريكية .. ثالثاً، إجراء تعديلات على نظم ومشاريع المياه فى البلدان العربية ذات الصلة بخريطة التسوية .. وهذا يعنى مد مجال الأطماع الإسرائيلية إلى عمق أراضى لبنان والأردن وسوريا، وإستبدالها بمشاريع مشتركة على غرار مشروع "جونستون". أى أن الإنسحاب الإسرائيلى (فى حال حصوله)، سوف يكون عبارة عن إعادة أراضى من دون "سيادة مائية"، وتسليم جثة هامدة من "دون روح".

وربما هذا ما يوضح لماذا تركز إسرائيل على إنجاح

المفاوضات متعددة الأطراف ذات المظهر التنموي والحضاري البراق، وتأخيرها مسار المفاوضات الثنائية المباشرة حول تنفيذ قراري مجلس الأمن ذي الرقمين "٢٤٢" و"٣٣٨" المتعلقين بالإنسحاب من الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧، وكذلك بالنسبة إلى تنفيذ القرار رقم "٤٢٥" الخاص بالإنسحاب غير المشروط من جنوب لبنان .. ذلك أن إسرائيل تريد أن تضمن إقتسام الثروات والتحكم بالمياه ومصادرها، قبل الوصول عبر المفاوضات الثنائية المباشرة إلى أي إتفاق يلزمها بالإنسحاب.

ثانياً: حالة القسر والإجبار .. وهي الحالة التي تمثلها بوضوح العلاقات العربية - التركية فيما يتعلق بمياه نهر الفرات خاصة. فطوال سنوات عرقلت تركيا كل الجهود العربية التي بذلت للتوصل إلى إتفاق لتقاسم مياه الفرات مع العراق وسوريا، في إتجاه مواصلة التحكم في مياه هذا النهر لأغراض سياسية و(إقتصادية) .. وقد فشلت عدة لقاءات سورية - عراقية - تركية، في التوصل إلى حل لأزمة إقتسام المياه، بسبب تعنت الموقف التركي وإصراره على أن "نهر الفرات ليس نهراً دولياً"(؟!)، وأنه يحق لها وحدها التصرف في مياهه.

وقد تبدى ذلك الموقف التركي بوضوح، عندما أعلنت أنقرة في الثالث عشر من يناير ١٩٩٠، قطع منسوب نهر الفرات لمدة شهر، بهدف الإسراع في توصيل المياه إلى سد أتاتورك الكبير، في إطار مشروع ري جنوب شرق الأناضول (يعرف اختصاراً بإسم "جاب")، الذي يشتمل "١٣" مشروعاً أساسياً للري وإنتاج الكهرباء، عن طريق إنشاء "٢١" سداً، منها "١٧" سداً على نهر الفرات، و"٤" سدود على نهر دجلة .. وقد أدى القرار، قرار قطع منسوب نهر الفرات، إلى توتر شديد في العلاقات بين تركيا وكل من سورية والعراق.

ولعل الملاحظ هنا، أن هناك دوافع سياسية - مضافة إلى الدوافع الإقتصادية - كانت وراء قرار "قطع المياه" عن سوريا والعراق، من أبرزها التوتر الناشيء عن أسقاط طائرة مسح تركية داخل الأراضي السورية في أكتوبر ١٩٨٩، من قبل طائرات ميج سورية، ومطالبة تركيا بتعويضات قدرت حوالي "١٤,٥" مليون دولار، فضلاً عن الضغط التركي على سورية والعراق من أجل وقف مناوشات حزب العمال الكردستاني على الحدود.

ويأتي التعاون التركي - الإسرائيلي، على صعيد المشاريع المائية، ليؤسس لمرحلة التسوية الجارية، ويمكن متابعة ذلك من خلال: أولاً، الدور الفاعل لتركيا في المفاوضات المتعددة الأطراف، وبخاصة في مجموعة المياه المنبثقة عن الدول المشاركة، نظراً إلى أن تركيا تسيطر على أهم خزانات المياه في المنطقة، ناهيك عن أنها تعتبر نفسها "صاحبة سلطة مائية في عالم يتهدده الجفاف". ثانياً، قيام تركيا بمد إسرائيل بالمياه بواسطة مستوعبات ضخمة لمياه الشرب، تنقلها بواخر كبيرة. ومن المشروعات المطروحة لتطوير هذا التعاون، مد أنبوب بحري مباشر.

هذا قطعاً بالإضافة إلى مشروع أنابيب "السلام" التركي، الذي هو في حقيقته عبارة عن "مقايضة المياه التركية بالنفط العربي"، ووضع الأمن الغذائي العربي رهينة بيد تركيا، علماً بأن هذا المشروع سوف يشمل إسرائيل في مرحلة معينة وتبلغ تكاليف هذا المشروع "٢١" مليار دولار، وهو يقضي بجر مياه نهري سيحان وجيحان في كليكيا عبر شبكة قنوات تخترق سوريا والأردن والضفة الغربية (في فلسطين)، وتتفرع إلى شبكتين رئيستين: الأولى، تتجه إلى الحجاز غرباً، والثانية، نحو الخليج شرقاً .. مما يشير إلى أن تركيا تسعى إلى إستخدام المياه كوسيلة للدخول في صلب عملية "قيادة" الشرق الأوسط.

ثالثاً: حالة المساومة والتهديد .. والحالة التي يمثلها نهر النيل. إذا يبدو هنا الترجمة العملية لإستخدام أثيوبيا لمياه النيل، كسلاح ضغط سياسي على مصر والسودان للجوء إلى الأساليب السلمية والدبلوماسية لتحسين العلاقات مع البلدين .. وقد وضح ذلك في أثناء المشكلة التي ثارت بين أريتريا والصومال ونزاعهما على إقليم الأوجادين.

وبالنظر إلى التعاون الأثيوبي - الإسرائيلي، يمكن ملاحظة أن الدور الإسرائيلي كان يعمل بالواسطة منذ الخمسينات، عن طريق مؤسسات الدراسات الإستراتيجية الأمريكية، والبعثات إلى البلدان الأفريقية المتحكمة بمنابع النيل، وعن طريق تشجيع الشركات الأمريكية الواقعة تحت التأثير اليهودي لتنفيذ مشاريع للري في هذه البلدان .. إلا أنه، ومع بداية الثمانينات، إنتقلت إسرائيل إلى العمل المباشر، بوصول خبراء إسرائيليين إلى كل من أثيوبيا وأوغندا لإجراء أبحاث تستهدف إقامة مشروعات للري على النيل تستنزف "٧" مليارات متر مكعب (أو "٢٠٪" من وارد النيل إلى مصر)، وذلك بالرغم من إنتفاء الحاجة إلى مشاريع ري مائية في أوغندا، التي تتلقى أمطاراً إستوائية تبلغ سنوياً "١١٤" مليار متر مكعب.

وعلى ما يبدو من متابعة تطورات الأحداث في منطقة القرن الأفريقي، أن هناك محاولة لإعداد أثيوبيا لدور إقليمي مركزي، تدور في فلكه دول "مجمع البحار" (أي: الدول المشرفة على مضيق باب المندب)، ودول "مجمع الأنهار" (أي: الدول المشرفة على حوض السودان)، وذلك في إطار ترتيبات "جغراسية" أبرز ملامحها: أولاً، إنشاء كيانات صغيرة وضعيفة حول أثيوبيا، وهي أرتيريا (التي أصبحت دولة مستقلة في أبريل ١٩٩٣)، والصومال (الذي يعاني إضطرابات وتمزقاً يهدد وحدته ومصيره)، وأوغندا، وجنوب السودان (الذي يسعى جون جارنج إلى إعلانه دولة منفصلة) .. ثانياً، إستخدام أثيوبيا قاعدة (أمريكية - إسرائيلية) يسهل من خلالها السيطرة على هذه المنظومة الإقليمية، وبالتالي إحكام الطوق على المنطقة العربية، وشقها من وسطها عبر محور "تركيا - إسرائيل - أثيوبيا". والذي تشكل نصفه الأول خلال الشهور القليلة الماضية.

وهكذا .. وفي السياق، يبدو بوضوح أن نقص المياه الذي

يزداد سوءاً بعامل التغيرات المناخية التي وسعت من القحط الدوري، وأن عامل الإدارة "غير الكفء" للمياه، وكذا مسألة الزيادة السكانية، وغيرها .. ليست فقط العوامل وراء أزمة المياه العربية. بل أن الأوضاع السياسية والظروف الإقليمية أيضاً، إنما تساهم هي الأخرى - ربما أكثر من الأولى - في تفاقم أزمة المياه.

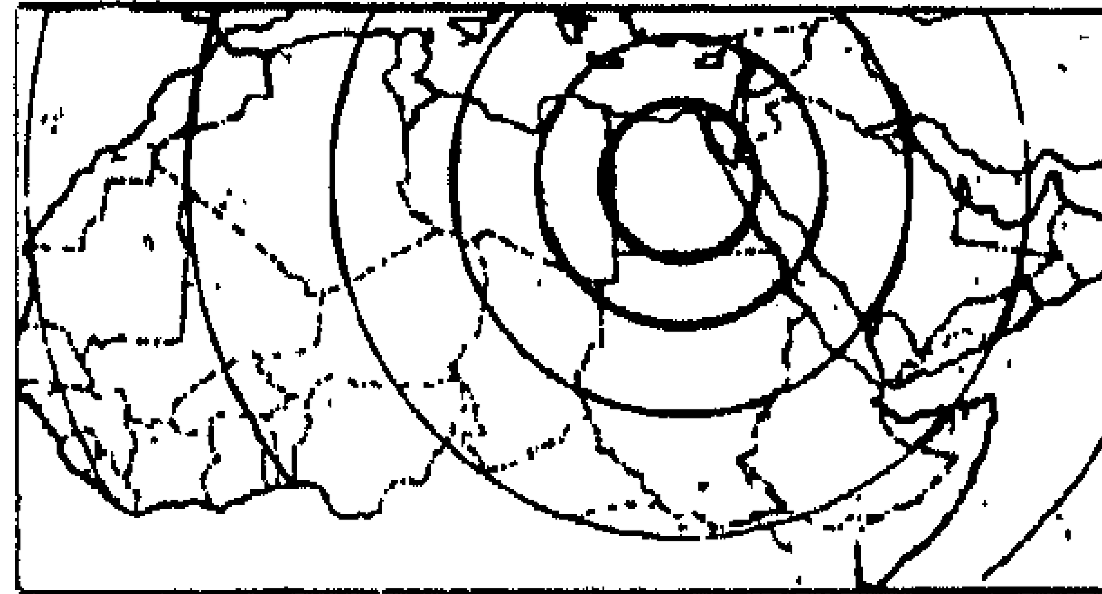
ومن ثم، يبقى الإحتمال المتزايد بأن تؤدي المنازعات على المياه إلى تغذية التوترات الإقليمية، نابعاً من أن "١٥" دولة تتنافس الآن على الموارد المتناقصة لأنهار النيل والفرات والأردن، التي تتحكم في كل منها دول غير عربية هي أثيوبيا وتركيا وإسرائيل على التوالي .. هذا بالإضافة إلى أنه بسبب التوترات السياسية الموجودة حالياً، لا تخضع هذه الأحواض النهرية لإتفاقيات شاملة لتقسيم المياه، اللهم إلا حوض نهر النيل .. ناهيك عن أن القانون الدولي - بقصوره - لم يوفر أساساً واضحاً لإتفاقيات كهذه.

وبالتالي، فإن التعرض لكيفية مواجهة الأزمة هذه، لابد أن يأخذ في إعتباره عاملين أساسيين، هما:

أولاً: إن إستراتيجية المواجهة تتوقف على طبيعة السيناريو المحتمل لهذه الأزمة، والذي يمكن حصره في بديلين: أحدهما، ذو طبيعة "صراعية"، بمعنى أن هناك أحتمالاً لحرب يمكن أن تنشأ - بأنواتها المختلفة - حول نقطة المياه في المنطقة .. والآخر، ذو طبيعة "تعاونية"، بمعنى قيام مشروعات مشتركة لمواجهة الخطر القادم، والذي ينسحب على "كافة البلدان العربية" بدرجات متفاوتة.

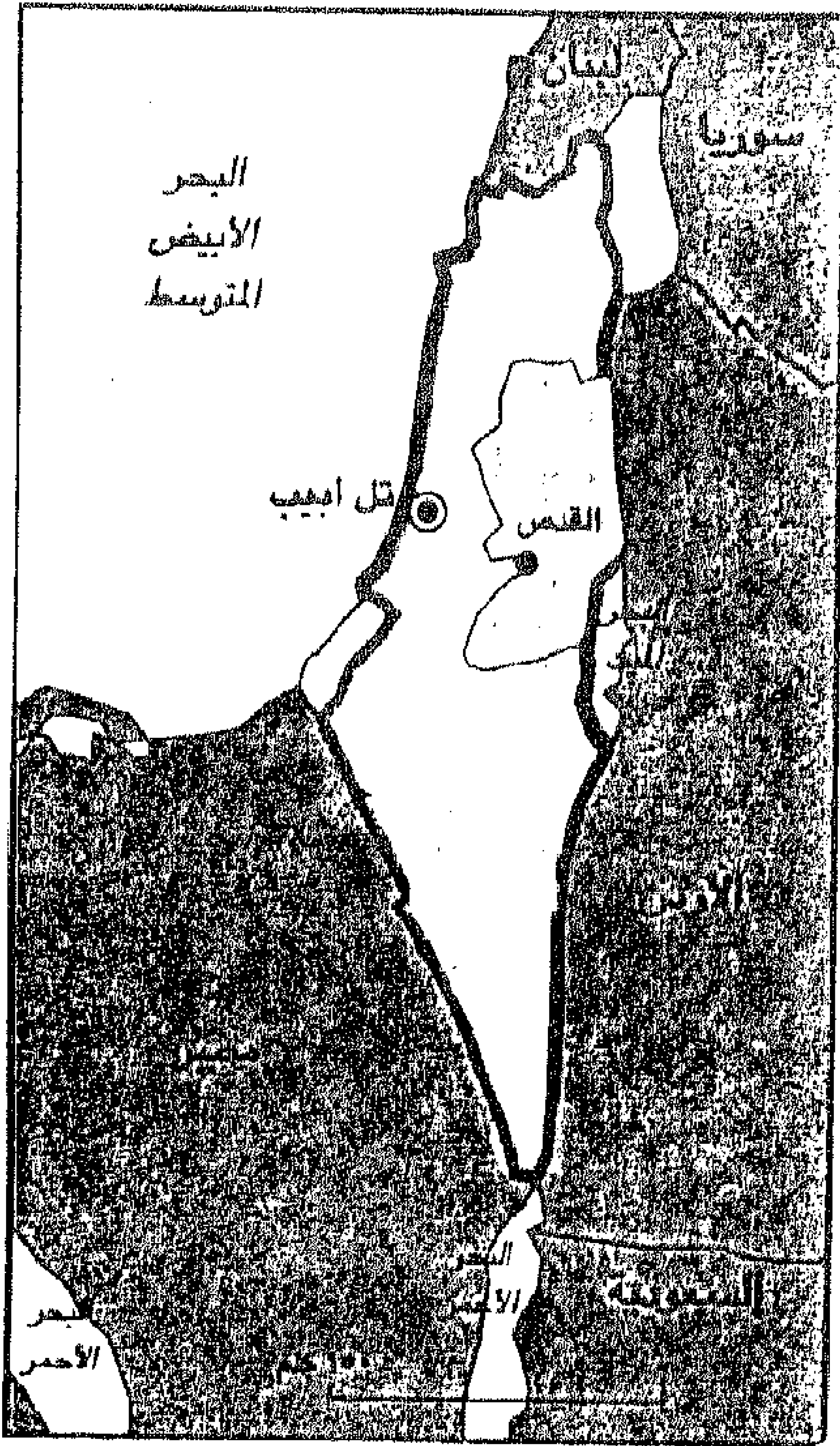
ثانياً: إن لهذه الإستراتيجية عناصر وركائز أساسية، سواء على المستوى "الشعبي/المؤسسي"، أو على مستوى التعامل "الفردي/الجماعي".

وما يهمنا، هنا، هو نقطة تقاطع هذه العاملين .. والتي يمثلها الإقتراح الذي يمكن أن نطرحه في هذا السياق، والذي يتمثل في ضرورة إنشاء لجنة عليا للمياه ومركز للدراسات والأمن المائي العربي. إذ أن إنشاء هذا المركز وتلك اللجنة، إنما يمثل الأساس "العلمي والعملي" في وجود إستراتيجية مائية عربية موحدة تصون حقوق العرب في مواردهم المائية تجاه مخاطر التهديد الخارجي، ووضع سياسة رشيدة للإستخدام الأمثل للمياه العربية.



الانتخابات الاسرائيلية : قراءة فى البرامج والنتائج

طارق حسن



أفرزت الإنتخابات الإسرائيلية الرابعة عشر على مستوى التوجه السياسى جناحين متساويين في إتجاهين مختلفين، الأول يؤيد السلام مع الفلسطينين والعرب حسب الطريقة التى إتبعها حزب العمل، والثانى يعارض ذلك وفق المنطق الذى يقوده حزب الليكود.

ومن نواح سياسية - إجتماعية - أفرزت الإنتخابات عدة مستويات للإنقسام والتجزئة داخل التجمع الإسرائيلى. الإنقسام القومى العربى - اليهودى فى جانب، وإستمرار المجموعات السكانية اليهودية فى تعميق التمايز بينها على أساس طائفى وعرقى، ومن نواح فكرية - ايديولوجية يوجد انقسام "علمانى - دينى".

وقد جرت هذه الإنتخابات وفق نظام قانونى يتم لأول مرة على مستويين للإنتخاب، الأول لمنصب رئيس الوزراء والثانى منفصل عنه للأعضاء البرلمانيين ممثلى الكتل الحربية، بينما يقوم المرشح الفائز لرئاسة الحكومة بتشكيل الحكومة الإسرائيلية بغض النظر عن فوز حزبه أم لا.

وتقدمت إلى لجنة الإنتخابات المركزية الإسرائيلية ٣١ قائمة حزبية بهدف تسجيلها للإنتخابات غير أن اللجنة أقرت إشتراك ٢١ قائمة فقط، إنسحبت واحدة منها من الإنتخابات (قائمة الحركة العربية للتغيير الدكتور أحمد الطيبى) حيث إقتصر التنافس بين ٢٠ قائمة انتخابية منها ١١ قائمة جديدة و٩ قوائم قديمة يوضحها الجدول رقم (١) وقد توزعت هذه القوائم من حيث الإنتماء القومى إلى ١٦ حزبا يهوديا فى مقدمتها حزب العمل والليكود و٣ قوائم عربية وقائمة واحدة تضم عرباً ويهوداً، ومن بين القوائم المشاركة ٦ أحزاب دينية يهودية متزمتة ٥ منها لأحزاب ذات طابع غربى إشكنازى وواحدة فقط لليهود الشرقيين (شاس)، وهناك أيضا حزبان للمهاجرين الجدد (الروس) وهما إسرائيل المهاجرة "بزعامة ناثان شارانسكى، "والوحدة لأجل الهجرة" بزعامة "افرايم غور"، وبلغ عدد أصحاب حق الإنتخاب (٣,٩٣٣,٢٥٠) ناخب بزيادة أكثر من نصف مليون عن الإنتخابات السابقة عام ٩٢ من بينهم (٥٤١,٥٩٨) ناخب عربى بمن فيهم الناخبون بالقدس المحتلة والجولان السورى المحتل، وبلغ عدد المستوطنين الذين حق لهم المشاركه بالإنتخابات ٨٣,٧٨٧ مستوطنا منهم ٩,٧٩٤ مستوطنا بالجولان المحتلة، بينما وصل عدد المستوطنين بالضفة الغربية ٧١,٦٥٣ وفى مستوطنات قطاع غزة ٢,٣٣٧ ناخب وجميعهم يشكلون ٢ بالمائة من مجموع ناخبى إسرائيل، وهناك ٢٤٠ ألف ناخب من المهاجرين الجدد و٦٠٠٠ ناخب من المرضى النفسيين الذين يصوتون لأول مرة وبلغ عدد صناديق الإنتخابات العسكرية

جدول (١) القوائم المشاركة فى الانتخابات

الرقم	القائمة	رئيس القائمة	رمز القائمة
١	العمل	شمعون بيريس	ا م ت
٢	ليكود - تسومت - جيشر	بنيامين نتنياهو	م ح ل
٣	ميرتس	يوسى سريد	م ر ص
٤	موليدت	رحبعام زئيفى	ط
٥	الطريق الثالث	افيغدور كهلانى	هـ د
	الاحزاب الدينية		
٦	المفدال	زبولون هامر	ب
٧	شاس	آرييه درعى	ش س
٨	يهودات هتوراه	منير فروش	ج
٩	مسار الايمان	يوسف عزران	ت
١٠	ميراث الاباء	يوسف باغاد	ز ح
	المهاجرون الجدد		
١١	اسرائيل المهاجرة	نتان شيرانسكى	ك ن
١٢	الوحدة لاجل الهجرة	افرايم غور	ق
	الاحزاب العربية		
١٣	الجبهة - التجمع	هاشم محاميد	و
١٤	القائمة العربية الموحدة	عبد الملك دهامشة	ع
١٥	التحالف التقدمى للسلام	محمد زيدان	ف أ
١٦	منظمة العمل الديمقراطى	اساف آديب	د
	آخرون		
١٧	حقوق الرجل فى العائلة	يعقوب شلوسر	ز
١٨	حزب الاستيطان	اليعزر ليفنغر	د ن
١٩	يمين اسرائيل	مريم لبيد	ى د
٢٠	قائمة المتقاعدون	نافا اراد	ف

(*) المصدر : لجنة الانتخابات المركزية الاسرائيلية .

جدول (٢) عدد اماكن الانتخابات وأماكنها وعدد الناخبين ونوعياتهم

الرقم منطقة الاقتراع	عدد الصناديق	ناخبون يهود	ناخبون عرب	المجموع
١ القدس	٥١٣	٢٧٨,٦٦٠	٨,٥٨٩	٢٨٧,٢٤٩
٢ يهودا	٢٠١	٧٨,٨٧٢	٤,٢٢٦	٨٣,٠٩٩
٣ صفد	١٣٧	٥٨,٧١٨	٧,١٣٩	٦٥,٨٥٧
٤ طبريا	١٣٣	٤٥,٤٦٨	١٥,٤١٦	٦٠,٨٨٤
٥ يزراعيل(مربع ابن عامر)	٢٩٣	١٢٣,٦٩٢	١٠٠,٤٥٨	٢٢٤,١٥٠
٦ عكا	٤٧٨	١١٤,٧٩٢	١٥٠,٤٣٩	٢٦٥,٢٣١
٧ حيفا	٣٢٦	١٩٣,٠٨٨	٢٢,٥١٤	٢١٥,٦٠٢
٨ حيفا الكرمل	٢٨٤	١٦٢,٤٢٠	١٨,٢٢١	١٨٠,٦٤١
٩ الخضيرة	٣١٩	٩٩,٥٩٦	٦٢,٤٦١	١٦٢,١٥٧
١٠ الشارون	٣٤٥	١٦٢,٩١٤	٣٦٦,٨٥	١٩٩,٥٩٩
١١ بيتح تكفا	٥٧٩	٣١٨,٥٠٢	١٥,٥١٠	٣٣٤,٠١٢
١٢ الرملة	١٩٨	١٠٠,٥٨٢	١١,٧٦٧	١١٢,٣٤٩
١٣ رحوفوت	٤٠٧	٢٥١,٢٧٣	٤,٦٩٥	٢٥٥,٩٦٨
١٤ تل ابيب	٥١٢	٣١٥,٧٣٢	١٤,٢١٩	٣٢٩,٩٥١
١٥ دان شمال	٤٩٠	٣١٥,٩٦٤	٤,٥٣٧	٣٢١,٥٠١
١٦ دان جنوب	٤٤٢	٢٩١,٩٣٥	٧,٣٦١	٢٩٩,٢٩٦
١٧ عسقلان	٤٢٣	٢٣٧,٥٠٢	٩,١١٩	٢٤٦,٦٢١
١٨ بئر السبع	٥٢٤	٢٤١,٩٤١	٤٨,٢٤٢	٢٩٠,١٨٣
المجموع	٦٧١٤	٣,٣٩١,٦٥٢	٥٤١,٥٩٨	٣,٩٣٣,٢٥٠

(*) المصدر : لجنة الانتخابات المركزية الاسرائيلية .

الخاصة بقرار الجيش الإسرائيلى ٨٥٥ صندوقا. وبلغت نسبة الناخبين أصحاب حق التصويت بالمدن الكبرى (١٢ مدينة) ٤٦,٥ بالمائة، بينما ١٠,٣ بالمائة يقطنون بالمناطق العربية، و٩ بالمائة يقطنون ببلدات التطوير، و٧,٥ بالمائة بالكيبوتسات والقرى الزراعية (٢٧٠ كيبوتس وحوالى ٤٥٠ موشاف) وبلغت نسبة أصحاب حق التصويت من النساء ٥١,٥ بالمائة وهى أعلى من نسبة الرجال البالغه ٤٨,٥ بالمائة، ونسبة الناخبين الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة هى ١٥ بالمائة والشبان حتى سن ٢٥ عاما ١٩ بالمائة وذكرت مصلحة الإحصاء المركزية الإسرائيلية أن ٤٦ بالمائة من الناخبين القاطنين بشكل دائم فى إسرائيل هم من مواليد الخارج، منهم ٣٠ بالمائة من مواليد أوروبا وأمريكا و١٥ بالمائة من مواليد آسيا وأفريقيا، أما نسبة المولودين بإسرائيل فبلغت ٥٤ بالمائة، منهم ٤١,٥ بالمائة يهوداً و١٢,٥ بالمائة عرباً أنظر الجدول رقم (٢).

وقد سيطرت قضيتا الأمن والقدس بصفة رئيسية على الإنتخابات، وطرح حزب العمل إعلانا مركزيا لحملته الإنتخابية اسمه "إسرائيل قوية مع بيرس" وبالمثل بلور إئتلاف الليكود شعارات أمنية إنما أكثر هجومية من شعارات حزب العمل، وقالت الشعارات الأساسية لائتلاف الليكود "إسرائيل لم تعمل بما فيه الكفاية لمنع العمليات لماذا ننتظر المزيد من العمليات، بيرس فشل - لا أمن مع بيرس". وأصدر حزب العمل مبادئ أساسية للتسوية النهائية وردت فى اعلانه (٧/٤/٩٦) كما يلى:-

- القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية.
- فصل بين إسرائيل والفلسطينيين نحن هنا - هم هناك.
- نهر الأردن هو الحدود الأمنية لدولة إسرائيل.
- بقاء غالبية المستوطنين تحت السيادة الإسرائيلية.
- لن يعترف بحق العودة للفلسطينيين.
- التسوية النهائية خاضعة للإستفتاء الشعبى.
- الشعب يقرر التسوية النهائية.

أما حزب الليكود فنشر (٧/٥/٩٦) خمسة مبادئ أساسية جاءت كما يلى:-

١- متابعة تنفيذ الفلسطينيين لإلتزاماتهم بما فى ذلك الالغاء الحقيقى للميثاق وقمع الإرهاب.

٢- حرية العمل للجيش الإسرائيلى فى جميع المناطق لمحاربة الإرهاب.

جدول (٣) نسب التصويت لكل حزب وعدد المقاعد التى حصل عليها

الحزب	اليهود		العرب		المستوطنون في الضفة والقطاع		المستوطنون في الجولان		عدد اعضاء الكنيست
	٩٢	٩٦	٩٢	٩٦	٩٢	٩٦	٩٢	٩٦	٩٦
العمل	٣٦,٣	٢٧,٧	٢٠,٣	١٦,٦	١١,٣٠	٧,٧	٤١,٧	٣١,٢	٣٤
الليكود	٠,٣٣	٢٧,٤	٨,٨	٢,٢	٣٩,٢	٣٤,٤	٣٠,٦	١٦,٣	٣٢
ميرتس	٩,٢	٧	١٠ر	١٠	٢,٧	٢,٣	٩,٧	٩,١	٩
مفدال	٠,٥	٨,٦	٤,٧	١,٧	١٨,٤	٢٧,٣	١٠,٧	١٥,٧	١٠
شاس	٥,١	٩,٤	٤,٨	١,٣	٤,٢	٥,٨	٠,٧	٠,٣	١٠
يهودات هتوراه	٣,٧	٣,٧	٠,٤	٠,١	٢,٦	٦,١٠	صفر	٠,١	٤
موليدت	٢,٥	٢,٥	٠,٢	١,١	٩,٤	٧,٧	٢,٩	٢,٩	٢
حداش	٠,٣	٠,٦	٢٣,١	٣٦,٨	صفر	صفر	صفر	صفر	٥
الحزب العربى الديمقراطى	٠,٢	٠,٤	١٥,٢٠	٢٥,٥	صفر	صفر	صفر	صفر	٤
الطريق الثالث	–	٣,٣	–	٠,٦	–	٢,٨	–	١٧,٧	٤
المهاجرون	–	٦,٥	–	صفر	–	٣,٩	–	٥,٨	٧
تعليم اموناه	–	٠,٤	–	صفر	–	٠,٦	–	صفر	صفر
قائمة القرايم الخور	–	٠,٨	–	٠,١	–	.٠,٢	–	٠,٨	صفر
دعم	–	صفر	–	٠,١	–	صفر	–	صفر	صفر
التجمع التقدمى	–	٠,١	٩,١	٣,٧	–	صفر	–	صفر	صفر
يمين اسرائيل	–	صفر	–	صفر	–	٠,١	–	٠,١	صفر
المتقاعدون	–	٠,٥	–	١,١	–	٠,١	–	٠,٣	صفر
الاستيطان	–	٠,١	–	صفر	–	٠,١	–	٠,٣	صفر

(*) المصدر : لجنة الانتخابات المركزية الإسرائيلية

٣- حكم ذاتى للفلسطينيين ماعدا شئون الخارجية والأمن.

٤- مناطق أمنية واستيطانية تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة.

٥- القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية واغلاق مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بالمدينة.

أما حزب ميرتس الإشكنازى اليسارى فقد دعا للفصل بين إسرائيل والفلسطينيين "ولابد من وجود حدود واضحة لإسرائيل من جانب ولدولة فلسطينية من جانب أخر" وعلاقات حسن جوار بين الشعبين وتعايش سلمى. ودعا البرنامج الإنتخابى لحزب المتدال الدينى اليهودى الغربى إلى إدارج موضوع مدينه الخليل فى إطار المفاوضات النهائية مع الفلسطينيين وسيطرة وسيادة إسرائيل على "القدس الكبرى الموحدة" وكذلك على المستوطنات اليهودية فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وتوسيع الحركة الاستيطانية فى شرق القدس المحتلة ووقف نشاط السلطة الفلسطينية بالمدينة واغلاق كافة المؤسسات الفلسطينية بها.

وبخصوص سوريا دعا برنامج العمل لاستئناف المفاوضات السلمية مع سوريا على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨ وأن يعتمد إتفاق السلام المنشود على حدود آمنة وترتيبات أمنية ثابتة وتأمين مصادر المياه الحيوية لإسرائيل وقيام علاقات تطبيع كاملة بين الدولتين مع التركيز على التعاون الإقتصادى وأن الإتفاقات مع معظم الدول العربية، كما أن التسوية التى يتم الاتفاق عليها تطرح فى إستفتاء شعبى. أما الليكود فأكد على أن الجولان تم ضمها لإسرائيل بقانون من الكنيست عام ٨١ واتفق مع المفدال على إبقاء هضبة الجولان بيد إسرائيل حتى فى حال تحقيق سلام مع سوريا.

لقد تمثلت سيطرة الموضوع الأمنى كذلك على تركيبة مرشحى الاحزاب خاصة الحزبين الكبيرين حيث سيطر كبار الجنرالات العسكريين على المقاعد الأولى بالقوائم الإنتخابية وبلغت نسبتهم بين المرشحين مالا يقل عن ١٥ ضابطا كبيراً سابقاً فى الجيش من بينهم سبعة جنرالات متقاعدون وضمت قائمة حزب العمل ٤ جنرالات سابقين ضمن المقاعد العشرة الأولى فى قائمته للكنيست الوضع الذى يعكس التوجهات الأمنية التى إتبعها بيرس بعد إغتيال رابين والتى تزايدت بعد العمليات الإنتحارية لحماس ومطلب الأمن الشخصى عند الجمهور الإسرائيلى. أما القائمة الإنتخابية لائتلاف الليكود فضمت ١٠ جنرالات إحتياط من أكثر المتطرفين فى إسرائيل تشدداً مثل ايتان – شارون – أسحق مردخاى وبالمثل يسهل ملاحظة أن زعيم حزب الطريق الثالث انيجدور كهلانى عسكرى

بالإحتياط وكذلك رحبعام زئيفى زعيم حزب موليدت اليمينى المتطرف وقد جاء صعود اسحق مردخاى (قائد الجبهة الإسرائيلية مع لبنان سابقاً، على رأس قائمة مرشحى الليكود تعبيراً عن الوضع الأمنى، بينما لم تضم قائمة المقاعد العشرة الأولى بائتلاف الليكود أى اكاديمى، مماشيراً إلى غياب هذا النوع من الشخصيات عن زعامة الليكود. وقد ضمت قائمة حزب العمل ١٧ وجهاً جديداً اغلبهم من رؤساء البلديات والكيبوتسات ورجال اعمال واكاديميين واثنين من العسكريين السابقين ومهاجر أثيوبى. أما الليكود فضمت ١٠ من أبرزهم مردخاى وجدعون عزرا. كما ضمت قائمة العمل ٦ سيدات لأول مرة منهم واحدة عربية لم تفلح فى دخول الكنيست لاحتلالها المقعد (٣٧)، بينما بلغ عدد النساء بقائمة إئتلاف الليكود ٣ فقط ٢ من الليكود وواحدة من (تسومتى) وضمت قائمة ميرتس ٢ فقط بالمواقع (٦)، (٨) وقد فشلت النساء فى الوصول إلى أماكن مضمونه بقائمة المفدال وترأست مستوطنة (مريم لابيد) متطرفة قائمة حزب "يمين إسرائيل" الاستيطانى الذى لم يفلح فى إجتياز نسبة النجاح المطلوبة. وعلى صعيد الاحزاب العربية احتلت الدكتورة ريم مرعى المقعد الثالث فى قائمة الطيبى لكنه إنسحب من الإنتخابات كما ضمت قائمة "حداش" إمرأة واحدة يهودية هى "تمار غوجانسكى" التى إحتفظت بمقعدها بالكنيست.

وقد تشابه العمل وإئتلاف الليكود فى إحتلال الصقور مكانة متقدمة على حساب الحمائم بقائمة كل منهما لعضوية الكنيست ففى حزب العمل جاء العسكريون بالمقدمة، بينما دفع الحمائم أمثال يوبى بيلين وحجاى ميروم وديفيد ليبائى لاماكن متأخرة رغم تصدر عوزى برعام للقائمة، واحتلال حاييم رامون للمكان الرابع. أما قائمة ائتلاف الليكود فضمت عدداً كبيراً من المتطرفين السياسيين والعسكريين بالمقدمة. ويتشابه الحزبان كذلك فى إحتلال اليهود من ذوى الأصل الشرقى للمقعد الأول بقائمة كل منهما. ففى حزب العمل فاز عوزى برعام بالمقعد الأول وفى حزب الليكود فاز اسحق مردخاى بالمقعد الأول، ويؤيد برعام السلام مع العرب أما الثانى فأحد رموز التطرف العسكرى، ويعكس هذا الاختيار وزن اليهود الشرقيين إلى جانب الأهداف العربية داخل الحزبين الكبيرين رغم أن السيطرة على رئاستهما تظل إشكنازية. وتميزت قائمة العمل بضم أربعة وجوه عربية نجح منهم أثنان، أما الليكود فضم عربياً واحداً من الدروز ووضعه فى مرتبة متأخرة بالمقعد ٤٦.

بلغ مجموع الأصوات الصالحة فى التصويت لرئاسة الحكومة ٢,٩٧٢,٥٨٩ صوتاً ومجموع الأصوات اللاغية (اغلبها أوراق بيضاء) ١٤٨,٦٨١ صوتاً وبالنسبة للكنيست بلغ مجموع الأصوات الصالحة فى التصويت ٣,٠٥١,٥٩٤ صوتاً أما عدد الأصوات اللاغية فى التصويت لعضوية الكنيست ٦٧,٦٠١ صوتاً وفاز بنيامين نتنياهو بمنصب رئيس الوزراء بحصوله على ١,٥٠١,٠٢٣ صوتاً (٥٠,٥ بالمائة). أما منافسه شيمون بيرس فحصل على ١,٤٧١,٥٦٦ صوتاً (٤٩,٥ بالمائة). وعلى صعيد التصويت لعضوية الكنيست فقد جاءت النتائج كالتالى:-

١- العمل ٨١٨,٥٧٠ صوتاً (٣٤) مقعداً.

٢- ائتلاف الليكود - تسومت - جيشر ٧٦٧,١٧٨ صوتاً (٣٢) مقعداً.

٣- شاس ٢٥٩,٧٥٩ صوتاً (١٠) مقاعد.

٤- مفدال ٢٤٠,٢٢٤ صوتاً (٩) مقاعد.

٥- ميرتس ٢٢٦,٢٥٧ صوتاً (٩) مقاعد.

٦- يسرائيل بعلياه (المهاجرون) ١٧٤,٩٢٨ صوتاً (٧) مقاعد.

٧- الجبهة والتجمع (حداش) ١٢٩,٤٥٥ صوتاً (٥) مقاعد.

٨- يهودت حقوارة ٩٨,٦٥٥ صوتاً (٤) مقاعد.

٩- الطريق الثالث ٩٦,٤٥٧ صوتاً (٤) مقاعد.

١٠- القائمة العربية الموحدة (دراوشه) ٨٩,٥١٣ صوتاً (٤) مقاعد.

١١- موليدت ٧١,٩٨٢ صوتاً (٢) مقعد.

وهناك ٩ قوائم لم تعبر نسبة الحسم القانونية للكنيست (أى ما نسبته ٤٥,٧٧٤ صوتاً).

وتكشف أنماط التصويت حقيقة التجزئة والإنقسام داخل المجتمع الإسرائيلى وأن التصويت كان لتيارين أساسيين يختلفان حول تعريف دولة إسرائيل وماهية الصهيونية وماهية اليهودية وحول العلاقة مع الغرباء.

ولوحظ أن آلاف الاصوات من غير المتدينين ذهبت للمتدينين، وأن اصواتاً كثيرة من الكيبوتسات التى تعتبر معقل اليسار الإسرائيلى صوتت لمرشح اليمين بنيامين نتنياهو ففى ١٦ كيبوتساً صوت مابين ٦٠ - ٨٥ بالمائة لنتنياهو وفى ٢٨ كيبوتسا صوت مابين ١٠ - ٤٥ بالمائة لنتنياهو وأشار التصويت فى مدينتين هامتين هما تل أبيب والقدس حيث صوتت الأكثرية فى المدينه، الأولى لبيرس (٥٥,١ بالمائة من الناخبين لبيرس و٤٤,٨ بالمائة لنتنياهو) وفى الثانية صوتت الأكثرية لنتنياهو بنسبة ٦٩,٨ بالمائة مقابل ٣٠,١ بالمائة لبيرس بشكل يعكس تنازع الثقافات الأوروبية والتقليدية داخل التجمع الإسرائيلى.

من جانب آخر تشير النتائج إلى أن القواعد الإقتصادية ممثلة فى سوق المال والأعمال كانت تفضل فوز بيرس ففى

جدول (٤)

نسب التصويت بالمدن المختلفة

	حيفا		اللد		معالوت – ترشيحات		الناصرة العليا		عكا		الرملة		تل ابيب – يافا	
نتنياهو	٤١,٤		٦٣,٣		٥١,٣		٥١,٢		٥٥,٤		٦٦,٥		٤٤,٨	
بيرس	٥٨,٥		٣٦,٦		٤٨,٦		٤٨,٧		٤٤,٥		٣٣,٤		٥٥,١	
الحزب	٩٦	٩٢	٩٦	٩٢	٩٦	٩٢	٩٦	٩٢	٩٦	٩٢	٩٦	٩٢	٩٦	٩٢
العمل	٣٥,٧	٤٥,٢	١٦,٧	٢٧	١٦,٥	٣٠,٦	٢٨,٤	٤٩,٧	١٨,١	٣٠,١	١٦,٣	٢٦,٢	٣٣,٩	٣٨,٥
الليكود	٢٣,٩	٢٧,٩	٣٢,١	٤٤,٥	٢٠,٣	٣١,٣	٢٨,٤	٣١,٥	٢٩,١	٣٨,٣	٣٥,٤	٤٣,٧	٢٦,٦	٣٢,١
ميرتس	٩	١١,٢	٢,٤	٣,٤	٤,٢	٦,٣	٤,٧	٥,٩	٤,٧	٤,١	٢,٦	٣,٩	١٢,٢	١٣,٦
مفدال	٥,٣	٣,٣	٦,١	٢,١	٥,٦	٧,٦	٣,٢	١,٧	٤,٣	٢,٨	٥,١	٢,٢	٥,٥	٢,٩
شاس	٣,٤	١,٥	١٣,١	٥,٦	١١,٥	٩,٢	٢,٤	١,٢	١٣,٧	٦,١	١٩,٧	٩,٩	٨,٥	٤,٣
التوراة	١,٨	٢	٠,٦	٠,٧	٠,٢	٠,٧	٠,٢	٠,٤	٠,٧	٠,٧	٠,٤	٠,٦	١,٢	١,٨
الاستيطان	٠,١		٠,١		٠,٣		٠,٤		٠,١		٠,١		٠,١	
الطريق الثالث	٣,٧		١,٦		١,٢		٢,٧		١,٤		١,٤		٣,٣	
التجمع	٣,٤	١,٦	٢,٨	٢,١	١٠,٦	٣,٦	٤,٢	١,٨	٥,٨	٤,٤	٣,٤	٢,٤	١	٠,٦
موليدت	١,٨	١,٤	٤,٨	٣,٤	١,٧	١,٣	٢,١	١,٤	٢,٣	٢,٣	٢,٧	٢,٥	١,٩	١,٩
المهاجرون	٨,٢		٧,٥		٢١,٣		١٧,٨		٨,٦		٥,٢		٢,٦	
القائمة العربية	٠,٤	٠,٢	٦,٤	٤,٩	٢,٣	١,١	٠,٥	٠,٢	٨	١,٢	٥,٢	٤,٥	٠,٩	٠,٦
المتقاعدون	٠,٩		٠,٣				٠,٥		٠,٤		٠,٣		٠,٧	
التحالف التقدمي	٠,١		١,٦		٠,٥		٠,٢		٠,١		٠,١			
مسار الايمان	٠,١		٠,٣		٠,٤		٠,٢		٠,٦		٠,٤		٠,١	

• المصدر : لجنة الانتخابات المركزية الاسرائيلية .

الدائرة الإنتخابية "لكفار شمار ياهو" وهى إحدى المناطق الإسرائيلية الآهلة بالسكان حصل بيرس على ٧٩,٤٠ بالمائة من الأصوات وحصل حزب العمل على ٥٣,٧٠ بالمائة وميرتس على ١٠,٧ بالمائة، بينما لم يحصل نتنياهو إلا على ٢٠,٦٠ بالمائة، وأما الليكود فحصل على ١٧,٢٠ بالمائة. وعلى النقيض من ذلك كانت النتائج مختلفة فى "ديمونا" حيث حصل نتنياهو على ٦٩,١٠ بالمائة والليكود على ٣٢,٦٠ بالمائة مقابل ١٥,٩٠ بالمائة للعمل.

ويمثل فوز بنيامين نتنياهو إنتهاء ظاهرة تولى جيل المؤسسين التاريخيين لقيادة الحكومات بإسرائيل، ونتنياهو المولود بالقدس والبالغ من العمر ٤٦ سنة هو أول رئيس وزراء لإسرائيل من الجيل الجديد. ويلاحظ أن ظاهرة تولى هذا الجيل القيادة السياسية – الحزبية أخذت تعم الاحزاب الإسرائيلية. ويتضح ذلك بجلاء على مستوى حزب العمل بعد إنتهاء رئاسة بيرس الحالية له. ويتميز نتنياهو من بين أبناء جيله أنه الوحيد تقريباً الذى تلقى تعليما أمريكيا خالصاً وهو بحد ذاته أمريكى الشخصية. ومن هذا الجانب يمثل نمطاً جديداً يتولى القيادة لأول مرة داخل إسرائيل ويعول عليه البعض فى تقزيم الظاهرة السفاردية الآخذة فى النمو، وتأكيد الطابع الغربى للدولة اليهودية مما يعطى الفرصة لظاهرة نمو النمط الأمريكى داخل التجمع الإسرائيلى. ويأتى فوز نتنياهو مصحوبا كذلك بإفتقاد إسرائيل لظاهرة الكاريزما التقليدية التى مثل بيجين ورابين بدرجة ثالثة أخر مراحلها.

وقد جاء فوز نتنياهو مصحوبا بتعميق مظاهر الإنقسام العربى – اليهودى داخل إسرائيل حيث إصطف الجانب الأول إلى جانب بيرس، وبلغت نسبة التصويت داخله ٧٧,٥ بالمائة – وكرد فعل على ذلك إصطف الجانب الثانى إلى جانب نتنياهو. وقد وصل فرق الأصوات لصالح نتنياهو فى الوسط اليهودى إلى ١١ بالمائة حيث حسم المنافسة لصالح فوزه برئاسة الوزراء. ووفقا لنتائج الإنتخابات فقد وصلت نسبة تصويت اليهود المتدينين نحو ٩٥ بالمائة، ومنح المستوطنون بالضفة وغزة والجولان أكثر من ٨٠ بالمائة من أصواتهم لنتنياهو وفى بعض المستوطنات بالضفة حصل نتنياهو على مائة بالمائة من الأصوات وقد برزت هذه الجماعات كتنظيمات موحدة أكثر بكثير من مؤيدى بيرس (عرباً أو يساراً يهودياً) وكانت هذه الوحدة من جهة، ورغبة هذه الجماعات فى عرقلة المفاوضات خاصة مع الجانب الفلسطينى إضافة لبركة الحاخامات التى منحوها لنتنياهو، سبباً فى رفع نسبة التصويت وحسم المنافسة لصالح نتنياهو.

وبالمثل جاء التصويت لأعضاء الكنيست ليؤكد على الإنقسام العربى – اليهودى، إضافة إلى استمرار التجمعات السكانية اليهودية فى تعميق التمايزات الطائفية والإجتماعية والعرقية والسياسية القائمة بينها.

وبصفة عامة جاءت نتائج الإنتخابات الكنيست غير حاسمة للحزبين الكبيرين. فالليكود والعمل خسرا أكثر من ربع إجمالى الأصوات ومن بين ٤٤ مقعداً لحزب العمل بالكنيست الثالث عشر خسر العمل ١٠ مقاعد ذهبت ٤ منها بصفة أساسية لحزب الطريق الثالث الذى خاض الإنتخابات هذا العام لأول مرة بعد إنشقاقه عن حزب العمل، بينما تقاسمت البقية الاحزاب الدينية خاصة المفدال ثم حزب المهاجرين الجديد بزعامة شارانسكى، أما حزب الليكود فقد منى بخسارة فادحة حيث حصل بمفرده على ٢١ مقعداً – باستثناء المتحالفين معه تسوميت وجيشر – بعدما كان له بالكنيست السابقة (٣٢) مقعداً ولولا فوز نتنياهو ووجود متحالفين معه لعاد الليكود إلى حجمه الضئيل بالساحة الإسرائيلية كما كان وضعه بأواخر الستينات وأوائل السبعينات.

ويلاحظ كذلك أن تحالف الليكود – تسوميت قد خسر (٨) مقاعد عن الإنتخابات السابقة حيث حظى بـ (٤٠) مقعداً بالكنيست الثالثة عشرة، وحاز على ٣٢ مقعداً بالإنتخابات الأخيرة ويبين الجدول رقم (٣) نسب التصويت لكل حزب وعدد المقاعد التى حصل عليها :-

ويستدل من خلال جدول (٣) على :

١- تفوق الليكود على العمل فى أوساط المستوطنين بالضفة وغزة وتفوق العمل على الليكود فى أوساط المستوطنين بالجولان. وسبب الفارق أن مستوطنى الجولان هم بأغلبيتهم من الملتزمين بحزب العمل رغم تصويتهم بأغلبية لصالح نتنياهو على منصب رئيس الوزراء.

٢- إنخفاض نسبة التأييد للحزبين الكبيرين فى أوساط المستوطنين بالضفة وغزة والجولان بالمقارنة مع نتائج عام ١٩٩٢.

٣- بالمقابل إرتفعت نسبة تأييد المستوطنين بالضفة وغزة بصفة أساسية لصالح حزب المفدال الدينى ذى الطابع الغربى وفى أوساط المستوطنين بالجولان حصل الطريق الثالث على النسبة الأعلى بعد حزب العمل. ويشير ذلك إلى أن الإنقسام فى حزب العمل كان السبب الرئيسى فى إنخفاض نسبته داخل هذا الوسط.

٤- أن الطابع الغربى والإلتزام الإيدلوجى قد حكم إتجاهات التصويت داخل المستوطنين بالضفة وغزة جاءت الافضلية الأولى للمفدال (اشكنازى) ثم يهودت هتوراه (تجمع يهود شرق أوروبا) وموليدت (اشكنازى لا دينى) ثم بعد ذلك لشاس (يهود الشرق) أما فى الجولان، فيلاحظ أن الطابع الغربى إلى جانب الإلتزام السياسى والعرقى قد حكم إتجاهات التصويت، حيث سبق الطريق الثالث المفدال

وجاء المهاجرون الجدد بعدهما وشاس بالمؤخرة.

٥- حصل المهاجرون الجدد (الروس) على نسبة تأييد أعلى بالجولان منها بالضفة وغزة، مما يشير إلى وجود نسبة أعلى منهم بالجولان وأخرى ضعيفة نسبياً بالضفة وغزة.

٦- إنخفاض نسبة تأييد ميرتس بين اليهود والحفاظ على مواقعها بين العرب. وبالمثل فقد انخفضت نسبة العمل لكنه بالمقارنة مع الانخفاض الذى حدث لهما بالوسط اليهودى يتضح أن معسكر اليسارالصهيونى "المصطلح عليه بمعسكر السلام" قد ألحقت به خسارة كبيرة داخل الوسط اليهودى وأنه لولا نسب التأييد العربية الممنوحه له لسقط عن مواقعه كثيراً.

٧- تفوق الأحزاب الدينية وتزايد نسبة التأييد للشرقيين على حساب الغربيين داخل الوسط اليهودى العام وربما يعود ذلك لزيادة عدد الناخبين الشرقيين.

٨- لم يحصل المهاجرون الجدد على أى نسبة تأييد من الوسط العربى نظراً لكونهم عنصراً جديداً منافساً لهم، بالمكانة داخل إسرائيل وعدم إيضاح قدرتهم على تقديم خدمات يومية للعرب، بينما حصل الطريق الثالث - رغم بدايته - على نسبة من الأصوات العربية لمكانة اعضائه القديمة بحزب العمل وعضويتهم بالكنيست السابقة. وبالمثل استمر التصويت لاحزاب دينية ويمينية متطرفة بنسب ضعيفة على الجانب العربى. وبالمقابل ظل المستوطنون على مواقعهم من حيث عدم منح أية أصوات لقوائم عربية.

٩- الإتجاه العام للأصوات العربية هو الفلسطنة. فقد حصلت "حداش" والقائمة العربية الموحدة بدرجة ثالثة على القسم الأعظم من التصويت العربى، بينما جاء العمل، ثم ميرتس على التوالى فى المرتبة الثانية والليكود بالمرتبة الأخيرة. ويبلغ عدد العرب المنتمين لاحزاب العمل والليكود وميرتس ٨٥ ألف ناخب (نحو ١٩٪ من الناخبين العرب). ويلاحظ أن الإنتخابات السابقة عام ٩٢ عكست إتجاها فى أوساط عرب ٤٨ نحو "الأسرلة" إذ أيد الاحزاب اليهودية ما نسبته ٥٢,٤ بالمائة من الناخبين العرب. ويبدو أن الاتجاه للفلسطنة مرة أخرى سببه التطورات السياسية والحزبية داخل إسرائيل وبروز السلطة الوطنية الفلسطينية داخل غزة ومدن الضفة، إلى جانب التعبئة التى قامت بها المجموعات العربية السياسية لصالحها فى أوساط عرب ٤٨.

المدن المختلطة كنموذج للتعايش:

توجد ٧ مدن مختلطة بإسرائيل تضم مجمعات سكانية ليهود وعرب والجدول رقم (٤) يوضح نتائج التصويت داخلها:-

ويستدل من الجدول رقم (٤) على:

١- إتجاه هذه المدن نحو تأييد اليمين بصورة عامة وتدهور مكانة الحزبين الكبيرين لصالح الأحزاب الدينية بصورة أساسية، ثم لحزب المهاجرين الجدد وإن كان التدهور لليكود أقل من العمل.

٢- تفوق التأييد للأحزاب اليهودية أكثر من الأحزاب العربية رغم تقدم نسبتها هذه المرة عن الإنتخابات السابقة (٩٢).

٣- فوز بنيامين نتنياهو فى ٥ من هذه المدن بنسب أعلى من بيرس الذى حصل على نسبة تأييد أعلى فى مدينتين فقط هما حيفا و"تل أبيب.

٤- وبالنسبة للاحزاب فقد تفوق الليكود على العمل فى ٤ مدن هى اللد والرمله و"معالوت - ترشيحا" وعكا، بينما تعادل الحزبان فى الناصرة العليا وتفوق العمل فى مدينتين هما حيفا و"تل أبيب - يافا" ويمثل التعادل فى الناصرة العليا يمثل خسارة كبيرة لحزب العمل الذى تفوق على الليكود داخل المدينة بالإنتخابات السابقة.

٥- تدهور قوة ميرتس بعموم المدن المختلطة.

٦- بروز حزب شاس كقوة ثالثة بعد الحزبين الكبيرين داخل المدن المختلطة وقد تلاه حزب المهاجرين الجدد، فيما جاء حزب المفدال بعدهما وبالنسبة لشاس فقد إرتفعت النسب المؤيدة له بالمدن السبعة بمعدلات كبيرة لدرجة القفزات العالية، أما بالنسبة للمهاجرين فقد حصلوا على نسب عالية بدرجة أساسية فى كل من معالوت والناصرة إلى جانب بقيه المدن ويكشف ذلك عن تمركز عال للمهاجرين الروس داخل هذه المدن. وقد زادت نسبة تأييد المفدال بست مدن وانخفضت بشكل ضئيل فى "معالوت - ترشيحا".



العراق والأمم المتحدة : إتفاق النفط مقابل الغذاء

د. صلاح سالم زرنوقة

بعد مفاوضات إستمرت قرابة أربعة أشهر (منذ فبراير حتى مايو ١٩٩٦) استغرقت أربع جولات تضمنت إحدى وخمسين جلسة حول ما أطلق عليه مفاوضات "النفط مقابل الغذاء" ، وقع العراق فى ٢٠ مايو الماضى مع الأمم المتحدة مذكرة التفاهم فى هذا الشأن ، وهى عبارة عن إتفاق يسمح للعراق بإستئناف جزئى لصادراته من النفط ، وذلك لتمويل مشترياته من الأغذية والأدوية والامدادات الانسانية .. ويسمح الإتفاق ، والذى يعد تنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ الصادر ضمن العقوبات التي وقعتها الأمم المتحدة على العراق إثر غزوه لدولة الكويت - للعراق ببيع ما قيمته ألفى مليون دولار من النفط كل ستة أشهر ، وهو مايعادل حوالي ٧٠٠ ألف برميل من النفط يوميا ، ومايعادل أيضا ٣٪ من جملة صادرات الأوبك النفطية والتى تبلغ ٢٦ مليون برميل فى اليوم . ومع أول يونيو بدأ العراق بالفعل فى ضخ ٣٥٠ ألف برميل يوميا عبر خط الأنابيب المزدوج الذى يمر عبر الأراضى التركية . وفور إعلان الإتفاق إرتفع سعر الدينار العراقى قياسا على الدولار ، فبعد أن كان الدولار يعادل ٧٩٠ دينارا ، أصبح يعادل ٥٥٠ دينارا فقط ، كما تراجعت أسعار النفط بحوالى ٣ دولارات للبرميل لكن هذا التراجع لم يستمر بنفس المعدل ، مما يؤكد أن للإتفاق إنعكاساته المختلفة سواء فى الداخل أو الخارج .

لماذا قبل العراق :

والحقيقة أن العراق كان قد رفض هذا الإتفاق مرات عديدة ، وهناك العديد من التبريرات أو التفسيرات التى تساق فى شأن قبوله اليوم لما رفضه بالأمس ، ويأتى فى مقدمة هذه العوامل معاناة الشعب العراقي التى بلغت فى الأونة الأخيرة أمادا لم تعد محتملة . ففى أغسطس ١٩٩٥نشرت "منظمة الأغذية والزراعة" التابعة للأمم المتحدة أن معدل وفيات الأطفال فى العراق قد بلغ خمسة أضعافه قبل فرض العقوبات ، وهو مايعني وفاة نصف مليون طفل عراقي تحت سن الخامسة ، وأكدت منظمة الصحة العالمية وكذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر صحة هذا الزعم . وبصيغة أخرى - كما أشارت تقارير اليونيسيف - فإن حوالى ٤٥٠٠ طفل يموتون كل شهر مقابل ٦٠٠ فقط قبل العقوبات .

وعموما تشير أغلب التقارير إلى تردى الأوضاع المعيشية إلى أقصى حد ويكفى للتدليل على ذلك أن معظم أفراد الطبقة الوسطى إضطروا إلى بيع أثاث منازلهم ليقيموا أودهم ، وأن هناك ٢٠ ألفا يعانون من سوء التغذية كل شهر مقابل لا شئ قبل العقوبات ، وأن الدخل الفردى إنخفض إلى عدة دولارات فى العام مقابل حوالى ٣ آلاف دولار فى العام قبل العقوبات ، وأن متوسط اجور الموظفين

إنخفض من ٥ آلاف دينار فى الشهر إلى حوالى من ٥ إلى ١٠ دينارات فى اليوم ، وهى لاتكفى - وفقا لسعر الدينار اليوم - لشراء وجبة غذائية واحدة تكفى ستة أفراد . وأن نظام التموين الحكومى لم يكن يوفر أكثر من ٣٠٪ من الحاجات الغذائية للسكان الذين زادت معاناتهم مع سوء التوزيع ، فقد ظل الأسلوب المتبع أكثر محاباة لهؤلاء الموالين للنظام ، وهو تصنيف - كما يرى المراقبون - يستبعد غالبية الشعب العراقى .

ولعل ذلك يعد كافيا لقبول العراق للإتفاق ، والذى برر رفضه له من قبل بأن الحكومة العراقية كانت تنتظر تطبيق الفقرة رقم ٢٢ من قرار مجلس الأمن رقم ٩٩٦ والتى تنص على رفع الحظر الكلى عن النفط العراقى . ويذكر عبد الأمير الأنبارى كبيرالوفد المفاوض أنه كان يجب تطبيق هذه الفقرة منذ زمن طويل ، وأن عدم تنفيذها هو قرار سياسى وليس أبعاد فنية على الإطلاق فقد تحققت - حسب تعبيره كل شروط إزالة أسلحة التدميرالشامل ، ومن ثم لم يكن هناك مايدعو لقبول هذا الحل الجزئى والمعقد، لكن عوامل أخرى جعلت تطبيق الفقرة ٢٢ مستحيلا فكان لابد من تهذيب إتفاق " النفط مقابل الغذاء ليحترم سيادة العراق ووحدة أراضيه ، وتسهيل إجراءات تنفيذه دون أن يكون بديلا لهذه الفقرة .

سلبيات الاتفاق :

ورغم أن الإتفاق إحترم رغبة العراق فى عدم المساس بوحدة أراضيه ، أو جاء محققا للتوازن بين إرادة العراق فى الحفاظ على سيادته ووحدة اقليمه ، وإرادة الأمم المتحدة ممثلة فى مجلس الأمن فى الرقابة على توزيع المواد الغذائية

فقد جاء مخيبا للآمال فيما يتعلق بكيفية توزيع عائدات النفط المسموح بتصديره . فقد أشار الاتفاق إلى إستقطاع ٤٠٠ مليون دولار من كل ألف مليون دولار ، وإشترط توزيع المبلغ المستقطع على النحوالتالى : ٣٠٪ منها لصندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة ، ١٥٪ منها للاكراد ، و ٥٪ منها لتغطية نفقات عاملى الأمم المتحدة بالعراق . ولعل النسبة المتبقية للحكومة غير كافية ، إذا ما تذكرنا أن صادرات النفط كانت تشكل قبل العقوبات ٩٠٪ من جملة صادراته وأنه إستورد فى ١٩٨٩ فقط ماقيمته ٣٦٠ مليون دولار من الأدوية .

كذلك لم يخل الإتفاق من بعض المتناقضات ، فرغم أنه لم يمانع فى مرور السلع إلى العراق ، وكذلك تصدير النفط من أية نقطة ، إلا أنه رهن ذلك بقدرة الأمم المتحدة على مراقبتها

وفى حين أنه يسمح للعراق بتصدير منتجات نفطية اخرى غير النفط الخام ، إلا أن بنوده تنص على أن يكون التصدير عبر ميناءى " جيهان "التركى" والبكر " العراقى بإستخدام شبكة أنابيب النفط . أيضا فالقرار يحدد مبلغا معينا قيمته ٢ مليون دولار، ولم يحدد كمية النفط المسموح بها ، الأمر الذى قد يسمح للعراق بإغراق سوق النفط والبيع بأسعار منخفضة . لكن ثمة تساؤلات عن مدى جدية الدوافع التى يمكن أن تحمل العراق على مثل هذا السلوك . وعموما فمثل هذه الجوانب الغامضة بحاجة إلى حلول من جانب لجنة المراقبة .

وقد إختلفت دلالات الإتفاق وتعددت بشأنها الآراء ، فالعراق رأى أن الإتفاق يعد خطوة هامة نحو رفع العقوبات ، فعلى المستوى الشعبى خرج المواطنون العراقيون فور إعلان نبأ الإتفاق إلى الشوارع يرقصون ويطلقون البنادق تعبيرا عن البهجة بما إعتقدوا أنه الحل للأزمة الإقتصادية التى يعانون منها . وعلى المستوى الرسمى تنظر الحكومة إلى الإتفاق فى بعده السياسى ، بل وتعتبره إتفاقا سياسيا بالدرجة الأولى، وذلك لأن الحظر الذى فرض على العراق هو فى المقام الأول قرار سياسى إتخذه مجلس الأمن فى ظروف سياسية محددة، وعليه فقرر رفع الحظر جزئيا هو بدوره سياسى وأهميته سياسية ، مع الإعتراف من جانب الحكومة العراقية بآثاره الإقتصادية . ومعنى ذلك أنه خطوة تتلوها خطوات ، إذ أنه يفتح الباب أمام خطوات أخرى فى سبيل رفع العقوبات ، فقد أذاب - على حد تعبيرهم - أزمة الثقة بين العراق والأمم المتحدة وأصبح بموجبه بإمكان العراق أن يتفاوض مع شركات أجنبية دون أن تخشى هذه الشركات أى شئ ، وأن العالم أصبح يدرك أن الحصار هو حالة مؤقتة وإستثنائية وأنه قد آن الآوان لبدء صفحة جديدة فى العلاقات بين العراق ومجلس الأمن .

وتحدثت وسائل الاعلام العراقية كثيرا عن أن الإتفاق خطوة فى سبيل رفع العقوبات ، وهى تهدف إلى ترويج فكرة أن العراق يمكن أن يغير سياساته فى ظل الرئيس صدام ، أى أنها تشير إلى إمكانية تجاوب النظام العراقى للشروط الدولية ، وتبغى التمهيد لعلاقات أفضل وإتصالات جديدة مبنية على أسس من التفاهم المشترك . والثقة بين بغداد والمنظمة الدولية . ومن الواضح أن بغداد تعتبر الإتفاق نقطة تحول فى هذه العلاقات لابد أن تستثمرها ، وهى تأمل بذلك فى تطبيق كل الفقرات الواردة فى القرار الصادر ٦٨٧ الصادر فى ١٩٩١ وصولا إلى إنهاء الظروف الإستثنائية التى سادت العلاقة والتى كان أهم معالمها فرض الحصار الشامل على العراق .

العراق ومجلس الأمن :

ولعل الطموحات العراقية تذهب إلى ماهو أبعد من إصلاح " ذات البين مع مجلس الأمن فقد أعربت صحيفة " "الثورة" العرقية عن أملها فى أن تشهد الأيام المقبلة زيارة الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية لبغداد ، كما أعربت عن أملها فى أن تستأنف شركات الطيران رحلاتها الجوية من والى بغداد وأن تبادر الشقيقة سوريا - على حد تعبير الصحيفة - إلى إزالة العوائق الحدودية مع العراق .وبصفة عامة فإن الحكومة العراقية تظل أسيرة الطابع السياسى الذى أسبغته على الإتفاق ، ففى ظل العروض الوفيرة والمتزايدة التى تلقتها من كافة أنحاء العالم لشراء النفط وتوريد المواد الغذائية والأدوية كان معيار المفاضلة خاضعا لسوابق الدول التى تتبعها الشركات التى تقدم العروض من حيث مواقفها من العراق

طوال فترة الحصار. أى أن العامل السياسى ظل مقدما على الإعتبارات التجارية المتمثلة فى جودة السلع أو إنخفاض أسعارها والتى لم تكن فى نظر الحكومة لتتغلب على عذابات الشعب العراقى . وقد عزز بعض المراقبين وجهة النظر العراقية فى أن الإتفاق يعد نصرا سياسيا للعراق، وأن من شأنه أن يقوى من قبضة النظام العراقى على البلاد ، بل وذكر البعض أن الإتفاق يمكن أن يعيد للعراق دوره الإقليمى المفقود ولو جزئيا . ورأى البعض أن العراق كاد يحقق نصرا سياسيا على الأمم المتحدة قبل الإتفاق خصوصا وقد وصلت معاناة شعبه إلى حد غير محتمل ، وأنه أقدم على الإتفاق من منطلق قوة بالمعنى السياسى .

وهنا يختلف الأمر بالنسبة للأمم المتحدة (والولايات المتحدة الأمريكية وأغلب دول التحالف) حيث ترى أن العراق قد وقع على الإتفاق الذى رفضه من قبل من موقع الضعف ، وأن الإتفاق إنسانى بالدرجة الأولى وليس له أى معنى سياسى ، وأنه بمثابة إعتراف من العراق بيأسه من " رفع مبكر " للعقوبات المفروضة عليه ، وأنه لايمكن النظر إلى الإتفاق بأنه نهاية للعقوبات أو خطوة فى سبيل رفعها ، ومن ثم فهو لم يحقق أى كسب سياسى للعراق .

وقد أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على أن الإتفاق لايعنى بداية رفع العقوبات ولن يسهم فى تقوية النظام العراقى ولايعد نصرا للحكومة العراقية وإنما ربحا للشعب العراقى ، وأنه جاد فى إطار العقوبات الدولية على العراق وفى معنى محدد وهو أن بإمكان العراق تصدير كمية محدودة من نفطه لأغراض تمويل الحاجيات الإنسانية فقط. ويبدو أن ثمة إتفاق بين أغلب دول التحالف على أن قبول العراق للقرار ٩٨٦ لايشكل إمتثالا من جانب العراق للقرارات الدولية وأن عليه - فى سبيل التدليل على ذلك - إعادة كل المعدات العسكرية الكويتية الموجودة لديه ، وكشف مصير المفقودين الكويتيين ، والتعاون الكامل مع دكتور إكيوس رئيس اللجنة الخاصة ببرامج العراق فى مجال تطوير أسلحة التدمير الشامل ، ثم التخلى عن دعمه للإرهاب ، وتحسين معاملته للشعب العراقى . وهناك إعتقاد بأن ذلك مازال مستبعدا من جانب العراق خصوصا بالنظر إلى مواقفه وممارساته فى غضون السنوات الخمس الماضية . ويرى بعض المراقبين أن الإتفاق بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لم يكن سوى فرصة لتشديد الرقابة على العراق ، تلك الرقابة التى كانت بحاجة إليها فى الفترة التى سبقت الإتفاق نظرا لتزايد الشكوك حول قدرة العراق على الحصول على معدات عسكرية من بعض الدول الصديقة .

وبغض النظر عن آراء الأطراف فإن الإتفاق يعد نقلة نوعية فى العلاقات بين العراق والأمم المتحدة التى نجحت فى إقناع العراق بقبول الشروط التى طالما رفضها بخصوص صيغة " النفط مقابل الغذاء ، التى جاء بها القرار ٩٨٦ خصوصا وأن العقوبات قد أدت - فضلا عن معاناة الشعب العراقى - إلى زيادة عزلة النظام وإستمرار الفراغ العسكرى والسياسى فى الشمال والذى يتعرض للهجمات التركية بين حين وآخر ، حيث تهاجم قواعد حزب العمال الكردى الإنفصالى ، خصوصا وأن العراق قد تأكد من صدق نوايا القوى الكبرى فى الحرص على وحدة أراضيه . كذلك فإن تخفيف المعاناة عن الشعب قد يخفف الضغوط على النظام العراقى بدرجة قد تتيح له القدرة على إعادة ترتيب أوراقه . أيضا كان توقيع الإتفاق بمثابة إستجابة لنداءات عربية قوية دعت إلى تخفيف معاناة الشعب العراقى ، كما دعت إلى أن يفتح النظام الباب أمام عودة العراق إلى موقعه فى الأمة العربية ، وأن يدلل على إلتزامه بالقرارات الدولية ، ولعل إتفاق"النفط مقابل الغذاء " يعد الأهم والأيسر فى هذا الصدد . وبالفعل فقد تواترت الأنباء بعد الإتفاق عن مصالحة بين سوريا والعراق على أساس أن ما يجمع بينهما أكثر بكثير مما يمكن أن يفرق بينهما وأن تعاونهما من جديد يمكن أن يغير كثيرا من الأوضاع فى المنطقة .

ومن ناحية أخرى فقد أكد الإتفاق مبدأ دوليا يتعين مراعاته وترسيخه فى المستقبل وهو أن هناك فرقا كبيرا بين معاقبة الحكومات ومعاقبة الشعوب ، وأن معاقبة أى نظام لخروجه عن الشرعية الدولية لاينبغى أن ينال من مقدراته الإقتصادية أو أن يسعى إلى إفقاره أو تحميل الشعب أوزاره . وقد حذر الدكتور بطرس غالى من هذا الأمر عندما أوضح أن الأسرة الدولية تقف فى تناقض مع نفسها ، فبينما تعمل على مساعدة الدول الفقيرة تفرض عقوبات فى نفس الوقت على دول تملك إمكانات إقتصادية لإفقارها وجعلها عالة على المجتمع الدولى .

ويرى بعض المراقبين أن الإتفاق قد أنهى حرب الخليج الثانية والتى لم تكن قد أنتهت بعد ، وتأتى هذه الرؤية من منظور تعريف وأسع للحرب بأنها تعنى إستمرارا للعنف ، وعلى أساس أن العقوبات المفروضة على العراق تمثل أحد أشكال هذا العنف خصوصا وأن ضحاياه كانوا أكثر من ضحايا العمليات العسكرية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى على أساس أن لحظة إنتهاء الحرب إنما تتحدد باقرار المهزوم بهزيمته وإعادة إدراجه فى الحياة الدولية من جديد ، وأن العراق رغم ما لحق به لم يستعد مكانه بين دول العالم وظل معزولا عن نسق الحياة الدولية . وعموما - ومع التسليم بأن الإتفاق قد عنى عودة العراق بشكل رسمى إلى منظمة " الأوبك " ، وأنه يمثل خطوة فى سبيل خروج العراق من عزلته - إلا أن الإتفاق يمثل إنتصارا واضحا للمجتمع الدولى ، فمن ناحية كان الحظر بمثابة فضيحة اخلاقية وإنسانية لا مبرر لها تحت أى ظروف وكان الإستمرار فيه سوف يعنى الكثير على هذين المستويين . ومن ناحية أخرى فإن توقيع الإتفاق من جانب العراق إنما يعنى أنه لاسبيل إلى تجاوز العقوبات الدولية من دون الإمتثال للقرارات وتنفيذ كافة الإلتزامات ، وأن المفاوضات هى الوسيلة الوحيدة بكل ماتنطوى عليه من محاسبة النفس ومراجعة للسياسات والمواقف .

آثار الإتفاق:

ولاريب أن لمثل هذا الإتفاق آثاره المحلية والإقليمية

والدولية ، فعلى المستوى المحلى يتفق المراقبون على أن للإتفاق آثارا إيجابية على المواطنين العراقيين ، فسوف تكون الأولوية فى إتفاق عوائد النفط للغذاء أى للبطاقة التموينية التى توزع على المواطنين بأسعار مدعومة ، ثم الأدوية ، هذا مع العلم بأن المرافق الأساسية بحاجة إلى إعادة تأهيل ، والحقيقة أن المبلغ المتبقى للعراق من حصيلة بيع البترول المتفق عليها غير كاف خصوصا إذا عرفنا أن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) قدرت فى أكتوبر الماضى حاجات العراق من المواد الغذائية وحدها بحوالى ٢,٧ مليار دولار فى العام ، وأن الحكومة تشترى نحو ٥٠٪ من المواد المدعومة التى توزع بموجب البطاقة التموينية ، ويأتى نصيب المواطن العراقى من العائد لايصل نصف دولار فى اليوم ، لكنه أفضل من لاشئ ، أو بمعنى آخر سوف يلمس المواطن أثرا واضحا - وكذلك الحكومة - إذا ما نظرنا إلى الوضع فى ضوء سعى الحكومة فى الفترة السابقة على الإتفاق إلى تأمين مبلغ ٨٠ مليون دولار فى الشهر كضمان للحد الأدنى من توفير ضرورات المعيشة للمواطنين ، وأن تقديرات السيولة تصل إلى ٢٠٠ مليون دولار فى الشهر حسب الإتفاق ، لكن الغذا ليس هو المجال الوحيد المطلوب الإنفاق عليه ، فهناك الأدوية والمستلزمات الطبية ، وهناك مسائل تنقية المياه وإعادة تأهيل شبكة الكهرباء ، إلى غير ذلك من القطاعات التى بحاجة إلى المليارات ، وثمة تضارب فى الأنباء فيما يتعلق بكيفية توزيع المواد الغذائية على المواطن ، فالبعض يذكر أنها سوف توزع بالتساوى ، والبعض الآخر يشير إلى أن الاكراد سوف يحصلون على حصص أكبر من نظرائهم العراقيين وذلك بضغط من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وبغض النظر عما يشكله هذا الضغط من تهديد للسيادة العراقية ، فإن كثيرا من المعلقين يرون أن نص الإتفاق على ضرورة عرض خطة التوزيع والتى تتضمن تفاصيل عن المواد التى سيتم شراؤها والمستفيدين منها على الأمين العام للأمم المتحدة ، إن مجرد الإتفاق على هذه الجزئية يطعن فى حقيقة السيادة العراقية ، يضاف إلى ذلك ضرورة موافقة لجنة المقاطعة على عقود بيع البترول .

وعلى المستوى الفنى سوف يواجه العراق مشكلة الحاجة إلى مساعدات تقنية بهدف إنتاج ونقل وتسويق كميات النفط المسموح بتصديرها ، والتى سيجرى الحصول عليها بموافقة لجنة المقاطعة أيضا ، كذلك هناك مسألة تأمين وحماية أنابيب النفط العراقية فى المناطق الشمالية التى يسيطر عليها الأكراد ، لكن من المستبعد أن تقوم القوات الكردية بأعمال عدوانية على الأنابيب خصوصا وأن مبلغا يتراوح بين ١٣٠ و ١٥٠ مليون دولار سوف يخصص للأكراد ، وأن مجلس الأمن قد فرض حصانة على النفط .

وعلى الصعيد الإقليمى فقد فتح الإتفاق الباب للعراق لإعادة صياغة علاقاته مع دول المنطقة ، فمن الطبيعى أن يحصل العراق على إمداداته من خلال تركيا والأردن وسوريا ومن ثم يكون الإتفاق قد ساعد على تخفيف حدة التوتر مع عدد من البلدان المجاورة، فقد زار وفد من رجال الأعمال العراقيين الأردن بعد توقيع الإتفاق لبحث سبل تحسين العلاقات التجارية بين البلدين ، ويقول رجال الأعمال إنه من الممكن أن يحصل العراق على بعض إمداداته من الأردن ، كما صرح الأنبارى بخصوص العلاقات مع الأردن قائلا " نتمنى أن تكون الغمامة قد مرت فى العلاقة مع الأردن ، وأعرب إتحاد غرف التجارة العراقية عن ترحيبه بإشتراك الصناعات الأردنية والفلسطينية فى معرض بغداد الدولى المقبل ، وجاء فى بيان صدر عن إجتماع الغرف التجارية فى فلسطين والعراق والأردن " إن المجتمعين قد أوصوا بالعمل على توثيق العلاقات الإقتصادية بين الاقطار الشقيقة الثلاثة فى المجالات الإقتصادية المختلفة ، وخصوصا عن طريق تبادل السلع والخدمات والخبرات وفتح الأسواق التجارية بينها " .

وحول العلاقة مع تركيا صرح الانبارى " إن من مصلحة تركيا أن يكون العراق مستقرا وأن تحافظ على وحدة أراضيه " وذكرت وسائل الإعلام العراقية أن تركيا قد بدأت بالفعل فى تزويد العراق بالمواد الغذائية ، ويذكر أن وفدا مصريا من رجال الأعمال قد زار العراق مؤخرا لبحث إحتياجات الشعب العراقى وخاصة من الغذاء والدواء ، وذكرت مصادر عراقية أن العلاقات الإقتصادية بين العراق ومصر قد شهدت تحسنا ملحوظا رغم إعلان القاهرة إلتزامها بقرارات الحظر الدولى المفروض على العراق .

وفى تصريح لوسائل الاعلام العراقية جاء أنه قد تم إنشاء خط بحرى مع قطر لتسلم المواد الغذائية والحاجات الإنسانية ، وفى الكويت توقع عبد العزيز السراوى نائب رئيس لجنة تعويضات حرب الخليج الثانية أن يدفع العراق التعويضات لضحايا غزو الكويت خلال العام الحالى ، ومن المتوقع أن تزداد التجارة الاسرائيلية غير الرسمية مع العراق ، فقد ذكرت المصادر ذات الصلة غير المباشرة مع العراق أن الشركات الإسرائيلية تتوقع أن تبيع ما قيمته ٢ مليون دولار من الأغذية والأدوية لبغداد ، وأن هذه الإمدادات قد يتم إرسالها من خلال الأردن ، وفى المقابل قد تمد العراق إسرائيل بالنفط عبر ميناء العقبة ، كذلك من المتوقع أن تلعب تركيا هذا الدور بين اسرائيل والعراق .

وعالميا تتسابق الشركات على تقديم العروض للعراق ، وذلك بما فيها الشركات الأمريكية ، فقد أعربت بعض المصادر عن رغبة الشركات الأمريكية فى التعامل مع العراق ، وأكدت هذه المصادر أن الاتجاه السائد فى دوائر إتخاذ القرار فى واشنطن هو السماح لهذه الشركات ، التعامل مع العراق ، وأكد المسئولون الأمريكيون بأنه لايوجد مبررلحرمان هذه الشركات من الإستفادة أو بجعلها فى وضع يلحق بها الضرر .

ويعد أثر الإتفاق على منظمة الأوبك من أهم إنعكاسات الإتفاق على الصعيد الدولى ، فقد أكد عمار مخلوفى وزير النفط الجزائرى ورئيس الدورة الحالية لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) أن المنظمة تواجه أزمة خطيرة وينبغى إتخاذ خطوات سريعة للغاية للتعامل مع عودة

العراق لسوق النفط ، وكانت عودة العراق إلى سوق النفط قد شكلت زيادة في سقف الإنتاج بحوالي ٧٥٠ ألف برميل يوميا ، ومن الجدير بالذكر أن الأوبك قد تجاوزت السقف المقرر (٢٤.٥ مليون برميل يوميا) قبل عودة العراق إلى سوق النفط فقد بلغ إنتاجها ٢٦ مليون برميل في اليوم ، وأن أغلب الكمية التي حققت التجاوز تخص فنزويلا . ويذكر أيضا في هذا الصدد بأن إستئناف العراق - جزئيا لإنتاجه من النفط قد أحدث ذبذبات في الأسعار تراوحت في الانخفاض من ٧٩ سنتا الى ١٥ سنتا للبرميل الواحد .

العراق وسوق النفط :

وقد إختلفت آراء المراقبين فيما يتعلق بالآثار المحتملة لعودة العراق إلى سوق النفط ولو بكميات محدودة ، فهناك من يرى أن هذه الحصة الضئيلة للعراق لن يكون لها أثر سلبي على الأسعار ، وأنها سوف تكون عامل إستقرار للسوق في وضعها الحالي شريطة إلتزام الدول الأعضاء في الأوبك بالحصص المقررة لها ، فيما يقول آخرون إن هذه الكمية من النفط العراقي سوف تؤدي إلى إغراق الأسواق وبالتالي إنخفاض الأسعار ، خصوصا بالنظر إلى الفائض الحالي للإنتاج وقرب حلول فصل الصيف الذي يقل فيه الطلب على المنتجات النفطية وحدة المنافسة مع الدول الأخرى المنتجة للنفط خارج الأوبك .

ورغم أن العراق يعود بكمية محدودة قياسا الى قدراته الإنتاجية قبل الحظر والتي كانت تزيد على ثلاثة ملايين برميل يوميا ، إلا أن هناك اتفاقا على أن هذه العودة سوف تضر بأسعار البترول (تشير التوقعات إلى إنخفاض سعر البرميل بحوالي ٢.٥ دولار) مالم يتم إستيعاب هذه الكمية من جانب الأوبك ، وهنا يثور التساؤل حول كيفية هذا الإستيعاب ؟ . وقد تعددت الإجابات. ففي حين رأى رئيس الدورة الحالية إبقاء السقف الحالي للإنتاج مضافا اليه حصر العراق ، قد يكون الحل الأمثل ، فقد رأت مجموعة دول بقيادة المملكة السعودية ضرورة إلتزام أطراف المنظمة بحصص الانتاج المقررة بما يفسح المجال لإستيعاب الانتاج العراقي ضمن حصته التي كانت مقررة له قبل الحظر ، هذا بينما رأت دول أخرى بقيادة فنزويلا أن الدول التي إستفادت من غياب الإنتاج العراقي في فترة الحظر هي التي يقع عليها وحدها عبء التخفيض في حصص إنتاجها ، وأخيرا تم الإتفاق على زيادة إنتاج المنظمة بمقدار ٨٠٠ ألف برميل يوميا لإستيعاب عودة العراق .





مبادرة عاهل المغرب بين التنمية ومحاربة المخدرات

أحمد مهابة

فى مبادرة ملكية غير مسبوقة ، وعلى خلاف العادة ، افتتح العاهل المغربى الملك الحسن الثانى فى السادس عشر من شهر أكتوبر ١٩٩٥ الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة ، بخطاب حمل العديد من المفاجآت ، وخرج به على التقاليد المألوفة ، إذ بحكم الدستور عليه أن يلقى خطابا فى افتتاح كل دورة تشريعية من خلال أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ، أو يكلف أحد معاونيه بالقائه فى مجلس النواب ، لكنه فى هذه المرة ذهب بنفسه الى البرلمان ليخاطب النواب وجها لوجه ، ثم كانت الصراحة البالغة والشفافية الكاملة والفصاحة الموجعة التى اتسم بها الخطاب الملكى وسيلته لوضع النقاط على الحروف ، إذ قام بعملية تشريح مؤلمة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل والأخلاقية فى المغرب دون أن يعبأ بأنه بهذه الصراحة الموجعة يتفق فى الكثير من ملامحها ومواقفها مع ما حفلت به صحف وخطب وندوات ومؤتمرات أحزاب المعارضة ، مما يمكن أن يصف الحكومة بالمزايدة والمبالغة ، حيث كشف الملك الغطاء عن كثير من المفاجآت .

فقد وجه الملك خطابه الى ممثلى الشعب المغربى أيا كانت هوياتهم ومشاربهم وألوانهم السياسية أو الحزبية ، بل أنه طالبهم جميعا بفتح حوار وطنى جاد وعميق شاملا وكاملا حول قضايا الساعة ، وما يخص البنية الأساسية ، أو كما يقول المغاربة (التحتية) للحياة المغاربية من كافة نواحيها دون حرج أو تردد أو خجل .

وأماط الملك اللثام عن أنه بلغ به القلق والاهتمام بمشاكل المغرب ، أنه طلب فى يونيو من عام ١٩٩٥ من مدير البنك الدولى إعداد تقرير يعالج مشاكل المغرب من كافة نواحيها ، وخاصة ما يتعلق بثلاثة عناصر تحتل ذروة الأهمية ، ألا وهى : إصــلاح التــعليم ، وإصــلاح الإدارة ، ورسم استراتيجية اقتصادية ومالية وتجارية للسنوات المقبلة ، وألح الملك فى خطابه لمدير البنك الدولى أن يعطيه جردا حقيقيا وموضوعيا يكون مصحوبا ، ليس بالأرقام والإحصائيات فحسب ، وإنما يكون مقرونا أيضا بمقارنات مع دول أخرى ، كان مستوى وضعها فى مثل مستوى وضع المغرب ، ثم استطاعت أن تحقق وثبة ، كما حدث مثلا فيما يعرف بدول (النمور الخمسة) حتى يرى لماذا لم يتحقق ذلك للمغرب .

وحتى يشد الملك انتباه مستمعيه شرح دوافعه التى دفعته الى الإقدام على اتخاذ هذه المبادرة مع مدير البنك الدولى ، والفلسفة التى قام عليها هذا الطلب ، ألا وهى -كما يقول الملك- أن العالم لم يعد يخش حربا عالمية أو اقليمية ، ويعتقد أن الحرب التى ستزلزل الأنظمة ، وتخلق تصدعا لدى الدول ، هى الحرب الاقتصادية التجارية المالية ، التى سيكون من شأنها محو كل ما بنى ، وتدمير كل ما شيد .

وأوضح الملك أن مدير البنك الدولى قد استجاب لرغبته ، بعد أقل من خمسة عشر يوما بمسح شامل للوضع فى المغرب واستراتيجية متكاملة لمعالجة الضعف وتقويم الخلل ، الأمر الذى كان لا مفر معه من إدانة السلطات التنفيذية التى حكمت المغرب أكثر من ثلاثين عاما حيث يعدد أخطاء مازالت تأخذ بخناق الإدارة المغربية وبيروقراطيتها المدمرة ، حتى أن الملك وصف المعلومات والتحاليل التى تضمنها تقرير البنك الدولى "بالفصاحة الموجعة" والأرقام المؤلمة والمقارنات التى تجعل كل ذى ضمير لا ينام" .

ولقد توج العاهل المغربى مفاجآته بعد اكتفائه بهذا القدر من التعرض لمحتويات التقرير ، بل أنه أعلن لمستمعيه أنه جاء معه بعدد كاف من نسخ هذا التقرير ليودعه أمانة مجلس النواب ليكون تحت تصرفه ، ليس كافة النواب وأعضاء المجلس فحسب ، بل تحت تصرف (كل مغربى قادر على القراءة واستيعاب ما جاء فيه) .

وناشد الملك القوى الوطنية ، المؤيد منها والمعارض ، أن تتحمل مسئوليتها دون أن تتبادل التهم ، ويحمل كل منها خصومه مسئولية ما وصل اليه الوضع الاقتصادى والمالى والتجارى والاجتماعى فى المغرب ، من ضعف وتمزق ، مؤكدا أنه إذا كانت المعارضة قد غابت عن السلطة هذه الفترة الطويلة ، ورددت صحفها وزعماؤها ومؤتمراتها الحزبية ، بعض ما ورد فى هذا التقرير جملة وتفصيلا ، فإن الجهاز المنفذ والموظفين القائمين عليه ، وأن كل مصلحة عمومية أو شبه عمومية ، إنما تنتمى الأغلبية فيها الى المعارضة ، أو يتعاطفون معها ، وقال لهم أن لهجة هذا الخطاب اليوم ربما كانت خارجة عن لهجتى العادية ، ولكن عليكم أن تعلموا أننا فى سباق مع الزمن ، وأقول لكم وأؤكد أنه ليس من السهل ، ولكن من الممكن ، القيام بهذه الإصلاحات على صعيد الأمد المتوسط ، على شرط أن ينكب عليها ويعيها الجميع ، وناشدهم أن تنشر صحفهم تقرير البنك الدولى ، حتى يقرأه الطالب والتلميذ والتاجر ورجل الأعمال والفلاح ، لأن المسألة تهم الرأى العام المغربى بجميع شرائحه التى يمثلها النواب فى هذا المجلس .

وقبل أن يختم الملك خطابه ، خاطب النواب معاتبا عتابا قال إنه من قبيل المودة ، ألا وهو يخاطب النواب ، كما هو منصوص عليه فى الدستور ، لكنه لم يتلق منهم قط أى خطاب ولا أية مراسلة ولا أى سؤال ، وبوده أن تطرح عليه مشاكل الدولة من هذا الحزب أو ذاك ، وهذه النقابة أو تلك ، يقول الراسل أو السائل (أنا أتصور كذا وكذا ، فما هو رأيكم فى كذا وكذا ، وأن حالة هذه المنطقة تتطلب كذا) أو أن يوجهنى السائل فيما يتعلق بسير قانون من القوانين أو فلسفته ، فأرجع فى ذلك الى هنا أو الى هناك ، لأن ذلك كله يمكننى شخصيا ، من أقرب أن الشقة بين المفكر والمنفذ دون أن أمس أبدا مفهوم ومنطوق الدستور .

وبالإضافة الى القضايا الاقتصادية والتجارية والمالية والتعليم وغيرها التى طلب الملك من مدير البنك الدولى تسليط الأضواء عليها ، كان الملك فى خطاب العرش السابق قد ذكر أن إصلاح البيت المغربى لا يعنى تلك القضايا فحسب ، وإنما يشمل الجدية والحزم والفضيلة ولا يتردى فى الرذيلة ويرفض أن يعبث به (المهربون والمفسدون والمخربون) وهذا شق هام للغاية ، كان الشغل الشاغل للحكومة والشعب فى المغرب خلال الفترة المنصرمة التى شهدت حملات مكثفة ومحاكمات واسعة فى قضايا التهريب والمخدرات والرشوة ، شملت العديد من شبكات المافيا والعصابات الدولية وعددا من المنحرفين من القيادات العليا فى إدارات الجمارك المختلفة ، وهو ما يستحق أن يسلط عليه الضوء فى الشق الثانى من هذا المقال .

الإصلاح الاقتصادى والهيكلى للدولة :

لعله من الصعب ، بل ومن المستحيل ، أن نتناول فى هذا الحيز الضيق والمحدود القضايا التى تناولها تقرير البنك الدولى بصورة تتسم بالتنوع والشمول ، والتى ستكون المادة الأساسية لمخطط تنموى يغطى الفترة من ١٩٩٥ الى سنة ٢٠٠٠ ، ومخطط خماسى آخر من سنة ٢٠٠٠ الى سنة ٢٠٠٥ ، ومن خلال استعراض تقرير البنك الدولى يمكن ملاحظة أن المغرب حقق خلال الفترة من ١٩٨٨ الى ١٩٩٤ نموا ملحوظا فى الناتج الخام بمعدل سنوى يصل الى ٣ر٤٪ ، كما أحرز تقدما فى مجال (التقويم الهيكلى) خلال الثمانينات أدى الى خفض عجز ميزانية الدولة والحساب الجارى الخارجى على التوالى من ٣ر٤٪ الى ٢ر٤٪ من الناتج الداخلى الخام فى عام ١٩٩٥ ، كما انطلق برنامج الخصخصة الذى جلب الاستثمارات الأجنبية ، بالإضافة الى دخول اصلاحات على النظام الجبائى والجمركى والمصادقة على ميثاق الاستثمارات .

ورغم ذلك ارتفعت البطالة بنسبة تقدر بـ ١٦٪ من القوى الصالحة للعمل والشباب الحاصل على الشهادات ، وذلك بنسبة ١٦٪ عام ١٩٩٥ ، خص الشباب المتخرج منها على الأقل ما نسبته ٣٣٪ .

كما ظل النمو فى غير المجال الزراعى ضعيفا ، حيث لم يتعد ٤٪ فى العام ، وذلك بسبب آثار الجفاف وسداد الديون الخارجية التى تمثل ٦٨٪ من الدخل الوطنى ، وليس هذا فحسب ، فقد تجمدت الصادرات الصناعية بنسبة تتراوح ما بين ٣٥٪ و ٤٠٪ على المستوى الوطنى منذ عام ١٩٩٠ ، وانخفضت الدخول الناتجة من السياحة والتحويلات الخارجية ، مما يستلزم إيجاد ديناميكية لزيادة الاستثمارات الخارجية والصادرات والبحث عن أسواق جديدة من خلال دعم القدرة التنافسية للمقاولات المغربية ، ولاسيما فى أفق انضمام المغرب الى اتفاق التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبى ، الذى يمثل ٧٠٪ من الصادرات المغربية ، ووضع قواعد وضوابط لتحديث النظام الإدارى .

ونظرا لأن هذه الخطوات تظل غير كافية لتحقيق نمو سريع لامتصاص الزيادة فى السكان النشطين ، وتقليص الفوارق بين المجالين الحضرى والقروى ، وتصحيح الفوارق الاجتماعية ، فإن البنك الدولى يوصى فى تقريره بتحقيق

نمو اقتصادى سنوى بنسبة ٧٪ على الأقل ، حتى يمكن تثبيت مستويات البطالة فى حدود المقبول .

وقد دق تقرير البنك الدولى ناقوس الخطر ، حين أشار الى أن الناتج القومى الخام بعدما تجاوزت نسبته ١١٪ خلال ١٩٩٤ ، فإنه يتنبأ بأن تتناقص هذه النسبة فى السنة الجارية لتصل الى ٤٪ ، مما يعكس الإرتباط القوى بين القطاع الزراعى المغربى والأحوال المناخية من مطر أو جفاف.

ومن المحاور الهامة التى تعرض لها تقرير البنك الدولى هى قضية (التعليم) ، حيث اعتبر التقرير أنه يحتل مكانة مركزية فى بناء إقتصاد أكثر فعالية ، وهو الأمر الذى أكدته بعض التجارب فى دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، ومن هذا المنظور سيكون من الضرورى بالنسبة للدولة المغربية ، تحمل التكاليف المالية للتعليم الأساسى (الإلزامى) كوسيلة لا غنى عنها لإستثمار رأس المال البشرى ، ذلك أن مستوى التعليم الأساسى القروى فى المغرب يوجد حاليا فى نفس مستوى دول جنوب الصحراء (مثل بوركينا فاسو) ، ويعتبر تقرير البنك الدولى أن هدف تحقيق تعميم التعليم هو هدف ضرورى للقضاء على الفوارق بين الحضر والريف ، أو ما يعرف فى المغرب بظاهرة المغربية .

كما يوصى التقرير بضرورة تحقيق نمو فى نسبة طلبة المدارس على مستوى (التعليم العام) وتقويم التكوين المهنى وجعله مرتبطا بالمقاولات ، أى احتياجات سوق العمل ، واضطلاع القطاع الخاص تدريجيا بمهمة تمويل مستويات التعليم الثانوى والجامعى ، حيث شكلت نفقات التعليم حوالى ٢٠٪ من النفقات الكلية للدولة خارج حزمة الدين ، و ٥ر٨٪ من الدخل الوطنى الخام لسنة ١٩٩٢ .

كما أن من المحاور الهامة التى تناولها تقرير البنك الدولى هو موضوع (اصلاح للإدارة المغربية) التى مازالت تعانى من البيروقراطية والتسيير الروتينى والمركزية المفرطة فى اتخاذ القرارات ، والبطء البيروقراطى وجمود الإجراءات المالية التى تتسم بالتعقيد والغموض وعدم الشفافية ، فضلا عن تمركز الكثير من الاختصاصات فى يد وزارة الداخلية، وتعدد المراقبات الحسابية بصفة مسبقة وبطء اجراءات الميزانية لدى وزارة المالية ، وهى أوضاع تتباين وتتناقض مع ما يمتاز به القطاع الخاص المغربى من حيوية وديناميكية ، ومع ما يحققه من نمو كبير ، واعتبر تقرير البنك الدولى أن الأمر لا يتطلب مواجهة هذه العوائق فحسب ، بل ويتطلب أيضا التخفيض لأعداد الموظفين للحد من عبء ميزانية الدولة ، نظرا لإرتفاع كتلة الأجور التى وصلت فى سنة ١٩٩٣ الى نسبة ٥ر١٠٪ من الناتج الداخلى الخام وأكثر من ٣٦٪ من نفقات الميزانية العامة .

مقاومة زراعة وتهريب المخدرات :

كما أوضحنا فى صدر هذا المقال ، فإن مبادرة العاهل المغربى بالنسبة لسلسل التنمية بالمغرب ، قد تضمن إشارته الى رغبته الصادقة وعزمه الأكيد على الضرب على يد المفسدين والمهربين ، الأمر الذى يعنى به زراعة وتهريب المخدرات بالمغرب ، وهو الموضوع الذى تضمنه تقرير هام أعده (المرصد الجيوسياسى للمخدرات) بطلب من (وحدة المخدرات) التابعة (للأمانة العامة للجنة المجموعة الأوروبية)

وأثار ضجة كبرى لما تضمنه من معلومات حول ظاهرة انتاج وترويج المخدرات فى المغرب ، لاسيما وأن هذا المرصد يعتبر هيئة مستقلة يوجد مقره بفرنسا ، ويعمل على دراسة التداعيات الاقتصادية والعسكرية لإنتاج وتهريب والمتاجرة فى المخدرات . وليس أدل على أهمية هذا التقرير من أن جريدة (لوموند) الفرنسية نشرت فى عددها بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٩٥ نص هذا التقرير السرى الذى أعده المرصد وسلمه للإتحاد الأوروبى . كما نشرت صحيفة (ليبراسيون) الفرنسية فى يوليو ١٩٩٣ تحقيقا صحفيا عن مصادر أمريكية تقول أن تجارة المخدرات تدر على المغرب عائدا سنويا يصل الى ٤ر١ مليار دولار أى ٧ر٧ مليار فرنك فرنسى ويعلن تقرير المرصد أن المغرب يحتل المرتبة الأولى فى العالم حول انتاج وتصدير مخدر الحشيش ، حتى لقد تفوقت عائدات بيع وتهريب والمتاجرة فى هذا المخدر من العملة الصعبة ، على غيرها من العائدات الأخرى ، كتحويلات المغاربة العاملين فى الخارج ، وقيمة الصادرات الزراعية المغربية الى الخارج .

وقد زعم تقرير المرصد الجيوسياسى أن زراعة الحشيش بشمال المغرب قد تضاعفت عشر مرات خلال السنوات العشر الماضية ، وأن عدد المشتغلين فى تلك الحقول يصل الى مائتى الف فلاح ينتجون سنويا ما مقداره ألف طن من الحشيش سنويا ، يصدر أغلبه الى أوروبا ، ويغطى مساحة من الأرض فى شمال المغرب تصل الى ٧٤ ألف هكتار .

وقد بادرت الحكومة المغربية عقب نشر نص هذا التقرير بتقديم توضيحات من جانبها تفند فيها المزاعم التى ذهب اليها التقرير بوصفها له (بأنه يحتوى على عدد كبير من (الإدعاءات المغلوطة أو المبالغ فيها بصورة متعمدة قصد بها تشويه صورة ومصالح المغرب) واتهمت التقرير بأنه يشكك فى المجهودات الحقيقية التى يقوم بها المغرب منذ عدة سنوات للقضاء بشكل فعال على تهريب المخدرات ، واحداث تنمية للأقاليم الشمالية من شأنها خلق بنية اقتصادية واجتماعية تجعل السكان المعنيين يتركون زراعة المخدرات .

ويرجع اهتمام العاهل المغربى والحكومة المغربية بالتصدى لهذا الخطر الى الحرج الذى يسببه له مثل هذا التقرير ، للمغرب مع الدول الأوروبية التى تعد المستورد الرئيسى لهذا المخدر، كما أن نشر هذا التقرير السرى فى جريدة واسعة الانتشار كجريدة (لوموند) جاء فى وقت تشن فيه الحكومة المغربية حملة شرسة وواسعة النطاق ضد زراعة المخدر وتهريبه والاتجار فيه ، وتقديمها مجموعة من المسئولين فى الجمارك وفى الإدارات المركزية فى عدد من الوزارات ، ونواب برلمانيين وسياسيين فى عدد من الأحزاب ، توفرت لديها أدلة على أنهم أعضاء فى شبكات

الإنتاج وترويج المخدرات ، ومنعت عددا من المرشحين من ترشيح أنفسهم لأنهم من الذين تتوفر حولهم اتهامات بأنهم من المتاجرين في زراعة وتهريب المخدرات ، الأمر الذى جعل هذه الحملة منذ انطلاقها فى ديسمبر من العام الماضى ، حديث الرأى العام المغربى ووسائل الإعلام ، وخلقت جدلا بين أحزاب المعارضة والإدارة الحكومية فى المغرب ، ووصل الأمر الى قمته عندما كانت حملة مقاومة التهريب الحكومية قد أدت الى استقالة (محمد زيان) وزير حقوق الإنسان فى الحكومة المغربية من منصبه، وهو أمر يحدث لأول مرة فى عهد الملك الحسن الثانى ، بل أنه لم يتردد فى أن يعلن أن الاستقالة قد تمت بناء على رغبة الوزير ، مما يعتبر فى صالح التطور الديمقراطى فى المغرب ، وكانت الحملة الحكومية ضد المهربين هى السبب الرئيسى فى هذه الاستقالة ، حيث أدانها الوزير فى تصريحات علنية لأنه قد شابها تجاوزات قانونية لا يوافق عليها ، فقد رأى الوزير المستقيل فى وجود قاض ضمن اللجنة الإدارية المكلفة بمكافحة التهريب ، والتى تضم ممثلين لأربع وزارات هى (الداخلية - العدل - التجارة - المال) لأن ذلك فى نظره يعتبر خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات .

كما يرجع اهتمام العاهل المغربى لمقاومة عملية التهريب الى أن اتساع نطاقها قد ألحق أضرارا كبيرة بالإقتصاد المغربى ، وكان من نتائجها تراجع الاستثمارات الخارجية عن السوق المغربية ، وما يترتب على ذلك من غياب فرص العمل المرتبطة بها ، كما يرجع هذا الاهتمام الملكى بحملة مكافحة التهريب ، الى الرغبة المغربية فى اتخاذ مبادرة سريعة لإنقاذ العلاقات مع الاتحاد الأوروبى .

وعلى الجانب الآخر ترى أحزاب المعارضة المغربية أن زراعة المخدرات فى المغرب وتهريبها الى الخارج والاتجار بها ، قد تسببت فى اهتزاز صورة المغرب فى الخارج ، فضلا عن ظهور ما يطلق عليه (مافيا المخدرات) التى حاولت ، باثرائها غير المشروع إفساد الحياة السياسية المغربية من خلال اختراقها للمؤسسات المنتخبة ، وهى اشارة ذات مغزى تدل على تدفق الأموال فى الانتخابات التشريعية الأخيرة التى تمخض عنها البرلمان الحالى .

وترد السلطات المغربية على نشاط (مافيا المخدرات) فى مجال الزراعة والتهريب والاتجار بها ، فى مشروعها الطموح الذى يستغرق تنفيذه خمس سنوات وتصل كلفته الى عشرين مليار درهم مغربى ، أو ما يساوى ٢ مليار دولار أمريكى ويستهدف هذا المشروع الى تحويل وتطوير منطقة (الريف) فى شمال المغرب ، وهى المنطقة الرئيسية لزراعة (الكيف) و (القنب الهندى) ، ويتم هذا التحويل باقامة زراعات بديلة وتنمية البنية التحتية الأساسية والبنيات الاجتماعية الأخرى .

التطور التاريخى لزراعة المخدرات فى المغرب :

يرجع تقرير (المرصد الجيوسياسى للمخدرات) زراعة الكيف بالمغرب ليجعله متماشيا مع التطور التاريخى لمنطقة الريف فى شمال المغرب ، والتى تميزت عبر التاريخ بالتمرد على السلطات المركزية ، حيث ترجع زراعة الكيف فى منطقة (كتاما) بمنطقة الريف الأوسط ، الى القرن السادس عشر وتطورت بالثلث الأخير من القرن التاسع عشر مستفيدة من فترة ضعف السلطة المركزية وعجزها عن مراقبة المناطق الهامشية البعيدة عن سيطرة السلطة المركزية .

وفى سنة ١٨٩٠ وافق السلطان الحسن الأول على السماح بزراعة الكيف فى خمس ضيعات فى الشمال ، وفى سنة ١٩٠٦ قرر (مؤتمر الجزيرة الخضراء) الذى وضع نظاما للحماية التى طبقت على المغرب منذ ١٩١٢ ، قرر هذا المؤتمر انشاء (وكالة التبغ والكيف) وهى شركة ذات رأسمال أجنبى ، تحتكر شراء وبيع التبغ والكيف الرائج فى المغرب ، وكان مقر هذه الوكالة يقع فى مدينة (طنجة) التى كانت تخضع ابتداء من سنة ١٩٢٠ لوضع دولى وإدارى خاص ، بحيث لم تكن خاضعة للإدارة الفرنسية أو الإدارة الأسبانية .

وعندما نجح أهل منطقة الريف بقيادة الزعيم المغربى عبد الكريم الخطابى فى اقامة جمهورية الريف المستقلة فى الشمال سنة ١٩٢٣ فى المنطقة المحررة والتى استمرت نحو خمس سنوات ، حرمت السلطة فيها زراعة الكيف الذى اعتبروه منافيا لتعاليم القرآن .

وفى سنة ١٩٥٤ أصدر المرحوم الملك محمد الخامس ظهيرا ملكيا (مرسوما ملكيا) يمنع فيه زراعة الكيف ، وعمم تطبيقه فى كافة أنحاء الأراضى المغربية، إلا أن زراعة الكيف فى منطقة الشمال (الريف المغربى) قد تزايدت بشكل كبير وأصبح لمنطقة (كتاما) شهرة واسعة النطاق لدى الشباب المغربى .

وابتداء من السبعينات والثمانينات زادت وانتشرت زراعة الكيف حتى بلغت المساحات المزروعة ما بين خمسة وعشرة آلاف هكتار ، وفى خريف ١٩٩٠ ، وعندما توجه الملك الحسن الثانى الى المجموعة الأوروبية أعلن أن المساحة التى تستغرقها زراعة الكيف بالمغرب تصل الى نحو خمسين ألف هكتار .

ارباح أوروبا من تجارة المخدرات المغربية :

حرص تقرير (المرصد الجيوسياسى للمخدرات) على الاهتمام بما تحققه أوروبا من وراء زراعة وتجارة وتهريب المخدرات فى المغرب ، فحسب التقرير الأول لفريق العمل المالى للمرصد ، فإن تجارة مشتقات القنب الهندى بكافة أشكاله ومصادره ، شكلت سنة ١٩٩٠ أول مصدر للربح بالنسبة لتجار المخدرات الأوروبيين ، متقدمة فى ذلك على التجارة فى مادتى الهيروين والكوكايين ، وذلك فى سوق بلغ رقم مبيعاته حوالى ٧٫٥٢ مليار دولار ، وهى قيمة محتسبة انطلاقا من أسعار الاستهلاك ، وتقدر أجهزة الشرطة الهولندية من جانبها تكلفة استيراد الطن الواحد من الحشيش المغربى الى هولندا بحوالى ٣٫٦ مليون فرنك فرنسى شاملة لثمن الشراء ونفقات النقل ، أما إعادة بيعه بالتقسيط ، فإنه يدر على أصحابه تسعة ملايين فرنك فرنسى لتصل الأرباح الى حوالى ٥٫٤ مليون فرنك .

وإذا تم تصدير نفس الطن الواحد المستورد الى بريطانيا فإن التكلفة النهائية للعملية تضاعفت لتصل الى ٧ر٢ مليون فرنك ، بينما تحقق المبيعات ١٥ مليون فرنك ، ليصل الربح هنا الى ٧ر٨ مليون فرنك ، مع العلم أن الأسعار البريطانية ترتفع ثلاث مرات بالمقارنة مع الأسعار الهولندية ، وهذه الأسعار بدورها مرتفعة الى نحو خمس مرات فى فرنسا ، وهذا يوضح أن هولندا أصبحت مركزا هاما فى إعادة توزيع وترويج الحشيش المغربى .

وتبعا لهذا المقياس فإن ١٤٩٤ طنا من الحشيش المغربى قد تشكل بالنسبة للمنظمات الإجرامية الأوروبية ربحا محتملا تتراوح قيمته بين ٨ الى ٧ر١١ مليار فرنك سنويا أى ما يزيد على ٢ مليار دولار .

أموال المخدرات ووزنها فى الاقتصاد المغربى :

كما أن من الموضوعات التى حرص تقرير (المرصد الجيوسياسى للمخدرات) على إبرازها ، جملة الأرباح التى تحققها منظمات المافيا الأوروبية من وراء زراعة وتهريب وتجارة المخدرات فى المغرب ، وهى كما أوضحنا ٢ مليار دولار مع المقارنة بينها وبين الأرقام الكبرى فى الاقتصاد المغربى ، وذلك على النحو التالى :

١- الناتج الوطنى الإجمالى المغربى وصل عام ١٩٩٢ الى ٥ر٢٣ مليار دولار ، وكانت الصادرات الإجمالية ٦ر٣ مليار دولار .

٢- أن مجموعة (أومنيوم شمال أفريقيا) التى تعتبر أول مجموعة فى القطاع الخاص فى القارة الأفريقية قد حققت رقم مبيعات يقدر بما قيمته ٨ر١ مليار دولار سنة ١٩٩٢ .

٣- حققت مبيعات الفوسفات والحوامض الفوسفورية ٨٠ مليون دولار سنة ١٩٩١ .

٤- حققت صادرات قطاع النسيج ، وهى الصناعة الأولى فى المغرب والتى تستوعب ما يقرب من ١٨٠ ألف عامل مغربى ، حققت دخلا وصل الى ٧٥٠ مليون دولار سنة ١٩٩١ .

٥- أن الاستثمارات الخاصة الأجنبية فى المغرب بلغت فى ١٩٩١ ١٥٠ مليون دولار وفى سنة ١٩٩٢ - ٤٩٠ مليون دولار .

٦- بلغت تحويلات العمال المغاربة بالخارج والبالغ عددهم نحو ٢ر١ مليون عامل ، نحو ٢ مليار دولار ، وتعتبر هذه التحويلات بصفة رسمية أول مصدر للعملة الصعبة فى البلاد .

٧- السياحة فى المغرب والتى تشكل ثانى مصدر رسمى لإدخال العملة الصعبة الى المغرب ، قد حققت ٢٦ر١ مليار دولار سنة ١٩٩٢ .

٨- احتياطات الصرف التى تعتمدها المغرب قد تجاوزت ثلاثة مليارات دولار سنة ١٩٩٢ وفى كل شهر ينفق المغرب أكثر من ٢٠٠ مليون دولار لتسديد ديونه الخارجية التى تقدر بحوالى ٢١ مليار دولار ، والتى تجاوزت بنسبة ١٣٠٪ من اجمالى الناتج الداخلى سنة ١٩٨٣ وبنسبة ٧٧٪ سنة ١٩٩٢ .

٩- أن المغرب الذى يعيش نصف سكانه على الإنتاج الزراعى قد حقق صادرات زراعية وغذائية بما قيمته ٤٥٠ مليون دولار سنة ١٩٩٢ ، فى الوقت الذى يحتكر الإنتاج الزراعى أغلب استثمارات الدولة من حيث البنيات التحتية الأساسية كالسدود والقنوات وشبكات الرى ، كما تشغل الزراعة التقليدية ٨٠٪ من الأراضى الزراعية ، فى الوقت الذى تستفيد فيه هذه السياسة الزراعية من دعم ومساعدات هيئات دولية كصندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

كما وقع المغرب مع الاتحاد الأوروبى (اتفاقية المشاركة) التى تقتضى إقامة منطقة للتبادل الحر ولإعداد منطقة الشمال وتخليصها من زراعة وتجارة المخدرات ، كما قام المغرب بحصر حاجياته المادية بتعيين وتحديد الأشغال الضرورية لإصلاح البنية الأساسية للإقتصاد المغربى ، كالطرق والطاقة المائية وماء الشرب والموانى والمزارع وطرق استغلال وتربية المواشى والمعادن والنقل البرى والجوى والإصلاح الزراعى وتنمية الغابات وغيرها من وسائل الإصلاح الضرورية .

كما أن هناك مشروعا آخر ، هو مشروع انشاء (وكالة للاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعمالات وأقاليم شمال المغرب) والتى ستضم المسئولين المنتخبين كمستشارين ، ومهمتها الأساسية دراسة واقتراح مشاريع اقتصادية واجتماعية ، والبحث عن وسائل التمويل ، ومتابعة تنفيذ المشاريع وتنشيطها .

ويرى بعض الخبراء المغاربة (كعبد اللطيف البرنوسى) فى بحث له بجريدة (الاتحاد الاشتراكى) المغربية أن تنمية شمال المغرب هى أولا وقبل كل شيء قضية مغربية يجب تسويتها بمعرفة المغاربة أنفسهم ولا يجب أن تكون رهينة لعلاقات المغرب بالاتحاد الأوروبى ، لأنه وإن كانت هذه المنطقة هى المجال المثالى لإيجاد نوع من الشراكة بين المغرب وأوروبا ترتكز على أسس استراتيجية ، إلا أن الشمال لا يمكن أن ينتظر الى ما لا نهاية ، ويقترح الخبير المغربى محاور للإصلاح أهمها :

- تطوير البنيات التحتية للقضاء على عزلة الشمال بكل الوسائل فى اتجاه شرق - غرب ، وفى اتجاه جنوب - جنوب .

- إعادة الاعتبار للفلاحة بتطوير الوسائل والتقسيمات المعاصرة وشبكات الرى والزراعة السطحية لوضع حد لوسائل التعرية التى تضعف التربة يوما بعد يوم .

- تطوير الصيد البحرى والقضاء على تلوث السواحل والأنهار بسبب ضعف بنيات التطهير الأساسية ، وخلق موانىء للصيد البحرى .

– تطوير الصناعة ، خصوصا صناعة المواد الزراعية بمنح أراض بثمن معقول فى كل المناطق الحضرية للمنطقة الشمالية لتخفيض الضغط على الفلاحة فى وسط الريف .

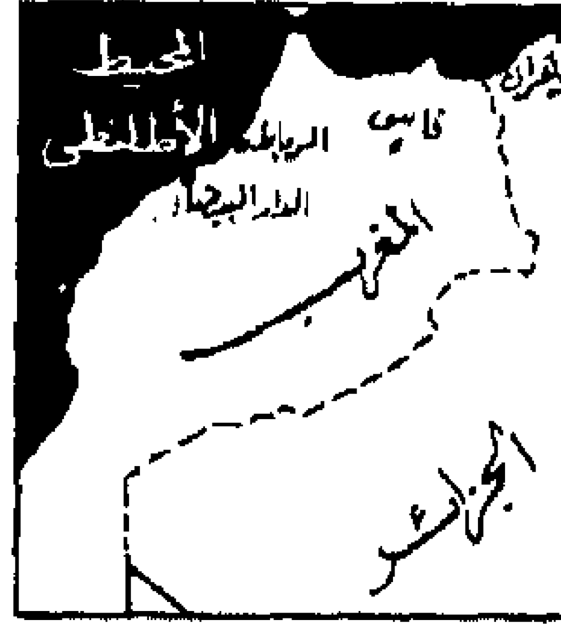
– انعاش السياحة وبصفة خاصة حول مدينتى (الحسيمة) و (السعيدية) وكذلك فى الجبال لتشجيع الاستثمارات فى هذا المجال .

– إعطاء الشمال نصيبه من الميزانية الجماعية لتحسين الخدمات العمومية الأساسية فى مجال التعليم والصحة والماء والطاقة والأنشطة الثقافية .

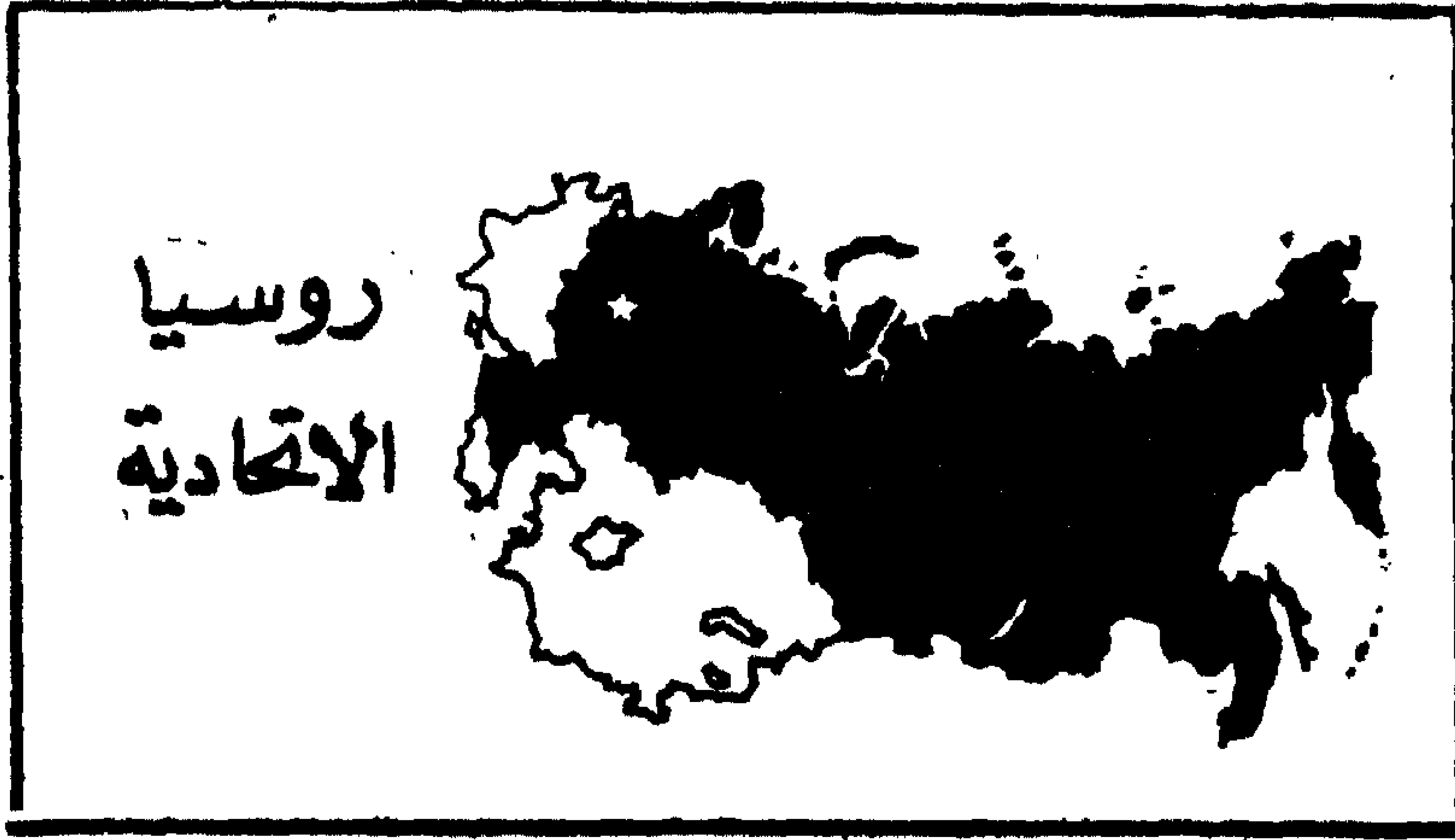
وينتقد الخبير المغربى برنامج البنك الدولى (للتقويم الهيكلى) لأنه يتجاهل البعد الاجتماعى للسكان برمته على الرغم من أن البنك الدولى نفسه يتأسف لغياب مثل هذا البرنامج الاجتماعى .

كما يقترح الخبير المغربى العديد من الوسائل والسياسات الإصلاحية يضيق المجال هنا عن ذكرها ، غير أنه يطالب بحركة واسعة وتعبئة شاملة للمجتمع المدنى المغربى لإنقاذ الشمال من أوضاعه المتردية اقتصاديا واجتماعيا ولخلق مغرب جديد ومتوازن اقتصاديا واجتماعيا تسهر عليه مؤسسات قوية ودائمة فى إطار احترام تقاليده وثقافته المتفتحة والمتسامحة .

من هنا وبعد هذا العرض الموجز يمكن أن نفهم أعماق عبارات الملك الحسن الثانى فى وصفه لتقرير البنك الدولى الذى قال أنه يتسم (بالفصاحة الموجعة ، والأرقام المؤلمة ، والمقارنات التى تجعل كل ذى ضمير لا ينام) .



روسيا فى انتظار الرئيس الجديد



نبية الأصفهانى

ظهرت نتائج الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية فى روسيا التى جرت فى ١٦ يونيو ، فلم تحسم بعد عما سيكون عليه النظام الذى سيحكم روسيا لفترة رئاسة جديدة . فقد أوضحت هذه النتائج بأن المرشحين الاثنين اللذين برزا خلال الأيام الأخيرة على رأس القائمة لم ينل كل منهما إلا ثلث أصوات الناخبين فقط مع تقدم "بوريس يلتسين" على منافسه الشيوعى "جينادى زيوجانوف" بنسبة ضئيلة جدا لا تتعدى الـ ٨ر٢٪ . فقد حصل الأول بعد عملية فرز ما يقرب من ٨٠٪ من مجموع الأصوات على ٢٠ر٣٥٪ ، بينما حصل الثانى على ٥٠ر٣١٪ . وتعنى هذه النتائج الأولية بأن الجولة الثانية هى التى ستحسم نهائيا من سيفوز من الاثنين . وكان من المتوقع أن تجرى الجولة الثانية فى ٧ أو ١٤ يوليو ، ولكن أفادت آخر الأنباء بأن يلتسين قد طلب من "الدوما" (البرلمان) تحديد تاريخ الحسم هذا يوم الأربعاء ٣ يوليو .

وخلال الفترة القصيرة التى تفصل بين الجولتين ، شرع كل من "بوريس يلتسين" و "جينادى زيوجانوف" فى التحرك فى محاولة استمالة أكبر قدر من الأصوات التى ذهبت لمرشحين آخرين وعددهم ٨ وهم : الجنرال المتقاعد "الكسندر ليبيد" الذى يأتى فى المرتبة الثالثة (٨٠ر١٤٪) ، ويليه "جريجورى يافلنسكى" (٥ر٧٪) ، ثم "فلاديمير جيرينوفسكى" القومى المتشدد (٩ر٥٪) والذى سجل أسوأ نتيجة له منذ سنوات أما باقى المرشحين فلم يحصل أحد من الثمانية على أكثر من ١٪ من الأصوات وهم : "ميخائيل جورباتشوف" (٥٢ر٠٪) و "مياتوسلاف فيدوروف" (٩٥ر٠٪) و "مارتين شاكوم" (٣٥ر٠٪) و "يورى فلاسوف" (٢٠ر٠٪) و "فلاديمير برينسالوف" (١٦ر٠٪) . وتفيد آخر الأنباء بأن الإقبال على هذه الانتخابات الرئاسية كان بنسبة ٧٠٪ .

يلتسين فى طريقه للجولة الثانية :

ومن خلال هذه النتائج الأولى فمن الممكن استخلاص حقيقة أولى فرضت نفسها وهى أن على بوريس يلتسين الذى أراد أن "يخلف نفسه" فى الجولة الثانية أن يسرع دون إبطاء فى مغازلة أكثر من قوة سياسية لكى يتم تنصيبه وفقا "لحد أدنى من القواعد الشرعية" ، ولكى يتم له هذا الهدف ، كان عليه أن يتحرك فى خمسة اتجاهات :

١- العمل على كسب المرشح الذى احتل المرتبة الثالثة وهو الجنرال المتقاعد الكسندر ليبيد (الذى حصل على ٨٠ر١٤٪ من مجموع الأصوات فى الجولة الأولى) ، الى

صفه فى المواجهة المقبلة ، ولكى يتحقق له ذلك قبل أن يصل اليه منافسه ، بادر بأن عرض عليه منصب الأمين العام لمجلس الأمة الروسى ، بل وأيضا بناء على نصيحته أقال وزير الدفاع الجنرال "باقل جراتشيف" الذى كان قد لازم يلتسين منذ أن تولى مهمة القضاء على حركة التمرد البرلمانية فى ١٩٩٣ ، وبذلك أنهى الصراع الذى قام بين "يلتسين" و "حسب اللاطوف" الشيشانى الأصل . وكانت شهرة "جراتشييف" قد تضاءلت على مر الوقت نتيجة ترديه فى شتى عمليات الفساد وأيضا وبصفة خاصة نتيجة للمآسى التى أدت اليها حرب الشيشان التى التصقت مسئولياتها بوزير الدفاع . ولنذكر بأن أحد المعلقين قد وصف الجنرال الوزير فى الفترة الأخيرة بأنه "الروح الملعونة" للرئيس يلتسين . ولهذا كله جاءت إقالته وكأنها محاولة من قبل يلتسين لتنقية مناخ الكرملين من الشوائب .

والجدير بالتنويه هو أن الجنرال – الوزير المقال كان قد قام بدور هام خلال الانتخابات الرئاسية إذ أنه هو الذى ضمن ليلتسين أصوات الجيش ، وإن كان قد بدأ فى تشكيل حزب خاص به .

٢- العمل على مواصلة حملته التطهيرية ، وذلك باجراء تغييرات فى بعض المناصب ، وفى مبادرة جريئة تشهد بنيته الحازمة على انهاء علاقاته بالرجعيين المتشددين فى الكرملين قام بإقالة اثنين من كبار مستشاريه وهما الجنرال كورجاكوف والجنرال بارسوكوف وذلك لأنهما كانا قد أمرا باعتقال اثنين من المنشطين للحملة الانتخابية : مما أثار حفيظة الفريق الديمقراطى الذى أدانها على أنها محاولة للقيام بحركة انقلاب . كانت هذه الإقالة تشير بأن الصراع الخفى كان يجرى داخل الكرملين منذ سنوات بين فريقين متناحرين فى محيط يلتسين . وبالطبع بدأ الجنرال ليبيد يمارس سلطاته ليقرر بأنه "لن يقبل أى خلل فى الاستقرار السياسى للبلاد" . وعلى هذا تم اعلان اقالة شخصية ثالثة وهى "اولج سوسكوفيزس" ، وهو نائب رئيس الوزراء الأول ويعد أيضا من المتشددين.

وفى الحقيقة ، أن التخوف من حدوث حركة انقلاب قد يليها اندلاع حرب أهلية قد ازداد مثولا على الساحة السياسية الروسية ، وقد يكون التأكد من عدم وجود أى تلاعب فى صناديق الانتخابات هو أشبه بمحاولة قطع الطريق أمام حدوث مثل هذا التطور . ومن المعروف بأن الحرس الرئاسى وقوامه ٤٠٫٠٠٠ رجل قد يكون قادرا على فرض نظام حكم فى موسكو ولكن من المؤكد أيضا بأن البلاد لن تقبله ، ثم أن الجيش من جهته لن يبقى ساكنا . وعلى أية حال هذا التخوف هو الذى يفسر حملة الإقالات التى بادر بها يلتسين استعدادا لجولة ثانية نظيفة وخالية من أية شائبة وكأن يلتسين يريد أن يقول لناخبيه بأنه لن يقبل أى تدخل فى الحملة الانتخابية ، وخاصة من جانب هؤلاء الذين حاولوا احتكار السلطة بين أيديهم .

والمعروف أيضا بأن هذه الإقالات قد أتت بعد حدوث نوع من التمرد فى صفوف الجيش احتجاجا على إقالة وزير الدفاع . على أية حال فإن هذه الحركة وإن كانت قد دعمت الى حد ما مركز يلتسين استعدادا للجولة الثانية ، إلا أنها قد أظهرت حقيقة هامة وهى أن الصراع على السلطة الجارى حاليا داخل روسيا لا يخص فقط المرشحين للجولة الثانية ، بل أنه قد شجع البعض الآخر على محاولة الاستيلاء على الحكم ، وذلك بشتى الوسائل التى كان يمارسها الحكم فى روسيا فى الماضى . ثم ان الالتجاء الى العنف ليس شيئا جديدا على الساحة السياسية الروسية ، بل أن يلتسين نفسه قد لجأ اليه منذ ثلاث سنوات فقط عندما حاول القضاء على التمرد الذى قاده البرلمانيون ضده . وأخيرا أن المستشار الجديد "الكسندر ليبيد" قد كان له دخل كبير فى هذه الحركة التطهيرية التى لابد وأنها ستعزز مركز يلتسين .

٣- محاولة كسب الأصوات التى لم تقم بالاختيار بعد ، أى الـ ٣٠٪ الذين لم يدلوا بأصواتهم فى الجولة الأولى . وعلى هذا يمكن القول بأن التنافس الثنائى الذى جرى على القمة مازال لم يحسم بعد . ويأتى هنا التساؤل : ماذا ستكون نسبة المؤيدين لبوريس يلتسين ونسبة الأصوات التى ستؤول لجينادى زيوجانوف ؟ فهؤلاء الناخبون لم يعد لهم خيار سوى بين هؤلاء الاثنين . هذا يفسر مطلب يلتسين بتحديد يوم الأربعاء ٣ يوليو للجولة الثانية بدلا من يوم الأحد الذى فيه يميل الفرد الروسى الى الالتجاء الى الراحة والاستجمام من عناء الاسبوع ومشاهدة مباريات كرة القدم . هكذا دأب يلتسين على السعى للحصول على أكبر قدر ممكن من الأصوات بدعوته هؤلاء الذين لم يختاروا بعد الى التوجه الى صناديق الانتخاب وتسهيل الأمور لهم لكى يتم ذلك على أفضل وجه .

٤- أما الاتجاه الرابع وهو الأهم فهو يختص بحرب الشيشان التى أطاحت بعدد كبير من الجنود الروس والتى نالت قسطا كبيرا من شعبية وزير الدفاع "الجنرال كراتشيف" الذى اتهم بدفع جنوده الى الهلاك دون جدوى ، وأيضا بانه لم يستثن السكان الشيشان من هجماته العسكرية ، وبالتالى أصبح الجيش الروسى مكروها . وتتعقد مشكلة الشيشان فى تعارض وجهات النظر بين الجنرال جراتشيف الذى كان يرفض انسحاب الجيش الذى يأمن سلامة الحكومة الشيشانية الموالية لموسكو وبين الجنرال ليبيد الذى كان دائم المطالبة بانسحاب الجيش وإيقاف إراقة الدماء . وقد اتخذ يلتسين بعد تأرجح طويل موقفا يعده البعض بأنه تكتيكى لا غير لكى يدعم مركزه فى الانتخابات الرئاسية وهو اعلان هدنة على ساحة القتال . وهو قرار قد يحرك آمالا على الجبهة وإن كانت ضئيلة .

فمن المعروف بأن يلتسين لن يتخذ أى خطوة فى سبيل انفصال الشيشان عن الاتحاد الروسى تخوفا من أن يحرك ذلك آمالا انفصالية لدى العديد من دول "الكومنولث المستقل" مما قد يسفر عن انهيار الاتحاد الروسى نفسه .

٥- وأخيرا يأتى الاتجاه الخامس والأخير فى شكل عملية تكتيكية انتخابية تستهدف أساسا إنجاح يلتسين فى الجولة الثانية ، وهى تتلخص فى الاستفادة من الشعبية الواسعة التى يتمتع بها الجنرال المتقاعد "المتمرد" الكسندر ليبيد وتقديمه للجماهير على أنه ليس فقط "وزيرا أعلى" للأمن الذى سيقوم بتطهير الساحة السياسية داخل الكرملين ، ولكنه أيضا الخليفة الذى يتوق له يلتسين فى رئاسة البلاد . وبذلك يكون يلتسين قد نال من قلق بعض الناخبين والتخوف من متاعبه الصحية وكبر سنه (٦٥ سنة) وهى الحجة التى رددها منافسه "زيوجانوف" فى الجولة الأولى ، وخاصة أنه إذا لم تتعد المشاركة فى الانتخابات فى الجولة الثانية نسبة الـ ٦٠٪ فإن هناك احتمالا كبيرا فى أن يتفوق عليه المرشح الشيوعى زيوجانوف . هكذا قدم يلتسين حليفه "الكسندر ليبيد" بأنه قد يكون المرشح الأنسب للانتخابات الرئاسية المقبلة عام ٢٠٠٠ . وبدا "ليبيد" الرجل المناسب الأكثر قدرة على تطبيق "نظام قوى" يشكل الإطار المثالى للمضى فى السياسة الاقتصادية الليبرالية التى شرعت فيها روسيا ليوصلها الى بر الأمان . وعلى هذا الأساس بادر "ليبيد" فى مؤتمر صحفى بالإعلان عن نيته فى وضع "مجلس الأمن" الذى يديره فى حالة تأهب دائم بعد أن يتم تطهيره بالكامل ، وأضاف قائلا بأن "يلتسين" قد وعده بالتوقيع على مرسوم يمنحه حق مراجعة كل تعيين لأعضاء المجلس المذكور . كما أنه سيتولى كافة المسائل الاستراتيجية الخاصة بمستقبل البلاد ، ومن هذه ، سياسة الخصخصة ومكافحة الفساد ، وعودة رؤوس الأموال التى تم تهريبها الى الخارج ، وإصلاح الجيش ...الخ .

"جينادى زيوجانوف" فى انتظار الجولة الثانية :

إن من يتصور بأن الجبهة الشيوعية التى يرأسها "زيوجانوف" هى أشبه بتكتل متكامل يقف صفا واحدا ويعمل جاهدا لتولى أمور الحكم فى ٣ يوليو لمخطىء تماما . فقد أرجع العالم الغربى هذا التصاعد الصاروخى "للنجم الشيوعى" فى سماء السياسة الروسية وفى دولة كانت منذ ٦ سنوات فقط قد لفظت الشيوعية الماركسية-اللينينية، الى القدرة التنظيمية للنظام الشمولى وهى قدرة عالية مارسها بمهارة طوال الـ ٧١ سنة التى عاشها الاتحاد السوفيتى . ومع ذلك فالعالم الغربى مازال يتساءل بحيرة ما : كيف أمكن للحزب الشيوعى الروسى المنبوذ فى نهاية الثمانينات بأن ينهض على هذا النحو على أشلاء دولة عظمى منهارة ليصل بعد سنوات قليلة على عتبة باب القمة ؟ واليوم ما هى فرص دخوله الى الكرملين مرة أخرى فى ٣ يوليو ١٩٩٦ ؟

ثم الى أى مدى أصبح الحزب الشيوعى هذا يشكل الخطر الداهم الأساسى على الانفتاح الليبرالى الديمقراطى الذى شرعت فيه روسيا تحت زعامة يلتسين؟ هناك عدد من الأسباب قد تفسر جزئيا هذا التطور :

– التردى المريع للأحوال المعيشية فى روسيا منذ أعلنت "البرسترويكا" الجورباتشوفية مع الميل الشديد الى تحميل مسئولية هذا التدهور الذى أصاب الأوضاع المعيشية للشعب الروسى لمجموعة الليبراليين الذين شرعوا فى إحداث تحويل على طول الخط من خلال تطبيق سياسة "العلاج بالصدمات" .

– ظهور وتصاعد فئة جديدة من المستفيدين من هذه "الليبرالية" الروسية . وهى فئة تلازم عادة "مرحلة التراكم الرأسمالى" . إن حرية الإثراء مليئة عادة بالتجاوزات وخاصة إذا كان التغيير يشمل أيضا ، وبصفة خاصة القوانين التى تحكم النشاط الاقتصادى والمالى للبلاد . ويصف أحد الكتاب الروس مرحلة التراكم الرأسمالى هذه بأنها "التورط الروسى" فيكتب فى هذا الشأن : "يسود مبدآن الأول هو : إثروا واغتنوا بقدر ما تستطيعون طالما تستطيعون ذلك . أما المبدأ الثانى فهو موجه للذين لا يعرفون كيف يغتنوا ، وهو : حاولوا البقاء أحياء قدر ما تستطيعون !" .

– استيلاء فئة من كبار الموظفين ورؤساء جمعيات التعاون على ثروات البلاد من خلال سياسة الخصخصة التى شرعت فيها حكومة يلتسين ، وهؤلاء المستفيدون الجدد هم الذين هربوا أموالا طائلة الى الخارج ويتمتعون فى بلادهم بمستوى حياة أشبه بالجنة على الأرض .

– تواجد فئة من الأشرار (المافيا) لجأوا الى الوسائل الإرهابية لكى يغتنوا وكانت فى بداية الأمر هامشية ، ولكن سرعان ما اكتسبت قوة وأصبح لها قاعدة سياسية .

– أما السبب الأهم الذى أثار الاستياء فى صفوف الشعب فهو اعلان الحكومة عن عدم قدرتها صرف المرتبات والأجور للعاملين ، وإنهماكها فى برامج الاصلاح الاقتصادى دون الالتفات والعناية الكافية لظروف هؤلاء العاملين .

تلك هى أهم الأسباب التى جعلت الروسى المطحون ينظر الى الماضى ويتأسف على الحاضر الذى لم ينصفه . وكان من الطبيعى أن تتواجد شخصية لتلتقط هذا الشعور وتعبؤه لصالح هدف موحد . وعلى هذا النحو برزت وقت الانتخابات التشريعية التى جرت فى ديسمبر ١٩٩٥ شخصيتان : "فلاديمير جيرينوفسكى" ، القومى المتشدد الذى يقود الحزب الليبرالى الديمقراطى الذى حصل على ٨ر١١٪ من مجموع الأصوات وهو أشبه بالبهلوان المتطرف

ذى الميول النازية و "جينادى زيوجانوف" زعيم الحزب الشيوعى الجديد الذى فاز بـ ٢٢٫٣٪ من الأصوات ، وهكذا أصبحت الدوما (البرلمان) تضم أغلبية تقف فى وجه مسيرة الليبرالية الديمقراطية وتعرقل جهود الفريق الموالى ليلتسين . ولكى يحتفظ يلتسين بسيطرته على الأمور اضطر فى ١٦ يناير ١٩٩٦ الى اقالة نائب رئيس الوزراء "أناتولى تشوباى" الذى اشتهر بأنه "رائد سياسة الخصخصة" التى شرعت فيها روسيا . ولكن على الرغم من محاولات يلتسين استيعاب الشعور القومى الروسى ليقطع الطريق أمام "زيوجانوف" كان نجم هذا الأخير فى التصاعد لكى يصل فى ١٦ يونيو ١٩٩٦ الى المواجهة الصريحة بين تيارين . ويتمتع "جينادى زيوجانوف" بعدد من الصفات :

– أنه شخصية قادرة بل وماهرة فى الجمع بين نقيضين . فقد دأب فى السنوات الأخيرة على مزج الشيوعية بالقومية والأرثوذكسية والقيم "التقليدية الروسية" وهو بذلك يمكن أن يوصف بأنه "شيوعى قومى" أشبه "بسلوفودان مليوسفيتش" الصربى .

– إن المرجع الرئيسى له هو "ستالين" الذى شحذ جهود شعبه فى الحرب العالمية الثانية لكى يصمد ويقاتل الخطر النازى . ولهذا فهو دائم التذكير للخطر الناجم عن المؤامرة الدولية التى استهدفت القضاء على الوطن .

– يلوح زيوجانوف دائما منذ أن برز فى الصف الأول فى الانتخابات الرئاسية بأن وصوله الى الحكم يمثل بالنسبة لروسيا "الفرصة الأخيرة لتفادى حمام الدم" ومع كل هذا يمكن القول بأن الصفة التى يختص بها مرشح الرئاسة زيوجانوف هى تفادى المواجهة وهو ما دفعه الى طرح "حل وسط تاريخى" على يلتسين ، وهو "تقاسم السلطة" بعد أن تبين بأن هذا الحل يراود بعض المقربين من الرئيس نتيجة تخوفهم من نتائج الجولة الثانية . ومن المعروف أن زيوجانوف قد بدأ تحركه الرسمى عندما اتيحت له الفرصة لترشيح نفسه فى الانتخابات التشريعية فى ديسمبر ١٩٩٣ . ولكن عندما حصل على زعامة العناصر الشيوعية داخل الدوما ، غلبت عليه نزعة الحلول الوسط ، بدلا من أن يواجه الفريق الليبرالى فضل تطبيق الطريق البرلمانى . وقد نجح فى ذلك لأنه خلال الانتخابات التشريعية التى جرت فى ديسمبر ١٩٩٥ حصل حزبه على الأغلبية داخل الدوما ، وأخيرا فى الانتخابات التشريعية ها هو المنافس الرئيسى أمام بوريس يلتسين . والملاحظ أيضا أن الشخصية التناقضية لزيوجانوف قد جعلته يلجأ الى الحماس والعنف فى خطاباته ولكنه يتسم بالاعتدال أمام زملائه داخل الحركة القومية – الشيوعية الروسية . والخلاصة أنه الرجل القادر على التكيف بالأحداث التى قد تجرفه ، ولكنها قد تقوده الى الحكم فى نهاية الأمر .

الفرص المتاحة للمتسابقين فى ٣ يوليو ١٩٩٦ :

كلما اقترب تاريخ الجولة الثانية ازداد الاقتناع فى صفوف الليبراليين الملتفين حول بوريس يلتسين بأن عدم توجه بعض الناخبين الى صناديق الانتخاب فى الجولة الأولى لم تكن لصالح يلتسين ، وهو اقتناع نابع عن أن المرشح الشيوعى قد نجح فى لم شمل كل ما استطاع من ناخبين لصالحه فى الجولة الأولى . وبالتالى فأية زيادة فى هذا الشأن لابد وأن تكون لصالح بوريس يلتسين . وقد كافحت "اللجنة الانتخابية المستقلة" المنظمة للانتخابات لكى تقنع "الدوما" التى يسيطر عليها الشيوعيون وحلفاؤهم بالموافقة على أن يكون يوم الأربعاء ٣ يوليو يوم أجازة .

ومن المعروف أيضا بأن القانون الانتخابى ينص على أن تجرى الجولة الثانية فى يوم اجازة وبعد أسبوعين من اعلان نتائج الجولة الأولى . وقد تم نشر هذه النتائج يوم خميس . ومن جهة أخرى هذه المرة الأولى التى تجرى فيها جولة ثانية فى روسيا ، وبالتالى من الصعب معرفة كيفية التنبؤ بالنتائج المطلوبة التى ستبقى مجهولة حتى اعلان نتائجها . ويتوقف الأمر أساسا على عدة اعتبارات :

– اتجاه الأصوات التى حصل عليها الجنرال المتقاعد الكسندر ليبيد ، وهو اتجاه مازال مجهولا خاصة أن "ليبيد" نفسه عندما وافق على الانضمام الى "يلتسين" قد أوضح بأنه قد أعطى صوته لصالح يلتسين ، ولكنه لا دخل له فيما ستؤول اليه أصوات ناخبيه . وهذا يفسر الحملة التطهيرية التى قام بها يلتسين داخل الكرملين بهدف اقناع هؤلاء الناخبين بالتصويت لصالحه .

– على الرغم من أن "جيرينوفسكى" قد أعلن بأن ناخبيه سيكونون مطيعين للغاية فمازالت أصواتهم تمثل عاملا مجهولا ، وحتى اللحظة الأخيرة .

– قد يقتنع ناخبو "يافلنسكى" (٧٫٥٪ : ٥٫٥ مليون ناخب) بالتصويت لصالح يلتسين ويأتى الشعور بأن يلتسين سيفوز بالرئاسة الى عدة اعتبارات :

* أنه يمثل خطرا أقل من منافسه الشيوعى .

* أنه فى موقعه الحالى يملك إمكانات دعائية وغيرها أكثر مما لدى زيوجانوف.

* أنه يدعم بالمال والمساندة فى الخارج من قبل الدول الغربية .

ولكن فى المقابل ، لابد من التنويه بأن يلتسين وإن كان يسيطر على المدن الكبرى مثل موسكو وبترسبورج تقل سيطرته كلما توغل فى الأنحاء البعيدة من الاتحاد الروسى . ولنتذكر بأن الناخبين الذين صوتوا لصالح جيرنوفسكى وزيوجانوف فى الماضى كانوا ينتمون الى القطاعات الريفية

من خلال جميع هذه الاعتبارات لابد من انتظار يوم ٣ يوليو لمعرفة النتيجة الحاسمة : من سيكون رئيس الاتحاد الروسى فى السنوات المقبلة . فمهما كانت فرص يلتسين تتفوق على تلك التى لدى منافسه الشيوعى ، فإن الانتخابات الروسية على مختلف أشكالها قد عودتنا منذ ١٩٩١ على عدة مفاجآت وإن كانت هذه لم تصل الى مستوى اختيار الرئاسة من قبل ، ولكن كل شيء جائز فى روسيا اليوم .

الخلاصة :

تقودنا كل هذه الاعتبارات التى تبين الكيفية التى شرع الشعب الروسى من خلالها ممارسة حقوقه الديمقراطية على أشلاء الاتحاد السوفيتى المنهار . وفى هذا الشأن نلاحظ :

– بأن حصول الشعب على حرية التعبير عن الرأى قد أفرز تنوعا شديدا فى تصور مستقبل روسيا ، وإن اتسمت هذه المواقف بالتأرجح والفوضى . إن ممارسة الديمقراطية لا تكتسب فى يوم وليلة ، خاصة وأن الشعب الروسى منذ القدم ، حتى فى العصر القيصرى لم تتح له أبدا الفرصة فى التعبير عن رأيه بحرية .

– أدى هذا التنوع فى التصورات الى إفراز العديد من الأحزاب قد يفقد البعض منها الأسس السليمة ليكتب لها البقاء ، ولكنها فى الوقت الحاضر تؤدى الى تشتيت القوى السياسية فى البلاد . مع الملاحظة بأن هذه التعددية الحزبية المفرطة تتجه شيئا فشيئا الى نوع من البلورة لتتحول تدريجيا الى نوع من الثنائية الحزبية فى المستقبل . ولنقل بأن التنافس الحالى القائم بين "بوريس يلتسين" و "جينادى زيوناجوف" ما هو سوى تعبير أولى لهذه البلورة . فمنذ انهيار الاتحاد السوفيتى ذى الحزب الأوحد ، والبلاد تتخبط فى تنوع حزبى فى طريقه الى التبلور فى شكل مواجهة بين التيار المحافظ والتيار التقدمى نصير التجديد والتحول . ولنلاحظ أيضا بأن البلورة هذه قد بدأت من القمة وليس من القاعدة الحزبية بل هى تدعو أيضا الى تكتل بين الأحزاب ، ولكنها حاليا مازالت تعكس التركيبة السياسية الروسية التقليدية .

– وأخيرا ، ان ما ستسفر عنه الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية فى ٣ يوليو المقبل ما هو سوى التعبير الصادق عن مدى تقدم الشعب الروسى فى ممارسة الديمقراطية الحقيقية التى لا ترتكز أساسا على البحث عن الاستقرار المادى والرخاء الفردى بقدر ما تعبر عن سيطرة أفكار ليبرالية خلاقة .





ايطاليا ..
من النقيض إلى النقيض

سوسن حسين

انتقل النظام الايطالى من النقيض الى النقيض ، وتحول من اليمين الذى اختاره الشعب فى انتخابات عام ١٩٩٤ ممثلا فى ائتلاف "قطب الحرية" بزعامة نجم السياسة الايطالية الجديد "سيلفيو برلوسكونى" ، الى اليسار ممثلا فى ائتلاف "غصن الزيتون" بزعامة "رومانو برودى" الذى فاز فى الانتخابات الأخيرة ، وفى المرتين أثارت ايطاليا دهشة الدوائر السياسية العالمية والأوروبية .

إن هذا التخبط بين اليمين واليسار خلال هذه الفترة الوجيزة ، ما هو إلا أحد توابع الهزة العنيفة التى زلزلت أركان الحياة السياسية الإيطالية فور انفجار فضائح الفساد المالى والسياسى التى دمرت مؤسسات الدولة وأطاحت بالزعماءالسياسيين الذين سيطروا على مقدرات الدولة الايطالية قرابة النصف قرن .

وكان من الممكن أن تغرق البلاد فى دوامات العنف والفوضى بعد أن تحطمت كل رموزها السياسية على يد تحقيقات "الأيدى النظيفة" التى أدت الى إدانة أكثر من ستة آلاف مسئول فى مناصب هامة وحساسة وحوالى ثلثى أعضاء البرلمان ، الى جانب عتاولة الحزب "الديمقراطى المسيحي" الحاكم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية من أمثال كوسيجا وأندريوتي وبتينوكراكس ... وغيرهم من الذين ثبت تورطهم فى جرائم الفساد التى تكشفت تباعا ، ولكن المجتمع الإيطالى المركب بطريقة خاصة جدا استطاع أن يعبر الأزمة ، ولم تنهر الدولة ، وإنما انهارت "الجمهورية الإيطالية الأولى" لتفسح المجال لإقامة "الجمهورية الإيطالية الثانية" . واختار الشعب الإيطالى اليمين الجديد ليقوم بهذه المهمة ، ولكن سرعان ما خابت آماله فى الحكم اليمينى ، فاتجه الى اليسار لعل لديه الحل .

أسباب فشل اليمين :

عندما اختارت الجماهير الإيطالية برلوسكونى وحزبه "فورزا إيطاليا" الذى تشكل قبل انتخابات أبريل ١٩٩٤ بشهرين فقط ، كانت تختار كل ما هو جديد وبعيد عن شبهة الفساد والتلوث. فهذا "الفارس المنقذ" كما أطلق عليه فى ذلك الوقت رجل أعمال لم يسبق له العمل بالسياسة من قبل ، لذلك جاء فوزه مفاجأة بالنسبة للدوائر الأوروبية، واعتبرت أول سابقة تاريخية من نوعها ، فلم يسبق أن فاز رجل أعمال بعيد اعن السياسة بالحكم فى أى دولة أوروبية.

وكان الخيار اليمينى يطرح نفسه لأول مرة على المجتمع الإيطالى ، فاليمين بمفهومه التقليدى لم يكن موجودا فى الحياة السياسية الإيطالية إلا كإتجاه داخل الأحزاب ، وليس كحزب قائم بذاته ، ربما كان ذلك بسبب الفكرة السائدة التى تربط بين اليمين والفاشية . وكل ما هو جديد

يبرق ويخطف الأبصار ويثير الأمل في المستقبل . ومن الجدير بالذكر أن اليسار كان قد أحرز نتائج ايجابية رائعة في الانتخابات المحلية التي تمت في نوفمبر ١٩٩٣ ، أي قبل الانتخابات التشريعية في أبريل ١٩٩٤ التي فاز فيها اليمين لذلك كان أمل الأحزاب اليسارية قويا في الفوز في هذه الانتخابات أيضا ، وهو ما لم يحدث لأن التصويت في انتخابات المحليات كان بين الفساد أو اليسار ، وبالطبع اختار الشعب الإيطالي اليسار ، ولكن عندما طرح الخيار اليميني نفسه وأصبح التصويت بين اليمين واليسار ، انتصر اليمين لأنه كما قلنا كان يمثل كل ما هو جديد ربما أيضا لأن الشعب لم يرغب في حكم يساري في ذلك الوقت بعد فشل الشيوعية وسقوطها في كل مكان .

وفي الواقع أن الائتلاف اليميني "قطب الحرية" بتشكيلاته الثلاثة قد تضمن منذ البداية عناصر انهياره . فقد تحالف برلوسكوني مع قطبين متناقضين تماما فكريا وأيديولوجيا هما : حزب "التحالف الوطني" بزعامة جان فرانكوفيني الذي يدعو الى الحل على الطريقة الفاشية ، ويرى أن موسوليني هو أعظم رجل دولة في إيطاليا ويطالب بتبرئة الفاشية من التهم التي ألصقت بها ومحاكمة الأحزاب التي أقامت شرعيتها على أساس هدم الفاشية وهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها الاقتراب من المنطقة المحرمة ، وهذا الحزب يقيم أيديولوجيته على أساس مركزية الدولة المطلقة .

أما التشكيل الآخر "رابطة الشمال" بزعامة امبرتوبوس فيقيم أيديولوجيته على أساس ضرورة انفصال شمال ايطاليا المتقدم عن جنوبها المتخلف ، واقامة نوع من النظام الفيدرالي على الطريقة السويسرية . ومن هنا يتضح مدى التنافر بين هذه الجناحين ، أما الجناح الثالث والأساسي وهو حزب "فورزا ايطاليا" الوليد فقد أقام أيديولوجيته على أساس "عودة الأخلاق والقيم الى السياسة الإيطالية" بعد اختفائها لمدة نصف قرن ، ولم تصمد هذه الأيديولوجية طويلا فقد انهارت عندما ثارت الشبهات حول زعيم الحزب واتهم بدوره في قضية فساد ، حقا انها لم تثبت ، ولكنها أدت الى اهتزاز ثقة الجماهير في "الفارس المنقذ" .

إذن "قطب الحرية" كان مجرد جهاز لخوض الانتخابات أكثر منه تشكيلا سياسيا حقيقيا ومتجانسا . وقد انقض زعيم الحزب الفاشي الجديد على فرصة التحالف مع برلوسكوني ليحقق لنفسه الشرعية اللازمة . وقد أثار وصول الفاشية الجديدة الى مقاعد الحكم قلق الدول الأوروبية التي تخشى من هذا المد اليميني المتطرف . أما زعيم رابطة الشمال ، فقد اتخذ موقفا عدائيا وهجوميا من برلوسكوني حتى قبل بداية الانتخابات واتهمه مرارا بالسطحية وعدم الخبرة السياسية .

وقد أخطأ برلوسكوني عندما ظن أنه يستطيع ادارة الدولة كما يدير أحد مشروعاته الناجحة . فالأمر ليس بهذه البساطة خاصة وأنه تولى الحكم في فترة من أحرج الفترات في تاريخ الدولة الإيطالية ، وكان من الممكن أن ينجح لو أنه استعان بالكفاءات والخبرات السياسية التي يمكن أن تعمل معه وليس ضده ، ولكن تحالفه كان تحالف الأعداء وليس تحالف الشركاء . وقد انسحبت رابطة الشمال من الائتلاف في ديسمبر ١٩٩٤ وأسقطت بذلك الحكومة اليمينية بعد ثمانية أشهر فقط من توليها الحكم . وتشكلت حكومة فنية غير حزبية برئاسة "امبرتوديني" وزير المالية في وزارة برلوسكوني ، ولكنها لم تستطع الصمود أمام ضخامة المشاكل ، وفشلت في وضع برنامج اصلاح دستوري وسياسي ترضى عنه الأحزاب ، وأصبح من المحتم اجراء انتخابات تشريعية مبكرة لإنتشال البلاد من الشلل السياسي الذي أصابها .

الأطراف المتصارعة :

لقد اضطر الرئيس الإيطالي الى الدعوة الى انتخابات مبكرة اضطرارا ، ولم يستطع الانتظار خوفا من انهيار الأوضاع السياسية تماما رغم أن هذه الانتخابات تأتي في فترة حساسة بالنسبة لإيطاليا التي ترأس الاتحاد الأوروبي في دورته الحالية . ولكن في الواقع ليست هذه هي المرة الأولى التي تتولى فيها دولة أوروبية رئاسة الاتحاد وهي تعاني من أوضاع داخلية غير مستقرة ، فمثلا المانيا أقدمت على انتخابات عامة في منتصف فترة رئاستها للاتحاد عام ١٩٩٤ ، وكذلك فرنسا وانتخاباتها الرئاسية التي تمت في مايو الماضي ، وهي ترأس الاتحاد ، وأيضا أسبانيا التي نجحت حكومتها في البقاء في الحكم بمعجزة بعد أن فقدت أغلبيتها في البرلمان .

وقد تصرف اليسار الإيطالي هذه المرة بذكاء شديد ، واستطاع أن يضم اليه الحزب الوطني الديمقراطي (المسيحي سابقا) وتمت بذلك المصالحة التاريخية بين الحزبين التقليديين اللذين حكما البلاد نصف قرن واحد من مقاعد السلطة والآخر من مقاعد المعارضة ، وتحقق أخيرا حلم الزعماء الشيوعيين الإيطاليين وخاصة "أنريكو برلنجر" أشهر زعماء الشيوعية الأوروبية الذي سعى الى هذا الزواج الشيوعي المسيحي في أعوام ١٩٧٣ و ١٩٧٨ بمساعدة الدومورو الزعيم اليساري في "الحزب الديمقراطي المسيحي" والذي أغتيل عام ١٩٧٨ على يد الألوية الحمراء . وقد إتحد الحزب الشيوعي الإيطالي بشقيه ، الشق الذي طور نفسه وتحول الى "الحزب اليساري الديمقراطي" والشق الذي رفض أي تغيير وتمسك بالأيديولوجية الماركسية وأطلق على نفسه "الحزب الشيوعي المتجدد" ، وضم التشكيل اليساري أيضا حزب الخضر وحزب "تطوير إيطاليا" الذي شكله امبرتوديني رئيس الوزارة السابقة ليخوض به الانتخابات . وقد اختار هذا "الإئتلاف اليساري" اسما جذابا هو "غصن الزيتون" .

وقد استطاع غصن الزيتون أن يسحب البساط من تحت أقدام الائتلاف اليميني "قطب الحرية" ويحصل على ١٦٧ مقعدا في مجلس الشيوخ من مجموع ٣١٥ و ٣١٩ مقعدا في مجلس النواب من مجموع ٦٣٠ ، وهي نتيجة لا تعد انتصارا حاسما ، ولولا الحزب الشيوعي المتجدد الذي حصل على ٨٫٧ من الأصوات لما استطاع ائتلاف اليسار

تاليف الوزارة .

إن المنافسة الحقيقية لم تكن بين "رومانو برودى" و "سيلفيو برلوسكونى" زعيمى الائتلافين اليسارى واليمينى وانما كانت بين ماسيمو داليما زعيم "الحزب الديمقراطى اليسارى" . والقوة الحقيقية وراء نجاح غصن الزيتون وزعيم الحزب الفاشى "التحالف الوطنى" الذى جاءت نتائجه أقل مما كان متوقعا .

أما موقف "رابطة الشمال" فكان مفاجأة كبرى ، فقد قرر زعيمها امبرتو بوس خوض الانتخابات بمفرده مما اعتبر انتحارا انتخابيا ، ورفض الانضمام الى أى من الائتلافين ، والغريب أن رابطة الشمال قد حصلت على نتائج مبهرة ، مما أثار قلق الدوائر السياسية فى روما . فقد أعلن بوس بكل جرأة عن دستور الشمال ، وأطلق أسم جمهورية بادانيا على المنطقة الشمالية التى تقع على ضفاف نهر البو . وطالب بإقامة الدولة الفيدرالية فى أقرب وقت واتهم اليمين واليسار بأنهما عميلان "لروما اللصة" .

وقد سارع سكالفارو رئيس الجمهورية بتفنيد هذه الأفكار وأعلن أن وحدة ايطاليا غير قابلة للمناقشة ، ودعا برلوسكونى بابا الفاتيكان للتدخل من أجل الحفاظ على الوحدة السياسية والدينية لإيطاليا . وقد حصلت رابطة الشمال على ٥٠ مقعدا فى مجلس النواب و ٢٧ فى مجلس الشيوخ.

وقد كانت البرامج التى وضعها كل من الائتلافين اليسارى واليمينى متشابهة الى حد كبير وتنحصر فى اصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية وعودة الإزدهار الى الدولة الإيطالية وتخفيف الأعباء عن المواطنين وحل مشكلة البطالة التى تفاقمت بشكل يدعو الى القلق . فقد بلغت ١٢٪ من السكان العاملين . أما رابطة الشمال فكان برنامجها مختلفا تماما وقدمت مشروعا لتقسيم ايطاليا الى شمال وجنوب ، ووضعت دستورا للشمال ، واختارت فانتونا عاصمة ومقرا للبرلمان الشمالى .

اليسار الإيطالى ونصف قرن من الانتظار :

إن الحقيقة التى لا مهرب منها هى تسيد الاتجاه الشيوعى فى الائتلاف اليسارى "غصن الزيتون" الذى تولى حكم ايطاليا . ولأول مرة استطاع الشيوعيون الوصول الى مقاعد الحكم منذ عام ١٩٤٧ ، رغم قوة الحزب الشيوعى الايطالى ومكانته داخليا وخارجيا ، فقد كان أول حزب شيوعى فى أوروبا يبدى مرونة كبيرة واستعدادا قويا للتخلص من الأنماط الفكرية الجامدة ، فاعترف بالسوق الأوروبية المشتركة وحلف الأطلنطى ، ومع ذلك ظل بعيدا عن الحكم نصف قرن . وقد كان الزعيمان الشيوعيان الشهيران ماسيمو داليما وفالتر فالترونى وراء التخطيط الناجح الذى جاء بالشيوعيين الى الحكم ، وكان اختيار رومانو برودى لزعامة غصن الزيتون اختيارا موفقا للغاية فهو معروف بشخصيته الرصينة والعملية والتى أثبتت براعة فائقة فى مجال الاقتصاد عندما تولى رئاسة المجمع الصناعى الضخم التابع للدولة واستطاع أن يقيله من عثرته المالية وأعاد اليه حيويته الاقتصادية . ولو كان أحد زعماء الحزب الشيوعى قد تولى رئاسة الائتلاف اليسارى لاختلفت النتائج تماما ، فالشعوب قد أصبحت تنفر من الأحزاب الشيوعية مهما غيرت أسماءها بعد أن سقطت الشيوعية فى كل مكان .

وفى الواقع أن برودى قد أثبت ذكاء ووعيا عميقين عند تشكيل حكومته ، وهى الحكومة رقم ٥٥ خلال أقل من خمسين عاما !! وكانت اختياراته موفقة تماما مما يثير الأمل فى قدرة الحكومة اليسارية على مواجهة الحكم الهائل من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية التى تنتظرها . فقد استطاع برودى أن يقيم توازنا دقيقا بين الأيديولوجيات المتباينة لأطراف الائتلاف ، فاختار تسعة وزراء من الحزب الشعبى الديمقراطى (الشيوعى سابقا) وأربعة من الحزب الشعبى الديمقراطى (المسيحى سابقا) وثلاثة من حركة دينى الاصلاحية ، وواحدا من حزب الخضر ، وثلاثة من المستقلين .

حقا أن الشيوعيين قد حصلوا على تسع وزارات ، ولكن ليس بينها الوزارات الهامة والحساسة مثل الدفاع والخارجية والعدل والخزانة والموازنة والأشغال ، وقد عوض برودى ذلك بأن عين زعيم الحزب اليسارى نائبا له .

وإذا نظرنا الى الشخصيات التى اختارها لتتولى هذه المناصب الحساسة سنجد أنها تتمتع بالكفاءة العالية جدا والسمعة الطيبة ، مثلا عهد بوزارة الخزانة والموازنة العامة الى كارل تشيامبى محافظ البنك المركزى ورئيس الوزراء السابق ، وأبرع من يستطيع ادارة هاتين الوزارتين اللتين تجتمعان لأول مرة تحت ادارة واحدة . وعهد بوزارة الخارجية الى امبرتو دينى رئيس الوزارة رقم ٥٤ ، والمعروف باتجاهاته الأوروبية ، ولن يدخر وسعا من أجل انضمام ايطاليا الى الوحدة النقدية الأوروبية عام ١٩٩٩ . أما وزارة الأعمال التى تعتبر الوليمة الفاخرة لمتعاطى الفساد ، وحيث تتم الصفقات المشروعة وغير المشروعة ، فقد كلف بها أشهر شخصية ايطالية فى تاريخ ايطاليا الحديث "أنطونيو دى بيترو" القاضى المشهور الذى فجر قضايا الفساد ، وتسبب فى سقوط كبار المسئولين فى الدولة . وقد استقال دى بيترو عام ١٩٩٤ بعد أن هز حكومة برلوسكونى بعنف واتهمه فى قضية فساد لم تثبت ، ولكنها كادت أن تودى به سياسيا . ومما لاشك فيه أن دى بيترو هو أعلم الناس بالأساليب والميكانيزمات التى سمحت للأحزاب السياسية بنهب الأموال العامة واستخدامها فيما لم تخصص من أجله وخارج المنافسة الشريفة .

وحتى إذا نظرنا الى الشخصيات الشيوعية التى اختارها سنجد أنها تتسم بمرونة تامة وتميل كما يقولون الى اللون البمبى أكثر من الأحمر ، مثل جورجيو نابوليتانو الذى تولى وزارة الداخلية ، وقد سبق أن رأس مجلس النواب بنجاح فيما بين ١٩٩٢ و ١٩٩٤ ، وهى فترة من أصعب وأدق الفترات التى مرت بها ايطاليا ، وعمل طول حياته على دمج الشيوعية الإيطالية فى عائلة الاشتراكية

الأوروبية وانفتاحها على القيم الغربية .

اليسار الإيطالى والتحديات المنتظرة :

إن التحديات التى تنتظر اليسار الإيطالى بالغة التعقيد وجديدة تماما على ورثة أشهر حزبين فى إيطاليا . فإيطاليا اليوم ليست هى ايطاليا الأمس ، والعالم اليوم ليس هو عالم الأمس . فقد سقط حائط برلين ولم تعد الدولة الإيطالية هى الساتر الغربى أمام المد الشيوعى على الجانب الشرقى من حلف الأطلنطى ، ولكنها فى نفس الوقت تشكل أهمية بالغة فى قضية استعادة التوازن الأوروبى الذى بدأ مركز الثقل فيه يميل شمالا وشرقا .

وأولى هذه التحديات هو الوضع الاقتصادى الذى كاد أن يصل الى نقطة اللاعودة ، وكيف يمكن اصلاح هذا الوضع بشكل حاسم وليس بطريقة رتق الثوب القديم . وقد استقبلت الدوائر المالية الأوروبية حكومة برودى بترحاب وتفاؤل خاصة بعد تصريحات رئيس الوزراء بالعمل على انضمام الليرة الى الوحدة النقدية الأوروبية عام ١٩٩٩ ، ومما ساعد على ارتياح هذه الدوائر وجود تشامبى عملاق الاقتصاد فى الحكومة الإيطالية الجديدة وأيضا وجود امبرتو دينى الموالى لسياسات الاتحاد الأوروبى على رأس الخارجية الإيطالية .

ونلاحظ بالفعل بوادر انتعاش فى الاقتصاد الإيطالى فقد تدعم موقف الليرة فى مواجهة المارك الألمانى . كما ارتفعت البورصة ارتفاعا ملحوظا ، ورحبت الأسواق المالية بهذه التطورات . وهذا لا يعنى أن الحكومات السابقة التى تعاقبت على ايطاليا كان لها موقف آخر تجاه التزامات ايطاليا الأوروبية ، ولكنها كانت لا تعمر طويلا حتى تستطيع تنفيذ خططها ، وقد وعد برودى باستمرار حكومته خمس سنوات على الأقل وبدأ سلسلة من الاجراءات التقشفية غير مبال بما أثارته من جدل داخل صفوف المعارضة ، وصمم على استمرار النظام الضريبى الذى هوجيم كثيرا بل وسيزداد شدة ، فلابد من تضحيات كبرى لتنقية اقتصاد البلاد .

وفيما يتعلق بمشكلة البطالة التى فشلت فى حلها الحكومات السابقة ، أكد برودى على أهمية التشاور والعمل المتضامن حتى يمكن التصدى لهذه المشكلة ، ووضع خطة اصلاح كامل لظروف العمل فى الجنوب وخلق فرص عمل جديدة وتحسين المرتبات ، ولكنه رفض طلب الشيوعيين بعودة السلم المتحرك للأجور .

تحد كبير آخر ينتظر حكومة برودى وهو كيفية الحفاظ على الوحدة الوطنية للبلاد المهددة بالتفكك نتيجة المطالب الانفصالية للشمال . فى الواقع أن الحزب الشيوعى يعتبر ضمانة ضد هذه المطالب الانفصالية بسبب عقيدته القوية واحساسه العالى بالدولة وضرورة وحدتها . وقد تصرف برودى بذكاء فى هذا الصدد ، فوعد باصلاحات فيدرالية وادارة ذاتية للمناطق ولكنه فى نفس الوقت أكد أن وحدة الدولة الإيطالية حقيقة ثابتة لن تتغير . ومن دواعى الاطمئنان بالنسبة لهذه المشكلة أن "رابطة الشمال" قد هزمت فى الانتخابات المحلية التى تمت فى منتصف يونية الماضى وبعد نجاحها الساحق فى الانتخابات التشريعية . وتعتبر هذه الهزيمة بمثابة رد من جانب الشعب على المطالب الانفصالية المتطرفة للرابطة ، وخاصة فى مدينة "فانتونا" التى اختارتها عاصمة ومقرا للبرلمان الشمالى .

هل نستطيع أن نقول أن ايطاليا قد انزلقت الى اليسار ؟ كلا فنتيجة المباراة بين الفريقين اليمينى واليسارى شبه متعادلة . ولم يحسم الموقف لصالح اليسار الوسط إلا انضمام الحزب الشيوعى المتشدد الذى حصل على ٨ر٧٪ من الأصوات . وقد تعثر "قطب الحرية" بسبب إصرار رابطة الشمال على خوض الانتخابات بمفردها وأيضا بسبب الحزب الفاشى الذى يثير قلق الكثيرين . إذن يمكن أن نقول أن اليمين قد خسر المعركة ، ولكنه لم يخسر الحرب .

لقد غابت الأغلبية المطلقة التى يمكن أن تخلق الزعامة القوية القادرة على قيادة البلاد وعدم وجود هذه الزعامة القوية سيلقى بالبلاد مرة أخرى الى نظام التحالفات والائتلافات الذى ينهار سريعا فى مواجهة أى تحد حقيقى.

حقا أن برودى قد وزن اختياراته لتشكيل وزارته بميزان الذهب ، وحاول ايجاد التوازن المنشود بين الاتجاهات المختلفة داخل الائتلاف اليسارى ، ولكن تباعد أيديولوجيات الأحزاب المكونة لهذا الائتلاف يجعلنا نخشى تكرار مأساة "قطب الحرية" . إن "غصن الزيتون" يتضمن هو الآخر عناصر متنافرة قد تؤدى الى انشقاقات خطيرة . وقد بدأت بالفعل هذه الخلافات فى الظهور ، فنتجد أن برتينوتى زعيم الحزب الشيوعى المتشدد قد أعلن معارضته لبرنامج برودى وطالب بانسحاب ايطاليا من الاتحاد الأوروبى ومن حلف الأطلنطى الذى فقد دوره التاريخى ، كما اختلف الائتلاف الحاكم أيضا بشأن قضايا اجتماعية أخرى كثيرة . فهل سيكتب للحكومة الجديدة عمر أطول من الحكومات السابقة حتى تستطيع أن تعيد الى الدولة الإيطالية وجودها السياسى الذى اضمحل كثيرا ؟ وهل بدأ بالفعل عصر النهضة الإيطالية على يد اليسار ، كما تقول الدوائر السياسية الأوروبية ؟ إن الوقت مازال مبكرا لإصدار مثل هذه الأحكام . والمهم أن ايطاليا تنهج النهج الديمقراطى الحقيقى لأول مرة منذ نصف قرن ، فقد كانت دولة ديمقراطية إسما فقط ، وكما قال الفيلسوف الإيطالى "نربرتو بوبيو" "أن الديمقراطية الإيطالية قد سجنت داخل أسوار حزب واحد لا يتغير فيه سوى بعض تحالفاته" .

العملية السلمية وخيارات المستقبل السياسى لأيرلندا الشمالية

غادة خضر



يبدء المفاوضات الشاملة فى العاشر من يونيو الماضى بمشاركة تسعة أطراف معنية بالصراع فى أيرلندا الشمالية يأتى على رأسها حكومتى المملكة المتحدة وجمهورية أيرلندا ، تطرح العديد من التساؤلات حول عملية التسوية خاصة فى ظل استبعاد حزب "الشين فين" : الجناح السياسى للجيش الجمهورى الأيرلندى الذى يعد طرف غاية فى الأهمية واحتمالات نجاح العملية السلمية لمشكلة ترجع الى القرن الثانى عشر الميلادى وماهية البدائل المتاحة لمستقبل أيرلندا الشمالية .

من المعروف أن الروابط بين بريطانيا وأيرلندا تعود الى الغزو النورماندى لأيرلندا فى ١١٦٩ ، وما أعقبها من زحف أعداد هائلة من البروتستانت القادمين من اسكتلاندا وانجلترا نحو أيرلندا الشمالية فى أواسط القرن ١٦ وأوائل القرن ١٧ ، حيث بدأت العداوة بينهم وبين السكان الأصليين من الكاثوليك . وفى عام ١٨٠١ تم دمج أيرلندا كلها ببقية أراضى بريطانيا ، وخاض الوطنيون الأيرلنديون حركة تمرد ضد السلطات البريطانية طوال القرن ١٩ ومطلع القرن ٢٠ . وفى عام ١٩١٩ شكل نواب "شين فين" أول برلمان أيرلندى فى دبلن وأقروا اعلان الجمهورية حيث بدأت المفاوضات التى أسفرت عن اعلان "دولة أيرلندا الحرة" عام ١٩٢١ فى ٢٦ مقاطعة - لم تتضمن المقاطعات الست الشمالية المعروفة باسم "اليستر" - ، وتم اعلان جمهورية أيرلندا عام ١٩٤٩ ، ولم تعد تابعة للسيطرة البريطانية إلا أن الصراع لم يحسم واستمرت الاشتباكات المسلحة بين تنظيمات وميلشيات الكاثوليك والبروتستانت فى المقاطعات الست التى تشكل أيرلندا الشمالية .

وبخلاف الجذور التاريخية للمشكلة هناك البعد الدينى الذى يعد رمزا للاختلافات الثقافية بين الطائفتين حيث توجد ظاهرة "الأقلية المزدوجة" ، فالكاثوليك الذين يعدون أقلية فى أيرلندا الشمالية بنسبة ٤٠٪ من تعداد سكان أيرلندا الشمالية يشكلون فى نفس الوقت أغلبية بحوالى ٨٠٪ من تعداد أيرلندا ككل ، وفى المقابل ، فإن البروتستانت الذين يمثلون الأغلبية فى أيرلندا الشمالية بنسبة ٦٠٪ هم أقلية لا تزيد نسبتها عن ٢٠٪ من تعداد سكان جزيرة أيرلندا .

أولا : العملية السلمية فى أيرلندا الشمالية :

لم يكن من الممكن استمرار العنف السياسى المتبادل فى أيرلندا الشمالية الى ما لا نهاية . لذلك سعت الحكومتان البريطانية والأيرلندية الى إيجاد حل للمشكلة ، وبالفعل عقد اتفاق بينهما فى نوفمبر ١٩٨٥ والذى أتاح امكانية توحيد أيرلندا فى حالة موافقة أغلبية سكان أيرلندا الشمالية ، وهو أمر مستحيل من الناحية العملية نظرا لأن الأغلبية البروتستانتينية (٦٠٪ من سكان أيرلندا الشمالية)

تتمسك بالرابطة الوثيقة مع بريطانيا حتى تحمي مكانتهم وامتيازاتهم . وبرغم عدم تنفيذ بنود الإتفاق ورفض كل من متشددى البروتستانت والكاثوليك فى أيرلندا الشمالية له ، إلا أنه أرسى قاعدة هامة للغاية هى محورية الدور الأيرلندى وضرورة مشاركة جمهورية أيرلندا بفاعلية حتى يتسنى حل الصراع المرير فى أيرلندا الشمالية .

١ - العوامل التى دفعت تجاه التسوية :

شهد عقد التسعينات خاصة السنوات الثلاث الأخيرة محاولات حثيثة لتسوية النزاع فى أيرلندا الشمالية ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها :

أ- أسباب خارجية :

١- التغيرات التى اجتاحت العالم خاصة ما يتعلق منها بنمو المشاعر القومية والعرقية ، وما نتج عنها من تفكك العديد من الدول مثل انهيار الاتحاد السوفيتى وظهور ١٥جمهورية مستقلة جديدة ، كما انقسمت تشيكوسلوفاكيا الى جمهورية التشيك ، وأخرى للسلوفاك ، إلا أن أكثر حالات تحلل الدولة شراسة كان فى حالة يوغوسلافيا .

٢- البدء فى تسوية العديد من المشكلات الدولية الخطيرة ، ويأتى على رأسها مشكلة الشرق الأوسط بين اسرائيل والدول العربية ، وعلى وجه الخصوص دول الطوق العربية ، حيث بدأت مسيرة طويلة منذ مؤتمر مدريد ١٩٩١ ، ومازالت مستمرة حتى الآن ، ذلك بخلاف حل مشكلة العنصرية فى جنوب أفريقيا من خلال مشاركة السلطة بين البيض والأفارقة .

٣- الدور الذى تقوم به الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى لدعم وربما للضغط تجاه عملية السلام فى أيرلندا الشمالية . فمن المعروف أن حوالى ٤٠ مليون أمريكى من أصول أيرلندية يقدمون دعما ماليا وسياسيا للمنظمات الكاثوليكية وعلى رأسها الجيش الجمهورى الأيرلندى وجناحه السياسى (الشين فين) ، والتى تعنى - نحن وحدنا- حيث تجمع تحت ستار استخدامها فى أغراض انسانية !! فضلا عن الاتحاد الأوروبى يدعم الكاثوليك - على الأقل معنويا - والذين يشكلون أغلبية بين مواطنى دولة .

ب - أسباب داخلية :

١- استمرار العمليات الإرهابية من جانب الجيش الجمهورى الأيرلندى ووصول الأمور الى حد يعوق سير الحياة اليومية فى أيرلندا الشمالية ، بل وتعداه الى شن هجمات على أرض بريطانيا لعل أخطرها محاولة اغتيال مارجريت تاشتر رئيسة الوزراء السابقة أثناء مؤتمر الحزب فى برايتون، والهجوم الذى وقع على مقر رئاسة الوزراء البريطانية فى داونتج ستريت بالقنابل عام ١٩٩١ .

٢- سعى الحكومة البريطانية برئاسة جون ميجور لتحقيق نصر فى مشكلة تعد من أخطر المشاكل التى تجابه المملكة المتحدة وأكثرها تعقيدا ، ليكون ذلك سندا له فى مواجهة خصومه فى الانتخابات المقرر اجراؤها فى مايو ١٩٩٧ .

٢ - الخطوات الفعلية للعملية السلمية :

نتيجة لهذه الأسباب وغيرها عقدت مباحثات بين الحكومتين الأيرلندية والبريطانية أسفرت عن اعلان "داونتج ستريت" بين رئيسى وزراء البلدين فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ . وبخلاف النصوص العامة والكلمات المطاطة ، فلأول مرة أقر الاعلان مبدأ تقرير المصير لشعب أيرلندا ، شمالها وجنوبها ، كما أكدت الحكومة البريطانية أنه "ليس لديها مطامع استراتيجية أو اقتصادية فى أيرلندا الشمالية" ، فضلا عن التزام الحكومتين البريطانية والأيرلندية بقبول (الشين فين) الجناح السياسى للجيش الجمهورى الأيرلندى وأى أحزاب أخرى ديمقراطية كمشاركين شرعيين فى محادثات تضم جميع الأطراف فى حالة الموافقة على "الإنهاء الرائع لاستخدام ودعم العنف المسلح" و "الالتزام بالوسائل السلمية ... والعملية الديمقراطية" ، مع تعهد الحكومة البريطانية بإجراء محادثات مباشرة مع ممثلى "الشين فين" بهدف انهاء العنف .

ومع ذلك لم يحصل الإعلان على تأييد أو موافقة المتشددين فى كلا الجانبين ، حيث رفضه البروتستانت أو الوحدويين لأنه يطرح امكانية توحيد أيرلندا بشطريها الشمالى والجنوبى . وعلى الناحية الأخرى رأى "الشين فين" أن الاعلان غامض ويحتاج الى مزيد من الإيضاحات السياسية والأمنية ، مما يعنى اعتراض الجناح السياسى للجيش الجمهورى على بنود الاعلان .

والواقع أن اعلان "داونتج ستريت" لم يخرج عن الاطار العام لموقف بريطانيا تجاه تسوية الصراع فى أيرلندا الشمالية حيث جعل تغيير وضع أيرلندا الشمالية رهنا بموافقة غالبية سكانها من البروتستانت . تبع إعلان "داونتج ستريت" إعلان الجيش الجمهورى الأيرلندى فى ٣١ أغسطس ١٩٩٤ "وقفا كاملا للعمليات المسلحة" . وفى المقابل أعلنت القيادة العسكرية للاتحاد بين الموالين للتاج البريطانى (CLMC) التى قامت بعمليات مسلحة لا تقل فى خطورتها وخسائرها عن تلك التى يشنها الجيش الجمهورى الأيرلندى، أعلنت وقفا تاما لحملتها شريطة استمرار الجيش الجمهورى الأيرلندى فى وقف اطلاق النار.

ورغم أن اعلان "داونتج ستريت " لم يحظ بالدعم الكافى ناهيك عن القبول من جانب الأطراف المعنية ، إلا أن حكومة ميجور قامت بإجراء محادثات مباشرة مع قادة "الشين فين" من جانب، والتى اتسمت بطابعها الإستكشافى أكثر من كونها مفاوضات جادة ، كذلك استؤنفت المباحثات مع جمهورية أيرلندا من جانب آخر ، والتى أسفرت عن "وثيقة الإطار العام" حيث أعلن عنها فى فبراير ١٩٩٥ ، حيث تناولت أربع نقاط رئيسية هى :

أ- الترتيبات الداخلية لحكومة أيرلندا الشمالية :

اقترح أن يتم تشكيل جمعية - تنبثق عنها لجان ادارية تخضع لإشراف هيئة مستشارين تتكون من ثلاثة من

الساسة المنتخبين مباشرة من شعب أيرلندا الشمالية ، وبالتالى فمن المحتمل أن يكون اثنان من الاتحاديين وواحد فقط يمثل القوميين أو الجمهوريين وأن تؤخذ القرارات بالتراضى ، مع ضرورة أن تحظى الهيئة الثلاثية بموافقة الجمعية التشريعية . وتتمتع بسلطات هامة يأتى على رأسها تعيين رؤساء اللجان ، حق الاعتراض على التشريعات التى تتسم بالتمييز والسيطرة على الموارد المالية وتوزيعها بين الإدارات المختلفة .

ب – العلاقة بين شمال وجنوب أيرلندا :

فى اطار السعى لربط شمال أيرلندا بجنوبها ، اقترح انشاء جهاز أو مجلس يتكون من رؤساء اللجان الإدارية فى مجلس أيرلندا الشمالية ووزراء الحكومة الأيرلندية . من المتوقع أن يحظى بسلطات تنفيذية استشارية تنسيقية حول المسائل التى تخص تسيير الحياة اليومية فى أيرلندا مثل النقل ، التنمية الصناعية ، الزراعة ، الصيد ، التعليم والطاقة ... الخ .

جـ – اعادة صياغة الوضع الدستورى لأيرلندا الشمالية فى دساتير أيرلندا وبريطانيا :

اتفقت دبلن ولندن على ضرورة تعديل واعادة صياغة المواد ٢ و ٣ من الدستور الأيرلندى بما يعكس القبول الكامل لمبدأ تقرير المصير لأيرلندا الشمالية والغاء أى دعاوى إقليمية بجمهورية أيرلندا تجاه أيرلندا الشمالية مع الاعتراف بوجود أمة أيرلندية .

د – العلاقة بين الحكومتين البريطانية والأيرلندية فيما يخص أيرلندا الشمالية :

العمل على تطوير الترتيبات المتفق عليها بين البلدين وفقا للاتفاق البريطانى الأيرلندى عام ١٩٨٥ مع تمتع المؤتمر الحكومى للبلدين بدور استشارى تجاه المشاكل المثارة ودور اشرافى نحو عملية انشاء المؤسسات الجديدة فى أيرلندا الشمالية .

ووفقا لهذا الاتفاق استمرت المباحثات المعلنة بين البلدين والمحادثات السرية بين بريطانيا أو أيرلندا وبين الشين فين الجناح السياسى للجيش الجمهورى الأيرلندى مما أظهر بوضوح تباين المواقف والرؤى حول عدد من القضايا الرئيسية أهمها الانتخابات ، نزع أسلحة الميليشيات المسلحة والسجناء أو المعتقلون .

٣- القضايا الخلافية :

أ– قضية نزع أسلحة الفصائل أو الميليشيات المسلحة :

تصر بريطانيا على نزع سلاح أو تخلى مقاتلى الجيش الجمهورى الأيرلندى عن السلاح ، حيث أعلن رئيس الوزراء جون ميجور "أنه ليس بالإمكان التغاضى عنه" ولا يكفى أن يقدم تنظيم الجيش الجمهورى تعهدا بالتخلى عن السلاح وتسليمه حتى يشارك جناحه السياسى "الشين فين" بزعامة جيرى آدامز فى المحادثات الموسعة – التى تضم كل الأطراف المعنية – لتسوية الصراع ، ويدعم هذا الموقف الأحزاب الاتحادية التى تشكلها الأغلبية البروتستانتينية. يفسر الموقف المتشدد لبريطانيا تجاه هذه المسألة بمحاولتها إرضاء البروتستانت الذين يعولون عليها لحمايتهم ، هذا من ناحية ، وبرغبة بريطانيا فى اتباع استراتيجية تفاوضية تقوم على توسيع المدى الزمنى للمفاوضات بها تضع الجيش الجمهورى الأيرلندى فى محك صعب يجبره على تقديم تنازلات فى المباحثات ، إلا أن هذه الإستراتيجية فشلت فى أعقاب اعلان الجيش الجمهورى الأيرلندى فى ١٩٩٦/٢/٩ أنه أوقف اطلاق النار وقام بعدة عمليات مسلحة بلغت ست عمليات حتى ١٩٩٦/٤/٢ ، مما أرغم بريطانيا على تغيير موقفها ، ونادى ميجور بضرورة استئناف وقف اطلاق النار حتى سيمح لجناحه السياسى بدخول المفاوضات السلمية فى العاشر من يونيو .

فى المقابل تطالب "شين فين" ، والتى تعنى (نحن وحدنا) بانسحاب القوات البريطانية من أيرلندا الشمالية وتجريد تنظيم "مقاتلى اليستر الأحرار" الذى يتكون من متطوعين بروتستانت ، هم أيضا من أسلحتهم ، وذلك قبل أن يسلم أسلحته ، وهى الخطوة التى لن يقوم بها إلا بعد التوصل الى تسوية سلمية للصراع الدائر فى أيرلندا الشمالية ، توافق عليها كل الأطراف . ترجع المغالاة فى الموقف الذى يتبناه الجيش الجمهورى الأيرلندى الى ادراكه أن الأسلحة التى يملكها هى أهم ورقة تفاوضية له والتى من خلالها يتمكن من فرض وجوده عبر أكثر من ٢٥ عاما وأجبر بريطانيا على السعى لحل مشكلة أيرلندا الشمالية ، وبالتالى لن يسهل اقناعه بالتخلى عن سنده شبه الوحيد للدخول فى مباحثات لا يمكن التكهن بنتائجها .

ولحل هذه المعضلة وضعت لندن ودبلن صيغة أطلق عليها "التفاوض على مسارين" بحيث يسمح لكل الأحزاب السياسية بالمشاركة بما فيها حزب (شين فين) فى مباحثات مبدئية حول التسوية السياسية مع تشكيل هيئة أو لجنة تختص بمهمة نزع الأسلحة مع اختيار تسمية حيادية لها هى لجنة فك الإرتباط من السلاح . وبالفعل شكلت اللجنة بزعامة السيناتور السابق جورج ميتشيل ، إلا أنها عانت من عقبات عديدة خاصة أن مهمتها صعبة بالفعل وهى نزع سلاح أكثر الميليشيات شبه العسكرية تنظيما فى العالم ، فضلا عن انتشارها ليس فى أيرلندا الشمالية فقط ، بل فى بريطانيا وأيرلندا أيضا ، بالإضافة الى الضمانات التى يطالب بها من عدم استخدام هذه الأسلحة كقرائن إدانة ضدهم فى حالة اخفاق التسوية .

ب – قضية الانتخابات :

تبنت الحكومة البريطانية اقتراح إجراء انتخابات فى أيرلندا الشمالية لتشكيل مجلس أو هيئة يشارك ممثليها فى المفاوضات متعددة الأطراف لتسوية الصراع . وعلى الرغم من معارضة القوميين لهذا الاقتراح إلا أن حزب "الشين فين" شارك فى الانتخابات التى جرت فى ٣٠ مايو

المتصرم حيث أظهرت النتائج انقساما حادا بين الكاثوليك والبروتستانت ، وبدا ذلك واضحا في تصويت الناخبين لصالح الأحزاب الأكثر تشددا والرافضة لتقبل حلول وسط .

وطبقا لذلك حصل حزب اليستر الاتحادي على ٣٠ مقعدا من اجمالي مقاعد الهيئة البالغة ١١٠ مقاعد في حين حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على ٢٤ مقعدا ، والحزب الديمقراطي الاتحادي على ٢١ مقعدا ، أما الشين فين فبحصوله على ٥ر١٥٪ من اجمالي الأصوات فقد ضمن ١٧ مقعدا على عكس التوقعات التي أشارت الى عدم حصوله على أكثر من ٨٪ من الأصوات ومع ذلك ل يسمح له بالمشاركة في المباحثات الشاملة التي أجريت في العاشر من يونيو الماضي نتيجة الى رفضه تجديد أعلان رسمي لوقف اطلاق النار ، مما يعني أن أية ترتيبات يتم الاتفاق عليها لن تكون نهائية بسبب غياب فريق سياسي رئيسي غير ممثل .

جـ - قضية السجناء أو المعتقلين :

من الملاحظ أن بريطانيا تتعامل بمرونة نسبية مع هذه القضية عن سابقيها حيث يمكن أن توافق على نقل السجناء التابعين للجيش الجمهوري الأيرلندي من السجون البريطانية الى سجون أخرى ، إما في أيرلندا الشمالية أو في جمهورية أيرلندا . وقد يتم النظر في العفو عمن أمضوا نصف المدة المحكوم عليهم بها .

ومن جانبه يطالب الجيش الجمهوري بالإفراج عن جميع المعتقلين قبل البدء في المحادثات التي تضم كل الأطراف .

ثانيا: السيناريوهات المستقبلية :

لايزال الهدف النهائي لعملية التسوية في أيرلندا الشمالية غير واضح ، فقد تسفر عن إعادة تشكيل هياكل الحكومة في أيرلندا الشمالية (اليستر) داخل المملكة المتحدة ، أو الوحدة مع أيرلندا ، أو استقلالها وتكوين دولة مستقلة أو تقسيم أيرلندا الشمالية بين بريطانيا وأيرلندا . كما يوجد احتمال أن يستمر الوضع كما هو حادث في بعض الدول مثل قبرص ، سرى لانكا ، كشمير والبوسنة ، حيث لم يحل الصراع ويتصاعد في بعض الأحيان .

ويمكن القول أن هناك أربعة خيارات مطروحة تجاه مستقبل أيرلندا الشمالية وهي :

١- الإندماج الكامل في المملكة المتحدة :

يؤيد البروتستانت في اليستر الوحدة التامة مع بريطانيا لما ستوفره من حماية مباشرة لهم ، في حين يعارض الكاثوليك في أيرلندا الشمالية الوحدة مع بريطانيا لتحيزها الواضح تجاه الوحدويين .

ومن المتوقع أن يكون لهذا الخيار تداعيات سلبية وآثار ايجابية في نفس الوقت ، فمن المؤكد أن الجيش الجمهوري الأيرلندي سيصعد من عملياته المسلحة ضد أهداف مدنية أو عسكرية على حد سواء داخل وخارج أيرلندا الشمالية مما سيترتب عليه اضطرابات وعنف قد لا ينتهي ، هذا من ناحية ، كما أن اندماج أيرلندا الشمالية التام داخل هياكل ومؤسسات صنع القرار في المملكة المتحدة يضمن للكاثوليك أن يتمتعوا بحرية بكامل حقوقهم السياسية باعتبارهم مواطنين انجليز من ناحية ثانية .

٢ - الوحدة مع جمهورية أيرلندا:

وحدة أيرلندا الشمالية مع الجنوب - جمهورية أيرلندا سواء في دولة واحدة ، أو في اطار نظام فيدرالي . وبطبيعة الحال يرفض البروتستانت أي شكل من الوحدة مع أيرلندا . والجدير بالذكر في هذا السياق أن جمهورية أيرلندا لا تستطيع توفير الموارد الاقتصادية والعسكرية سواء لاحتواء أو تحمل العنف الذي ستقوم به الميليشيات البروتستانتينية ، مما قد يدخل أيرلندا الشمالية في فوضى مسلحة .

٣- استقلال أيرلندا الشمالية وتكوين دولة مستقلة :

قد يطالب البروتستانت باستقلال أيرلندا الشمالية إذا شعروا بإمكانية تخلي بريطانيا عن دعم موقفهم في التسوية وتأييد مطالبهم ، وفي هذه الحالة -استقلال أيرلندا الشمالية - سيغادر الكاثوليك هذه الدولة . من الناحية النظرية تتمتع أيرلندا الشمالية بمقومات دولة مستقلة سواء من حيث الأرض أو السكان أكثر مما تحظى به دول أخرى مثل قبرص ولوكسمبورج ، كما ساعدت التغيرات الخارجية كإنهيار الاتحاد السوفيتي وانفصال التشيك عن السلوفاك على تمهيد الطريق لقبول المجتمع الدولي بممارسة أيرلندا الشمالية حقها في الاستقلال ، كما أن حيازة السلطة الفعلية وممارسة مهام الإدارة مكن أهل البروتستانت من الاضطلاع بمهام الدولة المستقلة وأعبائها . لكن من الناحية الفعلية لم يرضخ الكاثوليك للسيطرة البريطانية المباشرة بكل قوتها . فهل يستكينوا في دولة تحكمها أغلبية بروتستانتينية مع استبعادهم ؟

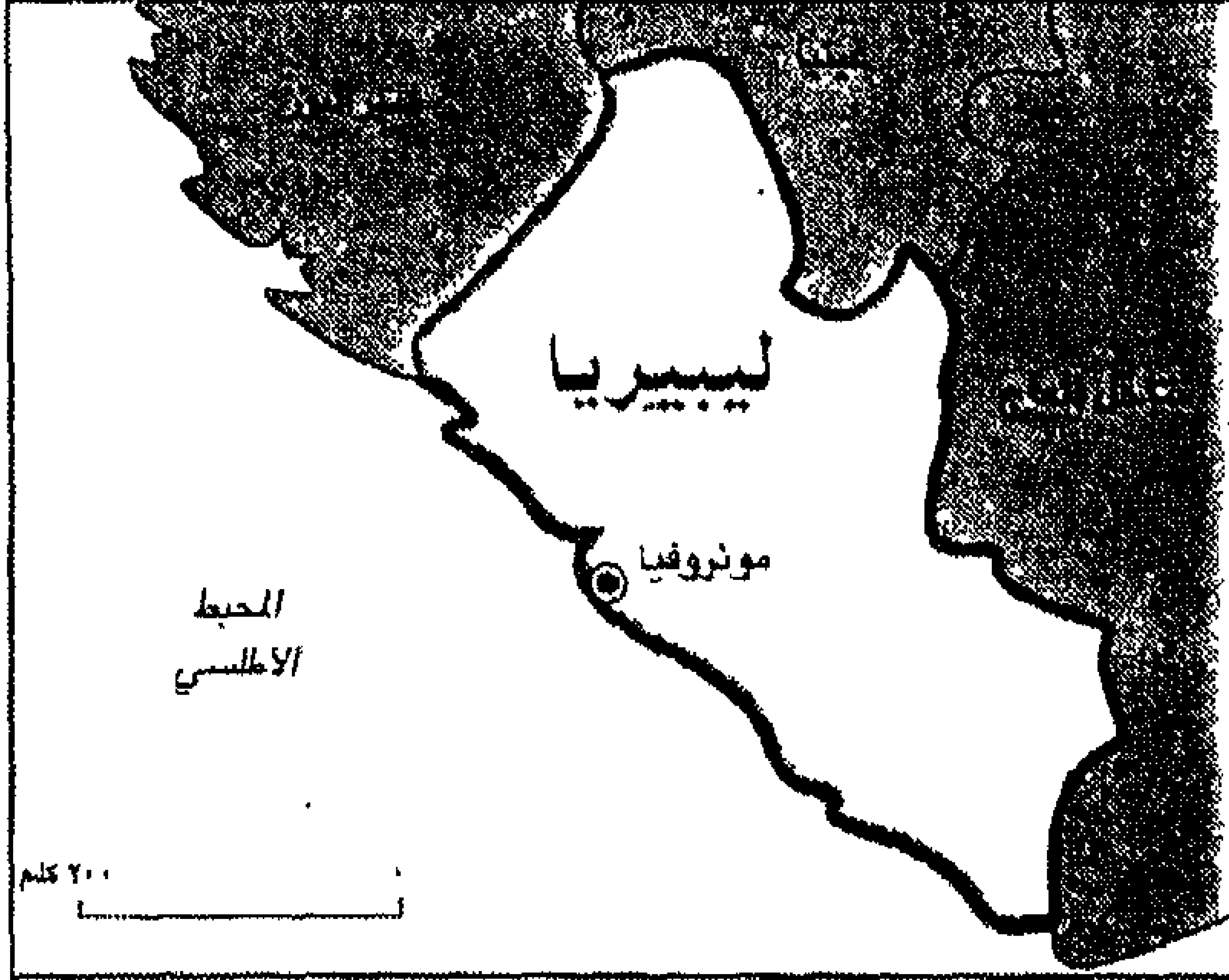
٤- تقسيم أيرلندا الشمالية بين بريطانيا وأيرلندا :

فتحصل جمهورية أيرلندا على المقاطعات الثلاث ذات الأغلبية الكاثوليكية وهي لوندونديري ، فرمنجا ، تيروني ، بينما تظل المقاطعات الثلاث الأخرى ذات الأغلبية البروتستانتينية جزءا من المملكة المتحدة . ويلزم لتنفيذ هذا الخيار موافقة الأغلبية البروتستانتينية التي قد تربط تأييدها لهذا الإقتراح بحدوث تبادل سكاني على نحو ما حدث بين اليونان وتركيا عام ١٩٢٣ ، وبين باكستان والهند في عام ١٩٤٧ .

يمكن القول أن أكثر الخيارات قبولا وإمكانية للتنفيذ هما بديل الاستقلال أو خيار التقسيم لأن الوحدة مع أي من بريطانيا أو أيرلندا ، ستسبب اضطرابات وأعمال عنف يصعب السيطرة عليها .

تقارير

الحرب الأهلية في ليبيريا وإمكانات التسوية السياسية



صلاح سالم

ولدت الدولة الأفريقية حديثة الإستقلال فى النصف الثانى من القرن الحالى فى أزمة حقيقية وليست متوهمة ، وهى أزمة بناء الدولة القومية أو الدولة الأمة . فهى بدأت كتعبير قانونى وفراغ سياسى أى كإطار سياسى داخله العديد من الجماعات المختلفة قبليا ولغويا ودينيا وإقليميا ، والفرد بصفة عامة ولاؤه الأسمى لا يكون للدولة ذاتها بل للجماعات الأولية داخلها ، الأمر الذى يخلق لديها مشكلات عدة أهمها التكامل الإقليمى والتماسك الإجتماعى ، فضلا عن مشكلة التنمية الإقتصادية والتى تمثل قاسما مشتركا لكل البلدان الأفريقية المعاصرة .

وبرغم أن ليبيريا قد سبقت فى إستقلالها غالبية الدول الأفريقية ، إذ كانت فى عام ١٩٥٠ إحدى أربع دول مستقلة فقط مع مصر وإثيوبيا وجنوب أفريقيا ، فإنها الى الآن لم تنج من هذه المشاكل ، بل تزداد حدتها لديها الى الدرجة التى تهدد استقلالها السياسى بقوة ، وتثير احتمالات وضعها تحت وصاية الأمم المتحدة ، بعد أن بلغ ضحايا الحرب الأهلية بها منذ إندلاعها عام ١٩٨٩ نحو ١٥٠ ألف قتيل ، وإقدام ضعفهم تقريبا على اللجوء السياسى الى دول الجوار الجغرافى لليبيريا وخاصة غانا وسيراليون التى ترفض أحيانا دخولهم اليها ، فيتعرضون للجوع والمرض والهلاك ، وهو المصير نفسه الذى يلاقيه سكان العاصمة مونروفيا من جراء نفس وباء الكوليرا بسبب الحصار المفروض على آلاف المدنيين داخل التكنات العسكرية بوسط العاصمة والتى تتحصن بداخلها القوات الموالية للقائد المتمرد روزفلت جونسون ، وخاصة فى مركز تدريب باركلى الذى يتحصن فيه نحو ٢٢ ألف جندى ، وذلك بالإضافة الى أكثر من ٦٠ ألفا من المدنيين الذين يجوبون شوارع العاصمة هائمين على وجوههم بلا مأوى أو غذاء ، وهى أرقام ومؤشرات ترسم صورة معبرة لنوع من الدراما السياسية السيئة تستحق التوقف عندها وملاحظتها .

أولا : جذور الأزمة الليبيرية :

ليبيريا دولة صغيرة مساحتها ٩٨ ألف كم٢ وتعداد سكانها نحو ٣ ملايين نسمة تقريبا ، يتشكلون كعادة دول أفريقيا جنوب الصحراء ، وغربها من تجمعات قبلية تبلغ فى ليبيريا نحو ١٦ قبيلة أكبرها قبيلة الماندنجو المسلمة وهو ما يثير مباشرة أزمة عدم التكامل القومى فى ظل سيطرة الولاء القبلى على الولاء الرسمى للدولة ، وقد تفجرت الأزمة عام ١٩٨٩ عندما قاد المتمرد تشارلز تيلور حرب عصابات ضد الرئيس السابق صموئيل دو ، إنطلاقا من ساحل العاج وبدعم مباشر من منظمات كنسية وتبشيرية ودول أفريقية مجاورة حتى نجح المتمردون فى الإستيلاء على ٩٠٪ من البلاد وقتل الرئيس دو .

وخلال عام ١٩٩٠ وما بعده قامت قوات تيلور تدعمها

قبيلتا "جيو" و "مانو" الوثنيتان بذبح حوالى ٣٥ ألف مسلم وطرد العديد منهم الى البلدان الإسلامية المجاورة وإبادة معظم قبيلة المادنجو المسلمة ، وهو الأمر الذى دفع المسلمين هناك والبالغين نحو ٣٠٪ من السكان ، مقابل ٢٥٪ من المسيحيين ، و ٤٠٪ من الوثنيين ، الى تشكيل مجلس عسكرى أو جبهة انقاذ مسلمى ليبيريا فى أواخر ١٩٩٠ والتى نجحت بالتدريج فى السيطرة على نحو ٤٠٪ من مساحة ليبيريا الآن ، وهزيمة قوات تيلور ، وهو الأمر الذى دفعه للقبول بخطة السلام رقم (١٣).

فى أغسطس ١٩٩٥ وبعد ثمانية أشهر من المماطلة تحت وطأة تفوق المسلمين هناك ، وتدعو خطة السلام التى تم توقيعها لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية خلال عام من توقيع الإتفاق أى فى أغسطس ١٩٩٦ وعبر فترة انتقالية مدتها عام ، تضطلع خلالها حكومة مؤقتة بمسئولية حكم البلاد مع تشكيل مجلس رئاسى به نائب رئيس مسلم ، وآخر مسيحى ، ورئيس برلمان مسلم ، مع قيام قوات حفظ السلام الأفريقية والتى تنتمى للجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا والبالغ عددها ٢٥٠٠ جندى ، بنزع سلاح الفصائل السبع المتحاربة وأبرزها الجبهة الوطنية الليبيرية بزعامة تشارلز تيلور ، وحركة التحرير الليبيرية التى كان يتزعمها روزفلت جونسون ، وجبهة مسلمى ليبيريا بزعامة الحاج كروما حيث ينتمى لهذه الفصائل المتصارعة نحو ٦٠ ألف مقاتل وتبدو عملية نزع اسلاحهم هى أصعب المهام التى تواجهها قوات حفظ السلام الأفريقية منذ بداية عملها فى ليبيريا عام ١٩٩٠ ، وخاصة بعد إنسحاب مراقبى الأمم المتحدة المائة من ليبيريا فى سبتمبر الماضى وإعلان فشلهم فى إيقاف الحرب الأهلية ، وأيضا إتهامات تيلور لقوات حفظ السلام الأفريقية بأنها منحازة للمسلمين ، وأنها قوات غازية بقيادة نيجيريا هدفها سلب ليبيريا ونهبها وإنشاء نظام تابع فيها . وهى الإتهامات التى اتخذت كذريعة لقيام قوات تيلور بمهاجمة قوات حفظ السلام فى ديسمبر الماضى بدلا من مساندتها فى أداء عملها وهو الأمر الذى أعاق تنفيذ عملية نزع سلاح الفصائل .

ثانيا : تفجر الأزمة الحالية :

وقد تفجرت الأزمة مجددا مع بداية شهر أبريل الماضى ، واتسع نطاق القتال بعد محاولة اعتقال أحد قادة الميليشيات المتصارعة بالقوة المسلحة لإتهامه بالقتل ، وهو روزفلت جونسون زعيم حركة التحرير الليبيرية والعضو الذى كان قد أقيل من المجلس الرئاسى الليبيرى فى فبراير الماضى ، فما لبث القتال الذى بدأ بين أنصار جونسون ، والشرطة الليبيرية ، أن اتسع نطاقه ليعم الفصائل المتحاربة جميعا ، ويقوض اتفاق أغسطس للسلام نتيجة عدم التزام أحد الأطراف به وهو جونسون الذى رفض المثول للمحاكمة بتهمة القتل تحت دعوى أن الشرطة الليبيرية منحازة وتابعة لخصمه تشارلز تيلور زعيم الجبهة الوطنية الليبيرية ونائب رئيس المجلس الرئاسى الإنتقالى الحاكم ، والذى أعلن بدوره أن الحكومة المؤقتة لن تتفاوض مع القائد المتمرد جونسون ، ووصفه بأنه "إرهابى" لإحتجازه ٥٠ لبنانيا ، ٢٢ من قوات حفظ السلام الأفريقية . ولذا فهو لن يتفاوض معه ، وعليه أن يسلم نفسه الى السفارة الأمريكية ومقر الأمم المتحدة فى ليبيريا إذا ما أراد إنهاء الأزمة .

وبرغم أن تيلور قد أعلن أنه "يعتزم التشبث بالصبر قدر الإمكان" وأن اتفاق أبوجا فى أغسطس الماضى لايزال واجب التنفيذ ، إلا أن إصرار جونسون على عدم الإنصياع للقانون ، وإصرار تيلور على عدم التفاوض معه وإعلانه بأنه " هو القانون فى ليبيريا" وأنه سيضع حدا للفوضى فى العاصمة مونروفيا بطريقته ، قد أعاق إمكانية نزع سلاح الفصائل ، بل فجر الأزمة مجددا وقوض ليس فقط اتفاق أبوجا الموقع فى أغسطس ١٩٩٥ ، ولكنه أيضا قوض وقف إطلاق النار الذى تم الإتفاق عليه بين الفصائل المتحاربة فى ١٩ أبريل الماضى بوساطة الولايات المتحدة وغانا وزاد من حدة القتال فى ليبيريا بين قوات جونسون من ناحية ، وقوات تيلور ، والحاج كروما نائبا رئيسى مجلس الدولة من ناحية أخرى الأمر الذى أعاد ذكريات الوضع فى الصومال حيث تؤكد وسائل الإعلام العالمية التى تنقل مشاهد الفوضى والعبث والهلع على مسرح العمليات هناك الضرورة الملحة للتدخل الدولى الحاسم وخاصة مع ثبوت فشل قوات حفظ السلام الأفريقية ورفض تيلور التعامل معها واتهامها المستمر بالإنحياز لبعض الأطراف ضد الأخرى وارتكاب تجاوزات ضدها فى ظل هيمنة نيجيريا على هذه القوات وزيادة جنودها المشاركين فيها الى ثمانية آلاف جندى مع بداية هذا العام ، وهى الدوافع التى جعلت نيجيريا تبدى نوعا من الحذر تجاه الأزمة الأخيرة والمتفجرة منذ أبريل الماضى حيث أعلن "توم أكيمى" وزير خارجيتها أن بلاده سوف تبحث ، وربما تقوم بسحب قواتها البالغ عددها نحو ٨ آلاف جندى ضمن قوات حفظ السلام فى ليبيريا وهو ما دفع وكالة رويتر للقول بأن تيلور "لن يستطيع انتشال ليبيريا من هذه الفوضى بدون دعم سياسى ومالى من المجتمع الدولى".

ثالثا : امكانية التدخل الدولى فى ليبيريا :

ونقصد به الأمم المتحدة من جهة والولايات المتحدة غالبا من جهة أخرى ، وبالنسبة للأمم المتحدة يبدو أنها غير راغبة فى التدخل لحسم الأزمة الليبيرية نتيجة إحباطاتها فى الصومال ورواندا وبوروندى ، وعدم حماسها شبه التقليدى للتدخل فى أفريقيا ، وهو ما أدى لإنسحاب مراقبيها المائة من ليبيريا بعد قيام العناصر الليبيرية بسرقة مكاتبها فى مونروفيا العاصمة . ويأتى ذلك فى الوقت الذى تصاعدت فيه النداءات الدولية التى تطالب المجتمع الدولى بالتدخل لوقف نزيف الحرب الطاحنة الى الحد الذى أعلن معه جيمس جوناه مبعوث الأمم المتحدة الخاص بليبيريا أنه تلقى نداءات استغاثة من الليبيريين تطالب المنظمة الدولية بالتدخل لوضع ليبيريا تحت إدارتها كملاذ يبدو وحيدا للخروج من الأزمة الراهنة ، وهو الاتجاه الذى يرفضه تيلور تماما ، ويحاول إيجاد حل وطنى من خلال وقف إطلاق النار وانسحاب كافة الفصائل المتصارعة

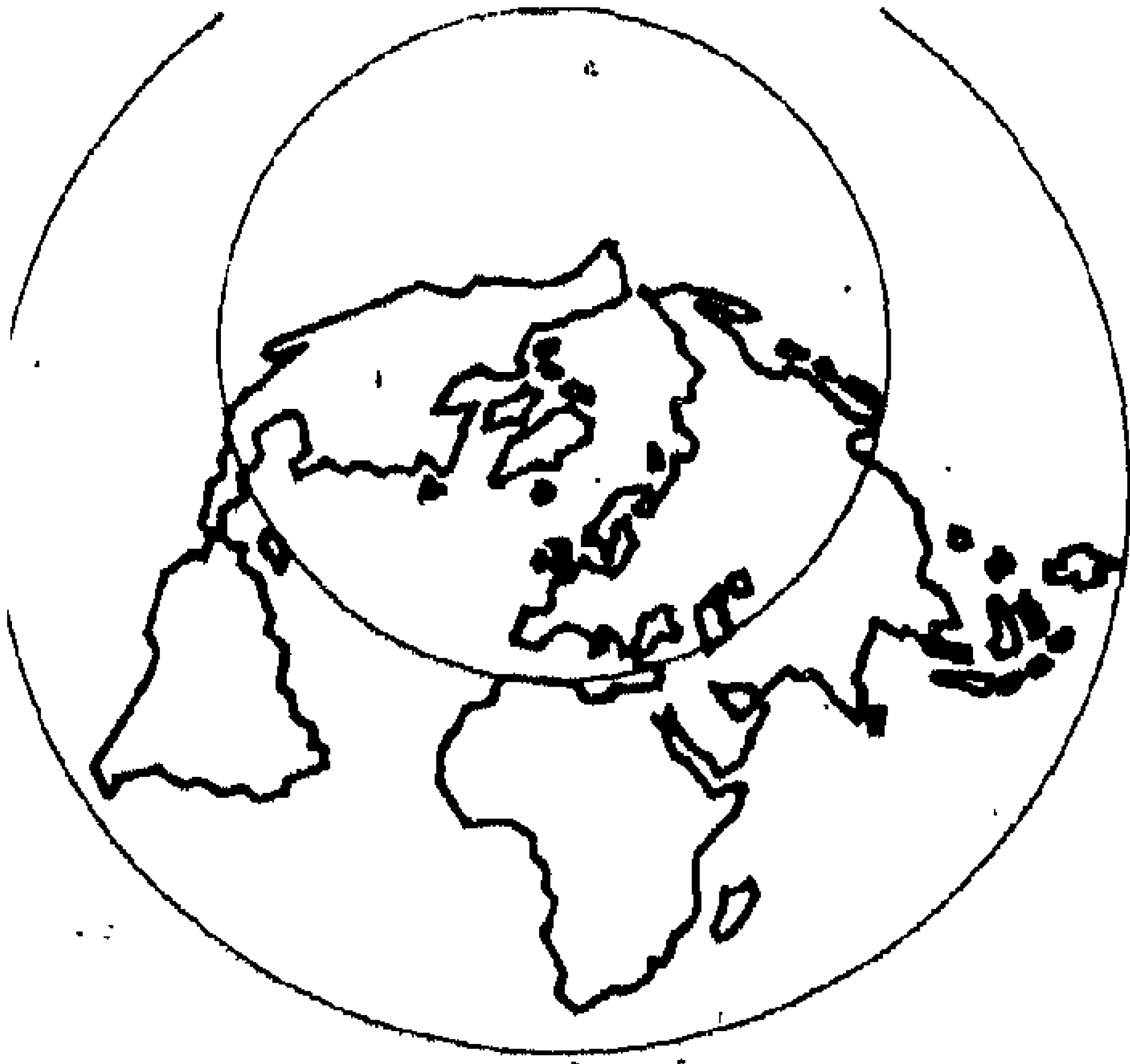
من العاصمة ، وهو من أجل دعم الحل الوطني قد وافق في مايو الماضي على عدة مقترحات عرضها وزراء خارجية دول غرب أفريقيا في اجتماعهم باكرا لتسوية الأزمة ، ولكن سلوكه هذا يبدو غير جدي ويهدف فقط لتعويق اقتراح وضع البلاد تحت إدارة الأمم المتحدة ، فهو قد استمر طويلا يرفض أي جهد أفريقي سياسي أو عسكري ، مما يجعل سلوكه الأخير أقرب الى المناورة .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، فلم تبد اهتماما يذكر بالحرب في ليبيريا منذ بدايتها عام ١٩٨٩ وحتى العام الحالي رغم أن السيناتور إدوارد كيندى فى إحدى جلسات الكونجرس عام ١٩٩٠ قد وصفها بأنها "أسوأ المآسي الإنسانية الطارئة والمهملة في العالم اليوم" ، غير أن الولايات المتحدة وجدت نفسها في أبريل الماضي طرفا معنيا بالصراع عندما إصطدمت قوات المارينز بعناصر من قوات جونسون كانت قد هاجمت مقر السفارة الأمريكية حيث سقط خلال الإشتباكات ثلاثة ليبيريين ، وكان الحادث بمثابة تحول في الموقف الأمريكي حيث دفعت الولايات المتحدة بتعزيزات عسكرية قوامها ٣ آلاف جندي من مشاه البحرية وعدة قطع بحرية قبالة سواحل مونروفيا . وقد عزز من أهمية التحركات العسكرية الأمريكية فشل المبعوث الأمريكي جورج موسى في الإجتماع مع تشارلز تيلور أو حليفه الحاج كروما ، وذلك في ضوء اتهام تيلور للولايات المتحدة بالعمل على تصفيته ، وهو ما يثير من جديد خبرة التدخل الأمريكي في الصومال ، والعداء الأمريكي للجنرال محمد فارح عيديد ، ويعوق فعالية التدخل الأمريكي الدبلوماسية الى حد بعيد ، وهو ما دفع الأعضاء السود في الكونجرس الأمريكي للمطالبة بإرسال قوات حفظ سلام دولية بصورة عاجلة لإعادة الإستقرار في ليبيريا لأنه لا يمكن الإعتماد على قوات حفظ السلام الأفريقية التي تهيمن عليها نيجيريا ، ويجب وضعها أيضا تحت قيادة الأمم المتحدة ، وهو ما لم يتم حتى الآن ، وتستمر الحاجة اليه فعلا للخروج من هذه الأزمة الطاحنة .

خاتمة : إمكانات الخروج من المأزق الليبيري :

ضمن اتفاقيات السلام الثلاثة عشر والتي فشلت تباعا ، كان إتفاق ابيوجا في أغسطس الماضي هو الأبرز ، والأقرب الى النجاح ، وبرغم هذا أثبت عام ١٩٩٦ صعوبة تنفيذه ، وتأتي الصعوبة الحقيقية في حالة عدم الثقة التي سيطرت على جميع الفصائل المتحاربة السبع في ليبيريا . ففي ضوء حالة عدم الثقة يصعب نزع سلاح قوات هذه الفصائل البالغ نحو ستين ألفا ، خاصة وأن هذه الفصائل أصبحت منقسمة في داخلها الى فصائل وجماعات فرعية قد لا تكون بالضرورة تحت سيطرة زعيم الجماعة الرئيسية الموقع على الإتفاق بشكل كامل ، وتمتد حالة عدم الثقة الى العلاقة بين قوات حفظ السلام الأفريقية ، وخاصة أغلبيتها النيجيرية ، وقوات هذه الفصائل وخاصة قوات تيلور الذى يتهمها بالإنحياز ، وتصل حالة عدم الثقة الى أقصاها في اتهامات تيلور للولايات المتحدة بالإنحياز السياسي ضده ، والعمل على تصفيته عسكريا ، مما يعوق الدور السياسي للولايات المتحدة الى حد بعيد .

وفي ظل حالة إنعدام الثقة هذه ، وفي ضوء أهمية الحل السياسي للأزمة الليبيرية ، يبقى المخرج الأساسي هو تشكيل قوات حفظ سلام دولية تحت قيادة الأمم المتحدة نفسها ، على أن يكون عدد هذه القوات كافيا لنزع أسلحة الفصائل المتصارعة ، ومجهزة تماما للنجاح في مهمتها ، فحجم هذه القوات الكبير ، وتجهيزاتها الحديثة يظهرها بمظهر القادر على أداء مهمته ، وخضوعها الكامل للأمم المتحدة يمنحها غطاء الحياد ويحقق لها نوعا من الثقة ، من جانب الفصائل المتحاربة ، بما يمكنها من أداء مهمتها ، وخاصة أنها سوف تبدأ عمليا من إطار سياسي واضح ، وهو اتفاق سلام إبيوجا الذى يشكل مرجعية لعملها ، أما دون هذا التدخل الدولي الحاسم فتبدو الأزمة الطاحنة مرشحة للإستمرار .



الهجرة الدولية للعمالة الآثار والمستقبل

أحمد خليل الضبع

يكتسب موضوع الهجرة الدولية أهمية متزايدة فى الأوساط الأكاديمية والسياسية العالمية . فقد اتسعت الهجرة الدولية بشكل هائل خلال العقود الماضية حيث شكلت أنماطا عديدة معقدة فى العالم أجمع سواء تنقلات الشعوب داخليا ضمن المنطقة الواحدة أو دوليا إلى خارج الحدود . وتؤكد الاحصاءات أن القرن العشرين شهد أكبر حركة للهجرة الدولية بجميع أنواعها الى مناطق العالم المختلفة . لكن بالرغم من أنها أصبحت إحدى السمات الديموغرافية الرئيسية التى اصطبغت بها بعض المناطق فى العالم بالاضافة لتعدد النماذج التى تعالج ظاهرة الهجرة فى النظرية الاقتصادية ، إلا أن هناك عوامل حالت دون نمو مقوم نظرى متماسك للهجرة الدولية فى حقل الديمقوغرافيا المنهجية .

ومهما كانت النظريات المتبعة فالحقيقة هى أن هناك عددا من الدوافع وراءها سواء كان ذلك لتأمين دخل أعلى للفرد أو إستخدام أفضل للموارد أو من أجل التجارة أو التعليم أو الأمن أو فى بعض الاحيان بسبب الحروب والكوارث الطبيعية .

تمثل الهجرة الدولية من أجل العمل ظاهرة متزايدة الدلالة فى عالم اليوم ، بل يرى البعض أنه من المستحيل تقدير آفاق المستقبل للتنمية فى العالم دون اعتبار سوق العمل فى العالم ، اذ تعد حجم تدفقات القوى العاملة وخصائصها وتوقيتاتها عوامل حاسمة فى ذلك الشأن . فقد زادت الهجرة الاقتصادية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، إذ باتت مدفوعة بالتجارة والتطور الرأسمالى وتطور وسائل النقل والاتصال أكثر من كونها ناجمة عن الكوارث والحروب . فخلال القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر انتقل الملايين من الأوروبيين والأفريقيين المستبعدين عبر المحيط الأطلسى الى الأمريكتين وأستراليا ونيوزيلندا ، ثم ظهرت حديثا هجرات داخل القارة الأسيوية والى دول غرب أوروبا وكذلك الى البلدان العربية المصدرة للنفط .

ورغم قلق الدول المتقدمة من تزايد عدد المهاجرين اليها من دول العالم الثالث ، الا أن مؤشرات حركة الهجرة الدولية تدل على أن الهجرة بين الدول النامية أكبر بكثير من حركة الهجرة من الدول الفقيرة الى الدول الغنية . بل إن عددا من دول الجنوب فى العالم مثل باكستان وأوغندا تستقبل اعدادا من المهاجرين والمشردين تفوق ما تستقبله الولايات المتحدة منهم .

ابعاد ظاهرة الهجرة :

تفخر ظاهرة الهجرة موضوعات عديدة مثل الهجرة غير المشروعة والهجرة العائدة وهجرة البدو والهجرة الدائرية

واللاجئين وهجرة العقول والهجرات المؤقتة والدائمة . لكن أهم تلك الموضوعات هى الآثار الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والديموغرافية للهجرة على كل من البلدان الموفدة والمستقبلة للعمالة والتى تشمل قضايا بشأن تكيف المهاجرين على الأوضاع الجديدة ، والتغير فى أسلوب الحياة ، والقيم ، والمعايير والعلاقات الأسرية ، ودور المرأة والاتجاهات التربوية والسيكولوجية .

الاثر على البلدان المرسلة :

بالنسبة للأثر على البلدان المرسلة للعمالة فقد ترتب على الهجرة العمالية عدد من النتائج أهمها :

– تدفق التحويلات التى لا تزيد فقط من حصيلة النقد الاجنبى بل توفر أيضا المدخرات الاضافية وتكوين رأس المال . وهو ما يسهم فى اصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات . وتمثل التحويلات لبعض البلدان نسبة كبيرة من الناتج القومى الاجمالى بين ١٠ . ٥٠٪ فى الأردن والضفة الغربية وغزة . وقد تصل نسبة التحويلات الى الصادرات لأرقام عالية تبلغ من ٢٥ – ٥٠٪ . وذلك لأن الفروق فى الأجور الدولية جد كبيرة فإن المبالغ المحولة هى عادة أضعاف ما كان المهاجرون يمكن أن يكسبوه فى مواطنهم .

– ولا يمكن النظر الى هده النتيجة على أنها تشكل مكسبا أو خسارة اقتصادية الا من خلال التعرف على حجم ونوع واتجاهات هده التحويلات واستخداماتها سواء فى الاستثمارأو الاستهلاك. فعلى الجانب الآخر فإن التحويلات تنزع للانخفاض عندما يندمج المهاجرون فى البلد المضيف ، بالاضافة الى أن هذه التحويلات قد تؤدى الى تأثير معقد على التفاوت فى توزيع الدخول ، بل وغالبا ما تؤدى تلك التحويلات الى زيادة الانفاق على السلع الاستهلاكية مما يترتب عليه ارتفاع فى معدلات التضخم .

– نقص نسبة البطالة المحلية سواء عن طريق تصدير فائض العمالة أو عن طريق تعزيز الطلب عليها بفضل التحويلات وزيادة الاستثمارات الناجمة عن تلك التحويلات .

لكنها قد تؤدى الى بعض الآثار السلبية على سوق العمل المحلية أهمها :

١ – حرمان الدولة المرسلة من قطف ثمار الاستثمار البشرى فى التعليم والتدريب .

٢ – ندرة الأيدى العاملة فى بعض القطاعات وكذلك عدم توازن الأجور بين التخصصات المختلفة .

٣ – خسائر فى الانتاج نتيجة سحب عدد من العمال المهرة عند الحد الحرج أو سحب عدد من العمال نصف المهرة وهم فى فترة التدريب .

٤ – الخسائر الكبيرة الناجمة عن هجرة العقول . فقد أشار تقرير الأمم المتحدة عام ١٩٧٧ إلى أن الدول المتقدمة إجتذبت فى فترة الستينيات وحتى عام ١٩٧٢ حوالى ٣٠٠ الف عالم ومهندس وجراح من الدول الفقيرة وبالذات من الهند والفلبين . وذلك لعدم مناسبة العمل المسند للفرد مع تخصصه أو عدم وجود فرص عمل كافية أو عدم توافر المناخ العلمى المناسب .

– قد تشكل العمالة المهاجرة فى الخارج (بصفة خاصة العمالة الدائمة) جماعات ضغط لخدمة مصالح الدولة الأم ، وأبرز مثال على ذلك اللوبى اليهودى فى أمريكا . لكن قد يترتب على تلك الهجرة بعض المشاكل للدولة المرسلة خاصة عند قيام بعض الجاليات المهاجرة بمساعدة جماعات أخرى معادية للنظام السياسى فى دولهم الأصلية عبر المشاركة عن طريق الدعاية والمال وأشياء أخرى .

الاثر على الدول المستقبلة :

اما بالنسبة للأثر على الدول المتسوردة للعمالة فهى بالطبع ذات أثر مزدوج ، فعادة ما يكون المهاجرون أكثر انتاجية ويقللون من تكاليف العمل فى البلد المضيف خاصة اذا ما كان المهاجرون من اصحاب الكفاءات النادرة . وقد تكون المكاسب الاجتماعية التى تعود على عمال البلد المضيف أكبر مما يمكن عندما يجلب المهاجرون خصائص تكمل المزيج الوطنى الفعلى من المهارات ، كذلك يهاجر العمال على نحو متزايد لشغل الوظائف اليدوية غير الماهرة التى يحاول العمال من أبناء البلاد تفاديها ، وربما يمثل هذا النوع من الهجرة ما يصل الى ٧٠٪ من التدفقات فى الآونة الأخيرة ، وغالبا ما يشغل هؤلاء المهاجرون وظائف كانت ستختفى لولا وجودهم ، بل ويخلقون وظائف لابناء البلاد . فانتاج زيت النخيل والمطاط فى ماليزيا ربما لم يكن ليبقى لولا العمال الاندونيسيون ، وهو ما يحول دون اختفاء انتاج تلك السلع من جهة منافسة المنتجين ذوى التكلفة الأدنى .

وعلى الجانب الآخر فقد يترتب على الهجرة بعض الآثار السلبية ، فقد تؤدى الى تفاقم صعوبات فرص التوظف المحلى والتى لا يتسبب المهاجرون فيها بالضرورة . بل يتوقف مدى تأثيره فى المدى القصير إلى المتوسط على ما إذا كانت مهارات المهاجرين تكمل أم تحل محل مهارات العمال من أبناء البلاد ومهارات من لم يستفدوا من الأوضاع الجديدة ، وكذلك فقد يترتب عليها انحرافات فى توزيع الدخل . وتفسر الهجرة حوالى ٣٠٪ من ارتفاع التفاوت فى الأجور فى الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين . وأضف إلى ذلك ما تؤدى اليه من خلل سكانى ومشاكل اجتماعية مثل مشاكل الأتراك فى المانيا والجزائريين فى فرنسا والكوريين فى كندا . وهذا الى جانب الآثار الاقتصادية وأهمها الخسارة الكبيرة للمهارات النوعية فى العمل نتيجة الاعتماد على عمالة قصيرة الأجل لا تشجع على الاستثمار فى رأس المال البشرى . وأخيرا فقد تؤدى تحويلاتهم للخارج الى اختلال ميزان مدفوعات الدولة المضيفة .

تنظيم الهجرة :

أصبح موضوع تنظيم الهجرة وتخفيض نسبتها أو وقفها تماما منذ عام ١٩٨٤ موضوعا سياسيا رئيسيا تتنافس عليه الأحزاب السياسية الرئيسية فى العالم وخاصة فى أوروبا الغربية . وأصبح نجاح الحزب مرهونا بقدرته على منع الهجرات أو خفضها بنسبة كبيرة . بل لم تعدد قضية الهجرة قضية شخصية أو تتعلق بالبلد ذاته فقط ولكن أصبحت من الموضوعات الهامة التى تطرح على جدول أعمال المؤتمرات الاقتصادية والسياسية الدولية .

ويكتسب أيضا موضوع الهجرة أهمية من الآثار المترتبة عليها خاصة وأنها أقوى بكثير من آثار التجارة . وذلك لأن المهاجرين يستطيعون الدخول للقطاعات غير الداخلة فى التجارة ، كذلك فإن الضغط الذى احدثه المهاجرون على القسم غير الماهر من سوق العمل فى الدول الصناعية مماثل للضغط الذى أحدثته تجارتها مع الدول النامية . إلى جانب بعض الاعتبارات الاقتصادية التى تجعل الهجرة مختلفة عن التجارة، فبعض المهاجرين قد يلتمسون زيادة دخلهم عن طريق الانتقال حتى إن لم يعودوا أكثر إنتاجا فى البلد المضيف عنه فى بلدهم الأصلى .

وقد تزايد الإهتمام بوضع القوانين والضوابط اللازمة لحماية المهاجرين ، وفى هذا الاطار قامت بعض الدول المتقدمة بتطوير وعمل بعض البرامج الخاصة بتوفير الحماية والأمان للمهاجرين وذلك بإنشاء بعض المراكز الخاصة بالاشراف على تنظيم الهجرة ، وانشاء منظمة دولية لحماية حقوق العمال المهاجرين فى غرب اوروبا فى بداية الستينيات ثم فى افريقيا وأمريكا اللاتينية عام ١٩٦٩ ، كذلك عقد عدد من المؤتمرات الدولية لحماية كافة العمال المهاجرين كان آخرها عام ١٩٩٠ . إلا أن هذا لا يعنى ترحيبا بالهجرة بصورة تامة بل يسود الخوف فى البلدان الصناعية من أن مغانم دولة الرفاهية معرضة للمخاطرة . وذلك ان تفشى الفقر الدولى وانخفاض تكاليف النقل والمواصلات يعنى أن قدرة العمال على التحرك بحرية قد تؤدى الى هجرات كبيرة إلى البلدان الغنية ، مما ينتج عنه إختلالات إجتماعية كبيرة وتكون هذه التأثيرات أكبر كثيرا من تلك الناجمة عن التجارة المفتوحة ، وستكون عمليات اعادة التوزيع المطلوبة للحفاظ على الاستقرار الاجتماعى ضخمة ومكلفة .

وتتبع الدول المستقبلة عدة طرق للحد من الهجرات فقد كانت كل من البلدان الصناعية تقبل المهاجرين بصورة انتقائية ، مستخدمة أدوات تتراوح من قيود التأشيرات والضوابط على الحدود إلى المعايير التشريعية للقبول (السن والثروة والتعليم والأصل والوطن والروابط الأسرية) ، إضافة الى قيام بعض الدول المستوردة للعمالة بإقامة نوع من التوازن السكانى عن طريق محاولات مثل إحلال العمالة الوطنية (عمليات السعودة والتكويت والتعمين فى كل من السعودية والكويت وعمان) ، وتنويع جنسيات المغتربين ، والاعتماد على عمالة قصيرة الأجل ، وذلك بفرض رسوم سنوية كبيرة على المهاجرين حسب جنسية العامل والقطاع الذى يعمل فيه ورفع تكاليف تجديد تصاريح العمل .

وتشير الدلائل الى ان هذه السياسة كانت ناجحة فى الحد من قدوم أسر العاملين وكذلك العاملين ذوى المهارات المتدنية وهو ما ترتب عليه زيادة الانتاجية وتسهيل الادارة فى بعض الأحيان، لكن سياسات تقييد الهجرة قد تكون سياسات خداعة بعض الأحيان ، وذلك لأن فرض القيود قد يخلق ريح الندرة الذى يشجع على التدفقات غير المشروعة . فحسبما أفادت دراسة لمكتب العمل الدولى فقد إزداد معدل الهجرة السرية فى العالم، ويوجد فى الولايات المتحدة وحدها أكبر عدد من المهاجرين بصورة غير شرعية فى وضع محفوف بمخاطر لأقصى حد لانه يمكن ترحيلهم فى أى وقت . فهم لا يحملون تصريحا للعمل أو تصريحا بالاقامة أو فى بعض الأحيان جواز سفر . وكذلك يتجمعون فى أحياء منعزلة مثل ديترويت وبرلين وهارد سفيلد وساوباولو ومرسيليا ، وهو ما يخلق دافعا لاستغلالهم فى أعمال يتلقون عنها أجور بسيطة أو تتميز بالتفاهة أو تنطوى على الخطر .

عدد العمالة المهاجرة :

لقد بذلت جهود دولية واقليمية مع مطلع الثمانينات وذلك تحت إشراف لجنة الهجرة بجنيف لاعادة ٥٠٠ ألفا من العلماء والفنين والمثقفين من دول العالم الثالث والذين يعيشون فى الدول الغربية الى أوطانهم . وذلك بعد النجاح الذى أحرزته اللجنة بإعادة ٣ آلاف من مفكرى وخبراء دول أمريكا اللاتينية الى بلادهم . وقد استمرت تلك الجهود بمساعدة الحكومات الغربية التى سعت لاقناع بعض المهاجرين بالعودة سواء بتقديم مساعدات مادية للمهاجرين العائدين ، أو عن طريق ترتيبات ثنائية مع مسئولى البلد الأصلى لكن تلك الجهود فشلت نظرا لحساسية تلك القضية على العلاقات الثنائية وكذلك لرغبة الدول المتقدمة فى إعادة العمال نصف المهرة . الا أن الأمل فى عودة هؤلاء المهاجرين معقود على تحسين الظروف فى الوطن الأم .

وبالنسبة لأثر عودة هؤلاء المهاجرين الى أوطانهم الأصلية قد يكون ايجابيا اذا ما جلب المهاجرون معهم مدخراتهم المتراكمة وخبراتهم المكتسبة . فعلى سبيل المثال كان العائدون الهنود من وادى السليكون والمناطق المماثلة فى الولايات المتحدة القوة الرئيسية وراء نمو صناعة برامج الكمبيوتر الجاهزة فى الهند ، وقد تكون سلبية عندما يترتب على تلك العودة ضغوط على سوق العمل تؤدى لزيادة نسبة البطالة .

مستقبل الهجرة الدولية :

بالرغم من أن فرص الهجرة من دول العالم الثالث إلى اوروبا وأمريكا أخذت فى التراجع إلا أن الدول الصناعية وخاصة بعض الدول الصناعية الجديدة ستظل دوما بحاجة

متجددة الى نسبة من هؤلاء العمال المهاجرين، ولكن مع تغير نمط العمل المطلوب فى البلدان المستوردة الى التركيز على العمالة الأكثرة مهارة . وذلك لأن عددا كبيرا من الدول الغنية قدأوشك على الانتهاء من مرحلة وضع البنية التحتية (والتى كانت تستوعب قدر كبير من العمال غير المهرة) ، بالاضافة الى أن ارتفاع نسبة الزيادة السكانية فى الدول النامية خاصة يبعث على التنبؤ بضغوط ضخمة للهجرة خلال الأربعين سنة القادمة . فقد توقع تقرير للأمم المتحدة أن يصل عدد المهاجرين فى العالم إلى ١٠٠ مليون مهاجر عام ٢٠٠٠ .

لكن المؤكد هو أن مستقبل الهجرة الدولية للعمالة هو وثيق الارتباط بعدد من المتغيرات سواء المرتبطة بالدولة المستقبلة أو المرسلة أو المناخ الاقتصادى والسياسى العالمى . وسيتوقف تطورها فى المستقبل تحديدا على عدد من المتغيرات أهمها .

– مدى إتساع أو ضيق الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية المستقبلة للعمالة والدول الفقيرة المصدرة لها . وهو ما يرتبط بتدفق الاستثمارات العالمية واتجاهاتها على الدول المرسلة وفرص العمل التى توفرها فيها ، بالاضافة لقدرة تلك الدول على تصدير سلعها فقد تلجأ تلك الدول الى تصدير عمالتها عندما تفشل فى تصدير السلع والخدمات .

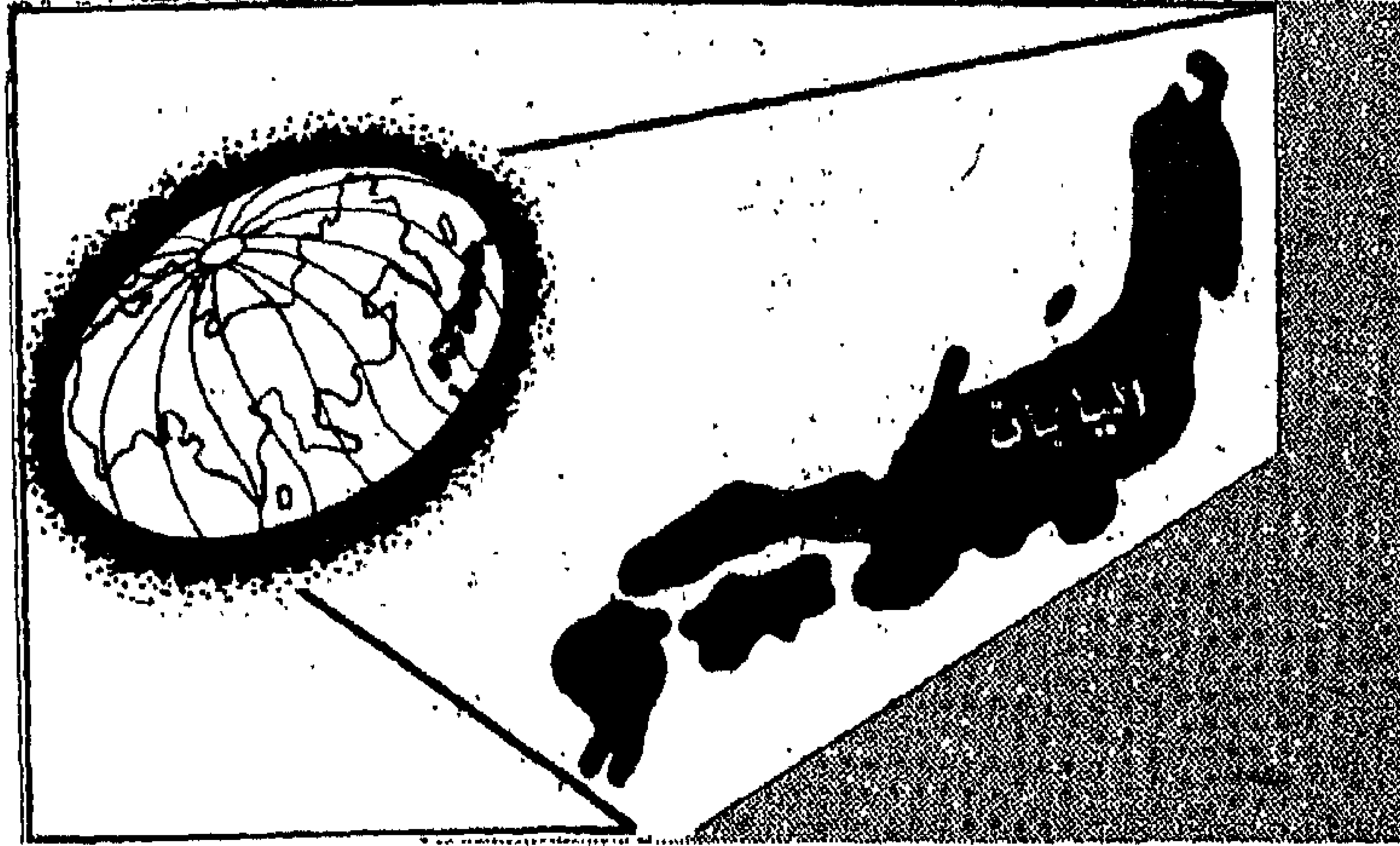
– مدى قدرة الدول المصدرة للعمالة عن إقناع الدول المستوردة بوجهة نظرها الخاصة بضرورة تحديد انتقال العمالة على غرار ما تم بالنسبة للسلع والخدمات فى اطار الجات سواء كان ذلك عن طريق الاتفاقات الثنائية مثلما تفعل فيتنام اليوم مع كوريا الجنوبية وتايوان ، وكذلك دول الشمال افريقيا مع الاتحاد الاوروبى لتخفيف قيود هجرة عمالتها لتلك الدول ، أو من خلال اتفاقات دولية يتم بمقتضاها تشجيع تدفق الاستثمارات والمعونات على الدول المرسلة لخلق فرص عمل لها ، وتستند الدول المرسلة الى حجج تاريخية أهمها أن حوالى ٦٠ – ٧٠ مليون أوروبى قد هاجروا فى القرن الماضى الى قارات جديدة دون أدنى عوائق .

وبالرغم من الأهمية البالغة لظاهرة الهجرة الدولية على مستقبل العلاقات الاقتصادية الدولية إلا ان تقرير التنمية فى العالم لعام ١٩٩٥ يرى أنه من غير المرجح انه تصبح فى أهمية تحركات التجارة ورأس المال كشكل للتفاعل الاقتصادى بين البلدان الصناعية والنامية .



تقارير

"جدل الأمن" اليابانى الأمريكى



نزيرة الأفندى

التقت الآراء على الأهمية العسكرية التى تمثلها قاعدة "أوكيناوا" اليابانية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية .

كما اتفقت ذات الآراء على أن الاضطرابات التى شهدتها الجزيرة فى شهر سبتمبر ١٩٩٥ ، نتيجة حادثة الاعتداء على إحدى التلميذات من جانب ثلاثة من جنود البحرية الأمريكية ستكون لها نتائج سلبية على هذا الوجود الأمريكى ، فى ظل تعاظم الشعور المعادى لهذا الوجود ، داخل الجزيرة بصفة أساسية ، والى حد ما بالنسبة للمعاهدة الأمنية الأمريكية اليابانية بصفة عامة .

إلا أن الآراء اختلفت وتباينت عن بعضها البعض ، فى مجال تقدير المدى الذى يمكن السير فيه ، من أجل إعادة النظر فى اتفاقية الأمن المتبادل الموقعة بين الجانبين . وكذلك اختلفت الآراء حول تقييم الإعلان الخاص بعزم الولايات المتحدة على إعادة إنتشار قواتها فى الجزيرة اليابانية ، من خلال إغلاق قاعدة "فوتنما" فى غضون فترة تتراوح بين خمسة وسبعة أعوام .

وإذا أخذنا بالتطورات والأحداث ممثلة فى الإعلان عن تعديل أماكن انتشار القوات الأمريكية فى اليابان ، وباستعراض النقاط الأساسية للإتفاق الذى أعلن قبل زيارة الرئيس الأمريكى لطوكيو فى منتصف أبريل ١٩٩٦ ، فسوف نتعرف على الأسباب التى أدت الى تباين الآراء وإختلافها إزاءه ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار طبيعة التطورات التى شهدتها منطقة جنوب شرقى آسيا ، والتوترات التى شهدتها منطقة الحدود فيما بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية إضافة الى الحساسية المتزايدة تجاه التحركات الصينية فى منطقة المضايق بالقرب من جزيرة "تايوان" ، وأخيرا المنازعات الإقليمية حول بعض الجزر .

أولا : فيما يتعلق بالنقاط الأساسية للإتفاق ، سوف نجد أنه أبرز تطور تشهده العلاقات الأمريكية اليابانية ، منذ أعلنت واشنطن فى عام ١٩٧٢ ، تخليها عن السيطرة على جزيرة "أوكيناوا" ، ثم الإعلان المشترك فى عام ١٩٧٨ والخاص بالخطوط العامة للتعاون فيما بين الجانبين فى مجال السياسات الدفاعية .

ثانيا : تأخذ العلاقات الأمريكية اليابانية فى مجال السياسة الدفاعية ، اتجاها مخالفا لمسار العلاقات الأمريكية الأوروبية . فبينما خمدت نيران الحرب الباردة بانهيار الإتحاد السوفيتى وتفتيته ، إضافة الى إنفراط عقد تحالف وارسو ودول شرق أوروبا ، سوف نجد أن العلاقات بين الحليفين الأمريكى والآسيوى ، خطت خطوات ايجابية فى مجال دعم السياسة الدفاعية . حيث عكس الإتفاق مزيدا من المشاركة والدعم اليابانى للقوات الأمريكية فى وقت السلم ، وبما يعد نوعا من الالتفاف حول الجدل

الدستورى الخاص بدور القوات المسلحة اليابانية فى فترة ما بعد الحرب الثانية .

ثالثا : يحمل الإتفاق المعلن فى ظاهره ، خفض المساحة التى تتواجد فيها القوات العسكرية الأمريكية فى جزيرة "أوكيناوا" والذى يبلغ عشرين فى المائة منها ، إلا أن الوجود الفعلى لهذه القوات سيظل كما هو ، أى ٤٧ ألف فرد ، يضاف اليهم ١٣ ألفا من مشاه البحرية التى تتمركز وحداتها فى اليابان .

رابعا : كما يتعين أن نأخذ فى الإعتبار ، أن حجم القوات الأمريكية فى منطقة شرق آسيا بأكملها يبلغ مائة الف فرد ، وهذا يعنى أن الوجود الأمريكى فى اليابان يعادل نسبة ستين فى المائة عن اجمالى تواجدها الآسيوى ، وهذا ما أشير اليه فى الإعلان المشترك بوصفه "حجر الأساس" للأهداف الأمنية المشتركة وحفظ الإستقرار .

خامسا : ألقى على عاتق اليابان ، التكلفة المالية المترتبة على نقل الإنشاءات الأمريكية فى الجزيرة ، وإعادة توزيع القوات فى مناطق أخرى .

يضاف الى ذلك المشاركة اليابانية فى تحمل أعباء وتكلفة نفقات إقامة وإعاشة القوات الأمريكية خلال فترة السلام ، بما فى ذلك نفقات الوقود ، العلاج الطبى ، التغذية ، الاتصالات والمواصلات ، إنتهاء بتكلفة قطع الغيار اللازمة للأسلحة الأمريكية .

الرؤية اليابانية :

وإذا كانت كافة الأطراف والاتجاهات السياسية اليابانية قد التقت عند نقطة واحدة ألا وهى مراجعة إتفاقية تمركز القوات الأمريكية ، فقد كان السبب فى ذلك يعزى الى الشعور القومى الذى جمع بين الكل مدفوعا بالرغبة فى المساواة فى العلاقة بين "طوكيو" و "واشنطن" ، وبغض النظر عما إذا كانت المطالبة من جانب أنصار السلام أو المحافظين والتقدميين ، على حد سواء .

ويلاحظ فى هذا الصدد ، أن عمدة "أوكيناوا" التى تمثل نسبة ٦ر٪ من اجمالى مساحة اليابان ، قد اتخذ طرف النقيض من الموقف الحكومى عندما أعلن فى العام الماضى (١٩٩٥) عن عدم موافقته على تجديد تصاريح الإنشاءات والقواعد المقامة على أرض الجزيرة بالنسبة للعام الحالى ، مما دفع رئيس الوزراء الأسبق الى إقامة دعوة قضائية ضده باعتباره ممثلا للسلطة التنفيذية .

وإذا تركنا جانبا وجهتى النظر المتناقضتين إزاء قضية الوجود العسكرى الأمريكى ، فسوف نجد أن وجهة النظر الموضوعية على الصعيد اليابانى ، تهدف الى ضرورة الموازنة بين متطلبات العدالة والمساواة من جانب ، والإدارة الواقعية للعلاقة بين دولتين غير متعادلتين فى القوة العسكرية والقضايا الأمنية . وترى وجهة النظر هذه ، أن الدولتين نجحتا فى تحقيق توازن فى علاقاتهما طيلة الفترة التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية . كما أنه توجد أصوات فى الولايات المتحدة ذاتها ، تطالب "بالعدالة والمساواة" فى العلاقة بين الجانبين ، وتنصرف الى المطالبة بإلغاء المعاهدة وسحب الوجود العسكرى الأمريكى ، من أجل الحصول على المزيد من التسهيلات والتنازلات الاقتصادية اليابانية .

ومن هنا كانت الطبيعة التساومية التى اتسمت بها التعديلات الخاصة بالوجود العسكرى الأمريكى فى "أوكيناوا" ، كما سبق الإشارة ، فقد تقلص حجم الإنشاءات .. وظلت الأعداد على ما هى عليه ، وفى هذا تهدئة نسبية للمشاعر القومية اليابانية .

كما أن الأعباء المالية المترتبة على هذا التقليص المادى ، كانت ملقاة بأكملها على عاتق الجانب اليابانى ، وفى هذا تهدئة للأصوات الأمريكية المطالبة بإعادة النظر فى المعاهدة الأمنية المشتركة .

لقد أحسنت كل من الإدارة الأمريكية واليابانية فى أسلوب تعاملهما مع الرأى العام المحلى فى كل منهما ، فقد استخدمته كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية والمفاوضات والاتصالات الدبلوماسية .

إلا أن هذا الإتفاق وإن كان قد أرضى وهدأ بعض الأصوات المعارضة للوجود الأمريكى فى اليابان ، إلا أنه أثار فى ذات الوقت حفيظة البعض الآخر . فقد أعلن أكثر من ألفى شخص من أصحاب الأراضى المؤجرة لصالح القوات الأمريكية ، عن قلقهم من هذه التطورات ، التى تعنى ضياع حوالى ٤٥ مليون دولار فى صورة ايجارات سنوية لهذه الأراضى !!

الرؤية الأمريكية :

ولابد أن نشير الى أن رد الفعل السريع والحاسم من جانب الحكومة الأمريكية ، ممثلا فى سلسلة القرارات والتوجيهات التى أصدرت الى القوات العسكرية المرابطة فى اليابان ، والتى اختتمت بالإعلان عن الإتفاق المشار اليه سلفا . لم يكن إستجابة لزيادة الحساسية السياسية من جانب المواطنين فى جزيرة "أوكيناوا" بصفة أساسية ، واليابانيين بصفة عامة .

ولكنه كان فى جزء منه تعبيرا عن الوعى بالأصوات المتزايدة داخل الولايات المتحدة ذاتها ، والتى تطالب بضرورة تخفيض الوجود العسكرى الأمريكى فى اليابان وكوريا الجنوبية ، والذى تبلغ تكلفته ٣٥ مليار دولار سنويا طالما أن كلتاهما تملك من الموارد الاقتصادية والقدرات المالية ما يؤهلها لإعداد القوات الدفاعية الكفيلة بتحمل هذه المسئولية . خاصة وأن إغلاق القواعد العسكرية فى الفلبين خلال عام ١٩٩٢ ، لم يؤد إلى زعزعة الاستقرار فى منطقة شرقى آسيا ، كما أن التطورات التى شهدتها اقتصاديات الصين وفيتنام ، إضافة الى الحوار بين كوريا الشمالية والجنوبية مع انهيار الاتحاد السوفيتى ، تشكل عوامل ايجابية فى مناخ الاستقرار ، وتبرز سلبيات الوجود العسكرى فى المنطقة .

الواقع يفرض شروطه :

يتمثل هذا الواقع فى طبيعة النصوص التى تضمنتها معاهدة الأمن بين الجانبين الأمريكى واليابانى ، وأيضا التطورات الراهنة على الساحة الآسيوية . وبالنسبة للنقطة الأولى ، فسوف نجد أن المادة الخامسة من المعاهدة تشير الى تعاون الجانبين فى مواجهة أى هجوم يقع ضد "اليابان" أو "الولايات المتحدة" على الأراضى اليابانية ، إلا أن هذا التعاون يصطدم بالإمكانيات الفعلية والقدرات العسكرية المتاحة أمام اليابان بصورة عملية . حيث تثار فى هذا المجال ، مجموعة من القضايا الشائكة الخاصة بتطوير القدرات العسكرية اليابانية ، هل بانتاج وتطوير أسلحتها الوطنية ، أو بالاعتماد على الأسلحة الأمريكية ؟! الرد معروف فى هذا الصدد ، وفيه مصالح اقتصادية ضخمة بالنسبة لواشنطن .

كما أن هذه النقطة تثير تساؤلات أخرى حول امكانية إنضمام اليابان لنظام آسيوى خاص بالدفاع الجماعى فى المنطقة ، وهل تسمح واشنطن بذلك ؟!

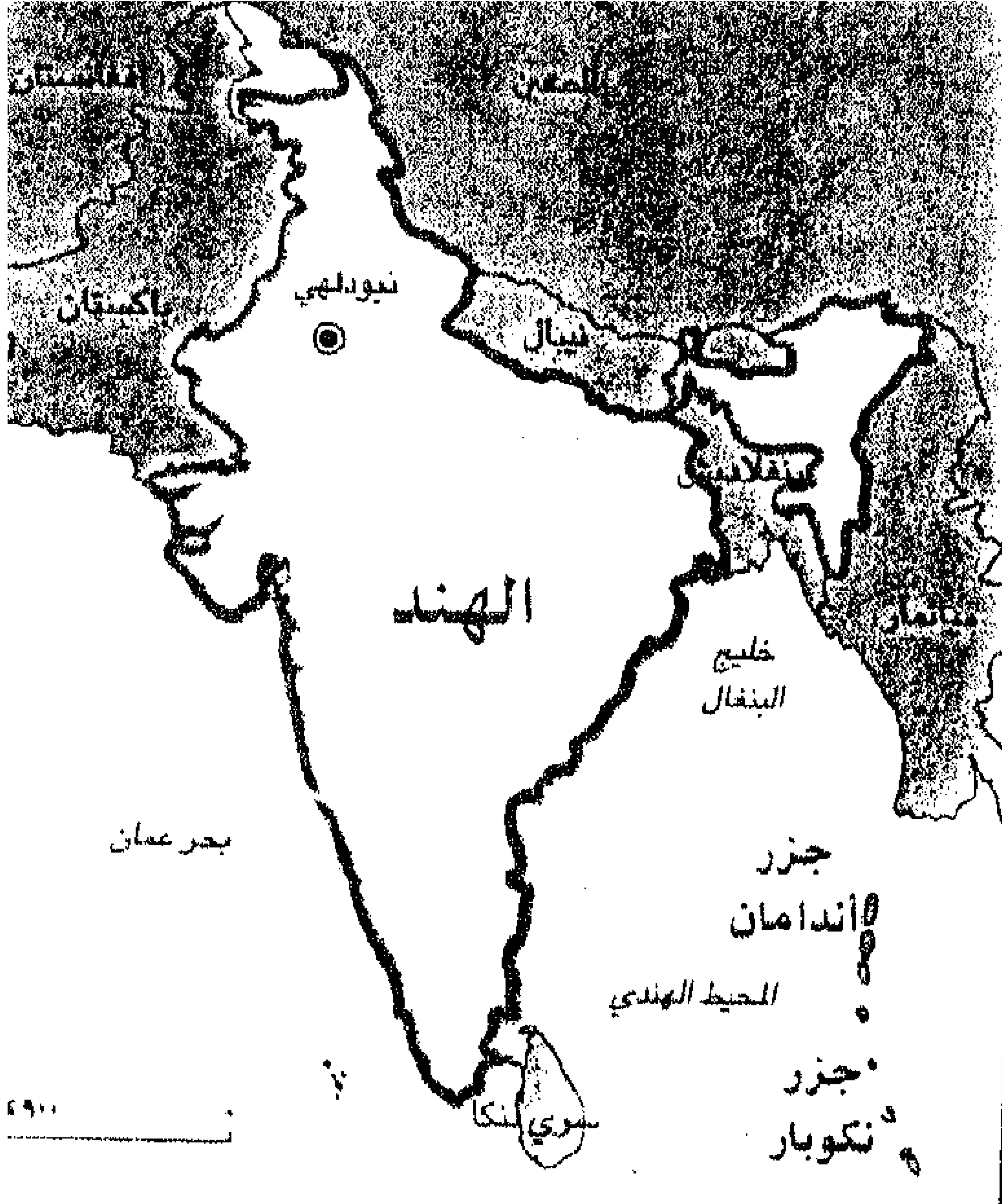
وكذلك بالنسبة للمادة السادسة من هذه المعاهدة ، والتى تمنح القوات الأمريكية حق استخدام كافة التسهيلات اليابانية لحفظ السلام والأمن بالنسبة لليابان والسلام العالمى والأمن فى منطقة الشرق الأقصى ككل .

سوف نجد أن هذه النقطة تثير تساؤلات أخرى .. ما هو موقف "طوكيو" فى حالة حدوث قلاقل فى المنطقة ، ولكنها لا ترغب فى حدوث تورط أمريكى إزاءها من داخل الأراضى اليابانية ؟!

ترتيبا على ما سبق ، وفى ظل الأحاديث المتزايدة عن القوة المتنامية "للصين" فى المجالات المختلفة يمكننا أن نفهم لماذا ستظل جزيرة "أوكيناوا" الأرض الأساسية للوجود العسكرى الأمريكى فى اليابان ، ولماذا تظل معاهدة الأمن المتبادل ، حجر الأساس فى مجال تحقيق الأهداف الأمنية المشتركة ، وحفظ مناخ الاستقرار والإزدهار ، وعلى الرغم من الأصوات المتصاعدة فى كل من "طوكيو" و "واشنطن" ، التى تطالب بإعادة النظر فى هذه المعاهدة .



الانتخابات ومستقبل الاستقرار السياسى فى الهند



عبد الرحمن عبد العال

فى ٢٧ أبريل الماضى توجه نحو ٥٩٠ مليون ناخبا هنديا للادلاء بأصواتهم فى الانتخابات البرلمانية العامة الحادية عشرة منذ الاستقلال .

وقد اكتسبت هذه الانتخابات أهميتها من عدة نواح :

١- أنها كانت بمثابة استفتاء حول الاجراءات الاقتصادية التى تبنتها حكومة ناراسيماراو منذ عام ١٩٩١ ، وكذلك حول الفساد الذى استشرى فى نسيج الطبقة السياسية فى الهند .

٢- أنها الانتخابات الاولى من نوعها التى توقف فيها مصير الاحزاب الاقليمية القومية على التحالفات مع الأحزاب الاقليمية الموجودة فى الولايات حيث يرى بعض المحللين أن هذه الانتخابات شكلت نقلة جوهرية للنفوذ السياسى من الاحزاب التقليدية المعتمدة فى تأييدها على الطبقة العليا إلى أحزاب اقليمية تعتمد فى تأييدها على الطبقات الضعيفة المحرومة والمنبوذة فى المجتمع .

٣- أنها الانتخابات الاولى من نوعها التى يخوضها حزب المؤتمر دون الاحتماء بمظلة أسرة غاندى .

النتائج والدلالات :

فى الواقع ، وكما كان متوقعا من قبل المراقبين واستطلاعات الرأى فقد حصل حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسى المتطرف وحلفاؤه على أكبر عدد من المقاعد البرلمانية حيث حصل على ١٩٥ مقعدا من اجمالى مقاعد البرلمان التى يصل عددها إلى ٥٤٥ مقعدا ، وذلك بالمقارنة بمقعدين فقط فى انتخابات عام ١٩٨٤ ، فى حين حصل حزب المؤتمر الحاكم على ١٣٦ مقعدا فقط ، وحصلت الجبهة المتحدة التى تضم حزب جاناتا دال والشيوعيين وبعض التنظيمات الصغيرة الأخرى بالاضافة الى الاحزاب الاقليمية والمستقلين على النسبة الباقية من مقاعد البرلمان .

ومن ثم وفى ضوء هذه النتيجة التى أسفرت عنها الانتخابات فإن أى من هذه الاحزاب المتنافسة لم يستطع الحصول على الاغلبية المطلقة التى تمكنه من تشكيل الحكومة بمفرده .

ولذلك ، فقد قام الرئيس الهندى شانكار دايال شارما فى البداية بتكليف حزب بهاراتيا جاناتا برئاسة أتال بيهارى فاجبايى فى ١٥ مايو الماضى بتشكيل الحكومة باعتباره الحزب الحاصل على أكبر عدد من الأصوات . وقد أمهله حتى ٣١ مايو لاثبات أغلبيته الا أن الحزب فشل فى مساعيه لجذب بعض أعضاء المعارضة للتحالف معه خشية من توجهاته وسياساته الهندوسية المتطرفة ضد الاقليات الدينية وغير الهندوسية فى البلاد حيث يرى هذا الحزب أن

الهوية الهندية تختزل فى الانتماء الهندوسى وأنه يتعين على الطوائف الأخرى أن تذوب فى الأغلبية الهندوسية ولو اقتضى الأمر اللجوء الى العنف والاقصاء .

ولذلك فعندما طرح البرلمان الهندى فى ٢٧ مايو اقتراحا بالتصويت على الثقة فى حكومة بيهارى فاجيابى لم تصمد الحكومة أمام تحالف حزبى المؤتمر والجبهة المتحدة الذى استهدف إقصاء حكومة فاجيابى وقد كان ذلك متوقعا حتى من قبل بيهارى فاجيابى نفسه الذى اعترف منذ البداية بضعف حكومته حيث قال أنه مالم يؤيد بعض أعضاء المعارضة حكومته فلن تحظى بثقة البرلمان وبذلك تعتبر هذه الحكومة أقصر حكومة شهدتها الهند منذ الاستقلال حيث لم تستمر سوى١٢يوما فقط .

وعلى اثر ذلك كلف الرئيس الهندى الجبهة المتحدة برئاسة ديف جودا (٦٣ عاما) رئيس وزراء ولاية كارناتاكا بتشكيل الحكومة وأمهله حتى ١٢ يونيو لاثبات أغلبيته فى البرلمان .

وقد أكد هذا الأخير على حقيقة جديدة فى السياسة الهندية ولكنها مهمة أثناء أدائه لليمين الدستورية حينما قال " ليس هناك حزب واحد باستطاعته تشكيل الحكومة ، انه عصر الحكومات الائتلافية " . ومن ثم فإن ذلك يثير العديد من التساؤلات من أهمها : هل انتهى العصر الذهبى لحزب المؤتمر فى السياسة الهندية ؟ وهل ستدخل الهند فى مرحلة من عدم الاستقرار السياسى نتيجة لتصاعد التيار الهندوسى المتطرف وضعف الحكومات الائتلافية المستقبلية ؟ وما تأثير ذلك على مستقبل التنمية فيها ؟ خاصة وأن التجارب السابقة لتولى المعارضة الحكم قد أثبتت أن الحكومات التى لايشكلها حزب المؤتمر تتسم بالضعف وعدم الاستقرار وقصر مدتها .

تصاعد التطرف الهندوسى وتدهور حزب المؤتمر :

فى أعقاب ظهور نتيجة الانتخابات وهزيمة حزب المؤتمر علق بروناب موكيرجى وزير الخارجية الهندى فى حكومة راو عليها بقوله " ان حزب المؤتمر يخسر ومن الواضح أن أداءنا كان سيئا " .

والواقع ، أنه قد تعددت التفسيرات حول هزيمة حزب المؤتمر فى الانتخابات الأخيرة ، وذلك كما يلى :-

١- هناك من يرى أن تدهور شعبية الحزب قد جاء نتيجة لتفشى الفساد فى الحزب . ولعل آخر القضايا فى هذا الشأن قضية الفساد المالى التى أثيرت فى بداية هذا العام والتى أدت إلى استقالة سبعة وزراء من حكومة نارا سيماروا وكذلك حاكمى ولايتى كيرالا وأوتار براديسن اللذين قدما استقالتهما فى أول مايو مما شكل ضربة قوية لحزب المؤتمر بل إن رئيس الحكومة نارا سيماروا نفسه لم يسلم من الاتهامات الموجهة اليه بشأن تورطه فى قضايا فساد مالى . وقد ساعد ذلك على استغلال المعارضة لقضية الفساد فى تقليص شعبية حزب المؤتمر وبخاصة من قبل بهاراتيا جاناتا الهندوسى المتطرف . يضاف الى ذلك مجموعة الانشقاقات التى شهدها الحزب نتيجة لاعتراض البعض على سياسات السيد راو الاقتصادية ، وكذلك محاولة بعض منافسى راو استغلال ورقة سونيا غاندى أرملة راجيف غاندى لتجريد نفوذه وسلطاته خاصة فى ظل برود العلاقة بين السيد راو والسيدة سونيا غاندى بسبب ماتعتقده الأخيرة من تباطؤ راو فى التحقيق فى مقتل زوجها وكشف المجرمين المسئولين عنها .

وفى هذا الصدد يرى الحرس القديم فى حزب المؤتمر أنه من شأن تعيين سونيا غاندى رئيسة للحزب توحيد أجنحة الحزب واعادة ربط المنشقين عليه مثل أرجون سينج مرة أخرى ، وبالتالى اضعاف مركز راو فى الحزب .

٢- هناك من يرى أن حزب المؤتمر طوال فترة حكمه للهند منذ الاستقلال وحتى الآن وباستثناء سنوات معدودة تولت فيها المعارضة الحكم لم يستطع فى تحقيق مستوى تنمية اقتصادية يوازى ماتحقق فى بلدان آسيوية أخرى وبخاصة دول النمور الآسيوية حيث لاتزال الهند تقع فى موقع متخلف نسبيا فى معظم مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء كان ذلك يتعلق بمستوى دخل الفرد أو نسبة الأمية أو نسبة الصناعة التحويلية أو استهلاك الفرد من الطاقة ... الخ . وقد كان لذلك آثاره على الصادرات الهندية حيث لاتتجاوز الصادرات الهندية نسبة ٠,٥ من اجمالى الصادرات العالمية نتيجة لاتجاه المنتجات الهندية منذ البداية إلى المستهلك المحلى مما ساهم فى انخفاض جودتها ونوعيتها وجعلها غير قادرة على المنافسة العالمية .

يضاف الى ذلك أنه وعلى الرغم من تحقيق برنامج الاصلاح الاقتصادى الذى تبنته حكومة ناراسيماراو لبعض الآثار الايجابية للاقتصاد الهندى ، الا أن الحكومة لم تنجح فى معالجة بعض الآثار السلبية وبخاصة الاجتماعية حيث عانت كثيرا من فئات الشعب الفقيرة والمحرومة من هذه الاجراءات الاقتصادية مما أدى الى ارتفاع معدل الفقر من ٣٠٪ عام ١٩٨٩ إلى ٤٠٪ عام ١٩٩٤/١٩٩٥ . وقد كان لذلك أثره فى انصراف كثير من الفقراء والطبقات المحرومة فى المجتمع الهندى عن التصويت لحزب المؤتمر والتصويت للأحزاب الأقليمية الاخرى المعبرة عن مطالبها وآلامها .

وفى هذا الصدد يلفت بعض المحللين النظر إلى أن الثقل السياسى قد انتقل من المركز إلى الولايات داخل شبه القارة الهندية .

٣- وأخيرا يشير البعض إلى تراخى الحزب فى التمسك بمبدأ علمانية الهند تحقيقا لبعض المصالح الانتمائية الضيقة خاصة فى ضوء تزايد الاصولية الهندوسية فى الهند وسعى الحزب لجذب الهندوس اليه مما جعل الاقليات الدينية فى الهند وبخاصة المسلمين بعد أحداث مذبحة أيوديا فى ديسمبر ١٩٩٢ ينصرفون بتأييدهم عن الحزب ،

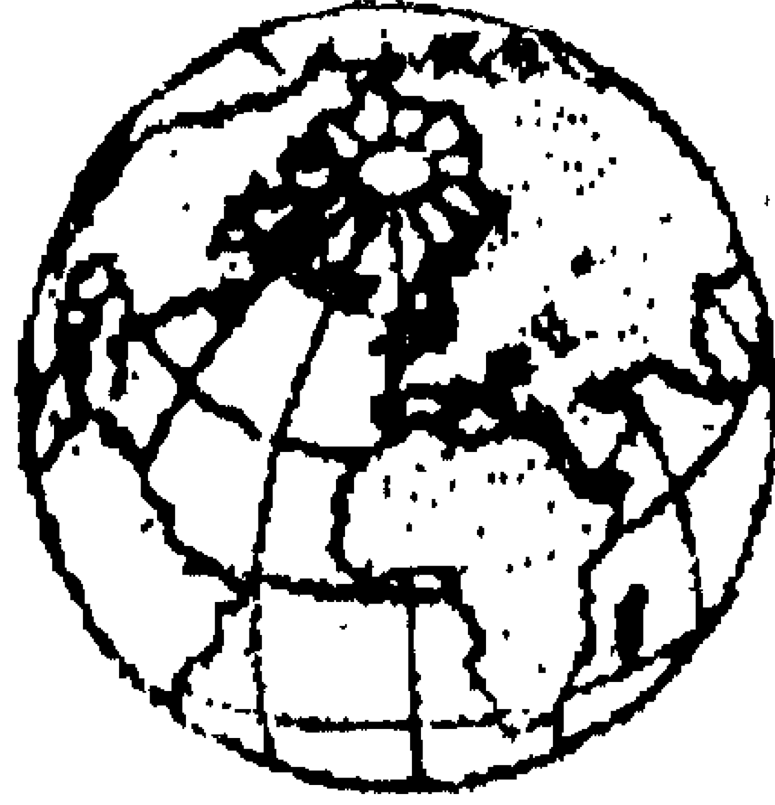
بل واستقالة وزير تلو الآخر من الوزراء المسلمين في حكومة راو ولذلك ، فـإذا كـان الحـزب يرغب فى اسـتـعـادة دوره كضامن للوحدة الوطنية للهند ولحقوق الاقليات بها ، فعليه أن يتمسك بقوة بعلمانية الهند ومواجهة التيارات الدينية المتطرفة وبخاصة فى ضوء اتجاه أفراد الطبقة المتوسطة الهندية أو من هم فى الطريق اليـهـا فى اسـتـخـدام الدين كوسيلة لتحقيق المشاركة الاجتماعية والقبول الاجتماعى ، وهو ماكشفت عنه دراسة ميدانية قام بها فريق بحثى من جامعة نهرو عام ١٩٩٢ تحت اشراف امتياز أحمد لدراسة السلوك السياسى لأفراد الطبقة المتوسطة الهندية .

وختاما ، يمكن القول بأنه فى ضوء ماأسفرت عنه نتيجة الانتخابات الأخيرة ، فإن مستقبل الاستقرار السياسى فى الهند يرتبط بمدى نجاح الحكومات المقبلة فى انجاز ثلاث وظائف أساسية :

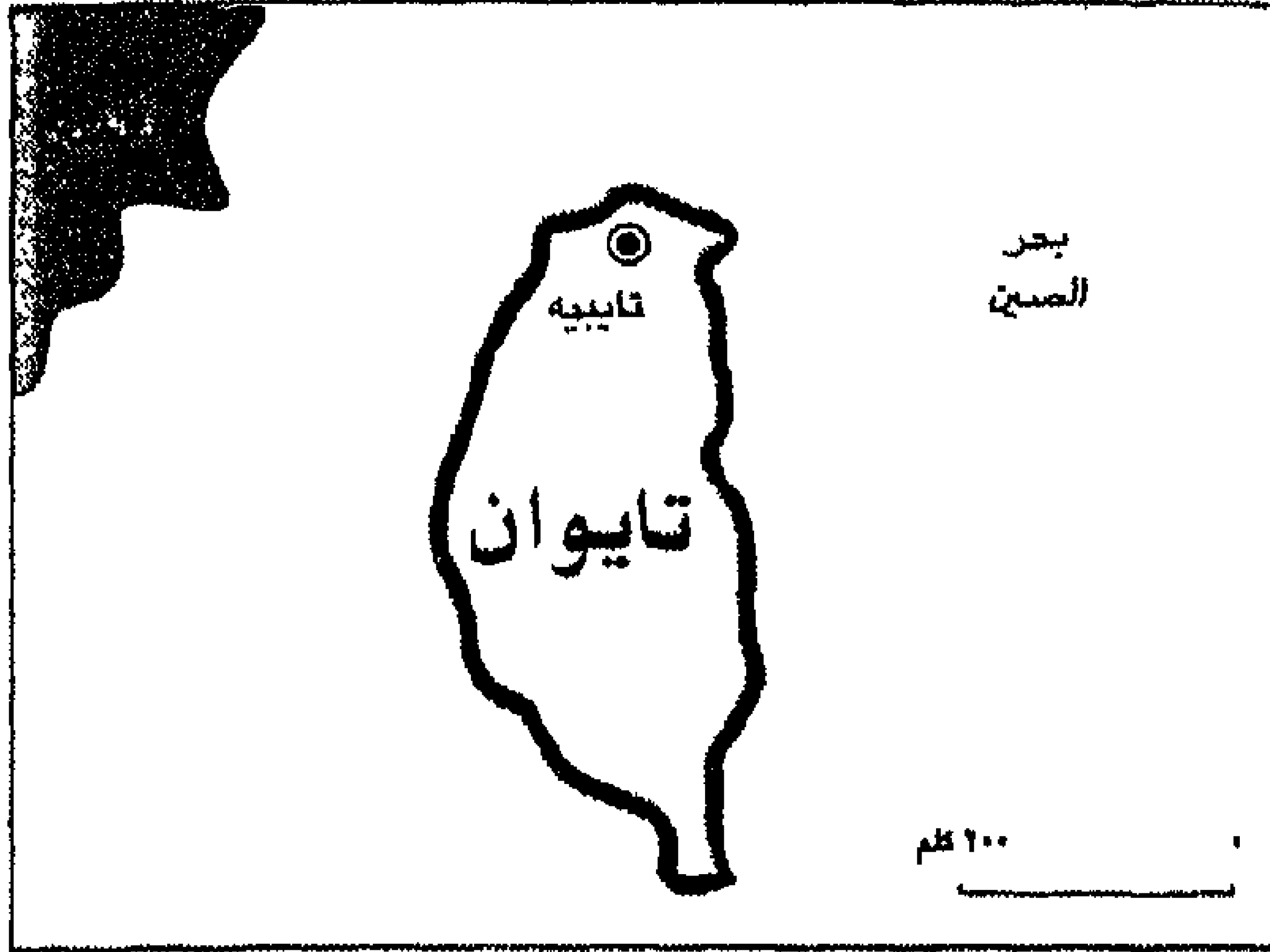
١- مـعـالجـة المشكلات ذات الصلة بالتـوتر العـرقى والطائفى بالبلاد .

٢- الاستـمرار فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى واصـلاح القطاع العـام ومـعـالجـة الآثار الاقـتـصـادية والاجتماعية المترتبة عليه .

٣- زيادة وتوسيع حجم الطبقة المتوسطة التى كان وجودها أحد الشروط الأساسية لاستمرار الديمقراطية الهندية .



تايوان .. وتهديدات التنين الصينى



د. السيد عوض عثمان

تصاعدت نذر الحرب بين الصين وتايوان، فى الفترة الأخيرة، نتيجة المناورات الضخمة للقوات البحرية والجوية الصينية، وبالذخيرة الحية، فى بحر الصين الجنوبى والشرقى وعلى بعد ٣٠ كيلو متراً مربعاً قبالة سواحل تايوان، وبمشاركة عشرات البوارج البحرية وحاملات الطائرات. وتسببت حالة التحشيد العسكرى وحملة التحرش إلى توتير مقصود و"محسوب" للعلاقات الثنائية، وتفاقم الاحتقان السياسى فى آسيا والمحيط الهادى.

وتكمن الدلالة الحقيقية لتلك التهديدات خلف رغبة الصين توصيل "رسائل" سياسية واضحة فى مواجهة النزعة القومية التايوانية الناشئة. ولا يمكن التغاضى الموضوعى لتدهور العلاقات الصينية - التايوانية بمنأى عن رصد تفاعلات المسألة التايوانية، والمفاصل الرئيسية لتطور هذه العلاقات، والثوابت والخطوط الفاصلة الصينية بهذا الخصوص.

أولاً: فى خلفية المسألة التايوانية:

لا يزيد تعداد سكان تايوان، تلك الجزيرة "الخضراء" والتى منحها البرتغاليون تسمية "فرموزا"، عن ٢١ مليون نسمة، يتكاثرون على مساحة ٣٥ الف كم٢، بالقرب من ساحل بحر الصين الجنوبى، معظمهم من القومية الصينية، ويتكلمون اللغة الصينية، فى حين يبلغ تعداد سكان الصين ١,٢٠٧ مليار نسمة.

ومرت المسألة التايوانية، ودون الإبحار بعيداً فى خضم الخلفية التاريخية، بعدة محطات بارزة، من أهمها:

١- وقعت تايوان عام ١٨٩٥، وإثر الحرب اليابانية - الصينية، تحت السيطرة اليابانية التى استمرت حتى هزيمة اليابان فى الحرب الكونية الثانية عام ١٩٤٥، وفى أعقاب أستسلام القوات اليابانية، فوض الحلفاء قوات الحكومة الوطنية الصينية - حينئذ - إدارة الجزيرة، نتيجة أن معاهدة سان فرنسيسكو للسلام اقتصرت على تنازل اليابان عن جزيرة تايوان، من دون تحديد مصيرها ومستقبلها السياسى.

٢- وعقب الثورة الشيوعية التاريخية فى الصين، وانتصار الحزب الشيوعى، بزعامة ماوتسى تونج، فى الحرب الأهلية الصينية، أضطر تنظيم الكيومنتاج الذى حكم الصين بقيادة الجنرال تشان كاى شيك، للإنسحاب إلى جزيرة تايوان، وأطلق على حكمه فيها إسم "الصين الوطنية"، معتبراً أياها الحكومة الشرعية للصين. وفعلياً، أصبحت الصين وتايوان فى "حالة حرب" وليس بينهما اعتراف متبادل، من جراء التصارع على تنازع السيادة وأختصاص التمثيل.

٣- فرضت توازنات القوى، وطبيعة الإنشطار فى بنية النظام الدولى، وبدايات الحرب الباردة، وطبيعة المصالح

الأمريكية، فى عهد إدارة هارى ترومان، عام ١٩٥٠، تحييد تايوان، ووضع الأسطول السابع الأمريكى لحماية الجزيرة. ولإعتبارات مصلحية، صعدت الإدارة الأمريكية، عام ١٩٥٤، من علاقاتها مع تايوان، بتوقيع معاهدة أمنية ذات صبغة دفاعية، وصارت تايوان بمقتضاها الممثل الشرعى للصين فى الأمم المتحدة، وإحتلت مقعدها الدائم فى مجلس الأمن، وبإعتراف معظم دول العالم خلال حقبتى الخمسينات والستينات.

٤- بيد أن حقبة السبعينات قد جاءت بتطورات فى الإتجاه المغاير لطموحات تايوان، حيث مهدت "دبلوماسية تنس الطاولة"، مطلع عام ١٩٧٢، لتطبيع العلاقات بين بكين، وواشنطن، إنعكست سلباً على تايوان حيث تم إخراج ممثلها من المنظمة الدولية، وإحتلال الصين مقعدها الدائم بالأمم المتحدة، بل إن "إعلان شنغهاى" فى العام نفسه، أكد السيادة القانونية للصين الشعبية على تايوان، مما شجع اليابان على تأييد عودة الفرع التايوانى إلى الوطن الأم، الأمر الذى جعل معاهدة السلام اليابانية - التايوانية فى حكم الملغاة.

٥- وبدخول عام ١٩٧٨، لحقت تايوان إنتكاسة سياسية إثر إعلان الولايات المتحدة الأمريكية إنهاء العلاقات الدبلوماسية، ومن ثم إنهاء مفعول معاهدة الأمن والدفاع المشترك، وسحب القوات العسكرية الأمريكية المرابطة فى الجزيرة. بيد أن البيان المشترك، عام ١٩٧٩، أستهدف صيغة توازنية ورؤية مستقبلية: فى حين تضمن تأييد وجهة النظر الصينية بوحدة وسيادة أراضيها، أبرز تعهداً أمريكياً، بأن لجوء الصين إلى أية وسيلة، غير القنوات السلمية، لفرض الإتحاد، سيكون مدعاة للتدخل الأمريكى لصالح تايوان بمعنى تأكيد الولايات المتحدة إستمرارية موقفها فى "بيان شنغهاى" من حيث أعترافها بما يذهب إليه كل الصينيين، على كل من جانبى مضيق تايوان، من أن الصين دولة واحدة وأن تايوان جزء لايتجزأ من الصين، أى القبول بمبدأ "الصين الواحدة" كحل للمشكلة، وكمقدمة لإقامة علاقات دبلوماسية مع بكين، شريطة إعتماد آلية الحوار، عبر الوسائل غير العسكرية، لبلوغ هدف الصين الموحدة.

ثانيا: تفاعلات العلاقات الصينية - التايوانية :

اتسمت هذه التفاعلات مجالة من "الشد" و"الجذب"، حيث أشترطت تايوان لإقامة علاقات رسمية مع الصين الشعبية، بداية، تخلى الأخيرة عن مبدأ إستعمال القوة ضدها، ومباشرتها إصلاحات ديمقراطية، وتضييق هوة الفوارق المادية القائمة بينهما. ومن ناحيتها، حرصت الصين على تأكيد أن التكامل الإقتصادى واسع النطاق مع تايوان (من تجارة مباشرة وتبادل إقتصادى، وتعاون فى مجالات التكنولوجيا والبحث العلمى، والعمل، والإعلان والنقل وغيرها)، مقدمة أساسية لتسهيل عملية إعادة التوحيد سلمياً، ورفض الشروط السياسية المتبعة.

وفى سياق سياسة الاصلاح، سمحت تايوان لمواطنيها بالسفر إلى الصين، وتشجيع الإستثمارات وتبادل مستلزمات الإنتاج. وعملياً، ارتفع التبادل التجارى - غير المباشر وعبر بوابة هونج كونج - من ٤ مليارات دولار عام ١٩٩٢، إلى ١٢,٥ مليار دولار خلال الشهور السبعة الأولى من العام الماضى. وبلغت جملة الإستثمارات التايوانية داخل الصين حالياً قرابة ٣٠ مليار دولار يتركز معظمها فى مقاطعة "فوميان" الصينية المقابلة للجزيرة على الطرف الآخر للمضيق. من الجهة المضادة، عملت قضايا صيد الأسماك، والهجرة غير الشرعية عبر حالة من "الهروب الكبير" للصينيين إلى تايوان، وقيام "قراصنة الجو" بإختطاف طائرات صينية وإجبار قائديها على الهبوط فى مطار العاصمة التايوانية، على توتير العلاقات. وإزاء هذه المسائل الشائكة والتى تتعلق بالسيادة، تباينت الرؤى فيما يختص بالمرجعية القضائية، حيث لا تقبل بكين أعطاء تايوان حق محاكمة قراصنة الجو أو إطلاق النار على صيادين من مواطنيها أو توقيفهم، فى حين لا تقبل تايوان إعادة مواطنين صينيين بعد محاكمتهم. وبلغ التوتر مرحلة متقدمة فى أعقاب زيارة الرئيس التايوانى للولايات المتحدة، مابين ٨ -١١ يونيو ١٩٩٥، وصفقة الإسلحة الأمريكية لتايوان. ومن المعروف أنه لم يسمح لأى رئيس تايوانى منذ عام ١٩٧٢، بزيارة الولايات المتحدة. وإعتبرت الصين هذه المسألة "عملاً عدائياً" ضدها يستهدف إثارة الفتنة بين أفراد "الشعب الصينى". ويبث القصيد فى التخوف الصينى من أن تنطوى هذه الزيارة على دلالات سياسية، الأمر الذى دفع واشنطن إلى التأكيد على أنها زيارة خاصة وغير رسمية، وتخلو من أى مضمون ينطوى على الأعتراف بإستقلال تايوان التى جزء من أراضى الصين.

ثالثا: دلالات التهديدات الصينية :

تأتى المناورات وعملية التحرش والحشد العسكرى الصينى لتحقيق عدة غايات سياسية تفرضها التفاعلات السياسية الراهنة، وفى مقدمتها:

١- تزامنت المناورات مع إنتخابات الرئاسة فى تايوان، ومن ثم إستهدفت الصين التأثير على تفضيلات جمهور الناخبين وتحويل الرأى العام التايوانى ضد رئيسه لى تينج هوى، من رجالات الحرس القديم، ومرشح الحزب الوطنى الحاكم لفترة رئاسة ثالثة مدتها أربع سنوات، وهو أول مواطن من أصل تايوانى يتولى هذا المنصب. وعبر آلية المناورات وتصعيد الحملات الإعلامية، سعت الصين إلى تقويض الثقة الشعبية فيه، بخاصة ثقة رجال الأعمال بإحداث آثار سلبية على حركة البورصة التايوانية وهبوط أسعار الاسهم، وإندفاع التايوانيين إلى ملاذ آمن من العملات الأجنبية ولموجة تملك وشراء الذهب، وإلى هروب رأس المال. غير أن الصين أخفقت فى تحقيق جل مستهدفاتها، حيث حقق هوى فوزاً ساحقاً، ونال إصوات ٥٤٪ من شعبه.

٢- مسعى الصين إرسال إشارات واضحة على أن عملية وهدف توحيد الأمة الصينية مسألة محورية لا تحتمل الهزل

والتقاعس، وتسعى إلى عودة الفروع الثلاثة: تايوان، هونج كونج (في ٣٠ يونيو ١٩٩٧) وماكاو (وهي مستعمرة برتغالية منذ عام ١٥٥٧، وذات نظام رأسمالي منذ عام ١٩٤٣، والتي ستعود للصين عام ١٩٩٩. وبهذا الشأن، وافقت الصين على إعتماد صيغة "أمة واحدة، بنظامين، مختلفين، بحيث يترك لهذه الفروع حرية إدارة شئونها الداخلية، في حين يحتفظ الأصل بمسئوليات الدفاع والشئون الخارجية. ومن منظور إن بكين تعتبر أن تايوان "مقاطعة صينية، فإنها لن تقبل بأى عمل من شأنه أن يكرس إستقلال الجزيرة، وأعاد "جيش تحرير الشعب الصيني "تأكيده أنه لن يتخلى عن التهديد بإستخدام القوة ضد تايوان إذا حاولت - بصرف النظر عن المبررات - تبني خيار الانفصال، إنطلاقاً من حرصه على سيادة ووحدة تراب الصين.

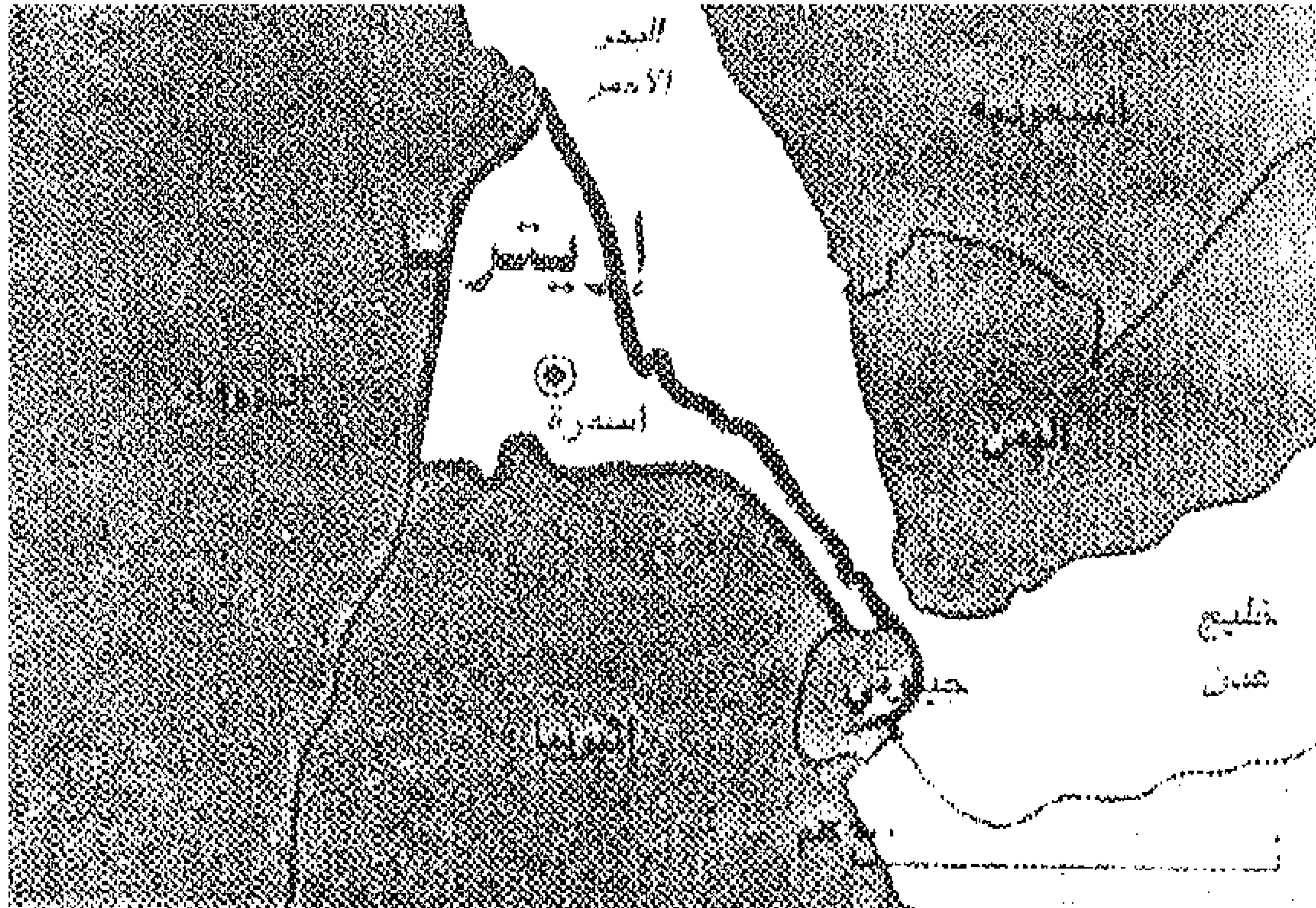
٢- يأتى ذلك فى محاولة لإجهاض إطروحات القيادة التايوانية الحالية وطموحاتها فى تصعيد "الشخصية الدولية" لتايوان. وحقيقة الأمر، أن الرئيس التايوانى الحالى، ورغم أنه لايستخدم فى خطابه السياسى الرسمى مفردة "الإستقلال" أو "الإنفصال" صراحة وعلنية، إلا أنه يلمح بذلك من طرف خفى، ومهارة سياسية ملحوظة، حيث يسعى إلى حصول تايوان على عضوية الأمم المتحدة، وعلى تمثيل دبلوماسى أوسع مع دول العالم (لا تعترف بتايوان حالياً سوى ٢٨ دولة فقط). وتعتمد تايوان بهذا الخصوص سياسة "ذهب المعز وسيفه"، بإقامة مزيد من الروابط مع دول جنوب المحيط الهادى عبر مساعدات سنوية تبلغ أكثر من نصف مليار دولار. بل حاولت إستغلال حالة الإفلاس المالى للأمم المتحدة تقديم مساعدات مالية عاجلة قيمتها مليار دولار نظير المساعدة فى إدراج مسألة عضوية تايوان للأمم المتحدة ومراجعة قرارها الذى أتخذته عام ١٩٧٢. إلى جانب الترويج لمنطق أن تايوان ولفترة زمنية طويلة، تعايشت مع نظام متمايز عن الصين، ويتواجد فروقات جوهرية وحادة بين النظامين. من زاوية أخرى يبرز مسعى تايوان تخصيص ميزانية هائلة لشراء الأسلحة المتطورة، وتطوير الصناعات المحلية والمتطورة أصلاً، ولإنتاج السلاح المتقدم اللازم، وتحديث ترساناتها المسلحة لمواجهة تنامى البنية العسكرية للصين.

رؤية مستقبلية:

تفرض إعتبارات كفالة الأستقرار فى آسيا والمحيط الهادى، والشبكة الواسعة من المصالح السياسية والإقتصادية والتجارية والإستراتيجية، وخصوصية الموقع الجيو - إستراتيجى لتايوان من مضيق تايوان وقناة باشى (الممرين البحريين الرئيسيين اللذين يربطان شمال شرق أسيا بجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط). ضرورة الإحتكام لآلية الحوار وتحقيق هدف توحيد الصين. وعلى تايوان تهيئة ذاتها لمثل هذا التحول وإدراك أن القبول الصينى بعودتها سلمياً للوطن الأم لا يمكن أن يؤجل إلى مالا نهاية، وأن التعقيد الأخير، وما قد يماثلة من سلوكيات محتملة، ينطوى على عزم صينى أكيد على مكافحة خيار الإنفصال وتحذير تايوان، حكومة وشعباً، من مغبات النزعة الإستقلالية. والسبيل المتاح هو قبول وسرعة إستئناف الطرفين المفاوضات التى بدأت فى أبريل عام ١٩٩٣، فى سنغافورة، بواسطة منظمتين شبه رسميتين بين الجانبين اللذين لا يقيمان علاقات مباشرة، والتى تأجلت أثر الازمة الناشئة عن زيارة الرئيس التايوانى للولايات المتحدة فى العام الماضى. إضافة إلى تنمية إتجاهات المشروع الوحدوى، بإجراءات ملموسة، إبرزها تفصيل التعاون الثنائى فى شتى المجالات.

■ تعقيب :

رؤية اريترية للنزاع حول جزيرة حنيش



محمد نور احمد

رئيس قسم الدراسات/ وزارة الخارجية الاريترية

نشرت مجلة "السياسة الدولية" الصادرة فى أبريل ١٩٩٦، مقالة الكاتب علاء سالم، تحت عنوان "النزاع اليمنى الأريترى حول أرخبيل حنيش".

تضمنت المقالة بعض المعلومات والاحكام التى استوقفتنا، فرأينا ضرورة مناقشتها، بعيداً عن الانسياق وراء عواطف محابية، ونتمنى أن يرحب صدر مجلة "السياسة الدولية" لنشرها، فتحدث الكاتب فى اطار الأشكاليات عن مسارات ثلاثة يقول أنها ميزت ما يطلق عليها "ظاهرة إعادة النظر فى الموروث السياسى لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية" فى شق هام منه، هو الحدود الجيوسياسية لكافة الدول والكيانات السياسية، وتحدد هذه المسارات على النحو التالى:

١- مسار اندماجى.

٢- مسار تفتيتى.

٣- مسار وسط، انحصر فى اعادة النظر فى شكل تقسيمات الحدود الجيوسياسية الموروثة عن تسويات ما بعد الحرب العالمية الثانية والحقبة الاستعمارية دون ان يعنى اختفاء الكيانات السياسية كما هو فى المسارين الأول والثانى.

يدرج الكاتب النزاع اليمنى - الأريترى حول أرخبيل حنيش - زقر والحدود البحرية جنوب البحر الاحمر بصفة خاصة فى المسار الثالث، ومع اتفاقنا مع الكاتب فيما ذكر من مخاطر هذا النزاع على الأمن فى ممر دولى هام هو البحر الأحمر ، فاننا نرى أن النزاع أولاً وأخيراً يمنى - أريترى، فى رقعة من الأرض محددة هى ارخبيل حنيش - زقر ولا يمكن أن يتجاوز هذه الحدود، وليس به ما يستوجب استقطاب أطراف على حله بالوسائل السلمية، سواء توصلا إلى ذلك ثنائياً أو نتيجة وساطة طرف ثالث، وهو ما حدث بالفعل بقبول الطرفين المبادرة الفرنسية التى وقع عليها، يوم ٢١مايو ١٩٩٦، موعداً لتوقيع اتفاق مبادئ لحل النزاع عن طريق التحكيم الدولى.

وتعود جذور هذه المسألة إلى حقبة وصول الاستعمار الايطالى فى نهاية القرن التاسع عشر وترسيخ أقدامه على الشاطئ الأريترى الجنوبى ووضع يده تدريجياً على ارخبيل زقر - حنيش منذ عام ١٨٩٩م بعد ان كان تحت سيطرة الحكم العثمانى وبات منذ تلك الفترة جزءاً من محافظة "دنكاليا" ويدار مباشرة من ميناء عصب. أما بريطانيا، وكانت القوة الأوروبية الثانية الموجودة فى جنوب البحر الاحمر، فقد اكتفت بالسيطرة على كل من "فراساى وكمران" بعد عام من بدء الحرب العالمية الأولى، وبريطانيا مثلها مثل ايطاليا شريك فى اتفاقية لوزان المبرمة فى عام ١٩٢٣م ، والتى بموجبها تنازلت الدولة العثمانية عن ممتلكاتها للحلفاء الذين هزموها، للتصرف فيها بالكيفية التى يروها مستقبلاً وكانت اليمن وقت هذا الاجراء الايطالى، دولة مستقلة، ذات سيادة، وطرفا فى اتفاقية الصداقة والتجارة مع ايطاليا مدتها عشر سنوات، وقعتها فى عام ١٩٢٦م ، وجددتها

في عام ١٩٣٦م ، تنص هذه الاتفاقية على الاعتراف باستقلال اليمن وسيادته على أراضيه. ولا يتطرق الشك إلى إعتقادنا بأن اليمن كان سيسمح بإنتهاك حرمة سيادته ووحدة وسلامة أراضيه، لو كان الارخبيل جزءاً من ترابه، لهذا لم يسمع عن اليمن أي صوت احتجاج، على إفتراض أنه كان عاجزاً عن حماية أراضيه عسكرياً، بسبب التفوق العسكري الايطالي في كافة المجالات، ولاسيما قطع الاسطول التي كانت تجوب جنوب البحر الاحمر.

ويورد الكاتب معلومات لا ندري أو بالاحرى هو فقط يدري من أين استقاها لأننا لم نهتد إلى أي مصدر لها، ولم يشر إليها الكاتب، وهي واقعة تقسيم الجزر بين أثيوبيا واليمن في عام ١٩٦٢م بنسبة ٣ : ١ تبعاً لمساحة الامتداد الساحلي لكلا البلدين على البحر الاحمر، دون ان يذكر الجزر التي تم تقاسمها ونصيب كل من أثيوبيا واليمن منها. ويعيد بداية الحديث عن ترسيم الحدود بين البلدين إلى ذلك التاريخ الذي يقول أنه تكرر في عام ١٩٧٧ وتجدد عقب استقلال أريتريا. ونحن لا نجادل الكاتب في ان تكون الحكومة اليمنية قد عرضت على الحكومة الأريترية الوليدة بعد استقلال البلاد، وفي عام ١٩٩٣م أمر مناقشة مسألة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين وربما كان لليمن أسبابه في ذلك لكن مسألة ترسيم الحدود البحرية لم تكن ملحة من منظور الحكومة الأريترية، بدرجة تستوجب وضعها ضمن أولوياتها، خاصة وان العلاقة بين البلدين نموذجية، ولم تكن ثمة حوادث على ما يمكن اعتباره ضمن الحدود البحرية يستدعي الاسراع في عملية الترسيم، هذا فضلاً عن ان اثارة المسألة لم يأخذ طابعاً رسمياً وإنما تم في سياق مناقشات جانبية يمكن عدها دردشة أو سبيلاً للتذكير بمسألة لابد من التعامل معها عاجلاً أو آجلاً. واقتنع الجانب اليمني بوجهة النظر الأريترية. أما عن التاريخ الطويل عن الدعم اليمني للثورة الأريترية الذي ذكره الكاتب وردته كثيراً الصحافة العربية، فبودنا أن نوضح أولا أن الشعب الأريتري يقدر أي دعم قدم له بغض النظر عن حجمه ونوعه لكن التذكير بهذا الدعم بشكل مستمر تحول إلى إبتزاز ومنه تجرح كرامة الشعب الأريتري الذي ناضل ثلاثين عاماً، ليس ضد الأنظمة الأثيوبية المتعاقبة وإنما ضد امبراطوريتين كبيرتين هما أمريكا والاتحاد السوفيتي، تناوبا على دعم هذه الأنظمة فيما تواجه الثورة الأريترية حصاراً إعلامياً مطبقاً ودعماً محدوداً كانت الثورة تتلقاه، فهناك دول مثل الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة وقطر والسعودية وجمهورية مصر العربية، والجزائر وتونس بدأت تقدم دعما وبعض التسهيلات منذ عام ١٩٧٧م ، بيد أنها كانت محدودة بالقياس إلى متطلبات الثورة وحجم الدعم الهائل الذي يتلقاه النظام الأثيوبي، وليبيا وحدها قدمت له ٣٠٠ مليون دولار أمريكي ثمنا للأسلحة والمعدات العسكرية السوفيتية الصنع التي اشتراها منجستو في بداية عملية تغيير نظام تسليح جيشه، من الأسلحة الأمريكية والإسرائيلية إلى أسلحة سوفيتية. وبالنسبة لليمن الشمالي فإنه لم يقدم أي دعم للثورة الأريترية وحتى لم يكن له موقف متعاطف مع نضال الشعب الأريتري، وإن لم نقل معاد حتى نهاية السبعينيات، ولا يفوتنا هنا ان نذكر عملية المداهمة التي قامت بها الميلشيات القبلية لمستودعات الثورة الأريترية في جزيرة كمران في عام ١٩٧٢م ، واستيلاءها على كل ما كان بها من أسلحة وذخائر ومواد غذائية وطبية ولم تحرك السلطات ساكنا

وكانت جزيرة كمران جزءاً من أراضي اليمن الجنوبي آنذاك مع أنها جغرافياً أقرب لليمن الشمالي إلا أن بريطانيا كانت استولت عليها من الدولة العثمانية في عام ١٩١٥، وكانت تديرها ضمن الشطر الجنوبي من اليمن . وعند استقلال الأخير تسلمتها الإدارة المنبثقة عن الاستقلال. وكان لليمن الشمالي مصالح حيوية تربطه بأثيوبيا منها وجود جالية يمنية كبيرة وعلاقات إقتصادية تحول دون مساندة الثورة الأريترية، مع ذلك لا ننكر عليه بعض التسهيلات التي قدمها من حين لآخر منذ بداية الثمانينيات ولاسيما بعد تحرير ميناء مصوع في عام ١٩٩٠م ، وحتى التحرير الكامل للتراب الأريتري في عام ١٩٩١م . كان ذلك هو الموقف الرسمي، أما الموقف الشعبي فكان مسانداً لحق الشعب الأريتري في تقرير مصيره وذلك أمر طبيعي بحكم العلاقة التاريخية وعلاقة الجوار والمصاهرة التي تربط الشعبين الأريتري واليمني.

يذكر الكاتب أيضا أن الجانب الأريتري قدم إنذاراً شديداً إلى اليمن عند بداية الأزمة وهو أمر لم يحدث البته. كل ما في الأمر أن الحكومة الأريترية بعد محادثات هاتفية بين رئيسي البلدين أرسلت وفداً عالي المستوى برئاسة وزير الخارجية بطروس سلمون وعضوية وزير الداخلية السيد علي سيد عبدالله ووزير الثروة البحرية د. صالح مكي، لبحث الوجود العسكري اليمني على جزيرة حنيش (حانش) الأريترية والقيام بمنشآت سياحية غير ان الاصرار اليمني على إبقاء حامية في الجزيرة والاستمرار في علمية بناء تلك المنشآت السياحية لم يضع من خيار أمام الوفد الأريتري إلا العودة إلى بلاده مع ابداء استعداد بلاده لاستقبال أي وفد يمني لاستئناف المفاوضات ، وجاء الوفد اليمني إلى أريتريا برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية د. عبدالكريم الارياني، ولكن لتكرار نفس المشهد الذي حدث مع الوفد الأريتري في صنعاء وبشكل أكثر إستفزازاً من سابقه، وبالرغم من ذلك لم تتردد الحكومة الأريترية من قبول اللقاء بعد انقضاء شهر رمضان الذي كان على الأبواب وكان المؤمل أن تعيد الحكومة النظر في موقفها المتمسك بالبقاء في الجزيرة وتمهيد الطريق إلى الحل السلمي لكن قواتها الموجودة بالجزيرة شنت هجوماً على وحدات أريترية كانت ترابط جنوب الجزيرة لتقديم المساعدات اللازمة لصائدي السمك الأريتريين وحماية المياه الاقليمية الأريترية، حدث ذلك بتاريخ ١٦ديسمبر١٩٩٥، والنتيجة بعد ذلك معروفة وهي جهد عسكري أريتري خالص لم يشركه فيه أي عنصر خارجي إسرائيلي أو غير إسرائيلي. والشعب الأريتري مقاتل شهد العالم ببسالته وصموده.

يواصل الكاتب حديثه عن إشكالية الحدود في العلاقة بين أريتريا واليمن، حيث يقول "في الوقت الذي تمسكت فيه أريتريا بسياسة الأمر الواقع والادعاء بالحق التاريخي في ارخبيل حنيش فإن اليمن من جانبه عزز موقفه السياسي بالعديد من الاسانيد والوقائع السياسية وتبلور هذه الوقائع والاسانيد في نقاط أربع هي:

١- سيادة اليمن ثابتة على الجزر تاريخياً بالاضافة إلى ان كافة الخرائط التي صدرت بصدد هذه الجزر يمنية وغير يمنية

فهي تؤكد سيادة الاستعمار البريطاني على الجزر، واليمن وريث بريطانيا في السيادة على أرضه.

٢- وقوع جزر ارخبيل حنيش ضمن نطاق المياه الاقليمية اليمنية.

٣- سماح اليمن للثورة الاريترية باستخدام جزر الارخبيل ضد نظام الحكم في أديس أبابا.

٤- تشغيل الفنارات منذ عام ١٩٨١، من الموانئ اليمنية.

ولا ندري كيف توصل الكاتب إلى ما ادعاه سيادة اليمن الثابتة على الجزر تاريخياً وليس هناك ما يسند حكمه هذا!! فهذه الجزر وقعت منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر تحت سيطرة الحكم العثماني حتى قرب نهاية القرن التاسع عشر، ثم وقعت تحت السيطرة المتبادلة والمشتركة أحياناً إلى ان استقرت تحت السيطرة الايطالية كما سبق ذكره، وحتى بعض الكتابات اليمنية لا تختلف من حيث الجوهر مع هذا الرأي وإن اختلفت في رواياتها، فالدكتور قصي كامل صالح شبيب، يقول في كتابه (مضيق باب المندب في التاريخ المعاصر) صادر عن مركز الدراسات والبحوث اليمني في صنعاء في عام ١٩٧٩، في صفحتي ١٩/١٨ من الكتاب "مجموعة جزر حنيش تقع في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر تجاه جزيرة بريم إلى اليمن وهي غير مأهولة بالسكان وسطحها جبلي وهي تشمل حنيش الكبرى وتبعد ٥٥ كيلو مترا عن الشواطئ اليمنية، وحنيش الصغرى تبعد ٤٠ كيلو مترا عن نفس الشواطئ "ويضيف" وكانت هذه الجزر تتبع عدن اداريا ولكن بريطانيا سلمتها إلى الحبشة قبل استقلال اليمن الجنوبي بحجة أنها جزر تابعة لاريتريا قامت الحبشة بتأجيرها إلى الولايات المتحدة التي سلمتها بدورها الى الصهاينة بعد حرب ١٩٦٧"، وتتفق هذه الرواية في بعض جوانبها مع دراسة صادرة عن مركز الدراسات الذي يديره علي ناصر محمد، عن جزيرة زقر يقول الكاتب "بأن أثيوبيا تسيطر عليها الآن، أي وقت صدور الكتاب وهذا الكلام يدحض مقولة السيادة الثابتة على الجزر تاريخياً. كما تؤكد المسافات التي ذكرها الكاتب في بعد الجزر عن الشاطئ اليمني وعدم وقوعها ضمن نطاق المياه الاقليمية لليمن.

أما بالنسبة للنقطة الثالثة وهي سماح اليمنيين للثوار الاريتريين باستخدام هذه الجزر، فهي حجة مردود عليها لان الثورة الاريترية بالفعل استخدمت هذه الجزر في نضالها من أجل تحرير اريتريا دون أن تستأذن من أحد وما كان لها أن تستأذن لأن الجزر اريترية.

أما فيما يختص بإدارة المنارات من الموانئ اليمنية منذ عام ١٩٨١، فإن هذه لا تصلح لأن تكون دليلا وحجة كافية لتثبيت سيادة اليمن على الجزر. لأن هذه المنارات كانت منذ عام ١٩٦٧ تدار من الموانئ الاثيوبية (الاريترية حاليا) فاثيوبيا اسبق في إدارة المنارات من أراضيها ولفترة امتدت إلى ١٤ سنة وقبل ذلك كانت بريطانيا تدير هذه المنارات من عدن ولم تسلمها بعد رحيلها من عدن إلى الإدارة الجديدة لجمهورية اليمن وإنما انتقلت الإدارة من عدن إلى مصوع وعصب، ومسألة المسافة بين الإدارة والسيادة مسألة قانونية وعلى محكمة العدل الدولية أن تعطي حكماً واضحاً يقول للجميع أين تنتهي الإدارة وأين تبدأ السيادة كما قال الدكتور عبدالملك عودة في ندوة الاهرام التي عقدت بتاريخ ١٥يناير ١٩٩٦، ونحن نقول للكاتب ان هذا ما ستقوله بالقطع محكمة التحكيم التي ستبت في النزاع بعد ان اتفق الطرفان على اللجوء إليها.

والجدير بالملاحظة هنا ان المنارات لم تكن في جزيرة حنيش الكبرى أو الصغرى . يقول الكاتب "وإنما في جزيرتي قوين وجبل الطير وتسمى في الخرائط البحرية Queen Elizabeth- أو الزاوية" كانت تديرهما بريطانيا نيابة عن بعض الدول البحرية منذ نهاية عام ١٩٦٢، لكن هذا الحق عاد لليمن منذ عام ١٩٨٩م"، (المستشار حسين علي الحبشي - اليمن والبحر الاحمر ص ٢٣٣) فاذا انتقلنا الى العنوان الفرعي الثامن وهو طبيعة الإدارة الخارجية في النزاع، فان الكاتب يقدم بعض المؤشرات ليدلل بها على ما يعتقد أنه دور إسرائيلي ويحددها في النقطتين التاليتين:

١- التكتيك العسكري البارع الذي استخدم في عمليات الابرار البحري لاحتلال الجزيرة يبعد الكاتب أدنى شك في أنه يفوق قدرات الاريتريين.

٢- ميزان القوة العسكرية بين البلدين والذي كما يقول لا يتيح بأي حال من الاحوال لاريتريا النجاح والفاعلية في احتلال جزيرة حنيش بمفردها.

ونحن نحيل الكاتب إلى ما قاله بعض أفراد الحامية الذين وقعوا في الأسر ونشرته الجرائد العربية، من أن الاريتريين جاءوهم من عدة مسالك في الجزيرة، لم تكن معروفة بالنسبة لهم مما يعني ان الاريتريين كانوا يقاتلون في أرض يعرفون خباياها جيداً. وأجاب الرئيس علي عبدالله صالح، عندما سأله مراسل الـ MBC عن : إن كانت نتيجة المعركة مفاجئة له، رد بالنفي وأردف "ان الاخوة الاريتريين كانوا متمرسين في القتال بالقوارب التي كانت بحوزتهم منذ ان كانوا يواجهون الاسطول الاثيوبي أثناء نضال التحرير كما كانت لديهم قوارب جديدة ذات فعالية عالية فضلاً عن أنهم قاموا بالعملية بعد دراسة وعناية ورتبوا حالهم من ناحية المؤن والماء والغذاء والعدد" كما أجاب على سؤال آخر لمراسل الـ MBC إن كان يتهم إسرائيل بالمشاركة في المعركة، بأنه يتهم أريتريا التي احتلت الجزيرة وأضاف "ربما يريدوننا" الاريتريون" ان نتهم إسرائيل ليستفيدوا من وراء ذلك الاتهام، لكننا لانتهم احداً إلا اريتريا زعما يزعم أنه تعزيز للتعاون العسكري الاريتري - الإسرائيلي خلال زيارة الرئيس افورقي كما يدعوه في فبراير الماضي يقول ان فيها تم التوقيع على اتفاقية أمنية ذكر تفاصيلها مما يبدو أن الكاتب يتمتع بخصوبة الخيال لأن ما ذكره لم يكن له وجود على أرض الواقع لأن الرئيس لم يقم بزيارة سرية لإسرائيل وإنما توقف مدة ساعة في مطار بن جوريون بتل أبيب في طريقه إلى روما التي كان يقوم بزيارة رسمية لها وكان ذلك على مرأى ومسمع من وسائل الاعلام العربية والعالمية.

هناك كثير من النقاط التي تجاوزنا الرد عليها تفادياً للاطالة. لكننا قبل أن نصل إلى نهاية الحديث رأينا من الهام أن نصحح للكاتب بأن طول الساحل الاريتري ٦٨٥ كيلو مترا وليس ٤٣٥ كما جاء في مقالة الكاتب وأن عدد الجزر الاريترية ٣٥٤ جزيرة وليس ١٣٦ جزيرة فقط.

الأنكتاد التاسع وتحدى التنمية الصعب

د. وليد محمود عبد الناصر

لا جدال فى أن الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والتى انعقدت فى ميدراند بجنوب أفريقيا خلال الفترة من ٢٦ أبريل حتى ١١ مايو ١٩٩٦ قد مثلت - وبحق - منعطفا هاما وتاريخيا فى حياة المؤتمر (الأنكتاد)، وهو الهيئة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. فمنذ إنشائه عام ١٩٦٤، جسد الأنكتاد إحدى الساحات الدولية الأكثر تعبيرا عن مصالح بلدان الجنوب النامية، والتى انتظمت فى اطار مجموعة الـ ٧٧ داخله. وبالتالى، تشكل نتائج الدورة التاسعة للأنكتار دلالات ذات مغزى لبلدان العالم الثالث. وتهدف هذه الدراسة لتقييم أعمال تلك الدورة وتحليلها فى ضوء الواقع الإقتصادى الدولى الراهن وظروف تطور الأنكتاد ذاته على المستوى المؤسسى ومصالح الدول النامية، خاصة الأفريقية والعربية مع الاشارة بشكل خاص إلى الدور المصرى الفاعل فى الأنكتاد بشكل عام وفى دورته التاسعة على وجه الخصوص.

أولاً: واقع العلاقات الإقتصادية الدولية عند انعقاد الأنكتاد التاسع:

شهدت السنوات الأخيرة - أو لنقل العقد السابق بشكل عام - تصاعدا فى أهمية مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير) ومنظمة التجارة العالمية وسلفها الجات وتحولهم إلى إطار مؤسسى عالمى ومقبول من كافة الأطراف التجارية والإقتصادية الرئيسية لنظام إقتصادى دولى واحد. إلا أن مثل هذا التطور لم يؤد إلى تجاوز أو الغاء توترات تجارية ونقدية موجودة ومتزايدة، كما أن ما أصبح يطلق عليه بظاهرة العولمة GLOBALIZATION صارت تسير باتجاهين فى أن واحد: ادماج بليونى مواطن من الدول النامية باقتصادياتهم فى إقتصاد عالمى قائم من جهة، ومزيد من التهديد للعاطلين عن العمل أو المعرضين لذلك المصير، وأصحاب الرواتب الثابتة والمنخفضة، مما صبغ العلاقات الإقتصادية الدولية بشكل عام بطابع متأزم فى ظل عمليات اصلاح مؤسسى تدور سواء فى منظمة الأمم المتحدة وما يتبعها من وكالات بما فى ذلك الأنكتاد، بل ومؤسسات بريتون وودز ذاتها، تزامنت مع الدعوة الغربية لتسريع ما يسمى بسياسات الاصلاح الاقتصادى فى بلدان الجنوب وبلدان شرق ووسط أوروبا التى تمر بمرحلة تحول من النظام الاشتراكى إلى النظام الرأسمالى.

وقد جاءت معظم التغيرات الاقتصادية والتجارية خلال العقد الأخير نتيجة سياسات وإجراءات من جانب واحد من واحدة أو أكثر من الدول المتقدمة أو من المؤسسات الإقتصادية والتجارية والتمويلية الدولية الخاضعة لسيطرة تلك الدول، وليس نتيجة لمفاوضات دولية متعددة الأطراف توازن بين مصالح مختلف الدول والمجموعات. إلا أن الافراز النهائى لهذه التحولات - وأيا كانت أسبابها - كان سيادة نمط السوق الحر وآليات العرض والطلب وتعاظم دور القطاع الخاص والحافز الفردى والمبادرة الخاصة، مع التأكيد على أهمية عناصر مثل حسن الإدارة وكفاءة الدولة. كذلك - فإنه على مستوى العلاقات الإقتصادية الدولية، تم القاء المسئولية الأولى والأساسية عن التنمية الإقتصادية والإجتماعية على عاتق كل دولة وحكومة، وفى ضوء ما تتبناه من سياسات كلية

مقابل الحد من التزامات البلدان المتقدمة والمجتمع الدولى والمؤسسات الإقتصادية والتمويلية متعددة الأطراف، وذلك فى وقت تحرك العالم فيه باتجاه اتساع الأسواق وامتداد الفضاء الإقتصادى لكافة أرجاء الأرض تقريبا بعد انهيار الحوائط الايديولوجية واستبدال المواجهة بوضع يتراوح بين نزعات توفيقية فى بعض الحالات وسعى نموذج إقتصادى واحد للهيمنة العالمية الشاملة فى بقية الحالات. (١)

ومن جانبه، أدرك الأنكتاد منذ دورته السابقة التى انعقدت فى جنيف فى يوليو ١٩٨٧ وجود مايشبه "أزمة الهوية" لديه نظراً لأن الهدف من وجوده أصلاً كان صياغة نظام بديل للعلاقات الإقتصادية الدولية، سمى حينذاك بالنظام الإقتصادى العالمى الجديد بهدف تحقيق التنمية والعدالة فى آن واحد فى ظل فجوة متزايدة بين قلة غنية وأكثرية فقيرة على الساحة الدولية. وكان الأنكتاد غريبا عن التحولات التى جرت منذ بداية الثمانينات رغم كل ما كان قد قدمه فى السابق من مساعدات للبلدان النامية.

وقد شهدت الدورة الثامنة للأنكتاد والتى عقدت بقرطاجنة فى كولومبيا فى فبراير ١٩٩٢ مراجعة ذاتية بهدف إعادة تقييم دور الأنكتاد – بل وامتدت المناقشات والانتقادات حينذاك لتشمل ولايته فى حد ذاتها – وأيضا آليات العمل داخله بهدف الاستجابة والتأقلم مع ماحدث من تغييرات فى توازن علاقات القوة الإقتصادية عالميا، خاصة غياب ما كان يعرف بالمجموعة "دال" التى كانت تضم الاتحاد السوفيتى السابق والبلدان الاشتراكية السابقة فى شرق ووسط أوروبا والتى كانت تمثل – بجانب الصين – مصدر الدعم الرئيسى لمواقف مجموعة الـ ٧٧ التى تمثل مصالح البلدان النامية. وكان على الأنكتاد أيضا التكيف مع تحولات فيما هو مطلوب منه من جانب الأعضاء – خاصة بلدان العالم الثالث. واستتبع كل ذلك إحداث تعديلات هيكلية ذات طبيعة مؤسسية على نظم عمل الأنكتاد، بما فى ذلك التخلص من جمود نظام التفاوض عبر المجموعات الذى اتسم بطابع المواجهة قبل نهاية الحرب الباردة واستبداله بما سمى بمفهوم الشراكة PARTNERSHIP والتعاون من أجل التنمية دوليا فى ظل اقرار باستمرار حالات الفقر الموقع مقابل الغنى المتزايد ووضع دولى يتسم بعدم مساواة متزايدة، وتصاعد مخاطر التهميش MARGINALIZATION وتدمير البيئة والموارد الطبيعية. كل ذلك مع اتساع ظاهرة العولمة، مما يستوجب نبذ التفسيرات أحادية الجانب لتطور الإقتصاد العالمى والسعى للتعرف على كافة العوامل التى تحكم وتؤثر فى عملية التنمية قطريا ودوليا بشكل يتصف بالتوازن والشمول.

ولم تحل التغييرات الدولية التى أشرنا إليها دون استمرار توجه قوى داخل الأنكتاد سعى إلى عدم تجاهل أن نجاح أو فشل الجهود الوطنية والإقليمية لتحقيق التنمية فى العالم الثالث يعتمد فى أحيان كثيرة على البيئة الإقتصادية الخارجية التى من المفترض أن تتيح فرصا أمام البلدان النامية للحصول على العناصر الأساسية اللازمة لانجاز مهام التنمية القابلة للاستدامة مثل التمويل، الوصول للأسواق، والتكنولوجيا والمساعدات الفنية بشكل مفتوح وتنافسى. وقد مثلت هذه القطاعات أولويات فى عمل الأنكتاد ركز عليها فى جهوده البحثية والتحليلية وفى عمل أجهزته الحكومية وأمانة على حد سواء، بما فى ذلك أنشطة المساعدة الفنية. إلا أن انشطة الأنكتاد فى هذه القطاعات تميزت خلال السنوات الأخيرة – وبخلاف الحال عما كان من قبل – بقدر من الواقعية والنزعة العملية التى تهدف لتحقيق فوائد ملموسة لدعم جهود التنمية فى بلدان الجنوب وفى مجمل الإقتصاد العالمى بشكل عادل ومتجانس، مع تجنب أى طموحات تكون زائدة عن قدارت وطاقة الأنكتاد، وأى أهداف ضخمة بعيدة المدى اكتفاء بتبنى التزامات محددة ومحدودة فى آن واحد تكون واضحة وقابلة للتطبيق والتحقيق، بما فى ذلك بناء قدرات تحقق تحسنا فى حياة البشر وتحد من التفاوت، خاصة فى بلدان الأقل نموا والأفريقية التى تحتاج حلولا فعالة للمشكلات التى تواجهها، خاصة فى مجال تخفيف الفقر والحرمان اللذين يتفاقمات فى ظل ظاهرة العولمة الراهنة. ولاشك أن دور الأنكتاد فى هذه المجالات قد يساهم فى ضمان أن المكاسب التى تحققها ظاهرة العولمة أكثر من الأعباء التى تفرضها خاصة فى مجال الفقر والتخلف الانسانى، وهو دور يحتاجه المجتمع الدولى من الأنكتاد وغيره من المنظمات الدولية المعنية. (٢)

وقد كان من مصلحة البلدان النامية قبيل الدورة التاسعة للأنكتاد الدفع باتجاه مساهمة الأنكتاد فى إعداد المفاوضات المتعددة الأطراف المستقبلية فى مجالات التجارة الدولية، الاستثمار، القدرات التنافسية، التكنولوجيا والبيئة من منظور تنموى – طبقا لولاية الأنكتاد – بهدف ضمان توازن هذا الإعداد والأخذ فى الاعتبار احتياجات ومصالح البلدان النامية التى تمر بمراحل متفاوتة من الاندماج فى الإقتصاد العالمى، على أن يقوم الأنكتاد بهذا الدور بشكل متعاون ومتكامل مع المنظمات الدولية الأخرى المعنية، بما فيها منظمة التجارة العالمية. كما تطلعت تلك البلدان النامية إلى مساعدة الأنكتاد لها فى تطبيق نتائج مثل هذه المفاوضات بما فى ذلك تمكينها من أفضل استخدام للفرص التى تتيحها فى مجالات دعم التجارة والاستثمار وزيادة الكفاءة التجارية لهذه البلدان، ومساعدتها فنيا فى صياغة قوانين المنافسة، وتقديم حوافز ايجابية للتنمية الصديقة للبيئة ودعم السياسات القطرية فى قطاعات تشجيع التقدم العلمى وجلب التكنولوجيا المتقدمة والملائمة. ونذكر هنا أن لهذه المطالب خلفية تتمثل فى مسابقة ناجحة هى اشتراك الأنكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية فى برنامج مساعدة فنية خاصة للدول الأفريقية خلال وعقب جولة اوروجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وقد توافقت آراء غالبية الدول أعضاء الأنكتاد فى ضرورة تخفيض عدد الأجهزة الحكومية به وتبسيطها بهدف زيادة كفاءة أساليب العمل به والحد من نفقاته وتحسين أداء الأمانة وذلك فى الاطار العام لعملية اصلاح الأنكتاد، بل عملية اصلاح القطاع الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة. وفى اطار الاقرار بالحاجة لتغيير فى طرق تنفيذ الأنكتاد لولايته فى قطاع التجارة والتنمية خلال الأنكتاد التاسع، ظهر اتجاه لتركيز الأنكتاد على عدد محدود من المسائل ذات الصلة المباشرة بقضايا التجارة والتنمية التى يستطيع الأنكتاد تقديم مساهمة ذات وزن فيها، وعلى أساس وجود عناصر مشتركة فى تجارب التنمية، ومع الأخذ فى الاعتبار تنوع مشكلات التنمية خاصة فى صفوف الدول النامية التى تحتاج للمساعدة فى تحقيق الوصول للأسواق العالمية أو لتوسيع

قدراتها لتقديم منتجاتها لهذه الأسواق. وحدد الأنكتاد لذاته هدف بناء توافق آراء عالميا حول مراجعة ظاهرتي العولمة والترابط INTERDEPENDENCE وآثار تطوير النظم التي تحكم العلاقات الدولية على التنمية، مع سعي الأنكتاد لتكثيف أنشطته التي يكون لها تأثير مباشر على الاقتصاديات الوطنية في قطاعات التجارة والاستثمار وتنمية المشروعات مع الحاجة للمرونة ومشاركة الخبراء في مراحل ما من مشاورات الأجهزة الحكومية بالأنكتاد.

وقد رافق ذلك وعى بمحدودية الموارد المتاحة للأنكتاد للقيام بالمهام الملقاة على عاتقه وتلك المتوقعة منه مستقبلا، وتأكيد أهمية دور الأطراف غير الحكومية المتزايدة في العلاقات الدولية ومن بينها المؤسسات عبر الوطنية، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، الجامعات ومراكز الأبحاث، سواء تلك التي تعمل بالتعاون مع الحكومات أو بشكل مستقل، في وقت لم تمنح فيه أي من المنظمات الدولية متعددة الأطراف فرصة كافية لهذه الأطراف غير الحكومية. والواقع أن الأنكتاد كان قد فتح الباب لمشاركتها منذ فترة، خاصة في المناقشات الإقتصادية، وتضمن ذلك اتحادات المنتجين والمستهلكين. ورأت الدول الأعضاء أن من شأن مثل هذا التطور جعل الأنكتاد يمثل شراكة حقيقية من أجل التنمية تضم القطاع الخاص وتدمجه مع غيره من الأطراف في برامج عمله. (٣)

ثانيا: جدول أعمال الأنكتاد التاسع :

أسوة بما تم قبيل الدورة الثامنة للأنكتاد عام ١٩٩٢، تم الاتفاق قبيل دورته التاسعة بجنوب أفريقيا في أبريل الماضي على بند موضوعي واحد على جدول أعمال المؤتمر وهو: "دعم النمو والتنمية القابلة للاستدامة في اقتصاد عالمي يتحرر ويتعولم مع مواجهة تحدي وتعاظم التأثير التنموي لعمليتي التحرير والعولمة، مع العمل لتجنب مخاطر التهميش وعدم الاستقرار". كما تم الاتفاق على معالجة هذا الموضوع عبر أربعة محاور هي: إستراتيجيات التنمية في ظل إقتصاد عالمي مترابط في التسعينات ومابعد، دعم التجارة الدولية كأداة للتنمية في عالم ما بعد جولة اروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف، دعم تنمية المشروعات والقدرات التنافسية للدول النامية والدول التي تمر بمرحلة تحول في شرق ووسط أوروبا، وأخيراً الانعكاسات المؤسسية لكل ذلك على ولاية الأنكتاد وبرنامج عمله المستقبلي.

كذلك توصلت مختلف المجموعات والدول إلى تناول هذه الظواهر سواء فيما بين الدول أو داخل كل منها مع التعرض للسياسات الوطنية والدولية ذات الصلة، أخذا في الاعتبار الترابط فيما بين مختلف القطاعات والمسائل، والتركيز على مشكلات البلدان الأقل نموا والمنخفضة الدخل والأفريقية خاصة في مجالات ضعف البنية الأساسية وثقل عبء الديون الخارجية والاعتماد شبه الكامل على صادراتها من السلع الأولية.

وقد حدد جدول الأعمال هدف الدورة التاسعة للأنكتاد في التوصل إلى سياسات وإجراءات من شأنها إحداث تأثيرات ملموسة على المستويين الوطني والدولي لتمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة تحول من الاستفادة من الفرص التي تتيحها ظاهرتا العولمة والتحرير للإقتصاد العالمي مع العمل لتحجيم المخاطر والمصاعب التي قد تواجهها هذه البلدان، على أن تتاح الفرصة للمشاركة في هذا الجهد للقطاع الخاص، رجال الأعمال، العمال، الأجهزة المحلية، المؤسسات الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية مع ابقاء سلطة اتخاذ القرار في أيدي ممثلي حكومات الدول الأعضاء.

وكان من السمات الايجابية للاتفاق على جدول أعمال الأنكتاد في دورته التاسعة الدعوة للاستفادة من فرص التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف تحقيق التعاون والتكامل فيما بينها. كما كان ذلك الاتفاق قد أعاد تأكيد فاعلية إعلان قرطاجنة الصادر عقب الدورة الثامنة للأنكتاد والذي تبنى مفهوم الشراكة من أجل التنمية كأساس لتدعيم التعاون الإقتصادي الدولي ولبناء الثقة فيما بين الدول بغية دعم التنمية القابلة للاستدامة. كما ربطت الدول الأعضاء بين الدورة الثامنة للأنكتاد وبين العديد وبين نتائج مؤتمرات أخرى للأمم المتحدة في مجالات ذات صلة بعمل الأنكتاد وهي مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، والتنمية، والسكان والتنمية، والتنمية الإجتماعية، والمرأة وكذا ندوة الأمم المتحدة الدولية حول الكفاءة التجارية في اطار ارتباط كل ذلك بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي بشأن خطة التنمية AGENDA FOR DEVELOPMENT.

والواقع أن المفاوضات حول اقرار جدول أعمال الدورة التاسعة للأنكتاد لم تتمحور فقط حول المسائل الشكلية والاجرائية كما قد يتبادر إلى الذهن، بل إن معظمها قد انصرف إلى محاولة تحقيق توافق آراء مسبق حول الخطوط العريضة للمسائل التي ستتم مناقشتها خلال الدورة التاسعة للأنكتاد. وفي هذا الاتجاه، تم الاتفاق على أن تتولى الدورة التاسعة للأنكتاد تقييم الاتجاهات الأساسية في النظام الإقتصادي العالمي، خاصة الترابط فيما بين القطاعات والدول وتأثيراتها على عملية التنمية واتصالها بعمليتي العولمة والتحرير LIBERALIZATION في قطاعات التجارة، التكنولوجيا، الاستثمار، السلع الأولية، الخدمات، النقد والتمويل والبيئة، مع البحث في سبيل الحد من مخاطر تذبذب الأسواق المالية الدولية وظواهر أخرى من شأن استمرارها مزيد من التهميش لإقتصاديات غالبية البلدان النامية والتي تمر بمرحلة تحول مثل اجراءات الدعم الدولية، وكيفية التحرك باتجاه معاكس سعيا لرفع مستويات الدخل وعائدات الصادرات في هذه الدول بما في ذلك من خلال إستراتيجيات تحوز على توافق آراء عالمي بشأن التعاون الدولي من أجل التنمية ومواجهة قضايا البطالة والفقر وسوء إدارة البيئة ومعوقات الوصول إلى الأسواق، ونقص تدفق الموارد الخارجية، وتعاظم عبء الديون الخارجية وتأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية على التنمية، أخذا في الاعتبار أدوار الحكومات والقطاعين العام والخاص والمؤسسات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف المعنية، وغيرها من الأطراف ذات الصلة.

وبصفة أكثر تحديدا وفي قطاع التجارة ذات الأولوية تقليديا للأنكتاد، تحقق اتفاق في جدول أعمال الدورة التاسعة للأنكتاد على تولي الأنكتاد دور حث الاجراءات الوطنية والدولية اللازمة لادماج الدول النامية وتلك التي تمر بمرحلة تحول في شرق ووسط أوروبا في النظام التجاري الدولي، سواء من خلال نتائج جولة اروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، أو اجراءات مساعدة الدول النامية على الاستفادة الكاملة من الفرص التي

أتاحتها في جانب منها تلك النتائج، على أن يبلور الأنكتاد اقتراحات لترجمة الالتزامات التي اتخذت خلال الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في مراكش، خاصة بشأن البلدان الأقل نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء. وتأكد التوجه العام لدى الدول للسعى لدعم التكامل بين الأنكتاد ومنظمة التجارة العالمية في معالجة قضايا التنمية المتصلة بالتجارة لبلدان الجنوب. وفي الاطار نفسه، كان على الدورة التاسعة مراجعة النظام المعمم للأفضليات المقدم للبلدان النامية، والبحث في طرق تدعيم الكفاءة للدول بما في ذلك الحصول على تكنولوجيا المعلومات وتأثيراتها على التجارة، وسبل دراسة العلاقة بين التجارة من جهة وكل من القدرة التنافسية والبيئية من جهة أخرى، وفرص بناء قدارت البلدان النامية في قطاعات الخدمات والتجارة الدولية فيها وفي مجال الإدارة الكفؤة للموارد الطبيعية مع العمل لتقليل مخاطر حالة عدم الاستقرار التي تتصف بها الأسواق الدولية للسلع الأولية التي تعتمد الكثير من الدول النامية في عائداتها من الصادرات عليها. كذلك أوكل للدورة التاسعة للأنكتاد بحث كيفية دعم المشروعات القادرة على المنافسه دوليا وتوفير البيئة المحلية والدولية اللازمة لذلك، خاصة المشروعات متوسطة وصغيرة الحجم، وسبل تمويلها في إطار تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ونقل التكنولوجيا باعتبارها إحدى وسائل تطوير القدرات التكنولوجية في تلك البلدان واصلاح القطاع العام بها وتحويلها نحو القطاع الخاص.

ولكننا نرى أن المهمة الأكثر صعوبة في ظل التفاوض حول جدول أعمال الدورة التاسعة للأنكتاد كانت الرغبة – خاصة لدى الدول الغربية المتقدمة – في تكريس جزء هام من الدورة التاسعة لتقييم الاصلاحات المؤسسية التي جرت داخل الأنكتاد منذ دورته الثامنة وبحث دوره وولايته في المستقبل. واتفقت كافة الدول والمجموعات على أن الهدف هو أن يصبح الأنكتاد أداة فعالة لدعم التنمية وجهود الدول النامية – خاصة الأقل نموا – بشكل كامل في الإقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي. وقد امتد هذا الاتفاق ليشمل القناعة بأن الأنكتاد هو الساحة الأمثل – طبقا لولايته المستمدة من الجمعية العامة للأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية – داخل منظومة الأمم المتحدة للقيام بمعالجة متكاملة للتنمية وما يتصل بها في قطاعات التجارة، الخدمات، التمويل، الاستثمار، التكنولوجيا والتنمية القابلة للاستدامة، خاصة للبلدان النامية. ويبدو أن ماحدث منذ الدورة الثامنة للأنكتاد في مجال الاصلاحات المؤسسية لم يكن كافيا للدول الغربية وبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، لأنها دعت إلى إعادة رسم الأجهزة الحكومية بالأنكتاد – مرة أخرى – بدعوى استجابتها لتغيرات الإقتصاد العالمي وتحديد أولويات عمله بشكل واضح في ضوء محدودية موارد الأنكتاد، مع ضمان شفافية وكفاءة العمل وتحقيق انسجام وظائف أجهزة الأنكتاد من خلال التمييز بين مستوى صنع القرار والسياسات والعمل الفني للخبراء. وأجمعت كافة الدول والمجموعات في جدول أعمال الدورة التاسعة للأنكتاد على ضرورة الاستخدام الأمثل لمشاركة الخبراء في اجتماعات الأنكتاد، وضمان متابعة وتقييم مايتخذ من توصيات وإجراءات والاهتمام بالمسائل عبر القطاعية CROSS - SECTORAL. كما أوصت الدول الأعضاء بأن تؤكد الدورة التاسعة على تولي مجلس التجارة والتنمية مسائل الترابط والقضايا الإقتصادية العالمية من منظور العلاقة بين التجارة والتنمية، بالاضافة إلى برنامج العمل للبلدان الأقل نموا، وخطة الأمم المتحدة من أجل التنمية في أفريقيا والمسائل المؤسسية، مع النظر في تقليص عدد الأجهزة الفرعية المنبثقة عن المجلس وفي نفس الوقت منح هذه الأجهزة سلطات صنع قرار إضافية بعد عقد اجتماعات خبراء يفترض توصلها إلى استنتاجات متفق عليها أو ترفع نتائج عملها إلى تلك الأجهزة. (٤)

ثالثا: مجموعة الـ ٧٧ والانكتاد التاسع:

تحتل مجموعة الـ ٧٧ التي تمثل الدول النامية موقعا متميزا داخل الأنكتاد لأسباب تاريخية وأخرى موضوعية. فمن منظور تاريخي، نشأت هذه المجموعة أول مانشأت داخل اطار الأنكتاد ومنه انتقلت إلى المنظمات والوكالات الدولية الأخرى. أما من الناحية الموضوعية، فقد كان الأنكتاد – منذ نشأته – مناط أمل وتطلعات الدول النامية حتى يكون المحفل الذي تعبر هذه الدول فيه عن همومها وتطرح فيه مطالبها وتأمل في أن يكون صوتها مسموعا ولها كلمة نافذة ودورا فعالا فيه مقابل دورها الثانوي حينا والمهمش حينا آخر في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) ومؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي للانشاء والتعمير).

ومن هذا المنطلق سنخصص هذا الجزء لمعالجة مواقف مجموعة الـ ٧٧ إزاء الدورة التاسعة للأنكتاد سواء كمجموعة واحدة أو المجموعات الجغرافية الثلاث المتفرعة عنها (الأفريقية، الآسيوية، أمريكا اللاتينية والكاريبي) أو مجموعات نوعية (البلدان الأقل نموا، البلدان النامية الجزرية، مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادى A C P).

١- المجموعة الافريقية:

كان وزراء التجارة والسياحة والتعاون والتكامل الإقليمي للدول الأفريقية قد اجتمعوا في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ فبراير ١٩٩٦ للاعداد للموقف الأفريقي خلال الدورة التاسعة للأنكتاد. وقد تبلورت نتائج اجتماع أديس أبابا في مواقف أفريقية خلال الأنكتاد التاسع.

وقد أدركت المجموعة الأفريقية منذ فترة حدوث تطورين متصلين بها: أحدهما يتصل بالاقتصاد العالمي والآخر ذو طابع تنظيمي ومؤسسي يرتبط بالتمييز في تعامل المؤسسات الدولية والمجموعات الأخرى مع مجموعات مختلفة داخل المجموعة الأفريقية. واستغلت فرصة انعقاد الدورة التاسعة للأنكتاد للتعبير عن القلق الجماعي تجاه هذين التطورين. وتمثل التطور الأول في التهميش المتزايد لغالبية الدول الأفريقية في النظام الإقتصادي والتجاري العالمي منذ نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي وبدء تحول إقتصاديات بلدان شرق ووسط أوروبا من التخطيط المركزي والإقتصاد الموجه إلى إقتصاديات السوق نتيجة لتركيز أهتمام البلدان المانحة والمؤسسات التمويلية والإقتصادية الدولية على احتياجات بلدان شرق ووسط أوروبا مقابل تدني الاهتمام من جانبهم تجاه الأوضاع الإقتصادية في أفريقيا. أما التطور الثاني فهو اتجاه عدد متزايد من البلدان والمؤسسات

الدولية والإقليمية المانحة لتقسيم المجموعة الأفريقية إلى مجموعات فرعية مثل البلدان الأقل نموا، والبلدان منخفضة الدخل وتلك ذات المديونية المرتفعة وما يترتب على ذلك من تمييز في المعاملة بتفضيل بعضها على البعض الآخر مثل تفضيل البلدان الأقل نموا في كثير من الأحوال.

وقد اعتبرت المجموعة الأفريقية أن الأنكتاد التاسع يتزامن مع تكامل متزايد للإقتصاد العالمي واستقطاب إقتصادي يتسع يوما عن يوم سواء على مستوى الأقاليم أو البلدان. وفي واقع الأمر، فإنه منذ ما قبل الدورة الثامنة للأنكتاد التي جرت في فبراير ١٩٩٢، كانت المجموعة الأفريقية تحذر من مخاطر وتعقيدات متصلة بإدارة الترابط الدولي، خاصة في ظل كون أفريقيا لم تتمتع بأي آثار ايجابية لظاهرة العولمة في وقت عانت فيه مزيدا من التهميش، الأمر الذي يتطلب من المحافل الدولية المعنية - وفي مقدمتها الأنكتاد في دورته التاسعة - اتخاذ اجراءات عاجلة لضمان ادماج أفريقيا بشكل منصف في الإقتصاد العالمي.

ولم تنكر البلدان الأفريقية مسئوليتها الأساسية عن التنمية بها معيدة إلى الأذهان جهودها المتواصلة لتحرير إقتصادياتها بما في ذلك اجراءات من جانب واحد كما هو الحال مع برامج التكيف الهيكلي والاصلاح الإقتصادي، وأخرى نتجت عن التزامات متعددة الأطراف كما في نتائج جولة أورجواي للمفاوضات التجارية. وقد لعب وفد مصر خلال الأنكتاد التاسع - والذي رأسه ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف السفير الدكتور منير زهران - دورا قياديا في ابراز تحفظ المجموعة الأفريقية ازاء التكلفة المرتفعة - على الأقل على المدى المنظور - والانعكاسات السلبية لتنفيذ اتفاقيات جولة أورجواي، خاصة فيما يتصل بالبلدان المستوردة الصافية للغذاء والبلدان الأقل نموا، مع المطالبة باجراءات ملائمة للحد من هذه الآثار السلبية وتقديم المساعدة إلى البلدان الأفريقية المتضررة وغيرها بما في ذلك أيضا تمكينها من الاستفادة من الفرص والمكاسب التي أتاحتها اتفاقيات جولة أورجواي.

ولاشك أن المجموعة الأفريقية حرصت على عنصر الاستمرارية من خلال إعلان بقاء صلاحية مفهوم الشراكة من أجل التنمية سواء بين البلدان النامية والمتقدمة أو بين القطاعين العام والخاص الذي أعلن خلال الدورة الثامنة للأنكتاد في قرطاجنة مع حاجة هذا المفهوم للانعاش والتجديد والأخذ في الاعتبار ماطرأ من مستجدات في الإقتصاد العالمي وتوجهات وسياسات التنمية الإقتصادية والإجتماعية منذ ذلك الوقت. وقد مثل الأنكتاد التاسع فرصة استثنائية لطرح المجموعة الأفريقية لمطلبها الخاص باحياء الحوار من أجل التنمية والتعاون الإقتصادي متعدد الأطراف لصالح التنمية في بلدان الجنوب، خاصة الأقل نموا، وقد أيدت المجموعة الأفريقية دورا للأنكتاد في مجالات جديدة مثل ثورة تكنولوجيا المعلومات المتصلة بالتجارة على المستوى العالمي مع مطالبة الأنكتاد - والدول المتقدمة من خلاله، بتوفير نتائج هذه الثورة لدعم جهود التنمية في البلدان الأفريقية.

وكعادة المجموعة الأفريقية المؤيدة بلا حدود للأنكتاد وولايته ودوره، أعادة في دورته التاسعة تأكيد هذا الدعم باعتبار الأنكتاد المحفل الرئيسي داخل منظومة الأمم المتحدة الذي يحظى بولاية محددة لتناول مترابط للتنمية من جهة وما يتصل بها في قطاعات التجارة، والتمويل، الاستثمار، والخدمات، السلع الأساسية، التكنولوجيا، البلدان الأقل نموا والتنمية القابلة للادامة. وفي ذات الوقت تماشت المجموعة الأفريقية مع التوجه العام للبلدان الغربية المتقدمة منذ الأنكتاد السابع في جنيف عام ١٩٨٧ - والذي أيدته أيضا بلدان شرق ووسط أوروبا وغالبية بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي خلال الأنكتاد الثامن - والذي طالب باصلاح الأنكتاد وترشيد العمل فيه وإعادة تكييفه مع الاطار الجديد للترابط المتزايد في العلاقات الإقتصادية الدولية.

واذا كان للبلدان الأفريقية في السابق تجربة ايجابية في الاستفادة من المساعدة الفنية التي قدمها الأنكتاد لها في اعداد وخلال مفاوضات جولة أورجواي، فإنها حرصت خلال الأنكتاد التاسع على استمرار هذه المساعدة في أي مفاوضات تجارية دولية قادمة بهدف السعي لاحداث تنمية عادلة ومتوازنة وقابلة للادامة لكافة المجموعات والدول. (٥)

وبالاضافة إلى البلدان الأقل نموا وتلك المستوردة الصافية للغذاء، أقرت المجموعة الأفريقية بضرورة ايلاء الأنكتاد لاعتبار خاص لأوضاع واحتياجات البلدان النامية الساحلية وتلك الجزرية الصغيرة. وفي اطار المسائل الموضوعية تضمنت أولويات المجموعة خلال التفاوض على نتائج الأنكتاد التاسع هي: جهود السعي لاستئصال الفقر، معالجة المشكلات الناتجة عنه والمتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية، نقل التكنولوجيا، تخفيض عبء الديون وادارتها بناء القدرات بما في ذلك الكفاءة التجارية، تطوير قطاعات الخدمات، اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية المشروعات، وتقديم موارد مالية وإضافية، خاصة في ضوء عدم كفاية المساعدات الانمائية الرسمية بمعدلاتها الراهنة أو طرق تقديمها والانفاق منها. وكل ماسبق يضاف بالطبع إلى ماسبق ذكره عن ثورة المعلومات والمساعدة في المفاوضات التجارية الدولية، ودون تجاهل مسألتي التعاون الإقتصادي فيما بين البلدان النامية وتعزيز برامج المساعدة الفنية التي يقدمها الأنكتاد وقد اقترحت المجموعة الأفريقية أن يتم تناول بعض هذه المسائل من خلال فرق خبراء حكوميين دولية، على أن يقوم مجلس التجارة والتنمية بنفسه بالمراجعة للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات بشكل سنوي. وخطت المجموعة الأفريقية خطوة جديدة في أتجاه التجاوب مع مطالب الدول المتقدمة عندما دعت خلال الأنكتاد التاسع إلى تسهيل مشاركة مؤسسات المجتمع المدني المجتمع المدني في انشطة الأنكتاد وتأصيل ذلك بشكل منهجي ومؤسسي. وفي حين طالبت ببحث موضوعات مثل تحويل الديون وسياسات المنافسة والأفضليات في اللجان الحكومية للأنكتاد، لم تبد أي تحفظات على استمرار بحث هذه اللجان لمسالة الخصخصة، وهو ما كان قد بدأ بالفعل منذ الأنكتاد الثامن. (٦)

وإذا كناقد أفردنا جزءا كبيرا للمجموعة الأفريقية في اطار ما هو مخصص لمجموعة الـ ٧٧ فإن ذلك مرجعة ثلاثة أمور: أولها أن هذه هي المجموعة الأكبر حجما في اطار مجموعة الـ ٧٧، والثاني أنها المجموعة ذات المصلحة الأكبر في استمرار الأنكتاد وعدم

تعديل مساره بشكل جذري بعيدا عن ولايته الأصلية، والثالث هو دور مصر القيادي داخل هذه المجموعة في الماضي والحاضر.

٢- المجموعة الآسيوية :

أسوة بنظائرهم الأفارقة، كان وزراء الدول الآسيوية المعنيون بالتجارة - ومعهم الصين - قد اجتمعوا في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من ٩ إلى ١١ يناير ١٩٩٦ للتحضير للدورة التاسعة للأنكتاد. وقد شكلت مشاركة الصين في هذا الاجتماع خطوة متقدمة على المستويين السياسي والتنظيمي/المؤسسي للتنسيق بين مجموعة الـ ٧٧ ممثلة في إحدى مجموعاتها الفرعية (المجموعة الآسيوية هنا) وبين الصين التي اتخذت دائما مواقف داعمة لمواقف الدول النامية بالأنكتاد.

وخلال الأنكتاد التاسع، ركزت المجموعة الآسيوية على أولويات السعي لاستئصال الفقر وقضايا البلدان الأقل نموا - في ظل دور بنجلاديش المتميز في هذا الاطار - وتجنب التهميش المتزايد للبلدان النامية في النظام الإقتصادي والتجاري الدولي. إلا أن الدول الآسيوية حرصت على تناول مسائل ذات أبعاد سياسية ومؤسسية بعيدة المدى على المستوى العالمي مثل اعتبار التعاون المتعدد الاطراف هو سبيل تحقيق الرخاء الإقتصادي والتنمية المنصفة عالميا مما يستوجب اعتبار التعاون الدولي من أجل التنمية في صلب اهتمامات الأمم المتحدة. وقد جاء هذا الموقف ليشكل من جهة ردا على النزعات الأحادية الجانب والثنائية أو المحصورة في عدد محدود من الدول - خاصة المتقدمة - في العلاقات التجارية والإقتصادية، ومن جهة أخرى ليرد على الدعوة المتزايدة من قبل عدد من الدول الغربية بتهميش دور الأمم المتحدة في القضايا الإقتصادية الدولية التي ترغب تلك الدول في جعلها حكرا على مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. كما تميز الموقف الآسيوي بالتأكيد على فاعلية مجموعة الـ ٧٧ ودورها الحيوي في الدفاع عن مصالح البلدان النامية سواء من جهة بناء توافق الآراء والتنسيق فيما بين تلك البلدان أو في المفاوضات الإقتصادية الدولية. ولم تعترض المجموعة الآسيوية على مطالب غربية بادخال تعديلات على أساليب عمل الأنكتاد أو اعتباره ساحة لتبادل خبرات التنمية فيما بين أقاليم العالم المختلفة على اعتبار أن هذه المطالب لها أساس في الالتزامات الصادرة عن الأنكتاد الثامن في قرطاجنة. إلا أنها بالمقابل طالبت باستمرار دور الأنكتاد كمنتدى عالمي للتشاور فيما بين الحكومات حول قضايا التجارة والتنمية، خاصة في ظل استمرار مشكلات ذات طبيعة بنيوية في مناطق عديدة من آسيا بما يؤكد ثقل المهام المطلوبة وحجم الموارد اللازمة للقيام بها رغم جهود التكيف الهيكلي التي بذلتها بلدان آسيا والتي تزامنت مع اتساع الهوة بشكل عام بين البلدان النامية والمتقدمة.

وإذا كانت المجموعة الآسيوية والصين قد شاركا المجموعة الأفريقية العمل لضمان دور الأنكتاد في مجال تقديم المساعدة الفنية والتوصيات باجراءات ملائمة الدول التي تأثرت سلبا من جراء تطبيق اتفاقيات جولة أوروجواي لتمكين هذه الدول من التغلب على تلك الانعكاسات السلبية، فإنها انتهزت فرصة الدورة التاسعة للأنكتاد لتدعو إلى تنفيذ تلك الاتفاقيات نصاً وروحاً كمرحلة في اطار توجه عام لتحرير التجارة في السلع وفي بقية القطاعات ذات الأولوية للبلدان النامية، وأيضا للدعوة إلى ضمان عالمية منظمة التجارة العالمية ومطالب أخرى خاصة بشروط انضمام الدول لها - وكان المقصود بها دعم المطلب الصيني للانضمام للمنظمة - وشروط اندماج الدول النامية في النظام التجاري الدولي، وهي أمور لم ترحب الدول الغربية المتقدمة باثارتها في الأنكتاد التاسع على خلفية رغبتها في عدم تداخل الأنكتاد في أعمال منظمة التجارة العالمية. وفي نفس الاتجاه المعاكس لرغبة الدول الغربية المتقدمة، اثارت المجموعة الآسيوية قضايا الديون التي تواجه الدول النامية خلال الأنكتاد التاسع ودعت لحلول منصفة وفعالة وذات توجه تنموي لهذه القضايا كما اصرت على اختصاص الأنكتاد بمناقشتها إلا أن المجموعة الآسيوية والصين حرصا على ضرورة اجراء مشاورات منتظمة بين الأنكتاد والمنظمات الدولية المعنية الأخرى مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي، وهو مفهوم ترحب به الدول الغربية باعتباره يؤدي إلى تجنب التداخل في الاختصاصات أو تكرار نفس المهام في أكثر من منظمـــة دوليـــة.

وبشكل محدد ، عملت المجموعة الآسيوية على صياغة مهمتين أساسيتين للأنكتاد وبرنامج عمله خلال السنوات القادمة وهما : المساهمة في الإعداد لجداول أعمال أي مفاوضات مستقبلية في قطاعات التجارة والاستثمار ، الخدمات والتكنولوجيا ، والتركيز على تقديم خدمات ذات طبيعة عملية وملموسة للدول الأعضاء خاصة المساعدات الفنية في قطاعات مثل زيادة الاستثمارات ، تنمية المشروعات ، الكفاءة التجارية وهي كلها مجالات تأتي في أولويات الدول والمجموعات الأخرى أيضا(٧) .

٣- مجموعة دول امريكا اللاتينية والكاريبي :

عقد وزراء الدول أعضاء هذه المجموعة اجتماعهم التحضيري للدورة التاسعة للأنكتاد في العاصمة الفنزويلية كراكاس خلال الفترة من ١٦ الى ١٨ يناير ١٩٩٦ . وباستثناء تكرار ما أعلنت عنه المجموعتان الأفريقية والآسيوية من دعم استمرار ولاية الانكتاد والتمسك بما تم الاتفاق عليه خلال الدورة الثامنة للأنكتاد في هذا الشأن ، فإن الموقف اللاتيني ركز خلال الدورة التاسعة على اعتماد أي عمل للأنكتاد في مجال دفع العلاقات الاقتصادية الدولية في اتجاه ملائم لجهود التنمية على آليات السوق والمشروع الخاص كعوامل فعالة للتغيير بجانب أهمية وجود حكم جيد وادارة كفؤة . وقد جاء هذا الموقف ليلقي ترحيبا ودعما من المجموعة الغربية نظرا لأنه يعكس ما تطالب به هذه المجموعة خاصة منذ ما قبل الأنكتاد الثامن . وقد اقترب الموقف اللاتيني مرة أخرى من الموقف الغربي عندما طالب بإعادة تكيف أنشطة الأنكتاد وأساليب عمله على المستويين المؤسسي والميداني . وعلى عكس الموقفين الافريقي والآسيوي ، أبرز الموقف اللاتيني ما أسماه بنجاح سياسات التكيف الهيكلي التي تطبقها بلدان تلك المجموعة في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو والحد من التضخم والتخفيف من عبء الديون الخارجية مما أوجد مناخا مواتيا للاستثمار الأجنبي وحسن من فرص الانعاش الاقتصادي . وعددت المجموعة مكونات تلك البرامج من تحرير التجارة والنظم المصرفية والخصخصة وتحسين الادارة الحكومية والتعاون التجاري والاقتصادي الاقليمي، بشكل يعطي الانطباع بأنها تود أن تعتبر نفسها نموذجا على بقية البلدان والمجموعات النامية الاحتذاء به ، خاصة أنه يلبي

المطالب والشروط للبلدان الغربية المانحة ومؤسسات التمويل المتعددة الأطراف سواء دولية أو اقليمية . إلا أن البلدان اللاتينية لم تستطع انكار الكلفة الاجتماعية العالية لبرامج التكيف تلك (٨).

٤- مجموعة البلدان الأقل نموا Least Developed Countries:

من الهام فى سياق تحليلنا وتقييمنا لأحداث ونتائج الدورة التاسعة للأنكتاد ومواقف مجموعة الـ ٧٧ فيه التعرض لمجموعة نوعية كانت دائما من أكثر المجموعات نشاطا داخل الأنكتاد وداخل مجموعة الـ ٧٧ ، كما كانت محل اهتمام خاص من الأنكتاد ومن الأطراف المانحة على حد سواء . ونعنى هنا مجموعة البلدان الأقل نموا التى تضم أكثر من أربعين دولة أغلبهم فى القارة الأفريقية.

وقد شددت هذه المجموعة خلال الأنكتاد التاسع على دور الأنكتاد فى ايجاد حلول مبتكرة وجديدة للاستجابة للتحديات التى تواجه البلدان النامية بشكل عام – وهذه البلدان بشكل خاص – خاصة الفقر والتدهور البيئى والتهميش فى ظل ظاهرتى العولمة والتحرير وغياب هياكل انتاجية ذات قدرة تنافسية لدى هذه البلدان . ولم تجد هذه البلدان حرجا فى الإقرار بخطورة ما تعانيه من نزاعات أهلية وعسكرية ساءت من أوضاعها وهو نوع من الشجاعة السياسية والنقد الذاتى والاقرار بالمسئولية يحسب لهذه الدول وليس عليها . إلا أنها بالمقابل أبرزت أوجه قصور فى اقتصادياتها تقع مسئوليتها على الأطراف الخارجية مثل نقص القدرات التكنولوجية وطبيعة القطاع التصديرى بها والافتقار الخطير للتنويع Diversification . وجريا على ما كان الحال عليه فى السابق ، أكدت هذه البلدان على دور الأنكتاد المحورى على المستوى العالمى لضمان تنفيذ برنامج العمل للبلدان الأقل نموا وأيضا ذلك المتعلق بالتنمية فى أفريقيا وذلك على مستوى مجلس التجارة والتنمية ، وهو مطلب تداخل مع مطلب المجموعة الأفريقية ويمكن فهمه فى ظل ما ذكرناه آنفا من كون غالبية البلدان الأقل نموا تنتمى للقارة السوداء .

ومن دون انكار مسئوليتهم الأساسية عن تنمية أنفسهم من خلال تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى ، شددت تلك البلدان على تنفيذ المجتمع الدولى لالتزاماته لعكس التدهور فى الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلدان الأقل نموا ، خاصة المساعدة وتدابير الدعم فى قطاعات التجارة والتمويل والديون . وغلبت على حديث البلدان الأقل نموا عن نتائج جولة أوروجواى نزعة تغليب الآثار السلبية خاصة تآكل هوامش الأفضليات التجارية التى كانت متاحة لتلك الدول وارتفاع تكاليف استيراد الغذاء . وشكلت هذه المسألة الأخيرة عنصرا مشتركا مع موقف المجموعة الأفريقية ودليلا على اتساع قاعدة البلدان النامية التى تعانى من وضع البلدان المستوردة الصافية للغذاء فى ضوء نتائج جولة أوروجواى وتطالب بإجراءات دولية ذات طابع تعويضى لتصحيح هذه الأوضاع . ويجىء طرح هذا المطلب خلال الدورة التاسعة للأنكتاد على غير هوى البلدان الغربية المتقدمة التى سعت لتجنب الإشارة اليه باعتباره يدخل فى دائرة اختصاص منظمة التجارة العالمية . وإذا كانت الشكوى والقلق من تدنى معدلات المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA) كانا عامين من البلدين النامية ، فقد كانا أبرز وأعلى صوتا على مستوى البلدان الأقل نموا نظرا لإنخفاض تدفق هذه المساعدات اليها فى السنوات الأخيرة ، وامتد هذا القلق ليشمل موارد مؤسسات التمويل متعددة الأطراف التى تركز على احتياجات البلدان الأقل نموا مثل المؤسسة الإنمائية الدولية (IDA) التابعة للبنك الدولى ، وصناديق التنمية الإقليمية فى كل من آسيا وأفريقيا ، مع ابراز خطورة تزامن ذلك التطور مع وطأة خدمة الديون الخارجية لهذه البلدان بالرغم من استفادتها من اجراءات اتخذت خلال السنوات الماضية لتخفيف أعباء هذه الديون ، مكررين الدعوة لإلغاء هذه الديون . ورغم كون هذه الدعوة موجهة للبلدان والمؤسسات المانحة ، فإن أثارتها خلا ل الأنكتاد التاسع لم يلق استحسان البلدان الغربية أيضا لحرص الأخيرة على استبعاد الديون من دائرة عمل الأنكتاد.

وقد تناولت البلدان الأقل نموا بشكل خاص خلال الانكتاد التاسع مبادرة كان قد أطلقها روبينز ريكيبيرو الأمين العام للأنكتاد باقتراح انشاء صندوق استئمانى لصالح تلك البلدان وذلك كجزء من عملية إعادة تنظيم أمانة الأنكتاد ويغطى قطاعات التجارة والسلع الأساسية ، الخدمات ، الكفاءة التجارية ، الاستثمار والتكنولوجيا والمشاريع ، والعولمة واستراتيجيات التنمية بالإضافة الى أنشطة التنويع وتمكين هذه البلدان من المشاركة بفاعلية أكبر فى النظام التجارى الدولى ، وبرامج التدريب وتنمية الموارد البشرية ، بل وأيضا تقديم استشارات لإصلاح السياسات الوطنية بتلك البلدان ، على أن يبدأ الصندوق بمبلغ متواضع هو نصف مليون دولار أمريكي وصولا الى عشرة ملايين دولار عام ٢٠٠٠ . إلا أن البلدان الأقل نموا حرصت على ربط ذلك الصندوق بتدعيم موارد الأمانة البشرية والمهارية فى مجال قضايا البلدان الأقل نموا للإستجابة لإحتياجاتها المتغيرة من المساعدة الفنية(٩).

٥- المواقف العامة لمجموعة الـ ٧٧:

رغم أن المجموعة تعانى منذ ما قبل الأنكتاد الثامن من حالة ضعف تنسيق داخلها ، بل ودعوة بعض أعضائها – خاصة من دول أمريكا اللاتينية والكاريبى ، بل ومن الدول الآسيوية أيضا – بالإبقاء عليها كإطار للتنسيق فى مسائل الترشيحات وغيرها من القضايا الشكلية والإجرائية دون المسائل الموضوعية ، فقد بقيت مجموعة الـ ٧٧ متماسكة الى حد نسبى خلال الأنكتاد التاسع ، وعاد الفضل فى ذلك الى عدد من الدول التى أدركت عمق ارتباط مصالحها القومية ببقاء المجموعة وفاعليتها ، وكانت مصر فى مقدمة هذه الدول . كما حرصت المجموعة خلا الأنكتاد التاسع على التنسيق المكثف والمتواصل مع الصين الشعبية فى ضوء العلاقة الاستراتيجية التى ربطت دائما بين الطرفين .

وفى حين أكدت المجموعة التمسك باستمرار دورها فى الأ نكتاد لحماية مصالح الدول النامية وبالتضامن داخل صفوفها ، فإنها أشارت الى الحاجة للمرونة ومراعاة المناهج المختلفة فى وجه تحديات التنمية . وجاءت مواقف مجموعة الـ ٧٧ لتشير بوضوح الى عجز آليات السوق عن حل مشكلات التنمية خاصة فى ضوء قيود على المشاركة الكاملة للدول النامية فى عمليتى العولمة والتحرير ، وهى قيود لا تتحكم هذه الدول فيها . وكان من الطبيعى والمتوقع فى آن واحد أن تستغل مجموعة الـ ٧٧

محفلا دوليا منعقدا بحجم الأنكتاد التاسع لتدعو الى مشاركة كاملة للبلدان النامية فى عملية صنع القرار الاقتصادى العالمى وحل المشكلات العالقة التى تؤثر على كافة الدول ، وذلك فى إطار التركيز - كما أبرزته لأول مرة المجموعة الآسيوية - على تعزيز مبدأ تعددية الأطراف وتنسيق السياسات الاقتصادية الكلية على المستوى العالمى ، وليس بشكل منغلق فيما بين عدد محدود من البلدان المتقدمة .

وإذا كانت مجموعة الـ ٧٧ قد أكدت دور الأنكتاد فى معالجة قضايا التنمية وما يرتبط بها من تعزيز للعلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية القابلة للإدامة ، والتجارة ، والتمويل ، والاستثمار ، والخدمات ، والسلع الأساسية والتكنولوجيا ، فإنها حرصت على إبراز أن دور الأنكتاد يتضمن بناء توافق آراء على المستوى الحكومى الدولى، ولكن أيضا "المفاوضات" ، وهو أمر طالما سعت البلدان الغربية المتقدمة للحصول على موافقة البلدان النامية على الإزاحة به بعيدا عن الأنكتاد والإكتفاء فى الأخير بالمشاورات والمداولات دون التفاوض . ولكن مجموعة الـ ٧٧ أخذت زمام المبادرة بشأن مسألة اصلاح الأنكتاد وإعادة تنشيطه فى الجانبين المؤسسى والميدانى والعمل على مراجعة تنفيذ سياسات وقرارات أجهزته الحكومية ، وتشجيع التنسيق بينه وبين منظمات دولية أخرى يأتى فى مقدمتها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية . ولكن جاء هذا الموقف خاليا من مفهوم تخفيض حجم أمانة الأنكتاد وتقليص مجالات اختصاصه .

وأكدت مجموعة الـ ٧٧ التزامها الدائم بمطالب مجموعة البلدان الأقل نموا المندرجة فى إطارها . أما على مستوى القضايا الموضوعية الكلية ، فقد طورت مجموعة الـ ٧٧ من مفهوم المهمة المزدوجة للأنكتاد خلال المرحلة المقبلة : أى الجهد التحليلى والمساعدات الفنية والمشورة للبلدان فى مجالات المفاوضات والتجارة والسلع الأساسية والخدمات وتنمية المشاريع والبيئة والاستثمار ، بالإضافة الى المساهمة فى الإعداد للمفاوضات المقبلة المتعددة الأطراف . وفى حين أبرزت مجموعة الـ ٧٧ قضايا بعينها مثل الحاجة لتخفيف الفقر واستئصاله ، وذلك فى ضوء اعتبارات أخلاقية وسياسية واقتصادية واجتماعية للمجتمع الدولى ككل ، فإنها حرصت على مطالبة الأنكتاد بمواصلة بحث قضايا الديون الخارجية للبلدان النامية وصياغة حلول لها ، وهو أمر تعارضه البلدان المتقدمة بعكس مسألة الفقر التى ترحب بإدراجها على جدول عمل الأنكتاد . كما نلحظ أن البلدان النامية فى إطار مجموعة الـ ٧٧ قد كرست جزءا هاما من مواقفها وحرصت فى صياغات وثائق الدورة التاسعة للأنكتاد على التعرض لنتائج جولة أوروجواى ، وهو أمر مفهوم فى ظل تأثيرات بعيدة المدى لهذه الجولة على مشاركة البلدان النامية فى النظام التجارى العالمى ، ولكن أيضا على مسائل تدخل فى صميم محددات عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهذه البلدان . وبالإضافة الى التعبير عن القلق إزاء الإجراءات من جانب واحد والحديث عن شروط بيئية واجتماعية لوصول صادرات البلدان النامية الى الأسواق العالمية - بما ينقض اتفاقيات جولة أوروجواى نصا وروحا - فإن المجموعة دعت للتنفيذ الكامل لنتائج الجولة من منطلق الالتزام ذا الطبيعة السياسية بالتجارة الحرة . كما جاء مطلب مجموعة الـ ٧٧ المتكرر لعالمية منظمة التجارة العالمية دعما للصين من جهة ، ولبلدان نامية عديدة لم يسمح بدخولها بعد الى هذه المنظمة وذلك فى شكل رسالة سياسية مسموعة لدى البلدان المتقدمة للحد من المغالاة فى شروط انضمام تلك البلدان النامية الى المنظمة بما لا يتعارض مع ظروف ومراحل تنمية هذه البلدان . ورغم تحفظ البلدان المتقدمة على كل ما من شأنه التعرض لدور الأنكتاد بخصوص قضايا تدخل فى اختصاص منظمات دولية أخرى ، فإن مجموعة الـ ٧٧ خالفت ذلك التوجه بحرصها على أن يكون للأنكتاد مساهمة فى اجتماع سنغافورة الوزارى المقرر أن تعقده منظمة التجارة العالمية فى ديسمبر ١٩٩٦ من منظور انمائى ، وتقديم تقديراته للتحديات والفرص الناشئة عن اتفاقيات جولة أوروجواى .

كذلك تضمنت الرسائل السياسية لمجموعة الـ ٧٧ فى ميدراند إدانة استخدام التدابير الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية بما فى ذلك العقوبات الاقتصادية والتجارية من جانب واحد وبما يخالف القانون الدولى ، وهو نص يفيد كوبا فى مواجهة الولايات المتحدة ، كما يفيد بدرجة أقل كوريا الديمقراطية وايران ، وإن كان لا يفيد العراق والجماهيرية الليبية المشمولتين بعقوبات مفروضة من مجلس الأمن ، إلا أن اعتراض مجموعة الـ ٧٧ على محاولات بعض الدول تطبيق قوانينها المحلية خارج حدودها الوطنية قد أفاد بالمقابل عددا كبيرا من البلدان النامية . وإن كان موقف مجموعة الـ ٧٧ قد جاء خلوا من التركيز التقليدى على قضايا المساعدة للشعب الفلسطينى ، فإن ذلك يعتبر نتيجة طبيعية على اعتبار أن العملية السياسية الجارية فى الشرق الأوسط قد استوعبت - أو من المفترض أن تكون قد استوعبت - الأبعاد الاقتصادية والتجارية والتنموية للأوضاع المعيشية للشعب الفلسطينى ، كما أن الأنكتاد يشارك بمساهماته فى الجانب الاقتصادى لهذه العملية من زاويتها المتعددة الأطراف ويستمر عمل الوحدة الخاصة بفلسطين داخل أمانة الأنكتاد(١٠) .

ومن الهام أن نشير هنا قبل اختتام هذا الجزء الخاص بمجموعة الـ ٧٧ الى موضوع احتل أولوية فى السابق على جدول أعمال هذه المجموعة داخل الأنكتاد ، ألا وهو التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية . ففى الإطار العام لمواقف المجموعة خلال الدورة التاسعة للأنكتاد ، لم يبرز هذا الموضوع فى مكان متقدم وتم الإكتفاء بإعادة التأكيد عليه مع اظهار حاجته للإنفتاح والمرونة فى آن واحد . ويعتبر هذا التوجه استمرارا لما كان عليه الحال خلال الدورة الثامنة للأنكتاد . إلا أنه يمكن القول بأن مجموعة الـ ٧٧ مازالت تتحمل المسئولية الأساسية عن هذا التعاون وتطالب بدعم خارجى له فقط كما تعتبر هذا التعاون عنصرا ايجابيا فى استراتيجية النمو والتنمية ببلدانها باعتباره آلية لتعبئة الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لتلك البلدان بهدف تعزيز كفاءة هياكلها الاقتصادية وقدراتها التنافسية ، خاصة أن هذا التعاون قد شهد نموا خلال السنوات الماضية على المستويات الاقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية . وقد برز بشكل خاص اصرار البلدان النامية على دفع النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية (GSTP) - والذى يتولى أمانته خبير مصرى دولى بارز هو الأستاذ محمود عبد البارى حمزة - فى ظل ما تحقق من تقدم فى الجولة الثانية من مفاوضات هذا النظام والتى من المنتظر أن يعلن استكمالها خلال مؤتمر وزراء يعقد بهافانا هذا العام . كما أعادت المجموعة خلال الدورة التاسعة تأكيد

مركزية دور الأنكتاد فى مجال التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية بما يتضمنه ذلك من تعاون نقدى ومالى على المستوى الأفقى .

رابعا : البلدان الغربية المتقدمة والأنكتاد التاسع :

تحركت البلدان الصناعية الغربية خلال الأنكتاد التاسع على أكثر من مستوى : أحدهما قطرى لكل دولة على حدة ، والآخر المجموعات الفرعية لهذه الدول مثل الاتحاد الأوروبى ودول الشمال الاسكندنافية ، وأخيرا التنسيق العام على مستوى كافة هذه الدول التى كانت تعرف منذ نشأة الأنكتاد بالمجموعة "باء" . وقد كانت هذه البلدان هى صاحبة المبادرة منذ سنوات فى الدعوة الى إضفاء المرونة والانفتاح والشفافية على نظام عمل الانكتاد ، خاصة عمل المجموعات بداخله .

وقد دعا الاتحاد الأوروبى الى بحث الأنكتاد للاتجاهات العامة فى الاقتصاد العالمى والتجارة الدولية من منظور ولايته التنموية على أن يكون ذلك بهدف التوصل الى استنتاجات تتفق عليها كافة الأطراف بشأن آفاق التنمية والأنشطة الميدانية المتصلة بها ، على أن يشمل هذا البحث المسائل الموضوعية العامة وتلك التى تكتسب طابع الأهمية الطارئة . وركز الاتحاد على ضرورة مواصلة "الاصلاحات" المؤسسية داخل الأنكتاد وتقليل الأجهزة الفرعية والاجتماعات به مع النظر فى امكانية الغاء مجموعات عمل قائمة أو انشاء مجموعات عمل جديدة طبقا لعملية مراجعة مستمرة ومنتظمة يكون على مجلس التجارة والتنمية القيام بها . كما طالب بالاعتماد المتزايد على الخبراء الوطنيين خلال اجتماعات الأنكتاد ، بل واللجوء بشكل متزايد الى استضافة خبراء غير حكوميين فى هذه الاجتماعات . كما حثت دول الاتحاد على الإعداد الجيد للاجتماعات من خلال تحديد النتائج المرجوة من كل اجتماع سلفا وكذلك تحديد الأطراف التى ستستفيد من هذه النتائج . . كما دعا الاتحاد الأوروبى وأعضاؤه الى توجيه عمل الأنكتاد الى تسهيل تبادل الخبرات والتجارب فيما بين الدول الأعضاء ، وضرورة متابعة تنفيذ ما تسفر عنه الاجتماعات سواء على مستوى الأجهزة الحكومية أو الأمانة . وتعتبر هذه المواقف امتدادا لمواقف تم تبنيها منذ الأنكتاد الثامن فى قرطاجنة عام ١٩٩٢ ، كما تتفق الى حد كبير مع مطالب بقية الدول الغربية من جهة ، وعدد كبير من دول أمريكا اللاتينية والكاريبى وبعض دول آسيا من جهة أخرى ، وقد تراوحت مواقف البلدان الأوروبية حول مختلف القضايا الموضوعية والمؤسسية خلال الأنكتاد التاسع بين التشدد فى بعض الحالات أو حول بعض القضايا ، والتعقل فى أوقات أخرى أو حول قضايا أخرى ، والإيجابية فيما يتصل بقضايا ثالثة .

وقد تميزت مواقف بلدان الشمال - وسويسرا معها فى بعض الحالات - باستمرار مواقفها المرنة سواء فيما يتصل بالشكل الذى تكون عليه آليات عمل الأنكتاد أو ربط عملية الاصلاح به بموضوع اصلاح منظومة الأمم المتحدة ككل فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى ، وبالتغير المتزايد فى المطالب الدولية الموجهة للأنكتاد ضمانا للانسجام والتناغم داخل الأنكتاد أو بينه وبين المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة ، ووصولها الى تبسيط أساليب العمل به تماشيا مع التوجهات الدولية الراهنة . وقد أظهرت تلك الدول نفس المرونة إزاء القضايا الموضوعية وسعت الى التقريب فيما بين مواقف مختلف الأطراف والمجموعات حولها ، مع اقرارها بالدور المتصاعد للقطاع الخاص فى الاقتصاد العالمى والحاجة لإدماج الأنكتاد لهذا الموضوع فى برامج عمله وتوفيره الفرصة للتعاون فيما بين القطاع الخاص فى مختلف الدول .

وقد قدم وفد اليابان رؤية متميزة لتصور دور الأنكتاد ونطاق تغطيته من الناحية الموضوعية مع الربط بين العمل على المستوى السياسى ونتائج عمل فرق الخبراء ذات الطابع الفنى فى مجالات السياسات الاقتصادية الكلية ، التجارة ، وما يتصل بالمشاريع مثل المسائل المتعلقة بقطاع الاستثمار . إلا أن الموقف اليابانى أبرز تحفظات على إنشاء مجموعات عمل جديدة داخل الأنكتاد ، وطالب ما هو قائم منها بتوضيح القضايا المطروحة عليه والخيارات المتاحة للتعامل معها ، بما يتضمن قضايا السلع الأساسية ، العلاقة بين التجارة والبيئة ، دور المشروعات والنظام المعمم للأفضليات ، على أن يكون التوصل الى استنتاجات متفق عليها مقصورا على اللجان الدائمة دون مجموعات العمل مع ضمان أن تشارك الدول الأعضاء فى اجتماعات الأجهزة الحكومية للأنكتاد بمستوى رفيع من المسئولين .

وإذا كان الموقف الكندى قد تحرك فى اتجاه بندولى بين المواقف الأوروبية والأمريكية ، فإنه مال فى القضايا ذات الطابع المؤسسى الى المواقف الأمريكية المتشددة المنتقدة على طول الطريق لعدم كفاءة الأجهزة الحكومية والأمانة بالأنكتاد ولغياب اشراف مجلس التجارة والتنمية على أنشطة التعاون الفنى التى تقوم بها أمانة الأنكتاد ، ومحدودية اجتماعات الخبراء وتأثيرها ، مقابل اقترابه من المواقف الأوروبية الأكثر اعتدالا وايجابية فى تقييم العديد من التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية ذات الصلة ودور الأنكتاد إزائها ، وتأكيد أهمية الحوار على المستوى السياسى داخل الأنكتاد والسعى لبناء توافق آراء دولى به وما يجرى من جهد لتعزيز قدراته التحليلية.

أما الموقف الأمريكى ، فهو معروف دائما بنزعته المتشددة تجاه الأنكتاد ووجوده أصلا نظرا لما يثيره ذلك لدى الولايات المتحدة من ذكريات مريرة تتصل بنجاح الأنكتاد فى التوصل الى اتفاقيات دولية فى السابق لم تعتبرها الولايات المتحدة أنها أخذت فى الاعتبار مصالحها أو مواقفها ، كما أن الأنكتاد لا يبدو له موقع رئيسى على الخريطة الأمريكية للمنظومة الدولية المعنية بالقضايا الاقتصادية والتجارية . وبالتالى ، جاءت المواقف الأمريكية التأزيمية - والتى لم تخل أحيانا من طابع تهديدى - خلال الأنكتاد التاسع - متسقة مع هذا النمط العام للمواقف الأمريكية إزاء الأنكتاد ، مع استمرار المسعى الأمريكى للحصول على دعم لمواقفه من بقية الدول الغربية من جهة ، ودول شرق ووسط أوروبا من جهة ثانية ، وعدد من الدول النامية وفى مقدمتها دول من أمريكا اللاتينية والكاريبى من جهة ثالثة . وكان من أبرز معالم الموقف الأمريكى الرفض القاطع لتناول الأنكتاد للمسائل المشمولة باختصاصات مؤسسات بريتون وودز ، مثل قضايا الديون ، أو منظمة التجارة العالمية مثل التجارة فى الخدمات وغيرها . بل إن المسعى الأمريكى تضمن محاولة تحجيم مسائل متفق على اندراجها فى برنامج عمل الأنكتاد مثل التكنولوجيا والسلع الأساسية(١١) .

ويمكن القول بأن هناك مسائل اشتركت فيها البلدان الغربية عموما مثل ربط سياسات التنمية والتجارة بالتطور الديمقراطي وأوضاع حقوق الإنسان وحسن الإدارة ، وهي مواقف تجد جذورها في الدورة الثامنة للأنكتاد . وينطبق نفس الأمر على السعي لإستبعاد مسائل الديون وما هو مشمول بنتائج جولة أوروجواي مثل موضوع البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء من تناول الأنكتاد ، وهو موقف حظى بدعم عدد محدود من بلدان مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي .

خامسا : دول شرق ووسط أوروبا والأنكتاد التاسع :

استمر ضعف مواقف دول شرق ووسط أوروبا المتواصل منذ الأنكتاد الثامن ، وكانت هذه الدول - بما فيها الاتحاد السوفيتي السابق - تنتمي في السابق الى ما كان يعرف بالمجموعة "دال" التي كانت في غالبية الحالات تشكل سندا ودعما لمواقف مجموعة الـ ٧٧ . إلا أن عقد هذه المجموعة قد انفرط وبقي التنسيق داخلها حول مسائل اجرائية وشكلية أو تتصف بالعمومية . كما تحولت مواقف هذه الدول في حالات كثيرة الى مواقف داعمة للبلدان الغربية والى ما من شأنه تحقيق مصالح ذاتية لبلدان شرق ووسط أوروبا بما في ذلك مزاحمة البلدان النامية فيما تحصل عليه من امتيازات تحت شعار أن هذه البلدان أيضا تمر بمرحلة تحول من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق. وقد ساندت دول شرق ووسط أوروبا الموقف الغربي الداعي لاصلاح الأنكتاد من جهة وتجنب الإزدواجية بين عمله وعمل منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى . إلا أن هذه البلدان لم تسع لإستبعاد قطاعات الخدمات والاستثمار ونقل التكنولوجيا من ولاية الأنكتاد ، بل أكدت ولاية الأنكتاد في مجال التحليل للترابط الاقتصادي العالمي وبحث مسائل محددة ذات طبيعة عملية . وتطلعت هذه البلدان لمساعدة الأنكتاد لها في مجالي التعاون الفني والدراسات البحثية في قطاعات مثل الفرص الجديدة والصاعدة للتجارة الدولية ، التكيف الهيكلي باتجاه نزع السلاح وسياسات التنافس وتأثير التجمعات الاقتصادية والتجارية الاقليمية والعالمية على التجارة الدولية . وشكلت دول شرق ووسط أوروبا دعما للمواقف الغربية في السعي للتقليص من عدد اللجان الدائمة ومجموعات العمل بالأنكتاد مع انشاء فرق خبراء ومشاركة ممثلي المجتمع المدني في أعماله وبضرورة متابعة تنفيذ نتائج عمل آليات الأنكتاد بما يحقق تبادلا حقيقيا ومفيدا للخبرات الوطنية(١٢) .

سادسا : تقييم نهائي لأعمال ونتائج الأنكتاد التاسع :

يمكن القول بأن أعمال الدورة التاسعة للأنكتاد قد تميزت بقدر من المكاشفة والشفافية المتبادلة بحيث سعى كل طرف الى طرح مطالبه التي تعبر عن مصالحه وما يواجهه من مشكلات بشكل اتسم بدرجة عالية من الصراحة مما شكل عاملا ايجابيا رغم ما أضفاه أحيانا من توترات على أعمال الدورة . وقد أقرت كافة الأطراف بالحاجة الى تغييرات وتحولات في عمل الأنكتاد مع ربط ذلك بعملية اصلاح الأمم المتحدة ككل . وأعاد المؤتمرون تأكيد ولاية الأنكتاد كمركز للتنسيق لتناول قضايا التجارة والتنمية المتصلة بها في ضوء خبراته في هذا المجال وتفهمه لاحتياجات البلدان النامية بشكل خاص . وشكل الأنكتاد التاسع دعما لأنشطة الأنكتاد البحثية والتحليلية وشمولها لتغيرات في قطاعات التجارة والخدمات والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية ، ولدوره في ايجاد حوار بين الدول الأعضاء لتعزيز الترابط بين التجارة والتنمية . كما أقر المؤتمر حاجة البلدان النامية - خاصة تلك الأقل نموا - الى دعما فنيا في صياغة سياساتها العامة بهدف تحقيق نتائج ملموسة .

وفي ظل الاستجابة لمطالب غربية بالأساس بشأن حسن الادارة ، تم الاشارة الى مفهومي الشفافية والمساءلة العامة في الادارة وربط ذلك بتعزيز التجارة والاستثمار . كذلك تمت الاشارة الى تحديات حماية حقوق الانسان وحرياته الأساسية ، وإن نجحت البلدان النامية في تضمين الحق في التنمية ضمن هذه الحقوق مما شكل عامل توازن . كذلك استمر الإجماع حول الدعوة لتعاون وتنسيق الأنكتاد مع منظمة التجارة العالمية والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى .

وفي المجال المؤسسي أيضا ، استمر تبني الدعوة - المطروحة والمتفق عليها منذ الدورة الثامنة للأنكتاد - الى زيادة فعالية الأجهزة الحكومية في الأنكتاد ، واستجابة الأمانة لاحتياجات الدول الأعضاء المتغيرة ، وذلك بما يتضمن كافة الدول وليست النامية فقط - إلا أن اعلان ميدراند الختامي للأنكتاد التاسع تضمن أيضا الدعوة لتحسين مساهمة الخبراء وتحسين المسائلة والمراقبة عبر مجلس التجارة والتنمية لتقييم العمل الذي يتم ومراجعته ، وهو ما جسد انتقادات الدول الغربية الموجهة لأمانة الأنكتاد .

أما على مستوى المسائل الموضوعية ، فإن نتائج الأنكتاد التاسع شكلت إقرارا بالدور المحوري لقوى السوق في الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الوطنية على حد سواء ، تزامن مع اقرار مماثل بالترابط المتزايد فيما بين القطاعات مثل التجارة والمال والمعلومات والتكنولوجيا وفيما بين الاقتصاديات . وعكس المؤتمر تفهما دوليا لأوضاع البلدان النامية التي تواجه حالة الإندماج في النظام التجاري العالمي من مواقع متباينة مما يجعل تأثير العولمة والتحرير غير المتساوي بالنسبة لهذه الدول . إلا أن اعلان ميدراند لم يذهب الى حد اقرار الدول الغربية بأن العولمة والتحرير أديا الى تهميش للأوضاع الاقتصادية والتجارية للكثير من بلدان الجنوب على المستوى الدولي ، واكتفى بالتفرقة بين حالا نجاح بعض البلدان النامية في إضفاء الحيوية على تجارتها الخارجية والاستثمار بها من خلال تبني اصلاحات داخلية مقابل عدم تمكن بلدان أخرى من ذلك مما يوحي بأن جذور المشكلة قد تكون داخلية محضة . إلا أن الوثيقة الختامية للأنكتاد التاسع أقرت بوجود مشكلات وعوائق في الوصول الى الأسواق والحصول على التكنولوجيا ورؤوس الأموال وهو ما يعكس مسئولية البيئة الاقتصادية الدولية والبلدان المتقدمة .

وجاء حديث الوثائق الختامية للأنكتاد التاسع عن التهميش دون ربطه بظاهرتي العولمة والتحرير ، وإنما اتصالا باختلالات داخل البلدان النامية أو فيما بينها ، إلا أنها أكدت الحاجة لتضامن كافة الأطراف لضمان استفادة الجميع من إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف يكون له انعكاساته على التنمية في ضوء إعادة تأكيد حيوية وصدقية مفهوم الشراكة من أجل التنمية الذي تم تبنيه خلال الدورة الثامنة للأنكتاد ، مع تحديد واضح لما هو

مطلوب من كل طرف وتضمن ذلك التعاون الحكومي بين الدول النامية والمتقدمة ، وفيما بين الدول النامية ، والتنسيق والتكامل بين المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف . إلا أن اعلان ميدراند أضاف بعدين لهذه الشراكة يدخلان في صميم الأوضاع الداخلية للدول ، وجاء النص عليهما متسقا مع ما يدور من تحولات على المستوى الدولي في السنوات القليلة الماضية بما في ذلك داخل الدول النامية ذاتها . وهذان المستويات هما : الشراكة بين القطاعين العام والخاص لخدمة أهداف التنمية ، والحوار بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني بغرض التعبئة للموارد البشرية والمادية داخل كل دولة من أجل التنمية . وقد ذهب المؤتمر في هذا المجال - وبتأثير المطالب الغربية - الى مطالبة أمين عام الأنكتاد بتعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في أعمال الأنكتاد ، ومطالبة جنوب أفريقيا - بوصفها رئيسا للأنكتاد التاسع باستضافة حلقة عن الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتعبئة الموارد من أجل التنمية .

وقد وردت اشارات متعددة الى خصوصية أوضاع البلدان الأقل نموا - خاصة تلك الموجودة في أفريقيا - وتأكيد أولوية مهمة استئصال الفقر ، دون تجاهل اصرار البلدان المتقدمة على مسئولية البلدان النامية الأخرى أيضا تجاه البلدان الأقل نموا(١٣) .

ونرى أن الأنكتاد التاسع مثل بلاشك استمرار في مرحلة انتقالية يمر بها الأنكتاد منذ دورته السابعة عام ١٩٨٧ في جنيف ، حيث أن الجزء الأكبر من البلدان النامية - خاصة المجموعتين الأفريقية والأسيوية - تتمسك باصرار باستمرار ولاية الأنكتاد ودوره مع امكان إدخال تغييرات وتعديلات عليهما ولكن دون تحجيم أو تقليص لمجالات عمله الرئيسية ذات النفع لتلك البلدان . وفي المقابل فإنه يبدو أن البلدان الغربية لم تحسم أمرها بعد أو تتفق على ما تريده من الأنكتاد وما تستطيع السماح للأنكتاد به من مجالات على وجه التحديد ، ربما لبداية العهد بمنظمة التجارة العالمية من جهة ، أو لخلافات فيما بين تلك البلدان على الصورة النهائية التي تريد أن ترى الأنكتاد عليه . وبالتالي سيستمر تأثر الأنكتاد بالطابع الانتقالي الراهن للعلاقات الدولية سياسيا واقتصاديا ، كما سيرتبط بمستقبل منظمة الأمم المتحدة وما يطرأ عليها من اصلاحات وتغييرات. كذلك نقول أن مستقبل الأنكتاد وحجم دوره سيرتهن بمدى تماسك الدول النامية في الدفاع عنه ، وهو تماسك له مفاتيحه التي هي أدوار دول بعينها تشكل مرتكزات لتوافق الآراء داخل مجموعة الـ ٧٧ وفي مقدمتها وفد مصر كما ظهر خلال الأنكتاد التاسع من خلال تغلبه على خلافات فيما بين المجموعات الإقليمية المكونة لمجموعة الـ ٧٧ ، وهي أيضا التنسيق الفعال فيما بين المجموعتين الأفريقية والآسيوية بشكل خاص - واللتين تضمان البلدان الأقل نموا - وهما صاحبتا المصلحة الأساسية في بقاء الأنكتاد ساحة فعالة في العلاقات الاقتصادية الدولية والترابط الدولي بين التجارة والتنمية وما يتصل بهما من مسائل مثل الخدمات والاستثمار والتكنولوجيا والتمويل والبيئة .

المراجع :

1- Word Economic Survey 1995, United Nations, New York, 1995.

أنظر أيضا :

Report of the Secretary-General of UNCTAD to the Ninth Session of the Conference, Geneva: UNCTAD, January 1996.

2- Report of the Secretary-General, op.cit.

3- Ibid.

4- Preparations for the Ninth Session of the Conference, Geneva: UNCTAD, 31 August 1995.

5- Addis Ababa Declaration on UNCTAD TX, Geneva: UNCTAD, 1996.

أنظر أيضا :

- اجتماع كبار المسئولين السابق للمؤتمر ، ميدراند : ٢٧ أبريل ١٩٩٦ .

- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن دورته التاسعة ، ميدراند : مايو ١٩٩٦ .

٦- أولويات واهتمامات البلدان الأفريقية في الأنكتاد التاسع ، ورقة مقدمة من السفير دكتور منير زهران (مصر) بالنيابة عن المجموعة الأفريقية في الأنكتاد التاسع .

7 - Amman Final Documents, Asian Group, January 1996.

أنظر أيضا :

- اجتماع كبار المسئولين ، مصدر سبق ذكره .

- تقرير المؤتمر ، مصدر سبق ذكره .

8- Caracas Declaration, Latin American Group, January 1996.

أنظر أيضا :

- اجتماع كبار المسئولين ، مصدر سبق ذكره .

- تقرير المؤتمر ، مصدر سبق ذكره .
٩- اعلان الإجتماع الوزارى لأقل البلدان نموا ، ميدراند : مايو ١٩٩٦ .
أنظر أيضا :
الصندوق الاستثمانى المقترح لأقل البلدان نموا : مذكرة تفسيرية ، ميدراند : أبريل ١٩٩٦ .
١٠- الاعلان الوزارى لمجموعة الـ ٧٧ ، ميدراند : أبريل ١٩٩٦ .
أنظر أيضا : تقرير المؤتمر ، مصدر سبق ذكره .
١١- تقرير المؤتمر ، مصدر سبق ذكره .
أنظر أيضا : تقرير الدورة الخاصة لمجلس التجارة والتنمية للتحضير للأنكتاد التاسع .
١٢- المصدران السابقان .
١٣- اعلان ميدراند ، ميدراند : مايو ١٩٩٦ .
أنظر أيضا : شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية : الوثيقة الختامية للدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ميدراند : مايو ١٩٩٦ .



تقلبات الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية وآثارها على الاقتصادات العربية

أحمد السيد النجار

شهدت أسعار الدولار وباقي العملات الحرة الرئيسية تقلبات حادة مقابل بعضها البعض منذ ربع قرن وحتى الآن . وكان العام الماضي بالذات واحدا من أعوام الذروة لهذه التقلبات . ففي الفترة من منتصف فبراير وحتى نهاية شهر يونيو من العام الماضي ، تعرض الدولار الأمريكي لتراجع تاريخي عاصف مقابل "الين" ، وتراجعات أقل وطأة مقابل "المارك" و "الفرنك" السويسري وباقي العملات الحرة الرئيسية . وخلال تلك الموجة من تراجع الدولار انخفض سعره من نحو ١٠٠ ين ، ١,٥٣ مارك ، ٠,٦٤ جنيه استرليني ، ١,٣ فرنك سويسري ، ٥,٣ فرنك فرنسي قبل بدايتها الى ما يقل عن ٨٠ ين في ذروة تراجعه في النصف الأول من أبريل من العام الماضي ، والى نحو ١,٣٧ مارك ، ٠,٦١ جنيه استرليني ، ١,١٣ فرنك سويسري ، ٤,٨٢ فرنك فرنسي . وكانت تلك الموجة من التراجعات للدولار راجعة الى رغبة الإدارة الأمريكية في حدوثها كآلية لزيادة القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية في أسواق بلدان العملات الحرة الرئيسية الأخرى وبالذات اليابان ، *على اعتبار أن تراجع الدولار مقابل عملة أي* دولة يعني انخفاض أسعار السلع الأمريكية في سوق هذه الدولة عند تقديرها بعملتها المحلية ، ويعني في الوقت ذاته ارتفاع أسعار *سلع الدول الأخرى في السوق الأمريكية* ، مما يقلل القدرة التنافسية لصادرات الدول الأخرى في السوق الأمريكية ، بما يمكن أن يساهم في *اصلاح الخلل في الميزان التجاري الأمريكي* . كذلك فإن الأزمة المالية الهائلة التي ضربت المكسيك في شتاء عام ١٩٩٥ كانت عاملا أساسيا من العوامل التي تسببت في موجة التراجع العاصف للدولار في النصف الأول من عام ١٩٩٥ ، حيث أدى انهيار "البيسو" المكسيكي وانخفاض الإحتياطيات الدولية للمكسيك الى ما يقل عن تغطية نصف شهر من الواردات، الى اعلان الرئيس الأمريكي عن مبادرة لإنقاذ المكسيك ماليا بلغت تكلفتها ٤٧,٥ مليار دولار تحملت الولايات المتحدة ٢٠ مليار دولار منها ، وحملت الباقي لصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية متجاوزة كل القواعد التي تعمل بها هاتان المؤسستان الدوليتان المهم أن تلك الأزمة وتداعياتها وأعباءها على الولايات المتحدة ، وحقيقة أن المكسيك هي ثالث أهم شريك تجاري للولايات المتحدة بعد كندا واليابان قد أثرت على معنويات المتعاملين في أسواق العملات إزاء الدولار . كذلك فإن تباطؤ الاقتصاد الأمريكي في بداية عام ١٩٩٥ واتجاه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي - البنك المركزي الأمريكي - لخفض سعر الفائدة على الدولار لإنعاش الاقتصاد قد أثر سلبيا على الدولار . كذلك فإن تدهور المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد الأمريكي في بداية عام ١٩٩٥ مقارنة بالأداء الجيد في عام ١٩٩٤ ، قد ساهم في إضعاف موقف الدولار مقابل العملات الأخرى . كذلك فإن قيام المضاربين باستغلال هذه الظروف والضغط على الدولار لدفعه للإنخفاض بحدة بغرض تحقيق الأرباح من التحركات العنيفة للدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية ، قد ساهم في إحداث التراجع العاصف للدولار في النصف الأول من عام ١٩٩٥ . وقد أخذ تراجع الدولار مداه بسبب عدم تدخل السلطات النقدية الأمريكية لدعمه مما أعطى أسواق العملات انطباعا بأنها ترحب بذلك التراجع .

وفي أعقاب تلك الموجة الهائلة من تراجع الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية وفي مقدمتها الين ، تماسكت العملة الأمريكية مقابل تلك العملات الحرة الرئيسية وتمكنت من تحقيق صعود متذبذب وبطيء في البداية ، قبل أن تتقدم بقوة في أغسطس من العام الماضي وتمضي محافظة على مستواها ، ثم تحقق تقدما كبيرا في ربيع العام الجاري ، حيث بلغ سعر الدولار في واحدة من ذروات ارتفاعه نحو ١١٠ ينات يابانية ونحو ١,٥٢ مارك ألماني . وقد بلغت أسعار الدولار الأمريكي نحو ١٠٨ ينات ، ١,٥٢ مارك ، ٠,٦٦ جنيه استرليني ، ١,٢٥ فرنك سويسري ، ٥,١٤ فرنك فرنسي في ٣١ يونيو من العام الحالي . ويعود صعود الدولار منذ منتصف العام الماضي وحتى الآن الى اظهار السلطات النقدية الأمريكية لرغبتها في رفع أسعار الدولار من خلال دعمه عبر شرائه عندما يتعرض لضغوط في أسواق العملات ، وأيضا من خلال التصريحات الداعمة له . كذلك فإن تحسن مؤشرات أداء الاقتصاد الأمريكي في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ مقابل تدهور أداء الاقتصاد الياباني قد ساهم في دعم العملة الأمريكية . كذلك فإن انخفاض العجز التجاري الأمريكي عموما والعجز مع اليابان بصفة خاصة ، قد ساهم في دعم الدولار .

وعموما يمكن القول أن العملة الأمريكية تمكنت في النصف الثاني من عام ١٩٩٥ من تعويض خسائرها في النصف الأول منه ثم سجلت تقدما في الشهور المنصرمة من العالم الحالي جعلها في مستويات أعلى عن تلك المسجلة في نهاية عام ١٩٩٤ . لكن صعود الدولار منذ منتصف العام الماضي والذي يتوقع له أن يستمر حتى منتصف العام القادم ليس سوى تذبذب قصير الأجل

لأن أى متابع لحركة الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية سيدرك على الفور أن العملة الأمريكية تميل للتراجع خلال الثلاثين عاما الأخيرة عبر موجات متعاقبة من التدهور لا تخلو من تذبذبات مؤقتة . ولا يمكن تفسير هذا الميل للتراجع فى كل مرة بهذا العامل المباشر أو ذاك ، فالأمر يحتاج الى ما هو أعمق من المبررات المباشرة التى تقف وراء كل موجة من موجات التراجع .

ولإدراك مدى عمق الميل للتراجع لدى الدولار الأمريكى يكفى أن نرصد تطور أسعاره مقابل بعض العملات الحرة الرئيسية فى الثلاثين عاما الأخيرة . ففى عام ١٩٦٥ كان الدولار الأمريكى يساوى ٣٦٢٫٥ ين يابانى ، ثم انخفض سعرة الى ٣٥٧٫٧ ين عام ١٩٧٠ ، ثم تراجع بعد ذلك بشكل سريع بعد إيقاف تحويل الدولار الى ذهب فى عام ١٩٧١ وبعد التداعيات المرتبطة بارتفاع أسعار البترول التى تقدر بالدولار وما تلاها من تراجع أسعار الدولار الذى كان فى جانب منه آلية لتخفيض القدرة الشرائية الدولية لعوائد صادرات البترول ولجذب الفوائض البترولية الى السوق الأمريكية بصفة أساسية . وقد وصل سعر الدولار الى ١٩٤٫٦ ين فى المتوسط عام ١٩٧٨ . لكن العملة الأمريكية تماسكت بشكل قوى فى ظل سياسة الدولار القوى فى عهد الرئيس الأمريكى رونالد ريجان ، والتى أدت الى ارتفاع سعره مقابل الين الى ٢٥١ ين عام ١٩٨٤ ، بل وبلغ سعر الدولار نحو ٢٦٠ ين خلال التعاملات فى أسواق العملات فى النصف الأول من عام ١٩٨٥ قبل أن يبدأ فى التراجع تدريجيا على ضوء اتفاق اللوفر الذى عقد فى سبتمبر ١٩٨٥ بين الدول الصناعية السبع الكبرى على هذا الأمر . لكن الدولار الأمريكى تعرض لإنهيار هائل فى عام ١٩٨٧ فى ظل الاضطراب والفوضى اللذين سادا البورصات وأسواق العملات الدولية بعد انهيار أسعار الأسهم فى بورصة وول ستريت الأمريكية فى ١٩ أكتوبر ١٩٨٧ تحت وطأة عجز الميزانية وتفاقم عجز الموازين الخارجية الأمريكية فى ذلك العام . وقد هبط الدولار الأمريكى الى ١٢٣٫٥ ين يابانى فى عام ١٩٨٧ ، بل أنه انخفض فى بعض التعاملات فى نهايات ذلك العام الى ما يقل عن ١٢٠ ين.

وقد ظل الدولار فى عام ١٩٨٨ يراوح عند المستويات المنخفضة التى بلغها فى عام ١٩٨٧ قبل أن يتمكن من الصعود بقوة متجاوزا مستوى ١٤٠ ين فى عام ١٩٨٩ . وواصل الدولار تقدمه ليبلغ سعره نحو ١٤٥ ين فى المتوسط عام ١٩٩٠ ، لكنه بدأ بعد ذلك دورة سريعة من التراجع أوصلته الى ١٣٤ ين فى المتوسط عاتم ١٩٩١ ، ١٢٧ ين عام ١٩٩٢ ، ١١١ ين عام ١٩٩٣ ١٠٥ ين عام ١٩٩٤ ، قبل أن يمنى بموجة التراجع الهائلة فى الربع الثانى من عام ١٩٩٥ التى أوصلته فى ذروتها الى ما يقل عن ٨٠ ين لكل دولار أمريكى . لكن متوسط سعر الدولار خلال عام ١٩٩٥ بلغ نحو ٩٣٫٨ ين ، وهذا يعنى أن الدولار الأمريكى قد فقد نحو ٧٤٫١٪ من قيمته مقابل الين اليابانى خلال الثلاثين عاما الأخيرة عبر موجات متعاقبة من التراجع .

وفيما يتعلق بالمارك فإن سعر الدولار الأمريكى قد انخفض من ٤ ماركات عام ١٩٦٥ الى ٣٫٦٦ مارك عام ١٩٧٠ ، ثم انحدر الدولار الأمريكى بسرعة الى نحو ١٫٨ مارك عام ١٩٧٩ قبل أن يرتفع فى ظل سياسة الدولار القوى فى النصف الأول من الثمانينات حتى بلغ ٢٫٩٤ مارك عام ١٩٨٥ ، لكنه تدهور بعد ذلك بشكل تدريجى فى البداية ثم بشكل سريع إبان اضطراب أسواق العملات والبورصات فى أكتوبر ١٩٨٧ حتى بلغ سعره ١٫٨ مارك وقد ظل الدولار يتذبذب مقابل المارك ولكن عند مستويات تزيد عن ١٫٦ مارك حتى عام ١٩٩٢ عندما تمكن المارك الألمانى من تحقيق صعود كبير مقابل الدولار والعملات الرئيسية الأخرى فبلغ سعر الدولار ١٫٤ مارك فى ذلك العام ، لكنه عاد للتماسك فى عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ مرتفعا الى أعلى من ١٫٦ مارك قبل أن يتعرض فى عام ١٩٩٥ لتراجع كبير ليبلغ سعره فى المتوسط نحو ١٫٤ مارك قبل أن يرتفع مؤخرا الى ١٫٥٢ مارك . أى أن الدولار الأمريكى فقد نحو ٦٢٪ من قيمته مقابل المارك الألمانى خلال الثلاثين عاما الأخيرة .

أما بالنسبة للفرنك السويسرى فإن الدولار الأمريكى كان يساوى نحو ٤٫٣٧ فرنك فى عام ١٩٦٥ ، وظل يتراوح عند ذلك المستوى حتى عام ١٩٧٠ لكنه بدأ دورة من التراجع السريع عام ١٩٧١ أوصلته الى ١٫٥٨ فرنك سويسرى فى عام ١٩٧٩ . ورغم أن الدولار الأمريكى عاود الصعود مقابل العملة السويسرية فى بداية الثمانينات فى ظل سياسة الدولار القوى حتى بلغ سعره نحو ٢٫٥٩ فرنك سويسرى ، إلا أنه عاد للتراجع بعد ذلك حتى بلغ سعره نحو ١٫٣٥ فرنك سويسرى عام ١٩٨٧ قبل أن يعود للصعود مرة أخرى ليتراوح فى السنوات الأولى من التسعينيات بين ١٫٥٥ ، ١٫٢٥ فرنك سويسرى قبل أن ينحدر فى موجة تراجعه العاصفة فى عام ١٩٩٥ الى نحو ١٫١٥ فرنك سويسرى وإن كان سعر الدولار قد ارتفع مؤخرا الى ١٫٢٥ فرنك سويسرى أى أن الدولار الأمريكى فقد نحو ٧١٫٦٪ من قيمته أمام الفرنك السويسرى عبر الثلاثين عاما الأخيرة .

ويعود الميل التاريخى للدولار للتراجع خلال الثلاثين عاما الأخيرة مقابل الين والمارك والفرنك السويسرى وغالبية العملات الحرة الرئيسية الأخرى الى العديد من العوامل التى يأتى فى صدارتها تدهور الوزن النسبى للاقتصاد الأمريكى من اجمالى الاقتصاد العالمى . وتشير بيانات البنك الدولى الى أن الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى الذى كان يشكل نحو ٣٦٪ من الناتج العالمى فى عام ١٩٧٠ قد انحدر وزنه النسبى الى ٢٧٪ من الناتج العالمى فى عام ١٩٩٣ ، علما بأنه كان يشكل قرابة ٤٥٪ من الناتج العالمى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة . وبالمقابل ارتفع الوزن النسبى للناتج المحلى الاجمالى اليابانى من الناتج العالمى من ٣٫٧٪ عام ١٩٧٠ الى نحو ١٨٫٢٪ فى عام ١٩٩٣ . كما ارتفع الوزن النسبى للناتج المحلى الاجمالى الألمانى من ٦٫٢٪ من الناتج العالمى عام ١٩٧٠ الى نحو ٨٫٣٪ من الناتج العالمى عام ١٩٩٣ .

وكان من المنطقى فى ظل تراجع الوزن النسبى للاقتصاد الأمريكى من الاقتصاد العالمى وصعود الوزن النسبى للاقتصادين الألمانى واليابانى من الاقتصاد العالمى أن يتجه الدولار الأمريكى للتراجع مقابل الين اليابانى والمارك الألمانى والعديد من العملات الحرة الرئيسية الأخرى .

كذلك فإن اعلان الولايات المتحدة فى ١٥ أغسطس عام ١٩٧١ عن ايقاف تحويل الدولار الى الذهب قد أفقد العملة الأمريكية

عاملا قويا للإسناد والدعم ، وبدأت فى التراجع السريع مقابل العملات الحرة الرئيسية منذ ذلك الاعلان وحتى الآن باستثناء فترة النصف الأول من الثمانينات التى صعد فيها الدولار مقابل العملات الرئيسية فى ظل أسعار الفائدة البالغة الارتفاع عليه والتى وصلت الى نحو ٢٠٪ والتى لم تستمر نظرا لآثارها الإنكماشية على الاقتصاد الأمريكي والتى تجسدت فى تدهور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدل التضخم فى الوقت ذاته فيما يعرف بظاهرة التضخم الركودى .

ومع التدهور المستمر لأسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية خلال الثلاثين عاما الأخيرة وبخاصة منذ ايقاف تحويله الى ذهب فى أغسطس ١٩٧١ فقدت العملة الأمريكية جانبا هاما من مكانتها كملاذ أمن للقيمة خلال الأزمات الاقتصادية والسياسية الدولية وبذلك تراجع الطلب على الدولار كملاذ آمن للقيمة مما أضعف أحد العوامل التى كانت تدعم موقف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى .

كذلك فإن اتجاه دول العالم الى تنويع العملات التى تتكون منها احتياطياتها الدولية أدى الى انخفاض طلبها على الدولار لاستخدامه كاحتياطيات حيث دخلت العملات الرئيسية الأخرى وبالذات المارك والين كعملات هامة فى سلة الاحتياطيات الدولية لكل دول العالم ، وكان الدولار قد هيمن بصورة شبه مطلقة على سلة الاحتياطيات الدولية لغالبية دول العالم من العملات فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لكنه تراجع ليمثل نحو ٧١٫١٪ من اجمالى تلك الاحتياطيات عام ١٩٨٣ ، وواصل تراجعه ليشكل نحو ٥٧٫١٪ من تلك الاحتياطيات عام ١٩٩٤ . وبالمقابل ارتفع الوزن النسبى للمارك الألمانى من اجمالى الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة من ١١٫٧٪ عام ١٩٨٣ الى نحو ١٤٫٨٪ عام ١٩٩٤ مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن المارك مكون رئيسى للعملة الحسابية الأوروبية "ايكو" والتى شكلت نحو ٧٫٨٪ من جملة الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة عام ١٩٩٤ .

أما الين اليابانى فقد ارتفع وزنه النسبى من اجمالى الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة من ٤٫٩٪ عام ١٩٨٣ الى نحو ٨٫١٪ عام ١٩٩٤ .

وهذه البيانات فى مجملها تعنى أن الطلب على الدولار بغرض استخدامه كاحتياطيات دولية قد تراجع نسبيا لصالح عملات رئيسية أخرى مثل الين والمارك بما أفقد الدولار بعض عوامل الدعم وأضاف عناصر قوة للعملتين الألمانية واليابانية .

وإضافة الى ما سبق فإن عجز الموازنة الأمريكية الذى تفاقم بصورة حادة منذ النصف الثانى من السبعينيات وحتى الآن دون أن تنجح الإدارات الأمريكية المتعاقبة فى انهائه ، قد ساهم بدوره فى إضعاف موقف الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية خاصة وأن تمويل العجز فى الموازنة يتم من خلال الاقتراض الداخلى والخارجى للإدارة الأمريكية عبر طرح أذون وسندات الخزانة ، كما أنه يتم فى بعض الأحيان من خلال طبع دولارات دون غطاء انتاجى أو ذهبى اعتمادا على المكانة الدولية للدولار كعملة احتياط رئيسية .

كذلك فإن تحول الميزان التجارى الأمريكى الى العجز فى السبعينيات واستمرار عجزه فى التزايد حتى بلغ نحو ١٨٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٥ بما يعكس تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكى قد أثر سلبيا على موقف العملة الأمريكية مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى .

وإضافة الى العوامل الرئيسية المذكورة آنفا كانت هناك عوامل ثانوية أخرى ساهمت فى مجملها فى خلق موجات متعاقبة أو سلسلة تراجع الدولار الأمريكى مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى والتى جاءت موجة التراجع الكبيرة التى ضربت الدولار فى شهور مارس وأبريل ومايو من عام ١٩٩٥ كحلقة هامة فى هذه السلسلة .

وعلى أى الأحوال فإن أسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية قد شهدت تقلبات حادة منذ شتاء عام ١٩٩٥ وحتى الآن استكمالا لموجات التقلب الحادة منذ بداية السبعينيات . وبالطبع فإن لكل موجة من التقلب الحاد للعملات أسباب آنية وأخرى تاريخية ، وما يهمنا هنا هو تأثير هذه التقلبات على الاقتصادات العربية ، وهذا ما سنتعرض له فيما يلى :

تقلبات الدولار والتجارة العربية :

تلعب حركة أو تقلبات الدولار الأمريكى مقابل العملات الحرة الرئيسية دورا مؤثرا على التجارة الخارجية للدول العربية سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات .

وبالنسبة للصادرات العربية فإن النفط والغاز يشكلان الغالبية الساحقة منها فى الوقت الراهن ، ونظرا لأن كليهما يتم تسعيره بالدولار فى الأسواق الدولية ، فإن حصيلة الدول العربية من تصديرهما – حتى إذا لم تتغير أسعارهما – تتأثر بشدة بحركة العملة الأمريكية مقابل العملات الحرة الرئيسية وذلك عند تحويل هذه الحصيلة الى أى عملة رئيسية تحرك الدولار أمامها بصورة حادة . فإذا ارتفع سعر الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية فإن ذلك يعنى تزايد قيمة حصيلة الصادرات العربية المقومة بالدولار عند تحويلها الى أى عملة أخرى والعكس صحيح . وبمعنى آخر فإن القدرة الشرائية فى الأسواق الدولية للحصيلة الدولارية للجانب الأعظم من الصادرات العربية تتآكل عندما ينخفض الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى ، وتتحسن عندما ترتفع أسعار الدولار مقابل تلك العملات .

وبالنسبة للواردات العربية ، فإن الواردات من السوق الأمريكية لا تتأثر بصورة مباشرة بحركة أسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى لأن تلك الواردات مقومة بالدولار ويتم تمويلها من الحصيلة الدولارية للصادرات العربية . أما بالنسبة للواردات العربية من خارج السوق الأمريكية فإنه وبفرض ثبات أسعارها مقدرة بعملات الدول التى تحصل الدول العربية على وارداتها منها ، فإن أسعارها مقدرة بالدولار ترتفع إذا انخفض سعر الدولار مقابل عملات تلك البلدان وتنخفض إذا ارتفع سعر الدولار مقابل تلك العملات . ونظرا لأن الغالبية الساحقة من حصيلة الصادرات العربية هى حصيلة دولارية يتم استخدامها فى تمويل الواردات العربية التى جاء نحو ٨٨٪ منها من خارج السوق الأمريكية فى عام ١٩٩٣ ، فإن انخفاض أسعار

الدولار أو ارتفاعها مقابل العملات الحرة الرئيسية يكون له تأثير كبير على قيمة مدفوعات الدول العربية لتمويل وارداتها .

وعلى سبيل المثال ، فإن قيمة الواردات العربية من اليابان بلغت نحو ١١ مليار دولار عام ١٩٩٣ . وإذا استمرت الواردات العربية من اليابان عند هذا المستوى ، فإن حركة الدولار مقابل العملة اليابانية بمقدار ين واحد تعنى تغير المدفوعات العربية عن الواردات من اليابان خلال سنة بمقدار ١١٢ مليون دولار تقريبا ، بمعنى أنه إذا ارتفع سعر الدولار من ١٠٠ ين الى ١٠١ ين واستقر ذلك الارتفاع لمدة عام فإن ذلك يعنى أن المدفوعات العربية عن الواردات من اليابان خلال سنة تنخفض بمقدار ١١٢ مليون دولار طالما أنها ستمول من خلال الحصيلة الدولارية العربية . أما إذا انخفض سعر الدولار مقابل الين من ١٠٠ ين الى ٩٩ ين فإن ذلك يعنى أن المدفوعات العربية عن الواردات من اليابان تزيد بمقدار ١١٢ مليون دولار طالما أنها تمول من حصيلة دولارية. وترتيبا على ما سبق فإن انخفاض الدولار من نحو ١٠٥ ين فى المتوسط فى عام ١٩٩٤ الى نحو ٩٣٫٨ ين فى المتوسط فى عام ١٩٩٥ قد أدى الى زيادة المدفوعات العربية لتمويل الواردات من اليابان بمقدار ١٢٥٤ مليون دولار تقريبا طالما أن تلك الواردات يتم تمويلها من حصيلة دولارية ، وذلك بافتراض ثبات حجم الواردات العربية من اليابان عند مستواها عام ١٩٩٣ وعدم تغير أسعارها مقدرة بالين اليابانى .

وتعد المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة والكويت وعمان ومصر بالترتيب هى أكبر الدول العربية المستوردة للسلع من اليابان ، وبالتالى فإنها أكثر الدول العربية التى يمكن أن تكون مدفوعاتها عن الواردات قد ارتفعت مع انخفاض الدولار مقابل الين ، أو انخفضت مع ارتفاع الدولار مقابل الين مؤخرا .

وهناك مثال آخر يتعلق بألمانيا التى بلغت قيمة الواردات العربية منها نحو ١٠ مليارات دولار عام ١٩٩٣ . وإذا تغير سعر صرف الدولار الأمريكى مقابل المارك الألمانى بمقدار "فينينج" واحد - المارك يساوى مائة فينينج - فإن ذلك يعنى تغير المدفوعات العربية عن الواردات السنوية من ألمانيا بما يتراوح بين ٧٠ ، ٧٥ مليون دولار ، فتنخفض المدفوعات العربية لتمويل الواردات من ألمانيا بنفس هذا الرقم فى حالة ارتفاع الدولار مقابل المارك بمقدار فينينج واحد وترتفع فى حالة انخفاض الدولار مقابل المارك بمقدار فينينج واحد طالما أن الواردات العربية من ألمانيا تمول من خلال الحصيلة الدولارية للصادرات العربية .

وتعد السعودية والامارات ومصر وتونس وليبيا بالترتيب هى أكبر الدول العربية المستوردة للسلع من ألمانيا ، وبالتالى فإنها تعد الدول العربية الأكثر تأثرا بسبب تغير سعر الدولار مقابل المارك .

وترتيبا على ما سبق فإنه كلما انخفضت أسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية فإن أسعار السلع التى تصدرها البلدان صاحبة تلك العملات الى الدول العربية ترتفع عند تقويمها بالدولار الذى يشكل العملة الأساسية التى يسدد بها العرب التزاماتهم الدولية مما يضر بالقدرة التنافسية لصادرات تلك البلدان فى الأسواق العربية مقابل ارتفاع القدرة التنافسية للسلع الأمريكية فى أسواق الدول العربية ، والعكس فى حالة ارتفاع أسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية . وبناء على ذلك فإنه من المنطقى أن يؤدى تدهور الدولار مقابل العملات الرئيسية الى تزايد الواردات العربية من السوق الأمريكية على حساب الواردات العربية من الدول التى انخفض الدولار مقابل عملاتها ، والعكس صحيح مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار أن مرونة الطلب على الواردات من الدول المختلفة لا يمكن أن تكون كاملة أو مطلقة وإنما هى مرونة نسبية فى الأجل القصير والأجل المتوسط على الأقل.

الاحتياطيات والاستثمارات والارصدة العربية :

بلغت الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة التى تحتفظ بها البنوك المركزية العربية نحو ٦٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ . وتشكل الاحتياطيات الدولية للبنك المركزى المصرى قرابة ٢٧٪ منها . وتتكون هذه الاحتياطيات العربية فى جانبها الأعظم من الدولار ، ربما لأن الدولار هو العملة التى يحصل بها العرب على عوائد صادراتهم التى يتم تسعير أهم السلع المكونة لها - النفط والغاز - بالدولار . وربما اتساقا مع الوضع الدولى الذى يلعب فيه الدولار دور عملة الاحتياط الدولية الرئيسية التى شكلت قرابة ٥٧٪ من جملة الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة لكل دول العالم ، وإن كان الوزن النسبى للدولار فى سلة الاحتياطيات الدولية التى تحتفظ بها البنوك المركزية العربية أعلى بكثير من هذه النسبة .

وفضلا عن احتياطيات البنوك المركزية العربية المكونة فى غالبيتها من الدولار ، فإن الدو ل العربية والمستثمرين العرب يحتفظون بأرصدة واستثمارات هائلة فى أسواق المال الدولية . وتبلغ قيمة هذه الأرصدة والاستثمارات نحو ٨٥٠ مليار دولار حسب تقدير رئيس اتحاد البنوك العربية . ويحتفظ العرب بجانب هام من أرصدتهم واستثماراتهم الخارجية فى أوعية دولارية مثل الودائع المصرفية بالدولار ، وأذون وسندات الخزانة الأمريكية ، والاستثمارات المباشرة فى السوق الأمريكية وفى أسواق الدول صاحبة العملات المرتبطة بالدولار والتى تتحرك بصورة موازية لحركة الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية . ومع تغير سعر الدولار فإن قيمة الاحتياطيات والأرصدة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة الموجودة فى أوعية دولارية وقدرتها الشرائية الدولية تتحرك طرديا بالتوازى مع حركة الدولار . فإذا ارتفعت أسعار الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية فإن قيمتها الدولية مقدرة بالعملات الحرة الأخرى ترتفع والعكس صحيح .

ونظرا لأن الدولار عملة شديدة التذبذب كما اتضح من هبوطه الهائل خلال شهر مارس وأبريل ومايو من عام ١٩٩٥ وارتفاعه المعاكس منذ شهر أغسطس من عام ١٩٩٥ وحتى الآن فإن ذلك يجب أن يكون حافزا للدول العربية والمستثمرين العرب للعمل على تنويع سلة الاحتياطيات والأرصدة والاستثمارات العربية لصالح بعض العملات الرئيسية الأخرى على حساب الدولار لتقليل تذبذب القدرة الشرائية الدولية للاحتياطيات والأرصدة والاستثمارات العربية .

العملات العربية "المرتبطة" وتقلبات الدولار :

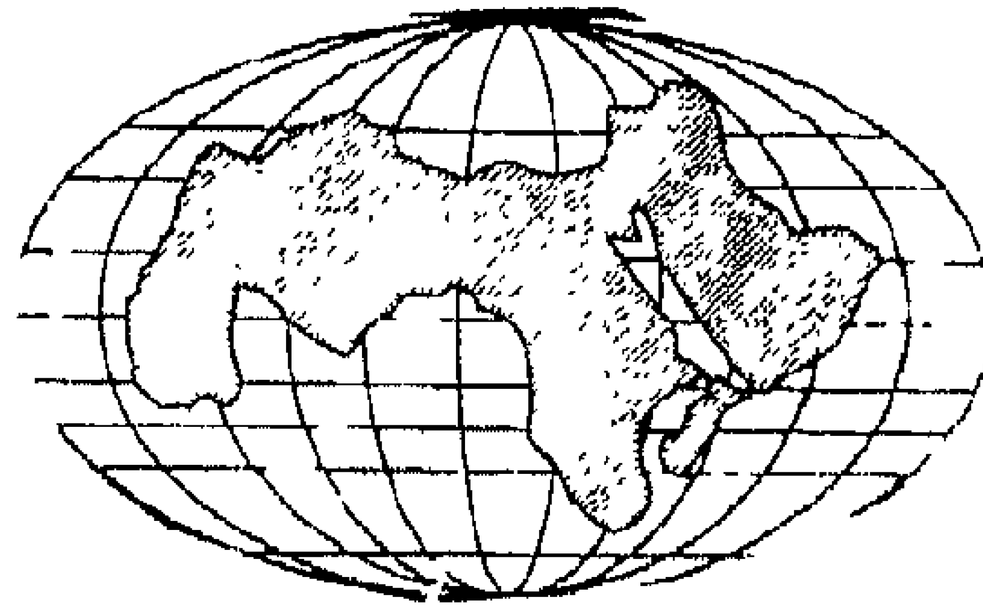
ترتبط غالبية العملات العربية بمعدل تحويل ثابت أو شبه ثابت مع الدولار . وبالتالى فإن هذه العملات "المرتبطة" بالدولار تتحرك أمام العملات الحرة الرئيسية الأخرى تبعا لحركة الدولار أمام العملات الحرة الرئيسية . و نظرا لكثرة تذبذب الدولار مقابل

العملات الحرة الرئيسية ، فإن العملات العربية المرتبطة به تعانى بدورها من التذبذب الحاد مقابل هذه العملات بصورة موازية للاتجاه الذى يتخذه الدولار مقابل العملات الرئيسية . وعندما ينخفض الدولار مقابل إحدى العملات الحرة الرئيسية تنخفض العملات العربية المرتبطة به مقابل تلك العملة دون وجود مبررات اقتصادية أو مالية أو نقدية لهذا الإنخفاض ، والعكس صحيح . كذلك فإن القدرة التنافسية للصادرات العربية غير التقليدية الى أسواق دول العملات الحرة الرئيسية – باستثناء السوق الأمريكية – تتأثر سلبا وايجابا على الترتيب بارتفاع الدولار أو انخفاضه ومعه العملات العربية المرتبطة أمام العملات الحرة الرئيسية .

وبغض النظر عن حساب الأرباح والخسائر الناجمة عن ارتباط غالبية عملات الدول العربية بالدولار الأمريكى ، فإن التذبذب الشديد للدولار الأمريكى مقابل العملات الحرة الرئيسية الأخرى واتجاهه التاريخى للهبوط مقابل الين اليابانى والمارك الألمانى والفرنك السويسرى والعديد من العملات الحرة الرئيسية الأخرى يؤكدان على ضرورة اتجاه الدول العربية لربط عملاتها بسلة متنوعة من العملات الرئيسية بدلا من ربطها بالدولار وحده لما لهذا الربط المنفرد من تأثيرات متذبذبة بغض النظر عن كونها تأثيرات ايجابية أو سلبية .

وفضلا عن كل الآثار السابقة التى تتعرض لها الاقتصادات العربية نتيجة للتحركات الحادة للدولار مقابل العملات الرئيسية ، فإنه فى حالة انخفاض الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية ، فإن رؤوس الأموال لعربية الدولارية غالبا الراغبة فى التحول لاستثمارات مباشرة فى الخارج ستجد أن السوق الأمريكية هى الأكثر جاذبية على اعتبار أن الدولار يحتفظ فيها بقدرته الشرائية بغض النظر عن انخفاض سعره مقابل العملات الأخرى والعكس صحيح .

وبناء على كل ما سبق يمكن القول أن الاقتصادات العربية بوضعها الراهن هى اقتصادات "دولارية" – إذا جاز التعبير – سواء لأن الغالبية الساحقة من الصادرات العربية يتم تسعيرها بالدولار أو لأن الدولار هو المهيمن على الاحتياطيات والأرصدة والاستثمارات الخارجية العربية العامة والخاصة . وتبعا لذلك فإن الاقتصادات العربية تتأثر بقوة بحركة الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية بما يمكن أن يعرضها لتذبذبات وهزات لأسباب متعلقة بالدولار وليس بالعملات أو الاقتصادات العربية . وكل هذا يؤكد ضرورة إعادة طرح قضية تسعير النفط والغاز بسلة من العملات بدلا من الدولار وحده لتفادى آثار تذبذب الدولار وميله التاريخى للهبوط ، ويؤكد على ضرورة تنويع سلة الاحتياطيات الدولية العربية بحيث يتم تقليل الوزن النسبى للدولار لصالح عملات أخرى مثل المارك والين والفرنك السويسرى والإسترلينى والفرنك الفرنسى . كذلك فإنه من الضرورى للدول العربية صاحبة العملات "المرتبطة" بالدولار أن تعيد النظر فى ربط عملاتها بالدولار وأن تقيم كل دولة جديا إمكانية العمل بنظام ربط حركة عملتها بسلة من العملات الحرة الرئيسية مثلما هو الحال بالنسبة لوحدة حقوق السحب الخاصة ، أو أن تفكر فى العمل بنظام التحرير الكامل بترك عملتها تتحرك مقابل كل عملة من العملات الحرة الرئيسية بناء على تفاعل عوامل السوق بشكل حر ، أو أن تفكر فى تحديد أسعار العملة مقابل العملات الرئيسية تحكميا على أن يعاد النظر فيها كل عام . وكلها خيارات إذا أديرت بكفاءة يمكن أن تكون أفضل من ربط وتبعية العملات العربية للدولار المتذبذب والذى يعانى من ميل تاريخى للتراجع .



التجمعات الاقتصادية ومبدأ حرية التجارة فى أمريكا اللاتينية

عمرو الشربينى

يشهد النظام الاقتصادى العالمى منذ بداية العقد الحالى تغيرات واضحة فى ملامح بنية وأسلوب تنظيم الدول لأنشطتها الاقتصادية ، تتمثل فى ظهور بعض المفاهيم الجديدة مثل الكونية والاعتماد المتبادل ، وازدياد التوجه نحو اتباع سياسات السوق فى العديد من دول العالم . كما ارتفعت مستويات تدفق التمويل الخاص فى الدول النامية الى أكثر من ١٠٠ مليار دولار سنويا وازدياد الإندماج الاقليمى وتحرير التجارة سواء كان ذلك فى اطار جماعى أو من خلال التجمعات الاقتصادية الاقليمية.(١)

انعكس ذلك على فكرة الاندماج الاقتصادى فى اطار التجمعات الاقتصادية الكبرى ، فظهرت تكتلات جديدة مثل اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) والمنتدى الاقتصادى للدول المطلة على المحيط الهادى (أبيك) . وزادتها سك تجمعات أخرى قائمة مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية التى دخلت مرحلة الوفرة الاقتصادية الشاملة وتجمع الأسيان الذى اتجه الى تفعيل أطر التعاون بين أعضائه ، فضلا عن دول أمريكا اللاتينية التى عملت على إحياء فكرة التجارة الحرة والتكامل الاقتصادى فيما بينها من خلال تفعيل ما هو قائم بالفعل مثل الكاريكوم وتجمع الأندين والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى ، وتشجيع التكتلات الجديدة مثل مجموعة الثلاثة والميركوسور ومنطقة التجارة الحرة للدول الأمريكية .

وقد ساهمت الولايات المتحدة فى دفع هذا التوجه منذ مبادرة الرئيس بوش فى يونيو ١٩٩٠ لإقامة منطقة تجارة حرة بين دول الأمريكتين فى اطار ما عرف باسم سياسة (TRADE NOT AID).(٢)

تجربة أمريكا اللاتينية فى تحرير التجارة والتكامل الاقتصاد :

منذ نهاية الأربعينيات اعتبر التكامل الاقتصادى فى تلك المنطقة بمثابة عامل أساسى محرك لعملية التنمية والنهوض الاقتصادى . فوقعت العديد من الاتفاقيات الثنائية المنظمة لعملية التعاون والتنسيق الاقتصادى فى اطار القارة . وفى عام ١٩٦٠ حدثت دفعة قوية لهذا التوجه فأعلن عن قيام اتحاد التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (LAFTA) يكون بمثابة منتدى لتنسيق السياسات التصنيعية والتصديرية للبلدان الأعضاء حديثة التصنيع . وكان هناك تأثر واضح بالتجربة الأوروبية عقب قيام السوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٥٧.(٣)

تلا ذلك ظهور مجموعة من التجمعات الاقتصادية ، حاولت التأثير فى البيئة التجارية للقارة ، إلا أن المصاعب الاقتصادية والسياسية المتعددة التى شهدتها القارة خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات حالت دون تحقيق أهدافها فى الإندماج الاقتصادى الشامل . ولكن مع تغير المعطيات الدولية والاقليمية بدأت التجربة فى الإزدهار والتطور وهو ما سيظهر من خلال تناولنا لتلك التجمعات بالعرض ، وإيضاح ما حققته من نجاح أو فشل ، وإمكانيات المستقبل.(٤)

١- مجموعة ميثاق الانديز (Andean Pact).(٥)

أنشىء هذا التجمع عام ١٩٦٩ وفقا لاتفاقية قرطاجنة بهدف اقامة اتحاد جمركى ، ووضع اطار مشترك لسياسات التصنيع والتصدير بين أعضاء (بوليفيا - بيرو - كولومبيا - أكوادور - فنزويلا) ، وهو ما لم يتم ، حيث تعرض التجمع للعديد من الهزات مثل انسحاب شيلى من عضويته عام ١٩٧٦ ، وتعليق بيرو لعضويتها عام ١٩٩٢ ، فضلا عن التوترات السياسية بين الدول المشاركة فيه ، فسجل أسوأ معدلات للتجارة البينية خلال الفترة من ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٩ ، كما تدهورت معدلات التجارة الخارجية لتصل الى أدنى مستوياتها .

وبصعوبة بالغة تحركت الأوضاع خلال العقد الحالى فتوصلت البلدان الأطراف الى اتفاق يقضى بإنشاء منطقة تجارة حرة دخلت حيز النفاذ مع بداية عام ١٩٩٢ ، كما اتفق على التعريفة الجمركية الموحدة التى سرى مفعولها مع بداية عام ١٩٩٥ .

وقد أسفرت القمة الأخيرة لرؤساء دول المجموعة فى مارس الماضى عن توقيع "بروتوكول" خاص بإعادة بناء آلية التكامل بين دول التجمع للإسراع بعملية الإندماج بينها بعد تباطؤ معدلاتها منذ قيام المجموعة عام ١٩٦٩ . كما تم الاتفاق على تنسيق السياسات لخلق نظام اقتصادى اقليمى يربط بين الدول الخمس .

لكن على الرغم من ذلك لايزال التجانس بين هؤلاء الأطراف عنصرا يفتقده التجمع بسبب التباين الاقتصادى بين أعضائه من جهة ، والمشكلات السياسية بينهم من جهة أخرى . فيرى بعض المحللين أن التجمع ما هو إلا رباط بين دولتين فقط ، هما كولومبيا وفنزويلا اللتين تشكل صادراتهما نحو ٧٠٪ من الحكم الكلى لصادرات المجموعة ، وتمثل تجارتهما البينية حوالى ٥٠٪ من حجم التجارة بين الدول الأعضاء . كما كونت الدولتان مع المكسيك

عام ١٩٩٠ تجمعا اقتصاديا جديدا عرف باسم مجموعة الثلاثة (The Group of Three) بهدف اقامة منطقة تجارة حرة بينهم فى المستقبل ، على أن يبدأ ذلك تدريجيا منذ يونيو ١٩٩٤ عن طريق تخفيض مستويات التعريفة الجمركية بين الدول الثلاث بنسبة ١٠٪ سنويا .(٦)

كذلك يرتبط التجمع باتفاقيات تعاون اقتصادى مع الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين . ويصل حجم السوق التى يغطيها الى ٩٥ مليون نسمة ويبلغ اجمالى حجم الناتج القومى لأعضائه نحو ١٦٦ مليار دولار سنويا .(٧)

٢- السوق المشتركة لمجموعة الكاريبى(٨)

CARIBBEAN COMMUNITY AND COMMON MARKET (CARICOM):

تكاد تنطبق نفس الظروف السابق ذكرها على هذا التجمع أيضا ، فعلى الرغم من إنشائه عام ١٩٧٣ بهدف إنشاء سوق مشتركة بين دول الكاريبى الناطقة بالإنجليزية ، إلا أنه ظل دون فاعلية تذكر حتى عام ١٩٩٢ حينما شرعت الدول الأعضاء فى مفاوضات اقتصادية مع الدول الأمريكية الأخرى المطلة على الكاريبى (الساحل الأمريكى) أسفرت عن التوصل لإتفاق تعاون اقتصادى فى يوليو ١٩٩٤ بمقتضاه أعلن قيام اتحاد دول الكاريبى (ACS) الذى يضم فى عضويته ٢٥ دولة من بينها دول أمريكا الوسطى وكولومبيا وفنزويلا والمكسيك ، وهو لم يدخل بعد حيز النفاذ.

٣- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى:(٩)

The Central American Common (CACM) :

تتألف عضويته من هندوراس وكوستاريكاونيكاراجوا والسلفادور وبنما . وقد أعطى هذا التجمع فى بدايته انطباعا بأنه يسير قدما نحو تحقيق نتائج اقتصادية مرضية . غير أنه مع بداية السبعينيات تعرض لأزمات متعددة بسبب الظروف السياسية المضطربة والحروب الأهلية التى تعرضت لها المنطقة .

وقد شملت عملية تنشيط التجمعات الاقليمية فى أمريكا اللاتينية هذه المجموعة ، فبذلت جهودا جديدة للإندماج الإقليمى . فاتبعت الدول الأطراف سياسات اقتصادية ليبرالية واتجهت الى توسيع التجارة البينية والخارجية صاحبها تغيرات فى السياسات الضريبية والمالية لتوفير المناخ الملائم لدفع حركة الاستثمار والتجارة .

كذلك أنشأ التجمع النظام الإندماجى لأمريكا الوسطى (SICA) فى ديسمبر ١٩٩١ كمرحلة انتقالية بين الوضع الحالى للتجمع ومنطقة التجارة الحرة المزمع إنشاؤها كما وقعت الدول الخمس "بروتوكول" جواتيمالا فى أكتوبر ١٩٩٣ الذى تضمن بنود خاصة بتخارج الدول الراغبة فى الانسحاب من التجمع فى حالة وجود خلافات بينها وبين الدول الأخرى ، أو فى حالة تعرضها لأزمة اقتصادية حادة يخشى تأثيرها على مسيرة التكتل .

٤- السوق المشتركة للمخروط الجنوبى :(١٠)

Southern Cone Common Market (MERCOSUR) :

وقعت الأرجنتين والبرازيل وباراجواى وأوروجواى فى مارس ١٩٩ اتفاقية أسونسيون (Asunicion) المؤسسة للمركوسور على مساحة ١٢ مليون كم٢ يغطيها نحو ٢٠٠ مليون نسمة مما يكسبه أهمية كبرى بين القوى الاقتصادية والسكانية ويجعل منه رابع أكبر التكتلات الاقتصادية العالمية من حيث المساحة والسكان بعد الاتحاد الأوروبى والنافتا والآسيان .

يقوم الاتفاق على أساس ثلاثة عناصر أساسية :

أ- تحرير التجارة البينية للدول الأربع عن طريق ازالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية بين البلاد الأعضاء بنهاية عام ١٩٩٤ .

ب – التوصل الى اتفاق على تعريفة جمركية مشتركة وسياسات تجارية موحدة إزاء الأطراف الخارجية .

جـ – التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالسياسات الماكرو اقتصادية والتشريعات المنظمة للاستثمار والنشاط الاقتصادى ، تفاديا لأى اجراءات قد تشوه انسياب حركة التجارة فى إطار السوق المشتركة .

هذا وقد اتفقت الدول الأعضاء على إعطاء باراجواى وأوروجواى فترة سماح من الالتزام ببنود الاتفاق ، وذلك لمدة عام تنتهى مع نهاية عام ١٩٩٥ ، حتى تتمكن من إعادة هيكلة نظمها الاقتصادية والتجارية بما يتواكب مع ما هو قائم بالفعل فى البرازيل والأرجنتين الأكثر تقدما .

يغطى اتفاق "الميركوسور" قطاعات الزراعة والصناعة والتمويل والنقل والسياسات المالية وينظم التعامل مع قضايا الدعم والإغراق والإجراءات المضادة للتجارة الحرة ، ويصل حجم الانتاج الكلى للمنطقة الى ٨٠٠ بليون دولار وحجم التجارة الخارجية الى ١٠٠ بليون دولار تمثل ٦٠٪ من الواردات المالية لأمريكا اللاتينية ، كما تتركز ٣٨ شركة من أصل ٥٠ تمثل أكبر شركات القارة فى تجمع الميركوسور .

وقد تواكبت عملية تنفيذ الاتفاق بالعديد من الصعوبات التى ظهرت خلال فترة المفاوضات التالية على توقيع اتفاق تأسيس التكتل ، على سبيل المثال كانت هناك مخاوف لدى المستثمرين الأرجنتيين فى قطاع السيارات من أن يؤدى الدخول فى منافسة مع البرازيل فى هذا القطاع الى ترجيح كفة الانتاج البرازيلى الأقل كلفة ، بما يؤثر على البيئة التجارية لهذا القطاع الذى تستثمر فيه الأرجنتين حوالى ٣ بلايين دولار .

أسفرت تلك المفاوضات عن توقيع رؤساء الدول الأربع بروتوكول أوروبرتو فى ١٧ ديسمبر ١٩٩٤ لينظم عملية التجارة فى المنتجات التى اتفق على تحريرها خلال الخمس سنوات التالية ووضع قوائم بالقطاعات المستثناة من قوانين الرسوم الجمركية ، وشملت هذه القوائم التكنولوجيا الحديثة وقطع غيار السيارات

والمعدات الالكترونية على أن يتم تخفيض الرسوم الجمركية على منتجات الكومبيوتر بنسبة ١٤٪ حتى عام ٢٠٠٦ والرسوم المفروضة على المعدات الألكترونية بنسبة ٦٪ حتى عام ٢٠٠١ .

وقد تمكن التجمع من تحقيق نجاح ملحوظ خلال الخمسة عشر شهرا التالية لظهوره ، فقد وصل حجم التجارة بين أعضائه الى ٣ر١٥ بليون دولار عام ١٩٩٥ بزيادة مقدارها ٩ره بليون دولار عن العام السابق عليه (١٩٩٤) .

كذلك تمكن من تجاوز الآثار السلبية لأزمة انهيار سعر البترول المكسيكي وما صاحبها من تداعيات سلبية على الأسواق المالية لأمريكا اللاتينية .

ولكن الأهم من ذلك هو نجاح المجموعة في أن تجعل من نفسها ما يشبه المنتدى لحل الخلافات الناجمة عن القرارات الداخلية التي أتخذتها بلدان الاتحاد لمواجهة الأزمة المكسيكية .

وتعتبر البرازيل والأرجنتين هما الشريكان التجاريان الأكبر في التجمع ، وتحاول أوروجواي وباراجواي اللحاق بهما من خلال فتح أسواقهما أمام حركة التجارة مع البرازيل والأرجنتين وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتقليل الاعتماد على دعم الحاصلات الزراعية ومنع تهريب السلع عبر الحدود . وتسعى أوروجواي في جعل عاصمتها منتفيديو المقر الدائم للتجمع ، كما وقعت مع الأرجنتين اتفاقا خاصا باقامة كوبرى بطول ٤١ كم يربط الدولتين بتكلفة قدرها مليار دولار .

وتهدف البرازيل والأرجنتين من وراء اشتراكهما في التجمع الى انعاش اقتصادياتهما من خلال فتح أسواق جديدة أمام منتجاتهما الوطنية وجذب الاستثمار الأجنبي بما يوفر التدفقات المالية اللازمة لعملية الاصلاح الاقتصادي، فضلا عن مواجهة أي تدهور اقتصادي بعد أن انخفض الناتج الاجمالي القومي للأرجنتين عام ١٩٩٥ بنسبة ٤ر٤٪ .

وتزمع الدول الأربع تنفيذ عدد من المشروعات الاقتصادية العملاقة كمحفز لها على تسريع عملية الاندماج الاقتصادي مثل مشروع توليد الطاقة الكهربائية من نهر بارانا ليوفر ما يقرب من ٧٠٠ر٢ ميجاوات ومشروع اقامة خط للأنابيب بتكلفة ٣٠٠ مليون دولار يبدأ العمل بها عام ١٩٩٧ . كما تنوى هذه الدول أيضا تنفيذ مشروعات مشتركة في قطاعات النقل والاتصالات والقطاع المصرفي .

فيما يتعلق بالعلاقات التجارية للتجمع مع العالم الخارجي يعتبر الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول لتجمع الميركوسور حيث تمثل المبادلات التجارية بينهما ٢٦٪ من حجم مبادلات الميركوسور مع العالم الخارجي . وقد ارتفعت المبيعات الأوروبية الى "الميركوسور" من ٨ر٨ بليون دولار عام ١٩٩٢ الى ٣ر١٤ بليون دولار عام ١٩٩٤ .

كذلك تتركز ٧٠٪ من الاستثمارات الأوروبية في قارة أمريكا اللاتينية في دول الميركوسور الأربع .

وقد عزز هذا التوجه الأوروبي بمفاوضات بين الطرفين بشأن التوصل الى اقامة منطقة تجارة حرة بين التجمعين ، حيث يمثل كلا الطرفين للآخر أحد الشركاء الإقليميين الهامين في حركة التجارة العالمية .

الى جانب ما سبق يمثل الاتحاد الأوروبي النموذج القدوة للميركوسور الذي يسعى الى تكرار نفس التجربة على أرض المخروط الجنوبي للقارة الأمريكية .

بعد الاتحاد الأوروبي تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الثانية تليها اليابان.

الى جانب ما سبق ، دخل الميركوسور في مفاوضات مباشرة مع جيرانه الإقليميين مثل شيلي وبوليفيا وتجمع الأنديز لوضع اطار مشترك للتجارة الحرة بينهم .

وتعتبر شيلي هي أكثر الأطراف حظا في الانضمام للتجمع حتى ولو تحت اطار اتفاق انتساب أو مشاركة اقتصادية . فقد عقدت في العاصمة الأرجنتينية بيونس أيرس خلال الفترة من ١٢ الى ١٤ مارس ١٩٩٦ جولة جديدة من المفاوضات بين شيلي والميركوسور تم الاتفاق خلالها على خفض الرسوم الجمركية بين الطرفين على تجارتهما المتبادلة بشكل مبدئي وفقا للأسس التالية :

- خفض الرسوم الجمركية على غالبية السلع بنسبة ٤٠٪ على أن يتم الغاؤها نهائيا خلال فترة ثماني سنوات .
- خفض الرسوم على بعض القطاعات الحساسة بنسبة ٣٠٪ على أن يتم الغاؤها نهائيا خلال عشر سنوات .
- منح بعض السلع الزراعية فترة سماح مدتها عشر سنوات على أن يتم الغاء الجمارك عليها نهائيا خلال خمس عشرة سنة .
- تخفيض الجمارك المفروضة على القمح اعتبارا من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٤ .

رغم ذلك لاتزال بعض النقاط محل خلاف مثل نظام ضريبة الـ Draw Back ، وطلب شيلي توفير بعض الضمانات لحماية قطاعها الزراعي خاصة منتجات الألبان واللحوم بعد أن كانت ترى في البداية ضرورة استثناء هذا القطاع من أية عمليات تحرير للتجارة .

والى جانب الميركوسور تسعى شيلي الى الانضمام الى منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (NAFTA) وقد دخلت في مفاوضات مع الولايات المتحدة وكندا والمكسيك في هذا الشأن تنتهي عام ١٩٩٧ ، وذلك لبلورة موقف مشترك حول انضمامها للتجمع من عدمه .

٥- اتحاد التكامل لأمريكا اللاتينية:(١١)

Latin American Integration Association (ALADI) :

تضم هذه المجموعة ١١ دولة (الأرجنتين - بوليفيا - البرازيل - شيلي - كولومبيا - أكوادور - المكسيك - باراجواي - بيرو - أوروجواي - فنزويلا) ، وقد تم تأسيسها بمقتضى معاهدة منتفيديو عام ١٩٨٠ لتحل محل اتحاد أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (LAFTA) المنشأ عام ١٩٦٠ . وتهدف هذه المجموعة بالدرجة الأولى الى توفير معاملة تفضيلية لصادراتها في أسواق الدول الأخرى الأطراف كخطوة نحو اقامة منطقة تجارة حرة بين

الدول الأعضاء في المستقبل .

وقد انبثق عن هذه المجموعة تجمع ثان عرف باسم مجموعة ريو The Rio Groupعام ١٩٨٦ بهدف اقامة سوق مشتركة على غرار السوق الأوروبية . ومنذ عام ١٩٩٠ بدأت المجموعة تسعى الى إحياء فكرة التجارة الحرة والمعاملات التفضيلية بين الدول الأعضاء ، فبدأ في توسيع دائرة التعاون بينها وبين الأطراف الخارجية ، فارتبطت في العام نفسه مع الاتحاد الأوروبي باتفاق تعاون اقتصادي وتجاري عقدت دورته السادسة ببوليفيا في أبريل الماضي بحثت خلالها سبل تعزيز التجارة والاستثمارات بين الجانبين بما يساعد دول التجمع الأمريكي على المضي قدما في خطط الاصلاح الاقتصادي والتنمية .(١٢)

كذلك فتح التجمع حوارا مع المنظمات الاقليمية الأمريكية الأخرى مثل الميركوسور والأندين ومجموعة الثلاثة للتنسيق بين التكتلات القائمة في القارة .

الموقف الأمريكي من هذه التجمعات الإقليمية :(١٣)

تعمل الولايات المتحدة على تدعيم علاقاتها مع هذه التجمعات وتسعى في هذا المجال الى اقامة سوق تجارية حرة تضم جميع دول القارة الأمريكية بشطريها الشمالي والجنوبي ، وهو ما تتلاقى ومصالح أطراف أخرى كالبرازيل الساعية أيضا الى اقامة المنطقة التجارية الحرة لدول الأمريكتين .

وتستند الولايات المتحدة في هذا الشأن الى اتفاقيات التجارة والاستثمار التي وقعتها مع هذه التجمعات الاقليمية الى جانب الدور الذي قد تلعبه اللجنة الاقتصادية التابعة لمنظمة الدول الأمريكية في تنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء والتجمعات المختلفة لتحقيق أقصى قدر من التعاون الفني على مستوى التجمعات والتكتلات الاقتصادية داخل المنطقة . وقد عقدت في شهر مارس الماضي أعمال المؤتمر الثاني لوزراء خارجية وتجارة الدول الأمريكية ، المنبثق عن قمة ميامي في ديسمبر ١٩٩٤ التي أقرت فكرة التجارة الحرة بين الأمريكتين عام ٢٠٠٥ . واتفق في المؤتمر على ضرورة اتخاذ خطوات جادة لتحقيق هذا الغرض والعمل على تسهيل التكامل بين الاقتصادات في القارتين واتفق كذلك على انشاء أربع مجموعات عمل خاصة بالخدمات والمنافسة وحقوق الملكية الفكرية وسياسات الخصخصة .الخاصة بإقامة هذا التجمع والتي من المزمع الإنتهاء منها مع حلول بداية عام ٢٠٠٦ .

وتوضح أخر تطورات الاتصالات مع الميركوسور وشيلي بتأثير الانضمام للنافتا ، تفوق شيلي حيث أشار وزير التجارة الأمريكي أثناء زيارته لشيلي في مارس الماضي أن انضمام شيلي للنافتا سيتم خلال فترة قريبة . ويرى بعض المحللين أن الاعتبارات السياسية الداخلية هي التي تمنع ادارة كلينتون من ضم شيلي الى النافتا ، وليست الاعتبارات الاقتصادية .

ويجب أن نأخذ في الاعتبار هنا الميزات التفضيلية التي تتمتع بها بعض دول أمريكا اللاتينية في السوق الأمريكي حيث تتمتع أغلب صادرات الأرجنتين للولايات المتحدة بتعريفة جمركية منخفضة ، كذلك كان الحال بالنسبة للمكسيك قبل انضمامها للنافتا .

اتصالا بما سبق يجب أن نشير الى أن انضمام أي من هذه الدول الى اتفاق نافتا سيسهل من عملية انتقال المكاسب المحققة من وراء الاتفاق بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك الى بقية دول أمريكا اللاتينية الأخرى المنضمة اليها ، وتوفر الفرصة للتعامل في تدفقات مالية تصل الى ٥٠٠ بليون دولار سنويا في الاستثمار والتجارة داخل النافتا .

منطقة التجارة الحرة للأمريكتين(١٤)

Free Trade Area of the Americas (FTAA) :

انتهت أعمال قمة الدول الأمريكية في مدينة ميامي في ديسمبر ١٩٩٤ الى اعلان ميامي الخاص بإنشاء منطقة تجارة حرة بين الأمريكتين لتشجيع الرخاء والتنمية وتحقيق الاندماج التام بين دول القارتين في المستقبل . واتفق على أن تبدأ مسيرة التكامل بخطوات تدريجية للحد من الحواجز أمام السلع والخدمات ، والاتفاق على القواعد المنظمة للإجراءات المتعلقة بالتجارة مثل الدعم والاستثمار والملكية الفكرية وقواعد المنشأ . وانشئت لذلك ١٦ مجموعة عمل لتناول قضايا الاتحاد الجمركي ، التعريفات الجمركية وغير الجمركية ، حقوق الانسان ، ظروف العمل والقواعد المنظمة له ، حماية البيئة ، التنمية المستدامة ، العلوم والتكنولوجيا الوقاية ضد الجريمة ، تجارة المخدرات وغسيل الأموال . وينتهي العمل في هذه المجموعات عام ٢٠٠٥ .

وإذا أقيم هذا السوق فعلا ، فإنه من المتوقع له أن يصبح الأكبر من نوعه على مستوى العالم (٧٥٠ مليون مستهلك) . وتمثل الولايات المتحدة وحدها ٧٧٪ من اجمالي الناتج القومي للأعضاء ، في حين يمثل تجمع النافتا ٩٠٪ من هذا الدخل . وهو ما يثير مخاوف البلدان الصغيرة التي تخشى أن تؤدي هذه السوق الى تكريس هيمنة الاقتصاد الأمريكي على اقتصاديات دول أمريكا اللاتينية الى الحد الذي دفع بعض البلدان الى الإعراب عن تحفظها عن المشاركة في المشروع بفاعلية .

كذلك لم تتضح بعد كيفية انضمام دول الشطر الجنوبي الى هذه المنطقة هل سيتم من خلال التجمعات القائمة كالميركوسور والكاريكوم والاندي ، أم بصورة فردية بحيث تنضم كل دولة على حدة .

وتهدف منطقة التجارة المزمع اقامتها الى تشجيع الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في حركة التجارة الاقليمية ، فتم الاتفاق على انشاء منتدى للشركات والمؤسسات الكبرى في القارة بشطريها الشمالي والجنوبي ، يتكون المنتدى من ١٢٠٠ رجل أعمال اتفقوا خلال اجتماعات وزراء التجارة الأخيرة في مارس الماضي على طلب الولايات المتحدة بتبني النظام المتري واقامة شبكة من الاتصالات عبر الانترنت لتبادل المعلومات بصفة دائمة .

وتجدر الاشارة في هذا الجزء من الدراسة الى أن إتفاق (نافتا) يمثل مرحلة أولية نحو اقامة هذا السوق الأوسع المشار اليه . فاتفاق النافتا الموقع في ١٧ ديسمبر ١٩٩٢ والذي يضم ٣٧٨ مليون مستهلك مثل عنصر دفع أمام دول أمريكا اللاتينية للإنضمام الى ترتيبات تجارة حرة مع الجارين الأكبر في الشمال . الولايات المتحدة وكندا ، على غرار ما قامت به المكسيك . كما

أنه مثل سياسة تنموية لتلك البلدان النامية فتساعدها على تبنى الأدوات المناسبة لإعادة بناء وتحديث الأسواق الجديدة وفرص الاستثمار فيها . بالإضافة الى الجوانب المتعلقة بتنمية الإنسان ذاته والبيئة ، والمجتمع فى دول مازالت أقل رخاءا ونموا .

وقد نص اتفاق نافتا على إزالة القيود الجمركية على أربع مراحل :

١- مع دخول الإتفاقية حيز التنفيذ فى أول يناير ١٩٩٤ .

٢- خلال الخمس سنوات الأولى من ١٩٩٤ وحتى نهاية عام ١٩٩٨ .

٣- خلال عشر سنوات خلال الفترة من ١٩٩٤ الى ٢٠٠٣ .

٤- خلال خمس عشرة سنة حتى عام ٢٠٠٨ بالنسبة لبعض السلع الأمريكية المحدودة .

أزمة المكسيك وأثرها على التوجهات الليبرالية لأمريكا اللاتينية :

كان للأزمة المالية التى ضربت الاقتصاد المكسيكى فى أواخر عام ١٩٩٤ وتداعياتها التى استمرت طوال العام التالى ، أثرها البالغ على التوجهات الليبرالية للأنظمة الليبرالية للشطر الجنوبى من القارة . فقد كانت الأزمة من الضخامة الى الحد الذى استدعى مساندة أمريكية مباشرة لانقاذ المكسيك ماليا ووقف انتقال تداعيات الأزمة الى بقية الدول الأمريكية المجاورة للمكسيك خاصة البرازيل والأرجنتين .

فالمكسيك تعتبر ثالث أهم شريك تجارى للولايات المتحدة حيث تحصل على ٦٧٪ من وارداتها من السوق الأمريكية فى حين توجه حوالى ٧٨٪ من صادراتها الى هذه السوق . كما أن المكسيك عضو فى اتفاق (النافتا) التى تسعى الولايات المتحدة الى جعلها قطبا تجاريا دوليا أكبر جاذبية من الاتحاد الأوروبى .

وقد قامت خطة الانقاذ الأمريكية على أساس دفع ٢٠ مليار دولار من جانبها الى المكسيك وأن يدفع صندوق النقد الدولى ١٧٫٨ مليار دولار ، وأن يدفع بنك التسويات الدولية عشرة مليارات دولار ليصبح اجمالى اعتمادات خطة الانقاذ المالى للمكسيك نحو ٤٧٫٨ مليار دولار .(١٥)

فنتيجة لهذه الأزمة بدأ مبدأ التحرير السريع للأسواق يتعرض لإنتقادات جادة ، وانتشرت المخاوف من حروب انهيار مالى وكساد اقتصادى فى دول أمريكا اللاتينية ، وتمثل ذلك فى هروب رؤوس الأموال من المكسيك والأرجنتين والبرازيل ، كما انخفضت أسعار الأسهم فى البورصات وتراجعت الإيداعات المصرفية بشدة وتعرضت بعض الدول كالأرجنتين على سبيل المثال لصعوبات فى الاحتفاظ بثبات سعر صرف عملتها أمام المضاربات عليها ، وبدت صعوبة فى استمرار خطوات التحرير الاقتصادى والتجارى التى اتبعتها دول المنطقة منذ بداية العقد الحالى ، خاصة بعد تراجع معدل النمو الاقتصادى الى ٢٫٣ عام ١٩٩٥ بالمقارنة بـ ٤٫٦ عام ١٩٩٤ .(١٦)

إلا أن الظروف الاقتصادية وما صاحبها من معطيات سياسية فى الفترة الأخيرة أعطت انطباعا بالتفاؤل بالنسبة لمستقبل التجارة الحرة فى أمريكا اللاتينية خاصة بعد نجاح الميركوسور فى تلافى تداعيات أزمة المكسيك وحل الخلافات الناتجة عن تضارب القرارات الإدارية التى اتخذتها كل دولة لمنع انتقال الآثار السلبية اللازمة الى اقتصادها ونظامها الداخلى .(١٧)

وأهم شيء يمكن أن نستخلصه من هذه الدراسة هو أن مسيرة التحرير التجارى والتكتل الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية أصبحت أمرا واقعا من الصعب تفاديه أو وقفه ، وأن القاطرة الأمريكية تدفع التكتل الاقتصادى فى إطار موازين القوى الاقتصادية الدولية فى مواجهة تكتلات أخرى كالاتحاد الأوروبى ، أو دول جنوب شرق آسيا .

كذلك بدا واضحا اعتماد اقتصاديات أمريكا اللاتينية على السياسات الاقتصادية التى تتبناها الولايات المتحدة ، وأنها هى القادرة على انقاذ اقتصاديات أمريكا اللاتينية ، إذا تعرضت لأية أزمات ، كما حدث فى أزمة المكسيك . مما قد يدفع بهذه الدول سواء منفردة أو متكتلة للإرتباط والتعاون الاقتصادى مع الولايات المتحدة لتوفير صمام أمان اقتصادى يوفر لها الحماية من أى أزمات حادة أو تقلبات فى المناخ الاقتصادى والتجارى الإقليمى ، وهو ما يعنى ضمنا تكريس الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة على تلك المنطقة وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأمريكية التى تتعرض للمنافسة الحادة من جانب مثيلاتها الأوروبية والآسيوية .

المراجع :

١- جريدة الشرق الأوسط ، العدد ٦٣٨٥ ، ١٩٩٦/٥/٢٢ ، ص ١٥ .

٢- Martine Jacot - Les economies sud-americaines en marche vus l'integration - Le Monde - 18/1/1995.

3- Sarath Rajapaterana - The Evolution of Trade Treaties and Trade Creation, Lessons for Latin America - The World Bank - October 1994 - p. 13.

4- Alexis Nathaniel Hobson - Microstate Network - home page - Ternet - 1995.

٥- مرجع سابق Martine Jacot

مرجع سابق Sarath Rajapatirana, p. 13

مرجع سابق Alexis Nathaniel Hobson - Le Monde - 10/3/1996 .

٦- مرجع سابق Sarath Rajapatirana, p. 15.

٧- مرجع سابق Martine Jacot

٨- مرجع سابق Alexis Nathaniel Hobson

٩- مرجع سابق Sarath Rajapatirana, p. 14

10- International Hearld Tribune - 23-24 March, 1996 - Mercosur Investing in Infrastructure - p. 18,19,20.

- Dominique Dhombres - Le Cone Sud - americain cree un marche commun de 200 millions de personnes - Le Monde - 19/12/1994.

- مرجع سابق Sarath Rajapatirama - p. 15

١١- مرجع سابق Alexis Nathaniel Hobson

١٢- مباحثات بين الاتحاد الأوروبى ودول امريكا اللاتينية لتحسين التجارة والاستثمار - الأهرام - ١٩٩٦/٤/١٧ .

- مرجع سابق Alexis Nathaniel Hobson

13- Le Monde - 22/3/1996 .

١٤- مرجع سابق Alexis Nathanil Hobson

١٥- الأزمة المكسيكية وأسواق المال الدولية - التقرير الاستراتيجى العربى - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام - ص ص ٢٣٧ - ٢٣٨ .

16- L'Echec neoliberal des economies Latino-americaines - L'itat du Monde 1996 - Le decouverte - Paris - 1995 - p. 135,136,137.

١٧- مرجع سابق International Herald Tribune, p. 18.

فى الاستراتيجية العسكرية

مستقبل المناطق الخالية من الأسلحة النووية

[تقديم]

تعتبر المعاهدات الاقليمية متعددة الأطراف التى يترتب عليها انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بمثابة الوجه الآخر للمعاهدات العالمية متعددة الأطراف، ولهذا فإن الوجهين معا يشكلان القاعدة الأساسية التى تستند عليها جهود المجتمع الدولى لمواجهة خطر انتشار الأسلحة النووية. وفى الوقت الذى تعتبر فيه المعاهدات العالمية متعددة الأطراف (مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فى الجو وفى الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء الموقعة فى عام ١٩٦٣، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الموقعة فى عام ١٩٦٨، ومعاهدة حظر ومنع تخزين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى على قاع البحار والمحيطات وفى باطن أرضها الموقعة فى عام ١٩٧١، واتفاقية الأسلحة البيولوجية الموقعة فى عام ١٩٧٣، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير فى البيئة لأغراض عسكرية الموقعة فى عام ١٩٧٧، واتفاقية الأجرام السماوية ١٩٧٩، واتفاقية الأسلحة اللا انسانية الموقعة فى عام ١٩٨١، واتفاقية الأسلحة الكيميائية ١٩٩٤) معاهدات ذات طبيعة عامة وتعنى بوضع الاسس والمبادئ التى تحكم حركة الأطراف الموقعة عليها فى المجالات التى تنص عليها المعاهدات المختلفة، فإن المعاهدات الاقليمية متعددة الأطراف تعد معاهدات ذات طبيعة موجهة ومحددة، وحتى الآن لم تخرج المعاهدات الاقليمية متعددة الأطراف عن ذات الأطار الذى بدأت به وهو إطار إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، وعندما وقعت معاهدة انتاركتيكا فى عام ١٩٥٩ عرف العالم لأول مرة فكرة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، حيث حددت تلك المعاهدة ذلك المفهوم ووضعته موضع التنفيذ، وتتركز أهمية هذه المعاهدة فى أنها مهدت الطريق أمام اتساع نطاق هذه الفكرة لكي تشمل أماكن أخرى من العالم، وبعد أن أصبح من المحظور بمقتضى هذه الاتفاقية القيام بأى نشاط عسكرى (بما فى ذلك تلك الأنشطة الخاصة باختبار أى نوع من أنواع الأسلحة أو القيام بأى تفجيرات نووية أو التخلص من أى فضلات أو نفايات مشعة) فى القارة القطبية الجنوبية أو انتاركتيكا، فإن النجاح فى تطبيق معاهدة انتاركتيكا دفع فى إتجاه إقرار معاهدة حظر الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) فى عام ١٩٦٧، وبناء على تلك المعاهدة أنشئت منطقة خالية من الأسلحة النووية فى منطقة كثيفة السكان (فى مقابل منطقة خالية أو شبه خالية من السكان فى القارة القطبية الجنوبية)، وأصبحت الأطراف الموقعة على هذه المعاهدة ملتزمة بعدم اختبار أو انتاج أو اقتناء أسلحة نووية، سواء بنفسها، أو أن تسمح لأى دول أخرى بأن تقوم بذلك أو بأن تنشر مثل تلك الأسلحة فى المنطقة التى تحددها المعاهدة، وتتمثل أهمية معاهدة تلاتيلولكو فى أنها تستعين بمنظمة دولية للقيام بمهام التحقيق (الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA). أما معاهدة اعتبار منطقة جنوب المحيط الهادى منطقة خالية من الأسلحة النووية والتى تعرف باسم معاهدة راروتونجا والتى وقعت فى عام ١٩٨٥، فانها تعتبر امتداداً لفكرة المناطق الخالية فى إتجاه مختلف تماما عن المعاهدات السابقة وهو الأمر الذى يعنى أن هذه الفكرة بدأت فى الانتشار والاتساع على نحو يؤكد الادراك الحقيقى من قبل جميع الدول لخطورة الأسلحة النووية، وفى الوقت الذى تعتبر فيه منطقة جنوب المحيط الهادى هى أقرب منطقة لليابان التى تعرضت

لهجوم نووى لأول مرة فى التاريخ فى عام ١٩٤٥، فإن هذه المعاهدة تمثل أهمية كبيرة بالنسبة لهذا الاقليم المزدحم بالدول وبالسكان وتتركز فيه مصالح الكثير من دول العالم.

وبالتوقيع على معاهدة بليندابا فى ١١ أبريل ١٩٩٦ (وهى المعاهدة التى تقضى بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أفريقيا) من قبل ٤٣ دولة أفريقية وعدم وجود أى دول مالكة للسلاح النووى فى أفريقيا، فإن النصف الجنوبى من الكرة الأرضية يكاد يكون مستكملا لمجموعة الاتفاقيات التى تجعله كله منطقة واحدة خالية من الأسلحة النووية (فيما عدا استراليا والهند وباكستان) وعلى الرغم من أن ذلك يمثل نجاحا كبيرا لفكرة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، إلا أن استمرار هذه المناطق وتعزيز وجودها بواسطة الجهود الدولية والاقليمية التى تحرص على تدعيم الاسس التى تقوم عليها هذه المناطق يقف فى مفترق طرق ويتعرض لشكوك كبيرة مصدرها الاساسى سعى بعض الأطراف على هامش هذه المناطق (مثل إسرائيل على الطرف الشمالى الشرقى للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى أفريقيا) لامتلاك السلاح النووى ومحاولة بناء أمنها على أنقاض أمن الآخرين فى منطقة الشرق الأوسط. وإصرار أطراف دولية لتأييد التوجهات الاقليمية لتدمير فكرة المناطق الخالية من الأسلحة النووية (مثلما تفعل الولايات المتحدة فى مواجهة الموقف الإسرائيلى) فإن مستقبل هذه المناطق يحتمل أن يحيطه الغموض بعد أن تدرك الأطراف أو الدول الموقعة عليها أنها أعطت أكثر مما أخذت أو أنها قد أصبحت مهددة من جراء التزامها بهذه المعاهدات.

ويضم هذا القسم ثلاث دراسات تختص كل منها بتتبع ثلاث مناطق خالية من الأسلحة النووية الأولى خاصة بمنطقة تلاتيلوكو (١٩٦٧) والثانية خاصة بمنطقة راروتونجا (١٩٨٥) والثالثة خاصة بمنطقة بليندابا (١٩٩٦) وعرض الظروف والملابسات التى أحاطت بها والآثار التى ترتبت على توقيعها مع محاولة لاستشراف مستقبل منطقة الشرق الأوسط فى ظل التوقيع على معاهدة بليندابا وامتلاك إسرائيل للسلاح النووى.

م • د

(١) معاهدة تلاتيلولكو لحظر الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية

محمد عبد السلام

تطرح مسألة التسلح النووى مشكلات تقليدية ، وغير تقليدية ، متعددة تتصل بمجموعة من القضايا المتداخلة التى ترتبط بإمتلاك أو إستخدام الأسلحة النووية على المستويين الدولى والإقليمى ، كمشكلة إنتشار الأسلحة النووية فى المناطق التى لم يحدث فيها ذلك بعد ، أو حدث بصورة محدودة ، ومشكلة إجراء التجارب النووية من جانب الدول التى لم تمتلك أسلحة نووية ، أو إمتلكت بالفعل ترسانات ضخمة منها . ومشكلة إحتمالات إستخدام الأسلحة النووية (نشوب حرب نووية) بين القوى النووية الكبرى أو الصغيرة ، ومشكلة أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، والتى لاترغب فى ذلك ، سواء كانت تمتلك قدرات نووية ، أو لا تمتلك تلك القدرات . إضافة إلى مشكلات الحد من التسلح النووى ، أو إزالة الأسلحة النووية، فى حالة الدول التى تمتلك أسلحة نووية فى ظل أوضاع توازن نووى ، أو إحتكار نووى وما إلى ذلك .

ويمثل إنشاء " المناطق الخالية من الأسلحة النووية " إحدى الصيغ الرئيسية للتعامل مع واحدة من أهم تلك المشكلات المتصلة بالتسلح النووى ، وهى مشكلة منع أو وقف ، أو عدم ، أو حظر – أيا كان المصطلح المستخدم – إنتشار الأسلحة النووية فى المناطق التى لم يحدث فيها ذلك ، عن طريق إقامة ترتيبات إختيارية بين دول إقليم معين (بالمعنى الجغرافى أو الإستراتيجى) ، إستنادا على مبادئ عامة محددة ترتبط بطبيعة القضايا النووية المطروحة فى ذلك الإقليم ، على أساس أن إنعدام وجود الأسلحة النووية فى الإقليم سوف يجنب بلدانه خطر الهجوم أو التورط فى حرب نووية كما أنه يعتبر وسيلة فعالة للحفاظ على أمن الدول غير المالكة للأسلحة النووية ضد إستعمال تلك الأسلحة ، إضافة إلى أن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن يسهم – حسب التعبيرات المستخدمة داخل وكالات الأمم المتحدة – فى تحقيق نزع السلاح العام الكامل ، خاصة السلاح النووى . وفى هذا الإطار ، يمكن رصد بعض النقاط العامة :

١- أن إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية يرتبط بالحالات الإقليمية التى لم تشهد إنتشارا فعليا للأسلحة النووية . فمنطق إقامة تلك المناطق – من واقع أطرها المطروحة وتجاربها الفعلية – لايتصل بإزالة أسلحة نووية قائمة ، وإنما منع ظهور تلك الأسلحة ، إستنادا على إتفاقات إقليمية تنفذ عن طريق آليات تحقق ورقابة مختلفة . ويشير تحليل معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية إلى أنها – مثل معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية – لاتتضمن أية جوانب خاصة بإنهاء برنامج تسلح نووى قائم ، أو قواعد خاصة بتفكيكه ، أو مراقبة التفكيك ، أو التأكد من عدم العودة لإنتاج الأسلحة النووية بعد إزالتها ، بما فى ذلك معاهدة تلاتيلولكو، فصيغة المناطق الخالية من الأسلحة النووية يمكن أن تكون هامة ومفيدة فى الأقاليم التى لاتوجد فيها أسلحة نووية ، من حيث المبدأ .

٢- أنه لاتوجد صيغة واحدة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية ، فتبعا لتصنيف الجمعية العامة للأمم المتحدة ، توجد أربع فئات من الجهود الخاصة بإنشاء تلك المناطق ، أولاها معاهدات لتحريم الأسلحة النووية فى مناطق جغرافية معينة مثل معاهدة تلاتيلولكو، ومعاهدة أنتاركتيكا ، وثانيها معاهدات لتحريم الأسلحة النووية فى بيئات معينة مثل الفضاء الخارجى وقيعان البحار والمحيطات ، وثالثها إعلانات تصدر بأن تكون مناطق أو قارات معينة " لا نووية " ، كما كان قائما لفترة طويلة بالنسبة لافريقيا قبل تحول الإعلان إلى معاهدة ، ثم أخيرا دروسات عن مسألة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، وهى مسألة خاصة بعمل وكالات الأمم المتحدة ، لكنها تكتسب جوانب عملية تتصل بتطوير المفهوم ذاته ، أو تطوير جوانب محددة فيه ، بحيث يمكن التعامل مع أوضاع نووية أكثر تعقيدا ، أو أوضاع نووية جديدة ، أو غير تقليدية ، فى إطار نفس المفهوم .

٣- أن مضمون المعاهدات المؤسسة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية يرتبط بالقضايا النووية المطروحة فى كل حالة إقليمية على حدة رغم أن الهدف النهائى واحد فى كل الحالات ، حتى بالنسبة لمعاهدات مناطق مختلفة تنتمى لفئة واحدة من الفئات المشار اليها ، فمعاهدة أنتاركتيكا تركز على تحريم جميع

التفجيرات النووية ، أو التخلص من مخلفات المواد الاشعاعية باعتبار أن تلك القضايا هي المطروحة أكثر من غيرها بالنسبة للقارة المتجمدة الجنوبية ، وتضيف معاهدة راروتونجا تضيف مسألة " منع نصب الأسلحة النووية " في أراضي الدول الأطراف في المعاهدة ، إضافة إلى القضايا التقليدية الأخرى . خاصة وقف التجارب النووية التي تجريها الدول الكبرى (كفرنسا) في تلك المنطقة . فكل معاهدة ترتبط بهدف عملي محدد ، كوقف التنافس النووي في الاقليم ، أو منع استخدامه على نحو يؤدي إلى كوارث أو منع اجراء التجارب النووية فيه ، وربما تتطور الأمور - كما توحي حالة الشرق الأوسط - إلى صيغة معاهدة تهدف إلى " إزالة ترسانة نووية قائمة في الاقليم " ، مع وقف إنتشار الأسلحة النووية فيه.

في هذا السياق ، يهدف التقرير إلى رصد أهم ملامح معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (والبحر الكاريبي) ، المعروفة باسم معاهدة تيلاتيلولكو ، من زاوية دلالاتها بالنسبة لمسألة إقامة المناطق الخالية من الأسلحة النووية بشكل عام ، وذلك من خلال النقاط التالية :

أولا : الإطار العام لمعاهدة تلاتيلولكو :

كان التقييم السائد لمعاهدة تيلاتيلولكو ، قبل توقيع معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا (١٩٩٦) يشير إلى أنها أهم المعاهدات المتصلة بهذه الصيغة ، فقد كانت أمريكا اللاتينية هي الإقليم - القارة الوحيد كثيف السكان الذي تقام به منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم ، فمعاهدة أنتاركتيكا ترتبط بقارة ثلجية ، ومعاهدة راروتونجا تتصل بدول جزر قزمية - ماعدا استراليا في جنوب المحيط الهادي . وكانت أيضا أول إتفاق يعقد لإقامة نظام مراقبة دولية ، وجهاز إشراف دائم، وهو " وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي " ، لذا كانت هذه المعاهدة تمثل إطارا مطروحا بشكل دائم " كنموذج " في أقاليم العالم الأخرى التي تشهد محاولات لإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية ، كالشرق الأوسط ، رغم أنه قد لايكون النموذج المناسب في كل الأحوال .

لقد تم التوقيع على هذه المعاهدة في ١٤ فبراير ١٩٦٧ في أحد أحياء مدينة مكسيكو (بالمكسيك) ، بعد مفاوضات إستمرت ثلاث سنوات تقريبا بين أطرافها ودخلت المعاهدة حيز التطبيق " القانوني" في أبريل ١٩٦٨ . ويمكن رصد أهم ماجاء فيها كالتالي .

١- أن الإلتزامات الأساسية للدول الأطراف في المعاهدة تتمثل في قصر استخدامها للمواد والمرافق النووية الخاضعة لسلطتها على الأغراض السلمية دون غيرها ، وأن تحظر وتمنع في أراضيها مايلي :

أ- تجريب أية أسلحة نووية أو إستعمالها أو صنعها أو إنتاجها أو حيازتها باية وسيلة كانت ، من جانب الأطراف نفسها بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أو بالنيابة عن طرف آخر ، أو باية طريقة أخرى .

ب- تلقي الأسلحة النووية وتخزينها وتركيبها وتوزيعها ، وأي شكل من أشكال إمتلاكها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، من جانب الأطراف نفسها أو من جانب أي طرف بالنيابة عنها ، أو باية طريقة أخرى .

وتشدد المعاهدة على منع وجود الأسلحة النووية في إقليم أية دولة لأي غرض ، وفي أية ظروف ، وتحظر التشجيع على أي عمل يتصل بإمتلاك الأسلحة النووية .

٢- أن المعاهدة قد ميزت بين " الأسلحة النووية " التي تمنعها الإتفاقية، وما أسمته المتفجرات النووية للأغراض السلمية (الأجهزة النووية) . فلم تعتمد المعاهدة التعريفات السائدة للسلاح النووي ، وإنما وضعت تعريفا يعتبر السلاح النووي ،أي جهاز Device يمكن أن تنطلق منه طاقة نووية بطريقة لايمكن السيطرة عليها . ويتسم بمجموعة من الخصائص تجعله قابلا للإستخدام في أغراض حربية " ، وتضيف الإتفاقية أن "أية أداة يمكن أن تستخدم في نقل أو توصيل هذا الجهاز غير متضمنة في هذا التعريف ، إذا كانت في شكل منفصل عن الجهاز ، ولم تكن جزءا لايتجزأ منه " ، فالتعريف يفصل كذلك بين الرأس النووي ووسيلة الحمل أو التوصيل . فقد وضع تعريف خاص لأغراض الإتفاقية يميز بين الجهاز النووي العسكري (السلاح) ، والجهاز النووي السلمي، وهو تمييز وضحت أهميته عندما أعلنت الهند عن تفجيرها النووي السلمي عام ١٩٧٤ . ومشكلته أنه يتيح للدول الأطراف التي تمتلك قدرة نووية إمتلاك " خيار نووي " يمكن تحويله إلى سلاح وقت الحاجة ، فلا يوجد فارق حقيقي بينهما من الناحية التقنية .

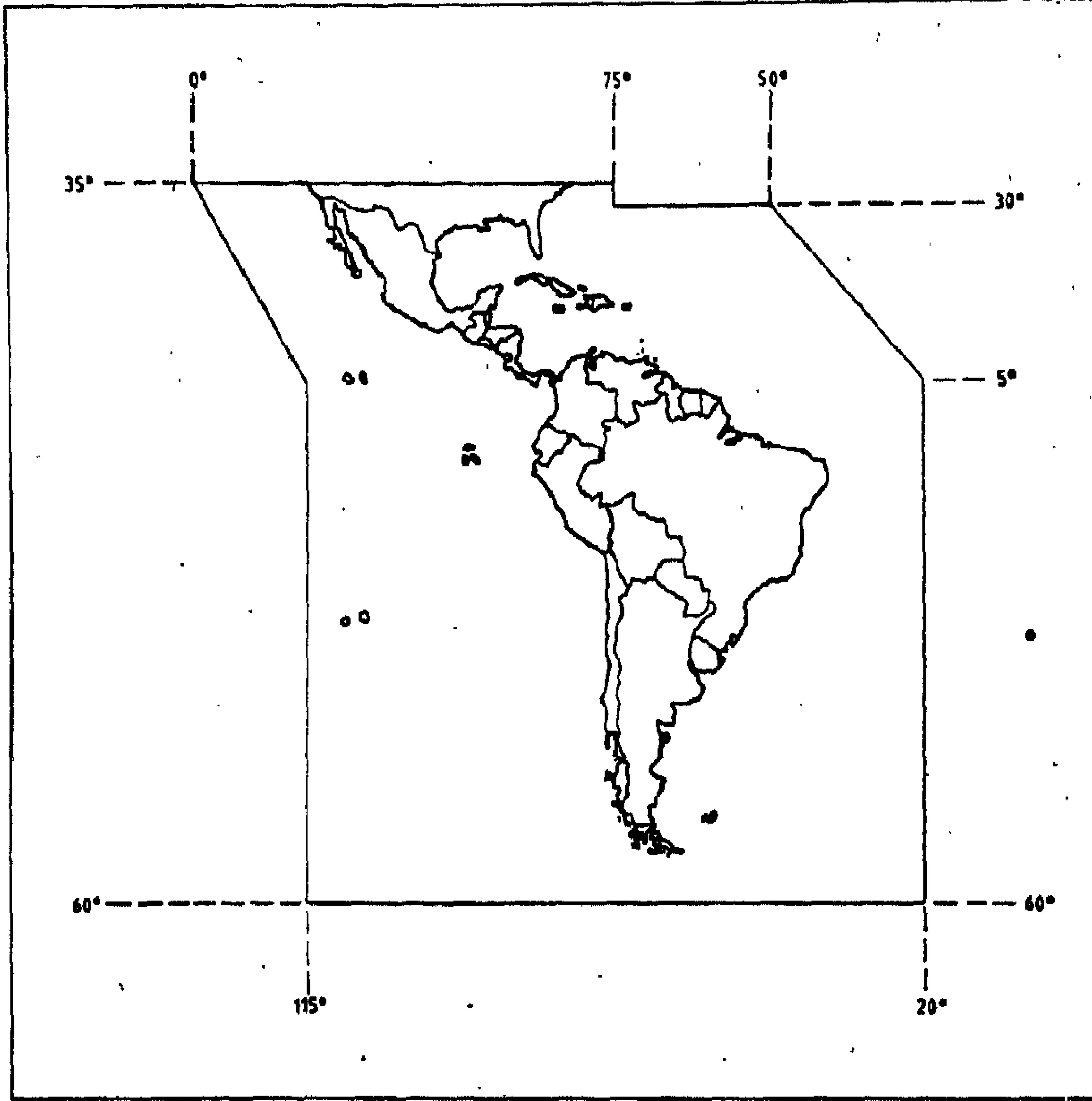
٣- أن الإتفاقية (بشكلها الأساسي الذي تم التوقيع عليه) تتضمن شروطا معقدة حول سريان مفعولها الكامل ، كضرورة التصديق عليها من قبل كل الدول المعنية ، وكذلك التصديق على البروتوكولين الخاصين بها من كافة الدول المعنية ، وابرام اتفاقات رقابة من قبل أطراف الإتفاقية . كما أنها تسمح لأي طرف فيها بالخروج منها بعد فترة إنذار مسبق قصيرة تبلغ ثلاثة شهور " بسبب ظروف تخص مصالح عليا ، أو السلام والأمن " ، ويعتبر الطرف الراغب في الإنسحاب هو صاحب القرار في ذلك ، فقرار الانسحاب يتم بشكل منفرد ، وخلال فترة قصيرة ، وبدون حاجة لتقديم دلائل محددة على أن إنتهاكا لأحد الأحكام المركزية في الإتفاقية قد تم .

وتتضمن الإتفاقية - كما تمت الإشارة- بروتوكولين مرفقين ينشئان "نظام التزامات" بالنسبة للدول غير القارية التي تضطلع بمسئولية قانونية أو فعلية بخصوص الأقاليم الواقعة في منطقة تطبيق المعاهدة . علاوة على التزامات عامة بالنسبة للدول الحائزة للأسلحة النووية في العالم .

وهكذا فإن المعاهدة - كما وضعت قبل تعديلها - تمثل صيغةخاصة مرنة ، لدرجة أنها تكاد تكون غير ملزمة لوقف (وليس إنهاء احتمالات) عملية الإنتشار النووي عند حد " الخيار النووي " بهدف عدم تجاوز إمتلاك الخيار إلى امتلاك السلاح ، وهي الصيغة التي أفرزتها التوازنات التي إستندت عليها الاتفاقية ، والقائمة بين طرفيها الرئيسين ، البرازيل والأرجنتين .

ثانيا : أطراف معاهدة تيلاتيلولكو :

على الرغم مما يبدو من أن الإطار الجغرافي لمعاهدة



توضح هذه الخريطة المنطقة الجغرافية التى تغطيها معاهدة تلاتيلولكو ويلاحظ أن الجزء التابع للولايات المتحدة من القارة الشمالية مستبعد من المعاهدة حتى الآن (المصدر : الوكالة الدولية للطاقة الذرية) .

تيلاتيلولكو يتسم بالتحديد الشديد ، بحكم إرتباط المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية بكتلة قارية متماسكة، أو ذات إرتباطات ، فإن مسالة الأطراف قد إرتبطت بتعقيدات مختلفة وأثارت العديد من القضايا "السياسية" التى عرقلت سريان الإتفاقية بشكل فعلى لفترة طويلة . فالدول الأطراف بشكل مباشر (المتعاقدة) أو غير مباشر فى المعاهدة تتالف مما يلى :

١- الدول المتعاقدة ، وهى الدول الأطراف مباشرة ، كاملة العضوية، والتى ترتب عليها المعاهدة الإلتزامات الأساسية الواردة فيها، وهى ليست فقط دول أمريكا اللاتينية، وإنما دول منطقة البحر الكاريبى أيضا ، بحيث تضم المعاهدة كل دول الأمريكتين تقريبا، ماعدا الولايات المتحدة وكندا ، وثمة ملاحظات عامة بهذا الشأن :

أ- أن إنفصال الكتلة القارية لدول المعاهدة عن بقية دول العالم، ووجود مساحات مائية هائلة (المحيط الأطلنطى- المحيط الهادى) بينها وبين الأقاليم الأخرى قد أنهى أية مشكلات من النوعية التى شهدتها منطقة جنوب آسيا عندما إقترحت باكستان على سبيل المثال ، صيغة لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى فترة من الفترات ، ورفضت الهند ذلك الإقتراح بإعتباره " غير عملى " ، مقررة أنه لايمكن إقامة سلام ذرى فى جنوب آسيا فى إطار شبه القارة الهندية وحدها ، فالصين طرف أساسى فى تلك المنطقة ، وفى "النظام الدولى النووى " أيضا ، بحيث يبدو أحيانا أنه يصعب الحديث عن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى تلك المنطقة بدون نزع عالمى للسلاح النووى . وقد ثارت هذه المسألة أيضا بشكل ما فى منطقة الشرق الأوسط ، حيث توجد مشكلة ما بشأن إمكانية إنضمام دول كتركيا إلى أية ترتيبات أمنية، مؤسسية محتملة بها.

ب- أن تماسك الكتلة القارية لدول المعاهدة ، على نحو جعلها تشكل شبه نظام إقليمى ، قد أدى إلى سيطرة فكرة أساسية مفادها أن جميع دول المنطقة يجب أن تكون أطرافا فى المعاهدة بدون إستثناء ، وتمت صياغة هذه القناعة فى نص (المادة ٣٨) يقضى بأن تصبح جميع الدول فى المنطقة أطرافا فى المعاهدة ، وأصبح هذا النص أحد الشروط المنصوص عليها لنفاذ المعاهدة ، وهو ما أدى إلى عرقلة سريانها . فقد رفضت بعض الدول داخل

المنطقة أن تنضم إلى المعاهدة ، أهمها " كوبا " التى لم توقع عليها من الأساس ، مقررة أن هناك بعض العوائق التى تحول بينها وبين أن تصبح طرفا فى معاهدة تيلاتيلولكو ، أهمها "أعمال العداء والاستفزاز التى تقوم بها الدولة النووية الوحيدة فى القارة ، والتى تحتل جزءا من أراضيها بقاعدة بحرية خلافا لرغبات شعبها وحكومتها " . وقد تم تعديل نص المادة ٣٨ بعد ذلك باعتباره واحدا من أهم المشكلات التى إعترضت طريق سريان المعاهدة .

٢- الدول المعنية . وهى الدول ذات المصالح أو الوجود الفعلى أو "القانونى" فى أمريكا الجنوبية . فبموجب البروتوكول الإضافى الأول تم إنشاء نظام إلتزامات كان على هولندا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أن توافق فى إطاره على ضمان إعطاء الأقاليم التى تتولى المسئولية عنها دوليا بصورة شرعية أو فعلية مركز الأقاليم الخالية من الأسلحة النووية . وقد وقعت تلك الدول على ذلك البروتوكول وصدقت عليه ، ماعدا فرنسا التى لم تصدق عليه لفترة طويلة، مقررة أنها ستتخذ القرار فى الوقت المناسب ، مشيرة إلى أن هناك بلدانا داخل الإقليم ذاته لم تكن قد صدقت على المعاهدة ، أو إنضمت اليها من الأساس ، قبل أن يحدث ذلك خلال السنوات الأولى من التسعينات .

٣- الدول الكبرى ، وهى الدول غير القارية الحائزة لأسلحة نووية ، فبموجب البروتوكول الإضافى الثانى ، كان على تلك الدول أن تتعهد بأن تحترم بصورة كاملة جعل امريكا اللاتينية منطقة غير نووية فيما يتعلق بالأغراض الحربية ، وبعدم إستعمال أو التهديد بإستعمال الأسلحة النووية ضد الأطراف المتعاقدة . ومع حلول نهاية السبعينات ، كانت الدول الخمس النووية الكبرى قد إنضمت إلى المعاهدة، وأصدرت تصريحات مختلفة "منفردة" فيما يتعلق ببعض أحكامها وبروتوكولاتها . الا أن المشكلة لم تتوقف عند هذا الحد ، فقد أثارت بعض دول المنطقة خلال الثمانينات (كالأرجنتين) قضايا خاصة بإنتهاك بعض تلك الدول (كالمملكة المتحدة) أحكام الإتفاقية ، بإدخال أسلحة نووية إلى منطقة أمريكا اللاتينية ، رغم أن الأرجنتين ذاتها لم تكن قد أصبحت طرفا كاملا (موقعا ومصدقا) فى المعاهدة .

وهكذا ، كان الإطار الجغرافي للمعاهدة عاملا من عوامل إستقرارها عندما تم التعامل معه بمرونة ، بحيث لم يتم الإصرار على إنضمام كافة وحداته اليها ، طالما أن الأمر لايتعلق بأطراف محورية . كما لم يثر الإطار الإستراتيجي المكمل مشكلات مانعة تحول دون إستمرارها كمعاهدة قابلة للتطبيق بفعالية نسبيا ، خاصة وأنه لم تكن هناك نوعية من الصراعات الإقليمية التى لايمكن تجاوزها فى مدى زمنى متصور بين الأطراف المباشرة لها.

ثالثا: سريان معاهدة تيلاتيلولكو:

إن أهم المفارقات المتصلة بمعاهدة تيلاتيلولكو لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية ، ومنطقة البحر الكاريبى ، تتصل بسريانها . فرغم أن المعاهدة قد وقعت فى فبراير ١٩٦٧ ، ودخلت حيز التطبيق " القانونى " فى أبريل ١٩٦٨ الا أن تنفيذها فعليا ، أو عمليا ، لم يبدأ الا فى مايو ١٩٩٤ عندما صدقت البرازيل عليها، أى بعد حوالى ٢٧ سنة من التوقيع عليها . فقد كان من الواضح منذ البداية – كما أشار د .أنطونيو دى شتيميل الأمين العام للمنظمة الخاصة بحظر الأسلحة النووية التى نشأت وفقا للمعاهدة – أن الإتفاقية تواجه صعوبات أساسية، فحتى أوائل عام ١٩٩٠ لم يكن قد وقع على الإتفاقية سوى ٢٣ بلدا فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ، إعتبرت المعاهدة نافذة بالنسبة لها . كما إنضمت اليها ثلاثة بلدان أخرى . أما البلدان السبعة المتبقية فلم تتخذ أية خطوات بهذا الصدد ، وحتى فيما يتعلق بالبروتوكولين الملحقين . فإن إبرام أولهما من قبل إحدى الدول المالكة للأسلحة النووية (فرنسا) لم يكن قد تم. وكانت بعض دول أمريكا اللاتينية الأطراف فى المعاهدة تثير قضايا مختلفة حول فعالية المعاهدة برمتها ، وأحيانا حول جدوى المناطق الخالية من الأسلحة النووية من الأساس ، إستنادا على عدة نقاط منها :

أ- أنه ليس من الممكن التحقق من التزام الدول المالكة للأسلحة النووية بتعهداتها للدول التى تقبل أن تكون خالية من الأسلحة النووية ، وأن تخضع لنظام دقيق من الرقابة (فنزويلا) .

ب - أن التحفظات التى وردت فى بيانات الإنضمام إلى البروتوكولين الأول والثانى للمعاهدة قد أضعفت الهدف من إيجاد منطقة خالية من الأسلحة النووية ، لاسيما ما يتعلق بمشاكل نقل وعبور الأسلحة النووية (شيلى) .

لكن مثل هذه النقاط المتصلة بتوجهات الأطراف المعنية والقوى الكبرى لم تكن المشكلة الأساسية التى تعيق سريان وتنفيذ المعاهدة عمليا ، فقد كانت المشكلات الحقيقية ترتبط بعدم إنضمام جميع دول الإقليم المباشرة اليها ، خاصة البرازيل والأرجنتين . فلم تكن كوبا قد وقعت على المعاهدة من الأساس ، ووقعت الأرجنتين عليها (حتى أوائل التسعينات) الا أنها لم تصدق عليها وصدقت كل من البرازيل وشيلى على المعاهدة ، الا أنهما لم تتنازلان عن الشروط المنصوص عليها لنفاذها ، والتى تقضى بانضمام جميع الدول فى المنطقة اليها ، وكذلك جميع الدول التى تنطبق عليها البروتوكولات ، وأن يتم إبرام اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهى المواقف التى إستمرت فى حالة جمود لمدة ٢٣ سنة تقريبا .

لكن فى الواقع ، فإن مشكلة معاهدة تيلاتيلولكو بشكل محدد كانت تتصل بعدم مشاركة الدولتين الرئيسيتين اللتين تمتلكان قدرات نووية حقيقية بالقارة كطرفين فاعلين فيها ، بفعل مشاكل الثقة والحساسيات بينهما وهما البرازيل والأرجنتين . فبسبب هذا الوضع كانت المعاهدة (تبعا لتقييمات مختلفة) أشبه بمشروع مستقبلى منها إلى واقع سياسى ، الا أن هذا الوضع بدأ فى التغير خلال عامى ١٩٩٠ – ١٩٩١ . فقد أدت عوامل داخلية وإقليمية مختلفة إلى تحول التنافس النووى بينهما إلى نوع من التعاون . وتم إتخاذ اجراءات إضافية لبناء الثقة على المستوى النووى بين البلدين ، مما أدى إلى فتح الطريق للتنفيذ الكامل للمعاهدة ، بتوقيع رئيسى الدولتين على " إعلان السياسة النووية المشتركة للبرازيل والأرجنتين " فى نوفمبر ١٩٩٠ ، وهو الإعلان الذى تم بمقتضاه تأسيس نظام الرقابة المشتركة للدولتين، بهدف التحقق من أن المواد النووية الناتجة عن كافة النشاطات النووية داخلها تستخدم للأغراض السلمية ، إضافة إلى الإتفاق على أن يكون الإعلان أساسا للمفاوضات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للوصول إلى إتفاقية متكاملة للرقابة النووية الشاملة .

وتطورت الإتصالات بين البلدين خلال الفترة التالية بهذا الشأن ، فتم إنشاء وكالة مشتركة (الوكالة البرازيلية - الأرجنتينية للرقابة والسيطرة على المواد النووية) لتنفيذ النظام المشار اليه ، ليتم بذلك إقامة نظام رقابة خاصا تكون المنشآت النووية بالدولتين فيه خاضعة للتفتيش الثنائي والتفتيش الدولي . وفي فبراير ١٩٩٢ إقترحت الدولتان سلسلة من التعديلات لمعاهدة تيلاتيلولكو ، خاصة بتعديل المادة ٣٨ من المعاهدة ، والأهم تعديل أو تغيير اجراءات التفتيش التي أقرتها المعاهدة في شكلها المطبق على هاتين الدولتين ، ونقل مسئولية التفتيش من المنظمة التي أنشئت في إطار المعاهدة إلى "الهيكل الرباعي" الذي تم الإتفاق عليه بين الدولتين . وفي ١٩٩٤/١/١٨ إستكملت الأرجنتين إجراءات إنضمامها إلى المعاهدة بالتصديق ، وفي ١٩٩٤/٥/٣٠ إستكملت البرازيل كذلك إجراءات الإنضمام ، لتوضع المعاهدة موضع التنفيذ على أراضيها ، وتتحول المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية إلى واقع عملي .

وهكذا ، فإن ايجاد صيغة مرنة نسبيا للتعامل مع المشكلات الخاصة بالدولتين الرئيسيتين اللتين تمتلكان القدرة على إنتاج أسلحة نووية في القارة ، على أسس من المساواة ، التي تحقق أمنا متكافئا لكل منهما ، كان أحد العوامل الرئيسية التي عرقلت سريانها ، قبل أن تؤدي إلى تنفيذها .

في النهاية ، فإن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تمثل بالفعل - في ضوء التفاعلات المتصلة بها - أهم المناطق الخالية من الأسلحة النووية في دلالاتها بالنسبة لإقامة هذه المناطق "عموما" . فمن المهم أن يتم تأسيس تلك المناطق على أساس تصورات الدول المعنية مباشرة بها ، وأن تنضم اليها الأطراف الرئيسية في الإقليم ، وأن تترافق مع نظم كافية للتحقق والإمتثال ، يمكن أن تشتمل على تدابير خاصة ببعض الأطراف ، وأن تتعامل بصورة ما مع الأوضاع المتصلة بالأطراف الخارجية ذات التواجد أو المصالح في المنطقة ، وتظل مسألة تحديد ماهو "محظور" في إقليم معين خيارا حاسما بالنسبة لأطرافه ، لكن إذا كان المستهدف هو إقامة " منطقة خالية " تستمر كذلك ، فإن من المهم أن يغلق الطريق نحو إمتلاك قدرات نووية شبه عسكرية . وأخيرا ، فإن لكل منطقة ظروفها الخاصة التي تحدد شكل ومضمون المنطقة الخالية من الأسلحة النووية التي تقام فيها ، في إطار القواعد العامة المتعارف عليها بهذا الشأن ، فالمنطقة الخالية هي في النهاية أسلوب أو وسيلة لتحقيق غاية هي الأمن الإقليمي .



(٢) معاهـــدة راروتونجـــا

د . عبد الجواد سيد عمارة

فى إطار التوجه العالمى نحو نزع أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية فإنه قد تم إنشاء عدة مناطق على المستوى العالمى خالية من الأسلحة النووية وتوجد معاهدات تحدد مسئوليات والتزامات الدول المنضمة إلى تلك المناطق. ويوجد فى العالم اليوم أربع معاهدات لمناطق منزوعة السلاح النووى هى على وجه التحديد معاهدة تلاتيلولكو (أمريكا اللاتينية الكاريبى) Ta-latelelco Treaty ومعاهدة القارة القطبية الجنوبية المعروفة بـ Antractic ثم معاهدة الباسيفيك والمعروفة بمعاهدة راروتونجا Rarotonga وأخيراً معاهدة القارة الأفريقية والتى تم توقيعها هذا العام (١٩٩٦) وجدير بالذكر أن كلا من معاهدتى تلاتيلولكو وراروتونجا يحتلان أهمية واضحة ذلك أنهما يغطيان مناطق ذات أهمية جغرافية كما أنه كانت هناك قدرات نووية لبعض الدول بهذه المناطق خاصة دولتى الارجنتين والبرازيل فى معاهدة تلاتيلولكو وإذا حاولنا أن نحدد النطاق الجغرافى لمعاهدة راروتونجا فإنه يمكن القول أن المعاهدة تشمل المناطق الممتدة من الساحل الغربى لاستراليا إلى الحدود الغربية لمنطقة أمريكا اللاتينية ناحية الشرق. ويعنى هذا أن هذه المنطقة تغطى مساحة تمتد عبر ١٣٠ من خطوط الطول (من ١١٥ شرقاً إلى ١١٥ غرباً).

١- نبذة عن الجهود والتطور التاريخى للمعاهدة (١) :

كان ظهور معاهدة راروتونجا إلى حيز الوجود نتيجة للجهود المتواصلة لدول المنطقة والتى تمثلت أساساً فى الجهود التى مارسها منتدى جنوب الباسيفيك South Pacific Forum وهو هيئة تضم ثلاثة عشر عضواً من دول جنوب الباسيفيك.

ولقد كانت البدايات الأولى لاهتمام دول الباسيفيك بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية عام ١٩٥٩ وذلك مع محاولات إنشاء منطقة الانتاركتيكا ثم فيما بعد المحاولات المبكرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية عام ١٩٦٧ والتى تمخضت عن معاهدة تلاتيلولكو كما أشرنا. وحقيقة الأمر أن محاولات إنشاء منطقة جنوب الباسيفيك قد تلقت دفعه قوية وذلك مع بدء فرنسا إجراء اختباراتها النووية فى منطقة المحيط الباسيفيكى فى منتصف السيتينات وذلك فى جزيرة موروروا فى بولونيزيا الفرنسية إيضاً فإن كل من انجلترا والولايات المتحدة كانتا تمارسان إجراء اختبارات للأسلحة النووية بالمحيط بالاضافة إلى التخلص من النفايات المشعة بالمنطقة.

وفى ١١ ديسمبر ١٩٧٥ تبنت الجمعية العامة قرار رقم ٣٤٧٧ (***) بإقرار فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بجنوب الباسيفيك ودعا الدول المعنية باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الهدف (وافق على هذا القرار ١١٠ دول وامتنعت عن التصويت ٢٠ دولة هم دول حلف وارسو السابق والعديد من دول حلف الناتو ومصر).

وفى عام ١٩٨٥ تبنى منتدى جنوب الباسيفيك مسودة المعاهدة وذلك فى اجتماعه بمدينة راروتونجا. وقامت ثمانى دول هى استراليا، جزر كوك Cook Islanda، فيجى Fiji، كيريباتى Kiribati، نيوزيلاند New Zealand، نيو Niue، تيفاليو Tuvalu، ساماو Samoa بالتوقيع على المعاهدة فى راروتونجا فى ذلك الوقت ولقد كانت هناك ثلاثة بروتوكولات ملحقة بالمعاهدة فى ذلك الحين – تم إرجاء التوقيع عليها إلى اجتماع منتدى جنوب الباسيفيك الذى كان مقررا أن يعقد فى العام التالى (١٩٨٦) ولقد كان هذا الارجاء متعلقا برغبة دول المنتدى فى التشاور مع الدول النووية الخمس حول المعاهدة. وفى أغسطس عام ١٩٨٦ تم تبنى البروتوكلات وأصبحت مطروحة للتوقيع مع ديسمبر من نفس العام.

وجدير بالذكر أن معاهدة راروتونجا قد استغرقت فقط ١٧ شهراً لكى تدخل حيز التنفيذ وذلك على عكس معاهدة تلاتيلولكو الذى استغرق دخولها حيز التنفيذ أكثر من عشرين عاما.

٢ - بعض أوجه الاختلاف والتشابه بين كل من معاهدة راروتونجا ومعاهدة تلاتيلولكو (٢) :

يمكن اجمال بعض أوجه الاختلاف والتشابه بين المعاهدتين المذكورتين على النحو التالى:

أ- يحظر الآتى:

١- وضع أو نشـر الأسلحـة النووية على أراضى الدول الأعضاء (ينطبق على المعاهدتين).

٢- وضع أو نشر الأسلحة النووية فى المحيطات القريبة (معاهدة تلاتيلولكو فقط) - لا تمنع معاهدة تلاتيلولكو حركة المرور البرى للسفن الحاملة للأسلحة النووية.

٣- منع إجراء أى اختبارات للأسلحة النووية فى أى موقع ضمن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية (هذا البند يوجد فى معاهدة تلاتيلولكو بشكل ضمنى بينما فى معاهدة راروتونجا بشكل صريح).

٤- عدم إرسال أى صادرات نووية لأى من الدول النووية إلا تحت ضمانات الأمان التى تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (ينطبق هذا على معاهدة راروتونجا فقط).

٥- عدم إرسال أى صادرات نووية لأى دولة غير نووية إلا تحت شروط ضمانات الأمان الخاصة بالوكالة الدولية (ينطبق هذا علىَ معاهدة راروتونجا فقط).

٦- عدم القاء المخلفات المشعة فى المحيطات القريبة Non-explosive Military Uses Nuclear Energy العسكرية غير المتفجرة (ينطبق هذا على تلاتيلولكو فقط).

ب- تطالب المعاهدتان بالآتى:

١- الحصول على ما يسمى بضمانات الأمن السالبة من جانب جميع الدول النووية وهو ما يعنى أن تتعهد هذه الأخيرة بعدم العدوان أو التهديد بالعدوان ضد الدول الاعضاء فى المعاهدة.

٢- أن تقوم الدول الواقعة خارج نطاق المعاهدة ولديها التزامات أو مسئوليات فيما يتعلق بأراضى داخل نطاق المعاهدة - ان تقوم بتطبيق أحكام المعاهدة على الأراضى التى تتبعها.

جـ- يباح الآتى:

- التفجيرات النووية للأغراض السلمية (ينطبق هذا على معاهدة تلاتيلولكو فقط مع وجود بعض خلافات فى الرأى).

د- مواد واحكام اخرى:

١- وجود هيئة رقابية اقليمية: تتطلب معاهدة تلاتيلولكو وجود سلطة اقليمية لمتابعة تنفيذ المعاهدة بحيث يمكنها إجراء التفتيش المفاجئ بناء على طلب أى من الأعضاء بينما تتطلب معاهدة راروتونجا وجود مجموعة تفتيش لدراسة الشكاوى.

٢- العقوبات: تحدد معاهدة تلاتيلولكو بوضوح مسألة العقوبات التى يلزم فرضها عند حدوث أى مخالفة وهذه العقوبات فى الواقع تشبه تلك التى تطبقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبشكل أو بآخر فإن معاهدة راروتونجا مثلها مثل معاهدة منع الانشار النووى NPT تعتمدان بشكل غير مباشر على ما تمارسة الوكالة الدولية من عقوبات فى حالة وجود أى مخالفة لاستخدام المواد النووية لأغراض انتاج الأسلحة أو المتفجرات النووية. وفى هذا الصدد تتميز معاهدة راروتونجا بأنها تحوى طريقة Pro-cedure لعرض الشكوى.

٣- مدة سريان المعاهدة: كل من تلاتيلولكو وراروتونجا معاهدتان دائمتان.

٤- الانسحاب من المعاهدة: من المعروف أن معاهدة حظر الانتشار النووى NPT تحدد الظروف التى يحق للدولة المعنية أن تنسحب فيها من المعاهدة وتتلخص هذه الظروف فى "وقوع أى أحداث غير عادية مرتبطة بموضوع المعاهدة تكون قد سببت الاضرار بالمصالح العليا للدولة المعنية" وتضيف معاهدة تلاتيلولكو إلى هذا الحق صياغة إضافيه هى "نشوء أوضاع أو ظروف تضر بالسلام والأمن" الخاص بدولة أو أكثر من الدول الاعضاء وفى هذا الشأن فإن معاهدة راروتونجا أكثر تخصيصاً حيث تنص على أنه يحق لأى دولة من الدول الاعضاء الانسحاب من المعاهدة إذا ما وقعت مخالفة من جانب أى عضو بالنسبة للبنود والأحكام الأساسية للمعاهدة. وجدير بالذكر أنه لم يحدث ان انسحبت أى دولة من أى من المعاهدات المذكورة.

٥- منع أجهزة غير أجهزة المتفجرات النووية: لا تنص أى من المعاهدتين (راروتونجا أو تلاتيلولكو) إلا على منع إجهزة المتفجرات النووية ولا تشير إلى أى أنظمة أخرى مثل الصواريخ الحاملة للرؤوس النووية.

٦- التطبيقات السلمية للطاقة الذرية: تشير كل من معاهدة تلاتيلولكو ومعاهدة منع الانتشار النووى إلى الحاجة لتطوير التطبيقات السلمية للطاقة النووية وبالنسبة لمعاهدة راروتونجا فإن هذا لم يرد بشكل واضح وعلى العكس فقد كانت هناك خلافات بين بعض دول المعاهدة حول ما تقوم استراليا بتصديره من خامات اليورانيوم وقد اعلنت استراليا فى حينه أن هذا التصدير يخدم اغراضا سلمية فقط.

٧- الحماية المادية للمنشآت والمواد النووية: لم تتضمن أى من المعاهدتين أى نصوص تتعلق بضرورة تطبيق معاهدة فيينا المتعلقة بالحماية المادية للمواد النووية (وذلك لتجنب أعمال الارهاب أو أى أعمال اجرامية أخرى).

بعد هذا العرض المختصر تبقى نقطة تتعلق بموقف الدول النووية الخمس من معاهدة راروتونجا ومن المناطق الخالية من الأسلحة النووية بشكل عام. وفى هذا الصدد فإنه من المعروف أن كلا من الصين والاتحاد السوفيتى موقعتان على معاهدة راروتونجا. أما بالنسبة للدول النووية الثلاث فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة فقد كانت هناك مطالبات عده من جانب الدول الموقعة على معاهدة راراتونجا لهذه الدول بالانضمام إلى المعاهدة والتوقيع على البرتوكولات الخاصة بها. وكان الموقف شديد التوتر فيما يتعلق بفرنسا خاصة بعد استئنافها لتجاربها النووية فى العام الماضى (١٩٩٥) فى جزيرة موروروا فى جنوب الباسيفيك والتى انتهت فى مايو من نفس العام بعد اجراء ثمانى تجارب نووية. وقد مضت فرنسا فى ذلك الوقت فى اجراء تجاربها. ولم تلق بالا للاحتجاجات العالمية من جانب كثير من الدول وجماعات السلام الأخضر وغيرها ونعتقد أن فرنسا قد لجأت إلى هذه التجارب لاسباب علمية تتعلق بحاجتها للتحقق من صحة النماذج التى تستخدمها لدراسة التفجيرات النووية الأمر الذى يمكن أن

يسمح لها باجراء الانواع الجديدة من التفجيرات النووية والتى يتم إجراؤها باستخدام الحاسبات الالكترونية ولا تحتاج إلى إجراء تجارب عملية على الطبيعة. ولقد انتهت التجارب الفرنسية وأعلنت فرنسا أنها ستؤيد معاهدة لوقف إجراء التجارب النووية وقفاً شاملاً CTBT أيضا فإن الدول النووية الاربع الأخرى تسعى للوصول إلى معاهدة حظر إجراء التجارب النووية حظراً شاملاً قبل انتهاء العام الحالى (١٩٩٦) الأمر الذى تولد عن مؤتمر التمديد الدائم لمعاهدة منع الانتشار النووى عام ١٩٩٥ وجدير بالذكر أن الصين كانت تطالب استثناء التجارب النووية للأغراض السلمية إلا أنها قد وافقت مؤخرا على التخلى عن هذا المطلب.

ومن المعروف أن كل من فرنسا والولايات المتحدة وانجلترا كانت قد اعلنت عام ١٩٩٥ عن عزمها الترقيع على معاهدة راروتونجا وذلك مع النصف الأول من هذا العام (١٩٩٦) ولم تتوافر لدينا حتى كتابه هذا المقال أى معلومات متعلقة بتنفيذ هذا التعهد.

أيضا فإنه من الجدير بالذكر فإن دخول معاهدة تلاتيلولكو إلى حيز التنفيذ الكامل سيغطى أمريكا اللاتينية وما يتبعها من جزر بالاضافة إلى مساحات كبيرة من كل من المحيط الاطلنطى والمحيط الباسيفيكى مما يجعل هذه المناطق تتماشى مع المناطق الخاضعة لمعاهدة الانتاركتيكا وجنوب الباسيفيك (راروتونجا). إن هذا يعنى أن هذه المناطق وما يحيط بها من بحار ستتلاحم مع بعضها لتشكل منطقة شاسعة خالية من الأسلحة النووية. إن هذه المناطق كلها قد أضيفت مؤخرا قارة بأكملها هى القارة الأفريقية إن هذا يعنى اننا مع نهاية هذا القرن يكون نصف الكرة الجنوبى قد تحول إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية يبقى أن يتحرك العالم وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية ودول العتبة النووية Threshold States إلى خلق الآليات اللازمة لنزع أسلحة الدمار الشامل وخاصة الأسلحة النووية من كافة ارجاء المعمورة.

المراجع:

(1) David Mcdowell, Disarmament, vol. X1, No.1 (Winter 1987 - 1988).

(2) Fischer, D., IAEA Workshop on Modalalities for the Application of Safeguards in a Future Nuclear Weapon Free Zone (NWFZ) in the Middle East, 4-7 May 1993.



(٣) أفريقيا وجهود التخلص من الأسلحة النووية
معاهـــدة بليندابا ومستـــقبل فكـــرة
المناطق الخالية من الأسلحة النووية

مراد إبراهيم الدسوقي

بينما تتيح التكنولوجيا النووية اطلاق قدر من الطاقة من سلاح نووى واحد فى جزء من مليون جزء من الثانية يزيد على إجمالى الطاقة التى أطلقت من الأسلحة التقليدية على مدار التاريخ، فإن الجهود التى بذلت - حتى الآن - لتحقيق سيطرة عامة غير تمييزية على هذا السلاح، بحيث لايتكرر استخدامه مرة أخرى تحت أى ظرف من الظروف، وبحيث لايستمر جاثما على صدر البشرية مهددا إياها بالفناء الكامل، لاتعد ناجحة بمنطق القدرة على السيطرة على هذه الأسلحة بشكل قاطع، ومن ناحية أخرى يعد التطور الذى لحق بعمليات تصنيع القنابل النووية، بالمقارنة بالقنابل التى ألقيت على هيروشيما ونجاساكى، وكذلك التطور الذى نشأ على آليات جمع المعلومات الإستراتيجية، التى يعد توافرها شرطا أساسيا لنجاح استخدام القنابل النووية، إلى جانب التطور فى وسائل الايصال، تطورا هائلا يزيد من التأثير الكبير للسلاح النووى ويضاعف من القدارت الإستراتيجية للدول المالكة للسلاح النووى، ويزيد فى الوقت ذاته من الضغوط الواقعة على الدول التى لاتملك مثل هذه الأسلحة، وفى محاولة الدول غير المالكة للأسلحة النووية البحث عن صيغة متوازنة لتحقيق أمنها الوطنى وأمنها القومى، فإن عدم اطمئنان هذه الدول إلى النوايا الحقيقية للدول الخمس المالكة للسلاح النووى، أو من فى حكمها، وهى الدول التى امتلكت السلاح النووى بطرق غير مشروعة وعلى غير رغبة المجتمع الدولى (مثل إسرائيل)، وفى غيبة رقابة أمينة وفعالة من هذا المجتمع، يجعل هذه الدول مدفوعة إلى أن تتصرف على نحو مختلف حتى تقف فى لحظة التهديد على قدم المساواة مع الدول المالكة - وبصفة خاصة الدول المالكة التى تهدد أمن الدول غير المالكة - أو على الأقل لكى تحدث قدرا من التوازن الإستراتيجى المطلوب، بحيث لاتصبح الدول المالكة فى موقف الطرف الذى يفرض إرادته تحت زعم امتلاكه للسلاح النووى، وعلى الرغم من اجتماع إرادة الدول غير المالكة للأسلحة النووية، والتى يقع معظمها فى نصف الكرة الجنوبى كما أن جعلها من الدول النامية، على انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، والتى كان آخرها توقيع ٤٣ دولة أفريقية على معاهدة اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية (معاهدة بليندابا)، فإن تجاوب الدول المالكة على طريق توفير مستوى الأمان الواجب من مخاطر واحتمالات استخدام الأسلحة النووية، وحرصها على تلافى العيوب الكامنة فى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، كذلك إحجامها عن استكمال منظومة المعاهدات التى تحصر الانتشار النووى - وذلك مثل معاهدة المنع الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة منع انتاج النظائر المشعة - لايرقى إلى مستوى إحساس الدول غير المالكة للأسلحة النووية بخطورة استخدام هذه الأسلحة، كما أن إحجام الدول المالكة للأسلحة النووية، وبالتالى المالكة للتكنولوجيا النووية، عن اتاحة الفرصة أمام الدول غير المالكة للأسلحة النووية للاستفادة من هذه التكنولوجيا فى الأغراض السلمية، يزيد من حالة الخلل التى تسود ساحة قضايا السلاح النووى على الصعيد الاقليمى والصعيد الدولى كما أنه يبقى على هذه القضايا فى حالة ساخنة تهدد بالانفجار فى أية لحظة.

تطور الموقف الافريقى من قضايا الانتشار النووى:

وقفت أفريقيا من قضية عدم انتشار الأسلحة النووية موقفا ثابتا، ومعتمدا على أسس واقعية على امتداد الفترة التى أعقبت استخدام الأسلحة النووية وانتشارها فى العام ١٩٤٥، وقد عارضت دول القارة الأفريقية انتشار الأسلحة النووية منذ ذلك الحين رأسيا وأفقيا رفضا قاطعا، وسعت لمكافحة ذلك الانتشار ليس فقط من خلال المناقشات فى المحافل الدولية، ولكن أيضا من خلال العمل الايجابى الفعال، ومن ناحية أخرى كانت الدول الافريقية فى مقدمة الدول التى تبذل الجهود المضنية فى مكافحة الانتشار النووى منذ البداية، كما أسهمت فى انجاح نظام عدم الانتشار سواء من خلال الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى (NPT)، أو من خلال الالتزام بقواعد العمل فى المجال النووى وهى القواعد التى تصدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والانضمام إلى معاهدة اجراءات الحماية مع هذه الوكالة، وايضا من خلال الجهود التى بدأت فى العام ١٩٦٤، لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أفريقيا.

ويمكن ارجاع البدايات الأولى للعمل الأفريقي المنظم إلى العام ١٩٥٩، وذلك حين قامت الدول الأفريقية بممارسة ضغوط قوية على مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لاستصدار قرار تمتنع فرنسا بمقتضاه عن اجراء أى تجارب نووية فى صحراء الجزائر، وبعد أن قامت فرنسا باستئناف تجاربها النووية هناك في العام ١٩٦١، قامت الدول الأفريقية ردا على ذلك بمطالبة مجلس الأمن بتبنى قرار يحث فيه جميع الدول على أن تعتبر قارة أفريقيا منطقة منزوعة السلاح النووى، وأن تحترم جميع هذه الدول هذا القرار فى جميع الأحوال والظروف.

ومن ناحية أخرى كانت الدول الأفريقية تدعم على الدوام الفكرة التى تقوم عليها الجهود الدولية لمنع انتشار الأسلحة النووية، وبعد أن بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملها، قامت الدول الأفريقية مجتمعة بالترحيب بمعاهدة موسكو التى أبرمت فى العام ١٩٦٣ والتى تدعو إلى التحول إلى التحول إلى إجراء التجارب النووية تحت سطح الأرض، كما حثت الدول الأفريقية الوكالة الدولية للطاقة الذرية كى تضاعف من جهودها الرامية إلى تشجيع الدول على الانضمام على هذه المعاهدة.

وفى العام ١٩٦٤ قامت الدول الأفريقية بالاعلان عن موافقتها على التوجه الدولى الرامى إلى حصار الانتشار النووى، وذلك عندما قام رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى منظمة الوحدة الأفريقية المجتمعون فى القاهرة بتبنى اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، كما اعلنوا عن استعدادهم لتنفيذ ذلك الاعلان فورا فى شكل معاهدة دولية تحت اشراف الأمم المتحدة، تلتزم الدول بمقتضاها ألا تصنع أو تمتلك بأى شكل آخر أى نوع من أنواع السلاح النووى.

ومنذ أن كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) فى طور النقاش فى العام ١٩٦٨، كانت الدول الأفريقية تؤيد هذه المعاهدة وتدعم الانضمام اليها، واليوم هناك ٥٠ دولة أفريقية موقعة عليها، كما أن هناك عددا من الدول الأفريقية التى ترتبط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمعاهدات فنية تنفيذا لما جاء فى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفى منتصف الخمسينيات جاء البرنامج النووى لجنوب أفريقيا تحت الحكم العنصرى لكى يعرض المسيرة الأفريقية على طريق منع الانتشار النووى لانتكاسة خطيرة، وفى الوقت الذى كان فيه برنامج جنوب أفريقيا النووى برنامجا سريا، وخاضعا لسيطرة الأقلية البيضاء هناك، فإن الدول الأفريقية لم تكن مؤيدة لهذا البرنامج على أى نحو، كما أن السرية الكاملة التى كانت تحيط به حكومة جنوب أفريقيا برنامجها النووى وتعاونها مع أطراف خارجية – على رأسها إسرائيل – لتطوير هذا البرنامج لصالح إبقاء السيطرة العنصرية على مقاليد الحكم فى البلاد، ولصالح مستقبل صراعها مع الدول الأفريقية المجاورة (مثل انجولا)، كل ذلك جعل الدول الأفريقية تستشعر غرابة النظام الحاكم فى جنوب أفريقيا وخطورة أهدافه.

وعلى الرغم من توقف فرنسا عن اجراء التجارب النووية فى صحراء الجزائر اعتبارا من العام ١٩٦٦، وذلك بعد أن قامت باجراء ١٣ تجربة نووية تحت سطح الأرض هناك، إلا أن السعى الأفريقى الدؤوب لوقف التجارب النووية على ارض القارة، فقد بعضا من قوته على أثر تسرب بعض الاخبار عن البرنامج النووى لجنوب أفريقيا، ثم جاء العام ١٩٧٠ لكى يشهد تطورا آخر زاد من صعوبة الموقف على طريق السعى الأفريقى للتحرر من السلاح النووى، حيث تحولت الشائعات والاخبار التى تتوافر عن البرنامج النووى لجنوب أفريقيا إلى حقيقة مؤكدة، وذلك على أثر اعلان حكومة جنوب أفريقيا العنصرية – آنذاك – عن توصلها إلى طريقة لتخصيب اليورانيوم (وهو الأمر الذى يعنى القدرة على انتاج اليورانيوم الذى يصلح لانتاج القنبلة النووية)، وسرعان ما أدى ذلك إلى مضاعفة الشكوك حول نوايا بريتوريا فى المجال النووى، كما ازدادت القناعة لدى كثير من الخبراء أن جنوب أفريقيا فى طريقها لامتلاك سلاح نووى.

وبعد أن شعرت بريتوريا أن موقفها الدولى سيتعرض للاهتزاز من جراء توالى الاعلانات الرسمية الصادرة عنها حول برنامجها النووى، قامت بناء على ذلك باتباع سياسة اصدار التصريحات المتناقضة، مما أدى إلى زيادة الغموض حول البرنامج النووى لجنوب أفريقيا، وأصبحت الدول الأفريقية تتعامل مع النظام العنصرى الحاكم فى بريتوريا بحذر شديد، ثم جاء شهر أغسطس ١٩٧٠ لكى ينكشف الموقف النووى لجنوب أفريقيا على نحو كامل، حيث التقطت الاقمار الصناعية لكل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (السابق) علامات واشارات تدل دلالة على أن جنوب أفريقيا تقوم بتحضيرات وتجهيزات فنية تمهيدا لاجراء تفجير نووى تجريبى تحت سطح الأرض فى صحراء كلهارى، وفى الوقت الذى تشير فيه المصادر الغربية إلى أن جنوب أفريقيا قد تراجعت عن اجراء تلك التجربة النووية فى هذا الموضع بعد أن تزايدت الضغوط البريطانية والأمريكية والفرنسية عليها من أجل عدم الاقدام على هذه التجربة هناك، فإن بعض المصادر الاخرى تشير إلى أن بريتوريا قد قامت باجراء التجربة بالفعل، وان كان على نطاق أضيق من التجربة الأساسية.

وفى سبتمبر ١٩٧٩ رصد قمر صناعى أمريكى من طراز (VELA) وميضا ضوئيا شديدا، يماثل الوميض الذى ينبعث من الانفجار النووى، فى منطقة جنوب المحيط الاطلسى، وكان ذلك بمثابة تأكيد لما سبق وان اجرته بريتوريا من تجارب نووية فى صحراء كلهارى، كما أنه أكد أن بريتوريا سوف تصبح قوة نووية فى غضون أقل من خمس سنوات من اجراء هذه التجربة، وأنها سوف تصبح الدولة الأفريقية الوحيدة التى تمتلك السلاح النووى، وفى الوقت الذى كان فيه هذا التطور يقوى من شوكة نظام الحكم العنصرى فى بريتوريا، فإنه كان يمنع الدول الأفريقية من ناحية أخرى من المطالبة بابرام معاهدة لانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أفريقيا.

ومع صعوبة تحقيق هذا المطلب فى ظل هذه الظروف – أى المطلب الخاص بانشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى أفريقيا – قامت الدول الأفريقية باحداث تغيير على أولوياتها، فجعلت مسألة التخلص من الأسلحة النووية الموجودة بالفعل على رأس قائمة أهدافها مرحليا (وذلك بناء على التطور الذى طرأ على الموقف النووى لجنوب أفريقيا)، وبعد الانتهاء من تحقيق ذلك الهدف يصبح امرا منطقيا اجراء المفاوضات الخاصة بمعاهدة اخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية وعلى امتداد حقبتى السبعينيات والثمانينيات كانت الدول الأفريقية تسعى لتحقيق ذلك الهدف، أما

نظام الحكم العنصرى فى بريتوريا فإنه كان يواصل تطوير برنامجه النووى السرى بكل قوة بالتعاون مع إسرائيل، وكان ذلك يؤدى إلى ازدياد عزله اقليميا ودوليا سواء بسبب ممارسته العنصرية أو بسبب أنشطته النووية التى كانت تجعل كل الدول الأفريقية تقف موقف العاجز من قضية اخلاء القارة من الأسلحة النووية.

ولكن جاءت الفترة فيما بين عامى ١٩٨٩ - ١٩٩٠ لكى تعيد الأمل لدول أفريقيا فى التخلص من الأسلحة النووية، ففى سبتمبر ١٩٩٠ انتخب فريدريك دى كليرك رئيسا لجنوب أفريقيا، وفور تولية الرئاسة بادر بالاعلان عن اعتزامه اجراء اصلاحات سياسية فى البلاد، وكان يعنى اشراك الاغلبية السوداء فى الحكم، ونظراً لوجود السلاح النووى فى حوزة حكومة بريتوريا العنصرية، فإن انتقال السلطة إلى الاغلبية السوداء كان ينبغى ان يتم بعد ان تعلن بريتوريا عزمها على تفكيك سلاحها النووى والتخلص منه نهائيا، وبحيث لا تمتلك السلطة الجديدة فى بريتوريا السلاح النووى إلى جانب سيطرتها على مقاليد الحكم، وعلى الرغم من أن ذلك عكس قمة النظرة العنصرية للأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا، إلا أنه كان مصدر خير لأفريقيا التى كانت تنظر إلى السلاح النووى على أنه خطر داهم يهدد البشرية فى القارة وما حولها، حيث أنه اتاح الفرصة أمام منظمة الوحدة الأفريقية لكى تعاود بذل جهودها الرامية إلى التوصل إلى اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية دون قيود أو حرج.

وفى ديسمبر من العام ١٩٩٠ اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا جديدا يدعو فى جزء منه السكرتير العام للأمم المتحدة لكى يقدم يد العون للدول الأفريقية حتى تتمكن من عقد مؤتمر للخبراء فى العام ١٩٩١ لمناقشة مسودات معاهدة اخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية. وبناء على ذلك بدأت مجموعتان من الخبراء فى العمل لتنفيذ ذلك الهدف، وبينما قامت الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية بتعيين اللجنة الأولى، فإن الثانية تشكلت بمعرفة دول منظمة الوحدة الأفريقية فيما بينها، وفى الوقت ذاته قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بارسال خبرائها للانضمام إلى اللجنتين اللتين كان العمل فيهما يجرى باسلوب العمل المشترك، سواء لتقديم المساعدة الفنية أو للاستعانة بالخبرة العملية للأعضاء القادمين من الخارج، ومن ناحية أخرى أنضمت إلى اللجنتين مجموعة أخرى من الخبراء الذين اسهموا فى اعداد وصياغة اتفاقيتى راروتونجا وتلاتيلولوكو للاستفادة من خبراتهم فى اعداد معاهدة اخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية وفى نهاية أول اجتماع عقدته تلك اللجان فى مايو ١٩٩٥ فى أديس أبابا اصدر المؤتمرون توصياتهم وذكروا فيها أنه بناء على التغير الذى طرأ على موقف جنوب أفريقيا من القضية النووية، والتطورات فى الموقف العالمى، فإن الوقت قد حان لكى تبدأ دول أفريقيا عملها الجاد من أجل التوصل إلى معاهدة لاخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية، وفى الوقت ذاته أكد المؤتمرون أن مشاركة جنوب أفريقيا فى هذه الاتفاقية يعد أمرا أساسيا، وكان ذلك بمثابة البداية العملية للتوصل إلى المعاهدة، حيث لم تلبث جنوب أفريقيا أن أنضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فى اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية الذى عقد فى أديس أبابا فى ١٠ يوليو من نفس العام بوصفها دولة غير نووية، وفى سبتمبر توصلت جنوب أفريقيا إلى معاهدة تطبيق الضمانات النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفى المرحلة الثانية من مراحل العمل التمهيدى للأعداد لمسودة المعاهدة شهدت عاصمة توجو (لومى) فى أبريل ١٩٩٢ صدور توصية الدول الأفريقية بالبدء فى عملية صياغة مسودات المعاهدة، وفى أبريل ١٩٩٣ عقد الاجتماع الثالث فى هرارى/زيمبابوى، وتركزت أهمية هذا الاجتماع فى اشتراك جنوب أفريقيا لأول مرة فى اجتماعات منظمة الوحدة الأفريقية الرامية إلى اخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية، أما الاجتماع الرابع الذى عقد فى مارس ١٩٩٤ فى ويندهوك/ناميبيا، فإن ممثلين عن الدول النووية الخمس (الولايات المتحدة، روسيا، المملكة المتحدة، الصين، فرنسا)، وهى الدول المعترف بها دولا نووية فى اطار معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (NPT)، وفى هذا الاجتماع عرض هؤلاء الممثلون وجهات نظرهم بخصوص المعاهدة المقترحة، وبحلول موعد المؤتمر الخامس الذى عقد فى مايو فى أديس أبابا/أثيوبيا، أصبحت الدول الأفريقية المشتركة قادرة على صياغة واعداد أول مسودة كاملة للمعاهدة، وعلى امتداد شهرى مايو ويونيو ١٩٩٥ قام الخبراء بعقد اجتماعات مشتركة فى كل من جوهانسبرج وبليندابا، وفى ختام تلك الاجتماعات أصبح النص النهائى للمعاهدة جاهزا، وفى ٢٣ يونيو ١٩٩٥ قام رؤساء الدول الأفريقية باقراره، وحتى يحظى مشروع المعاهدة بالمصداقية الدولية الواجبة، قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى خريف ١٩٩٥ بالموافقة على قرار يرحب بتبنى الدول الأفريقية للمعاهدة، ووجهت الدعوة اليها إلى التوقيع على المعاهدة والالتزام بها بعد المصادقة عليها، كما حثت الدول غير الأفريقية على الالتزام بما جاء فى بروتوكولات المعاهدة. وفى ١١ أبريل ١٩٩٦ تحول الحلم الأفريقى إلى واقع حيث تم توقيع ٤٣ دولة أفريقية على معاهدة اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية اثناء المؤتمر الذى عقدته منظمة الوحدة الأفريقية لهذا الغرض فى القاهرة.

ويدل تطور الجهود الأفريقية فى سبيل انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على ان التعاون بين دول القارة ومنظمة الوحدة الأفريقية من ناحية، والأمم المتحدة ومنظماتها التابعة المتخصصة من ناحية أخرى، كان تعاونا تاما وكاملا، كما أن اصرار دول القارة على الوصول إلى الهدف كان اصرار كاملا، ولم تتأثر دول القارة على امتداد فترة زمنية طويلة بالعقبات والعوائق التى كانت تعترض سبيل التوصل إلى هذا الهدف، ومن ناحية ثالثة كانت الاستفادة من التجارب الدولية فى مجال انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية استفادة كبيرة، حتى أن اتفاقية بليندابا قد تلافت على نحو كامل جميع نواحى القصور والضعف التى عانت منها التجارب السابقة فى مجال انشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية فى العالم كله، وذلك مثل اتفاقية تلاتيلولوكو، وراروتونجا، وانتاركتيكا، ونتج عن ذلك أن أصبحت اتفاقية بلندابا هى الاتفاقية النموذجية بالنسبة للعالم فى هذا المجال.

اتفاقية بليندابا والأسلحة النووية فى الشرق الأوسط

جاء التوقيع على اتفاقية بليندابا بعد انتهاء مؤتمر التمديد والمراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) الذى عقد فى نيويورك خلال الفترة من ١٧ أبريل حتى ٢٢ مايو ١٩٩٠ بفترة

لاتزيد على عام واحد، وعلى الرغم من اصدار هذا المؤتمر لقرار تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى كما هي، فإن الاقتناع الدولي والاقليمي بخطورة الأسلحة النووية لم يهتز، كما أن احساس الدول غير المالكة للسلاح النووى بسياسة التفرقة التى تتعمد الدول المالكة للسلاح النووى أن تتبعها ازاءها، ورفض الدول المالكة للسلاح النووى ان تلتزم بما جاء في بنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويحقق مصالح إستراتيجية ملموسة للدول غير المالكة للسلاح النووى، وذلك مثل حق الدول غير المالكة فى الاستفادة من الطاقة النووية في الاغراض السلمية، وغير ذلك من مظاهر التفرقة الواضحة، وذلك إلى جانب اتباع سياسة غض النظر عن الأنشطة النووية لإسرائيل والتى اسفرت عن تحول إسرائيل إلى قوة نووية تهدد الأمن والسلام فى الشرق الأوسط، فإن معاهدة بليندابا جاءت لكى تفرض واقعا جديدا على صعيد قضية منع الانتشار النووى ليس فى دول القارة الأفريقية فحسب، ولكن ايضا فى الدول العربية الأفريقية، ونظرا لان معاهدة بليندابا تضم دولا تابعة لاقاليم أخرى، فإن ذلك يتيح مزيدا من الفرص لمنع الانتشار النووى، وتعتبر دول مثل السودان وليبيا ومصر وتونس والمغرب وغيرها من الدول العربية الأفريقية دولا معنية بقضية التأثير المشترك لاتفاقية بليندابا على كل من قضية انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط وقضية الانتشار النووى فى أفريقيا، وهذه الدول قامت بالفعل بالتوقيع على المعاهدة فى ١١ أبريل ١٩٩٦، وبينما تقع هذه الدول فى الوقت نفسه ضمن منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية، وهى المنطقة المقترحة فى اطار المشروع المصرى الذى طرح فى العام ١٩٨٠، والذى تدعمه الأمم المتحدة والدول العربية الأخرى ولكنه لم ير النور بعد بسبب اصرار إسرائيل على الاحتفاظ بالرؤوس النووية التى انتجها البرنامج النووى الإسرائيلى، وكذلك بسبب الاصرار الأمريكي على تبنى الموقف الإسرائيلي والتهديد باستخدام حق النقض (الفيتو) فى مجلس الأمن إذا تعرضت إسرائيل لأى قرارات تهدد ملكيتها للسلاح النووى، أو تغير من الاوضاع المترتبة على انفراد امتلاك إسرائيل للسلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة لهذا الازدواج فإن موقف هذه الدول كاعضاء فى معاهدة اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، لن يكون موقفا ثابتا ومستقرا بأى حال من الأحوال على الصعيد الأمنى الإستراتيجي، لان المعاهدة تفرض عليهم التزامات اقروها عن اقتناع بالقبول بها انطلاقا من الموقف الذى اتخذه العالم ويؤكد فيه خطورة السلاح النووى على مستقبل البشرية، وعلى هذا جاء التزام هذه الدول فى اطار توقيعها على المعاهدة، وبينما ستكون إسرائيل هى المستفيد الأول من هذا الالتزام، دون ان تتحمل هى التزاما مماثلا، فإنه من المحتمل ان لاتقوم هذه الدول بالمصادقة على هذه المعاهدة مالم تتبع إسرائيل نفس الخطوات التى اتبعتها دولة جنوب أفريقيا على صعيد التخلص من سلاحها النووى، وتجدر الاشارة هنا الى ان موافقة الدول العربية الأفريقية على المعاهدة فى ١١ أبريل ١٩٩٦ أنما كان من قبيل الرغبة فى اظهار حسن النوايا العربية، وازاء عدم وجود بادرة حسن نية إسرائيلية (حتى الآن) فإن هذه الدول لن يكون امامها خيار سوى ان تحتفظ لنفسها بهامش حركة إستراتيجيا مناسباً، وان لاتلتزم بالتزامات إستراتيجية تفيد منها إسرائيل بدون مقابل تقدمة إسرائيل فى مجال القبول بنزع السلاح النووى والتخلص منه فى اطار الجهود الرامية الى انشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط.

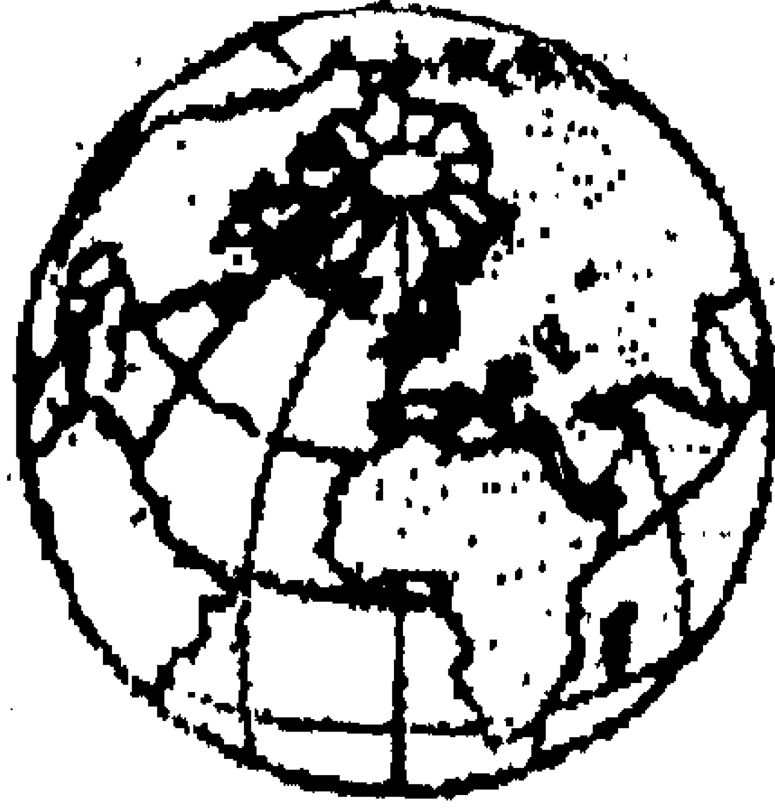
وفى الوقت التى تظهر فيه الخريطة السابق الاشارة اليها والموجودة فى الملحق (١) فى المعاهدة جزيرة دييجو جارسيا ضمن ارخبيل تشاجوس كمنطقة تابعة لأفريقيا وجزء لايتجزأ منها، فإن منظمة الوحدة الأفريقية تعتبر ان هذه الجزيرة، وكذلك الارخبيل الذى تقع فيه ايضا، جزءاً من دولة موريشيوس التى تتمتع بعضوية المنظمة، ولكن ازاء ماقامت به الحكومة البريطانية قبل استقلال موريشيوس مباشرة من تفريط فى الجزيرة (التى تقع فى قلب المحيط الهندى) على نحو غير قانونى، وعرضها تأجير الجزيرة على الولايات المتحدة، ثم قيام الولايات المتحدة بتحويل الجزيرة الى قاعدة عسكرية إستراتيجية رئيسية تعتمد عليها فى شن العمليات العسكرية، ولكى تستخدمها قوة الانتشار السريع الأمريكية التى يمكن دعم عملياتها بالأسلحة النووية التى تتمركز فى الجزيرة، ونظرا لان الهدف الرئيسى من انشاء قوة الانتشار السريع هو العمل فى اتجاه المنطقة العربية عموما ومنطقة الخليج العربي وإيران على وجه الخصوص، فإن جميع الدول الواقعة فى هذه المنطقة الى جانب جميع الدول الواقعة فى إقليم المحيط الهندى ربما كانت فى خطر جسيم سواء من جراء وجود الأسلحة النووية الأمريكية فى جزيرة دييجو جارسيا، أو سواء من جراء تزايد احتمالات لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام الجزيرة وما تضمه من امكانيات عسكرية متطورة فى عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد الإقليم لكى توطد زعامتها للعالم فى فترة ما بعد الحرب الباردة، ونظرا لان موقف المعاهدة من وجود الأسلحة النووية الأمريكية فى جزيرة دييجو جارسيا يعد موقفا غامضا، فإن الأمر يتطلب اخلاء الجزيرة من أى أسلحة نووية موجودة فيه، نظرا لان الدول الموقعة على المعاهدة مازالت أمامها فرصة تمتد حتى مطلع العام القادم للمصادقة على المعاهدة، فإن الموقف الأمريكي من هذه القضية سوف يكون مؤثرا على موقف الدول الأفريقية وهى تبحث مسألة التصديق على المعاهدة بشكل نهائى، ومن المحتمل أن تكون خبرة التعامل مع الولايات المتحدة فى غضون فترة المناقشات الخاصة بمؤتمر التمديد والمراجعة لاتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، وكذلك الموقف النهائى للولايات المتحدة من قضية الأسلحة النووية فى دييجو جارسيا، هى التى ستحدد الموقف النهائى للدول الأفريقية، وبصفة خاصة الدول العربية الأفريقية، من عملية المصادقة النهائية على معاهدة بليندابا.

وتأتى القضية الخاصة باحتمال ان تسمح أى دولة موقعة على معاهدة بليندابا لطائرات أجنبية قد تكون حاملة لرؤوس نووية، أو أى سفن حربية حاملة لرؤوس نووية باستخدام موانيها أو مطاراتها كاحدى أبرز القضايا التى حظيت بنقاش واسع النطاق اثناء اعداد مسودة المعاهدة، وعلى الرغم من استقرار الرأى فى النهاية على ان يترك هذا الأمر لتقدير كل دولة لكى تتخذ ماتراه محققا لمصلحتها، ولكن الأمر يتطلب أن تقوم الدول الموقعة على المعاهدة بممارسة حقها فى هذا السياق بما لايخل بالروح العامة للمعاهدة وبما لايؤثر على مصالح أى دولة أخرى عضو فى المعاهدة، وربما تطلب ذلك متابعة حاسمة من كل من اللجنة الأفريقية لطاقة الذرية، وأى منظمات أفريقية معنية أخرى، وذلك

مثل المنظمات غير الحكومية.

خاتمة:

بالتوقيع على اتفاقية بليندابا أصبحت أفريقيا رابع منطقة فى العالم يعلن عنها منطقة خالية من الأسلحة النووية وفى مقابل حالة التفاؤل التى سادت الأوساط المعنية بقضايا الحد من انتشار الأسلحة النووية فى العالم كله بعد التوقيع على المعاهدة، هناك حالة من التشاؤم فيما يختص بالمصادقة النهائية على المعاهدة من قبل الدول التى أنضمت اليها، ويرجع ذلك إلى عدم ادراك اطراف كثيرة فى العالم (وبصفة خاصة الولايات المتحدة وإسرائيل) لما انطوت عليه المبادرة من بوادر حسن النية، كما يرجع إلى اصرار الدول المالكة للأسلحة النووية على ان تصور الدول غير المالكة للأسلحة النووية بانها تسعى للتوصل إلى الاسرار النووية لكى تهددها وتبتزها، وفى ظل سيل لا ينقطع من التقديرات الإستراتيجية التى تتحدث عن التهديد فى القرن الحادى والعشرين والتى تعدها مراكز الابحاث الإستراتيجية فى الدول المالكة للسلاح النووى، وتتحدث فيها باسهاب ودقة عن التهديد "النووى من دول العالم الثالث" و"الخطر النووى القادم من الدول النامية"، فإنه ربما تعرضت تجربة اتفاقية اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية للفشل، أو ربما تتحول الاتفاقية الى نص متحفى لا يعمل به أحد فى ظل حرص الدول المالكة للسلاح النووى على إعلاء شأن مصالحها، ومصالح حلفائها فى منطقة الشرق الأوسط، وفى هذه الحالة لن تجد الدول المتضررة من الالتزام بالمعاهدة سوى الانسحاب منها أو تجميد عضويتها أو اعتبارها كأنها لم تكن وابتداع اساليب مبتكرة للالتفاف على نصوصها، وفى حالة استمرار المعاهدة دون استجابة طوعية من الدول النووية لما تنص عليه بروتوكولات المعاهدة، فإن اتفاقية بلندابا سوف تنفرد بانها الاتفاقية الوحيدة بين الاتفاقيات الأربع التى تقضى بانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية فى مناطق مختلفة من العالم (تلاتيلولكو، وراروتونجا، وانتاركتيكا) التى تقر بوجود طرف يمتلك السلاح النووى (إسرائيل) على حساب اطراف أخرى (الدول العربية الأفريقية) التزمت بعدم امتلاك مثل هذا السلاح، كما أنها سوف تنفرد باقرار الحق الذى ادعته الولايات المتحدة لنفسها فى مجال منح أو منع اطراف مناوئة ومعادية لها من امتلاك الأسلحة النووية، طبقا لما تمليها عليها مصالحها الإستراتيجية، ومدى ارتباطها بالمصالح الإستراتيجية للاطراف الاقليميين، وهذا الأمر يشكل خللا أساسيا يجعل استمرار المعاهدة فى أداء دورها التى انشئت من أجله أمرا مشكوكا فيه على الدوام، كما أنه يحتمل أن يعرض تجربة المناطق الخالية من الأسلحة النووية برمتها إلى الفشل، خصوصا وأن دول العالم المتقدم التى تمتلك السلاح النووى لم تفكر فى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على غرار المناطق القائمة حاليا، واقتصار اقامة مثل هذه المناطق على دول العالم النامى وفى النصف الجنوبى فقط من الكرة الأرضية حتى الآن.



العقيدة العسكرية الاسرائيلية بين الاستمـــرار والتغـــيير

د. ممدوح أنيس فتحى

ظهر إصطلاح العقيدة العسكرية مع نشوب الصراع المسلح بين الدول ، وهو يعنى بمفهومه العام التعبير الأمنى لوجهات النظر الرسمية للدولة فى كل ما يتعلق بأمور هذا الصراع وطرق التحضير له ، وإدارته وجنى ثمار النصر الذى يطرحه . لذلك فإن العقيدة العسكرية تعتبر نتاج كافة الأبحاث العلمية والخبرات العملية ، الذى من خلاله تسعى الدولة الى بلورة وجهة نظرها فى تحقيق أمنها القومى وفرض سيادتها وإعلاء كلمتها .

ولما كانت العقيدة العسكرية للدولة تتأثر فى الأساس بغاية الدولة وأهدفها القومية وعقيدتها الأيدلوجية والدينية ، ومن ثم فإنها تؤثر وتتأثر بسياستها العامة العسكرية بقدر ما تملكه من موارد مادية بأرصدة علمية ومعنوية وأخلاقية ، لذلك فإن العقيدة العسكرية تختلف بين دولة وأخرى ، فلا توجد عقيدة عسكرية واحدة تصلح لكل الدول أو تناسب أكثر من دولة بعينها .

ولذلك كانت لاسرائيل خصوصيتها فى اختيار وبناء العقيدة العسكرية التى تناسبها والتى تعرفها المراجع الاسرائيلية أحيانا بأنها العقيدة الاستراتيجية للدولة ، وتحدد لها مفهوما هو (١) : " هى النظرية التى تنهجها الدولة لضمان أمنها ، أو إنها مجموعة الأهداف السياسية العليا التى تتحقق عسكريا وتتأثر بالقدرات العسكرية للدولة .. " .

اولا:المكونات الاساسية الثابتة للعقيدة العسكرية الاسرائيلية (٢):

من خلال تحليل أبعاد مفهوم العقيدة العسكرية الاسرائيلية نجدها تحتوى على كل من المكون العسكرى والمكون السياسى كالآتى :

١- المكون العسكرى للعقيدة العسكرية الاسرائيلية:

أ - المبادئ العامة واتجاهات التقدم للعلم العسكرى وفنون الحرب .

ب - إتجاهات بناء وتطوير القوات المسلحة وأسس إستخدامها

جـ - نظام التعبئة والفتح الاستراتيجى للقوات المسلحة

د - امتلاك وسائل ردع .

هـ - الأكتفاء الذاتى فى التصنيع الحربى .

و - نظام قيادة وسيطرة ومعلومات متقدم .

ز - نظام إنذار موقوت .

٢- المكون السياسى للعقيدة العسكرية الاسرائيلية:

أ - الحفاظ على نقاء الدولة اليهودية .

ب - التعاون الاستراتيجى مع دولة حليفة .

جـ - فرض وجود الدولة وتحقيق غاياتها المرحلية والنهائية .

د - تأمين الهجرة اليهودية من جميع أنحاء العالم .

ثانيا العوامل المؤثرة على العقيدة العسكرية الاسرائيلية(٣):

١- خطر الحرب:

حيث تفترض اسرائيل وجود خطر دائم يهدد بقاءها وإستمرارها ، فإن غالبية الدول العربية وربما جميعها تشكل جبهة تستهدف تدمير اسرائيل والقضاء عليها حتى ولو كانت هذه الجبهة قائمة على مساعدات معنوية ، وقد أدى طول الصراع وتباين مظاهره وكبر أبعاده الى قناعة اسرائيل بضرورة الاستعداد الدائم لمواجهة حرب منتظرة قد تحدث اليوم أو غدا على الاكثر .

٢- الضغوط:

كان الفكر العسكرى الاستراتيجى الاسرائيلى تحت تأثير ضغوط رئيسية أربعة هى :

طبيعتها الجغرافية ، وضآلة عدد السكان ، وإعتمادها على

الخارج ، وتدخل القوى العظمى فى المنطقة ، مما جعل اسرائيل تستخلص عدة نتائج أثرت على عقيدتها العسكرية تشمل :

أ – أن على اسرائيل أن تخلق عمقا إستراتيجيا صناعيا عن طريق تحصين العمق من خلال خطوط متعددة من المستوطنات الحصينة ، وفى ظل وجود إنذار إستراتيجى ذى مدى كبير فى أراضى الخصم .

ب – ضرورة الاسراع بنقل المعركة من أراضى اسرائيل الى أرض العدو المهاجم فى أسرع وقت ممكن ، بالأعتماد على قدرات هجومية كبيرة وفعالة وخفيفة الحركة مع السرعة فى التعبئة والقدرة على إمتلاك المبادأة والمحافظة عليها .

جـ – ضرورة الأعتماد على الذات فى تنفيذ العمليات التعرضية .

د – عدم خوض حرب لمدة طويلة نسبيا ، وصعوبة تحمل الخسائر البشرية الكبيرة.

هـ – إقناع الخصم بعدم جدوى هجومه خلال الصراع أو أنه سيتكلف ثمنا عاليا اذا خاض الحرب من خلال احراز اسرائيل التفوق النوعى والكمّى فى القوات التقليدية وفوق التقليدية .

٢-طبيعة العمليات العربية الحديثة:

تتصف العمليات الحديثة بعدة خصائص تنعكس بآثارها على بناء العقيدة العسكرية الاسرائيلية من حيث التأثير المتعاظم للتكنولوجيا العسكرية ودور البعد الجو فضائى ، والقدرة العالية على المناورة وديناميكية القتال ، وزيادة حدة الاجهاد فى ظل إدارة العمليات على مواجهة واسعة ولأعماق كبيرة ولمدد طويلة ، وكذا الزيادة الهائلة فى القدرات التدميرية مع زيادة رتنها.

ثالثا: تطور العقيدة العسكرية الاسرائيلية:

منذ الأعلان عن ظهور جيش الدفاع الاسرائيلى عام ١٩٤٨ ، وهو يحافظ دائما على وجود عقيدة عسكرية واضحة تتيح لاسرائيل تحقيق أهدافها ومصالحها القومية ، وتتلاءم مع متطلبات وظروف البيئة الدولية والأقليمية والمحلية ، و تواجه المخاطر والتهديدات والتحديات المختلفة ، وكان ذلك يعتمد على ثلاث فرضيات رئيسية :

١ – أن النزاع بين اسرائيل وجيرانها هو صراع على الوجود والبقاء ، ومن ثم فهو صراع شامل لأنه ينطوى على حقيقة استمرار الدولة .

٢ – ان الوسائل العسكرية الاسرائيلية هى الاداة الرئيسية فى فرض الأرادة الاسرائيلية على الدول العربية والمجتمع الدولى .

٣ – على الرغم من عمق العلاقات الاسرائيلية الأمريكية ، إلا أنه يصعب أن تعول اسرائيل على رهان ضمان إستمرار الولايات المتحدة حليفا استراتيجيا .

واللوحة المرفقة توضح وتبرز التطور التاريخى فى عناصر منظومة العقيدة العسكرية الاسرائيلية .

كما أن موشى ديان قد وضع وصايا عشر لضمان نجاح العقيدة العسكرية الاسرائيلية مازالت حتى الآن هى نبراس العمل العسكرى لقادة اسرائيل وتشمل : (٤)

١ – (المفاجأة) أساس النصر .

٢ – (الهجوم الحاسم) مع التركيز على نقاط ضعف العدو أهم ركائز النجاح .

٣ – (الاستعداد الكامل والتخطيط الدقيق) هما أفضل ضمانات إنجاز المهام .

٤ – حسن إستخدام (أساليب الخداع والتضليل) وجذب أنظار العدو بعيدا عن الاتجاهات الحقيقية للخطر الوشيك تساعد كثيرا على حسم القتال بسرعة وبأقل الخسائر .

٥ – (الحرب الخاطفة) هى الوسيلة الأكيدة لشل قدرات العدو وسحقه ، ولنجاح هذا النوع من الحروب لا غنى عن أن يبدأ الهجوم قبل أن يقوم العدو بالاستعداد له ماديا ومعنويا .

٦ – النجاح فى (كشف اوضاع العدو وقدراته ونواياه) أفضل ضمانات إيقاع الهزيمة الساحقة به .

٧ – تحقيق (التفوق الكمى والكيفى) على العدو عن طريق انتهاج أساليب متطورة فى القتال وممارسة تكتيكات (المواجهة غير المباشرة) معه (بالمناورة والكمائن وأبتكار الحل الأمثل لكل موقف قتال يطرأ فى المسرح) .

٨ – إقتباس (القواعد التنظيمية المتطورة) والاعتماد على (الجيش الشعبى) الذى يضم كل فئات الشعب لخوض (الحرب المقدسة) مع بذل الاهتمام الزائد لخلق نواة منتخبة من القوات النظامية عالية التدريب لتكون (عصب هذا الجيش وعموده الفقرى) .

٩ – إستغلال (طبوغرافية فلسطين) عند وضع وتنفيذ الخطط العسكرية وحتى يمكن (المناورة بالقوات والاسلحة) خلال مسالك مجهولة للعدو أو غير مطروقة ، وكذا الأعتماد – فى مجالات الدفاع – على هيئات حيوية سبق أن لعبت دورا حاسما فى التاريخ القديم .

١٠ – تهيئة (الظروف المعنوية العالية للقوات) المتجهة الى المسرح مع العمل فى نفس الوقت بلا كلل أو هوادة على (تحطيم معنويات العدو) بكل الطرق والوسائل .

رابعا : العقيدة العسكرية الاسرائيلية بين الاستمرار والتغيير:

يدور نقاش خفى فى داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وبعض مراكز الدراسات الاستراتيجية فى إسرائيل حول جدوى إستمرار العقيدة العسكرية الاسرائيلية فى ظل الظروف والمحددات والمستجدات الحالية أو على المدى المنظور والمتوسط ، أو تعديلها وتغييرها . وتركز النقاش أو الجدل حول العناصر الآتية ، والتى يتيح لنا عرضها إمكانية التعرف على حقيقة وأبعاد مدى إستمرار هذه العقيدة حاليا وفى المستقبل .

١ - الحفاظ على الردع(٥):

يعتقد جيش الدفاع اسرائيلى أنه رغم كل ما تم من جولات لا يبدو أنه نجح فى تحقيق حل تاريخى ونهائى للصراع مع العرب ،

التطور التاريخى للعقيدة العسكرية الإسرائيلية منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ٢٠٠٠ (١٢)

من ١٩٤٧ حتى ١٩٤٩	من ١٩٤٩ حتى ١٩٥٣	من ١٩٥٣ حتى ١٩٥٦	من ١٩٥٧ حتى ١٩٦٧	من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٣	من ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢	من ١٩٨٣ حتى ١٩٩٢	من ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٠

الدفاع الهجومى

مستعمرات حصينة لخلق عمق دفاعى صناعى

التفوق الكمى والنوعى

الحشد النوعى

التفوق المحلى والزمنى

بناء القدرة على التعبئة

نظام تعبئة دقيق ومتطور

سرعة نقل الحرب لأرض الخصم

الحرب الخاطفة

الاقتراب غير المباشر

المبادأة

ضرورة الاعتماد عسكريا على الذات

الحرب الاختيارية

ضرورة إجهاض القوة العسكرية العربية

تحرير الجيش العامل من المهام الثانوية

امتلاك سلاح ردع فوق تقليدى وأسلحة دمار شامل

إمتلاك الضربة الأولى واستغلال نتائجها

المفاجأة

نظام إنذار ومخابرات دقيق

عمل هجومى فورى رادع عند التهديد

ضرب المراكز الرئيسية لدى الخصم

التحول من احتلال التخوم

إلى احتلال العواصم

العمليات الحاسمة تدار ليلا

زيادة حجم الخسائر النفسية

استمرار العمليات

قتال العمق

العمل الهجومى الاختيارى

عدم القبول بالمفاجأة

ومن ثم فإنه ما يبدو من توجهات نحو السلام قد لا تعدو أن تكون سوى مرحلة انتقالية لالتقاط الأنفاس فى ظل متغيرات دولية واقليمية فى غير صالحهم ، ثم سرعان ما سيتم إستئناف القتال اذا لم تسارع اسرائيل ببث روح اليأس لدى العرب وإقناعهم بعدم جدوى استمرارهم فى تبنى الصراع العسكرى كوسيلة لحل المشكلة ، ولا يحقق ذلك سوى إمتلاك وسيلة ردع إنتقامى فعال ضد أى عمل عسكرى عربى على أى مستوى وبأى حجم وتكون التكلفة عالية (المادية والبشرية) مع مواجهة حقيقة أن حدوث حالة توازن عسكرى مع العرب قد يعنى بالتأكيد النهاية لإسرائيل ، ولذلك تعتقد اسرائيل أن الجيش القوى كما وكيفا هو وحده القادر على تحقيق الردع مع ضرورة توفر مصداقية استخدام تلك القوة فى الوقت الصحيح وبالأسلوب المناسب وبصورة حاسمة .

كما يعتبر الردع فوق التقليدى والردع النووى هما مستويان آخران للردع يتيحان مرونة تحقق الردع المتدرج كمبدأ للعقيدة العسكرية الاسرائيلية ، ومن ثم فينتظر إستمرار هذا العنصر .

٢ - العمل الهجومى الاختيارى (٦):

هى عقيدة عسكرية شاملة تدور فى فلكها باقى العقائد والسياسات العسكرية الاسرائيلية الأخرى ، فلا مكان لعقيدة دفاعية فى الفكر العسكرى الاسرائيلى نظرا لأن أى إنسحاب أو فشل فى العقيدة الدفاعية سيؤدى حتما إلى إختراق إسرائيل نفسها فى ظل محدودية العمق الاستراتيجى والبشرى ، ومن ثم ينظر الإسرائيليون الى العمل الهجومى الاختيارى ليس فقط على أنه السبيل الأمثل للدفاع ، بل على أنه الوحيد أيضا لفرض مكان وتوقيت وشكل ديناميكية العمليات التعرضية التى تجبر الخصم على خوض الحرب فى غير صالحه مع إفتقاده للمبادأة وإرادة الفعل .

وقد زادت قناعة اسرائيل بشكل مؤكد بهذه الحقيقة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وفى ظل اتفاقات السلام والعودة لحدود ما قبل يونيو عام ١٩٦٧ ، فإنه من المنتظر أن يتمسك الاسرائيليون بعقيدتهم الهجومية الاختيارية ، وأن تمت صياغتها تحت مسمى دفاعى .

٣- ضرورة السبق فى توجيه الضربة الاولى : (٧)

وهى أحد أسس عقيدة اسرائيل العسكرية والتى تحرص دوما عليها من منظور أن تلك الضربة تؤدى الى تحقيق المفاجأة ، وبالتالى تضمن إفقاد الطرف الآخر لتوازنه خاصة فى المرحلة الافتتاحية للحرب ، كما إنها توفر إمتلاك المبادأة والتى تحسم نتائج العمليات والتى قد تتم بالقوات الجوية أو بالقوة الصاروخية عن بعد أو بالاثنين معا .

ولكن فى ظل السلام قد تواجه اسرائيل بعض القيود والمحددات على حرية إستخدام هذا المبدأ، لكن من خلال إعتماد اسرائيل على نظم مخابرات وإستطلاع وإنذار استراتيجية جيدة ومتقدمة يتيح لها الحصول على معلومات مؤكدة عن نوايا الخصم العدوانية حتى لا تخطئ فى التقدير ، وتقوم من خلال حملة دعائية وإعلامية ضخمة التمهيد لتنفيذ هذه العقيدة التى تعتبرها مبدأ وجود أو فناء .

٤ - إستمرار العمليات لفترات طويلة ممتدة : (٨)

وهى عقيدة عسكرية جديدة إعتمدتها اسرائيل بعد حرب الخليج الثانية ، حيث كانت عقيدتها السابقة هى الحرب القصيرة الخاطفة للتغلب على قلة عدد سكانها وطبيعة اقتصادها وعدم قدرتها على تحمل خسائر بشرية وإقتصادية ، ورغم إستمرار هذه المعطيات الاستراتيجية ، إلا أن إدارة العمليات لفترات ممتدة يحقق إنهاك الخصم وانهيار معنوياته وفقده الأرادة على القتال ، ومن ثم يسهل تدميره والقضاء عليه بأقل خسائر ممكنة ، لأن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية لديها قناعة خاصة بأنها لم تستطع حتى الآن أن تحسم الصراع العسكرى مع العرب ، ولن يتحقق لها ذلك الا بإحداث أكبر خسائر ممكنة فى الخصم وتدمير أنظمة النيران والقيادة والسيطرة ومن ثم حسم الحرب ، وهذا كله لن يتحقق إلا بمبدأ إستمرار العمليات ، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار ضرورة توفير أقصى قدر من الحماية والأمن والسلامة لقوات جيش الدفاع الاسرائيلى خلال تنفيذ العمليات .

٥- عدم القبول بالمفاجأة من أى تهديد عسكرى :

نتيجة لحرب ١٩٧٣ وما ترتب عليها من مفاجأة كاملة ونصر عسكرى عربى (٩) ، قررت لجنة التحقيق (اجرانات) أنه يجب على القيادة الاسرائيلية عدم القبول بالمفاجأة على أى مستوى فى أية حرب قادمة ، وقد ظل هذا المبدأ ثابتا منذ ذلك الحين فى العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، وبتوقيع إتفاقيات السلام إزادت أهمية هذا المبدأ ، ومن ثم سارعت إسرائيل بإقامة منظومة متكاملة للكشف والانذار والمعلومات على المستويين الاستراتيجى والتعبوى ، من خلال الأعتماد على أحدث تكنولوجيا أجهزة الكشف الألكترونية وأعمال التجسس الجو فضائية والأقمار الصناعية لمراقبة القوات المسلحة للدول العربية .

٦- قتال العمق(١٠):

منذ منتصف الثمانينات ظهرت أفكار وعقائد قتالية غربية وشرقية تدعو لقتال العمق ، وقتال الأنساق الثانية ، وضرورة التغيير فى البنية الأساسية لديناميكية وتسلسل إدارة العمليات ، ثم انعكست هذه الأفكار فى داخل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية والتى سرعان ماتم اجراء الدراسات والأبحاث العسكرية لتطبيق هذا الفكر داخل جيش الدفاع الاسرائيلى والذى نتج عنه إعتناق مبدأ قتال العمق ويحتوى على : (١١)

أ - التحرك السريع للقوات الاسرائيلية فى الانساق التعبوية الأولى ومن خلال التوسع فى أعمال الابرار الجوى لقتال عمق الأنساق الأولى للخصم واشغالها على طول مواجهتها وعمقها .

ب - مهاجمة الأنساق الثانية التبعوية فى تزامن مع إدارة أعمال قتال النسق الأول وذلك بأستخدام القوات المنقولة جوا وأسلحة النيران بعيدة المدى والدقيقة ، وأستخدام الهليكوبتر المسلح وأعمال الحرب الألكترونية ، والطائرة بدون طيار وحملة جوية متكاملة .

خامسا: صياغة العقيدة العسكرية الاسرائيلية :

إن الثوابت والمتغيرات فى بنية العقيدة العسكرية الاسرائيلية قد أكدت على أن الصياغة الجوهرية لهذه العقيدة مازالت تشتمل

على : "منع أى تهديد عسكرى لاسرائيل والحفاظ على مكانتها الاقليمية ومصالحها الحيوية وحرمان العرب من التاثير الداخلى والخارجى على الدولة بأية صورة أو شكل سواء حاليا أو فى المستقبل" أى انها عقيدة رادعة فى مرحلة تتحول للهجوم الحاسم الرادع فى المرحلة التالية .

الخلاصة :

تنبع العقيدة العسكرية الاسرائيلية من مجموعة الفرضيات والمبادئ والأسس التى اقتنعت بها المؤسسة العسكرية ، ولكنها ظلت تتجاهل الحقائق الجديدة التى فرضتها اتفاقيات ومعاهدات السلام العربية الاسرائيلية والتى تؤكد على تجنب الحروب والصراع المسلح ، ولذلك فإن العقيدة العسكرية الاسرائيلية ، عقيدة هجومية لا تقبل الدفاع ولا تتحمل المفاجأة ولا تستطيع إنتظار التأكد من نوايا الخصم ، بمعنى السبق بشن العمليات التعرضية ضد الخصم، سواء تأكدت من نواياه العدوانية من عدمها طالما هذا يحقق لها فقط أمنها القومى ، ومن هنا نجد ضرورة أن تكون العقائد العسكرية العربية ليست لمواجهة هذه العقيدة فقط ، بل تتجاوزها لتضمن تحقيق المصالح الحيوية والأمن القومى العربى طبقا للرؤية العربية للتهديدات والمخاطر والعدائيات والمصالح التى تواجه الأمة العربية .

المراجع :

1- Yoav Ben-Horin & Barry Posen - Israel's Strategic Doctrine - Rand: Assessment Office of the Secretary of Defence, Tel-Aviv 1994 (p. 3).

٢- موشيه ماندل – المذهب السياسى العسكرى لدولة إسرائيل – مكتبة القدس – ١٩٩٣ (ص ٦٤) .

3 - Yoav Ben-Horin & Barry Posen - Ibid., (p. 9).

4- Ibid. (p. 56).

5- M. Karem - Criteria for the Evaluation of Secure Borders - Tel Aviv University - 1992 (pp. 38-39).

6- Dan Horowitz - The Israeli Concept of National Security & Prospect, of Peace in the Middle East - New Jersey: Humanities Press, 1993 (pp. 213-219).

7- Aarow S. Klieman - Israel & The World After 40 Years - Pergamon-Brassey's : International Defense Publishers, N.Y. 1995 (p. 121).

8- L.C. Shabtai Noy & Zahava Solomon - Battle Stress : The Israeli Experience - Military Review, July 1992 (pp. 29-37).

٩- لجنة اجرانات – تقرير : التقصير – مركز الدراسات الفلسطينية – بيروت – ١٩٨٦ .

١٠- مجلة معراخوت – أبريل ١٩٩٥ – التطورات فى معارك المستقبل : ليفتنانت جنرال / إينبج (ص ص ٩-١١) .

11 - Kochav David - Military Aspects of the Israeli Conflict, The Jerusalem Quarterly - No. 4 (Summer, 1995), (pp. 3-30).

١٢- من إعداد الكاتب نتيجة إستقراء تطور أسس ومبادىء العقيدة العسكرية الإسرائيلية .

"ندوة" مصر وأفريقيا : مسيرة العلاقات فى عالم متغير

القاهرة : (٢٧ مايو ١٩٩٦)

سمير محمد شحاتة

نظم معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة ندوة "مصر وأفريقيا .. مسيرة العلاقات فى عالم متغير" يوم ٢٧ مايو ١٩٩٦ ، وقد اشترك فى أعمالها أساتذة متخصصون فى مجال البحوث والدراسات الأفريقية ، نوقشت من خلالها موضوعات متعلقة بتاريخ وتطور العلاقات المصرية الأفريقية .

وبدأت الجلسة الأولى بعرض للأستاذ أحمد يوسف القرعى عن "الدائرة الأفريقية فى إهتمامات القيادة المصرية" تناول من خلالها ثلاثة عصور رئاسية مختلفة بدءا من جمال عبد الناصر الى السادات الى مبارك ، وكيف ساهمت مصر منذ عام ١٩٥٤ وحتى الآن فى إنشاء الرابطة الأفريقية ودعمها لحركة التحرير الأفريقية ، وإستضافة مؤتمرات التضامن الأفريقى الآسيوى ، وكيف كانت مصر حريصة على التعامل مع حركات التحرير الأفريقية وتنسيق علاقاتها معها فى أخذ خط ثورى تقدمى فى الحرب الباردة ، وقد تعاملت مصر مع مختلف التيارات الثورية والمعتدلة عبر مختلف العصور، كماتحدث عن فترة حكم عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠) فقال : أن الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية فى هذه الفترة هى محاولة حصار التسلل الإسرائيلى الى أفريقيا ، موضحا بأن هناك مصالح عربية وأفريقية مشتركة لمواجهة هذا التسلل ، ولكن لم تجد المحاولة المصرية استجابة كاملة من قبل الدول الأفريقية ، حتى أن دولتى غانا وغينيا كانتا من بين الدول التى إرتبطت بعلاقات سياسية واقتصادية مع إسرائيل وإن كانت غينيا قد عادت وقطعت علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة . كما تعد هذه الفترة من سنوات التحرير والإستقلال لأكثر من ٣٥ دولة أفريقية ، كان من الطبيعى أن يقف عبد الناصر مع الجناح الراديكالى للدول الأفريقية المستقلة ومنها غانا (نكروما) ، وغينيا (سيكوتورى) ، وهو الجناح المناهض للإستعماريين القديم والجديد . كما إحتفظت مصر فى الوقت نفسه بعلاقات ودية متوازنة مع الدول الأفريقية ذات الدور المحورى ومنها إثيوبيا فى فترة حكم (هيلاسلاسى) والتى التقت بعاصمتها أديس أبابا كل التيارات السياسية فى القارة لتصوغ ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية .

وفى فترة حكم السادات (١٩٧٠-١٩٨١) شهدت أعظم مواقف التضامن مع مصر من خلال ، وفى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فقد تتابعت الدول الأفريقية فى قطع علاقاتها مع إسرائيل وتطلع الأفارقة الى مصر التى حرصت على أن تبدو أمام الأفارقة بإعتبارها حلقة الوصل بين أفريقيا والعالم العربى لدعم العلاقات العربية الأفريقية ، وفى العلاقات التى تطلع اليها الأفارقة بهدف الحصول على تمويل عربى للتنمية فى بلادهم ، وتبنت مصر عقد أول مؤتمر قمة عربى أفريقى عام ١٩٧٧ بالقاهرة ، والذى تمخض عن قيام آليات مؤسسية ومساهمات مالية كبيرة قدمتها الدول العربية لأفريقيا .

كما جاءت فترة حكم مبارك (١٩٨١ وحتى الآن) لتشهد إستحداث آفاق جديدة للتعاون السياسى والإقتصادى والفنى مع دول أفريقيا ، وتنشيط آليات العمل المصرى فى القارة فى وقت بدأت فيه أزمات الدولة الأفريقية تتفاقم مع تأثيرات المتغيرات الإقليمية والدولية وإن كانت مشاركة مصر فى دفع حركة استقلال ناميبيا وتصفية النظام العنصرى فى أفريقيا تعد من أبرز الأدوار .

وتحت عنوان "مصر وقضايا التحرر الوطنى والتنمية فى أفريقيا" (الحقبة الناصرية) تحدث أ.د. عبدالله عبد الرازق عن الموقف المصرى من قضايا التحرر الوطنى والتنمية فى أفريقيا بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، ولعل ثورة الجزائر عام ١٩٥٤ وإعلان البدء فى كفاحها المسلح من القاهرة كانت بداية الموجة التحررية التى ما لبثت أن امتدت عبر القارة طولا وعرضا ، وتحملت الثورة الكثير من المعاناة نتيجة وقوفها الصلب مع قوى التحرر الأفريقى ، والدليل على ذلك أن العدوان الثلاثى على مصر وما أعقبه من نتائج خطيرة على كافة الأصعدة كان بسبب دعم مصر غير المحدود عسكريا وإعلاميا ودوليا لثورة الجزائر ، وأصبحت مصر بؤرة التحرر ، وملاذ كل حركات التحرر الوطنى فى هذه المرحلة الهامة والحاسمة من حياة أفريقيا . وقد إتضح الدور المصرى خلال هذه الفترة فى دعم الحركات التحررية فى شمال أفريقيا وشرقها خاصة دورها فى القضاء على العنصرية فى كل من جنوب أفريقيا وروديسيا والكونغو والسودان وغيرها من الدول الأفريقية ، ولم تكتف مصر بالدور السياسى فقط بل كان الدعم ماديا وعسكريا أحيانا .

وتحدث أ.د. السيد فليفل فى بحثه عن "مصر وجنوب أفريقيا - تحليل الترابط التاريخى" فقال : أنه فى ظل المتغيرات الدولية الكبيرة التى حدثت بعد بيروسترويكا جورباتشوف كان الظاهر أن جنوب أفريقيا ستكون فى طريقها الى أن يحدث بها التحول الديمقراطى الذى حدث بالفعل ، وفى هذه المرحلة كانت مصر تلعب دور المساند الرئيسى لعملية التنسيق والتفاوض سواء من ناحية الإستضافة أو الحركة ، وأشار الى

ذلك بعملية الحل السلمى فى مسألة ناميبيا وحصر الحركة الإستراتيجية لنظام جنوب أفريقيا العنصرى ، والذى أسفر عن الحل الديمقراطى . كما أشار الباحث الى أن الرابطة العربية الأفريقية بين مصر وجنوب أفريقيا لاتزال موجودة ولايزال الدور الثقافى المصرى يطرح نفسه من خلال عدد كبير من المطالبات للإلتحاق بالأزهر الشريف ، ولايزال الأزهر آلية جيدة للعلاقات العربية الأفريقية التى يجب دعمها وتطويرها .

وفى ظل القوى الإقتصادية المعروفة لجنوب أفريقيا وعلى التحول الديمقراطى بها فإنها مفتوحة الآن لكل الخيارات ومفتوحة للذى يحسن التعامل مع هذه الدولة الجديدة ، فقد تكون هناك بعض المعوقات ولكن هذه المعوقات يمكن إزالتها ، وأنه لايزال بإمكاننا أن نعمل مع جنوب أفريقيا وفق روح من التعاون والتنسيق سواء على صعيد الناقلات العملاقة والتوازن فى علاقات النقل البحرى أم على صعيد العمل الثقافى . والدور المصرى المطلوب فى تقديم هذه الدولة كمنافس للكيان الإسرائيلى فى المنطقة من خلال تنسيق جيد عربى – أفريقى ، لأنه لم ينس الأفارقة كما قال نيلسون مانديلا أنهم كانوا يضربون بأدوات قمع صنعت فى إسرائيل .

وفى الجلسة الثانية قدم أ.د. محمود أبو العينين ورقة بعنوان "مصر وأفريقيا : محددات الدور الإقليمى" ، أكد فيها على أن الحكومات المصرية منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حرصت على أن تقوم بدور إقليمى متميز على الساحة الأفريقية بحكم العديد من الإعتبارات منها الإيمان بالإنتماء الأفريقى لمصر الذى تحكمه عوامل الجغرافيا والتاريخ والثقافة ، والإرتباط الواضح بين المصير السياسى لكل الطرفين ، فمصر لا تستطيع الإنعزال عما يحدث فى القارة بحكم روابطها الطبيعية ومصالحها المصيرية التى يأتى النيل على رأسها ، فضلا عن موقعها المؤثر وقدراتها البشرية والحضارية التى تجعل من مصر عنصرا مؤثرا فى موازين القوى فيما بين القارة والقوى الخارجية ، هذا إضافة للظروف الداخلية فى مصر ذاتها والمتمثلة أساسا فى مدركات القيادة السياسية لأهمية الدور المصرى فى أفريقيا ، ومدى توفر القدرات المتاحة لتفعيل الدور المصرى الإقليمى فى القارة فى ظل الظروف والقضايا الجديدة .

ثم تناول د. صبحى قنصوة فى ورقته "منظومة القيم والسياسة المصرية تجاه أفريقيا البدائل المقترحة" ، البدائل الأيديولوجية المتاحة أمام صانعى السياسة الخارجية المصرية وهى: البديل الوطنى القومى (القومية العربية) ، البديل الإسلامى ، البديل الأفريقى ، ويرجع هذا التعدد الى تعدد انتماءات مصر ، فمصر أفريقية من حيث المكان ، وعربية من حيث اللسان ، وإسلامية من حيث الثقافة والحضارة ، بل هناك انتماءات أخرى ترتبط بفترات تاريخية كالفرعونية والمتوسطية ، وهذه الإنتماءات المتعددة يمكن أن تعبر عنها أيديولوجيات ومنظومات قيم قد تكون متعارضة . ولم يكن هذا التعدد فى الإنتماءات غائبا عن ذهن القيادة المصرية وخصوصا منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ حيث أشار جمال عبد الناصر فى كتابه "فلسفة الثورة" الى دوائر ثلاث عربية وأفريقية وإسلامية تتحرك فى إطارها ، وعبر الميثاق الوطنى المصرى عن نفس الحقيقة حيث جاء فيه "إذا كان شعبنا يؤمن بوحدة عربية فهو يؤمن بجامعة أفريقية ، ويؤمن بتضامن أسيوى أفريقى ، ويؤمن برباط روحى وثيق يشده الى العالم الإسلامى" ، وفى المجالات الإقتصادية فإنها عديدة أمام صانعى السياسة الخارجية المصرية مع نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الحادى والعشرين ، تجمعنا بأفريقيا "مصير واحد ومشترك" خصوصا فى المجال الإقتصادى من حيث الفقر والتخلف وتراكم المديونيات الخارجية والضغوط الأجنبية ، ومن ثم يمكن لمثل هذه القضايا أن توفر أساسا لإستمرار مبدأ أو فكرة المصير الواحد والمشترك بين مصر وأفريقيا .

وقدمت أ.د. إجلال رأفت ورقة بعنوان "العلاقات المصرية السودانية" أشارت فيها الى العلاقات المصرية السودانية والتى تتمحور حول عدة قضايا تأتى فى مقدمتها المياه وهى شريان الحياة فى الدولتين وبخاصة مصر والحدود وهى تخص الأمن الإستراتيجى للسودان ومصر ، والعلاقات الإقتصادية والثقافية وهى جزء لا يتجزأ من الأمن القومى . كما أشارت الباحثة الى القوى السياسية التى حكمت السودان منذ استقلالها وحتى الآن ، الى أنها قوى مختلفة جذريا فى توجهاتها تجاه مصر ، وهى على سبيل الحصر : حزب الأمة ، الأحزاب الإتحادية (الأشقاء ، الحزب الوطنى الإتحادى ، حزب الشعب الديمقراطى وأخيرا الحزب الإتحادى الديمقراطى) ، النظم العسكرية ، والجبهة الإسلامية وهى التى تحكم من خلال النظام العسكرى للرئيس عمر البشير ، ولكنها تحتفظ بخصوصية أيديولوجية تجعلها تختلف عن بقية الأنظمة العسكرية السابقة . وفى نفس تلك الفترة حكمت مصر نظم ثلاثة بينها إختلافات فى السياسات الداخلية والتوجهات الخارجية ، ولكنها تتفق أولا فى إنتمائها الأصيل للجيش ، وأيضا فى مواقفها المبدئية من السودان والتى تتلخص فى إدراكها لحيوية العلاقات المصرية السودانية لأمن مصر القومى .

وعن "العلاقات الإقتصادية المصرية الأفريقية فى إطار منظومة الإقتصاد العالمى" قدم د. فرج عبد الفتاح بحثا تناول فيه فرضية أساسية مؤداها أن تنمية العلاقات الإقتصادية بين مصر ودول أفريقيا وبين دول القارة الأفريقية بعضها مع البعض الآخر ، وما يقتضى لذلك من وضع ترتيبات على مستوى هذه الدول فى مجال السياسات الإقتصادية هو السبيل لدخول دول القارة الى القرن الحادى والعشرين بقدرة تنافسية تمكنها من البقاء والإستمرار فى السوق العالمى وتعظم من مكاسبها فى الإندماج داخل هذه السوق . وعلى ذلك فإن الدعوة لإعادة ترتيب الأوضاع الإقتصادية فيما بين دول القارة كسبيل للحد من مشكلات التخلف والفقر والتدهور الإقتصادى هى دعوة حق لشعوب هذه القارة .

ثم عالج أ. محمد خلف الله فى بحثه المعنون "سياسة مصر الإعلامية تجاه القارة الأفريقية" ، كيفية تحقيق مصالح مصر القومية بتناوله لموضوعات الإعلام الدولى وأفريقيا ، الإعلام المصرى وأفريقيا ، الإذاعات المصرية الموجهة للقارة ، القنوات الفضائية المصرية ، تدريب الكوادر الإعلامية الأفريقية ، الدور المصرى فى إنشاء مؤسسات العمل الإعلامى الأفريقى (مجلس وزراء الإعلام الأفارقة – اتحاد الصحفيين الأفارقة – التنسيق العربى الأفريقى) ، الإعلام وكيفية تحقيق مصالح مصر القومية فى أفريقيا .

وأشار الباحث أ. محمد عاشور فى ورقة بعنوان "السياسة الثقافية المصرية فى أفريقيا" الى أنه برغم الإيجابيات التى تضمنتها السياسة الثقافية المصرية فى أفريقيا إلا أنه توجد بعض الملاحظات التى تتعلق بهذا المضمون ، تمثلت فى النقاط التالية :

١- غياب خطة واضحة للمصالح والأهداف المبتغاة من العملية التعليمية الطلاب الأجانب والأفارقة منهم بصفة خاصة .

٢- غياب التنسيق بين الأجهزة والمؤسسات المسئولة عن العلاقات الثقافية مع أفريقيا .

٣- غلبة الإعتبارات السياسية الآنية فى رسم وتنفيذ السياسات .

٤- عدم الحرص على متابعة السياسات المطبقة ودعم الروابط الفعلية التى تم إيجادها .

٥- عدم ملاءمة بعض السياسات التعليمية للواقع الأفريقى ، مثال ذلك توزيع الطلاب على الكليات العملية والكليات النظرية (الشرعية) .

٦- إفتقار الوعى المجتمعى بكيفية التعامل مع أبناء هذه المجتمعات الأفريقية الدارسين فى مصر على نحو ينعكس سلبيا على خبراتهم المكتسبة ومشاعرهم تجاه مصر وسياستها .

" ندوة " الأبعاد المتعددة للتكيف الهيكلي في مصر وافريقيا

القاهرة : (١٢ مايو ١٩٩٦)

جوزيف رامز امين

عقدت هذه الندوة تحت رعاية مركز دراسات وبحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، بمشاركة لفيف من أساتذة الجامعات ، والخبراء والمهتمين خاصة بالشئون الأفريقية ، وحيث ناقشت على مدار ثلاث جلسات ، ثمانية أبحاث قيمة تندرج تحت مضمون عنوان الندوة .

تعرضت الجلسة الأولى للجوانب السياسية والإجتماعية للتكيف الهيكلي في أفريقيا ، وتم في هذا السياق تقديم بحثين أحدهما من أ.د. مصطفى كامل السيد ، مدير المركز بعنوان : الجوانب الاجتماعية التكيف الهيكلي ، والبحث الآخر مقدم من أ.د. حمدى عبد الرحمن عن : التحول الديمقراطي في أفريقيا ، ورأس الجلسة د. عبد المنعم سعيد .

بالنسبة لموضوع الجوانب الاجتماعية للتكيف الهيكلي في أفريقيا ، تم التركيز في إطار الدراسة على الآثار الاجتماعية الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي لاسيما وأن القارة الأفريقية تئن من المشكلات الاقتصادية الخانقة ويقدر عدد الدول الأقل فقرا بها بحوالي ٢٧ دولة أفريقية (وفقا لإحصاءات البنك الدولي عام ١٩٩١) ، فضلا عن تناقص معدلات النمو بدول القارة الى أقل من نظيراتها في عقد الستينات ، بالإضافة لتعاظم مشكلات البطالة والفقر ، بل تكاد تكون القارة هي الوحيدة التي يتزايد بها مستوى الفقر ، وتتناقص بها الدخول حتى عن حقبة السبعينيات (دراسة للأونكتاد عام ١٩٩٣) ، وهو ما ساهم بدوره في تصاعد المشكلات الجانبية الناجمة عن سياسات البنك وصندوق النقد الدوليين ، بخصوص برامج التكيف الهيكلي التي أقدمت عليها غالبية دول القارة - كان قد تم طرح كيفية تناول علماء العلوم السياسية لمعالجة هذه الجوانب - ومنهم عالم السياسة الأمريكي روبرت بتيس الذى تحدث عما يسمى "بالاختيار الرشيد" ، وزيادة المشروعات المطروحة من جانب الدولة لتقليل الآثار السلبية للتكيف الهيكلي .

أما بالنسبة للتحول الديمقراطي في أفريقيا (المشكلات والآفاق) : فقد تم طرحها من جانب د. حمدى عبد الرحمن، مستعرضا عملية التحول الديمقراطي التي وجدت صدى وترحيبا واسعا في القارة الأفريقية ، فقد قبلت العديد من دول القارة خلال الخمس سنوات الماضية العديد من صيغ الليبرالية السياسية ، وتبنت ولو على مضض بعض إجراءات الاصلاح الديمقراطي ، وإن كانت عملية التحول هذه تختلف من حيث الشكل والمضمون من دولة لأخرى ، فهي تتراوح ما بين صيغة المؤتمر الوطني بما لديه من سلطات سيادية واسعة ، وبين التحول التدريجي من صيغة الحكم العسكري ونظام الحزب الواحد الى الأخذ بنظم ممارسات أكثر تعددية .

تم أيضا في هذا السياق استعراض تحديات التحول الديمقراطي ، وأهمها التحدى الاقتصادى ، وما يستتبعه وضرورة دعم الاصلاح الاقتصادى والسياسى ، وضرورة ظهور مجتمع مدنى حقيقى ، واصلاح السلوك السياسى ، هناك أيضا مشكلة عدم التجانس الإثنى ، والتعددية الموجودة في المجتمع الأفريقي ، فضلا عن التدخل العسكرى في السياسة الأفريقية .

نقابات العمال الافريقية وتجارب التكيف الهيكلي :

ركزت الجلسة الثانية التي رأسها د. عبد الملك عودة ، على تجمعات العمال والفلاحين وعلاقتها بالتكيف الهيكلي والتحول الديمقراطي ، وتم خلالها مناقشة ٣ أبحاث رئيسية أهمها كالتالى :

تعميق الديمقراطية في تجارب التكيف الهيكلي : المشاركة العمالية والتكيف والتنمية :

وقد تم تقديمه من أ.د. آصف بيات بالجامعة الأمريكية ، حيث تم التعرض لخطط أفريقيا للمشاركة بهذا الخصوص من جانب مصر ، الجزائر ، تنزانيا ، زامبيا ، موزمبيق ، أنجولا ، من منطلق أن المشاركة الفعالة من جانب العمال تخلق السلام الاجتماعي والانتاجية العالية وينتج عنها زيادة فرص المساواة والديمقراطية . أولا ، أنها تتيح مساحة للتعلم وممارسة المحاسبة والعمل الديمقراطي الجماعي ومشاركة المسئولين والتفاوض والمساومة والتحمل والحلول الوسيطة ، ثانيا ، تعميق مشاركة العمال ينتج عنه تقديم الفرصة للأفراد العاديين أن يمارسوا الديمقراطية على المستوى القاعدى كل يوم ، وهنا تكمن عملية تشغيل الثقافة ، وأخيرا ، أن الديمقراطية الصناعية تحتوى على ميكانزم يمكن من خلاله مد نطاق الممارسة الديمقراطية للمجال الاقتصادى والحياة المهنية .

وتوصل البحث الى خلاصة مفادها أنه إذا كانت مشاركة العمل خير في حد ذاتها كوسيلة لتعديل آثار التكيف وتعميق التحول الديمقراطي ، فإن تحقيقها يتطلب صراعا ويفترض وجود العديد من العقبات ، فقد يعارض المديرون والحكومات هذه الخطط ويعرضون مشاركة إسمية غير فعالة ، لذا فمهمة العمال ثقيلة ، ويجب أن يقتنعوا أن هذه الاستراتيجيات مفيدة لهم ، كما هي بالنسبة للمديرين والحكومة والمجتمع ، ويتطلب ذلك قدر كبير من الإخلاص والتعليم والتعبئة والروح المضادة للنخبوية والمهارات الاجتماعية ذات الكفاءة والمعرفة التقنية .

التنمية الريفية ، ونقابات العمال ، والتحول الديمقراطي في افريقيا ومصر:

وقد تم تقديمه من د. عمر الشافعى ، الأستاذ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، حيث تعرض للأزمة الزراعية والتكيف الهيكلي في أفريقيا ، وتم استعراض تلك البرامج وآثارها السياسية والاجتماعية ، كما تم الحديث عن النقابات العمالية والتحول الديمقراطي والتنمية من خلال ثلاث اقترابات السلطوية/ الكوربوراتيه "التي تفترض وجود التعاون السلمي بين الدولة والإدارة ومنظمات العمال" ، ثم الاقتراب الديمقراطي الأكثر ملائمة .

وتوصل الباحث الى أن هناك اتصالا وثيقا بين مصالح العمال في

الديمقراطية والتنمية فالعمال مهتمون بحقوقهم الديمقراطية فى أن يكون لهم منظماتهم الخاصة ، ذلك لأنهم يرغبون فى الدفاع عن مصالحهم الإقتصادية من خلال نوع من التنمية يؤدى الى تقدم ملموس فى مستويات معيشتهم وظروف عملهم ، والأهم من ذلك حياتهم الثقافية والاجتماعية ، وفى سياق هذا النمط للتنمية سيساهم العمال ومنظماتهم فى نجاح التنمية ، ولكن هل تتفق سياسات التكيف الهيكلى مع هذا النمط للتنمية ؟ فى الواقع أن خبرة الـ ١٥ عاما السابقة فى أفريقيا تلقى شكا عميقا على ذلك ، فالإصلاحات الاقتصادية التى طبقتها العديد من الدول الأفريقية قد كانت مخالفة لمصالح معظم العمال الريفيين والحضريين ، وفى نفس الوقت يبدو أن تلك الاصلاحات عمقت المشكلات الاقتصادية لأفريقيا مما جعل مؤسسة كلجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا فى السنوات السابقة الى التفكير فى بدائل للتكيف الهيكلى .

ويخلص الباحث الى أنه من الممكن أن تخلق قدرة المنظمات العمالية على إيجاد بدائل للسياسات الاقتصادية المهيمنة حاليا ، وعلى دفع هذه البدائل من خلال الأساليب الديمقراطية للدولة ، بما من شأنه أن يخلق مناخا ملائما لمنظمات العمال (فى الريف والحضر) للمساهمة بصورة ايجابية فى التنمية من خلال تحسين الانتاجية لأن العمال حينما لا يحصدون ثمار التنمية سيكون ذلك حافزا لهم حتى تنجح .

تجربة الإصلاح الاقتصادى فى مصر :

أما الجلسة الثالثة والختامية والتى رأستها د. هناء خير الدين رئيس قسم الاقتصاد بالكلية فقد انصرفت فى بحوثها ومناقشاتها الى مصر ، حيث تمت مناقشة بحثين هامين أحدهما عن : برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر ، والسياسات المتبعة بهذا الخصوص وهو مقدم من أ.د. عالية عبد المنعم المهدى ، وهو مزود بلفيف من الجداول والإحصائيات والنسب والبرامج التى تخص مصر ، أما البحث الثانى وهو مقدم من أ.د. هبة أحمد الليثى ، فقد كان حول التكيف الهيكلى والفقر فى مصر ، حيث تحدثت الباحثة عن خط الفقر فى مصر ، والذى تفاوتت نسبه فى العقود المختلفة وإختلف فى الحضر عنه فى الريف وفى الصعيد عنه فى القاهرة والأسكندرية ، وتحدثت عما يسمى بالنمط الاستهلاكى للفقر ، وأثر السياسات الإدارية فى زيادة حدة الفقر فى مصر ، والتى تنعكس بدورها على التعليم والصحة وبقية الخدمات ، وقد خرجت بنتيجة مؤداها أن الإختلافات فى سياسات النمو المتبعة فى المناطق المختلفة فى مصر قد أدى بدوره الى نقص واضح فى مجمل الفقر الموجود فى مصر ، عنه لو كان قد تم اتباع سياسة نمو واحدة ، ولعل هذا ما بدأت الدولة تفطن اليه مؤخرا .

التعقيبات والمناقشات :

جاءت أهم التعقيبات من أ.د. ابراهيم نصر الدين ، د. محمد السيد سعيد ، أ.د. طارق مرسى ، و د. هبة حندوسة ، واختتم التعقيبات والمناقشات أ.د. مصطفى كامل السيد (مدير المركز) ، وقد دارت فى محورها حول "الربط بين برامج التكيف الهيكلى والديمقراطية" كما أوضحها د. ابراهيم ، فذكر أن إحدى المشكلات التى يواجهها خبراء التعددية الحزبية والليبرالية السياسية فى المرحلة الراهنة وفى المستقبل المنظور تتمثل فى أن الشعوب التى انتفضت ضد النظم الأوتوقراطية الحاكمة تطالب بما هو أكثر من الحرية السياسية .

والمشكلة أنه فى الأجل القصير فإن الحكومات المنتخبة ديمقراطيا ليس لديها الشىء الكثير لتقدمه فى هذا المجال ، كما أنه فى حالات محددة كحالة بنين وزامبيا فإن حالة الإحباط هذه قد بدأت وأصبحت محسوسة ويمكن أن تشكل خطرا حقيقيا على الحكومات المنتخبة ديمقراطيا ، وتسبب حالة من الإحباط لدى الشعوب الأفريقية التى ربطت بالفعل بين الحكم الديمقراطى والرفاهية الاقتصادية .

من جانب آخر ؛ فإن الاعتماد الكبير للدول الأفريقية على الدول المانحة قد تعزز من خلال برامج التكيف الهيكلى كما أنه قد أعاق من القدرة السياسية للحكومات الأفريقية لاسيما وأن المستوى الديمقراطى للمنظمات السياسية والمؤسسات الدولية المانحة منخفض بدرجة كبيرة ، وفى أفريقيا يوجد الآن ما بات يعرف "بالحكم غير الرسمى" لتلك المؤسسات الدولية بشكل هدد بالفعل سيادات الدول الأفريقية تحت دعاوى تنفيذ برامج التكيف الهيكلى ، كما أصبحت الوزارات الرئيسية مجرد واجهة لهذه المؤسسات بشكل أفقدها مصداقيتها فى الداخل .

أما عن الجوانب السلبية لبرامج التكيف الهيكلى ، فتتمثل فى البطالة ، والحل هو التشغيل بالإضافة الى الإعانات ضد البطالة لمواجهة القضايا الإجتماعية .

أما ما انتهى اليه الخبراء ، فهو يختلف فى الأجلين القصير والطويل ، ففى الحالة الأولى اتضح أنه لا مقرطة فى إطار التكيف الهيكلى ، ولا التكيف الهيكلى فى ظل المقرطة يمكن أن يحقق نتيجة ايجابية ، ذلك أن تقليص القطاع العام وتخفيض قوة العمل وخفض رواتب موظفى الخدمة المدنية ، تدفع الناس الى معارضة النظام ، كما أن أى نظام منتخب ديمقراطيا لا يستطيع أن يتجاهل مطالب المعارضة ويتعين عليه الوفاء بالحد الأدنى منها ، على أنه يمكن حل هذه المعضلة فى الأجل الطويل ، سواء بنشوء طبقة من رجال الأعمال يمكن أن تشكل قاعدة انتاجية وطنية ، أو التكيف مع الوضع الراهن على أسس شبه دائمة مما يجعل عملية التحول الديمقراطى تبدو واهية .

" ندوة " مستقبل الإقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية

المنصورة (٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٩٦)

د . عبد الفتاح محمد منسى

عقدت كلية الحقوق - جامعة المنصورة إبان الفترة من (٢٦-٢٧ مارس ١٩٩٦) المؤتمر العلمى السنوى الأول تحت عنوان "مستقبل الإقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية" ، ويهدف هذا المؤتمر الى إبراز أثر التحويلات والتغيرات التى يمر بها العالم حاليا على كافة الدول بما فيها مصر والدول العربية من خلال تحليل واحد من أهم المتغيرات الإقتصادية فى عالمنا المعاصر ، حيث أن توقيع مصر ومعظم دول العالم على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يعتبر نقطة تحول جوهرية فى علاقاتها الإقتصادية مع العالم الخارجى ، لأن هذه الإتفاقية تتضمن قواعد قانونية وإقتصادية ملزمة للدول الموقعة ، تقود نحو نظام اقتصادى عالمى أكثر تحررا وإندماجا ، أبرز سماته الإعتماد المتبادل وحرية الدخول الى الأسواق والخروج منها ، وتوفير الحماية القانونية للمنتجات وحقوق الملكية الأدبية على المستوى العالمى ، وتطبيق مبدأ المساواة فى المعاملة بين السلع الوطنية والأجنبية ، وتقييد الدعم للمنتجات المحلية ، ولكل من هذه السمات انعكاسات هامة على الإقتصاد المصرى فى الحاضر والمستقبل ، كما لها انعكاسات هامة على الهياكل القانونية المتصلة بتنظيم الأنشطة الإقتصادية على كافة المستويات والمؤسسات المعنية أكاديمية وإقتصادية وحكومية .

وقد ناقش المؤتمر ٢٢ بحثا منها ١٥ بحثا متعلقا بالنواحى الإقتصادية وسبعة بحوث تتعلق بالنواحى القانونية ، وذلك من خلال خمسة محاور هى :

المحور الأول : مفهوم تحرير التجارة العالمية الذى يتضمن ثلاثة أبحاث تتعلق بنظرية التجارة العالمية ، والتطور التاريخى للتجارة العالمية ، وإنعكاسات تحرير التجارة العالمية .

المحور الثانى : إنعكاسات نشأة منظمة التجارة العالمية على توازن الإقتصاد المصرى من خلال ثلاثة بحوث هى : الإنعكاسات على الصادرات والواردات المصرية ، والإنعكاسات على التدفقات المالية (المساعدات ، القروض ، التحويلات) ، الإنعكاسات على القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة والخدمات).

المحور الثالث : تأثير تحرير التجارة العالمية على مسار الإصلاح الإقتصادى الداخلى من خلال بحوث ثلاثة هى : التأثير على السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة الخصخصة .

المحور الرابع : تأثير التجارة العالمية على العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر ، وذلك من خلال ثلاثة بحوث هى : تحرير التجارة العالمية ومشروع الشراكة الأوروبية ، ومشروع الشرق أوسطية ، وتطور التجارة البينية مع البلاد العربية .

المحور الخامس : أثر تحرير التجارة العالمية على النظام القانونى الداخلى فى مصر من خلال أبحاث ثلاث هى : أثر تحرير التجارة العالمية على النظام القانونى للعقود الدولية ، واتفاقيات "جات" ١٩٩٤ والنظام القانونى لحماية الملكية الفكرية (براءات الاختراع ، العلامات التجارية والتصميمات الصناعية ، المصنفات الفنية والأدبية مكتوبة أو مسموعة أو مرئية) ، وتأثير الفكر القانونى الانجلوأمريكى على صياغة أحكام اتفاقيات الجات وعلى الفكر القانونى اللاتينى .

وقد بدأت الجلسة الإفتتاحية للمؤتمر بكلمة أ.د. أحمد حمزة أمين رئيس جامعة المنصورة ورئيس المؤتمر الذى رحب فيه بإنعقاد المؤتمر وبالحاضرين ودعا الى ربط الجامعة بجميع القضايا الإقتصادية والوطنية .

كما تحدث أ.د. عبد العظيم مرسى عميد كلية الحقوق ونائب رئيس المؤتمر فقال : إن ظاهرة التعاون الاقتصادى التى برزت وأخذت مكانها فى مجتمع الأعمال الدولى توجب علينا مراجعة التشريعات والنظم حتى تتلاءم ووضع الإقتصاد المصرى مع المتغيرات الدولية.

وقال أ.د. محمد زكى أبو عامر وزير شئون مجلس الشعب والشورى الذى حضر افتتاحية المؤتمر : إن مصر لديها قاعدة صناعية قابلة للإنطلاق وقواعد إنتاجية متميزة تسمح للإقتصاد المصرى بأن يستوعب جميع المتغيرات الدولية ، ويستفيد منها فى ظل إدارة اقتصادية مصرية تضع الأهداف والأولويات الإقتصادية الوطنية فى مقدمة أعمالها . وأهم الأبحاث التى ناقشها المؤتمر هى : البحث المقدم من أمين عام المؤتمر أ.د. أحمد جمال الدين موسى أستاذ ورئيس قسم الإقتصاد والمالية العامة بالكلية عن تحرير التجارة العالمية ، النظرية والواقع والمستقبل" الذى أكد فيه على أن حرية التجارة ليست اتجاها طبيعيا بل أن هذه الدعوة قد ووجهت عبر القرون بآلاف العقبات والعوائق التى ترجع لأسباب شتى اقتصادية وسياسية ونفسية وسلوكية ، ويعزى إزدهار الدعوة لتحرير التجارة مؤخرا الى أسباب منها الإنخفاض الكبير فى نفقات الإتصال والنقل والتحسن فى وسائل الإتصال وتبادل المعلومات والإتساع غير المسبوق فى القوة الإقتصادية للشركات القادرة على ممارسة نشاطها باتساع الكون كله ، ولابد من استيعاب نظرية حرية التجارة ابتداء من "أرسطو وهيكشر ونظريات بوزنر وفيرنون وهارى جونسون" ، ويرى أنصار النموذج الكلاسيكى والنيوكلاسيكى أن وضع القيود على حرية التبادل يؤدى الى خفض مستوى الرفاهة ليس فقط على مستوى العالم ولكن أيضا فى الدولة التى تضع هذه القيود ، ويرى أن احترام فكرة حرية التجارة مرهون دائما بتحقيق مكاسب اقتصادية حقيقية ، ولذا فإن الدول التى سوف تلحق بها خسارة اقتصادية من وراء تطبيق اتفاقيات تحرير التجارة العالمية - وأبرزها الدول العربية ستكون أمام أربعة بدائل هى :

١- الإلتزام بقواعد اتفاقيات تحرير التجارة والإندماج فى السوق العالمية رغم الخسائر التى ستتحملها .

٢- التمرد على النظام الاقتصادى العالمى والاعتماد على الذات وهذا يعنى عدم استيعاب التغير العالمى .

٣- الاستمرار فى الإلتزام قانونيا باتفاقيات المنظمة مع التهرب

عمليا من تطبيق أحكامها وهذا قد يكون جائزا في المدى القصير ولكنه لا يشكل مواجهة للأوضاع العالمية في الأمد الطويل .

٤- الإلتزام باتفاقيات التجارة العالمية قانونيا وفعليا مع تكييف الأوضاع الإقتصادية الداخلية مع الإستفادة بالمزايا التي يتيحها وهذا البديل يشكل الإختيار الوحيد الممكن للدول النامية ومنها مصر .

ثم تحدث أ.د. محمد دويدار ، أستاذ الإقتصاد بحقوق الأسكندرية فقال : إن قضية تحرير التجارة الدولية فرضت نفسها على الواقع المحلي في جميع الإقتصاديات الوطنية ، كما أن الاتجاه الى إنشاء سوق رأسمالية دولية واحدة فرض على جميع الدول توحيد الأسواق وهو ما نتج عنه صراع دولي بين رؤوس الأموال الدولية من أجل صياغة نمط جديد للهيمنة الاقتصادية على المستوى الدولي وأن هذا النمط تقوده شركات متعددة الجنسيات وتمارس نشاطها في دول مختلفة وتضغط على الحكومات والشعوب لإزالة العوائق من أمامها ، ويشهد الإقتصاد الدولي منذ السبعينات أزمة التوسع في البطالة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء في الدول المختلفة .

ويشير أ.د. زكريا بيومي ، رئيس قسم المالية والتشريعات الضريبية والاقتصادية بحقوق المنوفية في بحثه إلى أن هناك العديد من الآثار والنتائج المتوقع حدوثها نتيجة تطبيق اتفاقية الجات الأخيرة ، ولا تتعلق فقط بالسياسة الاقتصادية الكلية ولكنها تمتد الى مجالات قطاعية وجزئية ، ولذا لابد من التفكير في البدائل المطروحة التي يمكن أن تحقق أعظم قدر من المكاسب وتقليل الخسائر المحتملة الى أدنى حد ممكن ، ولا يمكن أن تنعزل مصر عن العالم ، فالجات بالنسبة لمصر يجب أن تكون بداية ثورة اقتصادية واجتماعية شاملة وعلينا تغيير قيم المجتمع ومفاهيمه وأنماط سلوك الأفراد ، وعلينا تغيير أساليب الصناعة وطرق ممارستها مع الوضع في الإعتبار أن التنمية الصناعية في مصر تتأثر بمنظومة مكونات عملية التصنيع ، وعلينا تغيير أساليب الإدارة وفلسفتها والتغيير في مؤسسات الدولة لمواجهة هذا التحدي ، ويرى أن أثر الجات على قطاع البنوك سوف يكون سالبا لأن الإتفاقيات تفتح المجال أمام البنوك الأجنبية لمنافسة البنوك المصرية وأن وضع المصارف المصرية حاليا لا يسمح بمنافستها للمصارف العالمية التي تمتلك مهارات متخصصة وخبرات عالية ودراسة بأحوال السوق العالمية وقدرتها على استخدام تقنية متطورة ، وكذلك بالنسبة لقطاع التأمين والنقل والنقل البحري ، أما السياحة فإن مصر يمكنها التفوق على غيرها من الدول المتقدمة والنامية لوجود ثلث آثار العالم فيها .

وعن الرؤية الاستراتيجية لمواجهة الآثار المتوقعة لمشروع اتفاقية المشاركة الأوروبية يقول أ.د. سمير أبو الفتوح ، أستاذ المحاسبة بكلية تجارة المنصورة إن دول الاتحاد الأوروبي تأتي في المقدمة بالنسبة لحجم التبادل التجاري بين مصر والعالم الخارجي ولكن الميزان التجاري معها سجل عجزا قدره ٢٦٥٫٩ مليون دولار لصالح الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٤/٩٣ ، وتهدف الاتفاقية الى إحداث إندماج تكاملي تام للإقتصاد المصري مع الإقتصاد الأوروبي والإقتصاد العالمي من خلال إنشاء منطقة حرة على مدى فترة انتقالية مدتها ١٢ عاما ، ويؤكد أنه لكي تحصل مصر على شهادة الجودة العالمية (أيزو ٩٠٠٠) يجب أن تستوعب المفهوم الحقيقي للجودة ، والأخذ بالأشكال الإدارية اللامركزية والمرونة في الهياكل التنظيمية والمشاركة الإيجابية للعاملين وتنمية واستثمار الطاقات الفكرية والقدرات الإبداعية للأفراد .

وتشير الورقة المقدمة من د. عبد الناصر حسين بقسم الإقتصاد بكلية حقوق المنصورة الى وقع الضريبة على المبيعات على التجارة الخارجية لمصر في ظل تحرير التجارة العالمية من خلال اتباع أحد الأنماط التالية : الضريبة التراكمية والضريبة الموحدة والضريبة على القيمة المضافة من خلال تحديد مزايا ومساوئ كل منها ، ويشير الى أوجه القصور في النظام الضريبي الحالي للضريبة المصرية على المبيعات والتي تتمثل في أنها نظام غير متجانس ، والمعاملة الضريبية للسلع الرأسمالية ووقع الضريبة على التجارة الخارجية ، ويقترح لعلاج هذا القصور ضرورة الفصل بين الضريبة العامة على المبيعات والضرائب الخاصة ، وجعل الضريبة العامة هي الأصل ، والنوعية هي الإستثناء ، وأن تحصل عن طريق المنتجين وتجار الجملة فقط ، الأخذ بالسعر صفر بالنسبة للسلع الضرورية بدلا من إعفائها ، وأن تكون ضريبة المبيعات من نمط الضريبة على القيمة المضافة .

ويشير أ. د. أحمد بديع بليح أستاذ الاقتصاد بحقوق المنصورة الى القطاع الزراعي والمتغيرات الجديدة في التجارة الدولية ، ويتوقع ارتفاع تكلفة الغذاء في مصر والدول النامية المستوردة للغذاء بعد تطبيق الاتفاقية ، وحيث أن أهم الواردات الزراعية هي القمح والدقيق والذرة والسكر والزيوت والدهون والشاي ، حيث بلغت هذه الواردات ٢٫١ مليار دولار عام ٩٣-١٩٩٤ وينتظر لها أن تزداد بحوالي ٤٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ إثر تطبيق الاتفاقية .

ويوضح أ.د. عزت عبد الحميد البرعي أستاذ الاقتصاد ووكيل كلية حقوق المنوفية أثر اتفاقية الجات على التعريفة الجمركية المصرية وذلك فيما يتعلق بالآثار المالية المتوقعة وموقف السياسة الاقتصادية في مواجهة النتائج السلبية واسعة المدى مستقبلا ، ويؤكد على أن الآثار السلبية مؤكدة ومتعددة والآثار الإيجابية محدودة ويطالب بالحد من الآثار السلبية وتعظيم الآثار الإيجابية ويرى أن الآثار الناجمة عن التعديلات في التعريفة الجمركية تتمثل في تخفيض معدل التعريفة الجمركية الحالي الى أقل من الثلث ، انخفض من ١٦٪ حاليا الى ٥٪ خلال الفترة المسموح بها .

ويشير أ.د. السيد أحمد عبد الخالق الى المنافسة الدولية ، وأنها لا تفرق بين المشروع العام والمشروع الخاص ولابد من اتباع السياسات النقدية والمالية المحفزة على الإستثمار والإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية والجودة ويلزم الاهتمام بما نتمتع به من مزايا نسبية لتزيد قدرتنا التنافسية وخاصة العمالة تعليميا وتدريبا ورفع مستواها والاهتمام بالسياحة اهتماما كبيرا وبناء قدرات فاعلة في مجال البحث والتطوير وتحويله الى انتاج وسلع جديدة والإهتمام بالعلماء وتكريمهم وتهيئة المناخ الصحي والملائم لهم ماديا ومعنويا .

وعن أثر انضمام مصر لمنظمة التجارة العالمية على بعض جوانب النظام القانوني يضيف أ.د. فتحي عبد الرحيم أنه لابد من الكشف عن القواعد القانونية الداخلية الواجب تحريرها لتتوافق مع تحرير التجارة العالمية لتعديلها لتتطابق مع أحكام هذه الإتفاقية وملاحقها ، ولكن بالتدريج ومراعاة الظروف المصرية ، ومصر حاليا تقوم بخصخصة تجارتها وتحريرها من القيود القانونية بما يتوافق مع التزاماتها وخاصة قوانين الإستيراد والتصدير والجمارك والملكية الفكرية .

وصفوة القول أن المؤتمر قد ألقى الضوء على مستقبل الاقتصاد المصري في ظل تحرير التجارة العالمية ، وقد أجمعت الأبحاث والمناقشات التي دارت بين الاقتصاديين والقانونيين وبعض المسئولين في الدولة أن لهذا التحرير آثارا ايجابية وأخرى سلبية سوف تؤثر على الاقتصاد المصري إبان القرن القادم ولابد من العمل على تعظيم الايجابيات والحد من الآثار العديدة السلبية ولاسيما على القطاع الزراعي وقطاع الخدمات وذلك من خلال إجراء تعديلات جوهرية في التشريعات والقوانين الحالية لتواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية ، وإجراء تغيرات هيكلية في القطاعات الاقتصادية المصرية لأنه لا يمكن الإنعزال عن العالم لأن الدول المشاركة والموقعة على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية يربو عددها على ١٣٠ دولة تتحكم في أكثر من ٩٠٪ من الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية ، وهذه الدول التي تمثل تجارة مصر معها نسبة أكثر من ٩٢٪ ، ولذلك لابد من التكيف مع المتغيرات العالمية للحق بقطار التنمية والتقدم في القرن القادم.

" ندوة " مسلمون ومسيحيون معا من أجل القدس

بيروت (١٤ - ١٦ يونيو ١٩٩٦)

أديب نجيب سلامة

تحت شعار: مسلمون ومسيحيون معا من أجل القدس التقى في العاصمة اللبنانية بيروت في الفترة من ١٤ - ١٦ يونيو ١٩٩٦، مئة وخمسة وثلاثون شخصية دينية إسلامية ومسيحية، وقيادات فكرية وإعلامية، بدعوة من مجلس كنائس الشرق الأوسط، في مقدمتهم سماحة الشيخ محمد رشيد قباني قائمقام مفتي لبنان وسماحة الشيخ محمد مهدى شمس الدين رئيس المجلس الشيعي الأعلى والبابا شنودة الثالث بابا الإسكندرية وبطريرك الكرازة المرقسية والدكتور مصطفى الشكعة ممثلا لفضيلة الأمام الأكبر الشيخ محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر والدكتور القس صموئيل حبيب رئيس الطائفة الانجيلية بمصر وفضيلة الدكتور يوسف القرضاوي ومفتي سوريا الشيخ الدكتور محمد كفتارو والمطران هيلاريون كابوتشي والبطريرك أغناطيوس الرابع بطريرك أنطاكية للروم الأرثوذكس.

ومن المؤسسات الدينية العربية العالمية شارك في الملتقى ممثلون لرابطة العالم الإسلامي (المملكة العربية السعودية)، وهيئة الدعوة الإسلامية العالمية (ليبيا)، ومجمع أبي النور الإسلامي (سوريا)، الهيئة الإسلامية المسيحية بالأردن، مجلس الكنائس العالمي (جنيف)، جمعية الحوار بين الأديان (روما)، جامعة آل البيت (الأردن).

وبعد دراسات ومناقشات أستمرت يومين، وأختتمت بزيارة لبلدة "قانا" التي أستشهد من أبنائها - حتى يوم الزيارة ١١٠ أشخاص، من بينهم ٣٥ طفلاً. حيث ألقيت كلمات من فضيلة الشيخ مهدى شمس الدين والبابا شنودة الثالث والدكتور محمد سليم العوا، وتم وضع أكاليل الزهور على مقابر الشهداء، وصدر بيان تاريخي مع عدد من القرارات، وأكدت القيادات المشاركة في هذا الملتقى على أهمية طرح نصه والقرارات المصاحبه له أمام القادة العرب في لقائهم التاريخي في القاهرة.

ومن بين ما جاء في هذا البيان:

- إن مسألة القدس هي أم المسائل، فلسنا حيالها فرقاً، وليس بيننا من يريدها على أسمه وحده.

- نحن مقدسيون بالإنتماء والحب، ولا يطمئن لنا إيمان، مادامت القدس في الأسر.

- والقدس مسألة لايجوز إرجاء الحديث عنها، ولاتأجيله، فهي قبل كل قضية، وفوق كل قضية بيننا وبين الصهاينة الغاصبين لأرض فلسطين.

- ... والحل يتراءى في استعادة السيادة العربية، إستعادة تعيد وصل القدس بفلسطين، وهي منها بمنزلة القلب، لا في حل سياسي يقطعها عن جسم القدس وشعبها، وتراثها وهويتها.

- ... إنه لا توجد سلطة في العالم تملك حق تهويد القدس أو تدويلها أو نزع صفتها العربية الإسلامية - المسيحية عنها... كما أنه لاتوجد سلطة، أيا ما كانت، لها حق التصرف في هوية القدس المسيحية - الإسلامية، وكل قرار من أيه جهة محلية أو دولية، يمس هذه الهوية، باطل لاقيمة ولامشروعية له.

وأضاف البيان: إن الوقائع تشهد أن إسرائيل لاتكف عن انتزاع الارض من اصحابها بحجج لاتنهض على حق، كما أنها لاتكف عن حجب تراخيص البناء والإعمار عن أبنائها الفلسطينيين، ولاتكف عن حصار المدينة بما يخنقها ويمنع أبناءها من الوصول إليها بحرية.. كما أن إسرائيل تدفع أهالي القدس - مسلمين ومسيحيين - إلى الهجرة، وفي ذلك ما يجعل القدس مدينة مصادرة، وهي في مقدساتها وتاريخها ودعوتها ملتقى الجميع.

وأمام هذه الوقائع، ننادى العالم أجمع: إن الشعب الفلسطيني مهدد في وجوده ومستقبله، فلا تدعوه مستفرداً به في محنته، إن القدس أرض لقاء بين أبنائها، فلا تسمحوا أن تصير ساحة ذكريات، أو متحف مقدسات، بلا روح ولاشعب. أما عن السلام فهو ثمرة العدل، ولايقوم سلام ولايدوم على ظلم وقهر. ونحن نخشى ما نخشاه أن تجمع مصالح الدول، لتفرض وضعاً يحرم الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، ويحول دون الإنسحاب الكامل من الجنوب اللبناني، والبقاع الغربي، وهضبة الجولان السورية.

ودعا المؤتمرون المؤسسات الإسلامية والمسيحية في كل العالم، لأن يكون تحرير القدس هو شغلها الشاغل، إلى أن يزهق الباطل وينتصر الحق - كما دعوا الأمم المتحدة، ومنظماتها إلى مؤازرة المؤسسات الفلسطينية في القدس لتطوير البنية التحتية، وتوفير الدعم لها بما يمكنها من الإستمرار في تقديم الخدمات الضرورية.

كما دعوا جميع الدول العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية إلى توحيد موقفها تجاه قضية القدس بإعتبارها أمانة في أعناق العرب.. وأعلنوا - كمسلمين ومسيحيين معاً - عدم الإعتراف بشرعية أية ممثلية أجنبية أو بعثة دبلوماسية لدى إسرائيل تتخذ القدس مقراً لها، معتبرين أن هذا عملاً عدائياً ضد العرب.

لماذا اللقاء، ولماذا في لبنان؟ :

أجاب على هذا السؤال الدكتور القس/ سليم صهيوني رئيس الطائفة الإنجيلية في سوريا ولبنان وأحد رؤساء مجلس كنائس الشرق الأوسط، قائلاً: إن القدس باتت مهددة بالضياع بعد أصرار إسرائيل على احتلالها، وتبديل وجهها العربي، لذا وجب علينا ألا نتباطأ أو نصم الأذن عن صرخات أبنائها.

وجاء الإنعقاد في لبنان، لأنه شبيه القدس في الأوجاع والمعاناة، وشبيهها في التطلع إلى يوم يرتفع فيه الإحتلال الإسرائيلي عن الصدور، ولأنه قد صمد في وجه العدوان الإسرائيلي الأخير، وتجلت وحدته الوطنية على أسطع وجه.

وإذا كان من أمنية نتقاسمها جميعاً، فهي الخروج من هذا الملتقى بأن نرفع الصوت الواحد العالي، مذكرين بالقدس مدينة لأبناء الأديان

السماوية الثلاثة، وداعين لجعلها مدينة سلام مفتوحة للجميع، مع المحافظة على طبيعتها، ووجهها العربيين.

ومن الأوراق التي قدمت ورقة عن القدس والعروبة (للعلامة هاني فحص)، القدس مسيحياً (المطران جورج خضر)، القدس إسلامياً (الدكتور محمد سليم العوا) الخطاب السياسي الفلسطيني "الجديد" في قضية القدس (الدكتور مهدي عبدالهادي)، مشروع خطة عمل إعلامية إسلامية مسيحية مشتركة حول القدس (الإعلامي اللبناني محمد السماك).

ومن جهة أخرى صدرت عن المؤتمر، وبالإجماع الكامل، عدة قرارات منها ربط العملية السلمية بتحرير القدس ورفض إرجاء التفاوض حولها إلى نهاية مفاوضات السلام، وإعلان عدم شرعية المستوطنات وضرورة إزالتها، وبطلان جميع قرارات الإستيلاء على الأراضي العربية في القدس، وضرورة التوقف عن أعمال الحفر والتخريب في الأماكن المقدسة وفي محيطها، وضرورة تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، وأن يكون هناك "لوبي" عربي في الغرب، يمكن أن يشكل قوة ضاغطة لتأييد الحق العربي، ودعوة الدول العربية الإسلامية إلى فرض ضريبة، لتمويل صندوق القدس، وضرورة التمسك بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار النووي، والعمل على تثبيت أقدام العرب في القدس، وتشجيعهم على تنمية الإقتصاد الفلسطيني في القدس، وتمويل الزواج بين العرب الفلسطينيين، لتنمية التركيبة السكانية العربية.

قانا والقدس:

وكان الأمين العام لمجلس كنائس الشرق الأوسط الدكتور/ رياض جرجور، قد أعلن بدء جلسات الملتقى بالوقوف دقيقة حدادا على أرواح شهداء قانا، وشهداء فلسطين، وشهداء كل أرض عربية.

وقال أن إنعقاد هذا الملتقى يأتي لأن القدس دعتنا لأنها في محنة، ولكنها باقية على رجاء كلمة الحق تنتظر أن تسمعها من أهل الحق، ليسمعها كل العالم، وتحدث الإعلامي اللبناني/ جورج ناصيف مدير تحرير جريدة النهار البيروتية، فقال:

أن القدس وقانا توءم بدم الشهداء المراق، وقبل ألفي عام نزف الدم من جانب السيد المسيح في القدس بواسطة اليهود.

التحديات الذاتية في القدس:

الورقة السياسية الوحيدة التي قدمت للملتقى، قدمها أستاذ جامعي من القدس هو الدكتور مهدي عبدالهادي، ومن بين ما تناوله فيها التحديات الذاتيه في القدس والتي ركزها في:

١- قضية الاستيطان: فمن الخطأ تأجيل موضوعه أو حتى الاستخفاف بآثاره، ولم يفت الوقت لطرحة ضمن القضية الكلية مع التركيز على أن المستوطنات الإسرائيلية في القدس ليست "أحياء" ويجب أن تعامل كجزء من قضية الاستيطان الكلية.

٢- قضية المواطنة: وهي تعنى الآن "المقدسيين" الذين يعيشون خارج الحدود الحالية للمدينة، وهم مهددون بفقدان مواطنهم المسجلة، وان بطاقة "الهوية الإسرائيلية الزرقاء" ليست معياراً للاعتراف بالمواطنة المقدسية لأهل المدينة المقيمين داخل وخارج المدينة وفي أحيائها وقراها.

٣- قضية النزوح والعودة: فهناك الآلاف الذين تشملهم مسألة "سقوط" فعالية وصلاحية تصاريح السفر والمغادرة والعودة الإسرائيلية المفروضة منذ الاحتلال في عام ١٩٦٧ والتي تعني أنه يسقط حقهم في الاقامة بعد مضي أكثر من سنة واحدة على غيابهم خارج الوطن حسب الأنظمة الإسرائيلية، ولم يفت الوقت بعد على تثبيت حقوقهم وشموليتهم ضمن قضية "العودة" للوطن كحق وبحث أساليب ومواقيت ممارسة هذا الحق.

٤- قضية التنسيق الداخلي: فهناك غياب لأي عمل مشترك بين الاجسام والآليات التي يمكن من خلالها بذل جهد فعال التعامل من القضايا السياسية العليا التي تتراكم دونما مرجعية أو مسئولية مشتركة للبت فيها.

٥- قضية مؤسسات: فهناك عجز في المضمون والبرنامج والجهاز الإداري للأدوات التنفيذية لدى الهيئات والمؤسسات الرئيسية في القدس بشكل خاص، مثل الأوقاف والمعاهد والمدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والغرفة التجارية.

٦- قضية التنسيق الاقليمي: فهناك غياب للتنسيق الموضوعي والمصلحي المتبادل مع الأردن أو القدرة على أستيعاب أو مهادنة المؤسسات أوالأجهزة التي تديرها وتشرف عليها.

٧- قضية صراع طائفي: أمام تجزئة الأجندة الوطنية إلى ثلاث محطات: أ- غزة، أريحا - ب- الضفة - جـ- القدس، تحركت بعض الأطراف لتوظيف هذه التجزئة لأخرى داخل أسوار المدينة على شكل صراع طائفي - مسيحي الأمر الذي يؤدي إلى تحالفات بين الأقلية مع الطرف الآخر للمحافظة على مصالحها إن لم يكن للرد على الهجوم عليها.

٨- قضية إنتخابات: ربط معركة الإنتخابات السياسية والبلدية خلال المرحلة الانتقالية بقضية القدس بمشاركة أهل القدس حسب اتفاق إعلان المبادئ، تعني إعداد قوائم بأسماء المواطنين وتعداد إحصاء سكاني وتعيين مراكز اقتراع والإعلان عن مرشحين والقيام بحملة إعلامية انتخابية، وتشكيل طواقم فنية ولجان انتخابية محلية فلسطينية تحت أشراف اللجنة المركزية للإنتخابات، وهذا يدعو إلى المحافظة على استمرار تلاحم القدس مع بقية الأراضي المحتلة، في هذه الإنتخابات أو أية انتخابات سياسية أو بلدية أو لأية فعاليات ونشاطات حالية ومستقبلية.

٩- قضية السلطة الوطنية: من حق منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، أن تتخاطب مع مؤسساتها وأفراد شعبها، وبالتالي فإن من صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية التعامل بخطين متوازيين "تكليف وتلقي" من أفراد مؤسسات وفعاليات في القدس بما فيها عنوان وطني يختارونه ويعتمدونه.

١٠- قضية تفاوضية: خلال المرحلة الانتقالية فإن السلطة الوطنية تقيم مقرات عملها الرئيسية في غزة وأريحا، ولكنها هي المسؤول والممثل الشرعي للشعب الفلسطيني في كل مكان بما فيها القدس، وهناك قضايا تتعدى الحدود الحالية للمرحلة الانتقالية، ومن حق بل ومن واجب السلطة الوطنية أن تقيم علاقاتها مع أبناء شعبها وتتخاطب وتتعامل بشكل مباشر مع المؤسسات الفلسطينية أينما تواجدت.

١١- قضية مستقبل: ليس من حق الطرف الآخر (إسرائيل) أن يقدم على إجراءات تجحف بالوضع المستقبلي والمتفق عليه أ- أحترام الوضع الفلسطيني الراهن وهذا مهدد الآن بمشاريع القوانين والأنظمة الإسرائيلية لقمع وتقييد عمل المؤسسات أو الفعاليات الفلسطينية. ب- تجميد إجراءات المصادرة والاستيطان والتهويد والضم، وهذه مفروضة على أرض الواقع وخاصة الطوق السياسي والعسكري المفروض منذ ثلاث سنوات على المدينة، جـ- البدء في مفاوضات الوضع النهائي بأسرع وقت ممكن بحيث لا يتجاوز أنتهاء السنة الثانية من المرحلة الانتقالية، وهذه الترتيبات من لقاءات أو حوارات أكاديمية أو فنية أو حتى شبه رسمية أصبحت تحت ضغوطات المعركة الإنتخابية الإسرائيلية وجزءا من الحرب الإعلامية داخل المجتمع الإسرائيلي وتعكس دورها على المجتمعين الفلسطيني والعربي، وهي في منتهى الحساسية والخطورة، الأمر الذي يكاد يشل تنفيذ هذا الجزء من الاتفاق.

١٢- قضية اجماع وطني: هناك أجماع وطني في القدس على: أ-

تشكيل "جسم" باسم "مجلس القدس العربي"، بهدف الحفاظ على عروبة القدس وكمقدمة لاسعاف أولى في التصدي لمشاكلها وقضاياها دون أن يكون خاضعاً للكوته الفصائلية، وأيضا غير مرتبط بالعملية السياسية الحالية. ب- ويتطلب تفعيل هذا المجلس قراراً من الشرعية السياسية، قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. جـ- رصد مخصصات مالية لتنفيذه كمشروع أهلي وكحكومة ظل أو إمتداد.

المتطلبات الملحة الرئيسية:

إن من الأهمية القصوى، وكمدخل للبحث عن "حوار" لصياغة أجندة تعايش فيما بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تعتمد على العدالة والمساواة، فإن هناك ضرورة لتحقيق وتنفيذ الحاجات التالية:

١- الوقف والتجميد الفوري لأية تغييرات في القدس بالنسبة للأراضي والسكان والمؤسسات أو الأنظمة والقوانين وأفعال "السلطة" الحاكمة.

٢- وضع وتنفيذ برنامج اصلاح لسد الفجوة التي أحدثتها السياسات والممارسات الإسرائيلية طوال سنوات الاحتلال الـ ٢٨ الماضية، وهذا البرنامج يجب أن يتضمن "عدم التأثير على التطور الطبيعي للحياة اليومية للمواطنين"، ويجب توفير الدعم المالي الكافي لتنفيذه بالسرعة الممكنة.

٣- إسقاط كل الحواجز السياسية والعسكرية التي تطوق وتحاصر القدس الشرقية، وفتح أبوابها أمام بقية نشاطات وفعاليات شرائح المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع والمهجر، كحرية المرور والعمل والاقامة والعبادة وغيرها.

٤- إتخاذ اجراءات فورية ضد المتطرفين الإسرائيليين الذين يهددون الحياة اليومية في المجتمعين الفلسطيني والإسرائيلي، والذين قد يفجروا الأوضاع في "مذبحة" داخل أسوار المدينة وعلى أبواب وساحات الحرم الشريف في القدس.

نحو استراتيجية وطنية:

وفي نهاية ورقته طرح د. مهدي مدخلاً لإستراتيجية العمل تجاه القدس في ثلاثة مسارات متوازية ومتزامنة:- في المسار الأول، تشكيل آلية للعمل في القدس من خلال اعتماد (مجلس القدس العربي) ليخدم ويفعل الوجود الفلسطيني في المدينة وبالتالي يعمل كمرجعية إستراتيجية للتنسيق والتكامل فيما بين المؤسسات والهيئات والفعاليات ويصبح مع الوقت "العنوان" الوطني المقدسي الرئيسي.

- في المسار الثاني، السعي لربط (مجلس القدس العربي) بما يملك من قوى وفعاليات ومصالح وحقوق وآمال وخطط مع كل ما يتم وسيتم مع بقية الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، بإعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية.

- في المسار الثالث، وبعد تحقيق الأمرين المذكورين أعلاه، يتمكن الطرف الفلسطيني في القدس وخارجها، من فتح أبواب "الحوار" مع جميع الأطراف المعنية بما فيها الطرف الإسرائيلي نحو مستقبل للتعايش بعدالة ومساواة في القدس.

المؤتمر الاستراتيجي العربي الرابع للسلام وخيارات المستقبل العربي

القاهرة: (٢٦ - ٢٨ مايو ١٩٩٦)

محمد فايز فرحات

على الرغم من أن عملية السلام في الشرق الأوسط لم تنته بعد، وعلى الرغم مما يواجه استمرارها من صعوبات، إلا أن البحث والتأمل فيما بعد السلام مازال بمستوى الباحثين والدارسين. وفي هذا الإطار قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية بتنظيم مؤتمرهما الاستراتيجي العربي الرابع تحت عنوان "السلام وخيارات المستقبل العربي". وعلى الرغم من أن محاور المؤتمر قد دارت حول عملية السلام في الشرق الأوسط وآفاق المستقبل العربي بعد السلام، إلا أن المشاركين في أعمال المؤتمر حرصوا على التأكيد على أن آفاق هذا المستقبل لا يحكمها فقط تطورات الصراع العربي - الاسرائيلي بمفرده، وإنما هناك تحديات وقضايا استراتيجية أخرى تحكم هذا المستقبل وخياراته لا تقل في أهميتها وخطورتها عن مستقبل عملية التسوية. فأشار الدكتور عبد المنعم سعيد في كلمته الافتتاحية الى وجود أربعة تحديات تحكم آفاق المستقبل العربي حصرها في الصراعات العربية - العربية، الإنفجار السكاني الرهيب، تقلص الموارد العربية خاصة البترول، العنف والتطرف وضعف الهياكل المؤسسية الديمقراطية. بينما ركزت كلمة سمو الأمير الحسن بن طلال ولي عهد المملكة الأردنية، والتي القاها نيابة عنه الدكتور جواد العناني، على ضرورة إعادة بناء البيت العربي سواء استمرت عملية السلام أم لا. وأشار في هذا الإطار الى ضرورة تشجيع التعاون البيني العربي، وتنمية القطاع الخاص وإعادة توزيع القوة السياسية داخل المجتمعات العربية.

قدمت الى المؤتمر ست عشرة ورقة توزعت على ثمانية محاور تناولت مختلف الموضوعات والجوانب المتعلقة بعملية التسوية. عالجت المحاور الأربعة الأولى التجربتين المصرية والأردنية، التسوية السلمية القضية الفلسطينية، المسارين السوري واللبناني، المفاوضات متعددة الأطراف، بينما ركزت المحاور الأربعة الأخرى على آثار ما بعد السلام على العالم العربي والعلاقات العربية - العربية، فتناولت العلاقات السياسية العربية في ظل السلام، العلاقات الاقتصادية والثقافية العربية في ظل السلام، السلام والديمقراطية والتنمية، الخيارات الإقليمية العربية في ظل السلام، على التوالي. فتناولت المحاور الأربعة الأولى تحليل وتطورات مسارات التسوية المختلفة: الأردني والفلسطيني، السوري واللبناني من حيث الصعوبات التي تواجه كلا منها، والاستراتيجية التفاوضية لكل مسار، بالإضافة الى عمليات التشابك والتقاطع القائمة بين كل مسار وآخر. وعلى الرغم من أن تجربة التسوية المصرية قد سبقت المسارات الأخرى زمنيا، إلا أن المؤتمر قد أفرد ورقة خاصة بتحليل التجربة المصرية قدمها الدكتور مصطفى علوي الذي أكد على أن التجربة المصرية لعبت دورا مؤثرا إيجابيا على عملية التسوية في مجملها، فسبق التجربة المصرية واستقرارها قد أدى الى سيطرة منهج التسوية السلمية على

إدارة الصراع ، كذلك قدمت التجربة المصرية سوابق يمكن الاستفادة منها فى مجال تكريس مبدأ الإنسحاب الإسرائيلى من كافة الأراضى العربية الى حدود ما قبل ١٩٦٧ ، ومجال تفكيك المستوطنات الإسرائيلية التى كانت قائمة على أرض سيناء ، ومجال الترتيبات الأمنية .

وقد أثارت جلسات المحاور الأربعة الأخرى كثيرا من النقاش والجدل نظرا لتعلقها بالمستقبل العربى والعلاقات العربية – العربية بعد السلام .

١- العلاقات السياسية العربية فى ظل السلام :

وقد نوقشت فى هذا المحور ورقتان ، تناولت الأولى تأثير السلام على العلاقات السياسية العربية ، تقدم بها د. مصطفى بريزات الذى أشار الى أنه على الرغم من أن استمرار الصراع العربى الإسرائيلى قد لعب دورا هاما فى تفرقة الدول العربية وتوسيع هوة الخلاف العربى ، فإن عملية التسوية السلمية لم تؤد الى وضع حد لهذا الخلاف ، بل على العكس فقد زاد عمق الخلافات العربية والشك وعدم الثقة المتبادلة ، بسبب ما نتج عن عملية التسوية من صراع عربى وإقليمى على الأدوار الإقليمية الجديدة واقتسام غنائم السلام.

إلا أن النقطة الهامة التى أثارها د. بريزات تعلقت بدور اسرائيل المحتمل تجاه الصراعات العربية بعد السلام ، وقد طرحت فى هذا الإطار خمسة سناريوهات محتملة لهذا الدور هى : دور الحكم العادل ، الوسيط النزيه ، المستفيد الحذر ، المحرك النشط للنزاع من وراء ستار ، وأخيرا دور المحايد . ولكنه لم يحدد دورا معينا ستقوم به إسرائيل ، وقدم عددا من العوامل التى قد تحدد أيا من الأدوار ستلعبه إسرائيل أهمها طبيعة القيادة الإسرائيلية ، القوى السياسية المؤثرة فى إسرائيل ، نظرة العالم العربى الرسمى والشعبى لإسرائيل فى ظل السلام . بينما ناقشت الورقة الثانية والتى تقدم بها د. أحمد الرشيدى مستقبل جامعة الدول العربية فى ظل السلام ، والتى استعرض فيها السيناريوهات والتوقعات المختلفة بشأن مستقبل الجامعة . إلا أنه أكد على ضرورة بقاء الجامعة باعتبارها المؤسسة الأساسية فى النظام العربى ، والتعبير المؤسسى عن الهوية العربية . وفى مقابل دعاوى الإنخراط فى النظام الإقليمى الشرق أوسطى أو غيره دعا د. الرشيدى الى العمل على الإصلاح الفورى للجامعة ، واقترح فى هذا الشأن عددا من المداخل أهمها : تطوير مبدأ السيادة الوطنية بحيث لا يصبح عائقا لفاعلية دور الجامعة ، بناء علاقات قانونية صحيحة وواضحة بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة التى تعمل فى إطارها ، وتجنيد عناصر بشرية ذات كفاءة عالية وحياد موضوعى.

٢- العلاقات الاقتصادية والثقافية العربية فى ظل السلام:

ذهب أ. عبد الفتاح الجبالى فى ورقته التى ناقشت الآثار الاقتصادية لعملية السلام ، الى أن عملية التسوية لم تنجح حتى الآن فى انتاج آثار اقتصادية إيجابية على المنطقة العربية . فمن ناحية لم تؤد عملية التسوية الى خفض الإنفاق العسكرى لدول المنطقة على الرغم من وجود اتجاه عالمى لخفض هذه النفقات ، وأرجع ذلك الى طبيعة الإقتصاد الإسرائيلى واستمرار الممارسات الإسرائيلية التى تتعارض مع عملية التسوية بما يقوى من عدم الثقة فى نتائج عملية التسوية واستقرارها ، بالإضافة الى طبيعة السوق العالمية لتصدير السلاح . ومن ناحية أخرى لم تنجح عملية التسوية فى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والتدفقات المالية الى الدول العربية ، فمازال نصيب الدول العربية من هذه الاستثمارات أو التدفقات المالية محدودا . وقد أرجع ذلك الى وجود عدد من الأسباب التى لا صلة لها بعملية التسوية تتعلق معظمها بطبيعة سوق الاستثمارات الدولية .

أما فيما يتعلق بالآثار الثقافية لعملية التسوية ، فقد رأى د. ابراهيم بدران أن الآثار الثقافية لعلمية التسوية تعتمد على النتائج النهائية لها ، فاخفاق عملية التسوية فى إدخال تغيير حقيقى وملموس على أوضاع المجتمعات العربية خاصة فلسطين فى المقام الأول ومصر والأردن فى المقام الثانى قد يؤدى الى مزيد من العداء المتبادل بين الشعوب أو حدوث نوع من الإنقسام الثقافى فى العالم العربى فى اتجاه تدعيم ثقافة "اللاحداثة" والثقافة الأصولية والسلفية فى مقابل تراجع ثقافة الحداثة والعلم والديمقراطية ، أو بمعنى آخر حدوث نوع من الاستقطاب الثقافى فى العالم العربى .

٣- السلام والديمقراطية والتنمية :

أيضا يبدو أن التطورات الديمقراطية الأخيرة فى الوطن العربى لم تكن هى المتغير التابع لعملية التسوية ، فعلى الرغم من أن الصراع العربى – الإسرائيلى قد ساهم فى تعطيل التطور الديمقراطى من خلال عسكرة المجتمعات العربية ، وتركيز السلطة ، وتعطيل الحريات إلا أن التطورات الديمقراطية الأخيرة لم تكن راجعة بالدرجة الأولى الى عملية التسوية . ويستشهد د. هانى الحورانى فى استنتاج هذه العلاقة بالتجربة الأردنية ، فبينما بدأت عملية التسوية فى ١٩٩٢ ، فإن عملية التحول الديمقراطى فى الأردن سبقتها زمنيا حيث بدأت فى ١٩٨٩ . إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود علاقة بين المتغيرين ، ولكن هناك مجموعة أخرى من المتغيرات الوسيطة تتعلق بالبيئة الإقليمية والعالمية . كذلك فيما يتعلق بعلاقة السلام بالتنمية ، فقد حذر د. طه عبد العليم من التعويل على عملية التسوية فى تحقيق التنمية ، وفى المقابل أكد على أن استراتيجيات التنمية لابد أن تكون نابعة من الدول العربية ذاتها ، فلابد أن تكون هناك استراتيجيات تنموية عربية مستقلة ، سواء استمرت عملية التسوية أم لا ، وبهدف تحقيق تطور حقيقى على الصعيد العلمى والتكنولوجى ، وأن فائدة السلام قد تقتصر فقط على تجنيب المنطقة تكلفة حروب جديدة .

٤- الخيارات الإقليمية العربية فى ظل السلام :

وانطلاقا من أن عملية التسوية السلمية قد لا تأتى بالنتائج المتوقعة منها ، أو على الاقل ، فإنها جاءت فى وقت يتسم بسيطرة ميزان قوى وبيئة دولية وإقليمية ليست فى صالح العرب ، مما سيكون لها آثارها السلبية بشكل أو بآخر على النتائج النهائية لعملية التسوية قد تجعل من الصعب قبولها على المدى البعيد فقد طرح د. محمد السيد سعيد عددا من الاستراتيجيات أو الخيارات العربية حددها فى : فك الاشتباك الاستراتيجى – اللحاق الاقتصادى بمعنى السير فى العملية التفاوضية حتى لو كانت مكلفة فى هذه الفترة استراتيجيا ومعنويا ، مع العمل على اللحاق بالقوى الاقتصادية التكنولوجية من أجل تغيير الوضع العربى فى المستقبل البعيد ، فك الاشتباك التكتيكى – استئناف الهجوم الاستراتيجى ، بمعنى السير فى المفاوضات بهدف الوصول الى حل سلمى حتى ولو تكتيكيا ، مع ضرورة استئناف هجوم استراتيجى مسلح فى المستقبل ، استراتيجية المقاومة المتواصلة – حرب تحرير طويلة المدى بهدف إلحاق خسائر فادحة على المدى البعيد بالعسكرية الإسرائيلية وخلق مناخ سياسى وعسكرى قد يؤدى الى دفع دولة عربية أو أكثر المشاركة فى عمل عسكرى ضد اسرائيل ، وأخيرا استراتيجية فك الإشتباك طويل المدى – اللحاق التكنولوجى / العسكرى / الاقتصادى . إلا أنه يظل لكل بديل من هذه البدائل تكلفة وأبعاد متعددة ويعتمد اختيار أى منها على عدد من العوامل الخاصة بالإستعدادات العربية والفئات الاجتماعية المساندة لأى منها ، بالإضافة الى الظروف الإقليمية والدولية

" ندوة " إستراتيجيات إدماج الحركات الإسلامية فى التيار الديمقراطى العربى

القاهرة : (٢٠ يناير ١٩٩٦)

صلاح سالم

تكاد تجمع تيارات الفكر السياسى العربى على الديمقراطية كمدخل أساسى للنهضة العربية على المدى الطويل، بل ولضبط معادلات التوازن الإقليمى على المدى الوسيط، وتجمع هذه التيارات فعلاً وفى الوقت ذاته على غياب الديمقراطية كروح وممارسة عن حياتنا السياسية العربية، وإن تواجدت أحياناً كدعاية فى خطاب سياسى لأى من البلدان العربية.

وبغض النظر عن هوى الحكام، أو حتى المثقفين تبدو التربة السياسية العربية غير مخصبة سياسياً: بما يمكن تسميته شروط تحول ديمقراطى مستديم غير قابل للإنتكاس، والتى يقف حائلاً ضد ترسيخها بعض المخاوف والهواجس، ومنها مثلاً الخوف من توظيف أدوات الديمقراطية نفسها لصالح قوى غير ديمقراطية قد تصل إلى السلطة، مع المخاوف المتصلة ببعث العصبيات غير الديمقراطية وإثارة الإنتماءات الطائفية، والجهوية، والعشائرية، وتوظيف الإصلاحات الديمقراطية ضد الديمقراطية نفسها.

وفى قلب هذه المخاوف تقبع الحركات الإسلامية فى العالم العربى إذ تبدو مواقفها وخطاباتها السياسية أهم الإشكاليات التى يجب التفاعل معها وتجاوزها فى الطريق إلى الديمقراطية العربية، وفى هذا السياق كان إنعقاد صالون إبن رشد بالمركز المصرى لدراسات حقوق الإنسان مساء الأربعاء ٢٢ مايو ١٩٩٦، فالمركز بطبيعة أهدافه، ولنمط قيادته الفكرية، يضع الديمقراطية على قمة أولوياته، ويجعل الحوار همه الشاغل، ولذا كانت ندوته التى حملت عنوان "إستراتيجيات إدماج الحركات الإسلامية فى التيار الديمقراطى العربى".

ولقد كان د. محمد السيد سعيد نائب مدير المركز، والمفكر السياسى المعروف أول المتحدثين حيث تناول فى مقدمته السريعة ثلاثة دوافع أساسية للحوار مع الحركات الإسلامية العربية وهى:

١- أن الحركة الإسلامية شئنا أم أبينا هى جزء محورى فى مشروع النهضة العربى - الإسلامى فى الماضى، وفى المستقبل أيضاً، ولذا فلا يمكن تجاهلها تماماً.

٢- دور الإسلاميين المشهود والأساسى فى مواجهة العنف الإسرائيلى، وبالتالى أهميته فى تحقيق نوع من التوازن الإستراتيجى مع إسرائيل. فهى الجزء المقاتل فعلياً وحتى الآن فى المجتمعات العربية.

٣- إذكاء قيمة الحوار فى حياتنا العربية، مع ترسيخ ضوابط لضمان حق العمل لكافة التيارات السياسية وهى مهمة عاجلة ومحورية، إذ لايمكن الوصول إلى ديمقراطية حقيقية دون حل التناقض مع الحركة الإسلامية العربية.

واختتم د. محمد السيد سعيد تقدمته بقوله: إننا فى حاجة ملحة للوصول إلى عقد سياسى له أصول ثقافية تستلزم الإتفاق على حد أدنى مشترك يضمن حق الجميع فى الحوار والعمل ضمن مشروع النهضة العربى.

وأعقب د. محمد السيد سعيد فى الحديث أربعة متحاورين أساسيين، كان لكل منهم وجهته الفكرية. وطرحه المتباين نوعاً، وإن إتفقوا جميعاً حول أهمية الديمقراطية كمنقذ من الأزمة وأهمية الحوار كآلية للديمقراطية، وأهمية الحركة الإسلامية كفاعل سياسى أساسى فى الحياة العربية. وفى هذا السياق طرح المتحدث الأول د. فؤاد زكريا أستاذ الفلسفة، والمثقف المصرى الشهير رؤيته فى فكرتين هامتين.

الأولى هى ضرورة ضبط المعانى والمصطلحات وضمنها مصطلح الحوار، ومعناه، حيث اعتبر الحوار قيمة ديمقراطية أساسية تقوم على شروط ثقافية منها التسامح مع الآخر والحرية فى إبداء الرأى، ولذلك فقد نفى مسمى الحوار عن التجربة التى قام بها وزير الداخلية المصرى السابق عبدالحليم موسى مع المعتقلين من ممثلى الحركة الإسلامية فى مصر، وأيضاً عن الحوار الذى دار فى الجزائر، واعتبر التجربتين تفتقدان لشروط الحوار الثقافى الأصيل لقيامهما على المساومة والمصالح.

والثانية هى إشكاليات الحوار بين السلطة والحركة الإسلامية، وذكر منها:

- الإعتقاد السائد لدى الحركة الإسلامية بامتلاك الحقيقة المطلقة مما يبدو حتى فى مسمياتهم.

- لجوء الجانب الإسلامى دائماً إلى النص، والاحتماء بسلطته، فى مواجهة الآخر مما يفقد الحوار أهم شروطه وهو العقلانية.

- العنف المعنوى والمادى الذى تمارسه الحركة الإسلامية ضد النخبة المثقفة التى تعنى أساساً بالحوار معها، وبالتالى فعليها أن تنتزع من نفسها هذه الرغبة الجامحة للعنف. وانتقد إغتيال الإسلاميين للدكتور. فرج فوده بسبب حواره معهم، وأعلن أن ذلك كان سبباً مباشراً لرفضه الحوار معهم فيما بعد.

واختتم د. فؤاد زكريا كلمته بقوله. يجب على الجماعات الإسلامية أن تقوم بالمبادرة بالتبرؤ من العديد من مقولاتها وسلوكياتها وإعلان استنكارها العام للعنف بالقدر الذى يثبت جديتها ورغبتها الحقيقية فى الحوار.

وكان د. رفيق حبيب هو ثانى المتحدثين، حيث ركز على الحالة المصرية فى السياق العربى، وقدم فى خمس نقاط متكاملة توصيفاً لهذه الحاله يفسر فشل الحوار الوطنى الذى دار على أرضيتها فى الفترة الماضيه على النحو التالى:

١- إن كافة التيارات السياسية فى مصر تعيش عنفاً واسعاً يحرمها من صياغة موضوعية لأسس التعامل فيما بينها، ويحرمها من الاتفاق حول عقد سياسى - ثقافى حقيقى ويفرض علينا أن نعيش فى حالة طرح مستمرة.

٢- إن تجربة الحوار الوطني في مصر كانت منقوصة لأن شروطها قد أمليت من طرف على آخر، وهذا يتعارض مع شروط الحوار الصحيح، وهي عدم التحيز والتوافق حول أهداف الحوار.

٣- إن المشكلة الحقيقية تكمن في إختلاف المرجعية وهو ما يضيق من مساحة الأرضية المشتركة بين الجميع، ولن يكون هناك حوار ناجح قبل الاتفاق حول مرجعية واحدة للأمة.

٤- إذا تعذر موضوعياً الاتفاق حول مرجعية واحدة للأمة، يبقى البديل هو الاتفاق حول مجموعة شروط تمثل الحد الأدنى كمرحلة أولى على طريق المرجعية المشتركة التي يجب بقاؤها على أرضية الثقافة العربية- الإسلامية ٥- إن تجربة حزب الوسط كانت تجربة لمجموعة من كوادر الإخوان المسلمين للإندماج في الحياة السياسية المصرية، وتجاوز أزمة المرجعية، ولكنها ووجهت بمشكلات عديدة منها التشكك في أهدافه وشرعيته من قبل الجميع، سواء بين الإسلاميين أنفسهم أو من السلطة الأمر الذي يؤكد غياب الأتفاق حول الأرضية المشتركة للحوار.

وكان المتحدث الثالث هو الأستاذ ضياء رشوان الخبير بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، والذي ألقى الضوء على نقطتين هامتين ربما كانتا غير واضحتين وخاصة الأولى منهما وهما:

١- إن الحركة الإسلامية المصرية بالذات تنقسم إلى قسمين أساسيين:

أ- الحركات الدينية مثل الجهاد، والجماعة الإسلامية، وجماعة التوقف والتبين على عمومها وهي جماعات نصية جامده تتوقف عند لحظات تاريخية بعينها، تتوقف عند العقيدي وتهمل التشريعي، ووثائق هذا القسم تحتوي على مصطلحات مثل الحاكمية، الجاهلية، الكفر وهي مصطلحات تؤذي السمع وتقلق العقل، ولذا فرغم وجود هذه الجماعات التاريخي، إلا أنها فعلياً كانت دائماً خارج التاريخ.

ب- حركات إجتماعية - سياسية ذات أيديولوجيا دينية، وتتمثل في الاخوان المسلمين بالذات. وهي حركات إجتماعية لها أهداف سياسية تستند إلى المرجعية الإسلامية ولكنها لاتدعي إمتلاك الحقيقة المطلقة، ولذا فهي أقل نصية وأقل جموداً وتختفي لديها هذه المصطلحات المقلقة.

ويضيف الأستاذ ضياء رشوان في نقطته الثانية:

٢- إن الحديث عن الحوار مع الحركة الإسلامية يستدعي تلقائياً تلك الحركات التي تعمل داخل التاريخ - الإخوان المسلمين - لاخارجه. وفي ضوء هذا التحديد يجب على الجميع تجاوز مجرد الدعوة إلى الحوار، إلى تحديد أطراف الحوار وشروطه وأهدافه دون الخوف من سطو الإخوان في مصر، أو الإنقاذيين في الجزائر على السلطة ثم الإنقلاب على الديمقراطية، وخاصة إن خبرة الإنقلاب على السلطة ليست موجودة في تجارب الدول الإسلامية بقدر ما هي موجودة في تجارب الدول العلمانية، ومنها الجزائر نفسها في الستينات، ولذا فعلى الجميع ضرورة مراجعة الإعتقاد بأن الإسلاميين وحدهم إنقلابيون أو غير ديمقراطيين.
وأما المتحدث الرابع والأخير، فكان د. محمد رضا محرم الأستاذ بجامعة الأزهر، والذي أكد على ضرورة إجراء عملية مساومة سياسية حقيقية بين القوى الراهنه بعيداً عن المرجعيةالمشتركة لأنها فكرة مثالية، وحتى غير مطلوبة، فالمطلوب فقط هو توافق حول شروط الإدارة العلمية السياسية، وتحدث عن هذه الشروط التي اعتبرها شقين: الأول هو شق الهدم، والثاني هو شق البناء.

وعلى صعيد الهدم طالب د. محرم بهدم:

- ثنائية الإيمان والكفر، أو حزب الله وحزب الشيطان.

- فكرة الدين الغالب - الإسلام - لأنها تستدعي الدين المقهور - المسيحية - لأنها لم تعد واردة.

- فكرة المرجعية الواحده لأنها فكرة شمولية تصادر على الحرية والديمقراطية لأنها فكرة شمولية وعلى صعيد البناء طالب د. محرم بأرضية سياسية تأسس على:

- القبول بالآخر، والتسليم بالتعددية السياسية، وأيضاً تعدد المرجعيات.

- الإتفاق فقط على شروط الحد الأدنى لإدارة العملية السياسية.

- التسليم بأن تداول السلطة أقدس من الوصول إليها.

- الإحتكام إلى الدستور لا الكتاب المقدس، وبالتالي إلى السياسي العلمي، لا الذي يمنحني الفضيلة.

- أسبقية البرنامج السياسي، على الحقيقة الدينية لتكريس سيادة القانون، وأولويته على الفقه وبحسب تنوع المتحدثين الأربعة في الندوة، تنوعت تعليقات الحضور، فأيد بعضها ماطرحه الأستاذ ضياء رشوان عن إعتدال الإخوان المسلمين ومنهم سيف الإسلام حسن البنا، وأيد البعض ماطرحه د. فؤاد زكريا عن العنف الإسلامي وضرورة التخلي عن الخوض في تجربة ناجحة للحوار الديمقراطي، وكان البعض أكثر إهتماماً بالبحث في شروط موضوعية للحوار كما نادى د. رفيق حبيب، د. رضا محرم، ورغم التباين في الرؤى بين المتحدثين في الندوة وجمهورها، كان الاتفاق واضحاً حول أهمية الديمقراطية كغاية، والحوار كوسيلة بين الجميع.

المؤتمـر الرابـع للباحثين الشـــباب
" المؤسسة التشريعية فى العالم العربى "

القاهرة : (٢١-٢٣ مايو ١٩٩٦)

احمد منسى

عقد مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ، المؤتمر الرابع للباحثين الشباب تحت عنوان : "المؤسسة التشريعية فى الوطن العربى" ، وذلك فى الفترة من ٢١ الى ٢٣ مايو ١٩٩٦ . وقد استمد المؤتمر أهميته من اعتبارات عدة ، منها : الموضوع الذى ناقشه ، حيث تحظى المؤسسة التشريعية باهتمام خاص فى النظام السياسى على اعتبار أنها ترمومتر بين مدى دمقرطة هذا النظام ، بالاضافة الى أن المؤتمر كان فرصة لمشاركة عدد من الباحثين من بعض الأقطار العربية ، وهو ما يعنى أن المؤتمر كان فرصة مناسبة لحدوث تواصل ثقافى عربى ، وهذا شىء تحمد عليه كلية الاقتصاد.

امتدت أعمال المؤتمر الذى استغرق ثلاثة أيام على مدار ثمانى جلسات ناقشت المؤسسات التشريعية فى (١٦) دولة عربية

وقد شارك فى المؤتمر عدة جهات بحثية إعلامية من مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية شارك كل من الدكتور حسن أبو طالب رئيس وحدة العلاقات الدولية بالمركز ، معقبا على البحثين اللذين ألقيا فى الجلسة السادسة والذين تناولا المؤسسة التشريعية فى كل من السعودية واليمن، و أ. عمرو هاشم الخبير بوحدة النظم السياسية ، والذى قدم بحثا تحت عنوان "المؤسسة التشريعية فى مصر : دراسة فى طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية" و أ . عماد جاد الخبير بوحدة العلاقات الدولية ، والذى عرض بحثا تناول فيه المؤسسة التشريعية فى جمهورية العراق .

وفيما يلى نعرض لوقائع المؤتمر فى نقطتين : الأولى ، تتناول مناقشات الجلسات الثمانى ، والثانية : تعرض للنتائج أو التوصيات ، أو الاتجاهات العامة التى أمكن استخلاصها من أعمال المؤتمر :

اولا : جلسات المؤتمر :

الجلسة الأولى : تعرضت الجلسة الأولى لمناقشة المؤسسة التشريعية فى كل من ليبيا والجزائر والمغرب .

وفى هذا الاطار قدمت أ. نجلاء نجيب -تمهيدى ماجستير العلوم السياسية - بحثا تناول المؤسسة التشريعية فى الجماهيرية الليبية ، تعرضت فيه لنشأة هذه المؤسسة ودورها عبر مرحلتين : مرحلة العهد الملكى ، ومرحلة ما بعد ثورة الفاتح عام ١٩٦٩ . وناقشت محددات دور المؤسسة فى كلا العهدين ، وخلصت الى أن ثمة عوامل بنيوية فى هيكل النظام السياسى الليبى تحول دون تفعيل هذا الدور وعلى رأسها مركزية دور القيادة السياسية وغياب التنظيمات السياسية المستقلة .

وعرض أ. محمد سالمان - المعيد بكلية الاقتصاد - بحثا تناول فيه المؤسسة التشريعية فى الجزائر دار حول نقطتين أساسيتين : التطور التاريخى للمؤسسة فى عهد الاحتلال الفرنسى ، ومرحلة ثورة التحرير (١٩٥٤-١٩٦٢) ، ومرحلة ما بعد الاستقلال ، والواقع الاجتماعى وقضاياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، على اعتبار أنه يشكل بيئة النظام السياسى وسلطاته الثلاث : التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وعرض الباحث لتحليل هيكل عضوية المؤسسة واختصاصاتها ودورها ، وانتهى الى القول بأن التراث التعبوى للنظام السياسى الجزائرى قد جعل المؤسسة التشريعية لوقت طويل أسيرة دور غير فعال هدفه إضفاء الصبغة الديمقراطية على النظام الحاكم وتحريك الجماهير للالتفاف حول رأس السلطة فى البلاد .

ثم عرض أ. خالد السرجانى - الصحفى بجريدة الأهرام - بحثا تحت عنوان : "المؤسسة التشريعية فى المغرب" خلص من خلاله الى ثلاث نتائج:

- أن النظام السياسى المغربى يتعايش فيه مجالان سياسيان أحدهما تقليدى مسيطر ، والآخر حديث هامشى ، وينوب المجال الأول عن الثانى ، وبالتالى فالقرارات السياسية المصيرية تصنع وتقر خارج المؤسسات السياسية الحديثة ومنها المؤسسة التشريعية .
- هيمنة الملك ، نظرا لعوامل تاريخية على مجمل تركات النظام السياسى ، وذلك لعوامل تاريخية ضاربة بجذورها فى التاريخ المغربى .
- أن المجالس التشريعية المتعاقبة منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ لم تعكس توازنات القوى السياسية فى البلاد بسبب مقاطعة الأحزاب المعارضة كثيرا لانتخابات هذه المجالس .

الجلسة الثانية : عرضت هذه الجلسة لمناقشة المؤسسة التشريعية فى تونس وموريتانيا .

وفى هذا الصدد تناولت أ. أمانى مسعود - المدرس المساعد بكلية الاقتصاد - المؤسسة التشريعية فى تونس ، وذلك فى ثلاث نقاط : نشأة وتطور المؤسسة ، وتحليل هيكل العضوية بها ، ودورها فى النظام السياسى . وأكدت خلاصة البحث أن هشاشة دور البرلمان التونسى تفسر بعوامل ثلاثة تتمثل فى شخصنة السلطة وتهميش دور المعارضة، إضافة الى تداعيات الميراث الاستعمارى .

وقدم أ. الفاغ بن محمد ولد الشيبانى - باحث موريتانى - بحثا عرض فيه للمؤسسة التشريعية فى بلاده ، وتناول أربع نقاط:

- تنظيم المؤسسة التشريعية فى موريتانيا وطرائق تشكيلها .
- أجهزة المؤسسة التشريعية .
- اختصاصات هذه المؤسسة .
- مدى الاستقلالية التى تحظى بها فى مواجهة السلطة التنفيذية .

الجلسة الثالثة : تناولت المؤسسة التشريعية فى كل من سوريا

ولبنان .

وقد تصدى البحث الذى قدمه أ. خالد فياض – باحث بمكتب وزير الاعلام المصرى – لمعالجة وضع المؤسسة التشريعية فى سوريا ، فعرض لمحددات أربعة تميز النظام السياسى السورى ، وتجعل دور مؤسسته التشريعية هشا ، تتمثل هذه المحددات فى : محورية دور رئيس الدولة ، وعسكرة النخبة الحاكمة ، وسيطرة المنطق الطائفى على عملية التجنيد للمناصب القيادية ، وتباطؤ عملية الحراك النخبوى .

ثم عرض أ. عمار على حسن – الصحفى بوكالة أنباء الشرق الأوسط – بحثا تحت عنوان "دور المؤسسة التشريعية فى لبنان" تناول النقاط التالية :

– مسيرة البرلمان اللبنانى منذ عام ١٩٢٠ .

– الهيكل التنظيمى .

– تحليل النخبة البرلمانية من حيث انتماءاتها الطائفية والمهنية.

– اختصاصات البرلمان .

– العلاقة بين البرلمان والسلطة التنفيذية .

الجلسة الرابعة : تناولت هذه الجلسة المؤسسة التشريعية فى فلسطين والأردن .

عرض أ. محمد خالد الأزعر – باحث فلسطينى – للمؤسسة التشريعية الفلسطينية تناول فيه التطور التاريخى لهذه المؤسسة منذ عهد الانتداب البريطانى وزمان خضوع فلسطين للحكم العثمانى ، وتجربة المجلس الوطنى الفلسطينى وعلاقته بمنظمة التحرير ، والشكل الحديث للبرلمان الفلسطينى عقب اتفاق أوسلو .

وعرض أ. هانى محمد على اللوبانى –باحث أردنى – بحثا تناول فيه المؤسسة التشريعية فى المملكة الأردنية ، وتعرض فيه لهيكل هذه المؤسسة المتمثل فى مجلسى النواب والأعيان واختصاصاتهما التشريعية ودورهما فى مراقبة السلطة التنفيذية .

الجلسة الخامسة : تناولت المؤسسة التشريعية فى العراق والكويت .

وفى هذا الصدد قدم أ. عماد جاد – الخبير بوحدة العلاقات الدولية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام بحثا بعنوان "المؤسسة التشريعية فى العراق" عرض خلاله لتطور هذه المؤسسة منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة فى أعقاب ثورة ١٩٢٠ ، والحياة البرلمانية إبان العهد الملكى ثم تجربة المجلس الوطنى العراقى منذ عام ١٩٨٠ ، وصلاحيات البرلمان فى كلا العهدين .

ثم عرض أ. محمد بشير صفا – المعيد بكلية الاقتصاد – المؤسسة التشريعية فى الكويت ، دار حول نقطتين أساسيتين : التطور التاريخى لهذه المؤسسة ودورها فى النظام السياسى ، وأهم محددات هذا الدور .

الجلسة السادسة : تناولت مناقشة المؤسسة التشريعية فى السعودية من خلال البحث الذى قدمه أ. أيمن ابراهيم الدسوقى – المعيد بكلية الاقتصاد – والذى دار حول تطور هذه المؤسسة ، وتجربة مجلس الشورى الذى تم تأسيسه عام ١٩٩٣ .

الجلسة السابعة : تعرضت هذه الجلسة لدراسة المؤسسة التشريعية فى كل من الإمارات وقطر والبحرين ، من حيث تطورها التاريخى وهيكل العضوية فيها وعلاقتها بالسلطة التنفيذية .

الجلسة الثامنة : تناولت هذه الجلسة البحث الذى قدمه أ. عمرو هاشم ربيع – الخبير بوحدة النظم السياسية فى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – تحت عنوان "مصر : دراسة فى طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية" . وقد تعرض البحث لدراسة تطور الحياة البرلمانية فى مصر منذ تأسيس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ م وتحليل هيكل العضوية داخل مجلس الشعب ومحددات دوره فى النظام السياسى ومناطق الخلل فى التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لصالح السلطة الأولى .

ثانيا : التوجهات العامة للمؤتمر :

خلص الباحثون والمعقبون الى عدة نتائج هامة منها :

– عدم تمتع المؤسسة التشريعية بدور فاعل فى النظم السياسية العربية فى ظل هيمنة السلطة التنفيذية ، وخاصة رأس هذه المؤسسة : رئيسا أو أميرا أو ملكا أو شيخا .

– أهمية الولاءات القبلية والطبقية فى تشكيل البرلمانات العربية نظرا لتقليدية الثقافة السياسية العربية .

– خصوصية التجربة اللبنانية فى ضوء طبيعة النظام السياسى اللبنانى القائم على مبادىء التعددية غير المقيدة.

– ثار الجدل حول امكانية استيراد المؤسسات التشريعية بنمطها الغربى لدول العالم العربى ، وهنا اتفقت الآراء على أن مبدأ الاستيراد ليس مرفوضا ، لكن لابد من الأخذ فى الاعتبار خصوصية الواقع العربى.

– ضرورة إعادة النظر فى الإطار الدستورى الناظم لأداء البرلمانات العربية ، كإحدى وسائل تفعيل دورها .

– أهمية تدعيم عملية المشاركة السياسية فى انتخابات البرلمانات العربية ، حتى يأتى تشكيلها معبرا عن الاحتياجات الشعبية .

– تطوير أداء البرلمانات العربية مرتبط أساسا بدمقرطة النظم السياسية فى الدول العربية .

" ندوة " السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الإقليمية

القاهرة: (٧ - ٨ ابريل ١٩٩٦)

حنان البيلى

نظم كل من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واتحاد المستثمرين العرب والاتحاد العام للغرف التجارية المصرية ندوة بعنوان " السوق العربية المشتركة فى ظل المتغيرات الاقليمية والدولية " والتى تضمنت ورقة العمل الرئيسية التى أعدها الأستاذ الدكتور محمد محمود الامام وثمانى أوراق بحثية تعقيبية على ثمانية محاور والتى تناولت بالبحث والتحليل المراحل المختلفة لدفع العمل التكاملى الاقتصادى العربى والعقبات التى حالت دون اتمامها .

فورقة العمل الرئيسية تحمل نفس عنوان الندوة والتى أعدها الدكتور الأمام ، قد قسمت إلى ثلاثة أجزاء رئيسية ، يتناول الجزء الأول ملخصا للتجارب العربية السابقة بدءا من اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية ، والتى نصت على اعفاء عدد من السلع الزراعية والحيوانية من الرسوم الجمركية ، وتخفيض تلك الرسوم على بعض السلع الصناعية بنسبة ٢٥٪ بشرط أن يكون منشؤها أحدى الدول الأعضاء فى الاتفاقية ، وإن لم تكن قد وضحت قاعدة خاصة بالمنشأ . وقد فتحت الاتفاقية باب التعديل السنوى ، بشرط مضى شهر على تصديق ثلاث دول على الاتفاقية أو تعديلاتها ، مما أدى إلى أمرين : الأول هو طول الفترة اللازمة للنفاذ ، والثانى هو اختلاف نطاق العضوية . ثم أنشئ مجلس الوحدة الاقتصادية المؤقت لكسر الجمود الذى أصاب تنفيذ اتفاقية الوحدة ، وقد عمل المجلس على رفع توصيات أهمها الاهتمام بقيام السوق العربية المشتركة فى مدة أقصاها عشر سنوات ، والتى نص قرارها على :- (١) تثبيت القيود والرسوم والضرائب المفروضة على تبادل المنتجات الوطنية فيما بين الدول الأعضاء . (٢) عدم فرض رسوم أو ضرائب على المنتجات المتبادلة تفوق تلك المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة . (٣) عدم منح الدولة أى دعم لصادراتها من المنتجات إلى باقى الدول التى لديها انتاج مماثل . (٤) عدم اعادة تصدير المنتجات المتبادلة إلا بعد موافقة دولة المنشأ أو بعد اجراء عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية . بالاضافة إلى وضع جدول يوضح نسب الاعفاءات على كل أنواع المنتجات الصناعية ، أما المنتجات الزراعية والحيوانية فتعفى .

ولكن تعثر قرار السوق المشتركة لعدد من الأسباب ، وهى عدم قدرة الدول على ايجاد تنسيق حقيقى بين خططها الاقتصادية ، واختصار مراحل السوق ، ومحدودية القدرة التصديرية والتشابه السلعى فى مكونات التجارة ، واستمرار اجراءات الحماية بما يتعارض مع قرار السوق ، وأخيرا حظر بعض الدول إستيراد بعض السلع لتصنيفها على أنها سلع كمالية ، ونتيجة لذلك اقترحت اللجنة التى تم تشكيلها لتقييم السوق المشتركة التمسك بقرارات التحرير الكامل للتبادل التجارى ، وفى حالة رفض المجلس للتحرير الكامل ، يكون البديل هو : (١) العودة للمنهج السلعى بدلا من الزمن (٢) إخراج اتحاد المدفوعات إلى حيز الوجود . (٣) إصدار القرارات الخاصة بتنفيذ التحرير الكامل للتبادل التجارى بما يشتمل ذلك على توحيد التعريفة الجمركية بأسلوب تدريجى (٤) لابد من التوفيق بين السيادة الوطنية وبين الزامية قرارات المجلس . وقد أوصى المجلس الاقتصادى الدول التى ترغب فى الحصول على تسهيلات تزيد عن التسهيلات التى تمنحها اتفاقية تسهيل التبادل التجارى بالانضمام إلى أتفاقية الوحدة الاقتصادية والسوق المشتركة على أساس الانضمام الكلى أو الانتساب الجزئى إلى المرحلة التى تناسبها من مراحل السوق ، بدلا من تعديل أتفاقية تسهيل التبادل التجارى ، ونتيجة لذلك اتجه كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوحدة إلى أقامة منطقة تجارة حرة عربية . وقد أعدت الأمانة العامة مشروع إطار عام لإقامة منطقة تجارة حرة عربية على اعتبار أن ذلك مطلب عربى ، وأن منطقة التجارة الحرة هى المرحلة الأولى لأى مشروع للتكامل الاقتصادى ، ويمكن تنفيذها بإصدار بروتوكول تنفيذى يراعى فيه التنسيق مع التكتلات الإقليمية القائمة.

أما فى مجال تحرير المدفوعات الجارية ، فقد أقر مجلس الجامعة اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة بحرية ، وقد صدقت عليها الدول وأصبحت نافذة فى ١٩٥٣/١٢/١٢ .

والجزء الثانى من الدراسة يتناول بالتفصيل المتغيرات الدولية والإقليمية، وانعكاساتها على العمل العربى المشترك ، وخاصة السوق العربية . فالمتغيرات الدولية تشتمل على (١) تصاعد عوامل التدويل ، والتى تعرف بالعولمة ، والتى ترتبط بأمرين: الأول تزايد حلقات الأنتاج بسبب تصنيع مواد تخليقية ، والثانى هو دخول المنتجات المراحل الوسيطة وهى ما أنشأ نوعا من التشابك وأيضا من النتائج المهمة للتشابك الاقتصادى الدولى تغير مفهوم السوق وحدوده ، وأيضا ظاهرة الأموال المفترية (٢)اتفاقيات مراكش ، ويعنى بها الباحث توقيع أتفاقية الجات التى أصبحت سارية المفعول فى بداية ١٩٩٥ ، وآثار هذه الاتفاقية على الدول العربية تتمثل فى الالغاء التدريجى لاتفاقية الألياف المتعددة ، وأيضا دخول الزراعة فى الأتفاقية وارتفاع فاتورة واردات الغذاء العربية ، وأخيرا الاتفاقية المتعلقة بالجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية وهى اتفاقية TRIPS (٣)تنامى التكتلات الاقليمية ، والتى تتمثل فى تجربة الجماعة الأوروبية بمراحلها وصولا إلى أتفاقية ماستر يخت ، وهناك أيضا التكتلات الإقليمية الأخرى والتى أهمها رابطة جنوب شرق آسيا " الآسيان " ، ومنطقة التجارة الحرة لامريكا اللاتينية .

أما المتغيرات الإقليمية ، فتتمثل فى (١) تسوية المشكلة الاسرائيلية ، والتى تمثل أهم الأمور التى أثرت على مسار التكامل العربى ، والترتيبات التى تحدث فى المنطقة لإحداث تعاون شرق أوسطى بمؤسسات جديدة مختلفة عن المؤسسات العربية (٢) أزمات الخليج ، حيث تعتبر أزمات الخليج من أهم العوامل المؤثرة على الوطن العربى ، بداية بالثورة الأسلامية فى إيران ومرورا بالحرب العراقية الايرانية وانتهاء باحتلال العراق للكويت (٣) سياسات التثبيت والتكيف ، وفق القواعد التى يرسمها صندوق النقد والبنك الدوليان ، وأخيرا الشراكة

الأوربية المتوسطية .

أما الجزء الثالث والأخير من الدراسة، فقد تناول مقترحات بعض المفكرين العرب بشأن مسار العمل العربي المشترك ، فقد اقترح الدكتور اسماعيل صبري عبد الله ، الأهتمام بعدد من الأمور ، الأول منها هو ربط التكامل العربي بالتنمية العربية القائمة على الاعتماد الجماعي على الذات ، والثاني النهوض بقاعدة البيانات وأعمال الحصر والدراسة والتحليل والتنبؤ والتشاور ، والثالث رفع مستوى أتخاذ القرار ، وقدم الأستاذ برهان الدجاني وأخرون بحثا ينطلق من رصد نمو مايسمى بالقطاع العربي المشترك ، وبيان أن مايعوق هذا العمل هو غياب صور تكاملي يرفع منافعه من المستوى القطرى إلى المستوى القومي ، والاقتراح الثالث قدمه الدكتور لبيب شقير ، ويدعو الى تحرك سياسي من خلال ما أطلق عليه اسم الجبهة . والاقتراح الأخير قدمه الدكتور يوسف صايغ ، حيث يؤكد على العلاقة الوثيقة بين التنمية القطرية وبين الأعتماد الجماعي على النفس .

وقدم الدكتور راتب الشلاح ورقته التعقيبية على المحور الأول بعنوان " تحرير التبادل التجاري العربي " والتي يركز فيها على مجموعة من النقاط والأفكار الرئيسية التي تتمثل في : أولا ، أن ورقة العمل الرئيسية أظهرت الحاجة إلى الربط الفعال بين مدخل التبادل التجاري والمدخل الانتاجي ، حيث أثبتت الوقائع أن التركيز على التجارة العربية البينية لتطوير الأقتصاديات العربية في مراحلها الأولى لم تحقق النجاح المرجو منها نظرا لغياب الهياكل الانتاجية المتطورة، حيث ظلت نسب التجارة البينية تتراوح بين ٧ - ١٠٪ من مجمل التجارة العربية . ثانيا : يمكن تلخيص أسباب تعثر السوق العربية المشتركة في الطموح الزائد لتحقيق الوحدة في مدة ٥ سنوات متجاهلة الواقع الاقتصادي وخلو الاتفاقية من الأحكام الملزمة للدول ، وتقاعس الدول العربية عن تقديم البيانات والمعلومات عن حركة التجارة ، والتشابه السلعي في مكونات التجارة مما خلق وضعا تنافسيا أكثر منه تكامليا ، وأخيرا عدم وجود سلطات فرق قومية لتنفيذ الاتفاقيات .

ثالثا : اتفاقية الجات وتأثيرها على الدول العربية ، وقد أثار الباحث المادة ٢٤ من الأتفاقية ، والتي تنص على أعتبار التبادل التجاري بين أطراف المجموعات الاقتصادية أمرا داخليا من ناحية المزايا التفضيلية الممنوحة لدولها دون أن يترتب على ذلك منح هذه الأمتيازات لبقية دول الجات . وأنه يمكن اعتبار فترة التأقلم التي منحتها الجات للدول النامية بمثابة مرحلة العبور للاقتصاديات العربية لتحقيق أكبر قدر من التكامل فيما بينها لتستطيع فيما بعد المنافسة على الصعيد الدولي .

والتعقيب على المحور الثاني ، قدم الأستاذ محمد نبيل إبراهيم ورقة بعنوان " برامج ومؤسسات تمويل التبادل التجاري العربي " ، حيث يرى أن تدني حجم التجارة العربية البينية يرجع إلى تنافسية الهياكل الانتاجية للدول العربية ، بالاضافة إلى إلتزام القليل جدا من هذه المنتجات بمعايير الجودة العالمية وبالتالي فانه لابد أولا من رفع جودة المنتجات العربية وبأسعار مناسبة بحيث تستطيع منافسة مثيلاتها الأجنبية .

ثم يأتي بعد ذلك الحديث عن تمويل عربي مشترك للتجارة البينية - تنشيط ائتمان الصادرات - ويمكن تحقيق ذلك عن طريق عدد من الآليات وهي : أولا تحقيق تنسيق صناعي وإنتاجي بين الدول العربية لإيجاد صناعات متكاملة على أساس المزايا النسبية . ثانيا : التنسيق بين المؤسسات المالية . ثالثا : تعزيز المؤسسات المالية العربية حتى يتسنى لها الترويج للمشاريع التنموية من خلال توجيه المدخرات العربية ، أما بالاستثمار المباشر أو من خلال طرح السندات في أسواق المال . رابعا: الاستفادة من التعاون الشرق أوسطي المرتقب سواء بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف . خامسا : تطبيق آليات السوق التي بدأت تنفيذها كافة الدول العربية، لايعني إلغاء مركزية أتخاذ القرار سواء في الاستثمار أو الانتاج ، حيث مازالت أغلب الدول الرأسمالية ملتزمة بمركزية اتخاذ القرارات التي تختص بتجارتها الدولية واستثماراتها المحلية والخارجية. سادسا : الاستفادة من تجارب الجماعة الأوروبية . سابعا : احتياج الوطن العربي إلى شبكة مصرفية بينية ، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق اتحاد المصارف العربية ، ولتحقيق ذلك لابد من توافر عدد من الدعائم أهمها : - (١) تعزيز الثقة المتبادلة بين المصارف العربية في الافصاح عن مراكزها المالية . (٢) تأسيس هيئة عربية للتصنيف ، على غرار المؤسسات الأجنبية مثل Standand Poors .

وقدم الأستاذ محمد أبو العينين ورقته حول المحور الثالث بعنوان "الخدمات الفنية المساندة للتجارة العربية البينية " حيث يؤكد أهمية السوق العربية المشتركة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الاقليمية الأخرى بعد بدء تنفيذ أتفاقية الجات ، ولذلك فإنه لابد من إحياء السوق العربية المشتركة ، وأن هناك مجموعة من الخدمات الفنية التي يجب تطويرها لمساندة التجارة العربية البينية وهي:- (١) التصنيف الجمركي وتوحيد التشريعات والاجراءات والرسوم ، حيث قامت الأمانة العامة باصدار القانون الجمركي الموحد الذي يهدف إلى خلق تماثل وتطابق بين انظم الجمركية المقررة في الدول العربية ، بالاضافة إلى وضع التعريفة الخارجية الموحدة لحماية السوق العربية المشتركة من المنافسة الأجنبية ، بالأضافة إلى انشاء صندوق تعويض لتعويض الدول المتضررة من فقدان نسبة من عائداتها. (٢) النقل والشحن والترانزيت والتخزين ، حيث تعد هذه الخدمات من أهم الخدمات الفنية المساندة للتجارة ، ويقرر ا لواقع أن هذه الخدمات تعاني من كثير من المشكلات ، وليس أدل على ذلك من أن تكلفة النقل على المستوى العربي تصل نحو ٥٠٪ من قيمة التكلفة في مجال نقل المواد الخام ، أما على المستوى الدولي فتتراوح بين ١٠-١٥٪ . ومن هنا تأتي أهمية زيادة الاستثمارات في هذه الخدمات .(٣) قنوات الاتصال والمعلومات التجارية ، حيث تعد المعلومات الحقيقية والسريعة شيئا هاما وضروريا لرجال الأعمال . (٤) المناطق الحرة والمستودعات لتدعيم التجارة البينية للدول العربية . وأخيرا ، القواعد والمقاييس والمواصفات والمنظمات الأستشارية .

وقدم الدكتور على مصطفى بن الأشهر ورقته البحثية حول المحور الرابع بعنوان " الحريات الاقتصادية الأساسية المرتبطة بالسوق العربية المشتركة " ، والتي تتعرض لمجموعة من النقاط التي تعرضت لها ورقة العمل الرئيسية من أستعراض لمسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ومبرراتها سواء الاقتصادية أو لأعتبارات الوحدة القومية العربية ، يخلص الى أن الضعف الذي أصاب العمل العربي المشترك ، يرجع إلى غياب الارادة السياسية ، وأنه لابد من وجود ضغط شعبي نتيجة لوجود مصالح حقيقية ملموسة .

وقد حددت الحريات الأساسية المرتبطة بالسوق المشتركة في : (١)حرية الانتقال والأقامة والعمل . (٢) حرية ممارسة النشاط الاقتصادي . (٣)حرية انتقال رؤس الأموال وضمانات الاستثمار ، وأنه يمكن تصنيف الدول العربية إلى مجموعتين، الأولى ذات الفائض المالي وهي الدول النفطية ، والثانية ذات فائض عمالة وهي دول غير نفطية ، فالأولى لاتستطيع فتح الباب أمام هجرات عمالية كبيرة نظرا لظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بالاضافة الى إستيراد التقنيات المتقدمة ، وبالتالي فإن انتقال العمالة أقتصر على العمالة الزراعية وبعض القطاعات الخدمية . وحرية الانتقال هذه لاتشتمل على حرية التملك ، ولذلك فهي مؤقتة وغير دائمة، وأيضا رهينة بالتغيرات في العلاقات السياسية .

ويرى الباحث أنه عند اطلاق حرية حركة العمالة ، لابد من ربطها بحق التملك ، لأن هذا من شأنه توزيع العمل بشكل دائم ومستقر ومن الضرورى أيضا أن تراعى القدرة الاستيعابية للدولة المستقبلة . أما عن انتقال رأس المال فإنه يكون فى اتجاه واحد فقط ، أى من الدول النفطية الى غير النفطية ، وهذا لايكون مقبولا للدول التى ستخسر، لذلك فإنه لابد من إطلاق الحريات الاقتصادية الأساسية من محددات تضمن انتقال رأس المال والعمل بقدر متكافئ بين المجموعتين العربيتين .

والورقة التعقيبية على المحور الخامس قدمها الدكتور فاروق شقوير بعنوان " علاقة المتغيرات الإقليمية والدولية باقامة سوق عربية مشتركة موسعة " حيث توضح الورقة اختلاف النظام العالمى الجديد عن سابقة ، وتظهر هذه الاختلافات فى عدد من النقاط وهى: (١) تأصيل عالمية النظام ، والذى انعكس على القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية . (٢) تزايد الارتباط بين أجزاء العالم المختلفة بفضل ثورة المعلومات والاتصالات وانخفاض تكلفتها . (٣) زيادة التكتلات والتجمعات الاقتصادية ، والتى أصبحت تستحوذ على نصيب متزايد من تدفق التجارة العالمية . (٤) تعاظم الدور الذى تلعبه الشركات عابرة القوميات فى تدويل الانتاج . (٥) تحول الصراع بين دول العالم من صراع عسكرى إلى تنافس أقتصادى .

ونتيجة لهذه التحولات العالمية فإنه لابد من تفعيل العمل العربى المشترك، الذى يتميز بضعف التجارة العربية البينية والتى شهدت ثباتا نسبيا وتتراوح بين ٢١ مليار و ٢٤ مليار دولار، وعلى العكس تزايدت الواردات العربية من الدول غير العربية ، وأيضا لابد من زيادة الأستثمارات العربية البينية ، والتى تتضمنها أربع اتفاقيات للتعاون الأستثمارى العربى ، والعمل على رفع المستوى الفنى للمؤسسات العربية القائمة ، وتحديد الأمانة العامة للجامعة بتنظيم لوائحها ودورها والعلاقة المتوخاة مع السلطات الرئاسية فى الدول الأعضاء.

وقدم الدكتور منير حمارنة ورقته للتعقيب على المحور السادس بعنوان " تقيم تجارب التعاون والتكامل الاقتصادى العربى " التى تتعرض لتجربة العمل الاقتصادى العربى المشترك ، لأنها تكشف بوضوح النزعات المتناقضة التى واكبت هذه العملية ، وأيضا تكشف بوضوح تأثير العوامل الخارجية ، بدءا من إقامة بريطانيا لمركز تموين الشرق الأوسط خلال الحرب عام ١٩٤١ ، وانتهاء باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فى يوليو ١٩٥٧. ويرى الباحث أن تجربة مجلس الوحدة تحتل موقعا فريدا بسبب أولا شموليتها، ثانيا تنوع المداخل والأساليب التى استخدمت لتحقيق التكامل وهى (١) مدخل التخطيط الانمائى ، الذى أشتمل على التنسيق الصناعى والتنسيق الزراعى مع وضع أسس فنية لتنسيق الخطط القطرية وتحديد المحاور الأساسية للتنمية والتكامل . (٢) مدخل التنسيق والتكامل القطاعى ، الذى يركز على التنسيق والتكامل فى مجال النشاط القطاعى دون الجوانب الفنية والتفصيلية التى تهتم بها المنظمات العربية المتخصصة . (٣) الاتحادات العربية النوعية المتخصصة ، والتى اتجه المجلس إلى انشائها بالتعاون والتنسيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية ، لتبادل الخبرات ورفع مستوى الانتاج وتحسين الأداء ، وقد بلغ عددها ٢٣ اتحادا نوعيا . (٤) الشركات العربية المشتركة ، والتى تم انشاؤها باعتبارها مدخلا من مداخل التكامل الاقتصادى ، لانها تعزز التشابك بين الاقتصاديات العربية وتعمل على تعظيم الأنتاج العربى المشترك . (٥) الاتفاقيات الجماعية ، حيث أقر المجلس تسع اتفاقيات جماعية فى مجالات مختلفة بهدف تنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء على أساس من التكافؤ والألتزامات المتقابلة .

ولكن على الرغم من الجهود الهائلة ، والتى أستمرت على امتداد ثلاثين عاما، لم تتحقق النتائج المرجوة منها لأسباب عديدة ، أهمها ضعف الارادة السياسية ، والحقبة النفطية وآثارها على العمل المشترك .

وقدم الشيخ عمر كامل حول المحور السابع ورقة بعنوان "الدروس المستخلصة من التجربة الاقتصادية العربية " والتى توضح أن الصعوبات التى واجهها العمل الاقتصادى العربى المشترك آثارها السلبية فى تحقيق التعاون والتكامل المنشود ، فإلقاء نظرة على تجارب التعاون والتكامل العربى والانعكاسات السياسية عليها نجد أن اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت التى وقعت فى ديسمبر ١٩٥٣ ، لم تات بالثمار المرجوة منها نظرا لاختلاف الدول على تحديد السلع المدرجة فى الجداول التفضيلية الملحقة بالاتفاقية ، مما أدى إلى تحديد أجل المرحلة الأولى الى ١٩٩٦، ومن هنا لابد من تفعيل هذه الاتفاقية لتحرير التجارة العربية البينية . أما فيما يتعلق بالشركات العربية المشتركة فنجد أن لها عددا من الآثار الإيجابية والتى تتمثل فى (١) زيادة القدرة الانتاجية . (٢) تعزيز المصلحة الاقتصادية المتبادلة ، لقدرتها على خلق التشابك بين اقتصاديات الأطراف المساهمة فيها .

أما بالنسبة للأفراد والعمال ، فنجد أن الدول العربية تعانى من مشكلة بطالة ، والتى زادت حدتها بسبب الضغوط التى تمارسها المؤسسات المالية الدولية ، بالاضافة إلى أزمات الخليج وما أدت إليه من تقليص للعمالة ، مما دفع الدول المستقبلة للعمالة إلى عدم التصديق على الاتفاقيات المبرمة، وكذلك الحال بالنسبة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وحرية انتقالها فى المنطقة ، فنتيجة لقصور مناخ الاستثمار ومحدوديته ، وعدم توافر عنصر الأمان يرى الباحث أنه لابد من وضع استراتيجية جديدة لمسيرة التكامل الاقتصادى تقوم على الفصل بين العلاقات السياسية والعلاقات الأقتصادية .

والورقة الأخيرة قدمها الأستاذ ممدوح المصرى بعنوان " الآفاق المستقبلية للسوق العربية المشتركة الموسعة " والتى تتعرض للاقتراح الذى قدمته مصر فى إجتماع المجلس الاقتصادى والاجتماعى للجامعة فى سبتمبر ١٩٩٥، باقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، تضم كافة الدول العربية ، وقد انتهت مناقشة الاقتراح إلى تعديله بالربط بين مشروع المنطقة وتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ، وتعتبر صيغة منطقة التجارة الحرة هى الأكثر ملاءمة للمرحلة الحالية لأسباب منها : (١) حاجة الاقتصاديات العربية لتوسيع أسواقها مع تعاظم قدراتها الانتاجية . (٢) تزايد البطالة والتى يمكن مواجهتها برفع معدلات النمو الاقتصادى وزيادة الأستثمارات لتوليد المزيد من فرص العمل . (٣) تقارب الأنظمة والسياسات الاقتصادية العربية . ويمكن وضع تصور لآلية تاسيس منطقة التجارة الحرة ، عن طريق عدد من البدائل والتى تتمثل فى (١) إدماج مناطق التجارة الحرة الثلاث القائمة حاليا ، باستكمال تحرير التجارة داخلها وفيما بينها . (٢) مناطق تجارة حرة ثنائية بين أزواج من الدول العربية ، باستكمال وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية الحالية بحيث تشمل فى نهاية المطاف الدول العربية جميعها. (٣) التحرير الفورى للتبادل التجارى العربى فى نطاق منطقة التجارة الحرة، مع الابقاء على قوائم استثناءات قطرية مؤقتة ، خلال فترة انتقالية محددة . (٤)النموذج المركب من التحرير الفورى لقوائم تضم سلعا تم تحريرها من قبل فى نطاق اتفاقية تيسير وتنمية التجارة ، أما باقى التجارة فانها تخضع لتحرير متدرج على مراحل خلال فترة انتقالية من ٥ – ١٠ سنوات تخفض خلالها الرسوم الجمركية على شرائح ٢٠ أو ١٠٪ سنويا .

" ندوة " اريتريا .. الحاضر والمستقبل

القاهرة : (٤ - ٥ مايو ١٩٩٦)

بدر حسن شافعى

عقدت هذه الندوة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، وقد نظمها معهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية ، بالتعاون مع مركز الدراسات السياسية بالكلية . وقد تم خلال الندوة مناقشة العديد من الاوراق التى قدمتها نخبة كبيرة من رجال السياسة والاقتصاد المصريين والعرب .

ونظرا لأن الاوراق البحثية قد تم إعداد معظمها منذ ستة أشهر فإنها لم تتحدث عن التطورات الراهنة فى العلاقات اليمنية الأريترية حول جزر حنيش ، كما يلاحظ ان الأوراق - فى معظمها - قد ركزت على جانب الوصف على حساب جانب التحليل وهو الأمر الذى تم تبريره بأن الهدف من الندوة تقديم دراسة مسحية شاملة للدولة الجديدة .

الاطار التاريخى :

تم خلال الجلسة الاولى - التى رأسها الاستاذ صلاح الدين حافظ . مناقشة ورقتين الاولى للدكتور السيد فليفل - استاذ التاريخ الحديث والمعاصر بمعهد البحوث والدراسات الافريقية - جامعة القاهرة بعنوان " تطور القضية حتى الحرب العالمية الثانية » واوضحت الدراسة كيف ان الاسلام انتشر فى اريتريا استنادا لوجود عربى وطيلة الفترة السابقة على القرن السادس عشر كانت اريتريا جزءا لا يتجزأ من الحضارة العربية الاسلامية . ولكن الاستعمار البرتغالى عمل على تدمير هذا الوجود . فقام بتدمير كافة الموانئ الاريترية على البحر الاحمر لمنع السفن العربية من الوصول الى الشواطئ الاريترية .

وتؤكد الدراسة على ان التنافس الدولى بين كل من فرنسا - بريطانيا - ايطاليا ، على احتلال الاخيرة لاريتريا .

أما الورقة الثانية فقد أعدها الدكتور ابرهيم نصر الدين - رئيس قسم النظم السياسية والاقتصادية بمعهد البحوث الافريقية فى اعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى الضم القرى من قبل اثيوبيا (٤٢-٦٢) وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة محاور أساسية هى :

١ - الادارة العسكرية البريطانية والتدخل الاثيوبى .

٢ - موقف الامم المتحدة ١٩٥٠ - ١٩٨٠

٣ - الحركة الوطنية الاريترية ١٩٤١ - ١٩٥١ .

٤ - ارتيريا بين الفيدرالية والضم القرى ١٩٥٠ - ١٩٦٢

وتؤكد الدراسة ان المشكلة نشأت فى اطار الحرب العالمية الثانية ، لكنها ازدادت تعقيدا فى ظل الحرب الباردة واهم جزئية كشف عنها الباحث هى الخاصة بتأييد الدول الكبرى (فرنسا - بريطانيا - ايطاليا) لاثيوبيا ، والقبول بفكرة تقسيم ارتيريا .

ولعل هذا ما دفع الباحث الى الخروج بنتيجة هامة اثناء عرضه للورقة وان لم يكتبها فى الدراسة . وهى ان الأزمة الاريترية تكشف عن سياسة " المعايير المتعددة » ولسيت المزدوجة فى التعامل مع القضية الواحدة " والدليل على ذلك لموقف من المستعمرات الايطالية فى افريقيا ففى حين حصلت ليبيا على استقلالها ، نجد أن الصومال الايطالى مر بنظام الوصاية لمدة عشر سنوات قبل الاستقلال ، أما اريتريا فقد دخلت فى نظام الوصاية الاثيوبية ، ثم ضمها القرى عام ١٩٦٢ ، ولم تحصل على استقلالها الا بعد ثلاثينا عاما .

حركة التحرير الوطنى :

أما الجلسة الثانية فقد تم تخصيصها لدراسة حركة التحرير الوطنى خلال ثلاثين عاما (مرحلة الكفاح) وتم خلالها تقديم ورقتين . الاولى للدكتور حمدى عبد الرحمن - استاذ العلوم السياسية المساعد بكلية الاقتصاد - تحت عنوان (الحركة الوطنية الاريترية) جبهة التحرير الاريترية (١٩٦٠ - ١٩٧٧) وقد عرضت الورقة كيفية ظهور الحركات الاريترية بدءا من حركة تحرير اريتريا عام ١٩٥٨ والتى ساهمت فى ظهور قيادة وطنية جديدة حلت محل زعماء الاحزاب السياسية والزعماء التقليديين فى البلاد ، وقد رفعت الحركة شعار الديمقراطية العلمانية كاستراتيجية مناسبة للتغلب على الانقسامات الدينية والطائفية التى يشهدها المجتمع ، إلا أن جهود حركة التحرير اصطدمت بظهور تنظيم آخر عام ١٩٦٠ هو جبهة التحرير الاريترية وقد استمرت حركة تحرير اريتريا فى السير على نهج العصيان المدنى والعمل الانقلابى لتحقيق الاستقلال حتى عام ١٩٦٥ حيث قررت الحركة اللجوء الى منهج الكفاح المسلح إلا ان هذه الحركة انهارت تماما فى مواجهة دامية مع قوات جبهة التحرير الاريترية

وعرض تطور الهياكل التنظيمية والعسكرية والخلافات والانقسامات الداخلية التى اعترضت مسيرة الكفاح المسلح حتى عام ١٩٧٧ ، عندما انشقت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا بزعامة أسياس أفورقى وقادة مسيرة الكفاح حتى الاستقلال الفعلى عام ١٩٩١ .

اما الورقة الثانية فكانت للدكتور عبد الله جمعة الحاج - الأستاذ المساعد بقسم العلوم السياسية - جامعة الامارات - بعنوان دورة الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا فى الكفاح المسلح حتى الاستقلال .

أوضح أسباب نجاح الجبهة فى حمل لواء النضال فى الداخل ، وذلك بسبب تركيزها على فكرة الوطنية الاريترية مما أدى إلى تحقيق التلاحم بين الاريتريين - وقد عملت الجبهة - من خلال أفكارها الماركسية على احتواء كافة فئات الشعب الاريترى ضمن صفوفها .

مواقف وسياسات القوى الدولية والاقليمية تجاه القضية (١٩٦٢-١٩٩١) :

تم خلال الجلسة الثالثة التى رأسها السفير صلاح بسيونى مناقشة ثلاث اوراق تتحدث جميعها - عن مواقف القوى الاقليمية والدولية من

القضية منذ الاستعمار الاثيوبي وحتى الاستقلال .

الورقة الاولى قدمتها الدكتورة اجلال رأفت - أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد - بعنوان السياسات الدولية تجاه القضية (١٩٦٢ - ١٩٩١) واختارت الباحثة اربع قوى عالمية كان لها تاثير في القضية هي : الولايات المتحدة - الاتحاد السوفيتي كفاعلين أساسيين . فرنسا وكوبا كفاعلين ثانويين .

أما مرحلة السبعينات فكانت بمثابة مرحلة انتقالية فيما يتعلق بالعلاقات بين اثيوبيا -الولايات المتحدة بعد سقوط النظام الامبراطوري الموالي لواشنطن (هيلا سلاسي) وتولى نظام منجيستو الاشتراكي الحكم عام ١٩٩٧ ، حيث سعت الولايات المتحدة للحفاظ على علاقات طيبة معه . لكن الموقف الامريكي تغير مع اعلان البيروسترويكا ثم انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانسحاب قواته من القرن الافريقي حيث ساهمت الولايات المتحدة بحل الأزمة . وأدركت واشنطن ان نظام منجستو قد قارب على السقوط في مواجهة المعارضة الاثيوبية مما دفعها الى الترتيب لهروب منجستو وسهل مهمة الجبهة الشعبية لتحرير اريتريا في دخول أسمرا (مايو ١٩٩١)

أما الورقة الثانية فقدمها الدكتور مجدى حماد - جامعة الدول العربية - بعنوان ادوار كل من اسرائيل وكوبا تجاه القضية : وتؤكد الورقة كيف ان موقف كلتا الدولتين كان انعكاسا واضحا للحرب الباردة بحيث يمكن القول بوجود نوع من التطابق بين كل من اسرائيل والولايات المتحدة من ناحية ، وكوبا والاتحاد السوفيتي من ناحية ثانية .

ويرى الباحث ان كلا من كوبا واسرائيل يشكلان تجسيدا لفكرة الدولة الاقليمية الدخيلة فكلتاهما لا تنتميان الى القارة ، ولكن كلا منهما تحاول تبرير موقفها ، فاسرائيل وضعت سببين اساسيين لتبرير تدخلها: الاول هو الجالية الاسرائيلية في افريقيا والثاني فكرة الصهيونية السوداء أى عودة اليهود إلى افريقيا (فكرة ماركوس جارفي) .

أما كوبا فتبرر تدخلها في اطار فكرة تصدير الثورة الى افريقيا العودة الى الجذور الافروامريكية السعى للعب دور القيادة في العالم الثالث .

ويؤكد الباحث ان كلتا الدولتين في بعض المراحل - قد لعبتا دور الوكيل للقوتين العظميين كما انه في بعض المواقف اتفقت مواقف الدول الأربع في مواجهة حركة تحرير اريتريا بسبب تغيير المصالح إلا ان الباحث يخلص بملاحظة هامة هي « انه في الوقت الذى كانت اسرائيل معادية للكفاح الاريترى على طول الخط فإن الموقف الكوبى قد تغير من فترة لاخرى ، ففى البداية قامت كوبا بدعم الثوار الاريتريين . لكنها انتقلت بعد ذلك لدعم اثيوبيا .

أما الورقة الثالثة قدمها الدكتور محمود ابو العينين - الاستاذ المساعد بمعهد البحوث والدراسات الافريقية بعنوان مواقف وسياسات القوى الاقليمية تجاه الثورة الاريترية (١٩٦٢ - ١٩٩١) ، وقد تم تناول هذا الموضوع من زاويتين أو إطارين :

- الاطار الجماعى أى موقف المنظمات الدولية (الجامعة العربية - منظمة الوحدة الافريقية - منظمة المؤتمر الاسلامى) .

- الاطار الوطنى أى مواقف الدول المعنية بالقضية - كل حسب مصالها الوطنية والخاصة .

وبالنسبة للاطار الأول فقد لاحظ الباحث ان القضية تم الاهتمام بها - على نحو متقطع وغير منتظم - من قبل الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامى فى حين تجاهلتها منظمة الوحدة الافريقية وذلك لعدة اعتبارات لعل من اهمها عامل الوقت .

أما بالنسبة للاطار الثانى فقد تعرضت الورقة لموقف اكثر من دولة من بينها مصر التى اهتمت بالقضية منذ الاربعينات . لكنها صوتت في الخمسينات لصالح القرار الفيدرالى إلا انه مع ثورة يوليو ، يظهر الدعم الواضح لاريتريا (معنويا - سياسيا - عسكريا - اعلاميا) وانطلقت الشرارة الأولى لجبهة التحرير من مصر ، ولكن الموقف المصرى تغير في الستينات لعدة اعتبارات لعل من اهمها نشأة منظمة الوحدة الافريقية - مصالح مصر القومية (منابع النيل) والعلاقة مع اثيوبيا - حرب ١٩٦٧ ، وقد طرأ تحسن ملحوظ على الموقف المصرى اثناء حكم السادات ، لكن تراجع هذا الاهتمام مرة أخرى في الثمانينات ، وظل الموقف المصرى متحفظا - حتى سقوط نظام منجستو ١٩٩١ .

وبالنسبة للسودان لاحظ الباحث ان السودان كان طرفا هاما فى القضية لكنه لم يستطع انتهاج موقف ثابت بسبب تغير نظام الحكم (وصول البشير للحكم - مشكلة الجنوب السودانى) . ولكن يذكر للسودان انه كان احدى نقاط الانطلاق للفصائل الاريترية .

الاوضاع السياسية للدولة المستقلة:

تم تخصيص الجلسة الرابعة لدراسة موضوعين الاول للاستاذ ابراهيم عثمان حامد - باحث اريترى بمعهد البحوث والدراسات العربية بعنوان النظام السياسى للدولة المستقلة ، وقد تناول الباحث عدة نقاط هى .. تشكيل الحكومة الاريترية المؤقتة منذ دخول اسمرا ١٩٩١ ، وحتى الاستفتاء ٢٣ ابريل ١٩٩٥ ثم عرض الباحث لتشكيل الحكومة الانتقالية والمهام الموكلة اليها ، ويرى الباحث ان هذه الحكومة خاضعة للسيطرة الكاملة للجبهة الشعبية لتحرير اريتريا بزعامة أوفرقى ، وهى تجمع بين السلطات الثلاث (التشريعية - التنفيذية - القضائية) .

وأخيرا تناول الباحث أهم نقطة في الورقة ، والخاصة بموقف التنظيمات الاريترية والمعارضة مما يحدث فى اريتريا بعد الاستقلال ، ويرى ان هناك عدة قضايا خلافية بين الطرفين لعل من اهمها قضايا الديمقراطية والتداول السلمى للسلطة - الدستور وضرورة مشاركة جميع الفصائل فى صياغته .

وكانت اهم ملاحظة على الورقة هى ميلها الشديد للوصف على حساب التحليل ، وهو ما دفع الاستاذ احمد يوسف القرعى الى انتقاد الباحث فى هذه النقطة .

أما الورقة الثانية فكانت من اعداد الدكتورة نجوى الفوال - رئيس قسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة - وكانت بعنوان السياسة الخارجية للدولة المستقلة . وقد اهتمت الدراسة بتناول السياسة الخارجية لاريتريا تجاه العالم الغربى ، والولايات المتحدة ثم سياسة اريتريا تجاه جيرانها (اثيوبيا - السودان) .

فبالنسبة للعلاقة مع الولايات المتحدة ترى الباحثة أن العلاقة كانت ايجابية بين الطرفين بعد وصول الجبهة للحكم ، والدليل على ذلك ان الولايات المتحدة كانت من اوائل الدول التى اعترفت باريتريا . وان كانت المساعدات الامريكية قد تقلصت بعض الشئ عام ١٩٩٤ حيث قلت بنسبة ٢٢٪ مما دفع الرئيس افورقى الى مطالبة واشنطن بضرورة تقديم مساعدتها لاعادة اعمار البلاد .

أما فرنسا فكان لها وضع خاص ، وذلك بسبب الخوف الاريترى من الوجود الفرنسى في جيبوتى ، وتلويح فرنسا دائما باقامة دولة عنصرية فى اقليم الدناقل الاريترى مما يهدد وحدة التراب الاريترى ، وفى المقابل كانت فرنسا حريصة على الحفاظ على نفوذ القرن الافريقى . ولذا كانت فرنسا أول بلد غربى يزوره أفورقى عام ١٩٩٥ وقدمت فرنسا مساعدات لاريتريا تقدر بـ ٢٢ مليون فرنك .

وبالنسبة لدول الجوار ، يلاحظ ان العلاقات الاريترية - الاثيوبية قد شهدت تحسنا ملحوظا ، ثم تبادل الزيارات بين الجانبين وتشكيل لجنة وزارية مشتركة للتعاون فى مجالات التجارة - النقل والمواصلات - بالاضافة لوجود عملة واحدة لهما (البر الاثيوبى) .

وترى الباحثة ان نجاح تجربة التكامل بين البلدين تتوقف على قدرة القيادة على احتواء المعارضة الداخلية .

وبالنسبة للعلاقة مع السودان فقد شهدت توترا شديدا منذ المصادمات التى وقعت على الحدود بينهما فى سبتمبر ١٩٩٣ بسبب اتهام اريتريا السودان بايواء حركة الجهاد الاسلامى المعارضة . وقد وصلت العلاقة الى قمة تدهورها عام ١٩٩٤ عندما اتهم الفريق السودان فى مجلس الأمن بمساندة اعمال التخريب التى ترتكبها حركة الجهاد الاسلامى وانتهى الامر بقطع العلاقات بين البلدين (ديسمبر ١٩٩٤) وقد حاولت اليمن الوساطة بين الجانبين اوائل لكن المحاولة باءت بالفشل .

البيئة الاقتصادية والسكانية للدولة المستقلة:

تم تخصص هذه الجلسة لدراسة ورقتين الاولى تقدمت بها الدكتورة أمال شاور - استاذ الجغرافيا بكلية الاداب جامعة القاهرة - بعنوان السكان فى الدولة المستقلة وركزت الدراسة على قضية تعدد الجماعات العرقية داخل الدولة (٧ جماعات) من اهمها التيجرينيين ، وهم اكثر الجماعات العرقية عددا ، ويتكلمون التيجرينية ويسكنون الجزء الجنوبى، وهم مزارعون مستقرون معظمهم يمتلكون الارض ويدين غالبيتهم بالمسيحية ، وهم امتداد للتيجرانيين الذين يسكنون اقليم التيجراى باثيوبيا اما الجماعة الثانية فهى جماعة "التجريين" وهى ثانى الجماعات العرقية من حيث العدد و هم على النقيض من التيجرنيين حيث يدين معظمهم بالاسلام ، ويقطنون الجزء الشمالى ، ويتحدثون العربية ، ويعمل معظمهم بالرعى ، وهناك جماعات اخرى هى الساهو - الدناقل (العفر) - البلين - الكوناما تؤكد الباحثة على جزئية هامة وهى ان التعدد العرقى له انعكاساته السلبية على الكيان السياسى ، ويكفى ان لكل جماعة لغة خاصة بها ، بالرغم من ان اللغة الاساسية هى العربية تليها التيجرينية .

اما الورقة الثانية فكانت للدكتور عراقى الشربينى - الاستاذ المساعد بمعهد البحوث والدراسات الافريقية بعنوان " اقتصاد الدولة المستقلة " وقد تناولت الورقة التطورات التى طرأت على الاقتصاد الاريترى بعد التحريف وركزت على السياسات الاقتصادية والتى تم اتباعها خلال هذه الحقبة ولاحظت الدراسة ان اهم شئ قامت به السلطات الاقتصادية الاريترية هو تحسين الادارة الضريبية .

وتخلص الدراسة الى نتيجة مفادها أن الحكومة الاريترية تمتعت بارادة سياسية قوية فى مجال تحرير الاقتصاد او ابراز قدر من المرونة فى تفاعلها مع النظامين الاقليمى والدولى والدليل على ذلك تخلى النخبة الحاكمة عن افكارها الماركسية ، ولكن مع قيام الحكومة بدور نشط فى توجيه القطاع الخاص .

وفى النهاية يطرح الباحث سؤالا سياسيا من خلال استقرار الوضع الاقتصادى ، وهو ان البلاد لاتزال تحتاج للدعم الخارجى لمواجهة العجز فى موازين المدفوعات - الميزان الغذائى - فهل تسارع الدول العربية لتقديم هذا الدعم أم تترك هذه الدولة ترتمى فى أحضان الغرب واسرائيل .

"مؤتمر" العلاقة بين الديمقراطية والتنمية : الخبرة الآسيوية

القاهرة : (١٩- ٢١ مارس ١٩٩٦)

د . نيفين عبد المنعم

بين عام ١٩٥٥ الذى زار فيه خبراء البنك الدولى كوريا الجنوبية وتنبأوا بتواضع فرص التنمية الإقتصادية فيها، وعام ١٩٩٦ وقد أصبحت هذه الدولة فى طليعة مجموعة النمور الأسيوية تجربة عمرها زهاء نصف قرن من الزمان تدعو للتأمل وتستحق التحليل. أولاً لأن كوريا الجنوبية شأنها شأن سنغافورة وهونج كونج وماليزيا وأندونيسيا تشابهت خبراتها التنموية مع معظم نظيراتها العربية، ورغم ذلك فإن خمسين عاما كاملة جرت فيها مياه كثيرة من تحت الجسور كانت كفيلة بتوسيع البون وتعميق فجوة التقدم الإقتصادى بين أولئك وهؤلاء. وبالتالى يصير أحد التساؤلات المشروعة هو: لماذا أنجز فى شرقى آسيا وجنوبها وغربيها ما تعذر تحقيقه فى الوطن العربى واستعصى عليه؟ وثانياً لأن الخبرات الآسيوية فى التنمية تختلف عن مثيلاتها الغربية من حيث أنها لم تستفد بالضرورة من الديمقراطية بل هى عادة ما عطلها على الأقل فى مرحلة البداية على نحو يدعو للإستفهام التالى: هل يفهم من ذلك أن الديمقراطية ليست شرطا للتنمية وأن التسلطية هى الأدنى لتعبئة الجهود من أجل مزيد من العمل والإنتاج؟

من الحاجة للإجابة على هذين التساؤلين نبعت من إدارة د. محمد السيد سليم، مدير مركز الدراسات الآسيوية، لتنظيم مؤتمر محوره "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: الخبرة الأسيوية" وذلك على مدار ثلاثة أيام فى الفترة من ١٩ إلى ٢١ مارس ١٩٩٦. ويمثل هذا الموضوع المهم أحد المشروعات البحثية الكبرى التى إهتم المركز بتقصيها متخذا من الساحة الآسيوية - وهى غير معلومة للكثيرين - مجالا للدرس والتطبيق. بهذا المعنى فإن نشاط المركز يزجى فراغا حقيقيا فى نطاق العلوم السياسية لكونه يثير إشكاليات ومعضلات نظرية وينقل الإهتمام بها من الحيز الغربى الذى ظل الشغل الشاغل للدراسات المقارنة وأدبيات العلاقات الدولية إلى الحيز الآسيوى الذى يمثل منطقة بكرا لم يزل. قدم فى مؤتمر الديمقراطية والتنمية ستة عشر بحثا تعرضوا لموضع العلاقة

بين هذين المتغيرين في التراث النظري، وأخضعوها للتحليل الإحصائي، وإختبروها في خمس عشرة دولة آسيوية. ومن حالات الدراسة ما كان يمثل تحديا حقيقيا بالنسبة للباحثين بالنظر إلى قلة المعلومات المتوفرة فيه عن أي من شقي العلاقة أو عن كليهما ورغم ذلك وسع الباحثين أن يقدموا تصورا عاما لإتجاه العلاقة وتطوره التاريخي، وجدير بالذكر أن الحاجة إلى ضبط نتائج الدراسة استدعت وضع مجموعة من المتغيرات التي تقيس مستوى الديمقراطية (وجود دستور مكتوب، التعددية الحزبية، الإنتخابات التنافسية، حرية التعبير... إلخ)، ومستوى التنمية الإقتصادية (متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات والواردات من إجمالي التجارة الخارجية، نسبة السلع المصنعة من الصادرات... إلخ)، والتنمية الإجتماعية (عدد المرضى لكل طبيب، نسبة التلاميذ المقيدين بالتعليم ممن بلغوا سن هذه المرحلة التعليمية، معدل المياه النظيفة... إلخ)، مع محاولة الربط بين المستويين المذكورين ما أمكن. ومن أهم القضايا التي أثارها التصميم السابق للبحوث والتحليلات الواردة فيها القضايا التالية:-

القضية الأولى : هي قضية المفاهيم، ومن الآراء التي طرحت بهذا الخصوص وجوب وضع تعريف واضح ومحدد لطرفي العلاقة موضوع التحليل أي الديمقراطية من جانب والتنمية من جانب آخر، فالديمقراطية هي الديمقراطية بمعناها الليبرالي الغربي، والتنمية هي زيادة الإنتاج وتوسيع قاعدة المشاركين فيه. وهنا إقترح البعض التمييز بين مؤشرات أو شروط ضرورية وأخرى كافية. فوجود دستور مكتوب هو شرط ضروري لكنه غير كاف للديمقراطية، كما أن زيادة الموارد الإقتصادية قد تؤدي إلى نمو الإنتاجية وقد لا تؤدي إليه.

القضية الثانية : هي الخاصة بالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية ومسار هذه العلاقة وشدتها. وهناك أكثر من وجهة نظر سيقت في هذا السياق. إعتبر البعض أن التنمية الإقتصادية تقدمت على الديمقراطية ليس فقط في دول آسيا لكن حتى في دول أوروبا الغربية نفسها، فالثورة الصناعية كانت هي الرافعة التي نقلت الدول الغربية من التسلطية إلى الديمقراطية. وخلص البعض الآخر وفي ذهنه تجربة الهند أن الديمقراطية هي التي تحشد القوى في اتجاه التنمية. أما البعض الثالث فتوصل إلى أن الديمقراطية هي أحد أضلاع مثلث وأن الضلعين الآخرين لهذا المثلث هي التنمية الإجتماعية - الإقتصادية والتنمية الثقافية، وبالتالي فإنه ما أن يتم الشروع في رسم أحد أضلاع هذا المثلث حتى يكون من الضروري إكمال الضلعين الآخرين. وأخيرا، كان هناك من أنتهى إلى أنه ليس ثمة علاقة بين الديمقراطية والتنمية وأنه يمكن لأي دولة أن تحقق مستوى معقولا من أحدهما دون أن تكون ملزمة بتحقيق تقدم مماثل على مستوى المتغير الآخر.

القضية الثالثة : تتعلق بدور المتغير الثقافي في إحداث التنمية. فلقد أعطى البعض هذا المتغير دورا كبيرا في تفسير نجاح التجارب الآسيوية تحكمها منظومة قيم جوهرها الشفافية والمحاسبية وحكم القانون، أو بإعتبار أن التقاليد الكونفوشية تحرض على العمل الجماعي. وتحفظ البعض الآخر على التمويل كثيرا على التحليل الثقافي لظاهرة التنمية أولا لأنه تحليل يقودنا إلى نوع من الحتمية الثقافية وهي ككل حتمية قابلة للنقد والمحاجاة. فالحتمية تنتفي في دراسة العلوم الإجتماعية. وثانيا وهي ملاحظة ترتبط بسابقتها لأن بعض القيم المتضمنة في الثقافة الآسيوية موجود في ثقافات أخرى ومنها الثقافة العربية الإسلامية، ومع ذلك تعاني الأخيرة من تدني معدلات التنمية في دولها.

القضية الرابعة : هي قضية التحقيب أو التقسيم الزمني لمراحل دراسة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية. فمن المهم الربط بين مراحل ومستويات مختلفة للتطور السياسي ومراحل ومستويات مختلفة للتطور الإقتصادي على أساس أنه ما يجوز التضحية به (الديمقراطية مثلا) في المدى القصير يصبح أمرا ضروريا لا يمكن التنازل عنه في المدى البعيد.

القضية الخامسة : هي المرتبطة بالمتغيرات الوسيطة سواء ما كان منها ذو طبيعة إقليمية أو ما كان ذو طبيعة دولية. على المستوى الإقليمي أثيرت فكرة الدولة النموذج (اليابان مثلا) في محيطها المباشر وأثر ذلك على تعضيد الإتجاهات الديمقراطية في دولة أو أخرى من دول المنطقة. وعلى المستوى الدولي نوقشت عملية الإنتقال من نظام القطبية الثنائية إلى نظام الأحادية القطبية ومدى إنعكاس ذلك على تعميق الديمقراطية أو التنمية في بعض الدول وتقويتها في البعض الآخر. ودار النقاش مكثف بالذات حول سياسات المعونة وتوظيفاتها مع الوعي بأن التحذير من الدور السياسي للمعونة لا يمثل دعوة للإنغلاق أو إعتزال العالم الخارجي فما عاد بإمكان دولة بجهودها المنفردة أن تقطع شوطا معتبرا على طريق التنمية مع تزايد الإعتماد المتبادل في ما بين الوحدات الدولية.

القضية السادسة والأخيرة : هي المتصلة بدور الدولة، ومن الإستفهامات التي أثارتها تلك القضية: هل يفترض تحقيق التنمية إلغاء دور الدولة لحساب الفرد أو القطاع الخاص؟ أم أنه لا يمكن إلغاء دور الدولة أيا كانت درجة التطور الإقتصادي للدولة أو طبيعة الأيديولوجيا التي تعتنقها بدليل إستمرار هذا الدور في أعتى الرأسماليات الغربية وأكثرها تقدما؟ وكان الإتجاه العام للمناقشات هو ترجيح البديل الأخير على أساس أن دور الدولة يتكامل مع دور الفرد بحيث تولي الدولة إهتماما أكبر لصنع السياسة الإقتصادية وتحديد إستراتيجياتها فيما يعول على الأفراد وعلى المبادرة الفردية في التحرك إلتزاما بهذا الإطار العام؟

إن أهمية أي موضوع بحثي تحدد بحجم ما يثير من تساؤلات وما يحرك من جدل ونقاش، وقد كان موضوع العلاقة بين الديمقراطية والتنمية بالتطبيق على الخبرة الآسيوية من تلك الزاوية موضوعا بالغ الجد والجدية في آن معا.

مكتبة السياسة الدولية

إشراف د. نهى المكاوى

التعاون الإقتصادى العربى : قراءة نقدية من الخارج

Volker Perthes Arab Economic Cooperation: A Critical View from Outside Ebenhausen/ Isartal: Stiftung Wissenschaft und Politik, 1996.

برتس - الخبير الالمانى بمعهد ابنهاوزن وصاحب العديد من الكتابات فى الشئون السورية واللبنانية - يتناول فى هذا العمل موضوعا شديد الأهمية وهو امكانية التعاون الاقتصادى العربى ، طارحا للمناقشة موضوع المقومات الأساسية الضرورية لمثل هذا التعاون . يعترف برتس فى بداية تقديرة بأنه لا يعالج الموضوع من منظور قومى ولا تاريخى ، فالتعاون الاقتصادى أو عدمه يقوم على عدد من المقومات البنيوية الاقتصادية ، فإن انعدمت تلك المقومات يكون الحديث عن التعاون مجرد تمنى ، رغم وحدة اللغة والمصير .

ينقسم التقرير الى ثلاثة أجزاء : المقومات الاقتصادية للتعاون والموانع الاقتصادية السياسية التى تقف عائقا فى وجه التعاون ، وأخيرا خلاصة تضع نتائج التقرير فى إطار المناقشات الدائرة عن احتمالات بناء نظام شرق أوسطى يضم اسرائيل .

أولا : مقومات التعاون العربى :

يقسم الكاتب العلاقات الاقتصادية الى مجموعة من النشاطات وهى : التبادل التجارى والاستثمار والدعم وهجرة العمالة وتبادل الخدمات . بداية يستعجب أى محلل للوضع العربى من ضآلة حجم التجارة العربية العربية على خريطة التجارة الخارجية للوطن العربى . فبينما تمثل التجارة بين الدول الأوروبية الأعضاء فى السوق الأوروبية المشتركة نسبة ٦٠٪ من تجارة السوق الخارجية ، فإن نسبة التبادل التجارى داخل الوطن العربى لا تزيد عن ٩ر٥٪ على أحسن تقدير . حتى فى تلك الدول العربية كثيرة التجارة مع دول عربية أخرى فإن نسبة تلك التجارة الى تجارة الدولة الخارجية لا تتعدى ١٧٪ ، وذلك هو الحال فى الأردن ولبنان والبحرين والعراق فى عام ١٩٩١ . يلاحظ أن هذه النسبة العالية هى الاستثناء فى حالة العراق الذى أصبح بعد حرب الكويت أكثر اعتمادا على الوطن العربى من ذى قبل .

أما بالنسبة للاستثمارات العربية فى دول عربية شقيقة ، فهى بدورها ضئيلة إن هى قورنت بالاستثمارات العربية خارج العالم العربى والتى تمثل ٥٦ ضعف الاستثمارات العربية العربية . وقد سجلت الاستثمارات العربية العربية أعلى معدل لها فى عام ١٩٩١ حين وصلت الى ٩٩٢ مليون دولار ، وهو شىء قليل . فهذا الرقم يعنى أن الاستثمارات العربية بهذا المعدل ستحتاج الى ٦٦٠ سنة لتصل الى معدل الاستثمار العربى فى الخارج .

نفس الصورة تتكرر فى حالة الخدمات . فهناك حركة عربية عربية فى مجالات السياحة والفندقة والبنوك وغيرها من الخدمات ، ولكنها أيضا صغيرة الحجم والأهمية من المنظور الاقتصادى .

على عكس هذه الصورة نجد أن الدعم العربى وهجرة العمالة داخل الوطن العربى يمثلان أهم معالم التعاون الاقتصادى العربى على الاطلاق . يأتى معظم الدعم العربى من دول الخليج بعد أن توقفت دول البترول الثلاث (ليبيا والجزائر والعراق) عن تقديم الدعم وأصبحت دولا مستقبلة للدعم . وقد وصل حجم الدعم المقدم من دول مجلس التعاون الخليجى ٦٠ بليون دولار فى أوائل التسعينات ، وهو دعم لا يلتزم بالاحتياج الاقتصادى للدول المستقبلة للدعم بقدر ما يوظف لخدمة أغراض سياسية ومصالح قومية للدول المانحة . وعليه ، فإن الدعم العربى ينصب بالأساس على مصر وسوريا والأردن ، وهى دول ذات عمالة ماهرة وهى كذلك دول المواجهة ، أو السلام مع اسرائيل .

أما عن هجرة العمالة ، فهى الظاهرة رقم واحد التى تؤثر على حياة خمس سكان الوطن العربى ، وعلى العلاقات الحكومية بين العديد من

دول الوطن العربي . وهى بذلك تكون حجر الزاوية في شبكة التعاون الاقتصادى العربي . ومع ذلك فإن الدول العربية التي تجمعها بدول عربية أخرى روابط تجارية وعلاقات عمالة ومصالح دعم قليلة نسبيا (١٢ دولة من مجموع الدول العربية) أضف الى كل ذلك حقيقة هامة وهى انقسام شبكة التبادل الاقتصادى ما بين شرق العالم العربي وغربه ، فالمغرب العربي على علاقة غاية في السطحية مع الشرق ، مقارنة بعلاقته بالسوق الأوروبية المشتركة .

ثانيا : الاقتصاد السياسي وعدم التعاون العربي العربي :

يطرح السؤال الآتيى نفسه بإلحاح : لماذا تأخرت حركة التعاون الاقتصادى العربي رغم وجود بعض مقومات العمل المشترك كاللغة والثقافة والموارد الطبيعية والأسواق ؟ ويقدم برتس في تقريره هذا عدة اجابات منها : ١- الاقتصاديات العربية لا تكمل بعضها البعض ، على العكس فهي تنافس بعضها البعض في العديد من المنتجات ، وتعتمد على علاقاتها مع دول الشمال أكثر من اعتمادها على التبادل والتنسيق العربي . ٢- تنتشر سياسة الحماية للصناعات المحلية ضد المنافسة الأجنبية والعربية . ٣- تتعاظم المفارقات بين دول المنطقة ، فنجد نصيب الفرد من الدخل القومى في السعودية يمثل ١٥ ضعف مثيله في اليمن ، و ١٣ ضعف مثيله في مصر . ٤- وجود مفارقة أساسية بين الدول صاحبة القوة العسكرية ، وتلك التي تتميز بالقوة الاقتصادية مما يؤدى الى رغبة كل منها في الإبقاء على السيادة وتجنب التعاون الذى قد يهدد تلك السيادة . ٥- انتشار ظاهرة الدولة الريعية التي تعتمد على مصادر الدخل الخارجية ، مما يجعل الاقتصاد عملية سياسية بالأساس ، ويؤدى الى ضعف التفكير والتخطيط الاقتصادى لدى النخب الحاكمة . ٦- انعدام الثقة بين النخب الحاكمة وتكرار عملية التأديب الاقتصادى كأن تطرد دولة عمال دولة أخرى ، أو توقف دولة دعمها لدولة أخرى ، أو ترحل دولة لاجيء دولة أخرى ، مما يزيد من فجوة الثقة ومن عدم استقلالية الاقتصاد عن السياسة .

الخلاصة :

لكى تحسن الدول العربية استغلال مواردها وفرصتها في التعاون والتكامل يجب توافر عاملين أساسيين هما :

١- تحرير المواطن داخل بلده حتى يستطيع التأثير في القرار السياسي ، فإن المواطن العربي هو المستفيد الأول من التعاون العربي ، بينما تظل النخب الحاكمة متخوفة من تآكل سلطتها .

٢- تحرير العقلية العربية من الخوف من التبعية والتفكك ، فهما أمران واقعان بالفعل ولا مجال لتسييس عملية التعاون الاقتصادى ، فهذا يؤدى الى تأخر العرب ولن يقلل من تفككهم الحالي أو تبعيتهم . وعليه يجب أن يخطط للتعاون مع اعتبار أن كل مشروع له مخاطره وفوائده ، وما التخطيط إلا محاولة للتقليل من المخاطر وزيادة فرصة العوامل الإيجابية .

د. نهى المكاوى

السلام النووى .. مقاربات ووقائع

- La Paix Nucléaire .. Simulations et Réalites
- Preface de Pierre Lellouche
- Edition Patrick Banon.

ويدور الموضوع الأساسى لهذا الكتاب حول المفهوم الفرنسي للسلام مع الاحتفاظ بالسلاح النووى . ففي البداية ، يعرض "بيارلولوش" - أحد الخبراء الفرنسيين البارزين في مجال الدفاع - للخطر النووى الجديد ، وذلك عقب الاشارة الى بداية استخدام الأسلحة النووية في هيروشيما وناجازكي ، وينطلق من ذلك ليصل الى أن هناك اتجاها عاما لرفض استخدام الأسلحة النووية والى تناقص دورها العسكرى والسياسي . فمن الناحية العسكرية ، أصبح واضحا أن امتلاك الأسلحة النووية بات عديم الفائدة في الصراعات التي تقع في كثير من دول العالم مثل كوريا وفيتنام وأفغانستان والشيشان ويوغوسلافيا السابقة . كما أن التاريخ يشهد على وقوع حروب عديدة تعرضت فيها قوى نووية للهزيمة بدون قيام ترسانتها النووية بأى دور فعال . ولكن إذا كانت الدول النووية الكبرى قد تضاءل الدور العسكرى لأسلحتها النووية إلا أن دول الجنوب - وأكثرها من الدول النامية أو المرشحة لأن تصبح قوى إقليمية - تسعى الى امتلاك الأسلحة النووية . وبذلك سيؤدى هذا الوضع - من وجهة نظر لولوش - الى نتائج سياسية كبيرة فيما يتعلق بعلاقات القوة بين الشمال والجنوب . وهو يرى في النهاية ضرورة محافظة فرنسا على ترسانتها النووية وتحديثها في عالم تنتشر فيه الأسلحة النووية .

وينتقل الحديث بعد ذلك الى الاشارة لبرنامج الأبحاث الذى بدأته الحكومة الفرنسية منذ عام ١٩٥٢ حول الطاقة النووية ، كما يتناول التجارب الجوية والأرضية التي قامت بها فرنسا حتى وصلت الى ١٩٢ تجربة نووية ، كما يشير الكتاب الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية NPT ، والتي انضمت اليها فرنسا عام ١٩٩٢ .

وينقسم الكتاب الى ثلاثة أقسام ، يتناول القسم الأول عدة موضوعات تبدأ بالاشارة الى سيطرة الولايات المتحدة على أسس تقنيات محاكاة التجارب النووية . فعندما أعلن الرئيس الأمريكي التوقف عن إجراء التجارب النووية الأمريكية حتى سبتمبر ١٩٩٤ ، فإن الولايات المتحدة كانت مسيطرة على كافة تقنيات محاكاة

هذه التجارب بعكس فرنسا التى أوقفت تجاربها النووية بدون إعداد أو تطوير لنظمها ، وقد أرادت فرنسا بإيقاف تجاربها إعطاء القدوة والمثل للدول النووية الأخرى . وتجدر الإشارة هنا الى التجربة النووية التى أجرتها الصين فى ٥ أكتوبر ١٩٩٣ وما سببته من مشكلات لتلك الدول التى فرضت على نفسها حظر التجارب النووية .

ويظهر التناقض جليا حين يحاول الكتاب تقديم مبررا لإجراء التجارب النووية الفرنسية ، حيث يبرز رأيان متناقضان : الأول يقر بعدم استئناف التجارب النووية ، والآخر يرى أن استئنافها أمر حيوى للأمن القومى الفرنسى .

كذلك ، فإن عدد التجارب الفرنسية - التى بدأت عام ١٩٦٠ - قد وصلت الى ١٩٢ تجربة حتى عام ١٩٩١ ، وإذا قورنت بدول أخرى مثل الولايات المتحدة (٩٤٢)، والاتحاد السوفيتى السابق (٧١٥) ، فإن عدد تجاربها يعد ضئيلا للغاية .

أما فيما يتعلق بأثر التجارب النووية الفرنسية على البيئة ، فقد راعت فرنسا عند اختيار أماكن التجارب أن تكون بعيدة عن الأماكن المأهولة بالسكان وألا تؤثر على البيئة وذلك بخفض التلوث الناتج عن هذه التجارب وحماية الأشخاص العاملين فيها .

أما عن فوائد التجارب النووية ، فيعرضها الكتاب كالآتى :

- هذه التجارب تثبت صحة مفاهيم علم الطبيعة الخاصة بالأسلحة النووية .
- تسمح بفحص إمكانية تشغيل الأسلحة .
- تسمح بالمحافظة على مهارة علماء الطاقة النووية (من وجهة نظر فرنسا ، يؤثر توقف التجارب النووية بالسلب على فريق العلماء الذى يقوم بالتجارب ، والأمل فى التغلب على هذه المساوىء يأتى من محاكاة التجارب النووية) .

أما القسم الثانى ، فينتقل الكتاب فيه لمعالجة قضية مكافحة انتشار الأسلحة النووية ، وتتلخص امكانيات مكافحة الانتشار فيما يلى :

١- مؤتمر نيويورك الذى عقد من أجل تجديد معاهدة منع الانتشار النووى NPT ، وتهدف هذه المعاهدة الى الحفاظ على السيطرة النووية للدول الخمس الكبرى ، كما تعطى ضمانات للدول غير النووية . وكان الهدف الأساسى لهذا المؤتمر هو تحديد مدة تجديد المعاهدة ، وهل يكون التجديد لمدة محددة أم غير محددة . وقد دافعت الدول المالكة للأسلحة النووية ومعها الدول الصناعية الكبرى عن التجديد غير المحدد وغير المشروط للمعاهدة وذلك استنادا لعدة اعتبارات منها :

الدور الإيجابى للاتفاقية حيث أنها تمثل منتدى للحوار حول منع انتشار الأسلحة النووية ، وكذلك لفحص استخدام الطاقة النووية فى الأغراض السلمية - مخاطر التجديد لفترة محددة . أما عن وجهة نظر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فقد كانت رافضة لهذا الموقف غير المتكافىء ، حيث ترفض الدول الخمس الكبرى النووية أن تمتلك أية دولة أخرى للأسلحة النووية .

٢- السياسة الفرنسية تجاه انتشار الأسلحة النووية ، أعلنها السيد آلان جوبيه رئيس الوزراء الفرنسى أمام مؤتمر نيويورك حيث ركز على ثلاث نقاط هى :

- أهمية الرقابة الدولية وذلك من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- اللجوء الى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية .
- وأخيرا نزع الأسلحة النووية وذلك عن طريق خفض الترسانات النووية ، والمنع التام للتجارب النووية ، وكذلك الضمانات الأمنية التى تقدمها الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير النووية التى وقعت على المعاهدة النووية NPT .

ثم يتناول الكتاب فى هذا القسم الثالث ضعف الوسائل الدولية فى مكافحة الانشار النووى مشيرا الى العوامل الجديدة التى ساعدت على الانتشار النووى ، ومنها :

- تفكك الاتحاد السوفيتى وماتبعه من هروب العلماء والباحثين الى الخارج.
- نقل المواد النووية وتهريبها .
- الإرهاب النووى : حيث أصبحت الأسلحة النووية والكيمائية وسائل للإرهاب كما حدث عند استخدام الغازات السامة فى مترو طوكيو ، وانفجار أوكلاهوما .

ويتعرض الكتاب الى التزامن بين سياسة فرنسا تجاه منع الانتشار النووى والقرار الفرنسى الخاص بالقيام بسلسلة من التجارب النووية من سبتمبر ١٩٩٥ ومايو ١٩٩٦ . فعلى الرغم من التناقض الواضح بين هذا القرار والسياسة الفرنسية تجاه عدم الانتشار إلا أن فرنسا ترى أن هناك ارتباطا وثيقا بينهما وهو أن هذاالقرار يجعل فرنسا قادرة على توقيع معاهدة منع التجارب النووية CTBT ، كما أنه يعطيها الوسائل الجيدة التى تمكنها من تطوير نظام محاكاة التجارب النووية . كما أن هذاالقرار يعد من وجهة نظر فرنسا ، حفاظا على مبدأ الردع النووى المتزامن مع سياسة عدم الانتشار ، وبذلك يظل السلاح النووى بالنسبة لفرنسا سلاح لمنع الحرب وليس سلاح حرب .

وفى الختام يعرض السيد شارل ميون وزير الدفاع الفرنسى رؤية فرنسا للسلام النووى ، حيث يعدد العوامل التى دفعت فرنسا الى إجراء التجارب النووية رافضا كل ما اتهمت به فرنسا من أنها تهدف من وراء تجاربها تطوير أسلحة جديدة ، حيث أن العالم يعيش الآن فى صراعات لا حصر لها مشيرا فى ذلك الى تفكك الاتحاد السوفيتى ، وعدم الاستقرار الذى تعيش فيه القارة الأوروبية ، وحروب القوقاز والبلقان ، والصراعات التى تدور فى حوض البحر المتوسط ، واستمرار التجارب الصينية ، والتوترات فى القارة الآسيوية ، إذن امتلاك أسلحة نووية فى عالم ملىء بالصراعات والمطامع هو العنصر الأساسى لردع أى عدوان . وتؤكد فرنسا على أن وجود هذا السلاح وليس استخدامه هو الذى يحميها ضد أى عدوان .

ثم يؤكد الوزير الفرنسى على مشاركة فرنسا فى تدعيم النظام العالمى الهادف لمنع الانتشار النووى ، وأنها جاهدت من أجل تجديد معاهدة NPT ، ثم يشير الى رفض فرنسا لسباق التسلح النووى ، ذاكرا أن قيام فرنسا بالتجارب النووية الأخيرة ليس لتطوير أسلحتها النووية بقدر ما هو ضمان لاستمرار عمل هذه الأسلحة بكفاءة فى المستقبل ، وامتلاكها لمعطيات هامة تساعدها على تطبيق نظام المحاكاة .

وأخيرا ، يمكن لنا القول أن هذا الكتاب يهدف للدفاع عن وجهة النظر الفرنسية بصدد مشروعية إجراء التجارب النووية وذلك فى ضوء تجربتها الـ ١٩٣ فى جزيرة موروروا والتى أحدثت ضجة كبرى وتعالت أصوات عديدة تندد بها ، كما أنه يرمى للدفاع عن وجهة نظر فرنسا فيما يتعلق بامتلاك السلاح النووى والاستمرار فى تطويره ولو بإجراء تجارب معملية عن طريق المحاكاة.

أسامة الهادى

نهضة آسيا : الجذور والواقع والمستقبل

Asia Rising , Jim Rohwer, Simon and Schuster, Rokefeller Center, Septmber 1995.

قال كيبلنج ان آسيا لن يكون لها من سبيل للتحضر فقد عفى عليها الزمن ، الا أن الأقدار ضربت بهذه المقولة عرض الحائط ، وها نحن اليوم نشهد ظهور عملاق اقتصادى، ومعجزة اقتصادية حققتها الدول الآسيوية بصورة جعلت العالم كله يقف امامها فى دهشة واعجاب لدراستها ويتناول كتاب Asia Rising موضوع المعجزة حيث تضمن هذا الكتاب خمسة أجزاء تناول فيها الكاتب مراحل تطور أداء الدول الآسيوية وبصفة خاصة دول شرق أسيا ، وفيما يلى أهم الأفكار التى تناولها الكاتب فى هذا الشأن :

أولا : الأوضاع فى آسيا قبل تحقيق المعجزة :

فى الجزء الأول من الكتاب استعرض الكاتب الظروف التى أحاطت بأسيا قبل تحقيق معجزتها ففى عام ١٩٤٥ كان الكثير من الدول الأسيوية من أفقر دول العالم ، فخلال قرن مضى عانت الكثير من دول المنطقة من الاستعمار من قبل دول أوروبية مختلفة والولايات المتحدة الامريكية (باستثناء حالة تايوان وكوريا تم احتلالهما من قبل اليابان) ، وبلا استثناء تكاد تكون كل دول المنطقة قد عانت من حروب مدمرة ، فعلى سبيل المثال نجد أن الحرب الكورية التى بدأت عام ١٩٥٠ واستمرت ثلاث سنوات قد تركت وراءها نحو مليون مصاب واقتصاد ومجتمع مدمرين والحرب بين الصين واليابان خلال الفترة من ١٩٣٧ الى ١٩٤٥ والتى نتج عنها مقتل نحو عشرة ملايين صينى وعشرة ملايين آخرين نتيجة للحرب الأهلية التى سبقت وتلت الاحتلال اليابانى ، وكذلك الحرب التى اندلعت بين الهند وباكستان فى الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٧١ وغيرها من الحروب التى اندلعت فى المنطقة .

ونتيجة لذلك فان الذين كتبت لهم الحياة بعد كل هذه الحروب ، توقع لهم المراقبون مستقبلا مظلما لا أمل فى النجاه منه ، فمن ناحية مستوى المعيشة كان دخل الفرد اليابانى نحو ثمن دخل نظيره الأمريكى آنذاك ، وكوريا الجنوبية لم تكن أكثر ثراء من السودان ، وتايوان لم تكن أحسن حالا من زائير ، وهكذا كانت المأساة التى عانت منها دول المنطقة ، حتى أنه فى عام ١٩٦٠ قيل أن أداء افريقيا سوف يكون أفضل من أسيا ولم يكن ذلك أن ذاك من قبيل الخيال ، ومن ناحية أخرى عانت دول شرق أسيا ، بصفة عامة، من فقر فى الموارد الطبيعية، ونسبة أمية مرتفعة ، وملايين من اللاجئين والمشردين والمنهكين من جراء الحروب التى خاضتها دولهم ، ورغم ذلك صممت هذه الدول على النهوض بنفسها وانتشال شعوبها من وضع لو استمر لعاشت هذه الدول فى ظلام دامس .

ثانيا : المعجزة الآسيوية :

ثم تناول الكاتب بعد ذلك المعجزة الأسيوية وكيف استطاعت دول شرق أسيا تحقيقها وبدأ فى ضرب أمثلة على ذلك ففى اليابان– التى بدأت النمو فى الخمسينيات الذى أخذ شكل الثورة الصناعية – ارتفع الدخل الحقيقى للفرد اليابانى لأربعة أضعاف خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٥ وأصبحت اليابان أغنى دول العالم وهناك أربع مناطق اتبعت النهج اليابانى نحو التقدم وهى : كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج ، سنغافورة حيث ضاعفت هذه الدول من حجم اقتصاداتها كل ثمانى سنوات خلال الفترة من ١٩٦٠ الى ١٩٨٥ ، ودول أربع أخرى ماليزيا ، تايلاند ، الصين ، واندونيسيا التى بدأت تقدمها فى عام ١٩٧٠ ومن أبرز هذه الدول اندونيسا التى حققت نسبة نمو تفوق نسبة الـ ٨ – ٩٪ التى حققها الآخرون . ويلاحظ انه فى عقد الثمانينيات زادت أسيا (بما فيها اليابان) من نصيبها من الناتج العالمى بالدولار الأمريكى من ١٧٪ الى ٢٢٪ وحصتها من الصادرات الصناعية من ١٢٪ الى ١٧٪ ففى تقرير لصندوق النقد الدولى توقع فيه ان الاقتصادات الأسيوية سوف تزيد بمعدل النصف فى عام ٢٠٠٠ عما كانت عليه عام ١٩٩٣ ، وأن الـ ٧ ترليون (مقومة بالدولار عام ١٩٩٠) التى توقع صندوق النقد الدولى أن ينمو بها الاقتصاد العالمى خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠٠٠ سوف تتحقق نصف هذه القيمة من قبل دول شرق أسيا .

هذا على المستوى الاقتصادى ، ويتناول الكاتب بعد ذلك ما حققته هذه الدول على مستوى تحسين معيشة الفرد ، فقد حققت انجازا هاما خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٩٠ حيث انخفض عدد الفقراء فى شرق اسيا من ٤٠٠ مليون نسمة الى ١٨٠ مليون نسمة ، حتى مع تزايد عدد السكان بـ ٤٢٥ مليون نسمة ، بمعنى آخر فانه فى عام ١٩٩٠ كان ١٠٪ فقط من سكان شرق آسيا يعيشون فى فقر مدقع مقارنة بربع سكان أمريكا اللاتينية ونصف سكان افريقيا السوداء ونصف سكان شبه القارة الهندية . والآن وباستثناءات بسيطة فان باقى دول أسيا بدأت فى اتباع السياسات التى أدت الى هذا التقدم المذهل لشرق آسيا ففيتنام والصين بدأت فى تحرير الاقتصاد مع المحافظة الشديدة على الرقابة السياسية تحت قيادة الحزب الشيوعى ، وكذلك الهند التى غيرت من سياستها الاقتصادية التى كانت تتبعها منذ أكثر من

٤٥ عاما فى عام ١٩٩١ ، وبدأت فى فتح اقتصادها أمام العالم الخارجى والتحرر من الروتين ، وكذلك كوريا الشمالية التى سلكت نهج الصين .

ثالثا: عوامل التقدم لدى آسيا :

تطرق الكاتب بعد ذلك الى العناصر التى توافرت لدى دول شرق اسيا والتى أدت الى تحقيق الانجاز المشار اليه والتى تمثلت فى وجود قوة عمل مدربة لدى هذه الدول ناتج عن اهتمام هذه الدول بالتعليم لاستيعاب التطورات التكنولوجية فى العالم ، وكذلك لدى هذه الدول حجم هائل من المدخرات ففى منتصف الستينات كانت دول شرق أسيا تدخر ١٦٪ فقط من الناتج القومى الاجمالى أى أقل من أمريكا اللاتينية ، ولكن فى مطلع التسعينيات كانت هذه الدول تدخر ٣٥٪ من الناتج القومى الاجمالى أى أربعة أضعاف ما تحققه شبه القارة الهندية وافريقيا وضعف أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة . ويشير الكاتب الى أن حكومات هذه الدول قد عملت على خلق بيئة يتم فى اطارها تنمية المدخرات عن طريق، أولا ، اعفاء الأرباح الرأسمالية من الضرائب ومنع الازدواج الضريبى على أرباح الشركات ، ثانيا ، انشاء المؤسسات (اليابان ، كوريا الجنوبية ، تايوان) لتسهل على الأفراد ، وبصفة خاصة المقيمين فى الريف ، الذين لم يعتادوا التعامل مع البنوك لتشجيعهم على الادخار الرسمى ، ثالثا ، التشجيع على زيادة استثمارات القطاع الخاص عن طريق منح الاعفاء الضريبى لبعض الاستثمارات (يساهم القطاع الخاص فى دول شرق آسيا بنحو ثلثى حجم الاستثمار الكلى)، رابعا ، استخدام سعر الصرف والرقابة على رأس المال Capital Control لتحويل المدخرات المحلية الى الاستثمار عندما كان هناك اتجاه للاستثمار فى الخارج.

رابعا: دور الدولة :

بعد أن استعرض الكاتب أحوال الدول الأسيوية قبل وبعد الانجاز ، المشار اليه ، تناول قضية جدلية حول موقع الحكومة من ادارة دفة الاقتصاد الوطنى ، وفى هذا الشأن أوضح أنه فى أواخر السبعينات عندما حققت اليابان نجاح اقتصادى مذهل ثار جدل حول ما اذا كانت دول شرق آسيا قد حققت ماوصلت اليه من تقدم باتباع مبادئ حرية السوق دون تدخل الحكومة أو العمل على تدخل الحكومة بنجاح لتحمل مسئوليتها فى هذا الشأن ، ويرى الكاتب أن هذه الدول اتبعت الأسلوبين معا حيث تتدخل الحكومة عندما يكون هناك ظروف خاصة تتطلب تدخلها، وضرب مثالا لاثبات رؤيته هذه بدولة اندونيسيا .

وقد لاحظ الكاتب أن السبب فى التذبذب الواضح فى المؤشرات المشار اليها فى الجدول السابق انه كلما كانت السياسة الاندونيسية تتجه نحو الحمائية والتخل فان الكفاءة والانتاجية تتجه نحو الانخفاض وحدث نفس الشئ بالنسبة لكوريا الجنوبية وماليزيا.

خامسا: مستقبل التقدم الآسيوى :

انتقل الكاتب بعد ذلك الى نقطة أخرى وهى الى أى مدى سوف تستمر أسيا فى التقدم الذى تحققه ، ويشير فى هذا الشأن الى أن النمو وحده لا يؤدى الى التحديث ولكن الانضمام الى العالم الفنى يعنى الحصول على القدرة على النمو بصورة لانهائية ليس باتخاذ نفس الخطوات السابقة ولكن لابد من زيادة انتاج القيمة المضافة وهذا يتطلب تطويرا مستمرا فى الانتاجية والقدرة على استيعاب وابتكار أفكار جديدة ، وفى هذا الخصوص أشار الكاتب الى أن حجم المدخرات الأسيوية ومعدلات الاستثمار زادت فى السنوات الاخيرة فى شرق أسيا ما يزيد عن ٣٠٪ من قيمة الناتج الاقتصادى، وقد يعد ، اكبر مستودع عالمى لرأسمال قابل للاستثمار فاحتياطيات اليابان ، وتايوان ، سنغافورة ، الصين ، هونج كونج ، تايلاند ، ماليزيا ، الهند ، اندونيسيا ، والفلبين تقدر بنحو ٤٥٧ بليون دولار أى ما يزيد عن ٤٠٪ من احتياطيات العالم وارتفاع مستوى الكفاءات البشرية ، ففى عام ١٩٩٠ يبلغ عدد خريجى جامعات ست دول أسيوية نحو ٥٠٠ ألف خريج فى العلوم والهندسة مقارنة بأمريكا التى يتخرج من جامعاتها نحو ١٧٠ ألف خريج ، ويشير الكاتب الى أنه بالاضافة الى المعدلات المرتفعة للادخار والاستثمار وتوافر قوة عمل ذات كفاءة عالية فان أسيا يجب أن تحقق نموا مستمرا فى الانتاجية ، ولكن هناك عدة معوقات ، أولها ، الضعف المؤسسى الذى يتمثل فى نظام مالى غير فعال لايستطيع القيام بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين ، والثانى ، الفشل فى بناء بنية أساسية للقيام بنمو اقتصادى مستمر ، والثالث ، مؤسسات غير محدثة ، والرابع ، المشاكل البيئية الخطيرة التى تعانى منها المنطقة .

وفى النهاية يوضح الكاتب ان الاستمرار فى هذا التقدم لن يتم بنفس السلاسة التى تحقق خلال العشرين سنة الماضية وذلك لعدة اسباب تتمثل فى ، اولا ، تغير هيكل الجغرافيا السياسية بشكل كامل وبصفة خاصة التوازن المعقد الذى كان موجودا خلال الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتى والصين واليابان والذى سمح للولايات المتحدة بامكانية الحفاظ على الاستقرار فى شمال شرق اسيا ، الثانى ، التغير التكنولوجى السريع والذى يوجب على آسيا التغير لكى تستطيع استيعاب ذلك خلال ربع القرن القادم بطريقة مختلفة عن ماقامت به خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٩٥، الثالث ، ان الاقتصاد الأسيوى قد نما ثقله فى الاقتصاد العالمى الى حد ان التقدم المستقبلى لايمكن ان يحدث على نفس نمط ١٩٩٥ ، ١٩٧٠ ففى خلال الفترة القادمة ام ان تزداد اسيا قوة او ان تضعف ومن وجهة نظر الكاتب فان آسيا سوف تستمر فى التقدم ويعتمد توقعه هذا على نجاح اسيا فى معالجة الضعف المؤسسى لديها والذى تم ذكره آنفا ورغبة الغرب والولايات المتحدة ، بصفة خاصة ، فى الحفاظ على نظام تجارة مفتوح وحر نسبيا .

ويشير الكاتب فى النهاية الى ضرورة قيام الولايات المتحدة بدور فعال تجاه منطقة أسيا فهى القوة الوحيدة فى العالم التى تستطيع القيام بدور فعال للحفاظ على الاستقرار فى المنطقة ليس من أجل أسيا ولكن من أجل حماية المصالح الأمريكية والتى يتضمن جزء منها مصالح اقتصادية وأمنية وتوقع الكاتب أنه اذا لم تحدث كارثة فان العلاقات الأسيوية الغربية ستكون فى اطار مختلف عن ذى قبل فاسيا تحتاج الى مزيد من التكنولوجيا الغربية وتعلم بناء المؤسسات ، والغرب يحتاج للتعلم من التجربة الأسيوية .

ياسر سرور

استراتيجية الانتخابات

■ المؤلف : جدعون دورون
■ الناشر : كيفنيم . إسرائيل . ١٩٩٦

אסטרטגיה של בחירות
גדעון דורון
כיוונים

يعتبر هذا الكتاب من أحدث الكتب الشيقة التى صدرت فى اسرائيل خلال هذا العام الحالى ١٩٩٦ وموضوعه يتضمن استراتيجية الانتخابات بوجه عام وفى اسرائيل بشكل خاص .

يأتى هذا الكتاب فى ٢٧٦ صفحة ويتكون من خمسة فصول ومكتوب باللغة العبرية وليس له أى ترجمة أجنبية أخرى .

فى بداية الكتاب يخبرنا المؤلف عن السبب الذى دفعه للكتابه عن الانتخابات وهو محاولة مساعدة المتنافسين فى الحملات الانتخابية سواء أفرادا أو أحزابا على معرفة الطرق الصحيحة والعلمية فى كيفية جمع أكبر قدر من الاصوات تؤهلم للفوز على منافسيهم ، وقام بشرح العديد من الافكار لتوضيح جوهر الاستراتيجية السياسية التى تساهم بقدر كبير تهيئة فرص الفوز للمرشح او الحزب فى الانتخابات . .

ثم تطرق الكاتب للوضع فى اسرائيل فى محاولة لربط العنصر الاستراتيجى بالانتخابات السياسية هناك وهى محاولة جديدة نسبيا أراد الكاتب منها أن ينقل للقارئ أساليب سياسية واضحة تحدد ديناميكية الحملة الإنتخابية فى اسرائيل والتى لم يتطرق اليها أحد بهذا الشكل المركز قبل ذلك ، وفى محاولة لإبعاد أسلوبه عن الملل والجمود لجأ الكاتب لعرض الأحداث بشكل قصصى جميل أقرب فى كتابته الى صيغة الصحف اليومية وأدب البحث التاريخى واستطاع المؤلف بذلك أن يعبر عن مادته بأسلوب جذاب شيق وممتع .

وأكد المؤلف على أهمية البحث الاكاديمى لفهم الوضع السياسى فهما دقيقا وذلك لمساعدة المرشح فى الفوز على منافسيه وبذلك سيكون لهذا البحث أثر قوى فى حالة تطبيقه عمليا مما يساعد المرشح على التركيز فى تصرفاته وعدم التشتت وقدم مثالا لذلك بعرض الحملة الانتخابية فى اسرائيل عام ١٩٩٢ والتى تمت فى نهاية ابريل وبداية يونيو من نفس العام حيث أن الكاتب خطط لهذه الحملة ووضع برنامج الدعاية لها على أسس علمية سليمة لصالح حزب العمل ولزعيمه السابق إسحاق رابين .

كذلك أشار الكاتب فى المقدمة بأنه يهتم بالبحث والبلورة للشكل الاستراتيجى المصاحب للحملة الانتخابية السياسية بشكل عام من خلال عرض للمضمون السياسى وعناصره التى يمكن أن تكون بمثابة وصايا للسياسيين المهتمين بهذا الأمر حتى يستطيعوا الاستفادة منها سواء عن طريق الكلمات الدعائية للمرشح أو الحزب بطريقة تقنع وتجذب الناخب أو اللجوء لوسائل الاعلام المسموعة والمرئية أو القيام بتحقيق أهداف شخصية وجماعية للناخبين ولابد للمرشح من اللجوء لخطة عمل سلمية يمكنها أن تحقق متطلبات الناخبين وتجسيد أهدافهم الشخصية فى آن واحد ، وهو الشئ الذى يصفه المؤلف بـ (اللعبة الانتخابية) التى تصف العمل السياسى والعلاقة المتبادلة بين السياسيين بعضهم ببعض من جهة وبينهم وبين الناخبين من جهة أخرى وأضاف ان كتابه يتضمن الكثير من الجوانب التى تتداخل مع الجانب السياسى بطريقة علمية جديدة ذات فلسفة ايجابية ومن ضمن هذه الجوانب الجانب الاقتصادى والاجتماعى لأنه فى ظل توافر هذه العناصر للمرشح يمكنه الدخول فى أى منافسة والفوز فيها سواء من خلال التفوق على منافسية أو من خلال إقناع الناخبين بشخصة .

وفى الفصل الاول من الكتاب عرض المؤلف أهمية العنصر المكانى فى حصول المرشح على اكبر عدد من الاصوات لأنه فى حالة تمركز المرشح فى منطقة مؤهلة بالسكان فان ذلك سيساعده على الحصول على اكبر عدد من الاصوات لسهولة اتصاله بالناخبين ودرايته بأفكارهم وعاداتهم ومعرفته بمطالبهم ومشاكلهم بعكس المرشح الذى يقطن فى مناطق بعيدة عن الدائرة الانتخابية ، الشئ الذى يجعل الاخير غير قادر على الاتصال المباشر بالناخبين وعدم معرفته بعاداتهم أو أفكارهم وليس باستطاعته بلوغ المنطقة التى يتمركز فيها المرشح الآخر أو التأثير على من بها من ناخبين .

أما الفصل الثانى فيرسم فيه المؤلف الطريق السليم فى كيفية التعامل السياسى والاسلوب المتبع فى هذا التعامل من خلال برنامج يؤهل لهذا الأمر ، وأوضح الكاتب أنه أتبع هذا البرنامج حتى يمكن من خلاله معرفة الفنون السياسية لمن لديهم استعداد للتعامل السياسى لانه ليس كل مواطن يصلح أن يكون سياسيا ، وليس كل سياسى يمكن أن يكون تشرشل .

وفى الفصل الثالث تعرض الكاتب للدعاية الانتخابية وكيفية

التأثير بها على الناخبين وقام بعرض كل المؤثرات الفعالة التي يمكنها أن تؤثر على قرار الناخبين أثناء الدعاية للحملة الانتخابية ومن هذه الوسائل اللقاءات الجماعية للناخبين والعمل على جذبهم والكلمات الدعائية التي توضح برنامج المرشح أو الحزب في وسائل الاعلام المختلفة والتي يمكن من خلالها التأثير على الرأي العام.

أما الفصل الرابع فقام المؤلف بإظهار جوهر أساس المناقشة أثناء الحملة الانتخابية بشكل عام وتطرق لانتخابات الكنيست وتشجيع الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء بشكل خاص ، وقام بعرض لمجموعة من الأحداث الطريفة والمواقف المدهشة أثناء الحملات الانتخابية .

ويختتم المؤلف كتابه بالفصل الخامس الذي يتحدث فيه عن برامج الأحزاب وطريقة وصفها وكيفية شرحها ، ثم تعرض للأحزاب المتنافسة في اسرائيل وخاصة بين حزبي العمل والليكود وتوضيح مقدار تفوق حزب العمل على الليكود من خلال المؤسسات والهيئات التابعة له وكذلك الاساليب التي يتبعها الحزب الحاكم في اسرائيل للفوز على منافسه سواء من استغلال موارد الدولة لصالح حملته الانتخابية أو القيام ببعض العمليات السياسية التي تؤثر على الرأي العام في اسرائيل.

ياسر عبدالحكم طنطاوي

مؤلفات حديثة

■ الشرق الأوسط :

Basam Tibi Conflict and War in the Middle East 1967-1991 New York: St. Martin's Press, 1993, P. 253.

حروب الشرق الأوسط :

كتاب مترجم عن الألمانية لأستاذ العلاقات الدولية بجامعة جوتنجهن . يتناول الأستاذ طيبي ثلاثة حروب اشتعلت في الشرق الأوسط ما بين ١٩٦٧ و ١٩٩١ معتمدا على نظرية Systems Theory . ينقسم الكتاب الى أربعة أجزاء أولها نظري والأخرى عبارة عن دراسة حالة لكل من حربي ١٩٦٧ ، ١٩٧٣ وحرب الخليج الثانية . لا يقدم الجزء الخاص بحرب ٦٧ ولا ذلك الخاص بحرب ١٩٧٣ أي جديد حيث يعتمد الكاتب على الدراسات الغربية الاستراتيجية للحربين . وفي تطبيقه للتوجه الاستراتيجي على حرب الخليج الثانية يقدم الكاتب نموذجا لفهم الحروب الحديثة على أنها قرار سياسي قائم على حسابات الربح والخسارة ، وهو توجه أكثر قدرة على تفسير القدرات اللاعقلانية من التوجه الثقافي أو الشخصي النفسي .

Peter Rogers Water in the Arab World: Perspectives and Prognoses Cambridge: Harvard University Press, 1994, 369 P.

المياه في الشرق الأوسط :

يضم هذا العمل مجموعة أوراق بحثية مقدمة لمؤتمر نظمته جامعة هارفارد بالاشتراك مع الصندوق العربي للتنمية عام ١٩٩٢ . يحتوي الكتاب على أوراق نظرية وبعض الدراسات الإقليمية التي تقسم الشرق الأوسط الى مشرق وشبه الجزيرة والقطاع الأوسط (ويضم مصر والسودان واريتريا والصومال) ومغرب . ويضم الكتاب أخيرا مجموعة من الأبحاث التي تتناول موضوعات بعينها كموضوع موارد المياه وسبل ادارتها وموضوع الصراع على الحدود . معظم المشاركين هم خبراء عرب يمثلون اتجاه الصندوق العربي للتنمية ومعهم مجموعة من الخبراء الأمريكيين والإنجليز في شئون الشرق الأوسط .

ويستخلص القارىء عدة اقتراحات :

١- لا مجال لإكتشاف موارد مياه جديدة وعليه يجب وبسرعة ترشيد الاستهلاك الحالي من المياه وإعادة تسعير المياه المستهلكة في الزراعة وفي المدن .

٢- لا مجال لإستصلاح أراض زراعية ، وعليه يجب الإسراع بتقديم تكنولوجيا تحسين وزيادة المحاصيل مع مراعاة توافق التكنولوجيا هذه مع الهدف الأول وهو ترشيد استهلاك المياه .

٣- ضرورة التعاون الإقليمي لتنظيم استخدام الانهار .

■ علاقات دولية :

Geir Lundestad Beyond the Cold War Oslo: The Norwegian Nobel Institute, 1993 Lecture Series, 257 P.

ما بعد الحرب الباردة :

احتفالا بمرور ٩٠ عاما على جائزة نوبل للسلام ، دعت الأكاديمية النرويجية عددا من الحاصلين على الجائزة لإخراج هذا العمل الذي يتناول تاريخ الحرب الباردة وحاضرها ، ويتنبأ بمستقبل سباق التسلح والصراعات الإقليمية ، وحقوق الإنسان ومشكلة التنمية في العالم النامي وتدهور البيئة فيما بعد انتهاء هذه الحرب .

Geir Lundestad The Fall of Great Power Peace, Stability and Legitimacy Oslo: Scandinavian University Press, 1994,m 414 P.

انهيار القوى العظمى :

يتناول الكتاب ظاهرة سقوط القوى العظمى وما يترتب عليه من تهديد للسلام الإقليمي والعالمي . يشارك في هذا العمل عدد من أساتذة علم السياسة منهم بول كيندى وجون جاديز ووليم ماكنيل وأمانول ولرستاين . يحتوى الكتاب على دراسة حالة لسقوط بريطانيا والإمبراطورية النمساوية وروسيا . مؤلف هذا العمل هو مدير معهد نوبل النرويجى وسكرتير اللجنة النرويجية لجائزة نوبل منذ ١٩٩٠ .

■ نظرية سياسية :

Jorge Larrain Ideology and Cultural Identity Cambridge: Polity Press, 1994, 208 P.

الايديولوجية والذات الثقافية :

دراسة جيدة لأستاذ العلوم السياسية بجامعة برمنجهام يتناول فيها ثلاثة مفاهيم أساسية فى العلوم الاجتماعية وهى العقلانية والأيديولوجية والذات الثقافية ، وبذلك يكون هذا العمل إضافة لسلسلة الأعمال الخاصة بعملية الحداثة وما بعدها . الجديد فى هذا العمل هو تناوله لمعضلة العقلانية والذات والأيديولوجية من منظور أوروبى وأمريكى لاتينى ، مما يضيف الى الأعمال التى تناولت نفس الموضوع من منظور غربى واسلامى .

Bart Van Steenbergen The Condition of Citizenship London: Sage Publications, 1994, Sage Publications 192 P.

المواطنة :

يقدم هذا العمل مفهوم المواطنة فى إطار مشاكل العصر متناولا بالشرح والتحليل علاقة مفهوم المواطنة بالمشاركة السياسية والسياسات الاجتماعية وبالهوية القومية وبالتغيرات التى تلحق بعلاقة الرجل بالمرأة وبدور الأخيرة فى المجتمع . مؤلف هذا العمل هو أستاذ بجامعة أوترخت الهولندية .

■ افريقيا :

Calude Ake Democracy and Development in Africa Washington: Brookings Institute, 1995.

الديمقراطية والتنمية فى افريقيا :

رغم مرور ثلاثة عقود على محاولات التنمية فى أفريقيا ، فمازالت معظم الدول الأفريقية تعانى من التأخر الاقتصادى أو الكساد ، ومازالت الشعوب الأفريقية تعانى تدنى مستوى المعيشة وسوء التغذية وسوء الخدمات الصحية أو انعدامها وسوء حالة البنية التحتية . لذلك يتساءل الكاتب – وهو مدير مركز الدراسات الاجتماعية بنيجيريا – عن سر فشل التنمية فى أفريقيا رغم الجهود المكثفة من قبل المؤسسات الدولية لإصلاح الاقتصاد وتحريره . ويحدد الكاتب سببا وحيدا لفشل التنمية ألا وهو البناء السياسى السلطوى القائم على علاقات استعمارية عتيقة مما تسبب فى عدد من العراقيل أمام مسيرة التنمية أهمها : ١- اللجوء الى الزراعة التقليدية لتجنب مشاكل المجاعة وقلة الغذاء . ٢- تفتت السلطة السياسية والاعتماد على كيانات اجتماعية تقليدية بدلا من الدولة القومية الفاسدة . يتكون الكتاب من خمسة فصول ومقدمة تطرح نقدا لأجندة التنمية فى العقود الثلاثة الماضية ، وتقدم تقييما لأساليب التنمية المعاصرة فى القارة .

■ أمريكا اللاتينية :

Nora Lustig Coping with Austerity: Poverty and Inequality in Latin America Washington: Brookings Institute, 1995, 460 P.

الفقر وعدم المساواة فى أمريكا اللاتينية :

تنفرد قارة أمريكا اللاتينية بقدر كبير من عدم المساواة فى توزيع الدخل والثروة القومية . يوجد حوالى ١٨٠ مليون فقير (أى ٢/٥ الشعب اللاتينى فى القارة) بزيادة ٥٠ مليونا عن عام ١٩٨٠ . وتؤكد الكاتبة أن مشكلة الفقر وانعدام العدل الاجتماعى هما أهم عوامل تفكك المجتمعات الأمريكية اللاتينية وتردد السياسات الاقتصادية القائمة على مبدأ النمو أولا عن طريق تحرير الاقتصاد . تقوم الباحثة بمعهد بروكنجز بتحليل وتقييم الاتجاه اللاتينى الى اصلاح الاقتصاد بالتركيز على هدف النمو والاستقرار المالى ، وتفسر تضارب النظريات والتوصيات بخصوص العدالة الاجتماعية أثناء عملية الاصلاح الاقتصادى بعدم وجود اتجاه واضح يحدد دور الدولة فى ظل الاقتصاد المفتوح ومسئولية الدولة تجاه الفقراء الذين يتحملون أكثر من غيرهم معظم أعباء الاصلاح .

يحتوى الكتاب على عشرة فصول ومقدمة من بينها فصل يقيم الاعتبارات الأساسية التى يجب توافرها فى البرامج الاجتماعية وستة فصول تدرس حالة كل من البرازيل والأرجنتين وبيرو والمكسيك وفنزويلا وبوليفيا .

■ أوروبا :

Christoph Bertram Europe in the Balance Washington: Brookings Institute, 1995, 120 P.

أوروبا فى الميزان :

كانت أوروبا فى بداية القرن العشرين محط أنظار المراقبين الدوليين لعدم استقرارها وتسببها فى حربين عالميتين . أما الآن ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين ، فإن أوروبا – على حد تعبير الكاتب – مازالت تتمتع بأهمية خاصة فى العلاقات الدولية ، وذلك لأنها المسرح الذى ستلعب عليه كل من أمريكا وروسيا وهى قبل كل شىء صاحبة تجربة ناجحة فى إعادة البناء بعد الحرب ، وفى تأسيس نظام اقليمى اقتصادى وعسكرى ،

ولذلك يقدم الكتاب دراسة مستقبلية لدور أوروبا فى تقديم نموذج للتعاون الإقليمى وفى احتواء روسيا وحمايتها من نفسها ، وأخيرا فى تحديد أو إعادة تعريف الدور الأمريكى خارج نصف الكرة الأرضية الغربى . ينقسم الكتاب الى ٧ فصول ومقدمة وخلاصة . صاحب هذا العمل هو المدير السابق للمعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية بلندن وعضو هيئة كارينجى للسلام العالمى ومراسل صحيفة "دى تسايت" الألمانية .

Susan Woodward Balkan Tragedy Washington: Brookings Institute, 1995, 536 P.

مأساة البلقان :

عمل موضوعى لمستشارة بطرس غالى لشئون يوجوسلافيا . تتناول الكاتبة تفكك يوجوسلافيا منذ انهيار حائط برلين عام ١٩٨٩ فى إطار عملية انهيار الكتلة الشرقية ، ناقدة الدور الأوروبى فى احتواء الأزمة .

على عكس الأعمال التى تفهم تفكك يوجوسلافيا على أنه نتيجة كراهيات عرقية قديمة ، تقدم الكاتبة وجهة نظر أكثر شمولا تتضمن تحليلا لطبيعة العملية السياسية التى صاحبت انهيار الكتلة الشرقية . لقد انطوت التطورات المصاحبة لإنتهاء الحرب الباردة على أزمات سياسية داخل بلدان الكتلة الشرقية أظهرت مدى ضعف البنيان السياسى والمدنى خاصة . أما سر انتهاء أزمة البلقان السياسية بتفكك يوجوسلافيا وانحدار الصراع بها الى مستويات غير انسانية ، فإن الكاتبة ترى فى رد الفعل الأوروبى عاملا لتدهور الأزمة أظهر مدى استهانة أوروبا بمشاكل الإدارة السياسية والهوية القومية على أثر انهيار الشيوعية .

■ آسيا :

Stephan Frederick Dale Indian Merchants and Eurasian Trade 1600-1750 Cambridge: Cambridge University Press, 1994, 162 P.

التجارة الهندية فى القرن السابع عشر :

دراسة تاريخية للعلاقات التجارية فى شبه جزيرة الهند وآسيا الصغرى تتحدى التوصيف الحديث للدولة وتصنف أحد النظم الإقليمية فى القرن السابع عشر .

جمع هذا النظام الإقليمى كلا من الهند وايران وآسيا الصغرى ، وشهد بمهارة التاجر الهندى والفارسى والأرمنى ، مقارنة بقرينه فى روسيا وأوروبا . لقد امتازت العلاقات التجارية فى هذا الإقليم بالمرونة والتعقيد والاعتماد على الأسرة كوحدة استثمارية وانتاجية بعكس التاجر الغربى الذى اعتمد على الشركات البحرية الكبيرة أو التاجر الروسى الذى عمل تحت وطأة نظام سلطوى غير مرن .

Jonathan Rigg Counting the Costs: Economic Growth and Environmental Change in Thailand Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 267 P.

تايلاند: ثمن التقدم :

مجموعة من الأوراق البحثية لعدد من خبراء البيئة العالميين المهتمين بتدهور البيئة فى تايلاند على أثر ازدهار السياحة والتوسع العمرانى والصناعى . يحتوى الكتاب على عدد من الأطروحات والتوصيات بخصوص تلوث المياه فى بانكوك وفى خليج تايلاند ، وبخصوص اختلال ميزان الموارد الطبيعية فى جبال الشمال .

Colin Barlow Indonesia Assessment 1995 Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 300 P.

كشاف اندونيسيا :

يحتوى هذا العمل على جزءين : الجزء الأول بدأ بمراجعة لأهم المقومات السياسية والاقتصادية لاندونيسيا ، والجزء الثانى يختص باقليم الشرق الواقع بالقرب من ماليزيا والفلبين وأستراليا ويسكنه ٢٥ مليون نسمة وهو الاقليم المجهول كلية للكثير من المحللين والمراقبين للشئون الآسيوية .

Jayant Menon Adjusting Towards AFTA: The Dynamics of Trade in ASEAN Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 103 P.

آسيا فى النظام العالمى الجديد :

تركز الدراسة على الآراء المؤيدة والناقدة لاتفاقية التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا . تفصل الدراسة دواعى القلق على التجارة المحلية فى دول المنطقة وتحتوى على توصيات من أجل تقييم أثر تحرير التجارة على الصناعة وعلى الأسعار .

Joseph Tan AFTA in the Changing International Economy Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 216 P.

آسيا فى نظام عالمى متغير :

تركز هذه الدراسة بالأكثر على علاقة منطقة جنوب شرق آسيا كوحدة اقتصادية باليابان وأمريكا والسوق الأوروبية المشتركة . تقدم الدراسة فى جزءها الثانى تقييما لمستقبل جنوب شرق آسيا والبنية القانونية التى سوف تحكم علاقات تلك المنطقة بالنظام الاقتصادى العالمى .

Benedict Tria Kerkvliet Vietnam's Rural Transformation Boulder, Colorado: Westview Press, 1995, 251 P.

الاصلاح الزراعى فى فيتنام :

أول دراسة باللغة الانجليزية تركز على تجربة التحرير الاقتصادى لقطاع الزراعة فى فيتنام حيث يعيش ٨٠٪ من السكان . رغم أن معظم الانتاج المحلى يتركز فى قطاع الزراعة

الذى شهد نموا ملحوظا منذ ١٩٨٠ ، ورغم تحسن دخل معظم الريفيين بهذا القطاع ، إلا أن عدم المساواة فى توزيع الثروة وانعدام الخدمات الصحية والتعليمية يؤكدان على وجود قصور فى الاصلاح . هذا هو موضوع الكتاب .

Regional Outlook: Southeast Asia 1996-1997, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 83 P.

مرشدآسيا :

يحتوى المرشد على معلومات سياسية واقتصادية للقارة ولكل بلد على حدة خاصة الصغيرة منها كلاوس وكمبوديا .

■ عناوين دور النشر التى وردت بهذا العدد :

Addresses:

Stiftung Wissenschaft und Politik, Haus Eggenberg, D-82067 Ebenhausen, Germany, FAX: 0049-8178-70312.

St. Martin's Press, 257 Park Avenue South, New York, NY 10010, USA, Telephone: 001-800-221-7945.

Cambridge University Press, Edinburgh Building, Cambridge CB2 2RU, U.K.

Brookings Institute, The Brookings Institute, 1775 Massachusetts Ave., N.W., Washington D.C. 20036 USA, FAX: 001-202-797-6195.

Westview Press, 5500 Central Avenue, Boulder, Colorado, 80301-2877, USA, FAX: 001-303-4493356.

Institute of Southeast Asian Studies, Heng Mui Keng Terrace, Pasir Panjang Road, Singapore 119596, Fax.: 0065-7756259.

Polity Press, 108 Cowley Road, Oxford, OX4 1JF, U.K., Fax: 0044-0865 791347.

Sage Publications, 6 Bonhill St., London EC2A 4PU, Fax.: 0044-865791347.

Scandinavian University Press, P.O. Box 2959 Toyen, N-0608 Oslo, Norway, Fax.: 0047-22575454.

The Norwegian Nobel Institute, Scandinavian University Press, P.O. Box 2959 Toyen, N-0608 Oslo, Norway, Fax.: 0047-22575454.

دكتورة . ن . م



المؤلفات العربية السياسية

□□ آمال سعد المتولى- معالجة الصحف المصرية الحزبية والمستقلة لقضايا السياسة الخارجية (١٩٤٤-١٩٥٤) رسالة دكتوراه كلية الاعلام -جامعة القاهرة - ١٩٩٦ □□

نوقشت فى كلية الإعلام دراسة بعنوان " معالجة الصحف المصرية الحزبية والمستقلة لقضايا السياسة الخارجية فى الفترة من ٤٤-١٩٥٤ " . المقدمة من آمال سعد متولى للحصول على درجة الدكتوراه فى الصحافة ، وقد وافقت لجنة المناقشة برئاسة الاستاذ الدكتور مختار التهامى والدكتور فاروق أبو زيد عميد كلية الإعلام ، والدكتور عاصم الدسوقى عميد كلية آداب حلوان على منحها مرتبة الشرف الاولى فى ٢٥ مايو ١٩٩٦ .

والهدف الرئيسى للدراسة بحث إمكانية الاعتماد على الصحيفة لمعرفة إيديولوجية الحزب تجاه القضايا المستجدة والتى لم يغطيها البرنامج الحزبى .

وتقع الدراسة فى ثلاثة عشر فصلا ، وخاتمة . وعدد صفحاتها ٦٦٠ ، واعتمدت على عشرة صحف مصرية وحوالى اربعة الاف عدد طوال فترة الدراسة .

وأهم القضايا التى حملتها الفترة المدروسة هما القضية الوطنية ، فقد شهدت الفترة الممتدة من ١٩٤٤ وحتى ١٩٥٢ ، إجماع الحركة الوطنية على رفض اسلوب المفاوضات الثنائية بين مصر وبريطانيا لحل القضية الوطنية والاتجاه لتدويل القضية المصرية وعرضها الامم المتحدة وكانت معادلة رفض الدبلوماسية الثنائية والاتجاه الى الدبلوماسية الجماعية هو التطور الذى شهدته هذه الفترة وقد وضح من خلال معالجة الصحف المصرية على إختلافها (الحزبية والمستقلة) المازق الذى انتهت اليه الحركة الوطنية ممثلة فى أحزابها ، اذ أن فشل القضية الوطنية فى مجلس الامن عام ١٩٤٧ لم يشهد تقدم اى من الاحزاب والقوى السياسية القائمة بتقديم بديل وحل يمكن لأى حكومة اتباعه لتحقيق المطالب الوطنية . وترجم حزب الوفد هذا الموقف عندما ولى الحكم عام ١٩٥٠ . وجاءت ثورة يوليو ، ١٩٥٢ لتشهد المفاوضات تطورا جديدا ويتمثل فى توحد فريق المفاوضات المصرية ممثلا فى مجلس قيادة الثورة واختفاء تعدد القوى السابق على قيامها والذى افاد بريطانيا فى البقاء أطول مدة ممكنة والوقيعة بين الأحزاب المصرية .

والقضية الثانية التى شهدتها الفترة فيما بعد الحرب العالمية الثانية تتمثل فى إقامة الجامعة العربية كاول منظمة إقليمية عربية ، والتطورات الخاصة بقضية فلسطين والتى بدأت بإعلان تحويل قضية فلسطين الى الجمعية العامة بعد فشل مؤتمر لندن (١٩٤٦-١٩٤٧) وقرار تقسيم فلسطين ثم اعلان قيام إسرائيل فور انتهاء الانتداب البريطانى ، بالاضافة إلى التطورات الخاصة بقضية ليبيا ورغبة الدول الكبرى فى تقسيمها فيما بينها ، هذا بالاضافة إلى قضية دول المغرب العربى .

أما القضية الثالثة : وهى معالجة الصحف للقضايا الدولية فقد أوضحت خصوصية تنفرد بها هذه القضايا عن القضيتين السابقتين الاولى وهى إتاحة الفرصة لاثبات ان هناك دورا ايديولوجيا للصحيفة ، اذ ان القضايا المدروسة التى قسمت فى معالجة الصحف المصرية لإنشاء ، منظمة الأمم المتحدة خلفا لعصبة الأمم ، وأيضا رصد أثر الانقسام الدولى الحاد الى كتلتين على معالجة الصحف ، وموقفها من دعوة الحياد .

وقد وضح اتفاق الصحف الوفدية والصحف المعبرة عن الحزب الوطنى فى إنتقاد ميثاق الأمم المتحدة ووصف المنظمة الدولية بالديكتاتورية وانها قامت لتقنين سيطرة الدول الكبرى على الدول الصغرى ، وعدم احترام سيادة هذه الدول بدعوى تحقيق السلام ، واتفقت كذلك فى رفض المقترحات الغربية للدفاع المشترك او اقامة قواعد عسكرية ودعت الى الحياد فى الصراع بين الكتلتين .

اما معالجة صحف أحزاب الأقلية فقد عكست معالجتها ازدواجية المواقف وعدم وضوحها ، اذ انها تبرر الاراء التى توضح ايجابيات الانضمام للغرب ، وقبول الأحلاف توفيرا لنفقات التسلح ، وهذا يرجع لان هذه الصحف تعبر عن العناصر الرأسمالية التى ترى التلازم العضوى مابين تحقيق مصالحها وبين قبول مشروعات الى مد مصر فى فلك الغرب .

ونفس الموقف المتمثل فى عدم الوضوح نجده فى معالجة الصحف المعبرة عن الاخوان المسلمين او مصر الفتاة ، ويرجع هذا لأن هذه الجماعات لم تقم حول فكرة بقدر ما قامت حول أشخاص ومن هنا كان التناقض والذى يوضحه رفض " مصر الفتاة " الشيوعية والاتحاد السوفيتى باعتبارها اراء داعية، للكسل والخمول والانحراف الخلقى ولكن بعد تحول الجماعة الى الحزب الاشتراكى اذا بها تدعو الى عقد معاهدة تعاون وصداقة مع الاتحاد السوفيتى .

أما صحف التيارات الشيوعية فكانت واضحة الولاء لجبهة السلام ممثلة فى الاتحاد السوفيتى كما عبرت عن ذلك صحف الجماهير والكاتب ولما كانت الصحف المستقلة لاتعبر عن فئة بعينها فانها كانت تتخذ من المواقف ما يحافظ على استمرارها وبعدها عن الصدام المباشر مع الحكومات وهو ما نجد صداه فى مواقف هذه الصحف اذا ان صحيفة الاهرام على سبيل المثال قبلت المقترحات البريطانية الخاصة بالدفاع المشترك ودعت لطبع الاف النسخ من مشروع معاهدة صدقى - بيفن وتوزيعها على المواطنين عام ١٩٤٦، ولانضمام مصر لحلف الاطلنطى عام ١٩٤٩ اختلف هذا الموقف بعد تولى الحكومة الوفدية عام ١٩٥٠ اذا انها مالت لتأييد فكرة الحياد .

اما أخبار اليوم ، فانها منذ ظهرت ايدت القصر وأحزاب الاقلية

وكانت بوقا للعناصر الرأسمالية ومن هنا كانت صريحة العداء للاتحاد السوفيتي ورفض الشيوعية مقابل تأييد الانضمام لاحلاف الغرب وقبول مشروعاته .

وأهم النتائج التي انتهت اليها هذه الدراسة هي :

– إمكانية الإعتماد على الصحيفة الحزبية لمعرفة مواقف الحزب تجاه القضايا والأحداث المستجدة التي لم يغطيها البرنامج الحزبي ، بل ان التغير في المعالجة الصحفية يعرض مواقف مختلفة عن المبادئ التي يتضمنها البرنامج الحزبي يؤكد اهمية الصحيفة لمعرفة مدى أصالة المبادئ الحزبية او انتهازية الحزب واعتماده على الظرفية في تكوين المواقف في محاولة للمزايدة على الجماهير .

– وضح من معالجة الصحف ظاهرة اتسمت بها كل الحكومات المصرية قبل الثورة الا وهي ازدواجية مواقف هذه الحكومات فبينما تتخذ مواقف فعلية (غير معلنة) تتسم بالمرونة فانها تعلن تصريحات متشددة وقد ادركت بريطانيا هذه الظاهرة فعملت على استغلالها .

– تبين من معالجة الصحف المصرية للقضايا المختلفة عدم صحة مقولة " ان التعدد الحزبي الصحفي السابق على ثورة يوليو ١٩٥٢ يشكل احد مظاهر الممارسة الليبرالية المصرية .

ولما كانت الصحف المصرية على إختلافها لايمكن النظر اليها بمعزل عن النظام السياسي فقد حاولت الدراسة تفسير الظواهر وارجاعها إلى مركزية صنع القرار على كافة المستويات السياسية ، وغياب الاتفاق السياسي مابين الاحزاب والتيارات المصرية حول الاولويات الخاصة بالمصلحة الوطنية ، والجمود الفكري في برامج الاحزاب وعجزها عن التكيف مع المستجدات الاقليمية والدولية .

صلاح فوزي

□ د . سلوى سليمان (محرر) – آفاق الإقتصاد المصري في ظروف السلام الشامل في الشرق الأوسط-مركز البحوث والدراسات الإقتصادية جامعة القاهرة - ١٩٩٦ □

يمثل هذا الكتاب فعاليات ندوة عقدها مركز البحوث والدراسات الإقتصادية بجامعة القاهرة وشارك فيها نخبة من الخبراء في مجال السياسة والإقتصاد من بينهم الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام والدولة للتنمية الإدارية، والسيد باتريك لوكليرك سفير فرنسا بالقاهرة، والدكتور أسامة الغزالي حرب رئيس تحرير مجلة السياسة الدولية، والدكتور سعيد النجار الخبير الإقتصادي المعروف، ومايكل ماكجريفر ممثل الجماعة الأوروبية، والدكتور حازم الببلاوي، وكلود سازاون المستشار المالي لوزارة المالية الفرنسية لشئون الشرق الأدنى والأوسط، ولفيف آخر من خبراء السياسة والإقتصاد.

وقد اشارت الندوة إلى ان الإقتصاد المصري في مرحلة ما بعد السلام سوف تسنح له فرص وتهدده مخاطر، وسوف يكون عليه ان يستجيب لها، وفي هذا السياق حدد الدكتور أسامة الغزالي حرب الشروط السياسية التي تكفل للإقتصاد المصري امكانية الافادة من الفرص المتاحة وتقليل المخاطر المحتملة، ومن بينها المساعدة على إنعاش الإقتصاد المصري ووضعه على طريق النمو المتسارع واضحة للتعاون الإقتصادي الاقليمي وتهيئة الظروف للإندماج الايجابي في الإقتصاد العالمي.

وفي معرض تحديده للسوق الشرق أوسطية التي يثار الحديث كثيراً بشأنها الآن، قال الدكتور سعيد النجار إنها عمل ترتيب خاص بين البلاد العربية وإسرائيل يقوم على أساس تبادل المعاملة التفضيلية بحيث يلتزم كل طرف بإعطاء الآخر مزايا في التبادل التجاري لا تنسحب إلى طرف ثالث ليس عضواً في السوق، معنى ذلك دخول البضائع الإسرائيلية إلى الأسواق العربية دون قيود جمركية أصلاً، أو مع قيود تقل قليلاً أو كثيراً عن القيود التي تفرض على البضائع الأمريكية أو الانجليزية أو الفرنسية أو اليابانية. وكذلك الحال بالنسبة لدخول البضائع العربية إلى السوق الإسرائيلية فهي في إطار هذا المفهوم للسوق الشرق أوسطية تدخل دون قيود أصلا أو تحت قيود تفضيلية بالمقارنة مع ما تخضع له بضائع طرف ثالث ليس عضواً في السوق.

ولاحظ الدكتور سعيد النجار أن هناك فرقاً بين التبادل التجاري العادي والسوق الشرق أوسطية. فالتبادل العادي لا يتطلب قراراً خاصاً من الحكومات المعنية، أما السوق الشرق أوسطية، فهي تتطلب قراراً خاصاً أو قانوناً خاصاً بإقامتها ينص على طبيعة المعاملة التفضيلية ومداها والمراحل المختلفة التي تمر بها السوق من وقت إنشائها إلى أن تستكمل كل مقوماتها. فالسوق الأوروبية المشتركة مثلاً تم انشاؤها بمقتضى معاهدة روما عام ١٩٥٨، كذلك الحال بالنسبة للسوق المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وينتج عن ذلك أن السوق الشرق أوسطية ليست نتيجة محتومة للسلام، بل إنها درجة عالية من درجات التعاون الإقتصادي بين الدول.

وتحت عنوان أولويات السياسة الإقتصادية في ظروف السلام الشامل أوضحت الدكتورة سلوى سليمان أن هناك إعتبارات ثلاثة أساسية من شأنها أن تحكم الخيارات المصرية لأولويات سياستها الإقتصادية وهي:

أولاً: أبعاد المشكلات الإقتصادية الرئيسية الراهنة، التي تواجه المجتمع المصري، ومنطقية التركيز على أكثر تلك المشكلات حدة وتأثيراً.

ثانياً: توجهات الحرية الاقتصادية في برنامج الاصلاح الإقتصادي الهادف إلى كفاءة أعلى في استخدام الموارد، ومن ثم معدل نمو إقتصادي أسرع، ومحور هذا البعد هو تطوير وتنامي دور المشروع الخاص من خلال البيئة الإقتصادية والمؤسسية الملائمة لاطراد إقباله على الاستثمار والتوسع في الانتاج.

ثالثاً: مستجدات العلاقات والمتغيرات والمعطيات التي تفرضها ظروف السلام، وما يرتبط بها من بيئة أكثر استقراراً وجاذبية للاستثمار، وما يعنيه ذلك من مناخ تنافسي نشيط.

وخلصت في ورقتها إلى أن الأمر يتطلب تحقيق تنمية بشرية وتحديثاً مؤسسياً، إضافة إلى نهضة علمية وتكنولوجية جذرية مواكبة لإجراءات الاصلاح الإقتصادي، مع إعادة هيكلة القاعدة الانتاجية الوطنية والعمل على تعظيم العائد بعيد المدى من التعاملات الإقتصادية الخارجية.

وأكدت فعاليات الندوة في الختام أن السلام وحده لا يستطيع ان يحقق الانتعاش الإقتصادي، ولكن السلام مع الإدارة الإقتصادية السليمة يعتبر قوة كبيرة لتحسين الرفاهية البشرية والمكاسب المحتملة من السلام الشامل والاصلاح الكامل للإقتصاد القومي، هي مكاسب ضخمة ويفيد بعضها البعض، ولكن كلا الأمرين – السلام والاصلاح الإقتصادي – يجب ان يكونا شاملين وناجحين لكي تتحقق المكاسب.

فتحي على حسين

□□د . محمد أبوالفتح غنام - مواجهة الارهاب فى التشريع المصرى : دراسة مقارنة الناشر (بدون) - ١٩٩٦□□

منذ بداية التسعينات تزايدت الحوادث الإرهابية ، بحيث أصبحت الأمور تبدو وكأننا نهرول نحو الهاوية ، بل وشرع البعض فى إقامة السرادقات لتلقي واجب العزاء فى الوطن الفقيد وهذه الصورة بكل مأساويتها حتمت على الجميع التنادى لإنقاذ السفينة قبل الغرق ، محاولين قدر الزمكان - علاج الأسباب الكامنة ، التى كانت وراء ظهور هذه التقيحات الكثيرة فى وجه الوطن الجميل .

ويأتى هذا الكتاب بمثابة محاولة من تلك المحاولات ، فالمؤلف من خلال أربعة فصول يلقى الضوء على الظاهرة الإرهابية ، باحثا عن علاجها القانونى ، حيث يجب أن يكون الإحتكام دائما وأبدا للقانون فى دولة ا لمؤسسات ، لأنه خط الدفاع الأول أمام طيور الظلام .

ويبدأ المؤلف فى الفصل الأول بعرض التعريفات المختلفة للإرهاب من وجهة نظر الفقه والقضاء والتشريع ، مبينا أنه لايورد تعريفا لفظيا للإرهاب ، ولكن يرصد بعض العناصر المميزة للعمل الإجرامى والتى تصمه بالإرهاب، بداية من كونه عمل يتسم بالعنف الشديد يقصد به إشاعة الرعب والفزع ، يحرك ذلك كله باعث أيدلوجي معين لايفرق بين ضحايا عنفه وإرهابه .

وقبل صدور القانون رقم ٩٧ لسنة ٩٢ كان موقف التشريع المصرى من الإرهاب موقف التجاهل واللامبالاه ، حيث ترك لنص المادة ٩٨ من قانون العقوبات مهمة مواجهة الامر برمته ، إلا أن الأحداث أثبتت مدى الحاجة إلى علاج قانونى لظاهرة الإرهاب فكان ذلك سببا فى صدور القانون ٩٧ لسنة ٩٢ ، الذى أعطى للعمل صفة الإرهاب إذا توفر له عنصرين هما ، أولا : كل استخدام للقوة أو العنف أو التهديد أو الترويع يلجأ إليه الجاني تنفيذا لمشروع إجرامى فردى أو جماعى ، ثانيا : إستهداف الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر ، ولايفوت المؤلف في هذا المجال التعرض لجرائم الإرهاب فى تشريعات بعض الدول الأجنبية والعربية مثل فرنسا وألمانيا وأسبانيا وانجلترا والجزائر .

ويستعرض المؤلف فى الفصل الثانى القواعد الموضوعية لمواجهة الإرهاب عن طريق الردع ، فالإرهاب من الجرائم التى تستوجب إعمال سياسية جنائية متشددة فى مواجهته سواء من خلال تغليظ العقاب على مرتكبى تلك الجرائم أو من خلال استحداث تجريمات خاصة لتحيط بمختلف صوره ، حيث يشير المؤلف إلى الإتجاه نحو التشدد والردع فى مواجهة جرائم الإرهاب فى الدول المختلفة ، وقد سار المشرع المصرى على ذات الدرب وإن كان لم يقتصر فى القانون رقم ٩٧ لسنة ٩٢ على مواجهة جرائم الإرهاب ، وإنما مد نطاق المواجهة ليشمل صورا خاصة من جرائم بعض التنظيمات والكيانات غير المشروعة .

وفى الفصل الثالث يتناول المؤلف تشريعات المكافأة وتشجيع الجناة فى جرائم الإرهاب على التعاون مع العدالة، ويبدأ المؤلف بالتشريع الإيطالى الذى يتبنى فكرة التوبة من جانب المجرم ، والتى تتركز أهم قواعدها القانونية في مجال الجرائم التى ترتكب بقصد الإرهاب أو قلب النظام الدستورى ، وتنقسم التوبة فى التشريع الإيطالى إلى توبه أثناء تنفيذ المشروع الإجرامى، وتوبة أثناء تنفيذ العقوبة .

ولايفوت المؤلف فى نهاية الفصل التعرض لتشريعات المكافأة فى بعض الدول الأجنبية الأخرى مثل فرنسا وإيطاليا وانجلترا والمانيا وأسبانيا .

وعن سياسة المكافأة فى التشريع المصرى بالنسبة لجرائم القسم الأول من الباب الثانى من الكتاب الثانى من قانون العقوبات جاء الفصل الرابع والأخير ، حيث يتعرض المؤلف بالشرح والتحليل للمادة (٨٨) والتى تجمل سياسة المشرع المصرى فى المكافأة والتشجيع على التعاون مع العدالة . ويقدم المؤلف ملاحظاته حول مسلك المشرع المصرى فى هذا المجال ؟ والذى يصفه بالإنتهازية وقصر النظر والبعد عن الحلول الجذرية للمشكلة ، فلا يستفيد منه سوى كبار الإرهابيين ، لأنهم وبحكم موقعهم يملكون جميع خيوط الجرائم والمعلومات فى أيديهم ، بما يمكنهم من مساومة الدولة على إطلاق سراحهم ، أما السواد الأعظم من المخدوعين والمضللين فلا يكون مصيرهم سوى غياهب السجون ، مع أن الأولى هو فتح أبواب التوبة على مصراعيها ، وعدم التعامل مع الأمور بمنطق ا لثأر ، فهو الباب الذى يقذف بنا جميعا نحو الجحيم .

فإذا ماتم توسيع قاعدة الإستفادة من نظام التوبة ، وذلك بعدم الربط بين التوبة وبين المعلومات فى بعض الجرائم الأقل خطورة ، مع إفساح المجال وأعطاء الفرصة للتوبة أثناء تنفيذ العقوبة ، ومايصاحب ذلك من تقرير بعض الأعذار المخففة ، وبذلك تبدو الدولة وكأنها الأم الرءوم ، التى تحنو على أبنائها وتقيل عثراتهم ولاتودى بهم إلى الجحيم .

وفى النهاية يجب أن نؤكد على معارضتنا الشديدة لإرهاب لايختلف كثيرا عن الحوادث الإرهابية التى يقوم بها القتلة والمجرمون ، ألا وهو الإرهاب التشريعى ، والجانى فى هذه الحالة هو الدولة بما تملكه من أساليب ووسائل تتخذ منها ذريعة لمحاربة الإرهاب ، فتتحول الدولة بأكملها إلى ما يشبه الثكنة العسكرية ، متحكمة فى الصغير وا لكبير من الأمور ، مستخدمة فى ذلك وسيلة ما خلقت إلا لراحة الناس وسعادتهم ، فإذا بها تتحول إلى سيفا مسلطا على رقاب الجميع ، ونعنى هنا القانون الذى أصبح عرضة للتعديل والتبديل بين عشية وضحاها ، تحقيقا لأغراض ومآرب ، أقل ما توصف به ، أنها تصيب إستقرار الوطن وتقدمه فى مقتل .

احمد رمضان اللوفى

□□د . منصور العادلى - موارد المياه فى الشرق الاوسط : صراع ام تعاون فى ظل قواعد القانون الدولى القاهرة ١٩٩٥□□

فى اطار الاهتمام المتزايد بالمياه وباشكالية الموارد المائية ومسألة تعاون الدول النهرية فيما بينها لاستغلال تلك الموارد ، صدر فى هذا العام ١٩٩٦ عند دار النهضة العربية بالقاهرة الطبعة الأولى من كتاب :

" موارد المياه فى الشرق الأوسط : صراع أم تعاون فى ظل قواعد القانون الدولى " للباحث منصور العادلى ، حيث يشير فى البداية أنه بالنظر لواقع علاقات الدول النهرية فى الشرق الأوسط نجدها تتراوح بين التنافس والصراع ، حيث تتصارع المصالح المتعددة لتلك الدول على نحو يؤدى الى زيادة التوتر فى العلاقات الدولية فيما بينها ، وبالتالى زيادة فرص الخلاف بين الدول النهرية ، يمكن أيجاز هذه الاشكالية بما يلى :

- الندرة النسبية لموارد المياه العذبة مع الزيادة السكانية .
- التطور التكنولوجى على نحـــو أدى الى التطور فى أوجـــه

استخدامات المياه وزيادة معدلات استهلاك الفرد .

– تعدد أنواع استغلال مياه الأنهار الدولية المتنافس عليها ، طبقا للظروف الاقتصادية والاجتماعية فاستحال الاتفاق حول أولويات الاستغلال لدول حوض نهر دولي بذاته .

قصور قواعد القانون الدولي في مجال الأنهار وعدم مواكبتها لتطور استخدامات مياه الأنهار في شئون غير الملاحة وقد تطلب ذلك تقنين الاستخدامات الجديدة لمياه الأنهار الدولية ، ووضع القواعد القانونية البيئية لحماية البيئة النهرية والحفاظ عليها كما يتطلب إنشاء المؤسسات النهرية لإدارة النهر الدولي كمورد طبيعي مشترك على أساس مبدأ التوزيع العادل والمعقول والاستخدام الذي لا يضر بالغير .

لهذا كان النزاع على مياه الأنهار الدولية مثل عاملا من عوامل التوتر في العلاقات الدولية أو أحد عوامل الصراع بين دول الحوار النهرية .

وقد جاء هذا الكتاب في قسمين رئيسيين مسبوقين بفصل تمهيدي وجاء عنوان القسم الأول : النظام القانوني للأنهار الدولية ، وللوقوف على أهم المبادئ التي تحكم الاستخدامات مياه الأنهار الدولية فقد أفرد لها الباب الأول من هذا القسم ، وتوصل الباحث الى أن أهم المبادئ التي تحكم الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية هي : مبدأ حق كل دولة متشاطئة في استخدام النهر ، ومبدأ التوزيع العادل ، ومبدأ الاستخدام غير الضار .

وقد تأكد للباحث أن هذه المبادئ الثلاثة تمثل الأسس العامة التي تحكم استخدامات غير الملاحية بين دول النهر الواحد .

وفي الباب الثاني من القسم الأول تناول الباحث بالدراسة والتحليل التعاون الدولي في مجال الأنهار الدولية وما يميز التعاون في مجال الأنهار الدولية عن غيره من صور العمل الدولي المشترك .

فهناك وسائل مختلفة للتعاون الدولي في مجال الأنهار الدولية ، يمثل التبادل المنتظم للمعلومات بين الدول النهرية الحلقة الأولى من حلقات التعاون ، كما أن الإدارة المشتركة للأنهار الدولية ، والتي تتمثل في إنشاء هيئة مشتركة لإدارة النهر تمثل الصورة المثلى للتعاون .

ثم انتقل للحديث بعد ذلك عن مظهر هام من مظاهر التعاون ، وهو التعاون لتحقيق الحماية القانونية للبيئة النهرية والحد من التلوث ، ويبين أن الألتزام بحماية البيئة النهرية هو التزام ذو شقين أحدهما أكثر إيجابية ويتمثل في حماية وحفظ البيئة النهرية ، أما الشق الآخر فيتمثل في الحد الأدنى من التلوث وخفض نسبته . وقد استلزم تكامل البحث تناول طرق تسوية المنازعات المتعلقة بالأنهار الدولية .

وفي القسم الثاني قام الباحث بدراسة تطبيقية تناول فيها بالدراسة ، النظام القانوني لأهم الأنهار الدولية في الشرق الأوسط ، وهي نهر النيل ونهرا دجلة والفرات ، ثم نهرا الأردن واليرموك ، وذلك في ثلاثة أبواب مستقلة . وفي نهاية كل باب قام باستخلاص أهم النتائج والتوصيات التي اتضحت للباحث من خلال دراسة النظام القانوني لكل نهر من تلك الأنهار .

وقد خلصت الدراسة من واقع التحليل النظري والتطبيق في النظام القانوني للانهار الدولية الى تبلور بعض النتائج التي يمكن إجمالها بما يلي :

١) هناك مبادئ ، تحكم الاستخدامات غير الملاحية للأنهار الدولية تتجلى في :

– مبدأ حق كل الدول المتشاطئة في استخدام النهر الدولي ، فلا يجوز لدولة واحدة من دول النهر الدولي أن تستأثر أو تنفرد باستخدام النهر لنفسها .

– مبدأ الانتفاع العادل للدول المتشاطئة بالمجرى المائي الدولي وبما يحقق الحصول على أقصى المنافع الممكنة لجميع دول المجرى المائي ، وتحقيق أكبر قدر ممكن للوفاء بجميع احتياجاتها . وفي الوقت نفسه تحقيق الضرر أو الاحتياجات غير الملباة لكل منها إلى أدنى حد بالقدر الذي يتحقق منه الانتفاع العادل .

مبدأ الاستعمال البرئ للأنهار الدولية ويقصد به الاستعمال غير الضار والذي لا يستتبع أضرارا بمصالح الدول الأخرى .

٢) تمايز التعاون الدولي في مجال الأنهار الدولية عن غيره من صور العمل الدولي المشترك . فالتبادل المنظم للمعلومات يعد من أهم أوجه التعاون الدولي بين دول المجرى المائي تحقيقا للانتفاع الأمثل .

كما تمثل الادارة المشتركة للأنهار الدولية صورة متطورة من صور التعاون الدولي من خلال اللجان المشتركة بين دول النهر الدولي الواحد أو غيرها من الترتيبات التي تحقق اعتبارات حفظ وتنمية استخدام مياه النهر الدولي .

كما أن التعاون بين الدول التي تشترك في نهر دولي واحد لتحقيق الحماية القانونية للبيئة النهرية والحد من التلوث يعد التزاما ذا شقين : أحدهما أكثر ايجابية ، ويتمثل في حماية وحفظ البيئة النهرية ، أما الشق الآخر ، فيتمثل في الحد من التلوث وتخفيض نسبته .

٣) تأكيد التزام الدول النهرية بالإخطار والتشاور فيما بينها قبل القيام بمشروعات جديدة يمكن أن تسبب أضرارا لأي منها ، تجنبا للمنازعات قبل نشوئها .

٤) التزام دول النهر الدولي الواحد باللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاعات التي قد تنشأ فيما بينها .

ويبرز في هذا المجال الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان الخبراء في حل منازعات المياه في ضوء خصوصية طبيعتها الفنية ، ولكن مع توفر الارادة السياسية لتسوية تلك المنازعات .

٥) الطبيعة النسبية للقواعد الدولية التي تحكم النظام القانوني لكل نهر دولي على حدة ، مع الاسترشاد بقواعد القانون الدولي العام بصورة عادلة ومحايدة تحقيقا للانتفاع الأمثل بمياه النهر وحماية البيئة النهرية ، وتجنب النزاعات وتحقيق التعاون بين دول النهر الواحد لمواجهة حاجاتها المتزايدة من المياه .

في هذا الإطار قد تبلورت بعض النتائج المتصلة بتطبيقات النظام القانوني للأنهار الدولية على أنهار منطقة « الشرق الأوسط » ومن أبرزها نذكر :

– عدم مشروعية مد مياه نهر النيل خارج دول الشبكة .

– إن المواقف القانونية لشبكتي مياه دجلة والفرات تفرض الاحتكام للقانون الدولي فيما يخص المياه الدولية المشتركة والتوصل الى اتفاق بين دول النهرين (تركيا، سوريا، العراق) حتى يتسنى لكل منها أن تضع مشاريعا وفقا لحصتها ، دون انتهاج الأسلوب العشوائي المعمول به الآن تجنبا لنشوء أزمات جديدة ، ولصالح استقرار شعوب هذه الدول .

– أما بالنسبة للنظام القانوني لشبكة مياه نهري الأردن واليرموك فيضعنا أمام حالة استيلاء غير قانونية تقوم بها إسرائيل بتحويل مياه الشبكة وإقامة مشروعات جديدة قبل استكمال الاحتياجات المائية لباقي

دول الحوض أو الحصول على موافقتها .. هذا بالاضافة الى الإستيلاء على الحصص المائية الفلسطينية من مياه نهر الأردن .

– أن المفاوضات متعددة الأطراف المتعلقة بمصادر المياه فى « الشرق الأوسط » لن تنطلق فى مسارها إلا بعد أن تلتحق بها كل من سوريا ولبنان كطرفين رئيسيين لا يمكن تصور مناقشة حقيقية للموضوع فى غيابهما وكذلك إلا بعد أن تسلم إسرائيل بالحقوق الفلسطينية الثابتة والمشروعة فى الموارد المائية الفلسطينية .

وفى الختام يشير الباحث الى أنه إذا كانت منطقة « الشرق الأوسط » تمثل بؤرة الصراع المائى نتيجة لزيادة عدد السكان وتطور الاستخدامات وندرة مصادر المياه ، فهو يرى أن مشكلة المياه لها جانب قانونى . ومن هنا يفترض أن يتم حلها وفقا لقواعد القانون الدولى وذلك بصورة عادلة ومحايدة كما أنه يقع واجب الالتزام بالتعاون على الدول النهرية وذلك لتحقيق الانتفاع الأمثل بمياه النهر وحماية البيئة النهرية ، وبذلك تتجنب الدول الصراع وتتعاون لمواجهة حاجاتها المتزايدة من المياه ..

عبدالعزيز شحادة المنصور

□□د. زياد ابوعمرو - المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى فلسطين - اصدارات مركز إبن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع - ١٩٩٥□□

يمثل هذا الكتاب دراسة تطبيقية لمفهوم المجتمع المدنى على الحالة الفلسطينية، إذ يعرض للمجتمع الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة والشتات، ويضم الكتاب بين دفتيه جزءين رئيسيين يعالج أولهما المجتمع المدنى الفلسطينى، والثانى التحول الديمقراطى، فضلا عن تقديم بعنوان "المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى" للدكتور سعد الدين إبراهيم.

ويستمد هذا الكتاب أهميته من عاملين رئيسيين:

أولهما: الظروف الاستثنائية التى مر بها المجتمع الفلسطينى طوال نصف القرن الأخير، ولايزال، وهى الظروف التى تؤكد أهمية تواصل حياة هذا المجتمع رغم عدم توافر الاطار السياسى له فى شكل دولة حتى الآن.

وثانيهما: كون المؤلف فلسطينيا من سكان القدس ومن أعضاء هيئة تدريس جامعة بيرزيت المعروفة بمواقفها الوطنية والتربوية، وهو ما يوفر للدراسة تكاملا منهجيا وعمقا تحليليا لا بأس بهما.

وقد تعرض د. سعد الدين إبراهيم فى تقديمه للكتاب لمفهوم المجتمع المدنى ونشأته ومؤسساته فى الوطن العربى مظهرا مدى انتعاش المجتمع المدنى فى الإطار العربى بعد عام ١٩٦٧ وموضحا بعض خصائص المجتمع المدنى فى التسعينات فى تناوله للأحزاب السياسية والنقابات المهنية، ومنتهيا إلى التعرض للعلاقة بين الانظمة الحاكمة والمجتمع المدنى لإبراز امكانات التحول الديمقراطى فى الاطار العربى.

استهل المؤلف الجزء الأول باستعراض موجز لمقومات المجتمع المدنى الفلسطينى باعتباره حالة استثنائية داخل فلسطين وخارجها ليتسنى للقارئ فهم السياق الذى نشأ فيه هذا المجتمع وآثار حربى ١٩٤٨ و١٩٦٧ عليه.

وقد خلص المؤلف إلى أنه رغم التواجد الفلسطينى فى الشتات لفترة طويلة إلا أن الفلسطينيين فى المهجر لم يشكلوا مجتمعات مدنية خاصة بهم، واستعرض الكاتب بعض الخصوصيات التقليدية التى يتميز بها المجتمع المدنى الفلسطينى فى الضفة والقطاع والتى لاتزال فاعلة فى تحديد الهوية السياسية والاجتماعية الفلسطينية كالولاءات الجهوية والعائلية والفئوية والدينية والتركيب الطبقى والتكوين السكانى ووضع المرأة الفلسطينية.

ثم تطرق المؤلف إلى وصف عناصر المجتمع المدنى الفلسطينى، وهى التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية والنقابات العمالية والاتحادات الطلابية والمنظمات النسائية والجمعيات المهنية والمنظمات الطوعية والجمعيات الارثية. وتخلص المؤلف إلى أن هذه العناصر لاتزال هشة، أو هى فى طور التكوين أو التطور، ولذلك فهى لاتزال عرضة لمختلف المؤثرات الداخلية والخارجية التى يمكنها أن تؤثر على مسار نمو هذه التنظيمات.

وتعرض المؤلف فى الجزء الثانى من كتابه للتحول الديمقراطى، نناقش دور منظمات المجتمع المدنى فى هذا التحول كالاحزاب السياسية الفلسطينية وتأثير الانتفاضة وأثر السلطة الفلسطينية. وينتهى فى هذا الجزء إلى أنه "لا يوجد نظام سياسى ديمقراطى فلسطينى، وأنه من الأدق الحديث عن نظام تعددى سياسى – اجتماعى فلسطينى...".

ويتساءل المؤلف فى خاتمة الكتاب عما إذا كانت منظمات المجتمع المدنى وعملية التحول الديمقراطى ستحظى فى ظل السلطة الفلسطينية بوضع أفضل من الوضع الذى كان سائدا فى فترة الاحتلال الإسرائيلى.

محمد نجيب محمد الانور

□□ محمد شريف جاكو - العلاقات السياسية بين تشاد وليبيا: قضية اوزو من عام ١٩٦٠ - ١٩٩٠ - رسالة ماجستير - معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٩٦ □□

أجدنى متفقا مع الباحث التشادى محمد شريف جاكو فى أن العلاقات الأفريقية العربية تمثل ظاهرة تاريخية متميزة فى التاريخ الأفريقى العربى المشترك، وإذا كانت الروابط الاجتماعية والتجارية والثقافية قد ازدهرت بين أفريقيا شمال الصحراء وجنوبها بصفة عامة، فإنها كانت أكثر أزدهارا بين تشاد وليبيا، وكان لانتشار الاسلام وذيوع الثقافة الاسلامية واللغة العربية فى المنطقة الأثر الأكبر فى هذا المجال.

يضاف إلى هذا أن تشاد وليبيا تربط بينهما حدود مشتركة يبلغ طولها ألف كيلو متر، ويوجد بينهما تواصل سكانى كبير ومشاعر مشتركة خاصة تجاه الغزو الفرنسى لتشاد، والغزو الايطالى لليبيا، لدرجة أنهما وقفتا معاً ضد الاستعمار الأوروبى وسجلت بطولات مشتركة فى مقاومة الاحتلال.

وإذا كانت العلاقات الشعبية غير الرسمية بين البلدين قد اتسمت بدرجة عالية من الهدوء والتفاهم والاحترام المتبادل، إلا أن المتتبع لمسار العلاقات السياسية الرسمية بين البلدين - كما يقول الباحث - في خلال العقود الثلاثة السابقة - باستثناء العقد الأول - يلاحظ تأرجح هذه العلاقات بين التفاهم والصداقة والدفء، وبين الوصول إلى درجة عالية من العداء والاقتتال الدامي، بل كادت تسئ إلى العلاقات الأفريقية العربية برمتها، وكان السبب المباشر لذلك هو النزاع التشادي الليبي حول "قطاع أوزو" في هذا البحث الذي يعد أول دراسة علمية باللغة العربية تتناول العلاقات السياسية بين ليبيا وتشاد مع تتبع مشكلة "أوزو" منذ البداية حتى النهاية، اعتمد الباحث على منهجين بشكل رئيسي وهما العرض التاريخي والمنهج التحليلي، مستعينا بالمنهج المقارن عندما يجد ضرورة للمقارنة بين الظواهر المختلفة في البلدين، كما اعتمد الباحث على المقابلات الشخصية والمحاضرات والندوات كأدوات لجمع البيانات للاستفادة من الجوانب التي تعاني من ندرة المكتوب.

جاءت الدراسة في عدة فصول، تم تقسيم بعضها إلى مباحث، ومثل الفصل الأول تمهيدا للبحث وركز على موضوعين:

الأول: ليبيا من ناحية الأوضاع الجغرافية والاحتلال الايطالي لها والحركة السنوسية وأثرها في تشاد.

الثاني: تشاد من زاوية الاوضاع الجغرافية ولمحة تاريخية والاحتلال الفرنسي لها.

وفي الفصل الثاني الذي جاء عنوانه "تطور العلاقات التشادية الليبية منذ الاستقلال" قسم الدارس إلى أربعة مباحث تحدث فيها عن ليبيا في ظل النظام الملكي، حيث يظهر من خلال الدراسة أن العلاقات بين الدولتين في ظل ذلك العهد كانت هادئة وطيبة، ثم ليبيا في ظل العقيد القذافي حيث يتحدث عن ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ وما حملته من توجهات فكرية راديكالية معادية للغرب وما حدث من توافق نضالي مشترك مع الثورة التشادية التي كانت تناضل منذ عام ١٩٦٦ ضد النظام القائم في فورت لامي (انجامينا حاليا) وضد النفوذ المتمثل في القوات الفرنسية المرابطة في تشاد، ثم ما حدث بعد ذلك من دخول القوات الليبية قطاع "أوزو" عام ١٩٧٣ بحجة حماية الأهالي من مخاطر عديدة، ثم اعلان ليبيا ضم القطاع اليها لحقوق تاريخية فيه.

وهنا يلاحظ الباحث أن العلاقة في هذه الفترة اتسمت بتناقضات حادة، تأرجحت بين التفاهم والصداقة إلى حد توقيع معاهدة للدفاع المشترك، بل والحديث عن وحدة اندماجية بين البلدين عام ١٩٨١ لكن هذه العلاقة في طرفها المتناقضة تصل إلى درجة عالية من العداء والاقتتال الدامي بين الدولتين في النصف الأخير من عام ١٩٨٧.

ويصل الباحث إلى عدة حقائق تتسم بها فترة عهد الثورة الليبية، وتتمثل هذه الحقائق في أنه لولا الدعم الليبي المكثف ماديا وعسكريا لجبهة التحرير الوطني التشادي - فرولينات - لما وصلت هذه إلى الحكم في "انجامينا" عام ١٩٧٩. ونفس التدخل الليبي المباشر في الشئون الداخلية للجبهة وتقديم الدعم المالي والعسكري هو الذي قسم جبهة "فرولينات" إلى شراذم وأجنحة، كذلك فإن احتلال ليبيا لمنطقة "أوزو" وشمال تشاد بأسره أوصل العلاقات التشادية الليبية إلى أدنى درجة لها في عام ١٩٨٧.

في البحثين الثالث والرابع من الفصل الثاني تحدثت الدراسة عن تشاد في ظل الرئيس تومبلباي وحركة فرولينات وأثرها في العلاقات مع ليبيا معطية أهمية خاصة لفترة حكم حسين صبري الذي تزعم المقاومة الوطنية ضد الوجود الليبي في تشاد منذ البداية.

وقد خصص الباحث الفصل الثالث لتناول قضية "أوزو" باعتبارها النقطة المهمة في الدراسة حيث تناولها في ثلاثة مباحث تركزت في الإطار القانوني للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومشكلات الحدود، وموقف ليبيا وتشاد ولجوئهما لمحكمة العدل الدولية ثم تناول حكم المحكمة وتنفيذه في ٣٠ مايو عام ١٩٩٤.

وفي ضوء التحليل الذي قدمه الباحث من خلال الفصول الثلاثة أكدت الخاتمة استناد تطور العلاقات السياسية التشادية الليبية على الميراث الثقافي والاجتماعي، والروابط التاريخية والجغرافية، ويتوقع الدارس وخاصة بعد التسوية السلمية للنزاع بحكم المحكمة وإسدال الستار على فصول الصراع المؤلم، أن تنشط العلاقات السياسية بين الدولتين وتعود إلى سابق عهدها، وذلك من خلال المزيد من التعاون في مجالات البحث العلمي والثقافي وتبادل البعثات الطلابية بعد أن قررت تشاد جعل اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الفرنسية في مارس ١٩٩٦ ثم التعاون في مجال النقل والمواصلات وفي مجال الصناعة والتعدين والطاقة، وذلك من مجالات التعاون التي تخدم شعبي الدولتين.

علي عياد

□□ د .أحمد عبد الله - نحن والعالم الجديد : محاولة وطنية لفهم التطورات العالمية - مركز المحروسة للبحوث والتدريب والمعلومات -١٩٩٥ □□

لاشك أن هذا الكتاب يعكس رؤية واضحة لصاحبه الدكتور أحمد عبد الله حول الأوضاع المحلية والاقليمية والدولية . ويطرح الكاتب التطورات التي تدور على الساحة الدولية وتأثيراتها على الساحتين الاقليمية والمحلية . ويركز الكاتب على موقع مصر والعالم العربي والعالم الثالث على هذه الخارطة الدولية . ويرى أنه لابد من التحرك الواعي من قبل مصر والعالم العربي لوضع أقدامهم في القلب من العالم ، بالاضافة إلى المساهمة في تشكيل النظام العالمي الجديد . ولابد من ايديولوجية تركيبية تحقق التوازن في الفكر والفعل للاستفادة منها في التعاملين الداخلي والخارجي . وأن هناك أمل لمصر والعرب في المستقبل إذا اقترن الأمل بالعمل الجاد.

ويقع الكتاب في سبعة فصول تتناول مصر والعالم مرورا بالعالم العربي . يرى الكاتب في المقدمة أن الحقبة التي يعيشها عالمنا تبدو إلى حد كبير حقبة انتقالية . حيث نشهد على المستوى القومي لكثير من الشعوب تحولا من الأطر التقليدية لأنظمتها السياسية والاقتصادية إلى أطر أكثر حداثة . ونوعا من الاهتزاز على مستوى بنيات العلاقات الدولية للصيغة التي رسمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، ودفعا في اتجاه صيغة جديدة ربما لم تكتمل ملامحها بعد وإن بدت مؤشراتها . وتطرق إلى مفهوم السيادة الوطنية في ظل التغيرات العالمية . فهذا المفهوم ولد منذ البداية عاريا في جوهره من المطلقية . وإن كانت السيادة الوطنية تأثرت بالبيئة الدولية ، فهي قد أثرت فيها أيضا . بالاضافة إلى ذلك ، فإن كانت التغيرات العالمية تفرض نفسها على السيادة الوطنية للدولة ، لكن ليس ثمة حتمية للخضوع لكل التغيرات . فمفهوم السيادة الوطنية يلزم الحفاظ عليه ، وفي نفس الوقت التعامل مع - بل والتأثير في - التغيرات العالمية .

ويعالج الفصل الأول قضية العالم الجديد ، فتتعدد ملامحه ، حيث الانتشار الهائل والنفوذ الكبير لوسائل الاعلام الدولية وماتمثله من صعوبة سيطرة الحكومات على عقول مواطنيها . يضاف إلى ذلك أن الايديولوجية ستستمر أداة للصراع البشرى ومنطا للتمييز بين مختلف النظم والمجتمعات . والملمح الثالث هو أن تفاوت أوزان مختلف القوى الدولية سيستمر عنصرا مميزا القرن القادم كما كان دائما . ولابد للعالم العربى أن يوجد مكانا له على ساحة هذا العالم . وفى هذا الاطار ، فإن المراهنة على إضعاف الكتلة العربية وتهميش وزنها هى مراهنة قابلة للنجاح فقط فى المدى القصير ، لكنها مراهنة خاسرة على المدى الطويل . ومع ذلك فإن بناء نظام عربى جديد يستلزم تخليق عقل عربى جديد ، أو عقلية عصرية لاترتكن للرؤى التقليدية لأمور السياسة الدولية. فالعرب فى حاجة إلى الانطلاق من الحقيقة الثقافية إلى مراكمة حقيقة اقتصادية وسياسية ، والمعالجة الصحيحة للعلاقة بين العروبة والإسلام ، ومعالجة مشكلة الحرية والسلطة والمشاركة . ويرى الكاتب أن تبوؤ مكانة " مركز القوة " العالمى لن يكون محتملا إلا بالنسبة للتكتلات الاقليمية والدول القومية الكبيرة . وبخصوص الأمم المتحدة فإنها تلام بشأن فعاليتها فى ممارسة دورها ، وليس بشأن مقدار الدور .

يتطرق الكاتب فى الفصل الثانى لموضوع الاستعمار المتجدد، يقيمه فيه المؤلف مايطلق عليه "النظام العالمى الجديد" بالقول أن مانعيشه هو مرحلة انتقال من نظام محدد الملامح إلى نظام لم تتحدد ملامحه بعد ، وأن أى نظام لايكون عالميا إلا اذا شارك فى صياغته كل أهل الأرض ، أما أن يصاغ النظام بالكامل فى ركن واحد من الأرض ، فلا يكون هذا الركن إلا ثكنة وعلى الآخرين إما الخضوع لجنودها أو مقاومتهم ، وتحدث فى ذلك السياق عن المعادلات الأمريكية والبريطانية للسيطرة على هذا العالم ، ومحاولات فرنسا تثبيت أقدامها فى مواجهة المنافسة الأمريكية - البريطانية ، وأخيرا بزوغ التجمين اليابانى والالمانى وامكانية استفادة العالم الثالث منهما فى محاولتهما تثبيت أقدامهما على الساحة الدولية .

ويتحدث الكاتب فى الفصل الثالث عن الشعوب الغالبة فى هذا الاطار ، تناول موضوع الكبت والانفجار حيث أن الشكاوى التى تحلها مجموعة من الناس فى اطار نظام سياسى معين هى بالضرورة أكبر من أن يقتلعها النظام من القلوب إن كانت ذات عمق تاريخى حقيقى ، وأينما وجدت الجماعات الانسانية وجدت معها الرغبة فى التمايز الثقافى مهما كانت محاولات محوها بالقوة . بالاضافة إلى ذلك تناول الكاتب قضية الاختيار حيث أن أغلب التاريخ البشرى تاريخ لعدم اختيار الشعوب ومع ذلك فعلى الشعوب مسئولية كبيرة ، فى تركها لحريتها فى الاختيار .

ويدور الفصل الرابع حول الشعوب المغلوبة . تناول فيه قضية حق تقرير المصير ، وذكر أن مآل هذا الحق خضع لأحكام المنافسة الدولية ، وأن التجسيد النهائى لحق الشعوب فى تقرير مصيرها ليس من المرامى التى يمكن الوصول إليها بطريق مختصر ، وهناك صورتان له : إما الاستقلال الكامل أو الحكم الذاتى . ثم تطرق إلى مديونية العالم الثالث التى تجعله رهينة لأصحاب الديون فى الشمال ، وأن الدوائر الحاكمة فى أغلب هذه البلدان النامية إنها تحظى بوضع اجتماعى متميز داخل بلادها ، ويظل مستوى معيشتها مرتفعا أيا كانت مديونية البلاد أو أزماتها الاقتصادية . والرهينة الحقيقية هى الأغلبية الشعبية التى تدفع الثمن أولا بأول فى معيشتها اليومية التى يتدهور مستواها بإطراد .

ويدرس الكاتب فى الفصل الخامس موضوع الانسان وعالمه ، فقد تميز العصر الحديث بالصراع بين النموذجين الفردى والجماعى. وهناك انتقادات لكل من النموذجين ، ونقطة التوازن هى الهدف الأسمى الذى يفترض أن ينشده أى مجتمع يسعى للتماسك ، كما تنشده كل حضارة تسعى للتواصل . ولقد وجد المفكرون فى المجتمع المدنى أداة للفصل بين المجال العام والمجال الخاص . وبذا ازداد اهتمامهم بتجليات المجتمع المدنى ومنظماته، وكلما تحسن أداة صفوة المجتمع المدنى ارتفع مستوى الجماهير ، وازداد الضغط لتحسين أداء السوق والدولة معا . انتقل بعد ذلك للحديث عن العلاقة بين الناس والتكنولوجيا ، وقد أثر التقدم التكنولوجى على الكثير من المؤسسات الاجتماعية وأنماط السلوك الاجتماعى . وعلى دول العالم الثالث أن تجتهد للحصول على نصيب عادل من ثمرات التقدم التكنولوجى بدلا من أن تكون ضحيته . وأخيرا لابد من الاستفادة من التاريخ كوقود للقفز الى المستقبل .

يحلل الكاتب فى الفصل السادس موضوع الفكر القديم . ويناقش فيه الفكر الاشتراكى ويرى أن اليسار بمعناه الواسع يمثل حقيقة سياسية لايمكن محوها . ولكن على اليسار أنه يعيد صياغة أفكاره وترتيب بيته بما يسمح له بالمشاركة فى بناء مستقبل أفضل للإنسانية . والحقيقة أن العالم المعاصر يشهد أزمة فى الفكر لاتقتصر على اليسار وحده . ودارت مناقشات عديدة حول سقوط الماركسية فى الاتحاد السوفيتى وأوروبا الشرقية ، تناولها البعض بالتهويل وآخر بالتهوين وثالث بالتبرؤ وأخيرا بالتبرير . ويرى الكاتب أن الاشتراكية اعتورتها أخطاء فى النظرية والتطبيق ومن هنا لابد من وجود السوق بجانب الدولة ولابد على العالم الثالث التجديد والابتعاد عن التقليد الأعمى .

الفصل السابع والأخير يناقش موضوع الفكر الجديد . وأهم ملامح هذا الفكر هو المعادلة التوازنية ، وأهم معادلات التوازن فى الفكر والفعل معادلة الحرية والعدل . والعالم الثالث هو الاكثر احتياجا لمثل هذه الايديولوجية التركيبية التى لابد وأن تتضمن احتضانا لتميزاته الثقافية .

وفى النهاية يرى الكاتب ، أنه يمكن تصور نشأة كونفيدرالية عربية اسلامية كبرى فى المستقبل، وإعادة الاعتبار لكل من القومية العربية والوطنية المصرية ، ولتحقيق ذلك لابد للأجيال الحاضرة الاعداد لذلك بإعادة تعريف العروبة والاسلام وتنقيتهما من الشوائب ، وتحريرهما من حصار الكبار خارج الدار ، ومن عبث الصغار داخل الدار .

سعيد عبدالمسيح

□□ د . عبد الرازق الفارس - هدر الطاقة: التنمية ومعضلة الطاقة فى الوطن العربى - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - لبنان - ١٩٩٥ □□

هذا الكتاب دراسة مفصلة ومتكاملة عن أنماط الطلب على الطاقة فى الوطن العربى خلال العقدين الماضيين، وبما تسمح به الإحصاءات المتاحة. وقد خلصت الدراسة إلى عدة حقائق:

الحقيقة الأولى: هى أن جميع الدول العربية قد شهدت معدلات نمو عالية فى استهلاك الطاقة، ولقد كانت معدلات النمو هذه من أعلى المعدلات فى العالم خلال العقدين الماضيين. وبينما ازداد حجم الإستهلاك العالمى من الطاقة بمقدار يقل عن ٤٥ بالمئة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٩١)، وإستهلاك دول منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية بمقدار يساوى ٢٣٪، فقد زاد إستهلاك الدول العربية خمس مرات. وقد أسهمت عوامل عدة فى بروز هذه الظاهرة.

وشهدت معظم الدول العربية زيادة كبيرة فى الطلب على المشتقات

النفطية على وجه الخصوص، وقد فاقت معدلات النمو هذه معدلات النمو الإقتصادى ومعدلات نمو الإنتاج الصناعى، وعلى الرغم من أن نصف الدول العربية هى من الأقطار المنتجة للنفط، إلا أن زيادة الإستهلاك المحلى من الوقود فى بعضها قد أثر بشكل واضح فى إحتياطياتها من الموارد الطبيعية، وفى حجم صادراتها من هذه الموارد، ومن ثم فى ميزان المدفوعات، وفى حصيلتها من العملات الأجنبية.

الحقيقة الثانية: التى برزت من الدراسة، هى أن الوطن العربى ككل يتمتع بإحتياطيات هائلة من موارد الطاقة. وإذا ما أخذت الدول العربية ككل، لايشكل إستهلاكها من الطاقة سوى ٢٤ بالمئة من جملة إنتاجها. وبالنسبة إلى النفط الخام، تتدنى هذه النسبة إلى ١٦ بالمئة. أما الغاز الطبيعى فتبلغ نسبة إستهلاك الكميات المنتجةمنه ٧٥ بالمئة. والصورة ستختلف كثيراً لو أخذت كل دولة عربية على حدة. فهناك دول عربية تتوافر لديها موارد كبيرة من كل من النفط والغاز الطبيعى، وهناك دول أخرى يتوافر لديها أحد الموردين فقط، بينما لاتتحصل المجموعة الثالثة على أى منهما. وكان بالإمكان معالجة الخلل على المستوى القطرى من خلال التنسيق العربى فى سياسات الطاقة، إلا أن هذا التنسيق لايزال غائباً، الأمر الذى يؤدى إلى هدر كبير فى الموارد على مستوى الوطن العربى. الخاص فى حل جزئى لهذه المشكلة، إلا أن الحل على المدى البعيد يتطلب التنسيق الكامل لجهود الإستثمار فى هذا القطاع، الأمر الذى يؤدى إلى ربط الشبكات الكهربائية فى الدول العربية.

الحقيقة الثالثة: هى أن معظم الدول العربية لم تستخدم آلية الأسعار كأداة للتحكم فى الطلب وينطبق هذا الحكم على جميع الدول العربية خلال عقد السبعينيات ومطلع الثمانينات، كما ينطبق على الدول الخليجية بشكل خاص حتى الوقت الحاضر. وقد تميزت أسعار الطاقة فى معظم الدول العربية خلال العقدين الماضيين بالثبات والإستقرار، على الرغم من التقلبات الكبيرة فى أسعار النفط الخام فى السوق الدولية. وقد كان الهدف الأساسى من هذه السياسات هو حماية المستهلك المحلى وإزالة الإلتباس الذى قد ينجم عن التغييرات المتتابعة من إذهان المستهلكين، ناهيك عن الأهداف الأخرى، مثل تشجيع حركة التصنيع وتقليل حدة المخاطر الإجتماعية والسياسية التى قد تنجم عن رفع أسعار الوقود. لكن ينبغى القول إن هذا الحكم لايمكننا تعميمة على جميع الدول العربية، وخصوصاً منذ النصف الثانى من الثمانينات.

والأمر الذى يدل على فاعلية آلية الأسعار هو التطورات التى شهدها قطاع الطاقة فى معظم الدول العربية خلال عقد الثمانينات، فاتجاه العديد من الحكومات العربية إلى رفع أسعار الطاقة المحلية، وذلك لتعويض الإنخفاض الهائل فى عائدات النفط، والحد من حجم الإستهلاك المحلى، ساعد، ليس فقط على خطوات ترشيد إستهلاك الطاقة من قبل الوحدات الإقتصادية، وإنما ساعد أيضاً على تسريع معدلات الإحلال بين النفط ومصادر الطاقة الأخرى. والأمر الذى يدل على هذا الإتجاه أن معدلات نمو إستهلاك الطاقة فى معظم الدول المنتجة للنفط بدأت تفوق معدلات نمو إستهلاك النفط وفى ظل التحديات الإقتصادية والبيئية التى يواجهها العديد من الدول العربية، يتمثل الطريق الرئيسى للخروج من هذا المأزق فى سياسات تصحيح الأسعار لتعكس التكاليف الحقيقية لمصادر الطاقة أو تكاليف الفرص البديلة. وقد أظهرت التوقعات المستقبلية التى تم إعدادها فى هذه الدراسة عن إستهلاك الطاقة فى الدول العربية حتى عام ٢٠١٠ أن آلية الأسعار تعتبر مؤثراً مهماً فى سلوك الأفراد ونمط طلبهم على الوقود.

الحقيقة الرابعة: هى أن كلاً من نتائج التحليل الإقتصادى والتوقعات المستقبلية تشير إلى أن النفط والغاز الطبيعى سيظلان يشكلان المصادر الأساسية للطاقة فى جميع الدول العربية. وإذا ماكتب لهذه التوقعات أن تكون صحيحة، فيتطلب ذلك سياسات تعمل على ثلاثة محاور رئيسية:

١- تكثيف الجهود الرامية إلى زيادة الإحتياطات المؤكدة من كل من النفط والغاز الطبيعى، وذلك عن طريق الإستكشافات الجديدة، أو إستخدام التقنيات الأكثر تقدماً للاستغلال الأمثل للموارد المكتشفة حالياً.

٢- تشجيع السياسات الرامية إلى المحافظة على مصادر الطاقة عن طريق ترشيد الإستهلاك والإستخدام الأمثل لها، وتخفيض مقدار الفاقد فى عمليات تحويل الطاقة، وخصوصاً فى عمليات توليد الكهرباء وفى القطاع الصناعى.

٣- إتباع سياسات من شانها تشجيع تطوير مصادر طاقة بديلة، مثل الطاقة المتجددة، كاستغلال الطاقة الشمسية أو الرياح، أو زيادة أستغلال الإمكانات غير المستخدمة من الطاقة الهيدرولية.

– وقد تم تقسيم الكتاب إلى ثمانية فصول. يتناول الفصل الأول منها بعض أوجه الترابط بين الإقتصاد والطاقة فى الوطن العربى، فيلقى الضوء على محددات إستهلاك الطاقة وتطور الطلب على الطاقة فى الدول العربية ضمن الطلب العالمى. والوقود يعتبر أحد المدخلات المهمة فى العملية الإنتاجية، لذا يوجد هناك إرتباط وثيق بين إستهلاك الطاقة وتطور الناتج القومى، ويمكن قياس العلاقة بينهما من خلال مؤشر كثافة الطاقة. وقد تناول هذا الفصل تحليلاً للمفاهيم المختلفة لكفاءة إستخدام الطاقة وطرق قياسها مع تطبيق على الدول العربية.

أما الفصل الثانى فيتناول بالتحليل التفصيلى أنماط إستهلاك الطاقة فى الدول العربية ومكوناته ومصادره. ونظراً إلى الإشكالات التعريفية والإحصائية المتعلقة بمصادر الوقود التقليدية، فقد تم التركيز على المصادر التجارية. وبالاضافة إلى ميزان الطاقة الذى تم إعداده على مستوى الوطن العربى لتصوير مقدار الفائض أو العجز فى كل مصدر من مصادر الطاقة على حدة، ومدى مساهمة كل منها فى تلبية إحتياجات الطلب، فقد تم إعداد ميزان طاقة مختصر لكل دولة عربية على حدة أعقبته مناقشة له، تفصيلية، كما يحوى الفصل مناقشة عامة للتوزيع القطاعى لإستهلاك الطاقة حسب القطاعات الرئيسية المستخدمة إياه، وهى: القطاع الصناعى، وقطاع المواصلات، والقطاع المنزلى والتجارى. ونظراً إلى أهمية النفط فى تلبية إحتياجات الطاقة، فإن الفصل يحوى مناقشة تفصيلية لتطور الطلب على المشتقات النفطية الرئيسية.

وفى أية مناقشة لقضايا الطاقة، تحتل الأسعار دائماً حيزاً مهماً، وذلك لدورها المركزى فى تحديد حجم الطلب وعلامات الإحلال بين المصادر المختلفة ويحوى الفصل الثالث مناقشة تفصيلية ومقارنة لمستويات الأسعار بين الدول العربية والتطورات التى طرأت عليها خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٩١). وقد تضمن الفصل أيضاً محاولة لقياس الدعم الذى يقدم إلى قطاع الطاقة وأثره على الإقتصاد الكلى. وأحد الأهداف الرئيسية للكتاب هو محاولة تقديم دراسة تفصيلية عن التوزيع القطاعى لإستهلاك الطاقة فى الدول العربية، ومحاولة تطوير وتقديم نماذج قياسية كمية لدوال الطلب فى هذه القطاعات والفصول الثلاثة التالية: الرابع والخامس والسادس، تحوى مناقشة موسعة لأنماط الطلب على الوقود فى القطاعات الرئيسية ومحدداته، وتقدير مرونة الطلب الداخلية والسعرية فى كل قطاع ولكل نوع من أنواع الوقود على حدة. كما تضمنت الفصول المذكورة أيضاً مناقشة المضامين الإقتصادية لهذه المرونات ومدى إمكانية بناء سياسات إقتصادية على أساسها.

ونظراً إلى الأهمية الكبيرة التى يحتلها القطاع الكهربائى فى العصر الحديث، فقد تم إفراد فصل خاص به هو الفصل السابع. وقطاع الكهرباء له ميزة خاصة تتمثل فى أنه مستهلك رئيسى للوقود الإحفورى، كما أنه أحد المصادر المهمة لتوليد الطاقة. وتتضمن عملية تحويل الطاقة

حجماً كبيراً من «الفاقد» الذى يعتبر أحد جوانب الهدر الإقتصادى فى أى مجتمع. ويقدم هذا الفصل دراسة مسهبة عن تطوير إنتاج الكهرباء وإستهلاكها فى الدول العربية، ومجالات إستخداماتها، ومصادر الطاقة المستخدمة فى توليدها.

ويحوى الفصل الثامن والأخير محاولة منهجية لبناء توقعات بشأن الطلب على الطاقة بمصادرها المختلفة فى الدول العربية حتى عام ٢٠١٠. وقد بنيت هذه التوقعات على النماذج الرياضية التى تم إستخدامها فى تقدير دوال الطلب على أنواع الوقود، وفى ظل سيناريوهات مختلفة عن المسارات المستقبلية لكل من النمو الإقتصادى والأسعار المحلية للوقود .

إسلام عفيفى

▭▭ سعد حسين فتح الله. التنمية المستقلة : المتطلبات والإستراتيجية والنتائج. دراسة مقارنة. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ١٩٩٥ ▭▭

يعالج هذا الكتاب موضوع التنمية الإقتصادية التى يمكن حدوثها دون أن تصاحبها تغيرات عملية مثل توزيع الدخل والثروة أى مع إستمرار حدة التفاوت فى توزيعها ولا يمكن تصور حصول عملية التنمية دون تقليل هذه التفاوتات إرتباطاً يكون الإنسان هو الهدف الإساسى لها على أمل تغيير نوعية الحياة بمؤشراتها والتى من ضمنها ضرورة زيادة فعالية مساهمة الأفراد فى تقرير نمط التنمية وكيفية تحقيقها وهذا يأتى بتوسيع الحدود من الحريات السياسية والديمقراطية لأفراد المجتمع .. وحاولت البلدان النامية التخلص من تخلفها بتجريب طرق عديدة لكسر أسباب التخلف التى أدت للتبعية وتعميقها فالتخلف أحد سمات التبعية بل هو سبب من أسبابها ونتيجة من نتائجها.

وتحدث المؤلف عن نظرية التكاليف النسبية ومضمونها أن تتخصص الدولة فى إنتاج السلطة التى تتمتع بميزة نسبية منها مثل إنخفاض تكاليف الإنتاج مقارنة بالسلع الأخرى المنتجة منها وبالتالى يمكنها من خلال تبادلها التجارى مع الدول الأخرى لتحقيق منافع مشتركة بينهما. ويمكن فهم تدهور معدلات التبادل التجارى بالنسبة للبلدان النامية وإرتفاعها بالنسبة للدول المتقدمة فى إطار إختلاف الإنتاجية بينهما وإعتبار العالم وحدة إقتصادية واحدة فإن مركزها سيكون مجموعة المناطق المتقدمة ومجموعة أخرى تدور على الهامش ولا تستطيع السيطرة على عملية التراكم الرأسمالى فيها لأن نظرية النمو والتخلف ماهى إلا نظرية تراكم رأسمالى على الصعيد العالمى والتى تعكس بدورها العلاقات بين جميع الدول. وأشار المؤلف إلى أن الإستقلال السياسى الذى نالته البلدان النامية كان البداية الضرورية للإنطلاق على طريق التخلص من أسس الإقتصاد النمطى التى تتواصل فيه العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية فى منطلقاتها التحليلية.

مفهوم التنمية المستقلة: إنطلاقاً من نقطة إستقلال القرار الإقتصادى والسياسى للدولة والإعتماد على الموارد المحلية فى إنجاز خطط التنمية المستقلة، هنا تظهر لنا عدة حلول لإتباع طريق التطور الرأسمالى كما إختطته الدول المتقدمة إقتصادياً للوصول لهذا الهدف ومن المعروف تاريخياً أن أيا من الدول الرأسمالية المتقدمة ومن ضمنها اليابان لم تعتمد على مواردها المحلية فقط فى تطورها الإقتصادى الذى إمتد بنجاح لعشرات السنين بل إن فترة التطور هذه قد ارتبطت بظاهرة الإستعمار وتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ خاضعة للدول الكبرى.

أن التخلص من قيود التبعية يكمن فى ضرورة فك إرتباط البلدبالخارج خصوصاً بالدول القوية التى تسعى بإستمرار لتعميق تبعية البلدان النامية لها لتضمن المزيد من المزايا من خلال الإرتباط غير المتكافىء بينهما وحصر المؤلف شروط سيطرة الدولة على عملية التراكم فيها فيما يلى:

السيطرة على إعادة تكوين قوة العمل وتمركز الفائض المالى ويتحقق ذلك بخلق مؤسسات وطنية مستقلة عن الإرتباط بالشركات متعددة الجنسية وتطويرها والتحكم فى السوق المحلية لتخصيص الإنتاج المحلى لها مع توفير المستلزمات التى تؤهل البلد من الدخول إلى حلبة المنافسة الدولية، مع السيطرة على الموارد المحلية وتوفيرها لإستقلالها مع ضرورة السيطرة على التقنية الحديثة والقدرة على إنتاجها وصيانتها للتخلص من إستمرار الحاجة لإستيرادها من الخارج.

ولا ينبغى أن يفهم أن الإعتماد على الذات لا يعنى الإنغلاق أو العيش على حد الكفاف وإنما يفترض العمل الجاد على تأسيس القوة الذاتية لمواجهة هيمنة الدول المتقدمة فى النظام الدولى العالمى، إنها ليست حالة بقدر ما تكون عملية تاريخية والبعد الزمنى أهميته فى تعريفها وإن كل مجتمع فى سعيه لتحقيق التنمية يقطع شوطاً فى إستقلاليتها إلى جانب تداخل أبعاد أخرى وتتشابك لتأصيل مفهوم هذه التنمية المستقلة الذى يتمثل فى الإعتماد المتعاظم على الذات ويتمثل ذلك فى:

الحد من العلاقات الخارجية التى تعمق من تبعية البلدان النامية ونقل التقنية مع الإستغلال الأمثل للموارد المحلية وإعادة توجيهها بشكل أساسى نحو القطاعات الإنتاجية التى تلبى إحتياجات السكان الأساسية مع وجود تكامل بين الإنتاج الزراعى والصناعى. بالشكل الذى يمكن وضع السياسات الكفيلة بتفادى الإختلالات الهيكلية فى الإقتصاد الوطنى وتصحيحها مع زيادة فعالية المشاركة الجماهيرية وأيضاً تعزيز التعاون مع الدول النامية الأخرى والتركيز بدرجة كبيرة على تعزيز قدرة الموارد البشرية صحياً وتعليمياً وتطوير الجوانب المتعلقة بالمعرفة.

ويستطرد المؤلف فى دراسته طارحاً إقتراحاته بإيجاد الوسائل الكفيلة برفع إنتاجية مختلف القطاعات الإقتصادية ومدى فعالية البحث العلمى فى الإستفادة منه فى الإنتاج ويؤثر فى التنمية المستقلة ببعض العوامل الأخرى الهامة منها:

الموقع الجغرافى والتحكم فى الطرق الملاحية الدولية وإستراتيجية هذا الموقع عن بعض الأماكن التى تحظى بإهتمام الدول المتقدمة ثم حجم الدولة فكلما زاد حجم الدولة زادت إمكانية تخطيها العقبات التى قد تعترض تطورها الإقتصادى فى مجال إقامة الصناعات الكثيرة وتحديد حجم السوق المحلية. ومن ناحية أخرى توافر الموارد الطبيعية وتنوعها يساعد على تحقيق الإستغلال الأمثل لها أما التأهيل لإحداث التغييرات الهيكلية فى الإقتصاد الوطنى ضرورى لتصحيح ما قد يكون هناك إختلالات كتوزيع السكان بشكل يناسب بما يضمن أنتشارهم أوسع نطاق داخل الوطنى بما يضمن تصحيح هياكلها والمهارات التعليمية والمهنية.

وهناك ضمانات ضرورية على كل دولة مراعاتها كالأمن الغذائى وتحقيق الإكتفاء الذاتى فى إنتاجها ولا داعى للإسراف فى الاستيراد الإستثمارى أو الإعتماد على الشركات متعددة الجنسية فى

إقامة المشاريع الحيوية وتشغيلها مما يعرض التنمية للإنزلاق فى متاهات التبعية لأن من أهداف هذه الشركات إستنزاف الموارد.

وهناك إعتبارات الأمن القومى والإستقلال الفكرى والثقافى وخصوصاً فى ظل العلاقات الدولية المضطربة.

ونصل فى آخر رحلتنا فى قراءة هذه الدراسة إلى بعض النتائج:

– الدول النامية تسعى للتخلص من تخلفها وإستنزاف ثرواتها ومحاولة التخصص فى إنتاج السلع الأولية وتصديرها مع انخفاض الأداء.

– أن العلاقة بين البلدان النامية والدول المتقدمة لايقوم على أسس متكافئة بل تستند لقوانين تحكم علاقة الضعيف بالقوى وتتسم بالتبعية وسعى الدول المتقدمة لترسيخ هذه النوعية من العلاقات الدولية أن التنمية المستقلة تعنى قدرة البلد على إتخاذ القرار المستقل فى مجال التصرف بموارده الإقتصادية وإختيار الإسلوب الأمثل للتنمية ولقد أثبتت تجارب الحكم الدكتاتورى فشلها فى تحقيق الإستقلال التنموى على الرغم من أنها تسعى لتحقيقه إلا أن قمعها للحريات وتسلط الفرد الحاكم تعوق إتخاذ القرارات الهامة مما يشكل أحد أوجه الإهدار فى الموارد الإقتصادية مما قد يدفع لفقدان إستقلال الدولة الإقتصادى ثم أن فك الإرتباط بين الدول المتقدمة يعنى إختيار أفضل السبل التى من خلالها يمكن إستمرار التعامل مع العالم الخارجى.

وتلعب الموارد الطبيعية والبشرية المتوافرة فى البلد دوراً هاماً فى التأثير على إمكانية هذا الإستقلال التنموى والسياسات المتبعة وتمثل هذه الإمكانيات عاملاً موضوعياً ومؤثراً.

– أن وضع البلدان النامية فى النظام العالمى الجديد وضع سيء لأنه لا يتيح لها القدرة على تحقيق التنمية المستقلة بسهولة إذا ما انخرطت فى السوق العالمى لأن الفوارق كثيرة بين البلدان المتقدمة والدول النامية فى مجالات التقدم الإقتصادى والتقنى والإجتماعى والسياسى ممايضع على كاهل البلدان النامية عبئاً كبيراً قد يعوقها من المضى فى مسيرة التنمية المستقلة وبالسرعة المقبولة وخاصة الإنفتاح الإقتصادى على الخارج أدى إلى تقليص نسبة الإنجازات فى مجالات الإستقلال كما حدث فى كل من العراق ومصر وكوريا الجنوبية وبالنسبة لكوريا الجنوبية لقد وفرت لها الظروف والإمكانيات التى وفرتها لها الدول المتقدمة والمؤسسات التى لعبت دورها الواضح فى نجاح تجربتها.

أن هذه الدراسة نحن فى حاجة للإستفادة بها فى عالمنا العربى حتى نحقق بعض ما حققه الآخرون رغم قلة ما هو متاح لهم من إمكانيات وضخامة ماهو متاح لدينا ... ولكن متى؟ والباقى على القرن الحادى والعشرين أثنين وأربعين شهراً فقط؟

عثمان الجوهرى

☐☐ محمد محسن الظاهرى - الدور السياسى للقبيلة فى اليمن (١٩٦٢ - ١٩٩٠) - مكتبة مدبولى - ١٩٩٦ ☐☐

مازالت القبيلة اليمنية المكون الأساسى للمجتمع اليمنى، كما أنها من أهم المتغيرات التفسيرية للواقع الإجتماعى، والسياسى اليمنى، ومن هنا تكمن أهمية الكتاب الذى يحتوى على مقدمة وخمسة فصول بالاضافة إلى الخاتمة، عن دراسة الباحث للحصول على الماجستير،

وتعتبر الدراسة من أنواع الدراسات الهجين التى تجمع بين علم السياسة والإجتماع والانثربولوجيا والإقتصاد.

وقد أفرد الباحث الفصل الأول للإطار المنهجى والنظرى للدراسة فعرف فى المبحث الأول المفاهيم الأساسية للدارسة مثل مفاهيم "القبيلة"، و"القبيلة كوحدة تحليل" وقد ورد تعريف "الدور السياسى للقبيلة أنه" "مجموعة الأفعال والإجراءات التى تمارسها القبيلة عبر ممثليها (مشايخها)، للوصول إلى السلطة السياسية، أو التأثير على صانعيها، بغية تحقيق أهداف ومصالح القبيلة وزعمائها".

كذلك درس مفهوم "العصبية" – مع ذكر مبررات تبنى الدراسة له – و"الوعى العصبى" لدى إبن خلدون، مع توضيح محددات قوة العصبية الخلدونية وفاعليتها بعوامل ثلاثة: قرابى، إقتصادى، معنوى وجاء المبحث الثانى: متناولاً أهم الاتجاهات النظرية فى دراسة القبيلة، كالاتجاه الغربى بشقية (الليبرالى والماركسى)، وكذا الإتجاه العربى الإسلامى.

ومن أجل إعطاء رؤية شاملة لطبيعة الدور السياسى الذى تمارسة القبيلة فى اليمن، تناول الفصل الثانى الإطار المجتمعى للظاهرة القبلية من خلال دراسة الأطر الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للظاهرة وقد عرض الباحث فى الفصل الثالث لمحددات الدور السياسى للقبيلة اليمنية حيث أشار إلى تأثرة بعدة متغيرات:–

١– محددات مجتمعية: تشمل الجغرافية والسياسية. ٢– محددات مرتبطة بطبيعة البنية القبلية فى اليمن: وتضم محددات ثقافية وقيادية وعددية وحربية. ٣– محددات خارجية: تناول فيها أثر التدخل الخارجى المصرى والسعودى.

– وقد خصص الفصل الرابع لتناول القبيلة والنظام السياسى فى اليمن خلال الفترة (١٩٦٢ – ١٩٩٠) مقسمة إلى أربع مراحل:

١– من (١٩٦٢ – ١٩٦٧) مرحلة الثورة وإعلان النظام الجمهورى وقيام القبيلة بدور "الحرب بالإنابة" عن بعض الأطراف المتنازعة على الأرض اليمنية، حيث تراوحت فيها علاقة الرئيس السلال بالقبيلة ما بين مرحلة إسترضاء للقبيلة وبين مرحلة تالية من الاستعداء ومحاولة التهميش.

٢– من (١٩٦٧ – ١٩٧٤) كمرحلة المصالحة الوطنية وتنامى دور القبيلة وتمثيلها فى السلطة التشريعية والتنفيذية.

٣– من (١٩٧٤ – ١٩٧٧) عرض من خلال تلك المرحلة للموقف السياسى لحركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ تجاه القبيلة وتغيره من مرحلة المهادنة والإشراك فى السلطة إلى المرحلة التالية من السعى لاستبعادها سياسياً.

٤– من (١٩٧٨ – ١٩٩٠) وهى مرحلة سعى النظام لبناء دولة يمنية حديثة فى إطار التعايش مع القبيلة، فقد استمر وجود التمثيل القبلى فى المجالس النيابية سواء المعينة أو المنتخبة كمؤشر هام على الإعتراف بالدور السياسى القبلى وإشراك الفاعلين من شيوخ القبائل مثل الشيخ عبدالأحمر وغيره فى صنع القرار السياسى مع السماح للبقية من الشيوخ بممارسة كافة حقوقهم السياسية كاسلوب لإحتواء قوى المعارضة السياسية والعسكرية للحكم.

وعالج الباحث فى الفصل الخامس جدلية العلاقة بين القبيلة والدولة من خلال الإجابة على السؤال الهام: لمن يكون الولاء أولاً، حين يحدث تعارض بين القبيلة والدولة؟ أشارت معطيات الواقع الإجتماعى والسياسى اليمنى إلى أنه فى حالة "التعارض" بين الولاء للقبيلة والولاء للدولة، فإن الولاء للقبيلة يجب الولاء للدولة، على الرغم من الوعى القبلى

بوجود "هوية يمنية مشتركة" من خلال تأييد معظم القبائل لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية ورفض تشطيرها. ويعرض الباحث للأنماط الثلاث للعلاقة بين القبيلة والدولة من صراع، وتحالف، وتعايش. ويوضح الإختلاف بين كل من الحزب السياسي ومفهوم جماعة المصلحة من ناحية والقبيلة من ناحية أخرى.

ويعرض الباحث أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة فيما يلي:

– أن القبيلة كانت ومازالت تمارس دوراً سياسياً إيجابياً هاماً في اليمن، ورغم تنامي هذا الدور، فإن زعماء القبائل لم ينجحوا في تولي رئاسة الدولة اليمنية، وهذا يرجع لوجود "التوازن العصبي" إلى رقابة عصبية متبادلة وتنافس يصعب معهما الإنفراد بالسلطة، ويتيح هذا التنافس لطرف آخر طامع سياسياً وغير قبلي تولي السلطة فيتعاقدون معه بل ويحتكمون إليه وينصرونه حين ترؤسه للدولة، مقابل حكمهم لقبائلهم، وإشراكه إياهم في صنع القرار السياسي.

– تعتبر القبيلة اليمنية من أهم "كوابح" شراهة السلطات الحاكمة، وولعها الدائم نحو قهر وظلم شعبها ومجتمعها اليمني، وقد يساعد التعايش بين الدولة والقبيلة على النظر إلى القبيلة على أنها ليست مناقضة وبديلة للدولة بل مكملة ورادعة لها عند طغيانها وتعسف حكامها السياسيين.

منى صلاح الطاهر

□□ د. وليد محمود عبدالناصر – مانديلا وجنوب أفريقيا بين الماضي والحاضر – دار المستقبل العربي – القاهرة – ١٩٩٦ □□

يدور الكتاب حول، موضوع نضال شعب جنوب أفريقيا من أجل اسقاط نظام الفصل العنصري (الأبارتيد)، خاصة منذ بداية الثمانينات حتى إقامة أول إنتخابات غير عنصرية هناك في ٢٧ أبريل ١٩٩٤. كما يتناول تجربة أول عامين في الحكم للائتلاف الوطني مع التركيز بشكل خاص على دور المؤتمر الوطني الأفريقي في هذا النضال وعلى رأسه الزعيم نيلسون مانديلا.

ويركز الفصل الأول على نضال المؤتمر الوطني الأفريقي ضد حكومة بريتوريا خلال النصف الأول من الثمانينات. بينما يتعرض الفصل الثاني من عقد الثمانينات والذي شهد تصعيداً هاماً في العمل السياسي والجماهيري داخل وخارج جنوب أفريقيا بهدف الاطاحة بواقع التميز العنصري، خاصة في جوانبه التشريعية والقانونية. ويعالج الفصل الثالث من الكتاب فترة شديدة الحساسية في تاريخ نضال المؤتمر الوطني الأفريقي وهي تلك التي تم خلالها الافراج عن قيادات المؤتمر وفي مقدمتها نيلسون مانديلا ثم آلاف المعتقلين والمحتجزين السياسيين وإعادة المنفيين من أعضاء المؤتمر الوطني أو المؤتمر الأفريقي الجامع والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا ومنظمات أخرى، وخلال المرحلة ذاتها تم رفع الحظر المفروض على تلك التنظيمات وغيرها. ويتناول الفصل الرابع بشكل تفصيلي إنتخابات أبريل ١٩٩٤ وتداعياتها ومواقف مختلف الأطراف منها مع ابراز ما طرحه المؤتمر الوطني الأفريقي خلالها من برنامج والتزامات، وكذلك نتائج هذه الإنتخابات. وجاء الفصل الخامس ليقدم تغطية شاملة لما تحقق ومالم يتحقق خلال العامين اللذين تليا سقوط العنصري وشهدا قيام حكومة الاتحاد الوطني بقيادة المؤتمر الوطني الأفريقي بزعامة نيلسون مانديلا.

أما المنهج الثاني الذي اتبعه المؤلف في كتابه فهو منهج ثلاثي الأبعاد ارتكز على النطاقات المحلية والاقليمية والدولية. فعلى المستوى المحلي، عالج الكتاب مختلف التنظيمات السياسية وغيرها التي عكست مصالح وأفكار قوى تنتمي إلى مختلف الجماعات العرقية. فقد تناول الكتاب بجانب المؤتمر الوطني الأفريقي المؤتمر الأفريقي الجامع وحركة انكاثا للحرية والحزب الشيوعي، بالاضافة إلى مؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا، الجبهة الديمقراطية المتحدة، دون تجاهل التنظيمات السياسية للبيض والهنود والملونين أو التنظيمات التي عبرت عن قوى طلابية وشبابية ونسائية ومدنية وكنسية متعددة. وعلى المستوى الاقليمي، يمتد الكتاب ليغطي مجمل القارة الأفريقية من جهة ارتباطها بنضال شعب جنوب أفريقيا ضد نظام الفصل العنصري، سواء من جانب منظمة الوحدة الأفريقية ولجنة التحرير المنبثقة عنها والتي دعمت حركات التحرير في جنوب أفريقيا، أو من جانب ما كان يعرف بدول المواجهة الأفريقية التي كان لها حدود مشتركة مع جنوب أفريقيا أو اعتبرت كذلك وتحملت عبء مساندة نضال شعب جنوب أفريقيا والردود الانتقامية لحكومة بريتوريا على ذلك. كما تناول المؤلف باسهاب المواقف العربية إزاء قضية جنوب أفريقيا حتى انهاء العنصرية عام ١٩٩٤ ثم العلاقات بين جنوب أفريقيا والدول العربية منذ بداية التسعينات مع التركيز على العلاقات الإقتصادية والتسليحية مع دول منطقة الخليج والشرق الأوسط وإشارة خاصة إلى العلاقة بين قضية جنوب أفريقيا وقضية فلسطين. وفي هذا السياق أفرد الكتاب فصله الأخير لمواقف مصر ازاء جنوب أفريقيا ودعمها لنضال شعبها ثم علاقاتها الراهنة معها. أما على المستوى الدولي، فإن الكتاب تعرض بشكل تحليلي ومتعمق لمواقف الدول الغربية – خاصة الولايات المتحدة الأمريكية – تجاه جنوب أفريقيا قبل عام ١٩٩ والمصالح الإقتصادية والجيوبوليتيكية التي كمنت وراء تلك المواقف. كما تناول الكتاب مواقف الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ازاء قضية جنوب أفريقيا، وأيضا انعكاسات مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي على أوضاع جنوب أفريقيا بما في ذلك دعم المعسكر الشرقي – وفي مقدمته الاتحاد السوفيتي – لحركتي التحرير الرئيسيتين في جنوب أفريقيا: المؤتمر الوطني والمؤتمر الأفريقي الجامع.

وهناك منهج ثالث يتبعه المؤلف في كتابه بالاضافة إلى المنهجين التاريخي والمكاني، ألا وهو التناول القطاعي للتطورات في جنوب أفريقيا وراء تلك السابقة على انتهاء الحكم العنصري أو تلك اللاحقة لها. ونعني هنا تناول الأحداث السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والفكرية دون قطع لأوجه الارتباط فيما بين هذه القطاعات ولكن بابراز ما يميز كلا منها وخصائصها الذاتية بشكل واضح سواء للمتخصص في تلك الموضوعات أو للقارئ العادي صاحب الخلفية العامة.

□□ د. السيد أمين شلبي . من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولي جديد . الهيئة المصرية للكتاب. القاهرة ١٩٩٥□□

(يقسم المؤلف دراسته إلى جزءين . الأول يتناول سنوات التحول في علاقات القطبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للفترة بين (١٩٨٠ – ١٩٨٨) ويتناول الثاني البحث في طبيعة العلاقات في

النظام الدولى الجديد الذى تشكل بانهيار الاتحاد السوفيتى وسيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولى كقطب منتصر . يبدأ المؤلف بدراسة فترة الحرب الباردة الجديدة (١٩٧٩ - ١٩٨٥) فقد شكل عام ١٩٧٩ بداية الحرب الباردة الجديدة وذلك فى شهر ديسمبر عندما قام الاتحاد السوفيتى بغزو افغانستان .

واعتبرت الولايات المتحدة أن الخطوة السوفيتية من الخطورة بمكان ذلك أن القوات السوفيتية أصبحت على مسافة ٤٨٠ كيلو مترا من المحيط الهندى وبالقرب من مضيق هرمز الذى يمر من خلاله معظم بترول العالم وبالتالى فليس من المستغرب أن يورخ لذلك العام كبداية لفترة الحرب الباردة الجديدة . وعلى كل حال فقد أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على إتخاذ مجموعة من الاجراءات ردا على الاجراء السوفيتى تمثلت فى الاعلان عن حظر بيع القمح للاتحاد السوفيتى ، الغاء اشتراك الولايات المتحدة فى دورة الألعاب الأوليمبية فى موسكو عام ١٩٨٠ ، كما طالب الرئيس الأمريكى الكونجرس بزيادة معدل الانفاق العسكرى بنسبة ٥٪ سنويا ، ومطالبة الكونجرس بالعودة الى نظام التجنيد الاجبارى لكل أمريكى يبلغ ١٩ سنة الأمر الذى استجاب له الكونجرس مباشرة . ثم ينتقل المؤلف الى حقبة الرئيس رونالد ريجان تلك الحقبة التى أطلق عليها المؤلف "التفاوض من مركز القوة" كرد فعل على مابدا أنه تدهور فى هيبة الولايات المتحدة فى العالم من خلال الغزو السوفيتى لأفغانستان واحتجاز الرهائن الامريكيين فى طهران بعيد الثورة الايرانية عام ١٩٧٩ والعملية الأمريكية الفاشلة لاطلاق سراح الرهائن . ثم يتطرق المؤلف إلى مجموعة من الاحداث الهامة فى تلك الفترة والتى أثرت على العلاقات بين القطبين مثل الاعلان عن مبادرة الدفاع الاستراتيجى فى ٢٣ مارس ١٩٨٣ واسقاط الاتحاد السوفيتى طائرة الخطوط الجوية الكورية فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٣ وفشل التوصل الى اتفاق حول الصواريخ المتوسطة المدى فى أوروبا تلك الأحداث التى كانت لها آثارها السلبية على العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

الجزء الثانى من الكتاب يتطرق إلى موضوع النظام العالمى الجديد ويتناول فى هذا الاطار أربعة موضوعات فرعية هى : نهاية التاريخ أم عودته سياسات التسلح بعد الحرب الباردة ، الأمم المتحدة : توقعات كبيرة ، والقوى الدولية وعلاقاتها المتوقعة . وعن موضوع سياسات التسلح بعد الحرب الباردة يشير المؤلف إلى أنه رغم التوقعات التى سادت الأجواء وصاحبت انتهاء الحرب الباردة من توقع التراجع فى سياسات التسلح وبناء القوة العسكرية فى العالم إلا أن هذا التوقع قد خاب . فقد كان من المنتظر أن تتحول ميزانية الانفاق العسكرى فى الدول الكبرى والصغرى على السواء إلى ميزانية المدنية فى قطاعات عديدة أهملت مثل التعليم والصحة والاسكان والبيئة وغيرها من المجالات ، غير أن التطورات أوضحت أن البناء العسكرى الضخم الناتج عن الحرب الباردة لا يزال قائما . فحتى فى نطاق اتفاقيات التسلح وفقا لاتفاقية مهمة هى اتفاقية خفض القوات التقليدية فى أوروبا بقيت كميات ضخمة جدا من الاسلحة وفى ذات الوقت فإن اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية START لا تزال عند مستويات أعلى من اتفاقية عام ١٩٧٢ (اتفاقية سالت) أيضا أوضح وزير الطاقة الأمريكى فى خطاب أمام مجلس الشيوخ الأمريكى أن وزارته تخطط لاقامة مجمع حديث من المصانع والمولدات لانتاج الاسلحة النووية لكى تكون جاهزة للعمل حوالى عام ٢٠١٥ ولكى تساهم فى تدعيم قوة الردع الأمريكى حتى منتصف القرن المقبل . ولا يقتصر الأمر على ذلك فحسب ، بل أنه وفقا للدراسات المتخصصة فى هذا المجال فإن معظم نظم التسلح التقليدية والمتقدمة انما تنتج - باستثناء حالات قليلة - فى الدول المتقدمة وخاصة فى الولايات المتحدة ، الاتحاد السوفيتى ، فرنسا ، انجلترا ، ألمانيا الغربية ، الصين ، تشيكوسلوفاكيا ، هولندا ، السويد ، وتمثل صناعة السلاح فى تلك الدول أحد المصادر المهمة للدخل فضلا عن أن أى تدمير أو تحويل لتلك الصناعات إلى صناعات مدنية سوف تكون له آثاره السلبية اقتصاديا واجتماعيا وكذلك الناحية البيئية . ولذلك كان من الطبيعى أن تجاهد تلك الصناعات من أجل أن تظل قائمة وتنتج لأطول فترة ممكنة وتساعدها حكوماتها على ذلك . لقد أصبح من الطبيعى أن تتجه الدول المنتجة للسلاح إلى أن تنتج السلاح وتصدره إلى الدول النامية .

أما عن الأمم المتحدة ، فيذكر المؤلف أن مهام حفظ السلام ظلت من المهام التقليدية التى تولتها الأمم المتحدة بنجاح معقول فى عدد من مناطق الصراع على مدى الأربعين عاما الماضية ، غير أن البحث عن دور أكثر فعالية للمنظمة الدولية فى بناء السلم والأمن الدوليين جعل الانظار تتجه الى أن تنتقل المنظمة الدولية إلى مفهوم صنع السلام . ويؤكد على أهمية الحاجة إلى انتقال الأمم المتحدة من مفهوم حفظ السلام إلى صناعة وبناء السلام أنه كان موضوع التقرير الذى قدمه السكرتير العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى بناء على ما طلبه منه اجتماع قمة الدول الأعضاء فى مجلس الأمن فى ٣١ يناير ١٩٩٢ حيث صاغ التقرير وركز على أربعة مفاهيم وفقا لأولوياتها وهى الدبلوماسية الوقائية ، صنع السلام ، حفظ السلام ، وبناء السلام . وحيث اعتبر تقدير الأمين العام أن الدبلوماسية الوقائية هى أكثر الاساليب الدبلوماسية فعالية وتساند الدبلوماسية الوقائية مجموعة من الاجراءات هى :

التبادل المنظم ، تقصى الحقائق ، التحذير المبكر ، نشر قوات وقائية ، مناطق منزوعة السلاح ، ويشير المؤلف إلى الدور الذى قامت به الأمم المتحدة فى حالات مثل العراق ، والصومال ، ويوغسلافيا ، وجهودها لانهاء الصراع فى تلك المناطق من العالم .

أسامة فاروق مخيمر

□□ د.بهاء الدين الغمرى - علم السياسة وتطور الفكر السياسى - الجزء الأول - الناشر (بدون) ١٩٩٦ □□

كثيرة تلك المؤلفات التى عنيت وتعنى بدراسة علم السياسة بمختلف فروعه وبتنوع المناهج التى تتناوله ، ويكاد أن يكون هناك نوع من الإستقرار فى معالجة موضوعاته وفى اتباع منهج معين ونهج محدد . ويأتى الكتاب الذى يتناول حسبما حدد عنوانه وكذلك توطئته : "علم السياسة وتطور الفكر السياسى" ، وذلك كجزء أول ، ليحاول المؤلف ما وسع جهده واتسعت ثقافته وعلمه أن يبرز بشكل منهجى ما يعتبره أهم الإضافات وأبرز الرؤى والاجتهادات ، فيمزج بين النظرية السياسية والفكر السياسى ، وبين النظم السياسية وأشكال الحكومات المختلفة والمتباينة ، وذلك ليبرهن على أصالة الجذور وإمتدادها ، وعمق الصلات وارتباطها بل وربطها بين الفروع .. فضلا عن ارتباط الكل بمضمون ومفهوم علم السياسة . ولذلك جاء الكتاب ملتزما الى حد كبير بذلك الطابع الكلاسيكى ليس المتزمت .

ولقد عالج المؤلف موضوعات الكتاب فى أربعة أبواب ، فضلا عن مدخل تمهيدى ، وكانت على الوجه التالى :

تناول الجزء التمهيدى علم السياسة من حيث ماهيته ، فأبرز فيه بجلاء التحديد اللغوى للكلمة فى إطار لغتنا العربية وكذلك فى إطار اللغة

الإنجليزية ، مستخدما فى ذلك مراجع أصيلة ، وموسوعات رصينة عنيت بتحديد معنى المصطلح من خلال تنوع الرؤى وتباين الإجتهادات الفكرية ، ولقد ربط المؤلف بين علم السياسة كأحد العلوم الإجتماعية التى ترتبط ارتباطا وثيقا وهادفا بالإنسان فردا أو جماعة ، وبين العلوم الاجتماعية الأخرى والتى يعد الإنسان عاملا ليس مشتركا فيها فحسب ، كما ذهب المؤلف - ولكن عاملا حاكما ومؤثرا بالدرجة الأولى .

ولقد بدأ المؤلف صلب مؤلفه بتقسيمه الى أربعة أبواب كما أشرنا ، تناول الأول منها تطور أشكال المجتمعات الإنسانية ، حيث عقد ربطا منطقيا بين تفاعل الفكر السياسى ونموه ، وبين وجود المجتمع البشرى وتطوره ، ذلك أن العلاقة بين الإثنين علاقة طردية ، وفى نفس الوقت مطردة ، فوجود مجتمع متطور ويتطور تستلزم بالدرجة الأولى وجود قواعد حاكمة ومنظمة ، وفى هذا الإطار تناول المؤلف الفكر السياسى من خلال فصلين ، عنى أولهما بالفكر السياسى فى العصور القديمة والذى جاء قصرا على المجتمع المصرى الذى أطلق عليه "المجتمع المصرى الفرعونى" ، وإن كنت أختلف مع التسمية إلا أن ذلك ليس مجاله أو محله ، كذلك تناول المجتمع اليونانى . ولعل المؤلف بهذا الإقتصار تعمق فى إيضاح وتأصيل هذا الفكر وتبيان مدارسه .

وبالرغم من دقة العرض ووضوح الأفكار لدى المؤلف وقدرته على صياغتها ، إلا أنه لم يسمح للقارىء بأكثر مما كتب ، ولعل ذلك جاء عن عمد ، وهو الابطيل وأن يحدد حجم مؤلفه ، لذلك بعد عن الولوج فى إطار تلك المفاهيم بل والدراسات التى قام بها اختصاصيون من الأكاديميين المتميزين بمعالجة هذا من النوع من الدراسات (د. السيد عبد المطلب غانم ، ١٩٨٧) والتى تناولت بذور الخلاف الذى نشب ونشأ فى إطار النظرية السياسية ، وبحثت فى وجود ما أطلق عليه "الإنحرافات" فى حقل النظرية السياسية والتى تمثلت فى فقدان الهوية والتى كانت المبالغة فى دراسته فلسفة العلم المجرد من ورائها ، كما أنها أتت أيضا من خلال ما شهدته الأربعينيات من تحول ربما لترك الاخلاقيات المرتبطة بهذا العلم للفلاسفة ، وحث علماء السياسة على أن يوجهوا جهودهم لدراسة ذلك النوع المرتبط بالعلم والمتمثل فى السلوك البشرى ، وعلى أن تكون تلك الدراسة لها بعدان : الوصفى والتحليلى .

ولعل الباحث آثر السلامة ، وفضل عدم الولوج الى ذلك المعترك الذى يناقش ويبحث فى العلاقة بين القيمى-الأمبيريقى ، وعلى حد وصف Key ، فإن العلاقة بين العمل التنظيرى والعمل الإمبيريقى "كانت علاقة بغض إن لم تكن عداوة" . ولذلك كان من نتيجة بعد المؤلف عن هذا المعترك أنه أجاد فيما قدم ، ومن ثم جاء المؤلف متناسقا ومتوازنا مع ما استقرت عليه النظرية السياسية .

وتأسيسا على ذلك جاء الباب الثانى وتناول النشأة التى تزخر بعوامل متعددة ما بين الاجتماعية والتاريخية والثقافية والإقتصادية ، وقد قرر المؤلف أن يسعى لسبر أغوار التاريخ للتعرف على تلك العوامل التى عملت على ظهور الدولة وتطورها ، ذلك أن التاريخ جاء خلوا من إيضاح الوسيلة أو الكيفية التى تمكن بها الإنسان من تكوين المجتمع السياسى ، ولذلك لم يكن هناك مندوحة عن اللجوء للحدس والتخمين .

ولقد تناول المؤلف ضمن هذا الإطار مفهوم الدولة وأركانها ، وجل النظريات التى تناولت نشوء الدولة ، ثم إنتقل للتعرض لجزئية هامة من الدراسة ، مرتبطة ارتباطا وثيقا بكيان الدولة إن لم تكن هى روحها ، تلك هى سيادة الدولة ، ولقد جاء تناولها متكاملا الى حد كبير إذ تعرض المؤلف لفكرة السيادة والمظاهر والأشكال ، ولقد أجاب المؤلف عن سؤال هام ، وهو لمن السيادة؟ كما ربط كل ما تقدم بخصيصة هامة للدولة وهى شخصيتها القانونية ، ثم انتقل لبحث فلسفة وتطبيق المذاهب المختلفة التى تعنى ببحث وظائف الدولة ، ولقد عددها المؤلف فى ثلاثة فقط ، ولعله بذلك ركز على أهمها ، ومرة أخرى جنح للسلامة وآثرها ، ورأى ألا يجعل من الجزء الأول لكتابه سفرا متسعا ، لذلك اختتم هذا الجزء بفصل مستقل تناول فيه أشكال الدولة من حيث التكوين ، ومن حيث السيادة .

وفى إطار من التداعيات المنطقية جاء الباب الثالث ليتناول الحكومات ، وقد قسمه المؤلف الى أربعة فصول عنيت بمعالجة الحكومات التقليدية وأنواعها وكذلك بالنظرية الحديثة والتى تتناول أشكال الحكومات فى عالمنا المعاصر ، وذلك فضلا عن إفراد فصل للسلطات العامة متناولا مبدأ فصل السلطات وتقويمه ، وكذلك السلطات الثلاث بصورة مفصلة ، ثم عرج الباحث ليتعرف على الدساتير ، وبالتالى نظم الإنتخابات العامة فى الدولة .

وجاء الباب الرابع كآخر أبواب المؤلف ليضم التنظيمات السياسية غير الحكومية ، وكذلك الرأى العام ، ولقد تمت معالجة هذه الموضوعات فى فصول ثلاثة خصص أولها للأحزاب السياسية ، والتى تم تناولها من حيث الفلسفة والمفهوم والأنماط والوظائف التى تضطلع بها هذه الأحزاب ، ولقد ربط المؤلف ربطا جيدا بين الأحزاب السياسية ، وبين نظم الحكم المختلفة ، كما تناول فى الفصل الثانى جماعات الضغط من حيث ماهيتها وأنواعها ، ومدى ربطها وارتباطها وأثرها على نظام الحكم ، كما أوضح الوسائل التى تلجأ اليها هذه الجماعات وتستخدمها لإحداث تأثيرها المستهدف .

ولقد عنى الفصل الأخير بالرأى العام ، حيث تناوله المؤلف فى إطار طبيعته وأساليبه ، وكذلك طرق قياسه والتى حددها تحديدا موجزا ، ولقد أشار الى ذلك صراحة .

واختتم المؤلف بان ذيل بثبت جيد من المراجع التى رجع اليها المؤلف العربية والأجنبية والتى بلغت فى مجموعها واحد وسبعون مرجعا متخصصا .

وبعد - لقد جاء هذا المؤلف القيم ليزود المكتبة العربية برصين العلم ونافع المعرفة وعميق الثقافة فى صورة مبسطة وبأسلوب سهل طيع ، جمع بين العمق الأكاديمى والوضوح المعرفى .. وإننا نرجو أن تتلاحق باقى الأجزاء الأخرى على نفس النمط وإن كان المؤلف سيخالفنى الرجاء ويزيدها عمقا واستحسانا .

د . عبدالرحمن الصالحى

□□ د. محمد صلاح سالم الحروب فى منطقة الشرق الأوسط وأثرها على السياسة العسكرية المصرية - رسالة دكتوراه - أكاديمية ناصر العسكرية العليا- ١٩٩٥ □□

تناقش الرسالة قضية جد عظيمة ؛ باعتبارها إحدى قضايانا القومية المعاصرة ، ليس فى مصر فحسب ولكن أيضا فى وطننا العربى الكبير باعتبارها قد تعرضت لعدة حقب مليئة بالزخم الوطنى والقومى من حيث الأسباب والنتائج من تداعيات وإنتصارات ؛ وقعت جميعها خلال عصر الحرب الباردة والتى انتهت رسميا بين العملاقين ومعسكريهما عام ١٩٩٠ ، إستشرافا لنظام دولى جديد جاءنا محاولا إستدراك نقاط ضعفه السابقة والتى كان يتركز أغلبها فى تعظيم أعمال التسلح والانفاق الدفاعى على الموضوعات العسكرية ومسائل الأمن ، وذلك من خلال احلال الآليات الدبلوماسية مكان الآلات العسكرية السابقة وبشكل وقائى

يعمل للحيلولة دون إحتدام الصراع المسلح بين الأطراف المتنازعة لتحقيق الأهداف بينهم ، فضلا عن تعظيم شأن البديل الاقتصادى لقيادة النظام الدولى الجديد وصولا بالانسان الى أعلى درجة ممكنة من الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية فى كل أنحاء المعمورة ، تعويضا له عما تكبده من نفقات وخسائر خلال الحرب الباردة ، ولذا فإنها أى هذه الرسالة سوف تلعب دورا فعالا فى صياغة التوجهات العسكرية المصرية فى هذه المرحلة الانتقالية بين العصرين والمفترض أنهما يختلفان تمام الاختلاف فى الشكل والمضمون ، وبطبيعة الحال فإن التوجهات المصرية عادة ماتكون مرشدة لباقى التوجهات العربية الأخرى وذلك بحكم عناصر التاريخ والجغرافيا والحضارة والثقافة ، فضلا عن الوزن الاستراتيجى لعناصر قوتها الشاملة والذى يبدو متوازنا بشكل فريد فيما لو قورن بالعديد من الأوزان الاخرى لدول كبرى فى العالم ؛ فضلا عن أن النظام العسكرى المصرى ما هو إلا نظام فرعى تخصصى من النظام الوطنى المصرى بشكل عام ؛ أى أنه هوالظل العسكرى للنظام الاستراتيجى المصرى الكلى .

ولعل الرسالة تجيب بوضوح عن موضوع هام جدا ؛ وهو الحروب فى منطقة الشرق الأوسط وأثرها على صياغة السلام العسكرية المصرية حيث تناول الباحث / اللواء دكتور محمد صلاح سالم .. إحدى مناطق العالم الساخنة والتى برزت على مسرح الأحداث السياسية والاستراتيجية فى عصر الحرب الباردة ، حيث تضم المنطقة طبقا لتفسيره بشكل ما أو آخر المنطقة العربية وما يتاخمها من طبقات جغرافية تحمل معها وحدات سياسية متنوعة شديدة الارتباط فى نفس الوقت بكل الحوادث الاستراتيجية التى وقعت بها ؛ والتى ينتظر وقوعها أيضا فيما بعد ، حيث يتبوأ العالم العربى مكانته الإقليمية والعالمية بسبب مكانه فيها وإمكاناته بها ذلك العالم الذى يربطه معا مقومات ومفردات قومية قوية ومتميزة بشكل لافت للنظر ، حيث تثير هواجس وأطماع القوى العظمى والكبرى فى العالم سواء القديم منه أو الجديد ؛ وفى الوقت لم ترق فيه بعد تلك النظرة العربية لنفسها إلى هذا المستوى من الاهمية والعظمة ؛ حيث يتحكم الموقع العربى فى تخوم ثلاث قارات تمثل بحق العالم القديم المتحضر ، من خلال عبقرية الإطلال على سواحل بحاره المتصلة والرئيسية ؛ والتى تأتى منه فى منزلة القلب من الانسان ، وهى ثلاثة بحار رئيسية منها إثنان بالمعنى القانونى وهما البحر المتوسط والبحر العربى ، والثالث يأتى كبحيرة عربية بالمعنى الجيوبوليتيكى (الجغرافى / السياسى) وهو البحر الأحمر ، هذا فضلا عن إتصال المحيطين الهندى والأطلسى بشكل سهل وميسر ؛ ذلك الأمر الذى يمكن أن يدفعنا للتزود من ذلك المعين الذى لا ينضب أبدا ؛ وتتغلب من خلاله على موروثاتنا القديمة من التصنيف .. والتصنيف الاستعمارى وقوى المصالح الدولية الجديدة ، استعدادا للدخول فى إطار المواجهة المحتومة مع تحديات القرن الواحد والعشرين القادم .

ومما لا شك فيه أن موضوع الرسالة للباحث اللواء الدكتور / محمد صلاح سالم سوف يظل يكتسب أهميته البالغة مستقبلا طالما لم يحدث الاستقرار المنشود فى المنطقة ؛ طالما ستظل مستنقعا إستراتيجيا حافلا بتصادم وتوافق المصالح العليا للقوى العالمية ؛ والتى لا شك أنها سوف تجد دائما المبرر المعقول لدوام إستحداث ذرائع التدخل عند اللزوم ، لإعادة صياغة مفاهيم وتوجهات المنطقة بما يتمشى وتأمين مصالحها سواء كانت إقتصادية أو جيو / إستراتيجية لأطول فترة ممكنة ، فضلا عن إمكانية الإستفادة من الرسالة بشكل عام لمدة لا تقل عن عدة عقود قادمة ؛ فالحروب .. والصراعات التى شهدتها المنطقة ؛ وما قد تشهده مستقبلا فى ظل إمكان بلوغها الحدود القصوى لمايطلق عليه بالذكاء التكنولوجى العسكرى ، سوف تؤثر بطبيعة الحال على الملامح المستقبلية لأمن المنطقة وسياستها العسكرية ؛ بما يفرض علينا أهمية تداول الموضوع ارتباطا بعلاقته الشديدة بالسياسة العامة للدولة والتى تعنى بها مؤسسات وطنية حكومية برلمانية تشريعية ورقابية على أعلى مستوى .

لذا فقد تناول الباحث اللواء الدكتور / محمد صلاح سالم الموضوع فى رسالته التى اشتملت على أكثر من أربعمائة صفحة من القطع الكبير من خلال ثلاثة أبواب وخلاصة عامة وتوصيات كالآتى :

الباب الأول : يتحدث عن الاهمية الجيوبوليتيكية لمنطقة الشرق الأوسط .. والتهديدات والتحديات التى تتعرض لها المنطقة داخليا وخارجيا وأثر ذلك على أمن المنطقة ، حيث انتهى الباب بصياغة لأنسب إستراتيجية مصرية لمواجهة ذلك إستنادا الى أطر وعناصر ومكونات الأمن المصرى بكافة أبعاده .

وفى الباب الثانى : قدم عرضا إستراتيجيا للحروب المحلية التى وقعت بالمنطقة سواء كانت جولات عربية / إسرائيلية أو تلك الحروب التى كان لها خاصية التأثير على مجريات المنطقة بشكل ما أو آخر مثل حرب اليمن ٦٢ - ١٩٦٧ ، حرب الخليج الأولى ٨٠ - ١٩٨٨ والخليج الثانية ٩٠ - ١٩٩١ والحروب الأهلية فى لبنان منذ عام ١٩٧٥ والصومال ١٩٩١ وجنوب السودان ؛ فضلا عن المشاكل الحدودية بين العراق والكويت ؛ والسعودية مع كل من اليمن وقطر والإمارات والكويت ؛ وكذا بين إيران وكل من الإمارات والبحرين ، فضلا أيضا عن مشكلة الصحراء بين المغرب والجزائر ؛ ثم قدم فى النهاية عرض القضايا التطرف والارهاب فى كل من مصر وتونس والجزائر وسوريا والسودان والآثار الناجمة عنه فضلا عن توقعه لأشكال الحروب المحتملة مستقبلا فى المنطقة ؛ مؤكدا على أهمية مشكلة المياه فى منطقة الشرق الأوسط من خلال نظرة موضوعية ، والتى يرى كثير من المحللين والمهتمين بالمنطقة ؛ انها سوف تكون سبب الحرب القادمة نسبة إلى ندرتها وما سوف تسببه من مشاكل سياسية بين دول المنطقة .

وفى الباب الثالث قدم طرحا متكاملا عن آثار الحروب الحديثة فى المنطقة على صياغة سياسية عسكرية مصرية واضحة من خلال تقديم سهل مبسط للعلاقات الأفقية والرأسية فيما بين الغاية القومية العليا والأهداف القومية والسياسات والبرامج وكذا فيما يتعلق بمثيلاتها التخصصية وكذا أثر وجود سياسة عسكرية واضحة على نتائج الحروب فى الجولات العربية ، الاسرائيلية السابقة ؛ كذا حروب المنطقة ومشاكلها ؛ حيث ثبت فى النهاية مدى عظم الأثر على هذه الحروب بسبب السياسة العسكرية المصرية ؛ وفى النهاية قدم مقترحا منهجيا محددا ومحددا عن السياسة العسكرية المصرية داخليا وخارجيا لعقدين قادمين .

والرسالة مقدمة من خلال منهج وصفى تحليلى جاء بأسلوب سهل وواضح بحيث يمكن استقباله بنفس رؤية الباحث مما يدفع بامكان تتبع أفكاره ونظرته باكبر عدد من القراء على إختلاف درجات ثقافاتهم وتخصصاتهم ، وفى نفس الوقت فقد أتاح الباحث للدارس المتخصص الاستمتاع بحلاوة العرض للمصطلحات السياسية والعسكرية بنفس القدر من السهولة والموضوعية .

وفى النهاية فقد نجح الباحث الذى يعتبر من أحد كبار خبراء الاستراتيجية فى مصر والعالم العربى ، من حيث خبراته العملية ومؤهلاته العسكرية والمدنية والتى إحداها إجازة فى القانون ؛ فضلا حضوره كافة الحروب المصرية المعاصرة وتوليه كافة المناصب العسكرية العليا ؛ حيث أتم خدمته فى القوات المسلحة المصرية من خلال قيادته لأرفع مؤسسة علمية عسكرية وهى اكاديمية ناصر العسكرية العليا والتى تضم بين جنباتها ، أخطر ثلاث مؤسسات علمية عسكرية مصرية وعربية وشرق أوسطية ، وهى كليات الحرب العليا والدفاع الوطنى ومركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة ؛ الأمر الذى يؤكد توظيفا نادرا

ورائداً لهذه الخبرة الممتازة والتي تجلت بوضوح في متن الرسالة التي في طريقها الى النشر باذن الله ؛ في تقديم دراسة إستراتيجية حافلة بالنتائج والتوصيات لتفيد الباحثين في الاستراتيجية العسكرية والقومية .

ومما يدعو الى إرتفاع عامل المعنوية في الرسالة هو تشكيل لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من أساتذة أجلاء على قدر رفيع من العلم والخبرة والمنصب وهم الاساتذة ، الدكتور أحمد فتحي سرور والدكتور أسامة الباز ؛ فضلاً عن كل من الدكتور إبراهيم العناني واللواء أ . ح / عثمان كامل والدكتور رضا فودة ؛ مما يعمق المحتوى العلمي لهذه الرسالة ويشجع على الإستفادة منها .

لواء أ . ح : كمال شديد

□□ د. احمد سيد مصطفى المدير في عالم متغير- القاهرة - الناشر (بدون) ١٩٩٥□□

تنبع أهمية الكتاب من أهمية الموضوع الذي يتناوله، والذي استطاع أن يفرض نفسه منذ عدة سنوات وحتى الآن في معظم المؤتمرات والندوات الإقتصادية، والحلقات النقاشية، وكذلك الصحف، وهو كيفية مزج العلم والفن بالنسبة للمديرين، وخاصة مديري الشركات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فهو الكتاب السابع للمؤلف في هذا الاطار أي الإدارة، حيث قدم من قبل: إدارة التسويق: مدخل معاصر، الإدارة: مدخل معاصر لإدارة وظائف المنظمة، إدارة الانتاج والعمليات في الصناعة والخدمات عامي ٩٢ و١٩٩٣، الإدارة في البيئة المصرية، إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية.

الكتاب يستعرض في فصوله الثمانية كيفية تطور الفكر الإداري منذ القرن الثامن عشر وحتى الآن حيث ظهرت ١٠ نظريات هي: الإدارة العلمية ورائدها فريدريك تايلور (١٨٥٦ – ١٩١٥)، وظائف الإدارة ورائدها المهندس هنري فايول (١٨٤١ – ١٩٢٥)، حركة العلاقات الانسانية على يد التون مايو، صنع القرار ورائدها هربرت سايمون، العلوم السلوكية، المنهج الكمي، مدخل النظم، المدخل الموقفي الشرطي، الإدارة بالأهداف، الإدارة المعاصرة التي أخذت بعداً عالمياً، بعد أن أصبح العالم قرية واحدة، وبعد أن أصبحت التجارب الإدارية الرائدة لاسيما في الولايات المتحدة واليابان موضوعا لتحليل مقارن ومنافس.

وحدد مراحل عملية صنع القرار وهي: تحديد المشكلة وتشخيصها وتحليلها، ثم تحديد الهدف، وفرض البدائل، وتقييمها واختيار البديل الأنسب، وبعد ذلك يتم وضع خطة للتنفيذ، ومتابعة التنفيذ وتقييم النتائج وتقويمها.

كما حدد أهم معوقات فاعلية النظم وهي: ١- ازدواج وتكرار للاختصاصات في وحدات تنظيمية مما يزيد من تكلفة الأداء الجماعي من حيث الوقت والجهد والمال. ٢- تعدد المستويات الرئاسية وخاصة في الحكومة، مما يؤثر سلبا على الكفاءة الإدارية. ٣- عدم توازن السلطة والمسئولية لدى كثير من الرؤساء بالمنظمات الحكومية. ٤- تغليب الطموحات والميول الشخصية على الاعتبارات الموضوعية في تصميم الهيكل التنظيمي.

ويرى المؤلف أن العلاج يتمثل في الآتي: ١- تعميق إدارك الرؤساء بأهمية وخطورة وظيفة التنظيم في التأثير على الكفاءة الإدارية على كل المستويات. ٢- اعادة النظر من وقت لآخر في الهيكل التنظيمي ليستجيب للمتغيرات الداخلية والخارجية.

كما تتمثل طرق تقييم إدارة الأفراد فيما يلي : مقابلة الأداء الفعلي بالمعياري، أعداد تقارير الكفاءة الدورية، التوزيع الاجباري، الترتيب التنازلي، المقارنة المزدوجة للعاملين، التقرير الحر، تسجيل السلوكيات ومقابلة التقييم.

ولكي نتمكن من تجنب أخطاء التقييم أو تخفيف حدتها يجب اتباع الآتي: ١- تدريب كاف للرؤساء على كيفية اجراء التقييم، وفهم سلوكيات الافراد، وتحديد الأهداف والمعايير الرقابية. ٢- خلق علاقة متبادلة بين الرئيس ومرؤسية تتسم بالوضوح والصراحة وتقبل النقد الموضوعي. ٣- مشاركة المرؤسين في اتخاذ قرار التقييم، وبالتبعية في تحديد الاحتياجات التدريبية.

وأوضح الكاتب معنى القيادة وهي "القدرة على التأثير في آخرين وصولا لأداء مثمر"، وأن القيادة والإدارة تتشابهان وتختلفان، لذلك قسم ادوار القائد الفعال إلى ١٢ درجة هي: ١- مخطط : راصد ومجدول ومستشرف. ٢- منظم: مدرك للفروق الفردية وموزع لمهام ومفوض. ٣- موجه ومحفز: قائد لفريق العمل وموفق بين أهداف المنظمة والعاملين ومحدد للإحتياجات التدريبية. ٤- خبير: يقدم معلومات وينقل مهارات. ٥- مدرب: ناقل للمعرفة ومطور للمهارات الفنية والتعاملية. ٦- مقيم للأداء: ملاحظ ومنتقد ومقوم. ٧- أخصائي نفسي: مبدد للانطوائية ومشيع للانبساطية والطمأنينة. ٨- صانع قرارات: مشخص لمواقف ومصمم ومقيم لبدائل. ٩- محام: مدافع بموضوعية عن مرؤوس مستضعف. ١٠- قاض: يعالج ويحكم الصراع بين اعضاء جماعة العمل. ١١- مقوم الشخصية: ناقل الخبرة ومبدد للتعصب والاحباط وزارع الثقة بالنفس. ١٢- مفكر يهيئ مصدراً لأفكار جديدة ومقيم للسلوك النموذجي لأعضاء جماعة العمل.

ووضع المؤلف معنى للسيطرة وهي "عملية متابعة وتقييم وضبط الأنشطة التنظيمية تجاه تحقيق أهداف مخططة، بينما دور السيطرة في المنظمات الحكومية يتضح في الآتي:

١- تعزيز القدرة على تحسين خدمات المستثمرين لتكون صديقة للمستثمر، بدلا من أن تكون معاكسة له. ٢- خفض تكاليف الأداء الحكومي.

كما أوضح المؤلف العلاقة بين المدير الفعال وعلاقتة بوفرة الموارد أو ندرتها، فمع الوفرة يلزم حسن تخصيص الموارد واجادة استثمارها بما يحفظها وينميها، ومع الندرة يلزم دقة التخصيص وتحديد الاولويات، وحسن الاستثمار واعادة الاستثمار، وكلها قصرت أو ندرت الموارد مالية كانت أو مادية أم بشرية، كلما عظمت أهمية الإدارة الفاعلة. والواقع أن هذا الكتاب يقدم تحليلا نقديا للمدير الفعال، وما يتعرض له من متغيرات داخلية وخارجية، ويحدد المواصفات التي يجب أن تتوافر في المدير الفعال في عالمنا المعاصر.

علي سالم إبراهيم

□□ مجموعة من العلماء والباحثين - دائرة سفير للمعارف الاسلامية (موسوعة حرف الالف) - الناشر : سفير - القاهرة - ١٩٩٦ □□

ليس من قبيل المبالغة ان يعد اصدار دوائر المعارف العامة او الموسوعات المتخصصة من المعالم البارزة فى التاريخ الحضارى للأمم ، فهى تبرز هويتها الحضارية ، وتمثل مدخلاتها الثقافية ومكوناتها الحضارية وحركة ابنائها ومساهمتهم الفكرية فى التاريخ الانسانى .

وفى هذا الاطار تأتى أهمية دائرة سفير للمعارف الاسلامية التى جاءت بعد محاولات عربية عديدة .. لاصدار مثل هذه الاعمال بعضها غلب عليه الطابع الفردى وبعضها تعثر فى الطريق فلم يستكمل وبعضها الاخر لايفى باحتياجات المثقف العربى المعاصر ولايعبر عن اصالة ثقافته وحقيقة تاريخه وحضارته .

ويتصدر العمل الضخم مقدمة ، تتناول الهدف من الاصدار ، وجهة الخطاب المستهدفه ، وطريقة البحث ، وغير ذلك وتستوعب الدائرة مداخل القرآن وعلومه ، والسنه وعلومها ، العقيدة والفقه وأصوله ، والسيرة النبوية ، والتاريخ الاسلامى ، واعلام المسلمين ، والاخلاق ، والاديان ، وجغرافيا العالم الاسلامى ، بالاضافة الى بعض مداخل العلوم الطبيعية والاجتماعية والآداب والفنون .

ويقوم البحث فى الدائرة على النظام الالفبائى ، حيث ترد المداخل مرتبة وفق هذا النظام مع مراعاة أن المداخل ترد بلفظها المشهور بغض النظر عن اصولها واشتقاقها ، وإغفال اداة التعريف ونحوها ، وادماج المداخل التى لها اسهم شهرة واحد تحت هذا الاسم ، وايراد الاعلام تحت الاسم أو اللقب أو الكنية ، أيها أشهر ، مع استخدام الاحالة بلفظ : انظر .

ويشرف على الاصدار والتحرير مجموعة من كبار العلماء والمفكرين ، تجمعهم تخصصات مختلفة فى اللغة والأدب ،

الفقه والحديث والفلسفة ، والتاريخ والجغرافيا والفلك والطب والطبيعة والكيمياء وغير ذلك .

ويحسب لهذا العمل أنه عمل جماعى ، استهدف القائمون عليه تقديم الثقافة الاسلامية بطريقة موضوعية ، تهدف الى ابراز الحقائق والتعبير عن هويتنا الثقافية والكشف عن مساهمات حضارتنا العربية الاسلامية التى أسهمت لاكثر من الف عام فى بناء العالم فى مختلف ميادين الحياة الانسانية ومجالاتها الحضارية .

وهذا العمل فى مرحلته الاولى التى صدر منها ٣٢عددا (موسوعة حرف الألف) التى بلغت نحو الفين وخمسمائة صفحة من القطع الكبير قد عنى باعلام العالم الاسلامى المعاصر من ساسة وقادة وعلماء ومصلحين ، وكتاب وصحفيين ، وأدباء وشعراء وغيرهم ، تنويها بجهودهم ومآثرهم ، مثل : " أحمد لطفى السيد " ، و" أحمد شاكر " و "أحمد عرابى " ، و" الباقورى " من مصر ، و "إسعاف النشاشيبى " من فلسطين ، و" أحمد فارس الشدياق" من لبنان ، و " إدريس السنوسى " من ليبيا ، والبشير الابراهيمى " من الجزائر ، و" أحمد جودت " من تركيا .

ويبدو فى العمل اهتمامه الواضح بالمؤسسات المدنية ، فقد تناول الاحزاب السياسية بالعرض والدراسة ، كحزب " الأحرار الدستوريين " فى مصر ، وحزب الأمة " فى السودان ، وحزب " الاستقلال " فى المغرب ، وتعرض للصحف والمجلات ، كجريدة " الأهرام " ، و " أخبار اليوم " ، ومجلتى " الاعتصام " القاهرية و" الامة " القطرية ، وغيرهما ، والقى الضوء على بعض الجامعات كجامعة الازهر ، وعلى بعض جماعات المصالح والقوى السياسية الفاعلة .

وعنيت دائرة سفير للمعارف الاسلامية بالكشف عن بعض الافكار الهدامة ، من خلال تعرضها للمذاهب الغالية والملل المنحرفة وأصحابها ، كإخوان الصفا والاسماعيلية ، والبابية والبهائية والماسونية من خلال مداخل افردت لكل منها أو من خلال الداعين لها .

كما حرصت على تناول أمهات كتب التراث العربى بالعرض والتحليل ، والنقد والدراسة ، مثل :"إتحاف السادة المتقين " للزبيدى ، و " أدب الكتاب " للصولى ، و " اسرار البلاغة " للجرجانى ، و " الاصابة " لابن حجر ، و " الاغانى " لأبى فرج الأصبهانى ، و" الف ليلة وليلة " ، و " الأموال " لأبى عبيد ، وهذه الكتب وغيرها تدور حول مختلف العلوم العربية والإسلامية ، من فقه وسنة وأصول ولغة وأدب وتراجم ، وسياسة واقتصاد .

ولم تكتف الدائرة عند تعرضها للمداخل الفقهية بما يتصل بها من أحكام شرعية فحسب ، بل قرنتها بدراسات قانونية ، جعلتها اكثر وضوحا ، وأبرزت أصالتها واسبقيتها ، ومن ذلك مداخل : الاختلاس ، والأسر ، والإفلاس والأهلية ، كما ربطت المداخل العلمية بانجازات أعلام المسلمين ، إن كان لهم ثمة جهود بصددها ، وبما يتصل بها من أحكام شرعية ، كما هو الحال فى مداخل : الأجنة والاجهاض ، والاخصاب .

ويبرز فى هذا العمل عناية خاصة بالفنون والعمارة الاسلامية فى مصر والعالم الاسلامى ، وبخاصة المساجد كجامع الازهر ، والجامع الأزرق ، والجامع الأقمر ، ومسجد أيا صوفيا وغيرها .

وقد تعرض أيضا لبعض المداخل التى تبدو شائكة وذات طبيعة خاصة ، من حيث انها تتصل اتصالا وثيقا بالحياة المعاصرة ، وتمس وجدان العرب والمسلمين ، ولعل من أوضح هذه الامثلة مدخل "اسرائيل " فقد تناولت الموسوعة نشأتها وقيامها وصراعتها مع العرب ، ونظمها السياسية والاجتماعية ، وكتاب " الاسلام وأصول الحكم " لعلى عبد الرازق ، بالإضافة الى مداخل "الارثوذكس"، و" الأسفار " و " الاناجيل " .

وفى النهاية يحسب لهذا العمل أمران " الأول سيطرة الروح الموسوعية العامة التى لم تقف به عند حدود المعارف العربية والاسلامية ، بل تجاوزت ذلك الى تناول دول العالم المختلفة جغرافيا وتاريخيا ونظاما ، وكذا قاراته وحضاراته القديمة وثقافته المعاصرة ، والترجمة لبعض اعلامه ، وبهذا تجعل الموسوعة من عملها ركيزة لانطلاقة أخرى فى عالم المعرفة تكون أكثر اتساعا ، وأعمق بحثا .

والأمر الآخر خروجه على هذا النحو المبهج من حيث الاخراج والرسوم الفنية والصور الوثائقية ، والخرائط التاريخية والجغرافية ، والبيانات والإحصائيات الموضحة للمادة العلمية والفهارس المرشدة.

احمد عبد الفتاح تمام

كتب جديدة وردت إلى المجلة

أحمد يوسف القرعى

- النمو مع المساواة : هدف السياسة الإقتصادية للقرن القادم
- الترجمة والنشر: مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة - ١٩٩٦

تحت عنوان (النمو مع المساواة: هدف السياسة الإقتصادية للقرن القادم) جاء أحداث إصدارات مركز الأهرام للترجمة والنشر، ومن ترجمة د. محمد فتحى صقر ويقدم الكتاب جدول أعمال مقترحا فى مواجهة مشكلتى بطء النمو وتفاوت الدخول فى الولايات المتحدة، وذلك بهدف زيادة معدلات نمو الإنتاجية. وهى وصفة إقتصادية يمكن الاستفادة منها فى معالجة المشكلات المماثلة فى الدول الأخرى. وفى تشخيصه للواقع الأمريكى يرى الكتاب أن ماحدث فى الواقع خلال العقدين الماضيين هو تدهور الأحوال المعيشية لشرائح السكان ذات الدخل المنخفض مقابل تحسن بطئ فى مستويات معيشة الشرائح الوسطى، وبدأ واضحا أن كسادا مؤلما يخيم على البلاد فى أوائل التسعينات، ولذا كان تحسين أداء الإقتصاد الأمريكى هو القضية التى دارت حولها حملة إنتخابات الرئاسة فى عام ١٩٩٢ والتى قررت نتيجتها.

وتولت مؤسسة بروكنجز إعداد ونشر هذا الكتاب فى اطار اهتماماتها بالبحوث المعنية بمشكلات تباطؤ الانتاجية وضعف الأداء فى سوق العمل الأمريكية وحلولها، وتولى ثلاثة من أبرز الإقتصاديين الأمريكيين: مارتن نيلى بايلى، جارى بيرتلس، روبرت لتيان، تحليل مثل هذه المشكلات واقترحوا السياسات طويلة الأجل التى تعالجها واذا كان الزعم السابق أن معالجة مثل هذه المشكلات ينحصر فى الاسراع بمعدلات النمو الإقتصادى أو الحد من اتساع الفوارق فى الدخل، فإن جدول الأعمال الذى اقترحه المؤلفون الثلاثة يزعم أنه يحقق هذين الهدفين معا

ومن الدروس المستفادة التى يقدمها الكتاب أن انتاجية العمال هى العامل الحاسم الذى يقرر ما اذا كانت مستويات المعيشة سترتفع أم ستنخفض، يقدم المؤلفون طائفة واسعة من المقترحات لحفز الابتكار وتحسين عملية اتخاذ القرارات فى الشركات وتوسيع نطاق التجارة الدولى وزيادة حجم الاستثمار فى تدريب العمال خاصة الأقل مهارة.

ورغم الاجتهاد الذى يقدمه الكتاب إلا ان المؤلفين يلتزمون بالواقعية ويقولون أنه لايتوقع لأية سياسة إقتصادية ان تصنع المعجزات بين يوم وليلة، ولاتوجد وصفه سحرية لمعالجة مشاكل النمو البطئ وعدم المساواة حتى فى المدى الطويل، وأنه لابد ايضا من ادراك حجم التضحيات والخيارات الصعبة التى تمليها السياسات الهادفة الى تعجيل النمو الإقتصادى والحد من كفاءات الدخول والثروات حتى يتم تحقيق النمو الإقتصادى المتواصل.

- العالم بعيون دبلوماسى
- تأليف: السفير د . محمود سمير احمد
- الناشر: كتاب الهلال، القاهرة، ابريل ١٩٩٦

السياحة الثقافية والفكرية والسياسية عبر الزمان والمكان عبر الحضارات والشعوب.. سياحة ثرية.. متعددة الابعاد، والخبرات.. تلبى وتخاطب، مستويات متعددة، من الاهتمامات والأذواق، تخاطب القارئ الذى يريد أن يتعرف على بلدان عديدة، تعكس حضارات وثقافات العالم.. كما تخاطب القارئ الذى يرغب فى التعرف على الملامح الثقافية المميزة لهذه البيئات المختلفة، من ثقافة، وفنون، وأغان، ولغات، ولهجات، ،أساطير، وعادات.

وهذا الكتاب من أمتع وأحدث ما كتب فى أدب الرحلات وأدب السياسة حيث يقدم لنا الأديب الدبلوماسى الدكتور محمود سمير أحمد زادا جديدا من الفكر والثقافة عبر تجربة مصر السياسية والدبلوماسية سنة ١٩٦٧، ثم عبر تجاربه السياحية والسياسية فى بلاد الانجليز.. قمم جبال الانديز، بيرو بأمريكا الجنوبية.. ثم مرة أخرى إلى رحاب منظمة الأمم المتحدة فى نيويورك.. ثم ينتقل بالقارئ إلى زيارة الأيطاليين فى بلادهم، وفى جولاته فى القارة الأفريقية الواسعة.

كما أن هناك فصلا شيقا ومفيداً يشمل تجربة الكاتب كسفير لمصر فى أثيوبيا.. كممثل دائم لدى منظمة الوحدة الأفريقية ولدى اللجنة الإقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة، ومقرها أديس أبابا، ثم يلى ذلك فصل شيق وممتع أيضا عن جولات الكاتب فى جزر فيجى، نيوزلاند، طوكيو، هونج كونج، مانيلا، بانكوك، سنغافورة، ثم استراليا.

العرب فى مفترق الطرق

- تأليف : د. مصطفى عبدالعزيز موسى

- الناشر : دار الشروق، القاهرة - ١٩٩٥

تحت عنوان العرب فى مفترق الطرق بين ضرورات تجديد المشروع القومى ومحاذير المشروع الشرق أوسطى، صدر هذا الكتاب للسفير د. مصطفى عبدالعزيز موسى، والكتاب إسهام ثرى فى الفكر السياسى العربى المعاصر يتابع عن كثب المراحل والمحطات التاريخية التى مر بها المشروع القومى عبر المراحل الزمنية المتعددة منذ الاربعينيات وحتى التسعينات مرورا بمرحلة أو محطة المد القومى العظيم التى تمثلت فى إقامة الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨.

ويرصد المؤلف خلال هذه الحقبة الدروس المستفادة من تقويم تجارب المد والانحسار القومى، ويرى أن النظام العربى الحالى يعانى من أزمة بنيوية متعددة الأبعاد، نتيجة فقدانه لجزء هام من مصداقيته وخسارته لجانب كبير من هيبته المعنوية وانقسامه إلى تجمعات أقاليمية ذات مصالح إقتصادية وأمنية دون رابط أو تنسيق فيما بينها.

ومن منطلق إيمان المؤلف بعروبته يرى أن فشل التوجهات القومية كإطار للتفكير والعمل العربى المشترك لايعنى زوال العرب كجماعة ذات ميراث مشترك وروابط وآمال خاصة ولا زوال العروبة كصفة ملازمة لثقافة مجموعة من الشعوب الناطقة بالعربية.

ولذا علينا - كما يقول المؤلف - أن نتمسك بما تحقق حتى الآن على مستوى العمل العربى المشترك بالاضافة إلى وتطويره مستقبلا.

ولايسعنا إلا مشاركة المؤلف فيما ذهب إليه لاسيما وأن مؤتمر القمة العربى بالقاهرة قد أحيا بصفة عامة ركائز العمل العربى المشترك مما يشجعنا على تجديد وتطوير وتحديث المشروع القومى العربى..

- العرب والإرهاب

- تأليف : محمود مراد

- الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة - ١٩٩٦

هذا الكتاب صفحات من الفكر السياسى المصرى والعربى المناهضة للإرهاب وهو خلاصة الندوة التى نظمتها جريدة الأهرام منذ شهور تحت عنوان «العرب والإرهاب» ادراكا منها لمسئولياتها القومية فى التصدى لظاهرة الإرهاب. وفى تقديمه للكتاب أكد الاستاذ إبراهيم نافع هذه المسئولية عندما قال «إن العالم قد شهد من قبل حربين عالميتين جرتا الخراب والدمار على أركانه فإنه ينبغى أن تكون الحرب الثالثة والوحيدة الآن على الإرهاب فى كل مكان» وأضاف قائلا: «إنها حرب طويلة متسعة الميادين لكن لامفر منها ولاغنى لنا ولا للبشرية عنها الآن بعد أن عربد زبانية الإرهاب فى الكرة الأرضية وهددوا سلامها وأمنها وتراثها الإنسانى أجمع».

لقد دعت الأهرام إلى الندوة مجموعة متميزة من رجال الدين والمفكرين والمثقفين والخبراء والدبلوماسيين والإعلاميين تناقشوا جميعا حول الظاهرة الإرهابية بكل أبعادها وأسبابها وأهدافها والعوامل المساعدة على انتشارها وأهمية إعداد خطة عربية موحدة للقضاء عليها.

ومن خلاصة فكر هؤلاء جميعا أعد الأستاذ محمود مراد منسق الندوة هذا الكتاب تعميماً للفائدة، ولأن القضية تمس كل مواطن عربى فقد تم إعداد تقرير خاص بهذا الشأن تقدمت به جريدة الأهرام إلى الحكومات العربية وجامعة الدول العربية.

وفى إطار العمل لبلورة خطة عربية موحدة لمناهضة الإرهاب دعا التقرير إلى التوعية بالمشروع الحضارى العربى الكفيل بمحاصرة الظاهرة الإرهابية مؤكدا مسئولية أهل العلم المشتغلين بالفكر فى المعالجة الفكرية للظاهرة. كما أوضح التقرير المسئولية الخاصة التى تتحملها مصر العربية فى الوصول إلى عمل موحد ينطلق من خطة عربية موحدة بحكم مكان مصر وموقعها فى وطنها العربى الكبير.

جريمة ضد الحياة: حرب الخليج وأثرها على البيئة

- المؤلف: حاتم نصر فريد

- الناشر : ٢٨٠الزهراء للإعلام العربى، القاهرة - ١٩٩٢

هذا الكتاب أحد الكتب النادرة التى تعالج موضوع الآثار البيئية التى نتجت عن حرب الخليج، تلك الحرب المجنونة التى أشعلها صدام حسين حاكم العراق، لم تقف آثار الحرب الحمقاء التى أشعلها صدام حسين، ضد المجتمع الدولى بأسره على النواحى السياسية والعسكرية، بل تعدت هذا إلى جانب مهم وخطير هو الجانب البيئى، فقد تركت هذه الحرب تلوثا هائلا فى بيئة الخليج العربى والدول المحيطة به، وكثرت أشكال هذا التلوث، ومنها الأضرار الجسيمة فى البيئة البرية نتيجة القنابل هائلة الحجم والتدمير التى ألقتها الطائرات والتى تستطيع قتل الإنسان والحيوان والنبات، وكذلك العبء الثقيل الذى ألقاه الحجم الهائل من المعدات والقوات على التربة الصحراوية الهشة مما يؤدى إلى تدمير الغطاء النباتى الذى يحمى القشرة الأرضية من التصحر والجفاف، ومنها التسرب البترولى الذى حدث نتيجة تدمير آبار البترول وترك الزيت يزحف على ماء الخليج مكونا بقعة زيت هائلة فيما اعتبر أكبر كوارث التلوث البترولى فى التاريخ، فقد أدى إلى موت الآلاف من الطيور وأثر أيضا على الطيور المهاجرة، ويهدد كذلك الثروة السمكية فى المنطقة، بل إن هناك احتمال ذوبان المركبات البترولية فى مياه الخليج واختلاطها بالمياه المستخدمة فى محطات التحلية بما يمثله ذلك من خطر على صحة الملايين من الناس.

رسوم الكاريكاتير فى الصحـــافة العالمية



مجلة النيوزويك الأمريكية (٢٧ مايو ١٩٩٦)



جريدة الموند الفرنسية (٤ ابريل ١٩٩٦)



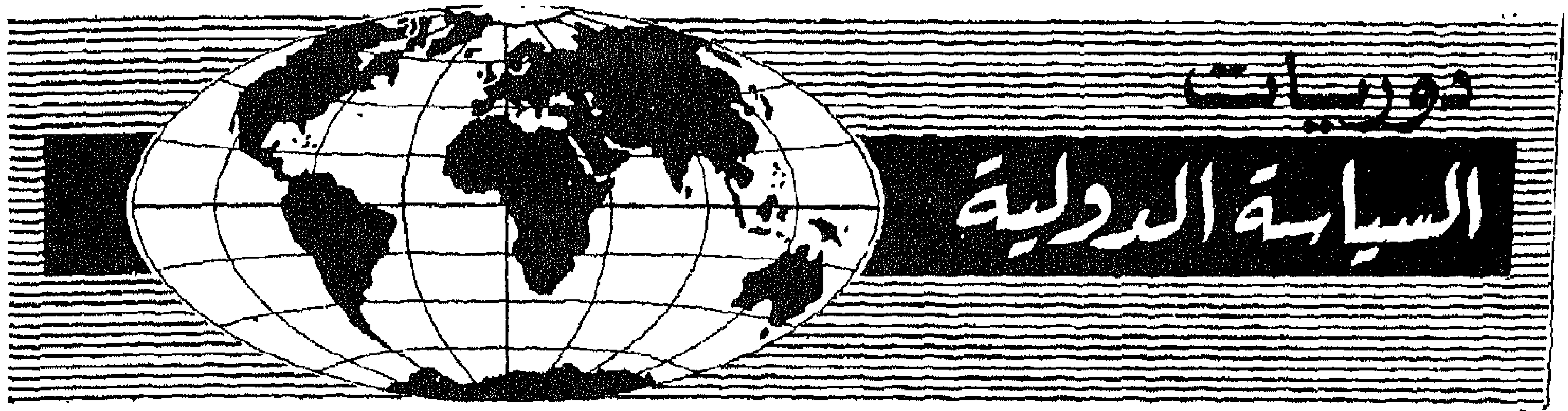
جريدة الموند الفرنسية (١٤ ابريل ١٩٩٦)



مجلة النيوزويك الامريكية (١٦ يونيو ١٩٩٦)



جريدة الموند الفرنسية (٨ مايو ١٩٩٦)



يقظة الشرق من الاستعمار الى التقدم

إعداد : د . هدى راغب عوض

Foreign Policy

No. 10 2 Spring 1996
The Rising East
Richard Halloran

الشرق الصاعد

ريتشارد هالوران

"ماكاو" Macao المستعمرة البرتغالية القابعة على ساحل جنوب شرق الصين سوف تعود الى الصين وتخضع لحكمها فى ديسمبر ١٩٩٩ ، وبذلك يسدل الستار على حقبة من الزمن لتبدأ حقبة جديدة من الممكن أن تحمل تغيرا فى ميزان القوى .

إن جلاء الأوروبيين من المستعمرات الأسيوية سوف ينهى خمسمائة عام من الاستعمار الغربى فى المنطقة ، والأهم من ذلك أن هذا الحدث يعلن عن صعود الشرق الذى سوف يكتسب قوة سياسية واقتصادية وعسكرية لينافس شمال أمريكا وغرب أوروبا . هذه القوة الصاعدة ستمكن الآسيويين من فرض سيطرتهم ليس فقط على المنطقة بل على العالم بأسره كما أنهم سيشاركون الأمريكيين والأوروبيين فى صنع القرارات المصيرية بشأن الحرب والسلام . وهذا يعنى أن يكون للآسيويين نفس الحقوق فى سن القوانين والسياسات العالمية . وقد علق أحد الأساتذة الماليزيين أن "القرن الحادى والعشرين سوف تحدد ملامحه قوى ثقافية وجنسية جديدة ، فقد كان العالم على مدى مئات السنين يخضع لثقافة الأوروبيين والأمريكيين البيض الذين يتبعون التقاليد اليهودية والمسيحية . لكن مع مشارف القرن الحادى والعشرين فهم مضطرون لمشاركة الجنس الأصفر أى الآسيويين الذين يتبعون التقاليد البوذية والكنفوشية والهندوكية والإسلام . إن الوجود الآسيوى لن يكون ملموسا فقط من خلال القرارات الدولية لكن نفوذه سيكون متشعبا ومنتشرا فى مجالات مختلفة - فالإختلافات بين الشرق والغرب تظهر فى نواح عدة : على سبيل المثال فالغربيون يميلون لأن يكونوا منطقيين وتحليليين ، أما الآسيويون فهم عاطفيون ويتصرفون بتلقائية وليس بالمنطق كما أنهم يتجاوبون مع الأمر الواقع بدلا من أن يأخذوا زمام المبادرة ويسلكوا الطريق الصحيح . إن الغربيين يعطون الأولوية للفرد وسيادة القانون ولذلك يتم الموافقة على القرارات بنظام التصويت . أما الآسيويون فيعطون الأولوية للمجتمع وتحكمهم التقاليد والعلاقات الشخصية ، كما أن القرارات يتم الموافقة عليها بنظام الإجماع . كما أن هذه الاختلافات تعنى أن الشرق والغرب لا يتكلمان لغة واحدة حتى وإن كانت الإنجليزية .

إن الشرق الصاعد عبارة عن مثلث كبير تترامى أطرافه حتى تصل الى روسيا أقصى الشرق وكوريا فى شمال الشرق وتمتد الى استراليا فى الجنوب وباكستان فى الغرب وفى داخل هذا المثلث يعيش أكثر من نصف سكان العالم . كما يشهد هذا المثلث زيادة مطردة فى نمو

اقتصادياته . فى خلال العشرين عام القادمة سوف تصبح اسيا سادس أكبر قوة اقتصادية فى العالم الى جانب احتوائها على ست عشرة مدينة تعتبر من أكبر خمس وعشرين مدينة على مستوى العالم . هذه المدن تفرز شباب الطبقة المتوسطة الذى أصبح أكثر وعيا وثقافة وصحة عن ذى قبل . إن الثورة الخضراء قد مكنت معظم الدول الآسيوية من توفير الطعام الصحى ، وقد نجحت بعض الدول فى تصدير الفائض من هذا الطعام . وقد ساهمت الثورة الخضراء فى زيادة العمال المهرة منافسين لعمال الدول الصناعية المتقدمة ، الى جانب كونهم مواطنين قادرين على مواكبة النظم الاقتصادية والسياسية الحديثة . وقد أثبت الآسيويون أنهم جنود قادرون على استخدام أحدث الأسلحة التى تنتجها التكنولوجيا المتقدمة .

كل هذا التقدم الذى تشهده أسيا الآن والسنوات القادمة مع بداية القرن الحادى والعشرين يدعم الهوية والقومية الآسيوية التى حاول الاستعمار طمسها. إن هذا التحدى الذى تضعه آسيا من خلال التوسعات فى شبكات الاتصال والتقدم التكنولوجى الى جانب التوسع فى انتاج الأسلحة الحديثة – وبذلك أصبحت آسيا ثامن أكبر الدول فى التسلح .

ولا عجب أن يبدى الأمريكيون والأوروبيون استعدادا كبيرا لمشاركة آسيا فى نهضتها هذه ، فقد كثر الحديث عن القرن الباسيفيكى – وقد أشرنا لهذا فى أعداد سابقة . إن الانجاز الاقتصادى لآسيا أصبح ملحوظا بدرجة كبيرة وقد بدأت بتطوير الانتاج للتصدير – وبالرغم من النمو والازدهار الذى شمل نواح عديدة فى آسيا ، إلا أن التقدم الاقتصادى هو الذى لفت نظر الغرب دونما الاهتمام لنواحى التقدم الأخرى . فلقد سيطرت أوروبا على سياسة واقتصاد وثقافة العالم فى القرن التاسع عشر – أما القرن العشرون فقد سيطرت عليه الولايات المتحدة ، وسوف يشهد القرن الحادى والعشرون صعود الشرق وبروز قوته ونهاية احتكار سيطرة الغرب على العالم .

لقد حاولت الولايات المتحدة بشتى الطرق أن توجد فرصا للتحالفات السياسية مع دول آسيا وذلك من أجل منافع اقتصادية لكسب مزيد من التكنولوجيا المتقدمة والعمالة المدربة . إلا أن أمريكا غير واعية لعداء الشعب الآسيوى لها لأنها من ناحية تمثل مصدر تهديد لها خاصة بالنسبة للصين . كما يعتبر الآسيويون أمريكا جزءا من الإمبراطورية الغربية التى استوطنت فى معظم الدول الآسيوية . ومن ناحية أخرى فقد تدخلت أمريكا عسكريا فى دول آسيا مثل الفلبين فقد حاربت مرتين فى سنة ١٨٩٨ وسنة ١٩٠٠ – كما تعرضت لهجوم اليابانيين فى موقعة بيرل هاربر الشهيرة عام ١٩٤١ ، وأيضا عندما هاجمت شمال كوريا الجنوبية منذ ١٩٥٠ – كما حاربت فى فيتنام منذ عام ١٩٥٤ الى ١٩٧٥.

لقد فشل الزعماء الأمريكيون فى أن يكون لأمريكا وجود فى آسيا ويرجع ذلك لقصور السياسة الخارجية الأمريكية لإيجاد سياسة متسقة ومتوازنة للتعاون الأمريكى الباسيفيكى – فقد تجاهلت السياسة الخارجية الأمريكية هذه المنطقة لعدة سنوات . ففى زمن صعود قوة الشرق اقتصاديا وعسكريا فقد أصبح تدغيم المصالح القومية الأمريكية فى آسيا بمثابة حزام الأمان بالنسبة للمبادىء الأمريكية – فالأولوية يجب أن تكون لاستعادة التحالف الأمريكى الآسيوى خاصة بعد خلافات اقتصادية بين أمريكا واليابان تسببت فى وجود أزمة ثقة بينهما . وفى كوريا يرفض الشعب أية سياسة تشير الى الهيمنة الأمريكية ، وفى الفلبين يسود شعور بعدم الارتياح للولايات المتحدة بعد طرد القوات الأمريكية من قواعدها العسكرية . وقد حاولت الولايات المتحدة كسب ثقة كل من أندونيسيا وماليزيا وسنغافورة . كما وصل الأمر بالولايات المتحدة الى فتح علاقات دبلوماسية فى فيتنام كخطوة ايجابية إلا أنها ليست كافية لمد الجسور بين أمريكا وآسيا .

برغم سياسة التقارب الأمريكى الأوروبى إلا أن السياسة الخارجية الأمريكية أغفلت أهمية منطقة الباسيفيك والتى تعتبر الآن من أهم المناطق وأكثرها ديناميكية – وقد أصدر بعض الأساتذة الجامعيين والاقتصاديين دراسات تفيد بأهمية دول آسيا خاصة الصين واليابان فى القرن الحادى والعشرين – وقد أشارت مجلة السياسة الدولية فى هذا السياق الى مقالة صامويل هانتيجتون عن "صراع الحضارات" والتى نشرت فى مجلة Foreign Affairs والذى ذكر فيها "أن الغرب وهو على القمة يواجه الشرق الذى يزداد فى القوة والموارد والرغبة فى تشكيل جديد للنظام العالمى ولكن بمفاهيم ونماذج غير غربية" ، إلا أن هانتينجتون لم يمايز بين آسيا والدول الأخرى غير الغربية . وفى دراسة أخرى للكاتب جون ناسبيت John Naisbitt فقد تنبأ بالتقدم والتطور الذى يحدث فى دول آسيا والذى من شأنه أن يجعل هذه المنطقة تهيمن على العالم فى الحقب القادمة . وقد أوضح كيشور محبوبانى وهو مسؤول كبير فى حكومة سنغافورة ، أنه من الصعب على الأوروبيين والأمريكيين أن يتفهموا طبيعة الثورة السيكولوجية التى تحدث فى آسيا لأنهم لا يستطيعون أن يتفهموا الطريقة التى يفكر بها الآسيويون وذلك لأن الغربيين لم يختبروا مذلة الاستعمار .

ليس كل شىء فى آسيا يساهم فى بناء قوتها – مثل الزيادة السكانية المطردة ، خاصة فى دولتى الهند والصين وعدد من الدول الآسيوية الصغيرة – وعدم الاستقرار السياسى الذى ينتج من الصراعات العرقية والدينية فى بنجلاديش وباكستان والفلبين ، الى جانب الصراعات الأيديولوجية فى الصين وشمال كوريا وبدرجة أقل حدة فى أندونيسيا وسنغافورة وسوء معاملة الأطفال وتشغيلهم فى سن صغيرة كما يحدث فى الصين والهند – الى جانب أن معظم دول جنوب أسيا تعيش فيها عائلات فقيرة . إن الثورة الخضراء التى انتشرت فى أنحاء كثيرة فى آسيا قد تضاءلت بسبب الزحف والزيادة السكانية التى تستهلك الكثير من الموارد والطاقة . ففى احصائية حديثة للبنك الدولى فإن شرق آسيا بحلول سنة ٢٠١٠ سيكون مسئولا عن نصف الزيادة المطردة من ثانى أكسيد الكربون ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن الصراع بين الدول الآسيوية على الموارد والطاقة وسباق التسلح الذى سوف يهدد كثيرا من المصادر اللازمة للتصنيع والتقدم . هناك ثلاثة صراعات رئيسية تهدد أمن آسيا : أولا ، الصراع بين شمال وجنوب شبه الجزيرة الكورية . فحكومة شمال كوريا تهدد بقوتها العسكرية أمن جنوب كوريا وذلك لكى تحافظ على استمرارية النظام القائم بها ، ولتوحيد شبه الجزيرة الكورية تحت سيطرتها . ثانيا ، الصراع بين الهند وباكستان على منطقة كشمير . ثالثا ، الصين ومطالبتها باسترجاع تايوان تحت سيادتها . فقد هددت الصين مرارا بالتدخل العسكرى فى تايوان إذا ما أعلنت تايوان عن استقلالها – فالصين لها نوايا عسكرية فى جنوب بحر الصين وجنوب شرق آسيا وسيبيريا حيث تكثر أعداد المهاجرين الصينيين فى هذه المناطق مما يثير قلق روسيا . وبالرغم من كل هذه المشاكل والصراعات التى تهدد أمن آسيا إلا أنها تعتبر صغائر أمام قوتها الاقتصادية المتزايدة فى النمو على مشارف القرن الحادى والعشرين .

آسيا بعد الحرب الباردة :

إن تقييم وضع آسيا اليوم بعد انتهاء الحرب الباردة ليس منطقيا لعدة أسباب : أولا ، لأن آسيا لم تكن طرفا فى الصراع والمنافسة التى كانت دائرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وما بينهما من حلفاء أوروبا الشرقية والغربية . ثانيا ، انعزال دول آسيا على نفسها بعد حقب طويلة من الاستعمار والاحتلال والحروب على إعادة بناء نفسها على مدى الخمسين عاما الماضية . فقد كان عام ١٩٤٥ هو بداية لعهد جديد بعد انتهاء الحربين العالميتين – أما فى آسيا فهو بداية لثورة ما بعد انتهاء الاحتلال أى ثورة التعمير وإعادة البناء . فقد اختصر الآسيويون فى خمسين عاما الثورة الصناعية التى استمرت فى أوروبا قرابة القرنين حتى تتبلور وتظهر فى شكلها الحالى . فقد تصدرت اليابان الدول الآسيوية فى الثورة الصناعية التى بدأتها على مدى قرن وربع القرن . إن النمور الآسيوية مثل هونج كونج وسنغافورة وجنوب كوريا وتايوان ثم الصين التى بدأت مسيرتها الاقتصادية بعد عام ١٩٧٨ ، واليوم فالنمور الجدد هم أندونيسيا وماليزيا وتايلاند . أما فى الهند فإن الاصلاحات الحديثة فى الهند عام ١٩٩١ قد حررت الاقتصاد من القيود التى أثرت عليه ، فقد نمت اقتصاديات الدول الآسيوية بمعدل ٦٪ العام الماضى بالمقارنة ٢ر٨٪ لدول غرب أوروبا و ٢ر٧٪ للولايات المتحدة ، وإذا ما استمر النمو الاقتصادى الآسيوى بنفس هذا المعدل فسوف تصبح الصين أكبر القوى الاقتصادية على مستوى العالم واليابان والهند وأندونيسيا وجنوب كوريا وتايلاند على رأس قائمة أكبر عشر دول اقتصاديا . والولايات المتحدة ستأتى فى المرتبة الثانية ثم ألمانيا وفرنسا والبرازيل فى آخر القائمة .

إن الانجازات الاقتصادية لم تكن شيئا خارقا للعادة ، فالفضل يرجع الى همة ونشاط الحالة الآسيوية الى جانب رجال الأعمال والحكومة والقادة السياسيين فقد أيد البنك الدولى السياسة الحاسمة والتى كانت السبب الرئيسى وراء الانجازات الاقتصادية العظيمة للدول الآسيوية . فعلى سبيل المثال فى سنة ١٩٧٠ أصدر رئيس كوريا الجنوبية "بارك شانج هى" أمرا بعمل تقرير اسبوعى عن المنتجات الصناعية أولا بأول حتى يعرف حجم الانتاج وكفايته فى المصانع والمصالح الحكومية والانشاء. كما أن قدرة الآسيويين على الادخار قد ساهمت فى زيادة الاستثمارات وحسن ادارتها بالإضافة الى الاستثمار الأجنبى المباشر والذى قدره البنك الدولى بحوالى ٨ر١٠٪ سنة ١٩٨٠ وزاد حتى وصل الى ٧ر٤٢٪ سنة ١٩٩٤ . وكلما تقدمت آسيا صناعيا كلما قل اعتمادها على الزراعة وزاد استيرادها للبترول . فقد حققت تايلاند ١ر١ بليون دولار من المنتجات الصناعية فى عام ١٩٧٠ وارتفع حجم هذه المنتجات حتى وصل الى ٢ر٣١ بليون دولار عام ١٩٩٢ ، خاصة الآلات والماكينات التى نسبتها من اجمالى المنتجات الصناعية الى ٤٠٪ . وجدير بالذكر أن أندونيسيا فى عام ١٩٩٥ نجحت فى تصنيع أول طائرة محليا . فلا عجب أن يقاطع الآسيويون الواردات الأجنبية بعد أن استطاعوا انتاج معظم احتياجاتهم محليا . ففى عام ١٩٧٠ كانت سنغافورة تستنفذ ١٦٪ من مدفوعات الواردات على المنتجات الغذائية ، لكن فى عام ١٩٩٣ استطاعت أن تخفض هذه النسبة الى ٦٪ بينما زاد دخل الصادرات من الآلات من ١١٪ الى ٥٥٪ فى نفس المدة بين ١٩٧٠ - ١٩٣٣ .

الطاقة النووية :

إن انتاج الطاقة النووية قد انخفض فى معظم أنحاء العالم ما عدا آسيا حيث يوجد ست من أكبر سبع منشآت للطاقة النووية فى العالم وذلك بين عامى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ فقد تم بناء ثلاث منشآت فى اليابان وواحدة فى الصين وواحدة فى الهند وأخرى فى جنوب كوريا . فالهند لديها عشر مفاعلات وتايوان وباكستان وشمال كوريا اثنان ، والصين لديها ثلاثة مصانع لانتاج الطاقة النووية والرابع تحت الانشاء ، كما أن الفلبين وبنجلاديش وفيتنام يخططون لبرامج الطاقة النووية . وهذا يعنى أن معدلات الطاقة النووية قد ارتفعت فى آسيا الى ٦ر٦٪ سنويا ومن المحتمل أن يزداد بمقدار ثلاثة أضعاف حتى عام ٢٠١٠ .

أما بالنسبة لمستوى المعيشة فقد ارتفع أربعة أضعاف على مدى خمسة وعشرون عاما برغم الزيادة السكانية ، فقد وصل متوسط دخل الفرد فى سنغافورة عام ١٩٩٥ الى ٩٩٠ر١٩ دولار وجنوب كوريا ٥٥٥ر١٥دولار وفى تايوان وماليزيا الى ٥٥٥ر٨ دولار وفى أندونيسيا نجحت الحكومة فى خفض معدل الفقر من ٦٠٪ عام ١٩٧٠ الى ١٥٪ عام ١٩٩٠ .

لاشك أن احساس الآسيويين بقوميتهم هو الذى دفعهم لمقاومة الاستعمار قبل الحرب العالمية الثانية للحصول على حريتهم وهو أيضا الذى دفعهم للتقدم الاقتصادى مما زاد احساسهم بالفخر والكرامة والثقة والتمسك بتقاليدهم وتعاليم الهندوكية والكنفوشية والبوذية فى الهند والصين واليابان والاسلام فى ماليزيا وأندونيسيا وباكستان .

(*) كاتب هذه المقالة – ريتشارد هالوران مراسل New York Times لمدة خمسة عشر عاما فى واشنطن وآسيا وقد كتب من آسيا من هونولولو .

Foreign Affairs

Volume 75 No. 2, 1996

Asia's Empty Tank

Kent Calder

آسيا تواجه نضوب البترول

كنت كالدر وهو

منذ حوالى خمسة عشر عاما بينما تراجعت أزمة البترول أصبحت الطاقة فى أخر قائمة الأولويات بالنسبة للسياسة العالمية . وقد حان الوقت لإعادة التقييم وخاصة الآن والحاجة للطاقة ملحة بالنسبة لمنطقة الباسيفيك - فقد حدثت تغيرات أساسية لموارد الطاقة تخلق خطرا وفرصة بالنسبة للباسيفيك والعلاقات المضطربة التى تضطرم بها .

إن مشاكل الطاقة فى أسيا تتقاطع بين حدين : الاقتصاد والأمن ، ذلك لأن العقد القادم سوف يشهد استكمال النمو الاقتصادى للدول الآسيوية والذى سيكون مرهونا بأمن واستقرار المنطقة . فاحتمالات النزاع والصراع بين أعضاء منظمة ASEAN جنوب شرق أسيا مع الصين واليابان والكوريتين واردة فهم يتضاربون على استيراد البترول من الأسواق وهذا من شأنه أن يحدث صراعات سياسية جغرافية ومنافسة شديدة على طرق الإمداد بالطاقة خاصة الطريق بين آسيا والشرق الأوسط على مدى الأجيال القادمة . وهذا الصراع من شأنه أن يضع تحديا سافرا أمام هيمنة الغرب على النظام العالمى .

احتياج الصين الملح الى البترول :

إن لاصين تشكل مشكلة للأمن النووى فى آسيا . فالصين قوة صناعية صاعدة تحاول أن تستبدل الأيديولوجية الشيوعية بالقومية كما أنها من أكثر الدول الآسيوية استيرادا للبترول . فمن قبل عشر سنوات كانت الصين تصدر بالكاد ربع انتاجها للخارج لكن منذ ١٩٩٠ تدهور الميزان التجارى للطاقة بشدة وذلك بسبب اتجاه الصين لأول مرة منذ ربع قرن تستورد كافة احتياجاتها من البترول بما يوازى ٦٠٠,٠٠٠ برميل فى اليوم .

إن اعتماد الصين الكلى على البترول سوف يزداد برغم محاولة حكومة بكين تحجيم هذا الاعتماد . فإن متوسط استهلاك الصين للطاقة مازال ٤٠٪ من المعدل العالمى . ومتوسط استهلاك الزيت أكثر بقليل من السدس . أما كوريا فتستهلك عشرة أضعاف متوسط استهلاك الزيت بالنسبة للصين ، واليابان تستهلك عشرين ضعفا ، وأمريكا ثلاثين ضعفا .

فى العقد القادم سوف يزداد احتياج الصين الى البترول وذلك تقدم على تطوير ثلاثة صناعات : السيارات ، الطائرات وزيادة الرحلات الجوية ، والمنتجات الصناعية . ففى عام ١٩٩٤ انتجت الصين حوالى ٣٥٠,٠٠٠ سيارة ، مع الأخذ فى الاعتبار طموح الطبقة المتوسطة التى يصل تعدادها الى ٢ مليون نسمة فى امتلاك سيارة يتزايد وعلى الدولة أن توفر لهم هذا الاحتياج من خلال تصنيع سيارة شعبية أى اقتصادية التكاليف . إن التعداد السكانى فى الصين قد وصل الى ١,٢ بليون نسمة ، فإذا كانت مشاريع صناعة السيارات يصل عددها الى ٣٠٠ مليون سيارة فهذا يعتبر شيئا عاديا وليس خارقا للعادة . إن انتاج البتروكيماويات مثلها مثل السيارات التى يتزايد الطلب عليها ولذلك أصبح الشعب الصينى يستهلك مزيدا من الزيت والذى أصبح من أساسيات الحياة، والصين على مشارف القرن الحادى والعشرين . إن انفتاح الصين على العالم الخارجى أدى الى اقبال الصينيين على الرحلات الجوية والتى وصلت نسبتها الى ٢٠٪ منذ اصلاحات ١٩٧٨ ، ورغم هذه الزيادة فإن الطيران يشكل ٦٪ من اجمالى المواصلات وهذه النسبة تعتبر ضئيلة جدا بالنسبة الى دولة فى حجم الصين لكن من المحتمل فى خلال العقدين القادمين أن يتضاعف الإقبال على الطيران واستهلاك مزيد من الزيت .

طبقا لأحدث احصائيات منظمة هيئة الاقتصاد الآسيوى الباسيفيكى APEC فسوف ترتفع احتياجات الصين الى الزيت من ٦٠٠,٠٠٠ برميل فى اليوم الى أكثر من مليون برميل بحلول سنة ٢٠٠٠ وسوف تزداد الى ثلاثة ملايين بحلول سنة ٢٠١٠ . إن هذا الكم الهائل من الزيت يوازى نصف انتاج السعودية الحالى مما يشكل ٢٠٪ من واردات الزيت الى أسيا . وبحلول سنة ٢٠١٥ أى فى أقل من عقدين فسوف تستورد الصين ما يعادل سبعة ملايين برميل فى اليوم وهذا الرقم يماثل حجم واردات الولايات المتحدة من الزيت فى الوقت الحالى .

منافسة الصين لجيرانها :

إن الصين فى طريقها الى أن تكون من أكثر الدول استيرادا للزيت وبطريقة مطردة مقارنة بدول شمال آسيا والتى بالتالى تتزايد احتياجاتها الى البترول يوما بعد يوم . إلا أن اليابان سوف تظل من أكثر الدول الأسيوية اعتمادا على استيراد البترول وذلك لأن حجم اقتصادها الذى وصل حاليا الى ٤ تريليون دولار يفتقر تماما الى موارد بترولية محلية . إذا فاليابان تستورد ٨٠٪ من هذه الطاقة لاستهلاكها فى جميع الأغراض الاقتصادية . وهذا يعنى أن اليابان تدفع فواتير البترول التى تصل الى ٥٠ بليون دولار سنويا وتأمل فى أن تخفض من هذه القيمة الكبيرة على واردات البترول .

أما بالنسبة لاقتصاد جنوب كوريا والذى يعتمد على صناعات الصلب وبناء السفن والبتروكيماويات الى جانب تزايد تعداد الطبقة المتوسطة التى أصبحت تعتمد اعتمادا كليا على البترول ومنتجاته أكثر من اليابان

، فإن فواتير استيراد البترول التى تدفعها حكومة جنوب كوريا تصل الى ثلاثة أضعاف ما تدفعه اليابان - مع احتمال للزيادة تصل الى ٢٠٪ فى السنة . وبالرغم من احتياج جنوب كوريا الهائل الى الزيت ، إلا أنها ليست بقوة ونفوذ اليابان ولذلك من الصعب عليها أن تنافس اليابان فى الأسواق لاستيراد البترول . خاصة فى وقت أزمات البترول ، كما حدث فى حرب الخليج عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠ . لذلك فإن الخوف من نقص امداد البترول يعتبر المشكلة الرئيسية التى تهدد أمن دول اليابان وكوريا الجنوبية فى حجم استيراد البترول . الى جانب هذه الدول الصناعية الكبيرة نجد تايوان التى تعتمد فى اقتصادها على الزيت وهى فى موقف أسوأ من كوريا واليابان لأن ليس لديها احتياطى من الفحم الى جانب البترول . كما أن منظمة ASEAN كانت تصدر الى باقى دول آسيا إلا أنها على مشارف القرن الحادى والعشرين سوف تصبح هذه المنظمة مستوردة بدلا منها مصدرة .

إذا فإن سوق البترول الأسيوى سيشهد تحولات وتغيرات جذرية تتسم بعدم الاستقرار لأن الصين ودول أعضاء منظمة ASEAN سوف تصبح دولا مستوردة . وبحلول ٢٠١٠ طبقا لتقرير منظمة APEC فإن سوق البترول المستورد الذى كانت تهيمن عليه اليابان بنسبة ٧٧٪ من حجم استيراد آسيا للبترول سنة ١٩٩٢ ستشارك فيه الصين بنسبة ١٩٪ وكوريا بنسبة ١٨٪ ودول ASEAN بنسبة ١٧٪ وتايوان وهونج كونج بنسبة ٩٪ مما يقلل من حصة اليابان التى ستصبح ٣٧٪ وطبقا لهذا التقرير سوف تضطر آسيا الى أن تزيد من اعتمادها على الشرق الأوسط برغم عدم استقرار الأوضاع السياسية والعسكرية به خاصة ايران والعراق . وبحلول سنة ٢٠٠٠ سترتفع نسبة واردات البترول من الشرق الأوسط الى دول شرق آسيا الى ٨٧٪ وربما ترتفع الى ٩٥٪ بحلول سنة ٢٠١٠ - وتصبح الصين من المستفيدين الأساسيين لعلاقتها بايران والعراق اللتين تصدران ٢٠٪ من انتاج البترول .

إن دخول الصين حلبة السباق فى سوق البترول قد أشعر الدول الأسيوية الأخرى بالخوف والقلق من هذا العملاق المتعطش الى البترول الى جانب قوته العسكرية . إن نقطة الخلاف الأساسية بين الدول الأسيوية على جنوب بحر الصين - لأن هذا الطريق البحرى يمد اليابان وشبه الجزيرة الكورية بحوالى ٧٠٪ من احتياجاتها من البترول . وهذه المنطقة يمكن أن يكون بها احتياطى من الزيت والغاز الطبيعى ، إلا أنه بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة فى هذه المنطقة يصعب إجراء اكتشافات لاستخراج البترول الى جانب ارتفاع تكلفة هذه العمليات . وقد صرحت مصادر صينية أنه يوجد فى جنوب بحر الصين ٢٠٪ من احتياطى الزيت أكثر من الكويت إلا أن الخبراء الغربيين يتشككون فى صحة هذه التصريحات .

لذلك تدعى الصين أنها تملك أربعة أخماس مساحة جنوب بحر الصين وذلك يرجع تاريخيا الى القرن الرابع عشر ، إلا أن كلا من فيتنام والفلبين وماليزيا وبرونى وتايوان تدعى نفس الحق التاريخى فى مساحات من هذه المنطقة فهناك نزاع بين الصين وجيرانها على هذه المنطقة ومن المحتمل أن تكون غنية بالبترول . وبالتالى لم تخل هذه المنطقة من نزاعات مسلحة على أحقية ملكيتها . ففى عام ١٩٨٨ قتل حوالى ١٥٠ شخصا فى مواجهة مسلحة بين الصين وفيتنام فى جزر سبراتلى وفى يناير ١٩٩٥ أبعدت القوات الصينية صيادين فلبينيين يصطادون فى جزر سبراتلى فى منطقة MISCHIEF REEFS وقد تأثرت حكومة طوكيو بهذه الواقعة لما تنطوى عليه نوايا حكومة بكين من فرض هيمنتها على هذه المنطقة الحيوية والهامة للمصالح اليابانية خاصة مع الفلبين فى جزيرة PALAWAN SHELF حيث يوجد احتياطى من الزيت . كما أن جنوب كوريا التى تستورد كل احتياجاتها من البترول عن طريق جنوب وشرق بحر الصين فقد نشرت قواتها البحرية منذ بداية التسعينات لعمل تدريبات عسكرية على أحدث البرامج . وهذا يعنى أن هناك سباق تسلح بين الصين واليابان وجنوب كوريا بسبب التضارب على أسواق استيراد البترول والتى تشكل خطرا بعيد الأمد على أمن المنطقة .

الطاقة النووية هى البديل :

إن السباق للحصول على البترول بين الدول الأسيوية أصبح معقدا للغاية خاصة فى منطقة شمال شرق آسيا مما جعل استخدام الطاقة النووية من البدائل المطروحة . فاليابان تنتج حوالى ثلث الكهرباء من الطاقة النووية وجنوب كوريا تنتج حوالى ٤٠٪ بالمقارنة بالولايات المتحدة التى تنتج ٢٠٪ . إن شمال آسيا الذى يواجه تقلبات سياسية وجغرافية لديه أكثر البرامج النووية تقدما فى وقت تتراجع فيه أوروبا وأمريكا أمام حادثتى Chernobil-three - Mile Island

بالنسبة لدول تفتقر الى الطاقة الطبيعية - الزيت - مثل كوريا وتايوان والصين واليابان - فإن المفاعلات النووية الحديثة يمكن أن تنتج قوة نووية يمكن أن تجدد نفسها وبذلك تصبح مصدرا أساسيا للطاقة وتزيح عبئا كبيرا على الدول المستوردة للبترول . كما أن استخدام الطاقة النووية لا يشكل خطرا على البيئة أو يزيد من تلوثها خاصة إذا ما اتخذت الإجراءات الأمنية اللازمة .

وطبقا لإحصائيات ادارة الطاقة الأمريكية فقد أعلنت أن آسيا تكون مسؤولة عن ٤٨٪ من حجم الطاقة النووية الجديدة على مستوى العالم بين سنة ١٩٩٢ - ٢٠١٠ . ولاشك أن الولايات المتحدة واليابان فى امكانهما أن تتخذا اجراءات أمنية يمكن أن تزيل التوتر بين الدول الأسيوية حتى يسود جو من الثقة فى مستقبل مستقر لتوفير الطاقة . فمن المؤكد وضع خطة طموحة بعيدة النظر لتوفير الطاقة سوف تكون مساهمة هامة وفعالة فى اجتماع القمة بين الرئيس كلينتون ورئيس وزراء اليابان . وقد تم ادراج هذه القمة على جدول الأعمال فى ربيع ١٩٩٦ فى طوكيو . وسوف تناقش القمة أربع قضايا : أولا ، تأمين مضيق Malacca الذى ينخر بالبترول الخام . ثانيا تشجيع استخراج احتياطى البترول فى آسيا ، خاصة فى الصين . ثالثا الحد من الإسراف فى مخزون الوقود لمصادر الطاقة دون الإضرار بالبيئة .

(*) كاتب هذه المقالة كنت كالدر وهو مدير برنامج العلاقات الأمريكية اليابانية بمركز Woodrow Wilson School of Public and International Affairs وأحدث كتبه Pacific Defense: Arms, Energy and America's Role in Asia "دفاع الباسيفيك : السلاح والطاقة والدور الأمريكى فى آسيا" .

دوريـات جديـدة

نظم سياسية :

Foreign Affairs, Vol. 75, No. 2, 1996
Cuba's Long Reform
Wayne S. Smith

كوبا وإصلاحات طويلة الأمد

واين سميث

وهذه المقالة تفيد أن وجود فيدل كاسترو فى الحكم هو الضامن لتحول كوبا من اقتصاد الدولة الى اقتصاد السوق وتشكيل حكومة ديمقراطية بطريقة سلمية وآمنة . وذلك من الخطوات التدريجية التى يتخذها فى دفع السياحة وجذب الاستثمارات الأجنبية والتحول التدريجى نحو الليبرالية فى النظام السياسى والحريات المدنية ربما أكثر من بعض البلاد الغربية . لذلك يجب على أمريكا أن ترفع الحصار عن كوبا اقتصاديا وسياسيا .

Foreign Policy, No. 102, Spring 1996
South Africa's Promise
Princeton N. Lyman

جنوب افريقيا الوعد

برينستون ليمان

U.S. Drug Policy: Addicted to Failure
Mathea Falco

السياسة الامريكية للمخدرات : ادمنت الفشل

ماثاو فالكو

World Politics, Vol. 48, No. 2, January 1996
The New Politics of the Welfare State
Paul Pierson

نظرية جديدة للدولة

بول بيرسن

هذه المقالة تضع الأساس لمفهوم الدولة التى تهتم بالبرامج الاجتماعية وتعطى المقالة أمثلة من دول بريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا والسويد

International Affairs, Vol. 72, No. 1, January 1996
The Revival of Big Politics in Japan
Kiyohiko Fukushima

إحياء السياسة التوسعية فى اليابان

كيوهيكو فوكوشيما

علاقات دولية :

Foreign Affairs, Vol. 75, No. 2, 1996
Global Leadership After the Cold War
Boutros Boutros Ghali

القيادة العالمية بعد الحرب الباردة

بطرس بطرس غالى

هذه المقالة عن الأمم المتحدة التى تواجه تحديات كثيرة لدعم حقوق الانسان ومساعدة الدول الفقيرة والنامية . الى جانب فض المنازعات المستمرة والتى يتجاهلها المجتمع الدولى بين الدول ، مساندة المنظمات غير الحكومية من أجل التنمية . إلا أن الأمم المتحدة بوضعها المالى الراهن لا تستطيع القيام دورها خير قيام إلا إذا توافرت لها مصادر تمويل مستقرة ومستقلة . إن المفتاح لمستقبل أفضل للأمم المتحدة هو أن يكون الأمين العام للأمم المتحدة قوى ومستقل عن كل تأثيرات ونفوذ الدول الغنية .

Foreign Policy, No. 102, Spring 1996
Unpleasant Truths about Eastern Europe
Tad Szulc

حقائق غير سارة عن اوروبا الشرقية

تاد سزلوك

Europe's Monetary Union and United States
C. Randall Henning

وحدة العملة الاوروبية والاتحاد السوفيتي

راندال هنينج

دراسة مقارنة بين الصين والاتحاد السوفيتي .

International Judicial Intervention

David Scheffer

تدخل القضاء الدولي

دافيد شيفر

The World Today, Vol. 48, No. 2, January 1996

The Breakdown of Hierarchies in the Soviet Union and China

A Neoinstitutional Perspective

Steven Solnick

انهيار النظام الهرمي : الاتحاد السوفيتي والصين : منظور جديد لبناء مؤسسات

ستيف سولنيك

لماذا أدت محاولات لامركزية الادارة فى الاتحاد السوفيتي الى انهيار النظام بأكمله بينما فى الصين فقد حدث العكس . فقد ظل المركز أى بكين هو محور الادارة وصنع القرارات . وهذه المقالة إنما تحلل انهيار المركز خاصة فى نظم الحكم التى لا تقوم على نظام المؤسسات فى اطار

Foreign Affairs, Vol. 75, No. 2, 1996

A Revolution in Warfare

Eliot Cohen

ثورة فى ادوات واساليب الحرب

اليوت كوهن

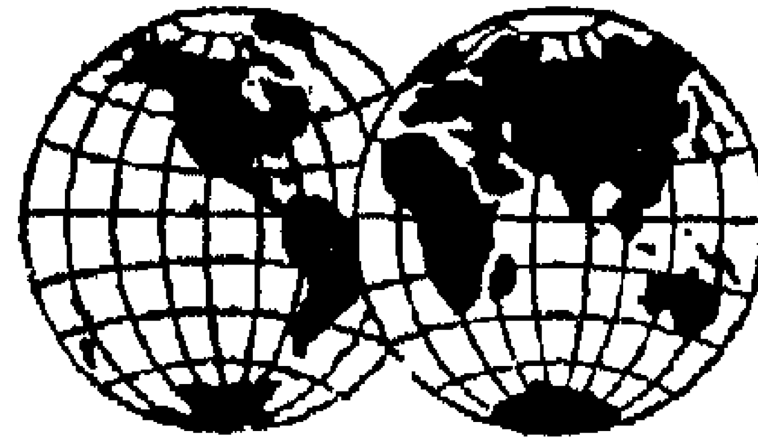
Somalia and the Future of Humanitarian Intervention

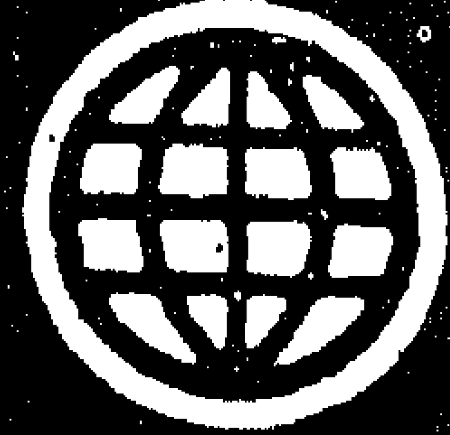
Walter Clarke and Jeffrey Herbst

الصومال ومستقبل التدخل الانسانى

والتر كلارك وجيفرى هيربست

ان التدخل العسكرى الانسانى فى الصومال لم يكن فاشلا تماما فقد تم انقاذ حياة ١٠٠،٠٠٠ شخص . وهذه المقالة توضح أن ما حدث فى الصومال وسوء الادارة الذى أدى الى بعض التجاوزات لا يجب أن ينظر اليه على أنه درس لابد أن يستفيد منه القائمون على حفظ السلام فى البوسنة ومناطق أخرى . وذلك لأنه لا يمكن لأى تدخل سواء كان عسكريا أو انسانيا أن يظل محايدا على طول الخط . لذلك ففى المستقبل يجب على الأمم المتحدة أو أى منظمة من المنظمات الدولية المسؤلة عن فض المنازعات خاصة المسلحة أن تتدخل لتعيد بناء المجتمعات المدنية للدول الضعيفة حتى تستطيع التعايش مع المجتمع الدولى دون منازعات .





شهريات

مارس ١٩٩٦
أبريل ١٩٩٦
مايو ١٩٩٦

إعداد: أبو السعود إبراهيم

مـــارس ١٩٩٦

الأردن:

١٧- محكمة أردنية تصدر حكماً جديداً بسجن (شبيلات) رئيس نقابة المهندسين الأردنيين لتطاوله على الذات الملكية.

٣٠- وسط اجراءات أمن مشددة:

- بدء نشاط أول مكتب للمعارضة العراقية في الأردن.

- ممثلو ١١ حزباً معارضاً يبحثون في دمشق وضع آلية لاسقاط صدام.

أسبانيا:

٣- عقب ١٣ عاماً من الحكم الاشتراكي:

- الحزب الشعبي المحافظ يفوز في انتخابات أسبانيا.

استراليا:

٢- بداية الانتخابات في استراليا.

٣- بعد ١٣ عاماً من حكم العمال:

- المعارضة تفوز بالانتخابات في استراليا.

إسرائيل:

٣- مصرع ١٨ إسرائيلياً وإصابة ١٠ في عملية انتحارية جديدة بالقدس وتضاعف المخاوف من تهديد التطرف لعملية السلام.

- فلسطيني يفجر نفسه داخل أتوبيس الركاب، وحماس تعلن مسئوليتها وتوقف العنف ٣ شهور.

- بيريز يهدد بوقف مفاوضات الوضع النهائي ويعلن الحرب الشاملة على حماس.

٤- مصرع ١٣ إسرائيلياً وإصابة ١٠٥ بتل أبيب في رابع هجوم انتحاري تشهده إسرائيل على مدى ٩ أيام.

- العملية نفذها فلسطينيان من حماس أحدهما فجر نفسه داخل سيارة.

٥- إسرائيل ترفض هدنة حماس وتحدد إقامة الفلسطنين بالضفة.

٦- وصول خبراء ومعدات أمريكية لإسرائيل لمواجهة حماس.

- إسرائيل تغلق عدداً من الجمعيات الخيرية الفلسطينية وعشرات المنازل.

٧- لأول مرة منذ يونيو ٦٧: إسرائيل تنشر مدرعاتها على الحدود مع الضفة.

٨- قبيل ساعات من وصول فريق أمريكي لمكافحة الارهاب في تل أبيب:

- باراك يهدد باقتحام الضفة وغزة والقوات الإسرائيلية تفجر منزل قائد عملية القدس.

- إسرائيل تقرر ابعاد عائلات عياش وأنصار حماس إلى الدول الأفريقية وتغلق مؤسسات رعاية الأيتام.

١٥- ٥٠ مليون دولار من أمريكا لإسرائيل لمساعدتها في التصدي للإرهاب.

١٧- فصل أسود جديد من تاريخ دولة إسرائيل:

- وثائق وصور تكشف بيع مئات الاطفال اليمنيين خلال الخمسينات.

٢٠- مصرع ضابط إسرائيلي في هجوم انتحاري بجنوب لبنان وإسرائيل تقصف مواقع حزب الله بالقنابل.

٢٤- (داني ياتوم) رئيس جديد لجهاز (الموساد) الإسرائيلي.

٢٧- عقوبة السجن مدى الحياة لقاتل رابين.

افغانستان:

٢٦- القاتلات الافغانية تقصف موقعاً لحركة طالبان.

الامارات العربية المتحدة:

٥- الامارات تعلن انضمامها لاتفاقية حظر الانتشار النووي بالشرق الأوسط.

إيران:

٨- اجراء الانتخابات البرلمانية الأيرانية وسط حراسة ٢٧٠ ألف شرطي.

ايطاليا:

٢٦- السجن ٣ سنوات لزعيم الحزب الاشتراكي السابق بايطاليا.

٢٩- أختتام قمة دول الاتحاد الأوروبي في تورينو بايطاليا:

- اعطاء أشارة البدء لمفاوضات مراجعة اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية.

- الموافقة على مساعدة بريطانيا ماليا لمواجهة الآثار السلبية لمرض جنون البقر.

البحرين:

٢٣- تجدد الاضطرابات في البحرين.

بريطانيا:

٨- انفجار شحنة ناسفة قرب مبنى لوزارة الدفاع البريطانية.

١٥- قيود بريطانية جديدة على منح حق اللجوء السياسي.

٢٢- رعب في أوروبا بسبب اصابة اللحوم البريطانية بمرض جنون البقر.

- ٢١ دولة تفرض الحظر... والمطالبة في بريطانيا باعدام كل ثروة الماشية.

٢٣- اللوبي اليهودي يجبر ملكة بريطانيا على زيارة مقابر ضحايا اليهود في بولندا.

٢٧- حظر لحم البقر البريطاني ومشتقاته عالمياً.

٢٩- أختتام قمة دول الاتحاد الأوروبي في تورينو بايطاليا:

- الموافقة على مساعدة بريطانيا مالياً لمواجهة الآثار السلبية لمرض جنون البقر.

بلجيكا:

٢٩- الشرطة البلجيكية تعتقل مسلماً أختطف رهينتين بعد مقتل ٤ من زملائه بفرنسا.

بنجلاديش:

١- حريق يدمر أكبر أحياء فقراء بنجلاديش.

١٩- حكومة جديدة برئاسة خالدة ضياء والشيخة حسينه تدعو لاضراب جديد.

٢٠- أنتشار قوات الجيش لمواجهة الاضطرابات في بنجلاديش ونجاة زعيمة المعارضة من محاولة أغتيال.

٢٣- مظاهرة في بنجلاديش طولها الف كيلو متر لمطالبة الحكومة بانهاء الصراع السياسي.

٢٦- برلمان بنجلاديش يوافق على اجراء انتخابات سياسية جديدة.

٣٠- الرئيس السابق للمحكمة العليا "حبيب الرحمن" يتولى تشكيل الحكومة الانتقالية في دكا.

- بيشاشي يحل البرلمان بعد موافقة خالدة ضياء على الاستقالة.

بيرو:

١- مصرع ١٢٣ شخصاً تحطمت بهم طائرة في بيرو.

تركيا:

٣- توقيع بروتوكول الائتلاف الحكومي بتركيا.

١٢- الحكومة التركية الجديدة بزعامة مسعود يلمظ تفوز بثقة البرلمان.

٢٢- الطائرات التركية تقصف مواقع للاكراد في شمال العراق.

تونس:

١٨- أختتام اعمال قمة البحيرات العظمى بتونس:

- زعماء خمس دول افريقية يتعهدون بضمان عودة لاجيء رواندا وبوروندي.

الجزائر:

٢٠- ذبح ٨ عمال جزائرين على أيدى الجماعات المسلحة.

٢٣- مصرع واصابة ٣٢ جزائريا في هجوم مسلح على سيارة أتوبيس.

٢٧- اختطاف ٧ رهبان فرنسين ومقتل ١٢٠ ارهابياً بالجزائر.

جزر القمر:

١٦- أنتخاب "محمد تقى عبدالكريم" رئيساً لجزر القمر.

جنوب أفريقيا:

١٢- مؤامرة لاغتيال ملك "الزولو" جودويل زوانتيني في جنوب أفريقيا.

١٨- بقرار من المحكمة العليا مانديلا وزوجته.. طلاق بخمسة ملايين دولار بعد زواج دام ٣٨ عاماً.

٢٠- حرمان المطلقة ويني من ثروة مانديلا بناء على حكم المحكمة العليا وهو نهائي غير قابل للاستئناف.

زيمبابوي:

١٦- بدء الانتخابات الرئاسية في زيمبابوي.

السعودية:

١٦- وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي بالرياض يبحثون العلاقات مع ايران.

١٧- في ختام اعمال الدورة الـ ٥٨ للمجلس الوزراي بالرياض:

- قطر توافق على تعيين الحجيلان أميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي.

السودان:

٢- الخرطوم تعلن وقف إطلاق النار في الجنوب.

٦- بدء انتخابات السودان في غياب الاحزاب السياسية والمعارضة والمتمردين.

٦- محاوله أنقلاب فاشلة بالسودان خطط لها مجموعة من ضباط الجيش.

٢٢- البشير يفوز بنسبة ٧٥,٧٪ في انتخابات الرئاسة بالسودان.

السويد:

١٦- جوران بيرسون رئيس وزراء السويد الجديد يثير أزمة داخل حزبه فور أختياره خلفاً لكارلسون.

سيراليون:

٣- أعادة الانتخابات الرئاسية في سيراليون.

- خمسة أحزاب سياسية تدخل البرلمان لأول مرة.

١٨- فوز مرشح الحزب الشعبي بالرئاسة في سيراليون.

الصومال:

١٩- مصرع واصابة ٢٤ في هجوم على منزل محمد فارح عيديد بالصومال.

الصين:

١٢- الصين تبدأ مناوراتها بالذخيرة الحية قبالة سواحل تايوان.

- تايبيه تعلن حالة التأهب القصوى بالجيش وأمريكا ترسل حاملة طائرات أخرى.

١٣- الصين أطلقت صاروخاً رابعاً جنوبي تايوان.

١٥- الصين تبدأ المرحلة الثانية من مناوراتها قرب تايوان.

١٨- مع بدء الاستعداد للمرحلة الثالثة من المناورات الصينية:

- اعلان حالة التأهب العسكرى وأخلاء الجزر فى مضيق تايوان.

٢٠- أكبر حشد للاسطول الأمريكى فى بحر الصين منذ حرب فتينام.

٢٣- فوز رئيس تايوان باكثر من ٥٣٪ من الاصوات فى أول انتخابات رئاسية مباشرة.

٢٥- الصين تنهى مناوراتها العسكرية وتخف انتقاداتها لتايوان.

٣١- لأول مرة فى تاريخها:

- إلغاء مجانية التعليم فى جامعات الصين بهدف تخفيف العبء عن موازنة الدولة.

العراق:

٧- مجلس الأمن يقرر استمرار العقوبات ضد العراق.

٩- العراق يسمح لفريق التفتيش بدخول مبنى وزارة الزراعة بشروط.

٢٤- بداية انتخابات المجلس الوطنى العراقى.

٣٠- وسط اجراءات أمن مشددة:

- بدء نشاط أول مكتب للمعارضة العراقية فى الأردن ممثلو ١١ حزباً معارضاً يبحثون فى دمشق وضع آلية لاسقاط صدام.

فرنسا:

٢٧- اختطاف ٧ رهبان فرنسيين ومقتل ١٢٠ ارهابياً بالجزائر.

٢٩- الشرطة البلجيكية تعتقل مسلماً اختطف رهينتين بعد مقتل ٤ من زملائه بفرنسا.

فلسطين:

٤- مصرع ١٣ إسرائيلياً واصابه ١٠٥ بتل أبيب فى رابع هجوم انتحارى تشهده إسرائيل على مدى ٩ أيام.

- العملية الجديدة نفذها فلسطينيان من حماس أحدهما فجر نفسه داخل سيارة.

٥- تجميد المعونات الأمريكية للفلسطينيين لاجل غير مسمى.

٥- إسرائيل ترفض هدنة حماس وتحدد إقامة الفلسطينيين بالضفة.

٦- وصول خبراء ومعدات أمريكية لإسرائيل لمواجهة حماس:

- إسرائيل تغلق عدداً من الجمعيات الخيرية الفلسطينية وعشرات المنازل.

٧- لأول مرة منذ يونيو ٦٧: إسرائيل تنشر مدرعاتها على الحدود مع الضفة.

٧- المجلس التشريعى الفلسطينى يبدأ دورته الأولى فى غزة.

٩- السلطة الوطنية تحبط ٣ عمليات انتحارية قبل تنفيذها داخل إسرائيل.

٩- إسرائيل تقيم أول مركز شرطة فى القدس منذ احتلالها.

١٠- الشرطة الفلسطينية تعتقل ٤ من كبار عناصر الجناح العسكرى لحركة حماس.

١٢- السلطة الفلسطينية وإسرائيل تستأنفان اتصالاتهما لأول مرة منذ وقوع الانفجارات.

١٤- إسرائيل تنسف منزل يحيى عياش بالضفة بقرية (رافات).

١٧- اعتماد اسم "فلسطين" رسمياً وتغير اسماء الضفة وغزة.

٢٠- عرفات يجتمع مع وزيرين إسرائيليين فى غزة.

- إسرائيل تعتقل ٤٥ فلسطينياً بالقدس وتعتزم ابعاد ١٠ من اعضاء حماس وجهاد.

- المحكمة العليا الإسرائيلية توافق على هدم منازل أسر منفذى العمليات الانتحارية.

٢٠- عرفات يكشف النقاب عن تسليح إسرائيل للمتطرفين الفلسطينيين.

- تنظيم إسرائيلى متطرف يتعاون مع حماس والجهاد لاجهاض عملية السلام.

٢٨- إسرائيل ترجىء انسحابها من الخليل وتعتقل ٢٧٦ فلسطينياً.

كمبوديا:

٨- اتفاق كمبوديا وفيتنام على تسوية نزاعات الحدود.

الكمنولث الجديد:

٦- وسط أنباء عن مصرع دواديف: الشيشان يهاجمون القوات الروسية ويسيطرون على اجزاء من جروزنى.

- دواييف يقطع إرسال التليفزيون الروسى ويعلن مسئوليته عن الهجوم.

٨- ٤ مسلحين من الشيشان يختطفون طائرة ركاب قبرصية.

٩- استسلام خاطف الطائرة القبرصية من مطار ميونخ بالمانيا ونجاة جميع الركاب.

١٥- مجلس النواب الروسى يلغى قرار تفكيك الاتحاد السوفيتى السابق.

١٦- روسيا تقاطع اجتماع مجموعة الاتصال بجنيف.

١٧- قصف روسى مكثف لقريتى (ساماشكى) و(فيدينو) بالشيشان.

١٨- قائد القوات الروسية يعترف بالفشل فى السيطرة على بلده (ساماشكى).

٢٢- ١١٤ قتيلاً وجريحاً روسيا فى ٢٤ هجوماً للمقاومة الشيشانية خلال ٢٤ ساعة.

٣١- يلتسين يعلن وقف العمليات العسكرية بالشيشان وقائد القوات الروسية يؤكد استحالة التنفيذ.

- استمرار القصف الروسى للقرى الشيشانية عقب اعلان خطة السلام.

لبنان:

٧- لبنان تغلق نقاط العبور مع إسرائيل لمنع دخول الفلسطينيين.

٢٢- القصف الإسرائيلى لجنوب لبنان مستمر.

- لبنان يرفض حل البنية العسكرية لحزب الله ويؤكد شرعية مقاومة الاحتلال.

ليبيا:

٢١- مجلس الأمن يقرر استمرار العقوبات على ليبيا.

مصر:

٣- ختام مؤتمر اشكاليات تعثر الديمقراطية الذى نظمته السياسة الدولية:

- سمات عامة تجمع بين مشكلات التحول الديمقراطى فى الوطن العربى.

٤- بدأ أعمال ملتقى رجال الاعمال العربى-الروسى الثانى بالقاهرة.

- توقيع اتفاق لحماية الاستثمار ومنع الازدواج الضريبى قريباً فى موسكو.

٦- مشروع قانون الصحافه الجديد امام الرئيس مبارك:

- الغاء عقوبه الحبس الاحتياطى للصحفيين.

- حماية حقوق المواطنين وحياتهم الخاصة وعدم امتهان الاديان.

١١- مبارك وصل إلى شرم الشيخ لاستقبال قادة العالم المشاركين فى قمة صانعى السلام.

١٣- مبارك وكلينتون يفتتحان قمة شرم الشيخ بمشاركة ٣٠ من قادة العالم.

١٣- بيان تاريخى للقمة صانعى السلام فى شرم الشيخ.

- دعم كامل لعملية السلام وتعزيز الأمن ومحاربة الارهاب.

١٥- فى ختام أسرع دورة لمجلس الجامعة العربية:

- تأجيل إقرار محكمة العدل وميثاق الشرف وآلية فض المنازعات

- التأكيد على عروبة القدس ودعم حق سوريا والعراق فى مياه الفرات.

١٩- مبارك والرئيس التركى سليمان ديميريل يبحثان عملية السلام وتطوير العلاقات الإقتصادية بين مصر وتركيا بأسوان.

٢٠- فى مؤتمر العمل العربى بالقاهرة:

-انتخاب مصر وليبيا والعراق وقطر اعضاء بمجلس منظمة العمل العربية.

٢٣- المؤتمر يقرر فى ختام أعماله:

- برنامج لزيادة فرص العمل للشباب ودعم المنشآت الصغيرة.

٢٧- حادث أختطاف طائرة مصرية إلى ليبيا ينتهى باستسلام المختطفين.

- ٣ مصريين أختطفوا الطائرة أثناء رحلتها إلى الاقصر للقاهرة وعليها ١٤٥ راكباً.

٢٧- فى ختام أعمال المؤتمر العام الثامن:

- عودة مقر اتحاد الصحفيين العرب إلى القاهرة.

- نافع رئيساً للاتحاد وه نواب من سوريا ولبنان والمغرب وتونس.

٢٧- المؤتمر العام لاتحاد الصحفيين العرب يقرر:

- رفض التطبيع مع إسرائيل قبل الانسحاب الشامل وانضمامها لاتفاقية الحظر النووى.

٢٧- الدكتور سيد طنطاوى شيخاً للأزهر.

٢٨- عودة ركاب الطائرة المصرية المختطفة من ليبيا إلى القاهرة.

٢٨- مبارك يجرى حواراً شاملاً مع الصحفيين العرب حول القضايا العربية ودورهم فى توحيد الصفوف.

٢٨- قرينة الرئيس تفتتح متحف أحمد شوقى (كرمة ابن هانىء) بعد تجديده وتطويره.

٣٠- مبارك وصالح يبحثان تعزيز علاقات البلدين والتضامن العربى وأزمة حنيش.

- التوقيع على اتفاقية أمنية والافراج عن ١١ سفينة صيد مصرية.. واللجنة الوزارية العليا تجتمع قريباً.

٣١- ليبيا سلمت مصر المتهمين باختطاف الطائرة.

٣١- الرئيس يعتمد حركة رؤساء البعثات الدبلوماسية التى تشمل ٢٥ سفيراً وقنصلاً عاماً.

الهند:

٢٥- القوات الهندية تحاصر مسجداً فى كشمير لانهاء اعتصام ٢٠ مسلماً بعد مواجهات دامية.

٢٦- استسلام المسلمين المعتصمين بمسجد كشمير بعد مفاوضات مكثفة مع السلطات الهندية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

١- واشنطن تقرر منع تأشيرة دخول لزعيم شين فين.

٢- بعد انتقال المعركة إلى الجنوب بأمريكا:

- فوز بوب دول فى انتخابات ولاية ساوث كارولينا.

٥- انتصار كاسح لـ "دول" فى ٨ ولايات أمريكية عن طريق الفوز بترشيح الجمهوريين.

١١- ١٠٠ مليون دولار من أمريكا لتدريب جيش الاتحاد البوسنى الكرواتى.

١١- تصاعد التوتر قبالة سواحل تايوان:

- واشنطن ترسل تعزيزات بحرية جديدة للمنطقة وبكين تحذر امريكا من التدخل.

١٥- ١٠٠ مليون دولار من أمريكا لإسرائيل لمساعدتها فى التصدى للارهاب.

٢٢- إقرار قانون الحد من الهجرة غير الشرعية لأمريكا.

٢٥- أمريكا وبريطانيا وفرنسا يوقعون على معاهدة حظر الانتشار النووى ودفن النفايات فى المحيط الهادى.

٢٩- مجلس الشيوخ يقر قانوناً يغير السياسة الخارجية ويضاعف الضغوط على الصين.

اليابان:

١٣- اليابان تؤكد حشد ١٥٠ الف جندى صينى قرب منطقة المناورات.

اليمن:

٣- الرئيس اليمنى على عبدالله صالح يعزل عدداً من مسئولى وزارة المالية فى أطار برنامج أصلاحى.

يوجوسلافيا السابقة:

٣- أحتجاجاً على ادانه جنرال صربى:

- صرب البوسنة يوقفون اتصالاتهم مع قوات حلف الاطلنطى للمرة الثانية.

٥- بدء محادثات المائدة المستديرة حول حقوق الانسان فى البوسنة بفيينا.

٩- الاطلنطى يرفض تنفيذ أمر المحكمة الدولية باعتقال مجرمى الحرب فى البوسنة.

١١- ١٠٠ مليون دولار من أمريكا لتدريب جيش الاتحاد البوسنى الكرواتى.

١٩- عودة سراييفو مدينة موحدة بعد ٤ سنوات من التقسيم.

٢١- اكتشاف مقبرة جماعية لـ ١٢٠ بوسنياً قرب قريه لوسكى بالانكا شمال البوسنة.

٢٢- اتفاق جزئى لترسيم الحدود بين حكومة البوسنة والكيان الصربى. والأمم المتحدة تكشف عن مذبحة صربية راح ضحيتها ٢ الاف مسلم العام الماضى.

٢٣- بعد أنذار مجموعة الاتصال الدولية حكومة البوسنة تفرج عن ١٠٩ من أسرى الحرب الصربيين.

ابريل ١٩٩٦

اسبانيا :

٣٠- بعد خسارته فى الانتخابات:

- براءة جونزاليس واثنين من كبار مساعديه من تهمة الحرب القذرة بأسبانيا.

إسرائيل:

٢- بعد مباحثات الشيخ حمد وبيريز فى الدوحة:

- قطر وإسرائيل تقرران فتح مكتبين للتمثيل التجارى بين البلدين.

٩- اصابة ٣٠ إسرائيلياً فى هجمات المقاومة اللبنانية:

- حزب الله يطلق صواريخ كاتيوشا على الجليل والطيران الإسرائيلى يرد بقصف مواقع المقاومة.

١٠- مصرع واصابة ٤ إسرائيليين فى هجوم لحزب الله وإسرائيل تعزيز قواتها بجنوب لبنان.

١٢- مصرع واصابة ٤٠ شخصاً فى الهجمات الإسرائيلية على لبنان.

٢٥- حزب العمل الإسرائيلى يسحب معارضته لقيام دولة فلسطينية.

افغانستان:

٦- معارك عنيفة بالمدفعية بين حركة طالبان وحكومة افغانستان.

١٧- قبيل زيارة مسئوله أمريكية:

- حركة الطاليان تمطر المناطق السكنية فى كابول بالصواريخ.

اندونيسيا:

٢٨- وفاة (تيين سوهارتو) ٧٣ عاماً، قرينة الرئيس الاندونيسى سوهارتو.

إيران:

١٠- وسط تدهور العلاقات:

- إيران وتركيا تتبادلان طرد الدبلوماسيين.

٢١- اليمينيون الإيرانيون يحققون فوزاً ساحقاً بانتخابات الاعادة بطهران.

إيرلندا:

١٣- القضاء الأيرلندى يرفض تسليم الارهابى المتهم بتدبير الانفجارات ببريطانيا.

ايطاليا:

٢١- للمرة الثالثة خلال ٤ أعوام:

- بدء الانتخابات البرلمانية الايطالية.

٢١- فوز تحالف الزيتون اليسارى فى الانتخابات الايطالية.

٢٢- تطور تاريخى هام فى ايطاليا منذ ٥٠ عاماً:

- تحالف "شجرة الزيتون" بشكل أول حكومة يسار وسط فى ايطاليا.

باكستان:

١٤- مصرع واصابة ٣٦ باكستانياً فى انفجار بمستشفى فى لاهور.

٢٨- مصرع واصابة ٨٠ فى انفجار مروع بباكستان.

البحرين:

٧- عقب صدور حكم بسجن ستة متهمين:

- انفجار جديد فى مركز تجارى بالبحرين.

بريطانيا:

١١- هزيمة مريرة لحزب المحافظين الحاكم فى الانتخابات الفرعية البريطانية.

٢٩- اعتراف بريطانى بإجراء محادثات سرية مع (الشين فين).

- الاتحاديون يتهمون ميجور بخيانة ايرلندا الشمالية.

بنجلاديش:

٥- فى اطار الجهود لاجراء انتخابات نزيها وعادلة:

- حكومة بنجلاديش تامر بسحب الأسلحة غير المرخصة من العناصر النشيطة.

تركيا:

٩- القوات التركية تقتل ٩٠ كردياً وتفقد ٢٧ جندياً فى معارك جديدة ضد المتمردين بشمال العراق.

١٠- وسط تدهور العلاقات:

- إيران وتركيا تتبادلان طرد الدبلوماسيين.

١٥- بمشاركة ١٢٠ دولة:

- افتتاح المؤتمر البرلمانى الدولى باسطنبول.

- مناقشة قضية الاقليات بعد أن اصبحت ظاهرة عالمية.

٢٩- انفجار قنبلة أمام مكتب الخطوط الروسية فى اسطنبول.

الجزائر:

٢٦- مصرع (بو لشجب بو جمعة) قائد إحدى الجماعات المسلحة.

جنوب أفريقيا:

١٦- سرقة المصادر النووية تثير قلقاً بالغاً فى جنوب أفريقيا.

- تشكيل وحدة خاصة للتحقيق فى قضايا تهريب المواد النووية.

١٩- اتفاق تاريخى لحماية حقوق الاقليات فى جنوب أفريقيا.

٢٧- العثور على جثة أميرة الزولو المقتولة بجنوب افريقيا.

٣٠- اضراب فى جنوب أفريقيا احتجاجاً على بند دستورى يتيح لأصحاب المصانع اغلاقها فى وجوه العمال المضربين.

رواندا:

٢٩- البعثة الدولية لحقوق الانسان:

- جيش رواندا يقتل ٣٨ شخصاً بينهم مدنيون.

سريلانكا:

١٩- جيش سريلانكا يشن هجوماً شاملاً على مواقع المتمردين التاميل.

٢٦- مصرع ٢٠٠ متمرد من التاميل فى هجوم لجيش سريلانكا.

السعودية:

٢٢- القبض على مرتكبى تفجير البعثة الأمريكية فى الرياض الجناة تدربوا فى افغانستان واشتروا المتفجرات من اليمن.

السودان:

١- اختيار الترابى رئيساً للبرلمان السودانى بالتزكية.

١- القوات الحكومية السودانية تسلم قاعدة عسكرية لقوات جارانج.

٥- ارتفاع صاروخى للأسعار فى السودان.

١٠- السودان يوقع اتفاقاً مع فصيلتين

من قوات المتمردين.

٢٣- البشير يعين ٤ وزراء سابقين على رأس مؤسسات حكومية سودانية.

سوريا:

٩- سوريا تستدعى السفراء العرب لشرح خطورة الاتفاق الإسرائيلى التركى.

٢٠- اجتماع فى دمشق لوزراء خارجية أمريكا وفرنسا وإيطاليا للتوصل إلى مبادرة لوقف القتال فى لبنان.

الصومال:

٥- مصرع وإصابة ١٤٥ صومالياً فى معارك بين قوات عيديد وماتو بجنوب مقديشيو.

١٩- مصرع وإصابة ٦٧ صومالياً فى اشتباكات بين قوات عيديد وماتو.

٢٦- غرق ٥٢ صومالياً قرب السواحل اليمنية فى محاولة تسلل فاشلة إلى داخل اليمن.

الصين:

٢٩- الصين تعلن حرب شاملة ضد الجريمة وبدء محاكمة المتهمين فى أكبر فضيحة فساد.

العراق:

٥- فى ختام اعمال مؤتمر قادة المعارضة العراقية بدمشق:

- الدعوة لرفع الحصار عن (شعب العراق).

٧- البرلمان العراقى بدأ أولى جلساته.

٨- العراق يستأنف محادثاته مع الأمم المتحدة دون تفاؤل كبير.

فرنسا:

٤- أول رئيس يزور بيروت منذ الاستقلال:

- شيراك يؤكد التزامه بسيادة لبنان ويدعو لانسحاب إسرائيل وسوريا.

١٦- انسحاب فرنسا من برنامج لانتاج صاروخ مضاد للطائرات.

فلسطين:

٤- عرفات يعزل قائد شرطة نابلس لاستخدامه القوة ضد طلاب جامعة "النجاح".

٥- حماس ترفض الحوار مع السلطة الفلسطينية.

٧- عرفات يرفض شروط حركة حماس للحوار ويقرر وقف الاتصالات معها.

١٤- إسرائيل ترفض دخول ٨٢ عضواً بالمجلس الوطنى الفلسطينى.

١٩- إسرائيل تغلق الضفة وغزة والقدس خوفاً من عمليات انتقامية.

٢٢- المجلس الوطنى يبدأ اجتماعاته فى غزة لأول مرة منذ عام ٦٤.

٢٣- انتخاب سليم الزعنون رئيساً للمجلس الوطنى الفلسطينى.

٢٥- ٥ أعضاء جدد من فلسطين فى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، التشكيل الجديد يضم الحسن وأبومازن والقدومى والحورانى ودرويش والصورانى.

٢٥- رداً على تخلى المجلس الوطنى الفلسطينى عن تدمير إسرائيل:

- حزب العمل يوافق على قيام دولة فلسطينية ويرفض اقتسام القدس مع الفلسطينيين.

٢٦- إسرائيل تعتقل ٥ فلسطينيين يشتبه فى انتمائهم لحماس.

- استمرار الاغلاق الشامل للضفة وغزة.

قطر:

٢- بعد مباحثات الشيخ حمد وبيريز فى الدوحة.

- قطر وإسرائيل تقرران فتح مكتبين للتمثيل التجارى بين البلدين.

كوريا الجنوبية:

٦- تصاعد المواجهة بين شطرى كوريا بعد توغل قوات بيونج يانج فى منطقة الهدنة.

١١- الحزب الحاكم يخسر الاغلبية المطلقة فى انتخابات كوريا الجنوبية.

٢٨- كوريا الجنوبية تبنى ثلاث غواصات مزودة بوسائل اطلاق صواريخ موجهة.

الكومنولث الجديد:

٢- توقيع اكبر معاهدة للتحالف بين روسيا وبيلا روسيا المعاهدة تدعم يلتسين فى انتخابات الرئاسة.

١١- روسيا تقرر ترسيم الحدود المشتركة مع الصين.

١٤- روسيا تبدأ سحب ١٤ وحدة عسكرية من الشيشان.

١٥- بالرغم من اعلان خطة للانسحاب:

- اسقاط هليكوبتر روسية بالشيشان وسط تصعيد لعمليات المقاومة.

١٩- وسط اجراءات أمن غير مسبوقة فى العاصمة الروسية:

- الرئيس يلتسين وقادة مجموعة السبع يفتتحون قمة الامان النووى فى موسكو.

- روسيا تعلن تأييدها لمعاهدة حظر التجارب النووية وتحتفظ بحقها فى التراجع.

٢٣- حريق ضخم فى خمس قرى حول مفاعل تشيرنوبيل.

٢٤- تأكيد مصرع دوداييف وتولى يندر باييف قيادة الشيشان.

- الزعيم الجديد يتعهد باستمرار القتال وسط غموض حول مستقبل النزاع.

٢٥- تسرب اشعاعى من أحد مفاعلات تشيرنوبيل فى الذكرى العاشرة للكارثة النووية.

٢٦- اتفاقية أمنية بين روسيا والصين وثلاث دول فى آسيا الوسطى.

٢٧- الشيشان يفجرون خطاً للسكة الحديد وبئراً بترولية.

٢٨- اغتيال (فيكتور نتشاييف) طبيب رئيس وزراء روسيا.

٢٩- بعد ٨ ايام من اختياره خليفة لدوداييف:

- انباء متضاربة عن مصرع يندرباييف زعيم الشيشان الجديد فى معركة مع جماعة منشقة للمقاومة قرب جروزنى.

لبنان:

٤- أول رئيس فرنسى يزور بيروت منذ الاستقلال:

- شيراك يؤكد التزامه بسيادة لبنان ويدعو لانسحاب إسرائيل وسوريا.

١٢- مصرع وإصابة ٤٠ شخصاً فى الهجمات الإسرائيلية على لبنان:

- الطيران الإسرائيلى يقصف مواقع للجيشين السورى واللبنانى.. والمقاومة تطلق الصواريخ على الجليل.

١٣- إسرائيل تواصل عدوانها على لبنان لليوم الثالث على التوالى مصرع ٢٥ وإصابه ٧٠ لبنانياً منذ بدء القتال.

١٣- رداً على الغارات الإسرائيلية المتكررة:

- حزب الله يعلن التعبئة العامة ويقرر الاستمرار فى ضرب المستوطنات.

- ٩٠٪ من سكان الجنوب يفررون من قراهم.

١٤- الطيران الإسرائيلى يقصف محطة كهرباء شرقى بيروت ويهدد بضرب المرافق اللبنانية.

- إسقاط طائرة استطلاع واخرى هليكوبتر إسرائيليين ونزوح نصف مليون لبنانى.

١٥- ليله مظلمة فى بيروت عقب قصف محطه كهرباء رئيسية.

- ارتفاع عدد القتلى والمصابين من المدنيين اللبنانيين إلى ١٧٧ فى خمسة أيام.

- حزب الله يقصف شمال إسرائيل ويهدد بالقيام بعمليات انتحارية.

١٥- إسرائيل ترفض الوساطة الفرنسية وتواصل هجماتها الوحشية على لبنان لليوم الخامس.

١٦- مصرع وإصابة ١٩ شخصاً فى الهجمات الإسرائيلية على لبنان.

١٦- الطائرات الإسرائيلية تقصف مخيم عين الحلوة ومواقع حزب الله.

١٧- ٥٠ صاروخاً فوق الجليل الاعلى وغارات على صور وبيروت.

١٨- مصرع ١٠٧ مدنيين فى قصف إسرائيلى وحشى لمعسكر النازحين ومدينة النبطية بجنوب لبنان.

١٩- إسرائيل تقصف مخيما للاجئين الفلسطنين والمقاومة ترد بإطلاق ١٢٠ صاروخاً.

- ارتفاع عدد ضحايا مذبحة قانا إلى ١٤٧ شهيداً و١٢٠ جريحاً.

٢٠- قصف برى وبحرى وجوى لـ ٤٠ قرية لبنانية.

- ١٥٦ شهيداً و٣٠٤ جرحى ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية.

٢١- الأمم المتحدة تحقق فى مجزرة "قانا" والحريرى يطالب بفرض عقوبات.

- إسرائيل تواصل هجومها الجوى والبرى والبحرى على لبنان.

٢٢- إسرائيل تقصف لبنان لليوم الثانى عشر وبيريز يهدد بضرب بيروت بمختلف الأسلحة.

- اسقاط طائرة إسرائيلية فوق بلدة حريه سلم بجنوب لبنان.

٢٣- الطيران الإسرائيلى يدمر خزانا يمد ٢٢ الف لبنانى بالمياه والمدفعيه والسفن الحربية تواصل قصفها والمقاومة ترد بصواريخ كاتيوشا.

٢٣- مقبرة جماعية لضحايا القصف الإسرائيلى لقرية قانا.

٢٤- الطائرات الإسرائيلية تقصف معاقل حزب الله وتهاجم قافلتى إغاثة بجنوب لبنان.

٢٥- طائرات إسرائيل تضرب شبكة صرف صحى ومحطة مياه تغذى ٢٣ قرية.

- صواريخ المقاومة اللبنانية تسقط على معسكر بشمال إسرائيل وتصيب ٣ جنود.

٢٦- الحريرى وبيريز وكريستوفر يعلنون فى وقت واحد:

- التوصل لاتفاق تفاهم لوقف القتال بلبنان.

- تشكيل لجنة خماسية لمراقبة تنفيذ الاتفاق.

- مجموعة إستشارية لاعادة اعمار ما دمره العدوان.

٢٧- بدء عودة النازحين اللبنانيين إلى الجنوب بعد سريان وقف اطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله.

٢٩- بيريز يعرض مساعدات إسرائيلية على لبنان لاعادة تعمير ما دمره القصف الإسرائيلى.

ليبريا:

٨- فى مواجهة عسكرية مع أحد الزعماء المتمردين فى ليبريا تضارب الانباء حول الوضع فى مونروفيا وسط أسوأ اشتباكات منذ ٣ سنوات.

١٠- بعد ٤ ايام من القتال الضارى:

- الفصائل الليبيرية المتنازعة تتوصل لاتفاق يقضى بوقف اطلاق النار.

١١- سفن أمريكية تتوجه إلى ليبريا بعد تعثر اجلاء الرعايا نهاراً.

- ترحيل ٦٢٠ شخصاً بينهم ١٠ مصريين و١٨٩ لبنانياً.

١٢- اتفاق الفصائل الليبريه المتناحرة على وقف فورى لاطلاق النار.

١٥- حكومة ليبريا ترفض التفاوض مع القائد المتمرد وتصر على استسلامه احتجاز المئات من الرهائن من بينهم جنود حفظ السلام و٥٠ لبنانياً.

١٦- تفشى وباء الكوليرا فى العاصمة الليبريه بسبب القتال.

- ٢٢ الف لاجىء يعانون من الجوع والعطش داخل الثكنات المحاصرة.

١٧- تجدد القتال فى عاصمة ليبريا بالرغم من اتفاق الهدنة.

٢٢- وفد أمريكى يبدأ محادثات سلام مع الفصائل الليبيرية.

٢٩- تجدد الاشتباكات الضارية حول قصر الرئاسة فى ليبريا.

- مشاة البحرية الأمريكية يقتلون مسلحين هاجموا المجمع السكنى للسفارة فى مونروفيا.

مصر:

٢- مبارك والأسد يجريان فى دمشق استعراضاً شاملاً للوضع العربى وعملية السلام والجهود الجارية لدفعها.

٣- وزير الدفاع الأمريكى عقب مباحثاته مع الرئيس:

- اتفاق مصر وأمريكا على استمرار التعاون الأمنى والاصرار على تحقيق السلام الشامل.

٣- الرئيس مبارك فى حديث شامل إلى مجلة الحوادث اللبنانية:

- دور أمريكا فى عملية السلام لا يتفق مع ما يتردد حول حمايتها للترسانة النووية الإسرائيلية.

- ليست لدينا معلومات عن بنود سرية بالاتفاق الأمريكى الإسرائيلى ونرفض استثناء إسرائيل من الحظر النووى.

٣- فى ختام أعمال اللجنة الوزارية العليا:

- توقيع اتفاقيات للتعاون بين مصر وتونس فى الزراعة والاتصالات والشئون الاجتماعية.

٤- الرئيس مبارك يفتتح مجمع القضاء العسكرى.

٥- فى عملية استمرت ٨ ساعات بالبحر الاحمر:

- البحرية المصرية تنقذ ٥٧٠ امريكياً جنحت بهم باخرة سياحية كبيرة.

- نقل الركاب إلى شرم الشيخ واعداد برنامج سياحى لهم.

٦- مجلس الشعب يوافق على تعديل قانون الاراضى الصحراوية.

٧- القمة المصرية الفرنسية تركز على مستقبل السلام واستقرار المنطقة ودعم مشروعات التنمية فى مصر.

٧- حديث الرئيس مبارك مع التليفزيون الفرنسى.

٨- الرئيسان مبارك وشيراك يفتتحان قصر العينى الجديد.

٨- الرئيس الفرنسى يحدد ملامح سياسة بلاده تجاه مصر والعالم العربى فى خطاب بجامعة القاهرة.

٨- اختتام اعمال اللجنة المصرية - السعودية التحضيرية بالقاهرة.

٩- الرئيس فى حديث لمحطة تليفزيون سى ان ان.

٩- قرينة الرئيس تعلن عن حملة لتطوير دار الكتب المصرية.

١٠- الشورى يوافق على مشروع قانون الإدارة المحلية:

- انتخاب مجلس شعبى فى كل وحدة محلية.

١١- الرئيس مبارك فى خطاب افتتاح المؤتمر.

١١- ٤٢ دولة افريقية وقعت معاهدة اعلان افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

- اعلان القاهرة "يطالب باقامة منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الأوسط.

- أمريكا وبريطانيا وفرنسا والصين توقع

المعاهدة وروسيا تدرس التوقيع بعد التأكد من مصير قاعدة (نيبجو جاسيا).

١٣- الرئيس مبارك فى حوار موسع مع مشايخ وابناء سيوه.

- الرئيس مبارك يفتتح مصنعاً للمياه الطبيعية ووحدة لانتاج زيت الزيتون فى واحه سيوة.

١٤- محاولة اعتداء مسلح على السفارة المصرية بليبريا.

١٦- اتفاق مبارك وعرفات على ضرورة تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها.

١٧- فى الاجتماع الطارىء لوزراء الخارجية العرب بالقاهرة:

- نداء لوقف العدوان على لبنان وتقديم المساعدات له.

١٧- الرئيس مبارك اصدر ٣ قرارات جمهورية بتشكيل ٣ مجالس قومية الخدمات والتعليم والانتاج.

١٨- مصرع ١٨ سائحاً يونانياً واصابه ١٥ آخرين فى هجوم ارهابى غادر بالجيزة.

- ٤ ارهابين يفتحون نيران رشاشاتهم على مجموعة من السياح أمام فندق بشارع الهرم ويهربون فى ميكروباص.

٢١- سوزان مبارك تفتح المؤتمر القومى الثانى للمرأة بجامعة القاهرة.

٢٣- وسط ادانة من جميع القوى السياسية والبرلمانية:

- مجلس الشعب يلغى سفر وفد برلمانى إلى إسرائيل بسبب عدوانها على لبنان.

٢٣- استشهاد لواء شرطة وضابطين ومجند ومصرع ارهابين فى اشتباك بزراعات القصب بالمنيا.

موريتانيا:

٥- مصرع واصابة ٨ اشخاص فى تحطم طائرة عسكرية موريتانية.

نيجيريا:

٢٤- دول الكومنولث تفرض عقوبات جديدة على النظام الحاكم فى نيجيريا.

الهند:

٢٠- مصرع واصابة ٣١ شخصاً فى انفجار بالعاصمة الهندية.

٢١- ارتفاع عدد ضحايا انفجار نيودلهى.

٢٧- بدء المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية الهندية.

الولايات المتحدة الأمريكية:

٣- أمريكا تفرج عن ١,٢ مليون صفحة من الوثائق السرية يعود بعضها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى.

٣- مصرع رون براون وزير التجارة الأمريكى فى تحطم طائرة بكرواتيا.

٧- انتحار نيكوبوليتش ٤٦ عاماً المسئول عن تحطم طائرة وزير التجارة الأمريكى.

٩- بدء محاكمة المتهمين فى انفجار أوكلاهوما.

٩- أمريكا تهدد بالانسحاب من معاهدة حظر التجارب النووية وتطالب بالالتزام بالشروط الأساسية لضمان نجاحها.

٩- اعلان جماعة "الرجال الاحرار" بأمريكا استقلالها وحقها فى تشكيل حكومة.

١٠- امريكا تطرد دبلوماسياً سودانياً لتورطه فى انشطة ارهابية.

١٢- مجلس الأمن يعلن ارتياحه البالغ لاعلان افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية.

١٢- كلينتون يبدأ زيارته لليابان:

اتفاق أمريكى يابانى حول اعلان ٦ منشآت عسكرية واعاده خمس الاراضى إلى سكان جزيرة اوكيناوا.

١٧- بعد محادثات كلينتون - هاشيموتو:

- الولايات المتحدة واليابان يتفقان على استمرار الوجود العسكرى الامريكى بالمنطقة.

٢٩- كلينتون يشهد لصالح المتهمين فى فضيحة (وايت ووتر) وينفى مجدداً تورطه فى معاملات غير مشروعة.

٢٩- إختفاء وليام كولبى المدير السابق للمخابرات الأمريكية بعد انقلاب زورقه.

اليابان:

١- الشرطة اليابانية تمنع المتظاهرين من اقتحام القواعد الامريكية.

- وحاكم اوكيناوا يتحدى قرار الحكومة بتجديد عقود الايجار.

يوجوسلافيا السابقة:

٦- فشل مفاوضات احياء الاتحاد الفيدرالى بين المسلمين والكروات واستبعاد الصرب من مؤتمر الاعمار لرفضهم اطلاق سراح الاسرى.

١٣- ١,٢٣ مليار دولار من الدول المانحة لاعمار البوسنة.

- فشل البرلمان الاتحادى فى دعم التحالف بين المسلمين والكروات.

مايو ١٩٩٦

اسبانيا:

٥- بعد تحديد أولويات حكومته: خوزيه أزنار يتولى رئاسة الحكومة فى اسبانيا.

إسرائيل:

٧- الأمم المتحدة تحمل إسرائيل مسئولية القصف المتعمد لمعسكر "قانا".

١٠- تقرير إسرائيلى يكشف عنصرية الجيش ويصف ضحايا مذبحة قانا بانهم نفايات بشرية.

٢٩- ٣ ملايين إسرائيلى ينتخبون رئيساً للوزراء و١٢٠ عضواً للكنيست.

٣٠- نتنياهو يتفوق على بيريز بفارق ٠,٧٪ والنتيجة النهائية يحسمها فرز ١٥٠ الف صوت.

- ٣٤ مقعداً للعمل و٣١ لليكود و٢٦ للأحزاب الدينية و١٨ لأحزاب اليسار.

- ٨٠ الف من عرب إسرائيل ابطلوا أصواتهم عقاباً لبيريز على مذبحة قانا.

٣١- نتنياهو يبدأ مشاوراته لتشكيل الحكومة الإسرائيلية بعد فوزه على بيريز بفارق ٢٩ الف صوت.

افريقيا الوسطى:

٢٢- تدهور الأوضاع فى أفريقيا الوسطى بعد انضمام وحدات جديدة للمتمردين:

- فشل مساعى المصالحه والقوات الفرنسية تشن عملية عسكرية للقضاء على التمرد.

٢٥- المعارضة ترفض عرض رئيس افريقيا الوسطى تشكيل حكومة موسعة.

- استمرار المظاهرات وأعمال السلب والنهب والجثث تملاء الشوارع.

أفغانستان:

١٨- حركة الطالبان تشن هجوماً صاروخياً على كابول.

٢٤- قوات الطالبان تعلن سيطرتها على مواقع حكومية في كابول.

- رباني وحكمتيار يوقعان أتفاق سلام في أفغانستان.

ألبانيا:

٢٦- ثالث انتخابات حرة في ألبانيا منذ ١٩٩٠ المعارضة تنسحب بعد بدء التصويت وترفض الأعتراف بالنتائج بسبب التلاعب.

٢٨- احتجاجاً على تزوير الانتخابات: موجة من الاضطرابات السياسية تجتاح ألبانيا.

الامارات:

١٩- في خطوة لتصعيد النزاع مع الامارات أيران تبنى ميناء لها في جزيرة أبوموسى.

إيران:

٥- قصف صاروخي لسفارة أيران في كابول.

١٣- رباني حكمتيار يتحالفان لطرد الطالبان من المناطق المحيطة بكابول.

١٣- طهران تتهم جماعة أيرانية معارضة بدعم الاضطرابات في البحرين.

١٩- في خطوة لتصعيد النزاع مع الامارات أيران تبنى لها ميناء في جزيرة أبوموسى.

أوغندا:

١١- فوز ساحق لموسيفيني في انتخابات الرئاسة الأوغندية ومنافسه الرئيس يتهم السلطات بتزوير النتائج.

ايطاليا:

١٧- إعلان تشكيل الحكومة اليسارية الجديدة في ايطاليا.

٢٤- مجلس الشيوخ الايطالي يصوت بالثقة للحكومة الجديدة.

البحرين:

٥- تسعة انفجارات جديدة استهدفت مؤسسات وشركات محليه وأجنبية في مركز للأعمال بالبحرين وخسائر بملايين الدولارات.

بريطانيا:

٢- بدء الانتخابات المحلية في انحاء عديدة من بريطانيا.

٢- حزب المحافظين البريطاني الحاكم يتلقى هزيمة منكرة في الانتخابات المحلية.

٩- فضيحة مالية جديدة لحزب المحافظين البريطاني.

١٥- في ضربة للعدالة البريطانية:- حكومة ميجور تعترف بإستخدام أدلة خاطئة أدت إلى سجن عشرات من أعضاء الجيش الجمهوري.

١٧- لندن وموسكو تتبادلان طرد الدبلوماسيين.

٢٠- بريطانيا تطرد ٣ دبلوماسيين سودانيين لعدم استجابة الخرطوم لقرار مجلس الأمن.

٣٠- بعد زواج ١٠ سنوات: إعلان طلاق الأمير أندرو من سارة رسمياً.

بنجلاديش:

٢١- الرئيس البنجلاديشي بيشاشي يعلن اقالة رئيس الأركان ويجرده من رتبة العسكرية.

٢٥- محاكمة قادة التمرد الفاشل في بنجلاديش بتهمة عدم الانضباط والتحريض على العصيان.

تركيا:

١٤- المحكمة الدستورية في تركيا تلغى التصويت على الثقة في حكومة يلمظ.

١٨- نجاه الرئيس التركي (سليمان ديميريل) من محاولة لإغتياله.

٢٣- الحكومة التركية على حافة الانهيار:

- استقالة وزيرين وتشيلر تطالب رئيس الوزراء بالتنحي.

- المحكمة الدستورية تلغى ثقة البرلمان في الائتلاف الحاكم.

٢٤- إنسحاب حزب الطريق القويم من الحكومة التركيه.

الجزائر:

٤- أغتيال وزير داخلية الجزائر السابق ومقتل ١٦ مسلحاً.

٦- إنتهاء عملية تحرير الرهائن المحتجزين بالجزائر.

١١- مصرع شخص واصابه ١٥ شخصاً في انفجار سيارة ملغومة بالجزائر.

- مسلحون يغتالون مسئول بحزب التحدى الشيوعي بولاية قسنطنية.

جنوب أفريقيا:

٨- تسوية جميع الخلافات حول مشروع دستور جنوب أفريقيا الدائم تمهيداً لإقراره.

٨- حصول جنوب أفريقيا على دستور دائم للبلاد في عهد مابعد العنصرية بعد عامين من الديمقراطية.

- الموافقة بأغلبية ثلثي أصوات الجمعية التأسيسية.

٩- إنسحاب مفاجيء للحزب الوطني من الائتلاف الحاكم في جنوب أفريقيا:

- الخلاف على الدستور الجديد يضع نهاية لأول حكومة وحدة وطنية.

١٠- مانديلا يبدأ مشاورات تشكيل حكومة ائتلافية جديدة في جنوب أفريقيا.

٣١- حزب البيض يتفوق على حزب مانديلا في منطقة الكاب.

سرى لانكا:

١٩- مصرع واصابة ٢٣ سريلانكياً في ثلاث هجمات للمتمردين.

السودان:

٤- مصرع ٥٦ شخصاً في تحطم طائرة ركاب سودانية.

١٠- بدء سريان العقوبات الدولية ضد الخرطوم لعدم التزامها بتسليم المتهمين في حادث أديس أبابا.

١٧- ضباط وجنود سودانيون يحتلون سجن "الدويم" بالخرطوم.

سوريا:

١٥- بدأ أعمال مجلس الاتحاد البرلماني العربي بدمشق.

٢٦- في ختام الدورة الـ ٢٧ للاتحاد البرلماني العربي بدمشق:

- التضامن العربي ضرورة لمواجهة الترتيبات الراهنة في المنطقة.

٣٠- تمديد بقاء قوات الأمم المتحدة بين سوريا وإسرائيل.

الصين:

١١- جيانغ زيمين رئيس الصين يزور أثيوبيا في أطار جولته الأفريقية.

١٣- رئيس الصين "جيانغ تسه مين" يبدأ زيارته لمصر.

١٣- القمة المصرية الصينية تركز على دفع العلاقات الإقتصادية ومساعى تعزيز عملية السلام.

العراق:

٦- مجلس الأمن يقرر مد الحظر على العراق بحجة عدم امتثاله للقرارات الدولية.

٢٠- العراق يصدر بتروله لأول مرة منذ ست سنوات.

- بغداد توقع رسمياً مع الأمم المتحدة اتفاق النفط مقابل الغذاء.

٢٦- ٣ شروط لبيع النفط العراقى مقابل الغذاء.

- إيداع الثمن فى حساب دولى وابقاء خبراء دوليين لاقرار الصفقات.

غانا:

٨- وسط تصعيد خطير للقتال:

- إلغاء قمة أكرا لتسوية الأزمة الليبيرية وتهديدات بسحب قوات حفظ السلام.

فرنسا:

١- فرنسا تعلن اتفاقا على التحكيم بين اليمن واريتريا.

٢٤- غضب رسمى وشعبى فى فرنسا بعد مقتل الرهبان السبعة المختطفين بالجزائر.

٢٩- لأول مرة:

- فرنسا تعترف بتسليم شريط فيديو ورسالة من الجماعة الإسلامية بالجزائر حول مصير الرهبان.

٣٠- العثور على جثث الرهبان السبعة الفرنسيين.

فلسطين:

١- اتفاق الرئيسين الامريكى والفلسطينى على تشكيل لجنة ثنائية لعلاج القضايا المشتركة.

٣- إسرائيل تؤجل إنسحاب قواتها من الخليل حتى نهاية الانتخابات العامة.

٥- السلطة الفلسطينية وإسرائيل تبدان مفاوضات الوضع النهائى فى طابا.

٨- شركة الاتصالات الإسرائيلية تقطع الاتصالات الدولية عن مناطق الحكم الذاتى الفلسطينى.

٩- عرفات يعلن اسماء اعضاء حكومته الجديدة.

١٢- السلطة الفلسطينية توافق على تأجيل إعادة الانتشار الإسرائيلى فى الخليل.

٢٧- محادثات فلسطينية - إسرائيلية لتسوية قضية "قبه راحيل".

٢٩- فى اطار الاجراءات الاستثنائية لضمان الانتخابات الإسرائيلية.

- اغلاق الضفة الغربية وغزة وأعتبارها منطقتين عسكريتين حتى أشعار آخر.

فيتنام:

١٠- هروب جماعى للاجئين الفيتناميين من معتقل بهونج كونج.

قطر:

٢٥- سويسرا تجمد حسابات أمير قطر السابق الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى بناء على طلب من حكومته.

كوريا الجنوبية:

٢٠- الحزب الحاكم بكوريا الجنوبية يحقق الاغلبية بضم المستقلين.

٢٢- سول وبيونج يانج يتبادلان انتهاك المياه الإقليمية.

- لجوء أول طيار كورى شمالى لسول منذ ١٣ عاماً.

الكومنولث الجديد:

٤- هجوم على مقر وزارة الداخلية الروسية فى جروزنى.

١٣- يلتسين يفشل فى تشكيل تحالف للديمقراطيين.

- عملية عسكرية روسية فى عاصمة الشيشان.

١٩- يلتسين يكشف مؤامرة لاغتياله فى الشيشان.

٢٧- بعد جلسة مباحثات احيطت بالسرية والاجراءات الامنية المشددة:

- اتفاق يلتسين وياندرباييف على وقف الانشطة العسكرية بالشيشان تمهيداً للمفاوضات السياسية.

٣١- يلتسين يعترف بخطأ اعلان الحرب فى الشيشان ويتعهد بتصحيحه.

لبنان:

٦- شريط فيديو يكشف تفاصيل مذبحة قانا.

- طائرة إستطلاع إسرائيلية فوق الموقع يوم المذبحة، بيريز يتعلل بالضباب لنفى تعمد قتل اللاجئين.

٦- إسرائيل تبرر قصف معسكر قانا بجنوب لبنان بوجود أخطاء فى خرائطها العسكرية.

١٠- لبنان يتخلى عن محاولة أصدار قرار من مجلس الأمن حول المجزرة بسبب الفيتو الأمريكى.

١٠- مجموعة مراقبه وقف اطلاق النار بلبنان تجتمع مرة ثانية بعد فشل الجلسة الأولى فى التوصل لاتفاق.

١٢- إصابة ٧ جنود إسرائيليين فى هجوم بجنوب لبنان.

- المقاتلات الإسرائيلية تهاجم مواقع حزب الله وتحلق فوق بيروت.

١٢- بعد إصابة ٧ جنود إسرائيليين بالجنوب اللبنانى المحتل: إسرائيل تقصف مواقع حزب الله بإقليم التفاح رداً على الهجوم.

١٤- سقوط عدد من القتلى والمصابين فى اشتباكات بين قوات حزب الله ودورية إسرائيلية بالجنوب اللبنانى.

١٧- فى بيانه الختامى اليوم فى "قانا":

مؤتمر الاتحاد البرلمانى العربى يتبنى دعوه مصر إلى قمة للمصالحة.

٢١- قوات الأمن الفرنسية تمنع ميشيل عون رئيس الوزراء اللبنانى الاسبق من القاء خطاب بالبرلمان الأوروبى.

٣٠- مصرع وإصابة ٨ جنود إسرائيليين فى انفجارين بجنوب لبنان.

ليبيريا:

٤- أمريكا تمنع زعماء الفصائل الليبيرية من دخول أراضيها حتى يتوقف القتال.

٥- تشارلز تايلور قائد الميليشيات المتصارعة فى ليبيريا يرفض حضور مباحثات السلام الليبيرية وقواته توسع نطاق سيطرتها فى العاصمة مونروفيا.

٨- وسط تصعيد خطير للقتال:

- إلغاء قمة أكرا لتسوية الأزمة الليبيرية وتهديدات بسحب قوات حفظ السلام.

١١- تفشى الامراض بين لاجىء ليبيريا فوق عبارة متهالكة بالمحيط الاطلنطى.

- ساحل العاج ترفض استقبالهم وغانا تسمح بنزول غير الليبيرين فقط.

١٣- إنتهاء مأساة الالاف من لاجىء ليبيريا "مؤقتاً".

٢١- مصرع واصابه ١٣ إثر تجدد القتال فى مونروفيا وقوات المتمردين تعلن استعدادها الالتزام بالهدنة.

مصر:

٥- رئيسة وفد الترويكا الأوروبية بعد

لقائها بالرئيس مبارك:

- دول الاتحاد الأوروبي تطالب بمواقف دولي أكثر توازنا تجاه منطقة الشرق الأوسط.

٦- الرئيس مبارك يفتتح المستشفى العسكري الجديد بالطور.

٦- بيان مشترك في ختام محادثات الوضع النهائي بطابا:

- اتفاق فلسطيني - إسرائيلي على تنفيذ القرارين الدوليين ٢٤٢ و٣٣٨ والالتزام ببنود إعلان المبادىء.

١٠- في ختام اجتماعات: منتدى البحر المتوسط يدعو لاستئناف مفاوضات السلام ويرحب بالرفض المصري لأشكال الهيمنة في المنطقة.

١٢- قمة مبارك وعرفات وحسين في القاهرة المباحثات تتناول دعم مسيرة السلام والمفاوضه الفلسطيني.

١٢- في بيان مشترك ومؤتمر صحفي للزعماء حول نتائج القمة الثلاثية بالقاهرة:

- اتفاق مبارك وحسين وعرفات على العمل المشترك لتحقيق السلام العادل والانسحاب الإسرائيلي.

١٤- بدأ أعمال لجنة مساعدة أخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار بالقاهرة.

١٤- مبارك يبدأ مباحثاته مع الرئيس الصيني:

- ٣ اتفاقيات للتعاون الإقتصادي والتكنولوجي والعلمي والقوى العاملة.

١٤- في محاكمة سرية بأثيوبيا:

- المتهمون بمحاولة اغتيال مبارك يعترفون بجريمتهم في العاصمة الأثيوبية.

٢٣- مجلس الشعب يوافق على تعديل قانون الإدارة المحلية.

٢٤- القذافي يشهد لقاء شعبياً بمطروح ضم شيوخ قبائل أولاد علي.

٢٤- أريتريا تحتجز ١٢ مركب صيد مصرية.

٢٥- بدأ المباحثات العسكرية بين مصر والسعودية بالرياض.

٢٧- التوقيع على عقد التأمين الجماعي للمصريين بالكويت.

٢٧- مجلس الشورى يرفع إلى مبارك نتائج مناقشاته حول تنظيم الصحافة.

٢٨- جولة مبارك والقذافي بمصانع العاشر من رمضان.

٢٨- الرئيس مبارك في حديث لصحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية.

٢٩- مبارك في حديث لصحيفة (واشنطن تايمز) أرسلت للخرطوم صوراً ومعلومات حول قاعدة ارهابية بالسودان.

٣١- اتصالات عاجلة يجريها مبارك لدفع عملية السلام فور إعلان فوز نتنياهو بمنصب رئيس الوزراء الإسرائيلي.

- نتنياهو يؤكد في اتصال مع مبارك التزامه بالسلام وحرصه على اللقاء لتوضيح رؤيته الصحيحة بعيداً عن الحملة الانتخابية.

المغرب:

٢٥- في اجتماعات المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بالرباط:

- ضرورة تدعيم جهود مبارك لإزالة الخلافات بين الدول العربية.

٢٧- في ختام أعمال المكتب الدائم لاتحاد المحامين العرب بالرباط:

- ضرورة تسوية ملفات حرب الخليج وقضية الأسرى الكويتيين.

الهند:

٢- المرحلة الثانية من الانتخابات الهندية.

٧- بدء المرحلة الثالثة للانتخابات الهندية: ارتفاع عدد ضحايا الانتخابات إلى ٧٠ قتيلاً.

١٠- استقالة الحكومة الهندية بعد هزيمة حزب المؤتمر.

- مشاورات بين حزب بهاريتا جاناتا والاحزاب الصغيرة لتشكيل حكومة ائتلافية.

١٢- لقطع الطريق على المتطرفين الهندوس حزب المؤتمر الهندي يجدد زعامة "راو".

١٤- الجبهة الوطنية تعلن مرشحها (ديفي جودا) رئيس وزراء ولاية كارنا تاكا الجنوبية لرئاسة الحكومة الهندية.

١٥- الرئيس الهندي يكلف زعيم المتطرفين الهندوس بتشكيل الحكومة.

١٩- الحكومة الهندية الجديدة تتفادى أول صدام لها مع المعارضة.

- نشر ٥٠٠ جندي لوقف المعارك القبلية في ١٠٠ قرية بولاية اسام.

٢١- مصرع ١٥ واصابه ٥٠ في انفجار نيودلهي.

- زعيم الحزب الهندوسي يعترف بضعف حكومته.

٢٣- بدء الانتخابات في كشمير منذ ٦ سنوات وسط مخاوف من هجمات المسلحين.

٢٤- المعارضة الهندية ترفض منح الثقة للحكومة.

٢٨- تكليف زعيم الجبهة الموحدة بتشكيل الحكومة الهندية بعد استقالة فاجباي.

الولايات المتحدة:

٨- هجوم أمريكي وإسرائيلي عنيف على تقرير الأمم المتحدة بشأن مذبحة قانا.

١٠- لجنة وقف اطلاق النار في لبنان تبدأ اجتماعاتها بواشنطن.

١٠- كلينتون يلتمس العذر لإسرائيل في وقوع مذبحة قانا.

١٥- أمريكا تعلن قائمة بالعقوبات الإقتصادية التجارية ضد الصين.

١٥- في مغامرة سياسية شجاعة "دول" يقرر الاستقالة من مجلس الشيوخ الأمريكي ليتفرغ لسباق الرئاسة.

٢٥- أمريكا ترفض اقتراحاً صربياً بابرام اتفاق مع كاراجيتش وتبدأ في برنامج تسليح وتدريب الجيش الفيدرالي بالبوسنة.

اليابان:

١١- حكومة مقاطعة "أوكينا" اليابانية ترفض تجديد عقد الايجار للقواعد الأمريكية.

اليمن:

١٤- مصرع ٣ جنود يمنيين واصابه ٤٠ في انفجار مستودع ذخيرة بعدن.

٢١- اليمن وإريتريا يوقعان بباريس اتفاق المبادىء حول جزر حنيش.

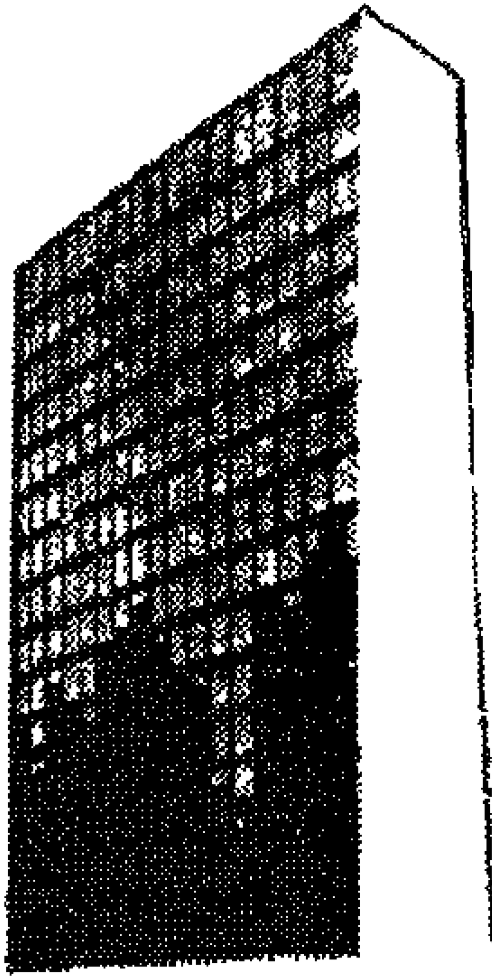
يوجوسلافيا السابقة:

١٤- اكتشاف مقبرة جماعية في قرية ابادما الصرب شمال البوسنة.

١٥- بعد ضغوط أمريكية لانقاذ الفيدرالية في البوسنة اتفاق المسلمين والكروات على تشكيل قيادة عسكرية موحدة وانشاء مؤسسات إقتصادية مشتركة.

١٨- الزعيم الصربي يعين رئيساً جديداً للوزراء وسط صراع عنيف على السلطة.

٢٥- أمريكا ترفض اقتراحاً صربياً بإبرام اتفاق كاراجيتش وتبدأ في برنامج تسليح وتدريب الجيش الفيدرالي بالبوسنة.





نشاط الأمم المتحدة

إعداد : نادية عبد السيد

مجلس الأمن :

البوسنة والهرسك:

– أعلن ريتشارد جولد ستون ممثل الادعاء إلى محكمة مجرمي الحرب الدولية أن الجنرال الصربي ديوردى ديوكتيش الذى سلمته حكومة سراييفو مع ضابطين آخرين سوف يدرج فى قائمة المتهمين بجرائم الحرب وأن الدلائل المتوافرة تؤكد ادانته(٣/١).

– أعلن البنك الدولى عن تقديم المجموعة الأولى من المساعدات المالية للبوسنة وتبلغ قيمتها ٤٥ مليون دولار مخصصة للعمليات الضرورية فى اعادة الأعمار (٣/١).

– قطع صرب البوسنة اتصالاتهم مع قيادات قوات حلف الاطلنطى ولم يذكروا سبباً لوقف الاتصالات. وكانت المحكمة الدولية فى لاهاى قد أدانت جنرالا صربيا بتهمة قصف أهداف مدنية بالمدافع خلال فترة حصار سراييفو مما أدى لمصرع أكثر من عشرة الاف مدنى وأدان رئيس برلمان صرب البوسنة قرار المحكمة قائلا أنه يثير الشكوك حول نزاهة المجتمع الدولى (٣/٣).

– وجهت الولايات المتحدة تحذيراً لجمهورية صربيا بأنها لن تحصل على علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة أو العضوية الكاملة فى المنظمات الدولية إذا استمرت بلجراد فى ممارساتها المنافية للديمقراطية (٣/٥).

– أصدرت محكمة مجرمى الحرب الخاصة بيوغسلافيا السابقة أمراً دولياً باعتقال ميلان مارتيتش زعيم صرب كرواتيا بعد أن تأكدت من ارتكابه جرائم حرب فى منطقة كرايينا فى العام الماضى (٣/٨).

– أعلن قادة قوات حلف الاطلنطى أنهم لن يتعقبوا الصرب المتهمين رسميا بارتكاب جرائم حرب ضد مسلمى البوسنة إذا كان ذلك يشكل أية خطورة وأن قوات الاطلنطى مستعدة رغم ذلك لمساندة جهود المحكمة الدولية ومنظمات الاغاثة فى البوسنة (٣/٩).

– أنهى المؤتمر الدولى الخاص باعادة اللاجئين والمشردين إلى البوسنة أعماله فى العاصمة النرويجية أوسلو بالاتفاق على ضرورة أن تتماشى عمليات الاعادة مع مدى قدرة الاطراف المعنية على استيعاب العائدين، وأعرب العديد من الدول المشاركة في مؤتمر أوسلو عن خيبة أملهم تجاه عمليات النزوح الجماعى الذى يقوم بها صرب البوسنة رغم تأكيدات الاتحاد الفيدرالى بين المسلمين والكروات بالحفاظ على حقوقهم (٣/٩).

– أعلن قائد ميلشيات صرب البوسنة الجنرال راتكو ميلاديتش أمام المراسلين الأجانب أن الذى يحاول تنفيذ أوامر محكمة جرائم الحرب باعتقاله "عليه أن يكون مستعدا لدفع ثمن باهظ" (٣/١٠).

– واصل صرب البوسنة عمليات السلب والنهب والحرق المتعمد للمنشآت الحيوية بضاحية "ايلجا" بالعاصمة سراييفو قبل انتقالها لسيطرة الاتحاد المسلم الكرواتى واتفق مسئولو حلف الاطلنطى والأمم المتحدة على بذل المزيد من الجهد لوقف الحرق والنهب والسلب فى الضواحى الصربية (٣/١١).

– تسلم الاتحاد الكرواتى المسلم السلطة فى ضاحية "اليدزا" بسراييفو تنفيذا لاتفاق دايتون، وصعدت قوات حلف الاطلنطى الاجراءات الأمنية فى سراييفو للسيطرة على حالة الفوضى وعمليات التخريب التي ينفذها الصرب قبل انسحابهم من "اليدزا" (٣/١٢).

– قرر الرئيس الروسى بوريس يلتسين رفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إلى منطقة يوغسلافيا السابقة على ثلاث مراحل وجاء ذلك غداة إعلان الولايات المتحدة عن تخصيص مائه مليون دولار لتمويل البرنامج العسكرى لتدريب وتجهيز القوات التابعة للاتحاد الفيدرالي البوسنى (٣/١٢).

– وقع حلف الاطلنطى وروسيا اتفاقا حول مشاركة روسيا فى قوة السلام متعددة الجنسيات (ايفور) بعد شهرين من المفاوضات الشاقة وجاء ذلك بعد انتشار ١٦٠٠ جندى روسى فى مطلع شهر يناير الماضى شمال شرقى فى إطار فرقة تقودها الولايات المتحدة (٣/١٣).

– قرر مجلس الشيوخ الأمريكى تجميد ٢٠٠ مليون دولار من المساعدات المدنية للبوسنة حتى يتأكد الرئيس كلينتون من رحيل عناصر الجيش والمخابرات الايرانية عن البوسنة (٣/١٤).

– اختتم مؤتمر اعادة تسليح الاتحاد الكرواتي المسلم فى البوسنة أعماله بالعاصمة التركية أنقرة وسط خلافات أمريكية – أوروبية حادة حول أهداف المؤتمر وطالب الاتحاد الأوروبى المشاركين فى الموتمر بالالتزام ببنود اتفاق دايتون للسلام التى تقضى بالحد من التسليح، وأكد محمد شاكر بيه المندوب الخاص للرئاسة البوسنية أن مؤتمر أنقرة يهدف إلى تعزيز السلام فى البوسنة وليس التحضير للحرب وأوضح غموض الموقف الأوروبى الذى لم يقدم حلولا بديلة للحكومة الفيدرالية، بينما طالبت واشنطن الدول الأوروبية والاسلامية فى المؤتمر بتقديم مبلغ ٨٠٠ مليون دولار لبرنامج مساعدة وتجهيز الجيش البوسنى ووعدت بتقديم مائه مليون دولار للمشاركة فى البرنامج (٣/١٥).

– بدأت فى البوسنة أعمال المؤتمر الدولى لاعادة أعمار البوسنة الذى يشارك فيه

ممثلون عن ٤٠ دولة إلى جانب ممثلين عن البنك الدولي والاتحاد الأوروبي لمناقشة أولويات برامج الاعمار وسبل دعمها ماليا (٣/١٦).

– أعرب الوسيط الدولي كارل بيليت عن قلقه إزاء عملية التقسيم العرقي التي يسارع اليها أطراف النزاع في البوسنة، ومن ناحية أخرى دافع وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر عن مهمة تأهيل الجيش البوسني وإمداده بالمعدات العسكرية الجديدة على رغم الفتور الذي أبدته دول الاتحاد الأوروبي إزاء هذه المهمة. وقال كريستوفر اثر لقائه مع خافيير سولانا الأمين العام لحلف الاطلنطي "من المهم جدا ايجاد حالة من التوازن بين الاطراف البوسنية المختلفة ولايجب أن يكون الجيش البوسني ضعيفا بعد مغادرة قوات "ايفور" لتطبيق السلام في غضون تسعة أشهر من الان" (٣/١٦).

– أعلن وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي في جنيف أن الولايات المتحدة لاتزال تصر على الابقاء على الباب مفتوحا أمام اطراف النزاع في البوسنة كي يحققوا الهدف من بناء دولة ديمقراطية متعددة الاعراق في بلادهم الا أنه أضاف أن واشنطن لاتستطيع أن ترغم البوسنيين على انجاز هذا الهدف (٣/١٨).

– اجتمع وزير الخارجية الأمريكي وارين كريستوفر في جنيف بزعماء البوسنة وكرواتيا وصربيا في محاولة للتغلب على الخلافات داخل الاتحاد المسلم – الكرواتي وعمليات التخريب التي يقودها الصرب في الضواحي التي يتركونها في سراييفو، ورفض كريستوفر الكشف عن طبيعة الاتفاقات التي يسعى للتوصل اليها لكنه اكد قضايا حرية التنقل والتعاون مع محكمة مجرمي الحرب وإجراء الانتخابات الحرة المقررة في سبتمبر القادم (٣/١٨)، وعلى صعيد آخر أكدت مصادر غير دبلوماسية أن المجتمعين اتفقوا على اصدار وثيقة تتضمن ١٢ نقطة تهدف إلى تعزيز اتفاق دايتون (٣/١٩).

– دخلت عمليات تقسيم البوسنة إلى كيانين: الاتحاد المسلم الكرواتي والكيان الصربي حيز التنفيذ وباتت تفصل بين الاتحاد البوسني والجمهورية الصربية منطقة منزوعة السلاح يبلغ عرضها أربعة كيلو مترات وطولها ألف وثلاثين كيلو مترا (٣/٢٠).

– كشف فاروق جوجيتش أحد المتخصصين البوسنيين في جرائم الحرب النقاب عن مقبرة جماعية تحوي جثث مالا يقل عن ١٢٠ شخصا لقوا مصرعهم على أيدي الميليشيات الصربية قرب لوسكي بالانكا شمال البوسنة (٣/٢١)، وعلى صعيد آخر أعلنت الأمم المتحدة أن القوات الصربية قتلت في مذبحة بشعة ثلاثة آلاف مسلم على الأقل في بلدة سريبرينيتشا في يوليو الماضي (٣/٢٢).

– أعلنت محكمة جرائم الحرب في لاهاي قرارات اتهام ضد ثلاثة من المسلمين وكرواتي من البوسنة لادانتهم بارتكاب أعمال قتل وتعذيب واغتصاب في معسكر اعتقال في كونيتيش بجنوب البوسنة (٣/٢٢).

– صرح وزير الخارجية الفرنسي هيرفيه دوشاريت أن فرنسا قد تعيد النظر في مشاركتها في عملية السلام الجارية في البوسنة بسبب انحراف هذه العملية التي تنتقل من "منطق السلام إلى منطق الانفصال" (٣/٢٣).

– هدد حلف الاطلنطي بوقف تزويد البوسنة بمساعدات عسكرية قدرها ١٠٠ مليون دولار إذا لم تطرد المقاتلين الايرانيين الذين لا يزالون في أراضيها (٣/٢٧)، وفي تطور لاحق أعلن الرئيس بيل كلينتون أن الكونجرس صوت على مساعدة بقيمة ١٩٨ مليون دولار لاعادة إعمار البوسنة فيما وافق البنك الدولي على قرض بقيمة ٣٥ مليون دولار لاعادة تأهيل شبكة المواصلات والنقل اليها (٣/٣٠).

– توصل مسئولون في البوسنة وكرواتيا إلى اتفاق حول سبل تعزيز الاتحاد الفيدرالي الذي تعرض لهزات عنيفة في الآونة الأخيرة يتم بموجبه فرض عقوبات على الذين يرفضون التعاون لاستكمال خطوات بناء الاتحاد وتحديد مسئوليات كل طرف (٣/٣١).

– وصل إلى مدينة موستار البوسنية فريق تابع للمحكمة الدولية لزيارة ١٣ موقعا شهدت مذابح جماعية عقب سقوط المدينة في أيدي الصرب في يوليو الماضي (٤/١)، وعلى صعيد آخر بدأت محاكمة الجنرال الكرواتي تيهوميد بلاسكيتش أمام محكمة لاهاي بتهمة ارتكاب جرائم حرب وهو أول متهم توجه له المحكمة اتهاما رسميا (٤/٢).

– أدانت محكمة مجرمي الحرب في لاهاي جمهورية صربيا وأكدت مسئوليتها عن انتهاكات حقوق الانسان في البوسنة ووصفت المحكمة مايسمى بالاتحاد اليوغسلافي بانه دولة "مجرمة" (٤/٣).

– حذر مجلس الأمن في بيان رئاسي تلاه رئيس المجلس خوان سومانحيا من مغبة الاستمرار في احتجاز أسرى الحرب وطالب بالافراج عن جميع المحتجزين دون شروط واكد على ضرورة سحب القوات الأجنبية وضمان حرية التنقل لكافة مواطني البوسنة والتعاون مع الدول راعية السلام لضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم (٤/٥).

– أفرج الاتحاد الكرواتي المسلم في البوسنة عن ٤٦ من أسرى الحرب الصرب وأفرجت الحكومة البوسنية عن ٨١٨ من أسرى الحرب بينما أفرج شركاؤهم الكروات عن ٢٨ أسيرا صربيا، وسلمت الحكومة البوسنية الأسرى المفرج عنهم إلى قوات حفظ السلام الدولية بينما وصل ممثل عن المحكمة الدولية لجرائم الحرب إلى سراييفو للمساعدة في تحريك قضية الأسرى بين الأطراف المتنازعة والتي تعرقل جهود السلام (٤/٦).

– أكد كارل بيليت المنسق الدولي لاتفاق السلام أن الدول المانحة لإعادة اعمار البوسنة سيعقد في موعده يومي ١٢، ١٣ أبريل في بروكسل حتى بدون مشاركة صرب البوسنة الذين يرفضون الافراج عن بقية أسرى الحرب المحتجزين لديهم (٤/٧)، وفي تطور لاحق قال بيليت أنه سيتخذ قرارا بشأن مشاركة صرب البوسنة في المؤتمر بعد عودته إلى سراييفو وتقييمه التقدم الذي تحقق في مسألة الافراج عن أسرى الحرب (٤/٨).

– دعا الرئيس البوسني علي عزت بيجوفيتش في كلمة افتتح بها الاجتماع الوزاري لمجموعة الاتصال الاسلامية في سراييفو إلى استمرار الدعم السياسي والاقتصادي الاسلامي للبوسنة اضافة إلى المساعدات الخاصة بحاجات الجيش البوسني، وتعهد وزير الخارجية الايراني علي اكبر ولاياتي بتقديم بلاده ٥٠ مليون لإعمار البوسنة (٤/١١).

– اختتم مؤتمر مانحي المساعدات في البوسنة في بروكسل أعماله بالتعهد بتوفير معظم المبالغ المطلوبة ١,٢ بليون دولار خلال العام الجاري ووجه ممثلو الدول والمؤسسات الاقتصادية والانسانية الدولية الذين شاركوا في المؤتمر انتقادات حادة إلى رادوفان كاراجيتش وحملوه مسئولية مقاطعة الصرب للمؤتمر (٤/١٣).

– أوضح قائد قوات حلف الاطلنطي الاميرال لايتون سميث أن قوات تطبيق اتفاق السلام ترفض أن تكون طرفا في المحاولات غير المنسقة لعودة اللاجئين إلى ديارهم وأنها ستدعم العودة المنظمة فقط التي تشرف عليها المنظمات الدولية (٤/٢٤).

– أعلن المنسق المدني لاتفاق السلام كارل بيليت عن تأسيس محطة تليفزيونية مستقلة تغطي كل انحاء البوسنة من أجل المساهمة في تهيئة الأجواء الديمقراطية للانتخابات الرئاسية والاشتراعية البوسنية المقرر اجراؤها في سبتمبر القادم (٤/٢٥).

– أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن القوات الأمريكية وقوات حفظ السلام لن تغادر البوسنة في الموعد المحدد لها في نهاية العام الحالي وأنها ستبقى شهرا أو أكثر بعد ذلك التاريخ وأن الانتخابات البوسنية القادمة في شهر سبتمبر ساعدت على اتخاذ قرار مد فترة بقاء القوات الدولية في البوسنة (٤/٢٦).

– رفضت محكمة مجرمي الحرب الدولية في لاهاي اطلاق سراح الجنرال الكرواتي تيهوميد بلاسكيتش لحين محاكمته وأكد القاضي كلود جوردا أنه لايوجد ما يضمن عودة بلاسكيتش إلى المحكمة رغم تأكيدات حكومة كرواتيا بذلك (٤/٢٦).

– حذر الجنرال ليتون سميث قائد قوة حلف الاطلنطي من أن قواته ستمنع اللاجئين المسلمين من تنظيم مسيرات جماعية للتوجه لديارهم في المناطق الخاضعة للصرب رغم النص على حرية انتقال الافراد بانحاء

البوسنة في الاتفاقية (٤/٢٨)، وعلى صعيد آخر دعت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة الاطراف المتناحرة إلى إبداء تعاون أكبر لتسهيل زيارات مجموعات من المسلمين للأراضي الصربية (٤/٢٩).

– تقدمت محكمة الحرب الدولية بشكوى لمجلس الأمن ضد الاتحاد اليوغسلافي الجديد لرفضه التعاون في تحقيقات جرائم الحرب في البوسنة وقالت الشكوى أن بلجراد لم تنفذ حتى الآن أيا من مذكرات الاعتقال التي سلمتها لها المحكمة ضد بعض القادة العسكريين الصرب (٤/٣٠).

– دعا حلف الاطلنطي الاطراف البوسنية إلى ضرورة الالتزام ببنود اتفاق السلام وتوفير حرية تنقل المواطنين البوسنيين وعودة اللاجئين إلي مناطقهم السابقة ونظم كارل بيليت اجتماعا لممثلي الأطراف البوسنية في محاولة لاحتواء أحداث العنف التي شهدتها البوسنة أثناء محاولات لاجئين من المسلمين دخول أراضي الكيان الصربي التي تطورت إلى أحداث دموية وقتل لاجئين وجرح عشرات آخرين (٤/٣٠).

– طالبت حكومة البوسنة محكمة جرائم الحرب في لاهاي بادانة يوغسلافيا الاتحادية بتهمة القتل الجماعي والعدوان واعتبرت ذلك أمرا ضروريا من أجل احلال السلام والمصالحة في البوسنة (٥/٤).

– بدأت محكمة مجرمي الحرب الدولية أولى محاكماتها لدوشان تاديتش المتهم بتعذيب وقتل الأسرى بمعسكر "أريكا" شمال غرب البوسنة في يونيو ١٩٩٢، وقد انتقد مسئولون بالإدارة الأمريكية قصور الصلاحيات الممنوحة للمحكمة مؤكدين أن المحكمة ليس لديها الوسيلة لضمان الوصول إلى العدل" (٥/٦).

– طلب مجلس الأمن من كافة الدول اطراف النزاع في البوسنة التعاون مع محكمة مجرمي الحرب الدولية وعبر عن استيائه أزاء تقاعس بلجراد عن تنفيذ الأوامر بالقبض على ثلاثة متهمين من ضباط جمهورية الصرب (٥/٩).

– أعلنت ساداكو أوجاتا رئيسة المفوضية العليا لشئون اللاجئين ان استمرار وجود العقبات التي تعوق حرية التنقل بين المناطق التي يسيطر عليها المسلمون وتلك الخاضعة للصرب في البوسنة يهدد بنسف اتفاق السلام وأن هذه العقبات تمثل تهديدا خطيرا لبرنامج اعادة توطين اللاجئين المسلمين في منازلهم (٥/١٠).

– طالب كارل بيليت الوسيط الدولي في البوسنة الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسيفتش باستخدام نفوذه لاقصاء رادوفان كاراجيتش زعيم صرب البوسنة عن منصبه قبل الانتخابات البوسنية المقرر اجراؤها في شهر سبتمبر القادم (٥/١٦)، وفي تطور لاحق نقل رادوفان كاراجيتش قسما من صلاحياته كزعيم لصرب البوسنة إلى نائبته بيليانا بلافيتش وخاصة مسئولية الاتصال بالمجتمع الدولي (٥/١٩).

– أعرب الوسيط الدولي كارل بيليت عن اعتقاده بأن رادوفان كاراجيتش زعيم صرب البوسنة سيعتزل الحياة العامة وقال بيليت أنه تلقى تعهدات بهذا المعنى من رئيس برلمان صرب البوسنة (٥/١٩).

– حذر كارل بيليت زعماء صرب البوسنة من احتمال اعادة فرض العقوبات الدولية عليهم في حالة تنظيم استفتاء عام لتحديد مصير رادوفان كاراجيتش زعيم صرب البوسنة. وفي لاهاي حذر ريتشارد جولدستون كبير ممثلي الادعاء في المحكمة الدولية لجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة من خطورة فقدان المحكمة لمصداقيتها مالم تتم محاكمة أبرز المتهمين بارتكاب جرائم الحرب وعلى رأسهم رادوفان كاراجيتش وقائده العسكري راتكو ميلاديتش (٥/٢٣).

– اتهمت الأمم المتحدة صرب البوسنة بالعودة إلى ممارسة التطهير العرقي وخرق بنود اتفاق دايتون فيما اعلنت الولايات المتحدة إن الانتخابات البوسنية ستجرى في موعدها حتى لو بقي رادوفان كاراجيتش وراتكو ميلاديتش طليقين (٥/٣٠).

العراق:

– أعلن ريتشارد سبيدتزال الذي رأس وفدا من خبراء الأمم المتحدة في الأسلحة الجرثومية بعد أن أمضى اسبوعا في العراق أن طريقا طويلة جدا مازالت أمام العراق من أجل طمأنة خبراء التفتيش الدولي إلى أنه قضى على برنامجة "للأسلحة الجرثومية" وشدد على أن العراق مازال يمتلك "عناصر جرثومية" (٣/٤).

– اعلن نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان أن بلاده لديها آمال كبيرة في التوصل إلى اتفاق مع الأمم المتحدة حول صيغة "النفط مقابل الغذاء" وأكد على وجود مؤشرات إيجابية تسمح باستئناف الجولة الثانية من المحادثات في نيويورك في ١١ مارس، وعلى صعيد آخر أكد محمد سعيد الصحاف وزير الخارجية العراقي أن التوصل إلى اتفاق بين العراق والأمم المتحدة هو ترتيب مؤقت نسعى إلى تحقيقه في انتظار رفع العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩٠ بشكل نهائي (٣/٦).

– أعلن تشارلز دولفر نائب رالف اكيوس في بداية مهمة تركز على "متابعة الحوار" مع السلطات العراقية أن بغداد مازالت تخفي معلومات عن الأسلحة الكيماوية والجرثومية وعن برامج الصواريخ بعيدة المدى (٣/٧).

– جدد مجلس الأمن الحظر الدولي الشامل المفروض على العراق للمرة الثلاثين وشدد المجلس على أن العراق لم يستكمل تنفيذ التزاماته وطالبه بتقديم بيانات كاملة وشاملة عن برامج تسليحه (٣/٧).

– أعلن نائب رئيس اللجنة الخاصة تشارلز دولفر أن فريقه عثر على ذخائر كيماوية وجرثومية وخمسة خزانات مليئة بالوثائق في موقع المثنى الذي دمر خلال حرب الخليج، وعلى صعيد آخر أعلن متحدث رسمي عراقي أن المعدات التي أعلن الأردن ضبطها هي لطائرات هليوكوبتر مخصصة بعلم الأمم المتحدة للأغراض الزراعية وليست عسكرية وأن قرارات الأمم المتحدة لا تمنع استخدام المعدات التي ضبطت (٣/٨).

– عقد مجلس الأمن جلسة مشاورات بحث فيها الأزمة التي تفجرت بين العراق والأمم المتحدة على أثر منع السلطات العراقية مفتشي الأمم المتحدة من دخول مبني تابع لوزارة الزراعة، وفي تطور لاحق أوضح تشارلز دولفر نائب رئيس اللجنة الخاصة أن السلطات العراقية سمحت لفريقه ببدء عملية التفتيش في مبنى الوزارة ضمن قيود محددة من جهة حجم الفريق الذي يدخل المبنى (٣/٩)، وأعلن بعد أن انهى الفريق عملية التفتيش انهم لم يعثروا على أية وثائق حول برنامج التسلح العراقي وأن خبراء التفتيش الدولي مازالوا يشكون في أن العراق يخبيء مواد وذخائر وربما صواريخ محظورة بعيدة المدى (٣/١٠).

– أعلن تشارلز دولفر نائب رئيس اللجنة الخاصة أن بغداد قدمت إلى اللجنة بيانات معدلة عن أنظمتها التسليحية المحظورة وأن العراق وصف هذه البيانات بأنها كاملة ونهائية غير أنه أشار إلى أن الأمم المتحدة ستدرس هذه المعلومات قبل تقويمها في تقرير أبريل الذي يقدم إلى مجلس الأمن (٣/١١).

– أعرب مجلس الأمن عن قلقه ازاء ثاني مواجهة خلال أربعة أيام بين العراق ومفتشي الأمم المتحدة حول تفتيش بعض المواقع بحثا عن وثائق ومواد ذات صلة ببرامج الأسلحة العراقية وحذر رئيس المجلس العراق من "اخطار" أي سلوك يتسم بالتحدى ومن تكرار حوادث مماثلة يمكن أن تتطلب عملا "أكثر حزما" من جانب المجلس، وعلى أثر ذلك وافقت السلطات العراقية على السماح لمفتشي الأمم المتحدة بدخول موقع "الصرياطي" لتدريب الحرس الجمهوري كانت السلطات العراقية قد منعت فريق المفتشين من دخوله لمدة ١٢ ساعة (٣/١٢).

– أعلن الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء الكويتي ووزير الخارجية أن بلاده تطلب من الأمم المتحدة تعيين محكمة دولية للنظر في محاكمة المسئولين العراقيين عن مسئولياتهم تجاه الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠ والفظائع التي ارتكبها النظام العراقي ضد الشعب الكويتي (٣/١٤).

– أكد عبد الأمير الانباري رئيس وفد العراق في محادثات النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة أنه تم الاتفاق على عدد كبير من النقاط الخلافية بين الجانبين وقد انتهت جولة المحادثات بين العراق والأمم المتحدة دون التوصل إلى حل لمشكلة توزيع مواد الاغاثة الغذائية والطبية في مناطق الاكراد بشمال العراق (٣/١٥)، وفي تطور لاحق الغى د. بطرس غالي دعوته إلى رئيس الوفدين المفاوضين التوجه إلى جنيف للاجتماع به

الأمر الذي دعا إلى استئناف المفاوضات في جلسة جديدة في نيويورك (٣/١٦).

– حذر تقرير أصدرته مفوضية حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة من تدهور متزايد في مجالات حقوق الانسان في العراق وتحدث عن حملات واسعة في الاعدامات وأعمال التعذيب وقطع الآذان وبتر الاعضاء التي يتعرض لها السكان في الوقت الذي تستمر الأزمة المعيشية بسبب العقوبات الدولية (٣/١٥).

– أكد رالف اكيوس رئيس اللجنة الخاصة أن الأردن يتعاون مع الأمم المتحدة لوقف ارسال شحنات الأسلحة إلى العراق، وان اللجنة ستقوم باجراء تحقيق حول الأسلحة التي تم ضبطها في مطار عمان الدولي قبل وصولها إلى بغداد وأكد أن العقوبات الدولية لن ترفع عن العراق قبل تعهد بغداد بتقديم كل المعلومات المطلوبة حول أسلحتها النووية والجرثومية والبيولوجية واطلاق سراح جميع الأسرى الكويتيين (٣/١٧).

– أصدر مجلس الأمن بالاجماع بيانا رئاسيا أعرب فيه عن حالة القلق التي تنتاب أعضائه جراء الحوادث التي رفضت فيها السلطات العراقية ما طلبته فرق التفتيش يومي ١٤، ١٥ مارس ١٩٩٦ واعتبر المجلس هذه العرقلة انتهاكا واضحا لاحكام القرار ٦٨٧، ٧٠٧، ٧١٥، (٣/١٩).

– أختتمت الجولة الثانية من المحادثات بين العراق والأمم المتحدة حول صيغة "النفط مقابل الغذاء" دون التوصل إلى اتفاق بعد أن رفضت بغداد قبول الشروط الواردة في القرار ٩٨٦ خاصة فيما يتعلق بكيفية توزيع جزء من المساعدات على السكان الأكراد في شمال العراق (٣/١٩).

– ذكر رالف اكيوس أمام اللجنة الفرعية للتحقيقات التابعة لمجلس الشيوخ الأمريكي أن العراق مازال يخفي مجموعة من الصواريخ يتراوح عددها بين ٦، ١٦ صاروخا وأن هذه الصواريخ متوسطة المدى مركزة على شاحنات وتنقل في البلاد هربا من مفتشي الأمم المتحدة (٣/٢١).

– أوصى مجلس الأمن القومي التركي الحكومة بتمديد مهمة القوة متعددة الجنسيات العاملة في اطار عملية "بروفايد كومفورت" في تركيا المكلفة بمراقبة المجال الجوي في شمال العراق وتنتهي فترة انتداب هذه القوة المنتشرة منذ يوليو ١٩٩١ في ٣١ مارس الجاري (٣/٢٣).

– أقر مجلس الأمن بالاجماع القرار رقم ١٠٥١ الخاص بوضع آلية للرقابة طويلة الأمد على صادرات العراق وارداته التي ستطبق لدى تخفيف الحظر المفروض عليه أو رفعه وأكد المجلس أن طلبات تصدير بضائع إلى العراق والطلبات التي يقدمها العراق لاستيراد مواد أو تكنولوجيا تنطبق عليها آلية الرقابة يجب أن تقدم للجنة العقوبات التابعة للمجلس، وأوضح المجلس أن آلية الرقابة التي أقرها لا تمس "الحق الشرعي" للعراق في استيراد أو تصدير مواد أو تكنولوجيا لأغراض غير محظورة تعتبر ضرورة لنموه الإقتصادي والإجتماعي (٣/٢٨).

– أجتمع وزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف في بكين مع د. بطرس غالي الذي أعرب عن أمله بالتوصل إلى حل في المفاوضات بين بغداد والمنظمة الدولية على صيغة "النفط مقابل الغذاء" (٣/٢٨).

– هاجم ثلاثة مسلحين مجهولين مقر بعثة الأمم المتحدة بمدينة أم قصر العراقية على الحدود مع الكويت، واطلع العراق الأمم المتحدة على تفاصيل اعترافات اعضاء شبكة التجسس العراقية التي اعلنت بغداد القبض على اعضائها لتورطها في العمل لحساب جهاز المخابرات الكويتية، في الوقت الذي نفت فيه الكويت هذا الاتهام وقال أن بغداد تهدف إلى ايقاعها في أزمة مع قوات حفظ السلام الدولية على الحدود بين الدولتين (٣/٣١).

– قرر مجلس الأمن الابقاء على بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الحدود بين العراق والكويت وذلك بناء على توصية من الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالي (٤/٥).

– بدأت يوم ٤/٨ الجولة الثالثة من المفاوضات بين العراق والأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق حول صيغة " النفط مقابل الغذاء" وسط تفاؤل عراقي بامكانية نجاح هذه الجولة ووضع مذكرة تفاهم خلالها، وتركزت المفاوضات حول اقتراح بحل وسط يقضي بان تتولى الحكومة العراقية شراء المواد الغذائية للمناطق الكردية على أن تتولى الأمم المتحدة توزيعها بما في ذلك الأدوية (٤/١١).

– أكدت اللجنة الخاصة المكلفة بنزع الأسلحة العراقية المحظورة وجود "ثغرات كبيرة" في المعلومات التي قدمتها بغداد عن "الأسلحة الكيماوية والجرثومية اضافة إلى الصواريخ المحظورة والقدرات المرتبطة بها واعربت عن قلقها من "حصول العراق أخيرا" على معدات محظورة بينها معدات لتوجية الصواريخ (٤/١١).

– أكد السفير عبد الأمير الانبارى رئيس وفد العراق في مفاوضات "النفط مقابل الغذاء" أن الأمم المتحدة والعراق كانتا على وشك توقيع اتفاق لكن أعضاء في مجلس الأمن عرقلوا ذلك في اللحظة الأخيرة (٤/١٤)، واعترف الانبارى بأن بغداد كانت مرنة في الترتيبات واعترفت بحق الأمم المتحدة في توزيع الغذاء والدواء وغيرها من الامدادات على الاكراد (٤/١٥)، واتهم الانبارى الأمم المتحدة بالتراجع عن موقفها من اجزاء رئيسية بالاتفاقية ووجه اللوم في التغييرات إلى ضغوط من اعضاء مجلس الأمن لاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا (٤/١٦).

– أبلغ اكيوس مجلس الأمن أن اللجنة الخاصة لديها معلومات حساسة وسرية عن دفع أموال لوسطاء وأعمال لم تستطع بغداد تفسيرها وأضاف "نحن قلقون من عمليات استيراد أخرى إذ رصدنا تدفق أموال ونشاطات يجب اجراء مزيد من التحقيقات في شأنها" (٤/١٧).

– تحدث د. بطرس غالي عن احراز بعض التقدم في مفاوضات "النفط مقابل الغذاء" وذلك بعد لقائه ومندوبي الولايات المتحدة وبريطانيا مادلين أولبرايت وجون وستون (٤/٢٠).

– أبلغت الكويت مجلس الأمن أنها أودعت ٦١٣ مليون دولار في حساب مجمد باسم الأمم المتحدة في أحد بنوكها الوطنية بعد بيع حمولة السفينة "ليث ١" من النفط العراقي على اثر اعتراضها في مياه الخليج في ١٨ مايو ١٩٩٥ وهي تخرق الحظر المفروض على بغداد (٤/٢٣).

– في رسالة بعث بها العراق إلى د. بطرس غالي احتج العراق رسميا على قيام طائرات دول التحالف بخرق وانتهاك حرمة اجوائة بقصد المراقبة وأكدت الرسالة أن الطلعات الجوية لهذه الطائرات أحدثت خسائر مادية في الممتلكات الخاصة والعامة، وطالب العراق بتوزيع رسالته على اعضاء مجلس الأمن واعتبارها من وثائق المجلس (٤/٢٣).

– أعلن السفير عبد الأمير الانبارى سفير العراق لدى الأمم المتحدة أن العراق كان قد توصل إلى مسودة اتفاق مع المنظمة الدولية إلا أنه فوجئ بنص جديد في اعقاب الضغوط التي مارستها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (٤/٢٣)، ومن جانب آخر أعلن الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة أن د. بطرس غالي ونائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز اتفقا في مكالمة تليفونية على الاستمرار في المفاوضات من أجل التغلب على المصاعب في طريق التوصل إلى مذكرة تفاهم لتنفيذ القرار ٩٨٦ (٤/٢٤).

– وجه أعضاء مجلس الأمن نقدا لكل من الأمم المتحدة من جهة والولايات المتحدة وبريطانيا من جهة أخرى بسبب تقدم الدولتين بقائمة اعتراضات على مسودة ومذكرة التفاهم في شأن تنفيذ القرار ٩٨٦ (٤/٢٥).

– تعرضت دورية كويتية لهجوم باطلاق نار عليها من الجانب العراقي وتم ابلاغ قوات اليونيكوم بالحادث لاجراء التحقيقات اللازمة (٥/٣).

– عقد ممثلون عن الكويت والعراق الاجتماع الحدودي في المنطقة الحدودية بين البلدين لاستكمال البحث في ملفات اكثر من ٦٠٠ أسير حرب ومفقود لدى العراق (٥/٦).

– جدد مجلس الأمن الحظر الدولي الشامل المفروض على العراق وطالبت مادلين أولبرايت بابقاء الحظر على العراق إلى أن "ينفذ كليا كل التزاماته نحو المجلس" (٥/٦).

– صرح د. بطرس غالي أن اتفاقا مع العراق يجب أن ينطوي على مراقبة لتوزيع الغذاء والدواء والمعدات الطبية في العراق من قبل الأمم المتحدة في المحافظات الشمالية الثلاث وفي الوقت نفسه الاعتراف بسيادة

العراق ووحدة أراضيه (٥/٧)، وأكدت مصادر قريبة من المحادثات أن د. بطرس غالى تدخل مرتين فى سير المحادثات والتقى بالدكتور عبد الأمير الانبارى فى محاولة لانهاء الطريق المسدود فى المفاوضات (٥/١٣).

– أعلنت الناطقة باسم الدكتور بطرس غالى أن الأمم المتحدة والعراق قررا تعليق المفاوضات فى شأن "صيغة النفط مقابل الغذاء" حتى عودة د. غالى من زيارته إلى روسيا، وفى موسكو أجرى د. بطرس غالى محادثات مع وزير الخارجية الروسى بريماكوف وناقشا سير المفاوضات بين المنظمة الدولية والعراق إلى جانب عدد من القضايا الإقليمية الأخرى (٥/١٥).

– حذر رالف اكيوس من أن العراق يمكن أن يرفض مجددا السماح بتفتيش مواقعه الحساسة وقال اكيوس انه حذر الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن من امكانية أن تؤدى الموقف العراقى فى وقت قريب إلى توتر جديد فى الوضع (٥/١٧).

– أعلن كريستوفرلى المسئول فى المفوضية العليا للاجئين فى كردستان العراق أن أكثر من ٦٠ الف كردى عراقى لجأوا إلى ايران سيعودون إلى مناطقهم بمساعدة المفوضية، إلا أن ناطقا باسم الحزب الديمقراطى الكردستانى صرح بأنه ليس واثقا من أن اللاجئين فى ايران سيقبلون هذا العرض (٩٥/١٧).

– وقع العراق نص مذكرة التفاهم لتنفيذ القرار ٩٨٦ الذى يسمح لبغداد ببيع نفط قيمته بليون دولار كل ٩٠ يوما على مدى ٦ شهور لتلبية الحاجات الانسانية الملحة للعراقيين، وأوضح د. بطرس غالى لبغداد أنه مستعد لاعطائها تطميناته كأمين عام يقدم إلى مجلس الأمن مذكرة تفاهم موقعة من العراق والامانة العامة وأنه سيقف وراء المذكرة الموقعة ويدافع عنها فى المجلس (٥/٢٠).

– رحب مجلس الأمن بتوقيع مذكرة التفاهم وأوضحت الدول دائمة العضوية فى المجلس أن الاتفاق لا يؤثر باى حال من الأحوال فى نظام العقوبات الدولية على العراق (٥/٢١).

– رحب السكرتير التنفيذى للجنة التعويضات التابعة للأمم المتحدة كارلوس الزامورا بالاتفاق الذى تم توقيعه بين المنظمة الدولية والعراق وقال أن لجنة التعويضات سوف تكون فى وضع يسمح لها بدفع التعويضات بعد شهرين من تلقى الدفعة الأولى من عائدات النفط بمقتضى القرار رقم ٩٨٦ (٥/٢١).

– أوضح تشارلز هاربر المسئول فى اللجنة الخاصة بازالة أسلحة الدمار الشامل أن فريقا من الخبراء الدوليين سيصنع نظام مراقبة طويلة الأمد لعمليات الاستيراد العراقية لمنتجات وتكنولوجيا حساسة تشمل خصوصا المواد والبضائع ذات الاستخدام المزدوج المدنى والعسكرى، وأضاف أن هذا يدخل فى اطار القرار ١٠٥١ الذى نص على اقامة نظام مراقبة طويل الأمد يسمح بعد رفع الحظر الدولى المفروض على بغداد بمراقبة أى عملية استيراد عراقية من دول أخرى لمنتجات يمكن استخدامها لأغراض عسكرية (٥/٢٥).

– طلبت الأمم المتحدة من الكويت بأن يكون مرفأ الشويخ مكانا لمراقبة وتفتيش البضائع المتوجهة إلى ميناء أم قصر العراقى باعتبار ميناء الشويخ هو الأقرب فى الخليج إلى الميناء العراقى (٥/٢٥).

– أكد العراق مجددا أنه لايحتجز مواطنين كويتيين تطالب الكويت بهم واتهمها "باستغلال مسألة المفقودين لأغراض سياسية ضيقة" (٥/٢٦).

– ذكرت مصادر دبلوماسية فى بغداد أن القرار ٩٨٦ يجب أن يمر بثلاث خطوات متتالية قبل بدء سريان تنفيذه وهى أولا: فتح حساب فى أحد المصارف الدولية تودع فيه عائدات النفط باسم "حساب الأمم المتحدة للعراق" وثانيا: مصادقة لجنة العقوبات على العقود النفطية التى يبرمها العراق وثالثا: تعيين خبراء نفطيين يعملون على مدار الساعة ويقيمون فى الأمم المتحدة لتسلم العقود لدراستها والموافقة عليها (٥/٢٦).

– جاء فى بيان أصدره الجهاز الإعلامى للأمم المتحدة أن لجنة تعويضات حرب الخليج ستبدأ مرحلة جديدة مشيرا إلى استئناف صادرات النفط العراقية سيؤمن الأموال لصندوق تعويضات الحرب (٥/٣٠).

لبنان :

– ذكرت مصادر القوة الدولية المؤقتة فى لبنان أن خمسة الآف لبنانى لجأوا إلى مراكز قوة الأمم المتحدة ليحتموا من عمليات القصف الإسرائيلى، وأكد متحدث باسم الأمم المتحدة أن قائد قوات حفظ السلام فى جنوب لبنان احتج لدى إسرائيل على الغارات الجوية التى تشنها على قرى تقع فى منطقة عمليات قواته وحولها، فى الوقت الذى جدد د. بطرس غالى نداءه لجميع الأطراف بضبط النفس فى العنف المتصاعد عبر الحدود الإسرائيلية (٤/١٣).

– أعلن فارس بويز وزير الخارجية اللبنانى أن بلاده قررت تقديم شكوى ضد إسرائيل إلى مجلس الأمن بشأن الغارات الاسرائيلية على أراضيها على الرغم من استعداد الولايات المتحدة لاستخدام حق الفيتو للاعتراض على هذه الشكوى (٤/١٣).

– دعا مجلس الأمن إلى وضع حد نهائى للقتال فى لبنان وامتنع عن ادانة إسرائيل واكتفى المجلس تحت ضغوط من الولايات المتحدة باصدار بيان مقتضب تلاه رئيس مجلس الأمن لم يأت على ذكر إسرائيل بالاسم أو يشير إلى القرار ٤٢٥ الذى طالب إسرائيل بالانسحاب إلى الحدود الدولية (٤/١٦).

– تقدمت مصر بمشروع قرار عاجل إلى مجلس الأمن يطالب بوقف الأعمال العسكرية الإسرائيلية ضد لبنان فورا بالانسحاب من لبنان وإدانة الأعمال العسكرية التى تمارسها إسرائيل كما تقدمت فرنسا بمشروع قرار آخر حول نفس الموضوع (٤/١٨).

– رفض مجلس الأمن مشروع القرار الذى تقدمت به مصر ولم تقترع سوى ٤ دول بتاييده وهى مصر والصين وأندونيسيا وغينيا بيساو وامتنعت باقى الدول عن التصويت وأصدر المجلس بإجماع الأصوات قرارا تبنت مشروعه أمريكا وروسيا والمانيا وبولندا وبريطانيا وهندوراس مطالبا جميع الأطراف بوقف اطلاق النار وتأييد الجهود الدبلوماسية الجارية لتحقيق هذا الغرض، وطلب المجلس من الدول تقديم مساعدات انسانية للتخفيف من معاناة السكان ودعا الأمين العام إلى أن يكفل قيام الأمم المتحدة ووكالاتها بدورها فى تلبية الاحتياجات الانسانية للسكان المدنيين (٤/١٩).

– وجه ياسوشى أكاشى السكرتير العام المساعد للمهام الانسانية نداء فى جنيف لجمع ٨,٥ مليون دولار من أجل مساعدة ٢٠ الف عائلة لبنانية يحتاجون للمساعدة بسبب القصف الإسرائيلى (٤/١٩).

– تفقد قائد القوات الدولية فى جنوب لبنان مكان وقوع مجزرة قانا وجال على النازحين فى المقر الدولى فى صور وذكر أنه اتصل برئيس اركان الجيش الإسرائيلى شاحاك الذى اعتذر عن الجريمة وأضاف أنه سيجتمع مع قائد المنطقة الشمالية لإسرائيل للبحث معه فى موضوع استهداف المدنيين ومواقع القوات الدولية وخصوصا فى بلدة قانا وكذلك وزير الخارجية الفرنسى دوشاريت فى الناقورة للبحث فى مسألة قصف المدنيين فى قانا (٤/١٩).

– اعلن فرانك فان كابين المستشار العسكرى للدكتور بطرس غالى أن د. غالى أرسله لبدء تحقيق عاجل فيما حدث بقرية قانا ومنع تكراره مستقبلا، وقد توجه المبعوث الدولى بعد زيارته لمقر قوات فيجى التابعة لقوة حفظ السلام الدولية فى قرية قانا إلى مقر قيادة قوات حفظ السلام فى الناقورة داخل المنطقة المحتلة بجنوب لبنان (٤/٢١).

– أعلن برنامج الغذاء العالمى أنه سيرسل معونة طارئة إلى ٣٠ الف لاجئ لبنانى من بين مئات الألوف الذين شردهم الهجوم الإسرائيلى (٤/٢٣).

– أصدرت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة قرارا بموافقة جميع اعضائها الـ ٥٣ ماعدا الولايات المتحدة التى صوتت ضد القرار – يستنكر الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان مع مطالبة إسرائيل "بانهاء فورى" لانتهاكاتها لحقوق الانسان (٤/٢٣).

– طرح الرئيس الياس الهراوى أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نيويورك مطالب لبنان من المجموعة الدولية وهى ادانة إسرائيل ومعاقبتها على الجرائم التى ارتكبتها ضد لبنان، وتطبيق القرار ٤٥ فورا بانسحاب إسرائيل من الأراضى التى تحتلها

في الجنوب والبقاع الغربي واقرار التعويضات اللازمة للأضرار التي حلت بلبنان (٤/٢٣)، وأكدت مادلين أولبريت أنها تنوي التصويت ضد مشروع القرار وقالت بأنه في حالة تبني الجمعية العامة لقرار مختلف عن القرار الذي تبناه مجلس الأمن فانها بذلك تسبب "انقسام" الأمم المتحدة وتبعث برسالة "مثيرة للقلق" (٤/٢٤).

– وجه صندوق الأمم المتحدة للطفولة "يونيسيف" نداء من أجل جمع عشرة ملايين ونصف مليون فرنك فرنسي من أجل مساعدة حوالي ١٢٠ الف شخص في جنوب لبنان اضطروا إلى النزوح من منازلهم في أعقاب العدوان الإسرائيلي (٤/٢٥).

– ادانت الجمعية العامة للأمم المتحدة الهجمات العسكرية على السكان المدنيين في لبنان وأقرت مبدأ حق لبنان بالتعويضات ومسئولية إسرائيل عنها وصوتت روسيا لمصلحة القرار الذي أصدرته الجمعية في هذا الخصوص بينما صوتت الولايات المتحدة ضده ودعم القرار ٦٤ دولة فيما سجلت ٦٥ دولة امتناعها عن التصويت ولم يشارك حوالي ٥٠ دولة في التصويت (٤/٢٦).

– بعد ١٦ يوما من العدوان الإسرائيلي على لبنان تم التوصل إلى اتفاق تفاهم يقضي بوقف القتال بين إسرائيل وحزب الله بوساطة أمريكية (٥/٢).

– قالت الناطقة باسم الدكتور بطرس غالي أن مصير التحقيق في شأن القصف الإسرائيلي لموقع الأمم المتحدة في قانا "عائد إلى الأمين العام" أن كان لجهة تقديمه إلى مجلس الأمن شفويا أو كتابيا أو لجهة توقيت تقديمه.. وهو "سيقرر ماذا سيفعل به" (٥/٦).

– حمل رئيس وزراء إسرائيل شيمون بيريز الأمم المتحدة مسئولية مذبحة قانا التي لقى فيها ١٠٢ من المدنيين اللبنانيين مصرعهم زاعما أنه كان يجب على قوة الطوارئ الدولية في لبنان عدم ايواء لاجئين في معسكرهم دون ابلاغ إسرائيل وقال أنه يعتقد أن رجال حزب الله اختبأوا في معسكر بعد أن أطلقوا صواريخهم (٥/٧).

– أحال د. بطرس غالي إلى مجلس الأمن نص التقرير الذي وضعه عسكريون من المنظمة الدولية وخلصوا فيه إلى استبعاد أن تكون إسرائيل قصفت خطأ معسكر الأمم المتحدة في قانا، وان كان لايمكن استبعاد هذه الامكانية وأشار د. غالي في رسالته إلى مجلس الأمن أن جيش الدفاع الإسرائيلي يقول أن الحادثة نجمت عن سلسلة من أخطاء العمليات وجوانب القصور التقنية التي اق بالصدفة، ورحب د. غالي في رسالته باتفاق وقف اطلاق النار الذي اعلن في ٢٦ أبريل ١٩٩٦، وأشار إلى أنه اصدر تعليماته إلى قائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بتعزيز التعاون مع حكومة لبنان والقوات المسلحة اللبنانية ووضع ترتيبات مع السلطات الإسرائيلية لضمان عدم اطلاق النار مستقبلا على مواقع الأمم المتحدة في لبنان (٥/٨).

– أجرى وزير خارجية إسرائيل ايهود باراك اتصالا هاتفيا بالدكتور بطرس غالي قبيل صدور التقرير ليسجل الاحتجاج على الاستنتاجات المتوقعة كما عارضت الولايات المتحدة اصدار التقرير وابلغت مادلين أولبرايت د. غالي المخاوف الأمريكية من تأثير التقرير سلبا ليس فقط على عملية السلام وانما أيضا على اتفاق وقف اطلاق النار (٥/٨).

– ابلغت المجموعة العربية بالأمم المتحدة د. بطرس غالي استياءها لخلو تقرير الأمم المتحدة حول مذبحة قانا من الإدانة الصريحة لإسرائيل وقال وفد من المجموعة العربية في اجتماع له مع د. غالي أن التقرير جاء مخيبا للآمال ولم يتضمن ادانة الجرائم الوحشية الإسرائيلية في لبنان، ومن جهة أخرى اعلنت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان لها أن هذا التقرير غير الدقيق والمتحيز يسير بعكس رغبة الأمم المتحدة في لعب دور أكثر فاعلية في عملية السلام وينسف قدرتها على ذلك (٥/٩).

– طرحت المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة عناصر مشروع قرار "يدين إسرائيل لتعمدها قصف" مقر قوات الأمم المتحدة في قانا، كما طرحت المجموعة الأوروبية مشروع بيان رئاسي يرحب باصدار الأمين العام تقرير قصف قانا "ويدين المأساة بجميع جوانبها" (٥/٩).

– فشلت المفاوضات بين لبنان والمجموعة الأوروبية في ردم الفجوة بين الطرفين فيما يخص تحدي موقف يصدره مجلس الأمن من تقرير الأمين العام الذي استبعد أن يكون القصف الإسرائيلي لمقر الأمم المتحدة في قانا نتيجة أخطاء تقنية أو اجرائية، وابلغ الوفد اللبناني مجلس الأمن أنه يفضل عدم صدور قرار أو بيان رئاسي على صدور موقف "هزيل" (٥/١٠).

– رحبت لبنان بقرار الجمعية العامة بتكليف د. بطرس غالي في تشكيل لجنة لتقرير الخسائر الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على لبنان وصرح د. حازم البيلاوي الأمين العام لمنظمة "اسكوا" بأن رئيس الوزراء اللبناني طلب ضرورة اهتمام اللجنة ليس فقط بتقدير الخسائر المالية والبشرية المباشرة بل ما ترتب عنها من ضياع فرص الاستثمار وتعطيل الانشطة الإقتصادية خلال اسبوعين من العدوان (٥/١١).

الأراضي الفلسطينية:

– حذر تيري لارسون منسق الأمم المتحدة في المناطق الفلسطينية من أن الحصار الذي تفرضه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية سيحدث انفجارا سياسيا لن يكون في مصلحة الحكومة الإسرائيلية أو السلطة الفلسطينية وأوضح أن البطالة الفلسطينية بلغت ٧٥٪ كما انخفض حجم التجارة بين الجانبين بصورة حادة وطالب لارسون السلطات الإسرائيلية بتخفيف القيود المفروضة على الضفة الغربية وقطاع غزة (٣/٢٢).

– دعا الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات مجلس الأمن إلى عقد اجتماع عاجل يهدف وضع حد للحصار والاغلاق الذي تفرضه إسرائيل على الاراضي الفلسطينية (٣/٣٠).

– طلبت المجموعة العربية لدى الأمم المتحدة رسميا انعقاد مجلس الأمن جلسة عاجلة للنظر في "الوضع الخطر" في الأراضي الفلسطينية ووجه رئيس المجموعة (للشهر الحالي) رسالة باسم المجموعة إلى رئيس المجلس طالبا عقد الجلسة الرسمية، وتقدمت بعثة فلسطين بمسودة مشروع بيان رئاسي يعرب المجلس بموجبه عن "القلق" ازاء السياسات والممارسات الإسرائيلية ويدعو إلى "وضع حد فوري لهذه السياسات والممارسات" (٤/١٠).

– ناقش مجلس الأمن الاجراءات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة واستمع المجلس لكلمات العديد من الدول الأعضاء الذين طالبوا إسرائيل بضرورة الالتزام باتفاقيات السلام التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية، وأعلنت مادلين أولبرايت أن مناقشة الوضع في الأراضي الفلسطينية يبعد الانظار عن التحديات الحقيقية التي يجب التركيز عليها وهي مكافحة الارهاب وضمان الأمن ومحاربة حماس لأنهم يسعون إلى تدمير السلام (٤/١٥).

السودان:

– أوضح د. بطرس غالي في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن أن حكومة السودان مازالت لم تلتزم بطلب المجلس تسليم المتهمين الثلاثة في محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك لمحاكمتهم وان هناك اجماعا على تورط السودان في مساندة العناصر الارهابية وهو ما أكدته الدول المجاورة المعنية (٣/١٣).

– احتجت الحكومة السودانية على تقرير د. بطرس غالي الذي قدمه مجلس الأمن وخاصة الاستنتاج الذي ورد فيه أن الحكومة السودانية لم تمتثل للقرار ١٠٤٤ وذكرت أن هذا الاستنتاج يعبر عن وجهة نظر غير صحيحة ولا يأخذ في الاعتبار جهود الخرطوم في البحث عن المتهمين الثلاثة (٣/١٦).

– قبل أيام من انتهاء المهلة التي منحها مجلس الأمن للنظام السوداني لتطبيق القرار ١٠٤٤، حذر دبلوماسيون غربيون من أن النظام سيدفع ثمنا غاليا بسبب تصديره الارهاب، ومن جهة أخرى أكد مندوب مصر لدى الأمم المتحدة وممثلها في مجلس الأمن أن مصر تعارض اتخاذ أية عقوبات إقتصادية ضد السودان وأوضح أن "الضغط يجب أن يستمر" على الخرطوم حتى تلتزم قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (٣/٢٠)

– أصدر مجلس الأمن قرارا بتوقيع عقوبات دبلوماسية صارمة على السودان

لعدم امتثاله لقرار مجلس الأمن ١٠٤٤ ويقضى القرار الذى يبدأ تطبيقه اعتبارا من ١٠ مايو بتخفيض عدد ومراقبة الدبلوماسيين السودانيين بالخارج، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريرا خلال ٦٠ يوما عن مدى امتثال السودان لإرادة المجتمع الدولى، وسجل مجلس الأمن بذلك سابقة فرض عقوبات بموجب الفصل السابع من الميثاق على دولة بتهمة تورطها فى محاولة اغتيال رئيس دولة أخرى (٤/٢٧).

– أدان السودان قرار مجلس الأمن وأصدرت الخارجية السودانية بيانا أشارت فيه إلى أن الخرطوم تعبر عن شعورها بالصدمة والغبن والمرارة ازاء القرار ١٠٥٤ واعتبرت أن القرار يصدر فى وقت ظهرت فيه حقائق جديدة وتطورات تؤكد أن الاتهامات الواردة فى القرار لا أساس لها واعتبرت أن قرار المجلس هدفه عزل السودان (٤/٢٧).

– أعلن مجلس الأمن تفاصيل التحقيقات التى أجرتها السلطات الأثيوبية مع المتهمين الثلاثة وزوجة أحدهم فى محاولة الاغتيال الفاشلة التى تعرض لها الرئيس حسنى مبارك والتى كان قد ارسلها إلى المجلس مندوب أثيوبيا لدى الأمم المتحدة مرفقا بها أشرطة الفيديو التى تتضمن وقائع التحقيقات قبل بدء الاجتماع الذى أصدر فيه المجلس قرار فرض العقوبات الدبلوماسية ضد السودان (٤/٣٠).

– دخل قرار مجلس الأمن رقم ١٠٥٤ بفرض عقوبات دولية ضد السودان حيز التنفيذ لعدم التزام حكومة الخرطوم بتسليم المتهمين الثلاثة فى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك (٥/١٠).

– تلقت الحكومة السودانية رسائل من كل من روسيا والصين والاردن والمانيا أوضحت فيها أنها لن تقوم بخفض عدد أفراد بعثاتها الدبلوماسية وفقا للقرار ١٠٥٤ الداعى لفرض عقوبات دبلوماسية على السودان (٥/١٥).

ليبيا

– وافقت لجنة العقوبات المفروضة على ليبيا على طلب مصر السماح لها بنقل الحجاج الليبيين إلى الأراضى المقدسة لاداء فريضة الحج وأن تتولى ٤٥ طائرة مصرية هذه المهمة (٣/٨).

– حملت ليبيا بعنف على قرار مجلس الأمن تجديده العقوبات المفروضة عليها وبعثت الحكومة الليبية بمذكرة احتجاج على قرار المجلس وبيان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا باستمرار وتشديد الحصار على ليبيا حتى تقوم بتسليم الليبيين المشتبه فى ارتكابهما حادث تفجير الطائرة الأمريكية فوق لوكيربى باسكتلندا (٣/٢٦).

– وجه مندوب ليبيا لدى الأمم المتحدة محمد أبوالقاسم الزوى رسالة إلى رئيس مجلس الأمن أشار فيها إلى برنامج وثائقى بثته القناة التليفزيونية الرابعة فى لندن والذى يشير بأصابع الاتهام إلى الاستخبارات الأمريكية التى تعتبر مسئولة عن قتل الشرطية البريطانية التى قتلت أمام السفارة الليبية فى لندن عام ١٩٨٤ وهو الحادث الذى أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.. وأنتهى الزوى إلى القول "نأمل أن تكون هذه المعلومات الجديدة حافزا لمجلس الأمن لاعادة النظر فى قراراته ضد الجماهيرية.." (٤/١١).

– خرقت ليبيا الحظر الجوى المفروض عليها بسبب أزمة لوكيربى عقب ساعات قليلة من نفى العقيد معمر القذافى تورط بلاده فى اقامة مصنع للأسلحة الكيماوية فى ترهونة (٤/١٦).

– أصدر مجلس الأمن بيانا حذر فيه ليبيا من مغبة ارتكاب مزيد من الانتهاكات للحظر الدولى المفروض على الطيران الليبى بموجب القرار٧٤٨ وطالب ليبيا بعدم تكرار ماحدث (٤/١٩).

– بعثت ليبيا إلى مجلس الأمن برسالة تتهم فيها الولايات المتحدة بالتخطيط لضرب ما تدعيه أنه أضخم مصنع لتصنيع الأسلحة البيولوجية والكيماوية قرب مدينة ترهونة (٥/١٤).

الصومال:

– دعا الدكتور نبيل العربى مندوب مصر الدائم فى الأمم المتحدة اجتماع عقده مجلس الأمن إلى ضرورة تنشيط دور المنظمة الدولية فى الصومال واقتراح مجموعة من الافكار والخيارات التى يمكن الأخذ بها يهدف تحقيق تقدم ملموس (٣/١٦).

– خطف مسلحون مجهولون خمسة أجانب يعملون فى وكالات الأمم المتحدة فى الصومال يعمل منهم أربعة فى اليونيسيف بينما يعمل الخامس فى منظمة الصحة العالمية على أثر خلاف مع عناصر ميلشيا متمركزة فى مطار باليدوجل فى غرب مقديشيو (٣/٢١).

– نقل السفير محمود أبوالنصر مندوب جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة رسالة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن تدهور الوضع فى الصومال وضرورة تقديم المساعدات اللازمة لانقاذ الصومال من محنته (٤/٩).

ليبيريا:

– شهدت العاصمة الليبرية مونروفيا اشتباكات مسلحة عنيفة بين قوات الشرطة وانصار روزفلت جونسون أحد قادة الميلشيات المسلحة عندما حاصر البوليس منزله بناء على أمر من المجلس الانتقالى الحاكم. وحذر د. غالى من أن تأخير تنفيذ اتفاق السلام فى ليبريا أن تؤدى إلى كارثة انسانية (٤/٦).

– دعا مجلس الأمن فى بيان قرأه رئيس المجلس كافة الفصائل فى ليبريا إلى وقف اطلاق النار وقال البيان أن القادة السياسيين فى ليبريا سيفقدون دعم المجموعة الدولية إذا لم يمتثلوا لهذا الطلب (٤/٩).

صرح متحدث باسم مكتب الاغاثة التابع للأمم المتحدة فى مونروفيا بأن فرق الاغاثة لم تعد قادرة على القيام بعملها تجاه ٨٠ الف مواطن يعانون من المجاعة (٤/١٣)، وعلى صعيد آخر تمكنت الأمم المتحدة من أدخال ٢٠ طنا من المواد الغذائية تحت حماية القوات الأمريكية إلى مقر السفارة حيث أقام ٢٠ الف ليبيرى شردتهم المعارك (٤/١٤).

– وافق المجلس العسكرى الحاكم فى ليبريا على السماح بنشر قوات حفظ السلام فى مونروفيا لانهاء القتال وعمليات السلب والنهب وأقامت القوات التابعة لدول غرب أفريقيا مناطق عازلة لحماية الآف اللاجئين المحاصرين فى مراكز الايواء (٤/١٩).

– رحبت الولايات المتحدة باجتماع قمة المجموعة الإقتصادية لغرب أفريقيا المقرر عقده فى أكرا لبحث التوصل إلى اتفاق جديد لوقف اطلاق النار، واكد البيت الابيض أنه سيرسل مبعوثا خاصا لحضور القمة (٥/٣)، وفى تطور لاحق الغى الاجتماع بعد أن قاطعه معظم الرؤساء المدعوين (٥/٨).

– أعلن جيمس جوناه مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبريا أنه تلقى نداءات استغاثة من الليبيريين تطالب المنظمة الدولية بالتدخل ووضع ليبريا تحت ادارتها كملاذ وحيد للخروج من دوامة الصراع الدامى بين الميلشيات (٥/١٧)، وانتقد جوناه عدم تاييد الدول الكبرى للاقتراح وعدم استعدادها لتحمل تكاليفه ومواجهة مخاطره وأوضح أن ليبريا تمثل اسوأ مثال لظاهرة "الجنود الاطفال" فى العالم حيث يقوم لوردات الحرب باختطافهم ودفعهم إلى أدمان الكوكايين لضمان ولائهم وأكد أن لوردات الحرب لا يرغبون فى أنهائها لأنهم يستفيدون من تجارة مبادلة الالماس والمعادن النفيسة بالأسلحة وأتهم حكومات أوروبية بالتواطؤ فى تشجيع هذه التجارة (٥/١٧).

– بدأت قوة حفظ السلام التابعة لدول غرب أفريقيا الانتشار مجددا بوسط العاصمة مونروفيا وبدأت عملية الانتشار فى منطقة ميناء العاصمة حيث تسلمت القوة جسرين يشرفان على مدخل المدينة (٥/٢٠).

– انتعشت آمال احلال السلام فى ليبريا عقب انسحاب الميلشيات المتناحرة من وسط العاصمة مونروفيا فى الوقت الذى شددت فيه قوات حفظ السلام التابعة لغرب أفريقيا قبضتها على المدينة (٥/٢٨).

رواندا/بوروندى:

– أصدر مجلس الأمن قرارا طالب فيه أطراف النزاع فى بوروندى بالتفاوض لايجاد حل لأزمة الصراع العرقى فيها، وطلب المجلس من د. بطرس غالى أن يواصل المشاورات حول كيفية التدخل الانسانى السريع فى حالة حدوث تدهور خطير فى الوضع وأعمال عنف على نطاق واسع، وأعلن المجلس مساندته لعقد مؤتمر اقليمى لدول وسط أفريقيا يضم بوروندى ورواندا وزائير وتنزانيا لتشجيع الاستقرار فى المنطقة (٣/٦).

– وافق مجلس الأمن بالاجماع على سحب قوات حفظ السلام فى رواندا بعد مهمة

استمرت عامين ونصف العام ودعا المجلس د. بطرس غالى بالابقاء على المكتب السياسى التابع للمنظمة الدولية فى العاصمة الرواندية المساعدة فى اعادة اللاجئين (٣/٩).

– ناشد بول كجامى نائب رئيس رواندا المجتمع الدولى بذل مزيد من الجهد لتشجيع نصف مليون لاجئ على العودة إلى رواندا والقاء القبض على المجرمين الذين شاركوا فى عمليات الابادة الجماعية (٣/٣٠).

– هاجم سفير رواندا لدى الأمم المتحدة مجلس الأمن والأمم المتحدة لأنهما لم يحملا زائير مسئولية الهجمات التى وقعت على أفراد قبائل التوتسى القادمين من رواندا (٥/٢٥).

– حذر روبرت كروجر السفير الأمريكى الذى تم سحبه من بوروندى من أن الحرب قد تشتعل على نطاق واسع فى أى وقت فى بوروندى وأن أكثر من مليون شخص يمكن أن يلقوا مصرعهم فيها. وكان د. بطرس غالى قد حث الأمم المتحدة على تشكيل قوة عسكرية تكون مستعدة للتدخل بسرعة فى حالة تفجر العنف ولكن لم توافق أى دولة على توفير قوات أو معدات لمثل هذه القوة (٥/٢٦).

الصحراء الغربية:

– قال الملك الحسن الثانى أنه لايمكن تقرير مصير الصحراء الغربية المتنازع عليها إلا باجراء استفتاء تحت اشراف الأمم المتحدة وقال أن موقف بلاده المعلن لن يتغير مطلقا وأن المغرب يثق ثقة كاملة فى عزم مجلس الأمن على الالتزام بتنفيذ قراراته (٣/٣).

– هدد مجلس الأمن بسحب البعثة الدولية من الصحراء الغربية إذا لم يتم احراز تقدم فى شأن النزاع بين المغرب وجبهة بوليساريو حول تحديد هوية الصحراء واجراء الاستفتاء وأشار رئيس المجلس إلى أنه قد تم استدعاء السفير المغربى ومبعوث جبهة بوليساريو وتم ابلاغهما بذلك (٣/٩).

– أجرى وزير الداخلية المغربى السيد أدريس البصرى محادثات مع الجنرال فوت بايلن القائد العسكرى لبعثة المينورسو فى الصحراء الغربية لمناسبة أنتهاء مهمته التى استمرت ثلاثة أعوام ونصف عام وقال الوزير البصرى أن المينورسو قامت بمهمتها فى ظروف مشجعة لضمان مراقبته سير وقف النار ضمن التزام المغرب بدعم خطة التسوية السلمية للنزاع (٣/٢٨).

– القت المغرب بالمسئولية على جبهة بوليساريو ازاء تعثر خطط التسوية التى تطرحها الأمم المتحدة فى المنطقة الصحراء الغربية منذ عام ١٩٩٠ (٣/٣٠).

– أوصى د. بطرس غالى فى تقرير إلى مجلس الأمن بوقف عمليات احصاء الناخبين المرتبطة بالتحضر للاستفتاء فى الصحراء الغربية وقال أنه سيسحب اعضاء لجنة الاحصاء فى آخر شهر مايو وأعلن أن عمليات الاحصاء يجب أن تتوقف حتى تقدم الاطراف المتنازعة أدلة مقنعة تظهر أنها قررت استئناف هذا العمل من دون وضع عراقيل جديدة، كما طالب ايضا بتخفيض طاقم الأمم المتحدة فى الصحراء بنسبة ٢٠٪ وبأن يصبح عدد العاملين هناك ٢٣٠ شخصا بدلا من ٢٨٨ (٥/١٣).

– أشار زعيم جبهة بوليساريو محمد عبدالعزيز فى رسالة وجهها إلى رئيس مجلس الأمن إلى أن التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة "يجمد" مسيرة السلام فى الصحراء الغربية وأعرب عن تحفظاته الشاملة ازاء هذا التقرير ودعا المجلس إلى تحمل مسئولياته لتدارك التعقيدات التى من شأنها أن تعرقل أو تمنع بالأحرى أنجاز مهمة حساسة وهشة فى الاصل (٥/١٧).

– هدد محمد عبدالعزيز زعيم جبهة بوليساريو فى رسالة بعث بها إلى رؤساء الدول والحكومة والأمينين العامين للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية باستئناف الحرب ضد المغرب واعتبر أن ذلك الأمر أصبح "محتملا" ووشيكا" وقال أن مسألة عدم التزام المينورسو باجراء استفتاء لتقرير مصير الصحراء مضافا اليها الاستفزازات المغربية تجعل استئناف الهجمات محتملا وطالب الأمم المتحدة بالحزم تجاه المغرب (٥/٢٠).

– وافق مجلس الأمن على توصية د. بطرس غالى بتعليق عملية الهوية فى الصحراء الغربية إلى أن يظهر الطرفان المتنازعان دلائل مقنعة بانهما ملتزمان باستئناف العملية واستكمالها من دون مزيد من العقبات وهدد القرار الذى أصدره المجلس "بتدابير أخرى" فى حال عدم احراز تقدم ملموس قريبا واستعداده لتأييد استئناف عملية تحديد الهوية إذا توافرت الإرادة السياسية والتعاون والمرونة من الطرفين (٥/٢٩).

– أعرب مندوب المغرب لدى الأمم المتحدة عن "الأسف" لأن قرار مجلس الأمن بتعليق خطة الاستفتاء فى الصحراء الغربية لم يتضمن تحميل جبهة بوليساريو مسئولية عرقلة العملية السلمية (٥/٣٠).

طاجيكستان:

– أعرب مجلس الأمن فى بيان رئاسى عن قلقه العميق ازاء انتهاكات وقف اطلاق النار فى طاجيكستان وعدم احراز تقدم ملموس من خلال جولة محادثات السلام التى تمت بين الحكومة الطاجيكية والمعارضة الاسلامية فى مدينة عشق أباد وطالب الجانبين باستئناف المفاوضات بشكل فعال وتقديم التنازلات المتبادلة لتسوية الأزمة (٣/٣٠).

كوريا الشمالية:

– أعربت الأمم المتحدة عن قلقها بسبب التحركات غير العادية لقوات كوريا الشمالية فى المنطقة منزوعة السلاح بين الكوريتين إلا أنها أكدت عدم وجود خطر ظاهر بسبب هذه التحركات (٤/٧).

– ذكر متحدث باسم وزارة الخارجية فى كوريا الجنوبية أن سول تبحث التقدم بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن حول العمليات الثلاث للتوغل داخل المنطقة العازلة بين شطرى كوريا التى نفذتها كوريا الشمالية ودعا دول العالم إلى اظهار احتجاجها رسميا على الانتهاكات لاتفاقية الهدنة المبرمة فى عام ١٩٥٣ (٤/٨).

– أعلن مسئول فى برنامج الغذاء العالمى أن كوريا الشمالية وصلت إلى "شفير المجاعة" وأن تفاقم النقص فى المواد الغذائية يعرض الحكومة لضغوط قوية (٥/٢٤).

كوبا:

– القى روبرتو روبانيا وزير خارجية كوبا بيانا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حادث اسقاط سلاح الجو الكوبى لطائرتين مدنيتين أمريكيتين يوم ٢٤ فبراير الماضى، وأكد قائد سلاح الجو الكوبى أن عمليات الطائرات الأمريكية التى يقلع بها اعضاء من المعارضة الكوبية فى ميامى بالولايات المتحدة مستمرة منذ فترة طويلة وأن طائرات المعارضة الكوبية أسقطت يومى ٩ و١٣ يناير منشورات معادية للحكومة الكوبية فوق هافانا وأقليم أخر فى البلاد، بينما تصر الولايات المتحدة على أن الطائرتين كانتا تحلقان فوق المياه الدولية وأن كوبا انتهكت القانون الدولى باطلاق النار على الطائرات المدنية (٣/٦).

– أعلنت منظمة المجلس الدولى للطيران التابعة للأمم المتحدة عن موافقتها على اجراء تحقيق فى ملابسات حادث اسقاط الطائرتين، وأدان المجلس الدولى هذا الحادث بالاجماع ووافق على طلب كوبا بالتحقيق فيما سمته بالانتهاكات المتكررة لمجالها الجوى (٣/٧).

الأمين العام:

– ندد الدكتور بطرس غالي بالعملية الانتحارية التى نفذتها حركة حماس فى قلب تل أبيب ووصفه بأنه "رابع عمل جبان يستهدف مدنيين أبرياء فى إسرائيل"، وقال د. غالي في بيان "أن العالم المتحضر لن يقبل ولا ينبغى أن يقبل أعمال الارهاب التى لا هدف لها إلا تقويض عملية السلام فى الشرق الأوسط" (٣/٤).

– أعلن د. بطرس غالي أن ٣٨ دولة من الدول الأعضاء بالمنظمة الدولية مازالت متأخرة عن سداد اشتراكاتها وفقا لأحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة (٣/٥).

– بمناسبة احتفال دول العالم باليوم العالمى للمرأة طالب د. بطرس غالي بضرورة تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من أجل تنمية وتطور المجتمع وأشار إلى أن مليارا و٣٠٠ مليون امرأة فى العالم يمثلن وجه الفقر (٣/٨).

– أشار د. بطرس غالي فى تقرير قدمه إلى مجلس الأمن إلى أنه تم أحراز بعض التقدم فيما يتعلق بنزع سلاح مقاتلى حركة يونيتا المعارضة فى أنجولا غير أنه تساءل عما إذا كان بعض الذين سلموا أسلحتهم هم فى الحقيقة من أفراد الحركة (٣/٩).

– فى كلمة ألقاها د. بطرس غالي لوفد طلابى كويتى تم اختياره من خلال مسابقة خاصة للمعلومات عن الأمم المتحدة أشاد د. غالي بدور الكويت النشط فى أعمال المنظمة الدولية وبرامجها الانمائية وما تقوم به الدبلوماسية الكويتية من جهود بناءة على الصعيدين الاقليمى والدولى (٣/١٠).

– عرض د. غالي تقريرا على مجموعة عمل أشار فيه إلى ما بذلته المنظمة الدولية من جهود فى مجال ضبط النفقات وأشار إلى أن ميزانية العام ١٩٩٦/١٩٩٧ تتضمن الغاء ٢٠٠ وظيفة وأن عدد العاملين فى المنظمة أصبح أقل بنسبة ١٧٪ مما كان عليه قبل عشر سنوات (٣/١٢).

– أكد د. بطرس غالي لدى وصوله إلى مطار القاهرة للمشاركة فى قمة "صانعى السلام" فى شرم الشيخ أن الأمم المتحدة مستعدة لتقديم خدماتها للمجتمع الدولى لمكافحة الارهاب، وقال أن القمة هى دعم لعملية السلام ويمكنها أن تقاوم العنف السياسى الذى يهدد باخراج العملية عن مسارها (٣/١٣).

– فى كلمته أمام قمة "صانعى السلام" قال د. غالي أن الأمم المتحدة هى الساحة التى يمكن من خلالها وضع أساس التحرك العالمى للقضاء على الارهاب وأوضح أن أول اجتماع قمة عقد للدول الاعضاء فى مجلس الأمن عام ١٩٩٢، وفى الجلسة الخاصة للجمعية العامة فى ١٩٩٥ وافق رؤساء الدول والحكومات على العمل معا لمحاربة الارهاب وتبنت دول العالم خطة عمل ملموسة وشاملة حول الاجراءات الخاصة بالقضاء على الارهاب، وأضاف أن المنظمة الدولية فى انتظار توجيهات المشاركين فى القمة التى اعتبرها قاعدة للتحرك السريع نحو القضاء على ظاهرة الارهاب (٣/١٣).

– رفع د. بطرس غالي تقريرا إلى مجلس الأمن فى شأن تنفيذ السودان القرار رقم ١٠٤٤ الذى يطالبه بتسليم ثلاثة مصريين متهمين فى محاولة أغتيال الرئيس حسنى مبارك إلى اثيوبيا لمحاكمتهم وأكد د. غالي أن السودان لم يمتثل لقرار مجلس الأمن وأشار إلى أن جميع جيران السودان الذين زارهم مبعوث الأمين العام سيمنايا جارخان اتهموا حكومة السودان بدعم نشاطات ارهابية فى بلادهم (٣/١٣).

– قال د. بطرس غالي أن "عقبات كثيرة" لاتزال تعترض التوصل إلى اتفاق بين العراق والمنظمة الدولية حول قرار "النفط مقابل الغذاء" (٣/١٩)، وخلال زيارته إلى فرنسا عرض د. غالي على الرئيس جاك شيراك جهود الأمم المتحدة الخاصة بتطبيق القرار ٩٨٦ معبرا عن أمله بالتوصل إلى حل يتلاءم مع السيادة العراقية (٣/٢١).

– أبدى د. بطرس غالي استعداده للقيام بالوساطة لاستئناف الحوار من جديد بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية من أجل دفع عملية السلام بينهما بعودة الوحدة بين شطرى شبه الجزيرة الكورية إذا ما طلب منه ذلك (٣/٢١).

– قال د. بطرس غالي فى رسالة وجهها إلى المؤتمر الدولى للمياه الذى عقد فى بكين أنه على الرغم من التحذيرات من أن هناك أزمة وشيكة فى المياه قد تكون أسوأ من أزمة النفط فى السبعينات إلا أن الإدارة السياسية والالتزام بضرورة حل هذه الأزمة قد بدأ يؤتى ثماره (٣/٢٢).

– تجنب د. بطرس غالي مناقشة مسألة التوتر الذى شهده مضيق تايوان لدى وصوله إلى بكين قائلا أن تايوان مسألة داخلية خاصة بالصين (٣/٢٤).

– شن د. بطرس غالي هجوما حادا على أطراف النزاع فى البوسنة وحمل د. غالي الصرب والاتحاد المسلم الكرواتى مسئولية ما وصفه بنكسة النزوح الجماعى للصرب فى سراييفو مما يهدد اتفاقية دايتون للسلام وأكد أن عملية النزوح وجهت ضربة قاصمة لمجتمع سراييفو المعروف بتعدد الثقافات (٣/٢٦).

– خلال زيارته إلى كوريا الجنوبية طلب رئيسها من د. بطرس غالي مواصلة جهوده من أجل دعم السلام والوحدة بين شطرى كوريا وقال أن شعب كوريا الجنوبية لن ينسى التأييد والدعم الذى تلقاه من جانب الأمم المتحدة أثناء وبعد الحرب الكورية (٣/٢٩).

– فى كلمة ألقاها د. بطرس غالي خلال حلقة دراسية عن مستقبل الأمم المتحدة عقدت فى سول دعا د. بطرس غالي إلى زيادة عدد المقاعد الدائمة فى مجلس الأمن (٤/١). كما أعلن د. غالي أن كوريا الجنوبية تقوم بنشاط واضح فى مجلس الأمن منذ أن أصبحت عضوا غير دائم بالمجلس وأكد أن الأمم المتحدة على استعداد للقيام بواجبها لازالة الخلافات بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية من أجل دعم السلام والاستقرار فى شبه الجزيرة الكورية (٤/١).

– أكد جوزيف كونور مساعد الأمين العام للشئون الإدارية فى مؤتمر صحفى عقده للتعليق على تقرير الأمين العام الخاص بتفاصيل خطة المنظمة الدولية لخفض العمالة وتخفيض الانفاق على المطبوعات والحد من المنح الغاء بعض المشاريع الجديدة أن خفض الميزانية لن ينهى الأزمة المالية الدولية إلا إذا دفعت الدول الاعضاء ما عليها من متأخرات وتبلغ ٣,٢ مليار دولار، تدين الولايات المتحدة بنصفها (٤/٢). وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد قررت أجراء تخفيضات فى ميزانية المنظمة الدولية خلال السنتين الماليتين ١٩٩٦/١٩٩٧ تبلغ قيمتها ١٥٤ مليون دولار، ومن المقرر أن يتقدم د. غالي باقتراحات جديدة فى موعد غايته الدورة ٥١ الجمعية العامة لتحسين الكفاءة واحتواء النفقات الإدارية وتحقيق فائض فى المنظمة.

– أعلن د. غالي فى مؤتمر صحفى عقده فى سول أن المنظمة الدولية لن تقدم أية تنازلات فى المحادثات مع العراق بشأن المبيعات النفطية وأعرب عن تفاؤله بشأن فرص نجاح الجولة الثالثة من المحادثات التى تستأنف فى ٨ أبريل (٤/٢).

– أجتمع د. بطرس غالي مع ريوتاروها شيموتو رئيس وزراء اليابان فى طوكيو لبحث سبل زيادة مشاركة اليابان فى أنشطة الأمم المتحدة وحل الأزمة المالية التى تواجه المنظمة الدولية، وأعلن د. غالي فى محاضرة القاها بجامعة أوياما بطوكيو أنه يؤيد عضوية اليابان الدائمة فى مجلس الأمن وأضاف أن هذا القرار يخضع لسيطرة الدول الخمس الدائمة العضوية فى مجلس الأمن (٤/٣).

– وجه د. بطرس غالي رسالة عاجلة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى شيمون بيريز حثه خلالها على الانهاء الفورى للحصار الذى تفرضه حكومته على المناطق المشمولة باتفاقيات الحكم الذاتى الفلسطينى (٤/٢).

– أعرب د. بطرس غالي عن شعوره بالصدمة والحزن لمصرع الوزير رون براون

وزير التجارة الأمريكي وأنه "شديد الأعجاب بما قام به الوزير بروان من عمل من أجل خير الناس فى جميع انحاء العالم عبر علاقات تجارية معمقة" (٤/٤).

– أعرب د. بطرس غالى عن أمله فى التوصل إلى حل فى وقت لمحادثات النفط مقابل الغذاء مع العراق وقال د. غالى أن الأمم المتحدة لن تقدم تنازلات فى المفاوضات مع العراق وذكر فى مؤتمر صحفى بعد زيارة استمرت خمسة أيام لليابان "إذا أردنا التغلب على مشكلة معينة فيجب أن يتم ذلك فى اطار القرار ٩٨٦ (٤/٤).

– أكد تقرير للدكتور بطرس غالى إلى مجلس الأمن أن الوضع فى ليبريا يتدهور بصورة سريعة وأن قوات حفظ السلام التابعة لغرب أفريقيا تفتقر إلى الموارد والامكانات اللازمة السيطرة على حالة الفوضى هناك ودعا المجتمع الدولى إلى تقديم مساعدات إلى قوة حفظ السلام الأفريقية (٤/٥).

– أعلن د. بطرس غالى أن المنظمة الدولية مستعدة للتعاون والتدخل لانهاء الخلاف بين مصر وإسرائيل حول القدرات النووية الإسرائيلية إذا فشل الطرفان فى التوصل إلى اتفاق وطلب تدخل الأمم المتحدة (٤/٥).

– أعلن د. غالى أنه لم يقرر بعد ما إذا كان سوف يسعى لترشيح نفسه لقيادة المنظمة الدولية لفترة أخرى وقال أنه مازال أمامه ستة أشهر سيفكر خلالها فيما إذا كان سوف يرشح نفسه (٤/٥).

– أجرى الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات اتصالا هاتفيا مع د. بطرس غالى فى شأن "الوضع المتدهور" فى الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لقرار الاعلان الإسرائيلى، وابلغ د. غالى – الذى كان فى اليابان – الرئيس عرفات أنه نقل لمجلس الأمن والجمعية العامة رسالة الزعيم الفلسطينى التى دعى فيها إلى ممارسة ضغوط على إسرائيل لرفع الحصار الذى أضر بالإقتصاد الفلسطينى (٤/٥).

– أعلن د. بطرس غالى أنه يبذل جهوده لتخفيف حدة التوتر فى شبه الجزيرة الكورية الناتج من تكرار اختراق قوات كوريا الشمالية للمنطقة منزوعة السلاح (٤/٩).

– أكد د. بطرس غالى فى الكلمة التى وجهها للمؤتمر الدولى لتوقيع معاهدة إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية أن اعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية سوف يساهم فى الاسراع بخطى واسعة نحو عالم نظيف من الأسلحة النووية وقال أنه لابد من فهم نزع السلاح على أنه مشروع عالمى والأمم المتحدة طرف فيه وكذلك المنظمات الاقليمية والدول الاعضاء والمجتمع الدولى بأسره، وأشار إلى أنه تم اعداد المعاهدة بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأظهرت المعاهدة الدور الحيوى الذى يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة فى تشجيع والتوصل نهائيا إلى الهدف المنشود بعدم الانتشار النووى (٤/١١).

– استقبل د. بطرس غالى اعضاء الوفد العراقى برئاسة عبد الأمير الانبارى وهانس كوريل ممثل الأمم المتحدة المشاركين فى مفاوضات "النفط مقابل الغذاء" وذلك عقب مشاورات أجراها د. غالى مع اعضاء مجلس الأمن لاطلاعهم على التقدم الذى تم تحقيقه فى هذه المفاوضات (٤/١٣).

– فى كلمة أمام حفل افتتاح مركز رالف برنستيه فى جامعة هوار بواشنطن أعرب د. غالى عن اعتقاده بأن المنظمة الدولية لايزال لها مستقبل بالرغم من الاتجاهات الانعزالية الجديدة فى الكثير من الدول بما فيها الولايات المتحدة وأشار إلى أن المجتمع الدولى سوف يواجه خلال العقود القادمة مشاكل متزايدة منها على سبيل المثال الارهاب الدولى والجريمة المنظمة وحماية البيئة وأن الأمم المتحدة هى الوحيدة القادرة على الاسهام فى حل هذه المشكلات أو على الأقل ايجاد الوعى اللازم بين الاعضاء تجاهها (٤/١٢).

– ازاء استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية فى جنوب لبنان توالت ردود الفعل العربية والدولية بينما دعا د. بطرس غالى إلى ضرورة ضبط النفس وأشار إلى ما أعلنته المنظمة الدولية من أن الطيران الإسرائيلى يشن هجمات على القرى اللبنانية (٤/١٢).

– أعرب د. بطرس غالى عن شعوره بالفزع ازاء الهجوم بالمدافع الرشاشة الذى وقع فى القاهرة وأسفر عن مقتل ١٨ من السائحين اليونانيين، وأضاف أنه يدين الارهاب بجميع اشكاله ويحث على أنهاء القتال الغاشم كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية (٤/١٥).

– حذر د. غالى من تصاعد العنف الطائفى والعرقى فى بوروندى بدرجة خطيرة تنذر بانفجار الموقف، وأوصى د. غالى بتشكيل قوة احتياط تابعة للأمم المتحدة للتدخل السريع إذا تفاقم الموقف (٤/١٦).

– طلب د. بطرس غالى تطمينات نهائية من الولايات المتحدة وبريطانيا للتأكد من عدم اعتراضهما على توقيع مذكرة التفاهم فى شأن تنفيذ القرار ٩٨٦ (٤/١٩).

– وجه المتروبوليت فيليب صليبا راعى الكنيسة الانطاكية الأرثوذكسية فى شمال أمريكا رسالة إلى كل من الرئيس بيل كلينتون ود. بطرس غالى للتدخل لوقف العدوان الإسرائيلى على لبنان مذكرا بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان منذ عمليتها فى الجنوب فى عام ١٩٧٨ ورفضها الانصياع إلى القرار ٤٢٥ (٤/٢٠).

– عقد الرئيس اللبنانى الياس الهراوى اجتماعا مع د. بطرس غالى فى نيويورك أطلعه خلاله على حيثيات وخطورة العمليات العسكرية الإسرائيلية على الأراضى اللبنانية بالاضافة إلى الخسائر الفادحة التى تكبدتها لبنان بسبب هذه الاعتداءات وقالت الناطقة باسم الأمين العام أن الرئيس اللبنانى والأمين العام اتفقا على أن الأولوية هى تحقيق وقف أطلاق النار وفتح الأوتوستراد بين بيروت والجنوب لضمان وصول مواد الاغاثة الانسانية وأن الأمين العام تعهد ببذل كل جهد لتحقيق هذه الأهداف الفورية (٤/٢٣).

– قال د. بطرس غالى للصحفيين فى جنوب أفريقيا حيث حضر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن المحادثات مع العراق بشأن النفط مقابل الغذاء تحتاج إلى حل وسط بين مبدأ سيادة العراق من جانب واشراف نظام الأمم المتحدة على الطريقة التى ستشترى بها الأغذية والمساعدات الانسانية (٤/٢٦).

– بعد اعلان نبأ التوصل إلى اتفاق وقف اطلاق النار بين لبنان وإسرائيل أعرب د. بطرس غالى عن ثقته فى صمود وقف اطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله فى لبنان وأكد أن ذلك يتطلب مزيدا من الوقت والعمل (٤/٢٦).

– أفتتح د. بطرس غالى فى نيروبى اجتماعا لرؤساء الوكالات التابعة للأمم المتحدة لبحث تنفيذ خطة تنمية جديدة للقارة الأفريقية، وهى المبادرة التى تبنتها المنظمة الدولية وتم الاعلان عنها فى شهر مارس الماضى بمشاركة صندوق النقد والبنك الدوليين لتنفيذ خطة تنمية شاملة على مدى ١٠ سنوات لتحسين النظم الإدارية والتعليم والغذاء والمياه والأمل والرعاية الصحية لسكان أفريقيا والبالغ عددهم ٧٠٠ مليون نسمة (٤/٢٩).

– أبدى د. بطرس غالى عدم ترحيبه باقتراح بعثة اعضاء مجلس الأمن بشأن نقل مكتب الأمم المتحدة السياسى للصومال من نيروبى وأوضح د. غالى فى رسالة إلى مجلس الأمن أن اعتراضه يستند إلى سببين أولهما أن ذلك يضطر الأمم المتحدة إلى اختيار أحد شطرى المدينة المقسمة أما الشمال أو الجنوب واستثماره رفض واحد أو آخر من الفصلين الرئيسيين للتعامل مع المكتب، وثانيهما أن اشتداد التوتر الذى أحدثه القتال الذى نشب مؤخرا بين قوات عثمان عاتو وقوات عيديد أذكى حدة الشواغل الأمنية فى مقديشيو (٥/١).

– صرح د. بطرس غالى فى باريس أن الاتفاق الذى أدى إلى وقف اطلاق النار فى جنوب لبنان يعتبر "نجاحا كبيرا للدبلوماسية الفرنسية وأوضح أنه أجرى إجتماعا "بناء جدا" مع رئيس الوزراء الإسرائيلى وبحث معه "أهمية الابقاء" على مسيرة السلام (٥/٢).

– عقد الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات مؤتمرا صحفيا فى ختام زيارته للأمم المتحدة وصرح "باننى جئت إلى هنا لأشكر د. بطرس غالى على هذا الموقف الذى تتخذه الأمم المتحدة فى عملية السلام.. ونحن نطالب بدور أكثر فعالية لها فى عملية السلام" وجاء فى بيان الناطق باسم الأمين العام أن الاثنين بحثا فى "التطورات الجارية فى الشرق الأوسط بما فى ذلك المحادثات الإسرائيلية

الفلسطينية المقبلة فى شأن الحل النهائى، كذلك الوضع فى لبنان بعد اتفاق وقف اطلاق النار" (٣/٥).

– حذر د. بطرس غالى فى مقابلة نشرتها صحف بلجيكية من أنه إذا لم يكافح الاغنياء فى النصف الشمالى من العالم الفقر فى النصف الجنوبى فإن شقاء الجنوب سيكون له آثاره القوية على الشمال (٤/٥).

– أنتقد د. بطرس غالى بشدة عمليات التأخير المتوالية فى تنفيذ اتفاق السلام فى انجولا منذ عام ١٩٩٤ وطالب بأن تجدد قوة حفظ السلام هناك لمدة شهرين فقط (٤/٥).

– أعرب د. غالى عن تفاؤله الحذر بشأن نجاح الجولة الرابعة من مفاوضات النفط مقابل الغذاء وأكد أن المفاوضين يحاولون التوصل إلى التوفيق بين عملية توزيع الأغذية والأدوية بطريقة عادلة على الشعب العراقى وبين الحفاظ على سيادة العراق على أرضيه (٧/٥).

– أعرب د. بطرس غالى عن ترحيبه باتفاق التحكيم الذى توصلت اليه اليمن وارتيريا لحل الخلاف بينهما حول جزر حنيش الكبرى بالطرق السلمية (٧/٥). وفى تطور لاحق تم التوقيع فى باريس على اتفاق يقضى بتشكيل هيئة تحكيم دولية لتسوية النزاع وقعه كل من وزراء خارجية فرنسا ومصر واثيوبيا بصفتهم شهودا بحضور فلاديمير بتروفسكى ممثلا للدكتور بطرس غالى (٢١/٥).

– أعربت مادلين أولبرايت عن انزعاجها الشديد من الاستنتاج الذى توصل اليه التقرير الذى قدمه د. غالى إلى مجلس الأمن وأعده مستشاره العسكرى فرانكلين فان كابين عن مذبحة قانا وأعرب نيكولاس بيريز المتحدث باسم الخارجية الأمريكية عن انزعاج الولايات المتحدة من نتائج التقرير وأوضح أنه يبدو كما لو أن علينا أن نرجع إلى نفق زمنى ونعيد مناقشة هذه المسائل فى وقت لا يحتمل الاستقطاب وينبغى علينا فيه أن نتحرك إلى الأمام (٨/٥).

– اعلن د. بطرس غالى أن الأمم المتحدة ستواجه فى أغسطس القادم أزمة ثانية فى السيولة المالية خلال العام ورأى أن الأزمة المالية المقبلة يمكن أن تهدد عملية اصلاح المنظمة (٩/٥).

– أوصى د. غالى فى تقرير له بتعليق عملية تحديد هوية مواطنى الصحراء الغربية وتحديد فترة انتداب بعثة الأمم المتحدة الخاصة بتنظيم الاستفتاء فى الصحراء الغربية لمدة ٦ أشهر أخرى (١١/٥).

– أكد د. بطرس غالى لدى وصوله إلى موسكو أنه سيبحث مع الرئيس الروسى بوريس يلتسين سير المفاوضات بين المنظمة الدولية والعراق على صيغة "النفط للغذاء" وتنفيذ القرارات الدولية (١٤/٥)، وعلى صعيد آخر دعا الرئيس الروسى إلى "اصلاح الأمم المتحدة وأكد للدكتور غالى أن دعم الهيئة الدولية هو نهج استراتيجى" لروسيا (١٥/٥).

– نفى د. بطرس غالى فى حديث لمجلة المصور المصرية أن يكون قد يعرض لضغوط دولية حتى يمتنع عن نشر تقريره عن مذبحة قانا وقال د. غالى أن التقرير كان موضوعيا إلى أقصى حد "ولم نكن نقصد مسبقا أدانة أى طرف وكان هدفنا أن نتعرف على حقيقة ماحدث فى قانا حتى لا يتكرر الأمر مرة أخرى (١٥/٥).

– فى رسالة بعث بها د. غالى إلى عبدالرحمن بيسواس رئيس بنجلاديش قال فيها أن الأمم المتحدة مستعدة للمساعدة فى تخفيف المعاناه التى نجمت عن الاعصار المدمر الذى اجتاح منطقة تانجيل فى شمال بنجلاديش (١٦/٥).

– فى اجتماع القمة الذى عقده رؤساء الدول المستقلة (الكومنولث) أكد د. غالى نية المنظمة الدولية مواصلة التعاون مع الكومنولث فى حل المشاكل الاقليمية خصوصا فى جورجيا وطاجيكستان (١٧/٥).

– شدد د. بطرس غالى على الفصل بين القرار ٩٨٦ الذى أعطى العراق صلاحية بيع كمية محدودة من النفط وبين القرارات الأخرى التى تحدد شروط رفع الحظر النفطى الكامل وأضاف د. غالى فى حديث صحفى أن تنفيذ هذا القرار قد يساعد العراق على تنفيذ القرارات الأخرى (٢٤/٥).

– أوصى د. بطرس غالى بتجديد تفويض قوة مراقبة الفصل بين القوات فى مرتفعات الجولان السورية لمدة ستة أشهر حتى ٣٠ نوفمبر القادم وقال د. غالى فى تقرير إلى مجلس الأمن أن القوة خضعت منذ عام ١٩٩٢ لعمليتى ترشيد خفضتا حجمها وموازنتها بما يزيد على ٢٠٪ وأن الدول الاعضاء فى الأمم المتحدة مدينة بأكثر من ٦٠ مليون دولار من تكاليف القوة (٢٥/٥).

وقد وافق المجلس على تجديد ولاية قوات الأمم المتحدة وقال رئيس المجلس أن بيان الامين العام يمثل رأى مجلس الأمن (٣١/٥).

– أبلغت الحكومة النيجيرية د. بطرس غالى عزمها لتعديل السياسات التى تنتهجها فى التصدى لأوجه النشاط المناهضة للحكومة وتضمنت الرسالة اعتزام الحكومة اتخاذ سلسلة من الاجراءات فى اطار برنامج تخلى العسكريين تدريجيا عن السلطة وعودة البلاد إلى النظام الديمقراطى قبل أكتوبر ١٩٩٨ (٢٦/٥).

– وجه د. عصمت عبدالمجيد ود. سالم أحمد أمين عام منظمة الوحدة الافريقية رسالة إلى د. بطرس غالى حول "إيجاد تسوية سلمية وعادلة" لأزمة لوكربى وأيدت الرسالة اجراء "محاكمة عادلة" للمواطنين الليبيين أمام قضاه اسكتلنديين وفق القانون الاسكتلندى فى مقر محكمة العدل الدولية فى لاهاى وناشدت الرسالة مجلس الامن أخذ هذا الاقتراح فى الاعتبار كأساس لحل الأزمة (٢٩/٥).

– فى رسالته إلى اللجنة التحضيرية للندوة الدولية للارهاب التى تنظمها جريدة الاهرام، أكد د. بطرس غالى على ثلاث نقاط هامة تتعلق بهذه الظاهرة الخطيرة أولها أن الارهاب ليس ظاهرة معزولة ولا يمكن أن نفصل الارهاب عن عدد من الأنشطة غير المشروعة والنقطة الثانية أن الارهاب ليس مقصورا على منطقة جغرافية بعينها أو مجموعة اجتماعية أو قومية وأخيرا فإن التحرك الدولى هو وحده القادر على استئصال شر الارهاب، وهكذا فإن الامم المتحدة هى المنبر الدولى حيث تجتمع الدول للعمل ضد الارهاب ومن خلال السياسات والقرارات التى تتخذها الجمعية العامة يمكن للدول أن تجد أدوات محاربة الارهاب كتهديد دولى (٢٩/٥).

– فى الكلمة التى تصدرت التقرير الذى أصدرته مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين عن حالة اللاجئين فى العالم اعتبر د. بطرس غالى أن محنة الأشخاص المشردين واللاجئين هى نتاج الاخفاق فى حل الصراعات وأسبابها الأساسية، وهى عدم التسامح والعداء والفقر مؤكدا أن هذا الوضع لايجعلنا نفقد الأمل (٣٠/٥).

وثائق

خطاب الرئيس فى الجلسة الافتتاحية أمام القمة العربية بالقاهرة

[٢٢ يونيو ١٩٩٦]

بسم الله الرحمن الرحيم...

السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. السادة أعضاء الوفود.. يسعدني أن أعلن إفتتاح مؤتمر قمة الدول العربية غير العادى.. قمة التآلف والتضامن والسلام.. وأسأل الله عز وجل أن يكون هذا المؤتمر فاتحة خير وعزة للأمة العربية بأكملها.

واسمحوا لى أيها الاخوة أن ألقى كلمة افتتاحية موجزة أطرح فيها رؤية مصر لأهداف الأمة العربية فى الحاضر وفى المستقبل القريب..

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو.. السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية.. السادة أعضاء الوفود.. بكل مشاعر الود والتقدير أرحب بكم على أرض مصر وبين أهلكم وعشيرتكم الذين يعتزون بحرصكم على المشاركة فى أعمال هذا المؤتمر الذى يعقد فى التوقيت السليم ويسعى إلى صيانة الأهداف القومية العليا .. ويقدم البرهان القاطع على حيوية هذه الأمة المجيدة، التى كانت وستظل خير أمة أخرجت للناس.. والتى أثبتت قدرتها على حمل الأمانة ومواجهة المسئولية والارتفاع إلى مستوى الأحداث، كلما دعا الداعي وتطلبت الظروف، وأظهرت أيضا أنها أمة لم تستسلم للضياع والتمزق، أو تركن إلى العجز والشلل، أو تتردد فى القيام بدورها فى صياغة عالم جديد ينتقل إلى عصر حافل بالتطورات المثيرة والتحولات الجذرية العميقة..

ولست بحاجة إلى أن أقرر أن انعقاد هذا المؤتمر فى هذا التوقيت بالذات، وعلى هذا المستوى الرفيع، لم يات من قبيل المصادفة.. وما جاء تعبيرا عن تخوف أو قلق، ولم يتحقق رد فعل لحدث بذاته أو تطورات معينة.. وإنما كان أمرا منطقيا وطبيعيا بالنظر إلى دقة المرحلة التى تجتازها مسيرتنا الحضارية الكبرى، وإزاء أهمية القضايا التى يتعين علينا أن نطرحها على بساط البحث والمناقشة بروح المصارحة والموضوعية والصدق، وبكل ادراك لمسئوليتنا عن حماية المصالح الأساسية لأمتنا الواحدة، وتعظيم قدرتها على الانطلاق إلى الآفاق الجديدة للمستقبل.. وقد كانت هذه الاعتبارات وراء مناداة الكثيرين منا طوال الأعوام الماضية بعقد مؤتمر قمة موسعة يستجيب لآمال جماهير الأمة، ويعبر عن تصميمها على توحيد الصفوف وجمع الكلمة وصياغة رؤية متكاملة للمستقبل بكل ما يحمله بين ثناياه من آمال ومخاطر وتحديات، وكانت تلك العوامل نفسها وراء لقاءات عربية ثنائية أو متعددة الأطراف، عقدت لتحقيق ما يمكن تحقيقه من أهداف فى نطاقها المحدد، إلى أن تستنضج الظروف المواتية لعقد قمة موسعة.. ونحمد الله عز وجل أن هذا قد تحقق فى الآونة الأخيرة بجهود حثيثة صادقة منكم، وبتقدير سليم للساعة الملائمة للتحرك.

وقد أظهرت الاتصالات التى أجريناها معا فى فترة التفكير للدعوة للمؤتمر والإعداد لانعقاده، أن الموضوع الأول الذى يستأثر باهتمامنا، ويشغل أذهان شعوبنا، هو ضرورة العمل على لم الشمل العربى وتنقية الأجواء العربية، وتعميق التضامن والتعاون بين شعوب الأمة العربية وأقطارها، بما يتفق مع وحدة الهدف والمصير، وبما يتناسب مع جسامة التحديات التى تواجهنا، ومع الحرص على وضع الخلافات القائمة داخل أسرتنا الواحدة فى إطارها الصحيح والحيلولة دون تفاقمها وتصاعدها، وبذل الجهود الكثيفة بوضعها على طريق التسوية من خلال آليات فعالة مؤثرة تضمن لعملنا الاستمرار والمتابعة، وتهيىء لنا المناخ الذى تزدهر فيه النوايا الطيبة والجهود الخيرة.. فى هذه الأجواء المواتية نستطيع أن نبحث معا ونتحرك بقلب رجل واحد، لحماية أمننا القومى والذود عنه فى مواجهة الأخطار والتهديدات دون أى افتئات على حقوق الآخرين أو مصالحهم.. فنحن أمة لاتضمر عدوانا ولا تبغى جورا على أحد، لأننا نؤمن بالتعايش مع الأمم الأخرى بالحق والعدل ونسلم بحق الغير فى حماية مصالحهم، والتمتع بحقوقهم، ونرى أن نقطة التوازن فى العلاقات بين الأمم المختلفة تتبلور حول المساواة فى الحقوق والواجبات والاحتكام إلى المبادىء والقواعد التى يستقر عليها العرف الدولى، وتحظى بالقبول العالمى.

وكما ذكرت فى الخطاب الذى ألقيته فى ٢٢ مارس عام ١٩٩٥ بمناسبة الاحتفال بالعيد الـ ٥٠ لجامعة الدول العربية، التى هى بيت العرب والوعاء الذى تتبلور فيه إرادتهم الواحدة، فإن التحولات العميقة التى نشهدها هذه الأيام على الصعيدين العالمى والاقليمى تفرض علينا أن نجمع كلمتنا وننسق خطانا أكثر من أى وقت مضى، بهدف الاتفاق على استراتيجية واضحة لادارة علاقتنا الجماعية بالعالم الجديد والتكتلات الاقتصادية العملاقة، التى ظهرت فى السنوات القليلة الماضية، واختيار أسلوب التعامل مع مجموعة النظم والقيم الجديدة التى بدأت تستقر فى الممارسة الدولية.. وقد ذكرت عندئذ - وأكرر أمام حضراتكم مرة أخرى - أن أمتنا العريقة مؤهلة تماما لكى تشارك على نحو فعال فى تحقيق هذا التحول التاريخي الذى يشهده العالم بحكم تاريخها وتراثها، وبالنظر إلى رصيدها من المعارف والعلوم التى تستند إلى العدل والحكمة، وتعتمد على الإيمان بوحدة التراث الإنسانى، وبقدر ما تسعى إلى الوصول إلى الحقائق الموضوعية بعيدا عن الغرور والشطط..

واسمحوا لى أن أشير فى هذا المقام إلى الاقتراح الذى تقدمت به فى مارس ١٩٩٥ ويقضى بوضع ميثاق شرف عربى جديد، يحول دون ظهور خلافات مدمرة داخل أسرتنا فى المستقبل، ويضمن احتواء ما قد ينشأ بيننا من منازعات فى الحدود التى لاتسمح بانفجار الموقف بصورة

تهدد أمننا القومي، ويؤكد التزامنا جميعا باحترام المبادىء والأحكام التي نص عليها ميثاق جامعة الدول العربية، وفي مقدمتها التمسك بمبادىء احترام السيادة والاستقلال والسلام الاقليمي لكل دولنا، وتعهد كل منا بعدم التدخل في شئون الآخرين، وتسوية مشاكلنا بالطرق السلمية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو.. إن أول ما يصادفنا عند مراجعة الأوضاع الاقليمية القائمة هو أن هناك حاجة ماسة لتعزيز مسيرة السلام الشامل والعادل، وتأكيد التزام الأطراف المعنية بالأسس والأركان التي يقوم عليها حسبما صاغها المجتمع الدولي عبر سنوات طويلة وتطورات متعاقبة، وطبقا لما ارتضاه الأطراف أنفسهم.. ولسنا بحاجة إلى تأكيد أن السلام من وجهة نظر الأمة العربية هو هدف استراتيجي ثابت، فلسنا دعاة حرب أو عنف، كما أن السلام هو النهج الذي تحث عليه الأديان السماوية الغراء، وهو الشرط اللازم لتحقيق آمال شتى الشعوب في تحقيق التنمية والبناء والتقدم، ولذلك فإن اختيارنا لبديل السلام هو اختيار القادر الواثق، وليس اختيار المكره المغلوب على أمره، الذي ليس أمامه بديل آخر، ومن هنا فإننا نصر على المضي في طريق السلام، والنضال في سبيله، حتى تكتمل حلقاته وتتحقق آثاره وتنضج ثمراته، وليس بيننا من يتطلع إلى العودة بالمنطقة إلى الحرب والدمار، أو يسعى إلى الارتداد إلى حالة اللاحرب واللاسلم، بل إننا حسمنا موقفنا وصدق عزمنا على خوض معركة السلام إلى النهاية، وقبول تحدياتها وتبعاتها، مادام الطرف الآخر يتفق معنا في هذا التوجه، ويقبل أن يتحمل التزامات السلام وتبعاته، لأن السلام بطبيعته حالة قانونية وواقعية لاتتحقق إلا بارادتين ولا تستقر إلا برغبة متبادلة وحرص متكافيء.

وربما كان من المناسب هنا أن أضيف بعض النقاط التي أجدها أساسية وضرورية لتوضيح الرؤية الصحيحة للسلام من وجهة نظرنا ، ليس فقط من وجهة النظر العربية، بل أيضاً من وجهة نظر الأسرة الدولية التي نحن جزء لايتجزأ منها، ولا يمكن أن نعمل بمعزل عن قيمها ومبادئها:

أولا.. إن السلام الذي نسعى إلى تحقيقه هو السلام الشامل والعادل، الذي تتواصل حلقاته ولا تتوقف خطواته قبل الوصول إلى الهدف الذي اتفق عليه الأطراف بمباركة دولية واسعة، وبعد توقيع اتفاقيات نهائية مع كل أطراف الجوار التي لم تتوصل بعد إلى معاهدات سلام مع إسرائيل وهي: سوريا ولبنان والسلطة الفلسطينية.

ثانيا.. إن المفاوضات التي يجب أن نسعى جميعا إلى استئنافها واستمرارها لتحقيق السلام الشامل، لايمكن أن تدور في فراغ بل أنها محكومة بالإطار الذي اتفق عليه في مؤتمر مدريد، أي الالتزام بقرارات مجلس الأمن أرقام ٢٤٢، ٣٣٨، ٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام.. وهو مايتحقق من خلال الانسحاب الكامل من الجولان ولبنان وتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، هو مايتحقق بممارسته لحقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة.

ثالثا.. إنه ليس من المقبول أن يسعى أي طرف بالقول أو بالفعل إلى إهدار هذه المرجعية القانونية، لأنها تشكل الأساس الذي قامت عليه المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف، منذ عقد مؤتمر مدريد في آخر شهر أكتوبر ١٩٩١، وهو إطار ملزم لجميع الأطراف لايقبل منها أن تحيد عنه أو تخرج عليه.

رابعا.. انه ليس من حق أي طرف أن يستبعد من دائرة التفاوض ما يروق له استبعاده أو تجنب الخوض فيه.. فكل الأطراف ملزمة بالتفاوض حول جميع المسائل المدرجة على جدول الأعمال، طبقا لصيغة مدريد.. وفي مقدمتها المسائل المتعلقة بتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة.. وإذا أجاز أي طرف لنفسه أن ينتقي ما يقبل التفاوض فيه وما يرفض، فإن معنى هذا أن يكون للأطراف الأخرى نفس الحق وهو ما يعود بعملية السلام إلى نقطة الصفر، بل بنسفها من أساسها.

خامسا.. ان مبدأ حسن النية في التفاوض يتطلب من الأطراف أن يلتزموا بتنفيذ مايتم التوصل إليه من اتفاقيات تنفيذاً أمينا دقيقا.. فبغير هذا يستحيل أن تتابع خطوات السلام وتكتمل، بل ان ما تم الاتفاق عليه في الماضي يصبح هشيما تذروه الرياح.. وهو ما يؤدي إلى تبديد ثقة الجماهير في السلام وزعزعة إيمانها بالتعايش الخلاق مع الطرف الآخر.

سادسا.. إننا إذا كنا نتجنب اللجوء إلى التهديد وفرض الأمر الواقع على الطرف الآخر في المفاوضات، وهو إسرائيل، ولا نخطط لأي إخلال بالتزاماتنا، فإننا نطالبها أيضا بنفس المنطق ومن ذات الموضوع.. بأن تفي بتعهداتها والتزاماتها، في إطار عملية السلام بشكل صارم.. يبتعد عن أسلوب الوعيد ومحاولة فرض الأمر الواقع.. أو تبني موقف متطرف لايستند إلى المرجعية المتفق عليها.

سابعا.. إننا كنا وما زلنا نعتقد أن تحقيق السلام الشامل والعادل.. هو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار لصالح جميع الأطراف.. فالأمن لايتحقق باحتلال أراضي الغير وتجاهل حقوقهم المشروعة، أو باعتناق مفاهيم التوسع الاقليمي والتفوق أو بتكديس أسلحة الدمار الشامل واللجوء إلى القمع والعنف.. ان مثل هذه الممارسات تؤدي حتما إلى تقويض دعائم السلم والأمن، وتهديد الاستقرار والتنمية.. والإساءة إلى الثقة بمستقبل أفضل.. وانطلاقا من هذه المفاهيم والمبادىء، فإننا ندعو حكومة إسرائيل الجديدة إلى أن تتعاون معنا لاستكمال السلام دون تردد.. وإثبات صدق التزامها بالسلام الحقيقي كما تعارف عليه المجتمع الدولي دون زيادة أو نقصان.. فنحن لانقيم سياستنا على أساس أحكام مسبقة، ولا نعتد إلا بما نلمسه على أرض الواقع، ولا نبني قرارنا إلا على الحقائق الموضوعية السابقة، ولا نلجأ إلى وضع العقبات في طريق الأهداف السامية التي نؤمن بها ونتفانى في سبيلها..

أيها الأخوة الأعزاء.. إننا نشعر في هذه اللحظات بأننا على موعد مع القدر.. وأننا نواجه مرة أخرى التحدي الكبير.. لأن نكون أو لانكون.. ولست أشك في أن أمتنا صاحبة الرسالة العظمى مؤهلة تماما لمواجهة هذا التحدي.. قادرة على شق طريقها إلى الأفق الجديد باقدام راسخة ثابتة.. وبخطوات جسورة واثقة.. وإرادة صلبة موحدة.. ورؤية شاملة.. تقودنا إلى المكانة اللائقة بنا تحت الشمس..

إن جماهير الأمة وقياداتها.. قد عقدت العزم على بزوغ فجر جديد، يمتد نوره إلى العالمين.. ولن تتمكن قوة مهما بلغ عنفوانها من إجهاض هذا الحلم الكبير، مادمنا عاهدنا الله وأنفسنا على قبول التحدي.. من أجل الحاضر والمستقبل، ومن أجل الأجيال القادمة من أبنائنا الأبرار.. حملة رايات النضال.. في سبيل غد أفضل.. وحراس مسيرة البناء والتقدم.. والله يوفقنا جميعا ويرعى عملنا.. إنه نعم المولى ونعم النصير.. والسلام عليكم ورحمة الله

قرارات هامة لقمة القاهرة

الموافقة على إنشاء محكمة العدل العربية وميثاق الشرف وآلية فض النزاعات

إحالة مشروع ليبيا حول الاتحاد العربي للقمة القادمة وإقامة منطقة للتجارة الحرة

إضافة إلى ماورد في البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي أصدر المؤتمر عددا من القرارات المهمة لتعزيز العمل العربي المشترك .

وفيما يلي نص هذه القرارات:

إن مؤتمر القمة العربي المنعقد بالقاهرة في الفترة من ٥ - ٧ صفر ١٤١٧ هـ الموافق ٢١ - ٢٣ يونيو ١٩٩٦م.

- بعد إطلاعه على قرارات وبيانات مؤتمرات القمة العربية ومجلس الجامعة، بشأن تدعيم العمل العربي المشترك وتعزيز آلياته.

- واستنادا الى الأهداف والمبادىء التى يحددها ميثاق جامعة الدول العربية.

- واسترشادا بما ورد فى خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية فى الجلسة الاحتفالية التى عقدها مجلس الجامعة بمناسبة العيد الخمسين لتأسيس جامعة الدول العربية.

- وتقديرا للظروف التى تمر بها الأمة العربية والتحديات التى تواجه العمل العربى المشترك وأجهزته، فضلا عن التطورات التى استجدت على المستويات الاقليمية والعالمية.

- ورغبة منه فى تعزيز العلاقات العربية وتنميتها بما يخدم الأهداف العليا للأمة العربية ويصون أمنها.

يقرر

١ - الموافقة من حيث المبدأ على :

أ - إنشاء محكمة العدل العربية.

ب - ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربى.

ج - إنشاء آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات وادارتها وتسويتها بين الدول العربية.

٢ - تكليف وزراء الخارجية باستكمال الصيغ النهائية الخاصة بكل منهم.

٣ - احالة اقتراح الجماهيرية العربية الليبية الخاص بمشروع الاتحاد العربى الى مجلس الجامعة العربية لدراسته وعرضه على مؤتمر القمة القادم.

مقرر

إيماء الى ماتضمنه البيان الختامى من تاكيد لأهداف تفعيل العمل الاقتصادى العربى المشترك وبالاشارة الى القرار المتخذ فى اطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية

يقرر مؤتمر القمة العربى المنعقد بالقاهرة فى الفترة من ٥ - ٧ صفر ١٤١٧ هـ الموافق - ٢١ - ٢٣ يونيو ١٩٩٦ م:

تكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية باتخاذ مايلزم نحو الاسراع فى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليهما.

البيان الختامى لقمة القاهرة

تلبية للدعوة الكريمة التى وجهها فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، عقد أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء وأمراء الدول العربية مؤتمر قمة فى القاهرة فى الفترة من ٥ - ٧ صفر ١٤١٧هـ الموافق ٢١ - ٢٣ يونيو ١٩٩٦م.

وأعرب القادة العرب عن تقديرهم البالغ لمضامين الكلمة الافتتاحية التى ألقاها فخامة الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس مؤتمر القمة، وقرروا اعتبار كلمته وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

استجابة لآمال وتطلعات الأمة العربية، وايمانا بالمصير الواحد، واستنادا إلى روابط الأخوة العربية، وفى ضوء دقة المرحلة التى تمر بها عملية السلام فى الشرق الأوسط، اجتمع القادة العرب لتدارس الأوضاع التى استجدت فى المنطقة، واحياء العمل العربى المشترك، وتكثيف التشاور والتنسيق والتعاون العربى وتدعيم فعاليته، سعيا لاستنهاض الأمة ولم شملها، وبناء التضامن العربى باعتباره السبيل الى تحقيق مبادىء وأهداف العمل العربى المشترك، وتوظيف طاقات الأمة العربية لحماية مصالحها واستعادة حقوقها المغتصبة، وتعزيز الجهود الرامية الى تحقيق سلام عادل وشامل فى الشرق الأوسط.

وانطلاقا من المسئولية القومية، يؤكد القادة العرب أن تحقيق السلام الشامل والعادل فى الشرق الأوسط يستوجب انسحاب اسرائيل الكامل من كافة الأراضى الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية، وتمكين الشعب الفلسطينى من ممارسة حقه فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس العربية - باعتبار القضية الفلسطينية جوهر الصراع العربى الاسرائيلى - والانسحاب الاسرائيلى الكامل من الجولان السورى الى خط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والانسحاب الاسرائيلى الكامل غير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربى الى الحدود المعترف بها دوليا، وذلك تنفيذا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعلى هذه الأسس يدعون الى استئناف المفاوضات على جميع المسارات بدون ابطاء.

ان تمسك الدول العربية بمواصلة عملية السلام لتحقيق السلام العادل والشامل هدف وخيار استراتيجى، يتحقق فى ظل الشرعية الدولية، ويستوجب التزاما مقابلا تؤكده اسرائيل بجدية وبدون مواربة، والعمل من أجل استكمال مسيرة السلام، بما يعيد الحقوق والأراضى المحتلة، ويضمن الأمن المتوازن والمتكافىء لجميع دول المنطقة، وفقا للمبادىء التى اتفق عليها فى مؤتمر مدريد وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام والتأكيدات المقدمة الى الأطراف. ويؤكد القادة العرب أن أى اخلال من جانب اسرائيل بهذه المبادىء والأسس التى قامت عليها عملية السلام، أو تراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التى تم التوصل اليها فى إطار هذه المسيرة، أو المماطلة فى تنفيذها، من شأنه أن يؤدى الى انتكاسه عملية السلام، بكل مايحمله ذلك من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة الى دوامة التوتر ويضطر الدول العربية كافة الى إعادة النظر فى الخطوات المتخذة تجاه اسرائيل فى اطار عملية السلام، الأمر الذى تتحمل الحكومة الاسرائيلية وحدها المسئولية الكاملة عنه.

كما يؤكد القادة العرب تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية التى تقضى بعدم الاعتراف أو القبول بأية أوضاع تنجم عن النشاط الاستيطانى الاسرائيلى فى الأراضى العربية المحتلة، باعتباره اجراء غير مشروع لايرتب حقا، ولا ينشىء التزاما، ويعتبرون أن اقامة مستوطنات واستقدام مستوطنين اليها يشكل خرقا لاتفاقيات جنيف واطار مدريد، وتعويقا لعملية السلام، مما يتطلب وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية فى الجولان السورى المحتل والأراضى الفلسطينية المحتلة، خاصة القدس، وإزالة هذه المستوطنات. كما يؤكدون رفضهم تغيير معالم القدس العربية ووضعها القانونى، ويشددون على أن تحقيق السلام الشامل والعادل فى الشرق الأوسط لايكون الا بحل قضية القدس وتسوية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين استنادا الى حقهم فى العودة على أسس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة.

وفى ضوء ذلك، ومن أجل انجاح عملية السلام على المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية، يدعو القادة العرب راعيى عملية السلام، والاتحاد الأوروبى واليابان ودول مجموعة عدم الانحياز والدول الأخرى المعنية، والأمم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية، إلى العمل على ضمان عدم اخلال اسرائيل بأسس عملية السلام، ووفائها بالتعهدات التى تم الالتزام بها، سواء بالنسبة للاتفاقات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، أو بالنسبة لقضايا مفاوضات المرحلة النهائية، مع مواصلة توفير المساندة السياسية والاقتصادية الضرورية للشعب الفلسطينى وسلطته الوطنية. وفى هذا الصدد أكد القادة على ضرورة انهاء الحصار الاسرائيلى المفروض على الشعب الفلسطينى.

ويؤكد القادة العرب مساندتهم للبنان فيما يواجهه من اعتداءات اسرائيلية مستمرة على أرضه وشعبه وسيادته، ويطالبون المجتمع الدولى بضمان الوقف الفورى وغير المشروط لهذه الاعتداءات وانهاء الاحتلال، وتحميل اسرائيل مسئولية تعويض لبنان عن كافة الأضرار التى لحقت به.

كما يؤكد القادة العرب ضرورة انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأخضاع كافة مرافقها النووية لنظام التفتيش الدولى، التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كما يجددون مطلبهم بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط وفى مقدمتها الأسلحة النووية، تشمل مختلف دول المنطقة بما فيها اسرائيل، ويؤكدون تصميمهم على اتخاذ الخطوات الضرورية لحماية المنطقة من مخاطر هذه الأسلحة وتجنيبها سباق تسلح يزيد من التوتر ويهدر مواردها وطاقاتها.

ويشدد القادة العرب على أن تحقيق السلام الشامل والعادل فى الشرق الأوسط هو الضمان الحقيقى لتوفير الأمن لكافة دول المنطقة.

وإيمانا من القادة بأهمية دعم الأمن القومى العربى الشامل فى مواجهة التحديات التى تهدد سيادة الدول العربية ووحدة أراضيها

وموارد‌ها الطبيعية، وانطلاقا من الارتباط الوثيق بين الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل كوحدة لاتتجزأ، وبين الأمن الوطني لكل دولة من الدول العربية، يؤكد القادة العرب عزمهم على بناء التضامن العربي باعتباره السبيل الصحيح لتحقيق أهداف العمل العربي المشترك، والذي يستند إلى احترام المرتكزات الأساسية للنظام العربي، وفي مقدمتها التمسك بمبادئ احترام السيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية لكل دولة، وسيادتها على مواردها الطبيعية والاقتصادية، والالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية لأية دولة، وتسوية المشاكل الثنائية بين الدول العربية بالوسائل السلمية ووفقا لمبادئ القانون الدولي، والعمل على احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وميثاق جامعة الدول العربية والاتفاقيات المبرمة في إطارها، كما يؤكدون على أن ضمان الأمن القومي العربي بمعناه الشامل هو أفضل سبيل للحفاظ على كيان الأمة العربية وصيانة مصالحها.

وانطلاقا مما يربط بين الدول العربية من مصالح مشتركة، وما غدت تفرضه التطورات الاقتصادية العالمية من موجبات التجمع والتكتل في كيانات أكبر، يؤكد القادة العرب على أن قدرة الدول العربية على تعزيز دورها وتقوية اسهامها ومشاركتها على النطاق الدولي يتطلب تحقيق التنمية العربية، وتفعيل دور مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وتنفيذ القرارات الصادرة عنها، ولذا، وجه القادة المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس جامعة الدول العربية بوضع وتنفيذ استراتيجيات وخطط عمل اقتصادية واجتماعية متكاملة، تتيح للأمة العربية فرصة خدمة مصالحها الاقتصادية العليا، والقدرة على التعامل من موقع التكافؤ مع الشركاء الآخرين في النظام الاقتصادي العالمي الراهن.

وحرصا من القادة العرب على تعزيز دور جامعة الدول العربية، فقد أكدوا عزمهم على تعزيز مكانتها وتفعيل دورها، وضرورة الالتزام بميثاقها وقراراتها صونا للمصالح العليا للأمة العربية. وفي هذا الصدد، أكد القادة العرب على ضرورة الوفاء بالالتزامات المالية تجاهها.

واستعرض القادة العرب كذلك مختلف القضايا العربية والاقليمية، وفي هذا الاطار - يعرب القادة العرب عن تضامنهم مع دولة البحرين الشقيقة، وتأييدهم الكامل للاجراءات التي تتخذها لتثبيت أمنها واستقرارها، وعبروا عن استنكارهم الشديد للتدخل في الشئون الداخلية لدولة البحرين، وأكدوا وقوفهم إلى جانبها ضد أية محاولات تهديد من أي طرف كان، ويدعون ايران إلى احترام سيادة دولة البحرين، في إطار من الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار، بالامتناع عن أية أعمال تخريبية تستهدف دولة البحرين، وبما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة.

- يؤكد القادة العرب على سيادة دولة الامارات العربية المتحدة على جزرها الثلاث، طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وتأييدهم ومساندتهم لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على هذه الجزر، ويدعون ايران إلى انهاء احتلالها للجزر الثلاث، والكف عن ممارسة سياسة فرض الأمر الواقع بالقوة في هذه الجزر، واتباع الوسائل السلمية لحل النزاع القائم عليها وفق مبادئ وقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القبول باحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، ويكلف القادة الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة قضية الاحتلال الايراني لجزر دولة الامارات العربية المتحدة، وتقديم تقرير عنها إلى مؤتمر القمة العربي القادم.

- يعرب القادة العرب عن أملهم في أن تستمر العلاقات التقليدية والمصالح المشتركة العربية التركية، وفي هذا الصدد يعربون عن قلقهم إزاء الاتفاق العسكري التركي الاسرائيلي، ويدعون تركيا إلى إعادة النظر في هذا الاتفاق بما يمنع المساس بأمن الدول العربية.

- يؤكد القادة العرب تمسكهم بضرورة الحفاظ على وحدة العراق، ومعارضتهم لأية سياسات أو إجراءات تؤثر على سلامته الاقليمية وتهدد حدوده ووحدته الوطنية، ويطالبون الحكومة العراقية بالالتزام بعدم انتهاج أية سياسات عدوانية تستهدف استفزاز جيرانها العرب، واستكمال تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالافراج عن جميع الأسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الأخرى، وإعادة الممتلكات، والالتزام بآلية التعويضات، باعتبار أن ذلك كله هو السبيل الصحيح لرفع العقوبات المفروضة على العراق، وتوفير الظروف الملائمة لاستعادة دوره في النظام الاقليمي العربي ويرحب القادة العرب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين العراق والأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦، كخطوة ايجابية نحو تخفيف معاناة الشعب العراقي الشقيق والتي تتحمل الحكومة العراقية المسئولية عنها، ويطالبون بالاسراع في وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ.

- يرحب القادة العرب بتوقيع حكومتي اليمن واريتريا على اتفاق المبادئ لاحالة النزاع بينهما الى التحكيم الدولي، واعادة علاقاتهما السلمية في ضوء صلات الجوار والمصالح المشتركة للدولتين، لما لذلك من انعكاسات ايجابية على انتظام واستقرار المصالح الملاحية الدولية في البحر الأحمر.

- يعرب القادة عن بالغ قلقهم ازاء الاضرار البشرية والمادية التي لحقت بالشعب العربي الليبي من الاجراءات القسرية المفروضة عليه بموجب قراري مجلس الأمن ٧٤٨ (١٩٩٢) و٨٨٣ (١٩٩٣)، ويعتبرون أن عدم التجاوب مع المساعي والجهود التي بذلتها الجماهيرية والجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي أخر كثيرا الوصول الى حل للأزمة، وضاعف من معاناة الشعب العربي الليبي. ويرى القادة أن اقتراح الجامعة العربية القاضي باجراء محاكمة محايدة وعادلة للمشتبه فيهما من قبل قضاة اسكتلنديين وفق القانون الاسكتلندي في لاهاي، مع توفير الضمانات اللازمة لهما، والذي لقي تأييدا دوليا واسعا، يعتبر حلا عمليا مناسبا يؤدي الى انهاء الأزمة. لذا، فانهم يدعون الدول الغربية الثلاث أن تتخذ موقفا ايجابيا من هذا الاقتراح انهاء للأزمة ورفعا لمعاناة الشعب العربي الليبي التي طالت دون مبرر، كما يطالب القادة العرب برفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية، خاصة أن استمرار هذه العقوبات من شأنه ان يدفع الدول العربية الى النظر في الوسائل الممكنة لتجنيب الشعب الليبي مزيدا من الأضرار.

يعرب القادة العرب عن قلقهم ازاء استمرار الوضع المتردي في الصومال، ويدعون زعماء الفصائل الصومالية الى الاضطلاع بمسئولياتهم لتحقيق المصالحة الوطنية، ونبذ خلافاتهم، والعمل على تشكيل سلطة وطنية تمثل مختلف فئات الشعب الصومالي.

وفي الوقت الذي يستنكر فيه القادة العرب المحاولات الرامية الى الصاق تهمة الارهاب بالمقاومة الوطنية المشروعة، فانهم يدينون كافة أشكال الأعمال الارهابية والتخريبية وأثارة الفوضى التي يتعرض لها عدد من الدول، بما فيها الدول العربية، بهدف النيل من امنها واستقرارها، ويعربون عن مساندتهم لتلك الدول. كما يعبرون عن تأييدهم للجهود والاجراءات الرامية الى عقد مؤتمر دولي لمعالجة الجوانب المختلفة لظاهرة الارهاب العالمية، مؤكدين في الوقت ذاته تمسكهم بالحق الثابت في مقاومة الاحتلال والعدوان.

- أخذت القمة العربية علما بما تعرضت له الجمهورية اليمنية الشقيقة من اثار الفيضانات التي أدت الى ازهاق الأرواح وتدمير المنازل والبنية الأساسية في عدد من محافظات الجمهورية، وإذ يقدم القادة العرب مواساتهم للشعب اليمني الشقيق، فانهم يؤكدون دعمهم ومساندتهم للجمهورية اليمنية، ويناشدون المنظمات الدولية المتخصصة بأن تقدم للجمهورية اليمنية كافة أشكال الدعم والمساندة.

هذا وقد اتفق القادة العرب على مواصلة مشاوراتهم واجتماعاتهم لمتابعة تنفيذ مااتخذوه من قرارات، والتعامل مع المستجدات ا لتي قد تواجه الامة العربية. وفي هذا الاطار، وفي ضوء متطلبات وظروف المرحلة القادمة اتفق على:

١ - قيام فخامة الرئيس محمد حسني مبارك رئيس جمهورية مصر العربية، باعتباره رئيس القمة الحالية، باجراء الاتصالات والمشاورات اللازمة مع القادة العرب والأمين العام لجامعة الدول العربية للمتابعة والاتفاق بالنسبة لانعقاد القمة التالية.

٢ - تكليف وزراء الخارجية بعقد اجتماع لمراجعة التطورات المتعلقة بعملية السلام، وذلك قبيل اجتماع مجلس الجامعة العربية في سبتمبر القادم، أو حين تقتضي الضرورة ذلك.

وعبر القادة عن بالغ شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك، ولشعب جمهورية مصر العربية الشقيق، على ما قوبلوا به من كرم ضيافة وحسن وفادة، وعن ما لمسوه من تنظيم واعداد متميز للمؤتمر، معربين لفخامة الرئيس محمد حسني مبارك، عن أطيب تمنياتهم، ولشعب مصر الشقيق دوام التقدم والازدهار.



Chairman of the Board and General Editor :

Ibrahim Nafei

Al Siyassa al Dawlya :

- Political quarterly published by Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt.
- First issue, July 1965.

Chief Editor

Dr. Osama El Ghazali Harb

Managing Editor

Ahmed Youssef Al Karic

Editorial Consultant

Nabya Asfahany

Sub - Managing Editor

Sawsan Hussein

Editorial Assistance

Nadia Abdel Sayed

Correspondance, Subscription and Advertising Office:Al-Ahram Foundation, Al Galaa Street, Cairo
Tel. 5786022, 5786100, 5786300, 5786400, 5786500
Fax: 5786833-5786023
Telex. 92001 - 92544 Ahram UN
Annual Subscription : - Egypt 24 L. E.
- Arab and African Countries 40 $
- Other Countries 50 $

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

CONTENTS

صدر حديثا :

مهنة الصحافة في حوض البحر المتوسط
الأبعاد الأخلاقية والسياسية والشخصية

- كتاب غير مسبوق فى مضمونه يهم المتخصصين من رجال الاعلام، كما يهم المتطلعين إلى العمل بالصحافة، ويهم أيضا القارىء غير المتخصص للاطلاع على مايجرى فى عصرنا.

- محور الكتاب : الأبعاد الأخلاقية والسياسية والشخصية التى تتعلق بمهنة الصحافة.

- يتضمن الكتاب أعمال المائدة المستديرة التى جمعت صحفيين من حوض البحر المتوسط فى إطار برنامج « ميد - ميديا » التابع للاتحاد الأوروبى.

- صدر الكتاب بثلاث لغات : الفرنسية، الانجليزية، الاسبانية، وتبنت مجلة السياسة الدولية التى أسهمت فى أعمال المائدة المستديرة إصدار الطبعة العربية

شركة مصر الجديدة للإسكان والتعمير

إحدى الشركات التابعة للشركة القومية للتشييد والتعمير

٢٨ شارع إبراهيم اللقانى / بمصر الجديدة

إلى طالبى التملك

تمليك شقة (إسكان فاخر)

خلف شيراتون هليوبوليس مباشرة
جاهزة للاستلام الفورى وبأسعار ثابتة ومحددة وبتسهيلات
فى السداد وعلى شارع رئيسي بعرض ٨٠ متراً



تعلن الشركة عن

بيع عدد ٩٠ وحدة سكنية من الإسكان الفاخر

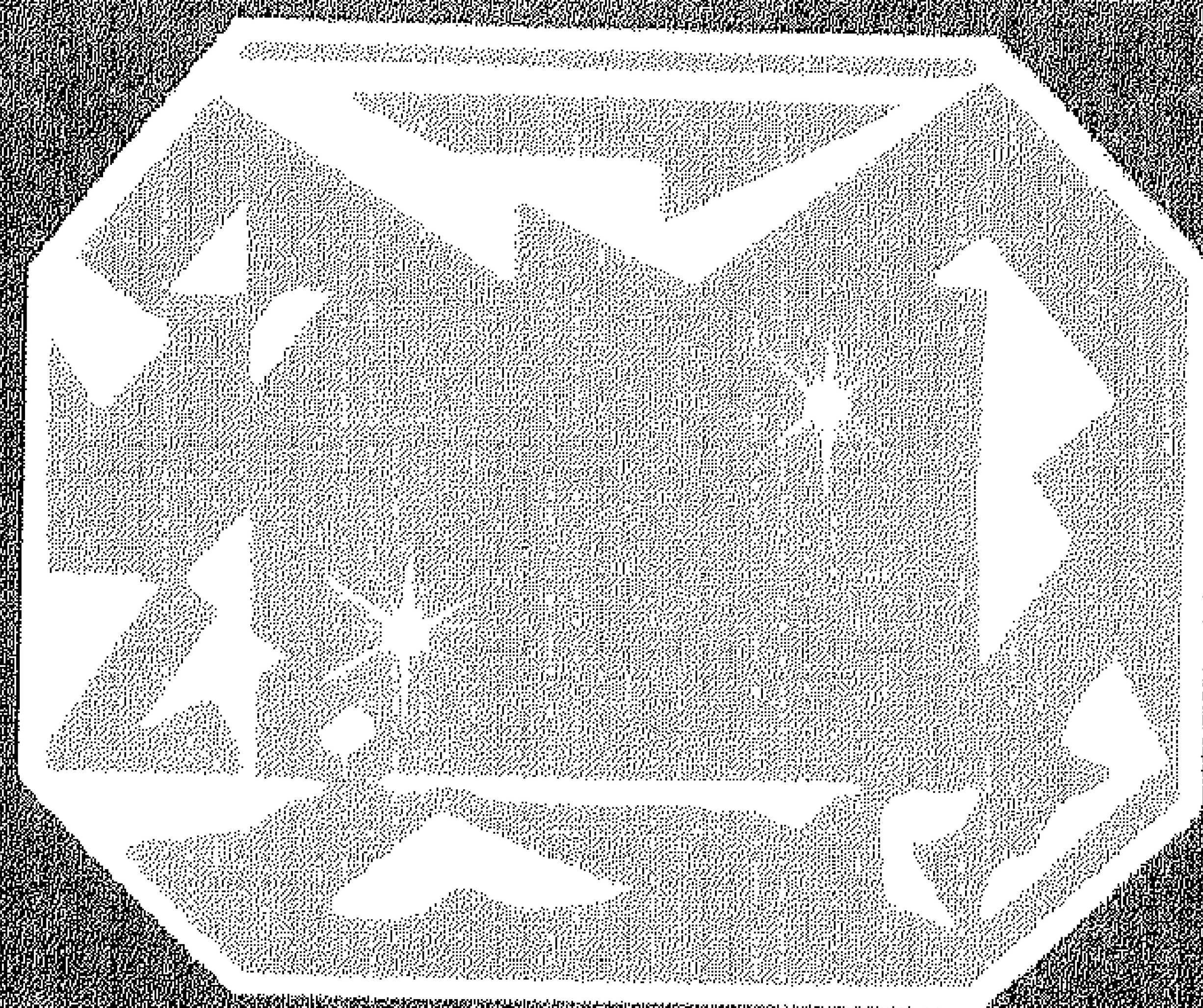
وبمساحات ١٢٠ ، ١٣٦ ، ١٤٥ ، ١٤٨ ، ١٥٤ ، ١٧٤ ، ١٩٥ م٢ تقريباً

فى موقع متميز خلف شيراتون هليوبوليس مباشرة وبأسعار ثابتة ومحددة
وعلى شارع رئيسي بعرض ٨٠م يتوسطه حديقة .

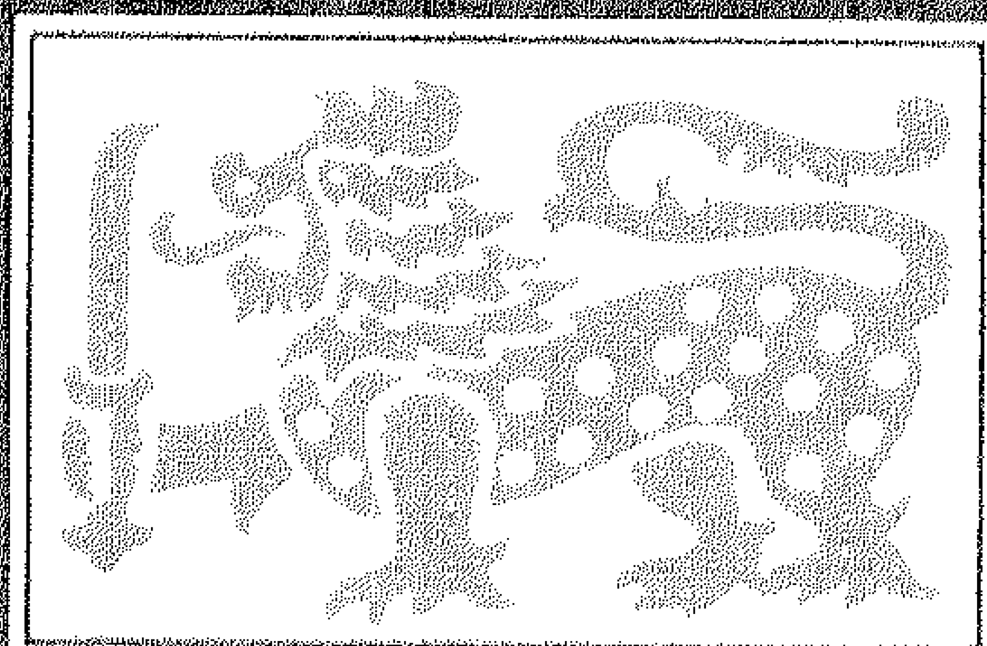
- وذلك بجلسة البيع العلنى المحدد لها الساعة العاشرة صباحاً يوم الأحد الموافق ٧ / ٧ / ١٩٩٦
- تأمين دخول الجلسة ٥٠٠٠ جنيه (خمسة الألف جنيه مصرى)
  وآخر ميعاد لسداد التأمين يوم السبت الموافق ٦ / ٧ / ١٩٩٦
- الأولوية فى التمليك لمن يدفع أكبر مقدم ثمن لايقل عن ٥٠٪
  من الثمن المحدد لكل وحدة والباقى يقسط على عشر سنوات
- وذلك طبقاً للشروط المعلن عنها بالإدارة العامة للشئون العقارية بمقر الشركة

تسهيلات كبيرة فى ال

تليفون : ٢٩١٩٤٢٨ / ٢٩١٩٤٢٩ / ٢٩١٩٤٣٤







AL-SIASSA AL-DAWLYA

125

July 1996

السياسة الدولية

- سياسة إسرائيل الخارجية حتى عام ٢٠٠٠
(ملف العدد) اشراف د. اسامة الغزالى حرب

- مستقبل امريكا على سلم القوى الدولى
د. وليد عبد الحى

- العمالة العربية والآسيوية والأمن القومى العربى
د. محمد بدر الدين مصطفى

- تجديد ولاية غالى وصراع الإرادات الدولية
د. محمود مرتضى

- أكراد العراق : الواقع والمستقبل
احمد ناجى قمحة

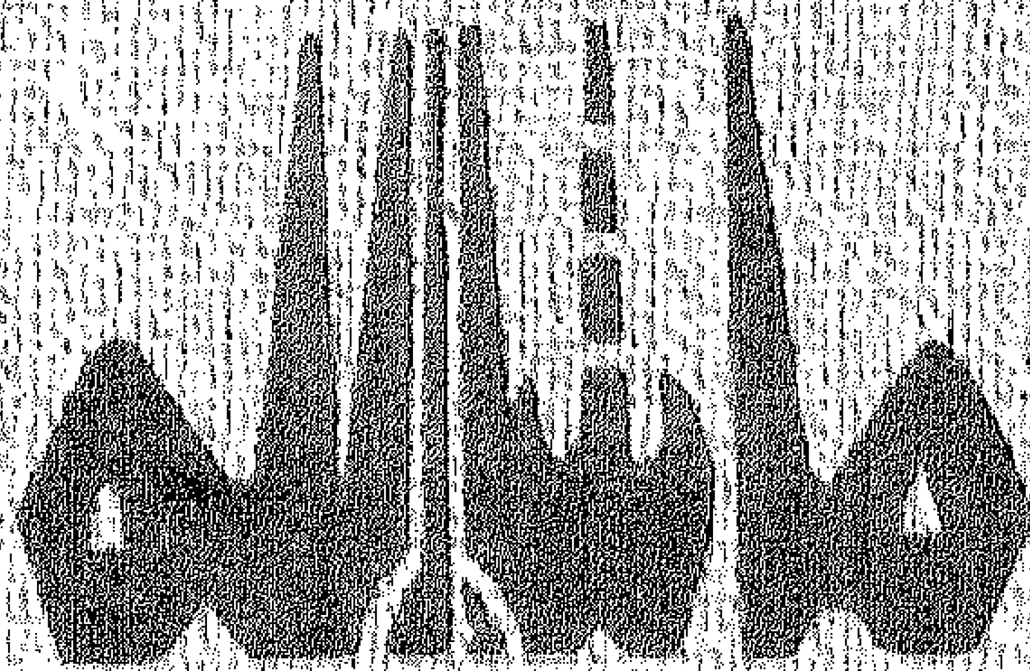
- انتخابات الرئاسة الأمريكية : مسارات المستقبل
د. جمال على زهران

١٢٦

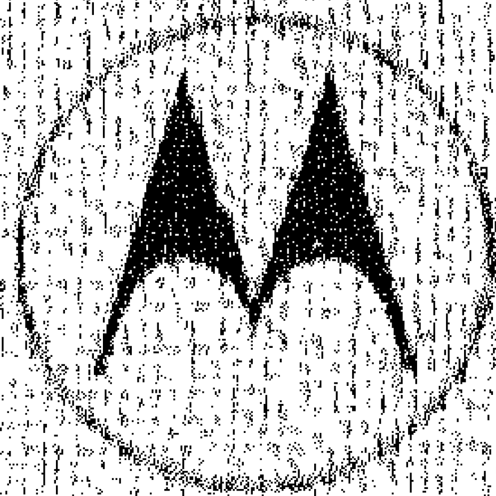
اكتوبر ١٩٩٦

نظام
GSM

بدء الخدمة
أول نوفمبر



COMPUTER AND BUSINESS
COMMODITIES



MOTOROLA



الوكيل الوحيد شركة:

SYSTEL



سيستل

٤٥٩ أشارع الهرم بعد النفق مباشرا - الهرم: ٥٨١٩١٢٣ - الدقي: ٣٣٧٣١٥٠ - الادارة: ٥٨٢٢٦٥٧ - فاكس: ٨٦٧٧٧٩



وفى حديث السيدة لينا مصطفى عبد الهادى قالت منذ افتتاح شركة مشاء الله منذ عام ٧٩ وهى تسعى دائماً إلى ماهو جديد فى العالم من خلال أكبر شركات المتخصصة فى هذا المجال وذلك كان هو الهدف الاساسى فى التجديدات وبدأ العمل فى قطاع الحاسب الآلى من خلال ماركة استر العالمية والتى تقدم الجديد فى مجال الحاسب الآلى . ومواكبة سرعة العصر وأهمية وقت رجل الأعمال قدمنا (البيجر) أجهزة الاستدعاء العالمية من ماركة موتولار الأمريكية . ونقدم للعملاء أحدث شيئ فى مجال الاتصالات الحديثة وهى إرسال الرسائل (حروف +أرقام) من خلال تجهيز خاص لجهاز الكمبيوتر يتم عن طريقة الاتصال مباشراً بجهاز البيجر على خط التليفون العادى بدون الحاجة للاتصال بالهيلة هذا ولايزال العمل مستمراً فى قطاع أجهزة التكييف العالمية (كاريير) التى أثبتت كفائة عالمية فى الأعوام السابقة



وفى حديث مع

الدكتور فريد عبدالهادى بمناسبة دخول خدمة التليفون المحمول الى مصرنا الحبيبة فى نوفمبر القادم، وسيرا على نهج سياسة "ما شاء الله" التى لا تقبل لعميلها إلا أجود منتج فى الأسواق، تم التعاقد مع الوكيل الوحيد على توزيع التليفون المحمول من نوع ''MOTOROLA''.

وتمتاز أجهزة موتورولا بالجودة الفائقة، والاسم العريق فى الاتصالات اللاسلكية، هذا بالاضافة الى " المفاجأة " فى السعر الذى ينافس بشدة فى الأسواق .

وتتدرج الموديلات من''6700''الصغير الجبار الى ''8700'' الذى يعتبر وحدة اتصالات كاملة فى يديك بدءاً من "إنسر ماشين" الى "بيجر" مع خاصية انتظار وخاصية تتبع، وبالطبع فهو أنقى صوتاً وأطول عمراً للبطارية .

* * * *

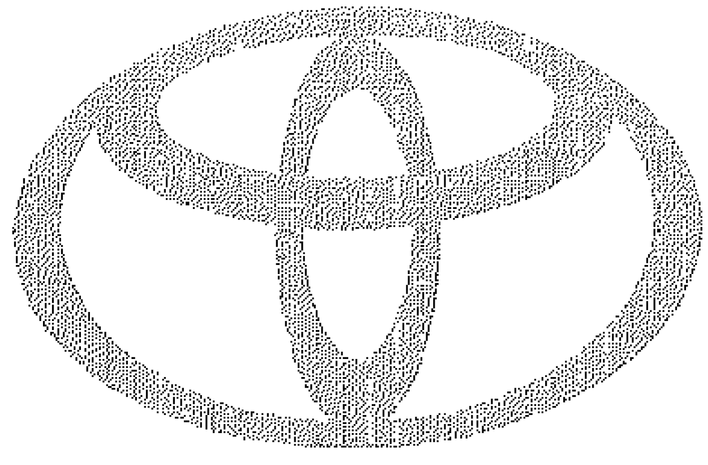


الشرق للتأمين



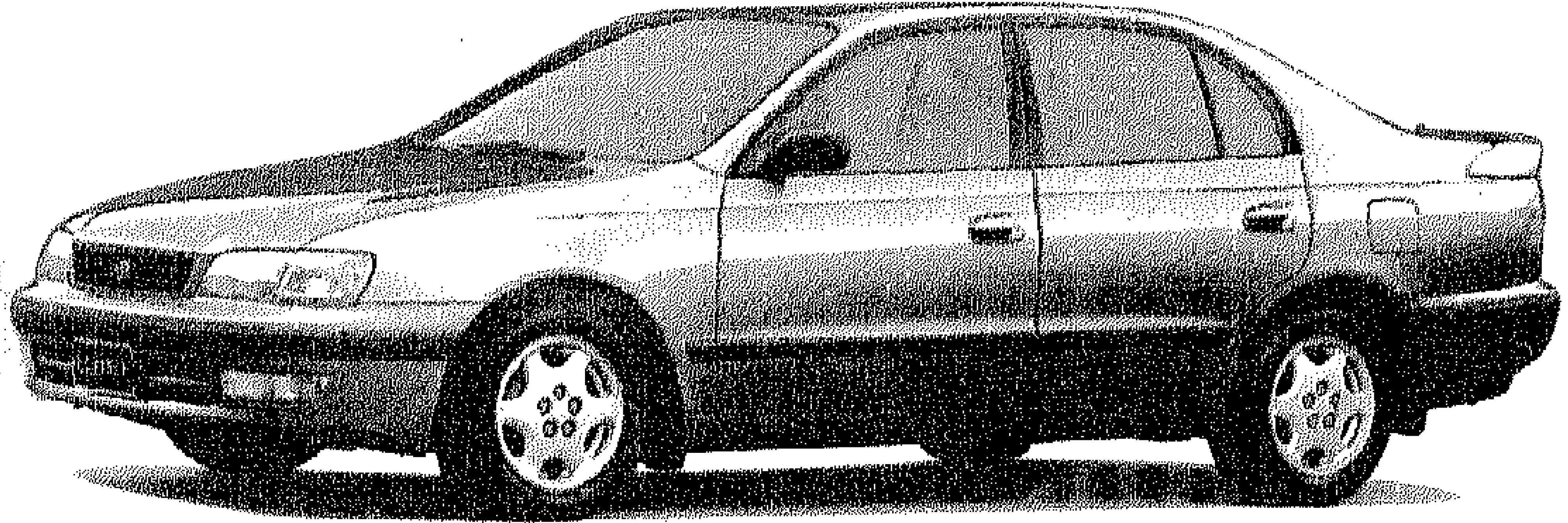
العراقة والخبرة
تعنى المرونة والشمول

خبراء الشرق للتأمين يستطيعون إعداد برامج
تأمينية متكاملة تعد خصيصاً لتناسبك

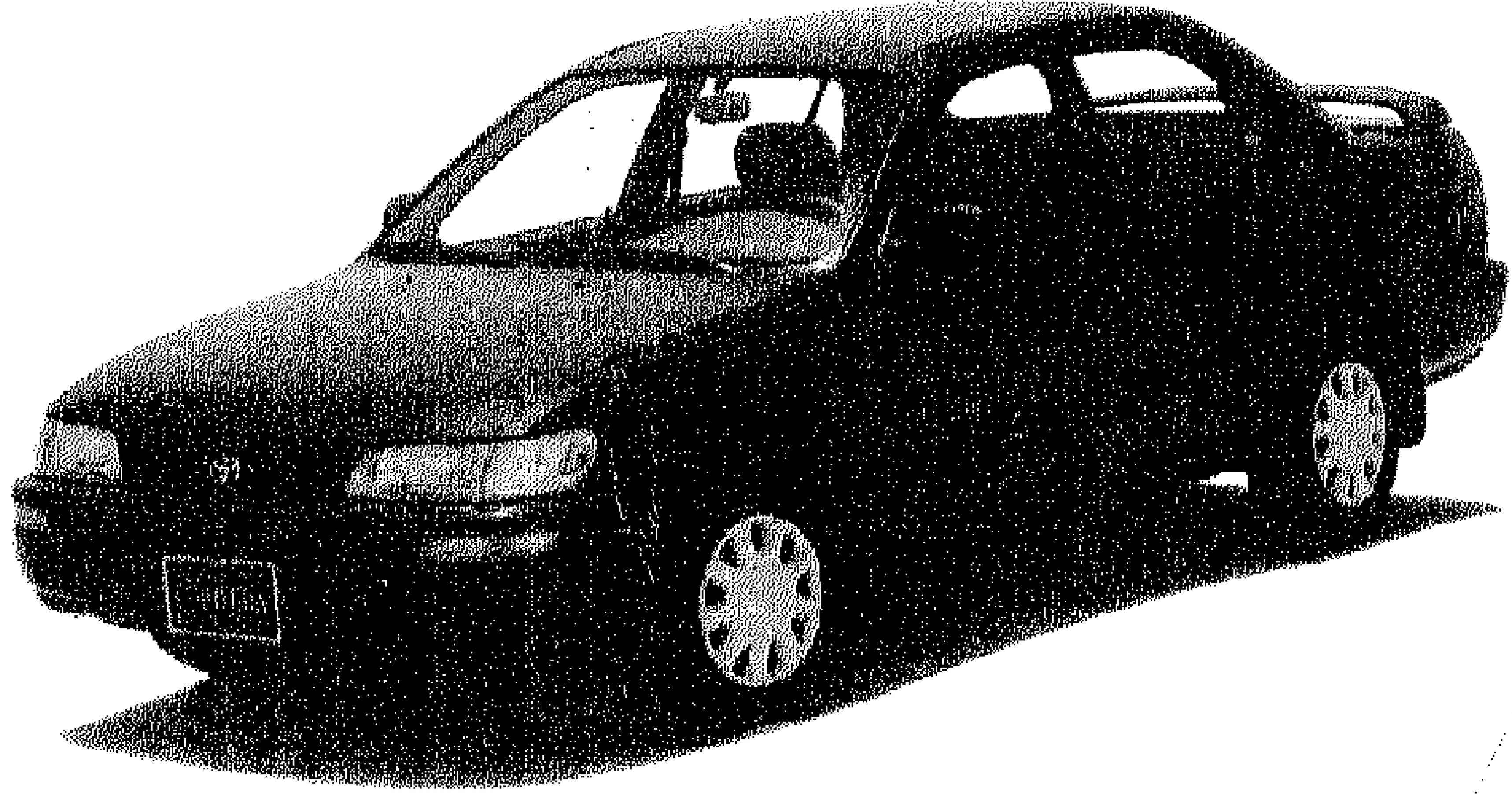


TOYOTA

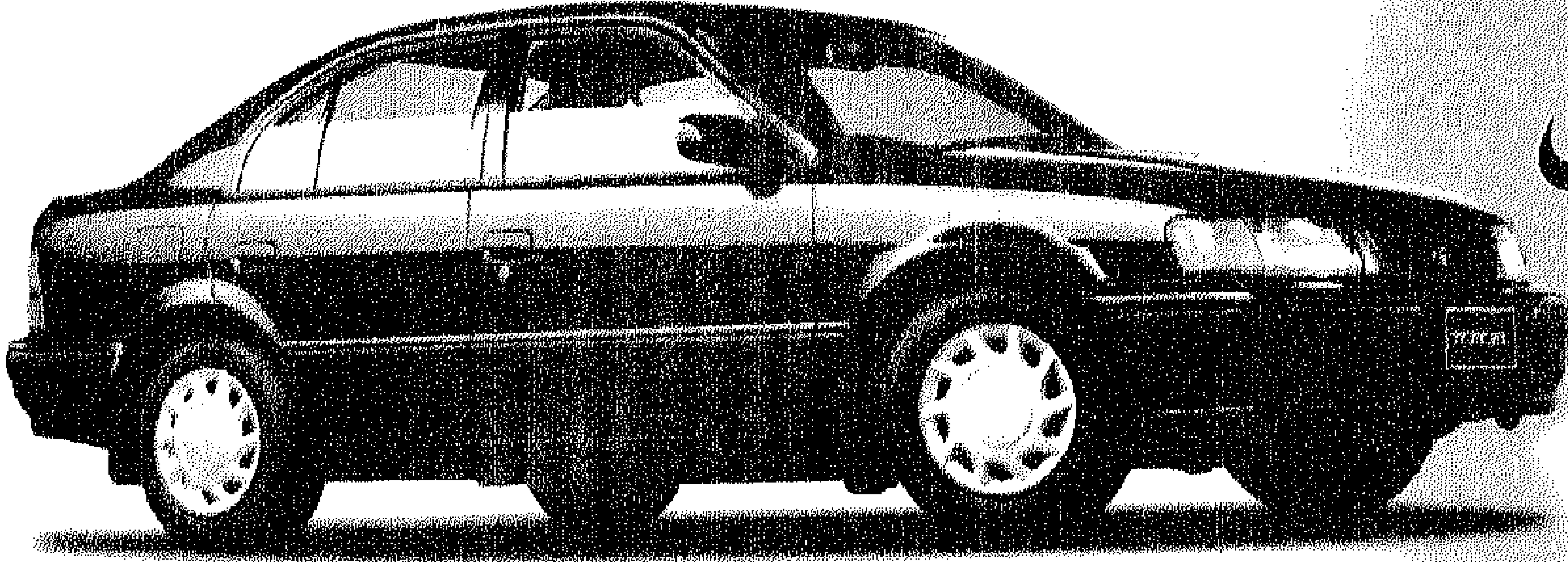
كورونا



كورولا



تيرسل



تويوتا إيجيبت ش.م.م

الوكيل الوحيد لسيارات تويوتا فى مصر

شارع عمر الجيزاوى - المركز التجارى - نادى الترسانة - المهندسين - القاهرة

ت :(٠٢) ٣٤٥٥٦٢٠ / ٣٤٥٥٦٣٠ / ٣٤٥٥٢٤٠ / ٣٠٢٩٥٣١ / ٣٠٢٩٥٣٢ فاكس : ٣٤٥٥٦١٠

القاهرة

الشركة المتحدة للسيارات ت : ٣٠٣١٠٨٥

انترناشيونال موتورز ت : ٣٠٣١٦٧٠

شركة دار السلام ت : ٣٠٣٦٦٥٦

هاى موتورز ت : ٢٩٠٧٥٩٠

مركز أبو سمرة ت : ٣٤٩٠٥١٥

الشركة العالمية ت : ٢٧٢٣١٠١

الاسكندرية

بيكاديللى ت : (٠٣) ٥٤٦٤٣٦٠

شكرى و رمسيس ت : (٠٣) ٤٩٢٢٨١٤

شركة رمسيس ت : (٠٣) ٥٩٧٣٣٦٨

دار السلام ت : (٠٣) ٤٨٣٣١٣٩

هاى موتورز ت : (٠٣) ٥٤٥٠٢٤٨

وكالة رزق التجارية ت : (٠٣) ٥٩٧٥٣٩٣

اسكندرية الهندسية للسيارات ت : (٠٣) ٤٤٨٢٠٦٤

طنطا

الشركة المتحدة للسيارات ت :(٠٤٠) ٣٥٩٥٦١

المحلة

شركة الكمونى ت : (٠٤٠) ٢٣٦٤٥٢

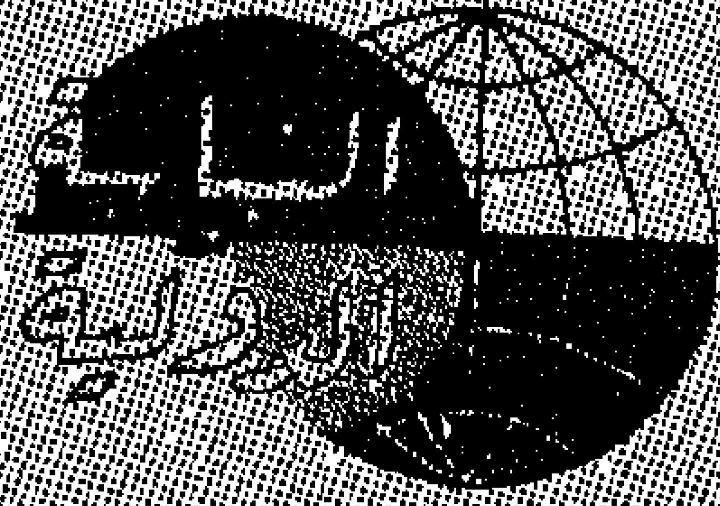
الأهرام



السنة الثانية والثلاثون
العدد (١٢٦)
أكتوبر ١٩٩٦

الأهرام

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير :
إبراهيم نافع



أسس المجلة وتولى رئاسة تحريرها (١٩٦٥ - ١٩٩١)
د. بطرس بطرس غالى

السياسة
الدولية

□ دورية علمية محكمة تصدر عن مؤسسة الاهرام أوائل يناير ، أبريل ، يوليو ، أكتوبر
□ صدر العدد الأول فى أول يوليو ١٩٦٥

□ تقديم الموضوعات للنشر :

- تقبل المجلة البحوث والدراسات فى قضايا العلاقات الدولية والنظم السياسية والفكر السياسى والقانون الدولى والتنظيم الدولى والدبلوماسية وكذلك القضايا الاستراتيجية والاقتصادية الدولية التى تتوافر فيها الأصول العلمية المتعارف عليها.
- تتم الموافقة على نشر البحوث والدراسات بعد إجازتها بالتحكيم .
- تنشر المجلة تقارير موجزة عن الأحداث الجارية وعن الندوات والمؤتمرات المتخصصة فى الشئون السياسية والاقتصادية والثقافية الدولية .

□ المراسلات :

- ترسل الموضوعات باسم السيد رئيس تحرير المجلة إلى مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة- مجلة السياسة الدولية - الدور الثانى عشر بالمبنى الجديد
تليفون ٥٧٨٦٠٢٢ مباشر وتليفونات مؤسسة الأهرام : ٥٧٨٦١٠٠ ، ٥٧٨٦٢٠٠، ٥٧٨٦٣٠٠
فاكس : ٥٧٨٦٠٢٣ تلكس : ٩٢٠٠٢ - ٩٣٣٤٦ - TELEX : 2-185 - 92544

□ سعر بيع النسخة :

- داخل مصر : ٦ جنيهات .
- سوريا ١٥٠ ليرة، لبنان ٥٠٠٠ ليرة ، الأردن ٢,٧٥٠ دينار ، الكويت ٢ دينار ، السعودية ٢٥ ريالا ، تونس ٦,٠٠ دينارات ، المغرب ٥٠ درهماً، البحرين ٢,٥ دينار ، قطر ٢٥ ريالاً ، دبى ٢٥ درهماً ، أبو ظبى ٢٥ درهماً ، مسقط ٢,٥ ريال ، غزة / القدس / الضفة ٣,٥٠ دولار ، الجمهورية اليمنية ٤٠٠ ريال ، لندن ٦,٠٠ جك ، الولايات المتحدة ١٥ دولاراً

□ الاشتراكات السنوية :

داخل مصر ٢٤ جنيها مصريا. فى الدول العربية واتحاد البريد العربى والأفريقى ٤٠ دولارا امريكيا.
فى باقى دول العالم ٥٠ دولارا امريكيا وترسل الاشتراكات بشيكات بنكية إلى إدارة الاشتراكات بمؤسسة الأهرام شارع الجلاء القاهرة .

□ الإعلانات :

إدارة الإعلانات بمؤسسة الأهرام (تليفون داخلى : ٥٦٤٩) دكتور محسن عبد الخالق

رئيس التحرير : **د. أسامة الغزالى حرب**

مدير التحرير : **أحمد يوسف القرعى**

مستشار التحرير : **نبيه الأصفهانى**

نائب مدير التحرير : **سوسن حسين**

سكرتير التحرير : نادية عبد السيد

المحتويات

☐ **التقارير :**

☐ **فى الاستراتيجية العسكرية :**

الافتتاحية

أربعون عاما على حرب السويس

يشهد هذا العام، بل وأيضا هذا الشهر (أكتوبر ١٩٩٦) مرور أربعين عاما على حرب السويس (أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦) التى كانت علامة فارقة ليس فقط فى تاريخ مصر المعاصر، وإنما فى تاريخ الشرق الأوسط، والعالم كله. فمعركة مصر مع العدوان الثلاثى (الإنجليزى - الفرنسى - الإسرائيلى) كانت ذروة كفاح مرير من أجل الاستقلال الوطنى، منذ أن احتل البريطانيون أرضها عام ١٨٨٢. وطوال ما يزيد عن نصف قرن متواصل، قامت الحركة الوطنية المصرية بزعامة مصطفى كامل، ثم محمد فريد، قبل الحرب العالمية الأولى، ثم عادت بعدها فى عام ١٩١٩ لتشعل - بزعامة سعد زغلول - واحدة من أهم الثورات الجماهيرية ضد الاحتلال الأجنبى فى التاريخ المعاصر لآسيا وأفريقيا. وفى حين أرغمت هذه الثورة بريطانيا على أن تصدر فى فبراير ١٩٢٢ إعلانها باستقلال مصر - من طرف واحد - فان التحفظات التى انطوى عليها هذا الإعلان ظلت تستفز النضال المصرى من أجل تحقيق الاستقلال الكامل. ومرة أخرى، وعندما عقدت فى عام ١٩٣٦ المعاهدة المصرية - البريطانية التى تنازلت فيها بريطانيا عن دعواها لحماية المواصلات الامبراطورية، وحقوق الأجانب و "الأقليات"، وقبلت بمبدأ المعاملة المتكافئة مع مصر، فإن ما تضمنته من اضفاء "للشرعية" على الوجود البريطانى فى مصر ظل حافزا لمواصلة المعركة من أجل الاستقلال، وهو ما توج بالغاء مصطفى النحاس لتلك المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١. وكان ذلك بمثابة إشارة بدء لمواجهة جديدة مع بريطانيا - كانت أبرز علاماتها المعركة مع قوات البوليس المصرى فى الاسماعيلية فى يناير ١٩٥٢. وبعدما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢، دخلت الحكومة الجديدة فى المفاوضات الصعبة مع بريطانيا. ومرة ثالثة، وبالرغم من أن اتفاقية الجلاء فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤ أنهت الاحتلال البريطانى تماما لأول مرة منذ سبعين عاما، إلا أنها احتفظت لبريطانيا بحق عودة قواتها الى مصر "فى حالة تهديد مصر أو أى بلد عربى أو تركيا". وكان العدوان الثلاثى على مصر فى أكتوبر ١٩٥٦، وما تبعه من معركة مجيدة خاضتها مصر ضد القوى المعتدية سببا لأن تنهى مصر - بقيادة جمال عبد الناصر - اتفاقية الجلاء كأن لم تكن، ولكى تحصل مصر على استقلالها كاملا لأول مرة دون أية شوائب!

وفى واقع الأمر، فإن نفس الفترة (١٩٥٥-١٩٥٦) لم تشهد فقط تخلص مصر من السيطرة الانجليزية الى الأبد وإنما أيضا رفضها الحاسم لسيطرة القوة الصاعدة الساعية لملء الفراغ الذى أحدثه أفول الإمبراطورية الإنجليزية، أى القوة الأمريكية. وكان السعى

لتمويل السد العالى ، وللحصول على السلاح من مصادر جديدة ، ورفض الإنضمام الى حلف بغداد ، هى القضايا التى تبلور حولها الموقف الاستقلالى المصرى ، والذى توج بتأميم القناة فى نفس العام - ١٩٥٦ .

غير أن معركة ١٩٥٦ تمثل أيضا علامة هامة فى تطور الوطن العربى والشرق الأوسط ، ولدور مصر الإقليمى . فبعد حل مشكلة السودان وإقرار حقه فى تقرير المصير (١٩٥٣) وبعد اتفاقية الجلاء (١٩٥٤) اندفعت مصر فى دعم حركات التحرير العربية جميعها ، وفاء "للدائرة العربية" التى تحدث عنها عبد الناصر فى "فلسفة الثورة" . وقادت مصر قوى التحرر والاستقلال فى العالم العربى ضد "حلف بغداد" عام ١٩٥٥ وكانت معركة السويس فى ١٩٥٦ الذروة التى وصلت اليها الزعامة المصرية للعالم العربى بقيادة عبد الناصر ، مما مكنه ليس فقط من تضييق الخناق على حلف بغداد فى السنوات التالية ، وإنما أيضا من إعطاء زخم غير مسبوق لدعوة الوحدة العربية ، ووضع الأساس لأول وحدة عربية فعلية فى التاريخ العربى المعاصر ، أى الوحدة المصرية السورية عام ١٩٥٨ .

وفى واقع الأمر ، فإن معركة ١٩٥٦ جسدت أيضا - أكثر من أى وقت مضى - حقيقة الخطر الإسرائيلى على مصر ، وأسهمت بالتالى فى الانخراط المصرى فى تعبئة الوطن العربى ضد الخطر الإسرائيلى ، والسعى لإيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية .

أما على الصعيد العالمى ، فليس هناك من شك فى أن حرب السويس عام ١٩٥٦ كانت آخر الوقائع التى أسدلت الستار على بقايا الدور القديم لبريطانيا العظمى ، وأظهرت على مسرح السياسة الدولية ، ليس فقط الولايات المتحدة كقائد - لا منازع له - للمعسكر الغربى ، وإنما أيضا التنافس الذى أخذ يتزايد مع المعسكر الآخر ، أى المعسكر الشيوعى بزعامة الاتحاد السوفيتى . وكانت حرب السويس هى المناسبة التى اقتنصتها الزعامة السوفيتية فى ذلك الحين لكى تعلن عن التحدى السوفيتى الصاعد للقوى الغربية ، والذى بدا فى التهديد الروسى بإرسال المتطوعين للشرق الأوسط ، وضرب العواصم الغربية بالصواريخ !

وعلى الجانب الآخر- على صعيد العالم الثالث - كانت أزمة السويس عام ١٩٥٦ أيضا تدشينا لزعامة مصر بقيادة عبد الناصر على صعيد العالم الثالث ، بعد أن شهد عام ١٩٥٥ انعقاد مؤتمر باندونج للدولة المستقلة فى آسيا وأفريقيا . وكانت وقفة مصر ضد العدوان ، وانتصارها السياسى ، نموذجا ملهما لكافة بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية لا يمكن أن تحققه دولة صغيرة تصر على حرية إرادتها. وكان ذلك هو الأساس المتين الذى قامت عليه حركة عدم الانحياز فى السنوات التالية .

حرب السويس عام ١٩٥٦ إذاً ، كانت نقطة مشرقة فى تاريخنا الوطنى ، وعلامة مهمة فى التطور الاقليمى والدولى ، بلاشك . وما يتبقى بعد ذلك ، هو ألا ننسى دروسها أو نهمل عظاتها . بل أن نستخلص منها ما ينير طريقنا الصعب الراهن ، نحو السلام والحرية والتنمية .

د. أسامة الغزالى حرب

دراسة

المكانة المستقبلية للولايات المتحدة على سلم القوى الدولى

د. وليد عبد الحى

قسم العلوم السياسية - جامعة اليرموك

يستدعى تحديد مكانة دولة ما على سلم القوى الدولى المعاصر، ادراك بعدين أساسيين هما، مدى استمرار مفهوم القوة ودلالاته من جهة، وكيفية قياس هذه القوة من جهة ثانية.

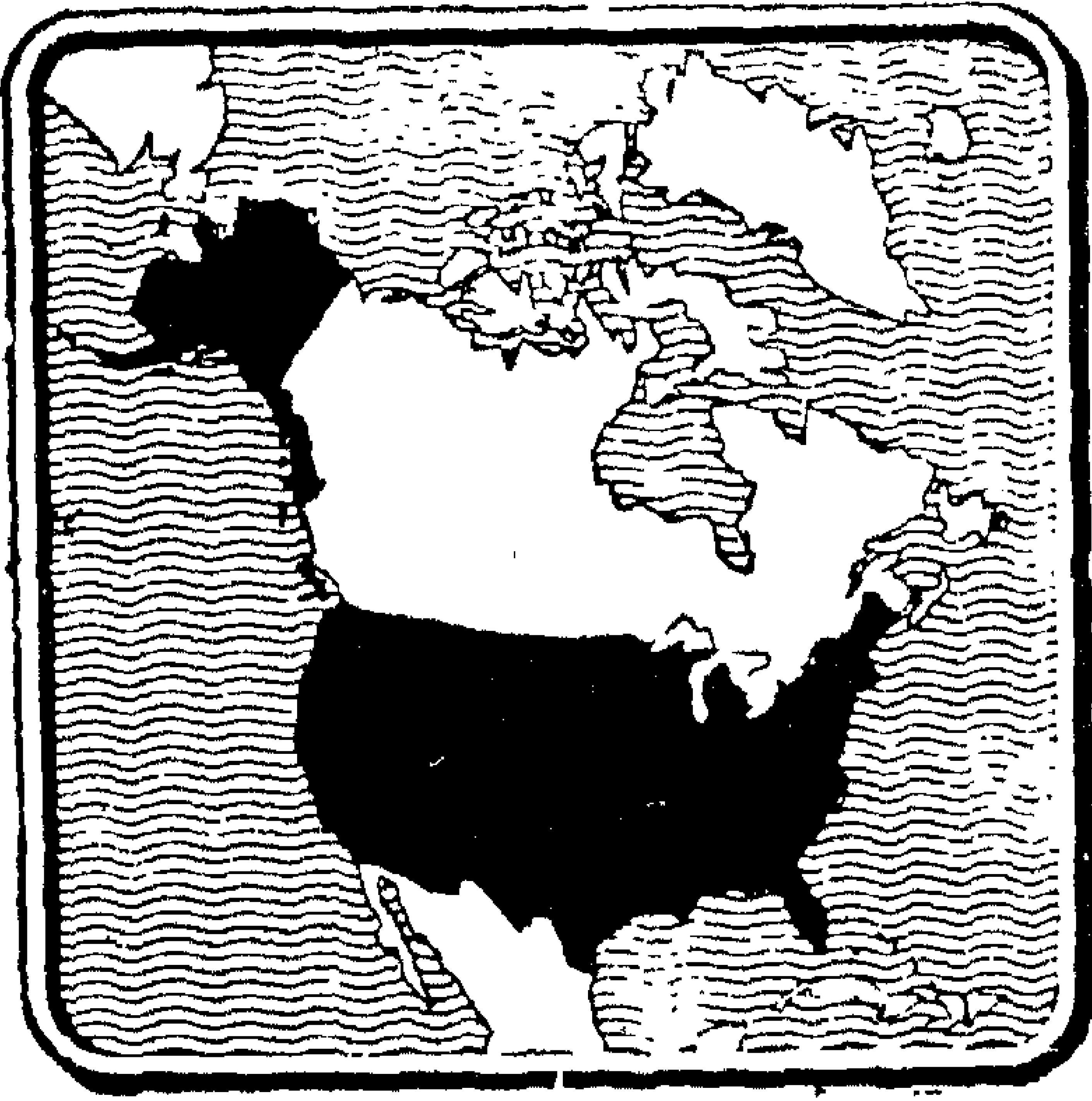
إن المعنى المطلق لمفهوم القوة لا يتسق فى دلالاته مع فكرة تفاعل القوة مع قوى أخرى، حيث تبدو الدولة قوية قياسا لدولة أخرى ولكنها قد تبدو ضعيفة قياسا لدولة ثانية. لكن هذا المعنى النسبى للقوة لم يعد هو الآخر كافيا، إذ أن مقياس القوة ليس بمقارنتها بما لدى الآخرين بل بما يترتب على امتلاكها من نتائج. إن المعنى الكلاسيكى للقوة الذى نجده فى كتابات كوتيليا وتريتشكا وكيسنجر (يمثلون مراحل زمنية جد متباعدة) هو نفس المعنى الذى ذهب اليه جنتز والذى يعنى الثقل المعادل والذى لا ينفصل كمنهجية معرفية عن أحد مبادىء الثورة النيوتونية.

غير أن هذا المفهوم النيوتونى للقوة تسللت له ملامح مخالفة ليصبح مقياس القوة هو الأثر المترتب عليها، أى أن مقياس القوة هو فى نتيجتها، فبمقاييس الكلاسيكيين كانت القوة الأمريكية فى فيتنام هى الأكبر لكنها قوة عقيمة، والقوة العسكرية السوفيتية فى أفغانستان كانت متفوقة كما ونوعا لكنها قوة "غير منتجة".

وهناك بعد آخر لابد من التنبه له فى تحول دلالات مفهوم القوة، إذ أن تداخل الكيانات السياسية المعاصرة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية وبروز مفهوم الاعتماد المتبادل، أدى الى ظهور ترابط بين الكيانات يحول بحد ذاته (الترابط) الى أحد مقومات القوة. إذ أن التلاعب بالاعتماد المتبادل يجعل من الترابط عنصر قوة اضافية سواء أخذ هذا الترابط شكلا بيولوجيا (مساهمة خصائص معينة لدى الأطراف لإنجاز خاصية جديدة على غرار مساهمة مجموعة من الجينات فى بناء خاصية وراثية مميزة) أو ترابطا نظاميا (على غرار تسلسل الذرات فى جزىء معين) أو ترابطا ميكانيكيا (على غرار انتقال الحركة فى نظام آلى).

على أن تحولا آخر فى مفهوم القوة المعاصرة قد تترتب عليه سلسلة من النتائج، وهو الانفصال التدريجى بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، إذ أن النظم الدولية القديمة كانت تستند لقوى عسكرية اقتصادية، بمعنى أن الدولة الأقوى عسكريا تكون الأقوى اقتصاديا (روما، أو الامبراطورية الاسلامية، أو بريطانيا الخ ...) غير أننا نلاحظ انفصالا بين بعدى القوة المذكورين، ويكفى مقارنة القوة الاقتصادية لليابان أو المانيا مع الولايات المتحدة وروسيا.

الى جانب ذلك كله، فإن المتغير الرئيسى فى بناء القوة يعرف تحولا هائلا، فقد كانت الملكية : هى معيار القوة حيث تمركزت السلطة فى المرحلة الأولى بيد ملاك الأرض والجنود



ولكنها – كما يصفها توفلر – سلطة متدنية النوعية وذات مضمون سلبى ، وفى المرحلة الثانية تمركزت القوة بيد أصحاب المصانع الذين شكلوا سلطة مبنية على الثروة وهى سلطة متوسطة النوعية وذات مضمون مزدوج سلبا وايجابا ، أما المرحلة الثالثة التى تعيشها فهى مرحلة المعرفة وتتمركز بيد العلماء وهى سلطة ذات مضمون عال فى نوعيته ويتسم بالإيجابية ، ويرى توفلر أن "التصادم بين القوى التى تجعل المعرفة أداة سلطتها وبين قوى الثروة سيكون أهم من الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية".(١)

كذلك فإن مفهوم توازن القوى لم يبق بذات المعنى المتداول فى الأدبيات الكلاسيكية ، فالتوازن بدلالاته الكلاسيكية يعنى قدرا من الانفصال بين الوحدات يتم قياس كل منها منفصلا لتتم عملية المقارنة بينهما ، فتوازن القوى بهذا المعنى يتضمن مفهوما تجزيئيا لاشتراطه القياس على أساس الانفصال ، كذلك فإن مفهوم توازن القوى يعنى توازنا عن طريق القوة ، بمعنى أن التوازن يعنى السلام وعدم التوازن يعنى الحرب ، أى أنه توازن ذو مضمون عسكرى الى حد بعيد . وبالمقابل ، فإن مفهوم التوازن الناتج عن الترابط حل محل المفهوم القديم، ففى الواقع الدولى المعاصر ثمة نمطين من المصالح ، مصالح متناقضة ، ومصالح مشتركة ، وكلما اتسعت دائرة المصالح الثانية أدى ذلك لتوازنات دولية ليست ناتجة عن القوة بمفهومها السلبى بل عن "قوة المصلحة المشتركة".

إن مفهوم توازن القوى الكلاسيكى يرى التفاعل الدولى كلعبة صفرية ، بينما التوازن الجديد يراها ذات مضمون غير صفرى تدعمه عملية التشابك المتزايد بين المصالح واتساع دائرة المصالح المشتركة .

كذلك ، فإن توازن القوى الكلاسيكى هو توازن قلق لا يتضمن آلية ذاتية للتوازن ، فبالعودة لتاريخ العلاقات الدولية نجد أن انسحاب أى وحدة من الوحدات الفاعلة فى الكتل المتوازنة كان يؤدى لإختلال التوازن وانهيار النظام ، بينما نرى فى بنية التوازنات الحالية قوة من توازنات مبنية على الكتل العسكرية الى توازنات مبنية على الترابط الاقتصادى ، وتعتمد على المنافسة لا الصراع ، كما أن ميكانيزمات التوازن أصبحت من خارج وداخل التوازن ذاته ، وأصبح المجتمع الدولى عبارة عن شبكة من التوازنات المترابطة التى يؤدى اختلال إحداها الى نهوض آليات التكيف فى بقية منظومة التوازن هذه لضبط الإختلال(٢) .

1 - Alvin Toffler - Future Shock - Random House, N.Y., 1970, pp. 181, 186 .

٢– وليد عبد الحى – تحول المسلمات فى نظريات العلاقات الدولية ، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ، الجزائر ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٩–٥٠ .

إن مناقشتنا السابقة تستدعي قياس القوة الأمريكية من خلال التحول فى مفهوم القوة ومفهوم التوازن على حد سواء .

أما البعد الثانى فى مناقشتنا هذه ، فهى فى منهجية القياس ذاتها لمتغير القوة فى اطار نظام دولى يعيش حالة تحول أو فترة انتقالية .

وقد تكون دراسة W. Fucks المبنية على التنبؤ الاستقرائى (Extra Polution) من أوائل الدراسات المستقبلية لقياس قوة الدولة والتنبؤ لما ستكون عليه هذه القوة مستقبلا(٣) ، فقد بنى فكس دراسته على متغيرات محددة وطبقها على مجموعة من الدول ، أما المتغيرات المستخدمة فتتمثل فى معدل الزيادة السكانية ، انتاج الصلب ، استهلاك الطاقة الكهربائية ، ثم قام بتصور سلسلة من الاستدلالات (Inferences) المستقبلية ، أى أن الباحث استخدم متغيرات اقتصادية وسكانية ، وافترض بداية قوة الدولة هى حاصل ضرب الانتاج (انتاج الطاقة + انتاج الصلب) فى عدد السكان ، غير أنه عدل عن ذلك فيما بعد بسبب إحساسه بالمبالغة فى دور العنصر السكانى ، فأعاد صياغ طريقته على النحو التالى:

(القوة للدولة = انتاج الطاقة (مقاسا بالكيلووات) + انتاج الصلب (مقاسا بالطن) * عدد السكان .

(وقد وصل الى قياس معدل السكان على هذا الأساس انطلاقا من دراسته التى كشفت له أن الزيادة بنسبة الضعف فى متغير السكان تؤدى الى زيادة فى الانتاج تساوى ٢.٢٦٪) .

ومن الملاحظ ، أن دراسة فكس خلت من أية إشارة الى القوة العسكرية ، مما يجعل مدى الاستفادة من نتائج الدراسة محدودا إلا مع افتراض أن أهمية القوة العسكرية تظهر عند قياسها مقارنة بطرف آخر (بمعنى أن قوة دولة ما قد تكون كبيرة قياسا للدولة ب ، ولكنها قد تكون ضعيفة قياسا للدولة جـ ، لذا يجب ربط معنى القوة العسكرية بطرف آخر تنخرط الدولة موضوع الدراسة فى نزاع معه) .

ذلك يستدعى ، النظر الى القوة فى اطار النظام الدولى ، واضعين فى اعتبارنا ثلاثة جوانب :

أ- أن تطور القوة فى اطار نظامى ينبع من تفاعلات القوى مع بعضها ، فبروز الولايات المتحدة وتراجع بريطانيا كان فى احد أبعاده نتيجة الإنغماس البريطانى فى صراعات قوى مع فرنسا وألمانيا ، وبروز اليابان وألمانيا كان نتيجة لإنغماس الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى صراعات قوى .

ب - أن شبكة تفاعلات القوى تأخذ فى الغالب طابعا غير خطى (Nonlinear) ، بمعنى أن حركة الصعود والهبوط فى مراكز القوى لا تأخذ مسارا واحدا مستقيما ، بل تأخذ طابعا متعرجا .

ج - إن أغلب حالات التفاعل غير الخطى تحدث فى النظم المضطربة أكثر من حدوثها فى النظم المتوازنة أو من خلال الدورات (كتلك التى تحدث عنها مودلسكى) .

ويبقى التساؤل عن كيفية تحديد شكل النظام الدولى وبالتالى موقع الدولة فيه ، وطبقا لنموذج مودلسكى(٤) ، فإن النظم الدولية تتشكل استنادا لعدد القوى الفاعلة والمؤثرة فيه ، أى طبقا للقوى المركزية .

وقد بنى مودلسكى نموذجه للنظام الدولى على النحو الذى يظهره الجدول رقم (١) .

وقد افترض مودلسكى ما يلى :

١- يكون النظام أحادى القطبية إذا امتلك أحد الأطراف فيه امكانيات تفوق نسبة ٥٠٪ من الإمكانيات المتاحة للقوى الكبرى الأخرى المنافسة .

٢- أما إذا توزعت الإمكانيات بنسبة ٢٥٪ على دولتين دل ذلك على أن النمط السائد هو الثنائية القطبية .

٣- وفى الحالة الأخيرة ، يفتقد النظام الدولى وجود دولة تتمركز فيها الإمكانات بنسبة ٥٠٪ أو ٢٥٪ .

وثمة منهجية أخرى لقياس مركز الدولة ، تتمثل فى النموذج الذى وضعه هارولد جتيزكو فى أواخر الخمسينات واستمر فى تطويره حتى عام ١٩٨١ أطلق عليه اسم المحاكاه الدولية International Simulation(٥) ، ويفترض جيتزكو أن رأس المال فى دولة ما يوزع على ثلاثة جوانب ، مزيد من رأس المال من جانب ، وارضاء النزعة الاستهلاكية من جانب ثان ، ثم الرضا الشعبى ، لكن مقياس النجاح هذا هو الذى يحدد مدى حرية صانع القرار فى الحركة ، (Decision Latitude) ، وبالتالى وصل النموذج الى القاعدة التالية :

كلما كان مؤشر الرضا أوسع كانت احتمالات عدم

٣- وليد عبد الحى - الدراسات المستقبلية فى العلاقات الدولية ، عيون المقالات ، مراكش ، ط ٢ ، ١٩٩٣ ، ص ٧٨ .

4-Modelski G., W.R. Thompson - Super Powers in Global Politics, 1494-1993, Macmillan Press, London, 1988 .

٥- وليد عبد الحى - الدراسات المستقبلية فى العلاقات الدولية ، المرجع السابق ، ص ٦٧ .

الاستقرار أكبر ، وكلما كان مؤشر الرضا أضيق كانت احتمالات عدم الاستقرار أقل ، ويمكن استخدام بعض المؤشرات على النزعة الاستهلاكية مثل درجة الإدخار أو غيرها .

ذلك يعنى أن استخدام مؤشر "التصدع الداخلي" المحتمل يمكنه المساعدة فى ادراك المكانة المستقبلية للدولة فى سلم القوى ، فكلما زاد الانفاق الدفاعي تأثرت القدرة على إرضاء النزعة الاستهلاكية والعكس صحيح (والمثال السوفيتي واضح فى هذا الجانب) .

القوة الأمريكية : قياس الاتجاه :

ترتكز دراستنا هذه على منهجية محددة تتمثل فى رصد اتجاه الحركة فى القطاعات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والعسكرية ، وقياس مدى الصعود والهبوط فى كل قطاع ثم مقارنة درجة الصعود أو الهبوط للقطاعات كلها .

أما الخطوة الأخرى ، فإنها ستأخذ فى الاعتبار حدة التسارع فى حركة الاتجاه وقياس هذه الحدة لإسقاطها على المستقبل شريطة أن يتم ذلك من خلال المقارنة مع القوى المركزية الأخرى والتى ستعتبر اليابان ممثلا لها .

أولا : القطاع الاقتصادى :

تكمن أهمية القطاع الاقتصادى فى نمط التوجه الدولي نحو تسييد المتغير الاقتصادى على كل من المتغيرات السياسية والعسكرية ، ويتمثل هذا القطاع فى :

أ- معدل نمو الدخل الاجمالى الأمريكى :(٦) وهو ما يظهره الجدول رقم (٢) .

النتائج :

١- الاتجاه : تراجعى خطى

٢- نمط الاتجاه : متسارع (باستثناء ١٩٨٠-١٩٨٩) .

٣- معدل التسارع : ٠٥ر٠ (باستثناء ١٩٨٠-١٩٨٩) على أساس أن معدل التسارع هو $ع_{٢} = ع_{١}$ (ت + ز) .

ولكى تتضح معالم التراجع فى المكانة الأمريكية فى قطاعات الانتاج المركزية والتى تشكل الجزء الأساسى من الدخل الإجمالى ، نستعرض خلاصة القطاعات الصناعية على النحو الذى يظهره الجدول رقم (٣) .

ما النتائج التى نستخلصها من الجدول السابق :

١- عدد القطاعات التى تحسن فيها مركز الولايات المتحدة هو قطاع واحد بينما توزعت مراكز الولايات المتحدة على النحو الذى يظهره الجدول رقم (٤) .

ولو قارنا ذلك بحركية اليابان فى المركز سنجد ما يثبته الجدول رقم (٥) .

فلو أعطينا الحركة دلالات رياضية بحيث يكون للتقدم نقطتان ، وللثبات نقطة واحدة ، وللتراجع صفر ، فإن النتائج تصبح على النحو التالى :

الولايات المتحدة : (١×٢) + (٥×١) + (٢ × صفر) = ٧

اليابان : (٥×٢) + (٣×١) + صفر = ١٣

وبالتالى من تطور المركز الدولى بين اليابان والولايات المتحدة هو ١٣:٧ لصالح اليابان .

٢- وعند قياسنا لدرجة التغير فى نسبة الانتاج الأمريكى الى الانتاج العالمى ، سنجد أنه ارتفع إيجابيا فى ثلاثة قطاعات ، لكن التدقيق فى دلالات الزيادة تشير الى أن القطاع الأول زاد فيه الانتاج بنسبة ٦ر٣٪ لكنه ترافق مع تراجع فى المركز الأمريكى رغم الزيادة بينما بقى المركز الأمريكى ثابتا فى القطاع الثانى رغم الزيادة بنسبة ٦ر١٪ ، واقتصر التحسن فى المركز ودرجة التغير على قطاع واحد (مقارنة القوة كما ذكرنا بما لدى الآخرين وأثار ذلك على المركز) .

ب- القدرة التنافسية للولايات المتحدة :

تعتمد قدرة سلعة من السلع على المنافسة فى الأسواق الدولية على سلسلة من العوامل ، كالجودة ، والتسليم فى

٦- ويجدر بنا أن نميز فى دلالات معدل الدخل الإجمالى بين نقطتين ونعنى بها القوة الشرائية للدخل فى الخارج والقوة الشرائية للدخل فى الداخل (بمعنى لو أن الأمريكى يشترى بكل ما معه بضائع من الخارج أو يشترى بكل ما معه بضائع من أمريكا) ، ففى حالة القوة الشرائية الخارجية فإن اجمالى الناتج يجعل كلا من اليابان وألمانيا متفوقة على الولايات المتحدة على عكس الحال فى القوة الشرائية الداخلية حيث تتفوق الولايات المتحدة على اليابان وألمانيا .(The Economist, July 28, 1990, p. 83.)

أنظر كذلك : زكى العايدى - ص ٣٦٦ .

7 - CIA Handbook of Economic Statistics, 1990, Washington, D.C. 1990, pp. 160-162.

- H. Stein - Who's Number One? Who Cares? Wall Street Journal, 1 March, 1990.

8- World Economic Forum - World Competitiveness Report, 1990, pp. 10-15.

جدول رقم (١)

نمط النظام الدولي	عدد الدول	اجمالي امكانيات الأطراف (الأقطاب)
احادي القطبية	١	٥٠٪
ثنائي القطبية	٢	٢٥٪
متعدد الاقطاب	اكثر من ٣	٥٪

جدول رقم (٢)

العشرية (عشر سنوات)	معدل النمو	الاتجـــاه
١٩٦٠ – ١٩٦٩	٤,٠٥	سنة الأساس
١٩٧٠ – ١٩٧٩	٢,٧٩	– ٣١,٢٪
١٩٨٠ – ١٩٨٩	٢,٦٩	– ٣,٦٪
١٩٩٠ –	٠,٩	– ٦٦,٥٥٪
١٩٩١ –	– ٠,٥	– ١٤٥,٤٥٪

جدول رقم (٣)

المرتبة بين الدول الصناعية [٧]			
ميدان الأنتاج	المركز الأمريكي ١٩٨٠ / ١٩٩٠	المركز اليابانى ١٩٨٠ / ١٩٩٠	درجة التغيير في الأنتاج الأمريكي
اليكترونات دقيقة	١ / ٢	٢ / ١	+ ٣,٦ ٪
الكومبيوتر	١ / ١	٦ / ٢	– ١٤,٦ ٪
الأنسان الآلي والالات	٢ / ٣	٣ / ١	– ٢.١ ٪
معدات الدقة العلمية	١ / ١	٥ / ٣	– ٣.١ ٪
ساعات القضاء	١ / ١	– / –	– ١,٨ ٪
معدات الاتصالات البعيدة	٣ / ٣	٤ / ١	+ ٢.١ ٪
ساعات الأدوية والمواد البيولوجية	٥ / ٣	– / –	+ ٠.٨ ٪
الكيمياء العضوية	٢ / ٢	– / –	+ ١,٦ ٪

الأوقات المحددة ، ومستوى العمال المنتجين ، والخدمات بعد البيع ... الخ ، وقد دلت دراسة متخصصة أشرف عليها المنتدى الاقتصادى العالمى (-World Economic For um) ومركزه سويسرا على النتائج التى يرصدها الجدول رقم (٦) .

إن التمعن فى دلالات الجدول السابق يشير الى تخلف كبير فى القدرة التنافسية للإنتاج الأمريكى ، وهو ما يعنى أن "النموذج الأمريكى" يفقد من قدرة الجذب التى كان يتمتع بها خلال الفترة ١٩٤٥-١٩٦٠ ، وهو ما سينعكس على المدى البعيد على مركزية الولايات المتحدة فى إطار النظام الدولى نتيجة لتراخى "قبضة" الجذب التقليدية لنموذجها مقابل قوة جذب واضحة لليابان .

جـ - تمركز القوة الاقتصادية :

تتحكم فى العملية الاقتصادية برمتها قوى اقتصادية محددة مثل الشركات والبنوك ، وكلما كان رأس مال الشركات والبنوك أكبر كلما دل ذلك على قوة الاقتصاد محل الدراسة من جهة وعلى دور الدولة فى القرار الاقتصادى الدولى من جهة أخرى.

وعند المقارنة بين تمركز القوى الاقتصادية الكبرى فى كل من اليابان والولايات المتحدة ، نصل الى النتائج المحددة فى الجدول رقم (٧) .

يتضح من الجدول السابق نزوحا للقوى الاقتصادية الفاعلة باتجاه اليابان ، إذ أن التراجع مطلق فى الولايات المتحدة وبمعدلات تتراوح ما بين ٣٠٪ - ٢٢٪ .

د - الديون والعجز التجارى :

تدل الأرقام المتوافرة عن قضية الديون والعجز فى الولايات المتحدة على اتجاه لا يختلف فى دلالاته عن الاتجاهات السابقة من حيث التراجع فى القوة كما يتضح من الجدول رقم (٨) .

وعند النظر فى الميزان التجارى للولايات المتحدة خلال الفترة من ١٩٦٠-١٩٩٠ نجد اتساعا فى نطاق العجز الى أن يصل عند مطلع التسعينات الى فارق بين الواردات والصادرات يصل الى عشرة أضعاف تقريبا لصالح الاستمرار .

هـ - مؤشرات اقتصادية أخرى .

لكى تكتمل صورة الاقتصاد الأمريكى لابد من الإشارة الى مؤشرات أخرى تجعل الصورة أكثر قابلية للتفسير ولبناء تنبؤات مستقبلية مستندة لها .

ويوضح الجدول رقم (٩) هذه المؤشرات (١١) .

خلاصة القطاع الاقتصادى :

يمكن لنا أن نلخص أبرز النتائج فى هذا القطاع وربطها بالمركز الأمريكى فى الآتى :

أ- أن هناك اتجاها تراجعيا فى الاقتصاد الأمريكى ، كما أن له سمة تسارعية فى تراجعه وإن تفاوت التسارع من قطاع الى آخر .

وطبقا لإحدى الدراسات الاقتصادية ، فإن تراجع معدل النمو الاقتصادى لدولة عظمى اقتصاديا بمعدل ١٪ ولمدة قرن، سيؤدى الى تحولها لدولة متوسطة القوة ، فإذا أضفنا لهذه الدراسة متغير التسارع فى التراجع فإن المدة الزمنية للتحول قد تنخفض بنسبة مرتبطة بالتسارع .

٩- تم تجميع هذه المعطيات من :

- Burnham Beckwith - The Future of Money and Banking, B.P.-Beck, Calif. 1987, pp. 82-100.
- Joseph S. Nye - The Transformation of World Power, Dialogue, No. 90, 4, 1990, p. 76.
- The Economist, May 16, 1987, p. 76.
- The Economist, July 27, 1991, p. 90.
- Fortune, August 26, 1991, p. 171.

10- H. Stout - US Foreign Widened Last Year, Wall Street Journal, 2, July, 1990, p. 42.

١١- تم تجميع هذه المؤشرات من عدد من المراجع نشير الى :

- IMF - International Financial Statistics, April, 1991, 1.
- Lester Thurow - Head to Head, The Coming Economic Battle Among Japan, Europe, and America, William Morrow and Company, N.Y., 1992, Chapter 2.
- Paul Kennedy - Preparing for the Twenty First Century - Random House, N.Y., 1987, Chapter 13
- Brown, L.R., (et al.) - State of the World, New York, 1990, Chapter 4.

جدول رقم (٤)

تقدم في المركز	ثبات في المركز	تراجع في المركز
١	٥	٣

جدول رقم (٥)

تقدم في المركز	ثبات في المركز	تراجع في المركز
٥	٣	-

جدول رقم (٦) القدرة التنافسية للشركات الكبرى فى ٢٣ دولة صناعية (٨)

الموضوع	المرتبة الأمريكية دولياً	المرتبة اليابانية دولياً
جودة السلعة	١٢	١
التسليم في الوقت المحدد	١٢	١
الخدمة بعد البيع	١٠	١
التدريب للعمال اثناء العمل	١١	١
التخطيط بعيد المدى	٢٢	١

جدول رقم (٧) مركز المؤسسات الاقتصادية الكبرى (٩)

المؤسسة الاقتصادية	نسبة تمركزها في الولايات المتحدة		نسبة تمركزها في اليابان	
	١٩٧٠	١٩٩٠	١٩٧٠	١٩٩٠
الشركات العملاقة (مئة شركة)	٪ ٦٤	٪ ٤٢	٪ ٨	٪ ١٥
البنوك الكبرى (اكبر ٥٠ بنكاً)	٪ ٣٨	٪ ١٠	٪ ٢٢	٪ ٤٨
شركات الخدمات	٪ ٤٠	٪ ١٠	٪ ٢٠	٪ ٧٠

جدول رقم (٨) العجز الفيدرالي والديون القومية (١٠)

السنة	العجز الفيدرالي	الدين القومي
١٩٦٠	٥٩,٦ مليار دولار	٣ , ٩١٤ مليار دولار
١٩٩١	٣٠٠ مليار دولار	٤ تريليون دولار

فإذا افترضنا ثبات نمط الحركة الأمريكية اليابانية على نفس الاتجاه منذ ١٩٤٥ ، فذلك يعنى أن اليابان تتحرك بمعدل ١٫٥٨ درجة الى الأمام على حساب الولايات المتحدة ، وإذا كان الاقتصاد اليابانى (مجمل الناتج القومى) يساوى عام ١٩٩٠ ما نسبته ٦٧٪ من الاقتصاد الأمريكى ، فإن التوازى بينهما سيحدث عام ٢٠١٠-٢٠١١ ، وحساب ذلك على النحو التالى :

كان الاقتصاد اليابانى يساوى ٥٪ من الاقتصاد الأمريكى عام ١٩٥١ وارتفع الى ٦٧٪ عام ١٩٩٠ ، أى ارتفع بمعدل ٦٢٪ خلال ٣٩ سنة أى ١٫٥٨ للسنة الواحدة ، فإذا حسبنا ما تبقى للتوازى بينهما وهو ٣٣٪ وقسمناه على ١٫٥٨ تكون النتيجة ٢٠٫٨ سنة ، وبمجرد اضافة هذه السنوات الى ١٩٩٠ نصل الى عام ٢٠١٠-٢٠١١ ، وقد يتم ذلك قبل هذه الفترة إذا أخذنا معدل التسارع فى الاتجاه والذى قسناه سابقا بمعدل ١٫٠٥ .

ب – لقد رأينا فى نموذج مودلسكى الذى سبقت الإشارة له، أن النظام أحادى القطبية يفترض تحكم دولة واحدة فى ٥٠٪ من امكانيات النظام وهو أمر لا يتوافر اطلاقا للولايات المتحدة حاليا ، أما النظام الثنائى القطبية فإن الوضع الدولى القائم لا يوفر مستلزماته بالشكل الذى يتصوره مودلسكى والذى يفترض قوتين تمتلكان ٢٥٪ من امكانيات النظام لكل منها .

ذلك يعنى أن النظام الدولى الحالى يتحرك بشكل واضح نحو نظام متعدد الأقطاب مما سيفقد الولايات المتحدة مركز الصدارة القلق الذى تمتعت به بعد انهيار الاتحاد السوفيتى .

ثانيا : القطاع التعليمى والبحث العلمى :

تدل دراسة الفين توفلر حول التحولات فى بنية السلطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تاريخيا الى أن هذه البنية عرفت ثلاثة تحولات أساسية :

١- السلطة المبنية على الملكية (بكسر الميم) والتى استندت بشكل أساسى الى ملكية العقار لاسيما الأراضى ، وكان أصحاب هذه السلطة فى هذه الفترة هم الإقطاعيون ورجال الدين والجنود ، وهى سلطة متدنية النوعية وذات مضمون سلبى .

٢- السلطة المبنية على الثروة ، وقد تمركزت حول رأس المال فى المرحلة التجارية والصناعية (لاسيما مراحلها الأولى) ، ويمثل هذه السلطة رجال الأعمال والطبقات الرأسمالية ، وهى سلطة متوسطة النوعية وذات مضمون مزدوج سلبا وإيجابا .

٣- السلطة المبنية على المعرفة ، وتتمركز حول العلم ، ويمثلها رجال العلم ، وهى سلطة عالية النوعية وذات مضمون ايجابى .

ودون دخول فى تفاصيل التحولات السابقة ، إلا أن مضمونها الجوهرى يؤكد على أن حركية المجتمعات وأنماط سلطاتها سترتكز بشكل جوهرى على مستوى التطور العلمى فى هذه المجتمعات . فالتعليم الجامعى فى الولايات المتحدة هو الأفضل من حيث المستوى العلمى ووفرة المرافق الضرورية ، لكن هذا القطاع سيتأثر فى مراحل لاحقة بالتراجع فى المستوى الثانوى الإبتدائى ، فبالمقارنة نجد أن نصيب هذا القطاع من الدخل القومى الأمريكى يساوى ٤٫١٪ مقارنة مع ٤٫٨٪ مع اليابان .(١٢)

أما فى نطاق العملية التعليمية ذاتها ، فيكفى الوقوف أمام المؤشرات التالية(١٣) :

أ- تسرب عن المدرسة الثانوية حوالى ٢٥٪ من الطلاب فى الولايات المتحدة مقارنة مع ٦٪ فى اليابان .

ب – عند قياس حجم الواجبات المنزلية التى يؤديها الطالب الأمريكى ، تبين أنها تساوى ٢٠٪ من حجم الواجبات المنزلية للطالب اليابانى .

جـ – وبقياس عدد الأيام الدراسية الفعلية للمدرسة الأمريكية تبين أنها تصل الى ١٨٠ يوما مقابل ٢٢٠ يوما للطالب اليابانى ، أى بزيادة شهر وعشرة أيام عن الطالب الأمريكى ، وهذا يعنى أن الطالب الذى يدرس ١٢ سنة ستزيد مدة دراسته الفعلية عن نظيره الأمريكى حوالى ٢٫٦ سنة دراسية .

د – تبين الدراسات المختلفة أن ١٥٪ من طلبة المدارس الثانوية الأمريكية يدرسون لغة أجنبية ، ولا يستمر فى دراسة

12- Paul Kennedy - Op.cit., pp. 375-383.

١٣- جمعت المؤشرات من :

-K. Tsipis - Proposal for Funding of the Project on Research Resources Redeployment, Cambridge, 1991, p. 5.

- The New York Times, March 24, 1991.

- Fortune, Special Issue, Spring 1990.

- The New York Times, 16 Jan., 1990.

جدول رقم (٩)

المؤشر	الدلالة
- الواردات الامريكية من الملابس	ارتفعت من ٢٪ عام ١٩٦٣ الى ٥٠٪ عام ١٩٩٠ .
- مكانة السيارة الامريكية مقارنة بالسيارات الأخرى	هناك سيارة امريكية واحدة بين أفضل عشر سيارات
- التطوير المعملي للدواء والموافقة عليه	يستغرق التطوير المعملي للدواء عشر سنوات في الولايات المتحدة مقابل ست سنوات في الدول الأخرى ، وتوافق الهيئات الرسمية الأمريكية على الدواء الجديد بعد ٣٠ شهراً مقابل ١٠ أشهر في الدول الأخرى (بيروقراطية).
-الانسان الآلي	٧٥٪ من الأنسان الآلي الذي يباع في الولايات المتحدة مستورد
-الزراعة الأمريكية	أ- التحسن في الانتاج العالمي يؤثر على نسبة الاعتماد وعلى أمريكا. ب- ضغط المزارعين الأمريكيين على دولتهم لتقديم الدعم . ج- تراجع عدد المزارع معتدلة الحجم (كان عددها عام ١٩٨٢ حوالي ١٨٠ الف مزرعة ستتراجع الى ٧٥ الف عام ٢٠٠٠) . د- تأثير التكنولوجيا الحيوية بأنتاج مواد بديلة على الزراعة الأمريكية مثل تأثير المحليات الصناعية على سوق السكر ، وتأثير هرمون البوفين لزيادة انتاج الحليب مما سيؤثر على المزارع الكبرى ويخفضها بنسة ٥٠٪ . هـ- التراجع في الخطوط الساحلية مع ارتفاع سطح البحر ، فولاية ماساشوستس ستفقد الولاية ما بين ٣ - ١٠ آلآف فدان حتى عام ٢٠٢٥ .
-النتائج الأمريكي قياساً الى الناتج العالمي	كان الناتج القومي الأمريكي يساوي ٥٠٪ عام ١٩٤٥ من الناتج العالمي . وفي عام ١٩٩٠ اصبح ٢٣٪ ، وكان الناتج الياباني عام ١٩٥١ يساوي ٥٪ من الناتج القومي الأمريكي ووصل الى ٦٧٪ عام ١٩٩٠ .
- التطور في مجال العمليات التكنولوجية	يصل معدل التطور في مجال العمليات التكنولوجية في الولايات المتحدة الى ٣٠٪ مقابل ٧٠٪ في اليابان أي بأكثر من ضعف الولايات المتحدة .
- عدد الانسان الآلي (١٩٩٠)	في امريكا ٣٧ الف مقابل ٢٧٥ الف في اليابان .
- مقارنة بين تويوتا / وجنرال موتورز (١٩٩١)	القيمة السوقية للاول تساوي ٤٤،٥ مليار دولار مقابل ٢٥ مليار للثانية ، أما الارباح ، فحقق الأول زيادة قدرها ٣,٢ مليار دولار مقابل تراجع يساوي ٢ مليار للثانية .

هذه اللغة لمدة أكثر من عامين سوى ٢٪ .

ولو انتقلنا الى الإمكانية العلمية للطالب الأمريكى (على أساس أن ذلك يمثل معيار الحكم على العملية التعليمية كلها) سنجد المؤشرات التالية :(١٤)

أ- عند إخضاع عينات واسعة من طلاب المدارس الثانوية للدراسة لقياس نسبة التفوق لديهم فى نطاق الرياضيات والعلوم تبين أن النسبة هى ١٪ للرياضيات و ٨٪ للعلوم مقابل نسبة تفوق للطلبة اليابانيين تصل الى ٥٠٪ فى الرياضيات ، ٣٥٪ فى العلوم .

ب - عند اجراء اختبار على طلاب الصف التاسع من دول مختلفة فى مادة الرياضيات احتلت المجموعة الأمريكية المرتبة ١٥ من بين ٢٣ مجموعة .

جـ - عندما طلب من عينات الطلاب الثانويين تحديد مواقع جغرافية على الخريطة تبين أن :

طالب من كل ٧ طلاب أمريكيين يستطيع تحديد موقع ولايته على الخريطة ، ٧٥٪ من الطلاب لم يستطع تحديد مكان الخليج العربى على الخريطة.

د - دلت اختبارات ذكاء الطالب اليابانى المتوسط على حصوله على ١١٧ نقطة مقابل ١٠٠ نقطة للأمريكى .

ومن البديهى أن الموضوع العلمى يتأثر بدرجة الإنفاق على البحث والتطوير ، فلو أخذنا نسبة الانفاق الأمريكى فى هذا المجال من مجموع الدخل القومى نجد أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الخامسة إذا أدخلنا فى نطاق النفقات ما ينفق على البحث والتطوير العسكرى ، أما إذا استبعدنا القطاع العسكرى فإن المرتبة الأمريكية تنحدر الى المركز العاشر عالميا، مع الإقرار بأن نتائج البحوث العسكرية يمكن تسخيرها لأغراض الإنتاج .(١٥)

غير أن آثار التطوير الناتج عن البحث العلمى فى المجال التكنولوجى لا تدل على صورة مخالفة للقطاعات الأخرى عند مقارنة الولايات المتحدة بغيرها من الدول ، وتشير إحدى الدراسات المتخصصة فى الميدان التكنولوجى الى النتائج التالية :(١٦)

١- يتفوق ٣٢٪ من الشركات اليابانية على مثيلاتها من الشركات الأمريكية .

٢- يتساوى ٦٣٪ من الشركات اليابانية مع مثيلاتها الأمريكية .

٣- يتفوق ٥٪ من الشركات الأمريكية على مثيلاتها اليابانية.

وثمة بعد آخر فى مجال المعرفة والتطوير ، وهو درجة المساهمة فى التدفق المعلوماتى على المستوى العالمى ، فإذا كانت المعرفة العلمية تتضاعف كل عشر سنوات ، فإن نصيب الدولة من هذا التدفق يدل على مكانتها .

وعند التوقف عند مساهمة الولايات المتحدة نجد أنها كانت تقدم فى عام ١٩٧٧ ما نسبته ٧٥٪ من المعارف الجديدة ، وتراجعت هذه النسبة الى ٥٠٪ عام ١٩٨٧ ، وتدل المؤشرات المتوافرة حول هذا الموضوع على أن نصيب الولايات المتحدة مع نهاية القرن الحالى سيكون فى حدود ٣٥٪(١٧) ، وقد حدد توفلر مضمون المعرفة بأنه يشتمل على:(١٨)

١٤- جمعت هذه المؤشرات من المراجع التالية :

١- ريتشارد نيكسون - أمريكا والفرصة التاريخية ، ترجمة د. محمد زكريا اسماعيل ، مكتبة بيسان ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٥٩-٢٦٣ .

2-The New York Times, March 24, Op.Cit.

- Fortune, Op.Cit.

- The New York Times, 16 Jan. Op.Cit.

3- Paul Kennedy - Op.Cit., pp. 375-383.

- Lester Thurow - Op.Cit. pp. 140-150.

١٥- أنظر :

Robert B. Cohen - Countdown on Military Research and Development, Washington, Ploughshares Fund, 1990, pp. 70-12.

كذلك : K. Tsipis - Op.Cit., p. 5.

كذلك : Financial Times, 13 August, 1991

16- Lester Thurow - Op.Cit., pp. 140-145.

17- William Van Dusen Wishard - The 21st Century Economy, The Futurist, Vol. XXI, May-June, 1987, pp. 23-28.

١٨- الفين توفلر - تحول السلطة بين العنف والثورة والمعرفة ، ترجمة فتحى بن شتوان ، ونبيل عثمان ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ١٩٩٢ ، ص ٥٥١.

١ – علم

٢ – تطور المفاهيم الاستراتيجية

٣– التقدم الاستخباراتي لاسيما في الجانب الاقتصادي والتقني

٤ – اللغة وتطورها

٥ – مستوى الثقافة العامة

٦ – نظم الاتصالات .

واستنادا لذلك قسم توفلر المجتمع الدولي الى ثلاثة أنواع :

أ– دول الثالوث : وهي الدول التي تتوافر على الأبعاد الثلاثة لركائز السلطة التي أشرنا لها سابقا وهي العنف ، الثروة ، المعرفة .

ب – دول الثنائي : وهي دول تشتمل على بعدين من هذه الأبعاد .

جـ – الدولة الأحادية : وهي التي تشتمل على بعد واحد .

ويرى توفلر أن مكانة كل دولة تتحدد بدرجة توافرها على العوامل الثلاثة بشكل متواز أو بانحياز أكبر لأحدهم ، وكلما انحازت الى البعد الثالث (المعرفة) كلما دل ذلك على اتساق مع الحركة المحتملة مستقبلا .

وعند النظر في هذا المجال للمقارنة بين الولايات المتحدة واليابان ، نجد أن عدد العلماء والمهندسين لكل عشرة آلاف شخص كانت في اليابان تساوي ثلث قيمتها في الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ ، لكن المعادلة بدأت في الاختلال لصالح اليابان منذ ١٩٨٦.(١٩)

وثمة وجه آخر للتحول والذي يبرز في مجال المواد البديلة ، فقد انتجت اليابان في عام ١٩٨٤ مواد مصنعة مساوية لما انتجته عام ١٩٧٣ باستخدام ٦٠٪ من كمية المواد المستخدمة عام ١٩٧٣.(٢٠)

وفي مجال جمع المعلومات والتقدم الاستخباراتي لاسيما في المجال الاقتصادي والتقني يشير ليونيل أولر الوكيل السابق لوزارة التجارة الأمريكية أن لدى اليابان أفضل نظام استخبارات اقتصادي في العالم من حيث الدقة والتنظيم .

خلاصة القطاع التعليمي والبحث العلمي :

يرى بعض البحثين أن التصادم بين القوى التي تجعل من المعرفة أداة سلطتها وبين قوى الثروة سيكون أكثر أهمية من الصراع الذي دار بين الرأسمالية والاشتراكية أو بين الكتل الإقليمية (منطقة حوض الهادي ، النافتا ، الاتحاد الأوروبي) .

ورغم غموض ملابسات مثل هذا النمط من الصراع ، فإن مؤشراته تستند الى مؤشر تاريخي ، فعندما اخترع جوتنبرج الطباعة في منتصف القرن الخامس عشر ، ترتب على ذلك انتشار المعرفة وارتخاء قبضة الكنيسة الكاثوليكية على "مصدر المعرفة" الأمر الذي قاد لتحولات كبيرة أبرزها حركة الاصلاح البروتستنتي والتداعيات المترتبة عليه(٢١) .

وقد تكمن أزمة النمط التربوي الأمريكي في الإطار الفلسفي الذي يحيط بها ، وهو الإطار الذي يتمحور حول بعدين يحسن الوقوف عندهما :

أ – منظومة العلاقة بين الفرد والمجتمع :

يقسم الباحث الياباني(٢٢) أنماط هذه العلاقة الى ثلاثة : نمط التوكيد الفردي ، نمط ذوبان الفرد في الجماعة ، والنمط الاستقطابي ، حيث يتبادل الفرد موقعه بين النمط الأول والثاني . ويرى الباحث أن النمط الأول ينطبق الى حد بعيد على الولايات المتحدة حيث تتغلب مصلحة الفرد على مصلحة "الجماعة" بشكل يجعل عملية الإنتماء ضعيفة من قبل الفرد تجاه الجماعة .

ولكي يثبت حجته ، أشار الباحث الى الانتقال الوظيفي بين الأمريكيين في مجال الشركات وقطاعات الانتاج والبنوك ، ووجد من دراسته أن نسبة كبيرة من المدراء الأمريكيين ينتقلون من مؤسساتهم الى المؤسسات المنافسة دون تردد وهو أمر لا نجد مشابها له في الشركات اليابانية حيث يسود النمط الثاني من العلاقة .

ويرتبط ذلك بفكرة السعي للربح السريع لدى الأمريكي وعدم الإكتراث الكافي للتخطيط المستقبلي (لاحظنا سابقا أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة ٢٢ في هذا المضمار) ، بينما نجد اليابانيين يعملون على أساس "الربح الأقل وتوسيع الامبراطورية" .

كما يرتبط ذلك بالنزعة الاستهلاكية الحالية لدى الأمريكي

١٩– المرجع السابق – ص ٥٥٦ .

٢٠– المرجع السابق – ص ٥٢٣ .

٢١– المرجع السابق – ص ص ٥٣٢–٥٣٦ .

22 - Kunio Katakura, Motoka Katakura - Japan and The Middle East, The Middle East Institute of Japan, Japan, 1994, p. 144.

(رغم مخاطرها المجتمعية) ، ومعلوم أن الذين حققوا حركة تاريخية هم الغزاة والمنتجون وليسو المستهلكين" .

وتتضح معالم الرأسمالية الفردية - كما يسميها ليستر ثرو في الولايات المتحدة في درجة التخلي عن صنع القرار لشخص غير أمريكي (طالما أن في ذلك فائدة سريعة) ، فقد دلت الدراسات على أن ٦٩٪ من رؤساء الإدارات العليا لفروع الشركات اليابانية في أمريكا هم يابانيون مقابل ٢٠٪ من رؤساء ادارات فروع الشركات الأمريكية في اليابان من أصول أمريكية.(٢٣)

وعند النظر في جدول توزيع الدخل في الولايات المتحدة عام ١٩٩١ نجد ما يلي :

١- ٢٠٪ من السكان يمتلكون ٤١٫٩٪ من الدخل القومي .

٢- ٢٠٪ من السكان يمتلكون ٢٥٫٠٪ من الدخل القومي .

٣- ٢٠٪ من السكان يمتلكون ١٧٫٤٪ من الدخل القومي .

٤- ٢٠٪ من السكان يمتلكون ١١٫٠٪ من الدخل القومي .

٥- ٢٠٪ من السكان يمتلكون ٤٫٧٪ من الدخل القومي .

أي أن الفارق بين أعلى ٢٠٪ وأدنى ٢٠٪ من مستويات الدخل يصل الى حوالي ٨٫٩١ ضعفا .(٢٤)

ب - مركزية فكرة القوة في الثقافة الأمريكية :

يبدو أن مفهوم القوة في الثقافة العامة والأدب السياسي الأمريكي بقى على مضمونه الكلاسيكي والذي نجد جذوره في تفاعل بين النمط الإستيطاني (فالولايات المتحدة نشأت كدولة استيطانية ، وتمثل القوة بعدا هاما في مثل هذه المجتمعات) وبين ثقافة جرمانية وافدة بلورها نيتشه وترتنشكا وحملها مورجانثو فيما بعد الى الولايات المتحدة .

إن استمرار فكرة القوة كقيمة عليا في الفكر الأمريكي (النمط المعماري ، حجم وشكل السيارة ، أنماط الأفلام السينمائية ، أفلام الأطفال ... الخ) دون الأخذ في الاعتبار التحولات التي أصابت هذا المفهوم قد يساعدنا على فهم أزمة المنظومة التعليمية الأمريكية .

إن المركز الأمريكي في مجال البحث والتطوير يتراجع الى المركز العاشر دوليا بسبب الإنفاق في مجال البحث والتطوير العسكري ، وإن ٣٠٪ من مهندسي الولايات المتحدة يعملون لصالح المؤسسة العسكرية .(٢٥)

إن ما يمكن الوصول اليه في هذا الجانب يتمثل في الآتي :

١- انعكاس الاتجاه الخطي على الاتجاه العلمي والبحث والتطوير وهو ما يتضح في تطابق الاتجاهين من حيث المسار.

- إذا افترضنا تصاعد دور المعرفة بأبعادها التي أشرنا لها سابقا ، فإن حراك الولايات المتحدة على سلم القوى بفعل هذا العامل قد يتأثر سلبا مع صعوبة تحديد حجم هذا التأثر .

ثالثا : *البعد الاجتماعي* :

إن ما ذكرناه في تناولنا للبعد التعليمي من فكرة الفردية المطلقة واعتبار القوة هي القيمة العليا يؤثر في تفاعله مع العامل الاقتصادي في الشكل الذي يأخذه التفاعل الاجتماعي في المجتمع الأمريكي . ولعل تقسيم البعد الاجتماعي الى أبعاد فرعية يساعدنا على رصد هذا البعد بشكل أكثر دقة :

١- *البعد الطبقي في المجتمع الأمريكي* :

يمكن تلخيص هذا البعد في تفاوت مستويات الدخل بين شرائح المجتمع ، وعند القاء نظرة على مجموعة الدول الصناعية الرأسمالية في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ، ستلاحظ انقسام هذه الدول الى مجموعتين :

أ- المجموعة الأولى وتضم دول الشمال الأوروبي بشكل عام ، وتتسم مستويات الدخول فيها بتقارب واضح حسب المنحنى الذي رسمه لورنيز لها ، وبالتالي فإن التفاوت في الدخل فيها هو في حده الأدنى .

ب - أما المجموعة الثانية فتضم الولايات المتحدة والدول الأوروبية المتوسطة والتي يبرز فيها التفاوت في الدخل في حده الأعلى بين مجموعة الدول الرأسمالية وتضيق فيها مساحة الطبقة الوسطى .(٢٦) إن الملاحظة التي يمكن التوصل اليها من احصاءات الدخل في الدول الصناعية تدلنا على بداية تميز الولايات المتحدة عن بقية القوى الرأسمالية الأخرى من حيث التفاوت في الدخل الفردي داخل نفس الدولة ، ويربط بعض الباحثين ذلك بتفسير مؤداه أن وجود القوى الديمقراطية الاجتماعية في الدول الأوروبية أقوى منه في الولايات المتحدة

23- Lester Thurow - Op.Cit., P. Chapter 4 especially, pp. 105-112.

24- K. Tsipis, Op.Cit., p. 5.

25- Samir Amin - Democracy and National Strategy in the Periphery, Third World Quarterly, Vol. 8, No. 4, Oct. 1987, p. 1132.

26- Lester Thurow - Op.Cit., pp. 47-51, pp. 127-130.

انظر ايضا : World Development Report, 1993, World Bank, Oxford Univ. Press, 1993, p. 297 .

ذات النزعة الأكثر ليبرالية ، ولعل ذلك هو الذى يوضح كيف يؤدى وجود هذه القوى ذات الوجه الاجتماعى الى محاولة تقليص التفاوتات بين الشرائح الاجتماعية والتى قد تعكس نوعا من الرأسمالية الجماعية خلافا للنزعة الرأسمالية الفردية للولايات المتحدة .

ج – يرتبط بهذا البعد الجانب الخاص بالأجور ، فلو أخذنا أجور ٧٠٪ من العاملين الأمريكيين فى وظائف غير إشرافية وقسمناهم الى شريحتين ، شريحة ذوى الأجر بالساعة ، وشريحة ذوى الأجر الأسبوعى ، سنجد أن أجورهم الحقيقية قد انخفضت خلال الفترة من ١٩٧٣–١٩٩٠ بنسبة ١٢٪ للشريحة الأولى و ١٨٪ للشريحة الثانية ، ولو قارنا بين أجور رؤساء الإدارات التنفيذية فى الشركات الأمريكية وأجور العمال العاديين سنجد أن الفارق كان يساوى ٤٠ ضعفا عام ١٩٨٠ وارتفع ليصبح ١١٩ ضعفا عام ١٩٩٠ (مقارنة مع ١٨ ضعفا فى اليابان) .

وعند مقارنة الولايات المتحدة مع بقية الدول الصناعية الى ٢٣ دولة أساسية سنجد أن الولايات المتحدة تحتل المركز الأخير فى ثلاثة ميادين هى معدل وفيات الأطفال ، وتوقع الحياة ، وزيادة الأطباء . (٢٧)

الى جانب ذلك يمكن تسجيل المؤشرات التالية :(٢٨)

أ– يفتقد ٣٧ مليون أمريكى التأمين الصحى ويصنفون على أنهم فى أوضاع صحية سيئة .

ب – يعيش ٥٠٪ من الأطفال السود فى الولايات المتحدة ممن هم دون السادسة فى مستوى "دون حزام الفقر" .

ج – أن واحدا من كل ٨ أطفال أمريكيين يعيش على حساب الرعاية الاجتماعية وهى نسبة تساوى ثلاثة أضعاف قيمتها فى عام ١٩٦٠ .

٢ - البعد الاخلاقى : الجريمة :

يمكن اعتبار الجريمة مؤشرا هاما على درجة الاستقرار النفسى للفرد وعلى اعتبارها آلية لتسوية المنازعات الفردية ، فكلما ارتفعت نسبتها ، دل ذلك على زيادة فى عدم الاستقرار الفردى من جهة وعلى فشل الآليات القانونية على ضبط التوترات الاجتماعية وتكييفها .

وعند رصد هذه الظاهرة فى المجتمع الأمريكى نجد مايلى:(٢٩)

– يحوز المواطنون الأمريكيون على ٦٠ مليون مسدس و١٢٠ مليون بندقية ، يقتل باستخدامها ما معدله ١٩ ألف فرد سنويا.

– عند مقارنة حركية هذه الظاهرة ورصد اتجاهها ، سنجد أن نسبة الجريمة ارتفعت خلال الفترة من ١٩٦٠–١٩٩٢ بحوالى ٥٦٠٪ ، وعند مقارنة النسبة مع الدول الصناعية سنجد أنها تعادل خمسة أضعاف فى مجال القتل وسبعة أضعاف فى مجال الإغتصاب وعشرة أضعاف فى مجال السرقة بالقوة .

واللافت للنظر فى قضية جرائم القتل الأمريكية أن الفقد لا يبرر ارتفاع حدتها ، فعند مقارنة معدل الدخل فى نيويورك ومعدله فى كلكتا الهندية سنجد الفارق هائلا بينهما ، لكن معدل الجريمة فى نيويورك أعلى منه فى كلكتا ، وبمقارنة مدينة سياتل الأمريكية مع نظيرتها البريطانية (برمنجهام) نجد معدل الجريمة الأمريكى أعلى بـ ٧ أضعاف.(٣٠)

ولو أخذنا عدد السجناء لكل مئة ألف نسمة سنجد أنها فى الولايات المتحدة (٤٢٦) مقابل (٢٦٨) فى الاتحاد السوفيتى السابق و (٥٠ تقريبا) فى الدول الأوروبية ، ولو أخذت النسبة لكل مئة ألف أسود فى الولايات المتحدة سنجد أنها تصل الى (٣٠٠٠) وهى نسبة تعادل حوالى أربعة أضعاف مثيلتها فى جنوب أفريقيا خلال فترة التمييز العنصرى (حوالى ٧٢٩/كل مئة الف) .(٣١)

ان التمزق الاجتماعى فى الولايات المتحدة يشير لاتجاه أخر يتمثل فى درجة التماسك الأسرى ، ففى الفترة ما بين

27- The New York Times, 6 August, 1990.

28- U.S. News and World Report, 18 Dec. 1989.

أنظر أيضا ريتشارد نيكسون – المرجع السابق ، ص ص ٢٦٧–٢٧٣.

٢٩– أنظر التفاصيل فى :

–The Futurist - Issues 1989-1992.

- Economist, 22 Dec. 1990.

- The New York Times, 6 Jan. 1991, 2 Dec. 1989.

30- Ibid.

31- Ibid.

١٩٦٠-١٩٩٢ ارتفعت نسبة المواليد غير الشرعيين بنسبة ٤ أضعاف وهى ذات النسبة لحالات الانفصال بين الزوج والزوجة ، وهو أمر قد يساهم فى تفسير ارتفاع نسبة الإنتحار الى الضعف بين المراهقين خلال نفس الفترة .(٣٢)

غير أن ثمة وجه آخر للأزمة الاجتماعية فى الولايات المتحدة وتتمثل فى مشكلة المخدرات التى تشكل إحدى القضايا الداخلية الهامة لصانع القرار الأمريكى وتدلنا الاحصاءات فى هذا المجال على المعطيات التالية :(٣٣)

١- على الرغم من أن سكان الولايات المتحدة يشكلون ما بين ٤-٥٪ من سكان العالم فإنهم يستهلكون ٥٠٪ من الكوكايين الذى يتعاطاه حوالى ٢ مليون مدمن ، وإذا أخذنا بقية الأصناف من المخدرات فإن عدد المواطنين الذين يصنفون كـ "مدمن خطير" على أحد هذه الأصناف يصلون الى ١٥ مليون مدمن .

٢- أن ٦٥٪ من الأفراد الذين يصلون الى سن العمل يتعاطون المخدرات لأكثر من مرة ، و ١٦٪ من هؤلاء يتعاطونها أثناء تأديتهم أعمالهم .

٣- يعمل فى حقل ترويج المخدرات والدعارة حوالى مليون شخص .

٤- يصل المتوسط السنوى لأموال التجارة بالمخدرات حوالى ٧٥ مليار دولار ، ويتم حوالى ستة رحلات جوية يوميا مهربة تحمل كميات من المخدرات تنقلها من دول أمريكا اللاتينية .

وفى إطار البعد الاجتماعى يحسن التوقف عند التركيب الدموجرافى والتحولات التى تجرى فيه .

إذ تدل المعطيات الإحصائية المتوافرة أن نسبة عدد الأفراد الذين تزيد أعمارهم على ٦٥ تتزايد بشكل واضح ، بحيث ارتفع عددهم من ٦ر١٦ مليون عام ١٩٦٠ الى ٣١ مليون عام ١٩٩٠ وهى نسبة أعلى كثيرا من معدل الزيادة السكانية ، وفى حالة استمرار هذا الاتجاه ، فإن كبار السن فى المجتمع الأمريكى سيتفوق عددهم على الأطفال فى عام ٢٠٣٠ ، فإذا علمنا أن الكونجرس الأمريكى خصص عام ١٩٨٧ ما يساوى ٨٥٤ دولارا للطفل الواحد مقابل ألف وعشرة دولارات لمن هو فوق ٦٥ سنة ، فإن ذلك يعنى تحولا متزايدا فى العبء الاقتصادى باتجاه الإنفاق على قوة غير منتجة .(٣٤)

أما الشق الآخر من البعد الديموجرافى فيتمثل فى درجة استقرار التركيبة العرقية للمجتمع الأمريكى ، إذ يعتقد بأنه فى حالة ازدياد نسبة الهجرة بسبب عوامل اقتصادية وتزايد الهوة فى نسبة التزايد السكانى بين البيض والسود ، فإن الولايات المتحدة كما يقول أحد الباحثين ستتحول الى "بنية" الأمر الذى قد يؤدى لسلسلة من النتائج :(٣٥)

١- التحول فى القوة الإقتراعية وتركيبها من القوة فى الشمال والشرق الى الجنوب والغرب .

٢- تزايد الدعوة لمنح الثقافات واللغات الأخرى (لاسيما الأسبانية) مكانا أكبر فى المنظومة التربوية .

٣- التحول نحو قضايا المحيط الهادىء وأمريكا اللاتينية على حساب قضايا أوروبا والشرق الأوسط .

خلاصة البعد الاجتماعى :

يمكن تلخيص اتجاهات هذا البعد فى الآتى :

١- تدل المعطيات الاحصائية أن فترة الثلاثين سنة الماضية عرفت اتجاها خطيا تراجعيا فى درجة استقرار البناء الاجتماعى الأمريكى ، وهو أمر ينسجم مع الاتجاه الخطى التراجعى فى الميدانين الاقتصادى والعلمى .

٢- رغم توافر المجتمع الأمريكى على ميكانيزمات تكيف مختلفة ، فإن استمرار الاتجاه يدل على أن قوة الاتجاه أقوى من ميكانيزمات التكيف ، الأمر الذى قد يؤدى مع تسارعه وتواصله الى الاختلال بين عوامل عدم الاستقرار ، وآليات التكيف .

رابعا : البعد العسكرى :

تمثل القوة العسكرية الأمريكية أبرز عناصر القوة الأمريكية على المستوى الدولى ، حيث يبلغ الإنفاق الدفاعى حوالى ٢٥٣ مليار دولار سنويا ، مع وجود ٣٧٤ قاعدة عسكرية فى الخارج حتى عام ١٩٨٨ ، الى جانب وجود قوة ردع وهجوم نووى كبيرة .(٣٦)

والملاحظ أن الإنفاق الدفاعى الأمريكى يعرف تزايدا واضحا ، بحيث ارتفع من ٢ر١٣٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى حوالى

32- Ibid.

٣٣- وليد عبد الحى - تحول المسلمات فى نظرية العلاقات الدولية - مؤسسة الشروق للإعلام والنشر ، الجزائر ، ١٩٩٤ ، ص ص ١٦١-١٦٢ .

34 - Paul Kennedy - Op.Cit., pp. 382-388.

35- Ibid.

36- Ingomar Hauchler - Global Trends 1993/1994, Fisher Taschenbusch Verlag, Bonn, 1993, pp. 147-188.

"نشكر - د. عمر الفول على مساعدته الباحث فى ترجمة معطيات هذا المربع المكتوب باللغة الألمانية" .

٣١٤ مليار دولار عام ١٩٩٠ وتراجع الى حوالى ٢٥٠ مليارا عام ١٩٩٥ .

وثمة مجموعة من المشكلات التى تواجه هذه القوة العسكرية والتى يبدو أنها ستؤثر على نمط السلوك المستقبلى الأمريكى :

١- الارتباط أو التحلل التدريجى من العلاقة مع حلف شمال الأطلسى .

٢- المردود الاقتصادى للإنفاق العسكرى .

وسنحاول تتبع هذه الجوانب لرسم الاتجاه العام للقوة العسكرية الأمريكية :

١- العلاقة مع حلف شمال الأطلسى :

تتأثر العلاقة الأمريكية بالناتو من جوانب عدة أبرزها الثمن الذى يجب على الولايات المتحدة تحمله للحفاظ على مصالحها فى أوروبا ثم تأثير الوحدة الأوروبية على الولايات المتحدة الى جانب مستقبل الوضع السياسى فى روسيا وآثاره على أوروبا الشرقية .

ويبدو أن تيار الاستمرار للمدى الزمنى المنظور فى اطار الحلف هو الأقوى ، ويعزز موقفه بمجموعة من الحجج :

- تشجيع الاستقرار الداخلى الأوروبى وضمانه من خلال وجود القوة الأطلسية التى تحول دون انتشار بؤر التنازع داخل أوروبا وضبطها ، لاسيما وأن لأوروبا أهمية تجارية للولايات المتحدة ، ففى عام ١٩٩٣ اشترت أوروبا من الولايات المتحدة ٢١٪ من الصادرات الأمريكية من السلع المصنعة و ٣٠٪ من الخدمات الأمريكية المصدرة للخارج .(٣٧)

- أن عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى فى روسيا سيؤثر بشكل مباشر على الأمن الأوروبى ، وهو ما سينعكس على الولايات المتحدة ، لذا فإن استمرار حلف الأطلسى واستمرار الدور الأمريكى فيه له أهمية محددة تتمثل فى ضبط أية تغيرات غير متوقعة فى روسيا بشكل خاص وأوروبا الشرقية بشكل عام .

- إن تلكؤ المسار الوحدوى الأوروبى سيبقى أوروبا أكثر رغبة فى استمرار الدور الأمريكى فى حلف شمال الأطلسى.

- إن استمرار الوجود العسكرى الأمريكى سيساهم فى تعزيز القدرة الأمريكية على فرض "النموذج الأمريكى" (American Way of Life) .

غير أن تيارا آخر يرى الصورة بطريقة مختلفة ، ويرى ضرورة إجراء تقييم جديد للإستراتيجية الأمريكية حيث أن العبء الاقتصادى الذى يفرضه استمرار القيام بدور القيادة العالمى بأدوات كثيرة من بينها حلف شمال الأطلسى يدفع الى ضرورة اعادة النظر فى هذه الاستراتيجية بشكل عام ، ويرى هذا التيار أن اشكالية الولايات المتحدة الاستراتيجية هى أن حلفاءها السياسيين على سلم القوى الدولى هم خصومها الاقتصاديون مما يجعلها أمام احتمالات ثلاثة :

١ - التضحية بالتحالف السياسى لصالح الخصومة الاقتصادية ، ولعل أبرز متغير يدفع بهذا التصور يتمثل فى اختفاء أحد المبررات المركزية للتحالف وهو الإتحاد السوفيتى من جهة وتصاعد دور العامل الاقتصادى من جهة ثانية .

٢ - ويتمركز الاحتمال الثانى فى استمرار التحالف السياسى رغم الآثار الاقتصادية للتنافس مع الحلفاء ، والمبرر الأساسى لهذا التوجه يكمن فى الاعتقاد بأن الاستقرار فى روسيا وأوروبا الشرقية مازال موضع شك واضح الى جانب الدور المستقبلى للصين والذى قد يشكل موضع قلق للدول الرأسمالية ناهيك عن ضرورة ضبط النزاعات الإقليمية التى قد تقود الى مشاكل دولية وقضايا انتشار الأسلحة غير التقليدية والعنف المنظم ... الخ .

٣- الاحتمال الثالث ويرى ضرورة الاستمرار فى التحالف السياسى من جهة وتعزيز آليات تسوية المنازعات الاقتصادية من جهة ثانية سواء عبر دبلوماسية القمة (قمم الدول الصناعية السبع) أو عبر المنظمات الدولية (منظمة التجارة الدولية ، البنك الدولى ، صندوق النقد الدولى ... الخ) أو عبر النوادى الاقتصادية مثل نادى باريس (للدول الدائنة) ونادى لندن (للمؤسسات الخاصة الدائنة) .

ويبدو أن السياسة الأمريكية تميل الى الاحتمال الثالث والذى سيتضمن آثارا اقتصادية وسياسية تجعلها تتعامل مع القوى الأخرى كقوى شريكة تماما لها بدلا من اعتبارها قوى شريكة الى حد ما ، وثمة مؤشرات تعزز هذا الاتجاه .

أ- أن توزيع أو نشر القوات الأمريكية فى أوروبا يكلف

٣٧- أنظر فى هذا المجال :

- Stanley R. Sloan - US Perspectives on Nato's Future, International Affairs - Vol. 71, No. 2, April 1995, p. 220.

أنظر حول العلاقة بين حلف شمال الأطلسى والولايات المتحدة :

- Lawrence Kaplan - Nato and the United States, The Enduring Alliance, Twayne Publishers, 1988.

الولايات المتحدة انفاقا زائدا يصل الى ١٥٪ من تكلفة نشر هذه القوات فى الأراضى الأمريكية ، أى أن استمرار نشر القوات الأمريكية خارج الولايات المتحدة يحمل خزينة الدفاع الأمريكية نفقات كبيرة تؤثر على قدراتها فى ميادين أخرى.(٣٨)

ب – موقف الرأى العام الأمريكي من الدور الخارجى للولايات المتحدة ، إذ تدل استطلاعات الرأى العام الأمريكى على رغبة فى الاستمرار بعضوية الولايات المتحدة فى حلف شمال الأطلسى لكنه يبدى رغبة فى أن لا يرتبط بهذه العضوية استمرارا فى الإنغماس الكبير فى الشئون الدولية .

ويشير أحد هذه الاستطلاعات (١١ يناير ١٩٩٤) الى أن نسبة المؤيدين لاستمرار العضوية فى حلف شمال الأطلسى هى ٧٣٪ ، لكن الذين يؤيدون تقليص انغماس الولايات المتحدة فى الشئون الدولية تصل الى ٦٧٪ ، لأنهم يدركون الآثار الاقتصادية التى ستنعكس عليهم نتيجة هذا الإنغماس لاسيما وأن أول عجز تجارى أمريكى ظهر عام ١٩٧١ ، عندما تعمق الإنغماس الأمريكى فى الأزمة الفيتنامية .(٣٩)

ج – أن التطور الاقتصادى أصبح مرتبطا بشكل عام بمستويات البحث والتطوير ، ومن الملاحظ أن الإنغماس الأمريكى فى الشئون الدولية دفع الى تعزيز الآلة العسكرية من خلال التطوير الدائم والمستمر لها ، مما جعل هذا القطاع يستولى على ٦٤٪ من نفقات البحث والتطوير مقابل ٢٦٪ فى أوروبا .(٤٠)

وقد تظهر بدائل الناتو بأشكال عديدة سواء على شكل "نادى القوى العظمى الأوروبية" الذى ساد القرن التاسع عشر ، أو تكييف دور مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى ، لكن ذلك كله يدور حول اشكالية وظيفة حلف الناتو ، إذ يبدو أن أوروبا وقد تخلصت من "عدوها الاستراتيجى" وهو الاتحاد السوفيتى ، أصبحت مشغولة بكيفية التخلص من "صديقها الاستراتيجى" وهو الولايات المتحدة ، إذ تكاتفت عوامل عدة لتشجيع أوروبا على اتخاذ هذا النهج :

١– الشعور الأعمق بالأمن بعد تفكك حلف وارسو .

٢– تسارع حركة التوحيد الأوروبى الذى لابد وأن يضع فى اعتباره ضرورة بناء قوة دفاعية أوروبية ، ولعل فكرة النواة الفرنسية الألمانية تشير الى مثل هذا التوجه ، إذ أن توحيد السياسات الاستثمارية والزراعية والنقدية والعمالة ... الخ الى حد ما ، لابد من ربطه بتوحيد موازٍ للسياسة الخارجية والدفاع وهو الأمر الذى سيضع بنية ووظيفة حلف الأطلسى موضع النقاش ، وتتحدث المادة الرابعة فى اتفاقية ماستريخت ١٩٩٢ عن "صياغة سياسة" دفاعية مشتركة تقود مع الوقت الى دفاع مشترك "ثم تشير الفقرة الى أن القضايا الدفاعية يجب أن تعالج فى "هيئة أوروبية منفصلة".(٤١)

٣– وفى اطار التحول الدولى نحو مفهوم جديد للأمن ، فإن الاتحاد الأوروبى ميز الى حد ما بين القضايا الأمنية والدفاع ، بحيث حصر مفهوم الدفاع بكل ما يتعلق بنشر محتمل أو ممكن لقوات عسكرية ، أما الأمن فأصبح يستند فى بعد أساسى منه على الاقتصاد ، وإذا كانت العلاقات الأوروبية الأمريكية مشدودة لبعضها بالعامل الدفاعى سابقا ، فإن المصالح الاقتصادية أخذت تحدث تشققا فى هذا الترابط بفعل تحول حركة التفاعل التجارى الأمريكى ، إذ تتفوق نسبة التبادل التجارى الأمريكى مع آسيا فى عام ١٩٩٤ بنسبة ٥٠٪ على حجم التبادل التجارى مع هذه الدول خلال أربع سنوات من ١٩٨٨–١٩٩٢ الى أكثر من الضعف تقريبا.(٤٢)

٤–إن طبيعة المشكلات التى تتوجس منها أوروبا مستقبلا لا تشير الى حاجة عميقة لاستمرار الترابط مع الولايات المتحدة ، إذ أن هذه المشكلات مثل البيئة ، القضايا السكانية ، النزعات العرقية ، تنامى الفاشية ، عدم الاستقرار فى أوروبا الشرقية أو حتى روسيا ، هى فى أغلبها مشكلات أوروبية داخلية تمتلك أوروبا باقتصادها وعمق ثقافتها وآلتها العسكرية ميكانيزمات ضبطها .

أما الشق الآخر للمعضلة الأمريكية فتتمثل فى الوجود العسكرى لها فى اليابان بشكل رئيسى ، والذى يتركز معظمه فى جزيرة أوكيناوا (حوالى ٤٥ ألف عسكرى) ، لكن بقاء هذه القوات أقل وطأة من الناحية المالية . حيث تتحمل اليابان ٥٠٪ من نفقات نشر هذه القوات ، لكن بقاءها من جهة واستمرار

38- Stanley R. Sloan - Op.Cit., p. 220.

39- Washington Post, 11 Jan. 1994.

40- Ingomar Hauchler - Op.Cit., p. 154.

41- Douglas Hund - Developing the Common Foreign and Security Policy, International Affairs, Vol. 70, No. 3, July 1994, pp. 424-426.

42- George Kolankiewicy - Consensus and Co-operation in the Easter Enlargement of the E. Union, International Affairs, Op.Cit., p. 584.

اتكاء اليابان فى دفاعها على المظلة الأمريكية أصبح محكوما بعوامل عدة :

١- تطور العلاقات اليابانية مع بيئتها المحاذية لاسيما الصين وكوريا الشمالية من جهة وبقية دول حوض الهادى من جهة ثانية ، وحل مشكلة جزرها مع روسيا (جزر الكوريل) .

وإذا قبلنا بمعيار استخدام العلاقات التجارية كميكانيزم لضبط العلاقات الدولية لاسيما العلاقات بين القوى الكبرى (التى تتسم سلوكياتها بقدر من الترشيد والعقلانية) ، فإن المؤشرات المتوافرة لا توحى بإمكانية مواجهة بين اليابان وجيرانها :

أ- أن المعايير السياسية التى تنتهجها اليابان كدولة "ماركنتيلية" توحى برغبة كبيرة فى تغليب البعد السلمى على العلاقات الدولية ، وتظهر هذه المعايير فيما عرف بدبلوماسية جميع الاتجاهات التى بدأت عام ١٩٧٣ بالاعتراف بالصين وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ثم فكرة الأمن الشامل التى اعتمدتها اللجنة الحكومية المشكلة عام ١٩٧٩ فى حكومة أوهيرا والتى ترى "أن أى صراع فى العالم يمكن أن يشكل تهديدا لليابان نظرا لحاجتها الى الاعتماد على التوريدات والأسواق الخارجية ، ويجب العمل على تخفيض التوترات فى العالم والقيام بدور الوسيط" .(٤٣)

ب - أن دراسة معطيات التبادل التجارى بين كوريا الشمالية والصين من جهة واليابان من جهة أخرى يدل على أن اليابان تشكل الشريك التجارى الأول للبلدين ، وقد حرصت الصين على الالتزام باتفاقية ١٩٧٨ مع اليابان وتتجه الدولتان لتوسيع نطاق تعاونهما التجارى بشكل كبير ، أما بقية دول الجوار ، فإن العلاقات اليابانية معها تنظمها اتفاقات موقعة خلال فترة الخمسينات مع الفلبين ، بورما ، تايلاند ، أندونيسيا ، إضافة الى قيام اليابان بدفع تعويضات للدول المحاذية لها عن خسائرها خلال الحرب العالمية الثانية من جهة وحصول هذه الدول على الجزء الرئيسى من مساعدات اليابان الخارجية ، مع ملاحظة أن اليابان هى صاحبة أكبر نسبة مساعدات أجنبية .(٤٤)

٢ - المردود الاقتصادى للإنفاق العسكرى :

يتمثل المردود الاقتصادى للإنفاق العسكرى فى الجوانب التالية :

أ- تحويل التكنولوجيا العسكرية لأغراض مدنية .

ب - مبيعات الأسلحة .

تشير مقارنة النفقات الدفاعية من إجمالى الناتج القومى للدول الصناعية الغربية خلال الفترة من ١٩٨٠-١٩٩٢ الى أن الولايات المتحدة تنفرد بزيادة هذه النفقات ، إذ ارتفعت من ٢ر٢١٪ الى ٦ر٢١٪ ،(٤٥) فى الوقت الذى انخفض فيه معدل النمو الاقتصادى بشكل متسارع كما لاحظنا فى مناقشتنا السابقة للموضوع الاقتصادى ، الأمر الذى يعنى أن زيادة الإنفاق العسكرى لم تؤثر على مستوى النمو الاقتصادى .

وتنفرد الولايات المتحدة بفارق كبير وواضح فى نصيبها فى الأسواق الدولية من مبيعاتها فى المجال العسكرى ، إذ يصل نصيبها الى ١١٪ تقريبا من إجمالى قيمة تجارة الأسلحة(٤٦) ، وقد استفادت الى حد بعيد من انهيار الاتحاد السوفيتى كمنافس أساسى لها فى هذا المجال ، غير أن هذا القطاع مرهون فى استمراره وتطوره بالنمط العام للعلاقات الدولية ، فإذا اتسعت دائرة التسويات السلمية للنزاعات الدولية ، فإن ذلك سيؤثر على حجم مشتريات دول العالم من الأسلحة ، وهو أمر قد يعود بنتائج سلبية على هذا القطاع .

ونرى أن ذلك يعكس مأزقا آخر للسياسة الأمريكية ، إذ أن تشجيعها لتسوية المنازعات الدولية سيقلص من تنامى الصناعات العسكرية ، أما تشجيعها للتوترات الدولية فسيجعلها تصطدم بالقوى الدولية الأخرى ذات المصلحة فى تعزيز البعد الاقتصادى والتجارى للعلاقات الدولية وهو ما يتضح فى الدور الألمانى واليابانى والصينى بشكل واضح .

إن سباق التسلح الذى انغمست فيه الولايات المتحدة ألقى بظلاله على اقتصادها كما حدث مع الاتحاد السوفيتى ، ويشير تقرير لمعهد بروكنجز الى أن الولايات المتحدة أنفقت فى سباق التسلح حوالى ٣٩٠٠ مليار دولار أى ثلاثة أضعاف نفقاتها فى الحرب العالمية الثانية .(٤٧)

43- John Ravenhill - Aid Through Trade, Third World Quarterly, Vol. 8, No. 2, April 1986, p. 454.

انظر أيضا Newsweek - Feb. 22, 1988 (Special Report), pp. 8-23.

44- Ibid.

45- Ingomar Hauchler - Op.Cit., pp. 154-182 .

46- Ibid.

47- Ibid.

إن المؤشرات المتوافرة لا تدل على تراجع للسياسة الأمريكية تجاه المنازعات الدولية لاسيما من جانب تسليح المتنازعين ، وقد أشار تقرير لمعهد السياسة العالمية التابع لجامعة نيويورك للبحوث الاجتماعية أنه "من أصل ٥٠ نزاعا حدوديا أو عرقيا حدث فى العالم خلال ١٩٩٣/١٩٩٤ ، حصل طرف واحد على الأقل على السلاح من الولايات المتحدة فى ٤٥ نزاعا (أى بنسبة ٩٠٪) ، وكانت الولايات المتحدة هى المورد الرئيسى للسلاح فى ١٨ حالة نزاع .(٤٨)

خامسا : النظام السياسى الأمريكى :

لا تستهدف دراستنا هذه تحليلا للنظام السياسى فى الولايات المتحدة ، لكن المتابعة التاريخية لتطور هذا النظام توصلنا الى مجموعة من المعطيات التى تؤثر بشكل أو آخر على الصورة الداخلية أو الخارجية للنظام :

١ - يلاحظ على نصيب الولايات الأمريكية فى وصول أحد أبنائها الى الرئاسة تباين شديد ، إذ تحظى الولايات الشمالية والشرقية بالنصيب الأكبر من عدد الرؤساء الأمريكيين ، فثلاث ولايات على سبيل المثال وهى فرجينيا ، أوهايو ، نيويورك ، قدمت ما نسبته ٤٢٫٨٪ من عدد رؤساء الولايات المتحدة مع أن نسبة هذه الولايات الى سكان الدولة كلها تصل الى حوالى ١٢٪ .

٢ - أن تمثيل الكاثوليك (إذا استثنينا الفترة القصيرة لكيندى) وللسود والمنتمين لأصول عرقية من العالم الثالث أو اليهود تكاد تكون صفرا .

٣ - إن حصول المرشح المستقل فى آخر انتخابات أمريكية (١٩٩٢) وهو المليونير روس بيرو على قرابة ٢٠٪ من الأصوات دليل على بداية تشقق النظام الحزبى الكلاسيكى فى النظام السياسى الأمريكى .

غير أن ذلك لا ينفى أن للنظام الأمريكى ميكانيزمات تكيف كبيرة لكننا لا نرى فيها (دون الدخول هنا فى تفاصيلها) عوامل كافية لعرقلة حالة التراخى فى الجسد السياسى والاقتصادى والاجتماعى الأمريكى .

الخاتمة :

بينت المؤشرات المختلفة تلكؤا فى حركية التطور الأمريكى ، وتسارعا فى هذا التلكؤ فى بعض هذه المؤشرات بشكل يذكر بالسمة العامة لبدايات تراجع القوى الكبرى فى التاريخ كالامبراطورية البريطانية .

ويبدو أن تفسير هذا التراجع مرتبط الى حد بعيد بنظرية الدورات التى شرحها فى الربع الأول من هذا القرن العالم الروسى كوندراتيف والخاصة بالأزمة الدورية للنظام الرأسمالى .

ويرى كوندراتيف أن النظام الرأسمالى يمر بأزمة كل ٤٥-٥٠ سنة والتى هى مدة الدورة ، لكن كوندراتيف يرى أن النظام الرأسمالى يعالج أزمته فى كل مرة بشكل أفضل من معالجته للأزمة فى مرة سابقة .

ويبدو أن أحد ميكانيزمات التكيف الرأسمالى مع الأزمة يتمثل فى إعادة تركيب بنية مراكز الثقل التى تشكل أسس النظام .

إن انتقال مركز الثقل من بريطانيا وفرنسا الى الولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بل ربما قبلها (إذا استخدمنا بعض المؤشرات) كان مرتبطا بأزمة النظام الرأسمالى التى شكل تغيير موقع الثقل فيه أحد ميكانيزمات التكيف ، وهذا التغيير لا يتم لمجرد التغيير وإنما نتاج تفاعلات سياسية واقتصادية واجتماعية داخل النظام وتفاعلات أخرى خارجية .

إن ظهور المزيد من تدويل رأس المال والمزيد من الكتل الإقليمية الاقتصادية وتراجع الصراع الأيديولوجى لصالح المنظور التكنوقراطى وهيمنة التكنولوجيا وتسارع هذه الهيمنة الى جانب عدم مواءمة أنماط التفاعل السياسى التقليدية لهذه التفاعلات وثورة النظم الثقافية الفرعية (الأديان ، لغات الأقليات ... الخ) ، دفع الى بروز قوى جديدة مثل الشركات متعددة الجنسية (وهى ظاهرة ليست بعيدة تاريخيا) فى ميادين عديدة .

وقد أدت هذه التحولات الجذرية الى حركية داخل النظام الرأسمالى تمثل أبرز جوانبها البدء فى التحول فى مركز العلاقات الدولية ، من مركزها الأطلسى الى مركزها الباسفيكى ، وهو ما ترتب عليه آثار سلبية على مركز الولايات المتحدة فى سلم القوى الكبرى.

وكما نمت استثمارات بريطانيا فى الولايات المتحدة مع بدء التراجع البريطانى ، فإن استثمارات الولايات المتحدة خارج حدودها تنمو بشكل أفضل من داخلها ، مما يعنى الإحساس الداخلى ببدء انتقال المركز .

48- Ibid.

دراسة

العمالة العربية والآسيوية والأمن القومي العربي

د. أحمد البرصان

قسم العلوم السياسية والدبلوماسية
كلية الاقتصاد والعلوم الادارية
جامعة العلوم التطبيقية -الاردن

تعددت الدراسات التي تناولت النظام العالمي الجديد والأمن القومي العربي (١) سواء عن مكانة العرب في النظام العالمي أو الآثار الاقتصادية والسياسية على العالم العربي ، إلا ان الدراسات التي تناولت العمالة العربية والأمن القومي ، تكاد تكون معدودة إن لم تكن معدومة ، على حد علمنا - ، بل أن العمالة العربية ، لم تنل نصيبها من الدراسة لالقاء الضوء على تأثيرها على الأمن القومي ، العربي في ظل النظام العالمي الجديد .

إن العالم العربي يواجه عدة تحديات في ظل التطورات السياسية واتفاقيات السلام مع اسرائيل ، لعل أهمها وأخطرها أطروحة السوق الشرق الأوسطية الجديدة التي تبنتها اسرائيل منذ سنوات ، على لسان وزير الخارجية الاسرائيلي شمعون بيرس ، التي تريد تسخير العمالة العربية لخدمة الرأسمالية الغربية وإسرائيل ، ولقد عبر شمعون بيرس عام ١٩٩٠ عن السوق الجديدة بقوله :

« أن السوق المقترحة تلعب فيها اسرائيل دورا مهما ، فهي العقل المدبر الذي يلعب الدور الرئيسي ، وبقية الأضلاع المنظومة هي رأس مال خليجي ، عمالة مصرية ، وفلسطينية ، وتكون التكنولوجيا أمريكية وإسرائيلية " (٢).

إن العمالة العربية عنصر هام ورئيسي في الانتاج والدخل القومي ، كما أن دورها حيوي في التنمية الاقتصادية ، وتأتي هذه الدراسة لبيان تأثير العمالة العربية

١- انظر على سبيل المثال :

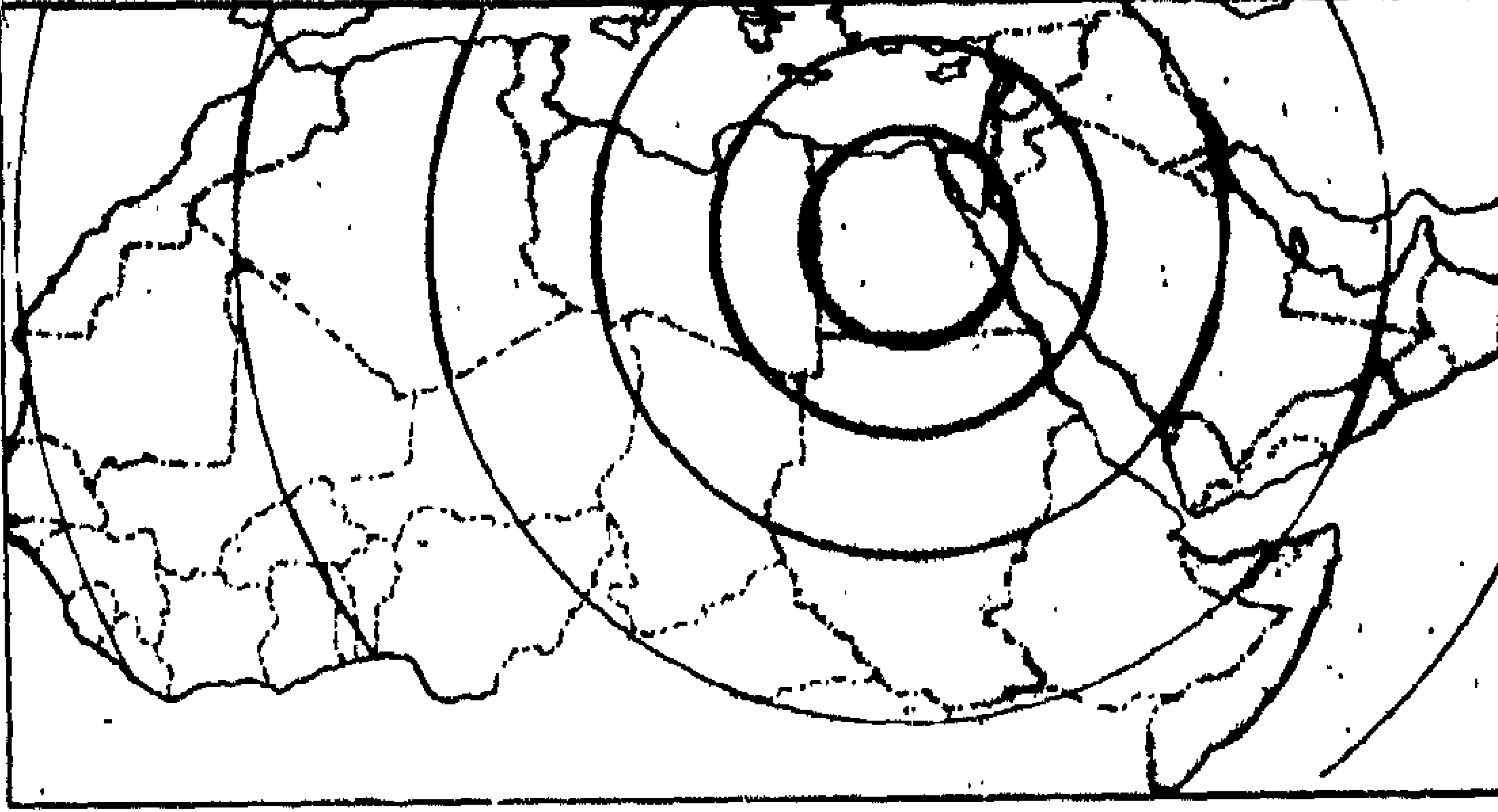
د. عبد الله عبد الدايم "القومية العربية ومستقبل النظام العالمي" شؤون عربية ، عدد ٧٤ يونيو ١٩٩٣ .

د. أحمد صدقي الدجاني "وجهة نظر عربية في النظام العالمي الجديد" ، المصدر السابق .

د. المختار مطيع "الوطن العربي والنظام العالمي الجديد" ، نفس المصدر السابق .

د. ابراهيم ابراشي "حدود النظام وأزمة الشرعية في النظام الدولي الجديد" ، المستقبل العربي ، عدد ١٨٥ ، يوليو ١٩٩٤ .

٢- الاسبوع العربي ١٩٩٤/١١/٢١ ، وانظر أيضا كتاب شمعون بيرس "الشرق الأوسط الجديد" ، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ ، القاهرة : الأهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ .



المهاجرة والوافدة على الأمن القومي العربي ، باعتبار أن الأمن القومي متداخل ، مثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعي له سائر الجسد بالسهر والحمى .

وتتناول الدراسة نوعين من العمالة العربية ، الأولى : العمالة العربية المهاجرة وخاصة في الاتحاد الأوروبي ، وهي تؤثر على العلاقات العربية - الأوروبية ، ولها آثارها الاقتصادية والاجتماعية على المغرب العربي خاصة والعالم العربي عامة ، أما الثانية : فهي العمالة الأجنبية الوافدة على العالم العربي ، وهي العمالة الآسيوية في منطقة الخليج العربي أي بدول « مجلس التعاون الخليجي» . إن العمالة الوافدة لها آثارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية كما تبينها هذه الدراسة ، وبالتالي تؤثر على الأمن الخليجي وبالتالي على العالم العربي ، بغض النظر عن الخلافات السياسية الآنية بين الدول العربية بل تهدد الشخصية العربية .

وإذا أخذنا التوزيع الجغرافي للعمالة العربية ، فإننا نجد ثلاث مناطق جغرافية للعمالة العربية : منطقة المغرب العربي ، وبها فائض عمالة عدا ليبيا وأن هذه العمالة تتجه في أغلبها الى أوروبا بحكم الجوار الجغرافي وتوافر فرص العمل ، وبحكم العلاقات التاريخية بسبب الحماية الفرنسية على تونس والمغرب ، وأسبانيا شمال المغرب منطقة الريف ، وتاريخ الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، الذى أورث اللغة الفرنسية ، التى هى عامل لا ينكر في توجه العمالة المغاربية ، عندما فرض المستعمر اللغة الفرنسية خلال سنوات الاستعمار على حساب اللغة العربية الأم .

أما المنطقة الجغرافية الثانية، فهي وادي النيل أي أرض الكنانة والسودان وتشمل أيضا الهلال الخصيب ، وهي منطقة تتميز بفائض العمالة عدا العراق الذى يستقطب العمالة العربية مثل استقطاب أكثر من مليون مصري في الزراعة ، وخاصة خلال حربه مع ايران . وتعتبر هذه المنطقة الجغرافية منطقة العمالة التى تبحث عن عمل فهناك ٢٥٠ ألف عامل أردني في الخارج حسب تقديرات عام١٩٩٣، وأن هناك حوالي ١٣٠ ألف عامل فلسطيني ، حسب تقديرات عام ١٩٩٠(٣) ، من الضفة الغربية والقطاع يعملون في اسرائيل ، رغم تذبذب العدد حسب

٣- أنظر د. تيسير عبد الجابر "محاذير في الاتفاق العمالي مع اسرائيل" الدستور ، ١٩٩٤/١١/٢٣ ، ص ٢١ ، العمالة الأردنية في الخارج وكذلك عن العمالة المصرية السورية في الأردن ، أنظر وزارة العمل الأردنية ، التقرير السنوي لعام ١٩٩٣ ، مديرية البحوث والدراسات، عمان .

الاوضاع الامنية التى تفرضها اسرائيل ، كما أن العمالة المصرية موزعة بين ليبيا والأردن ومجلس التعاون الخليجي ، وكذلك الحال بالنسبة للعمالة السودانية ، وهذه المنطقة الثانية ليست مجال بحثنا الا انها مرتبطة بأوضاع الخليج والمغرب العربى ، ولأنه فى ظل التكامل العربي يمكن ان يتم استيعاب هذه العمالة الفائضة بسهولة.

أما المنطقة الجغرافية الثالثة فهى منطقة مجلس التعاون الخليجي، حيث انها منطقة مستقبلة للعمالة الوافدة ، وذلك بسبب قلة عدد سكانها ، وبالتالى قلة العمالة الوطنية اللازمة للتنمية فيها ، خاصة مع توافر البترول الذى وفر رأس المال اللازم للتنمية، فهى منطقة جذب سكانى ، وقد أصبحت العمالة الآسيوية هى العنصر الغالب وخاصة بعد حرب الخليج الثانية إثر احتلال العراق للكويت ٢ أغسطس ١٩٩٠، لذلك سوف نركز على أبعادها الاجتماعية والسياسية على الخليج العربى وبقية أقطار العالم العربى.

فرضيات الدراسة :

ينطلق البحث من خلال عدة فرضيات تتناول الأمن القومى العربى وكيفية تأثير العمالة على أمن الدول العربية وتداخل الأمن العربى القطرى والإقليمى مع الأمن القومى العربى ، وهذه الفرضيات :

١- ان الأمن القومى العربى مترابط ، وأن تهديد الأمن القومى لدولة من الدول العربية أو تجمع إقليمى عربى يهدد الأمن القومى ، ويضعف الدور العربى على المستويات الدولية والاقليمية والقطرية .

٢- أن الأمن القومى داخل الدولة العربية الواحدة مترابط ومتداخل بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وأن إصابة أحد هذه العوامل بالضعف والتدهور يعكس آثاره على الأمن القومى للدولة على المدى المتوسط والبعيد ويعكس بالتالى آثاره على الأمن القومى العربى .

٣- أن هجرة العمالة العربية الى اوروبا وعودتها فى ظل الركود الاقتصادى والديون الخارجية يهدد الأمن القومى لهذه الدول الأم للعمالة المهاجرة خاصة وأن العمالة تمدها بالعملة الصعبة وتخفف حدة البطالة وآثارها ، وأن عودتها تحتاج الى حل اقليمى وليس قطريا .

٤- ان العمالة الآسيوية الوافدة تحمل فى طياتها مخاطر اجتماعية واقتصادية وسياسية على دول الخليج العربى على المدى المتوسط والبعيد .

٥ - التكامل العمالى للأقطار العربية هو سبيل حل المشكلات القومية المرتبطة بالعمالة العربية المهاجرة لأوروبا والعمالة الأسيوية الوافدة لأن ذلك يساهم فى بناء العلاقات السياسية والاقتصادية العربية ، ويجنب العالم العربى التاثيرات الاجتماعية السلبية وآثارها.

منهج الدراسة :

ان هذه الدراسة تعتمد على المنهج التحليلى للأرقام والجداول ، مرتبطة بالبعد التاريخى للعمالة الوافدة والمهاجرة ، حيث نتتبع العلاقات العمالية العربية - الأوروبية والخليجية الآسيوية لأنه لا يمكن إبعاد العامل التاريخى عن فهم الواقع الحالى واعطاء صورة للمستقبل ، ويعزز المنهج التاريخى التحليل والأرقام ، التى حاولنا ان تكون حديثة ما أمكن ، حتى تعطى الواقع الحقيقى للأخطار التى تحيط بالأمن القومى العربى من خلال هذه العمالة الوافدة او المهاجرة فى ظل تكتلات اقتصادية عملاقة فى النظام الدولى الجديد ، وفى ظل السوق الحرة الجديدة ، والخصخصة فى البلاد العربية والاستثمارات التى تغزو العالم العربى مع التكتلات الجديدة والتنافس الشديد بين القوى العملاقة .

العمالة العربية : الحاضر والمستقبل :

يقدر عدد السكان العرب الذين فى سن العمل ، حسب تقديرات ١٩٩٣، بحوالى ٦٥ مليون نسمة ، منهم سبعة ملايين شخص فى عداد العاطلين عن العمل (٤). وإذا أخذنا أرقام عام ١٩٩٠ ،حسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، فان خمسة ملايين عاطل عن العمل كان منهم أربعة ملايين عاطل فى مصر والمغرب والجزائر والسودان ، أى أن ٨٠٪ من البطالة العربية عام ١٩٩٠، كانت فى هذه الدول الأربع(٥) .

وحسب التقديرات الاحصائية ، فمن المتوقع أن يصل عدد سكان العالم العربى الذين فى سن العمل عام ٢٠٠٠ ، الى٩٩ مليون نسمة (انظرجدول ١و٢) . بمعنى أن طلب العمل يزداد سنويا فى العالم العربى بمعدل ٥ر٢ مليون نسمة ، أى أننا بحاجة الى توفير٥ر٢ مليون فرصة عمل سنويا فى العالم العربى(٦) ، واذا كانت العمالة العربية قد وجدت لها عملا خلال العقود الأربعة الماضية خارج حدود الوطن العربى، فان التطورات السياسية على الساحة الدولية ، تؤكد بأن العمالة العربية خارج الوطن العربى ،

٤- الحياة (لندن) ٢٤/١٠/١٩٩٤ ، ص ١١ .

٥- تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الحياة ٢٤/١٠/١٩٩٤ .

٦- المصدر السابق .

جدول (١) القوى العاملة العربية

الدولة	اجمالي القوى العاملة عام ١٩٩٠ (بالالف)	المتوسط السنوي لنمو القوى العاملة ١٩٩٥-٢٠٠٠ (٪)	متوسط معدل النمو السكاني ١٩٩٥-٢٠٠٠ (٪)
الادرن	٩٩٢	٤,٠	٣,١٩
الامارات	٧٨٤	١,٧	١,٨٧
البحرين	٢٢٠	٢,٨	٢,٥٤
تونس	٢٥٩٤	٢,٦	١,٧٩
الجزائر	٨٥١٩	٣,٦	٢,٧٣
جيبوتي	...	...	٣,٠٥
السعودية	٤٠٨١	٣,٣	٣,٧٩
السودان	٨٠٧٨	٣,٢	٢,٨٧
سوريا	٣١٠١	٤,٢	٣,٤٥
الصومال	٢١٤٣	٢,١	٢,٨٥
العراق	٥١١٩	٤,١	٢,٢٣
سلطنة عمان	٤٠٥	٣,٠	٣,٦٧
دولة قطر	,٨٦	٢,٤	٢,٧
الكويت	٨٣٥	٣,٠	٢,٣٤
لبنان	٩١٤	٢,٤	١,٩٨
ليبيا	١٠٧٦	٣,٤	٣,٥٤
مصر	١٤٥٧٤	٢,٨	١,٩
المغرب	٧٨٢٤	٢,٩	٢,١٨
موريتانيا	٦٧٩	٣,٣	٢,٩٢
اليمن (١)	١٩٥٤	٣,٦	٣,٥٦
اليمن (٢)	٦٤٨	٣,٢	٣,١٦
الاجمالي	٦٢٠٢٦	-	-

(١) اليمن الشمالي قبل الوحدة (٢) اليمن الجنوبي قبل الوحدة

المصدر : مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، العدد العاشر - السنة السادسة ، اكتوبر ١٩٩٢ ، ص ص ١١٥-١٤٥ .

جدول (٢) عدد سكان الدول العربية.

الدولة	عدد السكان ١٩٩٤	نسبة الذين تجاوزوا ١٥ سنة ٪ من مجموع السكان	نسبة الذين اقل من ١٥ سنة ٪ من مجموع السكان
الجزائر	٢٧,٩	٤٤	٥٦
البحرين	٠,٦	٣٢	٦٨
جيبوتي	٠,٦	٤١	٥٩
مصر	٥٨,٩	٤٠	٦٠
العراق	١٩,٩	٤٨	٥٢
الاردن	٤,٢	٤١	٥٩
الكويت	١,٣	٤٣	٥٧
لبنان	٣,٦	٣٣	٦٧
ليبيا	٥,١	٤٧	٥٣
المغرب	٢٨,٨	٤٠	٦٠
عُمان	١,٩	٣٦	٦٤
قطر	٠,٥	٢٣	٧٧
السعودية	١٨	٤٣	٥٧
الصومال	٩,٨	٤٧	٥٣
السودان	٢٨,٨	٤٦	٥٤
سوريا	١٤	٤٨	٥٢
تونس	٨,٧	٣٧	٦٣
الامارات	١,٧	٣٢	٦٨
اليمن	١٢,٩	٥١	٤٩
غزة والضفة الغربية	٢,١	٥٥	٤٥

Source :
1994 Word Population Data Sheet , Population Referance Bureau, Inc., Washington DC.

وخاصة في الشمال ، الاتحاد الأوروبي، في طريقها الى العودة الى الوطن الأم طوعا أو كرها ، بعد القيود التى فرضتها دول الاتحاد الأوروبي على هجرة العمالة الاجنبية وخاصة من العالم الثالث ، وتقدر العمالة العربية في أوروبا بحوالي ٩ر٣ مليون نسمة وأن العمالة الاجنبية في داخل الوطن العربي قد وصلت الى ٥ر٣ مليون نسمة(٧). ومقارنة عدد العمالة العربية المهاجرة خارج الوطن العربي بالعمالة الأجنبية داخل العالم العربي ، فإنه يمكن إحلال العمالة العربية محل العمالة الاجنبية ، إذا توافرت الأجواء السياسية والتكامل الاقتصادى وحرية تنقل العمالة داخل العالم العربي. ولكن مع الأسف فان تجربة التكامل العربي تعثرت لارتباطها بالسياسة العربية .

ان المجتمع العربي مجتمع شاب (أنظر جدول ٢) ، وتشير احصائيات السكان العربية بأن القوى العاملة العربية فى ازدياد مطرد : أى تنمو العمالة العربية سنويا بمعدل ٥ر٣٪ (٨) ، بينما معدل نمو الانتاج القومى الاجمالى لا يسير بنفس المستوى ، بل يصل في بعض الدول العربية الي الركود ، وأحيانا يكون النمو سالبا، خاصة اذا علمنا بأن الدول العربية التى يتوافر بها فائض العمالة تعانى من الركود الاقتصادى ، وعدم توافر اموال الاستثمار وازدياد البطالة والديون ، بل كما يشير الجدول رقم(٣) فإن معدل النمو السنوى لدخل الفرد العامل خلال الثمانينات فى تناقص وليس فى ازدياد ، لقد بلغ الانخفاض فى معدل النمو لدخل الفرد العامل فى المغرب - ٥ر٣٪، وفى مصر - ١ر٢٪ ، والاردن - ٩ر٣٪ وسوريا - ٤ ٠ر٥٪(٩) ، وأن هذا التراجع فى مستوي معيشة العامل العربي له آثاره السلبية على إنتاجية العامل ودوره فى الاقتصاد الوطنى ، ثم أنه ينعكس على الحياة السياسية وله جوانب سلبية على الحياة الاجتماعية ، ولقد واجهت هذه الدول خلال العقد الماضى أحداثا سياسية خطيرة أطلقت على بعضها انتفاضة الجوع، أو الخبز ، كما حدث فى المغرب فى عام ١٩٨١ ، ١٩٨٤ إثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية وأحداث تونس عام ١٩٨٤ وفى السودان عام ١٩٨٥ والاحاطة بجعفر النميرى ، وأحداث الجزائر عام ١٩٨٨ ، وأحداث ربيع ١٩٨٩ فى الأردن .

وتعانى الدول العربية ذات العمالة الفائضة ، مشكلة الفقر المدقع ، أو إزدياد شرائح المجتمع تحت مستوى الفقر العام حسب تقارير الأمم المتحدة، ولقد بلغت نسبة الفقر المدقع فى الجزائر٢٣٪ من مجموع سكان الجزائر، وفى مصر٢٣٪ ، والاردن ١٦٪ والمغرب ٣٧٪ ، والصومال ٦٠٪ ، وتونس ١٧٪ ، حيث أن أرقام بعض الدول العربية حول الفقر المدقع تدل على فئات وشرائح معينة من السكان ، فمثلا نجد ان٨٠٪ من سكان الريف فى موريتانيا فى فقر مدقع ، وهى نسبة عالية جدا الى سكان موريتانيا الذين جلهم من الأرياف ، حيث ان موريتانيا دولة ريفية أو بادية من الدرجة الأولى ، وتصل النسبة الى ٧٠٪ فى جيبوتى ، ٨٥٪ فى السودان ، ٥٤٪ فى سوريا ، مما يعطى مؤشرا بأن النشاط الاقتصادى فى الريف فى حالة جمود ويحتاج الى اصلاحات جذرية (أنظر جدول ٤) .

ويزيد من حدة مشكلة البطالة ، ازدياد الفساد الإدارى فى مؤسسات الدولة ، وانتشار المحسوبية والرشوة والانتماءات القبلية والحزبية فى توزيع فرص العمل بعيدا عن مراعاة الكفاءة والمؤهل المهنى ، ان التطورات الدولية والاقليمية تؤكد على ان عقد التسعينات وفى ظل النظام العالمى الجديد فإن تحديات العمالة العربية خطيرة ، وأشد تأثيرا على الامن القومى من عقد الثمانينات ، وهو ما يحدث فى منطقة المغرب العربي والخليج العربى كما هو الحال فى منطقة العمالة الفائضة فى وادى النيل والهلال الخصيب .

العمالة الاجنبية الوافدة:

العمالة الآسيوية فى مجلس التعاون الخليجى:

تعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أكثر الدول العربية استقبالا للعمالة الاجنبية ، وقد ارتبط جذب العمالة الأجنبية مع اكتشاف البترول ، والتنمية ، خاصة بعد استقلال هذه الدول عن بريطانيا (عدا السعودية التى تخضع للسيطرة الاجنبية)، وقد كانت العمالة الوافدة فى البداية ، من الدول العربية، ذات العمالة الفائضة مثل مصر والأردن والسودان وفلسطين ، ولقد بلغ عدد العمال الاجانب فى هذه الدول البترولية عام ١٩٧٥ ، مليونى عامل، منهم ٦٨٪ من البلاد العربية(١٠) وقد كان ذلك مرتبطا بالأوضاع السياسية ، كدول حديثة الاستقلال ، وكانت الدول العربية

٧- أنظر مؤتمر "هجرة وتنقل اليد العاملة العربية وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني والقومي" ، مجلة العمل العربي ، العدد ٥٥ ، عدد ١٩٩٤/١، ص ٩٥ - ص ١١٠ .

٨- الحياة ١٩٩٤/١٠/٢٤ .

٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ ، جدول رقم ١٧ .

10 - Gill Feiler "Migration and Recession: Arab Labour Mobility in the Middle East" , Population and Development, Vol. 17, No. 1, March 1991, pp. 134-155.

جدول (٣) نسبة العمالة العربية للسكان والقطاعات التي تعمل بها

الدولة	نسبة القوى العاملة الى مجموع السكان ١٩٩٠-١٩٩٢	نسبة النساء ضمن القوى العاملة ١٩٩٠-١٩٩٢	النسبة المئوية للقوى العاملة ١٩٩٠-١٩٩٢ في			معدل النمو السنوي لدخل الفرد العامل٪ ١٩٨٠-١٩٩٠
			الزراعة	الصناعة	الخدمات	
الجزائر	٪٢٤	٪٤	١٨	١٧	٢٦	...
البحرين	٪٤٥	٪١٨	٣	١٤	٨٣	...
جيبوتي	؟	؟	...	...	...	...
مصر	٪٣١	٪٢٩	٤٢	٢١	٣٧	٢,١-
العراق	٪٢٤		١٤	١٩	٦٤	...
الاردن	٪٢٣	٪١٠	١٠	٢٦	٦٤	٣,٩-
الكويت	٪٣٩	٪٢٤	...	٢٦	٧٣	٣,٨
لبنان	٪٣٠	٪٢٧	١٤	٢٧	٥٩	...
ليبيا	٪٢٤	٪٩	٢٠	٣٠	٥٠	...
المغرب	٪٣٣	٪٢٦	٤٦	٢٥	٢٩	٣,٥-
عُمان	٪٢٨	٪٨	٤٩	٢٢	٢٩	...
قطر	٪٤٢	٪٧	٣	٢٨	٦٩	٢,٦
السعودية	٪٢٩	٪٧	٤٨	١٤	٣٧	...
الصومال	٪٢٩	٪٣٩	٨٤	٧	٩	....
السودان	٪٣٥	٪٢٩	٧٢	٥	٢٣	...
سوريا	٪٢٨	٪١٨	٢٣	٢٩	٤٨	٥,٤-
تونس	٪٣٠	٪٢١	٢٦	٣٤	٤٠	,٨-
الامارات	٪٥٠	٪٦	٥	٣٨	٥٧	...
اليمن	٪٢٥	٪١٣	٦٣	١١	٢٦	...
موريتانيا	٪٢٣	٪٢٢	٦٩	٩	٢٢	...

المصدر : برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، جدول ١٧.

مثل مصر قد تبنت مساندتها فى الاستقلال والتحرر ، وكانت العلاقات العربية آنذاك تتميز بالتضامن ومشاريع الوحدة العربية ، وكانت القومية العربية فى أوج قوتها بين الجماهير العربية ، ولقد أمدت الدول العربية هذه الدول بالعمالة كمساهمة منها فى البناء من باب الأخوة العربية ووحدة الصف ، بالفعل فقد ساهمت العمالة العربية فى مختلف مجالات التنمية ، وخاصة التعليم ، بعد أن خلفها الاستعمار البريطانى فى الجهل والفقر والمرض رغم تدفق البترول ، ولقد انتشرت المدارس وعيادات الصحة والمستشفيات والتنمية الاقتصادية على يد العمالة العربية (١١).

وإثر الطفرة فى أسعار البترول بعد حرب أكتوبر عام ١٩٧٣، وخاصة عندما بلغ الارتفاع فى اسعار البترول فى اوائل الثمانينات ٤٠ دولارا للبرميل الواحد ، فقدساعدت هذه الطفرة الي المزيد فى استقبال العمالة الأجنبية ، وفى عام ١٩٨٣. وصل عدد العمالة الأجنبية فى منطقة الخليج الي خمسة ملايين عامل منهم ٥٥٪ من العمالة العربية ، والبقية من العمالة الأسيوية ، ولذلك نلاحظ انه حتى ذلك العام والعمالة العربية لها اليد العليا فى منطقة الخليج رغم موقف الدول العربية من اتفاقية كامب ديفيد ومقاطعة مصر ، وتأتى طفرة العمالة الأسيوية فى منتصف عقد الثمانينات ، فقد تضاعف عدد العمالة الآسيوية الى الضعف فى أقل من عقد من الزمن ، فى الوقت الذى تناقصت فيه العمالة العربية .

وإذا أخذنا أرقام العمالة الهندية فى دول مجلس التعاون الخليجى ، فإننا نلاحظ بأن العمالة الهندية قد تضاعفت فى الإمارات العربية فى خلال ثمانى سنوات فقط ، فقد وصل عدد العمالة الهندية عام ١٩٧٥ ، الى ١٠٧٫٥٠٠ عامل وبلغ العدد عام ١٩٨٣ الى ٢٥٠٫٠٠٠ ، وهى زيادة اكثر من الضعف ، ولقد كان عدد العمالة الهندية فى السعودية عام ١٩٧٥ ، ٣٤٥٠٠عامل ، قفز هذا الرقم عام ١٩٨٣ الى٢٧٠ ألف عامل ، وكذلك فى بقية دول مجلس التعاون الخليجى ، ارتفعت العمالة الهندية والأسيوية فى فترة زمنية قياسية(١٢).

ويرجع الاقبال على العمالة الاسيوية الى رخصها وقلة تكاليفها ، ثم أنها أكثر طواعية فى يد المواطن الخليجي، الذى يشعر بالتفوق عليها على عكس علاقته بالعمالة العربية، التى تشعر بتفوقها وانتمائها وثقافتها ، باعتبارها قادمة من دول سبقت المنطقة الخليجية فى مستويات التعليم والاستقلال، وتقوم العمالة الأسيوية ، بكثير من الاعمال التي يتحرج العامل العربى الوافد من القيام بها، رغم اننا نعتقد بأن هذا السبب ليس رئيسيا فى العزوف عن العمالة العربية ، الذى يرتبط أغلب الاحيان بالظروف السياسية . ويظهر ان العامل الجغرافى قد لعب دوره فى التقارب الخليجى مع العمالة الهندية عبر العصور الماضية ، حيث ان منطقة الخليج ترتبط تجاريا مع شبه القارة الهندية عبر العصور الماضية ، ثم ان منطقة الخليج كانت تابعة الى مكتب الهند ايام الوجود البريطانى فى الهند حتى الحرب العالمية الأولى ، لذا فإن العلاقة التاريخية لعبت أيضا دورا فى توجه منطقة الخليج للعمالة الاسيوية .

إن العمالة الاسيوية الآن تهيمن على سوق العمالة فى دول مجلس التعاون الخليجى ، وخاصة بعد الأزمة العراقية – الكويتية ، إثر احتلال العراق لدولة الكويت ، فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وموقف دول الخليج المساند لدولة عضو فى مجلس التعاون الخليجى ، وما ترتب على ذلك من عودة الالاف من العمال العرب من الخليج مثل عودة ٨٠٠ ألف عامل يمنى الي اليمن عائدين من السعودية ، وذلك بسبب الموقف اليمنى من ازمة الكويت ، كذلك اختلفت تركيبة العمالة الأجنبية فى الكويت بعد تحريرها ، عما كان قبل الغزو العراقى . لقد كانت العمالة الاجنبية قبل الاحتلال موزعة فى الكويت كما يلى : ٣٨٪ كانت عمالة عربية ، بينما كانت العمالة الاسيوية ٤٢٪ ، والعمالة الكويتية ١٧٫٨٪ (١٣) من جملة العمالة فى الكويت (أنظر جدول ٥) العلاقات السياسية بين الدول العربية إحدى المآسي الهامة التي تعانى منها العمالة العربية والتى ارتبطت بالتكتلات السياسية ، ولكن نلاحظ أحيانا ، رغم العلاقات السياسية الجيدة ، فإن العمالة الاجنبية الاسيوية تسيطر على أسواق دول الخليج العربى، ففى سلطنة عمان مثلا ، والتي لم تقطع علاقتها الدبلوماسية مع مصر كبقية الدول العربية بسبب اتفاقية كامب ديفيد ، ولها علاقات جيدة مع الأردن ، خلال أزمة الخليج الثانية، وما قبل . فرغم مقاطعة دول الخليج للأردن بسبب مواقفه السياسية ، وطرد العمالة الأردنية من الكويت ، فرغم ذلك فإن العمالة العربية فى سلطنة عمان عام ١٩٩٣ ، لا تشكل إلا ٤٫٥٪ من العمالة الأجنبية فى السلطنة (١٤)، فى الوقت الذى تهيمن فيه العمالة الآسيوية

11- Ibid.

12- L. Naida "Indian Labour Migration to Gulf Countries", Economic and Political Weekly, Vol. xxvi, No. 7, February 6, 1991, pp. 349-50.

13- Financial Times, 11-12 August 1990, p. 2.

١٤- مجلة الوسط (لندن) ، العدد ١٠٥ ، ١٩٩٤/١/٣١ .

جدول (٤) نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم العربي

الدولة	المجموع ٪ ١٩٨٠-١٩٩٠	٪ الريف ١٩٨٠-١٩٩٠	٪ الحضر ١٩٨٠-١٩٩٠
الجزائر	٪٢٣	٪٢٥	٪٢٠
البحرين	...	...	...
جيبوتي	...	٪٧٠	...
مصر	٪٢٣	٪٢٥	٪٢١
العراق	...	٪٣٠	...
الاردن	٪١٦ (١)	٪١٧	٪١٤
الكويت	...	...	...
لبنان	...	٪١٥	...
ليبيا	...	...	...
المغرب	٪٣٧	٪٤٥	٪٢٨
عُمان	...	٪٦	...
قطر	...	...	...
السعودية	...	...	...
الصومال	٪٦٠	٪٧٠	...
السودان	...	٪٨٥	...
سوريا	...	٪٥٤	...
تونس	٪١٧	٪١٥	٪٢٠
الامارات	...	...	...
اليمن	...	٪٣٠	...
موريتانيا	...	٪٨٠	...

برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ ، جدول ١٨ .

(١) اكدت احدث دراسة اعدتها اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الأسكوا) ان عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر في الاردن يشكلون ما نسبته ٣٠٪ من السكان ، وان هناك ٥٪ من السكان يعيشون في فقر مطلق . الدستور الاردنية ١٩٩٥/١/٢٠ ، ص ٢٦ .

جدول (٥) العمالة الأجنبية فى الكويت
قبيل الاحتلال العراقي ، أغسطس ١٩٩٠

العمالة الاسيوية	٪٤٢
العمالة العربية	٪٣٨
العمالة الأوروبية	٪٢
العمالة الامريكية	٪٠,٢
العمالة الكويتية	٪١٧,٨

Financial Times , 11-12 August 1990 P.2

على السوق ، حيث بلغت نسبتها ٩٢٪ من العمالة فى السلطنة ، ويمكن تعميم هذه النسبة تقريبا على بقية دول مجلس التعاون الخليجى (١٥) (أنظر جدول ٦).

تمثل العمالة الاجنبية نسبة كبيرة من مجموع سكان هذه الدول ، فنجد أن العمالة الأجنبية فى السعودية تصل الى ٣ر٢٧٪ من مجموع سكان السعودية ، وتصل النسبة فى الإمارات الى ٨٠٪ بينما يشكل عدد سكان الامارات ٢٠٪ من مجموع سكان الدولة ، مما يجعل هؤلاء أقلية فى بلادهم ، وتصل النسبة فى الكويت الى ٤٥٪ ، والبحرين ٣٦٪ وقطر ٥٠٪ ، وهذا له انعكاسات سلبية على الأوضاع الاجتماعية فى البلاد ، ولأن جل هذه العمالة الوافدة تعمل فى القطاع الخاص كالخدم والمحلات التجارية والحرف والشركات(١٦) فنجد أن العمالة الوافدة تحتل ٦ر٩٨٪ فى القطاع الخاص فى الكويت وتصل الى ٩٩٪ فى القطاع الخاص بالامارات ، مما جعل الاقتصاد الخاص يعتمد على العمالة الأجنبية وخاصة الأسيوية (١٧).

إن هيمنة العمالة الأجنبية وخاصة الأسيوية على سوق العمالة بهذه النسبة العالية، تشكل خطورة على الأمن القومى لهذه الدول ، وبالتالى على الأمن القومى العربى ، لآثارها الاجتماعية ، خاصة إذا علمنا بأن التوقعات المستقبلية تشير بأن عدد هذه العمالة الوافدة الى مجلس التعاون الخليجى سوف يزداد عما هو عليه الآن ، فالمتوقع ان يصل عدد العمالة الأجنبية عام ٢٠٠٠ الى ٨ر٨ مليون عامل علما بأن الرقم فى عام ١٩٩٣، لم يتجاوز ٧ر٥ مليون عامل فى دول مجلس التعاون الخليجى ، فيما كان عام ١٩٧٥ ، مليون نسمة كما أسلفنا ، بل تشير بعض الدراسات الى أن العدد لم يتجاوز ١ر١مليون عام ١٩٧٥، إلا أنه مهما كانت الأرقام ، فان مقارنة عدد العمالة الوافدة مع عدد سكان البلاد الاصلية ، فإن ذلك له خطورة سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية (أنظر جدول٧) ، وعندما يصل الرقم الى حوالى ٩ ملايين تقريبا عام٢٠٠٠ ، فإن ذلك له دلالات أشد خطورة على الامن القومى مما يشكل خطورة وتحديات جديدة تضاف الى أعباء الأمن القومى وهمومه.

آثار العمالة الأسيوية على الامن القومى العربى :

رغم مساهمة العمالة الأجنبية الوافدة ، خاصة الأسيوية فى التنمية الاقتصادية فى مجلس التعاون الخليجى إلا أنها تحمل فى طياتها سلبيات متعددة ، تفوق ايجابياتها على المدى المتوسط والبعيد ، مما يفرض معالجة هذه السلبيات التى تهدد الأمن الخليجى والعربى على المستوى الاستراتيجى ، وأهم هذه التحديات السلبية التى بدأت ظواهرها تهدد المجتمع الخليجى والأمن الاقليمى العربى هى:

١- التحديات الاجتماعية والحضارية :

تهدد العمالة الأسيوية الشخصية العربية فى الخليج من خلال تربية الأسرة ، سواء من حيث التراث الاسلامى أو اللغة العربية خاصة عند الاطفال عماد المستقبل ، وذلك مع انتشار ظاهرة الخادمات وبشكل مذهل فى منطقة الخليج العربى ، خاصة وأن معظم الخادمات من الفلبين وسيريلانكا وغيرها من الدول الأسيوية ، ان معظم الخادمات لا يتقن اللغة العربية ، فمثلا فى دولة قطر وجد أن ٣٪ فقط من الخادمات يتكلمن العربية ، لذلك فإن (١٨) أطفال الخليج ، جيل المستقبل والبناء والدولة ، امام لغة هجينة من الانجليزية والفارسية والهندوسية والأردية وبعض لغات أسيا الاخرى .

وهو العامل السلبى الهام على الشخصية العربية ، تربية الاطفال ، فإن الطفل العربى الخليجى يتعلق بثقافة المربية التى يقضى الوقت معها ، ومع ظاهرة تعدد الخادمات فى البيت الواحد ، فقد صرحت ١ر٥٧٪ من الخادمات فى دولة قطر بأن الأطفال يقلدوهن فى اللغة ، و٣ر١٤٪ يقلدوهم فى التقاليد الدينية (انظر جدول ٨)، لذلك فإن الاطفال فى

١٥- المصدر السابق .

١٦- المصدر السابق .

١٧- المصدر السابق .

١٨- المصدر السابق .

جدول رقم (٦)

عدد العمال الهنود في دول مجلس التعاون الخليجي واقي الدول العربية

الدولة	١٩٧٥	١٩٧٩	١٩٨٣	١٩٨٧
الامارات العربية المتحدة	١٠٧٥٠٠	١٥٢٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٢٥٠٠٠
السعودية	٣٤٥٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
سلطنة عمان	٣٨٥٠٠	٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٨٤٠٠٠
الكويت	٣٢١٠٠	٦٥٠٠٠	١١٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠
البحرين	١٧٣٠٠	٢٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	٧٧٠٠٠
قطر	٢٧٨٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠٠
العراق	٧٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
ليبيا	١١٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٢٥٠٠٠
دول أخرى	...	-	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠
المجموع	٢٦٦٣٠٠	٤٦٣٠٠٠	٩١٦٠٠٠	٩٥٧٠٠٠

Source : L. Naidu "Indian Labour Migration To Gulf"
Economic and Political Weekly
February 16, 1991, p. 350

جدول (٧) نسبة العمالة الوافدة الى عدد السكان في مجلس التعاون الخليجي (١٩٩٣)

الدولة	عدد العمالة الوافدة	نسبة العمالة الوافدة الى عدد السكان
السعودية	٤,١٩٢,٦٨٠	٢٧,٣٪
الامارات العربية	١,٢٩٤,٠٠٣	٨٠٪
عُمان	٣٨٠,٠٠٢	٢٥-٣٠٪
قطر	٢٧٢,٠٩٠	٦٥٪ (*)
الكويت	٦٧٨,٠٨٠	٥٢,٤٪
البحرين	١٢٤,٨٠٢	٣٦٪

المصدر : مجلة الوسط (لندن) ، عدد ١٠٥ ، ٣١يناير١٩٩٢

(*) ان عدد سكان قطر ٥٠٤ الاف نسمة بينهم ١٠٠ الف قطرى فقط وهذا يشير إلى ان نسبة القطريين ٢٠٪ فقط من مجموع السكان وهذا يعنى ان الارقام المطروحة محل استفهام والارقام التى مصدرها "مجلة المجلة" الاكثر دقة . انظر ، تحقيق "مجلة المجلة" عن قطر العدد ٨٠٣ ، ٢-٨ يوليو ١٩٩٥، ص ٢٤.

جدول (٨) ديانة الخادمات الوافدات في دولة قطر

النصرانية	٦٠,٥٪
الاسلامية	٣١,٥٪
الوثنية	٤٪
الهندوسية	٢٪
البوذية	٢٪

المصدر : الوسط ، مصدر سابق

الخليج يتعرضون الى تحدى الشخصية العربية والمعتقدات الدينية، فالمجتمع الخليجي مجتمع متدين حافظ على لغته منذ قرون ، وديانته الاسلامية نقية ، إلا أنها الآن بفضل العمالة الآسيوية تتعرض لعملية تشويه ثقافى . ان المجتمع الخليجي يتعرض الآن الى غزو ثقافى يتعلق بالاطفال رغم ان هذه المنطقة كانت بعيدا عن هذا التأثير الثقافى الاستعمارى منذ قرون ، وخاصة فى العصور الحديثة ، فإذا كانت هناك ظاهرة الفرانكفونية التى تعانى منها بعض المجتمعات العربية فى المغرب العربى بسبب الاستعمار الفرنسى، تهدد المجتمع بالانقسام والحرب الاهلية كما هو الحال فى الجزائر ، فإننا الآن امام ظاهرة أشد خطورة لأنها تتعلق بشخصية الطفل العربى الخليجي وتقاليده وعاداته ، فمثلا هناك ٤٦٪ من الأسر الكويتية تعتمد على الخدم فى تربية اطفالها . وتبلغ عدد الخادمات الآسيويات فى الكويت حوالى ١٣٥ ألف خادمة وتثير هذه الخادمات مشاكل كثيرة مع الاسر الكويتية ، فهناك حوالى ٢٠٠٠ خادمة تلجأ الى السفارات الآسيوية فى الكويت سنويا بسبب الخلافات مع الأسر الكويتية وهذا له إنعكاسات ايضا اجتماعية لا يمكن إنكارها(١٩).

وتشير احصاءات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فى دولة الامارات العربية بأن عدد الخدم فيها قد وصل الى نقطة اللامعقول ، فهناك ١٤٦ الف خادم من سيريلانكا والفلبين والهند وهم يشكلون ٨٦,٣٪ من الخدم فى دولة الامارات العربية ، بل وصل الأمر أن بعض العائلات لديها عشر من الخدم ، هذا عدا الخدم الذين يستخدمهم الأجانب فى الإمارات والذين يشكلون ثلثى عدد سكان الإمارات العربية المتحدة(٢٠) . إن زيادة عدد الخدم مرتبط بالشخصية العربية التقليدية عند القبائل العربية وخاصة فى مجتمع البادية الذى كان يتباهى بعدد العبيد لديهم ، ورغم اختفاء ظاهرة العبيد بسبب الاسلام ، فإن طفرة البترول والغنى المفاجىء قد أحلت ظاهرة الخدم محل ظاهرة العبيد القديمة، فمكانة وثراء الأسرة كانت بعدد العبيد ، وهو الآن بالتسابق والتباهى بعدد الخدم ، تماما مثل ظاهرة غلاء المهور التى لم ترتبط بالدين وإنما بالتباهى واعتبار غلاء مهر المرأة يدل على مكانة أسرتها الاجتماعية وهى ظاهرة قبلية ليست لها علاقة بالاسلام الحنيف وقد تجاوزتها المجتمعات الحضرية العربية فى بعض الدول العربية مثل مصر وسوريا والمغرب .

لقد ارتفع عدد الخدم فى الإمارات العربية فى عقد الثمانينات مع طفرة أسعار البترول وارتفع عدد القادمين من الفلبين فيما كانت نسبتهم ٥٪ فى الامارات الى ٢٨,٨٪ ، وانعكست هذه الزيادة على الهنود ، فكانت نسبتهم ٦٠٪ انخفضت الى ٢٦٪ ولقد كانت الزيادة للهنود مرتبطة بالعلاقات السياسية التقليدية بين الهند والخليج العربى منذ أيام شركة الهند الشرقية . ولقد عبر وزير العمل والشؤون الاجتماعية فى دولة الامارات العربية ، سيف بن على الجروان عن خطورة ظاهرة الخدم على الأطفال والثقافة العربية والأسرة الخليجية بقوله :

" إن وجود الخدم والمربيات يترافق مع إزدياد غير معهود فى عدد العمالة الأجنبية ، وأن غالبية العمال والخدم يفدون الينا من بقعة واحدة من الارض (جنوب آسيا) أوشكت بثقافتها أن تطغى عاداتها على عاداتنا وحلت قيمها محل قيمنا" (٢١) .

إن تصريح وزير العمل الاماراتى يعكس فى طياته القلق الرسمي الخليجى لهذه الظاهرة الخطيرة ، وهى ازدياد خطر العمالة الاسيوية على الشخصية العربية الخليجية التى تتعرض لخطر ثقافى أخطر من خطر الصراع المسلح على حد تعبير مورجنثو فيلسوف المدرسة الواقعية فى السياسة الدولية ، والذى يصل الى حد الإستعمار الذى هو أرخص أنواع الاستعمار ولكنه أكثر طولا وأشد عمقا فى خطورته ، إذا علمنا بأن نسبة الخدم العرب فى الامارات العربية لا يتعدى ١٪ فقط من الخدم (٢٢) الأجانب فى

١٩- حول مشكلة الخادمات الآسيوية فى الكويت أنظر تقرير :

20 - International Herald Tribune, 18 July, 1995, p.

٢٠- الرأى الأردنية ٢٠ تشرين الأول ١٩٩٤ ، ص ٤٠ .

٢١- المصدر السابق .

٢٢- المصدر السابق .

الامارات العربية المتحدة ، لم يقتصر التحدى فقط على الثقافة والتقاليد والتربية ، بل يتعدى ذلك الى التراث التقليدى مثل الطعام ، فاذا كانت الأمم فى الغرب مثل فرنسا تعتز بمطبخها وأكلاتها الشعبية التقليدية وفى فن طبخها ، مثل المنسف فى الأردن والكوسكوس فى المغرب مثلا ، فإن غزو الخدم يهدد المجتمع الخليجى فى ذوقه وعادات الطعام ، وذلك بانتقال المطبخ الآسيوى الى الخليج العربى لأن الخدم عادة يتفننون فى طعام بلادهم أكثر من غيره ، لذلك فإن هذه أيضا لها جانب خطير اذا علمنا بأن اسرائيل تتبنى المطبخ الفلسطينى فى أوروبا بأنه مطبخها من أجل قلب المفاهيم الحضارية ، باعتبار أن التراث الشعبى الفلسطينى هو تراثها ، فكيف اذا انتقل التراث الآسيوى الى منطقة الخليج العربى بسبب ظاهرة الخدم ونقل تراثها معها.

ب) التحديات الاقتصادية :

إن بعض الدول العربية تعانى من الديون والبطالة ، وأن الأمن العربى لا يتجزأ ، وأن القوة العربية مترابطة ، فمثلا كان إخراج مصر من الصراع العسكرى مع اسرائيل إثر اتفاقية كامب ديفيد له انعكاساته الامنية على العالم العربى ، ولكن خروج مصر كان مرتبطا بالاوضاع الاقتصادية المصرية آنذاك ، لذلك فإن ضعف بعض الدول العربية اقتصاديا ، له انعكاساته الامنية على بقية الأقطار العربية ، خاصة اذا كانت الأزمات الاقتصادية فى الدول ذات الكثافات السكانية العالية وذات العدد السكانى الكبير الذى هو يقدم القوة البشرية فى حالة النزاعات الاقليمية والمحلية ، لذلك فان اختراق الامن القومى العربى من خلال عزل مصر بسبب أوضاعها الاقتصادية درس يجب أن تعيه الدول الغنية والتى بحاجة الى العمالة لتنميتها الاقتصادية والدفاع عن أمنها القومى . إن كثرة الخدم فى الخليج العربى إنما هى استنزاف الى الأموال العربية الخليجية التى يمكن ان تذهب لتوظيف العمالة العربية العاطلة عن العمل فى أقطار تعانى من الفقر ، والذى له انعكاساته السلبية على الأمن العربى ، وان استنزاف الأموال الخليجية بتوظيف العمالة الاجنبية غير العربية انما ليس استنزاف وخطورة على الاقتصاد الخليجى بل هو على الاقتصاد العربى ، بل نتعرض احيانا للضغوط السياسية بسبب سوء الأحوال الاقتصادية.

ويترافق مع استنزاف الأموال ، ظاهرة السرقات وتجارة المخدرات على يد العمالة الآسيوية ، فإن جل تجار المخدرات فى منطقة الخليج من العمالة الآسيوية ، وبعض الرعايا للدول الاسلامية مثل باكستان . لذلك نحن امام ظاهرة خطيرة وهى السوق السوداء للمحرمات من السلع ، واستنزاف الاموال ، فلقد قدر بأن ما ينفقه اهل الامارات العربية على الخدم يصل الى ٢٧٢ مليون دولار سنويا (٢٣)، وقد يقاس بنسبته اذا قورن بالانفاق الحكومي الإماراتى ، إلا أن له دلالاته الاقتصادية على بعض العمالة العربية الأخرى ، ويمكن أن يقاس ذلك على بقية دول الخليج العربى.

ويصاحب الاستنزاف أيضا ، عدم ترشيد الحرف احيانا لدرجة تصل الى انعكاساتها السلبية على سوق بعض المهن فى الامارات وبقية دول الخليج العربى ، اذا علمنا بأن عدد بعض المهن يتجاوز الطلب الاقتصادى أحيانا ، فهناك ١١ ألف حجاما و١٨ ألف خياط فى الإمارات العربية ، وكأنها جيش متقاعد داخل البلاد ، اذا علمنا ان ذلك يتجاوز عدد القوات المسلحة الاماراتية ، فان عدد القوات المسلحة الاماراتية حسب تقرير ١٩٨٩، ٤٠ ألف جندى ثلثهم من الاجانب (٣٠٪) ، بمعنى ان عدد الذين يعملون فى الخياطة والحجامة يفوق من يعمل فى الجيش» بالإمارات العربية ، الذى هو أمن البلاد وحاميها ، وهو يعكس المعضلة الأمنية من جراء هذه العمالة الوافدة ، إذا ارتبط ذلك بعمليات تهريب الذهب والعملة ، وآثارها على البلاد ، ولقد قدرت التحويلات النقدية الخارجية للعمالة الوافدة عام ١٩٩٠، ٢٠٪ من الايرادات النفطية السنوية للدول الخليجية.

إن وجود العمالة الآسيوية وأسرها قد أدت الى الضغط على السلع والخدمات ، وزيادة العجز فى الميزانيات العامة لهذه الدول المستضيفة لها، فلقد قدرت بعض الدراسات ان نسبة الإنفاق المحلى للعمالة الوافدة على السلع والخدمات قد يصل الى ٢٠٪ من اجمالى الانفاق العام الذى وصل الى ٧٩,٩ بليون دولار عام١٩٩٠ ، ولقد اشارت الدراسة الى أن مايخص العمالة الوافدة من هذا الانفاق حوالى ١٦ بليون دولار مما يوضح العبء على ميزانية هذه الدول(٢٤).

ج) التحديات الامنية :

يفرض وجود العمالة الآسيوية تحديات أمنية على المستوى الداخلى والاقليمى، مثل الصراعات الدينية بين المسلمين والهندوس فى الهند وانتقاله الى داخل الدول الخليجية عن طريق وجود العمالة الآسيوية . فمثلا عن حرق الهندوس لمسجد بابرى فى الهند ، نشبت مظاهرات داخل الامارات أدت الى وفاة بعض العمالة الآسيوية ، واستنفار قوات الأمن فى الإمارات ، وما يرافق ذلك من تكلفة على الدولة وأمنها ، ويتعرض احيانا بعض الاغنياء الى الاختطاف والسطو ، مثل حادث الاختطاف الذى تعرض له أحد أثرياء السعودية الشيخ سليمان الراجحى على يد العمالة الآسيوية ومقتل أحد اطفاله من الأندونيسيين ، وهى أول حادثة اختطاف على يد العمالة الآسيوية فى السعودية ،

٢٣- المصدر السابق .

٢٤- الوسط (لندن) ١٩٩٤/١/٣١ ، وأنظر ايضا ، على صالح الصالح "البعد الاقتصادى للعمالة الوافدة فى دول مجلس التعاون" التعاون ، السنة الثانية ، العدد ٣٤، محرم ١٤١٥ ، يونيو ١٩٩٤ ، ص ١٣ - ص ٢٨ .

رغم تعدد حوادث السرقات مثل سرقات الجواهر التي تقدر بملايين الدولارات لبعض الأمراء السعوديين على يد الفلبينيين ، وما تبع ذلك من حوادث اغتيال للدبلوماسيين السعوديين في الفلبين . وزيادة على ذلك ما يحدث من حالات اغتصاب في داخل البلدان الخليجية ، إذ أكدت الأرقام بأن ٩٠٪ من العمالة الآسيوية في الخليج من الذكور وأن ٩٠٪ يأتي الى العمل بدون زوجته ، خاصة وأن بعض الأنظمة في الخليج تفرض قيوداً على إقامة عائلة العامل الوافد ، ويرتبط بالامن القومي ، الأمن الصحي ، فلقد قدرت حالات الإيدز بالإمارات العربية قبل عامين بحوالي ١٢٠٠ حالة معظمها من العمالة الوافدة ، واذا قارنا عدد الاصابات بالإيدز (مرض فقدان المناعة) في الإمارات العربية بعدد سكانها، . فنجد أن هذه النسبة تفوق نسبتها في الولايات الامريكية(٢٥).

والأمر الآخر للجانب الأمني ، وما أثبتته التحريات الأمنية ، هو تدرب بعض العمالة الآسيوية على السلاح وتوزيع منشورات ضد المسلمين وسكان البلاد ، كما حدث في قطر(٢٦) وهو يوحي بالأبعاد السياسية لوجود هذه العمالة في حالة الخلافات السياسية الإقليمية مثل تعاطف العمالة الآسيوية مثل مسلمي الهند والباكستان مع ايران، لذلك فان مشكلة التحديات الامنية واردة ومتعددة الجوانب كما لاحظنا ، وتحتاج الى علاج سريع قبل استفحال أخطارها ، في الوقت الذي تتغلغل عناصر غير عربية شعوبية بين هذه العمالة الآسيوية للتآمر على أمن الخليج العربي(٢٧) ، وأن التقارب الهندي - الإيراني الآن ، مع وجود العمالة الهندية بالخليج والعمالة الإيرانية التي تغزو بعض دول الخليج ، فإنها تؤثر بشكل واضح على التوازنات الاقليمية في جنوب آسيا والخليج ، في ظل الخلاف السياسي بين إيران وبعض دول الخليج على الحدود كما هو الحال مع الإمارات العربية وجزيرة أبو موسى .

العمالة المغاربية المهاجرة في اوروبا :

يرجع وجود العمالة المغاربية في اوروبا الى عهد الاستعمار والحماية الفرنسية ، في المغرب العربي فقد احتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ ، ثم احتلت تونس عام ١٨٨١ ، وفرضت الحماية الفرنسية على المغرب عام ١٩١٢ ، والحماية الأسبانية على منطقة الريف في شمال المغرب ، ولقد عمل الجزائريون في القوات الفرنسية، فقد قدر بأن هناك حوالي ٣٠ ألف جزائري في فرنسا قبيل الحرب العالمية الأولى وزاد عدد العمال الجزائريين لطلب وزارة الحرب الفرنسية للعمالة الجزائرية للعمل في الصناعات الحربية ولقد وصل العدد خلال الحرب الى ١٥٠ ألف عامل جزائري ، وأن هناك أيضا ١٧٥ ألف في الجيش الفرنسي . ولقد إزداد عدد العمال بعد ذلك ، وقام العمال الجزائريون والمغاربة بالإنضمام الى النقابات العمالية الفرنسية وخاصة ذات الإتجاه الإشتراكي للدفاع عن حقوقهم والمطالبة أيضا بتحرير بلادهم ، فقد كانت النقابات العمالية اليسارية متعاطفة مع حقوق العمالة المغاربية في أوروبا ومتعاطفة أيضا مع القضايا الوطنية في المغرب العربي(٢٨) .

ولقد إزداد عدد العمال الجزائريين مع الحرب العالمية الثانية ، فقد بلغ عدد العمال الجزائريين في فرنسا عام ١٩٤٥، ٣٥٠ ألف مع عائلاتهم ، وفي عام ١٩٦٤ أي بعد عامين من استقلال الجزائر ، فقد وصل عدد العمال الجزائريين مع عائلاتهم الى ٥٠٠ ألف ، ومع عام ١٩٨٠ وصل العدد الى ٨٠٠ ألف في فرنسا وحدها منهم ٣٥٠ ألف عامل والبقية من أفراد عائلاتهم ، وترجع أسباب الهجرة الجزائرية أثناء عهد الاستعمار الى سيطرة المستعمر الفرنسي على الأراضي الخصبة ،الصالحة للزراعة وترك الأراضي الجرداء الى الجزائريين مما دفعهم الى الهجرة والبحث عن العمل في فرنسا أو العمل لدى المستعمر الفرنسي في الجزائر(٢٩) .

٢٥- أنظر الحياة ١٩٩٤/١٠/٢٤ ، حول احتجاز الرهائن في السعودية وعن حالات الإيدز في الإمارات العربية ، أنظر العرب الدولي (لندن) ، ٦-٧ نوفمبر ١٩٩٢ ، ص ١ ، وهذه المعلومات بناء على تقرير وزارة العمل والشئون الاجتماعية التي تقدر أن ٦٠٠ ألف عامل بالإمارات منهم ٧٠٪ من الهند وباكستان وبنجلاديش ، وكذلك شرب الخمر والسرقات من الاجانب ، ولدرجة أن صحيفة الخليج قد كتبت "الاماراتيون غرباء في بلادهم" .

٢٦- الوسط (لندن) ١٩٩٤/٤/٣١ .

٢٧- المصدر السابق .

28 - Harold Nelson, ed., Algeria: Country Study, Washington , DC: US Government Printing Office, 1985, p. 133, p. 310.

وعن العمالة المغربية وتاريخا في أوروبا أنظر :

Lawless, et al., Return Migration to the Maghreb, Arab Papers No. 10, London, Arab Research Centre, 1982, pp. 9-13.

٢٩- المصدر السابق ، وحول اتفاقيات السوق الأوروبية المشتركة مع الجزائر أنظر :

EEC-Algeria, Commission of the European Communities, Information Directorate Generale, Brussels, 1976, pp. 5-6 .

ولقد حاولت الجزائر وفرنسا تشجيع عودة العمالة الجزائرية ، خاصة بعد تراجع الحاجة لهم فى الحرب الباردة ، فقد أصدرت الحكومة الجزائرية عام ١٩٧٣ منع الهجرة الى فرنسا ، وحاولت فرنسا أيضا فى نفس العام إصدار التشريعات بتشجيع العمالة وأفراد عائلاتهم على العودة الى الجزائر ، علما بأن هناك اتفاقا بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال ينظم هجرة العمالة الجزائرية الى فرنسا بنسبة سنوية ، فقد كان العدد المتفق عليه عام ١٩٦٨، ٣٥ ألف جزائرى، وتناقص العدد عام ١٩٧١ الي ٢٥ ألف جزائرى إلا أنه كما ذكرنا تم تجاوز هذا الإتفاق مع الركود الاقتصادى الذى شهدته فرنسا ، لدرجة أن فرنسا عرضت تعويضات مالية على العائلات الجزائرية التى ترغب فى العودة الى الجزائر وذلك تشجيعا للهجرة العمالية المعاكسة ، وعندما اتخذت الحكومة الفرنسية والألمانية عدم إعطاء علاوات أفراد العائلة بسبب وجودهم فى الخارج، انعكست هذه القرارات على زيادة العائلات فى ألمانيا وفرنسا ، مما زاد من حجم الالتزامات المالية والاجتماعية على هذه الحكومات بدلا من تقليلها (انظر جدول ٩)٠

أما علاقة الهجرة العمالية بالتركيب العرقى فى المغرب العربى وخاصة الجزائر، فإن سياسة فرنسا مع البربر أيام الاستعمار هى إبعادهم عن الإسلام وزرع الفتنة فى الجزائر وتشجيع دراسة اللغة الفرنسية باعتبارها اللغة الرسمية فى الجزائر، ومحاولة تهميش العربية ، فإن بربر الجزائر كانوا أكثر الفئات تعلقا باللغة الفرنسية فى عهد فرنسا بسبب المزايا التى توفرها لهم، لذلك نلاحظ أن معظم العمالة المهاجرة من الجزائر هم من مناطق القبائل ، فقد قدرت الإحصائيات أنه فى الخمسينات هناك ١٠٪ من سكان القبائل فى فرنسا (٣٠) ، علما بأن العمالة المهاجرة تعيش على هوامش المدن وفى ظروف إقتصادية وإجتماعية سيئة مقارنة بالعمالة الفرنسية.

رغم أن فرنسا هي الدولة الرئيسية المستقبلة للعمالة الجزائرية ، فقد قدر أن هناك مليون جزائرى يعيشون فى الخارج عام ١٩٨٤ ، ٩٠٪ منهم فى اوروبا خاصة فى فرنسا ، وتشكل العمالة المهاجرة ٥٪ من سكان الجزائر و ٢٠٪ من اليد العاملة الجزائرية ، ولقد فرضت الحكومة الجزائرية قانون عام ١٩٨٣، والذى يفرض على كل مهاجر جزائرى أن يحول مبلغا معينا بالعملة الصعبة لا يقل عن ٧٠٠ دينار جزائرى عند كل زيادة وذلك لتوفير العملة الصعبة ولدعم الاقتصاد الجزائرى من تحويلات العمالة الجزائرية فى الخارج(٣١)٠

أما عن العمالة المغربية فترجع جذورها أيضا الى عهد الحماية وفقا لمعاهدة فاس ١٩١٢ ، فقد خدم المغاربة فى الجيش الفرنسى والمصانع الفرنسية ، فقد قدر عدد المغاربة الذين عملوا فى الجيش الفرنسى أثناء الحرب العالمية الأولى ٤٠ ألف جندى مغربى ، ووصل العدد فى الحرب الثانية الى ٣٠٠ ألف جندى مغربى قاتلوا مع الحلفاء فى شمال أفريقيا وغزو إيطاليا ، لذلك فإن النصر الفرنسى فى الحرب العالمية الثانية قد قام على أكتاف الجنود الأفارقة وخاصة الجنود الابطال من المغرب العربى ، فالقادة كانوا فرنسيين والمقاتلين من الأفارقة والمسلمين ، لقد قدر عام ١٩٥٤ ، بأن هناك ١٢٦ ألف مغربى يتقاضون رواتب تقاعدية بسبب خدمتهم فى الجيش الفرنسى(٣٢).

أما بالنسبة للأسبان ، فقد خدم معهم حوالى ١٠ آلاف جندى مغربى ، لذلك نلاحظ بأن العمالة المغربية ومن خلال الحروب والعمل فى المصانع والجيش فإنهم أسهموا فى البناء والدفاع عن فرنسا وأسبانيا ، وأوروبا بشكل عام .

وبعد انتصار الحلفاء فقد كانت أوروبا بحاجة الي البناء والتعمير لذلك ساهم أبناء المغرب العربى من العمال فى ذلك، وخاصة فى المهن والأعمال التى تحتاج الي أيدى غير مدربة ، ولقد عقدت اتفاقيات اثناء الحرب الباردة ، فى بداية الخمسينات والستينات لتزويد ألمانيا وفرنسا بالعمالة المغربية ، فقد عقدت اتفاقية بين المغرب وألمانيا من أجل تشجيع العمالة لهاتين الدولتين ، وحسب أرقام ١٩٧٢ ، فقد وصل العمال المغاربة الى٢٠٠ ألف مغربى فى أوروبا منهم ١٤٠ ألف فى فرنسا أى ٧٠٪ من العمالة المغربية فى اوروبا (٣٣)، إلا أن تدفق العمالة المغربية الي اوروبا توقف تقريبا من ناحية قانونية مع ١٩٧٤، إلا أنها استمرت فى التدفق بصورة غير قانونية عن طريق إيطاليا وأسبانيا .

ولا تقتصر العمالة المغاربية فى أوروبا على المغرب والجزائر بل أن العمالة التونسية قد اتجهت بعد الاستقلال الي أوروبا وخاصة فرنسا .

فقد كانت العمالة الليبية والجزائرية تعمل فى مناجم الفوسفات التونسية ، إلا أنه بعد الاستقلال وهجرة الأجانب

---

(30) Algeria: Country Study, p. 113, p. 126.

٣١- المصدر السابق ص ص ٢٨٣-٢٨٤ .

32 - Harold Nelson, ed., Morocco: Country Study, Washington DC: US Government Printing Office, 1985, pp. 325-327.

٣٣- أنظر Lawless مصدر سبق ذكره .

قد شجع أيضا على الهجرة للخارج ، وقد عقدت اتفاقية بين تونس وكل من فرنسا وهولندا عام ١٩٦٣ ، وألمانيا ١٩٧٠ ، وبلجيكا عام ١٩٦٩ لتوفير العمالة التونسية لتلك البلاد الأوروبية ، وقد ارتفع عدد التونسيين في فرنسا من ٤٧ ألف عام ١٩٦٤ الى ٤٩ ألف عام ١٩٧٣ ، وأكثر موجة هجرة للعمالة حدثت بين ١٩٦٨ - ١٩٦٩ و ١٩٧٢-١٩٧٣ لذلك رفعت هذه الهجرة البطالة عن كاهل الاقتصاد التونسي إلا أن سياسة فرنسا وألمانيا تجاه العمالة المهاجرة قد تغيرت عام ١٩٧٢ خاصة المانيا التى أوقفت العمالة المهاجرة اليها من خارج السوق الاوروبية المشتركة مع عام ١٩٧٣ .

والواقع أن الأرقام الحقيقية للعمالة المغاربية المهاجرة تزيد عما هو مدون فى الاحصائيات الغربية (٣٤) لانه بسبب الأزمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد المغاربى فى أوائل الثمانينات وما بعد ، أدت الى هجرة غير شرعية ، فمثلا هناك مليون عامل أجنبى فى إيطاليا بصفة غير قانونية(٣٥) ، وبلا شك أن قرب إيطاليا من تونس جعل الاخيرة معبرا للعمالة غير القانونية الي إيطاليا ثم أوروبا ، لقد أدى ذلك لاتخاذ الحكومة التونسية إجراءات ترحيل بعض رعايا الدول المغاربية مثل رعايا المغرب لاتهامهم فى طريقهم الى إيطاليا بصفة غير قانونية ، كما حدث فى خريف ١٩٩٤ ، مما أدى الى تبادل الاتهامات بسوء معاملة رعايا المغرب فى تونس .

الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعمالة المغربية المهاجرة :

ان هناك آثارا اقتصادية إيجابية وسلبية للعمالة المهاجرة ، وترتب على هذه الآثار أيضا تأثيرات اجتماعية وأمنية وسياسية ، تؤثر على علاقات المغرب العربى مع الإتحاد الأوروبى وخاصة بعد توقيع اتفاقية ماستريخت ١٩٩٢ ، وفرض أوروبا الموحدة قيودا على الهجرة لأوروبا من القارة الأفريقية واتجاه بعض دول الاتحاد الأوروبى للاعتماد على عمالة أوروبا الشرقية بعد نهاية الشيوعية والحرب الباردة .

١ - الآثار الاقتصادية :

تساهم العمالة المغاربية المهاجرة فى بناء اقتصاد بلادها الأم عن طريق تحويلاتها ، فقد بلغت مجموع تحويلاتها حوالى ٥ر١-٢ بليون دولار الى المغرب (أنظرجدول ١٠)، وحوالي نصف بليون دولار الى الجزائر ، وبلغت تحويلات العمالة التونسية من اوروبا عام ١٩٨٧، ٤٨٦ مليون دولار (٣٦) ، وبلا شك ان هذه التحويلات تسهم فى ميزان المدفوعات ، لدول المغرب العربي ، ثم أنها أيضا تسهم فى تنمية الحياة الاقتصادية من خلال مشاريع البناء والاستثمار فى الوطن الأم ، إلا أن الحملة على العمالة المغاربية فى الثمانينات قد أدت الي قلق مغاربى إزاء هذه العمالة وبالأخص بعد سقوط الشيوعية وجدار برلين عام ١٩٨٩ وسقوط الاتحاد السوفيتى عام ١٩٩١ ووحدة ألمانيا ، مما أدى الى تعرض العمالة المغاربية والتركية للمضايقة فى ألمانيا وأحيانا عمليات إرهابية من قبل المنظمات النازية ، واليمين المتطرف فى فرنسا .

وبعد مصادقة البرلمانات الأوروبية على اتفاقية ماستريخت وطلب الدول الأوروبية الانضمام الي الاتحاد الأوروبى وقد أصبح عددها ١٥ دولة مع عام ١٩٩٥ واحتمالات فتح باب الناتو الي دول شرق أوروبا والتعاون الاقتصادى مع الإتحاد الأوروبى فإن ذلك يؤثر على العمالة المغاربية ، بل يؤدى الي عودتها فى ظل الظروف القاسية التي يتعرض لها اقتصاد بلادها الأم مما يضيف عبئا جديدا على اقتصاد دول المغرب العربي المحملة بالديون والتى تعاني من البطالة والتى تقدر ما بين ١٥-٢٠٪ فى تونس وأكثر من ذلك فى الجزائر والمغرب إضافة الي بطء النمو الاقتصادى ، وخاصة وأن جل العمالة المهاجرة غير مدربة .

إن اليونان والبرتغال وأسبانيا ، كانت دول مصدرة للعمالة للسوق الاوروبية عند انضمامها إلا أن وحدة ألمانيا قد ساهمت بتوفير العمالة اللازمة بل الى البطالة احيانا فى ألمانيا، فقد قدر عدد العمال الذين اتجهوا للاتحاد الأوروبى عام ١٩٨٩ ، بـ ٣٤٠ الف عامل من اوروبا الشرقية وقد وصل العدد عام ١٩٩٠ الى مليون عامل معظمهم من ألمانيا الشرقية(٣٧). لذلك فإن الدول المغاربية تواجه أزمة مستقبلية إذا لم يكن هناك حل لهذه المشكلة بالاتفاق الأوروبى المغاربى للعمالة المهاجرة أو إيجاد حل لها ضمن التكامل الاقتصادى العربى لأن الدول المغاربية وحدها لا تستطيع ان توفر لهذه العمالة فى حالة عودتها الي العمل اللازم لها . هذا ولقد شرعت ألمانيا فى بداية هذا العام بترحيل بعض

٣٤- المصدر السابق .

35 - C. Dickey "The Porous South: Illegals Invade Portugal, 'Spain, Italy and Greece" , Newsweek, February, 5, 1990.

G. Brochmann, "Fortress Europe and the South to the European Economic Community" Cooperation and Conflict, Vol. xxvi, No. 4, 1991, pp. 185-196.

36- Alice Camier, The Countries of the Greater Arab Maghreb and the European Community, Brussels: Commission of the European Communities, 1990.

37- G. Brochmann, Op.Cit.

جدول (٩) رعايا المغرب العربي في الاتحاد الاوروبي

الدولة	الجزائر	المغرب	تونس
بلجيكه	١٠٠٩٢	١٢٨٥٦٦	٥٨٨١
الدنمارك	٣٠٧	٢٤٦١	٢٢٤
المانيا	٥٠٦٩	٥٢٠٦٩	٢١٦٢٨
اليونان	١٧٧	٢١٩	٢٦٢
اسبانيا	...	١١١٥٢	...
فرنسا	٧٩٥٩٢٠	٤٣١١٢٠	١٨٩٤٠٠
ايرلندا	...	...	...
ايطاليا	١٣٤١	١٧١٧٤	٨٨١٧
لوكسمبرغ	...	...	...
هولندا	٦١٦	١٣٠٠٩٤	٢٥٩٤
البرتغال	٢٤	٤٧	١٣
بريطانيا	٢٠٠٠	١٤٠٠٠	؟

Source : Euro States 1990

جدول (١٠) تحويلات عمال المغرب العربي الى بلادهم (مليون دولار)

الدولة	١٩٧٠	١٩٨٧
	١٩٧٠	١٩٨٧
الجزائر	١٧٨	٤٣٤
المغرب	٢٧	١٥٨٧
تونس	٢٠	٤٨٦

Source :
Alice Camier
The Countries of the Greatear Arab Maghreb and the European Community, Brussels :
Commission of the European Communities, 1990

الفيتناميين الى بلادهم ، وقد عقدت اتفاقيات مع فيتنام لحل مشكلة الفيتناميين إثر اتفاقيات تحت تسمية « التعاون السياسي والاقتصادي » ، مما يؤكد على عزم ألمانيا على التخلص من العمالة الأجنبية .

ب - الآثار السياسية :

لقد انعكست مطالب العمالة المغاربية المهاجرة بالمساواة في الحقوق مع العمالة الأوربية الى توترات سياسية مع دول المغرب العربي ، لأن الدول المغاربية تبنت مطالب عمالتها في أوروبا ، مثل علاوات الأطفال والتقاعد والتعويضات والفوائد الاجتماعية ، والضمان الاجتماعي ، وبالفعل وقعت السوق الاوروبية المشتركة مع المغرب عام ١٩٧٨ ضمان حقوق العمال المغاربة .

ولقد أدى توقف السوق المشتركة استقبال العمالة المهاجرة منذ عام ١٩٧٤ الي فتح أبواب جديدة للعمالة المغربية مما دفع بعضها لتحسين علاقاتها مع بعض الدول العربية مثل مشروع الاتحاد بين المغرب وليبيا عام ١٩٨٤ (الاتحاد العربي الافريقي)، وإيجاد سوق للعمالة المغربية ، فقد قدر بأن العمالة المغربية في ليبيا مع عام ١٩٨٦قد وصلت الى ١٣ الف عامل مغربي (٣٨) . ولقد قامت الدول الاوروبية أحيانا بالضغط في سبيل التعددية والديمقراطية وحقوق الانسان ، بل وبسبب الجاليات المغاربية قامت الدول الأوروبية أحيانا بالتدخل في الشؤون الداخلية المغاربية مثل موقف فرنسا من أحداث الجزائر حاليا وتأييدها الى المؤسسة العسكرية باعتبارها الحليفة لضمان المصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر وضد نمو التيار الاسلامي في فرنسا نفسها . هذا ونجد بأن الدول الاوروبية أيضا بسبب مصالحها الاقتصادية تستقطب قيادات المعارضة السياسية مثل محمد المزالي رئيس وزراء تونس السابق والشبيبة الاسلامية المغربية في فرنسا، ومنح بريطانيا اللجوء السياسي الى راشد الغنوشي زعيم حزب النهضة المعارض في تونس ، مثل تواجد بعض قيادات الجبهة الاسلامية للانقاذ في المانيا (رابح كبير)، مما يجعل هذه المعارضة ورقة ضغط على الحكومات المغاربية في يد الدول المضيفة لهؤلاء . وعلى عكس المشرق العربي ، فإن العمالة المغاربية لعبت دورا سياسيا هاما في الحركة الاستقلالية ، بل أن الاتحادات العمالية في المغرب العربي أقدم تاريخيا منها في المشرق العربي ، ولذلك نلاحظ أنه في عهد الاستقلال وأثناء تعاون المستعمر أيضا قامت التنظيمات النقابية الغربية بالتعامل مع النقابات المغربية بل أن الاستخبارات الامريكية CIA قد بنت علاقات غير مباشرة مع بعض قيادات الحركة العمالية في تونس والجزائر والمغرب(٣٩) اثناء حملتها ومقاومتها المستعمر سعيا للاستقلال ، ولازالت النقابات العمالية في المغرب العربي تلعب دورا هاما في الحياة السياسية المغاربية ولها علاقاتها السياسية مع التنظيمات العمالية والحكومات الأوروبية .

ولعل الجانب الاهم في التدخل السياسي أيضا ، أن جل العمالة المغاربية المهاجرة ، وخاصة في الجزائر هم من منطقة القبائل ، مما يجعل لفرنسا تاثيرا قويا على هذه القبائل عن طريق العمالة الموجودة في الجزائر ، ولقد قامت فرنسا بتأسيس مركز للدراسات البربرية في باريس كما عملت أيضا على إيجاد مركز للدراسات الكردية لدراسة الاكراد ، وهو يفسر سياسة فرنسا لاستغلال الأقلية من أجل مصالحها المتعددة .

جـ- الآثار الامنية والاجتماعية:

تعتبر القضايا الامنية والاجتماعية من أهم آثار العمالة المغاربية المهاجرة على أوروبا والمغرب ، في الاتحاد الاوروبي يركز على ظاهرة الاصولية الاسلامية وإمكانية انتقالها الي المسلمين في الاتحاد الأوروبي ، وخاصة فرنسا، باعتبار أن جل المسلمين فيها من المغرب العربي وحيث أن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية مهيأة لانتشار الأصولية الاسلامية، لأنها تدعو الى مبادىء مثالية ويعزز دعواتها انها لم تجرب سياسيا بعد الاستقلال حتى يثبت فشلها

38- Lawless, Op.Cit., Morocco: A Country Study, Algeria: A Country Study, Op.Cit.

وحول العلاقات المغربية – الليبية وتاثير العمالة المغربية ، أنظر :

Mark Tessle, The Arab-African Union Between Morocco and Libya, UFSI Report, African, Middle East No. 39, 1986, p. 3.

٣٩- تعتبر الدراسات العربية نادرة حول العمالة المغاربية والسياسة الخارجية ، ولعل أفضل وأقدم الدراسات عن العمالة المغاربية والاستقلال المغاربي وعلاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية – الاستخبارات الأمريكية ، تتمثل فيما يلي :

1 - Beling, W., Pan-Arabism and Labour, Harvard Middle Eastern Monograph Series, Combridhe: Harvard University Press, 1960.

2- Beling, W. Moderization and African Labour: A Tunisia Case, Second edition, N.Y.: Braeger Publisher, 1967.

3- Jeun-Francois Clement, Jim Paul "Trade Union and Morocean Politics" .

Merip Report, No. 127, Vol. 14, No. 8, October 1984, pp. 19-24.

وتتهم بتقصيرها ، بل أنها مرشحة لتأييد شعبي قوى فى المغرب العربي بعد فشل أطروحات الحزب الواحد والاشتراكية ولذلك نجد أن عودة العمالة المهاجرة فى ظل أوضاع اقتصادية متردية سوف يزيد من تفاقم الأزمة السياسية فى المغرب العربي، ويزيد من المعارضة للأنظمة السياسية الموالية الى أوروبا ، وقد يدفع سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وغياب الشرعية السياسية لبعض الانظمة الى المعارضة المسلحة والارهاب السياسى كما هو الحال فى الجزائر ، ولذلك تنعكس آثارها على الجانبين الأوروبى والمغاربى .

ويعتبر موقف الحكومة الفرنسية من انتشار ظاهرة الحجاب فى المدارس الفرنسية علامة على تخوف فرنسا من التيار الاسلامى وانتشاره بين مسلمى المغرب العربى واعتبارها قضية أمنية خطيرة رغم ان فرنسا تدعى الحرية ، المساواة وتنادى بمبادىء الثورة الفرنسية ، لذلك نجدها تتدخل فى الحياة الخاصة، كما أن أحزاب اليمين ،اليسار تستغلان ظاهرة الحجاب لاهداف السياسة الداخلية الفرنسية والانتخابات ، إضافة الى ضغط اليمين المتطرف على الجاليات الاسلامية وأحيانا الميل الى العنف ضد الرعايا المغاربة فى فرنسا وألمانيا ، إن فشل الحكومة الفرنسية فى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمالة المهاجرة ، جعلها تفشل فى دمج هؤلاء فى المجتمع الفرنسي، وكما علق على ذلك الملك الحسن الثاني ، عاهل المغرب بأن فرنسا لم تستطع توفير دروس العربية لابناء المغرب العربى حتى يشعروا بأنهم فى بلد يوفر لهم ايضا ثقافتهم الأصلية.(٤٠)

إن موضوع الحجاب ، مسألة مبالغ فيها ولعلها مناورة سياسية فرنسية لتشجيع إعادة تهجير العمالة المغاربية لأن عدد الفتيات اللاتى يرتدين الحجاب عدد ضئيل لا يمكن أن يستحق ذلك الضجيج الاعلامى الفرنسى ، فوفقا لاحصاء وزارة التعليم الفرنسية ، فإن هناك حوالي ٨٦٠ شابة ترتدى الحجاب من ١٥٠ - ٢٠٠ ألف تلميذة مسلمة فى المدارس الفرنسية(٤١) ، وهو يبين مدى التضليل والبعد السياسى له، وأن الإصرار الفرنسي على نزع الحجاب فى المدارس يعكس سياسة التمييز العنصرى ضد العمالة المغاربية لأنه ليس هناك حملة على الرموز الدينية للنصارى أو اليهود الذين يضعون إشارة الصليب أو غطاء الرأس اليهودى ، مما يدعم التحليل المنطقى لتطهير الاتحاد الأوروبى من الرموز الحضارية التي تتنافي مع الحضارة الغربية ، خاصة أن نسبة المواليد بين العمالة المهاجرة عالية جدا مقارنة بمواليد دول الاتحاد الأوروبى ، وبعد أن توافرت العمالة من أوروبا الشرقية التى تشترك مع الاتحاد الأوروبى فى الدين والثقافة والحضارة والجنس(٤٢).

لقد أصبحت المؤتمرات السياسية والاستراتيجية للاتحاد الأوروبى تحذر مما تطلق عليه « القنبلة الاسلامية السكانية» أو « امبراطورية الشيطان الجنوبية » (٤٣) كناية عن الخطر الجديد من جنوب البحر المتوسط أى المغرب العربى ، وهذا يؤكد محاولات إحياء جبهة الناتو الجنوبية باعتبارها الجبهة الرئيسية للصراع بدلا من الجبهة الشرقية التى إنهارت بتفكك الاتحاد السوفيتي وإنهيار الأنظمة الشيوعية فى أوروبا الشرقية ونهاية حلف وارسو.

ومما يدعم المبالغة الأوروبية وخاصة الفرنسية على خطر الأصولية الإسلامية على فرنسا وامتدادها الي مسلمى فرنسا وبين أبناء المهاجرين ، فقد أشارت إحدى الاستطلاعات ، بأن ٤٨٪ من المهاجرين المسلمين يؤدون الصلاة اليومية ، بينما وجد أن ٣٪ فقط من أبنائهم الذين ولدوا فى فرنسا والذين يطلق عليهم Beurs (٤٤) يؤدون الصلاة بانتظام ، مما يؤدى الى أن هؤلاء ليسوا متعصبين اسلاميين ضد فرنسا، أن أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والتمييز ضدهم هى الاسباب الحقيقية لإثارتهم ضد فرنسا،بل ان الأسر المغاربية قد تأثرت لحد ما بالثقافة الفرنسية والنظرة للاسرة والانجاب.

فقد وجد أن عدد أفراد الأسرة المغاربية عند بداية الهجرة مرتفع جدا، فقد قدر بأن معدل انجاب الاسرة المغاربية فى الستينيات ٥ر٦ طفل للاسرة الواحدة إلا أنه الآن وصل الى ٥ر٣ طفل للاسرة المغاربية فى أوروبا (٤٥) ، ما يعكس التأثير على العمالة فى المهجر ، ولكن شبح الهجوم الفرنسي على التيارات الاصولية مثل موقفها فى الجزائر ، قد يعزز الرأى الاسلامى بأنها صراع حضاري

٤٠- الدستور الأردنية ٣٠/١٠/١٩٩٤ .

٤١- المصدر نفسه .

٤٢- انظر : Juan Goytisolo "Constructing Europe's New Wall: From Berlin to the Strait", Middle East Report, Sept.-Oct., 1992, pp. 17-19.

٤٣- المصدر نفسه .

44 – Ruth Marshall "A Lost Generation" , Newsweek February 5, 1990, pp. 28-31.

45- Yousseff Courbage "Demographic Change in the Arab World: The Impact of Migration, Education, and Taxes in Egypt and Morocco", Middle East Report, Sept.-Oct., 1994, pp. 19-22.

ويعزز أطروحة صموئيل هانتجتون فى صراع الحضارات The Clash of Civilization . (٤٦) .

الخاتمة :

إننا امام مشكلة خطيرة تهدد الأمن القومى العربى ، لأننا كما لاحظنا من خلال الدراسة أمام دول تتعرض الى طوفان العمالة الاسيوية الذى يهدد شخصيتها وإسلامها ، ويهددها أيضا بالتأثير على قيمها الاجتماعية ولغتها ، ولقد بينت الدراسة أيضا شبح الخطر القادم على المغرب العربى من احتمال كبير لعودة العمالة المهاجرة بعد أن توافرت عمالة أوروبا الشرقية الرخيصة ، والتى تشترك حضاريا مع الاتحاد الاوروبى ، أن أطروحة فتح الباب أمام أوروبا الشرقية للانضمام للناتو وانضمام بعض الدول الأوروبية الى الاتحاد الأوروبى يؤكد بأن العمالة المهاجرة فى خطر ، مما يجب الاعداد لهذه المواجهة ومخاطرها الاقتصادية والأمنية ، ولقد لاحظنا فى الدراسة أيضا أن هناك دولا عربية تعانى من فائض العمالة وفى ظل أوضاع اقتصادية صعبة ، يجعل السوق الشرق أوسطية الجديد يتربص بهذه العمالة لأن تكون «عمال تراحيل » عند اسرائيل والرأسمالية الغربية ، وبذلك يصبح المشرق العربى فى ظل النظام الشرق أوسطى تخيم فيه التكنولوجيا والشركات الغربية على سوق العمالة واستغلالها أبشع استغلال ، وأمام عمالة قادمة فى الخليج إنما قد تصبح أشد خطرا من جيوش فرنسا وبريطانيا فى القرن التاسع عشر على العالم العربى.

إن حملة النازيين الجدد واليمين المتطرف فى أوروبا ضد العمالة المهاجرة وطرح شعارات خطر الاصولية الاسلامية يؤكد شبح المواجهة مع الغرب الذى يريد أن يصور عدوا جديدا من اجل الاستهلاك المحلى فى بلاده ، لذلك فإن حل مشكلة العمالة العربية العاطلة والعمالة العربية المهاجرة، هو إحياء التكامل الاقتصادى العربى والسوق العربية المشتركة، وإحلال العمالة العربية فى المغرب العربى والمشرق محل العمالة الآسيوية القادمة للخليج العربى ، إن الأموال العربية التى تستثمر الآن فى اوروبا والولايات المتحدة يمكن أن تحل مشكلة رئيسية فى العالم العربى وهى مشكلة البطالة عن طريق الاستثمار فى البلاد العربية ، وحيث أننا فى ظل التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية ، فإن بقاء التمزق العربى سوف يهدد العالم العربى كله ، ومن السخرية أن ينظر بعض العرب بأنه خارج عن دائرة التضامن العربى والاعتماد على الاجنبى ، لأن التحالفات الاجنبية تتبع المتغيرات الدولية ، ولذلك فإن الحل الأمثل للأمن القومى العربى والعمالة العربية هو حرية تنقل العمالة العربية من المحيط الى الخليج وبناء السوق العربية المشتركة وإحياء مشروع الوحدة الاقتصادية العربية كسبيل الى تكامل وحدوى عربى على غرار الاتحاد الأوروبى .

وإذا كانت الأموال العربية فى الخارج توفر العمل لـ ٢٠ مليون أجنبى ، فإننا بحاجة لهذه الأموال لتوظيف ٣٥ مليون فرصة عمل بدلا من الأجنبى ، هذا إذا نظرنا الى الأمن القومى العربى نظرة شمولية بعيدة عن الأنانية والإقليمية.

٤٦- مؤتمر هجرة ونقل اليد العاملة وانعكاساتها على الاقتصاد الوطنى والقومى ، مجلة العمل العربى ، عدد ٥٥، ١٩٩٤/١ ، ص ص ٩٥-١٠٠ .

دور اليابان فى النظام العالمى الجديد

أسامة العشيرى
وزير مفوض

إتجه العالم مؤخرا نحو الاهتمام بالمنطقة الأسيوية وبقوتها الاقتصادية الصاعدة ، التى يتوقع الكثير أن تعمل وبفاعلية على جر قاطرة الإقتصاد العالمى ، بل ويصل الأمر الى حد القول بأن القرن القادم هو القرن الأسيوى ، وهذه النتيجة محصلة لجهود مجموعة الآسيان وشركائهم التجاريين وباقى الدول الآسيوية ، وهنا كان لليابان جهد بارز فى دفع عملية التنمية الاقتصادية فى هذه المنطقة ، وبدأت تتشكل ملامح دور يابانى فاعل فى النظام العالمى الجديد ، فهل تملك اليابان مقومات القوة اللازمة للقيام بهذا الدور .

ويجب أن نشير أولا إلى أن هناك قدرات ومعايير يجب أن تتوافر لأى دولة ، حتى تصبح هذه الدولة ، مؤهلة لأن تلعب دورا مؤثرا وفاعلا فى نسيج علاقات هذا العالم ، خاصة فى إطار النظام العالمى الجديد الذى نعيش تكوين ملامحه الآن ، وتتشكل هذه القدرات من جملة عناصر طبيعية وجغرافية وتاريخية واقتصادية وثقافية ، وتنصهر جميعها فى بوتقة واحدة لتشكل ملامح الدور السياسى والاقتصادى الفاعل لهذه الدولة .

ولاشك فى أن أحد مقاييس القوة لليابان تكمن فى الشعب اليابانى نفسه ، الذى يبلغ حاليا ١٢٥ مليون نسمة وفقا لإحصائيات عام ١٩٩٤ ، ولاكتشاف سر عظمة وقدرة وقوة هذا الشعب ، لابد أن نعى أن اليابان بمساحتها وتركيبتها الجغرافية وأرضها البركانية ، تعتبر دولة خالية تقريبا من جميع المواد الأولية ومصادر الطاقة ، بل لاتتعدى مساحة الأرض الصالحة للزراعة نسبة ١٤٪ فقط من الأراضى اليابانية ، والباقى ماهو إلا غابات وجبال ، وبرغم هذا الفقر الشديد فى هذه الأساسيات نرى اليابان اليوم عملاقا إقتصاديا ذا شأن كبير .

وأحد أسرار هذه القوة الاقتصادية ، يكمن فى الفرد اليابانى وحرصه الشديد ليس على حب الوطن والعمل ، بل التفانى فيه ،والحرص على انجازه على الوجه الأكمل ، فالمواطن اليابانى يتجه الى العمل الجماعى فى إطار من الولاء العميق لأسرته ومؤسسته ووطنه ، لذا أصبحت اليابان دولة غنية بشعبها وليس بمواردها فنسبة التعليم فى اليابان تصل إلى ١٠٠٪ وهى من أوائل دول العالم التى استطاعت أن تمحو أمية شعبها ، وتحافظ على تراث وثقافة هذا الشعب ، بقدر ماتطبق أوسع درجات التقدم فى أسلوب الحياة ، فالفاصل هنا واضح المعالم ، بين الإلتزام بالتقاليد اليابانية القديمة فى الحياة والعمل ، وبين تطبيق المدنية الحديثة دون تداخل أو تعارض أو تاثير أى منهما سلبا على الآخر .

وبرغم ذلك فلابد أن نشير هنا إلى بعض الأمراض المستحدثة ، التى بدأت تصيب هذا الشعب كغيره من شعوب الأرض ، وأكبر هذه الآفات هو كبر سن الشعب اليابانى حيث يصل متوسط العمر الى ٨٣ سنة حاليا فى الوقت الذى تقبل فيه السيدات على العمل وتجعل تكوين الاسرة فى أولوية تالية مما أدى الى نقص حاد فى المواليد ، الأمر الذى جعل القوة البشرية الصالحة لأداء العمل (وهى بين ٢٠-٥٠سنة) فى تناقص مستمر ، وتعمل اليابان بجهد حاليا لتدارك هذا الأمر والتفكير فى كيفية دفع الشباب من الجنسين للتفكير فى تكوين الأسرة والإنجاب ، عن طريق الكثير من الحوافز المادية والرعاية الإجتماعية .

وقد يقول البعض أن تشبه اليابانيين بالغرب وعدم جدية الشباب اليابانى ستؤثر فى هذا المجتمع مستقبلا ، إلا أنى

إعتقد أن هذه المقولة يشوبها الكثير من الخطأ فالحكم هنا ليس على تصرفات الشباب دون سن العمل وإنما على من هم فى سن العمل الفعلى أى على القوة العاملة ذاتها .

وإذا عدنا للوراء نجد أن قدرة اليابان العسكرية التى تمثلت فى إحتلال أجزاء كبيرة من منطقة جنوب شرق آسيا فى الثلاثينيات والأربعينيات ، ترتكز أحد أركانها الأساسية على العنصر البشرى اليابانى وقدرته الفائقة تنظيما وإنضباطا وولاء للقضية التى يعتنقها ويدافع عنها ، وعلينا أن نعى أن هذه القضية قد تغيرت أساسيا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، لتتشكل مبادئ جديدة تتمثل فى العيش فى سلام فى ظل نمو إقتصادى يحقق الرخاء والطمأنينة والرعاية الصحية والإجتماعية لجميع أفراد الشعب .

ولقد عانت اليابان فى مراحل عديدة عبر التاريخ من العزلة ، بحكم موقعها الجغرافى البعيد وعدم إتصالها بريا بقارات العالم الخمس ، لذا كان من الطبيعى أن تتجه اليابان ، فى العصر الحديث وخاصة فى التسعينات الى الإنفتاح على مختلف شعوب وأجناس العالم ، تعريفا لهم بثقافة وحضارة هذا الشعب ، وأيضا لتعريف المواطن اليابانى نفسه بمختلف ثقافات وشعوب الأرض ، يتم ذلك عن طريق إنشاء المراكز الثقافية وإقامة المعارض المتبادلة والأنشطة الرياضية والأسابيع الثقافية والمنح الدراسية الى غير ذلك من أوجه التبادل الثقافى ، وهو ما انعكس فى عدد السائحين اليابانيين للخارج ، حيث من المقرر أن يصل هذا العدد إلى أكثر من عشرين مليون سائح فى سنة ٢٠٠٠ ولقد تمكن هذا الشعب ، برغم الدمار الشديد عام ١٩٤٥ ، (الشعب الوحيد الذى تعرض للقنابل الذرية)، تمكن هذا الشعب من تحقيق معجزة إقتصادية فاقت كل التوقعات ، ويكفى أن نعلم أنه بعد ثلاث سنوات من هذا الدمار ومع نشوب الحرب الكورية بين الشمال والجنوب وتدخل الولايات المتحدة عام ١٩٤٨ ، استغلت اليابان هذه الفرصة الثمينة لتبدأ إنطلاقة صناعية لتوفير متطلبات الجيوش المتحاربة فى شبه الجزيرة الكورية ، شكلت أساسا متينا للصناعة اليابانية ، التى اعتمدت على نقل الخبرة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة ، وانتهت الى التفوق الصناعى والتكنولوجى المنافس إن لم يكن السابق فى كثير من المجالات .

ومع إنهيار الأنظمة الشيوعية وزوال الإتحاد السوفيتى القديم وإنتهاء عصر الحرب الباردة ، وبدء تشكيل ملامح النظام الدولى الجديد ، بزغت اليابان كقوه إقتصادية عظمى تثبت أقدامها شيئا فشيئا ، حيث بلغ الناتج المحلى الإجمالى لليابان فى عام ٩٤ حوالى ٤٥٩٠ بليون دولار ، لتأتى فى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة التى حققت فى نفس العام ٦٧٣٨ بليون دولار ، والفرق واضح بينهما فى الحجم والمساحة وعدد السكان بل ومصادر الثروة ، ومازالت اليابان تسبق باقى دول العالم الصناعية الكبيرة كألمانيا التى حققت ٢٠٤٥ بليون دولار . وبالطبع إنعكس ذلك على متوسط الدخل الفردى ليصل فى اليابان الى ٣٧ ألف دولار لتحتل المرتبة الثانية بعد سويسرا.

وهذه الأرقام دلالة واضحة على التفوق اليابانى ، وهنا يجب أن نأخذ فى إعتبارنا ، أن اليابان تمر كعديد من دول العالم المتقدمة بمرحلة من الكساد الإقتصادى النسبى ، حيث لم يصل معدل التنمية فى اليابان عام ٩٤ الى أكثر من ٥ر٪ بعد أن كان فى عام ٩٠ يعادل ١ر٢٪ الأمر الذى إنعكس على زيادة معدل البطالة عام ٩٤ ليصل إلى ٩ر٢٪، إلا أن المؤشرات الإقتصادية اليابانية تشير إلى تحسن هذا المعدل فى الفترة الحالية .

وللتدليل على هذه القوة الإقتصادية يجب أن نشير إلى أن حجم الصادرات اليابانية بلغ ٤٠٢ بليون دولار فى عام ٩٥ ، بينما بلغت وارداتها عن نفس الفترة ٢٧٤ بليون دولار ، لتحقق فائضا تجاريا يصل إلى ١٢٨ بليون دولار ، فى تجارتها مع مختلف دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة (أكبر شريك تجارى لليابان) ويصل هذا الفائض الى ٦٦ بليون دولار ، ومن خلال هذه الأرقام نرى أن اليابان تستحوذ على نسبة ١٠٪ من إجمالى حجم التجارة العالمية البالغة ٤٠٨٨ مليار دولار وفقا لإحصائيات صندوق النقد الدولى .

وبنظرة سريعة نجد أن الإنتاج الصناعى وما يوجه إلى التصدير يتمثل فى نوعيات كثيرة ، أهمها الصلب وبناء السفن والقاطرات والسيارات ، والمعدات الدقيقة والألكترونية ، والمواد الكيماوية والنسيج ، بالاضافة إلى العديد من الصناعات التحويلية والزراعية المتعددة .

ولو تطرقنا إلى انتاج الصلب (وهى دولة مستوردة للمواد الخام) ، لوجدنا أن إنتاج اليابان من الصلب الخام يصل إلى ٩٨ مليون طن سنويا من إجمالى الإنتاج العالمى البالغ ٧٢٣ مليون طن لتحتل المركز الأول وقبل دول كثيرة ، منها الولايات المتحدة التى يصل انتاجها إلى ٨٨ مليون طن سنويا ، وهنا يجب أن نراعى أن إنتاج الصلب اليابانى توجه النسبة الأكبر منه إلى الصناعات المدنية، حيث لايخفى علينا أنه فى الولايات المتحدة تحول نسبة كبيرة الى الصناعات العسكرية .

وقد يكون حديث الأرقام أمرا مزعجا أو مملا للبعض ، إلا أنه يعتبر دلالة واضحه يمكن بها تقدير مدى تقدم أو تخلف الدولة ، بل ولتحديد مدى قدراتها ومتانة بنائها الإقتصادى السليم ، بإعتباره من أهم العوامل الأساسية التى تؤهل الدولة لأن تقوم بدور فاعل فى النظام العالمى الجديد .

وهذا الأمر بالطبع يقودنا ، إلى أهمية التعرف على كيفية مساهمة اليابان اقتصاديا في عالم اليوم ، فقد بلغت الإستثمارات اليابانية خارج اليابان ٢٥٩ بليون دولار عام ٩٤ ، وفي نفس الفترة وجهت اليابان مساعداتها للتنمية لمختلف دول العالم النامي ليصل حجم هذه المساعدات إلى ١٦ بليون دولار ، وبذلك تحتل اليابان المركز الأول على قائمة الدول المانحة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، وهو مايقرب من ٢٠٪ من إجمالي المعونات التي تقدمها المنظمة .

ولكن هل هذه المساعدات اليابانية التي تقدم إلى الدول الفقيرة والنامية تظللها أية أسباب أو ضغوط سياسية ، هنا أجد أنه من الضروري أن أوضح أن لليابان قانونا بشروط يجب أن تتوافر في إستخدام هذه المساعدات ، ومن هذه الشروط عدم إستخدام هذه الأموال في تنمية القدرات العسكرية أو الحصول على أسلحة الدمار الشامل ، كما يجب أن توجه إلى المشروعات التي ترتقي بالبنية الأساسية وتلبي الحاجات الصحية والتعليمية والإجتماعية للمواطنين ، بل وهناك شروطا أقسى تتمثل في إحترام الدولة المتلقية لحقوق الإنسان وأن تعمل على تطبيق الأنظمة الديمقراطية وحرية التجارة ، لذلك تطلق عليها اليابان مسمى مساعدات التنمية الرسمية O.D.A. .

ومن الضروري النظر إلى أن هذه المساعدات اليابانية قد تم توجيه النصيب الأكبر منها خلال الحقبة الماضية إلى القارة الآسيوية (الصين - مجموعة دول الآسيان وغيرها) الأمر الذي ساعد هذه الدول لأن تصبح نمورا إقتصادية في عالم اليوم ، ولا يخفى أن الهدف الياباني من هذه المساعدات هو ربط إقتصاديات هذه الدول بالاقتصاد الياباني ، وتحقيق الديمقراطية والإستقرار لينعكس ذلك على إستقرار وأمن منطقة آسيا - الباسفيك ، التي تشكل الحلقة الأولى في الأمن القومي الياباني ، ومحاولة من اليابان لتعويض هذه المنطقة عن آثار الإحتلال الياباني ، وطي صفحة الماضي ، في إطار المنظومة اليابانية الجديدة التي تولدت لديها بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية .

وبدأت اليابان منذ عام ٩٠ في توجيه المزيد من مساعداتها الى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ، نظرا لقرب تشبع هذه الدول الآسيوية وتحولها من دول متلقية للمساعدات الى دول مانحة لها ، كما هو الحال مع سنغافورة ، بدأت اليابان في توجيه المساعدات إلى الشرق الأوسط وأفريقيا تطبيقا لرؤيتها بأن التنمية الإقتصادية ستساعد على تنمية إجراءات بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة ، وتقريبها الى مناخ السلام والتنمية ، ومن هنا شاركت اليابان كعضو مؤسس في بنك التنمية الإقليمي للشرق الاوسط وشمال أفريقيا بنسبة ١٠٪ من رأسمال البنك ، ولا شك أن اليابان ستجني الفائدة من وراء ذلك بضمان إستقرار المنطقة ، وبالتالي استمرار تدفق البترول ، مصدر الطاقة الأساسي لليابان حيث تستورد من هذه المنطقة مايصل إلى ٧٥٪ من احتياجاتها البترولية .

وبالطبع فإن هذه القاعدة السكانية والإقتصادية الضخمة يقف خلفها ويؤسسها ويقوي من دعامات بنائها ، نظام ديمقراطي واضح المعالم وتوزيع للسلطات لاخلاف أو تعارض بينها ، فلقد تلاشت وإختفت سلطة إمبراطور اليابان والحكم الإلهي لشخص واحد ، بعد أن أدت إدارة الإمبراطور هيرو هيتو للبلاد وسياستها الخارجية ، إلى إندلاع الحرب العالمية الثانية وتعرض اليابان للقصف النووي ، بل وإستسلامها وإحتلال أجزاء كبيرة منها ، لذا أصبح الإمبراطور بعد ذلك رمزا للدولة ليس له أي شأن في إدارة دفة الحكم داخليا أو خارجيا ، وبدأت الأحزاب السياسية منذ عام ١٩٤٥ في ممارسة دورها ، حيث تنوعت أيديولوجيات وأهداف هذه الأحزاب بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، وحكم الحزب الليبرالي الديمقراطي اليابان لفترة تصل إلى ٣٨ عاما ، بسبب ضعف باقي الأحزاب ، إلا أنه لإكتشاف كثير من الفضائح السياسية بدأ الحزب في التفكك ، ووصل الأمر إلى ابتعاده عن الحكم لفترة قصيرة تولى خلالها الحزب الإشتراكي الديمقراطي ، إلا أن هذا الحزب أيضا أصبح فيما بعد يدافع عن قضايا إشتراكية خاسرة ، في ظل مجتمع رأسمالي مفتوح وفي ظل اختفاء الإتحاد السوفيتي المؤيد الطبيعي لهذه الأحزاب ، ومازالت الساحة الحزبية اليابانية تشهد الكثير من التطورات حيث تسعى أحزاب الإئتلاف الحاكم حاليا الى تقوية مركزها ، ضمانا لحصول أي منها منفردا على الأغلبية البرلمانية التي تضمن له الإنفراد بتولي رئاسة الحكومة اليابانية، وبرغم هذه التطورات الحزبية المتلاحقة خلال السنوات الخمس الأخيرة ، والتي تناوب على رئاسة الحكومة فيها خمس رؤساء للوزارة يمثلون أحزاب مختلفة ، لم تتأثر السياسة اليابانية أو تنحرف عن مسارها ومخططاتها ، بل إستمرت في الإتجاه الصحيح لإخراج اليابان من مرحلة الكساد الياباني دوليا بما يتناسب ويتلاءم مع قوتها الإقتصادية ، والمساهمة في جهود إحلال السلام والتنمية في العالم .

بعد أن تعرضنا لعناصر القوة البشرية والإقتصادية المتوافرة لدى اليابان ، يجب أن نستعرض القوة الإضافية التي تقف خلفها تحميها وتؤمنها ، ألا وهي البناء العسكري الياباني ، وفي هذا الصدد أشير إلى أن الدستور الياباني صاغته الولايات المتحدة (الجنرال ماك آرثر) بعد احتلال اليابان وهزيمتها عام ١٩٤٥ ، وبالتالي فقد حرصت الولايات المتحدة على تجريد اليابان من أية قوات هجومية ، قد تساعدها في المستقبل القريب أو البعيد على شن حرب أخرى في المنطقة الآسيوية أو مع الولايات

المتحدة ، لذا حظرت المادة التاسعةمن هذا الدستور على اليابان تشكيل أى قوات هجومية واكتفت بتكوين جيش يابانى يسمى "قوات الدفاع الذاتى" تكون مهمتها الأساسية الدفاع عن الجزر اليابانية تحت مظلة أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية ، التى مازالت تحتفظ بقواعدها العسكرية البحرية والجوية فى أنحاء اليابان وعلى رأسها القاعدة العسكرية فى جزيرة أوكيناوا فى أقصى الجنوب والذى يصل عدد القوات الأمريكية فيها حاليا إلى ٤٠٠٠٠ جندى.

هذا من جانب ، أما على الجانب الآخر فإن هذه القوات اليابانية الدفاعية "فى إعتقادى الشخصى" مازالت تتمتع بقوة ضاربة كبيرة تفوق أغلب دول المنطقة الآسيوية باستثناء الصين والهند وكوريا الشمالية ، حيث تعتمد القوات اليابانية على أحدث الاسلحة المتطورة وهناك تعاون عسكرى وثيق بين اليابان والولايات المتحدة فى تطوير القوات البحرية والطيران بل والصواريخ الدفاعية ، بالإضافة إلى أحدث النظم فى مجالات الحرب الإلكترونية والإتصالات العسكرية ، وإكتفت اليابان بهذا القدر من القوات معتمدة على مظلة الدفاع الأمريكية ، فلم تشعر بالخطر فى أى فترة طوال الخمسين عاما الماضية.

وكان من نتيجة الدستور اليابانى أيضا حظر قيام اليابان بأية محاولة لإمتلاك أى من اسلحة الدمار الشامل ، فهو أمر ترفضه الولايات المتحدة ودول أخرى أعضاء فى الجماعة الدولية ، ولم تصبح اليابان دولة نووية ليس لهذا السبب فقط ، بل ،نتيجة لتعرض اليابان للقصف النووى وخوضها لتجربة الدمار الشامل لبعض مدنها ، فقد آلت على نفسها عدم السعى للإنضمام للنادى النووى ، حيث أعلنت اليابان مبادئها الشهيرة وهى عدم إمتلاك أو تصنيع أو الإحتفاظ بأى أسلحة نووية على أراضيها . هذا بالرغم من توافر الإمكانات الضرورية اللازمة التى تتيح لليابان امتلاك وتصنيع هذا السلاح ، فبنظرة بسيطة نرى أن باليابان ٤٩ مفاعلا نوويا تستخدم للأغراض السلمية (إستخراج الطاقة) وهناك سبعة مفاعلات تحت الإنشاء حاليا ، وتأتى فى المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة ١٠٩ مفاعل وفرنسا ٥٥ مفاعل ، بل وتسبق دول نووية أخرى كالصين وروسيا وبريطانيا فى إعداد المفاعلات النووية فالقدرة على إمتلاك السلاح النووى متوافرة إلا أن الحظر الأمريكى والرغبة اليابانية يسيران فى طريقين متلاقيين لتعتمد اليابان إعتمادا كليا فى سياستها الدفاعية وحماية أمنها القومى على الولايات المتحدة الأمريكية .

ولإلقاء مزيد من الضوء على هذا الأمر ، عندما شعرت اليابان بالخطر من إتجاهات كوريا الشمالية ، وماتردد عن إمتلاكها لأسلحة نووية بالإضافة الى تطوير الصواريخ (رودنج ١ ، ٢) القادران على إصابة أهداف فى جنوب وغرب اليابان ، ولعدم وجود علاقات دبلوماسية بين البلدين تساعد على الدخول فى حوار ، سارعت اليابان بالتعاون مع الولايات المتحدة ، لتتولى الأخيرة منفردة ، أمر التفاوض والحوار مع كوريا الشمالية وصولا إلى إتفاق إنشاء منظمة الطاقة الكورية فى عام ٩٤ ، لتحويل مفاعلات كوريا الشمالية الى العمل بنظام الماء الخفيف لأزالة خطر امتلاك الوقود النووى اللازم لتصنيع هذا السلاح ، واكتفت اليابان بالمساهمة المادية فى عملية التحويل هذه ، وهذا بالطبع لايدحض أمرا هاما ، ألا وهو شعور الولايات المتحدة نفسها بعدم الرضا عن سياسة كوريا الشمالية النووية .

وأجد أنه من الضرورى ، أن نلقى نظرة على محددات السياسة الخارجية اليابانية ، تساعد فى التقييم النهائى لدور اليابان فى النظام العالمى الجديد، فمنطقة آسيا والباسفيك تشكل المحور الأساسى فى علاقات اليابان الخارجية سواء على المستوى السياسى أو الإقتصادى ، باعتبار موقعها الجغرافى والجيوبوليتيكى بالنسبة لليابان ، ومن منطلق أن إستقرار وأمن المنطقة ينعكس بدوره إيجابا أو سلبا ، على الأمن القومى لليابان ، ويتمشى ذلك أيضا فى إطار سعيها لممارسة دور سياسى عالمى يتوازى مع قوتها الإقتصادية العملاقة وكونها الدولة المانحه الأولى فى العالم ، ويمكن هنا رصد الأولويات التالية فى سياسة اليابان الخارجية :

أولا : محاولات اليابان الدائبة لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية ، والإهتمام بمتابعة أمر نزع القدرات النووية لكوريا الشمالية ، ووقف برنامج الصواريخ الكورى الشمالى .

ثانيا : تعميق الحوار مع روسيا بهدف توصل اليابان إلى حل لنزاعها حول جزر الكوريل الأربع ، التى احتلها الإتحاد السوفيتى السابق فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتسعى اليابان حثيثا لإستعادة سيادتها على هذه الجزر المسلوبة ملوحة لروسيا بإمكانية منح المساعدات الإقتصادية الضخمة المطلوبة لدفع الإقتصاد الروسى ، فى سبيل إستعادتها لهذه الأراضى .

ثالثا : الإهتمام بتطوير العلاقات اليابانية مع الصين ، وايلاؤها وضعية خاصة فى مجال القروض والمنح ، بما يحقق تأمين عملية التحول فى الصين إلى سياسات الديمقراطية والسوق المفتوح، بأقل خسائر ممكنة ، والعمل بصفة خاصة لتفادى إنفراط عقد الصين وبعثرة تكاملها القومى .

رابعا : الإسهام اليابانى الملموس مع مجموعة الآسيان ضمن شركاء الحوار التجاريين بهدف تنشيط التبادل التجارى وتعميق الحوار الإقتصادى .

وتقوم اليابان بجهد كبير فى دفع التقدم الإقتصادى ونقل الخبرة والتكنولوجيا ، والإستثمار المشترك مع هذه الدول ، الأمر الذى جعلها توصف بالنمور الآسيوية وبأن القرن القادم سيكون مخصصا لهذه المنطقة بقوتها الإقتصادية الكبيرة المؤثرة فى الإقتصاد العالمى .

خامسا : إتساقا مع ذلك تساهم اليابان فى منتدى الأمن الآسيوى (ARF) ASIAN REGIONAL FOR-UM الذى أنشئ عام ٩٤ بهدف تشجيع تبادل الحوار بين الدول الآسيوية أعضاء التجمع ، وبناء الثقة بوضع حلول للمشاكل السياسية والأمنية تفاديا لخلق بؤر للصراع ، وتشجيعا للشفافية العسكرية والأمنية ، وهو مايعتبر مثيلا لمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى .

سادسا : ويضم كل هذه البنود ويتناسق معها ويقف على رأسها كمحدد أساسى وحاكم أولى إستمرارية ودعم العلاقات الأمنية مع الولايات المتحدة فى إطار إتفاقية الأمن المتبادل الموقعة عام ١٩٦٠ كحجر الزاوية فى السياسة الخارجية اليابانية والإتفاقية الأمنية الاخيرة الموقعة فى إبريل ٩٦ والتى أعطت بعدا جديدا للعلاقات بين البلدين تمثل فى تقديم قوات الدفاع الذاتى اليابانية الدعم اللوجيستى للقوات الأمريكية فى منطقة آسيا والباسفيك وتزايد مهام القوات اليابانية فى تأمين الأراضى اليابانية من أى تهديد محتمل فى المنطقة .

سابعا : وفى هذا الإطار تسعى اليابان إلى إعادة هيكلة الأمم المتحدة وضمان تبوئها وضمية الدولة العضوية فى مجلس الأمن نظرا لمساهمتها المرتفعة فى ميزانيتها وبإعتبارها من أكبر الدول المانحة للمساعدات فى العالم .

ثامنا : ومن مظاهر السياسة الخارجية اليابانية ، الإهتمام الواضح بسياسات منع الإنتشار النووى على المستويين الإقليمى والعالمى ويمكن التدليل على ذلك :

* باستمرار الحوار اليابانى مع كل من الهند وباكستان سعيا وراء توقيعهما على إتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية .

* والدعوة لوقف التجارب النووية بكافة أشكالها .

* وحث الدول النووية على سرعة التوصل إلى إتفاق حول حظر التجارب النووية قبل نهاية العام الجارى .

وأخيرا : فإن اليابان تعمل على دعم علاقات الحوار والتفاهم مع التجمع الأوروبى كحجر زاوية مكمل فى مثلث علاقات اليابان مع الولايات المتحدة لتشكيل النظام الدولى الجديد .

إستعرضنا فيما سبق عناصر القوة المتوافرة لليابان ، إلا أن التساؤل الأساسى هو ، إلى أى مدى تقوم اليابان بدور فاعل فى النظام العالمى الجديد؟ وللإجابة على هذا التساؤل ، فإنه لاشك أن لليابان إسهامات واضحة ودورا فاعلا فى مجالات عديدة ، وخاصة فى البناء الإقتصادى العالمى ، فاليابان عضو فاعل ومؤثر فى مجموعة الدول الصناعية السبع فى العالم G- 7 وعضو فى منتدى التعاون الإقتصادى لآسيا والباسفيك APEC ، وشريك تجارى هام لمجموعة دول الآسيان ، بالإضافة إلى عضويتها فى الأمم المتحدة وأجهزتها المتخصصة فى جميع المجالات (سياسية - إقتصادية - إجتماعية) ، ولليابان إسهامات وجهود واضحة فى جميع هذه الأنشطة ، والدعم المادى الذى تقدمه اليابان لمعالجة القضايا الدولية الإقتصادية والإجتماعية GLOBAL ISSUES كالسكان والبيئة والتنمية واضحة وملموسة ، ومن هنا فإن مقولة أن اليابان أكبر دول مانحة للمساعدات فى العالم صحيحة إلى حد كبير ، ولابد وأن نضيف أيضا فى هذا المجال أن اليابان تعتبر المانح الأول للمساعدات والقروض فى علاقاتها الثنائية المباشرة لعدد ٤٣ دولة من دول العالم فى عام ٩٤ فى مختلف أرجاء العالم ، فنجد باكستان والهند وأندونيسيا والصين فى آسيا ، ونجد غانا وكينيا فى أفريقيا ، ونجد البرازيل ونيكاراجوا وباراجواى فى أمريكا اللاتينية ، وأخيرا مساعداتها المتميزة للمساهمة فى إعادة تعمير منطقة البلقان ولبنان وكمبوديا وفيتنام ، وهى المناطق التى عانت من حروب ودمار لفترات طويلة ، بالإضافة إلى مساعدة الفلسطينيين فى تنمية قدراتهم الإدارية وبنائهم الإقتصادى لدفع جهود السلام فى المنطقة مع مشاركتها فى تأسيس بنك التنمية الإقليمى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتنمية المنطقة إقتصاديا ، كما أشرت سالفا .

وبرغم هذا الدور الإقتصادى والاجتماعى البارز ، كانت السياسة اليابانية لمرحلة طويلة غير واضحة المعالم ، إلا أنه بدأ مؤخرا ظهور ملامح ونزعات إستقلالية للسياسة اليابانية، بعد أن نجحت اليابان فى تخطى مرحلة التبعية السياسية للولايات المتحدة بصفة خاصة والعالم الغربى فى الأعم ، وأضافت اليابان إلى دورها الدولى بعض الجوانب السياسية التى أصبحت فى منظورها ، تعتبر قضايا هامة فبدأت اليابان مع عام ٩٢ المساهمة بجهد واضح فى قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى كمبوديا وأنجولا وموزمبيق ، وأخيرا ولأول مرة تشارك اليابان بقوات حفظ السلام بين العرب وإسرائيل ، حيث أرسلت قواتها لمنطقة الجولان باهتمام هذه المشاركة اليابانية أزمة داخلية تتناولها الأحزاب والحكومة باهتمام شديد ، بحكم تعارضها مع المادة التاسعة من الدستور اليابانى ، التى تحظر على اليابان إرسال قواتها للخارج .

ونادت فى ذلك الوقت آراء يابانية كثيرة بأن على هذه

القـوات أن تذهب بدون أية أسلحـة ، إلا أنه فى نهـاية المطاف ، وبعد جدال استمر لفترات طويلة ، ولكى تتمكن هذه القوات من حماية نفسها أولا ، سمحت لها الحكومة اليابانية بحمل بعض الأسلحة الخفيفة والرشاشات ، لذا فإننى أرى أن الدور اليابانى فى المساعدة فى حفظ السلام العالمى ، مازالت تكتنفه بعض العقبات الداخلية ، فالرغبة السياسية متوافرة ، إلا أنه يلزم لخروجها إلى حيز التنفيذ تعديل الدستور ، وهو الأمر الذى تجرى إثارته حاليا ، حيث توصلت بعض الحكومات اليابانية المتتالية ، إلى أنه هذا الدستور مازال يقف عقبة ، فى سبيل تطوير دور اليابان الدولى ومساهمتها فى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

وإنطلاقا من هذه الرغبة اليابانية فى المساعدة فى حفظ السلام ، تحرص على المشاركة فى مختلف المؤتمرات الخاصة بتناول قضايا نزع السلاح ، بل كانت صاحبة اقتراح إنشاء سجل الأمم المتحدة، لمراقبة مبيعات ومشتروات السلاح ، تحقيقا للشفافية العسكرية وإزالة بؤر الصراع والنزاع ، لتقدم من جانبها مساهمة فعالة فى هذا المجال ، بالإضافة إلى دورها الفاعل فى مؤتمرات منع الإنتشار النووى وحظر التجارب النووية ، وتأييدها المطلق لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ، وللتدليل على هذا الدور اليابانى يكفى أن نعلم ، أن اليابان أنشأت لجنة سياسية مشتركة تجتمع بصفة دورية مع كل من الهند وباكستان ، لحث كلا الطرفين على التوقيع على معاهدة منع الإنتشار النووى ، والإلتزام بإتفاق الضمانات ، وقد تكون جهود اليابان لم تتوصل إلى نتائج ملموسة ، إلا أنه جهد يجب أن يحسب لها على أية حال .

وفى مجال آخر ، فإن اليابان رأت أن منطقة الشرق الأوسط تعتبر إحدى بؤر الصرع ، لذلك ساهمت اليابان بجهودها منذ مؤتمر مدريد للسلام فى عام ٩١ ، فى إحدى مجموعات المفاوضات متعددة الأطراف (مجموعة البيئة) بالإضافة إلى المشاركة فى رئاسة مجموعة التنمية الإقتصادية .

ولكن برغم هذه الجهود التى تقوم بها اليابان فى منطقتها وعالميا ، هل يمكن أن نقول أن اليابان " بعناصر القوة المتاحة لها " تلعب دورا مؤثرا فى النظام العالمى الجديد ، هل هذه المساهمات اليابانية كافية لدولة تملك كل هذه القدرات ، أعتقد أنها كافية لدولة لاتملك عنصرا من عناصر القوة ألا وهى القوة العسكرية ، فما هو متاح لليابان هنا لايخرج عن نطاق الدفاع مستعينة بقوات أجنبية فى مواجهة الأخطار الخارجية ، وهو الأمر الذى لمسته اليابان مؤخرا ، وتحاول بكل جهد لتغطية هذا العجز الواضح عن طريق القوة الإقتصادية والنشاط السياسى ، ومطالبتها وسعيها الحثيث للحصول على مقعد دائم فى مجلس الأمن وإسقاط فقرة الدولة العدو من ميثاق المنظمة، يعتبر دليلا قويا على الرغبة اليابانية فى لعب دور هام ومؤثر وفاعل فى النظام الدولى الجديد .

هل مازال الدبلوماسى ضرورة ؟

د . السيد أمين شلبى

اكتسبت إدارة العلاقات - بين الأمم - والتى تشكل صميم العملية الدبلوماسية - شكلا وأدوات جديدة ، وأصبحت تتم من خلال مستويات وقنوات متعددة تعدت المستوى والأداة التقليدية كما كانت ، ومازالت - تتمثل فى الممثل الدبلوماسى المقيم . فضلا عن ثورة الإتصالات والمواصلات - وربما بسببها أصبحت لقاءات واجتماعات رؤساء الدول والحكومات من المعالم شبه اليومية فى العلاقات بين الدول ، تناقش وربما تحسم من خلالها وبين الرؤساء وجها لوجه وفى اجتماعاتهم المنفردة قضايا تمس صميم علاقات شعوبهم واتجاه هذه العلاقات ، وقد تحولها من اتجاه لآخر ، وقد لا تمس لقاءات واتصالات الرؤساء شئون دولهم فقط وإنما قد تمتد لكى تصيغ وتؤثر على مناطق باكملها بل وربما العالم . فى هذا السياق يمكن أن نستدعى - كنماذج بارزة - إجتماعات القمة الأمريكية السوفيتية خلال السبعينات والثمانينات ، وهى الاجتماعات التى أدارت التطور العميق ليس فقط فى علاقات الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وإنما فى النظام الدولى باكمله وبالصورة التى تحول بها مع نهاية الثمانينات ، كما يمكن أن نذكر مثلا قريبا على أدوار الرؤساء واتصالاتهم فى إدارة وتوجيه العلاقات الثنائية بل والإقليمية والدولية . وفى واحدة من أخطر أزماتها بما فعله الرئيس الأمريكى جورج بوش وهو يدير أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ويشكل - من خلال اتصالات تليفونية مع رؤساء الدول - تحالفا دوليا عالج واحدة من أخطر أزمات العالم المعاصر . كذلك تبدو هذه الظاهرة وتطورها فى اللقاءات المنتظمة لرؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية ، ورؤساء التجمعات الإقليمية الأخرى ، وقمة الدول الصناعية السبع . ومنطقتنا العربية تشهد اتصالات شبه يومية مباشرة بين الرؤساء والملوك تعالج قضايا حيوية قد يستدعيها حدث أو تطور مفاجىء ، أو تعالج وتمهد لما هو متوقع على الأمد القريب أو البعيد من تطورات ، وبهدف صياغة مواقف مشتركة إزاءها .

ولم تعد أدوار الرؤساء فى السياسة الخارجية والعملية الدبلوماسية تقتصر عليهم وحدهم ، بل امتدت الى مستشاريهم السياسيين وخبرائهم للأمن القومى ، وبالدرجة التى - إن لم يتوافر لها قدر كبير من التنسيق والتفاهم - فقد تسبب فى أحيان كثيرة تنافسا وتوترا بينهم وبين وزارات الخارجية . ولعل أبلغ مثال على ذلك ما يحدث بين وزراء الخارجية الأمريكية وبين مستشارى الرئيس للأمن القومى ، مثلما حدث بين هنرى كيسنجر كمستشار للأمن القومى ، وبين وليم روجرز وزير الخارجية عندئذ ، وكذلك زبجنيو برجنسكى مستشار الأمن القومى للرئيس الأمريكى كارتر ، وبين وزير خارجيته سايروس فانس ، ونفس العلاقة المتوترة نجدها بشكل أو بآخر بين مستشارى رئيسة الوزراء البريطانية السابقة تاتشر وبين وزراء خارجيتها سير جيفرى أرثر وبعده دوجلاس هيرد ، وكذلك بين مستشارى المستشار الألمانى هيلموت كول ووزير خارجيته جينشر بشكل خاص .

وإذا كان الرؤساء قد أصبح لهم هذا الدور المؤثر فى إدارة علاقات دولهم ، فإن وزراء الخارجية بتعدد اتصالاتهم على المستوى الثنائى والجماعى ، ومن خلال الإجتماعات واللقاءات المباشرة ومن خلال الإتصالات التليفونية ، أصبح لهم دور حاسم فى الإدارة اليومية للعملية الدبلوماسية . نذكر فى هذا الصدد دور وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر برحلاته المكوكية فى الشرق الأوسط فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣

، فى صياغة علاقات جديدة لمنطقة الشرق الأوسط ، ودوره فى مفاوضات إنهاء الحرب الفيتنامية ، وصياغة علاقات الوفاق مع الاتحاد السوفيتى فى السبعينات ، وإنهاء القطيعة مع الصين . وما ينطبق على وزير الخارجية الأمريكى ينطبق بمستوى أو بآخر على معظم وزراء الخارجية وعلى أدوارهم الشخصية فى تنفيذ سياسة بلادهم الخارجية من خلال اللقاءات والإتصالات المباشرة .

وعلى مستوى آخر وأكثر اتساعا ومضمونا فى علاقات الدول ، فإن أدوار مؤسسات الرئاسة ووزارات الخارجية ، أصبح يوازيها أدوار الوزراء والخبراء الفنيين المسئولين عن جوانب العلاقات الفنية الثنائية والإقليمية والدولية لدولهم والمتعلقة بميادين الإقتصاد والتجارة والطاقة والبيئة والسياحة والثقافة والعلوم .. الخ ، وهى الميادين التى أصبحت تشكل نسيج العلاقات بين الأمم ، وقد اكتسبت هذه الميادين ، ومن ثم الوزارات والأجهزة والأشخاص المسئولون عنها ، أهمية تتوازى مع تأثيرها فى حياة دولهم ، وكذلك من تعقد وتشابك العلاقات فيها ومستوى الإعتماد المتبادل حولها ، الأمر الذى يفسر النطاق العريض من الإتصالات والإجتماعات والزيارات المتبادلة والمنتظمة بين الوزراء والخبراء المتخصصين فى هذه الميادين ، والتى يرتبون ويعقدون من خلالها عشرات الإتفاقيات التى تنظم علاقات دولهم فى هذه الميادين الحيوية لتطورها .

هذا التطور الذى حل بالعملية الدبلوماسية وقنواتها وأدواتها الدبلوماسية التقليدية يمكن أن ننظر اليه من زاويتين : الأولى ، هو ما أضافه من قوة وفعالية للعملية الدبلوماسية بإدخال الرؤساء ومستشاريهم وكذلك الخبراء المتصلين بجوانب العلاقات المتعددة ، وبشكل أصبح عنصرا مساعدا للعملية الدبلوماسية وهدفها الأساسى وهو بناء علاقات أوثق وأشمل بين الأمم ، وبشكل أصبح عاملا مساعدا للعملية الدبلوماسية التقليدية . وكما كانت تدار من قبل الى حد كبير من خلال القنوات التقليدية وهى السفراء المقيمين ومساعديهم . أما الجانب الآخر لهذا التطور فهو يبدو فى أن السرعة والتعدد والفعالية التى أصبحت لإتصالات الرؤساء ومستشاريهم والوزراء والخبراء الفنيين ، قد جعلت البعض يعتقد أن دور الدبلوماسى المقيم قد أصبح هامشيا أو مراسميا ، بل قد جعل البعض يتساءل عما إذا كان الدبلوماسى قد أصبح ضروريا حقا ؟ بل أن الشعور بعقم دور الدبلوماسى وتراجع أهميته ووظيفته أصبح يتملك الدبلوماسيين أنفسهم ، فقد عبر دبلوماسى بريطانى بارز عن هذا الشعور بقوله "فى بعض الأحيان ، وتحت الشعور بالقهر ، وبعقم الكثير من الحياة الدبلوماسية والواجبات الاجتماعية المرهقة والمؤتمرات التى لا تتفق على شىء ، والبرقيات التى لا يقرؤها أحد يبدأ المرء فى التفكير بأن الدبلوماسية هى أمر لا معنى له" ، كما كتب سفير إيطالى وهو ينهى حياته الدبلوماسية عام ١٩٨٠ "بأن وسائل الكترونية فى مبان ليس فيها أحد سوف تطلق يوما ما المراسلات بين رؤساء الدول والحكومات دون أى تدخل من جانب السفراء". كما نجد إحساسا بتضاؤل أهمية السفير حين عرض الرئيس الأمريكى كارتر على شخصية سياسية بارزة هى جورج بول الذى طرح فى أكثر من منصب وأكثر من إدارة أن يختار منصبا دبلوماسيا فى إحدى العواصم الكبرى ، وفى أزمنة سابقة كان مثل هذا العرض سوف يلقى الترحيب من جانب أى شخص يريد أن يساهم فى سياسة بلاده الخارجية ، إلا أن جورج بول أجاب على هذا العرض بقوله "لقد اعتذرت عن هذا العرض ، ولم أقل ما شعرت به حقيقة عن اتجاه الرؤساء ومستشاريهم ووزراء الخارجية الى أن يجعلوا عمل السفراء محصورا فى العلاقات العامة والمراسمية ..."

وقد يبدو هذا التساؤل عن الأهمية التى أصبح يمثلها السفير والدبلوماسى المقيم للوهلة الأولى مشروعا وله ما يبرره بالنظر الى أدوار المؤسسات والأجهزة والشخصيات التى أصبحت تساهم فى العملية الدبلوماسية من خارج مؤسساتها التقليدية وهى وزارات الخارجية وسفاراتها فى الخارج، إلا أن التمعن فى هذا التساؤل سوف يجعله يبدو متسرعا ، بل أن الحجج التى يستند اليها هى نفسها التى تدعم وتبرر وجود ودور الدبلوماسى ، بل أن نجاح وفعالية ما يتم من خلال قنوات ومؤسسات أخرى وشخصياتها ، سوف يتوقف الى حد كبير على مستوى مساهمات القنوات التقليدية للدبلوماسية وممثليها .

وبداءة فإن من العوامل التى تضفى قيمة على عمل الدبلوماسى ، وتقريراته أنه "هناك" وأنه "فى" البلد الأجنبى ، وفى الموقع وحيث تتاح له طرق ومسالك مباشرة للتعرف وفهم البلد الأجنبى واستكشاف العناصر الفعلية لقوته ، وكذلك مكامن ضعفه ودوافعه وتحيزاته ، ولذلك يقول المستشار ورجل الدولة الألمانى بسمارك فى تقدير عمل الدبلوماسى أنه "يتضمن التخاطب الفعلى مع الناس والحكم عليهم بدقة وعلى ما يمكن أن يفعلوه ، والتقدير الدقيق بوجهات نظرهم" . وإذا كان ما قاله بسمارك ينطبق على عصره ، فإنه ينطبق بشكل أكثر على الزمن الحاضر حيث إزدادت عناصر علاقات الأمم تعقدا وتشابكا ، وتعمقت دوافع كل منها وبشكل أصبح التعامل معها يحتاج لتقريرات دقيقة ، تعتمد بالتالى على معلومات وثيقة وشاملة ، ومن هنا تبدو أهمية المتابعة والمراقبة والرصد اليومى المباشر الذى يقوم به الدبلوماسى .

ويبلور مؤرخ الدبلوماسية الشهير هارولد نيكلسون الاعتبارات الدائمة التى مازالت تعطى أهمية للدبوماسى المقيم بعد أن يعدد التطورات التى تبدو أنها قد حدث من

دوره ووظيفته ويتساءل إن كانت هذه التطورات قد جعلت من الدبلوماسي المقيم مجرد "كاتب في نهاية الخط" ، ويجيب على هذا التساؤل "أن هذا الإفتراض سيكون مبالغا فيه كثيرا . إن السفير في العاصمة الأجنبية يجب أن يظل دائما هو مصدر المعلومات ، وفوق كل شيء هو المفسر للأوضاع السياسية والاتجاهات والآراء في البلد الذي يقيم فيها ، وهو الذي يستطيع بمتابعته اليومية أن يعرف الشخصيات ذات الثقل والوزن والتأثير في السياسات والمواقف ، وهذا في ذاته أهم وظيفة للسفير وأهم مسئولياته . ويظل السفير أيضا أهم قناة اتصال بين حكومته وبين الحكومة المعتمد لديها . إنه وحده الذي يستطيع أن يقرر في أي لحظة وفي أي الأوضاع يمكن أن ينفذ تعليماته على أفضل وجه ، إنه ، وكما لاحظ ديموثيتر قديما ، الذي يتحكم في المناسبات ، والى حد كبير في الأحداث .." ويواصل هارولد نيكلسون تفسيره لأهمية دور السفير بقوله " .. إنه لذلك الوحيد الذي يستطيع أن يشرح أهداف ودوافع حكومته لأخرى ، لذلك فإنه إذا كان أحمق وجاهلا ومختالا بنفسه أو معتل المزاج ، فإن قدرا كبيرا من سوء الفهم يمكن أن ينشأ ، وترتكب تصرفات طائشة وضارة ، والعكس صحيح تماما حين يكون لبقا وماهرا ، إن الحكومات التي تسمح لنفسها أن تمثل في عواصم أجنبية بسفراء لن تلتفت لنصائحهم ، إنما تضيع وقتها والمال العام" .

وإذا كان من أهم معالم الدبلوماسية المعاصرة اجتماعات القمة المتكررة والمنظمة ، فإنه من المتفق عليه كذلك أن لقاءات القمة تلك لخطورتها بالنسبة لعلاقات الرؤساء ودولهم والقضايا التي يبحثونها فإنها يجب أن يعد لها الإعداد الجيد ، وقد لا تثمر أحيانا إلا بعد التأكد من أنها سوف تتوصل الى نتائج ايجابية ويتوقف هذا الى حد كبير على تقييم كل جانب لدوافع الآخر ومصالحه والقوى الداخلية والدولية المؤثرة فيها ، ونتائج واحتمالات الفشل والنجاح . ومثل هذا التقييم ودقته إنما يعتمد الى حد كبير على ما يوافي به الدبلوماسي دولته باعتبار أنه الأقرب الى المصادر الدقيقة للمعلومات . وبخلاف اجتماعات الرؤساء التي تتم بشكل عاجل استجابة لحدث طارىء بين دولهم أو في الوضع الإقليمي والدولي ، فإن معظم اجتماعات القمة تتم بعد أن يكون قد تم تقريبا التوصل الى الإتفاقيات التي سيوقعها الرؤساء وتعطي قيمة ومضمونا لإجتماعاتهم . ونذكر في هذا الخصوص أن اتفاقيات الحد من الأسلحة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والتي كانت تشكل جوهر ومضمون لقاءات القمة الأمريكية السوفيتية ، كان يتم التفاوض حولها قبل شهور من لقاء الرؤساء ، وهو التفاوض الذي يقوم به دبلوماسيون محترفون بالتعاون مع خبراء فنيين وسياسيين ، وكما قال دبلوماسي فرنسي مخضرم "أنه من الأمور الطبيعية جدا تقرير وحسم مبادىء السياسة الدبلوماسية بين القادة ، ولكن نجاح أو فشل هذه السياسة إنما يعتمد على الصلات اليومية للدبلوماسيين في مواقعهم" .

وما ينطبق على لقاءات القمة ينطبق على اجتماعات وزراء الخارجية ، فمما لاشك فيه أن ما يقدمه الدبلوماسي المقيم لوزير خارجيته من تقييم دقيق عن الإطار العام للسياسة الخارجية للدول المعتمد بها ، وعن العوامل المحيطة بالقضايا التي سيتم بحثها من وجهة نظر هذه الدولة فضلا عن الاتجاهات الشخصية لوزير خارجيتها ، كل هذا يزود وزراء الخارجية بخلفية سليمة يديرون بها محادثاتهم .

أما الاتصالات والإجتماعات المباشرة التي تتم بين الوزراء والخبراء الفنيين وتشمل مجالات هامة في العلاقات الثنائية بين بلادهم ، فإن دور الدبلوماسي المقيم فيها هو دور هام وموجه ، ذلك أن إقامة وتطوير العلاقات في هذه المجالات تعتمد على التتبع الدائم للإمكانيات العملية والمنظورة في كل بلد ، وعلى التقييم الدقيق لما يمكن أن تقدمه الى أو ما تحتاجه من البلد الآخر ، وعلى التنبيه لما يمكن أن يفتحه تطور هام في أوضاع الدولة الإقتصادية أو التجارية أو في مجالات العلوم والتكنولوجيا خاصة إذا كانت من البلاد المتقدمة ، وكذلك احتياجاتها واحتياجات خطط التنمية فيها إذا كانت من الدول النامية . مثل هذا الرصد والتنبيه اليه لا يقدمه بشكل دقيق إلا الدبلوماسي المقيم ذو العين الراصدة والذي يضفي تقديره الخاص لما يقال بشكل علني عن هذه الإمكانيات . ولا يقتصر تأثير الدبلوماسي المقيم فيما يتعلق بجوانب هذه العلاقات الثنائية على مرحلة الإستكشاف وتتبع امكانيات هذه العلاقات والتمهيد بذلك للإتصالات المباشرة بين الوزراء والخبراء المختصين ، وإنما يتعدى ذلك الى مرحلة ما بعد الإتصالات والإجتماعات وما قد يتم خلالها من اتفاقيات تعتمد قيمتها النهائية في واقع الأمر لا على مجرد توقيعها وإنما على متابعة مراحل التنفيذ على كلا الجانبين .

وأخيرا فقد استمد من وضعوا أهمية الدبلوماسية وقنواتها التقليدية موضع التساؤل حججهم منذ إنتهاء الحرب الباردة وبشكل خاص من حالة الإستبشار والنشوة التي صاحبتها مباشرة ، وتصوروا أنه بانتهاء الحرب الباردة وتعقيداتها وبما كانت تحمله من مواجهات وأزمات سوف يقل شأن الدبلوماسية والحاجة اليها ، وإن علاقات الدول سوف تصبح أقل تعقيدا وأسهل تناولا . إلا أن ما تكشف عنه تطورات ما بعد الحرب الباردة وما تفجر من أزمات في الخليج ويوغوسلافيا وما خلفته تركة الاتحاد السوفيتي السابق في امبراطوريته الداخلية من أزمات عرقية واقتصادية وبيئية وأكثر من ذلك امكانيات الإنتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل ، ولم يقتصر الأمر على الأزمات المتصلة بمخلفات الاتحاد السوفيتي السابق

وانعكاساتها ، وإنها امتدت الى جبهة حلفاء الأمس أنفسهم ببروز عنصر التنافس الاقتصادى والتجارى بينهم كما بدت فى مفاوضات الجات ، والاتجاه الى بناء التكتلات الاقتصادية والتجارية والدولية ، والحاجة الى إعادة بناء الهياكل والمؤسسات العسكرية والسياسية مثل حلف الناتو ، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى لكى تتواءم مع الأوضاع الجديدة . كل هذا لم يقلل فحسب من الحاجة الى الدبلوماسية ومهامها وأدواتها التقليدية فى صورها المتعددة الثنائية والمنفردة الأطراف بل وتأكد الحاجة اليها للتعامل مع الأوضاع الإقليمية والدولية الجديدة والتكيف معها بكل الخبرة والمؤسسات والأجهزة الدبلوماسية المطلوبة لذلك . يضاف الى ذلك أن من نتائج انتهاء الحرب الباردة ظهور كيانات دولية جديدة فى حدود دول مستقلة بلغت حتى الآن قرابة ٢٠ دولة قد يزيدون مع نهاية القرن وهو ما يعنى اتساعا فى شبكة العلاقات الدبلوماسية وإنشاء سفارات جديدة .

غير أن تأكيد أهمية الدبلوماسى وتمثيل بلاده فى الخارج ليس على اطلاقه ، ولا يتأتى من مجرد "تواجده" فى الخارج ، وإنما يعتمد فى المقام الأول على كفاءة وفعالية هذا التواجد وهو أمر يتوقف على المستوى التنظيمى للجهاز الدبلوماسى فى الداخل ، وعلى التفاعل المنتظم بينه وبين بعثاته وأفراده فى الخارج ، وعلى مستوى تماسك كل بعثة تمثيلية كوحدة وفريق عمل متناسق ومتعاون وعلى كفاءة أفرادها وتكوينهم المهنى والثقافى والاجتماعى : بوعيهم المتطور بأوضاع واتجاهات الوضع الدولى والإقليمى وتياراته ، وبقدرات بلادهم واحتياجات التقدم فيها ، وأهداف سياساتها الإقليمية والدولية ، وبامتلاكهم لأدوات العمل من ثقافة شاملة ، ولغة أجنبية تمكنهم من التفاعل والحوار والنفاذ فى المجتمع الذى يعملون فيه ، وشخصية اجتماعية منفتحة ودودة وكريمة ومتفهمة . والوعى بهذه الحقائق هو الذى يجعل عملية التنظيم والتطوير المستمر لأجهزة وزارات الخارجية فى الداخل ومواكبتها لقوى التغييرأمرا بالغ الأهمية ، وكذلك إختيار - إبتداء - أكفأ العناصر للعمل فى الجهاز الدبلوماسى وضمان تطور قدراته . ورغم أن بناء الدبلوماسى الكفؤ يعتمد أساسا على تطويره الذاتى بقدراته ، فإن وزارات الخارجية تساهم أيضا فى هذا البناء بما تنظمه من دورات فى مراحل مختلفة من حياته الدبلوماسية لتنشيط اهتماماته ووعيه بقضايا وطنه والعالم .

النظام الأوروبى فى القرن الماضى : "مترنيخ" والدبلوماسية التقليدية

د . محمد عبد الستار البدرى

تكثر الإشارة على مر العصور إلى السياسيين والدبلوماسيين الذين يكون لهم أثر كبير فى تشكيل الأحداث التى تؤثر إيجابيا على بلادهم ومجتمعاتهم، إلا أن قليلاً منهم يكون لهم حق المرور من بوابة العظماء التى كفلها التاريخ لكل من أسهم فى التأثير على عصره بشكل لم يسبق له مثيل، ولعل أبرز ما يميز السياسى العظيم عن زملاء عصره هو قدرته الحقيقية على توظيف معتقداته مع إمكانياته فى إطار إحتياجات بلاده والنظام الذى تعيش فيه. لذلك فإن توافق وانسجام هذه المعايير مضافاً إليها قدرته على تحريك الأمور هى فى النهاية بطاقة المرور عبر هذه البوابة.

إذا كان هناك العديد ممن تطبق عليهم لفظ عظيم، فإن أحدا لا يستطيع أن يبخل على السياسى الأول لدولة الهابسبورج - النمسا - فى القرن التاسع عشر كليمنس لوثر ونزل فون مترنيخ Von Metternich حق المرور من بوابة العظماء إلى ذاكرتنا. فلقد تمتع مترنيخ بخط عقائدى وفكرى ثابت، وبموهبة سياسية فذة سخرت لخدمة بلاده ونظامها الإقليمى، مما جعله لفترة طويلة متربعاً على عرش الدبلوماسية فى أوروبا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، أولا كوزير لخارجية دولة الهابسبورج - النمسا - ثم كمستشارها أو رئيس وزرائها بمفهومنا الحديث.

ولد مترنيخ فى الراينلاند فى العقد السابع من القرن الثامن فى بلجيكا حيث كان والده حاكما عاما للدول المنخفضة (هولندا وبلجيكا) نيابة عن دولة الهابسبورج، وكان هذا أول اختلاط له بالسياسة. وتلقى مترنيخ تعليمه كسائر أبناء الأرستقراطية الأوروبية فى عصر التنوير فى الجامعات الأوروبية، حيث تعلم فى جامعتى ستراسبورج ثم ماينز وعند بلوغه الثامنة والعشرين تم تعيينه سفيرا لبلاده فى سكسونيا ثم آلت إليه بعض المناصب منها مبعوث بلاده لبروسيا فى ١٨٠٤ إلى أن عين وزيرا للخارجية فى ١٨٠٩. ورغم أن اللغة الرسمية لدولة الهابسبورج كانت الألمانية إلا أن مترنيخ برع فى الفرنسية التى إستمرت معه حتى نهاية عمره اللغة المستخدمة فى كافة مراسلاته الدبلوماسية.

واقع الأمر أن مترنيخ يمكن تقييمه على أنه أكثر السياسيين تأثراً بالفكر المحافظ، فالدارس لسيرة مترنيخ لن يخطئ إذا اعتبره قلعة الفكر المحافظ آنذاك. وفى تقديرنا أن هذا الفكر الراسخ كان نتاجاً منطقياً لتفاعلات عدد من العوامل أهمها نشأته المحافظة والظروف السياسية المحيطة بالقارة الأوروبية علاوة على الأوضاع الداخلية فى بلاده والتى كان لها أكبر أثر فى ذلك.

لقد كان مترنيخ دبلوماسياً لدولة تعانى من التعددية الإثنية، فإمبراطورية الهابسبورج كانت على قدر قليل من التجانس نظرا لكونها إمبراطورية تشمل أكثر من أثنى عشرة كياناً عرقياً وسياسياً وهى أكثر الدول الأوروبية التى كانت تعتمد على شخص الحاكم لمنحها هويتها، وبالتالى فإن الفكر المحافظ هو فى واقع الأمر دواؤها والفكر الثورى سرطانها ومرضها القاتل. هذا وقد أدرك نترنيخ أن أوروبا كانت تمر بأسوأ مراحلها السياسية منذ حرب الثلاثين عاما ١٦١٨ - ١٦٤٨ بسبب الأفكار الليبرالية التى أتت بها الثورة الفرنسية، حيث قضت هذه الثورة على بقايا التجانس داخل نظام العلاقات الدولية فى أوروبا، بتفتيتها لمفاهيم الحكم والشرعية السائدة فى ذلك الوقت، مما أدى إلى اشتعال الحرب الضروس التى أستمرت قرابة عقدين من الزمان (١٧٩٢ - ١٨١٤). ومن هنا برزت كراهية

مترنيخ للأفكار الليبرالية والمفاهيم الثورية العكسية، فلقد توج هذا التفكير في مقولته الشهيرة "لا يوجد سلام حقيقي في ظل نظام ثوري". ولعل هذين السببين علاوة على نشأته المحافظة من العوامل التي أثرت على ترسيخ الفكر المحافظ لدى مترنيخ والذي لازمه حتى آخر عمره.

من هذا المنطلق الفكري مارس مترنيخ دبلوماسيته المحافظة طوال أربع حقب استطاع خلالها أن يسيطر على مجريات عدد من الأمور التي كان لها الأثر الأكبر في دعم الاستقرار والأمن الأوروبي، فعنى أول الأمر بأن يعمل على إقامة التحالف الرابع والأخير ضد فرنسا الثورية دون أن يظهر على الساحة، وبمجرد أن سمحت الظروف قام التحالف بهزيمة نابليون ومعه المد الثوري في أوروبا. وقد أعتقد البعض أن هزيمة فرنسا كفيلة بإعادة النظام الإقليمي الأوروبي على ما كان عليه، إلا أن العصر قد تغير والمفاهيم الدولية بدأت تتغير معه أيضاً. لذلك أهتم مترنيخ أهتماماً بالغا بتشييد النظام الأوروبي من منطلق الفكر المحافظ الذي يؤمن به أشد الايمان، فعمل الحلفاء في مؤتمر فيينا ١٨١٥ على تجاهل كافة التطلعات القومية في أوروبا والتي أرتبطت بالفكر الليبرالي. كذلك أهتم مترنيخ وكاسلراه – وزير خارجية بريطانيا – بخلق نوع من توازن القوى في أوروبا وذلك بتقوية الدول المجاورة لفرنسا لتكون قوة ردع في مواجهة أية طموحات فرنسية مستقبلية، وعدم منح أي دولة مزيداً من القوة بحيث يمكن لها أن تهدد النظام.

وبالرغم من كل الترتيبات التي قام بها الحلفاء إلا أن أهم ما تمخض عنه مؤتمر فيينا كان نظام الكونجرس الأوروبي Congress System. هذا النظام كان من بنات أفكار مترنيخ حيث أقر أول آلية للتشاور بين الدول العظمى في أوروبا واستطاع مترنيخ خلال هذه الفترة استغلال هذه الآلية لضرب كافة الحركات التحررية في أوروبا. وقد استخدمت هذه الآلية في ضرب الثورات في إيطاليا وتفويض فرنسا الملكية في كبت الثورة في أسبانيا عسكريا. أستمر هذا النظام قرابة خمسة عشر عاما إلا أن جهود مترنيخ لم تكفل له الدوام نظر لأن عجلة التاريخ كانت تتحرك صوب الليبرالية علاوة على تدخل عوامل سياسية أخرى على رأسها رفض بريطانيا الانضمام لهذه الآلية وحدوث الثورة الفرنسية في ١٨٣٠. كان لتكالب هذه العوامل مضافاً إليها استقلال بلجيكا واليونان الأثر الأخير في تقويض هذا النظام تماما.

وحتى مع فشل نظامه المحافظ وسير أوروبا على بداية طريق الديمقراطيات الحديثة والتعددية السياسية، إلا أن مترنيخ يظل إحدى الشخصيات البارزة التي لعبت دوراً كبيراً في التطور الدبلوماسي الأوروبي لمدة أربع حقب متتالية.

قد كانت شخصية مترنيخ مادة اختلفت حولها الآراء والتقديرات. فلقد كان مليئاً بالمتناقضات، حيث كان خجولاً وجريئاً، حاداً وهادئاً، يخلط الضعف بالقوة والعكس أيضاً، صريحاً وقت الحاجة وكتوماً عندما تدعو الحاجة إلى ذلك وهذا المزج بين المتناقضات الشخصية جعلت الدبلوماسيين الأوروبيين يهابون التعامل معه في بعض الفترات لأنه كان يصعب عليهم فهمه. ولعل أبرز مثال على هذا التناقض كان أثناء التجهيز للتحالف الأخير ضد بونابرت، فعلى حين أستمرت أتصالاته السرية مع دول الحلفاء إلا أنه عمل على ترتيب زواج بونابرت من ماري لويز أبنة الإمبراطور النمساوي.

على الصعيد الدبلوماسي فإن مترنيخ كان بحق من أفضل الشخصيات الأوروبية على الإطلاق، إن لم يكن أفضلها، فلقد برع في الدبلوماسية متعددة الأطراف بشكل واضح رغم كونها أداة جديدة على النظام الأوروبي لم تستقر في قاموسه السياسي بالشكل المفهوم لدينا حاليا. وقد استخدم هذه القدرة لتعضيد سياسته المحافظة وإقرارها في أوروبا. كانت إستراتيجيته التفاوضية تقوم على"مبدأين أساسيين الأول هو تطبيقه لنظرية "فرق تسد"، حيث برع في تفتيت أي تحالف دبلوماسي واجه بلاده طوال فترة توليه منصبه وذلك عبر بث الخلافات بين المفاوضين بما يعطيه اليد العليا وبما يجعل الحل المقترح من قبله أفضل الحلول. أما المبدأ الثاني فلقد كان يعتمد على عدم رفض أي أقتراح أو فكرة قد يقترحها أي مفاوض حتى وان كانت في غير صالح بلاده وهو ما أتاح له فرصة كسب ودهم أولاً، ثم عمل بعد ذلك على استنفاد طاقة الخصم في أمور فرعية طويلة تتعلق بفكرته بما يتيح له الفرصة للقضاء تماماً على الفكرة محل الخلاف. بهذه التكتيكات التفاوضية لم تستطع أي من الدول الكبرى الالتفاف حول النمسا في تحركاتها الدبلوماسية علاوة على أنه استطاع أن يجعل من فيينا مركزاً للدبلوماسية الأوروبية في فترات متقطعة رغم أنها كانت من أضعف الدول الكبرى عسكرياً وإقتصادياً.

لعل من أفضل إنجازاته الدبلوماسية سواء لبلاده أو لأوروبا على مر أربع حقب كانت قدرته الفائقة على الموازنة بين جيرانه الروس والفرنسيين، فبينما استخدم تحالفه مع قيصر روسيا ضد فرنسا الثورية، إلا أنه استطاع أن يستخدم فرنسا فيما بعد لتقييد التوسع الروسي في شرق ووسط أوروبا. علاوة على ذلك فانه عكف على استخدام بريطانيا في عدد من المناسبات لتحجيم تطلعات كل من روسيا وفرنسا. وهكذا استطاع مترنيخ من خلال تحالفاته المستمرة أن يؤمن للنمسا قدراً من الأمن والاستقرار وأطالت من عمرها السياسي، وذلك في المقام الأول عبر فرض معتقداته السياسية المحافظة على النظام الأوروبي.

إن فراسته الطبيعية وهبت له كذلك القدرة على ان يتعامل مع عدد من الشخصيات الأوروبية المتطرفة والمتناقضة على رأسها الإسكندر الأول قيصر روسيا ونابليون بونابرت إمبراطور فرنسا. وقد كان تعامله مع هاتين الشخصيتين مثالاً للصبر والحكمة وتحكم الضعيف في القوى، حيث استطاع مترنيخ أن يسيطر في وقت من الأوقات على جاره المتناقض الإسكندر الأول، والذى كان يمر فى أوقات عديدة بتغيرات روحية وفلسفية ومغامرات سياسية مدمرة وغير محسوبة ومع ذلك استطاع مترنيخ ان يحجمه تماماً خلال فترة حكمه ويفرض عليه مساندته فى الحرب ضد الأفكار الليبرالية، وهو الأمر الذى استعصى على باقى السياسيين فى أوروبا. كذلك كان الحال مع نابليون حيث استطاع أن يحجمه بطريقة غير مباشرة بعد زواجه من ماريا لويزا.

بالرغم من النقد الموجه لمترنيخ، إلا أنه لم يكن المحب الحقيقى للحرب ولا من الداعين لها إلا عند الضرورة القصوى لاسيما ضد الثورات والأفكار الليبرالية. وكان لوجوده أثر كبير فى تفادى الحروب الأوروبية لفترات كبيرة ومن أقواله المأثورة أن "الإنسان لا يستطيع ان يغطى الأرض بالأنقاض دون دفن الإنسان تحتها". كذلك قوله "يجب أن نكون دائما حاملين للسيف فى إحدى اليدين وغصن الزيتون فى اليد الأخرى".

مهما اختلفنا فى تقدير مترنيخ أو مع أرائه وتحليلاته وسياساته، فاننا يجب أن نحكم عليه من منطلقين، الأول هو قدرته على التنسيق بين معتقداته الشخصية من ناحية ومتطلبات بلاده الداخلية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى قدرته لتطويع النظام الأوروبى لصالح بلاده بحيث ساهمت فى كفالة السلام لأوروبا لفترة طويلة. أما المعيار الثانى وهو أن فكره المحافظ كان أمراً طبيعياً فى ذلك الوقت لاسيما مع شيوع الأفكار والقيم المحافظة التى كانت الأساس فى كل أوروبا، من ثم لزم علينا الحكم عليه بمعيار عصره. ولا يستطيع أحد أن ينكر حق مترنيخ فى أن يمر إلى ذاكرتنا عبر بوابة العظماء لكل الأسباب التى أوردناها - سواءً لدبلوماسيته أو لدوره فى إقامة نظام أوروبى جديد ودوره فى ترسيخ مفاهيم دبلوماسية متميزة (الدبلوماسية متعددة الأطراف) أو لبراعته التفاوضية، علاوة على قدرته عند خلط هذه الأمور فى بوتقة الفكر المحافظ. فالمعيار الحقيقى الذى يمكن لنا أن نحكم به على مترنيخ يكمن فى المقام الأول فى قدرته الفائقة فى التنسيق بين معتقداته وقدراته ومصلحة بلاده، وتسيير النظام الأوروبى لخدمة كل هذه الأغراض معا.

ولكن يبقى السؤال الحائر الذى راود عدداً من المؤرخين: كيف لم يدرك مترنيخ فى حربه ضد القومية الأفكار الليبرالية فى أوروبا أنه يقاوم مالا طاقة له به إذ أن خصمه كان حتماً منتصراً؟ الإجابة على ذلك قد تكمن فى أن هناك سياسياً لكل عصر، ولكنه لا يوجد عصر لكل السياسيين لأن ذلك معناه ثبات حركة التاريخ وجمود الإنسانية.

هل يشهد القرن الواحد والعشرون انهيار الولايات المتحدة الأمريكية ؟!

فخرى الهوارى

لقد جذبت إنتباهى بشدة هذه الأيام تلك المناقشات الحثيثة التى تدور حول عملية وضع أسس ومبادئ الإستراتيجية الأمريكية للقرن ٢١ وبصفة خاصة التحديات التى تقف أمام واضعى هذه الإستراتيجية، وهى فى ذلك تضع فى اعتبارها أن القرن ٢١ ، قد بدأت تتضح المعالم والملامح التى تدل على هويته، وهو ما يجعلها تقدم الخيارات والبدائل التى تراها بناء على دلائل ملموسة تتخذ لنفسها جذوراً فى ميدان الواقع الدولى الجديد، وهى بذلك أيضاً ليست خيالية فى التفكير أو فى قراءة الصور، ولكنها تجرى، حسابات معقدة، وتتم عمليات التحليل بمنتهى الدقة والسرية التامة وبحساسية متناهية لكى تنتهى إلى نتائج ومفاهيم صحيحة ودقيقة فى الوقت نفسه، ولذلك فإن المناقشات الجارية تعكف على تقديم تصورات ورؤى لما يجب أن تكون عليه أسس الإستراتيجية الأمريكية للتعامل مع العالم الجديد. وبطبيعة الحال يجرى إختبار تلك الرؤى وقياس تفاعلها مع بعضها البعض لكى تطرح أمامهم بدائل وخيارات لبناء كيان متكامل قادر على تحديد التوجهات الإستراتيجية وصياغة القرار الأمريكى، وهو ما ترجمه داهية السياسة الأمريكية "هنرى كيسنجر" فى مقولته التى لخصت الأزمة عندما قال "بأن هناك مشكلة عقلانية عميقة فى السياسة الأمريكية الخارجية اليوم، فإن غياب تهديد منفرد ساحق مثل التهديد الذى واجهته فى سنوات الحرب الباردة، يجعل السياسة الأمريكية تفتقد حاسة الإتجاه الذى تسلكه".

وهنا سوف أجمل هذه التحديات فى النقاط السبع الآتية:

١- تكلفة الدور الأمريكى فى العالم متمثلا فى المساعدات الخارجية (المادية - العسكرية - الخفية لبعض أجهزتها مثل CIA-NSA-FPI).

٢- الإرهاب المنظم وعالى التسليح "عصر الإرهاب".

٣- تفتت حلف الناتو "الأطلنطى" أى إنقسام ظهر أمريكا.

٤- فقدان الهوية الأمريكية بفقد أو إنهيار الآخر "الاتحاد السوفيتى" والبحث عن بديل لملء الفراغ.

٥- العمل على إنهيار الأمم المتحدة والبحث عن بديل يلقى الثقة من المجتمع الدولى.

٦- مواجهة سلطة بلا دولة أو حدود أو جنسية تقليدية.

٧- نزع وإسقاط القدسية عن مقدسات الضمير البشرى.

وفيما يلى سوف أسرد التحليل الذى أراه يهم مصر بصفة خاصة والعالم العربى بصفة عامة منطلقا فى ذلك من الطرح الأمريكى لبعض المبادئ الجديدة والتى يبحثون عنها كأساس لوضع إستراتيجيتهم، والكشف عن الفرص التى تلوح فى الأفق.

أن أصحاب الرأى المؤثر فى تلك المناقشات، عرضوا نظرية أو رؤية تقدم تصوراً لأسس الإستراتيجية الأمريكية وتمثل هذا فى طرح مصطلح جديد ألا وهو "الدولة المحورية" وتم تحديد تعريف لهذا المسمى وهو باختصار تلك "الدولة المفتاح أو صمام الأمان والأستقرار لمنطقتها" أى بأستقرارها تستقر المنطقة والعكس بالعكس صحيح، وتم تحديد مجموعة من الدول ينطبق عليها هذا المصطلح وبطبيعة الحال كانت "مصر" من أولى الدول التى انطبق عليها هذا التعريف.

ولكن الذى يجب طرحه من تساؤل هو كيف نستفيد من هذا الطرح فى بناء إستراتيجيتنا للتعامل مع العالم فى

القرن الحادى والعشرين؟

من المهم هنا أن ننظر بكل الأهتمام والدراسة الدقيقة إلى تقدير صناع الإستراتيجية الأمريكية فى تقرير يقول:

أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت فى مرحلة البحث عن مبادئ جديدة تبنى عليها أسس إستراتيجيتها وتواجه بها التحديات التى تعوقها والتى تفرض عليها أسلوبا خاصا فى تناول علاقاتها مع عدة قوى دولية مثل أوروبا "فرنسا وألمانيا" والصين واليابان وروسيا وأيضاً مع عدة دول أخرى تلعب أدواراً رئيسية فى الساحة الدولية ومنها مصر.

ولذا فانه من الأمور الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية أن تركز فى إهتمامها على عدد صغير من الدول التى يعتبر مصيرها ذا تأثير عميق وقوى جداً على المناطق المحيطة بها. ولذا فإن هناك ضغوطا فى الكونجرس الأمريكى لخفض أو إلغاء المساعدات الخارجية لعدد من الدول فى مناطق توجد بها مصالح حيوية وبالعمل على إستقرار تلك الدول يتم الحفاظ عليها.

ومن هنا لنا ملاحظتان على جانب كبير من الاهمية :

الأولى: وهى بحث أمريكا عن مبادئ جديدة تبنى عليها أسس إستراتيجيتها.

الثانية: وهى أنها تواجه تحديات صعبه تفرض عليها أسلوبا جديداً فى علاقاتها مع مجموعة من القوى الدولية والدول الرئيسية الأخرى فى العالم. والتساؤل هنا عن ماهية هذه المبادئ الجديدة وعلاقتها بالمصالح الأمريكية الحيوية؟!

وهل ستفرض التحديات تغييراً فى المبادئ الحالية لتوجهات السياسة الأمريكية الخارجية والداخلية؟!

وأقترب أكثر وأقول هل ستفرض هذه التحديات على أمريكا أن تغير من مبادئها فى التعامل مع قضايا المنطقة المزمنة ومحورها الطبيعى الأرض والمياه والأقليات؟ (من الأخطاء فى السياسة الأمريكية أنها تتعامل بأسلوب القطعة، وليس من منطلق إستراتيجى). من الربط بين المبادئ والتحديات التى أتيح لنا الاطلاع عليها وقراءتها نجد أن هناك فرصا أعتقد أنها لن تتكرر مرة أخرى هذه الفرص "إن جاز التعبير عنها" منها فرصة: فتح الباب مرة أخرى لمنافسة إسرائيلية - عربية للأستحواذ على الدعم والنفوذ الأمريكى.

بقليل من الدراسة والتحليل نجد أن الفرص مواتية لاعادة فتح هذا الصراع، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار مدى صعوبتها بل وخطورتها - هل يمكن للعمل العربى الموحد تقديم مشروعات مبادئ جديدة أو التأثير عليها أو الرهان على نوعية هذه المبادئ والتحديات التى تواجهها أمريكا والانطلاق من هذا المفهوم لبناء أسلوب تعامل يستفيد من هذه المبادئ والتحديات؟! إنه بتنسيق الأستغلال الجماعى للامكانيات العربية الهائلة يمكن التدليل على مدى تأثيرها على المصالح الأمريكية فى المنطقة، وهذا أيضا من خلال الدور المحورى المصرى ورصيده العربى والأفريقى والإسلامى، ومن التحديات التى تواجهها أمريكا مايخدم هذا الدور، حيث منها ماهو تحديات إقتصادية تتمثل فى المساعدات الخارجية والعسكرية "Dollar Diplomacy" التى تمثل بدورها عبئا شديدا على الإقتصاد الأمريكى، ويتجلى هذا بصفه خاصه فى ضمانة الدور الإسرائيلى فى المنطقة أى ضمان إستمرار إسرائيل خارج مقتضيات السلوك الدولى فى الحرب والسلم ولأدوار دول أخرى فى مناطق أخرى من العالم. ومن هذه التحديات الإرهاب عالى التنظيم والتسليح الذى ستواجهه أمريكا داخليا وخارجيا، وهو الأمر الذى لم تستعد أمريكا لمواجهته بالوسائل المناسبة بعد، وهو ما سوف يشكل تهديدا خطيرا للمصالح الأمريكية بل ولا أبالغ فى القول أن التهديد نفسه يتجه إلى الفيدرالية الأمريكية، ويرجعه المراقبون إلى السياسة الأمريكية الخارجية المتواطئة وتكلفتها على المجتمع الأمريكى، والذى بات يضج ويرفض هذا الدور بظهور عمليات العنف الداخلى فى بعض الولايات وهو ما سيؤدى إلى: إما القبول بطرح بدائل جديدة للسياسة الأمريكية أقل تكلفة لتهدئة وإمتصاص الغضب الداخلى، الذى يهدد بتفتيت أوصال النسيج الأمريكى الواحد وسوف تساعد هذه البدائل على تحسين الصورة الأمريكية فى مواجهة العالم أى الحاجة إلى استبدال القناع الأمريكى القبيح فى نظر العالم بآخر أكثر قبولا فى الساحة الدولية أو القبول بانهيار الولايات المتحدة الأمريكية ككيان سياسى وإقتصادى عالمى أقل تقدير هذا القبول بالعودة إلى داخل الحدود مرة أخرى "التقوقع" وهى نزعة بدأت تظهر فى برامج الانتخابات للرئاسة الأمريكية، وعلى المدى البعيد مع تفاقم المشكلة ستجد صدى وخاصة مع وطأة التحديات التى تواجهها أمريكا داخليا وخارجيا حيث أصبحت أمريكا أكبر دولة مدينة فى العالم ٤، ٥ تريليون دولار" حيث يشكل هذا الدين أحد أهم أسباب خروج أمريكا من حلبة المنافسة الإقتصادية مع القوى الأخرى وتتمثل فى اليابان وألمانيا "أوروبا الموحدة" والصين، سوف تخرج من الحلبة منهكة مما يدفعها دون إختيار إلى إعادة البناء وإلى البروسترويكا على الطريقة الأمريكية.

سيعى المواطن الأمريكى فداحة الدور الذى تقوم به الإدارة الأمريكية على حساب الكثير من حقوقه داخليا وخارجيا، ونجد الصورة بدأت ملامحها فى الغضب العنيف الذى يرفض سلطة الدولة المركزية، وهو العنف الذى لم تتعوده الفيدرالية فى الماضى وتعكف الآن الأجهزة

المختصة على إعادة الحسابات والدراسات فى كيفية مواجهته، ويرجع أحد الخبراء سبب هذا إلى وعى الأمريكيين بالضغوط التى تدفع صانع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية للقيام بمغامرات وأدوار تكلف أمريكا مالم تعد تحتمله على كافة المستويات.

وربما تنجح أمريكا فى التماسك قليلا عن طريق صرف الأنظار الداخلية إلى اللقب الجديد المنتظر أن تطرحه على المواطن الأمريكى لتزداد وطأة مرض بارانويا العظمة الأمريكية، هذا اللقب Super Space Country أو Super Class Country والذى ستعمل الإستراتيجية الأمريكية على تحقيقه كوسيلة لامتصاص الغضب الداخلى أو لتبرير القبول بالتقوقع، وهى ستعمل على إغراء بعض الدول الأخرى بالانضمام إلى هذا النادى "نادى الصفوة" طبقا لشروط معينة كبديل للهروب من مواجهة أزمات داخلية ودولية أيضا.

كل هذا يعطى للعرب قدرا من التفاؤل والأمل الكافى لطرح البديل العربى الذى تحتاج إليه الإستراتيجية الأمريكية للقرن ٢١ ويحل مشاكلها بل ويساعدها على مواجهة التحديات التى تهدد بانهيار الامبراطورية الأمريكية.

ونخرج من هذا إلى التساؤل - هل يمكن إستغلال هذه الفرص ولو على الأقل بضرب الأرتباط الأمريكى الإسرائيلى؟!!

باستغلال كل الظروف المواتية لهذا العمل وتقديم البدائل ومشاريع المبادئ الجديدة التى تبحث عنها الإستراتيجية الأمريكية الجديدة عن طريق مايسمى بالعمل العربى المشترك تحت مظلة "الجامعة العربية" التى يراد لها الآن أن تكون أطلالا خاوية على عروشها ولا حراك لها تمهيدا لتقديم البديل المخطط مسبقا فى أية أشكال ليقضى على آخر منظومة عربية موحدة لتقطع شعرة معاوية بين البلدان العربية، وهو ما يساعد على التشرذم والفرقة بعد ضياع حلم المستقبل فى الوحدة العربية الأمر الذى سيفقد النظم العربية لسندها الشرعى بعد أن فقدت خطى الدفاع الأول والثانى "المصداقية لدى الشعوب العربية، قوى الجهاز الإعلامى لكل نظام" ولجأت للثالث فى شكل قواتها المسلحة التى تتخذ منها جيشا أو بوليسا - جدارا يحمى ويصد أى تهديد محتمل من الشعب أو الأفكار.

ولا بديل عن استغلال تلك الفرص إلا الأنصياع لقبول الأنهيار العربى وذلك بعد إنهيار أسسه الأربعة "الثقافية - الأمنية - التاريخية - المصير الواحد" وبقدر من التحليل للرؤية نجد أن "المصير" العربى لم يعد واحدا بعد الزلازل التى لحقت بالعالم العربى بالحروب وغزو وأتفاقيات، "والأمن" لم يعد واحدا فالخطر الخارجى أصبح يمثل حماية اليوم، وعدو الأمس شريك وصديق الغد. "والتاريخ" لم يعد واحدا بل يمكن أن يتحول مجراه بعد إختلاف الطرق ويمكن أيضا تحريفه.

"والثقافة" لم تعد قيمة وفكراً بل أصبحت سوقا وسعراً، وتعودنا على وسائل العصر وغيرت من فكرنا وقيمنا، فالتغير شديد ولن يفلح الحل العربى فى عمل شئ وإنتهاز الفرص المواتية.

دور الولايات المتحدة الأمريكية فى تحديد مستقبل الأمم المتحدة والبحث عن بديل:

ثم نأتى هنا إلى أحد أهم التحديات التى ستواجه الولايات المتحدة ألا وهو إنهيار الأمم المتحدة، وأننا نلاحظ بوادر الأزمة المالية التى تمر بها الأمم المتحدة وأثرها على العديد من القضايا الإقليمية الساخنة التى تناط الأمم المتحدة بمعالجتها ولكن بالعمل على إظهارها بمظهر الضعف عن طريق نقص الامكانيات لتضطر الأمم المتحدة إلى الرحيل عن منطقة الصراع تاركة الساحة للبديل الوحيد فى معالجة المشكلة أياً كان الأسلوب من عمليات جراحية أو خلافة من أساليب العلاج الأمريكى. ونستشف من تصريحات المسئولين الأمريكيين - ممثلة فى "وارين كريستوفر" (وبلاده تمثل أكبر ممول للأمم المتحدة وهى الآن تحجبها عنها) صراحة بين طيات كلماته فى التعليق عن الأزمة الخانقة التى تمر بها الأمم المتحدة، فى أنه يريد للأمم المتحدة دورا مكتبيا تناط به أكثر منه ممارسة للعمل الميدانى والتى تعجز عنه ميزانيتها، كذلك نجد وزير خارجية "بريطانيا" مالكوم ريفكند - وكأنه أتفاق مشترك على الهدف - حيث يعجب من أن هناك أزمة مالية تواجه الأمم المتحدة - ويقول أن حصص الأعضاء الجدد فى الأمم المتحدة من الدول الجديدة بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى كافية لعلاج الأزمة.

ومن الأمور التى تساعد على إنهيار الأمم المتحدة أزمة الثقة التى باتت تصيب معظم أعضائها، وهى ما سوف يعصف بها لحيادها عن الدور الذى أنيط بها عند تأسيسها فهى الآن ستار لمغامرات وعمليات أعضاء أكثر منها فاعل فى قضايا أعضائها.

لقد فرضت بعض التغيرات على الخريطة السياسية الدولية وهى تغيرات "جوهرية" مثل أنهيار الاتحاد السوفيتى إحدى القوتين الأعظم وناهيك عن دورها فى توازن القوى وعلاج بعض القضايا بل ومساعدة الأمم المتحدة على القيام بدورها فى العالم والحد من التوترات الإقليمية ومنع الصدام المسلح بين العديد من الدول، وكم لعبت الأمم المتحدة دورا فى تهيئة الموقف ومنع التصادم بين القوتين الأعظم، ثم نأتى إلى قضية هامة للغاية لها دور رئيسى فى ظهور أزمة الثقة فى الأمم المتحدة ألا وهى

قضية التصويت داخل أهم أجهزتها وهو مجلس الأمن وتتمتع قلة بحق الاعتراض "الفيتو" وما له تأثير على قضايا أعضائها العاديين، وحرب الصفقات ولغة المصالح التى جرفت ميثاق الأمم المتحدة بعيدا ليقف ضد ضمير البشرية لصالح قلة تتمتع بامتيازات على حساب الأغلبية فى العالم.

والدليل على ذلك أنه قد بدأت مؤخرا أصوات تنادى بتعديل نظام التصويت ولابد لهذا التعديل أن يرتكز على تحقيق العدالة فى التمثيل الجغرافى، والذى يحقق فى الوقت نفسه التوازنات السياسية لمختلف القوى السياسية فى عالم اليوم والغد بمتغيراته الجديدة سواء على الصعيد الدولى العام أو على المستوى الإقليمى، وهذا هو التصور الوحيد العادل لاعادة هيكلة مجلس الأمن وتوسيع عضويته والذى يعتبر بصدق عمليه إنعاش لحالة الموات لهذه الآلية الدولية خوفا من إنهيارها، هذا علاوة على إصلاح الهيكل المالى ولابد من العمل على الاستقلال المادى للمنظمة وإلا فسوف تتعدد المنابر الدولية التى تتعامل مع قضايا العالم بفقد الثقة فى المنظمة الدولية.

أى بزيادة عدد الأعضاء الدائمين من دول أخرى ذات ثقل فى منطقتها "أى دول محورية" مثل اليابان وألمانيا ومصر وبعض الدول الأخرى، ولكن بتحليل تصريح، وزير خارجية أمريكا وبريطانيا نستطيع أن نصل إلى:

– معارضة القوى التقليدية المتمثلة فى الأعضاء الدائمين الغربين وعلى وجه التحديد "أمريكا وبريطانيا" فى أن تتمتع دول أو قوى أخرى بنفس الميزة فى التصويت على حساب المصالح الحيوية لهم والتى يشل النظام الحالى فى التصويت صمام الأمان للحفاظ عليها ولذا فإن هذه القوى سوف تقوم بالتالى:

– العمل على تفريغ الأمم المتحدة من محتواها وإظهارها بمظهر العاجز عن أداء رسالتها فى العالم هذا مع "إزدياد الدعوة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن" ودفعها للقيام بأعمال أخرى لا تتناسب مع مكانتها والأهداف التى قامت من أجلها، وبكلمات أخرى هو العمل على تهميش دور الأمم المتحدة فى الساحة الدولية الأمر الذى يعزز الدعوة إلى إعادة النظر فى جدوى وجودها، وإظهارها بأنها سلطة شاخت فى موقعها وجعل الأحداث تسبقها، ودعوة المجتمع الدولى إلى التفكير فى بديل "بالرغم من أن هذا البديل جاهز" وهو صناعة أمريكية غربية ويرعى المصالح الحيوية لهم ويدعم الإستراتيجية الجديدة فى القرن ٢١، وفى هذه الحالة لابد من ممارسة عملية تسويق لهذا البديل عن طريق إنتقاد الكيان القائم حاليا وهو ما يظهر جليا أيضا، فى بعض تصريحات "روبرت دول" المرشح للرئاسة الأمريكية، وهنا يثور التساؤل عن السيناريو المخطط لتحقيق الهدف، وما هو البديل؟!!

هذا البديل الذى سيظهر فى ظروف وملابسات تحتم على المجتمع الدولى قبوله كبديل لاغنى عنه فى غيبه أو ضعف القائم حاليا أو بأكثر التعبيرات تفاؤلا بعد ظهور الدور الهامشى للآلية الحالية فى القضايا الساخنة على الساحة الدولية (وهذا لا يحتاج إلى ضرب أمثلة فحلف الأطلنطى تارة وأمريكا منفردة تارة أخرى أخذت على عاتقها هذا الدور فى عدة قضايا).

– ولكى تزداد الحاجة الدولية لوجود البديل لابد من توفر عنصر (الحبكه الدرامية أو الاثارة) متمثلة فى "دفع الثمن" وهو عادة فى شكل إذكاء بعض الخلافات فى عدة مناطق أو بؤر على حد تعبيرهم يتم من خلالها تصفية حسابات قديمة لاستئصال بعض القوى التى تمثل حجر عثرة فى تنفيذ المخططات "السيناريو" وتأديب دول أخرى أى تأهيل الساحة الدولية لاستقبال البديل السحرى للأمم المتحدة.

وبتحليل وقراءة إرهاصات الخريطة الدولية نجد أن نذر الحرب تلقى بغيومها على بعض المناطق الساخنة، والسبب معروف وجاهز ولن يخرج عن واحدة من ثلاث باتت تقليدية: "المياه، الحدود، الأقليات".

– ومن أهم التحديات لوجود الأمم المتحدة والتى سوف تساعد على زوالها – وهى فى نفس الوقت من أهم التحديات أمام الولايات المتحدة الأمريكية التى لن تفلت وستكتوى بنيران فعلتها – ويتمثل فى ظهور قوة غير تقليدية تثير العديد من القضايا بين الدول بظن أن بعضها وراء هذه القوة "المنظمات الإرهابية" لن تستطيع الأمم المتحدة بطبيعة الحال مواجهتها – ولا الولايات المتحدة الأمريكية – تقدر على التعامل معها لأنها لا تتمتع بالسمات التقليدية المتعارف عليها فلا هوية ولامكان أو حدوداً يمكن حصارها فيها فهى مثل الوحش *"الهلامى"* وستكون هذه المنظمات عالية التسليح ودقيقة التنظيم والتمتع بوسائل إتصال عالية وإمكانيات فى الأنتقال أيضا بل ومصادر للمعلومات مدربه بكفاءة عالية، وهو خطر داهم سوف يثير الرعب فى العالم وستكون ضحاياه دولا وليس أفراداً تقع تحت ضغوط الابتزاز والمطالب والمبالغ فيها.

ومن سوء الحظ أن الساحة ستكون مؤهلة لتواجده – وممارسة أعماله مع التشرذم العالمى، وخصوصا وأن الولايات المتحدة نفسها لم تعد العدة بعد لمواجهته، ولا تمتلك سلاح الردع ضده، وهى تعكف الأن على مستوى الأجهزة والوكالات التابعة لها مثل "- CIA - FBI NSA" وخلافه على دراسة هذه المشكلة ومحاولة الحصول على معلومات تحدد أبعادها وإحتمالات تأثيرها على المصالح الأمريكية وكيفية مواجهتها، وإمعانا فى هذا ستزاول هذه المنظمات أعمالها من داخل الولايات المتحدة نفسها – قمة فى التحدى.

البديل "مجلس الكارتلات العالمي"

سوف تلعب التجمعات الإقتصادية والسياسية - التي تفرزها التحولات الدولية القادمة - الدور الهام والرئيسي وراء ظهور هذا المجلس أو الآلية الجديدة حيث أن خريطة العالم الجديدة تفرض هذا عن طريق وجود عدة كيانات تمثل المجتمع الدولي - بالاضافة إلى قلة من الدول الصغيرة التي لن تواكب التطورات العالمية - هذه التكتلات طبيعي أن عددها أقل كثيراً جدا عن أعضاء المجتمع الدولي الحالي "الأمم المتحدة" وهذه التكتلات تحكمها سياسات إقتصادية وسياسية واحدة، ولذا فان قلة عدد أعضاء المجتمع الدولي الجديد سوف يشجع الأعضاء الجدد في المجلس الجديد على لعب دور أكثر تأثيرا وفاعلية في بعض القضايا التي ستظهر بين هذه التكتلات بعضها البعض، وعدم ازدواج السياسات والتوجيهات كذلك وضوح سياسات وتوجيهات كل تكتل (عضو) في الدفاع عن مصالح التجمع الذي يمثله، هذه هي الصورة التي ستغلب على الخريطة العالمية أي عبارة عن مجموعة دول ستتلاقى أهدافها وتتشابه ظروفها وتتكامل مصالحها بنسبة كافية تسمح بقيام الاتحاد الإقتصادي الذي يتطور إلى سياسي، وهذا الاتحاد ستكون له سياسته التي تعبر عن أعضائه، ومن المتوقع أنه وبعد هدوء معظم المشكلات المزمنة (المياه - الحدود - الأقليات) ستقل في المستقبل الأحتكاكات السياسية بالمقارنة بالإقتصادية والتي ستضطلع منظمة التجارة الدولية حاليا بمسئولياتها في التعامل معها، وستدعو الحاجة إلى وجود آليه تجمع هذه التكتلات وخصوصا لتقدير ودراسة بعض القضايا المشتركة التي تهم الجميع مثل الظروف المناخية لكوكب الأرض والتلوث وما يستجد به من أمور على أحوال الأرض من الفضاء. هذه الآلية هي (مجلس الكارتيلات العالمي) - على حد التعبير - وهو البديل الذي سيتم دراسته وتدل الظواهر الحالية والقادمة على حتمية تواجده والتفكير فيه، ومن المتوقع ظهوره في النصف الثاني من القرن ٢١ على أكثر تقدير إذ لم يكن مبكرا على هذا الموعد.

أما عن نظام عمل أو أسلوب ممارسة هذا المجلس لعمله فلم تتضح بعد الرؤية ولكنها سوف تكون عرضة لعدة مؤثرات منها:

١- ستلعب التكنولوجيا الحديثة في الاتصالات والانتقالات دوراً أكبر في أسلوب أو نظام عمله بحيث يقل الاعتماد على العامل البشري أو الأساليب التقليدية الحالية في إستقاء المعلومات، فمن المتوقع أن يكون العالم مراقباً بكاميرات عملاقة عالية التقنية ومغطى بشبكة من الأجهزة التي تمنع إستخدام أو اللجوء للقوة في معالجة القضايا خاصة بعد معاناة العالم على يد الحروب التقليدية الإقليمية وويلات عصر العنف والمنظمات الإرهابية العنيفة.

- سوف يتجه الصراع بين القوى الجديدة أو نادي Super Class Country أو Super Space Country إلى المستعمرات الفضائية، وهو مجال رحب وخصب غير تقليدي، أي أن ميدان الصراع على الأرض سيتم إستبداله بآخر له قوانينه وظروفه المناخية والجغرافيه ووسائل مواصلاته وإتصالاته، والتي سيتعذر على البقيه التقليدية من دول العالم إمتلاكها أو مزاحمة أعضاء "نادي الصفوى" في التكالب على هذه المستعمرات أو إثارة المشاكل التقليدية (نتيجة الاستعمار) من حقوق إنسان أو إستنزاف موارد المستعمرات على الأرض، وفي عبارة أخرى سيكون للفضاء دور عظيم في إدارة الصراع وتشكيل الخريطة الدولية في القرن ٢١.

" سلطة بلا دولة أو حدود تقليدية":

إنطلاقا من هذا البديل فإن أخطر ما سوف يواجه المجتمع الدولي أو أمريكا هو العدو الهلامي أو الخفي الذي لن تستطيع الإستراتيجية العسكرية ومنظوماتها الدفاعية وأجهزة الردار التعامل معه نتيجة فقدان القدرة على تحديد مكانه أو ملامحه.

لقد أدت الثورة الصناعية الثالثة إلى بروز ظاهرة جديدة في العالم ألا وهي ظاهرة الشركات الدولية أو العابرة القارات، وكان هذا العملاق الجديد لايزال مسيطرا عليه داخل "الولايات المتحدة - قنينته التقليدية - ممثله للمبادرة الفردية ولكن سوف يشهد القرن القادم ٢١ خروج هذا العملاق من قنينته وسوف تفقد أمريكا السيطرة عليه وتكتوي بناره وممارسته أن أمريكا لن تستطيع الانفراد بالسيطرة على العالم لانها ببساطة على حد تقدير الخبراء والمراقبين - نسيج بنيانها لايتلاءم وطبيعة هذا الدور فقد تم نسجه على وجود الآخر وأكتسبت هويتها بوجوده، ولذا فسوف تنسح المجال في القرن القادم لقوة جديدة مرشحه وبقوة فرضية للسيطرة على العالم - أو في أقل التعبير - على المنطقة تلك القوى متمثلة في مجلس إدارتها سوف تكون الحاكم الفعلي غير التقليدي للمنطقة أو العالم عن طريق أسواقها ومنتجاتها، ولقليل من التهذيب سيتم الربط بينها وبين "مجلس الكارتلات العالمي" أي هي نواة هذا المجلس كبديل للأمم المتحدة.

وهكذا فإنه نموذج جديد للحكم والسيطرة العالمية لم تألفه النظم من قبل فلقد جرب العالم "المبادرة الفردية، والتنظيم الإجتماعي من خلال الرأسمالية الفردية"؟ و"الاشتراكية الشرقية" وهذا النموذج سوف يخرج من بين طياتهما أقوى سيتعلم من أخطائهم ويستفيد من تجربتهما ووعى على مشاكلهما ولهذا كله سوف يتسم العصر القادم بعصر هذا النموذج الجديد وسيطرته على العالم.

ومن الغرائب أنه في حد ذاته يمثل تحديا لأمريكا بصفة خاصة، وسوف يكون الرهان على مجالس إدارة هذه

الشركات، وسيتجه الفكر الصهيوني للسيطرة عليها بطبيعة الحال كبديل عن النفوذ الأمريكي الذى سيأخذ فى الأضمحلال والزوال، وهى فرصة أخرى أمام العمل العربى المشترك "إن وجد" للدخول مع الفكر الصهيونى فى سباق وصراع للأستحواذ على نفوذ تلك القوى الجديدة، هذا ما ستكشف عنه السنون القادمة، فالفرصة أيضا مواتيه والمال العربي يستطيع أن يدعم الموقف العربى المنافس أو يقف أمام المال اليهودى ولم أقل يحسن الموقف.

ومن رحم هذا القول سيتم طرح البديل الملائم للأمم المتحدة وهو "مجلس الكارتلات العالمى".

وجدير بالذكر هنا لمعالجة أزمة الهوية التى تعانى منها أمريكا هل تعمل الولايات المتحدة الأمريكية لبعث الاتحاد السوفيتى "الآخر" من مرقده كأيديولوجية مختلفة تعطى لأمريكا مشروعية فى الوجود وخاصة بعد فشلها فى إيجاد آخر كأيدلوجية أخرى تناصبها العداء وتقدمها للعالم بصفة عامة وللمجتمع الأمريكى بصفة خاصة على أنه عدو أمريكا؟! مجرد تساؤل!!

"تفتيت وحدة حلف الناتو":

من التحديات التى ستواجها الولايات المتحدة الأمريكية فى المستقبل هو تفتت حلف الناتو "شمال الأطلنطى" الذى يمثل ظهر أمريكا حيث بدأت نزعة الاستقلالية تتسرب إليه فى القرار والمواقف وهو ما يخفى خلافات حادة بين أعضائه ويرجع سبب ذلك إلى حالة عدم الرضا التى تسود الدول الأعضاء والرئيسية فيه عن زعيمهم والمتحدث الرسمى بأسمهم "الولايات المتحدة الأمريكية".

وأيضا سبب هذه الحالة "عدم الرضا" وهو التصرف الأمريكى الدائم بتهميش الدور الأوروبى فى معظم المواقف العالمية وانفراد الولايات المتحدة بالدور الوحيد فى العالم، ومصداقا على هذا هو ما تجلى فى الموقف الحالى بين إسرائيل وسوريا ولبنان والظاهر هو ضد "حزب الله" وهو ما أسمته إسرائيل باسم "عناقيد الغضب" والاسم الحقيقى له هو "عناقيد الأختبار" إختبار من؟!

هذا هو السؤال الذى يجب أن يجيب عليه السوريون بصفة خاصة والأوربيون بصفة عامة؟! أما سوريا فلقد جرت العمليات بالقرب منها بل أن بعض هذه العمليات استهدفت بعض قواتها كحركة إستفزازية، وتم بسرعة تبرير ذلك من الجانب الإسرائيلى بأنه قد وقع خطأ والحقيقه أنه لم يكن خطأ بل عن عمد وقصد، ونرجع إلى الموضوع الرئيسى هنا وهو انفراد أمريكا بالحل عن طريق الاتفاق الأمريكى الإسرائيلى، بألا يسمع الإسرائيليون إلا للحل الأمريكى لكى يظهر الرجل الأمريكى أمام الشعب الأمريكى بصفة خاصة والعالم بصفة عامة على أنه رجل السلام والذى يملك حلا لكل المشاكل والثلج الذى يهدئ المواقف الساخنة فى أية بقعه فى العالم. أنه تغذية لمرض "البارانويا" الذى أصاب الأمريكى بالعظمة.

لقد أظهر هذا الموقف صدق ماسبق طرحه من تعمد أمريكا بتهميش الدور الأوروبى خاصة الدور الفرنسى، وتحجيم الدور الأوروبى بصفة عامة فى العالم سوف تتضح ردود فعله فى المستقبل عن طريق بحث الأوروبيين عن شخصية مستقلة لها أى دور مستقل يعبر عن مصالحهم بعد أن فاض الكيل من التعامل الأمريكى والاستئثار بنصيب الأسد فى المصالح والغنائم، وهو إحساس بالامتهان لن يرضى الأوروبيون عنه.

والتقاط فرنسا طرف الخيط ونجاح مجهوداتها فى اليمن ولبنان، ومحاولة تقديم باريس على أنها عاصمة دولة عظمى سوف يقصدها فى القريب العاجل الزعماء العرب الواحد تلو الآخر بحثا عن دور فرنسى - أوروبى يعادل الدعم الأمريكى فى المنطقة هذا التوجه الفرنسى هو ما يلقى بالتساؤل التالى والسؤال الآن هو: هل سيصمد تلميذ الجنرال "ديجول" للمضايقات الأمريكية القادمة عقابا له على الدور المتنامى للنفوذ الفرنسى فى منطقة الشرق الأوسط؟!

وبعبارة أخرى هل سيترك الأمريكان فرنسا تكسر حاجز الأنفراد الأمريكى بمنطقة الشرق الأوسط دون عقاب يذكر؟!

التاريخ يقول أنه قد تم مضايقة "ديجول" من قبل عقابا له على مثل هذا الدور وكان لعنصر المفاجاة الأثر الأكبر لنجاحهم فى مضايقته والآن هل يعيد التاريخ نفسه مع تلميذه "شيراك" الذى يبحث بكل الجهد لدور فرنسا التاريخى فى المنطقة؟

وهل ستحدث المواجهة بين الفرنسيين والأمريكيين فى المنطقة وهل سيراهن العرب على الحصان الأسود؟

وهل ستعمل أمريكا وإسرائيل على دق إسفين بين هذا التقارب العربى الفرنسى المرتقب لكى تقضى على آمال فرنسا فى المنطقة ولا مانع من تدبير ضرب مصالح فرنسية حيوية فى المنطقة بصورة تتهم فيها فرنسا أحدى الدول العربية بأنها السبب وراء هذا العمل؟

ويثور هذا التساؤل: هل مع هذه الحالة من الخلاف بين دول الحلف الواحد يعود التقاء الزمان الألمانى مع المكان الروسى؟!

" نزع القدسية عن مقدسات ":

إن أخطر ما سيواجه المجتمع الدولى بصفة عامة والولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة غدا هو "مواجهة جريمة إسقاط أو نزع القدسية عن مقدسات كانت مسيطرة بغير مساءلة الأمس واليوم" إنه يعبر عن إنتحار الضمير العالمى، لكل جريمة جانى وأداة لارتكابها ومن الغريب أن الجانى والضحية سوف يتمثل فى طرف واحد وهو ما

سيشبه الزلزال العنيف عند انهياره، لأن الأوصال ستتآكل ويصبح البنيان هشاً ولن تجدى فيه "بروسترويكا" ولا حتى على الطريقة الغربية.

إن ظواهر اليوم تنبئ بأن أداة الجريمة هي عدم السيطرة على التقدم والمعرفة بما يتناسب والحفاظ على قدسية المقدسات وصيانة الضمير البشرى ولن يجدى عند وقوع الكارثة أو الزلزال الاختيار بين بدائل، فلن توجد هناك بدائل أو خيارات ولن يكون إلا حتمية الإنهيار بعد فوات الأوان.

لقد أبطل العقل الخرافة، والحكمة أزاحت الكهانة، ولم يعد هناك مستحيل اليوم وبعض الغد، ولكن أقصى ماتنبئ به الارهاصات في الغد هو إسقاط القدسية أو نزعها، وما أدراك ما نزع القدسية!! وبوادر هذه الجريمة ليست ببعيدة عن الذهن وأقربها مثالاً على ذلك مايجرى حاليا من نزع أو إسقاط قدسية "السلام كقيمة مقدسة عند كل الأجناس على أختلاف لغاتهم وعقائدهم فالمعنى واحد لا أختلاف عليه، ولكنهم اليوم والغد يقدمون نوعا أخر من "السلام" لم تعهده البشرية، حيث أصبح مكتسبا لمعان أخرى غريبة عن الوعى العالمى ورائحة الصفقات والمصالح تفوح من تحت عباءته كريهة تزكم الأنوف، والبقية تأتى وهل من مسترشد؟!!

إن الانحلال الاخلاقى والإجتماعى سيبلغ ذروته وآثاره جد عظيمة على البنيان الأمريكى، وصدقت كلمة تقول بأن أخطر ماسيواجه أمريكا هى أمريكا نفسها وتلك من حكم الاقدار حيث سيذوب ذلك التمثال الأمريكى من الثلج يوما ما.

اعتقد أنه بعد كل ماسبق من طرح لابد وأن نجمل مانريد لفت النظر إليه متضمنا بعض التوصيات التى لامجال للهرب من مواجهتها، فمن أشد أنواع النفاق على النفس أن ننافق أنفسنا بأن نغمض العين عن التحدى الرئيسى أمامنا ونتشدق أو نتعلل بعدم وضوح رؤيته. لقد إتخذت أمريكا خطوة سافرة وجريئة وخلعت فى معظم القضايا التى تهمنا القناع ومارست وستمارس الدور بمنتهى العلانية دون الحاجة إلى ستر الوجه أو التخفى بعد أن اطمأنت أنها ليست فى حاجة إلى هذا حيث لاخوف من العمل بوضوح ورغم هذا مازلنا نتعامل مع الفرع لا الأصل وسنخطئ أيضا فى توجهنا على هذا المسار، وما أحوجنا إلى ضرورة فرز سياستنا الخارجية وأرضيتها الداخلية عن طريق:

١- تصحيح قبولنا لسياسة "طرح مصر من حسابات القوة العربية لإنها رصيدنا فى التعامل الخارجى، وبفضلها نستطيع أن نطالب بشروط مقبولة فى مفاوضاتنا الدولية لإن الغير سيضع فى الإعتبار هذا الرصيد وهو يتفاوض أو يتعامل معنا، فهى بحق المحيط الطبيعى والثقافى والأمنى وتدعيم هذا الأتصال عن طريق "المؤسساتيه وليس عن طريق" التلقائية الجماهيرية فقط.

٢- التخلى عن الاندفاع أو الأنفعال فى السياسة الخارجية لأنها باختصار مكلفة جدا لما يترتب عليها من القيام بمغامرات غاية فى التكلفة على المستويات البشرية والمادية.

٣- محاولة التوفيق بين الوجوه المختلفة للهوية المصرية، والدوائر الطبيعية للسياسة الخارجية فلا تفريط أو تعديل فيها بل كل الدعم لها فلا تعاصر بين الإسلام والعروبة ولابد أن نراهن على هذه السياسة لأنها مستقبلنا فى التجمع من خلال كل القوى التى تحمل أى وجه من أوجه الهواية سواء كانت عربية أو إسلامية، وبمعنى آخر فإن كانت العروبة جزيرة لها خصوصيتها داخل كيان الهوية الإسلامية لكن لا يوجد هناك تعارض ولابد أن نعمل على هذا وعلى نفس القياس بقيمة الأوجه الأخرى لنا.

٤- لا ننفى أو نغتال أو نعدل عن كل ما كان كاملا لأنه يمثل تراكما مفيداً يمكن إعادة إستعماله بعد تقييمه وتحديد أخطائه وهو قابل لهذا حيث أن التراكمات ما عشناه من تجارب العصر الحديث تعتبر مكتسبات مهمة فى عدة مجالات الإقتصادى - التعليمى - الإجتماعى - والفكرى - والاتصال بالعالم، وكل ذلك يعتبر إضافة لموارد الأمة العربية ويدعم إرادتها فى إختبارها مع الأخطار، وحين يتم صياغة مشروع المستقبل الذى هو بحق سند النظم فى أى دولة.

٥- ضرورة التأكد من أن عدم وجود مشروع للمستقبل للأمم يهدد سندها الشرعى فى البقاء، فهل لدينا ولو رؤى عن مشروع المستقبل يكون أحد أسس إستراتيجيتنا فى القرن القادم نعمل على تحقيقه بتجنيد كافة القوى والموارد، أم ترانا سنرضى بالتعامل بالقطعة فى السياسة الخارجية والداخلية وهو أسلوب عفا عليه الزمن ولن يجدى فى المستقبل سوى وجود إستراتيجية شاملة طويلة الأجل.

٦- من أهم السياسات التى يجب فرزها بواقعية هو أن نعى بأن المغتصب دائما وطبيعى أن يهدف إلى ضمان ما أغتصبه من حق الغير بقوة السلاح وهذا غاية قدراته، ولكن قمة الغفلة أن يعطيه صاحب الحق المغتصب شرعية قانونية فيما أغتصبه وبذلك يتحول الاغتصاب إلى إتفاق له حصانة القانون وبشهادة الشهود إلى جانب ضمانة السلاح.

ملف السياسة الدولية

سياسة اسرائيل الخارجية حتى عام ٢٠٠٠

إشراف : د . اسامة الغزالى حرب

إعداد وتحرير : أنور الهوارى

المحتويات

تقديم

المؤكد ، أن سياسة اسرائيل الخارجية تجاه العالم العربى ، ظلت محكومة بمحددات صراعية منذ زرعت اسرائيل فى قلبه ، وحتى عقدت مع مصر اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٩ ، وهى المرحلة التى شهدت أكبر الحروب بين الطرفين .

والمؤكد - ثانيا - أن حرب الخليج الثانية ، أسفرت عن مجموعة من التوازنات والحسابات الإقليمية والدولية ، دفعت أطراف الصراع العربى - الإسرائيلى الى مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ ، حيث انطلقت أطول وأشمل عملية تسوية سلمية .

والمؤكد - ثالثا - أن السياسة الخارجية الإسرائيلية ، قد تحركت منذ مدريد ١٩٩١ وحتى أواخر مايو ١٩٩٦ ، وفقا لمحددات سلمية ، تقوم على أساس التفاوض إنطلاقا من مبدأ الأرض مقابل السلام ، ومن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، وقد أثمرت هذه المرحلة توقيع اتفاقيات مع الأردن والفلسطينيين ، وعلى الجانب الفلسطينى نشأت سلطة الحكم الذاتى فى غزة وأريحا وتم الإتفاق على الإنسحاب من الخليل ، ووصلت السياسة الخارجية الإسرائيلية الى موقع قريب من حافة الاعتراف بحق الفلسطينيين فى دولة مستقلة وذات سيادة .

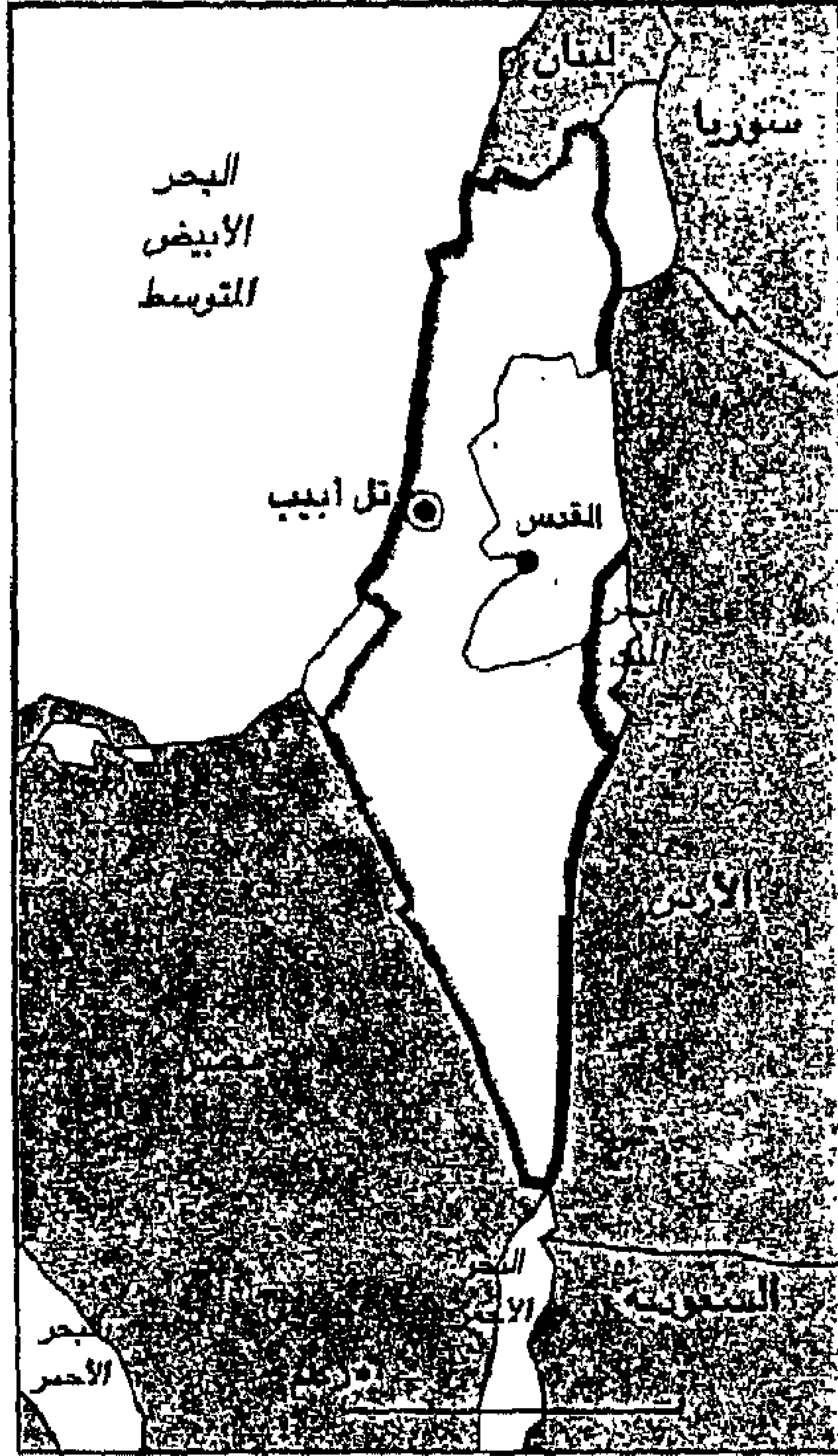
والمؤكد - رابعا - أن حصيلة ممارسات السياسة الخارجية الإسرائيلية ، طوال الشهور الأربعة الماضية ، تكشف أنها كادت تتراجع تماما عن المحددات السلمية التى حركت قواربها خلال السنوات التى استغرقتها مسيرة مدريد .

والمؤكد - أخيرا - أن السياسة الخارجية الإسرائيلية ، خلال حكم الليكود الجديد ، فشلت - حتى الآن - فى تعريف نفسها لجيرانها وللعالم ، وبعبارة أخرى ، لم تستطع تقديم نفسها فى حلبة السياسة الدولية بصورة واضحة ، فليس معروفا غاياتها من وسائلها ، وليس معروفا أولوياتها من فرعياتها .

مما يطرح عددا من التساؤلات :

- هل تنطلق السياسة الخارجية لليكود من نقطة تتجاوز وتتخطى تراث التسوية السلمية التى انطلقت من مدريد ؟

- وهل يعنى ذلك عودة الى تبنى التوجه الصراعى للسياسة الخارجية ؟



- أم تستسهل ركوب لغة الصراع عبر التصريحات ، دون أن تدرك عواقب العودة العملية الى التوجه الصراعى ؟

- وما المحددات الأيديولوجية والدينية التى تغذى التوجه الصراعى للسياسات القادمة ؟

- وعمليا ، كيف ينعكس هذا التوجه الجديد ، على قضايا محددة مثل :

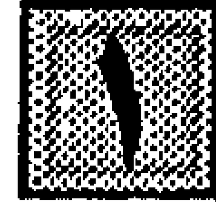
أ- الاقتصاد ، ما بين الشرق أوسطية ، والاعتماد على المعونات الغربية .

ب - واحتمالات الحرب على الجانب السورى ، والانتفاضة على الجانب الفلسطينى .

جـ - دور الدين والأيديولوجيا فى توجيه الدور الإسرائيلى إقليميا .

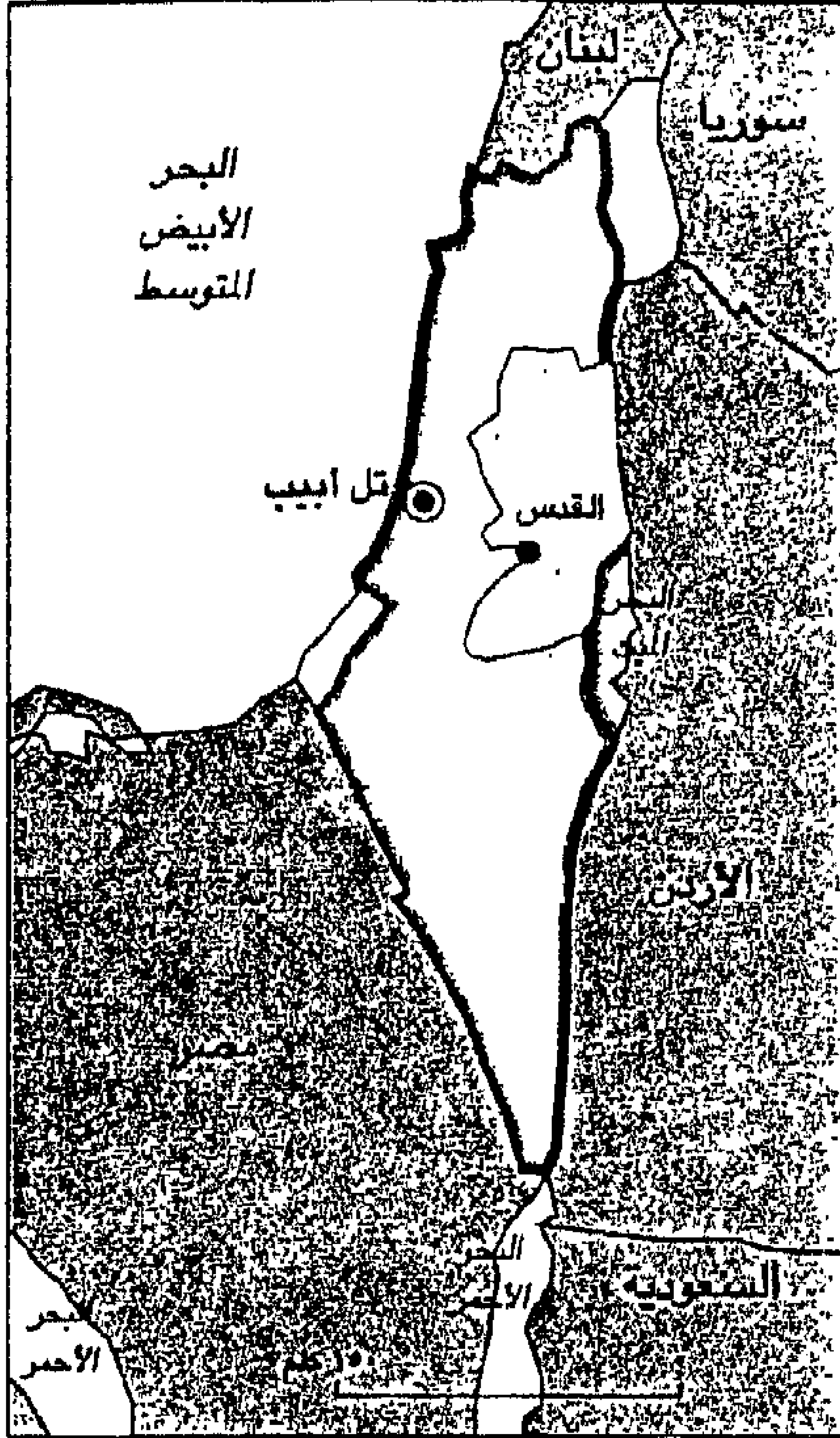
د- الموقف من المستوطنات التى تعد أحد الأعصاب الحساسة للصراع الإسرائيلى - العربى .

لكل هذا ، فإن الملف ، فى هذا العدد ، يستشرف الآفاق المستقبلية للسياسة الخارجية الإسرائيلية طوال السنوات الأربع القادمة ، التى تنتهى مع حافة القرن الجديد .



ملامح السياسة الخارجية الإسرائيلية فى عهد نيتانياهو

أشرف راضى



تشير التطورات التى شهدتها الأشهر الثلاثة اللاحقة على تولى بنيامين نيتانياهو مهام منصبه كرئيس للوزراء فى اسرائيل الى أن عملية السلام ستلعب دورا محوريا فى توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية ، سواء على صعيد علاقات اسرائيل الإقليمية ، أو علاقاتها الدولية ، لاسيما مع حليفها الرئيسى - الولايات المتحدة . كذلك ، تشير ردود أفعال الأطراف الإقليمية والدولية على انتخاب نيتانياهو وما يعنيه ذلك بالنسبة لعملية السلام الى مدى تأثر علاقات اسرائيل ، مع هذه الأطراف بمدى التزامها بمواصلة مفاوضات السلام ، وإقرارها بما أسفرت عنه من اتفاقيات ، رغم أن شروط هذه المفاوضات ومرجعيتها يمكن أن تكون محل خلاف بين الحكومة الإسرائيلية الجديدة ، وبين هذا الطرف أو ذاك من الأطراف المعنية بمفاوضات السلام .

وبالتالى ، فإن أى محاولة لتصور الملامح والخطوط الأساسية للسياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الأعوام الأربعة المقبلة ، وكذلك للتوجهات الحاكمة لهذه السياسة ولمضمونها ، لابد وأن تنطلق من تقدير أولى للموقف الإسرائيلى من مفاوضات السلام ، واحتمالات تطوره ، وهو موقف تحكمه ، بلاشك عدة اعتبارات منها ما هو أيديولوجى ، ومنها ما هو جيواستراتيجى وسياسى ، فضلا عن الاعتبارات الاقتصادية والدبلوماسية وما تفرضه من قيود على السلوك الإسرائيلى فى هذا الصدد .

ونظرا لما يفترضه التعديل الذى أدخل على طريقة انتخاب رئيس الوزراء الإسرائيلى والذى طبق لأول مرة فى الإنتخابات الأخيرة ، والذى يقضى بانتخاب رئيس الوزراء انتخابا مباشرا الى جانب أعضاء الكنيست ، من تأثير على علاقة رئيس الوزراء بكل من الكنيست والأحزاب الممثلة فيه ، وأعضاء حكومته ، وكذلك نظرا لما يفترضه ذلك من تمتع رئيس الوزراء بسلطات أقوى وصلاحيات أوسع ، فإن شخصية رئيس الوزراء وأهدافه وتوجهاته وأفكاره ، لابد وأن تحظى باهتمام أكبر عند دراسة الموقف من عملية السلام ، والسياسة الخارجية الإسرائيلية بصفة عامة . كما لابد وأن تحظى بالقدر نفسه من الاهتمام ، شخصية وأفكار وآراء الدائرة المؤثرة مباشرة فى توجيه السياسة والتى تتمثل فى مكتب رئيس الوزراء ومستشاريه . وكما يتضح من التحركات الإسرائيلية

فى الشهور الثلاثة الأخيرة ، فإن المستشار السياسى لرئيس الوزراء ، دورى جولد ، يلعب دورا مهما فى رسم وتوجيه السياسة الإسرائيلية تجاه عملية السلام ، وهناك اتفاق على الدور الذى يلعبه فى تشكيل مواقف حكومة نيتانياهو فى هذا الصدد .

وهناك ثالثا ، جملة القيود الموضوعية الداخلية والخارجية المفروضة على رئيس الوزراء الإسرائيلى ، والتى يتحرك فى اطارها ، أو على الأقل يأخذها فى الاعتبار عند تحركه داخليا ، وخارجيا . وهى قيود لا يقلل منها ومن أهميتها التغيير الذى أدخل على طريقة انتخاب رئيس الوزراء فى اسرائيل ، وإن كانت هناك تغييرات قد لحقت على الآليات التى تمارس من خلالها هذه القيود ، وتأثيرها على رئيس الوزراء الإسرائيلى، وتوجهاته السياسية ، وإن كان معظمها بقى على حاله.

وتنطلق هذه المحاولة لتقديم تصور لتوجهات السياسة الخارجية للحكومة الإسرائيلية الجديدة ، خلال السنوات الأربع المقبلة ، من افتراض أساسى يرى أن هذه التوجهات ستتحدد فى إطار التفاعلات بين ثلاث دوائر تؤثر فى عملية صنع هذه السياسة وتوجيهها . فمن ناحية ، هناك الدائرة الخاصة بالنظام السياسى الإسرائيلى ، وتفاعلاته وانعكاساته على السياسة الخارجية الإسرائيلية . وتزداد هذه الدائرة أهمية فى ضوء ما تحمله الإنتخابات الأخيرة ، سواء انتخاب الكنيست وانتخاب رئيس الحكومة ، من دلالات بالنسبة لطبيعة التحولات التى يشهدها المجتمع الإسرائيلى ، منذ توقيع اتفاقيتى أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك منذ توقيع معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية . وكيف عكس اختيار نيتانياهو هذه التحولات .

وتتعلق الدائرة الثانية بالعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية ، والدور الأمريكى فى عملية السلام . لاسيما أن التطورات التى شهدتها هذه العلاقات ، منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط تؤكد ما سبق وإن لاحظه البعض منذ أواخر الثمانينيات ، وأن هذه العلاقات دخلت مرحلة جديدة ، نتيجة للتحولات فى النظام الدولى من جهة ، والتحولات الإقليمية من جهة ثانية . ويمكن القول بأن الموقف الإسرائيلى من مفاوضات السلام مع الأطراف العربية بصفة عامة ، والطرف الفلسطينى بصفة خاصة ، بات من أهم العوامل المؤثرة فى توجيه هذه العلاقات . وفى ضوء النفوذ الذى تتمتع به الولايات المتحدة نحو اسرائيل ، فمن المرجح أن يظل الموقف الإسرائيلى من مفاوضات السلام محكوما بالعلاقة مع الولايات المتحدة خلال السنوات الأربع المقبلة ، الأمر الذى سيكون له تأثيره على مجمل السياسة الخارجية الإسرائيلية التى ستسعى الى تطوير علاقات جديدة ، وتبنى مواقف جديدة بقصد توسيع هامش المناورة المتاح أمامها .

ويمكن القول ، استنادا الى تحليل أفكار رئيس الوزراء الجديد ، وكذلك فى ضوء التحركات الإسرائيلية خلال الشهور الثلاثة الماضية ، أن الحكومة الإسرائيلية الجديدة ستسعى الى التحلل من هذه القيود التى تفرضها العلاقات مع الولايات المتحدة على مواقف اسرائيل وتوجهاتها الخارجية من خلال تبنى رسالة إعلامية جديدة تسعى الى كسب تأييد الرأى العام العالمى لإسرائيل ومواقفها فى عملية السلام ، هذا على المدى القصير . أما على المدى المتوسط ، فإن اسرائيل تسعى الى ربط نفسها بالخطط الرامية الى "مكافحة الإرهاب" باعتباره أساسا جديدا للتحالف بين الولايات المتحدة واسرائيل والقوى الدولية الأخرى الى جانب التركيز على القيم المشتركة . وتخطط الحكومة الإسرائيلية للتحرك من أجل تحقيق الاستقلالية على المدى البعيد من خلال تقليل الاعتماد على المساعدات الأمريكية ، واصلاح الاقتصاد الإسرائيلى ، وجعله أكثر قدرة على التطور الذاتى .

والدائرة الثالثة ، هى الدائرة الإقليمية ، حيث تشهد منطقة الشرق الأوسط ، والعالم العربى ، العديد من التطورات التى تنعكس مباشرة على توجهات اسرائيل ، وكذلك على تصورات الحكومة الإسرائيلية للنظام الإقليمى ، ودور اسرائيل وموقعها فى إطاره . ويرى البعض أن سلسلة النكسات والمفاجآت غير السارة على المسرح السياسى الإقليمى ، منذ اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلى الراحل ، اسحق رابين ، على أيدى متطرف يهودى فى أوائل نوفمبر ١٩٩٥ ، هى التى مهدت المسرح لفوز نيتانياهو وعودة رموز التشدد والتطرف للحكم فى اسرائيل . لقد أدت هذه النكسات التى كان من بينها كذلك سلسلة التفجيرات التى قامت بها حركة حماس داخل اسرائيل ، والعدوان الإسرائيلى على لبنان ، والتى عرفت باسم عناقيد الغضب الى تأكيد توقف عملية السلام على المسارين السورى واللبنانى(١) .

وتفرض هذه الدوائر الثلاث ، والتفاعلات فيما بينها ملامح السياسة الخارجية المتوقع أن تسير عليها الحكومة الإسرائيلية الجديدة خلال السنوات الأربع المقبلة . ففى ضوئها تتحدد أهداف السياسة الخارجية الإسرائيلية، والقضايا التى ينبغى لها أن تتعامل معها (جدول أعمالها) ، وكذلك توجهاتها إزاء الأطراف المؤثرة فى عملية المفاوضات بين اسرائيل والأطراف العربية ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة ومصر والأردن وسوريا والسلطة الفلسطينية ولبنان .

السياق الداخلى:

تتأثر عملية صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية ، تأثرا شديدا بالأوضاع داخل اسرائيل ، لاسيما أن هذه السياسة تتمحور حول "عملية السلام" التى تؤثر مباشرة على مستقبلها . وثمة أسباب عديدة تدعو الى الاعتقاد بأن السياسة الخارجية الإسرائيلية سوف تشهد تغيرات جوهرية فى عهد نيتانياهو . فمن ناحية ، عبرت نتائج الانتخابات التى جرت فى ٢٩ مايو ١٩٩٦ لإختيار أعضاء الكنيست الرابع عشر ، وكذلك لإختيار رئيس الوزراء الإسرائيلى ، عن رغبة الناخب الإسرائيلى فى

إبطاء ، وليس إنهاء مفاوضات السلام الدائرة بين اسرائيل والأطراف العربية . فلم تكن الإنتخابات استفتاء على عملية السلام ، كما ذهب البعض ، وإنما كانت تفضيلا لتصور ما لشكل السلام وطبيعته ، والعلاقات التى يمكن أن تترتب عليه دون الرفض الكامل للتصور الآخر . ويعبر عن ذلك الفارق الضئيل الذى فاز به نيتانياهو على منافسه شمعون بيريز ، والذى يقل عن ١٪ من الأصوات الصحيحة . ففى واقع الأمر ، فإن هذه الإنتخابات أكدت استمرار الإنقسام داخل المجتمع الإسرائيلى حول الموقف من "عملية السلام" ، وهى عملية محورية بالنسبة لتصور اسرائيل لنفسها ولعلاقاتها الخارجية الإقليمية والدولية ، ولدورها.

إن الفوز الذى حققه نيتانياهو والمعسكر القومى - الذى ضم أحزاب الليكود وتسومت وجيشير - الى جانب الأحزاب اليمينية والدينية الأخرى ، التى وفرت قاعدة تأييد للحكومة تضم ٦٩ مقعدا من بين مقاعد الكنيست الـ ١٢٠ - تحت شعار "الأمن والسلام" ، إنما يشير الى طبيعة التساؤلات التى فرضتها التحولات المصاحبة لتوقيع اتفاق السلام بين الأردن واسرائيل (سبتمبر ١٩٩٤) ، وبداية وضع ترتيبات التعايش والمصالحة مع الفلسطينيين تنفيذا لإتفاقيات أوسلو ، وكانت هذه التساؤلات أكثر الحاحية بالنسبة للشباب اليهودى بصفة خاصة ، إذ يرجح أن يكون الجنود الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ عاما و ٢١ عاما هم الذين رجحوا كفة نيتانياهو . وهى تساؤلات تمس بلاشك مستقبل اسرائيل .

ومن ناحية ثانية ، فإن النتائج التى أسفرت عنها الإنتخابات تكشف عن وجود تحولات كبرى يشهدها المجتمع الإسرائيلى ، وحساسيته إزاء الضغوط الخارجية . ويرى البعض أنه مع الإعلان عن نتيجة هذه الانتخابات تكون اسرائيل قد دخلت المرحلة الثالثة من مراحل تاريخها السياسى - الاجتماعى . وترتبط هذه المرحلة ارتباطا مباشرا بتعرض مفهوم "التهديد الخارجي" الذى تعرضت معه الكثير من التوجهات السياسية فى اسرائيل خلال المرحلتين ، الأولى (١٩٤٨-١٩٧٧) والثانية (١٩٧٧-١٩٩٦) ، للشرخ نتيجة التطورات التى شهدتها "عملية السلام" فى العامين الأخيرين ، الأمر الذى تسبب فى حدوث أزمة اجتماعية عبرت عن نفسها من خلال اغتيال رئيس الوزراء الراحل ، اسحق رابين ، وما صاحب ذلك من ردود أفعال عاطفية ، وكذلك من خلال الأسئلة الأساسية التى بدأ المجتمع يطرحها ، والتى تدور حول الهوية اليهودية والصهيونية للدولة ، ومعنى هذه الهوية ودلالتها بالنسبة الى مجموعات إثنية وثقافية - سياسية بداخلها(٢) .

وإذا كانت نتائج الانتخابات الأخيرة تشير الى احتمال توسع وتقوية الثقافات الدينية - الشاسية والمفدالية والحريدية - سياسيا فى مواجهة الثقافة الفرعية التقليدية ، العلمانية رغم يهوديتها ، فإن هذه الانتخابات ، والتى أديرت "كحرب ثقافات" بين ستة ثقافات فرعية تمكنت من تقوية أطرها والتمأسس فى أطر سياسية جديدة والحفاظ على الأطر القديمة ومضاعفة قوتها(٣) ، تشير الانتخابات من جهة أخرى الى أن هذه الحرب ، سوف تؤثر على التوجهات الأساسية لإسرائيل داخليا وخارجيا خلال السنوات الأربع المقبلة . الأمر الذى ستزداد معه صعوبة صياغة توجه محدد للسياسة الخارجية الإسرائيلية يتسم بالإتساق والاستمرارية ، باستثناء الإصرار على رفض التوجهات التى سارت عليها الحكومة السابقة ، سواء فيما يتعلق بعملية السلام أو علاقات اسرائيل الإقليمية والدولية .

ومما يزيد من هذه الصعوبة النظام الإنتخابى الجديد ، وما يفترضه هذا النظام ، الذى يسمح بالفصل بين انتخاب رئيس الحكومة وبين اختيار حزب معين ، من تحولات فى النظام السياسى الإسرائيلى ، وهو افتراض لم يتحقق بعد . فعلى الرغم من سعى نيتانياهو الى اجراء تغييرات تعزز من صلاحياته وتوسعها وتدعم سلطته فى مواجهة كل من الحكومة والكنيست ، إلا أن متابعة التطورات على صعيد علاقة رئيس الحكومة الجديد بحكومته ، وكذلك متابعة كيفية تشكيل حكومته ، تكشف عن حجم القيود التى يتحرك فى إطارها ، والتى تحد بالتالى من فرص تحركه باستقلالية لتنفيذ برنامجه فيما يتعلق بمواصلة مفاوضات السلام مع الأطراف العربية . وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى ما يلى :

أولا : أنه بمقارنة الوثيقة الأساسية للحكومة التى شكلها نيتانياهو ، والتى أقرها الكنيسيت الإسرائيلى فى ١٨ يونيو الماضى ، لاسيما فى البنود التى تتصل مباشرة بعملية السلام وبالسياسة الخارجية الإسرائيلية ، بالبرنامج الإنتخابى لقائمة الليكود وتسوميت وجيشير ، يلاحظ أن البرنامج الحكومى ، كان أكثر تشددا من البرنامج الإنتخابى فى بعض البنود ، وتجنب إثارة بعض القضايا المحددة بوضوح ، مما أضفى على صياغته نوعا من الغموض والعمومية والتناقض . ويرجح أن يكون ذلك لإعتبارات تشكيل حكومة ائتلافية تضم أحزاب المعسكر القومى العلمانى ، والأحزاب الدينية المتشددة . وعموما ، فإن البنود التى وردت فى برامج هذه الأحزاب ، التى قد ينظر اليها البعض فى اطار المزايدات الإنتخابية ، أو فى برنامج الحكومة الذى يفترض أن يكون أكثر إلزاما ، تثير مجموعة من التساؤلات حول مدى التزام رئيس الحكومة ، وأعضاء حكومته بعملية السلام ، وبتوجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية عموما ، فى ضوء ما لاحظه البعض بخصوص إنعدام تأثير الأطراف الخارجية على نتيجة هذه الإنتخابات(٤) .

ثانيا : لقد أشارت نتيجة هذه الإنتخابات ، وعملية تشكيل الحكومة ، الى حدوث تغير نوعى فى توجهات القيادة الإسرائيلية ، مع انتقال قيادة الدولة من جيل المؤسسين الى الجيل الشاب ، وجيل المهاجرين الحاليين ، الذين يشكلون ١٥٪ من السكان الوافدين من روسيا ، والذين ينظرون الى وجود اسرائيل كأمر واقع ، ومن ثم ، لا يعطون لمسألة الإعتراف

الأهمية ذاتها التي يعطيها جيل المؤسسين ، ويطالبون بالتالي بالحصول على مكاسب ملموسة في مقابل ما يرون أنه "تنازلات" تتعلق بالأراضي(٥) . وربما كان نيتانياهو وما يحمله من أفكار الأكثر تعبيرا عن هذا الجيل الجديد الذي يتطلع الى أن يكون لإسرائيل مكان بين الأمم يعتمد على قوتها الذاتية في المقام الأول .

ثالثا : لقد حرص نيتانياهو على تعظيم صلاحياته ، ودوره في صنع السياسة الخارجية ، والسياسة الاقتصادية الى حد ما ، من خلال تقديم بعض التنازلات للأحزاب المشاركة في الإئتلاف الحكومي ، في بعض القضايا الاجتماعية والسياسية الداخلية لكي يضمن غالبيته في الكنيسيت ، دون أن يكون مضطرا لتقديم تنازلات فيما يتعلق بعملية السلام ، إن هو تحالف مع حزب العمل ، وكذلك لكي يقلل من ضغوط المتشددين داخل قائمته - سواء في الليكود أو تسوميت وجيشير - للمطالبة بمناصب مؤثرة في المجالين - السياسة الخارجية والسياسة الاقتصادية .

ففي محاولة من جانبه لإعادة هيكلة إدارة الحكم في اسرائيل على نحو يضعف مراكز القوى المؤسساتية فيه ، ويضعف أو يحيد نفوذ الزعماء الأقوياء في حزبه ونفوذ الأحزاب الأخرى المشاركة في الإئتلاف الحكومي ، أنشأ نيتانياهو ، في اجتماع مجلس الوزراء في أواخر يونيو ١٩٩٦ ، مجلسين جديدين ، هما : مجلس الأمن القومي ، ومجلس المستشارين الاقتصاديين لتمكين رئيس الوزراء ومكتبه من اتخاذ القرارات التنفيذية بعيدا عن الوزارات . ووظيفة مجلس الأمن القومي ، الذي يرأسه ديفيد يفرى ، مدير عام وزارة الدفاع لفترة طويلة ، وقائد القوات الجوية الأسبق ، هي التنسيق بين أفرع الأمن المختلفة في الحكومة . ولم يتم ابلاغ وزير الدفاع الإسرائيلي اسحق موردخاي ، بأن يفرى سيتولى قيادة المجلس الذي يرأس في الوقت ذاته الوفد الإسرائيلي المشارك في الحوار الاستراتيجي مع وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) ويشرف على مشتريات الأسلحة من الولايات المتحدة ، ويراقب الصناعات العسكرية ، ويرأس الوفد الإسرائيلي في محادثات الرقابة على الأسلحة مع الأطراف العربية ، في إطار المحادثات متعددة الأطراف . ورأت المصادر أن اختيار يفرى يظهر رغبة نيتانياهو في التأكد من تعاون المؤسسة الدفاعية مع مجلس الأمن القومي الجديد ، وأن يضمن ألا تسعى الوزارة الى تهميشه عبر الإجراءات البيروقراطية . وفي خطوة أخرى لتقليل نفوذ وزارة الدفاع ، وعد نيتانياهو بنقل الإشراف على الصناعات الحربية الى وزارة البنية التحتية المستحدثة التي يتولاها أريل شارون(٦) .

غير أنه بعد مرور سبعة أسابيع على هذين القرارين ، تلاشت فكرة تشكيل مجلس المستشارين الاقتصاديين ، بينما لم تتخذ أي خطوات لتشكيل مجلس الأمن القومي ، الأمر الذي يشير الى أن الفكرة لن تتحقق ، في حين تحدث البعض عن امكانية تشكيل مجلس مصغر للأمن القومي . وفي هذه الأثناء قام دوري جولد ، كبير مستشاري نيتانياهو للشؤون الخارجية بتجميع هيئة مكتبه للتعامل مع الملفات الأساسية ، حيث جرى تكليف موتي كريستال ، الذي أشرف على تنفيذ معاهدة السلام مع الأردن في وزارة الدفاع ، بالمسؤولية عن الملف الأردني . كذلك تقرر انشاء ادارتين مماثلتين خاصتين بالفلسطينيين والولايات المتحدة في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي ، ولم يكن واضحا ما إذا كان سيتم تشكيل ادارة خاصة بسوريا أم لا(٧) .

غير أن التطور الأهم ، والمنتظر أن يكون له تأثير مباشر على عملية السلام ، وعلى مجمل السياسة الخارجية الإسرائيلية يتعلق بما انتهى اليه صراع القوى بين نيتانياهو وكل من ديفيد ليفي ، وأريل شارون ، والمتوقع أن يؤثر على أداء رئيس الوزراء خلال السنوات الأربعة التي سيقضيها في منصبه . فقد أظهر تراجع نيتانياهو أمام تهديد ليفي له بترك منصبه إذا لم يعين شارون في منصب وزاري يرضى عنه الأخير ، أن نيتانياهو لا يتمتع بذلك القدر من حرية الحركة وهامش المناورة ، الذي يوفره له نظام الانتخابات الجديد ، وأنه مضطر للخضوع لموازين القوى الحزبية والإئتلافية التي خاض الليكود الإنتخابات على أساسها ، والتي قامت على أساس الجمع بين رموز الخوف (من المستقبل) ورموز الدين(٨) .

رابعا : لقد أفرز هذا التحالف الإنتخابي حكومة تستند في صياغة تصوراتها وتوجهاتها الى هذين العاملين - الخوف والدين ، الأمر الذي يدفع البعض الى عدم التفاؤل بخصوص السياسة التي ستتبعها مثل هذه الحكومة ، حيث أن الجمع بين هذين العاملين يدفع دائما الى اتباع سياسات متطرفة وبعيدة عن الواقعية ، كما يرى زئيف شيف ، كبير الخبراء الإستراتيجيين الإسرائيليين ، مشيرا الى النفوذ الذي تتمتع به أطراف مغالية في تطرفها داخل الليكود ، أو في القوى المتحالف معها في الكنيسيت . وإذا كان بعض المقربين من نيتانياهو أكدوا عدم ارتياحه للضغوط التي بدأت تمارسها أطر التحالف الرافضة للإنسحاب من الأراضي الفلسطينية ، والمعارضة لإقامة دولة فلسطينية ، والداعية الى الإستيطان اليهودي في الضفة الغربية ، والمتوقع أن تؤثر على التوجه الذي ستتخذه الحكومة(٩) ، إلا أن نيتانياهو سيكون مضطرا في النهاية ، الى الرضوخ لغياب قدرته على تحويل الصلاحيات الممنوحة له الى قيادة سياسية قوية ، وفي غياب تصور أو رؤية للعالم الذي يريد تشكيله ، الى ما يقرر أعضاء حكومته ذوو الرؤى والتصورات التي سيعملون على تحقيقها ، من أمثال أريل شارون(١٠) .

غير أن وجود مثل هؤلاء الوزراء لا يمثلون مشكلة حقيقية بالنسبة لنيتانياهو ، طالما لا يعرقلون تحركاته من أجل الظهور كما لو كان يعمل على مواصلة مفاوضات السلام ، في حين يعمل مثل هؤلاء الوزراء على تغيير الواقع الذي أفرزته

الإتفاقات مع السلطة الفلسطينية ، من خلال برنامج استيطاني يسعى الى توسيع المستوطنات وربطها بإسرائيل على نحو يقوض من الناحية الفعلية ، أى إمكانية لقيام دولة فلسطينية مستقلة فى مناطق الحكم الذاتى . والمهم بالنسبة لنيتانياهو أن يتم تنفيذ هذه السياسة بهدوء وبدون ضجيج كما فعل حزب العمل خلال السنوات الأربع التى قضاها فى الحكم ، على صعيد المستوطنات ، بل أظهر نيتانياهو قدرا من الحزم في مواجهة الانتقادات التى وجهها بعض أعضاء حكومته للإتصالات التى أجراها مع السلطة الفلسطينية ، وهددهم بإقالتهم من مناصبهم ، إذا استمروا فى إنتقاد تحركاته فى هذا الصدد .

خامسا : ويعتبر الخلاف بين نيتانياهو ، ووزير خارجيته ديفيد ليفى ، هو الخلاف الأهم من زاوية تأثيره على عملية السلام . ونتيجة لهذا الخلاف الذى يتمحور حول قضايا تتصل بالصراع على السلطة بين ليفى ونيتانياهو ، اتجه رئيس الوزراء الى جعل الملفات المحورية فى مكتبه وفى يد دورى جولد ، مستشاره للشؤون الخارجية ، على النحو الذى أشير اليه من قبل ، والحد من صلاحيات وزير الخارجية . وثمة اعتبارات تجعل من الصعب على أى تسوية يتم التوصل اليها أن تحل الخلاف بينهما جذريا . فالخلافات بينهما هى امتداد لظاهرة تاريخية معروفة فى اسرائيل ، هناك جوانب أخرى شخصية وقانونية وسياسية . ولعل العنصر السياسى فى الخلاف هو الأهم . فقد أعلن نيتانياهو أنه لا يثق بكادر وزارة الخارجية ، ولا حتى بقيادة الجيش فى المفاوضات . ويعتبرهم أسرى اتفاقيات أوسلو ، وأنهم لن يساعدوه بالتالى على تغييرها(١١) . ولهذا السبب أصر رئيس الوزراء على أن يحتفظ لنفسه بالدور القيادى فى مفاوضات السلام التى ستجريها اسرائيل مع جيرانها ، بموجب الإتفاق الذى توصل اليه مع ليفى الذى حصل على وعد بأن يستشيره رئيس الوزراء فى كل خطوة ، وأن يستشير دورى جولد ، مستشاره للشؤون الخارجية ، مسؤولى وزارة الخارجية(١٢) . ومن ثم ، فمن المرجح أن تتأثر مفاوضات السلام فى المرحلة المقبلة بآراء نيتانياهو وتصوراته لطبيعة السلام مع الأطراف العربية وشروطه ، كذلك فإن السياسة التى سيتبعها تجاه الولايات المتحدة ستنطلق من تصوراته بخصوص هذه العلاقة . بينما حذرت أجهزة الأمن الإسرائيلية الحكومة من احتمال وقوع عمليات عسكرية جديدة يقوم بها الفلسطينيون إذا استمر الجمود فى عملية السلام ، وترافقت هذه التحذيرات مع الإعلانات التى نشرها التجمع اليهودى فى الصحف الإسرائيلية . وأشارت مصادر مطلعة الى أن الأجهزة الأمنية أوضحت لنيتانياهو أن استمرار عملية الحصار ضد السلطة الفلسطينية قد تؤدى الى حدوث تقارب بينها وبين حركة حماس والى حدوث تصعيد غير مرغوب فيه(١٣) .

السياق الإقليمى والدولى :

يتبنى حزب الليكود ، عل يوجه الخصوص ، وأحزاب المعسكر القومى الأخرى لرؤية مغايرة لرؤية حزب العمل ، وزعيمه شمعون بيريز بخصوص النظام الشرق أوسطى الجديد والتعاون الإقليمى ، وتذهب الى أن مستقبل اسرائيل يتمحور حول اسرائيل ذاتها ، وقدرتها على الإحتفاظ بشخصيتها فى وسط محيط معاد لها ولا توجد وسيلة للتعامل مع هذا الوسط سوى القوة وتجلياتها ، فخطة الليكود لا تنطلق من اسرائيل مندمجة فى نظام شرق أوسطى ، وإنما من اسرائيل منفصلة عنه ومتفوقة عليه وهى رؤية استدعت الموروث الثقافى اليهودى وتستحضره في مواجهة المتغيرات الممكنة . وهى رؤية ترتبط بتحدى الهوية ، أى بعلاقة الذات بالآخر ، وهو تحد ينطوى على عدد من الخيارات المطروحة ، ووسائل تنفيذها ، ويتحكم فى ترتيب القضايا التى ينبغى أن تتعامل معها السياسة الخارجية للدولة(١٤) .

إن فوز الليكود انطلاقا من هذه الرؤية التى عبر عنها فى برنامجه ، وزعيمه الذى يتبنى أفكارا مماثلة عبر عنها من خلال كتاباته المختلفة وتصريحاته ، هو تعبير عن التحولات التى شهدتها المنطقة ، والتى تشير الى وجود نقاط تحول حاسمة تتحكم بمسار الأحداث فى المنطقة ، ومن بينها فوز نيتانياهو وحزب ليكود ، ومن المفترض أنها ستتحكم كذلك فى توجهات السياسة الخارجية الإسرائيلية ، سواء فيما يخص مفاوضات السلام ، أو غيرها ، وتتمثل هذه النقاط فى(١٥) :

١- إنتهاء مرحلة مدريد التى قامت عليها عملية السلام ، والتى ترجع جذورها الى تصور أمريكى ، حدده الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش ، فى ٦ مارس ١٩٩٦ ، بعد وقف القتال فى حرب الخليج ، وحدد فيه التزام الولايات المتحدة بتسوية النزاع العربى - الإسرائيلى ، وضمان أن يحصل الشعب الفلسطينى على حقوقه الوطنية ، وترتيب مؤتمر دولى يجمع الأطراف المتصارعة تكون مرجعيته قرارى ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وقاعدة الأرض مقابل السلام . ويمثل تراجع اسرائيل عن "مبدأ الأرض مقابل السلام" كأساس لعملية التسوية ، وطرح مبدأ "السلام المترافق مع الأمن" ، واستعداد ادارة الرئيس الأمريكى كلينتون للموافقة على هذا التراجع ، أو عدم معارضته علنا تجنبا للدخول فى مواجهة مع الحكومة الإسرائيلية بينما يواجه كلينتون انتخابات الرئاسة .

وإذا كان من الممكن لإسرائيل أن تعتمد على هذا الموقف الأمريكى خلال الفترة السابقة على الإنتخابات ، فمن غير المتوقع أنه سيكون فى وسعها التعويل على هذا الموقف بعد الإنتخابات ، لاسيما وأن ادارة كلينتون حرصت على تأكيد أنها لاتزال ترى أن "الأرض مقابل السلام" لايزال يشكل المبدأ الأساسى لعملية السلام ، وإبراز معارضتها لسياسة الإستيطان الإسرائلية ، دون تطوير هذه المعارضة الى ممارسة الضغط على الحكومة الإسرائيلية ، كما فعلت إدارة بوش .

٢- الإستفادة من عملية الفرز الإقليمي ، التي بدأت مع "مؤتمر قمة صانعي السلام في الشرق الأوسط" الذي عقد في مارس الماضي في شرم الشيخ ، في أعقاب سلسلة العمليات التي استهدفت اسرائيل خلال شهري فبراير ومارس ونفذتها حركة المقاومة الإسلامية "حماس" . ذلك أن حكومة نيتانياهو ستعطي الأولوية القصوى على الصعيدين السياسي والإستراتيجي في المنطقة لسياسة مكافحة الإرهاب ، وإحلالها محل الأولوية التي قامت عليها عملية مدريد ، والتي تقضي باستكمال عملية السلام ، وإنجازها على جميع مساراتها . فالحكومة الإسرائيلية الجديدة عقدت العزم على وضع شعار مكافحة الإرهاب موضع التطبيق العملي ، وأنها وضعت بالفعل خطة للقيام بعمل هجومي عسكري تحت هذا الشعار ، قد تنفذها في جنوب لبنان ، وأن تجعل من هذه العملية مناسبة ملائمة لإختبار نظرية التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب ودعم الاستقرار في الشرق الأوسط بتصفية قواعده وتنظيماته . وحظي هذا الهدف ببنود خاصة به في برنامج الحكومة الإسرائيلية .

٣- ويرتبط بنقطة التحول السابقة ، العمل على تحويل الصراع في المنطقة عن اطاره التاريخي المتمثل في بعده العربي - الإسرائيلي ، الى إطار اقليمي جديد أساسه التمييز بين "محور السلام والأمن" و "محور الإرهاب والعنف" ، والنظر الى هذا التقسيم الجديد باعتباره الأساس الذي ستقوم عليه شبكة العلاقات والتحالفات الإقليمية والدولية في المنطقة مستقبلا .

وفي هذا الإطار ، يمكن فهم الموقف الإسرائيلي المعارض للتحركات التي تقوم بها مصر لتشكيل موقف عربي موحد من التحركات الإسرائيلية التي تنتهجها الحكومة الجديدة تجاه عملية السلام باعتبارها عملا يؤدي الى تفريغ هذا التمييز الإسرائيلي الجديد من مضمونه ، ويقطع الطريق على محاولات اسرائيل تطبيق هذا التقسيم كوسيلة لعزل بعض الأطراف المتفاوضة ، مثل سوريا ، التي تتهمها الحكومة الجديدة بدعم الإرهاب ، وتدعو الى اتخاذ اجراء دولي ضدها ، وكذلك كوسيلة لاستمرار احتلال أراضي الضفة الغربية ، وفرض هيمنتها الأمنية على مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني . وأن هذا الموقف سيحكم السياسة الإسرائيلية تجاه مصر خلال السنوات الأربع المقبلة .

٤- التخلي عن الفكرة الجوهرية التي ميزت السياستين الأمريكية والإسرائيلية في عهد حكومتي رابين وبيريز ، ونصت على أن "سوريا شريكة في عملية السلام ولابد من التعامل معها بإيجابية" والتحول تدريجيا الى فكرة جديدة شكلت جوهر السياسة التي تتبعها حكومة نيتانياهو حيال دمشق . وتقوم على أنه ينبغي على سوريا أن تختار بين السلام والإرهاب وأن تتحمل تبعات اختيارها .

٥- تهميش المسار الفلسطيني وتحييده مع حرص الحكومة الجديدة على عدم استكماله وعدم تقديم أي تنازلات جديدة في الضفة الغربية ، وتوسيع المستوطنات وربطها عبر شبكة طرق التفافية تساهم في عزل مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ضمن حدود المدن ذات الكثافة العربية ، وفي الإبقاء على القدس الموحدة عاصمة اسرائيل الأبدية ، وبدء خطة لتصفية أي مظاهر للسلطة الفلسطينية فيها ، والسعي الى إشراك الأردن سواء في ترتيبات التسوية الدائمة في الضفة الغربية ، في محاولة لتطبيق مفهوم قريب من مفهوم التقاسم الوظيفي الذي طرحه حزب العمل في الثمانينيات ، وجعل الأردن الشريك العربي - الإسلامي في الترتيبات النهائية الخاصة بالقدس ، حيث يتولى الإشراف على الأماكن الإسلامية ، في إطار ما أسماه دوري جولد "الحل الديني" لمسألة القدس(١٦) .

ولاشك أن مثل هذه السياسة ستضع الحكومة الإسرائيلية الجديدة في تعارض مع الأطراف العربية ، يؤثر على العلاقات العربية - الإسرائيلية في مجملها ويحول دون تقدمها ، كما سيضعها في تعارض مع الأطراف الأوروبية التي أكدت ضرورة التزام اسرائيل بمبدأ "الأرض مقابل السلام" في البيان الصادر عن قمة الإتحاد الأوروبي ، وربما تبرز أيضا مساحات من الإختلاف مع الإدارة الأمريكية . وستفرض هذه الأطراف ضغوطا على حكومة نيتانياهو من أجل تعديل سلوكها التفاوضي ، الأمر الذي سيدفع الأخيرة الى تبني اختيارات تبدو معها وكأنها تواصل عملية المفاوضات ، بينما تعمل في الوقت نفسه على تغيير الواقع القائم في القدس والضفة الغربية ، وتسعى الى التوصل الى تفاهمات تحد من العمليات العسكرية التي تقوم بها المنظمات المتشددة ، الفلسطينية واللبنانية ، ضدها ، وستلجأ الى ممارسة أشكال مختلفة من العمل العسكري من أجل زعزعة استقرار القوى المناوئة لها ، ولاسيما سوريا ولبنان تحت شعار "مكافحة الإرهاب" .

ولاشك في أن سياسة كهذه لن تكون عاملا للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وإنما لزعزعته ، وهي سياسة سيكون لها آثارها السلبية على اسرائيل قبل غيرها من دول المنطقة . وفي ظل سياسة كهذه ، يكون من الصعب عليها أن تسهم في تجنب تدهور الوضع الأمني الداخلي والإقليمي ، ولا يمكن للخطوات الصغيرة التي يمكن للحكومة الإسرائيلية القيام بها ، أو طرح مبادرات تزيد من تعقيد المفاوضات وتعميق أزمة الثقة بين الأطراف - مثل مبادرة لبنان أولا التي تنطوي على عدة ألغام يجعل من الصعب قبولها ، أو اللجوء الى تصعيد التوتر مع الأطراف العربية كتكتيك لإطالة أمد المفاوضات دون تحقيق تقدم يذكر ، وجميعها تمثل سمات للسلوك الخارجي الإسرائيلي على ضوء الشهور القليلة الماضية - أن تسهم في تحقيق الاستقرار في منطقة تمتلىء بالقوى التي تتصارع رؤاها السياسية .

المراجع :

١- قاسم محمد جعفر "سيناريو المواجهة المقبلة" ، الوسط ، العدد ٢٣٣ ، ١٩٩٦/٧/١٥ ، ص ص ١٠-١١ .

٢- باروخ كيمرلينغ ، "حرب ثقافات" ، هآرتس ، ١٩٩٦/٦/٧ ، مترجم ومنشور فى مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد (٢٧) ، صيف ١٩٩٦ ، ص ص ١٠٢-١٠٩ .

٣- المصدر السابق ، ص ١٠٦ وما بعدها .

٤- عوفد ياسوفير ، "يازعماء العالم امتنوا" ، معاريف ، ١٩٩٦/٦/٤ ، مترجم ومنشور في مختارات اسرائيلية ، السنة الثانية ، العدد ١٩ ، يوليو ١٩٩٦ ، ص ص ٧-٨ .

٥- عبر عن هذا الرأى هنرى كيسنجر ، أنظر مقاله المنشور فى جريدة الشرق الأوسط ، بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٧ ، ص ٦ .

6 -The Jerusalem Post, Weekending 29 June, 1996, pp. 1-2.

7- The Jerusalem Post, Weekending 10 August, 1996, p. 4.

8- The Jerusalem Post, June 21, 1996, p. 8.

الوسط ، ١٩٩٦/٦/١٠ ، ص ١٤ .

٩- الوسط ، ١٩٩٦/٦/١٠ ، ص ص ١٤-١٥ .

١٠- جيفرى أرونسون ، "أولويات نيتانياهو : اسرائيل الكبرى والمستوطنات والتفوق العسكرى" ، الوسط ، ١٩٩٦/٦/٢٤ ، ص ١٥ .

١١- الشرق الأوسط ، ١٩٩٦/٨/١١ .

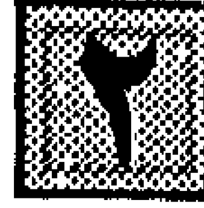
١٢- The Jerusalem Post, Weekending 31 August, 1996, p. 4.

١٣- الشرق الأوسط ، ١٩٩٦/٨/٢٥ .

١٤- د. عبد العليم محمد "ليكود والعمل : تنويعات فى الرؤية الإسرائيلية للشرق الأوسط" ، الأهرام ، ١٩٩٦/٨/٩ ، ملحق الجمعة ، ص ٤ .

١٥- قاسم محمد جعفر ، مصدر سبق ذكره .

١٦- دورى جولد "القدس : الحل الدائم" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٦ ، ربيع ١٩٩٦ ، ص ١٤٤ وما بعدها .





الأبعاد الدينية في السياسة الخارجية الإسرائيلية

د. هالة مصطفى

يثير التصاعد الملحوظ لدور الاحزاب الدينية فضلا عن التحول ناحية اليمين الكثير من التساؤلات حول طبيعة التوجهات الاسرائيلية القادمة فى ظل الحكم الحالى وأثرها على مستقبل التسوية السلمية وخاصة مسألة الانسحاب من الاراضى الفلسطينية . وكما هو معروف فان الاحزاب اليمينية والدينية تتخذ موقفا متشددا وأحيانا متطرفا من تلك المسألة ، حيث تضفى عليها طابعا من القداسة بدعوى انه لايمكن التفريط فى اى جزء من " ارض اسرائيل الأبدية " التى ترتبط بالشريعة اليهودية وبوجود الشعب اليهودى ذاته.(١)

والواقع أن هذا الخطاب الايديولوجى الذى يزاوج بين التشدد والتدين والذى بدأ يميز موقف الحكومة الاسرائيلية الحالية لايعد جديدا تماما وإنما يرجع الى بداية الحركة الصهيونية فى أواخر القرن التاسع عشر . إلا أن تزايد حدته ارتبطت بالتطورات السياسية والاجتماعية التى شهدتها اسرائيل طوال العقدين الماضيين ، والتى كان أبرزها تراجع اليسار الذى مثله حزب العمل أى تيار الصهيونية الاشتراكية ، منذ مجيئ الليكود الى الحكم لأول مرة فى ١٩٧٧ ، وصعود اليمين والاتجاهات الدينية ، وهو ما بلغ مداه مع فوزه مرة أخرى فى انتخابات الكنيست الاخيرة فى ١٩٩٢.

الحركة الصهيونية والتيارات الدينية :

اذا كان التحول ناحية الاتجاهات اليمينية الدينية يعد من أهم التحولات التى طرأت على تطور الايديولوجية الصهيونية منذ انشاء دولة اسرئيل فى ١٩٤٨ وحتى الآن ، فإن من المهم الوقوف عند اثر هذا التحول على طبيعة هذه الايديولوجية من ناحية وعلى أثرها على الدولة من ناحية أخرى .

فمنذ نشأة الحركة الصهيونية لعبت القيم والرموز الدينية دورا فى تغذية الايديولوجية التى تبنتها . فقد قامت هذه الحركة فى النصف الأول من القرن التاسع عشر كرد فعل على حال الجاليات اليهودية وأوضاعها فى مجتمعات شرق اوروبا . واعتبرت نفسها " حركة تحرير للشعب اليهودى " عن طريق توطينه داخل دولة يهودية أى أن هدف الحركة الصهيونية الاول كان السعى لانشاء دولة تجمع فيها يهود العالم .

وفى هذا الاطار ، ضمت الحركة العديد من الروافد والتيارات الفكرية والسياسية التى تعبر عن الأصول العرقية واللغوية والثقافية للطوائف اليهودية سواء من غرب أو شرق أوروبا . كما تداخلت فيها العناصر القومية مع تلك الدينية ، وضمت اتجاهات مختلفة من التيارات العلمانية والدينية الا أن المسار التاريخى لهذه الحركة أدى الى تغليب الاتجاهات الاولى عليها . حيث جاء مؤسسو الحركة الصهيونية من بين القيادات العلمانية اليهودية التى نشأت وتبلورت فى غرب أوروبا وعلى رأسهم تيودور هرتزل (١٨٦٠ - ١٩٠٤) الذى يعتبر مثالا لجيل من القيادات السياسية اليهودية التى انطلقت من الواقع السياسى والاجتماعى والثقافى الذى كان سائدا فى اوروبا الغربية ، والذى جعلها تتمرد على التراث الثقافى التقليدى لليهود والمفاهيم الانعزالية التى خلفها "الجيتو" الذى عاشوا فيه وسط المجتمعات الاخرى .

ومن هنا جاء طرح الصهيونية " الهرتزلية " للدولة اليهودية طرحا سياسيا لحل " المشكلة اليهودية" فى العالم والتى كانت تعنى وفق هذه الافكار الخروج من أسوار " الجيتو " فى الغرب . وسعت الحركة فى اطار هذا الطرح بقيادة التيار العلمانى الى تأسيس دولة عصرية تقوم على " القومية اليهودية " ولم يكن الهدف اقامة دولة يهودية بالمعنى الدينى اى تقوم على التعاليم الدينية . وفى كتابه "الدولة اليهودية " الذى صدر عام ١٨٩٦ يقول هرتزل " لن نسمح بظهور أية نزعات ثيوقراطية لدى سلطاتنا الروحية وسوف تعمل على ابقاء هذه السلطات داخل المعبد " (٢) وأشار الى أن اليهود سيكونوا اوروبيين وأن دولة اليهود سوف تخلص اوروبا من مشكلة اليهود كما تخلص اليهود من مشكلتهم وأن دولتهم ستصبح بمثابة سويسرا صغيرة فى الشرق الاوسط .

ولكن على الرغم من هذا الطرح العلمانى لمفهوم الدولة لدى الرواد الاوائل للحركة الصهيونية الا أن ذلك لم يكن يعنى استبعاد الدين والثقافة اليهودية التقليدية تماما من هذه الايديولوجية . فقد اعتبرت الدين أحد الراوفد التى تشكل الميراث والشخصية اليهودية وسعت الى استيعاب الاتجاهات والتيارات الدينية بداخلها من خلال الدور المحدد الذى رسمته للعامل الدينى وتوظيفه لخدمة أهدافها السياسية خاصة فى مجال تشجيع عملية الهجرة الى فلسطين وتشجيع الاستيطان فى بداية تأسيس الدولة دون أن يعنى ذلك تغليب هذا العامل على الاساس القومى العلمانى الذى بنت عليه حركتها السياسية .

وكان هذا الطرح المبكر لطبيعة الدولة اليهودية وكما تصورها هرتزل هو محاولة للتوفيق بين التيارات المتناقضة داخل الحركة الصهيونية التى ضمت بين صفوفها العديد من الطوائف من شرق اوروبا وغربها وعبرت بالتالى عن اتجاهات فكرية متباينة من ليبرالية ويسارية ودينية وقومية ، وبين اتجاهات حديثة وأخرى شديدة الانغلاق على الذات . ففى مقابل أفكار يهود غرب أوروبا أمثال مارتن بوبر ويهودا ماجنس كانت هناك أفكار وأطروحات "جابوتنسكى وكلاتسكين وبيريتز وبنسكر من يهود شرق أوروبا (٣) . ولم تكن هذه الاطروحات والروافد الفكرية الأخيرة - اى القادمة من شرق أوروبا- ذات توجه واحد بل انقسمت حول معظم القضايا الخاصة بتشكيل الدولة، وكانت الانقسامات والخلافات الايديولوجية بينها إحدى سماتها المميزة فى تاريخ الحركة الصهيونية فقد انقسمت بين التيارات العلمانية والاشتراكية والدينية . ولذلك لم يكن من السهل بالنسبة للروافد الشرقية داخل الحركة الصهيونيه أو على الأقل لنسبة كبيرة منها مجرد نقل النموذج الغربى الأوروبى الى المجتمع اليهودى الجديد .

وهكذا برزت التناقضات السياسية فى الحركة الصهيونية منذ البداية ولم تكن المحاولات التوفيقية التى لجأ اليها هرتزل - للمزج بين العناصر القومية والدينية - كافية لإزالة هذه التناقضات بل ربما كانت تعبيرا مبكرا عن الاشكالية التى صاحبت تأسيس الدولة الاسرائيلية ومازالت قائمة الى الآن وهى الخاصة بمسألة "الهوية" . فقد اعتقد هرتزل أن الدولة اليهودية ستكون قادرة على أن تطور لنفسها هوية قائمة بذاتها وأن استخدام الدين والرموز اليهودية التقليدية المستمدة من التراث اليهودى لن يتعدى الدور الذى رسمه له ، وهى الافكار التى كانت موضوع انتقاد من جانب أنصار اليهودية العلمانية من الشرق مثل وايزمان وموتسكين واللذين اعتبرا موضوع الثقافه الصهيونية الحديثه قضية حيوية يجب الالتفات اليها مقابل نظرة هرتزل التى اعتبرتها امرا ثانويا أو هامشيا كما كانت هذه الافكار بدورها موضع رفض من جانب بعض التيارات الدينية شديدة الانغلاق من يهود شرق اوروبا ايضا والتى ادت الى خروجها من داخل الحركة الصهيونية .

والواقع أن لجوء الايديولوجية الصهيونية السياسية الى تبنى بعض الافكار والرموز الدينية بشكل مبكر كانت تبرره عدة دوافع منها محاولتها - شأن أى ايديولوجية - اكتساب نوع من المشروعية الدينية التى تحقق من خلالها انتشارا جماهيريا واسعا وتكون محل قبول من كافة التنوعات الاجتماعية والعرقية والحضارية والثقافية ليهود اوربا ، كذلك محاولة استيعاب التيارات والمنظمات السياسية الدينية داخل الحركة الصهيونية وقد انعكس ذلك فى تحويل أغلب هذه الاتجاهات والتنظيمات الى احزاب سياسية صهيونية اى تعمل من داخل هذه الحركة وتعتبرها منطلقا رئيسيا لها أسوة بباقى الاحزاب السياسية الرئيسية ويكون الاختلاف بينها هو فقط فى برامجها السياسية فى اطار الالتزام بأهداف الحركة الصهيونية . واذا كانت هذه بعض الدوافع التى حدت بزعماء هذه الحركة للمزج بين القومية

والدين او تحويل الرموز الدينية الى رموز قومية فان الدافع الاهم هو محاولة ترسيخ وتدعيم فكرة " العودة الى أرض صهيون" أو أرض اسرائيل والتى تعد فى الاساس من التراث الدينى اليهودى . وهو ماحاولت الحركة الصهيونية استغلاله فى سعيها لتأسيس الدولة . وكما يشير الشامى فان فكرة " العهد بين الله والشعب بخصوص أرض فلسطين المقدسة " كانت بمثابة الاسطورة التى اجتمعت عليها كافة التيارات والاتجاهات السياسية على اختلاف اصولها العرقية والثقافية ومواقفها الفكرية ومنها اصحاب الصهيونية الاشتراكية ، إذ رغم رفض اصحاب هذا التيار للتراث اليهودى الثقافى التقليدى الا انهم تبنوا فكرة " العودة الى صهيون (٤) وهى الفكرة ذات الاصل الدينى فى الاساس .

وفى هذا الاطار اعتبر بن جوريون مؤسس الدولة الاسرائيلية . ان مبدأ " ارض فلسطين المقدسة" يمكن توظيفه سياسيا لتحقيق نوع من " الاجماع" بين الطوائف اليهودية المختلفة وتشجيع الهجرة الى فلسطين لتدعيم تاسيس الدولة وتوسعها .

وترتبط هذه الرؤية بأطروحات بن جوريون حول مسألة "حدود الدولة" حيث ينتقد افتراض وجود حدود تاريخية وطبيعية ثابتة للدولة وإنما تتغير الحدود وفق تغير الظروف والمراحل الزمنية المختلفة (٥) كما دعا الى اعادة النظر فى مصطلح " حدود طبيعية " فهو يرى أن الظروف الطبيعية قد تجبر الدولة على إعادة النظر مرة أخرى فى تعيين حدودها الطبيعية واستبدالها بحدود جديدة كلما دعت الضرورة وقد اسهمت أفكار بن جوريون ولاشك فى تشكيل مفاهيم ومبادئ حزب العمل خاصة فيما يتعلق بمسألة الاراضى والحدود الى الآن .

حرب ١٩٦٧ ومستقبل الاراضى المحتلة :

واذا كانت مسألة حدود الدولة وحركة الاستيطان وتشجيع الهجرة من المفاهيم التى تمتعت بثبات فى الايديولوجية الصهيونية قبل ١٩٤٨ وبعدها أى قبل قيام الدولة وبعد الاعلان عنها الا أن حرب ١٩٦٧ تعتبر نقطة فاصلة فى هذا المجال حيث أسهمت وبشكل بارز فى إحياء هذه القضايا بشدة فقد وجدت اسرائيل نفسها لأول مرة تحتل اراض عربية تفوق مساحتها باكثر من الضعف وهو ماأسهم فى صعود الآراء المتشدده من كافة الاتجاهات لتدعيم فكرة الاحتفاظ بالاراضى والتوسع فى الاستيطان خاصة بالنسبة (الضفة الغربية وغزة) .

وكما أدى الاحتلال الاسرائيلى للاراضى العربية فى ١٩٦٧ الى تزايد الاتجاهات المتشددة وتزايد حركات الاستيطان (متحيا وجوش إيمونيم وكاخ) اليمينية المتطرفة ، فان صعود اليمين الاسرائيلى ممثلا فى حزب الليكود ووصوله للسلطة لاول مرة فى ١٩٧٧ بعد هزيمة حزب العمل والذى احتكر السلطة منذ انشاء الدولة وحتى ذلك التاريخ ، قد اعطى دفعة قوية لتغذية الافكار التى صاغها انصار " جابوتنسكى ". الذى وضع الاساس الفكرى لحزب حيروت والذى تحول الى جبهة جحل ثم الليكود ، واهمها " الأفكار التى تدعو الى اقامة الدولة اليهودية على أرض اسرائيل الكاملة كما حددتها الشريعة اليهودية او التوراة ورفضه فكرة المساومة على السيادة (٦) كما غذى نزعة العنف واستخدامه كسلاح سياسى (٧) فقد كان هدف جابوتيسكى هو ايجاد اكثرية يهودية فى فلسطين ، ومن هنا تشجيعه لحركة الاستيطان والعنف معا . حتى انه فى السنوات الاولى للانتداب البريطانى على فلسطين أسس ميلشيات مسلحة " للدفاع عن المستوطنات اليهودية " المعروفة بالهاجاناه" وبدأ بعد ذلك فى بلورة رؤيته لتحقيق غاياته السياسية فيما عرف بعد ذلك بتيار " المراجعة " : مراجعه سياسية ومراجعة للنهج الصهيونى الذى سار عليه انصار الحركة الصهيونية العمالية ورموزها مثل ديفيد بن جوريون وحاييم وايزمان (٨) حيث تفجر الخلاف حول اصرار جابوتنسكى على ايجاد مجتمع الاكثرية اليهودية من خلال القوة الاقتصادية والعسكرية اليهودية فى المستقبل وأنه لا مفر وفق هذه الرؤية من الصدام مع العرب ، ولذا انتقد جابوتنسكى موقف وايزمن لما أسماه بقبوله " بالحد الأدنى فيما يتعلق بالهجرة والاكثرية اليهودية والدولة ، والموقف من العرب". وظلت أفكاره ذات تاثير كبير على قيادات الليكود من مناحم بيجين الى بنيامين نيتانياهو الذى يعتبره كثير من المحللين إبنا مخلصا لجابوتنسكى فى محاولته للمزج بين طابع الثقافة الغربية وبين القومية اليهودية المتشددة التى تقود الى الاعلاء من قيمة القوى وتعظيم استخدامها . فضلا عن التطرف فى مسألة الاستيطان .

تصاعد دور التيار الدينى :

ارتبط التحول فى الايديولوجية الصهيونية منذ حرب ١٩٦٧ . وصعود الليكود فى السلطة فى ١٩٧٧ ، بنمو وتزايد التيار الدينى فى اسرائيل خاصة التيار الارثوذكسى (وريث حركة اجودات اسرائيل ، والذى يرتبط فى الغالب باليهود الشرقيين على حساب التيار الدينى الذى يمثله (الحزب القومى الدينى المفدال) . وبدا ذلك من خلال الانتخابات البرلمانية الاخيرة . والواقع أن تزايد دور هذا التيار فضلا عن تنامى الدور السياسى للأحزاب الدينية قد فتح الباب لتنامى الاتجاهات الانغلاقية وما يرتبط بها من تعصب وعنف خاصة فيما يتعلق بمسألة الاراضى والاستيطان والحق اليهودى فى كامل أرض اسرائيل وفق تفسيرها الدينى.

لقد بدأ تنامى هذه التيارات منذ حرب ١٩٦٧ ثم ازدادت قوتها بعد فشل " العمل " ممثل تيار الصهيونية الاشتراكية العلمانية ، احتكاره الطويل للسلطة حتى ١٩٧٧ . واعتبرت هذه نقطة البداية فى تصاعد قوة التيار الدينى فى مواجهة

التيار الذى عرف بمواقفه العلمانية الصريحة والواضحة فضلا عن انتقاده المستمر للثقافة اليهودية التقليدية.

وربما أسهم فى تزايد دور التيار الدينى فى اسرائيل على مدى العقدين الماضيين التغييرات الديموجرافية والاجتماعية والتى ترتبط فى الغالب بطبيعة المجتمع الاسرائيلى بكل مايحمله من تناقضات . فقد شكلت الهجرة المتتالية ذات الأصول الغربية والشرقية تيارات ثقافية ولغوية وحضارية متباينة طبعت بقوة التركيبة السكانية للمجتمع الاسرائيلى وأبرزت هويته غير المتجانسة . وانتشر المد الدينى المتطرف بشكل خاص بين ابناء الطوائف اليهودية ذات الأصول الشرقية الذين وجدوا انفسهم فى وضع أدنى اجتماعيا وأحيانا مهمشا مقارنا بأقرانهم من ذوى الاصول الغربية فضلا عن الفروقات بينهم والتى جعلتهم يبحثون عن الاحتفاظ بهوية متميزة من خلال الدين . وقد غذى هذا الصراع بدوره الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية التى وقفت وراءه ولذلك لم يكن غريبا أن أدى تزايد نسبة اليهود الشرقيين الى تزايد الدور السياسى للاحزاب الدينية المعبرة عن الطوائف الشرقية . وأبرز تلك الاحزاب حزب شاس الذى شكل عام ١٩٨٤ ، واحتل المكان الثالث بعد العمل والليكود فى انتخابات الكنيست الاخيرة من حيث عدد المقاعد . وقد ظهر شاس ضمن مجموعة أحزاب دينية تعبر عن نفس الطوائف انشقت عن " المفدال " الذى يمثل بالأساس اليهود الأسيويين وان ظلت قيادته تنتمى الى اليهود الغربيين . لقد لعبت هذه الاحزاب دورا كبيرا فى تنامى الأصولية اليهودية الى جانب الطوائف او الحركات الاخرى التى بقيت خارج اطار هذه الاحزاب .

وبالرغم من ان هذه الاحزاب احزاب أقلية ، الا ان تركيبة النظام السياسى الاسرائيلى وأسلوب الانتخابات النسبية جعلتها فعالة ومؤثرة وتحتاج لأن يتحالف معها كل من الحزبين الكبيرين (ذوى الطابع العلمانى : العمل والليكود) لضمان الاغلبية فى البرلمان مما يتيح الفرصة بالتالى لدخولها فى الائتلافات الحكومية . وجعلت هذه الخاصية الأحزاب الدينية (باعتبارها احزاب أقلية) تسعى للحصول على اقصى المنافع السياسية الممكنة ، وممارسة ضغوط على الحكومات المختلفة لتقديم تنازلات لها وتمثل ذلك فى اصدار العديد من القوانين والتشريعات التى تلبى مطالب هذه الأحزاب والتى تدور حول تطبيق الشريعة اليهودية (٩) ومازالت الاحزاب الدينية تطالب بالمزيد فى هذا الاتجاه فضلا عن المطالبة بزيادة المعاهد الدينية ومنها المعاهد الدينية العسكرية . كذلك يظل لهذه الاحزاب مواقفها ومطالبها المتشددة فيما يتعلق بمستقبل الاراضى المحتله خاصة وضع مدينتى القدس والخليل واللتين تعتبرهما ومعها الطوائف الدينية الاكثر تطرفا من المناطق الدينية والمقدسة التى لايجوز الانسحاب منها . فضلا عن موقفها المتشدد من مسألة الاستيطان وتكثيفه فى هذه الاراضى.

فى هذا السياق ، فان صعود اليمين والتيار الدينى يظل من أهم التحولات التى شهدتها الايديولوجية الصهيونية .

وربما كان السؤال الاخير الذى يثيره هذا التحول يتعلق بطبيعة الدولة الاسرائيلية . فالايديولوجية الصهيونية التى ارتبطت بالحركة الصهيونية وسعت فى الاساس الى انشاء دولة وصاغت اهدافها على هذا الاساس لابد وأن تتعرض لمشاكل عديدة وتحتاج الى اعادة صياغة وتحديد للقيم والاهداف والوسائل التى تقوم عليها الآن . وربما كان فى مقدمة الاشكاليات التى تواجهها خاصة فى ضوء التحولات الأخيرة – هو مايتعلق بتحديد هوية الدولة . فصعود التيارات الدينية وتزايد دورها فى ظل الحكومه اليمينية يعمل ولاشك على ازدياد حده الاستقطاب الدينى العلمانى فى المجتمع . وهو الاستقطاب الذى تم احتواؤه داخل الحركة الصهيونية بشكل مبكر واستمر بعد قيام الدولة التى وضعت صيغة للتعايش بين القوى العلمانية وتلك الدينيه تقوم على توازن محسوب بحيث لايعرف الوضع القائم تغليب اختلالا او تغييرا جذريا . ان المزيد من التنازلات لصالح القوى الدينيه قد يؤدى الى تغليب النوازع الاصولية والمتطرفة وتغذيتها فى المجتمع مما ينذر بأزمة حقيقية تواجهها الدولة ويدعم هذا الرأى سابقة اغتيال اسحق رابين رئيس الوزراء الاسبق على يدى احد ابناء الطوائف الدينيه المتطرفة (الحريديم) ويشير كثير من المحللين الاسرائيليين الى خطورة اتساع الفجوة بين التيارين العلمانى والدينى التى تؤدى الى انقسام ثقافى حاد فى المجتمع وإشكالية هوية حقيقية (١٠) تلقى بظلالها ولاشك على الطبيعة القومية للدولة وثقافتها الحديثة ونموذج الديمقراطيه الليبرالية الذى تتبناه . ويزيد من تعقيد هذه القضية عدم تجانس التركيب السكانى للمجتمع بحيث تتصارع الثقافات والقوميات مع تعدد الطوائف اليهودية ذات الاصول المتباينة (شرقية ، وغربية) فضلا عن الصراع بين اليهود الذين ولدوا فى اسرائيل واليهود المهاجرين الذين يحملون معهم خصائصهم الثقافيه فضلا عن تفضيلهم تحديد هويتهم من خلال التراث اليهودى التقليدى بخلاف هؤلاء الذين ولدوا باسرائيل ويعبرون عن هوية قومية حديثه حيث يفترض أن ولاءهم للدولة يسبق اى ولاء آخر – ووفق تعبير أحد الكتاب الاسرائيليين " فان الصراع الذى سيشهده الكنيست الحالى سوف يدور أساسا حول هوية الدولة ومؤسسات الحكم (١٠) وهو أمر لابد وأن يؤدى الى اهتزاز نموذج الديمقراطية الغربية للدولة الاسرائيلية.

المراجع :

(١) الدين والحاخامون والأصولية اليهودية ، مختارات اسرائيلية ، العدد ١٢ ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ٩

(٢) د . رشاد الشامى ، القوى الدينية فى اسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة ، سلسلة عالم المعرفة عدد ١٨٦ ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ٢٣

(٣) المرجع السابق ص ٢٢ — ٢٥

(٤) رشاد الشامى ، مرجع سابق ، ص ٢٢

(٥) ديفيد بن جوريون : دولة اسرائيل والاستراتيجية ، مختارات اسرائيلية العدد ١٧ مايو ١٩٩٦ ، ص ٤٢

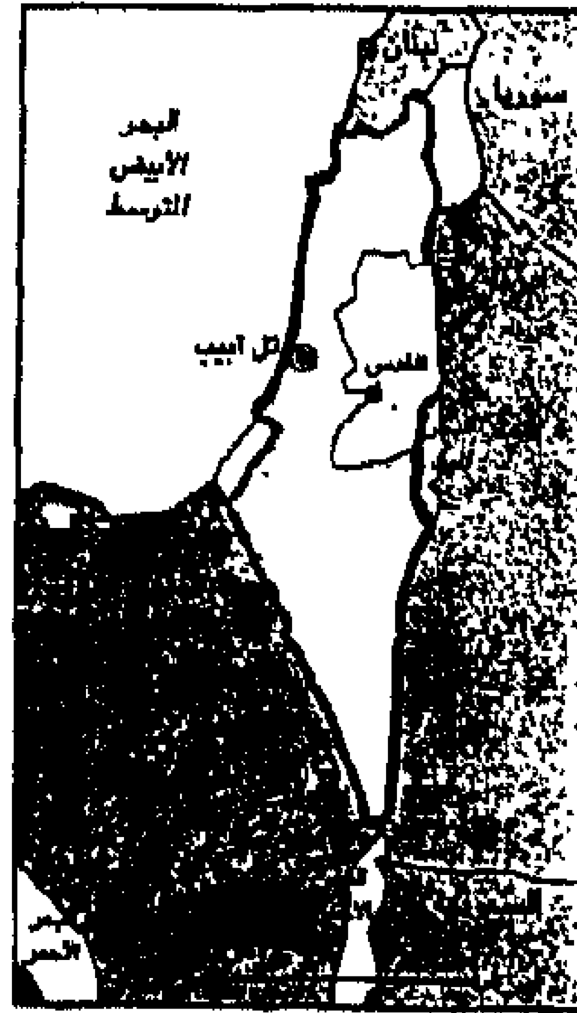
(٦) د . على الدين هلال ، الايديولوجية الصهيونية بين الثابت والمتحول ، السياسة الدولية ، عدد ٨٧ ، يناير ١٩٨٧.

(٧) يوسف لابيد ، انقلاب اجتماعى ، مختارات اسرائيلية عدد ١٩ ، يوليو ١٩٩٦ ، ص ٢٠ ، مركز الدراسات ، الاهرام.

(٨) حازم صاغية، فلاديمير جابوتنسكى ، أنظر : الحياة ٢٤ ، يوليو ١٩٩٦ .

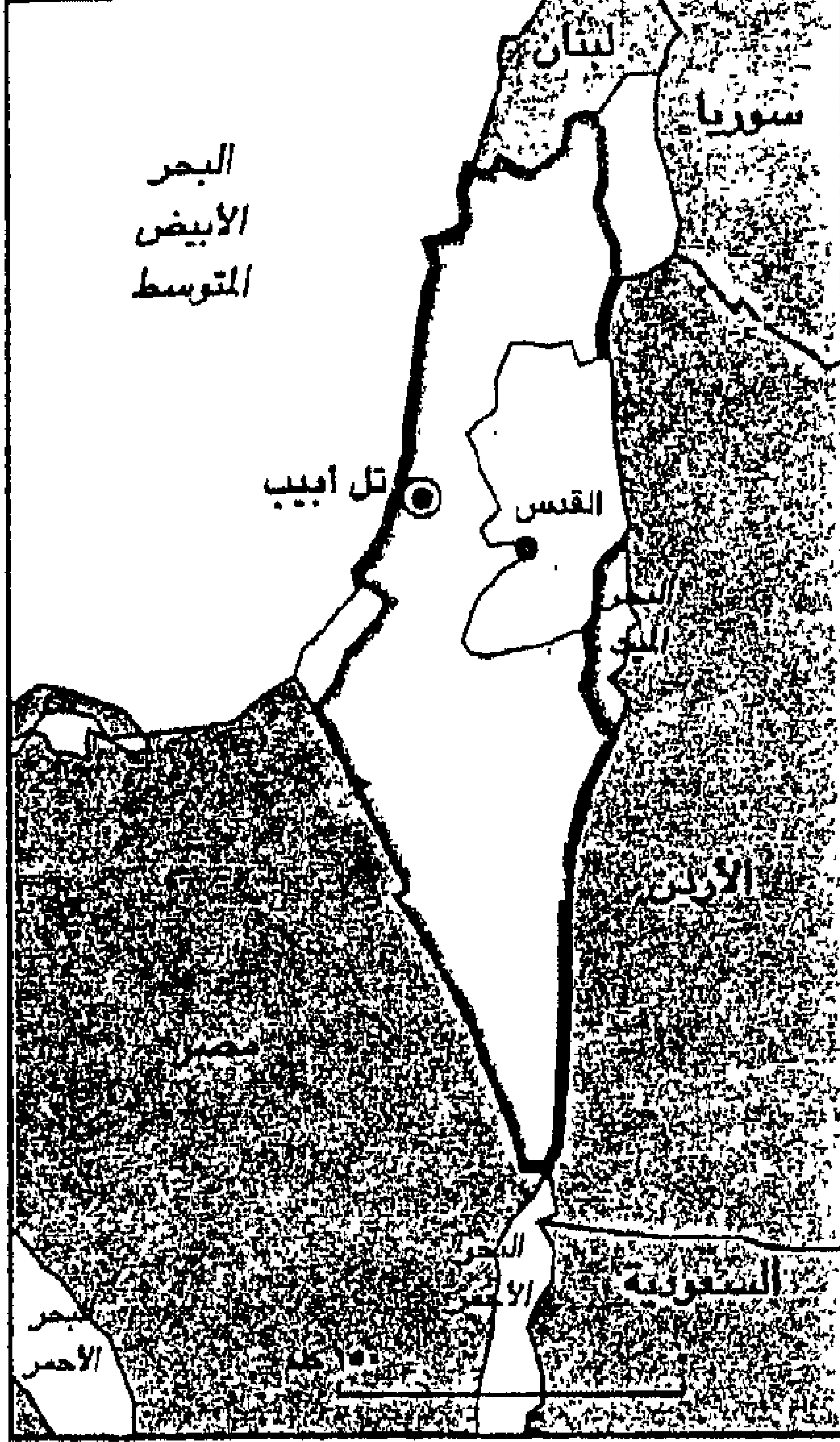
(٩) مزيد من التفاصيل :انظر القوى الدينية فى اسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة , ص ٨٣ ، سلسلة عالم المعرفة رقم ١٨٦ ، ١٩٩٤ .

(١٠) اورى افنيرى "شعبان" مختارات اسرائيلية عدد ١٩ ، يوليو ١٩٩٦ ص ٢١ .



احتمالات الحرب فى السياسة العسكرية الإسرائيلية

محمد عبد السلام



بصرف النظر عما إذا كانت هناك إحتمالات جادة لإنفجار حرب شاملة أخرى فى دائرة الصراع العربى- الاسرائيلى خلال السنوات القليلة القادمة (١٩٩٧-٢٠٠٠) أم لا ، فإنه إذا كانت ثمة حرب يمكن أن تنشب بين الدول العربية وإسرائيل فى تلك الفترة، فإنها على الأرجح حرب تقوم إسرائيل بشنها ضد واحدة أو اكثر من تلك الدول ، وليس العكس ، إستنادا على عدة عوامل ، منها مايلى :

١- أن إستراتيجية إسرائيل الأمنية تتسم بطابع هجومى واضح منذ بداية الصراع العربى – الاسرائيلى . فقد قامت إسرائيل بشن أربع حروب كبرى ضد الدول العربية المجاورة لها منذ عام ١٩٤٨ ، إضافة إلى عدد ضخم من العمليات العسكرية واسعة النطاق ، والمحدودة ضد الدول العربية المجاورة لها، والبعيدة عنها ، مقابل حرب كبرى واحدة قامت دول عربية (مصر – سوريا) بشنها ضد إسرائيل ، وعدد أقل بكثير فى نطاقه واهدافه من العمليات العسكرية واسعة النطاق والمحدودة . وقد إتسمت إستراتيجية إسرائيل الأمنية بهذا الطابع الهجومى إستنادا على تحليلات محددة لخصائص إسرائيل القومية ، والبيئة الإستراتيجية المحيطة بهذا ، على نحو أفرز مبادئ حرب معروفة تحولت إلى " عقيدة " لم تكن تتأثر كثيرا من جراء التغيرات التى تحدث لخصائص الدولة ، أو بيئتها الإستراتيجية .

وعلى الرغم من أنه يجوز إفتراض أن التوجه الهجومى للسياسة العسكرية الإسرائيلية قد تأثر نسبيا من جراء التحولات الحادة التى شهدها مسار الصراع خلال السنوات الأخيرة بفعل إقامة مناطق الحكم الذاتى فى غزة والضفة الغربية ، وإستمرار عملية التسوية السلمية الشاملة بين الدول العربية وإسرائيل منذ عام ١٩٩١، إ ضافة إلى تطور قديم يتصل بنتائج حرب لبنان عام ١٩٨٢، بحيث يتصور أن إسرائيل قد أصبحت أقل ميلا للهجوم ، الا أن إتجاه تأثير تلك المتغيرات على السياسة العسكرية الإسرائيلية ليس واضحا ، أو نهائيا ، بحيث يمكن إصدار أحكام مستقرة بشأن مثل هذا الميل ، أو إحتمالات إستمراره ، وسوف يظل هذا الوضع قائما ، على الأقل حتى عام ٢٠٠٠ .

٢- أن القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية تفصل بين ماهو سياسى وماهو أمنى – عسكرى ، وتعطى أولوية تبدو غير مرنة للإعتبارات الأمنية – العسكرية . فأحد أهم أسس

التفكير المسيطرة في المؤسسات الإسرائيلية هو أنه لايوجد تعارض منطقي بين إستخدام القوة المسلحة أو التفكير في إستخدامها ، وبين السير في إتجاه التسوية السلمية ، أو التوصل إلى تسويات جزئية أو عامة بالفعل ، فإعتبارات الأمن مستقلة عن إعتبارات *"السياسة"* ، حتى في أذهان *السياسيين* الإسرائيليين أنفسهم . لكن الأهم أن إعتبارات الأمن - تبعا *للمفاهيم الإسرائيلية - تتقدم على الإعتبارات السياسية* ، فإستمرار *إسرائيل* كدولة آمنة ، أمنا كاملا ، إستنادا على عناصر قوتها الخاصة ، أهم بكثير من التسوية السلمية لصراعها مع الدول العربية .

ولم تتأثر مثل هذه *القناعات أو المفاهيم* خلال السنوات الماضية التي أعقبت بداية عملية التسوية السلمية عام ١٩٩١، واللافت للإنتباه أنها لم تشهد تعديلات ذات أهمية توحي بأنها يمكن أن تتأثر بمستوى ما ، على النحو الذي يشير اليه إتجاه سياسة التسليح الإسرائيلية ، وموقف الحكومات الإسرائيلية إزاء الإنسحاب من الجولان، وماتطرحه الوفود الإسرائيلية في مفاوضات ضبط التسلح والأمن الإقليمي، وعمليات الجيش الإسرائيلي واسعة النطاق في لبنان ، بل على العكس ، يزداد التأكيد من جانب إسرائيل على دور القوة العسكرية في مجالات جديدة تتصل بإطار التسوية السلمية ذاته ، فيما يتعلق بالتوصل اليها ، أو ما يسمى *الحفاظ عليها* . وسوف يظل هذا الوضع قائما أيضا ، حتى بعد عام ٢٠٠٠ ، فهناك جمود نسبي على هذا المستوى .

٣- أن موازين القوة العسكرية في المنطقة بين أطراف دائرة الصراع العربي - الإسرائيلي مختلة تماما لصالح إسرائيل ، وهو إختلال معترف به من جانب أطراف الدائرة . ويتسم هذا الإختلال بالتعقيد الشديد ، إلى درجة أنه لايمكن حصر كافة أبعاده الإستراتيجية ببساطة . فإسرائيل تتفوق كميا ونوعيا على كل دولة عربية مجاورة على حدة ، وتتفوق نوعيا على أى دولتين مجاورتين ، بما لذلك من تداعيات متصورة ، وتأتي أهمية هذا الميزان المختل القائم من عدة عوامل إضافية ، وهي أن أهمية عنصر الكم تتقلص مع الوقت إلى درجة أنه سيصعب الحديث عن مضاعفات قوة أو تحولات الكم إلى كيف مستقبلا ، وأن أهمية عنصر الكيف تتزايد بمستويات وسرعات قد تدفع في إتجاه تغير المفاهيم التقليدية للحرب " المتصورة " في وقت قريب ، وأن إسرائيل تمتلك إضافة إلى ذلك سلاحا مطلقا هو السلاح النووي تظهر أهمية وجوده في حالات مختلفة كسقف يضع حدا قريبا أو بعيدا لما يمكن أن تصل اليه التفاعلات العسكرية مع إسرائيل . والأهم من ذلك هو مايبدو في بعض الأحيان من أن الفجوة النوعية في الميزان العسكري القائم تتجه نحو الإتساع ، وإن كان التأكد من ذلك بدقة ليس سهلا ، وأن محاولات التضييق منها تتعذر مع الوقت ، على نحو يدفع دول المنطقة إلى التفكير في التعامل مع هذا الميزان بمنطق آخر بعيدا عن الحسابات التقليدية . ورغم أن هذا الميزان غير مستقر ، فالأطراف كلها تطور قواتها المسلحة ، الا أن تغيير وضعه العام لن يحدث على الأرجح في وقت قريب ، فسوف تظل اسرائيل متفوقة عسكريا حتى عام ٢٠٠٠.

في هذا السياق ، تظل مسألة شن الحرب نظريا ترتبط بالطرف الإسرائيلي . فلا تزال التوجهات الهجومية تسيطر على سياستها العسكرية ، رغم أن التعقيدات المحيطة بها قد تضخمت ، وأن ثمن الهجوم سياسا وعسكريا قد إزداد ، ولاتزال قيادات *إسرائيل* تفصل بين ما هو سياسي وماهو عسكري . رغم أنها تواجه معضلة في الدفاع عن تلك القناعة ، وتتحمل أحيان ثمنا سياسيا فادحا لذلك ، ولاتزال إسرائيل تتمتع بتفوق عسكري نوعي يتيح لها شن هجوم واسع النطاق ضد الدول المجاورة ، وإن كان ذلك لايعني على الإطلاق ، أو بالضرورة ، أن هذا *الهجوم* يمكن أن يحقق أهدافه بشكل مباشر ، أو على مدى زمني أطول .المهم أن " خيار شن الحرب " خلال السنوات القليلة القادمة (١٩٩٧-٢٠٠٠) ، بصرف النظر عما يمكن أن يعقب شنها ، هو خيار اسرائيلي في الأساس ، على نحو يستلزم طرح إحتمالات حدوث حرب ضمن تحليل توجهات إسرائيل الخارجية، وهو ما يتناوله هذا التقرير من خلال محورين :-

اولا: محددات إستخدام القوة العسكرية في السياسة الإسرائيلية :

إن الإطار العام الذي يحكم التفكير في إستخدام القوة العسكرية *بالنسبة للدول - خاصة الدول المتوسطة* - في النظام الدولي يتسم بالتحديد النسبي، فقد إستقر أن القوة العسكرية تعتبر إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق أهدافها القومية ، لكنها ليست وسيلة معتادة تستخدم في إدارة التفاعلات فيما بينها ، وإنما " وسيلة أخيرة " تستخدم تهديديا أو فعليا عندما لاتتمكن الدول من تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية أو الأساليب الإكراهية الأخرى . لكن إسرائيل تعتبر إستثناء إلى حد كبير ، فالإطار العام الذي يحكم التفكير الإسرائيلي في *إستخدام القوة العسكرية* يختلف عما سبق في إتجاهين :

١- أن القوة العسكرية ليست مجرد "أداةرئيسية" لتحقيق الأهداف القومية بالنسبة لإسرائيل ، مثل معظم الدول الأخرى ، لكنها كانت دائما " الأداة الرئيسية" لتحقيق مثل هذه الأهداف . وفي بعض فترات الصراع قبل عام ١٩٩١ ، بدت القوة العكسرية وكأنها "الإطار العام" لإدارة الصراع ، فلم يكن من الممكن مقارنة دور الأدوات الأخرى بدور القوة العسكرية ، كما كانت تلك الأدوات (الأخرى) تخضع لها بشكل من الأشكال ، أو تمارس دورا مكملا لها ، رغم أن إسرائيل قد إستخدمت أدواتها الدبلوماسية والدعائية وأداة " النشاط السرى" أيضا بفعالية في تلك الفترات . وقد تم تفسير هذا النوع من الإعتماد الشديد على القوة العسكرية في الإستراتيجية الإسرائيلية على أسس مختلفة ، أهمها تحليل

مشكلة الأمن الإسرائيلى ، فإسرائيل - تبعا لمفاهيمها الخاصة - دولة تواجه مشكلة أمن خاصة يتعرض فيها وجودها ذاته ، وليس مجرد مصالح حيوية لها للخطر ، إضافة إلى تفسيرات أخرى تتصل بتوجهات الدول العربية إزاء إسرائيل ، وخصائص الدولة الإسرائيلية، وهى كلها أمور لاتستند على أسس إستراتيجية فقط ، وإنما على أسس سيكولوجية أيضا ، لكنها عموما كانت واضحة فى إطار الصراع (قبل عام١٩٩١) إلى درجة كان من الممكن معها تصور إتجاهات السلوك الإسرائيلى المتصل بإستخدام القوة المسلحة . الا أنه يوجد غموض نسبى فى الوقت الحالى ، فيما يتصل بموقع القوة العسكرية فى الإستراتيجية الإسرائيلية ، لأنه لايمكن تصور أن الوضع السابق لايزال مستمرا، وهناك مؤشرات لذلك ، ولاتوجد أيضا أسس كافية للحكم بأن " مركزية القوة العسكرية " قد إهتزت تماما فى التفكير الإسرائيلى بعد بداية عملية التسوية السلمية للصراع العربى- الإسرائيلى .

إن المؤكد هو أن وزن دور القوة العسكرية فى الإستراتيجية الإسرائيلية قد تغير فى إتجاه التقلص خلال سنوات ١٩٩١-١٩٩٦ . فتبعا لكثير من التحليلات ، يصعب تصور أن القوة العسكرية لاتزال " الأداة الرئيسية " لإدارة علاقات إسرائيل مع دول المنطقة ، وأن السلام - بمفهومها الخاص له - ليس خيارا أساسيا لها فى الفترة الحالية ، على نحو يجعل إحتمالات الحرب مفتوحة أو مطروحة أمامها بنفس الصورة التى كانت قائمة قبل عام ١٩٩١، لاسيما إذا تم الإستناد على توجهات تكتل العمل الإسرائيلى بهذا الشأن ، فتوجهات حزب الليكود تمثل مشكلة على هذا المستوى ، الا أنها لايمكنها تجاوز ماتم تحقيقه خلال الفترة الماضية على صعيد إعادة صياغة التفاعلات العربية - الإسرائيلية ، تجاوزا جوهريا يتصل بقضية الحرب والسلام . فهناك تحول قد حدث فى وزن القوة العسكرية ضمن أدوات الإستراتيجية القومية الإسرائيلية ، ولم تعد القوة العسكرية الأداة الرئيسية المسيطرة ، لكنها لم تصبح أيضا " أداة رئيسية معتادة " ، فلا تزال القوة العسكرية - وليست الدبلوماسية والصياغات السلمية التى ستفرزها - هى الأداة الوحيدة التى يمكن الوثوق فيها ، أو الإعتماد عليها بالنسبة لأمن إسرائيل ، لكن مدى هذا التحول المتصور فى الرؤية الإسرائيلية يختلف من العمل إلى الليكود نسبيا . والمحصلة أن هناك أدوات أخرى يمكن اللجوء اليها فى تسوية النزاعات الإسرائيلية العربية ، أو بصيغة أدق ، لن تكون القوة العسكرية هى الأداة الرئيسية المطروحة لتسوية مثل هذه النزاعات عمليا .

٢- أن القوة العسكرية - وهذه هى النقطة الثانية فى الإستثناء الإسرائيلى - ليست مجرد "أداة أخيرة" تستخدم حينما لاتتمكن إسرائيل من تحقيق أهدافها بالوسائل الأخرى . فقد كان إستخدام القوة العسكرية بالنسبة لمعظم حكومات إسرائيل يعتبر - حسب تعبير كلاوزفيتز الشهير - " إستمرارا للسياسة بوسائل أخرى " ، وكان رئيس الوزراء فى معظم الفترات هو وزير الدفاع ، وقد تمثل الإختلاف الرئيسى على هذا المستوى بين الحزبين الرئيسيين فى أن أحدهما قد تبنى هذه المقولة بصورة متحفظة ، بينما تبناها الحزب الآخر بصورة غير متحفظة . ووصل تطرف التصور الليكودى حول إستخدام القوة إلى تصريح مناحيم بيجن رئيس الوزراء الإسرائيلى الأسبق ، ردا على سؤال : متى تشن إسرائيل الحروب ؟ بقوله " ليس فى وضع من إنعدام الخيار " ، أى ليس كوسيلة أخيرة عندما لاتكون هناك وسائل أخرى ، أى أن من الممكن (تبعا لذلك) أن تشن إسرائيل الحرب لتحقيق أهداف محددة ، وليس لأنها إستنفذت أدواتها ، أو أنها مضطرة لذلك ، وهو التصور الذى قاد الحكومة الإسرائيلية فى أوائل الثمانينات إلى شن حرب فى لبنان لأهداف تتصل " بالإجبار " ، وليس بأى إستخدام آخر للقوة العسكرية ، وهو كذلك التصور الذى أدى إلى إنهيار حقيقى فى نظرية أمن إسرائيل "المتماسكة " فى تلك المرحلة ، نظرية الأسباب المبررة للحرب .

إن مثل هذه التصورات لإستخدام القوة لاتزال تجد جذورا لها فى بعض ما يطرح حاليا من ترتيبات للأمن فى المنطقة . فتبعا لبعض التحليلات تستهدف التصورات الإسرائيلية لترتيبات الأمن فى الجولان تمكين إسرائيل من حرية الحركة عسكريا تجاه سوريا فى الأحوال التى تراها ، اكثر مما تستهدف منع سوريا من شن هجوم ضد إسرائيل فى حالات مختلفة . لكن يصعب كذلك القول بأن تلك المقولات لاتزال تشكل أسس التفكير الإسرائيلى " المتكامل " بشأن حالات إستخدام القوة. فعلى الرغم من أن تحليل تصريحات العسكريين الإسرائيليين بشأن الأسباب التى يمكن أن تؤدى إلى نشوب حرب فى المنطقة ، كتطور التسليح ، أو إنتشار التطرف ، تقدم إنطباعات حول وجود "إستسهال" إسرائيلى لفكرة الحرب ، كما أن تحليل دوافع قرارات مثل قرار شن حكومة حزب العمل " حربا صغيرة " ضد لبنان لتهديد حزب الله مناطق شمال إسرائيل خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦ لإعتبارات انتخابية فى الأساس ، تدفع فى نفس الإتجاه ، الا أن مجمل التطورات التى شهدتها المنطقة منذ بداية عملية التسوية السلمية عام ١٩٩١ ، والأوضاع التى أرسيت على أساس إتفاقيات سلام فى تلك الفترة ، تشير إلى أن من الصعب أن تستخدم إسرائيل القوة العسكرية فى إطار حرب شاملة كأداة معتادة ، وليس كخيار أخير، حتى بالنسبة لحكومة الليكود الحالية .

الخلاصة ، أن هناك إطارا معدلا ، هو إطار التسوية يحيط بأية تصورات خاصة بدور القوة العسكرية ، وإستخداماتها واسعة النطاق فى دائرة الصراع العربى - الاسرائيلى .

ثانيا: إحتمالات الحرب الشاملة فى السياسة الإسرائيلية :

إن التفكير فى إحتمالات نشوب الحروب الكبرى يبدو أحيانا تفكيرا فى الإتجاه الخاطئ ، لعدة عوامل ، منها :

١- أن الحروب النظامية الكبرى بين الدول قد أصبحت

مقيدة إلى حد كبير فى سنوات ما بعد الحرب الباردة ، بدرجة لم تشهد فيها تلك الفترة أية حروب ذات أهمية من هذه النوعية فى مناطق العالم المختلفة .

٢- أنه يركز على الإستخدام الفعلى للقوة العسكرية ، فى حين أن نمط الإستخدامات التهديدية هو الاكثر إنتشارا ، ولاتختلف نتائجه عمليا عن الإستخدامات الفعلية فى كثير من الأحوال ، خاصة فى الشرق الأوسط .

٣- أنه يركز على الإستخدامات واسعة النطاق للقوة العسكرية النظامية، فى الوقت الذى تسيطر فيه الصراعات منخفضة الحدة التى تشتمل على أنماط متعددة من الصراعات المسلحة ، تتفاعل بشكل أسبوعى تقريبا .

٤- أنه يركز - أخيرا - على الإستخدامات المباشرة لعناصر القوة العسكرية ، بالتوازى مع إتساع نطاق الإستخدامات غير المباشرة لتلك العناصر بأشكال غير تقليدية أو فى مسارح عمليات بعيدة ، لأهداف سياسية وعسكرية مختلفة .

إن متابعة التفاعلات العسكرية المتصلة بإسرائيل تشير الى أنها تستخدم عناصر قوتها العسكرية بالفعل على المسرح الإقليمى فى الشرق الأوسط ، لكن بأشكال تهديدية اكثر منها فعلية ، وترتبط تلك الأشكال التهديدية بضربات عسكرية محدودة ذات دلالات إستراتيجية ، كما أن الجيش الإسرائيلى يقوم بإستخدام عناصر قوته المسلحة بإستمرار فى إطار الحفاظ على مايسمى " الأمن الجارى " ، إضافة إلى أن اسرائيل قد وسعت من نطاق تحركاتها العسكرية غير المباشرة على نحو ما يثار حول دورها فى النزاعات المسلحة الإريترية - اليمنية ، وعمليات الإمداد بالأسلحة للعناصر المسلحة داخل بعض الدول العربية كالسودان أو الجزائر ، وما الى ذلك .

لكن مع ذلك يظل التساؤل حول إحتمالات نشوب حرب شاملة فى المنطقة بين إسرائيل ودول المنطقة أهميته من عدة زوايا منها :

١- أن الحروب واسعة النطاق هى الحروب الخطرة التى يمكن أن تحدث تغييرات أساسية فى التوازنات الإستراتيجية الإقليمية .

٢- أن إمتلاك اسرائيل أسلحة نووية، وإنتشار أسلحة التدمير الشامل والواسع كالصواريخ تطرح إحتمالات هامة فى حالة نشوب حرب كبرى .

٣- أن تهديدات أو " تحذيرات " مختلفة من جانب قادة إسرائيليين تتعلق بمثل هذه الحرب الإقليمية لاتزال تصدر حتى الآن .

٤- أن هناك سيناريوهات متداولة ، تبدو محتملة ، حول إحتمالات حدوث صدامات محدودة ، أو عمليات عسكرية ، تتصاعد إلى حافة الحرب الواسعة .

٥- أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لاتزال مندفعة فى إتجاه الإستعداد للحرب القادمة ، أو ساحة القتال المستقبلية بصورة تطرح إحتمالات مقلقة .

٦- أن وصول حكومة الليكود إلى السلطة فى إسرائيل قد طرح إحتمالات عودة المنطقة إلى " المربع رقم واحد "، على صعيد التسوية السلمية مرة أخرى.

فى هذا السياق ، توجد " شرعية ما " لطرح السؤال الخاص بإحتمالات الحرب فى السياسة العسكرية الإسرائيلية بإعتبار أن الإتجاه الاكثر ترجيحا لنشوبها - كما نوهنا فى بداية التقرير - يأتى من إسرائيل ، لكن فى ظل محددات واضحة لاتتصل فقط بما سبقت الإشارة اليه بشأن اطار التفكير الإسرائيلى فى دور وإستخدامات القوة العسكرية، وإنما بإعتبارات أوسع نطاقا، ذات طابع عام ، تتصل بما يلى:

١- أن الحرب فى الشرق الأوسط لاتتصل فقط بقرار إقليمى تتخذه إحدى دول المنطقة ، أيا كانت دوافعها السياسية، أو طبيعة الموازين العسكرية المحيطة بها ، وإنما تتصل أيضا، وبنفس القدر ، بإطار دولى تمارس فيه الولايات المتحدة تحديدا تأثيرا أساسيا ، وبالتالى فإن قرار شن حرب تهدد التوازنات والمصالح الأمريكية ، والدولية القائمة ، لن يتخذ بعيدا عن هذا الاطار .

٢- أن أهمية العوامل السياسية والإقتصادية تتصاعد فى المنطقة خلال فترة ١٩٩١ - ١٩٩٦ ، وبالتالى فإن قرار شن الحرب لن يستند فقط على إعتبارات أمنية ، أو توازنات عسكرية، أو خسائر بشرية ، وانما سيرتبط بحجم الخسائر السياسية والإقتصادية التى سيتم تكبدها من جراء الحرب ، والتى ستكون شاملة ، فحالة الإستقطاب العربى - الإسرائيلى سوف تعود بمجرد نشوب مثل هذه الحرب .

٣- أن عمليات بناء القوة العسكرية ، والتدريبات والمناورات العسكرية التى تقوم بها المؤسسات العسكرية المختلفة ، بل وتصريحات وتصورات قياداتها حول الحروب القادمة ، واتجاهات التهديد ، ذات دلالات محدودة بالنسبة لإحتمالات الحرب ، فكل ذلك لايعنى أن هناك نوايا أو إستعدادات للحرب ، وإنما يعنى فقط أن هناك " حسابات " تتم لإحتمالات نشوبها ، وهى الإحتمالات التى ترتبط بإتجاهات السياسة ، وليس إتجاهات التسليح .

وتبعا للتحليلات الإسرائيلية ، يبدو أن هناك " سيناريوهات خاما " إسرائيلية تستند على منطق الأسباب المبررة للحرب يفكر الإستراتيجيون الإسرائيليون فى أنها يمكن أن تؤدى إلى نشوب حرب يمكن أن تقدم عليها إسرائيل ، وذلك فى إطار مايلى :

١- قيام نظام حكم إسلامى متطرف فى إحدى الدول المجاورة لإسرائيل . ففى هذه الحالة يمكن أن يصبح أمن إسرائيل- تبعا لتلك التصورات - محل تهديد ، بفعل

السلوكيات المحتملة لهذا النظام ، على نحو يمكن أن يؤدى إلى شن حرب شاملة .

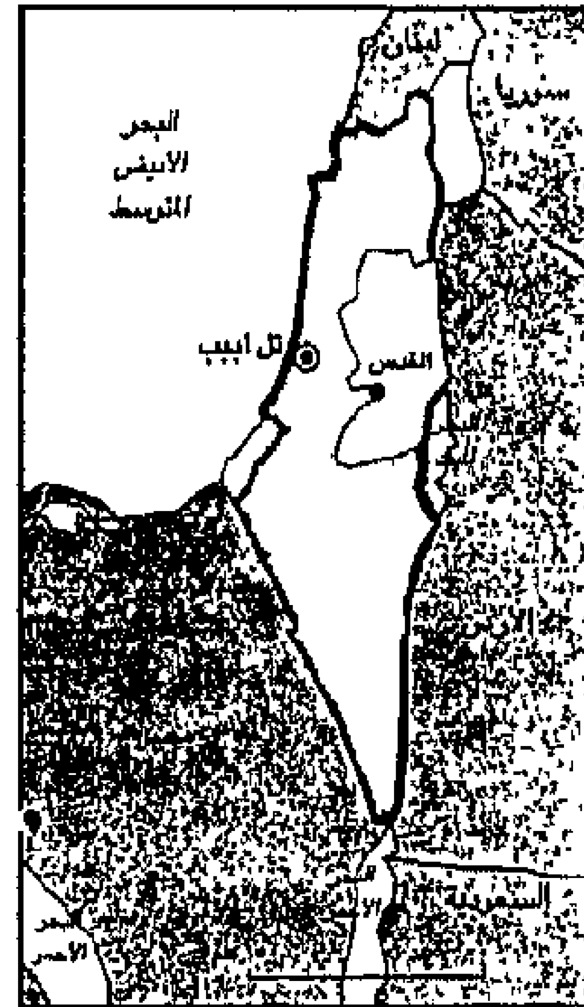
٢- قيام إحدى الدول العربية بإنتهاك هيكلى لإتفاقيات السلام التى عقدت ، أو ستبرم ، مع إسرائيل ، مترافقا مع تحركات عسكرية تهدف إلى تهديد أمن إسرائيل ، على نحو يمكن أن يؤدى إلى شن حرب شاملة .

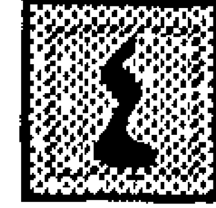
٣- حدوث إختلال واضح فى التوازن الإستراتيجي القائم فى المنطقة ، وذلك بإمتلاك دولة أو اكثر أسلحة تدمير شامل أو واسع ، يترافق مع تحركات سياسية لإقامة تكتل ضد إسرائيل ، وتحركات عسكرية تهدد أمن إسرائيل ، على نحو قد يؤدى إلى سلسلة تصعيد نحو حرب شاملة .

٤- حدوث تهديد واسع النطاق لما أصبح يسمى فى الكتابات الإسرائيلية " الأمن الشخصى" للإسرائيليين ، بصورة أوسع نطاقا مما حدث قبل قمة شرم الشيخ ، يترافق مع إتساع للتوترات داخل المجتمع الإسرائيلى ذاته فى هذا المناخ ، على نحو يقود إلى عنف مسلح واسع النطاق .

إن تلك الحالات - تبعا للكتابات الإسرائيلية - هى أقرب الحالات التى يمكن أن تؤدى إلى أن تفكر إسرائيل في شن حرب شاملة ، أو بدء السير فى هذا الإتجاه ، وفقا لتطور التفاعلات المتصلة بها ، وفى إطار المحددات الدولية والإقليمية المشار اليها . وهناك مجموعة أخرى من السيناريوهات التالية التى تطرح إستنادا على أن إحتمالات الحرب فى إطارها تكون قريبة ، وليست قائمة أو مباشرة ، كحدوث جمود فى عملية التسوية السلمية ، مع تصاعد وتيرة التهديدات العسكرية وعمليات التسلح ، أو إطلاق إحدى الدول فى المنطقة صواريخ أرض- أرض ، تحمل شحنات كيماوية ضد الأراضى الإسرائيلية . وما اليها . لكن مثل هذه السيناريوهات تتطلب العديد من المتغيرات الوسيطة ، لتتحول إلى سنياريوهات حرب شاملة، فإحتمالات نشوب الحرب الشاملة فى إطارها يتوقف على الطبيعة المحددة للتهديد ، وخيارات الرد المتاحة ، والتكلفة المحتملة لتوسيع العمليات العسكرية ، ومواقف الأطراف الدولية والإقليمية . وفى كل الأحوال لن تسير التفاعلات ، على الأرجح بصورة آلية .

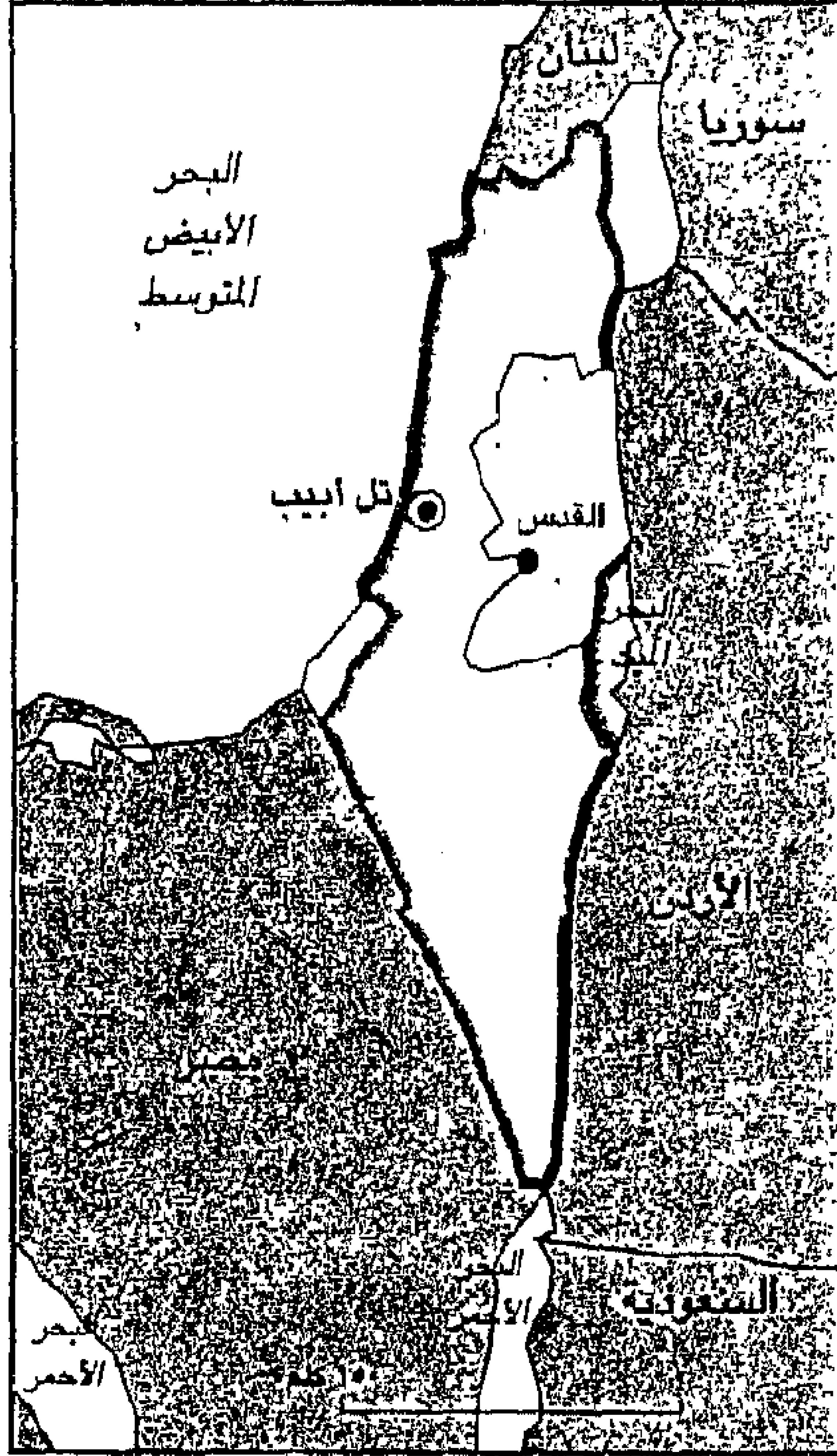
فى النهاية . فإن إحتمالات الحرب فى السياسة الإسرائيلية قائمة ، لكنها ليست كما كانت عليه قبل عام ١٩٩١ ، وقد لاتكون أيضا قريبة تبعا للتقديرات الإسرائيلية الخاصة بأسبابها المحتملة ، ولاترتبط بتفاعلات إقليمية كبرى ، وإنما بتهديدات مباشرة لأمن إسرائيل . لكن مشكلة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية - وبعض المؤسسات الأخرى فى إسرائيل- أنها لاتشعر بإطمئنان دون أن تفكر بأن حربا ما قادمة ، ودون أن تستعد لها وكأنها حتمية ، بصورة قد تخلق نبوءات محققة لذاتها . ومشكلة معظم حروب الشرق الأوسط أن هناك دائما شيئا غير منطقى ، أو لايمكن إخضاعه للحسابات المنطقية ، يكون ضمن أسباب إنفجارها .





الإنتفاضة الثانية : الممكن والمستحيل

أنور الهوارى



عقب فوز الليكود فى الإنتخابات الإسرائيلية فى مايو الماضى ، تجمدت عملية السلام على كل المسارات أو كادت، مما فتح الباب أمام أحاديث خافتة أحيانا وصارخة أحيانا أخرى ، حول إحتمالات الحرب على المسار السورى الإسرائيلى وحول احتمالات إنبعاث الإنتفاضة من جديد على المسار الفلسطينى الإسرائيلى .

وإذ تركز هذه الورقة على احتمالات إنبعاث الإنتفاضة الفلسطينية ، فإنها تبحث فى الإجابة على عدد من التساؤلات الجوهرية ، مثل :

* ما مدى جدية الرئيس الفلسطينى عرفات ، فى تحذيراته المتكررة من احتمال إندلاع إنتفاضة جديدة ؟ وهل يملك هو شخصيا وتملك سلطته الذاتية إمكانية إشعال إنتفاضة وقيادتها والتحكم فى مساراتها ؟

* وهل تسمح الظروف الموضوعية - عالميا وإقليميا وعربيا وفلسطينيا - بتهيئة مناخ مواتٍ لإعادة بعث الإنتفاضة من جديد ، وبصيغة أخرى ؟ هل مازالت الظروف التى هيأت لميلاد الإنتفاضة أول مرة فى ١٩٨٧ مستمرة بعد عشر سنوات بحيث نتوقع أو نستسهل القول بإمكانية اشتعال إنتفاضة ثانية فى ١٩٩٧ مثلا ؟

* وكيف يدرك الطرفان الإسرائيلى والفلسطينى موضوع الإنتفاضة ، وما تأثيرها على إمكانيات التعاون أو الصراع خلال السنوات الأربع المقبلة ؟

* * *

مع مطلع أغسطس من العام ١٩٩٦ ، وجد الرئيس الفلسطينى عرفات نفسه يواجه تشددا إسرائيليا مركبا ، فالحكم الإسرائيلى الجديد يفتح الأبواب أمام استيطان المزيد من الأرض الفلسطينية المحتلة ، ويتعامل بقدر كبير من الإستخفاف مع الإتفاقيات التى وقعها سلفه ، ويفرض سياسة من الحصار على الضفة والقطاع .

والمؤكد ، أن قرار الحكم الإسرائيلى الجديد ، استئناف الإستيطان ، هو ذروة سياساته المتغطرسة ، التى أدت - بدورها - الى أن تذهب القيادة الفلسطينية الى حد اعتباره إعلانا من اسرائيل بالحرب على الفلسطينيين ، واعتباره إنهاء عمليا لعملية السلام ، واعتباره أيضا مفجرا لإنتفاضة ثانية .

ومن الناحية الواقعية ، فإن الرد الرسمي الفلسطيني ، لن يكون في ظل الظروف القائمة ، قادرا على أكثر من الإنتفاض عبر التصريحات . وذلك - كما يرى عديد من المراقبين - لعدة أسباب :

أولها : أن السلطة الفلسطينية ذاتها هي من نتائج إتفاق أوسلو ، وهذا يعني أن وجودها مرتبط بوجوده ، وأن فناءها مرتبط بفشله .

وثانيها : أن المصادر التي أسست عليها السلطة الفلسطينية شرعيتها السياسية ، هي مصادر منبثقة من الترتيبات الأمريكية الإسرائيلية للشرق الأوسط ، وليست نابعة من مكونات فلسطينية أو عربية . وهذا يعني أن الإنتفاضة لو اندلعت ، فسوف تكون في مواجهة هذه الترتيبات ، التي تعد السلطة جزءا منها .

وثالثها : أن الممارسات العملية للسلطة الفلسطينية ، يسهل تصويرها في أذهان القواعد الشعبية الفلسطينية ، على أن الكثير منها يعد إنتهاكا لحقوق الإنسان الفلسطيني ، ويعد تعاونا صريحا مع السلطات الإسرائيلية ، وهذا - بحد ذاته - يجعل قدرة السلطة على تحريك الشارع الفلسطيني محدودة وغير ذات فاعلية في موضوع حساس مثل انتفاضة جديدة .

ورابعها : أن الجانب الفلسطيني الآن لم يعد قادرا على أن يلعب بورقة العمالة الفلسطينية كما كان يلعب بها مع إندلاع الإنتفاضة عام ١٩٨٧ ، إذ كانت اسرائيل لا تستطيع الإستغناء عن الـ ١٦٠ ألف عامل فلسطيني ، أما الآن ، فإنها استبدلتهم بـ ٢٠٠ ألف عامل أجنبي ، ولم تعد تتسع إلا لـ ٣٠ ألف عامل فلسطيني . ومن ثم انقلبت الآية ، فهي التي ترفض استقبال العمالة الفلسطينية ، والفلسطينيون يناشدونها أن تفتح لهم الأبواب .

وخامسها : أن الإطار العربي الذي هيأ أجواء مناسبة للإنتفاضة عام ١٩٨٧ ، قد تبدل وتغير . ففي ذلك الحين كان البادي للعيان أن العالم العربي مقبل على فترة من التضامن العربي . فمصر عادت وعاد اليها العرب ، وعادت الجامعة العربية الى مقرها بالقاهرة . والعراق خرج من حربه الطويلة مع ايران ، والعالم العربي انتظم في ثلاثة تجمعات إقليمية بدت مرحلة إنتقالية واعدة نحو التنسيق العربي الأشمل ، وكان لدى الجميع إحساس بأن الإنتفاضة تؤدي الواجب نيابة عنهم ، وما عليهم إلا دعمها بالمال أو بالإعلام أو بهما معا ، وهو ما كان .

ولكن مع دخول الدبابات العراقية شوارع الكويت فجر الثاني من أغسطس ١٩٩٠ أسدل الستار على تلك المرحلة ، وبدأت مرحلة جديدة لم تثمر إلا أوسلو .

***

إن الحديث عن عوامل موضوعية تؤكد محدودية قدرة السلطة الفلسطينية على اشعال وقيادة انتفاضة جديدة ، لا ينبغي أن يشغلنا عن حديث مقابل ، عن العوامل الموضوعية التي تبرر إشتعال الإنتفاضة ، بغض النظر عمن يشعلها ، وبغض النظر عمن يقودها ، وهذه العوامل الموضوعية تمثل حقائق رابضة على الأرض .

فهناك التطرف الكامن في العقلية الإسرائيلية ، إذ تتزايد ميول العنف والتطرف داخل المجتمع الإسرائيلي ، ولو أطلق الحكم الجديد العنان لهذه الميول ، فسوف تغذي جذور الغضب والإنتفاضة على الجانب الفلسطيني . ومؤشرات هذا التطرف تبدأ من اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحق رابين في نوفمبر ١٩٩٥ ، ومن حالة الإحساس بالحاجة الى حمل السلاح التي تعبر عن نفسها في وجود ٢٥٠ ألف إسرائيلي يحملون سلاحا مرخصا ، بالإضافة الى خمسة آلاف يحملون السلاح بلا ترخيص ، الى إقدام الأغلبية للتصويت لصالح بنيامين نيتانياهو بما يعلنه من سياسات متشددة قبل الإنتخابات وبعد توليه السلطة .

وعلى الصعيد الرسمي ، هناك الإستخفاف الذي تنظر به حكومة الليكود الى الإتفاقيات التي وقعها سلفها ، وهو ما يؤدي الى حالة فلسطينية مقابلة ، يختلط فيها الشعور بالإحباط ، مع عمليات قتل المستوطنين ، مع الدعوة لإنتفاضة ثانية ، مع تقليص مساحات الإعتدال . وكما يرى الصحفي الإسرائيلي أوري أفنيري : "فإن عدم احترام اتفاق أوسلو ، وإهانة رئيس السلطة الفلسطينية في كل مناسبة ، والإمتناع عن الإفراج عن المعتقلين ، والمماطلة في الإنسحاب من الخليل ، وتوسيع المستوطنات القائمة وبناء مستوطنات جديدة ، واستبدال العمالة الفلسطينية بأخرى أجنبية ، كل ذلك يغذي الشعور بالإحباط ، والرغبة في الإنتقام" .

وعربيا ، فإن قوى الإعتدال العربي ، تنخرط رويدا في الحديث عن احتمالات إندلاع الإنتفاضة ، مع تحميل اسرائيل مسؤوليتها ، ففي ٨/٣١ و ٩/١ ، عقبت جريدة الحياة ، على دعوة الرئيس الفلسطيني لإضراب عام في الأرض المحتلة بأنه : "أمر مشروع ، يجب أن يتبعه استئناف الإنتفاضة ، للضغط على المحتل الإسرائيلي وطرده ، إذا لم يستجب لصوت الإتفاق القانوني" ، وأضافت الجريدة أنه رغم التنديد باسلوب الإنفجارات الإنتحارية التي ينفذها فلسطينيون من حركتي حماس والجهاد في داخل اسرائيل ، إلا أنها "سوف تصبح عملا مشروعا في إطار المقاومة المسلحة" وانتهت الى اعتبار الإنتفاضة عملا مشروعا يهدف الى إقناع الطرف الآخر ، أنه لن يحصل على السلام والأرض والتطبيع معا . وتمشيا مع هذا الإتجاه ، دعت جريدة الأهرام الحكومة الإسرائيلية في ٩/١ لأن تأخذ دعوة الرئيس عرفات لإنتفاضة ثانية مأخذ الجد.

وهناك ما يؤكده معارضو إتفاق أوسلو ، حين يذكرون أن تجربة السنوات الثلاث الماضية ، أثبتت للرأي العام الفلسطيني

والعربى أن حركتى حماس والجهاد وغيرهما من أحزاب المعارضة الفلسطينية لم تكن على خطأ حين رفضت مثل هذا الحل السلمى . وحين قاومت من أجل الإحتفاظ بحقها فى التمسك بالمقاومة المسلحة كأسلوب مشروع لمقاومة الإحتلال الإسرائيلى ، وهذه الجماعات والأحزاب ترى أن الجو لم يعد معاديا لفكرة الإنتفاضة ، وأن اللوم الممكن توجيهه لها باعتبارها عائقا أمام السلام لم يعد له معنى ، بعد أن جاءت إعاقة السلام من اسرائيل ذاتها ، وبعد أن تم تجريد السلطة الفلسطينية من الخيارين معا ، فلم تعد مدعوة لإقامة السلام ، ولم تعد قادرة على خيار الكفاح المسلح .

***

وإذ يتم توصيف "الإنتفاضة" فى المنظور الإسرائيلى ، بأنها "إرهاب" ، فإن رئيس الوزراء بنيامين نيتانياهو لم يتردد فى أن يعلن بصراحة موقف حكومته منها ، فرد فى ٨/١٤ قائلا : "إننا حاربنا الإرهاب ونحاربه الآن ، ولن نتوقف عن محاربته لحظة واحدة ". وعلى الجانب الآخر ، داخل التركيبة الإسرائيلية ، فإن موقف الحركات اليسارية - الأكثر حرصا على السلام - لا يتجاوز التحذير من خطورة انهيار الأوضاع .

وعلى الجانب الفلسطينى ، فإن استخدام ورقة الإنتفاضة ، له أكثر من معنى لدى كل الأطراف ، التى تستخدمه. فحركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، تدعو - بشكل مستمر - الى المقاومة الشعبية المسلحة ، لمواجهة الإستطيان اليهودى فى قطاع غزة والضفة الغربية ، حتى تنجح فى إيقاف المصادرة الإسرائيلية للأراضى الفلسطينية . وقد بدأت حماس بدعوة الفلسطينيين للقيام بعدة إجراءات تضمن لهم الإحتفاظ بالأراضى مثل زراعتها بأشجار الزيتون ، وتسييج الأراضى الفضاء ، وعدم التوقيع على أى ورقة تكون مكتوبة بلغة غير مفهومة ، والإحتفاظ بأوراق إثبات الملكية .

وتحقيقا لهذا الغرض ، فإن حماس لا تستبعد إمكانية التعاون والتنسيق مع حركة فتح ، وهذا ما عبر عنه أحد قادتها بالقول : "نمد أيدينا ، لإخواننا فى حركة فتح ، كى نجعل من الخليل والقدس معابر واسعة لتجديد الإنتفاضة ، ولتصعيد المقاومة ، ولطرد المحتل من كل فلسطين" ، كما أعربت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) عن تقديرها البالغ للدعوة التى أعلنتها اللجان الشعبية وحركة الشبيبة التابعة لحركة فتح لإستئناف الإنتفاضة فى وقت مبكر من شهر يوليو الماضى .

وقل مثل ذلك ، عن حركة الجهاد ، فقد دعا زعيمها الجديد الدكتور رمضان عبدالله شلح ، الى الإنتفاضة والثورة الشعبية ضد إسرائيل وعملائها ، قاصدا السلطة الفلسطينية التى شنت حملة إعتقالات ضد الحركة .

***

وإجمالا ، فإن السلطة الفلسطينية ، تهدف من خلال التحذير بورقة الإنتفاضة ، الى الضغط على الحكومة الإسرائيلية ، ودفعها للتخلى عن تشددها ، والمناورة لدفعها نحو تنفيذ اتفاقيات أوسلو ، إنقاذا للسلطة ذاتها من الفشل والسقوط .

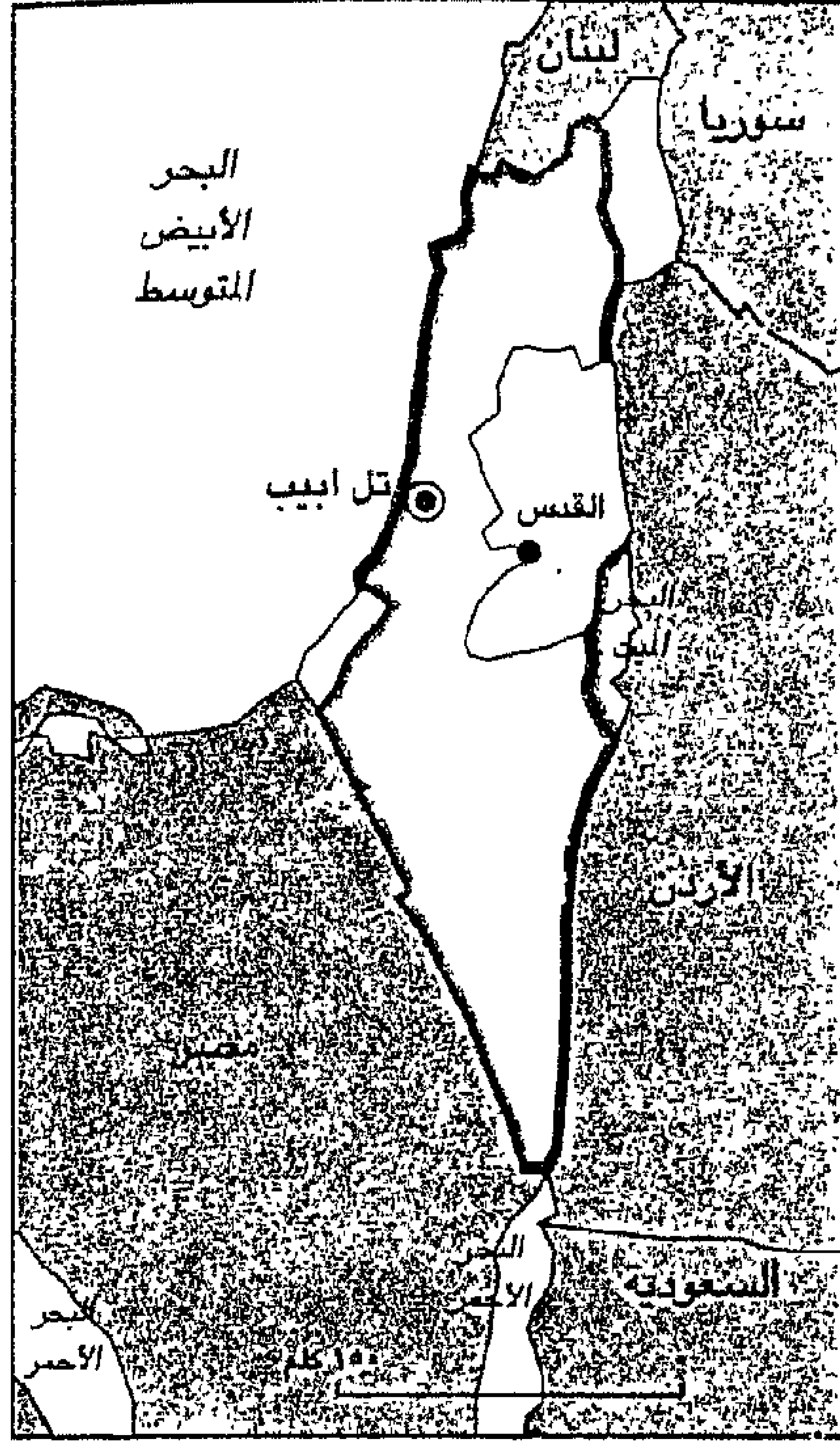
وأما المعارضة الفلسطينية ، فتهدف من وراء الإنتفاضة ، الى مواجهة اسرائيل والسلطة الفلسطينية معا ، وإعادة توحيد وتكتيل الشعب الفلسطينى وراء خيار الكفاح المسلح .

ولكن الملاحظ - عمليا - أن السلطة ليست قادرة على تحريك الإنتفاضة . والملاحظ كذلك أن المعارضة لم تقدم على تحريكها طوال الشهور الأربعة الماضية ، رغم توافر المبررات الإسرائيلية ، بل أكثر من ذلك ، أوقفت حماس والجهاد عملياتهما الفدائية منذ تولى ليكود السلطة ، بصورة غير مفهومة ، وتدعو للريبة ، وقد تصلح مبررا كافيا يستدل به رئيس الوزراء بنيامين نيتانياهو على نجاح سياساته المتشددة تجاه السلام.

٥

الاقتصاد الإسرائيلى : رؤية مستقبلية

أحمد السيد النجار



تبدو دراسة الاقتصاد الاسرائيلى والتغير فى توجهاته الداخلية والاقليمية والدولية بعد صعود الليكود لقمة السلطة فى تل ابيب ، على درجة كبيرة من الأهمية فى الوقت الراهن . حيث تموج المنطقة بمشروعات التعاون الاقتصادى الاقليمى التى يتم عبرها ادخال اسرائيل فى النسيج الاقتصادى للمنطقة فى اطار فتح التعاملات بينها وبين الدول العربية بصورة عادية أو حتى تفضيلية فى بعض الطروحات مثل السوق الشرق أوسطية .

وسوف نتعرض سريعا لهيكل الاقتصاد الاسرائيلى ومؤشرات أدائه وعلاقاته الدولية والتغيرات فى السياسات الاقتصادية الاسرائيلية داخليا وخارجيا بعد صعود الليكود لقمة السلطة والصورة العامة المحتملة للاقتصاد الاسرائيلى وعلاقاته الدولية والاقليمية فى نهاية هذا القرن وبداية القرن الواحد والعشرين .

الإقتصاد الاسرائيلى وهيكله :

طبقا لبيانات البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم الصادر فى العام الحالى ١٩٩٦ ، بلغ الناتج المحلى الإجمالى الاسرائيلى نحو ٧٧٫٨ مليار دولار عام ١٩٩٤ طبقا لسعر الصرف السائد ، وبلغ نحو ٨٢٫٦ مليار دولار طبقا للقدرة الشرائية للدولار . وفيما يتعلق بهيكل الاقتصاد الاسرائيلى فإن ناتج قطاع الصناعة يشكل نحو ١٦٫٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى الاسرائيلى عام ١٩٩٢ ، فى حين مثل الناتج الزراعى نحو ٤٫٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى الاسرائيلى فى العام ذاته . اما ناتج قطاع الخدمات فقد شكل نحو ٧٨٫٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى الاسرائيلى .

ورغم أن زيادة الوزن النسبى لقطاع الخدمات هى سمة للاقتصادات الصناعية المتقدمة لكن الوضع يبدو شديد التطرف فى اسرائيل حيث يشكل قطاع الخدمات نسبة أعلى من الدول الصناعية المتقدمة كثيرا ، ويقترب من المستويات السائدة فى مستعمرة هونج كونج (٨٢٪ للخدمات) التى تعد مركزا ماليا وتجاريا اقليميا ودوليا بالأساس تعتمد على علاقاتها بالاقتصادات الأخرى .

ويعود هذا الأمر فى اسرائيل الى ضخامة قطاع الخدمات فيها المرتبطة بكون اسرائيل مجتمعا يتلقى مساعدات وتحويلات ضخمة من الخارج بلغت ٦٫٩ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، ويقوم بإنفاق جانب مهم منها على خدمات لم يكن

الإقتصاد الاسرائيلى ليتمكن من توفيرها للاسرائيليين لولا المساعدات الخارجية . كذلك فإن تيار الهجرة لإسرائيل يشكل دائما عاملا منعشا لقطاع الخدمات فى مجالات المصارف والنقل والتأمين .

وقد بلغت قيمة الناتج الصناعى الاسرائيلى نحو ١١ مليار عام ١٩٩٢ وتسيطر الصناعة التحويلية تماما على قطاع الصناعة الإسرائيلى حيث شكل ناتجها نحو ٩٦٫٧٪ من الناتج الصناعى الاسرائيلى فى حين شكل التعدين نحو ٣٫٣٪ من ناتج تلك الصناعة عام ١٩٩٢ وفقا للكتاب الاحصائى السنوى الاسرائيلى الصادر عام ١٩٩٥ . ويأتى قطاع المعدات الكهربائية والالكترونية فى المقدمة بانتاجه الذى شكل فى عام ١٩٩٢ نحو ٢٢٪ من الناتج الصناعى لاسرائيل ، وبقيمة تبلغ نحو ٢٫٤٢ مليار دولار، أى نحو ٨٫٢ مليار جنيه مصرى عام ١٩٩٢ . كذلك فإن الآلات ومعدات النقل تشكل نحو ٩٫٥٪ من الناتج الصناعى الإسرائيلى بقيمة بلغت نحو ١٫١ مليار دولار أى نحو ٣٫٦ مليار جنيه مصرى، وتشكل الكيماويات ومنتجات البترول والمنتجات المعدنية والورق وأدوات الصباغة ومنتجات المطاط والبلاستيك والمنسوجات والملابس الجاهزة ومنتجات الجلود مكونات أساسية فى الناتج الصناعى الإسرائيلى .

وهذا الهيكل للناتج المحلى الاجمالى والناتج الصناعى الاسرائيليين يقترب الى حد كبير من الدول الصناعية المتقدمة مع زيادة الوزن النسبى لقطاع الخدمات ، كما أشرنا آنفا .

مؤشرات اداء الاقتصاد الاسرائيلى :

وفيما يتعلق بالمؤشرات المعبرة عن أداء الاقتصاد الاسرائيلى فى التسعينات ، فإنه يمكن القول انها تحسنت كثيرا بالمقارنة مع الأداء الباهت فى الثمانينات ، والذى شهد مشكلة التضخم الكبير فى منتصف الثمانينات . وقد بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الاسرائيلى نحو ٦٫٢٪ سنويا خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ مقارنة بنحو ٣٫٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ . وكما هو واضح ، فإن هناك حالة انتعاش فى الاقتصاد الاسرائيلى . لكن من الضرورى الاشارة إلى أن جانبا هاما من هذا الانتعاش يعود إلى المنح والتحويلات الخارجية الهائلة لاسرائيل التى بلغت نحو ١٢٠٠ دولار لكل فرد فى اسرائيل عام ١٩٩٤ ، وايضا الى تزايد تدفق الاستثمارات الاجنبية اليها والتى بلغت ٥٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤ ، وارتفعت الى ١٫٢ مليار دولار فى العام الماضى ، خاصة بعد أن بدأت اسرائيل تستخدم احتمالات انفتاحها على الأسواق العربية فى جذب الاستثمارات الأجنبية والامريكية خصوصا المتحيزة لها من البداية . وقد اعلنت مجموعة " انتيل كورب عن خطة كبيرة لاستثمار ١٫٦مليار دولار فى اسرائيل لبناء مصنع لأشباه الموصلات ، على أن يبدأ الانتاج عام ١٩٩٨ . وقد تم الاتفاق بالفعل بين المجموعة ووزارة المالية الاسرائيلية على هذا الاستثمار الضخم .

وفيما يتعلق بمعدل التضخم فى اسرائيل فإنه بلغ حسب بيانات بنك اسرائيل - البنك المركزى الاسرائيلى - نحو ١٤٫٩٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٢ ، ثم إنخفض إلى ١١٫٢٪ عام ١٩٩٣ وعاد للارتفاع الى ١٤٫٥٪ عام ١٩٩٤ ، وهو أعلى من معدل التضخم فى غالبية الدول العربية فى نفس العام ١٩٩٤ طبقا لبيانات صندوق النقد الدولى مثل دول الخليج والمغرب (٥٪) ، تونس (٤٫٧٪) ومصر (٨٫١٪) .

اما بالنسبة لمعدل البطالة فإنه انخفض من ١٠٫٤٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٢ ، إلى ١٠٪ عام ١٩٩٣ ، ثم إنخفض الى ٧٫٨٪ عام ١٩٩٤ فى ظل تزايد الاستثمارات الجديدة الممولة محليا وأجنبيا ، علما بأن الجانب الأعظم من هذه البطالة هو بطالة فنية واحتكاكية ناجمة عن وجود وفرة فى العمالة الفنية اكثر من فرص التشغيل المتاحة لها ، أو وجود فجوة بين ترك البعض لأعمالهم وبين حصولهم على أعمال جديدة . وتعانى اسرائيل من نقص فى العمالة غير الماهرة يقدر بما يقرب من ١٥٠ ألف عامل . وكانت اسرائيل تعتمد على العمالة الفلسطينية من الضفة وغزة للعمل فى قطاعات الزراعة والبناء والنظافة والغزل والنسيج ، لكنها بدأت تقلل اعتمادها عليها فى إطار ضغوطها الاقتصادية على الشعب الفلسطينى ، وبدأت تستبدلهم بعمالة من دول مثل الفلبين وتايلاند وتركيا .

أما بالنسبة لعجز الموازنة العامة للدولة فى اسرائيل كنسبة من ناتجها المحلى الاجمالى فإنه بلغ ٣٫٨٪ سنويا فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٢ ، ثم انخفض الى ٢٫٨٪ عام ١٩٩٣ ، ثم الى ١٪ عام ١٩٩٤ انعكاسا لسياسة ضغط الانفاق العام وتزايد درجة تحرير الاقتصاد الاسرائيلى فى الأعوام الاخيرة.

أما العجز التجارى الاسرائيلى فإنه بلغ ٥٨٨٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ حسب بيانات الكتاب الاحصائى الاسرائيلى فى حين بلغ العجز فى تجارة الخدمات نحو ٣٤٨٥ مليون دولار فى العام ذاته ليبلغ العجز فى تجارة السلع والخدمات نحو ٩٫٤ مليار دولار عام ١٩٩٤ .

ولكن بيانات البنك الدولى تشير الى أن العجز التجارى الاسرائيلى بلغ ٨٣٥٦ مليون دولار عام ١٩٩٤ وعلى أية حال فإن العجز التجارى ملمح دائم للاقتصاد الاسرائيلى الذى يستهلك ويستورد دائما اكثر مما ينتج ، ويصدر ويقوم بسد الفجوة من خلال المنح والتحويلات والقروض الخارجية .

وتتركز تجارة اسرائيل الخارجية مع الدول الصناعية المتقدمة حيث صدرت اليها إسرائيل فى عام ١٩٩٣ نحو ٧٠٪ من اجمالى صادراتها ، كما استوردت منها نحو ٨٢٫٧٪ من وارداتها فى العام ذاته . وتعتبر الولايات المتحدة وبلجيكا وألمانيا وبريطانيا وايطاليا وسويسرا واليابان على الترتيب أهم

الشركاء التجاريين لاسرائيل ، فى حين تعد هونج كونج أهم شركائها التجاريين من الدول النامية ، هذا اذا اعتبرنا ان هونج كونج تنتمى للدول النامية .

ومن ناحية أخرى فإن اسرائيل تحصل على منح وتحويلات خارجية ضخمة بلغت نحو ٧ر٦ ، ٨ر٦ ، ٧ر٦ ، ٩ر٦ مليار دولار فى اعوام ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٤ على التوالى . وتأتى معظم هذه التحويلات من الولايات المتحدة الامريكية سواء كانت من الحكومة أو من المنظمات الصهيونية . كذلك فإن المانيا مازالت مستمرة فى تقديم التعويضات لاسرائيل .

التوجهات الداخلية والدولية لحكومة الليكود :

إذا كنا قد عرضنا فيما سبق للملامح العامة للاقتصاد الاسرائيلى ومؤشرات أدائه ، فإن السياسات التى توجه ادارة هذا الاقتصاد داخليا وإدارة علاقاته الدولية ربما تكون قد تعرضت لتغيرات هامة مؤخرا بعد فوز بنيامين نتنياهو زعيم تكتل الليكود بمنصب رئيس الوزراء الاسرائيلى ، طبقا للنظام الجديد لانتخابات رئيس الوزراء مباشرة .

وفيما يتعلق بأهم السياسات الاقتصادية لحكومة الليكود فإن "نتنياهو" المتأثر بشدة بعدد من الاقتصاديين اليمينين وعلى رأسهم البرفيسور اريه هيلمان أستاذ الاقتصاد الروسى بجامعة بار - ايلان ، سوف يندفع باتجاه تحرير الاقتصاد الاسرائيلى وتقليل هيمنة القطاع العام عليه . واذا كان البروفيسور هيلمان يرى ان الدور الاقتصادى للدولة يجب ان يكون محدودا ، فإن المصلحة السياسية لبنيامين نتنياهو قد تجعله يندفع فى اتجاه تقليص القطاع العام الى أقصى الحدود الممكنة ، وذلك نظرا لأن القطاع العام قد هيمن عليه تاريخيا شخوص ينتمون لحزب العمل ، وتحول هذا القطاع العام ونقابات العمال . "الهستدروت " الى معقل رئيسى لحزب العمل ، وترتيبا على ذلك فإن نتنياهو له مصلحة مزدوجة فى التعجيل بخصخصة القطاع العام سواء لتحقيق برنامجه باضفاء الطابع الليبرالى على الاقتصاد الاسرائيلى ، أو لتفكيك واحدة من القواعد الانتخابية الرئيسية لحزب العمل .

وفى حديث له مع جريدة "يدعوت احرونوت " فى شهر يونيو الماضى اكد هيلمان أنه سيوصى نتنياهو بخصخصة الشركات الحكومية والبنوك من خلال طرح أسهمها للمواطنين على أن يتوجه المستثمرون الراغبون فى السيطرة على أى شركة حكومية الى البورصة لشراء الأسهم من المواطنين . واكد فى الحديث ذاته على أنه لايستثنى من عملية الخصخصة شركة "ميكورت" للكهرباء وهيئة الموانئ وغيرها من المؤسسات التى تستبعد عادة من الخصخصة . وقد جاء فى برنامج العمل الذى نشره تكتل الليكود بعد فوزه فى الانتخابات والذى نشرته جريدة "يدعوت احرونوت" ان الحكومة ستقوم بخصخصة كافة الشركات الحكومية باستثناء الشركات أو بعض اقسام الشركات التى لها تاثير أمنى ، وأشار إلى انه سيتم خصخصة ٥٠ شركة حكومية خلال حكم الليكود ، أى حتى نهاية القرن الحالى .

كذلك فإن بنيامين نتنياهو قد تعمد ضغط الانفاق العام تحقيقا لبرنامجه بتقليص دور الدولة فى الاقتصاد وتقليل نفوذ العاملين فى جهاز الدولة والذين يدين الكثير منهم بالولاء لحزب العمل بحكم دوره التاريخى فى تأسيس الدولة ودعم دور أجهزتها وقطاعها العام.

وانطلاقا من التوجه الليبرالى فى مجال الاقتصاد الذى يتبناه نتنياهو فإنه من المحتمل ان تعمل اسرائيل على تخفيض اسوار الحماية الجمركية المباشرة وغير المباشرة وأن تعمل على تقليل القيود على حركة رأس المال من اسرائيل للخارج .

اما فيما يتعلق بالتوجهات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل والتغيرات التى طرأت عليها بعد صعود الليكود لقمة الحكم فى تل ابيب ، فإنه يمكن القول انه رغم طموح اليمين الاسرائيلى للاستفادة من مكاسب الطرح الشرق اوسطى الذى كان رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق شيمون بيريز يتبناه ، إلا أن البرنامج السياسى لليمين الاسرائيلى والذى يتسم بالتطرف والعدوانية فى مواجهة العرب ، يعرقل تهيئة المناخ لتحقيق الطرح الشرق اوسطى . وربما يكون تصريح الرئيس المصرى حسنى مبارك بأن انعقاد القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالقاهرة فى نوفمبر القادم مرهون بتقدم مسيرة التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى يعد تجسيدا لما يمكن ان تؤدى اليه سياسات اليمين الاسرائيلى المتطرفة من عرقلة الطرح الشرق أوسطى ، رغم أنه يصب كليا فى مصلحة اسرائيل التى تتولى الدعوة اليه ، وتولت الولايات المتحدة الضغط المكثف على الدول العربية من أجل تحقيقه ، حيث تعلم اسرائيل انها يمكن ان تستخدم أى إطار شرق اوسطى فى تحسين شروط اندماجها فى الاقتصاد العالمى وفى جذب الاستثمارات الأجنبية فى الصناعات عالية التكنولوجيا ، على اعتبار انها ستنتج للتصدير لدول المنطقة .

وأيضا فى التحول لمركز مالى وتجارى إقليمى ولمركز للبنية الاساسية الاقليمية . اما الولايات المتحدة فإنها فى حالة تحقق الطرح الشرق أوسطى الذى تدعو اليه وتضغط من أجل تحقيقه ، فإنها سوف تحظى بنفوذ اقتصادى أوفر فى المنطقة على حساب القوى والكتل الاقتصادية الرئيسية الأخرى .

وعلى أى الاحوال فإن الاولوية لدى اليمين الاسرائيلى هى استمرار الاعتماد على العلاقة الحيوية مع الولايات المتحدة التى التزمت تاريخيا باستيراد الصادرات الاسرائيلية التى تفشل اسرائيل فى ايجاد أسواق خارجية لها ، وهو الأمر الذى يفسر الفائض التجارى الاسرائيلى الدائم مع الولايات المتحدة والذى بلغ اكثر من مليار دولار عام ١٩٩٤ ، على عكس الميزان التجارى الاسرائيلى مع العالم عامة الذى حقق عجزا بلغ نحو ٩ر٥ مليار دولار فى العام ذاته .

وفى هذا السياق يمكن تفهم تزايد اتجاه اسرائيل للاندماج الاقتصادى مع الدول الصناعية المتقدمة وتوصلها لاتفاقية للتجارة الحرة مع كندا شريكة الولايات المتحدة فى منطقة التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية (نافتا) علما بانها ترتبط باتفاقية للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة منذ منتصف الثمانينات .

لكن كل ذلك لايعنى أن اسرائيل ستنسى أمر السوق الشرق أوسطية أو فتح التعاملات الاقتصادية مع الدول العربية حتى بدون ميزات تفضيلية ، بل على العكس فانها ستحاول تحقيق أقصى مايمكنها فى هذا الاتجاه ، ولكن بدلا من التقدم فى مسيرة التسوية السلمية التى تحقق مصالح اسرائيل والحد الادنى من مطالب الدول العربية كثمن لفتح الأسواق العربية أمامها ، فانها فى ظل حكم اليمين سوف تلجأ الى استدعاء الضغوط الأمريكية المكثفة على الدول العربية وبالذات الدول المرتبطة أمنيا بالولايات المتحدة . كما ستعمل على تفعيل عمليات التسلل الى الاأسواق العربية . وربما تعمل اسرائيلى على استخدام الاردن كحصان طروادة لاختراق الأسواق العربية اذا ظلت مغلقة بشكل مباشر أمامها .

الصورة المحتملة للاقتصاد الاسرائيلى :

بناء على كل ماسبق يمكن القول ان الاقتصاد الاسرائيلى سوف يتقدم صوب نهاية القرن الحالى وبداية القرن القادم بروح اكثر ليبراليه ليصبح اكثر تحررا ، منهيا الصورة التقليدية للاقتصاد الاسرائيلى القائم على هيمنة القطاع العام ، لكن ذلك لن يؤثر على الصناعات العسكرية الضخمة التابعة للدولة والتى ستبقى على حالها .

ومن ناحية أخرى ، فانه من المرجح أن تنمو الصناعات عالية التكنولوجيا بمعدلات سريعة ، سواء لأن اسرائيل نفسها تريد ذلك لتتحول إلى مركز اقليمى لهذه الصناعات للتصدير للدول التى ستتمكن من فتح اسواقها ، او لأن بعض الشركات الدولية الكبرى المنحازه لاسرائيل لأسباب ليست اقتصادية بالضرورة ، قد بدأت توجه استثماراتها فى هذا المجال الى اسرائيل دون باقى دول المنطقة .

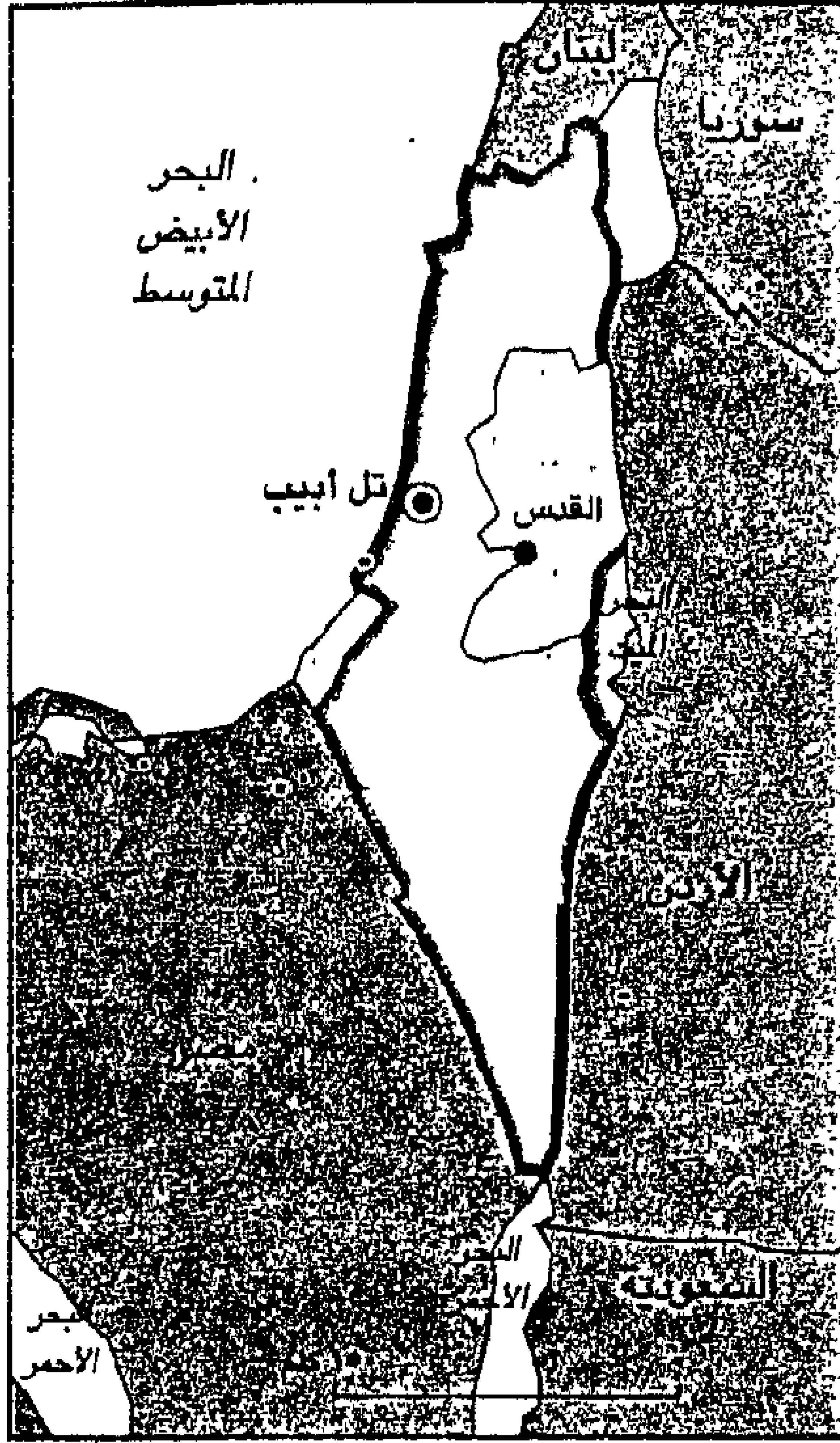
كذلك فان اسرائيل ستستمر فى محاولاتها لتحقيق السوق الشرق أوسطية لكسب أسواق المنطقة العربية أو الغنيمة الكبرى التى لم تكسبها فى كل الحروب ، لتسويق السلع الاسرائيلية فيها ولاستخدامها فى تحسين شروط اندماجها الدولى مع الدول الصناعية المتقدمة ، باعتبار انها تقف وسط منطقة تتمتع باسواق كبيرة . واذا لم تنجح اسرائيل فى تحقيق الطرح الشرق أوسطى ، فانها لن تكف عن محاولات اختراق الاسواق العربية بصورة قانونية عبر الشراكة الأوروبية – المتوسطية التى ستضم دولا عربية الى جانب دول الاتحاد الاوروبى واسرائيل ، او بطرق غير شرعية مثل تزييف أو طمس العلامات التجارية ، واستخدام بعد الدول الصغيرة مثل قبرص أو الاردن كجسر إلى الأسواق العربية .

فى كل الأحوال ، فان اسرائيل سوف تكثف علاقاتها مع الدول الصناعية المتقدمة وبالذات مع الولايات المتحدة والشركات الدولية العاملة فى مجال الصناعات عالية التكنولوجيا التى ترغب اسرائيل فى التخصص فيها .

كما انها ستستمر فى طلب المساعدات والتحويلات الخارجية اليها لمساعدتها على تنشيط اقتصادها وضخ الدماء فيه بلا تكلفه ، ورفع مستوى معيشة المواطنين فيها باعلى من القدرة الحقيقة للاقتصاد الاسرائيلى لجذب المهاجرين ولخلق نموذج مبهر لدول المنطقة حتى ولو من خلال المساعدات الخارجية .

كذلك فان اسرائيل التى تعمل على تنويع علاقاتها الدولية ، سوف تعمل على تنشيط علاقاتها الاقتصادية مع الدول النامية الأكثر تقدما مثل كوريا الجنوبية والهند والصين على سبيل المثال ، على أساس تبادل المصالح ، وهو اطار يمكن أن يسهل لها اقامة علاقات اقتصادية قوية مع هذه الدول ، إلا اذا كانت مصالحها مع العرب أكبر وستتعرض للأضرار فى حالة ارتباط أى منها بعلاقات اقتصادية قوية مع اسرائيل ، وهو أمر أصبحت احتمالاته محدودة بعد سقوط المستويين الثانى والثالث من المقاطعة العربية لاسرائيل.

٦



هل تستطيع إسرائيل الاستغناء عن المعونة الأمريكية ؟

د . حسن نافعة

من المتوقع أن تطرأ تغييرات جوهرية على برنامج المعونة الأمريكية خلال الحقبة القادمة. ولن تقتصر هذه التغييرات على إجراء خفض كبير في حجم هذه المعونة وإنما ستمتد لتشمل إعادة صياغة للأهداف التي تتوخى تحقيقها وللأسس والمبادئ التي تحكم عملية توزيعها.

وقد تضافرت عوامل عديدة لخلق ما يشبه الإجماع بين صفوف النخبة الأمريكية، بمعناها الواسع، حول ضرورة إعادة النظر في برنامج المعونة الخارجية في ضوء التغيرات التي طرأت على المجتمع الأمريكي وأيضا على النظام العالمي ككل. ويمكن اجمال أهم هذه العوامل على النحو التالي:

أولا: اكتساب الدعوة إلى خفض النفقات الحكومية زخما وقوة دفع متناميتين فقد ترتب على سوء أداء الإقتصاد الأمريكي وتراجع مكانته النسبية في الإقتصاد العالمي طوال العقود الثلاثة الماضية اقتناعا بضرورة إدخال تعديلات جوهرية على السياسة الإقتصادية الأمريكية بغرض الإصلاح كان خفض الانفاق الحكومي من بين أهم محاورها. ثم مالبث هذه الدعوة أن اكتسبت صيغة أيديولوجية واضحة بعد وصول اليمين الأمريكي بقيادة رونالد ريجان إلى السلطة في بداية الثمانينات. ومع تراجع الفكر الماركسي، والأفكار المتأثرة به، على إثر انهيار المعسكر الإشتراكي وزوال الاتحاد السوفيتي تحولت الدعوة إلى توجها عقائدية. وأخيرا أدى تنامي التيار الانعزالي الرامي إلى الانسحاب من الساحة العالمية وتركيز الجهد الأمريكي على الشئون الداخلية إلى ضخ دماء جديدة في عروق الدعوة إلى خفض النفقات الحكومية. وفي سياق كهذا كان من الطبيعي أن يتحول مطلب خفض برنامج المعونة الخارجية إلى هدف يمكن أن تلتقي عنده وتلتف حوله مطالب فئات مصلحية وتيارات أيديولوجية أمريكية عديدة.

(*) اعتمدنا في هذه الدراسة على الأرقام التي وردت في المصدر التالي :

Shawn L.Twing:TheCoct of Israel to U.S Tax Payers: A Comprehensive Guide to U.S Aid to Israel, The Washington Report, April 1996

ثانيا: زوال خطر المعسكر الأشتراكي بقيادة الأتحاد السوفيتي السابق والذى كان يشكل، وفقا لادراك معظم فصائل النخبة السياسية الأمريكية، مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومى الأمريكي. وحيث أن برنامج المعونة الخارجية الأمريكية، بصورته الراهنة، كان قد صمم أساسا لمواجهة هذا التهديد وتضاعف حجمه عدة مرات بسبب تطور الظروف المتعلقة بالحرب الباردة بين المعسكرين، فقد كان من الطبيعي أن يؤدى زوال الاتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة إلى إعادة فتح هذا الملف. وحول هذه النقطة تتفاوت الآراء مابين مطالب بالغاء برنامج المعونة الخارجية كلية بعد انتفاء الحاجة اليه بسبب زوال مصدر التهديد الرئيسي للأمن القومى الأمريكي وبين مطالب بالابقاء عليه مع إعادة تحديد أهدافه وبوافعه والأسس التى تحكم عملية توزيع المعونة على الدول والهيئات المستفيدة وذلك من منطلق وجود مصادر أخرى للتهديد يتعين مواجهتها. لكن الجميع يتفقون، فيما يبدو، على ضرورة تقليص حجم هذا البرنامج إلى أدنى مستوى ممكن.

الثالث: بروز قوى وتكتلات إقتصادية دولية منافسة مثل اليابان والاتحاد الأوروبى. وهناك دوائر أمريكية عديدة ترى أنه حتى مع افتراض أن المحافظة على تماسك النظام العالمى "الجديد" وعلى مصالح القوى السائدة فيه تقتضى برنامجا نشطا للمعونة الخارجية فإنه يتعين على القوى الإقتصادية البارزة أن تتحمل العبء والنصيب الاكبر فى تمويل هذا البرنامج. وتتلخص وجهة نظر هذه الدوائر فى أن السبب الرئيسى فى تدهور المكانة النسبية للولايات المتحدة فى الإقتصاد العالمى يعود بالدرجة الأولى إلى تحملها وحدها تقريبا تكاليف الحرب الباردة الباهظة بما فى ذلك التكاليف التى اقتضتها عملية إعادة تعمير أوروبا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية. ومن هنا ترى هذه الدوائر ليس فقط أن على كل من الاتحاد الأوروبى واليابان دينا جاء أوان إستحقاقه ولكن عليهما أيضا أن يساهما بنصيب أكبر فى تمويل أنشطة المنظمات المالية بما يعكس ثقلهما الإقتصادى وبحكم كونهما مستفيدين رئيسيين من التحولات التى طرأت على النظام الدولى مؤخرا.

ولا جدال فى أن هذه العوامل الثلاث تتضافر وتصب كلها فى إتجاه حتمية إحداث تخفيض جوهرى فى حجم وهيكل برنامج المعونة الخارجية الأمريكية خلال السنوات القادمة. ويشكل هذا الوضع تطورا جديدا فى سياسة أمريكا الخارجية سوف تكون له انعكاسات كبيرة على مختلف دول العالم وخاصة على الدول المستفيدة من المعونة الأمريكية وفى مقدمتها إسرائيل. إذ تشير أحدث الدراسات الأمريكية المحايدة حول موضوع المعونة الأمريكية لإسرائيل إلى أن إجمالى ما حصلت عليه إسرائيل منذ نشأتها وحتى عام ١٩٩٦ يبلغ ٧٨ مليار دولار منها مايزيد على ٥٥ مليار دولار منحة لاترد. كما تشير هذه المصادر نفسها إلى أن إسرائيل تحصل وحدها، إستنادا إلى الأرقام الخاصة ببرنامج المعونة الخارجية لعام ١٩٩٦ على أكثر من ربع إجمالى المعونة الأمريكية المقدمة لجميع دول العالم. هذه الأرقام تتعلق بالمعونة الرسمية الأمريكية التى يتحملها جميع دافعى الضرائب فى الولايات المتحدة ولا تدخل فيها المعونات التى تتدفق على إسرائيل بصفة غير رسمية من خلال حملات التبرع المنتظمة التى تقوم بها الجالية اليهودية البالغة الثراء والنفوذ السياسى هناك.

ولأن إسرائيل هى أكثر الدول استفادة من المعونة الأمريكية فقد كان من المتوقع أن تصبح هى أكثر الدول حرصا على إستمرار برنامج المعونة الخارجية دون تعديل وأن توظف نفوذ اللوبى الصهيونى لمقاومة الاتجاه الرامى إلى تقليصه. غير أن موقف إسرائيل والذى عبر عنه بنيامين نيتانياهو فى خطابه الشهير أمام مجلسى الكونجرس الأمريكى بتاريخ ١٠ يوليو جاء على النقيض تماما من هذه التوقعات. فقد وجه رئيس الوزراء الإسرائيلى الجديد شكرا حارا إلى حكومة الولايات المتحدة وإلى الكونجرس الأمريكى على الدعم الهائل الذى قدماه لإسرائيل فى جميع المجالات والذى لولاه لما أصبحت إسرائيل "دولة قوية حديثة" على حد تعبيره. لكنه أضاف فى لهجة لاتخلو من كبرياء يصل إلى حد الغرور بأن هذه الدولة، أى إسرائيل، قد بلغت الآن سن الرشد ونضجت بما فيه الكفاية لكى تبدأ مرحلة الاعتماد الكامل على الذات وتتحول إلى دولة إقتصادية كبرى!. ومن هذا المنطلق حدد نيتانياهو موقفه من قضية المعونات قائلا: "إننى أعتقد أنه لاتوجد طريقة لتقديم الشكر إلى الولايات المتحدة على كل ما قدمته من عون لإسرائيل طوال السنوات الماضية أفضل من أن نقول لها أننا أصبحنا الآن قادرين على تحقيق الاستقلال الاقتصادى. فعلى مدى السنوات الأربع القادمة سنبدأ من الآن عملية طويلة المدى بهدف تخفيض اعتمادنا تدريجيا على المعونة الإقتصادية السخية التى تقدمونها لنا. وإننى لعلى ثقة تامة من أن سياستنا الإقتصادية الجديدة سوف ترسى الأساس لاعتماد كامل على الذات وتسهم بشكل أفضل فى دعم وتطوير قوتنا الإقتصادية".

ويوحى هذا الخطاب، من حيث الشكل على الأقل، بأن إسرائيل قررت أن تستغنى تماما عن المعونة الأمريكية وأن تعتمد على قدراتها الذاتية فقط وهو ما يعنى أعطاء الضوء الأخضر للإدارة الأمريكية لتخفيض ميزانية برنامج المعونة الخارجية. فهل بوسع إسرائيل أن تستغنى حقا عن المعونة الأمريكية تماما وهل ترغب فى ذلك فعلا؟ ولماذا تبدو وكأنها ترحب وتشجع على خفض الميزانية المخصصه لبرنامج المعونة الخارجية على الرغم من أنها تحصل وحدها على أكثر من ربع هذه الميزانية؟ قبل أن نحاول الإجابة على هذه التساؤلات يتعين أولا أن نلقى نظرة فاحصة على هيكل وشروط المعونة الأمريكية لإسرائيل من خلال عدد من الملاحظات نجملها على النحو التالى:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالمفارقة، أو بالفجوة، بين الحجم المعلن للمعونة الأمريكية الرسمية لإسرائيل، والتى تظهر ضمن الأرقام الخاصة ببرنامج المعونة الخارجية، وبين ما تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة فعلا. فإذا ما فحصنا الأرقام الخاصة ببرنامج المعونة الخارجية لعام ١٩٩٦ فسوف نجد أن إسرائيل تحصل على معونة رسمية مباشرة قيمتها ثلاثة مليارات من الدولارات منها ١,٢ مليار دولار تحت بند المعونة الإقتصادية أو بعبارة أدق تحت بند "صندوق الدعم الإقتصادى Econmic Support Fund) و١,٨ مليار دولار تحت بند المعونة العسكرية أو بعبارة أدق تحت بند مبيعات السلاح الخارجية Foreign Military Soles. وهى كلها منح لاترد. لكن باحثا أمريكيا أثبت، على نحو قاطع، أن إجمالى ما تحصل عليه إسرائيل فى ميزانية ١٩٩٦ من معونة يتحملها بالكامل دافع الضرائب الأمريكى تبلغ خمسة مليارات وخمسمائة وخمسة ملايين وثلاثمائة الف دولار بالتمام والكمال. أى أن ما تحصل عليه إسرائيل من معونة فعلية يعادل تقريبا ضعف ما تظهره الأرقام الخاصة ببرنامج المعونة الأمريكية الخارجية لإسرائيل. أما الفرق بين الرقمين فيأتى من عدة مصادر أهمها مايلى:

المصدر الأول: المعونات المدرجة ضمن ميزانيات عدد من الوزارات أو الوكالات الفيدرالية مثل وزارات الخارجية والدفاع والتجارة ومصلحة الهجرة والجنسية.. الخ. وعلى سبيل المثال يلاحظ أن ميزانية وزارة الخارجية الأمريكية تتضمن منذ عام ١٩٧٣ بندا ثابتا تتعلق بتوطين اللاجئين. وقد بلغ مجموع ما حصلت عليه إسرائيل من وزارة الخارجية الأمريكية لصالح عملية توطين اللاجئين اليهود فى إسرائيل ٩٩٣,٤ مليون دولار أى مايقرب من مليار دولار. وتبلغ الاعتمادات المخصصة لصالح إسرائيل ضمن ميزانية عام ١٩٩٦ وحدها ٩٣,٥ مليون دولار موزعة كالتالى: ٨٠ مليون دولار لتوطين اللاجئين، ٣,٥ مليون دولار لتنفيذ مشروع خاص بالتعاون الإقليمى مع مصر، ١٠ مليون دولار اعتمادات خاصة ببرنامج المعونة الخارجية مع إسرائيل. أما فى ميزانية وزارة الدفاع فتبلغ الاعتمادات المخصصة لصالح إسرائيل عن عام ١٩٩٦ وحده مبلغ ٢٤٢,٣ مليون دولار لتطوير عدد من النظم التسليحية تشمل صواريخ ودبابات وطائرات وغيرها إلى جانب ٥٠ مليون دولار مخصصة للبرامج التدريبية والتجهيزات الخاصة بمقاومة الإرهاب. حتى وزارة التجارة نجد أن ميزانيتها لعام ١٩٩٦ تتضمن اعتمادات لصالح إسرائيل تبلغ ٢,٥ مليون دولار تحت بند "التعاون التكنولوجى بين الولايات المتحدة وإسرائيل" ولتمويل المشروعات المشتركة التى يقوم بها القطاع الخاص فى البلدين. وأخيرا نجد أن مصلحة الجوازات والهجرة الأمريكية رصدت فى ميزانيتها لعام ١٩٩٦ اعتمادات بلغت ١٧ مليون دولار لشراء معدات خاصة بالرؤية الليلية من إسرائيل إستثناء من قانون أمريكى يحظر على الوكالات الفيدرالية شراء بضائع غير أمريكية إلا إذا كانت لاتتوافر فى السوق الأمريكى... ألخ. وهذه المبالغ جميعها لم تظهر فى برنامج المعونة الخارجية المخصص لإسرائيل.

المصدر الثانى: يتعلق بالتيسيرات الهائلة التى تحصل إسرائيل بموجبها على حصتها من برنامج المعونة الخارجية والتى تبلغ كما أسلفنا ثلاثة مليارات دولار سنويا. إذ يلاحظ أن إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تحصل على الجزء الخاص بالمعونة الإقتصادية (١,٢ مليار دولار) نقدا ومرة واحدة وفى نهاية الشهر الأول من بداية السنة المالية. وهذه الطريقة توفر على الحكومة الإسرائيلية أعباء مصروفات بنكية تتراوح بين ٥٠-٦٠ مليون دولار تتحملها الحكومة الأمريكية. وفى الوقت نفسه تسمح لإسرائيل باستثمار هذه المبالغ فى أذون الخزانة الأمريكية وتحصل من وراء ذلك على عائد سنوى يتراوح بين ٨٠-٩٠ مليون دولار. ويندرج تحت هذا المصدر أيضا ما تحصل عليه إسرائيل من مزايا نقدية وعينية نتيجة لاستثنائها من بعض القوانين الأمريكية. وعلى سبيل المثال فإن إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى العالم التى تستطيع إستخدام جزء من أموال المعونة العسكرية لشراء معدات مصنعة فى إسرائيل. والأصل أن أموال المعونة العسكرية لاتستخدم إلا لشراء معدات عسكرية أمريكية. وبهذه الطريقة تستفيد إسرائيل مرتين الأولى عندما تحصل على معدات عسكرية أمريكية مجانا والثانية لتمويل تطوير الصناعات العسكرية الإسرائيلية والتى أصبحت منافسة للصناعة الأمريكية نفسها فى بعض المجالات. وعلى سبيل المثال فقد بلغت جملة الاعتمادات التى صرح لإسرائيل باستخدامها فى شراء معدات عسكرية إسرائيلية منذ عام ٩١ حوالى نصف مليار دولار (أو بالتحديد ٤٧٥ مليون دولار)!.

المصدر الثالث: يتعلق بالتسهيلات الائتمانية. فقد حصلت إسرائيل، منذ نشأتها حتى الآن، على قروض زاد مجموعها على ٢٢,٥ مليار دولار. وتتمثل آخر الصفقات المهمة التى عقدتها إسرائيل مع الحكومة الأمريكية فى تلك الضمانات التى وافقت الحكومة الأمريكية على تقديمها لتسهيل حصول إسرائيل على قرض مقداره ١٠ مليارات من الدولارات لتوطين اللاجئين السوفيت فى إسرائيل وذلك لمدة خمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٩٢. لكن الحقيقة أن ما تحصل عليه إسرائيل من قروض مباشرة أو من ضمانات لقروض من الولايات المتحدة هو أقرب، من حيث المضمون، إلى المنحة وليس إلى القرض. فإسرائيل عندما تقترض من الولايات المتحدة تدرك تماما أنها سوف تستطيع، من خلال وسائلها فى التأثير على صناعة القرار الأمريكى وخاصة داخل السلطة التشريعية، إن أجلا أو عاجلا أن تسقط مديونيتها أو، على الأقل، تحصل من المنح على القدر الذى يمكنها من سداد جميع الأقساط المستحقة عليها للولايات المتحدة بالاضافة إلى فوائد تلك الأقساط. ومن المعروف أن إسرائيل، ومنذ عام ١٩٩٤، تستخدم ما قيمته مليار دولار من إجمالى المعونة الإقتصادية المخصصة لها والبالغة ١,٢ مليار دولار لسداد

أقساط وفوائد ديونها للولايات المتحدة. ومن المعروف أيضا أن القانون الأمريكى المنسوب إلى السناتور الأمريكى كرانستون Cranston Amendment يلزم الحكومة الأمريكية بأن لايقل حجم المكون الإقتصادى من المعونة التى تقدمها لإسرائيل عن أجمالى أقساط وفوائد الديون المستحقة على إسرائيل للولايات المتحدة سنويا. وينص التعديل الذى أدخله كرانستون صراحة على أن هذا الالتزام يأتى من منطلق "أعتراف الحكومة الأمريكية بأن هذا المبدأ يخدم مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة". ومعنى هذا القانون، فى التحليل النهائى، أن الولايات المتحدة قد ألزمت نفسها بسداد ماسبق أن اقترضته الحكومة الإسرائيلية أو مايمكن أن تقترضه فى المستقبل من الولايات المتحدة.

الملاحظة الثانية: تتعلق بهيكل توزيع المعونة الأمريكية لإسرائيل. إذ يتسم هذا الهيكل بسمتين أساسيتين:

السمة الأولى: هى غلبة الحكومة العسكرى للمعونة على المكون الإقتصادى. إذ تشير الأرقام إلى أن جملة ما حصلت عليه إسرائيل من معونات عسكرية منذ إنشائها وحتى نهاية العام المالى ١٩٩٦ يزيد قليلا على ٤٢ مليار دولار مقابل ٢٧,٦ مليار دولار فقط كمعونات إقتصادية، أى أن المكون العسكرى للمعونة يكاد يقترب من ضعف نسبة المكون الإقتصادى.

السمة الثانية: هى ازدياد نسبة المنح إلى القروض داخل المكون الإقتصادى للمعونة الأمريكية لإسرائيل مقارنة بهذه النسبة فى المكون العسكرى للمعونة إذ تشير الأرقام إلى أن جملة ما حصلت عليه إسرائيل من منح، منذ نشأتها حتى الآن، تحت بند "صندوق الدعم الإقتصادى E. S. F" والبنود المرتبطة به بلغ أكثر من ٢٤ مليار دولار فى مقابل ثلاثة مليارات دولار فى شكل قروض (أى أن النسبة حوالى ٨ : ١) أما بالنسبة للمكون العسكرى من المعونة فتشير الأرقام إلى أن جملة ما حصلت عليه إسرائيل من منح فى ذات الفترة يقل عن ٣١ مليار دولار مقابل أكثر من ١١ مليار دولار على شكل قروض (أى أن النسبة تقل عن ٣ : ١). هذا مع ملاحظة أن الصفقة الخاصة بضمانات القروض والتى وصلت إلى عشرة مليارات دولار (حصلت منها إسرائيل حتى الآن على ثمانية مليارات) هى صفقة قائمة بذاتها ولاتدخل فى إطار المعونة الإقتصادية أو العسكرية.

الملاحظة الثالثة: تتعلق بشروط إستخدام المعونة. وقد سبق أن أشرنا إلى أن إسرائيل حصلت على إستثناءات كثيرة جدا من الشروط التقليدية العامة التى تصاحب عادة قيام الولايات المتحدة بتقديم معونات عسكرية أو إقتصادية لدولة ما. من أهم الأمثلة على ذلك الاستثناءات الخاصة بإستخدام إسرائيل للمعونة الأمريكية فى شراء منتجات غير أمريكية وخاصة فى مجال التصنيع العسكرى، وكذلك إستثناء بعض الهيئات الحكومية الأمريكية من التقيد بالقوانين التى تحظر شراء منتجات غير أمريكية، إذا توافرت منتجات أمريكية بديلة، وذلك لصالح تمويل شراء معدات وتجهيزات إسرائيلية مختلفة. غير أنه فيما عدا هذه الاستثناءات يتعين على إسرائيل أن تحترم كافة القواعد والقوانين الأمريكية الأخرى المنظمة للمعونة وشروط إستخدامها، وفى كل النواحى التى لم يصدر بشأنها إستثناء لصالح إسرائيل. ومع ذلك يلاحظ تعمد إسرائيل خرق العديد من القوانين الأمريكية إذا تصادمت هذه القوانين مع المصالح الإسرائيلية، مطمئنة فيما يبدو إلى أن الإدارة الأمريكية لن تجرؤ على أو لن ترغب فى معاقبة إسرائيل على هذا الخرق، أو إلى قدرتها على الالتفاف حول هذه العقوبات إذا ما صدرت اضطرارا أو على نحو شكلى. وعلى سبيل المثال فقد ثبت قيام إسرائيل بإستخدام القنابل العنقودية ضد العسكريين والمدنيين على السوء فى هجومها على لبنان عام ١٩٨٢ على الرغم من أن قانون مراقبة صادرات الأسلحة الأمريكية يحظر على الدول المستفيدة من المعونة الأمريكية إستخدام الأسلحة الأمريكية لأغراض هجومية. صحيح أن الكونجرس الأمريكى أضطر لاتخاذ قرار بحظر بيع القنابل العنقودية إلى إسرائيل، وهو قرار مازال (على ما يبدو) ساريا حتى الآن، إلا أنه قد اتضح فيما بعد أن هذا الحظر يسرى فقط على الغلاف الخارجى للقنابل العنقودية وليس على عبوات أو مكونات هذا الخلاف والذى تنتجه فى الواقع المصانع الإسرائيلية. ومعنى ذلك أن الحظر الأمريكى لم يؤثر على إسرائيل أو يلحق بها أى ضرر. كذلك من المعروف أن إسرائيل أقدمت مرارا وتكرارا على خرق القانون الأمريكى الذى يحظر نقل التكنولوجيا الأمريكية لأطراف ثالثة بدون الحصول على أذن مسبق وصريح من الإدارة الأمريكية. فمن المعروف للكافة أن إسرائيل نقلت التكنولوجيا الأمريكية وبدون أذن الإدارة الأمريكية إلى أطراف ثالثة عديدة من بينها جنوب أفريقيا وأثيوبيا وشيلى وغيرها. ولم يترتب على هذا الخرق المتعمد للقوانين الأمريكية أى عقاب رادع أو حتى أى رد فعل غاضب.

يتضح من هذا الاستعراض الموجز لهيكل وطبيعة المعونة الأمريكية لإسرائيل أنهما يعكسان نمطا فريدا وغير قابل للتكرار لعلاقة ثنائية دولية يصعب إن لم يكن يستحيل فصمها أو إضعافها. كما أن هذه المعونة هى من الضخامة والتنوع بحيث يمكن أو لا يمكن لإسرائيل الاستغناء عنها كليا أو حتى جزئيا. وفى هذا سياق يصبح السؤال الذى يتعين البحث عن اجابة واضحة له: لماذا اختار نيتانياهو حديث "الاستقلال" و"الاعتماد الذاتى" على النفس لرد على مايثار فى الولايات المتحدة حول ضرورة تخفيض برنامج المعونة الخارجية؟

الواقع أنه فى ظل تضافر مجموعة من العوامل التى دفعت بالنخبة الأمريكية إلى التفكير فى إعادة النظر فى برنامج المعونة الخارجية فى إتجاه تخفيض الحجم الكلى لهذه المعونة لم يكن أمام حكومة نيتانياهو سوى الاختيار من بين بدائل ثلاث:

البديل الأول: هو الوقوف موقف المعارض لهذا الاتجاه.

وبالطبع فقد كان بإمكان إسرائيل أن تقوم بعملية تعبئة واسعة للوبى الصهيونى لمقاومة أى محاولة للمساس ببرنامج المعونة ككل. وميزة هذا البديل أنه يضمن إستمرار الأوضاع على ماهى عليه والتى تضمن حصول إسرائيل على نصيب الأسد من برنامج المعونة الخارجية. لكنه بديل محفوف بالمخاطر لأنه قد يضع إسرائيل واللوبى المناصر لها فى مواجهة مكشوفة مع الإدارة الأمريكية حول قضية تحظى بتأييد رجل الشارع لأنها قد تترجم فى النهاية إلى تخفيف العبء الضريبى الواقع عليه. كذلك فإن هذا البديل من شأنه توظيف طاقات إسرائيل واللوبى الصهيونى للدفاع عن قضية لاتخص إسرائيل وحدها وتخص آخرين بما فيهم مصر. بعبارة أخرى فإن اختيار هذا البديل كان يمكن أن يترتب عليه اهدار جزء كبير من طاقة إسرائيل واللوبى الصهيونى للدفاع عن مصالح ومواقف قد تتعارض من مصالح إسرائيل.

البديل الثانى: العمل على استثناء إسرائيل وحدها من أى تعديل بالتخفيض لبرنامج المعونة الخارجية. وبالطبع لايعدم اللوبى الصهيونى من العمل تحت شعارات تحظى بتأييد وقبول واسع لدى الإدارة والرأى العام الأمريكى من قبيل: "خصوصية العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية" و"إسرائيل: مصلحة أمريكية.. ألخ. غير أن هذا البديل يمكن أن ينطوى أيضا على مخاطر غير محسوبة. فالجدل العام حول هذا الموضوع يمكن أن يفتح ملف العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية وكذلك ملف المعونة الأمريكية بكل تفاصيلهما للنقاش العام من جديد، وهو ماقد يتيح الفرصة واسعة أمام قطاعات لا يستهان بها من الأمريكيين للتذكير بخرق إسرائيل للقوانين الأمريكية وتأليب دافع الضرائب الأمريكى عليها.

البديل الثالث: أن ترفع إسرائيل علنا شعار الاستغناء عن المعونة الأمريكية وتعمل سرا للحصول على كل ما تحتاجه من دعم من الولايات المتحدة ولكن بوسائل أخرى ومن خلال الاعتمادات التى لا تظهر ببرنامج المعونة الأمريكية. وهذا هو بالضبط ما أراده نيتانياهو لأنه البديل الذى تتوافر له مزايا عديدة. ذلك أن رفع شعارات الاستقلال والاعتماد الكامل على الذات والايحاء بأن إسرائيل هى بسبيلها إلى أن تصبح قوة إقتصادية كبرى ليست فى حاجة إلى مساعدة أحد من شأنه أن يضخ بدماء جديدة فى عروق التيار الذى أوصل نيتانياهو إلى السلطة ويبرر مواقفه المتشددة من قضية السلام أمام الرأى العام الإسرائيلى من منطلق أن إسرائيل ليست مضطرة لتقديم تنازلات وأن الآخرين هم الذين يحتاجونها بأكثر من حاجتها هى اليهم. من ناحية أخرى فإن هذا المعنى يسهل على كل من إسرائيل والولايات المتحدة فك الارتباط بين المعونة المقدمة لكل من مصر وإسرائيل بسبب عملية التسوية.

وفى تقديرى أن قضية فك الارتباط هذه تمثل بعدا رئيسيا فى التفكير الإسرائيلى والصهيونى، ومثل هاجسا حقيقيا سعت إسرائيل لتحقيقه منذ فترة خصوصا بعد تصاعد حدة المنافسة بين مصر وإسرائيل مؤخرا حول الدور الإقليمى لكل منهما وتباعد الفجوة بين المواقف الإسرائيلية المصرية حول شكل التسوية النهائية.

وأخيرا فإن من شأن هذا النهج يضع اللوبى الصهيونى فى موقف أفضل ويجنبه الحرج الذى قد ينجم عن إجراء نقاش علنى حول برنامج المعونة الأمريكية لإسرائيل ويظهر إسرائيل بمظهر الحريص على المصالح الأمريكية وعلى مصالح دافع الضرائب الأمريكى.

ويلاحظ أن نيتانياهو لم يتحدث إطلاقا عن كل أشكال المعونة الأمريكية لإسرائيل، والتى أتضحت معالمها من خلال الاستعراض السابق، وقصر حديثه على "المعونة الإقتصادية". وطبعا فإن نيتانياهو يعلم أن إسرائيل تستخدم الجزء الأعظم من هذا المكون الهزيل من مكونات المعونة الأمريكية لإسرائيل (نسبيا بالطبع) لسداد ديونها للولايات المتحدة. كما يعلم فى الوقت نفسه أن تعديل كرانستون، المشار إليه سابقا. يلزم الولايات المتحدة بأن تقدم لإسرائيل معونة إقتصادية سنوية لاتقل بأى حال من الأحوال عن إجمالى المديونية المستحقة عليها للولايات المتحدة. وفى هذا السياق سوف يسهل تماما على إسرائيل أن تحصل على نفس مستوى المعونة بوسائل وأساليب أخرى مثل إسقاط الديون وزيادة الاعتمادات التى تحصل عليها من خلال ميزانية وزارات الخارجية والدفاع وبعض الوكالات الفيدرالية.. الخ.

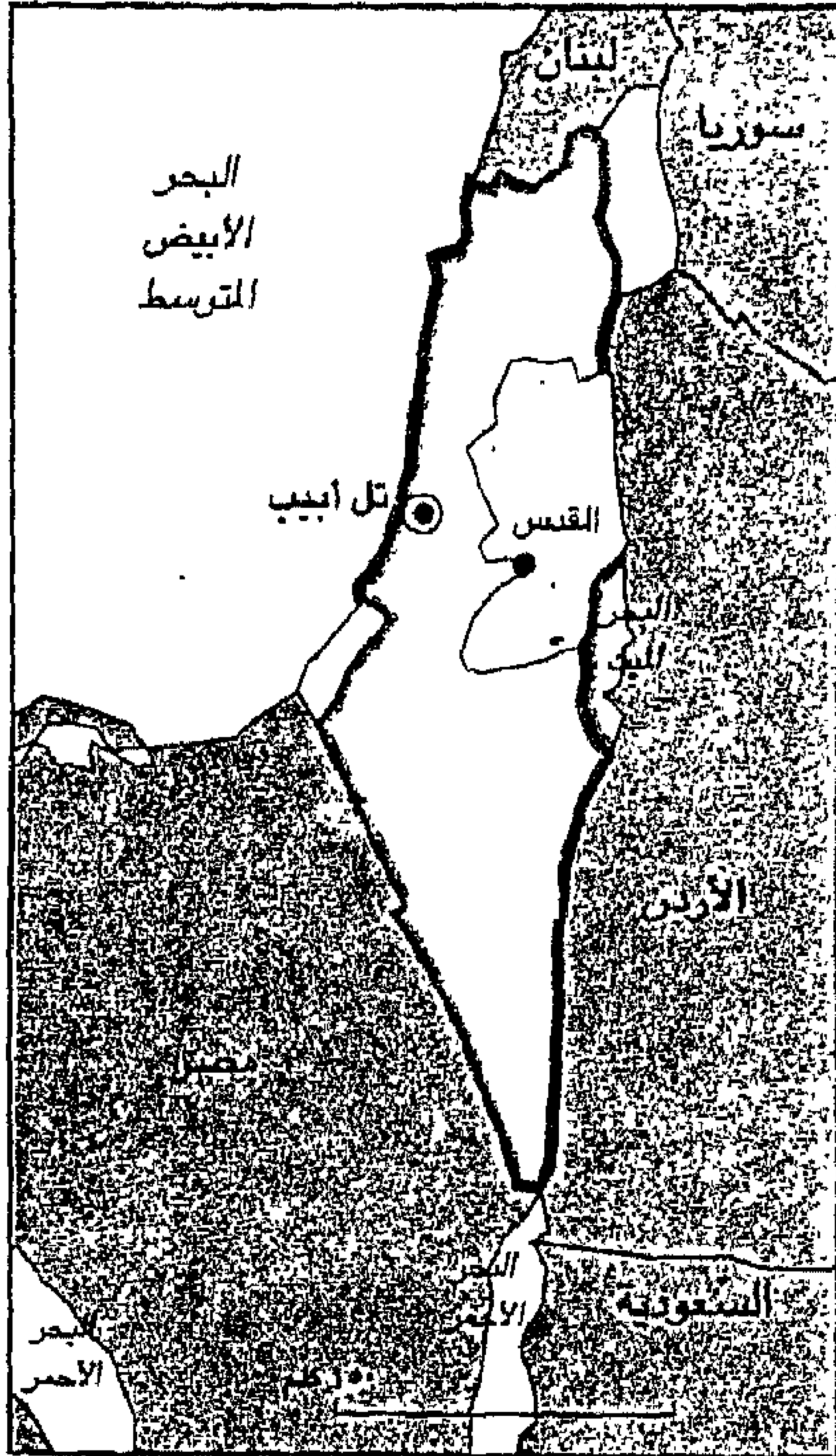
كما يلاحظ أن نيتانياهو قد حرص فى خطابه المشار إليه على أن يظهر إسرائيل فى أبهى صورة ممكنة باعتبارها أصدق تمثيل للنموذج الأمريكى فى المنطقة والتجسيد الحى لكل ماتمثله الولايات المتحدة من قيم وما تطرحه من أفكار. ولم يفته أن يتحدث عن إسرائيل باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيده فى المنطقة وعن حكومتها الجديدة الراغبة والحريصة على دعم المبادرة الفردية وإزالة كل أثر لتدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى وتحريره من البيروقراطية وتقليص الجهاز الحكومى إلى أدنى حد ممكن.. الخ. أى أنه طرح على أسماع النواب فى الكونجرس كل ما يودون سماعه ويتوافق مع التوجهات السائدة وخاصة توجهات الأغلبية الجمهورية فى المجلسين!.

وفى اعتقادى أن قضية المعونة الخارجية الأمريكية وخاصة ما يتعلق منها بموضوع الربط بين المعونة المقدمة لكل من مصر وإسرائيل سوف تصبح محل نقاش حاد داخل أوساط صنع القرار الأمريكى ومجالا جديدا للمنافسة والصراع بين مصر وإسرائيل على الساحة الأمريكية. ويبدو أن لدى إسرائيل تصورها الواضح وخطة كامله للتعامل مع هذه القضية ترتكز على فهم كامل لطبيعة المجتمع الأمريكى.

فهل استعدت مصر لهذه المواجهة وهل لدى مصر خطة فى هذا الشأن؟ تلك أسئلة مشروعة يتعين طرحها والبحث عن اجابات لها وقد تكون هذه القضية محل دراسة مقبلة.

سوريا فى المنظور الإسرائيلى

د. جمال عبد الجواد



تمثل السياسة الاسرائيلية تجاه سوريا واحدة من المعضلات المهمة فى سياسية إسرائيل الإقليمية . فسوريا هى القوة العربية الوحيدة التى لم توقع اتفاقا للسلام مع إسرائيل فى نفس الوقت الذى تمتلك فيه قوة عسكرية قادرة على إلحاق الضرر باسرائيل، حتى وإن لم تكن بالضرورة قادرة على هزيمتها أو تهديد بقائها. و بالتالى فإنه يمكن القول أن السلام بين إسرائيل وجيرانها العرب لا يمكن اعتباره مكتملا دون التوصل لسلام إسرائيلى - سورى ، وأن أمن إسرائيل الذى هو هدف إسرائيل الرئيسى من توقيع اتفاقات سلام مع العرب لن يتحقق طالما ظلت سوريا فى حالة حرب مع إسرائيل . ومن ناحية أخرى فإن سوريا تبدو أقل دول الطوق العربية حماسا واندفاعا للتوصل لسلام مع إسرائيل ، و من ناحية ثالثة فإن إسرائيل تبدو غير مستعدة لدفع الثمن الكامل للسلام مع سوريا، و هو ما يساهم بدوره فى إبقاء الموقف السورى فى ، أو قريبا من ، خانة المتشددين .

لقد ساهمت عوامل عديدة فى تكوين و صياغة السياسة الاسرائيلية تجاه سوريا . فالسياسة الاسرائيلية تجاه سوريا هى مزيج من الحسابات الأمنية - الاستراتيجية المتعلقة بسوريا نفسها، والحسابات الأمنية -الاستراتيجية المتعلقة بمجمل منطقة الشرق الأوسط ، و الموقف النفسى الذى تكون عبر مراحل متعاقبة من الصراع بين الدولتين، و أيضا نتيجة لاعتبارات السياسة الداخلية الاسرائيلية .

أولا: الاعتبارات الاستراتيجية المتعلقة بسوريا:

تمثل السمات الجغرافية المميزة لمنطقة الحدود السورية -الاسرائيلية العامل الأساسى فى الحسابات الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه سوريا . فمنطقة الحدود بين الدولتين هى عبارة عن هضبة يبلغ ارتفاعها حوالى ٦٠٠ قدم ، تطل على كل من المناطق الشمالية من إسرائيل ، و السهول السورية المؤدية إلى دمشق التى لا تبعد سوى ٣٠ كيلومترا عن الهضبة ، ويوجد فى منطقة الهضبة السورية كذلك منابع نهر الأردن وبحيرة طبرية الذين يمثلون أهم مصادر المياه بالنسبة لإسرائيل . وتعطى هضبة الجولان للقوات التى تحتلها ميزة استراتيجية مهمة ، إذ تستطيع السيطرة على و مراقبة التحركات فى السهول المحيطة بها لمسافات بعيدة . و تتيح السيطرة الاسرائيلية على الجولان للقوات الاسرائيلية تجنب

وضع كانت المدفعية السورية فيه قادرة على قصف عمق مناطق شمال إسرائيل، بما في ذلك المراكز السكانية والمستوطنات، كما أنها تتيح لإسرائيل القدرة على قصف تجمعات القوات السورية في جنوب غرب سوريا، و كذلك قصف العاصمة السورية دمشق ، كما تتيح لها أيضا مراقبة تحركات القوات السورية في هذه المناطق بما يتيح لإسرائيل قدرة أكبر على تجنب هجوم سوري مفاجئ، وهو يتيح لإسرائيل كذلك قدرة عالية على التنصت على المخابرات و الاتصالات التي تجريها القيادة السورية في مقراتها في العاصمة . وتطل الهضبة السورية كذلك على جنوب لبنان و الأقسام الجنوبية من سهل البقاع اللبناني الذي تتمركز فيه قوات سورية كبيرة يبلغ قوامها ٣٥ ألف جندي .

وتوفر مرتفعات الجولان للقوة التي تحتلها السيطرة على بحيرة طبرية و نهري الأردن و اليرموك، الذين يمثلون أهم منابع المياه السطحية المتاحة لإسرائيل ولمسألة المياه أهمية كبرى خاصة لكل من سوريا و إسرائيل، خاصة بالنسبة للأخيرة التي تعاني من نقص خطير في المياه . إذ يبلغ حجم المياه المتاحة لإسرائيل نحو ١٩٥٠مليون متر مكعب سنويا، بينما يقدر استهلاك إسرائيل من المياه ما يتراوح بين ١٨٠٠-٢٠٠٠ مليون متر مكعب /سنة .و مع تزايد احتياجات إسرائيل المائية فإنها قد اضطرت إلى السحب الجائر من طاقة المياه المتجددة، و هو ما يؤدي إلى تعرض مصادر المياه فيها إلى مخاطر النضوب المبكر و التملح (١) .

وتزيد الأهمية الاستراتيجية لمرتفعات الجولان بالنسبة لإسرائيل نظرا للسياسة السورية التي كانت حتى وقت قريب تتبنى مبدأ التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل ، و التي لم تزل لا تستبعد اللجوء للقوة المسلحة لإنهاء احتلال إسرائيل للأراضي السورية، و أيضا نظرا لأن سوريا مازالت تبدي ترددا في القبول الواضح بدولة إسرائيل و بالتعايش معها في سلام .و هو ما ستعود له هذه الدراسة في موضع لاحق .

ثانيا : الاعتبارات الاستراتيجية المتعلقة بالشرق الأوسط

بالرغم من أن سوريا مازالت تمتلك قدرة معينة على إيقاع الأذى بإسرائيل عبر استخدام القوة العسكرية السورية، إلا أن حجم الضرر الذي يمكن لسوريا إيقاعه بإسرائيل يعتمد إلى حد كبير على مجمل توازن القوى الإقليمي والعلاقات الإقليمية.فتوازن القوى العسكري السوري- الاسرائيلي المختلب بشدة لصالح إسرائيل يحد من حجم الضرر الذي يمكن لسوريا منفردة أن توقعه بإسرائيل، و لهذا فإنه منذ خروج مصر من المعادلة العسكرية للصراع العربي-الاسرائيلي، بعد توقيع اتفاقية السلام المصرية -الاسرائيلية في عام ١٩٧٩، فإن الحافز الاسرائيلي للتوصل لسلام مع سوريا قد تقلص إلى حد كبير .غير أن الصورة لا تبدو أكثر إشراقا بكثير في حالة وقوف مصر إلى جانب سوريا في المواجهة مع إسرائيل، الوضع الذي كان قائما -و لو بشكل نظري- حتى عام ١٩٧٨ عندما تم توقيع اتفاقات كامب دافيد بين مصر و إسرائيل . ففي هذه الحالة كان التوصل لسلام سوري -إسرائيلي محدود القيمة بالنسبة لإسرائيل نظرا إلى أن ذلك لم يكن ليخفف من التهديد العسكري المصري الذي كان يعد مصدر التهديد لأمن إسرائيل نظرا لقدرات مصر العسكرية و السكانية و تنوع قاعدة مواردها الاقتصادية .إذن، فالظرف الذي يوفر لإسرائيل أقوى حافز، بالمعنيين السلبي و الإيجابي، للتوصل لسلام مع سوريا، و الذي يتيح لسوريا تحقيق تسوية ملائمة لصراعها مع إسرائيل هو ظرف المفاوضات الجماعية التي تتيح التوصل لتسوية شاملة للصراع بين إسرائيل و جيرانها، و يفسر هذا السبب الذي من أجله كانت سوريا أكثر الدول العربية تمسكا بصيغة المؤتمر الدولي و المفاوضات الجماعية بين الدول العربية وإسرائيل، و الذي من أجله رفضت سوريا محاولات التسوية الإنفرادية. ومن المهم ملاحظة أنه بينما كانت سوريا ترفض محاولات التسوية الإنفرادية من أجل الوصول لتسوية مقبولة، فإن رفضها المتكرر لصيغ التسوية المنفردة، بالإضافة إلى الطريقة التي عارضت بها عمليات التسوية المنفردة، قد ساهما في تكوين، أو بالأصح تدعيم، صورة سوريا كخصم عنيد ينوي تدمير إسرائيل، الأمر الذي ساهم بدوره في تدعيم التشدد الاسرائيلي تجاه المفاوضات مع سوريا .

وعلى هذا فإنه يمكن القول أن الوضع الراهن الذي توصلت فيه إسرائيل إلى تسوية للصراع مع كل من مصر و الأردن، بالإضافة إلى التسوية الجزئية-المرحلية للصراع مع الفلسطينيين ، يمثل أسوأ موقف استراتيجي بالنسبة لسوريا، و ذلك نظرا للحافز الاسرائيلي المحدود للتوصل إلى سلام مع سوريا .

ونتيجة لهذين العاملين المتعلقين بالاعتبارات الاستراتيجية المتعلقة بكل من سوريا و إقليم الشرق الأوسط بشكل أوسع فإنه يمكن تحديد موضوعات الاهتمام الاسرائيلي التي تدور حول سوريا في النقاط التالية (٢):

١ - إمكانية قيام سوريا بشن هجوم مفاجئ على إسرائيل، و حاجة إسرائيل لصد مثل هذا الهجوم حال حدوثه بأقل قدر من الخسائر في الأرواح والممتلكات.

٢ - امتلاك سوريا للأسلحة الكيماوية، و احتمال قيامها بتطوير أسلحة بيولوجية .

٣ - حماية مصادر المياه التي تنبع في معظمها من الأراضي السورية و اللبنانية .

٤ - التخلص من مصادر التهديد في منطقة الحدود اللبنانية .

٥ - احتمال قيام سوريا بعرقلة تقدم العلاقات بين إسرائيل و الدول العربية سواء عبر النفوذ المباشر لسوريا أو

عبر قيامها بتسهيل تسلل المنظمات الراديكالية المدعومة من جانب إيران إلى المنطقة .

صورة سوريا لدى الرأى العام و النخبة فى إسرائيل :

تلعب الصورة المتكونة لسوريا لدى الرأي العام الاسرائيلى دورا كبيرا فى رسم السياسة الاسرائيلية تجاه دمشق . ففى عصر الثورة الاتصالية والديمقراطية أصبحت الشعوب أكثر دراية بقضايا السياسة الخارجية، و من ثم أكثر تأثيرا فيها . و بالتالي فإن قرارات السياسة الخارجية لم تعد حكرا خالصا للدبلوماسيين و العسكريين كما كانت لفترة طويلة ماضية .لقد إتاحت الثورة الاتصالية للشعوب الفرصة لمعرفة ما يجرى فى مجال السياسة الخارجية، و من ثم فإنها جعلت للشعوب دور فى صنع السياسة الخارجية لحكوماتها، أو على الأقل فى فرض القيود على حرية حركة الحكومات فى مجال صنع السياسة الخارجية . و يزداد حجم القيود التى تفرضها الشعوب على الحكومات فى قضايا السياسة الخارجية كلما كانت القضية موضع النزاع محملة بشحن عاطفى و إيديولوجى ، بحيث أن المواقف التى يتخذها الأفراد منها لا تكون مبنية فقط على الحسابات و المصالح، و إنما أيضا على المشاعر و التفضيلات و العواطف. و فى الحالات التى يزداد فيها دور الأبعاد الإيديولوجية و النفسية فإن محصلة المفاوضات لا تكون فقط نتيجة للضغوط والإغراءات المتبادلة بين حكومتين، و إنما أيضا بين شعبين لا يهتمان كثيرا بحسابات الدول . فالحسابات الداخلية فى هذه الحالة تكون لها أهمية تساوي أو تزيد عن أهمية العوامل الخارجية .

وينطبق هذا إلى حد كبير على العلاقات السورية-الاسرائيلية.فهذه العلاقات تتميز بأنها تجري بين حكومتين تتأثر سياستهما الخارجية بالسياسات و الاعتبارات الداخلية بدرجة أكثر مما يبدو معتادا فى العلاقات بين الدول. فالسياسة الاسرائيلية هي إلى حد كبير دالة فى السياسة الداخلية، فالانتخابات التالية هي دائما الهم الشاغل لأى حكومة إسرائيلية، و بالتالي فإن الحكومات الاسرائيلية تعطى اهتماما كبيرا لاتجاهات الرأى العام التى يجري قياسها بشكل متواتر، و هو الحال الذى جعل وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر يقول أنه بالنسبة لإسرائيل لا توجد سياسة خارجية و لكن فقط سياسة داخلية (٣) .

وتبين استطلاعات رأي الجمهور الإسرئيلي أن هناك درجة عالية من الاتفاق بين الإسرائيليين على الاحتفاظ بالجولان و ذلك بالمقارنة بالمناطق العربية المحتلة الأخرى . فكما يبين الجدول رقم(١) فإن النسبة الأكبر من الإسرئيليين تؤيد الاحتفاظ بالجولان أو التخلي عن مجرد قسم صغير منها، و أنه من بين المناطق العربية المحتلة - باستثناء القدس التى لم تشملها استطلاعات الرأى- فإن شرم الشيخ هو الإقليم المحتل الوحيد الذى فاق تمسك الاسرائيليون به تمسكهم بالجولان و إن بفارق ضئيل. أما الجدول رقم (٢) فيبين أن القسم الأكبر من الاسرائيليين يفضل التمسك بالجولان أو بأغلبه، و أن نسبة قليلة منهم فقط هي التى تؤيد إعادة الجولان لسوريا .و عندما أعيدت صياغة السؤال بحيث أسقط الاختيار الخاص بالاستعداد للانسحاب من جزء صغير من الجولان، فإن أغلب من أبدوا استعدادا للتخلي عن قسم صغير من الجولان انحازوا لاختيار الاحتفاظ بكامل الجولان، و هو ما يبينه الجدول رقم (٣) .

تبين هذه الاستطلاعات أن هناك معارضة شديدة من جانب الرأي العام الاسرائيلى للانسحاب من الجولان ، ويترتب على هذا أن الحكومات الاسرائيلية لا تلاقى معارضة مهمة لمواقفها المتشددة تجاه مسألة الانسحاب من الجولان، بل أن هذا التشدد هو الموقف المقبول من جانب الرأى العام الاسرائيلى، و أن التكلفة السياسية لتغيير هذا الموقف فى اتجاه موقف أكثر مرونة سوف تكون عالية، و هو الذى ربما لا يشجع الحكومات الاسرائيلية على تعديل مواقفها فى هذا الصدد، خاصة أن الرأى العام الاسرائيلى، فيما يتعلق بقضايا الأمن، يبدي اهتماما ووعيا ويقظة عالية(٤) وربما كانت هذه السمات، بالإضافة إلى موقف الرأى العام الاسرائيلى من الجولان، هي التى دعت رئيس الوزراء الراحل رابين إلى إعلان أن أى اتفاق يتم التوصل إليه مع سوريا سوف يتم عرضه للاستفتاء العام قبل أن يصبح نهائيا.غير أنه لا يجب أن يفهم من هذا التحليل أن الرأى العام فى إسرائيل يعارض التوصل إلى سلام مع سوريا، فالسلام مع سوريا مطلب للأغلبية الكبيرة من الاسرائيليين، إلا أن مشاعر القلق و التوجس من النوايا السورية تجاه إسرائيل يجعل الجمهور الاسرائيلى فى حالة سوريا بالذات راغبا فى تحقيق السلام دون أن يكون مستعدا التخلي عن السيطرة على الأرض كثمن للسلام (٥) .

و دون افتراض وجود علاقة مباشرة بين اتجاهات الرأي العام و السياسات الحكومية، فإنه يظل هناك دور مهم للرأى العام فى صنع السياسات. فالرأى العام فى الدول الديمقراطية حتى وإن كان لا يصنع السياسات فإنه يضع الحدود التى على الحكومات أن تتحرك فى إطارها (٦) .

فالرأى الذى ترجحه هذه الدراسة يذهب إلى وجود أساس نفسي قوى للموقف السائد تجاه سوريا بين أغلب الاسرائيليين .و قد بينت الدراسات عدم وجود سياسة واستراتيجية عدائية ثابتة من جانب سوريا تجاه إسرائيل، وذلك إذا أخذنا الأفعال لا الأقوال والتصريحات كموضوع للتحليل، غير أن الصور الذهنية والمدركات لدى كل من الطرفين عن بعضهما البعض تساهم بالنصيب الرئيسي فى إسباغ صفات العدوانية و التصلب على سلوك الطرف الآخر(٧). فالاهتمام الاسرائيلى الشديد بقضايا الأمن فيما يتعلق بالتسوية مع دمشق له جذوره فى المخاوف العميقة و العداء و الشك الذى يخيم على عقول الاسرائيليين عندما يتعلق

جدول رقم ١ـ اتجاهات الإسرائيليين تجاه استمرار إسرائيل في الاحتفاظ بالأرض العربية المحتلة أو بأغلبها (٪)

تاريخ إجراء الاستطلاع	الضفة الغربية	غزة	الجولان	سيناء	شرم الشيخ
فبراير ١٩٦٨	٩١	٨٥	٩٣	٥٧	٩٩
مارس ١٩٦٨	٧٥	٧٥	٨٧	٥٢	٩٥
مارس–إبريل ١٩٧١	٥٦	٧٠	٩١	٣١	٩٢
أكتوبر–نوفمبر ١٩٧٢	٦٩	٧٨	٩٦	٥٤	٩٧
أكتوبر ١٩٧٣	٨٢	٨٠	٩٢	٦٩	٩٤
نوفمبر ١٩٧٣	٥٨	٦٢	٨٧	٣٦	٨٦
ديسمبر ١٩٧٣	٦٠	٦٦	٩١	٣٨	٩٣
يوليو ١٩٧٤	٦٥	غ	٨٣	٣٢	٨٦
مارس ١٩٧٥	٣٦	غ	٨٠	٣٢	٨٣
أكتوبر ١٩٧٥	٥٦*	٥٧	٨٨	٣٨	٨٥
سبتمبر ١٩٧٦	٦٨	٦٩	٨٨	٣٩	٨٠
يناير ١٩٧٧	٥٦	٦٠	٨٤	غ	٨٣
نوفمبر ١٩٧٧	٦١	٥١	٧٧	١٧	٧٩
نوفمبر–ديسمبر ١٩٧٧	٦٠	٥٠	٨٤	١٦	٨٤
ديسمبر ١٩٧٨	٦٠	٤٦	٧٤	١٩	٧٤

المصدر: Asher Arian, Security Threatened: Surveying Israeli Opinion on Peace and War. Jaffee Center for Strategic Studies. Tel Aviv, 1995, p. 102.

جدول رقم ٢ـ اتجاهات الإسرائيليين تجاه إعادة الجولان لسوريا(٪)

	١٩٩٢/٩	١٩٩٣	١٩٩٤
غير مستعد لإعادة أي قسم من الجولان	٤٩	٤٦	٤٦
مستعد لإعادة قسم صغير من الجولان	٣٣	٣٣	٣٣
مستعد لإعادة قسم كبير من الجولان	١٢	١٥	١٤
مستعد لإعادة كل الجولان	٦	٦	٧

المصدر: Asher Arian, Security Threatened: Surveying Israeli Opinion on Peace and War. (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1995), p. 102.

جدول رقم ٣ ـ اتجاهات الإسرائيليين تجاه الانسحاب من الجولان(٪)

	١٩٨٧	١٩٩١	١٩٩٢/٦
غير مستعد لإعادة أي قسم من الجولان	٦٨	٦٤	٧١
مستعد لإعادة قسم كبير من الجولان	٢٦	٣٠	٢٢
مستعد لإعادة كل الجولان	٦	٦	٧

المصدر: Asher Arian, Security Threatened: Surveying Israeli Opinion on Peace and War. (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 1995), p. 103.

الأمر بالتسوية مع دمشق (٨) . فالصورة التي تكونت لسوريا لدى الاسرائيليين عبر سنوات الصراع العربي -الاسرائيلي الممتدة كانت من السلبية إلى الدرجة التي تمنع أغلب الاسرائيليين من رؤية التغيرات و الحقائق الواقعية. فمن الناحية التاريخية كانت سوريا هي المركز الرئيسي للحركة القومية العربية في مرحلتها الأولى التي جرت فيها وقائع الثورة العربية الكبرى، و مع أن قيادة الحركة القومية في هذه المرحلة قد آلت إلى الأسرة الهاشمية من عرب شبه الجزيرة العربية، فإن الكادر الرئيسي للحركة القومية و جمهورها الرئيسي كان هو أهل الشام .وقد تربت لدى السوريين مشاعر قومية عربية اعتبرت بمقتضاها فلسطين جزءا من الأرض العربية، و كان السوريون في طليعة العرب غير الفلسطينيين المتصدين للطموحات الصهيونية في فلسطين .

وبالرغم من استمرار المشاعر القومية العربية على قوتها في سوريا فإن ظروف الاحتلال الفرنسي لسوريا قد خلق لأهلها مصلحة خاصة في التحرر من الاستعمار، و بدأت تتكون حول الكيان الذي خلقه الاستعمار وحول المؤسسات التي خلقها، و التي ورثها العهد الاستقلالي كمؤسسات للدولة السورية، مشاعر هوية سورية، و في هذا السياق تم إطلاق تسمية جنوب سوريا على فلسطين، و هو ما يمكن أن نجده في عدد كبير من الهيئات التي تكونت في سوريا للدفاع عن فلسطين . وقد عكست هذه التسمية الدرجة العالية من الارتباط و الاهتمام التي أبداها السوريون منذ فترة مبكرة بفلسطين سواء انطلاقا من مشاعر قومية عربية أو سورية .

أما الموجة الثانية للحركة القومية العربية فقد كانت سوريا هي مسقط رأسها، فكان حزب البعث العربي و عصبة العمل القومي علامات إيديولوجية و تنظيمية و كفاحية مهمة في هذه المرحلة. و كان إقدام الشعب السوري باندفاع و حماسة كبيرين للتوحد مع مصر عام ١٩٥٨ دليل كبير على عمق المشاعر القومية في سوريا و لما كانت القضية الفلسطينية قد احتلت مكانة رئيسية في قلب الفكر القومي العربي ، فإن حماس السوريين كان الأقوى في معاداة الصهيونية و إسرائيل، فكانت أكثر الاتجاهات راديكالية في هذا المجال هي الأكثر ترشيحا لحكم سوريا و للفوز بقبول شعبي فيها. وقد كانت سوريا هي أول دولة عربية تقوم بفرض المقاطعة الاقتصادية على التجمعات اليهودية في فلسطين و ذلك في عام ١٩٤٦. كما قامت بمنع هجرة اليهود السوريين لفلسطين، و كذلك منعت هجرة اليهود الأجانب إلى فلسطين عبر الأراضي السورية .و يمكن رؤية أثر ذلك في العلاقات بين الحركة الصهيونية و الدول العربية المجاورة، فبينما راهن الاسرائيليون على إمكانيات التعاون مع عبدالله ملك الأردن و بعض الساسة المصريين أمثال اسماعيل صدقي باشا، فإنهم كانوا يائسين تماما من إمكانية التفاهم مع النخبة السورية (٩) . ويرجع ذلك ليس فقط إلى تشدد النخبة السورية، و لكن أيضا لتشدد الرأى العام السوري نفسه تجاه إسرائيل إلى الحد الذى لم يتمكن فيه الساسة السوريين الذين كانت لهم تصورات مختلفة حول العلاقة مع إسرائيل، و الذين قاموا بإجراء اتصالات مع الاسرائيليين بهذا الخصوص، و من بينهم الزعيم القومي المعروف شكرى القوتلي، هؤلاء الزعماء لم يتمكنوا من متابعة مواقفهم هذه أو إعلانها بسبب ضغوط الرأى العام السوري القوية المعادية لإسرائيل و الصهيونية (١٠) .

ومن المهم في هذا السياق التأكيد على أن قادة إسرائيل لم يساهموا في تخفيف المواقف السورية المتشددة تجاه إسرائيل، بل على العكس فإنهم ساهموا في زيادة حدة المخاوف السورية تجاه إسرائيل و شعورهم بالتهديد من ناحيتها، خاصة بسبب السياسة المتغطرسة التي مارسها دافيد بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل، و التي تعرضت للانتقاد حتى من جانب بعض المسئولين الاسرائيليين من أمثال موسى شاريت وزير خارجية بن جوريون (١١) .

وقد كانت سوريا الدولة العربية الوحيدة التي سمحت للمقاتلين الفلسطينين بالانطلاق من أراضيها للهجوم على إسرائيل، فكان التوتر على الحدود السورية الاسرائيلية الأعنف مقارنة بباقي الجبهات العربية، و كانت مناطق شمال إسرائيل هدفا دائما للقصف من الأراضي السورية. غير أنه من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن الجانب الأكبر من التوتر على الجبهة السورية كان ناتجا عن انتهاكات إسرائيل لاتفاقية الهدنة الموقعة مع سوريا في ١٩٤٩. وكانت هذه الانتهاكات سببا في إثارة ردود انتقامية من جانب سوريا . ولكن بالنسبة للجمهور الاسرائيلي فإن تواتر الصدامات العسكرية على الجبهة السورية، أيا كان سببها، قد أدى إلى تكوين صورة لسورية باعتبارها العدو الصلب المصمم على تدمير إسرائيل .

وقد تكرست الصورة السلبية لسوريا لدى الاسرائيليين بسبب الخطاب المتشدد الذي اعتادت وسائل الإعلام السورية ترديده حول الصراع العربي الاسرائيلي. وبالرغم من التغيرات التي لحقت بالخطاب السوري إلا أنه بالتأكيد مازال الأكثر تشددا بالمقارنة بباقي دول الطوق العربية .و حتى بعد أن منعت سوريا منظمات المقاومة الفلسطينية من الانطلاق من أراضيها لمهاجمة إسرائيل، فإنها استمرت في احتضان و استضافة المنظمات الفلسطينية الأكثر راديكالية، كما قامت بدعم المقاومة في لبنان الواقعة تحت السيطرة السورية، و ذلك في إطار استراتيجية تحقيق التوازن الاستراتيجي ، أو بعد ذلك في إطار استراتيجية الطريق المزدوج التي حاولت سوريا بمقتضاها الضغط على إسرائيل في نفس الوقت الذي تتفاوض فيه معها . ومع أن هذا النوع من الاستراتيجيات شائع الاستخدام و التوظيف في العلاقات بين الدول فإنه يؤدي إلى إنتاج نتائج عكسية في حالة العلاقات السورية -الاسرائيلية، إذ أنه يساهم في زيادة تشدد الجانب الاسرائيلي تجاه سوريا. و يرجع ذلك إلى عاملين :الحساسية

المفرطة التي تكونت لدى الاسرائيليين عبر سنوات طويلة تجاه قضايا و اعتبارات الأمن واستراتيجيات التفاوض التي وظفتها الدول و الأطراف العربية الأخرى في إدارة علاقتها بإسرائيل، و التي تميزت بالتخلي عن البديل العسكري منذ مرحلة مبكرة قبل بدء المفاوضات .و قد أدى هذا إلى تصوير السلوك السوري تجاه إدارة العلاقات مع إسرائيل باعتباره شاذا عن النمط السائد في علاقات إسرائيل الإقليمية، و باعتباره ينطوي على غياب الرغبة الصادقة في التوصل لتسوية، بل و ربما الرغبة في العودة لاستخدام العنف في مرحلة لاحقة، و هو الذى ساهم في تدعيم تشدد الاسرائيليين تجاه سوريا .فمع أن سوريا لم تعد تمثل تهديدا عسكريا حقيقيا لإسرائيل، و الأرجح أنها لن تصبح كذلك في المدى المنظور، و بالرغم من تراجع قيمة السيطرة على الأرض كضرورة دفاعية بسبب التطورات التكنولوجية الهائلة في مجال صناعة السلاح، و بالرغم من أن سوريا قد التزمت بالاتفاقات التي وقعتها مع إسرائيل خاصة منذ اتفاقية فض الاشتباك على الجبهة السورية في مايو ١٩٧٤ ، وبالرغم من التزام سوريا بمنع منظمات المقاومة الفلسطينية من الانطلاق من الأراضي السورية لمهاجمة شمال إسرائيل، بالرغم من كل ذلك فإن أغلب الإسرائيليين مازالوا متشددين تجاه إعادة الأراضي السورية المحتلة، وهو ما يمكن تفسيره بالصورة السلبية التي تكونت لدى الاسرائيليين عن سوريا .

وقد انعكس الموقف المتشدد للرأي العام الاسرائيلي تجاه سوريا على البرامج الانتخابية للأحزاب الاسرائيلية في الانتخابات الأخيرة التي جرت في مايو ١٩٩٦ (١٢) . فقد اعتبر برنامج حزب الليكود أن "الجولان جزء لا يتجزء من إسرائيل وفقا للقانون الصادر من الكنيست عام ١٩٨١، و أن السلام مع سوريا يستند إلى مبدأ السلام مقابل السلام و الأمن مقابل الأمن" . أما البرنامج الانتخابي لحزب العمل فقد أكد على أن حزب العمل ينظر "إلى الجولان على أنها منطقة حيوية من الناحيتين القومية و الأمنية لإسرائيل..و أن الاتفاق مع سوريا يستند إلى حدود آمنة .. وأى اتفاق يتم التوصل إليه مع سوريا سوف يطرح على الرأي العام للاستفتاء" .

المشكلة التي تواجه سوريا، إذن، هي أن السلام معها، أخذا في الاعتبار الثمن الذى على إسرائيل أن تدفعه لتحقيق هذا السلام، ليس مطلبا متفقا عليه بين الاسرائيليين .غير أنه يجب أن يكون واضحا أن هناك فارقا كبيرا في هذا المجال يفصل بين مواقف حزبي العمل و الليكود، الحزبين الرئيسيين في إسرائيل . فحزب العمل يتبنى برنامجا يبدي فيه استعداده لإنسحاب من نوع ما من الجولان .أكثر من هذا أن هناك من التقارير ما يفيد التزام قادة حزب العمل الاسرائيلي، و خاصة رئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل رابين في محادثاته مع الرئيس المصري حسني مبارك، بالإنسحاب الكامل من الجولان(١٣) ، و هناك تقارير إضافية تشير إلى أن رابين قد نقل توجهاته في هذا المجال بشكل مباشر إلى القيادة السورية، ففي مايو ١٩٩٣ قام مساعد وزير الخارجية الاسرائيلي السابق -ادوارد جرجيان- بزيارة دمشق حاملا رسالة سرية من رابين تتضمن قبوله لمبدأ الأرض مقابل السلام بالنسبة للجولان(١٤) . و طبقا لبعض التحليلات، فإن حزب العمل الإسرائيلي كان مستعدا لانسحاب كامل من الجولان، ولو على مراحل، مقابل التزام سوريا بإقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل، و القبول بترتيبات أمن كافية لتبديد المخاوف الاسرائيلية في مناطق الحدود الاسرائيلية مع كل من سوريا و لبنان(١٥) .

أما بالنسبة لبنيامين نتنياهو و حزبه الليكود، فإن الوضع القائم ليس سيئا إلى درجة المغامرة بتغييره، و قد يكون أقصى ما يسعى إليه نتنياهو في هذا المجال هو الاتفاق مع سوريا على قضايا لبنان و المياه و الإرهاب، و هو ما تضمنته رسالة بعث بها نتنياهو إلى الأسد في بداية عام ١٩٩٥(١٦) . فإلى جانب الموقف المتشدد في قضايا الأمن و الأرض الذى يتبناه اليمين الاسرائيلي بشكل عام، و الذى يقوم على مفاهيم الأمن المطلق و اعتماد إسرائيل الكامل على نفسها في تحقيق أمنها. فإن رئيس الوزراء نتنياهو، بالإضافة إلى ذلك، ينتمي إلى الجيل الثاني من الاسرائيليين الذين لم يقاتلوا من أجل تأسيس الدولة و حصولها على القبول و الاعتراف من جانب جيرانها .إنه ينتمي إلى جيل نشأ في إسرائيل، و هو من ثم يأخذ وجود إسرائيل كمعطى لا يجب عليه أن يدفع مقابلا للحصول على اعتراف الآخرين به .و من ثم فإن المزايا التي يمكن لإسرائيل أن تحصل عليها من وراء التطبيع لا تمثل حافزا كافيا لليمين الاسرائيلي للانسحاب من الأرض المحتلة . و بشرط بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإنه من الأرجح أن يلجأ نتنياهو إلى كل الحيل المكنه لتجنب الانسحاب من مزيد من الأرض العربية المحتلة .في هذا السياق يمكن فهم مشروع "لبنان أولا"الذى طرحه نتنياهو لتخفيف الضغوط الدولية التي يتعرض لها، و لحرمان سوريا من الورقة اللبنانية، و لتحميل سوريا مسئولية تعثر تقدم التسوية في المنطقة.ويقتضى التعامل مع هذا الموقف تغييرات كبيرة في الاستراتيجية التي تتبعها سوريا لإدارة علاقاتها مع إسرائيل (١٧) . الأمر الذى قد تكتنفه بعض الصعوبات بسبب ما يتطلبه من أساليب جديدة في العمل الدبلوماسي و السياسي و الدعائي لم تعتدها أجهزة صنع القرار السورية بعد.

المراجع :

١ – مجدى صبحى، مشكلة المياه في المنطقة و المفاوضات متعددة الأطراف .سلسلة كراسات استراتيجية، كراسة رقم٧ ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ١٩٩٢ ص ١٨

2 -, Ploicy Paper No. 34. Washington D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1993. pp. 51-52

3 - Avi Shilaim, Israli Politics and Middle East Peacemaking, Journal of Palestine Studies, vol. 24, no. 4, 1995. p. 20.

4-Asher Arian, Security Threatened: Survying Israeli Public Opinion on Peace and War. Tel Aviv: Jeffee Center for Stratcgic Studies, 1995. p. 11.

5 - Alon Ben-Meir, Israel and Syria: The Search for a "Risk -Free" Peace. Middle East Policy, Vol. 4, 1995. p. 145.

6-Gabriel Almond, The American People and Foreign Policy. New York: Praeger, 1960.

7-Allison Astorino-Courtois, The Cognitive Structure of Decision Making and the Course of Arab -Israeli Relations 1970-1987. Journal of Conflict Resolution, Vol. 39, No. 3 (September 1995). pp. 419-438.

8 - Alon Ben-Meir, Op. Cit., p. 140

9-Moshe Ma`oz, Syria and Israel: From War to Peace-Making. Oxford: Clarendon Press 1995. pp. 16-17

10-Ibid., pp. 16-37.

11- Ibid.,p.33

١٢ – عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية و مستقبل عملية السلام، سلسلة كراسات استراتيجية، كراسة رقم ٤٣، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، يناير ،١٩٩٢ ص ص ١٣–١٤

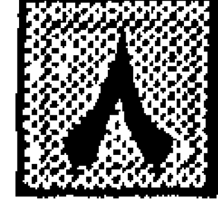
٣– مقابلة مع الرئيس المصري حسني مبارك فى جريدة الحياة اللندنية فى ٢١–٩–١٩٩٦.

١٤–افينوعم بريوسف، إسرائيل و سوريا في حالة بلورة، معاريف ٢٩ ديسمبر ١٩٦٥ ورد فى : مختارات إسرائيلية، السنة الثانية، عدد ١٤ فبراير ١٩٩٦ ص ١٠.

١٥ -- James W. Moore, An Israeli-Syrian Peace Treaty: So Close and yet so Far. Middle East Policy, Vol. 3, No. 3, 1994.

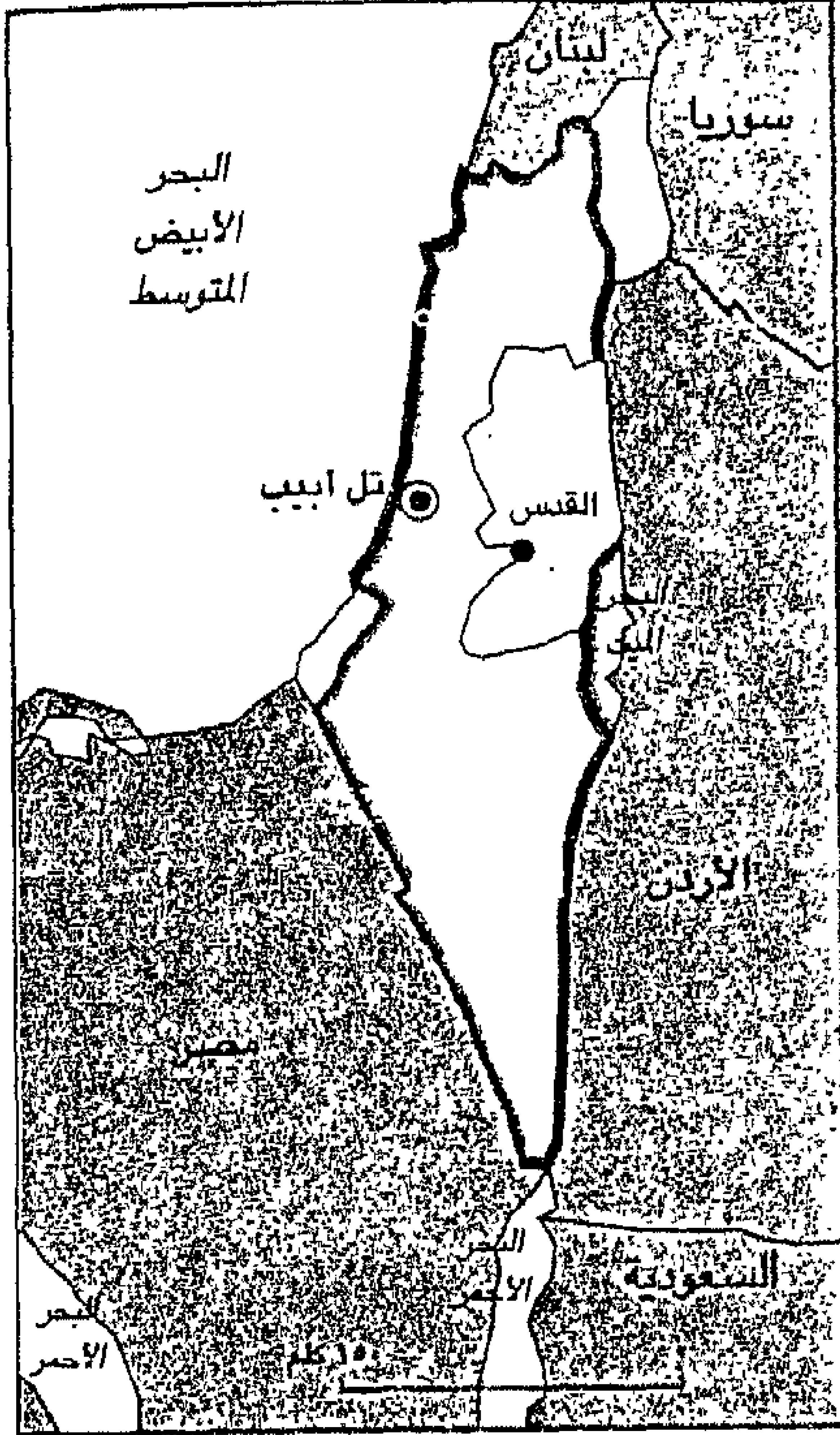
١٦ – حوار مع د .زكي شالوم (الباحث في مركز تراث بن جوريون)، هتسوفيه، ١مايو ١٩٩٥ فى :مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة السنة الأولى، عدد ٦، يونيو ١٩٩٥، ص ٣٠.

١٧ – د . جمال عبد الجواد و محمد منير لطفي، سوريا تفاوض إسرائيل .سلسلة "كراسات استراتيجية "رقم ٤٥ القاهرة : مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، الأهرام ١٩٩٦.



المستوطنات في السياســـــة الخارجية الإسرائيلية

عبد الله صالح



ظلت سياسة اسرائيل تجاه قضية المستوطنات تشكل خطا استراتيجيا ثابتا للحكومات المتعاقبة خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث لم يكن الخلاف فيما بينها يعدو خلافا في الاسلوب بين نهج براجماتي وآخر ايديولوجي في ظل توافق ضمني قائم على تقسيم الأدوار لتحقيق الهدف المشترك وهو الاستيلاء على الأراضي المحتلة وتغيير التوازن الديموجرافي فيها لصالح اليهود بهدف خلق أمر واقع يصعب تغييره في المستقبل واضفاء الشرعية على المستوطنات الاسرائيلية ومحاولة استخدامها كورقة ضغط في أي مفاوضات مستقبلية مع العرب ولهذا تعتبر قضية المستوطنات من أخطر القضايا التي تهدد مستقبل التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي .

محددات السياسة الاسرائيلية تجاه المستوطنات :

أولا : المحددات السياسية :

ويقصد بها اساسا معضلة الأمن الاسرائيلية والتي لاتعني من وجهة نظر اسرائيل مشكلة حدود أو حتى سيادة بل مشكلة بقاء مادي بالمعنى الحرفي للكلمة ، وقد تأثرت سياسة اسرائيل تجاه المستوطنات بدرجة كبيرة بمشكلة الأمن التي أصبحت مبررا قويا للاحتفاظ بجانب كبير من المستوطنات وعدم الاستعداد لمجرد التفكير في التنازل عنها ، وهي تلك الواقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة على طول الحدود الفاصلة بينها وبين الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ باعتبار أن تلك المستوطنات "الأمنية" تشكل خطوط الدفاع الأمامية للدولة وبالتالي لايمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال .

واذا كانت بعض المستوطنات تقوم بدور بكبير لخدمة الأمن الاسرائيلي فإن بعضها الآخر - ولاسيما تلك الواقعة داخل المناطق الكثيفة سكانيا - أصبح يقوض الأمن الاسرائيلي ويشكل عبئا كبيرا على الجيش والحكومة الاسرائيلية ، ولهذا يكثر الجدل حاليا في اسرائيل حول علاقة المستوطنات بأمن اسرائيل وخاصة بين القادة العسكريين فهناك من يرى انه في عصر الصواريخ لم تعد هناك أهمية للمستوطنات ويستشهدون بالصواريخ العراقية اثناء حرب الخليج الثانية والتي أطلقت على مسافة ١٥٠٠كم ، في حين يؤكد آخرون أن الصواريخ لاتحقق النصر في الحروب وكل ماتفعله هو الحاق الخسائر والاضرار ولهذا تبقى أهمية المستوطنات التي تمنح اسرائيل قدرة امتصاص أي هجوم ارضي فضلا عن كونها عوائق توفر

الوقت لتعبئة جنود الاحتياط .

ثانيا : المحددات الاقتصادية :

يعانى الاقتصاد الاسرائيلي حالة من الضعف العام بسبب ضيق الرقعة الزراعية وندرة المياه والموارد الطبيعية الأخرى فضلا عن مشكلة البطالة المتفاقمة بسبب كثرة المهاجرين اليهود إلى اسرائيل ولهذا تبدو أهمية المستوطنات الاسرائيلية فى تعزيز قدرات الاقتصاد الاسرائيلي وتوفير فرص العمل لليهود وتسهيل استيلاء اسرائيل على الموارد الطبيعية للأراضى المحتلة وضمان استحواذها على نصيب الأسد من المياه الجوفية وخاصة فى الضفة الغربية والتى تبلغ حوالى ٦٠٠ مليون متر مكعب سنويا وتحصل اسرائيل منها على ٤٩٠ مليون متر مكعب فى حين يبقى ١١٠ مليونا فقط للفلسطينيين .

وقد ذكرت دراسة اقتصادية اسرائيلية أعدها مجلس" يشع "أن المستوطنات الاسرائيلية ذات فائدة اقتصادية كبيرة لاسرائيل لاتقارن بالأعباء التى تسببها لها ، فبالاضافة إلى انها تفتح مجالا لخلق فرص عمل جديدة وتوفر موارد جديدة للاقتصاد الاسرائيلى ، فان اسرائيل تحصل بسببها على نحو مليارى دولار سنويا معونات لايواء المستوطنين وتوفير فرص عيش كريمة لهم ، ولكن الدراسة أشارت إلى ارتفاع تكاليف حماية المستوطنين بشكل كبير فى بعض المناطق مثل الخليل وغزة ففى الخليل ٤٥٠ مستوطنا يقوم بحمايتهم ١٢٠٠ جندى وفى غزة ٢٢ عائلة استيطانية تتكلف حمايتهم ١٠ ملايين دولار سنويا .

ثالثا : المحددات الايديولوجية :

تشكل المستوطنات أحد الأعمدة الثلاثة للصهيونية بالاضافة إلى الدفاع والهجرة فضلا عن كونها احدى الوسائل الرئيسية لتحقيق حلم أرض الميعاد ، ومهما كانت الحكومة التى تحكم اسرائيل علمانية فانها لاتستطيع تجاهل هذا العامل ، فالتركيبة الايدلوجية للكيان الاسرائيلى قائمة على مفهوم الاستيطان الذى يحمل بين طياته فكرة العداء للآخر والرغبة فى التفوق عليه نتيجة عدم الشعور بالاطمئنان والخوف والادعاء بالحق التاريخى ، ولهذا أقدمت الحكومات الاسرائيلية بلا استثناء على تقديم كافة الضمانات الملموسة وغير الملموسة لتهدئة مخاوف المستوطنين من عملية السلام مع العرب واقناعهم بانها مجرد محاولة لاضاعة الوقت لزيادة رقعة المستوطنات وتغذية شعورهم بالكراهية والعدوانية .

رابعا : طبيعة العلاقة بين الحكومة والمستوطنين :

يمارس المستوطنون الاسرائيليون العديد من الضغوط على الحكومة الاسرائيلية ، تساندهم بعض الأحزاب الدينية الصغيرة وذلك بهدف تدعيم سياسة الاستيطان وتوفير المزيد من الضمانات الأمنية والامتيازات للمستوطنين ، وإلى جانب قوة الضغط السياسى التى يتمتعون بها فى مواجهة الحكومة ، فان لديهم الوسائل القانونية التى تمكنهم من السيطرة على الأراضى الفلسطينية والاستيلاء عليها وفى مقدمتها المحاكم العسكرية الاسرائيلية التى تتولى الفصل فى أى نزاع حول الأرض .فضلا عن القرارات العسكرية التى تبيح لهم الاستيلاء على الأراضى الفلسطينية .

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط للمستوطنين الاسرائيليين من حيث تمسكهم بالمستوطنات ومدى استعدادهم للجلاء عنها أولها اليمين المتشدد والمتمسك بفكرة أرض اسرائيل الكاملة وهؤلاء يؤكدون أن أحدا لن يزحزحهم من المستوطنات وفى مقدمتهم جماعة "جوش ايمونيم "وهم الذين يرتدون أغطية الرأس اليهودية وهؤلاء يرفضون فكرة ترك المستوطنات نهائيا ويرون ان العرب لايملكون أى حقوق على أية رقعة فى اسرائيل وأن مهمتهم هى بسط السيطرة اليهودية على الضفة الغربية وغزة والجولان .أما النمط الثانى من المستوطنين فهم الذين يطلق عليهم)عمخا (من العلمانيين وبعضهم متدينون وهؤلاء جاءوا إلى المستوطنات بسبب ظروفهم الاقتصادية حيث لم يكن فى مقدورهم الحصول على مسكن مناسب فى اسرائيل ووجدوا فى الضفة الغربية وغزة السكن الرخيص وهؤلاء على استعداد لمغادرة مستوطناتهم بعد الحصول على تعويضات حيث لاتوجد لديهم ايدلوجية تربطهم بهذا المكان .والنمط الثالث هم مستوطنو وادى الأردن الذين اختاروا العيش فى الهدوء والطبيعة الساحرة لوادى الأردن والبعض منهم جاء لاسباب ايدلوجية ولكن ايدلوجيتهم ليس معناها التمسك بالأرض بالقوة ومحاربة الحكومة وهؤلاء على استعداد لمغادرة المستوطنات اذا ماطلبت منهم الحكومة ذلك ويريدون فقط من الحكومة توضيح نواياها .

الاستيطان بين العمل والليكود :

منذ بدء الاستيطان فى الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ وهناك وحدة هدف اساسية تجمع بين الحزبين الرئيسيين اللذين احتكرا صنع القرار السياسى فى اسرائيل فما لم ينفذه حزب العمل فى المناطق المحتلة وتحديدا فى الفضة الغربية لاعتبارات سياسية وديموجرافية نفذه الليكود فكانت سياسته الاستيطانية استكمالا لهؤلاء المنادين بحل وسط اقليمى وكأن الأمر لايعدو مجرد تقسيم للأدوار متفق عليه .

وقد استندت هذه الحكومات فى سياستها الاستيطانية على عدة مبادئ أهمها :

١) اقامة المستوطنات فى المراكز الحيوية ذات الموقع الاستراتيجى (المرتفعات وسفوح الجبال) أو الاراضى ذات الأهمية الزراعية (عالية الخصوبة وفيرة المياه) وكذلك مناطق الكثافة السكانية العربية .

٢) ايجاد شبكة من الطرق الرئيسية فى الأراضى المحتلة لتسهيل التحكم فيها والسيطرة عليها .

٣) تطويق المدن والقرى الفلسطينية وتفتيت الوحدة

الديموجرافية لها وخلق تجمعات غريبة ومتناقضة من المستوطنات وسط المناطق السكانية الفلسطينية .

٤) تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق جغرافية صغيرة وعزلها بعضها عن بعض،وبناء أكبر عدد ممكن من المستوطنات لتصبح قرى الضفة ومدنها أشبه بجزر معزولة وسط بحيرة من المستوطنات .

٥) اقامة مراكز صناعية ومشاريع زراعية لتوفير فرص عمل للمستوطنين اليهود داخل المستوطنات أو فى اماكن قريبة منها .

٦) تنمية الروح العدائية لدى المستوطنين ضد السكان العرب واستفزازهم وتشجيع نزعة الاستعلاء والغطرسة بما يؤدى إلى وضع دائم التوتر والقلق .

٧) اقامة مدينة القدس الكبرى كعاصمة ابدية لاسرائيل بتوسيع نطاق الاستيطان اليهودى حولها فى كل الاتجاهات والاسراع بخطة تهويد القدس على نطاق اقليمى واسع يضم ما اسمته اسرائيل بالقدس الكبرى.

وكانت البداية الفعلية لتطبيق هذه المبادئ هى تنفيذ خطة بيجال آلون القائمة على اولوية الاعتبارين الأمنى والديموجرافى والداعية إلى ضم الأراضى باعتبارها جزءا لايتجزأ من منطقة سيادة اسرائيل وذلك عن طريق انشاء مراكز مدنية وعسكرية يهودية تقطع التواصل الجغرافى لتجمعات السكان العرب فى الضفتين الغربية والشرقية وأخرى بين القدس وعمقها فى الضفة وتحييد سلسلة جبال الضفة الغربية بما فيها نابلس ورام الله وبيت لحم لاحتوائها على كثافة سكانية عربية عالية .

وقد عكست سياسة اسرائيل تجاه المستوطنات عقب حرب ١٩٦٧ موقف حزب العمل القائم على ٣ مرتكزات هى:

(١) اعتبار القدس الموحدة عاصمة أبدية لاسرائيل

(٢) رفض العودة إلى حدود الخامس من يونيو ١٩٦٧

(٣) رسم حدود آمنة قابلة للدفاع عنها ورفض قيام دولة ثالثة بين اسرائيل والأردن وكانت حصيلة هذه السياسة كالتالى :

أولا : احاطة القدس بطوقين طوق من المستوطنات وآخر داعم له مؤلف من الأحياء السكنية الجديدة فى محيط المدينة وداخلها لتحقيق أغلبية سكانية يهودية ولوقف توسع المناطق العربية المتاخمة لها ومنع أى تواصل بين هذه المناطق وبين المدينة لفصلها نهائيا عن الضفة الغربية .

ثانيا : اقامة قطاع عازل من المستوطنات يفصل التواصل بين شرق الأردن وغربه .

ثالثا :ابقاء ممر اريحا ، وهو شريط يمتد من شرقى رام الله ، خاليا من المستوطنات لاعطاء الفلسطينيين المقيمين فى مرتفعات الضفة الغربية الآهلة ممرا سالكا إلى اريحا ومنها إلى الضفة الشرقية .

رابعا : انشاء مجموعات من المستوطنات فى بيت لحم والخليل اللتين تعتبران ظهيرا أمنيا وسياسيا للقدس ذا تواصل اقليمى مع المدينة من جهة الجنوب .

خامسا : اقامة مجموعة من المستوطنات فى جدار الخط الأخضر اغلقت مايسمى بالثغرات التى تتيح قيام تواصل اقليمى وسكانى بين البلدان والقرى العربية داخل خط الهدنة وتلك الموازية لها على الجانب الاخر من الخط فى الضفة الغربية .

سادسا : افساح المجال للحركات المتطرفة للاقامة فى منطقتى نابلس ورام الله الآهلة بالسكان من خلال عدد من المستوطنات التى خصصت لهم .

أما فى الجولان فقد عكست السياسة الاستيطانية لحزب العمل موقفا يعتبر موضع اجماع فى اسرائيل ويقضى برفض الانسحاب من هذا البرج العسكرى حتى فى اطار أى تسوية اقليمية .

وقد عمد الليكود منذ توليه السلطة عام ١٩٧٧ إلى زرع المستوطنات فى المناطق التى لم تركز عليها حكومات حزب العمل مسرعا بوتيرة المسار الاستيطانى فارتفع عدد المستوطنات فى الفترة مابين ١٩٧٧ و١٩٨٣ إلى ١٤٥ مستوطنة ١٣٢ منها فى الضفة و ١٣ فى قطاع غزة ، وتقدر مصادر الأمم المتحدة أن ٦٤ مستوطنة أقيمت فى الضفة فى الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧ وكان حزب العمل خلالها شريكا لليكود فى حكومة الوحدة الوطنية اما توزيع هذه الحصيلة فكان كالتالى

(١) اقامة حزام جديد فى الجزء الغربى من الضفة يمتد من شمالها إلى جنوبها .

(٢) بناء مستوطنات محيطة بالمدن والقرى العربية خصوصا فى مناطق رام الله وبيت لحم والخليل وجنين ونابلس .

(٣) مد شبكة طرق طويلة وعرضية تقسم سكان الضفة الغربية إلى تجمعات منفصلة وتحكم السيطرة على محاور الطرق فيها .

(٤) استكمال الطوق الاستيطانى المحيط بمدينة القدس باقامة أحياء جديدة فى محيط المدينة القديمة ضمن نطاق القدس الكبرى واغلاق مدخلها الشرقى .

(٥) اقامة ٦ مستوطنات لاغلاق ممر أريحا الذى حرص حزب العمل على ابقائه خاليا من المستوطنات.

ووفقا لخطة الاستيطان الرئيسية التى تؤكد دور الاستيطان فى عملية التغيير الديموجرافى زرعت هذه

المستوطنات فى صورة كتل استيطانية شكلت شريطا يحيط بسلسلة جبال اليهودية والسامرة بدءا من منحدراتها الغربية من الشمال إلى الجنوب ويمتد على طول منحدراتها الشرقية من الجنوب إلى الشمال فيما بين التجمعات السكانية العربية وماحولها .

أما مغزى الأهمية الخاصة التى اولتها هذه الخطة الاستيطانية للمنحدرات الغربية فيكمن فى حقيقة انتشار نحو ١٠٠ ألف فلسطينى من سكان اسرائيل - ١٩٤٨ على حدود خط الهدنة فى سلسلة القرى الواقعة بين مدينة ام الفحم وكفر قاسم وانتشار حجم سكانى فلسطينى مماثل فى خط موازٍ لها على حدود الضفة الغربية يمتد من طولكرم إلى قلقيلية وهذا التجمع السكانى العربى على جانب الخط الأخضر مع السكان العرب القاطنين على طول محور تلال السامرة الممتدة من جنين إلى نابلس فرام الله يعتبر سدا كامنا فى وجه التوسع الاسرائيلى عالجته الخطة بادخال اسفين من المستوطنات بين المنطقتين العربيتين على امتداد منحدرات السامرة الغربية إلى الشرق من قلقيلية وطولكرم .

ومن جانب آخر فقد حدث تحول اساسى قبل تشكيل حكومة الليكود الثانية فى ١٩٨١ عندما أقر قانونا اعتبار أى منطقة مطلوبة لاقامة مستوطنة مدنية ملكا من املاك الدولة كما أقر تقديم مساعدات مغرية لتشجيع استيطان اليهود غير الايديولوجيين فى الضفة لزيادة الانتشار الاسرائيلى فيها ، وبذلك وضعت فى يد الحكومة وسيلة جديدة للاستيلاء على مزيد من الأراضى من غير دواع امنية وقدمت للمدنيين الاسرائيليين تسهيلات مادية واعفاءات من الضرائب ورسوم الخدمات العامة للهجرة من السهل الساحلى الكثيف السكان إلى مرتفعات الضفة الغربية ، وهكذا تحقق مانادت به خطة ارييل شارون من اكثار المستوطنات وتكثيف سكانها ومانادت به خطة وزير الدفاع وايزمان من توسيع المستوطنات القائمة وتكثيفها عوضا عن بناء الجديد .

وعندما تولى اسحق رابين الحكم فى ١٩٩٢ واضطر إلى تجميد الاستيطان للحصول على ضمانات القروض الامريكية لتمويل هجرة اليهود إلى اسرائيل ، وكان ذلك قرارا براجماتيا بتجميد الاستيطان السياسى فقط دون الأمنى ، تماما كما كان قرار بيجن بتجميد الاستيطان اثناء كامب ديفيد مؤقتا ولمدة ثلاثة أشهر كان خلالها النشاط الاستيطانى جاريا تحت عنوان تكثيف المستوطنات القائمة . وكان رابين يقصد بالمستوطنات الأمنية تلك الموجودة فى قطاع غزة والضفة الغربية على طول الحدود الفاصلة بينها وبين الأراضى المحتلة عام ١٩٤٨ فى حين اعتبرت المستوطنات الواقعة وسط مناطق آهلة بالسكان الفلسطينيين مستوطنات سياسية وقد استمر خلفه شيمون بيريز ملتزما بما أعلنه رابين من تجميد المستوطنات السياسية فى حين استمرت سياسة تكثيف الاستيطان لاسيما فى القدس والمستوطنات الأمنية .

الاستيطان فى القدس :

حظيت مدينة القدس باهتمام كبير فى سياسة اسرائيل الاستيطانية ، باعتبارها القضية الوحيدة الثابتة التى حظيت باجماع صهيونى كامل لاستمرارها كعاصمة موحدة وأبدية لاسرائيل ، ولهذا حرصت اسرائيل على ارجاء المفاوضات بشأنها إلى المرحلة النهائية لتكون قد استكملت خطة تهويدها وبذلك تضع العرب أمام الأمر الواقع .

وكان ديفيد بن جوريون قد بادر فى عام ١٩٤٨ إلى اعلان القدس الغربية عاصمة لاسرائيل وبدأت الحكومة فور السيطرة على الجزء الشرقى منها أعمال تهويد ذلك الجزء وتغيير طبيعة القدس الجغرافية والسكنية، وتمكنت اسرائيل خلال العقود الثلاثة الماضية من تحويل ملكية أراضى القدس الشرقية من ٩٠٪ فى ايدى الفلسطينيين إلى ١٣٪ فقط وأصبح يسكن القدس ومحيطها نحو ٧٠٪ من مجموع المستوطنين وارتفعت نسبة اليهود فى المدينة إلى ٧٢٪ مقابل ٢٨٪ فقط للفلسطينيين .وقد أقامت الحكومة الاسرائيلية حول المدينة ٣ أطواق متوالية من المستوطنات تعزلها عن بقية الضفة الغربية يضم الطوق الخارجى منها ٣ مستوطنات كبرى فى حين يتكون الطوق الاوسط من ٧ مستوطنات موزعة على شمال المدينة وجنوبها وشرقها ويشمل الطوق الداخلى المجمعات الاستيطانية القابعة فى قلب مناطق سكنى الفلسطينيين .

وقد حرصت الحكومة الاسرائيلية المتعاقبة على استخدام كافة الاساليب لاجلاء الفلسطينيين عن القدس وتشجيع المستوطنين على الاقامة فى القدس الشرقية وتقديم كافة الامتيازات والتسهيلات لهم حتى نجحت فى تهويد جانب كبير منها ولم يعد أمام الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة نتنياهو سوى وضع اللمسات الأخيرة .وعلى الرغم من اعلان اسحق رابين التزامه بعدم انشاء مستوطنات جديدة فى القدس والاقتصار على المستوطنات القائمة فقد سارت خطة الاستيطان فى القدس بوتيرة متسارعة واقيمت العديد من المستوطنات الجديدة وتم تكثيف الاستيطان بشكل كبير . وجاء نتنياهو ليعلن رفضه لسياسة تجميد الاستيطان مؤكدا وجود سيادتين للقدس احدهما سيادة سياسية لاسرائيل والثانية دينية لكل أصحاب الديانات الأخرى على مقدساتهم وهى نفس فكرة رابين وبيريز .ومن هذا المنطلق بدأت الحكومة الاسرائيلية الجديدة فى الاسراع باستكمال خطة تهويد القدس من خلال الاستيلاء على اراضى ومنازل الفلسطينيين واغلاق المؤسسات الفلسطينية بالقدس الشرقية والتأكيد على الموقف الموحد لاسرائيل بشأن القدس باعتبارها ملكا للشعب اليهودى الذى يملك وحده حق التصرف فيها ماديا .

المستوطنات ومستقبل عملية السلام :

على الرغم من ان اتفاقيات التسوية السلمية تنص على ارجاء قضية المستوطنات - والقدس - إلى مفاوضات الوضع

النهائى ، فقد احتل بند الاستيطان أهمية كبرى فى سياسة الحكومة الاسرائيلية الجديدة برئاسة بنيامين نتنياهو التى أصبحت فى سباق مع الزمن لانشاء المزيد من المستوطنات وزيادة عدد سكان المستوطنات القائمة حيث انشأت وزارة جديدة باسم "البنية التحتية "لتكون وظيفتها انشاء المستوطنات والطرق وعهدت بها إلى ارييل شارون صاحب مشروع النجوم السبع لمصادرة الأراضى العربية والذى بدأ بدوره فى وضع استراتيجية الاستيطان الاسرائيلية حتى عام ٢٠٠٠ والتى تتضمن .

اولا : زيادة عدد المستوطنات فى الضفة الغربية إلى ١٦٥ مستوطنة تستوعب ٣ر١ مليون مستوطن يهودى وتحويل القدس إلى عاصمة كبرى لاسرائيل مع زيادة عدد السكان اليهود فى القدس إلى ٧٥٠ الف نسمة فضلا عن تهويد منطقة الجليل باقامة مايسمى مراصد الجليل وهى مراكز تجمع صغيرة تعدها لتكون نواة للاتساع العمرانى مستقبلا إلى جانب انشاء حزام من المستعمرات حول المدن العربية الكبرى فى الضفة الغربية مثل نابلس والخليل ورام الله وذلك بهدف عزلها عن بعضها وتفتيت التكتلات السكانية العربية وتحويلها إلى أقليات للسيطرة عليها تمهيدا لتصفيتها .

ثانيا :تنفيذ منظومة استيطانية متوازنة تؤكد على مفهوم الاستيطان المدينى – أى حول المدن – والذى يتوافر له مخزون كبير من الطاقة البشرية المهنية مع التقليل من اشكال الاستيطان الزراعى والتوسع فى مجال الاستيطان الصناعى الذى يجمع الأمنى فى طياته واعطاء افضلية فى عملية التنمية لمنطقة شرق الشريط الساحلى الاكثر قربا من المراكز الاقتصادية والاستيطانية النشطة .مع التوسع فى شق الطرق الالتفافية من أقصى شمال الضفة الغربية إلى جنوبها لحاصرة المناطق الفلسطينية المأهولة من مدن وقرى وربط المستوطنات ببعضها البعض مع اسرائيل .

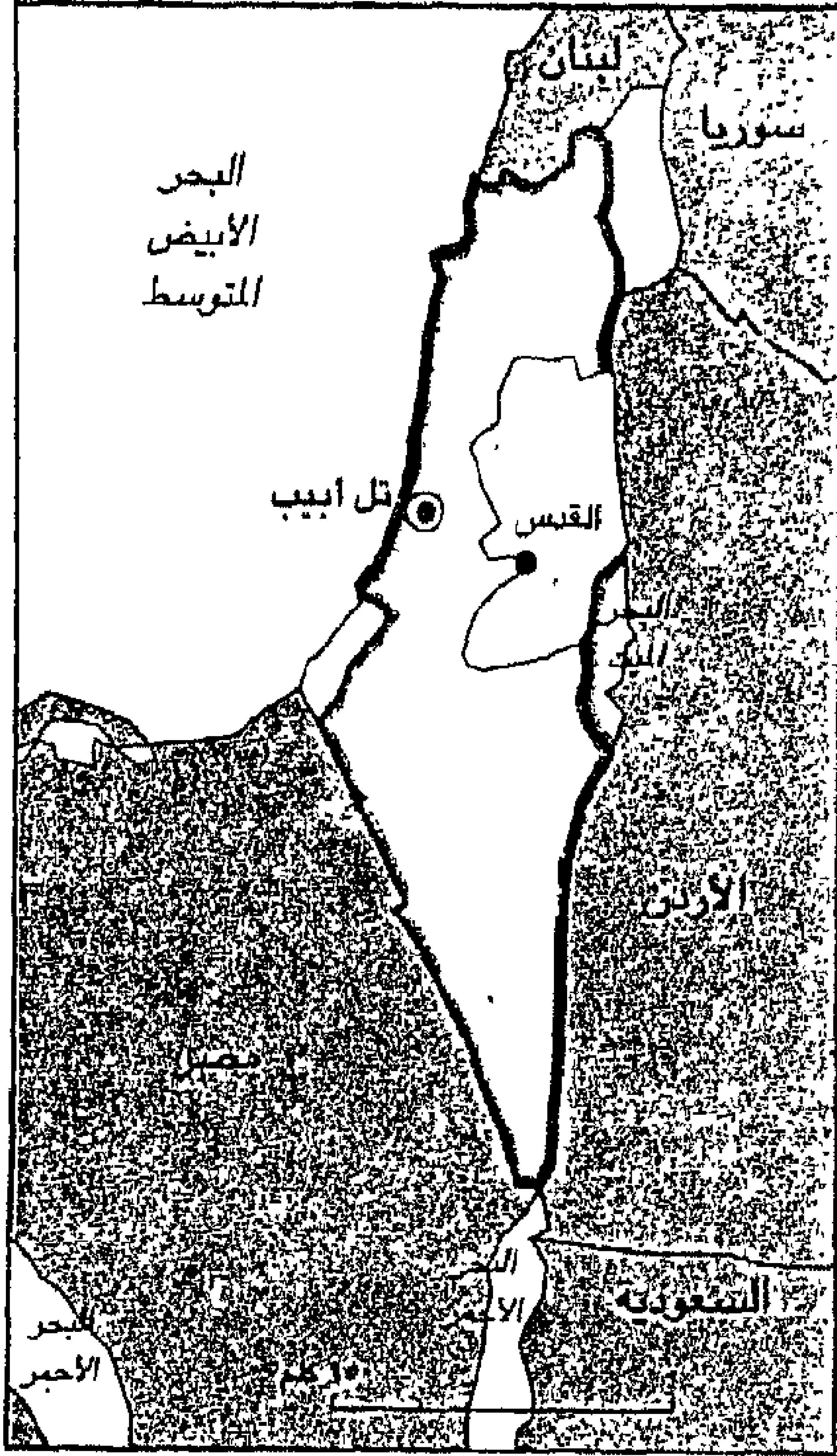
ثالثا : خلق مجال استيطان علميا وذلك بتطوير مؤسسات مركزية فى مجالات الثقافة والتعليم والأبحاث وفقا لمقاييس عالمية تكون قادرة على استقطاب العلماء والمهنيين والمفكرين اليهود المنتشرين فى جميع انحاء العالم لاسرائيل .

وعلى هذا فان سياسة اسرائيل تجاه المستوطنات خلال السنوات القليلة القادمة ستقوم على الاسراع ببناء المستوطنات الجديدة وتكثيف المستوطنات القائمة واستكمال خطة تهويد القدس مع استمرارها فى عملية السلام ولكن وفقا لرؤية الليكود لمفهوم الأمن ولمصالح اسرائيل .واذا اضطرت الحكومة إلى اتخاذ قرار بتجميد جزئى لبعض المستوطنات فانها سوف تلجأ للمراوغة مع حفاظها على قنوات الاتصال مع العرب ولو فى حدها الأدنى بما يضمن استمرار عملية السلام والمضى قدما فى استكمال ماتم انجازه من اتفاقات مع الفلسطينيين طالما انها اتفاقات خارج دائرة الخطر حسب مفهوم الليكود ، مع احتفاظ الحكومة الاسرائيلية لنفسها بحرية التصرف فى التسوية النهائية وموعد بدء المفاوضات بشأنها ، وذلك كله بهدف المماطلة إلى ان يتم خلق واقع جديد على الارض وفى النهاية لايجد الفلسطينيون مايتفاوضون بشأنه .

ومن هذا المنطلق يمكن الحديث عن عودة الليكود مرة أخرى إلى السياسة التى صاغها شامير عند بدء المفاوضات والتى لخصها بعد خروجه من الحكومة ، بأنه "كان يعمل على ان تستمر المفاوضات عشر سنوات دون تحقيق نتائج "وفى هذا الاطار سوف تسعى الحكومة الجديدة لمواصلة الاستيطان فى كل الاراضى المحتلة مع تكثيف الاستيطان بالقدس وهذا ما أكده نتنياهو فى تصريحاته الأخيرة عندما تحدث عن حق الاسرائيليين فى السكن فى كل اراضى اسرائيل قائلا انه " فى ظل حكومة حزب العمل ازداد المستوطنون بنسبة ٥٠٪ ولايتوقع من حكومتنا أن تقوم بعمل أقل مما قامت به حكومة العمل ".

ادوات السياسة الخارجية الإسرائيلية داخل أمريكا

منار الشوربجى



شهدت الشهور القليلة الماضية عددا من الوقائع والأحداث التى عكست بوضوح حجم الإنحياز الأمريكى لإسرائيل . فمن تمرير قانون نقل السفارة الأمريكية للقدس ، الى الموقف من مذبحة قانا ، الى الإستقبال المذهل لنتانياهو فى الجونجرس ، سجلت أمريكا تأييدا علنيا سافرا لإسرائيل .

إلا أن الأهم من ذلك فى الواقع ، أن هذا التأييد بدا فى كل هذه الوقائع وغيرها موقفا يعتبره صانع القرار ، بل والرأى العام "من طبيعة الأشياء" ، إذ يمر دوما دون مساءلة ولا انتقادات علنية إلا فيما ندر . فهو حتى لا يثير اهتمام الرأى العام على أنه أمر لافت للإنتباه .

ما هى الأسباب وراء هذا التأييد اللامحدود لإسرائيل ؟ إن الإجابة على هذا السؤال إنما توجد فى داخل أمريكا نفسها ، وبالتحديد فى طبيعة النظام السياسى نفسه وديناميات عمله .

إن الطرح الذى تقدمه هذه الورقة يتمثل فى أنه لا يمكن فهم ذلك الإنحياز الأمريكى المعلن لإسرائيل دون فهم طبيعة النظام السياسى الأمريكى نفسه . بعبارة أخرى ، فإن أدوات اسرائيل (الخارجية) للتأثير على صنع القرار الأمريكى ، أى الأدوات التى تستخدمها شأنها شأن أية دولة أخرى - رغم أهميتها - تعتبر أقل بكثير فى مفعولها من الأدوات الداخلية ، أى التى يستخدمها أنصارها فى داخل الولايات المتحدة نفسها، بناء على استيعاب كامل لطبيعة النظام السياسى الأمريكى والإستفادة منه أقصى استفادة.

ووفقا لهذا الطرح ، فسوف تنقسم هذه الورقة الى جزئين : الجزء الأول يقدم عرضا مختصرا لطبيعة النظام السياسى الأمريكى يقتصر على إلقاء الضوء على بعض الملامح المهمة ، المتعلقة بموضوع الدراسة ، والتى تفسر مغزى الطرح المقدم فى الجزء الثانى وتضعه فى سياقه الأعم . أما الجزء الثانى ، فيتعلق بمصادر نفوذ أنصار اسرائيل .

أولا : النظام الأمريكى : أسير الجماعات المنظمة :

منذ أن تولى الرئاسة ، يتهم كلينتون دائما بأنه لا يملك موقفا واضحا إزاء أية قضية . يقول منتقدوه أنه يغير رأيه بين الساعة والأخرى بناء على ما تعكسه استطلاعات الرأى من مواقف الناخبين . وبغض النظر عن صحة هذا الاتهام فى حالة كلينتون ، فإن مضمون الاتهام إنما يعبر بوضوح عن

طبيعة النظام الأمريكي نفسه . فأى مسئول منتخب - وليس فقط الرئيس - يمارس مهام منصبه وعينه دائما على الإنتخابات القادمة . فهو يدرك جيدا أنه سوف يعود الى الناخبين بعد عدد معروف من السنوات يطلب منهم إعادة انتخابه . ومن ثم فهو شديد الحساسية لردود الأفعال المختلفة إزاء كل موقف يتخذه ، حتى الرمزى منه . ويصدق ذلك أكثر ما يصدق على أعضاء الكونجرس ، حتى أن بعض الأدبيات قد درجت على اعتبار "إعادة الإنتخاب" هى الأولوية الأولى على أجندة عضو الكونجرس ، والتى يتراجع أمامها أى شيء آخر.(١)

إن أول ما يتبادر الى الذهن بعد هذا الطرح هو أن الحالة الأمريكية إذن تعتبر تجسيدا حيا لنظرية التمثيل السياسى ، لأن هذا يؤدى بالضرورة الى أن يسعى المسئول المنتخب سعيا دؤوبا لتحقيق مصالح الجماهير . ولكن إذا كان هذا صحيحا ، فكيف نفسر كل هذا العداء الذى تعبر عنه الجماهير المرة بعد المرة إزاء واشنطن والمسئولين السياسيين عموما ؟ لماذا يشعر المواطن الأمريكى أن واشنطن لا تعبر عن مصالحه ولا تستجيب لمطالبه ؟

فى الواقع أن كون المسئول المنتخب شديد الحساسية لما يصدر عن دائرته لا يعنى بالضرورة أنه يستجيب لمطالب الجماهير . فطبيعة العملية الإنتخابية ، ثم طبيعة صنع القرار فى واشنطن تسمح بالأمرين معا : أن يكون المسئول شديد الحساسية لدائرته ، ومع ذلك تشعر الجماهير أنه لا يحقق مصالحها ، وربما يساعد فى شرح هذه المسألة تعريف ماهية "الدائرة" (Reelection Constituency) التى يسعى المسئول للحفاظ على علاقة وثيقة بها تسمح له بإعادة الإنتخاب.

فلما كان المسئول يسعى دوما لإعادة انتخابه ، فإن حسابات المكسب والخسارة لديه لا تنصرف فى الواقع الى عموم الجماهير فى الدائرة التى يمثلها ، وإنما تركز فى هذه الدائرة على القطاعات المؤثرة على العملية الإنتخابية دون غيرها . فالمرشح فى دائرته يهتم بأولئك الذين يحرصون على التصويت ولا يهتم كثيرا بموقف الذين لا يحرصون على الذهاب لصناديق الاقتراع ، فمن البديهى أن الكتلة الأولى وحدها هى القادرة على تحقيق هدفه ، أو الوقوف فى سبيله . ومن بين الحريصين على التصويت ، فهو يهتم على نحو أكبر بأولئك الذين أعطوه أصواتهم فيما سبق أو صوتوا لحزبه عموما ، ولكنه لا يستطيع تجاهل من صوتوا ضده ، بل يسعى بقدر استطاعته الى استمالتهم .

كما يهم المرشح أيضا أولئك الذين يسهمون بالتمويل فى الحملات الإنتخابية ، سواء كانوا أفرادا أم جماعات منظمة ، فنظرا للتزايد المستمر لتكلفة الحملات الإنتخابية ، فإن المرشح يسعى دوما الى جمع الأموال ، وهى التى تترجم فيما بعد فى صورة تلبية مطالب أصحاب هذه الأموال(٢) .

هذه هى فى الواقع "الدائرة" التى يستجيب لها المسئول المنتخب ، وهى التى يحرص على مراقبة ردود أفعالها إزاء كل ما يبدر عنه لأنه يدرك أنها ستعلن رأيها فيه فى الإنتخابات التالية فى صورة أصوات أو أموال . ومن ثم ، فإن أى مرشح لمنصب انتخابى عن ولاية فلوريدا مثلا لا يمكنه فى الواقع تجاهل الكتلة التصويتية الضخمة والمؤثرة للأمريكيين من أصل كوبى فى ميامى ، والمرشح عن ولاية تينسى يتجنب إغضاب إتحادات المزارعين ... وهكذا ، وعندما يصل عضو الكونجرس مثلا من هذه الولايات الى مقعده ، فإنه يستجيب لمطالب أصحاب الأصوات والأموال التى ساعدت على وصوله الى هذا المقعد .

ويساعد العضو على ذلك أسلوب العمل داخل الكونجرس . فلما كان العمل التشريعى الفعلى يتم داخل اللجان بل ولجانها الفرعية ، فإن عضو الكونجرس عادة ما يسعى الى الإنضمام الى تلك اللجان التى يمكنه من خلالها خدمة هذه المصالح . فنجد على سبيل المثال أن لجان الدفاع فى المجلسين تضم فى عضويتها غالبا أعضاء يأتون من دوائر وولايات مقامة على أراضيها قواعد أو صناعات عسكرية ، بينما تضم لجان الزراعة أعضاء أتوا من ولايات زراعية ، وهكذا ، الأمر الذى ينتج عنه أن يصنع السياسة فى كل من هذه المجالات حلقة ضيقة من السياسيين المرتبطين أصلا بأصحاب المصالح الأقوياء . وهو الأمر الذى يجعل النظام الأمريكى دوما عرضة لإنتقاد شديد باعتباره نظاما يستجيب فقط لجماعات المصالح القوية والمنظمة . وهو الذى وصفه أحد كبار علماء السياسة الأمريكيين بأنه قد فرغ مفهوم التعددية من محتواه حتى صار لا يعنى إلا "تعددية جماعات المصالح"(٣) . ففى لجان الزراعة مثلا يخفت الحديث عن مصالح جماهير المستهلكين ، وذلك لأنهم أقل تنظيما وتمويلا من اتحادات المزارعين ، وهكذا .

ويضيف الى ذلك كله أن اللجان تسعى دوما الى حماية صلاحياتها من تعدى اللجان الأخرى . ولأن كل لجنة تمارس نفس هذه الحماية ، فإن مشروع القانون حين يعرض على المجلس ككل لتمريره ، فإن الأعضاء غير المنتمين للجنة صاحبة الإختصاص عادة ما يمارسون نوعا من الرقابة الذاتية على انتقاداتهم ، وذلك لئلا يتعرضوا لإنتقام أعضاء هذه اللجنة حين يسعون لتمرير مشروعاتهم . ورغم أنه قد طرأ بعض التغير على هذه الصيغة إذ صار الأعضاء من غير اللجان المعنية يمارسون دورا أكبر خاصة فى مجلس الشيوخ ، إلا أن المفتاح يظل فى يد اللجنة الأصلية التى تقوم بإعداد المشروع ، لأنها تقوم من خلاله بتشكيل الجدل من خلال ما تستبعد من بدائل أصلا قبل بدء هذا الجدل(٤) .

ومن ثم ، فلا غرابة فى أن تظل عموم الجماهير تشعر بالإستياء إزاء واشنطن وتتهمها بعدم الإستجابة لمطالبها رغم كون المسئول المنتخب يضع على قمة أولوياته الإستجابة لدائرته الإنتخابية.

لم يكن هذا العرض إلا تحديدا لبعض الخصائص الأساسية للنظام السياسى الأمريكى والتى أرتأت الباحثة أن لها علاقة مباشرة بالقضية موضع البحث . ما هى هذه العلاقة وما معنى ذلك كله ؟ معناه أنه كلما إزداد نشاط أية جماعة أمريكية تنظيميا وسياسيا ، كلما صارت أكثر قدرة على التأثير على صنع القرار السياسى . فوفقا لقواعد اللعبة السياسية نفسها ، يقوم أنصار اسرائيل فى الولايات المتحدة بالضغط المؤثر لصالحها ، فاليهود الأمريكيون من أكثر الجماعات الأمريكية تنظيما وأكثرها فاعلية فى الأداء السياسى .

ثانيا : مصادر نفوذ اليهود فى الولايات المتحدة :

لقد حدد الجزء السابق "الدائرة" الإنتخابية التى يسعى المسئول المنتخب للإستجابة لها فى أصحاب الأصوات والأموال . الى أى مدى يمتلك اليهود الأمريكيون هذه الأدوات ؟ هذا هو السؤال الذى سوف يحاول هذا الجزء الإجابة عنه .

١- التصويت :

يعتبر اليهود الأمريكيون من أكثر الأقليات الأمريكية حرصا على التصويت فى الإنتخابات ، ليس فقط للمناصب الفيدرالية ، وإنما على كافة المستويات الأخرى .

ولما كانت الولايات المتحدة من أقل الدول المتقدمة من حيث نسبة التصويت عموما فى الإنتخابات العامة ، فإن حرص اليهود على الإدلاء بأصواتهم، إنما يعطى تلك الأصوات أهمية أعلى بكثير من نسبة الجماعة اليهودية الى مجموع السكان . فكما سبق القول ، فإن المرشح يسعى لإسترضاء أولئك الذين يدرك جيدا أنهم سيذهبون الى صناديق الإقتراع ، ولا يهمه فى المقابل من لا يمكنهم التأثير على مستقبله السياسى .

من ناحية أخرى ، وعلى الرغم من التأكيد على أن اليهود ليسوا كتلة واحدة عند التصويت ، إلا أن سلوكهم التصويتى منذ الحرب العالمية الثانية يشير الى أن الأغلبية منهم تصوت لمرشحى الحزب الديمقراطى . وتتراوح هذه النسبة المؤيدة للديمقراطيين (لكافة المناصب السياسية) بين ٦٠٪ الى ٨٠٪ وفقا لشخص المرشح وعدد من الإعتبارات الأخرى التى تحددها ظروف كل حملة . إلا أن نفس هذه الأرقام إنما تعنى أيضا أن هناك نسبة لا تقل عن ٢٠٪ تصوت باستمرار لصالح الحزب الجمهورى وهم عادة اليهود الأرثوذكس، ويضمن ذلك لليهود رغبة مستمرة من مرشحى الحزبين للحصول على أصواتهم(٥) .

٢- الترشيح للمناصب العامة :

غير أن اليهود الأمريكيين نشطون أيضا فى الترشيح للمناصب العامة ، ليس فقط على مستوى الحكومة الفيدرالية ، وإنما لمقاعد فى المجالس التشريعية للولايات ، بل ومجالس ادارات المدارس .

فعلى سبيل المثال ، وصل عدد أعضاء الكونجرس من اليهود فى ١٩٩٤ الى ٤٣ عضوا (١٠ فى مجلس الشيوخ و ٣٣ فى مجلس النواب)(٦) ، الأمر الذى يعنى بالضرورة المشاركة المباشرة فى عملية صنع القرار السياسى عموما ، وليس فقط ذلك المتعلق باسرائيل على وجه الخصوص .

٣- التمويل :

بالإضافة الى الدور الخطير الذى يلعبه اللوبى الصهيونى نفسه فى التأثير على صنع القرار من خلال الإتصال الدائم بالمسئولين فى كل الأجهزة والضغط عليهم بأساليب مختلفة معروفة فى النظام الأمريكى ، يوجد أيضا التمويل للحملات الإنتخابية لكافة المناصب الفيدرالية .

ولعل هذه هى أخطر ما تمتلك الجماعة اليهودية من أدوات التأثير . فنظرا للإرتفاع المذهل فى تكلفة الحملات الإنتخابية ، فإن المرشح لأى منصب فيدرالى يسعى دوما الى الحصول على مزيد من الأموال للإنفاق على حملته ، خاصة وأن ضعف التمويل عادة ما يودى بفرص المرشح ، إذ لا يسمح له بالنفاذ الى قطاعات كبيرة من الناخبين . ومن الجدير بالإشارة أن الحملة الإنتخابية لعام ١٩٩٢ قد وصل إجمالى انفاقها الى ٣ر٢ بليون دولار ، أنفقت ٥٥٠ مليونا منها على حملات الرئاسة ، بينما أنفق الباقى فى حملات الكونجرس ومناصب عامة أخرى(٧) .

ووفقا للقانون الأمريكى ، يحق لأية جماعة منظمة أن تنشىء ما يسمى بلجنة عمل سياسى Political Action Committee ، وهى التى يمكنها رسميا الإسهام فى تمويل حملات المرشحين للمناصب الفيدرالية . ولكل لجنة عمل سياسى أن تنفق ما لا يزيد عن ٥ آلاف دولار لصالح حملة أحد المرشحين فى الحملة الإنتخابية الواحدة . إلا أنه ينبغى الإشارة الى أن القانون يعتبر الحملة التمهيدية منفصلة عن الحملة النهائية ، الأمر الذى يعنى عمليا أنه يجوز للجنة واحدة من لجان العمل السياسى أن تقدم للمرشح الواحد ١٠ آلاف دولار فى الموسم الإنتخابى الواحد.

الى جانب ذلك ، يمكن للجان العمل السياسى أن تنفق دون قيد أو شرط لصالح مرشح بعينه بشرط أن يتم ذلك دون علم المرشح رسميا أو التنسيق مع حملته . ولا يقل أهمية عن ذلك أن أية لجنة عمل سياسى يمكنها أن تنفق بلا حدود على تعريف الناخبين بمواقف المرشحين المختلفين بشرط ألا تعلن صراحة تأييدها لمرشح بعينه . وعلى الجانب الأخر يحق للفرد أن يسهم بما لا يزيد عن ألف دولار فى حملة أحد المرشحين(٨) .

ومن ثم ، يتضح أن القانون به من الثغرات ما يكفى لأية جماعة منظمة لتستغلها كلها لتأييد من تشاء من المرشحين ودعم مصالحها دون أن تقع تحت طائلة القانون . وتسعى كل جماعة الى استغلال ما يفيدها من هذه الثغرات.

ويستغل اللوبى الصهيونى – ضمن ما يستغل – أنه لا يوجد فى القانون ما يمنع لوبى بعينه من إنشاء أكثر من لجنة

عـمـل سـيـاسـى ، ومن ثم يمتلك هذا اللوبى ٧٠ لجنة عـمـل سياسى تعمل كل منها على نحو مستقل(٩) ، الأمر الذى يعنى أن المرشح الواحد يمكنه أن يتلقى – من الناحيـة النظرية – وبدون أى خرق للقانون – ٧٠ ألف دولار من ٧٠ منظمة مستقلة استقلالا رسميا فى كل حملة من حملاته الإنتخابية . هذا فضلا عن الأموال الأخرى التى تفيد حملته سواء كانت تقدم للأحزاب السياسية فيما يعرف بالأموال الخفية Soft Money ، أو ما يقدمه الأفراد .

٤- الروابط المجتمعية :

غير أن كل ما سبق ذكره من مصادر النفوذ رغم أهميته القصوى وفاعليته ، لم يكن من الممكن أن يؤتى أثره فى دعم اسرائيل لولا قدرة اليهود الأمريكيين على دعم مواقعهم داخل المجتمع الأمريكى نفسه والروابط الوثيقة التى يتمتعون بها ليس فقط مع صناع القرار وإنما – وهو الأهم – مع غيرهم من الأمريكيين ، صحيح أنهم يهتمون باسرائيل اهتماما كبيرا إلا أن اسرائيل ليست هى قضيتهم الوحيدة ، إذ أن لهم منظومة من القضايا والمصالح التى يدافعون عنها ويحمونها ، وهو الذى يتضح من خلال التمويل الذى ينفق لأغراض أخرى مجتمعية فى الأساس ، وأيضا من تعددية تحالفاتهم السياسية.

ومن ثم يمكن القول بأنه ما كان لليهود امتلاك كل هذه القدرة على دعم اسرائيل – مهما بلغت فعالية تنظيماتهم السياسية لولا روابطهم الوثيقة على مستوى المجتمع الأمريكى نفسه . وقد عبر أحد الكتاب غير اليهود عن هذا المعنى بقوله "أن الأمريكيين عموما لا يؤيدون اسرائيل بسبب قيمتها الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية ولا بسبب النشاط السياسى للجماعة اليهودية وإنما لأنهم يحبون من يعرفون من اليهود فى محيطهم الإجتماعى ... وإدراكا منهم لأهمية اسرائيل بالنسبة لهؤلاء اليهود ، فإن أولئك الأمريكيين (من غير اليهود) يتركون لهم القضية برمتها(١٠) .

وتتسم الجماعة اليهودية الأمريكية بسمة أخرى لا تقل أهمية ، وهى تماسكها الداخلى . فهناك الآلاف من التنظيمات اليهودية التى لا تعمل كلها – فى الواقع – لدعم اسرائيل وإنما يعمل الكثير منها لخدمة أهداف الجماعة اليهودية نفسها داخل الولايات المتحدة . بل أن بعض هذه التنظيمات يعتبر دعم اسرائيل نفسه إحدى الوسائل المهمة لتوثيق الروابط داخل الجماعة اليهودية الأمريكية نفسها ، وليس العكس .

ومما لاشك فيه أيضا أن ارتفاع المستوى التعليمى والاقتصادى للأغلبية منهم ، وتوليهم الكثير من المواقع الحساسة فى الدوائر الفكرية والثقافية والإعلامية ، إنما يضيف الى قدرتهم على تشكيل الرأى العام الأمريكى .

خاتمة :

لعله من اللافت للإنتباه أن معظم الزعماء العرب لا يحرصون عند زيارة الولايات المتحدة على لقاء الأمريكيين العرب الناشطين سياسيا . هذا فى الوقت الذى يحرص فيه بعضهم على الالتقاء بزعماء اليهود الأمريكيين . وينبع هذا الموقف من قناعة لدى الأمة العربية بأن نفوذ الأمريكيين العرب لا يقارن بنفوذ اليهود .

وعلى الرغم من أن الفارق ضخم فعلا بين نفوذ الجماعتين، إلا أن تجاهل الجماعة الأمريكية العربية لا يؤدى فى الواقع إلا لمزيد من إضعافها ، لأنه يكرس اعتبارها جماعة هامشية داخل الولايات المتحدة .

ومن ناحية أخرى ، فإن المقارنة الصحيحة ربما لا تكون بين نفوذ اليهود والأمريكيين العرب ، وإنما بين موقع الأمريكيين العرب اليوم وموقعهم منذ ثلاثين عاما مثلا .

فالجماعة الأمريكية العربية – شأنها شأن غيرها من الجماعات التى نشطت حديثا فى العمل السياسى الأمريكى – أمامها طريق طويل وصعب ، يشهد انجازات وانتكاسات على حد سواء ، وهذه الانتكاسات بعضها يرجع لأسباب خاصة بهذه الجماعات ، وبعضها يرجع لأسباب تتعلق بتوازنات القوى داخل الولايات المتحدة ، بينما توجد فى حالة الجماعة الأمريكية العربية أسباب أخرى مصدرها المنطقة العربية ذاتها . فالانقسامات العربية تعكس نفسها على أوضاع هذه الجماعة ، بل أنها أحيانا ما تصيب جهودها فى مقتل . هذا فضلا عن أن هذه الجماعة تحاول اكتساب النفوذ بينما تواجه واحدا من أعتى التنظيمات السياسية فى الولايات المتحدة وهو اللوبى الصهيونى .

وفى تصور الباحثة ، فإن دعم الأمريكيين العرب ماديا وأدبيا ، والتنسيق معهم ليس من قبيل الترف الذى يمكن للأمة العربية الاستغناء عنه . فالسياسة الأمريكية كلها محلية . ومعنى "محلية" هنا ، ليس فقط أنها تتشكل داخليا ، وإنما أنها تتشكل على المستوى المحلى فى المدن والولايات ، أى من أسفل الى أعلى ، وليس العكس . ومن ثم فمهما كان الجهد الرسمى والدبلوماسى المبذول عربيا ، فإنه يظل محدود الفاعلية طالما أنه لا يرتبط بالعصب الذى يمس المواطن الأمريكى نفسه

فعندما كان حصول المملكة السعودية على صفقة طائرات (اف ١٦) ، يعنى الحفاظ على آلاف الوظائف فى ولاية ميتسورى التى يوجد بها المصنع المنتج للطائرات ، وجد الطرف العربى أمريكيين يدافعون عنها فى الكونجرس والإدارة رغم أنه كان عاما انتخابيا (عام ١٩٩٢) .

ومن هنا تأتى أهمية دور الأمريكيين العرب . صحيح أن دورهم لايزال محدودا ، بل إنه أصيب ببعض الإنتكاسات فى الأعوام الأخيرة (لأسباب تتعلق بتغير توازنات القوى السياسية) ، إلا أن هذا لا يعنى تجاهلهم بالمطلق .

فهناك ، على سبيل المثال ، جهد مبذول على المستوى المحلى ، أى فى المدن والولايات وإن كان لا يظهر على المستوى القومى . ويرجع السبب فى ذلك الى أن هذا النوع من العمل السياسى يحتاج الى وقت طويل حتى يحدث أثره ، إلا أنه يظل المفتاح الحقيقى لإعادة تشكيل الرأى العام .

المراجع :

1- R. Douglas Arnold, The Logic of Congressional Action, (New Haven: Yale University١ -Press), 1990, pp. 3-16.

2- Richard Fenno, US House Members in Their Constituencies, American Political Science Review, Vol. 71, No. 2, 1977, pp. 884-917.

3- Theodore J. Lowi, The End of Liberalism, The Second Republic of the United States, (2nd edition) (New York: W.W. Norton & Company), 1979, pp. 42-60.

4- Roger H. Davidson and Walter J. Oleszek, Congress and Its Members, (3rd edition), (Washington DC: Congressional Quarterly Press), 1990, pp. 195-225.

5- Seymour Martin Lipset and Earl Raab, Jews and the New American Scene, (Cambridge: Harvard University Press), 1995, pp. 168-171.

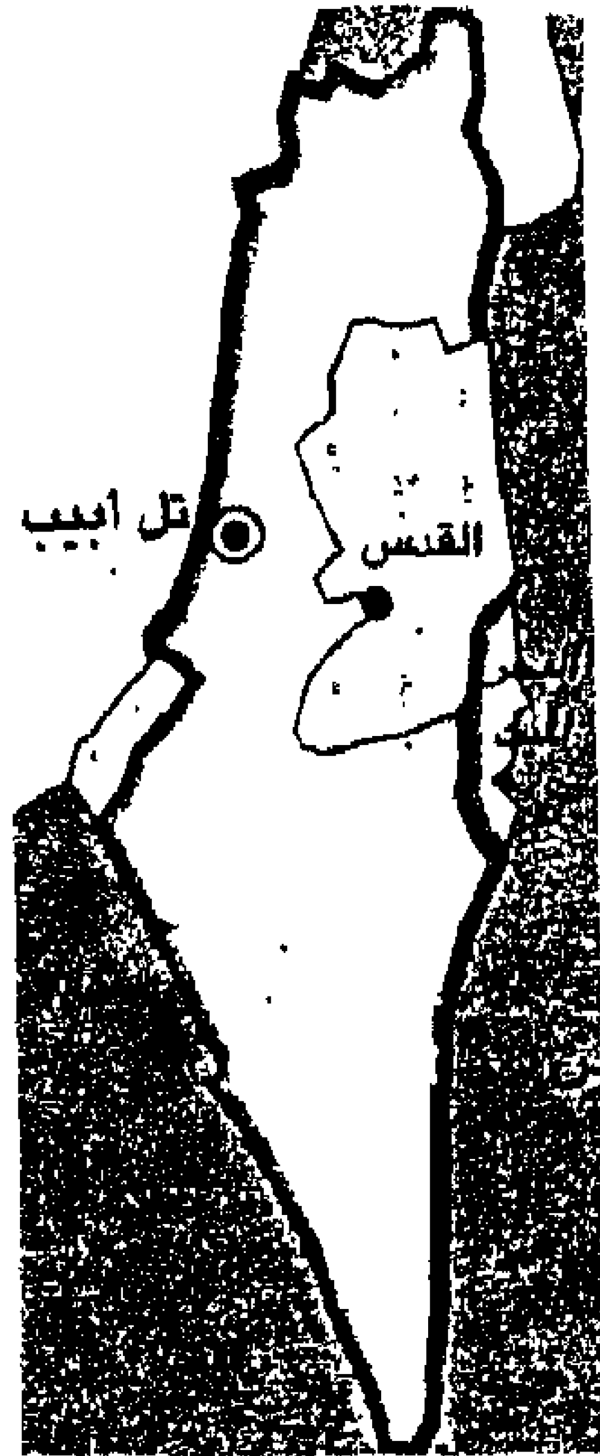
6- Ibid.

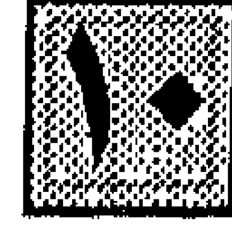
7- Herbert Alexander, Financing Presidential Election Campaigns, in: Election 96, (USIA Publications 1996), p. 42.

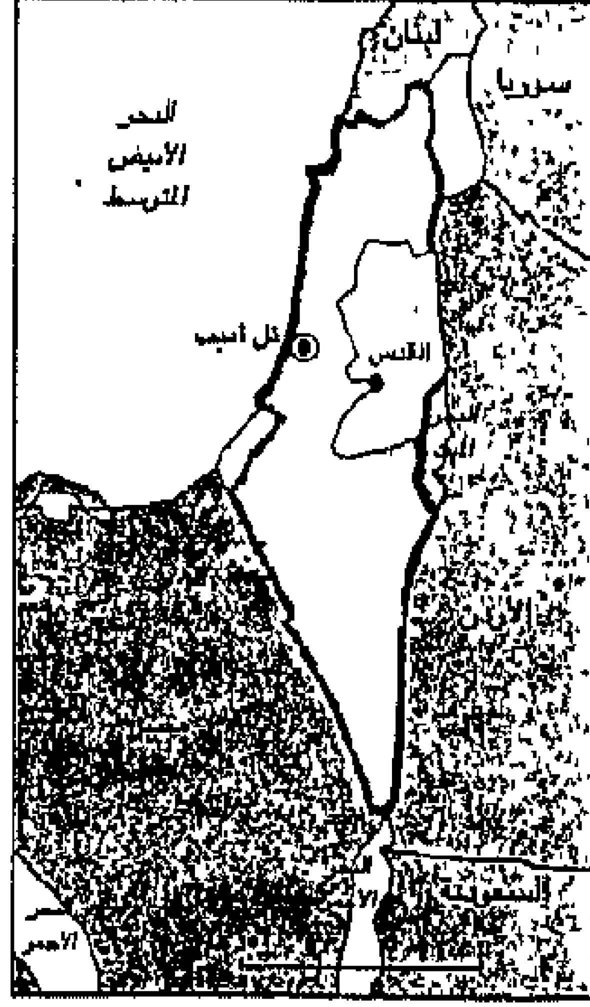
8- Beth Denovan, Constitutional Issues Frame Congressional Options, Congressional Quarterly Weekly Report, Vol. 51, No. 9, Feb. 27, 1993, pp. 431-437.

9- Barbara Levick-Segnatelli, The Washington PAC: One Man Can Make a Difference, In: Robert Biersack and Paul Herrnson (eds.), Risky Business? PAC Decision-making in Congressional Elections (NY: M.E. Sharpe), 1994, pp. 202-213.

10- Seymour Martin Lipset and E. Raab, Op.Cit., p. 195.







☐ الارتباط العاطفي :
العلاقات الاسرائيلية من ١٩٤٧حتى الآن
☐ جورج و . بول، ودوجلاس ب . بول
☐ عرض : مالك عوني

The passionate attachment : America's involvement with Israel.. 1947 to the present, by, George W. Ball and Douglas B. Ball, 1993.

تقوم الفرضية الأساسية لهذا الكتاب على أن الولايات المتحدة تخلت لاعتبارات داخلية تتعلق بطبيعة الوجود اليهودي في المجتمع الأمريكي وتأثيره في السياسة الداخلية الأمريكية عن أحد أهم مبادئ سياستها الخارجية والذي حدده جورج واشنطن حين نصح الأمة الجديدة عند صياغة علاقاتها الدولية بضرورة تجنب أي ارتباط عاطفي أو كراهية متأصلة تجاه أية أمة أخرى بل عليها بدلاً من ذلك أن تغرس السلام والتعايش مع الجميع. أو بمعنى آخر إضفاء أقصى درجة ممكنة من البراجماتية على سياستها الخارجية، وهو الأمر الذي نجد ترجمته وفقاً للمؤلفين: في هذه الحالة (العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية)، في ضرورة الفصل بين مجريات السياسة الداخلية وعملية صياغة السياسة الخارجية، وصياغة هذه الأخيرة وفقاً للمصالح القومية وليس المصالح الحزبية الضيقة المتحكمة في السياسة الداخلية.

ويعمد المؤلفان انطلاقاً من هذه الفرضية، وفي خلال خمسة أجزاء رئيسية للكتاب، إلى معالجة الموضوعات الآتية:

في الجزء الأول يقوم المؤلفان بعملية رصد تاريخي لتطور العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، ومدى الالتزام أو التراجع عن هذا المبدأ، من خلال توالي الرئاسات الأمريكية وتحليل طبيعة ارتباط كل منهم بالسياسة الداخلية ومدى تأثير ضغوطها على صياغة سياسته الخارجية، بما يشتمل عليه ذلك من الإشارة إلى عناصر النخبة السياسية المؤثرة في أتخاذ القرار بخصوص تلك السياسة وتوجهاتهم، وكذا عملية الاتصال السياسي بين الطرفين الأمريكي والإسرائيلي والأطراف الأخرى المعنية بالعلاقات بين الدولتين والمتأثرة بها والمؤثرة فيها انطلاقاً من خصوصية هذه العلاقات من حيث تأثيرها على إحدى أهم بؤر الصراع الدولي في التاريخ المعاصر ألا وهي منطقة الشرق الأوسط.

ويخلص المؤلفان بشكل عام إلى أن تأثر الرئاسات الأمريكية بالضغوط الحزبية والأنتخابية المتولدة عن السياسة الداخلية، عدا ايزنهاور وبدرجة أقل كيندي، وقد ساهم في التراجع المستمر عن المبدأ الذي حدده "جورج واشنطن" وقد ترتب على ذلك التخاذل الأمريكي في ممارسة الضغط اللازم على إسرائيل عندما يستلزم الأمر ذلك.

وقد كان من آثار ذلك وفقاً للمؤلفين، أن أضاعت الولايات المتحدة أكثر من فرصة سانحة لإقرار السلام في المنطقة، بل وتأجيج الصراع في المنطقة وزرع عدم الثقة في الدور الأمريكي لدى الجانب العربي وهو ماكان أحد العوامل الهامة في ازدياد النفوذ السوفيتي في المنطقة.

ويؤكد المؤلفان أن إسرائيل هي تسعى للظهور بمظهر المدافع عن المصالح الأمريكية في المنطقة، إنما كانت في المقام الأول تستجيب لمصالحها الذاتيه، بل ويتبين من العديد من الأمثلة التي يطرحها المؤلفان عدم تردد حكام إسرائيل

عن الإعراض عن المصالح الأمريكية إذا ما تطلبت تلك الأخيرة التخلى عن بعض مصالحهم.

ويبقى أن نضيف أن المؤلفين حرصا على ايراد الأدلة التى تكشف الستار عن العديد من الأساطير الإسرائيلية التى روجتها لخداع الرأى العام الأمريكى وتبرر اعتداءاتها غير المشروع على العرب، ومن ذلك تأكيد المسئولية المباشرة عن نزوح نحو ٩٧٪ من الفلسطينيين الذين غادروا منازلهم وأراضيهم إبان الفترة من ١٩٤٧ وحتى ١٩٤٩ مستخدمة فى ذلك أساليب الطرد والقتل والقمع والتخويف، حتى تحقق أحد أهم أهداف الحركة الصهيونية ألا وهو نقاء الدولة اليهودية وأنفراد اليهود بها وإنشاء نظام ديموقراطى بها، وهو ما كان أحد المتناقضات التى اعترضت الأهداف الإسرائيلية عند القيام بعمليات التوسع التالية مع تمسك العرب بأرضهم واضطرارها لاتباع سياسة تميزية ضدهم ولكن هل تمتلك إسرائيل سواء فى ذاتها أو فى سياستها ما يمكنها من تحقيق ذلك.

فى الجزء الثانى يحاول المؤلفان تحديد طبيعة العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية وآليات التأثير اليهودى على العملية السياسية فى الولايات المتحدة وذلك من خلال عملية تحليل نظمى للمجتمع الإسرائيلى يحدد دوافع وحاجات الأرتباط بالولايات المتحدة، وكذا دراسة آليات تأثير جماعات الضغط واللوبى الصهيونى على السياسات الأمريكية.

ويوضح المؤلفان أن إحدى الحجج الدائمة لتأييد الأرتباط العاطفى، وهى أن إسرائيل هى الدولة الديمقراطية الحقيقية الوحيدة فى الشرق الأوسط، إنما تبتعد فى واقعها وتطبيقها عن المفهوم الغربى للديمقراطية الليبرالية والتى يفتقد المجتمع الإسرائيلى للكثير من قيمها. فذلك المجتمع المنقسم عرقياً وعقائدياً سواء بين اليهود وأنفسهم من جهة أو بينهم وبين العرب من جهة أخرى، لم تلعب فيه الديمقراطية العقلانية دورها فى تجاوز هذه الانقسامات الأساسية وإنما مارس ديمقراطيته من منطلق هذه الانقسامات مما أدى إلى تكريسها من جهة، وأرتفاع نبرة التطرف والعنف والممارسات التمييزية فى الدولة من جهة أخرى ويترتب على ذلك فى ظل ظروف الصراع التى فرضها الوجود الإسرائيلى على المنطقة تفوق السلطات العسكرية على السلطات المدنية مما أدى إلى أرتفاع نفقات التسلح وازدياد الاعتماد عليه والحاجة المستمرة للمعونة الإقتصادية والعسكرية الأمريكية. ويضاعف من تأثير هذه الحاجة، وفقاً للمؤلفين، تكاليف استيعاب المهاجرين اليهود الجدد القادمين من الأتحاد السوفيتى السابق من حيث توفير الأستثمارات الرأسمالية المنتجة للوظائف من ناحية والتوسع فى عملية الاستيطان فى الأراضى المحتلة من ناحية أخرى.

لكن ما الذى يكسب اليهود الأمريكان، هذه القدرة الكبيرة على التأثير فى السياسات الأمريكية على الرغم من أنهم لا يشكلون إلا نحو ٢,٥ بالمائة فقط من تعداد السكان؟ يوضح المؤلفان بداية أن القادمين الجدد من اليهود سعوا فى بواكير الهجرة اليهودية إلى أمريكا إلى الاندماج فى المجتمع الأمريكى بأسرع ما يستطيعون. ويتميز اليهود الأمريكان بالإضافة إلى ذلك، وفقاً للمؤلفين بمشاركة سياسية نشطة وقدرة عالية على التنظيم الفعال، ففى حين يتراوح المتوسط العام للتصويت فى انتخابات الرئاسة الأمريكية ما بين ٤٠–٥٥ بالمائة، نجد هذه النسبة تصل إلى ٩٠٪ بين اليهود الأمريكان، كذلك فإن اللجنة الأمريكية – الإسرائيلية للشئون العامة، (إيباك) وهى منظمة الضغط اليهودية الرئيسية فى الولايات المتحدة، والتى تحتفظ باتصالات وثيقة مع أكثر من ثمانين لجنة عمل سياسى فى شتى أرجاء الدولة، تعد هى أقوى لوبى مؤثر فى الكونجرس الأمريكى.

إلا أن العامل الأهم فى هذه الفاعلية إنما يرجع إلى الارتباط القومى والايمان العميق للمجتمع اليهودى الأمريكى بقضايا الصهيونية والمصالح الإسرائيلية. وهذه العواطف وفقاً للمؤلفين، تدعمها سنوات مما يسميه علماء الاجتماع "الهامشية"، فدعم إسرائيل ليس دعماً لدولة، وإنما هو دعم لإسرائيل رمز هوية المواطن اليهودى. فعلى الرغم من تفضيل عدد كبير من اليهود اليوم للحزب الديمقراطى، إلا أن الأمر يختلف عندما يتعلق بالمصالح الإسرائيلية، فكما يوضح "توماس داين"، رئيس (إيباك): "لسنا لجنة عمل سياسى، بل نحن حركة، عامل سياسى، لاليبراليون ولا محافظون، ولا ديمقراطيون ولا جمهوريون، نحن القمة الظاهرة للجماعة الموالية لإسرائيل. لقد قررنا توسيع قاعدة دعمنا لإسرائيل خلال البقية الباقية من القرن".

ومن خلال استعراض الوقائع والأرقام، يوضح المؤلفان آليات وفاعلية تأثير جماعات الضغط اليهودية على السياسات الأمريكية سواء على مستوى أعضاء الكونجرس أو مستوى انتخابات الرئاسة. وتتراوح هذه الآليات بين الدعم والهجرة، وتحتهما تندرج مجموعة من الوسائل، أهمها التبرعات فى الحملات الانتخابية سواء لدعم المرشح نفسه أو لدعم منافسه فى حالة اتخاذ موقف معاد من هذا المرشح، كذلك تستخدم هذه الجماعات قوة الإعلام والنشر العلنى لتدعيم موقف مرشح أو مهاجمة آخر، وتعد "معاداة السامية" مع كل ماتثيرة من صور ذهنية تاريخية سلبية أول وأوسع الاتهامات المستخدمة، ليس فقط لمن يتبنى سياسة مخالفة للمصالح الإسرائيلية، بل مجرد من يتبنى رأياً مستقلاً لايتفق مع ماتراه جماعات الضغط اليهودية. وفى هذا الإطار تصدر (إيباك) قائمة منتظمة بأسماء غير الموالين لإسرائيل فى الولايات المتحدة، والتى علق عليها "بول فيندلى" عضو مجلس النواب البارز السابق، قائلا "هذه القوائم السوداء تعد بقايا أسوأ تكتيكات عهد المكارثية، علماً بأن "بول فيندلى" خسر معركة الانتخابات لعضوية الكونجرس عام ١٩٨٢، نتيجة الموقف المعاد الذى اتخذته منه جماعات الضغط اليهودية مستخدمة ضده كل وسائلها السابق توضيحها. ومن حيث الدعم المالى يوضح المؤلفان أن قدراً كبيراً من أموال الحملات الانتخابية (ربما ٩٠٪) التى جمعت لصالح المرشحين الديمقراطيين خاصة، إنما جاءت من مصادر يهودية. أما الجمهوريون فبينما كانوا أقل اعتماداً على تلك الأموال، إلا أنهم تلقوا قرابة ٦٠٪ من أموالهم من تبرعات يهودية.

يعالج المؤلفان فى الجزء الثالث العلاقات الأمريكية - العربية والآثار المترتبة على تطور العلاقات بين الجانبين ويفترض المؤلفان أن العلاقات الأمريكية العربية قد أوصلها عدم الفهم المقترن بعدم التعاطف، كما أفسدها سوء المعالجة من الجانبين. ويرجع المؤلفان فشل أمريكا فى فهم العرب إلى ارهاصات ذلك الجانب السلبي للتفاعل الحضارى بين الحضارة الغربية والحضارة العربية - الإسلامية، والتى خلقت حاجزاً نفسياً وصوراً ذهنية سلبية مسبقة عن الآخر. وقد نشأ شطر من عدم الفهم ذلك من أن أمريكا إنما جاءت إلى الشرق الأوسط متأخرة ولم يتعامل مواطنوها مع الدول العربية بكثافة إلا بعد الحرب العالمية الثانية. كذلك فقد أهمل العرب لفترة طويلة توضيح موقفهم للأمريكان حيث اعتبروا عدالة قضيتهم أمراً بديهياً. والأعظم أهمية من ذلك، أن جهودهم قد وقفت فى سبيلها وأعاقتها الانقسامات الداخلية، فعلى العكس فى ارتباط اليهود الأمريكان القوى بإسرائيل فإن معظم العرب الأمريكيين، وفقاً للمؤلفين، لا يفكرون فى أنفسهم كعرب ولكن كلبنانيين أو عراقيين أو سوريين أو سعوديين. وأخيراً فهم يواجهون المنافسة فى دعاية شديدة الكفاءة من جانب المجتمع اليهودى الأمريكى المخلص. وهكذا تم تكريس سوء الفهم عبر مسار تطور العلاقات بين الجانبين، فمثلاً لم يدرك الشعب الأمريكى أن المعاناه التى كابدها نتيجة الحظر البترولى عام ١٩٧٣ إنما هى نتاج الموقف الأمريكى غير المتوازن من الصراع فى الشرق الأوسط، وإنما تم ترويجها على أساس أنها تعبير عن العداوة التقليدية والجشع العربى. هذا على الجانب الأمريكى، فكيف كان الحال على الجانب العربى؟

الدول العربية فى مجملها دول حديثة الاستقلال، لم تنل استقلالها إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد شهدت الكثير من النظم العربية حلول نظم راديكالية معادية للغرب محل الملكيات التقليدية. فى مواجهة ذلك كان السلوك الأمريكى فى معظم الأحوال غير مفيد، موفقاً للمؤلفين، شجعت أمريكا الخصومات بين النظم المحافظة والنظم الراديكالية على أمل كبح الراديكاليين. وقد غدا هذا الشكوك فى أن النظم المعتدلة قد باعت نفسها لإسرائيل وللأمريكان وأن الولايات المتحدة ابتغت اجهاض حلم الأمة العربية فى دولة فيدرالية بتقسيم العرب والسيطرة عليهم بطريقة الاستعمار الجديد. كذلك زاد اقتراب الولايات المتحدة من إسرائيل وبذلك أساءت إلى الرأى العام العربى من المحيط الأطلنطى حتى المحيط الهندى، ومزاعم إسرائيل بأنها أنقذت لبنان لمصلحة الولايات المتحدة فى سنة ١٩٨٢ قد ساعد على إشعال مخاوف العرب بأن أمريكا كانت تستخدم إسرائيل كمنفذ لسياستها غير المحبوبة فى الشرق الأوسط. وأخيراً فقد سعت الولايات المتحدة باستمرار لا لمعارضة الحكومات الراديكالية غير الصديقة فحسب، بل أيضاً لإقصائها عن الحكم، وهو ما اعتبر من قبل الشعوب العربية محاولة للنيل من استقلالها الحديث. كل ذلك أسهم فى إحلال فجوة الثقة بين الدول العربية والامبراطوريات الاستعمارية السابقة بل وتكريسها فى علاقات هذه الدول بالولايات المتحدة، خاصة مع الازدواجية التى أظهرتها الولايات المتحدة فى التعامل مع الأزمات المختلفة فى المنطقة، والتى قضت، وفقاً للمؤلفين على كل حافز لدى العرب لمصادقة أمريكا.

ويخلص المؤلفان من كل ذلك، إلى أن الحكومات العربية التى آثرت المضى قدماً فى طريق التسوية السلمية منذ بداية التسعينات، قررت ذلك بناء على بضعة حسابات لايحمل أى منها ضرباً من الثقة أو الحب لأمريكا. وأهم عناصر هذه الحسابات انهيار القوة السوفيتية بما يعنى أن الدول العربية يتعين عليها أن تتجنب هدم جسورها مع واشنطن. واعتبار آخر يكمن فى الأمل فى وضع واشنطن فى موقف محرج حيث يتعين عليها إما أن تفى بوعودها المتعلقة بالسلام، وتدعم المعايير الثابتة للأخلاق الدولية، أو تدمر تماماً مكانتها بين الدول العربية، وبذلك يضيع سلطانها فى العالم. وأخيراً، فقد أدرك العرب تماماً أن عامل الزمن أصبح يعمل فى غير صالحهم على الأقل فى المدى المنظور، ذلك أن عجز العرب عن اتباع أى بديل آخر، مع استمرار اتساع الفجوة فى القدرات العسكرية لصالح الطرف الإسرائيلى، وكذا برامج الاستيطان الواسعة فى الأراضى المحتلة، تهدد جميعاً بضياع ماتبقى من الحقوق العربية أو على الأقل فرض اتفاقيات تسوية أكثر اهداراً لهذه الحقوق فى المستقبل منها فى الوقت الحاضر.

ينتقل المؤلفان فى الجزء الرابع، إلى مناقشة التكاليف المادية والأخلاقية والسياسية "للارتباط العاطفى" بإسرائيل بالنسبة للتكاليف المادية يقر المؤلفان بصعوبة تقديرها الدقيق، إلا أنهما يسعيان لرصد المجالات التى تؤدى إلى تلك التكلفة من خلال المصادر المتاحة، وتتمثل بداية فى المعونة الأمريكية لإسرائيل والتى تبلغ نحو ثلاثة بلايين دولار أمريكى سنوياً تصل إلى نحو ٤ بليون دولار بعد إضافة التبرعات من اليهود الأمريكان، وهناك كذلك تكلفة ترضية الأطراف المنخرطة فى مفاوضات السلام مع إسرائيل، والتى تطالب بامتيازات مماثلة لتلك التى تحصل عليها إسرائيل - كما هو الحال مع مصر. ورغم ذلك فإن إسرائيل تسعى لعدم مساواة أية دولة عربية فى الامتيازات حتى لا تفقد هى وضعها باعتبارها الصديق الخاص لأمريكا فى الشرق الأوسط.

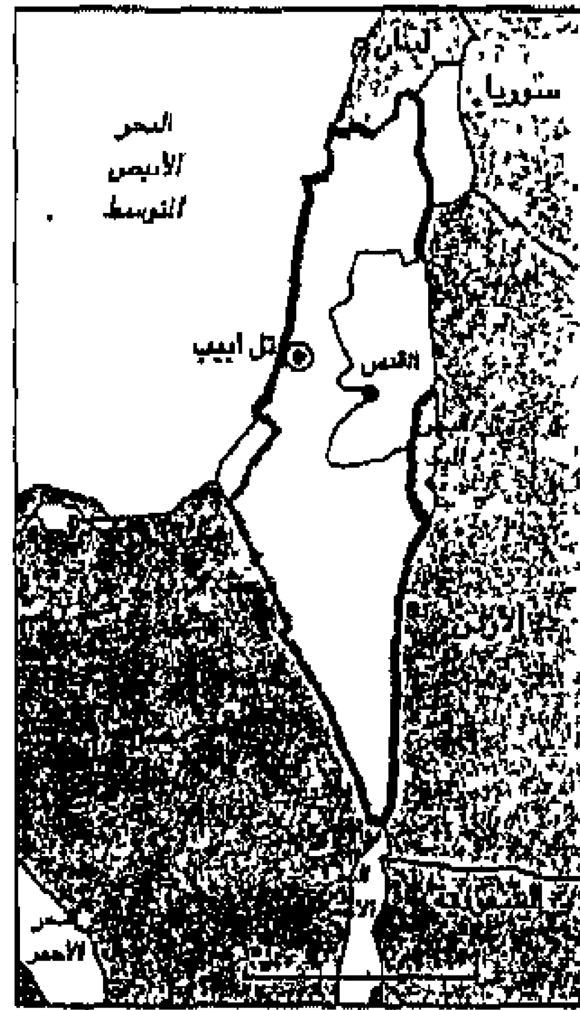
هناك كذلك تكاليف المقاطعة البترولية عام ١٩٧٣ التى وفقاً "لكسينجر" وزير الخارجية الأمريكى السابق " ساهمت فى حدوث أشد موجة ركود إقتصادى شهدتها الولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. يضاف إلى ذلك تكاليف دعم الصناعات العسكرية الإسرائيلية، وهناك الخسائر التى تلحق بالشركات الأمريكية سواء نتيجة المنافسة الإسرائيلية، أو الضغط لعدم بيع أسلحة إلى بلدان عربية، والتى بلغت قيمتها فى صفقتى طائرات حربية رفضت الولايات المتحدة اتمامهما مع السعودية عامى ١٩٨٦، ١٩٨٨، نحو ٧٠ بليون دولار علما بأن السعودية حصلت على حاجتها من تلك الطائرات من بريطانيا بعد الرفض الأمريكى إلا أن الأثر الأهم والأخطر لهذا الامتناع عن إتمام بعض صفقات الأسلحة مع دول عربية، هو أن الولايات المتحدة تفتح باب الدخول لمنافسيها إلى تلك الأسواق الواسعة، ولا تستقيم

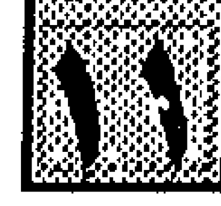
الحجة التي تساق وهي ضبط التسلح في منطقة الشرق الأوسط لتبرير تلك الخسائر من وجهة نظر المؤلفين، إذ أنها تثير بداية إشكالية الازدواجية في التعامل مع أطراف الصراع وبالتالي اتساع هوة الفجوة في الثقة بين العرب وأمريكا، كما أن ذلك الامتناع لا يضمن بأى حال من الأحوال التوصل إلى تسوية للصراع أو حتى ضبط التسلح في المنطقة، إذ لن يؤدى إلا إلى ازدياد التعسف الإسرائيلي وتكريس أطماعها الإقليمية من جهة، ويدفع العرب للبحث عن مصادر أخرى للتسلح لا تخضع للرقابة الأمريكية، وبالتالي ازدياد حدة سباق التسلح من جهة أخرى. فضبط التسلح بشكل عام يجب أن يتم بشكل متوازن بين أطراف الصراع وتتزامن مع جهود التسوية ذاتها.

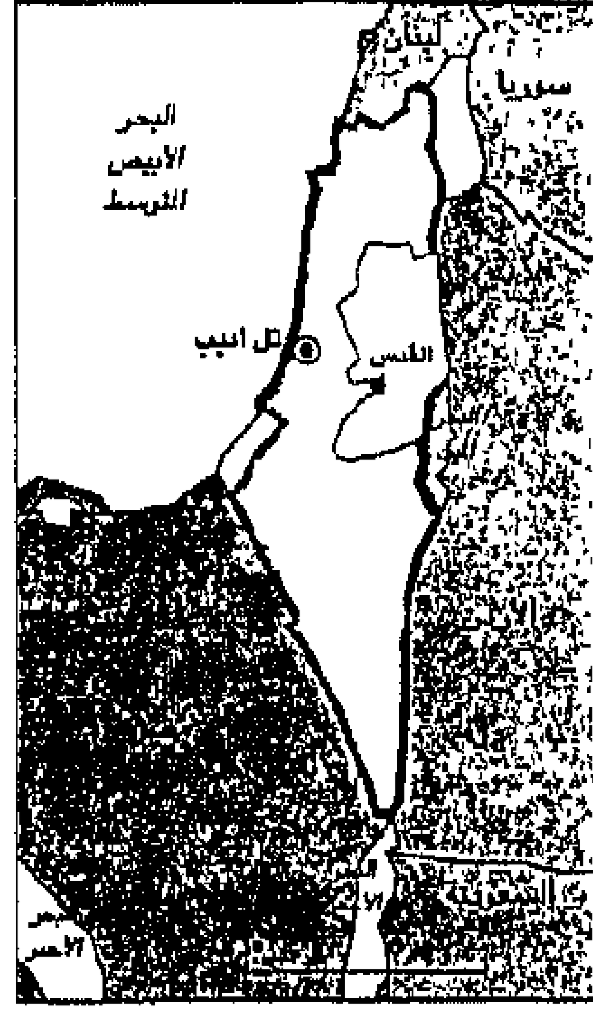
وبشكل عام، يقدر المؤلفان، التكاليف الإجمالية للامتيازات الخاصة والمعونة غير المباشرة التي استفادت منها إسرائيل خلال الفترة من سنة ١٩٤٨ وحتى سنة ١٩٩١ بنحو ٦١,٨٨٢ بليون دولار، كما يقدران التكاليف غير المباشرة للعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية والتي تحملتها أمريكا ولم تفد منها إسرائيل خلال نفس الفترة بنحو ١٠٧,٣٥٦ بليون دولار (خسائر نتيجة الحظر البترولي عام ١٩٧٣ وارتفاع أسعار البترول، تكاليف اتفاقات كامب ديفيد، الخ).

أما بالنسبة للتكاليف السياسية والأخلاقية، يوضح المؤلفان أن الارتباط العاطفي بإسرائيل أدى إلى تخلي أمريكا عن المثل التي تمسكت بها طويلاً كي تجعل من نفسها "نبراساً لكل الأمم" - كما جاء في الكتاب المقدس، أو كما يقال في أدبيات اليوم، "الدور النموذج" للبلدان الأخرى، وقد أدى ذلك إلى تحطيم أمريكا سياسياً ومعنوياً، فعندما تنتهك أمريكا المبادئ التي قبلتها، أو تتغاضى عن انتهاك هذه المبادئ فإنها تلطخ صورتها، وتشوه فكرة الشعب عن بلده في آن واحد، من وجهة نظر المؤلفين، هي الأهم وهي في النهاية الأكثر ضرراً.

ويرى المؤلفان أن الأهداف الأخلاقية التي توليها الولايات المتحدة اهتماماً خاصاً خلال العقود القليلة الماضية، والمتعلقة بالقضاء على الاستعمار والتفرقة العنصرية، والارتقاء بحقوق الإنسان، وإزالة العوائق - الناجمة عن عجز الدولة الاشتراكية - أمام فرص الانطلاق الإقتصادي، تهدرها جميعاً العلاقة الخاصة التي تقيمها الولايات المتحدة مع إسرائيل، حيث تجعلها تتغاضى عن تحقيق تلك الأهداف، بل وتساهم بدعمها لإسرائيل في تكريس تلك الأوضاع التي تسعى لتغييرها في جهة، ومن جهة أخرى فإن السياسات الإسرائيلية التي لاتردعها الولايات المتحدة تؤدي في بعض الأحيان إلى إهدار المجهودات الأمريكية المبذولة لتحقيق تلك الأهداف في مناطق أخرى. وفي هذا المجال، يوضح المؤلفان، ومن خلال دراسة حالات بعينها، إن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية بل وتكنولوجيا السلاح الأمريكية الممنوحة لإسرائيل، تتجه تحت ضغط الحاجة الإقتصادية وفي ظل ظروف المنافسة الحادة مع منافسين أكثر كفاءة، في معظم الأحيان إلى دول واقعة تحت الحظر الأمريكي، بسبب السمعة السيئة لنظمها الحاكمة وممارستها المرفوضة من قبل الولايات المتحدة، خصوصاً في قارتي أمريكا اللاتينية وأفريقيا. وبالتالي إهدار الجهود الأمريكية المحاصرة وتقييد تلك النظم.







☐ حقا أصدقاء :
التحالف الأمريكي الاسرائيلي
☐ دان رافيف - ياسي ميلمان
☐ عرض : الشيماء على عبد العزيز

Friends in Deed: inside the U.S - Israel Alliance, Dan Raviv - Yassi Melman, Hyperion, New York, 1994

يبرز هذا الكتاب إستمرارية إسرائيل كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وهو الأمر الذي أصبح مثار بحث وتساؤل بانتهاء الحرب الباردة. ويتناول خمس نقاط أساسية:

١- واقع التحالف الأمريكي – الإسرائيلي، اليوم.

٢- كيف بدأت العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة وماهي الدعائم التي استندت عليها؟

٣- كيف تطورت العلاقات إلى صيغة التحالف.

٤- ماهي المشاكل التي واجهت التحالف الأمريكي – الإسرائيلي.

٥- مستقبل التحالف الأمريكي – الإسرائيلي.

واقع التحالف الأمريكي - الإسرائيلي اليوم:

"إن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل لم تبن في يوم، ورغم ما تحمله هذه العلاقات من مفارقات فهي تتقدم".

يعكس واقع التحالف اليوم خبرة نصف قرن من العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل والتي اسفرت عن قناعة الإدارة الأمريكية بأنها لاتحتاج لدفع إسرائيل لكي تنفذ ماتراه، كما تدرك أمريكا أن مصالحها تصان وتتحقق فقط عندما تترك إسرائيل تقترح الأجندة الخاصة بها في حرية تعبر عن مصالحها بوضوح لاسيما وأن إسرائيل هي أول وأهم من يؤازر الولايات المتحدة في حالة تهديد مصالح الأخيرة.

كيف بدأت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وماهي أسس التحالف؟

١- لعب البعد الديني قوة روحانية دافعة في بداية التعارف وقيام العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية من خلال خبرة التراث المسيحي – اليهودي المشترك وفكرة "BIBLE": الكتاب المقدس والذي يضم المعهدين القديم والجديد، وسيطرة فكرة الألفية على الأصولية المسيحية في الولايات المتحدة والتي اعتقدت أن عودة اليهود لأرض الميعاد تعد الخطوة الأولى على طريق العودة الثانية للمسيح. وفي هذا الإطار لم يكن من الغريب أن تشجع الأصولية المسيحية هجرة اليهود لأرض الميعاد، أو تقدم الدعم المادي والسياسي للحركة الصهيونية التي تسعى لاعادة اليهود لأرض إسرائيل.

٢ – كما ساهم الوضع الخاص الذي يتمتع به اليهود داخل المجتمع الأمريكي في توجيه الرأى العام الأمريكي نحو الصهيونية، وقدمت الدعم اللازم لليهود داخل فلسطين قبل وبعد انشاء الدولة الإسرائيلية من خلال الدعم المادي والسياسي كتقديم مبلغ ٥٠ ألف دولار أمريكي لليهود أثناء تعرضهم لخطر المجاعة ثم مساندة إسرائيل للحصول على أعتراف أمريكي بها.

٣- التأكيد على فكرة معاناة اليهود داخل المعتقلات النازية وتضخيم الشعور بالذنب والتقصير لدى الغرب لاسيما المجتمع الأمريكي، بدعوى تجاهل الدول الأوروبية والولايات المتحدة للأنباء المؤكدة حول الفظائع التي يلقاها اليهود الأوروبيون داخل معتقلات النازي ورفض الدول الأوروبية استقبالهم أو منحهم تأشيرات دخول للأراضي الفلسطينية بعد اضطرابات عام ١٩٣٦. وفي مواجهة ما حدث فقد نشطت الحركة الصهيونية داخل وخارج الأراضي الفلسطينية بزعامة بن جوريون ومن خلال عملائها السريين

فى أوروبا لمساعدة اليهود الأوروبيين على الهروب والهجرة "لأرض إسرائيل" وفى مرحلة لاحقة سعت لابراز وتضخيم فكرة التعذيب والاضطهاد التى تعرض لها اليهود وتجاهل العالم له لبناء مايشبه عقدة ذنب لدى الغرب لاسيما المجتمع الأمريكي، وخلق نوع من التعاطف لدى المواطن الأمريكي وبين المقاتلين الأمريكيين الذين شاركوا فى الحرب العالمية الثانية ورأوا هذه الحوادث ثم عادوا ليتبوأوا مناصب هامة وحساسة فى البيت الأبيض والبنتاجون والوزارات الأمريكية.

٤- كما لعبت بعض الشخصيات بشكل فردى دوراً هاما فى مساعدة إسرائيل فى تنفيذ اهدافها من خلال نموذج ايدى جاكوب الأمريكي اليهودى الأصل والذى كان على علاقة صداقة مع هارى ترومان وحاول اقناعة بفكرة الاعتراف بإسرائيل، وهو الأمر الذى كانت الخارجية والبنتاجون يعارضانه لأسباب إستراتيجية تتعلق بالمصالح الأمريكية التى كانت فى مرحلة تحسس موطئ القدم فى المنطقة العربية الغنية بالبترول ومع التشكك فى توجهات الدولة الجديدة فى ظل المعلومات التى تؤكد هجرة عدد من العملاء الشيوعيين لإسرائيل.

٥- وكانت المصالح الإستراتيجية دافعا للولايات المتحدة للاعتراف بإسرائيل فى محاولة لاستقطابها للمعسكر الغربى حيث اجادت إسرائيل فى ابراز قيمتها الإستراتيجية واستغلال اليهود الأمريكيين فى تحقيق مصالحها مع التاكيد على فكرة إسرائيل كالوطن الأم لكل اليهود والعالم والملاذ الأخير لهم.

٦- وأخيراً فقد أجادت الدولة اليهودية الوليدة فى بناء صلات وعلاقات قوية بكل من الإدارة والشعب الأمريكي معاً من خلال محاولات النفاذ للنخبة الإستراتيجية الحاكمة وبناء صلات قوية مع الشعب الأمريكي فى محاولة لكسب تأييده للدولة الوليدة والحركة الصهيونية من خلال النفاذ لنجوم المجتمع من أمثال فرانك سيناترا والتعاون مع CIA لبناء شبكة من الأصدقاء والموالين حصلت من خلالهم إسرائيل على صفقات سلاح بشكل مكثف، فى حين فشل العرب فى ذلك.

٧- وفى مرحلة لاحقة ومع تزايد معدل الهجرات أصبحت إسرائيل فى حاجة لمعونات إقتصادية مكثفة وليس مجرد منح فردية، وهنا بدأ دور اللوبى المؤيد لإسرائيل يقوى ويبرز وأشهر اعلامه AIPAC بهدف دعم الموقف الإسرائيلى لدى الكونجرس والبيت الأبيض.

التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية - الإسرائيلية وصولاً لصيغة التحالف الإستراتيجي:

مرت العلاقات الأمريكية بعدة مراحل وتأثرت بعدة عوامل أهمها شخصية وخلفية الرؤساء المتعاقبين على الإدارة الأمريكية والتفاعل الشخصى بين هؤلاء والزعماء الإسرائيليين، إضافة لخلفيات وإتجاهات هؤلاء ومع تطور الوضع الدولى والظروف الإقليمية.

فقد تعاون كل من ترومان وإيزنهاور مع إسرائيل على قدم المساواة مع العرب، إلا أن ترومان بفضل صداقته لإيدى جاكوب والصداقه التى نشأت بينه وبين وايزمان ساهمت فى تفهمه وتقاربه مع الجانب الإسرائيلى.

فى حين أن خبرة الدولة الإسرائيلية فى التعامل مع ايزنهاور مختلفة تماماً فرغم خلفيته العسكرية وعلمه بفظائع النازى ضد اليهود فى أوروبا فقد كان أكثر تشدداً فى تعامله معهم، ويعكس هذا موقفة من العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ حيث اقترفت إسرائيل خطأً قاتلا لم تكرره مطلقاً، وهو التصرف دون الحصول على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة. ورغم ذلك فأن أهمية إسرائيل فى الإستراتيجية الأمريكية لاحتواء الشيوعية من خلال دورها فى موازنه النفوذ الشيوعى فى أفريقيا الحساسة لأى تدخل خارجي بعد طول فترة الاستعمار، ساهمت هذه الأهمية فى إستمرار التفاعل عبر قناة الاستخبارات بين الدولتين، رغم فشل مشاريع السلام والخلاف حول قضية اللاجئين ومسألة توريد السلاح وتعليق المساعدات.

أما كيندى وجونسون فقد تعامل كل منهما مع إسرائيل كصديق وشريك ففى ظل إدارة كيندى تحولت العلاقات لصيغة أقرب لتعهد قومى حيث جرى التاكيد على أهمية التعايش السلمى بين العرب وإسرائيل، التى تملك الموارد الإقتصادية والسياسية والعسكرية والقادرة على الدفاع عن نفسها حيث تحولت إسرائيل لمشروع أمريكي أو قاعدة للنفوذ والقوة للولايات المتحدة داخل الشرق الأوسط ورغم الخلاف حول مسألة اللاجئين الفلسطينيين والشكوك حول التطلعات الثورية الإسرائيلية، فان دور اليهود فى انتخاب كيندى، ثم أزمة الصواريخ الكوبيية أدت إلى إبراز دور إسرائيل الإستراتيجي لخدمة المصالح الأمريكية، وبدأ الحديث عن فكرة الشراكة مع تطور ملحوظ فى حجم المساعدات وصفقات التسلح.

كان للتفاعل الشخصى الايجابى بين جونسون واشكول دور هام كما أن تطور ظروف الحرب الباردة، واهتمام جونسون بها واجادة إسرائيل فى تقديم ورسم دورها كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة داخل المنطقة المنقادة بزعامة مصر للمعسكر الشرقي، ساهم كل ذلك فى توطيد ودعم العلاقات الأمريكية الإسرائيلية هذا بالاضافة لتأكيد إسرائيل على نفسها كمجتمع مفتوح قريب من الثقافة الأمريكية وواحة للديمقراطية بحيث تحولت إسرائيل خلال الستينات لمعبود الرأى العام الأمريكي خلال هذه الفترة قفزت المعونة الأمريكية لإسرائيل إلى ١٣٠ مليون دولار مع السماح لها باستخدامها لدفع مقابل السلاح الأمريكي، ثم امداد إسرائيل بأسلحة هجومية عام ١٩٦٥، وأخيراً توقيع معاهدة التحالف الدفاعى رسمياً عام ١٩٦٧. وفى ذات الوقت فقد ساهمت حرب ١٩٦٧ فى تحسن مطرد فى صورة وموقف إسرائيل حيث تلاشت المخاوف من احتمال سقوط الدولة الإسرائيلية. وبدأ للعيان إن إسرائيل تقبل بالسلام فى حين يرفضه العرب من خلال اللاءات الثلاث الشهيرة. وهنا اعتبرت إسرائيل نفسها حرة فى بناء حقائق جديدة على الأراضى المحتلة بعد ١٩٦٧، حيث تم ضم القدس الشرقية، وشرعت فى بناء المستوطنات، ورغم معارضة الولايات المتحدة إلا انها لم تقدم على فعل شئ.

ومثلت مرحلتا نيكسون وفورد أول خطوات التحول

الرسمي بصيغة التحالف الإستراتيجي، حيث أصبحت بالنسبة للولايات المتحدة الشريك المناسب هو إسرائيل، أما مقابل الشراكة فقد تمثل في معونات وقروض وأسلحة وضمانات عسكرية قدرت بـ ١,١٥ بليون دولار ورغم أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ قد أضرت بمصداقية إسرائيل إلا أنها لم تمنعها من التوسل وطلب المساعدات الأمريكية العسكرية والإقتصادية العاجلة.

وكان لحرب أكتوبر أثرها في صعود اليمين بزعامة بيجين وفي المقابل فان كارتر باهتمامه الشديد بمسألة حقوق الانسان ومسألة اللاجئين الفلسطينيين ومعارضته لتجارة السلاح وخلفيته الدينية، كل هذا جعل منه شريكا غير مناسب ومثيراً للقلق الإسرائيلي. إضافة لاستعداده الدائم للضغط على إسرائيل لاتمام الانسحاب وتحقيق السلام مع مصر، ورغم التعويضات الأمريكية الدسمة لإسرائيل والتي قدرت بخمسة ملايين دولار رغم كل هذا فان مرحلة رئاسة كارتر مثلت من وجهة نظر إسرائيل فترة حرجة في تاريخ العلاقات بين البلدين خلقت ما يشبه الاصرار لدى كل من إسرائيل ويهود أمريكا على ضرورة العمل على اسقاطه، أو على الأقل عدم منحة الأصوات اليهودية عندما تقدم لترشيح نفسه للمرة الثانية عام ١٩٨٠. كما ساعد على اسقاطه الغزو السوفيتي لافغانستان والثورة الايرانية بالاضافة لأزمة الرهائن الغربيين في طهران.

وكذلك فان فترتي رئاسة ريجان مثلتا مرحلة ذهبية في مسار العلاقات الأمريكية الإسرائيلية حيث جاء ريجان للسلطة بعد أن حصل على ٤ أصوات من كل ١٠ أصوات يهودية وهي نسبة مرتفعة بالنسبة للحزب الجمهوري، ورغم المعارضة الشديدة التي قادتها إسرائيل لصفقة AWACS والغارة الإسرائيلية على المفاعل العراقي، وعدم اقتناع إسرائيل بالعائد السياسي والعسكري من توقيع مذكرة التفاهم الإستراتيجي ١٩٨١ إلا أن هذا لاينفي أن التحالف أصبح رسمياً وموثقاً ورغم تشوه صورة إسرائيل تحت ضغط فظائع الغزو الإسرائيلي للبنان، إلا أن هذا لم يمنع الإدارة الأمريكية من مكافأة إسرائيل من خلال اتفاقية التجارة الحرة التي انعشت الإقتصاد الإسرائيلي، ثم توقيع أتفاق ١٩٨٣ وتجديد التحالف ١٩٨٨، مع نمو قوة وسطوة AIPAC بعد صفقة AWACS. كل هذا جعل من ريجان نعم الشريك المناسب لإسرائيل سياسياً وعسكرياً وإقتصادياً حيث أصبح الترابط بين الإقتصاد الأمريكي والإسرائيلي في أقوى صورة، ووصل حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل بشقيها الفيدرالي واستثمارات اليهود الأمريكيين إلى ١٠٠ بليون دولار.

المشاكل التي واجهت التحالف:

إن التطور المطرد في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية وصولاً لصيغة التحالف لم يمر دون مشاكل مثل التجسس المتبادل بين الدولتين وتدمير السفينة ليبرتي عام ١٩٦٧، واتهام إسرائيل بفعل ذلك عمداً وقضايا الفساد وسوء استخدام المساعدات الأمريكية، إلا أن هذه القضايا لم تحل دون استمرار التحالف ونموه.

يضاف لماسبق المعارضة الداخلية الأمريكية للمساعدات الضخمة التي تقدم لإسرائيل على لسان أحد أبرز ممثلي الحزب الجمهوري، وهو بوب دول سابقاً والتغير السلبي في صورة إسرائيل كمجتمع للحرية والديمقراطية بعد غزو لبنان وأحداث الانتفاضة، وهو ما يفسر من وجهة نظر إسرائيلية كشر لابدمنه نظراً لما تتمتع به إسرائيل من حرية وسائل الإعلام واهتمام العالم كله لاسيما أمريكا بما يدور داخل إسرائيل. إلا أن الجدير بالذكر أن هذا التغير يضر بمصالح إسرائيل وصورتها أمام العالم والإدارة الأمريكية كما يضر بمصالح اليهود الأمريكيين وقدرتهم على ممارسة ضغوط على الإدارة الأمريكية، وخصوصاً مع الخوف اليهودي من أثر الاصولية المسيحية ودورها في تقليص حرية حركة اليهود الأمريكيين حيث إن الأصولية المسيحية من وجهة النظر الإسرائيلية لا ترى أو تهتم إلا بمسألة عودة المسيح فقط ويضاف لما سبق احتمال التعارض في المصالح كما ظهر في حرب الخليج أو محاولة الإدارة الأمريكية ممارسة ضغوط على إسرائيل لاجبارها على تنفيذ ما تراه الإدارة الأمريكية كتعليق لضمانات القروض المقدرة بـ ١٠ بلايين دولار وربط إدارة بوش بين مسألة تجميد بناء المستوطنات وضمانات القروض، والخلاف حول مبدأ الأرض مقابل السلام، وهو ما ينقلنا لأخطر المشاكل التي واجهت وتواجه التحالف الأمريكي الإسرائيلي وهو الخلاف اليهودي - اليهودي بين يهود أمريكا وإسرائيل حول عدة قضايا منها مسألة السلام وموقف AIPAC من بعض القضايا واتهامها بمناصرة اليمين الإسرائيلي. وتمثل هذه المشاكل نقطة البدء في دراسة مستقبل التحالف الأمريكي الإسرائيلي.

مستقبل التحالف الأمريكي الإسرائيلي:

مثل سقوط بوش وانتخاب كلينتون من وجهة النظر الإسرائيلية، عودة الروح للعلاقات الأمريكية الإسرائيلية. حيث كان ذلك بمثابة مقدمة للخروج من مرحلة العصور المظلمة "عهد بوش - بيكر" والعودة لمرحلة ريجان الذهبية "Golden era". حيث عكست نتيجة الانتخابات الأمريكية عام ١٩٩٢ هذه الحقيقة. ففي حين صوت لبوش ٢٧٪ من اليهود عام ١٩٨٨ فقد صوت له ١٠٪ فقط عام ١٩٩٢، كما أن علاقات كلينتون القوية بإسرائيل وعدد المسئولين في إدارته المتعاطفين معه، بالاضافة لحصول اليهود الأمريكيين على ٣٣ مقعداً من ٤٣٥ مقعداً في الكونجرس، و١٠ مقاعد في مجلس الشيوخ. ورغم هذا فان المخاوف لم تختف من احتمال تركيز الإدارة الجديدة على الداخل واهمال العلاقات الخارجية لاسيما مع إسرائيل حيث كانت أهم المشاكل تتمثل في:

١- احتمال خفض المعونة الأمريكية لإسرائيل التي تقدر بـ ٣ بلايين دولار ما بين ١,٢ بليون دولار كمعونة إقتصادية ١,٨ بليون دولار كمعونة عسكرية.

٢- احتمال تراجع أهمية إسرائيل كحليف إستراتيجي للولايات المتحدة بانتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي.

٣- المشاكل التي تواجه AIPAC من قبيل انتقاد

رابين لها لانحيازها لليمين الإسرائيلي، احتمالات صعود مكانة اللوبي العربي مع التغير المطرد في الاوزان النسبية للتركيبة السكانية في أمريكا واحتمالات أن يؤثر هذا على وضع اليهود داخل الحزب الديمقراطي وامكانية تراجع قدرة AIPACعلى التاثير في صياغة وتشكيل الرأى العام مع ظهور جيل جديد من اليهود الأمريكيين والأمريكيين الذين لم يزوروا إسرائيل ولم يتعرفوا عليها، إلا من خلال السينما مع تراجع الاهتمام بفكرة الارتباط بين الثقافة المسيحية واليهودية مع التغير العام في التركيبة السكانية في غير صالح الأصول الأوروبية المسيحية، وهو ما يعني تراجع الاهتمام بمسالة أرض الميعاد والأرض المقدسة، ومن ثم فإن الجيل الجديد أقل اهتماماً بمسالة المعتقلات النازية والأهوال التي لاقاها اليهود بها.

٤- إعادة رسم أجندة السياسة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة واحتمال عدم استعداد الولايات المتحدة للقيام بدور راعي عملية السلام مع التركيز المكثف على الداخل وقضاياه كالصحة والتعليم والمساكن وغيرها.

رغم كل هذه المخاوف فانها لا تنفي البعد الايجابي:

١- بالنسبة لقضية المعونة فان هناك اتجاها لا يرى مشكلة في احتمال خفض المعونة الأمريكية لإسرائيل بل على العكس يراها اقرب للضرورة وفي صالح إسرائيل ويستحسن أن تكون إسرائيل هي المطالبة بذلك. فمن خلال خفض المعونة ينخفض الاعتماد الإسرائيلي على الولايات المتحدة إقتصادياً وعسكرياً وسياساً ويمكن لإسرائيل بذلك أن تظهر بمظهر الدولة المستقلة في قرارها.

٢- ورغم انتهاء الحرب الباردة فان أهمية إسرائيل الإستراتيجية للولايات المتحدة لم تختف مع استمرار أهمية البترول في منطقة الشرق الأوسط للولايات المتحدة ومع أهمية وحساسية الموقع الإستراتيجي لإسرائيل بالقرب من أوروبا في ظل الاتجاه نحو خفض الوجود العسكري الأمريكي بها وإعادة النظر في مسألة حلف الناتو في إتجاه تطويره كما أن إسرائيل إستراتيجيا هي الحليف المناسب والأكثر استعداداً لمساندة الولايات المتحدة في مكافحة خطر الأصولية الإسلامية التي تهدد مصالح الولايات المتحدة إقتصادياً وإستراتيجياً وكذلك تهدد إسرائيل.

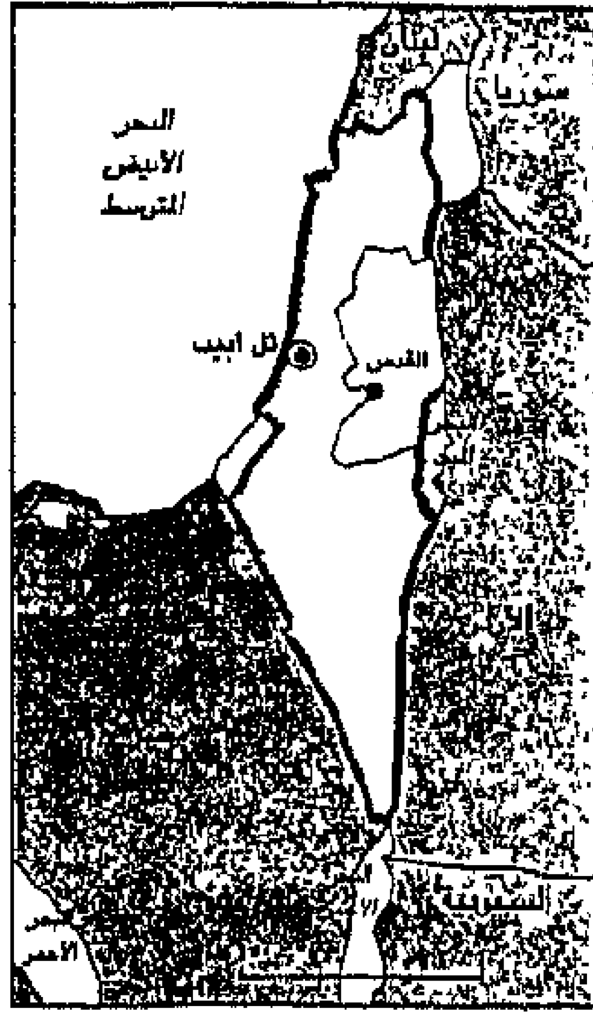
٣- يضاف لما سبق القيم المشتركة بين المجتمعين من قبيل الديمقراطية والتراث المسيحي - اليهودي واستمرار الوعي بمسألة المعاناة اليهودية تحت وطأة المعتقلات النازية والشعور بالذنب.

٤- ورغم مشاكل اللوبي، فقد تكون هناك مصالح مشتركة بينه وبين الفلسطنيين والمتمثلة في حاجة الجانب الفلسطيني للقروض لخلق الاستقرار وبالتالي ضمان سلامة إسرائيل، كما لا تزال AIPAC قادرة على العمل بفضل امتلاكها للمال والرجال والمؤيدين.

إلا أن هذا لا ينفي أن إحدى أبرز المشاكل اللوبي مرتبطة بالمجتمع اليهودي الأمريكي الذي لايعرف أو يتصل باسرائيل ومع انتشار الزيجات المختلطة ومعارضة اليهود الأمريكيين للسياسة الرسمية الإسرائيلية بخصوص مسألة الأرض مقابل السلام.

والكتاب في رأينا وإن كان صدر في الولايات المتحدة إلا أنه يعبر عن وجهة النظر الإسرائيلية من خلال مؤلفين من أصل يهودي. حيث يحاول الكتاب أبراز وجهة النظر اليهودية التي تؤكد على استمرار التحالف العضوي بين الولايات المتحدة وإسرائيل حتى بعد انتهاء الحرب الباردة، هو ما يعكس قدرة إسرائيل على تقديم ذاتها بصورة تناسب كل عصر من خلال تركيز الكتاب على الأسس العميقة للتحالف الأمريكي الإسرائيلي المستندة للبعد الديني والثقافي، وهو الأمر الذي تراجعت أهميته وأصبح مثار تساؤل وبحث في الفترة الأخيرة مع التحول المطرد في التركيبة العرقية داخل الولايات المتحدة وهو ما يجعل العد المصلحي في التحالف أقوى وأعمق وهو البعد الذي يركز عليه الكتاب محاولاً تقديم إسرائيل على مدار ٥٠ عاماً كحليف إستراتيجي لخدمة المصالح الأمريكية، وهو الأمر الذي أصبح مثار بحث وتساؤل: هل حقاً حققت إسرائيل مصالح للولايات المتحدة في المنطقة فمن وجهة نظر شيرلي. أ. ريوبنبرجي فان التحالف الأمريكي الإسرائيلي منذ أيامه الأولى مع تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وحتى الحرب في لبنان أوائل الثمانينات عكس عملية توريط مستمر للولايات المتحدة استناداً لتصور أمريكي خاطئ عن إسرائيل كامتداد للولايات المتحدة في المنطقة والذي اسفر عن سلسلة من الاخطاء وبوائر الصراع والحروب في المنطقة كما ساهم في إفشال الإستراتيجية الأمريكية الرامية لاحتواء ومحاصرة الشيوعية في المنطقة. هذا بالاضافة للتشكيك المستمر في مصداقية قيام الولايات المتحدة بدورها كراع لعملية السلام ووسيط يتسم بالفاعلية والحياد لاسيما في ظل احجام الإدارة الأمريكية عن الضغط على إسرائيل للتقارب بين وجهتي النظر الأمريكية والإسرائيلية حول حدود الدور الأمريكي في عملية السلام والإقتصار على القيام بدور المسهل فقط دون تورط مباشر، وهو ما يتعارض جزرياً مع وجهة النظر العربية حول طبيعة الدور الأمريكي في عملية السلام. وربما يرجع السبب في ذلك لمخاوف الإدرات الأمريكية من جراء معاداة اللوبي المؤيد لإسرائيل وبالتالي فقدان اليهود كجماعة عرقية تتميز بالتنظيم بالتالي لها قدرة عالية على التأثير في إتجاهات الرأى العام ونتائج الانتخابات وتحويل الحملات الانتخابية وهو ما يبدو أن المرشحين الرئيسيين اليوم في الولايات المتحدة على وعي وإقتناع تام به فعلى الرغم من نمو حجم الجالية العربية، إلا أن قدرتها التنظيمية مقارنة بنظيرتها اليهودية لا تزال متواضعة، وفي حاجة لتنشيط وتنسيق وتحويل. إلا أن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم في ظل التأكيد الأمريكي - الإسرائيلي المشترك على التحالف العضوي بينهما الذي يكاد يجب ما سواه هو: هل يكون على العرب الذين تربطهم بالولايات المتحدة مصالح إستراتيجية متبادلة وإن كانت لا ترقى لأهمية التحالف الأمريكي - الإسرائيلي هل يكون عليهم اليوم أن يشرعوا في البحث عن حليف إستراتيجي جديد تربطهم به روابط ثقافية أو تاريخية على الأقل ويبدي قدراً أكبر من التفاهم والتجاوب مع المصالح العربية؟!.

*****



١٢

- العلاقـات المعقـدة والمركبـة بين المجتمعين الإسرائيلى والفلسطينى فى نزاعهما على مر الزمان والمكان
- يوبل فور طوجلى
- الناشر: هاكيبوتس هامئوحد . إسرائيل ١٩٩٦
- عرض: ياسر عبد الحكم طنطاوى

יובל פורטוגלי
יחסים מוכלים
חברה ומרחב בסכסוך הישראלי-פלסטיני
הוצאת הקיבוץ המאוחד

فى أول سابقة عمل من نوعها أستطاع "يوبل فور طوجلى" الاستاذ بجامعة تل أبيب والمتخصص فى الجغرافيا الإجتماعية والمؤلف لهذا الكتاب أن يتخطى الصعاب ويعبر بموضوعية عن العلاقات الحقيقية بين الإسرائيليين والفلسطينيين معتمدا على مجموعة من النظريات الإجتماعية والجغرافية ومن خلال استطلاعه لآراء مجموعة كبيرة من العمال الفلسطينيين والمستوطنين اليهود بالاضافه لجمعه لكافة البحوث والمقالات التى نشرت فى هذا الموضوع.

يقع هذا الكتاب فى ٢٤٨ صفحة وهو من أحدث الكتب المتخصصة فى العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية فقد تم نشره فى منتصف هذا العام ١٩٩٦ وأراد الكاتب بتأليفه لهذا الكتاب ايجاد بحث إجتماعى يبرز تطور العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين من خلال نظرته كباحث متخصص وكإسرائيلى يعيش فى المنطقة.

الكاتب يبرز ويستعرض مجموعة من الأفكار الهامة وفيما يلى أهم هذه الأفكار التى تناولها الكاتب.

أولا: الحركة الصهيونية والدولة الفلسطينية:

يتناول الكاتب بداية كلا من الحركة الصهيونية والدولة الفلسطينية ويوضح حدود العلاقات بينهما من خلال رفض كل منهما لوصف الآخر كشعب فزعمت الصهيونية أن الدولة الفلسطينية ليست شعبا حقيقيا وإنما مجموعة مهاجرين من مصر والأردن ولبنان وبعض البلاد العربية بالاضافه لقاطنى أرض إسرائيل. وأكد الفلسطينيون أن اليهودية ليست شعبا حقيقيا وإنما مجموعة دينية مما أدى إلى الصراع بين اليهود والعرب على الأرض.

ويرى الكاتب أن الوجود الفلسطينى يحوى داخله الصهيونية كما أن الصهيونية تحوى داخلها الفلسطينية أيضا ولقد تسبب هذا الاحتواء وما نتج عنه من احتجاج وصراع بين الطرفين فى اقامة كيان قومى فلسطينى قوى، وفى المقابل بلورة الكيان الصهيونى بما يتضمنه من مفاهيم ورموز كما أن الصهيونية قامت باستعادة أحداث منتقاة من الماضى واستخدمتها فى بناء الدولة الإسرائيلية واستطاعت من خلالها تشكيل الجغرافيا الدينية والشكل الثقافى الرمزى لأرضها الحديثة.

وتصرفت إسرائيل فى القرن العشرين كمبعوثة مملكة سليمان وداود من القرن العاشر قبل الميلاد أو مملكة هردوس فى القرن الأول الميلادى والصهيونية نظام إجتماعى يحوى فى داخله الهوية اليهودية والماضى الجغرافى التاريخى لليهود حيث استطاعوا نقل نظام الابداع القومى من مصدره الأوروبى فى فترة تبلور القوميات وازدهارها فى منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وخلقوا مجتمعا يهوديا حديثا أثر على السكان العرب كما أثر المجتمع الأوروبى على اليهود وفى مقابل الصهيونية كون الفلسطينيون قوة موازية لها أثرت هى الأخرى فى المجتمع الإسرائيلى وشكلت جوانب كثيرة فيه.

ثانيا: *العمل العربى الفلسطينى فى إسرائيل*:

أوضح الكاتب أن العمل العربى الفلسطينى فى إسرائيل بدأ عند احتلال الضفة الغربية وسيناء، حيث برزت مرحلة ازدهار فى الإقتصاد الإسرائيلى الذى احتل المرتبة الثالثة

من قوة الإقتصاد العربى فى المنطقة، وهكذا بدأت مرحلة جديدة للتعاون الإقتصادى بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولقد بدأ هذا العمل بمبادرات خاصة لاستغلال الأيدى العاملة الرخيصة ثم نظمت الحكومة الإسرائيلية الأمر عام ١٩٦٩ وقصرته على مكاتب العمل فى المنطقة بحد أقصى ٤٠,٠٠٠ عامل ووصلت نسبة التضخم فى عدد العاملين إلى ١٨٪ بين عامى ١٩٧٧ و١٩٨١ وإلى ٥,٣٪ بين عامى ١٩٨١ و١٩٨٢ وأصبح العمل العربى أحد التعبيرات السياسية فى مرحلة غير مخططة لاندماج إجتماعى إقتصادى بين المجتمع الإسرائيلى والمجتمع الفلسطينى وبعد عام ١٩٦٧ بدأ العمال الفلسطينيون فى التعاون مع الإسرائيليين وارتفع عددهم فى منتصف ١٩٨٧ إلى حوالى ١٢٠,٠٠٠ عامل فلسطينى منهم حوالى ٣٠٪ من حملة المؤهلات المتوسطة وحوالى ٥٪ أكاديميون والباقى عمال عاديون.

ثالثاً: المركز والبيئة المحيطة:

أكد الكاتب أن أهم المآزق التى تعانى منها إسرائيل حاليا والتى من شأنها القضاء على النظام السياسى والإقتصادى بها يتمثل فى محاولة إيجاد مساواة بين المركز والبيئة المحيطة من خلال نقل بعض الصلاحيات السياسية من الحكومة المركزية للمحليات، إلا أن هناك الكثير من المشاكل مثل مشكلة عدم المساواة الإقتصادية والإجتماعية بين المركز فى العاصمة حيث يقطن بها "الأشكناز" الأثرياء وبين البيئة المحيطة للمهاجرين الجدد "السفارديم" وخطة الحكومة منصبة على بعثرة السكان لتحقيق المساواة.

رابعا: الانتفاضة:

ثم تناول الكاتب فى هذا الفصل الانتفاضة كأحد العوامل المؤثرة على العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية، موضحا قيامها بصورة مفاجئة بدون تخطيط مسبق وبدون محاولة لاشعالها من أحد. ولم تلاحظ الحكومة الإسرائيلية ولا جيش الدفاع الإسرائيلى ولا الزعماء الفلسطينيون فى المناطق وفى تونس قيامها إلا بعد فترة من الوقت وهى تمثل مرحلة تحول من وضع مستقر لوضع مغاير ومرحلة تحول فى العلاقات بين اليهود والعرب جميعهم حيث أصبح الصراع الإسرائيلى الفلسطينى يمثل رؤية لعلاقة مركبة بين المجتمع الإسرائيلى كمبعوث للثقافة الغربية والديانة اليهودية وبين الفلسطينيين كمبعوثين للثقافة العربية والديانة الإسلامية، وفى المقابل كان الهجرة الروسية لإسرائيل مما زاد الأمر سوءا ثم تلاحقت الأحداث من حرب الخليج إلى مؤتمر السلام فى مدريد إلى مباحثات واشنطن واتفاق أوسلو وهى فترات عدم أستقرار تخفى داخلها مخاطر كثيرة، حيث أكد الكاتب أن حرب الخليج أثبتت أن إسرائيل تعيش فى قلب بحر إسلامى عملاق يتميز بالعواصف وعدم الهدوء.

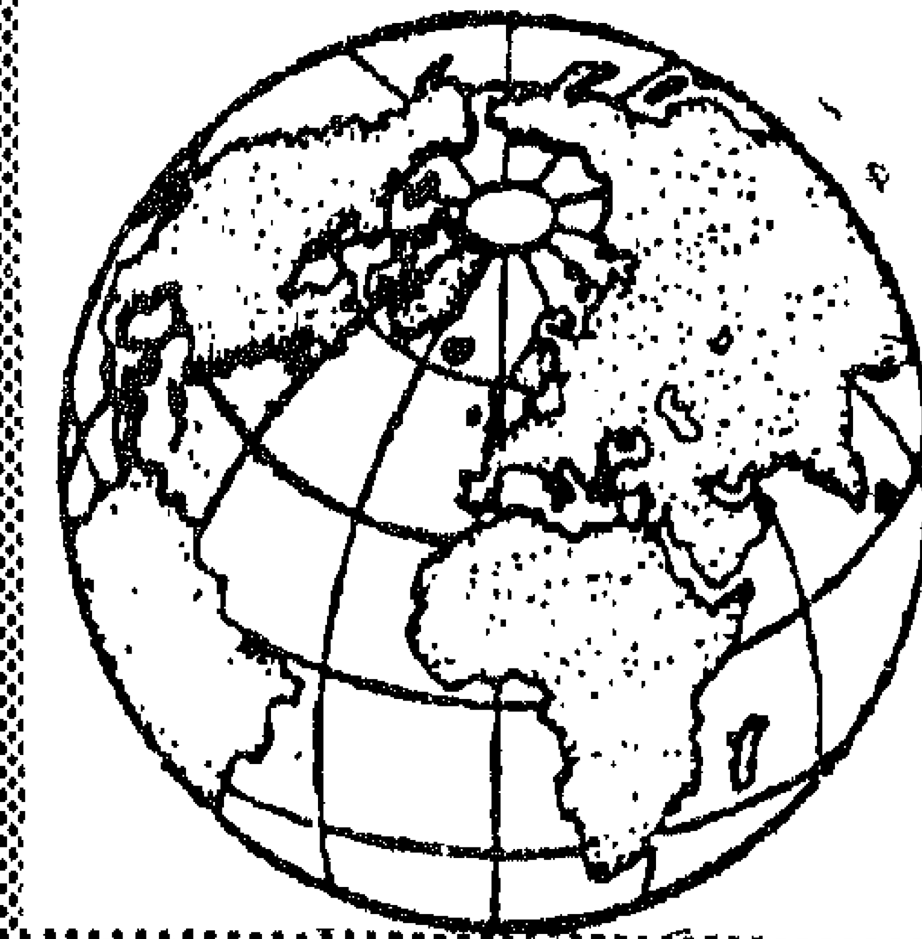
خامسا: الذاكرة:

أنتقل بعد ذلك الكاتب لنقطة أخرى أنهى بها كتابه حول الأسس التى قام عليها الصراع الإسرائيلى الفلسطينى تتمثل فى الذاكرة الجماعية وهى موجودة فى اللغة التى تعلمها الإنسان وفى التاريخ الذى درسه وفى الطبيعة التى يعيش فيها وفى أسماء الشوارع والجبال والاماكن المقدسة والقبور.

وقال الكاتب "أن الصراع يبدأ عندما أنسى أننى إنسان قبل أن أكون إسرائيليا وأن الذى أمامى إنسان قبل أن يكون فلسطينيا" مؤكدا أن الصراع هو صراع سلطة وليس صراع شعب وأن هناك فرقا بين الدولة والمجتمع والفرد على الرغم من ارتباطهم فلكل منهم فكره وديناميكيته وتخطيطه.

وأبدى فى نهاية كلامه الرغبة فى إقامة علاقات إنسانية ليس عن طريق الدولة، وأكد أن هذه العلاقات مقامة بالفعل بنسبة قليلة بدليل المناطق السكنية التى يعيش بها الإسرائيليون والفلسطينيون فى سلام، على الرغم من الاحتلال والإرهاب والقمع .


تقارير وتعليقات
السياسة الدولية





د. بطرس غالى .. وتجربة اصلاح الأمم المتحدة

احمد يوسف القرعى

منذ توليه منصبه السامى فى يناير ١٩٩٢ قام د. بطرس بطرس غالى الأمين العام للأمم المتحدة بتنفيذ كل ما يدخل فى نطاق صلاحياته كما حددها الميثاق وأرسى مفهوما نموذجيا لعمل الأمين العام للأمم المتحدة بإستحداث عملية اصلاح إدارى لمنظومة الأمم المتحدة لم يشهدها التنظيم الدولى منذ بزوغه فى بداية القرن. ويكفى الإشارة الى إعادة هيكلة الأمانة العامة من ناحية وتحقيق التنسيق الأمثل بين مختلف أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة من ناحية أخرى.

من ناحية إعادة هيكلة الأمانة العامة للمنظمة فقد قام د. غالى بتنفيذ إعادة الهيكلة على ثلاثة مراحل خلال عامى ١٩٩٣/٩٢ بهدف جعل هيكل الأمانة العامة ملائما لإحتياجات الدول الأعضاء المتجددة وبما يمكّن هذا الجهاز التنفيذى من الإستجابة السريعة للمتطلبات المختلفة فى المجالات السياسية وحفظ السلام والنخبة الاقتصادية والاجتماعية والإغاثة الإنسانية وغيرها. ولقد أثنت الدول الأعضاء على عملية إعادة الهيكلة هذه حين انتهت فى منتصف ١٩٩٣ بتطبيق اسلوب اللامركزية فى الإدارة. وشملت هذه العملية خفض عدد الإدارات من عشرين ادارة الى اثنتى عشرة ادارة وخفض وظائف الإدارة العليا - وهى وظائف سياسية فى المقام الأول لحرص كل دولة على وجود من يمثلها فى دائرة الإدارة العليا - من ٤٨ الى ٣٧ وظيفة، وهو ما يمثل خفضا يعادل ٤٠٪ على الأقل مما كان عليه الحال فى مطلع الثمانينيات وقد توازى مع ذلك زيادة عدد أعضاء المنظمة من ١٦٥ الى ١٨٥ دولة.

أما من ناحية عملية استحداث نظام التنسيق الأمثل بين أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة فلقد أقدم عليها د. غالى خلال عامى ١٩٩٥/٩٤ من وحى خبرته كمفكر سياسى بالدرجة الأولى أعطى سنوات طويلة من عمره لدراسة الأمم المتحدة كتنظيم دولى منذ أواخر الأربعينات. ويرى د. غالى أن الأمم المتحدة ليست فقط هى مجلس الأمن المعنى بالسلام والإستقرار فى العالم أو "الجمعية العامة" التى تجتمع فى خريف كل عام فى نيويورك للتداول والتفاوض حول الخطوط العريضة للسياسات العامة فى المجالات الدولية المختلفة كالقضايا السياسية ونزع السلاح ومسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان (وتصفية الإستعمار والقضاء على الفصل العنصرى حتى وقت قريب) والمسائل القانونية الدولية فضلا عن الشئون المالية والتنظيم الداخلى لسكرتارية الأمم المتحدة ، بل أن أنشطة الأمم المتحدة تمتد لتشمل نواحى عديدة تؤثر على الحياة اليومية لكل مواطن . "فمنظمة الصحة العالمية" فى جنيف تعمل بجد للتوصل لأمصال ضد الأمراض والأوبئة التى تؤثر على صحة المواطن والتأكد من حصول من يحتاج الى هذه الأمصال فى الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة. كما أن "منظمة العمل الدولية" تضع سياسات لحماية حقوق العمال وأصحاب العمل، بينما يحدد "إتحاد الإتصالات الدولى" مجالات استخدام خطوط الاتصالات بين الدول المختلفة بحيث تحصل كل دولة على نصيب عادل من مجالات البث الإذاعى والإتصالات التليفونية، ناهيك عن أنشطة منظمة "اليونسكو" فى مجال تطوير أساليب التعليم والحفاظ على

التراث الإنساني والتقريب بين الثقافات، و "منظمة الأغذية والزراعة" المعنية بمسألة الغذاء، والتي تنظم في نوفمبر المقبل مؤتمرا للقمة يعقد لأول مرة تحت شعار "قمة الغذاء"، و "منظمة اليونيسيف" التي تركز على الطفولة وكيفية مساعدة الدول المختلفة - وبصفة خاصة الدول النامية - على وضع سياسات للإعداد السليم للطفل أي للمستقبل.

وإذا كانت لكل منظمة أو وكالة من هذه الأجهزة جمعية عمومية لرسم السياسات ومجلس لإدارة أعمالها، إلا أنها ترتبط جميعا من خلال لجنة هامة هي "لجنة التنسيق الإداري" التي يرأسها الأمين العام للأمم المتحدة وأعضاءها هم رؤساء تلك الأجهزة. ودور هؤلاء جميعا من خلال هذه اللجنة هو تنسيق السياسات والأنشطة وتقسيم الأدوار بهدف إنجاز ما تتفق الدول الأعضاء على تنفيذه . فعلى سبيل المثال، حددت الجمعية العامة هدفا معينا هو "إزالة الفقر" وكلفت الأمين العام بوضع كل إمكانيات الأمم المتحدة وأجهزتها لتنفيذ هذا الهدف خلال فترة لا تزيد عن عشر سنوات (١٩٩٦-٢٠٠٥). وكما هو واضح فإن الهدف ليس سهل التحقيق لأن الظروف والعوامل التي أدت لظهور الفقر واستمراره كعقبة أساسية أمام عملية التنمية في كل دولة تكاد أن تكون دائمة ومترسخة في كل مجتمع سواء كان متقدما أو في طريقه نحو التقدم. ودور الأمين العام هو التنسيق بين الأجهزة المختلفة بحيث يقوم كل جهاز بدور محدد كما أوضحنا فمنظمة الصحة تتولى الجانب الصحي في وضع سياسات التعامل مع الفقر ، ومنظمة العمل تضع السياسات والقوانين التي تحدد الحدود الدنيا للأجور وتوفر الحماية للعمال وكذلك للعمال المهاجرين خاصة الهجرة المؤقتة وتحرم تشغيل الأطفال قبل اتمام التعليم الأساسي، ومنظمة الأغذية والزراعة لها دور في مساعدة الدول الأعضاء على تحسين سياسات انتاج الغذاء ... وهكذا. وصحيح أن الأمم المتحدة لا تملك أن تحل مشكلات العالم، وليس لديها الإمكانات لتحقيق ذلك، وبما يتوافر لديها من خبرات في شتى المجالات تساعد الدول الأعضاء على رسم السياسات بما يحقق الأهداف التي تسعى الدول الأعضاء لتحقيقها بما يتمشى مع سياساتها الوطنية.

وإذا كانت الحرب الباردة قد شلت قدرات الأمم المتحدة على العمل نتيجة للتوازنات التي كانت قائمة خلال تلك الحقبة، فإن العلاقة الآن بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء آخذة في التحول الى نوع من الشراكة. ومع ذلك فطبيعة التوازنات الدولية الحالية، والتي تقوم على مفهوم العالم أحادي القطبية إنتظارا لبزوغ النظام العالمي الجديد، قد أثرت على إمكانيات تحرك الأمم المتحدة وتجاوبها مع التطلعات المتزايدة لشعوب العالم. ونتيجة لهذه المدخلات الجديدة فقد كثر الحديث عن ضرورة تطوير و"إصلاح" الأمم المتحدة من الداخل، وهي مهمة يسعى الأمين العام لإنجازها في حدود ما تتيحه له صلاحياته كما حددها ميثاق الأمم المتحدة. فالأمين العام هو "الموظف الإداري الأول" وفقا للمادة ٩٧ من ميثاق الأمم المتحدة، أي أنه لا يضع سياسات المنظمة وإنما يقدم توصيات للدول الأعضاء قد تقبلها أو تعدلها أو ترفضها، وفي النهاية فعليه "تنفيذ" ما تتفق عليه الدول الأعضاء أي "أصحاب العمل" أو حاملي الأسهم إذا شئنا استخدام مصطلح من مصطلحات الإدارة الحديثة.

وإنطلاقا مما سبق فإنه يمكن القول أن ما يسمى "إصلاح" الأمم المتحدة هو موضوع "سياسي" في المقام الأول مرتبط بالتوجه الذي تسعى بعض الدول الكبرى لفرضه على المنظمة. فالأمين العام قام بالفعل بتنفيذ كل ما يدخل في نطاق صلاحياته كما حددها الميثاق من حيث إعادة هيكلة السكرتارية ومن حيث تحقيق التنسيق الأمثل بين الهيئات المختلفة حفاظا على أموال الدول الأعضاء وترشيدا لإنفاق هذه الأموال. كما تحملت السكرتارية خفضا كبيرا في الميزانية. فميزانية عامي ١٩٩٦/٩٦ أقل من ميزانية ١٩٩٥/٩٤ بحوالي ٢٠٠ مليون دولار رغم تزايد مطالب وأنشطة المنظمة. وهذا دليل على أن عملية "الإصلاح" عملية مستمرة.

أما مالا يملكه الأمين العام فهو تغيير برامج الأمم المتحدة أو أنشطتها، فهذا أمر خاص بالدول الأعضاء فقط. ومن هنا فإن اتهام الأمين العام - الحالي أو من سبقوه - بعدم القدرة على تحقيق "الإصلاح" هو اتهام ظالم لأن الدول الأعضاء هي التي تقر البرامج والأنشطة التي يتعين على الأمم المتحدة تنفيذها. ومهمة الأمين العام هي تنفيذ هذه التكليفات بكفاءة وبأسلوب إقتصادي يحافظ على أموال الدول الأعضاء التي تسددها كل دولة لتنفيذ هذه البرامج والأنشطة. أما مالا يدخل في نطاق اختصاص الأمين العام فهو إيقاف أحد البرامج أو اختصاره أو تقليص أحد الأنشطة. فهذا مسئولية الدول الأعضاء فقط كما أوضحنا.

وإذا كانت بعض الدول غير قادرة على إقناع الدول الأخرى بوجهات نظرها أو بما تريد تحقيقه من خلال المفاوضات، فلا يجب ولا يصح إلقاء اللوم على الأمين العام وإنما ينبغي الإستمرار في التفاوض مع الدول الأخرى حتى يتم التوصل لاتفاق حول أوجه الخلاف ثم يتولى الأمين العام والسكرتارية تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. إنما يبدو أن البعض يحلو له أن يجعل من الأمين العام "كبش الفداء" كلما تعثر في تحقيق أهدافه. وهي كما أوضحنا أهداف سياسية في المقام الأول وليست مرتبطة تماماً بتكلفة الأمم المتحدة التي تعد ضئيلة جداً.

ويتساءل الكثيرون عن حقيقة الخلاف حول "الإصلاح" ولماذا يقال إنه ضرورة تحتمها الظروف والحقيقة هي أنه ليس هناك خلاف، وإنما هناك حدا فاصلا بين ما يمكن للأمين العام أن يقوم به، وبين ما هو من صميم اختصاص الدول الأعضاء أصحاب الكلمة العليا والأخيرة في المنظمة، فبعض الدول ترى قصر نشاط الأمم المتحدة على بعض عمليات حفظ السلام والإغاثة الإنسانية وحقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، بينما

ترى الدول النامية أن التنمية بمفهومها الشامل على المستويين الاقتصادى والاجتماعى ومسائل إزالة الفقر والانعاش الاقتصادى لأفريقيا ينبغى أن تظل على رأس قائمة أولويات العمل الدولى. وقد حاولت بعض الدول تحقيق ما ترمى إليه ولم تتمكن حتى الآن نتيجة لعدم اقتناع الدول النامية، فلم يجدوا أمامهم سوى الأمين العام لإلقاء اللوم عليه.

إن الأمين العام لا يملك أن يقرر - خفض أو إلغاء برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية وجهود إزالة الفقر تحت مسمى "إصلاح" الأمم المتحدة أو تحت أى مسمى آخر. وهذا يوضح كما أسلفنا أن "الإصلاح" مسألة "سياسية" تعكس صراعا بين من يريدون أن تلعب الأمم المتحدة دوراً فى مجال التنمية ومن لا يريدون ذلك.

ومن السهل اتهام الأمم المتحدة بأنها مكتظة بالموظفين الذين لا يعملون ولكن الحقيقة هى أن كل وظيفة وكل درجة يشغلها موظف دولى توافق الجمعية العامة على إنشائها بعد التأكد من أن هناك حاجة لذلك. وربما أن مسألة "الإصلاح" مقصود بها التخلص ممن يعملون فى القطاعين الاقتصادى والاجتماعى حتى يتم تفريغ مفهوم التنمية من مضمونه، وهو أمر تعارضه الدول النامية لتعارضه مع حقوقها الأساسية. فالحق فى التنمية هو حق من حقوق الأنسان. ومع ذلك فقد تم خفض عدد الوظائف على مستوى السكرتارية من إثنى عشر ألف إلى عشرة آلاف موظف وقد يخفض العدد الى تسعة آلاف - وهو عدد أقل بنسبة ٢٠٪ من عدد العاملين بالمنظمة فى مطلع الثمانينات. والحق أن الخفض ليس مرتبطاً فقط بإدخال التقنيات الحديثة إلى السكرتارية، وإنما إلى عملية ترشيد واسعة النطاق جرى تنفيذها خلال السنوات الأربع الماضية. ومع ذلك فإن أيا من الموظفين لم يفقد وظيفته رغماً عنه وإنما حين يتقاعد أحد الموظفين فإنه لا يتم تعيين خلفاً له فضلاً عن تشجيع الموظفين على التقاعد المبكر مقابل مكافآت سخية دون أن يتم تعيين من يخلفهم فتظل الدرجات شاغرة، حتى أن متوسط الشواغر بلغ ١١٪ فى مطلع العام الجارى دون أن ينعكس ذلك سلباً على مستوى أداء المنظمة.

وأما عن اتهام الولايات المتحدة الأمين العام بعدم التحمس لموضوع "إصلاح" الأمم المتحدة، فإن هذا الإتهام فى غير موضعه لأن الأمين العام نفذ بنجاح عملية إعادة هيكلة السكرتارية عامى ٩٢ - ١٩٩٣، وعملية تحقيق التنسيق واللا مركزية عامى ٩٤ - ١٩٩٥، كما إنه قام بتعيين ثلاثة من الخبراء الأكفاء الأمريكيين تباعا على رأس قطاع الشئون الإدارية وفوضهم فى اختصاصاته ومنحهم ثقته، ولم يحدث من قبل أن شغل أى أمريكى منصب الأمين العام المساعد لشئون الإدارة قبل مجيئ الأمين العام الحالى. كما أنه عين أمريكى على رأس برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP وأمريكية على رأس برنامج الطفولة "يونيسيف"، وإذا أراد أحد أن يوجه اللوم فليوجهه إلى هؤلاء المسؤولين وليس للأمين العام لأنه منحهم كل الصلاحيات اللازمة لتنفيذ ما اتفقت عليه الدول الأعضاء فى مجال "الإصلاح". ومن ذلك فلا ينبغى أن ننسى أن ميزانية الأمم المتحدة أقل من ميزانية جهاز مطافئ مدينة نيويورك وعدد العاملين فيها أقل من عدد العاملين فى مدينة ديزنى للملاهى، وميزانية حفظ السلام تعادل ثمن طائرة واحدة من طراز "الشبح"، ومع ذلك فالأمم المتحدة تعمل تحت وطأة عجز مالى تام يقدر بحوالى ميزانية عام، إن الخطوة الأولى نحو "الإصلاح" هى أن تسدد كل دولة ما عليها دون أن تضع شروطا قبل السداد لأن سداد الحصص التزام قانونى وفقا للميثاق لا مجال للجدل حوله.

وفى هذا الصدد فإنه ليسعد كل مصرى أن تكون مصر فى مقدمة الدول التى تسدد اشتراكها وليست مدينة بشئ للأمم المتحدة ويظل اسمها دائما على قائمة الدول التى تحترم التزاماتها التعاقدية مع الأمم المتحدة.

وأخيراً... فإن الإصلاح عملية مستمرة لأن كل جهاز لكى يستمر فى أداء مهامه لابد أن يشهد تطويرا ذاتيا فما بالك بالأمم المتحدة التى يتعين عليها أن تعبر عن الأرادة الجماعية لـ ١٨٥ دولة أعضاء بها. إن المتطلبات تتزايد وتتنوع والتحديات كبيرة والارادة لمواجهة تلك التحديات متوافرة لدى الأمين العام د. بطرس غالى الذى أحدث ثورة إدارية وإصلاحية غير مسبوقة فى أروقة المنظمة الدولية.





تجديد ولاية غالى وصراع الارادات الدولية

د. محمود مرتضى

الأمين العام للأمم المتحدة هو رئيس الأمانة العامة للمنظمة التى تنضوى تحت لوائها دول العالم، كما أنه أهم موظف مدنى دولى. وتمثل قضايا السلم والأمن، وحل المنازعات، وحفظ السلام الشاغل الأساسى له، بيد أن هناك جوانب أخرى للوظيفة، ظلت أقل بروزا على مدى نصف القرن الفائت فى عمر المنظمة، وتتسم كذلك بأهمية كبرى، وتغدو أكثر أهمية على الدوام. اذ ينبغى على الأمين العام أن يشجع على تطوير القانون الدولى، وأن يعمل على تحقيق الديمقراطية فى العلاقات الدولية، وأن يكون رقيبا على حقوق الانسان وحاميا لها. وتضاعف الحاجة الملحة إلى التصدى لطائفة من المشاكل العالمية المعقدة كالبيئة والسكان والمرأة والمستوطنات البشرية والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، من حجم التحدى الذى تتميز به مهمته بالفعل، إن نهجا ناجحا للتصدى للمشاكل العالمية يتطلب قائدا يصوغ جدول الأعمال العالمى، ويوفر القيادة الفكرية للمجتمع الدولى، ويشجع العمل الجماعى المشترك.

وللنجاح فى هذه المهام ذات المطالب الكثيرة بلا نهاية، فانه ينبغى على الأمين العام تنسيق عمل ما يشكل حاليا منظومة متكاملة للأمم المتحدة من الوكالات والبرامج المتخصصة، وتقوية هيكل الأمانة العامة، والسماح بالتفويض المنتظم لبعض من مهام المنصب الكثيرة.

ولعل هذا الفهم الواعى والادراك الدقيق لطبيعة الوظيفة ولمستوى المسئولية الجسيمة التى يحملها على عاتقه الأمين العام للأمم المتحدة، وبخاصة فى هذه الظروف الدولية العصيبة التى تشهد العديد من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تجتاح العالم المعاصر منذ بداية السبعينات، وحيث يمر المجتمع الدولى بمرحلة انتقالية بين نظام عالمى سقط ونظام عالمى آخر يولد من جديد، هو الذى حدا بالدكتور بطرس غالى إلى توصيف دور الأمين العام للأمم المتحدة بكلمة واحدة هى "الاستقلال"، وبضرورة أن يتوافر لم يحتل هذا المنصب الاستعداد لمواجهة أى ضغط أو انتقاد أو معارضة، دفاعا عما يطالب به ميثاق الأمم المتحدة كل الدول الاعضاء فى المنظمة باحترام الطبيعة الدولية لمسئوليات الأمين العام وموظفى الأمم المتحدة، وتجنب السعى للتأثير عليهم فى سياق النهوض بمسئولياتهم.

وحول هذه القضية الجوهرية بالتحديد، وما يتفرع عنها من قضايا عديدة، تدور المواجهة القائمة الآن بين الدكتور بطرس غالى أمين عام الأمم المتحدة وبين الولايات المتحدة التى أعلنت عن اعتراضها على اعادة ترشيحه لفترة ولاية ثانية فى هذا المنصب الدولى الرفيع.

لقد وضع الدكتور بطرس غالى نصب عينيه منذ اللحظة الأولى لتولى مسئولياته فى أول يناير ١٩٩٢، أولوية تعزيز المنظمة الدولية وتمكينها من اغتنام الفرصة المتاحة فى اعقاب الحرب الباردة، لتحقيق غايات الميثاق وأهداف السلام والتنمية والديمقراطية. وفى مفهوم الدكتور بطرس غالى، لا يوجد ثمة انفصال بين التطورات التى تشهدها العلاقات الدولية فى

المرحلة الراهنة، وبين الوضع القانوني للمنظمة الدولية ودورها المنشود، اذ لا تنبثق في رأيه عملية بناء النظام الدولي الجديد، من مجرد اختفاء قوة دولية عظمى أو انهيار معسكر منافس، وانما يتجاوز ذلك الى ضرورة محاولة تقوية المنظمة الدولية وجعلها فاعلة حتى تلقى قبولا لدى معظم دول العالم كتعبير عن الضمير الحي للمجتمع الدولي ككل، وتحقيق القدرة لها على ردع الخارجين على شرعية دولية جديدة عادلة.

واستجابة لما طلبه مجلس الأمن من الدكتور بطرس غالي، عندما اجتمع، ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة على مستوى القمة في ٣١ يناير ١٩٩٢، قدم الأمين العام تقريره المعروف باسم "أجندة السلام" التي بسط فيها أشكال عمليات تدخل الأمم المتحدة وطرقها وآلياتها. وقد انطلق الدكتور غالي في رؤيته من أن دور الأمم المتحدة يبدأ قبل اندلاع الأزمة للوقاية منها أو العمل على اجهاضها في مرحلة مبكرة ويتحرك معها اذا اندلعت، ليحاول احتواءها ومنع انتشارها، ثم حلها، ويستمر دور الأمم المتحدة لكي يضمن أن الحل المقترح يحمل مقومات الصمود وليس مجرد مسكنات عرضية أو مؤقتة.

ويؤمن الدكتور بطرس غالي بأن "أجندة السلام" التي تشكل أملا غاليا من آمال الانسانية، يمكن أن يتحقق اذا توافر التعاون الدولي المنشود في اطار "الدبلوماسية الوقائية" التي يعرفها بأنها تعني مجمل الاجراءات أو الترتيبات التي يتعين اتخاذها لمنع نشوب المنازعات أصلا، أو منع تصاعدها وتحويلها الى صراعات مسلحة، أو وقف انتشارها إلى أطراف أخرى والعمل على حصرها في حدود أطرافها الأصلية.

ويميز الدكتور بطرس غالي في طرحه لمقترحات الاصلاح المطلوبة بين الدبلوماسية الوقائية وبين صنع السلم كمرحلة لاحقة في حالة وقوع نزاع وبين حفظ السلم كمرحلة ثالثة، ثم بعد ذلك بناء السلم بعد انتهاء الصراع، كمرحلة أخيرة.

واذا كان صنع السلم هو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتنازعة، عن طريق الوسائل السلمية مثل تلك التي ينص عليها الفصل السادس من الميثاق، فان المقصود بحفظ السلم هو تلك العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة في الميدان والتي يتم من خلالها نشر أفراد عسكريين أو شرطة أو مندوبين تابعين للأمم المتحدة بهدف حفظ السلم وتوسيع امكانيات منع تجدد النزاع. ولا يخفى ان حفظ السلم هو ابتكار تبلور من خلال الممارسة، ولم يرد بشأنه نص في الميثاق. كما يلاحظ ان نشاط الأمم المتحدة قد زاد في هذا المجال زيادة كبيرة بعد انتهاء الحرب الباردة وأصبح يحتاج الى نفقات باهظة وان كان لا غنى عنه في ضوء التطور الكبير الذي طرأ على طبيعة عمليات حفظ السلم وكيف أنها أصبحت تتضمن مهاما جديدة مثل حماية قوافل الأغاثة، والاشراف على الانتخابات وادارة الدولة مؤقتا... الخ.

أما بناء السلم بعد انتهاء الصراع فهو مجموعة الاجراءات والترتيبات التي يتعين على الأمم المتحدة ان تقوم بها لدعم الجهود الرامية الى تثبيت التسوية وضمان عدم النكوص أو الارتداد عنها. وجدير بالملاحظة ان مفهوم بناء السلم، بوصفه اقامة بنية جديدة ينبغي ان ينظر اليه كنظير للدبلوماسية الوقائية التي تسعى الى تفادي انهيار السلمية. فعند نشوب الصراع تدخل الجهود المتعاضدة لصنع وحفظ السلم الى الحلبة. ومتى حققت هذه الجهود أهدافها، فان العمل التعاوني المتواصل لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية الكامنة، هو وحده الذي يمكنه من اقامة السلم على أساس دائم لأن الدبلوماسية الوقائية هي لتجنب وقوع أزمة، أما بناء السلم بعد انتهاء الصراع فيمنع تكرارها.

ويعتبر مفهوم بناء السلم من المفاهيم التي ابتكرها الدكتور بطرس غالي وحاول تطويرها وتعميقها ولفت نظر الدول الاعضاء اليها. ولعل أهمية هذا المفهوم تكمن في انها بمثابة استكمال لحلقة مفقودة من شأن توافرها، ان يتم الربط بين دور ومهام الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، وبين دورها ومهامها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

وليس هناك رؤية الدكتور بطرس غالي ما يهدد بتحول منظمة الأمم المتحدة الى حكومة عالمية تنتقص من سيادة أعضائها، كما يعبر عن ذلك الفكر الأمريكي اليميني المتطرف، وانما هي محاولة لارساء النظام الدولي على أساس صلب، يستمد قوته من شرعية عالمية وليس فقط من مصالح القوى الكبرى المهيمنة. وهنا بالضبط يكمن التناقض بين السعي لبلورة شرعية دولية قوية وعادلة، التي يعمل الدكتور بطرس غالي من أجل تحقيقها، وبين الراغبين في اقصائه عن الأمانة العامة لأنه في ظل مثل هذه الشرعية الدولية المقترحة، سيتعذر تنفيذ كثير من سياسات القوة السائدة الآن على المسرح الدولي.

وفي مجال التطبيق العملي لرؤية الدكتور بطرس غالي لمبدأ استقلالية الأمم المتحدة واستقلالية أمينها العام، كان لابد من وقوع التصادم والمواجهة بينه وبين الهيمنة الطاغية للقوة العظمى الوحيدة المنفردة بالنظام العالمي في المرحلة الراهنة، وذلك عند تناول مختلف القضايا الدولية التي تفجرت وفرضت نفسها على الواقع الدولي، كالصومال والبوسنة والعدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان وغيرها من القضايا التي كان لابد للأمين العام أن يدافع فيها عن دور المنظمة وقرارها المستقل بعيدا عن التدخلات والمصالح الأمريكية الخاصة، وأن يدعم قضايا الجنوب وقضايا دول العالم النامي.

ففي الصومال التي قرر الرئيس الأمريكي جورج بوش في أيامه الأخيرة التدخل وسط دعاية أمريكية واسعة للدور الانساني الأمريكي في حماية الصومال من نفسه ومن لوردات الحرب الذين مزقوه إربا وأشعلوا فيه الحرب الأهلية والمجاعة،

كان لابد للأمم المتحدة التدخل ومحاولة انقاذ ما يمكن انقاذه من مقدرات الشعب المجنى عليه. ورغم ان التدخل العسكرى الأمريكي مع قوات دولية أخرى كان مقدرا له ان يكون دعما لعمليات الاغاثة الدولية، إلا أن الولايات المتحدة قررت فجأة الانسحاب من الصومال عند سقوط أول ضحايا لها، وبعد أن فشلت فى اعادة تشكيل الوضع السياسى فى الصومال وفقا للأوضاع الدولية التى ترتضيها وتركت باقى القوات الدولية وعمليات الاغاثة مكشوفة لهجمات الميليشيات الصومالية المسلحة مما كاد يفسد الغرض الذى جاءت الأمم المتحدة من أجله لانقاذ شعب الصومال، ولا يخفى ان الولايات المتحدة قد رفضت تحقيق مطالبة الدكتور بطرس غالى لضرورة نزع سلاح كافة الفصائل المتحاربة، ومن هنا كانت انتقادات الأمين للدور الأمريكي عادلة ومنطقية، اذ لم يكن يتوقع أحد ان يكون الذهاب الى الصومال نزهة عسكرية تنتهى بانتهاء أغراضها الدعائية ودون تنفيذ المهمة التى أناطتها به المنظمة الدولية. وحين ارادت الولايات المتحدة إيفاد ممثل مستقل يبعث بتقاريره الى واشنطن وليس الى الأمم المتحدة اعترض الأمين العام لأنه ليس من حق واشنطن ان تخترع قواعدها الخاصة للعمل ضمن القوة الدولية.

أما عن الاتهامات الأمريكية للدكتور بطرس غالى بالتردد فى تفويض صلاحية توجيه ضربات جوية الى صرب البوسنة من جانب قوات الاطلنطى، خلال اللحظات العصيبة لأزمة البوسنة، فلعل الولايات المتحدة تكون أول من يعترف بخطأ منطقها آنذاك، وهى التى احتاجت بعد ذلك الى جهد دبلوماسى مضن لجمع الكلمة الأوروبية والأمريكية والروسية للوقوف فى صف واحد من أجل توجيه هذه الضربات وعقد اتفاق السلام فى البوسنة فى مدينة دايتون الأمريكية، ثم بعد ذلك للاشتراك فى أكبر عملية حفظ للسلام ضمت ستين الف جندى على الأرض البوسنية، ولعل ذلك ما كان يطالب به الدكتور بطرس غالى منذ البداية، وأسيئ فهمه آنذاك من جانب الدول العربية والإسلامية، اذا لم يكن بمقدوره أن يعرض قوات الأمم المتحدة للخطر فى غيبة التزام دولى واضح بالدخول فى عملية عسكرية ودبلوماسية واسعة، وهو ما تحقق بعد فترة طويلة ترددت خلالها أوروبا والولايات المتحدة ذاتها قبل ان تحسم أمرها فى النهاية. أن الأمين العام يعرف ان من أول واجباته وسط مسئولياته الجسام ان يحافظ على قواته التى هى قوات الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، التى لم ترسل الى البوسنة الا لحفظ السلام، وليس لكى تذبح فى ظل غيبوبة دولية طالبت بفعل تقصير الولايات المتحدة والدول الأوروبية ذاتها. لقد دافع الدكتور بطرس غالى عن الانتقادات التى وجهت لأداء الأمم المتحدة فى البوسنة معتبرا أنه لفتره طويلة فان المنظمة الدولية أريد لها ان تكون كبش فداء لخلافات وتناقضات القوى الكبرى، بل وعجزها عن التصرف.

أما جريرة الدكتور بطرس غالى وخطيئته الكبرى من وجهة النظر الأمريكية، فهى إصراره على ان يعرض على الأمم المتحدة تقرير ممثله ومستشاره العسكرى فى لبنان عن أحداث مذبحة قانا، إبان العدوان الإسرائيلى الأخير للبنان وحيث راح ضحية القصف الإسرائيلى على هذه المدينة اللبنانية أكثر من مائة من المدنيين اللبنانيين الذين كانوا فى حماية القوات الدولية التى تعمل تحت علم الأمم المتحدة. وفى الواقع فان الأمين العام لم يكن بمقدوره تجاهل إعلان هذا التقرير لمجرد ان ذلك يلبى رغبة إسرائيلية وأمريكية، لان ذلك كان سيتناقض، ليس فقط مع الاجراءات المتبعة فى الأمم المتحدة ولكن ايضا مع رغبة المجتمع الدولى الذى هزته المذبحة ولم تفلح الدعاوى الإسرائيلية فى اقناعه بأن الجريمة كانت نتيجة خطأ فنى، خاصة وان العسكريين الإسرائيليين لم يفلحوا فى اقناع اللجنة العسكرية للأمم المتحدة بقيادة الميجور جنرال الهولندى "فرانكلين فان كاين" بمثل هذه الدعاوى مما أدى الى استبعاد التقرير المعد عن المجزرة بأنها كانت على سبيل الخطأ وأن تعريض قوات الأمم المتحدة ذاتها للخطر لم يكن مقصودا. لقد اعتبر الدكتور بطرس غالى بحق ان نشر التقرير كان دفاعا واجبا عن الأمم المتحدة ومكانتها، ودفاعا عن قواتها التى تعمل على حفظ السلام فى عديد من بقاع العالم. أن الدكتور بطرس غالى ببساطة يأبى على نفسه ان يكون فى وضعية الموظف التابع للادارة الأمريكية، وهو ما أثار حنق مادلين أولبرايت مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، والتى أقسمت على الملأ – بعد اصراره نشر تقرير الأمم المتحدة حول مجزرة قانا الذى أدان إسرائيل – أنه لن يتم التجديد له.

أما الرافد الآخر لاهتمامات الدكتور بطرس غالى، فقد انصب على التنمية، فوضع "أجندة التنمية" التى حدد فيها محاورها ومقتضياتها، لأنه يرى، كما جاء فى هذه الأجندة ان السلام الحقيقى لن يتحقق الا بالتنمية. وكان من الطبيعى ان يثير البعد الاجتماعى فى خطاب الدكتور بطرس غالى حساسية خاصة لدى الدول الرأسمالية المتقدمة فى مرحلة تميل فيها الى خفض مساعداتها للمستعمرات السابقة الفقيرة. وقد عالج الدكتور بطرس غالى على مدى سنوات ولايته الخمس السابقة فى منصب الأمين العام للأمم المتحدة، البعد الاجتماعى فى نشاط الأمم المتحدة من ثلاث زوايا: فقد دافع من زاوية أولى عن الدول الأفقر فى العالم التى يقع معظمها فى القارة الافريقية، حيث لا يتجاوز متوسط دخل الفرد دولارا واحدا فى اليوم لمواجهة مختلف متطلبات الحياة. كما طالب من زاوية ثانية بديمقراطية العلاقات الدولية حتى لا تحرم دولة صغيرة نامية من تحقيق الازدهار الاقتصادى نتيجة استئثار الأطراف الأقوى بمزايا عولمة الاقتصاد وهو تعبير دبلوماسى مهذب عن الغول الاقتصادى الجديد المتمثل فى عدة ظواهر ومؤسسات اقواها الشركات متعدية الجنسية وليست متعددتها فقط. وأخيرا دافع الأمين العام من زاوية ثالثة، عن الطبقات المحرومة بصفة عامة لحماية الاستقرار السياسى، واقترح وضع خطة عالمية لحل مشكلة العشوائيات التى تعانى

منها فئات كثيرة العدد فى الدول الفقيرة، والغنية على السواء. هذه النغمة عن مساعدة الدول الفقيرة أو الفقراء، اينما كانوا تثير حساسية قطاعات واسعة فى المجتمعات الصناعية الغنية حتى لقد صارت أحد موضوعات الحملة الانتخابية فى الولايات المتحدة، حيث ينظرون الى الفقراء ليس كضحايا لآليات النظم الاقتصادية وأزمات البطالة المستحكمة فى هذه المجتمعات، وإنما بصفتهم كسالى ومسؤولين عن سوء أحوالهم، وبالتالى أصبح الاستنكار علنا ومتجسدا فى شعارات انتخابية للحزب الجمهورى تندد بمحاولات تزويدهم بضمانات اجتماعية أو رعاية صحية.

ولعله لا توجد قضية كشفت عن مدى التذبذب والتناقض فى الموقف الأمريكى من الدكتور بطرس غالى مثل قضية اصلاح الأمم المتحدة والاتهامات الأمريكية للأمين العام بعدم القدرة على خفض نفقات المنظمة الدولية. فالحقيقة التى تعرفها الولايات المتحدة هى ان بطرس غالى هو أول من قام بأول عملية اصلاح حقيقى لبيروقراطية الأمم المتحدة وميزانيتها منذ انشائها، وقد قام بذلك فى ظل أكبر عملية توسع عرفتها المنظمة العالمية فى عمليات حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية والاغاثة الدولية، حتى ان الأمم المتحدة تدخلت فى بعض الأوقات خلال ولاية الدكتور بطرس غالى لمنصب الأمين العام، فى أكثر من اثنين وأربعين صراعا وأزمة دولية فى وقت واحد. وحدث كل ذلك دون أى زيادة حقيقية فى ميزانية الأمم المتحدة، ورغم الضغوط الدولية المتوالية حتى من جانب الولايات المتحدة نفسها على الأمين العام لكى يتدخل فى شبكة واسعة من الأزمات والصراعات، التى لا تريد الولايات المتحدة ذاتها التورط فيها وأيضا فى ظل ما هو معروف من عجز كثير من دول العالم عن الوفاء بالتزاماتها ازاء نفقات حفظ السلام، بل وفى ظل تقصير الولايات المتحدة نفسها فى الوفاء بالتزاماتها وتسديد حصتها المقررة للأمم المتحدة حتى ان ديونها المتراكمة للمنظمة العالمية قد بلغت أكثر من مليار ونصف المليار من الدولارات.

وعلى صعيد إعادة هيكلة نظام العمل داخل الأمم المتحدة بما يخفض النفقات ويرفع مستوى الاداء، اعاد الدكتور بطرس غالى تنظيم دوائر ومكاتب الأمانة العامة للأمم المتحدة وقام بخفضها من عشرين الى اثنى عشر فقط، كما قام بخفض المناصب العليا فى الأمانة العامة من ثمانية وأربعين الى سبعة وثلاثين، وعين مفتشا عاما لمراقبة انفاق الأمم المتحدة وجعله مسئولا أمام الجمعية العامة، واقترح ميزانية عامة ٩٦ – ١٩٩٧ تقل مبلغ ١١٧ مليون دولار عن سابقتها، وأخيرا ألغى تدريجيا حوالى الف وظيفة. وقد حدث كل ذلك فى الوقت الذى انضمت فيه لعضوية الأمم المتحدة عشرون دولة جديدة، ومن المعروف ان الجمهوريين ظلوا يتهمون إدارة كلينتون الديمقراطية بأنها سلمت القيادة الدولية للأمم المتحدة، ولذلك جاء قرار الكونجرس الأمريكى، الذى يسيطر عليه الجمهوريون بحجب المتأخرات الأمريكية للمنظمة الدولية، وهو الأمر الذى عارضه الرئيس كلينتون أيامها ودافع عن الأمم المتحدة وعن أمينها العام فى العام الماضى مرددا ان الدور المتزايد الذى تلعبه الأمم المتحدة فى المشكلات الدولية يأتى متمشيا تماما مع السياسة الأمريكية، كما أنه يعفى الولايات المتحدة من أن تلعب دور رجل البوليس الدولى الذى كثيرا ما أدى الى أزمات اجتماعية واقتصادية. ولكن بعد أن تبنى "روبرت دول" المرشح الجمهورى موقفا محددا معاديا فى مجمله من الأمم المتحدة، وبعد أن اتهمها بأنها خلال الممارسات التى تمت فى السنوات الماضية قامت بتظليل وتهميش الدور العالمى للولايات المتحدة، فأغلب الظن ان ضغط المعركة الانتخابية كان سببا إضافيا اجبر كلينتون على تغيير موقف ادارته من هذه القضية الى النقيض، خاصة وأن أجهزة الاعلام الأمريكية قد انحازت بشكل واضح للأفكار التى يرددها الجمهوريون حول الدور المتضخم للأمم المتحدة على حساب المصالح الأمريكية.

ومن كل ذلك، يتبين بوضوح ان اسلوب ادارة الدكتور بطرس غالى للمنظمة الدولية، يعكس إيمانه بمنظومة فكرية وحضارية مغايرة تماما للفلسفة البراجماتية التى تحكم الأفكار والسلوكيات الأمريكية. ان الولايات المتحدة تطلب باختصار من الأمين العام للأمم المتحدة مراعاة مصالح وتحالفات الولايات المتحدة فقط، حتى وان تعارضت مع مقتضيات الوظيفة ودواعى الامانة ومصالح بقية دول العالم. ان الولايات المتحدة لا ترضى عن رؤية الدكتور بطرس غالى لدور المنظمة الدولية ولكيفية اصلاح هيكلها، وتطالبه بأن يتخلى عن مسئولياتها عن قضايا تنمية دولها الفقيرة، واسقاط اعباء الديون عنها.

واذا كان اعتراض الولايات المتحدة على اعادة ترشيح الدكتور بطرس غالى كأمين عام للأمم المتحدة لفترة ثانية، هو موقفها الخاص، فالامر المثير للغرابة انها تريد من العالم ان ينصاع له دون اعتبار لرغبة المجتمع الدولى وأطرافه المختلفة، ودون اعتبار للتقاليد وللاصول الدبلوماسية المتبعة فى مثل هذه الأمور، حيث جاء اعلان رفضها لاعادة الترشيح بشكل غير مسبوق فى الاعراف الدولية ويتجاوز جميع الحدود المقبولة، فضلا عن أنه جاء دون تشاور مسبق مع الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، كما هى العادة فى مثل هذه الأحوال. وفى كلمات أخرى، فان الولايات المتحدة قد تخلت عن كل الاجراءات المتعارف عليها فيما يتعلق باختيار الأمين العام للأمم المتحدة حيث كانت تحرص على القيام بمفاوضات طويلة فى هذا الشأن، من وراء الكواليس يتم التراضى خلالها على شخصية تقبلها جميع الاطراف، بل وتخلت كذلك عن القاعدة المتواترة منذ انشاء الأمم المتحدة وهى التجديد للأمين العام القائم لفترة ثانية كما حدث مع ترجفى لى، وهمرشولد، ويوثانت، وديكويار من قبل.

ان عقدة الاستعلاء التى سيطرت على الدبلوماسية

الأمريكية هى التى جعلتها لا تفرق بين ماهو واجب فعله كقوة عظمى أحادية فى هذا العالم وما يجب ان تتعفف عن القيام به. ان اعتراض الولايات المتحدة على الدكتور بطرس غالى بهذه الطريقة الفظة وإشهارها لسلاح الفيتو حتى لا يرشح لفترة ثانية، انما يعطى دلالة خطيرة على أنها تريد بالفعل وبفعل القوة ان يكون كل العالم تحت إمرتها دون مناقشة، وعليه فالمجتمع الدولى يجب ان يتنبه الى ما يحيق به من أخطار مستقبلية من مغبة التفرد الأمريكي بالسلطة والهيمنة العالمية، والرغبة المحمومة فى السيطرة الكاملة على قواعد اللعبة الدولية بعد ان خلت لها الساحة من القوة العظمى المنافسة، ولم يتحول النظام العالمى بعد الى التعددية القطبية.

ان حق الدكتور بطرس غالى فى التمديد لولاية ثانية يعد حقا مستمدا من قاعدة عرفية دولية جرى عليها العمل الدولى على مدى نصف قرن هى عمر الأمم المتحدة. ويضحى الموقف الأمريكى الداعى الى عدم مساندته فى الترشيح لولاية ثانية، بمثابة حرمان للأمين العام، بغير مسوغ قانونى، من حقه فى التمديد، خاصة ان ميثاق الأمم المتحدة ذاته يعتمد عدم النص على تعيين الأمين العام لفترة قصيرة مع السماح بتمديدها حتى يفوت الفرصة على الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن من مغازلة الأمين العام ومراودته عن نزاهته مقابل التمديد له، ومن باب أولى يتعين على القاعدة العرفية الدولية الجديدة ان تمنع الدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن، من محاولة عزل الأمين العام من منصبه أو محاولة حرمانه من التمديد بغير مسوغ قانونى.

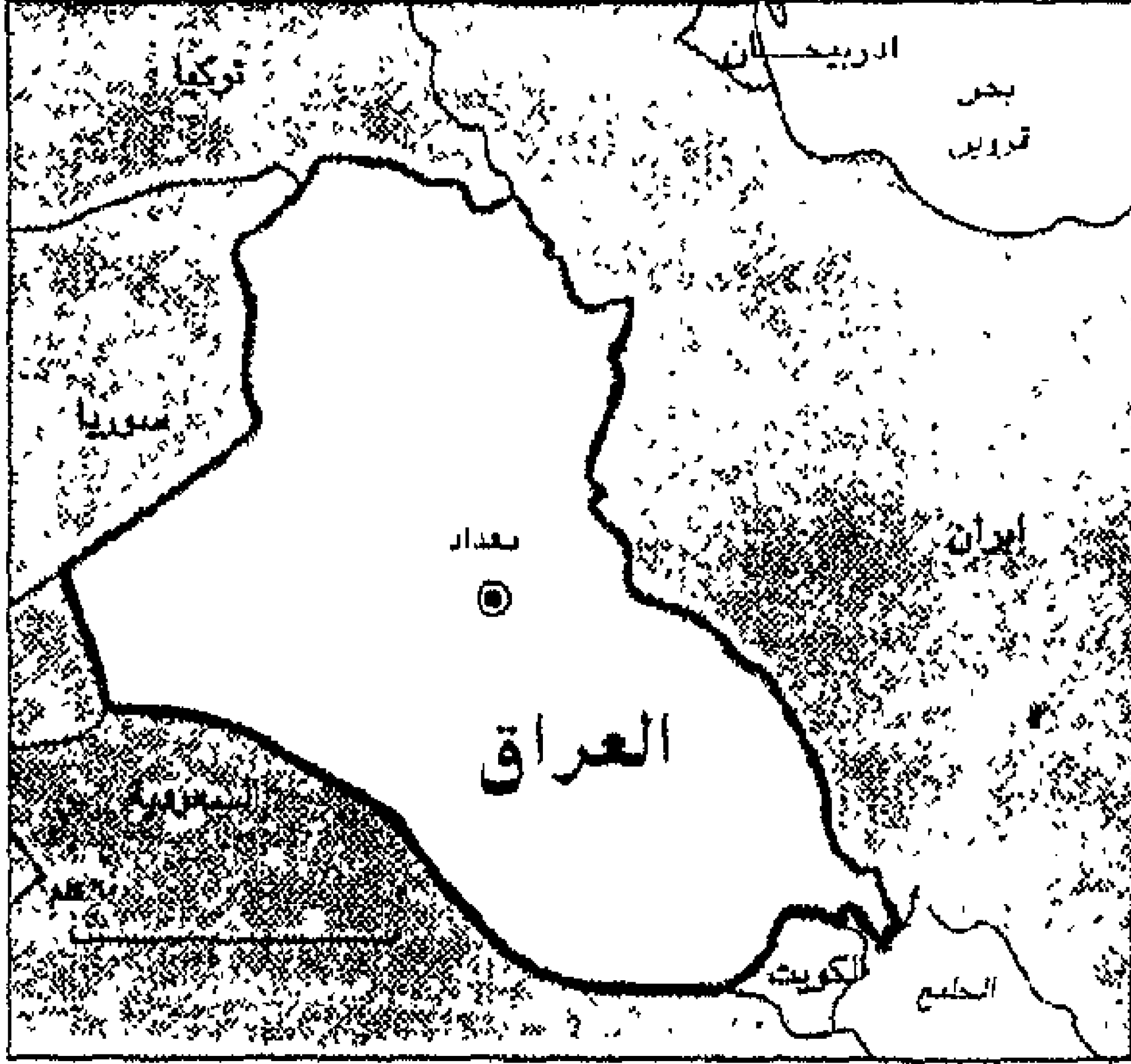
ان الدكتور بطرس غالى من حقه ان يرشح لفترة ثانية لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، ليس فقط بحكم خبرته الرفيعة التى وضعها فى خدمة المجتمع الدولى، ولكن ايضا بحكم انجازاته خلال السنوات السابقة التى تصدت فيها الأمم المتحدة لما لم تضطلع به فى تاريخها وسط أنواء وعواصف عالمية عاتية، ليس أقلها انفراد الولايات المتحدة بالقمة الدولية، ورغبتها فى الهيمنة على أعمال المنظمة العالمية.

ان الدكتور بطرس غالى أصبح اليوم عنوانا لقضية، وهذه القضية لم تقع صدفة، وليست هى من نسيج القضاء والقدر، بل هى امتحان صعب للارادة الدولية فى مواجهة الارادة الأمريكية، إذ يواجه الدكتور بطرس غالى الولايات المتحدة باسم الأمم المتحدة. ولأن الدكتور بطرس غالى يؤمن بالأمم المتحدة فانه قرر المواجهة، وقرر ان لا ينسحب، وان يخوض تجربة نادرة من نوعها، يمكن ان تشكل سابقة فى صراع الارادات بين الدولة العظمى الوحيدة فى العالم، وبين باقى أمم الأرض.

وسواء تم تجديد ولاية ثانية للدكتور بطرس غالى كأمين عام للأمم المتحدة، أو تولى المنصب مرشح آخر، فان قرار المواجهة وحده يعتبر انتصارا له ولأمم الأرض بأسرها.



اكـــراد العـــراق : الواقع والمستقبل



أحمد ناجي قمحة

قامت قوات التحالف بزعامة الولايات المتحدة فى الثالث والرابع من سبتمبر الماضى بتنفيذ عملية "ضربة الصحراء" ضد العراق. وهى العملية التى تم من خلالها قصف مركز عبر صواريخ "كروز" لأهداف رادارات الدفاع الجوى العراقية ومواقع الصواريخ ومراكز القيادة والإتصالات وذلك فى الجنوب العراقى. وعقب إنتهاء هذه العملية، أعلنت الولايات المتحدة عن توسيع منطقة الحظر الجوى فى جنوب العراق إلى خط ٣٣ شمالا مؤكدة أنها بذلك تحدث تغييراً فى المواقع الإستراتيجية بحيث لا تتوفر للعراق الفرصة فى تهديد دول الجوار فى الجنوب، كما أكدت أنه لولا العملية الأمريكية لم تكن العراق قد سحبت قواتها من المنطقة الكردية فى الشمال. وفيما بعد، واصلت الولايات المتحدة حشد قواتها فى الخليج العربى وفى دولة الكويت على الحدود مع العراق بزعم منع أى تهديد عراقى للكويت فى الجنوب وللأكراد فى الشمال خاصة بعد اللقاء الذى تم بين مسعود بارزانى - المتحالف مع العراق - وروبرت بيللتراو، والذى أعلن برزانى بعده عن انتهاء تحالفه مع بغداد. ومن جهة أخرى، إستغلت تركيا تدهور الأوضاع على الساحة العراقية بعد الضربة الأمريكية لتعلن عن خطتها لإنشاء حزام أمنى على حدودها مع العراق وبعمق يتراوح من ١٠ إلى ٥٠كم داخل الأراضى العراقية. وهذه الخطة لاقت ترحيباً أمريكياً بريطانياً ومعارضة كافة الدول العربية والقوى الدولية الأخرى كروسيا وفرنسا والصين. وبصفة عامة، وفى ظل تدهور الأوضاع على الساحة العراقية، فلم يعلن أى طرف من الأطراف المعنية عن تبنيه لمقترح خلق كيان مستقل للأكراد، وذلك لما يحتويه هذا المقترح من مخاطر وتهديدات لكافة الأطراف الإقليمية والدولية، ولكن التهديد الحقيقى يكمن فى أن إستمرار تدهور الأوضاع على الساحة العراقية قد يدفع إلى إقرار أمر واقع بتقسيم الدولة العراقية وذلك ضد رغبة الجميع وضد مصالح الجميع. ويحاول هذا التقرير أن يقدم تفسيراً لما يحدث على الساحة العراقية من خلال استعراض للقوى الكردية الرئيسية المتصارعة على الساحة والتعرف على مصلحة الأطرف الإقليمية والدولية التى تدخلت مؤخراً فى الصراع ثم محاولة لإستشراف مستقبل الأكراد فى العراق.

أولا: من هم الاكراد؟:

يشكل الأكراد وحدة قومية خاصة نشأت وتفاعلت بتأثير صراعهم مع الطبيعة ومع أنظمة الحكم فى الدول التى يتواجدون بها، والأكراد يدينون بالإسلام وهناك مذهبان رئيسيان هما السنة والشيعة. فالأكراد الذين يعيشون فى العراق وكردستان الإيرانية فى غرب أذربيجان إضافة إلى ثلثى أكراد تركيا هم على المذهب السنى فيما الآخرون على المذهب الشيعى. والأكراد أيضاً لهم لغتهم القومية الخاصة وهى تنتمى إلى مجموعة اللغات الإيرانية التى تمثل فرعاً من

مجموعة اللغات الهندو أوروبية. ولكنها لغة نقية لها مميزاتها الخاصة وتطوراتها القديمة والمعاصرة. والأكراد يتوزعون سكانياً وجغرافيا على الحدود العراقية – السورية والعراقية – التركية والعراقية – الإيرانية – والايرانية – الأذربيجانية والإيرانية – الأرمينية. أى أن الأكراد يعيشون على حدود العراق وتركيا وإيران وسوريا وأذربيجان وأرمينيا، ولكن تواجدهم الفعلى والذى رسخ نتيجة للعديد من العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية جعلهم يتركزون فى شمال العراق، حيث ينطلقون من هناك لإثارة الإضطربات مع الدول المجاورة أو مع العراق نفسه، ولعل ذلك ما جعل العراق الدولة الوحيدة التى عانت بشدة من بين الدول السابقة من تحركات الأكراد. وعلى الرغم من أن تقدير عدد الأكراد يمثل إشكالية كبيرة بفعل تضارب الإحصائيات وتنوعها، إلا أنه مؤخراً بات هناك إجماع على أنهم لايقلون عن ٢٠ مليون كردى، موزعون كالآتى: ١٢ مليونا فى تركيا، ٤ مليونا فى العراق، ٢ مليونا فى إيران، والباقون موزعون فى سوريا وأذربيجان وأرمينيا، كما أن لهم تواجد رمزى فى بعض الدول العربية مثل مصر والأردن. وتعتبر أهم قبائل الأكراد فى العراق هى: بارزان، الطالبانية، البابان، الجاف، واليزيديون. وعبر التاريخ الكردى فى العراق، كانت هناك العديد من الفصائل والجمعيات والأحزاب، ويمكن أن نقول أنها مرت بمرحلة فرز سياسى وصراعى، أسفرت عن بقاء فصيلين رئيسيين تتجمع حولهما بقية الفصائل الكردية وهما الحزب الديمقراطى الكردستانى والاتحاد الوطنى الكردستانى.

أ- الاتحاد الوطنى الكردستانى:

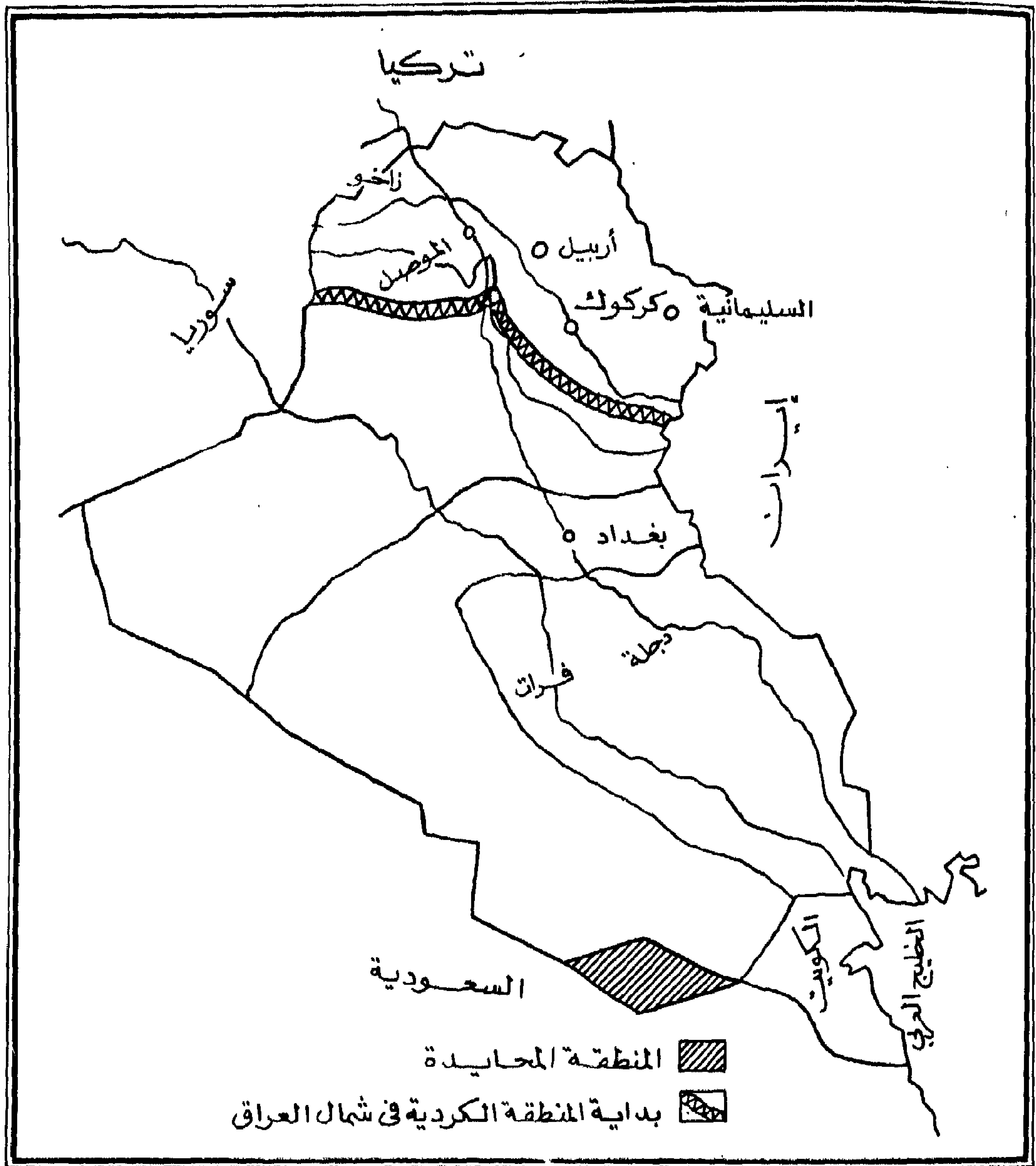
عند إنهيار الثورة الكردية اثر اتفاقية ٦ مارس ١٩٧٥ أعلنت القيادة العشائرية للفصائل الكردية المنضوية تحت راية الحزب الديمقراطى الكردستانى إنهاء الكفاح المسلح والنضال السياسى معاً وخيرت المواطنين الأكراد ما بين العودة إلى العراق أو الهجرة معها إلى إيران. وقد أدى ذلك إلى حصول فراغ كبير فى الساحة السياسية الكردية وإنفراط رباط الحزب الديمقراطى الكردستانى الذى كان آنذاك تجمعاً قومياً ضم اليسار واليمين وكافة الطبقات الوطنية والفئات المالكة. ومن ثم باتت الساحة الكردية فارغة ومهيأة لاستقبال أى تنظيم جديد، حيث ظهر الاتحاد الوطنى الكردستانى فى يونيو ١٩٧٥ كتنظيم شبه جبهوى يجمع كافة التيارات الوطنية المناهضة لكافة الأساليب التى ينتهجها النظام العراقى من أجل حل المشكلة الكردية. ويرجع الفضل فى تأسيس الاتحاد الوطنى إلى جهود جلال الدين الطالبانى الذى أكد أن أهداف الاتحاد تكمن فى خلق جبهة موحدة بين طبقات العمال والفلاحين وحلفائهما من البرجوازية الصغيرة والبراجوازية الوطنية من أجل القضاء الكامل على النفوذ الأجنبى (إيران) والاقطاع والرأسمالية البيروقراطية والصهيونية وتحقيق الحكم الذاتى لكردستان فى ظل جمهورية عراقية مستقلة. ومن أجل تحقيق الأهداف السابقة، فقد أنشأ طالبانى قوات عسكرية خاصة بالاتحاد أسماها "الأنصار".

ب- الحزب الديمقراطى الكردستانى:

بعد أن فرت القيادات الكردية من العراق إلى إيران، ولجوء الملا مصطفى البارزانى إلى أوروبا ثم الولايات المتحدة، نجد أنه حاول من هناك إستئناف جهاده السياسى لجمع التأييد لقضية الأكراد إستناداً لنفوذ الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط وقد أكد بذلك على عدم إستفادته من محاولة حل قضيته عن طريق الاعتماد على تدخلات القوى الخارجية سواء إيران أو الولايات المتحدة. وفى الوقت ذاته كان إبنا البارزانى مسعود وإدريس والبقية الباقية من قيادات الحزب الديمقراطى يحاولون إستئناف العمل من إيران، وقد كانت هناك العديد من المحاولات لتوحيد الصف إلى أن تشكلت القيادة المؤقتة للحزب فى نوفمبر ١٩٧٥، ولم تمر عدة أشهر حتى عادت التنظيمات الخاصة بالحزب لتتواجد فى جميع المحافظات الكردية والمحافظات العراقية التى يوجد فيها الأكراد. وبعد وفاة الملا مصطفى البارزانى تم انتخاب ابنه مسعود ليخلفه فى رئاسة الحزب وذلك بعد محاولات إنشقاق كثيرة قام بها شقيقه إدريس.

وفى مايو ١٩٧٦، تم إستئناف العمليات العسكرية الكردية بالتعاون بين الفصيلين الكرديين الرئيسيين ضد النظام العراقى. ورغبة فى مزيد من التعاون فقد وقعا فى مارس ١٩٧٧ اتفاقية لتنظيم العلاقات فيما بينهما والتى تشير الدلائل إلى أنها كانت البداية لتجسيد الخلافات فيما بين الفصيلين الرئيسيين، بحيث أنه منذ هذا الوقت لم تدم العلاقات الطيبة بين الحزبين إلا لفترات قصيرة.

ويمكن أن تقول أن الخلاف الحركى بين الفصيلين كان واضحاً ابان الحرب العراقية – الايرانية (حرب الخليج الأولى)، ففيما شكل بارزانى زعيم الحزب الديمقراطى تحالفاً فى شمال العراق بين كافة فصائل المعارضة العراقية الكردية وغير الكردية من أجل مزيد من الضغط على النظام العراقى واجباره على تقديم التنازلات للمعارضة وللاكراد خاصة فى ظل الاعلان عن تحالف تم فى عام ١٩٨٣ بين ايران وادريس ومسعود بارزانى، نجد أن جلال طالبانى زعيم الاتحاد الوطنى قد بدأ فى فتح قنوات إتصال مع النظام العراقى من أجل البحث عن صيغة جديدة للحكم الذاتى للاكراد، وقد شجع طالبانى على ذلك أن العراق فى هذا الوقت كان قد فتح قنوات اتصال مع عبدالرحمن قاسملو زعيم الأكراد الايرانيين وحليف طالبانى أنذاك فى مواجهة الأفكار الخومينية. وإذا كانت مباحثات طالبانى مع العراق قد أعلن عن فشلها فى التوصل لصيغة حكم ذاتى جديد فى ١٠ يناير ١٩٨٥، وإذا كان تحالف آل بارزانى مع ايران قد فشل حتى فى تسليمهم منطقة "حاج عمران" الحدودية والتى أصرت طهران على ادخال قوات معارضة تابعة للجبهة الإسلامية المتخذة من طهران مقراً لها بها، فان ما يهمنا هنا ابراز وتاكيد مايلى:



المصدر:

LAURENT ET ANNIE CHABRY, POLITIQUE ET MINORITES AU PROCHE-ORIENT, EDITIONS MAISONNEUVE & LAROSE, PARIS, 1987, p. 347.

١- أن طالبانى وحتى أواخر الثمانينيات كان متبنياً للتوجه المنادى بالتحاور مع النظام العراقى، بينما كان بارزانى يحاول الاعتماد على قوى خارجية لدعم مطالبه فى الحكم الذاتى.

٢- أن خلاف الفصائل الكردية في الحركة والتفكير أصبح واضحاً ومنذ ذلك الوقت سيصبح هذا الخلاف سبباً رئيسياً فى تفجر الأزمة الكردية وتضاؤل الآمال فى حلها.

٣- بدأ يتبلور دور القوى الخارجية فى اثارة القلق والاضطرابات فى المنطقة الكردية فى شمال العراق وكانت إيران هى أكبر وأكثر القوى الخارجية تأثيراً على ما يجرى على الساحة الكردية العراقية.

ثانيا: الأزمة الحالية:

لايمكن أن يكون الحديث منطقياً عن الأزمة الحالية التى أثيرت بسبب الأكراد فى شمال العراق بدون التعرف على التفاعلات التى أفرزتها. ففى خلال الفترة من ٢٥ أغسطس الماضى وحتى ٥ سبتمبر الماضى شهدنا الحقائق التالية:

- حشود ايرانية على الحدود العراقية ثم تدخل إيرانى لمناصرة قوات طالبانى.
- هزائم لقوات بارزانى ومناشدة تدخل عراقى لجانبه.
- تدخل عراقى وانتصار لقوات بارزانى على قوات طالبانى.
- ضربة أمريكية للعراق والإعلان عن خطة تركية لانشاء حزام أمنى داخل الأراضى العراقية.

والواقع يشير إلى أن هذه الحقائق هى تداعيات ونتاج لتفاعلات استمرت طوال خمس سنوات من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٦. وهى التفاعلات التى تمت وتحركت سريعا مؤخرا وفقاً لمعادلة العلاقة بين الشرعية الدولية وسيادة الدولة وفراغ القوة. فبعد الهزيمة العراقية أمام قوات التحالف الدولى، قامت الفصائل الكردية التى كانت قد وحدت حركاتها فى مؤتمر كولون يناير ١٩٩٠ بحركة من أهم حركاتها من أجل الضغط على الحكومة العراقية للحصول على الحكم الذاتى وذلك فى مارس ١٩٩١ فى مدن دهوك والسليمانية وأربيل. إلا أن القوات العراقية قامت بفرض سيطرتها على هذه الحركة. غير أن التحالف الدولى مدعوماً بالقرار ٦٨٨ الصادر من مجلس الأمن فى ٥ أبريل ١٩٩١ قام بتشكيل قوة لاعادة الاستقرار وانهاء القمع الذى يتعرض له الأكراد فى شمال العراق، وقد مكثت هذه القوة حتى يوليو ١٩٩١ ومع انسحابها أعلنت إنشاء منطقة أمنية شمال خط ٣٦ شمالاً يحظر فيها على الطائرات العسكرية العراقية الطيران فوقها، كما يتعين على القوات العراقية البرية وقوات الأمن الخاصة البقاء خارج هذه المنطقة. وربما كانت الأمم المتحدة ودول التحالف تهدف آنذاك إلى خلق منطقة كردية مستقرة تتوافر فيها ضمانات حقوق الانسان والعمل السياسى الديمقراطى بما يساعد على انضاج تجربة الحكم الذاتى الديمقراطى للأكراد فى المنطقة. غير أن الملاحظ أنه منذ ذلك الوقت - أى منذ تم تحجيم دور السلطة المركزية العراقية - بدأت المنطقة الكردية فى شمال العراق تمر بمرحلة من أكثر مراحل عدم الاستقرار على مر تاريخها. ولعل أبرز الأدلة على ذلك مايلى:

١- الصراع الكردى - الكردى:

إذا كان الصراع الكردى - الكردى قد تفجر فى أبريل ١٩٩٤ بين الاتحاد الوطنى الكردستانى والحزب الديمقراطى الكردستانى نتيجة الخلاف على جباية الضرائب على الحدود مع تركيا والنزاع حول بعض الأراضى شرق السليمانية. إلا أن هذا الصراع كان متوقعاً، وذلك على الرغم من قدرة زعيمى الفصيلين على إحتوائه فى الفترة من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤ رغبة فى استثمار الدعم الدولى من أجل انشاء الدولة الكردية وتكمن أهم أسباب انفجار الصراع الكردى - الكردى فيمايلى:

- الخلاف البين بين توجهات بارزانى وطالبانى من حل الأزمة الكردية.
- الطبيعة القبلية لكلا الفصيلين والتى لا يمكن أن تمحى من ذاكرة المنتمين لهما صراعاً بدأ منذ عام ١٩٧٧.
- استمرار اعتماد الفصيلين الكرديين على الدعم الخارجى الإقليمى والدولى الذى أصبح يوجههما لتحقيق مصالحه التى تتعارض فعلياً مع المصلحة القومية الكردية وعدم استفادتهم من دروس التاريخ.
- الانقسامات المتزايدة، داخل الفصائل الكردية الأخرى وظهور حركات وتنظيمات كردية جديدة كالحركة الإسلامية الكردية، والتى كانت تدفع نحو تفجير الصراع بين الفصيلين الكبيرين لاضعافهما ومحاولة لعب دور أكبر على الساحة الكردية.

وهنا تجدر الاشارة إلى التغيير الذى طرأ على حركة الفصيلين، حيث نجد بارزانى الذى كان يعتمد على الدعم الخارجى الاقليمى (ايران) والدولى (الولايات المتحدة)، يتحول إلى التأكيد على أن الحوار مع النظام العراقى هو الطريق إلى حل المشكلة الكردية، فيما طالبانى الذى كان طوال الثمانينيات حليف النظام العراقى والذى كان دائماً الراعى الرسمى للمفاوضات الكردية - العراقية يتحول إلى التأكيد على أن حل المشكلة الكردية هو فى إنشاء فيدرالية باشراف أمريكى وأوروبى فقط. كما أن طالبانى بدأ فى اتصالات مع ايران وصلت إلى اعلان التحالف مما تسبب فى الأزمة الأخيرة ودفع بارزانى إلى التحالف مع بغداد، والواقع يفسر التغيرات السابقة، فى أن كلا من الزعيمين قد فقد ثقته فى الطرف المساند له فأراد التغيير من أجل التوافق مع مصالحه، غير أن ما يهمنا أن التحالفات القديمة والجديدة للأكراد تقوم فى ظل توازنات قوى ومصالح مختلفة ومتغيرة بدرجة كبيرة فى المنطقة بما لم يأت ولن يأتى أبداً فى مصلحة الأكراد الذين ينبغى عليهم العمل اعتماداً على حركتهم الذاتية وليس على الدعم الخارجى.

٢- التدخلات التركية والايرانية :

قامت القوات التركية منذ أغسطس ١٩٩١ وحتى سبتمبر ١٩٩٦ بالعديد من الانتهاكات للأراضى العراقية فى ذات المنطقة الآمنة التى أقرتها قوات التحالف. وكانت أبرز الانتهاكات التركية تلك الهجمات التى شنتها القوات التركية على قواعد حزب العمال الكردستانى المتمركز فى مدينة زاخو بشمال العراق وذلك فى الفترة من مارس وحتى مايو ١٩٩٥. إضافة إلى ما أعلنته تركيا مؤخراً عن نيتها فى انشاء منطقة أمنة داخل الحدود العراقية وذلك لمسافة تتراوح بين ١٠ و٥٠كم. وقد أكدت تركيا أن كافة هذه الانتهاكات بما فيها الخطة الأخيرة هدفها الأول والأخير حماية الدولة التركية من الهجمات الارهابية لحزب العمال الكردستانى وأنها لا تهدف أبداً إلى انتهاك سيادة العراق.

غير أنه إذا كانت دول التحالف والولايات المتحدة خاصة قد أعلنت تفهمها لمغزى الاجراءات التركية، فإن الأمر يصبح غامضاً عندما لا يكون هناك رد من قوات التحالف على الانتهاكات الايرانية للأراضى العراقية. فالمتوقع فى ظل رغبة الدول الغربية رعاية وحماية مصالحها فى الخليج وفى ظل سياسة الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران، أن لا يتم السماح لإحداهما بالظهور على حساب الأخرى. ومن ثم كان غريباً أن تكتفى دول التحالف طوال فترة انتهاك ايران للأراضى العراقية منذ مايو ١٩٩٣ وحتى سبتمبر ١٩٩٦ببيانات التنديد والتحذير لايران من استمرار التدخل فى الشئون العراقية. وقد يمكننا تفسير ذلك برغبة الغرب فى أن يقوم كل من العراق وايران بتدمير مقومات قوتيهما ذاتياً عن طريق الاقتتال غير المباشر عبر الفصائل الكردية المتحالفة معهما، وأن يكون التدخل الدولى فقط فى حالة وقوع صدام مباشر بين العراق وايران وهذه التدخلات الايرانية تجد تفسيرها فيما يلى:

– دعم الفصائل الكردية المتحالفة معها والتى تعتبر على اتصال مباشر بالمعارضة العراقية للعمل على اسقاط النظام العراقى.

– دعم الكيانات الصغيرة التى تم خلقها داخل المنطقة الكردية الشمالية مثل الحركة الكردية الإسلامية.

– ضرب المنظمات المعارضة للنظام الايرانى والتى تعمل من داخل الأراضى العراقية فى الشمال بالتحالف مع الحزب الديمقراطى الكردستانى ونعنى بهذه المنظمات مباشرة منظمة (مجاهدى خلق).

ومن ثم، ففى ظل قرارات التحالف الدولى فرغت سيادة الدولة وبرزت منطقة فراغ قوة تصارعت فيها القوى الكردية نفسها والقوى الاقليمية المجاورة. إلى أن كان التدخل الايرانى الأخير وهو الذى سمح لقوات طالبانى بالسيطرة على المدن الرئيسية فى الشمال العراقى. وهذا التدخل تزامن مع اقتراب تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء، حيث أن الانبوب الرئيسى الذى يمكن للعراق أن يصدر منه بتروله عبر تركيا يمر بهذه المدن الكردية، ومن ثم تسيطر القوات الايرانية وتتحكم بطريق غير مباشر فى مصير البترول العراقى عن طريق قوات طالبانى. وهنا تجدر الاشارة أن العراق حتى لو لم يطلب بارزانى كان لابد أن يتدخل هذه المرة للاعتبارات التالية:

– استمرار رد الفعل السلبى من قوات التحالف ضد الانتهاكات الايرانية.

– العداء التاريخى بين العراق وايران ورغبة النظام العراقى فى التأكيد لايران أنه مازالت لديه القدرة على القتال والانتصار.

– حماية المصالح العراقية بعد أن أصبح خط أنابيب البترول الذى سيصدر البترول العراقى مهدداً بأن يقع تحت السيطرة الايرانية غير المباشرة.

وكما أشرنا وعلى غير المتوقع، قامت القوات الأمريكية بالرد على التحرك العراقى لمساندة بارزانى ضد طالبانى وايران فيما عرف بـ "ضربة الصحراء"، وهذه الضربة الأمريكية كانت غير متوقعة بالنظر إلى أن العراق لم يهدد أحداً خارج أراضيه، وأيضاً بالنظر إلى أن العراق كان يحاول اعادة التوازن إلى منطقة من أقاليمه كاد التوازن أن يختل فيها بطريق غير مباشر لصالح ايران. ولكن هذه الضربة الأمريكية التى كانت متوقعة تجاه ايران قد توجهت نحو العراق ليس فقط بفعل مؤثرات الانتخابات الأمريكية وانما أيضاً بفعل ما كشفت عنه الأحداث فيما بعد من اكتشاف القوات العراقية للعديد من عملاء المخابرات الأمريكية المتواجدين بالمنطقة الكردية والذين كانوا يخططون لاسقاط النظام العراقى، ثم جاء التدخل العراقى ليكشف أوراقهم ويجبر الولايات المتحدة على توجيه ضربة تأديبية للعراق. وفيما عدا بريطانيا وألمانيا وتركيا وهولندا وإيطاليا واليابان وحلف الأطلنطى، يمكن لنا أن نقول أنه فيما عدا هذه الدول فقد كان هناك اجماع عربى ودولى على رفض الضربة الأمريكية للعراق. وهنا نجد أن التحالف الدولى بدأ يعرف طريقه إلى الخلاف والانشقاق بوجود معارضة كبيرة من قوى رئيسية كفرنسا وروسيا وأسبانيا للضربة الأمريكية.

ثم جاءت الخطة التركية لتكون أشبه بالضربة الأمريكية فهى خطة غير مبررة وفى غير وقتها، حيث أنها يمكن أن تكرس على غير رغبة الجميع فكرة تقسيم العراق وهو ما ستكون له انعكاساته التقسيمية على بقية دول الجوار العراقى شمالاً وجنوباً، شرقاً وغرباً، وربما على المدى البعيد تكون له انعكاساته التقسيمية على بقية دول الوطن العربى. وذلك بما يضر مباشرة بمصالح كافة القوى الاقليمية والدولية التى تنشد دعم عوامل الاستقرار فى المنطقة لدفع عملية السلام واستكمال عملية التنمية لذلك نجد أنه باستثناء الولايات المتحدة وبريطانيا اللتين تتفهما الخطة التركية، فقد لاقت الخطة معارضة قوية على الصعيدين الاقليمى والدولى.

ثالثاً: المستقبل الكردي:

فى اطار كل المعطيات الواقعية والوقائع التاريخية والسياسية السابقة، يمكن لنا أن نرسم سيناريو المستقبل الكردى وفقاً لأحد التصورات التالية:

الأول: وهذا هو التصور الأقرب إلى التحقق بناء على الخبرة التاريخية فى التعامل مع المشكلة الكردية وفى تعامل الأكراد مع بعضهم. ويقوم على افتراض أن بارزانى عقب نجاحه فى طرد طالبانى وفى اطار توجهه نحو فض تحالفه مع العراق، فانه سيقوم مرة أخرى بمحاولات للتقرب من القوى الخارجية (مقابلته مع بيللتراو وتانسو تشيلر) من أجل دعمه لانشاء منطقة الحكم الذاتى. فى الوقت الذى تقوم فيه هذه القوى الخارجية سراً بمد المعونة لقوات طالبانى، حتى نفاجأ بتجدد القتال بين الفصائل الكردية، وندخل مرة أخرى فى الحلقة المفرغة للصراع الكردى - الكردى الذى توجهه توازنات قوى ومصالح الأطراف الاقليمية والدولية دون أن نصل إلى حل واضح للمشكلة الكردية.

الثانى: أن تخالف القوى الخارجية الخبرة التاريخية، وتدعم بقوة حقوق الأكراد دون أى غرض لتحقيق مصالحهم وتوازناتهم، ومن ثم الضغط من خلال القنوات الشرعية لتوفير الحكم الذاتى للأكراد فى ظل الدولة العراقية.

الثالث: أن يستمر تدهور الأوضاع على الساحة العراقية فى الشمال، وتكون كافة الترتيبات التى تتم حالياً بمثابة تكريس غير مخطط وغير مرغوب لفصل الشمال وانشاء دولة كردية. وفى هذا الاطار سوف تكون هذه الدولة ضعيفة جداً وتعتمد اعتماداً كلياً على الدعم الخارجى، كما أنها ستكون مصدراً رئيسياً للقلاقل والاضطرابات لكافة دول المنطقة.

ويبقى الحل المنطقى لهذه الأزمة، فى ضرورة فتح حوار جاد بين الأكراد والعراق وتحت رقابة دولية توفر الضمانات الكافية لبدء تجربة الحكم الذاتى للأكراد فى ظل الدولة العراقية، التى يجب أن تعمل على تقبل هذا الحل من أجل تفادى المزيد من المشاكل المستقبلية الأكثر خطورة. وفى هذا الاطار، يجب أن تعمل العراق بجدية على دمج حقيقى ودون قهر أو عنف للأكراد بين صفوف الشعب العراقى.





العلاقات المصرية السودانية وأزمة الثقة

مروى ممدوح سالم

تشهد العلاقات المصرية السودانية فى الوقت الراهن تكرارا لنفس السيناريو الداعم لزيادة فجوة الخلافات بين نظامى البلدين .فبالرغم من أن اللقاء بين الرئيس المصرى والرئيس السودانى على هامش قمة القاهرة والذى عقد يوم ٢١ يونيو ١٩٩٦ بدا وكأنه عودة للحوار بين البلدين ، فالملاحظ ان تناقضات الرؤية بين النظامين والتى تستمد أسسها من مفهوم النموذج الذى يسعى السودان لتقديمه ما يزال حجر عثرة يحول دون تطوير العلاقات الثنائية .ويتناول هذا التقرير طبيعة المحادثات ، وردود الفعل الإقليمية والدولية ، بالاضافة لتأثير المحادثات على حدود العقوبات المفروضة على السودان .

طبيعة المحادثات :

فى خطوة عززت أجواء المصالحة فى مؤتمر القمة العربية الشاملة بالقاهرة ، اجتمع الرئيسان المصرى والسودانى يوم الأحد ٢٣ يونيو ١٩٩٦ على هامش القمة .وقد أسفر اللقاء عن الاتفاق على التعاون فى مكافحة كافة أشكال الإرهاب ، كما اتفقا على ان يجتمع المسئولون فى كلا البلدين وأن تلتقى الأجهزة الأمنية لبحث هذه الأمور انطلاقا من رؤية مصرية مفادها ان استعادة الثقة بين البلدين تتطلب توفير عدد من الضمانات الامنية يجب على السودان تقديمها ، الامر الذى اقتصرت معه المحادثات على الجانب الامنى .اضافة الى ذلك تمكنت جريدة الاهرام من الحصول على تصريحات ثلاثة من المتهمين فى محاولة اغتيال الرئيس المصرى العام الماضى ، والاذين تم استجوابهم بواسطة السلطات الاثيوبية .وقد اعترف المتهمون ان السودان كانت مركز تدريب لهم وان النظام السودانى قام بامداد منفذى المحاولة بكافة الاوراق الرسمية وتسهيل سفرهم على الخطوط الجوية السودانية ، بالاضافة الى منحهم الاسلحة اللازمة لتنفيذ المخطط .

ورغم ذلك دعت مصر الى تجنب فرض اى نوع من العقوبات من شانه المساس بالشعب السودانى .

فالهدف ليس زيادة معاناة الافراد بقدر ما هو دفع النظام السودانى تجاه الاذعان لقرارات الامم المتحدة ، وذلك عندما قرر مجلس الامن فرض عقوبات جديدة على النظام السودانى فقد تم التصويت يوم ١٦ اغسطس ١٩٩٦ بالموافقة على قرار يقضى بفرض حظر جوى على السودان ، كما منح مجلس الامن النظام السودانى مهلة حتى ١٥ نوفمبر ١٩٩٦ قبل البدء فى ادخال القرار حيز التنفيذ .

وفى هذا الإطار يجدر بنا ان نذكر ان العلاقات المصرية السودانية دخلت بؤرة التوتر الذى تطور ليدخل مرحلة الأزمة منذ تولى نظام البشير/الترابى الحكم فى السودان ١٩٨٩ . فهناك تباين شديد فى الرؤى السياسية للحكم وفلسفته ، بالإضافة الى طبيعة إدراك كل دولة لمكانتها الإقليمية ودورها . وبالتالى كانت أجواء عدم الثقة فى توجهات النظام السودانى هى نتاج التصعيد الذى شهدته العلاقات الثنائية منذ ذلك

التاريخ والذى وضع النظام السودانى فى عزلة اقليمية مع معظم دول جواره بعد مواجهته بعدد من الاتهامات على رأسها دعمه لجماعات الإرهاب . وعلى الجانب الاخر تعارض مصر بشدة هذا النمط من أنظمة الحكم ذى الصبغة الأصولية ،كما تركز على سياسات حسن الجوار فى المنطقة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول المجاورة . ومن ناحية اخرى تتعرض الحكومة المصرية لانتقادات عدة من الجانب السودانى بسبب إيوائها للمعارضة السودانية داخل الاراضى المصرية فى الوقت الذى تواصل فيه المعارضة السودانية التصريح بكونها الممثل الشرعى الوحيد للشعب السودانى وتطالب بإسقاط نظام البشير / الترابى .

وبذلك يتضح ان جوهر الازمة هوانعدام الثقة المتبادلة بين الطرفين . بحيث وصل الأمر مداه عقب تعرض الرئيس المصري لمحاولة اغتيال فى أديس أبابا ١٩٩٥ ، وإصرار مصر على تورط النظام السوداني بشكل او بآخر فى التخطيط للمحاولة .

وفى هذا السياق طالبت مصر الحكومة السودانية بضرورة التعاون مع السلطات الاثيوبية وتسليم المتهمين فى حادث محاولة اغتيال الرئيس المصرى ، وإزاء تأكيد حكومة السودان على عدم وجود المتهمين بالأراضى السودانية قدمت مصر مجموعة من المطالب المدعمة بالأدلة والوثائق مجملها ان نظام السودان متورط بصورة عميقة فى التخطيط لمحاولة الاغتيال ، بالإضافة الى دعمه للارهاب بشتى الوسائل (الايواء / التدريب / التوجيه)

ويمكن إجمال الاتهامات المصرية الموجهة للسودان فى فتح الحدود السودانية لاستقبال عناصر متطرفة تعرف باسم "الافغان العرب" ، واقامة معسكرات تدريب لهم على الاراضى السودانية يتولى الاشراف عليها عناصر سودانية من جهاز الاستخبارات ، وتوفير الدعم المادى اللازم لتنفيذ مخططاتهم الارهابية . بالاضافة الى تشييد مشروعات استثمارية بالاراضى السودانية واستخدام عوائدها فى تمويل تلك المخططات .

كما قدمت مصر للسلطات السودانية قائمة تتضمن مواقع المعسكرات ، كذلك جنسيات مستوطنيها ، وكذلك قدمت أيضا قائمة بأسماء المتهمين فى محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك.

العقوبات الدولية وموقف مصر :

وصلت الازمة بين البلدين الى منعطف دولى بلجوء مصر الى الامم المتحدة ، و تجىء الاتهامات الموجهه للسودان سواء تلك الخاصة بتصدير النموذج الاصولى وانتهاكات لحقوق الانسان او محاصرته للحريات العامة فى مقدمه اولويات العمل الدولى فقد جاءت النظرة الى السودان ودول اخرى (ايران / ليبيا /كوبا) باعتبارها نماذج مهددة للاستقرار الدولى .

وبانتهاء المهلة المحددة لتنفيذ القرار بدأ المجلس مشاوراته لفرض عقوبات على النظام السودانى بصدد اجباره على الامتثال للقرار ١٠٤٤ ولبيان الدور الذى لعبته مصرفى تجنب فرض حظر اقتصادى او عسكرى ضد السودان ، يجب ايضاح ردود الفعل الدولية تجاه نوعية وطبيعة العقوبات ابان مناقشة مشروع القرار . فالموقف الدولى رافض تماما لأى نظام يتبنى ايديولوجية معينه ويسعى لنشرها . ومثلما صار الحال مع النظامين الليبى والايرانى ، سعى المجتمع الدولى وفى مقدمته الولايات المتحدة الى تأييد الاتجاه الذى ينادى بتشديد العقوبات المفروضة على النظام السودانى . كما تقدمت مجموعة دول من حركة عدم الانحياز بمشروع قانون يقضى بفرض عقوبات سياسية وعسكرية على السودان . فى المقابل نجد الموقفين الروسى والصينى اكثر ميلا للتحفظ على تلك الاجراءات استنادا لعدم اقتناعهما بكفاية الادلة المطروحة لتوجيه الاتهامات الى النظام السودانى .

اما بالنسبة للموقف المصرى فبالرغم من حالة التوتر التى تشوب العلاقات المصرية السودانية ، فقد ظلت مصر تعارض لفترة طويلة فرض حظر اقتصادى أو عسكرى على السودان وذلك فى مواجهة الموقف المتشدد من قبل الولايات المتحدة التى رغبت فى تشديد العقوبات على النظام السودانى ، بالإضافة الى راى المعارضة السودانية التى ترى ان الحسم من جانب المجتمع الدولى من شانه ان يمثل الضمانة الحقيقية لإبعاد مخاوف التجزئة ، ولكى يبقى السودان دوله موحدة فى اطار نظام ديمقراطى . والحقيقة ان الموقف المصرى الايجابى وتجاوزه لموقف المعارضة السودانية يصب بالاساس فى المحافظة على كيان السودان كدولة واحدة ومن ادراكها لحقيقة ان فرض اى حصار جوى او عسكرى قد يضعف من قوة الجيش السودانى مما يقلل من قدرته على مقاومة الحركة الانفصالية فى الجنوب . ويتضح ذلك فى تصريح الرئيس المصرى لوكالة "السى.ان.ان ".بان مصر توافق على توقيع اى عقوبة الا تلك الخاصة بحظر تصدير السلاح ، لان لمصر رؤيتها الخاصة والتى ترفض بشدة انفصال الجنوب وتقسيم السودان.

الا ان النظام السودانى حاول ان يجعل من القاهرة معبرا لتجميد قرارات مجلس الامن التى تقضى بمعاقبته على دوره فى دعمه ومساندته للارهاب ،لجا الى التسويف فى التعامل مع الطلبات الواضحة التى تقدم بها لامفاوضون لامصريون لاثبات حسن النية . تبين انه كان يرمى الى كسب الوقت حتى يمر اجتماع مجلس الامن دون اتخاذ قراره بتشديد العقوبات ، قاده الى هذا التفكير ما لمسه من حرص مصر على مصالح الشعب السودانى ومعارضتها اتخاذ اى اجراء يؤثر على هذه المصالح .

على هذا صدر من مجلس الامن القرار رقم ١٠٥٤ بتاريخ ٢٦ابرايل ١٩٩٦ بفرض عقوبات دبلوماسية على السودان وهى

١ - تخفيض عدد ومستوى اعضاء البعثات الدبلوماسية السودانية بشكل اساسى وكذلك المناصب القنصلية ، وتقييد حركة من بقى منهم داخل هذه الدولة ومراقبتهم .

٢ - اتخاذ خطوات تحد من دخول او عبور اعضاء الحكومة السودانية ، ومسئوليتها ، وأفراد قواتها المسلحة فى اراضى هذه الدول .

٣ - دعوة جميع المنظمات الدولية و الاقليمية لعدم عقد مؤتمراتها فى السودان .

٤ - دعوة جميع المنظمات الدولية بما فيها تلك التى ليست اعضاء بالامم المتحدة ، والوكالات الدولية المتخصصة وجميع المنظمات الدولية ، للتصرف الدقيق وفق هذا القرار .

على أن يعيد المجلس النظر فيما اذا كان السودان قد امتثل للمطالب المقررة ، وقد دعا المجلس الى فرض هذه العقوبات بداية من ١٠ مايو ١٩٩٦ ما لم تسلم الحكومة السودانية المتهمين الثلاثة .

وعلى الجانب السودانى جاء تصريح رئيس البرلمان حسن الترابى بأن الرأى العام السودانى يكاد لا يلقى بالا العقوبات ، وذلك استمرارا للخطاب المتشدد الذى يتبناه السودان على هامش التفاعلات الدولية . بالاضافة لعدم قدرته على الاستفاده بالقدر الكافى من مرونه الموقف المصرى فى كسر حالة العزلة الدولية المفروضة عليه اذ اقتصر الموقف السودانى على الاشارة اللفظية التى لم تترجم الى واقع .كما أعرب الجانب السودانى عن امتنانه للموقف المصرى وعن استعداده لفتح صفحة جديدة فى العلاقات المصرية- السودانية ، وذلك من خلال تزويد القاهرة بكل المعلومات التى تتعلق بالارهاب ومحاولات التسلل وتهريب الأسلحة .

بيد ان الموقف ما زال يتصاعد بحيث أعلنت مصر ان المصالحة فى قمة القاهرة كانت تستند من وجهة النظر المصرية على تعاون السودان بتقديم معلومات امنية مثلا ، الا ان هذا لم يحدث مما دفع مصر الى اللجوء الى سلاح العقوبات مرة أخرى ، وان مصر لا يمكن ان تقف للابد فى وجه التيار الدولى المتصاعد والمطالب بتشديد العقوبات عن طريق مطالبتها بفرض حظر جوى على شركة الخطوط الجوية السودانية .

واتساقا مع ما سبق اكتسبت ورقة المعارضة السودانية المزيد من الاهتمام الدولى . فبعد دور المقاطعة الذى لعبته فى الانتخابات البرلمانية والرئاسية الماضية ، استمر دورها الداعى لسحب الشرعية من نظام البشير .وذلك عبر التشكيك فى دوافع النظام السودانى مؤخرا .

المعارضة السودانية والعقوبات :

تنطلق رؤية المعارضة من محاولة توظيف ورقة العزلة الدولية المفروضة على النظام السودانى كسبيل لاسقاطه ، فقد نظرت للمحادثات المصرية السودانية من منظور تكتيكى ، ولذلك جاء تحركها على مستويين :الاول خاص بالخطاب الخارجى العام ، حيث اشادت بانعقاد مؤتمر القمة العربى كخطوة على طريق توحيد الصف العربى بشكل عام .اما عن مسار العلاقات المصرية-السودانية فقد استبعدت المعارضة السودانية نجاح البلدين فى تجاوز خلافاتهما وتحقيق المصالحة قريبا ، بسبب محاولات الرئيس السودانى -على حد قول المعارضة- الالتفاف حول الشروط المصرية لتحسين العلاقات الثنائية ، وهى كما اكدها وزير الخارجية المصرى تتوقف على تغيير السياسات وايجاد الحلول لها.

كما اكدت المعارضة على انه ليس هناك أى أساس مشترك يربط مصر والحكومة السودانية ، كما ان نظام البشير ليس لديه مشروع حقيقى للتقارب مع مصر ، وان ما يجرى على السطح الان من الحكومة السودانية لا يعدو ان يكون مساومة لمصر على الجماعات الارهابية كورقة ضغط حتى لا تقف مصر ضد السودان فى المحافل الدولية .

اما عن دوافع اهتمامات التقارب التى يعلنها نظام الخرطوم مع دول الجوار فقد اعتبرتها المعارضة كما جاء على لسان دكتور عمر الدائم امين عام حزب الامة "مجرد محاولات للخروج من العزلة المفروضة عليه "و "انها محاولات محكوم عليها بالفشل لان العقوبات سوف تتصاعد على السودان " ، فالاسرة الدولية لا تثق فى النظام السودانى ، كما ان تجارب دول الجوار معه لا تشجع على ايجاد هذه الثقة .

اما واقع الامر- طبقا لمدركات المعارضة السودانية- والذى يتضح من خلال تصريحات الدكتور الترابى يقول عكس ذلك ، لانه أولا نظم مسيرة ضد مصر اسماها "مسيرة الغضب" . ولانه ثانيا الزعيم السياسى الوحيد الذى سمح له بتاسيس منظمة اسلامية فى الخرطوم ، كما انه الزعيم السياسى الوحيد الذى يدلى بتصريحات تتعارض مع تصريحات المسئولين فى السلطة .

ولذلك تتساءل المعارضة السودانية عن اسباب عدم محاسبة الترابى على تصريحاته اذا لم تكن تعبر عن الراى الرسمى للدولة خاصة ان هناك تصريحات تستدعى المحاسبة ، كتلك التى الح فيها الى ان السودان قد يستخدم ورقة مياه النيل للرد على مصر فى حالة استمرار التصعيد ، وذلك بقوله ": اننا لا نريد ان نفاقم التوتر . لكن امدادات المياه تاتيهم من السودان ..انهم فى مصر ليس لديهم اى موارد مائية جوفية ، واذا تعرض السودان لاستفزاز ، فان ذلك سيدفعه الى عدم الالتزام باتفاقات المياه ."ودائما تتناقل وكالات الاعلام احاديثه واول من يبثها وكالة السودان للانباء وهى الوكالة الرسمية مما يدل على مسايرة الدولة لتصريحاته .

لكل هذه الاسباب استبعدت المعارضة السودانية تحقيق اى مصالحة بين مصر والنظام السودانى واعتبار ما تم على

هامش مؤتمر القمة بمثابة مصارحة فقط.

اما المستوى الثانى الذى تتحرك عليه المعارضة السودانية فهو الذى يسعى للضغط من الداخل ، بحيث واصلت المعارضة السودانية تصعيد حملتها ضد الحكومة باصدار التجمع الوطنى الديمقراطى المعارض نداء الى جماهير الشعب دعا فيه المواطنين الى استمرار المظاهرات والاستعداد للعصيان المدنى والاضراب السياسى العام .

آفاق المستقبل :

هناك تساؤلات عدة حول النتائج المتوقع ان تسفر عنها المحادثات الامنية المصرية-السودانية ، وحول مقدار استجابة النظام السودانى لقرارات الامم المتحدة ، والاجراءات المتوقع اتخاذها من قبل مجلس الامن فيما يتعلق بتشديد العقوبات المفروضة على السودان .

وحول مدى النجاح الذى حققته اللجنة الامنية المصرية-السودانية المشتركة الذى يبدو انه محدود للغاية ؟ ، فالسودان لم يقم حتى الان باية خطوات ملموسة تسمح بفتح باب تنقية العلاقات بين البلدين ، وأولى تلك البوادر تسليم المتهمين المتورطين فى اعمال ارهابية و من بينهم المتورطون فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك .

ولذلك على الرغم من ان لقاء الرئيس مبارك والبشير يمكن ان يكون بداية لعودة العلاقات المصرية-السودانية الى طبيعتها، الا انه لا يجب الاغراق فى التفاؤل ، فقد سبق وأن حدثت لقاءات واتفق على اجراءات ولكن التنفيذ تعثر ولم يحدث تقدم ..فالتجارب السابقة تؤكد ذلك ، وآخرها الاجتماعات التى عقدت على هامش القمة القمة الافريقية التى عقدت فى القاهرة ١٩٩٣، فقد تم تشكيل لجنة من وزيرى الخارجية تجتمع مرة فى الخرطوم وأخرى فى القاهرة ، واجتمعت مرة فى القاهرة ، ولم تجتمع بعد ذلك وترتب على ما سبق عودة التوتر الشديد للعلاقات ، ومع ثبات موقف مصر الحذر تجاه قضية الارهاب اخطرت مصر الامم المتحدة يوم ١١ يوليو بالاجراءات التى اتخذت ضد الخرطوم تطبيقا لقرار مجلس الامن رقم ١٠٥٤ و التى من شانها الضغط على النظام السودانى للامتثال لقرار مجلس الامن . وإن كان البعض يتشكك فى جدية التحرك السودانى ، فالملاحظ ان عدم ثبات السياسة السودانية فى الاونة الاخيرة قد ساعد على ذلك .

وان لم يمنع ذلك امكانية التحرك الايجابى من جانب بعض القوى السودانية ، ، وهو ما يتضح من الخطاب السودانى مؤخرا .فقد أعلن الرئيس السودانى عمر البشير ان الخرطوم بدأت مؤخرا حوارا مع مصر وتم الاتفاق على استمراره ، وان الخرطوم ستواصل جهودها لاعادة العلاقات مع مصر الى طبيعتها .بالإضافة الى التصريح الذى أدلت به مصادر رسمية سودانية بأن محاولة الاغتيال الفاشلة التى تعرض لها الرئيس حسنى مبارك حملت الحكومة السودانية على مراجعة سياستها فيما يتعلق بإلغاء تأشيرة دخول السودان التى كانت السبب فى تواجد الأفغان العرب على أراضيه على حد قول تلك المصادر . فى المقابل نجد السلطات السودانية تقوم بخطوات تتعارض بشدة مع التصريحات والتحركات السابقة ، حيث قامت بتجميد تحويلات موظفى وزارة الرى المصرية بالسودان ، وذلك دون إبداء أسباب لهذا الإجراء . والحقيقة ان تناقض التصريحات الرسمية مع محدودية التحرك الايجابى تجاه مصر ، يعبر بدرجة ما عن حقيقة المأزق السودانى على الساحة الدولية من ناحية وعدم الاستقرار على التوجهات العامة السياسية من ناحية اخرى .

وإزاء هذه المراوحة وعدم ثبات التوجه السودانى نحو تحسين العلاقات مع مصر على وتيرة واحدة ، فانه يمكن الانتهاء إلى ان الرهان على تحقيق قفزة حقيقية فى العلاقات المصرية-السودانية أمر غير وارد فى الوقت الراهن ، وان إعادة تحسين العلاقات بين البلدين فى ضوء الوضع الحالى غير متاح إلا باستعادة الثقة المفقودة كشرط أساسى . وبعبارة أخرى ، فانه على النظام السودانى إعادة صياغة سياسته الخارجية ، بحيث لا يكون للدعوات الأيديولوجية أى مكان فيها .



مشكلة الصحراء الغربية والطريق المسدود

أحمد مهابة

إذا كان المثل يقول إن الزمن وحده كفيل بحل المعضلات المستعصية ، فإن مشكلة الصحراء الغربية بين المغرب وحركة البوليساريو لا تقدم أية مصداقية لهذا المثل خلال عشرين عاما ، منذ ظهرت المشكلة بين الخصمين فى شهر نوفمبر ١٩٧٥ ، حيث وقعت أسبانيا اتفاقية مدريد مع كل من المغرب وموريتانيا لنقل سلطة الحكم فى المستعمرة الأسبانية القديمة الى كل من المغرب وموريتانيا فى الساقية الحمراء ووادى الذهب ، وعلى الرغم من مضى عقدين من الزمان ، أخذت خلالها مشكلة الصحراء الغربية أشكالا وأبعادا سياسية وعسكرية ، أفريقية ودولية ، إلا أن ذلك كله لم يقترب بها من الحل ، بقدر ما باعد بينها وبينه ، الى الحد الذى جعل الأمم المتحدة تشعر بالإحباط والملل ، خلال فترة اثنين من أمنائها العامين ، هما بيريز دى كويلار ، و د. بطرس غالى ، حيث عجز الإثنان حتى الآن عن تمكين سكان الصحراء الغربية من الاستفتاء على تقرير مصيرهم ، بل على العكس من ذلك تعود مشكلة الصحراء الغربية بعد هذين العقدين الى نقطة البداية ، حيث اضطر مجلس الأمن الدولى أن يصادق على اقتراح الدكتور بطرس غالى الأمين العام الجديد ، الذى تعذر عليه تطبيق مشروع سلفه بيريز دى كويلار لتسوية المشكلة ، فقد تحطمت جهود الجميع على صخرة تحقيق الهوية للصحراويين الذين يرغبون فى ممارسة حقهم فى التصويت فى استفتاء على تقرير مصيرهم .

لقد وافق مجلس الأمن على اقتراح للأمين العام الحالى ، يقضى بإجراء تخفيض العنصر العسكرى لبعثة الأمم المتحدة (المينرسو) التى كانت تقوم بمهمة التحضير لإجراء الاستفتاء ، وأن يكون ذلك التخفيض بنسبة ٢٠٪ بحيث لا يؤدى الى إضعاف فعالية البعثة الدولية فى رفض وقف اطلاق النار ، وقرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية الى غاية ٣٠ من نوفمبر ١٩٩٦ ، لكن مجلس الأمن لفت انتباه الطرفين - المغرب والبوليساريو ، الى أنه قد يضطر الى النظر فى تدابير أخرى من ضمنها امكانية إجراء مزيد من التخفيضات فى قوام البعثة الأممية .

ومع كل ذلك حرص مجلس الأمن فى قراره على أن يعطى لطرفى النزاع بصيصا من الأمل إذا ما أظهر ما يلزم من الإرادة السياسية والتعاون والمرونة ، إذ أنه فى هذه الحالة سيكون مجلس الأمن والسكرتير العام للأمم المتحدة على استعداد لتأييد استئناف عملية تحديد الهوية ، وتأكيدا لذلك ، حث مجلس الأمن فى قراره السكرتير العام على مواصلة مساعيه لدى الطرفين لكسر الجمود ، الذى يعوق تنفيذ خطة التسوية ، وطلب منه أن يقدم تقريرا الى مجلس الأمن بحلول ٣٠ أغسطس ١٩٩٦ عن نتائج جهوده وكافة التطورات الهامة بما فيها الجوانب الإنسانية ، وأن يقدم تقريرا شاملا عن تنفيذ هذا القرار بحلول ١٠ نوفمبر ١٩٩٦ .

وإزاء هذا المأزق الذى وصلت اليه المشكلة ، تبادل طرفاه ، أى المغرب والبوليساريو الاتهامات التى يحمل فيها كل طرف الطرف الآخر مسئولية هذا الوضع المتردى الذى وصلت اليه المشكلة ، فالمغرب يتهم البوليساريو بأنها دأبت على اختلاق العوائق والعراقيل بهدف ايصال عملية تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية الى الطريق المسدود الذى وصلت اليه فى الوقت الراهن .

بينما ترد البوليساريو على المغرب باتهامات مماثلة ، بل أن رئيس البوليساريو محمد عبد العزيز حذر فى رسالة بعث بها الى السكرتير العام للأمم المتحدة من العواقب الخطيرة التى ستحدث فى المنطقة إذا ما تم تعطيل عملية تسجيل الناخبين الصحراويين فى قوائم تحديد الهوية ، وأكثر من هذا فإن البوليساريو تهدد بالعودة الى العمل المسلح إذا لم يجر الاستفتاء فى الصحراء الغربية .

وكان طبيعيا أن يرد المغرب على البوليساريو بنفس درجة التحدى وعلى لسان العاهل المغربى الذى انتهز فرصة خطاب العرش الذى ألقاه بمناسبة عيد ميلاده السابع والستين ، حيث أكد أن المغرب عازم على البقاء فى الصحراء الغربية سواء أجرى الاستفتاء أم لم يجر ، وكان طبيعيا أن يرد على تهديد رئيس البوليساريو محمد عبد العزيز باستئناف العمل العسكرى ، بأن المغرب على استعداد للدفاع عن نفسها فى حال وقوع أى اعتداء على القوات المغربية فى المنطقة .

وأكد الملك الحسن ذلك المعنى فى حديثين للتليفزيون الألمانى وذلك عشية زيارة المستشار الألمانى هلموت كول للمغرب فى شهر يونيو ١٩٩٦ حين أجاب على سؤال عن قرار مجلس الأمن بشأن إنهاء عمل بعثة الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية ، حيث عبر الملك الحسن عن أسفه ، لأنها المرة الأولى فى تاريخ الأمم المتحدة ، كما يقول ، يفشل فيها مخطط للسلام ، وأنه فى الوقت الذى يبحث فيه العالم عن الاتحادات والتجمعات الإقليمية ، يأتى الفشل فى الصحراء الغربية ، لا لشىء إلا لأن البعض يعمل على خلق مشاكل مصطنعة ، وحرص الملك الحسن على أن يوضح لشعبه وللرأى العام وللأمم المتحدة ، أن المغرب فى وضع أفضل بكثير من وضع البوليساريو ، التى تعيش فى مخيمات على جزء من أراضى دولة مجاورة ، بينما تسيطر المغرب على نحو ٨٥٪ من مساحة الصحراء الغربية بما فيها من بشر وثروات متعددة ، حيث يقول : "إننا فى بيتنا ، وعندما يكون المرء فى بيته ، فإن نفقاته تكون أقل بكثير مما لو كان مقيما بالفندق ، إننا مرتاحون أكثر بكثير فى بيتنا من أولئك الذين يعيشون بالفندق" .

بل إن الملك الحسن ذهب الى درجة من الصراحة فى خطاب آخر ألقاه بمناسبة الذكرى العشرين للمسيرة الخضراء ، التى جرت فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٥ ، حيث أوضح الملك الحسن ، بغير التباس، موقف المغرب الذى لا رجعة فيه ، وهو كما يقول "إن المغرب لن يقبل تعديل أو زيادة أو نقصان فى مخطط السلام الدولى ، وأنه فى حال عدم احترام تطبيق هذا المخطط كما هو ، فإن المغرب لا تريد استفتاء هو الذى طلبه ، فنحن فى صحرائنا الى أن يرث الله الأرض ومن عليها ، وأنه إذا وقع شىء لهذا المخطط سواء بحذف بعض ما جاء فيه ، أو فى كيفية تطبيقه ، أو القفز على أية مرحلة من مراحله ، فإننا لا نريد ذلك الاستفتاء ، وعلى من يتعب أن يذهب الى حال سبيله ، ومن أمن على نفسه فسوف يبقى .

ردود فعل سلبية :

ولم يقف الأمر عند هذا الحد من تبادل الاتهامات كردود فعل سلبية لهذا المأزق والطريق المسدود ، اللذين وصلت اليهما مشكلة الصحراء الغربية ، فقد تعدى الأمر ذلك الى الاتحاد المغاربى الذى تكون سنة ١٩٨٩ من الدول المغاربية الخمس ، المغرب ، والجزائر ، وتونس ، وليبيا ، وموريتانيا ، حيث انعكس هذا الموقف المتأزم على المغرب والجزائر بسبب مشكلة الصحراء الغربية وعلى الاتحاد المغاربى فأوقف مسيرته وأصابه بالشلل ، بعد أن طلبت المغرب رسميا فى ديسمبر ١٩٩٥ من الجزائر ، بوصفها رئيس الدورة الحالية للاتحاد ، طلبت المغرب وقف مؤسسات الاتحاد فى الوقت الراهن ، وذلك ردا على الموقف الذى اتخذته الجزائر بشأن الإسراع فى مسلسل تحديد الهوية للصحراويين المؤهلين للإدلاء بأصواتهم فى الاستفتاء المزمع إجراؤه فى الصحراء الغربية ، حيث اعتبرت الحكومة المغربية أن الحكومة الجزائرية خرجت عن حيادها فى مشكلة الصحراء بينما المفروض أن المشكلة لا تخص إلا المغرب والبوليساريو وأن على الأطراف الأخرى ، وخاصة دول المغرب العربى أن تلزم جانب الحياد وألا تنحاز الى أى طرف من طرفى المشكلة ، والخطوة الجزائرية التى استفزت الحكومة المغربية هى الرسالة التى بعثت بها الجزائر يوم ٦ ديسمبر ١٩٩٥ ، الى مجلس الأمن تعترض فيها على أمور تتعلق بعملية تحديد الهوية فى الصحراء الغربية ، الأمر الذى أصبحت به الجزائر فى نظر المغرب غير محايدة ومنحازة للبوليساريو ، هذا بالإضافة الى ما انتاب العلاقات الجزائرية - المغربية من فتور وتوتر ، كما هو الشأن بالنسبة للعلاقات المغربية - التونسية والمغربية - الموريتانية لإشتراك الثلاثة فى اجتماع طارىء للاتحاد المغاربى دون التشاور مع الحكومة المغربية الأمر الذى احتجت عليه المغرب بحدة وغضب .

كذلك كان من آثار ذلك التوتر قلق السلطات الموريتانية من الطريق المسدود التى وصلت اليه مشكلة الصحراء ، لأنها تخشى من تزايد أعداد اللاجئين الفارين من الصحراء الى المناطق الشمالية منها ، الأمر الذى يهدد بتغيير التركيبة العرقية للسلالات فيها بسبب حدوث زيجات بين الموريتانيين وسكان الصحراء ، بل أن الجزائر نفسها من المفروض أن تعانى من استمرار مشكلة الصحراء الغربية دون حل ، لأنها تضار من عملية تهريب وتجارة الأسلحة بين اللاجئين فى المخيمات الموجودة فى موريتانيا ، وهو ما تستفيد منه عناصر

جبهة الإنقاذ الإسلامية المسلحة فى الجزائر فى الإخلال بالأمن والاستقرار منذ عام ١٩٩٢ .

الاتحاد الأوروبى وشعور بالقلق :

وهذا الجمود والتوتر اللذان أوجدتهما مشكلة الصحراء الغربية لم يقتصرا على الدول المغاربية فرادى أو مجتمعات بل تعداها الى الاتحاد الأوروبى نفسه . فحسبما ترى مجلة المشاهد اللندنية ، العدد ١٨ - يوليو ٩٦ أن الاتحاد الأوروبى قد عبر عن قلقه للمغرب من جراء تأجيل الاستفتاء واقتراحات المغرب بشأن تعديل السجل الإنتخابى ولجان تحديد الهوية ، وأن ذلك يتعارض فى نظر الاتحاد الأوروبى مع مبادىء وإجراءات خطة السلام ، وزعمت المجلة البريطانية المشار اليها أن الاتحاد الأوروبى هدد بفرض عقوبات إذا ما واصل المغرب عدم الالتزام ، وأن الاتحاد الأوروبى قام بتجميد بعض الاتفاقيات التى أبرمت مع المغرب فى انتظار إجراء الاستفتاء وطالب بمراقبين خارجيين لمراقبة عملية التصويت . غير أن الدول الأوروبية كانت ومازالت ترى فى المغرب شريكا استراتيجيا يمكن أن يساعد فى مكافحة ما تواجهه تلك الدول من تهديدات وتحديات يقوم بها المتشددون الإسلاميون فى المغرب العربى .

كما أجرى الاشتراكيون الأوروبيون مع نظرائهم المغاربة ، حوارا فى البرلمان الأوروبى الذى دعا اثنين من المغاربة كممثلين للاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية فى المغرب ، للقيام بزيارة عمل لمقر البرلمان فى ستراسبورج يوم ٢٠ يونيو ١٩٩٥ حيث قدم الجانب المغربى عرضا لتطورات ملف الصحراء الغربية وقضايا حقوق الإنسان بالمغرب وارتباط هذه القضايا بآفاق العلاقات بين الاتحاد الأوروبى والمغرب فى ضوء التوقيع على اتفاقيتين للشراكة والصيد البحرى ، وقد قدم ممثلا المغرب فى هذا الحوار عرض لتطورات ملف الصحراء الغربية منذ أن عرض على الأمم المتحدة ، فأوضح الجانب المغربى طبيعة المشكلة التى وصفها بأنها ليست إلا استرجاع المغرب لأراضيه التى كانت تحت الاحتلال الأسبانى والاستعمار الفرنسى من سنة ١٩٥٦ وحتى سنة ١٩٧٥ .

كذلك عبرت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية فى مجلس الأمن مادلين أولبرايت عن رأيها عقب المصادقة على قرار مجلس الأمن بتعليق مسلسل تحديد الهوية ، بأن المغرب والبوليساريو يتقاسمان مسئولية المأزق الذى وصل اليه المخطط الأممى .

كذلك فعل النائب الأول لرئيس الحكومة الأسبانية الباريس لاسكويس حيث ذكر يوم ٢٩ مايو ١٩٩٦ ، أمام البرلمان الأسبانى بأنه يجب أن يكون هناك تقرير لمصير الشعب الصحراوى عن طريق الاستفتاء الحر والنزيه وبضمانات دولية ، كما عبرت مسئولة بوزارة الخارجية الأسبانية عن أسفها لقرار مجلس الأمن لأنها تعتبر أن قضية الصحراء ، وهى قضية تصفية استعمار ، فى حاجة الى تطبيق المخطط الأممى ، لا الى توقفه .

تحديد الهوية أو حائط المبكى :

لقد كان موضوع تحديد الهوية للصحراويين الذين يحق لهم الاشتراك فى استفتاء تقرير المصير فى الصحراء الغربية هو حائط المبكى أو قميص عثمان ، لأنه أصبح ، وسيظل ، الموضوع الرئيس للخلافات بين طرفى النزاع ، المغرب والبوليساريو ، وبينهما وبين الأمم المتحدة ، وهو موضوع قديم تضمنه تقرير بيريز دى كويلار السكرتير العام للأمم المتحدة الذى حظى ، حين وضع فى عام ١٩٩١ بموافقة الجميع ، لكنه أصبح بعد ذلك مثارا للخلاف .

وكان الأساس وحجر الزاوية فى موضوع تحديد الهوية هو الإحصاء السكانى الذى أجرته أسبانيا فى الصحراء الغربية عام ١٩٧٤ ، وهو الإحصاء الذى يحدد عدد سكان المنطقة بـ ٧٤٠٠٠ مواطن صحراوى ، وكان طبيعيا أن يضاف الى هذا العدد نسبة معقولة من الأشخاص الذين ولدوا بالصحراء الغربية خلال العشرين عاما الماضية ، إلا أن هذا الإحصاء لم يلبث إلا قليلا حتى دب الخلاف حوله من جديد ، فالبوليساريو اعتبرته فى البداية أنه أقل من الواقع السكانى فى الصحراء الغربية ، وزعمت أن العدد كان يقارب المليون نسمة ، وهو ما رد عليه المغرب بأن البوليساريو تدخل فى هذا الزعم أعدادا من المهاجرين غير الشرعيين جاءوا الى الصحراء من الدول الأفريقية المجاورة ، لكن البوليساريو نفسها عادت وتمسكت بالإحصاء الأسبانى وأصرت على أن يكون هو الأساس الوحيد المقبول لتحديد من له حق الاشتراك فى التصويت ، مع تسليمها بأن هذا العدد فى إحصاء ١٩٧٤ يمكن أن يضاف اليه نسبة ما بين ١٠٪ أو ١٥٪ من مجمله ، وهم الذين ولدوا فى الصحراء منذ عام ١٩٧٤ .

أما المغرب فقد شكك فى حجية إحصاء ١٩٧٤ ، وأورد العديد من الحجج والبراهين على رأيه هذا ، الذى استمده مما ورد فى مقدمة الإحصاء نفسه ، ومن وثائق أسبانية تؤكد ذلك ، كما أكد المغرب ، وعزز رأيه بالأسانيد ، أن آلاف الصحراويين قد اضطروا الى مغادرة الأقاليم الصحراوية عام ١٩٥٨ بعد المجازر التى ارتكبتها القوات الأسبانية والفرنسية فيما عرف آنذاك باسم عملية المكنسة ، وأن هؤلاء الفارين لجأوا الى شمال المغرب قبل اجراء هذا الإحصاء ، وبالتالى فإن الإحصاء لم يشملهم بينما هم صحراويون لهم الحق فى التصويت فى أى استفتاء يجرى فى الصحراء وقدم المغرب قوائم تضم نحو ١٢٠ر٠٠٠ فرد وقد سلم بمبدأ عدم حجية الإحصاء الأسبانى عام ١٩٧٤ مشروع بيريز دى كويلار الذى وافق عليه الجميع سنة ١٩٩١ ، وعندما بدأت عمليات تحديد الهوية ، استقدم المغرب هؤلاء الهاربين من سكان الصحراء وأقام لهم الخيام ووسائل المعيشة فى مناطق العيون وسمارة والداخلة ، الأمر الذى رفضته البوليساريو وثارت عليه ، زاعمة

أن أى استفتاء يجرى على هذا الأساس ، وهو استفتاء لا يخص شعب الصحراء ، وإنما يخص شعبا آخر ، بينما تمسكت به المغرب فى حزم ، حتى بعد أن حاول الدكتور بطرس غالى السكرتير العام للأمم المتحدة أن يقرب بين وجهتى النظر المتضاربتين باقتراح حل وسط ، يأخذ فى اعتباره عدة معايير كثبوت تسجيل الراغبين فى المشاركة فى الاستفتاء ، وتسجيلهم فى لوائح الإحصاء الأسبانى سنة ١٩٧٤ ، وأن يثبت انحدار طالب التسجيل من أب ولد فى الصحراء ، أو أن يكون من عائلة صحراوية معروفة أقامت فى الصحراء مدة ست سنوات متصلة أو اثنتى عشرة سنة متقطعة .

إلا أنه لم يقدر لهذا الحل الوسط أن يجد مجالا للتطبيق لاختلاف الطرفين المتنازعين : المغرب والبوليساريو فيما يراه كل منهما الحل الأمثل من وجهة نظره .

الأمم المتحدة والدائرة المغلقة :

ولقد تعددت وتنوعت محاولات مجلس الأمن من خلال السكرتير العام للأمم المتحدة لإيجاد صورة من صور التوافق ، تسهل للجان تحديد الهوية عملها ، فاقترح السكرتير العام أن تتضمن لجان تحديد الهوية ممثلين (لأفخاذ القبائل) فى منطقتى تندوف والعيون ، وكان الهدف من هذا الاقتراح هو أن تكون شهادة شيوخ القبائل تزكية للأشخاص المتقدمين لهذه اللجان لتسجيل أسمائهم فى حالة ما إذا لم تتوافر لهم الوثائق المطلوبة أو اعتراها نقص أو غموض .

لكن هذا الحل التوفيقى أسىء استغلاله من جانب البوليساريو حين تعمدت أن يغيب شيخ القبيلة الذى ينتسب اليها عن حضور اجتماعات لجان تحديد الهوية ، الأمر الذى يعطل عمل اللجان ويحول دون استمرار نشاطها ، وذلك لأن البوليساريو اعتبرت أن مقاييس تحديد الهوية المقررة من طرف الأمم المتحدة هى صيغ تخدم مصالح المغرب ، لتمكينه من إضافة عشرات الآلاف من الأشخاص الذين يقول إنهم غادروا الصحراء الغربية الى شمال المغرب ، وهو ما ترد عليه المغرب بحجة داحضة ، هى أن محمد عبد العزيز رئيس الجمهورية العربية الصحراوية هو نفسه من هؤلاء الصحراويين الذين ولدوا فى المغرب من أسرة هاجرت الى الشمال .

ومن هنا حاول السكرتير العام أن يجد مخرجا آخر لهذه التعللات من جانب البوليساريو وتغيب ممثليها من الشيوخ ، وذلك بأن يصبح من الممكن أن تباشر لجان تحديد الهوية عملها سواء حضر أحد الشيوخ الممثلين للبوليساريو أم لم يحضر ، للحفاظ على استمرارية عمل اللجان ، وهو حل توافق عليه المغرب وترفضه البوليساريو ، وقد دعمت الجزائر موقف البوليساريو بهذا الصدد فبعث وزير خارجيتها فى ديسمبر ١٩٩٥ بمذكرة الى مجلس الأمن يعبر فيها عن رفض حكومته لهذه التدابير الجديدة ، ولأن الجزائر تريد أن تبدى قلقها لمجلس الأمن إزاء آفاق وإجراءات تتضمن مخاطر جديدة لمستقبل عملية التسوية ومستقبل السلم والاستقرار فى المنطقة . أما جبهة البوليساريو فقد بعثت هى الأخرى برسالة الى رئيس مجلس الأمن تقول فيها : إن جبهة البوليساريو لا يمكن أن تشارك فى عملية تحقيق الهوية على أساس المسطرة الجديدة ولا يمكنها أن تعترف بالنتائج المترتبة عليها وترى أن تطبيق مثل هذا الحل التقريبى يعنى تنظيم استفتاء لشعب آخر غير الشعب الصحراوى .

وهكذا يعود الموضوع الى نقطة الصفر ، المغرب لا يقبل اجراء الاستفتاء إلا على أساس مشروع الأمم المتحدة الذى قبله الجميع دون زيادة أو نقصان ، وإلا فإنه باق فى أرضه يدافع عنها إذا وقع عليها اعتداء ، وكذلك هو موقف البوليساريو على أساس ما أوضحناه من أسباب رفضها لهذه الحلول التوفيقية ، ولم تجد نفعا كافة نداءات وتوصيات واقتراحات مجلس الأمن والأمين العام ، ولم تجد آذانا صاغية ، مناشدة الطرفين المساهمة فى انجاح مهمة الأمم المتحدة فى اجراء الاستفتاء فى المنطقة ، قبل أن تضطر الأمم المتحدة أن تنفض يدها من المشكلة بعد أن استنفدت كل ما لديها من حلول ومخارج ، حتى لقد بلغ من حرص مجلس الأمن على الخروج بالمشكلة من المأزق الذى تردت فيه ، أن يكلف الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم تقريره مرتين فى الشهر ليقف المجلس أولا بأول على مدى تقدم مسلسل تحقيق الهوية ، وفى نفس الوقت يناشد الطرفين المغرب والبوليساريو للتعاون بشكل حقيقى مع الأمين العام وبعثة الأمم المتحدة (المينرسو) لوضع جميع الجوانب الأخرى لمخطط التسوية موضع التنفيذ طبقا للقرارات التى سبق أن اتخذها .

ولكن وبعد أن استيأس الوسطاء والساعون فى حل المشكلة ، اضطر الأمين العام للأمم المتحدة أن يوصى فى تقرير قدمه لمجلس الأمن فى النصف الأول من مايو ١٩٩٦ لتعليق عملية تحقيق الهوية للناخبين المشاركين فى الاستفتاء ، حتى يبرهن الجانبان - المغرب والبوليساريو - على استعدادهما لتنفيذ المخطط الدولى ، موضحا أن تعليق عملية تحقيق الهوية سيؤدى الى انسحاب أعضاء لجانها باستثناء مجموعة محدودة ستبقى للإشراف على اغلاق المراكز وجمع المعلومات ، وأن لائحة التسجيل التى أعدتها لجنة تحقيق الهوية سيتم نقلها الى مكتب الأمم المتحدة فى جنيف لإيداعها هناك ، كما أضاف بقوله أن التعليق سيؤدى أيضا الى سحب الشرطة المدنية باستثناء وحدة صغيرة لمواصلة الاتصالات مع سلطتى الجانبين والتخطيط لإستئناف محتمل للعملية .

وقد ردت البوليساريو على ذلك برسالة بعثت بها الى مجلس الأمن تهدد فيها بالعواقب الخطيرة فى المنطقة إذا ما تم تعطيل عملية تسجيل الناخبين فى إطار لجنة تحديد الهوية ، وذلك ردا من البوليساريو على توصية الأمين العام بتقليل حجم بعثة الأمم المتحدة فى الصحراء الغربية ، وهذا التهديد يأتى بالإضافة الى تهديد آخر للبوليساريو نفسها بأنها ستعود الى

العمل المسلح إذا لم تؤخذ وجهات نظرها فى الاعتبار .

من المستفيد من هذا المأزق ؟ :

إذا كـان هذا هو الظاهر وراء الوصـول الى هذا الطريق المسدود للحيلولة دون اجراء استفتاء فى الصحراء الغربية ، فإن مـا خـفى كـان أعظم ، إذ أنه يقـبع وراء هذا الطريق المسدود، اعتبارات قد تمثل الباعث الدافع لكل هذه التعللات ، انه قد لا يضير البعض استحالة اجراء الاستفتاء ، بل والاستفادة من عدم اجرائه ، فالمغرب يتصرف تصرف الواثق غير المتعجل أو المضطر ولأنه يتمتع بالسيطرة الكاملة على المثلث النافع ، وعلى نحو ٨٥٪ من مساحة الصحراء التى أعطاها حماية أمنية بالسيطرة العسكرية الكاملة ، كما أعطاها استقرارا اقتصاديا واجتماعيا أصبحت تحسدها عليها أقاليم أخرى مغربية ، لاسيما فى شمال المغرب ، كما أن الظروف الدولية والمحلية أصبحت فى صالحه بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وتدهور الوضع الأمنى فى الجزائر بسبب نشاط العناصر الاسلامية المتطرفة ، كما أن الحروب الأهلية الماثلة وأزمة المديونية الدولية فى عدد من دول العالم الثالث قللت من الثقل السياسى لهذه الدول غير المنحازة التى كانت من أكثر المؤيدين للبوليساريو ، سياسيا واقتصاديا .

كما أن الملك الحسن ، على الرغم مما يتكبده من نفقات فى مشكلة الصحراء ، والتى تصل الى مليون دولار يوميا ، إلا أنه يتمتع باجماع وطنى لاسيما من جانب الجيش وأحزاب المعارضة ، التى كان بعضها ، كحزب الاتحاد الاشتراكى ، يعارض مبدأ اجراء استفتاء فى منطقة يعتبرها جزءا من السيادة المغربية ، ولا يوجد فى المجتمع المغربى صوت يعلو على صوت المعركة من أجل تأكيد سيادة المغرب على الصحراء الغربية .

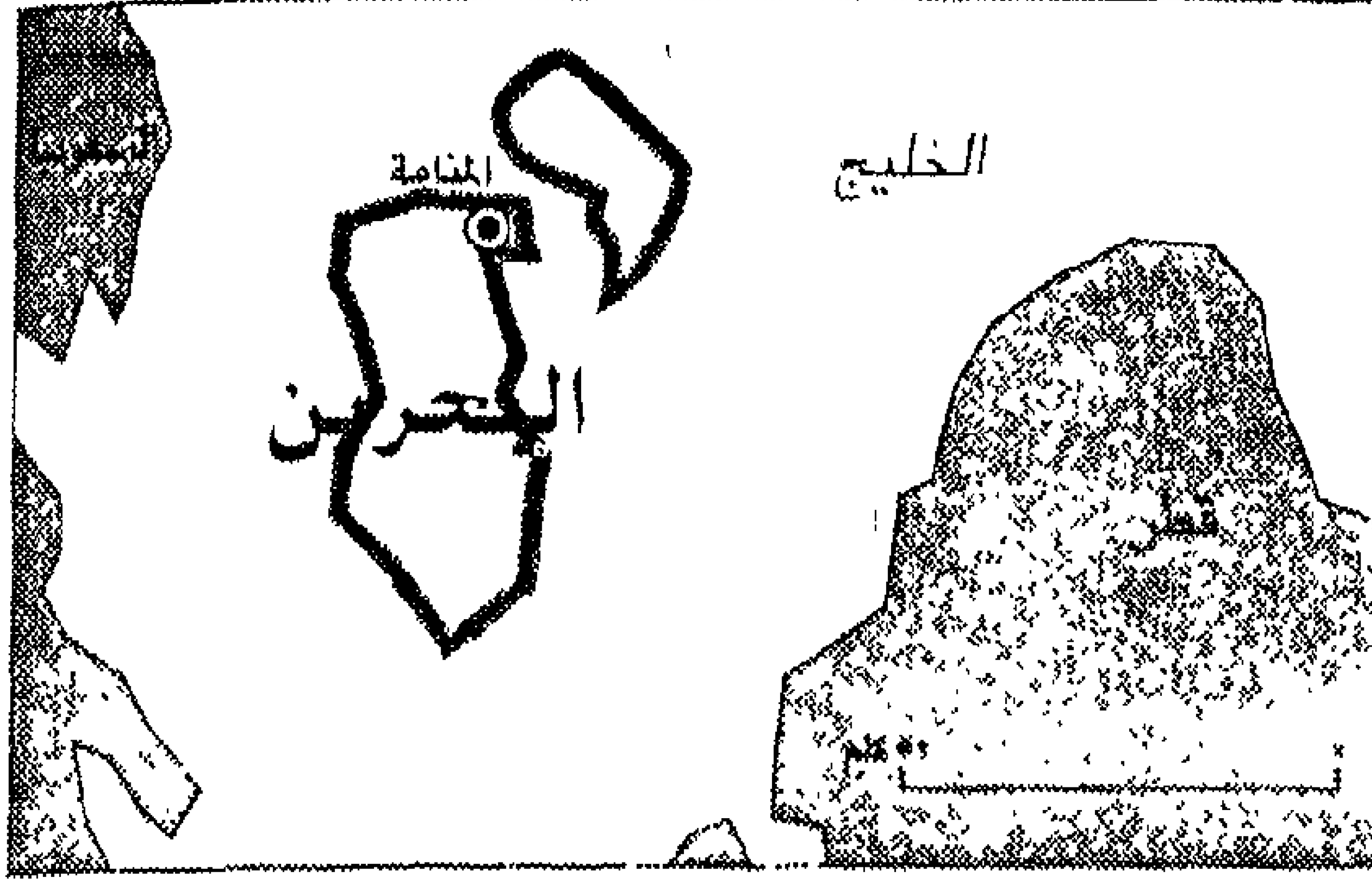
أما البوليساريو فإنها هى الأخرى ، وعلى ضوء الاعتبارات السابقة لا تجد نفسها فى عجلة من أمرها لعدم يقينها من أن نتائج الاستفتاء ستكون فى صالحها ، وأن حكومتها فيما تسميها الجمهورية العربية الصحراوية تتمنى أن تبقى لأطول فترة ممكنة ، دولة مستقلة لها سفراء وممثلون فى أكثر من سبعين دولة من دول العالم الثالث اعترفت بها ، وأن تظل عضوا كامل الحقوق فى منظمة الوحدة الأفريقية ، وتطمع فى أن تستكمل شروط عضويتها فى بقية المنظمات العالمية والإقليمية ، ولذلك فإنها تعول فى الدرجة الأولى ، ليس على نتائج الاستفتاء ، وانما أن تنجح هى وأنصارها فى أن تفرض على المغرب ورقة المفاوضات المباشرة للوصول الى حلول سياسية ، إما أن تجعل الاستفتاء أمرا لا ضرورة له ، وإما أن تحصل على أفضل الأوضاع السياسية فيما بعد الاستفتاء ، كالحكم الذاتى واسع النطاق.

يضاف الى كل ما سبق أن الطريق المسدود الذى وصلت اليه المشكلة يناسب أطرافا أخرى ويحمى مصالحها ، إذا ما حلت المشكلة واتحدت دول المنطقة فى اتحاد مغاربى يحقق لها تكاملا اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، يضمن لشعوبها الرخاء ، ويجعل منها كتلة صلبة فى مواجهة كتل دولية أخرى تحاول أن تبقى على منطقة المغرب العربى كسوق استهلاكية ، وعمالة رخيصة ، وشراكة غير متكافئة ، وهذه كلها اعتبارات تجعل مهمة الأمم المتحدة صعبة بل ومستحيلة حتى ولو كانت لديها الشجاعة أن تضرب عرض الحائط بالتعللات والمواقف المتعنتة ، وأن تجرى استفتاء شفافا ونزيها لإنجاز مهمتها فى الصحراء الغربية دون أن تتقيد إلا بما تراه محققا لهذه المهمة : أحب من أحب وكره من كره ، وإلا فإن الطريق المسدود سيظل هو المأزق الذى لا مفر منه .



إضرابات الشيعة فى البحرين

أبعاد أزمة الدولة الوطنية فـى الخبرة العربيـة



علاء سالم

بدأت الأوضـاع السياسية ـ الأمنية فى البحرين خلال الآونة الأخيرة تأخذ منحى خطيراً من حيث نوعية الإضطرابات، أو وحجم التنظيمات التى تنفذ عمليات التفجيرات ومواجهة رجال الأمن، إضافة إلى تضاؤل الإعتقاد الذى كان سائداً فى العديد من الأوساط الرسمية، بأنه سيتم القضاء على هذه القلاقل فى وقت قصير جدا .والإعتقاد السائد حاليا أن الأزمة بجذورها، بدأت تتشعب وتتعقد أطرافها، لتضفى تحدياً حقيقياً أمام السلطة والمجتمع البحرينى بكافة تقسيماته الإثنية والقومية، الأمر الذى أربك السلطة السياسية فى تعاملها مع المستجدات التى طفت على سطح هذه الأزمة.،وقد أظهرت عملية تنفيذ حكم الإعدام فى شهر مارس١٩٩٦فى أحد المتظاهرين الشيعة الذى أتهم بقتل شرطى خلال إحدى المصادمات فى العاصمة المنامة، وتصاعد وتيرة مهاجمة الأهداف والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية من قبل المتظاهرين الشيعة، إتجاهاً عاماً لتفعيل وتغليب الأسلوب الأمنى بكل مايحمله من مخاطر على أساليب الحوار لتجاوز هذه الأزمة، خصوصاً حينما بدأ الجيش التدخل إلى جانب قوات الأمن بدءاً من يناير ١٩٩٦ .

ابعاد الازمة :

بدأت القلاقل فى البحرين، فى شهر اغسطس١٩٩٤، أثناء قيام بعض العاطلين عن العمل، ومعظمهم من القرى الشيعية، بالتظاهر والتجمع، ومحاولة الاعتداء على مكاتب وزارة العمل مما ادى إلى مواجهات مع رجال الامن كانت تخف وتهدأ، قبل أن تتحول فى بدايات ديسمبر من نفس العام إلى تظاهرات واحتجاجات لاطلاق الشيخ على سلمان الذى أعتقل لاسباب أمنية وسياسية (توزيعه عريضة وقعها آلاف البحرينيين تطالب بإعادة البرلمان الذى حل عام١٩٧٥، وعودة الدستور) ، وبلغت ذروتها مع بدايات العام١٩٩٥، مع سياسة الإبعاد التى قامت بها السلطات البحرينية بحق العديد من رجال الدين الشيعة من ضمنهم الشيخ على سلمان، والشيخ حمزة الديرى، والشيخ حيدر السترى، بتهمة التحريض على الاعمال التخريبية والقلاقل فى البحرين .وقد تزامنت هذه السياسة، مع تصعيد فى العلاقات البحرينية ـ الايرانية.

وقد استمرت الأحداث بشكل متقطع إلى اواخر إبريل، توقفت مدة خمسة اشهر، خلال هذه الفترة وتحديداً فى ٢٥ يونيو تم إجراء تغيير حكومى، لتتجدد بوتيرة أشد عنفاً فى٢٥سبتمبر ١٩٩٥، حينما أعتقل الشيخ عبد الامير الجمرى، إذ إندلعت العديد من اعمال العنف والاعتقالات والتخريب،حيث وصل عدد ضحايا هذه الاحداث الى١٣شخصا بين مدنيين ورجال شرطة وقدرت الأضرار والخسائر بملايين الدولارات، وفى هذا الشهر تم من ناحية إعادة تنظيم وزارة الداخلية، وتوسيع نطاق صلاحياتها، من ناحية أخرى إصدار أحكام صارمة على ثمانين بحرانياً شملت الاعدام والسجن .وقد بدا من وتيرة تصاعد الأزمة العلاقة الوثيقة ما بين البعد السياسى متمثلاً فى الدعوة لاحياء الحياة الدستورية، والبعد الاقتصادى ـ الاجتماعى، متمثلاً فى تزايد معدلات البطالة بين الشباب البحرينى (تقدرها العديد من المصادر بقرابة ٣٠ألف شخص)، وتحديداً فى أوساط المسلمين الشيعة، فى وقت تتهم فيه الحكومة بتفضيل العمالة الاجنبية عليهم .ومما يفاقم مشكلة

البطالة في البحرين، إرتفاع نسبة من هم دون عمر الخامسة والعشرين إلى اجمالي عدد السكان ، والتي تصل الى٧٥٪، الأمر الذي يعني العمل على توفير فرص اكثر للعمل في وقت تتراجع فيه البحرين كمركز مالي ومصرفي اقليمي نتيجة للتحولات في الاقتصاد العالمي والتي قلصت من اهمية وحدات الاوفشور - المصرفية فضلا عن رحيل الشركات الاجنبية لاسباب مماثلة، وكذلك نتيجة لعملية السلام وظهور مراكز مالية ومصرفية اخرى قريبة من إسرائيل، فضلا عن اتجاه دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى نحو اقتصاد الخدمات في إطار خططها الرامية إلى تنويع اقتصادياتها .وقد ساهمت هذه العوامل اضافة إلى الأعباء المالية التي تحملتها البحرين من جراء حرب الخليج الثانية، في حرمان البحرين من الميزة التي تمتعت بها منذ اوائل الثمانينات .

وعلى الرغم من أن المعارضة السياسية في البحرين لا تقتصر على الشيعة وحدهم، اذ توجد العديد من الحركات المعارضة الأخرى إلى جانب الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين، مثل الجبهة الشعبية لتحرير البحرين ، الا أن السلطات مازالت تصم حركة الإحتجاجات الشعبية بالطابع والمعارضة الشيعية المدعمة من الخارج .فمن المعروف أن تكتل الحركة الدستورية الذى نشأ في العام ١٩٩٢، وضم نحو ثلاثين شخصية من بينها ممثلون عن القوى القومية والديمقراطية والتيار الديني، كان ذا طابع غير مذهبي .ومطالب هذه الحركة، صاغتها أربع عشرة شخصية في مقدمتهم الشيخ الجمرى والشيخ عبد اللطيف المحمود، ود.احمد الشعلان، وتضمنت :

١ - تفعيل الدستور وعودة الحياة النيابية عبر اجراء إنتخابات عامة لتشكيل مجلس تشريعي جديد.

٢ - السماح بعودة المنفيين من أبناء البحرين الذين أبعدوا إلى الكويت ولبنان .

٣ - منح المرأة البحرينية حقوقها السياسية والمدنية .

٤ - المساواة مابين أبناء البحرين شيعة وسنة .

٥ - إجراء إصلاحات اقتصادية تقلل من الفجوة المتزايدة بين فئات المجتمع البحريني .

ومن بين هذه المنظمات، تبرز منظمات المعارضة الشيعية بوصفها الاكثر نفوذاً وقوة، ويرجع ذلك في أحد أهم محدداته لعدة أسباب منها تركز النسبة الأكبر من البطالة في أوساط الشيعة، والتمييز ضد الشيعة وحرمانهم من المناصب السياسية فضلاً عن عدم تمثيلهم سياسياً بقدر يوازي كثافتهم السكانية منذ حل المجلس التشريعي، والدور المحورى لرجال الدين الشيعة في معارضة سياسات الحكومة والتحريض من أجل الديموقراطية ومناوأة الوجود الامريكي والغربي في البحرين وما ترتبط به من مظاهر تتعارض مع تعاليم الاسلام. غير ان السبب الرئيسي يتمثل في إصرار الحكومة على وصم حركة الاحتجاجات بالطابع الشيعي في إطار سياستها الرامية إلى عزل الشيعة وتصوير الاحتجاجات على أنها محصلة ونتائج محاولات ايرانية لزعزعة الاستقرار الداخلي في دول الخليج. تتكون منظمات المعارضة السياسية البحرينية من :

١ - حزب الله البحريني، وهو حركة معارضة شيعية مسلحة كشف عن وجودها في يونيو ١٩٩٦حينما قامت أجهزة الأمن بالقبض على العديد من أعضائه ومصادرة كميات كبيرة من الأسلحة .ويعتبر منظمة حزب الله الإيرانية الممول والمدعم الرئيسي لكافة فروع حزب الله في المنطقة .

٢ - الجبهة الاسلامية لتحرير البحرين، وهي حركة شيعية تتخذ من طهران مقراً لها، وتعد من اهم حركات المعارضة، ويرأسها الشيخ محمد على محفوظ، وتأسست في البحرين علم ١٩٧٦.

٣ - حركة أحرار البحرين الاسلامية، وهي منظمة شيعية، يرأسها الشيخ عبد الأمير الجمرى، وتتخذ من لندن مقراً لها.

٤ - الجبهة الشعبية لتحرير البحرين، وهي حركة يسارية إرتبطت بالجبهة الشعبية لتحرير عمان والجزيرة العربية .وتعد أحد فروعها.

٥ - جبهة التحرير الوطني البحرينية، وهي حركة معارضة يسارية .

٦ - لجنة الدفاع عن المعتقلين السياسيين في البحرين، ومقرها لندن وتضم شيعة وسنة .

٧ - حركة حرية البحرين، وتتخذ من لندن مقراً لها .

٨ - الحركة الدستورية البحرينية، وهي عبارة عن إئتلاف واسع من القوى السياسية الشيعية والسنية .

٩ - العديد من تنظيمات دينية صغيرة الحجم، ولجان للتنسيق بين احزاب المعارضة البحرينية.

وعملياً لم تخفف قرارات السلطة في ديسمبر١٩٩٢بتعيين مجلس إستشارى يعاون الامير في الحكم يرأسه شيعي، من حدة المعارضة السياسية، التي ظلت مصرة على مطالبها بالعودة الكاملة للحياة النيابية والديمقراطية، ومواصلة القلاقل والاضطرابات الشعبية لتحقيق ذلك، والتي بلغت حداً غير مسبوق بإستخدام القنابل والهجوم علىالفنادق والمطاعم وبعض الصحف والمدارس. وقد تزامن مع هذا التدهور الأمني، تعقيد، من الناحية السياسية وتصعيد بالنسبة إلى العلاقات مع ايران، إذ أقدمت البحرين في مطلع شهر فبراير ١٩٩٦على إبعاد السكرتير الثالث في السفارة الايرانية معتبرة أنه شخص غير مرغوب فيه ويقوم بأعمال تتنافى ومهمته الدبلوماسية .ولجأت ايران إلى المعاملة بالمثل فطردت دبلوماسياً بحرينياً بعد يوم من الاجراء البحريني .وفي يونيو، حينما تم الكشف عن فرع حزب الله البحريني، قامت البحرين بسحب سفيرها من طهران، وتخفيض تمثيل بمثتها

الدبلوماسية إلى مستوى القائم بالأعمال .

وقد شهدت أبعاد هذه الازمة فى الأونة الاخيرة تصعيداً خطيرا ليس فقط على مستوى الاضطرابات السياسية، واتساع نطاقها تحديداً مع قرار تشكيل مجلس أعلى للشئون الإسلامية فى ٢٠ أبريل ١٩٩٦يناط به مهمة الإشراف ومراقبة كافة الأنشطة الدينية والإشراف على تعيين الأئمة والدعاة فى المساجد، وهو التعيين الذى كان قاصراً فى الماضى على المساجد السنية فقط، وإنما أيضاً تجاه الاتهامات المتبادلة مع ايران، وحرب السفارات التى إندلعت بينهما .

أبعاد نمط التحالفات القائمة :

تشير كافة ردود أفعال الأطراف المختلفة من الأزمة فى البحرين واستمراريتها إلى إعادة تجسيد نمط التحالفات القائم على المستويات الثلاث الداخلى والإقليمى والعالمى، منذ عقد الثمانينات، والمتمحور حول الإنقسام الرئيسى فى البحرين بين أغلبية شيعية محكومة وأقلية سنية حاكمة .وعلى الرغم من صحة ما تقول به المعارضة من أن حركة الإحتجاجات ليست ذات طابع طائفى، إلا أن هذا الإنقسام يلعب دورا حاسماً فى تحديد مواقف الأطراف، وكذلك فى تقييد فرص الحلول السياسية وغير الأمينة للأزمة.وحول هذا الإنقسام تدور كافة التحالفات والإرتباطات الخارجية الأقليمية والدولية .

فداخلياً تنتمى النخبة الحاكمة إلى الأقلية السنية التى تشكل طبقة الأعيان والتجار المهاجرين من دول الخليج العربية الأخرى.وتتحالف هذه النخبة مع العمالة الأجنبية ورأس المال الأجنبى المستثمر فى البحرين. وتعتمد على الأجانب تحديداً فى حماية الأمن العام، حيث أنها تسند منصب مدير الأمن إلى ضابط بريطانى سابق فى القوات الخاصة البريطانية وهو "أيان آندرسون "منذ عام١٩٦٥، ورغم أنه أبدى رغبته فى التقاعد فى عام١٩٩٥، إلا أن الحكومة أبقت عليه فى ظل تطورات الأحداث الأخيرة، رغم مطالبة المعارضة التى تعتبره مسئولا عن السياسة المتشددة فى التعامل معها بإبعاده.ويعاون أندرسون مجموعة من الضباط البريطانيين الذين يشغلون المناصب الهامة فى الجهاز، بينما يتشكل ضباط الصف والجنود فى شرطة مكافحة الشغب ، والتى تسند اليها المهام الأمنية ومواجهة القلاقل من الباكستانيين والبلوش وفى الجانب المقابل هناك الأغلبية الشيعية من العمال وأبناء الطبقات الأدنى مستوى اقتصادياً واجتماعياً .

والمشكلة الحقيقية فى الأزمة الراهنة فى البحرين هى التشابك والتقاطع المتطابق والكامل مابين الإنقسام الطائفى مابين سنة وشيعة، مع مثيله الطبقى حيث يمثل السنة رجال الأعمال وأصحاب العمل فى حين تتوزع الطائفة الشيعية بين الطبقة العاملة وصغار التجار.كما أن الشيعة يعيشون فى مناطق خاصة بهم فى المنامة.وفى قرى خاصة بهم خارجها، تتسم بالفقر وتدنى مستوى الخدمات العامة .

وقد لقيت بعض مطالب المعارضة السياسية ولاسيما المتعلقة منها بإقالة مدير الأمن البريطانى، صدى لدى بعض دوائر الحكم والسلطة فى البحرين .والإنقسام السياسى داخل النخبة السياسية الحاكمة يدور بين ولى العهد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة من ناحية، وكل من رئيس الوزراء الشيخ خليفة بن سلمان ووزيرى الداخلية والدفاع حول تعريب قوات الأمن البحرينية .فعلى الرغم من أنه جرى توسيع تعيين ضباط مصريين وأردنيين فى مناصب قيادية إلا أن هذا النزاع لم يحل بالكامل على ضوء استمرار أندرسون فى منصبه .وهو يحظى بدعم كامل من رئيس الوزراء .وفى البيان الذى وقعه عدد من الضباط فى الجيش البحرينى من الوطنيين، والذى أدان الأعمال "الإجرامية "التى قام بها أندرسون ضد مواطنين لم يطالبوا سوى بإعادة الدستور والحياة النيابية مايشير إلى إتساع دائرة الخلاف داخل النخبة الحاكمة، دون أن يعنى ذلك وجود مخاطر لانقسام وصراع حاد بين أفراد تلك النخبة، يهدد بقاءها ووجودها فى السلطة، وقد أتى تعيين الشيخ سلمان بن حمد بن عيسى نجل ولى العهد وكيلاً لوزارة الدفاع ليهدئ نسبياً من حدة وأبعاد هذا الجدل .

ورغم هذا الإنقسام الداخلى وما يفرضه من أنماط تحالفية ليس فى ذاته فحسب، وإنما أيضاً فى إمتداداته الإقليمية الأوسع نطاقا.وهى الإمتدادات التى تضع قيودا أكثر صرامة على فرص حل الأزمة تحديدا السياسية منها.ويبرز التباين فى مواقف دول مجلس التعاون الخليجى من ناحية والأشكال الجنينية للتضامن بين حركات المعارضة السياسية فى بلدان المجلس الست من ناحية أخرى، وحجم وكم المخاطر التى تهدد النمط الراهن للتوازن والتحالفات الإقليمية للدولة البحرينية .

فعلى الرغم من تأييد مجلس التعاون الخليجى لحكومة البحرين وما اتخذته من إجراءات للحفاظ على الأمن والإستقرار الداخلى، فإن مواقف دول المجلس من أحداث البحرين لم تكن متطابقة، وتنوعت مابين الموقف السعودى الرسمى المؤيد والمتضامن مع الحكومة البحرينية من ناحية، والموقف القطرى الرسمى المؤيد للمعارضة البحرينية والداعم لها. بينما تتباين درجات الدعم للحكومة البحرينية من باقى دول الخليج .ففى حين حظيت الحكومة البحرينية بدعم أقل من الكويت والإمارات، فإن سلطنة عمان لم تبد حماساً فى تأييد الحكومة البحرينية.

وعلى مستوى مجلس التعاون الخليجى جرى إظهار التأييد الكامل للبحرين من خلال فقرات محددة فى البيان الختامى الصادر عن القمتين الخليجيتين الـ١٥ والـ١٦فى عامى١٩٩٤، ١٩٩٥وكذلك من خلال الإجتماع الإستثنائى لوزراء داخلية دول المجلس والذى عقد فى البحرين فى منتصف أبريل١٩٩٥، والذى أكد البيان الختامى الصادر عنه الوقوف إلى جانب الحكومة البحرينية فى إجراءاتها لتثبيت الأمن والإستقرار فى البحرين، ورغم أن هذا المؤتمر، ناقش

إمكانيات تقديم مساعدة أمنية ومالية للبحرين من قبل مجلس التعاون ودوله، إلا أن الشهور التالية لم تشهد تقدما فى هذا السياق، مما دعم إخفاق دول المجلس عن تقديم مساعدات فعلية على المستوى الجماعى، فضلا عن أن الإخفاق فى تحقيق قدر من الإندماج الإقتصادى يحد من قدرة المجلس على التصدى للتحديات الإقتصادية - الإجتماعية التى تشكل العوامل الرئيسية وراء معظم الإضطرابات والقلاقل فى المنطقة.

فعلى الرغم من وجود اتفاقية أمنية خليجية مشتركة، تحظى بموافقة كل من السعودية والبحرين والإمارات وعمان،لم تنل البحرين أية مساعدات أمنية إلا من السعودية التى أرسلت مابين٤ - ٦ آلاف جندى من قوات الحرس الوطنى ومكافحة الشغب للبحرين ،وعموما لايمكن مقارنة الدعم السياسى والمالى والأمنى الذى قدمته السعودية للبحرين بأى دعم آخر من الدول الخليجية. .

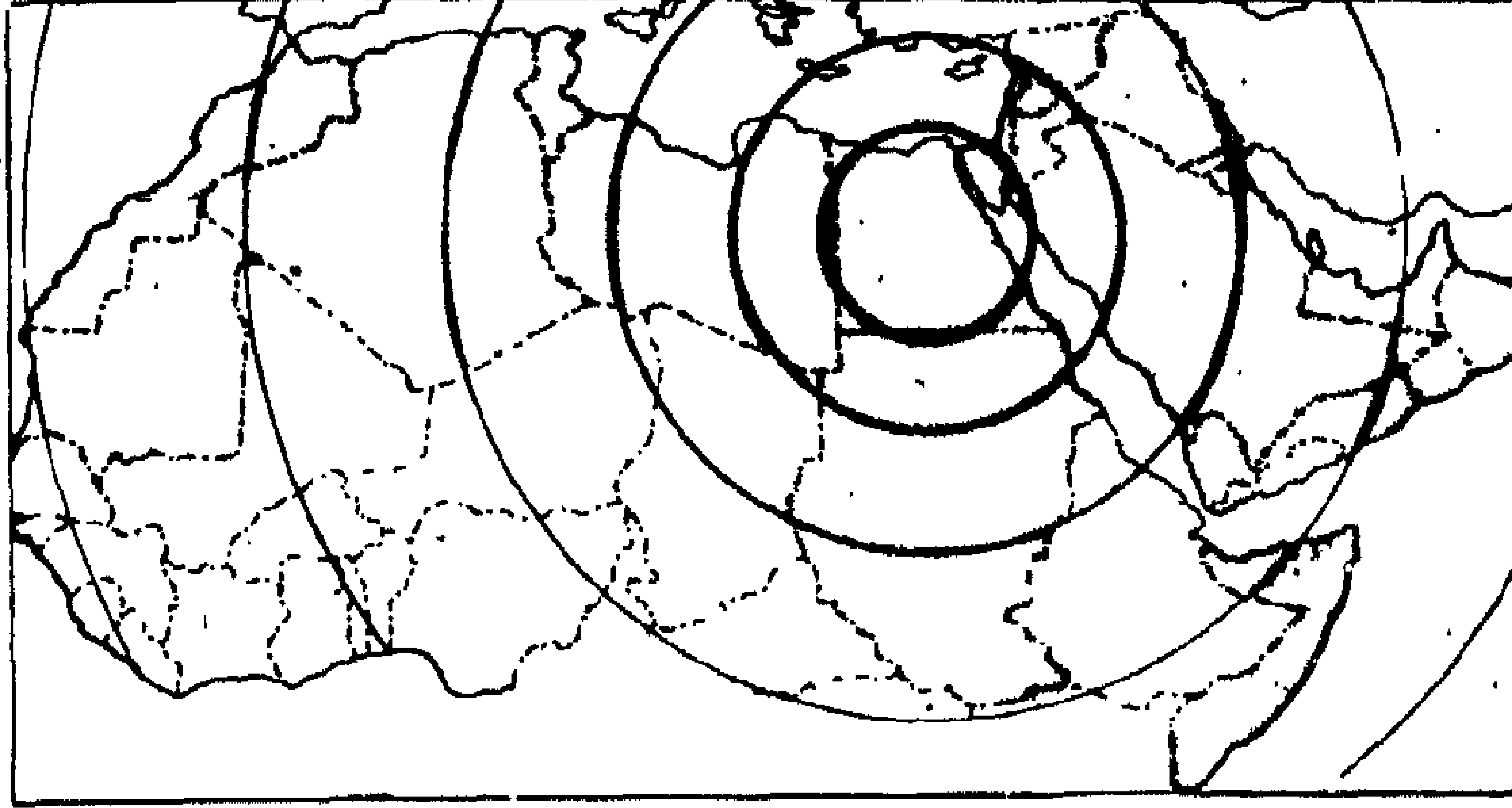
ويحكم الموقف السعودى من البحرين عدة إعتبارات داخلية وإقليمية، دفعت الرياض إلى تأكيد أن أمن البحرين جزء لايتجزأ من أمن السعودية، والوقوف بحزم فى وجه المعارضة البحرينية، ودعم الموقف الحكومى المتشدد والمعارض لتقديم أية تنازلات سياسية للمعارضة ،ويمكن إرجاع ذلك فى أحد أهم محدداته إلى إمكانيات الإنكشاف السعودى أمام معارضة مماثلة.

وقد دعمت الإتهامات البحرينية الموجهة لإيران من حجم وكثافة التأييد الأمريكى للإجراءات التى إتخذتها الحكومة البحرينية، الأمر الذى خفف من حدة الضغوط التى تمارسها المعارضة البحرينية الموجودة فى لندن ومنظمات حقوق الإنسان الغربية ،ولاينطلق الموقف الأمريكى من الإعتبارات الخاصة بالعلاقات الأمنية والإستراتيجية التى تربطها بالبحرين ودول الخليج الأخرى فحسب،وإنما تنطلق بدرجة أكبر من جهود واشنطن الرامية إلى إحكام الحصار على إيران وتصعيد الضغوط عليها من ناحية،كما ينطلق من موقف المعارضة البحرينية الرافض للوجود الأمريكى عسكريا فى البحرين من ناحية أخرى .

فى النهاية يجب الإقرار، بأن الإعتماد على النهج الأمنى فى التعامل مع الأزمة غير مجد على المدى الطويل.فهذا التعامل وإن كان مجديا فى المدى الراهن،وتحديدا بعدما أخذت الإضطرابات والقلاقل الإجتماعية والسياسية بعداً لايمكن السكوت عليه، فإن توسيع مساحة الحوار الوطنى الداخلى وإفساح المجال لاستيعاب المزيد من مطالب المعارضة السياسية التى تبدو مشروعة فى مجملها العام، لابد وأن تتزامن مع تراجع تدريجى فى النهج الأمنى، بعد أن تفرض الحكومة البحرينية سيطرتها وهيبتها على الأوضاع الداخلية. وتكون مهيأة أكثر لإحداث تحولات ديموقراطية حقيقية فى نسيج النظام السياسى،والخطوة التى أقدم عليها الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين فى يونيو ١٩٩٦كانت محدودة ضمن هذا السياق، إذ أعلن فيها زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى، وزيادة صلاحياته، لانها لاتلبى بشكل كامل مطالب المعارضة التى تدعو إلى إصلاحات جذرية فى نظام الحكم، ومراقبة نيابية على الحكومة .فلابد من إعطاء هذا المجلس أكبر صلاحيات ممكنة وتعيين المزيد من الشباب فى صفوفه من الوجوه التى يمكن أن تساهم فى إزالة التوتر، إضافة إلى إجراء الإنتخابات البلدية التى ألمحت الحكومة مرارا إلى إحتمال إجرائها كمقدمة لعودة المؤسسة التشريعية المنتخبة فى وقت لاحق .

وأن تتزامن هذه المعالجات السياسية بأخرى اقتصادية عبر ضخ مزيد من الأموال المحلية، والخليجية والأجنبية فى استثمارات ومشاريع داخل البحرين تؤمن المزيد من فرص العمل وتقضى على البطالة وتنعش الإقتصاد الذى أصبح باعتراف المسئولين أنفسهم فى وضع صعب جداً لايمكن للبحرين تلك الدولة ذات الدخل المحدود أن تتحمل نتائجه فى حال استمرار التدهور .

الأبعاد الثلاثة لمشروع بنك تنمية الشرق الأوسط



نيرمين السعدنى

حظيت فكرة إنشاء بنك تنمية للشرق الأوسط بجدال واسع المدى مقارنة بالمشروعات الأخرى التى طرحت للمناقشة فى ظل سيناريوهات السلام بالمنطقة. فما بين مؤيد ومعارض تذبذبت الآراء وتباينت الأسباب حول تشجيع الفكرة أو إحباطها، ولكن أبداً لم تؤثر تلك الآراء حول إمكانيات التنفيذ الفعلى لإنشاء البنك. فقد أسفر مؤتمر عمان عن بلورة المشروع وأصدر التوصيات الخاصة بالبدء فى التنفيذ على أساس أن يعلن عن بداية أعماله فى نوفمبر القادم من خلال قمة القاهرة المنتظرة. ولعله من المفيد فى هذا السياق مناقشة المشروع بشئ من التفصيل دون إتخاذ موقف مسبق. وعليه، فسوف يأخذ هذا التقرير ثلاثة أبعاد رئيسية، البعد الأول يتناول الإطار التأسيسى والتنظيمى للبنك، البعد الثانى يناقش الآراء المؤيدة والمعارضة للمشروع وإتجاهات كل منها، أما البعد الثالث فيطرح الفكرة الأوروبية لإنشاء مؤسسة تمويلية كبديل عن البنك المزمع إنشاؤه ووجهة نظرها فى ذلك.

البعد الأول : الإطار التأسيسى للبنك :

من المعروف أن إنشاء بنك ما فى دولة معينة إنما يتبع السياسات الإقتصادية لتلك الدولة دون تدخل السياسة فيها. ولكن بنك تنمية الشرق الأوسط كنتيجة لكونه نتاج عملية السلام، فله من الآثار السياسية جانب كبير، بالإضافة إلى آثاره أو تأثيراته الإقتصادية. فقد وجد القائمون على عملية السلام السياسى ضرورة الإعتراف بحق شعوب منطقة الشرق الأوسط فى تحسين حالتهم الإقتصادية والإجتماعية لتحقيق قدر من الإستقرار ساعد على خلق سلام شامل وعادل. ومن ثم ظهرت الحاجة إلى إيجاد صيغة تشجع على وجود التعاون الإقتصادى والتجارى بالمنطقة وتحسين قدرتها التنافسية. وفى هذا السياق بزغت فكرة بنك التنمية ليكون المظلة الدولية لتحقيق التعاون المالى والإقتصادى، وتشجيع الإنفاق الأجنبى والمحلى، بجانب زيادة الإستثمارات المحلية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية ورفع الكفاءة التكنولوجية، ذلك بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص وتقويته بحيث يكون قاعدة صلبة للنمو الإقتصادى والقضاء على الفقر.

ولايخفى أن فكرة البنك فى الأساس نبعت من التوجه الأمريكى وسياسته بمنطقة الشرق الأوسط. محتذية بذلك حذو فرنسا فى الإصرار على إنشاء بنك أوروبى للتنمية فى أعقاب الحرب الباردة لإعادة بناء أوروبا الشرقية بعد إنهيار الشيوعية، بل إن المشروع الأمريكى قد إعتمد على "بنك الإعمار والتنمية" بشكل مباشر فى صياغة بنك الشرق الأوسط. ودون الدخول فى الجدال حول جدوى إنشاء البنك من عدمه نتعرض، فى عجالة، للهيكل التنظيمى للبنك.

١- رأس المال :

تم تحديد رأس المال المصدر بخمسة مليارات دولار، أما

رأس المال المدفوع فلم يتعد ١,٢٥ مليار دولار فقط، تقسم إلى أسهم مدفوعة وأسهم تحت الطلب بنسبة ٢٠٪ عند الإكتتاب، يسدد الأعضاء المؤسسون - وهم الدول الملتزمة بتحقيق سلام شامل وعادل بالمنطقة - الدفعة الأولى المستحقة عليهم خلال ثلاثة أشهر من دخول إتفاقية تأسيس البنك حيز التنفيذ، ويتم إستكمال الدفعات المتبقية خلال عام بحسب إحتياجات البنك التمويلية. وقد حدد مشروع البنك عدد الدفعات بخمس، وبنسبة ٢٠٪ من حجم مساهمة كل دولة. جدير بالذكر، أنه قد تم تخصيص حصص متساوية لكل من مصر وفلسطين والأردن وإسرائيل في رأس المال لضمان المساواة في الأصوات وتنفيذ القرارات المختلفة، أما بقية حصص الأعضاء فتخضع للتفاوض. أما عن قيمة رأس المال المدفوع، السابق ذكرها، فتأتي من مساهمات الدول الموافقة على الإشتراك بالبنك وهي، بالأضافة إلى دول المنطقة، الولايات المتحدة، اليابان، روسيا، كندا، قبرص، تركيا، وبعض دول أمريكا اللاتينية. وذلك بجانب الصين التي تقدمت بطلب إنضمام مؤخراً، وبعض الدول الخليجية والأوروبية التي وإن كانت قد سجلت إعتراضها على فكرة المشروع في الأصل إلا أنها، بدأت في إعادة التفكير مرة أخرى. وكنتيجة لذلك فقد تم إحتجاز نسبة من رأس المال الحالي لتلبية هذه الطلبات في حالة إقرارها المشاركة، ويتم بناء على مساهمات رأس المال إنتخاب مجلس المحافظين الذي يستطيع بالأغلبية أن يقرر زيادة رأس المال دون وجود وقت محدد لذلك، وسيقوم البنك بتعبئة موارد أخرى، وسيقبل إدارة موارد لأهداف معينة تتماشى مع المبادئ الأساسية له. وحتى يتم تحقيق أقصى عائد إقتصادي ممكن تم إنشاء مجلس تعاوني يهدف إلى إستخدام الموارد بشكل أمثل وإلغاء وتهميش العوائق أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى التنسيق بين الأجهزة التنظيمية والقانونية.

٢- العمليات المالية :

يركز البنك بشكل خاص على تدعيم دور القطاع الخاص في المنطقة بجانب تمويل المشروعات الإقليمية. ولكن تم تحديد سقوف العمليات التي سيمولها البنك بمالا يتعدى رأس المال في أي وقت من الأوقات ، و يتم تحديد شروط التمويل والدفع والضمانات اللازمة قبل الإتفاق على تقديم القروض لضمان الملاءة المالية للبنك. وسوف يقوم البنك بتشكيل سياسته المالية بحيث يتمكن من الإحتفاظ بإحتياطي نقدي يكفي لتغطية أو مواجهة أية خسائر يحتمل حدوثها. أما الموارد الأخرى التي قد تتحقق للبنك ، فسوف يتم التوزيع بحسب مايقرره مجلس المحافظين وبناء على عوائد رأس المال المدفوع .

ولعل من أهم البنود التنظيمية لمشروع البنك تلك المتعلقة بربط صلاحيات الدول المساهمة في رأس المال بحجم هذه المساهمات، بمعنى أن أكبر المساهمين سيكون له القرار الأخير في أي موضوع، الأمر الذي يمكن الولايات المتحدة من إستخدام حق الفيتو وقتما تشاء لصالح إسرائيل وعلى حساب الدول العربية. أي أن تحقيق التوازن الإقتصادي بين دول الإقليم وتقليل الفوارق فيما بينها لن يتم طالما لم يتطرق المشروع إلى وضع الدول ذات الإحتياجات التمويلية الإستثنائية والتي تحتاج إلى معاملة خاصة للإرتقاء بمستواها الإقتصادي.

وبالرغم من أن بنك تنمية الشرق الأوسط لايزال في طور المشروع القابل للتعديل والتحديث إلا أن الجدال حول جدواه أخذ أبعاداً كثيرة من الدول العربية والأوروبية على حد سواء.

البعد الثاني : الجدل المثار حول إنشاء البنك :

منذ إنعقاد مؤتمر الدار البيضاء والولايات المتحدة تضغط بشتى الطرق لكي تنجح فكرة البنك ويدخل في مرحلة التنفيذ بالرغم من إن معظم دول المنطقة - بإستثناء مصر والأردن - لم ترحب بفكرة إنشاء البنك كما عارضته كبرى الدول الأوروبية، ألمانيا وفرنسا في ذلك الوقت. ولاتزال ترفضه كل من المملكة العربية السعودية والإمارات على أساس إن هذا البنك يعتبر منفذ للإسرائيليين للوصول ليس فقط إلى الأسواق العربية، وإنما الأهم من ذلك الوصول إلى الأموال العربية. ذلك لأن وجود إسرائيل كعضو في البنك يعني بالضرورة تدفق الأموال العربية - النفطية بالتحديد - إلى إسرائيل. فإذا كان هذا التدفق للأموال النفطية قد تسبب قبل ذلك في حدوث أزمات بين العرب والعرب، بالرغم من المفهوم السائد - ذلك الوقت - بضرورة إعادة توزيع الثروات العربية على الدول الفقيرة منها، فما بال إنسياب الأموال العربية لإسرائيل، حتى وإن إختلف المسمى من إعانات إلى مشروعات إقليمية مشتركة. ثم إن إسرائيل لم تزل تروج لمسألة تفوقها التكنولوجي والإقتصادي على دول الجوار العربي، الأمر الذي يزيد من تخوف العرب من أن تصبح هي القوة المهيمنة على إقتصاد الإقليم أسوة بما حدث على نطاق معظم التكتلات الإقتصادية في العالم، فنجد ألمانيا تقود مسيرة الإتحاد الأوروبي، ونجد الولايات المتحدة تقود النافتا، وهكذا. ومن ناحية أخرى، يستند رفض السعودية والإمارات على أساس آخر وهو وجود مايقرب على تسع مؤسسات للتمويل العربية القائمة بالفعل في المنطقة. وتشمل هذه المؤسسات الصندوق الكويتي للتنمية، الصندوق السعودي، صندوق النقد العربي، وغيرها من الصناديق التي يمكن أن تدعم وتطور أداءها بحيث تتمكن من تلبية إحتياجات المنطقة ككل بدلاً من إنشاء مؤسسة جديدة يدخل فيها أطراف خارجية قد تكون ذات مطامع إستعمارية في المنطقة.

أما من الجانب الفلسطيني، فنجد تأييدا شاملا للفكرة حيث يرى الفلسطينيون أن دفع وتعزيز عملية السلام لابد وأن يتواكب مع التدعيم الإقتصادي لإقليم الشرق الأوسط وتقليص الفجوات بين دوله . ففلسطين كدولة ناشئة تحتاج إلى أموال لإعادة الإعمار وإصلاح مادمرته الحرب، ولكن بإنتهاء عملية السلام ستتوقف الدول المانحة عن تقديم مساهماتها في ذلك

الشأن. الأمر الذى يمكن أن يؤدى، من وجهة النظر الفلسطينية إلى إضطراب عملية السلام ذاتها ومن ثم تتأتى أهمية حرمانها من الأموال الأمريكية والأوروبية على وجه التحديد.

و بالنسبة للموقف الموقف المصرى فقد إنقسم إلى جانبين: الجانب الأول المؤيد للمشروع يرى إن الإعتراض على البنك من الدول الخليجية ينبع فى الأصل من رفض هذه الدول الدخول مع إسرائيل فى أية مشروعات إقتصادية طالما إن تلك الدولة لاتزال غير ملتزمة ببنود السلام الموضوعية وطالما أن هناك بعض الدول العربية التى تخرج من خريطة المحادثات مثل سوريا ولبنان. ولكن التأييد المصرى يرى أن السلام قائم بالرغم من الضغوط أو التهديدات التى يتعرض لها بين الحين والآخر، وعليه فإن أساس الإعتراض السابق لن يكون له محل من الصحة حيث يغيب عنه أصل الموضوع.

أما وجهة النظر المصرية المعارضة فترى أنه لابد من وجود تعاون عربى - عربى أولاً وتصفية النزاعات الموجودة بين بعض الأطراف بالمنطقة قبل الدخول فى تعاون إقليمى وإدخال إسرائيل كطرف فيه. على أساس أن المؤشرات التى ظهرت عند إنعقاد مؤتمرى الدار البيضاء وعمان أوضحت إن إسرائيل تميل إلى عقد الإتفاقيات الثنائية مع الدول العربية بدلاً من الإتفاقات الجماعية حتى يتسنى لها تحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد الذاتية. ومن ثم فإن البنك سوف يخدم المصالح الإسرائيلية فى هذا الإتجاه.

وعلى الصعيد الأوروبى، يواجه مشروع البنك رفضاً حاداً من دول الإتحاد لدرجة أنه قام بتقديم مشروع بديل سيتم تناوله بالشرح فيما بعد. فكما سبق الذكر، تهيمن على سياسات البنك المقترح الإدارة الأمريكية بشكل يعطى لها أحقية كبرى فى إقرار بنود معينة وإلغاء غيرها بحسب ما يتراءى لها وبحسب أولوياتها ومصلحتها الذاتية. الأمر الذى يعنى ضمنياً إبقاء الدول الأوروبية تحت سيطرة الولايات المتحدة، بل إخراج دول الإتحاد الأوروبى من خريطة الشرق الأوسط. وتهميش دورها فى المنطقة العربية. حتى إن الدول الأوروبية - من هذا المنطلق - سعت من خلال مؤتمر برشلونة الماضى لدول حوض البحر المتوسط أن تخلق دوراً جديداً لها فى المنطقة بما يعادل الدور الأمريكى فيها. ذلك بالإضافة إلى أن البنك المزمع إنشاؤه لايتعدى رأسماله المدفوع ١,٢٥ مليار دولار فقط وهو مبلغ لايكفى لتغطية الإحتياجات التنموية للمنطقة، الأمر الذى سوف يسفر عن زعزعة عملية السلام طالما أن إنشاء البنك يعنى ضمنياً توقف المساعدات الدولية للدول الناشئة، مثل فلسطين، والإعتماد بالكامل على موارد البنك التمويلية المحدودة. ثم أن هذا البنك - من وجهة النظر الأوروبية - يعتبر مجرد وسيلة لإدخال إسرائيل فى المنظومة العربية ليس إلا.

وقد يكون للمعترضين - العرب أو الأوروبيين - على مشروع إنشاء البنك بعض الحق فى وجهة نظرهم. فالإقتصاد الإسرائيلى عانى مؤخراً من بعض الإضطرابات. حيث إرتفعت الديون الإسرائيلية إلى ٤٢,٨ مليون شيكل عام ١٩٩٢، وإنخفض معدل الإدخار إلى ١٤٪ والإستثمار المحلى ٢٣٪ من إجمالى الناتج المحلى الإجمالى. كما تشير إحصاءات البنك الدولى إلى إرتفاع معدلات البطالة إلى مايقرب من١١٪ من مجمل عدد العاملين، وثلاثة من كل عشرة إسرائيليين يعيشون تحت خط الفقر. هذه المؤشرات فى مجملها تعتبر من عوامل "الطرد" وليست "الجذب" لليهود المهاجرين، من إسرائيل وليس إليها. وهو ما يتعارض مع السياسة اليهودية التى تستهدف التوطين وإعادة التوطين. ومع حجم القروض أو المنح التى إعتادت إسرائيل أن تحصل عليها والحاجة إلى إنشاء مشروعات إستثمارية كبرى تستوعب حوالى مليون مهاجر يهودى متوقع أن يتم إستقدامهم حتى عام ٢٠٠٠، تظهر الحاجة الملحة إلى إيجاد بديل أو منفذ آخر لتدبير الأموال اللازمة. ومن هنا جاء الضغط الأمريكى على إعادة توظيف الموارد والثروات العربية بشكل يخدم المصالح الإسرائيلية والأمريكية، بالتبعية فى المقام الأول.

فإذا كان الوضع الإقتصادى لإسرائيل متدهوراً إلى هذا الحد، والدول العربية مازالت تعانى من آثار حرب الخليج وتكلفتها. فإن إنشاء بنك سوف يرهق كاهل تلك الدول ويعود بالنفع على الإقتصاد الإسرائيلى. ومن هنا إقترح الإتحاد الأوروبى مشروعا بديلا يعتمد فى الأساس على فكرة إحتياج إقليم الشرق الأوسط إلى صندوق لتنمية الإستثمارات أكثر من إحتياجه لبنك. وخاصة وإن تجربة الإتحاد الأوروبى مع بنك إعادة الإعمار أصابها الكثير من الفشل حتى وقت قريب.

البعد الثالث: المقترح الأوروبى:

إقترح الإتحاد الأوروبى إنشاء منظمة وساطة مالية للشرق الأوسط، كبديل عن إنشاء بنك للتنمية. وتهدف هذه المنظمة إلى إتخاذ القرارات المتعلقة بالتعاون الإقتصادى الإقليمى وتنسيق التعاون بين القطاعين العام والخاص. وتعمل المؤسسة على تدريب الخبراء وتجميع الموارد وتوزيعها والتعاون مع المنظمات الدولية لتحقيق أهدافها. وبالنسبة لرأس المال يتم دفعه بواسطة الأعضاء الأصليين بحسب حصص محددة من قبل المجلس الوزارى. ولزيادة موارد المنظمة يمكنها أن تقبل رأس المال الخاص الذى يمكن إستخدامه بشكل يختلف عن رأس المال الأصلى.

يتشكل من خلال المنظمة مايعرف "بالمنتدى الإقتصادى" الذى يتكون من الدول الإقليمية والدول الأعضاء من خارج الإقليم ويهدف إلى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لترتيب الأولويات بحسب أهمية المشروعات للمنطقة كما يشجع المنتدى على زيادة التبادل التجارى والإستثمارات وتحرير الإقتصادات بإزالة الحواجز الجمركية والحصص الكمية أمام تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال. أما على صعيد التعاون المالى فيتم

إنشاء مؤسسة وساطة مالية تعمل على تحديد مصادر تمويل المشروعات بما فيها نوع العملة المستخدمة، سواء محلية أو أجنبية. كما تهدف إلى جذب الأموال اللازمة لتنفيذ المشروعات التى سبق أن حددتها، وإدارة تلك الأموال ولن تقوم المؤسسة بمنح قروض أو توفير المساعدات إلى أى عضو يستطيع أن يوفر لنفسه الدعم المالى اللازم، وإذا قدمت قرضا فعليها أن تتأكد من أن الممول والمستفيد لديهما القدرة على الوفاء بإلتزاماتهما . ولها أن تطلب ضمانات فى مقابل ذلك. وستتمكن المؤسسة كذلك من إستثمار وإيداع الأموال غير المستخدمة فى مشاريع بعينها، أو أن تعقد أى اتفاقات مع القطاع العام أو الخاص .

وفيما يخص التصويت على مختلف القرارات، يكون لجميع الأعضاء الحق فى التصويت وقيمة الأصوات هى نسبة معينة من التصويت الكلى. ولكن لم يحدد المشروع بعد موقع المنظمة، وإنما إقترح أن يكون لها فروع فى أى دولة عضو بموافقة الأغلبية.

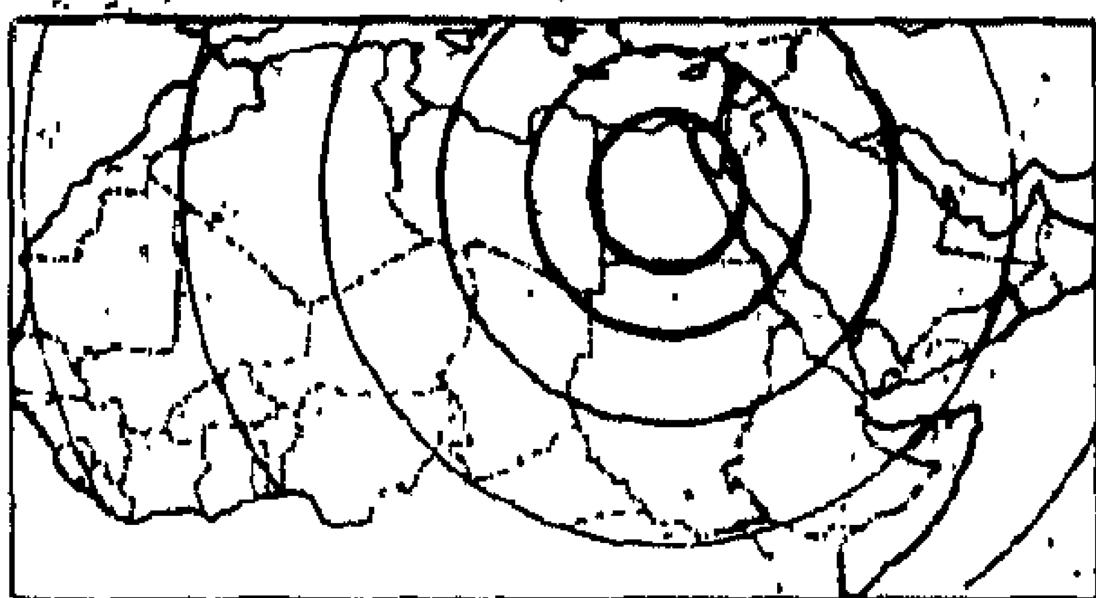
وبالرغم من أنه كما يبدو، قدم الإتحاد الأوروبى مشروعا متكاملا إلى حد بعيد، إلا إنه لم يؤخذ - حتى الآن - بعين الإعتبار حتى من منطلق المناقشة فالمشروع الأمريكى بدأ فى إتخاذ خطوات أكثر جدية نحو التنفيذ الفعلى، فلم يصبح الجدال الآن يدور حول جدوى المشروع ذاته على قدر ماهو دائر حول بعض النقاط التفصيلية حول إنشائه.

خاتمة :

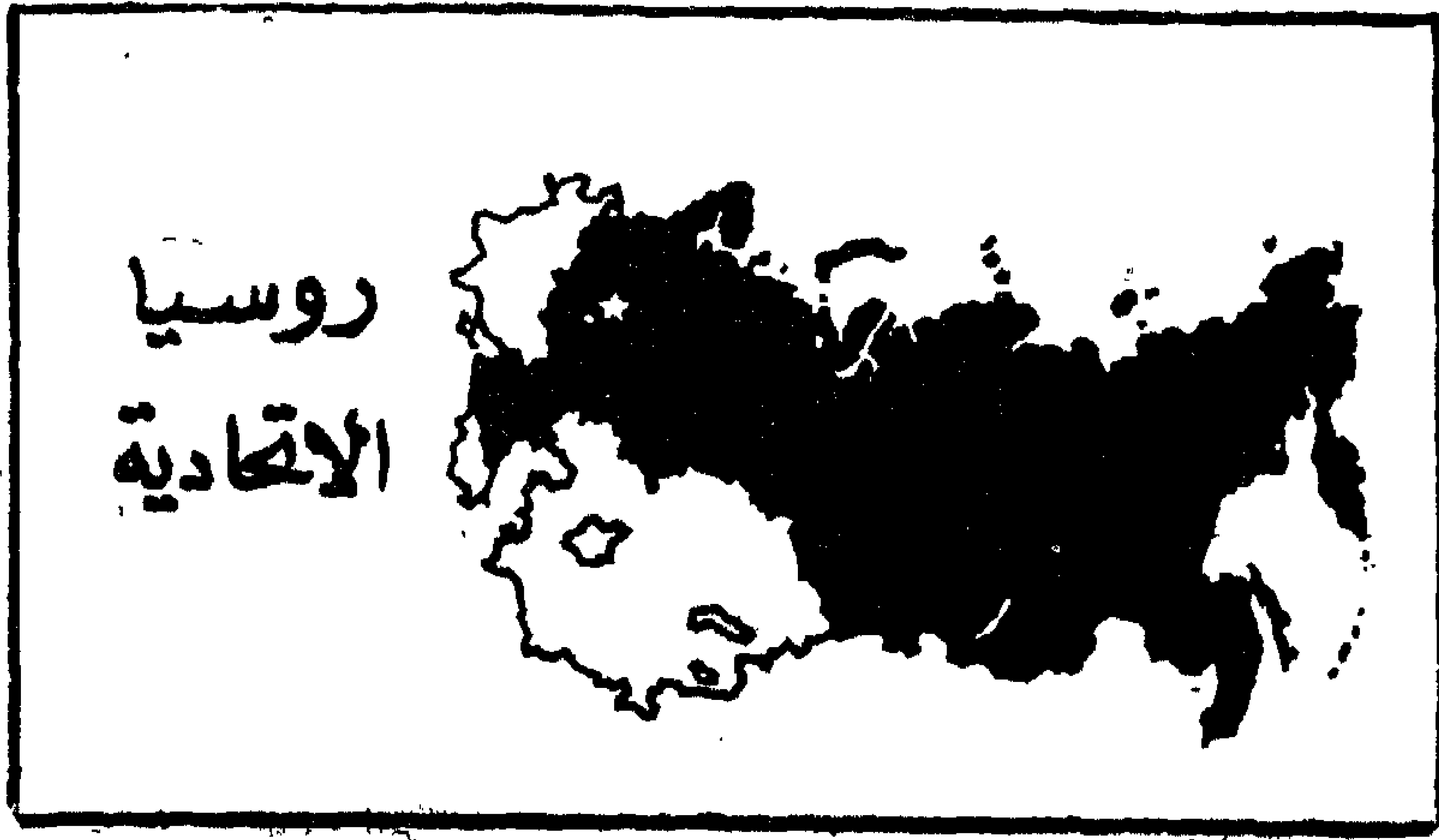
فى خضم هذه المناقشات والجدالات يتصور البعض أن المشكلة الأساسية السياسية القائمة بين العرب وإسرائيل قد إنتهت وأصبحت المسألة الآن هى بعض الإختلافات الإقتصادية التى لن تستمر لفترة طويلة سواء بإنشاء البنك فعلياً أو فتح الأسواق العربية - الإسرائيلية.

فالمشروع الأوسطى يهدف إلى إنشاء سوق مشترك يتسع للعرب والإسرائيليين فى آن واحد ويكون هو أداة للضغط السياسى فى نفس الوقت. ولكن طالما إن الإسرائيليين مصرون على الترويج لفكرة تفوقهم الإقتصادى والتكنولوجى، يكون فتح الأسواق خطراً على الدول العربية لإنه يعني ضمنيا . أغراق الأسواق العربية بالسلع الإسرائيلية وتدفق الأموال العربية إلى إسرائيل بدلاً من توجيهها إلى الدول العربية الفقيرة . صحيح أن أى صراع سياسى ينتج عنه دمار وخراب لابد وأن يصاحب عملية السلام التابعة له تعاون إقتصادى ومالى. ولكن يفترض أن يتساوى فيها جميع الأطراف حتى لايهيمن عليها طرف دون الآخر.

فإذا غاب ذلك الشرط من المنظومة الحالية للشرق الأوسط، يكون من الأفضل للعرب أن يتأنوا فى التفكير قبل إتخاذ القرار وحتى يكون القرار موحداً لابد من إيجاد صيغة للتعاون والتنسيق العربى - العربى، فغير مقبول أو منطقى أن يذهب العرب إلى قمة القاهرة فى نوفمبر القادم بنفس هفوات مؤتمرى الدار البيضاء وعمان. وذلك لإن القمة هذه المرة سوف ينتج عنها قرارات حاسمة ستؤثر بلاشك على مستقبل الدول العربية، منفردة أو مجتمعة. ولا أعتقد أن مسألة التنسيق والتعاون أمر يصعب تحقيقة، فالإتحاد الأوروبى، على سبيل المثال، يعانى الكثير من التناقضات سواء على مستوى إقتصاديات الدول المشتركة فيه، أو فى وجهات نظرها تجاه القضايا المختلفة. ولكن ذلك لايعنى إطلاقاً إختلاف آرائها تجاه القضايا التى تمس مستقبله ككل. بل يجب على الدول العربية أن تبدأ فى التفكير فى مسألة إقامة سوق عربية مشتركة بجدية أكثر حيث إنها ستكون أكثر قوة فى مواجهة أية ضغوط خارجية. ثم إن الدول العربية ليست ببعيدة عن إطار التكامل هذا، فهناك تكتلات عربية بالفعل مثل مجلس التعاون الخليجى، دول المغرب العربى، إذن من الممكن أن يتحد العرب - بالرغم من خلافاتهم - ليمثلوا قوة لايستهان بها سياسياً وإقتصادياً فى مواجهة العالم الخارجى.



روسيا ما بعد الانتخابات الرئاسية والصراعات حول السلطة



نبية الأصفهانى

من المؤكد بأن الغرب قد تنفس الصعداء عندما فاز "يلتسين" – وهو المرشح الذى راهن عليه – فى الجولة الثانية التى حسمت الانتخابات الرئاسية فى ٣ يوليو الماضى . والملاحظ بأن الفترة فيما بين الجولتين كانت قد أوجدت على الساحة الروسية قوة معارضة للسياسة الليبرالية التى انتهجها الكريملين منذ ١٩٩١ وقد اتسمت للمرة الأولى بالعقلانية السياسية بعد المهاترات التى شاهدتها روسيا وسط القلق العالمى عندما برز فى الماضى نجم "جيرينوفسكى" . فقد حصلت هذه القوة المعارضة الجديدة فى الجولة الأولى (١٦ يونيو) على نتائج انتخابية متقاربة جدا فى نسبتها من تلك التى حصل عليها "يلتسين" ، الى أن جاءت الجولة الثانية لتحسم الوضع لصالح يلتسين الليبرالى. وبالطبع كانت الفترة فيما بين الجولتين محفوفة بشتى المخاطر وقد تنبه لها أكثر من غيرها الدول الغربية التى راهنت على مستقبل روسيا الليبرالى . وبالإضافة الى هذا كله ، جاءت المتاعب الصحية التى يعانى منها "يلتسين" لتزيد من مدى القلق الذى ساد الدوائر الغربية حول مصير الليبرالية فى روسيا .

ومن هذا المنطلق ، كان من الطبيعى أن يسود نشاط محموم فى الفترة فيما بين الجولتين للإنتخابات الرئاسية ، أقرب منه الى التعبئة القصوى للقوى الليبرالية فى الداخل وفى الخارج أيضا لكى يكتب البقاء للمسار الليبرالى .

والملاحظ أيضا ، بأن الخطر الماثل لم يكن مقصورا على النتائج التى ستسفر عنها عملية اختيار رئيس للاتحاد الروسى ، بل كان منذ أقرب من سنتين ممتدا الى ما اعتادت موسكو أن تسميه "الغريب القريب" حيث واكب هذه الفترة الحرجة تصاعد ملموس فى الحرب الدائرة فى جمهورية الشيشان ، وقد أذكاها هذا التخبط الذى ساد قرارات الكرملين وتحركاته خلال هذه الفترة وقد بلغ ذروته عشية الجولة الثانية (٣ يوليو) التى حسمت الوضع بفوز يلتسين بالرئاسة لفترة ثانية ، وبنسبة مريحة جدا . فقد حصل على ٥٣٫٧٪ من مجموع الأصوات مقابل ٤٠٫٤٪ وهى النسبة التى حصل عليها المرشح المنافس "جينادى زيوجانوف" أى بفارق يصل الى حوالى ١٣ نقطة .

بعض الأسباب وراء فوز "يلتسين":

لنتساءل : كيف استطاع "يلتسين" الذى يبلغ من العمر الـ ٦٥ عاما والذى يشكو من تليف فى الكبد ومتاعب عويصة فى

جهاز القلب ، وقد أفادت الأنباء أخيرا بأنه مضطر لإجراء عملية جراحية دقيقة للغاية – كيف استطاع أن يحصل على هذه النسبة المشرفة ؟ لنذكر هنا بعض الأسباب التى أسهمت على نحو فعال فى هذا الفوز المريح :

– أن مجموع الأصوات التى حصل عليها المرشح المنافس "زيوجانوف" خلال الجولة الأولى كان أقصى ما يمكنه الحصول عليه من تعبئة منظمة وموفقة للغاية للأصوات المعارضة وهى تعبئة ورثها حزبه من الحزب الشيوعى فى عهد الاتحاد السوفيتى .

– أظهرت الجولة الأولى الحد الفاصل بين تفكير جيل قديم يجنح قبل كل شيء الى صورة من الاستقرار المعيشى أصبح يفتقده خلال الفترة الإنتقالية التى اتسمت بالتخوف من المستقبل ، وبين تفكير جيل أكثر شبابا يتطلع الى التغيير والى مواكبة التقدم الذى طرأ على العالم .

– أظهرت الجولة الأولى أيضا تباينا صريحا فى تصور المستقبل السياسى بين المدن الحضرية والمناطق القروية الفلاحية التى اعتادت التمسك بقيم الماضى والتخوف من التغيير .

إنطلاقا من هذه الأرضية السياسية الجديدة كان على "يلتسين" أن يتحرك بحنكة ومهارة لكى يتحقق له الفوز فى الجولة الثانية . ولنذكر بعض الجهود التى بذلها فى هذا الشأن:

١- العمل بشتى الوسائل الممكنة على أن يكسب الى صفه أكبر قدر ممكن من تلك الأصوات التى آلت فى الجولة الأولى الى مرشحين تم إقصاؤهم ، وهى فى مجموعها أصوات ترفض العودة الى الماضى الشيوعى ولكنها تنتقد بشدة التخبط الذى ساد السياسة الليبرالية الحكومية ، ويأتى فى مقدمة هؤلاء الناخبين من أعطى صوته للجنرال المتقاعد "الكسندر ليبيد" الذى حصل فى الجولة الأولى على نسبة ١٤٪ من مجموع الأصوات .

٢- إدراج "ورقة ليبيد" ضمن المساومات المسبقة للجولة الثانية واجتذاب الى صفه الجنرال الذى جاء ترتيبه الثالث فى الجولة الأولى والذى يتمتع بشعبية ملموسة ، وهى فكرة كانت تراوده منذ أن برز نجم "زيوجانوف" وقت الانتخابات التشريعية التى جرت فى ديسمبر الماضى . ولكى يحصل يلتسين على إنضمام الجنرال ليبيد ومؤيديه الى صفه ، وبدأ بإعلان تأييده للبرنامج المقدم من هذا الأخير وعينه فى منصب إدارى مهم : سكرتيرا لمجلس الأمن القومى الروسى . وكان رد فعل "ليبيد" مع قبوله المنصب عدم الإكتفاء به لما يتسم بالطابع "البيروقراطى" والمطالب بمنصب مساعد الرئيس . وحاول يلتسين الإستفادة بأكبر قدر ممكن من "ورقة ليبيد" فاتخذ عددا من القرارات كان أهمها أن تخلص من وزير الدفاع "بافل جراتشيف" الذى ساءت سمعته نتيجة للكيفية التى حاول بها إنهاء الحرب فى الشيشان وأحل محله وزيرا جديدا يعد من أتباع "ليبيد" ، كما قام بإقصاء بعض العناصر من المتشددين داخل الكرملين ، ومن هؤلاء ٧ جنرالات من المقربين لوزير الدفاع السابق .

٣- كانت فترات الاعتكاف المتكررة ليلتسين نتيجة لتزايد سوء حالته الصحية تعد نقاط ضعف فى وقت حرج يجرى فيه حسم موضوع الرئاسة المقبلة فى روسيا . وقد جدت المعارضة فى استغلال هذه النقطة بالذات ، ولكن مع ذلك فقد بدا عدم تورطه فى قرارات حاسمة خلال هذه الفترة له مبررات مقبولة ، ولم يؤخذ ضده كنقطة ضعف ، وإن تركت للجنرال "ليبيد" مجالا أوسع لكى يظهر فى نظر العديد من المعلقين بأنه من المحتمل أن يكون الخليفة المرتقب ليلتسين . ولكن من جهة أخرى ، فإن الدستور الروسى لا يسمح لأحد بالتحرك فى هذا الشأن إلا بناء على مرسوم صادر عن الرئيس ، وفى حالة مرض هذا الأخير على رئيس الحكومة – أى تشيرنوميردين – أن يتولى مقاليد الأمور لمدة ٣ شهور ، يلى ذلك انتخابات رئاسية جديدة . ومن المعروف بأن هناك ودا مفقودا بين الجنرال ليبيد ورئيس الحكومة .

هكذا جاءت نتائج الجولة الثانية للإنتخابات الرئاسية لتؤكد عدم عودة روسيا الى الماضى الشيوعى الممثل فى "زيوجانوف" حتى وإن كان هذا الاتجاه قد أبدى تكيفا نسبيا بالتطورات التى حدثت فى العالم وداخل روسيا . فقد أكدت روسيا اختيارها للإتجاه الليبرالى الذى شرعت فيه منذ ١٩٩١ .

– وقد لازم هذا التكريس للاتجاه الليبرالى بروز جديد على سطح الساحة السياسية الروسية لصراعات كانت قد توارت نسبيا خلال الحملة الإنتخابية ، وهى تدور حول الحكم وتشتد وطأتها كلما أفادت الأنباء وتناولت الإشاعات مدى التدهور الذى طرأ على الحالة الصحية للرئيس يلتسين وفترات اعتكافه المتكررة .

– والملاحظ أيضا أن هذه الإنتخابات الرئاسية قد أدخلت الكرملين – من خلال تنازلات أبداها المرشح يلتسين لكى يفوز على منافسه – عنصرا جديدا بل وغريبا ظهر فى بداية الأمر وكأنه أشبه بالزائدة داخل جسم نظام الحكم ، ولكنه سرعان – وفى وقت قصير – ما نجح فى تثبيت أقدامه داخل اللعبة الدائرة حول السلطة فى الكرملين . هذا العنصر هو الجنرال المتقاعد الشاب الكسندر ليبيد الذى اشترط على إنضمامه لفريق يلتسين ضرورة إجراء عملية تطهير واسعة النطاق فى صفوف القادة الحكام داخل الكرملين . ولكى يتفادى يلتسين المواجهات المحتملة بين الجنرال ليبيد وفريقه رأى – أو نصحه مستشاروه – بأن أفضل وسيلة تتمثل فى شغل الجنرال المتحفز فى مهمات صعبة ، إن لم تكن مستحيلة ، تمثلت فى :

– توقيع يلتسين على مرسومين فى ١٠ يوليو ، أى بعد أن تأكد انتخابه لفترة رئاسة جديدة الأول منهما يكلف الجنرال ليبيد بأمن البلاد الداخلى والخارجى والتحقق منه ، وفى الوقت

نفسه الإشراف الرقابي على كافة التعيينات داخل الكرملين مع تمكنه من ملفات المخابرات المتعلقة بها . أما المرسوم الثاني فهو يكلف الجنرال ليبيد بالإشتراك مع عمدة موسكو "يورى لوجكوف" في وضع خطة تستهدف القضاء على الإرهاب الذى بدأ يقوم بأعمال اجرامية فى العاصمة مع بذل جهد للسيطرة على حركة تداول الأموال التى تؤول للجريمة المنظمة .

وبصفة عامة ، يمكن القول بأن النتيجة المريحة التى حصل عليها يلتسين فى الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية قد شجعته على التراجع عن العديد من التنازلات التى أبداها خلال حملته الانتخابية الحاسمة ، كما أن نتيجة لفترات اعتكافه المتكررة فقد تولى رئيس وزرائه "فيكتور تشيرنوميردين" وضع الأمور فى نصابها ولنذكر بعض هذه التحركات :

– رفض تشيرنوميردين بحزم تشكيل وزارة جديدة تضم عناصر غير ليبرالية وهى ما طرحه يلتسين خلال الحملة الانتخابية تحت شعار "وزارة الوفاق الوطنى" .

– رفضه أيضا انشاء منصب نائب الرئيس الذى كان العديد يتطلعون اليه ومن بين هؤلاء بصفة خاصة الجنرال ليبيد . وكان رده على مطلب ليبيد بمنصب المساعد للرئيس قاطعا عند قوله بأنه "من حق البعض فى أن يحلم ولكنه ليس على استعداد للتنازل عن أى شىء لأى كان ..." .

ولكن العامل الأهم الذى أخذ يتصاعد على الساحة السياسية الروسية متخطيا كل شىء هو دون شك تزايد التدهور للحالة الصحية للرئيس يلتسين مع تزايد فترات احتجابه عن الجمهور . وأصبح السؤال المطروح عن مدى قدرة الرئيس المنتخب لفترة ثانية على مواصلة تطبيق سياسته الليبرالية، أو هل سيعين من يخلفه ؟ هكذا اشتدت وطأة المؤامرات والدسائس داخل الكرملين حول الرئيس المريض وتوقعاته بأفول عهد يلتسين وسط تعهدات بالديمقراطية كان الرئيس يطلقها فى فترات متقطعة ومتباعدة كلما سمحت له صحته بذلك . وتأتى آخر الأنباء التى تفيد بأنه ستجرى عملية جراحية دقيقة للرئيس المريض دون التوضيح الكافى عن حقيقة العلة التى يعانى منها لتؤكد على نحو أكثر صراحة بأن النتائج التى أسفرت عنها الانتخابات الرئاسية قد سجلت بداية "عهد ما بعد يلتسين" .

بداية عهد ما بعد يلتسين :

إن الصورة التى تبدو عليها روسيا غداة تنصيب يلتسين لفترة رئاسية ثانية ليست وردية حقا ، بل تشوبها ظلال كثيرة فى أكثر من مجال :

١– المجال الإقتصادى : يشكو الإقتصادى الروسى من النتائج الرديئة التى تحققت له بعد أشهر عديدة من الإصلاحات التى شرع فيها المسئولون والتى اتسمت بالعشوائية والتخبط التى لازمت فترة التحول . وطوال فترة الانتخابات كانت الدوائر الغربية الممولة للاقتصاد الروسى قد تغاضت عن حالة الفوضى الاقتصادية التى سادت فى البلاد ، عملا على محاولة انقاذ المسار الليبرالى . أما بعد أن تأكد فوز يلتسين بالرئاسة وتنفس العالم الصعداء أخذت الدوائر المالية الغربية تكيل الإنتقادات القاسية لما آل اليه الاقتصاد الروسى . وليس أوضح من ذلك ما قرره صندوق النقد الدولى بعد أن وافق على قرض هام من أن يتوقف عن دفع الأقساط الشهرية لهذا القرض . وكان ضمن الأسباب التى أبداها الصندوق أن التلاعب المريع الذى حدث فى تحصيل الضرائب أدى الى خفض حصيلة الضرائب المستحقة الى النصف ، بينما فى الوقت نفسه سجلت المصروفات زيادات حلزونية جرت خلال الحملة الانتخابية وكل هذا دون تلبية المطالب المشروعة للعمالة ، وخاصة منها فى قطاع المناجم . السبب الثانى الذى أبداه الصندوق هو الإجراء الذى لجأت اليه الحكومة وهو إصدار الخزانة العامة سندات وهو إجراء يتسم بطابع تضخمى عال ، إذ يعنى طبع أوراق نقدية فى بلد لا يملك الإدخار اللازم لتغطية هذا العمل . وبالتالى طلب الصندوق من الحكومة بأن تشرع فى عملية اصلاح جذرى وجدى ، وخاصة فى تحصيل الضرائب المستحقة الذى يعد أولى الأولويات فى بلد ترك الحبل على الغارب لنمو رأسمالية عشوائية لن تؤدى فى النهاية سوى الى تعميق الفوارق بين الطبقة الجديدة من الأغنياء والأغلبية من الفقراء ، مما يحمل فى ثناياه بذور العنف .

على هذا النحو ، عندما تم تنصيب "فيكتور تشيرنوميردين" رئيسا للوزارة الجديدة ، حرص على الإغلاق عن نيته الحاسمة فى إجراء إصلاحات جادة فى "الوضع الاقتصادى" كما أكد بأن سياسته تستهدف أساسا "إعادة إحياء الإنتاج وضمان الطلبيات للمؤسسات والتشغيل ورفع مستوى الحياة لكل أسرة فى روسيا" . ومن جهتهم أوضح مستشاروه بأن "زيادة الاستثمارات ومواصلة النمو لهما الأولوية القصوى" . ومن خلال هذه التصريحات يكمن التناقض القائم بين سياسة التقشف التى سيطبقها رئيس الحكومة وبين التعهدات التى أبداها يلتسين الخاصة بتطبيق برنامج "يسارى" أهم ما يتسم به هو تزايد المصروفات الحكومية .

٢– المجال السياسى : من البديهى بأنه ليس من السهل على دولة أن تتخطى دون متاعب وتقلبات مفاجئة قرونا من الحكم المطلق . كان هذا هو حال روسيا الاتحادية منذ ١٩٩١ ، ولا عجب فى أن يقيم يلتسين بأصدق نية نظاما هلاميا أوتوقراطيا وفوضويا فيقتصر تطلعه الى النظام الديمقراطى ، ممثلا فى الدعوة الى استفتاء عام . حقا إن إجراء انتخابات حرة قد تكون لصالح الديمقراطية لاشك فى ذلك ولكنها لا تقتصر على ذلك فقط إذ تحتاج الى سلطات والى سلطات مضادة والى وسائل اعلام حرة والى سلطة قضائية مستقلة . وهذه كلها أمور بدأت روسيا منذ فترة قصيرة فقط التطلع اليها . على أى حال يمكن الجزم بأن إجراء هذه الانتخابات الرئاسية فى حد ذاتها هى دون شك إنجاز لصالح روسيا الإتحادية، وإن كان

الطريق الديمقراطي مازال طويلا ووعرا .

على سبيل المثال ، خلال الفترة ما بين الجولتين الانتخابيتين قام يلتسين الذى يمثل فى نظر الغرب أفضل ممثل لإقرار نظام ديمقراطي بنشاط متزايد تمثل أساسا في الإسراع بالتوقيع على عدد من المراسيم استهدفت إعادة تنظيم إدارته بحيث تضم ما لا يقل عن ١٢٫٠٠٠ شخصا ، وذلك تطلعا للإحتفال بمرور ٨٥٠ عاما على تأسيس مدينة موسكو . ثم في ١٤ أغسطس وقع على مرسوم مضى على أن "لجان الدولة التابعة للاتحاد الروسى سيديرها رؤساء لجان الدولة التابعة للاتحاد" . وبهذا أصبح يلتسين هو الوحيد المؤهل "لإعادة تنظيم أو الغاء" الوزارات و "لتعيين أو عزل الوزراء" أما رئيس الوزارة فاقتصرت مهمته علي تعيين نواب الوزراء .

٣- الملف المتفجر : حرب الشيشان : منذ اندلاع القتال الدامى فى الشيشان فى ١١ ديسمبر ١٩٩٤ بعد أن فشل التفاوض بين موسكو والاستقلاليين الشيشان، اصبح يشكل جرحا نازفا لا يوجد علاج له فى السياسة الروسية ملازما لروسيا الاتحادية عندما بدأت مرحلة مابعد يلتسين. وفى غمرة انشغال المسئولين الروس فى التنافس المحموم على الخلافة الرئاسية وبصفة خاصة عندما تبين اقتراب وقتها منذ اعلان الرئيس المريض بنفسه عن ضرورة اجراء عملية جراحية دقيقة واقر كبار الأطباء الروس مدى خطورتها وضرورة أن يتخذ الرئيس بنفسه القرار الخاص بها، سجل الصراع الدامى الدئر فى الشيشان تراجعا ملموسا ليظل مشكلة مؤلمة وعويصة حقا، ولكن فى الوقت الحاضر لم يعد يحتل مكان الصدارة فى الاهتمامات الجارية داخل الكرملين. فى مثل هذا المناخ المتوتر، يمكن أن نفسر تقبل موسكو الاتفاق الذى نجح فى ابرامه "الجنرال ليبيد" فى ٣٠ اغسطس الماضى مع الجانب الشيشانى. فقد مر الاتفاق دون أن تغلب عليه اعتراضات وهجومات شرسة من قبل القوميين المتشددين داخل الكرملين وكأن هناك موافقة ضمنية على عدم افساح مكان ما لصراع آخر يمكن أن يعرقل السباق المحموم الجارى على الخلافة الرئاسية.

ويتضمن الاتفاق الموقع عليه من الجانبين مرحلتين: فى مرحلة أولى قرار وقف اطلاق النار على كامل أراضى الشيشان مع الانسحاب الجزئى للقوات الروسية والشيشانية من العاصمة "جروزنى" ثم تشكيل دوريات مشتركة من قوات الشرطة لاعادة النظام ومنع الاستفزازات واعمال السلب والنهب. أما المرحلة الثانية فهى تختص بتحديد الوضع القانونى المستقبلى للجمهورية التى كانت قد اعلنت انفصالها واستقلالها منذ ٤ سنوات دون أن توافق موسكو على ذلك وما زالت.

والمعروف بأن التعليمات التى كان الجنرال ليبيد قد تلقاها من الرئيس يلتسين هى : الحرية التامة له فى التصرف ولكن وفقا لمصالح روسيا القومية.

ولكن بعد مفاوضات مكثفة توصل الطرفان إلى صياغة تسوية قائمة على حل وسط، استلهمه الجنرال ليبيد من مضمون اتفاق كانت فرنسا قد وقعته فى ١٩٨٨ لوضع حد للصراع الذى كان قائما بينها وبين الواطنيين فى كاليدونيا الجديدة، وهو اتفاق نصى على تأجيل مسألة تحديد الوضع القانونى لكاليدونيا الجديدة لمدة ١٠سنوات (أى لعام ١٩٩٨)، وعندئذ يجرى استفتاء شعبى لتقريرمصير البلاد. وعلى هذا، فإن الاتفاق الذى تم توقيعة فى "كاسيا فورت" (فى داغستان) بين الجنرال "ليبيد" وقائد القوات الشيشانية فى ٣١ أغسطس الماضى وفى حضور ممثل عن منظمة التعاون والأمن فى أوروبا، تضمن بيانا مشتركا حول المبادئ التى سيحتكم اليها فى العلاقات بين روسيا الاتحادية والشيشان كما اتفق الجانبان على أن يتم تحديد الوضع القانونى للجمهورية فى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠١ وان يتم ذلك وفقا لمبادئ حماية حقوق الانسان وحقوق تقرير المصير للشعوب ولحق الشعب الشيشانى فى أن يعبر عن رأية. وهذا يعنى اجراء استفتاء شعبى لحسم الوضع القانونى للجمهورية. وحتى ذلك الحين، فان على موسكو أن تتخذ بعض الخطوات الايجابية منها: بذل مجهود من أجل اعادة بناء الجمهورية التى دمرتها الحرب.

هكذا بدا من الواضح بان تأجيل حسم موضوع الشيشان لمدة ١٠ سنوات مقبلة قد يتضمن من وجهة نظر المسئولين فى موسكو تعهدات غير مقبولة حاليا ولكن على الأقل يعطى لهم الفرصة فى التقاط الانفاس والتفرغ اكثر فى الصراع الجارى فى موسكو حول السلطة الذى اشتدت وطأته إلى اقصى حد.

من سيخلف "يلتسين"؟ إن أهم مانتج عن إعلان يلتسين عن مرضه رسميا وعن وجوب اجراء عملية جراحية ذات نتائج غير مضمونه هو أن هذا الخبر قد طرح نقاشا حادا داخل روسيا سوف يمتد على مدى الأشهر، القليلة المقبلة وهو نابع أولا عن الاكتشاف بان الرئاسة الحالية التى خرجت منتصرة من الانتخابات الرئاسية قد تتسم بالقوة نظريا ولكنها فى ممارستها قد أظهرت قدراً كبيرا من الضعف والتخبط ، وثانيا انها، من خلال تخبط قراراتها قد أذكت نيران الصراع القائم حول السلطة ومنه تصاعد الدسائس والمكائد داخل الكرملين على نحو قد يخلو من الأسس الديمقراطية السليمة التى لا يفتأ ينادى بها الجميع . فإن كل من يتطلع الى النفوذ والسيطرة والتأثير فى موسكو قد دأب بشتى الوسائل فى محاولة إزاحة الآخرين عن طريقه .

ولكى يحد الرئيس المريض من شدة هذه الدسائس والمكائد رأى من الحكمة بان يكلف رئيس وزارة "فيكتور تشيرنوميردين" بتولى مقاليد الحكم. فقام بتعيينه رئيسا لمجلس الأمن القومى والوزارات الدفاع والخارجية والطوارئ والأمن الداخلى والمخابرات وذلك خلال المدة التى سيتوقف فيها يلتسين رسميا عن ممارسة سلطاته. هذا النقل الرسمى للسلطات لرئيس الوزارة يتفق مع مانص عليه الدستور

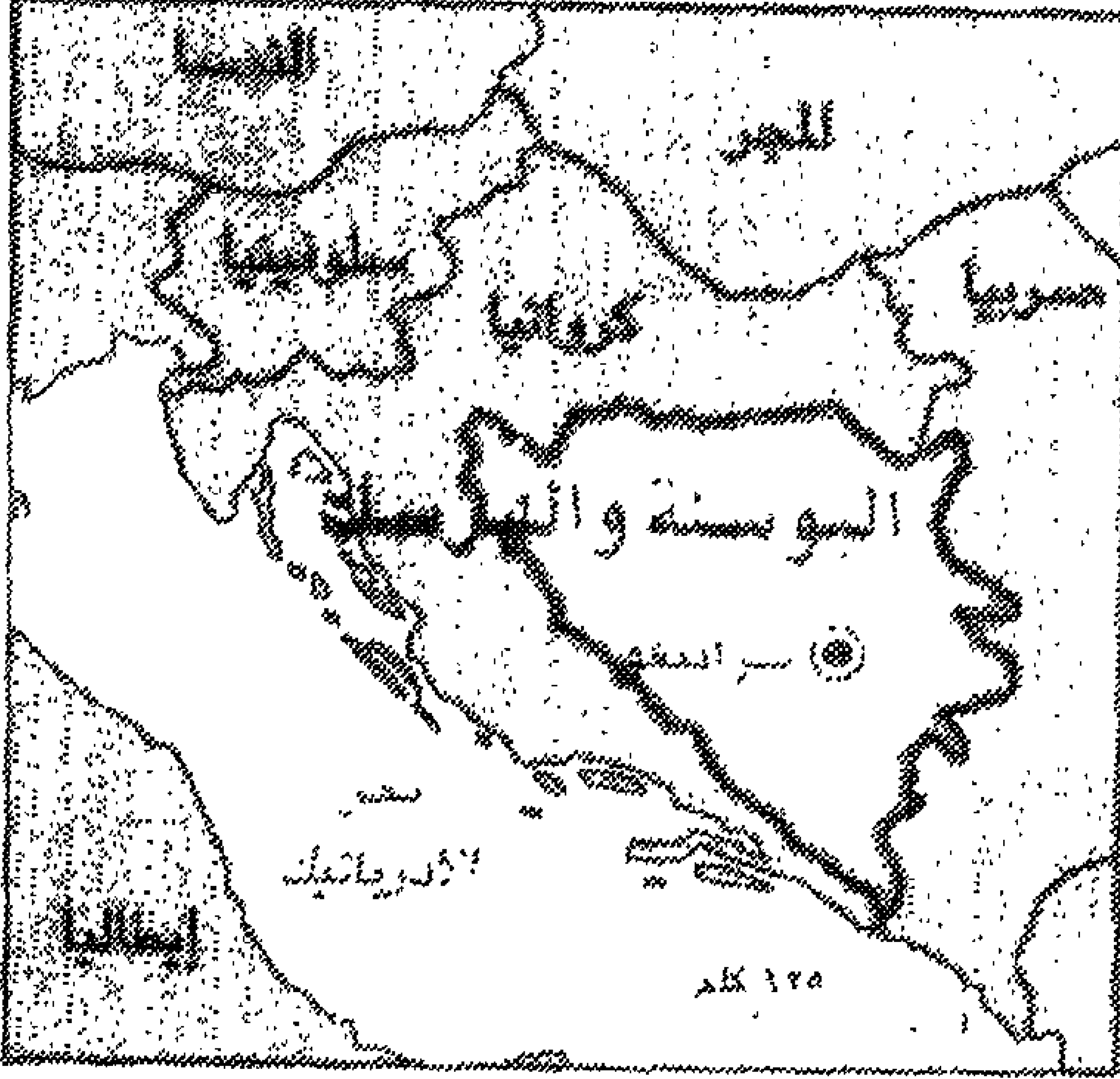
الروسى، وإن كان فى جوهره قد يشكل محاولة رئاسية للحد من طموحات الجنرال ليبيد الذى ازدادت شعبيته منذ نجاحه فى عقد اتفاق يضع حدا للحرب فى الشيشان. فقد اصبح من المعروف بأنه لولا الصفات الحميدة والصريحة التى اتسمت بها تحركات الجنرال ليبيد مع المسئولين الشيشانيين لما اوجد الثقة اللازمة للتوقيع على اتفاق "كاسيافورت" فى ٣١ أغسطس. ومن المعروف ايضا بأن الجنرال ليبيد قد صرح أكثر من مرة بأن تطلعه للرئاسة سيأتى بثمارة بعد خمس سنوات أى فى ٢٠٠١ عندما يتحدد ايضا مصير جمهورية الشيشان. أنه لا يطمع اليوم فى الخلافة الرئاسية بل يعمل على تهيئة نفسه للمستقبل.

اما فى صفوف المعارضة الشيوعية، قد تلقى زيوجا نوف واتباعه نبأ ضرورة إجراء عملية جراحية خطيرة للمرشح المنافس الذى تغلب عليه وقد ساد الشعور فى صفوف المعارضة بانهم قد خدعوا وبأن الإعلام الروسى لم يؤد المهمة المنوطة اليه وهى المواظبة على ابلاغ الجماهير عن حقيقة الحالة الصحية للمرشح الليبرالى. فان السرية والكتمان الذى احيط بهما الحالة الصحية ليلتسين، مهما كانت الاشاعات التى تناولت أسباب اعتكافه المتكرر قد بديا خدعة غير شريفة كان لها تاثير على سريان الجولة الثانية للانتخابات. لهذا كله كان من الطبيعى أن تبادر المعارضة الشيوعية بالمطالبة بتشكيل لجان طبية خاصة تتولى مهمة تحديد مدى ملاءمة كبار رجال الدولة والحكومة للبقاء فى مناصبهم من الناحية الطبية، وهى فى ذلك متناسية بأن الحالة الصحية لزعماء الاتحاد السوفيتى كانت دائما محل سرية تامة.

والخلاصة أنه يمكن القول فى ضوء هذه الاعتبارات بان الفوز فى السباق حول السلطة قد يكون قد كتب مؤقتا لرئيس الحكومة داخل الكرملين ولكن من المؤكد بأن الوضع لم يحسم بعد بطريقة نهائية. فعلى تشيرنوميردين أن يواجه خصما عنيدا ومتحفزا وراءه قوة محكمة النظام فى شخص "جينا دى زيوجانوف" واتباعه وأيضا خصما آخر سيعمل تحت رئاسته داخل مجلس الأمن القومى يهيئ نفسه لاكتساب الخبرة اللازمة إلى أن يأتى القدر ليدق على بابه.



البوسنة : أبعاد فوز أحزاب الحرب



عماد جاد

فى الوقت الذى اتسمت كافة التحركات الصربية والكرواتية بالسعى الى تكريس الإنفصال الذاتى والتقسيم النهائى لدولة البوسنة - الهرسك ، تمهيدا للإنضمام مستقبلا الى الدولة الأم المجاورة ، فإن الولايات المتحدة تمسكت بإجراء الانتخابات البوسنية فى موعدها المحدد من قبل إتفاق "دايتون" وهى تسعة أشهر بعد تولى قوات تطبيق اتفاق "دايتون" لمهامها ، ولأنها تولت هذه المهام فى الخامس عشر من ديسمبر ١٩٩٥ ، فإن موعد هذه الانتخابات تحدد ليكون فى الرابع عشر من سبتمبر ١٩٩٦ . ولم تتوقف الولايات المتحدة والدول الكبرى أمام الحقائق الموجودة على أرض الواقع والتى تكشف بوضوح استمرار سياسات الإنفصال من جانب الصرب والكروات ، وأن المسرح لم يعد مهيأ بعد لإجراء هذه الإنتخابات ، ورأت هذه الدول أن مجرد إجراء الإنتخابات فى موعدها المحدد يعتبر فى حد ذاته نجاحا كبيرا ، وردت على المخاوف التى أثارها البعض من الداخل والخارج بشأن تزايد احتمالات عدم نزاهة الإنتخابات ، بأن هذه الإنتخابات "لن تكون نزيهة فى جميع الأحوال" ، وبالتالى من الأفضل إجراؤها الآن فى ظل وجود قوات الحماية الدولية . وبدا واضحا أن نشاط الدول الكبرى ينصب على إجراء الإنتخابات دون التوقف كثيرا أمام الإتهامات والمخاوف ودون التفكير الجدى فى عواقب إجراء الإنتخابات فى ظل الأوضاع القائمة . وبدا واضحا أيضا أن هناك هوة كبيرة تفصل بين منطلقات التفكير لدى الأطراف المختلفة ، فالجانب البوسنى ومعه بعض التنظيمات الدولية المحدودة تنطلق من رؤية الإنتخابات كأداة للحفاظ على وحدة دولة البوسنة - الهرسك أما الجانبان الصربى والكرواتى وبعد أن أجريا عمليات الفرز العرقى على أرض الواقع ، وأحكمت الأحزاب القومية سيطرتها ، فقد نظر الى الإنتخابات على أنها المدخل الطبيعى لإستكمال الجهود التى بذلت - عن طريق السلاح - للإنفصال ، واعتبرا أن اتفاق "دايتون" وإن دعا الى الحفاظ على وحدة البوسنة - الهرسك على الورق ، إلا أنه فى واقع الأمر قد وضع طموحات التقسيم على أول طريق التنفيذ ويكفى أن نشير الى منطوق الملحق رقم "٣" من الاتفاق والذى ينص على أنه "يحق للاجئين والمهجرين أن يختاروا ديارهم السابقة أو الأماكن التى يقيمون فيها حاليا للإدلاء بأصواتهم ، كما أنه يحق لهم العودة الى ديارهم أو الحصول على تعويض عن أملاكهم السابقة والبقاء حيث يقيمون" . ومعنى ذلك أن الإنتخابات ستجرى على واقع الفرز العرقى الذى نفذ خلال الحرب التى دامت أربع سنوات وتم تأطيره فى اتفاق "دايتون" بالنسبة للصرب ، فى حين حقق الكروات الفرز العرقى من خلال تعطيل وعدم تنفيذ بنود الاتحاد الفيدرالى التى كانت تسعى لإزالة حالة الإنقسام داخل هذا الاتحاد .

الصرب : تكريس الإنفصال :

استغل صرب البوسنة نص اتفاق "دايتون" على أن كيانهم الذى قام على ٤٩٪ من مساحة البوسنة - الهرسك ، يتمتع

بسمات الدولة فى مقابل اتحاد فيدرالى بين المسلمين والكروات، من أجل تكريس استقلالية هذه الدولة والبناء فوق سياسات الفرز العرقى التى تم تنفيذها ، حيث تم طرد كافة السكان غير الصرب من المناطق المخصصة لدولتهم ، كما استقدموا السكان الصرب من المناطق التى خصصت للاتحاد الفيدرالى .

وبدأ صرب البوسنة فى ممارسة كافة سمات السيادة وعدم الدخول فى تفاعلات مع الاتحاد الفيدرالى المسلم - الكرواتى ، تحفظ صيغة الدولة البوسنية الموحدة . وبدا ذلك واضحا فى قرار صرب البوسنة فى ٢٠ يونيو الماضى ، بفرض نظام تأشيرات الدخول الى أراضيهم ، على غير الصرب حتى ولو كانوا من رعايا الجمهوريات القائمة على أنقاض الاتحاد اليوغوسلافى السابق . وأكد وزير خارجية دولة صرب البوسنة - سيربيسكا - وزعيم الحزب الديمقراطى الصربى - اليكسابوخا" أن اتفاق "دايتون" يعتبر الجمهورية الصربية ، دولة ولا يوجد فيه ما يشير الى إعادة توحيد البوسنة". وحرصت القائمة بأعمال رئيس دولة صرب البوسنة - بيليانا بلافيتش - على ممارسة سمات السيادة حتى فى مواجهة المبعوثين الدوليين . وبدا ذلك واضحا فى الأزمة التى ثارت حول مدينة "برتشكو" وذلك عندما أعلنت قيادة صرب البوسنة أنها ستمنع ممثلى الاتحاد الفيدرالى من دخول مدينة "برتشكو" - المتنازع عليها والتى سيؤول مصيرها الى التحكيم وفق اتفاق "دايتون" - فقد بعثت بيليانا بلافيتش برسالة إلى رئيس لجنة التحكيم بمدينة برتشكو - روبرت أوين - جاء فيها "أن الجمهورية الصربية لا توافق على زيارة وفد من الاتحاد الفيدرالى البوسنى لمدينة "برتشكو" وأنه فى حال إصرار الوفد على دخول المدينة ، فإن مسئولية ما ينجم عن حوادث يتحملها أولئك الذين أذنوا له بذلك" ، هذا فى الوقت الذى يفترض أن مستقبل هذه المدينة يخضع للتحكيم ، ولكن الصرب نقلوا اليها عشرات الآلاف من أبناء عرقهم بدلا من الأعراق الأخرى التى كانت تسكنها قبل الحرب .

تصاعد المشاكل داخل الاتحاد الفيدرالى :

منذ النص على تشكيل اتحاد فيدرالى بين المسلمين والكروات ، بذل كروات البوسنة كل ما بوسعهم من أجل تجميد أى خطوة فى اتجاه إنشاء هياكل هذا الاتحاد ، ناهيك عن تعميق المشاكل القائمة حول العديد من القضايا ، نتيجة حسابات معقدة تتداخل فيها أبعاد مركبة . ولم يتوقف طرفا الاتحاد عن تبادل الإتهامات بالسعى الى تفكيك الاتحاد ، وفى الوقت الذى تمسك فيه كروات البوسنة بدولتهم التى أعلنوها فى المناطق التى سيطروا عليها ، فإن نائب الرئيس البوسنى أيوب جانيتش دعا الى إقالة وزير الخارجية البوسنى - الكرواتى الأصل يادرا ناكوبرليتش - لأنه "تستر على الحكومة التى شكلها الكروات من جانب واحد فى دولتهم التى أعلنوها "هرسك بوسنة" .

وبدت مشاكل التعايش المشترك بين المسلمين والكروات واضحة فى تجربة الإنتخابات المحلية لمدينة "موستار" تلك المدينة التى تقع ضمن أراضى الاتحاد الفيدرالى ولكنها مقسمة الى شطر غربى يسيطر عليه الكروات وآخر شرقى يسيطر عليه المسلمون . وقد جرت الإنتخابات المحلية فى "موستار" فى ٣٠ يونيو الماضى لإختيار أعضاء المجلس المحلى للمدينة - والمكون من ٤٨ عضوا - والذى يتولى إدارة المدينة بدلا من ممثلى الاتحاد الأوروبى ، وذلك لاتخاذ خطوات توحيد المدينة . ونظرت الدول الكبرى الى هذه الإنتخابات على أنها مؤشر لمستقبل تجربة الاتحاد الفيدرالى بين المسلمين والكروات.

وكان عدد سكان المدينة قبل الحرب ١٣٠ ألفا ، "٥٠ ألف مسلم" ٤٠ ألف كرواتى والباقى من الصرب وأعراق أخرى . وبعد الحرب سيطر الكروات على غرب المدينة وطردوا الأعراق الأخرى منها وأعلنوا الجزء الغربى عاصمة لدويلتهم المستقلة ، هذا فى حين بسطت حكومة البوسنة سيطرتها على الشطر الشرقى من المدينة والذى أصبح أيضا خاليا من الأعراق الأخرى عدا البوشناق - المسلمين - سواء بفعل سياسات الحكومة أو دعوات الصرب والكروات لأبناء عرقهم بالرحيل من أجل سكنى المناطق التى تم تطهيرها من الأعراق الأخرى . وجاءت انتخابات موستار المحلية مؤشرا لما ينتظر مستقبل الاتحاد الفيدرالى بين المسلمين والكروات ، إذ تبادل الطرفان الاتهامات بالتزوير وارتكاب التجاوزات ، وعندما أعلن فوز حزب العمل الديمقراطى -الإسلامى- بزعامة على عزت بيجوفيتش - قائمة موستار الموحدة بنحو ٤٨٪ من الأصوات و ١٩ مقعدا ، وفوز قائمة الاتحاد الديمقراطى الكرواتى بنحو ٤٥٪ من الأصوات و ١٨ مقعدا ، رفض الكروات الاعتراف بنتائج الإنتخابات وأعلنوا مقاطعة جلسات المجلس المنتخب وعادت الإتهامات المتبادلة من جديد ، فمن ناحية حمل رئيس الاتحاد الفيدرالى المسلم - الكرواتى - كريشمير زوباك - كرواتى - الطرف المسلم مسئولية تردى الأوضاع داخل الاتحاد ، مؤكدا أن دولة الكروات (هرسك بوسنة) ليست المشكلة وإنما ذريعة اتخذها المسلمون لتغطية نقاط الضعف لديهم . وجاء اتفاق إنهاء الأزمة متجاوزا نتائج الانتخابات المحلية فى موستار ، حيث تم اختيار كرواتى لرئاسة المجلس المحلى ونائب مسلم له ، فى حين أن نتائج الإنتخابات كانت تعنى انتخاب مسلم لرئاسة المجلس . ولم يؤد اعلان إنهاء وجود دولة الكروات فى البوسنة الى وقف التدهور فى علاقات طرفى الاتحاد الفيدرالى ، إذ تواصلت الإشتباكات بين المدنيين المسلمين والكروات فى المناطق المشتركة ، كما تواصلت عمليات الفرز العرقى فى المناطق التى توجد بها أغلبية كرواتية، ونجح الكروات فى تحقيق النقاء العرقى فى الشطر الغربى من مدينة موستار .

الإنتخابات البوسنية :

فى الوقت الذى كانت كافة المؤشرات تدل بوضوح على غياب إرادة التعايش المشترك على الأقل من جانب الصرب والكروات وأن طرفى الاتحاد الفيدرالى يتبادلان الإتهامات ، وأن الإنتخابات فى موستار شهدت تجاوزات هائلة ، والحل جاء بتجاوز نتائج الإنتخابات ذاتها ، فإن الإدارة الأمريكية مارست ضغوطا مكثفة من أجل إجراء الإنتخابات فى موعدها المحدد على أساس أن هذه الإنتخابات لن تكون مثالية ونزيهة فى جميع الأحوال ، وبالتالى فإن إجراؤها الآن سيكون أفضل من

التأجيل لأنها ستجرى فى ظل وجود قوات تطبيق اتفاق "دايتون" والتى ستنتهى مهمتها فى ١٥ ديسمبر القادم ويشوب عملية تمديد مهمتها العديد من العقبات .

وفى المقابل شرعت منظمة الأمن والتعاون الأوروبى فى الإعداد للإنتخابات وقررت فى ٢٢ يونيو أن تجرى الإنتخابات وفق السكان المسجلين فى الإحصاء البوسنى لعام ١٩٩١ ، وأن يشارك فى هذه الإنتخابات كل من تجاوز عمره ١٨ عاما كما أصرت المنظمة على عدم أحقية من وجهت اليهم اتهامات بارتكاب جرائم حرب ، فى ترشيح أنفسهم ، وأجازت لهم المشاركة كناخبين ، وركزت بالأساس على الزعيمين السياسى والعسكرى لصرب البوسنة رادوفان كاراجيتش وراتكو ميلاديتش ، لاسيما وأن الأول انتخب بأغلبية ٣٥٣ صوتا من ٣٥٤ صوتا ، كزعيم للحزب الديمقراطى الصربى ورئيس للجنة الحزب لإختيار المرشحين فى الإنتخابات ، وانتهى الأمر بتخلى كاراجيتش عن مهام منصبه رسميا لصالح نائبته بيليانا بلافيتش وتولى اليكسابوخا رئاسة الحزب ، وإن لم ينته دور كاراجيتش الذى تحول الى زعيم روحى فعلى دون منصب رسمى .

وعند مناقشة الجوانب الإجرائية للإنتخابات التى ستجرى على عدة مستويات (كما يوضحها الشكل التالى) بدا واضحا أن هناك العديد من التحفظات والمخاوف وأيضا التطلعات لدى الأطراف الثلاثة . فهناك أولا انتهاكات الأحزاب الحاكمة فى الكيانات الثلاث ضد أحزاب وتجمعات المعارضة . ففى الكيان الصربى تعرضت أحزاب المعارضة لاسيما الحزب الإشتراكى الصربى لإعتداءات من جانب أنصار الحزب الديمقراطى الصربى - الحاكم - . وفى الكيان البوسنى - المسلم - مارس حزب العمل الديمقراطى بزعامة على عزت بيجوفيتش سياسات قمع وإعتداءات ضد أحزاب المعارضة وفى مقدمتها "الحزب من أجل البوسنة - الهرسك" الذى يتزعمه رئيس الوزراء السابق حارث سيلاجيتش والتى وصلت الى محاولة اغتيال زعيم الحزب أثناء تجمع جماهيرى إنتخابى ، وكذلك شن سلسلة اعتداءات على المعارضة فى اقليم بيخاتش والتى أدانها المنسق المدنى لاتفاق السلام كارل بيلت . أما فى الكيان الكرواتى فقد مارس حزب الاتحاد الديمقراطى الكرواتى (الحاكم) سياسات القمع ضد عناصر المعارضة .

وهناك ثانيا المشاكل الخاصة بتصويت اللاجئين البوسنيين لاسيما فى ظل التعامل مع نتائج سياسات الفرز العرقى التى أدت الى تغيير أماكن إقامة نحو ثلاثة ملايين بوسنى (أو ثلثى السكان) وبالتالى فإن اجراء الإنتخابات وفق التوزيع الجغرافى الراهن للسكان داخل أراضى البوسنة - الهرسك ، سوف يؤدى الى ترسيخ إفرازات سياسات التطهير العرقى . وهناك ثالثا العلاقة بين إجراء الإنتخابات فى ظل الأوضاع القائمة وبين مستقبل البوسنة - الهرسك كدولة موحدة لاسيما بعد تزايد تأكيدات الصرب والكروات على أن الإنتخابات ستمثل بداية التقسيم الرسمى للدولة الى ثلاث دويلات مستقلة ، الى أن تلتحق الصربية بصربيا والكرواتية بكرواتيا ، فى حين تبقى دويلة "البوشناق" المغلقة فى مواجهة مستقبل مبهم .

هيكل الإنتخابات :

حسبما نص اتفاق "دايتون" فإن الإنتخابات تتكون من ٦ عمليات انتخابية منفصلة وهى :

١- انتخاب هيئة الرئاسة الثلاثية لدولة البوسنة - الهرسك ، حيث يجرى انتخاب عضو واحد من كل عرق يتولى الحاصل على أعلى الأصوات الرئاسة لمدة عامين ثم يتم بعد ذلك إقرار مبدأ التناوب بين الثلاث كل ثمانية شهور .

٢- انتخاب هيئة رئاسة الاتحاد الفيدرالى المسلم - الكرواتى ، من عضوين أحدهما مسلم والآخر كرواتى ويتناوبان الرئاسة .

٣- رئيس ونائبا له ، لجمهورية صرب البوسنة .

٤- انتخاب برلمان لكل عرق من الأعراق الثلاث .

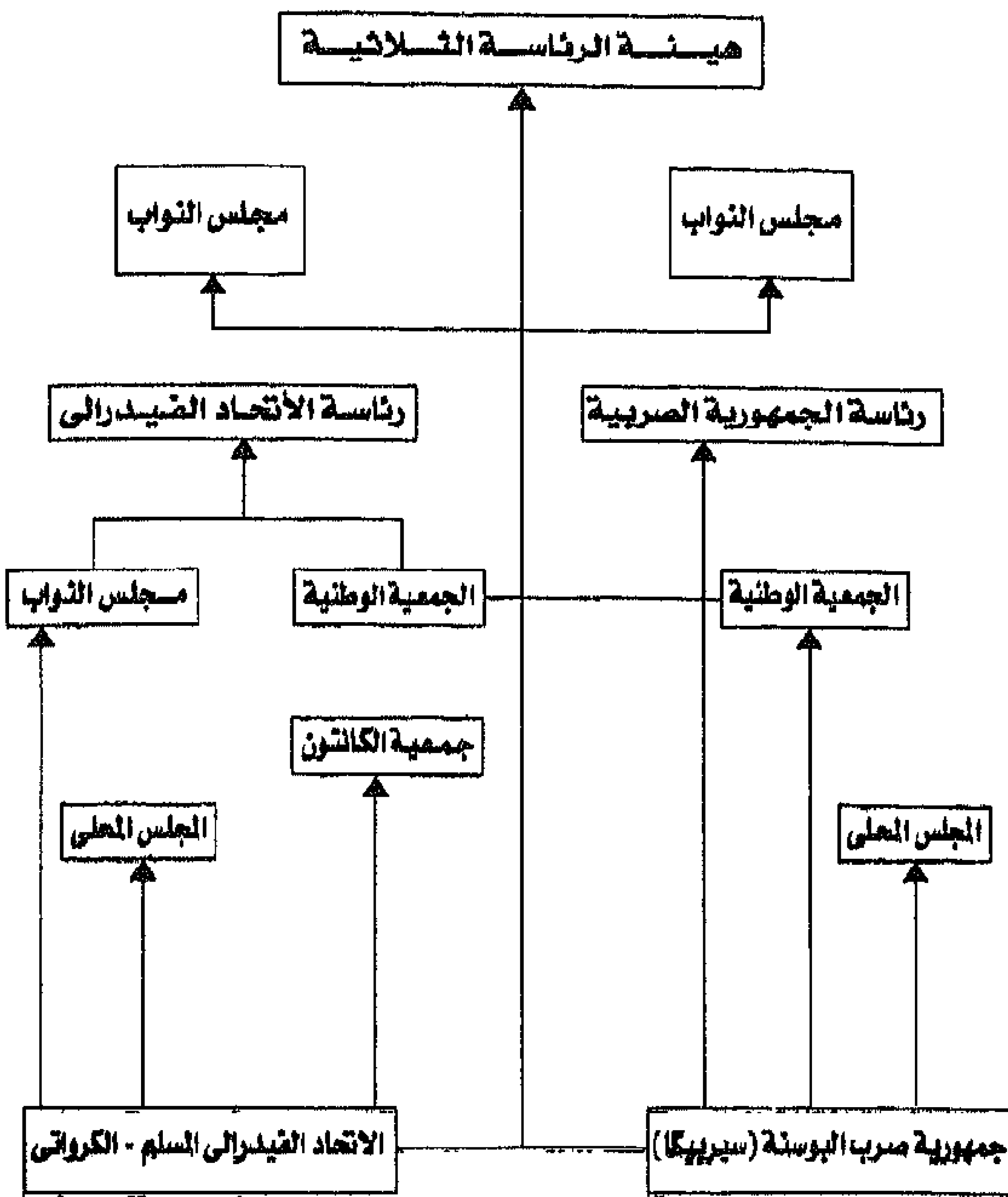
٥- انتخاب برلمان البوسنة - الهرسك من ٢٨ مسلما وكرواتيا و ١٤ صربيا . أما مجلس شيوخ البوسنة - الهرسك والمكون من ١٥ عضوا ، بواقع خمسة أعضاء لكل عرق ، فيختارهم أعضاء البرلمانات .

٦- الإنتخابات المحلية - الكانتونات - تجرى لإنتخاب الأعضاء الإداريين لعشرة أقاليم خاصة بالاتحاد الفيدرالى المسلم والكرواتى ، والمجالس المحلية فى الجمهورية الصربية ثم أعلنت المنظمة المشرفة على الإنتخابات تأجيلها بعد تزايد الشكاوى من المسلمين حول واقع الفرز العرقى واحتمالات التزوير .

ومع اقتراب موعد الإنتخابات ، تزايدت حدة الاتهامات المتبادلة بين الأحزاب الحاكمة فى الكيانات الثلاثة ، فمن ناحية كشفت حكومة البوسنة اتهاماتها للصرب وأيضا الكروات بالسعى الى الإنفصال وبارتكاب تجاوزات تؤثر على نتائج الإنتخابات . وطالبت حكومة البوسنة مع بعض الأحزاب البوسنية المعارضة بتأجيل الإنتخابات حتى لا تأتى النتائج مكرسة لنتائج سياسات الفرز العرقى ، وهدد حزب العمل الديمقراطى - الإسلامى - الحاكم فى البوسنة بمقاطعة الإنتخابات ، وهو أمر يتصادم ومكونات السياسة الأمريكية المتمسكة بإجراء الإنتخابات فى موعدها ، وهى السياسة التى وافقت عليها منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا .

وفى الوقت الذى أكدت فيه الإدارة الأمريكية تمسكها التام بإجراء الإنتخابات فى موعدها ، أعلنت الخارجية البريطانية "أن الذين يطالبون بتأجيل الإنتخابات يخشنون عدم النجاح فى الوصول الى مجلس النواب أو عدم تحقيق النتائج التى يرغبون فيها" . ومن ناحية أخرى أكدت القائمة بأعمال رئيس الجمهورية الصربية فى البوسنة بيليانا بلافيتش سعى الصرب الى الإنفصال وإقامة دولتهم المستقلة دون أى ارتباط مع الاتحاد الفيدرالى المسلم - الكرواتى ، وأعلنت أمام تجمع انتخابى فى ٦سبتمبر ١٩٩٦ "... من المستحيل أن يعيش الصرب مع المسلمين والكروات فى البوسنة" وبعد تزايد الحديث عن الانفصال من جانب المرشحين الصرب ، وتزايد احتجاجات الحكومة البوسنية ، عادت بلافيتش للإعتذار عن الحديث الإنفصالى دون أن يعنى ذلك اسقاط السعى للإنفصال . كذلك واصل الكروات سعيهم الى عرقلة إقامة هياكل الاتحاد الفيدرالى وواصلوا سياسات الفرز العرقى فى المناطق

هيكل الانتخابات البوسنية



الخاضعة لسيطرتهم ، وقد تزايد الاتجاه الإنفصالى الكرواتى لاسيما بعد تطبيع العلاقات بين زغرب وبلجراد والاتفاق على إعادة سلافونيا الشرقية - أخر معاقل صرب كرواتيا فى الأراضى الكرواتية الى زغرب .

خريطة الأحزاب :

اتسمت بيئة الإنتخابات فى الكيانات الثلاث بوجود حزب حاكم/مهيمن ومجموعة من أحزاب المعارضة المحدودة القوة فى مواجهة حزب مسيطر قاد عرقه فى الحرب التى دامت قرابة أربع سنوات ، ومن ثم تزايدت قوته الى الدرجة التى صعب معها على الأحزاب الأخرى الدخول فى منافسة معه .

الكيان الصربى :

برز الحزب الديمقراطى الصربى (SDS) الذى كان يتزعمه حتى يوليو ١٩٩٦ ، رادوفان كاراجيتش ثم تولى الرئاسة وزير خارجية الجمهورية الصربية فى البوسنة ، اليكسابوخا وهو لا يقل تشددا عن كاراجيتش . وينافسه فى الإنتخابات الحزب الإشتراكى لجمهورية سربسكا (SPRS) وهو بمثابة فرع للحزب الحاكم فى صربيا . وفى الوقت الذى ينطلق فيه الحزبان من قاعدة قومية واحدة ، فإن الإختلاف بينهما يدور حول الموقف من اتفاق "دايتون" فالحزب الديمقراطى الصربى المتمركز فى "بالى" يدعو الى انفصال صرب البوسنة عن المسلمين والكروات وإقامة الدولة المستقلة كخطوة على طريق تحقيق حلم صربيا الكبرى . أما الحزب الإشتراكى فينطلق من نفس الفكرة ولكن لأنه عبارة عن فرع للحزب الحاكم فى صربيا ، فقد أدخل تعديلات على مواقفه ليقبل باتفاق دايتون ويدعم سياسات الرئيس الصربى سلوبودان ميلوسيفيتش الذى يصفه الحزب الديمقراطى الصربى بالإستسلام والتخلى عن "مقومات الشهامة الصربية" بعد أن استقبل وفدا بوسنيا برئاسة نائب الرئيس البوسنى أيوب جانيتش فى ٢٣ يوليو الماضى بهدف تطبيع العلاقات . كما أن الحزب لم ينس للرئيس ميلوسيفيتش أنه لم يهب لنجدة صرب كرواتيا فى أغسطس ١٩٩٥ وترك القوات الكرواتية تجتاح اقليم كرايينا . وقد ساهمت زيارة الوفد البوسنى لبلجراد فى زيادة عزلة الحزب الاشتراكى داخل صرب البوسنة، ووظفها الحزب الديمقراطى لصالحه إنتخابيا .

وإضافة الى الحزب الاشتراكى توجد تجمعات محدودة معارضة للحزب الديمقراطى أبرزها تجمع فى مدينة بنيالوكا لارتباطها التاريخى بعلاقات قوية مع زغرب وبالتالى فهذا التجمع يؤيد تطبيع العلاقات مع كرواتيا ولا يتوقف كثيرا أمام مستقبل العلاقات مع سراييفو . وهناك أيضا عمدة مدينة بنيالوكا ، بريدراج راديتش الذى يتزعم كتلة "باتريوتيك" الديمقراطية ويحظى بتأييد بعض القطاعات شمال شرقى البوسنة لإعتبارات تتعلق بالاحتجاج على توزيع الموارد المحلية ومن ثم تعتبر أكثر ارتباطا ببلجراد من بالى .

مسلمى البوسنة :

يبرز حزب العمل الديمقراطى (SDA) بزعامة على عزت بيجوفيتش ، وهو الحزب الأقوى الذى قاد عملية إنفصال البوسنة عن يوجوسلافيا الاتحادية وخاض الحروب فى مواجهة الصرب وأحيانا فى مواجهة الكروات ويطرح الحزب شعارات اسلامية أحيانا ويسعى الى الحفاظ على دولة البوسنة - الهرسك ، ولكن فى إطار من التفوق لمسلمى البوسنة باعتبارهم أغلبية السكان (كانوا يشكلون قبل الحرب ٤٣٪ من السكان مقابل ٣٤٪ صرب و ١٨٪ كروات) ويأتى بعد ذلك "الحزب من أجل البوسنة - الهرسك" بزعامة رئيس الوزراء السابق حارث سيلاجيتش الذى يدعو الى البوسنة الموحدة متعددة الأعراق دون هيمنة لعرق على آخر فى إطار نظام ديمقراطى علمانى . واختار سيلاجيتش ثلاثة نواب له من الصرب والكروات واليهود . وتنحصر قاعدته الإنتخابية فى المثقفين وأطراف الزواج المختلط . وهناك أيضا الحزب الاشتراكى الديمقراطى البوسنى بزعامة سليم بيلاجيتش عمدة مدينة توزلا فى الشمال الشرقى الذى حافظ على الطابع المختلط لإدارته ونأى بنفسه بعيدا عن غوغائية الحروب العرقية ، داعيا الى دولة موحدة متعددة الأعراق ، ولكن فى أجواء التصريحات الغوغائية واستدعاء الخلفيات الثقافية والعرقية مع ميراث العداء القديم والجديد ، يصعب أن يجد العقلانيون موقعا لهم .

كروات البوسنة :

يبدو الكروات أكثر الأعراق تنظيما وذلك للإرتباط المباشر والقوى بين كروات البوسنة وكرواتيا لاسيما وأن الحزب الحاكم والمسيطر داخل صفوف كروات البوسنة - الاتحاد الديمقراطى الكرواتى HDZ هو بمثابة فرع للحزب الحاكم فى كرواتيا . ورغم أن الرئيس الكرواتى فرانيو تودجمان دافع عن دويلة الكروات المستقلة فى البوسنة (هرسك - بوسنة) عندما أعلنت ، ثم وافق على الغائها فى اتفاق دايتون وأعلن ذلك فى أغسطس ١٩٩٦ ، فإن ذلك لم يؤثر على الوجود الفعلى للدويلة كما أنه لم يحدث أى نوع من الخلاف بين كروات البوسنة وكرواتيا على غرار ما حدث بين صرب البوسنة وصربيا بسبب اتفاق دايتون . ومعنى ذلك أن الاتحاد الديمقراطى الكرواتى أمامه الفرصة للحصول على الأغلبية الساحقة من أصوات كروات البوسنة .

وفيما يتعلق بمجرى العملية الإنتخابية ، فقد بلغ عدد من لهم حق التصويت ٥ر٣ مليون ناخب ، نصفهم تقريبا لا يقيمون فى مناطق إقامتهم الأصلية ، ويتوزع نحو ٤ر١ مليون ناخب فى أكثر من ٤٢ دولة .

ولذلك قررت منظمة الأمن والتعاون فى أوروبا أن يجرى تسجيل اللاجئين البوسنيين فى الخارج خلال الفترة من ١٩ يوليو وحتى ٥ أغسطس ، ويبدأ التصويت بالنسبة لهم فى ٢٧ أغسطس ، وهى العملية التى شهدت اتهامات متبادلة بالتزوير بين الأعراق الثلاثة .

نتائج الإنتخابات :

أسفرت الإنتخابات التى جرت فى ١٤ سبتمبر عن فوز الأحزاب القومية فى الكيانات الثلاث بأغلبية المقاعد البرلمانية وبالمناصب التنفيذية التى دار التنافس حولها . ففى برلمان الإتحاد الفيدرالى بين المسلمين والكروات ، فاز حزبى العمل الديمقراطى - الإسلامى - والإتحاد الديمقراطى الكرواتى بأغلبية المقاعد ، وفى برلمان الجمهورية الصربية ، فاز الحزب الديمقراطى الصربى بـ ٤٩ مقعدا من اجمالى ٨٣ مقعدا . أما على صعيد المجلس التشريعى للبوسنة ، فقد فاز حزب العمل الديمقراطى بـ ٢٠ مقعدا من ٢٨ مقعدا مخصصة للمسلمين والكروات ، وفاز الإتحاد الديمقراطى الكرواتى بـ ٧ مقاعد . وبالنسبة لحصة الصرب فى هذا المجلس (١٤ مقعدا) فقد فاز الحزب الديمقراطى الصربى بـ ٨ مقاعد ، وفازت أحزاب صربية أخرى بـ ٦ مقاعد .

وفيما يتعلق بهيئة الرئاسة الثلاثية ، فقد حصل مرشح حزب العمل الديمقراطى ، على عزت بيجوفيتش على المركز الأول (٧٢٩،٠٣٤ صوت) ثم مرشح الحزب الديمقراطى الصربى مومتشيلو كرايشنيك (٦٩٠،٣٧٣ صوت) وأخيرا مرشح الاتحاد الديمقراطى الكرواتى كريشمير زوباك (٣٤٢،٠٠٧ صوت) .

وفيمايتعلق برئاسة جمهورية صرب البوسنة ، فازت مرشحة الحزب الديمقراطى الصربى ، بيليانا بلافيتش بالمنصب .

وتكشف هذه النتائج عن فوز الأحزاب القومية للأعراق الثلاث وهى العمل الديمقراطى (مسلم) الديمقراطى الصربى (صربى) والاتحاد الديمقراطى الكرواتى (كرواتى) ، وهى نفس الأحزاب التى كانت فى السلطة عند إندلاع الصراع وقادت عرقها فى المعارك وقامت بعمليات تطهير عرقى . وقراءة أسماء ممثلى هذه الأحزاب تكشف عن أنها - فيما عدا غياب كاراجيتش وميلاديتش الصربيين - نفس الأسماء والأشخاص التى قادت المعارك ، بل أن من فاز برئاسة هيئة الرئاسة الثلاثية - على عزت بيجوفيتش - والذى يدعو الآن الى الحفاظ على وحدة البوسنة ، هو الذى قاد عملية إنفصال البوسنة عن الاتحاد اليوجوسلافى ، ومن ثم بدأت الحرب ، وهو الأمر الذى يعطى ثقلا أكبر لأطروحات الإنفصال من جانب الصرب والكروات .

والمؤكد أن الإنتخابات التى جرت فى بيئة غير مواتية بفعل الضغط الدولى ، أسفرت عن عودة أحزاب وأشخاص الحرب ، وهو الأمر الذى يدعم من احتمالات اتمام التقسيم النهائى للبوسنة الى ثلاث دويلات ، وأن التقسيم إذا لم يحدث على مائدة المفاوضات وفى وجود القوات الدولية ، فإنه سوف يحدث بالإحتكام الى السلاح بعد رحيل هذه القوات ، فالتقسيم لا يجب أن ينظر اليه على أنه تطور سلبى ، بل ضرورة ملحة بعد أن تراكم ميراث العداء التاريخى وضرب بجذوره فى أعماق التكوينات البشرية للأعراق الثلاث . وفى هذه الحالة سيكون الصراع على أراضى الاتحاد الفيدرالى بين المسلمين والكروات هو الأكثر حدة بعد أن أحكم صرب البوسنة سيطرتهم على ما خصص لهم من أراضى بموجب اتفاق "دايتون" ونفذوا التطهير العرقى الكامل ، فى حين تبقى أراضى الإتحاد الفيدرالى مشاعا بين الطرفين ، وتتغير حصة كل منهما من حين الى آخر بفعل عمليات الكر والفر بين العرقين .

تقارير



انتخابات الرئاسة الأمريكية ومسارات المستقبل

د . جمال على زهران

تعتبر انتخابات الرئاسة الأمريكية ، من أكثر الإنتخابات طولا وإجهادا وإنفاقا . فهى تمتد طوال العام الذى تتم فيه الإنتخابات وتحديدا بين ٦ فبراير (بدء السباق داخل كل حزب لأجل نيل ترشيح الحزب) ، وبين ٥ نوفمبر (موعد خروج المواطنين للإدلاء بأصواتهم لصالح مرشحهم) . فضلا عن أن كل المرشحين يجوبون الولايات الخمسين طولا وعرضا مرارا وتكرارا ويقطعون آلاف الأميال ، علاوة على قيامهم بإنفاق أموال سواء من جيوبهم الخاصة ، أو من تبرعات الحزب ومؤيديه . وعادة فإن فترة الإنتخابات تتسم بالسخونة على مدار العام كله . ولذلك يقال دائما أن هذا هو عام الإنتخابات الأمريكية ، ويطلق عليها الإعلام الأمريكى الآن "حملة ١٩٩٦" (Campaign 1996) ، علاوة على تسميتها بـ "الطريق الى البيت الأبيض" (The Road to the White House)

ويكثر فى عام الإنتخابات الجدل حول كافة القضايا ومشكلات المجتمع الأمريكى داخليا وخارجيا . ولاشك أنه من خلال التحليلات التى أجريت على الإنتخابات السابقة ، فإن الملاحظ هو أن كل مرشح للرئاسة ومعه حزبه يتخندق حول برنامج انتخابى واضح وهو ما يدور الجدل بشأنه . والناخب الأمريكى يظل يتابع المعركة بين المرشحين ليختار أفضلهم وفقا لما يستطيعه المرشح أن يصل ببرنامجه وأفكاره الى عقول ووجدان الشعب الأمريكى . فالمواطن الأمريكى يرجح أحد المرشحين الذى يستطيع أن يتبنى "برنامجا" يتفق والمزاج السائد للشعب آنذاك . ولكن الجديد فى هذه الحملة الإنتخابية ذلك الواقع الذى تشهده الحياة السياسية الأمريكية منذ انتخابات التجديد النصفى للكونجرس التى تمت فى نوفمبر ١٩٩٤ ، والتى أسفرت عن سيطرة الجمهوريين على مجلس النواب والشيوخ ، وأصبحت لهم الغالبية التى تتحكم فى القرار فى النهاية ، وهو ما تعارض مع سلطة الرئيس الديمقراطى كلينتون ، حيث أصبحنا نعايش واقعا أمريكيا متعارضا منذ نوفمبر ١٩٩٤ . فالغالبية فى الكونجرس (النواب والشيوخ) من الحزب الجمهورى ، بينما الرئيس ونائبه من الحزب الديمقراطى . وهذا بلاشك له تأثير كبير على المعركة الإنتخابية الحالية ، حيث لم تشهد معارك سابقة مثل هذا الواقع فى الحياة السياسية الأمريكية . ويظهر هذا التأثير الآن فى محاولة الكونجرس أن يتحدى سلطة الرئيس الأمريكى الديمقراطى ، وذلك برفض سياساته ، بل واستصدار قرارات تعبر عن توجهات الجمهوريين لتحقيق هدفين هما : الأول يتعلق بإظهار الرئيس الأمريكى فى موقف الضعيف فى اتخاذ القرار ، والثانى للسعى نحو كسب المزيد من الشعبية بما ينعكس بالإيجاب تجاه تدعيم مرشح الحزب الجمهورى . وفى نطاق هذا الواقع الجديد حيث تدور المعركة الإنتخابية لعام ١٩٩٦ ، يدور الجدل حول قضايا عديدة داخليا وخارجيا ، مما يقودنا الى ضرورة تناول هذا الأمر فى النقاط التالية :

أولا : الجدل والصراع حول قضايا داخلية :

لاشك أن القضايا الداخلية قد فرضت نفسها على المرشحين للرئاسة الأمريكية، وبشكل واضح منذ معركة ١٩٩٢ . وقد يعود ذلك الى الرئيس كلينتون الذى كان منافسا للرئيس السابق بوش ، ونجح على أجندة تتمحور أساسا حول مواجهة القضايا الداخلية بعد أن ظلت بعيدة عن ساحة التنافس فى ظل أولوية الصراع الدولى ومتطلباته . وبعد أن تفكك الاتحاد السوفيتى فى نهاية عام ١٩٩١ ، وما آلت اليه الولايات المتحدة التى وجدت نفسها مهيمنة على النظام الدولى ، فإن المنطق الطبيعى كان يفرض التوجه الى الإهتمام بالداخل وهذا ما جعل كلينتون يلتقط هذا الحدث ويحرك الواقع معبرا عن المواطن الأمريكى المتشوق لمن يهتم بأموره الداخلية ، وهذا ما أسهم فى ترجيح كفة كلينتون الذى يرجع له الفضل فى تغليب القضايا الداخلية وفرضها على ساحة التنافس على طريق الرئاسة الأمريكية . ولذلك فإن صفحة القضايا الداخلية قد تم فتحها وبكثافة ، وكان فى مقدمتها المشكلة الإقتصادية وجوانبها المختلفة لتحسين الأوضاع تجنبا للتدهور الحادث فيها . وفى هذا السياق فإن أحد الكتب الهامة عالجت هذه النقطة ، وصدر مؤخرا فى نهاية عام ١٩٩٥ ، بعنوان : الأزمات الأمريكية الجديدة (The New American Crisis) ، وقد ركز المؤلف (جريج روجيرو ، وآخرون) ، على البعد الداخلى وجوانبه المختلفة . وعموما فإن جملة القضايا الداخلية تتبلور فى البعد الإقتصادى بجوانبه المختلفة المتمثلة فى عجز الميزانية وكيفية تمويل هذا العجز ، والبطالة ، والأجور بين الحد الأدنى والحد الأقصى ، والأسعار ، والضرائب وغيرها . بالإضافة الى قضية التعليم التى تحتل أولوية كبيرة فى الجدل داخل الولايات المتحدة ، الى جانب قضايا الإسكان والصحة ، والبيئة ، وأسعار الطاقة خاصة "الجازولين" ، وقضايا الجريمة والعنف والتمييز العنصرى ، والتفكك الأسرى ، والمخدرات وانتشارها بين الشباب بصفة خاصة .

ومما أسهم فى احتدام الجدل بين المتنافسين على الرئاسة هو ذلك الواقع الذى يصاحب الصراع على الطريق للبيت الأبيض ، الذى يتمثل فى إنقسام السلطة بين التنفيذية والمتركزة فى البيت الأبيض برئاسة كلينتون الديمقراطى ، وبين الكونجرس كسلطة برلمانية بأغلبية جمهورية . وبهذا الواقع يصبح القرار من الناحية الفعلية منقسما بين السلطتين المتعارضتين فى الأهداف والسياسات . ولذلك فإن الكونجرس يسعى الى إعاقة قرارات كلينتون لإظهاره فى موقف الضعف ، فى نفس الوقت الذى يسعى لاقرارات مشروعات قوانين تتفق وسياسات الجمهوريين مما يدعم من موقف المرشح الجمهورى "روبرت دول" . وفى هذا الإطار فإنه من الأهمية التركيز على القضايا الداخلية الرئيسية التى تحتل مساحة من الجدل والصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين للوقوف على وجهة نظر كل طرف إزاءها . وتتمثل هذه القضايا الرئيسية فى عجز الموازنة العامة ، وكيفية مواجهة ذلك ، وعلاقة ذلك بالضرائب من عدمه ، وأيضا قضية الأجور بين الحد الأدنى والأقصى ، وأسعار الطاقة ، والتعليم ، والإسكان ، والتمييز العنصرى . ويمكن تناول هذه القضايا ووجهة نظر كل طرف إزاءها على النحو التالى :

١- قضية عجز الموازنة وأسلوب المواجهة :

تشكل مسألة عجز الموازنة الفيدرالية أهمية كبيرة فى إدارة الاقتصاد الأمريكى ، حيث أن التعامل مع هذا العجز وكيفية تحقيق توازن الميزانية ، يحدد تصورات كل طرف من الأطراف المتنافسة . فالملاحظ أن الفترة السابقة على حكم كلينتون ، وهى فترة حكم الرئيس بوش (٨٨-١٩٩٢) ، أنها شهدت تصاعدا فى عجز الميزانية من ١٦٠ بليون دولار عام ١٩٨٨ الى حوالى ٢٩٢ بليون دولار عام ١٩٩٢ ، أى أن العجز تضاعف تقريبا خلال سنوات حكم الرئيس بوش . بينما شهدت فترة الرئيس كلينتون تراجعا فى حجم عجز الموازنة من ٢٩٢ بليون دولار عام ١٩٩٢ الى ١٤٥ر٦ بليون دولار ، أى انخفض بنسبة النصف ٥٠٪ . ثم يطرح الرئيس كلينتون برنامجه لخفض هذا العجز ليحقق التوازن خلال السنوات السبع القادمة وحتى عام ٢٠٠٢ ، ووسيلته فى ذلك الاستمرار فى فرض الضرائب . بينما على العكس فإن الجمهوريين رفضوا هذا النهج بطرح البديل وهو الحد من النفقات الحكومية والغاء المعونات الخارجية ، وإعادة النظر فى النظام الضريبى بما يحقق الإصلاح الشامل ويصبح أكثر مرونة فى التعامل مع واقع الدخول فى مختلف الولايات المتحدة . وبين الطرحين الديمقراطى والجمهورى ، وقعت ما عرف بأزمة الميزانية والتى بدأت منذ بدايات العام المالى فى أكتوبر ١٩٩٥ . وقد وصلت هذه الأزمة الى حد العناد لدرجة أن الرئيس الأمريكى حاول التصعيد مع الكونجرس الجمهورى بإيقاف العمل فى إدارات الحكومة الداخلية والخارجية لإحراج الكونجرس أمام الرأى العام*. وقد توقف العمل مرتين ، الأولى فى نوفمبر ١٩٩٥ ، والثانية فى يناير ١٩٩٦ . ومع بدء الحملة الإنتخابية تحولت مسألة الموافقة على الميزانية الى ورقة انتخابية يسعى كل طرف لاستثمارها لتدعيم موقف مرشحه . وبين محاولات الجمهوريين بفرض مشروعهم فى الميزانية ، والتهديد من جانب كلينتون باستخدام الفيتو ضد المشروع ، اضطر الطرفان للدخول فى اتفاق فى نهاية أبريل لإعتماد ميزانية ١٩٩٦ التى ستنتهى فى سبتمبر القادم وقبل الإنتخابات بشهر وعدة أيام . وقد حاول كل طرف أن يحقق فائدة من هذا الاتفاق لدرجة أن أحد المعلقين الأمريكيين أشار الى أن كليهما يستطيع أن يزعم أنه حقق نجاحا ما . فالرئيس كلينتون قد حقق كثيرا مما طرحه على الرغم من خفض حجم الميزانية من ١ر٦٤ تريليون دولار ، الى ١ر٤ تريليون . بالإضافة الى تحقيق بعض المزايا عند اقرار البنود الداخلية أو الفرعية كدعم البوليس وهو ما يدعم من مبادرة كلينتون ضد الجريمة ، والموافقة على التمويل لبرنامج "الخدمة القومية للرئيس" ، وكذلك دعم مبادرات التعليم لعام ٢٠٠٠ ،

ومزايا التمويل للأطفال المعوقين وغير ذلك من بنود أخرى ، اعتبرها البيت الأبيض أنها ميزات إضافية لما طرحوه فى ميزانيتهم . وعلى الجانب الآخر فإن الجمهوريين استطاعوا أن يخفضوا النفقات العامة بما يوازى الثلث بصورة شاملة لكل بنود الميزانية مقارنة بميزانية العام الماضى حيث حققوا تخفيضا وصل الى ٢٣ بليون دولار ، بالإضافة الى أن تمويل برامج كلينتون أصبحت وفق منهجهم بالإقلال من الضرائب مع التوفير فى الجوانب الأخرى .

وقد كشفت أزمة الميزانية عن العمق الحقيقى للصراع بين الديمقراطيين والجمهوريين الى حد وصل الى تبادل الإتهامات فيما بينهم ، ورفع الشعارات البراقة تأكيدا للتوجهات الحقيقية التى ينطلق منها كل منهما . فها هو "روبرت دول" يرفع شعار "لا ضرائب جديدة" (No New Taxes) ، يقابله كلينتون بشعار : "الضرائب لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، والنهوض بخدمات الشعب الأمريكى" . وأضاف كلينتون ، أن من يرفعون شعار "لا ضرائب .." هم الذين أهملوا خدمات الشعب ، وعليهم الإعتذار عما فعلوه فى العهود المختلفة للجمهوريين . وفى الوقت الذى ظل الجمهوريون يقاتلون من أجل ميزانيتهم ، رافعين شعار "أن لكل شىء معركته" (Everything is a Fight) ، نجد ادارة كلينتون تواجه ذلك بشعار "أن الميزانية تسقط الأقنعة" ، مشيرة بذلك أن "دول" نفسه كان هو صاحب الإقتراح بزيادة الضرائب فى بداية عهد ريجان ١٩٨١ وهو بذلك قد أسهم فى خلق عجز الميزانية ، ويسعى الآن للبيت الأبيض بأى ثمن !! وقد كشف بعض المحللين عن أساليب ادارة الصراع بين الطرفين حول الميزانية ، مشيرا الى أن ذلك يعد "صورة من معارك الحرب الباردة !!" .

٢- الأجور ورفع الحد الأدنى ومواجهة البطالة :

فالديمقراطيون مقتنعون بضرورة رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة عدد ساعات العمل الأسبوعية للتلاؤم مع تكاليف المعيشة ، ولتوفير دخل ملائم . بينما الجمهوريون يرون أن مسألة رفع الحد الأدنى للأجور وزيادة عدد ساعات العمل الأسبوعية - المحددة بـ ٢٠ ساعة كحد أدنى - لا توفر المزيد من فرص العمل بل تؤدى الى رفع نسب البطالة . وبعد مداولات وصراعات بين الطرفين وصل الكونجرس الى اعتماد رفع الحد الأدنى للأجور دون زيادة عدد ساعات العمل الأسبوعية مما اعتبر انتصارا للديمقراطيين (كلينتون) من جانب ، مع انتصار وإن كان محدودا للجمهوريين (دول) . وقد أقر الكونجرس ذلك فى الأسبوع الثالث من مايو وذلك بعد أن تم اقرار الميزانية فى الأسبوع الأخير من أبريل لكى يتم تنفيذه فى يوليو ١٩٩٦ . وفى هذا السياق ، فإن كلينتون يشير دائما الى انجازه عبر السنوات الأربع الماضية ، وذلك فى مجال قدرته على تحقيق حوالى ٨ ملايين وظيفة جديدة أسهمت فى خفض نسبة البطالة فى المجتمع الى أن وصلت الى ٤ر٥٪ فى أبريل ١٩٩٦ ، بعد أن تراوحت فى العام الأخير (أبريل ٩٥ - مارس ١٩٩٦) بين ٨ر٥ - ٥ر٥٪ على سبيل المثال ، بينما تجاوزت ذلك كثيرا فى السنوات الثلاث السابقة من عام ١٩٩٢ . وقد أجرى استفتاء فى مارس ١٩٩٦ ، أكد ذلك الإنجاز الاقتصادى لكلينتون ، حيث قال ٤٣٪ أن السياسة الاقتصادية لكلينتون ناجحة ، بينما يرى ٣٩٪ أنه فشل فى تحقيق سياسة ناجحة . وبالمقارنة باستفتاء أجرى فى يناير ١٩٩٢ عن فترة بوش ، حيث أشار ٣٠٪ من المشتركين فى الاستفتاء أن سياسة بوش الاقتصادية كانت ناجحة ، بينما اعتقد ٦٦٪ أنها كانت فاشلة . وبالمقارنة بما أشار اليه "جينجريش - رئيس مجلس النواب" ، وهو الزعيم الجمهورى وهو الخصم اللدود لكلينتون ، قال أن عاما مضى وآخر ، ولازال لم يتحقق أى اصلاح مالى أو اقتصادى عموما ، طبقا لما وعد به كلينتون (واشنطن بوست - ٢ يونيو) .

٣- أسعار الطاقة (الجازولين) :

حيث طرح الديمقراطيون لمواجهة الإرتفاع فى أسعار الطاقة ، مشروعا لفرض ضريبة يتم من خلالها استيعاب هذه الزيادة لصالح الحكومة الفيدرالية ، وعلى أن يزداد سعر الجازولين من خلال ضريبة الطاقة . إلا أن الجمهوريين رفضوا ذلك فى إطار شعارهم "لا ضرائب جديد" ووقف الكونجرس ضد ذلك بصورة واضحة ومباشرة . وكان (روبرت دول) المرشح الجمهورى يواجه الناخبين بهذه المعارضة ، ونقلت وسائل الإعلام الأمريكية صورة "دول" وهو يشرح أسباب رفض رفع أسعار الجازولين . وبالفعل نجح الجمهوريون فى فرض وجهة نظرهم ، ولم يذعنوا لتهديدات كلينتون ونائبه باستخدام الفيتو ضد هذا الرفض . ولكن قد تم ذلك بقرار من الكونجرس فى ٢١ مايو ١٩٩٦ فى خضم اعتماده لرفع الحد الأدنى للأجور . مما اعتبر نصرا للجمهوريين يتجاوز انتصار البيت الأبيض الديمقراطى فى رفع الحد الأدنى للأجور من ٢٥ر٤ دولار للساعة الى ١٥ر٥ للساعة . ويلاحظ أنه بعد اصدار قرار بمنع الضرائب عن الطاقة بدأت الأسعار فى الإنخفاض فى شهر يونية ، بعد أن وصلت الى قمتها فى مايو بما يعادل ما بين (٢٩ر١ : ٣٩ر١) دولار للجالون الواحد ، وقد وصل حاليا الى ما بين (٢ر١ - ٢٥ر١) دولار للجالون . وهو ما يتأكد مع وجهة نظر الجمهوريين .

٤- الإصلاح الإقتصادى وتحديات الرفاهية وآليات ترجمتها :

حيث يرى الديمقراطيون أن الإصلاح الإقتصادى هو الطريق لتحقيق الرفاهية . ويستهدف الرئيس كلينتون من وراء ذلك رفع المستوى العام لمعيشة المواطنين من الفقراء والطبقة المتوسطة . ولذلك فإنه يرى أن خفض العجز يستتبعه فرض الضرائب لتقليل الفجوات بين الفقراء والأغنياء ، وتحقيق المشروعات الضخمة فى مجالات التعليم والبيئة والإسكان والصحة ، وبما يسهم فى الجانب الآخر فى مواجهة العنف والجريمة والتمييز العنصرى ، مع إعادة القيم ومفهوم الأسرة

الكامل الذى يقوم على توحد الأسرة بدلا من تفككها الحالى . وعلى العكس يرى الجمهوريون أن تحقيق الرفاهية والتقدم الاقتصادى يأتى من خلال التقشف وخفض النفقات العامة ، وإعادة النظر فى سياسة المعونات ، بدلا من الإصرار على فرض الضرائب بصورة تتزايد معها درجات القلق والتوتر . على عكس تقليل الضرائب الذى يسهم فى خلق شعور بالرضى بين المواطنين . ولذلك اقترح روبرت دول المرشح الجمهورى ، طرح نظام ضرائبى آخر يقوم على ضرورة تدعيم الفقراء وفقا لمعايير مختلفة عما يطرحه الديمقراطيون الذين لا يهتمون بالنظام الضرائبى ، بل يحصرون اهتمامهم فى المزيد من الضرائب فقط . ولذلك فإنه فى استطلاع للرأى عما إذا كان من الممكن خفض عجز الموازنة بدون فرض ضرائب جديدة فى نفس الوقت ، أجاب فى يناير ١٩٩٦ ، ٥٦٪ بأنه غير ممكن ذلك ، بينما ٣٤٪ يعتقد فى صحة ذلك ، و ١٠٪ بلا رأى . وعندما أعيد الاستطلاع مرة أخرى فى أول يونية ١٩٩٦ أجاب ٤٦٪ بأنه من الممكن ذلك ، و ٤٦٪ غير ممكن و ٨٪ لا يعرفون (بلا رأى) . وهذا ما يشير الى زيادة التعاطف والتأييد لبرنامج الجمهوريين فى تحقيق الإصلاح الاقتصادى ، على الرغم من الإنجازات التى حققها كلينتون خلال السنوات السابقة . ويتضح إذن أن مسألة الضرائب قضية محورية فى مواجهة المشاكل الداخلية عموما . فهى فى نظر الديمقراطيين أساسية لمواجهة طموحاتهم فى كافة القضايا الداخلية ، بينما يرى العكس من ذلك الجمهوريون . ولذلك فإن الضرائب قد تزايدت فى عهد كلينتون من ٣٠٪ من اجمالى الناتج القومى (GDP) ، الى ٣١٫٣٪ ، وهو ما يعد ذروة ما حدث فى تاريخ أمريكا حيث لم تتجاوز نسبة الضرائب ٢٥٪ خلال الحرب العالمية الثانية .

ولاشك أن القضايا الإجتماعية قد احتلت جانبا كبيرا فى أحاديث وخطب المرشحين ، وخاصة قضية التمييز العنصرى والذى فجرته مؤخرا محاكمة (جى سيمسون) التى عمقت من الأساس بالتمييز والعنصرية ، ومسيرة المليون رجل أسود التى هزت العاصمة الأمريكية التى طالبت البيت الأبيض بالإلتفاف لقضايا السود وجيلهم الجديد . فضلا عن الحرائق الأخيرة فى الغرب الأمريكى فى الكنائس لإحداث الفرقة بين المواطنين الأمريكيين ، تأكيدا لحادث أوكلاهوما الذى راح ضحيته ١٦٩ قتيلا وأكثر من ٥٠٠ جريح . وهو ما يستلزم مواجهة على أجندة كلا من المرشحين . وإن كان هذا الأمر غير واضح من حيث التفاصيل ، لكن كل طرف يرفض هذا التمييز مؤكدين على أن أمريكا لكافة المهاجرين اليها .

ثانيا : الجدل حول القضايا الخارجية :

الملاحظ أن القضايا الخارجية لا تحتل مساحة من الجدل الكبير بين الطرفين المرشحين حيث أنها تتوارى أمام تقدم وأولوية القضايا الداخلية . والجدل الملحوظ حول القضايا الخارجية يدور حول ما يتعلق منها بالأوضاع الداخلية أساسا، أو ما يمكن أن يسجل كسلبيات فى السياسة الخارجية لكلينتون . فعلى حين يرى كلينتون أنه حقق انجازات كبيرة فى الشرق الأوسط بخلق حالة الإستقرار والسلام بين العرب واسرائيل ، واستقرار فى أمريكا اللاتينية ، ودعم للنافتا مع كندا والمكسيك ، وتعاون كبير وملموس مع آسيا خاصة اليابان والصين ، فضلا عن الإنجاز الواضح فى البوسنة بانجاز اتفاق "دايتون" إلا أن الجمهوريين يرون أن السياسة الخارجية لكلينتون هى سياسة فاشلة . ويدلل "روبرت دول" المرشح المنافس لكلينتون ، أن اتفاق دايتون جاء متأخرا ، واستغل الجمهوريون تضليل الإدارة الأمريكية بأنهم قد نفذوا أخطر الأسلحة على البوسنيين فى حين أسهموا فى ارسال الأسلحة بطريقة غير مباشرة . وتحول الأمر الى جلسات استماع ومحاسبة للخارجية والدفاع فى الإدارة الأمريكية . علاوة على أن الإدارة الأمريكية واجهت الفشل فى آسيا ولعل فرض العقوبات مؤخرا على الصين يؤكد ذلك ، كما واجهت الفشل فى الشرق الأوسط ولم تنجز سلاما حقيقيا ومستقرا وهو ما يدعو الى إعادة النظر . فضلا عن الفشل الضخم فى أفريقيا وتأكيدا لذلك ما حدث فى الصومال ، والأكثر من ذلك الفشل الواضح فى أمريكا اللاتينية حيث لا تتحرك الإدارة الأمريكية مبكرا مما أدى بها الى استخدام القوة خارج الولايات المتحدة كثيرا .

ولاشك أن نجاح نيتانياهو بدلا من بيريز الذى دعمته مباشرة الإدارة الأمريكية ، ورد الفعل العربى ، سيسهم فى خلق حالة من عدم الاستقرار بما يدعم من وجهة نظر الجمهوريين الذين يساندون الآن نيتانياهو كسبا للصوت اليهودى . بل أن "دول" أكد أنه يوافق على سياسات رئيس الوزراء الجديد فى اسرائيل بلا تحفظ ، وأصبحت عملية السلام فى الشرق الأوسط ورقة انتخابية وهو ما اتضح عند زيارة نيتانياهو للولايات المتحدة مؤخرا .

ثالثا : مسارات المستقبل فى الطريق نحو البيت الأبيض :

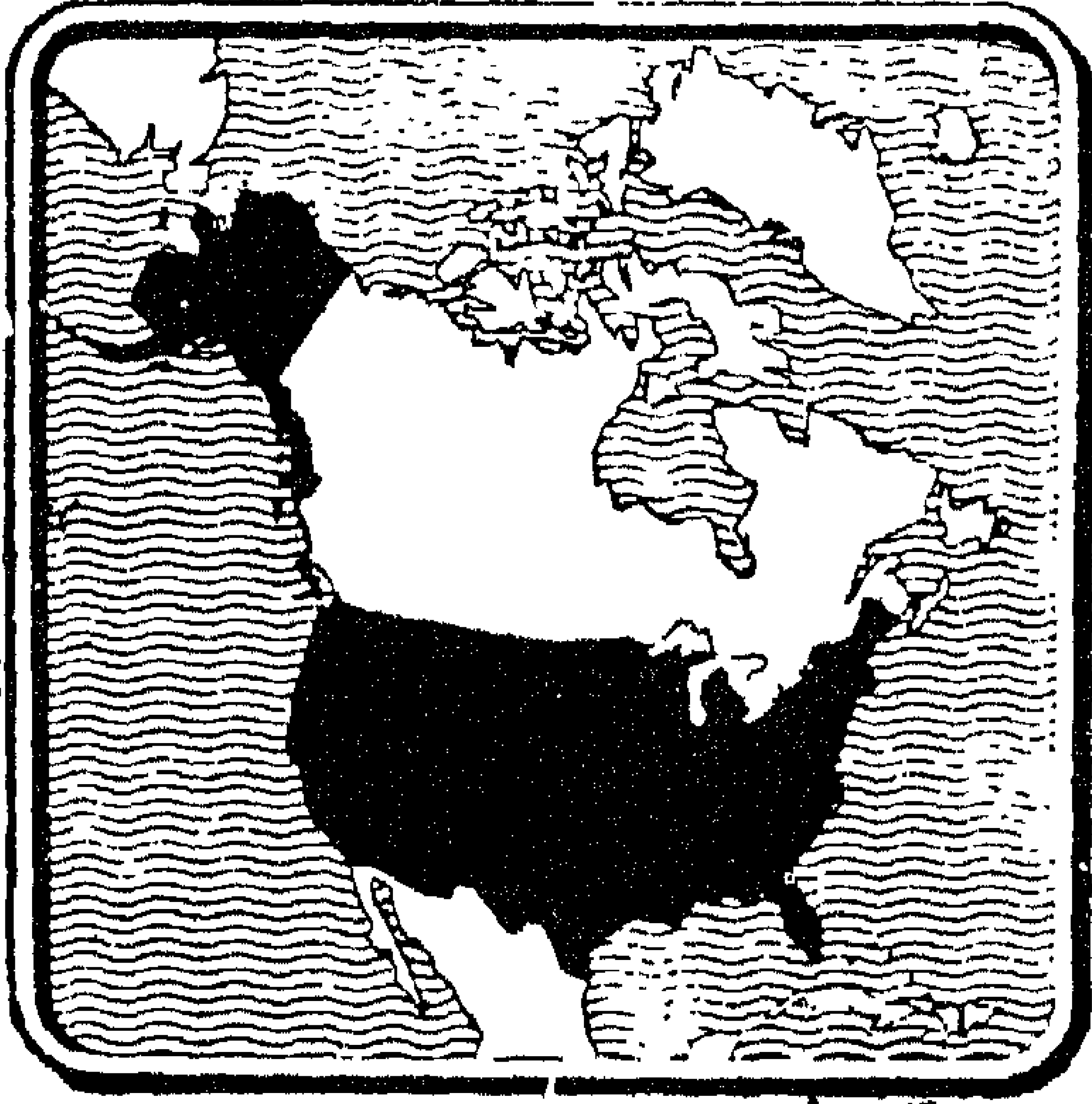
يشير البعض ضمن التحليلات السطحية الى سهولة المعركة بالنسبة للرئيس كلينتون استنادا الى أنها الفترة الثانية ، والى سجل انجازاته خاصة على الصعيد الاقتصادى . ومن الواضح أن كلينتون نفسه حذر فريق العمل فى حملته الإنتخابية الى هذا التبسيط المخل وأن الإرتكان الى سهولة النجاح يمكن أن يؤدى الى الفشل . والتحليل العلمى لمسارات الحملة الإنتخابية توقعا لنتيجتها يشير الى أن النتيجة عادة تستند الى مقدمات منطقية سابقة . ولذلك فإن محاولة قراءة المتغيرات التى يمكن أن تسهم فى ترجيح كفة أحد المرشحين تعتبر هى المدخل الصحيح . فالرئيس السابق بوش رغم انجازه الخارجى لم يعطه الشعب الأمريكى فرصته لفترة حكم ثانية ، والرئيس كارتر رغم انجازه الأخلاقى ، وانجازه فى السلام المصرى الإسرائيلى فى (٧٧ ، ٧٨ ، ١٩٧٩) إلا أنه فشل فى الإنتخابات عام ١٩٨٠ ، ولم يحصل على فترة ثانية .

وقد كان بوش من الجمهوريين ، على حين كان كارتر ديمقراطيا . ويمكن تقسيم المتغيرات التي تحكم مسار المستقبل بالنسبة للمرشحين للرئاسة الأمريكية ، الى متغيرات داخلية وأخرى خارجية . فالداخلية تتمحور حول رؤى الأطراف المتنافسة ، ومن الواضح أن كل طرف له رؤيته التي يسعى للتحكم من خلالها في الآخر . ونظرا لأن الكونجرس الجمهوري يتعارض مع كلينتون الديمقراطي ، لذلك فإن الأخير أوضح باستمرار "أن معركته في الطريق نحو البيت الأبيض ليست مع شخص خصمه ، بل مع الكونجرس الجمهوري نفسه" . ومن الواضح أن كلا الطرفين قد أنجز في إطار رؤيته ويكاد كل منهما أن يكون متعادلا مع الآخر . ولكن الأمور التي يمكن احتسابها تتعلق بسلسلة الفضائح التي تواجه كلينتون وزوجته هيلاري والبيت الأبيض عموما . وهذه الفضائح تتركز في فضيحة "وايت ووتر" التي شهد في محاكمتها كلينتون ، وأدين فيها ثلاثة من أصدقائه في ٢٩ مايو ١٩٩٦ وهم (جيمس ماكدوجال ، وسوزان كاكدوجال ، وجيم جوى توكر - الحاكم الحالي لأركنساس) ، ومنها تتفرع فضيحة أخرى حيث يحاكم اثنان من أصدقاء كلينتون أساء كل منهما التعامل مع البنوك بحكم منصبيهما وكان كلينتون طرفا في ذلك . وزاد وعمق من الإحساس العام بالإدانة تقرير لجنة التحقيق من الكونجرس التي أدانت هيلاري وزرعت الشبهة في كلينتون نفسه . والفضيحة الثالثة التي تعرف الآن بـ "فايل جيت" الخاصة باحتفاظ البيت الأبيض بالملفات من مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) وهي ملفات سرية وخاصة لأكثر من ٤٠٠ شخصية من الجمهوريين البارزين ، فيما عرفت الآن "بقائمة أعداء كلينتون" .

ورغم إيضاح البيت الأبيض للمسألة بأنها خطأ اداري ، وتم عزل مدير شئون البيت الأبيض ، وتقديم اعتذار رسمي عن ذلك ، إلا أنها أحيلت للتحقيق الرسمي ، ويجرى الآن استثمار المسألة داخل الكونجرس ضد كلينتون . أما الفضيحة الرابعة تتعلق بالإستعانة بالعرافين من قبل هيلاري كلينتون ، والتي كشف عنها مؤخرا كتاب صدر حديثا بدأت معرفته عندما تم النشر على صفحات واشنطن بوست من ٢٣ يونية الماضي ، والكتاب بعنوان "الإختيار" للصحفي الشهير (بوب وودوارد) ، وهو الصحفي الذي سبق له أن فجر فضيحة (ووتر جيت) واستقال بموجبها الرئيس نيكسون !! أما الفضيحة الخامسة فتتمثل في ذلك القرار الصادر من المحكمة بإعادة النظر في تأجيل قضية التحرش الجنسي من إحدى السيدات (بولا جونز) التي تتهم فيها كلينتون بالتحرش بها عندما كان حاكما لولاية أركانسو . ومن المتوقع أن تتم محاكمته ، بل من المتوقع أن تتطور هذه الفضائح التي لا تتوقف . ومع تطورها فإن استطلاعا الرأى وقراءة الواقع تشهد بالتأثير على فرص كلينتون في الإنتخابات القادمة . فالإستطلاعات تشير الى أن الفارق بين كلينتون ودول في مارس الماضي كان لصالح كلينتون بنسبة ٢٥٪ ، بينما الآن وبعد سلسلة الفضائح المشار اليها ، فضلا عن تنازل (دول) من عضوية الشيوخ للتفرغ للحملة الإنتخابية بعد مشوار ٢٧ عاما ، فإن هذا الفارق قد تراجع ، وأصبحت النسبة في انخفاض وتراجع ووصلت في أحدث الإستطلاعات في نهاية أغسطس الماضي الى أقل من ١٠٪ لصالح كلينتون مما يشير الى تحسن فرص (دول) على حساب كلينتون . علاوة على أن الشعب الأمريكي رغم أنه ينظر الى (دول) باعتباره رجلا مسنا (٧٢ سنة) وهذا سيؤثر على كفاءته ، إلا أن الإنطباع العام لدى الأمريكيين إزاءه أنه رجل مقاتل (Fighter) بنسبة ٧٣٪ في أحد الإستطلاعات . وعلى عكس شخصية كلينتون التي تتسم بالبساطة والود مع الشعب الأمريكي والتأثر الدرامي عند الأحداث الضخمة . وهذا ما يظهر في مشاركته في هذه الأحداث كما تم في حادث وزير التجارة الأمريكي وعدد من الأمريكيين . ولذلك فإن يستثمر تركيز الجمهوريين على المسائل الشخصية بمخاطبة الشعب الأمريكي بلغة مؤثرة . وفي إحدى خطبه أشار الى أن الجمهوريين ودول ليس لديهم ما يقولونه ويفيدون به الشعب والدليل عدم وجود أجندة أساسا لدفع الدولة للأمام ، ولذلك فإنهم سوف يستمرون في التركيز على الهجوم الشخصي والسلبي فقط . ويرد عليه الجمهوريون بأن كلينتون يأخذ الولايات المتحدة على طريق خطير من الضعف" . والهجوم المتبادل مستمر .

وعلى المستوى الخارجي فإن التأييد المطلق من كلينتون لبيريز في الإنتخابات الإسرائيلية كان مغامرة غير مأمونة ، حيث أن رسوبه في الإنتخابات ونجاح نيتانياهو أسهم في زعزعة ثقة الإسرائيليين في كلينتون ، وهو ما يسعى الى تبني ومساندة أفكار نيتانياهو بأى شكل لمحاولة غلق الطريق على التأييد المطلق من جانب "دول" لرئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد . كما أن نجاح يلتسين في روسيا أعطى لكلينتون بعض الثقة بعد فشله السابق في تأييد بيريز علانية ثم فشل . وعلى عكس ما ذهب اليه عراف أمريكي شهير بقراءة المستقبل يدعى (جون نايسبيت) ، حيث قال أنه يتوقع خسارة كلينتون في الإنتخابات القادمة ، إلا أن الواقع يشير الى أن فرص كلينتون كبيرة في تحقيق النجاح ، إلا أن ضغوط الفضائح وعدم التعامل معها بحكمة ، وإصرار الجمهوريين على استثمار هذه الأخطاء التي وقع فيها كلينتون وزوجته وهو ما يتضح في انخفاض فجوة الفارق في استطلاعات الرأى بين (كلينتون ودول) ، كل هذا يشير الى أن احتمالات فوز كلينتون بصورة حاسمة ومريحة تتزايد إزاءها الشكوك .

والأيام القادمة ستكشف عن المزيد من الصراع على الطريق الى البيت الأبيض!!



العقوبات الاقتصادية الأمريكية ضد كوبا

د . السيد عوض عثمان

يجسد قانون "هيلمز - بورتون" أو قانون "التحرير والتضامن مع كوبا" !! ، حلقة جديدة في مسلسل تراث الحصار والهيمنة والعداء الأمريكي للجزيرة الشيوعية ، والتي لا تبعد أكثر من ١٤٥ كم من حدود فلوريدا ، منذ أن أطاحت ثورة "فيديل كاسترو" بديكتاتورية باتيستا وسيطرة الاحتكارات الأمريكية عام ١٩٥٩ .

وتزيد العقوبات الاقتصادية الجديدة من حدة التوتر في العلاقات الأمريكية - الكوبية ، عبر آلية تشديد وإحكام الحصار والخناق الاقتصادي ، ومفاقمة الأزمة الخانقة في كوبا ، ومن ثم التعجيل بانهيار حكم كاسترو ، وعودة "الجمل الشارد" من حظيرة أمريكا اللاتينية ، في مواجهة غير متكافئة ، في زمن انحسار وانطفاء الثورات وتداعي نظرياتها .

وتمتد تفاعلات هذه العقوبات لتطال علاقات الولايات المتحدة مع حلفائها ، وإثارة تناقضات مصلحية حادة ، تدفع بهذه العلاقات الى ولوج وضعية التوتر وإحتمالات التصادم .

أولا : مضمون القانون ودلالته :

يتضمن القانون الذي قدمه ورعاه السيناتور الجمهوري "جيسي هيلمز" ، من نورث كارولينا ، والذي يرأس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ، والنائب "دان بورتون" ، عن ولاية إنديانا ، ورئيس اللجنة الفرعية لشؤون نصف الكرة الغربي في مجلس النواب ، عدة تدابير انتقامية لعزل كوبا والحد من الاستثمارات الأجنبية فيها ، أبرزها معاقبة الشركات الأجنبية التي تستثمر أو "تتاجر" في ممتلكات أمريكيين من أصل كوبي ، صودرت بعد ثورة كاسترو ، شريطة ألا تقل قيمتها عن ٥٠ ألف دولار وقت مصادرتها ، ومعاقبة أي مواطن أمريكي يثبت تعامله مع كوبا ، بغرامة قدرها ٢٥٠ ألف دولار ، أو بالسجن لمدة عشر سنوات . ويسمح القانون لهؤلاء المتضررين بطلب تعويضات عبر اللجوء الى المحاكم الأمريكية من المواطنين الأجانب ، أفرادا وشركات ، الذين اشتروا هذه الممتلكات بعد تأميمها ، وحرمان مسؤلي الشركات الأجنبية من دخول الولايات المتحدة ، أو بيع منتجاتها فيها إذا تضمنت مكونات كوبية . إضافة الى رفض الإدارة الأمريكية مساعدة الدول المتعاملة مع كوبا ، ووضع خطة لحكومة انتقالية منتخبة ديمقراطيا !! في هذا البلد لخلافة الحكم الشيوعي فيه .

ومن المعروف أن الثورة الكوبية عندما شرعت في إجراءات التأميم وإعادة توزيع الأراضي الزراعية ، قدمت اقتراحات في شأن دفع تعويضات تقرها القوانين والأعراف الدولية ، قوبلت بالرفض من الولايات المتحدة ، على عكس الحال مع دول أخرى ، مثل كندا وبريطانيا والمكسيك وهولندا وأسبانيا ، حيث تم التوصل لإتفاقات ، دون مشاكل ، للتعويض عن الممتلكات

المؤممة . وتقدر الدوائر الأمريكية قيمة ممتلكاتها بما يراوح ٥-٦ مليارات دولار ، مضافا اليها الفوائد ، فى الوقت الذى تجاهلت فيه أن الحصار الذى فرضته على كوبا ، منذ ٧ فبراير ١٩٦٢ ، كبد "هافانا" ما قيمته ٤٤ مليار دولار ، على امتداد سنوات الحصار .

وبموجب القانون ، أعدت وزارة التجارة الأمريكية "قائمة سوداء" تتضمن ٢٠٠٠ شركة وفرد ، بعد مصادقة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" على القانون ، فى ١٣ مارس الماضى ، بعد إجازته من مجلسى النواب والشيوخ فى الشهر ذاته . بيد أن الإدارة الأمريكية ، فى مواجهة حدة رد الفعل الأوروبى ، عمدت الى تعليق تنفيذ البند الخاص بمنح المواطنين الأمريكيين حق مقاضاة ومعاقبة الشركات الأوروبية والعالمية التى تستثمر أو تتاجر فى ممتلكات أمريكية سابقة فى الجزيرة الى شهر فبراير المقبل ، رغم أن القانون دخل العمل به رسميا فى أغسطس الماضى .

وتقوم وجهة النظر الأمريكية على أساس أن للشركات جنسية ، وأن فروعها الخارجية التى يمكن إدارتها من قبل مكاتب رئيسية تتخذ مقراتها فى الولايات المتحدة ، وبواسطة مدراء يحملون الجنسية الأمريكية لابد وأن تخضع للقوانين الأمريكية فى الأمور المتعلقة بتقييد الصادرات والمقاطعة الاقتصادية ، حيث أن الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى تحاول توسيع نطاق تشريعاتها الوطنية لتشمل نشاطات الشركات الأجنبية العاملة فى الخارج ، فيما جرى العرف على امتناع الحكومات ، فى أوقات السلم ، عن القيام بمحاولات من هذا القبيل احتراما لحق الدول فى تطبيق تشريعاتها على الشركات العاملة على أراضيها . والغالبية العظمى من الدول درجت على معاملة فروع الشركات الأجنبية باعتبارها ذات شخصية اعتبارية ، وتخضع لقوانين الدولة التى تعمل على أرضها .

وتتذرع الولايات المتحدة بالمادة ٢١ من الميثاق الأساسى لنظرة التجارة الدولية ، وهو ميثاق الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (جات) والتى تسمح فعليا لدولة ما باتخاذ اجراءات تجارية تؤثر على أعضاء آخرين فى المنظمة ، إذ رأت أن "أمنها القومى معرض للخطر" ، رغم الغموض الذى يكتنف هذه المسألة .

ثانيا : قراءة فى خلفية العقوبات :

تعمد الولايات المتحدة الى ممارسة دبلوماسية فوضوية ، والانتقائية فى العلاقات الدولية ، فى ظل ظروف معقدة ومصالح متشابكة ومترابطة بين الأنظمة الاقتصادية المعاصرة على اختلاف فلسفاتها . ففى الوقت الذى ترفع فيه الحصار عن فيتنام بعد حرب راح ضحيتها ٥٠ ألف جندى أمريكي ، تتواصل فى التصعيد مع كوبا ودول أخرى تتصادم سياساتها مع الهيمنة الأمريكية . وتواصلت تسع إدارات أمريكية متعاقبة منذ عهد "دوايت أيزنهاور" ، فى "تحديث" مسببات الحصار ضد كوبا ، والتذرع بمعطيات متعددة ، تتبدل وتتجاوزها الوقائع : ففى السنوات الأولى من عمر الثورة الكوبية ، كان الحصار بذريعة إقدام حكومة كاسترو على تأميم ممتلكات أمريكية ، ثم تبدلت الذريعة وأصبح الحصار لكونها حليفة لموسكو وتنوى إستقدام الصواريخ النووية السوفيتية الى خاصرتها . وعندما ألغيت صفقة الصواريخ ، استمر الحصار فى إطار المواجهة بين العملاقين . وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى ومنظومة الدول الاشتراكية ، تواصل الحصار بذريعة "حماية حقوق الإنسان والحريات الديمقراطية" ، رغم أن الولايات المتحدة تقيم علاقات متينة مع عديد من الدول التى تتجاهل حقوق الإنسان كلية !!

وقد تعرضت مرجعية الحصار الذى تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عام ١٩٦٢ ، والتى ترتكز على مقولة أن كوبا تشكل تهديدا للأمن القومى الأمريكي ، لحالة من التصدع ، بفعل عدة اعتبارات موضوعية ، يمكن رصد أبرزها فيما يلى :

١- لجوء كوبا ، منذ مطلع الثمانينات ، وتحت وطأة الضغوط الاقتصادية ، الى إحداث تغييرات تساعد على النهوض بالاقتصاد الوطنى ضمن إطار "الخيار الاشتراكى الكوبى" ، وتم استصدار المرسوم رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ المتعلق بتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، وإدراجه فى صلب الدستور ليشكل ضمانة كاملة لرؤوس الأموال الأجنبية ، والانفتاح الإقتصادى من خلال المشاريع المشتركة التى يسمح للأجنبى بملكية ٥٠٪ من أسهم أى شركة أو مصنع . بل فى حالات محددة ، يسمح له بملكية كاملة وفقا لشروط المرسوم . وتبع ذلك استحداث وزارة للإستثمار الأجنبى ، وإعادة تنظيم المزارع وانتقالها من سلطة الدولة وإشرافها الى مزارع تعاونية ١٠٠٪ ، والسماح بمزاولة ١٤٠ مهنة حرة ، والتعامل بالدولار أو بقية العملات الحرة وحق الجميع فى فتح حسابات خاصة فى البنوك الكوبية أو فى الخارج ، والسماح للمعامل والمصانع بالتصدير والاستيراد داخل البلاد وخارجها .

٢- تفاقمت الأزمة الاقتصادية فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى ودول المنظومة الاشتراكية ، حيث أن تجارة كوبا معهم كانت تصل الى ما بين ٨٠-٨٥٪ من حجم تجارتها الخارجية ، إضافة الى اتفاقات تجارية ومساعدات كانت تتلقاها من هذه الدول لتحصل على احتياجاتها من البترول والقمح والسلع الغذائية ، مقابل بيعها لمحصول قصب السكر ، تراوحت قيمتها ما بين ٤-٥ مليارات دولار . وعمليا ، تراجع الاقتصاد الكوبى بنسبة ٥٠٪ عما كان عليه عام ١٩٨٩ ، واضطرت كوبا الى أن تخفض وارداتها التى كانت تبلغ فى العام نفسه ٨٫١ مليار دولار ، الى ٢ مليار دولار عام ١٩٩٣ ، نتيجة النقص الفادح فى مواردها .

٣- تفريعا على ذلك ، ولإعتبارات تتعلق بانحسار الحركات اليسارية المسلحة فى أمريكا اللاتينية ، توقفت كوبا عن مساندة هذه الحركات كما كان الحال فى بنما والدومنيكان

وجواتيمالا وكولومبيا وبيرو .

٤- تواصل كوبا فى التحولات الاقتصادية التى تستهدف اصلاحا اقتصاديا لإنقاذ الاشتراكية فيها ومكتسباتها التى أصبحت كأمر نهائى فى الذهنية الكوبية ، كالضمان الصحى والحق الشرعى فى التعليم والضمان الاجتماعى ، والقضاء التام على الأمية والتمتع بكفاءات أكاديمية عالية ، الأمر الذى يؤهلها لتحقيق قفزة اقتصادية ليست بقليلة مجرد توقف الحصار الأمريكى ، وذلك بتخفيف قبضة الدولة على الاقتصاد والتخلص من نظريات التخطيط الاقتصادى المركزى والسياسات التى طبقتها كوبا خلال عضويتها فى منظمة الكوميكون ، بالتوسع فى السماح بتكشيل هيئات شراكة استثمارية أجنبية فى كل قطاعات الاقتصاد الكوبى ، باستثناء قطاعات الصحة والتعليم ومؤسسات القوات المسلحة ، وإقامة مناطق تجارية وصناعية حرة ، وإعادة هيكلة النظام المصرفى وتحسينه ، الأمر الذى استقطب استثمارات أجنبية تبلغ أكثر من ٢ مليار دولار ، خاصة فى قطاع السياحة ، التى أصبحت موردا هاما للعملة الحرة ، بلغت عام ١٩٩٣ ٢٠٠ مليون دولار.

٥- قبول كوبا الإنضمام الى معاهدة "حظر انتشار الأسلحة النووية فى أمريكا اللاتينية والكاريبى" ، والمعروفة باسم معاهدة "تلاتيلولكو" الموقعة فى ١٤ فبراير ١٩٦٧ ، والتى تقضى بإزالة كل الأسلحة النووية من المنطقة ، مؤكدة أن شروط بقائها فى إطار هذه المعاهدة أن تتوقف الولايات المتحدة عن إرسال سفن مسلحة بقذائف نووية الى قاعدة "جوانتانا مو" التى تحتفظ بها فى الطرف الشرقى من كوبا . وكانت كوبا الدولة الوحيدة التى لم تنضم للمعاهدة ، بدعوى أنها تمنح القوى العظمى ، لاسيما الولايات المتحدة ، احتكارا للقوة النووية .

٦- حرصت كوبا على اعتماد آلية التفاوض والحوار لتسوية الخلافات القائمة مع الولايات المتحدة سلميا ، على أساس تبادل احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل فى شئون الغير .

وبدورها ساعدت هذه التحولات "الإيجابية" كوبا فى كسب تعاطف المجتمع الدولى ومحيطها الإقليمى باتجاه مطالبة الولايات المتحدة بإنهاء حصارها . وتجسد ذلك فى تحولين هامين :

١- تزايد تأييد الجمعية العامة للأمم المتحدة على مشروع كوبى بشأن رفع الحصار ، عبر أربع سنوات متتالية : ففى أول تصويت تجريه الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه المسألة ، أصدرت قرارا عنوانه "ضرورة إنهاء الحظر المالى والتجارى والاقتصادى الذى تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا" ، عام ١٩٩٢ ، أيدته ٥٩ دولة ، بينها دول صديقة عديدة للولايات المتحدة مثل فرنسا وكندا ودول أمريكا اللاتينية ، وامتناع ٧١ دولة عن التصويت ، منهم حلفاء لواشنطن مثل بريطانيا والمانيا واليابان واستراليا ، وامتناع روسيا أيضا ، بينما عارضت فقط ثلاث دول هى اسرائيل ورومانيا إضافة للولايات المتحدة . واعتبر القرار الإجراءات الأمريكية ضد كوبا انتهاكا لسيادتها ولحقها فى التجارة الحرة ودعوة جميع الدول الى الإمتناع عن تطبيق القوانين والإجراءات التى تحد من حرية كوبا فى التجارة والملاحة ، وحض الدول التى تطبق مثل هذه القوانين على الغائها . مما شكل هزيمة مذلة للدبلوماسية الأمريكية . وبرز التأييد عام ١٩٩٤ ، حيث بلغ ١٠١ دولة ، مقابل معارضة الولايات المتحدة واسرائيل ، وامتناع ٤٨ دولة ، ودعوة القرار مجددا الى قيام الولايات المتحدة "بما هو لازم فى أسرع وقت ممكن وطبقا لنظامها القضائى لإلغاء اجراءات الحظر" ، وفى عام ١٩٩٥ ، وصل التأييد ذروته : ١١٧ دولة ، مقابل معارضة الولايات المتحدة واسرائيل وأوزبكستان ، وامتناع ٣٨ دولة عن التصويت .

٢- دخول مجموعة دول البحر الكاريبى "كاريكوم" عام ١٩٩٣ مرحلة جديدة فى العلاقات مع كوبا انعكست سلبا على علاقاتها مع الولايات المتحدة بالتوصل الى اتفاق مشترك يتناول التعاون الفنى والتجارة عبر انشاء مفوضية مشتركة تستهدف زيادة التبادل التجارى والى تحسين انتاج السكر من القصب وزيادته والى تعزيز التعاون فى تنمية الماشية والأسماك ، دون اجبار كوبا - رغم الضغوط الأمريكية - على تحسين سجلها بشأن حقوق الإنسان أو التحرك باتجاه الحكم الديمقراطى فيها ، والموافقة على هذه التعديلات الكوبية ، وذلك فى اجتماع القمة السنوى المنعقد فى يوليو ١٩٩٣ . ومن المعروف أن "كاريكوم" أنشئت عام ١٩٧٣ وتضم ١٣ دولة فى حوض البحر الكاريبى الناطقة بالإنجليزية ، بالإشتراك مع بيليز فى أمريكا الوسطى وجويانا فى أمريكا اللاتينية .وفى العام نفسه ، انتقد زعماء الدول المشاركة فى القمة الثالثة الأيبيرية - الأمريكية الحظر والدعوة الى الغائه فى البيان الختامى للقمة .

على صعيد آخر ، يتوجب التعاطى مع العقوبات الأخيرة ، فى ضوء رصد التفاعلات السياسية الثنائية والتى شهدت حالة من "المد" و "الجزر" النسبى ، خاصة منذ عام ١٩٩٢ ، ويتضح ذلك فى التعبيرات التالية :

١- ختمت ادارة "بوش" عهدها بتشدد ملحوظ ، عبر تبنى القانون الذى قدمه النائب الديمقراطى "روبرت تورتيشللى" ، عن ولاية نيو جيرسى ، فيما عرف بقانون "الديمقراطية الكوبية" ويستهدف تطبيق القوانين الأمريكية على دول أخرى ، إذ أن فروع الشركات الأمريكية فى الخارج تصبح بموجبه معرضة للملاحقة إذا تعاملت تجاريا مع كوبا ، بعدما كانت معفاة سابقا . كما يمنع القانون أى سفينة مبحرة الى كوبا من الرسو فى الموانىء الأمريكية ، دون إذن خاص .

٢- فى السياق نفسه ، أعلن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ، فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٤ ، سلسلة من الإجراءات لتشديد الحصار على كوبا ، تضمنت : ١- تقليص عدد الرحلات

الجوية بين ميامي وهافانا ، ومنع التحويلات النقدية من الأمريكيين الكوبيين الى ذويهم وتقدر بنحو ٦٠٠ مليون دولار سنويا ، وضعف هذا المبلغ من العائدات التى تتحصل عليها كوبا من نحو ٥٠ ألف أمريكي كانوا يزورون كوبا سنويا. ٢- استخدام كل الوسائل اللازمة لزيادة البث الإذاعي الموجه الى كوبا وتقويته ، ومواصلة تقديم الأدلة على انتهاكات حقوق الإنسان فيها الى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية . وبصفة عامة ، استهدفت هذه التدابير زيادة النقمة الشعبية ضد حكم نظام كاسترو .

٣- طرح قانون "هيلمز - بورتون" فى أعقاب أزمة لاجئى القوارب الكوبية عام ١٩٩٥ ، حيث اضطرت الولايات المتحدة الى قبول التفاوض المباشر مع كوبا فى قضية الهجرة ، خاصة مع اعلان هافانا عن عدم التعرض لكل من يرغب فى السفر ، بوسائله الخاصة الى الشاطىء الآخر "شاطىء الأحلام" الأمريكي واللحاق بمن سبقوهم هربا من جحيم الحصار الأمريكي . وتمسك كاسترو بأنه لن يفكر فى إدخال أى تغييرات على نظامه إلا بعد رفع الحصار . وساعد تجاوز هذه الأزمة على "تلطيف" نسبى فى العلاقات ، حيث عارضت الإدارة الأمريكية حينها مشروع القرار الذى يضر بمصالح حلفاء واشنطن . وأوصى "وارن كريستوفر" وزير الخارجية الرئيس كلينتون بممارسة حق "الفيتو" ضد القانون .

٤- تجاوبا مع ضغوط القوى الليبرالية التى تؤمن بأن أفضل وسيلة لتقويض أى نظام شيوعى هى دفعه للإنفتاح على البضائع والمنتجات والأفكار من الخارج ، بدلا من استفادته من سياسات العزل والحصار وتحويلها الى أداة لتعبئة الجماهير حوله وشحنها بالمعاداة للولايات المتحدة ، أعلنت الإدارة الأمريكية فى أكتوبر ١٩٩٥ ، اعتزامها السماح للهيئات الصحافية الأمريكية بإقامة مكاتب لها فى كوبا ، وللهيئات الكوبية بإقامة مكاتب فى الولايات المتحدة ، وإتاحة التبادل الطلابى والعلمى والثقافى . إضافة للسماح للجمعيات الخيرية وجماعات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات غير الحكومية بنقل معدات وأجهزة الفاكس والكمبيوتر الشخصى من الولايات المتحدة الى كوبا ، والسماح للأمريكيين من أصل كوبى بزيارة سنوية واحدة الى كوبا فى حالات الطوارىء الإنسانية .

٥- ترافق مع ذلك ما قامت به الدبلوماسية غير الرسمية ، مطلع العام الحالى ، باتجاه "انفراج" آخر ، حيث قامت وفود أمريكية عدة بزيارات الى كوبا ، تلبية لدعوة من الرئيس كاسترو ، ضم أحدها اثنين من أفراد عائلة الرئيس الراحل جون كيندى . كما تمكن وفدان أمريكيان من زيارة المنشآت النووية فى خوراجوا ، إحدى أبرز نقاط الخلاف بين هافانا وواشنطن بسبب تخوف الولايات المتحدة من أنها قد تشكل خطرا على كل المنطقة . وتمكن النائب الديمقراطى "بيل ريتشاردسون" من تحقيق أفضل النتائج ، عندما نجح فى مطلع فبراير الماضى ، فى حمل كوبا على إطلاق سراح ثلاثة سجناء سياسيين ، عادوا معه الى الولايات المتحدة ، وساعد ذلك على السماح مجددا للأمريكيين من أصل كوبى بتحويلات الى ذويهم فى كوبا . وفى أكتوبر ١٩٩٥ ، تم تخفيف بعض الإجراءات المتعلقة بحرية السفر . غير أن هذه التداعيات لم تتطرق الى صلب عملية الحصار ، وربما تكون مشجعة على الاقتراب منه .

ويمكن رصد تفاعلين هامين تمكنا من إجهاض هذه المساعى ، وعجلا بموافقة الإدارة الأمريكية على قانون "هيلمز - بورتون" ، وهما :

أولا : التأثيرات السلبية لحادثة اسقاط الطيران الحربى الكوبى "عمدا" حسب الرؤية الأمريكية ، فى ١٤ فبراير الماضى طائرتين مدنيتين غير مسلحتين قرب سواحل هافانا ، ملك منظمة كوبية "المؤسسة الوطنية الأمريكية الكوبية" معادية لكاسترو ، ومركزها ميامى عاصمة "فلوريدا" ، ويتمثل نشاطها على الأقل فى جانبه المعلن ، فى نجدة الفارين من كوبا على متن زوارق صغيرة وهشة ، اعتبرتهما كوبا قد تعمدتا انتهاك مجالها الجوى ، وراح ضحيتها ٤ أشخاص .

ثانيا : اعتبارات انتخابية تتعلق بالتنافس على استرضاء أفراد الجالية الكوبية ، حيث يشكل اللوبى الكوبى المتنفذ كتلة تصويت مهمة وجماعة ضغط سياسى لا يستهان بها فى بعض الولايات ، خاصة ولاية "فلوريدا" قاعدة ارتكاز المعارضة الكوبية ، حيث يبلغ تعدادهم فى عاصمتها ميامى أكثر من نصف مليون نسمة ، يشكلون ٢٩٫١٪ من جملة سكانها .

ثالثا : ردود أفعال القانون :

تشكل شبكة المصالح الاقتصادية مع كوبا مدخلا موضوعيا لتفسير ردود الأفعال المعارضة للقانون ، رغم علاقات الصداقة والتحالف مع الولايات المتحدة ، ويبرز ذلك جليا بالنظر الى :

رد الفعل الأوروبى : فى بيان نشر فى بروكسيل ، فى أكتوبر ١٩٩٥ ، استنكرت الدول الـ ١٥ الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى ، موافقة مجلس النواب الأمريكى على مشروع القانون فى ٢١ سبتمبر من نفس العام ، ودعت الى ضرورة فتح حوار مع كوبا . وبرزت الرؤية الأوروبية فى أن الإبقاء على الحوار السياسى وتشجيع العلاقات الاقتصادية يؤديان الى تحول كوبا باتجاه اعتماد الديمقراطية ، سلميا ، واحترام حقوق الإنسان ، ويساعدان على عودتها الى الأسرة الدولية . ويشار الى أن الاتحاد الأوروبى هو أول شريك ومستثمر ويمنح كوبا مساعدة انسانية منذ عام ١٩٩٣ ، بلغت عام ١٩٩٥ ، ١٥ مليون وحدة حسابية أوروبية (الأيكو يساوى ١٫٣ دولار) . ووصل وفد من الاتحاد الأوروبى الى هافانا ، فى ٦ نوفمبر الماضى ، بهدف بدء حوار سياسى مع كوبا تمهيدا لتوقيع اتفاق تعاون اقتصادى وتجارى ، رابطا ذلك بالاصلاحات الجارية فيها وتلك التى ستطبق لاحقا فى مجال توفير ضمانات احترام حقوق

الإنسان والحريات الأساسية وتوسيع نطاق المبادرة الفردية . وعلى صعيد الدول تبرز خريطة المصالح المتشعبة مع كوبا أن اسبانيا تملك استثمارات بنحو ٣٠ مليون دولار ، خاصة فى قطاع السياحة والتشييد ، الى جانب شركات فرنسية ، ومبادلات تجارية بريطانية وتعاقدات ايطالية حكومية .

وتمثلت مرجعية الموقف الأوروبى فى رفض قيام دولة ما بإملاء سياساتها التجارية على الآخرين وسريان قوانينها خارج حدودها بما تشكل انتهاكا صارخا لقوانين التجارة الدولية وقدسية مبدأ حرية تدفق السلع والخدمات . وفى سياق ذلك ، أقرت اللجنة التنفيذية للمفوضية الأوروبية مجموعة من الإجراءات لمواجهة القانون عبر اقتراح "قانون مناهضة المقاطعة" يتضمن : الحظر على الشركات الأوروبية قبول أى دعاوى قضائية يرتبها قانون "هيلمز - بورتون" وعدم التقيد به ، ومنح المؤسسات الأوروبية المتضررة حق تقديم شكاوى أمام المحاكم الأوروبية للحصول على تعويضات مالية من ودائع المؤسسات الأمريكية داخل الاتحاد الأوروبى ، ووضع قيود على دخول ممثلى المؤسسات الأمريكية السوق الأوروبية ، وإعداد قائمة سوداء بأسماء المواطنين الأمريكيين الذين يتقدمون الى المحاكم الأمريكية ضد المؤسسات الأوروبية العاملة فى كوبا . ونجحت التهديدات الأوروبية بفرض هذه السلسلة من التدابير الانتقامية المضادة الى إرجاء العمل بالبند الثالث من القانون حتى فبراير القادم ، مع مواصلة تدارس رفع شكوى الى منظمة التجارة الدولية .

رد فعل منظمة الدول الأمريكية: فى خطوة غير مسبوقة ، وافقت الجمعية العامة للمنظمة فى اجتماعها فى ٤ يونية الماضى ، بغالبية كبيرة على معارضة القرار ، والطلب من اللجنة القانونية التابعة للمنظمة دراسة صلاحية قانون "هيلمز - بورتون" طبقا للقانون الدولى ، حيث أن ميثاق المنظمة يقضى بامتناع الدول الأعضاء عن اتباع سياسات أو اللجوء الى أعمال وإجراءات يمكن أن تضر بتنمية دول أخرى ، وضرورة تأييد التكامل الاقتصادى وحرية التجارة التى أعلنت فى قمة الأمريكتين فى ميامى عام ١٩٩٤ . وتزعمت كندا والمكسيك ، شريكتا الولايات المتحدة فى اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (نافتا) حملة المعارضة ، لحماية مصالحهما والتهديد بالرد بالمثل ، ورفع المسألة الى لجنة وزارية فى اطار الدول المشاركة فى اتفاق التجارة الحرة فى أمريكا الشمالية لحسمها على صعيد اقليمى . ومن المعروف أن كندا والمكسيك لم تقطعا علاقاتهما مع كوبا . وتكمن المصالح الكندية بخاصة بالنظر الى أن "القائمة السوداء" تتضمن على الأقل سبع شركات كندية . وقد ارتفعت الصادرات الكندية لكوبا من ١٣٤ مليون دولار عام ١٩٩١ الى ١٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٣ ، وزادت وارداتها فى الفترة نفسها من كوبا ، من ١٥٢ مليون دولار الى ١٧١ مليون دولار . وتمثل الشركات الكندية أكبر نسبة من الشركات الأجنبية المتعاملة مع كوبا ، وتملك استثمارات كبيرة - تصل الى ٢٠٠ مليون دولار - فى عدد من المجالات الحيوية مثل قطاعى المناجم والسياحة . ويشكل السائحون القادمون من كندا ٣٨٪ من اجمالى حركة التدفق السياحى الى كوبا .

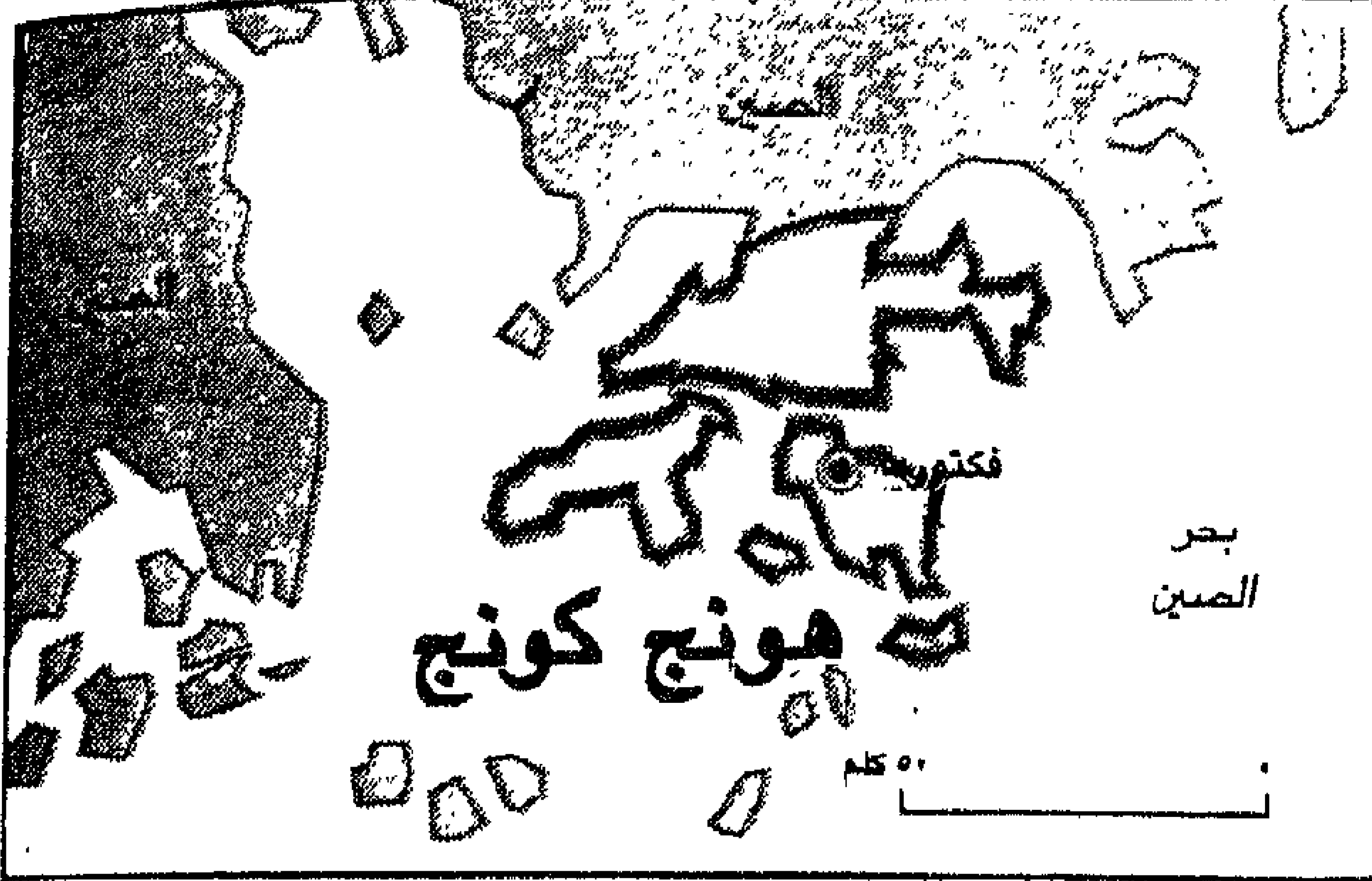
ومن الأهمية بيان أن حركة المعارضة امتدت أيضا لتشمل روسيا والصين واليابان وجنوب أفريقيا والهند وعديد من الدول .

رؤية ختامية :

تتكامل الرؤية التحليلية لقانون "هيلمز - بورتون" بالنظر الى قانون "داماتو" الخاص بفرض عقوبات مماثلة على ليبيا وإيران بدعوى دعمهما للإرهاب الدولى ، ومثل هذه الإجراءات الأحادية الجانب تتهدد حرية التجارة الدولية ، وتتناقض مع تصوير الولايات المتحدة لذاتها بأنها النصير الأوحد لمبدأ اقتصاد السوق وآلياته ، وبل ودعواتها وضغوطها على البلدان العربية لإلغاء المقاطعة المفروضة على اسرائيل كشرط مسبق لإنضمامها لإتفاقية الجات . وبمقدور التطورات المقبلة ، أن تبين الآفاق المستقبلية لمدى المجابهة الدولية مع تلك السابقة الأمريكية فى سريان تشريعاتها الوطنية خارج حدودها ، دون مراعاة مصالح أطراف أخرى ولتحقيق غايات سياسية محددة.

وتشير الوقائع الأولية الى أن الطبيعة المصلحية ستشكل العامل الضاغط لرفض الإذعان لتلك العقوبات الأخيرة ، مما يضع الإدارة الأمريكية ، خاصة بعد انتهاء حمى المنافسة الإنتخابية أمام خيارات صعبة ومعقدة .

الصين والولايات المتحدة : جوهر الخلاف



معتز سلامة

ما أن تستقر قضايا العلاقات الصينية - الأمريكية والخلاف بين البلدين حتى تتجدد وتعاود الطرح، بما يثير مجموعة من التساؤلات حول حقيقة ذلك الخلاف وأسبابه ، وطبيعة الوضع الراهن فى علاقات البلدين ، ومستقبل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة .

وبداءة تجدر الإشارة الى اختلاف المواقف بشأن الأزمات المتكررة فى العلاقات الصينية - الأمريكية . وفى هذا الصدد يشير فريق الى أن القضايا محل الخلاف ليست بذات طبيعة جوهرية ، وليس هناك خلاف أمريكى - صينى جوهرى . ويشير فريق آخر الى أن هناك خلافات جوهرية بين الطرفين ، وإن كان هناك تفاوت حول تصديق ما إن كانت قضايا الخلاف التى تبرز على السطح بين حين وآخر هى بالفعل محل الخلاف ، أم يستتر وراءها حزمة أخرى من أسباب الخلاف بفعل تباين الحضارة والثقافة ، وطرائق الحياة والتفكير وفلسفة النظام السياسى ... وغيرها . أما الفريق الثالث ، فيركن فى تحليله للموقف الى مفاهيم الصراع التقليدى للقوى والمصالح فى النظام الدولى . ويرى فى الخلاف بداية دورة جديدة لحرب باردة ، هذه المرة بين الولايات المتحدة والصين . تصبح الصين بمقتضاها العدو الجديد الذى يبحث عنه الإستراتيجيون الأمريكيون . ولا تعدو الأزمات الدورية والتهديدات العقابية المتبادلة - وفق هذا المفهوم - كونها محاولات اختبار للقوى بين طرف يهيمن على مركز القوة المؤكد فى النظام الدولى ، وطرف آخر ليس هناك تقييم حقيقى لوضع قوته فى النظام لأنه لم يختبر (الصين) .

أولا : نقاط الخلاف :

ظلت العلاقات الأمريكية - الصينية على قدر كبير من الوفاق والاستقرار منذ سياسة نيكسون - كيسنجر فى السبعينات والتى كرسها "بيان شنغهاى" الذى ينص على تأييد واشنطن لوجود دولة واحدة للصين واعتبار تايوان مجرد جزء لا يتجزأ من الصين الوطن الأم . وقد ساعد على تكريس الإستقرار فى العلاقات الصينية - الأمريكية ، ذلك التوتر والخلاف بين الصين والاتحاد السوفيتى .

وقد استمر قدر من الوفاق حتى أواخر الثمانينات حينما تكشفت حقيقة التحولات داخل الكتلة الشرقية وبداية تفكك هياكل الأمن والإقتصاد التابعة للمعسكر السوفيتى - الأوروبى الشرقى ، حيث أصبحت واشنطن أكثر تحللا فى علاقتها بالصين ، وأقل رغبة فى استمالتها ، خاصة بعد أحداث ميدان تيان آن منه (السلام السماوى) والمواجهة القمعية للجيش الصينى لإحتجاجات الطلبة المنادين بالديمقراطية فى ١٩٨٩ .

ومنذ ذلك التوقيت برزت نقاط عديدة للخلاف اكتسبت طابعا مثيرا فى العامين الماضيين أهمها :

١- حقوق الإنسان والديمقراطية :

تتمسك الولايات المتحدة بضرورة احترام الصين للقيم والمفاهيم الغربية والدولية السائدة لحقوق الإنسان ، وهو الأمر الذى تعارضه الصين لسببين رئيسيين :

أ - ترى الصين أن حقوق الإنسان شأن داخلى ، وأن المطالبة الأمريكية حول ذلك مبعثها أغراض تدخلية فى صميم الإختصاص الداخلى للصين . فحقوق الإنسان شأن داخلى ، ولكل دولة أن تنظم علاقتها برعاياها وفق ما ترى .

ب - ترى الصين أن لها خصوصيتها الخاصة ، والتى تنبع من خصوصية الثقافة والتاريخ والحضارة ، ومن ثم فإنه ليس بالضرورة أن يلتقى مفهومها لحقوق الإنسان والمفهوم الغربى أو الأمريكى بهذا الشأن ، فكل دولة فى العالم - حسب قول زيانج زيمين الرئيس الصينى - تحاول تحقيق تقدم فى هذا المجال بطريقتها الخاصة ، ووفق ظروفها القومية .

وقد اكتسبت المواقف بين الجانبين الصينى والأمريكى حدة كبيرة خاصة بعد تزايد ضغوط الأجهزة الخلفية وجماعات المصالح والرأى العام على كلا الجانبين . فالكونجرس الأمركى يظهر تشددا متناميا فى هذه المسألة . وفى يوليو ١٩٩٥ اتهم مجلس النواب الأمريكى بأغلبية ٤١٦ صوتا ضد ١٠ أصوات الصين بانتهاك حقوق الإنسان ، وطالب المجلس - بمتابعة سلوك الصين عن قرب ، وتأسيس إذاعة "آسيا الحرة" وتوجيهها للشعب الصينى .

ومن جانبها ، تستنكرالصين ذلك ، ويعبر عن ذلك تماما قول الرئيس الصينى زيانج زيمين فى كلمته بمناسبة الاحتفال بالعيد الخمسين للأمم المتحدة فى أكتوبر ١٩٩٥ "أن هناك قوة كبرى معينة، كثيرا ما تتستر وراء الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان لتعتدى على سيادة دول أخرى ولتتدخل فى شئونها الداخلية ولتقوض وحدتها الوطنية وتجانسها العرقى" .

٢- قضايا التجارة :

يتركز الخلاف بشأن التجارة فى جوانب ثلاث هى :

أ- الخلاف بشأن ما يسمى بالقرصنة الفكرية التى تمارسها شركات صينية ، والمنتجات الصينية ذات الأصل الأمريكى والمنسوخة من برامج الكومبيوتر والأعمال الفنية المرئية والمسموعة والكتب والعلامات التجارية ، وقد تزايدت حدة الخلاف بين الطرفين فى فبراير ١٩٩٥ حين هددت الولايات المتحدة بفرض ضرائب تصل نسبتها الى ١٠٠٪ على الواردات على معاملات تجارية حجمها ١,٠٨ مليار دولار . ورغم الإتفاق الذى توصل اليه الطرفان فى مارس ١٩٩٥ ، فلازالت القضية يتكرر طرحها بصفة دورية كان آخرها فى فبراير ومايو ١٩٩٦ .

ب - الخلاف حول وضع الدولة الأولى بالرعاية التجارية التى تمنحها الولايات المتحدة للصين ، وإن كانت هذه القضية رغم إثارتها أحيانا إلا أن إدارة كلينتون حرصت على تجديدها للصين حتى الآن .

جـ - الخلاف بشأن اشراك الصين فى الجات ، حيث تعرقل الولايات المتحدة الطلب الصينى بالانضمام للإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) ، وتربط موافقتها على انضمام الصين للإتفاقية بتصفية نقاط الخلاف على المستوى الثنائى والتقيد الصينى باتفاق مارس ١٩٩٥ بشأن مكافحة القرصنة على الملكية الفكرية . وعموما يتضح أنه رغم حدة الاختلاف بين الطرفين بشأن قضايا التجارة إلا أنه كان هناك حرص متبادل على التهدئة وعدم الإنجرار الى فرض إجراءات عقابية متبادلة ، فعقب كل أزمة حول ذلك كانت هناك تحركات من الجانبين للتهدئة بعد أن تصل الأزمة الى مرحلة فرض عقوبات .

٣- بيع الأسلحة الصينية :

حرصت الولايات المتحدة ومنذ بضعة أعوام على إدخال الصين فى سلسلة من الاتفاقات والتعاقدات البيئية التى تجنب الولايات المتحدة مخاطر الإنعكاسات السلبية لإنتشار تكنولوجيا السلاح الصينية . ففى أكتوبر ١٩٩٤ وقعت الصين والولايات المتحدة اتفاقا يقضى بالحد من انتشار تكنولوجيا الصواريخ الصينية فى مقابل رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة ضد الصين منذ أغسطس ١٩٩٣ . وحسبما قال وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى أن الإتفاق يرسى حظرا عالميا يمكن "التثبت منه" على صادرات الصين لجميع الصواريخ وعناصرها ضمن نطاق نظام ضبط تكنولوجيا الصواريخ .

كما وقع البلدان اتفاقا آخر فى أكتوبر ١٩٩٤ أيضا للتعاون فى تحويل شركات الأسلحة والمعدات العسكرية الى صناعات مدنية . كما أبدت الولايات المتحدة الحرص على اكتساب تأييد الصين للإتفاق الأمريكى مع كوريا الشمالية حول برنامجها النووى .

لكن أهم نقاط الخلاف فى الأعوام الأخيرة تمثلت فى مبيعات السلاح الصينية لباكستان وإيران . فوفقا لتقارير أمريكية ، فإن الصين زودت إيران بتكنولوجيا من شأنها أن تطور الترسانة النووية الإيرانية ،من خلال مساهمتها فى إقامة مفاعلين يعملان بالمياه الثقيلة فى إيران ، وتزويدها بمنظومات توجيه الصواريخ ، ووفقا للتقارير الأمريكية أيضا ، فإن الصين زودت باكستان بأجزاء صواريخ يمكن استخدامها فى تصنيع الصواريخ الباكستانية من طراز ام ١١ .

وقد رفضت الصين تلك التقارير ، وأكدت عدم مخالفتها للقانون الدولى . وحين تسربت معلومات عن تعهد صينى بعدم بيع مفاعلات نووية لإيران ، أسرع وزير الخارجية الصينى الى نفى الإلتزام بتعهد من هذا القبيل ، مؤكدا سريان صفقة بيع المفاعلات النووية الصينية لإيران . كما رفضت الصين طلبا

أمريكيا بعدم تزويد باكستان بمعدات حساسة فى المستقبل أثناء المباحثات بين مسئولى البلدين فى مارس ١٩٩٦ .

٤- الخلاف بشأن تايوان :

يمثل الملف التايواني أحد أهم المحاور التى ثار الخلاف بشأنها فى العامين الماضيين ، وسبب ذلك إقدام الولايات المتحدة على نوعية جديدة من التعاملات مع حكومة تايوان فسرتها بكين على أنها تحمل خروقا جوهرية وخروجا تاما عن الإتفاق بين البلدين بصدد المسألة التايوانية منذ السبعينات . حيث رأت الصين أن من شأن تلك التعاملات أن تكرس وضعية الإنفصال التايوانى . وقد تمثلت أهم نقاط الخلاف بهذا الشأن حول ثلاثة محاور هى :

أ - السماح بزيارة مسئولين تايوانيين للولايات المتحدة ، حيث احتجت الصين بشدة فى مايو ١٩٩٥ على القرار الأمريكي بالسماح لرئيس تايوان "لى تنج هوى" بدخول الأراضى الأمريكية فى زيارة خاصة ، وطالبت بضرورة الغاء القرار ، واتخذت الصين حوالي ثمانية مواقف وردود فعل متتالية تعبر عن الإحتجاج كان أهمها البيان الذى أصدرته الصين واتهمت فيه واشنطن بانتهاج سياسة غادرة تساند بها "الإنفصاليين" . وتساءلت بكين عمن يحكم الولايات المتحدة ويمثلها ، هل هى الحكومة أم بعض أعضاء الكونجرس ؟ وقالت أنه إذا كانت الحكومة تخضع بالكامل لسطوة الكونجرس ، فكيف يمكن أن تتمتع بالمصداقية الدولية .

وقد تجدد التوتر فى علاقات البلدين أيضا فى يناير ١٩٩٦ إثر إصدار الولايات المتحدة تأشيرة مرور بالأراضى الأمريكية لنائب الرئيس التايوانى "لى يوان زو" .

ب - مبيعات السلاح الأمريكية لتايوان . وتعد هذه القضية مثار خلاف حيث ترى الصين أن من شأن الدعم الأمريكي لتايوان وصادرات السلاح أن تعيق عملية إعادة الضم . وكانت الولايات المتحدة قد وافقت على بيع ١٥٠ طائرة مقاتلة من طراز اف ١٦ لتايوان رغم اعتراض بكين بدعوى التدخل فى الشئون الداخلية .

جـ - التهديدات الصينية العسكرية لتايوان . فعند اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية فى تايوان ، وما رافقها من شعارات إنفصالية ، قامت الصين بتحركات عسكرية قرب تايوان تضمنت حشد قوات تصل الى ٤٠٠ ألف جندى ، ٤٠ قطعة بحرية ، ١٠ طائرات حربية . وقامت بإجراء مناورات عسكرية فى مضيق تايوان وإطلاق صواريخ قرب الشواطىء التايوانية . وهددت الصين بالتدخل العسكرى فى تايوان إذا أعلنت استقلالها . وقد جابهت الولايات المتحدة التحركات الصينية بتحركات مضادة لسفن وغواصات بحرية . لكن الولايات المتحدة أبدت حرصا على عدم توتير علاقاتها مع الصين حول تايوان . فحصيلة الموقف الأمريكي سعت الى التهدئة حول هذا الشأن . فقد أكدت واشنطن مرارا وعلى أعلى مستوى التزامها "بصين واحدة" وأن السياسة الأمريكية بهذا الشأن لم تتغير . وصرح مسئولون أمريكيون أن ارسال الولايات المتحدة بعض حاملات الطائرات المنطقة كان لتهدئة العناصر الموالية لتايوان فى الكونجرس ، ذلك رغم أن الصين لم تعلن تخليها عن الخيار العسكرى لتحقيق الوحدة مع تايوان رغم التزامها بالسعى لتحقيق ذلك بالطرق السلمية .

ثانيا : جوهر الخلاف :

رغم أهمية القضايا السابقة فى استجلاء جانب من العلاقات الصينية - الأمريكية ، إلا أن هذه القضايا البارزة لا تكفى وحدها لتفسير حقيقة الخلاف بينهما . فالقضايا السابقة جميعها ، توصل الطرفان الى نقاط تفاهم محددة بشأنها ، سواء فيما يتعلق بحقوق الإنسان ، أو القضايا التجارية أو مبيعات الأسلحة أو الشأن التايوانى ، وبالرغم من ذلك تتعاقب دورة الأزمات فى العلاقات الثنائية بما يرجح معه أن تكون ثمة أسباب أخرى لخلاف جوهرى ، وفى هذا الصدد عبر العديد من المحللين عن مخاوف أمريكية بخصوص ثلاث وسائل هى :

١- النمو الإقتصادى الصينى :

لم تكن وضعية الصين برغم الضخامة الفيزيقية والثقل الديموغرافى والإمتداد الجغرافى ، لتدفع الى مخاوف أمريكية ، إن لم تنسحب تلك الأبعاد على الوضعية الإقتصادية - التكنولوجية للصين . فقد شهدت الصين نموا اقتصاديا هائلا خلال عقد الثمانينات وبرز التفوق الإقتصادى واضحا فى العقد الراهن . ففى الفترة ما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٨ تنامى الناتج القومى الإجمالى الصينى بمعدل سنوى ٤ر١٠٪ مقارنة بـ ٤ر٦٪ فقط للفترة ما بين ١٩٦٥ و ١٩٨٠ . وقد تضاعف الناتج القومى الإجمالى ما بين ٧٨ و ١٩٨٨ .

وقد أعلنت وزارة التجارة الصينية أن الصين احتلت المركز الحادى عشر فى قائمة أكبر الدول التجارية على مستوى العالم فى ١٩٩٤ ، كما أنها جاءت فى المركز الأول كأكبر دولة تشهد زيادة فى صادراتها بالمقارنة بالعام الماضى والثانية فى حجم الزيادة فى حجم الزيادة فى تجارتها ، وقد بلغ اجمالى التجارة فى ١٩٩٤ حوالى ٧ر٢٣٦ مليار دولار مقارنة بـ ١٨٦ مليار فى ١٩٩٣ .

وفيما يتعلق بعلاقتها الاقتصادية مع الولايات المتحدة فقد كانت فى صالح الصين . ففى ١٩٩٣ قامت الصين بتصدير سلع الى الولايات المتحدة قيمتها ٥ر٣١ مليار دولار مقارنة بواردات سلع أمريكية للصين تبلغ ٧ر٨ مليار دولار . أى أن الفجوة التجارية بلغت ٨ر٢٢ مليار دولار لصالح الصين . وقد استمرت تلك النسبة تقريبا فى ١٩٩٤ . وبهذا احتلت الصين المركز الثانى فى قائمة العجز التجارى الأمريكي مع الدول الأخرى بعد اليابان التى سجلت فائضا قدر بـ ٥٠ مليار دولار مع الولايات المتحدة .

٢- تحديث المؤسسة العسكرية الصينية :

تراقب الولايات المتحدة بقلق تنامي قوة الجيش الصيني على أثر خطط التحديث العسكرية الصينية وتزايد الإنفاق العسكري وواردات السلاح والتكنولوجيا الروسية والغربية بما زاد من التطور النوعي للمؤسسة العسكرية.

فخلال الأعوام الخمسة الماضية إزداد الإنفاق العسكري الصيني بما يعادل ٤٠٪ ، وطبقا لإحصاءات المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية ، فإن الصين ثالث دولة في العالم من حيث حجم الإنفاق العسكري . وتوضح خطط الحكومة الصينية استمرارا في هذا النهج ، ففي الدورة الرابعة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني عرض "لي بنج" رئيس الوزراء الصيني الخطة الخمسية التاسعة لبلاده ٩٦/٢٠٠٠ تضمنت ميزانية ١٩٩٦ زيادة تصل الى ٩ر٩٪ في الإنفاق العسكري .

وكانت الصين قد خفضت قواتها المسلحة في عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٥٪ ليصل الى ٢ر٣ مليون جندي مقابل ٤ر٢٤ مليون عام ١٩٨٧ ، ووصل التخفيض التالي للقوات المسلحة بعدد القوات الى ٥ر٢ مليون جندي ، وذلك بهدف الاهتمام بتحديث المؤسسة العسكرية وتحسين نوعيتها .كما مكنتها الصفقات العسكرية مع روسيا من حيازة تكنولوجيا الصواريخ المتقدمة والغواصات والطائرات الروسية عالية التكنولوجيا .

ورغم أن السياسيين الأمريكيين لايزالون يرون أن الصين لم تصل بعد الى الوضع الذي تستطيع به التأثير على المصالح الأمريكية أو تهديدها ، إلا أن بعض الإستراتيجيين الأمريكيين ينظرون للصين كتهديد محتمل للمصالح الأمريكية في الباسيفيكي على المدى البعيد ، وربما خلال ١٠ أو ١٥ سنة ، ومما يضاعف من المخاوف الأمريكية تنامي دور الجيش في السياسة الصينية بعد ضم نسبة كبيرة من كبار الضباط الى اللجنة المركزية التي تمثل الهيئة القيادية للحزب الشيوعي ، بما أصبحوا معه يمثلون ربع عدد أعضاء اللجنة البالغ عددهم ١٩٠ عضوا .

٣- التنافس حول الهيمنة الإقليمية :

تبدو أهم أسباب توتر العلاقات بين الجانبين ، وعلى الجانب الأمريكي خاصة ، في خوف الولايات المتحدة من المنافسة الصينية حول مركز النفوذ الإقليمي وتهديد المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأقصى تلك المنطقة التي ترتبط بالولايات المتحدة باتفاقات ثنائية وجماعية فيما يتعلق بشئون الأمن والاقتصاد ، وتمثل قيمة جوهرية في ظل الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة .

ورغم أن الصين لا تنازع الولايات المتحدة حول الدور العالمي، إلا أن الثقل الإقليمي للصين في منطقة الباسيفيكي قد يجعل لها وضعية تتفوق بها على الولايات المتحدة في محيط الإقليم . وهو ما يهدد المصالح والوجود الأمريكي في منطقة تمثل الرهان الأمريكي حول مستقبل الإزدهار الاقتصادي . فمنظمة التعاون الاقتصادي لدول آسيا والباسيفيك "أبيك" التي تضم ما يقرب من عشرين دولة من الأمريكتين وآسيا تمثل أكبر تجمع اقتصادي قائم بمجموع تجارتها البالغة ٤٦٪ من حجم التجارة الدولية وإنتاجها البالغ نصف الإنتاج العالمي .

وقد حرصت الولايات المتحدة على استغلال بعض البؤر محل النزاع بين الصين وجيرانها بهدف إحباط السعي الصيني لإكتساب دور إقليمي . برز ذلك واضحا في استغلالها لقضية أرخبيل سبراتلي الغني بالبترول في بحر الصين الجنوبي والذي يقع على بعد ٢٠٠ كم داخل المياه الإقليمية للفلبين (تتنازع ست دول على أرخبيل سبراتلي وباراسيل والممرات البحرية الإستراتيجية، هي الصين وفيتنام والفلبين وتايوان وماليزيا وبروناي) ، فبينما ترى الصين بأن بحر الصين الجنوبي بحيرة صينية ، وطلبت من الولايات المتحدة عدم التدخل في هذا النزاع ، فإن وثائق البنتاجون أكدت أن الولايات المتحدة ستكون طرفا في هذا النزاع لأن لها مصالح استراتيجية في الحفاظ على أمن الممرات البحرية في المنطقة .

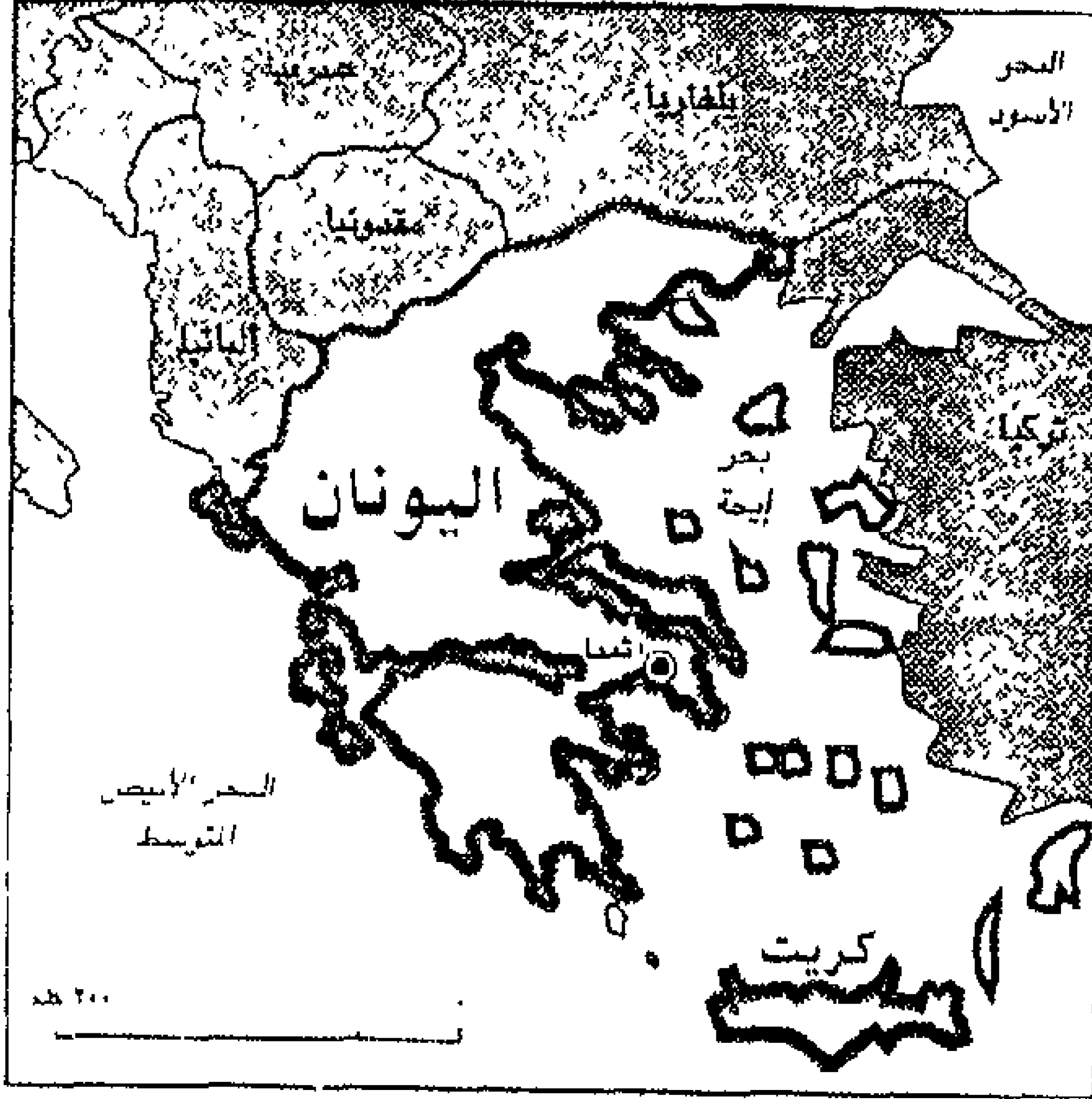
وتفويتا للفرصة على الولايات المتحدة ، وتهدئة للمخاوف الأمنية للجيران ، تعهدت الصين في أول أغسطس ١٩٩٥ في إطار اجتماع منتدى المستقبل الأمني لمنطقة آسيا والمحيط الهادى استعدادها لتسوية النزاع حول السيادة على بحر الصين الجنوبي في الإطار متعدد الأطراف ووفقا للقوانين البحرية والدولية .

الخلاصة :

لم يتوصل البلدان بعد الى نقاط مشتركة للتفاهم ، رغم من ذلك عدم امتلاك الدولتين رؤية واضحة فيما يتعلق بأهدافهما ، فالولايات المتحدة ليست على استعداد بعد الحرب الباردة أن تدع قوى أخرى تتقاسمها النفوذ والمصالح ، ولو في الحدود والنطاق الإقليمي لتلك القوى ، بمعنى أن يظل مركز الجذب العالمي للوحدات المشكلة لأى بناء أمني واقتصادي إقليمي أقوى من أى مركز جذب لقوة من داخل الإقليم. لكن الولايات المتحدة لم تستطع ، الى الآن ، إحكام هذه الصيغة في محيط الشرق الأقصى . ولعلاقتها وأساليبها في التعامل مع الصين حساسية خاصة ، حيث أن أتباع استراتيجية الإحتواء ضد الصين قد يدفع الصين لتوثيق علاقتها بروسيا وأوكرانيا والإنفتاح على دول غربية أخرى في أوروبا مما يخلق احتمالات جديدة لبعث الأحلاف المضادة ، أو على الأقل الإنفتاح الصيني على بديل آخر قد يكون الروسي أو الأوروبي أو الياباني والشرق الأقصى عموما أو البدائل الثلاثة سويا وهذا ما يبدو أن السياسة الصينية تنهجه . وقد عبر لي بنج رئيس الوزراء الصيني أثناء زيارته لفرنسا عن فهم يحارب ذلك حين قال في أبريل ١٩٩٦ "بعد انتهاء الحرب الباردة حل السلام ولكن إذا كانت هناك قوة عظمى واحدة في العالم ، بلد واحد يريد بسط إرادته فإن العالم سيزداد خطورة" ، وأضاف "أن عدد سكان أوروبا أكبر من الولايات المتحدة ، كما أن التكنولوجيا المتطورة والإمكانات المالية في القارة الأوروبية هائلة" .

ويظل التساؤل : هل يمكن أن تؤدى الإنتخابات الرئاسية القادمة في الولايات المتحدة الى الوصول الى نقاط تفاهم مع الصين تتجاوز قضايا الخلاف السابقة ؟!

اليونان : بعد رحيل بابا ندريو



سوسن حسين

غاب عن الحياة السياسية اليونانية أشهر زعيم سياسي عرفته البلاد منذ نصف قرن ، أندرياس باباندريو مؤسس "الحزب الاشتراكي اليوناني" (الباسوك) ، والذى اقترن اسمه بتاريخ اليونان المعاصر .

وقد كان باباندريو سياسيا داهية ومناورا محنكا ، أدار دفة الحياة السياسية اليونانية ، وتحكم فى اتجاهاتها بشكل مطلق حتى آخر لحظة ، واستطاع من خلال جاذبيته الشعبية الكبيرة أن يدخل قلوب وعقول الجماهير اليونانية بجميع فئاتها وطبقاتها مستخدما فى ذلك سلاحا لا يخطىء ، وأسلوبا لا يخيب ، وهو إثارة الحمية الوطنية والنعرة القومية لدى شعب عانى طويلا من قهر وذل النظم الدكتاتورية المتوالية ، فمنحه هذا الشعب ثقته وفوضه فى أمره ووجد فيه خير من يمثل ويحافظ على مصالحه القومية .

وحتى عندما اهتزت هذه الثقة ، وترك باباندريو الحكم عام ١٩٨٩ فى أعقاب تهم الفساد التى حاكها له خصومه وعلى رأسهم زعيم حزب "الديمقراطية الجديدة" اليمينى "قسطنطين ميتسوكاكيس" لم يلبث أن عاد منتصرا بعد أن أثبت براءته من هذه التهم ، وفاز فى انتخابات ١٩٩٣ بالأغلبية المطلقة فى أشرس عملية انتخابية عرفتها اليونان ، واستخدم فيها الثعلب الاشتراكى العجوز جميع الأسلحة للقضاء على غريمه اليمينى، واستطاع أن ينزلق به الى ساحة المزايدات التى يتقنها تماما ، مستغلا القضية القومية المثارة فى ذلك الوقت حول اطلاق اسم مقدونيا على إحدى الجمهوريات اليوغوسلافية السابقة ، وسحب باباندريو البساط من تحت أقدام ميتسوكاكيس ليلقى به بعيدا عن الحكم وعن حزبه أيضا فى أقسى عملية انتقامية .

وقد كانت هذه العودة المظفرة للزعيم الاشتراكى مفاجأة غير متوقعة ، أدهشت وأقلقت الأوساط الدولية والأوروبية . فقد جاءت فى وقت تميز بصعود الاتجاهات اليمينية والمحافظة ، وتراجع الاتجاهات الاشتراكية والتقدمية فى أوروبا بوجه عام ، وثارت تساؤلات كثيرة ، هل هى عودة بعقارب الساعة الى الوراء ! خاصة وأن الاتحاد الأوروبى لم ينس معاناته الطويلة من مواقف باباندريو المناوئة للسياسات الأوروبية والأمريكية .

وقد استمر الزعيم الراحل يحكم اليونان منذ ذلك الوقت ويدير حزبه الاشتراكى بيد من حديد ، ولكن المرض هزمه فى الفترة الأخيرة ، واضطر الى الاستقالة من رئاسة الحكومة فى يناير الماضى ، ولكنه احتفظ برئاسة الحزب حتى الرمق الأخير.

السياسة اليونانية ورياح التغيير :

إن جميع المؤشرات تدل على أن السياسة اليونانية مقبلة على مرحلة من التغيير الجذرى ، رغم أن الحكم مازال للاشتراكيين ، فزعيم حزب "الباسوك" الجديد "كوستا سيميتيس" الذى خلف باباندريو فى رئاسة الحكومة اليونانية فى يناير الماضى ثم فى رئاسة الحزب فى ٣٠ يونية ، هو زعيم

الجناح الإصلاحى فى الحزب ، ومعروف بميوله الأوروبية وبمواقفه المستنكرة لسياسات الزعيم الراحل التى وصفها بتصلب الشرايين . وقد هاجم سيميتيس كثيرا هذه السياسة القومية الضيقة فى حياة باباندريو ، وحاول مرارا توضيح خطورتها البالغة ، فهى نفس السياسة التى تتبع فى دول البلقان وسبب ما يحدث فى هذه المنطقة من مآس ، وعندما اختاره معظم النواب الاشتراكيين فى البرلمان لتولى رئاسة الحكومة اليونانية ، وجد صعوبة بالغة فى تطبيق سياساته الجديدة . فقد تصدى له الجناح المحافظ فى الحزب ، وطالب باستمرار الباباندرية ، ولكن موت باباندريو ساعد الجناح الإصلاحى كثيرا ، وأتاح أمام سيميتيس فرصة للقيام بمغامرة بالغة الذكاء : كل شىء أو لا شىء ، واستطاع بذلك انتزاع زعامة الحزب من تلاميذ باباندريو المخلصين ، ليضع الباسوك أخيرا على طريق الديمقراطيات الأوروبية وينهى بذلك سياسات أضرت طويلا بعلاقات اليونان بشركائها الأوروبيين .

فى الواقع أن هناك نقاط رصد عديدة تنم عن دخول السياسة اليونانية عصرا جديدا يقوم على أساس محاولة اللحاق بالركب الأوروبى والتأقلم مع التطورات الأوروبية . وفيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ، وعدت الحكومة الجديدة بالعمل على الاقتراب من المعايير التى وضعتها اتفاقية ماستريخت . ولا أحد يستطيع أن ينكر الأوضاع المأسوية للاقتصاد اليونانى الذى يعتبر أكثر الاقتصادات الأوروبية تخلفا ، وأقلها انتاجية ، وأضخمها ديونا . ومما لاشك فيه أن سياسة باباندريو الاقتصادية وعمليات التأميم المستمرة للشركات الكبرى والقطاعات الصناعية فى البلاد كانت وراء هذا التخلف الاقتصادى وهروب رؤوس الأموال الوطنية وإنعدام الاستثمارات الأجنبية تقريبا . وحتى عندما تولى اليمين الحكم فيما بين ٩٠ و ١٩٩٣ ، وأقدم على تغيير الهياكل الاقتصادية ، وبدأ فى عمليات الخصخصة وتحرير الأسعار ، لم يتوفر له الوقت الكافى لكى تؤتى هذه السياسة ثمارها ، فقد انقض باباندريو على الحكم مرة أخرى ، وكان أول شىء فعله هو العدول عن هذه الإجراءات الإصلاحية وإلغاء الخصخصة ، وصدم بذلك الرأى العام الأوروبى صدمة كبرى.

كما أنه من المتوقع أيضا أن يحدث تغيير جذرى فى السياسة الخارجية اليونانية ، وأولى مؤشرات هذا التغيير انفراج الأزمة القومية المتعلقة بإطلاق الإسم اليونانى مقدونيا (بلد القائد اليونانى العظيم الإسكندر الأكبر) على سكوبيا ، وهى إحدى الجمهوريات اليوغوسلافية والتى جعل منها باباندريو قضية حياة أو موت بالنسبة للدولة اليونانية ! فنجد أن سيميتيس قد انتهج سياسة عقلانية فى مواجهة هذه الأزمة تقوم على أساس تغليب المصلحة العامة على الاعتبارات القومية الضيقة . إن عدم اعتراف اليونان بهذه الدولة الصغيرة التى انضمت أخيرا الى الأمم المتحدة تحت اسم "جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية" سيعرقل نموها ويزعزع استقرارها الذى يمكن أن يؤدى الى عدم استقرار المنطقة ككل لأن أى انفجار فى دولة من الدول سيكون له صدى خطير فى دول أخرى من دول المنطقة ، وهو الأمر الذى تحسب له أوروبا ألف حساب .

نلاحظ أيضا أن علاقات اليونان بألبانيا قد تحسنت كثيرا بعد اختفاء باباندريو الذى كان دائم التدخل فى الشئون الألبانية بحجة حماية الأقلية اليونانية هناك . وقد أكدت الحكومة اليونانية الجديدة ، أن اليونان ليست لديها أى مطامع إقليمية فى ألبانيا ، وهى تخشى فقط من إثارة الإضطرابات التى قد تهدد حدودها . وإذا اختفى هذا التهديد ، فإن العلاقات اليونانية الألبانية ستدخل عصرا جديدا تختفى فيه النبرة القومية التى ترتفع عادة فى أوقات التوتر . ويبدو واضحا أن الزعيم اليونانى الجديد سيتعاون مع شركائه الأوروبيين من أجل إقرار الأمن والإستقرار فى البلقان ، وقد اقترح عقد مؤتمر يضم دول المنطقة جميعا ويكون هدفه فض النزاعات سلميا وضمان سلامة أراضى جميع دول المنطقة وعدم المساس بحدودها وتشجيع الاستثمارات فى الدول البلقانية ، من أجل تطوير هياكلها التحتية .

أما فيما يتعلق بالتضامن اليونانى الصربى الذى لا ترضى عنه أوروبا ، فلم يفصح النظام اليونانى الجديد عن موقفه فى هذا الصدد ، ومن الجدير بالذكر أن الرئيس الصربى كان من أوائل المشيعين لجنازة صديقه الحميم . ومما لاشك فيه أن تضامن اليونان مع الصرب يبتعد بأثينا عن الإلتزام الأوروبى . لذلك من المتوقع أن تعيد الحكومة اليونانية حساباتها بحيث لا تشرد اليونان عن الحظيرة الأوروبية وتنجرف الى متاهات الصراعات البلقانية ، خاصة وأن المشكلة يبدو أنها فى سبيلها الى الحل ، أو على الأقل الحل المؤقت بعد الإنتخابات المزمع عقدها فى هذه المنطقة .

ولكن تظل العقبة الكبرى أمام تنفيذ السياسات اليونانية الجديدة هى استمرار المنازعات مع تركيا خاصة بعد الأحداث الخطيرة التى انفجرت فى ١١ و ١٤ أغسطس الماضى على الحدود التى تفصل قبرص اليونانية عن قبرص التركية ، عندما حاول بضع مئات من القبارصة اليونانيين إختراق الخط الأخضر الذى يفصل جنوب الجزيرة عن شمالها الذى يحتله الجيش التركى منذ ١٩٧٤ ، رافعين لافتات تطالب بعدم تقسيم قبرص ، وتصدى لهم الجيش التركى بضراوة ، ولقى زعيم المظاهرة مصرعه ضربا حتى الموت ، وتساقط مئات الجرحى على الجانبين ، وفشلت قوات حفظ الأمن التابعة للأمم المتحدة فى تحاشى المجزرة ، وأصيب العديد من هذه القوات . وتكررت محاولة إختراق الحدود مرة أخرى بعد يومين احتجاجا على الحادثة الأولى ، وحاول ابن عم القتيل نزع العلم التركى فأردته القوات التركية قتيلا وأصيب عدد كبير من القبارصة اليونانيين والأتراك ، وأشتعل الموقف بشكل خطير .

إن الأمر الذى ينطوى على دلالة خطيرة هو أن القتلى والمصابين من القبارصة اليونانيين كانوا من المدنيين وهذه هى

المرة الأولى التى يقتل فيها مدنيون . وفى الواقع أن هذه الأحداث الخطيرة قد بدأت من إحدى القرى التى تم بناؤها على عجل لإيواء اللاجئين الذين طردهم الجيش التركى من منطقة فاماجوست التى احتلها عام ١٩٧٤ . وهذا يفسر الغضب المستمر الذى يغلى فى عروق سكان هذه القرى من اللاجئين وهم يرون على مرمى البصر ديارهم وممتلكاتهم يرعى فيها القبارصة الأتراك . هذا الإستفزاز المستمر دفع بهم الى محاولة اختراق الحدود ونزع العلم التركى . وقد هددت رئيسة الوزراء التركية بقطع يد كل من تسول له نفسه فعل ذلك مرة أخرى وتكهرب الجو بين الدولتين . وبدت الآمال التى عقدت على حل النزاعات اليونانية التركية اعتمادا على مرونة السياسة اليونانية الجديدة ، بعيدة التحقيق ، خاصة فيما يتعلق بحل الأزمة القبرصية ، فقد وضعت هذه الأحداث الأخيرة الزعيم اليونانى الجديد فى موقف لا يحسد عليه .

إن السياسة اليونانية تجاه تركيا قد اتسمت فى عهد باباندريو بالتشدد والعداء ، وركزت الإستراتيجية اليونانية على الخطر القادم من الشرق ! وسعى الطرفان اليونانى والتركى الى التدجج بالسلاح غير عابئين بما يمكن أن يؤدى اليه هذا الموقف من توترات وقلاقل على الجانب الجنوبى الشرقى من حلف الأطلنطى . وقد أراد سيميتيس أن ينتهج سياسة مغايرة ، ولكنه أصيب بإحباط شديد نتيجة الموقف الأوروبى السلبى فى مواجهة الأزمة اليونانية التركية . فقد انفجرت مشكلة جزيرة "إيميا" فى بحر إيجة التى أرادت تركيا الإستيلاء عليها بعد توليه الحكم بشهر واحد ، ولم تحرك الدول الأوروبية ساكنا ، واعتبرتها قضية تخص الطرفين فقط ، ولم تعطها اهتماما كافيا ، وخلص رئيس الوزراء اليونانى بعد جولته الأوروبية الى أن الإتحاد الأوروبى لا يتحدث بلغة واحدة ، ولا يجمع على موقف واحد . لذلك فإن الفعالية المطلوبة مفقودة ، واقترح انتهاج الإتحاد لسياسة خارجية موحدة يقوم بتنفيذها جهاز واحد متفق عليه . إن الدول الأوروبية تنظر أحيانا الى تركيا العلمانية كجبهة لمواجهة التطرف الإسلامى ، لذلك تحسب لها ألف حساب . ولكن مواجهة التطرف الدينى والقضاء عليه يكون أولا بالقضاء على الأزمات الإجتماعية التى تؤدى اليه ، ووضع سياسات اجتماعية جديدة تقوم على أساس الديمقراطية وحقوق الإنسان ، أى القضاء على المناخ الذى يتغذى عليه هذا التطرف .

وقد أوضح رئيس الوزراء اليونانى الجديد أن أثينا لا تريد حوارا ثنائيا لحل الخلافات بينها وبين أنقرة . فاليونانيون ليسوا على استعداد لتكرار تجربة السبعينات الأليمة عندما أبدى للأتراك استعدادهم للتفاهم ، ثم ما لبثوا أن طالبوا بحقوق جديدة فى بحر إيجة .

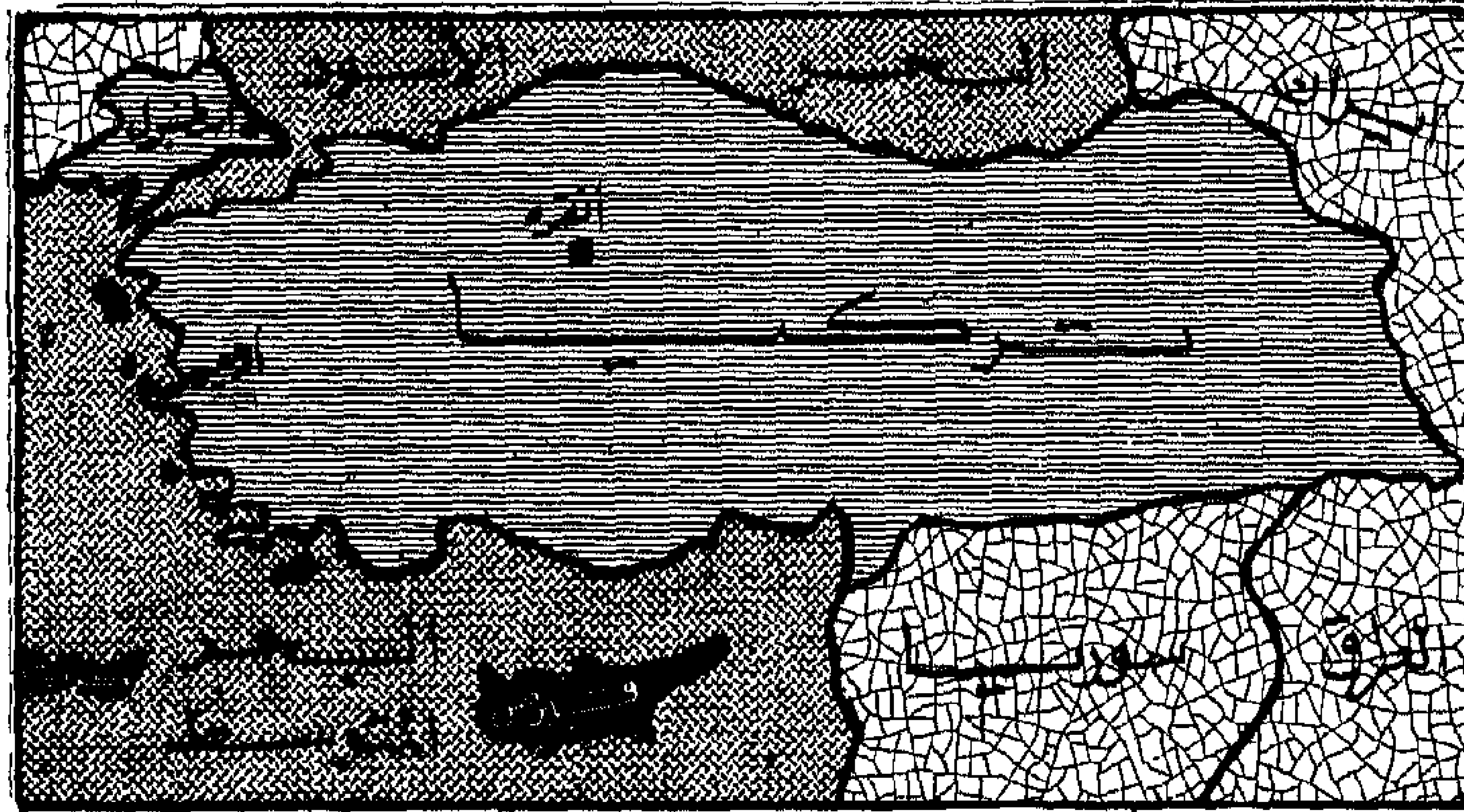
إن اليونان ترى أن مطالبة تركيا بجزيرة إيميا يؤكد أطماعها التوسعية . وإذا كان لدى أنقرة أى شكوك أو اعتراضات على الحقوق التى حصلت عليها اليونان بموجب المعاهدات الدولية، فعليها أن تلجأ الى القانون الدولى ، وأثينا على استعداد للسير فى هذا الاتجاه . إن حلا قانونيا تضعه الأجهزة الدولية المختصة ويلتزم به الطرفان يمكن أن يؤدى الى فتح صفحة جديدة ، أمام العلاقات اليونانية التركية . ومن ثم إقامة حوار ثنائى فيما يتعلق بالمصالح المشتركة بين الدولتين مثل التجارة والسياحة والقضاء على الهجرة السرية ، وهذا المناخ الجديد سيؤدى قطعا الى حل الأزمة القبرصية التى هى لب الخلاف وأساسه .

وكان كوستا سيميتيس قد وعد فى البداية بأن تؤدى الحكومة الجديدة دورها حتى يحين موعد الانتخابات التشريعية القادمة فى أكتوبر ١٩٩٧ ، ولكن انفجار الخلافات بين اليونان وتركيا وخاصة أحداث قبرص الأخيرة قد قلبت الموازين والمعطيات السياسية ، وأصبح الموقف يستلزم حكومة قوية ومستقرة لمواجهة هذه الضغوط وإيجاد الحلول فى جو هادىء بعيد عن أى انقسامات داخلية قد تؤدى اليها الحملات الانتخابية التى تسبق العملية الانتخابية عادة بوقت طويل ، لذلك دعا الى إجراء انتخابات مبكرة عن موعدها بعام كامل .

ومن المتوقع أن يفوز سيميتيس وحزبه بالأغلبية ، فالجبهة المنافسة لا تشكل خطورة تذكر ، إلا إذا حدثت مفاجآت تقلب هذه الموازين رأسا على عقب . إن حزب الديمقراطية الجديدة وهو أكبر أحزاب المعارضة ولديه ١٠٩ مقاعد فى البرلمان قد أصابه التفكك والإرتباك منذ استقالة زعيمه القوى قسطنطين ميتسوكاكيس الذى دمره باباندريو فى الإنتخابات السابقة . كما أن معظم أعضائه غير راضين عن الزعيم اليمينى الجديد مليتيادس إفرت . أما حزب الربيع السياسى "ثانى الأحزاب المعارضة بزعامة أنطونيس سماراس اليمينى الذى انشق عن حزب "الديمقراطية الجديدة" وألف حزبه وخاض به الإنتخابات السابقة فقد فقد٤ ,٠٢ كثيرا فى الآونة الأخيرة ، وربما يجد صعوبة فى الإحتفاظ بعدد مقاعده فى البرلمان ، وهى ١١ مقعدا . وفيما يتعلق بالحزب الشيوعى ، فليس من المتوقع أن يكسب مزيدا من الأرضية ويحصل على أكثر من مقاعده التسعة فى البرلمان . وسيعتمد سيميتيس فى جولته الانتخابية القادمة على تشكيلين يساريين هما : "ائتلاف اليسار والتقدم" الذى يضم كثيرا من المثقفين ، و "الحركة الإشتراكية الديمقراطية" التى أسسها بعض المنشقين عن حزب الباسوك فى العام الماضى ، ولكن اعتماده الحقيقى سيكون على الشعب اليونانى الذى تعب من الباباندرية ويتوق الى التغيير ، وكوستا سيميتيس يجسد هذا التغيير رغم انتمائه لنفس الحزب .

وهكذا يتضح أن اليونان مقبلة على مرحلة تاريخية جديدة ، تختلف فى منهجها وأهدافها عن المراحل السابقة ، ورغم قوة الجناح المعادى للتغيير داخل الحزب الحاكم وعتاولته المخلصين للزعيم الراحل ، إلا أننا نستطيع أن نقول أن الباباندرية قد انتهت وأن اليونان تستعد لدخول عصر جديد .

التوازنات الجديدة فى المعادلة التركية



طارق دحروج

كان وصول أربكان إلى السلطة في حكومة ائتلافية بمثابة مؤشر على تغير التوازنات الموجودة على الساحة السياسية التركية ، كما مثل الحدث ذاته تغيرا في الأداء السياسى لحزب الرفاة من خلال إبدائه مرونة فائقة -تصل إلى حد تقديم التنازلات - فيما يتعلق بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطروحة . وقد جاء تنصيب أربكان رئيسا للوزراء كمخرج وحيد وأخير من الأزمة السياسية التى بدأت تتعقد بعد انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ ثم كرستها نتيجة الانتخابات البلدية الجزئية التي جرت فى يونيو الماضى وحصد الرفاة خلالها حوالي ٣٣٪ من الأصوات ، وما أعقب ذلك من فشل وانهيار الحكومة الأئتلافية بين حزبى الطريق القويم والوطن الأم .

كما كان للموقف الأمريكي غير الرافض لمشاركة الرفاة في الحكم أثره في تليين الموقف المؤسسة العسكرية خاصة وأن خيار إجراء انتخابات نيابية مبكرة كان سيصب حتما فى خانة حزب الرفاة " الاسلامى " وبالتالى ، توافقت آراء النخبة التركية عن إدماج الحزب " الاسلامى " مرحليا في الحكم حتى يتسنى اعادة ترتيب أوراق النخبة مرة أخرى وقد عزز من هذا الاتجاه ، أن تولي أربكان لمنصب رئيس الوزراء سيكون لمدة عامين بعدها تتولى تشيلر النصب لمدة عامين آخرين .

وربما تكون التطورات الأخيرة علي الساحة التركية مقدمة لتغير التوازنات في ظل السيولة السياسية الشديدة وإفلاس أحزاب اليمين واليسار علي حد سواء ، كما تفرض تلك التطورات تحديا كبيرا أمام نجم الدين أربكان ، إذ يتعين علي رئيس الوزراء " الرفاهى " أن يوازن بين شعاراته الانتخابية وبين ممارساته الفعلية كرئيس الوزراء . وفى سياق هذا التقرير سنقوم بتشخيص الأزمة السياسية وسلوك الأطراف الفاعلة إزاءها علاوة على تقييم التوازنات الجديدة علي الساحة التركية .

١- تشخيص الأزمة السياسية :

أ - الفوضى السياسية :

وتتمثل هذه الفوضى - على سبيل المثال - فى انهيار ائتلاف تشيلر - يلماظ في يونيو الماضى ، حلقة فى سلسلة الأزمات التى تعاني منها تركيا منذ وفاة الرئيس أوزال والتى تبلورت فى شكل فوضى سياسية نتيجة الانهيارات المتتالية لمختلف الحكومة الأئتلافية وكانت البداية في سبتمبر ١٩٩٥ بانسحاب حزب الشعب الجمهورى من ائتلافه مع الطريق القويم ، وهو ماأدى إلى إجراء انتخابات مبكرة حصل فيها حزب الرفاة علي ٢١,٣٪ من الأصوات (١٥٨ مقعدا من ٥٥٠) فى مقابل تراجع أحزاب اليمين واليسار على حد سواء مقارنة بالنتائج التى حققتها تلك الأحزاب فى انتخابات ١٩٩١ وبالتالى كان المطروح أما ائتلاف حزبى اليمين أو أحدهما مع

الرفاة وأمام فشل الأحزاب العلمانية فى التوصل إلى صيغة أئتلاف يجمعها بما يبعد الرفاة عن المشاركة فى الحكم ، تدخلت المؤسسة العسكرية ونخبة رجال الأعمال لحسم الخلافات بين حزبى يمين الوسط ، إذ تم دفعهما لتشكيل حكومة ائتلافية في مارس الماضي ، إلا أن الاستقرار الحكومي لم يدم أكثر من ثلاثة أشهر نتيجة عوامل عديدة ، نذكر منها مايلي:

-الدور الذى قام به نجم الدين أربكان بعد قطع الطريق أمامه للدخول فى حكومة ائتلافية إذ نجح رهانه علي ضرب الحكومة اليمينية من خلال تشيلر حيث قدم ملفات تدينها بالفساد . كما حصل الرفاة على موافقة البرلمان التركى بشأن إجراء تحقيق حول ممتلكاتها الشخصية . بالتوازى مع هذا التحرك ، سلك الرفاة مسلكا قانونيا تمثل فى اللجوء إلى المحكمة الدستورية العليا للطعن فى اقتراع الثقة على الحكومة لأنه لم يتم وفقا لقواعد الأغلبية المطلقة (بسبب امتناع نواب حزب اليسار الديمقراطى عن التصويت رغم تواجدهم فى البرلمان) . وبالفعل أصدرت المحكمة حكمها بعدم دستورية إقتراع الثقة علي حكومة مسعود يلماظ . وقد ساعد مع توطيد مركز الرفاة النجاح الساحق الذى حققه الحزب فى الانتخابات البلدية الجزئية وهو ما قام بتوظيفه ببراعة فائقة

- عدم مشاركة تشيلر شخصيا فى الأئتلاف منذ بدايته إضافة لتعرض الحزبين المؤتلفين لضغوط شديدة من قبل كل من الجيش وطبقة رجال الأعمال رغم التنافر الشديد بين تشيلر ومسعود يلماظ ، وهو ما عجل بانهيار الحكومة .

وقد أدت الفوضى السياسية إلى ظهور تيار داخل الرأى العام التركى ولدى بعض الأطراف الغربية ، يؤيد دخول أربكان شريكا في الحكم انطلاقا من أنه إذا كانت هناك ضرورة لتشكيل حكومة تركية يكون الرفاة طرفا فيها فمن الأفضل حدوث ذلك في المرحلة الراهنة بحيث يمكن لشريكه الآخر في الائتلاف تحجيم توجهاته ، وذلك بعكس ما كان سائدا فى أعقاب انتخابات ١٩٩٥ حيث تم احهاض محاولات الرفاة الأئتلاف مع أى من حزبى اليمين .

ب - سلوك الأطراف :

-المؤسسة العسكرية : يمكن القول إن الصراع السياسى على الساحة التركية ليس فى جزء كبير منه - بين الرفاة والأحزاب العلمانية ، وانما بين المؤسسة العسكرية وبين حزب الرفاة خاصة وأن أحزاب اليمين وتحديدا الطريق القويم والوطن الأم يضمان فى صفوفها أعضاء ذوى اتجاهات إسلامية ، إضافة لعلاقة الطريقة النقشبندية على سبيل المثال بحزب طريق القويم . وفى هذا الأطار ، فقد عبر الجيش التركى في مناسبات عديدة عن حساسياته الشديدة لأى أئتلاف مع الرفاة . كما أن الحضور القوى للعسكريين على الساحة التركية مستمد أيضا من خلال مجلس الأمن القومى برئاسة رئيس الدولة وعضوية وزراء الدفاع والداخلية والخارجية وكبار قادة الجيش التركى ، حيث يدخل في صميم اختصاصاته مناقشة كافة أمور الدولة التركية . كما يمكن إرجاع الضغوط الشديدة من قبل المؤسسة العسكرية - فى جزء كبير منها - إلى تلاشى احتمالات القيام بإنقلاب عسكرى نظرا لأن المعطيات الداخلية والخارجية لاتسمح بالاقدام على مثل تلك الخطوة . وبالتالى ، كان المخرج الوحيد من الأزمة هو موافقة الجيش غير المعلنة على إشراك الرفاة فى ائتلاف الطريق القويم .

- حزب الرفاة : بداية تجدر الاشارة إلى الاتجاهين السائدين داخل الحزب ، الأول يتبناه نجم الدين أربكان ويدعو للمشاركة فى الحكومة لتطوير امكانات الحزب واكسابه خبرة الحكم . أما التيار الثانى فتتبناه القيادات الشابة ويدعو إلى التريث فى تسلم السلطة على أساس أن تطوير امكانات الحزب يأتى من خلال مضاعفة الرصيد الاجتماعي والسياسى عبر التركيز على البلديات .

ولعل التطور الأكبر فى الاداء السياسى للرفاة كان فيما تردد عن لقاء الرجاء الثانى بالحزب مع رجال السفارة الأمريكية فى أنقرة وتأكيده على أن أربكان فى حالة تسلمه السلطة سيحافظ على علاقات التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلنطى . كما منع الحزب مسيرة احتجاج على زيارة الرئيس الاسرائيلى لتركيا .

ويمكن القول إن الرفاة - الذى قدم تنازلات هائلة - لعب على محاور أربعة خلال إدارته للأزمة : الاول هو استغلال الموقف الأمريكي الرامي إلى دعم الاستقرار فى تركيا حتى ولو كان ذلك من خلال حزب الرفاة ، والثانى مغازلة الجيش من خلال عدم تحميله مسئولية عدم تشكيل حكومة ائتلافية عقب انتخابات ديسمبر ١٩٩٥ . والثالث اللجوء للمحكمة الدستورية العليا للطعن فى الاقتراع بالثقة فى حكومة يلماظ . أما المحور الأخير فتمثل فى فتح ملف تشيلر ، وبذلك يكون ضرب الأئتلاف الهش الذى تكون بأمر المؤسسة العسكرية ، ويكون أيضا قد ضغط على تانسو تشيلر بشكل يجعل المخرج الوحيد أمامها لانقاذ مستقبلها السياسى هو الائتلاف مع أربكان .

- حزب الطريق القويم : تمثل تشيلر الطرف الأضعف فى المعادلة نظرا لضيق هامش المناورة أمامها نتيجة للأسباب الآتية :

- الضغوط المزدوجة التى مورست عليها من قبل كل من النخبة " العلمانية "وحزب الرفاة بفتح ملفات الفساد الخاصة بها بما هدد مستقبلها السياسى وبشكل جعل الخيار الوحيد أمامها التحالف مع أربكان.

- الانشقاقات داخل الطريق القويم ، إذ نادى معارضوها بعقد مؤتمر استثنائى للحزب لتنحيتها عن زعامته إضافة لما

تردد عن مساعد قيلماظ للرفاة فيما يتعلق بملفات الفساد الرئيسة للحكومة السابقة .

- الولايات المتحدة : ينبع الموقف الأمريكي تجاه الرفاة من أنه على الرغم من التشدد الظاهر في خطاب نجم الدين أربكان إلا أن الوضع مختلف فى حالة مجيئه كرئيس للوزراء نظرا لتميزه بالبراجماتية الشديدة . كما أن كل ما يهم واشنطن هو استقرار الأوضاع الداخلية في تركيا . علاوة على ذلك فإن حزب الرفاة ليس حركة أصولية بقدر ماهو حركة سياسية اجتماعية أضف إلى ذلك أن المساحة الزمنية المتاحة أمامه كرئيس الوزراء ضيقة للغاية بما لا يمكنه من إحداث تغييرات جوهرية وقد عزز من المبررات الأمريكية براجماتية الرفاة الفائقة فى العديد من المواقف مثل زيارة أربكان للسفارة الأمريكية للتهنئة بعيد الاستقلال وزيارته لقبر أتاتورك وتعهده بالالتزام بالمبادئ الكمالية .

٢ - المعادلة السياسية الراهنة :

يرى البعض أن مجيئ أربكان رئيسا للوزراء وفق شروط النخبة العلمانية وفى إطار برنامج الطريق القويم بما فى ذلك تخليه عن الوزراءات المهمة لشريكه فى الأئتلاف ، قد أعطاه موقفا أضعف فى إطار المعادلة الجديدة " المرحلية " التى أجبرت عليها الأطراف المختلفة على الساحة التركية . ويمكن اجمال أهم العوامل التى أدت الى التغيير " الشكلى " فى المعادلة التركية على النحو التالى :

أ - ضيق الخيارات المتاحة أمام المؤسسة العسكرية إذ كانت السيناريوهات المطروحة إما إجراء انتخابات مبكرة أو القيام بانقلاب عسكرى ، وإما الادماج المرحلي للرفاة وكان الخيار الأخير هو الأقل ضررا نظرا لأن السيناريو الأول كان يعنى فوزا كاسحا للرفاة والثانى لا يتماشى مع المعطيات الداخلية والخارجية .

ب - عدم وجود أطراف بديلة أخرى على الساحة السياسية فى ظل الفراغ السياسى وتفكك أحزاب اليمين واليسار بما دفع بالرفاة كمخرج مؤقت لحالة الفوضى وقد دعم من ذلك كون أربكان رئيسا لحزب غير أصولى ، إذ أنه فى أحد استطلاعات الرأى تبين أن ٤١٪ ممن صوتوا للرفاة علمانيون .

جـ - موافقة الرفاة على الائتلاف مع تشيلر ببرنامج الطريق القويم وبالتالى فإن مساحة الحركة المتاحة أمام أربكان محدودة بما لا يتيح إحداث تغييرات استراتيجية فى أداء الدولة التركية وهو ماكان له أثره فى تليين موقف النخبة التركية التى استغلت الفرصة لإعادة ترتيب أوراقها .

التحديات أمام أربكان :

يطرح أربكان شعار النظام العادل الذى يتضمن الشق الداخلى منه رفض الربا والضرائب المجحفة وتعديل آليه عمل النظام المصرفى ونظام القروض أما الشق الخارجى من هذا النظام فيدعو الى تشكيل أمم متحدة إسلامية ، وسوق اقتصادية إسلامية مشتركة ، ويونسكو إسلامى وصندوق نقد إسلامى ، وحلف دفاعى إسلامى .

وبالنظر الى هذه الشعارات نجدها غير واضحه المعالم بشكل يجعل من المستحيل على أربكان تنفيذ أى منها . كما أن أربكان لم يربح كلية من خلال توليه منصب رئيس الوزراء ، ومن ثم فالمأزق الذى ينبغى عليه تخطيه يكمن فى وجوب إحداث نوع من التوزان بين برامجه وشعاراته الانتخابية وبين أدائه السياسى كرئيس للوزراء . وفى هذا الإطار ، تجدر الاشارة الى أهم المعضلات التى تواجه زعيم الرفاة على النحو التالى :

- الأزمة الاقتصادية الداخلية المتمثلة فى العجز فى الموازنة الذى بلغ خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالى ٤٧ر٦ مليار دولار وهى نسبة تزيد بحوالى ٥٠٪ عن نفس الفترة من العام الماضى إضافة الى نسبة تضخم قدرتها بعض الجهات بـ ٥ر٧٧٪ سنويا ، علاوة على نسبة بطالة بلغت ١٧٪ كما بلغت قيمة الديون الخارجية ٧٣ مليار دولار بخلاف الديون الداخلية . وفى هذا الإطار رفع أربكان المرتبات بنسبة ٥٠٪ ومضى فى سياسة اقتصادية ترمى إلى تخفض العجز فى الميزانية وفى معدل التضخم والحد من البطالة ، وتخفيض العجز فى الميزان الخارجى لوقف التدهور فى قيمة الليرة التركية (الدولار = ١٠٠ ألف ليرة) .

- المشكلة الكردية التى تكلف الخزانة التركية مابين ٧ر٨٪ مليار دولار . ومايزيد من الأعباء على رئيس الوزراء أن الاكراد قد صوتوا لصالحه فى الانتخابات باعتباره حزبا مناهضا للنظام القائم ، وهو مايمثل تحديا كبيرا نظرا لعدم وجود رؤية واضحه لدى أربكان فيما يتعلق بحل المشكلة الكردية ، كما أن المؤسسة العسكرية تلعب بالورقة الكردية لتعزيز نفوذها على الساحة التركية وهو مايحد من حركة زعيم الرفاة .

- التحديات الخارجية التى تواجه تركيا والمتمثلة فى علاقاتها بجيرانها والاتفاق مع اسرائيل والوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبى وهى أمور كان الرفاة قد رفضها وندد بها فى برامجه الانتخابية ، وبالتالى فإن الرفاة كحزب حاكم عليه التعامل مع هذه المسائل الحيوية بما لايشكل نقله مفاجئة بين الشعارات الانتخابية وبين الأداء السياسى .

٣ - خاتمة :

يمكن القول إن هناك هوة بين خطاب أربكان السياسى الذى طالما نادى بانهاء العلمنة والتواصل مع الغرب وبضرورة التكامل مع العالم الإسلامى وبين خطابه "الجديد" الذى التزم فيه باحترام مبادئ العلمانية الأتاتوركية واستمرار العمل من أجل ادماج تركيا مع أوروبا ، وبالتالى فإن هامش التغييرات

التى يمكن أن يحدثها أربكان خلال فترة الحكومة الائتلافية فى حالة عدم انهيارها) تكاد تكون محدودة وتتركز على اتخاذ مواقف متوازنة بشكل لايفقد الحزب الأصوات التى حصل عليها أو التى يمكن أن يحصل عليها فى الانتخابات القادمة ، ومن ثم فمن المحتمل لجوء أربكان الى النهج الاستعراضى (فى مرحلة من المراحل) بغض ضمان أصوات الناخبين خاصة وان براجماتيته الشديدة جعلت العديد من الأوساط السياسية تنزع عنه صفة الحزب الإسلامى .

كما تجدر الإشارة الى أن النخبة التركية وافقت على مشاركة الرفاة فى الحكم كمحاولة للالتفاف على الحزب بغرض افقاده جزءا من شعبيته ، إذ أن فشل أربكان فى حل أزمات تركيا التى طالما حصد من ورائها أصوات الناخبين يمكن أن يشجع النخبة العلمانية بعد اعادة ترتيب أوراقها - على وضع العراقيل أمام الائتلاف بما يدفع الى إجراء انتخابات نيابية جديدة .

كما أنه لاينبغى إغفال حقيقة أن الجيش التركى يشكل الخط الأحمر الذى لايستطيع أربكان تجاوزه ، علاوة على أن الأخير من الحنكة بحيث يلتزم بحدود وقواعد اللعبة السياسية أمام الغرب والمؤسسة العسكرية حتى لا يتم تقويض أركان اللعبة بما يمكن أن يؤدى الى خروج أربكان منها . ويعزز من هذا التفسير براجماتيته الشديدة وتنازله عن العديد من المبادئ التى طالما دافع عنها . ومانريد التأكيد عليه ، أنه فى ظل المعطيات الراهنة فإن المعادلة التركية تكون قد تغيرت شكليا فقط وليس جوهريا نظرا لأن الرفاة جزء من النظام العلمانى وتطوره جاء فى سياق النظام ذاته .

ومن خلال استعراض ماسبق ، يمكن إجمال الملاحظات التالية :

أ - وجود انفصال بين النخبة السياسية وبين الناخبين الأتراك وهو مايؤكده الصعود المتتالى للرفاة خلال عقد التسعينيات وما عززته نتائج الانتخابات البلدية الجزئية التى جرت فى يونيو الماضى . كما أن قبول النخبة بمشاركة الرفاة لم يكن استجابة لمطالب الناخبين بقدر ما كان مخرجا تكتيكيا من الأزمة الراهنة .

ب - أن أزمة الهوية قد لعبت دورا فاعلا فى ظل غياب الإجماع العام بشأنها كما يدخل فى هذا الإطار أيضا الأزمة الفكرية الناجمة عن عجز الأيديولوجية الأتاتوركية عن تجديد نفسها بما يكفل لها التعاطى مع المشاكل الحيوية .

ج - أنه مثلما لم تكن الأحزاب اليمينية علمانية كلية (إذ تضم بين صفوفها أعضاء ذوى اتجاهات إسلامية) فان الرفاة ليس حزبا إسلاميا بالمعنى الدقيق للكلمة إذ أن نشأته وتطوره جاءا فى إطار التجربة العلمانية التركية كما أن اسلوب تعامله مع الأحداث المختلفة تنفى عنه أن يكون حزبا اسلاميا بمعنى الكلمة فى وقت تبتعد المشاريع التى يطرحها فى أغلبها عن الواقعية . وبالتالى فإن الرفاة ليس حزبا إسلاميا أصوليا ، إذ ينبغى وضع تصريحاته المتشددة فى سياق البيئة المحيطة به .

قراءة تحليلية فى الانتخابات - الهندية

هشام بدوى

لا تعد الحكومات الائتلافية بالظاهرة الجديدة على الحياة السياسية بالهند فقد سبق وأن شهدت حكومتين ائتلافيتين إحداهما عام ١٩٧٧ والأخرى عام ١٩٨٩، وتعبر حكومة "الجبهة المتحدة" الحالية عن ائتلاف سياسي لثلاثة عشر حزبا اقليميا واشتراكيا وشيوعيا تحت قيادة حزب "جناتا دال" الاشتراكي. ويلقى هذا التقرير الضوء على أبرز ملامح المعركة الانتخابية وما أسفرت عنه من معطيات جديدة ستلقى بظلالها على الهيكل السياسى - الاجتماعى لهند القرن الحادى والعشرين.

بخلاف ما جرت عليه العادة بالانتخابات البرلمانية فى الهند والتى تتصف دائما بالضجيج والصخب السياسى الحاد، فان انتخابات عام ١٩٩٦ كانت الأكثر هدوءا ورشادة. ويعود الفضل فى هذا الى "ان سيشن" رئيس اللجنة الانتخابية لعموم الهند، والذى لعب دورا فعالا ومؤثرا باصداره تنظيم الحملة الانتخابية، وإعطائها صورة أكثر جدية. وكان من أبرز هذه القرارات تحديد مبلغ خمسة عشر ألف دولار كحد أقصى للنفقات المالية التى يجوز للمرشح انفاقها فى دعايته الانتخابية، وكذلك تنظيم مواعيد عقد المؤتمرات المسيرات الشعبية ووضع الملصقات الدعائية بالاضافة الى صرامته التامة فيما يتعلق بالاجراءات الأمنية المتخذة لمنع أى أعمال عنف أو تزوير قد تعيق سير الانتخابات.

تواكب هدوء الحملة الانتخابية مع غياب قضية محددة ذات طابع قومي عام يدور حولها الصراع. فبينما تركزت حملة حزب المؤتمر الحاكم حول النتائج الايجابية لبرنامج التحرر الاقتصادى، والذى شرعت الحكومة فى تطبيقه منذ منتصف عام ١٩٩١، والتعهد بالتغلب على جوانبه السلبية وأبرزها الارتفاع المستمر فى أسعار السلع الأساسية فى حالة نجاح الحزب فى الانتخابات فى القوى الاشتراكية والاحزاب الشيوعية تبنت برنامجا انتخابيا يقوم على النقيض التام من ذلك، حيث هاجم اليسار البرنامج الحالى للتحرر الاقتصادى واتهم حكومة المؤتمر بفتح الأسواق الهندية على مصراعيها أمام رأس المال والاستثمارات الدولية، والخضوع لهيمنة صندوق النقد والبنك الدوليين وعدم الاكتراث بالغالبية العظمى من المواطنين فى مجتمع يحيا أكثر من ٤٠٪ من سكانه تحت خط الفقر. ولم تبتعد قوى اليمين الدينى بقيادة حزب "بهارتيا جناتا" الواجهة السياسية للاحزاب الهندوسية المتطرفة عن هذا المنوال كثيرا، فقد هاجم هذا الحزب برنامج التحرر الاقتصادى ودعا إلى تبنى سياسة الاقتصاد الوطنى بتقليص الاستثمارات الأجنبية وخاصة فى مجال السلع الاستهلاكية،

مع اتاحة فرصة أكبر لرأس المال المحلى بازالة القيود البيروقراطية المفروضة عليه. الا أن الحملة الانتخابية لليمين لم تقف عند هذا الحد، بل امتدت لتشمل عددا من القضايا الأخرى أبرزها مكافحة الفساد بالمناصب الحكومية العليا والدعوة لتشديد الاجراءات المتخذة لحماية الأمن القومى.

شهدت الهند انفجار سلسلة من الفضائح المالية والأمنية التى هزت الحياة السياسية بها قبل أشهر معدودة فقط من الاعلان عن موعد عقد الانتخابات البرلمانية. وكشفت التحقيقات الأولية التى اجراها مكتب التحقيق المركزى فيما يعرف باسم قضية "الحوالة" عن قيام أحد كبار رجال الأعمال الهنود بتقديم رشاوى لعدد من الساسة والبيروقراطيين لتسهيل أنشطته وأعماله التجارية. وقد تضمنت قائمة الاتهام عددا من الأسماء البارزة بالحزب الحاكم من بينهم وزراء فى حكومة حزب المؤتمر.

واذا كانت قضية الحوالة قد اكسبت حزب بهارتيا جناتا الهندوسى والمنافس الأول لحزب المؤتمر مزيدا من التماسك الداخلى. فان انعكاساتها داخل حزب المؤتمر كانت شديدة السلبية، وأدت الى توسيع نطاق الفجوة الداخلية بالحزب وزيادة حدة الصراع والتصدع الداخلى به. فقد أسفرت هذه الفضيحة عن إجبار عدد من الاسماء السياسية اللامعة بالحزب والتى وردت فى قائمة الاتهام على الاستقالة من مناصبها الوزارية. ولاشك أن توجه المؤتمر لخوض الانتخابات وهو فى هذه الحالة من التشرذم والتشتت قد أضعف كثيرا من فرص نجاحه وأتاح للمعارضة وخاصة اليمينية بالنيل منه.

وعلى صعيد آخر فان الحكومة الهندية واجهت موقف حرجا للغاية إثر نجاح احدى الطائرات المدنية فى اسقاط كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة بولاية البنغال الغربية، والتى تم اكتشافها بمحض الصدفة من قبل القرويين القاطنين بالمنطقة. وأثارت هذه القضية ردود فعل سلبية على المستويين الشعبى والحزبى، وخاصة مع ما أضفته عليها وسائل الاعلام من غموض. واتخذت المعارضة اليمينية من هذه القضية مثالا حيا على مدى الاختراق الذى يعانى منه الأمن القومى الهندى، مثيرة الشكوك حول مدى جدية الاجراءات المتخذة لحماية الأجواء الهندية من الانتهاكات الخارجية.

كما سعى اليمين الهندوسى الى تأجيج المشاعر القومية بالعزف الى نغمة التهديدات التى يتعرض لها النسيج الاجتماعى من جراء تدفق المهاجرين المسلمين البنجلاديشيين الى الهند، وما تحمله هذه الهجرة من تاثيرات سلبية على القيم الثقافية للمجتمع الهندوسى، ولم يتورع قادة اليمين فى المبالغة فى إعداد هؤلاء المهاجرين والادعاء بأنهم يمثلون ٨٠٪ من سكان الأحياء العشوائية فى نيودلهى وإلقاء اللوم عليهم فيما تعانيه بعض أحياء العاصمة من مشاكل بالنظافة العامة، وقد هدفت القوى اليمينية فى هذه الحملة تفجير مشاعر قومية ضيقة تسمح لها بجذب المزيد من الأصوات الانتخابية.

وبظهور النتائج النهائية زادت حدة الصراع والتراشق السياسى، فقد اسفرت الانتخابات عن فوز حزب بهارتيا جناتا الهندوسى وحلفائه بنحو ١٩٠ مقعدا من اجمالى عدد مقاعد البرلمان البالغة ٥٤٢، بينما تراجع حزب المؤتمر ولأول مرة فى تاريخ الهند السياسى الى المرتبة الثانية بحصوله على ١٤١ مقعدا فقط. وفاز تحالف الجبهة القومية وجبهة اليسار والذى عرف فيما بعد باسم "الجبهة المتحدة" بنحو ١٨٠ مقعدا. وطالب قادة اليمين الهندوسى بمنحهم الفرصة لتشكيل أول حكومة يمينية فى تاريخ الهند الحديث بوصفهم أكبر تحالف سياسى فائز بالانتخابات. إلا أن الجبهة القومية وجبهة اليسار أعلنوا أحقيتهم فى هذا بعد حصولهم على ضمانات مؤكدة من حزب المؤتمر بدعمهم فى مواجهة حزب "بهارتيا جناتا" اليمينى. وقد حسم رئيس الجمهورية الهندى شنكر "ديال شرما" الأمر بدعوة اتل بيهارى فاجباى زعيم حزب بهارتيا جناتا لتشكيل المجلس الوزارى الجديد مع منحه مهلة خمسة عشر يوما لاثبات أغلبيته البرلمانية. وأثار هذا القرار احتجاجا شديدا من قبل الأحزاب الاقليمية والاشتراكية والشيوعية والتى أعدته التزاما بحرفية النص الدستورى مع التجاهل لروحه وأهداف المشروع بايجاد حكومة مستقرة بالبلاد إلا أنه قبل انتهاء مهلة الخمسة عشر يوما تقدم فاجباى باستقالة حكومته لادراكه التام بانه فاشل لامحالة فى اثبات اغلبيته البرلمانية، بعد أن اخفقت كافة جهوده للحصول على دعم وتأييد القوى السياسية الأخرى. وقد جاء هذا الفشل على الرغم مما بذله قادة اليمين خلال ثلاثة عشر يوما التى قضوها فى السلطة من تحسين صورتهم الجماهيرية فى ضوء ما يعرف عنهم من تبنى افكار قومية شوفينية تدعو لتوحيد الهند على أساس دينى محض بتفجير مشاعر معادية للأقليات وخاصة المسلمين. ومن الجدير بالذكر أن المتطرفين الهندوس قد قاموا بهدم المسجد البابرى بمنطقة ايوديا بشمال الهند فى شتاء عام ١٩٩٢ بدعوى إقامته على أنقاض معبد هندوسى "للاله رام" فى القرن السادس عشر. وقد تعهد حزب "بهارتيا جناتا" بكبح جماح العنف الطائفى وتقليص حدة التوتر الاجتماعى والعمل على تطوير علاقات متوازنة بين مختلف المناطق والطوائف والفئات. وأكد رئيس الوزراء الجديد حصول المسلمين على فرص متساوية مع الطوائف الأخرى فى كافة مجالات التنمية والتقدم ورعاية مصالحهم الأمنية والحياتية. وفى محاولة لتهدئة مخاوف رأس المال الأجنبى والشركات الدولية، فان اتل بيهارى فاجباى أعلن التزام حزبه ببرنامج الاصلاح الاقتصادى وتم تعيين جاسوانت سينج وزيرا للمالية الذى ينتمى الى الجناح الليبرالى داخل حزب بهارتيا جناتا ويعرف بتأييده لاقتصاد السوق الحر إلا أن كافة هذه الجهود والتنازلات لم تفلح فى استقطاب أى تأييد لحزب بهارتيا جناتا من خارج دائرة اليمين. وإثر تقدم فاجباى باستقالته فان رئيس الجمهورية وجه الدعوة الى ديفى جودا زعيم الجبهة المتحدة لتشكيل الحكومة. وبحصول الجبهة المتحدة على دعم حزب المؤتمر فانها تمكنت

من اجتياز أول اقتراع للثقة بالبرلمان والذى جاء بعد مرور اثنى عشر يوما فقط من اداء ديفى جودا وحكومته لليمين الدستورية.

الى هنا ويبدو الصراع السياسى الدائر بالهند وكأنه سيناريو كلاسيكى للتنافس التقليدى بين اليمين واليسار، مع سعى حزب المؤتمر للعب دور "صانع الملوك" بعد أن تراجعت سطوته واحتكاره للحياة السياسية، والذى دام قرابة نصف قرن تقريبا باستثناء سنوات قليلة احتل خلالها صفوف المعارضة. إلا أن محاولة الكشف عن أبعاد التطورات الجارية بالهيكل السياسى الهندى وبعيدا عن صخب المعركة الانتخابية وما تثيره عادة من غمائم قد تحجب الرؤية والتقييم السليم للحدث، سيكشف لنا عن سلسلة من التفاعلات الحادة والعميقة والتى تضع جميعها الهند على أعتاب مرحلة جديدة. واذا كان التساؤل المطروح سيدور حول ماهية التفاعلات الجارية ومظهرها فانه من الجدير بالذكر هنا أن هذه التفاعلات وليدة كم هائل من التراكم التاريخى والسياسى والذى تتداخل فيه العديد من العوامل الدينية والعرقية لتترك تأثيرات واضحة المعالم عليها دون توجيهها فى اتجاه محدد لتصبح كافة الاحتمالات والاختيارات واردة فى هذه المرحلة من الاختمار السياسى بالهند.

تبنت الهند فى أعقاب الاستقلال عام ١٩٤٧ الديمقراطية البرلمانية كاطار عام للحكم يدعمها فى ذلك مفهوم خاص للعلمانية لا يقوم على فصل الدين عن الدولة بقدر ما تكون فيه الدولة فاعلا محايدا وموازنا بين مختلف الطوائف والأديان. وقد تم تعزيز هذا الهيكل العام بتصور فيدرالى حول طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والولايات مع منح المركز دورا محوريا يسمح له بالتحكم فى آليات العمل السياسى والتنموى بالولايات وإحكام السيطرة عليها.

تمتع الهيكل السياسى الهندى بقبول عام لدى العديد من القوى الداخلية لملاءمته لظروف ما بعد الاستقلال فى دولة شديدة الاتساع والتنوع الاجتماعى والثقافى كالهند. الا أن التصور الكلاسيكى لهذا البناء قد تعرض لعدد من التجاوزات خلال فترة حكم انديرا غاندى وتم الاجحاف بحقوق الولايات لصالح المركز فى العديد من القضايا وخلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٧٧ أطاحت انديرا غاندى بـ ٢٣ حكومة محلية وفرضت السيطرة المباشرة عليها. وتحولت الهند الى نظام اتحادى بالمعنى الحرفى للكلمة اثناء حكم الطوارئ الذى اعلن بين عامى ٧٥ - ١٩٧٧.

على الرغم من اغتيال انديرا غاندى عام ١٩٨٤ ووصول راجيف غاندى الى دفة الحكم ومحاولته التخفيف من حدة المنهج المتشدد لوالدته، إلا أن العوامل الموضوعية بدأت فى التفاعل لتضع الهند على أعتاب مرحلة انتقالية جديدة قبل سنوات قليلة من دخولها القرن الحادى والعشرين. وقد برزت هذه العوامل بشكل واضح فى انتخابات عام ١٩٩٦ إلا أنها لم تتبلور بعد فى صورتها النهائية.

أسفرت الانتخابات البرلمانية عن بروز الأحزاب الاقليمية كقوى متزايدة الأهمية فى صياغة الاستقرار بالمركز، مما دفعها للبحث عن ميكانيزمات عمل جديدة للعلاقة الحالية بين الحكومة المركزية والولايات. وتعد دعوة الأحزاب الاقليمية لاعادة النظر فى الصيغة القائمة بين المركز والولايات أحد أبرز المعطيات السياسية بالهند حاليا. وتظهر هذه الدعوة احتجاجا على الوضع الحالى بين الطرفين والذى لايعبر - وفقا لتصور بعض الأحزاب الاقليمية - عن نظام فيدالى حقيقى بقدر ما يعبر عن نظام اتحادى أو شبه فيدرالى لا يتلاءم والهياكل الثقافية والاجتماعية المتباينة بالهند، كما يضع عمليا قيودا مكثفة على عملية التنمية بالولايات بإضعاف روح المبادرة نتيجة سيطرة المركز على عملية توزيع المخصصات المالية الخاصة بالتنمية وما يحيط بها من قيود بيروقراطية ومن المتوقع ان تحتل هذه المطالب مكانة خاصة فى برنامج العمل السياسى لحكومة الجبهة المتحدة والتى تضم عددا من الأحزاب الاقليمية الفاعلة بالساحة السياسية. وقد شكلت أربعة أحزاب اقليمية ما يعرف بـ "الجبهة الفيدرالية" لتوحيد جهودهم وزيادة قدرتهم على المساومة السياسة مع المركز. واذا كانت مطالب الفيدراليين الجدد لم تلق أى اعتراض واضح حتى الآن من التيارات السياسية الاخرى فان مرجع ذلك أن هذه المطالب لا تزال تدور فى فلك الجدل السياسى ولم يتحقق لها أية نتائج فعلية على أرض الواقع ولكن هذا لا ينفى أن العديد من القوى السياسية لن ترحب بمثل هذه المطالب لتناقضها مع توجهاتها الايديولوجية وميلها لتوحيد الهند على أساس تمتعها بمركز قوى وفعال على حساب الولايات. ومن المعتقد ان تكون أبرز الاتهامات الموجهة الى الفيدراليين الجدد فى المرحلة القادمة بأنهم رأس حربة لحركة انفصالية مقننة تهدف الى إضعاف المركز لحساب الأطراف. وبصرف النظر عما ستسفر عنه هذه المعركة والتى لا تزال فى مرحلة الإعداد الأولى فانه من المؤكد انها ستعد احدى أكثر القضايا السياسية جدلا بالهند فى الفترة القادمة.

الا أن مظاهر التفاعل الداخلى لم تقتصر على علاقة المركز والولايات، بل امتدت لتشمل تبلور محور الشمال الجنوب. فقد اظهرت المعركة الانتخابية وبشكل مكثف بروز ولايات الجنوب كقوى سياسية أكثر نشاطا وفاعلية من المرات السابقة، وما يحمله ذلك فى طياته من دعاوى مستقبلية لمزيد من الحقوق فى مواجهة السيطرة التقليدية لشمال الهند على توجيه المسار السياسى للبلاد. وفى الواقع فان محور الجنوب فى مواجهة الشمال يشتق جزءا من مشروعيته الفكرية من نظريات علم الانثروبولوجيا والتى تعلل الاختلافات الشكلية والمظهرية بين سكان الجنوب ذوى البشرة السمراء الداكنة قصيرى القامة وسكان الشمال ذوى البشرة البيضاء طويلى القامة بانتماء سكان الجنوب والذين يمثلون سكان الهند الأصليين الى العرق الدرافيدى الذى ساد حتى غزو القبائل الآرية لشمال الهند

ونجاحها في هزيمة الدرافيديين ودفعهم الى الجنوب، ومن الملاحظ ان هذه النظرية تعد مرجعا معتمدا لدى الجماهير والمفكرين السياسيين بالجنوب عند تعاملهم مع سطوة ولايات الشمال الهندى على مظاهر الحياة السياسية والفكرية الرسمية بالبلاد.

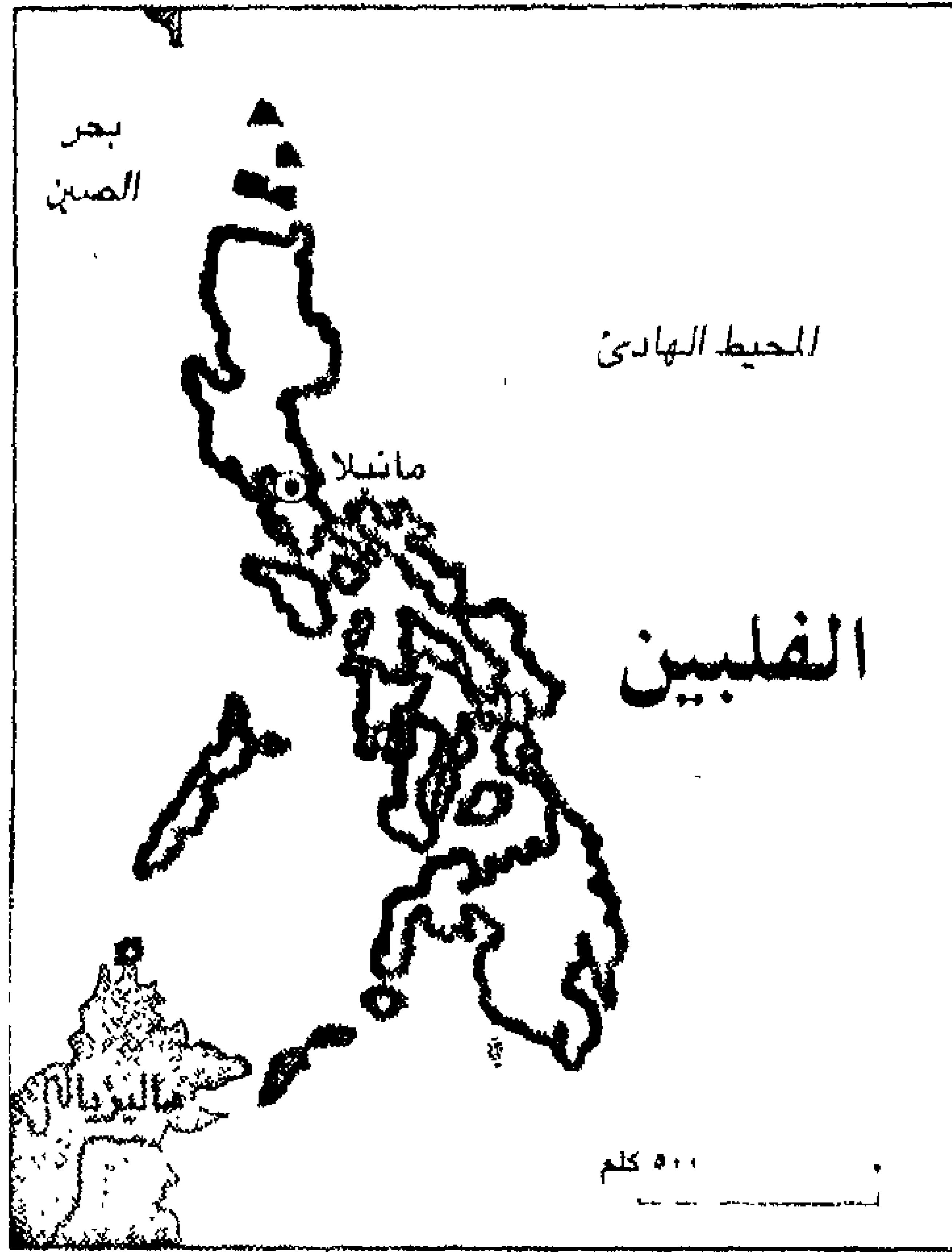
على الجانب الآخر فان السعى لتغيير المنظومات الاجتماعية والثقافية خاصة في بلد كالهند يتصف بدرجة عالية من التعقيد والتداخل الاجتماعي وتباين واضح في درجات التطور الثقافي يعد أمراً شديد الخطورة يصعب التنبؤ بردود أفعاله أو حساب نتائجه النهائية. ومن هذا المنطلق تحديدا تعد ظاهرة بروز الاحزاب الاقليمية ذات الانتماءات الطائفية واحدة من أخطر وأهم الظواهر الحالية بالحياة السياسية - الاجتماعية بالهند، والتى من المؤكد ان انعكاساتها المختلفة والتى أخذت من الانكشاف ستترك تأثيرات هامة على هند القرن الحادى والعشرين. وأعتقد هنا أنه يجب الاشارة الى وجود نوعين من الاحزاب الاقليمية في الهند يتبنى النوع الأول منها برنامج عمل اقليميا محضا للولاية التى ينتمى اليها وغالبا ما يمثل قطعا رأسيا داخل كافة الطبقات والفئات الاجتماعية والدينية المختلفة بالولاية بينما يعد النوع الثاني من الأحزاب الاقليمية ذا طابع فكرى وسياسى أكثر محدودية ويكتسب صبغة طائفية بانحصاره في ولاية محددة مدافعا عن طائفة أو متحالفا مع طوائف دينية أخرى محددة.

يتطلب فهم الأهمية السياسية - الاجتماعية للنوع الثاني من الأحزاب الاقليمية ذات الصبغة الطائفية التعرض للمنظومة الاجتماعية - الثقافية والخاصة بالعقيدة الهندوسية (ينتمى نحو ٨٢٪ من سكان الهند للديانة الهندوسية) والتى تضع طبقة البراهمة على رأس الهيكل الدينى بينما تقع طبقة المنبوذين في أسفل السلم العقائدى لهذا الهيكل، وكان المهاتما غاندى قد أطلق اسم الهريجن وتعنى أبناء الرب على المنبوذين في محاولة لتعزيز الشعور بالذات لديهم. ولم يلغ الدستور الهندى بعد الاستقلال مصطلح المنبوذين فحسب، بل جعل أى شكل من اشكال الفصل أو التمييز الدينى أو الطائفى جريمة يعاقب عليها القانون. الا ان الانقسام والتفرقة بين الطبقات العليا والدنيا بالديانة الهندوسية ظل جزءا لا يتجزأ من الحياة الاجتماعية بوصفه محور جوهرى بالمفهوم العقائدى للأغلبية. وفي هذا الاطار تحديدا يدور الصراع الحالي بين اليمين الهندوسى بقيادة حزب بهارتيا جناتا ومنظمة أر. أس. أس الهندوسية المتطرفة من جانب وتحالف الأحزاب الاقليمية والاشتراكية والشيوعية بالاضافة الى حزب المؤتمر من جانب آخر. ويرتكز مخطط القوى الهندوسية المتطرفة على توحيد المجتمع الهندى على اساس دينى محض، جاعلين من الانتماء للديانة الهندوسية وبتصوراتها الفكرية السائدة في شمال الهند تحديدا محددا أساسيا للشعور القومى، وعازفين على أوتار التعصب الدينى بتفجير مشاعر معادية للأقلية الإسلامية (١٣٠ مليون نسمة وفقا للبيانات الرسمية) بوصفهم أبناء غزاة احتلوا الهند بالعصور الوسطى. ومع ادراك اليمين ان الانقسامات الداخلية بالعقيدة الهندوسية تقف حائلا طبيعيا أمام وصوله للسلطة، وخاصة مع دفاعه عن المنظومة الهندوسية التقليدية والقائمة على تهميش الغالبية العظمى من المواطنين الهندوس والذين ينتمون للطبقات الدنيا، فان البديل العملى والمتاح للتغلب على هذا العجز الطبيعى تمثل في خلق عدو خارجى مشترك بتفجير أكثر النزعات تعصبا ورجعية بالمجتمع الهندوسى ككل في مواجهة الطائفة الإسلامية والتى تفتقد قيادتها للوعى السياسى المطلوب فان حزب بهارتيا جناتا رفع شعار هدم المسجد البابرى والذى تم بناؤه في القرن السادس عشر بدعوى تشييده على انقاض معبد رام أكثر "الاله" قداسة لدى هندوس الشمال.

على الجانب الآخر فان القوى العلمانية ومع ادراكها لمدى خطورة هذا النهج على النسيج الوحدوى للهند ككل، ولوقف اليمين الهندوسى عن تحقيق المزيد من التقدم فانها عملت على تقسيم التكتل الهندوسى من الداخل. ودعا حزب جنتا دال الى زيادة النسبة المخصصة لأبناء الطبقات الهندوسية الدنيا من المقاعد بالمؤسسات التعليمية والوظائف الحكومية، مقلصا بذلك من الفرص المتاحة لأبناء الطبقات الهندوسية العليا وخاصة البراهمة.

وقد نجح هذا المنهج في خلق تشقق نسبى داخل الهيكل الذى يسعى اليمين المتطرف لبنائه، حيث اكتسبت الطبقات الهندوسية الدنيا مزيدا من الوعى السياسى بحقوقها المشروعة وبرزت أحزاب طائفية تعبر عنها وتلعب دورا متزايد الأهمية بالحياة السياسية بالهند. وعلى الرغم من أن هذه الاحزاب لا تزال في مرحلة اكتساب المزيد من الخبرات والوعى السياسى ولم تتبلور بعد صورتها النهائية، الا انها تؤدى دورا فعالا في إعاقة الطريق أمام تقدم اليمين المتطرف بمعدلات سريعة، وتقليص الفرص المتاحة أمام نجاحه بشكل فعال، وخاصة مع توجهاتها المعادية للطبقات الهندوسية العليا.

وإذا كانت نواقيس الخطر قد دقت لدى العديد من القوى العلمانية إثر التقدم الذى احرزه حزب بهارتيا جناتا وحلفاؤه من الاحزاب الهندوسية المتطرفة بالانتخابات الأخيرة، الا أن حصول اليمين على ٢٣٪ من الأصوات الانتخابية وهى تقريبا النسبة التى حصل عليها خلال الانتخابات الماضية تكشف بوضوح أن الأفكار الطائفية المتطرفة لم تتمكن بعد من اختراق مجمل النسيج الاجتماعى العام للمجتمع الهندى وإصابته بأضرار يصعب الشفاء منها، وأن الغالبية العظمى من الهنود لا يزالون على وعى تام بأن الحفاظ على ما تم تحقيقه من انجازات خلال الخمسين عاما الماضية يتطلب وحدة كافة الطوائف الهندية.



الفلبين: اتفاق السلام هـل ينهى الأزمـة ؟

بدر حسن شافعى

بعد مفاوضات دامت اكثر من عشرين عاما وقعت الحكومة الفلبينية – فى الثلاثين من اغسطس الماضى – اتفاق سلام مع جبهة تحرير مورو الوطنية ، ينص على اعطاء المسلمين حكما ذاتيا فى ١٣ محافظة جنوبية ، و ذلك لمدة ثلاث سنوات يتم بعدها اجراء استفتاء عام فى هذه المحافظات يدور تساؤله الاساسى حول قبول او عدم قبول حكم المسلمين؟

ويثير هذا الاتفاق الذى تم توقيعه فى العاصمة الاندونيسية – جاكارتا – عدة تساؤلات هامة منها اسباب توقيعه فى مثل هذا التوقيت ، الفرق بينه و بين إتفاقات السلام السابقة ، و مدى مساهمته فى حل مشكلة المسلمين فى جنوب البلاد ؟

اسباب توقيع إتفاق جاكارتا:

ويلاحظ فى هذا الشأن ان ثمة اسباب خاصة بكل جانب (الحكومة ، مورو الوطنية) دفعتهما للتوقيع عليه .

اولا بالنسبة للحكومة : يلاحظ ان هناك عدة اسباب دفعت الحكومة الى ضرورة التوصل الى حل سلمى مع ميسوارى منها :

١- شعورها بتعاظم نفوذ وقوة جبهة تحرير مورو الاسلامية بزعامة سلامات هاشم . و لذا ارادت تحييد مورو الوطنية . و كسبها لصفها لكى تتفرغ لمواجهة سلامات هاشم من ناحية ، ولكى تزيد من انشقاقات الصف المسلم من ناحية اخرى.

٢- تزايد العمليات الفدائية لجماعة ابى سياف .

٣- الرغبة فى توفير الامن فى منطقة الجنوب من اجل اتاحة الجو المناسب للاستثمار الاجنبى و المحلى لتحقيق الرخاء الاقتصادى الذى يعد امرا ضروريا لنهضة البلاد والتحاقها بركب النمور الاسيوية خاصة و ان جنوب الفلبين تتمتع بثروات طبيعية هائلة ، علاوة على ذلك فهى ليست منطقة براكين على عكس الحال بالنسبة للشمال المهدد دائما بخطر الزلازل والبراكين .

اما بالنسبة لمورو الوطنية فنجد ان الاسباب التى دفعت نوروميسوراى لتوقيع مثل هذا الاتفاق تكمن فى احساسه بالضعف فى مواجهة الفصيلين الآخرين و تراجع شعبيته لدى شعب الجنوب . و لذا اراد التقرب من الحكومة التى استغلت نقطة الضعف هذه وقامت بمناورته و التأثير عليه من خلال تقديم بعض الوعود ، منها ترشيحه على قائمة الحزب الحاكم للاتحاد الوطنى للمسيحيين الديمقراطيين فى الانتخابات القادمة و تعيينه محافظا لبعض المدن فى الجنوب.

وكانت الحكومة قد نجحت قبل ذلك – فى استمالة بعض قادة الجبهة لصالحها باتباعها نفس الاسلوب ، و من بين هؤلاء محافظ باسيلان – محافظ تاوى – تاوى – محافظ سولو علاوة على تعيين بعض سفرائها من قادة الجبهة .

و إزاء هذا الشعور بالضعف ، لم يجد ميسوارى بديلا عن توقيع الاتفاق الاخيرلما به من مثالب كبيرة لمسلمى الجنوب .

تقييم الاتفاق :

اذا حاولنا تقييم الاتفاق ، فإننا سننظر اليه من زاويتين، الاولى تقييمه مقارنة باتفاق طرابلس باعتباره الاتفاق الاساسى للازمة ، والثانية تقييمه بالنسبة لاوضاع المسلمين المعنيين به .

و من هنا يمكن القول بان الاتفاق قد أثر بالسلب على اوضاع المسلمين ، وذلك بالنظر الى نصوصه .

أولا – نص الاتفاق على تشكيل مجلس للسلام و التنمية – يعد بمثابة مجلس الحكم الذاتى يرأسه ميسوارى . و يدير البلاد لمدة ثلاث سنوات يتم بعدها اجراء استفتاء عام بشأن استمرار الحكم الذاتى للمسلمين ام لا . و يلاحظ ان الاستفتاء يشكل خطورة بالغة على المسلمين ، و ذلك لان الغالبية العظمى سترفضه ، و سبب ذلك الرفض يرجع الى تركيبة الجنوب السكانية ،اذ اصبح النصارى – بفضل عمليات التهجير الحكومية لهم من الشمال الى الجنوب – يشكلون الاغلبية (٦٠٪ مقابل ٤٠٪ للمسلمين) و من ثم فان نتيجة الاستفتاء ستكون رفض الحكم الذاتى ، بل ان النصارى قد بدأوا يعبرون عن موقفهم هذا الآن ، اذن فهم يعارضون حتى مجرد فترة الحكم الذاتى الانتقالية . و قاموا بتسيير مظاهرات احتجاج لهذا الاتفاق شاورك فيها الالاف .

وربما كانت هذه الجزئية – اجراء الاستفتاء – احد اهم الفروق الجوهرية بين الاتفاق الاخير ، و اتفاق طرابلس . فبالرغم من اعدم توضيح اتفاق طرابلس للصلاحيات بدقة الا انه لم ينص على فكرة الاستفتاء هذه و لعل هذه الجزئية هى التى كانت تناور الحكومة عليها فى مفاوضاتها السابقة . و سبق ان عرضتها فى مفاوضات جاكارتا فى يناير الماضى حيث عرض منح المسلمين حكما ذاتيا – بدون استفتاء – فى خمسة اقاليم ونصف ، مقابل اجراء استفتاء شعبى فى الاقاليم الباقية (٥ر٧) .وقد عارضت هذه الصيغة جبهتا مورو الاسلامية وابى سياف خوفا من نتيجة الاستفتاء .

ثانيا : نص الاتفاق على ان تقتصر سلطات المجلس الجديد على مراقبة شئون الامور و التنمية فقط ، و ليس للمجلس اية سلطات اخرى تشريعية او تنفيذية بل انه يتبع الرئيس راموس، و ليس من حق المجلس وضع الميزانية الخاصة بالاقاليم ، و انما يضع ويقر هذه الميزانية البرلمان الفلبينى بمجلسيه (الشيوخ والنواب). و معنى هذا ان مقاليد الامور الفعلية فى يد الحكومة والبرلمان الفلبينى ، و أية خطوة لهذا المجلس يتعين ان يأخذ عليها الموافقة من السلطات المركزية و تكمن خطورة هذا الامر فى ان البرلمان وكذا الحكومة تهيمن عليها الاغلبية المسيحية الامر الذى قد يعوق المسلمين عن ادارة شئون هذه الاقاليم خاصة وان اتفاق طرابلس قد راعى هذه الجزئية وتنص على تشكيل محاكم اسلامية شرعية خاصة بهم ، لكن يبدو ان هذا الامر يصعب حدوثه الان .

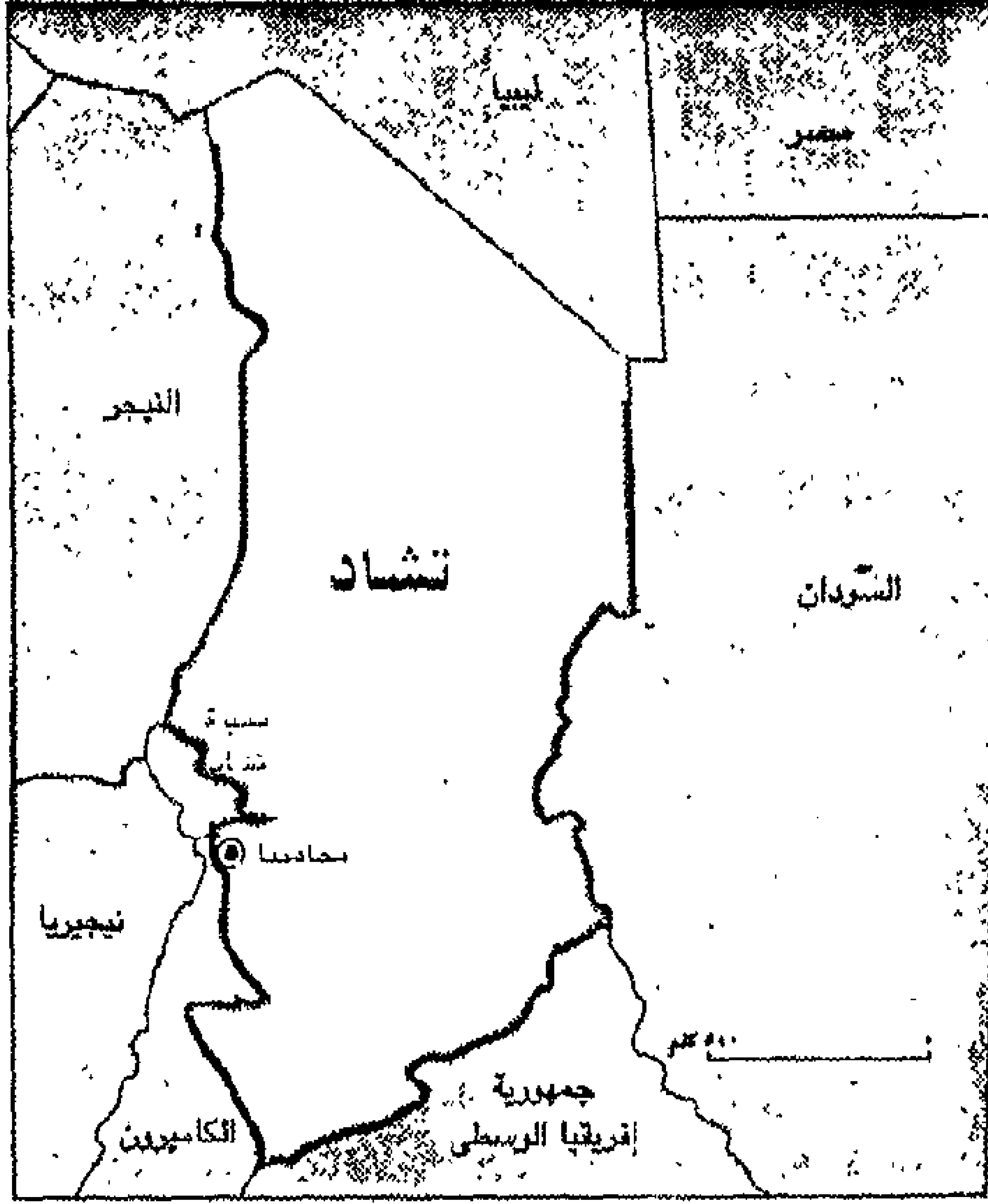
الاتفاق .. هل ينهى الازمة ؟ :

اثار الاتفاق الاخير ردود افعال غاضبة لدى المسلمين و المسيحيين على حد سواء ، فقد عارضته الاغلبية المسيحية التى قامت بتسيير مظاهرات ليس فقط فى الجنوب ، و انما فى الشمال ايضا تضامنا مع اخوانهم فى الجنوب ، اذ انهم يتخوفون من صلاحيات هذا المجلس وامكانية الاضرار بأوضاعهم ، بالرغم من الصلاحيات المحدودة له .

اما على الجانب الآخر ، فنجد ان الفصيلين الاسلاميين قد أبديا اعتراضهما عليه ، و جاء اول رد فعل من جبهة مورو الاسلامية اذ انتقد السيد محمد امين – مسئول الاعلام بها – الاتفاق ، و تساءل : هل ينهى الاتفاق المعارك الدائرة ام لا ؟ و أضاف ان الجبهة ستواصل الجهاد حتى تحقيق هدفها النهائى . و اتهم ميسوارى بأنه "عميل" رضى بالقليل و تخلى عن الجهاد مقابل وعود تعيينه محافظا كقادة الجبهة السابقين.

و من هنا يتضح ان الاتفاق الاخير لن يسهم فى نزع فتيل الازمة ، حيث لازالت مشاعر عدم الثقة قائمة بين سكان الجنوب ، كما ان جبهة مورو الاسلامية لاتزال تحتفظ بأسلحتها ولم يتم دمجها فى الجيش الوطنى الفلبينى على عكس مورو الوطنية التى سمح لها الاتفاق الاخير بضم ٥٧٥٠ جنديا للجيش ، ١٧٥٠ للشرطة . مما يعنى – كما يتضح من تصريحات مسئولى الجبهة – استمرار كفاحهم المسلح ضد الحكومة الفلبينية .

تشاد بين شبح الحرب الأهلية والاستقرار السياسى



محمد شريف جاكو

شهدت تشاد منذ استقلالها السياسى فى ١١ أغسطس عام ١٩٦٠ صراعات مسلحة داخلية وتدخلات إقليمية ودولية فى صراعها الداخلى، وذلك مثل هيمنة النفوذ الفرنسى والدور الليبى فى الصراع الداخلى التشادى.

وقد لاح اخيراً بريق من الأمل فى الأفق لإمكانية توفير عناصر الاستقرار، وذلك فى أول ديسمبر ١٩٩٠ . وينبع هذا التفاؤل من العوامل الآتية :

١- مجيئ الرئيس "ادريس ديبى" إلى الحكم فى انجمينا بعد انهيار حكومة الرئيس السابق، "حسين هبرى" وسط تهليل فرنسى ودعم وترحيب ليبى سودانى حار، الأمر الذى يفسر انتهاء الصراع الفرنسى الليبى فى الساحة التشادية.

٢- إعلان الرئيس ادريس ديبى فور وصوله إلى انجمينا بانه سوف يعزز آمال الشعب التشادى وهى: أ- احترام حقوق الانسان التشادى. ب- تحقيق العدالة الاجتماعية. جـ- تحقيق مصالحة الوطنية بين كافة الفصائل التشادية المتناحرة. د- إقامة نظام سياسى ديموقراطى على أساس التعدد الحزبى.

٣- انتهاء الحرب الباردة الأمر الذى أدى إلى سيادة الاستقرار فى مناطق كثيرة فى العالم كانت بؤراً للتوتر والصراعات، وعليه قامت لجان شعبية بتنشيط الاتصال مع القوات التشادية التى انسحبت إلى الحدود التشادية النيجيرية، عقب انهيار حكومة هبرى للعودة إلى انجمينا طبقاً لسياسة المصالحة الوطنية المعلنة وعاد كثير من المعارضين التشاديين فى المنفى بدون شروط مسبقة إلى انجمينا فى بداية عام ١٩٩١، وعلى رأس هؤلاء جميعاً الرئيس الأسبق/ قوكنى وداى من منفاه بالجزائر للمشاركة فى وضع الترتيبات المستقبلية لدولة تشاد.

ولكن هذه الآمال ذهبت ادراج الرياح وتلاشت نتيجة لعدة متغيرات ألقت بظلالها الكئيبة على الساحة السياسية التشادية، كان من أهم هذه المتغيرات، بنية النظام الجديد، حيث أن النظام يحمل فى طياته تناقضات وتحالفات هشة محلية وإقليمية، وانشغل عن تحقيق أمانى الشعب التشادى نتيجة الصراع على السلطة بين مراكز القوة الثلاثة فى النظام من جهة وسياسة ارضاء التوازنات الإقليمية والدولية المتحالفة معه من جهة ثانية. وكانت مراكز القوة المتنافسة هى: أ- ادريس ديبى - رئيس الجمهورية ورئيس الحركة الوطنية للانقاذ (M.P.S). ب- العقيد مالودم باداعباس - نائب الرئيس. جـ- عباس كوتى - قائد اركان الجيش.

وبذلك ينقسم الجيش إلى زمر عدة تدين كل منها بالولاء إلى إحدى تلك الشخصيات المتنافسة وحسب مركز القوة، فضلاً عن معضلة أخرى، وهى ضم بعض أفراد من قبيلة الزغاوة ذوى الأصول السودانية إلى الجيش وهؤلاء يبدو انهم قد تلقوا

وعوداً من قادة الحركة الوطنية للانقاذ بالحصول على مكافآت لقاء عملهم هذا . بالاضافة إلى وجود بعض المستشارين السودانيين فى القصر الرئاسى بانجمينا، وعلاقة هذا النظام بأنظمة الحكم فى بعض دول الجوار التشادى ومنها النظام السودانى التى اتسمت بالغموض الشديد وفرنسا التى تلعب دوراً نشطاً فى صنع القرار السياسى التشادى. ونظراً لتلك التناقضات كان الاحتكاك بين أنصار هذه الشخصيات شبه يومى فى انجمينا ومناطق أخرى كثيرة فى تشاد.

واستفحل الصراع على السلطة بين رفقاء السلاح غير مبالين بالازمات التى يعانى منها الشعب التشادى.

العودة إلى الحرب الأهلية :

نتيجة لانشغال النظام عن وضع الترتيبات الخاصة لتحقيق الامانى التى يتطلع اليها، أخذ الشعب يفقد ثقته فى النظام الجديد. الأمر الذى أدى إلى انسحاب بعض العسكريين الى الأدغال تمهيداً للاعتماد على الكفاح المسلح لاسقاط النظام. وهذا ما نطلق عليه العودة الى الصراع القديم المتجدد. وكانت البداية تبدأ من النقاط التالية:

١- انسحاب بعض العسكريين من انصار هبرى الذين كانوا قد عادوا الى انجمينا الى منطقة حوض بحيرة تشاد مرة اخرى خاصة بعدما شعروا بتهميش متعمد لدورهم، وشكلوا هناك "الحركة من اجل الديموقراطية والتنمية" (M.D.D) بقيادة السيد/ قوكنى قيد وذلك فى نهاية عام ١٩٩١ لتعمل هذه الحركة من اجل ازالة النظام الجديد بالقوة.

٢- وفى يونيو عام ١٩٩١ القى القبض على نحو ٤٠ ضابطاً من ضباط الجيش ينحدرون من المحافظات الجنوبية فى انجمينا بعد أن وقعوا على رسالة مفتوحة الى الرئيس ديبى يطالبون فيها بالاعتراف بأقدميتهم من حيث الرواتب والمسئوليات حيث "يشكون مراراً فى أن مقاتلى حرب العصابات السابقين" الأقل خبرة يلقون معاملة مميزة، حيث أسفرت هذه الاعتقالات والممارسات السيئة عن تمرد آخر فى جنوب البلاد بزعامة الملازم الاول/ كيتى مويس فى فبراير عام ١٩٩٢ وأطلق على هذا التمرد اسم "لجنة النهضة الوطنية من اجل السلام والديموقراطية" وأعلنت بأنها سوف تعمل من أجل اسقاط النظام بالقوة واتخذت الحدود التشادية وأفريقيا الوسطى معقلاً.

٣- ونتيجة للسياسات الخاطئة وانعدام العدالة الاجتماعية فى المناطق الشرقية تم تشكيل منظمة عسكرية باسم "الجبهة الوطنية التشادية" (F.N.T) بقيادة الدكتور/ حارس على - الذى اتخذ الكفاح المسلح وسيلة لقلب النظام فى انجمينا. بالاضافة الى هذه الحركات العسكرية كان الصراع داخل النظام قد تفاقم حتى اندلع قتال عنيف فى صفوف الجيش بانجمينا فى ١٣ أكتوبر ١٩٩١ حيث ادعت الحكومة وجود محاولة انقلاب عسكرى، وأمرت بالقبض على العقيد مالدوم عباس نائب الرئيس ووزير الداخلية فى ذلك الحين. وتم اعدام واعتقال عدد كبير من أنصاره كما هرب آخرون الى الخارج.

وبعد ذلك يتلخص الصراع فى النظام بين ديبى وكوتى حيث تفاقم الصراع بين الرجلين عندما تم تعيين الاخير وزيراً للدفاع حيث كان يشغل منصب رئيس اركان القوات المسلحة، ثم أجرى تعديل وزارى عين (كوتى) بموجبه وزيراً للاشغال العامة والنقل مما جعله يشعر بأنه يجرى إبعاده عن المناصب المتصلة بالدفاع. ويرى فيه تقليلاً من مكانته وتمهيداً من جانب - ديبى - لاستبعاده من السلطة تدريجياً. حيث انفجر صراع مسلح داخل الحزب مرة ثانية فى يونيو ١٩٩٢ بين أنصار الرجلين وعلى أثره انسحب انصار - كوتى - الى منطقة الشمال الشرقى من تشاد تجاه المثلث الحدودى بين تشاد وليبيا والسودان، وتم تأسيس منظمة عسكرية باسم "المجلس الوطنى لخلاص (C.N.R) وبذلك تلقى النظام هجمات وضربات عسكرية موجعة وتتسم بالعنف الشديد، وكانت أهمها فى مطلع عام ١٩٩٢ حيث شنت قوات - الحركة من أجل الديموقراطية والتنمية - هجوماً عنيفاً فى يناير ١٩٩٢ ضد الحكومة التشاديه فى محافظة البحيرة فى غرب البلاد LAC - TCHAD- - وواصلت زحفها إلى مشارف انجمينا على بعد مسافة ٧٠ كيلو متراً ثم أجبرت على التقهقر إلى الحدود التشادية النيجيرية بعد تدخل فرنسى حاسم لصالح الحكومة.

فشل محاولات المصالحة الوطنية :

على الرغم من اعلان الرئيس ديبى عن عزمه لتنظيم مؤتمر وطنى تشادى لتحديد المستقبل السياسى للبلاد وتحضره كافة الأحزاب السياسية وجمعيات المجتمع المدنى وهيئات الدولة المختلفة. واعلان "قادة الحركة من اجل الديموقراطية والتنمية" المقيمون خارج البلاد رداً على نداء ديبى بأنهم على استعداد لاعلان وقف اطلاق النار من جانب واحد اذا ما تم منح المؤتمر الوطنى الذى ينعقد فى ١٥ يناير ١٩٩٣م بانجمينا صلاحيات تخوله اصدار قرارات لها قوة القانون وتكون ملزمة لجميع مواطنى تشاد، فضلا عن السماح لممثلى (M.D.D)بحضور المؤتمر، إلا أن هذا المؤتمر فشل فى تحقيق المصالحة الوطنية وإبعاد شبح الحرب الأهلية عن البلاد، حيث أنه بعد اقل من ستة أشهر من انعقاد المؤتمر عاد معظم قادة وممثلى الحركات العسكرية إلى خارج البلاد مرة أخرى وأعلنوا أن النظام فى انجمينا يتجاهل بعض البنود الهامة الواردة فى توصيات المؤتمر، وخاصة تلك التى تحد من رغباته وتلجمه.

كما ظهرت الخلافات بين الرئيس ادريس ديبى ورئيس مجلس الوزراء عبدالكريم فيدال منقار الذى كلف بتشكيل حكومة انتقالية لتنفيذ توصيات المؤتمر بشكل واضح حول كثير من المسائل التنفيذية للمرحلة الانتقالية وبذلك عادت الصراعات المسلحة التشادية مرة أخرى إلى الساحة السياسية فى التشاد. فضلاً عن ٦٣ حزباً سياسياً فى انجمينا ترتكز على

العوامل الإقليمية والقبلية والعشائرية والدينية فى تجمعاتها الشعبية وقاعدتها الجماهيرية فى بلد لا يتعدى سكانه الـ ٦ ملايين نسمة فى الوقت الذى يشار بالبنان إلى الحكومة التشادية بأنها لا تعتزم الالتزام بأهداف ومقررات المؤتمر الوطنى المستقل.

وفى الوقت نفسه شهدت مدينة - كوتونو - عاصمة دولة بنين التى تعج بالمعارضين حركة حامية الوطيس للمعارضة العسكرية للتنسيق فيما بينها ورسم استراتيجيات عسكرية لها. طوال عام ١٩٩٥ ايذانا باندلاع الحرب الاهلية فى تشاد بعد فشل المؤتمر الوطنى للمصالحة الوطنية. وكذلك فشل مؤتمر المائدة المستديرة للمصالحة الوطنية الذى انعقد فى ٣-٨ يناير ١٩٩٦ بمدينة (فرانس فيل) بدولة - جابون - نتيجة لجهود مضنية من بعض دول الجوار التشادى بالتنسيق مع بعض الاجهزة الفرنسية حيث حضر المؤتمر كل من وفد الحكومة التشادية برئاسة الرئيس ديبى، وبعض الأحزاب السياسية فى انجمينا، والرابطة التشادية لحقوق الانسان واتحاد نقابات تشاد فضلا عن ممثلين عن ١١ حزبا وحركة عسكرية تشادية فى المنفى. إلى جانب رؤساء بعض الدول المجاورة لتشاد، رغم هذا الحضور المكثف إلا أن المؤتمر انفض قبل أن يبدأ أعماله نظراً لاتساع هوة الخلاف بين الحكومة التشادية والمعارضة العسكرية، حول البند الأول فى جدول أعمال المؤتمر.

وجهة نظر المعارضة:

ترى فصائل المعارضة ضرورة تنحى الرئيس ديبى عن السلطة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية لتنفيذ مقررات المؤتمر الوطنى المستقل (السابق) بدقة وتتم عملية تنظيم مراحل الانتقال الى الديموقراطية، يتم ذلك تحت اشراف دولى فعال وتلك المراحل هى: ١- الاستفتاء على الدستور بعد وضعه بمشاركة جميع الأطراف التشادية. ٢- اجراء انتخابات رئاسية عامة حرة. ٣- اجراء انتخابات نيابية عامة حرة. وذلك فى اطار اقامة مؤسسات عامة ثابتة لدولة ليس فيها أى تقاليد ديموقراطية. على ان يتم ذلك فى زمن مناسب يتم الاتفاق عليه من كافة القوى التشادية، وأعلنت فصائل المعارضة عن رفضها أى ترتيب سياسى يتم تحت رئاسة ادريس ديبى وحزبه الحاكم.

أما وجهة نظر الرئيس ديبى رفض فكرة المعارضة بشدة وأعلن عن عزمه على تنفيذ تلك المخططات تحت رئاسته خلال عام ١٩٩٦ فوضع جدولا زمنيا لمراحل الانتقال إلى الديمقراطية على النحو التالى: ٣١ مارس موعداً لاجراء استفتاء على الدستور الذى وضعه، ٢ يونيو لإجراء الانتخابات الرئاسية العامة كمرحلة ثانية، ٣٠ ديسمبر انتخابات النيابة العامة كمرحلة ثالثة من مراحل الانتقال إلى النظام الديموقراطى.

وشرع ديبى فى ٣١ مارس لتنفيذ مخططه السياسى فى تحد واضح للمعارضة العسكرية، وبذلك كله نستخلص بأن الانقسامات القديمة التى كانت سببا لمعظم الحروب الاهلية التى مزقت تشاد خلال الثلاثين عاما الماضية مازالت قائمة وبشكل صارخ، وينذر بالانفجار فى أى وقت.

وتؤكد دراسة نتائج الانتخابات الرئاسية العامة - والتى أجريت فى تشاد ولاول مرة منذ وصول الرئيس ديبى إلى السلطة فى يونيو الماضى على هذا الرأى حيث كانت بمثابة آخر "كارت" للاستقرار السياسى فى البلاد.

وكان قد أعلن/ قوكنى وداى - الناطق باسم المعارضة المسلحة قبيل الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية، الرئاسية، أن الحزب الحاكم (M.P.S) قد أعد كل أساليب التزوير والتلاعب بنتائج الانتخابات. ودعا المنظمات الدولية المعنية والدول الصديقة لتشاد إلى التدخل من أجل انقاذ الديموقراطية فى تشاد.

هذا - وقد تنافس فى الجولة الأولى ١٥ مرشحا للرئاسة إلا أنه رغم الحماس الذى اتسمت به عملية الانتخابات فى الجولة الأولى فقد جاءت نتيجتها مخيبة لآمال الكثيرين حيث اجتمع ١٤ من المرشحين فى منزل السيد/ لول محمد شوا - الذى يعتقد أنه الفائز فى الجولة الأولى، بانجمينا مساء ٥ يونيو قبل اعلان النتائج بيوم واحد، وأعربوا عن استنكارهم لعمليات التزوير الواسعة النطاق، وطلبوا من القضاء التشادى عدم اعتماد هذه النتيجة والبدء فوراً فى إجراء تحقيقات حول هذه الملابسات كما وجهوا اتهامات صريحة إلى السلطات الفرنسية بالتورط فى تزوير الانتخابات فأشاروا إلى عدة أساليب للمخالفات منها: - تسخير واستغلال امكانات الدولة لصالح الحزب الحاكم - تسخير السفارات التشادية فى الخارج لصالح الرئيس خاصة سفارتى تشاد بالسودان وليبيا - أخذ صناديق الاقتراع عنوة بواسطة رجال مسلحين بعد اعتقال مراقبى الأحزاب المعارضة فى القرى والبوادى والمحافظات التشادية لتغيير محتوياتها لصالح الحزب الحاكم - اختفاء بعض الصناديق نهائياً - حصول بعض الناخبين على عدة بطاقات للتصويت فضلاً عن تصويت غير مؤهلين حسب تعليمات قانون الانتخابات العامة - اتباع سياسة الترغيب والترهيب للحصول على أصوات الناخبيين. ونتيجة لهذه الاحتجاجات تأخر اعلان النتائج الاولية حتى ٨ يونيو بدلاً من ٦ يونيو المقرر وقد ظهرت اللجنة الوطنية للانتخابات فى صورة مضطربة إذ أعلنت فى الثامن من يونيو أن ادريس ديبى قد حصل على ٤٨٪ من الأصوات بينما حصل الجنرال - كاموجى ودال عبدالقادر على ١١٪ ثم عادت بعد الاحتجاج الشديد للمعارضة وأعلنت بأن للأول ٤٢,٨٪ من الأصوات وللثانى ١٢,٣٩٪ من اصوات الناخبين.

وعليه فسوف تجرى انتخابات الرئاسة العامة الحاسمة للجولة الثانية، بين الرئيس "ادريس ديبى" الذى جاء ترتيبه الأول "وكاموجى" الذى جاء فى الترتيب الثانى، فى الجولة

الأولى في يوم ٢ يونيو ١٩٩٦، وسط احتجاجات واسعة النطاق من المرشحين المعارضين من جهة، واستنكار كل من الرابطة التشادية لحقوق الانسان واتحاد النقابات التشادية على هذه المخالفات الواضحة من جهة أخرى. كما تم تشكيل نواة صلبة من سبعة مرشحين مع انصارهم برئاسة - لول محمد شواة - ودعوا إلى مقاطعة الانتخابات في الجولة الثانية، احتجاجاً على عمليات التزوير المشار اليها، فضلاً عن اعلان المعارضة العسكرية على اسقاط النظام بالقوة.

وانعكاساً لكل هذا، جرت انتخابات الجولة الثانية في ٣ يوليو - بمشاركة جماهيرية متدنية بل أقل من المتوسط وقد يتضح ذلك من استقبال الشعب التشادي الفاتر لنتائج الجولة الثانية التي فاز فيها الرئيس ديبي بنسبة ٦٩٪ من الاصوات على منافسه الجنرال كاموجي.

من هذا المنطلق يمكن القول ان مؤشرات عودة شبح الحرب الأهلية إلى تشاد تلوح في الأفق بصورة أقوى من أي وقت مضى إن لم تتدخل يد العناية الالهية لتحول دون وقوع ذلك.

ولتدارك الموقف من الانفجار: يجب على الرئيس ديبي أن يسرع في خطواته العملية في الأيام القادمة بجدية وبمصداقية أوثق من أي وقت آخر، وذلك عن طريق القنوات الآتية:

- تشكيل حكومة وحدة وطنية موسعة ذات أهداف قومية تتجاوز النظرة الحزبية الضيقة.

- وضع مقررات المؤتمر الوطني في حيز التنفيذ بدقة والتي تتمثل في: تشكيل جيش وطني محترف، اعادة تنشيط أجهزة الشرطة الوطنية لفرض الأمن العام في ربوع الوطن وفقاً لتوصيات المؤتمر.

- حماية الممتلكات العامة للدولة من عصابات النهب المسلحة.

- تسريح فرق الموت، خاصة الحرس الجمهوري (J.R) كما ورد في توصيات المؤتمر.

- اتخاذ سياسة المصالحة الوطنية مع كافة الحركات المسلحة وفق آلية ترضي كافة الأطراف ولها صلاحيات واسعة، على أن تلتزم الحكومة الجديدة التي تشكلت بعد الانتخابات بقرارات هذه الآلية وتعهداتها لصالح الوطن.

- على الحكومة أن ترسم سياسة خارجية واضحة المعالم مع الأسرة الدولية مبنية على مصالح الشعوب خاصة مع الدول المجاورة، مرتكزة على الموروث الثقافي والروابط الجغرافية والتاريخية والإجتماعية لشعوب المنطقة لا انطلاقاً من المصالح الضيقة للأنظمة الحاكمة وحكامها.



في الاستراتيجية العسكرية

حرب الخليج الثالثة : ضربة الصحراء

د. ممدوح أنيس فتحي

يبدو أنه سيظل ولفترة أخرى مقبلة النظام العراقي هدفا إستراتيجيا للولايات المتحدة يثير الازمات ويتلقى التداعيات، ويدفع التكلفة شعب العراق، وإذا كان ماحدث في سبتمبر الماضي لن يكون نهاية المطاف، فإن مقدماته وتوابعه تؤكد أنه لم يحدث بصورة مفاجئة أو جاء بالصدفة في سياق زخم تطورات الاحداث والتفاعلات في المنطقة.

وحتى يتسنى لنا الوقوف على حقيقة ماحدث والتعرف على آثاره المباشرة وغير المباشرة بأبعادها المختلفة، فإننا سنعرض لهذه الحرب من خلال دراسة أهداف أطراف الصراع سواء الحالية أو في إطار المصالح الإستراتيجية الثابتة، ثم عرض الظروف (البيئة) المحلية والاقليمية والدولية التي تم خلالها شن الولايات المتحدة "ضربة الصحراء"، وكذا دراسة سير الأحداث الرئيسية للعمليات العسكرية للجانبين، وأخيرا الوصول الى النتائج والآثار التي ترتبت عليها.

اولا : اهداف أطراف الصراع :

من وجهة نظر النظام العراقي نجد أنه سعى لتحقيق عدة أهداف إستراتيجية تشمل :

١- دعم قوات بارزاني - بناء على طلبه - في مواجهة الدعم الإيراني لقوات طالباني، الأمر الذي أخل بميزان القوى بين الحزب الديمقراطي الكردي والاتحاد الوطني الكردستاني.

٢- فرض سيادة العراق على المناطق الشمالية والتي تعتدي عليها ايران وابراز النظام العراقي بأنه مازال يحتفظ بالقدرة على العمل ضد الاطماع الايرانية.

٣- تأمين منطقة عراقية/ تركية لمرور التجارة بين الدولتين في المنطقة التي يسيطر عليها جلال طالباني، خاصة وأن هذه المنطقة تتحكم ايضا في أنبوب البترول الذي سيحمل النفط العراقي الى تركيا.

٤- استغلال فرصة تأزم وتدهور العلاقات الايرانية الامريكية، وجعل الولايات المتحدة تشعر بأن صدام حسين مازال رجل أمن المنطقة ويصعب تجاوز دوره فيها.

من وجهة نظر الولايات المتحدة نجد أن هناك مجموعة من الأهداف الإستراتيجية المراد تحقيقها تشمل:

١- التأكيد على قوة وقدرة الرئيس كلينتون في إستخدام الآلة العسكرية الأمريكية لتحسين صورته الانتخابية، بعد اتهامات منافسه "دول" له بالضعف وعدم الخدمة العسكرية.

٢- إعاقة تنفيذ اتفاق الغذاء في مقابل النفط والموقع بين العراق والأمم المتحدة والذي ناهضته الولايات المتحدة كثيرا.

٣- استعادة الهيبة الأمريكية ورفع الروح المعنوية للقوات الأمريكية - خاصة العاملة في الخليج - بعد أحداث انفجارات الخبر بالملكة السعودية والأعمال الإرهابية داخل الولايات المتحدة (أتلانتا - الطائرة تي دبليو إيه).

٢- تلقين الرئيس العراقي صدام حسين درسا في التعامل الدولي خاصة بعد استمراره في رفض دخول فرق التفتيش للمنظمة الدولية على الأسلحة العراقية خلال شهري يونيو ويوليو ١٩٩٦.

٤- اعطاء درس غير مباشر لايران بما يمكن أن يواجهه إذا ظلت على موقفها من دعم الارهاب الدولي وتهديد المصالح الحيوية الأمريكية.

٥- إظهار أن النظام العراقي مازال مصدر تهديد عسكري للمنطقة الأمر الذي يتطلب من دول الخليج العربي في المنطقة.

٦- توفير الحماية للاكراد في ظل المسئولية الأمريكية تجاههم، وخاصة أن اربيل هي مركز توزيع المعونة الغذائية للأمم المتحدة.

٧- منع التقارب التركى - الايرانى وإعاقة توصل البلدين الى اتفاق فى شمال العراق ربما يهدد المصالح الأمريكية وإستراتيجيتها فى المنطقة.

٨- التحول من إستراتيجية الاحتواء المزدوج لكل من العراق وايران الى سياسة الخنق الإستراتيجى لتحجيم النظام العراقى.

٩- تدعيم تقسيم العراق الى دويلات عرقية ودينية.

١٠- تدمير القدرات العسكرية العراقية خاصة للدفاع الجوى والتى اقامها مؤخرا وتؤثر على خط عرض ٣٢° والتى قد تنم عن نوايا عدوانية إما ضد طائرات الحلفاء فى منطقة الحظر أو التمهيد لإثارة أزمة جديدة على الحدود مع الكويت.

ثانيا: الظروف المحلية والاقليمية والدولية:

لقد أدت العديد من المتغيرات والظروف المحلية والاقليمية والدولية الى التمهيد لكلا الجانبين باقتناص الفرصة وتنفيذ أهدافه ويمكن أن نوجز هذه الظروف على النحو التالى:

على المستوى المحلى:

نجح النظام العراقى فى التوصل الى اتفاق النفط مقابل الغذاء، الأمر الذى يتيح له القدرة على اجتياز بعض المصاعب الاقتصادية التى تواجهه، ولكن واكب ذلك رفض مستمر من الرئيس صدام حسين خلال شهرى يونيو ويوليو بالسماح بدخول فرق التفتيش التابعة للمنظمة الدولية الى مواقع يشتبه فى أنها تشارك فى برامج تصنيع وإنتاج أسلحة فوق تقليدية، تصاعد القتال بين قوات بارزانى (٢٥ ألفا) وقوات جلال طالبانى (١١ ألفا) ويبدو أن الدعم الايرانى رجح كفة طالبانى مما حدا بالبارزانى إلى العودة الى التحالف مع بغداد معلنا إيمانه بوحدة الأراضى العراقية، وهنا جاء التقدير للموقف من الرئيس صدام بأن أمريكا توافق ضمنيا على مقاومة أى تسلل للنفوذ الايرانى داخل الأراضى العراقية، وأن قرارات الحظر الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة تفرض حظرا جويا على الطيران العراقى شمال خط عرض ٣٦°، ولكنها لا تحدد أى قيود على القوات البرية، يضاف الى كل ما سبق تعقيد هيكلية إدارة الصراع الكردى حيث نجد صراعا كرديا كرديا ثم صراعا ايرانيا/ كرديا (شنت ايران، غارتين جويتين وأربعة هجمات برية مؤخرا) ثم صراعا تركيا/ كرديا (قامت تركيا بـ ١٤ طلعة وغارة جوية و٨ غزوات للأراضى العراقية فى منطقة الاكراد) ثم صراعا كرديا/ عراقيا (قامت خلاله العراق بحوالى ٣ عمليات عسكرية كبيرة).

على المستوى الاقليمى:

نجحت تركيا فى توقيع اتفاق للغاز الطبيعى مع ايران قيمته ٩ مليارات دولار مما يدعم العلاقات الايرانية التركية ربما على حساب المصالح الأمريكية فى ظل كون تركيا أحد أعضاء الناتو المؤثرين فى المنطقة، كما أصيبت السياسة الأمريكية بنكسة نتيجة لوصول حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان، والمعروف بتوجهاته الإسلامية وسعيه للتقارب العربى فضلا عن سعيه لإحداث مصالحة رباعية (تركية/ ايرانية/ عراقية/ سورية) مما يؤثر بالقطع على التوجهات الأمريكية فى المنطقة.

يضاف الى ذلك تصعيد التوتر بين الولايات المتحدة وإيران واتهام الاخيرة بتدبير أعمال تخريبية ضد المصالح الأمريكية فى المنطقة الأمر الذى ربما جعل صدام حسين يعتقد بأن الولايات الأمريكية قد تغيرت وأصبحت ايران فى المقدمة.

وإذا أضفنا انفجارات الخبر ثم ماحدث فى أتلانتا وانفجار الطائرة الأمريكية الأمر الذى أشعل الغضب الأمريكى بضرورة الانتقام واستعادة الهيبة الأمريكية التى ربما تكون قد تأثرت من جراء هذه الأحداث.

على المستوى الدولى:

تعتبر مدينة أربيل هى نقطة التوزيع فى الشمال للمواد التى تصل الى العراق وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٩٨٦ كما تعتبر الولايات المتحدة مسئولة ضمن قوات التحالف عن ضمان تأمين هذه المنطقة، أما فى داخل الولايات المتحدة، فقد تعرضت الحملة الانتخابية للرئيس كلينتون لضربة كبيرة بإعلان تورط أكبر مساعديه فى الحملة لفضيحة أخلاقية، بالاضافة الى اتهامات "دول" المنافس له بأن الرئيس كلينتون ضعيف ولا يستطيع حماية الأمن القومى الأمريكى، ورغم هذه المصالح الانتخابية فإنه يجب ألا يغيب عنا أن لواشنطن ثوابت استراتيجية فى المنطقة تشمل سلامة وأمن إسرائيل وحماية منابع البترول ومنع ايران والعراق وأية دولة أخرى فى المنطقة من تهديد الأمن والسلام فى الخليج.

يضاف الى ذلك كله غياب وجود دولة كبرى أخرى يمكن الركون اليها لردع الولايات المتحدة عما تقوم به من أفعال عدوانية من هيمنة على الارادة الدولية، ومن ثم فإن اعتماد دولة صغرى على منطق المواجهة وأساليبها هو مضيعة للوقت فكيف اذا كانت هذه الدولة محاصرة.

على مستوى الصراع العربى الإسرائيلى:

يبرز تجمد الموقف على جميع الاتجاهات مع صعوبة هائلة فى تطويع أو مرونة الموقف الإسرائيلى سواء من ناحية الولايات المتحدة أو الدول العربية، فضلا عن استمرار رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نيتانياهو فى التمسك بمواقفه العدوانية المتعنتة.

ثالثا: سير الاحداث الرئيسية للعمليات لكلا الجانبين (١٥ أغسطس حتى ١٥ سبتمبر ١٩٩٦)

* يوم ٢٧ أغسطس ١٩٩٦ قام ٣٠٠٠ جندى ايرانى بالتعدى على السيادة العراقية، واقتحام الأراضى العراقية ودعم جلال طالبانى مما أتاح له بسط سيطرته على مواقع هامة والاستيلاء على مدينة أربيل العاصمة الكردية.

* يوم ٢٨ أغسطس طلب بارزانى زعيم الحزب الوطنى الديمقراطى من صدام حسين التدخل لحماية أربيل ودعم قوات بارزانى ضد التدخل الايرانى.

* يوم ٣٠ أغسطس قامت الفرق المدرعة لقوات الحرس الوطنى (٣ فرق المجهزة بالدبابات ت - بحوالى ٣٠ ألف فرد) بالتقدم خلال المنطقة المحظورة للطيران العراقى والاستيلاء على مدينة أربيل، ولم تستجب للانذارات الأمريكية بعدم التدخل، واستطاعت القوات العراقية تأمين المنطقة.

* أول سبتمبر هاجم الجيش العراقى مدينة السليمانية

تمهيدا للاستيلاء عليها.

* يوم ٢ سبتمبر ومع تصاعد الاستعداد العسكرى الأمريكي أعلن العراق إنتهاء المهمة وبدء انسحاب قواته من الشمال وارتدادها لمواقعها الاصلية.

* يوم ٣ سبتمبر أصدر الرئيس كلينتون أوامره بالهجوم على قواعد الدفاع الجوى العراقية وبعض مراكز القيادة والسيطرة فى جنوب العراق، حيث قامت المدمرة (لابون) والطراد (شيلوه) من الخليج وطائرتان من القاذفات الاستراتيجية ب ٥٢ من قاعدة جوام باطلاق ٢٧ صاروخا (توماهوك، كروز طراز ٨٦ - AGM) وأعلنت الولايات المتحدة توسيع منطقة الحظر الجوى لمسافة ٦٠ ميلا فى اتجاه الشمال (خط عرض ٣٣) وقد رفض حلفاء المنطقة المشاركة فى الضربة أو السماح للقوات الأمريكية باستخدام قواعدهم.

* يوم ٤ سبتمبر قامت الولايات المتحدة بتنفيذ عملية التنظيف أو المسح (mop - up operation) حيث قامت القوات الأمريكية فى فجر اليوم بإطلاق ١٧ صاروخاً توماهوك من المدمرات لابون (Laboon) وراسل (Russell) وهوايت (Hewitt) ومن الغواصة الهجومية جيفرسون ضد أهداف عسكرية عراقية لم يتم تدميرها خلال الضربة الأولى وقد وصل حجم الأهداف العسكرية العراقية التى تم تدميرها ١٥ موقعا (٨ مواقع صواريخ دفاع جوى، ٧ منشآت لمراكز القيادة والسيطرة وإدارة العمليات).

وبعد ظهر يوم ٤ سبتمبر، وبعد أن تم التأكد من تدمير وإزالة عناصر الدفاع الجوى العراقى من المنطقة الجديدة للحظر الجوى، بدأت مهمة القوات الجوية الأمريكية والبريطانية فى تنفيذ أعمال الدوريات والتأمين والمراقبة للمنطقة، وقد حاولت طائرتان (ميج مقاتلة عراقية) الاقتراب من طائرات الولايات المتحدة إلا أنهما انسحبتا قبل الاقتراب من خط العرض ٣٣، وبعد ذلك بقليل أعلن الرئيس صدام حسين عدم إعترافه بأى مناطق للحظر الجوى فى تصعيد جديد آخر للموقف، حيث قامت بطارية صواريخ ذاتية الحركة عراقية بإطلاق صواريخ سام - ٦ على الطائرات الأمريكية أف - ١٦ والتى استطاعت تدمير رادار البطارية بالصواريخ المضادة للرادار هارم (Harm).

* يوم ٥ سبتمبر قامت تركيا بشن ضربة جوية ضد المتمردين الأكراد التابعين لها الذين يقاتلون من قواعد فى شمال العراق، وبدأت القوات البرية التركية أعمال الحشد والفتح الاستراتيجى على الحدود مع العراق تحت زعم إقامة منطقة عازلة على الحدود العراقية التركية.

* يوم ٦ سبتمبر أعلنت الولايات المتحدة انتصارها وانسحاب معظم القوات العراقية من الاقليم الشمالى، ولكن بعض التقارير أكدت على أن الاحزاب الكردية قد استمرت فى القتال شرق مدينة أربيل وأن الرئيس صدام حسين قد ترك بعض من قواته وشبكة كبيرة من البوليس السرى لدعم قوات بارزانى.

* يوم ٧ سبتمبر أطلقت العراق صواريخ أرض/ جو ضد الطائرات الأمريكية التى تقوم بطلعات المراقبة بينما أعلنت الولايات المتحدة رسميا تأييدها لقيام تركيا باقامة منطقة عازلة.

* يوم ٨ سبتمبر نجحت قوات الحزب الديمقراطى الكردى التابع للعراق فى الاستيلاء على بلدتى ديكلة، وكويسنجق مما أكد على وجود قوات عراقية فى الشمال تدعم القوات الكردية.

* يوم ٩ سبتمبر تم إستيلاء الحزب الديمقراطى الكردى على مدينة السليمانية مما أكد على نجاح قوات صدام حسين فى فرض السيطرة على المناطق الشمالية.

* يوم ١١ سبتمبر أطلق العراق صاروخين أرض/ جو على الطائرات الأمريكية فى منطقة الحظر الجوى الجديدة، وكان الرد الأمريكى بالاعلان عن تحرك الطائرات القاذفة الاستراتيجية ب - ٥٢ بالانطلاق من قاعدة جوام الى قاعدة دييجو جارسيا فى المحيط الهندى لتصبح قادرة على تنفيذ المهام فى العمق العراقى.

* يوم ١٢ سبتمبر استمر العراق فى إطلاق الصواريخ أرض/ جو ضد الطائرات الأمريكية، وتم توقيع صدام حسين ومسعود البارزانى على اتفاق للحكم الذاتى الكردى، وأعلن نائب رئيس الوزراء العراقى طارق عزيز أن العراق يعتبر قبول الكويت للطائرات الأمريكية ستيلث أف ١١٧ (الشبح) عملا من أعمال الحرب، مما اعتبرته كل من الكويت وواشنطن تهديدا لأمن الكويت، فأعلن البيت الأبيض عن القيام برد فعل قوى ومؤثر على الانتهاكات العراقية.

* يوم ١٣ سبتمبر أعلن العراق إيقافه إطلاق الصواريخ على الطائرات الأمريكية فى منطقة الحظر وعدم تهديده للكويت وبأن العراق لا يشكل خطرا على المصالح الأمريكية (طارق عزيز الشرق الأوسط ص١)، بينما استمرت الولايات المتحدة فى أعمال الحشد حيث وصلت ٨ طائرات ستيلث أف ١١٧ للكويت ووصلت ٤ قاذفات قنابل إستراتيجية لقاعدة دييجو جارسيا فى المحيط الهندى، فضلا عن قيام الكويت برفع درجات استعداد قواته تحسبا لأى تطورات فى الموقف.

* يوم ١٤ سبتمبر كشفت الولايات المتحدة حركتها على محورين، محور العمل الدبلوماسى لاستعادة تضامن جبهة التحالف ومحور التعزيز العسكرى والحشد تنفيذا لما وصف فى واشنطن باستراتيجية تضييق الخناق على الحكم العراقى مع استمرار تعزيز القوات الأمريكية فى الكويت بخمسة آلاف جندى إضافيين.

* يوم ١٥ سبتمبر أعلن وزير الدفاع الأمريكى وليم بيرى خلال زيارته للكويت أن ضرب العراق مازال محتملا وأنه سيتم ضرب ٣٠ هدفا عسكريا عراقيا اذا واصل العراق انتهاكاته للاتفاق أو تهديده للحدود الكويتية، وقد واكب ذلك وصول بطاريات صواريخ باتريوت للكويت لتأمينها ضد أى هجوم عراقى بصواريخ (سكود).

رابعا: النتائج والآثار الاستراتيجية المترتبة على ضربة الصحراء:

رغم أن الساحة الكردية لا اختلاف جوهرى فيها، حيث لا يوجد هناك فارق حقيقى بين الحزب الديمقراطى الكردى والاتحاد الوطنى الكردستانى فيما يتعلق بالرغبة فى الاستقلال عن العراق ومن ثم فإن مناصرة طرف على الآخر لا يبدو أنه يحقق أية مصلحة استراتيجية حقيقية، فضلا عن أن التدخل العسكرى

لوحة رقم (١) موقف العمليات من ٣٠ اغسطس حتى ٦ سبتمبر ١٩٩٦

الضربة الجوية التركية
٣ سبتمبر ١٩٩٦

خط عرض ٣٣°
خط عرض ٣٢°

منطقة الحظر الجوى الجديدة

الجمهورية العربية السورية

ايران

الجمهورية العراقية

المملكة الاردنية الهاشمية

المملكة العربية السعودية

الشام

صحراء الحجارة

الناصرية

دولة الكويت

الخليج العربى

الهجوم الامريكى
٤٤ صاروخ كروز
بمدى ٧٠٠ ميل

كيف تشترك فى السياسة الدولية ؟

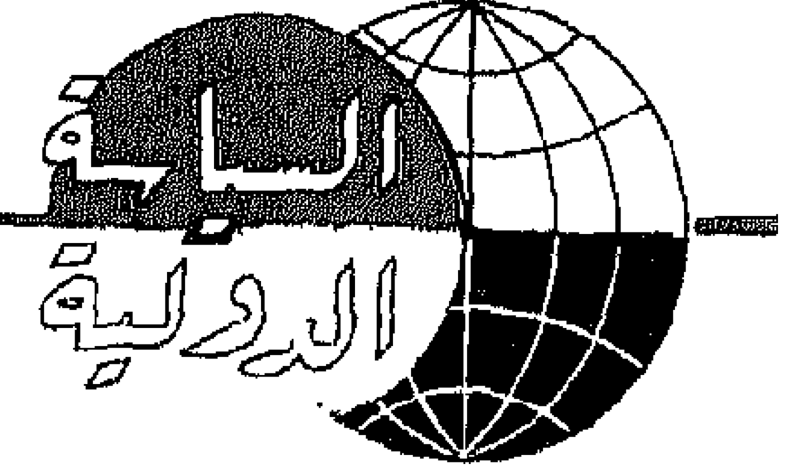
يمكنك الاشتراك فى مجلة السياسة الدولية بواحد من الطرق الآتية :

ا ـ عليك ان تملأ الاستمارة المرفقة وترسلها مع الشيك او الحوالة البريدية المطلوبة على العنوان التالى :

مجلة السياسة الدولية ـ جريدة الأهرام ـ المبنى الجديد ـ شارع الجلاء ـ القاهرة .

ب ـ إذا كنت من سكان القاهرة الكبرى ، يمكنك ان تتصل مباشرة بتليفون رقم (٣٣٩١٠٩٠) لتملى عنوانك ورقم تليفونك ، لتصلك الاستمارة مع مندوب من قسم الاشتراكات ليتسلم الشيك او الحوالة او قيمة الاشتراك نقدا .

جـ ـ إذا كنت من خارج القاهرة الكبرى فى اى من مدن او محافظات الجمهورية يمكنك ان تسلم قسيمة الاشتراك وقيمة الشيك او الحوالة البريدية الى مكتب الاهرام فى مدينتك او محافظتك ومرفق قائمة بعناوين وتليفونات مكاتب الأهرام بالمحافظات .



AL - SIASSA AL - DAWLYA

International Politics Magazine

قسيمة اشتراك

السيد / رئيس تحرير السياسة الدولية :

تحية طيبة وبعد

أرجو الاشتراك بعدد .... نسخة من « السياسة الدولية » عن مدة (عام واحد ـ عامان ـ ثلاثة أعوام) على العنوان التالى :

....

....

ومرسل طيه شيك بمبلغ .... برقم .... / حوالة بريدية .... باسم ادارة اشتراكات الأهرام ـ مؤسسة الأهرام ـ شارع الجلاء ـ القاهرة

وتفضلوا بقبول وافر التحية

الاسم : ....

التوقيع : ....

مكاتب الأهرام بالمحافظات

١ ـ مكتب الأهرام ـ بنها : ١٩ ش طلعت حرب
(٠١٣/٣٢٣٥١٦٩ ـ ٣٢٣٦٦٥)

٢ ـ مكتب الاهرام ـ شبرا الخيمة : ش ١٥ مايو الجديدة لمنطقة بهتيم التابعة لمدينة شبرا الخيمة

٣ ـ مكتب الاهرام ـ العاشر من رمضان ـ مجاورة ٩ فيلا ٤٤٠
(٠١٥/ ٣٦١٠٧٥)

٤ ـ مكتب الاهرام ـ الزقازيق ـ ش الجيش عمارة الاوقاف
(٠٥٥/ ٣٢٦٦٥٤)
(٠٥٥/ ٣٢٣٩٣٩)

٩ ـ مكتب الاهرام الاسماعيلية ـ ٨ ش عمرو بن العاص من السلطان حسين
(٠٦٤/ ٣٢٤٣٩٥)

١٠ ـ مكتب الاهرام ـ السويس ـ ٢٩ ش احمد شوقى
(٠٦٢/ ٢٢٩٨٦٠)

١١ ـ مكتب الاهرام ـ الفيوم ـ عمارة الامل ـ امام مجلس المدينة
(٠٨٤/ ٦٢٣١٨٣)

١٢ ـ مكتب الاهرام ـ المنيا ـ ٣٠ ش عدلى يكن
(٠٩٦/ ٣٣١٩٨٦)

---

٥ ـ مكتب الاهرام ـ المنصورة ـ ٢٤ ش سلامة عمارة صغب
(٠٥٠/ ٣٤٤٩٣٠)

٦ ـ مكتب الاهرام ـ دمياط ـ ش الجلاء ـ عمارة الاوقاف
(٠٥٧/ ٣٢٥٦٣٤)

٧ ـ مكتب الاهرام ـ طنطا ـ ميدان الساعة ـ عمارة القصراوى
(٠٤٠/ ٣٣٥٥٩١)

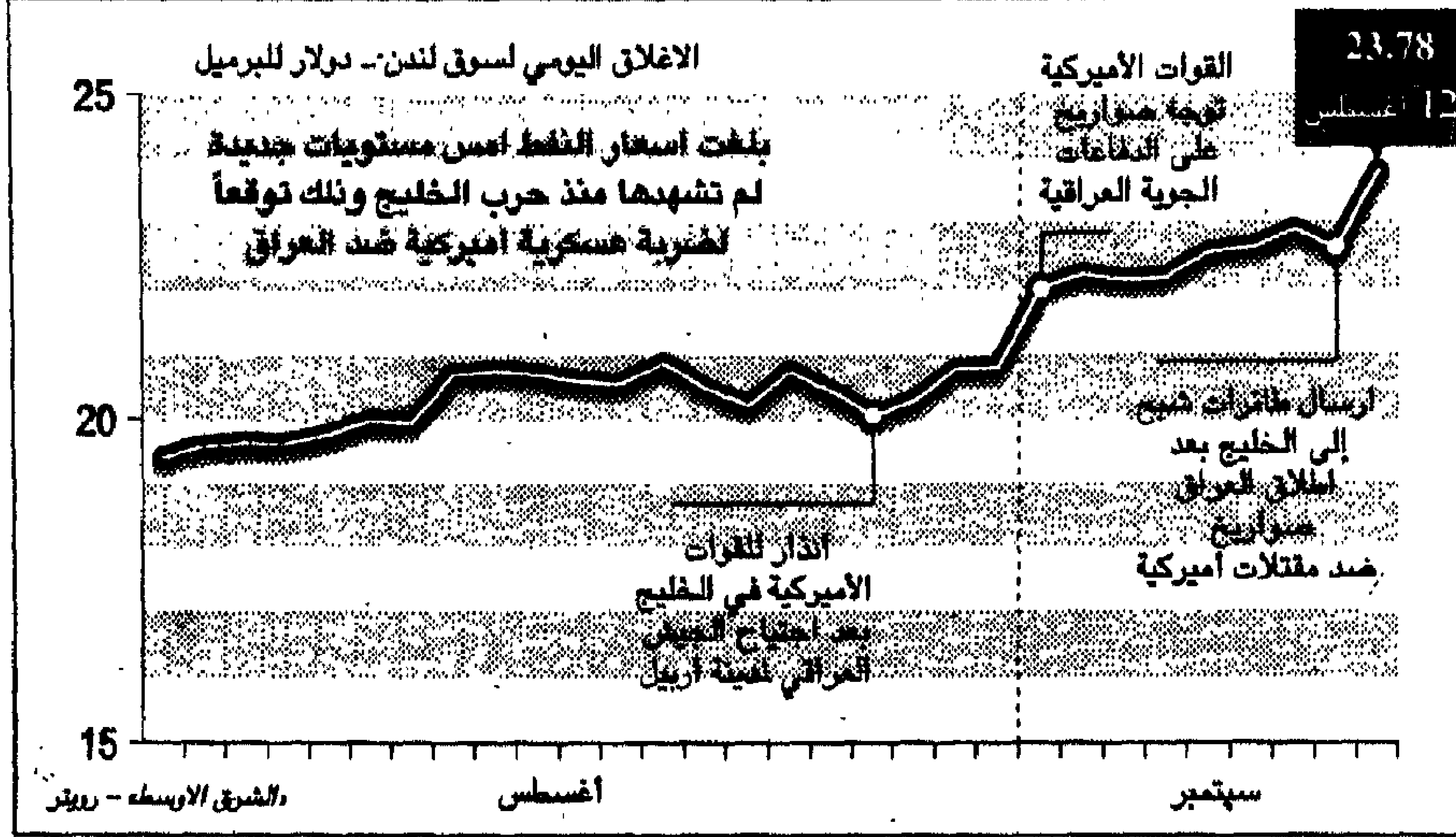
٨ ـ مكتب الاهرام ـ بورسعيد ـ ش صفية زغلول
(٠٦٦/ ٣٢٩٤٤٥)

١٣ ـ مكتب الاهرام ـ قنا ـ ش عبدالمنعم رياض ـ عمارة مصر للتامين
(٠٩٦/ ٣٢٢٩٢٣)

١٤ ـ مكتب الاهرام ـ اسوان ـ ش السيدة نفيسة
(٠٩٧/ ٣٢٢١٣٤)

١٥ ـ مكتب الاهرام ـ مطروح ـ المجعاوى مطروح
(٣/ ٩٣٢٢٤١)

وثيقة رقم (٢)



الأمريكي ضد العراق المناصر لقوات بارزاني يعتبر من الناحية العملية والواقعية مساندة لقوات طالباني التي تناصرها ايران، إلا إن اللافت للنظر أيضـا أن واشنطن ردت على التحـرك العسكرى العراقى فى شمال العراق، باجراءات عسكرية استهدفت أساسا جنوب العراق بما فيه بغداد وما يجاوره، حيث كان هدفا للصواريخ، وحيث تم توسيع حيز المجال الجوى الذى يحرم على الطيران العراقى التحليق فيه، فى حين كان يفترض من واشنطن أن تزيد من إحكام اجراءاتها العسكرية الرادعة على الشمال، مسرح الأحداث، ورغم كل هذا الزخم من الاثارة والمتناقضات فإننا يمكن أن نحصى العديد من النتائج والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية على مختلف المستويات نوجزها فيما يلى:

* حدوث مشكلة إنسانية لايران ناجمة عن نزوح ٣٠ ألف كردى من شمال العراق وينتظر أن يصل العدد مع نهاية سبتمبر ١٩٩٦ الى ٤٥ ألفا.

* إلقاء الضوء بصورة جماهيرية إقليميا ودوليا على مشكلة الاكراد وضرورة تدخل المجتمع الدولى لحلها، وبما يتناسب مع الحفاظ على سيادة الدول القاطنين بها.

* برزت زيادة شعبية الرئيس العراقى على المستوى المحلى أساسا وإحياء نظامه لفترة طويلة قادمة.

* تأكيد سيطرة النظام العراقى على المناطق الشمالية، بل ربما على كل الأراضى العراقية رغم القيود والمحددات والعقوبات المفروضة عليه دوليا.

* نجاح الولايات المتحدة فى توسيع منطقة الحظر الجوى حتى وصلت الى خط عرض ٣٣.

* الانسحاب الجزئى المحدود للقوات العراقية من المناطق الشمالية كمناورة تكتيكية لإشعار قوات التحالف بالتزامه بالقرارات الدولية.

* إضعاف الدفاعات العراقية المضادة للطائرات العراقية المضادة للطائرات فى المنطقة جنوب خط ٣٣.

* تفكك عرى التحالف وخروج فرنسا وإيطاليا وألمانيا من دعم الولايات المتحدة فى موقفها ضد النظام العراقى.

* فشل الولايات المتحدة فى محاولة استدراج مجلس الأمن لمعاقبة العراق.

* تعليق إتفاق النفط مقابل الغذاء وإعطاء المشورة للسكرتير العام ليتخذ ما يريده حيال هذا الموضوع.

* تحجيم النظام العراقى خارجيا مع إتاحة أكبر قدر له فى السيطرة داخليا.

* إختراق المعارضة الكردية العراقية بعد أن أصبح صدام حسين حليفا لأهم وأكبر فصائل الاكراد.

* تشجيع تركيا على إقامة منطقة عازلة بعمق ١٠ - ١٥ كم فى الأراضى العراقية.

* إرتفاع أسعار النفط على المستوى العالمى.

الخلاصة :

لقد توقفت العمليات العسكرية من الجانبين العراقى ضد الاكراد، والأمريكى ضد العراق ربما لقناعة كل طرف بما أنجزه حتى الآن، أو ربما لعدم القبول بخسائر أخرى جديدة إلا إنه يمكن رصد أسباب الموقف العراقى فى كونه حقق أهدافه وفرض سيادته على المنطقة الشمالية ولا يرغب فى التصعيد أكثر من ذلك، كما أن الموقف الأمريكى يرجع فى إخفاقه فى إعادة تماسك التحالف وخسارته لحلفائه فى المنطقة وقبوله بالتراجع العراقى عن التدخل ضد الطائرات الأمريكية فى منطقة الحظر، وربما أيضا لشعوره بأنه لا يوجد مبرر قوى لما قامت به القوات الأمريكية، ومن ثم نجد أن كل طرف يعكف حاليا على إعادة حساباته وتقدير إمكانياته وإحصاء النتائج تحسبا لعمل آخر.

الأمن الإقليمي وإستقرار الشرق الأوسط: المخاطر والفرص

د. مصطفى كامل محمد

يعتبر موضوع التعاون الاقليمي، وترتيبات الأمن الإقليمي في منطقة الشرق من أهم القضايا المطروحة في ساحة التسوية السلمية بين الوحدات السياسية والقوى الفاعلة سواء تلك التي تدخل ضمن الإطار الإقليمي للمنطقة أو من خارجها، كل يعتلي منصة حججه أيهما يكون له الاسبقية وفقاً للرؤية الإستراتيجية لهذه الأطراف، وحسبما تقتضي المصالح العليا لها.

وتدور الإشكالية الأساسية بين هذه الوحدات السياسية، أو تلك القوى الفاعلة حول ما إذا كان التعاون الإقليمي هو الذي يؤدي إلى إستقرار هذه المنطقة الحساسة من العالم أم أن ترتيبات الأمن الإقليمي هي التي تقود إلى الإستقرار، ماهي الحاجة الإستراتيجية الملحة لتحقيق إستقرار المنطقة التعاون الإقليمي أم الترتيبات الأمنية التي تشهدها المنطقة الآن؟ هل يمكن لهذه الترتيبات الأمنية إذا كانت شرطا لتحقيق الإستقرار أن تؤدي بالتالي إلى التعاون بين الوحدات السياسية للنسق الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط؟ أم أن التعاون الإقليمي هو الذي يمكنه أن يقود حركة التفاعلات بين هذه الوحدات لتحقيق أمن وسلامة وإستقرار منطقة الشرق الأوسط؟ إذ يشير الواقع ودلالاته إلى أن دول منطقة الشرق الأوسط لم تستطع حتى الآن ومنذ استقلالها أن تحقق قدراً من الارتباط الداخلي بينها، بما يشكل، نمطاً تفاعلياً يمكن معه أن نطلق عليه نمطاً إقليمياً، بالرغم من توافر المقومات الجوهرية التي تجعل منه نمطاً إقليمياً، كالتواصل الجغرافي الذي يجعل منه إقليماً ممتداً، بالاضافة إلى تماثل معظم دول المنطقة في العديد من العناصر والخصائص، وبالرغم أيضاً من كثافة وتراكم التفاعلات والتأثير المتبادل بما يجعل الفعل أو رد الفعل الذي قد ينشأ في أي جزء من المنطقة يؤثر بصورة أو بأخرى على باقي أجزائها، ذلك أن الخلافات بين الوحدات السياسية في المنطقة عموماً - حتى بين تلك الدول التي يفترض أنها تمثل نظاماً واحداً "الدول العربية" - كانت ومازالت مؤثرة بشكل أو بآخر على نمط العلاقات والتفاعلات في المنطقة، وإن كانت هذه الخلافات ليست على درجة متساوية من الحدة، فإتسمت هذه العلاقات في أغلب أوقاتها بالتوتر والصراع، وافتقرت المنطقة إلى الانسجام والاستقرار، ويرجع ذلك إلى تلك السياسات المنفردة لدول المنطقة وغياب الإلتزام المتبادل بين دولها، فافتقدت عنصر الاستقرار، ذلك أن الأهداف يمكن أن تتوحد أو تتفرق من خلال التعاون أو اللا تعاون، مما أدى بالتالي إلى دخول معظم دول المنطقة في ترتيبات أمنية طوعاً أو كرهاً.

ولكي يكون لدينا نقطة إنطلاق سليمة، فإنه من المناسب تحديد بعض المفاهيم تباعاً، كمفهوم الإطار الإقليمي، ومفهوم الشرق الأوسط، ومفهوم ترتيبات الأمن الإقليمي، إذ يمكن إيجاز مفهوم الإطار الإقليمي في أنه إطار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول، يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات، بما يجعل التغيير في أي جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، وبما يؤدي أو يحمل ضمنا أعترافاً داخلياً وخارجياً بهذا النظام كنمط مميز(١)، فهل يمكن أن ينطبق هذا المفهوم على منطقة الشرق الأوسط بما يجعله نمطاً تفاعلياً مميزاً يحمل ضمناً أعترافاً داخلياً وخارجياً.

وقبل تطبيق هذا المفهوم، يلزم تحديد الإطار الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، إذ يعتبر مصطلح الشرق الأوسط من أكثر المصطلحات شيوعاً وإستخداماً، وبالرغم من ذلك فإنه يعتبر أيضاً من أكثرها جدلاً وإختلافاً، إذ يكاد لايوجد إتفاق محدد على حدوده ومكوناته، كما أنه لايوجد مبرر واحد مقنع عن سبب وصفه أوسطاً، وبالنسبة لمن يعتبر أوسطاً، وأغلب الظن أن هذا الوصف قد نقل عن البريطانيين، فالشرق يكون أدنى، أو أوسطاً، أو أقصى بالنسبة للجزر البريطانية(٢)، إذ جرى العرف على إطلاق مصطلح الشرق الأدنى على الشمال الأفريقي حتى مصر، والأوسط على المنطقة من غرب مصر حتى إيران، أما الأقصى فيطلق على شرق آسيا حتى اليابان.

ولسنا هنا في صدد مناقشة حدود ومكونات منطقة الشرق الأوسط من منظور ورؤية الاتجاهات والقوى المعنية بهذه المنطقة، إذ إنه من الطبيعي ألا يكون هناك إتفاق على مفهوم وحدود ومكونات منطقة الشرق الأوسط، ذلك أن هناك العديد من الرؤى الإستراتيجية، هذه الرؤى الإستراتيجية هي التي تجعل حدود الإطار الإقليمي لهذه المنطقة تضيق أو تتسع وفقاً لرؤية كل إتجاه، وبما يتمشى مع الأهداف والغايات والمصالح، ومن أبرز هذه الرؤى الإستراتيجية، رؤية معهد الشرق الأوسط بواشنطن الذي يحدد الاطار الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بأن جعلها تتطابق مع العالم

الإسلامي، بينما يعرفها المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية بأنها المنطقة التي تشمل إيران وتركيا، وشبه الجزيرة العربية، ومنطقة الهلال الخصيب، ومصر والسودان، أما الجمعية الإسرائيلية للدراسات الشرقية فتعرف الإطار الإقليمي للمنطقة في مجلدها السنوي الذي يصدر تحت أسم "سجل الشرق الأوسط" بواسطة معهد شيلوح للأبحاث بأنها المنطقة الممتدة من تركيا شمالاً حتى أثيوبيا جنوباً بما فيها السودان والصومال، ومن إيران شرقاً إلى قبرص وليبيا غرباً(٣).

وينتقد مفهوم مصطلح الشرق الأوسط كما سبق تحديده وفقاً للاتجاهين الأول والثاني إلى دفء البيئة، إذ أن تحديد مكوناته وحدوده بهذا الشكل يخضع للمصلحة القومية الأمريكية أو البريطانية، التي تستبعد نشأة وإرتقاء العلاقات والتفاعلات في صيغة تعاونية بين الوحدات السياسية للمنطقة، بما يجعلها قادرة على تنمية قدراتها وإستغلال ثرواتها، ومن هنا تتقلص المصالح خاصة المصلحة الأمريكية الكامنة في المنطقة، أما الرؤية الإسرائيلية، فقد إستبعدت تماماً المصلحة الإقليمية، وراعت فقط مصلحتها الفردية القائمة على الأمن المطلق لإسرائيل، ووفقاً للمنظور الأمني، أو المنظور السياسي الإستراتيجي بما يتفق مع المصلحة الإقليمية لجميع الوحدات السياسية في المنطقة، فإن حدود ومكونات الأطار الاقليمي لمنطقة الشرق الأوسط يجب أن يشمل جميع الدول العربية باعتبار أن أمنها كل لايتجزأ، بالاضافة إلى دول الجوار الجغرافي اللصيق تركيا وإيران وأثيوبيا، ثم إسرائيل التي تتوسط الدول العربية. وإذا كانت مكونات النطاق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط بهذا الشكل لا تتفق مع حدود ومكونات التعريفات الجغرافية الأخرى، فإن ذلك يرجع إلى تغليب المصلحة الإقليمية على المصالح الفردية لدول المنطقة، أوالقوى الفاعلة من خارجها.

وواقع الأمر، فإن تحديد مكونات وحدود منطقة الشرق الأوسط بهذا الشكل تجعلها تتفرد بثلاث خصائص مميزة، هذه الخصائص هي التي تصوغ تفاعلات الوحدات السياسية في المنطقة، وتتحكم في كافة تفاعلات القوى الخارجة عنها.

فهي أولاً تعتبر منطقة التحام جغرافي، إذ تلتحم فيها قارات العالم القديم، وتنبسط أراضيها بين مساحات بحرية ثلاث، فالبحر المتوسط ينبسط بين أووربا وأفريقيا من الشمال، والمحيط الهندي يحد المنطقة جنوب قارة أسيا، ويفصل المحيط الأطلنطي يابس أفريقيا عن العالم الجديد من ناحية الغرب. كما تعتبر منطقة الشرق الأوسط مضيقاً تتداخل فيه الأخاديد العميقة التي تتلامس فيها يابسة القرات الثلاث مع برازخها، فبرزخ السويس يفصل بين يابسة آسيا وأفريقيا، ومضيق باب المندب يكاد يمزج ويفصل بين الجنسين السامي والحامي ومضيق جبل طارق يكاد أيضاً يمزج ويفصل بين الحضارات الغربية والشرقية، وبالتالي تعتبر المنطقة مفرقاً للوصل والفصل، للانتقال والترحال، مما جعلها محل اهتمام جميع القوى العظمى والكبرى على مر التاريخ.

وهي ثانياً تعد من المناطق شبه الصحراوية شديدة الجفاف، بإستثناء المناطق غزيرة الأمطار، وكذا الوحدات السياسية التي أنعم الله عليها بالأنهار الفيضية، وبالتالي تشكل المياه "النادرة والنفيسة" مصدر أهتمام وصراع وتنافس دائم لانسان الشرق الأوسط منذ القدم، مما حدا به أن ينشئ السدود لتأمين هذه المياه، كما أصبحت المياه مصدر قلق تثير المشكلات والتنافر بين مجتمعات الشرق الأوسط وتصوغ العلاقات التصارعية بين وحداتها السياسية.

وهي ثالثاً تنفرد بكثرة متناقضاتها، فبينما حباها الله بموقع شديد الأهمية على أديم الكرة الأرضية، إلا أنها غدت منطقة تنافس وصدام على طول فترات تاريخها، وبينما وهبتها الجغرافيا وحدة الصحراء ووحدة الظروف المناخية القاسية في معظم مناطقها، إلا أن الطبيعة قد خبأت في أراضيها ثراوت جعلت منها أكثر مناطق العالم حساسية، وبينما حباها التاريخ أن تكون منبعاً للحضارات ومهداً للأديان التي صاغت للعالم جميع قيمه، إلا أنه تخلى عنها في حاضرها، وأنتقص منها التكنولوجيا لتركب طوفان التخلف، وبينما هيأت لها الجغرافيا أن تكون وحدة جغرافية متصلة، إلا أن الظروف جعلت منها مستقراً لقوميات وأجناس تتباعد عن بعضها بحكم حاجات الأمن، أستغلها المستعمر لتقسيم هذه الوحدة الجغرافية المتصلة عبر حدود مصطنعة حتى غدت هذه الحدود مصدر توتر وصراع.

ويندرج الأمن الإقليمي تحت مفهوم قناعة جميع الأطراف داخل الإطار الإقليمي والتي لها مصالح متبادلة مستمرة لايجاد حلول مشتركة، ولقضايا مشتركة، بحيث تضمن هذه الحلول حقوق ومصالح جميع الأطراف في تكافؤ وتوازن.

أي أن مفهوم الأمن الإقليمي ينصرف إلى ثلاث خصائص رئيسية، فهو أولاً مرتبط بشعور جميع الأطراف التي لها مصالح متبادلة داخل الإطار الإقليمي لايجاد حلول مشتركة لقضايا مشتركة، وهو ثانياً يصف المصالح المتبادلة لجميع الأطراف النسق الإقليمي بأنها لابد وأن يكون لها صفة الأستمرار، وأنه ثالثاً يلزم الحلول المشتركة أن تضمن وتصون حقوق جميع الأطراف في تكافؤ وتوازن، ومن غير المتصور أن يندرج مفهوم الأمن الإقليمي تحت مفهوم أن يفرض طرف ما إرادته على الطرف أو الأطراف الأخرى للنسق الإقليمي.

وبعد تحليل مفهوم ترتيبات الأمن الإقليمي، هل يمكن أن ينطبق هذا المفهوم على ما يدور الآن في ساحة منطقة الشرق الأوسط؟ هل يمكن أن نصف الأتفاق الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة، أو الاتفاق الأخير بين كل من تركيا وإسرائيل بأنهما ضمن ترتيبات الأمن الإقليمي؟ هل يمكن لهذين الإتفاقين أن يجدا حلولاً مشتركة لقضايا مشتركة بحيث تضمن هذه الحلول حقوق ومصالح جميع أطراف النسق الإقليمي في توازن وتكافؤ بما يؤدي إلى أستقرار هذه المنطقة؟ هل يمكن أن تؤدي مثل هذه التحالفات إلى تحالفات مضادة؟ وهل يمكن أن يندرج التفوق الإسرائيلي المطلق بامتلاكها الرادع النووي، والتفوق التركي في توازن القوى مع كل من سوريا والعراق ضمن ترتيبات الأمن التي تصون أستقرار المنطقة؟

مخاطر التعددية القومية والأمنية في منطقة الشرق الأوسط :

إن أولى المخاطر على أمن وسلام وأستقرار منطقة الشرق الأوسط تكمن في تعدد القوميات والأجناس في المنطقة، مع تناقض حاجات الأمن لهذه القوميات، أصبح سباق التسلح هو المشكلة المزمنة على مر العصور، إذ تشير الدلالات السياسية لجميع المناظرات الكبرى التي دارت في أدبيات التسليح إلى أن السلوك التسليحي يؤدي إلى الحروب كما يؤدي إلى التخلف والتبعية كما أن سباق التسلح يعتبر سبباً للصراعات وليس نتيجة للصراعات(٤).

كما تشير الدلالات إلى أن أمن وإستقرار منطقة الشرق الأوسط سيظل لفترة طويلة قادمة معرضا لمخاطر عواقب تدفق نظم التسليح المتطورة والحديثة بجميع مستوياتها، كإنعكاس صريح لسياسات القوى الإقليمية التسليحية خاصة بتفرد إسرائيل بالرادع النووي، وفي ظل اعتناقها مبدأ ضرورة إحداث التفوق العام في القوة العسكرية، وفي ظل سعي إيران الدائم إلى الهيمنة على منطقة الخليج وقيادة العالم الإسلامي، وكذا سعي تركيا إلى التطلع إلى دور إقليمي متعاظم.

ويزيد من تعاظم هذه المخاطر إشكاليات عديدة، إذ تعد إشكالية تدخلات القوى العظمى والكبرى من أبرز هذه الأشكاليات قاطبة، خاصة بعد إنفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النسق الإقليمي خاصة عسكرياً وسياسياً، إذ تعمل الولايات المتحدة على إحداث التفوق الكمي والنوعي لإسرائيل على العرب، كما أن من ضمن أهدافها المعلنة في المنطقة هو ضمان أمن وسلامة إسرائيل، لتحقيق ذلك فقد عملت الولايات المتحدة على اشراك إسرائيل في برنامج مبادرة الدفاع الإستراتيجي Strategic Defence In-intiative (SDI) فكان نصيب إسرائيل تطوير النظام "أرو" المضاد للصواريخ، وبالرغم من محاولات الولايات المتحدة إقناع إسرائيل بالتخلي عن المشروع تحت دعوى أن إستكماله سيكون باهظ التكاليف(٥) خاصة لتطوير مكونات النظام الأخرى (رادار - نظم إدارة نيران - نظم اتصالات وتوجيه - نظم تحكم) إلا أن ما يهمنا هنا هو حجم التكنولوجيا الهائل الذي نقل إلى إسرائيل، والأخطر من ذلك هو عقد صفقة تعاون عسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل تتضمن الآتي(٦):

١- تخزين ما قيمته مليار دولار من الأسلحة والمعدات الثقيلة في إسرائيل، ويمكن لإسرائيل إستخدام هذه المعدات في حالة تعرض أمنها للتهديد.

٢- تخزين معدات فرقتين أحداهما مدرعة في مخازن طوارئ لاستخدامها في المواقف الطارئة بواسطة القوات الأمريكية للتدخل في مناطق الصراع بالشرق الأوسط، ويمكن أيضاً لإسرائيل إستخدام هذه المعدات عند الضرورة في حالة تهديد أمنها.

٣- ربط إسرائيل بما يعرف بنظام الحماية العالمي، الذي يتضمن أنظمة الإنذار المبكر على الأرض والفضاء.

وفي الوقت التي تعد فيه صفقة التعاون العسكري الأمريكي الإسرائيلي قدرات مضافة لإسرائيل يمكن إستخدامها، كشفت السلطات الإسرائيلية عن وجود مشروع إسرائيلي روسي للتعاون العسكري لإنتاج طائرة متطورة لمراقبة السواحل يطلق عليها "أنتينوف ٧٢ ب" حيث تقوم روسيا بإنتاج هيكل الطائرة بينما تقوم إسرائيل بتجهيزها بمعدات الأستطلاع، والمراقبة، ونظم الحرب الإليكترونية(٧).

وكما أمدت الولايات المتحدة إسرائيل بهذه القدرات العسكرية المضافة إلى قدراتها الذاتية، كذلك أمدت الولايات المتحدة تركيا باعتبارها المرتكز الثاني للولايات المتحدة على خريطتها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، فقد حصلت تركيا على مساعدات عسكرية ضخمة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى الإرتقاء بالكفاءة القتالية للقوات المسلحة التركية، إلى الحد الذي يمكنها من أن تصبح قوة إقليمية عظمى في النسق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، إذ يمكن إيجاز هذه المساعدات في الآتي(٨):

١- الحصول على ٨٠ طائرة (ف ١٦ سي) بالاضافة إلى ١٦٠ طائرة من نفس الطراز، كانت متعاقدة عليها من قبل، ليصبح مجموع ما تملكه تركيا من هذه الطائرات هو ٣٢٠ طائرة، إذ يعد ذلك هو أكبر عدد من الطائرات التي تملكه دولة واحدة في العالم.

٢- الحصول على موافقة الولايات المتحدة بتمويل خطة تحديث الجيش التركي، بإجمالي تكلفة حوالي أربعة مليارات دولار.

٣- الحصول على اعتمادات مالية (بليون دولار) من بنك التصدير والاستيراد الحكومي الأمريكي بمعاونة الإدارة الأمريكية لتمويل مشروع مشترك لانتاج ٢٠٠ طائرة سيكورسكي.

٤- العمل على توسيع مجال التعاون العسكري، بالسماح لتركيا بإنتاج الطائرة (ف ١٦ سي) والترخيص لها بتصدير الإنتاج للدول الحليفة للولايات المتحدة، مع الترخيص لها بإجراء العمرات المتكاملة لذات النوع من الطائرات التي تمتلكها دول حلف الناتو، ودول أخرى حليفة للولايات المتحدة.

هكذا امتلكت تركيا أيضاً تكنولوجيا التصنيع الحربي، بما يؤدي إلى خلق قاعدة صناعات حربية وطيدة يمكن أن تلبي مطالب وحاجات قواتها المسلحة في المستقبل المنظور، وبما يضمن أيضاً تحقيق التفوق على جيرانها، خاصة في مجال القوة الجوية، والتي ربما تعد القوة الأولى في منطقة الشرق الأوسط.

ولم تكتف الولايات المتحدة بذلك، بل عملت على توطيد الارتباط الإستراتيجي بين إسرائيل وتركيا باعتبارهما محوري ارتكاز الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، بل عملت على التوصل إلى إتفاق بينهما، إذ يهدف هذا الاتفاق إلى رصد الأخطار والتهديدات المشتركة التي تهدد أمن كل منهما، مع قيام تركيا بتقديم تسهيلات لإسرائيل تستطيع بموجبها إستخدام المطارات التركية، وإنشاء أجهزة تصنت وإنذار مبكر للكشف عن أي تحركات من جانب كل من سوريا والعراق، وفصائل حزب العمال الكردستاني، مع تبادل صيانة وإعمار الطائرات (ف ١٦ سي، ف ٤) في تركيا وإسرائيل على الترتيب، مع القيام بدوريات بحرية مشتركة شرق البحر المتوسط.

ويعني هذا الاتفاق أن تتمتع إسرائيل بما يتمتع به أعضاء حلف الناتو في تركيا، ويعني هذا الاتفاق لتركيا إطلاق يدها في المنطقة المشتركة مع كل من سوريا والعراق بل وإيران، كما يعني بالنسبة للولايات المتحدة صيانة مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، بما لا يؤدي مستقبلاً إلى إرهاق قواتها المسلحة في عمليات النقل الإستراتيجي باهظة التكاليف، معنوياً، ومادياً، بل وإجتماعياً.

وواقع الأمر فإن الولايات المتحدة التي تدعم إسرائيل، وتعمل على ضمان أمن إسرائيل تهدف إلى تفريغ التنظيمات المعارضة من أراضي سوريا ولبنان، خاصة فصائل حزب الله الذي يعد الفاعل الرئيسي إن لم يكن الوحيد في حركة المقاومة في الجنوب اللبناني شمال إسرائيل، كما تهدف الولايات المتحدة ايضاً، أن تلعب تركيا دور الموازن ضد هيمنة القوى الإقليمية الأخرى التي تهدد مصالحها خاصة في منطقة الخليج (إيران - العراق)، وكذا ضد أي تحركات إيرانية في إتجاه الجمهوريات الإسلامية في آسيا الصغرى والقوقاز، في مقابل اطلاق يد تركيا في المنطقة الحدودية مع العراق وسوريا ضد حزب العمال الكردستاني بمعاونة أجهزة الاستطلاع والإنذار المبكر التي قد تنشؤها إسرائيل لكشف أي تحركات سورية

أو عراقية من هذا الإتجاه، وفى مقابل أيضاً أن تقوم تركيا بإستكمال مشروعاتها المائية على الفرات، هذه المشروعات ستؤثر تأثيراً مباشراً على إيراد سوريا من نهر الفرات لتحصل على ٢١ مليار متر مكعباً بدلاً من ٣١ مليار متر مكعباً، أى حرمان سوريا من ٣٩٪ من إيرادها السنوى، بينما سيفقد العراق ٣٧٪ من حصته المائية سنوياً(١٠)، وتشير الدلائل إلى إمكانية حصول إسرائيل على المياه التركية من خلال خط انابيب السلام المزمع إنشاؤه، إذ يتيح هذا المشروع فى حالة إنشائه لإسرائيل التزود بالمياه بسعر قد يصل إلى ثلث التكلفة الحالية لتحلية مياه البحر.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة تضمن أمن إسرائيل، وبالرغم من الاتفاق الإستراتيجي والأرتباط العاطفى بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وبالرغم من كل هذا، إلا أن الطبيعة الحذرة والمتشككة لإسرائيل قد أوجدت رؤية إستراتيجية إسرائيلية جديدة، إذ أدركت إسرائيل أنه من الطبيعى أن تتغير أسس ومرتكزات الإستراتيجية الأمريكية فى المنطقة، خاصة بعد زوال التهديد السوفيتي، وبوجه أخص عند نضوب البترول العربى أو ظهور البديل المناسب، ومن شأن هذا التغيير أن يخلق توجهاً جديداً إزاء العلاقة مع إسرائيل، وفى ظل هذا الوضع الجديد لابد وأن تفقد إسرائيل مكانتها التقليدية على خريطة الإستراتيجية الأمريكية، هذه الرؤية الجديدة أفرزت مبدأين هامين، الأول هو ضرورة اعتماد إسرائيل فى بناء أمنها على أساس مقدرتها الذاتية دون الاعتماد على الغير ومن هنا يمكن أن نتنبأ بأنها لن تتخلى عن الخيار النووى والتفوق النووى، أما الثانى فهو البحث عن شريك إقليمى غير عربى يمكن الاعتماد عليه فى الصراع الحضارى مع العرب، أو على الأقل يمكن تحييده.

أما الإشكالية الرئيسية الثانية التى تزيد من مخاطر السلوك التسليحى بما يهدد أمن وأستقرار منطقة الشرق الأوسط، فهى تلك التى ترتبط بالتناقضات الضخمة بين السياسات التسليحية المعلنة، وغير المعلنة للدول مصدرة السلاح، ففى الوقت الذى يبدو فيه أن هناك إتفاقاً عاماً لفرض قيود عديدة على تصدير السلاح إلى منطقة الشرق الأوسط، فإن الواقع يشير إلى عكس ذلك، فقد زاد الانفاق العسكرى لدول الشرق الأوسط من ٧,٣ بليون سنة ١٩٧٠ إلى ٦٧,٣ بليون دولار عام ١٩٨٠، ثم إلى ٩٩ بليون دولار عام ١٩٩٠، وأن الانفاق العسكرى يأخذ فى معظمه شكل سباقات التسلح(٩) وأن هذا السلاح وارد من ذات الدول التى تفرض هذه القيود، إذ تأتى الولايات المتحدة، ثم روسيا، وبريطانيا، وفرنسا فى مقدمة الدول المصدرة فى سباقات التسليح فى منطقة الشرق الأوسط مما يزيد الاختلال الأمنى بين وحداتها السياسية.

على أن الإشكالية الثالثة تكمن فى تباين الرؤى والمناهج بين الأطراف، خاصة بين دول الصراع العربى الإسرائيلى، الذى تفرض كثافة وتتابع تفاعلاته نفسها فى ساحة التسوية فى منطقة الشرق الأوسط، فبينما يركز المنهج الإسرائيلى على ضرورة "بناء الثقة" لبناء نظام لضبط التسليح قبل أو بالتوازى مع التسوية السياسية، ترى سوريا ضرورة تحقيق التسوية السياسية والانسحاب الإسرائيلى من كل الجولان أولاً، ثم تأتى مرحلة "بناء الثقة" تالية لذلك، وبالتالى يكون بناء نظام لضبط التسليح بعد التسوية السلمية، وبينما يرى المنهج الإسرائيلى ضرورة أحتساب التوازن الإقليمى على أنه توازن بين إسرائيل منفردة من ناحية، وبين جميع الدول العربية من ناحية أخرى، يرى المنهج المصرى ضرورة أحتساب هذا التوازن على أساس ثنائى، وفى حالة أصرار إسرائيل على حسابه بشكل جماعى، ففى هذه الحالة ترى مصر أن التوازن الإقليمى ينبغى أن يكون بين الأطراف العربية من ناحية، وبين الأطراف غير العربية مجتمعة من ناحية أخرى (إسرائيل - تركيا - إيران).

وتشير جميع الدلائل، إلى أن المنهج الإسرائيلى يصر على أن تنتهج إسرائيل سياسات من شأنها أن تعمل على الأحتفاظ بكامل ترسانتها النووية، وبكافة عناصر تفوقها فى مختلف أنظمة التسليح على جميع الأطراف، إذ تأتى مشكلة "عدم التماثل Asymmetry" ومشكلة "الربط Linkage" فى مقدمة المشاكل الناجمة من تباين الرؤى، إذ تضع إسرائيل القوة النووية لها، فى مقابل القوة التقليدية للعرب، كما يمثل رفض إسرائيل الربط بين الصواريخ أرض/أرض، والصواريخ المضادة للصواريخ قمة التناقض فى المنهج الإسرائيلى، بإعتبار أن هذا النوع من الصواريخ لأغراض الدفاع، وليس لأغراض الهجوم(١١).

هكذا يبدو أن فرص بناء نظام متوازن لضبط التسليح فى منطقة الشرق الأوسط ضئيلة للغاية فى ظل تراكم هذه الإشكاليات، ولما كان سباق التسليح هو المشكلة المزمنة فى المنطقة، ولما كان أيضاً السلوك التسليحى فى المنطقة يتميز بالتشعب، والتأثير المتبادل، الأمر الذى سيزيد من أحتمالات عدم أستقرار المنطقة، إذ سيؤدى البناء المستمر لتسليح القوى الإقليمية غير العربية (إسرائيل - تركيا - إيران) سيؤدى بالضرورة إلى سعى القوى الأخرى للحصول على مزيد من أنظمة التسليح لتعويض الفجوة التسليحية، وتكمن الفرصة الوحيدة أمام الوحدات السياسية لمنطقة الشرق الأوسط فى الاتفاق على أسس متكافئة ومتوازنة تضمن أمن وسلامة الجميع حسبما تقتضيه المصلحة الإقليمية تصلح اساساً لاعلان مبادئ إقليمى لضبط التسليح.

مخاطر التوجه الجيوبوليتيكى الجائر :

يعتبر التوجه الجيوبوليتيكى الجائر لبعض القوى الإقليمية هو النتيجة الطبيعية لعدم إتساق المكانة Status Incongruency، فلكل دولة مكانة Status تتشكل من خصائصها القومية، ومعطياتها الجغرافية والتاريخية، وهويتها الثقافية ودرجة التقدم العلمى لقوتها البشرية، بالاضافة إلى مقدرتها السياسية، والإقتصادية، والعسكرية، فإذا تفاعلت هذه المعطيات، وتلك المقدرات فى توافق، أصبحت الدولة فى حالة إتساق للمكانة، والعكس بالعكس، وبالتالى فإن الدولة متسقة المكانة عند وضع القوة فى إقليم معين يجعلها قائدة للتفاعلات السياسية فى نسقها الإقليمى، أما الدول المتسقة عند وضع تدنى القوة، أو الدولة غير متسقة المكانة لافتقادها عنصراً من عناصر القوة أو أكثر فانها تفتقد لعنصر القيادة فى إقليمها، وبالتالى فإن الدولة متسقة المكانة عند وضع القوة، تكون قادرة على تحقيق توازن المكانة Status Equi-librium مع غيرها من القوى الإقليمية المنافسة لها فى الدور(١٢)، وعادة ما تتبع الدولة غير متسقة المكانة سياسات نشطة سعياً وراء تحقيق توازن مكانتها، بالعدوان على أراضى الغير بفرض الهيمنة والاستتباع، أو التوجه الجيوبوليتيكى الجائر للإستيلاء وضم أراضى الغير لها. وربما يمكن القول أن محاولة العراق لغزو الكويت ماهى إلا محاولة لتحقيق توازن مكانة العراق، للجمع بين القوة العسكرية المتفوقة جداً خاصة بعد إنتصارها على إيران، وبين القوة الإقتصادية الهائلة فى حالة إستيلائها على بترول

الكويت وربما الأمارات بعد ذلك، كما يمكن القول أن أزمة الخليج الأولى (الحرب العراقية الإيرانية) كانت تهدف بالنسبة للعراق تصحيح الأوضاع الحدودية من ناحية، ومن ناحية أخرى لتطبيق سياسة التوجه الجيوبوليتيكي الجائر بالاستيلاء على منطقة المحمرة والمناطق الإيرانية الغنية بالبترول والمتاخمة للخليج العربي.

كما يمكن القول بأن الممارسات الإسرائيلية في الجنوب اللبناني وإستيلاء إسرائيل المستمر على الأراضي العربية وإحتلالها، والإجراءات الإدارية الإسرائيلية على هضبة الجولان تمثل قمة التوجه الجيوبوليتيكي الجائر الذي يحمل في طياته مخاطر هائلة قد تعرض عملية السلام نفسها إلى التقويض والإنهيار.

كما يمثل إحتلال إيران لجزر طنب الكبرى والصغرى وأبوموسى ومن قبلها جزيرة "سرى" وجزيرة "هنجام" العربيتان سياسة التوجه الجيوبوليتيكي الجائر لإيران ضد جيرانها من الدول العربية، فبالرغم من وجود إتفاقية بين الامارات وإيران بخصوص إدارة شئون الجزر الثلاث الأولى موقعة بين شاه إيران، وشيخ الشارقة في نوفمبر ١٩٧١، إلا أن إيران مستمرة في إحتلال هذه الجزر، بل وأن هناك دعاوى إيرانية على البحرين بإعتبارها أرضاً إيرانية أنشقت على إيران تاريخياً(١٣).

وكما أن هناك توجهاً جيوبوليتيكياً جائراً لكل من إسرائيل وإيران، فقد سبقت تركيا الجميع في هذه السياسة، إذ تمثل عملية ضم منطقة لواء الاسكندرونة وأنطاكية ذات الموقع الإستراتيجي والذي يتميز أيضاً بخصوصيتة العالية، تمثل سياسة التوجه الجيوبوليتيكي الجائر لتركيا تجاه سوريا.

هذه التوجهات الجيوبوليتيكية الجائرة لبعض القوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط تصوغ جوهر العلاقات التي تتسم بتفاعلاتها التصارعية، وإن كانت هذه التفاعلات تخبو وتهدأ في هذه المرحلة من مراحل العلاقات الإقليمية، إلا أنها مازالت تشكل مصدراً من مصادر التوتر وعدم الأستقرار في المنطقة.

مخاطر مشكلات الحدود والاقليات:

تمثل مشكلات الحدود مخاطر هائلة على أمن وسلامة المنطقة، فجميع الوحدات السياسية في المنطقة غير راضية بحدودها - إلا فيما ندر - إذ أن هناك مطالب لكل دولة بأراضي الدول الأخرى المجاورة، فالمشكلات الحدودية القائمة بين العرب وإيران على سبيل المثال تعتبر من أهم مصادر عدم الرضا والتوتر وعدم الأستقرار، وربما تعتبر المشكلات الحدودية المستعصية تلك التي بين العراق وإيران، إذ أن هناك ٧٦ منطقة حدودية أرضية متنازع عليها(١٤)، وغالباً ما تختلط المشكلات الحدودية بالخلافات السياسية، لدرجة يصبح من المستحيل فصل مشكلات الحدود عن مشكلات العلاقات.

ولا تقتصر النزاعات الحدودية على إيران والعرب فحسب، ذلك أن مابين الدول العربية من النزاعات الحدودية تعتبر أيضاً بنفس القدر من التعقيد والخطورة، وإن لم تكن أعمق أثراً، وأشد خطر، وغالباً ماينتج عن المشكلات الحدودية مشكلات الأقليات، ذلك أن الأقلية غالباً ما تتمركز في مناطق حدودية بين الدول، وتعتبر مشكلة الأقلية الكردية من أبرز هذه المشكلات، إذ تتمركز هذه الأقلية في المنطقة الحدودية بين أربع قوى إقليمية هي تركيا وإيران والعراق وسوريا، حيث تعد مشكلة هذه الأقلية أحد مصادر التوتر وعدم الاستقرار في العلاقات بين هذه الدول.

مخاطر البعد المائي:

تتمحور مخاطر مشكلة البعد المائي في منطقة الشرق الأوسط حول الفرضية القائمة بين محدودية الموارد المائية من جهة، وأهميتها المصيرية من جهة أخرى(١٥). بل أنه في بعض الحسابات الإستراتيجية، لا يعتبر تأمين البعد المائي بمثابة مصلحة قومية لصيانة الأمن القومي للدولة، بل تعتبر مسألة وجود بقاء للدولة ذاتها (مصر).

وبالدراسة المتأنية، والتحليل الدقيق للبعد المائي في منطقة الشرق الأوسط، يمكن أن نخلص إلى أن مشكلة المياه تعد من أعقد المشكلات التي يمكن أن تواجهها المنطقة مستقبلاً، مع ثبات الموارد المائية، مقارنة بمعدلات النمو العالي جداً في السكان في جميع الواحدات السياسية لمنطقة الشرق إلا فيما ندر، وأن معظم الانهار الفيضية في المنطقة تنبع من أراضي دول أخرى، لتجرى وتصب في دول لا تنتمي لنفس القومية (أثيوبيا بالنسبة لمصر - تركيا لكل من العراق وسوريا).

ويمثل البعد المائي إشكالية أساسية في جوهر العلاقات والتفاعلات العربية التركية، بعد أن أعلنت تركيا عن مشروعاتها في شمال الفرات وعرضها بإمداد دول المنطقة بمياهها من خلال أنابيب السلام، والذي يهدف إلى نقل مياه تركيا إلى كل من السعودية والأمارات عبر خط أنابيب بطول ٢٢٠٠كم، كما يصل إلى الكويت عبر العراق، وينتهي في الشارقة بطول ٢٤٠٠كم، ويمكن إمداد إسرائيل كذلك بالمياه التركية، هذه المشروعات تحرم كلا من سوريا والعراق بنسبة ٣٩٪، ٣٧٪ من حصتها المائية سنوياً على الترتيب(١٦).

وما أن إحتلت إسرائيل الضفة الغربية عام ١٩٦٧، حتى وضعت يدها على الموارد المائية لها وهي نهر الأردن، والينابيع، والآبار، وكذا وسائل الضخ على نهر الأردن، وتستغل إسرائيل حوالي ٨٥٠ مليون متر مكعب سنوياً من مياه الضفة، وحوالي ٨٠ مليون متر مكعب من قطاع غزة لاستغلالها في مشروعات الاستيطان والتوسع الزراعي(١٧) كما أن هناك مطامع إسرائيلية في حوض نهر الليطاني في الجنوب اللبناني، وبل أن المطامع الإسرائيلية تتعدى ذلك كثيراً، إذ أن الخريطة المائية الإسرائيلية تنطبق على الخريطة التوسعية الإسرائيلية حلم إسرائيل الدائم. (من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل).

وهكذا يبدو أن فرص الأستقرار الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط تبدو ضئيلة للغاية، في ظل تراكم هذه الإشكاليات وتلك المخاطر، إلا أن الفرصة المتاحة لأستقرار منطقة الشرق الأوسط تبدو في يد العرب أنفسهم، فبالرغم من أن الواقع ودلالاته يشير إلى تعاظم تداعيات الموقف العربي، لتباعد المواقف، وعدم وجود الحد الأدنى من التكامل أو حتى التنسيق، مما أدى إلى مزيد من إختلالات التوازن الإقليمي القائم، ويزيد من هذه الإختلالات عدم قناعة معظم الدول العربية بأن مجابهة هذه الإختلالات يجب أن تنبع أساساً من تنمية القدرة العربية، وأن هذه القدرة العربية يجب أن تأتي من تجميع عناصر القوة المشتتة بين الأقطار العربية، ولن تأتي تلقائياً أو بالاعتماد على قدرات الآخرين، وأن تجميع القوة العربية المشتتة يستلزم معها تحقيق الوحدة العربية تحقيقاً لقول الله تعالى: "إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون"(١٨)، إلا أن تداعيات الموقف العربي كما سبق وأن ذكرت يقف حجر عثرة دون تحقيق

الوحدة العربية أو الدولة العربية القومية، وهى بذلك تبقى أملاً منشوداً يجب العمل على تحقيقه على المدى البعيد، ولكن الظروف الحاسمة، الراهنة والمستقبلية لن تسمح بالانتظار الطويل لتحقيق هذا الأمل المنشود، ولذلك فإن الفرصة الوحيدة والمتاحة هى التنسيق والتكامل بين الأقطار العربية عملاً بمبدأ عدم ترك الممكن سعياً وراء المستحيل، الأمر الذى يتطلب سعياً جاداً نحو تقريب المواقف المتباعدة، وتجميع عناصر القوة المشتتة بين الأقطار العربية بما يؤدى إلى إتساق المكانة عند وضع القوة بما يكفل للدول العربية أن تكون قائدة للتفاعلات السياسية فى منطقة الشرق الأوسط، وبما يضمن لها أن تكون مؤهلة للدخول فى النظام الإقليمى كياناً واحداً، بمنظور عربى، بدلاً من أن يفرض عليها هذا النظام الجديد من منظور القوى الإقليمية الأخرى، مع العمل منذ الآن على إحداث التكتل العربى القادر للتعامل مع التكتلات الأخرى، إذ سيكون من الصعب على أى دولة عربية مهما كانت قوتها الذاتية التعامل منفردة فى المرحلة القادمة من مراحل تطور النظام العالمى، فى ظل نشوء وإرتقاء التكتلات العملاقة، وأن يكون التكتل العربى هو النواة الحقيقية لأى تكتل إقليمى قد ينشأ كرهاً أو طوعاً مع إستغلال حالة اللا توازن الإيرانى، وإستغلال معاناة تركيا من كثرة متناقضاتها الناجمة عن فقدان الهوية، فبينما تتمسك بالعلمانية "المفرطة" فإنها لا تستطيع الانسلاخ من إطارها الإسلامى، تريد تحالفاً مع الغرب، وتتوجه إلى الشرق، فقدت هويتها، فلا هى شرقية، ولا غربية، ولا هى عربية ولا هى إسلامية، مع إستغلال أيضاً الموقف الإسرائيلى غير المعلن، فبالرغم من أن إسرائيل تبدو فى أوج قوتها الشاملة، ورغم إستقرارها فى الإطار الإقليمى بعد أن أعترفت بها معظم دوله، إلا أنها تحمل فى جسدها ضعفاً يعد خطيراً من الناحية الإستراتيجية، حيث أن العلاقات القادمة ستكون بين تكتلات عملاقة، فقد وجدت إسرائيل نفسها فى بداية موقف قد يؤدى إلى إبراز قزميتها كدولة خاصة أنها لا تستطيع أن تتكتل مع جيرانها فى ظل حالة العداء، فتحركت فجأة لانهاء هذه الحالة وهو ما لم يدركه العرب حتى الآن.

وصفوة القول أنه إذا أريد للنسق الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط أستقراراً حقيقياً، فعليه بجميع وحداته السياسية أن يتقبل ضرورة إحداث التكامل والتعاون المتكافئ، القائم على المصلحة الإقليمية المشتركة، ولعل تغييراً من هذا القبيل يتطلب إستعداداً فكرياً مختلفاً، ومنظوراً جديداً لتناول الأمور وإدراكاً واعياً لتحليل الحقائق، والتنبؤ بإحتمالات المستقبل، إذ سيظل النسق الإقليمى لمنطقة الشرق الأوسط عرضة للاضطراب وعدم الاستقرار، وربما سيظل دوماً كذلك، مرهوناً بإحداث مثل هذا التغيير.

المراجع:

2 - James E. Daugherty and Robert L. Pfaltz graff, eds, Contending Thoeries of International Relation: A Comparative Survey, 2nd ed, New York, Harper and Row Publishers 1981 P. 167.

2- Frank Brenchley, Britain and The Middle East, An Economic History 1945 - 1987, (London, Lester Crook Acadimic Publishing, 1989) P. Xi.

٣- جميل مطر، وعلى الدين هلال، النظام الإقليمى العربى، دراسة العلاقات السياسية العربية، ط٤ (القاهرة، دار المستقبل العربى ١٩٨٣) ص ٣٦.

4 - Mohamed El Sayed Selim, The Arms Control Diminsion In The Middle East Process Aproaches And Prospects, (Cairo University, Center for Political Recearch and Studies, July 1994) p.p.2

٥- يتحمل الجانب الأمريكى ٧٢٪ من تكلفة المشروع بينما تتحمل إسرائيل ٢٨٪ فقط من التكلفة، لمزيد من التفاصيل أنظر مجلة الدفاع عدد يوليو ١٩٩٣، ص ص ٢٢ - ٢٥.

٦- عبدالرحمن رشدى الهوارى "الصراع العربى الإسرائيلى فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية" (القاهرة، مجلة الدفاع، فبراير ١٩٩٣) ص٢٥.

٧- عبدالسلام داود، "كم تأخرنا فى مواجهة التحدى "أخبار اليوم ١٩٩٤/٢/١٩ ص ٨.

٨- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٠، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١) ص ص ١٥٢ - ١٥٣.

9 - Mohamed El Sayed Selim, The Arms Control Diminsion OP. Cit. P. 5.

١٠- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩١، (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٩٢) ص ١٣٨.

١١- أحمد عبدالحليم، "الحد من التسليح فى مفاوضات السلام" فى مصطفى علوى (محرر) المفوضات العربية الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط (جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية ١٩٩٤) ص ص ٣٧٨ - ٣٧٩.

١٢- مصطفى كامل محمد، التوازن الإستراتيجى فى الشرق الأوسط ودور مصر، (القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٥) ص ص ٣٣ - ٣٦.

١٣- عبدالله الأشعل، قضية الحدود فى الخليج العربى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٧٨) ص ٨٤.

١٤- المرجع السابق ص ٧٧.

١٥- هيثم الكيلانى، المياه العربية والصراع الإقليمى، كراسات إستراتيجية (القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام سبتمبر ١٩٩٣) ص ٥.

١٦- التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩١، (القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام) ص ١٣٨.

١٧- هيثم الكيلانى، المياه العربية والصراع الإقليمى، مرجع سبق ذكره ص ١٠.

١٨- الأنبياء "٩٢".

مؤتمرات وندوات دولية

"ندوة " الإنتخابات البرلمانية فى دول الجنوب

القاهرة : (٢ يوليو ١٩٩٦)

سمير محمد شحاتة

لاشك أن الإنتخابات التشريعية المصرية الأخيرة كانت حدثا بالغ الأهمية فى التاريخ السياسى المصرى ، ربما كان أهمها وقوع هذه الإنتخابات فى لحظة تاريخية تمثل منعطفا تاريخيا لعملية تحول عالمى واسع النطاق والمدى ، فى قلب عملية تحول داخلية على كافة المستويات ، ضمن برنامج الإصلاح الإقتصادى مع ما يتطلبه البرنامج من اصلاحات سياسية . وفى هذه الأجواء جرت الإنتخابات التشريعية ، ولكنها لم تكن على مستوى التحديات المطروحة على الوطن فى الداخل والخارج معا ، وهو الأمر الذى استلزم عملية مراجعة وتقييم دقيقة ، وبادر معه مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة فى ٢ يوليو بعقد هذه الندوة .

فى البداية أشارت د. هالة مصطفى فى بحثها "انتخابات ١٩٩٥ : نتائج ودلالات" الى أن انتخابات عام ١٩٩٥ جاءت عقب جو سياسى مشحون ، فقد سيطرت على الحياة العامة فى مصر قبيل الإنتخابات قضيتان رئيسيتان : الأولى تمثلت فى أزمة الصحافة التى ترتبت على إصدار القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ ، والثانية محاولة الإغتيال الفاشلة التى تعرض لها الرئيس مبارك فى إثيوبيا فى يونيو من نفس العام على أيدى جماعات إرهابية . وكلا الحدثين كانا يحملان بذورا لعدم الإستقرار وزيادة عوامل المواجهة فى المجتمع ، وبالرغم من ذلك وعلى عكس بعض التوقعات ، فقد جرت الإنتخابات البرلمانية فى موعدها المقرر ، وهو مؤشر يحمل فى ذاته دلالة ايجابية على دفع العملية الديمقراطية ، كما حرص كافة أطراف العملية السياسية على الإلتزام بها .

كما تحدث د. أحمد ثابت فى بحثه من "تجربة الرقابة الشعبية على الإنتخابات" فطرح بعض البدائل المقترحة لسير العملية الإنتخابية بعد تحفظ كل من حزبى الحكومة وأحزاب المعارضة على فكرة الرقابة الدولية ، وهى كما يلى :

أ- مراجعة كشوف أسماء الناخبين .

ب - المرور على مراكز الإقتراع للتأكد من عدم تدخل رجال الأمن فى سير عملية الإنتخاب داخل هذه المراكز وخاصة ما يشاع عن طرد مندوبى المرشحين وسحب توكيلاتهم الرسمية من قبل رجال الشرطة .

جـ - التأكد من المساواة التامة فى معاملة أجهزة الإعلام وعدم تدخل المحافظين والعمد والمشايخ ورجال الإدارة فى سير عملية الإنتخاب .

د - الإصرار على فرز الأصوات فى مراكز التصويت إبعادا لأية شبهة لإستغلال النفوذ أو ممارسة الضغوط .

هـ - حضور عملية الحصر والتجميع بوزارة الداخلية .

وإنتهى البحث بإبداء توصيات يأتى فى مقدمتها دعوة الحكومة الى إعادة قراءة وتحسين وتفسير ما حدث فى انتخابات ١٩٩٥ من توسع حجم العنف والدمار بصورة غير مسبوقة فى تاريخ مصر المعاصر ، وضرورة الإشراف القضائى الكامل على العملية الإنتخابية من أجل إعادة الثقة وزرع الأمل فى النفوس بشأن مستقبل الديمقراطية .

وتحت عنوان "الإنتخابات التشريعية ١٩٩٥ وأزمات الدولة الحديثة فى مصر : صحوة الأبنية التقليدية وإستبعاد الأقباط" تحدث أ. نبيل عبد الفتاح عن نتائج الإنتخابات وما جرى فيها من دعاوى طائفية فى بعض الدوائر ، وأن سقوط كافة المرشحين الأقباط فى الجولتين الأولى والثانية قد فاقم من إشكالية إستبعاد الأقباط فى الحياة السياسية المصرية بصرف النظر عن تعيين البعض بقرار جمهورى ، كما أشار الباحث الى أن غياب مشروع اصلاحى على مستوى النخبة السياسية وعلى مستوى بعض القوى الإسلامية ، هو أحد الأسباب وراء الأزمة الراهنة ، ومع ذلك يبدو أن مشروعا إصلاحيا للبنية التفسيرية للإسلام تجعل من احتمالات مشاركة الأقباط واردة فى العمل السياسى والفكرى ، لأن المؤسسات الدينية الإجتماعية تتأثر كما تؤثر فى السياقات الإجتماعية والثقافية والسياسية ، ومن هنا تبدو أهمية المبادرة الفردية والجماعية والسياسية والدينية فى بلورة فلسفة ومفاهيم وآليات الإصلاح السياسى والإجتماعى والدينى والمؤسسى .

وعن "الإنتخابات التشريعية فى مصر ١٩٩٥ - مع التطبيق على دائرة "إدكو ورشيد" قال د. إكرام بدر الدين أن إنتخابات ١٩٩٥ فى مصر اتسمت بدرجة غير مسبوقة من أعمال العنف السياسى ، التى تكتسب معان جديدة ومضامين خطيرة عندما تكون موجهة ضد المبانى والأجهزة الحكومية مثل مراكز الشرطة ومقار الحزب الوطنى والمرافق الحكومية ، والصدام مع قوات الأمن ، وقد شهدت انتخابات الدائرة الثامنة بمحافظة البحيرة (إدكو ورشيد) مؤشرات وأعمال عنف سياسى عبرت عن نفسها باستخدام القوة والبلطجة ضد بعض المرشحين أو مندوبيهم فى اللجان ، واستخدام الأسلحة الآلية فى بعض مناطق الدائرة وسقوط مصابين نتيجة لأعمال العنف ، وتحطيم الصناديق الإنتخابية فى بعض المناطق ، وتم منع بعض المرشحين من دخول بعض مناطق الدائرة للدعاية .

وتحدث د. صلاح سالم زرنوقة فى بحثه عن "الإنتخابات وتمثيل المصالح فى مصر - دراسة حالة انتخابات ١٩٨٤" والذى ينقسم الى ثلاثة أجزاء : الأول يعرض لمفهوم التمثيل السياسى (تمثيل المصالح) وذلك من خلال تعريف المفهوم ، وتحديد دور الإنتخابات فى تمثيل المصالح ، ثم تحديد شروط التمثيل العادل للمصالح ، والثانى يتناول قياس العلاقة بين المقاعد والأصوات فى انتخابات ١٩٨٤ ، ويستخدم مؤشرين للقياس ، أحدهما تعددى والآخر ثنائى ، وفى الجزء الثالث يتم تفسير التحريف فى العلاقة بين الأصوات والمقاعد من خلال قواعد تخصيص المقاعد من ناحية ، ونظام تقسيم الدوائر الإنتخابية من ناحية أخرى .

وترجع أهمية هذه الدراسة الى أن التمثيل السياسى يعد مؤشرا لمدى التطور الديمقراطى فى مصر من ناحية ، والى ضرورة فهم دور الإنتخابات فى تحقيق أغراضها من ناحية أخرى .

وتناول د. أحمد فارس عبد المنعم فى بحثه "دور القضاء فى الإنتخابات البرلمانية فى مصر" دور القضاء فى رقابة القيد بجداول الناخبين ، والرقابة على عملية الترشيح للبرلمان ، والرقابة على عملية الإقتراع ، ودور القضاء فى الفصل فى صحة العضوية ، والرقابة الدستورية لقوانين الإنتخاب ، ويخلص الباحث الى ضرورة تعديل الدستور لينص عل منح محكمة النقض حق الفصل دون غيرها فى صحة عضوية أعضاء البرلمان ، وتعديل قوانين الإنتخاب لتنص على الإشراف الكامل لرجال القضاء على عملية الإقتراع ، وبدون ذلك ستظل الإنتخابات البرلمانية فى مصر يشوبها الكثير من المآخذ التى تتناقض مع ضرورات الديمقراطية .

وقدم أ. عمرو هاشم بحثا بعنوان "المرأة المصرية وانتخابات مجلس الشعب" تناول من خلاله قضية المرأة المصرية والإنتخابات البرلمانية فى مصر ترشيحا وانتخابا ، وطرح بعض الأمور التى تتعلق بمكانة المرأة داخل مجلس الشعب والدور التشريعى للمرأة والرقابة لها ، فقبل انتخابات ١٩٩٥ وضمن نحو ٣٠٠٠ مقعد بالبرلمان كان عدد المقاعد التى إحتلتها السيدات ١٣١ مقعدا ، وشغلت هذه المقاعد ٦٤ سيدة ، مما يشير الى زيادة درجة التكرارات لعضوات المجلس ، وعدم تجديد الدماء الأنثوية داخله بشكل كاف . وعلى أية حال ، فإن قضية عدم تجديد الدماء لعضوات البرلمان المصرى ربما لا تثير ملاحظات جوهرية فيما يتعلق بوجود سيدات أكثر فعالية فى المجتمع من غيرهن مقارنة بالرجال . ويتبين من ذلك أن دور المرأة المصرية فى الحياة السياسية عامة ، وفى المجال السياسى والتشريعى بصفة خاصة يتسم بالمحدودية ، لكن تلك المحدودية تتماشى الى حد كبير مع المناخ العام لمحدودية دور المرأة فى الكثير من دول العالم ، ليس فقط فى الدول النامية فى أفريقيا وآسيا ، بل وفى بعض الدول المتقدمة كاليابان .

*****

ويعرض د. حمدى عبد الرحمن ورقة بعنوان "الإنتخابات التعددية فى أفريقيا" تناول فيها السياق العام الذى تمت فيه الإنتخابات التعددية فى عدد من الدول الأفريقية وطبيعة وحالة هذه الإنتخابات فى سياق الخصوصية الأفريقية ومنها : حالة بوتسوانا والسنغال وكينيا وجنوب أفريقيا ، فقال : إن العديد من الدول الأفريقية قد شهدت تلاعبا وتحايلا فى عملية تسجيل الناخبين فى الجداول الإنتخابية وهو ما يؤثر على مصداقية العملية الإنتخابية برمتها ، وفى هذا السياق نجد أن المشكلات الرئيسية التى واجهت المعارضة الكاميرونية عام ١٩٩٢ تمثلت فى أن التسرع فى تحديد موعد الإنتخابات قد أعاق عملية مراجعة الجداول الإنتخابية ، وهو ما حرم أحزاب المعارضة من تسجيل العديد من مؤيديها . وفى إنتخابات الرئاسة فى توجو عام ١٩٩٣ طلب رئيس اللجنة الإنتخابية المستقلة المعين من قبل الرئيس "أياديما" تأجيل موعد الإنتخابات حتى يتمكن من إتمام عملية تنقية ومراجعة الجداول الإنتخابية ، وقد شهدت الفترة التى سبقت الإنتخابات الرئاسية فى الجابون عام ١٩٩٣ مظاهرات شعبية واسعة النطاق احتجاجا على الاسلوب الحكومى فى تسجيل قوائم الناخبين . وفى انتخابات غينيا الرئاسية عام ١٩٩٣ سجل المراقبون الدوليون اعتراضهم على عملية تسجيل الناخبين .

وأكد الباحث على أن أعمال منهج التعامل مع الواقع الأفريقى بما له من خصوصية فى سياق المجتمعات التعددية يفرض مفاهيم المواءمة والملاءمة عند مناقشة النظم الإنتخابية المختلفة وتطبيقاتها فى الواقع الأفريقى ، كما أشار الى مجموعة من المعايير الواجب توافرها فى أى نظام انتخابى بما يحقق مفهوم الديمقراطية .

وفى بحثه عن "الإنتخابات فى أمريكا اللاتينية : دراسة حالة - البرازيل" تناول أ. محمد بشير صفار التيارات الفكرية والأيديولوجيات التى ظهرت فى أمريكا اللاتينية ، وتتراوح بين ما يسمى "بالأيديولوجية القومية" على أقصى اليمين ، و "التروتسكية" على أقصى اليسار ، كما أشار الى أن القوانين الحاكمة للعملية الإنتخابية بأن التصويت للجميع وإجبارى المتعلمين من سن ١٨ حتى ٧٠ عاما ، وهو إختيارى لمن تجاوزوا السبعين أو فى سن ١٦ أو ١٧ عاما أو غير المتعلمين ، وينبغى أن يكون المرشح عضوا فى أحد الأحزاب . أما الإنتخابات الرئاسية فإنها تتم على مرحلتين بحيث إذا فاز أحد المرشحين بأغلبية الأصوات يعتبر فائزا ، وإذا لم يحدث ذلك تتم الجولة الثانية بين أعلى اثنين من المرشحين بعد ٢٠ يوما من الجولة الأولى . أما بالنسبة للإنتخابات البرلمانية فيحكمها نظام التمثيل النسبى ولكنه معقد نوعا ما ، إذ تطرح كافة الأحزاب قوائمها الإنتخابية بحيث يطرح الحزب قائمة لكل ولاية ، ولكن يتنافس مرشحو الحزب الواحد للحصول على الأصوات .

وعن "الإنتخابات العامة فى الهند (١٩٥٢ - ١٩٩٦) أشار أ. أيمن ابراهيم الدسوقى الى النظام السياسى الهندى بما يمكن وصفه بمرحلة الحزب المسيطر من عام ١٩٥٢ وهو تاريخ إجراء أول انتخابات برلمانية فى الهند وحتى عام ١٩٧٧ ، وهو تاريخ هزيمة حزب المؤتمر فى انتخابات عام ١٩٧٧ وتحوله الى المعارضة وتولى حزب جاناتا السلطة بزعامة "مورارجى ديساى" ، وفى هذه المرحلة احتكر حزب المؤتمر السلطة على المستوى القومى ، وفى معظم الولايات . حتى أن عالم السياسة الشهير "جبرائيل الموند" كان قد اعتبر النظام الحزبى فى الهند من نظم الحزب الواحد غير السلطوية/أو التسلطية ، ويقصد بها - تلك النظم التى تعرف إنفراد حزب واحد بالسلطة مع وجود أحزاب معارضة تدخل فى تنافس مع الحزب المسيطر دون أن تهدد سيطرته على الحياة السياسية . كما أشار الباحث الى أن الإنتخابات العامة الإحدى عشر (١٩٥٢ - ١٩٩٦) لم تخل من أعمال عنف سياسى وصدامات دموية بدرجة أو بأخرى ، وإغتيالات بين صفوف اليسار واليمين ، وإعتداءات على الحملات الإنتخابية ، وصراعات طائفية بين الهندوس والمسلمين ، ولم تكن الإنتخابات الأخيرة (١٩٩٦) بعيدة عن هذا النمط العنيف للإنتخابات الهندية.

وأخيرا ، قدمت الباحثة نجلاء الرفاعى ورقة عن "الإنتخابات البرلمانية فى كوريا الجنوبية" تحدثت فيها عن السمات الأساسية للسياسات الإنتخابية الكورية والتى تتمثل فى الأحزاب الحاكمة وما تتمتع به من قدرة عالية على التعبئة فى أوقات الإنتخابات مكنتها من التغلغل فى المجتمع الكورى وبصفة خاصة فى الأقاليم الفقيرة والقروية.

وعلى مدى أكثر من أربعة عقود من الزمن اكتسبت السياسات الإنتخابية الكورية كثيرا من السمات التى جعلت معدل التصويت فى الإنتخابات البرلمانية مرتفعة للغاية ، إلا أن انتخابات الجمعية الوطنية لعام ١٩٩٦ اتسمت بأنها أقل نزاهة عن الإنتخابات السابقة التى أجريت عام ١٩٩٢ لما شهدته من ممارسات غير شرعية .

" مؤتمر " الإبداع فى التعليم والثقافة

القاهرة : (٦ - ٨ يوليو ١٩٩٦)

محمد فايز فرحات

قام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام بالتعاون مع رابطة التربية الحديثة بتنظيم مؤتمر "الإبداع فى التعليم والثقافة" فى الفترة ٦–٨ يوليو ١٩٩٦ ، لمناقشة قضية الإبداع ودور التعليم والتربية فى تكوين العقل المبدع ، وتقييم دور المؤسسات التعليمية فى مصر بمستوياتها المختلفة فى تكوين هذه العقلية المبدعة .

وقد عالجت أوراق المؤتمرقضايا مختلفة ، فركزت بعض الأوراق على تحديد مفهوم الإبداع ، بينما ركزت بعض الأوراق الأخرى على علاقة التربية بالإبداع ، بينما ركزت مجموعة ثالثة على تقييم دور المؤسسات التعليمية المختلفة فى تشكيل العقل المبدع .

١- الإبداع كقيمة :

لا تأتى أهمية الإبداع والحاجة الى العقل المبدع بسبب الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التى يشهدها العالم الآن ، إنما الإبداع هو فى ذاته قيمة من القيم التى حث عليها القرآن الكريم ذاته ، وهو ما أكد عليه د. محمد على عزت فى ورقته "الإبداع كقيمة تربوية فى القرآن الكريم" ، فأشار الى أن القرآن الكريم قد حث على الإبداع فى مواضع كثيرة ، وذلك على عكس ما يظنه البعض من أن القرآن الكريم يقف فى وجه الإبداع . وقد حث القرآن الكريم على الإبداع من خلال حث الآيات على السير فى الأرض والتفكير والتأمل واستخدام العقل والحواس للوصول الى الحقائق بهدف التعرف على الخالق وحقيقة خلق السموات والأرض وقوانين الطبيعة .. الخ ، كما يدعو القرآن الى البعد عن الظن والهوى . وليس أدل من حث القرآن والشرع على الإبداع من أن أحد أسماء الله هو البديع .

وقد حدد القرآن وسيلة الإبداع فى "النظر" ، والنظر هنا لا يقتصر على العملية البصرية فقط ، ولكنه عملية بصرية عقلية تبدأ بإعمال البصر والحواس والقلب وتنتهى بإعمال العقل . كما لا يقتصر النظر على المحسوسات فقط بل يشمل المعنويات أيضا ، كما لا يقتصر على الأرض فقط ، بل يمتد أيضا ليشمل السماء والكون . وانتهت الورقة الى التأكيد على ضرورة غرس قيمة الإبداع لدى النشىء فى جميع المراحل التعليمية وتصحيح المفاهيم الخاطئة عن موقف الدين من التجديد والإبداع .

ومن ناحية أخرى ، فقد أكدت ورقة د. عبد الفتاح ابراهيم تركى حول "شروط الإبداع" على عدد من النقاط المرتبطة بالإبداع أهمها أن الإبداع هو خاصية تتوافر للعقل البشرى ، إذا ما توفرت له عدة شروط أو ظروف ، ومن ثم فقد رفضت الورقة القول بأن الإبداع هو خاصية تتوافر لقلة محدودة من البشر ، أو هو خاصية لسلالات بشرية معينة . بمعنى آخر ، الإبداع هو خاصية من خواص العقل البشرى كالفهم والتحليل والتركيب والاستنباط ... الخ ، يمكن اكتسابها عن طريق التربية . إلا أنه لنجاح التربية فى تكوين العقل المبدع لابد لها من توافر عدد من الشروط أشارت اليها الدراسة . ومن ناحية ثالثة أشارت ورقة د. عصام الدين على حسن حول "مداخل تربوية فى شئون الإبداع" الى أن للإبداع بعدا طبقيا ، فالإبداع مرتبط بالبنية الطبقية فى المجتمع . فقد أكدت الورقة على أن الطبقة التى لا تعمل لا تبدع ، كذلك الطبقة التى تعانى من الاغتراب (سواء اغتراب الفرد عن عمله ، أو اغترابه عن نفسه والآخرين) أيضا لا تبدع ، فالإبداع مرتبط بالعمل وعدم الشعور بالاغتراب فى نفس الوقت .

الإبداع والتربية :

لما كان الإبداع خاصية من خواص العقل البشرى يمكن اكتسابها عن طريق التربية ، فإن التربية لاشك تصبح محل اهتمام خاص سواء من جانب علماء الاجتماع أو النفس . وفى هذا الصدد أشارت ورقة د. عبد الفتاح ابراهيم الى ضرورة توافر عدد من الشروط لنجاح التربية فى تشكيل العقل المبدع هى : ١- مشروعية التفكير المجاوز للطبيعة بمعنى ضرورة ضمان حرية ومشروعية التفكير الخيالى الذى يتجاوز المحسوسات والمدركات ، مشيرا الى أن الحضارات القديمة إنما حققت الإبداع من خلال جمعها بين عنصرى التفكير الاسطورى الخيالى ، جنبا الى جنب مع التفكير العلمى المنهجى ، ٢- الإشباع المتوازن لحاجات الإنسان ، بمعنى ضرورة تحقيق قدر من الرخاء المادى للإنسان يسمح له بسد حاجاته المادية بشكل متوازن ، ٣- اختفاء دوائر الممنوع والمحرم بمعنى تحرير فكر الإنسان من القيود الخرافية والإنحلال التى تصادر حق الإنسان فى التفكير تحت حجج واهية ، ٤- أخيرا التربية بالحياة ومن الحياة بمعنى تحقيق التلاحم بين العالم النظرى العقلى (متمثلا فى المدرسة) ، والعالم العملى (متمثلا فى الحياة الخارجية والعملية) ، بحيث لا يدور العقل فى فلك ، بينما تدور الحياة فى فلك آخر .

ومن ناحية أخرى حددت ورقة د. عصام الدين على حسن عددا من الركائز التربوية لتكوين المجتمع المبدع أهمها : ضرورة الترابط بين التخطيط التربوى والاقتصادى ، أن تتيح التربية فرصا للحوار والمناقشة كشرط أساسى لإكتشاف وتنمية عناصر الإبداع ، أن تلعب التربية دورا فى القضاء على الاغتراب بين أفراد وطبقات المجتمع ، وذلك من خلال دفع التربية فى اتجاه ما أطلق عليه "الضرورة التاريخية" والتى قصد بها تكوين نظم اقتصادية تتسم بالعدالة الاجتماعية بين البشر .

المؤسسات التعليمية والإبداع :

اهتمت الأوراق بتقييم دور المؤسسات التعليمية بمستوياتها المختلفة فى تكوين العقلية الإبداعية وتشكيل "ثقافة الإبداع" مع تقديم مقترحات مختلفة لتنمية دورالمؤسسات التعليمية فى تحقيق هذا الهدف .

١- الإبداع قبل الجامعة :

ركزت ورقة د. صلاح الدين جوهر حول "الطريق الى مدرسة متطورة ومجددة" على العوامل التى تحول دون تطوير نموذج المدرسة المجددة التى تعمل على بناء العقول المجددة . وأشارت فى هذا الصدد الى مجموعتين من العوامل ، ترتبط الأولى بطبيعة الأفكار والتقنيات الجديدة ، حيث تتسم تلك الأفكار والتقنيات الحديثة بصعوبة تبنيها فى فترة زمنية قصيرة ، وذلك لأن أغلبها ليس له عائد محسوس على المدى القصير ، كما أن تجريب هذه

الأفكار يتسم بالصعوبة ، وفي بعض الأحيان بالخطورة ، وهكذا يصعب ارتباط المدرسة دائما بالأفكار والتقنيات الحديثة . وترتبط المجموعة الثانية بطبيعة المؤسسات التعليمية ذاتها من حيث كونها مؤسسات يغلب عليها الطابع الهيراركي البيروقراطي ، وميلها الى الالتزام بالقواعد والإجراءات والمعايير المألوفة حتى لو كان ذلك على حساب العملية التربوية ذاتها .

بينما اهتمت ورقة كل من د. محمود أبو زيد ابراهيم حول "تنمية التفكير الناقد كمدخل للإبداع في المؤسسات التعليمية" ، و د. فاطمة فوزي بتقديم عدد من المقترحات لتطوير دورالمدرسة في تكوين العقلية الإبداعية . فأكدت الورقة الأولى على إعطاء الطلاب حرية فهم النصوص وفق تصوراتهم مع التسليم المسبق بأن النص لا يحتكره فهم واحد بل أن النص هو أحد عناصر الفهم وليس جميعها حيث يتأثر فهم النص بعوامل أخرى قد تكون خارجة عن مضمون النص ذاته ، ضرورة الجمع بين الإستعدادات العاطفية والعقلية للطالب ، وأخيرا الإعتراف بوجود تعددية ثقافية داخل حجرة الدراسة . ومن ناحية أخرى قدمت الورقة الثانية عددا من المقترحات لتطوير دور المعلم في إعداد الطالب المبدع . دارت هذه المقترحات حول : تطوير علاقة المعلم بالنظام المدرسي ، بحيث لا يصبح هذا النظام بما يتضمنه من علاقات مختلفة مؤثرا سلبيا على أداء المعلم ، فأكدت على ضرورة الاهتمام بالمعلم في مرحلة الإعداد ليدرك أن كل نظام لابد أن يتضمن ضغوطا ولكن المهم هو عدم تأثير هذه الضغوط سلبيا على أدائه داخل حجرة الدراسة . اقترحت الدراسة أيضا ضرورة اعتماد المعلم على توجيه الأسئلة باستمرار لتحويل الطلاب من مجرد مستمعين الى مناقشين والتحول من التفاعل الرأسي الهابط الى التفاعل الأفقي ، والرأسي الصاعد - الهابط . الاهتمام بالأطفال الذين لا يشاركون في النقاش الذين ينتمون غالبا الى بيئات الحرمان الثقافي من خلال التقرب اليهم بصورة شخصية وجذبهم بالتدريج الى محيط النقاش ، وأخيرا ربط التلاميذ باستمرار بالمكتبة والأنشطة الصيفية .

ب - الإبداع والجامعة :

وقد تناول الإبداع في الجامعة ورقتان ، اهتمت الأولى بتقييم دور الجامعة في تحقيق ثقافة الإبداع ، بينما اهتمت الورقة الثانية بتقييم كليات التربية كدراسة حالة .

فبدأت الورقة الأولى والتي تقدم بها د. شبل بدران حول "الجامعة وثقافة الذاكرة" بالإشارة الى أن التعليم الجامعي في مصر تميز خلال العقدين السابقين بسمتين رئيسيتين : الأولى هي "أحادية التوجه الكمي" بمعنى التركيز على استراتيجية النمو الكمي للتعليم الجامعي دون الكيفي ، الثانية هي "أحادية التوجه النظامي في هيكل التعليم وبنيته" بمعنى تحول الجامعات الى أنظمة جامدة تميل الى الحفاظ على الوضع الإجتماعي القائم ، ومن ثم فهي تقف في وجه التغيير الاجتماعي والثقافي ، كما سيطر عليها التوجه المركزي في الإدارة بحيث صار اتخاذ القرارات ووضع الخطط التربوية عملية مركزية يتحكم فيها غالباً فئات ذات طابع فني . ونتيجة لهاتين السمتين حددت الورقة مظاهر أزمة التعليم الجامعي في : "أزمة البنى" بمعنى أن الجامعة مازالت وحدة داخل بناء تعليمي طبقي تمثل قمة هذا الهرم الطبقي من المؤسسات التعليمية تعتمد على نتاج ما قبلها من مؤسسات وترث نفس مشكلات وطابع تلك المؤسسات من سلبية ، وتحول الممارسات الجامعية الى ممارسات مدرسية لها ما للأخيرة من خصائص من التلقين الآلي للمعلومات ، العزلة عن المؤسسات المجتمعية الأخرى . الأزمة الثانية "أزمة الوظائف" بمعنى وجود خلل في قيام الجامعة بوظائفها المنوطة بها وعلى رأسها التدريس وإعداد الكوادر المبدعة . وانتهت الدراسة بالتأكيد على ضرورة تنمية ثقافة الإبداع داخل الجامعة في مقابل ثقافة التلقين والذاكرة من خلال تطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس ، والتركيز على المعارف الجديدة ، والتوجه الى المستقبل والارتباط بمؤسسات المجتمع .

كذلك أكدت الورقة الثانية التي تقدم بها د. محمد وجيه الصاوي حول "كليات التربية بين الإنصياع والإبداع" على تراجع دور كليات التربية في تحقيق ثقافة الإبداع" ، فقد أشارت الورقة الى سيطرة طابع النمطية و الإنصياع على كليات التربية ، وحددت الورقة أهم مظاهر هذه النمطية في : ١- توحد قوالب ونظم التعيين من حيث اعتمادها على التفوق العلمي فقط كأساس لإختيار أعضاء هيئة التدريس ، في حين أن ليس كل متفوق يصلح أن يكون عضو هيئة تدريس ، ٢- اعتماد نظام الترقي على مجموعة من الطقوس التقليدية النمطية التي لا ترتبط بالإبداع ، ٣- أن طرائق التدريس تتسم بالتخلف وعدم مسايرة التقدم الذي شهدته تكنولوجيا التعليم ، ٤- النمطية الشديدة في إعداد الرسائل العلمية والتركيز على الشكليات .

وأرجعت الورقة هذه النمطية "والإنصياع" الى مجموعة من الأسباب ، منها ذات الطابع السياسي والمتمثلة في قرارات الحكومة الخاصة بالأخذ بنظام الفصلين الدراسيين الذي قضى على أوقات الفراغ لدى الطلبة مما منعهم من الاهتمام بالقراءات الخارجية أو الأنشطة الترفيهية المختلفة ، أيضا قرار تعيين العمداء الذي قضى على الهامش الديمقراطي لدى أعضاء هيئة التدريس ، وهي قرارات ذات أبعاد سياسية ، ومنها العوامل ذات الطابع الاقتصادي المتمثلة في انخفاض المستوى الاقتصادي لأساتذة الجامعات مما دفعهم الى تكريس جهودهم للبحث عن مصادر أخرى للدخل ، كذلك هناك عوامل ذات طابع ثقافي - اجتماعي متمثلة في سيطرة مجموعة من القيم والعادات والتقاليد التي تحول دون سيطرة أسلوب الحوار والتعدد الفكري والتي تتعارض مع ثقافة الإبداع.

وهكذا انتهت الدراستان الى الدور السلبي الذي تلعبه الجامعة في تكريس ثقافة الإبداع شأنها في ذلك شأن المؤسسات التعليمية قبل الجامعية التي مازالت تركز على ثقافة التلقين والذاكرة .

" مؤتمر " الحوار الثقافي بين شباب دول البحر المتوسط

اثينا - اليونان (٦ - ١٥ يوليو ١٩٩٦)

سعيد عبد المسيح

أقامت اللجنة الأوروبية للتربية الثقافية، مؤتمراً حول التبادل الشبابى والثقافي بين دول البحر المتوسط، طوال الاسبوع الثانى من يوليو الماضى، شارك فيه ١٤ دوله أوروبية وعربية، فى العاصمة اليونانية أثينا. وقد ناقش المؤتمر الموضوعات التالية:

الموضوع الاول: الحروب والصراعات المسلحة بين اقطار المتوسط، وماترتب عليها من آثار سلبية على افكار وتوجهات الاقطار المتوسطية المختلفة تجاه بعضها البعض.

الموضوع الثانى: دار حول سوء الفهم بين اقطار المتوسط، وهو يرتبط الى حد كبير بالموضوع الاول، وان كان يتسع ليشمل وجود انماط عديدة لفهم الاخر بصورة تعتمد على الذكريات الاليمة الماضوية، وتأتي على رأس هذه الذكريات المؤلمة، الاستعمار من دول الشمال لدول الجنوب والاستغلال الاقتصادى من الشمال للجنوب. من ناحية اخرى نظرة الشمال للجنوب على انه ارهابى ومتخلف وفقير. وتتعدد مظاهر ومصادر عدم فهم الاخر بصورة صحيحة.

الموضوع الثالث: هو التلوث البيئى فى منطقة المتوسط الناجم عن الاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة الملوثة للبيئة، وسوء استغلال الموارد واستنزافها بطريقة تؤدى الى اهدارها وانعكاسات سيئة على البيئة. ودار النقاش في الموضوع الرابع حول الاختلافات والتشابهات الثقافية حيث القيم المحافظة فى الجنوب مقابل الحرية الكبيرة فى الشمال، واختلاف التقاليد بين الجانبين، واختلاف اللغات، بالاضافة الى اختلاف الأديان. وتركز الحوار فى القضية الخامسة على المهاجرين واللاجئين وطالبى اللجوء السياسى، حيث الهجرة المتزايدة من الجنوب الى الشمال بحثا عن مستوى معيشى مرتفع، والمعارضة التى تلاقيها تلك الهجرة من الاتجاهات اليمينية المتطرفة فى الشمال مثل النازيين الجدد فى المانيا، واليمين المتطرف فى فرنسا بزعامة لوبان. وكان النقاش فى الموضوع السادس والاخير حول المرأة ووضعها فى المجتمع، فبينما المرأة تتمتع بحرية كبيرة فى الشمال، فانها تتمتع بقدر اقل منه فى الجنوب.

فى هذا السياق، طرح المشاركون بعض المقترحات لتجاوز المشكلات القائمة والتي تعوق التعاون بين دول المتوسط.

الاقتراح الاول: يتعلق بتخفيض نفقات التسلح فى أقطار المتوسط، حيث لابد من وضع اتفاقية بين دول المتوسط تنص على تخفيض مخصصات التسليح خلال الفترة القليلة القادمة، بحيث تكون على مشارف القرن الحادى والعشرين فى حدها الادنى، وهذا بالطبع سوف يقلل من الصراعات المسلحة بين الاقطار المختلفة القاطنة فى منطقة المتوسط. وتم التاكيد فى هذا الخصوص على أهمية اتمام عملية السلام بين العرب واسرائيل، حيث لابد من انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ومرتفعات الجولان السورية واقامة الدولة الفلسطينية، لان السلام سوف يفتح الباب واسعا امام زخم من التعاون. واهمية التنسيق العربى لدفع مسيرة السلام فى طريقها الصحيح وفقا لقرارات الامم المتحدة ومرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الارض مقابل السلام.

الاقتراح الثانى: أكد على ضرورة تدمير اسلحة الدمار الشامل من منطقة المتوسط فى خلال عشر سنوات بحيث تكون المنطقة خالية تماما من اسلحة الدمار الشامل.

الاقتراح الثالث ناقش: ضرورة تضمين مناهج التعليم فى المدارس والجامعات بمنطقة المتوسط قيم التعاون والتسامح والسلام بحيث ينشأ الشباب في هذه المنطقة على القيم المدعمة للتعاون والطاردة للصراعات. يؤكد الاقتراح الرابع على ضرورة ان يعقد مؤتمر سنوى على غرار هذا المؤتمر بين شباب منطقة المتوسط، على ان يكون كل عام فى بلد مختلف من بلدان المتوسط. فاذا كان هذا العام فى اليونان، ففى العام القادم يكون مثلا في تونس، وبعده في اسبانيا، وهكذا دواليك. وهذا يشجع على ايجاد تراكم فى التفاهم بين شباب المتوسط، وخلق اجيال شابة تساعد على دفع التعاون الى خطوات بعيدة. يتعلق الاقتراح الخامس بانشاء جامعة بحر متوسطية تساعد الدارسين فيها على التعرف على ثقافات المتوسط المختلفة، ومن ثم مزيداً من التفاهم ، حيث ان انتشار تلك الثقافات والتعرف عليها يشجع على فهم الأخر بصورة صحيحة الى حد كبير. يركز الاقتراح السادس على انشاء قناة تليفزيونية بحر متوسطية تعمل على نشر ثقافات البحر المتوسط المختلفة من خلال اللغات المتوسطية المختلفة او لغة واحدة يتم خلقها بحيث تصل الرسالة واضحة وفى وقت أقصر الى أعداد كبيرة من المواطنين، الذين يمثلون الموضوع والمحرك الاساسى للتعاون او الصراع. يدور الاقتراح السابع حول ضرورة تمثيل شباب المتوسط فى برلمانات اقطارهم، حتى يساهموا فى صنع القرارات التى تؤثر على مستقبلهم ومستقبل شعوبهم، وقد يكون ذلك بتخصيص ١٠٪ من مقاعد تلك البرلمانات كحصة للشباب. يشير الاقتراح الثامن الى اهمية ان تقوم المنظمات الشبابية غير الحكومية بعمل خطط عمل قابلة للتطبيق ، لنشر السلام داخل بلدانهم وبين بلدان المتوسط المختلفة. يناقش الاقتراح التاسع تخفيض استخدام مصادر الطاقة الملوثة للبيئة واستخدام التكنولوجيا الخضراء TECHNOLOGY) (GREEN التى لاتلوث البيئة. وفى هذا الاطار لابد ان تساعد بلدان شمال المتوسط الغنية دول الجنوب الفقيرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة التى لاتلوث البيئة، لان حاجة البلدان الفقيرة تدفعها الى استخدام موارد البيئة المختلفة بصورة تسئ بشكل او باخر للبيئة، بالاضافة الى وجوب وجود التزام قانونى على دول الشمال الغنية بتحمل النفقات المرتفعة لاستخدام التكنولوجيا الخضراء فى صناعاتها، لان جزءاً كبيراً من تلوث البيئة مصدره الدول الصناعية الغنية. يؤكد الاقتراح العاشر على اهمية وضرورة تخصيص نسبة كبيرة من ميزانيات بلدان المتوسط للشباب، حتى يتم تاهيلهم التاهيل المناسب للمرحلة القادمة، المرحلة التى تتطلب مزيدا من التعاون بين بلدان لديها شباب ناضج ومتعلم، لديه القدرة على التعاون وعبور الأزمات. يناقش الاقتراح الحادى عشر أهمية ان يقوم الاعلام فى بلدان المتوسط بتحسين صورة المرأة التى ظلمها التاريخ ، وحان الوقت لاعطائها حقها. بالاضافة الى ضرورة تخصيص بعض المقاعد فى برلمانات دول المتوسط للمرأة لدفع المرأة الى الانخراط بصورة كبيرة فى العمل العام، وقد يكون ذلك بتخصيص ١٠٪ من المقاعد لها. والاقتراح الثانى عشر والاخير يركز على ضرورة تنظيم قضية المهاجرين واللاجئين .

" ندوة " مناقشة التقرير الإستراتيجي العربى عام ١٩٩٥

القاهرة : (٢١ - ٢٢ يوليو ١٩٩٦)

بدر حسن شافعى

عقد مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الإقتصاد والعلوم السياسية يومى ٢٢،٢١ يوليو الماضى ندوة لمناقشة التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٩٥، والذى يصدره مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام. وهى الندوة التاسعة التى ينظمها المركز منذ صدور التقرير عام ١٩٨٥.

الجلسة الأولى: التطورات الرئيسية فى النظام الدولى :

رأس هذه الجلسة الأستاذ محمد سيد أحمد، وكان المعقب عليها الدكتور محمد السيد سليم - أستاذ العلاقات الدولية بالكلية. والذى أشاد بالموضوعات التى تناولها هذا المحور خاصة الدراسة المتعلقة بالفوضى والاستقرار فى النظام الدولى التى أعدها الدكتور محمد السيد سعيد، نائب مدير مركز الدراسات بالأهرام، والأستاذ أحمد إبراهيم محمود. كذا الموضوعات الأخرى التى وردت فى هذا الجزء مثل الشراكة الأوروبية - المتوسطية، المنظمات غير الحكومية - العنف السياسى فى العالم، ثم نماذج لبعض القضايا المطروحة الآن على الساحة (الشيشان - البوسنة - الوجود الأمريكى فى شرق آسيا).

وقد اتفق الدكتور سليم مع مقولة التقرير بوجود صعود شرق أسيوى وتراجع أفريقى، وأكد أن ذلك يرجع إلى نموذج التنمية فى هذه البلدان، خاصة فيما يتعلق بتدخل الدولة لضبط أوجه النشاط الإقتصادى. كما أن هذه الدول أستفادت من الحرب الباردة على عكس الدول الأفريقية.

لكن الدكتور سليم اعترض على مقولة التقرير بفشل أوروبا كقطب مستقل على إعتبار إنها فشلت فى البوسنة، حيث قال انه من السابق لأوانه الحكم على أوروبا كقطب بالفشل، بل ربما يكون العكس صحيحاً، كما أن أوروبا تنمو، وإن كان هذا النمو يتم بصورة بطيئة الآن، ولكن لاينبغى أن نغفل دور أوروبا الراهن من خلال موضوع الشراكة الأوروبية المتوسطية. السياسات الجديدة لحلف الأطلنطى - سعى أوروبا. للعب دور هام فى الشرق الأوسط، وهو ماتم التعبير عنه فى قمة فلورنسا التى عقدت فى يوليو الماضى.

واعتبر أن فكرة الشراكة الأوروبية المتوسطية قائمة أساساً لمواجهة السوق الشرق أوسطية التى تدعمها أمريكا، وهو ما يعنى أن هناك تنافساً محموماً بين أوروبا والولايات المتحدة على منطقة الشرق الأوسط. وفى رده على التعقيبات التى وردت بشأن هذا الجزء أكد الدكتور حسن أبوطالب. ممثل مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ومقرر هذا المحور - أن معظم التعقيبات التى أوردها الدكتور سليم هى تعقيبات جيدة ويجب أخذها فى الحسبان فى التقارير القادمة، لكنه طبيعة العمل تحتم الأهتمام بالنواحى المعلوماتية التقريرية، مع الاهتمام بالتحليل قدر الأمكان. وأضاف أن هناك عدة موضوعات يمكن تناولها فى التقرير القادم مثل قضايا الإرهاب تدهور القارة الأفريقية فكرة مابعد الحداثة وإنعكاساتها على النظام الدولى.

الجلسة الثانية: النظام الإقليمى العربى :

وقد رأس هذه الجلسة الأستاذ جميل مطر، وقامت بالتعقيب على هذا المحور الدكتورة نيفين مسعد - أستاذ مساعد العلوم السياسية بكلية الإقتصاد - التى أشادت بالجهد المبذول فى هذا الجزء، إلا أن هناك ثمة ملاحظات.

- ففى موضوع الحركات الإسلامية فى العالم العربى، يلاحظ أن الباحث تطرق لأربع إستراتيجيات حاكمة لتعامل الأنظمة مع هذه الحركات هى إستراتيجيات الدمج - الاستيعاب - الإقتصاء - الإبادة، ويلاحظ عدم وجود فارق بين الدمج والاستيعاب من ناحية، كما أن هناك إستراتيجية غير موجودة وهى التحالف (حالة النموذج السودانى).

- وفيما يتعلق بقضية التطور الديمقراطى فى الوطن العربى والتى تناولت موضوعى: الانتخابات البلدية فى كل من تونس - الأردن - الكويت، المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

والسؤال المطروح لماذا التركيز على الانتخابات البلدية بالرغم من أنها أحد المؤشرات على العملية الديمقراطية، ويلاحظ أن العام محل التقرير قد شهد إنتخابات رئاسة فى العراق والجزائر كان يمكن أخذها فى الحسبان عند الحديث عن الديمقراطية فى الدول العربية.

أما تعقيب اللواء طلعت مسلم فقد أرتكز على إغفال التقرير لأثر التطورات الحادثة فى العلاقات العربية - العربية على الأمن الإقليمى العربى فعلى سبيل المثال لم يتناول التقرير أثر العلاقات المصرية - السودانية على النظام القومى العربى، وكذا أثر تطورات قضية العراق عليه، علاوة على ذلك فإن النزاع الأريترى كان يجب النظر إليه من هذا المنظور بدلاً من إعتباره نزاعاً بين دولتين أحداهما عربية والأخرى أفريقية.

الجلسة الثالثة: الصراع العربى الإسرائيلى وعملية التسوية :

تعد هذه الجلسة من أكثر الجلسات سخونة نظراً لتعرضها لموضوع هام وحيوى يهم كل الحضور، ولم يعادل سخونتها سوى الجلستين اللتين تم تخصيصهما لدراسة النظام السياسى المصرى.

وقد قام بالتعقيب على هذا المحور الدكتور أحمد الرشيدى - أستاذ القانون الدولى بالكلية الذى أورد ملاحظات هامة فيما يتعلق بالقضايا الثلاث التى تناولها هذا المحور (الصراع العربى الإسرائيلى - التفاعلات العسكرية المحدودة والتسوية السلمية - أداء السلطة الوطنية الفلسطينية - أهم التطورات الخاصة بمشكلة اللاجئين).

وبالنسبة للنقطة الأولى يمكن الخروج ببعض الملاحظات :

- القدرة على التنبؤ بمستقبل عملية الصراع قد تكون صعبة للغاية، والدليل على ذلك أن التقرير خلص من تتبعه للقضية خلال العام الماضى

- إلى نتيجة مؤداها تقلص الصراع المسلح بين الجانبين، وصعوبة توقع حدوث عمليات واسعة، لكن هذه النتيجة لم تكن صائبة بدليل الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في أبريل الماضي، ولذا قد يكون من المفيد أن يتضمن التقرير ملحقا يشير لأهم الأحداث التي تتم في الفترة التالية على الانتهاء من إعداده وتاريخ توزيعه.

- التقرير لم يشر للموقف العربي من محاولات إسرائيل لاقامة بنية أمنية مشتركة مع كل من الولايات المتحدة - تركيا - الإتحاد الأوروبي.

- يلاحظ غياب أية إشارة لقضية المستوطنات عند الحديث عن المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي، مع أن الإشارة إليها تعد وثيقة الصلة بموضوع الأمن الثنائي (فلسطين - إسرائيل) من ناحية والجماعي (العربي - الإسرائيلي) من ناحية ثانية.

- عند تناول التقرير للنقطة الخاصة بزيادة الأتفاق العسكري للأطراف المتأثرة بالصراع، لم يشر إلى أن الزيادة في الميزانية الدفاعية لإسرائيل ذهبت للتصنيع العسكري، بينما الزيادة في الميزانية العربية ذهبت للصفقات العسكرية.

وبالنسبة لمشكلة اللاجئين، أكد الدكتور الرشيدي أن التقرير تناول هذه المشكلة بإقتدار وأن كان هناك بعض الملاحظات الهامة:

١- النظر إلى المشكلة بعيداً عن جوانبها القانونية، لكن هذا الجانب يجب التأكيد عليه (إتفاقية جنيف الرابعة عام ١٩٤٩ بشأن معاملة المدنيين) (قرارات الأمم المتحدة ١٤١، ١٩٤ لعام ١٩٤٨ بشأن التقسيم والتي أكدت على حق الفلسطينيين في العودة لديارهم.

٢- وجوب النظر في العلاقة بين مشكلة اللاجئين واليهود الذين يعيشون في البلاد العربية والإسلامية، حيث أن وجهة النظر الإسرائيلية تربط بين عودة اللاجئين الفلسطينيين وضرورة السماح لليهود في هذه الدول بالعودة لإسرائيل.

٣- لم يتناول التقرير التحولات التي طرأت على السلطة الوطنية بشأن مسألة اللاجئين، خاصة وأن بعض التصريحات لمسئولين بها يرون أنه لامانع في بقاء الفلسطنيين داخل الأراضي العربية ومعاملتهم كاقلية، على أعتبار أنهم يشكلون مورداً هاماً للدخل.

وأخيراً فيما يتعلق باداء السلطة الفلسطينية، يلاحظ أن التقرير قد أخذ على السلطة رجحان السلطة التنفيذية على غيرها، لكن هذا وضعا طبيعيا بالنسبة لكافة الدول، بما فيها الدول الديمقراطية الكبرى.

الجلسة الرابعة: التطورات الإقتصادية: الدولية والإقليمية والداخلية:

قام بالتعقيب على هذا المحور الدكتور محمود محي الدين - مدرس الإقتصاد بالكلية، الذي أدهش الحاضرين بملاحظاته القوية والموضوعية في نفس الوقت، وفي البداية أكد د. محمود أن هناك بعض الأمور الشكلية افتقدها التقرير بالرغم من أهميتها مثل عدم وجود مراجع ولا رسوم بيانية. ثم تناول القضايا المختلفة التي وردت في ثنايا هذا المحور.

ففي جزء الإقتصاد الدولي والذي تناول أربعة موضوعات من أهمها النمو الإقتصادي العالمي ومعدلات التضخم، أكد أن التقرير أخطأ عند قوله بحدوث أرتفاع معدل النمو العالمي في العام الماضي، إذ أن المؤشرات الأخيرة وفق تقديرات صندوق النقد أشارت إلى حدوث تراجع في معدل النمو العالمي من ٣,٧٪ عام ١٩٩٤ إلى ٣,٥٪ عام ١٩٩٥، وهو ما يرجع إلى عدة أمور، لعل من أهمها أرتفاع سعر الفائدة طويلة الأجل عام ١٩٩٤ مما ترك آثاره على العام التالي - تراجع الطلب على السلع والخدمات بسبب سياسة الحكومات - خاصة الدول النامية - تقليص النفقات على الخدمات العامة كالتعليم - أرتفاع سعر الصرف للين الياباني.

أما بالنسبة للجزء الخاص بالإقتصاد العربي ملامح ومؤشرات النمو، فقد أكد التقرير أن هناك زيادة في معدلات النمو تتراوح مابين ٦,٧٪، ٣٧٪. لكن كان من المفروض أن يكون هناك وسط مرجح، كما لم يشر التقرير إلى نقطة الإنطلاق لمعدل النمو لهذه الدول، هل بدأت من الصفر أم من نقطة أعلى؟

وأضاف بأن ثمة مشكلات تواجه إقتصاديات الدول العربية يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- تردد برامج الخصخصة فلا هي خصخصة، ولاهي استكمال مسيرة القطاع العام.

٢- قصور المنافسة في الأسواق.

٣- المشكلات المالية العامة والموازنة والدين العام.

٤- مشكلات أسواق العمل فهي مجزأة وهشة، علاوة على معدلات البطالة مرتفعة.

٥- تراجع المدخرات.

٦- هشاشة أسواق المال مع نموها الظاهري، فالمهم اندماج القطاع المالي في الإقتصاد.

٧- القيود المفروضة على موازين المدفوعات.

٨- تدني الإدارة الإقتصادية، وهو مايطرح تساؤلاً هاماً: هل هناك سياسة إقتصادية واضحة المعالم للدول العربية أم أنها معالجات جزئية لقضايا وقتية؟

أما بالنسبة للإقتصاد المصري فقد تناول قضية المنافسة، وأوضح كيف أن قانون منع الاحتكار الذي صدر منذ ثلاث سنوات لم ير النور بعد، وهناك شركات لازالت تحتكر بعض المنتجات في السوق (دمج ثلاث شركات للألبان معاً على رأسها شركة مصر للألبان). أما مشكلة البطالة فإن السؤال الخاص بها هل تشكل عائقاً أمام النمو، أم أن العكس هو الصحيح بمعنى أن ضآله معدل النمو هو السبب في حدوث البطالة. وفيما يتعلق بالدين المحلي والإعتماد على السندات الحكومية كبديل لأصول الخزائن، يلاحظ أن بعض الإقتصاديين يعتبرونها عملية تسويق، سوف تؤدي إلى تضخمات كبيرة بعد ذلك ستتحملها الأجيال القادمة.

وأشار الدكتور محي إلى ملاحظة هامة فيما يتعلق بعملية الخصخصة، حيث يلاحظ أن ٥٠٪ من إيرادات بيع القطاع العام كانت تحت التحصيل، وبالنسبة لـ ٥٠٪ التي تم تحصيلها تم توزيعها بناء على أهواء الشركات القابضة فبعضها تم إيداعه في البنوك: والبعض الآخر تم استخدامه لسداد ديون شركاتها.

الجلسة الخامسة : النظام السياسي المصري.. جدول الأعمال والتفاعلات:

رأس هذه الجلسة الدكتور كمال المنوفي، وكانت من أهم الجلسات، خاصة وإنها شهدت وجود معقبين أساسيين على هذا الجزء (حالة إستثنائية) ومما زاد من أهمية التعقيبين أنهما وردا من متخصصين في شئون مجلس الشعب ويشغلان مناصب قيادية بالأمانة العامة، هما الأستاذة وفاء عبدالاله، والدكتورة عزة وهبي.

فقد ركزت الأستاذة وفاء في تعقيبها على وجود ملاحظات شكلية وأخرى موضوعية في هذا الجزء، فيلاحظ أن التقرير لم يشر إلى مصادر المعلومة في اجزاء كثيرة، كما أن الجزء المخصص لتناول أراء مجلس الشعب كان ينبغي زيادة مساحته.

أما الملاحظات الموضوعية فيلاحظ أن التقرير لم يشر إلى مدى إنعكاس الخطاب الرسمي على الرأى العام، كما أغفل التقرير في تحليله

لخطابات الرئيس، أهم خطاب، وهو خطاب أفتتاح دورة الانعقاد لمجلس الشعب، حيث يحدد الرئيس خلاله مجموعة من القضايا التى تشكل محور أهتمام المجلس خلال دورة الانعقاد لكن عدم تناول هذا الخطاب ترتب عليه عدم تناول القضايا التى وردت به بالرغم من أهميتها.

وبالنسبة للجزء الخاص بمجلسى الشعب والشورى، يلاحظ وجود بعض الأخطاء العلمية غير المبررة مثل القول بأن الدستور المصرى تم تعديله فى يوليو ١٩٧٩، بالرغم من أن تعديله كان فى مايو ١٩٨٠.

– وصف مجلس الشورى بأنه المجلس الثانى، فهذه تسمية خاطئة، فالمجلس الأول فى الفقه الدستورى هو مجلس الشورى وهو يقابل مجلس الشيوخ فى الدول ذات المجلسين.

أما بالنسبة للجزئية الخاصة بانتخابات مجلس الشعب، فيلاحظ إغفال التقرير لبعض القضايا الهامة منها:

– قضية استخدام المال العام فى الحملة الإنتخابية.

– دور الأحزاب فى الشارع السياسى، هل هى أحزاب اشخاص أم برامج.

– عدم الحديث عن قضية نوعية الناخب.

– عدم الحديث عن الفئات العمرية للنواب – النخب التى ينتمون إليها، وأنما أقتصر التقرير على تصنيفهم وفق إنتماءاتهم الحزبية.

– مسألة انتقاد مبدأ المجلس سيد قراره، بالرغم من وجود ٢٨ دولة ديمقراطية بما فيها الولايات المتحدة أعطى الحق البرلمان فى الفصل فى صحة العضوية.

أما الدكتورة عزة وهبى فقد أنحصر تعقيبها فى نقطتين الأولى ملاحظات عامة على التقرير من حيث اللغة حيث استخدم التقرير لغة القطع فى بعض الاجزاء – علاوة على ذلك كانت هناك تفاصيل كثيرة فى بعض الأجزاء وايجاز تسديد فى اجزاء أخرى.

أما الأمر الثانى فيلاحظ وجود تناقض فى بعض المعلومات مثل القول بأن الشرطة تمكنت من احتواء العنف بعد حصولها على مزيد من المعلومات بعد توسيع دائرة المشتبه فيهم، والقول فى فقرة أخرى أن أعمال العنف زادت بسبب نقص المعلومات.

الجلسة السادسة: اداء النظام السياسى المصرى:

وقد رأس هذه الجلسة اللواء أحمد فخر، وقام بالتعقيب كل من الدكتور مصطفى كامل السيد، والدكتور مصطفى علوى.

وفى البداية أكد الدكتور مصطفى كامل أن القضايا التى اختارها فى هذا الجزء تعد قضايا إستراتيجية (قضية العشوائيات – التعليم – التأمين الصحى وإرتباطها بالبشر على إعتبار انهم أساس التنمية البشرية – التحديات الخارجية التى تؤثر على الإقتصاد المصرى).

وبالنسبة للعشوائيات يلاحظ وجود معنيين لهما، الأول المبانى المخالفة للقانون، والثانى المبانى التى لها علاقة بالأبعاد الإجتماعية، خاصة الفقراء، ووفق المفهوم الأول فإن العشوائيات يقيم بها الفقراء وغيرهم من المحامين والأطباء، وهذه العشوائيات مرتبطة بقضية التنمية، ويلاحظ أن الدولة لم تهتم بتحسين مستوى العشوائيات وإنما أهتمت فقط بمد الطرق والخدمات إليها.

أما موضوع التأمين الصحى فيلاحظ أن ٤٥٪ من الطلبة المتسربين من المدرسة بسبب قضية الفقر، و٥٠٪ من الطلاب مصابون بالانيميا والفقر وهو الأمر الذى يؤثر بصورة كبيرة على قضية التنمية، ويجعل للتامين الصحى دوراً هاما فى تحسين الأوضاع الإقتصادية من خلال الإهتمام بالبشر.

ويلاحظ بالنسبة للتحديات الخارجية أنه لابد من دراسة مدى التناسق بين عناصر السياسة الإقتصادية، وكذا دراسة الارتباط بين سياسة تشجيع الصادرات والسياسات الهادمة لنمو القطاعات الصناعية المختلفة، أى دراسة إتجاهات الإقتصاد العالمى، وأثر ذلك على توصية القطاعات الإقتصادية الوطنية.

أما الدكتور مصطفى علوى فقد أبدى بعض الملاحظات على الجزء الخاص بتحليل الدور الإقليمى لمصر – المصريون فى الخارج – مصر والعالم الثالث – السياسة الدفاعية.

وأكد أن موضوع الدور الإقليمى لمصر كان من الأفضل إحالته لجزء الدراسات التحليلية فى أول التقرير وخاصة وأن هذه الجزئية لم تقتصر على معالجة أحداث عام ١٩٩٥ فقط.

ثم انتقد الجزئية الخاصة لمعالجة قضية المصريين فى الخارج، حيث تساءل عن مدى العلاقة التى تربط هذه الجزئية بباقى اجزاء التقرير خاصة وأنها تناقش هذه القضية منذ السبعينات، وكان الأولى تناول قضايا أخرى مثل العلاقات المصرية الأمريكية.

" مؤتمر " القدس فى العقيدة الإسلامية والتاريخ العربى

القاهرة : (٢٩ - ٣١ يوليو ١٩٩٦)

حنان البيلى

نظمت جامعة الأزهر والمجلس الاسلامى العالمى للدعوة والاغاثة ندوة بعنوان "القدس فى العقيدة الاسلامية والتاريخ العربى " والتى استمرت على مدار ثلاثة أيام ، وتعتبر هذه الندوة واحدة من سلسلة ندوات تعقد فى الوقت الحالى فى عدد من العواصم العربية والإسلامية لإرسال صيحة تحذير للدول العربية الإسلامية لنبذ خلافاتها جانبا والعمل على استعادة بيت المقدس ، والوقوف صفا واحدا فى مواجهة قرار الكونجرس الأمريكى الخاص بنقل السفارة الامريكية من تل أبيب الى القدس متحديا بذلك قرارات الأمم المتحدة ومشاعر العرب والمسلمين فى جميع انحاء العالم . وفى هذا الإطار تناولت الندوة أحد عشر بحثا فى مختلف المجالات ، والتى يمكن تقسيمها الى ثلاثة جوانب ، الجانب الأول يتناول البعد السياسى والاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس ويضم ست أوراق ، والبعد الدينى ويتناول ثلاثا ، والبعد القانونى ويضم بحثا واحدا .

اولا : البعد السياسى والاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس :

وقد ناقشت البعد السياسى والاجراءات الاسرائيلية لتهويد القدس ست أوراق بحثية ، تناولت الأولى الأبعاد الجيوبولتيكية لنقل العاصمة الاسرائيلية إلى القدس " والتى قدمها الدكتور فتحى محمد مصيلحه ، ويوضح فيها أن السلوك السياسى للدولة لايوضح فقط التوجهات الحالية ، ولكنه يكشف عن النوايا والطموحات المستقبلية فالقرار الاسرائيلى بنقل العاصمة من تل أبيب الى القدس قرار استراتيجى تحدد بعد تقييم العمق الدفاعى للنطاق داخل الدولة .

فلابد أن تحقق مركزية العاصمة عدة أهداف فى وقت السلم والحرب ، ففى وقت الحرب لابد أن يحقق العمق الدفاعى للدولة (١) التباعد بين ميدان الحرب والمناطق الحدوية من ناحية ومركز القيادة وصناعة القرار السياسى من ناحية أخرى (٢) أن يتيح العمق الدفاعى للدولة التى تتعرض للغزو من اتباع سياسة أخلاء للاقاليم الهامة التى يتهددها الخطر حتى لاتتعرض السياسة الدفاعية لضغوط ومساومات (٣) إتاحة الوقت الكافى للتعبئة لشن هجوم مضاد. (٤) استنفاذ القدرة الهجومية للغازى أثناء تغلغله نحو الداخل ، ويرى الباحث بعد دراسة مجموعة من المتغيرات فى "اللانديسكيب" السياسى للدولة والذى يحدد الوزن السياسى للدولة وقوتها بجانب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية ، أن اسرائيل تسعى نحو مركزية نطاق أرضى أبعد من النطاق الفعلى لأرض اسرائيل قبل ١٩٦٧ ، وحتى بعدها ، حيث يتضح أستمرارية التوجه الجيولوتيكى للدولة الاسرائيلية بشراء الاراضى من قبل الأفراد والمؤسسات الاسرائيلية واليهودية فى الأردن بعد توقيع الاتفاق الأردنى - الاسرائيلى ، لتصبح العاصمة الجديدة فى القدس أكثر مركزية للدولة اليهوية المستقبلية كما رسمتها المنظمة الصهيونية عام ١٨٩٧.

والبحث الثانى قدمه الأستاذ فايز فهد جابر بعنوان " الاستيطان الاسرائيلى والمستوطنات الاسرائيلية فى مدينة القدس" وينقسم البحث إلى جزءين ، الأول بعنوان تطورات النشاط الاستعمارى الاستيطانى فى الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ، ويوضح أن الهدف الرئيسى من الاستيطان هو أغلاق الحدود مع الدول العربية عن طريق سلسلة من المستعمرات . والجزء الثانى يحتوى على مراحل تهويد القدس وإحداث تغييرات سكانية ، والتى قسمت إلى المراحل التالية ، المرحلة الأولى فى الفترة ١٨٩٧ - ١٩١٧ والتى تشتمل على مؤتمر بازل وكذلك وعد بلفور . والمرحلة الثانية فى الفترة ١٩١٨ - ١٩٤٨ والتى تشتمل على تدفق الهجرة اليهودية والمساعدات الألمانية والأمريكية ، وضرب المقاومة العربية الفلسطينية ، والتى أدت الى أن أصبح اليهود يشكلون ٣٣٪ من سكان القدس عام ١٩٤٨ .

والمرحلة الثالثة فى الفترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧ والتى تم خلالها تقسيم القدس الي قسمين ، قسم تحت الأدارة الأردنية وهو القسم الشرقى ، والقسم الغربى أحتله الاسرائيليون وتم مصادرة ٨٠٪ من مساحة المدينة وطرد ٦٠ ألف عربى من أهلها المسلمين والمسيحيين ، وعدم السماح بعودة اللاجئين منهم بعد حرب ١٩٦٧ . والمرحلة الرابعة فى الفترة ١٩٦٧ - ١٩٨٥ ، وفيها تم احتلال القدس الشرقية وعملت سلطات الاحتلال على تهويد القدس من خلال مجموعة من الأجراءات والتى يتمثل أهمها فى :(١) ارهاب السكان العرب من خلال مجزرة دير ياسين (٢) هدم العقارات وطرد المزيد من السكان العرب . (٣) ضم القدس إداريا وسياسيا لسيادة اسرائيل أعتبارا من ١٩٦٧ (٤) حل مجلس أمانة القدس العربى المنتخب .(٥) تجميد تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية والضغط على مسلمى القدس للجوء إلى محكمة يافا .(٦) حرق المسجد الأقصى فى ١٩٦٩. (٧) اجراء حفريات غير شرعية حول الحائطين الغربى والجنوبى للحرم القدس والمسجد الأقصى. (٨) الاعتداءات المتواصلة على عدد من الكنائس ومن بينها كنيسة القيامة ومصادرة أغلب ممتلكات الكنائس . وأخيرا فتح باب الهجرة اليهودية للقدس على مصرعيه حتى بلغت نسبة اليهود ٧٥٪ من السكان والعرب ٢٥٪ فقط .

ثانيا : البعد القانونى :

وقد تناول بحث وحيد قدمه الدكتور مفيد شهاب بعنوان " دراسة حول القانون الدولى وقضية القدس" وتتعرض الدراسة لوضع مدينة القدس فى ظل قرار تقسيم فلسطين ، ووضعها تحت نظام الادارة الدولية ، لأحتوائها على الأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين واليهود ، بما فيها من أحياء قديمة وحديثة والقرى المحيطة بها والتى تشكل معها وحدة واحدة . ولكن هذا لاقرار تعذر تنفيذه لمعارضة كل من الدول العربية واسرائيل لتدويل القدس ، وعملت سلطات الاحتلال على العبث بالمقدسات ، وخاصة مدينة القدس ، حيث عمدت على اجراء حفريات حول الحرم الشريف مستهدفة إزالة الحرم ومسجد الصخرة والمسجد الأقصى وما حولهم من تراث اسلامى ومسيحى ، واستبدال كل ذلك بالهيكل الجديد لليهودية .

ولكن قواعد القانون الدولى تؤكد على حماية الأماكن المقدسة ، حيث تؤكد اتفاقيتا لاهاى الرابعة لسنة ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لسنة

١٩٤٩ على أهمية حماية أملاك البلديات والمؤسسات التعليمية والدينية ، ومعاملتها معاملة الأملاك الخاصة ، وكذلك التزام السلطة المحتلة بحماية المدنيين والتأكيد على حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية حسب عاداتهم .

ويتعرض الجزء الثاني من البحث الى الاجراءات الاسرائيلية للإستيلاء ومصادرة الممتلكات العربية في مدينة القدس والتي تقدر بحوالي ١١٦٨٠ دونما في منطقة القدس وحدها ، وكذلك موقف الأمم المتحدة من قضية القدس وعدم الاعتراف بالأوضاع الاقليمية غير المشروعة ، والذي يقوم على التزام كل دولة بالامتناع عن الاعتراف بأى مكاسب إقليمية تحصل عليها دولة أخرى انتهاكا لأحكام المادة التاسعة ، والتي تضمن السلامة الإقليمية لكافة الدول . وبناء على ذلك أصدر مجلس الأمن في أعقاب العدوان الاسرائيلي على مصر وسوريا والأردن قراره الشهير رقم ٢٤٢ بعدم قبول الاستيلاء على أقاليم الغير عن طريق الحرب ، وكذلك القرار ٤٦٥ والذي يدعو إلى أزالة المستوطنات الإسرائيلية القائمة في الأراضي المحتلة. وكذلك القرار رقم ٤٨٧ والذي دعا جميع دول العالم إلى عدم نقل بعثاتها الدبلوماسية الى مدينة القدس .

ثالثا : البعد الديني :

ويضم هذا البعد ثلاث أوراق بحثية الأولى منها قدمها الدكتور عبد الخالق عبد الله محمد جبه وعنوانها "عروبة القدس في الفكر الديني اليهودي حقيقة علمية تدحض الادعاءات " فالقدس سكنها اليبوسيون وهم من القبائل العربية الكنعانية ، من خلال نصوص التوراة نفسها ، والتي تشتمل على الأسفار الخمسة التي نزلت على موسى عليه السلام ، ولم ترد كلمة أورشليم في متن هذه الأسفار الخمسة ، بل وردت كلمة " اليبوس " نسبة إلى يبوس المدينة والتي بناها الكنعانيون في عام ١٨٠٠ ق ، م .

ويرى الباحث أن سلطات الاحتلال نجحت الى حد ما في الفصل التام بين الواقع الديني والتاريخي والحضاري لمدينة القدس وبين الدعاية المغرضة التي تستند إلى أفكار غير عقلية ، وكل ذلك في غياب النزعة العقلية الهادئة للعلماء العرب بما يثبت دينيا وتاريخيا وحضاريا عروبة القدس .

والبحث الثاني بعنوان " مكانة القدس في العقيدة الإسلامية " قدمه الدكتور عبد العزيز الخياط ، ويتعرض فيه لمكانة القدس في الاسلام ، بدءا بتاريخ بناء المسجد الأقصى على يد آدم عليه السلام ، وظل الأمر كذلك حتى جاء العرب الكنعانيون من الجزيرة العربية الى بلاد الشام ومنهم اليبوسيون ، وسميت القدس بـ "أورسالم" نسبة إلى زعيمهم سالم قبل ظهور ابراهيم عليه السلام بحوالي ١٨٥٠ سنة ، ثم حرفت إلى أورشليم ، ثم مدينة الرب ثم إيليا ، وفي العهد الاسلامي سميت القدس ، ومكانة القدس في القرآن الكريم تظهر في أكثر من سورة بنص صريح ، وفي سور أخرى بشكل غير مباشر . أما في الجزء الخاص بالعقيدة الإسلامية ، فإن القدس كانت القبلة الأولى للمسلمين ، وهي ثالث الحرمين الشريفين ، وهي التي أسرى النبي(ص) إليها وهي التي عرج منها إلى السماء . وهناك أحاديث نبوية صحيحة تؤكد مكانة القدس في نفوس المسلمين . وفي عهد الصحابة تمثل العهدة العمرية قمة التسامح الديني والرعاية للأماكن المقدسة سواء للمسلمين أو المسيحيين أو اليهود .

والجزء الثاني من البحث ، يتعرض للأوقاف التي أوقفها المسلمون للأماكن المقدسة من أبنية وأرض زراعية وعقارات ومدارس ، وقد وضعت إسرائيل يدها على كل هذه الأوقاف وأصبحت تحتل أكثر من ٨٠٪ من مساحة القدس ، فقد تعاملت إسرائيل مع الأوقاف على أنها أملاك لغائبين

" مؤتمر " تحليل نتائج انتخابات الكنيست الرابعة عشرة

القاهرة : (٣٠ يوليو ١٩٩٦)

عقد مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة ندوة في ٣٠ يوليو الماضي تناولت تحليل النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات الاسرائيلية ، والبدائل المتاحة للتحرك العربي في ظل الواقع الجديد الذي نشأ في اسرائيل .

بدأت الندوة بجلسة افتتاحية تحدثت فيها الدكتورة نازلي معوض مدير مركز البحوث والدراسات السياسية التي قالت : ان تحليل نتائج الانتخابات الاسرائيلية قضية على درجة عالية من الاهمية ، خاصة اذا كان هذا التحليل من جانب خبراء على درجة عالية من الفهم للشئون الاسرائيلية.

ثم تحدث الدكتور على الدين هلال عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية الذي قال : ان أخطر مغزى لنتائج الانتخابات الاسرائيلية هو التوقيت الذي جاءت فيه ، حيث أسفرت هذه الانتخابات عن فوز الليكود المتشدد في وقت لم تحسم فيه بعد عدة قضايا حساسة في مسيرة العملية السلمية أهمها : قضية القدس والجولان والكيان الفلسطيني المستقل .

وتحدث الدكتور مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة فأشار الى أن مسيرة السلام سوف تكون صعبة في ظل قيادة الليكود خاصة في الشهور الحالية التي تسبق الانتخابات الامريكية والتي تتميز بسعي محموم من جانب المرشحين للحصول على تأييد الصوت اليهودي المؤثر جدا في المجتمع الامريكي . ومن ثم فانه لايتوقع ان تمارس الادارة الامريكية في هذه الفترة ضغوطا فعالة للحد من تشدد الليكود .

وأضاف : إنني لست ممن يؤمنون بأن الليكود والعمل هما وجهان لعملة واحدة . صحيح ان الليكود هو الذي بدأ العملية السلمية من خلال مؤتمر مدريد الذي عقد في خريف ١٩٩١ ، الا ان العمل هو الذي خطا بالمسيرة خطوات إيجابية .

الجلسة الأولى : مغزى نتائج الانتخابات :

في عرضه لتحليل نتائج الانتخابات قال الدكتور عبد العليم محمد :أن

هذه النتائج قد كشفت عن عدة قضايا بالغة الأهمية منها :

– انتصار "أيدلوجية المستوطن" والتي تتميز في الحالة الاسرائيلية بالتمحور حول الذات اليهودية والخوف من الاخر وكذلك الانغلاق على الأنا ورفض الانفتاح على الاخر ، وهو العربي والفلسطيني ، واعادة التمركز مجددا حول المرتكزات التقليدية للسياسة الاسرائيلية القائمة على الاستعلاء ومفاهيم الهيمنة .

– استدعاء الجدل من جديد حول هوية اسرائيل والخوف على هذه الهوية ، حيث حصلت الاحزاب الدينية على ٢٣ مقعدا ، أي مايقرب من ضعف عدد المقاعد التي حصلت عليها في انتخابات الكنيست لعام ١٩٨٨ . وبلغت نسبة تصويت الطوائف الدينية ٨٥ بالمئة . وكل ذلك يعكس اتجاها عاما للمحافظة على الهوية اليهودية لدولة اسرائيل . من ناحية أخرى كشفت الانتخابات عن تناقص شعبية اليسار والتيار العلماني حيث خسر حزب العمل ١٠ مقاعد وخسرت حركة ميرتس ٣ مقاعد .

– عدم تأييد قطاعات واسعة من المجتمع الاسرائيلي للترتيبات الاقليمية الجديدة المقترحة والمشهرة رسميا تحت مسمى السوق الشرق أوسطية ، حيث أنه ليس لدى الليكود رؤية واضحة بشأن مستقبل المنطقة ، بل انه يحتقر المحيط العربي لاسرائيل وينأى بها عن الانخراط فيه .

– كشفت انتخابات الكنيست الاسرائيلي الرابعة عشرة اكثر من أية انتخابات أخرى ، حركة تبادل المواقع السياسية والأيدلوجية لاغراض انتخابية مؤقتة ، وأخرى تتعلق بحدود الخلاف بين كل من التكتلين الكبيرين . حيث دخل حزب العمل "السلمي المعتدل" وفقا للتوصيفات الجارية ، الحملة الانتخابية تحت شعار "اسرائيل قوية مع بيريز" اما الليكود فقد اختار شعار "السلام مع الليكود" وفقا لطبيعة المرحلة الراهنة في العملية السلمية . وهكذا تحصن العمل وراء متطلبات القوة والامن لاسرائيل . وهي مواقع احتلها ليكود ، بينما دخل الليكود راغبا موقع السلام والذي ينسب تاريخيا الى العمل .

– استمرار عملية تحول النظام الحزبي من أحادية حزبية الى ثنائية حزبية وتعددية بتصاعد قوة التيار الديني ممثلا في الاحزاب الدينية اليهودية الثلاثة "المفدال ، شاس ، يهود التوراة . فقد كان هذا النظام حتى ١٩٧٧ أقرب الى نطاق الحزب الواحد . ومنذ ذلك الحين برز تكتل اليمين واليسار كتيارين أساسين . لكن مع انتخابات ١٩٨٨ بدأ التصدع ينال من نظام القطبية الثنائية .

– الدور الذي لعبته وسائل الاعلام ، حيث لعبت المناظرة التليفزيونية التي جرت بين بيريز ونتانياهو دورا كبيرا في ترجيح كفة الأخير .

تعقيبات الجلسة الأولى :

شهدت الجلسة الأولى عدة تعقيبات هامة ، نورد منها مايلي:

– تعقيب أ. محمد سيد أحمد حول شكل صيغة السلام المقبولة لدى المجتمع الاسرائيلي ، فقد مال الناخب الاسرائيلي الى تأييد سلام نتانياهو الذي لايعني بضرورة دمج اسرائيل في المنطقة، ورفض السلام الذي طرحه بيريز القائم على اذابة اسرائيل في محيطها الشرق أوسطي .

– تعقيب الدكتور قدري حفني حول تأثير العوامل النفسية في دفع الناخب الاسرائيلي لتأييد تشدد الليكود ، حيث ان ميراث الالم بين العالم العربي واسرائيل ليس من السهل تجاوزه بسهولة ، وإنما هو في حاجة الى فترة أطول للحديث فيما بعد عن اقامة علاقات طبيعية بين الطرفين .

– تعقيب اللواء أركان حرب أحمد عبد الحليم حول أهمية بناء قوة عربية شاملة لإحداث توازن مع القوة الاسرائيلية ، وعدم الارتكان الى صيغة السلام في حفظ علاقات سلمية بين الجانبين.

الجلسة الثانية : البدائل المتاحة للتحرك العربي :

صعود نتانياهو الى الحكم يضع الدول العربية ، وخاصة تلك المعنية مصير الصراع العربي الاسرائيلي في السلم والحرب بين خيارين وهما: قبول برنامجه للسلام ، بما يعنيه من تحديد سقف للطموح الفلسطيني في الحكم الذاتي الذي لايتطور الى دولة فلسطينية والتخلي عن القدس والابقاء على الجولان محتلة ، أو قبول الحرب من أجل تحقيق هذه الأهداف .

ولاشك ان الواقع العربي في اللحظة الراهنة – كما يقرر د . عبد العليم – يحول دون قبول أي من هذين الخيارين ، فالأول أي قبول سلام ليكودي غير ممكن ، لانه لايلبي مطالب الحد الادنى العربية والتي قبل الرأي العام العربي التسوية على أساسها ، والثاني ، أي خيار الحرب بحاجة لاستعداد طويل خاصة في مرحلة التفكك الحالية والخلل التاريخي في ميزان القوى . وهذا الأمر من شأنه ان يخلق طريقا ثالثا وخيارا ثالثا بين هذين الخيارين من شأنه أن يضع العالم العربي في طريق استعادة التوازن المفقود ، وذلك يقتضي إعادة ترتيب الأوراق العربية ويفترض الوعي بأهمية كل ورقة.

وحول طبيعة هذا الخيار الثالث قال المتحدث ان هذا البديل ، وان دفع الى التفكير فيه تعقد اللحظة الراهنة في الصراع فان مهمته تتجه الى المستقبل أي الى بناء علاقات قوة وردع في مواجهة بنية الردع الاسرائيلية . وفصل في العناصر اللازمة لبناء هذا البديل فأكد على النقاط التالية :

– ضرورة ان يستند الخيار العربي الى الوعي بأهمية ملء الفراغ الاستراتيجي ، والذي نشأ بسبب تضاؤل أهمية العرب عقب انهيار الاتحاد السوفيتي .

– ان ندرك حاجتنا لميزات خصومنا ، فاذا كان العلم والتكنولوجيا هما مصدر تفوق اسرائيل علينا ، فان بناء بديل لسياسة الامر الواقع الاسرائيلي يفترض منح هذين العنصرين أهمية خاصة .

– ضرورة تقييم مسيرة العملية التفاوضية خلال السنوات الماضية منذ انطلاقها في خريف ١٩٩١ .

– صياغة نظرة عربية جديدة للعالم وللمحيط الاقليمي انطلاقا من التغيرات التي حدثت على هذين الصعيدين .

تعقيبات الجلسة الثانية :

– تعقيب أ. نبيل عبد الفتاح حول أهمية مراعاة عملية دمقرطة النظم السياسية العربية في بناء بديل المواجهة مع اسرائيل ، على اعتبار ان تحول هذه النظم نحو المزيد من الانفتاح الديمقراطي يوفر لها التأييد الجماهيري والتعبئة المجتمعية التي تساندها في عملية التفاوض مع الطرف الاسرائيلي .

– تعقيب الدكتور عبد المنعم سعيد حول أهمية بناء بديل "اجرائي" حالي للمواجهة مع اسرائيل يقوم على ضرورة دعم السلطة الفلسطينية لحين بناء البديل المطروح على المدى الزمني الاطول .

– تعقيب أ . عمرو الشوبكي – باحث في النظم السياسية – حول لمغزى فوز الليكود صاحب البرنامج المنغلق الذي عكس تمسكا بالموروث التاريخي على في إصلاح في عملية اصلاح النظم السياسية العربية المطروح بصددها إحداث قطيعة مع الموروث التاريخي .

أ • م

" مؤتمر " الإنسان المصرى وتحديات القرن القادم

الإسكندرية (٢٧-٢٩ اغسطس ١٩٩٦)

أديب نجيب سلامة

بدعوة من إدارة الدراسات والحوار بالهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الإجتماعية، وفى إطار برنامجها للحوار الإسلامى المسيحى حول القضايا القومية، إلتقى فى الإسكندرية نحو ١٤٠ من رجال الدين الإسلامى والمسيحى وأساتذة الجامعات ورجال الإعلام، لبحث قضية الإنسان المصرى وتحديات القرن القادم.

وحول هذا العنوان الرئيسى قدم السيد يسين - مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام المحاضرة الأولى فقال:

أنه من الصعب التنبؤ بالمستقبل فى هذا العالم المعقد، خاصة وهناك متغيرات دولية وإقليمية ومحلية تحدث كل يوم. ومن ثم فالتنبؤ المستقبلى حاليا لا يتعدى الربع قرن القادم.

ورسم أ. سيد يسين خريطة لواقع المجتمع المصرى، يتبين منها وجود ثلاثة أنواع من الصراعات:

- الصراع الثقافى: بين مؤيدى الإسلام السياسى، والعلمانيين الذين ينادون بالفصل بين الدين والدولة.

- الصراع السياسى: بين أنصار السلطوية السياسية، وأنصار التعددية الديمقراطية الذين يدعون إلى تعديل الدستور والفصل بين السلطات وإطلاق حرية إنشاء الأحزاب.

-الصراع الإقتصادى: بين أنصار السوق الحر الذين يطالبون بكف يد الدولة عن التدخل فى الأمور الإقتصادية والاتجاه إلى الخصخصة وإطلاق حرية القطاع الخاص وبين أنصار هيمنة الدولة الإقتصادية والإبقاء على القطاع العام بعد ترشيده.

ويرى السيد يسين أن القرن القادم (والذى يبدأ بعد أربع سنوات!) هو قرن المعلومات والثورة العلمية والتكنولوجية - كما أنه عصر الإتصال الإنسانى بين كافة المجتمعات والثقافات دون قيود أو حواجز.

ومن هنا، تبدو حاجة مصر إلى الرؤية الإستراتيجية التى تحقق الإنتقال إلى الكونية من خلال وسائل ديمقراطية ومتحضره، مع إتاحة الفرصة للتنوع الفكرى والحوار الديمقراطى والمناخ الصحى للتعددية وذلك فى حدود الدستور والقانون.

دور مؤسسات المجتمع المدنى :

وقال الدكتور القس صموئيل حبيب رئيس الطائفة الانجيلية بمصر ومدير عام الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الإجتماعية: أننا ونحن نقترب من الالفية الثالثة، نحاول أن نتطلع للمستقبل من خلال تقييم الحاضر، وأننا ونحن نتطلع إلى رؤية مستقبلية من أجل المجتمع المصرى، فإن هدفنا الأول هو الإنسان: من أجله نضع الأسس والمبادئ، ونرسم السياسات ونخطط البرامج.

ونحن نتطلع إلى القرن الحادى والعشرين نجد مجالات عديدة تحتاج إلى التطور والتغيير، ولا يمكن للدولة أن تقوم وحدها بكل الجهد، ومن هنا يبرز دور مؤسسات المجتمع المدنى ومن بينها المؤسسات الدينية والجمعيات الأهلية.

ويطرح الدكتور القس صموئيل حبيب بعض القضايا الهامة التى يمكن مع مطلع القرن القادم أن تسهم مؤسسات المجتمع المدنى مع الدولة فى مواجهتها، ومنها قضايا التعليم، حيث يسمح للقطاع الخاص والجمعيات الأهلية بإنشاء المؤسسات التعليمية على كافة المراحل الدراسية.

سمات القرن الحادى والعشرين :

قبل أن يقدم الدكتور نادر الفرجانى محاضرته عن التعليم والعمل فى مصر: التحدى المستقبلى اشار إلى سمات القرن القادم والتى اوجزها فى:

١- الكوكبية Globaljsm، وفى هذا الصدد يجب وجود تنظيم إجتماعى سياسى (اطار مؤسسى) فيه المساءله وفيه نسق الحوافز المجتمعى، بالاضافه إلى السوق الحر المفتوح والنظام التعليمى المنافس، ٢- العلم، ٣- المعرفة والتقنية المتطورة، ٤- ايقاع التطور الخاطف والمتسارع، ٥- المنافسة الحادة، ٦- الانتاج الراقى النوعية، والمرتفع الانتاجية.

وعن التعليم والعمل قال د. فرجانى انهما وجهان اساسيان للنشاط الانسانى فى المجتمعات البشرية، وطرح مقولة اساسية فى ورقته المقدمة للندوة وهى أنه تقوم بين التعليم والعمل فى مصر علاقة متأزمة ذات آثار سلبيه على المستويين الفردى والكلى.

الإنسان فى رعاية الدين :

تحدث فى هذا الموضوع الدكتور محمد إبراهيم الفيومى الأمين العام المجلس الأهلى للشئون الإسلامية، فقال أن الأديان السماوية "صنعة إلهية" لها كل ما للإلهيات من ثبات الحق الذى لا تبديل لكلماته، وصرامة الصدق الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ثم هى فوق ذلك "منحة كريمة" تصل إلى حامليها وسفرائها عفوا بلا كدح ولاتعب، وتغمرهم من نورها فى فترات خاطفة كلمح البصر أو هو اقرب، ثم هى تعين العقل على تخطى ظلمات المادة وإذا التقى العقل والوحى على أمر فقد اتصلت مشاعر الليل بضوء النهار.. نور على نور.. يهدى الله لنوره من يشاء.

تنوع الاديان :

وإن تنوع الأديان لا ينبغى أن ينظر اليه على أنه التعبير عن الصور اللامتناهية من خيال الإنسان، وإنما على أنه المظاهر المتعددة لوحدة أساسية بعينها وهى تعليم الإنسان الايمان بالله، كالماء الذى يأخذ شكل الوعاء الذى يحويه ولونه، وهو لايزال الماء الصافى والذين يتشككون فى

الدين لم يكن مبرر التشكيك مفهوما، ولم يكن شكا منهجيا علميا قائما على درس الخيارات والبدائل المختلفة. إن الدين ساحته دائما بريئة، وعلى الذين يتشككون فيه أن يوجهوا سهام تشكيكهم إلى ماالديهم من خلط وقعوا فيه، فهم يحسبوان عادات وقيما أفرزتها عصور التخلف دينا. إن موقف هؤلاء المتشككين الذين لا يحسنون الظن بدينهم ليس بمقبول، بل إنه في كثير من الأحيان ليس بمفهوم، ولكن الموقف في عمومه تمرد على المجتمع وقيمه!

المؤسسات الأهلية :

وتحدث في نفس الجلسة الخبير الإقتصادي الدكتور سمير عليش، لتناول ملامح المجتمع الحضاري مع قيام المنظمات الأهلية. ولأن صميم عمل الدكتور عليش هو الأرقام، فقد ذكر تطور حجم الجمعيات في مصر عبر السنوات الماضية، كان عددها في عام ١٩٧٦ هو ٧٥٩٣ جمعية، الآن وصلت لأكثر من ١٣٠٠٠ جمعية، وكيف أن هذه الجمعيات توفر قدرا من المشاركة التطوعية، وهي في الدول النامية تكون غالبيتها غير حكومية، وشرح بالتفصيل الأسباب التي أدت إلى ظهور تلك المنظمات والعلاقة بين الحكومة والمنظمات الأهلية الحكومية في مصر.

دور المؤسسات الدينية :

أما نيافة الأنبا يوحنا قلته النائب البطريركي للأقباط الكاثوليك فقد قدم دراسة فريدة عن المؤسسات الدينية في مصر.. رؤية للحاضر والمستقبل بدأها بتساؤل: هل الحضارة تتطور وفقا للضغوط الإقتصادية.. أم أن الحضارات تزدهر أو تتدهور وفقا للطاقة الروحية والأخلاقية؟ هذا التساؤل هو محور المعركة في قلب الإنسانية اليوم، وفي ضمير كل إنسان. إن انقلابا جذريا يحدث في أواخر القرن العشرين، وعلى عتبة القرن الواحد والعشرين، إننا نعيش حضارة غربية عالمية، ترتكز على أسس علمية عقلانية نجحت إلى حد بعيد في السيطرة على الفكر الإنساني، وغزت كل نواحي الفكر، إنها حضارة ليست شيوعية وليست مادية، ولكنها وضعت العقل سيدا وقائدا.

وحتى تؤدي المؤسسة الدينية دورها المطلوب في المرحلة المقبلة طالب الأنبا يوحنا قلته بضرورة رفع مستوى معيشة رجال الدين تماما.. الخبز قبل الكلمة.. وإيجاد فرصة عمل قبل الوعظ والارشاد فالحكمة تقول: لاتعظ جائعا، والإنسان الذي يعيش في بطالة على غير استعداد لسماع كلمة روحية.

وكان المؤتمر قد بدأ أعماله بجلسه افتتاحية تحدث فيها فضيلة الأمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوي - شيخ الأزهر - مبديا إعجابه باختيار موضوع (الإنسان المصري وتحديات القرن القادم) وقال أنه عندما دعاني القس الدكتور صموئيل حبيب إلى هذا المؤتمر سعدت بهذه الدعوة لعدة أسباب، فنحن كمصريين.. مسلمين ومسيحيين تجمعنا مصالح مشتركة، وشريعة الإسلام ترى أن غير المسلمين بالنسبة للمسلمين ينقسمون إلى ثلاثة أقسام: إما قوم لا يعيشون معنا ولا نعيش معهم، وإنما هم يعيشون في أسيا أو في أفريقيا أو في أوروبا.. أو أمريكا ولكنهم لا يسيئون الينا باى لون من الوان الإساءة، وإنما هم يتبادلون معنا المنافع التي احلها الله.. وهؤلاء، وضع لنا القرآن الكريم الأصل الذي نبني علاقتنا معهم على ضوئه في قوله عز وجل: (فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ان الله يحب المتقين). وقوم آخرون لا يعيشون معنا ولا نعيش معهم ولكنهم يسيئون إلينا بكل الوان الإساءة.. الظاهرة والخفية.. يسيئون إلينا دينيا أو إقتصاديا أو إجتماعيا.. وهؤلاء يامرنا ديننا بأن ندافع عن أنفسنا: (اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وإن الله على نصرهم لقدير). والقسم الثالث: قوم قد تختلف عقيدتنا عن عقيدتهم، ولكننا نعيش في وطن واحد تظللنا سماء واحدة.

وتحدث محافظ الإسكندرية المستشار السيد إسماعيل الجوسقي فرحب بأعضاء المؤتمر على أرض العاصمة الثانية لمصر، وأكد في كلمته أننا على أرض الكنانة نعيش عبر القرون كاسرة واحدة.. مسلمين ومسيحيين معا.. وان سماحة الإسلام تستطيع دائما أن تجد الحلول، وأن تضع النقاط فوق الحروف بغية الوصول إلى الفهم المتطور، وبعيدا عن الجمود الذي يجرنا إلى غياهب ضلالة التفرق والبعد عن الطريق السوي السليم.

وكانت كلمة الدكتور عبدالرشيد سالم نائبا عن الدكتور محمود حمدي زقزوق - وزير الاوقاف فتناول علاقة أبناء مصر عبر الازمان: لقد عاش المصريون منذ أقدم عصور التاريخ قبل أن يعرف الناس علوم الإجتماع والسكان والحضارة فانشاوا وأسسوا أعظم حضارة عرفها البشر، حضارة الإنسان والعلم والاخاء والمحبة والمودة، تعانق ابناء مصر معا على شواطئ النيل تحنو عليهم الأرض الطيبة الخالدة، لافرق بين إنسان أبيض أو أسود، أو صاحب دين، عرفوا المحبة والمودة والاخاء فيما بينهم قبل الاديان كلها، قبل المسيحية وقبل الإسلام، وعرفوها أكثر بعد المسيحية والإسلام، فما عقد من إجتماع مسيحي على أرض الإسكندرية في القرن الرابع ميلادي كان لتصحيح ما حدث من انحراف في الدين المسيحي، وما عقد على أرض مصر من إجتماعات ومؤتمرات بعد الإسلام إنما كان لتصحيح ما يحدث من انحراف في الطريق عبر الأديان، فنحن في مصر (والحمد لله) لا نعرف فرقة في الدين أو الاخاء فكلنا رجل واحد!

ثم طرح الدكتور القس صموئيل حبيب رئيس الطائفة الانجيلية بمصر ومدير عام الهيئة القبطية الانجيلية للخدمات الإجتماعية المنظمة للمؤتمر اسلوب العمل بهذا المؤتمر وموضوعاته التي تناقش قضايا علمية تهمنا جميعا: لابد أن يقترب هذا المؤتمر من الواقع المصري وامكانياته المستقبلية عبر قراءة شاملة في مستقبل الإنسان المصري.

مكتبة السياسة الدولية

إشراف د. نهى المكاوى

الولايات المتحدة والتحول الديمقراطى فى العالم العربى

The United States And The Challenge of Democratization in the Arab World, Guilain p. Devoeux, Center for Contemporary Arab Studies, George Town University, 1996.

فى دراسة أعدها مركز الدراسات العربية المعاصرة جامعة جورج تاون الأمريكية يتضح أن السياسة الأمريكية بالنسبة للمنطقة العربية قد ارتكزت حول محورين أساسيين هما: حماية مصادر النفط بالخليج، وحماية أمن إسرائيل.

ويلفت البحث النظر أن التحول الديمقراطى فى المنطقة العربية لم يكن من ضمن أولويات السياسة الأمريكية حتى عام ١٩٩٠. ويحاول البحث فى مجمله الأجابة على عدة تساؤلات من أهمها:

١- لماذا ترددت الولايات المتحدة الأمريكية فى استخدام ثقلها السياسى فى المنطقة العربية وتشجيع قيام أنظمة أكثر تحرراً وديمقراطية؟.

٢- لماذا تدعم الولايات المتحدة - منذ بداية التسعينات - أنظمة غير ديمقراطية ولا تضع من أهدافها برنامجا للاصلاح السياسى؟.

٣- ماهى السياسات التى وضعتها الإدارة الأمريكية فى عهد كل من الرئيسين بوش، وكلينتون لتدعيم عمليات التحول الديمقراطى فى دول العالم العربى؟.

٤- ماهى المحددات التى ستستمر فى التأثير على حجم المساعدات الأمريكية للدول التى تمر بمرحلة التحول الديمقراطى؟.

٥- ماهى الخطوط العريضة لتشكيل دور أمريكى أكثر فاعلية لعملية التحول الديمقراطى للأنظمة العربية؟.

ويشير البحث إلى أنه فى مرحلة ماقبل التسعينات ترددت الولايات المتحدة فى تشجيع التحول الديمقراطى فى المنطقة العربية للأسباب الآتية:

١- تشككت الولايات المتحدة فى توفر المناخ الملائم والمتطلبات اللازمة لنجاح النموذج الديمقراطى الغربى فى المنطقة العربية.

٢- عدم رغبة صانعى القرار الأمريكى فى التدخل فى الشئون الداخلية العربية وذلك لعلمهم بأن تجربة العالم العربى مع الاحتلال والاستعمار على مدار قرن ونصف القرن قد أفقدت العالم العربى الثقة فى الغرب وجعلت من أى محاولة غربية موضع الشك.

٣- تخشى الولايات المتحدة من إنعكاس التحول الديمقراطى العربى بالسلب على مصالحها فى المنطقة.

٤- تتمتع الولايات المتحدة بعلاقات جيدة ومستقرة مع الأنظمة المحافظة فى الخليج.

ويلقى البحث الضوء على تطور العلاقات العربية الأمريكية واقتناع صانعى القرار الأمريكيين بأن الدور الأمريكى غير مرغوب فيه من قبل الشعوب العربية وأن المواطن العربى على يقين بأن الدور الأمريكى فى المنطقة هو لخدمة المصالح الإستراتيجية الأمريكية نفسها والمتمثلة فى تأمين موارد النفط وحماية أمن إسرائيل وليست لخدمة المنطقة العربية ذاتها. كما يوضح البحث اقتناع الولايات المتحدة بأن الأنظمة الديكتاتورية فى المنطقة أقدر على التكيف مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية من دول أخرى تأخذ بعين الاعتبار التوجهات العامة لشعوبها، وأن الولايات المتحدة ترى الزعيم الديكتاتور على أنه شخص يمكن التعاون معه وتوقع ردود أفعاله، وهو أفضل بالنسبة لها من نظام إسلامى كإيران أو نظام فوضوى كلبنان إبان الحرب الأهلية.

سياسة أمريكا تجاه العرب فى الثمانينات:

بدأت حقبة الثمانينات بقدوم رئيس أمريكى جمهورى هو رونالد

ريجان خلفا لرئيس ديمقراطي وهو كارتر، وقد أظهرت الدراسة صانع القرار الأمريكي وكأنه يدخل هذه المرحلة وهو يعاني من عقدة متمثلة فيما احدثته إدارة الرئيس كارتر الخاطئة لعلاقتها باثنين من أهم حلفاء الولايات المتحدة في العالم وهما إيران ونيكاراجوا. وقد بدا واضحا أن إدارة الرئيس ريجان على غير إستعداد للتخلي عن حلفائها في العالم من أجل الديمقراطية، وذلك لاقتناعها بأن محاولة الضغط على الأنظمة الحليفة لادخال برنامج الاصلاح السياسي سوف يفتح المجال لحالة من عدم الاستقرار ومن ثم تهديد المصالح الأمريكية بشكل مباشر. وقد برهنت إدراة الرئيس ريجان على سياستها تجاه العالم العربي عندما قرر أمير دولة الكويت إجهاض مسيرة الديمقراطية بحل البرلمان عام ١٩٨٦ حيث لم تبد الولايات المتحدة الأمريكية أي استياء من قرار أمير الكويت، ويرجع ذلك إلى اعتماد الولايات المتحدة المتزايد على صادرات النفط من الخليج، كما أنه في مرحلة سابقة لذلك وبالتحديد أثناء الحرب العراقية الإيرانية تخلت الولايات المتحدة عن موقفها الرسمي المعلن بالتزام الحياد تجاه هذا الصراع وإنحازت إلى الجانب العراقي حتى تضمن عدم انتشار التيار الإسلامي في المنطقة العربية، وقد آثرت أمريكا التعاون مع صدام حسين في سبيل احتواء ثورة الخميني، وترى الولايات المتحدة أنه طالما أن العراق ملتزم بتأدية دوره الجيوستراتيجي في المنطقة فإن طبيعة نظامه السياسي وإنتهاكه لحقوق الإنسان تصبح أمراً ليس بالأهمية بالنسبة لواشنطن.

وبانتهاء فترة رئاسة الرئيس ريجان عام ١٩٨٩ يتولى رئيس جمهوري آخر هو جورج بوش الرئاسة ويتزامن تولي جورج بوش مع تحقق الحلم الأمريكي في انهيار الاتحاد السوفيتي لتصبح الولايات المتحدة أكثر حرية في تشجيع التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث، وقد كان لتحلل حلف وارسو تأثيره على دول الكتلة الشرقية حيث أدى ذلك إلى اقتطاع الدعم الدبلوماسي والإقتصادي والعسكري المقدم من موسكو لتصبح تلك الدول على استعداد لتلبية دعوة واشنطن لاطلاق مزيد من الحريات السياسية فيها.

تشير الدراسة إلى تغير آخر بدأ ظاهرا مع بداية التسعينات متمثلا في دوران عجلة الديمقراطية في بعض الدول العربية وظهور بعض المتطلبات الأساسية لقيام المجتمع المدني (Civil Society)، والمتمثلة في زيادة حجم الطبقة المتوسطة وزيادة شريحة المتعلمين والمشاركة السياسية في الأقطار العربية.

وقد رأت وجهة النظر الأمريكية أنه لم يعد من الممكن التخلي عن القوى الديمقراطية في المنطقة وبالرغم من موقف أمريكا المعلن عن تشجيعها للديمقراطية في المنطقة العربية وبرهنتها على ذلك من خلال أدراج برنامج للتحول الديمقراطي والمجتمع المدني ضمن نشاطات هيئة المعونة الأمريكية (USAID) في عام ١٩٩٠، إلا أن مسألة الديمقراطية قد ظلت بعيدة عن كونها إحدى أولويات السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ويرجع ذلك للأسباب الآتية:

١- التعددية والديمقراطية ستسمح بوجود مكان لنمو الحركات الأصولية الإسلامية التي يمكن أن تصل إلى الحكم وتكون ديكتاتورية إسلامية.

٢- الحركات الإسلامية غالبا ماتكون معادية للولايات المتحدة الأمريكية مما قد يؤدي لخسارة الولايات المتحدة لمصالحها مع العالم العربي.

٣- تتسم الحركات الإسلامية بالعداء لإسرائيل، كما أن مساندة الولايات المتحدة لدول تحكم بالنظام الإسلامي يكون مناقضا لالتزامها بحماية أمن إسرائيل. ولذا فقد رأت واشنطن أن التحول الديمقراطي يأتي بعد التسوية النهائية للصراع العربي الإسرائيلي، فالبيئة التي قد يخلقها السلام في المنطقة ستكون بالقطع أكثر ملاءمة لنمو الحركة الديمقراطية، ومن هنا يظهر أهتمام الولايات المتحدة بالعملية السلمية وانعكاساتها على مستقبل التحول السياسي في المنطقة العربية.

كلينتون وقضية التحول الديمقراطي :

تهاجم الدراسة الرئيس كلينتون بدعوى أنه لم يقدم شيئا لخدمة قضايا الديمقراطية في العالم كما سبق أن تعهد أثناء حملته الانتخابية، توضح الدراسة أن كلينتون قد ركز أهتمام الولايات المتحدة على قضية واحدة وهي مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية.

ويمتد ترجيه النقد ليشمل إدارة الرئيس كلينتون باكملها لكونها غير حاسمة وفاشلة في تحقيق سياسة خارجية متماسكة. وتبرهن الدراسة على ضآلة حيز الأهتمام بقضية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية عن طريق عرض المبالغ المخصصة لهذا الغرض في موازنة عام ١٩٩٥ التي توضح الآتي:

١- الميزانية الكلية للعلاقات الخارجية بلغت ٢٠,٨٦ مليار دولار خصص منها فقط ٢٣,٨٥ مليار دولار لغرض بناء الديمقراطية وذلك بنسبة ١٣٪ من إجمالي الميزانية.

٢- تم توزيع ٢,٨٥ مليار دولار بواقع ٩٠٠ مليون دولار للجمهوريات المستقلة عن الأتحاد السوفيتي السابق، ٣٨٠ مليوناً لدعم الديمقراطية بدول شرق أوروبا.

٣- وفي المرتبة التي وضعت فيها الدول العربية ضمن مجموعة دول العالم الثالث فقد خصصت ١٤٣ مليون دولار كان معظمها من نصيب دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.

المعونة الأمريكية وبرنامج التحول الديمقراطي :

بدأت هيئة المعونة الأمريكية في تنفيذ برنامجها للتحول الديمقراطي في عام ١٩٩٠ والسبب في أدراج الأصلاح السياسي ضمن البرنامج يرجع إلى اقتناع الوكالة بأن العديد من المشاكل الإقتصادية ناجمة عن أسباب سياسية.

وتتمثل هذه المشكلات في أنتشار الفساد الحكومي، ضعف المؤسسات السياسية وسيطرة الأجهزة التنفيذية على الجهاز القضائي. وبرنامج التحول الديمقراطي الذي تقوم به الوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية قد تم إنشاؤه لمساعدة دول المنطقة العربية في بناء وتقوية مؤسسات صنع القرار وأيضا التقنيات المؤدية لمزيد من المشاركة الشعبية في عملية صنع القرارالسياسي.

وبالنظر إلى العالم العربي، نجد أن مشروع التحول الديمقراطي قد بدأ ببرنامج يطلق عليه "الحكم والديمقراطية" (Governance (GDP) and Democracy) ويهدف هذا البرنامج إلى تقديم المساعدة الفنية التي تؤدي إلى تحسن أداء المؤسسات الحكومية وجعلها أكثر أستجابة لمتطلبات الشعوب ويتألف البرنامج من عدة برامج صغيرة من ضمنها برنامج دعم المؤسسات الديمقراطية والذي بدأ عام ١٩٩٢. ويهدف إلى تقليل العقبات ذات الطابع السياسي أمام عملية الأصلاح الهيكلي

المؤسسات بفرض التحول للتفكير بمنطق السوق.

وقد عانت "هيئة المعونة الأمريكية" (USAID) فى عامى (١٩٩٣ - ١٩٩٤) من سوء تخطيط إدارة الرئيس كلينتون حيث مرت بمرحلة إعادة هيكلة مما أدى إلى إرتباكها داخلياً. وتدلل الدراسة على ذلك أنه بالرغم من انشاء مكتب مركزى للبرامج العالمية ليحل محل المكاتب الإقليمية إلا أن المكاتب الإقليمية ظلت قائمة وقد أدى ذلك إلى تداخل فى وظائف المكاتب وتداخل فى السلطات والتأخر فى تنفيذ المشروعات ذات الأهمية الكبرى.

إن واشنطن تهتم حتى الآن بحفظ أستقرار المنطقة على المدى القصير فقط، لذا فإن سياستها تجاه العالم العربى ليست مبينة على المبادرات وإنما على ردود الأفعال.

ويلقى البحث الضوء على المتغيرات الإجتماعية فى العالم العربى ويوضح أن التقدم التكنولوجى الكبير قد أبقى الأنظمة العربية غير قادرة على حجب المعلومات عن المواطن العربى. ولذلك لن تتمكن هذه الدول من تجاهل مطالب شعوبها فى التوجه نحو الديمقراطية وسيصبح لزاما عليها الاختيار مابين الاصلاح السياسى التدريجى وأفساح المجال للتعددية السياسية تحت راية الدولة أو خطر الازاحة عن السلطة نتيجة لسخط الشعوب، ومن ثم فإن البحث يرى ضرورة أن تأخذ الولايات المتحدة فى الأعتبار التغيرات الداخلية لهذه الدول فى تشكيل سياستها الخارجية.

ويشكك البحث فى ثقة الولايات المتحدة فى بقاء سيطرة أنظمة الخليج فى حال تمسكهم بأسلوب الحكم الفردى ويقدم البحث العديد من الاستنتاجات والتوصيات التى من شأنها دعم عملية الاصلاح الديمقراطى، كما يشير إلى أن هذا الاصلاح لن يتم دون تعزيز أو انشاء المؤسسات السياسية والقانونية التى تقوم بترسيخ مبادئ المشاركة السياسية وسيادة القانون. كذلك يقدم البحث توصيات لما يجب أن تكون عليه إتجاهات السياسة الأمريكية لدعم عملية التحول. لذا فإن أولويات واشنطن يجب أن تتجه إلى:

١- المشروعات التى تسهم فى رفع مستوى أداء المؤسسات البيروقراطية.

٢- المشروعات التى تعمل على إرساء نظام من المسئوليات والواجبات وتعمل على الحد من الفساد واستغلال النفوذ والمركزية.

٣- المشروعات التى تدعم استقلالية القطاع القضائى.

ويلقى البحث الضوء على أهمية دور المنظمات الأهلية وضرورتها من أجل إنجاح التحول الديمقراطى ويظهر ذلك من خلال اهتمام إدارة كلينتون بهذه المنظمات الأهلية واعطائها أهمية فى سياسات وخطط برنامج "المعونة الأمريكية" وبرنامج المنح القومية للديمقراطية.

وأخيراً يرى البحث أن الولايات المتحدة يجب أن تقوم بحث جميع الأنظمة العربية على توسيع قاعدتهم السياسية والعمل على اشراك أكبر عدد من قطاعات العمل الوطنى فى عملية إتخاذ القرار.

ويؤكد على أن الديمقراطية هى السبيل الوحيد لضمان الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة فى المنطقة على المدى المتوسط والبعيد.

خالد فريد سويلم

حزب التحرير والسعى نحو الخلافة الاسلامية

A Fundamental Quest: Hizb Al-Tahrir And The Search For The Islamic Caliphate, Dr. Suha Taji-Farouki, London: Grey Seal, 1996

لاشك أن حزب التحرير الإسلامى - رغم محدودية عدد أعضائه وتأثيره فى الحياة السياسية اليومية داخل البلدان المسلمة أو خارجها - قد اكتسب اهتماما متزايدا منذ نهاية الأربعينات وحتى الآن، ومن هنا تأتى أهمية كتاب الدكتورة سها التاجى الفاروقى - الباحثة البريطانية العربية الأصل - حول هذا الموضوع والذى كان أصلا رسالة لنيل درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية.

وجاء الفصل الأول من الكتاب ليعرض تطور الحزب - بناءا على وثائقه الداخلية التى حصلت عليها الكاتبة وحوارات أجرتها مع عدد من قياداته - منذ عام ١٩٥٣ حتى الآن، بينما تناول الفصل الثانى الأفكار الأساسية للحزب من خلال كتابات مؤسس الحزب ومنظره تقى الدين النبهانى ومنشورات الحزب. وتعرض الكاتبة هنا لمفهوم النبهانى عن الإسلام مقابل التصورين الإصلاحى والراديكالى، وآرائه حول الأيديولوجيات الحديثة، حول الفقه واللاهوت، وموقفه ازاء الخلافة والدولة الإسلامية بما فى ذلك النظام السياسى والإقتصادى والإجتماعى والتعليمى والسياسة الخارجية. ونذكر هنا أن الكاتبة كرست مرفقا للكتاب أحتوى على النص الكامل لمشروع الحزب لدستور الدولة الإسلامية لعام ١٩٧٩، ويحلل الفصل الثالث من الكتاب إستراتيجية النبهانى لاحياء العالم الإسلامى من خلال إقامة الدولة الإسلامية التى تعيد للمسلمين دورهم فى قيادة العالم. ويبحث الفصل الرابع فى الجوانب التنظيمية الخاصة بهيكل الحزب ومسائل القيادة والعضوية، وتشير الكاتبة هنا إلى تميز قيادة النبهانى بالكاريزمية وتبنى فكرة وجود الطليعة - على النمط اللينينى - تدعى أن وجهة نظرها تمثل كافة المسلمين لكونها وحدها تحمل التفسير الصحيح للنصوص الدينية. ويبحث الفصل الخامس للكتاب فى أنتشار حزب التحرير خارج الأردن والضفة الغربية خلال الـ ١٥

عاما الماضية حيث أنتشر إلى بلدان الهلال الخصيب وشمال أفريقيا والخليج، بل وإلى الدول الغربية، خاصة بريطانيا. وتناولت الكاتبة فى الخاتمة تجربة النبهانى وحزب التحرير فى ضوء تجارب حركات الاحتجاج الإسلامية الأخرى فى السنوات الأخيرة.

ومن المسائل الهامة التى تعرضت لها الدكتورة سها التاجى/ الفاروقى فى عدة مواضع بالكتاب المقارنات المستمرة التى عقدتها بين حزب التحرير الإسلامى وجماعة الأخوان المسلمين، فقد أعتبرت الكاتبة أن مصدر تمايز النبهانى هو أصراره على أولوية أنشاء حزب سياسى إسلامى لتحرير العالم الإسلامى واستعادة فلسطين من خلال هيكل حزب بالمعنى الحديث ولكن بخطاب سياسى إسلامى، وأعتبرت أن الفارق بين إنشاء حزب التحرير وإنشاء جماعة الأخوان هو تأثر حسن البنا فى مصر بحزب الوفد الذى كان بدون برنامج سياسى واضح مقابل تأثر النبهانى بحزب البعث صاحب الإستراتيجية المحددة للعمل السياسى - خاصة فى ظل تأثير القوميين العلمانيين - بمن فيهم حزب البعث - الضخم فى الأردن فى عقد الخمسينات. وقد أقرت الكاتبة بتفوق جماعة الأخوان فى الحياة السياسية وفى جذب عدد كبير من الأعضاء سواء فى الأردن أو فى بقية البلدان العربية والمسلمة مقابل فشل حزب التحرير فى جذب قاعدة شعبية برغم توقعاته بعكس ذلك فى بداية نشأته وسعى نشطائه السياسيين الملتزمين عقائديا لسنوات فى جذب مؤيدين وأتباع من خلال تقديم الحزب كطريق ثالث بين المعسكرين الإصلاحى والراديكالى داخل الحركة الإسلامية.

وفى موضع أخر اشارت الكاتبة إلى اتفاق حزب التحرير وجماعة الأخوان على توصيف المشكلات التى تواجه المسلمين رغم إختلافهما فى كيفية معالجة هذه المشكلات: فقد دعا الأخوان إلى "أسلمة" تدريجية من خلال أنشطة جماهيرية والسعى لتحكيم الشريعة مما يؤدى فى نهاية الأمر إلى إقامة الدولة الإسلامية.

وبالمقابل، كان موقف النبهانى وحزب التحرير الثابت هو ضرورة البدء بإقامة الدولة الإسلامية على أن يعقب ذلك بقية الخطوات. وفى موضع ثالث، أدعت الكاتبة أنه بينما أنهارت جماعة الأخوان المسلمين عقب وفاة حسن البنا - بسبب تمركز الجماعة حول شخصية مؤسسها - فإن رحيل النبهانى كان له تأثير محدود على حزب التحرير، وتعتقد أن فى هذا القول عن جماعة الأخوان مغالاة فى تقدير الاختلافات داخل الجماعة عقب وفاة البنا. وبصفة عامة، يمكن القول أن تحليلات الكاتبة حول الأخوان تظهر نقصا فى التعرف بشكل كافى على أصول الجماعة ومنطلقاتها الفكرية بما يتناسب مع كثرة مقارنة الكاتبة بينها وبين حزب التحرير.

وقد حرصت الكاتبة على التمييز بين حزب التحرير وغيره من الحركات الإسلامية: فقد إعتبرته بعيدا عن الحركات الإسلامية المعتدلة التى اندمجت فى العملية السياسية ببلدان مسلمة أخرى محاولة الدفع باصلاحات تشريعية إسلامية بسبب رفض حزب التحرير لظاهرة التحول الديمقراطية فى عدة دول عربية ومسلمة بإعتبارها مؤامرة غربية، تميزه أيضا عن الحركات الإسلامية ذات التوجه الشعبوى التى ركزت على تقديم خدمات إجتماعية للجماهير. وتعتبر الكاتبة حزب التحرير الإسلامى بعيدا عن الجماعات الإسلامية التى تدعو للعنف، وهو رأى لاشك أن كثيرين يختلفون بشأنه مع مؤلفة الكتاب، بل إن هذا الرأى عرضها للاتهام بالتعاطف مع الحزب من جانب بعض من قرأ الكتاب. ونعتبر أن من مزايا الكتاب إبرازه تعددية حركات الإحتجاج الإسلامية فى القرن العشرين والخلافات فيما بينها فى ظل تأثر كل منها بالاطار الإجتماعى والتاريخى والسياسى الذى تعمل فيه وفى ظل إستجابة كل منها لشرائح إجتماعية مختلفة.

د . وليد محمود عبدالناصر

الطوائف فى فرنسا

- Les Sectes En France
Rapport Parlementaire
- Preface d'Alain Gest

عانى العالم بشكل ملحوظ فى السنوات الثلاث الأخيرة من كثرة العمليات الإرهابية التى قامت بها جماعات أصولية متطرفة لعل أبرزها ما قامت به جماعة أوم اليابانية المتطرفة فى ٥ مارس ١٩٩٥ من تسريب الغاز السام فى مترو أنفاق طوكيو ، مما أدى الى مصرع ١١ وإصابة ٥٠٠٠ آخرين .

وفى فرنسا على وجه الخصوص زاد نشاط هذه الطوائف فى العقد الأخير بشكل جعلها ظاهرة تهدد المجتمع ، ولذا كان لابد من تدخل الدولة ، فاجمعت الجمعية العامة الفرنسية فى ٢٩ يونيو ١٩٩٥ على اقتراح تقدم به أعضاء المجموعة الاقتصادية بالحكومة الفرنسية بتكشيل لجنة تحقيق لدراسة الظاهرة ووضع السبل الكفيلة بمواجهتها .

وللإحساس بخطورة الظاهرة تكاتفت جهود كل الوزارات المعنية بالموضوع من أجل توفير المعلومات اللازمة لعمل اللجنة وهى وزارات الداخلية والخارجية والشئون الاجتماعية والاقتصاد والعدل .

والكتاب يتكون من ثلاثة فصول ، فى الفصل الأول يتعرض الكاتب لتعريف مفهوم الطوائف وجذورها التاريخية والبناء الداخلى لها .

فرغم أن هذا المفهوم يبدو للوهلة الأولى سهل التعريف إلا أن اللجنة - عند تعريفها له - اكتشفت أنه يحمل كثيرا من الصعوبات خاصة على المدى الطويل لأنه مفهوم غير متداول في القوانين واللوائح الفرنسية ، مما صعب من مهمتها لأن تقيدها - أى اللجنة - بالتعريف القانونى كأساس لعملها سيجعل المفهوم يصطدم بمبدأ حرية العقيدة المكفول بمقتضى المادة العاشرة من اعلان حقوق الإنسان ، والمادة الثانية من دستور ١٩٥٨ الذى صاحب قيام الجمهورية الفرنسية الخامسة .

وعن الجذور التاريخية للظاهرة الطائفية نجد أن الطوائف فى فرنسا قد استقرت من خلال موجتين واضحتين من الهجرة :

الأولى كانت في بداية القرن العشرين وتولدت عن حركات دينية كان منشؤها فى البلاد الأنجلوسكسونية ثم توطنت فى المجتمع الفرنسى .

أما الثانية فقد قدمت من الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية عام ١٩٦٠ .

وعن البناء الداخلى للطوائف ، فإنه يأخذ الشكل الهرمى (الهيراركى) بمعنى وجود انفصال بين التابعين والمؤيدين فى القاعدة وهؤلاء يمثلون الأغلبية وبين المرشدين فى القمة وهم يمثلون صفوة الطائفة وتصل بين القاعدة والقمة درجات هرمية من الأعضاء تنقل الأوامر من القمة الى القاعدة بحيث يقل العدد كلما اتجهنا الى القمة.

فى الفصل الثانى يتحدث الكاتب عن محاولة تصنيف الطوائف وعن خطابها السياسى .

من الصعب وضع خريطة سياسية واجتماعية للظاهرة الطائفية فى فرنسا بسبب شدة التغير والتنوع الذى تتسم به الحركات التى تكونها .

ولكن فى محاولة للتصنيف وبناء على المعلومات التى وفرتها جهة الشئون الجنائية ووزارة العدل أمكن تصنيف الطوائف وتقسيمها الى ١٣ نوعا ينتمى كل منها الى عائلة مختلفة فى الفكر والتطبيق ، ولكن بصفة عامة اتضح أن معظمها خارج على الشرعية والقانون من خلال ما تم من حصر الجرائم التى تمارسها هذه الطوائف ضد طبيعة الإنسان من قتل وتعذيب ونهب أموال ... الخ ، بينما عدد قليل منها هو الذى يعمل أو يمارس نشاطه فى إطار من الشرعية .

أما عن الخطاب السياسى للطوائف فهو مضاد للمجتمع ، لأنه يوضح للتابعين والمؤيدين ضرورة عدم اتباع قوانين وأخلاقيات ومبادىء المجتمع لأن التبعية يجب أن تكون لمبادىء الطائفة التى تسمو على مبادىء وقيم المجتمع .

وفى الفصل الثالث يتحدث الكاتب عن طرق مواجهة هذه الطوائف .

من الواضح وجود قصور فى سياسة الدولة تجاه مواجهة الظاهرة الطائفية لعدة أسباب لعل أهمها أن النظام القضائى ناقص بسبب قصور فى التشريعات لا يسمح بالمواجهة إلا جزئيا وحتى فى هذه الجزئية غير مطبق بشكل كامل ، كما أن أداة القانون المادية قاصرة عن المواجهة بشكل كاف .

ولكن المشكلة ليست قاصرة على اصلاح النظام القضائى فقط وانما أيضا النظام السياسى والاجتماعى والدينى ككل ولذا لابد من:

١- مزيد من التعرف وتعريف الغير بالظاهرة الطائفية من خلال :

أ- إنشاء مكاتب وزارية لمتابعة الظاهرة تكون ملحقة وتحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء .

ب - افساح وتطوير مجال دراسات الطوائف فى كل الوزارات المعنية بالموضوع .

جـ - تنشئة الشباب على قيم وأخلاقيات المجتمع وترسيخ قيمة الإنتماء لديه .

د - دور اعلامى يقوم على التوعية بالظاهرة وخطورتها من خلال مزيد من المعلومات عنها .

٢- مزيد من تطبيق القانون من خلال :

أ- التعاون بين رجال الأمن ورجال القضاء فيما يتعلق بسرعة عمليات الضبط والإحضار وتنفيذ الأحكام .

ب- أن تكون الحكومة أكثر حزما وصرامة فى التعامل مع الطوائف الخارجة على القانون والشرعية .

جـ - حث المواطنين على أن يكونوا أكثر حرصا فى منح المساعدات المالية لبعض المؤسسات والهيئات التى تعمل لحساب أو تساند بعض الطوائف .

د- حل بعض الهيئات أو المؤسسات التى يشك فى تبعيتها لهذه الطوائف .

هـ - زيادة التعاون الدولى فى مواجهة الظاهرة الطائفية لأنها ظاهرة دولية .

٣- إنشاء مجلس أعلى للأوقاف يتكون من ممثلى السلطات الدينية والعلمية والحكومية لإبداء الرأى فيما يتعلق بشئون مؤسسات الأوقاف .

وفى التعليق الأخير يرى الكاتب أن مفهوم الطوائف صعب فى تعريفه ، سهل بعض الشىء فى قياسه ، مستحيل فهمه فى مجمله .

والواقع أن الظاهرة الطائفية أصبحت بمثابة خطر حقيقى يهدد المجتمع فهى تسعى الى محاربة الأديان التقليدية ومبادئها وتغيير التكوينات الاجتماعية (الأسرة أو العائلة) وخلخلة القيم الأخلاقية للمجتمع .

وقد أوضحت الابحاث أن الظاهرة الطائفية فى فرنسا والعالم الخارجى قد نمت وتضخمت بشكل كبير فى العقد الأخير حيث زاد عدد التابعين والمؤيدين الذين يتطوعون للعمل فى الجماعة حتى يفقدوا استقلاليتهم وذاتيتهم بشكل يؤدى الى قطع روابطهم الأسرية وأن يصبح كل ما يملكونه ملكا للجماعة .

ومن هنا كان لابد من تدخل الدولة ولكنه كان تدخلا قاصرا بشكل أدى الى زيادة خطورة هذه الطوائف بدلا من الحد منه ، كما أن الدولة فى نفس الوقت لا تستطيع أن تتبع أسلوبا سلميا معها أو

تحتضنها لأنها خارجة على الشرعية وتشكل بمبادئها خطرا على مبادىء الديمقراطية التى قامت وتأسست عليها الجمهورية الفرنسية.

وقد اكتشفت اللجنة التى كلفت بدراسة الموضوع أن أفضل وسيلة المواجهة ليست فقط المواجهة القضائية من خلال تشريع أو قانون ، وإنما أيضا بمزيد من الترتيبات والاحتياطات قبل أن تدخل فى مواجهة حاسمة مع هذه الطوائف (وهى الترتيبات التى ذكرت فى الفصل الثالث) .

يقول الكاتب نحن فى فرنسا لا نشعر بتهديد خطير مثل الذى حدث فى مترو أنفاق طوكيو لأن جذور مأساتنا توجد على أرضنا وبين أيدينا . لذا لابد أن نكون مــدركين وواعين تمام الوعى بأن المقاييس المطروحة لا تكفى لزوال خطر هذه الطوائف خاصة أنها أصبحت تمثل انحرافا اجتماعيا كبيرا تقدم صورة لازمة أخلاقية واضحة .

ريمون ماهر كامل

الإبادة الجماعية فى البوسنة .. سياسة التطهير العرقى

Genocide in Bosnia "The Policy of Ethnic Cleasning" Norman Cigar, Texas A & M, University Press, College Station.

يتناول هذا الكتاب ظاهرة الإبادة الجماعية التى تحدث فى البوسنة والهرسك منذ ١٩٩٢ ، تلك الأعمال الوحشية التى شلت جميع الآليات التى هدفت الى مقاومتها خاصة فى أوروبا مثل ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء حلف شمال الأطلنطى .

فى هذه الدراسة الشاملة يحاول المؤلف اثبات أن الإبادة الجماعية التى تحدث فى البوسنة والهرسك لم تأت كنتيجة غير مقصودة للحرب الأهلية بقدر ما هى نتيجة سياسة مخططة وقرارات واعية اتخذتها المؤسسات الصربية فى كل من صربيا والبوسنة . وقد تم تنفيذها بطريقة متعمدة ومنظمة كجزء من استراتيجية أوسع تسعى الى تحقيق هدف سياسى محدد هو إنشاء صربيا العظمى وتنقيتها من كل الجماعات العرقية الأخرى . واستشهد لإثبات ذلك بوقائع من جلسات الهيئات التشريعية وأحاديث صحفية ، ولقاءات وتقارير من الإعلام الغربى والمحلى ، وعنف المجتمع الدولى لعدم تدخله بحسم وفاعلية لمواجهة الموقف حتى أصبحت تلك الدولة ممزقة ومنهارة . ويحتوى هذا الكتاب على كم مفصل من الحقائق التاريخية والممارسات الواقعية التى أدت الى الإبادة الجماعية فى البوسنة ، فلم يركز فقط على فظائع التطهير العرقى ، ولكنه أيضا عرض باسهاب للإستراتيجية المحسوبة التى سمحت لتلك الفظائع بالحدوث ، حيث يناقش بموضوعية شديدة السياسة الصربية من وجهة نظر كل من الصرب والمسلمين والكروات ، بالإضافة الى وجهات نظر القوى العظمى خارج البلقان مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

وقد حلل ميجار التفسير الشائع الذى يستخدم لفهم هذه الحالة من الإبادة والقائل بأنها نابعة من الكراهية التاريخية بين شعوب يوغوسلافيا السابقة ، فأثبت أن هذا الموقف الفلسفى خاطىء من أساسه ، وأن الحقيقة هى أن نظام بلجراد برئاسة سلوبودان ميلوسيفيتش قد خطط بوعى لعملية الإبادة الجماعية فى البوسنة التى قام بها تلميذه مجرم الحرب الشهير رادوفان كاراجيتش .

ينقسم الكتاب الى إثنى عشر فصلا ، يتناول الفصل الأول معنى الإبادة الجماعية لإزالة أى شك حول وجود إبادة جماعية فعلية فى البوسنة ، حيث أن السوابق الدولية والإتفاقات الموجودة حول جرائم الحرب تقدم معنى كافيا وواضحا للإبادة . ولابد من النظر الى هذه العملية باعتبارها استراتيجية عقلانية ومحسوبة التكاليف من أجل بلوغ هدف أكبر ، خططت له الإدارة الصربية حيث أن وجود مجتمع غير متجانس لا يعنى بالضرورة اللجوء الى التطهير العرقى كوسيلة لتحقيق الذات . إن القيادة الصربية (حكومية وغير حكومية) قد ساعدت فى إشعال الصراع وإزكاء نيران النعرة القومية كمبرر لتنفيذ سياسة الإبادة الجماعية .

ويتناول الفصل الثانى السياق التاريخى للعلاقات الطائفية فى يوغوسلافيا السابقة ، فبعض المحللين يرون أن هذا الصراع هو استئناف الصراع الطائفى المتوطن فى المنطقة والذى تغذيه أجيال من الكراهية والعداء منذ القرن السادس الميلادى ومنذ الغزو السلافى للبلقان ، ولكن التاريخ وحده ليس العامل المحدد ، فمثلا لا يمكن تفسير الإبادة الجماعية بإرجاعها الى معركة كوسوفو ١٧٨٣ ، عندما هزم العثمانيون الصرب هزيمة منكرة ، إذ لا يمكن القول بأن هذه المعركة هى أصل الصراع العرقى .

إن المجتمعات الثلاثة فى البوسنة والهرسك قد عاشت فى انسجام حتى ظهور الحركة القومية الجديدة فى صربيا فى القرن التاسع عشر ، والتى أدت الى قيام دولة صربيا المستقلة على أساس أيديولوجية قومية جديدة ورؤية خاصة بصربيا العظمى . وبعد ذلك تطور الوضع وظهرت دولة يوغوسلافيا الأولى بعد الحرب العالمية (١٩١٤-١٩١٨) التى ضمت البوسنة والهرسك كجزء منها فى

١٩١٨ . وتحدث الكاتب عن تاريخ العلاقات العرقية وكيفية ظهور فكرة الإبادة الجماعية خلال الحرب العالمية الثانية وكيف تطورت هذه العلاقات فى ظل الدولة اليوغوسلافية قبل وبعد حكم تيتو عندما تفتتت يوغوسلافيا وانفجرت الصراعات العرقية وحروب الإبادة ضد المسلمين .

ويتناول الفصل الثالث المرحلة التمهيدية التى تم خلالها تمهيد الطريق للإبادة الجماعية ، فيقول الكاتب : إن الفترة السابقة على تفكك يوغوسلافيا كانت فى غاية الأهمية والخطورة ، حيث تم إعداد الأيديولوجية والآلية التى مكنت من حدوث الإبادة الجماعية ، فتطوير أيديولوجية محددة يمثل عنصرا فى غاية الأهمية كمرشد ومبرر لإضفاء الشرعية على هذه العملية ، إذ تمت إعادة تعريف الأهداف القومية من أجل تعبئة الجماهير بقيادة اللجنة الجديدة لتطبيق الأجندة السياسية الممثلة فى المذكرة الصربية (١٩٨٦) التى أعدها المفكرون الصرب فى الأكاديمية الصربية للعلوم والفنون ، ووفقا لهذه المذكرة يكون الحل الوحيد لبقاء الصرب هو وحدتهم الإقليمية فى دولة قومية واحدة ، ومن أجل تحقيق ذلك الهدف كان لابد من إزالة المجتمعات التى تقف فى طريق تحقيق صربيا العظمى ، خاصة المجتمع الاسلامى بسبب حجمه وموقعه ، إذ تراه القيادة الصربية مصدرا للتهديد ، لذا قام الصرب بحملة إعلامية واسعة ضد المسلمين قائمة على الزعم بأنهم يريدون بناء دولة اسلامية فى أوروبا ، وأنهم خطر على الحضارة الأوروبية ، بالإضافة الى أنهم لا ينتمون اليها ، منهم فى الأصل صرب تحولوا الى الاسلام بمساندة تيتو . وقد لعب المستشرقون الصرب والكنيسة الأرثوذكسية ، دورا هاما فى تأكيد هذه الفكرة ، وإضفاء الشرعية على كل ما يفعله الصرب خاصة بعد أن استعادت الكنيسة مكانتها بعد انتهاء الحكم الشيوعى ، وهنا تحولت المذكرة الى برنامج للدولة مع تنامى النزعة القومية ، وصعود ميلوسيفيتش الى السلطة ، أما القوميون الصرب فقد قاموا بتحويل العمل الأكاديمى الى عمل سياسى ، وبدأت الأحداث ضد المسلمين منذ ١٩٨٠ فى التصاعد .

أما فى الفصل الرابع ، فيتحدث ميجار عن إشكالية على من تقع مسئولية ما حدث ؟ إن بعض المراقبين السياسيين يلقون اللوم على المسلمين أنفسهم بسبب سعيهم الحصول على استقلال البوسنة والهرسك بعد استفتاء ١٩٩٢ ، ولذلك السبب أصبحوا ضحية التطهير العرقى من قبل صرب البوسنة الذين يريدون البقاء كجزء من يوغوسلافيا ويقال أيضا أن ذلك كان بسبب اعتراف الغرب بالمسلمين كدولة مستقلة ، ولكن ميجار يؤكد أن عملية التطهير العرقى يمكن إرجاعها الى ١٩٨٠ ، أى قبل أن تعلن البوسنة استقلالها ، إذ بدأت الحملة ضد المسلمين فى المرحلة التمهيدية عندما كانت البوسنة لاتزال جزءا من يوغوسلافيا . وفى سنة ١٩٩٠ بدأ التحرك الفعلى للصرب المحليين داخل البوسنة ، حيث بدأوا فى تكوين مناطق مستقلة عن سلطة حكومة البوسنة تشكل الجمهورية الصربية داخل البوسنة . وفى النصف الثانى من ١٩٩١ بدأ الإعتداء الفعلى على المسلمين أخذا فى الاعتبار الدروس المستفادة من الحرب الصربية ضد الكروات والمتمثلة بالأساس فى رد فعل المجتمع الدولى الذى اتسم بالبطء وعدم الفاعلية .

وفى الفصل الخامس يتناول الكاتب المرحلة التنفيذية حيث يرى أن التطهير العرقى اتبع سياسة متعمدة ، لأن ما حدث فى البوسنة يعكس التمسك بتوجيهات سياسية تعنى من أعلى الى أسفل مع درجة من التنسيق بين الدوائر الحكومية وغير الحكومية عبر الجمهورية الصربية وفى بلجراد ، ولكن ليس معنى ذلك أن كل التفاصيل كانت مجهزة ، إذ كانت هناك حرية حركة فى تنفيذ الأهداف المتفق عليها بأى وسيلة متاحة بمعنى وجود لا مركزية فى التنفيذ . إلا أن المسئولية الكبرى تقع على عاتق النظام فى بلجراد ، بالإضافة الى سلطات صرب البوسنة التى لعبت الدور الأكبر فى التعامل مع المسلمين بأسلوب التطهير العرقى .

وقد اتبعت سياسة التطهير العرقى اسلوبا عاما مع بعض الاختلافات المحلية والموقفية ، ولكن كان الاسلوب العام يتمثل فى البدء بتكوين سيطرة عسكرية على منطقة ما سواء من الداخل إذا كانت قوة الصرب كبيرة داخليا ، أو من الخارج إذا كان عددهم قليلا ، ثم تحويل حياة مواطنى هذه المنطقة الى أوضاع بالغة السوء يصعب الصمود ضدها عن طريق استهداف المسلمين المدنيين بسوء المعاملة والتعذيب والاستبعاد والإرهاب ، مما يقلل من مقاومة المسلمين وإضعاف إرادتهم وتدمير هويتهم عن طريق التخلص من قياداتهم ومحو كل ما يربطهم بالأرض .

أما الفصل السادس ، فيتناول الدوافع التى حفزت مرتكبى الجرائم للقيام بها ، فيقرر أن الدوافع كانت مولدة ذاتيا بمعنى أن الصرب أنفسهم كانوا هم المحرك الدافع وراء تنفيذ وتبرير العملية من خلال الدور الضخم الذى لعبته المصادر الحكومية وغير الحكومية (الكنيسة والمستشرقين الصرب) فى إضفاء الشرعية على تلك الممارسات ودعم سياسة التطهير العرقى بالإضافة الى محاولة إثبات الزعم بأن المسلمين يستحقون هذه المعاملة عن طريق تجريدهم من الصفات الإنسانية ، ووصفهم بأنهم إرهابيون يريدون بناء أول جماهيرية اسلامية فى أوروبا . الى جانب ذلك كان لدى الصرب إحساسهم الذاتى بالتفوق والمكانة العالية ، وبأنهم شعب مهدد محاط بالكراهية من كل جانب وأنهم محرومون من حقهم فى الوحدة مع وطنهم الأم (صربيا) . وعليه فقد كانت سياسة التطهير العرقى أسهل وأسرع وسيلة للتخلص من المسلمين فى ضوء مثل هذه التبريرات .

والخلاصة التى يمكن أن نخرج بها من هذا العرض هى أن هذا الكتاب يعد أول بحث علمى موضوعى عن مأساة الإبادة الجماعية فى البوسنة ، وهو كذلك نقد اجتماعى من خلال طرح عدد من الأسئلة حول إمكانية وقف الإبادة الجماعية فى البوسنة ، أو فى أى مكان من العالم مستقبلا . فهو لذلك كتاب فى غاية الأهمية لكل المهتمين بظاهرة الإبادة التى تحدث فى أماكن متفرقة من العالم ، كما يسمح بالتعرف على أدق تفاصيل الأحداث فى البوسنة . هذا بالرغم من محاولته الدائمة للتأكيد على أن ما حدث كان موجها ضد كل المجتمعات غير الصربية ولكن كل الوقائع حدثت بالفعل ضد المسلمين المستهدفين بصفة خاصة . ومهما كانت الإتفاقات التى سيتم التوصل اليها ، فلن تنتفى المأساة التى عاشها المسلمون فى البوسنة ولن يغلق ملفها بسهولة ، أو تنتحى بأى حال من ذاكرة العالم أجمع كأبشع ظاهرة شهدتها نهايات القرن العشرين .

ريهام أشرف باهى

خلف الخط الأحمر : القهر السياسى فى السودان

Behind the Red Line: Political Repression in Sudan, Human Rights Watch, Africa, 1996 Report

مع تفاقم التردى فى أوضاع حقوق الإنسان فى أفريقيا بشكل عام (وفى السودان بشكل خاص) ، تصبح الأنشطة والفعاليات التى تقوم بها مختلف المنظمات المعنية بمراقبة ومتابعة ورصد حقوق الإنسان ذات أهمية كبيرة ومتزايدة . وفى هذا الإطار تأتى أهمية هذا التقرير .

وحول انتهاكات حقوق الإنسان ، هناك أنماط محددة واضحة للإنتهاكات فى السودان ، تشمل :

١- الإعتقالات التعسفية :

إن قانون الأمن الوطنى الصادر فى ١٩٩٥ يعطى صلاحية كبيرة لسلطات الأمن للإعتقال طويل الأمد لأى من المشتبه فيهم لمدة تصل الى ٦ أشهر دون أى مراجعة قضائية . وهو الأمر الذى ينتهك المواثيق والجهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، إضافة الى أن ظروف الإعتقال نفسها تنتهك المحددات والمعايير الدولية لحماية حقوق المعتقل .

٢- التعذيب والوفاة رهن الإعتقال :

إن ظروف الإعتقال خاصة بالنسبة للمعتقلين الأجانب تنتهك بصورة صارخة القانون الدولى وتنتهك الحدود الدنيا الموفرة دوليا لحماية المعتقل ضد التعذيب . إن الكثير من الإعتقالات تتم فى أماكن تسمى بـ "بيوت الأشباح" وهى أماكن تديرها إدارة الأمن السودانية بغرض الاستجواب والتحقيق مع المعتقلين ، وهناك تكون سوء المعاملة والحط من الكرامة إضافة الى التعذيب ممارسات عادية.

هناك حالات كثيرة للوفاة رهن الإعتقال منها : "محمد الفاتح عبد المنعم تيفور" الذى توفى فى ظروف غامضة فى يوليو ١٩٩٥ عندما كان رهن اعتقال جهاز الأمن فى الخرطوم .

٣- عدم المساءلة حول التعذيب : حصانة منتهكى حقوق الإنسان :

إن عدم وجود إمكانية للإدعاء ضد عملاء أجهزة الأمن أو اتهامهم بالقيام بالتعذيب أو اتهام أفراد الجيش المركزى بالقيام بعمليات القتل والتعذيب هى أحد الأوضاع الثابتة فى السودان رغم وجود استثناءات قليلة جدا .

إن شهادات التعذيب التى يقدمها الضحايا وكذا الكشوف الطبية الموقعة عليهم كانت هى المحك الأساسى فى القضية الهامة المعروفة باسم "قضية التفجيرات" فى ١٩٩٤ ، لقد تم اثبات وقوع التعذيب على المتهمين فى هذه القضية ، ولكن الحكومة انتهكت المعايير الدولية عندما أقرت الإعترافات التى وقع عليها المتهمون رغم أنها كانت تحت التعذيب . كما لم تتهم المحكمة بأية خطوة فيما يتعلق بالدعوة الجنائية لحالات التعذيب هذه .

وانتهكت الحكومة أيضا القانون الدولى بعدم إجراء أى تحقيق فى هذه القضايا . إن إفلات القائمين بالتعذيب لايزال يحدث حتى الآن فى السودان .

٤- عدم إتاحة الفرصة لمحاكمة عادلة للمتهمين :

السبب الأساسى لهذه الحالة من جراء عدم الاتفاق على دستور واحد وموحد فى البلاد ، لقد شهدت هذه البلاد ٣ انقلابات عسكرية منذ ١٩٨٣ أدت الى تعطيل العمل بالكثير من الحقوق والحريات الأساسية منذ ذلك الحين . ومنذ ١٩٨٣ تم استبدال النظام القانونى المؤسسى على القانون البريطانى بآخر مؤسسى على الشريعة الإسلامية .

وقد قامت حكومة انقلاب ١٩٨٩ بعزل ٥٧ قاضيا وفى سبتمبر ١٩٩٥ أعلنت الحكومة أنها ستشكل لجنة لمراجعة القضايا الخاصة بكل القضاة الذين أحيلوا للتقاعد من أجل المصلحة العامة .

٥- عقوبة الإعدام :

إن هذه العقوبة لاتزال تستخدم فى السودان أو فى المحاكم العسكرية هى أكثر بكثير عنها فى المحاكم المدنية . ولا تكون جلسات هذه المحاكم العسكرية وهى جلسات غير علنية . إن القليل جدا من أحكام الإعدام يتم تخفيضها أو اصدار عفو ما بشأنها ، ولكن لاتزال قضية إعدام ٢٨ ضابطا فى الجيش وآخرين فى ١٩٩٠ بدعوى اشتراكهم فى محاولة للإنقلاب على الحكم ، لاتزال هى أحد الإنتهاكات الكبرى التى لم يتم فعل شىء بشأنها .

٦- انتهاك الحق فى الخصوصية الشخصية :

ويتم انتهاك هذا الحق لأن قوات الأمن تقوم غالبا بمصادرة منازل وممتلكات المعتقلين السياسيين ويتم ذلك فى بعض الحالات حتى دون إذن كتابى .

٧- التضييق على حريات الصحافة ، التعبير ، التجمع ، والإنتقال :

فبالنسبة لحرية التعبير وحرية الصحافة نجد أنه على الرغم من إدعاء حكومة السودان أمام الأمم المتحدة فى نوفمبر ١٩٩٥ بأن

حرية التعبير مضمونة ومكفولة من خلال قانون الصحافة والمطبوعات ، إلا أن هناك انتهاكات خطيرة لهذه الحريات . ففي يونيو ١٩٩٥ نشرت صحيفة (آخر خبر) المستقلة مقالا افتتاحيا شديد الإنتقاد لقانون الصحافة والمطبوعات الصادر في ١٩٩٣ ، وقد كان هذا المقال تاليا لمقال آخر نشر في مايو ١٩٩٥ من خلال مقابلة صحفية مع "محجوب عروة" صاحب إحدى الجرائد المستقلة .

وأخيرا : فإن التقرير يقدم العديد من التوصيات الى مختلف أطراف النزاع في المشكلة السودانية ، وقد توجه بتوصياته الى الحكومة السودانية من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان هناك ومنع انتهاكات أجهزة الأمن لحقوق المواطنين وخاصة السياسيين الذين يختلفون مع الحكومة .

وتشمل هذه التوصيات :

١- الحق في الحياة والسلامة البدنية :

ويوصي التقرير بأن تقوم السلطة الحاكمة في السودان بوضع برنامج على مستوى عال لإيقاف عمليات التعذيب وإجراء تحقيقات جنائية بشكل منتظم على حالات التعذيب التي يتم التبليغ عنها ومحاكمة مرتكبي عمليات التعذيب .

٢- الحق في محاكمة عادلة وعدم الإحتجاز التعسفي :

إلغاء الإعتقال لمجرد ممارسة حرية التعبير والتنظيم والتجمع وإيقاف الإحتجاز بدون توجيه تهم لمدد طويلة ، وإلغاء أو تعديل قانون الأمن الوطني لعام ١٩٩٥ .

٣- حرية التعبير والرأى والتنظيم :

رفع الحظر المفروض على الأحزاب السياسية والسماح لأعضائها بممارسة حرية التعبير والتنظيم والتجمع بدون مضايقة أو تنكيل .

٤- حرية الدين :

السماح لكل معتنقي الديانات بحرية التعبد وبناء وشراء وتأجير دور للعبادة بدون عقبات . ويجب السماح لدور العبادة غير الإسلامية والكنائس بأن تمارس نشاطاتها الدينية بحرية وبدون أى تدخل .

٥- حرية التحرك :

رفع القيود عن السفر الى الخارج لأسباب سياسية ، وتسهيل تحرك مراقب حقوق الإنسان والعاملين في المجال التعليمي لحقوق الإنسان والإغاثة الإنسانية ووصولهم الى كل أنحاء البلاد، خاصة منطقة جبال النوبة والجنوب .

٦- حقوق الإنسان والنازحين :

ايقاف تدمير منازل النازحين والساكنين المتمركزين بالقوة من منطقة الخرطوم الى مناطق نائية .

٧- قوات الدفاع الشعبى :

الغاء الشرط القاضي بأن يتعين على المرء أن يعمل ضمن قوات الدفاع الشعبى لكي يمكنه من الحصول على وظيفة حكومية أو الإلتحاق بالجامعات وخلافها ، وتحديد المسؤولية الكاملة إزاء الإنتهاكات التي ترتكبها قوات الدفاع الشعبى والميليشيات القبلية المتعاونة معها .

٨ - إيقاف الرق والممارسات المتصلة به :

وضع برنامج عاجل يضع حدا لعمليات اختطاف واستغلال الأطفال وغيرهم من المدنيين أثناء الحرب . ويجب التعرف على هوية أولئك المحتجزين بواسطة الميليشيات القبلية وقوات الدفاع الشعبى والجيش وغيرها ، والتحرى والتحقيق في كل التقارير الخاصة لحالات الإختطاف أو الإسترقاق المدنيين ، خاصة الأطفال .

٩- حماية حقوق الإنسان والحرب في الجنوب :

احترام القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان ، ومنع استهداف المدنيين وضرب الأهداف المدنية أثناء ممارسة العمليات العسكرية . وضمان المعاملة الإنسانية للأسرى من الفصائل المتمردة ، والسماح للهيئة الدولية للصليب الأحمر بزيارة الأشخاص المعتقلين بسبب الصراع .

إنجى أبو سريع صالح

مؤلفات حديثة

علاقات دولية :

G. Modelski & W. Thompson, Leading Sectors and World Powers, Columbia, SC: South Carolina Press, 1995, 300 pages.

القوى العظمى والاقتصاد :

يشير هذا العمل لفكرة وجود علاقة قوية ما بين التطور الاقتصادى وظهور أفول نجم القوى العظمى في سماء النظام الدولى . يقوم الكاتب في اطار هذا العمل بالتأكيد على أن قدرة الدولة العظمى على الإبتكار الاقتصادى والصناعى تعد مؤشرا هاما لقدرتها على التحدى العسكرى والهيمنة الدولية وهى العلاقة الثلاثية التي تؤكدها الدراسة التاريخية لظهور واختفاء دول قيادية من على مسرح القيادة العالمية . ومودلسكى استاذ العلوم السياسية بجامعة واشنطن ، وتومسون مدير مركز العلاقات الدولية بجامعة إنديانا الأمريكية .

***

C. Taylor, Muticulturalism Princeton: University of Princeton Press, 1994, 160 pages.

التعددية الثقافية :

دراسة هامة لأستاذ الفلسفة والعلوم السياسية بجامعة ماكجيل تتعرض لظاهرة التعدد الثقافي التي يثيرها ازدياد قدرة البشر على التجول والترحال للتعرف على شعوب أخرى ، وازدياد حركة الاتصال المادي والمعلوماتي بين الثقافات والاقتصاديات ، يتعرض الأستاذ تايلور لهذه الظاهرة ولعلاقتها بالسياسة مقدما تحليلا اجتماعيا لمسألة الاعتراف بالآخر ، يتضمن الكتاب آراء لفلاسفة آخرين لهم موقف من مشروع الحداثة ومن مجتمعات ما بعد الحداثة ، منهم هابرماس وولتر وجوتمان .

***

D.L. Sheth & A. Nandy Multiverse of Democracy, London: Sage Publications, 1996, 280 pages.

عالم الديمقراطية المتعدد :

يقدم هذا الكتاب نقدا لنظرية الديمقراطية الليبرالية موضحا صعوبة تطبيق مبادئها خاصة في مجال علم المعرفة وفي مجال السياسة العامة وكذلك في عملية بناء علاقة متوازنة بين الثقافات المختلفة وهو بذلك قد أصدر حكما قاسيا على النظرية الليبرالية الديمقراطية في ثلاثة من أهم المجالات التطبيقية التي يعني بها مفكرو الوقت الحاضر .

***

B. Harland, Collision Course: America & East Asia in the Past & the Future, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 230 pages.

طريق التصادم : العلاقات الأمريكية الآسيوية :

يتأمل الكاتب خط سير العلاقات الأمريكية الآسيوية في الماضي والحاضر ، محاولا الإجابة على سؤال هام : هل ستنجح الولايات المتحدة هذه المرة في فهم الشئون الآسيوية والتعامل معها بحنكة بحيث لا تتسبب في حروب جديدة بالمنطقة ؟ للإجابة على هذا السؤال يستعرض الكاتب تاريخ الولايات المتحدة في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية ، ثم يستعرض حاضر تلك العلاقات ، مؤكدا على أن الولايات المتحدة مازالت عاجزة عن فهم الدوافع الآسيوية الاقتصادية والسياسية ، ثم يحذر من تهور الولايات المتحدة فارضة هيمنتها وسلعها ونظرياتها على المنطقة ، متوهمة أنها تستطيع ذلك في غيبة الشيوعية السوفيتية وانفتاح الشيوعية الصينية .

***

T. Yamamoto, Emerging Civil Society in the Asian Pacific Community, Singapore: Institute of Sotheast Asian Studies, 1995.

المجتمعات المدنية في دول المحيط الهادي :

موسوعة لمؤسسات المجتمع المدني وعلاقاتها المتشابكة يصحبها تحليل ونقد لنشاطات هذه المؤسسات وتقييم لسبل تطوير التعاون بينها ، تضم الموسوعة معظم المؤسسات بكل من استراليا واليابان والصين وكندا وكوريا وماليزيا والفلبين .

***

P. Repstad, Religion and Modernity: Modes of Coexistence, Oslo: Scandinavian University Press, 1996.

الدين والحداثة والتعايش بينهما :

يتعاون استاذ الفلسفة النرويجي مع ثلاثة علماء اجتماع معروفين بكتاباتهم عن الدين والمجتمع الحديث ، وهم ديفيد مارتن ، وكلارك رووف وبراين نلسون . تحاول هذه المجموعة البحثية أن تتفهم ظاهرة التواجد الديني المتزايد في مجتمعات عديدة متباينة الحداثة . قامت المجموعة البحثية بتطبيق عدة نظريات في الاجتماع السياسي والاجتماع السيكولوجي عارضين في دراساتهم مقارنات عديدة بين الولايات المتحدة وأوروبا .

■ التنمية :

N. Keilman, Poverty & Economic Inequality in Inudustrialized Western Europe, Oslo: Scandinavian University Press.

الفقر وعدالة التوزيع في المجتمعات الأوروبية الصناعية :

E. Oyen S.M. Miller & S. Abdus Samad, Handbook of Poverty Research, Oslo: Scandinavian University Press, 1996, 600 pages.

موسوعة الفقر :

مجلدان قيمان يستوعبان أعمال أكثر من ٢٥ باحثا متخصصا في مشاكل الفقر ونظريات الفقر الاقتصادية والاجتماعية . يعرض المجلد الأول لمشاكل الفقر في المجتمعات الصناعية وعلاقاتها بمشكلة توزيع الثروة ودور الدولة في تحقيق الرفاهية . يتضمن المجلد الثاني عددا كبيرا من الإحصاءات والنظريات الخاصة بالفقر خاصة في دول العالم الثاني .

J. Ruland, The Dynamics of Metropolitan Management in Southeast Asia, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996.

ادارة المدن العملاقة في آسيا :

في دراسة مقارنة لسبع مدن آسيوية تعد من أكبر المدن وأكثرها ازدحاما بالسكان والنشاطات ، يوضح مجموعة من علماء الادارة والاجتماع والجغرافيا الأساليب الإدارية والسياسية المختلفة التي تساعد على مواجهة مشاكل المدن الكبيرة . يتضمن الكتاب تحليلا لمدن مثل بانكوك وجاكارتا وكوالا لامبور وهانوي .

***

■ آسيا :

D. Da Cunha, The Evolving Pacific Power Structure, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 276 pages.

ميزان القوى الآسيوية

D. Da Cunha, The Need for Weapons, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1996, 21 pages.

الحاجة لسلاح متطور :

الدراسة الأولى تتعرض لميزان القوة فى آسيا وتقوم باستشراف سناريوهات المستقبل . يتعرض الكاتب فى عمله الأول بالنقد للمقولة الشائعة بأن الميزان الإقليمى فى آسيا يعتمد بالأساس على النجاح الاقتصادى . يؤكد الكاتب أن مشاكل الأمن القومى والاعتبارات الاستراتيجية لكل من الصين واليابان من ناحية والولايات المتحدة وروسيا من ناحية أخرى سوف تؤثر على تحالفات وتوازنات المنطقة الأسيوية فى المستقبل . ولتأكيد نفس الفكرة يركز الكاتب فى كتابه الثانى على احتمال ازدياد سباق التسلح فى المنطقة ، مؤكدا أن النجاح الاقتصادى فى ظل تخلف النظم العسكرية الآسيوية سيخلق قوة شرائية كبيرة ستجعل آسيا سوقا للسلاح المتطور ، مما ستكون له آثار استراتيجية لا يجب أن تهمل .

***

W. Gungwu, The Chinese Way: China's Position in International Relations, Oslo: Scandinavian University Press, 1996.

الطريقة الصينية :

الطريقة الصينية كما تتضح من هذا الكتاب طريقة متعددة المظاهر ، فهى تضم الظاهرة الصينية الشعبية ، وظاهرة هونج كونج ، وأخيرا ظاهرة تيوان . يطرح الكتاب فكرة التعاون بين الظواهر الثلاث على أنها تضم ثلاثة نظم متباينة للنمو الاقتصادى وإدارة المجتمع مع الاقتصاد . وفى الجزء الثانى من الكتاب يتعرف القارىء على نظرة الصينى لنفسه ولدوره العالمى كقوة صاعدة . والكاتب أستاذ تاريخ ونائب رئيس جامعة هونج كونج .

■ الالولايات المتحدة :

M.G. Witten, All Is Forgiven: The Secular Message in American Protestantism, Princeton: Princeton University Press, 1994, 208 pages.

الرسالة العلمانية للبروتستانتية الامريكية :

دراسة هامة وجيدة لأستاذة الاجتماع الأمريكية التى قامت بتحليل للنص الخطابى اليومى فى الكنيسة البروتستانتية فى الولايات المتحدة الأمريكية موضحة وشارحة للمعالم العلمانية .

***

P.I. Kaufman, Redeeming Politics, Princeton: Princeton University Press, 1992, 224 pages.

إنقاذ السياسة :

تحليل لعلاقة الدين بالدولة تركز على دور رجال الدين المسيحى فى توطيد وتأكيد اهتمام الدين بالسياسة ، منطلقين من ايمانهم بأن الإنسان الحديث لا يفرق بين الروحى والدنيوى .

***

T. Ferguson, Golden Rule: The Investment Theory of Party Competition and the Logic of Money-Driven Political Systems, Chicago: University of Chicago Press, 1995, 400 pages.

القانون الذهبى فى الإنتخابات الامريكية :

يقوم الكاتب بدراسة وتحليل أهم معالم النظام السياسى الأمريكى وهو سيطرة رأس المال على العملية الانتخابية بحيث يظهر الحزبان الجمهورى والديمقراطى – على حد قول الكاتب – وكأنهما جناحان لحزب واحد قد نسميه حزب الثروة . ويؤكد الكاتب فى دراسته لدور المال فى مؤسسات الأحزاب وفى المعارك الانتخابية أن العملية الانتخابية الأمريكية تتحدد بالتطورات الاقتصادية داخل البنية الأمريكية الرأسمالية التى تستثمر فى السياسة تماما كما تستثمر فى سوق المال . السياسة الانتخابية إذن هى الوجه الآخر للسياسة الاستثمارية ، وبها نتعرف على ميزان القوة الصناعى والمالى داخل الاقتصاد الأمريكى . والكاتب أستاذ العلوم السياسية بجامعة ماساتشوستس وصاحب النقد اللاذع للحزب الديمقراطى الأمريكى .

***

■ دور النشر التى وردت بهذا العدد :

–Scandinavian University Press, Marketing Department, English Books, P.O. Box 2959 Toyen, N-0608 Oslo, Norway, Fax.: 0047-22575454.

- University of South Carolina Press, 205 Pickens Street, Columbia, SC, 29208, Fax.: 001-800-8680740.

- Institute of Southeast Asian Studies, Heng Mui Keng Terrace, Pasir Panjang Road, Singapore 119596, Fax.: 0065-7756259.

- Sage Publications, 6 Bonhill St., London EC2A 4PU, Fax.: 0044-865791347.

- Princeton University Press, c/o John Wiley & Sons, Distribution Center, 1 Oldlands Way, Bognor Regis, West Sussex, PO22 9SA, England, Fax.: 0044-243-820250.

- University of Chicago Press, 5801 South Ellis Avenue, Chicago, Illinois 60637, USA.

دكتورة • ن • م

المؤلفات العربية السياسية

□□ د. أسامة الباز. مصر فى القرن ٢١: الآمال والتحديات . مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٩٦□□

تنشد الرؤى التى يضمها كتاب "مصر فى القرن ٢١" حسبما يقدم محرره د. أسامة الباز وهو مستشار الرئيس الشئون السياسية - استكشاف المياه الجديدة التى يتوقع أن تبحر فيها مصر فى القرن "٢١".

وتطرح الدراسات والتى يحتويها الكتاب وعددها أثنتا عشرة دراسة تساؤلا رئيسيا: كيف نصبح مستعدين لدخول القرن الحادى والعشرين، وكيف نواجه تحدياته؟

يستهل الأجابة على هذا السؤال د. محمود توفيق - أستاذ الجغرافيا والمفكر المعروف - رؤيته لما يمكن أن يسهم به الموقع الجغرافى لمصر فى تأهيل مصر لدور بارز فى القرن "٢١" لاسيما أنه يرى أنها تقع فى نقطة إلتقاء قوية بالنسبة لكتل اليابس والمحطات البحرية، ويرى أن هناك قصوراً فى عدم استغلال الميزة الجغرافية لمصر من حيث أن علاقات مصر التجارية مع الأسواق الخارجية، وبصفة خاصة فى آسيا وأفريقيا، لا تتناسب مع ما تملكه من ميزة جغرافية، ويستبعد ويناقش الحلول المطروحة للتغلب على هذا القصور السوق الشرق أوسطية لأنها - حسب رأيه - تجمع بين هياكل إقتصادية متشابهة تدفع إلى التنافس باكثر مما تدفع إلى التكامل.

ويميل د. محمد السيد غالب فى - المشكلة السكانية - إلى أن الزيادة السكانية لم تكن أبدا عبئا ولا يصح أن ينظر إليها بالقرن القادم على إنها عبء، ويعتقد أن مصر سوف تدخل القرن "٢١" بقوة بشرية كبيرة تؤهلها لاقتطاع مساحة إقتصادية من أسواق التنافس.

ويصنف د. إبراهيم عبدالرحمن وهو خبير تخطيط دولى وعمل وزيراً للتخطيط القومى فى مصر - التحديات التى يواجهها الإقتصاد المصرى حاليا وأبرزها زيادة الإعتماد على الدخول الريعية التى تؤثر سلباً وإيجاباً على المردود بالنسبة للدخل القومى وإمكانية تعرض مصر مستقبلا لأزمات موارد مالية وبترولية، إلى جانب تحمل الموازنة القومية لتكلفة ضخمة نتيجة لتوسع الجهاز الحكومى وشبه الحكومى.

ويشدد د. إبراهيم حلمى عبدالرحمن على أولوية إعداد خطة لتنمية إقتصادية تنفذها الحكومة والقطاع الخاص معا.

وتؤكد د. مديحة محمد السفطى - أستاذ علم الإجتماع بالجامعة الأمريكية - تؤكد على دور المرأة المصرية إلى جانب دور الرجل فى إتجاه دفع مصر إلى القرن "٢١" وذلك بزيادة وعيها، ليس فقط لانها تمثل النصف العددى للشعب، بل وأيضا لطبيعة الدور الخطير التى تلعبه فى التنشئة الإجتماعية بدورها كأم.

وفى رؤيته التى تحمل "مجتمع الألفية الثالثة: قيمه وتناقضاته وآفاق تطوره" يؤكد السيد يسين - مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ومديره السابق - يؤكد على البحث عن وسائل استيعاب الحركة النشاطية والخلاقة للشباب وذلك بادخالهم فى وقت مبكر فى دوائر صنع القرار، سواء على المستوى المحلى أو القومى، مؤكدا على حاجة المجتمع السياسى المصرى لثورة ثقافية عميقة تسمح بتجديد خلاياها على مستوى الدولة والأحزاب خاصة أن القرن "٢١" قرن معلومات.

ويتساءل د. حسن حنفى فى رؤيته كيف أن الإحياء الدينى يخدم التقدم حقاً؟ وهو يشغل منصب - رئيس قسم الفلسفة باداب القاهرة - إن ما أطلق عليه "الإسلام المستنير" ينبغى أن يلتقى مع الواقع والتيارات الأخرى بحيث تعيد التيارات السياسية والفكرية صياغة أسسها ومصادرها وتبدأ من تراث الناس أنفسهم، وبحيث تبدأ الليبرالية من التراث الإسلامى، ويرى د. وليم سليمان قلادة - وكيل سابق لمجلس الدولة - فى دراسته "الأقباط: من الذمية إلى المواطنة" يرى أن على المسيحيين أن ينظروا إلى بلدهم ككنيسة ويطرح سيناريو وطنيا لمصر وهى تدخل القرن "٢١" ينطلق من المفهوم السياسى للجماعة ومن الحركة العامة للجماعة المصرية والحركة الوطنية والدستورية، وفى رأيه أن حالة القبط لا يمكن فصلها عن حالة المصريين عامة، وبذلك تستطيع مصر أن تقدم نفسها نموذجا يتفق مع طبيعة شعبها وتاريخه فى وسط عالم يموج بصراع الحضارات والأديان والمذاهب.

وثمة تحديات أخرى سياسية يراها د. على الدين هلال - عميد كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - فى "عملية التحول الديمقراطى ومستقبلها على مصر" - تحتاج إلى اتفاق عريض مع مكوناتة وهى: الأحزاب والقطاعان المدنى والعسكرى ودور كل منهما ومدى استمرارية الانفتاح الديمقراطى.

ويعتقد د. عبدالرازق عبدالفتاح - رئيس جامعة حلوان السابق - فى دراسته (العلم والتكنولوجيا فى مصر فى القرن "٢١") - أن الانسان المصرى هو الثروة الحقيقية المؤكدة فى المجتمع، وأنه القوة الحقيقية متى أحسن إعداده وإطلاق طاقاته الإبداعيه، ويؤكد على ضرورة إحداث تغيير جذرى فى كل الأنشطة سواء فى السياسة أو الإقتصاد أو الإجتماع والثقافة والعلم والتكنولوجيا.

ويتوقع لواء. أحمد فخر - أحد كبار المفكرين العسكريين - فى دراسته "دور المؤسسة العسكرية: فى الداخل وعلى النطاق الإقليمى - أن المنطقة ستشهد أحد سيناريوهين سيؤثران على دور المؤسسة العسكرية، أولهما سيناريو السلم ونجاحه، وثانيهما التطوير الدائم لقوات مصر العسكرية سواء بالفكر البحثى أو التدريبى، ويترتب على ذلك أيضا تدعيم دور مصر إقليميا ودوليا باستمرار.

ويقول د. مصطفى الفقى - سفير مصر بالنمسا - فى "دور مصر العربى" إن على مصر أن تطرح رؤيتها القرن الحادى والعشرين وفى الإطار الذى يحدد مصلحة العرب، وتأخذ المبادرة ليتحرك العالم العربى مع مصر لدخول القرن الجديد قرن التنمية الإقتصادية والتقدم التكنولوجى.

ويختم د. أسامة الباز محرر :مصر فى القرن "٢١" عرضه للكتاب برؤية د. أشرف غربال - سفير مصر الأسبق بالولايات المتحدة الأمريكية - فى دراسته "نحن والعمالقة" فيتوقع عدم انغماس الدول الكبرى فى المنازعات العسكرية الإقليمية والاتجاه إلى قصر العامل العسكرى على

إيجاد توازن بين الأطراف المتنازعة يمكن إستخدامه لمساعدة عملية التفاوض وبذل المساعي النشيطة لحل المشاكل بالطرق السلمية، ودفع الأطراف نحو مائدة التفاوض والالتجاء الصناديق والبرامج الدولية لمواجهة أزمات الدول الفقيرة، وتخفيض العبء على الدول الكبرى. أما بالنسبة للشرق الأوسط بالذات فإن الغرب حريص على وضع إسرائيل بالمنطقة والاحتفاظ لها بقدرات عسكرية تحول دون تعرضها لتهديد عسكري جماعي، وفي نفس الوقت فإن الغرب سيولي مصر عناية خاصة بسبب تأثيرها. كما يرى أن على مصر أن تحرص على ألا يكون تحقيق أي تعاون دولي، أو إقليمي على حساب أمنها القومي أولا، والعربي ثانياً، وبحيث لا تتيح لإسرائيل فرصة لفرض هيمنتها الإقتصادية على المنطقة، مثلما حاولت عسكريا من قبل. فالمعارك الإقتصادية لا تقل خطورة عن المعارك السياسية، بل تتميز المعارك الإقتصادية بالدهاء وهو ما يجيده الإسرائيليون ويفتقر إليه العرب حتى الآن.

نجوى نظمي مينا

□□ د. إبراهيم شحاته، وصيتي لبلادي، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٦□□

من المعروف أن الرئيس حسني مبارك قد ورث الدستور الحالي على ما هو عليه، ولم يكن له دور في وضعه أو تعديله، إنما تم ذلك إبان حكم سلفه الرئيس أنور السادات الذي أصدر هذ الدستور، بعد الاستفتاء العام عليه في ١١ من سبتمبر ١٩٧١، كما أصدر تعديله بعد الاستفتاء العام عليه، أيضاً في ٢٢ مايو ١٩٨٠، والحق أيضا أن الرئيس مبارك قد عمل على تطبيق هذا الدستور على نحو متحضر، وكفل بذلك للمواطنين قدراً من الحريات العامة لم يعرفوه منذ زمن طويل.

هذا وقد صرح الرئيس حسني مبارك أكثر من مرة بأنه من غير المناسب في المرحلة الحالية أن يشغل الناس انفسهم بمحاولة تعديل الدستور القائم أو وضع دستور جديد لمصر، وعبر بوضوح عن اعتقاده بأن مثل هذه المحاولة من شأنها تعميق الخلافات السياسية وصرف الناس عن تركيز الجهود من أجل التنمية والبناء.

ويرى المؤلف أن تعديل الدستور أو تغييره أمر ضروري الآن وينبغي القيام به على الفور وهذا هو السبب الرئيسي وراء إصدار هذا الكتاب.

من هنا، فإن الفصل الأول يجيب عن سؤال هام هو: هل هناك حاجة ضرورية لتغيير الدستور؟ ولقد أوضح الكاتب أن الدستور الحالي لمصر يعبر عن أوضاع سياسية وإقتصادية وإجتماعية قد تخطت الحياة في مصر كثيراً منها في الواقع العملي، وأصبح هذا الدستور تبعاً لذلك متخلفاً عن ركب التقدم في هذه الأوضاع الذي تحقق في عهد الرئيس حسني مبارك.

وسواء كان لكثير من نصوص الدستور الحالي ما يبررها عند وضعها أو لم يكن، فإنه ليس لها أو لبعضها ما يبررها في الحاضر والمستقبل، حيث تنتقل مصر من إقتصاد الأوامر إلى إقتصاد السوق، ومن الحكم الشمولي إلى الحكم الديمقراطي، ومن زمن السرية والتكتم في أعمال الحكومة إلى زمن الشفافية في هذه الأعمال ومحاسبة المسئولين عنها، ومن حالة الحرب إلى حالة السلام.

لهذا فإن البحث فيما يمكن أن يكون عليه دستور البلاد في المستقبل هو بحث وارد، إن لم يكن ضروريا، وإذا كانت السلطات السياسية لا ترى وجها لتعديل الدستور أو تغييره في الوقت الحاضر، فلا أقل من أن يعمل المفكرون والباحثون على تطوير الأفكار والمبادئ التي يمكن أن يتأسس عليها الدستور الجديد عندما يصبح إصداره ممكنا من الناحية العملية. لأنه بغير ذلك يمكن أن يصدر دستور آخر في المستقبل ليس على أساس الدراسات الموضوعية المسبقة والتفكير المتأني في مصالح الوطن، وإنما تملقا للجماهير واكتسابا لشعبية رخيصة، أو تحقيقاً لأغراض وأهواء من يتولون السلطة في ذلك الوقت، ويعتبر هذا إن حدث لا قدر الله، طامة كبرى، لأن الدستور ليس عرضا مؤقتا أو تشريعا يمكن تغييره ببساطة، إنما هو القانون الأعلى للبلاد الذى تلتزم جميع السلطات باحترامه ويبطل ما يخالفه من تشريع. هذا وقد تجاوز الواقع دستوراً كان يعبر عن المصالح والأوضاع التي سادت عند وضعه والتي تغيرت مع التطورات السريعة في المجتمع المصري خلال ربع القرن الأخير، وهو ما يثبت الحاجة إلى دستور جديد تتسع نصوصه الرحبة ليس فقط لواقع الحاضر وإنما أيضا لمستقبل أفضل. ونحن نريد لمصر أن تتقدم بخطى سريعة في ظل دستور يساعد على هذا التقدم ويرعاه، لا أن تتكبل خطاها بدستور لم يعد ملائماً أو تنطلق في طريقها متجاهلة دستورها القائم ومخاطرة بشرعية التقدم الذى تحققه بالرغم من دستورها القائم.

ويتعرض الكاتب في الفصل الثاني، لكيفية معالجة المسائل الأساسية والحساسة في الدستور الجديد من خلال توضيح بعض العيوب التي يجب تلافيها في الدستور الحالي، إما لأنها كانت معيبة في الأصل، أو لأن ظروف مصر قد تجاوزتها خاصة بعد ما تم من إجراءات التحرر السياسي الإقتصادي في عهد الرئيس حسني مبارك، مع انتشار وعي المواطنين بحقوقهم وبما يجري حولهم في العالم. أيضا يجب المزيد من التحرر في الحياة السياسية والمزيد من المشاركة الشعبية والمزيد من الحماية للحريات الأساسية والحقوق العامة، ووسائل تطوير المؤسسات السياسية والطريقة التي تحدد بها علاقة السلطات العامة ببعضها البعض على نحو يضمن التوازن بينها ويحول دون تسلط احداها على الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإن الدستور الذي يضع الضمانات لتمتع الأفراد بالحقوق والحريات العامة لابد أن يكفل أيضا حماية المجتمع من إساءة إستخدام هذه الحريات لأغراض الإرهاب والتخريب وتوفير الأمن والسلام لجميع المواطنين، على أن يكون ذلك عن طريق تجريم هذه الأفعال والتشدد في إجراءاتها وعقوباتها، وليس عن طريق تقييد حريات المواطنين بصفة عامة.

كما اوضح كيف عالجت الدساتير الحديثة التي وضعتها دول العالم المختلفة في السنوات الأخيرة، المسائل الأساسية في شئون الحكم، وخاصة تجارب الدول التي تحولت أو تحاول أن تنتقل من الحكم الشمولي إلى الحكم الديمقراطي.

كما ينادي الكاتب بضرورة إجتماع عدد محدود من المفكرين المصريين من رجال القانون وغيرهم، ليدرسوا أحكام الدستور وما يمكن أن يدخل عليها من تعديلات وتحسينات موضوعية في ضوء الظروف المعاصرة وتوقعات المستقبل، ثم يطرحون ما ينتهون إليه للمناقشة في دوائر متعددة يشارك فيها المصريون على إختلاف فئاتهم وإتجاهاتهم، عندئذ يمكن أن يتبلور رأي عام مستنير تستند إليه المحاولة الجادة لوضع دستور جديد يتمتع بالقبول العام ويتفق مع القيم الحديثة ويمهد لمصر طريق الاستقرار والتقدم. ومن الأفضل بالطبع لو أن هذه العملية قد جاءت بمبادرة من القيادة حتى تشد من أزر هذه المبادرة وتضيف إلى شرعيتها. غير أنه من الممكن أيضا أن تأتي المبادرة من عدد من المفكرين المصريين بدافع من الحرص على مصلحة وطنهم وإنقاذه من المهاترات ووضع المبادئ التي يأخذ بها دستور جديد كإطار أفضل لمسيرة مصر وهي على أعتاب قرن جديد.

علي سالم إبراهيم

د. أماني قنديل: الدور السياسي لجماعات المصالح في مصر: دراسة حالة لنقابة الأطباء ١٩٨٤-١٩٩٥. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة. ١٩٩٦

شهدت ساحة النقابات المهنية خلال الفترة الممتدة من عقد الثمانينات وحتى الآن تغيرات هامة في تاريخ العمل النقابي والمهني وفي علاقة هذه المنظمات النقابية بالعمل السياسي والخدمي وعلى ذلك فتعتبر هذه الدراسة خطوة على طريق دراسة التجارب النقابية بسلبياتها وإيجابياتها وتعتبر نقابة الاطباء احدى الامثلة الهامة التي ظهر من خلالها وبوضوح التغيرات التي حدثت داخل النقابات وتأثير ذلك على الدور الذي أصبحت تلعبه تلك النقابات داخل المجتمع ولذلك فإن نطاق الدراسة يمتد خلال الفترة من عام ١٩٨٤ عندما وصل بعض قيادات الاخوان المسلمين من خلال الانتخابات النقابية إلى مجلس النقابة وحتى عام ١٩٩٥ عندما تم حصار النقابة واعتقال بعض قياداتها وذلك للإجابة على السؤال الذي يدور حوله الكتاب هل هيمنة جماعة الاخوان المسلمين على مجالس بعض النقابات المهنية هو العامل الوحيد الذي يفسر طبيعة علاقة النقابة بالسلطة السياسية أم أن هناك عوامل أخرى تتعلق بطبيعة المهنة والتشكيلة الإجتماعية لأعضاء النقابة ومطالب الجماعة والاطار القانوني لها؟

وقد حاول الباحث الاجابة على هذا السؤال من خلال سبع مباحث رئيسية، وقد ناقش في البداية الإطار القانوني والإجتماعي والسياسي لنقابة الأطباء ثم الإطار القانوني للنقابة وهيكلها التنظيمي ومن خلال هذه المناقشة توصل الباحث إلى أن طبيعة الدور السياسي الذي تلعبه نقابة الاطباء قد تحدد في ضوء مجموعة من العوامل بعضها يرتبط بالبيئة السياسية وطبيعة الدور السياسي الذي تلعبه نقابة الاطباء قد تحدد في ضوء مجموعة من العوامل بعضها يرتبط بالبيئة السياسية وطبيعة التعددية السياسية المقيدة وبعضها الآخر قد ارتبط بطبيعة القيادات والقوة السياسية التي نشطت في الثمانينات بالاضافة إلى السمات الإجتماعية والإقتصادية والقانونية لنقابه الاطباء ثم ناقش الباحث التحول في طبيعة الدورالذي تلعبه نقابه الاطباء والذي حدث نتيجة نجاح بعض قيادات الاخوان المسلمين ووصولهم إلى مجلس النقابه وذلك في انتخابات عام ١٩٨٤.

ومنذ ذلك التاريخ بدأ يبرز تدريجياً نشاط القوى الإسلامية وجاءت انتخابات عام ١٩٩٦ لتشهد النقابة دخول الموجه الثانية من القيادات الإسلامية إلى مجلس النقابة وبعد هذه الانتخابات مباشرة بدأت تتبلور ملامح القوى الإسلامية وتوجهاتها في مجلس النقابة وتدريجياً تطورت المواقف السياسية لنقابة الاطباء لتأخذ شكل معارضة أكثر قوة للحكومة على محورى السياسة الداخلية والخارجية والتي وصلت إلى مايمكن أن نعبر عنه بمرحلة الصدام وذلك طوال الفترة ١٩٩٠ حيث أصبح قيادات النقابة العامة للاطباء تدرك دورها كقوة ضاغطة يمكنها أن تحدث تاثيراً في السياسات العامة وتدرك مسئولياتها القومية باعتبارها تمثل طليعة الطبقة المتوسطة التي ينبغي أن تتولى قيادة المجتمع فهي تؤمن بالترابط بين العمل المهني والعمل السياسي. ثم تناول الكتاب في مبحثه الرابع الدور السياسي الذي لعبته نقابة الاطباء في الفترة من عام ١٩٨٤ إلى ١٩٩٥ وذلك من خلال ثلاثة محاور رئيسية الأول يتعلق بقضايا التحول الديمقراطي والحريات وحقوق الانسان حيث تطالب نقابة الاطباء بمجموعة من المطالب مايلي:

١- إلغاء العمل بقانون الطوارئ واحترام الحريات العامة وحقوق الانسان.

٢- إطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف.

٣- المشاركة الجماعية في عملية صنع القرار والسياسات العامة.

٤- احترام استقلالية النقابات المهنية.

٥- الاصلاح السياسي هو المقدمة لكافه أوجه الاصلاح الأخرى ولا يمكن فصله عنها.

٦- ضمان حرية ونزاهة الانتخابات وتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية.

٧- تغيير الدستور.

٨- إلغاء كافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات بما في ذلك القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته عام ١٩٩٥ والخاص بضمان ديمقراطية التنظيمات النقابية. كما احتلت قضايا حقوق الانسان مكانة رئيسية ضمن الدور السياسي الذي تلعبه نقابة الاطباء وعلى مدى السنوات الخمس الأخيرة تضمنت توصيات الجمعيات العمومية للنقابة في الدورة العادية أو في الإجتماعات غير العادية قضايا حقوق الانسان في ارتباطها بقضايا الحريات والديمقراطية.

وعلى الجانب الآخر تعلن النقابة عن رفضها الشديد للإرهاب والعنف وتنفي إرتباط الإرهاب والعنف بالإسلام والتيار الإسلامي.

اما المحور الثاني فقد تناول محاولات النقابة التأثير في السياسات العامة خاصة تلك التي ترتبط بقطاع الصحة ومن أهم الموضوعات التي انشغلت بها النقابة التعليم الطبي وسياسة القبول في الجامعات، زيادة ميزانية الانفاق على قطاع الصحة، التأمين الصحي والدواء، سياسة الخصخصة وانعكاساتها على الخدمات الصحية. وتناول المحور الثالث الدور السياسي للنقابة على محور القضايا العربية والإسلامية وتعتبر قضايا الصراع العربي الإسرائيلي وخاصة قضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل هي دائرة الاهتمام الوحيدة بهذا الصدد. أما فيما يختص بالدائرة الإسلامية فقد اقتصر اهتمام النقابة على لجان الاغاثة الإسلامية.

وفي نهاية الدراسة تناول الباحث المظاهر المختلفة للمشاركة السياسية وتطورها سواء على مستوى النقابة (مؤشرات التصويت والترشيح، انتظام عقد الجمعيات العمومية، الرقابه المحاسبية، تداول السلطة ودوران النخبة) أو على مستوى العلاقة بين نقابة الاطباء والنقابات المهنية الأخرى والتفاعلات التي تتم بهذا الصدد.

ومن خلال هذا الكتاب يمكن القول بان نقابة الاطباء لعبت دورا سياسيا على درجة عالية من الأهمية خلال فترة البحث استخدمت فيه النقابة كافة الآليات للتعبير عن رأيها ولممارسة الضغوط احيانا على السلطة السياسية وقد اتسمت هذه الآليات بالشرعية وفي حدود ما يسمح به القانون وفي الغالبية العظمى من الحالات لم تخرج عن اسوار النقابة.

حنان محمد عبدالعزيز

الثورة التكنولوجية خيارات مصر للقرن ٢١ - د. محمد السيد سعيد (محرر) مركزالدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - ١٩٩٦

لماذا استمر التخلف الإقتصادي والتكنولوجي في مصر بالمقارنة بدول سبقتها إلى طريق التحديث بعقود أن لم يكن بقرن أو أكثر؟

فمثلا مصر سبقت اليابان إلى عالم الحداثة الإقتصادية والتكنولوجية من واقع تجربة محمد علي خلال الفترة من ١٨٠٨ - ١٨٤١ حيث لم تحسم

أمرها وتلج ميدان الحداثة إلا مع ثورة الميجي ١٨٦٦ وصارت اليابان أكثر دول العالم تجديدا من الناحية التكنولوجية وثانى أضخم إقتصاد فى العالم تكنولوجيا وإقتصاديا.

إن هذا الكتاب لا يجيب على ذلك السؤال المشحون بالأسى والمرارة ولكنه ينطلق من القناعة الكاملة بأن المصريين جديرون بالطموح فى التقدم وأن هناك ضرورة لمراجعة نظم الإدارة فى مختلف المجالات من أجل تحقيق هذا التقدم.

والفصل الأول: "حول الصناعات والاختيارات التكنولوجية" يقدم المهندس على أحمد نجيب رؤية تستند على فرضية رئيسية هى أن الزيادة الحقيقة فى معدلات نمو الدخل القومى تتم عن طريق زيادة الانتاجية وهذه بدورها ترتبط بكفاءة تخصيص الاستثمارات وأولوياتها. ويرى المؤلف أن الإقتصاد المصرى يكرس أوضاعا من شأنها أنه كلما كان النشاط لا يحقق قيمة مضافة عالية محسوبة بالاسعار العالمية كانت فرصته أكبر فى تحقيق الربح، أى أن الإقتصاد المصرى قد صار أسيرا للانشطة الصناعية الخفية التى لا تستحق كلمة "الصناعة" حقيقة، ومن هنا فان اختياراتنا القومية فى مجال التقدم التكنولوجى والصناعى يجب أن تتم على أساس فكرة التقدم على جبهة واسعه تشمل الصناعة القائمة فعلا والصناعات اللازمة لتعميق التصنيع المحلى والصناعات الأساسية اللازمة لقفزة صناعية جديدة والصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة والصناعات كثيفة العمالة.

أما الفصل الثانى: "بحوث العلم والتكنولوجيا فى مصر - المؤسسات والتوجهات" يتناول فيه الدكتور محمد رضا محرم كيفية تكوين صورة شاملة عن حالة البحوث العلمية والتكنولوجية فى مصر على اعتبار أن أية تصورات مستقبلية لخيارات تكنولوجية لابد وأن تؤسس على معطيات الواقع الفعلى لمجتمع العلم والتكنولوجيا القائم فى مصر حاليا. أيضا تناول المؤلف مراكز وهيئات البحوث فى مصر والتوجهات الرسمية للبحث العلمى ثم تمويل هيئة الأبحاث ومشاكل هذا التمويل. وتناول د. شريف ديلاور فى الفصل الثالث تنافسية مصر فى اطار النظام التكنولوجى الجديد وهى فى نفس الوقت عامل التقدم الديناميكى فيه وبالتالى فهى مفتاح التقدم بالنسبة لمصر ودلل على ذلك بدراسة معطيات التجارة الدولية التى يتضح منها أن المنتجات التى تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة هى الأكثر ديناميكية فى التجارة الدولية بمعنى أنها السلع التى تنمو بمعدلات أسرع من غيرها وتصل نسبتها حاليا إلى أكثر من ٣٠٪ من حجم التجارة العالمية بينما تهبط بإطراد السلع التى تقوم على الموارد الطبيعية إلى أقل من ٨٪ أما الفصل الرابع وهو "خيارات التحديث الصناعى التكنولوجيا" د. طه عبدالعليم ويلقى الضوء على اختيارات مصر التكنولوجية من خلال استعراضه للتجارب العالمية المقارنة فى ميدان صناعة البحث والتطوير والتحديث الصناعى التكنولوجى عموما ويعرض المؤلف تجربة أمريكا التى قامت على إستراتيجية أقتحام المجالات التكنولوجية الأحدث وبهذه التجربة ضمنت أمريكا فوزها بالسباق الإقتصادى العالمى طوال القرن العشرين غير أن السيادة التكنولوجية الأمريكية أخذت فى التآكل خلال الربع الأخير من هذا القرن وصارت اليابان هى القوة العالمية الأولى وفقا لمؤشرات تطبيق براءات الاختراع فى العالم الخارجى.

وفى الفصل الخامس: "الموضوع الأكثر إستراتيجية على جدول الأعمال المصرى - الانطلاق - اعادة الهيكلة - التحديث الصناعى" يتناول د. محمد السيد سعيد الإستراتيجية الموجودة على جدول أعمال مصر وقال أن الاجابة عنها تختلف باختلاف التيارات الفكرية والسياسية والاحزاب القانونية وغير القانونية - وكذلك مدى الحاجه إلى اختيار إستراتيجى بديل فى مجال المشروع التنموى - ثم المتطلبات الأساسية للقفزة الكبرى للتكنولوجيا الفائقة الحداثة.

أما الفصل السادس: "التقدم الأسى" فتناول د. محمد رؤوف حامد التقدم الأسى ومعالم الحاجة إليه من منظور الفكر العلمى والإدارى الحديث ثم أورد ثلاثة توجهات سلبية عامة فى مصر هى انخفاض العائد رغم توافر الامكانات والكفاءة - سوء التنظيم - سوء وعدم التجانس الغير ظاهرين شكلا - وجود موقف عام فى المجتمع للاتساق والنظم - العلاقات الداخلية - التعامل مع البيئة أو المناخ الخارجى - العوامل المؤثرة على قوة النسق وتجديده أو ضعفه وانحلاله. المحددات الرئيسية الخاصة بحيوية وفاعلية المنظومات.

وتناول د. يوسف مرسى فى الفصل السابع: "المفاهيم الأساسية لوضع إستراتيجية تكنولوجية لمصر" وفيه تحدث عن البيئة الأساسية والقدرة التكنولوجية المحلية - المفاهيم الأساسية لوضع الإستراتيجية التكنولوجية.

والفصل الثامن يتضمن التعقيبات والمداخلات حول النقاط السابق التحدث عنها فى الفصول السابقة.

والحقيقة أن الكتاب مرجع أساسى للبحث فى مجال التكنولوجيا والتقدم الصناعى والأهداف المنشودة لمصر لكى تلحق بالركب المتحضر، ولا تخفى على القارئ أن العرض السريع لمحتويات هذا الكتاب لا يغنى عن قراءته قراءة متأنية. فالكتاب حصيلة متراكمة من معارف وخبرات كوكبة ممتازة من أعظم العقول المصرية فى مجال التكنولوجيا والبحث العلمى.

عبدالعزيز احمد عبدالعزيز

□□ د. عالية المهدى ، شركاء فى التنمية : الجوانب السياسية والإجتماعية للإصلاح الاقتصادى فى مصر - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - ١٩٩٦ □□

يستعرض هذا الكتاب الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الذى بدأت الحكومة المصرية فى تطبيقه منذ ١٩٩١ ، وقد جاء الكتاب فى مقدمة وثلاثة أبواب.

فقد بدأت مقدمة الكتاب بالإشارة الى أن برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى وضعته الحكومة بالإشتراك مع صندوق النقد الدولى قد وصل الى مرحلة هامة ، وإذا كانت مرحلته الأولى قد استهدفت تحقيق التثبيت النقدى والمالى ، فإن مرحلته الثانية تستهدف رفع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ، ومع أنه لا ينكر أن أهداف البرنامج فى مجال الإصلاح المالى والنقدى قد تحققت بدرجة معقولة ، إلا أنه لم يصل بعد الى رفع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى بدرجة محسوسة ورفع مستوى معيشة الاغلبية الساحقة من المواطنين ومواجهة مشكلة البطالة .

وقد تناول الباب الأول الإنعكاسات الإقتصادية لبرنامج الإصلاح ، وتحدث فى الفصل الأول عن برنامج الإصلاح المالى والذى استهدف خفض نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلى الإجمالى حتى وصل الى ٥ر١٪ فى ٩٥/٩٤ ، ويتوقع أن يتلاشى تماما فى ٩٧/٩٦ ، وقد حدث ذلك بسبب زيادة الإيرادات العامة وخفض النفقات العامة ، وهو ما أدى الى تأثيرات إنكماشية فى الإقتصاد مع زيادة عبء الضرائب غير المباشرة ، وقد استعرض الفصل الثانى برنامج الإصلاح النقدى والمقصود به مجموعة الأدوات والسياسات النقدية التى تؤثر على الإقتصاد مثل سعر الفائدة ونسبة الإحتياطى وعمليات السوق المفتوحة وعرض النقود والإشراف على البنوك ، وقد أدى برنامج الإصلاح النقدى الى إنخفاض معدل التضخم وتخليص الإقتصاد المصرى من ظاهرة الدولة ، وإن كان لها آثار سلبية على الإستثمار والعمالة .

في حين تناول الفصل الثالث عملية تحرير الأسعار في الاقتصاد المصري فحددت أهدافها :

أولا ، إزالة التشوهات السعرية في الإقتصاد القومي حتى تضاهي مثيلتها العالمية ، حيث تم تحرير معظم القطاعات وأصبحت قريبة الى الأسعار العالمية فيما عدا الفئات الخاصة التي يتم تحرير أسعارها ببطء شديد وهي السلع ذات الدعم المالي والسلع الإحتكارية والأدوية.

ثانيا : تخفيض العجز في الموازنة العامة من خلال خفض الدعم ليصل الى النصف بما قيمته ٥ر٣ مليون جنيه في عام ٩٤/٩٣ بالمقارنة بعام ٩١/٩٠ .

وهذا يطرح تساؤلات عن مصير أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة بعد استكمال تحرير الأسعار وكذلك احتمالات الإتجاه نحو استيراد السلع من الخارج بأسعار أقل من المنتجة في الداخل .

أما الفصل الرابع فقد تناول برنامج الإصلاح الإقتصادي وعلاقات الإقتصاد الخارجية ، فعلى صعيد الدين الخارجي فقد تم التوصل الى اتفاق في ٢٥ مايو ١٩٩١ مع ١٧ دولة دائنة تعفي مصر بموجبه من ٥٠٪ من الدين الرسمي (من ٢٠-٢٥ بليون دولار) - كما تم إلغاء نظام تعدد أسعار الصرف اعتبارا من ٢٧ فبراير ١٩٩١ فأصبح نظام الصرف يتكون من السوق الأولية والسوق الحرة. أما على صعيد تحرير التجارة الخارجية فقد أدى تخفيض قيمة الجنيه الى انخفاض الصادرات مع تراجع النصيب النسبي للصادرات من السلع الصناعية ، في حين استمرت الواردات في الزيادة .

وقد أشارت الكاتبة الى خطورة تخفيض قيمة الجنيه المصري لما يتميز به الإقتصاد المصري من ظاهرة الدولة ، وقد اقترحت فرض نوع من الضرائب على الأرباح الرأسمالية التي يحققها أصحاب الودائع بالعملة الأجنبية مع كل تخفيض في قيمة الجنيه ، كما تقترح ربط الجنيه بسلسلة من عملات أهم الشركاء التجاريين لمصر خاصة أوروبا ، في حين أنها حذرت من إغراق السوق المحلية بالسلع الأجنبية المدعمة .

وتحدث الفصل الخامس عن قضية التخصيصية في الإقتصاد المصري وخاصة العوامل التي أدت الى صعوبة تنفيذ برنامج التحول الى التخصيصية من حيث أن عملية التحول تتضمن اعتبارات معقدة ومتداخلة منها ما هو فني خالص بتقييم أصول الشركات ومنها ما هو اجتماعي/اقتصادي يختص بوضع العمالة ومنها ما هو اقتصادي/سياسي يختص بظروف السوق ونوعية المشترين ، كما واجه التحول في قطاع البنوك أراء متعارضة لأنها تمثل قاطرة الإقتصاد الوطني ، ولكن الدولة حريصة على تشجيع القطاع الخاص والإعتماد عليه للقيام بالدور الأكبر لتحقيق التنمية ، فصدرت مجموعة من القوانين والقرارات التي تعمل على تشجيع القطاع الخاص .

وقد استعرضت د. أمنية حلمي في الفصل السادس إنعكاس برنامج الإصلاح الإقتصادي على سوق العمل المصري حيث توقعت أن تتصاعد مستويات البطالة خاصة مع التحول الى القطاع الخاص . كما أن الأجور انخفضت ولم تساير ارتفاع الأسعار ، في حين أن الصندوق الإجتماعي للتنمية لا يعتبر برنامجا متكاملا للتشغيل مصمم لمواجهة قضية البطالة بل هو مجرد ترتيب مؤقت لمدة سنوات وموارده الإجمالية محدودة بالنسبة لأهدافه .

وقد تناول الباب الثاني الإنعكاسات السياسية والاجتماعية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي فناقش الفصل السابع الاقتصاد السياسي لعلاقة مصر بصندوق النقد الدولي . حيث توصلت الى استنتاج أن السياسة الخارجية المصرية قد عكست الى حد كبير إفتراضات نموذج المساومة ، ففي حين أنها لم تعبر عن توافق تام مع الصندوق والولايات المتحدة إلا أنها لم تعكس درجة عالية من الاستقلالية ، وقد نجحت مصر في استغلال أهميتها الجيوبوليتيكية بالنسبة للولايات المتحدة خاصة دورها في عملية السلام ومواجهة العنف الأصولي .

وفي الفصل الثامن تمت مناقشة تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي على التعليم والصحة ، حيث أدت الى تزايد في نفقة الخدمات التعليمية بزيادة أسعار المستلزمات التعليمية مع خفض كمية ونوعية الخدمة التعليمية ، كما أن انخفاض الدخل سوف يؤدي الى خفض الطلب على التعليم بالنسبة للفئات محدودة الدخل ، كما أدى برنامج الإصلاح الى رفع تكلفة الخدمة الصحية ورفع تكلفة بناء المستشفيات وخفض كميتها ونوعها ، كما يؤدي إنخفاض الدخل الى انخفاض الطلب على الخدمة الصحية ، مع ملاحظة أن الإنفاق العام على التعليم والصحة يوجه بالأساس نحو المرتبات والأجور .

وعالج الفصل التاسع مشكلة الفقر والفوارق الداخلية في مصر حيث توصلت الى أن للإصلاح الإقتصادي آثارا سلبية شديدة على مستوى الفقر من خلال ارتفاع الأسعار وإنخفاض فرص العمل وتطبيق سياسات إنكماشية ، وقد تنبأت بأن ترتفع نسبة الفقراء مما يستدعي الحاجة الى سياسة توزيعية ترفع النصيب النسبي للفقراء من الدخل .

وناقش الفصل العاشر الآثار الإجتماعية والإقتصادية لبرنامج الإصلاح الإقتصادي ، فبالنسبة للآثار الإجتماعية فقد تناول التضخم والأجور والدعم ، فأشار الى أنه رغم انخفاض معدل التضخم إلا أنه لايزال يشكل عبئا كبيرا ، وهناك عدم تناسب بين الأجور والأسعار . كما أن هناك حدودا على تأثير الدعم منها الضغوط الخارجية وعدم ضمان وصول الدعم لمستحقيه .

كما تناول قضية البطالة والتي تتفاوت تقديراتها بين مليوني متعطل وفقا للتقديرات الرسمية وأربعة ملايين متعطل وفقا للتقديرات غير الرسمية . ومن الآثار السياسية ، العنف السياسي ، حيث يرتبط عنف الجماعات الإسلامية بالعشوائيات والفقر والتفاوت الإجتماعي ، ولكن العنف السياسي لم يتحول الى مظاهرات وحوادث شغب بسبب سياسة الرفع التدريجي للأسعار ، ولجوء فئات المهمشين لتحسين أوضاعهم من خلال قنوات مشروعة أو غير مشروعة .

احمد تهامي عبدالحي

□□ جمال محمود عطية: "الآثار الإقتصادية الكلية لتخفيض ديون مصر الخارجية" - رسالة ماجستير - كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان - ١٩٩٥□□

تطورت مشكلة الديون الخارجية للدول النامية بشكل سريع، خاصة في اعقاب أزمة النفط عام ١٩٧٣ وما أدت إليه من فوائض مالية للدول النفطية ساهمت بشكل كبير في زيادة عرض الدولار النفطي وانخفاض أسعار الفائدة الدولية، وهو ما ترتب عليه زيادة طلب الدول النامية ومنها مصر على القروض الخارجية. لكن مع ارتفاع اسعار الفائدة العالمية بداية من الثمانينات لأسباب عديدة ظهرت مشكلة مقدرة الدول النامية على خدمة ديونها الخارجية بل وتحولت القروض إلى تمويل الطلب الإستهلاكي وليس الانتاجي، ولقد جاء اعلان المكسيك عن عدم مقدرتها على خدمة ديونها الخارجية ليمثل الشرارة الأولى لإنفجار أزمة المديونية الخارجية وظهورها على السطح عام ١٩٨٢.

وبالنسبة لمصر فتعد مشكلة الديون من أهم المشاكل التي تواجه

إقتصادها إذ أن ذلك من شأنه إعاقة عملية التنمية، حيث أن زيادة اعباء مدفوعات الدين الناجمة عن تفاقم هذه الأزمة يمثل استنزافا للموارد المصرية كما يمثل عقبة أمام إمكانية زيادة الاستثمار في مصر، وبسبب خطورة هذه الأزمة عقدت العديد من الندوات والإجتماعات بين المسئولين في مصر ومسئولي الدول الدائنة والمنظمات الدولية المختلفة.

ولجأت بعض الدول الدائنة في الآونة الأخيرة إلى تخفيض بعض ديونها على مصر سواء بإلغاء جزء منها وتخفيض معدلات الفائدة على هذه الديون، أو عن طريق طرح تقنيات مختلفة على أن تقوم مصر بتطبيق أي من أو بعض هذه التقنيات وبحيث يؤدى تطبيق هذه الوسائل إلى تخفيض الرصيد الإجمالي للدين الخارجي ولقد جاء هذا التخفيض تحت ضغط بعض المنظمات الدولية على الدائنين مثل صندوق النقد الدولي وكذلك نادي باريس.

وبالفعل ألغت بعض بلدان دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٧ مليارات دولار من ديون مصر، كما أعفت الولايات المتحدة الأمريكية مصر من حوالي ٦,٧ مليار دولار من الديون العسكرية، كما وافقا نادي باريس على الغاء ٥٠٪ من مبلغ ٢٠,٢ مليار دولار مستحقة للدول الأعضاء فيه، وذلك على ثلاث مراحل بواقع ١٥٪ في المرحلتين الأولى والثانية، و٢٠٪ في المرحلة الثالثة شريطة أن تقوم مصر بإجراء اصلاحات إقتصادية في إقتصادها القومي تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وبالفعل تم تنفيذ المرحلتين الأولى والثانية بنسبة إجمالية ٣٠٪ من قيمة الدين الخارجي.

وتنقسم الدراسة محل العرض إلى خمسة فصول رئيسية بخلاف الفصل التمهيدى حيث أفرد الفصل التمهيدى لتناول المشكلة محل الدراسة وفرضيتها والهدف منها والنموذج المستخدم ومحتويات الدراسة.

ويعنى الفصل الأول بدراسة بعض المؤشرات المختلفة التي توضح مدى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية في مصر خاصة خلال الثمانينات، إذ يلاحظ أن إجمالي الدين المصرى الخارجي قد ارتفع من حوالي ٢٠,٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٤٠,٢ مليار دولار عام ١٩٨٥ ثم وصل إلى حوالي ٤٨,٨ مليار دولار في عام ١٩٨٩، كما أن مدفوعات خدمة الدين المصرى الخارجي ارتفعت من ٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٣,١ مليار دولار عام ١٩٨٥، ثم هبط هذا الرقم إلى حوالي ٣ مليار دولار عام ١٩٨٩، وفي الأعوام نفسها كانت نسبة الدين الخارجي إلى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات تمثل نسب ٢٠٨٪، ٣٠٤٪، ٣٥٥٪ بالترتيب، أما نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي المصرى فكانت تمثل نسب ٩٥٪، ١٢٨٪، ١٥٩٪ خلال نفس الأعوام وبنفس الترتيب، كما أن نسبة خدمات الدين الخارجي المصرى إلى اجمالي الصادرات من السلع والخدمات كانت تمثل نسب ٢٠,٨٪، ٢٣,٦٪، ٢١,٨٪ خلال نفس السنوات، وأخيرا فإن نسبة خدمة الدين الخارجي المصرى إلى الناتج الاجمالي كانت تمثل نسب ٩,٥٪، ١٠٪، ٩,٧٪ خلال نفس الأعوام وبنفس الترتيب.

وتعرض الفصل الثاني من الدراسة لتحليل المبادرات الدولية المختلفة لتخفيض الدين الخارجي، حيث اهتم بعرض الخطط والمبادرات والمقترحات المختلفة التي تهتم أساساً بموضوع تخفيض الديون الخارجية وذلك بصفة عامة أي لكل الدول دون إقتصارها على دولة معينة بذاتها، حيث تم التعرض تفصيليا إلى النقاط التالية:

وجهة نظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، وتقدير الشمال والجنوب، وإستراتيجية المواجهة، وإقتراحات مجموعة الأربع وعشرين، وإقتراحات قمة تورنتو، وخطة برادى، وخطة كلين وبوليس ومبادرة ميازاوا اليابانى.

أما الفصل الثالث فتم التعرض فيه إلى التقنيات الحديثة لتخفيض الدين الخارجي والمنبثقة أساساً من المبادرات الدولية سالفة الذكر، والتى قامت بعض الدول النامية المدينة بتطبيقها وهى تحويل واعادة شراء الدين، أما عن تحويل الدين فقد تم مناقشة عمليات تحويل إعتمادات تنمية وأخيرا تحويل الدين إلى مخصصات مالية من أجل الحفاظ على البيئة.

وتناول الفصل الرابع الجزء الرئيسي في الدراسة وهو الآثار الإقتصادية الكلية التي يتوقع حدوثها من جراء عملية تخفيض الدين الخارجي المصرى من خلال التركيز على أثر التخفيض على القدرة على الاستيراد، والصادرات، ودرجة التبعية الإقتصادية للخارج، والاستهلاك القومى، وسعر الفائدة، والاستثمار القومى، والناتج القومى، وعجز الموازنة العامة للدولة ومعدل التضخم وتكاليف الانتاج.

وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

– أن مصر ليست حديثة العهد بالمديونية الخارجية حيث سبق لها أن عقدت بعض الديون الخارجية أبان حكم كل من الخديوى سعيد والخديوى إسماعيل وذلك في منتصف القرن التاسع عشر.

– إنه من المتوقع حدوث زيادة في القدرة على الاستيراد المصرية نتيجة تخفيض الدين المصرى الخارجي، وتحدث هذه الزيادة نتيجة انخفاض اعباء خدمة الدين الخارجي وانخفاض تحويلات أرباح ودخول عوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الخارج.

– من المتوقع حدوث زيادة في الاستهلاك القومى نتيجة تخفيض رصيد الدين، وتنجم هذه الزيادة في الاستهلاك من توفير اعباء الدين الخارجي التي كانت مصر ملتزمة بدفعها للدائنين قبل اجراء التخفيض.

– من المتوقع أن يؤدى الخفض إلى حدوث زيادة في الصادرات في الأجلين المتوسط والطويل، وذلك إذا ماتم استثمار أعباء الدين الخارجي التي تم توفيرها في مصر بفعل عملية التخفيض في مشروعات تشجيع الصادرات.

– من المتوقع حدوث انخفاض في درجة التبعية الإقتصادية للخارج لأن تخفيض الدين الخارجي من شأنه أن يقلل من درجة الإرتباط بإقتصاديات الدول الدائنة.

– من المتوقع حدوث انخفاض في سعر الفائدة المحلية وذلك لزيادة عرض النقود إلا أن الانخفاض في سعر الفائدة سيتوقف على قيمة الدين الخارجي الذى يتم تخفيضة.

– من المتوقع حدوث زيادة في الاستثمار القومى نتيجة زيادة صافي تحويلات الدين بفعل عملية التخفيض، وتوقع المستثمرين انخفاض الضرائب التي ستفرضها الدولة على استثماراتها الجديدة، بالاضافة الى توقع انخفاض سعر الفائدة المحلية وتأثير ذلك على زيادة الاستثمار القومى.

– من المتوقع حدوث زيادة في الناتج القومى الإجمالي في مصر وانخفاض في عجز الموازنه العامة للدولة.

– من المتوقع حدوث انخفاض في تكاليف الانتاج نتيجة انخفاض سعر الفائدة، والتى تمثل عنصرا من عناصر تكاليف الانتاج.

– لكن على الجانب الآخر من المتوقع حدوث ارتفاع في معدل التضخم المحلى في مصر نتيجة زيادة عرض النقود بمقدار العبء السنوى الذى تم الاستغناء عنه من قبل الدائنين.

أحمد خليل الضبع

□□ خالد زكريا أبو الدهب، إدارة برامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، دراسة للحالة المصرية، رسالة ماجيستير مقدمة إلى كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، يونيو ١٩٩٦ □□

باتت عملية التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص واحدة من أكثر العبارات تكراراً فى الخصاب الرسمى للعديد من دول العالم مع إختلاف أشكال نظمها الإقتصادية والسياسية وتفاوت المؤشرات الأساسية لإقتصادياتها الوطنية. وقرار التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص يعنى إن الدولة بدأت تعيد النظر فى دورها وإعادة النظر هذه قد لا تشمل فقط على حدود هذا الدور بقدر ماتشتمل على إعادة هيكلة طبيعية وجوهره.

وينطلق الباحث من عدد من المنطلقات الرئيسية التى مثلت إطاراً لسياسة التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص ومن ثم مثلت إطاراً لتعامل الباحث معها وهذه المنطلقات كانت مايلى:

١- إن التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص يعنى إن تغييراً قد حل بدور الدولة من الناحية الإقتصادية وهذا التغير ينصرف إلى إن الدولة لن تكون المسئول الأول عن التنمية، وإن المجال سيصبح مؤهلاً أمام القطاع الخاص لمشاركة الحكومة فى تحمل أعبائها.

٢- إن سياسة التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص تبدو المدخل الأكثر كفاءة فى تخصيص الموارد، وتحويل جزء مبرر من ملكية الدولة إلى القطاع الخاص أمراً ضرورياً للوصول إلى مستوى أفضل فى تخصيص وتشغيل الموارد حيث سيتم إحلال منهج الربحية الخالصة محل منهج العائد والتكلفة.

٣- أن التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص يثير التساؤلات حول الدور المستقبلى للقطاع العام، فماهى المجالات التى سيظل متواجداً فيها؟ ماهى طبيعة هذا التواجد؟!

وترجع أهمية هذه الرسالة إلى عدة إعتبارات بعضها علمى والآخر عملى، فمن الناحية العلمية تعتبر الدراسة الأولى بين مثيلاتها باللغة العربية التى تتعامل مع عملية تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص من وجهة نظر عملية إدارة البرنامج الخاص بالتحول فى مجمله، كما تعد إستكمالاً لسلسلة من الدراسات التى تناولت الواقع الإدارى والإقتصادى لمصر.

وتهدف هذه الرسالة إلى تحقيق الآتى: التعريف بأبعاد عملية الخصخصة التى أصبحت ظاهرة عالمية الأمر الذى يجعل المفهوم هو الأكثر شيوعاً وتداولاً على المستوى الرسمى والمستوى غير الرسمى ولكن بشكل يعكس نوعاً من عدم الوضوح تساهم الدراسة فى تلاشيه.

أما من الناحية العملية فتمثل الرسالة مساهمة فى دراسة المجالات الحديثة والهامة فى علم الإدارة العامة، كما تكمن أهميتها فى الإلمام بالأبعاد المختلفة لبرنامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص فى مصر والتقويم الموضوعى لذلك البرنامج فى الوقت الذى أصبح تقييمه موضوعاً للخلاف الحاد بين مؤيد ومعارض.

وعلى ضوء العديد من القراءات التى أشار إليها الباحث فى رسالته تم تطوير مشكلة بحثية تتكون من ركنين أساسيين ينصرف الأول إلى محاولة التوصل إلى إطار أو برنامج عملى نموذجى يمثل الخطوات التى أثبتت التجارب والخبرات الدولية ضرورة تطبيقها من أجل إدارة ناجحة لبرنامج التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص، أما الركن الثانى من المشكلة البحثية فينصرف إلى تقويم إدارة البرنامج المصرى للتحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص وذلك من حيث الجوانب القانونية والتنظيمية التى تحكم البرنامج المصرى، وفى ضوء الإطار العام الذى وضعته تجارب وخبرات الدول التى سبق لها إنتهاج نفس السياسة.

وقد جاءت هذه الرسالة فى بابين رئيسيين حيث يتضمن الباب الأول منها أربعة فصول أولهما ماهية التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص ودوافع التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص وهى نوعان: دوافع خارجية متمثلة فى تأثير المؤسسات الدولية تأثير USA، انهيار المعسكر الأشتراكى ، ودوافع داخلية متمثلة فى ازمة السيولة ، الحاجة الى رفع الكفاءة، الحاجة إلى دعم الموازنة، الحاجة إلى تشجيع المنافسة والإستثمار الأجنبى، وذلك فى مبحثين.

أما الفصل الثانى فقد تناول أساليب التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص سواء كانت الأساليب الأساسية أو التمهيدية ومحددات إختيار هذه الأساليب وذلك فى ثلاثة مباحث.

والفصل الثالث قد حلل الجوانب التطبيقية لعملية التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص من خلال تحليل الأشكال التنظيمية الأجهزة المختلفة لإدارة برامج الخصخصة وذلك فى خمسة مباحث.

والفصل الرابع بحث فى معوقات التحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص منها العمالة، عدم مواءمة الأوضاع الداخلية، المخاطر السياسية للتحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص وذلك فى ثلاثة مباحث.

أما الباب الثانى فيحتوى على أربعة فصول الفصل الأول منها يتناول الإقتصاد القومى المصرى وتطور العلاقة بين العام والخاص قبل الثورة سنة ١٩٥٢ وبعدها وذلك فى مبحثين، أما الفصل الثانى فقد بحث فى البرنامج المصرى للتحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص مع تناول الإطار القانونى والتنظيمى للبرنامج وذلك فى مبحثين، الفصل الثالث من هذا الباب قد بحث فى الجوانب التطبيقية للتحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص فى مصر ثم تعرض لعدد من دراسات الحالة لشركات مدرجة فى إطار قانون قطاع الأعمال العام ومنها بيع أصول شركات النصر للأوانى البخارية وأوعية الضغط، الشركة العامة للأشغال وإستصلاح الأراضى، شركتى أسمنت العامرية والشرقية للدخان وذلك فى أربعة مباحث.

وأما الفصل الرابع فقد قام بتقويم البرنامج المصرى للتحول من الملكية العامة إلى القطاع الخاص من خلال تقويم تعامل إدارة البرنامج لمعوقات الخصخصة وتقويم إدارة البرنامج لعمليات الخصخصة ذاتها وذلك فى مبحثين.

ثم كانت الخاتمة وقد إشتملت على أهم ما توصلت إليه الدراسة من توصيات ويمكن إيجازها على النحو التالى:

١- أظهرت عملية التقويم إن هناك نوعا من غياب الإطار العام وفقدان المنطلقات الثلاثة التى تمثل الإطار الحاكم لعملية الخصخصة.

٢- توصى الرسالة بإنشاء لجنة عليا لتقييم الأصول تشتمل هذه اللجنة على ممثلين من الشركات التابعة والقابضة ووزارة قطاع الأعمال العام إلى جانب مندوبين من الجهاز المركزى للمحاسبات وهيئة سوق المال وبعضوية عدد من رجال الأعمال والمصرفيين والخبراء الماليين والإستشاريين القانونيين الذين يتم إختيارهم وفق قواعد صارمة، ينحصر دور هذه اللجنة فى البت فى تقارير التقييم التى تنظمها الجهات المختلفة والخروج بتقرير واحد يحظى بموافقة ثلثى الأعضاء على الأقل.

٣- توصى الدراسة الحكومة بضرورة مضاعفة الجهود المبذولة فى برامج إعادة هيكلة العمالة فى شركات قطاع الأعمال العام والتوسيع فى توفير الموارد المالية اللازمة لنجاح برامج التقاعد المبكر والبعد عن تضمينها شروطاً تثير الشكوك وتؤدى إلى عدم إقتناع العاملين.

٤- توصى الرسالة بإحداث نوع من التطوير التشريعى العام بما

يتماشى والطبيعة الجديدة للسياسات الإقتصادية فهناك ضرورة لتطوير نظم المحاكم وإجراءات التقاضى على نحو يوفر حماية فعالة وسريعة لأصحاب الحقوق، وهناك ضرورة لحماية المستهلك من خلال تشريعات تكفل المنافسة وتمنع الإحتكار.

٥- كما توصى الرسالة بإحداث مزيد من التناسق بين السياسة المالية وهدف تنشيط بورصة الأوراق المالية كمتطلب ضرورى للتحول إلى القطاع الخاص.

٦- توصى الرسالة بتشجيع إنشاء بورصات خاصة والخروج عن التعقيدات الإدارية وإحداث المزيد من السرعة فى تدفق الأوراق المالية بيعاً وشراء، إضافة إلى تهيئة المناخ المحفز للمستثمرين.

٧- توصى الرسالة بضرورة إعطاء المزيد من الإهتمام لعملية تخلص شركات القطاع العام من حصص ملكيتها فى الشركات المشتركة بشكل سريع.

٨- توصى الرسالة ببذل مزيد من الجهود من الناحية الإعلامية وتنظيم الحملات حتى يمكن كسب أكبر قوة مساندة لإنجاح برنامج الخصخصة ولابد هنا من توخى الشفافية والصدق بشكل كامل والإعتماد على الإقناع .

هبة طايع الخولى

□□ عمار على حسن، دور الطرق الصوفية فى التنشئة السياسية فى مصر: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير مقدمة لكلية الإقتصاد والعلوم السياسية، يوليو ١٩٩٦□□

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فى تحليل الدور الذى تلعبه الطرق الصوفية فى تشكيل الثقافة السياسية المصرية، وذلك بتناول أساليب التنشئة السياسية لديها بإعتبارها إداة نقل وخلق وتغيير الثقافة السياسية، وكونها ضرورة لكل عضو فى المجتمع كى يستطيع أن يتكيف مع البيئة السياسية التى تحيط به.

وفى هذا الصدد يثير الباحث عدة أسئلة هامة: ماهى نوعية القيم التى تغرسها الطرق الصوفية فى نفوس مريديها؟ وهل تدعو هذه القيم إلى الإنخراط والمشاركة أم السلبية والانسحاب؟ وهل تقود إلى التغيير أم تميل إلى تكريس الواقع القائم؟ وما نوع الحكم الذى تسعى إليه "ديمقراطى" أم "ديكتاتورى"، وما مدى ترسيبها لقيم عامة لها بعد سياسى مثل: العدالة والحرية والمساواة والتسامح، أو مفاهيم سياسية مثل الوطنية والهوية والانتماء والشرعية... الخ؟ وما هو تصور الصوفية عن "الصديق" و"العدو" داخلياً وخارجياً؟ وماهى علاقة الطرق الصوفية المباشرة وغير المباشرة بالنظام السياسى القائم؟ وفى ظل سعى المثقفين لبناء مشروع نهضوى لحل المشكلات الراهنة التى تواجه المجتمع المصرى يصبح السؤال مبرراً حول إمكانية مساهمة التصوف فى ذلك. فهل يمكنه تحويل أيديولوجيا الصراع الداخلى للتصوف إلى توظيف ثقافة التصوف فى تنمية الثقافة السياسية؟ وما مدى صدق وواقعية الرؤى الصوفية فى تدعيم عملية التوجه الديمقراطى؟

قسم الباحث دراسته إلى اربعة فصول :

يتعرض الفصل الأول: لتعريف المفاهيم الرئيسية للدراسة وفى مقدمتها "التنشئة السياسية" و"التصوف" ومن خلال تعريف هذين المفهومين تم وضع تصور للعلاقة بينهما عبر تناول علاقة الظاهرة السياسية بالظاهرة الدينية ودور المؤسسات الدينية فى خلق شرعية النظام السياسى أما الفصل الثانى: فيناقش مكونات التنشئة السياسية للمتصوفين المصريين، أما الفصل الثالث: فيمثل المرحلة الميدانية للدراسة وينقسم إلى عدة مباحث، أولهما يتعرض للتعرف بالطريقتين محل البحث وهما "الحامدية الشاذلية" و"الخليلية"، وثانيهما يناقش الأدوات البحثية التى أستعان بها الباحث، وفى الفصل الرابع: يتناول نتائج الدراسة الميدانية.

وقد خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- أن التنظيم الصوفى بشقيه الإدارى والروحى ينتج قيماً سياسية بعضها إيجابى مثل التسامح والتماسك، والبعض الآخر سلبى مثل الخضوع والطاعة العمياء، والشيخ قائد مطاع يتكئ على شرعية مستمدة من الانتساب إلى آل البيت، الذى تتخذه الطرق الصوفية وإن كانت تتغلب فيه القيم السياسية السلبية، إلا أنه كان هو العامل الأساسى وراء إستمراريتها.

- على الرغم من أن الفكر الصوفى الذى يقوم على أركان أربعة هى: المعرفة الدينية والزهد والولاية والمحبة، ينتج قيماً سياسية متعارضة، إلا أن الدراسة الحياتية لأبناء الطرق الصوفية تسير فى إتجاه رفع القيم السلبية.

- تتشابه أساليب التنشئة السياسية للطرق الصوفية فى مصر رغم إختلاف ظروف النشأة والمؤهلات الشخصية للشيخ والقدرة الإقتصادية والانتشار الجغرافى والعدد لمريدى الطريقة، ومن ثم تتشابه الطرق فى الثقافة السياسية لأفرادها.

احمد منيسى

□□ د. سامر مخيمر، خالد حجازى، أزمة المياه فى المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، سلسلة عالم المعرفة، مايو ١٩٩٦ □□

يتعامل هذا الكتاب مع هذه المشكلة المائية متعددة الأبعاد من منظور متعدد أيضاً يبدأ من الحقائق الجغرافية والتاريخية، فضلاً عن الاعتبارات النابعة من القانون الدولى، لينطلق عبر عملية تجسيد متتال إلى الاحاطة بسائر جوانب واعتبارات الموضوع السياسية والإقتصادية والفنية، وينتهى إلى استشراف المستقبل المائى.

تسهم مجموعة من الأعتبارات النابعة من الحقائق الجغرافية والتاريخية والإقتصادية والسياسية فى صياغة المشهد المائى فى المنطقة العربية وجوارها الجغرافى، وتتضافر تلك الإعتبارات لتشكل آليات وأنماط التفاعل فى إطار المشهد وهذه الإعتبارات هى:

١- التناقض القائم بين الحدود السياسية للدول وإتجاهات تدفق الموارد المائية ويكتسب هذا الإعتبار أهميته لكون ٤٠٪ من سكان العالم يعتمدون على أنظمة نهرية تشترك فيها دولتان أو أكثر ويظهر هذا فى المنطقة العربية مثل نهر النيل وغيره وخاصة وأن هذه الأنهار تنبع من بلدان غير عربية وتجرى وتصب فى بلدان عربية.

٢- الأقطاب الفاعلة فى النظام الدولى كان لها دور هام فى المجال المائى، وذلك فى إطار من مصالحها مثل الدور البريطانى فيما تتعلق بنهر النيل فى زمن الاحتلال البريطانى لمصر وأغلب دول حوض النيل وأيضاً الدور البارز للولايات المتحدة الأمريكية فى الشئون المائية فى المنطقة العربية.

٣- وجود إسرائيل فى قلب المنطقة العربية، وما سبق هذا الوجود من تحركات دبلوماسية وعمليات عسكرية صهيونية ممهدة.

٤- هو إعتبار إفتراضي ولكنه قائم ويتمثل في إمكان تدمير المشروعات المائية في أوقات الحروب.

٥- حاجة المشروعات المائية إلى إستثمارات ضخمة وإمكانات تكنولوجية عالية مما يدفع أغلب الدول إلى طلب الدعم المالي والتكنولوجي من المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، ويرتبط هذا بضرورة التكيف مع القيود والاشتراطات الخاصة بإستخدام هذا الأسلوب التمويلي.

وفي ضوء هذه الإعتبارات حلل الكتاب العلاقات الدولية من منظور مائي حيث تناول:

أ- العلاقات الدولية في إطار حوض النيل حيث عرض الإتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي تنظم العلاقات المائية لدول حوض النيل، ثم التفاعلات داخل هذا الإطار خصوصاً بين دول المجرى (السودان) ودول المصب (مصر) ودولة المنبع (أثيوبيا).

ب- العلاقات الدولية في حوض دجلة والفرات حيث عرض الإتفاقيات والمعاهدات ثم تناول التفاعلات من خلال تحليل العلاقات الثلاثية: التركية - العراقية - السورية وخاصة محاولات تركيا لمنع مياه نهر الفرات وحبسها عن العراق وسوريا وموقف سوريا والعراق من ذلك.

جـ- العلاقات الدولية في إطار حوض نهر الأردن: يضم هذا الحوض دول الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل وتجرى التفاعلات الدولية في إطار الحوض على أسس صدامية وذلك لوجود إسرائيل، وحلل الكتاب تطور هذه العلاقات والدوافع خلف سلوك الدول فيما تتعلق بمسألة المياه وخاصة الدافع الزراعي للسلوك الإسرائيلي الإستيطاني.

د- غنائم الحرب: الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ حيث تم نقل جميع الصلاحيات بشأن مياه الضفة الغربية إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي والهيئات المائية الإسرائيلية. وقد نتج عن ذلك تدهور الإقتصاد الزراعي الفلسطيني في الضفة الغربية تدهوراً كبيراً وخاصة وأن أغلب المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يتركز نشاطها في المجال الزراعي خصوصاً الخضروات والفواكه التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه.

هـ- الليطاني وأنهار لبنان وحرب إسرائيل عليها ويعرض الكتاب في هذا محاولات الحركة الصهيونية لإدخال مياه الليطاني داخل حدود دولتها.

وهناك العديد من البدائل المطروحة لتجاوز الفجوة المائية بين العرض والطلب في المنطقة العربية ككل وفي معظم بلدانها على حدة وتقع هذه البدائل ضمن ثلاثة أطر رئيسية هي:

١- ترشيد إستهلاك الموارد المائية المتاحة لتقليل المفقود منها بشتى الوسائل الممكنة ورفع كفاءة إستخداماتها وصولاً للإستغلال الأمثل للموارد المائية، وذلك من خلال إتباع عدة إساليب هي: رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه، رفع كفاءة الري الحقلي، تغيير التركيب المحصولي، تطوير نظم الري، إستنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل.

٢- تنمية الموارد المائية المتاحة وذلك من خلال مشروعات السدود والخزانات وتقليل المفقود من البخر من أسطح الخزانات والمجاري المائية.

٣- إضافة موارد مائية جديدة وذلك من خلال محورين:

- إضافة موارد مائية تقليدية (مياه سطحية - مياه جوفية).

- إضافة موارد مائية غير تقليدية (مياه التحلية - إعادة إستخدام مياه الصرف).

ولكن من الملاحظ أن هذه البدائل لها محددات مختلفة هي المحدد البيئي والتكنولوجي والإقتصادي والإجتماعي والسياسي والقانوني، وبشكل عام من الصعوبة بمكان تغليب بديل على بديل، حيث تتشابك حزمة من المحددات في كل بديل وتختلف تبعاً لظروف وإمكانات كل بلد، ومن ثم لابد من وضع إستراتيجية متكاملة تأخذ في إعتبارها كل البدائل المتاحة والميزة النسبية لكل بديل، وذلك بهدف تنمية وترشيد وإستحداث موارد مائية مع الأخذ في الإعتبار التكامل بين كل الموارد.

ويأتي الفصل الختامي من الدراسة ليسهم في تحقيق غرضين رئيسيين:

الأول: إعادة تركيب حقائق الموقف المائي ومحدداته وبدائله بغرض الوصول إلى صورة تركيبية كلية لأزمة المياه في أبعادها المختلفة.

الثاني: طرح تصور لبديل مائي عربي يصب في مجرى عملية التنمية المستقلة والشاملة، وبناء على ماسبق تم تناول الآتي:

الصورة التركيبية الكلية للأزمة المائية من خلال الوضع الجغرافي والتاريخي في المنطقة العربية، وتناول الدور البريطاني المائي في المنطقة والدور الأمريكي ودور البنك الدولي وأدوار القوى الإقليمية في المجال المائي وخاصة إسرائيل ومسألة الاستيطان ومستقبل التسويات من المنظور المائي، وأيضاً الدور التركي، ويتمثل البديل العربي الذي يسهم في تحقيق التنمية المستقلة الشاملة في كيفية مواجهة التحديات المائية المطروحة في المنطقة العربية والأدوات المتاحة لذلك. لذلك فإن نقطة البدء في التعامل المستقبلي الناضج مع المشكلة المائية يتمثل في إيجاد آلية مؤسسية عربية تمتلك القدرات والإمكانات اللازمة للقيام بهذه المهمة، وتعد الجامعة العربية الجهة الأنسب للقيام بمهمة إيجاد الآلية المؤسسية العربية، ولاشك أن وجود مثل هذه الآلية سوف يساهم في دعم دور جامعة الدول العربية الذي يتضاءل الآن بحكم الظروف والملابسات السياسية الجارية.

أشرف محمد عبدالله

□□ د. على الصاوى (محرر) . النخبة السياسية فى العالم العربى . القاهرة . مركز البحوث والدراسات السياسية . ١٩٩٦□□

لاشك أن النخبة هي محور العملية السياسية في أي دولة من الدول ، ولكي يزداد دور هذه النخبة في دول العالم الثالث بوجه عام ، والدول العربية بوجه خاص ، فالنخبة السياسية في عالمنا العربي هي بمثابة القلب في الجسد الاجتماعي العربي ، وهي القاطرة التي تشد حركة التطور والتنمية الى مساراتها المتنوعة ، فإذا سلكت القاطرة مسارها الصحيح وتمتعت بقوة دفع مناسبة إزدهرت التنمية واستمر التطور .

ويأتي هذا الكتاب "النخبة السياسية في العالم العربي" لكي يرصد هذه الفئة ويفندها بالبحث والتحليل وذلك من خلال تناول أوضاع النخبة السياسية في كل دولة عربية على حدة .

ويبدأ الكتاب أولا بالفصل الأول والذى خصص للحديث عن نظرية النخبة ودراسة النظم السياسية العربية للدكتور نصر عارف والذى يشير الى أن نظرية النخبة تنطلق من افتراض تبعية الظاهرة السياسية لظواهر أخرى مما يصعب معها فهمها فهما مستقلا عن تلك الظواهر التى أوجدتها ، وعند تطبيق ذلك على النظم العربية يقرر الباحث أن إمعان النظر فى طبيعة السياسات الداخلية وتوجهاتها والسياسات الخارجية وتحالفاتها يوضح أنها مرتبطة الى حد كبير بطبيعة النخبة السائدة وإن كانت النخبة بدورها مرتبطة بشخص القائد السياسى .

وعن النخبة السياسية فى ليبيا والتى كانت موضوع الفصل الثانى من هذا الكتاب أكدت أ. نجلاء نجيب أن سمة تشخيص السلطة أو

شخصانيتها سمة عامة للنظم العربية لكنها أكثر وضوحا فى ليبيا ، إذ بلغت أقصى درجاتها فى عهد القذافى ، ومما يزيد من خصوصية التجربة الليبية فى هذا الصدد إفتقاد القيادة الليبية لمقومات القيادة الكاريزمية مما يؤثر بشكل أو بآخر على خصائص وآليات عمل النخبة .

وعن اليمن قدمت أ. بلقيس أبو أصبع دراسة حالة للنخبة الوزارية فى الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٩٠ ، فعرضت للتغيرات التى طرأت على نظام الحكم فى اليمن وإنعكاس ذلك على تعاقب الكثير من النخب السياسية التى ضمت عناصر عسكرية ومدنية ، تكونت فى ظل ظروف اجتماعية واقتصادية متقلبة وتعددت سواء على مستوى رئيس الجمهورية أو على مستوى القيادات السياسية والوزارية التى عكست ضعف الوزارة فيها وفقدانها لمقومات البقاء .

ولا تخرج تونس عن سمة المركزية التى تتسم بها معظم النظم العربية وهو ما أكدت عليه ورقة أ. خالد فياض ، إذ يحتكر حزب قوى السلطة منذ الاستقلال ويتفرع منه حكومة تتولى زمام السلطة على المستوى الرسمى ، كما يسيطر هذا الحزب على المجلس الوطنى ، ويحتل رئيس الدولة قمة هرم النخبة السياسية فى تونس .

وعن الأصول الجغرافية والاجتماعية ودراسة الأوضاع العمرية والتعليمية للنخبة السياسية خرج الباحث بعدد من الخلاصات ، أهمها تركز الاصل الجغرافى لمعظم أعضاء النخبة فى سوسة (مسقط رأس الرئيس) وإنتماء معظم أفرادها الى الطبقتين العليا والمتوسطة وغلبة المستوى التعليمى العالى وإرتباطه بالمستوى الاجتماعى والاقتصادى المرتفع لأفرادها .

أما النخبة فى لبنان ، فتعكس ملامح المجتمع اللبنانى الفسيفسائية المعقدة ، فالطائفية - طبقا لما ذهب اليه أ. عمار حسن تأتى على رأس السمات التى تميز النخبة السياسية اللبنانية ، أما سمات النخبة السياسية اللبنانية فتتمثل فى أنها نخبة غير أرستقراطية وأنها نخبة المحتكرين وهى نخبة من التكتلات فضلا عن كونها نخبة طائفية .

وفى الدولة السورية نجد أن أهم ما يميز نخبتها هى سمة الإستقرار فى عهد الرئيس حافظ الأسد ، وهذا الإستقرار منحها مجموعة من السمات أهمها القدرة التنظيمية العالية والتماسك بحكم الإنصياع التام لقواعد القائد وقراراته وهيمنة العسكر وسيطرة أفراده على المراكز الحساسة فى القوات المسلحة ، بالإضافة للتماسك العضوى لأفرادها بحكم إنتمائهم للأقلية العلوية وسط غالبية سنية كبيرة .

أما أ. محمد سالمان فيعدد سمات النخبة السياسية فى المملكة المغربية فى ارتفاع نسبة قادة الأحزاب الحضريين وأهمية مدينة فاس كمركز للعديد من القيادات السياسية وإنتماء أكثر من نصف النخبة الى الطبقة العليا الارستقراطية الاقطاعية والإدارية والباقى من الطبقات العليا الوسطى والدنيا وهذا التركيز للنخبة السياسية فى الفئات العليا يعكس رغبة الطبقة الحاكمة والمعارضة فى الحفاظ على امتيازاتها الاقتصادية ، كذلك استخلص الباحث من تحليله للنخبة السياسية المغربية ارتفاع نسبة التعليم بين أفراد هذه النخبة عموما .

وفى الفصل الأخير تناول أ. عبد السلام نوير النخبة السياسية فى مصر فى الفترة من (١٩٨١ - ١٩٩٥) واستعرض المراحل التى مرت بها النخبة السياسية فى مصر منذ ذلك الحين . وقد قسمها الباحث الى مرحلتين : الأولى مرحلة سيطر فيها المدنيون على لب النخبة أو نواتها الداخلية ، أما المرحلة الثانية فسيطر فيها ضباط الجيش على نواة هذه النخبة ، ويتحول الباحث بعد ذلك الى تحليل بيانات النخبة الوزارية فى مصر والتى تعبر عن استمرارية فيها أكثر منه انقطاعا أو تغييرا فيها .

خالد فياض

□□ عصام الدين أحمد فرج، "الوظيفة الاتصالية لمنظمة التحرير الفلسطينية: دراسة تحليلية وميدانية". رسالة دكتوراه، كلية الإعلام جامعة القاهرة، اغسطس□□

استهدف البحث دراسة الوظيفة الاتصالية لمنظمة التحرير الفلسطينية كإحدى حركات التحرر الوطنى بما يكفل وصف وتحليل الجهود الإعلامية للمنظمة ضمن جهودها نحو تحقيق هدفها فى تحرير الأرض الفلسطينية المحتلة وذلك من خلال دراسة ثلاثة من عناصر العملية الاتصالية وهى القائم بالاتصال والوسيلة والرسالة بالاضافة إلى دراسة ظروف العملية الاتصالية وأهدافها ولم تتناول الدراسة عنصرى الجمهور والأثر وإن كان الباحث قد حدد الجمهور المستهدف لكل وسيلة من الوسائل المستخدمة.

وجاءت هذه الدراسة فى ثمانمائة وخمسين صفحة شملت ثلاثة أبواب الأول عن مشكلة البحث ومنهجه وتعريف الوظيفة الاتصالية وستة مباحث عن نشأة منظمة التحرير وتطورها وجاء الباب الثانى كنتاج للدراسات السابقة ومقابلات الباحث الوسيلة الإعلامية وممارساتها وجمهورها المستهدف والقائم بالاتصال والتخطيط الإعلامى وجاء الباب الثالث متضمنا نتائج الدراسة التحليلية للرسالة الاتصالية للمنظمة من خلال عينة البحث كما ضم نتائج المقابلات عن مكاتب إعلام المنظمة فى كندا واليونان والكويت والقاهرة وتناول الباحث فى الفصل الثالث من الباب الأول الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين عامى ١٩٤٨، ١٩٦٤ وخاصة فى مرحلة الخمسينيات وتبعثر الفلسطينيين بين الاتجاهات الفكرية المختلفة ثم نشأة حركة فتح وجهود القوميين العرب والاتحاد العام لطلبة فلسطين نحو الكيان الفلسطينى وجهود جامعة الدول العربية بدعم من مصر لانشاء منظمة التحرير الفلسطينية التى استندت فى نشأتها على ركنين هما توافق شعب فلسطين على إقامة كيانه وتوافق الحكومات العربية على الاعتراف بهذا الكيان ودعمه.

وتناول الباحث سلبيات مرحلة الشقيرى مع القيادات الفلسطينية والحكومة الاردنية ثم مع القمة العربية فى أغسطس ١٩٦٧ بالخرطوم واستقالة الشقيرى مع نهاية ١٩٦٧ وتولى قادة المقاومة قيادة المنظمة. وعرض الباحث تفصيلا للبنية التحتية للمنظمة من سلطة تشريعية ممثلة فى المجلسين الوطنى والمركزى وسلطة قضائية ممثلة فى هيئة القضاء الفلسطينى وسلطة تنفيذية ممثلة فى الدوائر المختلفة بالمنظمة وجاء الميثاق الفلسطينى والنظام الأساسى للمنظمة ليكونا بمثابة وثائق الدستور لها واعتمدت آلية العملية السياسية بالمنظمة على نظام تعددى.

وتناول الباحث فى المبحث الرابع فصائل ومنظمات المقاومة الفلسطينية ومصطلحات الكفاح المسلح وتضخيم العمل الفدائى ونظرية العمود الفقرى وفكرة التوريط الواعى للجماهير.

وتناول المبحث الخامس الاتحادات والتنظيمات الشعبية التى تمثل قاعدة من قواعد المنظمة وعرض الباحث للجوانب الايجابية لهذه التنظيمات والصعوبات والمشكلات التى واجهتها وتناول الباحث ثمانية موضوعات هامة فى المبحث السادس بشأن التطورات السياسية ما بين ١٩٧٠، ١٩٩٣ التى شهدتها المنظمة وموقفها منها وهى: مبادرة روجرز - الصدام مع السلطات الاردنية - الإرهاب - التسوية السياسية - الخروج من لبنان ١٩٨٢ - الانتفاضة الفلسطينية - الغزو العراقى للكويت - اتفاق أوسلو ومستقبل المنظمة.

والقارئ لهذه المباحث يلاحظ التوثيق في كل صفحة بأكثر من مرجع والانتقاء للفقرات المقتبسة منها بما يعزز سعى الباحث لابراز هذه الموضوعات بحياد أكده الدكتور أسامة الباز عضو لجنة مناقشة الرسالة ودون أن يتحول حشد هذه المعلومات إلى حشو كما ذكر الدكتور الباز وأن كان النقد الرئيسى الذى استند اليه الدكتور فاروق أبوزيد عضو اللجنة للباحث فى هذا الجزء هو أنه لم يكشف بشكل مباشر وصريح عن رأيه فى هذه الموضوعات إلا أن انتقاء الباحث لكل فقرة يكشف عن جهده ورأيه فى نفس الوقت.

وجاء الباب الثانى ليمثل العمق الأساسى للدراسة فهو يتناول نشأة الإعلام وتنظيمه وتخطيطه فى المنظمة ووسائلها المختلفة من مكاتب إعلامية ووكالة وفا وإذاعات وصحافة والسينما والملصقات والوظيفة الإعلامية لقيادة المنظمة وإعلام الانتفاضة وإعلام حركات التحرر والإعلام المضاد.

وركز البحث على اعتماد أحمد الشقيرى على الإذاعة كوسيلة اتصال بالجماهير الفلسطينية وإنشاء دائرة الإعلام والتوجيه القومى والتى مالبثت أن أصبحت وزارة دولة للإعلام بعد استشهاد كمال ناصر وتولى ماجد أبوشرار مسئولية اختصاص جهاز الإعلام الموحد الذى تولى بشكل فعلى اختصاصات الإعلام ثم انعكست الخلافات الفلسطينية حول التسوية السياسية فى اعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ على جهاز الإعلام الموحد فعادت التعددية الإعلامية لبعض الفصائل مما أدى لتحول الإعلام الموحد خاصة بعد عام ١٩٨٢ إلى مؤسسة للإعلام المركزى للمنظمة وإتجاه الفصائل إلى منابرها الإعلامية الخاصة.

وفى فصل عن المكاتب الإعلامية عرض الباحث لدور الجامعة العربية فى نشأة مكاتب الإعلام الفلسطينى من خلال اختيار فلسطينيين لشغل المناصب الرئيسية فى مكاتب الجامعة للإعلام والحاق ممثل للمنظمة فى كل مكتب من هذه المكاتب مما شكل نواة لمكاتب إعلام المنظمة والتى انتشرت فى اعقاب اعتراف الدول عام ١٩٧٤ بالمنظمة كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى.

وتناول الباحث فى فصل عن وكالة الانباء الفلسطينية نشأة وأهداف ووسائل وأقسام الوكالة وانتاجها الإعلامى وضوابطه والصعوبات التى تواجه الوكالة.

وجاء الفصل الرابع عن إذاعات المنظمة ليعرض الباحث عن أوضاعها ونشأتها فى القاهرة وعمان ودمشق وبيروت والجزائر وبغداد وصنعاء وعدن والسودان وليبيا من خلال عرض ظروف ومصاعب هذه الإذاعات والبرامج التى يثتها والجمهور المستهدف منها وفكرة انشاء إذاعة دولية للمنظمة خارج الوطن العربى.

وجاء الفصل الخامس عن صحافة المنظمة ليحدد الباحث موقع الصحافة الفلسطينية فى ضوء نماذج العلاقة بالنظم السياسية ليرى أنها ذات خصوصية وطبيعة تتعلق بحركات التحرر الوطنى فهى صحافة تجمع بين التعبئة والولاء والتعدد، فصحف المنظمة تجمع ما بين صحافة التعبئة والولاء بينما تمثل صحافة الفصائل صحافة التعدد. وقد اثارت هذه العلاقة جدلا أثناء مناقشة الباحث فكان الدكتور فاروق أبوزيد يرى أن الصحافة الفلسطينية تقع فى تصنيف النظام السلطوى بينما أكد الباحث فى ضوء هذا التصنيف أنها تجمع بين النظام السلطوى والتعددية الحزبية، حيث أن بها إعلاما مركزيا وفى نفس الوقت بها تعددية للفصائل.

وعرض الباحث للهيكل التنظيمى لمجلة فلسطين الثورة مثلما عرض للهيكل التنظيمى للوكالة وللإعلام فى جمعية الهلال الأحمر الفلسطينى.

وتناول الباحث مزايا صحافة المقاومة الفلسطينية وحددها فى حداثة النشأة وغياب المنافسة والتعدد والالتزام وغياب التنسيق بين الصحف وابتكار المصطلح الفلسطينى.

وفى الفصل السادس عن السينما الفلسطينية عرض الباحث نشاتها بالمنظمة عام ١٩٦٥ ودور جماعة السينما الفلسطينية وحركة فتح فى تطور السينما بالمنظمة وإنشاء مؤسسة للسينما لانتاج أفلام تسجيلية إلا أن السينما الفلسطينية عانت من تعدد مؤسسات الانتاج السينمائى الفلسطينى دون تنسيق بينها وعدم توافر الامكانات وقلة الكوادر المتخصصة بالاضافة إلى صعوبات فى التوزيع والعرض.

وتناول الباحث فى الفصل السابع ملصقات المنظمة حيث مثل الملصق جزءاً من حياة الشعب الفلسطينى فى المخيمات والقواعد والمكاتب ومعسكرات التدريب وأماكن التجمعات الفلسطينية وارتبطت هذه الملصقات بدلالات ورموز فلسطينية وجاءت كوسيلة إعلامية للمنظمة وارتبطت بأحداث الثورة الفلسطينية وواكبتها.

وتناول الباحث فى الفصل الثامن الوظيفة الإعلامية لقيادة المنظمة حيث عقد الباحث مقارنة للشقيرى وعرفات، فالأول ارتكز اتصاله بالجماهير الفلسطينية من خلال الاتصال المباشر باستخدام الخطب الحماسية مبالغا فى لهجته الحماسية ونبرته الصوتية فى المؤتمرات الشعبية والإذاعة بينما حقق عرفات الاتصال المباشر مع فئات الشعب الفلسطينى بهدف الاقناع بالسياسات التى ينتهجها وتحقيق التوازن بين الاتجاهات المختلفة داخل المنظمة وشكل عرفات رمزا للفلسطينيين وكيانهم الفلسطينى وعرض الباحث لخطاب عرفات بالأمم المتحدة عام ١٩٧٤.

وتناول الفصل التاسع إعلام الانتفاضة كصيغة متكاملة لخدمة الانتفاضة مع الأجهزة المركزية للإعلام بالمنظمة.

ثم تناول فى الفصل العاشر مقارنة بين إعلام الثورتين الفلسطينية والجزائرية حيث لاحظ الباحث إستخدام صيغة الإعلام الموحد فى الثورتين ولاحظ أيضا تطويرا لأساليب الاستعمار فى مواجهة كل من الثورتين.

وعرض الباحث للإعلام المضاد للثورة الفلسطينية وهو الدعاية الصهيونية التى ترتكز على نشاط مركزى منظم فى إسرائيل وبالتنسيق مع المؤسسات الصهيونية العالمية وناقش الباحث مقولات: إلقاء اليهود فى البحر، وبيع الفلسطينيين لأرضهم عام ١٩٤٨، وفرار الفلسطينيين من أرضهم عام ١٩٤٨ وإبراز أنها مقولات صهيونية ألصقتها إسرائيل بالعرب على نحو جعل المقولة مع مرور الزمن حقيقة يرددها العرب ذاتهم وعلى نحو يصعب معه معرفة المصدر الحقيقى لها.

وجاء المجلد الثانى للرسالة ليضم الباب الثالث وهو نتائج الدراسة التحليلية الميدانية حيث قام الباحث بتحليل مضمون مجلة فلسطين الثورة وإذاعة المنظمة من بغداد ونشرة وكالة وفا وكلمات عرفات الشهرية ونداءات الانتفاضة وذلك لمدة ستة أشهر من أول يوليو حتى نهاية ديسمبر ١٩٨٩.

وأبرز تحليل مضمون الرسالة الاتصالية للمنظمة أخذها الجمهور الفلسطينى المستهدف فى الاعتبار والاستناد إلى رموز ودلالات الخبرة المشتركة لدى الجمهور الفلسطينى والارتكاز على الوضوح والتبسيط والمعالجة الأساسية لصمود الشعب الفلسطينى وتقديم كافة الاتجاهات المتصلة بالموضوعات فلسطينية أو إسرائيلية أو غيرها.

وتناول الباحث فى تحليله لمضمون إذاعة المنظمة من الجزائر وموقفها من حرب الخليج الثانية أن موقف الإذاعة ارتكز على دعم الموقف العراقى مستهدفة بذلك التنديد بقصف قوات التحالف للعراق دون الاشارة بالغزو العراقى الكويت وإحتلالها وأظهر الباحث أن المبالغة فى موقف الإذاعة لم يتناسب مع دعوة المنظمة للعب دور الوساطة بينما ارتكز موقف المنظمة على عدم إدانة الغزو العراقى للكويت والدعوة لحل سلمى عربى تحت غطاء دولى وشجب فكرة التدخل الأجنبى كما طرحت المنظمة أفكار فلسطينية عن تصورها للحل السياسى العربى لأزمة الخليج دعت فيها لانسحاب قوات العراق من الكويت على مراحل ثم أيدت دعوة صدام حسين لربط الأزمة بالتزامن مع باقى مشكلات الشرق الأوسط، إلا أن الموقف الفلسطينى كان قد تم تصنيفه مؤيدا للعراق من قبل وسائل الإعلام العالمية منذ تركيزها فى

الخامس من أغسطس ١٩٩٠.

وعرض الباحث لنتائج الدراسة الميدانية عن مكاتب المنظمة للإعلام فأبرز أن هدف هذه المكاتب ممارسة مهمة رئيسية هي طرح الموقف الفلسطيني الذى تصوغه المنظمة من خلال إستخدام عدة وسائل وممارسة الاتصال المباشر مع الجهات الرسمية والبرلمانية والأحزاب.

وهذه الرسالة والتى تقف حدود بحثها عند اتفاق أوسلو ١٩٩٣ تقدم دراسة وصفية لجهود المنظمة الإعلامية لعناصر القائم بالاتصال والوسيلة والرسالة التى تم تحليلها وتمثل جهدا أطلق عليه الدكتور الباز "مانع جامع" ليضم بين دفتيه دعوة لدراسات أخرى عن إعلام هذه الحركة التحررية على نحو تفصيلي وشامل كما أن هذا البحث يثير أهمية دراسة صورة المنظمة والفلسطينيين لدى الجماهير المختلفة وبما يكفل تخطيطا إعلاميا علميا يكون تحت يد نواة الدولة الفلسطينية ليعطى رؤية مستقبلية لإعلام هذه الدولة.

د. محمود علم الدين

□□ على فيصل - اللاجئون الفلسطينيون ووكالة الغوث - شركة دار التقدم العربى للصحافة والطباعة والنشر - بيروت - ١٩٩٦□□

يتناول هذا الكتاب وضع اللاجئين الفلسطينيين ومدخله إلى ذلك تقرير المفوض العام لوكالة الغوث "الاونروا" المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولم يكتف الكاتب بسرد الأرقام والجداول وإنما استخدم المنهج التحليلي لتحليل مدلولات الأرقام وإن هذا، والكتاب يحتوى على سبعة فصول، تناول الكاتب فى الفصل الاول والثانى والثالث، الاطار السياسى "للتقرير" و"مشروع تطبيق السلام".

فى الفصل الأول عرض الكاتب مجموعة من الأرقام والجداول عن نسب اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى "الاونروا" والموزعين فى خمس مناطق أساسية هى لبنان، الأردن، سوريا، غزة، الضفة الغربية. ويرى الكاتب أن هذه الأرقام ليست صحيحة مائة فى المائة، وذلك لأن هناك فلسطينيين مقيمون فى مخيمات غير معترف بها من قبل الوكالة، وكذلك هناك آلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين لا تشملهم، دماية الوكالة كالمقيمين فى العراق وغيره من الدول العربية.

وناقش الكاتب فى الفصل الثانى قضية اللاجئين من منطلق الاجتماع السابع الذى انعقد فى انطاكيا فى ديسمبر ١٩٩٤ لمجموعة العمل متعددة الأطراف، ويلاحظ إنها المرة الأولى التى تحضر الامم المتحدة وذلك لأنه فى السابق كانت إسرائيل تستخدم حق الاعتراض بدعم من الولايات المتحدة. ويتساءل الكاتب لماذا تخلت إسرائيل عن اعتراضها، وكيف ستتعامل الامم المتحدة ووكالة الغوث مع قضية اللاجئين الفلسطينيين؟ ويرى الكاتب أن مندوب واشنطون فى كل دورة للجمعية العامة كان يتقدم بمشروع قرار يؤكد على قرار ١٩٤، وكانت إسرائيل تمتنع عن التصويت، ولكن بعد توقيع اتفاق أوسلو ووادى "عربة" تراجعت الولايات المتحدة عن التاكيد على القرار ١٩٤ وتبرر ذلك بأن التاكيد على قرار ١٩٤ يعنى تنخلا منها فى المفاوضات. أما بالنسبة لوكالة الغوث فمن مناقشه تقرير المفوض العام يتضح أنها ستغلب اتفاقية أوسلو ووادى "عربة" على قرار ١٩٤ وستعمل على تجاهله وإسقاطه بالتدريج والدليل على ذلك:

١- التاكيد الصريح على اتفاق طابا ووادى عربة، واحالت قضية اللاجئين إلى المفاوضات النهائية وأن ما يدور فى اللجان متعددة الأطراف لا يتعدى سوى مناقشة مشاريع تأهيل الفلسطينيين اللاجئين. ٢- عدم تاكيد مندوب واشنطون على قرار ١٩٤. ٣- خلو قرار المفوض العام من أى اشارة إلى قرار ١٩٤.

أما الفصل الثالث: فيناقش الكيفية التى يمكن اغلاق ملف قضية اللاجئين وذلك عبر ترويج فكرة "السلام" و"برنامج تطبيق السلام" أى تقديم الخدمات والقيام بالمشاريع، وبذلك يعرف اللاجئون الفوائد الملموسة لعملية السلام، وبذلك يتخلوان تدريجيا عن المطالبة بالعودة ومن ناحية أخرى ترضية للدول المضيفة للاجئين مقابل موافقتها على توطين اللاجئين على أرضها.

وفى الفصل الرابع: يناقش الكاتب ميزانية وكالة الغوث خلال ١٩٩٢ - ١٩٩٧، ويرى أنها تعانى من العجز الدائم وبالتالى تلجأ الوكالة إلى الاجراءات التقشفية، أما من ناحية التمويل فيرى أن الوكالة ليس لها مصدر تمويل ثابت بل تعتمد على التبرعات وأغلبها من الدول الأوروبية والولايات المتحدة والأردن وسوريا ولبنان، وقليل من الدول العربية البترولية ويرى أن الدافع وراء اسهام الدول الغربية فى التمويل هو رغبتها فى تأمين مصالحها، أما الأردن - سوريا - لبنان فدافعها هو أن اللاجئين على أرضها.

أما الفصل الخامس: فهو خاص بدراسة وتطور الوكالة ومستقبلها، فيعرض الكاتب البرامج ومنها برامج الاغاثة الاجتماعية، التعليم، الصحة، التعليم التقنى، المهنى، وما تعانى منها هذه البرامج من سلبيات وإن برامج وكالة الغوث تنقسم إلى برنامج خاص بغزة والضفة الغربية والبرنامج الآخر خاص بلبنان، سوريا، الأردن وأن الوكالة مع الوصول إلى عام ١٩٩٩ أى فى الوقت الذى من المفترض أن تنتهى فيها مفاوضات الحل النهائى يكون قد قامت الوكالة بتصفية نفسها وأحالت خدماتها إلى الدول المضيفة.

وفى الفصل السادس: يتساءل الكاتب عن مصير قضية اللاجئين الفلسطينيين؟ فهو يستنتج غلق ملف اللاجئين ومؤشرات ذلك: امتناع أمريكا عن التصويت على قرار ١٩٤، تصويت إسرائيل ضد قرار ١٩٤، قيام وكالة "الاونروا" بدمج اللاجئين بدلا من إعادتهم إلى وطنهم، ولادة مايسمى "برنامج تطبيق السلام"، اتخاذ الاجراءات التمهيدية لانهاء خدمات الوكالة، انشاء وكالة الغوث صندوقاً لدفع تعويضات نهاية الخدمة لموظفيها عندما يتطلب الأمر. ويرى الكاتب أن الوكالة قد أسست فى سياق ١٩٤ القرار المتعلق بحق اللاجئين فى العودة ولكنها مع ذلك تحولت إلى أداة لتنفيذ خطة توطين اللاجئين ولكن توطين اللاجئين يتوقف على الظروف الدولية، وموافقة اللاجئين وموافقة الدول المضيفة.

أما الفصل التاسع: فالكاتب يناقش وثيقة هامة تتعلق بقضية اللاجئين وهى الدراسة الصادرة عن مركز جافى للدراسات الإستراتيجية فى جامعة تل أبيب وهى بقلم الباحث الإسرائيلى شلومو غازيت هذه الوثيقة يمكن اعتمادها مقياساً لوجهة النظر الإسرائيلية الرسمية ازاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، ويركز غازيت على أن حل الصراع الإسرائيلى - الفلسطينى حلا لا يشمل قضية اللاجئين سيبقى حلاً ناقصاً ثم يعرف اللاجئ الفلسطينى تعريفا يقلص عدد اللاجئين، ثم يطرح غازيت حلا للقضية عبر إعادة أعداد منهم إلى الضفة الغربية على دفعات متتالية مع بقاء المستوطنات مكانها وحق إسرائيل فى الفيتو على عودة اللاجئين ومناطق سكنهم وآلية العودة ومواعيدها... وبعد مناقشة ذلك يرفض غازيت حق العودة للفلسطينيين ويطرح التعويض كحل بديل.

ولكن يرى أن هناك لاجئين يهوداً ومن ثم فان إسرائيل ستطرح تعويضات اليهود عن أملاكهم فى الدول العربية مقابل تعويضات الفلسطينيين عن أملاكهم فى مناطق ١٩٤٨، ومن ثم فان تعويضات الطرفين متساوية وبالتالى يقترح أن تعوض إسرائيل على مواطنيها مقابل أن تعوض الدول العربية على الفلسطينيين، ويتم نقل خدمات وكالة الغوث إلى السلطة الوطنية فى الضفة وغزة وفى كل من سوريا، الأردن، لبنان،

إلى حكومة البلاد مقابل تخلي اللاجئين عن حق العودة ومن ثم تحل القضية وتغلق.

وفي ختام هذا العرض نسجل عدداً من الملاحظات :

١- أن الكاتب وفق في اختيار عنوان الكتاب فهو يدل ويعبر عن المضمون، ولكنه لم يوفق في اختيار عناوين الفصول والعناوين الفرعية وذلك لأن العناوين براقة لجذب الانتباه ولا تدل على المضمون بشكل مناسب.

٢- منذ اتفاق أوسلو ومعظم الكتابات عن القضية الفلسطينية تتناول الشرق اوسطية وقيام الحكم الذاتي والانتخابات ولكن قليلا من الكتابات التي تطرقت إلى قضية اللاجئين بشكل مفصل إلى حد ما وكأن قضية اللاجئين ليست خطيرة.

٣- أن الكاتب عرض وجهة نظر اللاجئين في القضية وهو التمسك بالمطالبة بتطبيق قرار ١٩٤ وحثهم على الاصرار على ذلك، وعرض أيضا وجهة النظر الإسرائيلية في القضية.. ولكن لم يعرض ما الحل اذا تمسك كل طرف بوجهة نظره.. ماذا سيكون حل ومستقبل قضية اللاجئين؟ أن حل مشكلة اللاجئين يمكن تصوره عن طريق وضع مطالبات الأطراف المتناقضة على خط مستقيم بحيث يمثل أحد طرفيه المطلب الفلسطيني بالعودة الكاملة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض لمن يختار عدم العودة، ويمثل الطرف الآخر المطلب الإسرائيلي بتوطين اللاجئين الفلسطينيين وإدماجهم في البلاد الموجودين بها كما أدعت أنها فعلت مع اليهود الذين عادوا اليها من البلاد العربية عام ١٩٤٨.

وبذلك يمكن تصور وجود حل المشكلة في نقطة تقترب قليلا أو كثيراً من أحد الطرفين، فان الحل يكون عن طريق العودة الجزئية المشروطة والتوطين الجزئي حيث أن مطلب العودة الكاملة ومطلب التوطين الكامل غير ممكنين واقعيا.

إيمان محمد محمد عثمان

□ د. هيثم الكيلاني. النظرية الإسرائيلية في التفاوض-مركز الدراسات العربي - الاوروبي - دار الرازي - بيروت - ١٩٩٦ □

للإستراتيجية الدبلوماسية دور كبير في تحقيق النصر لطرف ما على طرف آخر ، وأن المحور الأساسي لكل استراتيجية دبلوماسية هو التفاوض ، فليس العامل الحاسم الوحيد دائما في تحقيق الأهداف هو العمل العسكري ، فالمعجزة الإسرائيلية وتكتيكها التفاوضي مثال بارز على ذلك ، حيث الفعالية السياسية المنظمة والعقلانية قد نجحت في تخطي عقبات كثيرة ومرحلة زمنية مكتظة بالأحداث وخرجت باسرائيل كدولة من العدم الجغرافي والسياسي ، وجعلت لها كيانا سياسيا واقعيا وسلاحا نوويا . هذه الفكرة عرضها د. هيثم الكيلاني في هذا الكتاب ، والذي يهدف الى استخلاص الملامح الرئيسية للنظرية الإسرائيلية في التفاوض ، فيحللها دون أن يقومها أو يحكم لها أو عليها ، والمؤلف هو واحد من أهم الباحثين الإستراتيجيين في العالم العربي الذين عملوا في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي لمدة طويلة .

يتناول د. كيلاني في مقدمة كتابة فكرة هامة وهي أن جدلية الفكر الصهيوني تعتمد على تسلسل معين وهو : الهدف - الأمر الواقع - الحق الذي ينشؤه الأمر الواقع ، وهذا التسلسل يشكل عماد النظرية الصهيونية في التفاوض ، ولم تتغير هذه الجدلية جذريا مهما تغيرت الظروف والبيئة الدولية ، وبهذه الجدلية الصهيونية يحققون ما يسمونه "أمن اسرائيل" ، وانطلاقا من هذه الفكرة تناول الكاتب محاور عديدة ليوضح بها النظرية الإسرائيلية في التفاوض :

أولا : بيئة التفاوض : خضعت استراتيجية التفاوض الإسرائيلي في كافة مراحلها وبمختلف أشكالها الى ثلاثة عوامل رئيسية : (١) الإستراتيجية الصهيونية ووليدتها الإسرائيلية . (٢) السياسات والمواقف المعلنة والمقررة . (٣) خطوط التفاوض المقررة في حدودها العليا والدنيا . واستغل المفاوض الإسرائيلي الوقت لمصلحته ، حتى تغيرت البيئة المحيطة مستندا في ذلك الى أنه لا سبيل أمام الدول العربية سوى التفاوض ، أو الصبر على الاحتلال ، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، وانفراد الولايات المتحدة بزعامة النظام العالمي ، وتدمير القوة العسكرية العراقية ، وعدم قدرة الدول العربية على استخدام القوة العسكرية لتحرير الأراضي المحتلة . جميعها ، جعلت المفاوض الإسرائيلي متحررا من القيود الضاغطة .

ثانيا : اسلوب المفاوض الإسرائيلي : يوضح الكاتب أن هناك ركائز للخط الإستراتيجي للمفاوض الإسرائيلي : (١) السعي الى جر الطرف الآخر لتقديم تنازلات متتالية باسم (بناء الثقة) . (٢) ثنائية الأطراف وتقسيمها . (٣) التفاوض المباشر . (٤) اكتشاف المفهوم العربي عن طبيعة عملية السلام . (٥) الوساطة حيادية لا حكمية . (٦) تحرير عملية التفاوض من أية مرجعية قانونية أو قيود أو شروط بهدف إبعاد الأمم المتحدة وقراراتها .

والمفاوضات الإسرائيلية سمات من أهمها : المؤسسية والتنظيم مما يؤدي لمركزية القرار التفاوضي - العناية الفائقة بالصياغة اللفظية للنصوص - نجاح المفاوضات لا يعتمد على قوة الحجج ، بل على مدى التنازلات التي يدفع أحد الأطراف الآخر لتقديمها التعنت مع بعض المرونة في الاسلوب - تقديم حجج قوية - الاسلوب الهجومي في التفاوض .

ثالثا : طريقة التفاوض المباشر : من أهم ملامح التكتيك التفاوضي الإسرائيلي ، أنها تتميز بظاهرة معينة وهي أنها تعقد على أعلى مستوى قيادي ممكن . وتتسم أيضا بأنها وسيلة مفضلة لأنها سرية في إجراءاتها ونتائجها ، والأمثلة واضحة في المفاوضات على المسارين الفلسطيني والاردني - الإسرائيلي (٩٣ - ١٩٩٤) . وقد يلجأ المفاوض الإسرائيلي الى التعجيز والمماطلة ليدفع المفاوض الآخر الى قبول اسلوب التفاوض السري.

رابعا : ثوابت المفاوض الإسرائيلي : منذ بداية عملية السلام ولم تتغير هذه الثوابت جذريا ، وذلك لتحقيق الهدف الأسمى وهو أمن اسرائيل ، ومن هذه الثوابت : لا دور للأمم المتحدة سوى شكلي ومراسمي التفاوض الثنائي المباشر - قضية القدس في جدول أعمال المرحلة الثانية - عملية التفاوض في إطارين (ثنائي وإقليمي متعدد الأطراف) - للقرار ٢٤٢ تفسيران : تفسير اسرائيلي وآخر عربي والتفسيران مطروحان للتفاوض - إصرار المفاوض الإسرائيلي على أن يكون التفاوض حول تفصيلات السلام ، الأمن ، التطبيع ، ذا أولوية على التفاوض بشأن الإنسحاب وحقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية .

خامسا : أرضية التفاوض الإسرائيلي : بعد أن همشت اسرائيل دور الأمم المتحدة الإيجابي ، استجابت الولايات المتحدة لمطالب اسرائيل وشكلت لها الأرضية التي تجعلها تتصلب في موقفها وتتمسك بثوابتها وتشجعها وتفرض رأيها على المفاوضات ، وتمثلت هذه الأرضية في رسالة التطمينات الأمريكية الى حكومة اسرائيل ١٩٩١/١٠/٨ عشية انعقاد مؤتمر مدريد . ولكن أيضا هذه الأرضية كانت متوافرة قبل ذلك .

سادسا : تفتيت الجبهة العربية : يوضح د. الكيلاني أن هدف اسرائيل الدائم هو إذكاء مساحة الخلافات العربية البينية الخاصة بعملية التفاوض ، وذلك في مؤتمر مدريد وما قبله ، وجوهر خطة اسرائيل هو إثارة التناقضات بين الأطراف العربية ، وإذكاء أسبابها دون أن يكون هو قد تنازل عن شيء أو ضحى به . وأيضا بعزل كل مسار تفاوضي عن الآخر ، ونجح في كامب ديفيد أن يجعل نتائج المؤتمر تصب في ساقية

الحل الجزئى المنفرد .

سابعا : النكوص عن الالتزامات : سلك المفاوض الإسرائيلى منهاجا براجماتيا صرفا ، إذ تخلى عن المبادىء والسلوكيات المعروفة فى العلاقات الدولية والقانون الدولى أن ينكص ويتراجع عن أمر قد التزم به أو تعهد أمضاه أو إعلان أو تصريح أدلى به سواء كان ذلك فى مؤتمر دولى أو منبر عام أو لجان تفاوضية - الأمثلة عديدة - فى اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ .

ثامنا : اللاأخلاقية : الغاية تبرر الوسيلة هو المبدأ العام الذى يسير عليه المفاوض الإسرائيلى وهو بذلك يجرد عملية التفاوض من المعايير الأخلاقية المعترف بها فى مجال العلاقات والاتصالات الدولية ، وأيضا المماطلة والتهرب من الوضوح والحسم كسبا للوقت وسعيا الى إحداث عوامل أو وقائع جديدة وتأثيرا فى نفسية المفاوض الآخر ، ويتعلل المفاوض الإسرائيلى بعلة عدم وجود اختصاص لدى الطرف الإسرائيلى المفاوض - الوضع الداخلى الإسرائيلى - دقة الظرف - وغيرها .

أسامة مقلد

□□ إستراتيجية إسرائيل الإقتصادية للشرق الأوسط، جميل هلال، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت - لبنان، يوليو ١٩٩٥ □□

يتناول هذا الكتاب المشاريع والطروحات الإقتصادية الإسرائيلية المعنية بمستقبل المنطقة كما تبلورت فى مراكز الأبحاث والتخطيط الإسرائيلية، وكما أنعكست كايديولوجيا "سلام" و"تعاون" فى رؤى رموز سياسية إسرائيلية معروفة، تحديدا بعد بدء "مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط"، ويعرض الكتاب أبرز المشاريع الإقتصادية الإسرائيلية الإقليمية لتحليل دلالاتها على رؤية المؤسسة السياسية الإسرائيلية للنظام الإقليمى الناشئ، وموقعها فيه، وتأثيرات مفهومها للأمن "القومى" فى تلك الرؤية، ويقارن إستراتيجية إسرائيل الإقتصادية الشرق الأوسطية بمثيلاتها فى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى والمؤسسات المالية الدولية، مظهرا تقاطعاتها وتبايناتها.

- ينقسم الكتاب إلى خمسة فصول، يتناول الفصل الأول المشروع الإسرائيلى للنظام الإقليمى: مقدمة وإستنتاجات، حيث يطرح هذا الكتاب محاولة لتحديد منهج للإجابة عن التساؤلات الآتية: على أية خلفية ينهض التصور الإسرائيلى لمستقبل المنطقة فى ظل "السلام" العربى - الإسرائيلى، وماهى مكوناته الأبرز، وماذا يتطلب من ترتيبات، وعلى أية إمكانيات وإستراتيجيات يعتمد؟ فقد أعطى إنعقاد مؤتمر مدريد للسلام فى الشرق الأوسط وبدء المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية والعربية - الإسرائيلية، بشقيها الثنائى والمتعدد الطرف، بعدا سياسيا راهنا لضرورة إضاءة مضمون وأبعاد رؤية إسرائيل للمنطقة فى ظل "السلام" أو ("التسوية" التى تسعى إسرائيل للتوصل إليها مع الدول العربية)، وجاءت الاتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومعاهدة السلام بين إسرائيل والأردن والاتفاقات الإقتصادية اللاحقة، وتواصل المفاوضات مع سوريا ولبنان، ومواصلة إجتماعات اللجان المتعددة، وبدء أشكال ومستويات مختلفة من العلاقات السياسية والدبلوماسية والإقتصادية بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، لتضع مشروع إسرائيل لنظام إقليمى جديد فى جدول أعمال النقاش اليومى فى المنطقة.

يناقش هذا الفصل تركيز المؤسسات الإسرائيلية المتخصصة بالدراسات الإستراتيجية على الاعتبارين التاليين:

١- إن على إسرائيل الاعتماد على ذاتها فى الدفاع عن أمنها، مع إستثمار حقيقة أن علاقتها الإستراتيجية بالولايات المتحدة تشكل جزءا من الردع الإسرائيلى.

٢- إن من مصلحة الولايات المتحدة مواصلة علاقتها الحميمة بإسرائيل، إنطلاقا من أنه كان لهذه العلاقة دور فى "إحضار العرب إلى طاولة المفاوضات" ولهذا فإن دعم الولايات المتحدة لعملية "السلام" يعنى مواصلة دعمها لإسرائيل باعتبار أن هذا الدعم جزء من قوة ردع لدى إسرائيل، وبالتالى الضغط على العرب بأن لا خيار عسكريا لديهم، إضافة إلى كون ذلك الدعم مصدر اطمئنان لإسرائيل يعوضها من "تنازلاتها الإقليمية". كما تستطيع الولايات المتحدة تقوية التعاون العربى - الإسرائيلى عبر التصدى لـ "التهديدات التى تطرحها الدول الإسلامية أو الدول التى تسعى لتسليح نفسها نوويا فى المنطقة". هذه هى الرؤية التى تطرحها المؤسسة الأمنية - العسكرية الإسرائيلية للتسوية السياسية فى المنطقة.

وحول "شرق أوسط جديد": تبلور مشروع إسرائيلى متكامل، عنوان الفصل الثالث الذى تناول مشروع بيرس الذى يحمل إستراتيجية واضحة المعالم والاتجاهات والأدوات، وكون أن هذه الإستراتيجية، عبر ماتطرحه - على لسان المسئولين والمفاوضين الإسرائيليين - من ترتيبات إقتصادية وأمنية تفصيلية، لاتبدو فى ترجماتها الملموسة منسجمة مع بعضها بعض كليا ودائما، لايجعلها، بالضرورة، ملتبسه، بقدر ما أنها تشير إلى أستناد تلك الترتيبات إلى أسس غير متكافئة من جانب، وارتباكات فى إستراتيجية بعض الأطراف العربية، (إن توفرت) من جانب ثان، وغياب الحدود الدنيا من التنسيق فيما بينها، من جانب ثالث، لكن يبقى واقعيا أن يتوقع المرء أن يترتب على التسوية السياسية (بحكم طبيعتها اللا متوازنة واللا متكافئة) وإفرازات الواقع (العربى الإسرائيلى)، نتائج لا تكون "مسودة" مشروع بيرس ومؤيديه بها، نتائج قد تفرض تغييرات مهمة على بعض جوانب المشروع ولعل الأجدى كما يرى المؤلف منهجيا، التعامل مع مشروع، أو مع إستراتيجيا، "النظام الإقليمى الجديد" باعتبار أنه:

١- إطار "أيديولوجى" فهو يستخدم المفاهيم والتوجهات نفسها التى إستخدمتها المدرسة الإقتصادية الليبرالية الجديدة التى أنتعشت فى الثمانينات.

٢- مشروع يرى مستقبل المنطقة من خلال صوغ علاقات إسرائيل الثنائية بالدول العربية والدول المحيطة، وليس على الرغم من ادعاءاته الأخرى، مشروعا يطرح حلولا إقليمية لمشكلات المنطقة بكل خصوصياته.

٣- إطار مؤسس على فكرة المرحلية، كما يوضح أصحاب المشروع الإسرائيليون أو الدوليون (من أميركيين وأوروبيين غربيين أو مؤخرا، يابانيين وعرب).

٤- إطار يتمثل محوره الرئيسى فى التشكيلة السياسية - الإقتصادية - الأمنية للعلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية - الأردنية، حيث يتركز الاهتمام الإسرائيلى والدولى (الأمريكى - الأوروبى) الراهن وفى المدى المتوسط، ولاشك فى أن التركيز المبالغ فيه على الجوانب الإقتصادية البحتة (بما فيها إمكانات إسرائيل الإقتصادية)، وعلى الرغم من الأهمية الأكيدة لهذا الجانب، قد دفع إلى إغفال، أو إلى تهميش الجوانب الإستراتيجية (السياسية - الأمنية) التى ربما كانت هى الأكثر إلحاحا وأهمية بالنسبة إلى إسرائيل (وبعض مراكز القرار الدولى) فى المدى المنظور.

وعن المشاريع الإسرائيلية والإقليمية وشبه الإقليمية مجالاتها ودلالاتها عنوان الفصل الرابع الذى يتولى عرض أبرز المشاريع الإقتصادية الإقليمية التى صاغتها مؤسسات إسرائيلية خلال الثمانينات والثلث الأول من التسعينات والهدف استكشاف شكل وطبيعة العلاقات التى تفرضها هذه

المشاريع أو تسعى لتوليدها بين إسرائيل وجاراتها .

وإذا كان الجزء الأكبر والحيوى من المشاريع الإقليمية الإسرائيلية يتمركز فى مجال مايعرف بـ "البنية التحتية"، فلان هذا المجال هو الذى يعطى مضمونا ملموسا لعملية "التطبيع" التى تسعى إسرائيل لها مع الدول العربية، ولأنه يعطى إسرائيل درجة من السيطرة على تنظيم صيغ وشروط اندماجها فى المنطقة، للاعتبارات التالية:

١- لأن الجزء الأعظم من مشاريع البنية التحتية الإقليمية يتطلب عقد اتفاقات تفصيلية بين حكومات الدول التى تشملها تلك المشاريع، ويترتب عليه تنسيق تقني - حكومي طويل الأمد يتمخض عنه، فى العادة، هيئات فنية مشتركة.

٢- لأن من الأسهل الحصول على تمويل دولى لمشاريع بنية تحتية ذات بعد إقليمى وبشروط ميسرة، وهو مالا ينطبق على مشاريع إنتاجية محلية.

٣- لأن إقامة بنية تحتية حديثة ومتسعة تسهل عملية النمو الرأسمالى وتوسيع مايسمى إقتصاد السوق الحرة، على الصعيد المحلية والإقليمية والعالمية.

٤- لأن بناء بنية تحتية حديثة ومتكاملة هو من الشروط الضرورية لإقامة "سوق شرق أوسطية مشتركة". ويوضح الكاتب هنا أن هذه الاعتبارات ليست بعيدة عن التفكير الإسرائيلى الرسمى.

أما التوجهات الأمريكية والأوروبية حيال نظام شرق أوسطى جديد وتقاطعاتها مع المشروع الإسرائيلى فهو عنوان الفصل الخامس والأخير من الكتاب، حيث يتناول هذا الفصل التوجهات الأمريكية والأوروبية، مع التفاتة سريعة إلى الموقف اليابانى، تجاه مستقبل المنطقة، التى اصطلح على تسميتها "الشرق الأوسط" وهو تعبير - كما أشار كثيرون - قد يحمل دلالات سياسية، كونه يقفز، كتعبير جغرافى - إستراتيجى، عن أو يتجاهل تحديدات أو توصيفات أخرى ذات مضمون تاريخى - ثقافى أو قومى (مثل "العالم العربى" أو "النظام الإقليمى العربى" أو "الأمة العربية" أو "المنطقة العربية")، لكن سيتم إستخدام التعبير كإطار جغرافى يضم العالم العربى ودول أخرى مجاورة.

كما يتناول هذا الفصل، بالتحديد، التوجهات التى برزت بعد إنتهاء الحرب الباردة، وحرب الخليج الثانية، وإنهيار الاتحاد السوفيتى، وجميعها متغيرات تركت تأثيراتها فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى ومراكز النظام الإقتصادى العالمى الأخرى تجاه المنطقة. ويركز المؤلف على تلك الجوانب التى تساعد فى اثارة شكل وبنية ووظائف النظام الإقليمى الذى يشجع على قيامه فى المنطقة كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. كما يركز على نقاط أو مجالات تقاطع المنظورين الأمريكى والأوروبى مع الرؤية الإسرائيلية لهذا النظام الإقليمى.

إسلام عفيفى

◻ د . عبد الملك عودة . التنافس الدولى فى أفريقيا ١٩٩٥ . كتاب الأهرام الاقتصادى . يونيو ١٩٩٦ ◻

يقسم الدكتور عودة كتابه الى أربعة اقسام ، يتناول فى القسم الاول قضايا السياسة المصرية فى القارة الافريقية ، وفى هذا الشأن يثير القضايا عدة قضايا :

١ - غياب الدائرة النيلية بالرغم من اهميتها لمصر عن دائرة اهتمام السياسة الخارجية المصرية ، ومن ثم فهو يدعو الى إعادة تحديد دوائر السياسة الخارجية المصرية بما يؤدى الى إعطاء هذه الدائرة الخطيرة الاهتمام الذى تستحقه فالاولوية الأولى لابد وان تكون لمياه النيل .

٢ - التجمعات الاقليمية فى منطقة نهر النيل الممتدة جنوبى الدولة المصرية منذ عام ١٩٩١ والغياب المصرى عن هذه التجمعات بالرغم من خطورة التغيرات التى تشهدها المنطقة تلك التغيرات التى تتطلب قيام مصر بدراسة وفحص جوانب العلاقات والمصالح المصرية مع دول منطقة النيل واقتراح أساليب التعامل والعلاقات المتبادلة مع هذه الدول خلال المرحلة القادمة .

٣ - أهمية الاهتمام بالتعاون الثنائى المصرى الافريقى فى ظل التحولات التى تشهدها افريقيا ، والاشارة إلى أوجه التنافس التى تواجه الدبلوماسية المصرية فى افريقيا سواء من بعض القوى الكبرى ، أو من جانب بعض القوى الاقليمية .

وفى القسم الثانى يتناول السياسات الاوروبية والامريكية فى افريقيا موضحا جوانب التنافس الاوروبى الامريكى بصفة عامة والفرنسى والامريكى بصفة خاصة ، مثيرا تساؤلا هاما حول مستقبل واحتمالات العلاقات المصرية الافريقية وتنمية وحماية المصالح القومية فى منطقة النيل ، ثم ينتقل الى موضوع من الموضوعات الهامة وهو تغير الاهتمام العالمى بافريقيا بعد انتهاء الحرب الباردة ، موضحا إن هذا التغير قد تزامن مع تزايد الضغوط على الدولة المستقلة فى افريقيا ، الأمر الذى أدى الى تعرض العديد من الدول الافريقية لعدم الاستقرار ، ويناقش بعد ذلك موضوع تهميش افريقيا عارضا لأهم الآراء المؤيدة والمعارضة لهذه الفكرة ، موضحا ان الاولوية الاولى فى مجال تعامل الولايات المتحدة والدول الاوروبية ستكون للاستثمار والتجارة ، موضحا ان هناك دورا هاما ستقوم به الجمعيات والهيئات غير الحكومية فى مجال علاقات هذه الدول مع الدول الافريقية ، ثم يعرض بعد ذلك لموضوع افريقيا والمعونات الامريكية فيشير الى حقيقتين هامتين فى هذا الصدد، الأولى ان حجم المعونات سيتناقص ومن ثم سوف تتنافس الدول الافريقية مع غيرها للحصول على هذه المعونات ، والثانى هو تطبيق الانتقائية فى تقديم وتخصيص المعونات وفقا لعدة معايير وهى تنفيذ اقتصاديات السوق والتحول الديموقراطى واحترام حقوق الانسان ، وهو ماسيؤدى الى تغيرات هامة فى الدول الافريقية، ويستعرض بعد ذلك بعض جوانب السياسة الخارجية النشطة لدولة جنوب افريقيا سواء على مستوى علاقاتها الافريقية او مستوى دورها فى حل المنازعات الافريقية مؤكدا على ان السياسة مصلحة وان الفائزين هم أهل الفعل والممارسة .

فى القسم الثالث يناقش ازمة التحول الديموقراطى فى افريقيا، حيث يقدم عرضا تحليليا عميقا لكافة جوانب عملية الممارسة الديموقراطية فى افريقيا ، موضحا اهم الأحداث ونتائج الانتخابات التى اجريت فى عدد من الدول الافريقية ، ومبينا لأهم العقبات التى تواجه عملية التحول الديموقراطى فى هذه البلدان ، ويركز على أهم التحولات الايجابية فى اثيوبيا حيث اكتملت عملية بناء الشرعية الدستورية ، ويربط هذا بدور اثيوبيا المرتقب فى نطاق التفاعلات الافريقية ، مشيرا الى أهم جوانب سياستها الخارجية خاصة مايتعلق بسعيها للقيام بدور القوى الاقليمية الاولى فى القرن الافريقى .

فى القسم الاخير يتعرض للنزاعات الافريقية ، مبينا كيف أثر المناخ الدولى العام بصدد الاسلوب السلمى التفاوضى لحل النزاعات على النزاعات الافريقية، وان كان يؤكد أن ماحدث هو تهدئة لمعظم هذه النزاعات ، وان لم يتم القضاء على اسبابها الأمر الذى يهدد بمعاودة اشتعالها .

وهناك بعض القضايا المتعلقة بالعالم العربى التى يثيرها د. عبد الملك عودة عبر أقسام كتابه الأربعة ومنها : التعاون العربى الافريقى واهتمام بعض الدول العربية بالتعاون الثنائى مع الدول الافريقية الجاليات العربية ودورها فى العديد من الدول الافريقية اقتصاديا واجتماعيا وماتتعرض له من ضغوط خلال المرحلة الحالية ، مشكلة الأمن فى البحر الاحمر ، وهو بحر ذو ثقل عربى ، واخيرا مشكلة سبته ومليلة المغربية التى لازالت

خاضعة للاستعمار الاسبانى ، ولاتجد عونا عربيا وإسلاميا للحفاظ على هويتها .

ان اسلوب الدكتور عودة فى التحليل هو السهل الممتنع كما يقولون يساعده على ذلك خبرته الطويلة بالشئون الافريقية ، ومتابعته الدقيقة لكل مايحدث على الساحة الافريقية ، وكل مايصدر بشأنها من أبحاث ودراسات .

ويبقى فى النهاية ان نشير الى بعض مايمكن استخلاصه من افكار نتيجة مراجعة هذا الكتاب.

١ - ان هناك تغيرات تحدث فى افريقيا وان هناك عوامل داخلية واقليمية وعالمية تتفاعل معا فى نطاق القارة ، الأمر الذى يعنى فى محصلته النهائية واقعا افريقيا جديدا بقواه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهو مايتطلب بالفعل سياسات وأساليب جديدة للتعامل معه .

٢ - هناك نقاط هامة للأمن القومى المصرى والعربى فى افريقيا كالدائرة النيلية بالنسبة لمصر ، ودائرة البحر الاحمر بالنسبة للعرب ككل ، وهما دائرتان استراتيجيات لم تنالا الاهتمام المصرى والعربى الذى يتلاءم مع اهميتها .

٣ - ان مسألة تهميش افريقيا ليست حقيقة ثابته او سياسة قائمة بالفعل من جانب القوى الكبرى فى العالم ، بل ان هناك بعض الحقائق التى تؤكد خلاف ذلك .

٤ - هناك قوى افريقية صاعدة تحاول أن تقوم بأدوار جديدة فى نطاق القارة وفى اقليم الجوار الافريقى ، وهى قوى منافسة خاصة بالنسبة لمصر .

٥ - ان التعامل مع افريقيا لابد وأن يكون بالأعمال الملموسة ، وليس بالإكتفاء بالأقوال وانعقاد المؤتمرات والاحتفاليات التى لم يعد لها معنى أو مردود .

د . محمد سعد أبو عامود

□□ عبد الباسط دردور - العنف السياسى فى الجزائر وأزمة التحول الديمقراطى - دار الأمين - القاهرة - ١٩٩٦ □□

لا غرو أن بحثاً يناقش العنف السياسى والدينى كظاهرة، لابد وأن يثير لدى القارئ تخوفاً حقيقياً من التحيز لأحد أطراف النزاع، ظاهرياً أو ضمنياً، إما نتيجة الانتماء أو التعاطف لهذا الطرف أو ذاك، أو التحيز الناجم عن الارتكاز إلى رؤية فكرية تفضى فى النهاية إلى التحيز. وفى هذا الإطار صدر للباحث عبدالباسط دردور كتابه:

"العنف السياسى فى الجزائر وأزمة التحول الديمقراطى" الصادر عن دار الأمين بالقاهرة (١٩٩٦)، وهو يقع فى مقدمة وخمسة فصول مشفوعة بالخاتمة.

يستعرض الباحث فى الفصل الأول، المداخل المختلفة لتفسير ظاهرة العنف السياسى فى الجزائر، فيتحدث عن ثلاثة مداخل: المدخل الثقافى وأزمة الهوية، المدخل السياسى وأزمة السلطة، المدخل الإقتصادى والإجتماعى. ويشير إلى أنه من الطبيعى فى إطار المسار التاريخى لتطور النضال التحررى فى الجزائر أن تواصل المرجعية النضالية الإسلامية مسيرتها النضالية التحررية بالمعانى والمفاهيم للتحرر الإقتصادى والثقافى والسياسى وأن تكون لها الأهلية لإقامة مشروعها الحضارى الإنسانى. هذا فى حين أن السلطة السياسية فى الجزائر وجدت نفسها دون أية قاعدة جماهيرية تستند إليها. وهو ما دعا الرئيس بوضياف إلى طرق فكرة إنشاء التجمع الوطنى، لسد الفراغ السياسى الناتج عن حل جبهة الإنقاذ وتجميد حزب جبهة التحرير الوطنى وضعف الأحزاب السياسية العلمانية الذى أدى إلى ضعف موقف السلطة الجزائرية الواضح فى مواجهتها للقوى الإسلامية على المستوى السياسى.

أما الفصل الثانى فيتناول فيه الباحث أطراف العنف السياسى فى الجزائر، فتحدث فى البداية عن النظام الجزائرى ثم حركات الإسلام السياسى، فأشار للنظام السياسى الجزائرى وطبيعته التى تتسم بالعلاقة الخاصة بين السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية، خاصة إذا ما علمنا أن المؤسسة العسكرية هى التى حكمت الدولة الجزائرية منذ اللحظات الأولى للاستقلال، هذا مع اختلاف صيغة الحكم وطريقة تقنين نفوذ المؤسسة العسكرية من فترة إلى أخرى. ففى الفترة التى يدرسها الباحث أوضح أن النظام السياسى فى الجزائر زاد من حدة الأزمة الإجتماعية والسياسية، وبدل أن تتحول الجهود إلى هدف لتنظيم الحياة العامة وإصلاح الإقتصاد المنهار، تحول بكل طاقاته إلى مواجهة مجهولة العواقب مع الإرهاب ثم تحدث عن حركات الإسلام السياسى وأولى جماعات العنف.

ثم يتحدث الباحث فى الفصل الثالث عن أحداث أكتوبر ١٩٨٨ ونشأة الجبهة الإسلامية للإنقاذ مبتدئاً بتحليل أحداث الخامس من أكتوبر ١٩٨٨ التى تعد لحظة فاصلة فى تدهور الأوضاع فى الجزائر، حيث نزل الناس إلى شوارع العاصمة وحطمت مظاهراتهم المنشآت والممتلكات العامة والخاصة، ردت عليها الدولة بقمع عسكرى على عكس ما هو مألوف. ولأول مرة فى تاريخ الجزائر خرجت مسيرة سلمية من جموع المسلمين وقياداتهم ترفع شعارات وتنادى بهتافات تحث على عودة السلم المدنى، قادها "على بلحاج" الذى سمع الناس باسمه لأول مرة، ويخلص الباحث إلى أن انتفاضة أكتوبر لا تدلل فقط على أزمة جبهة التحرير الجزائرية، وليست أيضاً أزمة المنسق السياسى فحسب، بل هى أزمة المجتمع برمته، وهى بمثابة شرخ عميق فى صلب المجتمع الجزائرى، نتيجة تراكم الإخفاقات والصراعات بين الدولة والمجتمع المدنى من جهة والجماعات الإسلامية من جهة أخرى. فهذه الانتفاضة تعد بمثابة شهادة ميلاد تلك الجماعات التى أثبتت قدرة فائقة على تطوير الانتفاضات الشعبية واكتساب الشرعية.

أما الفصل الرابع فقد أفرده الباحث للتجربة الديمقراطية وإجهاضها وتطورات العنف السياسى فى الجزائر. فتناول العنف أثناء فترة الحكم الديمقراطى ثم إجهاض التجربة الديمقراطية وتطور العنف. فيشير إلى أن النشاط الأول للجبهة الإسلامية للإنقاذ وهو مسيرتها السلمية عام ١٩٨٩ التى اتجهت نحو وزارة العدل مطالبة بالإفراج عن أعضاء بويعلى المعتقلين وتم إطلاقهم بالفعل ومع مجئ عام ١٩٩٠ تأكدت قوة التيار الإسلامى وقدرته على تعبئة الرأى العام ومدى تأثيره فى الحياة العامة.

وبدا واضحاً أن الجبهة الإسلامية فى مواجهتها مع الجيش غدت مفتوحة على كل الاحتمالات، خاصة بعد عام من الديمقراطية (من يونيو ١٩٩٠ لدى فوز الجبهة بالانتخابات البلدية ويونيو ١٩٩١ عند بدء صراعها المفتوح مع السلطة) جعلها تكشف عن هياكلها وأطرها التنظيمية وأساليب عملها وخططها المستقبلية، مما جعل السلطة تعود للمؤسسة العسكرية بمساعدة الأحزاب الصغيرة لملء الفراغ السياسى متحمسة للشرعية التاريخية بعد أن فقدت الطريق الوحيد للشرعية - عن طريق صناديق الانتخاب - ولملء الفراغ الدستورى بالمجلس الأعلى للدولة وعرض الرئاسة على محمد بوضياف كمحاولة أخيرة لنشر غطاء من الشرف على عقود ثلاثة من الفساد والرشوة.

أما الفصل الخامس والأخير، فقد تحدث الباحث فيه عن مصادر دخول السلاح إلى الجزائر والجهات المستفيدة منه. فيشير إلى أنه مثلما

تتنوع الأسلحة المهربة إلى الجزائر – منها أسلحة إسرائيلية "عوزي" و"سكوربيون" – يتنوع المستفيدون منها ومستعملوها، حيث تولدت عن لجوء الجناح المتشدد لجبهة الإنقاذ إلى العمل المسلح ظواهر لم تكن بالحسبان، إذ أصبح من الصعوبة بمكان اليوم التمييز بين الاغتيالات السياسية والاغتيالات الناجمة عن تصفية حسابات شخصية. ويعتبر "الأفغان" المنضوون تحت أسم "الجماعة الإسلامية المسلحة" ثاني مستفيد من الأسلحة المهربة بعد "المافيا"، تليها الجماعات المنافسة التي تدين بالولاء للقيادة الشرعية لجبهة الإنقاذ.

وفي الختام يشير الباحث إلى أن الأمور قد خرجت منذ مدة عن نطاق السيطرة في الجزائر بعد أن تجذر الاحتكام السلاح وغاب منطق الحوار وصار أي مواطن معرضاً للاغتيال أو التهديد بالقتل إما من جانب الجماعة الإسلامية المسلحة أو بأيدي قوات الأمن. ويخشى الباحث أن يكون مسار الأحداث يدفع الجزائر إلى طريق مظلم ومسدود وخاصة بعد إعلان وزير الداخلية أن الحكومة بصدد إصدار قانون يسمح بإنشاء مجموعات أهلية للدفاع الذاتي وهذا يعني أن الحكومة لم تعد قادرة – برأى الباحث – على النهوض بدورها في حماية الناس والمجتمع. ومما يلاحظ، بصفة عامة، على بحث الأستاذ عبدالباسط دردور أنه رغم عرضه لمداخل مختلفة لتفسير ظاهرة العنف السياسي في الجزائر نجد أنه قد حدد منذ بداية بحثه أن "مسألة الهوية" تأتي في مقدمة المداخل المتعددة لتفسير ظاهرة العنف السياسي في الجزائر بل وأهمها. فالصراع الدائر في الجزائر، كما يشير الباحث، هو "صراع هوية"، من حيث مضمونه ضد المسخ والاغتراب، ففي الجزائر خصوصاً والمغرب العربي عموماً، يعد الإسلام – عدا عن كونه ديناً وعقيدة – هوية وإنتماء. فهذه السطور لعلها كافية لتدلل على تحيز الباحث وبالتالي مسار البحث.

وفي واقع الحال، إن هذه الرؤية التي تنطلق من الدين، ليست جديدة على الساحة الثقافية والفكرية، فكثيراً ما صعدتها الأزمة وتصاعدت معها، وخاصة مع دخول النظام الإجتماعي في مأزق شامل وانقسام على الذات، وعجز عن الوعي بأبعاد أزمته، فتبدوا في أسبابها ومسبباتها ووسائل الخروج منها وكأنها تنتمي إلى "الديني" أولاً وأخيراً، ومن ثم فإن إستخدام العامل الثقافي – الديني كمدخل لفهم الأزمة الإجتماعية، قضية يجب التوقف عندها، لما لها من أهمية تتجاوز هذا البحث، ذلك أن معظم التحليلات التي تعرضت للمشكلة الجزائرية غالباً ما تنطلق من العامل الثقافي وتنتهي فيه.

ثم إن إدارة الصراع على المستوى الثقافي – الديني، ستؤدي إلى إعادة إنقسام المجتمع على ذاته وبعد وقت سيكون من الصعب أن نتحدث عن هوية واحدة، بل عن هويات، فكل جماعة ستنقسم مجدداً لتعلن عن هوية خاصة، وهو ما يعمق الفوضى الإجتماعية. ومن هنا فإن "الرهانات الثقافية الجديدة الصيغة" تجد طرحها الأكثر عمليا – وربما بداية حلولها – في سياق مجتمع ديمقراطي يحتم على شعبه ومثقفة المرور بمسارات صعبة وخطيرة لإنشاء دولة عصرية قوية لها مشروعية، هي الجدلية الإجتماعية والتعددية السياسية السلمية والوعي الضروري لفهم تحديات الانضواء في إطار الحداثة – لا كمقولة غربية – كعقلانية وممارسة انسانية مشروطة ومستوعبة للثقافة المغاربية بأبعادها التاريخية والحضارية وتداخلاتها مع العالم المعاصر وإنجازاته وثوراته الإجتماعية والمعرفية.

عبدالعزيز شحادة المنصور

▭▭ يوسف الشريف ، السودان، وأهل السودان : أسرار السياسة وخفايا المجتمع ، دار الهلال ١٩٩٦ ▭▭

صدر هذا الكتاب لمؤلفه - يوسف الشريف ويتضح لنا من عنوان الكتاب أهمية عرضه في هذه الفترة التي تشهد فيها العلاقات المصرية السودانية الكثير من التوترات والتي يحتاج فيها كل من الشعبين المصري والسوداني أن يتعرف على الآخر بصورة أفضل وأن يعيد كل من الشعبين اكتشاف الآخر.

يحدد "الطيب الصالح" الأديب السوداني في مقدمته لهذا الكتاب عاملين أساسيين لأهمية صدوره وهما :-

١- العلاقة الأزلية بين مصر والسودان والتاريخ المشترك بينهما.

٢- المرحلة الإستكشافية غير المسبوقة التي قام بها لمعرفة الإجابة على سؤال محدد وهو : هل العلاقة بين مصر والسودان أزلية فعلا أم لا ؟

يوضح المؤلف في مقدمته لكتابه " السودان وأهل السودان .. أسرار السياسة وخفايا المجتمع" أن هذا الكتاب هو محصلة خمسين عاما من الزيارات المستمرة للسودان والمتابعة الصحفية لأوضاعه الإجتماعية والسياسية منذ اندلاع ثورة اكتوبر ١٩٦٤ مرورا بنكبة أهل السودان بانقلاب الجبهة الإسلامية سنة ١٩٨٩ وحتى طبع هذا الكتاب في مايو ١٩٩٦.

رصد المؤلف في الكتاب الأول من كتابه حقيقة هامة وهي أن السودان منذ استقلاله عام ١٩٥٦ ظل أسيرا لدورة الحكم الثلاثية التي تبدأ بنظام ديمقراطي منتخب من الشعب يؤدي الى تشكيل حكومة ائتلافية ياتي بعدها انقلاب عسكري ينتهي باندلاع ثورة أو انتفاضة بزعامة القوى الحديثة صاحبة المصلحة في التغيير.

يعتبر المؤلف أن حكومة اسماعيل الأزهري كانت أول تجربة ديمقراطية في السودان، ثم يتحدث في كتابه عن شخصية اسماعيل الأزهري وعن تواضعه وبساطته وعن تأسيسه لأول حزب في السودان وهو حزب الأشقاء سنه ١٩٤٣ والذي تلاه تكوين العديد من الأحزاب السياسية في السودان.

يروى الكاتب كذلك في الباب الأول كيفية تعرفه على الرئيس السوداني السابق جعفر نميري وعن تنظيم الضباط الأحرار في السودان ومعرفته الشخصية بكثير من أعضائه ، ويقول أن جعفر النميري في هذه الفترة كان شديد الإعجاب بالرئيس المصري جمال عبد الناصر ، وكان يرى أن ثورة يوليو سنه ١٩٥٢ هي النموذج الصالح الذي يجب أن يحتذى في حكم السودان .

وتحدث الكاتب عن انقلاب مايو سنه ١٩٧١ وأوضح معارضته الشديدة للمحاكمات الجزافية التي أجريت في هذه الفترة ، وتحدث عن دور المخابرات الأمريكية في تدبير سيناريو هذا الإنقلاب الذي ألصقته بالحزب الشيوعي في السودان بهدف القضاء على أهم وأنشط الأحزاب الشيوعية في الدول النامية .

كما تناول الكاتب الصراع بين حكومة نميرى وبين الصادق المهدي زعيم الأنصار وعن إعلان الأنصار العصيان وتحصنهم داخل جزيرة "أبا" وعن طلب النميري للمساعدة من السوفيت الذين رفضوا مطالبه ، وكذلك طلب المساعدة من القوة الجوية المصرية في السودان التي رفضت أيضا واكتفت بإلقاء منشورات على الجزيرة تدعو فيها الأنصار لوقف اطلاق النار ، ويوضح الكاتب الصحفي يوسف الشريف أن هذه الرواية تؤكد نفي الرئيس مبارك لضرب القوات المصرية لجزيرة "أبان" .

ويرى المؤلف ان إنقلاب سنه ١٩٧١ الفاشل ترك أكبر الأثر في

شخصية الرئيس النميرى حيث تحول الى ديكتاتور متسلط متقلب الفكر يتحول من أقصى اليسار الى أقصى اليمين الى حد طرح نفسه كداعية اسلامى .

وبعد أن ينهى الكاتب حديثه عن نظام النميرى يبدأ فى الحديث عن الصادق المهدى وعن طموحه للوصول للسلطة رغم صغر سنه ، وعن الملايين التى أنفقها كل من حزب الأمة والجبهة الإسلامية فى الدعاية الحزبية ويتساءل : من أين جاءت هذه الملايين والعملة الصعبة.

ويتحدث عن الصراع الشديد بين الصادق المهدى والدكتور حسن الترابى ، ثم يروى أحداث انتفاضة ابريل سنه ١٩٨٥ التى كان هدفها إلغاء القوانين سيئة السمعة الموروثة عن حكم النميرى ، وكذلك أوضح لنا ان القوات المسلحة فى السودان تؤكد دائما انحيازها لصالح الشعب وبين مطالبه والدفاع عن حقوقه المشروعة فى الحرية والوحدة ، أما الاحزاب السياسية التقليدية ، فيرى أنها لم تكن فى المستوى الفكرى والسياسى والتنظيمى اللازم .

الباب الثانى : يتناول العلاقات المصرية السودانية التى تتقاذفها رياح الخلافات التى سرعان ما تهدأ وتصفو الأجواء وتعود لمسيرتها الطبيعية ، ولكنه يرى أن العلاقات بين الدولتين ثابتة عند درجة الغليان وأسيرة للخلافات والمتناقضات دون أمل قريب فى التراضى والوفاق بعد أن اخترقت الثوابت التاريخية والشعبية .

يتحدث الكاتب كذلك فى هذا الباب عن الدكتور حسن الترابى زعيم جماعة الإخوان المسلمين فى السودان وعن علاقته بإنقلاب عمر البشير سنه ١٩٨٩ والتى لم تظهر إلا بعد فترة طويلة من الانقلاب، واعتبر ذلك أحد الأسباب الرئيسية لتوتر العلاقات المصرية السودانية بعد ان أدركت مصر أن النظام الجديد، يمثل الجبهة الإسلامية بالإضافة الى تتابع الإجراءات غير الواعية من جانب النظا م السودانى مثل الغاء التعليم المصرى، وتأميم فرع جامعة القاهرة بالخرطوم وتفجير النزاع الحدودى حول حلايب وتصدير الإرهاب لمصر.

يروى الاستاذ يوسف الشريف علاقة نظام البشير الترابى بالأجهزة الأمريكية التى كانت تتم من وراء الستار ، وأن هذه العلاقة تدهورت بسبب تدخل أمريكا لوقف اطلاق النار فى جنوب السودان لتهدئة الأوضاع . وحينما وضعت استراتيجية جديدة لها فى أفريقيا تستبعد وجود السودان ، وحينما اعلنت عن وضع السودان ضمن الدول التى ترعى الإرهاب الدولى وإتهامها بانتهاك حقوق الانسان ، وذلك بعد أن أصبح هدف أمريكا هو سقوط نظام الجبهة الإسلامية ذاتيا نتيجة لأخطائه الداخلية والخارجية .

وفى الباب الثالث يوضح المؤلف الإختلاف الكبير بين أهل السودان فى خلفياتهم الثقافية ومواقفهم السياسية وإنتماءاتهم القبلية والعرقية ، إلا أنه يجمعهم الإعتزاز بالنفس والكرامة المفرطة والوفاء للتقاليد والموروثات وحب الحرية.

يتحدث الأستاذ يوسف أيضا فى هذا الباب عن مشكلة جنوب السودان وحيث يرى أن مسئولية هذه المشكلة لا تقع على عاتق الشمال فقط الذى نظر للمشكلة باعتبارها مشكلة تهدد الأمن القومى وليس مشكلة سياسية داخلية تتعلق بالوحدة الوطنية ، إنما تقع أيضا على عاتق الجنوب الذى استمر مثقفيه ورجاله العسكريين يربطون توجهاتهم السياسية والفكرية بالغرب بدعوى استنصارهم لدعم مواقفهم المعارضة لسياسات الشمال ، دون محاولة بذل أى جهة لتحقيق التحالف والتنسيق مع زعماء الشمال ، كذلك لم يحاولوا التضامن مع الدول العربية والحركات الوطنية العربية للوصول لحل مشكلة الجنوب ، أيضا لم يحاول الجنوب الإستفادة من الأموال الطائلة التى استنزفت الإنفاق على برامج التنمية والخدمة المدنية التى تحملها أهل الشمال.

ويأتى الباب الأخير تحت عنوان "وحدة وادى النيل من الإدراك المتبادل تبدأ" ويحدثنا فيه عن إدراك مصر والسودان المبكر لأهمية الوحدة بينهما، وعن المخططات والإختراقات الخارجية المشبوهة التى واجهت العلاقات المصرية السودانية ، بالإضافة لغياب الإدراك المتبادل لدى الحكام والنخب السياسية بأهمية الوحدة وحتميتها بعد استقلال البلدين سنه ١٩٥٦ مما أفرز إشكالية أكثر خطورة تمثلت فى غياب الوعى المتبادل على الصعيد الشعبى .

ويعود الكاتب مرة أخرى ويحدثنا عن سوء نظام الترابى وعن تدميره للمجتمع المدنى بالسودان باسم الإسلام الحضارى وعن رفعه شعارات الجهاد والحرب المقدسة ضد الجنوب وتسخير موارد الدولة لهذه الحرب وعن تورطه مع النظام الشيعى فى طهران لجلب السلاح.

وذكر الكاتب كذلك أمثلة كثيرة للهجوم الشديد من جانب نظام الترابى على مصر وعن التحرشات بالمصريين العاملين بالسودان ، رغم أن مصر كانت وما تزال تقف دائما الى جانب السودان وتدافع عنه.

ويعتقد الكاتب أن ابراز إشكالية العلاقات المصرية السودانية تكمن فى غياب الرؤية الاستراتيجية التى تحكم هذه العلاقة وغياب الخطاب السياسى الموحد للبلدين لمواجهة التحديات الخارجية وكذلك غياب وسائل الإتصال والمواصلات المتطورة بين البلدين.

يطالب الاستاذ يوسف الشريف فى نهاية هذا الباب بضرورة إعادة كتابه تاريخ البلدين لتنقيته من الشوائب والتفسيرات الخاطئة التى تكرس الضغائن والحساسيات ووفق منهج قومى موحد واسلوب يحقق الانسجام والتوافق الشعبى، وكذلك يطالب بتولية السياسات الإعلامية فى البلدين مع ضرورة مراعاة الخصوصية الثقافية لكل دولة، ويرى انه بذلك يمكن تكوين أجيال من أبناء مصر والسودان يؤمنون بحتمية الوحدة بين الشعبين .

سارة العيسوى

□ لواء أ.ح. احمد محمود عبدالحليم - الأساليب الكمية كوسيلة لتحليل وإدارة الأزمات السياسية - رسالة دكتوراه - اكاديمية ناصر العسكرية العليا - ١٩٩٦ □

تأتى رسالة اللواء/ أحمد عبدالحليم رئيس الوحدة الإستراتيجية والعسكرية بالمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط على قدر كبير من الأهمية نظراً لأهمية الموضوع الذى تتناوله الدراسة، والخبرة التى يتميز بها الباحث.

يقسم الباحث دراسته إلى ثلاثة أبواب تنقسم بدورها إلى ثمانية فصول، يتناول الباب الأول الأزمات السياسية وأساليب إدارتها، ويتناول الباب الثانى الأساليب الكمية لتقويم بدائل القرار، أما الباب الثالث فيتناول التطبيق على دراسة حالة مختارة.

يتناول الباب الأول التعريفات المختلفة للأزمة وفقاً لأدبيات هذا الموضوع. فكلمة "أزمة" فى أصلها اليونانى تعنى "نقطة التحول"، ولها تعريفاتها المختلفة والمتباينة، غير أن الأزمة تحتوى عادة على سبعة عوامل مؤثرة فيها، وهى مصدر الأزمة وسببها، وزنها، مدى تعقد الأزمة، كثافة الأزمة، مدة الأزمة، نمط الاتصالات خلال حدوثها، محصلة الابعاد السابقة، والأزمة بشكل عام يمكن أن تكون أزمة سياسية أو عسكرية، أو حتى فى المفهوم العام أزمة صحية، وعلى ذلك تكتسب الأزمة خواصها التى تعرف بمثلث الأزمة (التهديد، المفاجأة، ضيق الوقت) كما يمكن أن تكون الأزمة أزمة داخلية أو أزمة دولية. ويفرق الباحث بين الأزمة الدولية وأزمة السياسة الخارجية على أساس أن المعايير الأساسية للتفرقة هى كون أزمة

السياسة الخارجية تتضمن مشكلة ملحة تواجه حكومة دولة واحدة بينما تتضمن الأزمة الدولية نوعاً محدداً من التوتر فى العلاقات بين حكومات دول متعددة، وبهذا قد تكون أزمة السياسة الخارجية جزءاً من الأزمة الدولية رغم عدم حتمية ذلك، بينما تشمل الأزمة الدولية أزمتين على الأقل من أزمات السياسة الخارجية، وبذلك فان الفارق الرئيسى بينهما هو فى الموضوع وأساليب الادراك.

وعن الأساليب المختلفة لإدارة الأزمات، يتعرض الباحث إلى مدرستين رئيسيتين من مدارس إدارة الأزمات، الأولى: إدارة الأزمات بالحل السلمى للمواجهة القائمة حيث يعتمد النجاح بشكل كلى على تجنب الحرب، على أساس أن الأزمة هى عارض مرضى لابد من علاجه والشفاء منه أو تقليل آثاره، والهدف هنا هو السيطرة على الموقف وازالة كافة احتمالات الصراع. وترى هذه المدرسة أن الأزمة هى الخصم، وأن أطراف الأزمة هم شركاء فى مسئولية ازالة أخطار الأزمات. فهى تقف على النقيض حيث ترى أن الهدف من إدارة الأزمة هو تحقيق الفوز على الخصم واجباره على التراجع. والأزمة بهذا المفهوم ليست عارضاً مرضياً ولكنها فرصة لتعظيم المكاسب.

وننتقل إلى الفصل الثالث من الباب الأول وهو بعنوان: "الدراسات المستقبلية وإدارة الأزمات". حيث تتعلق الدراسات المستقبلية بمدى القدرة على "الرؤية"، وتصور شكل المستقبل مع السيطرة قدر الامكان على المستقبليات البديلة، باتخاذ قرارات آنية تؤثر على مناخ تنفيذ هذه القرارات فى المستقبل، وبذلك تحد من حدوث أزمات مفاجئة وغير متوقعة حيث نشأت الفكرة فى أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢. ويتعرض اللواء أحمد عبدالحليم إلى أنماط الدراسات المستقبلية، ويحددها فى أربعة أنماط هى: النمط الحدسى، وهو النمط الذى يستند إلى الخبرة الذاتية فى الأساس ويفتقر إلى القاعدة الموضوعية من البيانات والمعلومات، والنمط الاستطلاعى ويهدف إلى استكشاف صورة المستقبل المحتمل أو الممكن تحقيقه عن طريق نموذج واضح للعلاقات والتشابكات، وهو أكثر موضوعية من النمط السابق، والنمط الاستهدافى أو المعيارى، ويبدأ هذا النمط بتحديد أهداف معينة سلفاً ثم يصوغ النموذج على نحو يسمح بتحديد الخطوات والسياسات الكفيلة بتحقيق أهداف الدراسة المستقبلية، وأخيراً نمط الأنساق الكلية، ويركز على مجمل المتغيرات فى إطار موحد يجمع بين النمطين السابقين فى شكل تغذية مرتدة تعتمد على التفاعل المتبادل بينهما حيث لا يهمل ماضى الظاهرة ولا تتجاهل الأسباب الموضوعية التى سوف تفرض نفسها لتغيير مسارات المستقبل، كما يجمع بين البحوث المعيارية والبحوث الاستطلاعية.

ثم يأتى الباب الثانى بعنوان الاساليب الكمية لتقويم بدائل القرار وقد قسم الباحث هذا الباب إلى ثلاثة فصول هى: المباريات السياسية ونظرية القرارات وبحوث العمليات، نظريات التبارى ودورها فى التخطيط والتحليل لإدارة المباريات السياسية، نظرية المنفعة الذاتية المتوقعة، ونموذج المباريات فوق العليا.

ويتناول الفصل الرابع فى الباب الثانى أنواع المباريات السياسية ويقسمها إلى مباريات تدريبية وهى المباريات التى تصمم بغرض تدريب صناع ومتخذى القرار السياسى والإستراتيجى على القيام بأعمالهم ضمن منظومة اتخاذ القرار. وتركز هذه النوعية من المباريات على تحقيق أهداف تدريبية معينة مثل القدرات التفاوضية، أو انتاج بدائل القرار الممكنة طبقاً للقدرات المتاحة للدولة. النوع الثانى هو المباريات التحليلية وهى المباريات التى تصمم بغرض تحليل موقف سياسى يترتب عنه مشكلات أو أزمات بغرض دراسة القرارات المناسبة لمثل هذا الموقف. ويقسم الباحث هذا النوع من المباريات إلى: مباريات للتحليل والتقويم، مباريات للتحليل والمعاونة فى اتخاذ القرار، مباريات القياس. ويقسم أنواع المباريات السياسية إلى مباريات على المستوى المحلى، وهى المباريات التى يقع مجال تأثير قراراتها داخل الدولة، مباريات على المستوى الإقليمى وهى المباريات التى لاتتجاوز أبعاد تأثير قراراتها على إحدى الدوائر الإقليمية أو إحدى دوائر التأثير الإستراتيجى. مباريات على المستوى العالمى وهى تصل إلى أكثر من دائرة من دوائر الانتماء، وقد تصل إلى تمثيل المنظمات الدولية ودراسة ردود أفعالها.

وننتقل مع الباحث إلى "بحوث العمليات" وهى مجموعة من الأساليب الرياضية التى تمكن صانع القرار من اتخاذ القرارات المثلى فى ظل الامكانيات المادية وغير المادية المتاحة وتقويم الآثار المترتبة على هذه القرارات. وقد نشأت بحوث العمليات واستخدمت للمرة الأولى أثناء الحرب العالمية الثانية فى المملكة المتحدة حيث تكون فريق من العلماء البريطانيين بهدف دراسة العمليات المرتبطة بالدفاع الجوى والبرى وحماية القوافل البحرية القادمة إلى المملكة المتحدة من الولايات المتحدة الأمريكية، والتعرف على أفضل استخدام ممكن للمعدات الحربية المتاحة. وأدى نجاح هذا الفريق إلى إنشاء فريق مماثل فى الولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذه البداية التاريخية اكتسب مجموعة الأساليب تلك إسم "بحوث العمليات" أى البحوث اللازمة لإدارة العمليات الحربية بكفاءة، كما أدى نجاح هذه الأساليب إلى استخدامها فى المجالات المدنية بكافة أوجهها بعد انتهاء الحرب حيث تطورت فى الولايات المتحدة. ثم يتطرق الباحث إلى تفاصيل تلك البحوث واستخدامها والتعريفات المختلفة لها حيث تعرفها جمعية بحوث العمليات الأمريكية بأنها "تتعلق بالتحديد العلمى لكيفية تصميم وتشغيل النظم الآلية بصورة أفضل، عادة فى ظل الظروف التى تستلزم تخصيص الموارد المحدودة". ويتطرق الباحث فى الفصل الخامس إلى نظريات التبارى ودورها فى التخطيط والتحليل لإدارة المباريات السياسية.

ويعرف اللواء أحمد عبدالحليم المباراة بأنها نشاط معين يخضع لمجموعة من القواعد بين مجموعة من الأفراد أو الدول، اثنين أو أكثر، وهذه المجموعة تتنافس فيما بينها نظراً لتضارب المصالح بينهم، وذلك لتحقيق أفضل النتائج أو المصالح لكل منهم. أهم ما يميز المباراة هو كيفية استخدام هذه البدائل، أو القرار المناسب للاعب الذى يحددها وهو ما يسمى بالإستراتيجية.

ويسلط الباحث الأضواء على أنواع المباريات طبقاً لأسلوب اختيار اللعبة وطبقاً لعدد المتبارين، وطبقاً لعدد اللعبات الممكنة وأيضاً طبقاً للعائد.

ويتطرق الفصل السادس من الباب الثانى إلى نظرية المنفعة الذاتية المتوقعة ونموذج المباريات فوق العليا من خلال مبحثين. يتناول المبحث الأول: نظرية أو نموذج المنفعة الذاتية المتوقعة المبحث الثانى: نموذج المباريات فوق العليا، ويستخدم هذا النموذج كأداة مساعدة لاتخاذ القرار وإدارة الأزمات، ومثال ذلك إدارة المباراة السياسية لحرب أكتوبر ١٩٧٣. وخلال هذه المباراة تم استخدام المعلومات المتاحة فى المراجع العلمية لاعادة ترتيب الحوادث ويلاحظ هنا أن الهدف ليس هو تكوين رأى عن سياسة أو آراء الشخصيات التى اشتركت فى أحداث هذه الفترة. ولكن الهدف هو إظهار كيف أن نموذج المباراة فوق العليا يمكن أن يوضح ويحلل هذه الأحداث.

أسامة فاروق مخيمر

□□ د. محمد زكى عويس - أسلحة الدمار الشامل - دار المعارف - القاهرة - ١٩٩٦ □□

يتناول المؤلف فى كتابه أسلحة الدمار الشامل، مقسماً مادته إلى بابين يتحدث فى أولهما عن أسلحة الدمار الشامل - النووية والكيميائية والبيولوجية - وفى الثانى عن المفاعلات النووية وخطر التلوث الاشعاعى فى العالم العربى.

يشرح المؤلف فى الباب الاول أنواع أسلحة الدمار الشامل والتى تنقسم إلى أسلحة نووية وأسلحة كيميائية وأسلحة بيولوجية، وبدورها تنقسم الأسلحة النووية إلى ثلاثة أنواع، أولاً: القنبلة النووية (الذرية) والتى تعتمد فكرتها على انشطار نواة اليورانيوم ٢٣٥ أو البلوتونيوم ٢٣٩ دون الاستعانة بالنيوترونات لبدء التفاعل المتسلسل، ثانياً: القنبلة الهيدروجينية وهى عبارة عن الاندماج النووى لعنصر الديوتيريوم مع عنصر الترتيوم وتحتاج عملية الاندماج هذه إلى تفجير نووى محدود، ثالثاً: القنبلة النيوترونية وهى قنبلة هيدروجينية مصغرة إلا أن مفعولها يكون على شكل اشعاع نيوترونى يخترق الأجسام الحية فيؤدى إلى قتلها فى الحال، بينما لا يؤثر على المنشآت والمبانى. وستبقى مدينتا هيروشيما وناجازاكى دليلاً دامغاً على مدى الآثار المدمرة للأسلحة النووية.

أما الأسلحة الكيميائية فهى عبارة عن استخدام المواد الكيميائية السامة فى الحروب لغرض قتل الانسان والحيوان والنبات، ويتم ذلك عن طريق دخول هذه المواد الجسم سواء باستنشاقها أو تناولها عن طريق الفم أو ملامستها للعيون أو الاغشية المخاطية، وهذه المواد قد تكون غازية أو سائلة ونادراً ما تكون فى الحالة الصلبة.

واخيراً فان الأسلحة البيولوجية" هى عبارة عن استخدام الجراثيم أو سمومها فى المعارك بغرض إصابة جنود العدو بالأمراض الوبائية أو السموم القاتلة مثل الامراض البكتيرية والأمراض الفيروسية والأمراض الفطرية وأمراض الكساح والسميات.

وحتى الآن، ورغم تقدم العلم وتطوره فان وسائل الوقاية من أضرار ومخاطر أسلحة الدمار الشامل تعتبر قاصرة ومتخلفة عن ملاحقة آثارها الخطيرة.

وفى الباب الثانى يتحدث المؤلف عن المفاعلات النووية وخطر التلوث الاشعاعى فى العالم العربى، فرغم التخلف النسبى للعالم العربى فى مجال الاستخدام السلمى للطاقة الذرية إلا أن هواجس الخوف والقلق من خطر التلوث الاشعاعى تسيطر على عقول الكثيرين لأن عصر المفاعلات النووية يقترب منا فى العالم العربى، وهو الأمر الذى يحتم علينا أن نتعامل معه بكل جدية وحزم، محاولين – ما وسعنا ذلك – الاستفادة من الدول المتقدمة فى هذا المجال، فالتخطيط العشوائى والتفكير الارتجالى – الذى نتميز به – لا يمكن الاعتماد عليه عند التعامل مع موضوع المفاعلات النووية، فشبح كارثة تشيرنوبيل والسحابة النووية المشعة التى نتجت عنها مازالت ماثلة فى أذهان الجميع، وعلينا أن نتذكر أن الجارة إسرائيل فى سباق محموم مع الزمن – وقد نجحت بالفعل – من أجل بناء ذراعها النووية القادرة على الوصول إلى أقصى مكان فى عالمنا العربى.

ويحرص المؤلف على تذكيرنا بالأثر الضار للاشعاع النووى على جسم الانسان، حيث ينقسم هذا التأثير إلى قسمين، أولاً: تأثير كيميائى ناتج عن مرور الأشعة النووية خلال الأنسجة الحية، مما يؤدى إلى خلل فى النشاط الكيميائى لهذه الأنسجة، فينتج الجسم مركبات سامة، حتى ليبدو الأمر وكأن الجسم البشرى يأكل بعضه بعضاً، وثانياً: تأثير بيولوجى وهو يتوقف على درجة الاتلاف التى أحدثها الاشعاع بالخلايا الحية، فيتفاوت الأمر من تأثير جسدى مثل سقوط الشعر واحمرار الجلد، إلى تأثير وراثى حيث يؤثر الاشعاع على خلايا الاخصاب، وبالتالى يترك بصماته على الاجيال القادمة.

وفى النهاية يتعرض المؤلف لمشكلة من أخطر المشاكل النووية، ألا وهى المخلفات النووية وكيفية التخلص منها، حيث يؤدى الطرح المستمر لهذه المخلفات النووية فى البيئة إلى زيادة تعرض عدد كبير من البشر للاشعاع النووى بأضراره الكثيرة، وتأتى مشكلة التخلص من النفايات النووية لتقرع أجراس التنبية بأن العالم مازال يتكون من سادة وعبيد، سادة الشمال الذين يحاولون التخلص من قماماتهم وقاذوراتهم الصناعية وعلى رأسها النفايات النووية وذلك بدفنها عند عبيد الجنوب، وكأنه قد كتب علينا أن يأكل الشمال لحمنا وأن نستنشق روائحه الكريهة

احمد رمضان اللوفى

☐☐ الأمم المتحدة وقضايا الجنوب: قضايا ومناقشات - د. عطية حسين أفندى (محرر). سلسلة قضايا التنمية - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - كلية الإقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٦ ☐☐

يتعرض الجزء الأول من هذه الدراسة وهو الاطار النظرى لطبيعة الأمم المتحدة كمنظمة دولية عالمية ودور الدول الكبرى فى إنشائها والعلاقة بين نظام الأمم المتحدة والنظام الدولى، حيث تلعب الدول الكبرى دوراً حاسما ومتميزاً بالنسبة لنشاط الأمم المتحدة، كما لعبته فى وجودها وإنشائها.

والأساس فى هذا الدور هو مبدأ السيادة السياسية – فانطلاقا من المسوغات الواقعية التى تستند إلى مبدأ السيادة السياسية واعتبارات النهوض بالدور طبقا للنظرية الوظيفية كان للدول الكبرى دور كبير وحاسم فى حياة الأمم المتحدة، وهذا الدور أصبح حاسما عندما اقترن ببعض الامتيازات التى قررها الميثاق لهذه الدول مثل حق الاعتراض وحق العضوية الدائمة لمجلس الأمن – وغيرها من الحقوق المهمة التى قررها الميثاق للدول الكبرى. وهكذا اقترن كل من التفوق الواقعى والتسويغ العملى الوظيفى بالتمييز القانونى بحيث انتهى الأمر إلى أن تتمتع هذه الدول بوضع خاص – فى الواقع وفى القانون – يسمح لها بالقيام بدور حاسم فيما يتعلق بالمنظمة الدولية من أمور، سواء تعلق الأمر بقرارتها، أم تعلق الأمر بوجودها ذاته.

هذا الدور الحاسم الذى تمارسه الدول الكبرى يكاد يقوم على أساس ثابت وهو التأثير على السياسة الدولية بما يلائم مصالح وأطماع هذه الدولة الكبرى، حيث تحتاج إلى ستار من الشرعية تغطى به تصرفاتها – رغم ما تمتلكه من قوة، وانطلاقا من هذا تحاول هذه الدول الحصول على ما يزيدها من قرارات صادرة من المنظمات الدولية، وهذا ما يفسر دعوة هذه الدول إلى اقامة منظمات دولية، كما يفسر عمل هذه الدول داخل المنظمات الدولية. فقد استعارت الولايات المتحدة الأمريكية علم الأمم المتحدة ونفوذها الأدبى فى حربها الكورية واعتادت على تكرار ذلك خاصة وأنها اعتبرت المنظمة الدولية مدينة لها بالوجود المالى على الأقل (حيث تسهم بنسبة ٣١,٥٢٪ من ميزانية المنظمة) وها هى تخرج بالصراع العربى الإسرائيلى من نطاق الأمم المتحدة لتنفرد بإدارته محاولة حله بما يتلاءم مع مصالحها ومصالح إسرائيل.

يتناول الباحث فى الجزء الثانى من هذه الدراسة أهم قضايا الجنوب فى أجندة الأمم المتحدة ويقسمها إلى قسمين: يتناول القسم الأول منهما وهو الخاص بالتنمية أهم المشاكل التى تواجه دول الجنوب فى هذا المجال وجهود الأمم المتحدة فى مساعدة هذه الدول.. حيث تعتبر قضايا التنمية من القضايا الأساسية التى توليها الأمم المتحدة اهتماماً بالغا باعتبارها ضمير الانسانية التى يعيش ثلثا سكانها فى معاناة من الفقر والجوع والجهل والمرض. وتحاول الأمم المتحدة من خلال مجهوداتها فى هذا الاطار وضع ما نص عليه ميثاقها فى المادة (٥٥) بشأن احراز مستويات مرتفعة للمعيشة وتشغيل كامل وتهيئة أوضاع إقتصادية وإجتماعية تقود إلى التقدم والتنمية موضع التنفيذ. ومنذ عام ١٩٦٠ دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقود أربعة للتنمية يتم خلالها تركيز العمل الدولى على السياسات والبرامج المساندة للتنمية. وقد تعاملت الأمم المتحدة مع قضايا التنمية الأساسية من خلال آليتين واضحتين، الأولى: برامج الأمم المتحدة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، الثانية: المؤتمرات الدولية المتخصصة.

وفي هذا السياق تعرضت الدراسة بالنقد والتحليل لأهم القضايا التنموية التي يعاني منها الجنوب، وهي القضايا الإقتصادية (الفقر - الديون - التجارة الدولية)، ثم قضية السكان ثم قضية البيئة، فالغذاء وحقوق المرأة، وأخيراً المخدرات والإيدز، وكذلك مجهودات الأمم المتحدة في هذه المجالات.

وتثبت الدراسة مجموعة من الملاحظات لعل من أهمها أن نشاط الأمم المتحدة في مجال التنمية في حاجة إلى اعادة الهيكلة والضبط حيث أن هناك عدداً من البرامج تقوم على تقديم نفس الخدمات، وهناك تداخل في الاختصاصات، كما أن الأنشطة التنموية التي تقدمها الأمم المتحدة لدول الجنوب باتت في حاجة إلى اعادة التقييم من حيث طبيعتها وفلسفة القائمين عليها. فالإهتمام بالجوانب الفنية والتقنية والاهتمام بوضع البرامج والسياسات المحددة لم يعد مناسبا لعالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة، فقد بات لزاما النظر إلى الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية للتنمية بطريقة أكثر تكاملا وشمولا.

أما القسم الثاني والخاص بالقضايا السياسية، فيتناول أهم القضايا السياسية التي تتعرض لها منظمة الأمم المتحدة وتمثل ضرورة ملحة لدول الجنوب، أو ذات تاثير مؤكد على سياساتها ومصالحها طبقا لوجهة نظرها. وتتعامل الدراسة مع أربع قضايا سياسية. القضية الأولى هي حفظ السلام حيث يعد تدخل الأمم المتحدة لحفظ السلام في مناطق التوتر من الاختصاصات الأصيله ذات الثقل في تاريخ الأمم المتحدة. وقد شهدت مناطق كثيرة من العالم تدخلاً من الأمم المتحدة تنوعت أشكاله. إلا أن انتهاء الحرب الباردة قد أثر على تطور عمليات حفظ السلام من وجهتين: الأولى، تحرر مجلس الأمن من الانقسام الذي كان يعانيه خلال فترة الحرب الأمر الذي أعطى المجلس حرية الحركة في التعامل مع بؤر التوتر في العالم. الثانية التوسع في مفهوم حفظ السلام.

القضية الثانية هي قضية حقوق الانسان. فعلى الرغم من اهتمام الأمم المتحدة من خلال ميثاقها بتشجيع ودعم حقوق الانسان إلا أن هذا الميثاق نفسه لم يقدم أي تعريف لمضمون حقوق الانسان الأمر الذي جعله عرضة لتعدد وجهات النظر والأفكار وفتح الباب أمام الأيديولوجية لتكون فرس الرهان في تحديد ماهية وفحوى حقوق الانسان.

أما القضية الثالثة فهي قضية اللاجئين حيث قفز عدد اللاجئين في العالم من ١٧ مليون شخص عام ١٩٩١ إلى ٢٣ مليون حاليا. وعلى الرغم من هذه الزيادة الملحوظة في السنوات الأخيرة إلا أن مشكلاتهم الرئيسية والحلول التي تم اتخاذها لهم مازالت هي نفسها التي كانت على مر العقود الماضية. فاللاجئون في كل أنحاء العالم في حاجة إلى الطعام والكساء والملجأ، ثم العودة إلى منازلهم إن أمكن ذلك.

وتتناول القضية الرابعة اصلاح الأمم المتحدة حيث تذكر الدراسة أن وجهات النظر بشأن عملية الاصلاح المرجوة قد تعددت حيث دارت المناقشات حول الأولويات الجديدة للأمم المتحدة التطوير الإداري لجهاز الأمم المتحدة وتعديل وضبط أوضاعه المالية، إلا أن مسألة الاصلاح المؤسسي للأمم المتحدة، وبالأخص مجلس الأمن ثار حولها الكثير من الجدل. فقد تعددت الاقتراحات بشأن التكوين وطريقة العمل وأسلوب التصويت.

ننتقل بعد ذلك إلى الجزء الثاني من الكتاب والذي يسجل أهم ما أثارته الدراسة من نقاش حول الأمم المتحدة وقضايا الجنوب خلال الندوة المنعقدة لهذا الغرض، حيث أشار السيد/ سيف الدين أبارو نائب ممثل الأمم المتحدة بالقاهرة إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة مع دول الجنوب للتغلب على مشاكلها، وانتهى إلى أن التحدي الماثل الآن أمام المنظمة هو مساعدة دول الجنوب لتصبح أكثر ديمقراطية.

وفرق الدكتور/ سعيد النجار (رئيس جمعية النداء الجديد) بين ثلاث فترات من عمر المنظمة، وهذه الفترات هي فترة الصعود، وتمتد من أوائل ١٩٥٠ حتى نهاية ١٩٧٠ تقريبا، ثم فترة تراجع دور الأمم المتحدة، وتمتد من ١٩٧٠ حتى ١٩٩٠، ثم فترة اعادة التقييم والملاءمة لدور الأمم المتحدة مع المتغيرات التي حدثت خلال الـ ٥٠ عام الماضية، وتمتد هذه الفترة من ١٩٩٠ حتى الآن.

وتحدث الأستاذ/ معتز احمدين خليل (سكرتير ثان بوزارة الخارجية) عن دور الأمم المتحدة في القضايا السياسية، وانتهى إلى أن الأمم المتحدة أداة موجودة وقائمة بالفعل لنقل المعلومات والتعامل مع مختلف الأزمات حيث يزداد دورها هذا في عصر الثورة التكنولوجية وعصر الاتصالات السريعة.. وإذا وجدت صيغة أفضل منها فلا ضرر في ذلك، ولكن حتى يتم التوصل إلى صيغة مناسبة علينا احترام ما توفره لنا المنظمة الدولية.. إلا أن الدكتور/ سامي منصور المستشار بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام يرى أن الأمم المتحدة قد ولدت مشوهة بميثاقها غير الديمقراطي، وهذا التشوه مع نصف قرن منذ إنشائها قد جاء بتشوهات بشعة، وعليه فان الأمم المتحدة تقع اليوم في مأزق وكل ما يقدم من اقتراحات للتطوير هو مجرد تطويل لعمر مريض حان اليوم وقت وفاته.. إلا أن الدكتور/ أحمد الرشيدي (الأستاذ بكلية الإقتصاد) قد اختلف معه حيث رفض فكرة الولادة المشوهة للأمم المتحدة ورأى أن الميثاق ليس شراً كله بل يحقق التوازن وعلى دول الجنوب أن تحاول الاستفادة من قوتها من خلال فهم نصوص الميثاق فهما جيداً خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ورأى السفير عبدالرؤوف الريدي أن الأمم المتحدة تعتبر منبراً هاماً ولها دور عظيم في عملية تصفية الاستعمار، كما خلقت آليات جديدة بحيث أصبح حفظ الأمن والسلم الدوليين جزءاً من القانون العام لعملها.

احمد حجاجي

د. جابر عصفور: "أنوار العقل" - من الأصولية إلى الحداثة والتجريب - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة- ١٩٩٦

في كتاب "أنوار العقل"، الذي صدر في مهرجان "القراءة للجميع"، ضمن سلسلة "التنوير"، يعيد الدكتور جابر عصفور النظر في تاريخنا الفكري، انطلاقا مما تواجهه حياتنا المعاصرة من تخلف وتعصب، ومن غلبة الاتباع على الإبداع، ومن كل ما يهدد المكتسبات التي تحققت قديما وحديثا، من أجل تحرير العقول من الخرافة والأوهام، وإعلاء القيم الانسانية، وإقامة الجنة الموعودة على الأرض.

وعلى الرغم من أن فصول "أنوار العقل" نشرت من قبل في الصحافة المصرية والعربية كمقالات متفرقة، فان الوحدة التي تنتظمها في الكتاب، مع تعدد تجلياته وسلامة منهجه، تبدو في ترابط قضاياه من الأصولية إلى الحداثة والتجريب، ومن مطاردة أبن رشد وتضييق الخناق عليه وحرق كتبه، إلى طعن نجيب محفوظ في عنقه، ومنع روايته "أولاد حارتنا".

كما تبدو هذه الوحدة في تعزيز قيم الثورة، والتجاوز، والتجديد.

وتمثل النهضة العربية الحديثة في مصر المحور الأساسي الذي يشغل هذا الناقد في مؤلفاته الأخيرة، وبصفة خاصة كتابه "أنوار العقل" منذ بدايات هذه النهضة التي قادها الشيوخ في القرن التاسع عشر، كرفاعة رافع الطهطاوي والأفغاني والكواكبي ومحمد عبده، ونضيف اليهم حسن العطار وحسين المرصفي، ثم وسع الأفندية في مطالع القرن العشرين آفاقها في تنوير الأذهان، واشعال الروح الوطنية، وبناء الدولة الحديثة،

وصياغة ثقافة الأمة، ويمثلهم أحمد لطفي السيد، قاسم أمين، علي مبارك، فرح أنطوان، سعد زغلول، طه حسين، على ومصطفى عبدالرازق، المازني، العقاد، محمد حسين، هيكل، وغيرهم.

ويمكن أن نجمل الأفكار والمعاني والدلالات التي دعت اليها هذه النهضة، في حرية الاجتهاد، وحق الاختلاف، والنزعة الانسانية، باعتبارها نزعة مشاعة لا وطن لها، تساوى بين أصحاب العقول، بغير فرق بين شرق وغرب، أو بين عربى وأجنبى، لأن العلم والمعرفة والبيان كيان واحد، فى ساحة واحدة، يصحح بعضه بعضا بالمعنى الأخلاقى الذى يشمل الكون بأسره، ويضيف فيه المتقدم إلى المتأخر، حسب تطور الذهن البشرى، وحسب الأزمنة التي تنتج فيها هذه الأذهان.

وهناك، أيضا، فضيلة المساءلة والتسامح، وتعد أم الفضائل التى جرفها فى السنوات الماضية الجهل والعنف والظلامية والتكفير، تجميد للحياة، إفراغا لها من المضامين العصرية.

وجابر عصفور في قراءته المنصفة للنهضة العربية الحديثة يلقى الضوء على قيمها المتقدمة التى تألقت بها، فى أزدهارها أو احتجابها.

واذا كان ليس من السهل حصر هذه القيم المتناثرة في كتاب تزيد صفحاته عن مائتى صفحة من القطع المتوسط، وتتبعها في حالة الايجاب وحالة السلب، فحسبنا أن نومئ إلى بعض هذه القيم فيما يلي:

* أقتران التعصب والتكفير بالاستبداد، واختناق الحياة الاجتماعية بجفاف الفكر.

* الدعوة العلمانية إلى فصل الدولة المدنية والمجتمع المدني عن الدولة الدينية، واقرار مبدأ المواطنة.

* اطلاق الحرية للمذاهب والآراء والمعتقدات تطبيقا للديمقراطية، وتمكينا لمفاهيم التغيير والتحول والحداثة من أن تسرى بخبرتها الجديدة فى الحياة الجامدة، وفى الأبنية الراكدة، والتقاليد الثابتة.

* رفض التقبل الجاهز للمسلمات، ومقابلة التقليد بالوعى النقدى.

على أن أهم ما جاء فى كتاب هذا الأستاذ، الذى يتبوأ مكانة رفيعة فى حياتنا الثقافية، ادراكه الواضح أن الاحاطة الواعية بتراث العرب العقلانى يجعل الانفتاح على الثقافات الأجنبية، واللقاء بحركة التنوير الأوروبية، عملا مألوفا ومثمرا، يخلو من مشاعر الغربة أو الانبهار أو الاستعلاء، خاصة وأن انجازات هذا التراث القومى، التى قدمها الأسلاف العظام، لم تتحرج من استيعاب كل الحضارات السابقة، وأفادت الانسانية كلها، وليس حركة التنوير الأوروبية وحدها، وتاكيده المتكرر على أن لكل مرحلة تاريخية أسبابها وعللها وتميزها، وأن الإبداع العقلى الانسانى طابع بشرى مشترك، لا يخضع لاختلاف الجنس أو الملة أو الطبقة، ودليله القاطع التراث الانسانى الذى يستفيد فيه اللاحق من السابق، وينسخ الأفضل بما هو أفضل منه.

وقارئ هذا الكتاب يستطيع أن يفهم بسهولة معنى الأصولية التى ترادف التعصب، وما يترتب عليها من تقويض دعائم الاستنارة. كما يستطيع أن يفهم، بنفس السهولة، معنى التنوير من مصادرة الأولى، اللغوية والمادية، والعلاقة بين التحديث المادى والحداثة الفكرية والفنية، لأنهما عملية واحدة، تتعدد فيها المظاهر، يعتمد فيها انتاج المعرفة المحدثة على الأدوات المادية التى تصنع التطور التكنولوجى، ركيزة النظام العالمى الجديد، وعلى ثورة المعلومات والاتصالات التى تؤدى إلى خلق واقع جديد، ورؤى وفضاءات جديدة، تخرج على المؤسسات القديمة، وتبدع الحداثة التى تتخطى الأزمنة التاريخية.

ان الشجاعة التى يتعامل بها كتاب "أنوار العقل" مع التراث القومى والحضارة الأوروبية، كذخيرة حضارية واحدة للمجتمع الانسانى كله، تستحق منا كل تقدير، لأنه ينفى عنها، فى كل سطر من سطورها، التناقض المزعوم بين الأنا والآخر، دون إغفال الخصوصية القومية التى يتصف بها كل تراث، ويطبع بطابعها الوافد اليه.

كما يستحق مؤلف الكتاب أن نشيد بثقافته العميقة، ووعيه النقدى الملحوظ، ورؤياه الانسانية.

نبيل فرج

☐☐ نصر محمد عارف، فى مصادر التراث السياسى الإسلامى، المعهد العالمى للفكر الإسلامى، ١٩٩٥☐☐

يطرح هذا الكتاب قضية هامة وهى مصادر التراث السياسى الإسلامى بطريقة تبدو مفاجئة للباحثين فى العلوم السياسية، فيما يحتويه من معلومات قد تعيد النظر فيما هو شائع فى حقل العلوم السياسية حول التراث السياسى الإسلامى، مما سيجعل له، مصدراً لاغنى عنه لدارسى العلوم السياسية.

والمحور الرئيسى للكتاب يدور حول أولى قواعد المنهج العلمى وهى قاعدة الاستقراء قبل التعميم.. وحيث إن الفكر السياسى الإسلامى ظاهرة تاريخية تتعلق بعصور لانستطيع دراستها أو ملاحظتها بطريق مباشر، فإن وسيلة البحث فى هذا الموضوع أساسها استقراء ما كتب فى هذا الفكر وما كتب عنه، وكذلك مسح تاريخ الفكر الإسلامى من خلال مصادره الموثقة سعيا للبحث عن ماهية الموضوع وعناصره دون الاكتفاء بالبحث عن أشخاص أو أسماء كتب بعينها، ودون إصدارأحكام أولية أو إفتراضات مسبقة حول طبيعة هذا التراث وقيمته ومكوناته، أو إتخاذ مواقف معه أو ضده، بل الدخول إلى البحث بعقل متفتح لايحوى سوى مفردات مفهوم السياسة فى الفكر السياسى الإسلامى كمعيار محدد لما يدخل في إطار علم السياسة أو التراث السياسى الإسلامى. ويعد هذا الكتاب صحيفة إتهام بجريمة التقصير تجاه تراث الأمة لا ضد المستشرقين الذين يستطيعون أن يقدموا كثيرا من الأعذار ولكن ضد أبناء الأمة ومفكريها الذين لايمكن أن يقبل منهم عذر فى هذا المجال.

والباحث ينبه إلى حجم هذا التقصير حين يبين لنا أنه رغم جهده المحدود الذى لم يستوعب إلا نسبة صغيرة من خزائن المخطوطات فى العالم – قد وصل إلى تحديد موقع حوالى ٧٦٪ من مصادر التراث السياسى الإسلامى.. وبمراجعة إحصائية بسيطة يبين الباحث أن ماتم التعرف عليه ودراسته من مصادر التراث السياسى الإسلامى لايتعدى عند جميع المؤلفين فيه أكثر من ١٥٪ ولم يتعد عند أى منهم منفرداً أكثر من ٦٪ من مجمل الكتابات الإسلامية فى علم السياسة.

وينبهنا الباحث إلى نقطة أخرى هامة وهى الانتقائية التى تعامل بها الباحثون مع المصادر الخاصة بالمفكرين الأكثر ذيوعاً وإنتشاراً مثل الماوردى والجاحظ والفارابى والغزالى. فعلى الرغم من أن التعامل مع التراث السياسى الإسلامى خضع للانتقائية والصدفة حيث تم إبراز عدد محدود جداً من المفكرين، إلا أنه فى الوقت نفسه لم يكن التعامل مع هذا العدد المحدود دقيقا وممنهجا بصورة علمية، بل العشوائية، حيث لم يتم حصر إنتاج اولئك البارزين بصورة كاملة إلا فى حالات نادرة، بل إنه كثيراً ما يتم التركيز على أضعف كتابات المفكر لا لشئ إلا لأن الكتاب سبق الأهتمام بطبعه، أو لأن العنوان يحمل جاذبية تجعله سياسياً أكثر من غيره من كتب هذا المفكر أو ذاك.

فالجاحظ على الرغم من أن أغلب أعماله منشورة إلا أنه صنف على

أنه أديباً وليس مفكراً سياسياً، ومن ثم لم يتم التركيز عليه إلا نادراً، وعلى كتاب واحد هو "التاج فى أخلاق الملوك" فى الوقت الذى يوجد له عشرة كتب فى علم السياسة مابين مخطوط ومطبوع، جميعها معلومة المكان، مما يجعل منه مفكرا فى حاجة إلى دراسة، خاصة أنه تعاطى العمل السياسى وكان له دور فكرى بارز.

ويقدم لنا المؤلف تفرقة بين المفكر والفقيه، فالفقيه يبحث عادة ظاهرة فردية بالأساس، ومن ثم يغلب أن يكون الفرد وحدة التحليل لديه، ويستعين برأى د. على جمعة أستاذ أصول الفقه بجامعة الأزهر والذى خلص فى دراسة له إلى أن معظم الفقه الموروث يخاطب الأشخاص الطبيعيين أى الأفراد وليس الشخصيات المعنوية أى المؤسسات والهيئات والجماعات.

ومن خلال نظر المؤلف فى الكتابات المعاصرة المتعلقة بالفكر السياسى يلاحظ أنها انصبت على مصادر الفقه السياسى أكثر من دراستها للفكر السياسى، فقد رجعت إلى أبواب الامارة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وغيرهما فى موسوعات الفقه الصغيرة والكبيرة، وبذلك خرج المؤلف بانطباع التكرار وعدم التجدد، ويعمم هذه الملاحظة على مجمل الفكر السياسى الإسلامى الذى درسه الباحثين المعاصرين، دون إدارك لطبيعة الفارق بين المصدرين وطبيعة وخصوصية المصادر الفقهية التى تتعامل بصورة أساسية مع الوحى الخالد الذي يقدم الأطر العامة والمحددات الكلية للظاهرة السياسية، ومن ثم يكون هناك قدر من التكرار لأن المصدر المعرفى واحد. أما فى حالة الفكر، فإن الواقع الذى ترتفع نسبته فى المرجعيه المعرفية يفرض التغير والتجدد لأنه متجدد متحول دائما، من ثم فإن الفقه السياسى يعد مصدراً لمن أراد التنظير أو صياغة قضايا تتعلق لحقل النظرية السياسية بصورة تفوق الفكر الذى يعد مصدراً لرصد تطور تعامل المسلمين مع الظاهرة السياسية سواء أدرس هذا التعامل فى حقل الفكر السياسى أوالفلسفة السياسية أو نظم الحكم أو الحكومات المقارنة.

ويظهر التعامل المعاصر مع التراث السياسى الإسلامى قدراً ملحوظاً من عدم الضبط المنهجى فى معالجة المفاهيم حيث يتم إسقاط الدلالات المعاصرة للمفاهيم السياسية التى هى إنعكاس تام للمفاهيم الأوروبية المترجمة على المفاهيم التراثية، ويتم فهم الثانية بدلالات الأولى نفسها، ومن ثم تلبس مفاهيم التراث نفس مضامين مفاهيم علم السياسة المعاصر وتفرض عليها الدلالات نفسها ويتم تقويمها طبقاً لهذا الفهم الذى لايبقى من المفهوم التراثى سوى لفظه دون مضمونه ومعناه.

وتثير الإقترابات المعاصرة من التراث السياسى الإسلامى ضرورة الفصل والتفرقة بين نوعين من مصادر هذا التراث، وهذان المصدران هما: المصادر المباشرة أو المتخصصة والتى تعالج الظاهرة السياسية بصفة أصيلة وبإقتراب فكرى وليس فقهيا. واعد لها المؤلف بكتابه قائمة ببيلوجرافيه مستوعبة لحشد كبير من مصادر تراث الفكر السياسى الإسلامى، مطبوعا ومخطوطا. والمصادر غير المباشرة، وهى التى تحتوى أجزاء سياسية ليس بالأصالة وإنما بالتبعية، وأحيانا الهامشية. وقد أبرزت المطالعة التى قام بها المؤلف للدراسات المعاصرة فى الفكر السياسى الإسلامى وقضاياه أن التركيز المعاصر تم بصورة أساسية على المصادر غير المباشرة وبصورة فرعية على المصادر المباشرة، ومن مصادر غير المباشرة كتب أصول الفقه والتاريخ والأدب الشعبى والسير الشعبية.

خالد عزب

□□محمد حمدى : الإعلام والمعلومات . دراسة فى التوثيق الإعلامى .سلسلة بحوث دراسات تليفزيونية (١٧) الرياض . ١٩٩٥ □□

من واقع خبرته الطويلة فى هذا المجال عالج المؤلف بإقتدار دراسته ليعطينا جميعا نحن المتخصصين فى هذا الميدان وحتى غير المتخصصين فكرة موجزة عن المعلومات وخطورتها وكيفية التعامل معها والاستفادة منها ومالحق من تطوير هائل فى وسائل الاتصال ولاشك إن المعلومات علم تلتقى عند حدوده جميع أنواع المعرفة الإنسانية حيث تقوم مراكز التوثيق والمعلومات بدور كبير فى إقامة جسور إتصال جيدة من الثقافات والعلوم ومختلف النشاطات وهو نفس الدور الذى تضطلع به مؤسسات الإعلام ووسائله لتكون فى خدمة الفرد والمجتمع على حد سواء ، ومن هنا كانت الصلة الوثيقة بين الإعلام والمعلومات علماً وعملا ولاشك أن توفير المعلومات ومصادر البحث مع متابعة الانتاج العلمى والفنى لتنظيمه وتيسيرا لأداء التوفيق الإعلامى مما يعتبر خير دافع على الإبداع واثراءالدراسات والانتاج فى حقل الإعلام بشكل حيوى وفعال .

فى الفصل الأول تحدث المؤلف عن مصطلحات الإعلام والمعلومات ومابينهما من خلط فى المفاهيم والدلالات ، وأنعكس هذا الخلط للترجمة والتعبير عن المفاهيم المتصلة بالاعلام والاتصالات وفى محاولة لتحديدها وبالنسبة للإعلام فإنه جمع وتخزين ومعالجة البيانات والانباء والاراء والتعليقات المطلوبة للجماهير وبث رسائل موجهة للناس من خلال النشر فى الصحف او الاذاعة المسموعة والمرئية .

أما الاتصالات فيقصد بها الوسائل التكنولوجية لتنفيذ عملية الاتصال وهناك ايضا تجميع وتصنيف لتيسير استخدام هذا الكم من الوثائق بكافة انواع النشاط الفكرى وأيضا استرجاع المعلومات التى تم معالجتها لتحقيق هدف معين من أجل إتخاذ القرار السليم . وهناك علم المعلومات الذى يهتم بدراسة خصائص المعلومات وأستخدامها والقوى التى تتحكم فى انسيابها ووسائل معالجتها وهناك تكنولوجيا متقدمة . فى هذا المجال وطرق نقلها وتخزينها وتنظيمها وإسترجاعها وتوزيعها على المستفيدين .

اما التوثيق الاعلامى فهو تجميع وحصر واقتناء هذه المعلومات مع وضع النظام والأساليب الفنية التى تكفل استرجاع مضمون هذا الانتاج وتحليله بإجراء العديد من العمليات الفنية عليه كالتصنيف والفهرسة والتكشيف والاستخلاص .

وجاء فى الفصل الثانى حديث المؤلف عن صعوبة الفصل بين دور التكنولوجيا فى مجال المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات فى مختلف العمليات والمعلومات وتجهيزها فى مختلف صورها باستخدام توليفة معقدة من المعدات الالكترونية وإذا فإنه يلزم عند التخطيط لإستخدام التكنولوجيا فى مراكز المعلومات بالمؤسسات الإعلامية يتعين علينا هنا القيام بإعداد دراسة جدوى وتحديد الاحتياجات مثل استخدام الميكروفيلم للحفاظ على مصادر المعلومات واتاحتها لاكبر عدد من الباحثين من أجهزة تصوير وقراءة وإستخدام الميكروفيلم على نطاق واسع يساعد علي توفير ٩٨٪ من مساحة المكان والتغلب على حل مشاكل التكدس وتصوير مجموعات الصحف والدوريات من أجل حماية الوثائق من التليف والتقادم .

ويوجد الكومبيوتر الذى ينفذ البرامج والاوامر التى تصحح له فهناك الحاسب الرقمى والحاسب القياسى . وتأتى خدمات المعلومات على الخط المباشر وهى عبارة عن قواعد بيانات الكترونية يمكن البحث فيها بطريقة تفاعلية وتتيح نظم المعلومات على الخط المباشر فرصة الافادة من الحاسب الالكترونى فى إعداد الكشافات والفهارس بل لقد ادى تطور أدوات الإتصال عن طريق الأقمار الصناعية التى لم تكن ممكنة من قبل ،

وتستخدم بين مختلف الأقطار والكوابل البحرية لنقل المواد الخاصة بالصحف وتصوير صفحاتها ونقلها من بلد لآخر لتصدر من أماكن متعددة فى وقت واحد وبذلك تم تذليل العديد من العقبات كالنقل والتوزيع وتوفير الوقت .

ولقد تم هذا بالنسبة لجريدة الأهرام الدولى منذ يونيو ١٩٨٤ وأيضا جريدة الشرق الاوسط وتضمنت كذلك خطة القمر الصناعي العربي عام ١٩٨٥ توفير هذه الخدمات . والفاكس الذى يتميز بنقل أصل التقارير والبيانات من بلد لآخر وعن بنوك المعلومات قال المؤلف انها تتكون من مجموعة شاملة من البيانات فى جميع مجالات النشاط مختزنة وفق مجموعة من النظم وقد تشترك مؤسستان أو أكثر وشبكة الانترنيت عبارة عن ملايين من أجهزة الكومبيوتر الموجودة فى آلاف من الأماكن والموزعة عبر العالم مرتبطة مع بعضها بحيث يمكن لمستخدميها الوصول للمعلومات المطلوبة مما يوفر الوقت والجهد . ولقد بدأ تجربة هذا النظام فى أمريكا سنة ١٩٦٠ . وتخطط الولايات المتحدة لانجاز طريق المعلومات السريع على أربع مراحل مما يتيح الاتصال مع الشبكات العامة والتى تتكون من الهاتف والكومبيوتر والتليفزيون لنقل قدر هائل من المعلومات عن اى موضوع بسهولة ويسر للأفراد والباحثين .

وعن طريقة التزويد قال المؤلف يحصل مركز المعلومات على المصادر المتاحة منها من كتب ومراجع وصحف وقواميس ودوائر المعارف المتخصصة والأطالس والتقاويم وكتب الحقائق وبالتالى يتم عمل فهرسة موضوعية للحصول على كل هذه المصادر .

وفى الفصل الرابع كان الحديث عن مراكز المعلومات الصحفية ذلك الجهاز الذى نشأ فى اطار مؤسسة صحفية ويختص باعداد وتوفير المعلومات الموثقه التى يحتاجها العاملون فى الصحيفة أو المتعاملون معها . وتعتمد هذه المراكز على القوى العاملة المدربة والآلات والمعدات ثم المواد والتمويل والتنسيق بين كل هذا بأسلوب عمل جيد ومرن وتتركز مراكز المعلومات فى اختيار مصادر المعلومات وتنظيمها وتحليلها من خلال أوعية المعلومات المناسبة التى تهئ الإجابة عن أية أسئلة او استفسارات ترد من المحررين أو الكتاب من قواعد بيانات سليمة . ويوجد بنك معلومات جريدة نيويورك تايمز الذى يغطى موضوعات عامة ويعتبر من اكثر البنوك الصحفية اكتمالا ونموا .

وفى الفصلين الخامس والسادس تطرق المؤلف للحديث عن الإعلام والمعلومات المسموعة والمرئية وهناك المكتبات الخاصة بهذا النوع من الإعلام والذى تحصل عليه المؤسسة من انتاجها أو من انتاج آخر خارجى لمؤسسات أخرى عن طريق التبادل والشراء او الاهداء ويجب على المكتبة فى هذا القطاع العمل على تنظيم هذا الانتاج ، وكل ماهو متاح تحت يديها وتيسيره لمجتمع المستفيدين به والمشتغلين بالمؤسسة أو المترددين عليها .

ثم هناك عملية تنسيق الجهود البحثية ونشر نتائجها فى مجال الاتصال وهناك عدة منظمات دولية تساهم فى تهيئة الإطار العام اللازم وتوفير الإمكانيات المطلوبة للتغلب على ماقد يكون هناك من مشاكل ولقد تبلورت فكرة إنشاء ستة مراكز فى مناطق جغرافية متعددة ويربو عددها الآن عن ثلاثين مركزا حيث يكون كل مركز مسئولا عن تجميع وتسجيل البحوث وكل مركز فى منطقة معينة ولاتبخل منظمة اليونسكو عن عملها لهذه المراكز .

وفى نوفمبر ١٩٨٢ عقد إجماع حول بحوث الاتصال فى الدول العربية وأعلن الهيكل الاساسى للشبكة العربية (عرب كومنت) على اساس إختيار أربعة مراكز شبه اقليمية ويقوم المركز الخامس بمهمة التنسيق فيما بينها ، وأختتم المؤلف دواسته الهامة بملاحق عن تصنيف علوم الاتصال والإعلام مع قائمة مناسبة من مصطلحات التوثيق الإعلامى باللغتين العربية والإنجليزية على أمل أن يعم النفع بها والإستفادة منها .

عثمان الجوهرى

□□ د. حمدى البنبى: البترول بين النظرية والتطبيق - دار المعارف - القاهرة - ١٩٩٦ □□

صناعة البترول هى إحدى الصناعات الرائدة فى مجال التنمية وذلك لتاريخها القديم وهى احدى القلاع المصرية التى تفى باحتياجات البلاد من المواد البترولية المختلفة بانتهاج الاسلوب العلمى المتقدم من خلال سبعة وعشرين وحدة انتاجية مختلفة لتكرير الخام وتفحيم المازوت وتحسين البنزين وانتاج زيوت التزييت، لاسيما أن بلدنا العزيزة مصر تملك من المقومات ما تجعله مقصداً للخير.

ويقدم لنا دكتور مهندس حمدى البنبى المؤلف فى مقدمة كتابه (البترول بين النظرية والتطبيق) عن مدى أهمية البترول فى حياتنا اليومية وما يمكن أن يحققه من مصادر وفيرة للطاقة أو عائدات غير مسبوقة للدخل القومى، فالبترول كما يقول البعض هو القطار السريع الذى يصل إلى محطة الرخاء، وعن التساؤلات التى تدور فى أذهان الكثيرين فيما يتعلق بصناعة البترول والغاز الطبيعى فى مصر يقول د.م/ حمدى البنبى: عرفت مصر البترول من قديم الزمن عندما استخدمه المصريون القدماء من آلاف السنين فى التحنيط، وفى العصر الحديث هى أول دولة فى الشرق الأوسط بل فى أفريقيا حققت التكامل فى صناعة البترول من البئر إلى المستهلك وتعتبر من أوائل الدول التى استخرجت البترول الذى ظهر كرشح خلال عملية استخراج الكبريت فى منطقة جمسة بالبحر الأحمر عام ١٨٦٨ ولم يمض على اكتشاف مماثل بالولايات المتحدة بولاية بنسلفانيا سوى تسع سنوات كأول بئر فى العالم حفره الكولونيل دريك بطريقة بدائية عام ١٨٩٥، وتم الانتاج لأول مرة فى جمسه عام ١٩١٠ باتفاقية إتاوة مع احدى الشركات الأجنبية، كما اقيم أول معمل لتكرير البترول بالسويس عام ١٩١٣/١١.

ويعتبر أول معمل تكرير فى الشرق الأوسط كله. وقد مرت صناعة البترول المصرية بمراحل متعددة حيث شهدت حقبة الستينات اتفاقيات المشاركة مع الشركات الأجنبية العالمية ودخلت مصر بذلك عصر التكنولوجيا البترولية المتطورة وشهدت حقبة السبعينات توقيع اتفاقيات اقتسام الانتاج كما شهدت حقبة الثمانينات اضافة نص الغازات والذى كان له الأثر الفعال فى جذب الشركات العالمية لتكثيف عمليات البحث والتنقيب فى مصر على الرغم من حالة الركود فى باقى أنحاء العالم بسبب تدنى وعدم استقرار الاسعار العالمية. ويمكن القول بان الغاز الطبيعى منذ عام ١٩٧٥ بدء انتاج حقل "أبوماضى" وشهدت تطوراً كبيراً منذ أوائل الثمانينات، ويقدر ما تم انتاجه منذ بدء استخدامه حتى نهاية يونيو ١٩٩٢ ما يزيد على ٦١٢ بليون برميل زيت مكافئ، ويصل معدل الانتاج الحالى من الغاز ومشتقاته الى ما يعادل ٣٠٠ ألف برميل زيت خام يومياً، ويتلخص الدور الذى يؤديه الغاز فى خدمة الاقتصاد القومى فى عدد من النواحى منها:

- إتاحة الفرصة لتصدير كميات من الزيت الخام والمازوت.
- قيام صناعات إستراتيجية هامة تعتمد أساساً على الغاز الطبيعى كمصدر للمادة الخام والطاقة معاً مثل صناعة الأسمدة الأزوتية والحديد والصلب.
- المساهمة فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من البوتاجاز.

إحلاله بالكامل محل السولار الذى كان يتم استيراده لاستخدامه وقوداً فى محطات التوليد.

- يسهم التوسع فى استخدام الغاز فى المحافظة على البيئة وخفض معدلات التلوث تمشياً مع الاتجاه العالمى فى هذا الصدد.
- إحلاله محل البوتاجاز وعدد من المنتجات البترولية الأخرى فى

القطاع المنزلى والمستهلكين التجاريين مثل الفنادق والمستشفيات وغيرها.

- إحلاله محل البنزين كوقود للسيارات لأول مرة فى مصر كوقود حضارى له قيمة حرارية عالية ولا ينتج عن احتراقه تلوث البيئة وسهل النقل والتداول واستخدامه كوقود فى وسائل النقل العام لتخفيف الاعتماد على البنزين، مع تقليل الواردات من وقود السولار والديزل.

وعن سياسة استخراج البترول بين النظرية والتطبيق حيث أن انتاج البترول يمثل أحد الأعمدة الرئيسية فى إقتصاد مصر، يوضح لنا د.م/ حمدى البنبى فى كتابه فيقول:

١- يوجد البترول فى مكامن جوفية تقع على عمق آلاف الأقدام من سطح الأرض ومن قاع البحر ويتعامل معها الانسان باستخدام نظريات علمية متطورة وخبرة عملية طويلة الأجل.

٢- طرق البحث عن البترول معقدة وتتطلب مبالغ طائلة باستخدام المسح السيزمى أو المغناطيسى والمعادلات الرياضية المعقدة والحاسبات الآلية التخصصية المتطورة.

٣- لا توجد التجمعات النفطية فى خزانات أو بحار أو أنهار جوفية كما قد يتصور البعض ولكنها توجد فى مسام الصخور الرسوبية سواء كانت أولية أو ثانوية نتيجة لحركة الطبقات أو بسبب التفاعلات الكيميائية أو فى تشققات الصخور النارية تحت ظروف معينة.

٤- بعد العثور على الكشف البترولى لا تكون الرؤية واضحة بالدرجة التى تعطى الاطمئنان على تقييم الكشف من حيث كمية البترول القابل للاستخراج أو حجم الخزان أو سلوكه المتوقع، بالاضافة إلى عمل اللازم من اختبارات الانتاج لتوضيح الرؤية.

وتطرق حديث المؤلف عن أهم الخصائص والمميزات لوسائل البحث والاستكشاف والانتاج وهى:

١- وجود النشاط على أرض مصر ذات الحضارة العريقة والمناخ المعتدل على مدار العام والموقع الجغرافى الفريد، فهى ملتقى ثلاث قارات تتوافر على أرضها البنية الأساسية لأى مستثمر مع سهولة الانتقال منها وسهولة الاتصال بالعالم الخارجى.

٢- احترام الحكومة المصرية لتعهداتها والتزاماتها فى الاتفاقيات البترولية فضلا عن موافقتها على اعفاء ما يستورد من الخارج لأغراض عمليات الاستكشاف والانتاج من الرسوم الجمركية وضرائب المبيعات.

٣- توافر الاستقرار الأمنى والسياسى فى مصر فى ظل قيادة سياسية تتمثل فى شخص السيد الرئيس محمد حسنى مبارك، تتمتع بمصداقية واحترام العالم أجمع.

عاطف راتب

□□ د. نجلاء عبد الحميد راتب : الأزمات الاجتماعية فى المجتمع المصرى وأساليب إدارتها - دراسة تحليلية للفترة (١٩٥٢-١٩٩٠) مع التطبيق على النسق الإقليمى - رسالة دكتوراه - آداب بنها - ١٩٩٦ □□

ركزت الدراسة على أزمة النسق التعليمى فى المجتمع المصرى خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٩٠ كإطار زمنى للدراسة حيث يمثل عام ١٩٥٢ بداية مرحلة جديدة فى تاريخ التعليم المصرى بما انتاب السياسة التعليمية من تغيرات واسعة - وكمية بشكل خاص - وأيضا تطورات متلاحقة .

واستهدفت هذه الدراسة ما يلى :

١- تحديد المؤشرات الدالة على أزمة النسق التعليمى والتى تؤكد صحة المقولة التى انطلقت منها الدراسة مسبقا وهى أن النسق التعليمى فى مصر يعانى أزمة اجتماعية .

٢- التعرف على اسلوب إدارة أزمة النسق التعليمى فى المجتمع المصرى كأزمة اجتماعية .

٣- تحديد العوامل أو المتغيرات الخارجية والداخلية المسئولة عن أزمة النسق التعليمى .

٤- محاولة تشخيص أزمة النسق التعليمى فى ضوء علاقته بالأنساق الاجتماعية الأخرى ، وفى ضوء العلاقة القائمة بين مكوناته وعناصره الداخلية.

ويندرج تحت كل هدف من هذه الأهداف ، تساؤل رئيسى حاولت الدارسة الإجابة عنه من خلال بعض الأسئلة الفرعية ، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة .

وتتحدد التساؤلات الرئيسية - وفقا لأهداف الدراسة - فى أربعة تساؤلات أساسية وهى :

١- ما مدى قدرة النسق التعليمى على تحقيق أهدافه الاقتصادية والاجتماعية ؟

٢- ما التصورات التى طرحها صانع القرار التعليمى حول مفهوم أزمة التعليم ، وما الإجراءات العملية التى طرحها أيضا لإدارة هذه الأزمة ؟

٣- كيف تنعكس الأزمة البنائية فى المجتمع المصرى على النسق التعليمى ؟ وما دور كل من العوامل الخارجية والداخلية فى خلق الأزمة البنائية وأزمة التعليم ؟

٤- ما طبيعة العلاقة القائمة بين النسق التعليمى والأنساق الاجتماعية الأخرى داخل المجتمع ؟ وما طبيعة العلاقة القائمة بين المكونات والعناصر الداخلية للنسق التعليمى ؟

وفى ضوء الملامح أو السمات التى يتميز بها اسلوب النظام فى إدارته لأزمة التعليم ، والتى تؤكد عدم قدرة هذا الاسلوب على تجاوز الأزمة ، وأيضا فى ضوء التشخيص الذى قدمته الدراسة لأزمة النسق التعليمى وعواملها الأساسية ، تطرح الدراسة بعض المبادىء التى يمكن الاستناد اليها - والإنطلاق منها - عند إدارة أزمة النسق التعليمى ، والتى يجب أن تكون أساسا لفهم وتفسير أزمة هذا النسق . وتتمثل تلك المبادىء فيما يلى :

أ- ينبغى النظر الى أزمة التعليم وتشخيصها كأزمة اجتماعية أى فى إطار علاقاته الجدلية بالأنساق الاجتماعية الفرعية الأخرى ذات الصلة المباشرة بالنسق التعليمى .

ب - أن إدارة أزمة التعليم ومواجهتها ، لا يختلف فى جوهرها عن إدارة أى نموذج آخر من الأزمة الاجتماعية . ذلك أن الأزمة الاجتماعية داخل أى نسق إنما تتطلب إدارتها إدارة شاملة للأزمات الاجتماعية التى تحدث على مستوى الأنساق الأخرى . فالأزمات الاجتماعية بينها من التشابك والتداخل ما يجعلها تشكل فى النهاية "أزمة مركبة" وليست مجموعة من الأزمات المنفصلة ، بحيث يمكن القول بأنها أزمة مجتمعية واحدة ذات أبعاد أو جوانب متعددة : فلها الجانب الاقتصادى والجانب السياسى ، والجانب التعليمى .. وهكذا .

جـ - يعتبر النسق الاقتصادى من أكثر الأنساق الاجتماعية تأثيرا

على النسق التعليمي . وهو الأمر الذى برز بشكل واضح عند تناول أسلوب إدارة النظام للأزمة، حيث يحاول النظام فى إدارته لأزمة التعليم تحميل النسق التعليمي مسئولية كثير من المشكلات ذات الطبيعة الاقتصادية بالأساس ، أى تكمن أسبابها فى النسق الاقتصادى ، ومن ثم لا تكون مواجهتها من داخل النسق التعليمي . لذلك فإنه ينبغى التركيز بصفة خاصة على تحقيق نوع من التنسيق بين النسقين : التعليمي والاقتصادى .

وختاما ، فإن ما يمكن أن تخلص اليه الدراسة من كل ما سبق هو أن مواجهة أزمة التعليم إنما تأتى من خلال وجود التعليم كأحد المكونات الرئيسية ضمن استراتيجية قومية شاملة لتحقيق التقدم الاجتماعي بحيث تتم مواجهة الأزمة داخل كل أنساق المجتمع المصرى وفق هذه الاستراتيجية الشاملة ، وخاصة وأن المواجهة الشاملة للأزمات الاجتماعية داخل المجتمع فى مرحلة زمنية واحدة ووفق استراتيجية قومية يمكن أن يساعد على توظيف التشابكات القائمة فيما بينها ، ولا يدع مواجهة أى منها يتم على حساب المزيد من التدهور فى أزمة أخرى داخل قطاع آخر من قطاعات المجتمع أو نسق آخر من أنساقه الفرعية .

اسامة فاروق على

◻◻ محمد عبدالعال - دور معسكرات الشباب فى تنمية المسئولية الإجتماعية نحو البيئة - رسالة ماجستير - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - ١٩٩٥ ◻◻

ركزت هذه الدراسة على جانب محدد يتعلق بأهمية معسكرات الشباب فى تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو البيئة. فبحكم كون الشباب يمثلون القوة البشرية القادرة على الانتاج فقد بات المجتمع بمؤسساته المختلفة حريصا على الاهتمام بالشباب ورعايته.

وفى مجال الدراسات الإجتماعية أهم ما تهدف إليه عند دراسة الشباب هو مجموعة الظروف الإجتماعية والحضارية وسائر المتغيرات المجتمعية التى التى يتفاعل معها الشباب أثناء تفاعله مع البيئة وما يتضمنه ذلك من تغير الاتجاهات والأخلاقيات والقيم والأثر المتبادل بين كل ذلك والبيئة المحيطة.

– وأكثر الجوانب تأثيراً فى مراحل الشباب هى مرحلة الاعداد الرسمي "المدرسة" أو غير الرسمي حيث تقوم معسكرات الشباب بدور هام فى البناء غير الرسمي للشباب. وقد حدد الباحث مشكلة البحث فى التعرف على دور هذه المعسكرات فى تنمية المسئولية الإجتماعية لدى الشباب نحو البيئة. أما عن أبرز النتائج التى توصل إليها الباحث من خلال بحثه الذى استمر ثلاث سنوات هى:

١- أثبتت الدراسة صحة الفرض القائل أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية بين المعسكرات الشبابية وتنمية المسئولية الإجتماعية لدى الشباب الجامعى نحو بيئتهم.

٢- وجود فروق ذات دلالة احصائية للمعسكرات الشبابية وتنمية المسئولية الإجتماعية لدى طلاب الكليات والمعاهد النظرية وقد يعود ذلك إلى طبيعة الدراسة فى الكليات والمعاهد النظرية التى يكون لدى طلابها فرصا أكبر فى الاشتراك بالمعسكرات.

٣- أنه لا توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية بين طلاب الكليات التابعة للجامعات والطلاب التابعين للمعاهد العليا مما يشير إلى أن للمعسكرات دوراً بارزاً فى تنمية المسئولية الإجتماعية لدى الشباب نحو بيئتهم بغض النظر عن إنتماءاتهم سواء فى الكليات أو المعاهد.

٤- كذلك أوضحت عدم وجود فروق جوهرية ذات دلالة احصائية بين طلاب كليات الوجه البحرى وطلاب كليات الوجه القبلى مما يشير إلى أن للمعسكرات دور فى تنمية المسئولية الإجتماعية لدى الشباب بصفة عامة نحو بيئتهم بغض النظر عن إنتماءاتهم الإقليمية.

– وقد عرض الباحث فى النهاية لعده مقترحات:

١- العمل على توضيح الأهداف التربوية للمعسكرات أمام المشاركين وربط هذه الأهداف بالإستراتيجية العامة للمجتمع.

٢- العمل على دراسة البيئة والتعرف على تراثها وإحتياجاتها للمساهمة فى تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية القريبة.

٣- العمل على توعية الشباب نحو الاستغلال الأمثل.

٤- قيمة المعسكرات فى تنمية التفكير الايجابى للخدمة العامة وذلك عن طريق إقامة المعسكرات المتخصصة تبعا لإحتياجات البيئة.

٥- العمل على تكثيف حملات التوعيه نحو البيئة من المخلفات الضارة وتعديل سلوك الأفراد وإتجاهاتهم.

– هذا وقد امتازت الدراسة بكونها من النوع الوصفى الذى يعتمد على المنهج العلمى فى جميع البيانات وتحليلها.

– كما استخدم الباحث منهج المسح الإجتماعى عن طريق العينة.

نور ثروت

كتب جديدة وردت إلى المجلة

أحمد يوسف القرعى

- الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية

- تأليف : رجاء جارودى

- الترجمة والنشر : دار الغد العربى - القاهرة - ١٩٩٦

يحتوى الكتاب على ثلاثة أجزاء ، فضلا عن مقدمة وخاتمة . فالجزء الأول يتناول "الأساطير اللاهوتية" ويعالج الجزء الثانى موضوع "أساطير القرن العشرين" ، أما الجزء الثالث فقد كرسه للحديث عن "الاستخدام السياسى للأسطورة" . وفى تمهيده لهذا الكتاب يتساءل جارودى : لماذا هذا الكتاب ؟ ويرد على ذلك بأنه جزء من ثلاثية خصصها لمحاربة التطرف لدى جميع الأديان السماوية . واستطرد يقول : إن هذا الجزء ينصب على الأساطير التى قامت عليها السياسة الإسرائيلية . وقد حاولت شجب ما فيها من هرطقة سياسية صهيونية ترمى الى استبدال رب إسرائيل بدولة إسرائيل ، وإن دولة إسرائيل ما هى إلا "رد الرب على الهولوكوست" . ثم قال : "إن هذا الكتاب يحافظ بأمانة على النقد السياسى والأيديولوجى دون اسراف أو تعسف . ونعتقد أنه مساهمة منا فى معركة التوصل الى سلام حقيقى يقوم على احترام الحقيقة التاريخية والقانون الدولى ، وتفعيل التاريخ النقدى للعالم المعاصر" .

والواقع أن الذى أثار حفيظة اليهود والصهاينة فى الغرب هو كلامه عن معسكر أوشفيتز . وعن التشكيك فى رقم ٦ ملايين يهودى من ضحايا الحرب ، وهو أمر يعتبر منطقة محظورة وقدس الأقداس . وقد نفى جارودى عن نفسه تهمة معاداة السامية أو اليهود ، وأكد أنه يقف فقط مع الحق والحقيقة .

***

- ادباء التنوير والتاريخ الإسلامى

- تأليف : د. محمد الجوادى

- الناشر : دار الشروق - القاهرة - ١٩٩٥

إذا جاز أن يكون هناك أكثر من مستوى لكتابة تاريخ أمة (ومن باب أولى الأمة الإسلامية) فلابد أن تتميز الكتابة بالقدرة على أن تكون مقروءة على أوسع نطاق ، وأن تحظى بأقلام قديرة مقتدرة كتلك الكتابات التى تتناولها هذه الدراسة فى هذا البحث .

ليس من هدف هذه الدراسة أن تلخص آراء أبديت بأقلام أصحابها حين أتيح لهم أن ينشروا على الناس ما كتبوه فى تاريخ الأمة الإسلامية .. ولا أن تعلى من قدر كتابة تاريخية على ما سواها من كتابات ، ولا أن تدل على المنهج الأمثل لكتابة تاريخ الأمة الإسلامية وإن كانت بالضرورة سوف تلقي ببعض الضوء على بعض المعالم فى الطريق الكفيل بالوصول الى بعض ما تبتغيه لتاريخ أمتنا حين يكتب .

تحاول هذه الدراسة أن تتأمل الجهد الذى شهده الربع الثانى من القرن العشرين فى مصر حين تصدت مجموعة من ثلاثة من أساتذة كلية الآداب فى الجامعة المصرية لكتابة تاريخ الأمة الإسلامية وهم طه حسين ، أحمد أمين ، عبد الحميد العبادى . وتستعرض الدراسة هذه التجربة الرائدة التى أثمرت جهدا ممتازا أصبح بمثابة المصدر المفضل لأهل التاريخ وتاريخ الأدب العربى ، وكثير من الدراسات الإنسانية فى الحضارة العربية ، وهو بعد ذلك ، وقبله المرجع العلمى الممتع ، والعمل الأدبى الممتاز .

***

- الصراعات الإقليمية فى آسيا

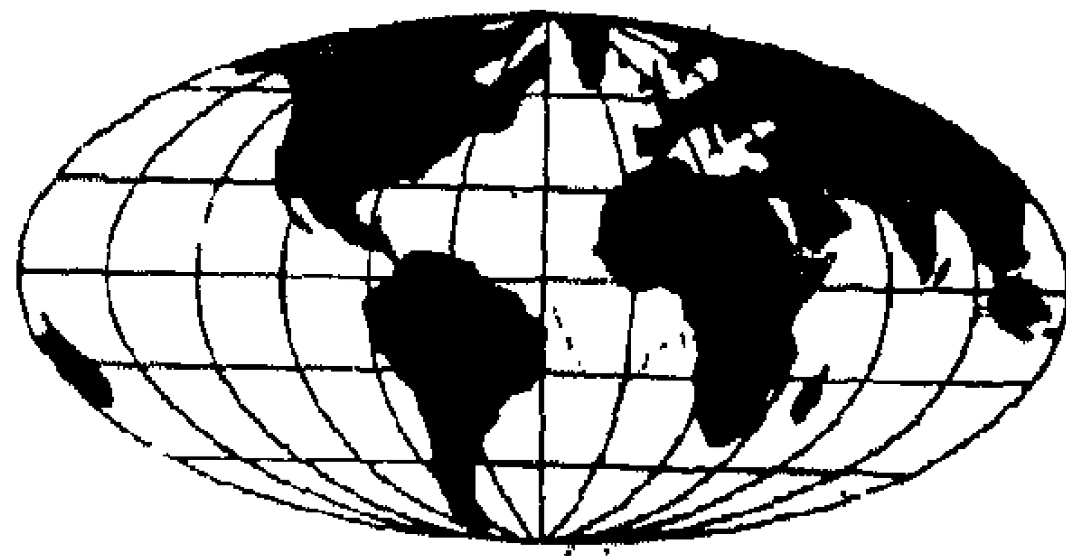
- تأليف : السفير أحمد طه محمد

- الناشر : مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة (فبراير ١٩٩٦)

شهدت الساحة الدولية أحداثا جوهرية وتحولات وتغيرات رئيسية فى العالم ، وأثرت هذه الأحداث والتغيرات فى مسارات العلاقات الدولية ، وكانت لها ولاتزال انعكاساتها على ما يجرى فى مختلف مناطق العالم ، من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية ، ومن نزاعات وصراعات قائمة فى مختلف القارات ، خاصة القارة الآسيوية ، وقد تضمنت هذه الأحداث التحولات التى وقعت فى شرق أوروبا وإنتهاء الحرب الباردة ، الذى أدى الى حدوث الإنفراج والتقارب فى العلاقات السوفيتية الأمريكية ، والى اتفاقات هامة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، ترتب عليها فى آسيا انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، كما أدى تفكك الاتحاد السوفيتى الى بروز الجمهوريات الإسلامية الجديدة فى آسيا الوسطى .

وقد انعكست هذه المتغيرات على القارة الآسيوية ، وإذا تركنا جانبا القضايا الاقتصادية وركزنا على التحولات السياسية الدولية فإن المؤلف يقدم تحليلا لثلاثة مجموعات من القضايا والمشكلات فى القارة الآسيوية : الأولى تتعلق بقضايا التوحيد أو إعادة التوحيد ومن أمثلتها: قضية إعادة توحيد الكوريتين وقضية العلاقات بين الصين وتايوان وهونج كونج وقضية النزاع حول جزر سبراتلى وقضية جزر الكوريل بين اليابان وروسيا ، والمجموعة الثانية تخص قضايا الانفصال والاستقلال أو المطالبة بالحكم الذاتى ومن أمثلتها : قضية التاميل فى سريلانكا وقضية كشمير بين الهند والباكستان وقضية تيمور فى أندونيسيا وقضية مورو فى الفلبين . أما المجموعة الثالثة فترتبط بمشكلات صنع السلام فى آسيا ومن أمثلتها : المشكلة الأفغانية والمشكلة الكمبودية .

***



رسوم الكاريكاتير فى الصحافة العالمية





مجلة التايم (٩سبتمبر ١٩٩٦)



جريدة الموند (٥ اغسطس ١٩٩٦)



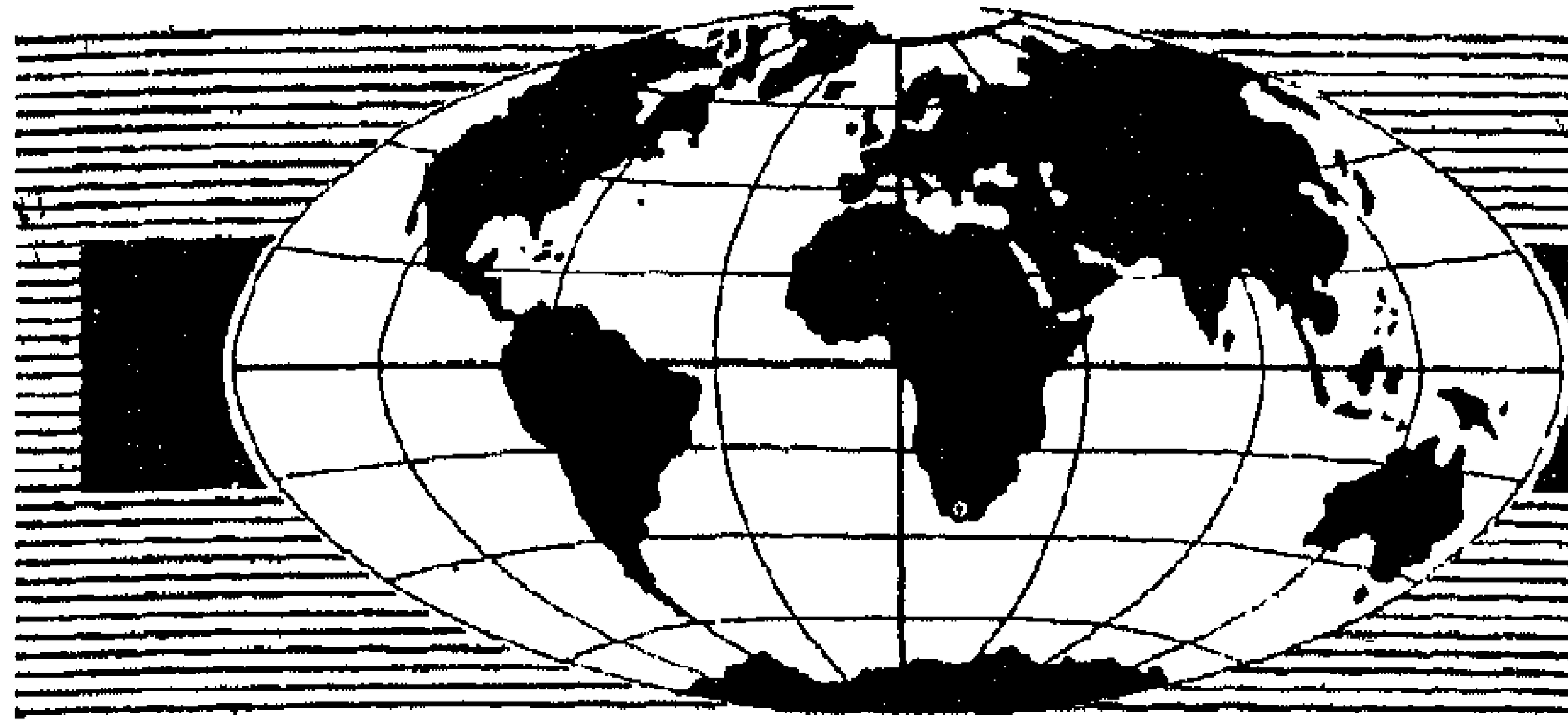
جريدة ليبراسيون (٦ سبتمبر ١٩٩٦)



جريدة ليبراسيون
(٥ سبتمبر ١٩٩٦)



مجلة التايم (١٦ سبتمبر ١٩٩٦)



سيادة المعلومات

إعداد : د . هدى راغب عوض

Orbis

Orbis Vol. 40, No 2, Spring 1996 .
The Emerging Primacy of Information ,
Martin Libicki .

سيادة نظام جديد للمعلومات : الفضاء الالكترونى للمعلومات

مارتن ليبكى

إن نظام الفضاء الالكترونى للمعلومات Cyberspace هو اصطلاح اطلق على مجموعة الاتصالات الكونية والالكترونية التى يمكن أن تنقل المعلومات فى التو واللحظة من والى أى مكان فى الكون . والإشكالية التى تعرض لها هذه المقالة هى ، هل يمكن لنظام الفضاء الألكترونى للمعلومات أن يمحو الجغرافيا والحدود الجغرافية التقليدية للعالم ؟

والاجابة على هذا السؤال يمكن استنتاجها من مقال لكولن جراى Colin Gray والذى ينفى قدرة نظام الفضاء الالكترونى للمعلومات على الغاء الحدود الجغرافية التقليدية للسياسة الدولية . وهل يمكن لجغرافيا الأمن القومى أن تتحول الى سراب وبالتالى لا يعترف بها فيما بعد ؟ وإن حدث ذلك فكيف يمكن أن يحدث ؟

فى هذا السياق يمكن القول أنه طالما يستخدم البشر الأدوات التى تخضع لوسائل الاتصالات الموجودة فى - البر والبحر والجو - فإن معظم ما نعرفه عن الجغرافيا أو ما يعرف "بالجغرافيا السياسية" هو ما يطبق فى هذا الإطار المحدد . لكن مع التطور السريع والمتلاحق فى عالم الاتصالات والمواصلات ظهر منطق جديد ينسخ المنطق القديم الذى كان يحدد العلاقات السياسية على الأساس الجغرافي المتعارف عليه دوليا ، وهذا يعنى أنه نتيجة التطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم فى صناعة الطيران يمكن غزو بريطانيا العظمى من أى مكان فى قارة أوروبا . وبهذا المنطق استطاعت الولايات المتحدة أن تشن حملتها ضد اليابان والجزر المحيطة . كذلك تسببت الصواريخ الباليستية فى الصراع الذى دار في الأجواء الفضائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى (سابقا).

إن نظام الفضاء الألكترونى للمعلومات يعتبر وسيط المستقبل فى علاقة الدول بعضها ببعض وهو وسيط غير محدد التعريف إلا أنه يسمح بقيام مشروعات متعددة الجنسيات وأسواق عالمية ووسائل إعلام عبر القارات وأعالى البحار ، الى جانب تبادل المعلومات العلمية والفنية من خلال شبكات الأنترنت . إن المعلومات التى نستخدمها اليوم ستصبح قديمة غدا - على سبيل المثال - مخزون العالم الثالث من أجهزة التليفونات سوف يزداد الإقبال عليه على مدى العشرين عاما المقبلة حتى تستنفد تماما ، هذا الى جانب استخدامات الكمبيوتر الذى برغم المهمات المعقدة التى يقوم بها ، إلا أنه مازال فى مراحله الأولى . إن التطورات التكنولوجية والعلمية المتجددة التى يشهدها العالم إنما تدل على أهمية نظام الفضاء الألكترونى للمعلومات .

وكما هو الحال عند ظهور نظرية أو نظام جديد من شأنه أن يحدث ثورة علمية جديدة تثور على المفاهيم القديمة نجد دائما الرأى المضاد الذى يدين نظام الفضاء الألكترونى للمعلومات كوسيط يمكن أن يتسبب فى الغاء الجغرافيا السياسية من خلال انتشار شركات ومؤسسات متعددة الجنسيات تتخطى الحدود الدولية المتعارف عليها . مثل هذه المؤسسات سوف تضاعف قدرة الدولة فى توجيه مصادرها لخدمة مصالحها القومية - كما إنها سترفع تكاليف الإستعدادات العسكرية لإنتاج الأسلحة التكنولوجية المتطورة والتى يمكن إذا ما استخدمت أن تحدث دمارا شاملا.

ولدى أصحاب هذا الرأى حجة قوية وهى أنه على مدى الخمسين عاما الماضية لم تهدد الدول الغنية بعضها البعض ، وربما لأن هذه الدول قد تخطت حواجز القوة ، أو لأنهم اتحدوا معا ضد عدو أكبر محتمل بعد سقوط حائط برلين . وهناك رأى مختلف وهو أن نظام الفضاء الألكترونى للمعلومات يمكنه تقليص الجغرافيا السياسية من خلال تأثيره على الأمن العسكرى - أكثر من تأثيره على السياسة الدولية . وهذا الرأى بالذات يعتبر جدليا وذلك لأنه من الناحية السياسية فإن نظام الفضاء الألكترونى للمعلومات يشجع على التعاون الدولى ، أما من الناحية الأمنية أو العسكرية فإن نفس هذا النظام يخلق تنافسا دوليا على التسلح . لذلك يعتبر رجال التجارة صفوة منفتحة على العالم بينما رجال الجيش صفوة منغلقة على ما يخص الأمن المحلى أو القومى . وإذا كان نظام الفضاء الألكترونى لن يقلص من أهمية الجغرافيا السياسية ، فبالتالى لن يكون له تأثير على الأمن .

وقد بدأ هذا الجدل بما يسمى بثورة فى الشئون العسكرية Revolution in Military Affairs التى زودت الأمن القومى بمعدات من شأنها محو الحدود الجغرافية المتعارف عليها واستبدالها بأدوات أو أجهزة جديدة لإدارة الأمن الدولى . وهذا الجدل يعتمد على ثلاث ملاحظات أساسية :

١- أسلحة ذكية أو ذخائر ذات التوجيه الدقيق : فى الحرب العالمية الثانية استخدمت حوالى ٢٥٠٠ قنبلة لضرب هدف واحد ، وفى حرب فيتنام استخدمت حوالى ٥٠ قنبلة لضرب هدف واحد أيضا ، بينما فى حرب الخليج استخدمت قنبلة واحدة موجهة نحو هدف استراتيجى معين . وبالنسبة لحروب المستقبل فنجاح العمليات العسكرية يتوقف على المشتغلين فى نظام المعلومات لتغذية الأسلحة الذكية بالمعلومات حتى توجه ضرباتها الى الأهداف الإستراتيجية المحددة التى تحقق نجاح العملية العسكرية .

٢- فصل المعلومات عن القوة : من الممكن التأثير على الصراعات عن بعد دون اللجوء الى الإجراءات التقليدية أو القيود الجغرافية التى عادة ما تتخذ فى حالة الإستعداد الى الحرب .

٣- دمج القطاع الخاص مع الحكومى فى شبكة واحدة للمعلومات : عن طريق توسيع شبكة المعلومات يمكن للدولة أن تأمن نفسها ضد الأعداء . وإذا ما أعطى الوقت الكافى لنظام الفضاء الألكترونى للمعلومات سيكون بإمكانه أن يساهم فى تكوين شبكة معلومات للأغراض الأمنية ويمكن تبادلها تجاريا على المستوى الدولى .

المعلومات تحل محل القوة :

إن التحول الذى لحق الجغرافيا السياسية جاء نتيجة التطور فى ما يسمى بالذخائر ذات التوجيه الدقيق Precision-guided Munitions والذى من خصائصه التنسيق بين القوة والهدف . واليوم معظم الأساطيل الحربية لابد أن تحوى ثلاثة أنواع من الذخائر ذات التوجيه الدقيق وهى : ١- الذخائر ذات التوجيه البشرى - الإشارات السلكية المضادة للأسلحة الثقيلة . ٢- الذخائر التى ترصد بالرادار الصواريخ التى تعمل بالأشعة تحت الحمراء والطوربيدات الأسرع من الصوت . ٣- أحدث أنواع الذخائر من صواريخ كروز والصواريخ الباليستية البعيدة المدى والموجهة بالتنسيق الآلى والبشرى . إن هذه الأسلحة الذكية بإمكانياتها المتطورة تكنولوجيا تخترق الأهداف بعيدة المدى داخل المناطق المستهدفة . وهذا يعنى أن زمن الحرب التقليدية والجيوش والحشود العسكرية قد ولى وحلت محلها أسلحة ذكية متطورة فى سبيلها أن تصبح موجهة آليا دون أية تدخل بشرى .

لاشك أن هذا التطور المذهل فى المجال العسكرى والذخائر سوف يغير من حسابات الصراعات بين الدول بعضها البعض ، فالنصر والغلبة سوف يكون من نصيب الدولة التى تمتلك القوة التكنولوجية . إن تكنولوجيا الذخائر العسكرية والحرب الألكترونية إنما تعتمد فى الأساس على نظام معلومات متطور يعتمد على التقدم فى عالم البرامج والحاسبات الألكترونية والتى أصبحت تجارة رائجة عالميا . لذلك تعتبر الولايات المتحدة صاحبة امتياز التفوق فى كيفية استخدام الآلات الألكترونية وتطويعها للعمليات العسكرية - وذلك من خلال نظام طويل الأمد معد للأغراض العسكرية ويشمل أنواع الصواريخ البعيد المدى مثل صواريخ كروز وباليستية ، بالإضافة الى ما يسمى بالأسلحة الذكية ذات التوجيه الدقيق .

وغدا سوف تسفر الأبحاث عن نظام يسود جميع النظم System of Systems ذى أربعة أبعاد : البر والبحر والجو والفضاء ، لذلك فهو متعدد الطبقات . الطبقة السطحية هى الفضاء حيث تطلق الأقمار الصناعية التى تحوى أجهزة ومعامل مجهزة لرصد كل التفاصيل الخيالية كل عدة أيام ، وبالرغم من حداثة الأجهزة إلا أن التطور المذهل فى عالم الألكترونيات سوف يستبدل الأجهزة الموجودة فى الأقمار الصناعية اليوم بأجهزة تكنولوجيا الغد والمعدة لمهمات دقيقة وحقيقية . والطبقة التى تلى الطبقة السطحية هى الجو من خلال آلات ذات موجات هوائية لاسلكية بعضها يسبح فى الهواء وبعضها يطفو فوق المسطحات المائية وهى بالتالى تحل محل التوجيه البشرى . أما الطبقة التالية فهى عبارة عن أجهزة استشعار فى البحر . والطبقة الأخيرة فهى أجهزة استشعار فوق الأرض وهى مزودة بآلات لقراءة انعكاسات الرادارات ورصد البيوكيماويات والجاذبية الأرضية الى جانب أجهزة متطورة لرصد الصوت والصدى . كل هذه الأجهزة والمعدات تسمح بنقل المعلومات من أى مكان فى التو واللحظة . أما بالنسبة لأجهزة الأقمار الصناعية والصواريخ الإستطلاعية المجهزة بأحدث ما وصلت اليه تكنولوجيا الألكترونيات فهذه الأجهزة تستطيع رصد كل الظواهر الكونية التى تحدث فى الفضاء والتى لم تستطع الأجهزة التقليدية رصدها وجمع أدق التفاصيل عنها .

وإذا ما تم العمل "بنظام النظم" فإن أية محاولة لغزو الحدود المتعارف عليها التقليدية لأية دولة تمتلك الأسلحة والذخائر الذكية - ذات التوجيه الدقيق - سوف يكون عملا انتحاريا ، وذلك من خلال استخدام نظام الفضاء الألكترونى . بعبارة أخرى ، إن هذا النوع من الحروب الذى يدار بالأسلحة الذكية إما بالتحكم البشرى أو الآلى لا يمكن أن تصمد أمامه الإستعدادات العسكرية التقليدية والأسلحة والذخائر التقليدية ، إلا إذا استخدمت أسلحة الدمار الشامل وبذلك تكون مخاطرة كبيرة على الدول المضيفة أى التى لديها قواعد لهذا النوع من الأسلحة . لكن من خلال

"نظام النظم" للمعلومات يمكن مواجهة هذه الأخطار ، فهناك آلات التصوير الدقيقة التي تصور مواقع وتفاصيل لا يمكن للأجهزة التقليدية أن تحصل عليها . كما أن تداول تكنولوجيا استخدام نظام الفضاء الألكتروني للمعلومات يضع الدول التي تمتلك الأسلحة الذكية في حالة تهديد إذا ما حاولت استخدامها.

الوجه الآخر لنظام الفضاء الألكتروني للمعلومات:

لاشك أن التطور التكنولوجي المذهل في شبكات الإتصالات الكونية قد أحدث توسعا في نطاق انتشار المعلومات خاصة بين الدول الغنية والمتقدمة التي تمتلك كل وسائل الإتصالات الحديثة برا وجوا وبحرا وفضاء . فمن خلال نظام المعلومات الجديد تستطيع الدول المتقدمة أن تسيطر على الأحداث والصراعات دون مراجعة الحدود الجغرافية التقليدية .

إن أهمية نظام الفضاء الألكتروني للمعلومات يرجع الى أنه نظام ينتشر في كل أنحاء العالم وبالتالي يمكن أن يكون أداة جيدة للإستخدامات العسكرية. على سبيل المثال : شبكة الإتصالات العالمية World Wide Web هذه الشبكة منتشرة في أمريكا ومن خلالها يمكن ارسال رسائل لأي مكان في أنحاء المعمورة ، ويمكن أيضا أن تصبح هذه الشبكة مكتبة تحوي كل الكتب التي نشرت من جميع دول العالم ، أو تصبح شاشة كبيرة تظهر عليها اعلانات عن أي شيء - سلع - أماكن سياحية - خدمات - ويمكن الحصول على أية معلومة مادامت مسجلة على هذه الشبكة . وهناك مثال آخر هو تجربة "كلمنتين الفضائية" Clementine Spacecraft قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أجهزة استشعار صغيرة ودقيقة وفي الوقت نفسه رخيصة نسبيا لعمل مسح للفضاء الخارجي ورسم خريطة دقيقة لسطح القمر ، وقد أصبحت "كلمنتين" تجربة رائدة في عالم صناعة أجهزة الإستشعار الفضائية .

والسؤال هنا ، كيف يمكن استخدام نظام الفضاء الألكتروني للمعلومات للدفاع عن الأمن محليا ودوليا ؟ إن مفهوم هذا النظام لخدمة الأمن الدولي يستند على فرضيتين : الفرضية الأولى، تفترض أن السلام النسبي الذي يسود العالم اليوم سوف يستمر لبعض الوقت حتى تظهر منافسات شديدة بين الدول الغنية وبالتالي تحدث انقسامات داخل نظام الفضاء الألكتروني للمعلومات مما ينتج عنه انحدار دول العالم الى الجريمة والفوضى والفساد وذلك سيتطلب جهودا مكثفة لحماية الحضارة الإنسانية ومجهودا أقل لتطوير هذا النظام . والفرضية الثانية ، تفترض أن يصبح نظام الفضاء الألكتروني للمعلومات مصدر تهديد للدول الغنية والتي تعتمد على الأجهزة والآلات بشكل مكثف في جميع مجالات وأنشطة الحياة اليومية ، وذلك من خلال تغلغل هذا النظام في البرامج الألكترونية الخاصة بالقطاعات الإقتصادية . لذلك لابد من إيجاد وسائل لحماية نظام المعلومات الجديد من عبث محاولات استغلاله أو التشويش عليه . وتبقى حقيقة هامة وهي أن التطور التكنولوجي "نظام الفضاء الألكتروني للمعلومات" Cuberspace أصبح مفتوحا لدرجة أنه من الصعب تحجيمه أو حمايته فقد أصبح سلاحا ذا حدين يمكن أن يستخدم لخير البشرية أو لدمارها .

(*) كاتب هذه المقالة مارتن ليبيكي باحث أساسي في مركز "مفاهيم التكنولوجيا المتقدمة" Advanced Concepts of Technology في جامعة National Defense University وقد تخصص في تطبيق تكنولوجيا المعلومات لخدمة الأمن القومي . وقد كتب مقالات عن الصراعات في المستقبل وحرب المعلومات.

Foreign Affairs

Foreign Affairs Vol. 75, No 103,Summer1996 .

Information Age Intellegence .
Bruce Berkwitz .

عصر المعلومات : جهاز المخابرات

بروس بيركويتز

اجمع معظم رجال الاستخبارات على أن المخابرات المركزية الأمريكية تحتاج الى اصلاح وفي بعض الأحيان يبدو أن كل العاملين في مجتمع المخابرات يريد أن يتدخل في عملية اصلاح هذه المنظمة المسؤولة عن تزويد الدولة بالمعلومات اللازمة . وقد قامت بالفعل منظمات رسمية وغير رسمية على مدى ثلاث سنوات بإعداد ما يقرب من ست دراسات وأبحاث لإصلاح المخابرات المركزية الأمريكية . ومنها دراسة عن الدور والإمكانيات المتوقعة لجهاز المخابرات الأمريكي . كما أعد مدير المخابرات المركزية جون دويتش John Deutch دراسة قام فيها بمراجعة البرامج والسياسات التي يتبعها العاملون في المخابرات . وبرغم الإجتهاد الواضح في برامج الإصلاح إلا أن معظمها باء بالفشل ، ويرجع هذا الفشل لكون الجزء الأكبر من برامج الإصلاح لا يعالج إلا عناصر هامشية مثل تبديل وتغيير المواقع والعاملين . وقد أغفلت البرامج أهم عناصر الإصلاح التي يتمشى مع روح عصر المعلومات وهي تكنولوجيا المعلومات المتقدمة التي تستخدمها وكالات المخابرات الخاصة والتي تنافس المخابرات المركزية الأمريكية .

ثورة المعلومات:

إن التطور السريع المتلاحق في تكنولوجيا الكمبيوتر وكفاءتها في جمع المعلومات قد أصبح إجراء لازما في جميع مجالات الحياة خاصة الإقتصادية . فقد اغتنى كثير من المشتغلين بمجال الحاسبات الألكترونية عن طريق تطوير البرامج وبيعها لمحطات الإذاعة ووكالات الأنباء في الولايات المتحدة حتى أن أغنى أغنياء أمريكا الآن شاب في الأربعين من عمره لم يكمل دراسته الجامعية واشتغل ببيع برامج متطورة للحاسب

الألكترونى .

وفى هذا السياق يجب أن نلفت الإنتباه الى حقيقة أنه ليست تكنولوجيا جمع المعلومات وحدها هى التى تتطور ، إنما كيفية استخدامها أيضا . إن قناة المعلومات التى تظهر على شاشات التليفزيون ليست مجرد أكليشيهات أو عناوين ، بل توضح للمشاهدين كيفية استخدام المعلومات حتى أنهم يتوقعون استقبال المعلومات الجديدة لحظة وصولها وفى إطار واضح ومفهوم بل وسهل الإستخدام . فقد أصبح الناس يملون من توجيه النصائح لهم ، خاصة من السلطات ، فى عصر تتعدد فيه وسائل الإعلام بما يقرب من ٥٠٠ قناة للمعلومات والخدمات والشبكات الألكترونية المتداخلة Internet . اليوم يوجد أكثر من مصدر متداول لإستقاء المعلومات ، كما أنهم عادة ما يقيمون هذه المعلومات ويمكنهم أن يلغوا اشتراكاتهم إذا لم يقتنعوا بما يقدم لهم كما وكيفا .

إن المجتمع الأمريكى والقطاع الإقتصادى الخاص أصبحا يملكان رأس المال اللازم لمواكبة التطور العلمى والتكنولوجى المتلاحق . والسؤال الآن : هل تستطيع المخابرات المركزية الأمريكية التابعة للحكومة مواكبة هذه المتغيرات أيضا ؟

والعجيب أنه خلال النصف الثانى من هذا القرن استطاعت المخابرات المركزية الأمريكية أن تقود العالم نحو التطور التكنولوجى للمعلومات . فقد تفاعلت مع التلغراف وشبكات التليفزيون والحاسبات الالية الحديثة والإتصالات الألكترونية بالفضاء الخارجى بواسطة الأقمار الصناعية الى جانب أجهزة الاستطلاع والمسح الفضائى . كما أسست نماذج لتحليل المعلومات . وكانت هى التى تدرب العاملين فى أجهزة الإستخبارات فى العالم خلال فترة الحرب العالمية الثانية وما بعدها . وقد شمل التدريب جميع التخصصات السياسية والاقتصادية فى الشؤون الإقليمية والعالمية .

وبالرغم من الجهود الرائدة لإدارة المخابرات الأمريكية فهناك اتهامات موجهة لها لأنها فقدت قيادتها فى عصر المعلومات مع بداية القرن الحادى والعشرين . وهذا يعنى أن المخابرات المركزية الأمريكية قد فشلت بكل أجهزتها إذا تخلفت عن ملاحقة تكنولوجيا المعلومات . فقد أصابها الترهل ، ومن ثم لابد من إعادة اصلاحها .

المدخل الحديث فى اصلاح جهاز المخابرات :

وتضم رؤية ادارة الرئيس كلينتون لإصلاح المخابرات المركزية جانبين هما : أولا ، الكفاءة بمعنى الاستجابة السريعة لمتطلبات العصر . ثانيا ، تحديد الأدوار والمهام والأولويات لجهاز المخابرات .

اولا : تطوير الكفاءة والفاعلية لجهاز المخابرات :

معظم جهود الإصلاحات الإدارية لجهاز المخابرات كانت مخصصة لتخفيض النفقات وتحسين الخدمات للعملاء ، ومثال لذلك أقسام المخابرات التى تخضع لإشراف نائب الرئيس "آل جور" Al Gore مثل قسم مراجعة الأداء الوطنى National Performance Review ، وذلك لأن الإدارة الامريكية بقيادة "آل جور" تعمل جاهدة لعمل تطورات جذرية داخل الأجهزة الحكومية مبتدئة بجهاز المخابرات . وأهم هذه التطورات هو تعيين من يتولى التحقيق فى تقارير وشكاوى عملاء المخابرات .

وقد حدد Deutch رئيس المخابرات المركزية أولى الخطوات المطلوبة لتطوير كفاءة جهاز المخابرات وهى التركيز على مطالب العملاء . وقد التقى رئيس المخابرات بمديرى الوكالات من عملاء المخابرات ليتعرف على احتياجاتهم من الجهاز ، وهو يتوقع أن يحذو المسؤولون حذوه .

ثانيا : تحديد الادوار والاولويات :

المدخل الثانى للإدارة الأمريكية لإصلاح جهاز المخابرات هو إعادة التفكير فيما يجب أن تفعله المخابرات وتحديد المسؤليات . ويعتبر التفتيش على الأدوار والإمكانيات الموجودة لدى الجهاز هى المهمة الأولى والهدف الأساسى لإدارة الرئيس كلينتون ، وقد أوضح ذلك فى خطاب له أمام العاملين بجهاز المخابرات المركزية فى ١٤ يوليو ١٩٩٥ ، وقد ركز معظمه على خطة الإصلاح التى صدق عليها الرئيس قبل القاء الخطاب .

لكن للأسف الشديد لم تكن هذه الخطة والأهداف المرجوة منها إلا بقايا من سياسة الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر خاصة فيما يتعلق بالتأمين الصحى . فهى خطة لا تتناسب مع عالم يزيد فيه الطلب عن العرض ، وبذلك يظل الحل دائما فى يد الحكومة فى محاولة لتحسين الوضع بما يتلاءم مع الظروف السيئة . لم يخف الرئيس كلينتون ضيقه وهو يستعرض خطة إصلاح المخابرات ، لأن متطلبات الإصلاح متزايدة والميزانية مقيدة لا تسمح بإنجاز الخطة . لذلك يجب على القائمين على جهاز المخابرات أن ينتقوا الأهم فالمهم فى اختيار الأهداف . وقد وعد الرئيس أن يقوم فريق الأمن القومى بمهمته فى توضيح الأولويات . وبالتالى فلدى المخابرات المركزية مهام رئيسية تتضح فى الآتى : مساندة العمليات العسكرية ، وتحليل التطورات الإقتصادية والسياسية والعسكرية فى الدول المعادية ، ومراقبة التهديدات التى تتمثل فى انتشار الأسلحة النووية والإرهاب وتجارة المخدرات .

فى حقيقة الامر أن هذه المناظرة حول المهام والأدوار والأولويات ليست جديدة لأن السياسة الحالية تعكس المرحلة الأخيرة فى صراع طويل وممتد بين عملاء المخابرات ، أى بين المدنيين والعسكريين . إن المسؤلين عن الدفاع القومى يريدون الحصول على المعلومات التى تستقيها المخابرات من الأقمار الصناعية الخاصة بالتجسس فى دعم العمليات العسكرية . لذلك فإن المسؤلين المدنيين فى قلق دائم من عدم قدرة جهاز المخابرات لتلبية احتياجاتهم ومساندة العسكريين على حسابهم . كما أن تاريخ المخابرات يؤكد شكوك ومخاوف المدنيين فى مساندة المخابرات فى حرب الخليج وحرب "عاصفة الصحراء" . بالإضافة الى أن اتجاه السياسة الأمريكية نحو جعل – المهمة العسكرية – على قمة قائمة الأولويات وذلك لأن المخابرات الأمريكية على مدى عقدين من الزمان لم تعط الأولوية للعمليات العسكرية خاصة فى مراقبة الحد من الأسلحة . لذلك فإن تركيز مكتب المخابرات المركزى على مساندة ومساعدة العمليات العسكرية يأتى على حساب تطوير مهمات أخرى فى المستقبل ، على سبيل المثال أكد Toby Gati مساعد سكرتير الدولة لمكتب المخابرات أو الأبحاث بشأن موضوع احتمال غزو شمال كوريا لجنوب كوريا – إن صناع ومحللى السياسة الامريكية ليس لديهم معلومات دقيقة وواضحة عن الوضع السياسى غير المستقر والتدهور الإقتصادى الذى تعانى منه كوريا الشمالية والعوامل الاخرى التى يمكن أن تتسبب فى هذا الغزو . لذلك تحتاج أجهزة المخابرات الأمريكية الى مرونة الهيئات الخاصة للإستخبارات . وقد ثبت أن الاجهزة التقليدية التى مازالت تستخدم فى مكتب المخابرات المركزية لا تصلح لإحتياجات ومهمات العصر ، فقد أصبح نموذج المخابرات المركزية الأمريكية عقيما ويعتبر من أطلال الماضى . وعندما أنشئت هذه المنظمة للمخابرات المركزية كان الهدف منها إمداد الجهات المختصة بالمعلومات لذلك فإن تعيين مراقب أو محقق عام لأجهزة المخابرات يتلقى شكاوى وطلبات العملاء تعتبر من الخطوات الهامة فى خطة الإصلاح .

محاولات لإيجاد انسب الحلول من اجل الإصلاح :

فى عصر المعلومات تعتبر خطة مثل تحديد المهام والأولويات فى خطة إصلاح المخابرات المركزية ليست لها أهمية قصوى لأن أهم جزء فى هذه الخطة هو تحديد المجالات التى يمكن أن تسهم فيها أجهزة المخابرات حتى تسترجع مصداقيتها .

وفى هذا السياق يطرح سؤال هام وهو ، لماذا تحتاج الولايات المتحدة الامريكية الى مكتب للمخابرات المركزية مهمته جمع المعلومات اللازمة من أجل الحفاظ على الامن القومى ؟ ذلك لان معظم المعلومات التى يستخدمها

المسئولين الأمريكيين فى مختلف المجالات يستطيعون الحصول عليها من مصادر مفتوحة مثل الجرائد والمجلات والكتب والإذاعة .. الخ . إذن فإن أهمية المخابرات المركزية ليست فى تجميع المعلومات والأخبار فحسب إنما فى تفسير وتحليل هذه المعلومات والتى تدخل فى نطاق الأمن القومى الذى تحتاجه الحكومة الأمريكية لكنها لا تستطيع الحصول عليه من الإعلام أو من مصادر تجارية أخرى . وهذه المعلومات تندرج تحت البنود التالية :

١- معلومات لا يرغب القطاع الخاص فى بقائها لأنها غير مربحة .

٢- معلومات لا يستطيع القطاع الخاص أن يجمعها إما لأنها غير مربحة أو لأنها تتطلب تكنولوجيا متطورة .

٣- معلومات لا يستطيع القطاع الخاص أن يجمعها لأسباب قانونية أو محظور نشرها .

٤- معلومات تفصيلية أو متخصصة للمسئولين الأمريكيين .

هناك الكثير من المنظمات والوكالات المتخصصة فى جمع المعلومات ، والسؤال الذى يوجه لمديرى المخابرات فى هذا السياق هو : ما نوع المعلومات التى يمكن للمخابرات المركزية أن تتخصص فيها ؟ وهذا السؤال له مغزى ، ففى عصر المعلومات فإن أجهزة الإستخبارات التجارية الخاصة أى غير الحكومية لديها الإمكانيات لكى تحصل على معلومات أدق وأفضل من جهاز المخابرات التابع للحكومة - لذلك فإن وكالات المخابرات التجارية الخاصة لديها الإمكانيات المادية والتكنولوجية لكى تحصل على معلومات أدق وأفضل من جهاز المخابرات التابع للحكومة ، لذلك فإن الأجهزة المساعدة للمخابرات المركزية لن تعطى معلومات أوفر وأدق مما لدى القطاع الخاص . ومثال على ذلك منذ خمس سنوات استطاع مكتب المخابرات المركزى إنشاء أقمار صناعية للتجسس ، ولكن اليوم لا تستطيع هذه الأجهزة منافسة التطور المتلاحق والتكنولوجيا المتقدمة فى عصر المعلومات ، خاصة صناعة السفن الفضائية والأقمار الصناعية ، لذلك ترى الحكومة الأمريكية أنه لابد من تحجيم انتاج هذه الشركات حتى لا يخرج الأمر من يديها . كما أن المسئولين يخشون من هذه الشركات وأثرها على الأمن القومى .

إذا كانت الشركات التجارية قادرة على تصنيع أقمار صناعية لماذا تتقاعس المخابرات المركزية عن صنع مثل هذه الأقمار ، وإذا كان الأمر كذلك فما مدى أهمية المعلومات التى تقدمها هذه الأجهزة المتطورة ؟ هل هذه الأجهزة تستحق التكاليف الباهظة التى تصرف عليها - بالإضافة الى المخاطرة لضمان استمرار نظام مركزى لتجميع المعلومات ؟ وهل يمكن للصناعة إذا جندت لصالح الأمن القومى أن تمد الحكومة بالمعلومات المتخصصة اللازمة؟

فى عالم مليء بالمصادر الصيرية لجلب المعلومات ، فإن الخدمات المعلوماتية التجارية تتوسع لكى تلبى كل احتياجات عملائها على سبيل المثال الشبكات الإعلامية مثل CNN - MTV - CNB وذلك بزيادة عدد المراسلين الى مختلف الدول التى تقع بها الأحداث الجارية فى العراق - رواندا وسراييفو.

أما بالنسبة لوكالات الإستخبارات الإقتصادية - فى السنوات السابقة كانت المخابرات المركزية واحدة من المنظمات القليلة التى يمكنها عمل تحليلات اقتصادية دولية بما لديها من معلومات دقيقة وغير متداولة بالإضافة الى فريق عمل من الخبراء المتميزين . أما اليوم فقد زاد عدد المنظمات التى تجمع وتحلل المعلومات الإقتصادية مثل Dun & Brad-street, Dow Jones-McGraw Hill . وقد أجمع المتخصصين والخبراء فى مجال الاقتصاد على أن المخابرات المركزية لابد أن تكثف جهودها لتوفير وتحليل المعلومات الإقتصادية خاصة عن السياسات التجارية التى تعتبر من أهم القضايا فى هذا الوقت بعد انتهاء الحرب الباردة . وكما أن امكانيات القطاع الخاص لأجهزة الإستخبارات تتوسع بشكل مطرد ، يجب أيضا على مكتب المخابرات المركزية بكل أجهزته وإداراته أن ينطلق نحو آفاق جديدة فى التكنولوجيا والخبرة لم تسبقها إليه يد القطاع الخاص .

خلق منظمة اكثر قدرة على التأقلم مع عصر المعلومات :

هناك سبب قوى وراء عدم قدرة أجهزة المخابرات المركزية على ملاحقة التطور السريع لتكنولوجيا جمع المعلومات وذلك لأن المهمات التى يجب أن تنجزها المخابرات والأجهزة فى حالة من المرونة بينما النظام البيروقراطى نفسه مازال متجمدا . هذا بالإضافة الى مسئولية المكتب لتطوير وتطبيق التكنولوجيا لخدمة وكالة الأمن القومى NSA.

نظام جديد لمكتب المخابرات المركزية :

وبالرغم من الطريقة التى يستخدم بها الناس المعلومات قد اختلفت بشكل جذرى - إلا أن جميع المناقشات التى تدور حول نماذج الإصلاح لأجهزة المخابرات مازالت لا تتناسب مع متطلبات العصر بل ترجع الى عام ١٩٤٠ ، إن النموذج القديم وهو ما يعرف بـ "دائرة المخابرات" In-telligence Circle يعتبر اليوم جهاز محدود القدرات الى جانب فشله فى خدمة المجتمع الأمريكى ككل .

وبالإضافة الى هذه المشاكل التى تواجه المخابرات المركزية هناك تخوف من تأثير صناع القرارات السياسية (رجال السياسة) على المخابرات . والحل الوحيد هو استمرار وجود الوكالات والمنظمات الخاصة لجمع المعلومات لمنافسة المخابرات المركزية وبذلك تصبح القرارات التى يتخذها رجال السياسة بناء على المعلومات والتحليلات التى ينتخبوها مسئوليتهم الخاصة ، ولا تقع على عاتق المخابرات المركزية . كما أن جهود ادارة كلينتون للحد من الميزانية المخصصة لجهاز المخابرات عن طريق تقليل عدد المحللين سوف يوفر بعض الأموال ولكن الأهم من ذلك أن هذه الخطة سوف تمنع المنافسة فى طرح الآراء والمقترحات . إن منع المنافسة معناه أن العبء الأكبر سوف يقع على عاتق الأجهزة التقليدية للمخابرات المركزية وسوف يكون من الصعب أن تلبى كم المهمات المطلوبة منها . لذلك لابد من عمل خطة اصلاحية تنهى مركزية هذا الجهاز حتى تصبح أكثر مرونة وملاءمة لعصر المعلومات الحديث. على سبيل المثال يمكن للحكومة أن تعتمد ميزانية أو مبلغ من المال تمول به الوكالات والمكاتب المتخصصة فى استخدام وتحليل المعلومات لكى تقرر نوعية المعلومات اللازم توافرها والمصادر الموثوق بها للحصول على المعلومات بدلا من اللجوء الى وكالات المخابرات الخاصة .

وهكذا يصبح الحل الوحيد أمام مكتب المخابرات المركزية الأمريكية هو الإسراع بخطة الإصلاح خاصة وأن الإنتخابات الرئاسية ١٩٩٦ على الأبواب .

(*) كاتب هذه المقالة بير كوينز عمل محللا فى وكالة المخابرات الأمريكية كما خدم بها كعضو فى جهاز المخابرات التابع لمجلس الشيوخ . والآن يعمل ميتشار بولاية فرجينيا - مدينة الأسكندرية .

دوريات جديدة

نظم سياسية :

Foreign Affairs, Vol. 75, No. 3, May/June 1996

Dealing with a Russia in Turmoil

Jack F. Matlock, Jr.

روسيا فى ازمة ومحاولة للخروج منها : جاك ماتلوك

هذه المقالة تشير الى التوقعات داخل موسكو باسترجاع الإمبراطورية السوفيتية . وبرغم أزمة الشيشان من جهة ومحاولة تطبيق نظام الخصخصة هناك احتمالات أن يرأس الكرملين زعيم شيوعى يتعامل مع هذه الأزمات . وبالرغم من أن العصبية الروسية التى تصور الأمريكيين على أنهم أعداء إلا أن مصالحهم مشتركة خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة والأزمات المتكررة فى داخل روسيا والجمهوريات المحيطة بها .

China after Deng

William H. Overbolt

الصين بعد دنج : وليام اوفرمولت

هذه المقالة تظهر الزعيم "دنج" على أنه استطاع أن يوجه الصين فى الإتجاه الصحيح وأن أى زعيم يأتى بعده لن يكون فى نفس قدرة أو تفوق دنج . ولاشك أن الصين فى المستقبل سوف تفتح لشبابها الابواب لأن التقدم الاقتصادى لابد أن يتبعه انفتاح وحريات سياسية . وبالرغم من الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان التى تدين الصين إلا أن المواطنين أصبح لديهم قدر من الحريات أكثر فى الإنتخابات المحلية وفى تغيير وظائفهم ، ومازال أمامهم مستقبل أكثر اشراقا .

Foreign Policy, No. 103, Summer 1996

Information Age Intelligence

Bruce D. Berkowitz

عصر المعلومات : تقييم للمخابرات المركزية للولايات المتحدة الامريكية : بروس بيركويتز

Turkey: Beyond Ataturk

Eric Rouleau

تركيا : بعد أتاتورك : إيريك رولو

Dateline Tehran: A Revolution Implodes

Robin Wright

طهران : ثورة على وشك الإنفجار : روبين ريت

Russian Election: No Turning Back

Angela Stent & Lilia Shevstova

الإنتخابات الروسية : لا رجوع الى الوراء : إنجلا ستنت وليلا شيفستوفا

Inside Russia's True Economy

Avraham Shama

روسيا وحقيقة الإصلاح الإقتصادى : افراهام شاما

Orbis, Vol. 40, No. 2, Spring 1996

National Prosperity Is No Mystery

Alan Rynolds

التقدم الإقتصادى القومى ليس اسطورة : آلان رينولدز

What Became of the Japanese "Miracle"

David L. Asher

كيف تحققت معجزة اليابان الإقتصادية : دافيد آشر

Japan's Abiding

Sakoku Mentality

اليابان تتماسك : ساكوكو منتاليتى

The World Today, Vol. 52, No. 1, January 1996

The Best Chance For Peace in Bosnia

Michael Williams

افضل فرصة للسلام فى البوسنة : ميشيل وليامز

Russia's Constitutional Court And The Birth-Peace of Democracy

Ivan Ascher

المحكمة الدستورية فى روسيا وميلاد الديمقراطية فى اجواء سلمية : ايفان اشر

علاقات دولية :

Foreign Affairs, Vol. 75, No. 3, May/June 1996

The Myth of Post-Cold War Chaos

G. John Ilenberry

اسطورة الفوضى التى تسود النظام العالمى الجديد فى ما بعد الحرب الباردة : جون ايلنبيرى

هذه المقالة تجادل اسطورة تشكيل نظام عالمى جديد لأن النظام الليبرالى العالمى الذى وضعت أسسه بعد الحرب العالمية الثانية مازال قائما . والدليل على ذلك نجده فى دول آسيا شمالا وجنوبا تتجه نحو الديمقراطية نتيجة التقدم الإقتصادى الذى تتنافس عليه .

Ukrain: Europe's Linchpin

G. John Edwin Morz & Oleksander Pavliuk

اوكرانيا: حاجز اوروبا المتصدع : جون ادوين مروز واولكسندر بافلوك

هذه المقالة تشير الى تدهور الحالة الاقتصادية فى أوكرانيا بالرغم من وجود ديمقراطية إلا أنها غير منتجة . لذلك فإنها فى أمس الحاجة لمساعدات الدول الأوروبية الغنية ماديا ومعنويا ربما تصبح أوكرانيا فى المستقبل النموذج الذى يمكن لدولة روسيا أن تتبناه .

Globalizing Free Trade

C. Fred Bergsten

عالمية حرية التجارة : فرد بيرجستين

المقالة تثير موضوع عالمية التجارة الحرة . وذلك من خلال احصائية عن التجارة الإقليمية أى بين دول الإقليم الواحد تشكل حوالى ٦٠٪ من حجم التجارة العالمية . وبالرغم من انفتاح أسواق جديدة إلا أن التجارة الإقليمية لا يمكن أن تصبح بديلا عن أسواق عالمية تربط بالأسواق الإقليمية والمحلية أيضا.

Foreign Policy, No. 103, Summer 1996

U.S. - Mexico: Open Markets, Closed Border

Peter Andreas

الولايات المتحدة والمكسيك : أسواق مفتوحة وحدود مغلقة : بيتر اندريز

Reforming Nato
Karl Kasiser

اصلاح حلف الناتو : كارل كاسير

Orbis Vol. 40, No. 2, Spring 1996
A Debate on Geopolitics
The Continued Primacy of Geography
Colin Gray

مناظرة حول الجغرافيا السياسية : اهمية الجغرافيا: كولن جراى

The Emerging Primacy of Information
Martin Libicki

سيادة نظام جديد للمعلومات: مارتن ليبيكى

The World Today, Vol. 48, No. 2, January 1996
Democracy and Ethnic Strategy
A New International Priority
Anita Inder Singh

الديمقراطية والإستراتيجية العرقية : اولوية دولية جديدة: انيتا إندر سينغ

Organized Chaos: Not the New World Order We Ordered
David Keen

الفوضى المنظمة : ليست النظام العالمى الذى نتطلع اليه: دافيد كين

The World Today, Vol. 52, No. 2, February 1996
Asia Pacific in the Twentieth Century
Gareth Evans
A World Waits for Signals from Bosnia
Charles King

آسيا الباسيفكية فى القرن الحادى والعشرين - العالم فى انتظار اشارات من البوسنة : شارلز كينج



شهريات

يونيو ١٩٩٦
يوليو ١٩٩٦
أغسطس ١٩٩٦

إعداد : أبو السعود إبراهيم

يونيو ١٩٩٦

الأردن :

٥- انعقاد القمة المصرية - الأردنية - الفلسطينية في العقبة لمناقشة تطورات القضية الفلسطينية.

- مبارك وحسين وعرفات يؤكدون في قمة العقبة تمسكهم بخيار السلام ويطالبون إسرائيل بمواصلة المفاوضات.

- البيان المشترك لقمة العقبة يؤكد الالتزام بمساندة الفلسطينيين وضرورة تعزيز جهود مواصلة عملية السلام وضمان تنفيذ الاتفاقيات.

إسرائيل :

٣- نيتانياهو يقدم برنامج حكومته الرئيس الإسرائيلي ويتفاوض مع الأحزاب الدينية لتشكيل إئتلاف يميني.

٩- مصرع إسرائيليين في هجوم بالأسلحة الاوتوماتيكية جنوب القدس.

١٠- في تصعيد أمني خطير بجنوب لبنان: مصرع وإصابة ١٣ جنديا إسرائيليا في هجوم المقاومة اللبنانية.

١١- مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر يمنح بيريز صلاحيات إستخدام القوة بجنوب لبنان.

نيتانياهو يعرض تشكيل حكومته الجديدة والخطوط العريضة لسياستها على الرئيس الإسرائيلي والقادة الإسرائيليون يجمعون في أول جلسة للكنيست على مواصلة عملية السلام مع الاحتفاظ بالأمن.

١٨- تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ١٦ وزيراً ونيتانياهو رئيساً للوزراء.

١٩- حكومة نيتانياهو تعقد أولى جلساتها وتنشئ مجلسا للأمن القومي الإسرائيلي.

٢٣- في أول رد فعل إسرائيلي: نيتانياهو: مطالب القمة تهدد الأمن الإسرائيلي ولا إنسحاب من الجولان.

- مظاهرات أمام مقر نيتانياهو لمطالبته بالالتزام بتعهداته بشأن السلام.

٢٤- قبيل وصوله للمنطقة: إسرائيل ترفض أطلاع كريستوفر على نواياها تجاه السلام.

٢٥- نيتانياهو يلغي في أغرب مؤتمر صحفي جميع القرارات الدولية وكريستوفر يساندة ويرفض إستئناف المفاوضات وفقاً الشرعية الدولية ويزعم حق اليهود في الاستيطان.

٣٠- إسرائيل تقرر منع المسئولين الاجانب من زيارة بيت الشرق.

أفغانستان :

٢٦- في محاولة لإسقاط الرئيس رباني: ميليشات الطالبان تمطر كابول بالصواريخ لمنع تنصيب حكمتيار رئيساً للحكومة.

- مصرع وإصابة ١٦١ شخصاً .. وقوات الحكومة ترد بقصف مدفعي مكثف.

ألمانيا :

١١- ألمانيا ترفض تخفيف حظر اللحوم على بريطانيا.

١٥- أضخم مظاهرة تجتاح بون احتجاجاً على خفض إنفاق الحكومة الالمانية.

إيران :

٣٠- إيران تبدأ مناورات بحرية بالصواريخ في الخليج.

إيرلندا :

١- نتائج الانتخابات تفجر خلافات هائلة في إيرلندا الشمالية الشين فين يحقق أكبر انتصار في تاريخه وبريطانيا تصر على إستبعاده مالم يلتزم بوقف القتال.

١٢- بعد مفاوضات أستمرت ١٤ ساعة الاتفاق على استمرار رئاسة ميتشيل لمحادثات إيرلندا الشمالية.

إيطاليا :

١١- الانتخابات المحلية الايطالية: هزيمة مريرة لرابطة الشمال الإنفصالية أومبر توبوس يهدد باللجوء إلى الأمم المتحدة.

باكستان :

١٠- مصرع وإصابة ٥٤ شخصاً في ثلاث إنفجارات بباكستان.

البحرين :

٣- البحرين تتهم إيران بالسعي للاطاحة بحكومتها وتعلن سحب سفيرها من طهران.

- الكشف عن تنظيم إرهابي يسمى (حزب الله البحريني) مركزه مدينه قم الإيرانية.

١١- القبض على جعفر على حسين المتهم الرئيسي في إنفجارات البحرين.

بريطانيا :

٤- أغلبية دول الاتحاد الأوروبي توافق على رفع جزئي لحظر مشتقات اللحوم البريطانية.

٢١- دول الاتحاد الأوروبي تعلن رسمياً إنتهاء حرب اللحوم مع بريطانيا.

بنجلاديش :

١٥- وسط أجراءات أمنية مشددة: بدء الانتخابات البرلمانية في بنجلاديش.

١٣- حزب المعارضة الرئيسي يتقدم على حزب الحكومة في إنتخابات بنجلاديش.

١٦- الشيخة حسنة تستعد لتشكيل حكومة

جديدة في بنجلاديش.

– حزب (جاتيا) يضمن لرابطة عوامي الحصول على الاغلبية البرلمانية.

٢٢– تكليف الشيخة حسنة بتشكيل حكومة جديدة في بنجلاديش.

بوروندي :

٢٥– قمة تضم ٦ دول افريقية لإنهاء العنف في بوروندي.

تركيا :

٣– إنتخابات محلية في تركيا والبرلمان يحدد مصير حكومة يلمظ.

– سليمان ديميريل وغالي يفتتحان مؤتمر المستوطنات البشرية (قمة المدن) باسطنبول.

– فوز حزب الرفاه في الإنتخابات المحلية.

٦– يلمظ يقدم استقالة حكومته إلى ديميريل ليتجنب اقتراع سحب الثقة في البرلمان.

٧– ديميريل يكلف (الرفاه) بتشكيل الحكومة التركية.

١٤– في ختام اعماله باسطنبول: مؤتمر قمة المدن يتبنى المفهوم الشرقي للأسرة ويحذر من أخطار الصراعات والإرهاب والتسليح.

٢٨– إربكان رئيساً لوزراء تركيا وتشيلر وزيرة للخارجية

جنوب أفريقيا :

١٧– تقرير خطير أمام حزب المؤتمر الوطني الافريقي تورط ويني مانديلا في مخالفات مالية جسيمة.

٢٦– إنتخابات محلية مهمة في جنوب أفريقيا.

السعودية :

٢٥– مصرع ١١ وإصابة ١٦٠ عسكرياً معظمهم أمريكيون في إنفجار شاحنة بقاعدة جوية بالسعودية.

٢٧– جماعتان مجهولتان تعلنان مسئوليتهما عن حادث (الخبر).

– أجراءات أمنية لحماية المصالح الأمريكية بالشرق الأوسط والعالم.

السودان :

٧– مصادر المعارضة: السودان يوافق على إيواء متطرفين إسلاميين مبعدين من بلجيكا.

سوريا :

٧– قمة دمشق تبحث تعزيز الموقف العربي في عملية السلام مبارك والاسد وعبدالله يناقشون التطورات الراهنة بالمنطقة بعد فوز الليكود في الانتخابات الإسرائيلية.

٨– بيان تاريخي في ختام إجتماعات مبارك والاسد وعبداالله بدمشق:

– الانسحاب الإسرائيلي التام وإقامة الدولة الفلسطينية الطريق الوحيد للسلام.

– ضرورة إنضمام إسرائيل لمعاهدة حظر إنتشار الأسلحة النووية.

– دعوة المجتمع الدولي وخاصة أمريكا وروسيا لمواصلة دعم عملية السلام.

٣٠– في تقرير سوري للأمم المتحدة:

– ممارسات إسرائيلية غير إنسانية يتعرض لها السوريون بالجولان.

الصين :

٧– الصين تتنازل عن شرطها إستثناء التجارب النووية السلمية من الحظر الدولي.

٨– الصين تجري تفجيراً نوويا وتعلن عن إجراء تفجير آخر في سبتمبر.

العراق :

١– بدء ضخ البترول العراقي عبر خط الانابيب إلى الموانئ التركية.

٣– الولايات المتحدة تسمح لشركاتها بشراء النفط العراقي ودول (أوبك) تجتمع في فيينا لبحث التأثير على سوق النفط.

– فوز ٤٧١١ مرشحاً في أول إنتخابات محلية بالعراق.

٧– بعد الاتفاق على رفع سقف الإنتاج البترولي أوبك تحدد حصة العراق بـ مليون و١٠٠ ألف برميل يومياً.

٨– الشركات الأمريكية بدأت أتصالاتها مع العراق لشراء النفط.

١٣– في قرار إتخذه بالاجماع:

– مجلس الأمن يطالب بغداد بالسماح فوراً لفرق التفتيش الدولية بالعمل داخل أي موقع تريده العراق.

١٥– إنسحاب مفتشي الأمم المتحدة من ٣ مواقع عراقية

– ايكيوس يتوجه إلى بغداد لإنهاء الأزمة بين العراق والمنظمة الدولية.

١٦– أزمة جديدة بين العراق ومجلس الأمن:

– الخبراء الدوليون يغادرون بغداد بعد فشلهم في تفتيش مواقع الحرس الجمهوري.

١٩– ايكيوس يعترف بخطأ تقديره بإعلان إنتهاء خطورة العراق إستراتيجياً وبغداد تتهمه بإفتعال المشكلات لإطالة أمد الحصار.

٢١– الأمم المتحدة تنتهي من تدمير مصنع أسلحة بيولوجية عراقي.

فرنسا :

٢٧– بدأ أعمال قمة ليون بجنوب فرنسا:

– قادة الدول السبع الصناعية يتعهدون بمكافحة الإرهاب ويبحثون تعزيز عملية السلام.

– بيان لقمة ليون يدعو لتشكيل جبهة دولية ضد الإرهاب ويؤكد التضامن مع السعودية وأمريكا بعد انفجار الخبر.

٢٩– البيان الختامي يؤكد :

– قمة الدول الصناعية تطالب بإستئناف المفاوضات بين العرب وإسرائيل والإلتزام بمبدأ "الأرض مقابل السلام".

فلسطين :

٢– أول البوادر السلبية للإنتخابات الإسرائيلية على الصعيد الفلسطيني:

– الحكومة الانتقالية برئاسة بيريز تتراجع عن وعدها بالانسحاب من الخليل وتحيل المسألة إلى حكومة الليكود القادمة.

– عرفات يفتتح أول مطار فلسطيني في غزة.

٥– رداً على عرفات: نيتانياهو يؤكد رفضه لقيام دولة فلسطينية وتقسيم القدس.

– إسرائيل تخفف الحصار على الضفة الغربية وغزة وتمنح تصاريح عمل لـ ٢٢ ألف فلسطيني.

٦– إسرائيل تمنع هبوط طائرتين مخصصتين لعرفات في مطار رفح.

٧– برنامج نيتانياهو ينص على تعزيز المستوطنات ورفض تقسيم القدس والانسحاب من الجولان.

١٢– المجلس التشريعي الفلسطيني يجتمع في نابلس وسط عراقيل إسرائيلية.

١٥– حنان عشراوي وزيرة للتعليم العالي في السلطة الفلسطينية.

١٧– مصرع وإصابة ٢٢ فلسطينياً في إنفجار بمخيم عين الحلوة.

٢٧– الحكومة الفلسطينية الجديدة تفوز بثقة المجلس التشريعي:

– ٢٢ وزيراً في أول حكومة فلسطينية برئاسة عرفات.

الكومنولث الجديدة :

٩– إستئناف محادثات السلام: مقتل جنديين روسيين ومسئول بارز في حكومة الشيشان.

– جدول زمني لإنسحاب الروس من الشيشان مقابل نزع سلاح المقاومة.

١١– بعد يوم من توقيع إتفاق السلام: هجومان يستهدفان قافلة المفاوضين الشيشان العائدين من (نازران).

١٦– فوز يوري لوجكوف بأغلبية ساحقة في إنتخابات عمدة موسكو.

١٩– ليبيد يكشف عن محاولة إنقلاب

عسكرى فى روسيا ويبحث تغيير قيادة الجيش.

٢٠- الجنرال ليبيد يحذر من زعزعة الاستقرار فى روسيا: يلتسين يقيل ثلاثة من كبار المسئولين بالكرملين بعد تفجر صراع على السلطة.

٢٢- فشل محادثات الشيشان فى الاتفاق على تنفيذ الهدنة.

٢٥- فى اجراءات جديدة لتعزيز قبضته على السلطة: يلتسين يقابل ٧ جنرالات و٣ مسئولين بمجلس الأمن قبل بدء الجولة الحاسمة من الانتخابات.

مصر:

٣- قمة مبارك والاسد بالقاهرة تبحث عملية السلام.

- الزعيمان: هدفنا السلام العادل والشامل.. وعلينا أن ننتظر سلوك الحكومة الإسرائيلية بعد تشكيلها.

٤- بدء إجتماعات اللجنة العليا المصرية - اليمنية بالقاهرة إتفاقيات جديدة فى مجالات التوحيد القياسى والصيد والسياحة والتأمينات.

٥- مصر تخفض بعثة السودان الدبلوماسية بالقاهرة.

٦- توقيع ٨ اتفاقيات وبروتوكولات للتعاون بين مصر واليمن.

٨- بدء التدريبات البحرية المصرية - الأمريكية (تحية النسر) فى مياه البحر الأحمر.

١٠- بدأ القمة المصرية - العمانية بالقاهرة: قابوس ومبارك يبحثان دعم عملية السلام وجهود إستعادة التضامن العربى ودفع التعاون الثنائى.

١١- مباحثات ثنائية بين مبارك وقابوس حول الموقف العربى الراهن وجهود جمع الشمل وترتيبات القمة.

١٢- نافع فى الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين: مبارك يستجيب لنداء الصحفيين بالتدخل كحكم بين السلطات.

- أختتام المناورات البحرية المصرية الأمريكية (تحية النسر ٩٦) بالبحر الأحمر.

- تبادل الخبرات فى التعامل مع الغواصات والطائرات المعادية والحرب الالكترونية.

١٣- مبارك يحيل إلى مجلس الشعب تعديلا لبعض أحكام قانون العقوبات.

١٥- مبارك يودع قابوس فى ختام زيارته لمصر.

- مجلس الشعب يوافق على مشروع يلغى عقوبات القانون ٩٣.

١٦- الرئيس مبارك يفتتح المشروعات الإعلامية الجديدة بمدينة الإنتاج الإعلامى فى إطار الاحتفال بالعيد الثالث عشر للإعلاميين.

- مبارك يعطى إشارة البدء للقناة الثامنة والقناة الثانية وقناة النيل للدراما.

١٨- مجلس الشعب يوافق بالاجماع على قانون تنظيم الصحافة الجديدة بعد مناقشات شاركت فيها كل التيارات السياسية.

٢١- إجتماع ثلاثى بين مبارك والاسد وعرفات.

٢٢- بداية أعمال (قمة القاهرة) لانقاذ السلام ولم الشمل وسط أهتمام عالمى غير مسبوق.

- خطاب تاريخى لمبارك فى الجلسة الإفتتاحية يؤكد أن الأمن الجميع ولاتفريط فى الحقوق العربية.

٢٢- لقاءان للأسد وحسين وعرفات بمبادرة من مبارك والقذافى يجتمع بالرئيس الفلسطينى.

٢٣- قمة القاهرة العربية تطالب إسرائيل بإستئناف مفاوضات السلام دون إبطاء.

- بيان القمة رسالة واضحة وحاسمة تعكس التصور العربى لإستئناف السلام.

- مبارك بعد إجتماعه مع البشير: الرئيس السودانى عرض فتح صفحة جديدة مع مصر وطالبته أولا بإتخاذ خطوات محددة فيما يتعلق بالإرهابيين.

٢٤- تنفيذ الاتفاق بين مبارك والبشير: لقاءات أمنية بين مصر السودان لمكافحة الإرهاب ومنع أنتقال الإرهابين بين الحدود.

٢٦- وزراء الإعلام العرب يبحثون بالقاهرة وضع آلية إعلامية لتنفيذ قرارات القمة العربية.

- عبدالمجيد ونافع: يفتتحان المقر الدائم لاتحاد الصحفيين العرب.

٢٥- رداً على احتجاجات إسرائيلية على تقارير بحصول مصر على الصواريخ (سكود): مصر تؤكد حقها المشروع فى إمتلاك الأسلحة.

٢٧- وزراء الإعلام العرب يختتمون: إستراتيجية إعلامية لدعم تنفيذ قرارات قمة القاهرة.

- رسالة للإعلاميين تتبنى قرارات قمة القاهرة فى البرامج الإعلامية.

الهند :

١٢- البرلمان الهندى يقترع بالثقة على الحكومة الجديدة.

- بعد مداولات استمرت ١٣ ساعة على مدى يومين البرلمان الهندى يصوت بالثقة لصالح حكومة اليسار الجديدة.

٢٠- الهند ترفض رسميا المعاهدة الدولية لحظر التجارب النووية.

الولايات المتحدة :

٨- الأمم المتحدة توافق بالاغلبية على قيام غالى بتقديم تقرير عن خسائر مذبحة قانا.

٩- دول يثير عاصفة سياسية بسبب (قائمة أعداء كلينتون).

١٠- البيت الأبيض يعتذر عن (قائمة أعداء كلينتون).

١٧- أتفاق سرى بين أمريكا وفرنسا لتبادل معلومات نووية حساسة.

٢٠- واشنطن تهدد بالفيتو لمنع إعادة إنتخاب غالى ومصر تؤكد دعمها له.

٢٢- بطرس غالى يرفض طلب أمريكا بسحب ترشيحه لفترة ثانية.

٢٤- المحكمة العليا الأمريكية تقرر: إعادة النظر فى تأجيل محاكمة كلينتون بتهمة التحرش الجنسى.

٢٥- إنفجار مروع بقاعدة جوية أمريكية بالسعودية يقتل ويصيب ١٧١ شخصاً.

٢٦- ارتفاع عدد ضحايا إنفجار الظهران إلى ١٩ قتيلاً أمريكيا وأصابه ٣٨٦ بينهم ٤ مصريين.

اليابان :

٤- مدمرة يابانية تسقط مقاتلة امريكية بطريق الخطأ.

اليمن :

١٢- الرئيس اليمنى يصدر قراراً بالموافقة على الاتفاقية الأمنية مع مصر.

يوجوسلافيا الجديدة :

٨- أمريكا تستأنف محاولات دعم التحالف العسكرى بين المسلمين والكروات.

١٤- فى مؤتمر فلورنسا لمراجعة الوضع فى البوسنة توقيع إتفاق ضبط التسلح فى منطقة البلقان.

١٨- المحكمة العليا الأمريكية تقضى بدستورية محاكمة زعيم صرب البوسنة أمام محاكم الولايات المتحدة.

١٩- رفع حظر صادرات الأسلحة والحصار البحرى عن دول يوجوسلافيا السابقة.

٢٠- واشنطن ترفض أقتراحاً بتشكيل محكمة لمجرمى الحرب فى صربيا.

٢٦- بعد تهديدات رئيس صربيا: كاراجيتش يعرض الاستقالة بشرط الاعتراف بأستقلال جمهورية الصرب فى البوسنة.

٣٠- فى مناورة جديدة كاراجيتش ينقل صلاحياته لنائبه بليلانا بلافيتش ويحتفظ بلقب (الرئيس).

يوليو ١٩٩٦

الأردن :

٦- حسين وعرفات يبحثان دفع مسيرة السلام ودعم المفاوض الفلسطيني بالعقبة.

٢٨- إنفراج في العلاقات الأردنية - السورية الأردن سيتخلى عن رعاية المقدسات بعد عودة القدس للفلسطينيين.

إسرائيل :

٣- وزير خارجية إسرائيل يهدد بالاستقالة والكنيست يناقش الماضي الغامض لنيتانياهو.

٤- شارون وزير الدفاع الإسرائيلي الاسبق يقبل وزارة البنية التحتية في حكومة نيتانياهو.

١١- نيتانياهو يقبل التفاوض على أساس إتفاقيات أوسلو ويطرح مشكلة الأرض في المفاوضات مع سوريا.

١٦- حزب العمل الإسرائيلي يجمع أدلة تثبت تزوير الانتخابات لصالح نيتانياهو.

١٧- أضراب عام يشل الحياة في إسرائيل: توقف العمل بالبنوك والمطارات والمواصلات والمستشفيات احتجاجاً على سياسة التقشف التي أنتهجها نيتانياهو.

٢٠- نجاح الوساطة الالمانية الخاصة بتبادل الجثث والاسرى بين إسرائيل وحزب الله.

٢١- عملية التبادل تشمل ٤٥ لبنانيا وتتم على ٣ مراحل وتبدأ في مطار بيروت الدولي.

٢٤- إسرائيل ترفض رسالة عرفات حول تعديل الميثاق الفلسطيني.

٢٥- إتفاقية جديدة بين تركيا وإسرائيل للتعاون الصناعي العسكري.

٢٩- إسرائيل توافق على توقيع المعاهدة النووية بصيغتها الحالية.

٣٠- إسرائيل تتهم المخابرات الأمريكية والأوروبية بتسريب أسرار سلاحها الجوي.

أندونيسيا:

٢٣- أفتتاح المؤتمر الثالث للمنتدى الإقليمي للآسيان.

- خلافات حول عضوية الاتحاد الأوروبي والموقف في بورما.

٢٤- في اليوم الثاني لمنتدى رابطة الأسيان: ضغوط أمريكية - روسية على الهند والصين لتوقيع معاهدة حظر التجارب النووية.

إيران :

٣- الشرع يعلن إتفاق البحرين وإيران على التعاون وحسن الجوار.

٢٣- مجلس النواب الأمريكي يقر عقوبات على ليبيا وإيران.

إيرلندا:

٩- في أسوأ أعمال عنف منذ ١٠ سنوات: الاف البروتستانت يهاجمون ويحرقون منازل الكاثوليك في إيرلندا الشمالية وزعماء الأحزاب الاتحادية يهددون بالانسحاب من محادثات التسوية الشاملة.

١٠- بريطانيا ترسل ١٤٠٠ جندي لمواجهة العنف في إيرلندة الشمالية.

١٦- بعد أسبوع من المواجهات العنيفة: إستئناف المحادثات المتعددة الأحزاب حول مستقبل إيرلندا الشمالية.

بريطانيا :

٢- حكومة ميجور تفشل في فرض قيود على اللجوء السياسي.

١٥- تنفيذاً لقانون مكافحة الإرهاب: الشرطة البريطانية تنفذ حملة إعتقالات بعد تصاعد العنف في إيرلندا الشمالية.

٢٣- في أخر تعديل وزاري قبل الانتخابات: ميجور يستبعد المناهضين لسياساته الأوروبية.

بوروندي :

٢٠- مصرع ٢٠٠ من قبيلة التوتس في مذبحة جديدة في بوروندي.

٢٣- مقبرة جماعية لـ ٣٢٠ لاجئاً في مذبحة بوروندي.

٢٤- رئيس بوروندي يلجأ لمنزل السفير الأمريكي والجيش ينفي حدوث أنقلاب ومجلس الأمن يحذر من أية محاولة للإطاحة بالحكومة الشرعية.

٢٥- الجيش يستولي على السلطة في بوروندي ويعين رئيساً جديداً (بيير بويويا).

- الغاء الأحزاب السياسية وحل البرلمان وفرض حظر التجول.

٢٧- المنظمة الأفريقية تؤكد رفضها الاعتراف بالمجلس العسكري الجديد في بوروندي.

٢٨- خلاف أفريقي حول كيفية مواجهة أزمة إستيلاء العسكريين على السلطة في بوروندي.

٣١- وسط مخاوف من تجدد الحرب الطائفية: القمة الأفريقية السداسية تقرر فرض عقوبات إقتصادية على نظام بوروندي.

- الحاكم العسكري يرفض مغادرة الرئيس البوروندي المخلوع.. وموقف أمريكي غامض من الأزمة.

تركيا :

٨- فوز الحكومة التركية الجديدة بثقة البرلمان.

٢٠- أعادة أنتخاب تانسو تشيلر رئيساً لحزب الطريق القويم.

٢٧- أربكان يطالب بإستثناء تركيا من الحظر الإقتصادي المفروض على بغداد.

٢٨- فض أضراب نزلاء السجون التركية، نقل ١٥٠ إلى المستشفيات بينهم ٢٠ في حالة خطيرة.

الجزائر :

١٦- زروال يؤكد أن ملف الجبهة الإسلامية للأنقاذ تم غلقه.

٢٢- تزايد موجة العنف في الجزائر: مصرع وإصابة ٢٧ شخصاً في هجوم على أتوبيس عام.

٢٥- محاولة فاشلة لاختطاف طائرة ركاب جزائرية.

٢٧- زروال يعين العميد حسان بلجلطي مستشاراً جديداً للشئون الأمنية بالرئاسة. وأنباء عن مقتل جمال زيتوني زعيم الجماعة المسلحة.

٣٠- مصرع وإصابة ٢٦ جزائرياً في أنفجارات بالعاصمة الجزائرية.

سريلانكا :

١٩- مصرع ٨٠٠ جندي و١٢٠ متمرداً في معركة كبرى بسريلانكا لنمور التاميل منذ ١٢ عاماً للإستيلاء على قاعدة عسكرية.

٢٤- مقتل وإصابة ٢٧٠ شخصاً في أنفجارات بسريلانكا.

السعودية :

٨- شيراك يختتم زيارته للسعودية ويتوجه إلى الدوحة.

٢٧- توقيع إتفاقية أمنية بين السعودية واليمن.

سوريا :

٣- تعديل وزارى محدود فى سوريا.

١٤- فى ختام إجتماعات دول إعلان دمشق: التأكيد على ضرورة إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة.

٣٠- سوريا تعلن رفضها المحادثات السرية والسلام (المنقوص) والصفقات المنفردة مع إسرائيل.

الصومال :

٢٨- مصرع وإصابة ٥٧ صومالياً فى معارك بين قوات عيديد ومهدى.

الصين :

٢٩- قبل ساعات من إستئناف محادثات جنيف:

- الصين تجمد تجاربها النووية بعد الإعلان عن تفجير جديد.

العراق :

١- أمريكا تسبق غالى وترفض خطة العراق لتوزيع المواد الغذائية.

٧- فى ختام اجتماعاتهما ببغداد: إتفاق عراقى - سورى لمواصلة التعاون لاقتسام عادل لمياه نهر الفرات.

٢٣- مجلس الأمن يعترض على التلغير غير المقبول الذى يفرضه العراق على فريق التفتيش الدولى.

٢٥- نجاة صدام حسين من محاولة لإغتياله.

٢٧- واشنطن تؤكد رفضها إقامة دولة للأكراد شمال العراق.

٢٨- ٢٠٠٠ جندى إيرانى يعبرون الحدود العراقية لمطاردة المتمردين الأكراد فى كردستان.

فلسطين :

١- الجبهة الشعبية تعلن عضويتها فى منظمة التحرير الفلسطينية.

٦- رداً على الأجراءات الإسرائيلية بالقدس:

- تشكيل لجنة عليا لدعم صمود الفلسطنيين أمام محاولات طردهم من المدينة.

- إسرائيل تعترف لأول مرة بالعمل على سحب بطاقات الهوية من الفلسطنيين المقيمين فى القدس.

٧- قبل إجتماع نيتانياهو وكلينتون: السلطة الفلسطينية ترفض إعادة التفاوض على الإتفاقيات الموقعة مع إسرائيل.

٨- السلطة الفلسطينية تقرر إدخال كل أفراد جيش التحرير الموجودين بالأردن للضفة الغربية.

٩- نيتانياهو يطالب العرب بتقديم تنازلات إقليمية وأغلاق بيت الشرق.

٢٠- قوات الأحتلال الإسرائيلية تغلق رام الله المستوطنون يعتدون على وزير فلسطينى.

٢٥- فى أول زيارة رسمية لدمشق منذ عام ٩١:

- عرفات يبحث مع المسئولين السوريين الجهود فى مفاوضات السلام.

- الأسد وعرفات يتفقان على دعوة لجنة القدس للإنعقاد.

٢٦- مصرع إسرائيليين وإصابة ثالث فى هجوم مسلح بالقدس والجيش الإسرائيلى يغلق الضفة ويأمر بعودة العمال الفلسطنيين لديارهم.

٢٨- عرفات يشيد بشهداء القضية الفلسطينية ويؤكد الحقوق التاريخية بالقدس.

٢٩- إسرائيل تخفف الحصار عن غزة وترفعه عن الضفة الغربية وتبدأ تنفيذ سياساتها الإستيطانية الجديدة.

٣٠- إستقالة احمد قريع "أبوالعلاء" من رئاسة المجلس التشريعى الفلسطينى لخلاف مع عرفات.

الكومنولث الجديد :

١- تعزيزاً للشائعات حول حالته الصحية: يلتسين يلغى إجتماعين مع رئيس أوكرانيا ومولدفيا.

٣- يلتسين يخوض الجولة الحاسمة فى إنتخابات الرئاسة أمام زيوجانوف.

٤- فوز يلتسين برئاسة روسيا لفترة ثانية بنسبة ٥٣,٧٪ مقابل ٤٠,٤٪ لخصمة.

٦- الشيوعيون والليبراليون الروس يشكلون تحالفات جديدة أستعداداً للمواجهة فى البرلمان.

- الجنرال ليبيد يبدأ حملة ضد الجريمة والفساد فى موسكو وتصاعد صراعه مع رئيس الحكومة.

١٠- تجدد الحرب فى إنهاء الشيشان وسط أنباء عن صدور أمر لاعتقال زعيم المقاومة.

١٢- ثانى إنفجار يهز موسكو خلال يومين ويقتل ويصيب ٢٨ شخصاً.

- يلتسين يوقع مرسوماً لمكافحة الإرهاب بعد ثانى إنفجار فى موسكو.

١٤- مصرع وإصابة ٣٥ من العسكريين الروس فى الشيشان.

١٥- نقل يلتسين إلى مصحة للمرة الثالثة خلال عام.

١٧- يلتسين يعين وزيراً الدفاع من أنصار ليبيد.

٢٠- مجلس (الدوما) يطالب يلتسين بوقف القتال فى الشيشان وإستئناف محادثات السلام.

- أغلاق مطار جروزنى ومصرع وأصابة ٤٥٨ جندياً روسياً فى هجمات للمقاومة منذ إتفاق الهدنة.

٢٤- الموت جوعاً يهدد الجنود الروس فى أقصى شرق البلاد بسبب نقص الإمدادات، والقوات الروسية تعلن السيطرة على أحد معاقل المقاومة الشيشانية.

٢٥- الجنرال ليبيد يعلن وقف العمليات العسكرية بالشيشان.

٢٦- يلتسين يشكل مجلساً للدفاع لتحجيم نفوذ الجنرال ليبيد.

٢٩- الجنرال إيجـــور روديونوف وزير الدفـــاع الروسى يرفض وقف الحـــرب فى الشيشان.

لبنان :

٢- لبنان يوقف إعطاء تأشيرات دخول للإيرانيين.

٥- حزب الله يقصف مواقع ميلشيات لحد بجنوب لبنان.

١٢- التوصل لإتفاق بشأن مجموعة مراقبة وقف إطلاق النار بجنوب لبنان والرئيس اللبنانى يصدق على القانون الجديد للانتخابات العامة.

٢٠- قوات الاحتلال الإسرائيلية تغلق رام الله المستوطنون يعتدون على وزير فلسطينى.

٢١- بدأ تنفيذ إتفاق تبادل الأسرى بين إسرائيل وحزب الله.

٢٣- لبنان يشيع جنازة الجثث العائدة من إسرائيل.

ليبيا :

٢٣- مجلس النواب الأمريكى يقر عقوبات على ليبيا وإيران.

٣٠- مجلس الأمن يرفض إستثناء القذافى من العقوبات الدولية.

مصر :

١- خلال زيارة عمل لفرنسا تستغرق ٢٤ ساعة: مبارك وشيراك يستعرضان فى باريس تطورات مسيرة السلام ونتائج قمتى القاهرة وليون.

٢- مبارك يختتم زيارة ناجحة لفرنسا تناولت التحرك الأوروبى الفعال لدعم مسيرة السلام.

٦- مبارك وروبرت موجابى يبحثان القضايا الأفريقية والتعاون مع زيمبابوى فى المجالات السياسية والإقتصادية.

- مبارك يطلب العفو عن ٤١ صياداً مصرياً.

١١- مبارك يجرى مباحثات مهمة فى تركيا تتناول العلاقات الثنائية وتطورات عملية السلام، والإتفاق العسكرى التركى - الإسرائيلى.

١٦- مبارك يبحث مع الكباريتى والشرع تطورات مسيرة السلام ويتلقى رسالتين من حسين والأسد.

١٨- مبارك ونيتانياهو فى مؤتمر صحفى عقب جلسة مباحثات.

١٩- مباحثات مبارك ونيتانياهو تفتح آفاقا رحبة ومتفائلة فى عملية السلام العادل والشامل.

٢٤- الرئيس فى أفتتاح مؤتمر الإسلام ومستقبل الحوار الحضارى.

٢٥- مبارك يتلقى إتصالاً هاتفياً من نيتانياهو يتناول المسار الفلسطينى.

٢٨- مبارك يبدأ زيارته لأمريكا وسط ترقب وإهتمام عربى وعالمى.

٢٩- فى اجتماع بالقاهرة لخبراء الأمن العربى: مصر تؤكد أهمية التعاون العربى فى محاصرة الإرهاب.

٣٠- قمة مبارك وكلينتون فى واشنطن لاحياء عملية السلام وتعزيز علاقات التعاون الإقتصادى.

- الرئيس لشبكة سى أن أن: الاسد حصل على "وعد" من حكومة بيريز بالانسحاب من الجولان.

- القمة المصرية - الأمريكية أكدت الألتزام بصيغة مدريد وإستمرار موقف واشنطن المؤيد لعملية السلام دون تغيير.

الولايات المتحدة :

١٨- مصرع ٢٢٩ فى أنفجار طائرة أمريكية قرب نيويورك.

٢٤- عقوبات أمريكية ضد الشركات التى تستثمر فى ليبيا وإيران.

- إحتجاج أوروبى ويابانى على مشروع القرار الأمريكى.

٢٥- بالرغم من أنتشال الصندوقين الاسودين الغموض يحيط بحادث الطائرة الأمريكية.

٢٧- أرهابيون يفجرون قنبلة فى قلب اتلانتا تقتل وتصيب ١١٠ أشخاص.

٢٨- الذعر يجتاح اتلانتا .. وأصابع الاتهام تتجه إلى جماعة أمريكية يمينية مسلحة.

- شبكة سى أن أن: قنبلة فى مقدمة الطائرة الأمريكية ادت إلى انفجارها.

٢٩- سلطات التحقيق تتوصل لأدلة مهمة فى أنفجار اتلانتا.

ياوندى :

٤- تمهيداً للقمة الأفريقية: المجلس الوزارى الأفريقى يبدأ أعماله فى ياوندى.

٨- أفتتاح أعمال القمة الثانية والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية فى ياوندى.

٩- فى اليوم الثانى لاجتماعاتها فى ياوندى:

- إعلان رسمى من القمة الأفريقية بدعم ترشيح غالى لفترة ثانية.

١٠- فى ختام قمة "ياوندى":

- القمة الأفريقية تساند دعوة مبارك لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار.

- القمة تطالب بضمان الأستخدام السلمى لمنشآت إسرائيل النووية.

اليمن :

٢٢ - صنعاء ومسقط تتخذان الاجراءات النهائية لتنفيذ اتفاق ترسيم الحدود .

يوجوسلافيا الجديدة :

٣ - نائبة كاراجيتش ترفض تسليم أى جندى للمحاكمة .

٧ - حلف الاطلنطى يتهم صرب البوسنة بإنتهاك إتفاق دايتون للسلام .

١٣ - أدلة جديدة تؤكد أرتكاب الصرب مذبحة سربرنيتسا ضد المسلمين.

١٧ - بدء تنفيذ خطة إعادة تسليح الجيش الكرواتى المسلم.

١٩ - زعيم صرب البوسنة يتخلى عن جميع مناصبه تحت ضغوط أمريكية.

اغسطس ١٩٩٦

أثيوبيا :

١١- أثيوبيا تنهى هجوماً عسكرياً ضد حركة الاتحاد الإسلامى الصومالية على الحدود.

الاردن:

٥- حسين ونيتانياهو يبحثان فى عمان سبل استئناف المفاوضات على كل المسارات

١٣- الحكومة الاردنية ترفع أسعار الخبز بنسبة ٢٥٠٪.

١٦- أعمال الشغب والمظاهرات تجتاح مدينة الكرك احتجاجاً على رفع أسعار الخبز.

١٧- الجيش يتدخل للسيطرة على الوضع فى الكرك ويفرض حظر التجول.

- الملك حسين يتوجه إلى الكرك ويتهم الاحزاب اليسارية بإشعال نار الفتنة.

١٨- المظاهرات تجتاح عمان، والمطالبة باستقالة الحكومة.

١٩- الكباريتى يرفض تقديم استقالته، ويقدم مذكرة رسمية للمؤسسات بالالتزام بالتقشف العام.

٢١- صندوق النقد الدولى يقر الشريحة الثانية من برنامج مساعدات الاردن قيمتها ٢٧ مليون دولار.

٢٢- الاردن يطرد دبلوماسيا عراقياً ويبحث اتخاذ اجراءات ضد العراق.

٢٤- الاردن يتهم العراق بتورطه فى المظاهرات الاخيرة.

- الجيش الاردنى ينسحب من الكرك عقب رفع حظر التجول.

٢٥- فى تصاعد للأزمة الاردنية - العراقية:

- الاردن يلغى البعثات الدراسية لطلابه فى جامعات العراق.

٢٦- الملك حسين يعين ابن أخيه طلال بن محمد رئيساً لمجلس الأمن المدنى.

أريتريا :

١٦- أريتريا تعترف بفقد جزيرة حنيش الصغرى.

أسرائيل :

١- إسرائيل وسوريا ينفيان إجراء مباحثات سرية حول الانسحاب من لبنان.

٥- نيتانياهو يعلن تخفيفاً جديداً للحظر على الضفه وغزة.

٦- أزمة حادة بين نيتانياهو ووزير خارجيته:

- ليفي يبحث الاستقالة لاستبعاده من الزيارات الخارجية.

٨- الأزمات تحاصر حكومة نيتانياهو:

- استقالة وزير العدل وليفي يهدد بالاستقالة.

٩- نيتانياهو يشترط وقف الانشطة الفلسطينية بالقدس قبل استئناف المفاوضات.

١١- نيتانياهو يصرح: القدس قضية غير قابلة للحل.

- استياء عام من تأسيس ناد للمعجبين بقاتل رابين.

- سلطنة عمان تفتتح مكتباً لرعاية المصالح التجارية بإسرائيل.

١٢- موردخاى يقرر اقامة ٣٠٠ منزل متنقل للمستوطنين فى الأراضى المحتله.

- منع ١٨ مستوطناً إسرائيلياً من اقتحام المسجد الأقصى.

١٣- نيتانياهو يوافق على استئناف إجتماعات اللجان الإسرائيلية - الفلسطينية حول الحكم الذاتى.

١٤- موردخاى يضع خطة إسرائيلية معدله للانسحاب من الخليل.

١٦- ليفى يقاطع إجتماعات الحكومة للأسبوع الثانى.

١٨- نيتانياهو يقرر تأجيل مناقشات اعادة الانتشار بمدينة الخليل.

- تشكيل لجنة مشتركة لإدارة مفاوضات السلام عقب إجتماع مغلق بين نيتانياهو وليفى.

٢٠- إسرائيل تطلق الصاروخ الجديد (أرو - ٢) المضاد للصواريخ بعيدة المدى.

- إسرائيل تسلمت طائرات هليكوبتر مجانية من الجيش الأمريكى.

٢٣- نيتانياهو يتعهد باستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين كرد فعل لتحذيرات مبارك من الغاء قمة القاهرة الإقتصادية.

- نيتانياهو يشكل فريقاً للأمن القومى يتبع مكتبه.

٢٥- وايزمان يعلن عزمه على لقاء عرفات.

٢٧- موردخاى يأمر ببناء ٩٠٠ مسكن اضافى بمستوطنة بالضفة.

اندونيسيا:

٣- الحكومة الاندونيسية تستدعى زعيمة المعارضة وأعضاء البرلمان للتحقيق.

- الجيش الاندونيسى يمنع المعارضين من مغادرة البلاد.

٤- زعيمه المعارضة الاندونيسية ترفض المثول للتحقيق خشية الاعتقال.

٧- المعارضة الاندونيسية تقاضى الجيش والحكومة.

١٦- سوهارتو يتهم ميجاواتى باحياء الشيوعيه.

إيران :

٤- إيران تطالب باجراء دولى لمواجهة تهديدات أمريكا.

١٢- ايران توقع اتفاقا لتصدير الغاز الطبيعى لتركيا لمدة ٢٢ سنة بقيمة ٢٠ مليار دولار.

١٧- محمود الزعبى رئيس وزراء سوريا فى طهران لبحث العلاقات الثنائية.

٢٨- ايران تطالب ألمانيا بتسليم أبى الحسن بن صدر.

باكستان :

١٢- محادثات باكستانية أفغانية لتحسين العلاقات الثنائية.

١٩- مجلس الوزراء الباكستانى يقر اتفاقية التعاون الأمنى مع مصر لمكافحة الإرهاب.

٢٤- باكستان تؤكد رفضها الاعتراف بإسرائيل ورفض التعامل معها.

بريطانيا :

١٦- بريطانيا تطالب إسرائيل بالتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

٢٣- اتصالات مصرية - بريطانية لمنع عقد مؤتمر للقيادات الإرهاب بلندن.

٢٤- البرلمان البريطانى يطالب وزير الداخلية بمنع عقد مؤتمر لقيادات الإرهاب.

٢٦- وزارة الداخلية تؤكد استعدادها لمؤتمر الإرهاب وإتخاذ اجراءات صارمه إذا انتهك المتطرفون القانون.

٢٧- استسلام مختطفى الطائرة السودانية فى لندن وإطلاق سراح جميع ركابها.. المختطفون عراقيون يطلبون حق اللجوء السياسى.

٣١- بدء محاكمة المتهمين باختطاف الطائرة السودانية.

- بريطانيا ترفض منح تأشيرات دخول لـ ٣ مشاركين لمؤتمر الإرهاب.

بوروندى :

١١- زائير تغلق حدودها مع بوروندى لاحكام الحصار حول النظام الحاكم.

١٤- بوروندى فى عزلة تامة عن العالم بعد أغلاق حدودها مع الدول وتوقف رحلات الطيران.

تركيا :

١٨- أربكان يرفض تهديدات أمريكا بفرض عقوبات على بلاده.

٢٨- توقيع اتفاق تعاون عسكرى بين تركيا وإسرائيل.

الجزائر :

٤- تشكيل ٤ لجان لبحث قانون الاحزاب وتعديل الدستور.

- اصابة العشرات فى انفجار سيارة ملغومة.

٦- زروال يدعو احزاب المعارضة للمشاركة فى حكومة أويحيى.

١١- زروال يختتم محادثاته مع احزاب المعارضة.

١٢- اصابة ١٢ شخص فى انفجار بولاية البويرة.

١٨- تعليق اعمال اللجان المشتركة بين ممثلى الرئاسة واحزاب المعارضة بعد انسحاب حركة النهضة الإسلامية.

السعودية :

٣- تحطم طائرة أمريكية قرب قاعدة الظهران.

١١- فهد وحسين بحثا فى جدة العلاقات الثنائية وعملية السلام.

١٧- السعودية تنفى حدوث اعتقالات اثناء التحقيق فى حادث الظهران.

١٨- عائلات العسكريين الأمريكيين تغادر السعودية فى اطار التدابير الأمنية.

٢٣- نقل ٢٠٠ جندى بريطانى من قاعدة الظهران لقاعدة الخرج.

٢٦- نقل مقر القيادة العامة لقوات الحلفاء من الرياض إلى حى الاسكان خارج المدينه.

السودان :

١٢- المعارضة السودانية تطالب البشير بالتخلى عن الحكم لاختيار حكومة وطنية.

١٣- تعديلات فى قيادة الجيش السودانى لوقاية نظام البشير من الانقلابات.

١٤- احباط محاولة انقلاب في السودان.
١٧- مجلس الأمن يصدر قرار رقم ١٠٧٠ يفرض الحظر الجوي على السودان.
١٨- السودان يصر على عدم تسليم المتهمين بمحاولة اغتيال مبارك زاعماً أنهم خارج أراضيه.

سوريا :
٣- الاسد وحسين يبحثان في دمشق فرص استئناف مفاوضات السلام.
٥- الاسد والهراوي يبحثان عملية السلام ومهمة لجنة مراقبة وقف القتال بجنوب لبنان.
١١- مباحثات الحريري مع المسئولين السوريين حول تنسيق المواقف في مسيرة السلام.
١٨- سعد الصباح ولي عهد الكويت في دمشق لبحث العلاقات الثنائية وعملية السلام.
٢١- سوريا تطالب بإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية للتفتيش الدولي.
٢٧- لقاء الاسد وعمرو موسى لبحث دفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

الصومال:
٢- وفاة الزعيم الصومالي عيديد متأثراً بجراح إصابته في القتال.. ومهدي يعلن وقف اطلاق النار.
٤- أنصار عيديد يختارون أبنه (حسين) لرئاسة المؤتمر الوطني الصومالي.
- المؤتمر يرفض إجراء محادثات سلام مع باقي الفصائل.
١٢- تجدد القتال بين انصار حسين عيديد وقوات علي مهدي.
١٤- مجلس الأمن يدعو دول العالم لاحترام حظر بيع الأسلحة للصومال.

الصين:
١١- فيضانات مدمرة تجتاح الصين لأول مرة منذ خمسة قرون.
٢٨- الصين تطالب الولايات المتحدة بوقف بيع أسلحة لتايوان.

العراق :
٧- واشنطن توافق على اجراءات تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء.
١٥- كلينتون ابلغ الكونجرس بتمديد العقوبات على العراق.
١٨- العراق يطالب بعقد إجتماع طارئ لمجلس وزراء خارجية الدول العربية.
٢١- معارك طاحنه بين قوات طالبان وبارزاني في كردستان تسفر عن ٢٠٠ قتيل.
٢٣- مجلس الامن يوافق على طلب مصر برفض ادانة العراق.
٢٤- محادثات تركية - عراقية في بغداد لتطوير العلاقات الإقتصادية بينهما.
٢٦- ايكيوس يبحث في بغداد عقبات تفتيش المواقع العراقية.
٣١- الجيش العراقي يجتاح مدينة اربيل الكردية ويرفع العلم فوقها.
- القوات الأمريكية بالخليج في حالة تأهب قصوى.
- العراق يعلن انسحابه قريباً.

فرنسا :
٢- وفاة (ميشيل) دوبريه أول رئيس لوزراء فرنسا في عهد ديجول عن عمر يناهز ٨٤ عاماً.
١٧- دعوة من أمام مسجد باريس لانشاء مجلس أعلى للمساجد بفرنسا.
٢٣- الشرطة الفرنسية تنهي اعتصام ٣٠٠ مهاجر افريقي بالقوة.
٢٤- مصادمات بين قوات الأمن والمواطنين احتجاجاً على سياسة الحكومة تجاه المهاجرين الأفارقة.
٢٥- فرنسا تطالب الدول الأفريقية بتحمل مسئولية المهاجرين.

الفلبين :
٣٠- اتفاق سلام تاريخي بين الحكومة وجبهة مورو للتحرير الوطني ينهي ٢٦ عاماً من الحرب الأهلية.
٣١- انفجارات بجنوب الفلبين احتجاجاً على اتفاق السلام.

فلسطين :
٤- السلطة الفلسطينية تطلق سراح ٢٠ من اعضاء حماس والسجن لثلاثة من الضباط لتعذيبهم معتقل حتى الموت.
٥- تحذيرات فلسطينية من تجدد الانتفاضة نتيجة قرار إسرائيل بانشاء مستوطنات جديدة.
٧- عقب لقاء عرفات وحسين:
الاتفاق على ضرورة دفع المفاوضات وتنشيط اللجان الاردنية - الفلسطينية المشتركة.
١٢- عرفات يهدد باللجوء إلى التحكيم الدولي لاقامة دولة فلسطينية.
١٤- عكرمه صبري "فصل القدس" يحرم حصول الفلسطينيين على الجنسية الإسرائيلية.
١٧- عرفات يوافق على السماح للصليب الأحمر بتفتيش السجون الفلسطينية.
٢٠- عرفات يطلب من مبارك التدخل لوقف بناء المستوطنات بالضفة وغزة.
٢٢- عرفات يلتقي مع بيريز بغزة بعد رفض إسرائيل توجه طائرة عرفات لرام الله.
٢٣- مجلس الوزراء الفلسطيني يدعو عرفات لاطلاق سراح معتقلي حماس.
٢٤- أبو مازن وجواد مستشار نتنياهو يبحثان تنشيط عملية السلام.
٢٥- السلطة الفلسطينية تقرر اغلاق المكاتب الفلسطينية بالقدس الشرقية.
٢٨- إجتماع طارئ للقيادة الفلسطينية والمجلس التشريعي: عرفات يدعو للاضراب العام احتجاجاً على توسيع المستوطنات.
٢٩- اضراب فلسطيني شامل احتجاجاً على سياسة إسرائيل الاستيطانية.
٣٠- استجابة لدعوة عرفات:
- الآلاف الفلسطينيين يؤدون صلاة الجمعة بالقدس وسط اجراءات أمنية مشددة.
٣١- إجتماع مجلس الوزراء الفلسطيني برئاسة عرفات لبحث مواجهة سياسات إسرائيل الاستيطانية.

كوريا الجنوبية :
١٦- مصادمات بين البوليس والطلاب لمطالبتهم بتوحيد شطري كوريا.
٢٠- قوات الأمن تقتحم جامعة "يونس" في سول لانهاء اعتصام الطلبة.
٢٦- في محاكمة القرن:
- الحكم بالاعدام على الرئيس السابق شون دو هوان.
- والسجن ٢٢ عاماً على الرئيس السابق "روه تاي وو".
٢٨- قوات مكافحة الشغب تقتحم ٢٣ جامعه وتعتقل مئات الطلبة.

الكومنولث الجديد :
٤- روسيا تقبل التفاوض مع أي وفد للمقاومة الشيشانية.
٦- في أكبر هجوم منذ ٥ أشهر:
- المقاتلون الشيشان يقتحمون العاصمة جروزني.
٨- القوات النظامية تتدخل لفك الحصار حول مبنى الحكومة.
٩- تنصيب يلتسين رئيساً لروسيا لفترة ثانية.
- الروس والشيشان يتبادلون السيطرة على مبنى الحكومة.
١١- ليبيد يجتمع مع ممثلي الشيشان وداغستان لتسوية الأزمة الحالية.
- مصرع ١٥٠ جندي روسي في عملية المقاومة الشيشانية - تعزيزات روسية لاستعادة جروزني.
١٢- اصابة ٨ أشخاص في انفجار قنبلة بجنوب روسيا.
١٣- اتفاق لوقف اطلاق النار بعد ٨ أيام من المعارك.
١٥- يلتسين يكلف تشيرنوميردين لرئاسة الحكومة.
١٦- ليبيد يطالب باقالة وزير الداخلية الروسي لحل أزمة الشيشان.
٢٠- اقالة قائد القوات الروسية بالشيشان لتهدئة الاوضاع.
٢١- القوات الروسية تقصف جروزني بالمدفعية بعد ساعات قليلة من اتفاق وقف اطلاق النار.

٢٤- القوات الروسية تبدأ انسحابها من جروزني.

٢٧- الجيش الروسي يستأنف انسحابه من جروزني عقب اتفاق مع المقاومة الشيشانية على استكمال الهدنة.

٣١- ليبيد وماسخادوف يوقعان اعلانا يرجئ تحديد وضع الشيشان لمدة ٥ سنوات وينهى ٢٠ شهراً من الحرب.

كينيا :

٢٠- بدء تنفيذ مشروع عالمي لحماية البيئة في بحيرة فيكتوريا بتكلفة ٧٧,٦ مليون دولار.

لبنان:

٥- إسرائيل تكثف قصفها المدفعي للجنوب رداً على اصابة ٢ من جنودها.

١٣- مجلس النواب اللبناني يوافق على التعديلات في قانون الانتخابات الجديد.

١٤- سوريا ولبنان تجددان رفضهما للاقتراح الإسرائيلي "لبنان أولاً".

١٨- المرحلة الأولى من انتخابات المجلس النيابي بجبل لبنان.

١٩- فوز خمسة من وزراء حكومة الحريري في أعنف انتخابات نيابية منذ ٥٠ عاماً.

٢٠- إسرائيل تقصف قرية بجنوب لبنان بالمدفعية الثقيلة.

ليبيا :

٩- ليبيا تطالب بعقد إجتماع طارئ لمجلس وزراء الخارجية العرب لبحث امتلاك إسرائيل لأسلحة كيميائية.

٣٠- افتتاح اعمال المؤتمر الـ ١٩ لاتحاد البرلمانات الافريقية بطرابلس.

٣١- في ختام أعمال مؤتمر البرلمانات الافريقية:

- تأييد ومسانده موقف ليبيا في أزمتها الراهنة مع الغرب.

مصر :

٢- مبارك في حديث للتلفزيون المصري:

- تنفيذ الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية يشجع سوريا ولبنان على المضي في عملية السلام.

٧- مبارك والاسد يستعرضان بالاسكندرية نتائج اتصالات جميع الاطراف لاستئناف مسيرة السلام.

١١- في ختام إجتماعات اللجنة المركزية لحركة فتح:

- الاستيطان والسلام لايتفقان

- دعم ومساندة السلطة الفلسطينية

١١- عرفات وموسى بحثا تطورات عملية السلام في المنطقة.

١٢- افتتاح المرحلة الأولى لميناء العريش البحري للسفن العالمية التجارية.

- الالفي في لقاء مع شباب الجامعات:

- احباط مخطط إرهابي ضخم والقبض على جميع عناصره.

١٣- مصر تتقدم بمشروع إلى لجنة نزع السلاح لنزع الأسلحة النووية بنهاية عام ٢٠٢٠.

- عصمت عبدالمجيد يدعو الفصائل الصومالية للإجتماع في الجامعة العربية.

١٥- مصر تجدد رفضها التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية.

١٧- مصر تطالب السودان بتسليم المتهمين الثلاثة لمحاولة اغتيال مبارك.

- مبارك وولي عهد الكويت سعد الصباح يبحثان العلاقات الثنائية والسلام في المنطقة.

٢١- نجاة ١٢٠ راكباً مصرياً في حادث لطائرة مصرية بمطار اسطنبول.

٢٢- مبارك في لقاء مع شباب وأساتذة الجامعات بالاسكندرية:

- صعوبة عقد قمة القاهرة الإقتصادية إذا لم تتقدم عملية السلام.

٢٨- مبارك في لقاء مع مجلس جامعة الاسكندرية:

- قمة القاهرة الإقتصادية لن تنجح بدون سلام عادل بالمنطقة.

الولايات المتحدة :

٣- تحطم طائرة أمريكية قرب قاعدة الظهران بالسعودية.

٤- صحيفة صنداي تايمز تكشف:

- خطة أمريكية لخطف كاراجيتش وتسليمه لمحكمة مجرمي الحرب.

٤- كلينتون يهدد باستخدام الفيتو لوقف مشروع قانون الهجرة.

١٢- الولايات المتحدة تتهم ايران وباكستان والهند باعاقة اقرار اتفاقية حظر التجارب النووية.

١٤- الولايات المتحدة تهدد بفرض عقوبات إقتصادية على تركيا بعد تنامي علاقاتها مع ايران.

١٥- الحزب الجمهوري يرشح روبرت دول رسمياً لخوض انتخابات الرئاسة.

١٧- وايسن فولر السفير الأمريكي الجديد لدى السعودية يؤدي اليمين الدستورية أمام آل جور.

١٨- تحطم طائرة تابعة للرئاسة الامريكية اثر اصطدامها باحد الجبال.

٢١- كولين باول يعلن تاييده لروبرت دول.

- وزارة الخزانة الأمريكية تعلن منع التعاملات المالية مع منظمات ومواطني كل من سوريا - ليبيا - السودان - ايران - كوبا - العراق - كوريا الشمالية.

٢٤- البنتاجون يبلغ الكونجرس رسمياً ببيع صفقة أسلحة لتايوان قيمتها ٢٤٠ مليون دولار.

٣٠- كلينتون يبدأ حملته الانتخابية رسمياً في ختام مؤتمر الحزب الديمقراطي.

٣١- لويس فرقان يعتزم مقاضاه وزارة الخزانة الأمريكية لمنعه من استلام جائزة من ليبيا.

اليابان :

٢٣- السلطات المحلية في "أوكينا" ترفض الوجود العسكري الأمريكي.

٢٨- قرار المحكمة العليا باوكيناوا بارغام الملاك على تأجير الاراضي للجيش الأمريكي.

اليمن :

١٤- اليمن يتهم اريتريا باحتلال حنيش الصغرى ويخرق بنود اتفاق باريس.

١٥- على عبدالله صالح يدعو مجلس التعاون الخليجي لقبول اليمن عضواً فيه.

١٦- اليمن تستعيد جزيره حنيش الصغرى من اريتريا.

١٧- صالح يطالب اريتريا باخلاء جزيره حنيش ومجلس الأمن يدعو الطرفين لضبط النفس.

١٨- المعارضة اليمنية تطالب بإقالة القادة العسكريين المسئولين عن إحتلال حنيش.

٢٩- اليمن توقع اتفاقاً للتعاون الإقتصادي مع السعودية.

يوجوسلافيا الجديدة :

٢- استجابة لضغوط أمريكية:

- كرواتيا توافق على تصفية الدولة الكرواتية في البوسنة.

٤- خطة عسكرية أمريكية لاختطاف كاراجيتش وتسليمة لمحكمة مجرمي الحرب.

٥- كروات البوسنة يعلنون موافقتهم على تسوية الخلاف مع المسلمين والاتحاد الاوروبي.

٦- بعد توقيع زعماء المسلمين:

- اتفاق مسلمي وكروات البوسنة على تشكيل حكومة محلية في موستار.

٧- الاتفاق على اقامة علاقات دبلوماسية بين كرواتيا وصربيا.

٨- صرب البوسنة يمنعون التفتيش عن مقابر جماعية باراضيهم.

١٥- كريستوفر في البوسنة لدعم اجراء الانتخابات.

١٦- مطار سراييفو يستقبل أول طائرة مدنية لأول مرة منذ ٤ سنوات.

- الاتفاق رسمياً على حل دولة الكروات في البوسنة ودمجها في الاتحاد الفيدرالي.

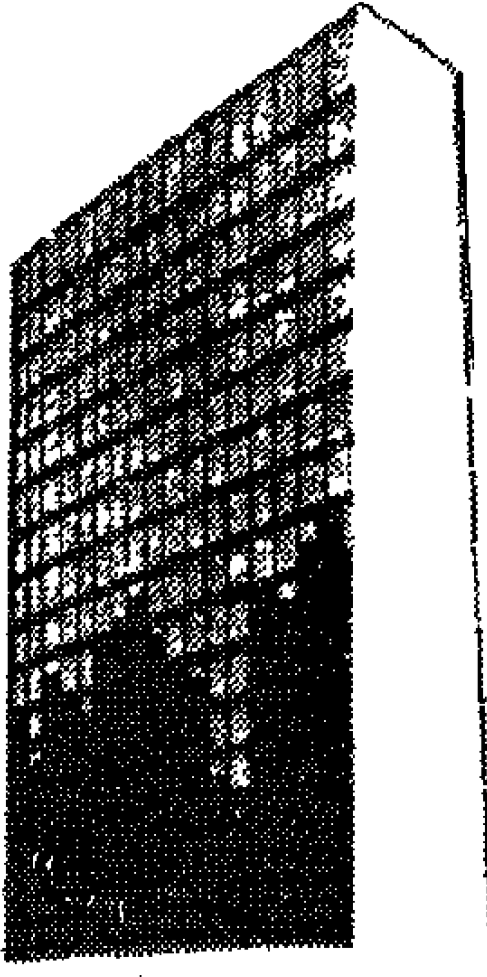
١٧- الولايات المتحدة ترفض تأجيل الانتخابات البوسنية وتحدد لها يوم ١٤ سبتمبر.

١٩- قوات حلف الاطلنطي تدمر ٢٤ طن من الذخيرة والالغام الصربية المحظورة.

٢٣- اتفاق الاعتراف الرسمي المتبادل بين صربيا وكرواتيا.

اليونان :

٢٣- كوستيس يحل البرلمان ويقرر اجراء انتخابات مبكرة.





نشاط الأمم المتحدة

إعداد : نادية عبد السيد

مجلس الأمن :

البوسنة والهرسك :

– تبذل الولايات المتحدة جهودا مكثفة لابعاد مجرمى الحرب الصربيين رادوفان كاراجيتش وراتكو ميلاديتش عن السلطة وتهيئة الظروف اللازمة لاجراء الانتخابات البوسنية فى موعدها فى منتصف سبتمبر القادم (٥/٣١).

– اعترف الضابط الكرواتى ورازين ايرديموفيتش أمام محكمة مجرمى الحرب الدولية بالمشاركة فى عمليات التطهير العرقى للمسلمين فى منطقة سربرنيتشا بأوامر الصرب (٥/٣١).

– أكد بيتر جالبريث السفير الامريكى لدى كرواتيا فى بيان أمام لجنة العلاقات الدولية بمجلس النواب الأمريكى أن واشنطن لم تعترض على شحنات الأسلحة الأيرانية للبوسنة على الرغم من الحظر الدولى الذى كان مفروضا على نقل الأسلحة إلى المنطقة (٥/٣١).

– تناول البيان الختامى لقمة البلقان التى عقدت فى جنيف الخطوات التى يتعين على الأطراف اتخاذها نحو إجراء انتخابات ديمقراطية حرة فى موعد أقصاه ١٤ سبتمبر كما جاء فى اتفاق دايتون للسلام (٦/٢).

– طالب وارين كريستوفر وزير الخارجية الأمريكى الرئيس الصربى سلوبودان ميلوسيفتش بعزل رادوفان كاراجيتش وراتكو ميلاديتش من منصبهما وتسليمهما إلى محكمة لاهاى الدولية لتورطهما فى ارتكاب جرائم حرب ضد مسلمى البوسنة وأضاف أن صبر المجتمع الدولى قد نفذ بشأن قضية محاكمة مجرمى الحرب بالبوسنة (٦/٣).

– القى البوليس الكرواتى القبض على مسئول عسكرى من كروات البوسنة يدعى زلاتكو الكسوفسكى وهو ضمن ستة من كروات البوسنة وجهت اليهم المحكمة الدولية لجرائم حرب البوسنة اتهامات بارتكاب جرائم حرب ضد المسلمين بوسط البوسنة عام ١٩٩٣ (٦/١٠).

تقرر تأجيل مراسم توقيع اتفاقية ضبط التسلح فى البلقان بعد فشل المساعى النرويجية فى اقناع المسلمين والصرب على توقيع الاتفاقية فى أوسلو وأعلنت الخارجية النرويجية أن الخلاف لايزال قويا حول تسمية الكيان الصربى فى ديباجية الاتفاقية بعد أن أصر وفد الاتحاد الفدرالى فى البوسنة على عدم الاشارة إلى الصرب بعبارة "الدولة المستقلة" (٦/١١).

– طالب مؤتمر فلورنسا الوزارى الدولى الخاص بالبوسنة بعزل رادوفان كاراجيتش وراتكو ميلاديتش وقال البيان الختامى للمؤتمر الذى حضره وزراء من أكثر من ٤٠ دولة أن العقوبات الإقتصادية مازالت خيارا مطروحا كوسيلة لضمان التقيد باتفاق سلام البوسنة (٦/١٥).

– قضت المحكمة العليا الأمريكية بدستورية محاكمة رادوفان كاراجيتش أمام المحاكم الأمريكية بتهم الاغتصاب والتعذيب خلال الحرب فى البوسنة (٦/١٨).

– أعلن السفير نبيل العربى رئيس مجلس الأمن (الحالى) عن رفع الحظر على دول الاتحاد اليوغسلافى السابق المفروض منذ ٢٥ سبتمبر ١٩٩١ فى ظل اتفاق ضبط التسلح الذى وقعته الاطراف المعينة فى فلورنسا (٦/١٨).

– قرر حلف الاطلنطى والاتحاد الأوروبى وقف الحصار البحرى المشترك المفروض على دول الاتحاد اليوغسلافى السابق منذ حوالى أربع سنوات بهدف منع تصدير الأسلحة اليها بعد أن قرر مجلس الأمن الغاء حظر تصدير السلاح (٦/١٩).

– أكد د. بطرس غالى فى تقرير بعث به إلى مجلس الأمن أن الشعور بالخوف واعاقة حرية التنقل من جانب السلطات بما فى ذلك البوليس قد أعاقا عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم والقى باللوم على صرب البوسنة والكروات البوسنيين لتجاهل اتفاقيات السلام (٦/٢٧).

– بدأت محكمة جرائم الحرب فى لاهاى جلستها بتلاوة قرارى الاتهام الموجهين إلى رادوفان كاراجيتش وراتكو ميلاديتش بارتكاب جرائم حرب ضد الانسانية والاستماع إلى شهادات الشهود على مدى سبعة أيام (٦/٢٧).

– وصف كارل بيلت المنسق الدولى للسلام فى البوسنة استقالة رادوفان كاراجيتش بأنها تمثل نجاحا كبيرا للدبلوماسية الدولية وخطوة للأمام، وأعربت فرنسا عن أملها فى أن تكون الاستقالة صحيحة وقاطعة وتمنع كاراجيتش من المشاركة فى انتخابات البوسنة (٦/٣٠).

– فى تحد سافر لجميع الضغوط والتهديدات الدولية أعلن رادوفان كاراجيتش أنه باق فى منصبه ودعا فى خطاب بثته محطة التلفزيون الصربية مواطنيه إلى الالتفاف حوله فى انتخابات سبتمبر (٧/٢).

– فى بالى معقل صرب البوسنة أعلن كارل بيليت أنه لايعرف حتى هذه اللحظة وضع كاراجيتش وأنه لايستطيع أن يقطع بتخلى كاراجيتش عن منصبه وكانت بيليانا نائبة كاراجيتش قد أعلنت أن كاراجيتش خولها صلاحياته غير أنها أكدت احتفاظه بصفته كرئيس (٧/٣).

– بدأ محققو وخبراء المحكمة الدولية لجرائم الحرب استخراج رفات ضحايا المذابح

الجماعية من المسلمين وأكدت المحكمة أن سربرنيتشا ستكون أول المواقع التي سيحفر فيها الخبراء والمحققون الدوليون (٧/٥).

– أمر الرئيس بيل كلينتون ببدء الخطة التي تقودها الولايات المتحدة لتوفير المعدات العسكرية والتدريب لجيش الاتحاد الفيدرالي الكرواتي – المسلم وذلك بعد ساعات من موافقة البرلمان البوسني على قانون يقض بدمج القوات العسكرية لاتحاد المسلمين والكروات وصرح الرئيس كلينتون أن الولايات المتحدة ستنقل خلال أسابيع معدات عسكرية إلى البوسنة تقدر قيمتها بنحو ١٠٠ مليون دولار (٧/١٠).

– رفضت محكمة العدل الدولية بغالبية ١٤ صوتا ضد صوت واحد هو للقاضي اليوغسلافي ميلينكو كريتش الاعتراض الذى قدمته بلجراد لمنع المحكمة من النظر في شكوى الحكومة البوسنية على يوغسلافيا الاتحادية وأقرت أن من حقها أن تحكم في هذه القضية التى تخص جرائم الابادة البشرية (٧/١٢).

– طالب قاضي محكمة جرائم الحرب الدولية كلود جوردا ممثلي الادعاء بالتحرى عن الروابط والعلاقات التي تربط الرئيس الصربي سلوبودان ميلوسفيتش بالمتهمين الصربيين وصرب البوسنة بوجه عام وانتقد القاضي صربيا صراحة لعدم تنفيذها أوامر سابقة للمحكمة باعتقال كل من كاراجيتش وميلاديتش (٧/١٢).

وصل ريتشارد هولبروك المبعوث الأمريكي السابق في البوسنة إلى سراييفو حاملا معه رسالة واضحة تؤكد عدم أرتياح واشنطن لمستوى تطبيق اتفاق دايتون للسلام وتهديدات أمريكية باعادة فرض العقوبات الإقتصادية على صربيا مالم تجبر كاراجيتش وميلاديتش على الخروج من السلطة بعد اتهامهما من جانب المحكمة الدولية في لاهاى بارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين في البوسنة (٧/١٦).

– كشف تقرير دولي للأمم المتحدة النقاب عن قيام خمسين شخصا من المدانين بارتكاب جرائم حرب في البوسنة باللجوء إلى مناطق أمنة في أراضي صرب البوسنة بالاضافة إلى خمسة عشر شخصا في أراضي الاتحاد الكرواتي المسلم وثلاثة آخرين في الاتحاد اليوغسلافي الجديد (٧/١٧).

– وجه الأمين العام لحلف شمال الاطلنطي خافيير سولان تحذيرات شديدة إلى صرب البوسنة الذين هددوا بخطف أفراد قوات تطبيق السلام (ايفور) وقال أنه لن يتسامح أبدا مع أى محاولة اعتداء على القوة الدولية ومقراتها وأفرادها (٧/١٧).

– ذكر كارل بيليت في تقرير رفعه إلى مجلس الأمن أنه مقتنع أن أهداف اتفاقيات دايتون قابلة للتحقيق الا أنه سيكون من الصعب تحقيقها خلال عام (٧/١٧).

– أعلن الكسندر ايفانكو المتحدث باسم الأمم المتحدة في سراييفو أن صرب البوسنة هددوا بأسر وقتل أفراد الشرطة الدولية في المناطق الخاضعة للصرب في حالة صدور أمر أعتقال زعيمهم رادفان كاراجيتش بالقوة (٧/١٨).

– بعد مفاوضات شاقة بضغوط أمريكية مكثفة على بلجراد أعلن ريتشارد هولبروك أن زعيم صرب البوسنة كاراجيتش استقال من جميع المناصب العامة وانسحب من الحياة السياسية ليمهد الطريق أمام اجواء الانتخابات العامة في البوسنة في سبتمبر القادم (٧/١٩).

– دعت محكمة لاهاى لجرائم الحرب في يوغسلافيا السابقة إلى فرض حظر على مشاركة الرياضيين الصرب في أولمبياد أتلانتا من أجل الضغط على بلجراد لتسليم مجرمي الحرب (٧/٢٠).

– قال ريتشارد جولد ستون المدعي العام للمحكمة الدولية لجرائم الحرب في لاهاى أن مصداقية الأمم المتحدة ستتعرض للخطر مالم تتم محاكمة المسئولين الصربيين وعارض بشدة الفكرة القائلة أن تقديمهما للمحاكمة سيكون ثمنه كبيرا (٧/٢١).

طالب محمد شاكر بيه مندوب البوسنة لدي الأمم المتحدة باعادة فرض العقوبات على صربيا لامتناعها عن المساعدة في القبض على كاراجيتش وبقية مجرمي الحرب الصرب (٧/٢٣).

أتهم رئيس محكمة جرائم الحرب يوغسلافيا "بانتهاك القانون الدولى لاخفاقها في اعتقال زعيم صرب البوسنة رادوفان كاراجيتش والقائد العسكرى راتكو ميلاديتش" وأشار إلى أنه وجه اتهامه في خطاب موجه إلى مجلس الأمن (٧/٢٣).

– أعلن متحدث باسم قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في البوسنة أن القوات الدولية صادرت مخبأ للأسلحة يعود إلى الكروات البوسنيين ومنعت قواتهم من التحليق فوق البوسنة حتي أشعار آخر. وعلي صعيد آخر أعلن كارل بيليت الممثل المدنى الدولى في البوسنة أن المجتمع الدولي لن يمدد المهلة المحددة (التي أنتهت عند منتصف ليلة ٨/٢) للكروات للموافقة على نتائج الانتخابات البلدية في مدينة موستار المقسمة على أساس عرقى (٨/٣). ويشترط الكروات للمشاركة في مجلس بلدى موحد للمدينه الغاء جزء من نتائج الانتخابات وتشكيل مجلس مؤقت يضم ٢٣ عضوا يتقاسمه المسلمون والكروات بالتساوى بينما تترك المقاعد الخمسة الباقية التى فاز بها المسلمون شاغرة حتى موعد الانتخابات البوسنية العامة (٨/٤).

– في تطور إيجابى مفاجئ أعلن ميل بوليتس كبير مفاوضى كروات البوسنة استعدادهم لقبول التسوية الأوروبية لأزمة أقتسام السلطة في موستار بين المسلمين والكروات (٨/٥).

– بعد ثلاثة أيام من المفاوضات المتواصلة تم في موستار التوقيع على اتفاق بين الكروات والمسلمين والاتحاد الأوروبى للتعاون على إدارة شئون المدينة (٨/٦).

– هدد المتحدث باسم كارل بيليت الوسيط الدولى في البوسنة بطلب تدخل قوة حلف الاطلنطي لحفظ السلام مالم يتوقف صرب البوسنة عن اعاقة عمليات التنقيب عن جثث ضحايا الأبادة الجماعية بالأراضي الخاضعة لهم (٨/٨).

– كشفت اليزابيث ايهن مقدرة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في يوغسلافيا السابقة عن وقوع مخالفات عديدة في عمليات تسجيل اسماء الناخبين في الانتخابات البوسنية المقرر اجراؤها في ١٤ سبتمبر وأكدت ايهن أنها أرسلت إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقريرا مفصلا حول محاولات تخريب الأطراف الثلاثة (الصرب والكروات والمسلمين) لعملية الانتخابات مشيرة إلى أن هذه المخالفات تعد شكلا من اشكال التطهير العرقى في البوسنة (٨/١١).

– وقع المسلمون والكروات على اتفاقية لحل دويلة كروات البوسنة المعروفة باسم "هرسك البوسنة" وتنص الاتفاقية على نقل وظائف دويلة "هرسك البوسنة" التي أعلنها الكروات من جانب واحد للمؤسسات الفيدرالية البوسنية بحلول ٣١ أغسطس وتتضمن الاتفاقية خططا تفصيلية لتطوير الاتحاد الفيدرالي وأنشاء محكمة فيدرالية للبت في صحة الانتخابات المحلية التي جرت في موستار (٨/١٦).

– أفاد ناطق باسم حلف شمال الاطلسى أن القوة متعددة الجنسيات (ايفور) بدأت تدمير ٣٠٠ طن من الأسلحة والذخائر العائدة إلى صرب البوسنة في موقع شمال شرق سراييفو ووصف مسئولو صرب البوسنة هذه العملية بأنها استفزاز في حين أشارت (ايفور) إلى تعرضها إلى تهديدات الأمر الذى دفعها إلى اتخاذ اجراءات أمنية أضافية (٨/١٩).

– انتقد المدعى العام لمحكمة جرائم الحرب الدولية في لاهاى القوات الدولية في البوسنة التي تتجنب اعتقال رادوفان كاراجيتش وراتكو ميلاديتش وغيرهما من المتهمين بارتكاب جرائم ضد الانسانية (٨/٢١).

العراق :

– طالبت الأمم المتحدة المجتمع الدولى بتقديم مساعدة عاجلة بقيمة ٨٠ مليون دولار قبل تطبيق صيغة "النفط مقابل الغذاء" لتغطية الحاجات الملحة للسكان من المياه والمواد الغذائية والأدوية ولمجالات الزراعة والسكان والتربية (٦/٤).

– أعلنت شركة انابيب نفط الحكومة التركية "بوتاس" أن التصليحات في أنبوب النفط العراقى – التركى قد أنتهت وان كلا الجانبين مستعد ويمكن بدء التشغيل خلال ساعة بعد أعطاء الضوء الأخضر من الأمم المتحدة (٦/٥).

توجه إلى بغداد فريق فنى تابع للأمم المتحدة لتفتيش مواقع انتاج النفط العراقى ودرس طرق توزيع المواد الغذائية في إطار صيغة "النفط مقابل الغذاء" (٦/٧).

– وافق وزراء الدول الأعضاء بمنظمة أوبك على زيادة سقف الانتاج الكلى للمنظمة من ٢٤,٢٨ مليون برميل إلى ٢٥,٢٢ مليون برميل

يوميا وذلك لمنح العراق حصة تقدر بمليون و١٠٠ الف برميل يوميا (٦/٧).

– قام فريق من خبراء الأمم المتحدة المتخصصين في الحرب الجرثومية بتفكيك موقع رئيسي للأسلحة البيولوجية في العراق وقال جوران والن مدير مركز المراقبة المستمرة والتحقق في بغداد "أننا ندمر المواقع بنفس الاسلوب الذي دمر به (موقع الأسلحة الكيماوية) المثنى (٦/٩).

– قررت الأمم المتحدة سحب فريق من مفتشيها من موقع الحرس الجمهوري العراقي بعد أن منعته السلطات العراقية من تفتيش الموقع (٦/١١).

– وصلت إلى بغداد مجموعة جديدة من خبراء الأسلحة التابعين للأمم المتحدة للبحث عن أسلحة تحظرها شروط وقف اطلاق النار في حرب الخليج وصرح مصدر في الأمم المتحدة أن المجموعة تضم ٣٠ خبيرا وأنها ستجري زيارات ميدانية لمواقع لم يحددها المصدر (٦/١١).

– تقدم العراق بطلب رسمي إلى الأمن لايفاد بعثة خاصة تمثل الدول الدائمة العضوية في المجلس اضافة إلى مصر باعتبارها ترأس أعمال المجلس (في دورته الحالية) للتفتيش على كافة المواقع التي يرغب فريق التفتيش في زيارتها (٦/١٣)، وبعد أن دخلت المواجهة بين العراق وخبراء التفتيش الدولي يومها الرابع لم تظهر مؤشرات إلى أستعداد بغداد للتراجع عن رفضها السماح للخبراء بدخول مبان أحدهما تابع للحرس العراقي (٦/١٤).

– أدان مجلس الأمن العراق بسبب رفضه فتح منشآته لمفتشي الأمم المتحدة للتفتيش وفي بيان رسمي طالب المجلس رئيس اللجنة الخاصة بالتوجه إلى بغداد في أقرب وقت والعمل على ضمان فتح العراق لكافة منشآته للخبراء الذين يرغبون في التفتيش دون قيد أو شرط (٦/١٤).

– أعلن مسئول من الأمم المتحدة في بغداد أن مفتشي الأسلحة التابعين للمنظمة الدولية انسحبوا من ثلاثة مواقع للحرس الجمهوري كانوا يراقبونها في العاصمة العراقية وحولها، وصرح رالف اكيوس أنه قدم موعد زيارته إلى بغداد بعد أن دعاه مجلس الأمن إلى التوجه إلى العراق عقب اندلاع الأزمة بين العراق والأمم المتحدة (٦/١٥).

– نفى العراق التخطيط للاعتداء على طائرة تابعة للجنة الخاصة ووصف العراق اتهامات رالف اكيوس بأنها ادعاءات لا أساس لها من الصحة ومبنية على معلومات خاطئة وبعث المندوب العراقي بالأمم المتحدة نزار حمدون رسالة بهذا الشأن إلى نبيل العربي رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي متضمنه نتائج التحقيق الذي أجراه العراق حول اتهامات الأمم المتحدة بالتورط في الاعتداء على فريق التفتيش الدولي (٦/١٨).

– ذكر رئي لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة انطونيوس ايتيل أن هناك عقبة كبيرة تمنع اللجنة من تطبيق اتفاق النفط مقابل الغذاء وقال أنه يحاول من جهته التفرقة بين هذا الاتفاق الانساني والأزمة الجديدة الناجمة عن رفض بغداد السماح لمفتشي الأمم المتحدبدخول المواقع العراقية (٦/١٨).

– ذكر مسئولون بالأمم المتحدة أن فريق التفتيش التابع للمنظمة الدولية أنتهى من ازالة مصنع كبير للأسلحة يخصص لانتاج الأسلحة البيولوجية التي تتسبب في مرض الحجرة الذي يصيب الماشية والانسان بالاضافة إلى أسلحة جرثومية أخرى (٦/٢١).

– قال رالف اكيوس في مؤتمر صحفي أن الحكومة العراقية تعهدت بالسماح للجنة الأمم المتحدة بالدخول فورا من دون شرط أو عقبات إلى جميع المواقع التي ترغب في تفتيشها، وأضاف أنه سيرفع تقريرا بنتيجة مهمته إلى مجلس الأمن (٦/٢٣).

صرح رالف اكيوس في مؤتمر صحفي عقده بالأمم المتحدة أنه لا يقلل من شأن "التنازلات" التي قدمها العراق أثناء زيارته الأخيرة لبغداد وأضاف "فيما يتعلق بالجوهر، لم يطرأ جديد، فالعراق مازال يخفي أسلحة مهمة ووثائق مهمة ونحن مقتنعون بأن العراق مازال يخفي المواد في مراكز بعيدة وحساسة، ويقلقون من قيامهم بنقل المواد.. خصوصا بواسطة الشاحنات المتنقلة ما يجعل الأمر صعبا لنا" (٦/٢٤).

– رحب مجلس الأمن بنتائج الزيارة التي قام بها رالف اكيوس والتي اسفرت عن اعلان العراق التزامه بمواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة (٦/٢٥).

– استقبل نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ماوريتسيو تزيفيرو مساعد رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي صرح بأن العراق لم يعد لديه قدرة على البدء في برامج للتسليح النووي "غير أنه لاتزال هناك نقاط في هذا الملف يتعين أيضاحها" (٦/٢٧).

– طالبت الكويت د. بطرس غالي بضرورة العمل لايجاد قوات دولية تابعة لليونيكوم على الحدود البحرية لدولة الكويت مع العراق لمراقبة هذه المنطقة وتعرية كافة الافتراءات والمزاعم التي تصدر عن حكومة العراق بين الحين والآخر تتهم خلالها الكويت بالتحرش ببعض الزوارق البحرية العراقية (٦/٢٧).

– ذكرت وكالة أنباء الأناضول التركية أن العملية العسكرية التي نفذها الجيش التركي ضد متمردي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق أنتهت بانسحاب الجيش ومصرع ٤٥ متمردا (٦/٢٧).

– أجتمع اكيوس في الكويت مع الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح وأجرى محادثات مع ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبد الله الصباح بعد أن شارك في الاحتفال بمناسبة مرور ٥٠ عاما على تصدير أول شحنة من النفط الكويتي ونقلت وكالة الانباء الكويتية عن اكيوس تأكيده أن العراق لايزال يمتلك ما بين ستة وستة عشر صاروخا بعيد المدى يمكن تزويدها رؤوسا كيماوية أو جرثومية (٧/١).

– بادرت البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة إلى رفض "خطة توزيع" العائدات النفطية العراقية بالصيغة التي قدمتها الحكومة العراقية إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وقالت الناطقة باسم الأمين العام أن الدائرة القانونية ودائرة الشئون الانسانية لا تزالان في صدد تقويم "خطة التوزيع" وأن الأمين العام لم يتسلم الخطة حتى الآن (٧/١).

جاء في بيان وزعته العراق لدى الأمم المتحدة في جنيف أن "النظام الايراني يحتجز في معسكراته ما يزيد على عشرين الف أسير عراقي كما أن مصير أكثر من ستين الف مفقود عراقي لا يزال مجهولا بعد مضي ما يقرب من ثمان سنوات على وقف اطلاق النار بين العراق وايران" وهو ما يعتبر خرقا للفقرة الثالثة من قرار مجلس الأمن ٥٩٨ والمادة ١١٨ من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ الخاصة بمعاملة أسرى الحرب (٧/٤).

– جدد مجلس الأمن الحظر الدولي الشامل المفروض على العراق، وتضمنت جلسة مجلس الأمن مناقشة التطورات المتعلقة بتنفيذ مذكرة التفاهم التي أبرمها العراق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة في مايو الماضي بشأن تنفيذ القرار ٩٨٦ (٧/٥).

– اتهمت المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تركيا بالتحليق فوق مخيم للاجئين في شمال العراق واثارة الذعر بين سكان المخيم (٧/٦).

– واصل العراق نهج المماطلة في إجتماع اللجنة الفنية بشأن الأسرى الكويتين الذي عقد على الجانب الكويتي من الحدود المشتركة وأمتنع العراق عن تقديم أية ايضاحات مطلوبة منه للافصاح عن مصير ١٢٨ أسيرا كويتيا سبق له أن قدم ردودا منقوصة على ملفاتهم (٧/٩).

– احتج العراق رسميا لدى الأمم المتحدة على قيام طائرة أمريكية بانتهاك حرمة أجوائه بدعوى القيام بعمليات مسح جوي لحساب اللجنة الخاصة التابعة للمنظمة الدولية (٧/٩).

– وضعت لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن مسودة الترتيبات التي تنظم تطبيق اتفاق "النفط مقابل الغذاء" وقررت اللجنة أن يشرف على مبيعات النفط أربعة من خبراء النفط المستقلين يعينهم الأمين العام للأمم المتحدة (٧/٩).

– في تقرير قدمه رئيس لجنة التعويضات جيوسبي بالدوتش إلى رئيس مجلس الأمن أوضح أن فريق المفوضين التابع للجنة كان قد تسلم عرائض من كل من شركة نفط الكويت والحكومة العراقية حول المطالبة التي تقدمت بها شركة نفط الكويت من أجل استيفاء تعويضات عن تكاليف اخماد الحرائق في آبار النفط الكويتية (٧/١٢).

– تقدمت العراق بشكوى لدى الأمم المتحدة ضد الكويت تتهمها بـ "استفزاز الصيادين" العراقيين في مياهها الإقليمية في الخليج (٧/١٣).

– ارجات الأمم المتحدة اصدار تعليماتها

بشأن تحديد كيفية تطبيق صيغة "النفط مقابل الغذاء" التى اتفقت عليها العراق مع الأمم المتحدة فى مايو الماضى إلى موعد لم يحدد وذلك بعد أن طلبت الولايات المتحدة وروسيا مهلة اضافية لدراسة الملف (٧/١٣).

– سلم السفير عبدالله الانبارى رئيس وفد العراق د. بطرس غالى ردود الحكومة العراقية وملاحظاتها على خطة توزيع الغذاء والدواء والمواد الصحية من عائدات مبيعات النفط العراقية وأعرب عن أمله بأن يصادق د. بطرس غالى على خطة التوزيع (٧/١٥).

– فى رسالة وجهها رالف اكيوس إلى رئيس مجلس الأمن استعرض اكيوس افتعال العراق لحادث تهديد مروحية تابعة للجنة الخاصة فى منتصف الشهر الماضى أثناء قيامها بمهمة رسمية لدعم أنشطة تفتيش موقعين عسكريين جنوب غرب بغداد كانت السلطات العراقية قد منعت مفتشى اللجنة من دخولها (٧/١٥).

– أكد مسئول فى فريق الأمم المتحدة أن خبراء الأسلحة الدوليين تمكنوا من تفتيش عدد من المواقع العسكرية التى يصنعها العراق بأنها حساسة (٧/١٦).

– طلب رالف اكيوس عقد لقاء مع اعضاء مجلس الأمن لأن فريقا من فرقه العاملة فى العراق واجه مصاعب خلال عملية تفتيش مؤخرا، وقال مسئولون بريطانيون أن الحكومة العراقية منعت فرق التفتيش من القيام بواحدة من عملياتها وقطعت الطريق أمامها بذريعة أن الطريق "طريق رئاسى" (٧/١٧).

– سلم د. بطرس غالى رئيس الوفد العراقى السفير عبدالأمير الأنبارى موافقة الأمانة العامة للأمم المتحدة على خطة توزيع المواد الغذائية والطبية والصحية ووصف د. بطرس غالى الموافقة على خطة التوزيع بانها "خطوة بين خطوات مختلفة نحو تنفيذ القرار ٩٨٦ (٧/١٨).

– طالب مجلس الأمن العراق بالسماح الفورى لمفتشى الأسلحة الدوليين بدخول قواعد عسكرية عراقية بعد أن منعهم حراس عراقيون مسلحون من الاقتراب من قاعدتين عسكريتين فى بغداد وأكد المجلس أن رفض السلطات العراقية تمكين المفتشين الدوليين من دخول بعض المواقع أمر " فى منتهى الخطورة ولكنه استبعد القيام بعمل عسكرى ضد العراق (٧/٢٠).

– استأنف خبراء اللجنة الخاصة عمليات التفتيش واعتبر اكيوس أن العراقيل أمام المفتشسن تعد " استهزاء" باتفاق تم التوصل اليه فى يونيو مع طارق عزيز بعد حوادث مماثلة (٧/٢١).

– طالب بيان أصدره مجلس الأمن العراق بأن يلتزم بشكل كامل بقرارات الأمم المتحدة وبتعهداته بأن تسمح عربة بدخول كل المواقع دون قيود، وقال الآن جاميه رئيس المجلس أن المجلس يراجع تعاون العراق مع لجنة الأمم المتحدة وسيقرر موقفه على أساس التزام العراق (٧/٢٣).

– وجه وزير الخارجية العراقى محمد سعيد الصحاف رسالة إلى رئيس مجلس الأمن فى شأن مواصلة القوات المسلحة التركية أعمالها العسكرية داخل أراضى جمهورية العراق وأجوائها تحت ذريعة ملاحقة عناصر حزب العمال التركى وأعرب الوزير عن أمله بأن ينهض مجلس الأمن بمسئولية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين (٧/٢٦).

– بدأت فى جنيف جلسات استماع قانونية لوضع توصية بشأن الطلب الذى تقدمت به شركة نفط الكويت لتعويضها بمبلغ بليون دولار عن اخماد مئات الحرائق النفطية التى أشعلها قوات الاحتلال العراقية فى الكويت فى فبراير ١٩٩١ (٧/٢٩).

– فى رسالة وجهها كمال خرزى الممثل الايرانى لدى الأمم المتحدة إلى د. بطرس غالى أكدت طهران أن "الحكومة العراقية غير قادرة على ممارسة سلطاتها الفعلية على أراضيها فى شمال شرق العراق" وأنه "ردا" على عمليات التسلل للمجموعات الأرهابية وتماشيا مع حقها فى الدفاع عن ذاتها الوارد فى المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، أتخذت إيران اجراءات فورية ومناسبة وضرورية لصد الأعمال العدوانية" (٧/٣٠).

– طالبت لجنة العقوبات الدولية رئيسها انطونيوس ايثل أن يستفسر من واشنطن عن سبب تعطيلها لاجراءات تطبيق اتفاق "النفط مقابل الغذاء" الذى تم التوصل اليه مع بغداد فى ٢٠ مايو الماضى، وعلى صعيد آخر صرح ادوارد غنيم نائب السفيرة الأمريكية لدى الأمم المتحدة أن واشنطن ليست راضية بعد عن صيغة مراقبة تطبيق الاتفاق الذى يجب أن يكون تحت أشراف دولى صارم، وأعرب عن اعتقاده بأن القرار سيطبق لكنه رفض تحديد مهلة (٨/١).

– فى رسالة بعث بها محمد سعيد الصحاف وزير الخارجية إلى د. بطرس غالى حذر العراق ايران من أى تدخل عسكرى جديد فى أراضيه مؤكدا حقه فى اتخاذ التدابير الضرورية من أجل الدفاع عن سيادته (٨/٢).

– دعا العراق الأمم المتحدة إلى "الاسراع" فى تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء الموقع فى مايو الماضى، ومن وجهة أخرى أكدت الولايات المتحدة أن تحفظاتها على تطبيق الاتفاق تتعلق بعدد المراقبين الذين سيتولون الاشراف على عمليات بيع النفط العراقى والمكان الذى سيقيمون فيه مقرهم وإنما لن تعطى الضوء الأخضر لتطبيق الاتفاق الا بعد الحصول على ضمانات بان هذا الاتفاق سيخضع لرقابة فعالة (٨/٢).

– أعلن مسئول بالأمم المتحدة فى الكويت أن عدد العسكريين التابعين للمنظمة الدولية المكلفين بمراقبة الحدود بين العراق والكويت سينخفض من ٢٤٥ إلى ١٩٥ مراقبا قبل أبريل ١٩٩٧ (٨/٦).

– أعلنت مادلين أولبرايت المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة موافقة بلادها على إجراءات تنفيذ اتفاق "النفط مقابل الغذاء"

وقالت أولبرايت أن بعض التفاصيل التقنية المتعلقة باجراءات تنفيذ الاتفاق لاتزال تحتاج إلى معالجة (٨/٧).

– رفضت دولة الكويت فى رسالة وجهها مندوب الكويت لدى الأمم المتحدة إلى الدكتور بطرس غالى الادعاءات العراقية حول قيام سفن كويتية باطلاق النار على زوارق تابعة لخفر السواحل العراقية فى المياه الإقليمية للعراق وقال أن تلك المزاعم تهدف إلى صرف نظر المجتمع الدولى عن عدم التزام العراق بتطبيق القرارات الدولية (٨/٩).

– أتهمت الولايات المتحدة ايران بمساعدة العراق على انتهاك العقوبات الدولية مقابل أجر تتقاضاه من المهربين لقاء السماح لهم باستخدام مياهها الإقليمية لتفادى التفتيش الدولى وقد اثيرت هذه الشكوى خلال إجتماع لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة وتقرر ارجاء مناقشتها حتى يتسنى للخبراء الأمريكيين تقديم المزيد من التفاصيل (٨/٩). وقد رفضت ايران الاتهامات الأمريكية وصرح مندوب ايران فى الأمم المتحدة بأن الاتهامات الامريكية جزء من حملة الدعاية التى تشنها واشنطن ضد ايران (٨/١٠).

– وافقت لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن على اجراءات تنفيذ النفط مقابل الغذاء لتنتهى بذلك آخر عقبة رئيسية أمام بيع البترول العراقى وقد وافقت اللجنة على الاتفاق بعد أن أعلنت مادلين أولبرايت انتهاء الاعتراضات الأمريكية (٨/٩).

– عين الأمين العام للأمم المتحدة أربعة خبراء مستقلين للعمل كمراقبين لتنفيذ "خطة النفط مقابل الغذاء" وبعث د. غالى بخطابات التعيين للمراقبين الأربعة فى ١٣ أغسطس (٨/١٤).

– بدأت على الجانب العراقى من الحدود العراقية الكويتية إجتماعات اللجنة الدولية المعنية ببحث مشكلة أسرى الكويت التى تضم وفود من الكويت والعراق والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والسعودية والصليب الأحمر وقد عقدت اللجنة حتى الآن ٣١ اجتماعا ولم يقدم أى معلومات يمكن أن تنعكس على تقدم القضية (٨/١٤).

– فى رسالة بعث بها الرئيس كلينتون إلى رئاسة مجلس الشيوخ والنواب أشار أن العراق لم يحترم بنود قرارات الأمم المتحدة التى صدرت فى أعقاب غزو الكويت وأنه قرر تمديد العقوبات الأمريكية المفروضة على العراق (٨/١٥).

– أخطر العراق د. بطرس غالى بأن عدد القنابل والصواريخ من مخلفات حرب الخليج التى تم العثور عليها ومعالجتها بلغ ٢٩٣٩ قنبلة وقذيفة ولغما شهرى يونيو ويوليو الماضى (٨/٢١).

– بدأت اللجنة الخاصة مهمة تفتيش جديدة فى بغداد للتاكد من عدم انتاج العراق لأسلحة الدمار الشامل ويجرى رالف اكيوس محادثات مع طارق عزيز حول الاتفاق التى وقعه العراق مع الأمم المتحدة فى يونيو الماضى

لبحث نقاط الخلاف المتعلقة بالتفتيش عن الأسلحة (٨/٢٢).

– أصدر مجلس الأمن بيانا رئاسيا أكد فيه أن امتثال العراق الكامل لالتزاماته الدولية سينتج عنه رفع تقرير اللجنة الدولية المسئولة عن ازالة الدمار الشامل العراقية بما يؤدى إلى رفع العقوبات المفروضة عليه وانتقد المجلس محاولات العراق وضع شروط على اجراء مقابلات مع مسئولين عراقيين والحد من حرية تنقل المفتشين الدوليين مؤكدا أن ذلك يشكل انتهاكا صارخا لالتزاماته ودعا البيان العراق إلى التوقف عن عرقلة مهام اللجنة الدولية (٨/٢٤).

– أطلع مندوب ايران لدى الأمم المتحدة د. بطرس غالى على "انتهاكات عراقية" لقرار وقف اطلاق النار رقم ٥٩٨ وقال فى رسالتين طالب باعتمادهما كوثيقتين رسميتين فى مجلس الأمن أن العراق "انتهك قرار وقف اطلاق النار ٣٩ مرة فى الفترة من ١٧ أكتوبر وحتى ٣٠ ديسمبر ١٩٩٥" إلى جانب ٤٤ انتهاكا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجارى (٨/٢٤).

– تجددت الاشتباكات بين الحزبين الكرديين بشمال العراق وذكر مسئول بالأمم المتحدة أن موظفى الأمم المتحدة لم يعد باستطاعتهم مواصلة أنشطتهم فى المنطقة الواقعة بالشمال الغربى من مدينة أربيل العراقية حيث تركزت الاشتباكات (٨/٢٦).

– أتهم العراق الولايات المتحدة بمضاعفة العقبات أمام تطبيق اتفاق "النفط مقابل الغذاء "وقال القائم بالاعمال العراقى أن واشنطن تطالب بشكل خاص بزيادة عدد المراقبين المكلفين بتأمين "توزيع عادل" للأغذية والأدوية فى وسط العراق وجنوبه (٨/٢٧).

– أعلن رالف اكيوس أن المهمة التى اختتمها فى العراق أتاحت تفادى حصول أزمة بين العراق والأمم المتحدة وأنه حصل على تأكيدات عراقية وصفها بأنها "مهمة " فيما يتعلق بالسماح للمفتشين باداء مهامهم فى المواقع العراقية المراد تفتيشها (٨/٢٨).

– قال منسق نشاطات الأمم المتحدة فى العراق فولكيرى أن تطبيق اتفاق "النفط مقابل الغذاء" الذى أبرم بين العراق والأمم المتحدة أمر معقد جدا ومازال يحتاج إلى شهر ونصف الشهر تقريبا (٨/٣٠).

– أتهمت الولايات المتحدة ايران بتهريب منتجات بترولية عراقية عبر الخليج وقدم الوفد الأمريكى فى الأمم المتحدة أدلة تثبت تورط طهران وبغداد فى تهريب قوارب تحمل منتجات بترولية عراقية وطلب الوفد من لجنة العقوبات اصدار بيان عن انتهاكات ايران للحظر وعن عمليات الغاز الطبيعى العراقى (٨/٣٠).

– أعلن مسئول فى الأمم المتحدة أن عشرة مدنيين قتلوا فى أربيل كبرى مدن المنطقة الكردية فى القصف الذى استهدف المدينة وأكد مسئول فى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة "أنها فوضى تامة فى الوقت الراهن، هناك كثير من الضجيج بالاضافة إلى نشاط عسكرى برى وجوى مكثف" (٨/٣١).

– واصلت القوات العراقية قصفها لليوم الثانى على التوالى لمواقع الاتحاد الوطنى الكردستانى بزعامة جلال الطالبانى رغم اعلان حالة التأهب القصوى فى صفوف القوات الامريكية بالخليج وذكر مسئول بالأمم المتحدة فى بغداد أن السليمانية وهى المدينة الرئيسية الأخيرة الباقية تحت سيطرة طالبانى تعرضت لقصف بالمدفعية الثقيلة (٩/١).

– أعلن نائب المندوب العراقى فى الأمم المتحدة أن قرار بغداد سحب قواتها من المناطق الكردية فى شمال العراق "واضح وصريح وسينفذ قريبا" إلا أنه لم يحدد جدولا زمنيا ولم يعلن عن أى جدول زمنى يكون قد صدر فى بغداد عقب اجتماع لمجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث العراقى برئاسة صدام حسين (٩/١).

رواندا/ بوروندى:

– عقدت المحكمة الدولية الخاصة بجرائم الحرب فى رواندا ثلاث جلسات استماع بمدينة أروشا فى شمال تنزانيا للمتهمين بتنظيم مذابح جماعية والمشاركة فى قتل الآلاف من قبائل التوتسى فى الكيجالى (٥/٣١).

– أتفقت وكالات الاغاثة على وقف عملياتها فى بوروندى لمدة أسبوع بعد قتل ثلاثة من العاملين فى الصليب الأحمر فى مكمن وأصدرت ٢٨ منظمة اغاثة غير حكومية فى بوروندى بيانا يشجب بشدة مقتل السويسريين الثلاثة (٦/٦).

صرح مسئول فى الأمم المتحدة أن أكثر من ١٣٠٠ شخص من قبيلة الهوتو فى بوروندى هربوا من منطقة حدودية فى شمال البلاد إلى رواندا بعد تردد أنباء عن وقوع أعمال عنف جديدة (٦/٣٠).

– أختتمت القمة السنوية لمنظمة الوحدة الافريقية التى أستمرت ثلاثة أيام فى ياوندى عاصمة الكاميرون بدعوة لتدعيم الجهود من أجل وقف المجازر فى بوروندى (٧/١٠).

– ذكرت مصادر بالأمم المتحدة أن نحو ٦٠٠ من أفراد قبيلة التوتسى قد فروا من منازلهم فى وسط رواندا خوفا من الهجمات التى يشنها متمردون من قبيلة الهوتو (٧/١٤).

– ذكرت وكالة غوث اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن بوروندى طردت ٥٤٠٠ لاجئ من الهوتو الروانديين فى تصعيد لعملياتها لحمل اللاجئين على العودة إلى بلادهم (٧/٢١)، وأحتجت المفوضة ساداكو أوغاتا لدى رئيس بوروندى ورواندا على طرد نحو ١١ الف بوروندى من مخيم كيبيزى شمال بوروندى منذ أغلاقة من قبل السلطات البوروندية (٧/٢٣).

– أستولى الجيش فى بوروندى التى تهيمن عليه أقلية التوتسى على السلطة وأعاد الجيش الرئيس السابق بيار بويويا إلى الحكم بعد أن لجأ الرئيس المخلوع سيفستر نتيبانتو نغانيا إلى مقر السفير الأمريكى فى العاصمة بوجومبورا (٧/٢٥).

– حذر مجلس الأمن من أية محاولة انقلابية فى بوروندى وهدد الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية بمواجهة أى انقلاب فى بوروندى بالقوة (٧/٢٥).

– ندد د. بطرس غالى بالانقلاب الذى وقع فى بوروندى وطالب قادته والأطراف المتصارعة فى بوروندى بضبط النفس والعودة إلى الديمقراطية (٧/٢٦).

– دعا مجلس الأمن القادة العسكريين فى بوروندى إلى عودة الحكم الدستورى ودعا كل الأطراف هناك إلى الامتناع عن القيام بأعمال من شأنها أشعال حمامات الدم العرقية فى البلاد وأعرب المجلس عن أسفه لأن الزعماء المدنيين والعسكريين لم يحلوا خلافاتهم من خلال الأساليب الدستورية (٧/٣٠).

– قال الرئيس الحالى لمجلس الأمن الآن ديجاميه أن الأمم المتحدة متخوفة من العواقب الانسانية التى قد يسببها فرض عقوبات على بوروندى بعد أن فرضت سبع دول أفريقية عقوبات على بوروندى خلال إجتماع عقد فى أروشا فى خطوة للرد على الانقلاب العسكرى الذى اطاح بالحكومة الديمقراطية فى بوروندى (٨/١).

– أعلن المدعى العام فى محكمة الجزاء الدولية الخاصة بجرائم الحرب فى رواندا أن المحكمة اتهمت رسميا الكولونيل الرواندى تيونيتسى باجوسورا المعتقل فى الكاميرون بارتكاب أعمال أبادة فى بلاده عام ١٩٩٤ وقالت الناطقة باسم المحكمة أن تهمة مماثلة وجهت أيضا إلى بوروندى آخر معتقل فى الكاميرون هو وزير النقل السابق اندريه نتاجيرورا (٨/١٥).

– دعا الحاكم العسكرى فى بوروندى الأمم المتحدة لارسال مراقبين دوليين إلى بوجمبورا للتأكد من استقرار الأوضاع فى البلاد وأكد أن وجود فريق من المراقبين الدوليين سوف يساعد على كشف خطأ المزاعم الخاصة بانتشار المذابح فى بوروندى (٨/٢٤).

– طرحت شيلى مشروع قرار فى مجلس الأمن بفرض حظر على توريد الأسلحة لجميع الفصائل البوروندية ويطالب المشروع بأن تبدأ المفاوضات بهدف أقرار الديمقراطية خلال ستين يوما من صدور القرار الدولى (٨/٢٤).

– رفض الحاكم العسكرى فى بوروندى تهديد مجلس الأمن بفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى بلاده اذا لم تتم اعادة النظام الدستورى والديمقراطية إلى البلاد خلال شهرين (٨/٣٠).

ليبيا:

– أقر مجلس النواب الأمريكى مشروع قانون يشدد العقوبات المفروضة على كل من ليبيا وايران وينص على معاقبة الشركات الأجنبية التى تقوم باستثمارات فى حقول نفط ليبية أو ايرانية أو تلك التى تنتهك الحظر التجارى الذى تفرضه الأمم المتحدة على ليبيا (٦/١٩).

– اعتبر العقيد معمر القذافى الحظر

الجوى المفروض على بلاده غير موجود عندما هبطت طائرته فى مطار القاهرة لحضور مؤتمر القمة العربية وطالب الدول العربية عدم التزام العقوبات المفروضة على بلاده منذ أبريل ١٩٩٢ وفتح المطارات العربية أمام الطائرات الليبية (٦/٢٢).

– طالبت فرنسا الأمم المتحدة بمناقشة موضوع خرق الحظر الجوى الذى قام به العقيد القذافى مرتين للمشاركة فى القمة العربية التى عقدت بالقاهرة (٦/٢٤).

– أبلغت القاهرة مجلس الأمن أن الزعيم الليبى زارها من دون أعلان مسبق واعتبرت زيارته خرقا لعقوبات الأمم المتحدة، وعلى صعيد آخر بعث السفير نبيل العربى مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة برسالة إلى رئيس لجنة العقوبات أوضح فيها أن الحصانة الثابتة لرؤساء الدول والتى تشمل وسائل تنقلاتهم حالت دون أخطار لجنة العقوبات فى حينه بوقائع هبوط الطائرة على الأراضى المصرية وهو ما يتفق مع قواعد القانون الدولى وبدون أيه مبررات سياسية (٦/٢٨).

– توجه القاضى الفرنسى جان لوى بروغيير المكلف بالتحقيق فى عملية الطائرة الفرنسية (يوتا – دى سى ١٠) إلى طرابلس لاستجواب أربعة متهمين بالتورط فى تفجير الطائرة، وأبدت السلطات الليبية استعدادها المبدئى للتعاون مع القضاء الفرنسى على أساس المطالب التى تقدمت بها فرنسا فى ديسمبر ١٩٩١ (٧/٥).

– أعلن مجلس الأمن بعد إجتماع للجنة العقوبات الدولية أن الرحلة الأخيرة التى قام بها الرئيس الليبى معمر القذافى لحضور إجتماع القمة العربية تعد انتهاكا للقرار ٧٤٨ (٧/٦).

– أنهى القاضى الفرنسى جان لوى بروغيير مهمة فى ليبيا والتى استمرت ١٢ يوم تتعلق بالتحقيق فى تفجير الطائرة الفرنسية المدنية فوق صحراء النيجر عام ١٩٨٩ وذكرت مصادر مطلعة فى باريس أن مهمة بروغيير كانت "إيجابية" وتمكن خلالها من الاستماع إلى افادات الاشخاص الذين طلب مقابلتهم وإلى عدد من القضاة الليبيين (٧/١٥).

– مدد مجلس الأمن العقوبات على ليبيا لفترة شهرين فى جلسة مغلقة اختلفت فيها مواقف الدول الأعضاء، وذكر السفير نبيل العربى العضو العربى الوحيد فى المجلس أن قرار مجلس الأمن طالب الحكومة الليبية بأن تتعاون فى اظهار الحقيقة وتحديد المسئولية فى حادثتى "بان أمريكان" و"يوتا" ويجب الأعتراف بأن الحكومة الليبية قد اتخذت بالفعل خطوة مهمة نحو تحقيق ذلك فقد قبلت مبدأ محاكمة المشتبه بهما فى دولة ثالثة محايدة أى أن مبدأ تسليم المتهمين قبل بالفعل (٧/١٩).

– قالت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى رسالة بعث بها إلى اللجنة الدولية المختصة تنفيذ العقوبات التابعة للأمم المتحدة أن ٨ دول هى مصر ولبنان والأردن واليمن والصين ومالى وتشاد وأفريقيا الوسطى لم تتقيد بالعقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة على ليبيا(٧/٢٥).

– أبلغ الرئيس القذافى مجلس الأمن أنه سيسافر جوا إلى أى بلد يرغب فى زيارته على الرغم من عقوبات الأمم المتحدة وأضاف أنه ليس فى إمكانه وقف مشاركة بلاده فى المجتمع الدولى والتوقف عن أداء واجباته تجاه بلاده وأمته العربية والقارة الأفريقية والمجتمع الإسلامى أو فيما يتعلق بعضوية بلاده فى حركة البلاد غير المنحازة وفى الأمم المتحدة (٧/٢٧).

– دعا الرئيس الليبى معمر القذافى مجلس الأمن إلى اعادة النظر فى حظر استخدام النقل الجوى المطبق على بلاده، وأكد أن قرار فرض الحظر على ليبيا لايقصد به تجميد عضوية ليبيا فى المنظمات الدولية والإقليمية وأن من حق ليبيا إستخدام النقل الجوى تحقيقا لالتزاماتها (٨/١٧).

– دعت ليبيا الجمعية العامة للأمم المتحدة لاتخاذ اجراءات ضد العقوبات الأمريكية خاصة قانون داماتو الذى ينص على فرض عقوبات ضد الشركات التى تستثمر أكثر من ٤٠ مليون دولار فى الصناعات البترولية فى ايران وليبيا (٨/٢٤).

السودان :

– بعث المندوب الأثيوبى لدى الأمم المتحدة درى محمد إلى رئيس مجلس الأمن (الحالى) آراء حكومة أثيوبيا فى تمادى السلطات السودانية فى تحدى مجلس الأمن وخداع المجتمع الدولى، وأشار المندوب الأثيوبى إلى أن أمام المجلس فرصة جديدة لجعل السلطات السودانية أكثر تجاوبا مع مطالب مجلس الأمن (٦/١٢).

– طالب السودان مجلس الامن اعادة النظر فى العقوبات التى فرضها المجلس ضده وأرسل مندوب السودان الدائم لدى الأمم المتحدة برسالة إلى رئيس المجلس د. نبيل العربى تضمنت تقريرا يؤكد فيه استعداد الحكومة السودانية التام للتعاون مع المجلس والأمم المتحدة وتضمن التقرير ما اتخذته السودان من تدابير للتعاون مع مجلس الأمن (٦/٢٨).

– نفت السودان الاتهامات الموجهة لها من الأمم المتحدة باعاقة أرسال مواد الاغاثة للمتضررين من الحرب فى الجنوب وقال بيان أصدرته الخارجية السودانية أن اصرار الأمم المتحدة على استخدام الطائرات والقاء الأغذية من الجو أدى إلى انحسار كبير فى حجم امدادات الأغاثة للمناطق المتضررة (٧/٢١).

– طلب مجلس الأمن من الأمانة للأمم المتحدة تقوم الانعكاسات الانسانية لتشديد محتمل للعقوبات على السودان (٧/٢٥).

– صرح مصدر فى مجلس الأمن أن اعضاء المجلس يدرسون فرض حظر جوى على السودان وأن العقوبات الجديدة تشمل حظر الرحلات الجوية الدولية للخطوط الجوية السودانية وأغلاق مكاتب الخطوط السودانية فى الخارج (٨/٦).

– وافق مجلس الأمن على قرار يقضى بتشديد العقوبات المفروضة على السودان ويطالب القرار بفرض حظر جوى على السودان بالاضافة إلى العقوبات القائمة مع أعطاء فترة سماح مدتها ٩٠ يوما من تاريخ صدور القرار يجدد خلالها مجلس الأمن متى وكيف يبدأ تنفيذ القرار. وكانت مجموعة دول عدم الأنحياز قد تقدمت بمشروع قرار لتشديد العقوبات المفروضة على السودان وعقد المجلس جلسة مشاورات غير رسمية بناء على طلب مصر لاستعراض مشروع القرار بسبب استمرار رفض السودان الانصياع لقرارى مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية (٨/١٧). وعقب صدور القرار وصف الرئيس السودانى عمر البشير قرار المجلس ١٠٧٠ بأنه قرار "ظالم ومبيت النية" (٨/٢١).

الصومال :

– أعلنت منظمات الأمم المتحدة العاملة فى الصومال عن بدء تنفيذ خطة عاجلة للحيلولة دون تدهور الأوضاع المعيشية لسكان منطقة وادى جوبا فى جنوب الصومال (٦/٧).

– أوقفت منظمة الاغاثة الدولية رحلاتها الجوية إلى مدينة كيسمايو الواقعة فى جنوب الصومال بعد أن احتجزت طائرة هناك لعدة ساعات (٧/١٣).

– دعا مجلس الأمن الأسرة الدولية إلى احترام الحظر المفروض على بيع وتصدير الأسلحة إلى الصومال الذى أقرته الأمم المتحدة فى يناير ١٩٩٢ (٨/١٤).

– رفض حسين عديد زعيم المؤتمر الصومالى الموحد الدعوة التى وجهها مجلس الأمن لاستئناف الحوار من أجل وضع حد لحرب الفصائل، كما حث المجلس الفصائل المتناحرة على التفاوض على وقف اطلاق نار فورى وفعلى (٨/١٩).

زائير :

وافقت الحكومة الزائرية على وجود مراقبين من الأمم المتحدة فى الجزء الشرقى من البلاد حيث تنتشر أعمال العنف وجاءت هذه الموافقة فى رسالة بعث موبوتو سيسكو رئيس زائير إلى د. بطرس غالى (٦/٧).

ليبريا :

وافق مجلس الأمن بالاجماع على مد خدمة المراقبين العسكريين فى ليبريا لمدة ٣ أشهر أخرى ولكنه أطلق تحذيرا لزعماء الحرب من أنه قد يتم سحب القوات أذا لم تلتزم الأطراف المتصارعة بمعاهدة السلام (٨/٣٠).

انجولا :

– قرر مجلس الأمن تمديد تفويض قوات حفظ السلام الدولية فى انجولا لمدة ثلاثة شهور ودعا المجلس طرفى النزاع إلى التعجيل بعملية إحلال السلام (٧/١٢).

– دعا مجلس الأمن متمردى انجولا السابقين إلى الاسراع فى اتخاذ قرار حول الانضمام إلى جيش البلاد بعد أن ناقش المجلس رسالة بعثها رئيس انجولا حث فيها المجلس على وضع جدول زمنى لدمج ضباط

حركة يونيتا فى صفوف جيش انجولا (٨/٢٣).

الصحراء الغربية :

– أعلن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة فى نزاع الصحراء اريك جونسون أن تقريرا جديدا حول تطورات خطة التسوية الدولية سيعرض على مجلس الأمن فى نهاية اغسطس، وكان جونسون قد أجرى اتصالات مع المسئولين فى المغرب والجزائر وجبهة "بوليساريو" بهدف معاودة عمليات تحديد الهوية لاحصاء الأشخاص المنحدرين من أصول صحراوية المسموح لهم بالاشتراك فى الاقتراع (٨/١٥).

قبرص :

– أعربت الأمم المتحدة عن غضبها للعنف الذى حدث بين القبارصة اليونانيين والاتراك فى منطقة عازلة تشرف عليها الأمم المتحدة وقالت المتحدثة باسم الأمم المتحدة سليفانا فوا ليس من مهمة قوات الأمم المتحدة مراقبة المظاهرات وأضافت أن هذه المسئولية من اختصاص سلطات الجزيرة (٨/١٣).

– حذر مجلس الأمن من أى تصعيد لأعمال العنف فى قبرص وناشد المجلس الجانبين ضبط النفس ومحاولة تسوية نقاط الخلاف بينهما سلما مع الالتزام باحترام المنطقة العازلة (٨/١٥).

– اجتمع جوستاف فيسيل مبعوث الأمم المتحدة فى قبرص مع الرئيس القبرصى كليريدس وزعماء الاتراك واليونانيين كل على حدة فى محاولة لتخفيف التوتر فى الجزيرة فى الوقت الذى أعلنت فيه حالة التأهب بين القوات حفظ السلام الدولية بالجزيرة (٨/١٦).

– عقد المجلس الوطنى القبرصى إجتماعا استثنائيا لبحث اقتراح من الأمم المتحدة لتخفيض حدة التوتر فى الجزيرة (٨/٢٢).

لبنان :

– أكد تيمور جوكسيل المتحدث باسم الأمم المتحدة فى جنوب لبنان أن عدم تشكيل مجموعة مراقبة وقف إطلاق النار التى نص عليها تفاهم أبريل يجعل من الصعب تحديد الطرف المسئول عن انتهاكات اتفاقية وقف اطلاق النار (٦/١١).

– بحث الرئيس اللبنانى الياس الهراوى مع كوفى أنان الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لشئون حفظ السلام أوضاع القوات الدولية العاملة فى الجنوب التى تنتهى فترة انتدابها آخر شهر يوليو وطالب لبنان تجديد تفويض هذه القوات لحفظ السلام على الحدود الدولية وزيادة عددها وعدم تقليص هذه القوات سياسيا ونفسيا (٦/٢٨)، وفى تطور لاحق صرح تيمور جوكسيل بأن مجلس الأمن سيناقش تقرير الأمين العام حول التجديد وأكد ضرورة استمرار بقاء هذه القوات فى المنطقة (٧/٦).

– التقى سفراء الدول المعنية باتفاق وقف اطلاق النار بين لبنان وإسرائيل فى وزارة الخارجية الأمريكية وتوصلوا إلى تفاهم على نص عمل لجنة الرقابة على وقف اطلاق النار وهيكلتها ومهامها (٧/١٢).

– أعلن فارس بويز وزير خارجية لبنان موافقة بلاده على نص الاتفاق بتشكيل لجنة المراقبة فى صيغته النهائية وأعلن أن الحكومة اللبنانية سوف ترشح أحد ضباطها الكبار لتمثيل لبنان فى هذه اللجنة التى سيكون مقرها الناقورة (٧/١٤).

سوريا :

– جدد مجلس الأمن ولاية قوات الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بين سوريا وإسرائيل لفترة ستة أشهر أخرى تنتهى فى ٣٠ نوفمبر ١٩٩٦ (٥/٣١).

– أعلنت اليابان أنها قررت تمديد فترة انتداب جنودها العاملين فى اطار القوات الدولية فى مرتفعات جولان السورية ستة أشهر تنتهى فى شهر فبراير المقبل (٦/٢٥).

– قدمت سوريا الجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتحقيق فى السياسة الإسرائيلية بالاراضى العربية المحتلة تقريرا عن الأوضاع فى الجولان والممارسات غير الإنسانية التى يتعرض لها السوريون هناك (٦/٣٠).

– طالبت سوريا الأمم المتحدة بالزام إسرائيل الانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة بانسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها عام ١٩٦٧ (٧/٢).

فلسطين :

– حذرت الأمم المتحدة من انهيار إقتصاد السلطة الفلسطينية فى غضون عدة أسابيع بسبب الحصار الذى تفرضه إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة وتباطؤ الدول المانحة فى تقديم المساعدات للفلسطينيين وقال تيرى لارش ممثل المنظمة الدولية فى منطقة الحكم الذاتى أن العجز فى ميزانية السلطة الفلسطينية بلغ ١٢٧ مليون دولاروأن ٢٠ الف فلسطينى فى قطاع غزة حرموا من العمل فى إسرائيل (٨/٢١).

– أعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم من أن يؤدى هدم إسرائيل مركزا فلسطينيا للمعوقين إلى الحاق مزيد من الضرر بعملية السلام، وقالت رسالة بعث بها المندوب الفلسطينى مروان جيلانى إلى المجلس أن تدمير مركز القدس محاولة من جانب إسرائيل "لتغيير هوية مدينة القدس والطبيعة الديموغرافية لها ووضعها ويمثل انتهاكا للاتفاقات بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية" (٨/٣٠).

– قرر مجلس الأمن اعادة بعض البنود التى حذفها من جدول أعماله والخاصة بقضايا الشرق الأوسط وفلسطين بعد أن اعترض المندوب السورى بشدة على حذف هذه البنود الهامة (٨/٣٠).

اليمن :

– قررت بعثة تابعة للأمم المتحدة الخسائر الناجمة عن الفيضانات التى اجتاحت جنوب اليمن بحوالى مليار ومائتى مليون دولار وذكر الممثل المقيم للأمم المتحدة "أننا على أستعداد لمساعدة اليمن بطرح قضيته على المجموعة الدولية ونتمنى أن تقوم منظمات الدعم بالتعاون معه" (٦/٢٧).

– دعا مجلس الأمن فى بيان له كلا من أريتريا واليمن إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن إستخدام القوة وحث المجلس الطرفين على الاستفادة من جهود التحكيم الدولى التى عرضها المجتمع الدولى وخاصة فرنسا التى يؤيد المجلس جهودها، وطالب المجلس البلدين إلى الامتثال لاتفاق باريس الموقع فى ٢١ مايو واعادة الوضع على ما كان عليه قبل الاحتلال (٨/١٧).

طالب اليمن مجلس الأمن مواصلة جهوده ومساعيه الحميدة من أجل دفع أريتريا لاخلاء جزيرة حنيش الصغرى وفاء لتعهداتها السابقة للحكومة الفرنسية (٨/٢٢) وأبلغ رئيس مجلس الأمن أريتريا لاحقا بأنه يتعين عليها سحب قواتها على الفور كما وعدت فى الأسبوع الماضى (٨/٢٣).

– أكدت الحكومة الأريترية جلاء قواتها عن جزيرة حنيش الصغرى حفاظا على أستمرارية مفاوضات السلام مع اليمن، وأعلنت الأمم المتحدة أن مسئولين أريتريين أبلغوا المنظمة الدولية بدأ الانسحاب (٨/٢٨).

المملكة العربية السعودية :

أستنكرت الدول الأعضاء فى مجلس الأمن بشدة التفجير الذى وقع فى مدينة الخبر السعودية وأكدت الدول الخمسة عشر عزمها على التصدى بقوة "لكل أعمال الإرهاب" (٦/٢٧).

الأمارات العربية المتحدة:

– طلبت دولة الأمارات من مجلس الأمن ابقاء البند الخاص باحتلال ايران جزرها الثلاثة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى ضمن القضايا الأساسية التى يناقشها المجلس فى إجتماعاته الدورية وعدم اسقاطها من جدول أعماله (٨/٣٠).

افغانستان :

– أكد مبعوث الأمم المتحدة الجديد إلى افغانستان نوربرت هول أن الحرب الأهلية لن تنتهى الا اذا سعت الفصائل المتناحرة إلى الوصول إلى تسوية تستند إلى حل وسط (٨/٦).

كوبا :

– وأن مجلس الأمن "إستخدام الأسلحة ضد الطائرات المدنية اثناء تحليقها "وانتقد كوبا لاسقاطها قبل خمسة أشهر طائرتين أمريكيتين صغيرتين كان يقودهما لاجئون كوبيون فى أمريكا خارج المجال الجوى الكوبى (٧/٢٧).

الأمين العام:

- فى محاضرة القاها د. بطرس غالى فى معهد الدراسات الإستراتيجية بأنقرة طالب د. غالى بتعزيز دور المنظمة الدولية بوصفها المنظمة القادرة على معالجة المشاكل العالمية من خلال تنظيم المؤتمرات والندوات التى تتيح الفرصة لتبادل الأراء والخروج بتوصيات تساعد فى حل تلك المشكلات (٥/٣٠).

- دعا د. بطرس غالى فى برقية تهنئة بنيامين نيتانياهو لمواصلة جهود السلام التى بدأها سلفه اسحق رابين ومن بعده بيريس بعد فوز نيتانياهو بمنصب رئيس الوزراء (٦/١).

- صرح أحمد فوزى السكرتير الصحفى للدكتور بطرس غالى بأن د. غالى لم يقرر بعد موقفه من مسألة ترشيح نفسه مرة أخرى لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة (٦/٣).

- أشار د. بطرس غالى فى كلمته فى افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذى عقد فى اسطنبول إلى أن المؤتمرات التى تعقدها الأمم المتحدة تشكل فى مجموعها برنامجا للتنمية متفقا عليه من جانب المجتمع العالمى وأن أعضاء هذه المؤتمرات يقررون شكل التعاون الانمائى الذى يتعين على الأمم المتحدة أن تتبعه، ونبه د. غالى إلى ضرورة تنمية المستوطنات الريفية والإقتصاد الريفى وتضييق الفجوات الضخمة بين الهياكل الاساسية وتصاعد أسعار الأراضى وتحول الاسكان إلى شئ بعيد عن متناول الغالبية (٦/٣).

- نفى د. حازم الببلاوى الأمين التنفيذى للجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (اسكوا) ما أوردته وسائل الإعلام من أرقام وضعتها بعثة الأمم المتحدة الخاصة بتقدير الخسائر بعد العدوان الإسرائيلى على جنوب لبنان وأضاف أنه لم يطلب من البعثة تقديم تقرير عن كلفة الخسائر من الناحية المالية وأن الهدف من التقرير هو المساندة السياسية للبنان عبر نشر هذا التقرير أمام الرأى العام العالمى (٦/٦).

- وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بغالبية الأصوات على قرار طالبت فيه المجموعة العربية الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير عن الخسائر الناجمة عن الاعتداء الوحشى للقوات الإسرائيلية على معسكر قانا بجنوب لبنان (٦/٨).

- أعرب الرئيس الفرنسى جاك شيراك عن تأييده لتولى د. بطرس غالى منصب أمين عام الأمم المتحدة لفترة ثانية ونوه الرئيس الفرنسى عن علاقات الود والثقة التى تربط د. غالى بدول الاتحاد الأوروبى وخاصة فرنسا (٦/١١).

- قرر د. بطرس غالى ترشيح نفسه لفترة ثانية مدتها خمس سنوات وتلقى تأييدا وتشجيعا كبيرا لاتخاذ هذه الخطوة خلال رحلاته الأخيرة (٦/١٩).

- لوحت إدارة الرئيس كلينتون باستخدام حق الفيتو فى الأمم المتحدة لفرض اختيار أمين عام جديد للمنظمة الدولية بدلا من د. بطرس غالى، وكشف د. غالى أن واشنطن عرضت عليه الاكتفاء بتمديد ولايته سنة لكنه رفض (٦/٢٠) وصرح أحمد فوزى الناطق باسم الأمين العام بأن "موقف دولة واحدة لا يعنى بالضرورة أنه سيكون القانون الأعلى" وأشار إلى أن دولا أخرى فى مجلس الأمن تتمتع بحق الفيتو (٦/٢٠).

- أعلنت فرنسا تأييدها الكامل لترشيح د. بطرس غالى لفترة ثانية، وفى بون أمتدح وزير الخارجية الألمانى د. غالى وقال أن الأمين العام قام بعمل عظيم خلال توليه منصبه (٦/٢٠).

- أعرب د. بطرس غالى عن أمله فى أن تعدل الولايات المتحدة عن موقفها المعارض لاعادة ترشيحه لفترة ثانية وجاء ذلك عقب القائه كلمة أمام لجنة الشئون الخارجية فى البرلمان الأوروبى (٦/٢١).

- شنت الأمم المتحدة هجوما على موقف الولايات المتحدة من قرار د. بطرس غالى ترشيح نفسه لفترة ولاية ثانية وأدانت ما أسماه الناطق باسم الأمين العام بالأكاذيب وفيروس تشويه سمعة الأمم المتحدة.

- أعرب د. بطرس غالى عن دهشته لمعارضة الولايات المتحدة ترشيحه لفترة ثانية وقال فى حديث صحفى أن كل الأمناء العاملين للأمم المتحدة شغلوا المنصب لفترتين متتاليتين وأنه الأفريقى الأول الذى لا يمضى ولايتين، وأعرب د. غالى عن أمله فى أن يؤدى مهمة الاصلاح السياسى والمؤسسى للأمم المتحدة على خير وجه (٦/٢٢).

أعلن المستشار النمساوى "فرانز فرانتسكى" ووزير خارجيته "فولف جانج شوسل" رفضهما القاطع لمحاولات الولايات المتحدة اعاقة تجديد ولاية غالى وقالا أنه موقف خال من الحكمة ويتناقض مع موقف المجلس الأوروبى الذى يؤيد ترشيح د. غالى لنصف مده الولاية الثانية (٦/٢٤).

- التقى د. بطرس غالى مع جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا وتناول اللقاء بحث سلسلة من الموضوعات شملت اعادة تنظيم المنظمة الدولية والوضع فى أفريقيا ووضع عمليات حفظ السلام فى العالم وكذا موضوع ترشيح د. غالى لولاية ثانية ووصف ناطق باسم الخارجية البريطانية د. غالى بانه رجل دولة بارز خدم بشرف فى أحد أصعب المراكز فى العالم خلال أحدى أكثر الفترات التى أنطوت على تحديات هائلة فى تاريخ الأمم المتحدة (٦/٢٦).

- عقب وقوع انفجار الخبر فى المنطقة الشرقية للملكة العربية السعودية أصدر المكتب الإعلامى للأمم المتحدة فى لندن بيانا جاء فيه أن الأمين العام يدين بأقوى تعبيرات ممكنة هذا العمل الإرهابى ويدعو المجتمع الدولى إلى تقوية جهوده لمكافحة الإرهاب الدولى (٦/٢٦).

- خلال إجتماع لمجموعة عمل تابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة تقدمت مادلين أولبرايت المندوبة الدائمة للولايات المتحدة باقتراح استحداث منصب جديد فى الأمم المتحدة بتعيين نائب للأمين العام يتولى مسئولية إدارة الشئون اليومية للمنظمة وينوب عن الأمين العام خلال غيابه (٦/٢٧).

- ألقى د. بطرس غالى فى تقرير بعث به إلى مجلس الأمن باللوم على صرب البوسنة والكروات البوسنيين لتجاهل اتفاقات السلام وأشار إلى أن بعض القادة المسلمين البوسنيين يميلون فيما يبدو إلى تفضيل الاتجاهات الانفصالية، وأكد د. غالى أن الشعور بالخوف واعاقة حرية التنقل من جانب السلطات على مستويات مختلفة بما فى ذلك البوليس أعاقا عودة اللاجئين والمشردين إلى ديارهم (٦/٢٧).

- اعربت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى وروسيا فى إجتماع القمة الذى عقد فى ليون عن تأييدها لسياسة الدكتور بطرس غالى فى إدارة المنظمة الدولية وجاء فى البيان الختامى "أننا مقتنعون بضرورة احراز تقدم فى اتجاه اعادة تنشيط نظام الأمم المتحدة وتقويته وإصلاحه لكى تتمكن من مواجهة التحديات" (٦/٢٩).

- طالب د. بطرس غالى بأن يتم بذل أقصى ما يمكن من جهود خلال الفترة القادمة لكى تنضم منطقة الشرق الأوسط إلى المناطق الإقليمية الأخرى فى العالم التى أصبحت خالية من الأسلحة النووية (٧/٢).

- دافع جوزيف كونور مساعد الأمين العام للشئون الإدارية عن برنامج الإصلاحات الذى تتبعه المنظمة الدولية وأبدى اعتراضه على الانتقادات الأمريكية للدكتور بطرس غالى وقال أن د. غالى كان العقل المدبر للإصلاحات الهيكلية والتنظيمية والإدارية التى تشهدها المنظمة الدولية حاليا (٧/٢).

- استعرض الرئيس محمد حسنى مبارك مع د. بطرس غالى فى جنيف تطورات الموقف فى الشرق الأوسط وجهود دفع مسيرة السلام ونتائج مؤتمر القمة العربى والموضوعات المدرجة على جدول أعمال مؤتمر القمة الأفريقى المقرر عقده فى الكاميرون والقضايا الإقليمية والدولية وجهود الأمم المتحدة فى هذا الصدد (٧/٢).

- أشار د. بطرس غالى فى كلمته أمام مؤتمر القمة الأفريقية الذى عقد فى ياوندى بقدرة القارة الأفريقية على المشاركة الايجابية فى عملية إصلاح هياكل الأمم المتحدة وأهمية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وطرح مشروعا للتنمية الأفريقية لحل مشاكل الغذاء وتنويع مصادر الدخل القومى (٧/٨).

- أبدت غالبية الدول الأعضاء فى منظمة الوحدة الأفريقية تأييدها لترشيح د. غالى لفترة ولاية ثانية على رأس المنظمة الدولية (٧/٨).

- احتج العراق لدى الأمين العام للأمم المتحدة د. بطرس غالى على خرق الطائرات الأمريكية والبريطانية والفرنسية لحرمة اجوائه وطلب ممثل العراق الدائم من د. غالى التدخل لدى هذه الدول لوقف هذه الأعمال التى تهدد سيادة وتراب العراق ووحدته (٧/١٠).

- وجه مندوب لبنان لدى الأمم المتحدة سمير مبارك رسالة إلى د. بطرس غالى سجل فيها أحتجاج الحكومة اللبنانية على الاعتداءات الإسرائيلية التى وقعت فى شهر يونيو الماضى

وجاء في الرسالة أن اصرار إسرائيل على عدم تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ وإستمرارها باحتلال الأراضي اللبنانية يؤديان إلى استمرار دورة العنف وزيادة عدد الضحايا بين السكان (٧/١٠).

– قال المتحدث باسم الخارجية الامريكية أن الإعلان الذي تبنتة القمة الثانية والثلاثون لمنظمة الوحدة الأفريقية ليس بالتأكيد دعما رسميا من قبل الدول الأفريقية للدكتور بطرس غالي وأضاف أنه "لا يمكن اعتبار الإعلان قرارا حازما" أو "توصية ثابتة" بدعم ترشيحه (٧/١٠). ومن ناحية أخرى علقت باريس على قرار القمة الافريقية بدعم ترشيح د. غالي بالقول "أننا نقدر أهمية هذا القرار" كما أعربت الصين عن دعمها لبيان القمة الأفريقية (٧/١١).

– قدم د. بطرس غالي تقريرا إلى مجلس الامن عن مدى تجاوب السودان مع القرار ١٠٤٤ الذي قضى بفرض عقوبات دبلوماسية على الخرطوم وذكر أن الأوضاع لاتزال على ما كانت عليه في شأن تجاوب السودان مع طلبين رئيسيين للمجلس وهما تسليم ثلاثة مصريين يعتقد أنهم موجودون في السودان لمحاكمتهم في محاولة أغتيال الرئيس حسني مبارك وأن تكف الخرطوم عن دعم الأرهاب (٧/١١).

– استقبل د. بطرس غالي رئيس الوفد العراقي عبدالأمير الأنباري لمراجعة "خطة توزيع" الغذاء والدواء والمواد الصحية من عائدات النفط وأعرب الأنباري عن أمله بأن يصدق الأمين العام على خطة التوزيع (٧/١٥).

– سلم د. بطرس غالي موافقة الأمانة العامة للأمم المتحدة على خطة توزيع المواد الغذائية والطبية والصحية من العائدات النفطية العراقية وأعرب عن أمله بأن يوضع القرار موضع التنفيذ "في أقرب وقت ممكن" (٧/١٨).

– أعرب د. بطرس غالي عن انزعاجه للمذبحة التي شهدتها بوروندى وأدان الهجوم بشدة قائلا أنه يعيد للأذهان عمليات القتل التي وقعت في راوندا المجاورة في صيف ١٩٩٤ (٧/٢٣).

– أتهم د. بطرس غالي الولايات المتحدة باستخدام "أساليب متنمرة" تنطوى على التهديد والتخويف للاطاحة به وأضاف أنها مجرد جملة مشينة تشنها الولايات المتحدة ضد شخصه والأمم المتحدة وموظفيها (٧/٢٤).

أوصى د. بطرس غالي في تقرير رفعه إلى مجلس الامن بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان (يونيفيل) لفترة ستة أشهر أضافية وأضاف في تقريره أنه رغم أحداث أبريل الماضي ومجزرة قانا فإن إستمرار وجود القوة الدولية يحمي المدنيين من أثار العنف (٧/٢٤).

– تلقى وزير الخارجية القطرى الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رسالة خطية من د. بطرس غالي تتضمن "طلب الأمين العام دعم دولة قطر لانشاء جمعية وطنية للأمم المتحدة لزيادة الوعي القومي بعمل وجهود المنظمة ولدعمها" (٧/٢٥).

– ندد د. بطرس غالي بالانقلاب الذي وقع في بوروندى وطالب قادته والأطراف المتصارعة في بوروندى بضبط النفس والعودة إلى الديمقراطية (٧/٢٦).

– أجتمع الرئيس حسني مبارك خلال زيارة العمل التي قام بها للولايات المتحدة مع الدكتور بطرس غالي وتبادلا وجهات النظر في العديد من المشاكل الدولية (٨/١).

– صرحت سيلفانا فاو الناطقة باسم الأمين العام للأمم المتحدة للصحافيين بعد وفاة الزعيم الصومالي محمد فارح عيديد "نأمل بأن يعطى الصوماليون الذين عانوا الكثير خلال السنوات الخمس الأخيرة فرصة للسلام وأن يسعوا معا لوضع حدا للنزاع بين فصائلهم"، وفي تطور لاحق صرح د. بطرس غالي أن المنظمة الدولية ستراقب الوضع في الصومال وأشار إلى أن الأمم المتحدة مستعدة لمد يد العون إلى الشعب الصومالي في سعيه لتحقيق المصالحة الوطنية (٨/٣).

– قدمت ايران شكوى إلى د. بطرس غالي تتهم فيها الطائرات الحربية الأمريكية بانتهاك مجالها الجوى والقيام بأعمال استفزازية (٨/٨).

– طالب د. بطرس غالي بزيادة الجهود من أجل توجيه الأهتمام إلى مطالب السكان الأصليين في العالم وذلك في كلمة له بمناسبة العقد العالمي للسكان الأصليين (١٩٩٥ – ٢٠٠٤) والذين يحتفل به حول العالم للعام الثاني على التوالي (٨/١٠).

– حض د. بطرس غالي الحكومة القبرصية على الغاء تظاهرة أقرم على القيام بها متظاهرون غاضبون لاختراق المنطقة العازلة التي تفصل بين شطرى نيقوسيا (٨/١١).

– دعا د. بطرس غالي كل من اليمن وأريتريا إلى ضبط النفس وأكد تأييده للجهود الدبلوماسية التي تبذلها فرنسا لاحتواء الازمة بين البلدين بعد استيلاء أريتريا على جزيرة حنيش الصغرى (٨/١٥).

– قدم د. بطرس غالي خطة جديدة لخفض ميزانية المنظمة الدولية لعامي ١٩٩٩/٩٨ من ٢٦٠٨,٣ مليون دولار وهو المبلغ الذى أعتمدته الجمعية العامة إلى ٢٤٢٩,٤ مليون دولار على أساس تقديراته للمخطط العام للميزانية (٨/١٧).

– أعلن مجلس العلاقات الخارجية في تقرير أعدته لجنة من خبراء السياسة الخارجية والمسئولين السابقين في حكومات الحزبين الجمهورى والديمقراطي أن الولايات المتحدة تلحق الضرر بمصالحها الخاصة بمحاولة شل فعالية الأمم المتحدة والامتناع عن دفع ديونها للمنظمة (٨/٢٠).

– أصرت الولايات المتحدة خلال المحادثات غير الرسمية التي أجراها رئيس مجلس الامن حول منصب أمين عام الامم المتحدة والتي اطلع أعضاء المجلس عليها على انتخاب أمين عام جديد وقال رئيس المجلس أن بين الدول الأربعة عشر المتبقية هناك خمسة يريدون بحث مسألة أنتخاب أمين عام جديد في أكتوبر وأربعة يريدون تأجيل المحادثات إلى نوفمبر والخمسة الباقون يختلفون في الرأى حول هذا الموضوع (٨/٢٣).

– دعا د. بطرس غالي زعماء الفصائل الليبيرية إلى التماس العبرة من حرب الصومال وما خلفته من دمار والمضى قدما في طريق السلام حتى لا يتعرضوا للعزل دوليا (٨/٢٤).

– أكد د. بطرس غالي في تقرير بعث به إلى مجلس الأمن أنه من غير المرجح أن يتم تريبا استئناف عملية تحديد الهوية الخاصة بقضية الصحراء (٨/٢٤).

– شنت مادلين أولبرايت مندوبة أمريكا في مجلس الأمن هجوما حادا على اعضاء المجلس بسبب موافقتهم على تأجيل بحث عدم اعادة انتخاب د. بطرس غالي وأكدت ضرورة حسم هذه القضية قبل بدء الإجتماعات الوزارية للجمعية العامة للأمم المتحدة (٨/٢٥).

– أعلن نائب وزير خارجية روسيا فاسيلى سيدروف أن بلاده تؤيد أعادة ترشيح د. بطرس غالي لمنصب الأمين العام لفترة ثانية وأن بلاده تقيم أداء د. غالي بشكل إيجابي (٨/٢٥).

– قال بيان للأمم المتحدة أن د. بطرس غالي " شديد القلق لتدهور الأوضاع في شمال العراق وهو يتابع الموقف عن كثب وعلى اتصال مستمر مع منسق الأمم المتحدة في بغداد "وقال أنه سيؤجل نشر أفراد معينين يعتبر وجودهم ضروريا للاشراف على تنفيذ القرار ٩٨٦ المتعلق باتفاق النفط مقابل الغذاء (٩/١).

– صرح د. بطرس غالي أن طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي أبلغه أن القوات العراقية تلقت أوامر بالانسحاب من شمال البلاد وذكر مصدر للمنظمة الدولية أن الجيش العراقي بدأ انسحابه من المدينة وأن كل العراقيين غادروا أربيل وأن الجيش لم يعد إلى مواقعه قبل الهجوم ولايزال في المنطقة الأمنية التي تتمتع بالحماية الدولية (٩/٢).

– أكد د. بطرس غالي في رسالة تلاها نيابة عنه سمير صنبر الأمين العام المساعد لشئون الإعلام أمام إجتماع وزراء إعلام دول عدم الانحياز في أبوجا أن وسائل الإعلام أصبحت عنصرا أساسيا في السياسة المحلية والدولية وأن الأمم المتحدة تعمل على تشجيع العمل المهني الصحافي المتنوع وعلى تدريب الصحافيين من البلدان النامية وأعدادهم (٩/٣).

محكمة العدل الدولية

– اعتبرت محكمة العدل الدولية في لاهاي أن "التهديد بالسلاح النووي أو إستخدامه أمر مخالف عموما لقواعد القانون الدولي في حالة النزاعات المسلحة" (٧/٨).

Comments & Views for Discussion :

- The Japanese Role & The New World Order
Osama El-Asheery
- Is a Diplomat Still a Necessity?
Dr. El-Sayed Amin Shalabi
- The European Order in the Previous Century: Meternich & The Traditional Diplomacy
Dr. Mohamed Abd El-Satar El-Badri
- Will the 21st Century Witness the Collapse of the U.S.A.?
Fakhri El-Hawari

REPORTS:

- Dr. Ghali and the U.N. Secretariat
Ahmed Youssef El-Karaei
- Contentions of Major Powers Over Ghali's Reappointment
Dr. Mahmoud Mourtada
- Regional Politics and the Problem of Iraqi Kurds
Ahmed Nagy Kamha
- The Egyptian-Sudanese Relationship and the Confidence Crisis
Marwa Mamdouh Salem
- Morocco and the Desert Crisis
Ahmed Mahaba
- Shiaa Disturbances in El-Bahrain
Alaa Salem
- The Project of the Middle East Development Bank
Nermine El-Saadany
- Russia After the Preisential Elections
Nabia El-Asfahany
- Bosnia: The Post Civil War Elections
Emad Gad
- The U.S. Presidential Election
Dr. Gamal Aly Zahran
- The American Economic Sanctions Against Cuba
Dr. El-Sayed Awad Osman
- Disagreement Between China and U.S.A.
Moataz Mohamed Salama
- Greece After Babandreo
Sawsan Hussein
- New Factors in the Turkish Equation
Tarek Dahroug
- The Indian Elections: Analytical Overview
Hesham Badawi
- The Phillipines: Will a Peace Agreement End the Crisis?
Badr Hassan El-Shaffei
- Chad Amid the Ghost of Civil War
Mohamed Sherif Gaco

MILLITARY STRATEGY:

- Third Gulf War: Desert Attack: Goals-Objectives and Results
Dr. Mamdouh Anis Fathi
- National Security & Middle East Stability
Dr. Mostafa Kamel Mohamed

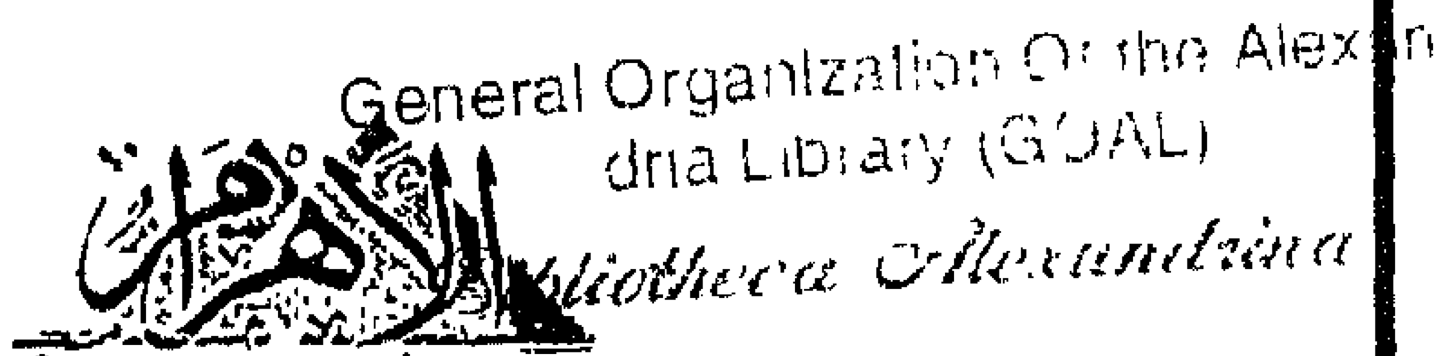
CONFERENCES:

BOOK REVIEWS:
by: Dr. Noha El-Mikawy

PERIODICAL REVIEWS:
by: Dr. Hoda Ragheb Awad

CHRONOLOGY:
by: Abou El-Soud Ibrahim

U.N. ACTIVITIES:
by: Nadia Abdel Sayed



Chairman of the Board and General Editor :
Ibrahim Nafei

Al Siyassa al Dawlya :
- Political quarterly published by Al-Ahram Foundation, Cairo, Egypt.
- First issue, July 1965.

Chief Editor
Dr. Osama El Ghazali Harb

Managing Editor
Ahmed Youssef Al Karic

Editorial Consultant
Nabya Asfahany

Sub - Managing Editor
Sawsan Hussein

Editorial Assistance
Nadia Abdel Sayed

Correspondance, Subscription and Advertising Office:Al-Ahram Foundation, Al Galaa Street, Cairo
Tel. 5786022, 5786100, 5786300, 5786400, 5786500
Fax: 5786833-5786023
Telex. 92001 - 92544 Ahram UN
Annual Subscription : - Egypt 24 L. E.
- Arab and African Countries 40 $
- Other Countries 50 $

مطابع الأهرام بكورنيش النيل

CONTENTS

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

النشاط والأهداف :

أنشئ المركز فى عام ١٩٦٨ كمركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام لدراسة الصهيونية والمجتمع الاسرائيلي والقضية الفلسطينية ، ثم أمتد اختصاصه إلى دراسة الموضوعات السياسية والاستراتيجية بصورة متكاملة . ويسعى المركز من خلال نشاطه إلى نشر الوعى العلمى بالقضايا الاستراتيجية العالمية والاقليمية والمحلية ، بهدف تنوير الرأى العام المصرى والعربى بتلك القضايا ، وأيضاً بهدف ترشيد الخطاب السياسى وعملية صنع القرار فى مصر .

الدوريات والمطبوعات :

- **التقرير الاستراتيجي العربي** : تقرير سنوى يرأس تحريره د. محمد السيد سعيد ، بدأ فى الصدور عام ١٩٨٦ ، وصدرت أولى طبعاته بالانجليزية اعتباراً من عام ١٩٩٢ ، ويشترك فى إصداره جميع أعضاء الهيئة العلمية فى المركز ، وينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام رئيسية : النظام الدولى والإقليمى ، النظام الإقليمى العربى ، جمهورية مصر العربية ، إلى جانب مقدمة تحليلية وعدد من الدراسات الاستراتيجية .

- **كراسات استراتيجية** : سلسلة يرأس تحريرها د. طه عبد العليم . صدرت اعتباراً من يناير ١٩٩١ وتصدر شهرياً باللغتين العربية والانجليزية اعتباراً من يناير ١٩٩٥ ، وتتوجه الكراسات إلى صانعى القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بتقديم قراءة متعمقة للتحديات الاستراتيجية التى تواجه مصر والوطن العربى ، وطرح الخيارات والتصورات والسياسات البديلة لمجابهتها .

- « **ملف الأهرام الاستراتيجي** » ، شهرياً باللغة العربية .
- « **مختارات إسرائيلية** » ، شهرياً باللغة العربية .
- **الكتب والكتيبات** : أصدر المركز منذ إنشائه عام ١٩٦٨ العديد من الكتب والكتيبات التى شملت موضوعات متعددة تتعرض لمجالات عمل المركز الرئيسية .

الإصدارات الجديدة :

- **مجلة « الاقتصاد الدولى »** ، ربع سنوية باللغة العربية (تحت الإعداد) .
- **النشرة الإخبارية للمركز** ، باللغتين العربية والإنجليزية (تحت الإعداد) .

عضوية المركز :

يمكن الاشتراك فى عضوية المركز التى تمنح حقوق الحصول على إصدارات المركز وأوراق الندوات وملخصات لورش العمل والحلقات الفكرية التى يعقدها المركز ، وتقديرات المواقف والنشرات التى يصدرها فى لحظات الأزمات ، وحضور محاضرات المركز ومؤتمره السنوى ، فضلاً عن تكليف المركز بأبحاث تدرج فى خطته العلمية مع تغطية العضو لتكلفتها . قيمة رسم اشتراك العضوية سنوياً (عشرة آلاف جنيه للهيئات وخمسة آلاف جنيه للأفراد) .



المياه في الشرق الأوسط

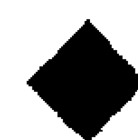
الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات

حبيب عائب



الدور السياسى لجماعات المصالح فى مصر

دراسة حالة لنقابة الأطباء ١٩٨٤ - ١٩٩٥

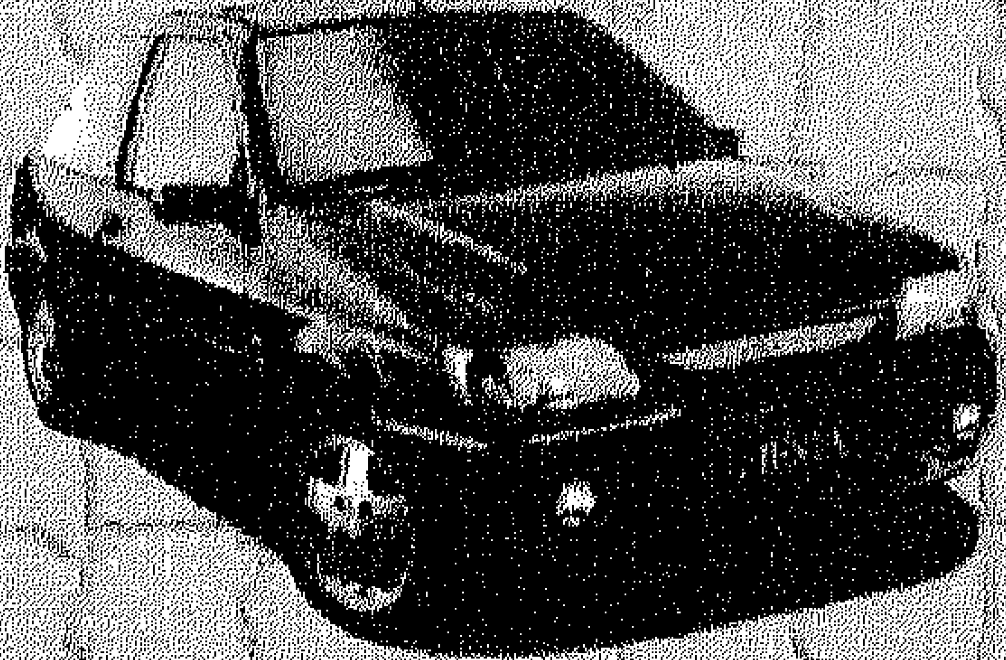


د. أمانى قنديل

شركة البركة لتجارة السيارات

تقدم جميع أنواع السيارات

ملاكى - أجرة - ميكروباص - ١/٢ نقل - ١/٤ نقل



فورد - تيوتا - GM - هيونداي
نيسان - شاهين - سكودا
لاد - كيا - دتشيا - سوزوكى - ستروين

بأسعار لاتقبل المنافسة
بالنقد والتقسيط على ٣٦ شهر





مع تحيات
م/ خالد درويش

ALAHRAM SAMER

المعارض : ٩ شارع السباق - الميريلاند - مصر الجديدة - ت : ٢٤١٨٣٥٢

SIASSA AL-DAWLYA

126

October 1996

مطابع الأهرام بكورنيش النيل